

# فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

دار المعرفة



# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَاهُ أَصْلُهُ تَصَحُّبًا وَحَقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالنُّسْخَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحَّهَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارِيَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِي

### الجزء الأول

### دار المعرفة

بيروت - لبنان



**فهرس أسماء كتب صحيح البخاري**  
**على ترتيب حروف المعجم (\*)**

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الذبائح (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهر (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشراكة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقبة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارىء، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد فإنه لما قُلت النسخ المطبوعة من فتح الباري في المكاتب التجارية ، وعزَّ على القارى تحصيله ، رغب إلى جم غفير من القراء أن أتوسط في طبعه مرة أخرى على نفقة الراغبين في طبعه ، ليسهل تناوله ، ويتم النفع به . وذلك لما لهذا الكتاب الجليل من المنزلة الرفيعة بين أهل العلم ، لما اشتمل عليه من إيضاح ما أشكل في الجامع الصحيح ، وتخرج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة ، وبيان كثير من مسائل الإجماع والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب ، والتنبيه على كثير من أوهام بعض شراح الجامع الصحيح وغيرهم ، وغير ذلك من الفوائد الكثيرة ، والفرائد النادرة ، التي اشتمل عليها هذا الشرح العظيم . فبادرت إلى تحقيق هذه الرغبة ، والمساهمة في إبراز هذا الكتاب العظيم الشأن إلى ستناول أيدي القراء ، وأعلنت عن ذلك في بعض الصحف المحلية ، وسام في ذلك جم غفير من العلماء والقراء وغيرهم

ولما كانت الطبقات السابقة غير خالية من الأخطاء ، رأيت من المصلحة العامة أن أجتهد في المقابلة والتصحيح لهذا الكتاب على ما أمكن من النسخ المعتمدة ، وأن أعلق على بعض المواضع التي تمس الحاجة إلى التعليق عليها ، حتى تكون إن شاء الله هذه الطبعة أكثر إقناعاً وأكمل فائدة من الطبقات السابقة . وأخبرت فضيلة الشيخ أختنا محبة الدين الخطيب بهذا العزم ، وطلبت منه أن يكون طبع هذا الكتاب في مطبعته المطبعة السلفية ، فخذ الفكره ولبي الطاب ووعد بالاجتهاد في إبراز هذا الكتاب بالمظهر اللائق به ، وشجع على مقابلته وتصحيحه قبل الطبع ، قبلت مشورته ، واجتهدت في التماس نسخة خطية للمقابلة والتصحيح عليها مع الطبعة الأميرية المطبوعة ببولاق بمصر سنة ١٣٠٠ هـ لكونها أصح الطبقات السابقة . وبعد السؤال والتنقيب عن نسخ خطية أخبرني الشيخ عبد الرحمن بن محمد آل الشيخ بأن في مكتبة أبيه شيخنا الشيخ محمد ابن الشيخ عبد اللطيف ابن الشيخ عبد الرحمن بن حسن ابن الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمهم الله قطعة كبيرة خطية من فتح الباري ، فاستعرتها من فضيلته ، فتنفصل بذلك ضاعف الله له ولأبيه الثوبة ، فألفت القطعة المذكورة في مجلدين ضخمين : أحدهما يتبدى من أول الكتاب وينتهي إلى كتاب الزكاة ، والثاني يتبدى من الأضاحي وينتهي إلى أثناء شرح باب الصراط جسر جهنم . وليس في المجلدين المذكورين تاريخ واضح لوقت كتابتهما ، ولكن ذكر في آخر المجلد الأول ما نصه : بلغ مقابلة حسب الطاقة يوم الجمعة في شهر ذي الحجة سنة ١٢٣٤ هـ كتبه عبد الله بن أحمد . وذكر في أول المجلد المذكور ما نصه : وقف الإمام فيصل بن تركي ، والناظر عليه الشيخ عبد الرحمن بن حسن ، بشهادة الشيخين علي بن حسين ومحمد بن مقرن ، وكتبه عبد الله بن جبر سنة ١٢٥٠ هـ انتهى



وقد بذلتُ كثيراً من الوسع في مقابلة المجلد الأول من الفتح على الطبعة الأميرية ، وبعد المقابلة على النسختين المذكورتين اتضح أن الطبعة الأميرية قليلة الأخطاء ، وأما النسخة الخطية فغير سليمة من الأخطاء ، ولكننا انتفعنا بها كثيراً في تصحيح الأخطاء الواقعة في الكتاب

ولما كان أمر التصحيح عظيماً ويحتاج إلى مجهود كبير استعنا في ذلك بنسخة طيبة متبرعة من طلبة العلم للمقابلة والتصحيح ومراجعة المراجع المعتمدة من كتب الحديث والرجال واللغة وغيرها عند الحاجة إليها ، وبذلت الوسع في ذلك حرصاً على تمام الفائدة للقراء ، وإبراز هذا الكتاب على خير ما يرام . وحيث اتفقت النسختان الخطية والأميرية اعتمادنا ما فيها ، ما لم يتضح من المراجع المعتمدة أن الذي في النسخ خلاف الصواب ، فإن اتضح ذلك اعتمادنا ما ظهر أنه الصواب ، وذلك قليل جداً . ومتى اختلفت النسختان اعتمادنا ما دلت المراجع للمتمدة على أنه الصواب ، وحيث اشتبه الصواب في ذلك أوضحنا ما في النسخة الخطية في الهامش وأشرنا إليه بحرفين « ن . خ » ، ومتى اشتبه شيء مما اتفقت عليه النسخ ولم يكن في المراجع للمتمدة ما يدل عليه أبقيناه بحاله وكتبنا في الحاشية ما نرجو أنه الصواب بلفظ : كذا في النسخ ، ولله كذا

وقد وجدنا للشارح رحمه الله أخطاء لا يحسن السكوت عنها ، فسكتبنا عليها تعليقاً يتضمن تنبيه القارئ على الصواب وتحذيره من الخطأ

وبعد الفراغ من مقابلة الجزء الأول وتصحيحه والتعليق عليه يسر الله نسخة خطية كاملة في بعض مكاتب جيزان ، وإلى حين التاريخ لم تصل ، وسنقابل عليها مع النسختين المذكورتين بقية الكتاب إن شاء الله تعالى . وإذا يسر الله أصولاً خطية أخرى فيما بعد فنستفيد منها إن شاء الله في إخراج هذه الطبعة كما يليق بهذا الكتاب النفيس

والله سبحانه المسئول أن يجعل عملنا هذا موافقاً للصواب ، وأن يصانف لنا ولمن ساعدنا عليه جزيل الثواب ، وأن يعين على إتمامه على خير ما يرام إنه جواد كريم . وهو أكرم مسئول

وصلى الله على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم

حرر في ٢١ من شعبان سنة ١٣٧٩ هـ

عبد العزيز بن عبد الله بن باز



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرح صدور أهل الإسلام بالهدى ، ونزكت في قلوب أهل الطفيان فلا تعى الحكمة أبدا . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهاً أحداً ، فرداً صمداً . وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ما أكرمه عبداً وسيداً ، وأعظمه أصلاً ومحتداً ، وأطهره مضجعاً ومولداً ، وأبهره صدرأ ومورداً . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه غيوث الندى ، وليوث العدا . صلاة وسلاماً دائماً من اليوم إلى أن يبعث الناس غداً

أما بعد فقد آن الشروع فيما قصدت له من شرح الجامع الصحيح ، على ما وعدت به في أول المقدمة (١) ، وكنت عزميت على أن أسوق حديث الباب بلفظه قبل شرحه ، ثم رأيت ذلك بما يطول به الكتاب جداً (٢) فسلكت الآن فيه طريقاً وسطى أرجو نفعها ، كافة بما اطلعت عليه من ذلك ، إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وربما أعدت شيئاً مما تقدم في المقدمة (٣) لمعنى يقتضيه ، إما لبعث العهد به أو لغير ذلك ، ولكن اعتمادي غالباً على الحوالة عليها ، وسميته :

### فتح البارى ، بشرح البخارى

وقد رأيت أن أبدأ الشرح بأسانيدى إلى الأصل بالساج أو بالإجازة . وأن أسوقها على نمط مختصر ، فإني سمعت بعض الفضلاء يقول : الأسانيد أنساب الكتب ، فأجبت أن أسوق هذه الأسانيد مساق الأنساب فأقول وبالله التوفيق :

اتصلت لنا رواية البخارى عنه من طريق أبى عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربرى وكانت وفاته في سنة عشرين وثلثائة ، وكان سماعه للصحيح مرتين : مرة بفربرى سنة ثمان وأربعين ، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخسين ومائتين . ومن طريق إبراهيم بن معقل بن الحجاج النسفى ، وكان من الحفاظ وله تصانيف ، وكانت وفاته سنة أربع وتسعين ومائتين ، وكان فاته من الجامع أوراق رواها بالإجازة عن البخارى ، نبه على ذلك أبو على الجبائى في تقييد المهمل . ومن طريق حماد بن شاكر النسوى ، وأظنه مات في حدود التسعين ، وله فيه فوات أيضاً . ومن رواية أبى طلحة منصور بن محمد بن على بن قريظة - بقاف ونون بوزن بسيرة - البردوى بفتح الموحدة وسكون الزاى ، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثائة ، وهو آخر من حدث عن البخارى بصحيحه ، كما جزم به ابن ما كولا وغيره ، وقد عاش بعده من سمع من البخارى القاضى الحسين بن إسماعيل المحاملى ببغداد ، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح ، وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمه قدمها البخارى ، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملى المذكور غلطاً فاحشاً

فأما رواية ( الفربرى ) فاتصلت إلينا عنه من طريق الحفاظ أبى على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن ، والحافظ أن إسحاق إبراهيم بن أحمد المستمل ، وأبى نصر أحمد بن محمد بن أحمد الاخسيكى ، والفقيه أبى زيد محمد بن أحمد المروزى ، وأبى على محمد بن عمر بن شبيب ، وأبى أحمد محمد بن محمد الجرجانى ، وأبى محمد عبد الله بن أحمد السرخسى ، وأبى الهيثم محمد بن مكى الكشمينى ، وأبى على إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب السكشافى وهو آخر من حدث

(١) ببنى كتابه ( هدى السارى ، فتح البارى )

(٢) ونحن قد حققنا ذلك في هذه الطبعة . فسقنا حديث الباب بلفظه قبل شرحه ليكون ذلك أعون على فهم الفرح والالام بحرايه ، وأشرنا بالارتام الى أطراف كل حديث ، وهي أجزاؤه المتفرقة في مواضع أخرى من صحيح البخارى



بالصحيح عن الفريرى . فأما رواية ابن السكن فرواها عنه عبد الله بن محمد بن أسد الجهنى ، وأما رواية المستعل  
فرواها عنه الحافظ أبو ذر عبد الله بن أحمد الهروى وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ، وأما رواية الأخصيكتي  
فرواها عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصقار الزاهد . وأما رواية أبي زيد فرواها عنه الحافظ أبو نعيم  
الأصبهاني والحافظ أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي والإمام أبو الحسن علي بن محمد القابسي . وأما رواية  
أبي علي الشيبوي فرواها عنه سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني أيضاً .  
وأما رواية أبي أحمد الجرجاني فرواها عنه أبو نعيم والقابسي أيضاً . وأما رواية السرخسي فرواها عنه أبو ذر  
أيضاً وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي . وأما رواية الكشميني فرواها عنه أبو ذر أيضاً  
وأبو سهل محمد بن أحمد الحفصي وكريمه بنت أحمد المروزي . وأما رواية الكشائي فرواها عنه أبو العباس جعفر  
ابن محمد المستغفرى

(فصل) فأما رواية الجهنى عن ابن السكن فأخبرنا بها أبو علي محمد بن أحمد بن علي بن عبد العزيز مشافهة عن  
يحيى بن محمد بن سعد وآخرين عن جعفر بن علي الهمداني عن عبد الله بن عبد الرحمن الديباجي عن عبد الله بن محمد  
ابن محمد بن علي الباهلي قال : حدثنا الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الجبائي في كتاب تقييد المهمل له قال : أخبرني  
بصحيح البخارى القاضي أبو عمر أحمد بن محمد بن يحيى بن الحذاء بقرآءة عليه وأبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد  
ابن عبد البر الحافظ إجازة قال : حدثنا أبو محمد الجهنى وكان ثقة ضابطاً بسنده . وأما رواية أبي ذر عن شيخه  
الثلاثة فقرأى علي أبي محمد عبد الله بن محمد بن محمد بن سليمان المسكي بها وأنا أسمع وأجاز لي ما فاتني منه قال : أنبأنا  
إمام المقام أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أبي بكر الطبري أنبأنا أبو القاسم عبد الرحمن بن أبي حمزى المسكي سماعاً  
عليه جميعه سوى من قوله : باب (وإلى مدين أخاهم شعيباً) إلى قوله : باب مبعث النبي ﷺ ، فإجازة أنبأنا  
أبو الحسن علي بن حميد بن عمار الطرابلسي أنبأنا أبو مكتوم عيسى ابن الحافظ أبي ذر عبد الله بن أحمد الهروى  
أنبأنا أبي . وأما رواية عبد الرحمن الهمداني عن شيخه فأخبرنا بها أبو حيان محمد بن حيان ابن العلامة أبي حيان  
لذا مشافهة عن جده أبي حيان عن أبي علي بن أبي الأحموس عن أبي القاسم بن بقي (١) عن شريح بن علي (٢) بن  
أحمد بن سعيد عن عبد الرحمن . وأما رواية إسماعيل فهذا السند إلى أبي حيان أنبأنا أبو جعفر أحمد بن يوسف  
الطحاى ويوسف بن إبراهيم بن أبي ربحانة المالقي إجازة منهما كلاهما عن القاضي أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد  
الأنصارى بن الهيثم (٣) أنبأنا القاضي أبو سليمان داود بن الحسن (٤) الخالدي عنه ، وأما رواية أبي نعيم عن شيخه  
فأخبرنا بها علي بن محمد بن محمد بن محمد الدمشقي مشافهة عن سلمان (٥) بن حمزة بن أبي عمر عن محمد بن عبد الهادي المقدسي  
عن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر الدملي (٦) أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد أنبأنا أبو نعيم .  
وأما رواية الأصيلي والقابسي فبالإسناد الماضى إلى أبي علي الجبائي أنبأنا أبو شاكر عبد الواحد بن محمد بن  
وهب (٧) وغيره عن الأصيلي وحاتم بن محمد الطرابلسي عن القابسي . وبالإسناد الماضى إلى جعفر بن علي كتب إلى  
الحافظ أبي القاسم خلف بن بشكوال أنبأنا عبد الرحمن بن محمد بن غياث عن حاتم . وأما رواية سعيد العيار  
فأخبرنا بها محمد بن علي بن محمد الدمشقي مشافهة عن محمد بن يوسف بن الهتان (٨) عن العلامة تقي الدين عثمان ابن  
عبد الرحمن الشهرزورى أنبأنا منصور بن عبد المتعم بن عبد الله بن محمد بن الفضل الرازى أنبأنا محمد بن إسماعيل  
الفارسي سماعاً وجداني محمد بن الفضل مشافهة أنبأنا سعيد . وأما رواية الداودي فهي أعلى الروايات لنا من  
حيث العدد أخبرنا بها المشايخ أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الكريم بن عبد الوهاب الحوى وأبو علي محمد بن محمد  
ابن علي الجيزي وأبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن علي بن عبد الوهاب بن عبد المؤمن التعل (٩) وأبو الحسن علي بن

(١) ن . خ : ابن تقي (٢) ن . خ : شريح بن محمد بن علي الخ (٣) ن . خ : بن اليم

(٤) ن . خ : داود بن محمد بن الحسن الخ (٥) ن . خ : سليمان (٦) ن : الدني

(٧) ن . خ : بن موهب (٨) ن . خ : بن المنار (٩) ن . خ : البجل

محمد بن محمد الجوزي قال الأولان : أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي طالب بن أبي النعم نعمة بن الحسن بن علي بن بيان الصالحى وست الوزراء و زيرة بنت محمد بن عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية . وقال أبو اسحق : أنبأنا أحمد بن أبي طالب بن نعمة ، وقال علي : قرئ علي ست الوزراء وأنا أسمع ، وكتب إلى سليمان بن حمزة بن أبي عمر وعيسى بن عبد الرحمن بن معالي وأبو بكر بن أحمد بن عبد الدائم قال الخمسة : أنبأنا أبو عبد الله الحسين بن المبارك بن محمد بن يحيى الزبيدي سماعا وقالوا - سوى المرأة - كتب إلينا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي وأبو الحسن علي ابن أبي بكر روزبه القلانسي ، زاد سليمان ومحمد بن زهير شعراثة<sup>(١)</sup> وثابت بن محمد الحنبدى ومحمد بن عبد الواحد المدينى قالوا : أنبأنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب الهروى عنه . وأما رواية الحفصى فبالإسناد الماضى إلى منصور أنبأنا أبو بكر وجه بن طاهر وعبد الوهاب بن شاه الشاذياخى سماعا وجد أبي محمد بن الفضل الصاعدي إجازة قالوا : أنبأنا الحفصى . وأما رواية كريمة فأخبرنا بها الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقى سماعا عليه لبعضه وإجازة لسائر أنبأنا أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله الأنصارى أنبأنا المعين أحمد بن علي بن يوسف الدمشقى وإسماعيل بن عبد القوى بن عزون وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سماعا عليهم سوى من باب المسافر إذا جد به السير فى او اخر كتاب الحج إلى آخر كتاب الحج ومن باب ما يجوز من الشروط فى المكاتب إلى باب الشروط فى الكتابة ومن باب غزو المرأة فى البحر من كتاب الجهاد إلى باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام منه فإجازة منهم ومن الحافظ رشيد الدين أبي الحسين يحيى بن علي العطار لجميعه قالوا : أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيرى أنبأنا أبو عبد الله محمد بن بركات النحوى السعدى عنها . وأما رواية المستغفرى فبالإسناد الماضى إلى أبي موسى أنبأنا أبي أنبأنا الحسن بن أحمد عنه

( فصل ) وأما رواية ( ابراهيم بن معقل ) فبالإسناد إلى أبي علي الجياني أنبأنا الحكم بن محمد أنبأنا أبو الفضل عيسى بن أبي عمران الهروى سماعا لبعضه وإجازة لباقيه أنبأنا أبو صالح خلف بن محمد بن إسماعيل البخارى عنه . وأما رواية حماد بن شاکر فأخبرنا بها أحمد بن أبي بكر بن عبد الحميد فى كتابه عن أبي الربيع بن أبي طاهر بن قدامة عن الحسن ابن السيد العلوى عن أبي الفضل بن ناصر الحافظ عن أبي بكر أحمد بن علي بن خلف عن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ عن أحمد بن محمد بن رميح النسوى عنه . وأما رواية أبي طلحة البزدوى فبالسند إلى المستغفرى أنبأنا أحمد بن عبد العزيز عنه

وقد انتهى الغرض الذى أردته ، من التوصيل الذى أوردته ، فليقع الشروع فى الشرح والاقتصار على أتقن الروايات عندنا وهى رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ، اضبطه لها وتميزه باختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يحتاج إليه مما يخالفها ، وبالله تعالى التوفيق ، وهو المستول أن يعيننى على السير فى أقوم طريق



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١ - كتاب بدء الوحي

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى آمين

١ - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

وقول الله جلّ ذكره ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾

قال البخاري رحمه الله تعالى ورضي الله عنه : ( بسم الله الرحمن الرحيم . كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ) هكذا في رواية أبي ذر والأصيلي بغير « باب » ، وثبت في رواية غيرها ، فحكي عياض ومن تبعه فيه التتوين وتركه ، وقال الكرماني : يجوز فيه الإسكان على سبيل التعدد للأبواب . فلا يكون له إعراب . وقد اعترض على المصنف لكونه لم يفتح الكتاب بخطبة تنبئ عن مقصوده مفتحة بالحمد والشهادة أمثالا لقوله ﷺ « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » ، وقوله « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » ، أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة . والجواب عن الأول أن الخطبة لا يتحتم فيها سياق واحد يمتنع العدول عنه ، بل الغرض منها الاقتراح بما يدل على المقصود ، وقد صدر الكتاب بترجمة بدء الوحي وبالحديث الدال على مقصوده المشتمل على أن العمل دائر مع النية ، فكانه يقول : قصدت جمع وحى السنة الملتقى عن خير البرية على وجه سيظهر حسن عملي فيه من قصدي ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، فاكتفى بالتلويح عن التصريح . وقد سلك هذه الطريقة في معظم تراجم هذا الكتاب على ما سيظهر بالاستقراء . والجواب عن الثاني أن الحديثين ليسا على شرطه ، بل في كل منهما مقال . سلنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك يتعين بالنطق والكتابة معا ، فلعله حد وتشهد نطقا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسمة لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها ، ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ فطريق التأسي به الاقتراح بالبسمة والاقتصار عليها ، لا سيما وحكاية ذلك من جملة ما تضمنه هذا الباب الأول ، بل هو المقصود بالذات من أحاديثه . ويؤيده أيضا وقروح كتب رسول الله ﷺ إلى الملوك وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون حمدلة وغيرها كما سيأتي في حديث أبي سفيان في قصة هرقل في هذا الباب ، وكما سيأتي في حديث البراء في قصة سهيل بن عمرو في صلح الحديبية ، وغير ذلك من الأحاديث . وهذا يشعر بأن لفظ الحمد والشهادة إنما يحتاج إليه في الخطب دون الرسائل والوثائق ، فكان المصنف لما لم يفتح كتابه بخطبة أجراه بجرى الرسائل إلى أهل العلم ليتتبعوا بما فيه تعلما وتعلما . وقد أجاب من شرح هذا الكتاب بأجوبة أخر فيها نظر ، منها أنه تعارض عنده الابتداء بالتسمية والحمدلة ، فلو ابتدأ بالحمدلة لحالف العادة ، أو بالتسمية لم يعد مبتدئا بالحمدلة فاكتفى بالتسمية . وتعقب بأنه لو جمع بينهما لكان مبتدئا بالحمدلة بالنسبة إلى ما بعد التسمية ، وهذه هي النكتة في حذف العاطف فيكون أولى لموافقته الكتاب العزيز ، فإن الصحابة اقتسحوا كتابة الإمام الكبير بالتسمية والحمدلة وتلوها ، وتبعهم جميع من كتب المصحف بعدم في جميع الأمصار ، من يقول بأن البسمة آية من أول الفاتحة ، ومن لا يقول ذلك . ومنها أنه راعى قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾ فلم يقدم على كلام الله ورسوله شيئا واكتفى بها عن كلام نفسه ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يأتي بلفظ الحمد من كلام الله تعالى ، وأيضا فقد قدم الترجمة وهي من كلامه على الآية ، وكذا ساق السند قبل لفظ الحديث ، والجواب عن ذلك بأن الترجمة والسند وإن كانا متقدمين لفظا لكنهما متاخران تقديرا فيه نظر .

وأبعد من ذلك كله قول من ادعى أنه ابتداء بخطبة فيها حمد وشهادة ، فحذفها بعض من حمل عنه الكتاب . وكان قائل هذا ما رأى تصانيف الأئمة من شيوخ البخارى وشيوخه وأهل عصره كالك في الموطأ وعبد الرزاق في المصنف وأحمد في المسند وأبي داود في السنن إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة ، ولم يزد على التسمية ، وهم الأكثر ، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة ، أفيقال في كل من هؤلاء إن الرواة عنه حذفوا ذلك ؟ كلا بل يحمل ذلك من صنيعهم على أنهم حددوا لفظا . ويؤيده ما وراء الخطيب في الجامع عن أحمد أنه كان يتلفظ بالصلاة على النبي ﷺ إذا كتب الحديث ولا يكتبها ، والحامل له على ذلك إسراع أو غيره ، أو يحمل على أنهم رأوا ذلك مختصا بالخطب دون الكتب كما تقدم ، ولهذا من افتتح كتابه منهم بخطبة حمد وتشهد كما صنع مسلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وقد استقر عمل الأئمة المصنفين على افتتاح كتب العلم بالبسملة وكذا معظم كتب الرسائل ، واختلف القدماء فيها إذا كان الكتاب كله شعراً فجاء عن الشعبي منع ذلك ، وعن الزهري قال : مضت السنة أن لا يكتب في الشعر بسم الله الرحمن الرحيم ، وعن سعيد بن جبير جواز ذلك وتابعه على ذلك الجمهور ، وقال الخطيب هو المختار . قوله ( بدء الوحي ) قال عياض : روى بالهمز مع سكون الدال من الابتداء ، وبغير همز مع ضم الدال وتشديد الواو من الظهور . قلت : ولم أره مضبوطا في شيء من الروايات التي اتصلت لنا ، إلا أنه وقع في بعضها وكيف كان ابتداء الوحي ، فهذا يرجح الأول ، وهو الذي سمعناه من أفواه المشايخ . وقد استعمل المصنف هذه العبارة كثيرا ، كبده الحيز وبدء الأذان وبدء الخلق . والوحي لغة الإعلام في خفاء ، والوحي أيضا الكتابة والمكتوب والبعث والالهام والأمر والإيحاء والإشارة والتصويت شيئا بعد شيء . وقيل : أصله التفهيم ، وكل ما دللت به من كلام أو كتابة أو رسالة أو إشارة فهو وحي : وشرعا الإعلام بالشرع . وقد يطلق الوحي ويراد به اسم المفعول منه أى الموحى ، وهو كلام الله المنزل على النبي ﷺ . وقد اعترض محمد بن اسمعيل التيمي على هذه الترجمة فقال : لو قال كيف كان الوحي لكان أحسن ، لأنه تعرض فيه لبيان كيفية الوحي ، لا لبيان كيفية بدء الوحي فقط . وتعقب بأن المراد من بدء الوحي حاله مع كل ما يتعلق بشأنه . أى تعلق كان . والله أعلم . قوله ( وقول الله ) هو بالرفع على حذف الباب عطفا على الجملة لأنها في محل رفع ، وكذا على تنوين باب . وبالجر عطفا على كيف وإثبات باب بغير تنوين ، والتقدير باب معنى قول الله كذا ، أو الاحتجاج بقول الله كذا ، ولا يصح تقدير كيفية قول الله لأن كلام الله لا يكيف قاله عياض ، ويجوز رفع وقول الله على القطع وغيره . قوله ( إنا أوحينا إليك . . الآية ) قيل قدم ذكر نوح فيها لأنه أول نبي أرسل ، أو أول نبي عوقب قومه ، فلا يرد كون آدم أول الأنبياء مطلقا ، كما سيأتى بسط القول في ذلك في الكلام على حديث الشفاعة . ومناسبة الآية للترجمة واضح من جهة أن صفة الوحي إلى هيننا ﷺ توافق صفة الوحي إلى من تقدمه من النبيين ، ومن جهة أن أول أحوال النبيين في الوحي بالرؤيا ، كما رواه أبو نعيم في الدلائل باسناد حسن عن علقمة بن قيس صاحب ابن مسعود قال : إن أول ما يؤتى به الأنبياء في المنام حتى تهدأ قلوبهم ، ثم ينزل الوحي بعد في اليقظة

١ - حدثنا الحيدى عبد الله بن الزبير قال حدثنا سفيان قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إنا الأعمال بالنيات ، وإنا لسلكنا لئلا نرى ما نؤى : فمن كانت هجرته إلى دنيها يصبها ، أو إلى امرأة ينسكحها ، فبهرته إلى ما هاجر إليه »

[ الحديث ١ - أطرافه في : ٥٤ ، ٢٥٢٩ ، ٣٨٩٨ ، ٥٠٧٠ ، ٦٦٨٩ ، ٦٩٥٣ ]



قوله (حدثنا الحميدي) هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة بطن من بني أسد ابن عبد العزى بن قصي رهط خديجة زوج النبي ﷺ، يجتمع معها في أسد ويجتمع مع النبي ﷺ في قصي. وهو إمام كبير مصنف، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها سنة تسع عشرة ومائتين، فكان البخاري أمثل قوله ﷺ «قدموا قريشاً» فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي لكونه أفقه قرشي أخذ عنه. وله مناسبة أخرى لأنه مكى كشيخه فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي لأن ابتداءه كان بمكة، ومن ثم ثنى بالرواية عن مالك لأنه شيخ أهل المدينة وهي تالية لمكة في نزول الوحي وفي جميع الفضل، ومالك وابن عيينة قريشان، قال الشافعي: لولاهما لذهب العلم من الحجاز. قوله (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد المسكي، أصله ومولده الكوفة، وقد شارك مالك في كثير من شيوخه وعاش بعده عشرين سنة، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين. قوله (عن يحيى بن سعيد) في رواية غير أبي ذر: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري. اسم جده قيس بن عمرو وهو صحابي، ويحيى من صغار التابعين، وشيخه محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي من أوساط التابعين، وشيخ محمد علقمة بن وقاص الليثي من كبارهم، ففي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق. وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصحايان، وعلى رواية أبي ذر يكون قد اجتمع في هذا الاسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون، وهي التحديث والإخبار والسماع والعنعنة والله أعلم. وقد اعترض على المصنف في إدخاله حديث الأعمال هذا في ترجمة بدء الوحي وأنه لا تعلق له به أصلاً، بحيث أن الخطابي في شرحه والاسماعيلي في مستخرجه أخرجاه قبل الترجمة لاعتقادهما أنه إنما أورده للتبرك به فقط، واستصوب أبو القاسم بن منده صنيع الاسماعيلي في ذلك، وقال ابن رشيد: لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف، وقد تكلفت مناسبتة للترجمة، فقال كل بحسب ما ظهر له. انتهى. وقد قيل: إنه أراد أن يقيمه مقام الخطبة للكتاب، لأن في سياقه أن عمر قاله على المنبر بحضور الصحابة، فإذا صلح أن يكون في خطبة المنبر صلح أن يكون في خطبة الكتاب. وحكى المذهب أن النبي ﷺ خطب به حين قدم المدينة مهاجراً، فناسب إيراده في بدء الوحي، لأن الأحوال التي كانت قبل الهجرة كانت كالمقدمة لها لأن بالهجرة افتتح الأذن في قتال المشركين، ويعقبه النصر والظفر والفتح انتهى. وهذا وجه حسن، إلا أنني لم أر ما ذكره من كونه ﷺ خطب به أول ما هاجر - منقولاً. وقد وقع في باب ترك الحيل بلفظ: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية» الحديث، ففي هذا إيماء إلى أنه كان في حال الخطبة، أما كونه كان في ابتداء قدومه إلى المدينة فلم أر ما يدل عليه، ولعل قائله استند إلى ما روى في قصة مهاجر أم قيس، قال ابن دقيق العيد: نقلوا أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس، فل هذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما ينوي به، انتهى. وهذا لو صح لم يستلزم البداء بذكره أول الهجرة النبوية. وقصة مهاجر أم قيس رواها سعيد بن منصور قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله هو ابن مسعود قال: من هاجر يبتغي شيئاً فأنما له ذلك، هاجر رجل ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فكان يقال له مهاجر أم قيس. ورواه الطبراني من طريق أخرى عن الأعمش بلفظ: كان فينا رجل خطب امرأة يقال لها أم قيس فأبت أن تزوجه حتى يهاجر فزوجها، فسكننا نسمة مهاجر أم قيس. وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سبق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك. وأيضاً فلو أراد البخاري إقامته مقام الخطبة فقط إذ لا ابتداء به تيمناً وترغيباً في الاخلاص لكان سياقه قبل الترجمة كما قال الاسماعيلي وغيره. ونقل ابن بطلان عن أبي عبد الله بن النجار قال: التوبيخ يتعلق بالآية والحديث معاً، لأن الله تعالى أوحى إلى الأنبياء ثم إلى محمد ﷺ أن الأعمال بالنيات لقوله تعالى ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين﴾.

وقال أبو العالية في قوله تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ قال وصامم بالاخلاص في عبادته . وعن أبي عبد الملك البوني قال : مناسبة الحديث للترجمة أن بدء الوحي كان بالنية ، لأن الله تعالى فطر محمدا على التوحيد وبغض اليه الأوثان ووهب له أول أسباب النبوة وهي الرؤيا الصالحة ، فلما رأى ذلك أخلص الى الله في ذلك فكان يتعبد بغار حراء فقبل الله عمله وأتم له النعمة . وقال الملهب ما محصله : قصد البخاري الإخبار عن حال النبي ﷺ في حال منشئه وأن الله بغض اليه الأوثان وحجب اليه خلال الخير ولزوم الوحدة فرارا من قرناء السوء ، فلما لزم ذلك أعطاه الله على قدر نيته ووهب له النبوة كما يقال الفوائح عنوان الخواتم . ولخصه بنحو من هذا القاضي أبو بكر بن العربي . وقال ابن المنير في أول التراجم : كان مقدمة النبوة في حق النبي ﷺ الهجرة الى الله تعالى بالخلاوة في غار حراء فناسب الاقتراح بحديث الهجرة . ومن المناسبات البديعة الوجيزة ما تقدمت الإشارة اليه أن الكتاب لما كان موضوعا لجمع وحى السنة صدره بيده الوحي ليبيان الأعمال الشرعية صدره بحديث الأعمال ، ومع هذه المناسبات لا يليق الجزم بأنه لا تعلق له بالترجمة أصلا ، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم . وقد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر هذا الحديث : قال أبو عبد الله ليس في أخبار النبي ﷺ شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث . واتفق عبد الرحمن بن مهدي والشافعي فيما نقله البويطي عنه وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني وأبو داود والترمذي والدارقطني وحمزة الكنافي على أنه ثلث الاسلام ، ومنهم من قال ربعة ، واختلفوا في تعيين الباقي . وقال ابن مهدي أيضا : يدخل في ثلاثين بابا من العلم ، وقال الشافعي : يدخل في سبعين بابا ، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة . وقال عبد الرحمن بن مهدي أيضا : ينبغي أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب . ووجه البهني كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه ، فالثبة أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها ، لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج اليها ، ومن ثم ورد : نية المؤمن خير من عمله ، فاذا نظرت اليها كانت خير الأمرين . وكلام الإمام أحمد يدل على أنه أراد بكونه ثلث العلم أنه أحد القواعد الثلاث التي ترد اليها جميع الأحكام عنده ، وهي هذا ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ، والحلال بين والحرام بين ، الحديث . ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ ، وهم من زعم أنه في الموطأ مقفرا بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك ، وقال أبو جعفر الطبري : قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردودا لكونه فردا ، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد ، وهو كما قال ، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتقرده به من فوقه وبذلك جزم الترمذي والنسائي والبخاري وابن السكن وحمزة بن محمد الكنافي ، وأطلق الخطابي نفي الخلاف بين أهل الحديث في أنه لا يعرف إلا بهذا الاسناد ، وهو كما قال لكن يقيدن : أحدهما الصحة لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرها ، ثانيهما السياق لأنه ورد في معناه عدة أحاديث صحت في مطلق النية كحديث عائشة وأم سلمة عند مسلم « يعيشون على نياتهم » ، وحديث ابن عباس « ولكن جهاد ونية » ، وحديث أبي موسى « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » ، متفق عليهما وحديث ابن مسعود « رب قاتل بين الصفتين الله أعلم بنيته » ، أخرجه أحمد وحديث عبادة « من غزا وهو لا يتوكل إلا عقلا فله مانوي » ، أخرجه النسائي ، الى غير ذلك مما يتصرح حصره ، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر ، إلا إن حمل على التواتر المعنوي فيحتمل . نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد : لحكي محمد بن علي بن سعيد النقاش الحافظ أنه رواه عن يحيى مائتان وخمسون نفسا ، وسرد أسماءهم أبو القاسم بن منده لجاوز الثلاثمائة ، وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال : كتبت من حديث سبعة من أصحاب يحيى . قلت : وأنا أستبعد صحة هذا ، فقد تبعث طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المشهورة منذ طلبت الحديث الى وقتي هذا فا قدرت على تكميل المائة ، وقد

تبعه طرق غيره فوات على ما نقل عن تقدم ، كما سيأتي مثال لذلك في الكلام على حديث ابن عمر في غسل الجمعة إن شاء الله تعالى . قوله ( على المنبر ) بكسر الميم ، واللام المعده ، أى منبر المسجد النبوى ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى في ترك الحيل : سمعت صر يخطب . قوله ( إنما الأعمال بالنيات ) كذا أوردنا ، وهو من مقابلة الجمع بالجمع ، أى كل عمل بنيته . وقال الخوي<sup>(١)</sup> كأنه أشار بذلك إلى أن النية تنوع كما تنوع الأعمال كمن قصد بعمله وجه الله أو تحصيل موعوده أو الاتقاء لوعيده . ووقع في معظم الروايات بافراد النية ، ووجه أن عمل النية القلب وهو متحد فناسب إفرادها ، بخلاف الأعمال فانها متعلقة بالظواهر وهى متعددة فناسب جمعها ، ولأن النية ترجع إلى الاخلاص وهو واحد للواحد الذى لا شريك له . ووقع في صحيح ابن حبان بلفظ ( الأعمال بالنيات ) بحذف النون ، وجمع الأعمال والنيات ، وهى ما وقع في كتاب الشهاب للقضاي<sup>(٢)</sup> ووصله في مسنده كذلك ، وأنكره أبو موسى المدنى كما نقله الثوى وأقره ، وهو متعقب برواية ابن حبان ، بل وقع في رواية مالك عن يحيى عند البخارى في كتاب الايمان بلفظ ( الأعمال بالنية ) ، وكذا في العتق من رواية الثورى ، وفي الهجرة من رواية حماد بن زيد ، ووقع عنده في النكاح بلفظ ( العمل بالنية ) بافراد كل منهما . والنية بكسر النون وتشديد التحتانية على المشهور ، وفي بعض اللغات بتخفيفها . قال الكرماني قوله ( إنما الأعمال بالنيات ) هذا التركيب يفيد الحصر عند المحققين ، واختلف في وجه إفادته فقليل لأن الأعمال جمع محلى بالالف واللام مفيد للاستغراق ، وهو مستلزم للقصر لأن معناه كل عمل بنية فلا عمل إلا بنية ، وقيل لأن إنما للحصر ، وهل إفادتها له بالمنطوق أو بالمفهوم ، أو تفيد الحصر بالوضع أو العرف ، أو تفيدته بالحقيقة أو بالمجاز ؟ ومقتضى كلام الإمام وأتباعه أنها تفيد بالمنطوق وضما حقيقيا ، بل نقله شيخنا شيخ الاسلام عن جميع أهل الأصول من المذاهب الأربعة إلا اليسير كالآمدى ، وعلى العكس من ذلك أهل العربية ، واحتج بعضهم بأنها لو كانت للحصر لما حسن إنما قام زيد في جواب هل قام عمرو ، أوجب بأنه يصح أنه يقع في مثل هذا الجواب ما قام إلا زيد وهى للحصر اتفاقا ، وقيل : لو كانت للحصر لاستوى إنما قام زيد مع ما قام إلا زيد ، ولا تردد في أن الثانى أقوى من الأول ، وأوجب بأنه لا يلزم من هذه القوة نفي الحصر فقد يكون أحد اللفظين أقوى من الآخر مع اشتراكهما في أصل الوضع كسوف والسين . وقد وقع استعمال إنما موضع استعمال النفي والاستثناء كقوله تعالى ( إنما تجزون ما كنتم تعملون ) وكقوله ( وما تجزون الا ما كنتم تعملون ) وقوله ( إنما على رسولنا البلاغ المبين ) وقوله ( ما على الرسول الا البلاغ ) ومن شواهد قول الأعرابي :

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثور

يعنى ما ثبتت العزة إلا لمن كان أكثر حصى . واختلفوا : هل هى بسيطة أو مركبة ، فرجحوا الأول ، وقد يرجح الثانى ، ويحاج بها أورد عليه من قولهم إنهم إن لآيات وما للنبي فيستلزم اجتماع المتضادين على صدد واحد بأن يقال مثلا : أصلهما كان للآيات والنبي ، لكنهما بعد التركيب لم يبقيا على أصلهما بل أفادا شيئا آخر ، أشار إلى ذلك الكرماني قال : وأما قول من قال إفادة هذا السياق للحصر من جهة أن فيه تأكيد بعد تأكيد وهو المستفاد من إنما ومن الجمع فتعقب بأنه من باب إيهام العكس ، لأن غائله لما رأى أن الحصر فيه تأكيد على تأكيد ظن أن كل ما وقع كذلك يفيد الحصر . وقال ابن دقيق العيد : استدلل على إفادة إنما للحصر بأن ابن عباس استدلل على أن الربا لا يكون إلا في النسيئة بحديث ( إنما الربا في النسيئة ) ، وعارضه جماعة من الصحابة في الحكم ولم يخالفوه في فهمه فكان كالاتفاق منهم على أنها تفيد الحصر . وتعقب باحتمال أن يكونوا تركوا المعارضة بذلك تنزلا . وأما من قال

(١) أصله : الحريرى

(٢) هو القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن على بن حكيم التتوي سنة ٥٤٤ هـ



يحتمل أن يكون اعتمادهم على قوله « لا ربا إلا في النسبة »، لورود ذلك في بعض طرق الحديث المذكور ، فلا يفيد ذلك في رد إفادة الحصر ، بل يقويه ويشعر بأن مفاد الصيغتين عندهم واحد ، وإلا لما استعملوا هذه موضع هذه . وأوضح من هذا حديث « إنما الماء من الماء » ، فإن الصحابة الذين ذهبوا إليه لم يعارضهم الجمهور في فهم الحصر منه ، وإنما عارضهم في الحكم من أدلة أخرى كحديث « إذا التقى الختانان » ، وقال ابن عطية : « إنما لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويصلح مع ذلك للحصر إن دخل في قصة ساعدت عليه ، فجعل وروده للحصر مجازا يحتاج إلى قرينة ، وكلام غيره على العكس من ذلك وأن أصل ورودها للحصر ، لكن قد يكون في شيء مخصوص كقوله تعالى ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ فانه سبق باعتبار منكرى الوجدانية ، وإلا فله سبحانه صفات أخرى كالعلم والقدرة ، وكقوله تعالى ﴿ إنما أنت منذر ﴾ فانه سبق باعتبار منكرى الرسالة ، وإلا فله ﷺ صفات أخرى كالإشارة ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وهي - فيما يقال - السبب في قول من منع إفادتها للحصر مطلقا . ( تكميل ) : الأحوال تقتضي عاملين . والتقدير : الأحوال الصادرة من المكلفين ، وعلى هذا هل تخرج أعمال الكفار ؟ الظاهر الإخراج ، لأن المراد بالأعمال أعمال العبادة وهي لا تصح من الكافر وإن كان مخاطبا بها معاقبا على تركها ، ولا يرد العتق والصدقة لانهما بدليل آخر . قوله ( بالنيات ) الباء للصاحبة ، ويحتمل أن تكون للسببية بمعنى أنها مقومة للعمل فكأنها سبب في إيجاده ، وعلى الأول فهي من نفس العمل فيشترط أن لا تتخلف عن أوله . قال النووي : النية القصد ، وهي عزيمة القلب . وتعقبه الكرماني بأن عزيمة القلب قدر زائد على أصل القصد . واختلف الفقهاء هل هي ركن أو شرط ؟ والمرجح أن إيجادها ذكرا في أول العمل ركن ، واستصحابها حكما بمعنى أن لا يأتي بمناف شرعا شرط . ولا بد من محذوف يتعلق به الجار والمجرور ، فقيل تعتبر وقيل تسكمل وقيل تصح وقيل تحصل وقيل تستقر . قال الطيبي : كلام الشارع محمول على بيان الشرع ، لأن المخاطبين بذلك هم أهل اللسان ، فكأنهم خاطبوا بما ليس لهم به علم إلا من قبل الشارع ، فيتعين الحل على ما يفيد الحكم الشرعي . وقال البيضاوي : النية عبارة عن انبعاث القلب نحو ما يراه موافقا لفرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا أو مآلا ، والشرع خصصه بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا بتفاء رضاه لله وامثال حكمه . والنية في الحديث محمولة على المعنى اللغوي ليحسن تطبيقه على ما بعده وتقسيمه أحوال المهاجر ، فانه تفصيل لما أجمل ، والحديث متروك الظاهر لأن الذات غير منتفية ، إذ التقدير : لا عمل إلا بالنية ، فليس المراد نفي ذات العمل لانه قد يوجد بغير نية ، بل المراد نفي أحكامها كالصحة والكمال ، لكن الحل على نفي الصحة أولى لانه أشبه بنفي الشيء نفسه ، ولأن اللفظ دل على نفي الذات بالتصريح وعلى نفي الصفات بالتبعية ، فلما منع الدليل نفي الذات بقيت دلالاته على نفي الصفات مستمرة . وقال شيخنا شيخ الإسلام : الأحسن تقدير ما يقتضى أن الأعمال تتبع النية ، لقوله في الحديث « فمن كانت هجرته ، إلى آخره . وعلى هذا يقدر المحذوف كونا مطلقا من اسم فاعل أو فعل . ثم لفظ العمل يتناول فعل الجوارح حتى اللسان قد تدخل الأقوال . قال ابن دقيق العيد : وأخرج بعضهم الأقوال وهو بعيد ، ولا تردد عندي في أن الحديث يتناولها . وأما التروك فهي وإن كانت فعل كف لكن لا يطلق عليها لفظ العمل . وقد تعقب على من يسمى القول عملا لكونه عمل اللسان بأن من حلف لا يعمل عملا فقال قول لا يحث . وأجيب بأن مرجع اليمين إلى العرف ، والقول لا يسمى عملا في العرف ولهذا يعطف عليه . والتحقق أن القول لا يدخل في العمل حقيقة ويدخل مجازا ، وكذا الفعل ، لقوله تعالى ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ بعد قوله ﴿ زخرف القول ﴾ . وأما عمل القلب كالتية فلا يتناولها الحديث لثلاث يلزم التسلسل ، والمعرفة وفي تناولها نظر ، قال بعضهم : هو محال لأن النية قصد المتوهم ، وإنما يقصد المرء ما يعرف فيلزم أن يكون عارفا قبل المعرفة . وتعقبه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيي بما حاصله : إن كان المراد بالمعرفة مطلق الشعور فمسل ، وإن كان المراد النظر في الدليل فلا ، لأن كل ذي عقل يشعر مثلا بأن له من يدبره ، فاذا أخذ في النظر في الدليل عليه ليتحقق لم

تكن النية حينئذ محالاً . وقال ابن دقيق العيد : الذين اشترطوا النية قدروا صحة الأعمال ، والذين لم يشترطوها قدروا كمال الأعمال ، ورجح الأول بأن الصحة أكثر لزوماً للحقيقة من الكمال فالحل عليها أولى . وفي هذا الكلام إيهام أن بعض العلماء لا يرى باسـتـرـاط النية ، وليس الخلاف بينهم في ذلك إلا في الرسائل ، وأما المقاصد فلا اختلاف بينهم في اشتراط النية لها ، ومن ثم خالف الحنفية في اشتراطها للوضوء ، وخالف الأوزاعي في اشتراطها في التيمم أيضاً . نعم بين العلماء اختلاف في اقتران النية بأول العمل كما هو معروف في مبسوطات الفقه (تكميل) : الظاهر أن الالف واللام في النيات معاقبة للضمير ، والتقدير الأعمال بنياتها ، وعلى هذا فيدل على اعتبار نية العمل من كونه مثلاً صلاة أو غيرها ، ومن كونها فرضاً أو نفلاً ، ظهراً مثلاً أو عسراً ، مقصورة أو غير مقصورة . وهل يحتاج في مثل هذا إلى تعيين العدد ؟ فيه بحث . والراجح الاكتفاء بتعيين العبادة التي لا تنفك عن العدد المعين ، كالسافر مثلاً ليس له أن يقصر إلا بنية القصر ، لكن لا يحتاج إلى نية ركعتين لأن ذلك هو مقتضى القصر والله أعلم . قوله ( وإنما لكل امرئ ما نوى ) قال القرطبي : فيه تحقيق لاشتراط النية والاخلاص في الأعمال ، فنجح إلى أنها مؤكدة ، وقال غيره : بل تنفد غير ما أفادته الأولى ، لأن الأولى نهت على أن العمل يتبع النية ويصاحبها ، فيترتب الحكم على ذلك . والثانية أفادت أن العامل لا يحصل له إلا ما نواه . وقال ابن دقيق العيد : الجملة الثانية تقتضي أن من نوى شيئاً يحصل له ، يعني إذا عمله بشرائطه أو حال دون عمله له ما يعذر شرعاً بعدم عمله ، وكل ما لم ينوّه لم يحصل له . ومراده بقوله ما لم ينوّه أي لا خصوصاً ولا عموماً ، أما إذا لم ينو شيئاً خصوصاً لكن كانت هناك نية عامة تشملها فهذا ما اختلفت فيه أنظار العلماء . ويتخرج عليه من المسائل ما لا يحصى . وقد يحصل غير المنوى لمدرّك آخر كن دخول المسجد فصلي الفرض أو الراتبة قبل أن يقعد فانه يحصل له تحية المسجد نواهاً أو لم ينوها ، لأن القصد بالتحية شغل البتة وقد حصل ، وهذا بخلاف من اغتسل يوم الجمعة عن الجنابة فانه لا يحصل له غسل الجمعة على الراجح ، لأن غسل الجمعة ينظر فيه إلى التعبد لا إلى محض التنظيف فلا بد فيه من القصد إليه ، بخلاف تحية المسجد والله أعلم . وقال النووي : أفادت الجملة الثانية اشتراط تعيين المنوى كن عليه صلاة فائتة لا يكفيه أن ينوي الفاتتة فقط حتى يعينها ظهراً مثلاً أو عسراً ، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم تنحصر الفاتتة . وقال ابن السمعاني في أماليه : أفادت أن الأعمال الخارجة عن العبادة لا تفيد الثواب إلا إذا نوى بها فاعلها القربة ، كالأكل إذا نوى به القوة على الطاعة . وقال غيره : أفادت أن النية لا تدخل في النية ، فإن ذلك هو الأصل ، فلا يرد مثل نية الولي عن الصبي ونظائره فانها على خلاف الأصل . وقال ابن عبد السلام : الجملة الأولى لبيان ما يعتبر من الأعمال ، والثانية لبيان ما يترتب عليها . وأفاد أن النية إنما تشتط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فانه ينصرف بصورته إلى ما وضع له ، كذاكر والأدعية والتلاوة لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة . ولا يخفى أن ذلك إنما هو بالنظر إلى أصل الوضع ، أما ما حدث فيه عرف كالتمسيح للتعجب فلا ، ومع ذلك فلو قصد بالذكر القربة إلى الله تعالى لكان أكثر ثواباً ، ومن ثم قال الغزالي : حركة اللسان بالذكر مع الغفلة عنه تحصل الثواب ، لأنه خير من حركة اللسان بالغبية ، بل هو خير من السكوت مطلقاً ، أي المجرد عن التفكير . قال : وإنما هو ناقص بالنسبة إلى عمل القلب انتهى . ويؤيده قوله ﷺ « في بضع أحدكم صدقة » ، ثم قال في الجواب عن قولهم « أيأتى أحدنا شهوته ويؤجر » : « رأيت لو وضعها في حرام » . وأورد على إطلاق الغزالي أنه يلزم منه أن المرء يثاب على فعل مباح لأنه خير من فعل الحرام ، وليس ذلك مراده . وخص من عموم الحديث ما يقصد حصوله في الجملة فانه لا يحتاج إلى نية تخصه كتحية المسجد كما تقدم ، ومن مات زوجها فلم يبلغها الخبر إلا بعد مدة العدة فإن عدتها تنقضي . لأن المقصود حصول برائة الرحم وقد وجدت ، ومن ثم لم يحتاج المتروك إلى نية . ونازع الكرمانى في إطلاق الشيخ محي الدين كون المتروك لا يحتاج إلى نية بأن الترك فعل وهو كف النفس ، وبأن التروك إذا أريد بها تحصيل الثواب بامثال أمر الشارع فلا بد فيها من

قصد الترك ، وتعقب بأن قوله ، الترك فعل ، مختلف فيه ، ومن حق المستدل على المانع أن يأتي بأمر متفق عليه . وأما استدلاله الثاني فلا يطابق المورد ، لأن المبحث فيه هل تلزم النية في التروك بحيث يقع العقاب بتركها ؟ والذي أورده هل يحصل الثواب بدونها ؟ والتفاوت بين المقامين ظاهر . والتحقيق أن الترك المجرد لا ثواب فيه ، وإنما يحصل الثواب بالكف الذي هو فعل النفس ، فمن لم تحظر المعصية بiale أصلا ليس كمن خطرت فكف نفسه عنها خوفا من الله تعالى ، فرجع الحال الى أن الذي يحتاج الى النية هو العمل بجميع وجوهه ، لا الترك المجرد . والله أعلم

(تنبيه) : قال الكرماني : إذا قلنا إن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد القصر في قوله ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، نوعان من الحصر : قصر المسند على المسند اليه إذ المراد إنما لكل امرئ ما نواه ، والتقديم المذكور . قوله ( فمن كانت هجرته إلى دنيا ) كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم وهو قوله ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله الخ ، قال الخطابي : وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروما قد ذهب شطره ، ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال ، ومن جهة من عرض من رواه ؟ فقد ذكره البخاري من غير طريق الحميدي مستوفى ، وقد رواه لنا الأئمة من طريق الحميدي تأما ، ونقل ابن التين كلام الخطابي مختصرا . وفهم من قوله مخروما أنه قد يريد أن في السند انقطاعا فقال من قبل نفسه لأن البخاري لم يلق الحميدي ، وهو عما يتعجب من اطلاقه مع قول البخاري ، حدثنا الحميدي ، وتكرار ذلك منه في هذا الكتاب ، وجزم كل من ترجمه بأن الحميدي من شيوخه في الفقه والحديث ، وقال ابن العربي في مشيخته : لا عذر للبخاري في إسقاطه لأن الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على التمام . قال : وذكر قوم أنه لعله استملأه من حفظ الحميدي لحدثه هكذا لحدث عنه كما سمع أو حدثه به تأما فسقط من حفظ البخاري . قال : وهو أمر مستبعد جدا عند من اطلع على أحوال القوم . وقال الداودي الشارح : الإسقاط فيه من لبخاري فوجوده في رواية شيخه وشيخه يدل على ذلك انتهى . وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي اسمعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي تأما ، وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم (١) وصحيح أبي عوانة من طريق الحميدي ، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال : لم اختار الابتداء بهذا السياق الناقص ؟ والجواب قد تقدمت الإشارة إليه ، وأنه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة ، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري : إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال : لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدرا يستفتح به على مذاهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعان ما ذهبوا إليه من التأليف ، فكانه ابتداء كتابه بنية رد عليها إلى الله ، فإن علم منه أنه أراد الدنيا أو عرض إلى شيء من معانيها فسيجزيه بنيتة . ونكب عن أحد وجهي التقسيم بجانبه للتركيب التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام . انتهى ملخصا . وحاصله أن الجملة المحذوفة تشتمل بالقرينة المحضة ، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القرينة أو لا ، فلما كان المصنف كالخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث حذف الجملة المشعرة بالقرينة المحضة فرارا من التركيب ، وبقي الجملة المترددة المحتملة تفويضا للأمر إلى ربه المطلع على سريره المجازي له بمقتضى نيته . ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم ، وكان من رأى المصنف جواز اختصار الحديث والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط وإثارة الأغصان على الأجل وتوجيه الاسناد الوارد بالصيغ المصروفة بالصالح على غيره استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متنا واسنادا . وقد وقع في رواية حماد بن زيد في باب الهجرة تأخر قوله ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، عن قوله ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، فيحتمل أن



تكون رواية الحميدى وقعت عند البخارى كذلك فتكون الجملة المحذوفة هي الأخيرة كما جرت به عادة من يقتصر على بعض الحديث . وعلى تقدير أن لا يكون ذلك فهو مصير من لبخارى الى جواز الاختصار في الحديث ولو من اثنا عشر . وهذا هو الراجح ، والله أعلم . وقال الكرماني في غير هذا الموضع : إن كان الحديث عند البخارى تاما لم خرمه في صدر الكتاب ، مع أن الحرم مختلف في جوازه ؟ قلت : لا جزم بالحرم ، لأن المقامات مختلفة ، فله - في مقام بيان أن الايمان بالنية واعتقاد القلب - سمع الحديث تاما ، وفي مقام أن الشروع في الأعمال إنما يصح بالنية سمع ذلك القدر الذي روى . ثم الحرم يحتمل أن يكون من بعض شيوخ البخارى لا منه . ثم إن كان منه فخره ثم لأن المقصود يتم بذلك المقدار . فان قلت : فكان المناسب أن يذكر عند الحرم الشق الذي يتعلق بمقصوده ، وهو أن النية ينبغي أن تكون لله ورسوله . قلت : لعله نظر الى ما هو الغالب الكثير بين الناس . انتهى . وهو كلام من لم يطلع على شيء من أقوال من قدمت ذكره من الأئمة على هذا الحديث ، ولا سيما كلام ابن العربي . وقال في موضع آخر : إن إيراد الحديث تاما تارة وغير تام تارة إنما هو من اختلاف الرواة ، فكل منهم قد روى ما سمعه فلا خرم من أحد . ولكن البخارى يذكرها في المواضع التي يناسب كلا منها بحسب الباب الذي يضعه ترجمة له ، انتهى . وكأنه لم يطلع على حديث أخرجه البخارى بسند واحد من ابتدائه الى انتهائه فساه في موضع تاما وفي موضع مقتصرا على بعضه ، وهو كثير جدا في الجامع الصحيح ، فلا يرتاب من يكون الحديث صناعته أن ذلك من تصرفه ، لأنه عرف بالاستقراء من صنيعه أنه لا يذكر الحديث الواحد في موضعين على وجهين . بل إن كان له أكثر من سند على شرطه ذكره في الموضع الثاني بالسند الثاني وهكذا ما بعده . وما لم يكن على شرطه يعلقه في الموضع الآخر تارة بالجزم إن كان صحيحا وتارة بغيره إن كان فيه شيء ، وما ليس له إلا سند واحد يتصرف في مثله بالاختصار على بعضه بحسب ما يتفق ، ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سندا ومثما في موضعين أو أكثر إلا نادرا ، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك لحصل منه نحو عشرين موضعا . **قوله** ( هجرته ) الهجرة الترك ، والهجرة الى الشيء الانتقال اليه عن غيره . وفي الشرع : ترك ما نهى الله عنه . وقد وقعت في الاسلام على وجهين : الأول الانتقال من دار الخوف الى دار الأمن كما في هجرة الحبشة وابتداء الهجرة من مكة الى المدينة ، الثاني الهجرة من دار الكفر الى دار الايمان وذلك بعد أن استقر النبي ﷺ بالمدينة وهاجر اليه من أمكنه ذلك من المسلمين . وكانت الهجرة اذ ذلك تختص بالانتقال الى المدينة ، انى أن فتحت مكة فالتقط الاختصاص ، ويقع عموم الانتقال من دار الكفر لمن قدر عليه باقيا . فان قيل : الأصل تغاير الشرط للجزاء فلا يقال مثلا من أطاع أطاع وانما يقال مثلا من أطاع نجا ، وقد وقعا في هذا الحديث متحدين ، فالجواب أن التغاير يقع تارة باللفظ وهو الأكثر ، وتارة بالمعنى ويضم ذلك من السياق ، ومن أمثلته قوله تعالى ﴿ ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب الى الله متابا ﴾ وهو مؤول على إرادة المعهود المستقر في النفس ، كقولهم أنت أنت أى الصديق الخالص ، وقولهم هم هم أى الذين لا يقدر قدرهم . وقول الشاعر : أنا أبو النجم وشعرى شعرى ، أو هو مؤول على إقامة السبب مقام المسبب لاشتهار السبب . وقال ابن مالك : قد يقصد بالخبر الفرد بيان الشهرة وعدم التغير فيتحد بالمبتدأ لفظا كقول الشاعر :

خليل خليلي دون ريب وربما ألان أمرو قولا فظن خليلا

وقد يفعل مثل هذا بجواب شرط كقولك من قصدنى فقد قصدنى . أى فقد قصد من عرف بانجاح قاصده ، وقال غيره : إذا اتحد لفظ المبتدأ والخبر والشرط والجزاء علم منهما المبالغة إما في التعميم وإما في التحقير . **قوله** ( الى دنيا ) بضم الدال ، وحكى ابن قتيبة كسرهما ، وهي فعل من الدنو أى القرب . سميت بذلك لسبقها للآخرى . وقيل سميت دنيا لدنوها الى الزوال . واختلفت في حقيقتها قليل ماعلى الارض من الهواء والجو ، وقيل كل المخلوقات من الجواهر والاعراض ، والاولى أولى . لكن يزداد فيه ما قبل قيام الساعة ، ويطلق على كل جزء منها مجازا . ثم إن لفظها

نقصور غير ممنون ، وحكى تنوينها ، وعزاه ابن دحية الى رواية أبي الهيثم الكشميني وضعفها ، وحكى عن ابن مغفور أن أبا ذر الهروي في آخر أمره كان يحذف كثيرا من رواية أبي الهيثم حيث ينفرد ، لأنه لم يكن من أهل العلم . قلت : وهذا ليس على إطلاقه ، فإن في رواية أبي الهيثم مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره ، كما سيأتي مبينا في مواضعه . وقال التميمي في شرحه : قوله دنيا هو تأنيث الأدنى ليس بمصروف ، لاجتماع الوصفية ولزوم حرف التأنيث . وتمقب بأن لزوم التأنيث للألف المقصورة كاف في عدم الصرف ، وأما الوصفية فقال ابن مالك : استعمال دنيا منكرا فيه إشكال لأنها أفعل التفضيل ، فكان من حقها أن تستعمل باللام كالكبرى والحسنى ، قال : إلا أنها خلعت عنها الوصفية وأجريت مجرى ما لم يكن وصفاً قط ، ومثله قول الشاعر :

وإن دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا

وقال الكرمانى : قوله الى يتعلق بالهجرة إن كان لفظ كانت تامة ، أو هو خبر لكانت إن كانت ناقصة . ثم أورد ما محصله : ان لفظ كان إن كان للأمر الماضى فلا يمل ما الحكم بعد صدور هذا القول في ذلك . وأجاب بأنه يجوز أن يراد بلفظ كان الوجود من غير تقييد بزمان ، أو يقاس المستقبل على الماضى ، أو من جهة أن حكم المكلفين سواء . قوله ( يصيها ) أى يحصلها ، لأن تحصيلها كصاغة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود . قوله ( أو امرأة ) قيل لتتصيص عليها من الخاص بعد العام للاهتمام به . وتعقبه النووى بأن لفظ دنيا نكرة وهى لا تعم فى الإنبات فلا يلزم دخول المرأة فيها . وتعقب بكونها فى سياق الشرط فتم ، ونكتة الاهتمام الزيادة فى التحذير ، لأن الاقتتان بها أشد . وقد تقدم النقل عن حكى أن سبب هذا الحديث قصة مهاجر أم قيس ولم تقف على تسميته . ونقل ابن دحية أن اسمها قبيلة بقاف مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ، وحكى ابن بطال عن ابن سراج أن السبب فى تخصيص المرأة بالذكر أن العرب كانوا لا يزوجون المولى العربية ويراعون الكفاءة فى النسب ، فلما جاء الاسلام سوى بين المسلمين فى منا كحتم فهاجر كثير من الناس الى المدينة ليتزوج بها من كان لا يصل إليها قبل ذلك انتهى . ويحتاج الى نقل ثابت أن هذا المهاجر كان مولى وكانت المرأة عربية ، وليس ما فناه عن العرب على إطلاقه بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة من موالهم وحلفائهم قبل الاسلام ، وإطلاقة أن الاسلام أبطل الكفاءة فى مقام المنع . قوله ( فهجرت الى ما هاجر اليه ) يحتمل أن يكون ذكره بالضمير ليتناول ما ذكر من المرأة وغيرها ، وإنما أبرز الضمير فى الجملة لتي قبها وهى المحذوفة لقصد الالتئاذ بذكر الله ورسوله وعظم شأنهما ، بخلاف الدنيا والمرأة فإن السياق يشعر بالحك على الإعراض عنهما . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون قوله الى ما هاجر اليه ، متعلقا بالهجرة ، فيكون الخبر محذوفا والتقدير قبيلة أو غير صحيحة مثلا ، ويحتمل أن يكون خبر فهجرت والجملة خبر المبتدأ الذى هو من كانت انتهى . وهذا الثانى هو الراجح لأن الأول يقتضى أن تلك الهجرة مذمومة مطلقاً ، وليس كذلك ، إلا إن حمل على تقدير شئ يقتضى التردد أو القصور عن الهجرة الخالصة كن نوى هجرته مفارقة دار الكفر وتزوج المرأة معا فلا تكون قبيلة ولا غير صحيحة ، بل هى ناقصة بالنسبة الى من كانت هجرته خالصة ، وإنما أشعر السياق بدم من فعل ذلك بالنسبة الى من طلب المرأة بصورة الهجرة الخالصة ، فأما من طلبها مضمومة الى الهجرة فانه يثاب على قصد الهجرة لكن دون ثواب من أخلص ، وكذا من طلب التزويج فقط لا على صورة الهجرة الى الله لأنه من الأمر المباح الذى قد يثاب فاعله إذا قصد به القربة كالاعفاف . ومن أمثلة ذلك ما وقع فى قصة إسلام أبى طلحة فيما رواه النسائى عن أنس قال : تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام ، أسلمت أم سليم قبل أبى طلحة فخطبها فقالت : إني قد أسلمت ، فان أسلمت تزوجتك . فأسلم فتزوجته . وهو محمول على أنه رغب فى الاسلام ودخله من وجهه وضم الى ذلك إرادة التزويج المباح فصار كن نوى بصومه العبادة والحية ،

أو بطوافه العبادة وملازمة الغريم . واختار الغزالي فيما يتعلق بالثواب أنه إن كان القصد الدنيوي هو الأغلب م يكن فيه أجر ، أو الدنيى أجر بقدره ، وإن تساوى افتردد القصد بين الشئيين فلا أجر . وأما إذا نوى العبادة وخالطها شيء مما يغير الاخلاص فقد قل أبو جعفر بن جرير الطبرى عن جمهور السلف أن الاعتبار بالابتداء ، فإن كان ابتداءه لله خالصا لم يضره ما عرض له بعد ذلك من إعجاب وغيره . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز الإقدام على العمل قبل معرفة الحكم ، لأن فيه أن العمل يكون منتفيا إذا خلا عن النية ، ولا يصح نية فعل الشيء إلا بعد معرفة حكمه ، وعلى أن الغافل لا تكليف عليه ، لأن القصد يستلزم العلم بالمقصود والغافل غير قاصد ، وعلى أن من صام تطوعا بنية قبل الزوال أن لا يحسب له إلا من وقت النية وهو مقتضى الحديث ، لكن تمسك من قال بانعطافها بدليل آخر ، ونظيره حديث « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها ، أى أدرك فضيلة الجماعة أو الوقت ، وذلك بالانعطاف الذى اقتضاه فضل الله تعالى ، وعلى أن الواحد الثقة إذا كان فى مجلس جماعة ثم ذكر عن ذلك المجلس شيئا لا يمكن غفلتهم عنه ولم يذكره غيره أن ذلك لا يقدر فى صدقه ، خلافا لما أعل بذلك ، لأن علقمة ذكر أن عمر خطب به على المنبر ثم لم يصح من جهة أحد عنه غير علقمة . واستدل بمفهومه على أن ما ليس بعمل لا تشترط النية فيه ، ومن أمثلة ذلك جمع التقديم فان الراجع من حيث النظر أنه لا يشترط له نية ، بخلاف ما روجه كثير من الشافعية وخالفهم شيخنا شيخ الاسلام وقال : الجمع ليس بعمل ، وإنما العمل الصلاة . ويقوى ذلك أنه عليه الصلاة والسلام جمع فى غزوة تبوك ولم يذكر ذلك للمؤمنين الذين معه ، ولو كان شرطا لأعلمهم به ، واستدل به على أن العمل إذا كان مضافا إلى سبب ويجمع متعدده جنس أن نية الجنس تكفى . كمن أعتق عن كفارة ولم يعين كونها عن ظهار أو غيره ، لأن معنى الحديث أن الأعمال بنياتها ، والعمل هنا القيام بالذى يخرج عن الكفارة اللازمة وهو غير محجوج الى تعيين سبب ، وعلى هذا لو كانت عليه كفارة - وشك فى سببها - أجزأه إخراجها بغير تعيين . وفيه زيادة النص على السبب ، لأن الحديث سيق فى قصة المهاجر لتزويج المرأة ، فذكر الدنيا مع القصة زيادة فى التحذير والتنفير . وقال شيخنا شيخ الاسلام : فيه إطلاق العام وإن كان سببه خاصا ، فيستبطن منه الإشارة إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وسيأتى ذكر كثير من فوائد هذا الحديث فى كتاب الإيمان حيث قال المصنف فى الترجمة فدخل فيه العبادات والأحكام إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق

٢ - باب \* ٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن الحارث بن هشام رضى الله عنه سأل رسول الله ﷺ فقال . يا رسول الله كيف يأتيك الوحي ؟ فقال رسول الله ﷺ « أحيانا يأتينى مثل صلصلة الجرس وهو أشده على فَيَقْصِمُ عَنِّي وقد وعيتُ عنه ما قال ، وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا فيسكلمنى فأزى ما يقول » . قالت عائشة رضى الله عنها : ولقد رأيته ينزل عليه الوحي فى اليوم الشديد البرد فيقضمُ عنه وإن جبينه ليَتَفَصَّدُ عَرَقًا [ الحديث ٢ - أطرافه فى : ٣٢١٥ ]

( الحديث الثانى ) من أحاديث بدء الوحي . قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التيسى ، كان زول تليس من عمل مصر ، وأصله دمشق ، وهو من أتقن الناس فى الموطأ ، كذا وصفه يحيى بن معين . قوله ( أم المؤمنين ) هو مأخوذ من قوله تعالى ﴿ وأزواجه أمهاتهم ﴾ أى فى الاحترام وتحريم نكاحهن لا فى غير ذلك مما اختلف فيه على الراجح ، وإنما قيل للواحدة منهن أم المؤمنين للتغليب . وإلا فلا مانع من أن يقال لها أم المؤمنين على الراجح . قوله ( أن الحارث بن هشام ) هو المخزومى ، أخو أبى جهل شقيقه . أسلم يوم الفتح ، وكان من فضلاء الصحابة ،

واستشهد في قروح الشام . قوله ( سأل ) هكذا رواه أكثر الرواة عن هشام بن عروة ، فيحتمل أن تكون عائشة حضرت ذلك ، وعلى هذا اعتمد أصحاب الأطراف فأخرجوه في مسند عائشة . ويحتمل أن يكون الحارث أخبرها بذلك بعد فيكون من مرسل الصحابة ، وهو محكوم بوصله عند الجمهور . وقد جاء ما يؤيد الثاني ، ففي مسند أحمد ومجمع البغوي وغيرهما من طريق عامر بن صالح الزبيري عن هشام عن أبيه عن عائشة عن الحارث بن هشام قال : سألت . وعامر فيه ضعف . لكن وجدت له متابعا عند ابن منده ، والمشهور الأول . قوله ( كيف يأتيك الوحي ) يحتمل أن يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه ، ويحتمل أن يكون صفة حامله أو ما هو أعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فاسناد الإتيان إلى الوحي مجاز ، لأن الإتيان حقيقة من وصف حامله . واعترض الاسماعيلي فقال : هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة ، وإنما المناسب لكيف بدء الوحي الحديث الذي بعده ، وأما هذا فهو لكيفية إتيان الوحي لا لبدء الوحي اهـ . قال الكرماني : لعل المراد منه السؤال عن كيفية ابتداء الوحي ، أو عن كيفية ظهور الوحي . فوافق ترجمة الباب . قلت : سياقه يشعر بخلاف ذلك لا تيانه بصيغة المستقبل دون الماضي . لكن يمكن أن يقال إن المناسبة تظهر من الجواب ، لأن فيه إشارة إلى انحصار صفة الوحي أو صفة حامله في الأمرين فيشمل حالة الابتداء ، وأيضا فلا أثر للتقديم والتأخير هنا ولو لم تظهر المناسبة ، فضلا عن أنا قدمنا أنه أراد البدأة بالتحديث عن إمامي الحجاز فبدأ بمكة ثم ثنى بالمدينة . وأيضا فلا يلزم أن تتعلق جميع أحاديث الباب ببدء الوحي ، بل يمكن أن يتعلق بذلك وبما يتعلق به وبما يتعلق بالآية أيضا ، وذلك أن أحاديث الباب تتعلق بلفظ الترجمة وبما اشتملت عليه ، ولما كان في الآية أن الوحي إليه نظير الوحي إلى الأنبياء قبله ناسب تقديم ما يتعلق بها وهو صفة الوحي وصفة حامله إشارة إلى أن الوحي إلى الأنبياء لا تباين فيه ، لحسن إيراد هذا الحديث عقب حديث الأعمال للذي تقدم التقدير بأن تعلقه بالآية الكريمة أقوى تعلق ، والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله ( أحيانا ) جمع حين يطلق على كثير الوقت وقليله ، والمراد به هنا مجرد الوقت . فكانه قال : أوفانا يأتيني . واتصّب على الظرفية وعامله « يأتيني » مؤخر عنه . وللصنف من وجه آخر عن هشام في بدء الخلق قال : كل ذلك يأتي الملك ، أي كل ذلك حالئذ فذكرها . وروى ابن سعد من طريق أبي سلة الماجشون أنه بلغه أن النبي ﷺ كان يقول « كان الوحي يأتيني على نحوين : يأتيني به جبريل فيلقيه على كاهي الرجل على الرجل ، فذاك ينفلت مني . ويأتيني في بيتي مثل صوت الجرس حتى يحاط قلبي ، فذاك الذي لا ينفلت مني ، وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، فإن صح فهو محمول على ما كان قبل نزول قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ كما سيأتي ، فإن الملك قد تمثل رجلا في صور كثيرة ولم ينفلت منه ما أتاه به ، كما في قصة مجيئه في صورة دحية وفي صورة أعرابي وغير ذلك وكلها في الصحيح . وأورد على ما اقتضاه الحديث . وهو أن الوحي منحصر في الحالتين - حالات أخرى : إما من صفة الوحي كمجيئه كدوى النحل ، والنفث في الروع ، والالهام ، والرؤيا بالصالح ، والتكليم ليلة الاسراء بلا واسطة . وإما من صفة حامل الوحي كمجيئه في صورته التي خلق عليها له ستائة جناح ، ورؤيته على كرسي بين السماء والأرض وقد سد الأفق . والجواب منع الحصر في الحالتين المقدم ذكرها وحملها على الغالب ، أو حمل ما يفرهما على أنه وقع بعد السؤال ، أو لم يتعرض لصفى الملك المذكورتين لندورها ، فقد ثبت عن عائشة أنه لم يره كذلك إلا مرتين أو لم يأتها في تلك الحالة بوحى أو أتاه به فكان على مثل صلصلة الجرس ، فانه بين بها صفة الوحي لاصفة حامله . وأما فتون الوحي فدوى النحل لا يعارض صلصلة الجرس ، لأن سماع الدوى بالنسبة إلى الحاضرين - كما في حديث عمر - يسمع عنده كدوى النحل ، والصلصلة بالنسبة إلى النبي ﷺ ، فشبهه عمر بدوى النحل بالنسبة إلى السامعين ، وشبهه هو ﷺ بصلصلة الجرس بالنسبة إلى مقامه . وأما النفث في الروع فيحتمل أن يرجع إلى إحدى الحالتين ، فإذا أتاه الملك في مثل صلصلة الجرس نفث حينئذ في روعه . وأما الالهام فلم يقع السؤال عنه ، لأن السؤال وقع عن صفة الوحي الذي يأتي بحامل ، وكذا التكليم ليلة الاسراء .



وأما الرؤيا الصالحة فإما ابن بطال : لا ترد ، لأن السؤال وقع عما ينفرد به عن الناس ، لأن الرؤيا قد يشركها فيها غيره اهـ . والرؤيا الصادقة وإن كانت جزءا من النبوة فهي باعتبار صدقها لا غير ، وإلا لساغ لصاحبها أن يسمى نبيا وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عما يليقظة ، أو لكون حال المنام لا يخفى على السائل فانتصر على ما يخفى عليه ، أو كان ظهور ذلك له يتجلى في المنام أيضا على الوجهين المذكورين لا غير ، قاله الكرماني : وفيه نظر . وقد ذكر الحليمي أن الوحي كان يأتيه على سبب أربعين نوعا - فذكرها - وغالبا من صفات حامل الوحي ، ويحرمها يدخل فيما ذكر ، وحديث : أن روح القدس نزل في روعي ، أخرجه ابن أبي الدنيا في القناعة ، وصححه الحاكم من طريق ابن مسعود . قوله ( مثل صلصلة الجرس ) في رواية مسلم وفي مثل صلصلة الجرس ، والصلصلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة : في الأصل صوت وقوة الحديد بعضها على بعض ، ثم أطلق على كل صوت له طنين ، وقيل : هو صوت متدارك لا يدرك في أول وهلة . والجرس الجليل الذي يعلق في رؤوس الدواب ، واشتقاقه من الجرس باسكان الزاء . وهو الحس ، وقال الكرماني : الجرس ناقوس صغير أو سطل في داخله قطعة نحاس يعلق منكوسا على البعير ، فإذا تحرك تحركت النحاسية فأصابت السطل فحصلت الصلصلة اهـ . وهو تطويل للتعريف بما لا طائل تحته . وقوله قطعة نحاس معترض لا يختص به وكذا البعير وكذا قوله منكوسا لأن تعليقه على تلك الصورة هو وضعه المستقيم له ، فإن قيل : المحمود لا يشبه بالمذموم ، إذ حقيقة التشبيه إلحاق ناقص بكامل ، والمشببه الوحي وهو محمود ، والمشببه به صوت الجرس وهو مذموم لصحة تنهي عنه والتفكير من مراعاة ما هو معلق فيه والاعلام بأنه لا تصحبه الملائكة كما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، فكيف يشبه ما فعله الملك بأمر تنفر منه الملائكة ؟ والجواب أنه لا يلزم في التشبيه تساوي المشبه بالمشبه به في الصفات كلها ، بل ولا في أخص وصف له ، بل يكفي اشتراكهما في صفة ما . فالمقصود هنا بيان الجنس ، فذكر ما ألف السامعون سماعه تقريبا لأفهامهم . والحاصل أن الصوت له جبهتان : جهة قوة وجهة طنين ، فمن حيث القوة وقع التشبيه به ، ومن حيث الطرب وقع التفكير عنه وعلل بكونه مزار الشيطان ، ويحتمل أن يكون النهي عنه وقع بعد السؤال المذكور وفيه نظر . قيل : والصلصلة المذكورة صوت الملك بالوحي . قال الخطابي : يريد أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتدبئه أول ما يسمعه حتى يفهمه بعد . وقيل : بل هو صوت حفيف أجنحة الملك . والحكمة في تقدمه أن يتمرعه سمعه الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره ، ولما كان الجرس لا تحصل صلصلته الا متداركة وقع التشبيه به دون غيره من الآلات ، وسيأتي كلام ابن بطال في هذا المقام في الكلام على حديث ابن عباس إذا قضى الله الأمر من السماء ضربت الملائكة بأجنحتها ، الحديث عند تفسير قوله ( حتى إذا فرغ من قولهم ) في تفسير سورة سبأ إن شاء الله تعالى . قوله ( وهو أشده على ) يفهم منه أن الوحي كله شديد ، ولكن هذه الصفة أشدها ، وهو واضح ، لأن الفهم من كلام مثل الصلصلة أشكل من الفهم من كلام الرجل بالتخاطب المعهود ، والحكمة فيه أن العادة جرت بالمناصفة بين القائل والسماع ، وهي هنا إما بانصاف السامع بوصف القائل بصفة الروحانية وهو النوع الأول ، وإما بانصاف القائل بوصف السامع وهو البشرية وهو النوع الثاني ، والأول أشد بلا شك . وقال شيخنا شمس الإسلام البلقيني : سبب ذلك أن الكلام العظيم له مقدمات تؤذن بتعظيمه للاهتمام به كما سيأتي في حديث ابن عباس وكان علاج من التزليل شدة . قال وقال بعضهم : وإنما كان شديدا عليه ليستجمع قلبه فيكون أوعى لما سمع اهـ . وقيل إنه إنما كان ينزل هكذا إذا نزلت آية بعيد أو تهديد . وهذا فيه نظر ، والظاهر أنه لا يختص بالقرآن كما سيأتي بيانه في حديث يعلى بن أمية في قصة لابس الجبة المتضمن بالطيب في الحج ، فإن فيه أنه رأى يتجلى حال نزول الوحي عليه وإنه ليغط ، وفائدة هذه الشدة ما يترتب على المشقة من زيادة الزاني والدرجات . قوله ( فيفصم ) يفتح أوله وسكون الناء وكسر المهملة أى يقلع ويتجلى ما يغشى ، ويروى بضم أوله من الرباعي ، وفي رواية لأبي ذر بضم أوله وفتح الصاد

على البناء للجهول ، وأصل الفصم القطع ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا انصام لها ﴾ ، وقيل الفصم بإفناء القطع بلا إبانة وباللقاف القطع بابانة ، فذكر بالفصم إشارة إلى أن الملك فارقه ليعود ، والجامع بينهما بقاء العلقه . قوله ( وقد وعيت عنه ما قال ) أى القول الذى جاء به ، وفيه اسناد الوحي إلى قول الملك ، ولا معارضة بينه وبين قوله تعالى حكاية عن قال من الكفار ﴿ إن هذا إلا قول البشر ﴾ لأنهم كانوا يتكرون الوحي ، ويتكرون بحجى الملك به . قوله ( يتمثل لى الملك رجلا ) التمثل مشتق من المثل ، أى يتصور . واللام فى الملك للعهد وهو جبريل ، وقد وقع التصريح به فى رواية ابن سعد المتقدم ذكرها . وفيه دليل على أن الملك يتشكل بشكل البشر . قال المتكلمون : الملائكة أجسام علوية لطيفة تتشكل أى شكل أرادوا ، وزعم بعض العلاسفة أنها جواهر روحانية ، ورجلا ، منصوب بالمصدرية ، أى يتمثل مثل رجل ، أو بالتمييز ، أو بالحال . والتقدير هيئة رجل . قام إمام الحرمين : تمثل جبريل معناه أن الله أفنى الزائد من خلقه أو أزاله عنه ، ثم يعيده اليه بعد . وجزم ابن عبد السلام بالإزالة دون الفناء ، وقرر ذلك بانه لا يلزم أن يكون انتقالها موجبا لموته ، بل يجوز أن يبقى الجسد حيا ، لأن موت الجسد بمفارقة الروح ليس بواجب عقلا بل بعادة أجراها الله تعالى فى بعض خلقه . ونظيره انتقال أرواح الشهداء إلى أجواف طيور خضر تسرح فى الجنة . وقال شيخنا شيخ الاسلام : ما ذكره إمام الحرمين لا ينحصر الحال فيه ، بل يجوز أن يكون الآتى هو جبريل بشكله الأسمى ، إلا أنه انضم فصار على قدر هيئة الرجل . اذا ترك ذلك عاد إلى هيئته ، ومثال ذلك القطن إذا جمع بعد أن كان منتششا فإنه بالنفش يحصل له صورة كبيده وذاته لم تتغير . وهذا على سبيل التقريب ، والحق أن تمثل الملك رجلا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلا ، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسا لمن يخاطبه . والظاهر أيضا أن القدر الزائد لا يزول ولا يفتى ، بل يخفى على الرأى فقط . والله اعلم . قوله ( فيكلمنى ) كذا للأكثر ، ووقع فى رواية البيهقي من طريق القعنبي عن مالك « فيعلمنى » بالعين بدل الكاف ، والظاهر أنه تصحيف ، فتمد وقع فى الموطأ رواية القعنبي بالكاف ، وكذا للدارقطنى فى حديث مالك من طريق القعنبي وغيره . قوله ( فأعنى ما يقول ) زاد أبو عوانة فى صحيحه « وهو أهونه على » . وقد وقع التناهي فى الحالتين حيث قال فى الأول « وقد وعيت » بلفظ الماضى ، وهنا « فأعنى » بلفظ الاستقبال . لأن الوعى حصل فى الأول قبل الفصم ، وفى الثانى حصل حال المكاملة ، أو أنه كان فى الأول قد تلبس بالصفات الملكية فاذا عاد إلى حالته الجلية كان حافظا لما قيل له فغير عنه بالماضى ، بخلاف الثانى فإنه على حاله المعهودة . قوله ( قالت عائشة ) هو بالاسناد الذى قبله ، وإن كان بغير حرف العطف كما يستعمل المصنف وغيره كثيرا ، وحيث يريد التعليق يأتى بحرف العطف . وقد أخرجه الدارقطنى فى حديث مالك من طريق عتيق بن يعقوب عن مالك مفصولا عن الحديث الأول ، وكذا فصلهما مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام . ونكتة هذا الاقتطاع هنا اختلاف التحمل ، لأنها فى الأول أخبرت عن مسألة الحارث ، وفى الثانى أخبرت عما شاهدت تأييدا للخبر الأول . قوله ( ليتقصدا بالفناء وتشديد المهمة ، مأخوذ من الفصد وهو قطع العرق لإسالة الدم ، شبه جبينه بالعرق المفصود مبالغة فى كثرة العرق . وفى قولها « فى اليوم لشديد البرد » دلالة على كثرة معاناة التعب والكرب عند نزول الوحي ، لما فيه من مخالفة العادة ، وهو كثرة العرق فى شدة البرد ، فانه يشعر بوجود أمر طارىء زائد على الطباع البشرية . وقوله « وعرقا » بالنصب على التمييز ، زاد ابن أبي الزناد عن هشام بهذا الاسناد عند البيهقي فى الدلائل « وإن كان ليوحى اليه وهو على ناقته فيضرب حزامها من ثقل ما يوحى اليه »

( تنبيه ) : حكى العسكري فى التصحيف عن بعض شيوخه أنه قرأ « ليتقصدا » باللقاف ، ثم قال العسكري : لأن ثبت فهو من قولهم تقصد الشيء اذا تكسر وتقطع ، ولا يخفى بعده . انتهى . وقد وقع فى هذا التصحيف أبو الفضل بن طاهر ، فردده عليه المؤتمن الساجى بالفاء ، قال : فأصر على القاف . وذكر الذهبي فى ترجمة ابن طاهر عن

ابن ناصر أنه رد على ابن طاهر لما قرأها بالشاف ، قال : فكأنني . قلت : ولعل ابن طاهر وجهها بما أشار إليه العسكري . والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد - غير ما تقدم - ان السؤال عن الكيفية لطلب الطمأنينة لا يقدر في اليقين ، وجواز السؤال عن أحوال الأنبياء من الوحي وغيره ، وأن المستول عنه إذا كان ذا أقسام يذكر الجيب في أول جوابه ما يقتضى التفصيل . والله أعلم

**٣ - باب \* ٣ -** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ : أَوَّلُ مَا بَدَأَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْوَحْيِ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ فِي النَّوْمِ ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ . ثُمَّ حُبِّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ جِرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - إِلَى آلِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَزُودَ لِنَازِلِكَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَتَزَوَّدُ لِمِثْلِهَا ، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ جِرَاءٍ ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ : اقْرَأْ . قَالَ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : اقْرَأْ . قُلْتُ : مَا أَنَا بِقَارِئٍ . فَأَخَذَنِي فَغَطَّنِي الثَّانِيَةَ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَقَالَ : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴾ فَرَجَعَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوَدَّاهُ ، فَدَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ : زَمَّلُونِي زَمَّلُونِي . فَزَمَّلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ ، فَقَالَ لَخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ : لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي . فَقَالَتْ خَدِيجَةُ كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا ، إِنَّكَ لَتَصِلُ الرَّحِمَ ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ ، وَتَكْسِبُ الْمُدُومَ ، وَتَقْرَى الضَّيْفَ ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ . فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةُ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزَى - ابْنِ عَمٍّ خَدِيجَةَ - وَكَانَ امْرَأً تَنْصَرَفُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ ، فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدِ عَمِيَ ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ : يَا ابْنَ عَمٍّ اسْمَعْ مِنِّي ابْنَ أَخِيكَ . فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : يَا ابْنَ أَخِي مَاذَا تَرَى ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَرَ مَا رَأَى . فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ : هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا ، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْ مُخْرِجِيْهُمْ ؟ قَالَ نَعَمْ ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِيَ ، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَتُصْرِكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا . ثُمَّ لَمْ يَنْشُبْ وَرَقَةُ أَنْ تُوُفِّيَ ، وَفُتِرَ الْوَحْيُ

[ الحديث ٣ - أطرافه في : ٣٣٩٢ ، ٤٩٥٣ ، ٤٩٥٥ ، ٤٩٥٦ ، ٤٩٥٧ ، ٦٩٨٢ ]

( الحديث الثالث ) . قوله ( حدثنا يحيى بن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير نسبة إلى جده لشهرته بذلك ، وهو من كبار حفاظ المصريين ، وأثبت الناس في الليث بن سعد الفهمي فقيه المصريين . وعقيل بالضم على التصغير ، وهو من أثبت الرواة عن ابن شهاب ، وهو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة الفقيه ، نسب إلى جده لشهرته ، الزهري نسب إلى جده الأعلى زهرة بن كلاب ، وهو من رهب آمنة أم النبي ﷺ ، اتفقوا على إتيانهم وإمامتهم . قوله ( من الوحي ) يحتمل أن تكون « من » تبعيضية ، أي

من أقسام الوحي ، ويحتمل أن تكون بيانية ورجحه القزاز<sup>(١)</sup> . والرؤيا الصالحة وقع في رواية معمر ويونس عند المصنف في التفسير ، الصادقة ، وهي التي ليس فيها ضغث ، وبدى بذلك ليكون تمهيدا وتوطئة لليقظة ، ثم مهد له في اليقظة أيضا رؤية الضوء وسماع الصوت وسلام الحجر . قوله ( في النوم ) لزيادة الإيضاح ، أو ليخرج رؤيا العين في اليقظة لجواز إطلاقها مجازا . قوله ( مثل فلق الصبح ) بنصب مثل على الحال ، أي مشبهة ضياء الصبح ، أو على أنه صفة لمحذوف ، أي جاءت بحيثًا مثل فلق الصبح . والمراد بفلق الصبح ضياؤه . وخص بالتشبيه لظهوره الواضح الذي لا شك فيه . قوله ( حجب ) لم يسم فاعله لعدم تحقق الباعث على ذلك وإن كان كل من عند الله . أو لينبه على أنه لم يكن من باعث البشر ، أو يكون ذلك من وحي الإلهام . والخلاء بالمد الخلوة ، والسر فيه أن الخلوة فراغ القلب لما يتوجه له . وحرام بالمد وكسر أوله كذا في الرواية وهو صحيح ، وفي رواية الأصيلي بالفتح والقصر وقد حكى أيضا ، وحكى فيه غير ذلك جواز لا رواية . هو جبل معروف بمكة . والغار قرب في الجبل وجمعه غيران . قوله ( فيتحدث ) هي بمعنى يتحنف ، أي يتبع الحنيفية وهي دين إبراهيم . والفاء تبدل ثاء في كثير من كلامهم . وقد وقع في رواية ابن هشام في السيرة ، يتحنف ، بالفاء . أو التحدث لإلقاء الحديث وهو الائم ، كما قيل يتأثم ويتخرج ونحوها . قوله ( وهو التعب ) هذا مدرج في الخبر ، وهو من تفسير الزهري كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليله . نعم في رواية المؤلف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج . قوله ( الليالي ذرات العدد ) يتعلق بقوله يتحنف ، وإلهام العدد لاختلافه ، كذا قيل . وهو بالنسبة إلى المدد التي يتخللها بحيثه إلى أهله ، وإلا فأصل الخلوة قد عرفت مدتها وهي شهر . وذلك الشهر كان رمضان رواه ابن إسحق . والليالي منصوبة على الظرف ، وذوات منصوبة أيضا وعلامة النصب فيه كسر التاء . وينزع بكسر الزاي أي يرجع وزنا ومعنى ، ورواه المؤلف بلفظه في التفسير . قوله ( مثلها ) أي الليالي . والتزود استصحاب الزاد ، ويتزود معطوف على يتحنف . وخديجة هي أم المؤمنين بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى ، تأتي أخبارها في مناقبها . قوله ( حتى جاءه الحق ) أي الأمر الحق ، وفي التفسير : حتى فجئه الحق - بكسر الجيم - أي بفته . وإن ثبت من مرسل عبيد بن عمير أنه أوحى إليه بذلك في المنام أولا قبل اليقظة أمكن أن يكون بحجى الملك في اليقظة عقب ما تقدم في المنام . وسمى حقا لأنه وحي من الله تعالى . وقد وقع في رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت : إن النبي ﷺ كان أول شأنه يرى في المنام ، وكان أول ما رأى جبريل بأجساد ، صرخ جبريل يا محمد ، فظن عينا وشمالا فلم ير شيئا ، فرفع بصره فاذا هو على أفق السماء فقال يا محمد ، جبريل جبريل ، فهرب فدخل في الناس فلم ير شيئا ، ثم خرج عنهم فناداه فهرب . ثم استعلن له جبريل من قبل حرام ، فذكر قصة إفراته ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ورأى حينئذ جبريل له جناحان من باقوت تحتفظان البصر ، وهذا من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود ، وابن لهيعة ضعيف . وقد ثبت في صحيح مسلم من وجه آخر عن عائشة مرفوعا « لم أره - يعني جبريل - على صورته التي خلق عليها إلا مرتين » ، وبين أحد في حديث ابن مسعود أن الأولى كانت عند سؤاله إياه أن يريه صورته التي خلق عليها ، والثانية عند المعراج . وللتزمذي من طريق مسروق عن عائشة « لم ير محمد جبريل في صورته إلا مرتين : مرة عند سدره المنتهى ، ومرة في أجساد ، وهذا يقوى رواية ابن لهيعة ، وتكون هذه المرة غير المرتين المذكورتين ، وإنما لم يضمها إليهما لاحتمال أن لا يكون رآه فيها على تمام صورته ، والعلم عند الله تعالى . ووقع في السيرة التي جمعها سليمان التيمي فرواها محمد بن عبد الأعلى عن ولده معتمر بن سليمان عن أبيه أن جبريل أتى النبي ﷺ في حرام وأقرأه ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ ثم انصرف ، فبقي مترددا ، فأتاه من أمامه في صورته فرأى أمرا عظيما . قوله ( لجاءه ) هذه الفاء

(١) هو محمد بن جعفر القيرواني أبو عبد الله التيمي صاحب (الجامع في اللغة) توفي سنة ٤١٢ (عن بنية الرواة)



تسمى التفسيرية وليست التعقيبية ، لأن مجيء الملك ليس بعد مجيء الوحي حتى تعقب به ، بل هو نفسه ، ولا يلزم من هذا التقرير أن يكون من باب تفسير الشيء بنفسه ، بل التفسير عين المفسر به من جهة الإجمال ، وغيره من جهة التفصيل . قوله ( ما أنا بقارى ) ثلاثا . وما ، نافية ، إذ لو كانت استفهامية لم يصلح دخول الباء ، وإن حكى عن الاخفش جوازه فهو شاذ ، والباء زائدة لتأكيد النفي ، أى ما أحسن القراءة . فلما قال ذلك ثلاثا قيل له ( اقرأ باسم ربك ) أى لا تقرأه بقولتك ولا بمعرفتك ، لكن بحول ربك وإعانتة ، فهو يعلمك ، كما خلقك وكما نزع عنك علق الدم وغمز الشيطان فى الصغر ، وعلم أمتك حتى صارت تكتب بالقلم بعد أن كانت أمية ، ذكره السبيل . وقال غيره : إن هذا التركيب - وهو قوله ما أنا بقارى - يفيد الاختصاص . وردده الطيبي بأنه إنما يفيد التقوية والتأكيد ، والتقدير : لست بقارى البتة . فإن قيل : لمكرر ذلك ثلاثا ؟ أجاب أبو شامة بأن يجعل قوله أولا « ما أنا بقارى » ، على الامتناع ، وثانيا على الإخبار بالنفي المحض ، وثالثا على الاستفهام . ويؤيده أن فى رواية أبي الأسود فى مغازيه عن عروة أنه قال : كيف أقرأ ؟ وفى رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق : ماذا أقرأ ؟ وفى مرسل الزهرى فى دلائل البهقي : كيف أقرأ ؟ وكل ذلك يؤيد أنها استفهامية . والله أعلم . قوله ( فغظني ) بغين معجمة وطاء مهملة . وفى رواية الطبري بناء مشاة من فوق كأنه أراد ضمني وعصرني ، والغظ حبس النفس ، ومنه غظه فى الماء ، أو أراد غمى ومنه الخنق . ولأبى داود الطيالسي فى مسنده بسند حسن : فأخذ يحلق . قوله ( حتى بلغ من الجهد ) روى بالفتح والنصب ، أى بلغ الغط منى غاية وسعى . وروى بالضم والرفع أى بلغ منى الجهد مبلغه . وقوله « أرسلنى » أى أطلقنى ، ولم يذكر الجهد هنا فى المرة الثالثة ، وهو ثابت عند المؤلف فى التفسير . قوله ( فرجع بها ) أى بالآيات أو بالقصة . قوله ( فزملوه ) أى لفوه . والروح بالفتح الفزع . قوله ( لقد خشيت على نفسى ) دل هذا مع قوله « يرجف فؤاده » على انفعال حصل له من مجيء الملك ، ومن ثم قال « زملونى » . والخشية المذكورة تختلف العلماء فى المراد بها على اثني عشر قولاً : أو لها الجنون وأن يكون ما رآه من جنس الكهانة ، جاء مصرحاً به فى عدة طرق ، وأبطله أبو بكر بن العربي وحق له أن يبطل ، لكن حمله الاسماعيلي على أن ذلك حصل له قبل حصول العلم الضروري له أن الذى جاءه ملك وأنه من عند الله تعالى . ثانياً الهاجس ، وهو باطل أيضاً - لأنه لا يستقر وهذا استقر وحصلت بينهما المراجعة . ثالثاً الموت من شدة الرعب . رابعاً المرض ، وقد جزم به ابن أبى جرة . خامساً دوام المرض . سادساً العجز عن حل أعباء الدبوة . سابعاً العجز عن النظر الى الملك من الرعب . ثامناً عدم الصبر على أذى قومه . تاسعاً أن يقتلوه . عاشراً مفارقة الوطن . حادى عشرها تكذيبهم إياه . ثانى عشرها تعييرهم إياه . وأولى هذه الأقوال بالصواب وأسلمها من الارتياح الثالث والذنان بعده ، وما عداها فهو معترض . والله الموفق . قوله ( فقالت خديجة : كلا ) معناها النفي والإبعاد ، ويحزنك بفتح أوله والحاء المهملة والزاي المضمومة والنون من الحزن . ولغير أبى ذر بضم أوله والحاء المعجمة والزاي المكسورة ثم الياء الساكنة من الخزي . ثم استدلت على ما أقسمت عليه من نفي ذلك أبداً بأمر استقرائى وصفته بأصول مكارم الأخلاق ، لأن الإحسان إما الى الأقارب أو الى الأجانب ، وإما بالبدن أو بالمال ، وإما على من يستقل بأمره أر من لا يستقل ، وذلك كله مجموع فيها وصفته به . والكل بفتح الكاف : هو من لا يستقل بأمره كما قال الله تعالى ( وهو كل على مولاه ) وقولها « وتكسب المعدم » فى رواية الكشميهنى وتكسب بضم أوله ، وعليها قال الخطابي : الصواب المعدم بلا واو ، أى الفقير لأن المعدم لا يكسب . قلت : ولا يمتنع أن يطلق على المعدم المعدم لكونه كالمعدم الميت الذى لا تصرف له ، والكسب هو الاستفادة . فكانها قالت : إذا رغب غيرك أن يستفيد مالا موجودا رغبته أنت أن تستفيد رجلاً عاجزاً فتعانونه . وقال قاسم بن ثابت فى الدلائل : قوله يكسب

معناه ما يعدمه غيره ويعجز عنه يصيبه هو ويكسبه . قال أعرابي يمدح إنسانا : كان أكسبهم لمعدوم ، وأعطاهم لمحرور وأنشد في وصف ذئب «كسوب كذا» (١) المعدوم من كسب واحد ، أى ما يكسبه وحده . انتهى . ولغير الكشميين «وتكسب» بفتح أوله ، قال عياض : وهذه الرواية أصح . قلت : قد وجهنا الأولى ، وهذه الراجعة ، ومعناها تعطى الناس ما لا يجدونه عند غيرك ، غذف أحد المفعولين ، ويقال : كسبت الرجل مالا وأكسبته بمعنى . وقيل : معناه تكسب المال المعدوم وتصيب منه ما لا يصيب غيرك . وكانت العرب تتداخ بكسب المال ، لا سيما قريش . وكان النبي ﷺ قبل البعثة محظوظا في التجارة . وإنما يصح هذا المعنى إذا ضم إليه ما يليق به من أنه كان مع إفادته للبال يعود به في الوجوه التي ذكرت في المكرمات . وقولها «وتعين على نوائب الحق» كلمة جامعة لأفراد ما تقدم ولما لم يتقدم . وفي رواية المصنف في التفسير من طريق يونس عن الزهري من الزيادة «وتصدق الحديث» وهي من أشرف الخصال . وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة «وتودى الأمانة» . وفي هذه القصة من الفوائد استحباب تأنيس من نزل به أمر بذكر تيسيره عليه وتوحيته لديه ، وأن من نزل به أمر استحباب له أن يطلق عليه من يشق بنصيحته وصحة رأيه . قوله (فانطلقت به) أى مضت معه ، فالباء للصحابة . وورقة بفتح الزاء . وقوله «ابن عم خديجة» هو بنصب ابن ويكتب بالالف ، وهو بدل من ورقة أو صفة أو بيان ، ولا يجوز جره فانه يصير صفة لعبد العزى ، وليس كذلك ، ولا كتبه بغير ألف لانه لم يقع بين عليين . قوله (تصر) أى صار نصرانيا ، وكان قد خرج هو وزيد بن عمرو بن ثعلبة لما كرها عبادة الأوثان إلى الشام وغيرها يسألون عن الدين ، فأما ورقة فأعجبه دين النصرانية فتنصر ، وكان لقي من بقي من الرهبان على دين عيسى ولم يبدل ، ولهذا أخبر بشأن النبي ﷺ والبشارة به ، إلى غير ذلك مما أفسده أهل التبديل . وأما زيد بن عمرو فسيأتى خبره في المناقب إن شاء الله تعالى . قوله (فكان يكتب الكتاب العبراني فيكتب من الانجيل بالعبرانية) ، وفي رواية يونس ومعمر : ويكتب من الانجيل بالعربية . ولمسلم : فكان يكتب الكتاب العربي . والجميع صحيح ، لأن ورقة تعلم اللسان العبراني والكتابة العبرانية فكان يكتب الكتاب العبراني كما كان يكتب الكتاب العربي ، لتكثفه من الكتابين واللسانين . ووقع لبعض الشراح هنا خبط فلا يعرج عليه . وإنما وصفته بكتابة الانجيل دون حفظه لان حفظ التوراة والانجيل لم يكن متيسرا كتيسر حفظ القرآن الذي خصت به هذه الأمة ، فلها جاء في صفتها «أناجيلها صدورها» . قولها «يا ابن عم» هذا النداء على حقيقته ، ووقع في مسلم «يا عم» وهو وهم ، لانه وإن كان صحيحا لجواز إرادة التوقير لكن القصة لم تتعدد ومخرجها متحد ، فلا يحمل على أنها قالت ذلك مرتين ، فتعين الخل على الحقيقة . وإنما جوزنا ذلك فيما مضى في العبراني والعربي لانه من كلام الراوى في وصف ورقة واختلفت الخارج فأمكن التعداد ، وهذا الحكم يطرد في جميع ما أشبهه . وقالت في حق النبي ﷺ : اسمع من ابن أخيك . لأن والده عبد الله بن عبد المطلب وورقة في عدد النسب إلى قصي بن كلاب الذي يجتمعان فيه سواء ، فكان من هذه الحثية في درجة إخوته . أو قالته على سبيل التوقير لسنه . وفيه إرشاد إلى أن صاحب الحاجة يقدم بين يديه من يعرف بقدره بمن يكون أقرب منه إلى المستول ، وذلك مستفاد من قول خديجة لورقة «اسمع من ابن أخيك» أرادت بذلك أن يتأهب لسامع كلام النبي ﷺ وذلك أبلغ في التعليم (٢) . قوله (ماذا ترى) ؟ فيه حذف يدل عليه سياق الكلام ، وقد صرح به في دلائل النبوة لأبي نعيم بسند حسن إلى عبد الله بن شداد في هذه القصة قال : فأتت به ورقة ابن عمها فأخبرته بالذي رأى . قوله (هذا الناموس الذي نزل الله على موسى) . وللكشميين «أنزل الله» ، وفي التفسير «أنزل» على البناء للفعول . وأشار بقوله «هذا» إلى الملك الذي ذكره النبي ﷺ في خبره ، ونزله منزلة القريب لقرب ذكره .

(٢) ن . خ : في العظيم

(١) ن . خ : لنا

والناموس صاحب السركا جزم به المؤلف في أحاديث الانبياء . وزعم ابن ظفر أن الناموس صاحب سر الخبز ،  
والجاسوس صاحب سر الشر . والأول الصحيح الذي عليه الجمهور . وقد سوى بينهما روبة بن العجاج أحد فصحاء  
العرب . والمراد بالناموس هنا جبريل عليه السلام . وقوله « على موسى » ولم يقل على عيسى مع كونه نصرانيا لأن  
كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الاحكام ، بخلاف عيسى . وكذلك النبي ﷺ . أولان موسى بعث  
بالنقمة على فرعون ومن معه ، بخلاف عيسى . كذلك وقعت النقمة على يد النبي ﷺ بفرعون هذه الامة وهو أبو  
جهل بن هشام ومن معه بيد . أو قاله تحقيقا للرسالة ، لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه بين أهل الكتاب ،  
بخلاف عيسى فإن كثيرا من اليهود ينكرون نبوته . وأما ما تمحل له السهلي من أن ورقة كان على اعتقاد النصارى  
في عدم نبوة عيسى ودعواهم أنه أحد الآفانيم فهو محال لا يعرج عليه في حق ورقة وأشباهه ممن لم يدخل في التبديل  
ولم يأخذ عن بدل . خلى أنه قد ورد عند الزبير بن بكار من طريق عبد الله بن معاذ عن الزهري في هذه القصة أن  
ورقة قال : ناموس عيسى . والأصح ما تقدم ، وعبد الله بن معاذ ضعيف . نعم في دلائل النبوة لابي نعيم باسناد  
حسن الى هشام بن عروة عن أبيه في هذه القصة أن خديجة أولا أنت ابن عمها ورقة فأخبرته الخبر فقال : لئن كنت  
صدقتني إنه ليأبى ناموس عيسى الذي لا يعلمه بنو اسرائيل أبناءهم . فعلى هذا فكان ورقة يقول تارة ناموس  
عيسى وتارة ناموس موسى ، فعند إخبار خديجة له بالقصة قال لها ناموس عيسى بحسب ما هو فيه من النصرانية ،  
وعند إخبار النبي ﷺ له قال له ناموس موسى للنسابة التي قدمناها ، وكل صحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله  
( ياليتني فيها جذع ) كذا في رواية الأصيلي ، وعند الباقرين « ياليتني فيها جذعا » بالنصب على أنه خبر كان المقدرة  
قوله الخطابي ، وهو مذهب الكوفيين في قوله تعالى ﴿ اتروا خيرا لكم ﴾ . وقال ابن بري : التقدير ياليتني جعلت  
فيها جذعا . وقيل : النصب على الحال اذا جعلت فيها خبر ليت ، والعامل في الحال ما يتعلق به الخبر من معنى  
الاستقرار ، قاله السهلي . وضمير « فيها » يعود على أيام الدعوة . والجذع - بفتح الجيم والذال المعجمة - هو الصغير  
من البهائم ، كأنه تمنى أن يكون عند ظهور الدعاء الى الاسلام شابا ليكون أمكن لنصره ، وبهذا يتبين سر وصفه  
بكونه كان كبيرا أعشى . قوله ( إذ يخرجك ) قال ابن مالك فيه استعمال « إذ » في المستقبل كذا ، وهو صحيح ، وغفل  
عنه أكثر النحاة ، وهو كقوله تعالى ﴿ وأندهم يوم الحسرة إذ قضى الأمر ﴾ هكذا ذكره ابن مالك وأقره عليه غير  
واحد . وتعقبه شيخنا شيخ الاسلام بأن النحاة لم يغفلوه بل منعوا وروده ، وأولوا مظاهره ذلك وقالوا في مثل هذا :  
استعمل الصيغة الدالة على المضى لتحقيق وقوه فأزله منزلته ، ويقوى ذلك هنا أن في رواية البخاري في التعمير « حين  
يخرجك قومك » وعند التحقيق ما ادعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز ، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز ، ومجازهم  
أولى ، لما يبنى عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضى تحقيقا لوقوعه أو استحضارا للصورة الآتية في هذه دون  
تلك مع وجوده في أفصح الكلام ، وكأنه أراد بمنع الورد وورودا محولا على حقيقة الحال لا على تأويل الاستقبال ،  
وفيه دليل على جواز تمنى المستقبل اذا كان في فعل خير ، لأن ورقة تمنى أن يعود شابا ، وهو مستحيل عادة . ويظهر  
لي أن التمني ليس مقصودا على بابه ، بل المراد من هذا التنبيه على صحة ما أخبر به ، والتنويه بقوة تصديقه فيما يجيء  
به . قوله ( أو يخرجني هم ) بفتح الواو وتشديد الياء وفتحها جمع مخرج ، فهم مبتدأ مؤخر ومخرجي خبر مقدم قاله ابن  
مالك . واستبعد النبي ﷺ أن يخرجوه ، لأنه لم يكن فيه سبب يقتضى الإخراج ، لما اشتمل عليه من مكارم الاخلاق التي  
تقدم من خديجة وصفها . وقد استدلل ابن الدغنة بمثل تلك الاوصاف على أن أبا بكر لا يخرج . قوله ( إلا عودي )  
وفي رواية يونس في التفسير « إلا أودى » فذكر ورقة أن العلة في ذلك مجيئه لهم بالانتقال عن مألفهم ، ولأنه  
علم من الكتب أنهم لا يجيبونه الى ذلك ، وأنه يلزمه لذلك منابذتهم ومعاندتهم فتشأ العداوة من ثم ، وفيه دليل  
على أن المجيب يقيم الدليل على ما يجيب به إذا اقتضاه المقام ، قوله ( إن يدركني يومك ) إن شرطية والذي بعدها

بحزوم . زاد في رواية يونس في التفسير « حيا ، ولابن إسحق » إن أدركت ذلك اليوم ، يعني يوم الإخراج . قوله ( مؤزرا ) بهمة أى قويا ، ماخوذ من الأزرو وهو القوة . وأنكر القزاز أن يكون في اللغة مؤزرا من الأزرو . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون من الإزار ، أشار بذلك الى تسميته في نصرته ، قال الأخطل : « قوم إذا حاربوا شدوا مأزهم ، البيت . قوله ( ثم لم ينشب ) بفتح الشين المعجمة أى لم يلبث . وأصل النشوب التعلق ، أى لم يتعلق بشيء من الأمور حتى مات . وهذا بخلاف ما في السيرة لابن إسحق أن ورقة كان يمر ببلال وهو يعذب ، وذلك يقتضى أنه تأخر الى زمن الدعوة ، والى أن دخل بعض الناس في الاسلام . فان تمسكنا بالترجيح فما في الصحيح أصح ، وإن لحظنا الجمع أمكن أن يقال : الواو في قوله وقتر الوحي ليست للترتيب ، ففعل الراوى لم يحفظ لورقة ذكرنا بعد ذلك في أمر من الأمور فجعل هذه القصة انتهاء أمره بالنسبة الى علمه لا الى ما هو الواقع . وقصور الوحي عبارة عن تأخره مدة من الزمان ، وكان ذلك لينهب ما كان يتلقاه وجده من الروح ، وليحصل له التشوف الى العود ، فقد روى المؤلف في التعبير من طريق معمر ما يدل على ذلك

( فائدة ) : وقع في تاريخ أحمد بن حنبل عن الشعبي أن مدة فترة الوحي كانت ثلاث سنين ، وبه جزم ابن إسحق . وحكى البيهقي أن مدة الرؤيا كانت ستة أشهر ، وعلى هذا فابتداء النبوة بارؤيا وقع من شهر مولده وهو ربيع الأول بعد إكمال أربعين سنة ، وابتداء وحى اليقظة وقع في رمضان . وليس المواد بفترة الوحي المقدرة بثلاث سنين وهى ما بين نزول أقرأ ويا أيها المدثر عدم مجيء جبريل اليه ، بل تأخر نزول القرآن فقط . ثم راجعت المنقول عن الشعبي من تاريخ الإمام أحمد ، ولفظه من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي : أنزلت عليه النبوة وهو ابن أربعين سنة فقرن بنيوته لإسرافيل ثلاث سنين فكان يعلمه الكلمة والشئ ، ولم ينزل عليه القرآن على لسانه . فلما مضت ثلاث سنين قرن بنيوته جبريل ، فنزل عليه القرآن على لسانه عشرين سنة . وأخرجه ابن أبي خيثمة من وجه آخر مختصرا عن داود بلفظ بعث لأربعين ، ووكلى به إسرافيل ثلاث سنين ، ثم وكل به جبريل . فعلى هذا فيحسن . بهذا المرسل أن ثبت - الجمع بين القولين في قدر إقامته بمكة بعد البعثة ، فقد قيل ثلاث عشرة ، وقيل عشر ، ولا يتعلق ذلك بقدر مدة الفترة ، والله أعلم . وقد حكى ابن التين هذه القصة ، لكن وقع عند ميكائيل بدل اسرافيل ، وأنكر الواقدي هذه الرواية المرسلة وقال : لم يقرن به من الملائكة إلا جبريل ، انتهى . ولا يخفى ما فيه ، فان المثبت مقدم على النافي إلا إن صحب الثاني دليل نفيه فيقدم والله أعلم . وأخذ السهيلي هذه الرواية فجمع بها المختلف في مكته عليه السلام بمكة ، فانه قال : جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة ستان ونصف ، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر ، فن قال مكث عشر سنين حذف مدة الرؤيا والفترة ، ومن قال ثلاث عشرة أضافهما . وهذا الذى اعتمده السهيلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي لا يثبت ، وقد عارضه ما جاء عن ابن عباس أن مدة الفترة المذكورة كانت أيا ما ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

٤ - قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله الأنصاري قال - وهو يحدث عن فترة الوحي - فقال في حديثه « بينا أنا أمشي ، إذ سمعت صوتا من السماء ، فرأيت بصري فإذا الملك الذى جاءني بجبراء جالس على كرسي بين السماء والأرض . فرعبت منه ، فرجعت فقلت : زملوني . فانزل الله تعالى ﴿ يا أيها المدثر ، قم فأنذر - إلى قوله - وارتحز فاهجر ﴾ . فحمتي الوحي وتتابع . تابعه عبد الله بن يوسف وأبو صالح . وتابعه هلال بن رداد عن الزهري ، وقال يونس ومسلم « بواحدة »

[ الحديث ٤ - أطرافه في : ٣٢٢٨ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٢٣ ، ٤٩٢٤ ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٢٦ ، ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩ ]

**قوله** ( قال ابن شهاب : وأخبرني أبو سلمة ) إنما أتى بحرف العطف ليعلم أنه معطوف على ما سبق ، كأنه قال : أخبرني عروة بن كذا ، وأخبرني أبو سلمة بكذا . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وأخطأ من زعم أن هذا معلق وإن كانت صورته صورة التعليق ، ولو لم يكن في ذلك إلا ثبوت الواو العاطفة فإنها دالة على تقدم شيء عطفته ، وقد تقدم قوله : عن ابن شهاب عن عروة فساق الحديث إلى آخره ثم قال : قال ابن شهاب - أي بالسند المذكور - وأخبرني أبو سلمة بنخبر آخر وهو كذا ، ودل قوله عن فترة الوحي وقوله الملك الذي جاءني بحراء على تأخر نزول سورة المدثر عن أقرأ ، ولما خلت رواية يحيى بن أبي كثير الآتية في التفسير عن أبي سلمة عن جابر عن هاتين الجملتين أشكل الأمر ، فجزم من جزم بأن يا أيها المدثر أول منازل . ورواية الزهري هذه الصحيحة ترفع هذا الاشكال ، وسياق بسط القول في ذلك في تفسير سورة أقرأ . **قوله** ( فرعبت منه ) بضم الراء وكسر العين ، وللأصلي بفتح الراء وضم العين أي فرعت ، دل على بقية بقيت معه من الفرع الأول ثم زالت بالتدرج . **قوله** ( فقلت زملوني زملوني ) وفي رواية الأصلي وكريمة زملوني مرة واحدة ، وفي رواية يونس في التفسير فقلت ذروني فزلت ( يا أيها المدثر قم فأنذر ) أي حذر من العذاب من لم يؤمن بك ( وربك فكبر ) أي عظم ( وثيابك فطهر ) أي من النجاسة ، وقيل الثياب النفس . وتطهيرها اجتناب النقائص ، والرجز هنا الأوثان كما سياتي من تفسير الراوي عند المؤلف في التفسير ، والرجز في اللغة العذاب ، وسمى الأوثان هنا رجزا لأنها سببه . **قوله** ( غمى الوحي ) أي جاء كثيرا ، وفيه مطابقة لتعبيره عن تأخره بالفتور ، إذ لم ينته إلى انقطاع كلي فيوصف بالصد وهو البرد : **قوله** ( وتتابع ) تأكيد معنوي ، ويحتمل أن يراد بحمى قوى ، وتتابع سكاثر ، وقد وقع في رواية الكشميهني <sup>(١)</sup> وأبى الوقت وتواتر ، والتواتر يحى الشيء يتلو بعضه بعضا من غير تظلل

( تنبيه ) خرج المصنف بالاسناد في التاريخ حديث الباب عن عائشة ، ثم عن جابر بالاسناد المذكور هنا فزاد فيه بعد قوله « وتتابع » : قال عروة - يعني بالسند المذكور إليه - وماتت خديجة قبل أن تفرض الصلاة ، فقال النبي ﷺ : رأيت لخديجة بيتا من قصب . لا صخب فيه ولا نصب ، قال البخاري : يعني قصب اللؤلؤ . قلت : وسياق مزيد لهذا في مناقب خديجة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تابعه ) الضمير يعود على يحيى بن بكير ، ومتابعة عبد الله بن يوسف عن الليث هذه عند المؤلف في قصة موسى . وفيه من اللطائف قوله عن الزهري : سمعت عروة . **قوله** ( وأبو صالح ) هو عبد الله بن صالح كاتب الليث . وقد أكثر البخاري عنه من المملقات ، وعلق عن الليث جملة كثيرة من أفراد أبي صالح عنه . ورواية عبد الله بن صالح عن الليث لهذا الحديث أخرجها يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه مقرونا بيحيى بن بكير ، وهم من زعم - كالدمياطي - أنه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني ، فانه لم يذكر من أسنده عن عبد الغفار وقد وجد في مسنده عن كاتب الليث . **قوله** ( وتابعه هلال بن رداد ) بداين مهملتين الأولى مثقلة ، وحديثه في الزهريات للذهلي . **قوله** ( وقال يونس ) يعني ابن يزيد الأيلي ، ومعمر هو ابن راشد . ( بوادره ) يعني أن يونس ومعمرا رويَا هذا الحديث عن الزهري فوافقا عقيلاً عليه ، إلا أنهما قالا بدل قوله يرجف فؤاده ترجف بوادره ، والبوادر جمع بادرة وهي اللحمة التي بين المنكب والعنق تضطرب عند فرح الانسان ، فالروايتان مستويتان في أصل المعنى لأن كلا منهما دل على الفرع ، وقد بينا ما في رواية يونس ومعمر من المخالفة لرواية عقيل غير هذا في أثناء السياق ، والله الموفق . وسياق بقية شرح هذا الحديث في تفسير سورة ( اقرأ باسم ربك ) إن شاء الله تعالى

(١) قوله « وقد وقع في رواية الكشميهني » أي درواها أبو در عنه ، كما يعلم ذلك من شرح القسطلاني اه معصه

٤ - باب \* ٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا أبو عوانة قال حدثنا موسى بن أبي عائشة قال حدثنا سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ قال . كان رسول الله ﷺ يُعَارِجُ مِنَ الْمَنَزِيلِ شِدَّةً ، وَكَانَ مِمَّا يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَإِنَّ أُخْرَى كُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَرِّكُ كُهُمَا . وَقَالَ سَعِيدٌ أَنَا أُخْرَى كُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَحَرِّكُ كُهُمَا - فَنَزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ قَالَ جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأُهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا مَانَةٌ﴾ ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَهُ . فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أُنْذِرَ جِبْرِيلُ السَّمْعَ ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَرَأَهُ

[الحديث ٥ - أطرافه في : ٤٩٢٧ ، ٤٩٢٨ ، ٤٩٢٩ ، ٥٠٤٤ ، ٧٥٢٤]

قوله (حدثنا موسى بن إسماعيل) هو أبو سلة التبوذكي ، وكان من حفاظ المصريين . قوله (حدثنا أبو عوانة) هو الواضح بن عبد الله الشكري مولاهم البصري ، كان كتابه في غاية الاتقان . وموسى بن أبي عائشة لا يعرف اسم أبيه ، وقد تابعه على بعضه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة . قوله (كان مما يعالج) المعالجة محاولة الشيء بمشقة ، أى كان العلاج ناشئاً من تحريك الشفتين ، أى مبدأ العلاج منه ، أو دما ، موصولة وأطلقت على من يعقل مجازاً ، هكذا قرره الكرماني ، وفيه نظر لأن الشدة حاصلة له قبل التحرك ، والصواب ما قاله ثابت السرقسطي أن المراد كان كثيراً ما يفعل ذلك ، وورودها في هذا كثير ومنه حديث الرؤيا . كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا ، ؟ ومنه قول الشاعر :

وإنا لما نضرب الكباش ضربة على وجهه يلقي اللسان من الفم

قلت : ويؤيده أن رواية المصنف في التفسير من طريق جرير عن موسى بن أبي عائشة ولفظها « كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل بالوحي فكان مما يحرك به لسانه وشفتيه » . فأتى بهذا اللفظ مجرداً عن تقديم العلاج الذي قرره الكرماني ، فظهر ما قال ثابت ، ووجهها ما قال غيره إن « من » ، إذا وقع بعدها « ما » ، كانت بمعنى ربما ، وهي تطلق على القليل والكثير . وفي كلام سيبويه مواضع من هذا منها قوله : أعلم أنهم مما يحذفون كذا . والله أعلم . ومنه حديث البراء « كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ مما نحب أن نكون عن يمينه » الحديث ، ومن حديث سمرة « كان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا » . قوله (فقال ابن عباس فأنا أحركهما) جملة معترضة بالفاء ، وفائدة هذا البيان في الوصف على القول ، وعبر في الأول بقوله « كان يحركهما » ، وفي الثاني برأيت ، لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحالة ، لأن سورة القيامة مكينة باتفاق ، بل الظاهر أن نزول هذه الآيات كان في أول الأمر ، وإلى هذا جنح البخاري في إيراد هذا الحديث في بدء الوحي ، ولم يكن ابن عباس إذ ذاك ولد ، لأنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين <sup>(١)</sup> لكن يجوز أن يكون النبي ﷺ أخبره بذلك بعد ، أو بعض الصحابة أخبره أنه شاهد النبي ﷺ ، والأول هو الصواب ، فقد ثبت ذلك صريحاً في مسند أبي داود الطيالسي قال : حدثنا أبو عوانة بسنده . وأما سعيد بن جبيرة فرأى ذلك من ابن عباس فلا نزاع . قوله (حرك شفتيه) وقوله فأنزل الله (لا تحرك به لسانك) لا تنافي بينهما ، لأن تحريك الشفتين بالكلام المشتمل على الحروف التي لا ينطق



بها إلا اللسان يلزم منه تحريك اللسان ، أو اكتفى بالشفقتين وحذف اللسان لوضوحه لأنه الأصل في النطق إذ الأصل حركة الفم ، وكل من الحركتين ناشئ عن ذلك ، وقد مضى أن في رواية جرير في التفسير د يحرك به لسانه وشفتيه ، فجمع بينهما ، وكان النبي ﷺ في ابتداء الأمر إذا لقن القرآن نازع جبريل القراءة ولم يصبر حتى يتمها مسارعة الى الحفظ لئلا ينفلت منه شيء ، قاله الحسن وغيره . ووقع في رواية للترمذي د يحرك به لسانه يريد أن يحفظه ، وللنسائي د يجعل بقراءته ليحفظه ، ولابن أبي حاتم د يتلقى أوله ، ويحرك به شفتيه خشية أن ينسى أوله قبل أن يفرغ من آخره ، وفي رواية الطبري عن الشعبي د يجعل يتكلم به من حبه لإياه ، وكلا الأمرين مراد ، ولا تنافي بين محبة إياه والشدة التي تلحقه في ذلك ، فأمر بأن ينصت حتى يقضى إليه وحيه ، ووعد بأنه آمن من تقلته منه بالنسيان أو غيره ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تجعل بالقرآن من قبل أن يقضى إليك وحيه ﴾ أي بالقراءة . قوله ( جمعه لك صدرك ) كذا في أكثر الروايات (١) وفيه إسناد الجمع الى الصدر بالجواز ، كقوله أنبت الربيع البقل ، أي أنبت الله في الربيع البقل ، واللام في د لك ، للتبيين أو للتعليل ، وفي رواية كريمة والحوى ( جمعه لك في صدرك ، وهو توضيح للاول ، وهذا من تفسير ابن عباس . وقال في تفسير ﴿ فاتبع ﴾ أي فاستمع وأنصت ، وفي تفسير ﴿ بيانه ﴾ أي علينا أن نقرأه . ويحتمل أن يراد بالبيان بيان مجملاته وتوضيح مشكلاته ، فيستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو الصحيح في الأصول ، والكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته الى كتاب التفسير فهو موضعه . والله اعلم

٥ - باب \* ٦ - حدثنا عبد الله بن عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري . ح . وحدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس ومعمّر عن الزهري نحوه قال . أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ أجود الناس ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من ريح المسك [ الحديث ٦ - أطرافه في : ١٩٠٢ ، ٣٢٢٠ ، ٣٥٥٤ ، ٤٩٩٧ ]

قوله ( حدثنا عبد الله ) هو عبد الله بن عثمان المروزي أخبرنا عبد الله هو ابن المبارك أخبرنا يونس هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( أخبرنا يونس ومعمّر عن الزهري نحوه ) أي أن عبد الله بن المبارك حدث به عبد الله بن يونس وحده ، وحدث به بشر بن محمد عن يونس ومعمّر معا ، أما باللفظ فعن يونس وأما بالمعنى فعن معمّر . قوله ( عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الآتي في الحديث الذي بعده . قوله ( أجود الناس ) بنصب أجود لأنها خبر كان وقدم ابن عباس هذه الجملة على ما بعدها - وإن كانت لا تتعلق بالقرآن - على سبيل الاحتراس من مفهوم ما بعدها . ومعنى أجود الناس : أكثر الناس جودا ، والجود الكرم ، وهو من الصفات المحمودة . وقد أخرج الترمذي من حديث سعد رفعه « إن الله جواد يحب الجود » الحديث . وله في حديث أنس رفعه « أنا أجود ولد آدم ، وأجودهم بعدى رجل علم علما فنشر علمه ، ورجل جاد بنفسه في سبيل الله ، وفي سنده مقال ، وسيأتي في الصحيح من وجه آخر عن أنس « كان النبي ﷺ أشجع الناس وأجود الناس » . الحديث . قوله ( وكان أجود ما يكون ) هو برفع أجود هكذا في أكثر الروايات ، وأجود اسم كان وخبره محذوف ، وهو نحو أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة . أو هو مرفوع على أنه مبتدأ مضاف الى المصدر وهو « ما يكون » وما مصدرية وخبره في رمضان ، والتقدير

أجود أكون رسول الله ﷺ في رمضان ، وإلى هذا جنح البخارى في تبويه في كتاب الصيام إذ قال : باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان ، وفي رواية الاصيل : أجود ، بالنصب على أنه خبر كان ، وتعقب بأنه يلزم منه أن يكون خبرها اسمها ، وأجيب بجعل اسم كان ضمير النبي ﷺ وأجود خبرها ، والتقدير : كان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره . قال النووي : الرفع أشهر ، والنصب جائز . وذكر أنه سأل ابن مالك عنه نخرج الرفع من ثلاثة أوجه والنصب من وجهين . وذكر ابن الحاجب في أماليه للرفع خمسة أوجه ، توارد مع ابن مالك منها في وجهين وزاد ثلاثة ولم يبرح على النصب . قلت : ويرجح الرفع وروده بدون كان عند المؤلف في الصوم . قوله ( فيدارسه القرآن ) قيل الحكمة فيه أن مدارسة القرآن تجدد له العهد بمنزلة غنى النفس ، والغنى سبب الجود . والجود في الشرع إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي ، وهو أعم من الصدقة . وأيضا فرمضان موسم الخيرات ، لأن نعم الله على عباده فيه زائدة على غيره ، فكان للنبي ﷺ يؤثر منابعة سنة الله في عباده . فبمجموع ما ذكر من الوقت والمزول به والنازل والمذاكرة حصل المزيد في الجود . والعلم عند الله تعالى . قوله ( فرسول الله ﷺ ) الفاء للسببية ، واللام للابتداء . وزيدت على المبتدأ تأكيداً ، أو هي جواب قسم مقدر . والمرسلة أى المطلقة يعنى أنه في الإسراع بالجود أسرع من الرجوع ، وعبر بالمرسلة إشارة الى دوام هبوبها بالرحمة ، وإلى عموم النفع بجوده كما تعم الرجاء المرسلة جميع ما تهب عليه . ووقع عند أحمد في آخر هذا الحديث : لا يسأل شيئاً إلا أعطاه ، وثبتت هذه الزيادة في الصحيح من حديث جابر : ما سئل رسول الله ﷺ شيئاً فقال لا . وقال النووي : في الحديث فوائد : منها الحث على الجود في كل وقت ، ومنها الزيادة في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح . وفيه زيارة الصلحاء وأهل الخير ، وتكرار ذلك إذا كان المزور لا يسكره ، واستحباب الإكثار من القراءة في رمضان وكونها أفضل من سائر الأذكار ، إذ لو كان الذكر أفضل أو مساوياً لفعلاه . فان قيل : المقصود تجويد الحفظ ، قلنا الحفظ كان حاصلًا ، والزيادة فيه تحصل ببعض الجالس ، وأنه يجوز أن يقال رمضان من غير إضافة وغير ذلك مما يظهر بالتأمل . قلت : وفيه إشارة الى أن ابتداء نزول القرآن كان في شهر رمضان ، لأن نزوله الى السماء الدنيا جملة واحدة كان في رمضان كما ثبت من حديث ابن عباس ، فكان جبريل يتعاهده في كل سنة فيعارضه بما نزل عليه من رمضان الى رمضان ، فلما كان العام الذي توفي فيه عارضه به مرتين كما ثبت في الصحيح عن فاطمة رضي الله عنها . وبهذا يجاب من سأل عن مناسبة إيراد هذا الحديث في هذا الباب . والله أعلم بالصواب

٦ - باب \* ٧ - حدثنا أبو البيان الحكم بن نافع قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن أباشميين بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش ، وكانوا تجاراً بالشَّام في المدة التي كان رسول الله ﷺ ما فيها أباشميين وكفار قريش ، فاتوه وهم يابئياء ، فدعاهم في مجلسه وحوله عطاء الروم ، ثم دعاهم ودعا بترجمانه فقال : أيكم أقرب نسباً بهذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو شميين : فقاتلنا أقر بهم نسباً . فقال : أذوه مني ، وقرَّبوا أصحابه فاجتمعوا عنده فظنوه . ثم قال لترجمانه : قل لهم : إني سأئلكم هذا الرجل ، فان كذبني فكذبوه . فوالله لو لا الحياء من أن يأتروا على كذباً لكذبت عنه . ثم كان أول ما سألني عنه أن قال : كيف نسبته فيكم ؟ قلت هو فينا ذو نسب . قال فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ؟ قلت لا . قال فهل كان من آبائنا من ملك ؟ قلت

لا . قال : فأشرف الناس يتبعونه أم ضمعاؤهم ؟ فقلت : بَلْ ضَمَعَاؤُهُمْ . قال : أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قلت : بَلْ يَزِيدُونَ . قال : فهل يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قلت : لا . قال : فهل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال : فهل يَغْدِرُ ؟ قلت : لا ، ونحن منه في مَدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ فاعِلٌ فِيهَا . قال ولم تُنْكِنِي كَلِمَةً أَذْخُلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ . قال : فهل قَاتَلْتُمُوهُ ؟ قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إِيَّاهُ ؟ قلت : الحربُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ ، يَنَالُ مِنَّا وَنَنَالُ مِنْهُ . قال : ماذا يَأْمُرُكُمْ ؟ قلتُ يَقُولُ اعْبُدُوا اللَّهَ وَخُذُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ الْيَقُولُ آبَاؤُكُمْ . وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَاةِ . فقال للترجمان : قُلْ لَهُ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو نَسَبٍ ، فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِهَا . وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلُ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فقلتُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ رَجُلٌ يَأْتِي بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ . وسألتك هل كان مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، قلتُ فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكُ أَبِيهِ . وسألتك هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، فَقَدْ أَعْرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ . وسألتك أَشَرَفَ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ أَمْ ضَمَعَاؤُهُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ ضَمَعَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ . وسألتك أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ . وسألتك أَيْرِيدُ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ، فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تَحَالِطُ بِشَاشَتِهِ الْقُلُوبَ . وسألتك هل يَغْدِرُ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّ لَا ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ . وسألتك بِمَا يَأْمُرُكُمْ ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبَيْنَهُمْ عَنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ ، فَإِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيْ هَاتَيْنِ . وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّعْتُ لِقَائِهِ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسَلْتُ عَنْ قَدَمِهِ

ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دَحِيَّةً إِلَى عَظِيمٍ بُصْرَى ، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرَقْلَ ، فَقَرَأَهُ ، فَذَا فِيهِ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ . سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى . أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمَ بُيُوتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ . فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ ﴿ وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾

قال أبو سفيان: فلما قال ما قال، وفرغ من قراءة الكتاب، كثر عنده الصخب، وارتفعت الأصوات، وأخرجنا. قلت لأصحابي حين أخرجنا: لقد أمر أمر ابن أبي كبشة، إنه يحافه ملك بني الأصغر. فازلت مؤرقاً أنه سيظهر حتى أدخل الله على الإسلام.

وكان ابن الناطور - صاحب إيلياء وهرقل - سقفاً على نصارى الشام يحدث أن هرقل حين قدم إليساء أصبح يوماً خبيث النفس، فقال بعض بطارقه: قد استنكرنا هيئتك. قال ابن الناطور: وكان هرقل حراً ينظر في النجوم، فقال لهم حين سأله: إني رأيت الليلة حين نظرت في النجوم ملك الخنسان قد ظهر، فن يحنن من هذه الأمة؟ قالوا: ليس يحنن إلا اليهود، فلا يهمنك شأنهم، واكتب إلى مدائن ملكك فيقتلوا من فيهم من اليهود. فبينما هم على أمرهم أتى هرقل برجل أرسل به ملك غسان يخبر عن خبر رسول الله ﷺ. فلما استخبره هرقل قال: اذهبوا فانظروا المحتن هو أم لا؟ فنظروا إليه، فحدثوه أنه محتن، وسأله عن العرب فقال: هم يحننون. فقال هرقل: هذا ملك هذه الأمة قد ظهر. ثم كتب هرقل إلى صاحب له برومية، وكان نظيره في العلم، وصار هرقل إلى خص، فلم يرهم حص حتى أتاه كتاب من صاحبه يوافق رأي هرقل على خروج النبي ﷺ وأنه نبى. فإذن هرقل لعطاء الروم في دسكرة له يخصص، ثم أمر بأبوابها فغلقت، ثم أطلع فقال: يا معشر الروم، هل لكم في الفلاح والأشد وأن يثبت ملككم فتبايعوا هذا النبي؟ فخاصوا حصصة حمر الوخش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت، فلما رأى هرقل فقرتهم وأيس من الإيمان قال: ردوهم على. وقال: إني قلت مقاتلي آفياً اختبر بها شدتكم على دينكم، فقد رأيت. فسجدوا له ورضوا عنه، فكان ذلك آخر شأن هرقل. رواه صالح بن كيسان ويونس ومعمّر عن الزهري

[الحديث ٧ - أطرافه في: ٥١، ٢٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٨٠، ٦٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١]

قوله (قال حدثنا أبو اليان) في رواية الاصيلي وكرمة: حدثنا الحكم بن نافع، وهو هو، أخبرنا شعيب هو ابن أبي حمزة دينار الحصى، وهو من أثبات أصحاب الزهري. قوله (أن أبا سفيان) هو صخر بن حرب بن أمية ابن عبد شمس بن عبد مناف. قوله (هرقل) هو ملك الروم، وهرقل اسمه، وهو بكسر الهمزة وفتح الراء وسكون القاف، ولقبه قيصر، كما يلقب ملك الفرس كسرى ونحوه. قوله (في ركب) جمع راكب كصاحب وصاحب، وهم أولو الأبل، العشرة فما فوقها. والمعنى أرسل إلى أبي سفيان حال كونه في جملة الركب، وذلك لأنه كان كبيرهم فلذلك خصه، وكان عدد الركب ثلاثين رجلاً، رواه الحاكم في الاكليل. ولان السكن: نحو من عشرين، وسمى منهم المغيرة بن شعبة في مصنف ابن أبي شيبة بسند مرسل، وفيه نظر، لأنه كان إذ ذاك مسلماً. ويحتمل أن يكون رجع حيثئذ إلى قيصر ثم قدم المدينة مسلماً. وقد وقع ذكره أيضاً في أثر آخر في كتاب السير لابن إسحق الفزاري وكتاب الأموال لابن عبيد من طريق سعيد بن المسيب قال: كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر. الحديث وفيه: فلما قرأ قيصر الكتاب قال: هذا كتاب لم أسمع بمثله. ودعا أبا سفيان بن حرب والمغيرة بن شعبة وكانا تاجرين هناك، فسأل عن أمر رسول الله ﷺ. قوله (وكانوا تجارا) بضم التاء وتشديد الجيم، أو كسرهما والتخفيف

جمع تاجر . قوله ( في المدة ) يعني مدة الصلح بالحديبية ، وسيأتي شرحها في المغازي ، وكانت في سنة ست ، وكانت مدتها عشر سنين كما في السيرة ، وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، ولابي نعيم في مسند عبد الله بن دينار كانت أربع سنين ، وكذا أخرجه الحاكم في البيوع من المستدرک ، والاول أشهر . لكنهم تقضوا ، فغزاهم سنة ثمان وفتح مكة . وكفار قريش بالنصب مفعول معه . قوله ( فأتوه ) تقديره : أرسل اليهم في طلب إتيان الركب فجاء الرسول يطلب إتيانهم فأتوه ، كقوله تعالى ﴿ قتلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ﴾ أي فضرب فانفجرت . ووقع عند المؤلف في الجهاد أن الرسول وجدهم ببعض الشام ، وفي رواية لابي نعيم في الدلائل تعيين الموضع وهو غزة ، قال : وكانت وجه متجرهم . وكذا رواه ابن إسحق في المغازي عن الزهري ، وزاد في أوله عن أبي سفيان قال : كنا قوما تجارا ، وكانت الحرب قد حصبتنا ، فلما كانت الهدنة خرجت تاجرا الى الشام مع رهط من قريش ، فوالله ما علت بمكة امرأة ولا رجلا إلا وقد حلني بضاعة . فذكره . وفيه : فقال هرقل لصاحب شرطته : قلب الشام ظهرا لبطن حتى تأتي رجل من قوم هذا أسأله عن شأنه . فوالله إني وأصحابي بغزة ، إذ هجم علينا فساقتا جميعا . قوله ( بإيلياء ) بهزة مكسورة بعدها ياء أخيرة ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء أخيرة ثم ألف مهموزة ، وحكى البكرى فيها القصر ، ويقال لها أيضا إليا بحذف الياء الأولى وسكون اللام حكاية البكرى ، وحكى النووي مثله لكن بتقديم الياء على اللام واستتربه ، قيل : معناه بيت الله . وفي الجهاد عند المؤلف أن هرقل لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حمص الى إيلياء شكرا لله . زاد ابن إسحق عن الزهري أنه كان تبسط له البسط وتوضع عليها الرياحين فيمشي عليها ، ونحوه لاحد من حديث ابن أخي الزهري عن عمه . وكان سبب ذلك مارواه الطبري وابن عبد الحكم من طرق متعاضدة ملخصها أن كسرى أغزى جيشه بلاد هرقل ، فغربوا كثيرا من بلاده ، ثم استبطأ كسرى أميره فاراد قتله وتولية غيره ، فاطلع أميره على ذلك فباطن هرقل واصطلح معه على كسرى وانهمز عنه بمجنود فارس ، فمضى هرقل الى بيت المقدس شكرا لله تعالى على ذلك . واسم الأمير المذكور شهر براز واسم الغير الذي أراد كسرى تأميره فرحان<sup>(١)</sup> . قوله ( فدعاهم في مجلسه ) أي في حال كونه في مجلسه ، وللنصف في الجهاد « فادخلنا عليه ، فاذا هو جالس في مجلس ملكه وعليه التاج » . قوله ( وحوله ) بالنصب لأنه ظرف مكان . قوله ( عظام ) جمع عظيم . ولابن السكن : فادخلنا عليه وعنده بطارقه والقسيسون والرهبان والروم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم عليهما السلام على الصحيح ، ودخل فيهم طوائف من العرب من تنوخ وبهراء وسليح وغيرهم من غسان كانوا سكانا بالشام ، فلما أجلاهم المسلمون عنها دخلوا بلاد الروم فاستوطنوها فاحتلطت أنسابهم . قوله ( ثم دعاهم ودعا ترجمانه ) وللمستملى « بالترجمان » مقتضاه أنه أمر باحضارهم ، فلما حضروا استدناهم لأنه ذكر أنه دعاهم ثم دعاهم فينزل على هذا ، ولم يقع تكرار ذلك إلا في هذه الرواية . والترجمان بفتح التاء المثناة وضم الجيم ورجحه النووي في شرح مسلم ، ويجوز ضم التاء لاتباعا ، ويجوز فتح الجيم مع فتح أوله حكاية الجوهرى ، ولم يصرحوا بالرابعة وهي ضم أوله وفتح الجيم ، وفي رواية الاصيل وغيره « بترجمانه » يعني أرسل اليه رسولا أحضره محبته ، والترجمان المعبر عن لغة بلغة ، وهو معرب وقيل عربى . قوله ( فقال : أيكم أقرب نسبا ) أي قال الترجمان على لسان هرقل . قوله ( بهذا الرجل ) زاد ابن السكن : الذي خرج بأرض العرب يزعم أنه نبي . قوله ( قلت أنا أقربهم نسبا ) في رواية ابن السكن : فقالوا هذا أقربنا به نسبا ، هو ابن عمه أخى أبيه . وإنما كان أبو سفيان أقرب لأنه من بنى عبد مناف ، وقد أوضح ذلك المصنف في الجهاد بقوله : قال ما قربتك منه ؟ قلت : هو ابن عمي . قال أبو سفيان : ولم يكن في الركب من بنى عبد مناف غيرى اه . وعبد مناف الأب الرابع للنبي ﷺ وكذا لابي سفيان ، وأطلق

(١) الذي في تاريخ الطبري (١ : ١٠٠٢ طبع ليدن و ٢ : ١٤٠ طبع الحسينية بالقاهرة) : فرهان ، وتدعى مرتبته شهر براز

عليه ابن عم لأنه نزل كلا منهما منزلة جده ، فعبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ابن عم أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وعلى هذا فنيا أطلق في رواية ابن السكن تجوز ، وإنما خص هرقل الأقرب لأنه أخرى بالاطلاع على أموره ظاهرا وباطنا أكثر من غيره ، ولأن الأبعد لا يؤمن أن يقدح في نسبه بخلاف الأقرب ، وظهر ذلك في سؤاله بعد ذلك : كيف نسبه فيكم ؟ وقوله « بهذا الرجل ، ضمن أقرب معنى أوصل فعدها بالباء ، ووقع في رواية مسلم » من هذا الرجل ، وهو على الأصل . وقوله « الذي يزعم » في رواية ابن إسحق عن الزهري « يدعى » . وزعم قال الجوهري بمعنى قال ، وحكاه أيضا ثعلب وجماعة كما سيأتي في قصة ضمام في كتاب العلم . قلت : وهو كثير ويأتي موضع الشك غالبا . قوله ( فاجعلوه عند ظهره ) أي لئلا يستحيوا أن يواجهوه بالتكذيب إن كذب ، وقد صرح بذلك الواقدي . وقوله « إن كذبتى ، بتخفيف الدال أي إن نقل إلى الكذب . قوله ( قال<sup>(١)</sup> ) أي أبو سفيان . وسقط لفظ قال من رواية كريمة وأبي الوقت فأشكل ظاهره وبانياتها يزول الاشكال . قوله ( فوالله لولا الحياء من أن يأتروا ) أي ينقلوا على الكذب لكذبت عليه . وللأصلي عنه أي عن الإخبار بحاله . وفيه دليل على أنهم كانوا يستبجحون الكذب إما بالأخذ عن الشرع السابق ، أو بالعرف . وفي قوله يأتروا دون قوله يكذبوا دليل على أنه كان واثقا منهم بعدم التكذيب أن لو كذب لا اشترا بهم في عداوة النبي ﷺ ، لكنه ترك ذلك استحياء وأنفة من أن يتحدثوا بذلك بعد أن يرجعوا فيصير عند سامعي ذلك كذابا . وفي رواية ابن إسحق التصريح بذلك ولفظه « فوالله لو قد كذبت ما ردوا علي ، ولكني كنت أكره أن تكلم عن الكذب ، وعلمت أن أيسر ما في ذلك إن أنا كذبت أنه أن يحفظوا ذلك عني ثم يتحدثوا به ، فلم أكذب . وزاد ابن إسحق في روايته : قال أبو سفيان فوالله ما رأيت من رجل قط كان أدهى من ذلك الأتلف ، يعني هرقل . قوله ( كان أول ) هو بالنصب على الخبر ، وبه جاءت الرواية ، ويجوز رفعه على الاسم . قوله ( كيف نسبه فيكم ) ؟ أي ما حال نسبه فيكم ، أهو من أشرافكم أم لا ؟ فقال : هو فينا ذر نسب . فالتنوين فيه التعظيم ، وأشكل هذا على بعض الشارحين ، وهذا وجهه . قوله ( فهل قال هذا القول منكم أحد قط قبله ) ؟ والكشميني والأصلي بدل قبله « مثله » ، فقوله منكم أي من قومكم يعني قريشا أو العرب . ويستفاد منه أن الشفاهي يعم ، لأنه لم يرد المخاطبين فقط . وكذا قوله فهل قاتلتوه ؟ وقوله بماذا يأمركم ؟ واستعمل قط بغير أداة النفي وهو نادر ، ومنه قول عمر « صلينا أكثر ما كنا قط وآمنه ركعتين » ، ويحتمل أنه يقال إن النبي مضمن فيه كأنه قال : هل قال هذا القول أحد أو لم يقله أحد قط . قوله ( فهل كان من آبائه ملك ) ؟ ولكريمة والأصلي وأبي الوقت بزيادة « من » ، الجارة ، ولابن عساكر بفتح من وملك فعل ماض ، والجارة أرجح لسقوطها من رواية أبي ذر ، والمعنى في الثلاثة واحد . قوله ( فأشرف الناس اتبعوه<sup>(٢)</sup> ) فيه إسقاط همزة النخوة والتكبر منهم ، لا كل شريف ، حتى لا يرد مثل أبي بكر وعمر وأمثالهما عن أسلم قبل هذا السؤال . ووقع في روايه ابن إسحق : تبعه منا الضعفاء والمساكين ، فأما ذور الأنساب والشرف فاتبعه منهم أحد . وهو محمول على الأكثر الأغلب . قوله ( سخطه ) بضم أوله وفتح ، وأخرج بهذا من ارتد مكرها ، أو لا لسخط لدين الاسلام بل لرغبة في غيره كحظ نفساني ، كما وقع لعبيد الله بن جحش . قوله ( هل كنتم تهمونه بالكذب ) ؟ أي على الناس وإنما عدل إلى السؤال عن التهمة عن السؤال عن نفس الكذب تقريرا لهم على صدقه ، لأن التهمة إذا اتفتحت سبها ، ولهذا عقبه بالسؤال عن الغر . قوله ( ولم تكن كلمة أدخل فيها شيئا ) أي أتقصه به ، على أن التنقيص هنا أمر نسبي ، وذلك أن من يقطع بعدم غدره أرفع رتبة من يجوز وقوع ذلك منه في الجملة ، وقد كان معروفا عندهم

(١) هذه الرواية غير رواية اليونانية .



بالاستقراء من عادته أنه لا يغير . ولما كان الأمر مغييا - لأنه مستقبل - أمن أبو سفيان أن ينسب في ذلك الى الكذب ، ولهذا أورده بالتردد ، ومن ثم لم يعرج هرقل على هذا القدر منه . وقد صرح ابن إسحق في روايته عن الزهري بذلك بقوله : قال فواته ما التفت اليها مني . . . ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة مرسلًا وخرج أبو سفيان الى الشام - فذكر الحديث ، الى أن قال - فقال أبو سفيان : هو ساحر كذاب . فقال هرقل : إني لا أريد شتمه ، ولكن كيف نسبه - الى أن قال - فهل يغير إذا عاهد؟ قال : لا ، إلا أن يغير في هدته هذه . فقال : وما يخاف من هذه ؟ فقال : إن قوى أمدوا حلفاءهم على حلفائه . قال : إن كنتم بدأتهم فأنتم أغدر . . . قوله ( سجال ) بكسر أوله ، أي نوب ، والسجل الدلو ، والحرب اسم جنس ، ولهذا جعل خبره اسم جمع . وينال أي يصيب ، فكأنه شبه المحاربين بالمستقيمين : يستقي هذا دلوا وهذا دلوا . وأشار أبو سفيان بذلك الى ما وقع بينهم في غزوة بدر وغزوة أحد ، وقد صرح بذلك أبو سفيان يوم أحد في قوله : « يوم بيوم بدر » ، والحرب سجال ، ولم يرد عليه النبي ﷺ ذلك بل نطق النبي ﷺ بذلك في حديث أوس بن حذيفة الثقفي لما كان يحدث وقد ثقيف ، أخرجه ابن ماجه وغيره . ووقع في مرسل عروة . قال أبو سفيان : غلبنا مرة يوم بدر وأنا غائب ، ثم غزوتهم في بيوتهم بغير البطون وجدع الأذان ، وأشار بذلك الى يوم أحد . قوله ( بماذا بأمرك ) يدل على أن الرسول من شأنه أن يأمر قومه . قوله ( يقول اعبدوا الله وحده ) فيه أن للأمر صيغة معروفة ، لأنه أتى بقوله « اعبدوا الله » في جواب ما بأمرك ، وهو من أحسن الأدلة في هذه المسألة ، لأن أبا سفيان من أهل اللسان ، وكذلك الراوى عنه ابن عباس ، بل هو من أفصحهم وقد رواه عنه مقراله . قوله ( ولا تشركوا به شيئا ) وسقط من رواية المستمل الواو فيكون تأكيداً لقوله وحده . قوله ( واتركوا ما يقول آبائكم ) هي كلمة جامعة لترك ما كانوا عليه في الجاهلية ، وإنما ذكر الآباء تنبيها على عذرهم في مخالفتهم له ، لأن الآباء قدوة عند الفريقين ، أي عبدة الأوثان والنصارى . قوله ( وبأمرنا بالصلاة والصدق ) والمصنف في رواية « الصدقة » بدل الصدق ، ورجحها شيخنا شيخ الإسلام ، ويقويها رواية المؤلف في التفسير « الزكاة » واقتران الصلاة بالزكاة معتاد في الشرع ، ورجحها أيضا ما تقدم من أنهم كانوا يستقبلون الكذب فذكر ما لم يأفوه أولى . قلت : وفي الجملة ليس الأمر بذلك متمعا كما في أمرهم بوفاء العهد وأداء الأمانة ، وقد كانا من مألوف عقلاهم ، وقد ثبتا عند المؤلف في الجهاد من رواية أبي ذر عن شيخه الكشميني ، والسرخسي قال « بالصلاة والصدق والصدقة » وفي قوله « بأمرنا بعد قوله يقول اعبدوا الله إشارة الى أن المغايرة بين الأمرين لما يترتب على مخالفتها ، إذ يخالف الأول كافر ، والثاني من قبل الأول عاص . قوله ( فكذلك الرسل تبعك في نسب قومها ) الظاهر أن إخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرر عنده في الكتب السالفة . قوله ( لقلت رجل تأسى بقول ) كذا للكشميني ، ولغيره ، يتأسى ، بتقديم الياء المثناة من تحت ، وإنما لم يقل هرقل « فقلت » ، إلا في هذا وفي قوله « هل كان من آباءه من ملك » ، لأن هذين المقامين مقام فكر ونظر ، بخلاف غيرهما من الأسئلة فإنها مقام نقل . قوله ( فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه ) هو بمعنى قول أبي سفيان ضعفاؤهم . ومثل ذلك يتسامح به لاتحاد المعنى . وقول هرقل « وهم أتباع الرسل » معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل الاستكبار الذين أصروا على الشقاق بغيا وحسدا كآبي جهل وأشياعه ، إلى أن أهلكهم الله تعالى ، وأتخذ بعد حين من أراد سعادته منهم . قوله ( وكذلك الإيمان ) أي أمر الإيمان ، لأنه يظهر نورا . ثم لا يزال في زيادة حتى يتم بالأمور المعبرة فيه من صلاة وزكاة وصيام وغيرها ، ولهذا نزلت في آخر سنى النبي ﷺ « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي » ومنه ( وبأي الله إلا أن يتم نوره ) وكذا جرى لأتباع النبي ﷺ : لم يزالوا في زيادة حتى كمل بهم ما أراد الله من إظهار دينه وتمام نعمته ، فله الحد والمئة . قوله ( حين يخاطب بشاشة القلوب ) . كذا روى بالنصب على المفعولية والقلوب مضاف إليه ، أي يخاطب الإيمان أنشراح الصدور ، وروى « بشاشة القلوب » ، بالضم والقلوب

مفعول ، أى يخالط بشاشة الايمان وهو شرحه القلوب التى يدخل فيها . زاد المصنف فى الايمان ، لا يسخطه أحد « كما تقدم . وزاد ابن السكن فى روايته فى معجم الصحابة « يزداد به عجباً وفرحاً . . وفى رواية ابن إسحق « وكذلك حلوة الايمان لا تدخل قلباً فتخرج منه » . قوله ( وكذلك الرسل لا تغدر ) لانها لا تطلب حظ الدنيا الذى لا يبالي طالبه بالغدر ، بخلاف من طلب الآخرة . ولم يعرج هرقل على الدسيسة التى دسها أبو سفيان كما تقدم . وسقط من هذه الرواية إيراد تقرير السؤال العاشر والذى بعده وجوابه ، وقد ثبت الجميع فى رواية المؤلف التى فى الجهاد ، وسيأتى الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : قال المازنى هذه الأشياء التى سأل عنها هرقل ليست قاطعة على النبوة ، إلا أنه يحتمل أنها كانت عنده علامات على هذا النبى بعبه لأنه قال بعد ذلك : قد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أظن أنه منكم . وما أورده احتمالاً جزم به ابن بطلان ، وهو ظاهر . قوله ( فذكرت أنه يأمركم ) ذكر ذلك بالاقضاء ، لأنه ليس فى كلام أبى سفيان ذكر الأمر بل صيغته . وقوله « وبينها كم عن عبادة الأوثان » ، مستفاد من قوله « ولا تتركوا به شيئاً ، واتركوا ما يقول آباؤكم » ، لأن مقولهم الأمر بعبادة الأوثان . قوله ( أخلص ) بضم اللام أى أصل ، يقالخلص إلى كذا أى وصل . قوله ( لتجشمت ) بالجيم والشين المعجمة ، أى تكلفت الوصول إليه ، وهذا يدل على أنه كان يتحقق أنه لا يسلم من القتل أن هاجر إلى النبى ﷺ ، واستفاد ذلك بالتجربة كما فى قصة ضغاطر الذى أظهر لهم إسلامه فقتلوه (١) . والطبرانى من طريق ضعيف عن عبد الله بن شداد عن دحية فى هذه القصة مختصراً ، فقال قيصر : أعرف أنه كذلك ، ولكن لا أستطيع أن أفعل ، إن فعلت ذهب ملكى وقتلنى الروم . وفى مرسل ابن إسحق عن بعض أهل العلم أن هرقل قال : ويحك ، والله إنى لأعلم أنه نبى مرسل ، ولكنى أخاف الروم على نفسى ، ولولا ذلك لاتبعته . لكن لو تظن هرقل لقوله ﷺ فى الكتاب الذى أرسل إليه « أسلم تسلم » وحل الجزاء على عمومه فى الدنيا والآخرة لسلم لو أسلم من كل ما يخافه . ولكن التوفيق بيد الله تعالى . وقوله « ونسخت عن قدميه » ، مبالغة فى العبودية له والخدمة . زاد عبد الله بن شداد عن أبى سفيان « لو علمت أنه هو لمشيئ إليه حتى أقبل رأسه وأغسل قدميه » ، وهى تدل على أنه كان يثق عنده بعض شك . وزاد فيها « ولقد رأيت جبهته تتحادر عرقاً من كرب الصحيفة » ، يعنى لما قرئ عليه كتاب النبى ﷺ . وفى اقتصاره على ذكر غسل القدمين إشارة منه إلى أنه لا يطلب منه - إذا وصل إليه سالماً - لا ولاية ولا منصباً ، وإنما يطلب ما تحصل له به البركة . وقوله « وليبلغن ملكه ما تحت قدمى » ، أى يبت المقدس ، وكفى بذلك لأنه موضع استقراره . أو أراد الشام كله لأن دار مملكته كانت حمص . وبما يقوى أن هرقل آثر ملكه على الإيمان واستمر على الضلال أنه حارب المسلمين فى غزوة مؤتة سنة ثمان بعد هذه القصة بدون الستين ، ففى مغازى ابن إسحاق : وبلغ المسلمين لما نزلوا معان من أرض الشام أن هرقل نزل فى مائة ألف من المشركين ، تخشى كيفية الوقعة . وكذا روى ابن حبان فى صحيحه عن أنس أن النبى ﷺ كتب إليه أيضاً من تبوك يدعو ، وأنه قارب الإجابة ، ولم يجب . فدل ظاهر ذلك على استمراره على الكفر ، لكن يحتمل مع ذلك أنه كان يضمن الإيمان ويفعل هذه المعاصى مراعاة للملك وخوفاً من أن يقتله قومه . إلا أن فى مسند أحمد أنه كتب من تبوك إلى النبى ﷺ : إني مسلم . فقال النبى ﷺ : كذب ، بل هو على نصرانيته . وفى كتاب الأموال لآبى عبيد بسند صحيح من مرسل بكر بن عبد الله المزنى نحوه ، ولفظه فقال : كذب عدو الله ، ليس بمسلم . فعلى هذا إطلاق صاحب الاستيعاب أنه آمن - أى أظهر التصديق - لكنه لم يستمر عليه ويعمل بمقتضاه ، بل شح بملكه وآثر الفانية على الباقية . والله الموفق . قوله ( ثم دعا ) أى من وكل ذلك إليه ، ولهذا عدى إلى الكتاب بالباء . والله أعلم . قوله ( دحية ) بكسر الدال ، وحكى فتحها لقتان ، ويقال انه

الرئيس بلغة أهل اليمن ، وهو ابن خليفة الكلبي ، صحابي جليل كان أحسن الناس وجها ، وأسلم قديما ، وبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في آخر سنة ست بعد أن رجع من الخديبية بكتابه الى هرقل ، وكان وصوله الى هرقل في المحرم سنة سبع ، قاله الواقدي . ووقع في تاريخ خليفة أن إرسال الكتاب الى هرقل كان سنة خمس ، والأول أثبت ، بل هذا غلط لتصريح أبي سفيان بأن ذلك كان في مدة الهدنة . والهدنة كانت في آخر سنة ست اتفاقا ، ومات دحية في خلافة معاوية . وبصرى بضم أوله والقصر مدينة بين المدينة ودمشق . وقيل هي حوران ، وعظيمها هو الحارث ابن أبي شمر النساني . وفي الصحابة لابن السكن أنه أرسل بكتاب النبي ﷺ الى هرقل مع عدى بن حاتم ، وكان عدى اذ ذلك نصرانيا ، فوصل به هو ودحية معا ، وكانت وفاة الحارث المذكور عام الفتح . قوله ( من محمد ) فيه أن السنة أن يبدأ الكتاب بنفسه ، وهو قول الجمهور ، بل سمي فيه لتحاسن إجماع الصحابة . والحق لإثبات الخلاف . وفيه أن د من ، التي لا ابتداء لغاية تأتي من غير الزمان والمكان كذا قاله أبو حيان ، والظاهر أنها هنا أيضا لم تخرج عن ذلك ، لكن بارتكاب مجاز . زاد في حديث دحية : وعنده ابن أخ له أحر أزرق سبط الرأس . وفيه : لما قرأ الكتاب سخر فقال : لا نقرأه ، إنه بدأ بنفسه . فقال قيصر : لنقرأه . فقرأه . وقد ذكر البزار في مسنده عن دحية الكلبي أنه هو ناول الكتاب لقيصر ولفظه : بعثني رسول الله ﷺ بكتابه الى قيصر فأعطيته الكتاب . قوله ( عظيم الروم ) فيه عدول عن ذكره بالملك أو الإمرة ، لأنه معزول بحكم الاسلام ، لكنه لم يخله من إكرام لمصلحة التأليف . وفي حديث دحية أن ابن أخي قيصر أنكر أيضا كونه لم يقل ملك الروم . قوله ( سلام على من اتبع الهدى ) في رواية المصنف في الاستئذان ، والسلام ، بالتعريف . وقد ذكرت في قصة موسى وهرون مع فرعون . وظاهر السياق يدل على أنه من جملة ما أمرا به أن يقولاه . فان قيل : كيف يبدأ الكافر بالسلام ؟ فالجواب أن المفسرين قالوا : ليس المراد من هذا التحية ، إنما معناه سلم من عذاب الله من أسلم . ولهذا جاء بعده أن العذاب على من كذب وتولى . وكذا جاء في بقية هذا الكتاب ، فان توليت فان عليك إثم الأريسيين . فحصل الجواب أنه لم يبدأ الكافر بالسلام قصدا وان كان المقطع يشعر به ، لكنه لم يدخل في المراد لأنه ليس ممن اتبع الهدى فلم يسلم عليه . قوله ( أما بعد ) في قوله د أما ، معنى الشرط . وتستعمل لتفصيل ما يذكر بعدها غالبا ، وقد ترد مستأنفة لا لتفصيل كالتي هنا ، وللتفصيل والتقرير ، وقال الكرماني : هي هنا التفصيل وتقديره : أما الابتداء فهو اسم الله ، وأما المكتوب فهو من محمد رسول الله الخ . كذا قال . ولفظه د بعد ، مبنية على الضم ، وكان الأصل أن تفتح لو استمرت على الإضافة ، لكنها قطعت عن الإضافة فبنيت على الضم ، وسيأتي مزيد في الكلام عليها في كتاب الجمعة . قوله ( بدعاية الاسلام ) بكسر الدال ، من قولك دعا يدعو دعاية نحو شكوا يشكو شكاية . ولمسلم د بدعاية الاسلام ، أى بالكلمة الداعية الى الاسلام ، وهي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، والباء موضع إلی . وقوله د أسلم تسلم ، غاية في البلاغ ، وفيه نوع من البديع وهو الجناس الاشتقاق . قوله ( يؤئك ) جواب ثان للأمر . وفي الجهاد للثوفا د أسلم أسلم يؤئك ، بتكرار أسلم . فيحتمل التأكييد ، ويحتمل أن يكون الأمر الأول للدخول في الاسلام والثاني للدوام عليه كما في قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله ﴾ الآية . وهو موافق لقوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجرا مرتين ﴾ الآية . وإعطاؤه الأجر مرتين لكونه كان مؤمنا بنبية ثم آمن بمحمد ﷺ ، ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر له من جهة إسلامه ومن جهة أن إسلامه يكون سببا لدخول أتباعه . وسيأتي التصريح بذلك في موضعه من حديث الشعبي من كتاب العلم إن شاء الله تعالى . واستنبط منه شيخنا شيخ الاسلام أن كل من دان بدين أهل الكتاب كان في حكمهم في المناكحة والذبايح ، لأن هرقل هو وقومه لبسوا من بني إسرائيل ، وهم ممن دخل في النصرانية بعد التبديل . وقد قال له ولقومه د يا أهل الكتاب ، فدل على أن لهم

حكم أهل الكتاب ، خلافاً لمن خص ذلك بالاسرائيليين أو بمن علم أن سلفه ممن دخل في اليهودية أو النصرانية قيل لتبديل . والله أعلم . قوله ( فان توليت ) أى أعرضت عن الإجابة الى الدخول في الإسلام . وحقيقة التولي إنما هو بالوجه ، ثم استعمل مجازاً في الإعراض عن الشيء . ، وهى استعارة تبعية . قوله ( الاريسيين ) هو جمع أريسي ، وهو منسوب الى أريس بوزن فعيل ، وقد قلب همزته ياء كما جاءت به رواية أبي ذر والأصلي وغيرهما هنا ، قال بن سيده : الأريس الأكار ، أى الفلاح عند ثعلب ، وعند كراع : الأريس هو الأمير ، وقال الجوهري : هى لغة شامية ، وأنكر ابن فارس أن تكون عربية ، وقيل في تفسيره غير ذلك لكن هذا هو الصحيح هنا ، فقد جاء مصرحاً به في رواية ابن إسحق عن الزهري بلفظ « فان عليك إثم الأكارين » زاد البرقاني في روايته : يعنى الحرثين ، ويؤيده أيضاً ما في رواية المدائني من طريق مرسله « فان عليك إثم الفلاحين » ، وكذا عند أبي عبيد في كتاب الأموال من مرسل عبد الله بن شداد ، وان لم تدخل في الاسلام فلا تحل بين الفلاحين وبين الاسلام ، قال أبو عبيد : المراد بالفلاحين أهل مملكته ، لأن كل من كان يزرع فهو عند العرب فلاح ، سواء كان يلى ذلك بنفسه أو غيره . قال الخطاطي : أراد أن عليك إثم الضعفاء والأتباع اذا لم يسألوا تقليداً له ، لأن الأصاغر أتباع الأكابر . قلت : وفي الكلام حذف دل المعنى عليه وهو : فان عليك مع إثمك إثم الاريسيين ، لأنه إذا كان عليه إثم الاتباع بسبب أنهم تبعوه على استمرار الكفر فلان يكون عليه إثم نفسه أولى ، وهذا يعد من مفهوم الموافقة ، ولا يعارض بقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لان وزر الآثم لا يتحملة غيره ، ولكن الفاعل المتسبب والمتلبس بالسيئات يتحمل من جهتين جهة فعله وجهة تسببه . وقد ورد تفسير الاريسيين بمعنى آخر ، فقال الليث بن سعد عن يونس فيما رواه الطبراني في الكبير من طريقه : الاريسيون العشاريون يعنى أهل المكس . والاول أظهر . وهذا إن صح أنه المراد فالمعنى المبالغة في الآثم ، ففي الصحيح في المرأة التي اعترفت بالزنا « لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لقبت » . قوله ( ويا أهل الكتاب الخ ) هكذا وقع باثبات الواو في أوله ، وذكر القاضي عياض أن الواو ساقطة من رواية الأصيلي وأبي ذر ، وعلى ثبوتها فهي داخلة على مقدر معطوف على قوله « أدعوك » ، فالتقدير : أدعوك بدعاية الاسلام ، وأقول لك ولأتباعك امثالاً لقول الله تعالى ( يا أهل الكتاب ) . ويحتمل أن تكون من كلام أبي سفيان لأنه لم يحفظ جميع ألفاظ الكتاب ، فاستحضر منها أول الكتاب فذكره ، وكذا الآية . وكأنه قال فيه : كان فيه كذا وكان فيه يا أهل الكتاب . فالواو من كلامه لا من نفس الكتاب ، وقيل إن النبي ﷺ كتب ذلك قبل نزول الآية فوافق لفظه لفظها لما نزلت ، والسبب في هذا أن هذه الآية نزلت في قصة وفد نجران ، وكانت قصتهم سنة الوفود سنة تسع ، وقصة أبي سفيان كانت قبل ذلك سنة ست ، وسيأتي ذلك واضحاً في المغازي ، وقيل : بل نزلت سابقة في أوائل الهجرة ، واليه يوصى كلام ابن إسحق . وقيل : نزلت في اليهود . وجوز بعضهم نزولها مرتين ، وهو بعيد

( فائدة ) : قيل في هذا دليل على جواز قراءة الجنب للآية أو الآيتين ، وبارسال بعض القرآن إلى أرض العدو وكذا بالسفر به . وأغرب ابن بطال فادعى أن ذلك نسخ بالنهي عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو ويحتاج إلى إثبات التاريخ بذلك . ويحتمل أن يقال : إن المراد بالقرآن في حديث النهي عن السفر به أى المصحف ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه . وأما الجنب فيحتمل أن يقال إذا لم يقصد التلاوة جاز ، على أن في الاستدلال بذلك من هذه القصة نظراً ، فإنها واقعة عين لا عموم فيها ، فيقيد الجواز على ما إذا وقع احتياج إلى ذلك كالأبلاغ والانداز كما في هذه القصة ، وأما الجواز مطلقاً حيث لا ضرورة فلا يتجه ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى وقد اشتملت هذه الجمل القليلة التي تضمنها هذا الكتاب على الأمر بقوله « أسلم » ، والترغيب بقوله « فان توليت » ،

والترتيب بقوله «فان عليك» والدلالة بقوله «يا أهل الكتاب» وفي ذلك من البلاغة ما لا يخفى، وكيف لا وهو كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ. قوله (فلما قال ما قال) يحتمل أن يشير بذلك إلى الأسئلة والأجوبة، ويحتمل أن يشير بذلك إلى القصة التي ذكرها ابن الناطور بعد، والضائر كلها تعود على هرقل. والصخب اللغط، وهو اختلاط الأصوات في الخاصة، زاد في الجهاد: فلا أدري ما قالوا

**قوله** (فقلت لأصحابي) زاد في الجهاد: حين خلوت بهم. قوله (أمر) هو بفتح الهمزة وكسر الميم أى عظم، وسيأتي في تفسير سبحان. وابن أبي كبشة أراد به النبي ﷺ لأن أبا كبشة أحد أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت نسبت إلى جد غامض، قال أبو الحسن النسابة الجرجاني: هو جد وهب جد النبي ﷺ لأمه. وهذا فيه نظر، لأن وهباً جد النبي ﷺ اسم أمه عاتكة بنت الأوقص بن مرة بن هلال، ولم يقل أحد من أهل النسب إن الأوقص يكنى أبا كبشة. وقيل هو جد عبد المطلب لأمه، وفيه نظر أيضاً لأن أم عبد المطلب سلى بنت عمرو بن زيد الخزرجي ولم يقل أحد من أهل النسب إن عمرو بن زيد يكنى أبا كبشة. ولكن ذكر ابن حبيب في المجتبى جماعة من أجداد النبي ﷺ من قبل أبيه ومن قبل أمه كل واحد منهم يكنى أبا كبشة، وقيل هو أبوه من الرضاة واسمه الحارث ابن عبد العزى قاله أبو الفتح الأزدي وابن ماكولا، وذكر يونس بن بكير عن ابن إسحق عن أبيه عن رجال من قومه أنه أسلم وكانت له بنت تسمى كبشة يكنى بها، وقال ابن قتيبة والخطاطي والدارقطني: هو رجل من خزاعة خالف قريشاً في عبادة الاوثان فبعد الشعرى فنسبوه اليه للاشتراك في مطلق المخالفة، وكذا قاله الزبير، قال: واسمه وجر بن عامر بن غالب. قوله (إنه يخافه) هو بكسر الهمزة استئنافاً تعليلياً لا يقتضها ولشوت اللام في «ليخافه» في رواية أخرى. قوله (ملك بنى الأصفر) هم الروم، ويقال إن جدم روم بن عيص تزوج بنت ملك الحبشة فجاء لون ولده بين البياض والسواد ففيل له الأصفر، حكاه ابن الأنباري. وقال ابن هشام في التيجان: إنما لقب الأصفر لأن جدته سارة زوج إبراهيم حلته بالذهب. قوله (فما زلت موقفاً) زاد في حديث عبد الله بن شداد عن أبي سفيان «فما زلت مرعوباً من محمد حتى أسلت» أخرجه الطبراني. قوله (حتى أدخل الله على الإسلام) أى فظهرت ذلك اليقين، وليس المراد أن ذلك اليقين ارتفع. قوله (وكان ابن الناطور) هو بالطاء المهملة، وفي رواية الحموي بالظاء المعجمة، وهو بالعربية حارس البستان. ووقع في رواية الليث عن يونس «ابن ناطورا» بزيادة ألف في آخره. فعلى هذا هو اسم أعجمي

(تنبيه): الواو في قوله «وكان» عاطفة، والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله فذكر الحديث، ثم قال الزهري وكان ابن الناطور يحدث فذكر هذه القصة فهي موصولة إلى ابن الناطور لأمعلقة كما زعم بعض من لا عناية له بهذا الشأن، وكذلك أغرب بعض المغاربة فزعم أن قصة ابن الناطور مروية بالاسناد المذكور عن أبي سفيان عنه لأنه<sup>(١)</sup> لما رآها لا تصرح فيها بالسماع حلها على ذلك، وقد بين أبو نعيم في دلائل النبوة أن الزهري قال: لقيته بدمشق في زمن عبد الملك بن مروان. وأظنه لم يتحمل عنه ذلك إلا بعد أن أسلم، وإنما وصفه بكونه كان سقفاً لينبه على أنه كان مطلعاً على أسرارهم عالماً بمخاتق أخبارهم، وكان الذي جزم بأنه من رواية الزهري عن عبيد الله اعتمد على ما وقع في سيرة ابن إسحق فانه قدم قصة ابن الناطور هذه على حديث أبي سفيان، فعنده عن عبيد الله عن ابن عباس أن هرقل أصبح خيث النفس، فذكر نحوه. وجزم الحفاظ بما ذكرته أولاً، وهذا عما ينبغي أن يعد فيما وقع من الإدراج أول الخبر. والله أعلم. قوله (صاحب إيلياء) أى أميرها، هو منصوب على الاختصاص أو الحال، أو مرفوع على الصفة، وهي رواية أبي ذر، والاضافة التي فيه تقوم مقام التعريف. وقول من زعم أنها في تقدير

الانفصال في مقام المنع ، وهرقل مطوف على إيلياء ، وأطلق عليه الصلبة له إما بمعنى التبع ، وإما بمعنى الصداقة ، وفيه احتمال صاحب في معنيين مجازي وحقيقي ، لأنه بالنسبة إلى إيلياء أمير وذلك مجاز ، وبالنسبة إلى هرقل تابع وذلك حقيقة ، قال الكرمانى : وإرادة المنين الحقيقي والمجازي من لفظ واحد جائز عند الشافعى ، وعند غيره محمول على إرادة معنى شامل لهما وهذا يسمى عموم المجاز . وقوله « سقما » بضم السين والقاف كذا في رواية غير أبي ذر ، وهو منصوب على أنه خبر كان ، و « يحدث » خبر بعد خبر . وفي رواية الكشميهني سقف بكسر القاف على ما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل والسرخسى مثله لكن بزيادة ألف في أوله ، والأسقف والسقف لفظ أعجمى ومعناه رئيس دين النصراني ، وقيل عربي وهو الطويل في النحاء ، وقيل ذلك للرئيس لأنه يتخاشع ، وقال بعضهم : لا نظير له في وزنه إلا الأسرب وهو الرصاص ، لكن حكى ابن سيده ثالثا وهو الاسكف للصانع ، ولا يرد الأتج لأنه جمع والكلام إنما هو في المفرد ، وعلى رواية أبي ذر يكون الخبر الجملة التي هي « يحدث أن هرقل » ، فالواو في قوله وكان عاطفة والتقدير عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث أبي سفيان بطوله ثم قال الزهري : وكان ابن التاطور يحدث . وهذا صورة الارسال . قوله ( حين قدم إيلياء ) يعنى في هذه الأيام ، وهي عند غلبة جنوده على جنود فارس وإخراجهم ، وكان ذلك في السنة التي اعتمر فيها النبي ﷺ عمرة الحديبية ، وبلغ المسلمين نصره الروم على فارس فخرجوا . وقد ذكر الترمذى وغيره القصة مستوفاة في تفسير قوله تعالى ﴿ ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله ﴾ ، وفي أول الحديث في الجهاد عند المؤلف الإشارة إلى ذلك . قوله ( خبيث النفس ) أى ردى النفس غير طيبها ، أى مهموما . وقد تستعمل في كسل النفس ، وفي الصحيح « لا يقولن أحدكم خبيث نفسى ، كأنه كره اللفظ ، والمراد بالخطاب المسلمون ، وأما في حق هرقل فغير ممتنع . وصرح في رواية ابن إسحق بقولهم له « لقد أصبحت مهموما » . والبطارقة جمع بطريق بكسر أوله وهم خواص دولة الروم . قوله ( حزاء ) بالمهمله وتشديد الزاى آخره همزة منونة أى كاهنا ، يقال حزا بالتخفيف يحزوا حزا أى تكهن ، وقوله « ينظر في النجوم » ، إن جعلتها خبرا ثانيا صح لأنه كان ينظر في الأمرين ، وإن جعلتها تفسيرا للأول فالكهانة تارة تستند إلى إلقاء الشياطين وتارة تستفاد من أحكام النجوم ، وكان كل من الأمرين في الجاهلية شائعا ذائعا ، إلى أن أظهر الله الاسلام فانكسرت شوكتهم وأنكر الشرع الاعتقاد عليهم ، وكان ما أطلع عليه هرقل من ذلك بمقتضى حساب المنجمين أنهم زعموا أن المولد النبوى كان بقران العلويين <sup>(١)</sup> برج العقرب ، وهما يقتزمان في كل عشرين سنة مرة إلى أن تستوفى المثلثة بروجها في ستين سنة ، فكان ابتداء العشرين الأولى المولد النبوى في القران المذكور ، وعند تمام العشرين الثانية مجئ جبريل بالوحى ، وعند تمام الثالثة فتح خيبر وعمرة القضية التي جرت فتح مكة وظهور الاسلام ، وفي تلك الأيام رأى هرقل ما رأى . ومن جملة مذكروه أيضا أن برج العقرب مائى وهو دليل ملك القوم الذين يحتنون ، فكان ذلك دليلا على انتقال الملك إلى العرب ، وأما اليهود فلبسوا مرادا هنا لان هذا لمن ينقل اليه الملك لامن انقضى ملكه . فإن قيل كيف ساغ للبغارى إيراد هذا الخبر المشعر بتقوية أمر المنجمين والاعتداد على ما تدل عليه أحكامهم ؟ فالجواب أنه لم يقصد ذلك ، بل قصد أن يبين أن الاشارات بالنبي ﷺ جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل أنسى أو جنى ، وهذا من أبدع ما يشير اليه عالم أو ينجح اليه محتج . وقد قيل إن الحزاء هو الذى ينظر في الأعضاء وفي خيلان الوجه فيحكم على صاحبها بطريق الفراسة . وهذا إن ثبت فلا يلزم منه حصره في ذلك بل

(١) ن . ح : العلويين

اللائق بالسياق في حق هرقل ما تقدم . قوله ( ملك الحتان ) يضم الميم واسكان اللام ، والكشميني بفتح الميم وكسر اللام . قوله ( قد ظهر ) أى غلب ، يعنى دله نظره في حكم النجوم على أن ملك الحتان قد غلب ، وهو كما قال ، لأن في تلك الأيام كان ابتداء ظهور النبي ﷺ إذ صالح كفار مكة بالحديبية وأُنزل الله تعالى عليه ( انا فتحنا لك فتحا مبينا ) إذ فتح مكة كان سببه نقض قريش العهد الذي كان بينهم بالحديبية ، ومقدمة الظهور ظهور . قوله ( من هذه الأمة ) أى من أهل هذا العصر ، وإطلاق الأمة على أهل العصر كلهم فيه تجوز ، وهذا بخلاف قوله بعد هذا ملك هذه الأمة قد ظهر فان مراده به العرب خاصة ، والحصص في قولهم إلا اليهود هو بمقتضى علمهم ، لأن اليهود كانوا بابليةا وهى بيت المقدس كثيرين تحت الذلة مع الروم ، بخلاف العرب فانهم وإن كان منهم من هو تحت طاعة ملك الروم كآل غسان لكنهم كانوا ملوكا برأسهم . قوله ( فلا يهملك ) يضم أوله ، من أم : أثار الهم . وقوله « شأنهم ، أى أمرهم . وه مدائن ، جمع مدينة قال أبو على الفارسي : من جعله فعيلة من قولك مدن بالمكان أى أقام به همزه كقبائل ، ومن جعله مفعلة من قولك دين أى ملك لم يهزم كما يش . انتهى . وما ذكره في معايش هو المشهور ، وقد روى خارجة عن نافع القاري : الهمو في معايش ، وقال القواز : من همزها توهما من فعيلة لشبهها بها في اللفظ . انتهى . قوله ( فبيناهم على أمرهم ) أى في هذه المشورة . قوله ( أتى هرقل برجل ) لم يذكر من أحضره . وملك غسان هو صاحب بصرى الذي قدمنا ذكره ، وأشرنا إلى أن ابن السكن روى أنه أرسل من عنده عدى بن حاتم ، فيحتمل أن يكون هو المذكور . والله أعلم . قوله ( عن خبر رسول الله ﷺ ) فسر ذلك ابن إسحق في روايته فقال : خرج من بين أظهرنا رجل يزعم أنه نبي ، فقد اتبعه ناس ، وخالفه ناس ، فكانت بينهم ملاحم في مواطن ، فتركهم وهم على ذلك . فبين ما أجل في حديث الباب لأنه يوم أن ذلك كان في أوائل ما ظهر النبي ﷺ . وفي روايته أنه قال : جردوه ، فاذا هو محتن ، فقال : هذا والله الذى رأيته ، أعطته ثوبه . قوله ( هم محتنون ) في رواية الأصلية هم محتنون ، بالميم والاول أفيد وأشمل . قوله ( هذا ملك هذه الأمة قد ظهر ) كذا لاكثر الرواة بالضم ثم السكون ، وللقاسى بالفتح ثم الكسر ، ولابن جرير عن الكشميني وحده يملك فعل مضارع ، قال القاضى : أظنها ضمة الميم اتصلت بها فتصحفت ، ووجه السهيل في أماليه بأنه مبتدأ وخبر ، أى هذا المذكور . يملك هذه الأمة . وقيل يجوز أن يكون يملك نعتا ، أى هذا رجل يملك هذه الأمة . وقال شيخنا : يجوز أن يكون المحذوف هو الموصول على رأى الكوفيين ، أى هذا الذى يملك ، وهو نظير قوله « وهذا تحمليين طليق » . على أن الكوفيين يجوزون استعمال اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول ، فيكون التقدير الذى يملك ، من غير حذف ، قلت : لكن اتفاق الرواة على حذف الياء في وله دال على ما قال القاضى فيكون شاذا . على أتى رأيت في أصل معتمد وعليه علامة السرخسى بياء موحدة في أوله ، وتوجيهها أقرب من توجيه الأول ، لأنه حينئذ تكون الإشارة بهذا إلى ما ذكره من نظره في حكم النجوم ، والباء متعلقة بظهر ، أى هذا الحكم ظهر بملك هذه الأمة التى تحتن . قوله ( برومية ) بالتخفيف ، وهى مدينة معروفة للروم . وحصص بمرور بالفتحة منع صرفه للعلبية والتأنيث . ويحتمل أن يجوز صرفه . قوله ( فلم يرم ) بفتح أوله وكسر الراء أى لم يبرح من مكانه ، هذا هو المعروف ، وقال الداودى : لم يصل إلى حصص وزيفوه . قوله ( حتى أتاه كتاب من صاحبه ) وفي حديث دحية الذى أشرت اليه قال : فلما خرجوا أدخلني عليه وأرسل الى الأسقف وهو صاحب أمرهم فقال : هذا الذى كنا نتظر ، وبشرنا به عيسى ، أما أنا فصدقه ومتبعه . فقال له قيصر : أما أنا إن فعلت ذلك ذهب ملكى ، فذكر القصة ، وفي آخره : فقال لى الأسقف : خذ هذا الكتاب واذهب إلى صاحبك فاقرا عليه السلام وأخبره أنى أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأنى قد آمنتم . صدقته ، وأنهم قد أنكروا على ذلك .



ثم خرج اليهم فقتلوه . وفي رواية ابن إسحق أن هرقل أرسل دحية إلى ضغاطر الرومي وقال : إنه في الروم أجوز قولاً مني ، وإن ضغاطر المذكور أظهر لإسلامه وأبقى ثيابه التي كانت عليه ولبس ثياباً بيضاً وخرج على الروم فدعاهم إلى الإسلام وشهد شهادة الحق ، فقاموا إليه فضربوه حتى قتلوه . قال فلما رجع دحية إلى هرقل قال له : قد قلت لك إننا نخافهم على أنفسنا ، فضغاطر كان أعظم عندهم مني . قلت : فيحتمل أن يكون هو صاحب رومية الذي أبهم هنا ، لكن يعكر عليه ما قيل إن دحية لم يقدم على هرقل بهذا الكتاب المكتوب في سنة الحديبية ، وإنما قدم عليه بالكتاب المكتوب في غزوة تبوك ، فالراجح أن دحية قدم على هرقل أيضاً في الأولى ، فعلى هذا يحتمل أن تكون وقعت لكل من الأسقف ومن ضغاطر قصة قتل كل منهما بسببها ، أو وقعت لضغاطر قصتان إحداها التي ذكرها ابن الناطور وليس فيها أنه أسلم ولا أنه قتل ، والثانية التي ذكرها ابن إسحق فإن فيها قصته مع دحية وأنه أسلم وقتل والله أعلم . قوله ( وسار هرقل إلى حصص ) لأنها كانت دار ملكه كما قدمناه ، وكانت في زمانهم أعظم من دمشق . وكان فتحها على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ست عشرة بعد هذه القصة بعشر سنين . قوله ( وأنه نبى ) يدل على أن هرقل وصاحبه أنرا بنبوة نبيينا ﷺ ، لكن هرقل كما ذكرنا لم يستمر على ذلك بخلاف صاحبه . قوله ( فأذن ) هي بالقصر من الإذن ، وفي رواية المستمل وغيره بالمد ومعناه أعلم . و « الدسكرة » يسكون السين المهملة القصر الذي حوله بيوت ، وكأنه دخل القصر ثم أغلقه وفتح أبواب البيوت التي حوله وأذن للروم في دخولها ثم أغلقها ثم أطلع عليهم غفطهم ، وإنما فعل ذلك خشية أن يثبوا به كما وثبوا بضغاطر . قوله ( والرشد ) بفتح الحاء ( وأن يثبت ملككم ) لأنهم إن تمادوا على الكفر كان سبباً لذهاب ملكهم ، كما عرف هو ذلك من الأخبار السابقة . قوله ( فتبايعوا ) بمثناة ثم موحدة ، وللكشيميني بمثنتين وموحدة ، وللأصيلي « فنبايح » بنون وموحدة ( لهذا النبي ) كذا لآي ذر واللباقين بحذف اللام . قوله ( خاصوا ) بمهملتين أى نفرخوا ، وشبههم بالوحوش لأن نفرتها أشد من نفرة البهائم الإنسانية ، وشبههم بالجرذون غيرها من الوحوش لمناسبة الجهل وعدم الفطنة بل هم أصل . قوله ( وأيس ) في رواية الكشيميني والأصيلي « ويس » يثاين تحتانيتين وهما بمعنى قطط والأول مقلوب من الثاني . قوله ( من الإيمان ) أى من إيمانهم لما أظهروه ، ومن إيمانه لأنه شج بملكه كما قدمنا ، وكان يجب أن يطيعوه فيستمر ملكه ويسلم ويسلوا بإسلامهم ، فأيس من الإيمان إلا بالشرط الذي أراده ، وإلا فقد كان قادراً على أن يفر عنهم ويترك ملكه رغبة فيما عند الله والله الموفق . قوله ( آتفا ) أى قريباً ، وهو منصوب على الحال . قوله ( فقد رأيت ) زاد في التفسير : فقد رأيت منكم الذي أحببت . قوله ( فكان ذلك آخر شأن هرقل ) أى فيما يتعلق بهذه القصة المتعلقة بدعائه إلى الإيمان خاصة لا أنه انقضى أمره حيثئذ ومات ، أو أنه أطلق الآخرة بالنسبة إلى ما في قلبه ، وهذا أوجه ، لأن هرقل وقعت له قصص أخرى بعد ذلك ، منها ما أشرنا إليه من تجهيزه الجيوش إلى مؤتة ومن تجهيزه الجيوش أيضاً إلى تبوك ، ومكاتبة النبي ﷺ له ثانياً ، وإرساله إلى النبي ﷺ بذهب قسمه بين أصحابه كما في رواية ابن حبان التي أشرنا إليها قبل وأبي عبيد ، وفي المسند من طريق سعيد بن أبي راشد التنوخى رسول هرقل قال : قدم رسول الله ﷺ تبوك فبعث دحية إلى هرقل فلما جاءه الكتاب دعا قيسى الروم وبطارقتها ، فذكر الحديث ، قال فتحيروا حتى إن بعضهم خرج من برنسه ، فقال : اسكتوا ، فانما أردت أن أعلم تمسككم بدينكم . وروى ابن إسحق عن خالد بن بشار (١) عن رجل من قدماء الشام أن هرقل لما أراد الخروج من الشام إلى القسطنطينية عرض على الروم أمورا : إما الإسلام

ولما الجزية ، ولما أن يصالح النبي ﷺ ويقيم لهم ماديون الدرب ، فأبوا ، وأنه انطلق حتى إذا أشرف على الدرب استقبل أرض الشام ثم قال : السلام عليكم أرض سورية - يعني الشام - تسليم المودع ، ثم ركض حتى دخل القسطنطينية . واختلف الاخباريون هل هو الذي حاربه المسلمون في زمن أبي بكر وعمر أو ابنه ، والأظهر أنه هو . والله أعلم ( تنبيه ) لما كان أمر هرقل في الإيمان عند كثير من الناس مستهيبا ، لأنه يحتمل أن يكون عدم تصريحه بالإيمان للخوف على نفسه من القتل ، ويحتمل أن يكون استمر على الشك حتى مات كافرا ، وقال الراوى في آخر القصة فكان ذلك آخر شأن هرقل . ختم به البخارى هذا الباب الذى استفتحه بحديث الأعمال بالنيات ، كأنه قال إن صدقت نيته اتفع بها في الجملة ، وإلا فقد خاب وخسر . فظهرت مناسبة لإيراد قصة ابن الناطور في بدء الوحي لمناسبتها حديث الأعمال المصدر الباب به . ويؤخذ للمصنف من آخر لفظ في القصة براعة الاختتام ، وهو واضح بما قررناه . فان قيل : ما مناسبة حديث أنى سفيان في قصة هرقل ببدء الوحي ؟ فالجواب أنها تضمنت كيفية حال الناس مع النبي ﷺ في ذلك الابتداء ، ولأن الآية المكتوبة إلى هرقل للدعاء إلى الاسلام ملتزمة مع الآية التي في الترجمة وهى قوله تعالى ﴿ إنا أوحينا إليك كما أوحينا لى نوح ﴾ الآية . وقال تعالى ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ الآية ، فبان أنه أوحى إليهم كلهم أن أقيموا الدين ، وهو معنى قوله تعالى ﴿ سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية

( تكميل ) ذكر السهيل أنه بلغه أن هرقل وضع الكتاب في قصبة من ذهب تعظيما له ، وأنهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذى تغلب على طليطلة ، ثم كان عند سبطه ، فحدثني بعض أصحابنا أن عبد الملك بن سعد (١) أحد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب ، فلما رآه استعبر وسأل أن يمكنه من تقييله ، فامتنع . قلت : وأنبأني غير واحد عن القاضى نور الدين بن الصائغ الدمشقى قال : حدثني سيف الدين فليح المنصورى قال : أرسلنى الملك المنصور قلاوون الى ملك الغرب بهدية ، فأرسلنى ملك الغرب الى ملك الفرنج في شفاعته فقبلها ، وعرض على الإقامة عنده فامتنعت ، فقال لى : لأتحفك بتحفه سنية ، فأخرج لى صندوقا مصفحا بذهب ، فأخرج منه مغلة ذهب ، فأخرج منها كتابا قد زالت أكثر حروفه وقد التصقت عليه خرقه حرير فقال : هذا كتاب نبيكم إلى جدى قيصر ، مازلنا نتوارثه الى الآن ، وأوصانا آباؤنا أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال الملك فينا ، فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا . انتهى . ويؤيد هذا ما وقع في حديث سعيد بن أبى راشد الذى أشرت اليه آنفا أن النبي ﷺ عرض على التنوخى رسول هرقل الاسلام فامتنع ، فقال له : يا أبا تنوخ إني كتبت إلى ملككم بصحيفة فأمسكها ، فلن يزال الناس يجدون منه بأسا مادام في العيش خير . وكذلك أخرج أبو عبيد في كتاب الاموال من مرسل عمير بن إسحق قال : كتب رسول الله ﷺ إلى كسرى وقيصر ، فأما كسرى فلما قرأ الكتاب مزقه ، وأما قيصر فلما قرأ الكتاب طواه ثم رفعه ، فقال رسول الله ﷺ : أما هؤلاء فيمزقون ، وأما هؤلاء فستكون لهم بقية . ويؤيده ما روى أن النبي ﷺ لما جاءه جواب كسرى قال : مزق الله ملكه . ولما جاءه جواب هرقل قال : ثبت الله ملكه . والله أعلم . قوله ( رواه صالح بن كيسان ويونس ومعر عن الزهرى ) قال الكرماني يحتمل ذلك وجهين : أن يروى البخارى عن الثلاثة بالاسناد المذكور كأنه قال : أخبرنا أبو العيمان أخبرنا هؤلاء الثلاثة عن الزهرى ، وأن يروى عنهم بطريق آخر . كما أن الزهرى يحتمل أيضا في رواية الثلاثة أن يروى لهم عن عبيد الله عن ابن عباس ، وأن يروى لهم عن غيره . هذا ما يحتمل اللفظ ، وإن كان الظاهر الاتحاد . قلت :

هذا الظاهر كاف لمن شئ أدنى ورائحة من علم الاسناد . والاحتمالات العقلية المجردة لا مدخل لها في هذا الفن ، وأما الاحتمال الاول فأشدد بعدا لأن أبا اليمان لم يلحق صالح بن كيسان ولا سمع من يونس ، وهذا أمر يتعلق بالنقل المحض فلا يلتفت إلى ما عده ، ولو كان من أهل النقل لاطلع على كيفية رواية الثلاثة لهذا الحديث بخصوصه فاستراح من هذا التردد ، وقد أوضحت ذلك في كتابي تعليق التعليق وأشير هنا إليه إشارة مفهمة : فرواية صالح وهو ابن كيسان أخرجه المؤلف في كتاب الجهاد بتأيمها من طريق إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس ، وفيها من الفوائد الزوائد ما أشرت إليه في أثناء الكلام على هذا الحديث من قبل ، ولكنه انتهى حديثه عند قول أبي سفيان « حتى أدخل الله عليّ الاسلام » زادهنا « وأنا كاره » ولم يذكر قصة ابن الناطور . وكذا أخرجه مسلم بدونها من حديث إبراهيم المذكور ، ورواية يونس أيضا عن الزهري بهذا الاسناد أخرجه المؤلف في الجهاد مختصرة من طريق الليث ، وفي الاستئذان مختصرة أيضا من طريق ابن المبارك كلاهما عن يونس عن الزهري بسنده بعينه ، ولم يسقه بتأيمه ، وقد ساقه بتأيمه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث ، وذكر فيه قصة ابن الناطور ، ورواية معمر عن الزهري كذلك ساقها المؤلف بتأيمها في التفسير ، وقد أشرنا إلى بعض فوائد زائدة فيما مضى أيضا ، وذكر فيه من قصة ابن الناطور قطعة مختصرة عن الزهري مرسله . فقد ظهر لك أن أبا اليمان ماروى هذا الحديث عن واحد من الثلاثة ، وأن الزهري إنما رواه لأصحابه بسند واحد عن شيخ واحد وهو عبيد الله بن عبد الله ، وأن أحاديث الثلاثة عند المصنف عن غير أبي اليمان ، ولو احتمل أن يرويه لهم أو لبعضهم عن شيخ آخر لكان ذلك احتلافا قد يفضي إلى الاضطراب الموجب للضعف ، فلاح فساد ذلك الاحتمال ، والله سبحانه وتعالى الموفق والهادي إلى الصواب لا إله إلا هو

لَكُمْ ... ) : أَوْصَيْنَاكَ يَا مُحَمَّدُ وَإِبْنَاهُ دِينَكَ وَاحِدًا . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ : سَبِيلًا وَسُنَّةً  
 قوله ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . كتاب الإيمان ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذا كتاب الإيمان . وكتاب  
 مصدر ، يقال كُتِبَ كِتَابٌ يَكْتُبُ كِتَابَةً وَكِتَابًا ، ومادة كُتِبَ دلالة على الجمع والضم ، ومنها السكتية والكتابة ، استعملوا  
 ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول الجامعة للسائل ، والضم فيه بالنسبة إلى المكتوب من الحروف حقيقة  
 وبالنسبة إلى المعاني المرادة منها مجاز ، والباب موضوعه المدخل فاستعماله في المعاني مجاز ، والإيمان لغة التصديق ،  
 وشرط تصديق الرسول فيما جاء به عن ربه ، وهذا القدر متفق عليه . ثم وقع الاختلاف : هل يشترط مع ذلك مزيد  
 أمر من جهة إبداء هذا التصديق باللسان المعبر عما في القلب اذ التصديق من أفعال القلوب ؟ أو من جهة العمل بما صدق  
 به من ذلك كفعل للمأمورات وترك للمنتهيات كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى . والإيمان فيما قيل مشتق من الأمن ،  
 وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتصديق ، إلا إن لوحظ فيه معنى مجازي فيقال أمنه إذا صدقه أي أمنه التكذيب .  
 ولم يستفتح المصنف بدء الوحي بكتاب لان المقدمة لا تستفتح بما يستفتح به غيرها لأنها تنطوي على ما يتعلق بما بعدها ،  
 واختلفت الروايات في تقديم البسملة على كتاب أو تأخيرها ولكل وجه ، الاول ظاهر ، ووجه الثاني وعليه أكثر  
 الروايات أنه جعل الترجمة قائمة مقام تسمية السورة ، والأحاديث المذكورة بعد البسملة كآيات مستفتحة بالبسملة  
 قوله ( باب قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس ) ، سقط لفظ « باب » من رواية الأصل ، وقد وصل الحديث  
 بعد تاما ، واقتصاره على طرفه فيه تسمية الشيء باسم بعضه والمراد باب هذا الحديث . قوله ( وهو ) أي الإيمان  
 ( قول وفعل ويزيد وينقص ) وفي رواية الكشيهي « قول وعمل » وهو اللفظ الوارد عن السلف الذين أطلقوا  
 ذلك ، وهم ابن التين فظن أن قوله وهو إلى آخره مرفوع لما رآه معطوفا ، وليس ذلك مراد المصنف ، وإن كان  
 ذلك ورد بأسناد ضعيف . والكلام هنا في مقامين : أحدهما كونه قولاً وعملاً ، والثاني كونه يزيد وينقص . فأما  
 القول فالمراد به النطق بالشهادتين ، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح ، ليدخل الاعتقاد  
 والعبادات . ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى ، فالسلف قالوا  
 هو اعتقاد بالقلب ، ونطق باللسان ، وعمل بالأركان . وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله . ومن هنا نشأ لهم  
 القول بالزيادة والنقص كما سيأتي . والمرجئة قالوا : هو اعتقاد ونطق فقط . والكرامية قالوا : هو نطق فقط . والمعتزلة  
 قالوا : هو العمل والنطق والاعتقاد . والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطاً في صحته . والسلف  
 جعلوها شرطاً في كماله . وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى . أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الاقرار فقط  
 فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم ، فان  
 كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق فمن أطلق عليه الإيمان فبالنظر إلى إقراره ، ومن نفي عنه الإيمان فبالنظر إلى  
 كماله ، ومن أطلق عليه الكفر فبالنظر إلى أنه فعل فعل الكافر ، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته . وأثبتت  
 المعتزلة الوسطة فقالوا : الفاسق لا مؤمن ولا كافر . وأما المقام الثاني فذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص .  
 وأنكر ذلك أكثر المتكلمين وقالوا متى قبل ذلك كان شكاً . قال الشيخ محيي الدين : والظاهر المختار أن التصديق  
 يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة ، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة .  
 ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل . حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقيناً واخلاصاً  
 وتوكلاً منه في بعضها ، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها . وقد نقل محمد بن نصر المروزي

في كتابه « تعظيم قدر الصلاة » عن جماعة من الأئمة نحو ذلك ، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعمّر وغيرهم ، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم . وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في « كتاب السنة » عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال : لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأطلب ابن أبي حاتم واللاسكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين . وحكاه فضيل ابن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة ، وقال الحاكم في مناقب الشافعي : حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال : سمعت الشافعي يقول : الإيمان قول وعمل ، ويزيد وينقص . وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من الحلية من وجه آخر عن الربيع وزاد : يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية . ثم تلا ( ويزداد الذين آمنوا إيماناً ) الآية . ثم شرح المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة ، وبثبوتها بثبت المقابل ، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة . قوله ( والحب في الله والبغض في الله من الإيمان ) هو لفظ حديث أخرجه أبو داود من حديث أبي أمامة ومن حديث أبي ذر ولفظه « أفضل الأعمال الحب في الله والبغض في الله » . ولفظ أبي أمامة « من أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » . والترمذي من حديث معاذ بن أنس نحو حديث أبي أمامة وزاد أحمد فيه « ونصح لله » وزاد في أخرى « ويعمل لسانه في ذكر الله » وله عن عمرو بن الجوح بلفظ « لا يبعد العبد صريح الإيمان حتى يحب لله ويبغض لله » ولفظ البزار رفعه « أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله » ، وسيأتي عند المصنف « آية الإيمان حب الأنصار » ، واستدل بذلك على أن الإيمان يزيد وينقص ، لأن الحب والبغض يتفاوتان . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدى بن عدى ) أي ابن عميرة الكندي ، وهو تابعي من أولاد الصحابة ، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة فلذلك كتب إليه ، والتعليق المذكور وصله أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان لهما من طريق عيسى بن عاصم قال : حدثني عدى بن عدى قال : كتب إلى عمر بن عبد العزيز « أما بعد فإن للإيمان فرائض وشرائع » الخ . قوله ( أن للإيمان فرائض ) كذا ثبت في معظم الروايات باللام ، وفرائض بالنصب على أنها اسم إن ، وفي رواية ابن عساكر « فإن الإيمان فرائض » ، على أن الإيمان اسم أن وفرائض خبرها ، وبالأول جاء الموصول الذي أشرنا إليه . قوله ( فرائض ) أي أعمالاً مفروضة ، ( وشرائع ) أي عقائد دينية ، ( وحدود ) أي منهيات ممنوعة ، ( وسنن ) أي مندوبات . قوله ( فإن أعش فسأبينها ) أي أيين تفاربعها لا أصولها ، لأن أصولها كانت معلومة لهم بمجمل ، على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تتحقق . والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان يزيد وينقص حيث قال : استكمل ولم يستكمل . قال الكرماني : وهذا على إحدى الروايتين ، وأما على الرواية الأخرى فقد يمنع ذلك لأنه جعل الإيمان غير الفرائض . قلت : لكن آخر كلامه يشعر بذلك وهو قوله « فن استكملها » أي الفرائض وما معها « فقد استكمل الإيمان » . وبهذا تتفق الروايتان . فالمراد أنها من المكملات ، لأن الشارع أطلق على مكملات الإيمان إيماناً . قوله ( وقال إبراهيم عليه السلام : ولكن ليطمئن قلبي ) أشار إلى تفسير سعيد بن جبير ومجاهد وغيرهما لهذه الآية ، فروى ابن جرير بسنده الصحيح إلى سعيد قال : قوله ليطمئن قلبي أي يزداد يقيني . وعن مجاهد قال : لأزداد إيماناً إلى إيماني ، وإذا ثبت ذلك عن إبراهيم عليه السلام - مع أن نبينا ﷺ قد أمر باتباع ملته - كان كأنه ثبت عن نبينا ﷺ ذلك . وإما فصل المصنف بين هذه الآية وبين

الآيات التي قبلها لأن الدليل يؤخذ من تلك بالنص ومن هذه بالإشارة . والله أعلم . قوله ( وقال معاذ ) هو ابن جبل ، وصرح بذلك الأصيل ، والتعليق المذكور وصله أحمد وأبو بكر أيضا بسند صحيح إلى الأسود بن هلال قال : قال لي معاذ بن جبل « اجلس بنا ثومن ساعة ، وفي رواية لها : كان معاذ بن جبل يقول للرجل من إخوانه : اجلس بنا ثومن ساعة ، فيجلسان فيذكران الله تعالى ويحمدانه . وعرف من الرواية الأولى أن الأسود أبهم نفسه . ويحتمل أن يكون معاذ قال ذلك له ولغيره . ووجه الدلالة منه ظاهرة ، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمنا وأى مؤمن ، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيمانا بذكر الله تعالى . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لا تعلق فيه للزيادة ، لأن معاذ إنما أراد تجديد الإيمان ، لأن العبد يؤمن في أول مرة فرضا ، ثم يكون أبدا مجددا كلما نظر أو فكر ، وما نفاه . لا أثبتة آخر لأن تجديد الإيمان إيمان . قوله ( وقال ابن مسعود : اليقين الإيمان كله ) هذا التعليق طرف من أثر وصله الطبراني بسند صحيح ، وبقيته : والصبر نصف الإيمان . وأخرجه أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من حديثه مرفوعا ، ولا يثبت رفعه . وجرى المصنف على عادته في الاختصار على ما يدل بالإشارة ، وحذف ما يدل بالصرحة ، إذ لفظ النصف صريح في التجزئة . وفي الإيمان لأحد من طريق عبد الله بن عكيم عن ابن مسعود أنه كان يقول « اللهم زدنا إيمانا وبقينا وفقها ، وإسناده صحيح ، وهذا أصرح في المقصود ، ولم يذكره المصنف لما أشرت إليه . ( تنبيه ) : تعلق بهذا الأثر من يقول : إن الإيمان هو مجرد التصديق . وأجيب بأن مراد ابن مسعود أن اليقين هو أصل الإيمان ، فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالأعمال الصالحة ، حتى قال سفيان الثوري : لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقا إلى الجنة وهربا من النار . قوله ( وقال ابن عمر الخ ) المراد بالتقوى وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة والمواظبة على الأعمال الصالحة . وبهذا التقرير يصح استدلال المصنف . وقوله « حاك » بالمهمله والكاف الخفيفة أى تردد ، فيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته ، وبعضهم لم يبلغ . وقد ورد معنى قول ابن عمر عند مسلم من حديث الثؤاس مرفوعا ، وعند أحمد من حديث وابصة ، وحسن الترمذى من حديث عطية السعدي قال : قال رسول الله ﷺ « لا يكون الرجل من المتقين حتى يدع مالا بأس به حذرا لما به البأس ، وليس فيها شيء على شرط المصنف ، فلماذا اقتصر على أثر ابن عمر ، ولم أره إلى الآن موصولا . وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء قال « تمام التقوى أن تتق الله حتى تترك ما ترى أنه حلال خشية أن يكون حراما » . قوله ( وقال مجاهد ) وصل هذا التعليق عبد بن حميد في تفسيره ، والمراد أن الذى تظاهرت عليه الأدلة من الكتاب والسنة هو شرع الانبياء كلهم . ( تنبيه ) : قال شيخ الاسلام البلقيني : وقع في أصل الصحيح في جميع الروايات في أثر مجاهد هذا تصحيف قل من تعرض لبيان ، وذلك أن لفظه : وقال مجاهد شرع لكم أو صيئك يا محمد وإياه ديننا ولحدا . والصواب أو صاك يا محمد وأنبياءه . كذا أخرجه عبد بن حميد والفريراني والطبري وابن المنذر في تفاسيرهم . وبه يستقيم الكلام ، وكيف يفرد مجاهد الضمير لنوح وحده مع أن في السياق ذكر جماعة انتهى . ولأمانع من الأفراد في التفسير ، وإن كان لفظ الآية بالجمع على إرادة المخاطب والباقون تبع ، وإفراد الضمير لا يتمتع لأن نوحا أفرد في الآية فلم يتعين التصحيف ، وغاية ما ذكر من مجيء التفاسير بخلاف لفظه أن يكون مذكورا عند المصنف بالمعنى . والله أعلم . وقد استدلل الشافعي وأحمد وغيرهما على أن الأعمال تدخل في الإيمان بهذه الآية ( وما أمروا إلا ليعبدوا الله - إلى قوله - دين القيمة ) قال الشافعي : ليس عليهم أحج من هذه الآية . أخرجه الحلال في كتاب السنة . قوله ( وقال ابن عباس ) وصل هذا التعليق عبد الرزاق في تفسيره بسند صحيح . والمنهاج السبيل أى الطريق الواضح ، والشرعة

والشريعة بمعنى ، وقد شرع أى سن ، فعلى هذا فيه لف ونشر غير مرتب . فان قيل : هذا يدل على الاختلاف والذي قبله على الاتحاد ، أجيب بأن ذلك فى أصول الدين وليس بين الأنبياء فيه اختلاف ، وهذا فى الفروع وهو الذى يدخله النسخ

## ٢ - باب دعاؤكم إيمانكم

٨ - **مدش** عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : نَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ، وَالْحَجَّ ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ »

[ الحديث ٨ - طرفه فى : ٥٥٥٥ ] — ٤٥١٤

قوله (دعاؤكم إيمانكم) قال النووي : يقع فى كثير من النسخ هنا باب ، وهو غلط فاحش وصوابه بحذفه ، ولا يصح إدخال باب هنا اذ لا تعلق له هنا . قلت : ثبت باب فى كثير من الروايات المتصلة ، منها رواية أبي ذر ، ويمكن توجيهاه ، لكن قال الكرماني : انه وقف على نسخة مسموعة على القربرى بحذفه ، وعلى هذا فقوله دعاؤكم إيمانكم من قول ابن عباس ، وعطفه على ما قبله كعادته فى حذف أداة العطف حيث ينقل التفسير ، وقد وصله ابن جرير من قول ابن عباس قال فى قوله تعالى ﴿ قل ما يعبا بكم ربى لولا دعاؤكم ﴾ قال يقول : لولا إيمانكم . أخبر الله الكفار أنه لا يعبا بهم ، ولولا إيمان المؤمنين لم يعبا بهم أيضا . ووجه الدلالة للمصنف أن الدعاء عمل وقد أطلقه على الإيمان فيصح إطلاق أن الإيمان عمل ، وهذا على تفسير ابن عباس . وقال غيره : الدعاء هنا مصدر مضاف الى المفعول ، والمراد دعاء الرسل الخلق الى الإيمان ، فالمعنى ليس لكم عند الله عذر إلا أن يدعوكم الرسول فيؤمن من آمن ويكفر من كفر ، فقد كذبتم أنتم فسوف يكون العذاب لازما لكم . وقيل : معنى الدعاء هنا الطاعة . ويؤيده حديث النعمان بن بشير : ان الدعاء هو العبادة ، أخرجه أصحاب السنن بسند جيد . قوله (حنظلة بن أبي سفيان) ، هو قرشى مكى من ذرية صفوان بن أمية الجهمي ، وعكرمة بن خالد هو ابن سعيد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ثقة متفق عليه ، وفى طبقته عكرمة بن خالد بن سلمة بن هشام بن المغيرة المخزومي ، وهو ضعيف ، ولم يخرج له البخارى ، نهى عليه لشدة التباسه ، ويفترقان بشيوخهما ، ولم يرو الضعيف عن ابن عمر . زاد مسلم فى روايته عن حنظلة قال : سمعت عكرمة بن خالد يحدث طارعا أن رجلا قال لعبد الله بن عمر : ألا تغزوا ؟ فقال : إني سمعت .. فذكر الحديث . (فائدة) : اسم الرجل السائل حكيم ذكره البيهقي . قوله (على خمس) أى دعائهم . وصرح به عبد الرزاق فى روايته . وفى رواية لمسلم على خمسة أى أركان . فان قيل الأربعة المذكورة مبنية على الشهادة إذ لا يصح شئ منها إلا بعد وجودها فكيف يضم مبنى الى مبنى عليه فى مسمى واحد ؟ أجيب بجواز ابتناء أمر على أمرينبنى على الأمرين أمر آخر . فان قيل : المبنى لا بد أن يكون غير المبنى عليه ، أجيب : بأن المجموع غير من حيث الانفراد ، عين من حيث الجمع . ومثاله البيت من الشعر يجعل على خمسة أعمدة أحدها أوسط والبقية أركان ، فإدام الأوسط قائما فسمى البيت موجود ولو سقط مهما سقط من الأركان ، فاذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت ، قالبت بالنظر الى مجموعه شئ واحد ، وبالنظر الى أفراده أشياء . وأيضا فبالنظر الى أسه وأركانه الأس أصل والأركان تبع وتكملة . (تنبيهات) : (أحدها) لم يذكر الجهاد لانه فرض كفاية ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال ،



ولهذا جعله ابن عمر جواب السائل ، وزاد في رواية عبد الرزاق في آخره : وإن الجهاد من العمل الحسن . وأغرب ابن بطلان فزعم أن هذا الحديث كان أول الإسلام قبل فرض الجهاد ، وفيه نظر ، بل هو خطأ ، لأن فرض الجهاد كان قبل وقعة بدر ، وبدر كانت في رمضان في السنة الثانية ، وفيها فرض الصيام والزكاة بعد ذلك والحج بعد ذلك على الصحيح . ( ثانيها ) قوله : شهادة أن لا إله إلا الله ، وما بعدها مخفوض على البدل من خمس ، ويجوز الرفع على حذف الخبر ، والتقدير منها شهادة أن لا إله إلا الله . أو على حذف المبتدأ ، والتقدير أحدها شهادة أن لا إله إلا الله . فإن قيل : لم يذكر الإيمان بالأنبياء والملائكة وغير ذلك مما تضمنه سؤال جبريل عليه السلام ، أوجب بأن المراد بالشهادة تصديق الرسول فيما جاء به ، فيستلزم جميع ما ذكر من المعتقدات . وقال الاسماعيلي ما محصله : هو من باب تسمية الشيء ببعضه كما تقول : قرأت الحمد وتريد جميع الفاتحة ، وكذا تقول مثلاً : شهدت برسالة محمد وتريد جميع ما ذكر . والله أعلم . ( ثالثها ) المراد بإقام الصلاة المداومة عليها أو مطلق الإتيان بها ، والمراد بإيتاء الزكاة لإخراج جزء من المال على وجه مخصوص . ( رابعها ) اشترط الباقلاني في صحة الإسلام تقديم الإقرار بالتوحيد على الرسالة ، ولم يتابع ، مع أنه إذا دقق فيه بان وجهه ، ويزداد اتجاهاً إذا فرقهما ، فليتأمل . ( خامسها ) يستفاد منه تخصيص عموم مفهوم السنة بخصوص منطوق القرآن ، لأن عموم الحديث يقتضي صحة إسلام من باشر ما ذكر ، ومفهومه أن من لم يباشره لا يصح منه ، وهذا العموم مخصوص بقوله تعالى ( والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم ) على ما قرر في موضعه . ( سادسها ) وقع هنا تقديم الحج على الصوم ، وعليه بنى البخاري ترتيبه ، لكن وقع في مسلم من رواية سعد بن عبيدة عن ابن عمر بتقديم الصوم على الحج ، قال فقال رجل : والحج وصيام رمضان ، فقال ابن عمر : لا ، صيام رمضان والحج ، هكذا سمعت من رسول الله ﷺ . انتهى . ففي هذا إشعار بأن رواية حفظة التي في البخاري مروية بالمعنى ، إما لأنه لم يسمع رد ابن عمر على الرجل لتعدد المجلس ، أو حضر ذلك ثم نسيه . ويبعد ما جوزه بعضهم أن يكون ابن عمر سمعه من النبي ﷺ على الوجهين ونسى أحدهما عند رده على الرجل ، ووجه بعده أن تطرق النسيان إلى الراوي عن الصحابي أولى من تطرقه إلى الصحابي ، كيف وفي رواية مسلم من طريق حفظة بتقديم الصوم على الحج ، ولأبي عوانة - من وجه آخر عن حفظة - أنه جعل صوم رمضان قبل ، فتتويعه دال على أنه روى بالمعنى . ويؤيده ما وقع عند البخاري في التفسير بتقديم الصيام على الزكاة ، أفيقال إن الصحابي سمعه على ثلاثة أوجه ؟ هذا مستبعد . والله أعلم

( فائدة ) اسم الرجل المذكور يزيد بن بشر السكسي ، ذكره الخطيب البغدادي رحمه الله تعالى

٣ - باب أمور الإيمان ، وقول الله تعالى ( لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَاللَّائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ) الآية

قوله ( باب أمور الإيمان ) ، وللكشميني ، أمر الإيمان ، بالإفراد على إرادة الجنس ، والمراد ببيان الأمور التي هي الإيمان والأمور التي للإيمان . قوله ( وقول الله تعالى ) بالخفض . ووجه الاستدلال بهذه الآية ومناسبتها لحديث

الباب تظهر من الحديث الذي رواه عبد الرزاق وغيره من طريق مجاهد أن أبا ذر سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، قتل عليه ( ليس البر ) إلى آخرها ، ورجاله ثقات . وإنما لم يسقه المؤلف لأنه ليس على شرطه ، ووجهه أن الآية حصرت التقوى على أصحاب هذه الصفات ، والمراد المتقون من الشرك والأعمال السيئة ، فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون الكاملون . والجامع بين الآية والحديث أن الأعمال مع انضمامها إلى التصديق داخله في مسمى البر كما هي داخله في مسمى الإيمان . فإن قيل : ليس في المتن ذكر التصديق ، أجب بأنه ثابت في أصل هذا الحديث كما أخرجه مسلم وغيره ، والمصنف يكثر الاستدلال بما اشتمل عليه المتن الذي يذكر أصله ولم يسقه تاما . قوله ( قد أفلح المؤمنون ) ذكره بلا أداة عطف ، والحذف جائز ، والتقدير وقول الله ( قد أفلح المؤمنون ) ، وثبت المحذوف في رواية الأصيلي ، ويحتمل أن يكون ذكر ذلك تفسيرا لقوله المتقون ، أي المتقون هم الموصوفون بقوله قد أفلح إلى آخرها . وكان المؤلف أشار إلى إمكان عد الشعب من هاتين الآيتين وشبههما ، ومن ثم ذكر ابن حبان أنه عد كل طاعة عدها الله تعالى في كتابه من الإيمان ، وكل طاعة عدها رسول الله ﷺ من الإيمان ، وحذف المكرر فبلغت سبعا وسبعين (١)

٩ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الإيمان بضْعٌ وستون شُعْبَةً ، والحياة شُعْبَةٌ مِنَ الإيمان »

قوله ( عن أبي هريرة ) هذا أول حديث وقع ذكره فيه . ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتن المستقلة أربعاًة حديث وستة وأربعون حديثاً على التحرير . وقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً قال ابن عبد البر : لم يختلف في اسم في الجاهلية والإسلام مثل ما اختلف في اسمه ، اختلف فيه على عشرين قولاً . قلت : وسرد ابن الجوزي في التلخيص منها ثمانية عشر ، وقال النووي : تبلغ أكثر من ثلاثين قولاً . قلت : وقد جمعتها في ترجمته في تهذيب التهذيب فلم تبلغ ذلك ، ولكن كلام الشيخ يحول على الاختلاف في اسمه وفي اسم أبيه معا . قوله ( بضْعٌ ) بكسر أوله ، وحكى المنح لغة ، وهو عدد مبهم مقيد بما بين الثلاث إلى التسع كما جزم به القزاز . وقال ابن سيده : إلى العشر . وقيل : من واحد إلى تسعة . وقيل : من اثنين إلى عشرة . وقيل من أربعة إلى تسعة . وعن الخليل : البضْعُ السبع . ويرجح ما قاله القزاز ما اتفق عليه المفسرون في قوله تعالى ( فلبث في السجن بضع سنين ) . وما رواه الترمذي بسند صحيح أن قريشاً قالوا ذلك لأبي بكر ، وكذا رواه الطبري مرفوعاً ، ونقل الصغاني في العباب أنه خاص بما دون العشرة وبما دون العشرين ، فإذا جاوز العشرين امتنع . قال : وأجلزه أبو زيد فقال : يقال بضعة وعشرون رجلاً وبضْع وعشرون امرأة . وقال الفراء : وهو خاص بالعشرات إلى التسعين ، ولا يقال بضع ومائة ولا بضع وألف . ووقع في بعض الروايات بضعة بقاء التأنيث ويحتاج إلى تأويل . قوله ( وستون ) لم تختلف الطرق عن أبي عامر شيخ المؤلف في ذلك ، وتابعه يحيى الخاني - بكسر المهملة وتشديد الميم - عن سليمان ابن بلال ، وأخرجه أبو عوانة من طريق بشر بن عمرو عن سليمان بن بلال فقال : بضع وستون أو بضع وسبعون ، وكذا وقع التردد في رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن دينار ، ورواه أصحاب السنن الثلاثة

(١) في النسخ المطبوعة : سبعا وسبعين ؛ وما هنا من نسخة الرياض المخطوطة

من طريقه فقالوا : بضع وسبعون من غير شك ، ولا بد عوانة في صحيحه من طريق ست وسبعون أو سبع وسبعون ، ورجح البيهقي رواية البخارى لأن سليمان لم يشك ، وفيه نظر لما ذكرنا من رواية بشر بن عمرو عنه فردد أيضا لكن يرجح بأنه المتيقن وما عده مشكوك فيه . وأما رواية الترمذى بلفظ أربع وستون فعולה ، وعلى صحتها لا تخالف رواية البخارى ، وترجيح رواية بضع وسبعون لكونها زيادة ثقة — كما ذكره الحلبي ثم عياض — لا يستقيم ، إذ الذى زادها لم يستمر على الجزم بها ، لاسيما مع اتحاد المخرج . وبهذا يقين شغوف نظر البخارى . وقد رجح ابن الصلاح الأقل لكونه المتيقن . قوله (شعبة) بالضم أى قطعة ، والمراد الخصلة أو الجزء . قوله (والحياء) هو بالمد ، وهو فى اللغة تغير وانكسار يعتري الانسان من خوف ما يعاب به ، وقد يطلق على مجرد ترك الشيء بسبب ، والترك إنما هو من لوازمه . وفى الشرع : خلق يبعث على اجتناب القبيح ، وينمى من التقصير فى حق ذى الحق ولهذا جله فى الحديث الآخر « الحياء خير كله » . فإن قيل : الحياء من الفرائض فكيف جعل شعبة من الإيمان ؟ أجيب بأنه قد يكون غريزة وقد يكون تحلقا ، ولكن استعماله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية ، فهو من الإيمان لهذا ، ولكونه باعثا على فعل الطاعة وحاجزا عن فعل المعصية . ولا يقال : رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير ، لأن ذلك ليس شرعيا ، فإن قيل : لم أفرده بالذكر هنا ؟ أجيب بأنه كالداعى الى باقى الشعب ، إذ الحياء يخاف فضيحة الدنيا والآخرة فيأتمر وينجز ، والله الموفق . وسيأتى مزيد فى الكلام عن الحياء فى « باب الحياء من الإيمان » بعد أحد عشر بابا

(فائدة) قال القاضى عياض : تكلف جماعة حصر هذه الشعب بطريق الاجتهاد ، وفى الحكم يكون ذلك هو المراد صعبة ، ولا يقدح عدم معرفة حصر ذلك على التفصيل فى الإيمان . اهـ . ولم يتفق من عد الشعب على نمط واحد ، وأقربها إلى الصواب طريقة ابن حبان ، لكن لم نقف على بيانها من كلامه ، وقد خلصت عما أورده ما أذكره ، وهو أن هذه الشعب تنفر عن أعمال القلب ، وأعمال اللسان ، وأعمال البدن . فأعمال القلب فيه المعتقدات والنيات ، وتشتمل على أربع وعشرين خصلة : الإيمان بالله ، ويدخل فيه الإيمان بذاته وصفاته وتوحيده بأنه ليس كمثل شئ . واعتقاد حدوث مادونه . والإيمان بملائكته . وكتبه . ورسله . والقدر خير شره . والإيمان باليوم الآخر ، ويدخل فيه المسألة فى القبر ، والبعث ، والنشور ، والحساب ، والميزان ، والصراف ، والجنة والنار . ومحبة الله . والحب والبغض فيه . ومحبة النبي ﷺ واعتقاد تعظيمه ، ويدخل فيه الصلاة عليه . واتباع سنته . والإخلاص ، ويدخل فيه ترك الرياء والنفاق . والتوبة . والخوف . والرجاء . والشكر . والوفاء . والصبر . والرضا بالقضاء . والتوكل . والرحمة . والتواضع ، ويدخل فيه توقيير الكبير ورحمة الصغير . وترك الكبر والعجب . وترك الحسد . وترك الحقد . وترك الغضب . وأعمال اللسان وتشتمل على سبع خصال : التلفظ بالتوحيد . وتلاوة القرآن . وتعلم العلم . وتعليمه . والدعاء . والذكر ، ويدخل فيه الاستغفار . واجتناب اللغو . وأعمال البدن وتشتمل على ثمان وثلاثين خصلة ، منها ما يختص بالأعيان وهى خمس عشرة خصلة : التطهير حسا وحكا . ويدخل فيه اجتناب النجاسات . وستر العورة . والصلاة فرضا ونفلا . والزكاة كذلك . وفك الرقاب . والجود ، ويدخل فيه إطعام الطعام وإكرام الضيف . والصيام فرضا ونفلا . والحج ، والعمرة كذلك . والطواف . والاعتكاف . والتمس ليلة القدر . والفرار بالدين ، ويدخل فيه الهجرة من دار الشرك . والوفاء بالندى ، والتحرى فى الإيمان ، وأداء الكفارات . ومنها ما يتعلق بالاتباع . وهى ست خصال : التعفف بالنسكاح ، والقيام بحقوق العيال . وبر

والوالدين ، وفيه اجتناب العقوق . وتربية الأولاد . وصلة الرحم . وطاعة السادة أو الرفق بالعبيد . ومنها ما يتعلق بالعامّة ، وهى سبع عشرة خصلة : القيام بالإمرة مع العدل . ومتابعة الجماعة . وطاعة أولى الأمر . والإصلاح بين الناس ، ويدخل فيه قتال الخوارج والبغاة . والمعاونة على البر ، ويدخل فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وإقامة الحدود . والجهاد ، ومنه المراقبة . وأداء الأمانة ، ومنه أداء الخمس . والقرض مع وفائه . وإكرام الجار . وحسن المعاملة ، وفيه جمع المال من حله . وإتفاق المال فى حقه ، ومنه ترك التبذير والإسراف . ورد السلام . وتشميت العاطس . وكف الأذى عن الناس . واجتناب اللغو وإمالة الأذى عن الطريق . فهذه تسع وستون خصلة ، ويمكن عدّها تسعا وسبعين خصلة باعتبار أفراد ماضم بعضها إلى بعض بما ذكر . والله أعلم . ( فائدة ) : فى رواية مسلم من الزيادة ، أعلاها لا إله إلا الله . وأدناها إمالة الأذى عن الطريق ، وفى هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة ( تنبيه ) : فى الإسناد المذكور رواية الأقران ، وهى : عبد الله بن دينار عن أبى صالح لانها تابعيان ، فإن وجدت رواية أبى صالح عنه صار من المديح ، ورجاله من سليمان إلى متهام من أهل المدينة وقد دخلها الباقون

#### ٤ - باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده

١٠ - **حديث** آدم بن أبى إياس قال حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبى السفر وإسماعيل عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه » . قال أبو عبد الله وقال أبو معاوية : حدثنا داود عن عمار قال : سمعت عبد الله عن النبي ﷺ . وقال عبد الأعلى : عن داود عن عمار عن عبد الله عن النبي ﷺ [ الحديث ١٠ - طرفه فى : ٦٤٨٤ ]

**قوله** ( باب ) سقط من رواية الأصل ، وكذا أكثر الأبواب . وهو منسّون ، ويجوز فيه الإضافة إلى جملة الحديث ، لكن لم تأت به الرواية . قوله ( المسلم ) استعمل لفظ الحديث ترجمة من غير تصرف فيه . **قوله** ( أبى إياس ) اسمه ناهية بالنون وبين الهامين ياء أخيرة . وقيل اسمه عبد الرحمن . **قوله** ( أبى السفر ) اسمه سعيد بن محمد كما تقدم ، وإسماعيل مجرور بالفتحة عطفا عليه ، والتقدير كلاهما عن الشعبي . وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص صحابى ابن صحابى . **قوله** ( المسلم ) قيل الألف واللام فيه للكمال نحو زيد الرجل أى الكامل فى الرجولية . وتعقب بأنه يستلزم أن من اتصف بهذا خاصة كان كاملا . ويجاب بأن المراد بذلك مع مراعاة باقى الأركان ، قال الخطابى : المراد أفضل المسلمين من جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداء حقوق المسلمين . انتهى . وإثبات اسم الشيء على معنى إثبات الكمال له مستفيض فى كلامهم ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك أن يبين علامة المسلم التى يستدل بها على إسلامه وهى سلامة المسلمين من لسانه ويده ، كما ذكر مثله فى علامة المنافق . ويحتمل أن يكون المراد بذلك الإشارة إلى الحث على حسن معاملة العبد مع ربه لأنه إذا أحسن معاملة إخوانه فأولى أن يحسن معاملة ربه ، من باب التنبية بالأذى على الأعلى

( تنبيه ) : ذكر المسلمين هنا خرج مخرج الغالب ، لأن محافظة المسلم على كف الأذى عن أخيه المسلم أشد تأكيدا ، ولأن الكفار بصدد أن يقاتلوا وإن كان فيهم من يجب الكف عنه . والإتيان بجمع التذكير للتغليب ،

فإن المسلمات يدخلن في ذلك . وخصر اللسان بالذكر لأنه المعبر عما في النفس ، وهكذا اليد لأن أكثر الأفعال بها ، والحديث عام بالنسبة إلى اللسان دون اليد ، لأن اللسان يمكنه القول في الماضي والموجودين والحادثين بعد ، بخلاف اليد ، نعم يمكن أن تشارك اللسان في ذلك بالكتابة ، وإن أثرها في ذلك لعظيم . ويستثنى من ذلك شرها تعاطى الضرب باليد في إقامة الحدود والتعازير على المسلم المستحق لذلك . وفي التعبير باللسان دون القول نكتة ، فيدخل فيه من أخرج لسانه على سبيل الاستهزاء . وفي ذكر اليد دون غيرها من الجوارح نكتة ، فيدخل فيها اليد المعنوية كالاستيلاء على حق الغير بغير حق

( فائدة ) : فيه من أنواع البديع تجنيس الاشتقاق ، وهو كثير

قوله ( والمهاجر ) هو بمعنى الهاجر ، وإن كان لفظ المفاعل يقتضى وقوع فعل من اثنين ، لكنه هنا للواحد كالسافر . ويحتمل أن يكون على بابه لأن من لازم كونه هاجرا وطنه مثلا أنه مهجور من وطنه ، وهذه الهجرة ضربان : ظاهرة وباطنة . فالباطنة ترك ما تدعو اليه النفس الأمارة بالسوء والشيطان ، والظاهرة الفرار بالدين من الفتن . وكان المهاجرين خطوطا بذلك لثلاث يتكلموا على مجرد التحول من دارهم حتى يمتثلوا أوامر الشرع ونواهيها ، ويحتمل أن يكون ذلك قيل بعد انقطاع الهجرة لما فتحت مكة تطيبيا لقلوب من لم يدرك ذلك ، بل حقيقة الهجرة تحصل لمن هجر ما نهى الله عنه ، فاشتملت هاتان الجملتان على جوامع من معاني الحكم والأحكام

( تنبيه ) : هذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، بخلاف جميع ما تقدم من الأحاديث المرفوعة . على أن مسلما أخرج معناه من وجه آخر ، وزاد ابن حبان والحاكم في المستدرک من حديث أنس صحيفا ، والمؤمن من أمنه الناس ، وكأنه اختصره هنا لتضمنه لمعناه . والله أعلم . قوله ( وقال أبو معاوية حدثنا داود ) هو ابن أبي هند ، وكذا في رواية ابن عساکر عن عامر وهو الشعبي المذكور في الاسناد الموصول . وأراد بهذا التعليق بيان سماعه له من الصحابي ، والنكتة فيه رواية وهيب بن خالد له عن داود عن الشعبي عن رجل عن عبد الله بن عمرو ، حكاه ابن منده ، فعلى هذا لعل الشعبي بلغه ذلك عن عبد الله ، ثم لقيه فسمعه منه . ونبه بالتعليق الآخر على أن عبد الله الذي أهمل في روايته هو عبد الله بن عمرو الذي بين في رواية رفيقه ، والتعليق عن أبي معاوية وصله إسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه ولفظه « سمعت عبد الله بن عمرو يقول : ورب هذه البنية لسمعت رسول الله ﷺ يقول : المهاجر من هجر السيئات ، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده ، فعمل أنه ما أراد إلا أصل الحديث . والمراد بالناس هنا المسلمون كما في الحديث الموصول ، فهم الناس حقيقة عند الإطلاق ، لأن الإطلاق يحمل على الكامل ، ولا كمال في غير المسلمين . ويمكن حمله على عمومته على إرادة شرط وهو إلا بحق ، مع أن إرادة هذا الشرط متعينة على كل حال ، لما قدمته من استثناء إقامة الحدود على المسلم . والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٥ - باب أي الإسلام أفضل ؟

١١ - **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : مَنْ مَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ »

قوله (باب) هو ممنون ، وفيه ما في الذي قبله . قوله (حدثنا أبو بردة) هو بريد بالموحدة والراء مصفرا ، وشيخه جده وافقه في كنيته لافي اسمه ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله (قالوا) رواه مسلم والحسن بن سفيان وأبو يعلى في مسنديهما عن سعيد بن يحيى بن سعيد شيخ البخارى بأسناده هذا بلفظ « قلنا » ، ورواه ابن منده من طريق حسين بن محمد الضائى (١) أحد الحفاظ عن سعيد بن يحيى هذا بلفظ « قلت » ، فتعين أن السائل أبو موسى ، ولا تخالف بين الروايات لأنه في هذه صرح وفي رواية البخارى : أراد أنه وإياهم . وقد سأل هذا السؤال أيضا أبو ذر ، رواه ابن حبان . وعمير ابن قتادة ، رواه الطبراني . قوله (أى الإسلام) إن قيل الإسلام مفرد ، وشرط أى أن تدخل على متعدد . أجيب بأن فيه حذف تقديره : أى ذوى الإسلام أفضل ؟ ويؤيده رواية مسلم : أى المسلمين أفضل ؟ والجامع بين اللفظين أن أفضلية المسلم حاصلة بهذه الخصلة . وهذا التقدير أولى من تقدير بعض الشراح هنا : أى خصال الإسلام . ولما قلت إنه أولى لأنه يلزم عليه سؤال آخر بان يقال : سئل عن الخصال فأجاب بصاحب الخصلة ، فما الحكمة في ذلك ؟ وقد يجاب بأنه يتأتى نحو قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين ﴾ الآية ، والتقدير « بأى ذوى الإسلام » ، يقع الجواب مطابقا له بغير تأويل . وإذا ثبت أن بعض خصال المسلمين المتعلقة بالإسلام أفضل من بعض حصل مراد المصنف بقبول الزيادة والنقصان ، فظهر مناسبة هذا الحديث والذي قبله لما قبلهما من تعدد أمور الإيمان ، إذ الإيمان والإسلام عنده مترادفان ، والله أعلم . فان قيل : لم جرد « أفضل » هنا عن العمل ؟ أجيب بان الحذف عند العلم به جائز ، والتقدير أفضل من غيره .

(تنبيه) هذا الاسناد كله كوفيون . ويحيى بن سعيد المذكور اسم جده أبان بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموى ، ونسبه المصنف قرشيا بالنسبة الأعمية . يكنى أبا أيوب . وفي طبقاته يحيى بن سعيد القطان ، وحديثه في هذا الكتاب أكثر من حديث الأموى ، وليس له ابن يروى عنه يسمى سعيدا فافترقا . وفي الكتاب عن يقال له يحيى بن سعيد اثنان أيضا ، لكن من طبقة فوق طبقة هذين ، وهما يحيى بن سعيد الأنصارى السابق في حديث الأعمال أول الكتاب ، ويحيى بن سعيد التيمى أبو حيان ، ويمتاز عن الأنصارى بالكنية . والله الموفق

## ٦ - باب إطعام الطعام من الإسلام

١٢ - حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا الأئمة عن يزيد عن أنس بن مالك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا سأل النبي ﷺ : أى الإسلام خير ؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »

[الحديث ١٢ - مرافاه في : ٢٨ ، ٦٢٣٦]

قوله (باب) هو ممنون ، وفيه ما في الذي قبله . قوله (من الإسلام) للأصلي « من الإيمان » ، أى من خصال الإيمان . ولما استدلل المصنف على زيادة الإيمان ونقصانه بحديث الشعب تتبع ماورد في القرآن والسنة الصحيحة من بيانها ، فأورده في هذه الأبواب تصريحاً وتلويحاً ، وترجم هنا بقوله « إطعام الطعام » ، ولم يقل أى الإسلام خير كما

(١) قوله الضائى في نسخة القبانى . اه من طبعة بولاق

في الذي قبله إشعاراً باختلاف المقامين وتعدد السؤالين كما سنقرده . قوله (حدثنا عمرو بن خالد) هو الحراني ، وهو بفتح العين ، وصحف من ضمها . قوله (الليث) هو ابن سعد فقيه أهل مصر ، عن يزيد هو ابن أبي حبيب الفقيه أيضا . قوله (أن رجلا) لم أعرف اسمه ، وقيل إنه أبو ذر ، وفي ابن حبان أنه هاني بن يزيد والد شريح ، سأل عن معنى ذلك فأجيب بنحو ذلك . قوله (أى الإسلام خير) فيه ما في الذي قبله من السؤال ، والتقدير أى خصال الإسلام ؟ وإنما لم اختر تقدير خصال في الأول فرارا من كثرة الحذف ، وأيضا فتشجيع التقدير يتضمن جواب من سأل فقال : السؤالان بمعنى واحد والجواب مختلف . فيقال له : إذا لاحظت هذين التقديرين بان الفرق . ويمكن التوفيق بينهما متلازمان ، إذ الإطعام مستلزم لسلامة اليد والسلام لسلامة اللسان ، قاله الكرماني . وكأنه أراد في الغالب . ويحتمل أن يكون الجواب اختلف لاختلاف السؤال عن الأفضلية ، إن لوحظ بين لفظ أفضل ولفظ خير فرق . وقال الكرماني : الفضل بمعنى كثرة الثواب في مقابلة القلة ، والخير بمعنى النفع في مقابلة الشر ، فالأول من الكمية والثاني من الكيفية فافترقا . واعترض بان الفرق لا يتم إلا إذا اختص كل منهما بتلك المقولة ، أما إذا كان كل منهما يعقل تأتية في الأخرى فلا . وكأنه بنى على أن لفظ خير اسم لا أفضل تفضيل ، وعلى تقدير اتحاد السؤالين جواب مشهور وهو الخل على اختلاف حال السائلين أو السامعين ، فيمكن أن يراد في الجواب الأول تحذير من خشى منه الإيذاء بيد أو لسان فأرشد الى الكف ، وفي الثاني ترغيب من رجا فيه النفع العام بالفعل والقول فأرشد الى ذلك ، وخص هاتين الخصلتين بالذكر لمسيس الحاجة إليهما في ذلك الوقت ، لما كانوا فيه من الجهد ، ولمصلحة التأليف . ويدل على ذلك أنه عليه الصلاة والسلام حث عليهما أول ما دخل المدينة ، كما رواه الترمذى وغيره مصححا من حديث عبد الله بن سلام <sup>(١)</sup> . قوله (تطمع) هو في تقدير المصدر ، أى أن تطعم ، ومثله تسمع بالمعنى . وذكر الإطعام ليدخل فيه الضيافة وغيرها . قوله (وتقرأ) بلفظ مضارع القراءة بمعنى تقول ، قال أبو حاتم السجستاني : تقول اقرأ عليه السلام ، ولا تقول أقرئه السلام ، فإذا كان مكتوبا قلت أقرئه السلام أى اجعله يقرأه . قوله (ومن لم تعرف) أى لا تخص به أحدا تكبرا أو تصنعا ، بل تعظيما لشعار الإسلام ومراعاة لأخوة المسلم . فان قيل : اللفظ عام فيدخل الكافر والمنافق والفاسق . أجيب بأنه خص بأدلة أخرى أو أن النهى متأخر وكان هذا عاما لمصلحة التأليف ، وأما من شك فيه فالأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص

(تنبيهان) : الأول - أخرج مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بهذا الإسناد نظير هذا السؤال ، لكن جعل الجواب كالذى في حديث أبي موسى ، فادعى ابن منده فيه الاضطراب . وأجيب بانها حديثان اتحد إسنادهما ، وافق أحدهما حديث أبي موسى . ولثانيتها شاهد من حديث عبد الله بن سلام كما تقدم . الثاني - هذا الإسناد كله بصريون ، والذي قبله كما ذكرنا كوفيون ، والذي بعده من طريقه بصريون ، فوقع له التسلسل في الأبواب الثلاثة على الولاء . وهو من اللطائف

## ٧ - باب من الإيمان أن يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

١٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) ونقطة : دأبها الناس ، أطعموا الطعام ، وأفشوا السلام ، وصلوا الأرحام ، وصلوا بالليل والناس نيام ؛ تدخلوا الجنة بسلام .

وعن حسين المعلم قال : حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »

قوله ( باب من الإيمان ) قال الكرمانى : قدم لفظ الإيمان بخلاف أخوانه حيث قال « إطعام الطعام من الإيمان ، إما للاهتمام بذكره أو للحصر ، كأنه قال : المحبة المذكورة ليست إلا من الإيمان . قلت : وهو توجيه حسن ، إلا أنه رد عليه أن الذى بعده أليق بالاهتمام والحصر مما ، وهو قوله « باب حب الرسول من الإيمان ، فالظاهر أنه أراد التنويع فى العبارة . ويمكن أنه اهتم بذكر حب الرسول قدمه . والله أعلم . قوله ( يحى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( وعن حسين المعلم ) هو ابن ذكوان ، وهو معطوف على شعبة . فالتقدير عن شعبة وحسين كلاهما عن قتادة ، وإنما لم يجمعهما لأن شيخه أفردهما ، فأورده المصنف معطوفا اختصارا ولأن شعبة قال : عن قتادة ، وقال حسين : حدثنا قتادة . وأغرب بعض المتأخرين فزعم أن طريق حسين معلقة ، وهو غلط ، فقد رواه أبو نعيم فى المستخرج من طريق إبراهيم الحربى عن مسدد شيخ المصنف عن يحيى القطان عن حسين المعلم . وأبدى الكرمانى كعادته بحسب التجويز العقلى أن يكون تعليقا أو معطوفا على قتادة ، فيكون شعبة رواه عن حسين عن قتادة ، الى غير ذلك مما ينفر عنه من مارس شيئا من علم الإسناد . والله المستعان

( تنبيه ) المتن المساق هنا لفظ شعبة ، وأما لفظ حسين من رواية مسدد التى ذكرناها فهو « لا يؤمن عبد حتى يحب لأخيه ولجاره » ، وللإسماعيلى من طريق روح عن حسين « حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير » ، فبين المراد بالأخوة ، وعين جهة الحب . وزاد مسلم فى أوله عن أبي خيثمة عن يحيى القطان « والذى نفسى بيده » ، وأما طريق شعبة فصرح أحمد والنسائى فى روايتهما بسماح قتادة له من أنس ، فانتفتت تهمة تدليسه . قوله ( لا يؤمن ) أى من يدعى الإيمان ، والمستمل « أحدهم » وللأصيل « أحد » ، ولابن عساكر « عبد » ، وكذا المسلم عن أبي خيثمة ، والمراد بالنفى كمال الإيمان ، ونفى اسم الشئ . - على معنى نفى الكمال عنه - مستفيض فى كلامهم كقولهم : فلان ليس بإنسان . فان قيل : فيلزم أن يكون من حصلت له هذه الخصلة مؤمنا كاملا وإن لم يأت ببقية الأركان ، أوجب بان هذا ورد مورد المبالغة ، أو استفاد من قوله « لأخيه المسلم » ، ملاحظة بقية صفات المسلم . وقد صرح ابن حبان من رواية ابن أبي عدى عن حسين المعلم بالمراد ولفظه « لا يبلغ عبد حقيقة الإيمان » ، ومعنى الحقيقة هنا الكمال ، ضرورة أن من لم يتصف بهذه الصفة لا يكون كافرا ، وهذا يتم استدلال المصنف على أنه يتفاوت ، وأن هذه الخصلة من شعب الإيمان ، وهى داخلة فى التواضع على ماسنقره . قوله ( حتى يحب ) بالنصب لأن حتى جارة وأن بعدها مضرة ، ولا يجوز الرفع فتكون حتى عاطفة فلا يصح المعنى ، إذ عدم الإيمان ليس سببا للمحبة . قوله ( ما يحب لنفسه ) أى من الخير كما تقدم عن الإسماعيلى ، وكذا هو عند النسائى ، وكذا عند ابن منبه من رواية همام عن قتادة أيضا . و« الخير » كلمة جامعة تعم الطاعات والمباحات الدنيوية والأخروية . وتخرج المنهيات لأن اسم الخير لا يتناولها . والمحبة إرادة ما يعتقد خيرا ، قال النووى : المحبة الميل الى ما يوافق المحب . وقد تكون بحواسه كحسن الصورة ، أو بفعله إما لذاته كالفضل والكمال ، وإما لإحسانه كجلب نفع أو دفع ضرر . انتهى ملخصا . والمراد بالميل هنا الاختيارى دون الطبيعى والقسرى ، والمراد أيضا أن يحب أن يحصل



لأخيه نظير ما يحصل له ، لا عينه ، سواء كان في الأمور المحسوسة أو المعنوية ، وليس المراد أن يحصل لأخيه ما حصل له لا مع سلبه عنه ولا مع بقاءه بعينه له ، إذ قيام الجوهر أو العرض بمحلين محال . وقال أبو الزناد بن سراج : ظاهر هذا الحديث طلب المساواة ، وحقيقته تستلزم التفضيل . لأن كل أحد يجب أن يكون أفضل من غيره ، فإذا أحب لأخيه مثله فقد دخل في جملة المفضولين . قلت : أقر القاضى عياض هذا ، وفيه نظر . إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة ، لأن المقصود الحث على التواضع . فلا يجب أن يكون أفضل من غيره ، فهو مستلزم للمساواة . ويستفاد ذلك من قوله تعالى ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ﴾ ، ولا يتم ذلك إلا بترك الحسد والغل والحقد والغش ، وكلها خصال مذمومة

( فائدة ) قال الكرماني : ومن الإيمان أيضا أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشر ، ولم يذكره لأن حب الشيء مستلزم لبغض نقيضه ، فترك التنصيص عليه اكتفاء . والله اعلم

## ٨ - باب حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ

١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أكونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ »

قوله ( باب حب الرسول ) اللام فيه للعهد ، والمراد سيدنا رسول الله ﷺ بقرينة قوله « حتى أكون أحب » ، وإن كانت حجة جميع الرسل من الإيمان ، لكن الأحبية محتصة بسيدنا رسول الله ﷺ . قوله ( شعيب ) هو ابن أبي حمزة الحنصلي ، واسم أبي حمزة دينار . وقد أكثر المصنف من تخریج حديثه عن الزهري وأبي الزناد . ووقع في غرائب مالك للدار قطني إدخال رجل - وهو أبو سلة بن عبد الرحمن - بين الأعرج وأبي هريرة في هذا الحديث . وهي زيادة شاذة . فقد رواه الإسماعيلي بدونها من حديث مالك ، ومن حديث إبراهيم بن طهمان . وروى ابن منده من طريق أبي حاتم الرازي عن أبي يمان شيخ البخاري هذا الحديث مصححا فيه بالتحديث في جميع الإسناد ، وكذا للنسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب . قوله ( والذي نفسي بيده ) فيه جواز الحلف على الأمر المهم توكيدا وإن لم يكن هناك مستحلف . قوله ( لا يؤمن ) أي إيمانا كاملا . قوله ( أحب ) هو أفعل بمعنى المفعول ، وهو مع كثرته على خلاف القياس ، وفصل بينه وبين معموله بقوله « إليه » ، لأن الممتنع الفصل بأجنبي . قوله ( من والده وولده ) قدم الوالد للأكرية لأن كل أحده والد من غير عكس ، وفي رواية النسائي في حديث أنس تقديم الولد على الوالد ، وذلك لمزيد الشفقة . ولم تختلف الروايات في ذلك في حديث أبي هريرة هذا ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم

١٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَحَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أكونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ »

قوله ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي . والتفريق بين حديثنا ، وأخبرنا ، لا يقول به المصنف كما

يأتى فى العلم . وقد وقع فى غير رواية أبى ذر « حدثنا يعقوب » . قوله ( وحدثنا آدم ) عطف الإسناد الثانى على الأول قبل أن يسوق المتن فأوهم استواءهما ، فإن لفظ قتادة مثل لفظ حديث أبى هريرة ، لكن زاد فيه « والناس أجمعين » ، ولفظ عبد العزيز مثله إلا أنه قال كما رواه ابن خزيمة فى صحيحه عن يعقوب شيخ البخارى بهذا الاسناد « من أهله وماله » بدل من والده وولده ، وكذا لمسلم من طريق ابن علية ، وكذا للإسماعيلى من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز ولفظه « لا يؤمن الرجل » وهو أشمل من جهة ، و« أحكم » أشمل من جهة ، وأشمل منهما رواية الأصملى « لا يؤمن أحد » . فإن قيل : فساق عبد العزيز مغاير لساق قتادة ، وصنيع البخارى يوم اتحادهما فى المعنى وليس كذلك ، فالجواب أن البخارى يصنع مثل هذا نظرا إلى أصل الحديث لا إلى خصوص ألفاظه ، واقتصر على سياق قتادة لموافقة لساق حديث أبى هريرة ، ورواية شعبة عن قتادة مأمون فيها من تدليس قتادة ، لأنه كان لا يسمع منه إلا ما سمعه ، وقد وقع التصريح به فى هذا الحديث فى رواية النسائى ، وذكر الولد والوالد أدخل فى المعنى لانها أعز على العاقل من الأهل والمال ، بل ربما يكونان أعز من نفسه ، ولهذا لم يذكر النفس أيضا فى حديث أبى هريرة ، وهل تدخل الأم فى لفظ الوالد إن أريد به من له الولد فيعم ، أو يقال اكتفى بذكر أحدهما كما يكتفى عن أحد الضدين بالآخر ويكون ما ذكر على سبيل التمثيل والمراد الأعزة ، كأنه قال : أحب إليه من أعزته ، وذكر الناس بعد الوالد والولد من عطف العام على الخاص وهو كثير ، وقدم الوالد على الولد فى رواية لتقدمه بالزمان والإجلال ، وقدم الولد فى أخرى لمزيد الشفقة ، وهل تدخل النفس فى عموم قوله والناس أجمعين ؟ الظاهر دخوله . وقيل إضافة المحبة إليه تقتضى خروجه منهم وهو بعيد ، وقد وقع التنصيص بذكر النفس فى حديث عبد الله بن هشام كما ساقى ، والمراد بالمحبة هنا حب الاختيار لا حب الطبع ، قاله الخطابى . وقال النووى : فيه تلميح إلى قضية النفس الأمانة والمطمئنة ، فإن من رجح جانب المطمئنة كان حبه للنبي ﷺ راجحا ، ومن رجح جانب الأمانة كان حبه بالعكس . وفى كلام القاضى عياض أن ذلك شرط فى صحة الإيمان ، لأنه حمل المحبة على معنى التعظيم والإجلال . وتمقبه صاحب المفهم بأن ذلك ليس مرادا هنا ، لأن اعتقاد الأعظمية ليس مستلزما للجنة ، إذ قد يجد الإنسان إعظام شيء مع خلوه من محبته . قال : فعلى هذا من لم يجد من نفسه ذلك الميل لم يكمل إيمانه ، وإلى هذا يومى قول عمر الذى رواه المصنف فى « الإيمان والذنوب » من حديث عبد الله بن هشام أن عمر بن الخطاب قال للنبي ﷺ « لآنت يارسول الله أحب الى من كل شيء إلا من نفسى » فقال : لا والذى نفسى بيده ، حتى أكون أحب اليك من نفسك . فقال له عمر : فانك الآن والله أحب الى من نفسى . فقال : الآن يا عمر ، انتهى . فهذه المحبة ليست باعتقاد الأعظمية فقط ، فانها كانت حاصلة لعمر قبل ذلك قطعا . ومن علامة الحب المذكور أن يعرض على المرء أن لو خير بين فقد غرض من أغراضه أو فقد رؤية النبي ﷺ أن لو كانت ممكنة ، فإن كان فقدما أن لو كانت ممكنة أشد عليه من فقد شيء من أغراضه فقد اتصف بالأحبة المذكورة ، ومن لا فلا . وليس ذلك محصورا فى الوجود والنقد ، بل يأتى مثله فى نصرة سنته والذب عن شريعته وقع مخالفيها . ويدخل فيه باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفى هذا الحديث إيماء إلى فضيلة التفكير ، فإن الأحبة المذكورة تعرف به ، وذلك أن محبوب الإنسان إما نفسه وإما غيرها . أما نفسه فهو أن يريد دوام بقائها سالمة من الآفات ، هذا هو حقيقة المطلوب . وأما غيرها فاذا حقق الأمر فيه فاتها هو بسبب تحصيل نفع ما على وجوهه المختلفة حالا وقالا . فاذا تأمل النفع الحاصل له من جهة الرسول ﷺ الذى أخرجه من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان إما بالمباشرة وإما بالسبب علم أنه

سبب بقاء نفسه البقاء الأبدى في النعيم السرمدي ، وعلم أن نفعه بذلك أعظم من جميع وجوه الانتفاعات ، فاستحق لذلك أن يكون حظه من محبته أوفر من غيره ، لأن النفع الذي يثير المحبة حاصل منه أكثر من غيره ، ولكن الناس يتفاوتون في ذلك بحسب استحضار ذلك والغفلة عنه . ولا شك أن حظ الصحابة رضي الله عنهم من هذا المعنى أتم ، لأن هذا ثمرة المعرفة ، وهم بها أعلم ، والله الموفق . وقال القرطبي : كل من آمن بالنبي ﷺ إيماناً صحيحاً لا يخلو عن وجدان شيء من تلك المحبة الراجعة ، غير أنهم متفاوتون . فمنهم من أخذ من تلك المرتبة بالحظ الأولي ، ومنهم من أخذ منها بالحظ الأدنى ، فمن كان مستغرقاً في الشهوات محجوباً في الغفلات في أكثر الأوقات ، لكن الكثير منهم إذا ذكر النبي ﷺ اشتاق إلى رؤيته ، بحيث يؤثرها على أهله وولده وماله ووالده ، وينذل نفسه في الأمور الخطيرة ، ويجحد مخبر ذلك من نفسه وجداناً لا تردد فيه . وقد شوهد من هذا الجنس من يؤثر زيارة قبره ورؤية مواضع آثاره على جميع مآذرك ، لما وقر في قلوبهم من محبته . غير أن ذلك سريع الزوال بتوالي الغفلات ، والله المستعان . انتهى ملخصاً

## ٩ - باب حلاوة الإيمان

١٦ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يُحِبُّه إلا لله ، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يُنذَف في النار »

[ الحديث ١٦ - أطرافه في : ٧١ ، ٦٠٤ ، ٦٩٤ ]

قوله ( باب حلاوة الإيمان ) مقصود المصنف أن الحلاوة من ثمرات الإيمان . ولما قدم أن محبة الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك . قوله ( حدثنا محمد بن المثنى ) هو أبو موسى العنزي بفتح النون بعدها زاي ، قال حدثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد ، حدثنا أيوب هو ابن أبي تيممة السخيتاني بفتح السين المهملة على الصحيح وحكى ضمها وكسرهما ، عن أبي قلابة بكسر القاف وياء موحدة . قوله ( ثلاث ) هو مبتدأ والجملة الخبر ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن التبيين عوض المضاف إليه ، فالتقدير ثلاث خصال ، ويحتمل في إعرابه غير ذلك . قوله ( كن ) أي حصلن ، فهي تامة . وفي قوله « حلاوة الإيمان » استعارة تخيلية ، شبه رغبة المؤمن في الإيمان بشيء حل وأثبت له لازم ذلك الشيء وأضافه إليه ، وفيه تليج إلى قصة المريض والصحيح لأن المريض الصغراوي يجد طعم العسل مرا والصحيح يذوق حلاوته على ما هي عليه ، وكلما نقصت الصحة شيئاً ما نقص ذوقه بقدر ذلك ، فكانت هذه الاستعارة من أوضح ما يقوى استدلال المصنف على الزيادة والنقص . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : إنما عبر بالحلاوة لأن الله شبه الإيمان بالشجرة في قوله تعالى ﴿ مثل كلمة طيبة كشجرة طيبة ﴾ فالكلمة هي كلمة الإخلاص ، والشجرة أصل الإيمان ، وأغصانها اتباع الأمر واجتناب النهي ، وورقها ما يهتم به المؤمن من الخير ، وثمرها عمل الطاعات ، وحلاوة الثمر جنى الثمرة ، وغاية كماله تنأى فضج الثمرة وبه تظهر حلاوتها . قوله ( أحب إليه ) منصوب لأنه خبر يكون ، قال البيضاوي : المراد بالحب هنا الحب العقلي الذي هو إثبات ما يقتضيه العقل السليم رجحانه وإن كان حل خلاف هوى النفس ، كالمريض يعاف الدواء بطبعه فينفر عنه ، ويميل إليه بمقتضى عقله فيهوى تناوله ، فإذا تأمل المرء أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجل أو خلاص آجل ، والعقل يقتضي رجحان

جانب ذلك ، تمرن على الابتصار بامرہ بحيث يصير هوام تبعاً له ، ويلتذ بذلك التذاذاعقلياً ، إذ الالتذاذ العقلي إدراك ما هو كال وخير من حيث هو كذلك . وعبر الشارع عن هذه الحالة بالحلاوة لأنها أظهر اللذائذ المحسوسة . قال : وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان لأن المرء إذا تأمل أن المنعم بالذات هو الله تعالى ، وأن لا مانع ولا مانع في الحقيقة سواء ، وأن ماعداء وسائط ، وأن الرسول هو الذي يبين له مراد ربه ، اقتضى ذلك أن يتوجه بقلبه نحوه : فلا يحب إلا ما يحب ، ولا يحب من يحب إلا من أجله . وأن يتيقن أن جملة ما وعد وأوعد حق يقيناً . ويخيل إليه الموعود كالواقف ، فيحسب أن يجالس الذكر رياض الجنة ، وأن العود إلى الكفر إلقاء في النار . انتهى ملخصاً . وشاهد الحديث من القرآن قوله تعالى ﴿ قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم - إلى أن قال - أحب إليكم من الله ورسوله ﴾ ثم هدد على ذلك وتوعد بقوله ﴿ فتربصوا ﴾ . ( فائدة ) : فيه إشارة إلى التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل ، فالأول من الأول والآخر من الثاني . وقال غيره : محبة الله على قسمين فرض وندب ، فالفرض المحبة التي تبعث على امتثال أوامره والابتغاء عن معاصيه والرضا بما يقدره ، فمن وقع في معصية من فصل محرم أو ترك واجب فلتقصيره في محبة الله حيث قدم هوى نفسه . والتقصير تارة يكون مع الاسترسال في المباحات والاستكثار منها ، فيورث الغفلة المقتضية للتوسع في الرجاء فيقدم على المعصية ، أو تستمر الغفلة فيقع . وهذا الثاني يسرع إلى الإفلاق مع الندم . وإلى الثاني يشير حديث « لا يزني الزاني وهو مؤمن » . والندب أن يواظب على التواظف ويتجنب الوقوع في الشبهات ، والمتصف عموماً بذلك نادر . قال : وكذلك محبة الرسول على قسمين كما تقدم ، ويزاد أن لا يتلقى شيئاً من المأمورات والمنهيات إلا من مشكاته ، ولا يسلك إلا طريقته ، ويرضى بما شرعه ، حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضاه ، ويتخلق بأخلاقه في الجود والإيثار والحلم والتواضع وغيرها ، فمن جاهد نفسه على ذلك وجد حلاوة الإيمان ، وتفاوت مراتب المؤمنين بحسب ذلك . وقال الشيخ محيي الدين : هذا حديث عظيم ، أصل من أصول الدين . ومعنى حلاوة الإيمان استلذاذ الطاعات ، وتحمل المشاق في الدين ، وإيثار ذلك على أهراس الدنيا ، ومحبة العبد لله تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته ، وكذلك الرسول . وإنما قال « مما سواها » ولم يقل « بمن » ، ليعلم من يعقل ومن لا يعقل . قال : وفيه دليل على أنه لا بأس بهذه التثنية . وأما قوله الذي خطب فقال ومن يعصهما « بنس الخطيب أنت ، فليس من هذا ، لأن المراد في الخطب الإيضاح ، وأما هنا فالمراد الإيجاز في اللفظ ليحفظ ، ويدل عليه أن النبي ﷺ حيث قاله في موضع آخر قال « ومن يعصهما فلا يضر إلا نفسه » . واعتراض بأن هذا الحديث إنما ورد أيضاً في حديث خطبة النكاح ، وأجيب بأن المقصود في خطبة النكاح أيضاً الإيجاز فلا تقض . وثم أجوبة أخرى : منها دعوى الترجيح ، فيكون حين المنع أولى لأنه عام . والآخر يحتمل الخصوصية ، ولأنه ناقل والآخر مبني على الأصل ، ولأنه قول والآخر فعل . ورد بأن احتمال التخصيص في القول أيضاً حاصل بكل قول ، ليس فيه صيغة عموم أصلاً ، ومنها دعوى أنه من الخصائص ، فيمتنع من غير النبي ﷺ ولا يمتنع منه ، لأن غيره إذا جمع أوهام إطلاقه التسوية ، بخلافه هو فإن منصبه لا يتطرق إليه إيهام ذلك . وإلى هذا مال ابن عبد السلام . ومنها دعوى التفرقة بوجه آخر ، وهو أن كلامه ﷺ هنا جملة واحدة فلا يحسن إقامة الظاهر فيها مقام المضمَر ، وكلام الذي خطب جملتان لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمَر . وتعقب هذا بأنه لا يلزم من كونه لا يكره إقامة الظاهر فيهما مقام المضمَر أن يكره إقامة المضمَر فيهما مقام الظاهر ، فوجه الرد على الخطيب مع أنه هو ﷺ جمع كما تقدم ؟ ويحاج بأن قصة الخطيب - كما قلنا - ليس فيها صيغة عموم ، بل هي واقعة غير .

فيحتمل أن يكون في ذلك المجلس من يخشى عليه توم التسمية كما تقدم . ومن محاسن الأجوبة في الجمع بين حديث الباب وقصة الخطيب أن ثنية الضمير هنا للإيمان إلى أن المعتبر هو المجموع المركب من المحبتين ، لا كل واحدة منهما ، فانها وحدها لاغية إذا لم ترتبط بالأخرى . فن يدعى حب الله مثلا ولا يجب رسوله لا ينفعه ذلك ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ﴾ فأوقع متابعتة مكتتفة بين قطري محبة العباد ومحبة الله تعالى للعباد . وأما أمر الخطيب بالإفراد فلأن كل واحد من العصاة مستقل باستلزام الغواية ، إذ العطف في تقدير التكرير ، والأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ، ويشير إليه قوله تعالى ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ﴾ فأعاد « أطيعوا » في الرسول ولم يعد في أولى الأمر لأنهم لا استقلال لهم في الطاعة كاستقلال الرسول . انتهى ملخصا من كلام البيضاوي والطبي . ومنها أجوبة أخرى فيها تكلم : منها أن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، ومنها أن له أن يجمع بخلاف غيره . قوله ( وأن يحب المرء ) قال يحيى بن معاذ : حقيقة الحب في الله أن لا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء . قوله ( وأن يكره أن يعود في الكفر ) زاد أبو نعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن المثنى شيخ المصنف « بعد إذ أقنعه الله منه » ، وكذا هو في طريق أخرى للمصنف ، والإقناذ أعم من أن يكون بالعصمة منه ابتداء بأن يولد على الإسلام ويستمر ، أو بالإخراج من ظلة الكفر إلى نور الإيمان كما وقع لكثير من الصحابة ، وعلى الأول فيحمل قوله « يعود » على معنى الصيرورة ، بخلاف الثاني فإن العود فيه على ظاهره . فان قيل : فلم عدى العود بنى ولم يعد به بالى ؟ فالجواب أنه ضمنه معنى الاستقرار ، وكأنه قال يستقر فيه . ومثله قوله تعالى ﴿ وما كان لنا أن نعود فيها ﴾

( تنبيه ) : هذا الإسناد كله بصريون . وأخرجه المصنف بعد ثلاثة أبواب من طريق شعبة عن قتادة عن أنس ، واستدل به على فضل من أكره على الكفر فترك البتة إلى أن قتل ، وأخرجه من هذا الوجه في الأدب في فضل الحب في الله ، ولفظه في هذه الرواية « وحتى أن يقذف في النار أحب إليه من أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أقنعه الله منه » ، وهي أبلغ من لفظ حديث الباب ، لأنه سوى فيه بين الأمرين ، وهنا جعل الوقوع في نار الدنيا أولى من الكفر الذي أقنعه الله بالخروج منه من نار الأخرى ، وكذا رواه مسلم من هذا الوجه ، وصرح النسائي في روايته والإسماعيلي بسايع قتادة له من أنس ، والله الموفق . وأخرجه النسائي من طريق طلق بن حبيب عن أنس وزاد في الخصلة الثانية ذكر البغض في الله ولفظه « وأن يحب في الله ويبغض في الله » ، وقد تقدم للمصنف في ترجمته « والحب في الله والبغض في الله من الإيمان » ، وكأنه أشار بذلك إلى هذه الرواية . والله أعلم

#### ١٠ - باب علامة الإيمان حُبُّ الأنصار

١٧ - **حديث** أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن جبر قال : سمعت أنسا عن النبي ﷺ قال « آية الإيمان حُبُّ الأنصار ، وآية النفاق بُغْضُ الأنصار » [ الحديث ١٧ - طرفه في : ٣٧٨٤ ]

قوله ( باب ) هو منون . ولما ذكر في الحديث السابق أنه « لا يحب إلا لله » عقبه بما يشير إليه من أن حب الأنصار كذلك ، لأن محبة من يحبهم من حيث هذا الوصف - وهو النصرة - إنما هو الله تعالى ، فهم وإن دخلوا في عموم قوله « لا يحب إلا لله » ، لكن التنصيص بالتخصيص دليل العناية . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي .

**قوله ( جبر )** يفتح الجيم وسكون الموحدة ، وهو ابن عتيك الأنصاري ، وهذا الراوي من وافق اسمه اسم أبيه . **قوله ( آية الإيمان )** هو همزة ممدودة وياء تحتانية مفتوحة وهاء تأنيث ، والإيمان مجرور بالإضافة ، هذا هو المتمدن في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات ، في الصحيحين والسنن والمستخرجت والمسانيد . والآية العلامة كما ترجم به المصنف ، ووقع في إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري « إنه الإيمان » همزة مكسورة ونون مشددة وهاء ، والإيمان مرفوع ، وأعربه فقال : إن للتأكيد والهاء ضمير الشأن والإيمان مبتدأ وما بعده خبر ، ويكون التقدير : إن الشأن الإيمان حب الأنصار . وهذا تصحيف منه . ثم فيه نظر من جهة المعنى لأنه يقتضي حصر الإيمان في حب الأنصار ، وليس كذلك . فان قيل : واللفظ المشهور أيضا يقتضي الحصر ، وكذا ما أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب « الأنصار لا يحبهم إلا المؤمن » ، فالجواب عن الأول أن العلامة كالحاشية تطرد ولا تنعكس ، فان أخذ من طريق المفهوم فهو مفهوم لقب لا عبرة به . سلنا الحصر لكنه ليس حقيقيا بل ادعائيا للبالغة ، أو هو حقيق لكنه خاص بمن أبغضهم من حيث النصرة . والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلا لمؤمن . وليس فيه نفي الإيمان ممن لم يقع منه ذلك ، بل فيه أن غير المؤمن لا يحبهم . فان قيل : فعلى الشق الثاني هل يكون من أبغضهم منافقا وإن صدق وأقر ؟ فالجواب أن ظاهر اللفظ يقتضيه ، لكنه غير مراد ، فيحتمل على تقييد البغض بالجهة ، فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة - وهي كونهم نصروا رسول الله ﷺ - أثر ذلك في تصديقه فيصح أنه منافق . ويقرب هذا الحمل زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب « من أحب الأنصار فحبي أحبه » ، ومن أبغض الأنصار فببغضه أبغضهم » ، ويأتي مثل هذا في الحب كما سبق . وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد رفعه « لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر » ، ولا أحد من حديثه « حب الأنصار إيمان وبغضهم نفاق » . ويحتمل أن يقال إن اللفظ خرج على معنى التحذير فلا يراد ظاهره ، ومن ثم لم يقابل الإيمان بالكفر الذي هو ضده ، بل قابله بالنفاق إشارة إلى أن الترغيب والترهيب إنما خوطب به من يظهر الإيمان ، أما من يظهر الكفر فلا ، لأنه مرتكب ما هو أشد من ذلك . **قوله ( الأنصار )** هو جمع ناصر كأصحاب وصاحب ، أو جمع نصير كأشراف وشريف ، واللام فيه للعهد أي أنصار رسول الله ﷺ ، والمراد الأوس والخزرج ، وكانوا قبل ذلك يعرفون ببني قيلة بقباف مفتوحة وياء تحتانية ساكنة وهي الأم التي تجمع القبيلتين ، فسماهم رسول الله ﷺ « الأنصار » ، فصار ذلك علما عليهم ، وأطلق أيضا على أولادهم وحلفائهم ومواليهم . وخصوا بهذه المنقبة العظمى لما فازوا به دون غيرهم من القبائل من إيوائهم الذي ﷺ ومن معه والقيام بأمرهم ومواساتهم بأنفسهم وأموالهم وإيثارهم إياهم في كثير من الأمور على أنفسهم ، فكان صنيعهم لذلك موجبا لمعاداتهم جميع الفرق الموجودين من عرب وعجم ، والعداوة تجر البغض . ثم كان ما اختصوا به بما ذكر موجبا للحسد ، والحسد يجز البغض ، فلهذا جاء التحذير من بغضهم والترغيب في حبهم حتى جعل ذلك آية الإيمان والنفاق ، تنويها بعظيم فضلهم ، وتنبيها على كبريهم ، وإن كان من شاركهم في معنى ذلك مشاركا لهم في الفضل المذكور كل بقسطه . وقد ثبت في صحيح مسلم عن علي أن النبي ﷺ قال له « لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » ، وهذا جار باطراد في أعيان الصحابة ، لتحقيق مشترك الإكرام ، لما لهم من حسن الغناء في الدين . قال صاحب المفهم : وأما الحروب الواقعة بينهم فان وقع من بعضهم بغض لبعض فذلك من غير هذه الجهة ، بل للأمر الطارئ الذي اقتضى المخالفة ، ولذلك لم يحكم بعضهم على بعض بالنفاق ، وإنما كان حالهم في ذلك حال المجتهدين في الأحكام : للصيب أجران وللخطيئة أجر واحد . والله أعلم

١١ - باب \* ١٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا **شُعَيْبٌ** عن **الزُّهْرِيِّ** قال أخبرني **أبو إدريس** **عائذ** الله بن **عبد الله** أن **عبادة بن الصامت** رضى الله عنه - وكان شهيداً بدرأ ، وهو أحد الثقباء ليلة العقبة - أن رسول الله ﷺ قال **وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ** « **بايعوني على أن لا تُشْرِكُوا بالله شيئاً ، ولا تَسْرِقُوا ، ولا تَزْنُوا ، ولا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، ولا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، ولا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ . فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ** » . فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ

[الحديث ١٨ - أطرافه في : ٣٨٩٢ ، ٣٨٩٣ ، ٢٩٩٩ ، ٤٨٩٤ ، ٦٧٨٤ ، ٦٨٠١ ، ٦٨٧٣ ، ٧٠٥٥ ، ٧١٩٩ ، ٧٢١٣ ، ٧٤٦٨ ]

**قوله (باب)** كذا هو في روايتنا بلا ترجمة ، وسقط من رواية الأصل أصلاً ، لحدیثه عنده من جملة الترجمة التي قبله ، وعلى روايتنا فهو متعلق بها أيضاً ، لأن الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به ، كصنيع مصنف الفقهاء . ووجه التعلق أنه لما ذكر الأنصار في الحديث الأول أشار في هذا الى ابتداء السبب في تلقيهم بالأنصار ، لأن أول ذلك كان ليلة العقبة لما توافقوا مع النبي ﷺ عند عقبة منى في الموسم ، كما سيأتي شرح ذلك إن شاء الله تعالى في السيرة النبوية من هذا الكتاب . وقد أخرج المصنف حديث هذا الباب في مواضع آخر : في باب من شهد بدرأ قوله فيه « كان شهيداً بدرأ » ، وفي باب وفود الأنصار لقوله فيه « وهو أحد الثقباء » ، وأورده هنا لتعلقه بما قبله كما بيناه . ثم إن في متنه ما يتعلق بمباحث الإيمان من وجهين آخرين : أحدهما أن اجتناب المناهي من الإيمان كامتثال الأوامر ، وثانيهما أنه تضمن الرد على من يقول : إن مرتكب الكبيرة كافر أو محلد في النار كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . **قوله (عائذ الله)** هو اسم علم أى ذو عيادة بالله ، وأبوه عبد الله ابن عمرو الخولاني صحابي ، وهو من حيث الرواية تابعي كبير ، وقد ذكر في الصحابة لأن له رؤية ، وكان مولده عام حنين . والإسناد كله شاميون . **قوله (وكان شهيداً بدرأ)** يعنى حضر الواقعة المشهورة بالكائنة بالمكان المعروف بيدر ، وهى أول وقعة قاتل النبي ﷺ فيها المشركين ، وسيأتي ذكرها في المغازى . ويحتمل أن يكون قائل ذلك أبو أدريس ، فيكون متصلاً إذا حل على أنه سمع ذلك من عبادة ، أو الزهري فيكون منقطعاً . وكذا قوله « وهو أحد الثقباء » . **قوله (أن رسول الله ﷺ)** سقط قبلها من أصل الرواية لفظ « قال » ، وهو خبر أن ، لأن قوله « وكان » وما بعدها معترض ، وقد جرت عادة كثير من أهل الحديث بحذف قال خطأ لكن حيث يتكرر في مثل « قال قال رسول الله ﷺ » ولا بد عندهم مع ذلك من النطق بها ، وقد ثبتت في رواية المصنف لهذا الحديث بأسناده هذا في باب من شهد بدرأ فلعلها سقطت هنا ممن بعده ، ولاحمد عن أبي اليمان بهذا الإسناد أن عبادة حدثه . **قوله (وحوله)** بفتح اللام على الظرفية ، والعصاة بكسر العين الجماعة من العشرة الى الأربعين ، ولا واحد لها من لفظها ، وقد جمعت على عصائب وعصب . **قوله (بايعوني)** زاد في باب وفود الأنصار « تعالوا بايعوني » ، والمبايعة عبارة عن المعاهدة ، سميت بذلك تشبيهاً بالمعاهدة المالية كما في قوله تعالى ﴿ **إِنْ أَنْتَ إِلاَّ تَشْتَرِي مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ** ﴾ **قوله (ولا تقتلوا أولادكم)** قال محمد بن إسماعيل التيمي وغيره : خص القتل بالأولاد لأنه قتل وقطعة رحم ، فالعناية بالنهي عنه أكد ، ولأنه كان شائعاً فيهم ، وهو وأد البنات وقتل البنين خشية الإملاق ، أو خصهم بالذكر

لأنهم يصدآن لا يدفعوا عن أنفسهم . قوله ( ولا تأتوا بهتان ) البهتان الكذب الذي يهت سامعه ، وخص الأيدي والأرجل بالاقتراء لأن معظم الأفعال تقع بها ، إذ كانت هي العوامل والحوامل للبشارة والسعي ، وكذا يسمون الصنائع الأيادي . وقد يعاقب الرجل بجناية قولية فيقال : هذا بما كسبت يداك . ويحتمل أن يكون المراد لا تهتيرا الناس كفاحا وبعضكم يشاهد بعضا ، كما يقال : قلت كذا بين يدي فلان ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لذكر الأرجل . وأجلب الكرماني بأن المراد الأيدي ، وذكر الأرجل تأكيداً ، وعصه أن ذكر الأرجل إن لم يكن مقتضيا فليس بمانع . ويحتمل أن يكون المراد بما بين الأيدي والأرجل القلب لأنه هو الذي يترجم اللسان عنه ، فلذلك نسب إليه الاقتراء ، كأن المعنى : لا ترموا أحدا بكذب تزورونه في أنفسكم ثم تهتتون صاحبه بألستكم . وقال أبو محمد بن أبي جمرة : يحتمل أن يكون قوله « بين أيديكم » أي في الحال ، وقوله « وأرجلكم » أي في المستقبل ، لأن السعي من أفعال الأرجل . وقال غيره : أصل هذا كان في بيعة النساء ، وكفى بذلك . كما قال الهروي في الغريين - عن نسبة المرأة الولد الذي تزني به أو تلتقطه إلى زوجها . ثم لما استعمل هذا اللفظ في بيعة الرجال احتج إلى حمله على غير ماورد فيه أولا . والله أعلم . قوله ( ولا تمصوا ) للإسماعيل في باب وفود الأنصار « ولا تمصوني ، وهو مطابق للآية ، والمعروف ما عرف من الشارع حسنه نهيا وأمرا . قوله ( في معروف ) قال النووي : يحتمل أن يكون المعنى ولا تمصوني ولا أحد أولى الأمر عليكم في المعروف ، فيكون التقيد بالمعروف متعلقا بشيء بعده . وقال غيره : به بذلك على أن طاعة المخلوق إنما تجب فيما كان غير معصية لله ، فهي جديرة بالتوفى في معصية الله . قوله ( فمن وفى منكم ) أى ثبت على العهد . وفى بالتخفيف ، وفى رواية بالتشديد ، وهما بمعنى . قوله ( فأجره على الله ) أطلق هذا على سبيل التفخيم ، لأنه لما أن ذكر المبايعة المقتضية لوجود العوضين أثبت ذكر الأجر في موضع أحدهما . وأفصح في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث في الصحيحين بتعيين العوض فقال « بالجنة » ، وعبر هنا بلفظ « على » للبالغة في تحقق وقوعه كالواجبات ، ويتعين حمله على غير ظاهره للأدلة القائمة على أنه لا يجب على الله شيء ، وسيأتى في حديث معاذ في تفسير حق الله على العباد تقرير هذا . فان قيل : لم اقتصر على المنهيات ولم يذكر الأمور ؟ فالجواب أنه لم يهملها ، بل ذكرها على طريق الإجمال في قوله « ولا تمصوا » إذ العصيان مخالفة الأمر ، والحكمة في التنصيص على كثير من المنهيات دون الأمور أن الكف أسير من إنشاء الفعل ، لان اجتناب المفسد مقدم على اجتلاب المصالح ، والتحلي عن الرذائل قبل التحلي بالفضائل . قوله ( ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب ) زاد أحمد في روايته « به » . قوله ( فهو ) أى العقاب ( كفارة ) ، زاد أحمد « له » ، وكذا هو للمصنف من وجه آخر في باب المشيئة من كتاب التوحيد ، وزاد « وطهور » . قال النووي : عموم هذا الحديث مخصوص بقوله تعالى ( وإن الله لا يفر أن يشرك به ) فالمرتد إذا قتل على ارتداده لا يكون القتل له كفارة . قلت : وهذا بناء على أن قوله « من ذلك شيئا » يتناول جميع ما ذكر وهو ظاهر ، وقد قيل : يحتمل أن يكون المراد ما ذكر بعد الشرك ، بقربة أن المخاطب بذلك المسلمون فلا يدخل حتى يحتاج إلى إخراجهم ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث « ومن أتى منكم حدا » اذ القتل على الشرك لا يسمى حدا . لكن يعكر على هذا القائل أن الفاء في قوله « فمن » لترتب ما بعدها على ما قبلها ، وخطاب المسلمين بذلك لا يمنع التحذير من الإشراك . وما ذكر في الحد عرفي حادث ، فالصواب ما قال النووي . وقال الطبري : الحق أن المراد بالشرك الأصغر وهو الرياء ، ويدل عليه تنكير شيئا أى شركا أياما كان . وتعقب بأن عرف الشارع إذا أطلق الشرك إنما يريد به ما يقابل التوحيد ، وقد تكرر هذا اللفظ في الكتاب والأحاديث حيث لا يراد به إلا ذلك . ويحاج بأن طلب الجمع يقتضى ارتكاب المجاز ، فما قاله محتمل



وإن كان ضعيفا . ولكن يعكر عليه أيضا أنه عقب الإصابة بالعقوبة في الدنيا ، والرياء لاعتوبة فيه ، فوضح أن المراد الشرك وأنه مخصوص . وقال القاضي عياض : ذهب أكثر العلماء أن الحدود كفارات واستدلوا بهذا الحديث ، ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : لا أدرى الحدود كفارة لاهلها أم لا ، ، لكن حديث عبادة أصح إسنادا . ويمكن - يعني على طريق الجمع بينهما - أن يكون حديث أبي هريرة ورد أولا قبل أن يُعلم الله ، ثم أعله بعد ذلك . قلت : حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرک والبخاري من رواية معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، وذكر الدارقطني أن عبد الرزاق تفرد بوصله ، وأن هشام بن يوسف رواه عن معمر فأرسله . قلت : وقد وصله آدم ابن أبي إياس عن ابن أبي ذئب وأخرجه الحاكم أيضا فقويت رواية معمر ، وإذا كان صحيحا فالجمع - الذي جمع به القاضي - حسن ، لكن القاضي ومن تبعه جازمون بأن حديث عبادة هذا كان بمكة ليلة العقبة لما بايع الانصار رسول الله ﷺ البيعة الاولى بمكة ، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين عام خيبر ، فكيف يكون حديثه متقدما ؟ وقالوا في الجواب عنه : يمكن أن يكون أبو هريرة ماسمعه من النبي ﷺ ، وإنما سمعه من صحابي آخر كان سمعه من النبي ﷺ قديما ولم يسمع من النبي ﷺ بعد ذلك أن الحدود كفارة كما سمعه عبادة ، وفي هذا تعسف . ويظهر أن أبا هريرة صرح بسماعه ، وأن الحدود لم تكن نزلت اذذاك . والحق عندي أن حديث أبي هريرة صحيح وهو ما تقدم على حديث عبادة ، والمبايعة المذكورة في حديث عبادة على الصفة المذكورة لم تقع ليلة العقبة ، وإنما كان ليلة العقبة ما ذكر ابن إسحق وغيره من أهل المغازي أن النبي ﷺ قال لمن حضر من الانصار : أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم ، فبايعوه على ذلك ، وعلى أن يرذل اليهم هو وأصحابه . وسيأتي في هذا الكتاب - في كتاب الفتن وغيره - من حديث عبادة أيضا قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره . الحديث . وأصرح من ذلك في هذا المراد ما أخرجه أحمد والطبراني من وجه آخر عن عبادة أنه جرت له قصة مع أبي هريرة عند معاوية بالشام ، فقال : يا أبا هريرة إنك لم تكن معنا إذ بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن نقول بالحق ولا نخاف في الله لومة لائم ، وعلى أن ننصر رسول الله ﷺ إذا قدم علينا يثرب فنمنعه مما نمنع منه أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها . فذكر بقية الحديث . وعند الطبراني له طريق أخرى وألفاظ قريبة من هذه . وقد وضح أن هذا هو الذي وقع في البيعة الأولى ، ثم صدرت مبايعات أخرى ستذكر في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى ، منها هذه البيعة التي في حديث الباب في الزجر عن الفواحش المذكورة . والذي يقوى أنها وقعت بعد فتح مكة بعد أن نزلت الآية التي في الممتحنة وهي قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأعنك ﴾ ونزول هذه الآية متأخر بعد قصة الحديبية بلا خلاف ، والدليل على ذلك ما عند البخاري في كتاب الحدود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري في حديث عبادة هذا أن النبي ﷺ لما بايعهم قرأ الآية كلها ، وعنده في تفسير الممتحنة من هذا الوجه قال : قرأ آية النساء ، ولمسلم من طريق معمر عن الزهري قال : قتلنا علينا آية النساء قال : أن لا تشركن بالله شيئا ، والنسائي من طريق الحارث بن فضيل عن الزهري أن رسول الله ﷺ قال : ألا تبايعوني على ما بايع عليه النساء : أن لا نشركو بالله شيئا ، الحديث . وللطبراني من وجه آخر عن الزهري بهذا السند : بايعنا رسول الله ﷺ على ما بايع عليه النساء يوم فتح مكة . ولمسلم من طريق أبي الأشعث عن عبادة في هذا الحديث : أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء . فهذه أدلة ظاهرة في أن هذه البيعة إنما صدرت بعد نزول

الآية ، بل بعد صدور البيعة ، بل بعد فتح مكة ، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة . ويؤيد هذا ما رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن أيوب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئا » ، فذكر نحو حديث عبادة ، ورجاله ثقات . وقد قال إسحق بن راهويه : إذا صح الإسناد الى عمرو بن شعيب فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر اه ، وإذا كان عبد الله بن عمرو أحد من حضر هذه البيعة وليس هو من الأنصار ولا ممن حضريتهم وإنما كان إسلامه قرب إسلام أبي هريرة وضح تغاير البيعتين - بيعة الأنصار ليلة العقبة وهى قبل الهجرة الى المدينة ، وبيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة وشهدها عبد الله بن عمرو وكان إسلامه بعد الهجرة بمدة طويلة - ومثل ذلك ما رواه الطبراني من حديث جرير قال : « أبايعنا رسول الله ﷺ على مثل ما بايع عليه النساء » ، فذكر الحديث ، وكان إسلام جرير متأخرا عن إسلام أبي هريرة على الصواب ، وإنما حصل الالتباس من جهة أن عبادة بن الصامت حضر البيعتين معا ، وكانت بيعة العقبة من أجل ما يتمدح به ، فكان يذكرها اذا حدث تنويعا بسابقته ، فلما ذكر هذه البيعة التى صدرت على مثل بيعة النساء عقب ذلك توهم من لم يقف على حقيقة الحال أن البيعة الأولى وقعت على ذلك . ونظيره ما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه عن جده - وكان أحد النقباء - قال : « أبايعنا رسول الله ﷺ بيعة الحرب » ، وكان عبادة من الاثني عشر الذين بايعوا في العقبة الأولى ، على بيعة النساء وعلى السمع والطاعة في عصرنا ويسرنا ، الحديث ، فانه ظاهر في اتحاد البيعتين ، ولكن الحديث في الصحيحين كما سيأتى في الأحكام ليس فيه هذه الزيادة ، وهو من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عبادة بن الوليد ، والصواب أن بيعة الحرب بعد بيعة العقبة لأن الحرب إنما شرع بعد الهجرة ، ويمكن تأويل رواية ابن إسحق وردها الى ما تقدم ، وقد اشتملت روايته على ثلاث بيعات : بيعة العقبة وقد صرح أنها كانت قبل أن يفرض الحرب في رواية الصانجى عن عبادة عند أحمد ، والثانية بيعة الحرب وسيأتى في الجهاد أنها كانت على عدم الفرار ، والثالثة بيعة النساء أى التى وقعت على نظير بيعة النساء . والراجح أن التصريح بذلك <sup>(١)</sup> وهم من بعض الرواة . والله أعلم ، ويعكر على ذلك التصريح في رواية ابن إسحق من طريق الصانجى عن عبادة أن بيعة ليلة العقبة كانت على مثل بيعة النساء ، وانفق وقوع ذلك قبل أن تنزل الآية ، وإنما أضيفت الى النساء لضبطها بالقرآن . ونظيره ما وقع في الصحيحين أيضا من طريق الصانجى عن عبادة قال : « اتى من النقباء الذين بايعوا رسول الله ﷺ » ، وقال : « أبايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا » ، الحديث . فظاهر هذا اتحاد البيعتين ، ولكن المراد ما قررته أن قوله : « اتى من النقباء الذين بايعوا - أى ليلة العقبة - على الايواء والنصر » وما يتعلق بذلك ، ثم قال : « أبايعناه الخ أى في وقت آخر » ، ويشير الى هذا الاتيان بالواو العاطفة في قوله : « وقال أبايعناه » . وعليك برد ما أتى من الروايات موها بأن هذه البيعة كانت ليلة العقبة الى هذا التأويل الذى نهجت اليه فيرتفع بذلك الإشكال ، ولا يبقى بين حديثي أبي هريرة وعبادة تعارض ، ولا وجه بعد ذلك للتوقف في كون الحدود كفارة . واعلم أن عبادة بن الصامت لم ينفرد برواية هذا المعنى ، بل روى ذلك على بن أبي طالب وهو في الترمذى وصححه الحاكم وفيه : « من أصاب ذنبا فعوقب به في الدنيا فانه أكرم من أن يشي العقوبة على عبده في الآخرة » ، وهو عند الطبراني باسناد حسن من حديث أبي تيممة الهجيمي ، ولأحمد من حديث خزيمه بن ثابت باسناد

(١) مراده أن الصريح بأن البيعة الأولى ليلة العقبة كانت على بيعة النساء وهم من بني الرواة ، وأن البيعة التى وقعت على مثل بيعة النساء كانت بعد ذلك . فلهذه . والله أعلم

حسن ولفظه « من أصاب ذنباً أقيم عليه ذلك الذنب فهو كفارة له » . والطبراني عن ابن عمرو<sup>(١)</sup> مرفوعاً « ما عوقب رجل على ذنب إلا جعله الله كفارة لما أصاب من ذلك الذنب » . وإنما أطلت في هذا الموضع لأنني لم أر من أزال اللبس فيه على الوجه المرضي ، والله الهادي . قوله ( فعوقب به ) قال ابن التين : يريد به القطع في السرقة ، والجلد أو الرجم في الزنا . قال : وأما قتل الولد فليس له عقوبة معلومة ، إلا أن يريد قتل النفس فكفى عنه ، قلت : وفي رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق » ، ولكن قوله في حديث الباب « فعوقب به » أعم من أن تكون العقوبة حداً أو تعزيراً . قال ابن التين : وحكى عن القاضي إسماعيل وغيره أن قتل القاتل إنما هو رادع لغیره ، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق . قلت : بل وصل إليه حق وأى حق ، فإن المقتول ظلماً تكفر عنه ذنوبه بالقتل ، كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره « إن السيف محام للخاطيا » ، وعن ابن مسعود قال « إذا جاء القتل بما كل شيء » ، رواه الطبراني ، وله عن الحسن بن علي نحوه ، وللبزار عن عائشة مرفوعاً « لا يمر القتل بذنب إلا محام » ، فلولاً القتل ما كسرت ذنوبه ، وأى حق يصل إليه أعظم من هذا ؟ ولو كان حد القتل إنما شرع للردع فقط لم يشرع العفو عن القاتل ، وهل تدخل في العقوبة المذكورة المصائب الدنيوية من الآلام والاسقام وغيرها ؟ فيه نظر . ويدل للسبق قوله « ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله ، فإن هذه المصائب لا تنافي الستر ، ولكن يثبت الأحاديث الكثيرة أن المصائب تكفر الذنوب ، فيحتمل أن يراد أنها تكفر ما لا حد فيه . والله أعلم . ويستفاد من الحديث أن إقامة الحد كفارة للذنب ولو لم يتب المحدود ، وهو قول الجمهور . وقيل لا بد من التوبة ، وبذلك جزم بعض التابعين ، وهو قول المعتزلة ، ووافقهم ابن حزم ومن المفسرين البغوي وطائفة يسيرة ، واستدلوا باستثناء من تاب في قوله تعالى ﴿ إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴾ والجواب في ذلك أنه في عقوبة الدنيا ، ولذلك قيدت بالقدره عليه . قوله ( ثم ستره الله ) زاد في رواية كريمة « عليه » . قوله ( فهو إلى الله ) قال المازني<sup>(٢)</sup> فيه رد على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ورد على المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة ، لأن النبي ﷺ أخبر بأنه تحت المشيئة ، ولم يقل لا بد أن يعذبه . وقال الطبري : فيه إشارة إلى الكف عن الشهادة بالنار على أحد أو بالجنة لأحد إلا من ورد النص فيه بعينه . قلت : أما الشق الأول فواضح ، وأما الثاني فالإشارة إليه إنما تستفاد من الحل على غير ظاهر الحديث وهو متعين . قوله ( إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه ) يشمل من تاب من ذلك ومن لم يتب ، وقال بذلك طائفة ، وذهب الجمهور إلى أن من تاب لا يبقى عليه مؤاخذه ، ومع ذلك فلا يأمن مكر الله لأنه لا اطلاع له هل قبلت توبته أولاً . وقيل يفرق بين ما يجب فيه الحد وما لا يجب ، واختلف فيمن أتى ما يوجب الحد ، فقيل : يجوز أن يتوب سرا ويكفيه ذلك . وقيل : بل الأفضل أن يأتي الإمام ويعترف به ويسأله أن يقيم عليه الحد كما وقع لماعز والغامدية . وفصل بعض العلماء بين أن يكون معلناً بالفجور فيستحب أن يملن بتوبته وإلا فلا . ( تنبيه ) زاد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث « ولا ينتهب » وهو مما يتمسك به في أن البيعة متأخرة ، لأن الجهاد عند بيعة العقبة لم يكن فرض ، والمراد بالانتهاج ما يقع بعد القتال في الغنائم . وزاد في روايته أيضاً : « ولا يعصى بالجنة » ، إن فعلنا ذلك ، فإن غشنا من ذلك شيئاً ما كان قضاء ذلك إلى الله ، أخرجه المصنف في باب وفود الانصار عن قتيبة عن الليث ، ووقع عنده « ولا يقضى » ، بقاف وضاد معجمه وهو تصحيف ، وقد تكلف بعض الناس في تحريجه وقال : إنه نهاكم

(١) في مخطوطة الرياني : ابن عمر

(٢) في هامش طبعة بولاق : وفي نسخة المازني

عن ولاية القضاء ، ويطلبه أن عبادة رضى الله عنه ولي قضاء فلسطين في زمن عمر رضى الله عنها . وقيل : إن قوله « بالجنة » متعلق بيقضى ، أى لا يقضى بالجنة لأحد معين . قلت : لكن يبقى قوله « إن فعلنا ذلك » بلا جواب ، ويكفى في ثبوت دعوى التصحيف فيه رواية مسلم عن قتية بالعين والصاد المهملتين ، وكذا الاسماعيلي عن الحسن ابن سفيان ، ولأبي نعيم من طريق موسى بن هرون كلاهما عن قتية ، وكذا هو عند البخاري أيضا في هذا الحديث في الحديث عن عبد الله بن يوسف عن أبيه في معظم الروايات ، لكن عند الكشميني بالقاف والصاد أيضا وهو تصحيف كما بيناه . وقوله « بالجنة » إنما هو متعلق بقوله في أوله « بايعناه » . والله أعلم

## ١٢ - باب من الدين الفرار من الفتن

١٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبيد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صصمة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله ﷺ « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ، ومواقع القطر ، يفر بدينه من الفتن »

[ الحديث ١٩ - أطرافه في : ٣٣٠٠ ، ٣٦٠٠ ، ٦٤٩٥ ، ٧٠٨٨ ]

قوله ( باب من الدين الفرار من الفتن ) عدل المصنف عن الترجمة بالإيمان - مع كونه ترجم لأبواب الإيمان - مراعاة للفظ الحديث ، ولما كان الإيمان والإسلام مترادفين في عرف الشرع وقال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ صح إطلاق الدين في موضع الإيمان . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعني أحد رواة الموطأ ، نسب إلى جده قعنب ، وهو بصري أقام بالمدينة مدة . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صصمة ، فسقط الحارث من الرواية ، واسم أبي صصمة عمرو بن زيد بن عوف الأنصاري ثم المازني ، هلك في الجاهلية ، وشهد ابنه الحارث أحدا ، واستشهد بالجماعة . قوله ( عن أبي سعيد ) اسمه سعد على الصحيح - وقيل سنان - ابن مالك بن سنان ، استشهد أبوه بأحد ، وكان هو من المكثرين . وهذا الاستناد كله مديون ، وهو من أفراد البخاري عن مسلم . نعم أخرج مسلم في الجهاد - وهو عند المصنف أيضا من وجه آخر - عن أبي سعيد حديث الأعرابي الذي سأل : أى الناس خير ؟ قال : مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . قال : ثم من ؟ قال : مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره . وليس فيه ذكر الفتن . وهي زيادة من حافظ فيقيد بها المطلق . ولما شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم ، ومن حديث أم مالك البهزية عند الترمذي ، ويؤيده ماورد من النهي عن سكنى البوادي والسياسة والعزلة ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن . قوله ( يوشك ) بكسر الشين المعجمة أى يقرب . قوله ( خير ) بالنصب على الخبر ، وغنم الاسم ، وللأصلي برفع خير ونصب غنما على الخبرية ، ويجوز رفعها على الابتداء والخبر ويقدر في يكون ضمير الشأن قاله ابن مالك ، لكن لم نجح به الرواية . قوله ( يتبع ) بتشديد التاء ويجوز إسكانها ، « وشعف » بفتح المعجمة والعين المهمة جمع شعفه كما وأكته وهي رموس الجبال . قوله ( ومواقع القطر ) بالنصب عطفًا على شعف ، أى بطون الأودية ، وخصها بالذكر لأنها مظان المرعى . قوله ( يفر بدينه ) أى بسبب دينه . و « من » ابتدائية ، قال الشيخ النووي : في الاستدلال بهذا الحديث للترجمة نظر ، لأنه لا يلزم من لفظ الحديث عد الفرار دينا ، وإنما هو صيانة للدين . قال : فلهذا لما رآه صيانة للدين أطلق عليه اسم الدين . وقال غيره : إن أريد بمن كونها جنسية أو تمييزية فالنظر متجه ، وإن أريد كونها ابتدائية

أى الفرار من الفتنه منشؤه الدين فلا يتجه النظر .<sup>١</sup> وهذا الحديث قد ساهه المصنف أيضا فى كتاب الفتن ، وهو أليق المواضع به ، والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى

١٣ - باب قول النبى ﷺ «أنا أعلمكم بالله» ، وأن المعرفة فعل القلب ، لقول الله تعالى :  
﴿ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾

٢٠ - حديثنا محمد بن سلام قال أخبرنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون . قالوا . إنا لسنا كهيتيتك يا رسول الله ، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر . فيغضب حتى يُعرف الغضب فى وجهه ثم يقول : إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا ،

قوله ( باب قول النبى ﷺ ) هو مضاف بلا تردد . قوله ( أنا أعلمكم ) كذا فى رواية أبى ذر ، وهو لفظ الحديث الذى أورده فى جميع طرقه . وفى رواية الأصيل « أعرّفكم » وكأنه مذكور بالمعنى حملا على ترادفها هنا ، وهو ظاهر هنا وعليه عمل المصنف . قوله ( وأن المعرفة ) بفتح أن والتقدير : باب بيان أن المعرفة . وورد بكسرها وتوجيه ظاهر . وقال الكرماني : هو خلاف الرواية والدراية . قوله ( لقوله تعالى ) مراده الاستدلال بهذه الآية على أن الإيمان بالقول وحده لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد اليه والاعتقاد فعل القلب . وقوله ﴿ بما كسبت قلوبكم ﴾ أى بما استقر فيها ، والآية وإن وردت فى الإيمان بالفتح فلا استدلال بها فى الإيمان بالكسر واضح للاشتراك فى المعنى ، إذ مدار الحقيقة فيها على عمل القلب . وكان المصنف لمح بتفسير زيد بن أسلم ، فانه قال فى قوله تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله بالغفوى فى إيمانكم ﴾ قال : هو كقول الرجل إن فعلت كذا فأنا كافر ، قال : لا يؤاخذ الله بذلك حتى يعقد به قلبه ، فظهرت المناسبة بين الآية والحديث ، وظهر وجه دخولها فى مباحث الإيمان ، فان فيه دليلا على بطلان قول الكرامية : إن الإيمان قول فقط ، ودليلا على زيادة الإيمان ونقصانه لأن قوله ﷺ « أنا أعلمكم بالله » ، ظاهر فى أن العلم بالله درجات ، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض ، وأن النبى ﷺ منه فى أعلى الدرجات . والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك ، فهذا هو الإيمان حقا . ( فائدة ) : قال إمام الحرمين : أجمع العلماء على وجوب معرفة الله تعالى ، واختلفوا فى أول واجب <sup>(١)</sup> فقيل : المعرفة ، وقيل النظر ، وقال المقترح : لا اختلاف ، فان أول واجب خطابا ومقصودا المعرفة ، وأول واجب اشتغالا وأداء القصد الى النظر . وفى نقل الإجماع نظر كبير ومنازعة طويلة ، حتى نقل جماعة الإجماع فى نقيضه ، واستدلوا باطباق أهل العصر الأول على قبول الاسلام من دخل فيه من غير تنقيب ، والآثار فى ذلك كثيرة جدا . وأجاب الاولون عن ذلك بأن الكفار كانوا يذهبون عن دينهم وية تلون عليه ، فرجوعهم عنه دليل على ظهور الحق لهم . ومقتضى هذا أن المعرفة المذكورة يكتفى فيها بأدنى نظر ، فلا مفرور . ومع ذلك فقول الله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر

(١) الصواب ما ذكره المحققون من أصل العلم أن أول واجب هو شهادة أن لا إله الا الله علما وعملا ، ومضى أول شيء دعا اليه الرسل ، وسيدهم وإمامهم : بينا محمد صلى الله عليه وسلم أول شيء دعا اليه أن قال لقومه : قولوا لا إله الا الله تملأوا . ولما ثبت معانا إلى البين قال له : فليكن أول . تدعوم اليه شهادة أن لا إله الا الله . ولأن التوحيد شرط لصحة جميع العبادات ، كما يدل عليه قوله تعالى ﴿ ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون ﴾

الناس عليها ) وحديث « كل مولود يولد على الفطرة ، ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها ، وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقد نقل القدوة أبو محمد بن أبي جرة عن أبي الوليد الباجي عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الاشاعرة - أنه سمعه يقول : إن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب ، والله المستعان . وقال النووي : في الآية دليل على المذهب الصحيح أن أفعال القلوب يؤخذ بها إن استقرت ، وأما قوله **﴿﴾** « إن الله تجاوز لأمي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل ، فمحمول على ما إذا لم تستقر . قلت : ويمكن أن يستدل لذلك من عموم قوله « أو تعمل ، لأن الاعتقاد هو عمل القلب ، وهذه المسألة تذكّر في كتاب الرقاق .

**قوله** ( حدثنا محمد بن سلام ) هو بتخفيف اللام على الصحيح ، وقال صاحب المطالع : هو بتشديد ما عند الأكثر ، وتعقبه النووي بأن أكثر العلماء على أنه بالتخفيف ، وقد روى ذلك عنه نفسه وهو أخبر بأبيه ، فلعلة أراد بالأكثر مشايخ بلده . وقد صنف المنذرى جزءا في ترجيح التشديد ، ولكن المعتمد خلافه . **قوله** ( أخبرنا عبدة ) هو ابن سليمان الكوفي ، وفي رواية الأصل : حدثنا . **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير بن العوام . **قوله** ( إذا أمرهم أمرهم ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في بعضها أمرهم مرة واحدة ، وعليه شرح القاضي أبو بكر بن العربي ، وهو الذي وقع في طرق هذا الحديث التي وقفت عليها من طريق عبدة ، وكذا من طريق ابن نمير وغيره عن هشام عند أحمد ، وكذا ذكره الإسماعيلي من رواية أبي أسامة عن هشام ، ولفظه « كان إذا أمر الناس بالشئ » ، قالوا : والمعنى كان إذا أمرهم بما يسهل عليهم دون ما يشق خشية أن يعجزوا عن الدوام عليه ، وعمل هو بنظر ما يأمرهم به من التخفيف ، طلبوا منه التكليف بما يشق ، لاعتقادهم احتياجهم إلى المبالغة في العمل لرفع الدرجات دونه ، فيقولون : لسنا كهيئتكم فيغضب من جهة أن حصول الدرجات لا يوجب التقصير في العمل ، بل يوجب الازدياد شكرا للنعم الوهاب ، كما قال في الحديث الآخر « أفلا أكون عبدا شكورا » . وإنما أمرهم بما يسهل عليهم ليدوموا عليه كما قال في الحديث الآخر « أحب العمل إلى الله أدومه » ، وعلى مقتضى ما وقع في هذه الرواية من تكرير « أمرهم ، يكون المعنى : كان إذا أمرهم بعمل من الأعمال أمرهم بما يطيقون الدوام عليه ، فأمرهم الثانية جواب الشرط ، وقالوا جواب ثان . **قوله** ( كهيئتكم ) أى ليس حالنا كحالك . وعبر بالهيئة تأكيداً . وفي هذا الحديث فوائد : الأولى أن الأعمال الصالحة ترقى صاحبها إلى المراتب السنية من رفع الدرجات ومحو الخطيئات ، لأنه **﴿﴾** لم يشكر عليهم استدلالهم ولا تعليلهم من هذه الجهة ، بل من الجهة الأخرى . الثانية أن العبد إذا بلغ الغاية في العبادة وثمراتها كان ذلك أدعى له إلى المواظبة عليها ، استبقاء للنعمة ، واستزادة لها بالشكر عليها . الثالثة الوقوف عند ما حد الشارع من عزيمة ورخصة ، واعتقاد أن الأخذ بالآفاق للشرع أولى من الأشق المخالف له . الرابعة أن الأولى في العبادة القصد والملازمة ، لا المبالغة المفرضة إلى الترك ، كما جاء في الحديث الآخر « المنبت » - أى المجد في السير - لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى . الخامسة التنبيه على شدة رغبة الصحابة في العبادة وطلبهم الازدياد من الخير . السادسة مشروعية الغضب عند مخالفة الأمر الشرعي ، والإنكار على الخاذق المتأهل لفهم المعنى إذا قصر في الفهم ، تحريضا له على التيقظ . السابعة جواز تحدث المرء بما فيه من فضل بحسب الحاجة لذلك عند الأمن من المبالاة والتعظيم . الثامنة بيان أن لرسول الله **﴿﴾** رتبة الكمال الانساني لأنه منحصر في الحكمتين العلية والعملية ، وقد أشار إلى الأولى بقوله « أعلمكم ، وإلى الثانية بقوله « أنظركم » ، ووقع عند أبي نعيم « وأعلمكم بالله لانا » بزيادة

لام التأكيد ، وفي رواية أن أسامة عند الاسماعيل ، والله إن أبركم وأتقاكم أنا ، ، ويستفاد منه إقامة الضمير المنفصل مقام المتصل ، وهو بمنوع عند أكثر النحاة إلا للضرورة وأولوا قول الشاعر ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ، بأن الاستثناء فيه مقدر ، أي وما يدافع عن أحسابهم إلا أنا . قال بعض الشراح : والذي وقع في هذا الحديث يشهد للجواز بلا ضرورة ، وهذا الحديث من أفراد البخاري عن مسلم ، وهو من غرائب الصحيح ، لا أعرفه إلا من هذا الوجه ، فهو مشهور عن هشام فرد مطلق من حديثه عن أبيه عن عائشة والله أعلم . وقد أشرت الى ماورد في معناه من وجه آخر عن عائشة في باب من لم يواجه من كتاب الأدب ، وذكرت فيه ما يؤخذ منه تعيين الأمور به . والله الحمد

#### ١٤ - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُنْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

٢١ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَنْ يَكْفُرُهُ أَنْ يَمُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَتَاهُ اللَّهُ كَمَا يَكْفُرُهُ أَنْ يُنْقَى فِي النَّارِ »

قوله ( باب من كره ) يجوز فيه التنوين والإضافة ، وعلى الأول من ، مبتدأ و د من الإيمان ، خبره ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب ، ومطابقة الترجمة له ظاهرة مما تقدم . وإسناده كله بصريون ، وجرى المصنف على عادته في التبويب على ما يستفاد من المتن ، مع أنه غاير الاسناد هنا الى أنس . و د من ، في المواضع الثلاثة موصولة بخلاف التي بعد ثلاث قائما شرطية

#### ١٥ - باب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

٢٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْرِجُوا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَزْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدَّوْا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ ، شَكَّ مَالِكٌ - فَيَنْبِئُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً ؟ » قَالَ وَهَيْبٌ : حَدَّثَنَا عَمْرُو « الْحَيَاةِ » . وَقَالَ « خَزْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ »

[ الحديث ٢٢ - أطرافه في : ٤٥٨١ ، ٤٩١٩ ، ٦٥٦٠ ، ٦٥٧٤ ، ٧٤٣٨ ، ٧٤٣٩ ]

قوله ( باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ) في ظرفية ويحتمل أن تكون سببية ، أي التفاضل الحاصل بسبب الأعمال . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحي المدني ابن أخت مالك ، وقد وافقه على رواية هذا الحديث عبد الله بن وهب ومعن بن عيسى عن مالك ، وليس هو في الموطأ . قال الدارقطني : هو غريب صحيح . قوله ( يدخل ) للدارقطني من طريق إسماعيل وغيره « يدخل الله » وزاد من طريق معن « يدخل من يشاء برحمته ، وكذا له وللإسماعيلي من طريق ابن وهب . قوله ( مثقال حبة ) بفتح الحاء هو إشارة الى ما لا

أقل منه ، قال الخطابي : هو مثل ليكون عياراً في المعرفة لا في الوزن ، لأن ما يشك في المعقول يرد إلى المحسوس ليفهم . وقال إمام الحرمين : الوزن للصحف المشتملة على الأعمال ، ويقع وزنها على قدر أجور الأعمال . وقال غيره : يجوز أن تجسد الأعراض فتوزن ، وما ثبت من أمور الآخرة بالشرح لا دخل للعقل فيه ، والمراد بحبة الخردل هنا ما زاد من الأعمال على أصل التوحيد ، لقوله في الرواية الأخرى : أخرجوا من قال لا إله إلا الله وعمل من الخير ما يزن ذرة . . . وعمل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة حيث ذكره المصنف في كتاب الرقاق . قوله ( في نهر الحياة ) كذا في هذه الرواية بالمد ، ولكن بـمـ وغيرها بالقصر ، وبه جزم الخطابي وعليه المعنى ، لأن المراد كل ما به تحصل الحياة ، والحيا بالقصر هو المطر ، وبه تحصل حياة النبات ، فهو أليق بمعنى الحياة من الحياة الممدود الذي هو بمعنى الخجل . قوله ( الحبة ) بكسر أوله ، قال أبو حنيفة الدينوري : الحبة جمع بزور النبات واحدها حبة بالفتح ، وأما الحب فهو الخنطة والشعير ، واحدها حبة بالفتح أيضاً ، وإنما اختلفا في الجمع . وقال أبو المعالي في المنتهى : الحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت . قوله ( قال وهيب ) أي ابن خالد ( حدثنا عمرو ) أي ابن يحيى المازني المذكور . قوله ( الحياة ) بالخفض على الحكاية ، ومراده أن وهيب وافق مالكاً في روايته لهذا الحديث عن عمرو بن يحيى بسنده ، وجزم بقوله في نهر الحياة ولم يشك كما شك مالك ( فائدة ) : أخرج مسلم هذا الحديث من رواية مالك فأبهم الشاك ، وقد يفسر هنا (١)

قوله ( وقال خردل من خير ) هو على الحكاية أيضاً ، أي وقال وهيب في روايته : مثقال حبة من خردل من خير ، فخالف مالكاً أيضاً في هذه الكلمة . وقد ساق المؤلف حديث وهيب هذا في كتاب الرقاق عن موسى ابن إسماعيل عن وهيب ، وسياقه أنهم من سياق مالك ، لكنه قال « من خردل من إيمان » كرواية مالك ، فاعترض على المصنف بهذا ، ولا اعتراض عليه فإن أبا بكر بن أبي شيبة أخرج هذا الحديث في مسنده عن عفان بن مسلم عن وهيب فقال « من خردل من خير » كما علقه المصنف ، فتبين أنه مراده لا لفظ موسى . وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر هذا ، لكن لم يسق لفظه ، ووجه مطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهر ، وأراد بإيراده الرد على المرجئة لما فيه من بيان ضرر المعاصي مع الإيمان ، وعلى المعزلة في أن المعاصي موجبة للخلود

٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَمَّا سَعِيدُ الْخُدْرِيُّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « بَيْنَا أَنَا نَأْتِمُّ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُصٌّ ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ ، وَمِنْهَا مَا ذَرَنَ ذَلِكَ . وَعُرِضَ عَلَيَّ عُثْرٌ مِنْ لُطْطِ عَلَيْهِ قَيْصٌ يَنْجُرُهُ . قَالُوا : فَمَا أَوَّلَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الدِّينَ »

[ الحديث ٢٣ - أطرافه في : ٦٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧٠٩ ]

قوله ( حدثنا محمد بن عبيد الله ) هو أبو ثابت المدني وأبوه بالتصغير . قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان تابعي جليل . قوله ( عن أبي أمامة بن سهل ) هو ابن حنيفة كما ثبت في رواية الأصيل ، وأبو أمامة مختلف في صحبه ، ولم يصح له سماع ، وإنما ذكر في الصحابة لشرف الرؤية ، ومن حيث الرواية يكون في الإسناد ثلاثة من التابعين أو

(١) هكذا . ولله : وقد فسر هنا



تابعان وصحبايان ، ورجاله كلهم مدينون كالذي قبله ، والكلام على المتن يأتي في كتاب التعبير ، ومطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القصص بالدين ، وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها ، فدل على أنهم متفاضلون في الإيمان . قوله ( بينا أنا نائم رأيت الناس ) أصل « بينا » بين ثم أشبعت الفتحة . وفيه استعمال بينا بدون إذا وبدون إذ ، وهو فصيح عند الأصمعي ومن تبعه وإن كان الأكثر على خلافه ، فإن في هذا الحديث حجة . وقوله « الثدى » بضم المثناة وكسر الدال المهملة وتشديد الياء التحتانية جمع ثدى بفتح أوله وإسكان ثانية والتخفيف ، وهو مذكور عند معظم أهل اللغة ، وحكى أنه مؤنث ، والمشهور أنه يطلق في الرجل والمرأة ، وقيل يختص بالمرأة وهذا الحديث يرد ، ولعل قائل هذا يدعى أنه أطلق في الحديث مجازا . والله أعلم

## ١٦ - باب الحياء من الإيمان

٢٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ مر على رجل من الأنصار - وهو يعيط أخاه في الحياء - فقال رسول الله ﷺ « دعه ، فإن الحياء من الإيمان »

[ الحديث ٢٤ - طرفه في : ٦١١٨ ]

قوله ( باب ) هو منون ، ووجه كون الحياء من الإيمان تقدم مع بقية مباحثه في باب أمور الإيمان ، وفائدة إعادته هنا أنه ذكر هناك بالتبعية وهنا بالقصد مع فائدة مغايرة الطريق . قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو التنسيي نزيل دمشق ، ورجال الإسناد سواء من أهل المدينة . قوله ( أخبرنا ) وللأصيلي حدثنا مالك ، ولكريمة ابن أنس ، والحديث في الموطأ . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . قوله ( مر على رجل ) لمسلم من طريق معمر « مر برجل » ، ومر بمعنى اجتاز يعدى بعلی وبالباء ، ولم أعرف اسم هذين الرجلين الواعظ وأخيه . وقوله « يعط » أى ينصح أو يخوف أو يذكر . كنذا شرحوه ، والأولى أن يشرح بما جاء عند المصنف في الأدب من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن ابن شهاب ولفظه « يعاتب أخاه في الحياء » يقول : لأنك لتستحي ، حتى كأنه يقول : قد أضربك . انتهى . ويحتمل أن يكون جمع له العتاب والوعظ فذكر بعض الرواة ما لم يذكره الآخر ، لكن المخرج متحد ، فالظاهر أنه من تصرف الراوى بحسب ما اعتقد أن كل لفظ منهما يقوم مقام الآخر ، وفيه سببية فكان الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه ، فعاتبه أخوه على ذلك ، فقال له النبي ﷺ « دعه » أى اتركه على هذا الحق السنن ، ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان ، وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق ، لاسيما إذا كان المتروك له مستحقا . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه . وحاصله أن إطلاق كونه من الإيمان مجاز ، والظاهر أن الناهي ما كان يعرف أن الحياء من مكملات الإيمان فلهاذا وقع التأكيد ، وقد يكون التأكيد من جهة أن القضية في نفسها مما يهتم به وإن لم يكن هناك منكر . قال الراغب : الحياء انقباض النفس عن القبيح ، وهو من خصائص الإنسان ليرتدع عن ارتكاب كل ما يشتهى فلا يكون كالبهيمة . وهو مركب من جبن وعفة فذلك لا يكون المستحي فاسقا ، قلدا يكون الشجاع مستحيًا ، وقد يكون لطلق الانقباض كما في بعض الصبيان . انتهى ملخصا . وقال غيره : هو انقباض النفس خشية ارتكاب ما يكره ، أعم من أن يكون

شريعيا أو عقليا أو عرفيا ، ومقابل الأول فاسق والثاني مجنون والثالث أبله . قال : وقوله ﷺ ، الحياء شعبة من الإيمان ، أى أثر من آثار الإيمان ، وقال الحلي : حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه ، وقال غيره : إن كان في محرم فهو واجب ، وإن كان في مكروه فهو مندوب ، وإن كان في مباح فهو العرفي ، وهو المراد بقوله ، الحياء لا يأتي إلا بخير ، . ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع لإثباتا ونفيا ، وحكى عن بعض السلف : رأيت المعاصي منلة ، فتركها مرواة ، فصارت ديانة . وقد يتولد الحياء من الله تعالى من الثقلب في نعمه فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته ، وقد قال بعض السلف : خف الله على قدر قدرته عليك . واستحي منه على قدر قربك منك . والله أعلم

### ١٧ - باب ﴿فَانْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾

٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **المسندى** قال **حدثنا** أبو روح الحرزمي بن عمارة قال **حدثنا** شعبة عن واقد ابن محمد قال : سَمِعْتُ أَبِي يَحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « أَسْرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَوُوا بَيْنِي دِمَاءُ مُحَمَّدٍ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِمَحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ »

**قوله** (باب) هو منون في الرواية ، والتقدير : هذا باب في تفسير قوله تعالى ﴿فَانْ تَابُوا﴾ ، ويجوز الإضافة أى باب تفسير قوله . وإنما جعل الحديث تفسيراً للآية لأن المراد بالتوبة في الآية الرجوع عن الكفر إلى التوحيد ، ففسره قوله ﷺ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، . وبين الآية والحديث مناسبة أخرى ، لأن التولية في الآية والعصاة في الحديث بمعنى واحد ، ومناسبة الحديث لأبواب الإيمان من جهة أخرى وهي الرد على المرجئة حيث زعموا أن الإيمان لا يحتاج إلى الأعمال . **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) زاد ابن عساكر «المسندى» وهو بفتح النون كما مضى ، قال حدثنا أبو روح هو بفتح الراء . **قوله** (الحرزمي) هو بفتح المهملة ، وللأصلي حرمي ، وهو اسم يلفظ النسب ثبت فيه الألف واللام وتحذف ، مثل مكى بن إبراهيم الآتي بعد ، وقال الكرماني : أبو روح كنيته ، واسمه ثابت والحرمي نسبته ، كذا قال . وهو خطأ من وجهين : أحدهما في جعله اسمه نسبته ، والثاني في جعله اسم جده اسمه ، وذلك أنه حرمي بن عمارة بن أبي حفصة وأسم أبي حفصة نابت (١) ، وكأنه رأى في كلام بعضهم واسمه نابت فظن أن الضمير يعود على حرمي لأنه المتحدث عنه ، وليس كذلك بل الضمير يعود على أبي حفصة لأنه الأقرب ، وأكد ذلك عنده وروده في هذا السند «الحرمي» بالألف واللام وليس هو منسوباً إلى الحرم بحال لأنه بصرى الأصل والمولد والمنشأ والمسكن والوفاة . ولم يضبط نابتاً كعادته وكأنه ظنه بالثلثة كالجادة (٢) والصحيح أن أوله نون . **قوله** (عن واقد بن محمد) زاد الأصلي : يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر فهو من رواية الأبناء عن الآباء ، وهو كثير لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل ، وواقد هنا روى عن أبيه عن جد أبيه ، وهذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان ، وهو عن شعبة عزيز تفرد بروايته عنه حرمي هذا وعبد الملك بن الصباح ، وهو عزيز عن حرمي تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد ابن عرعرة ، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عروانة وابن حبان والاسماعيلي وغيرهم . وهو غريب عن عبد الملك

(١) هو بالنون ، وهو اسم جد حرمي ، وقد بين الحافظ هنا أنه بالنون . وانظر تهذيب التهذيب ٢ : ٢٢٢ (٢) كذا

تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم ، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته ، وليس هو في مسند أحمد على سمته . وقد استبعد قوم صحته بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر في قتال مانع الزكاة ، ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال : لأفانن من فرق بين الصلاة والزكاة ، لأنها قريبتها في كتاب الله . والجواب أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمر أن يكون استحضره في تلك الحالة ، ولو كان مستحضرا له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة ، ولا يتمتع أن يكون ذكره لها بعد ، ولم يستدل أبو بكر في قتال مانع الزكاة بالقياس فقط ، بل أخذه أيضا من قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي رواه « إلا بحق الإسلام » ، قال أبو بكر : والزكاة حق الإسلام . ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور . بل رواه أبو هريرة أيضا بزيادة الصلاة والزكاة فيه كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في كتاب الزكاة . وفي القصة دليل على أن السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها أحادهم ، ولهذا لا يلتفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالفها ، ولا يقال كيف خفي ذا على فلان ؟ والله الموفق . قوله ( أمرت ) أى أمرني الله ، لأنه لا أمر لرسول الله ﷺ إلا الله ، وقياسه في الصحابي إذا قال أمرت فالعني أمرني رسول الله ﷺ ، ولا يحتمل أن يريد أمرني صحابي آخر لأنهم من حيث أنهم مجتهدون لا يحتاجون بأمر مجتهد آخر ، وإذا قاله التابعي احتمل . والحاصل أن من اشتهر بطاعة رئيس إذا قال ذلك فهم منه أن الأمر له هو ذلك الرئيس . قوله ( أن أقاتل ) أى بأن أقاتل ، وحذف الجار من « أن ، كثير . قوله ( حتى يشهدوا ) جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر ، فقضاء أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقى الأحكام ، والجواب أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء به ، مع أن نص الحديث وهو قوله « إلا بحق الإسلام » يدخل فيه جميع ذلك . فان قيل : فلم لم يكتف به ونص على « صلاة والزكاة ؟ فالجواب أن ذلك لعظمهما والاهتمام بأمرهما ، لأنهما أمسا العبادات البدنية والمالية . قوله ( ويقموا الصلاة ) أى يداوموا على الإتيان بها بشروطها ، من قامت السوق إذا نفقت ، وقامت الحرب إذا اشتد القتال . أو المراد بالقيام الأداء - تعبيراً عن السكل بالجوء - إذ القيام بعض أركانها . والمراد بالصلاة المفروض منها ، لا جنسها . فلا تدخل بحجة التلاوة مثلاً وإن صدق اسم الصلاة عليها . وقال الشيخ محي الدين النووي : في هذا الحديث أن من ترك الصلاة عمداً يقتل . ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني هنا عن حكم تارك الزكاة ، وأجاب بأن حكمها واحد لا اشتراكهما في الغاية ، وكأنه أراد في المقاتلة ، أما في القتل فلا . والفرق أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً ، بخلاف الصلاة ، فإن انتهى إلى نصب القتال لينع الزكاة قوتل ، وبهذه الصورة قاتل الصديق مانع الزكاة ، ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً . وعلى هذا في الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر ، للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل . والله أعلم . وقد أطلب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدلل بهذا الحديث على ذلك وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة لإباحة القتل لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ، ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال : ليس القتال من القتل بسبل ، قد يحمل قتال الرجل ولا يحمل قتله . قوله ( فإذا فعلوا ذلك ) فيه التعبير بالفعل عما بعضه قول ، إما على سبيل التغليب ، وإما على إرادة المعنى الأعم ، إذ القول فعل اللسان . قوله ( عصموا ) أى منعوا ، وأصل العصمة

من العصام وهو الخيط الذي يشد به فم القربة لينع سيلان الماء . قوله ( وحسابهم على الله ) أى فى أمر سرائرهم ، ولفظة « على » مشعرة بالإيجاب ، وظاهرها غير مراد ، فلما أن تكون بمعنى اللام أو على سبيل التشبيه ، أى هو كالواجب على الله فى تحقق الوقوع . وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ، والاكتفاء بقبول الإيمان بالاعتقاد الجازم خلافاً لمن أوجب تعلم الأدلة ، وقد تقدم ما فيه . ويؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره ، من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن . فان قيل : مقتضى الحديث قتال كل من امتنع من التوحيد ، فكيف ترك قتال مؤدى الجزية والمعاهد ؟ فالجواب من أوجه : أحدها دعوى النسخ بأن يكون الإذن بأخذ الجزية والمعاهدة متأخراً عن هذه الأحاديث ، بدليل أنه متأخر عن قوله تعالى ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ . ثانياً أن يكون من العام الذى خص منه البعض ، لأن المقصود من الأمر حصول المطلوب . فإذا تخلف البعض لدليل لم يقدح فى العموم . ثالثاً أن يكون من العام الذى أريد به الخاص ، فيكون المراد بالناس فى قوله « أقاتل الناس » أى المشركين من غير أهل الكتاب . ويدل عليه رواية النسائي بلفظ « أمرت أن أقاتل المشركين » . فان قيل : إذا تم هذا فى أهل الجزية لم يتم فى المعاهدين ولا فيمن منع الجزية ، أوجب بأن الممتنع فى ترك المقاتلة رفعها لا تأخيرها مدة كما فى الهدنة ، ومقاتلة من امتنع من أداء الجزية بدليل الآية . رابعاً أن يكون المراد بما ذكر من الشهادة وغيرها التعبير عن إعلاء كلمة الله وإذعان المخالفين ، فيحصل فى بعض بالقتل وفى بعض بالجزية وفى بعض بالمعاهدة . خامساً أن يكون المراد بالقتال هو أو ما يقوم مقامه ، من جزية أو غيرها . سادساً أن يقال : الغرض من ضرب الجزية اضطرابهم إلى الإسلام ، وسبب السبب سبب ، فكأنه قال : حتى يسلبوا أو يلتزموا ما يؤدبهم إلى الإسلام ، وهذا أحسن ، ويأتى فيه ما فى الثالث وهو آخر الأجوبة ، والله أعلم

**١٨ - باب من قال إن الإيمان هو العمل** ، لقول الله تعالى ﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . وقال عتبة بن ربيعة عن أبيه عن رسول الله ﷺ سئل : أى العمل أفضل ؟ فقال : إيمان بالله ورسوله . قيل : قول لا إله إلا الله . وقال ﴿ لَيْسَ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾

**٢٦ - حديث أحمد بن يونس وموسى بن إسماعيل** قال حدثنا إبراهيم بن سعد قال حدثنا ابن شهاب عن سمي بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ سئل : أى العمل أفضل ؟ فقال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : الجهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ما ذا ؟ قال : حجّ مبرور

[الحديث ٢٦ - طرقة فى : ١٥١٩]

قوله ( باب من قال ) هو مضاف حتماً . قوله ( إن الإيمان هو العمل ) مطابقة الآيات والحديث لما ترجم له بالاستدلال بالمجموع على المجموع ، لأن كل واحد منها دال بمفرده على بعض الدعوى ، فقوله ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ عام فى الأعمال ، وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله هنا ﴿ تَعْمَلُونَ ﴾ معناه تؤمنون ، فيكون خاصاً . وقوله ﴿ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ خاص بعمل اللسان على ما نقل المؤلف . وقوله ﴿ فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ ﴾ عام أيضاً . وقوله فى الحديث « إيمان بالله » فى جواب « أى العمل أفضل » ، دال على أن الاعتقاد والنطق من جملة الأعمال . فان قيل : الحديث يدل على أن الجهاد والحج ليسا من الإيمان لما تقتضيه « ثم » من المفارقة والترتيب ، فالجواب أن المراد بالإيمان هنا التصديق ، هذه حقيقته ، والإيمان كما تقدم يطلق على الأعمال البدنية لأنها من مكملاته . قوله ( وأورثتموها )

أى صيرت لكم إرثاً . وأطلق الإرث مجازاً عن الإعطاء لتحقيق الاستحقاق . و « ما » فى قوله « بما » ، إما مصدرية أى بعملكم ، وإما موصولة أى بالذى كنتم تعملون . والباء للابسة أو للمقابلة <sup>(١)</sup> . فان قيل كيف الجمع بين هذه الآية وحديث « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » ؟ فالجواب أن المتن فى الحديث دخولها بالعمل المجرد عن القبول ، والمثبت فى الآية دخولها بالعمل المتقبل ، والقبول إنما يحصل برحمة الله ، فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله . وقيل فى الجواب غير ذلك كما سياتى عند إيراد الحديث المذكور . ( تنبيه ) : اختلف الجواب عن هذا السؤال ، وأجيب بأن لفظ « من » مراد فى كل منهما ، وقيل وقع باختلاف الأحوال والأشخاص فأجيب كل سائل بالحال اللائق به ، وهذا اختيار الحليمى ونقله عن القفال . قوله ( وقال عدة ) أى جماعة من أهل العلم ، منهم أنس بن مالك رويناه حديثه مرفوعاً فى الترمذى وغيره وفى إسناده ضعف . ومنهم ابن عمر رويناه حديثه فى التفسير للطبرى ، والدعاء للطبرانى . ومنهم مجاهد رويناه عنه فى تفسير عبد الرزاق وغيره . قوله ( لنسألهن الخ ) قال النووى : معناه عن أعمالهم كلها ، أى التى تتعلق بها التكليف ، وتخصيص ذلك بالتوحيد دعوى بلا دليل . قلت : لتخصيصهم وجه من جهة التعميم فى قوله ( أجمعين ) بعد أن تقدم ذكر الكفار الى قوله ( ولا تحزن عليهم واخفض جناحك للمؤمنين ) فيدخل فيه المسلم والكافر ، فان الكافر مخاطب بالتوحيد بلا خلاف ، بخلاف باقى الأعمال فنبها الخلاف ، فن قال إنهم مخاطبون بقول : إنهم مسؤولون عن الأعمال كلها ، ومن قال إنهم غير مخاطبين بقول : إنما يسألون عن التوحيد فقط ، فالسؤال عن التوحيد منتق عليه . فهذا هو دليل التخصيص ، لحمل الآية عليه أولى ، بخلاف الحمل على جميع الأعمال لما فيه من الاختلاف . والله أعلم . قوله ( وقال ) أى الله عز وجل ( لمثل هذا ) أى الفوز العظيم ( فليعمل العاملون ) أى فى الدنيا . والظاهر أن المصنف تأولها بما تأول به الآيتين المتقدمتين ، أى فليؤمن المؤمنون ، أو يحمل العمل على عمومهما لأن من آمن لابد أن يقبل <sup>(٢)</sup> ، ومن قبل فمن حقه أن يعمل ، ومن عمل لابد أن ينال ، فاذا وصل قال : لمثل هذا فليعمل العاملون . ( تنبيه ) يحتمل أن يكون قائل ذلك المؤمن الذى رأى فرسه ، ويحتمل أن يكون كلامه انقضى عند قوله ( الفوز العظيم ) والذى بعده ابتداء من قول الله عز وجل أو بعض الملائكة ، لا حكاية عن قول المؤمن . والاحتمالات الثلاثة المذكورة فى التفسير . ولعل هذا هو السر فى إيهام المصنف القائل . والله أعلم . قوله ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي الكوفي ، نسب إلى جده . قوله ( سئل ) أبهم السائل ، وهو أبو ذر الغفارى ، وحديثه فى العتق <sup>(٣)</sup> . قوله ( قيل ثم ماذا ؟ قال : الجهاد ) وقع فى مسند الحارث بن أبى أسامة عن إبراهيم ابن سعد ثم جهاد ، فواخى بين الثلاثة فى التنكير ، بخلاف ما عند المصنف . وقال الكرماني : الإيمان لا يتكرر كالحج ، والجهاد قد يتكرر ، فالتنوين للأفراد الشخصى ، والتعريف للكمال . إذ الجهاد لو أتى به مرة مع الاحتياج الى التكرار لما كان أفضل . وتعقب عليه بأن التنكير من جملة وجوه التعظيم . وهو يعطى الكمال . وبأن التعريف من جملة وجوه التهمة . وهو يعطى الإفراد الشخصى . فلا يسلم الفرق . قلت : وقد ظهر من رواية الحارث التى ذكرتها أن التنكير والتعريف فيه من تصرف الرواة ، لأن مخرجه واحد . فالإطالة فى طلب التثنية فى مثل هذا غير طائفة . والله الموفق . قوله ( حج مبرور ) أى مقبول ومنه برحمتك ، وقيل المبرور الذى لا يخالطه إثم ، وقيل الذى

(١) الصواب أن الباء هنا لتسبية ، بخلاف الباء فى حديث « لن يدخل الجنة أحد منكم بعمله » ، فانها لغرض والمقابلة

(٢) أى لابد أن يقبل ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، إذ لا يتم إيمانه إلا بذلك . (٣) برقم ٢٥١٨

لا ريب فيه . ( فائدة ) قال النووي : ذكر في هذا الحديث الجهاد بعد الإيمان ، وفي حديث أبي ذر لم يذكر الحج وذكر العتق ، وفي حديث ابن مسعود بدأ بالصلاة ثم البر ثم الجهاد ، وفي الحديث المتقدم ذكر السلامة من اليد واللسان . قال العلماء : اختلاف الأجوبة في ذلك باختلاف الأحوال ، واحتياج المخاطبين ، وذكر ما لم يعلمه السائل والسمعون وترك ما علموه ، ويمكن أن يقال : إن لفظة « من » مرادة كما يقال فلان أعقل الناس والمراد من أعقلهم ، ومنه حديث « خيركم خيركم لأهله » ومن المعلوم أنه لا يصير بذلك خير الناس ، فإن قيل لم قدم الجهاد وليس بركن على الحج وهو ركن ؟ فالجواب : إن نفع الحج قاصر غالباً ، ونفع الجهاد متعد غالباً ، أو كان ذلك حيث كان الجهاد فرض عين - ووقوعه فرض عين إذ ذاك متكرر - فكان أهم منه فقدم . والله أعلم

١٩ - باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل ، لقوله تعالى ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا . قُلْ لَمْ تَوَدُّوا ، وَلَكِنْ قَوْلُوا اسْلَمْنَا ﴾ فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله جل في كرمه ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾

٢٧ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عمار بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً - وسعد جالس - فترك رسول الله ﷺ رجلاً هو أضعفهم إلى . قلت : يا رسول الله مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً . فقال : أو مُسماً فسكت قليلاً . ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي قلت : مالك عن فلان ؟ فوالله إني لأراه مؤمناً فقال : أو مُسماً . ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقاتلي ، وعاد رسول الله ﷺ . ثم قال : يا سعد ، إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه ، خشيته أن يكبه الله في النار . ورواه يونس وصالح ومعمّر وابن أخي الزهري عن الزهري

[ الحديث ٢٧ - طرحة في ١٤٧٨ ]

قوله ( باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة ) حذف جواب قوله « إذا » ، العلم به كأنه يقول : إذا كان الإسلام كذلك لم يتنفع به في الآخرة . ومحصل ما ذكره واستدل به أن الإسلام يطلق ويراد به الحقيقة الشرعية وهو الذي يرادف الإيمان وينفع عند الله ، وعليه قوله تعالى ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ وقوله تعالى ﴿ فَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ، ويطلق ويراد به الحقيقة اللغوية وهو مجرد الانقياد والاستسلام ، فالحقيقة في كلام المصنف هنا هي الشرعية ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة من حيث أن المسلم يطلق على من أظهر الإسلام وإن لم يعلم باطنه ، فلا يكون مؤمناً لأنه ممن لم تصدق عليه الحقيقة الشرعية ، وأما اللغوية لخاصة . قوله ( عن سعد ) هو ابن أبي وقاص كما صرح الاسماعيلي في روايته ، وهو والد عامر الراوي عنه ، كما وقع في الزكاة عند المصنف من رواية صالح بن كيسان قال فيها : عن عامر بن سعد عن أبيه ، واسم أبي وقاص مالك ، وسيأتي تمام نسبة في مناقب سعد إن شاء الله تعالى . قوله ( أعطى رهطاً ) الرهط عدد من الرجال من ثلاثة إلى عشرة ، قال القرطبي : وربما جاوزوا ذلك قليلاً ، ولا واحد له من لفظه ، ورهط الرجل بنو أبيه الأدنى ، وقيل قبيلته . وللإسماعيلي من طريق ابن أبي ذئب أنه جاءه رهط فسألوه فأعطاهم فترك رجلاً منهم . قوله ( وسعد جالس ) فيه تجريد ، وقوله « أعجبهم إلى » فيه التفات ،

ولفظه في الزكاة « أعطى رهطا وأنا جالس » فساقه بلا تجريد ولا التفات ، وزاد فيه « فقمتم الى رسول الله ﷺ فساررتهم . وغفل بعضهم فعزا هذه الزيادة الى مسلم فقط ، والرجل المتروك اسمه جميل بن سراقفة الضمري ، سماء الواقدي في المغازي . قوله ( مالك عن فلان ) يعني أى سبب لعدولك عنه الى غيره ؟ ولفظ فلان كناية عن اسم أجهل بعد أن ذكر . قوله ( فوالله ) فيه القسم في الإخبار على سبيل التأكيد . قوله ( لأراه ) وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهجمة هنا وفي الزكاة ، وكذا هو في رواية الاسماعيل وغيره . وقال الشيخ محي الدين رحمه الله : بل هو بفتحها أى أعلمه ، ولا يجوز ضمها فيصير بمعنى أظنه لأنه قال بعد ذلك : غلبني ما أعلم منه اهـ . ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب ، ومنه قوله تعالى ﴿ فإني علمتهم من المؤمنين ﴾ ، سلمنا لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظريا لا يقينيا وهو الممكن هنا ، وبهذا جزم صاحب المفهم في شرح مسلم فقال : الرواية بضم الهجمة ، واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن ، لأن النبي ﷺ ما نهاه عن الحلف ، كذا قال ، وفيه نظر لا يخفى ، لأنه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ، ولم يقسم على الأمر المظنون كما ظن . قوله ( فقال : أو مسلما ) هو باسكان الواو لا بفتحها ، فقيل هي للتويع ، وقال بعضهم : هي للتشريك ، وأنه أمره أن يقولهما معا لأنه أحوط ، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في معجمه في هذا الحديث فقال « لا تقل مؤمن بل مسلم » فوضح أنها للإضراب ، وليس معناها الإنكار بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يختبر حاله الخبرة الباطنة أول من إطلاق المؤمن ، لأن الإسلام معلوم بحكم لظاهر ، قاله الشيخ محي الدين ملخصا . وتعقبه الكرماني بأنه يلزم منه أن لا يكون الحديث دالا على ما عقد له الباب ، ولا يكون رد الرسول ﷺ على سعد فائدة . وهو تعقب مردود ، وقد بينا وجه المطابقة بين الحديث والترجمة قبل ، وحصل القصة أن النبي ﷺ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفا ، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة وترك جمعيلا وهو من المهاجرين مع أن الجميع سألوه خاطبه سعد في أمره لأنه كان يرى أن جمعيلا أحق منهم لما اختبره منه دونهم ، ولهذا راجع فيه أكثر من مرة ، فأرشدته النبي ﷺ إلى أمرين : أحدهما إعلامه بالحكمة في إعطاء أولئك وحرمان جميل مع كونه أحب اليه ممن أعطى ، لأنه لو ترك إعطاء المؤلف لم يؤمن ارتداده فيكون من أهل النار ، ثانيهما إرشاده الى التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر ، فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد ، وأنه لا يستلزم محض الانكار عليه ، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى ، والآخر على طريق الاعتذار . فان قيل : كيف لم تقبل شهادة سعد لجميل بالإيمان ، ولو شهد له بالعدالة لقبول منه وهي تستلزم الإيمان ؟ فالجواب أن كلام سعد لم يخرج مخرج الشهادة وإنما خرج مخرج المدح له والتوسل في الطلب لأجله ، فهذا نوقش في لفظه ، حتى ولو كان بلفظ الشهادة لما استلزم المشورة عليه بالأمر الأولى رد شهادته ، بل السياق يرشد الى أنه قبل قوله فيه بدليل أنه اعتذر اليه . وروينا في مسند محمد بن هرون الروياني وغيره باسناد صحيح الى أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال له : كيف ترى جمعيلا ؟ قال قلت : كشكلك من الناس ، يعني المهاجرين . قال : فكيف ترى فلانا ؟ قال قلت : سيد من سادات الناس . قال : لجميل خير من ملء الأرض من فلان . قال قلت : ففلان هكذا وأنت تصنع به ما تصنع ، قال : إنه رأس قوم ، فأنا أنا لفهم به . فهذه منزلة جميل المذكور عند النبي ﷺ كما ترى ، فظهرت بهذا الحكمة في حرمانه وإعطاء غيره ، وأن ذلك لمصلحة التأليف كما قرناه . وفي حديث الباب من الفوائد المتفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام ، وترك القطع بالإيمان الكامل لمن لم ينص عليه ، وأما منع القطع بالجنة فلا يؤخذ من هذا صريحا وإن تعرض له بعض

الشارحين . نعم هو كذلك فيمن لم يثبت فيه النص ، وفيه الرد على غلاة المرجئة في اكتفائهم في الإيمان بنطق اللسان . وفيه جواز تصرف الإمام في مال المصالح وتقديم الأهم فالأهم وإن خفي وجه ذلك على بعض الرعية . وفيه جواز الشفاعة عند الإمام فيما يعتقد الشافع جوازه ، وتبنيه الصغير للكبير على ما يظن أنه ذهل عنه ، ومراجعة المشفوع اليه في الأمر إذا لم يؤد إلى مفسدة ، وأن الإصرار بالنصيحة أولى من الإعلان كما ستأتي الإشارة اليه في كتاب الزكاة . قصت اليه فساررت ، ، وقد يتعين إذا جبر الإعلان إلى مفسدة . وفيه أن من أشير عليه بما يعتقد المشير مصلحة لا ينكر عليه ، بل يبين له وجه الصواب . وفيه الاعتذار إلى الشافع إذا كانت المصلحة في ترك إجابته ، وأن لا عيب على الشافع إذا ردت شفاعته لذلك . وفيه استحباب ترك الإلحاح في السؤال كما استنبطه المؤلف منه في الزكاة ، وسيأتي تقريره هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( إني لأعطي الرجل ) حذف المفعول الثاني للتعميم ، أي أي عطاء كان . قوله ( أعجب إلى ) في رواية الكشميني « أحب » ، وكذا لاكثر الرواة . ووقع عند الاسماعيل بعد قوله أحب إلى منه « وما أعطيه إلا غفلة أن يكبه الله » الخ . ولأبي داود من طريق معمر « إني أعطى رجلا ، وأدع من هو أحب إلى منهم لا أعطيه شيئا ، غفلة أن يكبوا في النار على وجوههم » . قوله ( أن يكبه ) هو بفتح أوله وضم الكاف يقال : أكب الرجل إذا أطرق ، وكبه غيره إذا قلبه ، وهذا على خلاف القياس لأن الفعل اللازم يتعدى بالهمزة وهذا زيدت عليه الهمزة فقصر . وقد ذكر المؤلف هذا في كتاب الزكاة فقال : يقال أكب الرجل إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل قلت : كبه وكبته . وجاء نظير هذا في أحرف سيرة منها : أنسل ريش الطائر ونسلته ، وأنزفت البئر ونزفتها ، وحكى ابن الأعرابي في المتعدي كبه وأكبه معا . ( تنبيه ) : ليس فيه إعادة السؤال ثانيًا ولا الجواب عنه ، وقد روى عن ابن وهب ورشد بن سعد جميعا عن يونس عن الزهري بسند آخر قال : عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه أخرجه ابن أبي حاتم . ونقل عن أبيه أنه خطأ من راويه وهو الوليد بن مسلم عنهما . قوله ( ورواه يونس ) يعني ابن يزيد الأيلي ، وحديثه موصول في كتاب الإيمان لعبد الرحمن بن عمر الزهري الملقب رسته بضم الراء وإسكان السين المهملتين وقبل الهاء مثناة من فوق مفتوحة ، ولفظه قريب من سياق الكشميني ، ليس فيه إعادة السؤال ثانيًا ولا الجواب عنه . قوله ( وصالح ) يعني ابن كيسان ، وحديثه موصول عند المؤلف في كتاب الزكاة . وفيه من اللطائف رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم صالح والزهري وعامر . قوله ( ومعمر ) يعني ابن راشد ، وحديثه عند أحمد بن حنبل والحميدي وغيرهما عن عبد الرزاق عنه ، وقال فيه : إنه أعاد السؤال ثلاثاً . ورواه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن الزهري . ووقع في إسناده وهم منه أو من شيخه ، لأن معظم الروايات في الجوامع والمسانيد عن ابن عيينة عن معمر عن الزهري بزيادة معمر بينهما ، وكذا حدث به ابن أبي عمر شيخ مسلم في مسنده عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه ، وزعم أبو مسعود في الاطراف أن الوهم من ابن أبي عمر ، وهو محتمل لأن يكون الوهم صدر منه لما حدث به مسلماً ، لكن لم يتعين الوهم في جهته ، وحمله الشيخ محي الدين على أن ابن عيينة حدث به مرة باسقاط معمر ومرة بآبائه ، وفيه بعد ، لأن الروايات قد تضافرت عن ابن عيينة بآبائ معمر ، ولم يوجد باسقاطه إلا عند مسلم ، والموجود في مسند شيخه بلا إسقاط كما قدمناه ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتابي « تعليق التعليق » . وفي رواية عبد الرزاق عن معمر من الزيادة : قال الزهري فزرى أن الاسلام الكلمة ، والإيمان العمل . وقد استشكل هذا بالنظر إلى حديث سؤال جبريل ، فإن ظاهره يخالفه . ويمكن أن يكون مراد الزهري أن المرء يحكم باسلامه



ويسمى مسلماً إذا تلفظ بالكلمة - أى كلمة الشهادة - وأنه لا يسمى مؤمناً إلا بالعمل ، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح ، وعمل الجوارح يدل على صدقه . وأما الإسلام المذكور فى حديث جبريل فهو الشرعى الكامل المراد بقوله تعالى ﴿ ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه ﴾ . قوله ( وابن أخى الزهري عن الزهري ) يعنى أن الأربعة المذكورين رووا هذا الحديث عن الزهري بإسناده كما رواه شعيب عنه ، وحديث ابن أخى الزهري موصول عند مسلم ، وساق فيه السؤال والجواب ثلاث مرات ، وقال فى آخره « خشية أن يكب ، على البناء للفعول . وفى رواية ابن أخى الزهري لطيفة ، وهى رواية أربعة من بنى زهرة على الولاء هو وعه وعامر وأبوه

٢٠ - باب إنشاء السلام من الإسلام . وقال عَمَّارٌ : ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ : الْإِنصَافُ

مِنْ نَفْسِكَ ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِمَا لَمْ ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ

٢٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلَّيرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ

رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : تُطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ

قوله ( باب ) هو منون . وقوله ( السلام من الإسلام ) زاد فى رواية كريمة « إنشاء السلام ، والمراد بإفشاءه نشره سرا أو جهرا ، وهو مطابق للرفوع فى قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » . وبيان كونه من الإسلام تقدم فى باب إطعام الطعام مع بقية فوائده . وغاير المصنف بين شيوخه اللذين حدثاه عن الليث مراعاة للإتيان بالفائدة الإسنادية وهى تكثير الطرق حيث يحتاج الى إعادة المتن ، فانه لا يعيد الحديث الواحد فى موضعين على صورة واحدة . فان قيل : كان يمكنه أن يجمع الحكمين فى ترجمة واحدة ويخرج الحديث عن شيوخه معا ، أجاب الحكماني باحتمال أن يكون كل من شيوخه أوردته فى معرض غير المعرض الآخر ، وهذا ليس بطائل ، لانه متوقف على ثبوت وجود تصنيف محبوب لكل من شيوخه ، والأصل عدمه . ولأن من اعتنى بترجمة كل من قتيبة وعمرو بن خالد لم يذكر أن لواحد منهما تصنيفا على الأبواب ، ولانه لزم منه أن البخارى يقلد فى التراجم ، والمعروف الشائع عنه أنه هو الذى يستنبط الأحكام فى الأحاديث ويترجم لها ويتفهن فى ذلك بما لا يدركه فيه غيره . ولانه يبقى السؤال بحاله إذ لا يمتنع معه أن يجمعها المصنف ، ولو كان سمعها مفترقين . والظاهر من صنيع البخارى أنه يقصد تعديد شعب الإيمان كما قدمناه ، فخص كل شعبة بباب تنويعها بذكرها ، وقصد التنويه يحتاج إلى التأكيد فلذلك غاير بين الترجمتين . قوله ( وقال عمار ) هو ابن ياسر ، أحد السابقين الأولين ، وأثره هذا أخرجه أحمد ابن حنبل فى كتاب الإيمان من طريق سفيان الثوري ، ورواه يعقوب بن شيبة فى مسنده من طريق شعبة وزهير ابن معاوية وغيرهما كلهم عن أنس بن إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار ، ولفظ شعبة « ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان ، وهو بالمعنى ، وهكذا رويناه فى جامع معمر عن أنس بن إسحق . وكذا حدث به عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر ، وحدث به عبد الرزاق بأخرة فرفعه إلى النبي ﷺ ، كذا أخرجه البزار فى مسنده وابن أبي حاتم فى العلل كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي ، وكذا رواه البغوي فى شرح السنة من طريق أحمد بن كعب الواسطي ، وكذا أخرجه ابن الأعرابي فى معجمه عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثهم عن عبد الرزاق مرفوعا .

واستغربه البزار ، وقال أبو روعة : هو خطأ . قلت : وهو معلول من حيث صناعة الإسناد ، لأن عبد الرزاق تفرق بأخيرة ، وسماع هؤلاء منه في حال تفرقه ، إلا أن مثله لا يقال بالرأى فهو في حكم المرفوع ، وقد روينا مرفوعاً من وجه آخر عن عمار أخرجه الطبراني في الكبير وفي إسناده ضعف ، وله شواهد أخرى بينها في تعليق التعليق . قوله ( ثلاث ) أي ثلاث خصال ، وإعراجه نظير ما مر في قوله ثلاث من كن فيه ، والعالم بفتح اللام والمراد به هنا جميع الناس ، والإقتار القلة وقيل الافتقار ، وعلى الثاني فن في قوله من الإقتار ، بمعنى مع أو بمعنى عند . قال أبو الزناد بن سراج وغيره : إنما كان من جمع الثلاث مستكملاً للإيمان لأن مداره عليها ، لأن العبد إذا اتصف بالإتقان لم يترك لمولاه حقاً واجباً عليه إلا أداه ، ولم يترك شيئاً مما ناه عنه إلا اجتنبه ، وهذا يجمع أركان الإيمان . وبذلك السلام يتضمن مكارم الأخلاق والتواضع وعدم الاحتقار ، ويحصل به التألف والتحاب ، والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكرم لأنه إذا أنفق من الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقاً ، والنفقة أهم من أن تكون على العيال واجبة ومنهوبة ، أو على الضيف والزائر ، وكونه من الإقتار يستلزم الوثوق بالله والوهد في الدنيا وقصر الأمل وغير ذلك من مهمات الآخرة . وهذا التقرير يقوى أن يكون الحديث مرفوعاً ، لأنه شبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم . والله أعلم

## ٢١ - باب كفران العشير ، وكفر دون كفر . فيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ

٢٩ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ « أُرِيتُ النَّارَ ، فإذا أُرِيتُ أهلها النساء يكفرن . قيل : أيكفرن بالله ؟ قال : يكفرن العشير ، ويكفرن الإحسان . لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً قالت : ما رأيت منك خيراً قط »

[ الحديث ٢٩ - أطرافه في : ٤٣١ ، ٧٤٨ ، ١٠٥٢ ، ٣٢٠٢ ، ٥١٩٧ ]

قوله ( باب كفران العشير ، وكفر دون كفر ) قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرحه : مراد المصنف أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً كذلك المعاصي تسمى كفراً ، لكن حيث يطلق عليها الكفر لا يراد الكفر المخرج من الملة . قال : وخص كفران العشير من بين أنواع الذنوب لدقيقة بديعة وهي قوله ﷺ « لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ففقرن حق الزوج على الزوجة بحق الله ، فإذا كفرت المرأة حق زوجها - وقد بلغ من حقه عليها هذه الغاية - كان ذلك دليلاً على تهاونها بحق الله ، فلذلك يطلق عليها الكفر ، لكنه كفر لا يخرج عن الملة . ويؤخذ من كلامه مناسبة هذه الترجمة لأمر الإيمان من جهة كون الكفر ضد الإيمان . وأما قول المصنف « وكفر دون كفر » ، فأشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره . وقوله « فيه أبو سعيد » ، أي يدخل في الباب حديث رواه أبو سعيد ، وفي رواية كريمة « فيه عن أبي سعيد » ، أي مروى عن أبي سعيد . وفائدة هذا الإشارة إلى أن الحديث طريقاً غير الطريق المسافة . وحديث أبي سعيد أخرجه المؤلف في الحيز وغيره من طريق عياض بن عبد الله عنه وفيه قوله ﷺ للنساء « تصدقن ، فإني رأيتكن أكثر أهل النار » فقلن : ولم يا رسول الله ؟ قال « تكفرن اللعن ، وتكفرن العشير » الحديث . ويحتمل أن يريد بذلك حديث أبي سعيد أيضاً « لا يشكر الله من لا يشكر الناس » ، قاله القاضي أبو بكر المذکور ، والأول أظهر وأجری

على مألوف المصنف ، وبعضه إيراد الحديث ابن عباس بلفظ « وتكفرن العشير ، والعشير الزوج ، قيل له عشير بمعنى معاشر مثل أكيل بمعنى مؤاكل وحديث ابن عباس المذكور طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف بهذا الاسناد تاما ، وسيأتى الكلام عليه ثم . وننبه هنا على فائدتين : إحداهما أن البخارى يذهب إلى جواز تقطيع الحديث ، إذا كان ما يفصله منه لا يتعلق بما قبله ولا بما بعده تعلقا يفضى إلى فساد المعنى ، فصنيعه كذلك يوم من لا يحفظ الحديث أن المختصر غير التام ، لا سيما إذا كان ابتداء المختصر من أثناء التام كما وقع في هذا الحديث فإن أوله هنا قوله ﷺ « أريت النار ، إلى آخر ما ذكر منه ، وأول التام عن ابن عباس قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فذكر قصة صلاة الخسوف ثم خطبة النبي ﷺ وفيها القدر المذكور هنا ، فمن أراد عد الأحاديث التى اشتمل عليها الكتاب يظن أن هذا الحديث حديثان أو أكثر لاختلاف الابتداء ، وقد وقع في ذلك من حكى أن عدته بغير تكرار أربعة آلاف أو نحوها كابن الصلاح والشيخ محي الدين ومن بعدهما ، وليس الأمر كذلك بل عدته على التحرير ألفا حديث وخمسمائة حديث وثلاثة عشر حديثا كما بينت ذلك مفصلا في المقدمة . الفائنة الثانية تقرر أن البخارى لا يعيد الحديث إلا لفائدة ، لكن تارة تكون في المتن ، وتارة في الاسناد ، وتارة فيهما . وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته بل يتصرف فيه ، فإن كثرت طرقة أو رد لكل باب طريقا ، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد . وقد صنع ذلك في هذا الحديث ، فانه أورده هنا عن عبد الله بن مسleme - وهو القعنبى - مختصرا مقتصرا على مقصود الترجمة كما تقدمت الإشارة إليه من أن الكفر يطلق على بعض المعاصى ، ثم أورده في الصلاة في باب من صلى وقدامه نار بهذا الإسناد بعينه ، لكنه لما لم يغير اقتصر على مقصود الترجمة منه فقط ، ثم أورده في صلاة الكسوف بهذا الإسناد فساهه تاما ، ثم أورده في بدء الخلق في ذكر الشمس والقمر عن شيخ غير القعنبى مقتصرا على موضع الحاجة ، ثم أورده في عشرة النساء عن شيخ غيرهما عن مالك أيضا . وعلى هذه الطريقة يحمل جميع تصرفه ، فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعدا إلا نادرا ، والله الموفق . وسيأتى الكلام على ما تضمنه حديث الباب من الفوائد حيث ذكره تاما إن شاء الله تعالى

٢٢ - باب المعاصى من أمر الجاهلية . ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك ، لقول النبي ﷺ « إِنَّكَ أَمَرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ » وقول الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾

٣٠ - حديث سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن واصل الأحطاب عن المروزي قال : لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالْبِزْةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حُلَّةٌ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنِّي سَأَبَدْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأَمِّهِ ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ « يَا أَبَا ذَرٍّ ، أَعَيَّرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ إِنَّكَ أَمَرُؤُ فَيْكَ جَاهِلِيَّةٌ . إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ . جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ . فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ ، [ الحديث ٣٠ - طرفه في : ٢٥٤٥ ، ٦٠٥٠ ]

باب ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ﴾ فَمَسَامُ الْمُؤْمِنِينَ

٣١ - حديث عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن بن الأخنف

ابن قيس قال : ذهبت لأنصر هذا الرجل ، فلقيني أبو بكره قال : أين تريد ؟ قلت أنصر هذا الرجل . قال : ارجع ، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا التقى المسلمان بسيفيهما فاقتا تل والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حربصاً على قتل صاحبه »

[ الحديث ٣١ - طرقه في : ٦٨٧٥ ، ٧٠٨٣ ]

قوله ( باب ) هو ممنون . وقوله المعاصي مبتدأ ومن أمر الجاهلية خبره ، والجاهلية ما قبل الاسلام ، وقد يطلق في شخص معين أى في حال جاهليته . وقوله ( ولا يكفر ) بتشديد الفاء المفتوحة ، وفي رواية أبي الوقت بفتح أوله وإسكان الكاف ، وقوله ( إلا بالشرك ) أى إن كل معصية تؤخذ من ترك واجب أو فعل محرم فهي من أخلاق الجاهلية ، والشرك أكبر المعاصي ولهذا استثناء . ومحصل الترجمة أنه لما قدم أن المعاصي يطلق عليها الكفر ، مجازاً على إرادة كفر النعمة لا كفر الجحد أراد أن يبين أنه كفر لا يخرج عن الملة خلافاً للخوارج الذين يكفرون بالذنوب ، ونص القرآن رد عليهم وهو قوله تعالى ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ فصور مادون الشرك تحت إمكان المغفرة ، والمراد بالشرك في هذه الآية الكفر ، لأن من جحد نبوة محمد ﷺ مثلاً كان كافراً ولو لم يجعل مع الله إلهاً آخر ، والمغفرة منتفية عنه بلا خلاف . وقد يرد الشرك ويراد به ما هو أخص من الكفر كما في قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ﴾ قال ابن بطال : غرض البخاري الرد على من يكفر بالذنوب كالخوارج ، ويقول إن من مات على ذلك يخلد في النار ، والآية ترد عليهم لأن المراد بقوله ﴿ ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ من مات على كل ذنب سوى الشرك ، وقال الكرماني : في استدلاله بقول أبي ذر « غيرته بأمة » نظر لأن التعبير ليس كبيرة ، وهم لا يكفرون بالصغائر . قلت : استدلاله عليهم من الآية ظاهر ، ولذلك اقتصر عليه ابن بطال ، وأما قصة أبي ذر فأنما ذكرت ليستدل بها على أن من بقيت فيه خصلة من خصال الجاهلية سوى الشرك لا يخرج عن الإيمان بها ، سواء كانت من الصغائر أم الكبائر ، وهو واضح . واستدل المؤلف أيضاً على أن المؤمن إذا ارتكب معصية لا يكفر بأن الله تعالى أبقى عليه اسم المؤمن فقال ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ ثم قال ﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ « إذا التقى المسلمان بسيفيهما ، فسباها مسلمين مع التواعد بالنار ، والمراد هنا إذا كانت المقاتلة بغير تأويل سائغ . واستدل أيضاً بقوله ﷺ لا يدر فيك جاهلية ، أى خصلة جاهلية ، مع أن منزلة أبي ذر من الإيمان في الذروة العالية ، وإنما وبخه بذلك - على عظيم منزلته عنده - تحذيراً له عن معاودة مثل ذلك ، لأنه وإن كان معذوراً بوجه من وجوه العذر ، لكن وقوع ذلك من مثله يستعظم أكثر ممن هو دونه ، وقد وضح بهذا وجه دخول الحديثين تحت الترجمة ، وهذا على مقتضى هذه الرواية رواية أبي ذر عن مشايخه ، لكن سقط حديث أبي بكره من رواية المستمل ، وأما رواية الأصيلي وغيره فأفرد فيها حديث أبي بكره بترجمة ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين ﴾ وكل من الروایتين جمعاً وتصريفاً حسن . والطائفة القطعة من الشيء ، ويطلق على الواحد فما فوقه عند الجمهور . وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني مع قوله تعالى ﴿ وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ﴾ فالآية واردة في الجلد ولا اشتراط فيه والاشتراط في الرجم بدليل آخر . وأما اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى ﴿ فلتقم طائفة منهم معك ﴾ فذلك لقوله تعالى ﴿ وليأخذوا أسلحتهم ﴾ فذكره بلفظ

الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح . قوله (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ويونس هو ابن عبيد والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، والأحنف بن قيس محضرم وقد رأى النبي ﷺ لكن قبل إسلامه ، وكان رئيس بني تميم في الإسلام ، وبه يضرب المثل في الحلم . وقوله « ذهب لأنصر هذا الرجل » يعني عليا ، كذا هو في مسلم من هذا الوجه ، وقد أشار إليه المؤلف في الفتن ولفظه « أريد نصرة ابن عم رسول الله ﷺ » ، زاد الإسماعيلي في روايته يعني عليا . وأبو بكرة بأسكان الكاف هو الصحابي المشهور ، وكان الأحنف أراد أن يخرج بقومه إلى علي بن أبي طالب ليقاتل معه يوم الجمل فنهاه أبو بكرة فرجع ، وحل أبو بكرة الحديث على عمومته في كل مسلمين التقيا بسفيهما حبا للباة ، وإلا فالحق أنه محمول على ما إذا كان القتال منهما بغير تأويل سائخ كإقدامه ، ويخص ذلك من عموم الحديث المتقدم بدليله الخاص في قتال أهل البني ، وقد رجح الأحنف عن رأي أبي بكرة في ذلك وشهد مع علي باقي حروبه ، وسيأتي الكلام على حديث أبي بكرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورجال إسناده كلهم بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض وهم أيوب والحسن والأحنف . قوله ( عن واصل ) هو ابن حيان ، وللأصلي هو الأحب ، وللصنف في العتق حدثنا واصل الأحب . قوله ( عن المعرور ) وفي العتق : سمعت المعرور بن سويد ، وهو بمهمات ساكن العين . قوله ( بالريذة ) هو بفتح الراء والموحدة والمعجمة : موضع بالبادية ، بينه وبين المدينة ثلاث مراحل . قوله ( وعليه حلة وعلى غلامه حلة ) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة عنه ، لكن في رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة « أتيت أبا ذر فإذا حلة ، عليه منها ثوب وعلى عبده منها ثوب ، وهذا يوافق ما في اللغة أن الحلة ثوبان من جنس واحد ، ويؤيده ما في رواية الأعمش عن المعرور عند المؤلف في الأدب بلفظ « رأيت عليه بردا وعلى غلامه بردا فقلت : لو أخذت هذا فلبسته كانت حلة » ، وفي رواية مسلم « قتلنا : يا أبا ذر ، لو جمعت بينهما كانت حلة » ، ولأبي داود « فقال القوم : يا أبا ذر ، لو أخذت الذي على غلامك لجعلته مع الذي عليك لكانت حلة » ، فهذا موافق لقول أهل اللغة ، لأنه ذكر أن الثوبين يصيران بالجمع بينهما حلة ، ولو كان كافي الأصل على كل واحد منهما حلة لكان إذا جمعهما يصير عليه حلتان ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه كان عليه برد جيد تحته ثوب خلق من جنسه وعلى غلامه كذلك ، وكأنه قيل له : لو أخذت البرد الجيد فأضفته إلى البرد الجيد الذي عليك وأعطيت الغلام البرد المخلق بدله لكانت حلة جيدة ، فتلتم بذلك الروایتان ، ويحمل قوله في حديث الأعمش « لكانت حلة » أي كاملة الجودة ، فالتنكير فيه للتعظيم . والله أعلم . وقد نقل بعض أهل اللغة أن الحلة لا تكون إلا ثوبين جديدين يحملهما من طيهما ، فأفاد أصل تسمية الحلة . وغلام أبي ذر المذكور لم يسم ، ويحتمل أن يكون أبا مرواح مولى أبي ذر ، وحديثه عنه في الصحيحين . وذكر مسلم في الكنى أن اسمه سعد . قوله ( فسألته ) أي عن السبب في إلباسه غلامه نظير لبسه ، لأنه على خلاف المألوف ، فأجابه بحكاية القصة التي كانت سببا لذلك . قوله ( سألته ) في رواية الإسماعيلي « سأمت » وفي الأدب للؤلؤ « كان بيني وبين رجل كلام ، وزاد مسلم « من إخواني » ، وقيل : أن الرجل المذكور هو بلال المؤذن مولى أبي بكر ، وروى ذلك الوليد بن مسلم منقطعا . ومعنى « سألته » وقع بيني وبينه سباب بالتخفيف ، وهو من السب بالتشديد وأصله القطع ، وقيل مأخوذ من السبة وهي حلقة الدبر ، سمى الفاحش من القول بالفاحش من الجسد ، فعلى الأول المراد قطع المسبوب ، وعلى الثاني المراد كشف عورته لأن من شأن السباب إبداء عورة المسبوب . قوله ( فقيرته بأمة ) أي نسبته إلى العار ، زاد في الأدب « وكانت أمه أعمية فقلت منها » وفي رواية « قلت له يا ابن السوداء » ، والأعمى من لا يفصح باللسان العربي سواء

كان عرياً أو مجعياً ، والفاء في « فعيرته » ، قيل هي تفسيرية كأنه بين أن التمييز هو السب ، والظاهر أنه وقع بينها سبب وزاد عليه التعبير فتكون طائفة ، ويدل عليه رواية مسلم قال « أعيرته بأمه ؟ قلت : من سب الرجال سبوا أباه وأمه . قال : إنك امرؤ فيك جاهلية ، أي خصلة من خصال الجاهلية . ويظهر لي أن ذلك كان من أبي ذر قبل أن يعرف تحريمه ، فكانت تلك الخصلة من خصال الجاهلية باقية عنده ، فلماذا قال كما عند المؤلف في الأدب « قلت : على ساعتي هذه من كبر السن ؟ قال : نعم ، كأنه تعجب من خفاء ذلك عليه مع كبر سنه ، فين له كون هذه الخصلة منمومة شرطاً ، وكان بعد ذلك يساوى غلامه في اللبوس وغيره أخذاً بالأحوط ، وإن كان لفظ الحديث يقتضي اشتراط اللواصاة لا المساواة ، وسنذكر ما يتعلق ببقية ذلك في كتاب العتق حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي السياق دلالة على جواز تعدية « عيرته » ، بالباء ، وقد أنكره ابن قتيبة وتبعه بعضهم ، وأثبت آخرون أنها لغة . وقد جلد في سبب إلباس أبي ذر غلامه مثل لبسه أثر مرفوع أصرح من هذا وأخصر ، أخرجه الطبراني من طريق أبي غالب عن أبي أمامة أن النبي ﷺ أعطى أبا ذر عبداً فقال « أطعمه مما تأكل ، وألبسه مما تلبس ، وكان لأبي ذر ثوب فشقه نصفين ، فأعطى الغلام نصفه ، فرآه النبي ﷺ فسأله فقال : قلت يا رسول الله « أطعموم مما تأكلون ، وألبسوم مما تلبسون » قال : نعم

### ٣٣ - باب ظلم دون ظلم

٣٢ - **حدثنا أبو الوليد** قال حدثنا شعبة . ح . قال وحدثني بشر قال حدثنا محمد عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : « لا تزلت ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قال أصحاب رسول الله ﷺ : أئتمان لم يظلم ؟ فأزل الله ﴿ إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾

[ الحديث ٣٢ - أخرجه في : ٣٣٦٠ ، ٣٤٢٨ ، ٣٤٢٩ ، ٤٦٧٩ ، ٤٧٧٦ ، ٦٩١٨ ، ٦٩٢٧ ]

**قوله** ( باب ظلم دون ظلم ) دون يحتمل أن تكون بمعنى غير ، أي أنواع الظلم متغايرة . أو بمعنى الأدنى ، أي بعضها أخف من بعض ، وهو أظهر في مقصود المصنف . وهذه الجملة لفظ حديث رواه أحمد في كتاب الإيمان من حديث عطاء ، ورواه أيضاً من طريق طاوس عن ابن عباس بمعناه ، وهو في معنى قوله تعالى ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله ﴾ الآية ، فاستعمله المؤلف ترجمة ، واستدل له بالحديث المرفوع . ووجه الدلالة منه أن الصحابة فهموا من قوله « بظلم » عموم أنواع المعاصي ، ولم ينكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، ولأنما بين لهم أن المراد أعظم أنواع الظلم وهو الشرك على ما سنوضحه ، فدل على أن للظلم مراتب متفاوتة . ومناسبة لإيراد هذا عقب ما تقدم من أن المعاصي غير الشرك لا ينسب صاحبها إلى الكفر المخرج عن الملة على هذا التقرير ظاهرة

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . **قوله** ( وحدثني بشر ) هو في الروايات المصححة بواو العطف ، وفي بعض النسخ قبلها صورة ح ، فإن كانت من أصل التصنيف فهي مهمة مأخوذة من التحويل على المختار . وإن كانت مزيلة من بعض الرواة فيحتمل أن تكون مهمة كذلك أو معجمة مأخوذة من البخاري لأنها رمزه أي قال البخاري وحدثني بشر ، وهو ابن خالد العسكري وشيخه محمد هو ابن جعفر المعروف ببندر ، وهو أثبت الناس في شعبة ، ولهذا أخرج المؤلف روايته مع كونه أخرج الحديث عالياً عن أبي الوليد ، واللفظ المساق هنا لفظ بشر ، وكذلك

أخرج النسائي عنه وتابعه ابن أبي حدى عن شعبة ، وهو عند المؤلف في تفسير الأنعام ، وأما لفظ أبي الوليد فساه المؤلف في قصة لقمان بلفظ : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ، وزاد فيه أبو نعيم في مستخرجه من طريق سليمان بن حرب عن شعبة بعد قوله (إن الشرك لظلم عظيم) : فطابت أنفسنا . واقتضت رواية شعبة هذه أن هذا السؤال سبب نزول الآية الأخرى التي في لقمان ، لكن رواه البخاري ومسلم من طريق أخرى عن الأعشى وهو سليمان المذكور في حديث الباب ، ففي رواية جرير عنه : فقالوا : أينما لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال : ليس بذلك ، ألا تسمعون إلى قول لقمان ، وفي رواية وكيع عنه : فقال ليس كما تظنون ، وفي رواية عيسى بن يونس : إنما هو الشرك ، ألم تسمعون إلى ما قال لقمان ، وظاهر هذا أن الآية التي في لقمان كانت معلومة عندهم ولذلك نههم عليها ، ويحتمل أن يكون نزولها وقع في الحال قتلاهما عليهم ثم نههم فتلثم الروايتان . قال الخطابي : كان الشرك عند الصحابة أكبر من أن يلقب بالظلم ، فحلوا الظلم في الآية على ما عداه - يعنى من المعاصي - فسألوا عن ذلك ، فزلت هذه الآية . كذا قال ، وفيه نظر ، والذي يظهر لى أنهم حلوا الظلم على عومه ، الشرك فادونه ، وهو الذى يقتضيه صنيع المؤلف . وإنما حمله على العموم لأن قوله (بظلم) نكرة في سياق النفي ، لكن عومها هنا بحسب الظاهر . قال المحققون : إن دخول على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو : من ، في قوله ما جاء من رجل أفاد تنصيص العموم ، وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد ، بل هو من العام الذى أريد به الخاص ، فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك . فان قيل : من أين يلزم أن من لبس الإيمان بظلم لا يكون آمنا ولا مهتديا حتى شق عليهم ، والسياق إنما يقتضى أن من لم يوجد منه الظلم فهو آمن ومهتد ، فما الذى دل على نفي ذلك عن وجد منه الظلم ؟ فالجواب أن ذلك مستفاد من المفهوم وهو مفهوم الصفة ، أو مستفاد من الاختصاص المستفاد من تقديم دهم ، على الأمن ، أى لهم الأمن لا لغيرهم ، كذا قال الزمخشري في قوله تعالى (إياك نعبد) وقال في قوله تعالى (كلا إنها كلمة هو قائلها) تقديم دهم ، على قائلها يفيد الاختصاص ، أى هو قائلها لا غيره ، فان قيل : لا يلزم من قوله (إن الشرك لظلم عظيم) أن غير الشرك لا يكون ظلما ، فالجواب أن التسوية في قوله لظلم للتعظيم ، وقد بين ذلك استدلال الشارح بالآية الثانية ، فالتقدير لم يلبسوا إيمانهم بظلم عظيم أى بشرك ، إذ لا ظلم أعظم منه ، وقد ورد ذلك صريحا عند المؤلف في قصة إبراهيم الخليل عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعشى ولفظه قلنا : يا رسول الله أينما لم يظلم نفسه ؟ قال : ليس كما تقولون ، لم يلبسوا إيمانهم بظلم : بشرك . أولم تسمعون إلى قول لقمان ، فذكر الآية . واستنبط منه المازرى جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، ونازعه القاضى عياض فقال : ليس في هذه القصة تكليف عمل ، بل تكليف اعتقاد بتصديق الخبر ، واعتقاد التصديق لازم لأول ورودها فإلى الحاجة ؟ ويمكن أن يقال : المعتقدات أيضا تحتاج إلى البيان ، فلما أجل الظلم حتى تناول إطلاقه جميع المعاصي شق عليهم حتى ورد البيان فالتفت الحاجة . والحق أن في القصة تأخير البيان عن وقت الخطاب ، لأنهم حيث احتاجوا إليه لم يتأخروا . قوله (ولم يلبسوا) أى لم يخطئوا ، تقول : لبست الأمر بالتخفيف ، ألبسه بالفتح في الماضى والكسر في المستقبل أى خلطته . وتقول : لبست الثوب ألبسه بالكسر في الماضى والفتح في المستقبل . وقال محمد بن إسماعيل التميمي في شرحه : خلط الإيمان بالشرك لا يتصور فالمراد أنهم لم تحصل لهم الصفتان كفر متأخر عن إيمان متقدم . أى لم يرتدوا . ويحتمل أن يراد أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهرا وباطنا ، أى لم ينافقوا . وهذا أوجه ، ولهذا عقبه المصنف بباب علامات المنافق ، وهذا من بدع ترتيبه . ثم في هذا الإستاذ رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض وهم الأعشى عن شيخه إبراهيم بن يزيد

النخعي عن خاله علقمة بن قيس النخعي ، والثلاثة كوفيون فقهاء ، وعبد الله الصحابي هو ابن مسعود . وهذه الترجمة أحد ما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . والأعمش موصوف بالتدليس ولكن في رواية حفص بن غياث التي تقدمت الإشارة إليها عند المؤلف عنه « حدثنا إبراهيم ، ولم أر التصريح بذلك في جميع طرقه عند الشيخين وغيرهما إلا في هذا الطريق . وفي المتن من الفوائد : الحمل على العموم حتى يرد دليل الخصوص ، وأن النكرة في سياق النفي تعم ، وأن الخاص يقضى على العام والمبين على المجمل ، وأن اللفظ يحمل على خلاف ظاهره لمصلحة دفع التعارض ، وأن درجات الظلم تتفاوت كما ترجم له ، وأن المعاصي لا تسمى شركا ، وأن من لم يشرك بالله شيئا فله الأمن وهو مهتد . فان قيل : فالمعاصي قد يعذب فإهو الأمن والاهتداء الذي حصل له ؟ فالجواب أنه آمن من التخليد في النار مهتد الى طريق الجنة . والله أعلم

### ٢٤ - باب علامة المنافق

٢٣ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ** قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مُالِكٍ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ أَبِي مُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ »

[ الحديث ٣٣ - أطرافه في : ٢٦٨٢ ، ٢٧٤٩ ، ٦٠٩٥ ]

٣٤ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالصًا ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَاهَا . إِذَا اتَّخَذَ خَانَ . وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ »

تابعه شعبة عن الأعمش

[ الحديث ٣٤ - طرقاه في : ٢٤٥٩ ، ٢٩٧٨ ]

**قوله** (باب علامات المنافق) لما قدم أن مراتب الكفر متفاوتة وكذلك الظلم أتبعه بأن النفاق كذلك ، وقال الشيخ محيي الدين : مراد البخاري بهذه الترجمة أن المعاصي تنقص الإيمان ، كما أن الطاعة تزيده . وقال الكرماني : مناسبة هذا الباب لكتاب الإيمان أن النفاق علامة عدم الإيمان ، أو يعلم منه أن بعض النفاق كفر دون بعض ، والنفاق لغة مخالفة الباطن للظاهر ، فان كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر ، وإلا فهو نفاق العمل ، ويدخل فيه الفعل والترك وتتفاوت مراتبه . **قوله** (حدثنا سليمان أبو الربيع) هو الزهراني ، بصري نزل بغداد ، ومن شيخه فصاعدا مدنيون ، ونافع بن مالك هو عم مالك بن أنس الإمام . **قوله** (آية المنافق ثلاث) الآية العلامة ، وإفراد الآية إما على إرادة الجنس ، أو أن العلامة إنما تحصل باجتماع الثلاث ، والأول أليق بصنيع المؤلف ، ولهذا ترجم بالجمع وعقب بالمتن الشاهد لذلك . وقد رواه أبو عروانة في صحيحه بلفظ « علامات المنافق » ، فان قيل ظاهره الحصر في الثلاث فكيف جاء في الحديث الآخر بلفظ « أربع من كن فيه .. الحديث » ؟ أجاب القرطبي باحتمال أنه استجد له ﷺ من العلم بمخالفهم ما لم يكن عنده . وأقول : ليس بين الحديثين تعارض ، لأنه لا يلزم من عد الخصلة



المضمومة الدالة على كمال النفاق كونها علامة على النفاق ، لاحتمال أن تكون العلامات دالات على أصل النفاق ،  
والخصلة الزائدة اذا أضيفت الى ذلك كل بها خلوص النفاق . على أن في رواية مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن  
عن أبيه عن أبي هريرة ما يدل على إرادة عدم الحصر ، فان لفظه « من علامة المنافق ثلاث » ، وكذا أخرجه الطبراني  
في الأوسط من حديث أبي سعيد الخدري ، واذا حل اللفظ الأول على هذا لم يرد السؤال ، فيكون قد أخبر ببعض  
العلامات في وقت ، وبعضها في وقت آخر . وقال القرطبي أيضا والنووي : حصل من مجموع الروايتين خمس خصال ،  
لأنها تواردتا على الكذب في الحديث والخيانة في الأمانة ، وزاد الأول الخلف في الوعد والثاني الغدر في المعاهدة  
والفجور في الخصومة . قلت : وفي رواية مسلم الثاني بدل الغدر في المعاهدة الخلف في الوعد كما في الأول ، فكأن  
بعض الرواة تصرف في لفظه لأن معناها قد يتحد ، وعلى هذا فالزيد خصلة واحدة وهي الفجور في الخصومة ،  
والفجور الميل عن الحق والاحتياال في رده ، وهذا قد يندرج في الخصلة الأولى وهي الكذب في الحديث . ووجه  
الاقتصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها ، إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث : القول ، والفعل ، والنية .  
فنبه على فساد القول بالكذب ، وعلى فساد الفعل بالخيانة ، وعلى فساد النية بالخلف . لان خلف الوعد لا يقدر  
إلا إذا كان العزم عليه مقارنا للوعد ، أما لو كان عازما ثم عرض له مانع أو بدا له رأى فهذا لم توجد منه صورة  
النفاق ، قاله الغزالي في الإحياء . وفي الطبراني في حديث طويل ما يشهد له ، ففيه من حديث سليمان « إذا وعد وهو  
يحدث نفسه أنه يخلف » ، وكذا قال في باقي الخصال ، وإسناده لا بأس به ليس فيهم من أجمع على تركه ، وهو عند أبي  
داود والترمذي من حديث زيد بن أرقم مختصر بلفظ « إذا وعد الرجل أخاه ومن نيته أن ينقض له فلم ينفذ عليه » .  
**قوله ( إذا وعد )** قال صاحب المحكم : يقال وعده خيرا ، ووعدته شرا . فاذا أسقطوا الفعل قالوا في الخير :  
وعدته ، وفي الشر : أوعدته . وحكى ابن الأعرابي في نوادره : أوعدته خيرا بالهمزة . فالمراد بالوعد في الحديث  
الوعد بالخير ، وأما الشر فيستحب إخلافه . وقد يجب ما لم يترتب على ترك إيفائه مفسدة . وأما الكذب في  
الحديث لحكى ابن التين عن مالك أنه سئل عن جرب عليه كذب فقال : أى نوع من الكذب ؟ لعله حدث عن  
عيش له سلف فبالغ في وصفه ، فهذا لا يضر ، وإنما يضر من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه فاصدا الكذب .  
انتهى . وقال النووي : هذا الحديث عده جماعة من العلماء مشكلا من حيث أن هذه الخصال قد توجد في المسلم  
المجمع على عدم الحكم بكفره . قال : وليس فيه إشكال ، بل معناه صحيح والذي قاله المحققون : إن معناه أن هذه  
خصال نفاق ، وصاحبها شبيه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلق بأخلاقهم . قلت : وحصل هذا الجواب الحمل في  
التسمية على المجاز ، أى صاحب هذه الخصال كالمنافق ، وهو بناء على أن المراد بالنفاق نفاق الكفر . وقد قيل في  
الجواب عنه : إن المراد بالنفاق نفاق العمل كما قدمناه . وهذا ارتضاء القرطبي واستدل له بقول عمر لحذيفة : هل  
تعلم في شيئا من النفاق ؟ فإنه لم يرد بذلك نفاق الكفر ، وإنما أراد نفاق العمل ، ويؤيده وصفه بالخالص في  
الحديث الثاني بقوله « كان منافقا خالصا » . وقيل : المراد باطلاق النفاق الانذار والتحذير عن ارتكاب هذه الخصال  
ولأن الظاهر غير مراد ، وهذا ارتضاء الخطائي . وذكر أيضا أنه يحتمل أن المتصف بذلك هو من اعتاد ذلك وصار  
له ديدنا . قال : ويدل عليه التعبير باذا ، فإنها تدل على تكرار الفعل . كذا قال . والأولى ما قاله الكرماني : إن  
حذف المفعول من « حدث » ، يدل على العموم ، أى إذا حدث في كل شيء كذب فيه . أو يصير قاصرا ، أى إذا

وجد ماهية التحديث كذب . وقيل هو محمول على من غلبت عليه هذه الخصال وتهاون بها واستخف بأمرها ، فإن من كل كذلك كان قاسد الاعتقاد غالبا . وهذه الأجوبة كلها مبنية على أن اللام في المناق للجنس ، ومنهم من ادعى أنها للعهد فقال : إنه ورد في حق شخص معين أو في حق المناققين في عهد النبي ﷺ ، وتمسك هؤلاء بأحاديث ضعيفة جاءت في ذلك لوثبت شيء منها لتعين المصير اليه . وأحسن الأجوبة ما ارتضاه القرطبي . والله أعلم . قوله ( تابعه شعبة ) وصل المؤلف هذه المتابعة في كتاب المظالم ، ورواية قبيصة عن سفيان - وهو الثوري - ضعفها يحيى بن معين ، وقال الشيخ عبي الدين : إنما أوردها البخاري على طريق المتابعة لا الأصالة . وتعبه الكرماني بأنها مخالفة في اللفظ والمعنى من عدة جهات ، فكيف تكون متابعة ؟ وجوابه أن المراد بالمتابعة هنا كون الحديث مخرجا في صحيح مسلم وغيره من طرق أخرى عن الثوري ، وعند المؤلف من طرق أخرى عن الأعمش ، منها رواية شعبة المشار إليها ، وهذا هو السر في ذكرها هنا . وكأنه فهم أن المراد بالمتابعة حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وليس كذلك إذ لو أراده لساء شاهدا . وأما دعواه أن بينهما مخالفة في المعنى فليس بمسلم ، لما قرناه آنفا . وغايته أن يكون في أحدهما زيادة وهي مقبولة لأنها من ثقة متقن . والله أعلم

( فائدة ) : رجال الاسناد الثاني كلهم كوفيون ، إلا الصحابي وقد دخل الكوفة أيضا . والله أعلم

## ٢٥ - باب قيام ليلة القدر من الإيمان

٣٥ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شُعَيْبٌ قال حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَخِيسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

[ الحديث ٣٥ - أطرافه ٣٧ ، ٢٨ ، ١٩٠٩ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٤ ]

قوله ( باب قيام ليلة القدر من الإيمان ) لما بين علامات النفاق وقبحها رجع الى ذكر علامات الإيمان وحسنها ، لأن الكلام على متعلقات الإيمان هو المقصود بالأصالة ، وإنما يذكر متعلقات غيره استطرادا . ثم رجع فذكر أن قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيام رمضان من الإيمان ، وأورد الثلاثة من حديث أبي هريرة متحدثات الباعث والجزاء ، وعبر في ليلة القدر بالمضارع في الشرط وبالماضي في جوابه ، بخلاف الآخرين فبالماضي فيهما ، وأبدى الكرماني لذلك نكتة لطيفة قال : لأن قيام رمضان محقق الوقوع وكذا صيامه ، بخلاف قيام ليلة القدر فإنه غير متيقن ، فلماذا ذكره بلفظ المستقبل ، انتهى كلامه . وفيه شيء ستأتي الإشارة اليه . وقال غيره : استعمل لفظ الماضي في الجزاء إشارة إلى تحقق وقوعه ، فهو نظير ( أتى أمر الله ) وفي استعمال الشرط مضارعا والجواب ماضيا نزاع بين النحاة ، فمنه الأكثر ، وأجازه آخرون لكن بقلة استدلوا بقوله تعالى ( إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت ) لأن قوله ( فظلت ) بلفظ الماضي ، وهو تابع للجواب وتابع الجواب جواب . واستدلوا أيضا بهذا الحديث ، وعندى في الاستدلال به نظر ، لأنني أظنه من تصرف الرواة ، لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء ، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغير بين الشرط والجزاء بل قال ( من يقم ليلة القدر يغفر له ) ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال ( لا يقوم أحدكم ليلة القدر

فوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، ، وقوله في هذه الرواية دفيواقفها ، زيادة يان ، وإلا فالجزء مرتب على قيام ليلة القدر ، ولا يصدق قيام ليلة القدر إلا على من وافقها ، والحصر المستفاد من الثني والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء ، فوضع أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى ، لأن مخرج الحديث واحد ، وسبق الكلام على ليلة القدر وعلى صيام رمضان وقيامه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيام

## ٢٦ - باب الجهاد من الإيمان

٣٦ - **حدثنا** حريز بن حفص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمارة قال حدثنا أبو زرعة بن عمرو بن جرير قال . سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « انتدب الله لمن خرج في سبيله - لا يخرج له إلا إيماناً وتصدق برسلى - أن أرحمه بما نال من أجر أو غنيمة ، أو أدخله الجنة . ولولا أن أشق على أمتي ما قدمت خلف سرية ، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أخيا . ثم أقتل ثم أخيا ، ثم أقتل ثم أخيا ، ثم أقتل »

[ الحديث ٣٦ - أطرافه في : ٢٧٨٧ ، ٢٧٩٧ ، ٢٩٧٢ ، ٣١٢٣ ، ٧٢٢٦ ، ٧٢٢٧ ، ٧٤٥٧ ، ٧٤٦٣ ]

## ٢٧ - باب تطوع قيام رمضان من الإيمان

٣٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

## ٢٨ - باب صوم رمضان احتساباً من الإيمان

٣٨ - **حدثنا** ابن سلام قال أخبرنا محمد بن فضيل قال حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

**قوله** ( باب الجهاد من الإيمان ) أورد هذا الباب بين قيام ليلة القدر وبين قيام رمضان وصيامه ، فأما مناسبة إirاده معها في الجملة فواضح لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان ، وأما إirاده بين هذين البابين مع أن تعلق أحدهما بالآخر ظاهر فلنكتة لم أر من تعرض لها ، بل قال الكرماني : صنيعة هذا دال على أن النظر مقطوع عن غير هذه المناسبة ، يعني اشتراكها في كونها من خصال الإيمان . وأقول : بل قيام ليلة القدر وإن كان ظاهر المناسبة لقيام رمضان لكن الحديث الذي أوردته في باب الجهاد مناسبة بالتماس ليلة القدر حسنة جداً لأن التماس ليلة القدر يستدعي محافظة زائدة ومجاهدة تامة ، ومع ذلك فقد يوافقها أو لا ، وكذلك المجاهد يلمس الشهادة ويقصد إعلاء كلمة الله وقد يحصل له ذلك أو لا ، فتناسياً في أن في كل منهما مجاهدة ، وفي أن كلا منهما قد يحصل المقصود الأصلي لصاحبه أو لا . فالقيام لالتماس ليلة القدر مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . والمجاهد لالتماس الشهادة مأجور ، فإن وافقها كان أعظم أجراً . ويشير إلى ذلك تنبيهه ﷺ الشهادة بقوله « ولوددت أني أقتل في سبيل الله » فذكر المؤلف فضل الجهاد لذلك استطراداً ، ثم عاد إلى ذكر قيام رمضان ، وهو بالنسبة لقيام ليلة القدر عام بعد خاص ، ثم ذكر بعده باب الصيام لأن الصيام من التزكيات فآخره عن القيام لأنه من الأفعال ، ولأن الليل قبل النهار ، ولعله أشار إلى أن القيام مشروع

في أول ليلة من الشهر خلافا لبعضهم . قوله (حدثنا حرمي) هو اسم بلفظ النسبة ، وهو بصرى يكنى أبا عل ، قال حدثنا عبد الواحد هو ابن زياد البصرى العبدي ويقال له الثقي ، وهو ثقة متقن . قال ابن القطان : لم يعتل عليه بقادح . وفي طبقة عبد الواحد بن زيد بصرى أيضا لكنه ضعيف ولم يخرج عنه في الصحيحين شيء . قوله (حدثنا عمارة) هو ابن القعقاع بن شبرمة الصبي . قوله (انتدب الله) هو بالنون أى سارع بثوابه وحسن جزائه ، وقيل بمعنى أجاب الى المراد ، في الصحاح ندبت فلانا لكذا فانتدب أى أجاب اليه ، وقيل معناه تكفل بالمطلوب ، ويدل عليه رواية المؤلف في أواخر الجهاد لهذا الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « تكفل الله » ، وله في أوائل الجهاد من طريق سميد بن المسيب عنه بلفظ « توكل الله » ، وسيأتى الكلام عليها وعلى رواية مسلم هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية الأصل هنا « انتدب » بياء تحتانية مهموزة بدل النون من المأدبة ، وهو تصحيف ، وقد وجهوه بتكلف ، لكن إطباق الرواية على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته . قوله (لا يخرججه إلا إيمان بي) كذا هو بالرفع على أنه فاعل يخرج ولا يخرججه المخرج إلا الإيمان والتصديق . قوله (وتصديق برسلي) ذكره الكرماني بلفظ « أو تصديق » ثم استشكله وتكلف الجواب عنه ، والصواب أسهل من ذلك ، لأنه لم يثبت في شيء من الروايات بلفظ « أو » ، وقوله « بي » فيه عدول من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم ، فهو التفات . وقال ابن مالك : كان اللاتق في الظاهر هنا إيمان به ، ولكنه على تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ، أى انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلا لا يخرججه إلا إيمان بي ، ولا يخرججه مقول القول لأن صاحب الحال على هذا التقدير هو الله . وتعبه شهاب الدين بن المرحل بأن حذف الحال لا يجوز ، وأن التعبير باللاتق هنا غير لائق ، فالأولى أنه من باب الالتفات ، وهو متجه ، وسيأتى في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ « لا يخرججه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلياته » . ( تنبيه ) جاء هذا الحديث من طريق أبي زرقة هذه مشتملا على أمور ثلاثة ، وقد اختصر المؤلف من سياقه أكثر الأمر الثاني ، وساقه الإسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق عبد الواحد بن زياد المذكور بتمامه ، وكذا هو عند مسلم في هذا الحديث من وجه آخر عن عمارة بن القعقاع ، وجاء الحديث مغرقا من رواية الأعرج وغيره عن أبي هريرة كما سيأتى عند المؤلف في كتاب الجهاد ، وهناك يأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت الإشارة إلى أن الكلام على قيام رمضان وباب صيام رمضان يأتي في كتاب الصيام

## ٢٩ - باب الدين يُسر ، وقول النبي ﷺ « أحب الدين إلى الله الحنيفية السنية »

٣٩ - حدثنا عبد السلام بن مطهر قال حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الفخاري عن سميد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إن الدين يُسر ، ولَنْ يَشُدَّ الدينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ، فَسَدُّوا وَقَارِبُوا ، وَأَبْشَرُوا ، وَاسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ »

[ الحديث ٣٩ - أطرافه في : ٥٦٧٣ ، ٦٤٦٣ ، ٧٢٣٥ ]

قوله (باب الدين يسر) ، أى دين الإسلام ذو يسر ، أو سعى الدين يسرا مبالغة بالنسبة الى الأديان قبله ، لأن الله رفع عن هذه الأمة الإصر الذي كان على من قبلهم . ومن أوضح الأمثلة له أن توبتهم كانت بقتل أنفسهم ، وتوبة هذه الأمة بالإقلاع والعزم والنم . قوله (أحب الدين) أى خصال الدين ، لأن خصال الدين كلها محبوبة ،

لكن ما كان منها سمحا - أى سهلا - فهو أحب الى الله . ويدل عليه ما أخرجه أحمد بسند صحيح من حديث أعرابي لم يسمه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «خير دينكم أيسره» . أو الدين جلس ، أى أحب الأديان الى الله الخفيفة . والمراد بالأديان الشرائع الماضية قبل أن تبدل وتنسخ . والخفيفة ملة إبراهيم ، والخفيف في اللغة من كان على ملة إبراهيم ، وسعى إبراهيم خفيفا لميله عن الباطل الى الحق لأن أصل الخنف الميل ، والسمحة السهلة ، أى أنها مبنية على السهولة ، لقوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم ﴾ وهذا الحديث المعلق لم يسنده المؤلف في هذا الكتاب ، لأنه ليس على شرطه . نعم وصله في كتاب الأدب المفرد ، وكذا وصله أحمد بن حنبل وغيره من طريق محمد بن إسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وإسناده حسن ، استعمله المؤلف في الترجمة لكونه متقاصرا عن شرطه ، وقواه بما دل على معناه لتناسب السهولة واليسر . قوله (حدثنا عبد السلام بن مطهر) أى ابن حسام البصرى ، وكنيته أبو ظفر بالمعجمة والفاء المفتوحتين . قوله (حدثنا عمر بن علي) هو المقدمي بضم الميم وقح القاف والدال المشددة ، وهو بصرى ثقة ، لكنه مدلس شديد التدليس ، وصفه بذلك ابن سعد وغيره . وهذا الحديث من أفراد البخارى عن مسلم ، وصححه - وإن كان من رواية مدلس بالنعنة - لتصريحه فيه بالسماع من طريق أخرى ، فقد رواه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن المقدام أحد شيوخ البخارى عن عمر ابن علي المذكور قال «سمعت معن بن محمد ، فذكره ، وهو من أفراد معن بن محمد ، وهو مدني ثقة قليل الحديث ، لكن تابعه على شقه الثاني ابن أبي ذئب عن سعيد أخرجه المصنف في كتاب الرقاق بمعناه ولفظه «سددوا وقربوا» وزاد في آخره «والقصد القصد تبلغوا» ولم يذكر شقه الأول ، وقد أشرنا الى بعض شواهده ومنها حديث عروة الفقيمي بضم الفاء وقح القاف عن النبي ﷺ قال «إن دين الله يسر» ، ومنها حديث بريدة قال قال رسول الله ﷺ «عليكم هديا قاصدا» ، فانه من يشاد هذا الدين يغلبه ، رواها أحمد وإسناد كل منهما حسن . قوله (ولن يشاد الدين إلا غلبة) هكذا في روايتنا باختيار الفاعل ، وثبت في رواية ابن السكن وفي بعض الروايات عن الأصيلي بلفظ «ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» ، وكذا هو في طرق هذا الحديث عند الإسماعيلي وأبي نعيم وابن حبان وغيرهم ، والدين منصوب على المفعولية وكذا في روايتنا أيضا ، وأخبر الفاعل للعلم به ، وحكى صاحب المطالع أن أكثر الروايات برفع الدين على أن يشاد مبنى لما لم يسم فاعله ، وعارضه النووي بأن أكثر الروايات بالنصب ، ويجمع بين كلاميهما بأنه بالنسبة الى روايات المغاربة والمشاركة ، ويؤيد النصب لفظ حديث بريدة عند أحمد «انه من شاد هذا الدين يغلبه» ذكره في حديث آخر يصلح أن يكون هو سبب حديث الباب . والمشادة بالتشديد المغالبة ، يقال شاده يشاده مشادة إذا قاواه ، والمعنى لا يتعمق أحد في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلا عجز وانقطع فيغلب . قال ابن المنير : في هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد رأينا ورأى الناس قبلنا أن كل متنطع في الدين ينقطع ، وليس المراد منع طلب الأكمل في العبادة فانه من الأمور المحمودة ، بل منع الإفراط المؤدى الى اللال ، أو المغالبة في التطوع المنفضي الى ترك الأفضل ، أو إخراج الفرض عن وقته كن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم الى أن غلبته عيناه في آخر الليل فقام عن صلاة الصبح في الجماعة ، أو الى أن خرج الوقت المختار ، أو الى أن طلعت الشمس فخرج وقت الفريضة ، وفي حديث مجنون بن الأدرع عند أحمد «إنكم لن تالوا هذا الأمر بالمغالبة» ، وخير دينكم اليسرة ، وقد استفاد من هذا الإشارة الى الأخذ بالرخصة الشرعية ، فإن الأخذ بالعزيمة في موضع الرخصة تنقطع ، كن

يرك التيمم عند العجز عن استعمال الماء فيغضى به استماله الى حصول الضرر . قوله (فسدوا) أى الزموا السداد وهو الصواب من غير إفراط ولا تفريط ، قال أهل اللغة : السداد التوسط فى العمل . قوله (وقاربوا) أى إن لم تستطيعوا الاخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه . قوله (وأبشروا) أى بالثواب على العمل الدائم وإن قل ، والمراد تبشير من عجز عن العمل بالأكمل بأن العجز إذا لم يكن من صنيعة لا يستلزم نقص أجره ، وأيهم المبشر به تعظيماً له وتفخياً . قوله (واستمعوا بالغدوة) أى استمعوا على مداومة العبادة بايقاعها فى الأوقات المنشطة . والغدوة بالفتح سير أول النهار ، وقال الجوهري : ما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس . والروحة بالفتح السير بعد الزوال . والدجلة بضم أوله وقتحه وإسكان اللام سير آخر الليل ، وقيل سير الليل كله ، ولهذا عبر فيه بالتبويض ، ولأن عمل الليل أشق من عمل النهار . وهذه الأوقات أطيب أوقات المسافر ، وكأنه ﷺ خاطب مسافراً الى مقصد فنبهه على أوقات نشاطه ، لأن المسافر إذا سافر الليل والنهار جميعاً عجز وانقطع ، وإذا تحمى السير فى هذه الأوقات المنشطة أمكنته المداومة من غير مشقة . وحسن هذه الاستعارة أن الدنيا فى الحقيقة دار قلة الى الآخرة ، وأن هذه الأوقات بخصوصها أروح ما يكون فيها البدن للعبادة . وقوله فى رواية ابن أبي ذئب « القصد القصد ، بالنسب فيها على الإغراء ، والقصد الاخذ بالأمر الأوسط . ومناسبة إيراد المصنف لهذا الحديث عقب الأحاديث التى قبله ظاهرة من حيث أنها تضمنت الترغيب فى القيام والصيام والجهاد ، فأراد أن يبين أن الأولى للعامل بذلك أن لا يجهد نفسه بحيث يعجز وينقطع ، بل يعمل بتلطف وتدرج ليديم عمله ولا ينقطع . ثم عاد الى سياق الأحاديث الدالة على أن الأعمال الصالحة معدودة من الإيمان فقال : باب الصلاة من الإيمان

٣٠ - باب الصلاة من الإيمان ، وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾ يعنى صلاتكم عند البيت

٤٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ لِلدِّينَةِ رَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ - أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ - مِنَ الْأَنْصَارِ - وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِنَةً عَشَرَ شَهْرًا ، أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قَبْلَتُهُ قَبْلَ الْبَيْتِ ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ ، وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِّنْ صُلَى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ : أُنْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَسْجِدٍ ، فَدَارُوا - كَأَنَّهُمْ - قَبْلَ الْبَيْتِ . وَكَانَتِ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أُنْكَرُوا ذَلِكَ

قال زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحْمَلَ رِجَالٌ وَقُتِلُوا ، فَلَمْ نَدْرِ مَا يَقُولُ فِيهِمْ ، فَارْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾

[ الحديث ٤٠ - أطرافه فى : ٣٩٩ ، ٤١٨٦ ، ٤٤٩٢ ، ٧٢٥٢ ]

قوله ( باب ) هو مرفوع بتنوين وبغير تنوين ، والصلاة مرفوع ، وعلى التنوين فقوله « وقول الله ، مرفوع عطفًا على الصلاة ، وعلى عدمه مجرور مضاف . قوله ( يعنى صلاتكم ) وقع التنصيص على هذا التفسير من الوجه

الذى أخرج منه المصنف حديث الباب ، فروى الطيالسي والنسائي من طريق شريك وغيره عن أبي إسحق عن البراء في الحديث المذكور ، فأنزل الله ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ) صلاتكم الى بيت المقدس ، وعلى هذا قول المصنف ، عند البيت ، مشكل ، مع أنه ثابت عنه في جميع الروايات ، ولا اختصاص لذلك بكونه عند البيت . وقد قيل إن فيه تصحيحا والصواب يعني صلاتكم لغير البيت . وعندى أنه لا تصحيف فيه بل هو صواب ، ومقاصد البخارى في هذه الأمور دقيقة ، ويان ذلك أن العلماء اختلفوا في الجهة التي كان النبي ﷺ يتوجه اليها للصلاة وهو بمكة ، فقال ابن عباس وغيره : كان يصلى الى بيت المقدس ، لكنه لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس . وأطلق آخرون أنه كان يصلى الى بيت المقدس ، وقال آخرون : كان يصلى الى الكعبة ، فلما تحول الى المدينة استقبل بيت المقدس ، وهذا ضعيف ويلزم منه دعوى النسخ مرتين ، والأول أصح لأنه يجمع بين القولين ، وقد صححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس . وكان البخارى أراد الإشارة الى الجزم بالأصح من أن الصلاة لما كانت عند البيت كانت الى بيت المقدس واقتصر على ذلك اكتفاء بالأولية ، لأن صلاتهم الى غير جهة البيت وم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى أن لا تضيع إذا بعدوا عنه ، فتقدير الكلام : يعني صلاتكم التي صليتموها عند البيت الى بيت المقدس . قوله ( حدثنا عمرو بن خالد ) هو بفتح العين وسكون الميم ، وهو أبو الحسن الحراني نزيل مصر أحد الثقات الأثبات . ووقع في رواية القاسبي عن عبدوس كلاهما عن أبي زيد المروزي ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميني « عمر بن خالد » بضم العين وفتح الميم ، وهو تصحيف نبه عليه من القدماء أبو علي الفسائي ، وليس في شيوخ البخارى من اسمه عمر بن خالد ولا في جميع رجاله بل ولا في أحد من رجال الكتب الستة . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية أبو خيشمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ، وبها سمع منه عمرو بن خالد . قوله ( حدثنا أبو إسحق ) هو السبيعي وسماع زهير منه . فيما قال أحمد - بعد أن بدأ تغيره ، لكن تابعه عليه عند المصنف إسرائيل ابن يونس حفيده وغيره . قوله ( عن البراء ) هو ابن عازب الأنصاري ، صحابي ابن صحابي . وللصنف في التفسير من طريق الثوري عن أبي إسحق « سمعت البراء » ، فأم ما يخشى من تدليس أبي إسحق . قوله ( أول ) بالنصب أى في أول زمن قدمه ، وما مصدرية . قوله ( أو قال أخواله ) الشك من أبي إسحق ، وفي إطلاق أجداده أو أخواله مجاز ، لأن الأنصار أقاربه من جهة الأمومة ، لأن أم جده عبد المطلب بن هاشم منهم ، وهى سلى بنت عمرو أحد بني عدى بن النجار . وإنما نزل النبي ﷺ بالمدينة على إخوانهم بنى مالك بن النجار ، ففيه على هذا مجاز ثان . قوله ( قبل بيت المقدس ) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أى الى جهة بيت المقدس . قوله ( ستة عشر شهرا أو سبعة عشر ) كذا وقع الشك في رواية زهير هذه هنا ، وفي الصلاة أيضا عن أبي نعيم عنه . وكذا في رواية الثوري عنده ، وفي رواية إسرائيل عند المصنف وعند الترمذى أيضا . ورواه أبو عوادة في صحيحه عن عمار بن رجا وغيره عن أبي نعيم فقال « ستة عشر » من غير شك ، وكذا المسلم من رواية أبي الأحوص ، وللنسائي من رواية زكريا بن أبي زائدة وشريك ، ولأبي عوادة أيضا من رواية عمار بن رزيق - بتقديم الراء مصغرا - كلهم عن أبي إسحق ، وكذا لأحمد بسند صحيح عن ابن عباس . وللبزار والطبراني من حديث عمرو بن عوف « سبعة عشر » ، وكذا للطبراني عن ابن عباس . والجمع بين الروایتين سهل بأن يكون من جزم بستة عشر لفق من شهر القدوم وشهر التحويل شهرا وألغى الزائد ، ومن جزم بسبعة عشر عدما معا ، ومن شك تردد في ذلك . وذلك أن القدوم كان في شهر ربيع الأول بلا

خلاف ، وكان التحويل في نصف شهر رجب من السنة الثانية على الصحيح ، وبه جزم الجمهور ، ورواه الحاكم بسند صحيح عن ابن عباس . وقال ابن حبان : سبعة عشر شهرا وثلاثة أيام ، وهو مبني على أن القدوم كان في ثاني عشر شهر ربيع الأول . وشنت أقوال أخرى : ففي ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : ثمانية عشر شهرا ، وأبو بكر سيء الحفظ وقد اضطرب فيه ، فعند ابن جرير من طريقه في رواية سبعة عشر وفي رواية ستة عشر ، وخرجه بعضهم على قول محمد بن حبيب أن التحويل كان في نصف شعبان ، وهو الذي ذكره النووي في الروضة وأقره ، مع كونه رجيح في شرحه لمسلم رواية ستة عشر شهرا لكونها مجزوما بها عند مسلم ، ولا يستقيم أن يكون ذلك في شعبان إلا إن أُلغى شهرى القدوم والتحويل ، وقد جزم موسى بن عقبة بأن التحويل كان في جمادى الآخرة . ومن الشذوذ أيضا رواية ثلاثة عشر شهرا ورواية تسعة أشهر أو عشرة أشهر ورواية شهرين ورواية ستين ، وهذه الأخيرة يمكن حلها على الصواب . وأسانيد الجميع ضعيفة ، والاعتقاد على القول الأول ، لجملة ما حكاه تسع روايات . قوله ( وأنه صلى أول ) بالنصب لأنه مفعول صلى ، والمصر كذلك على البدلية ، وأعربه ابن مالك بالرفع ، وفي الكلام مقدر لم يذكر لوضوحه ، أي أول صلاة صلاها متوجها إلى الكعبة صلاة العصر . وعند ابن سعد : حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر - على التردد - وساق ذلك من حديث عمارة بن أوس قال : صلينا إحدى صلاتي العشاءين . والتحقيق أن أول صلاة صلاها في بني سلة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر ، وأول صلاة صلاها بالمسجد النبوي العصر ، وأما الصبح فهو من حديث ابن عمر بأهل قباء ، وهل كان ذلك في جمادى الآخرة أو رجب أو شعبان ؟ أقوال . قوله ( فخرج رجل ) هو عباد بن بشر بن قيطي كما رواه ابن منده من حديث طويلة بنت أسلم ، وقيل هو عباد بن نهيك بفتح النون وكسر الهاء ، وأهل المسجد الذين مر بهم قيل هم من بني سلة ، وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة ، ونذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرهما مع التنبيه على ما فيها من الفوائد إن شاء الله تعالى . قوله ( أشهد بالله ) أي أحلف ، قال الجوهري : يقال أشهد بكذا أي أحلف به . قوله ( قبل مكة ) أي قبل البيت الذي في مكة ، ولهذا قال « فداروا كما هم قبل البيت » ، وما ، موصولة والكاف للبادئة ، وقال الكرمانى للقارئة ، وهم مبتدأ وخبره محذوف . قوله ( قد أعجبهم ) أي النبي ﷺ . ( وأهل الكتاب ) هو بالرفع عطفا على اليهود ، من عطف العام على الخاص . وقيل المراد النصارى لأنهم من أهل الكتاب وفيه نظر لأن النصارى لا يصلون لبيت المقدس فكيف يعجبهم ؟ وقال الكرمانى : كان إعجابهم بطريق التجمية لليهود . قلت : وفيه بعد لأنهم أشد الناس عداوة لليهود . ويحتمل أن يكون بالنصب ، والواو بمعنى مع أي صلى مع أهل الكتاب إلى بيت المقدس ، واختلف في صلاته إلى بيت المقدس وهو بمكة ، فروى ابن ماجه من طريق أبي بكر بن عياش المذكورة صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ثمانية عشر شهرا ، وصرفت القبلة إلى الكعبة بعد دخول المدينة بشهرين ، وظاهره أنه كان يصلى بمكة إلى بيت المقدس محضا ، وحكى الزهري خلافا في أنه هل كان يجعل الكعبة خلف ظهره أو يجعلها بينه وبين بيت المقدس ؟ قلت : وعلى الأول فكان يجعل الميزاب خلفه ، وعلى الثاني كان يصلى بين الركنتين البائنتين . وزعم فاس أنه لم يزل يستقبل الكعبة بمكة ، فلما قدم المدينة استقبل بيت المقدس ثم نسح . وحمل ابن عبد البر هذا على القول الثاني . ويؤيد حمله على ظاهره إمامة جبريل في بعض طرقه أن



ذلك كان عند باب البيت قوله ( أنكروا ذلك ) يعنى اليهود ، فنزلت ( سيقول السفهاء من الناس ) الآية . وقد صرح المصنف بذلك فى روايته من طريق إسرائيل . قوله ( قال زهير ) يعنى ابن معاوية بالإسناد المذكور بخذف أداة العطف كعادته ، وهم من قال إنه معلق ، وقد ساقه المصنف فى التفسير مع جملة الحديث عن أبى نعيم عن زهير سياقاً واحداً ، قوله ( أنه مات على القبلة ) أى قبلة بيت المقدس قبل أن تحول ( رجال ، وقتلوا ) ذكر القتل لم أره إلا فى رواية زهير ، وباقى الروايات إنما فيها ذكر الموت فقط ، وكذلك روى أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم صحيحاً عن ابن عباس . والذين ماتوا بعد فرض الصلاة وقبل تحويل القبلة من المسلمين عشرة أنفس ، فبمكة من قرش : عبد الله بن شهاب والمطلب بن أزهريان والسكران بن عمرو العامرى . وبأرض الحبشة منهم : خطاب بالمهملة ابن الحارث الجحى وعمرو بن أمية الأسدى وعبد الله بن الحارث السهمى وعروة بن عبد العزى وعدى بن فضلة العدويان . ومن الأنصار بالمدينة : البراء بن معمر ومهملات وأسعد بن زرارة . فهؤلاء العشرة متفق عليهم . ومات فى المدة أيضاً إياس بن معاذ الأشجلى ، لكنه مختلف فى إسلامه . ولم أجد فى شيء من الأخبار أن أحداً من المسلمين قتل قبل تحويل القبلة ، لكن لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، فإن كانت هذه اللفظة محفوفة فتحمل على أن بعض المسلمين ممن لم يشتهر قتل فى تلك المدة فى غير الجهاد ، ولم يضبط اسمه لقلة الاعتناء بالتاريخ إذ ذاك . ثم وجدت فى المغازى ذكر رجل اختلف فى إسلامه وهو سويد بن الصامت ، فقد ذكر ابن إسحق أنه لقي النبي ﷺ قبل أن تلقاه الأنصار فى العقبة ، فعرض عليه الإسلام فقال : إن هذا القول حسن . وانصرف إلى المدينة فقتل بها فى وقعة بعاث - بضم الموحدة وإعمال العين وآخره مثناة - وكانت قبل الهجرة ، قال فكان قومه يقولون : لقد قتل وهو مسلم ، فيحتمل أن يكون هو المراد . وذكر لى بعض الفضلاء أنه يجوز أن يراد من قتل بمكة من المستضعفين عمار . قلت : يحتاج إلى ثبوت أن قتلها بعد الإسراء . ( تنبيه ) : فى هذا الحديث من الفوائد الرد على المرجئة فى إنكارهم تسبب أعمال الدين إيماناً . وفيه أن تمنى تغيير بعض الأحكام جائز إذا ظهرت المصلحة فى ذلك . وفيه بيان شرف المصطفى ﷺ وكرامته على ربه لإعطائه له ما أحب من غير تصريح بالسؤال . وفيه بيان ما كان فى الصحابة من الحرص على دينهم والشفقة على إخوانهم ، وقد وقع لهم نظير هذه المسألة لما نزل تحريم الخمر كما صح من حديث البراء أيضاً فنزل ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ) - إلى قوله - والله يحب المحسنين ) وقوله تعالى ( إنا لا نضيق أجراً من أحسن عملاً ) ، وللملاحظة هذا المعنى عقب المصنف هذا الباب بقوله : باب حسن إسلام المرء ، فذكر الدليل على أن المسلم إذا فعل الحسنة أثيب عليها

### ٣١ - باب حُسن إسلام المرء

٤١ - قال مالك أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ لِحُسْنِ إِسْلَامِهِ يُكَفِّرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَانِقًا ، وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْقِصَاصِ : الْحَسَنَةُ بِمَشْرِئِهَا إِلَى سَبْعِينَ ضِعْفٍ ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا ، إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا »

قوله ( قال مالك ) هكذا ذكره معلقاً ، ولم يوصله فى موضع آخر من هذا الكتاب ، وقد وصله أبو ذر الهروى فى روايته للصحيح فقال عقبه : أخبرنا النضر بن العباس بن الفضل قال حدثنا الحسن بن إدريس قال حدثنا هشام

ابن خالد حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به ، وكذا وصله النسائي من رواية الوليد بن مسلم حدثنا مالك ، فذكره  
 أتم بما هنا كما سيأتي ، وكذا وصله الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن نافع والبرار من طريق إسحق الفروي  
 والإسماعيلي من طريق عبد الله بن وهب والبيهقي في الشعب من طريق إسماعيل بن أبي أويس كلهم عن مالك ،  
 وأخرجه الدارقطني من طرق أخرى عن مالك ، وذكر أن معن بن عيسى رواه عن مالك فقال د عن أبي  
 هريرة ، بدل أبي سعيد ، وروايته شاذة ، ورواه سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسل ، ورويناه  
 في الخلفيات (١) وقد حفظ مالك الوصل فيه وهو أنفق لحديث أهل المدينة من غيره ، وقال الخطيب : هو  
 حديث ثابت . وذكر البرار أن مالكا تفرد بوصله . قوله ( إذا أسلم العبد ) هذا الحكم يشترك فيه الرجال  
 والنساء ، وذكره بلفظ المذكر تقليبا . قوله ( لحسن إسلامه ) أى صار لإسلامه حسنا باعتقاده وإخلاصه ودخوله  
 فيه بالباطن والظاهر وأن يستحضر عند عمله قرب ربه منه وإطلاعه عليه كما دل عليه تفسير الإحسان في حديث سؤال  
 جبريل كما سيأتي . قوله ( يكفر الله ) هو بضم الراء لأن إذا وإن كانت من أدوات الشرط لكنها لا تجزم ،  
 واستعمل الجواب مضارعا وإن كان الشرط بلفظ الماضي لكنه بمعنى المستقبل ، وفي رواية البرار د كفر الله ، فواخي  
 بينهما . قوله ( كان أزلفها ) كذا لا بى ذر ، ولغيره زلفها ، وهى بتخفيف اللام كما ضبطه صاحب المشارق ، وقال  
 النووى بالتشديد ، ورواه الدارقطني من طريق طلحة بن يحيى عن مالك بلفظ د مامن عبد يسلم فيحسن إسلامه إلا  
 كتب الله له كل حسنة زلفها ، ومحا عنه كل خطيئة زلفها ، بالتخفيف فيهما . وللنسائي نحوه لكن قال أزلفها . وزلف  
 بالتشديد وأزلف بمعنى واحد أى أسلف وقدم قاله الخطاى . وقال فى المحكم : أزلف الشيء قربه وزلفه مخففا ومثقلا  
 قدمه . وفى الجامع : الزلفة تكون فى الخير والشر . وقال فى المشارق : زلف بالتخفيف أى جمع وكسب ، وهذا  
 يشمل الأمرين ، وأما القرية فلا تكون إلا فى الخير ، فعلى هذا ترجح رواية غير أبى ذر ، لكن منقول الخطاى  
 يساعدهما . وقد ثبت فى جميع الروايات ما سقط من رواية البخارى وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام ،  
 وقوله د كتب الله ، أى أمر أن يكتب ، وللدارقطني من طريق زيد بن شبيب عن مالك بلفظ د يقول الله  
 للملائكة اكتبوا ، ف قيل إن المصنف أسقط ما رواه غيره عمدا لأنه مشكل على القواعد . وقال المازرى : الكافر  
 لا يصح منه التقرب ، فلا يثاب على العمل الصالح الصادر منه فى شركه ، لأن من شرط المتقرب أن يكون عارفا لمن  
 يتقرب اليه والكافر ليس كذلك . وتابعه القاضى عياض على تقرير هذا الإشكال ، واستضعف ذلك النووى فقال :  
 الصواب الذى عليه المحققون - بل نقل بعضهم فيه الإجماع - أن الكافر إذا فعل أفعالا جميلة كالصدقة وصلة الرحم ثم  
 أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له ، وأما دعوى أنه مخالف للقواعد فغير مسلم لأنه قد يعتد ببعض  
 أفعال الكافر فى الدنيا ككفارة الظهار فانه لا يلزمه إعادتها إذا أسلم وتجزئته . انتهى . والحق أنه لا يلزم من كتابة  
 الثواب للمسلم فى حال إسلامه تفضلا من الله وإحسانا أن يكون ذلك ليكون عمله الصادر منه فى الكفر مقبولا ،  
 والحديث إنما تضمن كتابة الثواب ولم يتعرض للقبول ، ويحتمل أن يكون القبول يصير معلقا على إسلامه فيقبل  
 ويثاب إن أسلم وإلا فلا ، وهذا قوى ، وقد جزم بما جزم به النووى إبراهيم الحربى وابن بطال وغيرهما من

(١) هى معبرون جزءا فى الحديث ، فخرج القاضى أبى الحسين على بن حسن الخليلي الموصل التوفى سنة ٤٤٨

القدماء والقرطبي وابن المنير من المتأخرين ، قال ابن المنير : المخالف للقواعد دعوى أن يكتب له ذلك في حال كفره ، وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه بما كان يظنه خيرا فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداء من غير عمل ، وكما يتفضل على العاجز بثواب ما كان يعمل وهو قادر ، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمل البتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير موفى الشروط . وقال ابن بطلال : قد أن يتفضل على عباده بما شاء . ولا اعتراض لأحد عليه . واستدل غيره بأن من آمن من أهل الكتاب يؤتى أجره مرتين كما دل عليه القرآن والحديث الصحيح ، وهو لو مات على إيمانه الأول لم ينفعه شيء من عمله الصالح ، بل يكون هباء منثورا . فدل على أن ثواب عمله الأول يكتب له مضافا إلى عمله الثاني ، وبقوله ﷺ لما سأله عائشة عن ابن جلدان : وما كان يصنعه من الخير هل ينفعه ؟ فقال : إنه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين ، فدل على أنه لو قالها بعد أن أسلم نفعه ما عمله في الكفر . **قوله** ( وكان بعد ذلك القصاص ) أى كتابة المجازاة في الدنيا ، وهو مرفوع بأنه اسم كان ، ويجوز أن تكون كان تامة ، وعبر بالماضى لتحقق الوقوع فكانه وقع ، كقوله تعالى ( ونادى أصحاب الجنة ) . وقوله الحسنه مبتدأ وبشر الخبر والجملة استثنائية ، وقوله إلى سبعمئة متعلق بمقدر أى متبعية ، وحكى الماوردي أن بعض العلماء أخذ بظاهر هذه النهاية فزعم أن التضعيف لا يتجاوز سبعمئة ، ورد عليه بقوله تعالى ( والله يضاعف لمن يشاء ) والآية عمتة للأميرين ، فيحتمل أن يكون المراد أنه يضاعف تلك المضاعفة بأن يجعلها سبعمئة ، ويحتمل أنه يضاعف السبعمئة بأن يزيد عليها ، والمصرح بالرد عليه حديث ابن عباس المخرج عند المصنف في الرقاق ولفظه « كتب الله له عشر حسنات إلى سبعمئة ضعف إلى أضعاف كثيرة » . **قوله** ( إلا أن يتجاوز الله عنها ) زاد سمويه في فوائده « إلا أن يغفر الله وهو الغفور ، وفيد ليل على الخوارج وغيرهم من المكفرين بالذنوب والموجبين لخلود المذنبين في النار ، فأول الحديث يرد على من أنكر الإيابة والنقص في الإيمان لأن الحسن تتفاوت درجاته ، وآخره يرد على الخوارج والمعتزلة

٤٢ - **عنه** إسحق بن منصور قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حَسَنَةٍ يَعمَلُها تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِها إلى سَبعمائة ضِعْفٍ ، وكل سَيِّئَةٍ يَعمَلُها تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِها »

**قوله** ( عن همام ) هو ابن منبه ، وهذا الحديث من نسخته المشهورة المروية بإسناد واحد عن عبد الرزاق عن معمر عنه . وقد اختلف العلماء في أفراد حديث من نسخة هل يساق بإسنادها ولو لم يكن مبتدأ به ، أو لا ؟ فالجمهور على الجواز ومنهم البخارى ، وقيل يمتنع ، وقيل يبدأ أبدا بأول حديث ويذكر بعده ما أراد . وتوسط مسلم قاتى بلفظ يشعر بأن المفرد من جملة النسخة فيقول في مثل هذا إذا انتهى الإسناد : فذكر أحاديث منها كذا ، ثم يذكر أى حديث أراد منها . **قوله** ( إذا أحسن أحدكم إسلامه ) كذا له ولمسلم وغيرهما ، وإسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق « إذا حسن إسلام أحدكم » وكأنه رواه بالمعنى ، لأنه من لازمه . ورواه الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر كالأول ، والخطاب بأحدكم بحسب اللفظ للحاضرين ، لكن الحكم عام لهم ولغيرهم باتفاق ، وإن حصل التنازع في كيفية تناول أمي بالحقيقة اللغوية أو الشرعية أو بالمجاز . **قوله** ( فكل حسنة ) يبنى أن اللام في قوله

في الحديث الذي قبله ، الحسنة بعشر أمثالها ، للاستغراق . قوله ( بمثلها ) زاد مسلم وإسحق والإسماعيل في روايتهم « حتى يلقى الله عز وجل » ،

### ٣٢ - باب أحب الدين إلى الله أدومُه

٤٣ - **حديث** محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة . قال : من هذه ؟ قالت : فلانة . تذكر من صلاتها . قال « مه ، عليكم بها تطيقون ، فوالله لا يمل الله حتى تملوا » . وكان أحب الدين إليه ما دام عليه صاحبه [ الحديث ٤٣ - طرفه في : ١١٥١ ]

قوله ( باب أحب الدين إلى الله أدومُه ) مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال ، لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الاسلام ، والاسلام الحقيقي مرادف الإيمان ، فيصح بهذا مقصوده . ومناسبته لما قبله من قوله « عليكم بما تطيقون » ، لأنه لما قدم أن الإسلام يحسن بالأعمال الصالحة أراد أن ينبه على أن جهاد النفس في ذلك إلى حد المغالبة غير مطلوب ، وقد تقدم بعض هذا المعنى في « باب الدين يسر » وفي هذا ما ليس في ذلك على ما سنوضحه إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، « عن هشام » هو ابن عروة بن الزبير . قوله ( فقال من هذه ) للأصيلي « قال من هذه » ، بغير فاء ، ويوجه على أنه جواب سؤال مقدر ، كأن قائلًا قال : ماذا قال حين دخل ؟ قالت : قال من هذه . قوله ( قلت فلانة ) هذه اللفظة كناية عن كل علم مؤثث فلا ينصرف ، زاد عبد الرزاق عن ميمر عن هشام في هذا الحديث « حسنة الهيئة » . قوله ( تذكر ) بفتح التاء الفوقانية ، والفاعل عائشة . وروى بضم الياء التحتانية على البناء لما لم يسم فاعله ، أى يذكرون أن صلاتها كثيرة . ولاحد عن يحيى القطان « لاتمام » ، تصلى ، وللصنف في كتاب صلاة الليل مملقا عن القعني عن مالك عن هشام ، وهو موصول في الموطأ للقعني وحده في آخره « لاتنام بالليل » ، وهذه المرأة وقع في رواية مالك المذكورة أنها من بنى أسد ، ولمسلم من رواية الزهري عن عروة في هذا الحديث أنها الحولاء بالمهمل والمدة وهو اسمها بنت تويت بمشأتين مصفرا ابن حبيب بفتح المهمل ابن أسد بن عبد العزى من رهط خديجة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وفي روايته أيضا « وزعموا أنها لاتنام الليل » ، وهذا يؤيد الرواية الثانية في أنها نقلت عن غيرها . فان قيل وقع في حديث الباب حديث هشام دخل عليها وهي عندها وفي رواية الزهري أن الحولاء مرت بها فظاهره التغير ، فيحتمل أن تكون المارة امرأة غيرها من بنى أسد أيضا أو أن قصتها تعددت . والجواب أن القصة واحدة ، ويبين ذلك رواية محمد بن إسحق عن هشام في هذا الحديث ولفظه « مرت برسول الله ﷺ الحولاء بنت تويت » أخرجه محمد بن نصر في كتاب قيام الليل له ، فيحمل على أنها كانت أولا عند عائشة فلما دخل ﷺ على عائشة قامت المرأة كما في رواية حماد بن سلمة الآتية ، فلما قامت لتخرج مرت به في خلال ذهابها فسأل عنها ، وبهذا تجتمع الروايات . ( تنبيه ) قال ابن التين لعلها أمنت عليها الفتنة فلذلك مدحتها في وجهها . قلت : لكن رواية حماد بن سلمة عن هشام في هذا الحديث تدل على أنها ما ذكرت ذلك إلا بعد أن خرجت المرأة ، أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده من طريقه ولفظه « كانت عندي امرأة ، فلما قامت قال رسول الله ﷺ : من هذه يا عائشة ؟ قلت : يارسول الله هذه فلانة » ، وهي أعبد أهل المدينة

فذكر الحديث . قوله ( مه ) قال الجوهرى . هى كلمة مبنية على السكون ، وهى اسم سعى به الفعل ، والمعنى اكفف ، يقال مهمته إذا زجرته ، فإن وصلت نونت فقلت مه . وقال الداودى : أصل هذه الكلمة « ما هذا » كالانكار فطرحوا بعض اللفظة فقالوا مه فصيروا الكلمتين كلمة ، وهذا الزجر يحتمل أن يكون لعائشة ، والمراد نهىها عن مدح المرأة بما ذكرت ، ويحتمل أن يكون المراد النهى عن ذلك الفعل ، وقد أخذ بذلك جماعة من الأئمة فقالوا : يكره صلاة جميع الليل كما سيأتى فى مكانه . قوله ( عليكم بما تطيقون ) أى اشتغلوا من الأعمال بما تستطيعون المداومة عليه ، فمنطوقه يقتضى الأمر بالاعتصار على ما يطاق من العبادة ، ومضمومه يقتضى النهى عن تكلف ما لا يطاق . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون هذا خاصا بصلاة الليل ، ويحتمل أن يكون عاما فى الأعمال الشرعية . قلت : سبب وروده خاص بالصلاة ، ولكن اللفظ عام ، وهو المعبر . وقد عبر بقوله « عليكم » مع أن المخاطب النساء طلبا لتعميم الحكم ، فغلبت الذكور على الاناث . قوله ( فوالله ) فيه جواز الحلف من غير استحلاف . وقد يستحب إذا كان فى تفخيم أمر من أمور الدين أو حث عليه أو تنفير من محذور . قوله ( لا يمل الله حتى تملوا ) هو بفتح الميم فى الموضعين ، والملال استئثار الشئ ونشور النفس عنه بعد محبته ، وهو محال على الله تعالى باتفاق . قال الاسماعيلى وجماعة من المحققين : إنما أطلق هذا على جهة المقابلة اللفظية مجازا كما قال تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثلها ) وأنظاره ، قال القرطبي : وجه مجازه أنه تعالى لما كان يقطع ثوابه عمن يقطع العمل ملالا عبر عن ذلك بالملال من باب تسميه الشئ باسم سببه . وقال الهروى : معناه لا يقطع عنكم فضله حتى تملوا سؤاله فتزهدوا فى الرغبة اليه . وقال غيره : معناه لا يتناهى حقه عليكم فى الطاعة حتى يتناهى جهنمكم ، وهذا كله بناء على أن « حتى » على بابها فى انتهاء الغاية وما يترتب عليها من المفهوم . وجنح بعضهم الى تأويلها قليل : معناه لا يمل الله إذا ملتم ، وهو مستعمل فى كلام العرب يقولون : لا أفعل كذا حتى يبيض القار أو حتى يشيب الغراب . ومنه قولهم فى البليغ : لا ينقطع حتى ينقطع خصومه ، لأنه لو انقطع حين ينقطعون لم يكن له عليهم مزية . وهذا المثال أشبه من الذى قبله لأن شيب الغراب ليس بممكن عادة ، بخلاف الملل من العابد . وقال المازرى : قيل إن حتى هنا بمعنى الواو ، فيكون التقدير لا يمل وتملون ، فتنى عنه الملل واثبته لهم . قال : وقيل حتى بمعنى حين . والأول أليق وأجرى على القواعد ، وأنه من باب المقابلة اللفظية . ويؤيده ما وقع فى بعض طرق حديث عائشة بلفظ « اكفوا من العمل ما تطيقون » ، فإن الله لا يمل من الثواب حتى تملوا من العمل ، لكن فى سنده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وقال ابن حبان فى صحيحه : هذا من ألفاظ التعارف التى لا يتهيأ للمخاطب أن يعرف القصد بما يخاطب به إلا بها ، وهذا رأيه فى جميع المتشابه . قوله ( أحب ) قال القاضى أبو بكر بن العربى : معنى المحبة من الله تعالى الإرادة بالثواب <sup>(١)</sup> أى أكثر الأعمال ثوابا أدومها . قوله ( اليه ) فى رواية المستمل وحده « الى الله » ، وكذا فى رواية عبدة عن هشام عند إسحق بن راهويه فى مسنده ، وكذا للمصنف ومسلم من طريق أبى سلمة ، ولمسلم عن القاسم كلاهما عن عائشة ، وهذا موافق لترجمة الباب ، وقال باقى الرواة عن هشام « وكان أحب الدين اليه » أى الى رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف فى الرقاق فى

(١) هذا من التأويل الباطل ، والحق الذى عليه أهل السنة أن معنى المحبة غير معنى الإرادة ، والله سبحانه موصوف بها على الوجه الذى يليق بجلاله ، ومحبه لا تشابه محبة خلقه ، كما أن إرادته لا تشابه إرادته خلقه ، وهكذا سائر صفاته ؛ كما قال تعالى « ليس كمثله شئ » وهو السبع البصير »

رواية مالك عن هشام ، وليس بين الروایتين تخالف ، لان ما كان أحب الى الله كان أحب الى رسوله . قال النووي : بدوام القليل تستمر الطاعة بالذكر والمراقبة والإخلاص والإقبال على الله ، بخلاف الكثير الشاق حتى يعضو القليل الدائم بحيث يزيد على الكثير المنقطع أضعافا كثيرة . وقال ابن الجوزي : إنما أحب الدائم لمغنيين : أحدهما أن التارك للعمل بعد الدخول فيه كالمعرض بعد الوصل ، فهو متعرض للذم ، ولهذا ورد الوعيد في حق من حفظ آية ثم نسيها وإن كان قبل حفظها لا يتعين عليه . ثانيهما أن مداوم الخير ملازم للخدمة ، وليس من لازم الباب في كل يوم وقتا ما كمن لازم يوما كاملا ثم انقطع . وزاد المصنف ومسلم من طريق أبي سلة عن عائشة ، وإن أحب الأعمال الى الله مداوم عليه وإن قل ،

٣٣ - باب زيادة الإيمان ونقصانه ، وقول الله تعالى ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى - وَبِزَادِ الدِّينِ آمَنُوا إِيْمَانًا ﴾ وقال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فاذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص

٤٤ - عَرَّشَ مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ . وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ »

قال أبو عبد الله : قال أبان حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « مِنْ إِيْمَانٍ » مَكَانَ « مِنْ خَيْرٍ »

[ الحديث ٤٤ - أطرافه في : ٤٤٧٦ ، ٦٥٦٥ ، ٧٤١٠ ، ٧٤٠٩ ، ٧٥٠٩ ، ٧٥١٠ ، ٧٥١٦ ]

قوله ( باب زيادة الإيمان ونقصانه ) تقدم له قبل بسة عشر بابا د باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال ، وأورد فيه حديث أبي سعيد الخدري بمعنى حديث أنس الذي أورده هنا ، فتعقب عليه بأنه تكرار ، وأجيب عنه بأن الحديث لما كانت الزيادة والنقصان فيه باعتبار الأعمال أو باعتبار التصديق ، ترجم لكل من الاحتمالين ، وخص حديث أبي سعيد بالأعمال لأن سياقه ليس فيه تفاوت بين الموزونات ، بخلاف حديث أنس ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة ، قال ابن بطال : التفاوت في التصديق على قدر العلم والمجمل ، فن قل عليه كان تصديقه مثلاً بمقدار ذرة ، والذي فوّه في العلم تصديقه بمقدار برة ، أو شعيرة . إلا أن أصل التصديق الحاصل في قلب كل أحد منهم لا يجوز عليه النقصان ، ويجوز عليه الزيادة بزيادة العلم والمعاينة . انتهى . وقد تقدم كلام النووي في أول الكتاب بما يشير الى هذا المعنى ، ووقع الاستدلال في هذه الآية بنظير ما أشار اليه البخاري لسفيان ابن عيينة ، أخرجه أبو نعيم في ترجمته من الحلية من طريق عمرو بن عثمان الرقي قال : قيل لابن عيينة : إن قوما يقولون الإيمان كلام ، فقال : كان هذا قبل أن تنزل الأحكام ، فأمر الناس أن يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها عصموا دماءهم وأموالهم ، فلما علم الله صدقهم أمرهم بالصلاة ففعلوا ، ولولو لم يفعلوا ما تفهم الإقرار . فذكر الأركان إلى أن قال : فلما علم الله ما تتابع عليهم من الفرائض وقبولهم قال ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية . فن ترك شيئا من ذلك كسلا أو مجونا أدبناه عليه وكان ناقص الإيمان ، ومن تركها جاحدا كان كافرا . انتهى ملخصا .

وتبعه أبو عبيد في كتاب الإيمان له فذكر نحوه وزاد : ان بعض المخالفين لما أُرْمِ بذلك أجاب بأن الإيمان ليس هو مجموع الدين ، إنما الدين ثلاثة أجزاء : الإيمان جزء ، والأعمال جزآن ، لأنها فرائض ونوافل . وتعقبه أبو عبيد

بأنه خلاف ظاهر القرآن ، وقد قال الله تعالى ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ ، والإسلام حيث أطلق مفردا دخل فيه الإيمان كما تقدم تقريره . فان قيل : فلم أعاد في هذا الباب الآيتين المذكورتين فيه وقد تقدمتا في أول كتاب الإيمان ؟ فالجواب أنه أعادهما ليوطئ بهما معنى الكمال المذكور في الآية الثالثة . لأن الاستدلال بهما نص في الزيادة ، وهو يستلزم النقص . وأما الكمال فليس نصا في الزيادة ، بل هو مستلزم للنقص فقط ، واستلزامه للنقص يستدعي قبوله الزيادة ، ومن ثم قال المصنف « فإذا ترك شيئا من الكمال فهو ناقص ، ولهذا النسبة هدل في التعبير للآية الثالثة عن أسلوب الآيتين حيث قال أولا « وقول الله ، وقال ثانيا « وقال ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأن آية ﴿ أكلت لكم ﴾ لا دليل فيها على مراده ، لأن الإكمال إن كان بمعنى إظهار المحبة على المخالفين أو بمعنى إظهار أهل الدين على المشركين فلا حاجة للمصنف فيه ، وإن كان بمعنى إكمال الفرائض لزم عليه أنه كان قبل ذلك ناقصا ، وأن من مات من الصحابة قبل نزول الآية كان لإيمانه ناقصا ، وليس الأمر كذلك لأن الإيمان لم يزل تاما . ويوضح دفع هذا الاعتراض جواب القاضي أبي بكر بن العربي بأن النقص أمر نسبي ، لكن منه ما يترتب عليه الذم ومنه ما لا يترتب ، فالأول ما نقصه بالاختيار كن علم وظائف الدين ثم تركها عمدا ، والثاني ما نقصه بغير اختيار كن لم يعلم أو لم يكلف ، فهذا لا يندم بل يحمى من جهة أنه كان قلبه مطمئنا بأنه لو زيد لقبول ولو كلف لعمل ، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض . ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري نسبي ، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى . وهذا نظير قول من يقول إن شرع محمد أكل من شرع موسى وعيسى لاشتماله من الأحكام على ما لم يقع في الكتب التي قبله ، ومع هذا فشرع موسى في زمانه كان كاملا ، وتجدد في شرع عيسى بعده ما تجدد ، فالأكلية أمر نسبي كما تقرر . والله أعلم . قوله ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله للمستوائى يكنى أبا بكر ، وفي طبقته هشام بن حسان لكنه لم يرو هذا الحديث . قوله ( يخرج ) بفتح أوله وضم الراء ، ويروى بالعكس ، ويؤيده قوله في الرواية الأخرى « أخرجوا » . قوله ( من قال لا إله إلا الله وفي قلبه ) فيه دليل على اشتراط النطق بالتوحيد ، أو المراد بالقول هنا القول النفسي ، فالمعنى من أقر بالتوحيد وصدق ، بالإقرار لا بد منه ، فهذا أعاده في كل مرة . والتفاوت يحصل في التصديق على الوجه المتقدم . فان قيل : فكيف لم يذكر الرسالة ؟ فالجواب أن المراد المجموع ، وصار الجزء الأول علما عليه كما تقول : قرأت قل هو الله أحد ، أى السورة كلها . قوله ( برة ) بضم الموحدة وتشديد الراء المفتوحة وهى القمحة ، ومقتضاه أن وزن البرة دون وزن الشعيرة لأنه قدم الشعيرة وتلاها بالبرة ثم الذرة ، وكذلك هو في بعض البلاد . فان قيل إن السياق بالواو وهى لا ترتب ، فالجواب أن رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم » وهى للترتيب . قوله ( ذرة ) بفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وصحتها شعبة . فيما رواه مسلم من طريق يزيد بن زريع عنه - قال ذرة بالضم وتخفيف الراء ، وكأن الحامل له على ذلك كونها من الحبوب فناسبت الشعيرة والبرة . قال مسلم في روايته قال يزيد : صحف فيها أبو بسطام . يعنى شعبة . ومعنى الذرة قيل هى أقل الأشياء الموزونة ، وقيل هى الهباء الذى يظهر في شعاع الشمس مثل رموس الإبر ، وقيل هى الغلة الصغيرة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال : إذا وضعت كفك في التراب ثم نفضتها فإسقاط هو الذر . ويقال إن أربع ذرات وزن خردلة . وللصنف في أواخر التوحيد من طريق حميد عن أنس مرفوعا « أدخل الجنة من كان في قلبه خردلة » ، ثم من كان في قلبه أدنى شيء ، وهذا معنى الذرة . قوله ( قال أبان ) هو ابن يزيد العطار ، وهذا التعليق وصله الحاكم في كتاب الأربعين له من طريق أبي سبله . قال : حدثنا أبان بن يزيد .. فذكر الحديث .. وفائدة إيراد

المصنف له من جهتين : إحداهما تصریح قتادة فيه بالتحديث عن أنس ، ثانيتهما تعبيره في المتن بقوله « من إيمان » بدل قوله « من خير » ، فبين أن المراد بالخير هنا الإيمان . فان قيل على الأولى لم لم يكتف بطريق أبان السالة من التذليل ويسوقها موصولة ؟ فالجواب أن أبان وإن كان مقبولا لكن هشام أقر منه وأضبط . لجمع المصنف بين المصلحتين . والله الموفق . وسيأتي الكلام على بقية هذا المتن في كتاب التوحيد حيث ذكر المصنف حديث الشفاعة الطويل من هذا الوجه ، ورجال هذا الحديث موصولا ومعلقا كلهم بصريون

٤٥ - **حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون حدثنا أبو العباس أخبرنا قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب أن رجلا من اليهود قال له : يا أمير المؤمنين ، آية في كتابكم تقرؤونها لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً . قال : أي آية ؟ قال : اليوم أكلت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً . قال عمر : قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ : وهو قائم بعرفة ، يوم الجمعة**

[ الحديث ٤٥ - أطرافه في : ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٧٣٨ ]

قوله ( حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون ) مراده « أنه سمع » ، وجرت عادتهم بحذف « أنه » في مثل هذا خطأ لا نطقا كقال . قوله ( أن رجلا من اليهود ) هذا الرجل هو كعب الأحبار ، بين ذلك مسند في مسنده والطبري في تفسيره والطبراني في الأوسط كلهم من طريق رجاء بن أبي سلمة عن عبادة بن نسي بضم النون وقبح المهمة عن إسحق بن خرخشة عن قبيصة بن ذؤيب عن كعب . وللصنف في المنأزى من طريق الثوري عن قيس بن مسلم أن ناسا من اليهود . وله في التفسير من هذا الوجه بلفظ : قالت لليهود . فيحمل على أنهم كانوا حين سؤال كعب عن ذلك جماعة ، وتكلم كعب على لسانهم . قوله ( لاتخذنا الخ ) أى لعظمتناه وجعلناه عيدا لنا في كل سنة لعظم ما حصل فيه من إكمال الدين . والعيد فعل من العود ، وإنما سمي به لأنه يعود في كل عام . قوله ( نزلت فيه على النبي ﷺ ) زاد مسلم عن عبد بن حميد عن جعفر بن عون في هذا الحديث ولفظه « إني لأعلم اليوم الذي أنزل فيه ، والمكان الذي نزل فيه » ، وزاد عن جعفر بن عون « والساعة التي نزلت فيها على النبي ﷺ » . فان قيل : كيف مطابق الجواب السؤال لأنه قال : لاتخذناه عيدا ، وأجاب عمر رضى الله عنه بمعرفة الوقت والمكان ، ولم يقل جعلناه عيداً ؟ والجواب عن هذا أنها نزلت في أخريات نهار عرفة ، ويوم العيد إنما يتحقق بأوله ، وقد قال الفقهاء إن رؤية الهلال بعد الزوال للقبالة ، قاله هكذا بعض من تقدم ، وعندى أن هذه الرواية اكتسفتها بالإشارة ، وإلا فرواية إسحق عن قبيصة التي قدمناها قد نصت على المراد ولفظه « نزلت يوم الجمعة يوم عرفة وكلاهما بحمد الله لنا عيد ، لفظ الطبري والطبراني » وهما لنا عيدان ، وكذا عند الترمذي من حديث ابن عباس ، أن يهوديا سأله عن ذلك فقال : نزلت في يوم عيدين ، يوم الجمعة ويوم عرفة ، فظهر أن الجواب تضمن أنهم اتخذوا ذلك اليوم عيداً وهو يوم الجمعة ، واتخذوا يوم عرفة عيداً لأنه ليلة العيد ، وهكذا كما جاء في الحديث الآتي في الصيام « شهر اعيد لا ينقصان رمضان وذو الحجة » ، فسمى رمضان عيداً لأنه يعقبه العيد . فان قيل : كيف دلت هذه القصة على ترجمة الباب ؟ أجيب : من جهة أنها



ينت أن نزولها كان بعرقه ، وكان ذلك في حجة الوداع التي هي آخر عهد البعثة حين تمت الشريعة وأركانها . والله أعلم . وقد جزم السدي بأنه لم ينزل بعد هذه الآية شيء من الحلال والحرام

### ٣٤ - باب الزكاة من الإسلام ، وقوله :

﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وذلك دين القيمة ﴾

٤٦ - **حديثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ثائر الرأس يستع دوى صوته ولا يفقه ما يقول ، حتى دنا ، فاذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ خمس صلوات في اليوم والليلة . فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا . إلا أن تطوع . قال رسول الله ﷺ : وصيام رمضان . قال : هل على غير ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قل وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، قال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال فأذبر الرجل وهو يقول : والله لا أريد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله ﷺ : أفنح إن صدق

[ الحديث ٤٦ - أطرافه في : ١٨٩١ ، ٢٦٧٨ ، ٦٩٥٦ ]

**قوله** ( باب الزكاة من الإسلام . وما أمروا ) كذا لا بي ذر ، ولغيره د قول الله وما أمروا ، ويأتي فيه ما مضى في « باب الصلاة من الإيمان » ، والآية دالة على ما ترجم له ، لأن المراد بقوله ( دين القيمة ) دين الإسلام ، والقيمة المستقيمة ، وقد جاء قام بمعنى استقام في قوله تعالى ( أمة قائمة ) أي مستقيمة . وإنما خص الزكاة بالترجمة لأن باقي ما ذكر في الآية والحديث قد أفرد به تراجم أخرى ، ورجال إسناد هذا الحديث كلهم مدنيون ، ومالك والد أبي سهيل هو ابن أبي عامر الأصبحي حليف طلحة بن عبيد الله ، وإسماعيل هو ابن أبي أويس ابن أخت الإمام مالك ، فهو من رواية إسماعيل عن بخاله عن عمه عن أبيه عن حليفه ، فهو مسلسل بالأقارب كما هو مسلسل بالبلد . **قوله** ( جاء رجل ) زاد أبو ذر د من أهل نجد ، وكذا هو في الموطأ ومسلم . **قوله** ( ثائر الرأس ) هو مرفوع على الصفة ، ويجوز نصبه على الحال ، والمراد أن شعره متفرق من ترك الرفاهية ، ففيه إشارة إلى قرب عهده بالوفادة ، وأوقع اسم الرأس على الشعر إما مبالغة أو لأن الشعر منه ينبت . **قوله** ( يسمع ) بضم الياء على البناء للفعول ، أو بالنون المفتوحة للجمع ، وكذا في د يفقه ، **قوله** ( دوى ) بفتح الدال وكسر الواو وتشديد الياء ، كذا في روايتنا . وقال القاضي عياض : جاء عندنا في البخاري بضم الدال . قال : والصواب الفتح . وقال الخطابي : الدوى صوت مرتفع متكرر ولا يفهم . وإنما كان كذلك لأنه نادى من بعد . وهذا الرجل جزم ابن بطلال وآخرون بأنه ضمام بن ثعلبة وأحد بني سعد بن بكر ، والحامل لهم على ذلك إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كل منهما أنه بدوى ، وأن كلا منهما قال في آخر حديثه د لا أزيد على هذا ولا أنقص . لكن تعقبه القرطبي بأن سياقهما مختلف ، وأسئلتهما متباينة قال : ودعوى أنهما قصة واحدة دعوى فرط ، وتكلف شطط ، من غير ضرورة . والله أعلم . وقواه بعضهم بأن ابن سعد وابن عبد البر وجماعة لم يذكروا لضمام إلا الأول ، وهذا غير لازم . **قوله**

( فإذا هو يسأل عن الإسلام ) أى عن شرائع الإسلام ، ويحتمل أنه سأل عن حقيقة الإسلام ، وإنما لم يذكر له الشهادة لأنه علم أنه يعلمها أو علم أنه إنما يسأل عن الشرائع الفعلية ، أو ذكرها ولم ينقلها الراوى لشهرتها ، وإنما لم يذكر الحج إما لأنه لم يكن فرض بعد أو الراوى اختصره ، ويؤيد هذا الثانى ما أخرجه المصنف فى الصيام من طريق إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل فى هذا الحديث قال : فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، فدخل فيه باقى المفروضات بل والمندوبات . قوله ( خمس صلوات ) فى رواية لإسماعيل بن جعفر المذكورة أنه قال فى سؤاله : أخبرنى ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس . فتبين بهذا مطابقة الجواب للسؤال . ويستفاد من سياق مالك أنه لا يجب شيء من الصلوات فى كل يوم وليلة غير الخمس ، خلافاً لمن أوجب الوتر أو ركعتي الفجر أو صلاة الضحى أو صلاة العيد أو الركعتين بعد المغرب . قوله ( هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع ) تطوع بتشديد الطاء والواو ، وأصله تطوع بتاءين فأدغمت إحداهما ، ويجوز تخفيف الطاء على حذف إحداهما . واستدل بهذا على أن الشروع فى التطوع يوجب إتمامه تمسكاً بأن الاستثناء فيه متصل ، قال القرطبي : لأنه نفي وجوب شيء آخر إلا ما تطوع به ، والاستثناء من النفي إثبات ، ولا قائل بوجوب التطوع ، فيتبين أن يكون المراد إلا أن تشرع فى تطوع فيلزمك إتمامه : ونعقبه الطيبي بأن ما تمسك به مغالطة ، لأن الاستثناء هنا من غير الجنس ، لأن التطوع لا يقال فيه عليك ، فكأنه قال : لا يجب عليك شيء ، إلا إن أردت أن تطوع فذلك لك . وقد علم أن التطوع ليس بواجب ، فلا يجب شيء آخر أصلاً . كذا قال . وحرف المسألة دائر على الاستثناء ، فمن قال إنه متصل تمسك بالأصل ، ومن قال إنه منقطع احتاج الى دليل ، والدليل عليه ما روى النسائي وغيره أن النبي ﷺ كان أحياناً ينوى صوم التطوع ثم يفطر ، وفى البخارى أنه أمر جويرية بنت الحارث أن تفطر يوم الجمعة بعد أن شرعت فيه ، فدل على أن الشروع فى العبادة لا يستلزم الإتمام - إذا كانت نافلة - بهذا النص فى الصوم وبالتقياس فى الباقي . فان قيل : يرد الحج ، قلنا : لا ، لأنه امتياز عن غيره بلزوم المضى فى فاسده فكيف فى صحيحه . وكذلك امتياز بلزوم الكفارة فى نفيه كفرضه . والله أعلم . على أن فى استدلال الحنفية نظراً لأنهم لا يقولون بفرضية الإتمام ، بل بوجوبه . واستثناء الواجب من الفرض منقطع لتباينهما . وأيضاً فان الاستثناء من النفي عندهم ليس للإثبات بل مسكوت عنه . وقوله ( إلا أن تطوع ، استثناء من قوله لا ، أى لا فرض عليك غيرها . قوله ( وذكر رسول الله ﷺ الزكاة ) فى رواية لإسماعيل بن جعفر قال : أخبرنى بما فرض الله على من الزكاة ، قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الاسلام ، فتضمنت هذه الرواية أن فى القصة أشياء أجملت ، منها بيان نصب الزكاة فانها لم تفسر فى الروایتين ، وكذا أسماء الصلوات ، وكان السبب فيه شهرة ذلك عندهم ، أو القصد من القصة بيان أن المتمسك بالفرائض ناج وان لم يفعل التوافل . قوله ( والله ) فى رواية لإسماعيل بن جعفر فقال : والذى أكرمك . وفيه جواز الحلف فى الأمر المهم ، وقد تقدم . قوله ( أفلح إن صدق ) وقع عند مسلم من رواية لإسماعيل بن جعفر المذكورة : أفلح وأبيه ان صدق ، أو دخل الجنة وأبيه إن صدق . ولأبي داود مثله لكن بحذف « أو » . فان قيل : ما الجامع بين هذا وبين النهى عن الحلف بالآباء ؟ أجيب بأن ذلك كان قبل النهى ، أو بأنها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف ، كما جرى على لسانهم عقرى ، خلق<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك ، أو فيه اختصار اسم الرب كأنه قال : ورب أبيه ، وقيل : هو خاص ويحتاج الى دليل ، وحكى السهيلي عن

(١) يوزن غضي ، يقال للراء : إذا كانت مؤذبة مشثومة ، أى عقرها الله ، وحلقها الله حلقاً

بعض مشايخه أنه قال : هو تصحيف ، وإنما كان والله ، فقصرت اللامان . واستنكر القرطبي هذا وقال : إنه يجوز الثقة بالروايات الصحيحة . وغفل القرطبي فادعى أن الرواية بلفظ وأبيه لم تصح لأنها ليست في الموطأ ، وكأنه لم يرتض الجواب فعُدل إلى رد الخبر ، وهو صحيح لامرية فيه ، وأقوى الاجوبة الأولان . وقال ابن بطلال : دل قوله « أفلح إن صدق » على أنه إن لم يصدق فيما التزم لا يفلح ، وهذا بخلاف قول المرتبة . فان قيل : كيف أثبت له الفلاح بمجرد ما ذكر مع أنه لم يذكر المنهيات ؟ أجاب ابن بطلال باحتمال أن يكون ذلك وقع قبل ورود فرائض النهي . وهو عجيب منه لأنه جزم بأن السائل ضمام ، وأقدم ما قيل فيه إنه وفد سنة خمس ، وقيل بعد ذلك ، وقد كان أكثر المنهيات واقفاً قبل ذلك . والصواب أن ذلك داخل في عموم قوله « فأخبره بشرائع الاسلام » كما أشرنا إليه . فان قيل أما فلاحه بأنه لا ينقص فواضح ، وأما بأن لا يزيد فكيف يصح ؟ أجاب التنووي بأنه أثبت له الفلاح لأنه أتى بما عليه ، وليس فيه أنه إذا أتى بزيادة على ذلك لا يكون مفلحاً ، لأنه إذا أفلح بانوجب فلاحه بالمندوب مع الواجب أولى . فان قيل فكيف أقره على حلفه وقد ورد التكفير على من حلف أن لا يفعل خيراً ؟ أجيب بأن ذلك محتلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وهذا جاز على الأصل بأنه لا إثم على غير تارك الفرائض ، فهو مفلح وإن كان غيره أكثر فلاحاً منه . وقال الطيبي : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر منه على طريق المبالغة في التصديق والقبول ، أي قبلت كلامك قبولاً لا مزيد عليه من جهة السؤال ، ولا نقصان فيه من طريق القبول . وقال ابن المنير : يحتمل أن تكون الزيادة والنقص تتعلق بالأبلاغ ، لأنه كان وافد قومه ليتعلم ويعلمهم . قلت : والاحتمالان مردودان برواية إسماعيل بن جعفر ، فان نصها « لا أنطوع شيئاً » ، ولا أنقص عما فرض الله على شيئاً . . وقيل : مراده بقوله لا أزيد ولا أنقص أي لا أغير صفة الفرض كمن ينقص الظهر مثلاً ركعة أو يزيد المغرب ، قلت : ويمكن عليه أيضاً لفظ التطوع في رواية إسماعيل بن جعفر . والله أعلم

### ٣٥ - باب اتباع الجنائز من الإيمان

٤٧ - **حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجَوِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحَسَنِ وَمَعْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا ، وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ سِتْلٌ أُحْدِ . وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ »

تَابِعَهُ عُثْمَانُ الْمُؤَدَّبُ قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . نَحْوَهُ

[ الحديث ٤٧ - طرفاه في : ١٣٣٣ ، ١٣٣٥ ]

**قوله ( باب اتباع الجنائز من الإيمان )** ختم المصنف معظم التراجم التي وقعت له من شعب الإيمان بهذه الترجمة لأن ذلك آخر أحوال الدنيا . وإنما أخر ترجمة أداء الخمس من الإيمان لمعنى سنذكره هناك . ووجه الدلالة من الحديث للترجمة قد نهينا عليه في نظائره قبل . **قوله ( المنجوي )** هو بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم وبعد الواو الساكنه فاء نسبة إلى جده منجوف السدوسي ، وهو بصري ، وكذا باقي رجال الاسناد غير الصحابي . وروح بفتح

الراء هو ابن عبادة القيسي ، وعوف هو ابن أبي جميلة بفتح الجيم الأعرابي بفتح الهمزة ، وإنما قيل له ذلك لفصاحته وكنيته أبو سهل ، واسم أبيه بندويه - بموحدة مفتوحة ثم نون ساكنة ثم دال مهملة - بوزن راهويه ، والحسن هو ابن أبي الحسن البصري ، ومحمد هو ابن سيرين ، وهو مجرور بالعطف على الحسن ، فالحسن وابن سيرين حدثا به عوفا عن أبي هريرة إما مجتمعين وإما متفرقين ، فأما ابن سيرين فسماعه عن أبي هريرة صحيح ، وأما الحسن فختلف في سماعه منه ، والأكثر على نفيه وتوهم من أثبته ، وهو مع ذلك كثير الإرسال فلا تحمل عنمته على الصالح ، وإنما أورده المصنف كما سمع ، وقد وقع له نظير هذا في قصة موسى ، فإنه أخرج فيها حديثا من طريق روح بن عبادة بهذا الاسناد ، وأخرج أيضا في بدء الخلق من طريق عوف عنهما عن أبي هريرة حديثا آخر ، واعتماد في كل ذلك على محمد بن سيرين . والله أعلم . قوله ( من اتبع ) هو بالتشديد ، وللأصلي « تبع » ، بحذف الألف وكسر الموحدة ، وقد تمسك بهذا اللفظ من دغم أن المشي خلفها أفضل ، ولا حجة فيه لأنه يقال تبعه إذا مشى خلفه أو إذا مر به فشى معه ، وكذلك اتبعه بالتشديد وهو اقتعل منه ، فإذا هو مقول بالاشتراك ، وقد بين المراد الحديث الآخر المصحح عند ابن حبان وغيره من حديث ابن عمر في المشي أمامها ، وأما أتبعه بالاسكان فهو بمعنى لحقه إذا كان سبقه ، ولم تأت به الرواية هنا . قوله ( وكان معه ) أى مع المسلم ، والكشميني « معها » أى مع الجنادة . قوله ( حتى يصل ) بكسر اللام ويروى بفتحها ، فعلى الأول لا يحصل الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة ، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يصل ، أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقا ، والله أعلم . قوله ( ويفرغ ) بضم أوله وفتح الراء ، ويروى بالعكس ، وقد أثبتت هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن ، وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد ، وهذا هو المعتمد خلافا لمن تمسك بظاهر بعض الروايات فزعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة قيراط ، وسنذكر بقية مباحثه وفوائده في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه ) أى روح بن عبادة ، وعثمان هو ابن الهيثم وهو من شيوخ البخاري ، فإن كان سمع هذا الحديث منه فهو له أعلى بدرجة ، لكننه ذكر الموصول عن روح لكونه أشد إقتانا منه ، ونبه برواية عثمان على أن الاعتماد في هذا السند على محمد بن سيرين فقط لأنه لم يذكر الحسن ، فكان عوفا كان وربما ذكره وربما حذفه ، وقد حدث به المنجوفي شيخ البخاري مرة باسقاط الحسن ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال : حدثنا أبو إسحق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عوانة حدثنا سليمان بن سيف حدثنا عثمان بن الهيثم . . فذكر الحديث ، ولفظه موافق لرواية روح إلا في قوله وكان معها فإنه قال بدلها « فلزمها » ، وفي قوله ويفرغ من دفنها فإنه قال بدلها « وتدفن » ، وقال في آخره « فله قيراط » بدل قوله فإنه يرجع بقيراط ، والباقي سواء . ولهذا الاختلاف في اللفظ قال المصنف « نحوه » وهو بفتح الواو أى بمعناه .

٣٦ - باب خوف المؤمنين من أن يخطئ عملهم وهو لا يشعر . وقال إبراهيم التيمي : ما عرضت قولني على علي إلا خشيت أن أكون مكذبا . وقال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخافون النفاق على أنفسهم ، ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل . ويذكر عن الحسن : ما خافه إلا مؤمن ، ولا أئمنه إلا منافق . وما يحذر من الإصرار على النفاق والعصيان من غير

تَوْبَةٍ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾

٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَفَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمَرْجُئَةِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَنْهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ »

[ الحديث ٤٨ - طرفاه في : ٦٠٤٤ ، ٧٠٧٦ ]

**قوله** ( باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر ) هذا الباب معقود للرد على المرجئة خاصة وإن كان أكثر ما مضى من الأبواب قد تضمن الرد عليهم ، لكن قد يشركهم غيرهم من أهل البدع في شيء منها ، بخلاف هذا . والمرجئة يضم الميم وكسر الجيم بعدها ياء مهموزة ويجوز تشديدها بلا همز نسبوا إلى الإرجاء وهو التأخير ، لأنهم أخروا الأعمال عن الإيمان فقالوا : الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولم يشترط جهورهم النطق ، وجعلوا للعصاة اسم الإيمان على الكمال وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب أصلا : ومقالاتهم مشهورة في كتب الأصول . ومناسبة لإيراد هذه الترجمة عقب التي قبلها من جهة أن اتباع الجنائز مظنة لأن يقصد بها مراعاة أهلها أو مجموع الأمرين ، وسياق الحديث يقتضى أن الأجر الموعود به إنما يحصل لمن صنع ذلك احتسابا أى خالصا ، فعقبه بما يشير إلى أنه قد يعرض للرد ما يعكر على قصده الخالص فيحرم به الثواب الموعود وهو لا يشعر . فقوله « أن يحبط عمله ، أى يحرم ثواب عمله لأنه لا يثاب إلا على ما أخلص فيه . وبهذا التقرير يندفع اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوى مذهب الإحباطية الذين يقولون : إن السيئات ييطان الحسنات ، وقال القاضي أبو بكر بن العربي في الرد عليهم : القول الفصل في هذا أن الإحباط إحباطان : أحدهما إبطال الشيء للشيء وإذهابه جملة كإحباط الإيمان للكفر والكفر للإيمان ، وذلك في الجهتين إذهاب حقيقى . ثانيهما إحباط الموازنة إذا جعلت الحسنات في كفة والسيئات في كفة ، فن رجحت حسناته نجا ، ومن رجحت سيئاته وقف في المشيئة : إما أن يغفر له وإما أن يعذب . فالتوقيف إبطال ما ، لأن توقيف المنفعة في وقت الحاجة إليها إبطال لها ، والتعذيب إبطال أشد منه إلى حين الخروج من النار ، ففي كل منهما إبطال نسبي أطلق عليه اسم الإحباط مجازا ، وليس هو إحباطا حقيقة لأنه إذا أخرج من النار وأدخل الجنة عاد إليه ثواب عمله ، وهذا بخلاف قول الإحباطية الذين سوا بين الإحباطين وحكموا على العاصي بحكم الكافر ، وهم معظم القدرية . والله الموفق . **قوله** ( وقال إبراهيم التيمي ) هو من فقهاء التابعين وعبادهم ، وقوله « مكذبا » ، يروى بفتح الذال يعنى خشيته أن يكذبني من رأى على مخالفا لقول فيقول : لو كنت صادقا ما فعلت خلاف ما أقول ، وإنما قال ذلك لأنه كان يعظ الناس . ويروى بكسر الذال وهى رواية الأكثر ، ومعناه أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل . وقد ذم الله من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر وقصر في العمل فقال ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ يخشى أن يكون مكذبا أى مشابها للكذابين ، وهذا التعليق وصله المصنف في تاريخه عن أبي نعيم وأحمد بن حنبل في الزهد عن ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذكور . **قوله** ( وقال ابن أبي مليكة الخ ) هذا التعليق وصله ابن أبي خيثمة في تاريخه ، لكن أبهم العدد . وكذا أخرجه محمد بن نصر المروزي مطولا في كتاب الإيمان له ، وعينه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه من وجه آخر مختصرا كما هنا ، والصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة من أجلمهم عائشة وأختها أسماء وأم سلمة والعبادلة الأربعة وأبو هريرة وعقبة بن الحارث والمسور بن

محرومة ، فهؤلاء ممن سمع منهم ، وقد أدرك بالسن جماعة أجل من هؤلاء كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص ، وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال ، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك فكأنه إجماع ، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص . ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم ، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم . وقال ابن بطلال : إنما خافوا لأنهم طالت أعمارهم حتى رأوا من التغيير ما لم يمهده ولم يقدروا على إنكاره ، خافوا أن يكونوا داهنوا بالسكوت . قوله ( ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل ) أى لا يجوز أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يحرم بذلك في إيمان جبريل ، وفي هذا إشارة إلى أن المذكورين كانوا قائلين بتفاوت درجات المؤمنين في الإيمان ، خلافاً للمرجئة القائلين بأن إيمان الصديقين وغيرهم بمنزلة واحدة . وقد روى في معنى أثر ابن أبي مليكة حديث عن عائشة مرفوع رواه الطبراني في الأوسط لكن إسناده ضعيف . قوله ( ويذكر عن الحسن ) هذا التعليق وصله جعفر الفريابي في كتاب صفة المنافق له من طرق متعددة بألفاظ مختلفة . وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه ، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ رحمه الله وهي : إن البخاري لا يخص صيغة التريض بضعف الإسناد ، بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً ، لما علم من الخلاف في ذلك ، فهنا كذلك . وقد أوقع اختصاره له لبعضهم الاضطراب في فهمه فقال النروي : ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق ، يعنى الله تعالى . قال الله تعالى ﴿ ولئن خاف مقام ربه جنتان ﴾ وقال ﴿ فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون ﴾ وكذا شرحه ابن التين وجماعة من المتأخرين ، وقرره الكرمانى هكذا فقال : ما خافه أى ما خاف من الله ، لخذف الجار وأرسل الفعل إليه . قلت : وهذا الكلام وإن كان صحيحاً لكنه خلاف مراد المصنف ومن نقل عنه . والذي أوقعهم في هذا هو الاختصار . وإلا فسياق كلام الحسن البصري يبين أنه إنما أراد النفاق ، فلنذكره . قال جعفر الفريابي : حدثنا قتيبة حدثنا جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد سمعت الحسن يحلف في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو ماضى مؤمن قط ولا ببق إلا وهو من النفاق مشفق ، ولا ماضى منافق قط ولا ببق إلا وهو من النفاق آمن . وكان يقول : من لم يخف النفاق فهو منافق . وقال أحمد بن حنبل في كتاب الإيمان : حدثنا روح بن عباد حدثنا هشام سمعت الحسن يقول : والله ماضى مؤمن ولا ببق إلا وهو يخاف النفاق ، وما آمنه إلا منافق . انتهى . وهذا موافق لأثر ابن أبي مليكة الذي قبله وهو قوله « كلهم يخاف النفاق على نفسه » . والخوف من الله وإن كان مطلوباً محموداً لكن سياق الباب في أمر آخر . والله أعلم . قوله ( وما يحذر ) هو بضم أوله وتشديد الذال المعجمة ويروى بتخفيفها ، وما مصدرية ، والجملة في محل جر لأنها مبطوقة على خوف ، أى باب ما يحذر . وفصل بين الترجمتين بالآثار التي ذكرها لتعلقها بالأولى فقط ، وأما الحديثان فالأول منهما تعلق بالثانية والثاني يتعلق بالأولى على ما سنوضحه ، ففيه لف ونشر غير مرتب على حد قوله ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ الآية ، ومراده أيضاً الرد على المرجئة حيث قالوا لاحذر من المعاصي مع حصول الإيمان ، ومفهوم الآية التي ذكرها رد عليهم ، لأنه تعالى مدح من استغفر لذنبه ولم يصر عليه ، فمفهومه ذم من لم يفعل ذلك . وما يدخل في معنى الترجمة قول الله تعالى ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ وقوله ﴿ وتقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾ وقوله تعالى ﴿ لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم ﴾ وهذه الآية أدل على المراد مما قبلها ، فنأصر على نفاق المعصية خشى عليه أن يفضى به إلى

ففاق الكفر، وكان المصنف لمح بحديث عبد الله بن عمرو المخرج عند أحمد مرفوعاً قال: «ويل للبصرين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون، أي يعلمون أن من تاب تاب الله عليه ثم لا يستغفرون، قاله مجاهد وغيره. وللقمذى عن أبي بكر الصديق مرفوعاً: «ما أصبر من استغفر، وإن عاد في اليوم سبعين مرة، إسناد كل منهما حسن. قوله (على القتال) كذا في أكثر الروايات وهو المناسب لحديث الباب، وفي بعضها (على النفاق) ومعناه صحيح وإن لم تثبت به الرواية. قوله (زيد) تقدم أنه بالواو والموحدة مصغراً، وهو ابن الحارث الياهي بيا. تحتانية وميم خفيفة، يكسب أبا عبد الرحمن، وقد روى هذا الحديث شعبة أيضاً عن منصور بن المعتمر وهو عند المصنف في الأدب، وعن الأعمش وهو عند مسلم، ورواه ابن حبان من طريق سليمان بن حرب عن شعبة عن الثلاثة جميعاً عن أبي وائل، وقال ابن منه: لم يختلف في رفعه عن زيد واختلف على الآخرين. ورواه عن زيد غير شعبة أيضاً عند مسلم وغيره. قوله (سألت أبا وائل عن المرجئة) أي عن مقالة المرجئة، ولأبي داود الطيالسي عن شعبة عن زيد قال: لما ظهرت المرجئة أتيت أبا وائل فذكرت ذلك له. فظهر من هذا أن سؤاله كان عن معتقدهم، وأن ذلك كان حين ظهورهم، وكانت وفاة أبي وائل سنة تسع وتسعين وقيل سنة اثنتين وثمانين، ففي ذلك دليل على أن بدعة الإرجاء قديمة، وقد تابع أبا وائل في رواية هذا الحديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أخرجه الترمذي مصححاً ولفظه: «قتال المسلم أخاه كفر، وسبابه فسوق»، ورواه جماعة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً ومرفوعاً، ورواه النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أيضاً مرفوعاً، فالتفت بذلك دعوى من زعم أن أبا وائل تفرد به. قوله (سباب) هو بكسر السين وتخفيف الموحدة، وهو مصدر يقال: سب بسب سباً وسباباً، وقال إبراهيم الحربي: السباب أشد من السب، وهو أن يقول الرجل مافيه وما ليس فيه يريد بذلك عيبه. وقال غيره: السباب هنا مثل القتال فيقتضي المفاعلة، وقد تقدم بأوضح من هذا في باب المعاصي من أمر الجاهلية. قوله (المسلم) كذا في معظم الروايات، ولأحمد عن غندر عن شعبة «المؤمن»، فكأنه رواه بالمعنى. قوله (فسوق) الفسق في اللغة الخروج، وفي الشرع: الخروج عن طاعة الله ورسوله، وهو في عرف الشرع أشد من العصيان، قال الله تعالى ﴿وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان﴾، ففي الحديث تعظيم حق المسلم والحكم على من سبه بغير حق بالفسق، ومقتضاه الرد على المرجئة. وعرف من هذا مطابقة جواب أبي وائل للسؤال عنهم كأنه قال: كيف تكون مقالاتهم حقاً والنبي ﷺ يقول هذا. قوله (وقتاله كفر) إن قيل: هذا وإن تضمن الرد على المرجئة لكن ظاهره يقوى مذهب الخوارج الذين يكفرون بالمعاصي، فالجواب: إن المبالغة في الرد على المبتدع اقتضت ذلك، ولا متمسك للخوارج فيه، لأن ظاهره غير مراد، لكن لما كان القتال أشد من السباب - لأنه مفض إلى إزهاق الروح - عبر عنه بلفظ أشد من لفظ الفسق وهو الكفر، ولم يرد حقيقة الكفر التي هي الخروج عن الملة، بل أطلق عليه الكفر مبالغة في التحذير، معتمداً على ما تقرر من القواعد أن مثل ذلك لا يخرج عن الملة، مثل حديث الشفاعة، ومثل قوله تعالى ﴿إن الله لا يفر أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾، وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعاصي من أمر الجاهلية. أو أطلق عليه الكفر لشبهه به، لأن قتال المؤمن من شأن الكافر. وقيل: المراد هنا الكفر اللغوي وهو التغطية، لأن حق المسلم على المسلم أن يعينه وينصره ويكف عنه أذاه، فلما قتله كان كأنه غطى على هذا الحق، والأولان أليق بمراد المصنف وأولى بالمقصود من التحذير من فعل ذلك والوجع عنه بخلاف الثالث. وقيل أراد بقوله كفر

أى قد يؤل هذا الفعل بشؤمه الى الكفر ، وهذا بعيد ، وأبعد منه حمله على المستحل لذلك لأنه لا يطابق الترجمة ، ولو كان مراداً لم يحصل التفريق بين السباب والقتال ، فان مستحل لمن المسلم بغير تأويل يكفر أيضاً . ثم ذلك محمول على من فعله بغير تأويل . وقد بوب عليه المصنف فى كتاب المحاربين كما سيأتى إن شاء الله تعالى . ومثل هذا الحديث قوله ﷺ : لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ، ففيه هذه الأجوبة ، وسيأتى فى كتاب الفتن ، وتظيره قوله تعالى ( أقتولون بعض الكتاب وتكفرون ببعض ) بعد قوله ( ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم ) الآية ، فدل على أن بعض الأهمال يطلق عليه الكفر تغليظاً . وأما قوله ﷺ : فجارواه مسلم ، لمن المسلم كقتله ، فلا يخالف هذا الحديث ، لأن المشبه به فوق المشبه ، والقدر الذى اشترك فيه بلوغ الغاية فى التأثير : هذا فى العرض ، وهذا فى النفس . والله أعلم . وقد ورد لهذا المتن سبب ذكرته فى أول كتاب الفتن فى أواخر الصحيح

٤٩ - أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال : أخبرني عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ خرج يُخبرُ بليلة القدر ، فتلاحى رجلان من المسلمين ، فقال : إني خرجتُ لأخبركم بليلة القدر ، وإني تلاحى فلان وفلان فرفقت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، اتيسوها فى السبع والتسع والخمس »

[ الحديث ٤٩ - طرفاه فى : ٢٠٢٣ ، ٦٠٤٩ ]

قوله ( عن حميد ) هو الطويل ( عن أنس ) ، وللأصلي حدثناه أنس بن مالك ، فأما تدليس حميد . وهو من رواية صحابي عن صحابي ، أنس عن عبادة بن الصامت . قوله ( خرج يُخبرُ بليلة القدر ) أى بتعيين ليلة القدر . قوله ( فتلاحى ) بفتح الحاء المهملة مشتق من التلاحى بكسرهما وهو التنازع والمخاصمة ، والرجلان أفاد ابن دحية أنها عبد الله بن أبي حذرد - بحاء - مفتوحة ودال ساكنة مهملتين ثم راء مفتوحة ودال مهملة أيضاً - وكعب بن مالك . وقوله « فرفقت » أى فرفع تعيينها عن ذكرى ، هذا هو المعتمد هنا . والسبب فيه ما أوضحه مسلم من حديث أبي سعيد فى هذه القصة قال « لجأ رجلان بحقتان ، بتشديد القاف أى يدعى كل منهما أنه الحق « معهما الشيطان ، فنسيتهما ، قال القاضي عياض : فيه دليل على أن المخاصمة مذمومة ، وأنها سبب فى العقوبة المصنوية أى الحرمان . وفيه أن المكان الذى يحضره الشيطان ترفع منه البركة والخير . فان قيل كيف تكون المخاصمة فى طلب الحق مذمومة ؟ قلت : إنما كانت كذلك لوقوعها فى المسجد ، وهو محل الذكر لا اللغو ، ثم فى الوقت المخصوص أيضاً بالذكر لا اللغو وهو شهر رمضان ، فالذم لما عرض فيها لالذاتها ، ثم إنها مستلزمة لرفع الصوت ورفع بحضرة رسول الله ﷺ منهى عنه لقوله تعالى ( لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي - الى قوله تعالى - أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون ) ومن هنا يتضح مناسبة هذا الحديث للترجمة ومطابقتها له ، وقد خفيت على كثير من المتكلمين على هذا الكتاب . فان قيل قوله ( وأنتم لا تشعرون ) يقتضى المواخذة بالعمل الذى لا قصد فيه ، فالجواب أن المراد وأنتم لا تشعرون بالإحباط لاعتقادكم صغر الذنب ، فقد يعلم المرء الذنب ولكن لا يعلم أنه كبيرة ، كما قيل فى قوله « إنما يعذبان وما يعذبان فى كبير ، أى عندهما ، ثم قال « وإنه لكبير ، أى فى نفس الامر . وأجاب القاضي أبو بكر بن



العربي بأن المأخذة تحصل بما لم يقصد في الثاني اذا قصد في الاول ، لأن مراعاة القصد إنما هو في الاول ثم يسترسل حكم النية الاولى على مؤتلف العمل وإن عذب القصد خيرا كان أو شرا . والله أعلم . قوله ( وعسى أن يكون خيرا ) أى وإن كان عدم الرفع أزيد خيرا وأولى منه ، لأنه متحقق فيه ، لكن في الرفع خير مرجو لاستلزامه مزيد الثواب ، لكونه سببا لزيادة الاجتهاد في اتقانها ، وإنما حصل ذلك ببركة الرسول ﷺ . قوله ( في السبع والتسع ) كذا في معظم الروايات بتقديم السبع التي أولها السين على التسع ، ففيه إشارة الى أن رجاءها في السبع أقوى للاهتمام بتقديمه . ووقع عند أبي نعيم في المستخرج بتقديم التسع على ترتيب التذلل . واختلف في المراد بالتسع وغيرها فقيل للتسع يمضين من العشر وقيل للتسع يقيين من الشهر ، وسنذكر بسط هذا في محله حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتكاف إن شاء الله تعالى

٣٧ - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان ، والإسلام ، والإحسان ، وعلم الساعة . وبيان النبي ﷺ له . ثم قال : جاء جبريل عليه السلام يعلمكم دينكم . فجعل ذلك كله ديناً . وما بين النبي ﷺ ولؤفد عبد القيس من الإيمان . وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾

٥٠ - حديث مسند قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو حيان التميمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ بارزاً يوماً للناس ، فأتاه رجل فقال : ما الإيمان ؟ قال : الإيمان أن تؤمن بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وتؤمن بالبعث . قال : ما الإسلام ؟ قال : الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به ، وتقيم الصلاة ، وتؤدى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : ما الإحسان ؟ قال : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال : متى الساعة ؟ قال : ما المسئول عنها بأعلم من السائل . وأخبرك عن أسرارها : إذا ولدت الأمة ربها ، وإذا تناول رعاة الإبل البهيم في البنيان ، في خمس لا يعلمهن إلا الله . ثم تلا النبي ﷺ ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ الآية . ثم أذبر . فقال ردوه . فلم يروا شيئاً . فقال : هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم . قال أبو عبد الله : جعل ذلك كله من الإيمان

[ الحديث ٥٠ - طرفه في : ٤٧٧٧ ]

قوله ( باب سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام الخ ) تقدم أن المصنف يرى أن الإيمان والإسلام عبارة عن معنى واحد ، فلما كان ظاهر سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وجوابه يقتضى تغايرهما وأن الإيمان تصديق بأمور مخصوصة والإسلام إظهار أعمال مخصوصة ، أراد أن يرد ذلك بالتأويل الى طريقته . قوله ( وبيان ) أى مع بيان أن الاعتقاد والعمل دين ، وقوله « وما بين » ، أى مع ما بين لوفد أن الإيمان هو الإسلام حيث فسر في قصتهم بما فسر به الإسلام هنا ، وقوله « وقول الله ، أى مع ما دلت عليه الآية أن الإسلام هو الدين ، ودل عليه خبر أبي سفيان أن الإيمان هو الدين ، فاقضى ذلك أن الإسلام والإيمان أمر واحد . هذا محصل كلامه ، وقد نقل أبو عوانة الأسفراييني

في صحيحه عن المزني صاحب الشافعي الجزم بأنهما عبارة عن معنى واحد، وأنه سمع ذلك منه. وعن الإمام أحمد الجزم بتقاريرهما، ولكل من القولين أدلة متعارضة. وقال الخطابي: صنف في المسألة إمامان كبيران، وأكثرنا من الأدلة للقولين، وتباينا في ذلك. والحق أن بينهما عموما وخصوصا، فكل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنا. انتهى كلامه ملخصا. ومقتضاه أن الإسلام لا يطلق على الاعتقاد والعمل معا، بخلاف الإيمان فإنه يطلق عليهما معا. ويرد عليه قوله تعالى ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ فإن الإسلام هنا يتناول العمل والاعتقاد معا، لأن العامل غير المعتقد ليس بذى دين مرضى. وبهذا استدلل المزني وأبو محمد البغوي فقال في الكلام على حديث جبريل هذا: جعل النبي ﷺ الإسلام هنا اسما لما ظهر من الأعمال، والإيمان اسما لما بطن من الاعتقاد، وليس ذاك لأن الأعمال ليست من الإيمان، ولا لأن التصديق ليس من الإسلام، بل ذاك تفصيل لجملة كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولهذا قال ﷺ: «أناكم بعلمكم دينكم»، وقال سبحانه وتعالى ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ وقال ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾ ولا يكون الدين في محل الرضا والقبول إلا بانضمام التصديق. انتهى كلامه. والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له، فكما أن العامل لا يكون مسلما كاملا إلا إذا اعتقد، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنا كاملا إلا إذا عمل، وحيث يطلق الإيمان في موضع الإسلام أو العكس، أو يطلق أحدهما على إرادتهما معا فهو على سبيل المجاز. ويتبين المراد بالسياق، فإن وردا معا في مقام السؤال حلا على الحقيقة، وإن لم يردا معا أو لم يكن في مقام سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن. وقد حكى ذلك الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا: إنهما تختلف دلالتهما بالاقتران، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه. وعلى ذلك يحمل ما حكاه محمد بن نصر وتبعه ابن عبد البر عن الأكثر أنهم سورا بينهما على ما في حديث عبد القيس، وما حكاه اللالكائي وابن السمعاني عن أهل السنة أنهم فرقوا بينهما على ما في حديث جبريل والله الموفق. قوله (وعلم الساعة) تفسير منه المراد بقول جبريل في السؤال متى الساعة؟ أي متى علم الساعة؟ ولا بد من تقدير محذوف آخر أي متى علم وقت الساعة؟. قوله (وبيان النبي ﷺ) هو مجرور لأنه معطوف على علم المعطوف على سؤال المجرور بالإضافة. فان قيل: لم يبين النبي ﷺ وقت الساعة، فكيف قال وبيان النبي ﷺ له. فالجواب أن المراد بالبيان بيان أكثر المستول عنه فأطلقه، لأن حكم معظم الشيء حكم كله. أو جعل الحكم في علم الساعة بأنه لا يعلمه إلا الله بيانا له. قوله (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو البصري المعروف بابن علية، قال أخبرنا أبو حيان التميمي. وأورده المصنف في تفسير سورة لقمان من حديث جرير بن عبد الحميد عن أبي حيان المذكور. ورواه مسلم من وجه آخر عن جرير أيضا عن عمارة بن القعقاع، ورواه أبو داود والنسائي من حديث جرير أيضا عن أبي فروة ثلاثهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة. زاد أبو فروة: وعن أبي ذر أيضا، وساق حديثه عنهما جميعا. وفيه فوائد زوائد سنشير إليها إن شاء الله تعالى. ولم أر هذا الحديث من رواية أبي هريرة إلا عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير هذا عنه، ولم يخرج البخاري إلا من طريق أبي حيان عنه، وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب، وفي سياقه فوائد زوائد أيضا. وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته، فشهورة رواية كهس - بسين مهملة قبلها ميم مفتوحة - ابن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر - بفتح الميم أوله ياء تحتانية مفتوحة - عن عبد الله بن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب، رواه عن كهس جماعة

من الحفاظ ، وتابعه مطر الوراق عن عبد الله بن بريدة ، وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر ، وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال : عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معا عن ابن عمر عن عمر ، زاد فيه حميدا ، وحيد له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية . وأخرج مسلم هذه الطرق ولم يسبق منها إلا من الطريق الأولى وأحال الباقي عليها ، وبينها اختلاف كثير سنشير الى بعضه ، فأما رواية مطر فأخرجها أبو عوانة في صحيحه وغيره ، وأما رواية سليمان التيمي فأخرجها ابن خزيمة في صحيحه وغيره ، وأما رواية عثمان بن غياث فأخرجها أحمد في مسنده . وقد خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال : بينما نحن عند النبي ﷺ لمجعله من مسند ابن عمر لا من روايته عن أبيه . أخرجه أحمد أيضا . وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر ، وكذا روى من طريق عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني . وفي الباب عن أنس أخرجه الزار والبخاري في خلق أفعال العباد وإسناده حسن . وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي إسناده خالد بن يزيد وهو العمري ولا يصلح للصحيح ، وعن ابن عباس وأبي عامر الأشعري أخرجهما أحمد وإسنادهما حسن . وفي كل من هذه الطرق فوائد سنذكرها إن شاء الله تعالى في أثناء الكلام على حديث الباب . ولما جمعت طرقها هنا وعزوتها الى مخرجها لتسهيل الحوالة عليها فرارا من التكرار المبين لطريق الاختصار . والله الموفق . قوله ( كان النبي ﷺ بارزا يوما للناس ) أى ظاهرا لهم غير محتجب عنهم ولا ملتبس بغيره ، والبروز الظهور . وقد وقع في رواية أبي فروة التي أشرنا اليها بيان ذلك ، فان أوله : كان رسول الله ﷺ يجلس بين أصحابه فيجىء الغريب فلا يدري أيهم هو ، فطلبنا اليه أن يجعل له مجلسا يعرفه الغريب إذا أتاه ، قال : فبينما له مكانا من طين كان يجلس عليه . انتهى . واستندط منه القرطبي استحباب جلوس العالم بمكان يختص به ويكون مرتفعا إذا احتاج لذلك لضرورة تعليم ونحوه . قوله ( فأتاه رجل ) أى ملك في صورة رجل ، وفي التفسير للصف : إذ أتاه رجل يمشي ، ولأبي فروة : فانا لجلوس عنده إذ أقبل رجل أحسن الناس وجها وأطيب الناس ريحا كأن ثيابه لم يمسا دنس . وسلم من طريق كهس في حديث عمر : بينما نحن ذات يوم عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر . وفي رواية ابن حبان سواد اللحية ، لا يرى عليه أثر السفر ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس الى النبي ﷺ فأسند ركبتيه الى ركبتيه ووضع كفيه على خذييه . وفي رواية لسليمان التيمي : ليس عليه بخفاء السفر ، وليس من البلد ، فتخطى حتى برك بين يدي النبي ﷺ كما يجلس أحدنا في الصلاة ، ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ ، وكذا في حديث ابن عباس وأبي عامر الأشعري : ثم وضع يده على ركبتي النبي ﷺ . فافادت هذه الرواية أن الضمير في قوله على خذييه يعود على النبي ﷺ ، وبه جزم البغوي وإسماعيل التيمي لهذه الرواية ورجحه الطبري بحثا لأنه نسق الكلام خلافا لما جزم به النووي ، ووافقه التوربشتي لأنه حمله على أنه جلس كهيئة المتعلم بين يدي من يتعلم منه ، وهذا وإن كان ظاهرا من السياق لكن وضعه يديه على خذي النبي ﷺ صنيع منه للاصفاء اليه ، وفيه إشارة لما ينبغي للسؤل من التواضع والصفح عما يبدو من جفاء السائل . والظاهر أنه أراد بذلك المبالغة في تعمية أمره ليقوى الظن بأنه من جفاه الأعراب ، ولهذا تحطى الناس حتى انتهى الى النبي ﷺ كما تقدم . ولهذا استغرب الصحابة صنيعه ، ولأنه ليس من أهل البلد وجاء ماشيا ليس عليه أثر سفر . فان قيل : كيف عرف عمر أنه لم يعرفه أحد منهم ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون استند في ذلك الى ظنه ، أو الى صريح قول الحاضرين . قلت : وهذا الثاني أولى ، فقد جاء كذلك في رواية

عثمان بن غياث فإن فيها : فنظر القوم بعضهم الى بعض فقالوا : ما نعرف هذا . وأفاد مسلم في رواية عمارة ابن القعقاع سبب ورود هذا الحديث ، فعنده في أوله : قال رسول الله ﷺ : سلوني ، فهابوا أن يسألوه ، قال فجاء رجل . ووقع في رواية ابن منده من طريق يزيد بن زريع عن كهيس : بينما رسول الله ﷺ يخطب إذ جاءه رجل - فكان أمره لهم بسؤاله وقع في خطبته - وظاهره أن مجيء الرجل كان في حال الخطبة ، فإما أن يكون وافق انتمضاهما أو كان ذكر ذلك القدر جالسا وعبر عنه الراوى بالخطبة . قوله ( فقال ) زاد المصنف في التفسير : يا رسول الله ما الايمان ؟ فإن قيل : فكيف بدأ بالسؤال قبل السلام ؟ أجيب بأنه يحتمل أن يكون ذلك مبالغة في التعمية لأمره ، أو لبيان أن ذلك غير واجب ، أو سلم فلم ينقله الراوى . قلت : وهذا الثالث هو المعتمد ، فقد ثبت في رواية أبي فروة ، ففيها بعد قوله كأن ثيابه لم يمسسها دنس حتى سلم من طرف البساط فقال : السلام عليك يا محمد ، فرد عليه السلام . قال : أدنو يا محمد ؟ قال : ادن . فما زال يقول أدنو مرارا ويقول له ادن . ونحوه في رواية عطاء عن ابن عمر ، لكن قال : السلام عليك يا رسول الله . وفي رواية مطر الوراق فقال : يا رسول الله أدنو منك ؟ قال ادن . ولم يذكر السلام . فاختلفت الروايات هل قال له يا محمد أو يا رسول الله ، هل سلم أولا . فأما السلام فن ذكره مقدم على من سكت عنه . وقال القرطبي بناء على أنه لم يسلم وقال يا محمد : لأنه أراد بذلك التعمية فصنع صنيع الأعراب . قلت : ويجمع بين الروايتين بأنه بدأ أولا بنداؤه باسمه لهذا المعنى ، ثم خاطبه بقوله يا رسول الله . ووقع عند القرطبي أنه قال : السلام عليكم يا محمد ، فاستنبط منه أنه يستحب للدخول أن يعمم بالسلام ثم يخص من يريد تخصيصه . انتهى . والذي وقفت عليه من الروايات إنما فيه الأفراد وهو قوله : السلام عليك يا محمد . قوله ( ما الايمان ) ؟ قيل قدم السؤال عن الايمان لأنه الأصل ، وثني بالاسلام لأنه يظهر مصداق الدعوى ، وثلك بالإحسان لأنه متعلق بهما . وفي رواية عمارة بن القعقاع : بدأ بالاسلام لأنه بالأمر الظاهر ، وثني بالاييمان لأنه بالأمر الباطن . ورجح هذا الطيبي لما فيه من الترقى . ولا شك أن القصة واحدة اختلفت الرواة في تأديتها ، وليس في السياق ترتيب ، ويدل عليه رواية مطر الوراق فإنه بدأ بالاسلام وثني بالإحسان وثلك بالاييمان ، فالحق أن الواقع أمر واحد ، والتقديم والتأخير وقع من الرواة . والله أعلم . قوله ( قال : الايمان أن تؤمن بالله الخ ) دل الجواب أنه علم أنه سأله عن متعلقاته لا عن معنى لفظه ، وإلا لكان الجواب : الايمان التصديق . وقال الطيبي : هذا يوم التكرار ، وليس كذلك ، فإن قوله أن تؤمن بالله مضمن معنى أن تعترف به ، ولهذا عداه بالباء ، أى أن تصدق معتقدا بكذا . قلت : والتصديق أيضا يعدى بالباء فلا يحتاج الى دعوى التضمن . وقال الكرماني : ليس هو تعريفا للشيء بنفسه ، بل المراد من المحدود الايمان الشرعى ، ومن الحد الايمان اللغوى . قلت : والذي يظهر أنه إنما أعاد لفظ الايمان للاعتناء بشأنه تفخيما لأمره ، ومنه قوله تعالى ﴿ قل يحياها الذي أنشأها أول مرة ﴾ في جواب ﴿ من يحيى العظام وهى رميم ﴾ ، يعنى أن قوله أن تؤمن ينحل منه الايمان فكأنه قال : الايمان الشرعى تصديق مخصوص ، وإلا لكان الجواب : الايمان التصديق ، والايمان بالله هو التصديق بوجوده وأنه متصف بصفات الكمال منزّه عن صفات النقص . قوله ( وملائكته ) الايمان بالملائكة هو التصديق بوجودهم وأنهم كما وصفهم الله تعالى ﴿ عباد مكرمون ﴾ . وقسم الملائكة على الكتب والرسل نظرا للترتيب الواقع ، لأنه سبحانه وتعالى أرسل الملك بالكتاب الى الرسول ، وليس فيه متمسك لمن فضل الملك على الرسول . قوله ( وكتبه ) هذه عند الاصيل هنا ، وافق الرواة على ذكرها في التفسير ، والايمان بكتب الله التصديق بأنها كلام الله وأن ما تضمنته

حق . قوله ( وبقائه ) كذا وقعت هنا بين الكتب والرسل ، وكذا لمسلم من الطريقتين ، ولم تقع في بقية الروايات ، وقد قيل إنها مكررة لأنها داخلة في الإيمان بالبعث ، والحق أنها غير مكررة ، فقيل المراد بالبعث القيام من القبور ، والمراد باللقاء ما بعد ذلك ، وقيل اللقاء يحصل بالانتقال من دار الدنيا ، والبعث بعد ذلك . ويدل على هذا رواية مطر الوراق فإن فيها « وبالمرث والبعث بعد الموت » ، وكذا في حديث أنس وابن عباس ، وقيل المراد باللقاء رؤية الله ، ذكره الخطابي . وتعقبه النووي بأن أحدا لا يقطع لنفسه برؤية الله ، فإنها مختصة بمن مات مؤمنا ، والمرء لا يدري بم يختم له ، فكيف يكون ذلك من شروط الايمان ؟ وأجيب بأن المراد الايمان بأن ذلك حق في نفس الأمر ، وهذا من الأدلة القوية لاهل السنة في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة اذ جعلت من قواعد الإيمان . قوله ( ورساله ) وللأصيلي « ورساله » ، ووقع في حديث أنس وابن عباس « والملائكة والكتب والنبيين » ، وكل من السياقين في القرآن في البقرة ، والتعبير بالنبيين يشمل الرسل من غير عكس ، والإيمان بالرسل التصديق بانهم صادقون فيما أخبروا به عن الله ، ودل الإجمال في الملائكة والكتب والرسل على الاكتفاء بذلك في الإيمان بهم من غير تفصيل ، إلا من ثبت تسميته فيجب الإيمان به على التعيين . وهذا الترتيب مطابق للآية ( آمن الرسول بما أنزل اليه من ربه ) ومناسبة الترتيب المذكور وإن كانت الواو لا ترتب بل المراد من التقديم أن الخير والرحمة من الله ، ومن أعظم رحمته أن أنزل كتبه الى عباده ، والمتلقى لذلك منهم الأنبياء ، والواسطة بين الله وبينهم الملائكة . قوله ( وتؤمن بالبعث ) زاد في التفسير « الآخر » ، ولمسلم في حديث عمر « واليوم الآخر » ، فأما البعث الآخر فقيل ذكر الآخر تأكيداً كقولهم أمس الذاهب ، وقيل لأن البعث وقع مرتين : الأولى الإخراج من العدم الى الوجود أو من بطون الأموات بعد النطفة والعلقة الى الحياة الدنيا ، والثانية البعث من بطون القبور الى محل الاستقرار . وأما اليوم الآخر فقيل له ذلك لأنه آخر أيام الدنيا أو آخر الازمنة المحدودة ، والمراد بالإيمان به التصديق بما يقع فيه من الحساب والميزان والجنة والنار . وقد وقع التصريح بذكر الأربعة بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمي وفي حديث ابن عباس أيضا . ( فائدة ) : زاد الاسماعيلي في مستخرجه هنا « وتؤمن بالقدر » ، وهي في رواية أبي فروة أيضا ، وكذا لمسلم من رواية عمارة بن القعقاع ، وأكده بقوله « كله » ، وفي رواية كهس وسليمان التيمي « وتؤمن بالقدر خيره وشره » ، وكذا في حديث ابن عباس ، وهو في رواية عطاء عن ابن عمر بزيادة « وحلوه ومره من الله » ، وكان الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » ، عند ذكر البعث الإشارة الى أنه نوع آخر مما يؤمن به ، لأن البعث سيوجد بعد ، وما ذكر قبله موجود الآن ، وللتوبة بذكره لكثرة من كان ينكره من الكفار ، ولهذا كثر تكراره في القرآن ، وهكذا الحكمة في إعادة لفظ « وتؤمن » ، عند ذكر القدر كأنها إشارة الى ما يقع فيه من الاختلاف ، لحصل الاهتمام بشأنه بإعادة تؤمن ، ثم قرره بالإبدال بقوله « خيره وشره وحلوه ومره » ، ثم زاده تأكيداً بقوله في الرواية الأخيرة « من الله » . والقدر مصدر تقول : قدرت الشيء بتخفيف الدال وقتحها أقدره بالكسر والفتح قدرا وقدرا ، إذا أحطت بمقداره . والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد ، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته ، هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية ، وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين ، إلى أن حدثت بدعة القدر في أواخر زمن الصحابة ، وقد روى مسلم القصة في ذلك من طريق كهس عن ابن بريدة عن يحيى بن يعمر قال : كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد المجنى ، قال فانطلقت

أنا وحيد الخيري ، فذكر اجتماعهما بعبد الله بن عمر ، وأنه سأله عن ذلك فأخبره بأنه يرى من يقول ذلك ، وأن الله لا يقبل من لم يؤمن بالقدر عملا . وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالما بشيء من أعمال العباد قبل وقوعها منهم ، وإنما يعلمها بعد كونها . قال القرطبي وغيره : قد انقرض هذا المذهب ، ولا نعرف أحدا ينسب إليه من المتأخرين . قال : والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها ، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال ، وهو مع كونه مذهبا باطلا أخف من المذهب الأول . وأما المتأخرون منهم فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد فرارا من تعلق القديم بالمحدث ، وهم مخصومون بما قال الشافعي : إن سلم القدرى العلم خصم . يعنى يقال له : أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم ؟ فان منع وافق قول أهل السنة ، وإن أجاز لزومه نسبة الجهل ، تعالى الله عن ذلك . ( تنبيه ) : ظاهر السياق يقتضى أن الإيمان لا يطلق إلا على من صدق بجميع ما ذكر ، وقد اكتفى الفقهاء باطلاق الإيمان على من آمن بالله ورسوله ، ولا اختلاف ، لأن الإيمان برسول الله المراد به الإيمان بوجوده وبما جاء به عن ربه ، فيدخل جميع ما ذكر تحت ذلك ، والله أعلم . قوله ( أن تعبد الله ) قال النووي : يحتمل أن يكون المراد بالعبادة معرفة الله فيكون عطف الصلاة وغيرها عليها لإدخالها في الاسلام ، ويحتمل أن يكون المراد بالعبادة الطاعة مطلقا ، فيدخل فيه جميع الوظائف ، فعلى هذا يكون عطف الصلاة وغيرها من عطف الخاص على العام . قلت : أما الاحتمال الأول فبعيد ، لأن المعرفة من متعلقات الإيمان ، وأما الاسلام فهو أعمال قولية وبدنية ، وقد عبر في حديث عمر هنا بقوله د أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، فدل على أن المراد بالعبادة في حديث الباب النطق بالشهادتين ، وبهذا تبين دفع الاحتمال الثاني . ولما عبر الراوى بالعبادة احتاج أن يوضحها بقوله د ولا تشرك به شيئا ، ولم يحتج إليها في رواية عمر لاستلزامها ذلك . فان قيل : السؤال عام لأنه سأل عن ماهية الاسلام ، والجواب خاص لقوله أن تعبد أو تشهد ، وكذا قال في الإيمان أن تؤمن ، وفي الإحسان أن تعبد . والجواب أن ذلك لنكتة الفرق بين المصدر وبين أن والفعل ، لأن د أن تفعل ، تدل على الاستقبال ، والمصدر لا يدل على زمان . على أن بعض الرواة أورده هنا بصيغة المصدر ، ففي رواية عثمان بن غياث قال د شهادة أن لا إله إلا الله ، وكذا في حديث أنس ، وليس المراد بمخاطبته بالإفراد اختصاصه بذلك ، بل المراد تعليم السامعين الحكم في حقهم وحق من أشبههم من المكلفين ، وقد تبين ذلك بقوله في آخره د يعلم الناس دينهم . فان قيل : لم لم يذكر الحج ؟ أجاب بعضهم باحتمال أنه لم يكن فرض ، وهو مردود بما رواه ابن منده في كتاب الإيمان بأسناده الذى على شرط مسلم من طريق سليمان التيمي في حديث عمر أوله د أن رجلا في آخر عمر النبي ﷺ جاء الى رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث بطوله ، وآخر عمره يحتمل أن يكون بعد حجة الوداع فانها آخر سفراته ، ثم بعد قدومه بقليل دون ثلاثه أشهر مات ، وكأنه إنما جاء بعد إنزال جميع الأحكام لتقرير أمور الدين - التي بلغها متفرقة - في مجلس واحد ، لتنضبط ، ويستنبط منه جواز سؤال العالم ما لا يحمله السائل ليعلمه السامع ، وأما الحج فقد ذكر ، لكن بعض الرواة إما ذهل عنه وإما نسيه . والدليل على ذلك اختلافهم في ذكر بعض الأعمال دون بعض ، ففي رواية كهيمس د وتنج البيت إن استطعت إليه سبيلا ، وكذا في حديث أنس ، وفي رواية عطاء الخراساني لم يذكر الصوم ، وفي حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب ، ولم يذكر في حديث ابن عباس مزيدا على الشهادتين . وذكر سليمان التيمي في روايته الجميع ، وزاد بعد قوله وتنج

« وتتمتع وتفلس من الجنابة وتتمم الوضوء » . وقال مطر الوراق في روايته « وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة » ، قال فذكر صلى الله عليه وسلم ماثلناه إن بعض الرواة ضبط ما لم يضبطه غيره . قوله ( وتقيم الصلاة ) زاد مسلم « المكتوبة » ، أى المفروضة . وإنما عبر بالمكتوبة للتفنن في العبادة ، فإنه عبر في الزكاة بالمفروضة ، ولا تبايع قوله تعالى ( أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) . قوله ( وتصوم رمضان ) استدلل به على قول رمضان من غير إضافة شهر إليه ، وستأتى المسألة في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . قوله ( الاحسان ) هو مصدر ، قول أحسن يحسن إحسانا . ويتعدى بنفسه وبغيره تقول أحسنت كذا إذا أقيمته ، وأحسنت إلى فلان إذا أوصلت إليه النفع ، والأول هو المراد لأن المقصود إتمام العبادة . وقد يلحظ الثاني بأن المخلص مثلا محسن بإخلاصه إلى نفسه ، وإحسان العبادة الإخلاص فيها والخشوع وفراغ البال حال التلبس بها ومراقبة المعبود ، وأشار في الجواب إلى حالتين : أرفعهما أن يغلب عليه مشاهدة الحق بقلبه حتى كأنه يراه بعينه وهو قوله « كأنك تراه » أى وهو يراك ، والثانية أن يستحضر أن الحق مطلع عليه يرى كل ما يعمل ، وهو قوله « فإنه يراك » . وهاتان الحالتان يشترهما معرفة الله وخشيته ، وقد عبر في رواية عمار بن القعقاع بقوله « أن تخشى الله كأنك تراه » ، وكذا في حديث أنس . وقال النووي : معناه أنك إنما تراعى الآداب المذكورة إذا كنت تراه ويراك ، لكونه يراك لا لكونك تراه فهو دائما يراك ، فأحسن عبادته وإن لم تره ، فقدير الحديث : فإن لم تكن تراه فاستمر على إحسان العبادة فإنه يراك . قال : وهذا القدر من الحديث أصل عظيم من أصول الدين ، وقاعدة مهمة من قواعد المسلمين ، وهو عمدة الصديقين وبغية السالكين وكثر العارفين ودأب الصالحين ، وهو من جوامع الكلم التي أوتىها ﷺ ، وقد ندب أهل التحقيق إلى مجالسة الصالحين ليكون ذلك مانعا من التلبس بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياء منهم ، فكيف بمن لا يزال الله مطلعا عليه في سره وعلايته ؟ انتهى . وقد سبق إلى أصل هذا القاضى عياض وغيره ، وسيأتى مزيد لهذا في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : دل سياق الحديث على أن رؤية الله في الدنيا بالأبصار غير واقعة ، وأما رؤية النبي ﷺ فذلك له ليل آخر ، وقد صرح مسلم في روايته من حديث أبي أمامة بقوله ﷺ « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » . وأقدم بعض غلاة الصوفية على تأويل الحديث بغير علم فقال : فيه إشارة إلى مقام المحو والفناء ، وتقديره فإن لم تكن - أى فإن لم تصر - شيئا وفنيت عن نفسك حتى كأنك ليس بموجود فأنك حينئذ تراه . وغفل قائل هذا - للجهل بالعربية - عن أنه لو كان المراد ما زعم لكان قوله « تراه » محذوف الألف ، لأنه يصير مجزوما ، لكونه على زعمه جواب الشرط ، ولم يرد في شيء من طرق هذا الحديث بمحذف الألف ، ومن ادعى أن إثباتها في الفعل المجزوم على خلاف القياس فلا يصار إليه إذ لا ضرورة هنا . وأيضا فلو كان ما ادعاه صحيحا لكان قوله « فإنه يراك » ضائعا لأنه لا ارتباط له بما قبله . وما يفسد تأويله رواية كهس فان لفظها « فأنك أن لا تراه فإنه يراك » ، وكذلك في رواية سليمان التيمي ، فسلط النقي على الرؤية لا على الكون الذي حل على ارتكاب التأويل المذكور ، وفي رواية أبي فروة « فإن لم تره فإنه يراك » ونحوه في حديث أنس وابن عباس ، وكل هذا يبطل التأويل المتقدم . والله أعلم . ( فائدة ) زاد مسلم في رواية عمار بن القعقاع قول السائل « صدقت » ، عقب كل جواب من الأجوبة الثلاثة ، وزاد أبو فروة في روايته « فلما سمعنا قول الرجل صدقت أنكرناه » ، وفي رواية كهس « فعجبنا له يسأله ويصدقه » ، وفي رواية مطر « انظروا إليه كيف يسأله وانظروا إليه كيف يصدقه » ، وفي حديث أنس « انظروا وهو يسأله وهو يصدقه كأنه أعلم

منه ، وفي رواية سليمان بن بريدة : قال القوم : ما رأينا رجلا مثل هذا ، كأنه يعلم رسول الله ﷺ ، يقول له : صدقت صدقت ، قال القرطبي : إنما عجبوا من ذلك لأن ما جاء به النبي ﷺ لا يعرف إلا من جهته ، وليس هذا السائل من عرف بقاء النبي ﷺ ولا بالساج منه ، ثم هو يسأل سؤال عارف بما يسأل عنه لأنه يخبره بأنه صادق فيه ، فتعجبوا من ذلك تعجب المستبعد لذلك . والله أعلم . قوله ( متى الساعة ) أى متى تقوم الساعة ؟ وصرح به في رواية حمارة بن القعقاع ، واللام للمعد ، والمراد يوم القيمة . قوله ( ما المسؤول عنها ) « ما ، نافية . وزاد في رواية أبي فروة : فتكس فلم يجبه ، ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا ، ثم رفع رأسه فقال ، ما المسؤول . » قوله ( بأعلم ) الباء زائدة لتأكيد النفي ، وهذا وإن كان مشعرا بالتساوي في العلم لكن المراد التساوي في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلمها لقوله بعد « خمس لا يعلمها إلا الله ، وسيأتى نظير هذا التركيب في أواخر الكلام على هذا الحديث في قوله « ما كنت بأعلم به من رجل منكم » ، فإن المراد أيضا التساوي في علم العلم به ، وفي حديث ابن عباس هنا فقال « سبحان الله ، خمس من الغيب لا يعلمن إلا الله ، ثم تلا الآية . قال النووي : يستنبط منه أن العالم إذا سئل عما لا يعلم يصرح بأنه لا يعلمه ، ولا يكون في ذلك قصص من مرتبته ، بل يكون ذلك دليلا على مزيد ورعه . وقال القرطبي مقصود هذا السؤال كلف السامعين عن السؤال عن وقت الساعة ، لأنهم قد أكثروا السؤال عنها كما ورد في كثير من الآيات والأحاديث ، فلما حصل الجواب بما ذكر هنا حصل اليأس من معرفتها ، بخلاف الأسئلة الماضية فإن المراد بها استخراج الأجوبة ليتعلمها السامعون ويعملوا بها ، ونبه بهذه الأسئلة على تفصيل ما يمكن معرفته عما لا يمكن . قوله ( من السائل ) عدل عن قوله لست بأعلم بها منك الى لفظ يشعر بالتعميم تعريضا للسامعين ، أى إن كل مسؤل وكل سائل فهو كذلك . ( فائدة ) : هذا السؤال والجواب وقع بين عيسى بن مريم وجبريل (١) ، لكن كان عيسى سائلا وجبريل مسؤلا . قال الحميدي في نوادره : حدثنا سفيان حدثنا مالك بن مغول عن إسماعيل بن رجاء عن الشيباني قال : سأل عيسى بن مريم جبريل عن الساعة ، قال فانتفض بأجنحته وقال : ما المسؤول عنها بأعلم من السائل . قوله ( وسأخبرك عن أشراطها ) وفي التفسير « ولكن سأحدثك » ، وفي رواية أبي فروة « ولكن لها علامات تعرف بها » ، وفي رواية كهس « قال فأخبرني عن أمارتها فأخبره بها فرددنا » لحصل الرد هل ابتدأه بذكر الأمارات أو السائل سأله عن الأمارات ، ويجمع بينهما بأنه ابتدأ بقوله وسأخبرك ، فقال له السائل : فأخبرني . ويدل على ذلك رواية سليمان التيمي ولفظها « ولكن إن شئت نبأئك عن أشراطها ، قال أجل » ونحوه في حديث ابن عباس وزاد « لحدثني » وقد حصل تفصيل الأشراف من الرواية الأخرى وأنها العلامات ، وهي يفتح الهزمة جمع شرط بفتحين كقلم وأقلام ، ويستفاد من اختلاف الروايات أن التحديث والإخبار والإنباء بمعنى واحد ، وإنما غاير بينها أهل الحديث اصطلاحا . قال القرطبي : علامات الساعة هي قسمين : ما يكون من نوع المعتاد ، أو غيره . والمذكور هنا الأول . وأما الغير مثل طلوع الشمس من مغربها فتلك مقارنة لها أو مضايقة والمراد هنا العلامات السابقة على ذلك . والله أعلم . قوله ( إذا ولدت ) التعبير باذا للاشعار بتحقيق الوقوع ، ووقعت هذه الجملة بيانا للأشراط نظرا الى المعنى ، والتقدير ولادة الأمة وتطاول الرعاة . فان قيل الأشراف جمع وأقله ثلاثة على الأصح والمذكور هنا اثنان ، أجاب الكرمانى : بأنه قد تستقرض القلة للكثرة ، وبالعكس .

(١) لا ينبغي الجزم بوقوع هذا من عيسى ، لأن كلام الشيباني لا تقوم به حجة . وإن كان هؤلاء عن بني إسرائيل فكذلك . وإنما يذكر مثل هذا بصيغة التبريز كما هو المقرر في علم مصطلح الحديث . والله أعلم



أو لأن الفرق بالقلة والكثرة إنما هو في النكرات لا في المعارف ، أو لفقد جمع الكثرة للفظ الشرط . وفي جميع هذه الأجوبة نظر ، ولو أجيب بأن هذا دليل القول الصائر إلى أن أقل الجمع اثنان لما بعد عن الصواب . والجواب المرضي أن المذكور من الأشراف ثلاثة ، وإنما بعض الرواة اقتصر على اثنين منها لأنه هنا ذكر الولادة والتطاول ، وفي التفسير ذكر الولادة وترؤس الحفاة ، وفي رواية محمد بن بشر التي أخرج مسلم إسناده وساق ابن خزيمة لفظها عن أبي حيان ذكر الثلاثة ، وكذا في مستخرج الإسماعيلي من طريق ابن عليه ، وكذا ذكرها عمارة بن القعقاع ، ووقع مثل ذلك في حديث عمر ، ففي رواية كهس ذكر الولادة والتطاول فقط ووافقه عثمان بن غياث ، وفي رواية سليمان التيمي ذكر الثلاثة ووافقه عطاء الخراساني ، وكذا ذكرت في حديث ابن عباس وأبي عامر . قوله ( إذا ولدت الأمة ربتها ) وفي التفسير « ربتها » بناءً التانيث ، وكذا في حديث عمر ، ولمحمد بن بشر مثله وزاد « يعني السراي » ، وفي رواية عمارة بن القعقاع « إذا رأيت المرأة تلد ربتها » ونحوه لأبي فروة ، وفي رواية عثمان بن غياث « الإماء أربابهن » بلفظ الجمع . والمراد بالرب المالك أو السيد . وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك ، قال ابن التين : اختلف فيه على سبعة أوجه ، فذكرها لكنها متداخلة ، وقد لحصتها بلا تداخل فإذا هي أربعة أقوال : الأول قال الخطابي : معناه اتساع الاسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذرائعهم ، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربتها لأنه ولد سيدها ، قال النووي وغيره : إنه قول الأكثرين . قلت : لكن في كونه المراد نظر ، لأن استيلاء الإماء كان موجوداً حين المقالة ، والاستيلاء على بلاد الشرك وسبي ذرائعهم واتخاذهم سراي وقع أكثره في صدر الإسلام ، وسياق الكلام يقتضي الإشارة إلى وقوع ما لم يقع مما سبق قرب قيام الساعة ، وقد فسرهُ وكيع في رواية ابن ماجه بأخص من الأول قال : أن تلد العجم العرب ، ووجه بعضهم بأن الإماء يلدن الملوك فتصير الأم من جملة الرعية والمالك سيد رعيته ، وهذا لإبراهيم الحربي ، وقربه بأن الرؤساء في الصدر الأول كانوا يستنكفون غالباً من وطء الإماء ويتنافسون في الحرائر ، ثم انعكس الأمر ولا سيما في أثناء دولة بني العباس ، ولكن رواية ربتها بناءً التانيث قد لا تساعد على ذلك . ووجه بعضهم بأن إطلاق ربتها على ولدها مجاز ، لأنه لما كان سبياً في عتقها بموت أبيه أطلق عليه ذلك ، وخصه بعضهم بأن السبي إذا كثرت فقد يسي الولد أولاً وهو صغير ثم يعتق ويكبر ويصير رئيساً بل ملكاً ثم تسي أمه فيها بعد فيشترها عارفاً بها ، أو وهو لا يشعر أنها أمه ، فيستخدمها أو يتخذها موطوءة أو يعتقها ويتزوجها . وقد جاء في بعض الروايات « أن تلد الأمة بعلها » وهي عند مسلم لحمل على هذه الصورة ، وقيل المراد بالبعل المالك وهو أولى لتتفق الروايات . الثاني أن تباع السادة أمهات أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك ، وعلى هذا فالذي يكون من الأشراف غلبة الجهل بتحريم بيع أمهات الأولاد أو الاستهانة بالأحكام الشرعية . فان قيل : هذه المسألة تختلف فيها فلا يصلح الحمل عليها ، لأنه لا جهل ولا استهانة عند القائل بالجواز ، قلنا : يصلح أن يحمل على صورة اتفاقية كبيعها في حال حملها ، فانه حرام بالاجماع . الثالث وهو من نمط الذي قبله ، قال النووي : لا يختص شراء الولد أمه بأمهات الأولاد ، بل يتصور في غيرهن بأن تلد الأمة حراً من غير سيدها بوطء شهية ، أو رقيقاً بتكاح أو زناً ثم تباع الأمة في صورتين بيعاً صحيحاً وتدور في الأيدي حتى يشتريها ابنها أو ابنتها . ولا يعكر على هذا تفسير محمد بن بشر بأن المراد السراي لأنه تخصيص بغير دليل . الرابع أن يكسر العقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب

والضرب والاستخدام . فأطلق عليه ربهما مجازا لذلك . أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة ، وهذا أوجه الأوجه عندى لمومنه ، ولأن المقام يدل على أن المراد حالة تكون مع كونها تدل على فساد الأحوال مستغربة . وعمله الإشارة الى أن الساعة يقرب قيامها عند انكسار الأمور بحيث يصير المربي مربيا والسافل عاليا ، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى أن نصير الحفاة ملوك الأرض . ( تنبيهان ) : أحدهما قال النووي : ليس فيه دليل على تحريم بيع أمهات الأولاد ولا على جوازه ، وقد غلط من استدل به لكل من الأمرين ، لأن الشيء إذا جعل علامة على شيء آخر لا يدل على حظر ولا إباحة . الثاني : يجمع بين ما في هذا الحديث من إطلاق الرب على السيد المالك في قوله « ربهما » وبين ما في الحديث الآخر وهو في الصحيح (١) « لا يقل أحدكم أطعم ربك وضيء ربك اسق ربك وليقل سيدي ومولاي » بأن اللفظ هنا خرج على سبيل المبالغة أو المراد بالرب هنا المربي ، وفي المنهى عنه السيد ، أو أن المنهى عنه متأخر ، أو مختص بغير الرسول ﷺ . قوله ( تطاول ) أى تفاخروا في تطويل البنيان وتكاثروا به . قوله ( رعاة الإبل ) هو بضم الراء جمع راع كقضاة وقاض . والهم بضم الموحدة ، ووقع في رواية الأصيل بفتحها ولا يتجه مع ذكر الإبل وإنما يتجه مع ذكر الشياه أو مع عدم الإضافة كما في رواية مسلم رعاة الهم ، وميم الهم في رواية البخارى يجوز ضمها على أنها صفة الرعاة ويجوز الكسر على أنها صفة الإبل يعنى الإبل السود ، وقيل إنها شر الألوان عندهم ، وخيرها الحر التى ضرب بها المثل قليل « خير من حمر النعم » ووصف الرعاة بالهم إما لأنهم مجهولو الأنساب ، ومنه أبهم الأمر فهو مبهم إذا لم تعرف حقيقته ، وقال القرطبي : الأولى أن يحمل على أنهم سود الألوان لأن الأدمة غالب ألوانهم ، وقيل معناه أنهم لا شيء لهم كقوله ﷺ « يحشر الناس حفاة عراة بهما » قال : وفيه نظر ، لأنه قد نسب لهم الإبل . فكيف يقال لا شيء لهم . قلت : يحمل على أنها إضافة اختصاص لا ملك ، وهذا هو الغالب أن الراعى يعرئ لغيره بالأجرة ، وأما المالك فقل أن يباشر الرعى بنفسه . قوله في التفسير : وإذا كان الحفاة العراة ، زاد الإسماعيلي في روايته : الصم البكم . وقيل لهم ذلك مبالغة في وصفهم بالجهل ، أى لم يستعملوا أسماعهم ولا أبصارهم في الشيء من أمر دينهم وإن كانت حواسهم سليمة . قوله رموس الناس أى ملوك الأرض ، وصرح به الإسماعيلي ، وفي رواية أبي فروة مثله ، والمراد بهم أهل البادية كما صرح به في رواية سليمان التيمي وغيره . قال : ما الحفاة العراة ؟ قال : العريب ، وهو بالعين المهملة على التصغير . وفي الطبراني من طريق أبي حزة عن ابن عباس مرفوعا « من انقلاب الدين تفصح النبط واتخاذهم القصور في الأمصار ، قال القرطبي : المقصود الإخبار عن تبدل الحال بأن يستولى أهل البادية على الأمر ويتملكوا البلاد بالقهر فتكثر أموالهم وتنصرف همهم الى تشييد البنيان والتفاخر به ، وقد شاهدنا ذلك في هذه الأزمان . ومنه الحديث الآخر « لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدينيا لسكع ابن لسكع » ومنه « إذا وسد الأمر - أى أسند - الى غير أهله فاتظروا الساعة » وكلاهما في الصحيح ، قوله ( فى خمس ) أى علم وقت الساعة داخل في جملة خمس . وحذف متعلق الجار سائغ كما في قوله تعالى ﴿ فى تسع آيات ﴾ أى اذهب الى فرعون بهذه الآية في جملة تسع آيات ، وفي رواية عطاء الخراساني « قال فتى الساعة ؟ قال : هى فى خمس من الغيب لا يعلمها الا الله » قال القرطبي : لا مطمع لاحد في علم شيء من هذه الأمور الخمسة لهذا الحديث ، وقد فسر النبي ﷺ قول الله تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو ﴾

بهذه الخس وهو في الصحيح ، قال : فن ادعى علم شيء منها غير مسنده الى رسول الله ﷺ كان كاذبا في دعواه . قال : وأما ظن الغيب فقد يجوز من المنجم وغيره إذا كان عن أمر عادي وليس ذلك بعلم . وقد قتل ابن عبد البر الإجماع على تحريم أخذ الأجرة والجعل وإعطائها في ذلك ، وجاء عن ابن مسعود قال : أوتي نبيكم ﷺ علم كل شيء سوى هذه الخس . وعن ابن عمر مرفوعا نحوه أخرجهما أحمد ، وأخرج حميد بن زنجويه عن بعض الصحابة أنه ذكر العلم بوقت الكسوف قبل ظهوره فأنكر عليه فقال : إنما الغيب خمس - وتلاه هذه الآية - وما عدا ذلك غيب يعلمه قوم ويعمله قوم . ( تنبيه ) : تضمنت الجواب زيادة على السؤال للاهتمام بذلك إرشادا للأمة لما يترتب على معرفة ذلك من المصلحة . فان قيل : ليس في الآية أداة حصر كما في الحديث ، أجاب الطيبي بأن الفعل إذا كان عظيم الخطر وما يبنى عليه الفعل رفيع الشأن فهم منه الحصر على سبيل الكناية ، ولا سيما إذا لوحظ ما ذكر في أسباب النزول من أن العرب كانوا يدعون علم نزول الغيث . فيشعر بأن المراد من الآية نبي عليهم بذلك واختصاصه بالله سبحانه وتعالى . ( فائدة ) : التكتة في العدول عن الإثبات الى التني في قوله تعالى ﴿ وما تدرى نفس ما إذا تكسب غدا ﴾ وكذا التمييز بالدراية دون العلم للبالغة والتعميم ، إذ الدراية اكتساب علم الشيء بحيلة ، فاذا اتنى ذلك عن كل نفس مع كونه من غنصاتها ولم تقع منه على علم كان عدم اطلاعا على علم غير ذلك من باب أولى . اه ملخصا من كلام الطيبي . قوله ( الآية ) أى تلا الآية الى آخر السورة ، وصرح بذلك الإسماعيلي ، وكذا في رواية عمارة . ولسلم الى قوله ( خير ) وكذا في رواية أبي فروة . وأما ما وقع عند المؤلف في التفسير من قوله الى ( الإرحام ) فهو تقصير من بعض الرواة ، والسياق يرشد الى أنه تلا الآية كلها . قوله ( ثم أدبر فقال : ردوه ) زاد في التفسير « فأخذوا ليردوه فلم يروا شيئا » . فيه أن الملك يجوز أن يمثل لغير النبي ﷺ فيراه ويتكلم بحضرته وهو يسمع ، وقد ثبت عن عمران ابن حصين أنه كان يسمع كلام الملائكة . والله أعلم . قوله ( جاء يعلم الناس ) في التفسير « ليعلم ، وللإسماعيلي « أراد أن تعلموا اذ لم تسألوا » ومثله لعمارة ، وفي رواية أبي فروة « والذي يمض محمدنا بالحق ما كنت بأعلم به من رجل منكم ، وأنه لجبريل » وفي حديث أبي عامر « ثم ولى فلما لم نر طريقه قال النبي ﷺ : سبحان الله ، هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم ، والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط إلا وأنا أعرفه ، إلا أن تكون هذه المرة » ، وفي رواية التيمي « ثم نهض فولى ، فقال رسول الله ﷺ : على بالرجل ، فطلبناه كل مطلب فلم نقدر عليه . فقال : هل تدرون من هذا ؟ هذا جبريل أتاكم ليعلّمكم دينكم ، خذوا عنه ، فوالذي نفسى بيده ما شبه على منذ أتاني قبل مرقى هذه ، وما عرفته حتى ولى » قال ابن حبان تفرد سليمان التيمي بقوله « خذوا عنه » . قلت : وهو من الثقات الأثبات ، وفي قوله « جاء ليعلم الناس دينهم » إشارة الى هذه الزيادة فافترد الا بالتصريح ، واسناد التعليم الى جبريل مجازي ، لأنه كان السبب في الجواب ، فلذلك أمر بالاختذ عنه . واتفقت هذه الروايات على أن النبي ﷺ أخبر الصحابة بشأنه بعد أن التمسوه فلم يجدوه . وأما ما وقع عند مسلم وغيره من حديث عمر في رواية كهس « ثم انطلق ، قال عمر : فلبثت مليا ثم قال : يا عمر أتدرى من السائل ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانه جبريل » فقد جمع بين الروايتين بعض الشراح بأن قوله « فلبثت مليا » أى زمانا بعد أنصرافه ، فكأن النبي ﷺ أعلمهم بذلك بعد مضى وقت ، ولكنه في ذلك المجلس . لكن يعكر على هذا الجمع قوه في رواية النسائي والترمذي « فلبثت ثلاثا » لكن ادعى بعضهم فيها التصحيف ، وأن « مليا » صغرت مسبا فاشبهت « ثلاثا » لأنها تكتب بلا ألف ، وهذه الدعوى مردودة ، فان في رواية أبي عرواة

« فلبثنا ليالي ، فلقيني رسول الله ﷺ بعد ثلاث ، ولابن حبان « بعد ثالثة » ، ولابن منده « بعد ثلاثة أيام » . وجمع النووي بين الحديثين بأن هر لم يحضر قول النبي ﷺ في المجلس ، بل كان ممن قام إمام مع الذين توجهوا في طلب الرجل أو لشغل آخر ولم يرجع مع من رجع لعارض عرض له ، فأخبر النبي ﷺ الحاضرين في الحال ، ولم يتحقق الإخبار لعدم إلا بعد ثلاثة أيام ، ويدل عليه قوله « فلقيني » وقوله « فقال لي يا عمر » فوجه الخطاب له وحده ، بخلاف إخباره الأول ، وهو جمع حسن . ( تنبيهات ) : الأول ذلك الروايات التي ذكرناها على أن النبي ﷺ ما هرف أنه جبريل إلا في آخر الحال ، وأن جبريل أتاه في صورة رجل حسن الهيئة لكنه غير معروف لديهم ، وأما ما وقع في رواية النسائي من طريق أبي فروة في آخر الحديث « ولأنه لجبريل نزل في صورة دحية الكلبي » ، فإن قوله نزل في صورة دحية الكلبي وهم ، لأن دحية معروف عندهم ، وقد قال عمر « ما يعرفه منا أحد » ، وقد أخرجه محمد بن نصر المروزي في كتاب الإيمان له من الوجه الذي أخرجه منه النسائي فقال في آخره « فأنه جبريل جاء ليحكم دينكم » حسب . وهذه الرواية هي المحفوظة لموافقتها باقي الروايات . الثاني قال ابن المنير : في قوله « يعلمكم دينكم » دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علما وتعلما ، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال ، ومع ذلك فقد سماه معلما ، وقد اشتهر قولهم : حسن السؤال نصف العلم ، ويمكن أن يؤخذ من هذا الحديث لأن الفائدة فيه انبثت على السؤال والجواب مما . الثالث قال القرطبي : هذا الحديث يصلح أن يقال له أم السنة ، لما تضمنه من جل علم السنة . وقال الطبري : لهذه النكتة استفح به بغوى كتابيه « المصابيح » و « شرح السنة » اقتداء بالقرآن في اقتباسه بالفاتحة ، لأنها تضمنت علوم القرآن إجمالا . وقال القاضي عياض : اشتمل هذا الحديث على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة من عقود الإيمان ابتداء وحالا ومآلا ومن أعمال الجوارح ، ومن إخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال ، حتى أن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه . قلت : ولهذا أشبهت القول في الكلام عليه ، مع أن الذي ذكرته وإن كان كثيرا لكنه بالنسبة لما يتضمنه قليل ، فلم أخالف طريق الاختصار . والله الموفق . قوله ( قال أبو عبد الله ) يعني المؤلف « جمل ذلك كله من الإيمان » أي الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها

٣٨ - باب \* ٥١ - حدثنا إبراهيم بن حزمة قال حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره قال : أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له : سألتك هل يزيدون أم ينقصون فزعمت أنهم يزيدون ، وكذلك الإيمان حتى يتم . وسألتك هل يزيد أحد سخطه لدينه بمعد أن يدخل فيه ؟ فزعمت أن لا ، وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد [ انظر الحديث ٧ ]

قوله ( باب ) كذا هو بلا ترجمة في رواية كريمة وأبي الوقت ، وسقط من رواية أبي ذر والأصلي وغيرهما ، ورجح النووي الأول قال : لأن الترجمة - يعني سؤال جبريل عن الإيمان - لا يتعلق بها هذا الحديث ، فلا يصح إدخاله فيه . قلت : نفي التعلق لا يتم هنا على الحالتين ، لأنه إن ثبت لفظ « باب » بلا ترجمة فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، فلا بد له من تعلق به . وإن لم يثبت فتعلقه به متعين ، لكنه يتعلق بقوله في الترجمة « جعل ذلك كله دينا » . ووجه التعلق أنه سمي الدين إيمانا في حديث هرقل فيتم مراد المؤلف بكون الدين هو الإيمان ، فإن قيل : لا حاجة له

فيه ، لأنه منقول عن هرقل ، فالجواب أنه ما قاله من قبل اجتهاده ، وإنما أخبر به عن استقرائه من كتب الأنبياء كما قرأه فيما مضى . وأيضاً فهرقل قاله بلسانه الرومي ، وأبو سفيان عبر عنه بلسانه العربي ، وألقاه الى ابن عباس - وهو من علماء اللسان - فرواه عنه ولم ينكره ، فدل على أنه صحيح لفظاً ومعنى . وقد اقتصر المؤلف من حديث أبي سفيان الطويل الذي تكلمنا عليه في بدء الوحي على هذه القطعة لتعلقها بغرضه هنا ، وساقه في كتاب الجهاد تاماً بهذا الإسناد الذي أورده هنا . والله أعلم

### ٣٩ - باب فضل من استبأ لدينه

٥٢ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم قال سمعت الثمان بن بشير يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات لا يعلمها كثير من الناس . فمن اتقى المشبهات استبأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في المشبهات كراع يرتقى حول الحمي يوشك أن يواقع . ألا وإن لكل ملك حي ، ألا إن حي الله في أرضه محارمه . ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ، ألا وهي القلب »

[ الحديث ٥٢ - طرزه : ٢٠٥١ ]

قوله ( باب فضل من استبأ لدينه ) كأنه أراد أن يبين أن الورع من مكملات الإيمان ، فلماذا أورد حديث الباب في أبواب الإيمان . قوله ( حدثنا زكرياء ) هو ابن أبي زائدة ، واسم أبي زائدة خالد بن ميمون الوادعي . قوله ( عن عاصم ) هو الشعبي الفقيه المشهور . ورجال الاسناد كوفيون . وقد دخل الثمان الكوفة وولى امرتها . ولأبي عوانة في صحيحه من طريق أبي حريز - وهو بفتح الحاء المهملة وآخره زاي - عن الشعبي أن الثمان بن بشير خطب به بالكوفة ، وفي رواية لمسلم أنه خطب به بمحصر . ويجمع بينهما بأنه سمع منه مرتين ، فانه ولى إمرة البلدين واحدة بعد أخرى ، وزاد مسلم والإسماعيلي من طريق زكرياء فيه « وأهوى الثمان باصبعه الى أذنيه يقول . سمعت رسول الله ﷺ يقول » وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه إن الثمان لا يصح سماعه من رسول الله ﷺ ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز لأن النبي ﷺ مات وللثمان ثمان سنين ، وذكر ياء موصوف بالتدليس ، ولم أره في الصحيحين وغيرهما من روايته عن الشعبي إلا معنعناً ثم وجدته في فوائد ابن أبي الهيثم من طريق يزيد بن هرون عن زكرياء حدثنا الشعبي ، لحصل الأمن من تدليسه (١) . ( فائدة ) : ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي ﷺ غير الثمان بن بشير ، فان أراد من وجه صحيح فسيلم ، وإلا فقد روينا من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني ، ومن حديث ابن عباس في الكبير له ، ومن حديث وائلة في الترغيب للاصبهاني ، وفي أسانيدنا مقال . وادعى أيضاً أنه لم يروه عن الثمان غير الشعبي ، وليس كما قال ، فقد رواه عن الثمان أيضاً خيشمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره ، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره ، وسماك بن حرب عند الطبراني ، لكنه مشهور عن

(١) وهو في مسند أحمد ( ٤ : ٢٧٠ ) : من زكرياء قال ( حدثنا ) عاصم قال سمعت الثمان بن بشير يخطب يقول

الشعبي رواه عنه جمع جم من الكوفيين ، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون ، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع ولم ينق لفظه ، وساقه أبو داود ، وسنن إلى ما فيه من فائدة إن شاء الله تعالى . قوله ( الحلال بين والحرام بين ) أى في عينهما ووصفهما بأدلتها الظاهرة . قوله ( وبينهما مشبهات ) بوزن مفعلات بتشديد العين المفتوحة وهى رواية مسلم ، أى شبهت بغيرها بما لم يتبين به حكمها على التعمين . وفى رواية الأصيلي « مشبهات » بوزن مفعلات بناء مفتوحة وهى خفيفة مكسورة وهى رواية ابن ماجه ، وهو لفظ ابن عون ، والمعنى أنها موحدة اكتسبت الشبه من وجهين متعارضين ، ورواه الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « وبينهما متشابهات » . قوله ( لا يعلمها كثير من الناس ) أى لا يعلم حكمها ، وجاء واضحاً فى رواية الترمذى بلفظ « لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام ، ومفهوم قوله « كثير » أن معرفة حكمها ممكن لكن للقليل من الناس وهم المجتهدون ، فالشبهات على هذا فى حق غيرهم ، وقد تقع لهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين . قوله ( فن اتق المشبهات ) أى حذر منها ، والاختلاف فى لفظها بين الرواة نظير الذى قبلها لكن عند مسلم والإسماعيلي « المشبهات » بالضم جمع شبهة . قوله ( استبرأ ) بالهمز بوزن استعمل من البراءة ، أى برأ دينه من النقص وعرضه من الطعن فيه ، لأن من لم يعرف باجتناب المشبهات لم يسلم لقول من يطعن فيه ، وفيه دليل على أن من لم يتوقَّ الشبهة فى كسبه ومعاشه فقد عرض نفسه للطعن فيه ، وفى هذا إشارة إلى المحافظة على أمور الدين ومراعاة المروءة . قوله ( ومن وقع فى الشبهات ) فيها أيضاً ما تقدم من اختلاف الرواة . واختلف فى حكم الشبهات فقيل التحريم ، وهو مردود . وقيل الكراهة ، وقيل الوقف . وهو كاختلاف فيما قبل الشرع . وحاصل ما فسر به العلماء الشبهات أربعة أشياء : أحدها تعارض الأدلة كما تقدم ، ثانيها اختلاف العلماء وهى منتزعة من الأولى ، ثالثها أن المراد بها مسمى المكروه لانه يجتنبه جانباً الفعل والترك ، رابعها أن المراد بها المباح ، ولا يمكن قائل هذا أن يحمله على متساوى الطرفين من كل وجه ، بل يمكن حله على ما يكون من قسم خلاف الأولى ، بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته ، راجع الفعل أو الترك باعتبار أمر خارج . ونقل ابن المنير فى مناقب شيخه القبارى عنه أنه كان يقول : المكروه عقبة بين العبد والحرام ، فن استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ، والمباح عقبة بينه وبين المكروه ، فن استكثر منه تطرق إلى المكروه . وهو منزع حسن . ويؤيده رواية ابن حبان من طريق ذكر مسلم إسناده ولم يسق لفظها فيها من الزيادة « اجعلوا بينكم وبين الحرام ستره من الحلال » ، من فعل ذلك استبرأ لعرضه ودينه ، ومن ارتع فيه كان كالمرتع إلى جنب الحمى يوشك أن يقع فيه ، والمعنى أن الحلال حيث يخشى أن يؤل فعله مطلقاً إلى مكروه أو محرم ينفى اجتنابه ، كالإكثار مثلاً من الطيبات ، فانه يحوج إلى كثرة الاكتساب الموقع فى أخذ ما لا يستحق أو يفضى إلى بطلان النفس ، وأقل ما فيه الاشتغال عن مواقف العبودية ، وهذا معلوم بالعادة مشاهد بالعيان . والذى يظهر لى رجحان الوجه الأول على ما سأذكره ، ولا يبعد أن يكون كل من الأوجه مراداً ، ويختلف ذلك باختلاف الناس : فالعالم الفطن لا يخفى عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا فى الاستكثار من المباح أو المكروه كما تقرر قبل ، ودونه تقع له الشبهة فى جميع ما ذكر بحسب اختلاف الأحوال . ولا يخفى أن المستكثر من المكروه تصير فيه جرأة على ارتكاب المنهى فى الجملة ، أو يحمله اعتياده ارتكاب المنهى غير المحرم على ارتكاب المنهى المحرم إذا كان من جنسه . أو يكون ذلك لشبهة فيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظلم القلب لفقدان نور الودع فيقع فى

الحرام ولو لم يختَر الوقوع فيه . ووقع عند المصنف في اليسوع من رواية أبي فروة عن الشعبي في هذا الحديث « فن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان له أترك ، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان ، وهذا يرجح الوجه الأول كما أشرت إليه . ( تنبيه ) : استدلل به ابن المنير على جواز بقاء الجملة بعد النبي ﷺ ، وفي الاستدلال بذلك نظر ، إلا إن أراد به أنه يحمل في حق بعض دون بعض ، أو أراد الرد على منكرى القياس فيحتمل ما قال . والله أعلم . قوله ( كراع يرعى ) هكذا في جميع نسخ البخارى عنوف جواب الشرط إن أعربت « من » شرطية ، وقد ثبت المحذوف في رواية الدارمي عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه فقال « ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعى يرعى ، ويمكن إعراب « من » في سياق البخارى موصولة فلا يكون فيه حذف ، إذ التقدير والذي وقع في الشبهات مثل راع يرعى ، والأول أولى لثبوت المحذوف في صحيح مسلم وغيره من طريق ذكرها التي أخرجه منها المؤلف ، وعلى هذا قوله « كراع يرعى » جملة مستأنفة وردت على سبيل التمثيل للتنبيه بالشاهد على الغائب . والحي المحمى ، أطلق المصدر على اسم المفعول . وفي اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهي أن ملوك العرب كانوا يحمون لمرأى مواشيهم أما كن مختصة يتوعدون من يرعى فيها بغير إذنهم بالعقوبة الشديدة ، فثل لهم النبي ﷺ بما هو مشهور عندهم ، فالتأفف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحي خشية أن تقع مواشيه في شيء منه ، فبعده أسلم له ولو اشتد حذره . وغير الخائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه ، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحمل المكان الذي هو فيه ويقع : الخصب في الحي فلا يملك نفسه أن يقع فيه . فآله سبحانه وتعالى هو الملك حقا ، وحماه محارمه . ( تنبيه ) : ادعى بعضهم أن التمثيل من كلام الشعبي ، وأنه مدرج في الحديث ، حكى ذلك أبو عمرو الداني ، ولم أقف على دليله إلا ما وقع عند ابن الجارود والإسماعيلي من رواية ابن عون عن الشعبي ، قال ابن عون في آخر الحديث : لا أدري المثل من قول النبي ﷺ أو من قول الشعبي . قلت : وتردد ابن عون في رفعه لا يستلزم كونه مدرجا ، لأن الأثبات قد جزموا باتصاله ورفع ، فلا يقدح شك بعضهم فيه . وكذلك سقوط المثل من رواية بعض الرواة - كأبي فروة عن الشعبي - لا يقدح فيمن أثبتته ، لأنهم حفاظ . ولعل هذا هو السر في حذف البخارى قوله « وقع في الحرام » ليصير ما قبل المثل مرتبطا به فيسلم من دعوى الإدراج . وبما يقوى عدم الإدراج رواية ابن حبان الماضية ، وكذا ثبوت المثل مرفوعا في رواية ابن عباس وعمار بن ياسر أيضا . قوله ( ألا إن حمى الله في أرضه محارمه ) سقط « في أرضه » من رواية المستمل ، وثبتت الواو في قوله « ألا وإن حمى الله » في رواية غير أبي ذر ، والمراد بالمحارم فعل المنهى المحرم أو ترك المأمور الواجب ، ولهذا وقع في رواية أبي فروة التعبير بالمعاصي بدل المحارم . وقوله « ألا » للتنبيه على صحة ما بعدها ، وفي إعادتها وتكريرها دليل على عظم شأن مدلولها . قوله ( مضغة ) أي قدر ما يمشغ ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب في الرؤية ، وسمى القلب قلبا لتقلبه في الأمور ، أو لأنه غاless ما في البدن ، وغاless كل شيء قلبه ، أو لأنه وضع في الجسد مقلوبا . وقوله « إذا صلحت » و « إذا فسدت » هو بفتح عينهما وتضم في المضارع ، وحكى الفراء الضم في ماضى صلح ، وهو يضم وفاقا إذا صار له الصلاح هيئة لازمة لشرف ونحوه ، والتعبير بأذا لتحقيق الوقوع غالبا ، وقد تأتى بمعنى إن كما هنا . وخص القلب بذلك لأنه أمير البدن ، وبصلاح الأمير تصلح الرعية ، وبفساده تفسد . وفيه تنبيه على تعظيم قدر القلب ، والحث على صلاحه ، والإشارة إلى أن لطيف الكسب

أثرا فيه . والمراد المتعلق به من الفهم الذى ركبته الله فيه . ويستدل به على أن العقل فى القلب ، ومنه قوله تعالى ( فتكون لهم قلوب يعقلون بها ) وقوله تعالى ( إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب ) قال المفسرون : أى عقل . وعبر عنه بالقلب لأنه محل استقراره . ( فائدة ) : لم تقع هذه الزيادة التى أولها د إلا وان فى الجسد مضغة ، إلا فى رواية الشعبي ، ولا هى فى أكثر الروايات عن الشعبي ، إنما تفرد بها فى الصحيحين زكريا المذكور عنه ، وتابعه مجاهد عند أحمد ، ومغيرة وغيره عند الطبرانى . وعبر فى بعض رواياته عن الصلاح والفساد بالصحة والسمم ، ومناسبتها لما قبلها بالنظر الى أن الأصل فى الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب ، لأنه عماد البدن . وقد عظم العلماء أمر هذا الحديث فعده رابع أربعة تدور عليها الأحكام كما نقل عن أبي داود ، وفيه البيتان المشهوران وهما :

عمدة الدين عندنا كلمات مسندات من قول خير البرية

أترك المشبهات، وازهد، ودع ما ليس يعينك ، واعلم أن بنيه

والمعروف عن أبي داود عدد ما نهيتكم عنه فاجتنبوه . الحديث ، يدل : ازهد فيما فى أيدي الناس ، وجعله بعضهم ثالث ثلاثة حذف الثانى ، وأشار ابن العربى إلى أنه يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الأحكام ، قال القرطبي : لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فمن هنا يمكن أن ترد جميع الأحكام إليه . والله المستعان

#### ٤٠ - باب أداء الخمس من الإيمان

٥٣ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَمْدِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ : كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ ، فَقَالَ أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي . فَاقْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : إِنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ الْقَوْمُ - أَوْ مَنْ الْوَفْدُ ؟ - قَالُوا : رَبِيعَةُ . قَالَ : مَرْجَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَائِمٍ وَلَا نَدَائِي . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، فَرُمَا بِأَسْرِ فَصِلْ نَحْنُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، وَتَدْخُلْ بِهِ الْجَنَّةَ . وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَثَرِيَّةِ . فَسَرَّمُ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : أَسَرَّمُ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ، قَالَ : أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ ، وَأَنْ تَعْمَلُوا مِنَ الْمَنَنِ الْخَيْرَ . وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : عَنِ الْخَنَازِمِ ، وَالذَّبَائِ ، وَالنَّقِيرِ ، وَالْمَرْفَتِ - وَرُبَّمَا قَالَ : الْمَقِيرِ - وَقَالَ : احْظَوْهُمْ ، وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ <sup>أَطْرَافُهُ</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>١٣٩٨</sup> <sup>٤٣٩٥</sup> <sup>٣٥١٠</sup> <sup>٤٣٦٨</sup> <sup>٤٣٦٩</sup> <sup>٦١٧٦٤</sup> <sup>٧٥٥٦٤</sup> <sup>٧٥٦٦٦</sup>

**قوله** ( باب أداء الخمس من الإيمان ) هو بضم الخاء المعجمة ، وهو المراد بقوله تعالى ( واعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ) الآية . وقيل إنه روى هنا بفتح الخاء والمراد قواعد الإسلام الخمس المذكورة فى حديث . بنى الاسلام على خمس ، وفيه بعد ، لأن الحج لم يذكر هنا ولأن غيره من القواعد قد تقدم ، ولم يرد هنا إلا ذكر خمس الغنيمة فمعين أن يكون المراد إفراده بالذكر . وسنذكر وجه كونه من الإيمان قريباً . **قوله** ( عن أبي جمرة )



هو بالجيم والراء كما تقدم ، واسمه نصر بن عمران بن نوح بن مخلد الضبي بضم الضاد المعجمة وقمع الموحدة ، من بني ضبيعة بضم أوله مضغرا وهم بطن من عبد القيس كما جزم به الرشاطي ، وفي بكر بن وائل بطن يقال لهم بنو ضبيعة أيضا ، وقد وهم من نسب أبا جرة اليهم من شراح البخاري ، فقد روى الطبراني وابن منده في ترجمة نوح ابن مخلد جد أبي جرة أنه قدم على رسول الله ﷺ فقال له : بمن أنت ؟ قال : من ضبيعة ربيعة . فقال : خير ربيعة عبد القيس ثم الحى الذين أنت منهم . قوله ( كنت أقعد مع ابن عباس ) بين المصنف في العلم من رواية غندر عن شعبة السبب في إكرام ابن عباس له ولفظه : كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ، قال ابن الصلاح : أصل الترجمة التعبير عن لغة بلغة ، وهو عندي هنا أعم من ذلك ، وأنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه ويبلغه كلامهم ، إما لزحام أو لقصور فهم . قلت : الثاني أظهر ، لأنه كان جالسا معه على سريره ، فلا فرق في الزحام بينهما إلا أن يحمل على أن ابن عباس كان في صدر السرير وكان أبو جرة في طرفه الذي يلي من يترجم عنهم ، وقيل إن أبا جرة كان يعرف الفارسية فكان يترجم لابن عباس بها ، قال القرطبي : فيه دليل على أن ابن عباس كان يكتفي في الترجمة بواحد . قلت وقد بوب عليه البخاري في أواخر كتاب الأحكام كما سيأتي . واستنبط منه ابن التين جواز أخذ الأجرة على التعليم لقوله « حتى أجمل لك سهما من مالي » وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون إعطاؤه ذلك كان بسبب الرؤيا التي رآها في العمرة قبل الحج كما سيأتي عند المصنف صريحا في الحج . وقال غيره : هو أصل في اتخاذ الحديث المستمل . قوله ( ثم قال : إن وفد عبد القيس ) بين مسلم من طريق غندر عن شعبة السبب في تحديث ابن عباس لأبي جرة بهذا الحديث ، فقال بعد قوله « وبين الناس » : فأنت امرأة تسأله عن نبيذ الجر ، فهي عنه ، فقلت : يا ابن عباس إني أنتبذ في جرة خضراء نبيذا حلوا فأشرب منه فتقرقر بطني ، قال : لا تشرب منه وإن كان أحلى من العسل . وللصنف في أواخر المغازي من طريق قرعة عن أبي جرة قال : قلت لابن عباس إن لي جرة أنتبذ فيها فأشربه حلوا ، إن أكثرت منه فإلست القوم فأطلت الجلوس خشيت أن أفصح ، فقال « قدم وفد عبد القيس » فلما كان أبو جرة من عبد القيس وكان حديثهم يشتمل على النهي عن الانتباز في الجرار ناسب أن يذكره له . وفي هذا دليل على أن ابن عباس لم يبلغه نسخ تحريم الانتباز في الجرار ، وهو ثابت من حديث بريدة ابن الحصيب عند مسلم وغيره . قال القرطبي : فيه دليل على أن للفقى أن يذكر الدليل مستغنيا به عن التنصيص على جواب الفتيا إذا كان السائل بصيرا بموضع الحجة . قوله ( لما أتوا النبي ﷺ قال : من القوم ، أو من الوفد ) الشك من أحد الرواة ، إما أبو جرة أو من دونه ، وأظنه شعبة فإنه في رواية قرعة وغيره بغير شك . وأعرب الكرماني فقال : الشك من ابن عباس . قال النووي : الوفد الجماعة المختارة للتقدم في لقي العطاء واحدهم وافد . قال : ووفد عبد القيس المذكورون كانوا أربعة عشر راكبا كبيرهم الأشج ، ذكره صاحب التحرير في شرح مسلم وسمى منهم المنذر بن عائد وهو الأشج المذكور ومنقذ بن حبان ومزينة (١) بن مالك وعمر بن مرحوم والحارث ابن شعيب وعبيدة بن همام والحارث بن جندب وصحار بن العباس وهو بصاد مضمومة وحاء مهملتين ، قال : ولم نعر بعد طول التتبع على أسماء الباقيين . قلت : قد ذكر ابن سعد منهم عقبة بن جروة (٢) ، وفي سنن أبي داود قيس بن النخعان العبدي وذكره الخطيب أيضا في المبهمات ، وفي مسند البزار وتاريخ ابن أبي خيثمة المجهم بن قثم ، ووقع

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « بريدة »

(٢) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « عطية بن جروة »

ذكره في صحيح مسلم أيضا لكن لم يسمه ، وفي مسندى أحمد وابن أبي شيبة الرستم العبدى ، وفي المعرفة لأبى نعيم جورية العبدى ، وفي الأدب للبخارى الزارع بن عامر العبدى . فهؤلاء الستة الباقيون من العدد . وما ذكر من أن الوفد كانوا أربعة عشر راكبا لم يذكر دليله ، وفي المعرفة لابن منده من طريق هود العصرى وهو بعين وصاد مهملتين مفتوحتين نسبة إلى عصر بطن من عبد القيس عن جده لأمه مزينة قال : بينا رسول الله ﷺ يحدث أصحابه إذ قال لهم : سيطلع لكم من هذا الوجه ركب هم خير أهل المشرق ، فقام عمر فلقى ثلاثة عشر راكبا فرحب وقرب وقال : من القوم ؟ قالوا وفد عبد القيس ، فيمكن أن يكون أحد المذكورين كان غير راكب أو مرتدفا . وأما ما رواه الدولابى وغيره من طريق أبى خيرة - بفتح الحاء المعجمة وسكون المثناة التحتانية وبعد الراء هاء - الصباحى - وهو بضم الصاد المهملة بعدها موحدة خفيفة وبعد الألف حاء مهملة - نسبة إلى صباح بطن من عبد القيس قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله ﷺ من وفد عبد القيس وكنا أربعين رجلا فها أنا عن الدباء والتقيير . . الحديث ، فيمكن أن يجمع بينه وبين الرواية الأخرى بأن الثلاثة عشر كانوا رهوس الوفد ، ولهذا كانوا راكبا ، وكان الباقيون أتباعا . وقد وقع في جملة من الأخبار ذكر جماعة من عبد القيس زيادة على من سميت هنا ، منهم أخو الزارع واسمه مطر وابن أخته ولم يسم وروى ذلك البغوى في معجمه ، ومنهم مشمرج السعدى روى حديثه ابن السكن وأنه قدم مع وفد عبد القيس ، ومنهم جابر بن الحارث وخزيمة بن عبد بن عمرو وهمام بن ربيعة وجارية أوله جيم ابن جابر ذكرهم ابن شاهين في معجمه ، ومنهم نوح بن غلجد ابن جرة وكذا أبو خيرة الصباحى كما تقدم . وإنما أطلت في هذا الفصل لقول صاحب التحرير إنه لم يظفر - بعد طول التتبع - إلا بما ذكرهم . قال ابن أبى جرة : في قوله « من القوم » دليل على استحباب سؤال القاصد عن نفسه ليعرف فينزل منزلته . قوله ( قالوا : ربيعة ) فيه التعبير عن البعض بالكل لأنهم بعض ربيعة ، وهذا من بعض الرواة ، فإن عند المصنف في الصلاة من طريق عباد عن أبى جرة : فقالوا إن هذا الحى من ربيعة . قال ابن الصلاح : الحى منصوب على الاختصاص ، والمعنى إنا هذا الحى حى من ربيعة ، قال : والحى هو اسم لمنزل القبيلة ، ثم سميت القبيلة به ، لأن بعضهم يحيا ببعض . قوله ( مرحبا ) هو منصوب بفعل مضمر أى صادفت مرحبا بضم الراء أى سعة ، والرحب بالفتح الشيء الواسع ، وقد يزيدون معها أهلا ، أى وجدت أهلا فاستأنس ، وأفاد العسكرى أن أول من قال مرحبا سيف بن ذى يزن ، وفيه دليل على استحباب تأنيس القادم ، وقد تكرر ذلك من النبي ﷺ ، ففي حديث أم هانئ : « مرحبا بأم هانئ » ، وفي قصة عكرمة بن أبى جهل « مرحبا بالراكب المهاجر » ، وفي قصة فاطمة « مرحبا بابنتى » وكلها صحيحة . وأخرج النسائى من حديث عاصم بن بشير الحارثى عن أبيه أن النبي ﷺ قال له لما دخل فسلم عليه « مرحبا وعليك السلام » . قوله ( غير خزاي ) بنصب « غير » على الحال ، وروى بالكسر على الصفة ، والمعروف الأول قاله النووى ، ويؤيده رواية المصنف في الأدب من طريق أبى التياح عن أبى جرة « مرحبا بالوفد الذين جاءوا غير خزاي ولا ندامى » ، وخزاي جمع خزيان وهو الذى أصابه خزي ، والمعنى أنهم أسلبوا طوعا من غير حرب أو سبي يخزيهم ويفضحهم . قوله ( ولا ندامى ) قال الخطابى : كان أصله نادمين جمع نادم لأن ندامى إنما هو جمع ندمان أى المندام فى اللهو ، وقال الشاعر « فان كنت ندمانى فبالأكبر استقنى » ، لكنه هنا خرج على الإتياع كما قالوا العشايا والغدايا ، وغداة جمعها الغدوات لكنه أتبع . انتهى . وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة أنه يقال نادم وندمان فى الندامة بمعنى

فعل هذا ، فهو على الأصل ولا إنباع فيه . والله أعلم . ووقع في رواية النسائي من طريق قره فقال : مرحبا بالوفد ليس الخزايا ولا النادمين ، وهي للطبراني من طريق شعبة أيضا ، قال ابن أبي جرة : بشرهم بالخير عاجلا وآجلا ، لأن الندامة إنما تكون في العاقبة ، فإذا اتفقت ثبت ضدما . وفيه دليل على جواز الشاء على الإنسان في وجهه إذا أمن عليه الفتنة . قوله ( فقالوا : يا رسول الله ) فيه دليل على أنهم كانوا حين المقابلة مسلمين ، وكذا في قولهم : كفار مضر ، وفي قولهم : الله ورسوله أعلم ، . قوله ( إلا في الشهر الحرام ) ، وللأصيل وكريمة : ( إلا في شهر الحرام ، وهي رواية مسلم ، وهي من إضافة الشيء إلى نفسه كسجد الجامع ونساء المؤمنات . والمراد بالشهر الحرام الجنس فيشمل الأربعة الحرم ، ويؤيده رواية قره عند المؤلف في المغازي بلفظ : ( إلا في أشهر الحرم ، ورواية حماد بن زيد عنده في المناقب بلفظ : ( إلا في كل شهر حرام . وقيل اللام للأحد والمراد شهر رجب ، وفي رواية للبيهقي التصريح به ، وكانت مضر تبالغ في تعظيم شهر رجب فلهذا أضيف إليهم في حديث أبي بكره حيث قال : رجب مضر ، كما سيأتي . والظاهر أنهم كانوا يخصونه بمزيد التعظيم مع تحريمهم القتال في الأشهر الثلاثة الأخرى ، إلا أنهم ربما أنسأوها بخلافه ، وفيها دليل على تقدم إسلام عبد القيس على قبائل مضر الذين كانوا بينهم وبين المدينة ، وكانت مساكن عبد القيس بالبحرين وما والاها من أطراف العراق ، ولهذا قالوا - كما في رواية شعبة عند المؤلف في العلم - وإنا نأتيك من شقة بعيدة . قال ابن قتيبة : الشقة السفر . وقال الزجاج : هي الغاية التي تقصد . ويدل على سبقهم إلى الإسلام أيضا ما رواه المصنف في الجمعة من طريق أبي جرة أيضا عن ابن عباس قال : إن أول جمعة جمعت - بعد جمعة في مسجد رسول الله ﷺ - في مسجد عبد القيس بجواري من البحرين ، وجواري بضم الجيم وبعد الألف مثالثة مفتوحة ، وهي قرية شهيرة لهم ، وإنما جمعوا بعد رجوع وفدكم إليهم فدل على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام . قوله ( بأمر فصل ) بالتثنية فهما لا بالاضافة ، والأمر ، واحد الأوامر ، أي مرنا بعمل بواسطة أفعلوا ، ولهذا قال الراوى أمرهم ، وفي رواية حماد بن زيد وغيره عند المؤلف قال النبي ﷺ : ( أمركم ) ، وله عن أبي التياح بصيغة أفعلوا . ود الفصل ، بمعنى الفاصل كالدل بمعنى العادل ، أي يفصل بين الحق والباطل ، أو بمعنى المفصل أي المبين المكشوف حكاه الطيبي ، وقال الخطابي : الفصل البين وقيل المحكم . قوله ( نخبر به ) بالرفع على الصفة لأمر ، وكذا قوله وندخل ، ويروى بالجزم فهما على أنه جواب الأمر . وسقطت الواو من وندخل في بعض الروايات فبرقع نخبر ويمحرم ندخل ، قال ابن أبي جرة : فيه دليل على إبداء العذر عند العجز عن توفية الحق واجبا أو مندوبا ، وعلى أنه يبدأ بالسؤال عن الأهم ، وعلى أن الأعمال الصالحة تدخل الجنة إذا قبلت ، وقبولها يقع برحة الله كما تقدم . قوله ( فأمرهم بأربع ) أي خصال أو جل ، لقولهم : حدثنا بحمل من الأمر ، وهي رواية قره عند المؤلف في المغازي ، قال القرطبي : قيل إن أول الأربع المأمور بها إقام الصلاة ، وإنما ذكر الشهادتين تبركا بهما كما قيل في قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ) وإلى هذا نحا الطيبي فقال : عادة البلغاء أن الكلام إذا كان منصوبا لغرض جعلوا سياقه له وطرحوا ما عداه ، وهنا لم يكن الغرض في الإيراد ذكر الشهادتين - لأن القوم كانوا مؤمنين مقرين بكلمتي الشهادة - ولكن ربما كانوا يظنون أن الإيمان مقصور عليهما كما كان الأمر في صدر الإسلام ، قال : فلهذا لم يعد الشهادتين في الأوامر . قيل ولا يرد على هذا الإتيان بحرف العطف فيحتاج إلى تقدير . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : لولا وجود حرف العطف لقلنا إن ذكر الشهادتين ورد على سبيل

التصدير ، لكن يمكن أن يقرأ قوله « وإقام الصلاة » ، بالخفض فيكون عطفا على قوله « أمرهم بالإيمان » ، والتقدير أمرهم بالإيمان مصدرا به وبشرطه من الشهادتين ، وأمرهم بإقام الصلاة الخ ، قال : ويؤيد هذا حذفها في رواية المصنف في الأدب من طريق أبي التياح عن أبي جرة ولفظه « أربع وأربع ، أقيموا الصلاة الخ » . فان قيل ظاهر ما ترجم به المصنف من أن أداء الخس من الإيمان يقتضى إدخاله مع باقى الخصال في تفسير الإيمان والتقدير المذكور يخالفه ، أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى ، وهى أنهم سألوا عن الأعمال التى يدخلون بها الجنة وأجبوا بأشياء منها أداء الخس ، والأعمال التى تدخل الجنة هى أعمال الإيمان فيكون أداء الخس من الإيمان بهذا التقرير . فان قيل : فكيف قال في رواية حماد بن زيد عن أبي جرة « أمركم بأربع : الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله . وعقد واحدة » ، كذا للؤلؤ فى المغازى ، وله فى فرض الخس « وعقد بيده » ، فدل على أن الشهادة لإحدى الأربع . وأما ما وقع عنده فى الزكاة من هذا الوجه من زيادة الواو فى قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » ، فهى زيادة شاذة لم يتابع عليها حجاج بن منهل أحد ، والمراد بقوله شهادة أن لا إله إلا الله أى وأن محمدا رسول الله كما صرح به فى رواية عباد بن عباد فى أوائل المواقيت ولفظه « أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع : الإيمان بالله » ، ثم فسرهما لم « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » ، الحديث . والاختصار على شهادة أن لا إله إلا الله على إرادة الشهادتين معا لكونها صارت علما على ذلك كما تقدم تقريره فى باب زيادة الإيمان ، وهذا أيضا يدل على أنه عد الشهادتين من الأربع لأنه أعاد الضمير فى قوله ثم فسرهما « مؤثنا فيعود على الأربع ، ولو أراد تفسير الإيمان لأعاده مذكرا ، وعلى هذا فيقال : كيف قال أربع والمذكورات خمس ؟ وقد أجاب عنه القاضى عياض - تبعا لابن بطال - بأن الأربع ما عدا أداء الخس ، قال : كأنه أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان ، ثم أعلمهم بما يلزمهم لإخراجهم إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا يصدد محاربة كفار مصر ، ولم يقصد ذكرها بعينها لأنها مسببة عن الجهاد ، ولم يكن الجهاد إذ ذاك فرض عين . قال : وكذلك لم يذكر الحج لأنه لم يكن فرض . وقال غيره : قوله « وأن تعطوا » ، معطوف على قوله « بأربع » ، أى أمركم بأربع وبأن تعطوا ، ويدل عليه العدول عن سياق الأربع والإنيان بأن والفعل مع توجه الخطاب إليهم ، قال ابن التين : لا يمتنع الزيادة إذا حصل الوفاء بوعده الأربع . قلت : ويدل على ذلك لفظ رواية مسلم من حديث أبي سعيد الخدرى فى هذه القصة « أمركم بأربع : اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا الخس من الغنائم » . وقال القاضى أبو بكر بن العربى : ويحتمل أن يقال إنه عد الصلاة والزكاة واحدة لأنها قريبتهما فى كتاب الله ، وتكون الرابعة أداء الخس ، أو أنه لم يعد أداء الخس لأنه داخل فى عموم إيتاء الزكاة ، والجامع بينهما أنهما إخراج مال معين فى حال دون حال . وقال البيضاوى : الظاهر أن الأمور الخمسة المذكورة هنا تفسير للإيمان وهو أحد الأربعة الموعود بذكرها ، والثلاثة الأخر حذفها الراوى اختصارا أو نسيانا . كذا قال ، وما ذكر أنه الظاهر لعله بحسب ما ظهر له ، وإلا فالظاهر من السياق أن الشهادة أحد الأربع لقواه « وعقد واحدة » ، وكأن القاضى أراد أن رفع الإشكال من كون الإيمان واحدا والموعود بذكره أربعة ، وقد أجيب عن ذلك بأنه باعتبار أجزاءه المفصلة أربع ، وهو فى حد ذاته واحد ، والمعنى أنه اسم جامع للخصال الأربع التى ذكر أنه يأمرهم بها ، ثم فسرهما ، فهو واحد بالنوع متعدد بحسب وظائفه ، كما أن المنهى عنه - وهو الانتباذ فيما يسرع اليه الاسكار - واحد بالنوع متعدد بحسب أوعيته ، والحكمة فى الإجمال

بالعدد قبل التفسير أن تشوف النفس إلى التفصيل ثم تسكن إليه وأن يحصل حفظها للسامع ، فإذا نسي شيئاً من تفاصيلها طالب نفسه بالعدد ، فإذا لم يستوف العدد الذي في حفظه علم أنه قد فاتته بعض ما سمع . وما ذكره القاضي عياض من أن السبب في كونه لم يذكر الحج في الحديث لأنه لم يكن فرض هو المعتمد ، وقد قدمنا الدليل على قدم إسلامهم ، لكن جزم القاضي بأن قدومهم كان في سنة ثمان قبل فتح مكة تبع فيه الواقدي ، وليس بجيد ، لأن فرض الحج كان سنة ست على الأصح كما سنذكره في موضعه إن شاء الله ، ولكن القاضي يختار أن فرض الحج كان سنة تسع حتى لا يرد على مذهبه أنه على الفور ١ هـ . وقد احتج الشافعي لكونه على التراخي بأن فرض الحج كان بعد الهجرة ، وأن النبي ﷺ كان قادراً على الحج في سنة ثمان وفي سنة تسع ولم يصح إلا في سنة عشر ، وأما قول من قال إنه ترك ذكر الحج لكونه على التراخي فليس بجيد ، لأن كونه على التراخي لا يمنع من الأمر به ، وكذا قول من قال إنما تركه لشهرته عندهم ليس بقوى ، لأنه عند غيرهم من ذكره لم أشهر منه عندهم ، وكذا قول من قال : إن ترك ذكره لأنهم لم يكن لهم إليه سبيل من أجل كفار مضر ليس بمستقيم ، لأنه لا يلزم من عدم الاستطاعة في الحال ترك الإخبار به ليعمل به عند الإمكان كما في الآية ، بل دعوى أنهم كانوا لا سبيل لهم إلى الحج ممنوعة لأن الحج يقع في الأشهر الحرم ، وقد ذكروا أنهم كانوا يأمنون فيها . لكن يمكن أن يقال إنه إنما أخبرهم ببعض الأوامر لكونهم سألوه أن يخبرهم بما يدخلون بفعله الجنة ، فاقصر لهم على ما يمكنهم فعله في الحال ، ولم يقصد إعلامهم بجميع الأحكام التي يجب عليهم فعلاً وتركاً . ويدل على ذلك اقتصاره في المناهي على الانتباز في الأوعية مع أن في المناهي ما هو أشد في التحريم من الانتباز ، لكن اقتصر عليها لكثرة تعاطيهم لها . وأما ما وقع في كتاب الصيام من السنن الكبرى للبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي عن أبي زيد الهروزي عن مرة في هذا الحديث من زيادة ذكر الحج ولفظه « وتحتجوا البيت الحرام ، ولم يتعرض لعدد فهي رواية شاذة ، وقد أخرجه الشيخان ومن استخرج عليهما والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق مرة لم يذكر أحد منهم الحج ، وأبو قلابة تغير حفظه في آخر أمره ففعل هذا مما حدث به في التغير ، وهذا بالنسبة لرواية أبي جرة . وقد ورد ذكر الحج أيضاً في مسند الامام أحمد من رواية أبان العطار عن قتادة عن سعيد بن المسيب - وعن عكرمة - عن ابن عباس في قصة وفد عبد القيس . وعلى تقدير أن يكون ذكر الحج فيه محفوظاً فيجمع في الجواب عنه بين الجوابين المتقدمين فيقال : المراد بالأربع ما عدا الشهادتين وأداء الخمس . والله أعلم . قوله ( ونهاهم عن أربع : عن الحنتم الخ ) في جواب قوله « وسألوه عن الأشربة » هو من إطلاق المحل وإرادة الحال ، أي ما في الحنتم ونحوه ، وصرح بالمراد في رواية النسائي من طريق مرة فقال « وأنها كم عن أربع : ما يتبذ في الحنتم ، الحديث . والحنتم بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة من فوق هي الجرة ، كذا فسرها ابن عمر في صحيح مسلم ، وله عن أبي هريرة : الحنتم الجرار الخضر ، وروى الحربي في الغريب عن عطاء أنها جرار كانت تعمل من طين وشعر ودم . والدباء بضم المهملة وتشديد الموحدة والمد هو القرع ، قال النووي : والمراد اليابس منه . وحكى القزاز فيه القصر . والنقير بفتح النون وكسر القاف : أصل النخلة ينقر فينخذ منه وعاء . والمزفت بالزاي والفاء ما طلى بالزفت . والمقير بالقاف والياء الأخير . طلى بالقار ويقال له القير ، وهو نبت يحرق إذا يبس تظلى به السفن وغيرها كما تظلى بالزفت ، قاله صاحب المحكم . وفي مسند أبي داود الطيالسي عن أبي بكره قال : أما الدباء فإن أهل الطائف كانوا يأخذون القرع فيخرطون فيه العنب ثم

يدفعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما التقير فإن أهل الإمامة كانوا ينقرون أصل النخلة ثم ينبلون الرطب والبسر ثم يدفعونه حتى يهدر ثم يموت . وأما الحتم لجرار كانت تحمل البنا فيها الخمر . وأما المزفت فهذه الأوعية التي فيها الزفت انتهى . وإسناده حسن . وتفسير الصحابي أولى أن يعتمد عليه من غيره لأنه أعلم بالمراد . ومعنى النهي عن الانتباز في هذه الأوعية بخصوصها لأنه يسرع فيها الاسكار ، فربما شرب منها من لا يشعر بذلك ، ثم ثبتت الرخصة في الانتباز في كل وعاء مع النهي عن شرب كل مسكر كما سيأتي في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأخبروا بن من وراءكم ) بفتح من وهي موصولة ، ووراءكم يشمل من جاءوا من عندهم وهذا باعتبار المكان ، ويشمل من يحدث لهم من الأولاد وغيرهم وهذا باعتبار الزمان ، فيحتمل لإعمالها في المعنيين معا حقيقة ومجازا . واستنبط منه المصنف الاعتماد على أخبار الآحاد على ما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى

٤١ - **باب** ما جاء إن الأعمال بالنية والحسبة ، ولكل امرئ ما نوى . فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة والحج والصوم والأحكام . وقال الله تعالى ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلِهِ ﴾ : عَلَى نِيَّتِهِ . فَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ - يَحْتَسِبُهَا - صَدَقَةٌ . وقال : وَلَسَكُنْ جِهَادَ وَنِيَّةٍ

٥٤ - **حديث** عبد الله بن مسleme قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر أن رسول الله ﷺ قال « الأعمال بالنية ، ولكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه » [ انظر الحديث رقم ١ ]

**قوله** ( باب ما جاء ) أى باب بيان ماورد دالا على أن الأعمال الشرعية معتبرة بالنية والحسبة ، والمراد بالحسبة طلب الثواب ، ولم يأت بحديث لفظه الأعمال بالنية والحسبة ، وإنما استدل بحديث عمر على أن الأعمال بالنية ، وبحديث أبي مسعود على أن الأعمال بالحسبة ، وقوله « ولكل امرئ ما نوى » هو بعض حديث الأعمال بالنية . وإنما أدخل قوله والحسبة بين الجملتين للإشارة إلى أن الثانية تفيد ما لا تفيد الأولى . **قوله** ( فدخل فيه ) هو من مقول المصنف ، وليس بقية مما ورد . وقد أفصح ابن عساكر في روايته بذلك فقال : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - والضمير في فيه يعود على الكلام المتقدم . وتوجيه دخول النية في الإيمان على طريقة المصنف أن الإيمان عمل كما تقدم شرحه . وأما الإيمان بمعنى التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب - من خشية الله وعظمته ومحبة والتقرب إليه - لأنها متميزة لله تعالى فلا تحتاج لنية تميزها ، لأن النية إنما تميز العمل لله عن العمل لغيره رياء ، وتميز مراتب الأعمال كالفرص عن الندب ، وتميز العبادة عن العادة كالصوم عن الحمية . **قوله** ( والوضوء ) أشار به إلى خلاف من لم يشترط فيه النية كما نقل عن الأوزاعي وأبي حنيفة وغيرهما ، وحجتهم أنه ليس عبادة مستقلة بل وسيلة إلى عبادة كالصلاة ، ونوقضوا بالتميم فانه وسيلة وقد اشترط الحنفية فيه النية ، واستدل الجمهور على اشتراط النية في الوضوء بالأدلة الصحيحة المصروفة بوعده الثواب عليه ، فلا بد من قصد يميزه عن غيره ليحصل الثواب الموعود ، وأما الصلاة فلم يختلف في اشتراط النية فيها ، وأما الزكاة فأنما تسقط بأخذ السلطان ولو لم ينو

صاحب المال لان السلطان قائم مقامه ، وأما الحج فأنما ينصرف الى فرض من حج عن غيره لدليل خاص وهو حديث ابن عباس في قصة شبرمة ، وأما الصوم فأشار به الى خلاف من زعم أن صيام رمضان لا يحتاج الى نية لأنه متميز بنفسه كما نقل عن زفر . وقدم المصنف الحج على الصوم تمسكا بما ورد عنده في حديث « بنى الإسلام » ، وقد تقدم .

**قوله ( والاحكام )** أى المعاملات التى يدخل فيها الاحتياج الى المحاكمات فيشمل البيوع والانسكحة والافاير وغيرها ، وكل صورة لم يشترط فيها النية فذاك لدليل خاص ، وقد ذكر ابن المنير ضابطا لما يشترط فيه النية بما لا يشترط فقال : كل عمل لا تظهر له فائدة عاجلة بل المقصود به طلب الثواب فالتية مشترطة فيه ، وكل عمل ظهرت فائدته ناجزة وتعاملته الطبيعة قيل الشريعة ملائمة بينهما فلا تشترط النية فيه إلا لمن قصد بفعله معنى آخر يترتب عليه الثواب . قال : وإنما اختلف العلماء فى بعض الصور من جهة تحقيق مناط التفرقة قال : وأما ما كان من المعاني المحضة كالخوف والرجاء فهذا لا يقال باشتراط النية فيه ، لأنه لا يمكن أن يقع إلا منويا ، ومتى فرضت النية مفقودة فيه استحالت حقيقته ، فالتية فيه شرط عقلى ، ولذلك لا تشترط النية للنية فرارا من التسلسل . وأما الاقوال فتحتاج الى النية فى ثلاثة مواطن : أحدهما التقرب الى الله فرارا من الرياء ، والثانى التمييز بين الألفاظ المحتملة لغير المقصود ، والثالث قصد الإنشاء ليخرج سبق اللسان . **قوله ( وقال الله )** قال الكرماني : الظاهر أنها جملة حالية لا عطف ، أى والحال أن الله قال . ويحتمل أن تكون للصاحبة أى مع أن الله قال . **قوله ( على نيته )** تفسير منه لقوله ( على شاكلته ) بحذف أداة التفسير ، وتفسير الشاكلة بالنية صح عن الحسن البصرى ومعاوية بن قرة المزنى وقنادة أخرجه عبد بن حميد والطبرى عنهم ، وعن مجاهد قال : الشاكلة الطريقة أو الناحية ، وهذا قول الأكثر ، وقيل الدين . وكلها متقاربة . **قوله ( ولكن جهاد ونية )** هو طرف من حديث لابن عباس أوله « لا هجرة بعد الفتح » ، وقد وصله المؤلف فى الجهاد وغيره من طريق طاوس عنه ، وسيأتى . **قوله ( الأعمال بالنية )** كذا أورده من رواية مالك بحذف « إنما » من أوله ، وقد روله مسلم عن القعنبي وهو عبد الله بن مسلبة المذكور هنا باثباتها ، وتقدم الكلام على نكت من هذا الحديث أول الكتاب

٥٥ - **حدثنا حجاج بن منهال** قال **حدثنا شعبة** قال **أخبرني عدي بن ثابت** قال سمعت **عبد الله بن يزيد** عن **أبي مسعود** عن **النبي ﷺ** قال « إذا أنفق الرجل على أهله يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ »

٥٦ - **حدثنا الحكم بن نافع** قال **أخبرنا شعيب** عن **الزهرى** قال . **حدثني عامر بن سعد** عن **سعد** ابن **أبي وقاص** أنه أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّكَ أَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ عَلَيْهَا ، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي أَمْرَاتِكَ »

**قوله ( عبد الله بن يزيد )** هو الخطمى بفتح المعجمة وسكون الطاء المهملة ، وهو صحابي أنصاري روى عن صحابي أنصاري ، وسيأتى ذكر أبي مسعود المذكور فى باب من شهد بدرا من المغازى ، ويأتى الكلام على حديثه فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى . والمقصود منه فى هذا الباب قوله « يَحْتَسِبُهَا » قال القرطبي : أفاد منظوقه أن الأجر فى الإنفاق إنما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة أو مباحة ، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القرية لم يؤجر ، لكن تبرأ ذمته من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى ، وأطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الأجر ، والقرية

الصارقة عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة . قوله ( انك ) الخطاب لسعد ، والمراد هو ومن يصح منه الإنفاق . قوله ( وجه الله ) أى ما عند الله من الثواب . قوله ( إلا أجرت ) يحتاج الى تقدير لأن الفعل لا يقع استثناء . قوله ( حتى ) هى عاطفة وما بعدها منصوب المحل وما موصولة والعائد محذوف . قوله ( فى فم امرأتك ) وللكشميين ، وفى فى امرأتك ، وهى الرواية الأكثر ، قال القاضى عياض : هى أصوب لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، قال : وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد وأما عند الإضافة فلا إلا فى لغة قليلة اه . وهذا طرف من حديث سعد بن أبى وقاص فى مرضه بمكة بعمادة النبي ﷺ له وقوله : أوصى بشطر مالى ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله : تبتنى - أى تطلب - بها وجه الله ، واستنبط منه النووي أن الحظ إذا وافق الحق لا يقدح فى نوابه لأن وضع اللقمة فى فى الزوجة يقع غالباً فى حالة المداعبة ، ولشهوة النفس فى ذلك مدخل ظاهر . ومع ذلك إذا وجه القصد فى تلك الحالة إلى ابتغاء الثواب حصل له بفضل الله . قلت : وجاء ما هو أصرح فى هذا المراد من وضع اللقمة ، وهو ما أخرجه مسلم عن أبى ذر فذكر حديثاً فيه : وفى بضع أحدكم صدقة . قالوا : يا رسول الله أىأتى أحدنا شهوته ويؤجر ؟ قال : نعم ، أرأيتم لو وضعها فى حرام ، الحديث . قال : وإذا كان هذا بهذا المحل - مع ما فيه من حظ النفس - فما الظن بغيره عما لاحظ للنفس فيه ؟ قال : وتمثيله باللقمة مبالغة فى تحقيق هذه القاعدة ، لأنه إذا ثبت الأجر فى لقمة واحدة لزوجة غير مضطرة فما الظن بمن أطعم لهما محتاج ، أو عمل من الطاعات ما مشقته فوق مشقة ثمن اللقمة الذى هو من الحقايرة بالمحل الأدنى اه . وتام هذا أن يقال : وإذا كان هذا فى حق الزوجة مع مشاركة الزوج لها فى النفع بما يطعمها لأن ذلك يؤثر فى حسن بدنها وهو ينتفع منها بذلك ، وأيضاً فالأغلب أن الإنفاق على الزوجة يقع بداعية النفس ، بخلاف غيرها فإنه يحتاج الى مجاهدتها . والله أعلم

[ الحديث ٥٣ - أطرافه فى : ٨٧ ، ٥٢٣ ، ١٣٩٨ ، ٣٠٩٥ ، ٣٥١٠ ، ٤٣٦٨ ، ٤٦٦٩ ، ٦١٧٦ ، ٧٣٦٦ ، ٧٥٥٦ ]

[ الحديث ٥٥ - طرفاه فى : ٤٠٠٦ ، ٥٣٥١ ]

[ الحديث ٥٦ - أطرافه فى : ١٦٩٥ ، ٢٧٤٢ ، ٢٧٤٤ ، ٢٩٣٦ ، ٤٤٠٩ ، ٥٣٥٤ ، ٥٦٥٩ ، ٥٦٦٨ ، ٦٧٣٣ ، ٦٧٣٤ ]

٤٢ - **باب قول النبي ﷺ « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم »** ، وقوله تعالى :

﴿ إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

٥٧ - **حديث مسند** قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس بن أبى حازم عن جرير بن عبد الله قال : بايئت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم

[ الحديث ٥٧ - أطرافه : ٥٢٤ ، ١٤٠١ ، ٢١٥٧ ، ٢٧١٤ ، ٢٧٠٤ ، ٢٧٠٥ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة ) هذا الحديث أورده المصنف هنا ترجمة باب ، ولم يخرج مسنداً فى هذا الكتاب لكونه على غير شرطه ، ونبه بإيراده على صلاحيته فى الجملة ، وما أورده من الآية وحديث جرير يشتمل على ما تضمنه ، وقد أخرجه مسلم : حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان قال قلت لسهيل بن أبى صالح إن عمراً حدثنا عن القمقاع عن أيك بمحدث ، ورجوت أن تسقط عنى رجلاً - أى فتحدثنى به عن أيك - قال فقال :



سمعت من الذي سمعه منه أبي ، كان صديقا له بالشام ، وهو عطاء بن يزيد عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال : الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال لله عز وجل ، الحديث رواه مسلم أيضا من طريق روح بن القاسم قال حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد أنه سمعه وهو يحدث أبا صالح فذكره ، ورواه ابن خزيمة من حديث جرير عن سهيل أن أبا هاشم حدث عن أبي هريرة بحديث : إن الله يرضى لكم ثلاثا ، الحديث ، قال فقال عطاء بن يزيد : سمعت تميم الداري يقول . . . فذكر حديث النصيحة . وقد روى حديث النصيحة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو وهم من سهيل أو ممن روى عنه لما بيناه ، قال البخاري في تاريخه : لا يصح إلا عن تميم . ولهذا الاختلاف على سهيل لم يخرج في صحيحه ، بل لم يحتج فيه بسهيل أصلا . وللحديث طرق دون هذه في القوة ، منها ما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن عباس والبخاري من حديث ابن عمر ، وقد بينت جميع ذلك في « تعليق التعليق » . قوله ( الدين النصيحة ) يحتمل أن يحمل على المبالغة ، أي معظم الدين النصيحة ، كما قيل في حديث « الحج عرفة » ، ويحتمل أن يحمل على ظاهره لأن كل عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدين . وقال المازري : النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صفيته ، يقال : نصحت الشيء إذا خلص ، ونصح له القول إذا أخلصه له . أو مشتقة من النصح وهي الخياطة بالمنصحة وهي الإبرة ، والمعنى أنه يعلم شعث أخيه بالنصح كما تلم المنصحة ، ومنه التوبة النصوح ، كأن الذنب يمزق الدين والتوبة تحيطه . قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للنصوح له ، وهي من وجيز الكلام ، بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة . وهذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها إنها أحد أرباع الدين ، وعن عده فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسي . وقال النووي : بل هو وحده يحصل لغرض الدين كله ، لأنه منصرف في الأمور التي ذكرها : فالنصيحة لله وصفه بما هو له أهل ، والخضوع له ظاهرا وباطنا ، والرغبة في محابه بفعل طاعته ، والرهبة من مساخطه بترك معصيته ، والجهد في رد العاصين إليه . وروى الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي ثمامة صاحب على قال : قال الحواريون لمبى عليه السلام : يا روح الله من الناصح لله ؟ قال : الذي يقدم حق الله على حق الناس . والنصيحة لكتاب الله تعله ، وتعليمه ، وإقامة حروفه في التلاوة ، وتحريرها في الكتابة ، وتفهم معانيه ، وحفظ حدوده ، والعمل بما فيه ، وذنب تحريف المبطلين عنه . والنصيحة لرسوله تعظيمه ، ونصره حيا وميتا ، وإحياء سنته بتعلها وتعليمها ، والافتداء به في أقواله وأفعاله ، ومحبة ومحنة أتباعه . والنصيحة لأئمة المسلمين إعاتهم على ماحلوا القيام به ، وتنبيههم عند الغفلة ، وسد خلتهم عند الهفوة ، وجمع الكلمة عليهم ، ورد القلوب النافرة إليهم ، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن . ومن جملة أئمة المسلمين الاجتهاد ، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم ، ونشر مناقبهم ، وتحسين الظن بهم . والنصيحة لعامة المسلمين الشفقة عليهم ، والسعي فيما يعود نفعه عليهم ، وتعليمهم ما ينفعهم ، وكف وجوه الأذى عنهم ، وأن يحب لهم ما يحب لنفسه ، ويكره لهم ما يكره لنفسه . وفي الحديث فوائد أخرى : منها أن الدين يطلق على العمل لكونه سمي النصيحة دينا ، وعلى هذا المعنى بنى المصنف أكثر كتاب الإيمان ، ومنها جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب من قوله « قلنا لمن » ؟ ومنها رغبة السلف في طلب علو الإسناد ، وهو مستفاد من قصة سفيان مع سهيل . قوله ( عن جرير بن عبد الله ) هو البجلي بفتح الجيم ، وقيس الراوى عنه وإسماعيل الراوى عن قيس بجليان أيضا ، وكل منهم يكنى أبا عبد الله ، وكلمهم كوفيون . قوله ( بايعت رسول الله ﷺ ) قال القاضي عياض : اقتصر على الصلاة والزكاة لشهرتهما ، ولم يذكر

الصوم وغيره لدخول ذلك في السمع والطاعة . قلت : زيادة السمع والطاعة وقعت عند المصنف في البيوع من طريق سفيان عن اسماعيل المذكور ، وله في الأحكام ، ولمسلم من طريق الشعبي عن جرير قال : بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة ، فلقنتي « فيما استطعت » ، والنصح لكل مسلم . ورواه ابن حبان من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جده وزاد فيه : فكان جرير إذا اشترى شيئاً أو باع يقول لصاحبه : اعلم أن ما أخذنا منك أحب إلينا مما أعطيناك فاختار . وروى الطبراني في ترجمته أن غلامه اشترى له فرساً بثلاثمائة ، فلما رآه جاء إلى صاحبه فقال : إن فرسك خير من ثلاثمائة ، فلم يزل يزيده حتى أعطاه ثمانمائة . قال القرطبي : كانت مبايعة النبي ﷺ لأصحابه بحسب ما يحتاج إليه من تجديد عهد أو تأكيد أمر ، فلذلك اختلفت ألفاظهم . وقوله فيما استطعت رويناه بفتح التاء وضماً ، وتوجيهها واضح ، والمقصود بهذا التنبيه على أن اللازم من الأمور المباحة عليها هو ما يطاق ، كما هو المشتراط في أصل التكليف ، ويشعر الأمر بقول ذلك اللفظ حال المبايعة بالعفو عن الحفوة وما يقع عن خطأ وسهو . والله أعلم

٥٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّغْمَانِ** قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ سَمِعْتُ جُرَيْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قَامَ تَحْمِيدُ اللَّهِ وَأَنْتَى عَلَيْهِ وَقَالَ : عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةِ ، حَتَّى يَأْتِيَكُمُ أَمِيرٌ ، فَأَمَّا يَأْتِيَكُمُ الْآنَ . ثُمَّ قَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ ، فَانَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ . ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدَأَ قَانِي أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ : أَبَايُكُمُ عَلَى الْإِسْلَامِ . فَشَرَطَ عَلَيَّ « وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » ، فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا ، وَرَبُّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ . ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ

**قوله** ( سمعت جرير بن عبد الله ) المسموع من جرير حمد الله والثناء عليه ، فالتقدير سمعت جريراً حمد الله ، والباقي شرح للكيفية . **قوله** ( يوم مات المغيرة بن شعبة ) كان المغيرة والياً على الكوفة في خلافة معاوية ، وكانت وفاته سنة خمسين من الهجرة ، واستتاب عند موته ابنه عروة ، وقيل استتاب جريراً المذكور ، ولهذا خطب الخطبة المذكورة ، حكى ذلك العلاني في أخبار زياد . والوقار بالفتح الرزاة ، والسكينة السكون . وإنما أمرهم بذلك مقدماً لتقوى الله ، لأن الغالب أن وفاة الأمراء تؤدي إلى الاضطراب والفتنة ، ولا سيما ما كان عليه أهل الكوفة إذ ذاك من مخالفة ولاية الأمور . **قوله** ( حتى يأتيكم أمير ) أي بدل الأمير الذي مات . ومفهوم الغاية هنا ، وهو أن الأمور به ينتهي بمجيء الأمير ليس مراداً ، بل يلزم ذلك بعد مجيء الأمير بطريق الأولى ، وشرط اعتبار مفهوم المخالفة أن لا يعارضه مفهوم الموافقة . **قوله** ( الآن ) أراد به تقريب المدة تسهلاً عليهم ، وكان كذلك ، لأن معاوية لما بلغه موت المغيرة كتب إلى نائبه على البصرة وهو زياد أن يسير إلى الكوفة أميراً عليها . **قوله** ( استغفروا لأمركم ) أي اطلبوا له العفو من الله ، كذا في معظم الروايات بالعين المهملة ، وفي رواية ابن عساكر « استغفروا » بنين معجمة وزيادة راء وهي رواية الاسماعيلي في المستخرج . **قوله** ( فانه كان يحب العفو ) فيه إشارة إلى أن الجزاء يقع من جنس العمل . **قوله** ( قلت أبايكم ) ترك أداة العطف إما لأنه بدل من أتيت أو استئناف . **قوله** ( والنصح ) بالخفض عطفاً على الإسلام ، ويجوز نصبه عطفاً على مقدر ، أي شرط على الإسلام والنصيحة ، وفيه دليل على كمال شفقة الرسول ﷺ . **قوله** ( على هذا ) أي على ما ذكر : **قوله** ( ورب هذا المسجد ) مشعر بأن خطبته كانت في المسجد ،

ويجوز أن يكون أشار الى جهة المسجد الحرام ، ويدل عليه رواية الطبراني بلفظ « ورب الكعبة » ، وذكر ذلك للتنبيه على شرف القسم به ليكون ادعى للقبول . قوله ( لناصح ) إشارة الى أنه وفي بما بايع عليه الرسول ، وأن كلامه خالص عن الغرض . قوله ( ونزل ) مشعر بأنه خطب على المنبر ، أو المراد قد لأنه في مقابلة قوله قام لحمد الله تعالى . ( فائدة ) : التقييد بالمسلم للاغلب ، وإلا فالنصح للكافر معتبر بأن يدعى الى الاسلام ويشار عليه بالصواب إذا استشار . واختلف العلماء في البيع هل يبعه ونحو ذلك لحزم أحمد أن ذلك يختص بالمسلمين واحتج بهذا الحديث ، ( فائدة أخرى ) : ختم البخاري كتاب الإيمان بباب النصيحة مشيراً الى أنه عمل بمقتضاه في الإرشاد الى العمل بالحديث الصحيح دون السقيم ، ثم ختمه بخطبة جرير المتضمنة لشرح حاله في تصنيفه فارماً بقوله « فانما ياتكم الآن ، الى وجوب التسكك بالشرائع حتى يأتي من يقيمها ، اذ لا تزال طائفة منسورة ، وهم فقهاء أصحاب الحديث . وبقوله « استغفوا لأميركم » الى طلب الدعاء له لعمله الفاضل . ثم ختم بقول « استغفر ونزل » ، فأشعر بختم الباب . ثم عقبه بكتاب العلم لما دل عليه حديث النصيحة أن معظمها يقع بالتعلم والتعليم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الإيمان ومقدمته من بدء الوحي من الأحاديث المرفوعة على أحد وثمانين حديثاً بالمكرر: منها في بدء الوحي خمسة عشر ، وفي الإيمان ستة وستون ، المكرر منها ثلاثة وثلاثون ، منها في المتابعات بصيغة المتابعة أو التعليق اثنان وعشرون ، في بدء الوحي ثمانية ، وفي الإيمان أربعة عشر ، ومن الموصول المكرر ثمانية ، ومن التعليق الذي لم يوصل في مكان آخر ثلاثة ، وبقية ذلك وهي ثمانية وأربعون حديثاً موصولة بغير تكرير . وقد وافقه مسلم على تحريمها إلا سعة وهي : الشعبي عن عبد الله بن عمرو في السلم والمهاجر ، والاعرج عن أبي هريرة في حب الرسول ﷺ ، وابن أبي عمير عن أبي سعيد في الفرار من الفتن ، وأنس عن عبادة في ليلة القدر ، وسعيد عن أبي هريرة في الدين بسراً ، والاحنف عن أبي بكرة في القاتل والمقتول ، وهشام عن أبيه عن عائشة في أنا أعلمكم بالله . وجميع ما فيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين ثلاثة عشر أثراً معلقة ، غير أثر ابن الناطور فهو موصول . وكذا خطبة جرير التي ختم بها كتاب الإيمان . والله أعلم

### ٣ - كتاب العلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - باب فضل العلم ، وقول الله تعالى ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

قوله ( كتاب العلم . بسم الله الرحمن الرحيم . باب فضل العلم ) هكذا في رواية الأصيل وكريمة وغيرهما . وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة ، وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان . وليس في رواية المستمل لفظ باب ولا في رواية دفيقه لفظ كتاب العلم . ( فائدة ) : قال القاضي أبو بكر بن العربي : بدأ المصنف بالنظر في فضل العلم قبل النظر في حقيقته ، وذلك لاعتماد أنه في نهاية الوضوح فلا يحتاج الى تعريف ، أو لأن النظر في حقائق الأشياء

ليس من فن الكتاب ، وكل من القدرين ظاهر ، لأن البخارى لم يضع كتابه لحدود الحقائق وتصورها ، بل هو جمل على أساليب العرب القديمة فانهم يبدؤن بفضيلة المطلوب للتشويق اليه اذا كانت حقيقته مكشوفة معلومة . وقد أنكر ابن العربى فى شرح الترمذى على من تصدى لتعريف العلم وقال : هو أئين من أن يبين . قلت : وهذه طريقة الغزالي وشيخه الإمام أن العلم لا يحد لوضوحه أو لعسره ، قوله ( وقول الله عز وجل ) ضبطناه فى الأصول بالرفع عطفا على كتاب أو على الاستئناف . قوله ( يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ) قيل فى تفسيرها : يرفع الله المؤمن العالم على المؤمن غير العالم . ورفعة الدرجات تدل على الفضل ، إذ المراد به كثرة الثواب ، وبها ترتفع الدرجات ، ورفعتها تشمل المعنوية فى الدنيا بعلو المنزلة وحسن الصيت ، والحسية فى الآخرة بعلو المنزلة فى الجنة . وفى صحيح مسلم عن نافع بن عبد الحارث الخزاعى - وكان عامل عمر على مكة - أنه لقيه بعصفان فقال له : من استخلفت ؟ فقال : استخلفت ابن أبى مولى لنا . فقال عمر : استخلفت مولى ؟ قال : إنه قارى لكتاب الله ، عالم بالفرائض . فقال عمر : أما إن نبيكم قد قال : ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواما ويضع به آخرين . وعن زيد بن أسلم فى قوله تعالى ( نرفع درجات من نشاء ) قال بالعلم . قوله ( وقوله عز وجل : رب زدنى علما ) واضح الدلالة فى فضل العلم ، لأن الله تعالى لم يأمر نبيه ﷺ بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم ، والمراد بالعلم العلم الشرعى الذى يفيد معرفة ما يجب على المسكف من أمر دينه فى عباداته ومعاملاته ، والعلم بالله وصفاته ، وما يجب له من القيام بأمره ، وتنزيهه عن النقائص ، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه ، وقد ضرب هذا الجامع الصحيح فى كل من الأنواع الثلاثة بنصيب ، فرضى الله عن مصنفه ، وأعاننا على ما تصدينا له من توضيحه بمنه وكرمه . فان قيل : لم لم يورد المصنف فى هذا الباب شيئا من الحديث ؟ فالجواب أنه إما أن يكون اكتفى بالآيتين الكريمتين ، وإما بيض له ليلحق فيه ما يناسبه فلم يتيسر ، وإما أورد فيه حديث ابن عمر الآتى بعد باب رفع العلم ويكون وضعه هناك من تصرف بعض الرواة ، وفيه نظر على ماسنيته هناك ان شاء الله تعالى . ونقل الكرماني عن بعض أهل الشام أن البخارى بوب الأبواب وترجم التراجم وكتب الأحاديث وربما بيض لبعضها ليلحقه . وعن بعض أهل العراق أنه تعمد بعد الترجمة عدم إيراد الحديث إشارة الى أنه لم يثبت فيه شيء عنده على شرطه . قلت : والذي يظهر لى أن هذا محله حيث لا يورد فيه آية أو أثرا . أما إذا أورد آية أو أثرا فهو إشارة منه الى ما ورد فى تفسير تلك الآية ، وأنه لم يثبت فيه شيء على شرطه ، وما دلت عليه الآية كاف فى الباب ، وإلى أن الأثر الوارد فى ذلك يقوى به طريق المرفوع وإن لم يصل فى القوة الى شرطه . والأحاديث فى فضل العلم كثيرة ، صحح مسلم منها حديث أبى هريرة رفعه : من التمس طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة ، ولم يخرج البخارى لأنه اختلف فيه على الأعمش والراجح أنه بينه وبين أبى صالح فيه واسطة . والله أعلم

٢ - باب من سئل علما وهو مستغفل فى حديثه فآثم الحديث ثم أجاب السائل

٥٩ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح . ح

وحدثني إبراهيم بن المنذر قال حدثنا محمد بن فليح قال حدثني أبى قال : حدثني هلال بن عيسى عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة قال : بينما النبي ﷺ فى مجلس يتحدث القوم جاءه أعرابي فقال : متى الساعة ؟ فضى رسول

اللَّهُ ﷻ يُحَدِّثُ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَىٰ حَلِيبَتُهُ قَالَ: أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلَ عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَإِذَا ضَمِيتِ الْأَمَانَةَ فَأَنْتَظِرِ السَّاعَةَ». قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وَثَّدَ الْأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»

[ الحديث ٥٩ - طرفه في: ٦٤٩٩ ]

**قوله** ( باب من سئل علما وهو مشتغل ) محصله التنبيه على أدب العالم والمتعلم ، أما العالم فلما تضمنه من ترك زجر السائل ، بل أدبه بالإعراض عنه أولا حتى استوفى ما كان فيه ، ثم رجع الى جوابه فرفق به لأنه من الأعراب وهم جفاة . وفيه العناية بجواب سؤال السائل ولو لم يكن السؤال متعينا ولا الجواب ، وأما المتعلم فلما تضمنه من أدب السائل أن لا يسأل العالم وهو مشتغل بغيره لأن حق الأول مقدم . ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق ، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها . وفيه مراجعة العالم إذا لم يفهم ما يجيب به حتى يتضح ، لقوله « كيف إضاعتها » ، وبوب عليه ابن حبان « إباحة اعفاء المستول عن الإجابة على الفور ، ولكن سياق القصة يدل على أن ذلك ليس على الإطلاق ، وفيه إشارة الى أن العلم سؤال وجواب ، ومن ثم قيل حسن السؤال نصف العلم ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة مالك وأحمد وغيرهما في الخطبة فقالوا : لا تقطع الخطبة لسؤال سائل ، بل إذا فرغ نحييه . وفصل الجمهور بين أن يقع ذلك في أثناء واجباتها فيؤخر الجواب ، أو في غير الواجبات فيجيب . والاولى حيثئذ التفصيل ، فان كان بما يهتم به في أمر الدين ، ولا سيما إن اختص بالسائل فيستحب لإجابته ثم يتم الخطبة ، وكذا بين الخطبة والصلاة ، وإن كان بخلاف ذلك فيؤخر ، وكذا قد يقع في أثناء الواجب ما يقتضى تقديم الجواب ، لكن إذا أجاب استأنف على الأصح ، ويؤخذ ذلك كله من اختلاف الاحاديث الواردة في ذلك ، فان كان السؤال من الأمور التي ليست معرفتها على الفور مهمة فيؤخر كما في هذا الحديث ، ولا سيما إن كان ترك السؤال عن ذلك أولى . وقد وقع نظيره في الذي سأل عن الساعة وأقيمت الصلاة ، فلما فرغ من الصلاة قال : أين السائل ؟ فأجابه . أخرجه . وإن كان السائل به ضرورة ناجزة فتقدم إجابته ، كما في حديث أبي رفاعه عند مسلم أنه قال للنبي ﷺ وهو يخطب : رجل غريب لا يدري دينه جاء يسأل عن دينه ، فسترك خطبته وأتى بكرسى فقعده عليه فجعل يعلمه ، ثم أتى خطبته فأتم آخرها . وكما في حديث سمرة عند أحمد أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن الضب . وكما في الصحيحين في قصة سالم<sup>(١)</sup> لما دخل المسجد والنبي ﷺ يخطب فقال له : أصليت ركعتين ؟ الحديث ، وسيأتى في الجمعة . وفي حديث أنس : كانت الصلاة تقام فيعرض الرجل فيحدث النبي ﷺ حتى ربما نكس بعض القوم ، ثم يدخل في الصلاة ، وفي بعض طرقه وقوع ذلك بين الخطبة والصلاة . قوله ( فليح ) بصيغة التصغير هو ابن سليمان أبو يحيى المدني ، من طبقة مالك وهو صدوق ، تكلم بعض الأئمة في حفظه ، ولم يخرج البخاري من حديثه في الأحكام إلا ما توبع عليه ، وأخرج له في المواعظ والآداب وماشاكلها طائفة من أفرادها وهذا منها . وإنما أورده عاليا عن فليح بواسطة محمد بن سنان فقط ثم أورده نازلا بواسطة محمد بن فليح وإبراهيم بن المنذر عن محمد لأنه أورده في كتاب الرقاق عن محمد بن سنان فقط ، فأراد أن يعيد هنا طريقا أخرى ، ولاجل نزولها قرنهما بالرواية الأخرى . وهلال بن علي يقال له هلال بن أبي

(١) كذا في النسخ ، وصوابه « سليك » كما في صحيح مسلم

ميمونة وهلال بن أبي هلال ، فقد يظن ثلاثة وهو واحد ، وهو من صغار التابعين ، وشيخه في هذا الحديث من أوساطهم . قوله ( يحدث ) هو خبر المبتدأ وحذف مفعوله الثاني لدلالة السياق عليه . والقوم الرجال . وقد يدخل فيه النساء تبعاً . قوله ( جاء أعرابي ) لم أقف على تسميته . قوله ( فضى ) أى استمر يحدثه ، كذا في رواية المستمل والحوى بزيادة هاء ، وليست في رواية الباقرين ، وإن ثبتت فالمعنى يحدث القوم الحديث الذى كان فيه وليس الضمير عائداً على الأعرابي . قوله ( فقال بعض القوم سمع ما قال ) إنما حصل لهم التردد في ذلك لما ظهر من عدم الثقات النبي ﷺ إلى سؤاله وإصغائه نحوه ، ولكونه كان يكره السؤال عن هذه المسألة بخصوصها ، وقد تبين عدم انحصار ترك الجواب في الأمرين المذكورين ، بل احتمال كما تقدم أن يكون آخره ليكمل الحديث الذى هو فيه ، أو أخر جوابه ليوحى إليه به . قوله ( قال أين أراه السائل ) بالرفع على الحكاية ، وأراه بالضم أى أظنه ، والشك من محمد بن فليح . ورواه الحسن بن سفيان وغيره عن عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد عن فليح ولفظه « أين السائل ، ولم يشك . قوله ( اذا وسد ) أى أسند ، وأصله من الوسادة ، وكان من شأن الأمير عندهم إذا جلس أن تثنى تحته وسادة ، فقوله وسد أى جعل له غير أهله وسادا ، فتكون إلى بمعنى اللام وأتى بها ليدل على تضمين معنى أسند . ولفظ محمد بن سنان في الرقاق « اذا أسند ، وكذا رواه يونس بن محمد وغيره عن فليح . ومناسبة هذا المتن لكتاب العلم أن إسناد الأمر إلى غير أهله إنما يكون عند غلبة الجهل ورفع العلم ، وذلك من جملة الأشرطة . ومقتضاه أن العلم مادام قائماً في الأمر فسحة . وكان المصنف أشار إلى أن العلم إنما يؤخذ عن الأكابر ، تليحاً لما روى عن أبي أمية الجحى أن رسول الله ﷺ قال « من أشرطة الساعة أن يلتبس العلم عند الأصاغر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في الرقاق إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب من رفع صوته بالعلم

٦٠ - حدثنا أبو النعمان عارم بن الفضل قال حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو قال : تخلف عني النبي ﷺ في سفرة سافرناها ، فأدركنا وقد أرهقنا الصلاة ونحن نتوضأ ، فحججنا فتمسح على أرجلنا ، فنأدى بأعلى صوته « ويل للأعقاب من النار » مرتين أو ثلاثاً

[ الحديث ٦٠ - طرفاه في : ٩٦ ، ١٦٣ ]

قوله ( باب من رفع صوته بالعلم . حدثنا أبو النعمان ) زاد الكشميني في رواية كريمة عنه : عارم بن الفضل ، وعارم لقب ، واسمه محمد كما تقدم في المقدمة . قوله ( ماهك ) بفتح الهاء وحكى كسرهما وهو غير منصرف عند الأكثرين للعلية والعجمة ، ورواه الأصيل منصرفاً فكأنه لحظ فيه الوصف . واستدل المصنف على جواز رفع الصوت بالعلم بقوله « فنأدى بأعلى صوته » ، وإنما يتم الاستدلال بذلك حيث تدعو الحاجة إليه لبعد أو كثرة جمع أو غير ذلك ، وبلحق بذلك ما إذا كان في موعظة كما ثبت ذلك في حديث جابر « كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته . الحديث ، أخرجه مسلم . ولاحمد من حديث النعمان في معناه وزاد « حتى لو أن رجلاً بالسوق لسمعه ، واستدل به أيضاً على مشروعية إعادة الحديث ليفهم ، وسيأتى الكلام على مباحث المتن في كتاب الوضوء إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : في هذا التبويب رمز من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين

هذا الكتاب بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه ، وكذلك فعل رحمه الله تعالى

٤ - باب قول المحدث « حَدَّثَنَا » أو « أَخْبَرَنَا » و « أَنْبَأَنَا » . وقال لنا الحميدي : كان عند ابن عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا وسمعت واحداً . وقال ابن مسعود : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَدْقُوقُ . وقال شقيق عن عبد الله : سمعت النبي ﷺ كلمة . وقال حذيفة حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ . وقال أبو العالية : عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه . وقال أنس : عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل . وقال أبو هريرة : عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم عز وجل .

قوله ( باب قول المحدث حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا ) قال ابن رشيد : أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ . قلت : ومراده : هل هذه الألفاظ بمعنى واحد أم لا ، وإبراده قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه محتمل . قوله ( وقال الحميدي ) في رواية كريمة والأصلي : وقال لنا الحميدي ، وكذا ذكره أبو نعيم في المستخرج ، فهو متصل . وسقط من رواية كريمة قوله « وَأَنْبَأَنَا » ومن رواية الأصلي قوله « أَخْبَرَنَا » وثبت الجميع في رواية أبي ذر . قوله ( وقال ابن مسعود ) هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين ، وقد وصله المصنف في كتاب القدر ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال شقيق ) هو أبو وائل ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، سيأتي موصولا أيضا حيث ذكره المصنف في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضا حديث حذيفة في كتاب الرقاق . ومراده من هذه التعليقات أن الصحابي قال تارة « حَدَّثَنَا » وتارة « سمعت » فدل على أنهم لم يفرقوا بين الصيغ . وأما أحاديث ابن عباس وأنس وأبي هريرة في رواية النبي ﷺ عن ربه فقد وصلها في كتاب التوحيد ، وأراد بذكرها هنا التنبيه على العنقة ، وأن حكها الوصل عند ثبوت اللقي ، وأشار على ما ذكره ابن رشيد إلى أن رواية النبي ﷺ إنما هي عن ربه سواء صرح الصحابي بذلك أم لا ، ويدل له حديث ابن عباس المذكور فإنه لم يقل فيه في بعض المواضع « عن ربه » ولكنه اختصار فيحتاج إلى التقدير . قلت : ويستفاد من الحكم بصحة ما كان ذلك سبيله صحة الاحتجاج بمراسيل الصحابة ، لأن الوساطة بين النبي ﷺ وبين ربه فيما لم يكلمه به مثل ليلة الإسراء جبريل وهو مقبول قطعاً ، والوساطة بين الصحابي وبين النبي ﷺ مقبول اتفاقاً وهو صحابي آخر ، وهذا في أحاديث الأحكام دون غيرها . فإن بعض الصحابة ربما حملها عن بعض التابعين مثل كعب الأحبار . ( تنبيه ) : أبو العالية المذكور هنا هو الرياحي بالياء الأخيرة ، واسمه رفيع بضم الراء . من زعم أنه البراء بالراء الثقيلة فقد وهم ، فإن الحديث المذكور معروف برواية الرياحي دونه . فإن قيل فمن أين تظهر مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وحصل الترجمة التسوية بين صيغ الأداء الصريحة ، وليس ذلك بظاهر في الحديث المذكور ؟ فالجواب أن ذلك يستفاد من اختلاف ألفاظ الحديث المذكور ، ويظهر ذلك إذا اجتمعت طرقه ، فإن لفظ رواية عبد الله بن دينار المذكور في الباب « حَدَّثُونِي » ما هي ، وفي رواية نافع عند المؤلف في التفسير « أَخْبَرُونِي » وفي رواية عند الإسماعيلي « أَنْبَأُونِي » وفي رواية مالك عند المصنف في باب الحياء في العلم « حَدَّثُونِي » ما هي ، وقال فيها « قَالُوا أَخْبَرْنَا بِهَا » فدل ذلك على أن التحديث والإخبار والإنباء عندهم سواء ، وهذا لا يخلاف فيه عند أهل

العلم بالنسبة إلى اللغة ، ومن أصرح الأدلة فيه قوله تعالى ( يومئذ تحدث أخبارها ) وقوله تعالى ( ولا ينشك مثل خبير ) . وأما بالنسبة إلى الاصطلاح ففيه الخلاف : فمنهم من استمر على أصل اللغة ، وهذا رأى الزهري ومالك وابن عينة وبجي القطان وأكثر الحجازيين والكوفيين ، وعليه استمر عمل المغاربة ، ورجحه ابن الحاجب في مختصره ، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة . ومنهم من رأى إطلاق ذلك حيث يقرأ الشيخ من لفظه وتقييده حيث يقرأ عليه ، وهو مذهب إسحق بن راهويه والنسائي وابن حبان وابن منده وغيرهم ، ومنهم من رأى التفرقة بين الصيغ بحسب اقتران التحمل : فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ ، والإخبار بما يقرأ عليه ، وهذا مذهب ابن جرير والأوزاعي والشافعي وابن وهب وجمهور أهل المشرق . ثم أحدث أتباعهم تفصيلاً آخر : فمن سمع وحده من لفظ الشيخ أفرد فقال « حدثني » ، ومن سمع مع غيره جمع ، ومن قرأ بنفسه على الشيخ أفرد فقال « أخبرني » ، ومن سمع بقراءة غيره جمع . وكذا خصصوا الإنباء بالإجازة التي يشافه بها الشيخ من يجيزه ، وكل هذا مستحسن وليس بواجب عندهم ، وإنما أرادوا التمييز بين أحوال التحمل . وظن بعضهم أن ذلك على سبيل الوجوب : فتكلفوا في الاحتجاج له وعليه بما لا طائل تحته . نعم يحتاج المتأخرون إلى مراعاة الاصطلاح المذكور لئلا يختلط ، لأنه صار حقيقة عرفية عندهم ، فمن تجاوز عنها احتاج إلى الإتيان بقرينة تدل على مراده ، وإلا فلا يؤمن اختلاط المسموع بالمجاز بعد تقرير الاصطلاح ، فيحمل ما يرد من ألفاظ المتقدمين على محل واحد بخلاف المتأخرين

٦١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ لَا يَسْتُطُ وَرَقُهَا ، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ ، تَحْدُثُونِي مَا هِيَ ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ . ثُمَّ قَالُوا : حَدَّثَنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

[ الحديث ٦١ - أطرافه في : ٦٧ ، ٧٢ ، ١٢١ ، ٢٢٠٩ ، ٤٦٩٨ ، ٥٤٤٨ ، ٥٤٤٩ ، ٦١٢٢ ، ٦١٤٤ ]

قوله ( إن من الشجر شجرة ) زاد في رواية مجاهد عند المصنف في « باب الفهم في العلم » ، قال : صحبت ابن عمر إلى المدينة فقال « كنا عند النبي ﷺ ، فأتى بجمار وقال : إن من الشجر ، وله عنه في البيوع « كنت عند النبي ﷺ وهو يأكل جماراً . قوله ( لا يسقط ورقها ، وإنها مثل المسلم ) كذا في رواية أبي ذر بكسر ميم مثل وإسكان المثناة ، وفي رواية الأصيلي وكريمة بفتحهما وهما بمعنى . قال الجوهرى : مثله ومثله كلمة تسوية كما يقال شبهه وشبهه بمعنى ، قال : والمثل بالتحريك أيضاً ما يضرب من الأمثال . انتهى . ووجه الشبه بين النخلة والمسلم من جهة عدم سقوط الورق مارواه الحارث بن أبي أسامة في هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه « قال كنا عند رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : إن مثل المؤمن كش شجرة لا تسقط لها أئمة ، أندرون ما هي ؟ قالوا : لا . قال : هي النخلة ، لا تسقط لها أئمة ، ولا تسقط لمؤمن دعوة » . ووقع عند المصنف في الأطعمة من طريق الأعمش قال : حدثني مجاهد عن ابن عمر قال « بينا نحن عند النبي ﷺ إذ أتى بجمار ، فقال : إن من الشجر لما بركته بركة المسلم ، وهذا أعم من الذي قبله ، وبركة النخلة موجودة في جميع أجزائها ، مستمرة في جميع أحوالها ، فمن حين تطلع إلى أن تيبس تؤكل أنواعا ، ثم بعد ذلك يتفتح بجميع أجزائها ، حتى النوى في علف الدواب والليف في الحبال وغير ذلك مما لا



يخفى ، وكذلك بركة المسلم عامة في جميع الاحوال ، ونفعه مستمر له ولغيره حتى بعد موته . ووقع عند المصنف في التفسير من طريق نافع عن ابن عمر قال : كنا عند رسول الله ﷺ فقال : أخبروني بشجرة كالرجل المسلم لا يتحات ورقها ولا ولا ولا ، كذا ذكر النقي ثلاث مرات على طريق الاكتفاء ، فقليل في تفسيره : ولا ينقطع ثمرها ولا يعدم فيؤها ولا يبطل نفعها . ووقع في رواية مسلم ذكر النقي مرة واحدة فظن إبراهيم بن سفيان الراوى عنه أنه متعلق بما بعده وهو قوله : «تؤتى أكلها» فاستشكله وقال : لعل «لا» زائدة ولعله «وتؤتى أكلها» ، وليس كما ظن ، بل معمول النقي محذوف على سبيل الاكتفاء كما بيناه . وقوله «تؤتى» ابتداء كلام على سبيل التفسير لما تقدم . ووقع عند الإسماعيلي بتقديم «تؤتى أكلها كل حين» على قوله «لا يتحات ورقها» فلم من الاشكال . قوله ( فوقع الناس ) أى ذهبت أفكارهم في أشجار البادية ، فجعل كل منهم يفسرها بنوع من الأنواع وذهلوا عن النخلة ، يقال وقع الطائر على الشجرة اذا نزل عليها . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر الراوى . قوله ( ووقع في نفسى ) بين أبو عوانة في صحيحه من طريق مجاهد عن ابن عمر وجه ذلك قال : فظننت أنها النخلة من أجل الجمار الذى أتى به ، وفيه إشارة الى أن الملقب له يبنى أن يتفطن لقرائن الاحوال الواقعة عند السؤال ، وأن الملقب يبنى له أن لا يبالغ في التعمية بحيث لا يجعل للملقب بابا يدخل منه ، بل كلما قرب به كان أوقع في نفس سامعه . قوله ( فاستحييت ) ، زاد في رواية مجاهد في « باب الفهم في العلم » : فاردت أن أقول هي النخلة فاذا أنا أصغر القوم . وله في الأطعمة : فاذا أنا عاشر عشرة أنا أحدتهم . وفي رواية نافع : ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان فكهت أن أتكلم ، فلما قلنا قلت لعمر : يا أبتاه . وفي رواية مالك عن عبد الله بن دينار عند المؤلف في « باب الحياء في العلم » قال عبد الله : لحدثت أبي بما وقع في نفسى فقال : لأن تكون قلتها أحب إلى من أن يكون لي كذا وكذا . زاد ابن حبان في صحيحه : أحسبه قال : حمر النعم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم امتحان العالم أذهان الطلبة بما يخفى مع بيانه لهم إن لم يفهموه . وأما مارواه أبو داود من حديث معاوية عن النبي ﷺ أنه نهى عن الأغلوطات - قال الأوزاعي أحد رواة : هي صعاب المسائل - فان ذلك محمول على ما لا نفع فيه ، أو ما خرج على سبيل تعنت المسئول أو تعجيزه ، وفيه التحريض على الفهم في العلم ، وقد بوب عليه المؤلف « باب الفهم في العلم » . وفيه استجاب الحياء ما لم يؤد الى تقويت مصلحة ، ولهذا تمى عمر أن يكون ابنه لم يسكت ، وقد بوب عليه المؤلف في العلم وفي الأدب . وفيه دليل على بركة النخلة وما ثمره ، وقد بوب عليه المصنف أيضا . وفيه دليل على أن بيع الجمار جائز ، لأن كل ما جاز أكله جاز بيعه ، ولهذا بوب عليه المؤلف في البيوع . وتعقب ابن بطلال لكونه من المجمع عليه ، وأجيب بأن ذلك لا يمنع من التنبيه عليه لأنه أوردته عقب حديث النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، فمكأنه يقول : لعل متخيلا يتخيل أن هذا من ذاك ، وليس كذلك . وفيه دليل على جواز تجيير النخل ، وقد بوب عليه في الأطعمة لئلا يظن أن ذلك من باب إضاعة المال . وأوردته في تفسير قوله تعالى ( ضرب الله مثلا كلمة طيبة ) إشارة منه الى أن المراد بالشجرة النخلة . وقد ورد صريحا فيما رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : قرأ رسول الله ﷺ فذكر هذه الآية فقال : أتدرون ما هي ؟ قال ابن عمر : لم يخف على أنها النخلة ، فمنعني أن أتكلم مكان سنى ، فقال رسول الله ﷺ « هي النخلة » . ويجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه ﷺ أتى بالجمار فشرع في أكله تاليا للآية قائلا : ان من الشجر شجرة الى آخره . ووقع عند ابن حبان من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : من يخبرني عن شجرة مثلها مثل

المؤمن ، أصلها ثابت وفرعها في السماء ؟ فذكر الحديث . وهو يؤيد رواية البزار ، قال القرطبي : فوقع التشبيه بينهما من جهة أن أصل دين المسلم ثابت ، وأن ما يصدر عنه من العلوم والخير قوت للارواح مستطاب ، وأنه لا يزال مستورا بدينه ، وأنه يتفتح بكل ما يصدر عنه حيا وميتا ، انتهى . وقال غيره : والمراد بكون فرع المؤمن في السماء رفع عمله وقبوله ، وروى البزار أيضا من طريق سفیان بن حسين عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « مثل المؤمن مثل النخلة ، ما أتاك منها تفعلك ، هكذا أوردته مختصرا وإسناده صحيح ، وقد أفصح بالمقصود بأوجز عبارة . وأما من زعم أن موقع التشبيه بين المسلم والنخلة من جهة كون النخلة إذا قطع رأسها ماتت ، أو لأنها لا تحمل حتى تلقح . أو لأنها تموت إذا غرقت ، أو لأن لطلعها رائحة مني الآدمي ، أو لأنها تعشق ، أو لأنها تشرب من أعلاها ، فكلها أوجه ضعيفة ، لأن جميع ذلك من المشابهات مشتركة في الآدميين لا يختص بالمسلم ، وأضعف من ذلك قول من زعم أن ذلك لكونها خلقت من فضلة طين آدم فإن الحديث في ذلك لم يثبت ، والله أعلم . وفيه ضرب الامثال والاشباه لزيادة الإفهام ، وتصوير المعاني لترسخ في الذهن ، ولتجديد الفكر في النظر في حكم الحادثة . وفيه إشارة الى أن تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم أن يكون نظيره من جميع وجوهه ، فإن المؤمن لا يماثل شيء من الجمادات ولا يعادله . وفيه توقيف الكبير ، وتقديم الصغير أباه في القول ، وأنه لا يبادره بما فهمه وإن ظن أنه الصواب . وفيه أن العالم الكبير قد يخفى عليه بعض ما يدركه من هو دونه ، لأن العلم مواهب ، والله يؤتي فضله من يشاء . واستدل به مالك على أن الخواطر التي تقع في القلب من محبة الشئ على أعمال الخير لا يقدر فيها إذا كان أصلها لله ، وذلك مستفاد من تمنى عمر المذكور ، ووجه تمنى عمر رضی الله عنه ما طبع الإنسان عليه من محبة الخير لنفسه ولولده ، ولتظهر فضيلة الولد في الفهم من صفوه ، وليزداد من النبي ﷺ حظوة ، ولعله كان يرجو أن يدعو له إذ ذاك بالزيادة في الفهم . وفيه الإشارة الى حقارة الدنيا في عين عمر لأنه قابل فهم ابنه لمسألة واحدة بحجر النعم مع عظم مقدارها وغلاها ثمنها . ( فائدة ) : قال البزار في مسنده : ولم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده ، ولما ذكره الترمذي قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأشار بذلك الى حديث مختصر لأبي هريرة أوردته عبد بن حميد في تفسير لفظه « مثل المؤمن مثل النخلة » ، وعند الترمذي أيضا والنسائي وابن حبان من حديث أنس أن النبي ﷺ قرأ ﴿ ومثل كلة طيبة كشجرة طيبة ﴾ قال « هي النخلة » . تفرد برفعه حماد بن سلمة ، وقد تقدم أن في رواية مجاهد عن ابن عمر أنه كان عاشر عشرة ، فاستفدنا من مجموع ما ذكرناه أن منهم أبا بكر وعمر وابن عمر ، وأبا هريرة وأنس بن مالك إن كانوا سمعوا ما روياه من هذا الحديث في ذلك المجلس . والله تعالى أعلم

### ٥ - باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

٦٢ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ حُمَيْلٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مَثَلُ الْمُسْلِمِ ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ ؟ قَالَ فَوْقَ النَّاسِ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَوْقَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ . ثُمَّ قَالُوا : حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ

قوله ( باب طرح الامام المسألة ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور بلفظ قريب من لفظ الذي قبله ، ولانما

أورده باسناد آخر إشاراً لابتداء فائدة تدفع اعتراض من يدعى عليه التكرار بلا فائدة . وأما دعوى الكرماني أنه لمراعاة صنيع مشايخه في تراجم مصنفاتهم ، وأن رواية قتيبة هنا كانت في بيان معنى التحديث والإخبار ، ورواية خالد كانت في بيان طرح الإمام المسألة ، فذكر الحديث في كل موضع عن شيخه الذي روى له الحديث لذلك الأمر ، فإنها غير مقبولة ، ولم نجد عن أحد من عرف حال البخاري وسعة علمه وجوده تصرفه حكى أنه كان يقلد في التراجم ، ولو كان كذلك لم يكن له مزية على غيره . وقد توارد النقل عن كثير من الأئمة أن من جملة ما امتاز به كتاب البخاري دقة نظره في تصرفه في تراجم أبوابه . والذي ادعاه الكرماني يقتضي أنه لا مزية له في ذلك لأنه مقلد فيه لمشايخه . ووراء ذلك أن كلا من قتيبة وخالد بن مخلد لم يذكر لأحد منهما من صنف في بيان حالهما أن له تصنيفاً على الأبواب فضلاً عن التدقيق في التراجم . وقد أعاد الكرماني هذا الكلام في شرحه مراراً ، ولم أجد له سلفاً في ذلك . والله المستعان . ورواه عن عبد الله بن دينار سليمان بن بلال المدني الفقيه المشهور ، ولم أجده من روايته إلا عند البخاري ، ولم يقع لأحد من استخرج عليه ، حتى إن أبا نعيم إنما أورده في المستخرج من طريق الفريزي عن البخاري نفسه . وقد وجدته من رواية خالد بن مخلد الراوي عن سليمان المذكور أخرجه أبو هوانة في صحيحه ، لكنه قال : عن مالك ، بدل سليمان بن بلال ، فإن كان محفوظاً فلخالد فيه شيخان . وقد وقع التصريح بسامع عبد الله بن دينار له من عبد الله بن عمر عند مسلم وغيره

## ٦ - باب ما جاء في العلم ، وقوله تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْحَدَّثِ . وَرَأَى الْحَسَنُ وَالْثَوْرِيُّ وَمَالِكُ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً . وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامِ بْنِ تَعَابَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ فِيهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَخْبَرَ ضِمَامٌ قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَاوَزَهُ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ : أَشْهَدْنَا فُلَانًا ، وَيُزَادُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ . وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِءُ : أَقْرَأَنِي فُلَانٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِعِيُّ عَنْ عَوْفٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ . وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْفَرَبِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : إِذَا قُرِئَ عَلَى الْحَدَّثِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ : حَدَّثَنِي . قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ : الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ

٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ - هُوَ الْمَقْبَرِيُّ - عَنْ ثَرْيَكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي كَمَرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَهْلٍ فَأَذَانَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ : أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ - وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَّكِيٌ - بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ - فَقُلْنَا : هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَّكِيُّ ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّابِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ أَجَبْتُكَ : فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي مَا مِثْلُكَ فَمُسَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَلَا تَمِزْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ . فَقَالَ : سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ . فَقَالَ : أَشَأْلُكَ بِرَبِّكَ

وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. قَالَ: أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا فَتَقْسِمَ بِهَا عَلَى فَقَرَانَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ نَعَمْ. فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ. وَأَنَا رَسُولُ مَنْ وَرَأَى مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامُ مَنْ تَعَلَّبَهُ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ. رَوَاهُ مُوسَى وَعَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا

قَوْلِهِ (باب القراءة والعرض على المحدث) إنما غاير بينهما بالعطف لما بينهما من العموم والخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءة لأن العرض عبارة عما يعارض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضوره فهو أخص من القراءة. وتوسع فيه بعضهم فأطلقه على ما إذا حضر الأصل لشيخه فظفر فيه وعرف صحته وأذن له أن يرويه عنه من غير أن يحدثه به أو يقرأه الطالب عليه. والحق أن هذا يسمى عرض المناولة بالتقييد لا الإطلاق. وقد كان بعض السلف لا يعتدون إلا بما سمعوه من ألقاظ المشايخ دون ما يقرأ عليهم، ولهذا بوب البخاري على جوازه وأورد فيه قول الحسن - وهو البصري - لا بأس بالقراءة على العالم. ثم أسنده إليه بعد أن علقه وكذا ذكر عن سفيان الثوري ومالك موصولا أنهما سويا بين السماع من العالم والقراءة عليه. وقوله «جائزا» وقع في رواية أبي ذر «جائزة»، أي القراءة، لأن السماع لا نزاع فيه. قَوْلُهُ (واحتج بعضهم) المحتج بذلك هو الحميدي شيخ البخاري قاله في كتاب النوادر له، كذا قال بعض من أدركته وتبعته في المقدمة، ثم ظهر لي خلافة وأن قائل ذلك أبو سعيد الحداد، أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق ابن خزيمة قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: قال أبو سعيد الحداد: عندي خبر عن النبي ﷺ في القراءة على العالم. فقليل له، فقال: قصة ضمام بن ثعلبة قال: آله أمرك بهذا؟ قال نعم. انتهى. وليس في المتن الذي ساقه البخاري بعد من حديث أنس في قصة ضمام أن ضمام أخبر قومه بذلك، وإنما وقع ذلك من طريق أخرى ذكرها أحمد وغيره من طريق ابن إسحق قال: حدثني محمد بن الوليد بن نوفع عن كريب عن ابن عباس قال: بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة، فذكر الحديث بطوله، وفي آخره أن ضماما قال لقومه عند ما رجع إليهم: إن الله قد بعث رسولا وأنزل عليه كتابا، وقد جئتم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه، قال: فوالله ما أسمى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلما. فعنى قول البخاري «فأجازوه» أي قبلوه منه، ولم يقصد الإجازة المصطلحة بين أهل الحديث. قَوْلُهُ (واحتج مالك بالصك) قال الجوهري: الصك - يعني بالفتح - الكتاب، فارسي معرب. والجمع صكاك وصكوك. والمراد هنا المكتوب الذي يكتب فيه إقرار المقر، لأنه إذا قرئ عليه فقال «نعم» ساءت الشهادة عليه به وإن لم يتلفظ هو بما فيه، فكذلك إذا قرئ على العالم فافهم به صح أن يروى عنه. وأما قياس مالك قراءة الحديث على قراءة القرآن فرواه الخطيب في الكفاية من طريق ابن وهب قال: سمعت مالكا، وسئل عن الكتب التي تعرض عليه أيقول الرجل: حدثني؟ قال: نعم، كذلك القرآن. أليس الرجل يقرأ على الرجل فيقول: أقرأني فلان؟ وروى الحاكم في علوم الحديث من طريق مطرف قال: صحبت مالكا سبع عشرة سنة، فما رأيته قرأ الموطأ على أحد، بل يقرءون عليه.

قال : وسمعت يابى أشد الإباء على من يقول : لا يجزيه إلا السماع من لفظ الشيخ ، ويقول : كيف لا يجزيك هذا في الحديث ، ويجزيك في القرآن ، والقرآن أعظم ؟ قلت : وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزى ، وإنما كان يقوله بعض المتشددین من أهل العراق ، فروى الخطيب عن إبراهيم بن سعد قال : لا تدعون تطعمكم يا أهل العراق ، العرض مثل السماع . وبالحق بعض المذنبين وغيرهم في مخالفتهم فقالوا : إن القراءة على الشيخ أرفع من السماع من لفظه ، ونقله الدارقطني في غرائب مالك عنه ، ونقله الخطيب بأسانيد صحيحة عن شعبة وابن أبي ثوب ويحيى القطان . واعتلوا بأن الشيخ لو سها لم يتهبأ للطالب الرد عليه . وعن أبي عبيد قال : القراءة على أثبت وأفهم لي من أن أتولى القراءة أنا . والمعروف عن مالك كما نقله المصنف عنه وعن سفيان - وهو الثوري - أنهما سواء ، والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه . ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإجماع أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب . والله أعلم . قوله ( عن الحسن قال : لا بأس بالقراءة على العالم ) هذا الأثر رواه الخطيب أتم سياقاً ما هنا ، فأخرج من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن الحسن الواسطي عن عوف الأعرابي أن رجلاً سأل الحسن فقال : يا أبا سعيد منزلي بعيد ، والاختلاف يشق علي ، فإن لم تكن ترى بالقراءة بأساً قرأت عليك . قال : ما أبالي قرأت عليك أو قرأت علي . قال : فأقول حدثني الحسن ؟ قال : نعم ، قل حدثني الحسن . ورواه أبو الفضل السلياني في كتاب الحث على طلب الحديث من طريق سهل بن المتوكل قال : حدثنا محمد بن سلام ، بلفظ « قلنا للحسن : هذه الكتب التي تقرأ عليك أيش تقول فيها ؟ قال : قولوا : حدثنا الحسن » . قوله ( الليث عن سعيد ) في رواية الاسماعيلي من طريق يونس بن محمد عن الليث حدثني سعيد ، وكذا لابن منده من طريق ابن وهب عن الليث ، وفي هذا دليل على أن رواية النسائي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن الليث قال : حدثني محمد بن عجلان وغيره عن سعيد موهومة معدودة من المزيد في متصل الأسانيد ، أو يحتمل على أن الليث سمعه عن سعيد بواسطة ثم لقيه لخدمته به . وفيه اختلاف آخر أخرجه النسائي والبغوي من طريق الحارث بن عمير عن عبيد الله بن عمر ، وذكره ابن منده من طريق الضحاك بن عثمان كلاهما عن سعيد عن أبي هريرة ، ولم يصدق هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سعيد المقبري مع احتمال أن يكون لسعيد فيه شيخان ، لكن ترجح رواية الليث بأن المقبري عن أبي هريرة جادة مألوفة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطاً مثبته ، ومن ثم قال ابن أبي حاتم عن أبيه : رواية الضحاك وهم . وقال الدارقطني في العلل : رواه عبيد الله بن عمر وأخوه عبد الله والضحاك بن عثمان عن المقبري عن أبي هريرة وهموا فيه والقول قول الليث . أما مسلم فلم يخرج من هذا الوجه بل أخرجه من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، وقد أشار إليها المصنف عقب هذه الطريق . وما فر منه مسلم وقع في نظيره ، فإن حماد ابن سلة أثبت الناس في ثابت وقد روى هذا الحديث عن ثابت فأرسله ، ورجح الدارقطني رواية حماد . قوله ( ابن أبي نمر ) هو بفتح النون وكسر الميم ، لا يعرف اسمه ، ذكره ابن سعد في الصحابة ، وأخرج له ابن السكن حديثاً ، وأغفله ابن الأثير تبعاً لأصوله . قوله ( في المسجد ) أي مسجد رسول الله ﷺ . قوله ( ورسول الله ﷺ متكئ ) فيه جواز انكاء الإمام بين أتباعه ، وفيه ما كان رسول الله ﷺ عليه من ترك التكبر لقوله بين ظهرانيهم ، وهي بفتح النون أي بينهم ، وزيد لفظ الظهر ليدل على أن ظهراً منهم قد أمه وظهره ورايه ، فهو محفوف بهم من جانبيه ،

والآلف والنون فيه للتأكيد قاله صاحب الفائق . ووقع في رواية موسى بن إسماعيل الآتي ذكرها آخر هذا الحديث في أوله « عن أنس قال : نهينا في القرآن أن نسأل النبي ﷺ ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، فجاء رجل ، وكان أنسا أشار إلى آية المائدة ، وسيأتي بسط القول فيها في التفسير إن شاء الله تعالى . قوله ( دخل ) زاد الأصل قبلها « اذ » . قوله ( ثم عقله ) بتخفيف القاف أى شد على ساق الجمل - بعد أن تتي ركبتة - حبلا . قوله ( في المسجد ) استنبط منه ابن بطلال وغيره طهارة أبواب الإبل وأروائها ، إذ لا يؤمن ذلك منه مدة كونه في المسجد ، ولم ينكره النبي ﷺ ، ودلالته غير واضحة ، وإنما فيه مجرد احتمال ، ويدفعه رواية أبي نعيم « وأقبل على بعير له حتى أتى المسجد فاناخه ثم عقله » ، فدخل المسجد فهذا السياق يدل على أنه ما دخل به المسجد ، وأصرح منه رواية ابن عباس عند أحمد والحاكم ولفظها « فاناخ بعيره على باب المسجد فعقله ثم دخل » ، فعلى هذا في رواية أنس مجاز الحذف ، والتقدير : فاناخه في ساحة المسجد ، أو نحو ذلك . قوله ( الأبيض ) أى المشرب بحمرة كما في رواية الحارث بن عمر « الأمر » ، أى بالغين المعجمة قال حمزة بن الحارث : هو الأبيض المشرب بحمرة . ويؤيده ما يأتي في صفته ﷺ أنه لم يكن أبيض ولا آدم ، أى لم يكن أبيض صرفا . قوله ( أجبتك ) أى أسمعتك ، والمراد إنشاء الإجابة ، أو نزل تقريره للصحاب في الإعلام عنه منزلة النطق ، وهذا لائق بمراد المصنف . وقد قيل إنما لم يقل له نعم لانه لم يخاطبه بما يليق بمنزلته من التعظيم ، لاسيما مع قوله تعالى ﴿ لا تجمعوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ﴾ والعذر عنه - إن قلنا إنه قدم مسليا - أنه لم يبلغه النهي ، وكانت فيه بقية من جفاء الأعراب ، وقد ظهرت بعد ذلك في قوله « فشدد عليك في المسألة » ، وفي قوله في رواية ثابت « وزعم رسولك أنك تزعم » ، ولهذا وقع في أول رواية ثابت عن أنس « كنا نهينا في القرآن أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء » ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع ، زاد أبو عوانة في صحيحه « وكانوا أجروا على ذلك منا » ، يعنى أن الصحابة واقفون عند النهي ، وأولئك يعذرون بالجهل ، وتتموه عاقلا ليكون عارفا بما يسأل عنه . وظهر عقل خنم في تقديمه الاعتذار بين يدي مسألة لظنه أنه لا يصل إلى مقصوده إلا بتلك المخاطبة . وفي رواية ثابت من الزيادة أنه سأله « من رفع السماء وبسط الأرض » ، وغير ذلك من المصنوعات ، ثم أقسم عليه به أن يصدقه عما يسأل عنه ، وكرر القسم في كل مسألة تأكيذا وتقريراً للامر ، ثم صرح بالتصديق ، فكل ذلك دليل على حسن تصرفه وتمكن عقله ، ولهذا قال عمر في رواية أبي هريرة « ما رأيت أحدا أحسن مسألة ولا أوجز من خنم » . قوله ( ابن عبد المطلب ) بفتح النون على النداء . وفي رواية الكشميهني « يا ابن » ، بانباء حرف النداء . قوله ( فلا تجحد ) أى لا تنفض . ومادة « وجد » ، متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر ، وبحسب اختلاف المعاني يقال في النفض موجدة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدنا بالفتح وفي المال موجدا بالضم وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك ، وقالوا أيضا في المكتوب وجادة وهي مولدة . قوله ( أنشدك ) بفتح الهمزة وضم المعجمة وأصله من التشديد ، وهو رفع الصوت ، والمعنى سألتك رافعا تشييدى قاله البغوى في شرح السنة . وقال الجوهري : نشدتك بالله أى سألتك بالله ، كأنك ذكرته فشدد أى تذكر . قوله ( الله ) بالمد في المواضع كلها . قوله ( اللهم نعم ) الجواب حصل بنعم ، وإنما ذكر اللهم تبركا بها ، وكأنه استشهد بالله في ذلك تأكيدا لصدقه . ووقع في رواية موسى « فقال : صدقت . قال : فن خلق السماء ؟ قال الله . قال : فن

خلق الأرض والجبال؟ قال: الله. قال، فمن جعل فيها المنافع؟ قال: الله. قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب الجبال وجعل فيها المنافع، الله أرسلك؟ قال: نعم. وكذا هو في رواية مسلم. قوله (أن تصلى) بناء المخاطب فيه وفيما بعده. ووقع عند الأصيلي بالنون فيها. قال القاضي عياض: هو أوجه. ويؤيده رواية ثابت بلفظ: إن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، وساق البقية كذلك. وتوجيه الأول أن كل ما وجب عليه وجب على أمته حتى يقوم دليل الاختصاص. ووقع في رواية الكشميني والسرخسي «الصلاة الخمس» بالافراد على إرادة الجنس. قوله (أن تأخذ هذه الصدقة) قال ابن التين: فيه دليل على أن المرء لا يفرق صدقته بنفسه. قلت: وفيه نظر. وقوله «على قمرائنا» خرج مخرج الأغلب لأنهم معظم أهل الصدقة. قوله (آمنت بما جئت به) (يحتمل أن يكون إخبارا وهو اختيار البخاري، ورجحه القاضي عياض، وأنه حضر بعد إسلامه مستتبنا من الرسول ﷺ ما أخبره به رسوله اليهم، لأنه قال في حديث ثابت عن أنس عند مسلم وغيره «فإن رسولك زعم»، وقال في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني «أنتنا كتبك وأنتنا رسلك»، واستنبط منه الحاكم أصل طلب علو الاسناد لأنه سمع ذلك من الرسول وآمن وصدق، ولكنه أراد أن يسمع ذلك من رسول الله ﷺ مشافهة، ويحتمل أن يكون قوله «آمنت» إنشاء، ورجحه القرطبي لقوله «زعم»، قال: والزعم القول الذي لا يوثق به، قاله ابن السكيت وغيره. قلت: وفيه نظر، لأن الزعم يطلق على القول المحقق أيضا كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب، وأكثر سيبويه من قوله «زعم الخليل»، في مقام الاحتجاج، وقد أشرنا إلى ذلك في حديث أبي سفيان في بدء الوحي. وأما تبويب أبي داود عليه «باب المشرک يدخل المسجد» فليس مصيرا منه إلى أن ضمما قدم مشركا بل وجهه أنهم تركوا شخصا قادمًا يدخل المسجد من غير استئصال. وما يؤيد أن قوله «آمنت» إخبار أنه لم يسأل عن دليل التوحيد، بل عن عموم الرسالة وعن شرائع الإسلام، ولو كان إنشاء لكان طلب معجزة توجب له التصديق، قاله الكرماني. وعكسه القرطبي فاستدل به على صحة إيمان المقلد للرسول ولو لم تظهر له معجزة. وكذا أشار إليه ابن الصلاح. والله أعلم. (تنبيه): لم يذكر الحج في رواية شريك هذه، وقد ذكره مسلم وغيره فقال موسى في روايته «وان علينا حج البيت من استطاع إليه سبيلا؟ قال: صدق، وأخرجه مسلم أيضا وهو في حديث أبي هريرة وابن عباس أيضا. وأغرب ابن التين فقال: إنما لم يذكره لأنه لم يكن فرض. وكان الحامل له على ذلك ما جزم به الواقدي ومحمد بن حبيب أن قدوم ضمام كان سنة خمس فيكون قبل فرض الحج، لكنه غلط من أوجه: أحدها أن في رواية مسلم أن قدومه كان بعد نزول النهي في القرآن عن سؤال الرسول، وآية النهي في المائدة ونزولها متأخر جدا. ثانيها أن إرسال الرسل إلى النداء إلى الإسلام إنما كان ابتداءه بعد الحديبية، ومعظمه بعد فتح مكة. ثالثها أن القصة أن قومه أوفدوه، وإنما كان معظم الوفود بعد فتح مكة. رابعها في حديث ابن عباس أن قومه أطاعوه ودخلوا في الإسلام بعد رجوعه اليهم، ولم يدخل بنو سعد. وهو ابن بكر بن هوازن. في الإسلام إلا بعد وقعة حنين وكانت في شوال سنة ثمان كما سيأتي مشروحا في مكانه إن شاء الله تعالى. فالصواب أن قدوم ضمام كان في سنة تسع، وبه جزم ابن إسحق وأبو عبيدة وغيرهما. وغفل البدر الزركشي فقال: إنما لم يذكر الحج لأنه كان معلوما عندهم في شريعة إبراهيم انتهى. وكأنه لم يراجع صحيح مسلم فضلا عن غيره. قوله (وأنا رسول من ورأى) من موصولة ورسول مضاف إليها، ويجوز تنوينه وكسر من لكن لم تأت به الرواية. ووقع

في رواية كريب عن ابن عباس عند الطبراني د جاء رجل من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ - وكان مسترضعا فيهم - فقال: أنا وافر قومي ورسولهم ، وعند أحمد والحاكم د بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافر إلى رسول الله ﷺ فقدم علينا ، فذكر الحديث . فقول ابن عباس د فقدم علينا ، يدل على تأخير وفادته أيضا ، لأن ابن عباس إنما قدم المدينة بعد الفتح . وزاد مسلم في آخر الحديث قال د والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص . فقال النبي ﷺ : لئن صدق ليدخلن الجنة ، وكذا هي في رواية موسى بن اسماعيل . ووقعت هذه الزيادة في حديث ابن عباس ، وهي الحاملة لمن سمي المجهم في حديث طلحة ضمام بن ثعلبة كابن عبد البر وغيره ، وقد قدمنا هناك أن القرطبي مال إلى أنه غيره . ووقع في رواية عبيد الله ابن عمر عن المقبري عن أبي هريرة التي أشرت إليها قبل من الزيادة في هذه القصة أن ضماما قال بعد قوله وأنا ضمام بن ثعلبة د فأما هذه الهنأة فوالله إن كنا لتنتزه عنها في الجاهلية ، يعنى الفواحش . فلما أن ولي قال النبي ﷺ د فقه الرجل ، . قال : وكان عمر بن الخطاب يقول : ما رأيت أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود د فما سمعنا بوافد قوم كان أفضل من ضمام ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم العمل بخبر الواحد ، ولا يقدح فيه بحج . ضمام مستتبنا لأنه قصد اللقاء والمشافهة كما تقدم عن الحاكم ، وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصه قوه وآمنوا كما وقع في حديث ابن عباس . وفيه نسبة الشخص إلى جده إذا كان أشهر من أبيه ، ومنه قوله ﷺ يوم حنين د أنا ابن عبد المطلب ، . وفيه الاستحلاف على الأمر المحقق لزيادة التأكيد ، وفيه رواية الأقران لأن سعيدا وشريكا تابعيان من درجة واحدة وهما مدنيان . قوله ( رواه موسى ) هو ابن إسماعيل أبو سلة التبوذكي شيخ البخاري ، وحديثه موصول عند أبي عوانة في صحيحه وعند ابن منده في الإيمان ، وإنما علقه البخاري لأنه لم يحتج بشيخه سليمان بن المغيرة ، وقد خولف في وصله فرواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسل ، ورجحها الدارقطني ، وزعم بعضهم أنها علة تمنع من تصحيح الحديث ، وليس كذلك بل هي دالة على أن لحديث شريك أصلا . قوله ( وعلى بن عبد الحميد ) هو المعنى بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر النون بعدها ياء النسب ، وحديثه موصول عند الترمذي أخرجه عن البخاري عنه ، وكذا أخرجه الدارمي عن علي بن عبد الحميد ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق . قوله ( بهذا ) أى هذا المعنى ، وإلا فاللفظ كما بينا مختلف . وسقطت هذه اللفظة من رواية أبي الوقت وابن عساكر . والله سبحانه وتعالى أعلم . ( تنبيه ) : وقع في النسخة البغدادية - التي صححها العلامة أبو محمد بن الصغاني اللغوي بعد أن سمعها من أصحاب أبي الوقت وقابلها على عدة نسخ وجعل لها علامات - عقب قوله رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان بن المغيرة عن ثابت ما نصه : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة حدثنا ثابت عن أنس ، وساق الحديث بتمامه . وقال الصغاني في الهامش : هذا الحديث ساقط من النسخ كلها إلا في النسخة التي قرئت على الفربري صاحب البخاري وعليها خطه . قلت : وكذا سقطت في جميع النسخ التي وقفت عليها . والله تعالى أعلم بالصواب

#### ٧ - باب ما يُذكرُ في المناوَلَةِ ، وكتابِ أهلِ العِلْمِ بالعلمِ إلى البلدان

وقال أنس : نَسَخَ عثمانُ المَصحِفَ فَبَعَثَ بها إلى الأَفاقِ ، ورَأَى عبدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ ويحيى بنُ سَعيدٍ ومالكٌ ذلكَ جازِراً . واحتجَّ بعضُ أَهلِ الحِجازِ في المَناوَلَةِ بِحديثِ النَّبِيِّ ﷺ حيثُ كَتَبَ لِأَميرِ السَّرِريَّةِ كتاباً وقال :



لا تَقْرَأُهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَكْتَابَهُ رَجُلًا وَأَمْرَةً أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى ، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّ قَهْ ، فَخَسِبْتُ أَنْ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ

[ الحديث ٦٤ - أطرافه في : ٢٩٣٩ ، ٤٤٢٤ ، ٧٢٦٤ ]

قوله ( باب ما يذكر في المناولة ) . لما فرغ من تقرير السماع والعرض أردفه ببقية وجوه التحمل المعتمدة عند الجمهور ، فمنها المناولة ، وصورتها أن يعطى الشيخ الطالب الكتاب فيقول له : هذا سماعي من فلان ، أو هذا تصنيفي ، فأروه عني . وقد قدمنا صورة عرض المناولة وهي إحضار الطالب الكتاب ، وقد سوغ الجمهور الرواية بها ، وردّها من رد عرض القراءة من باب الأولى . قوله ( إلى البلدان ) أي إلى أهل البلدان . وكتاب مصدر وهو متعلق إلى ، وذكر البلدان على سبيل المثال ، وإلا فالحكم عام في القرى وغيرها . والمسكاتية من أقسام التحمل ، وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه ، أو يأذن لمن يثق به بكتبه ، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب ، ويأذن له في روايته عنه . وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة . ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المسكاتية . وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فيهما . والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك . قوله ( نسخ عثمان المصاحف ) هو طرف من حديث طويل يأتي الكلام عليه في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ودلالته على تسويغ الرواية بالمسكاتية واضح ، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها ، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناده صورة المكتوب فيها إلى عثمان ، لا أصل ثبوت القرآن فانه متواتر عندهم قوله ( ورأى عبد الله بن عمر ) كذا في جميع نسخ الجامع « عمر » بضم العين ، وكنت أظنه العمري المدني ، وخبرجت الأثر عنه بذلك في « تعليق التعليق » وكذا جزم به الكرماني ، ثم ظهر لي من قرينة تقديمه في الذكر على يحيى بن سعيد أنه غير العمري لأن يحيى أكبر منه سنا وقدرًا ، فتنبعت فلم أجده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب سريحا ، لكن وجدت في كتاب الوصية لأبي القاسم بن منده من طريق البخاري بسند له صحيح إلى عبد الرحمن الحبلي - بضم المهملة والموحدة - أنه أتى عبد الله بكتاب فيه أحاديث فقل : انظر في هذا الكتاب ، فما عرفت منه أتركه وما لم تعرفه امحه . فذكر الخبر . وهو أصل في عرض المناولة . وعبد الله يحتمل أن يكون هو ابن عمر بن الخطاب ، فإن الحبلي سمع منه . ويحتمل أن يكون ابن عمرو بن العاصي ، فإن الحبلي مشهور بالرواية عنه . وأما الأثر بذلك عن يحيى بن سعيد ومالك فأخرجه الحاكم في علو الحديث من طريق إسماعيل بن أبي أويس قال سمعت خالي مالك بن أنس يقول : قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق : التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أروها عنك ، قال مالك : فكتبتها ثم بعثتها إليه . وروى الرامهرمزي من طريق ابن أبي أويس أيضا عن مالك في وجوه التحمل قال : قرأتك على العالم ، ثم قراءته وأنت تسمع ، ثم أن يدفع

اليك كتابه فيقول : ارو هذا عني . قوله ( واحتج بعض أهل الحجاز ) هذا المحتج هو الحميدي ، ذكر ذلك في كتاب النوادر له . قوله ( في المناولة ) أى في صحة المناولة ، والحديث الذى أشار اليه لم يورده موصولا في هذا الكتاب ، وهو صحيح ، وقد وجدته من طريقين : إحداهما مرسله ذكرها ابن إسحاق في المغازي عن يزيد ابن رومان ، وأبو الهيثم في نسخته عن شبيب عن الزهري كلاهما عن عروة بن الزبير . والأخرى موصولة أخرجه الطبراني من حديث جندب الجلي بأسناد حسن . ثم وجدت له شاهدا من حديث ابن عباس عند الطبري في التفسير . فبمجموع هذه الطرق يكون صحيحا . وأمير السرية اسمه عبد الله بن جحش الأسدي أخو زينب أم المؤمنين ، وكان تأميره في السنة الثانية قبل وقعة بدر ، والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء التحتانية القطعة من الجيش ، وكانوا اثني عشر رجلا من المهاجرين . قوله ( حتى تبلغ مكان كذا وكذا ) هكذا في حديث جندب على الإبهام . وفي رواية عروة أنه قال له : إذا سرت يومين فافتح الكتاب . . . قالوا : ففتحه هناك فإذا فيه أن امض حتى تنزل نخلة فتأتيننا من أخبار قريش ، ولا تستكرهن أحدا ، قال في حديث جندب : فرجع رجلان ومضى الباقر فلحقا عمرو بن الحضرمي ومعه عير - أى تجارة لقريش - فقتلوه . فكان أول مقتول من الكفار في الإسلام ، وذلك في أول يوم من رجب ، وغنموا ما كان معهم فكانت أول غنيمة في الاسلام ، فعاب عليهم المشركون ذلك ، فأنزل الله تعالى ( ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ) الآية . ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهرة ، فانه ناوله الكتاب وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعملوا بما فيه ، ففيه المناولة ومعنى المكاتبه . وتعقبه بعضهم بأن الحجة إنما وجبت به لعدم توهم التبديل والتغيير فيه لعدالة الصحابة ، بخلاف من بعدهم ، حكاه البيهقي . وأقول : شرط قيام الحجة بالمكاتبه أن يكون الكتاب محتوما وحامله مؤتمنا والمكتوب اليه يعرف خط الشيخ ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وصالح هو ابن كيسان . قوله ( بعث بكتابه رجلا ) هو عبد الله بن حذافة السهمي كما سماه المؤلف في هذا الحديث في المغازي . وكسرى هو ابرويز بن هرم بن أنوشروان ، وهم من قال هو أنوشروان . وعظيم البحرين هو المنذر بن ساوى بالمهمله وفتح الواو المعاملة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المغازي . قوله ( لحسبت ) القائل هو ابن شهاب راوى الحديث ، فقصة الكتاب عنده موصولة وقصة الدعاء مرسله . ووجه دلالة على المكاتبه ظاهر ، ويمكن أن يستدل به على المناولة من حيث إن النبي ﷺ ناول الكتاب لرسوله ، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ وإن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه

٦٥ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا - أَوْ أَرَادَ أَنْ يَكْتُبَ - فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ لَا يَقْرَءُونَ كِتَابًا إِلَّا مَخْتُومًا ، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ نَقَشَهُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ . كَأَنِّي أَنْزَلُهُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ : مَنْ قَالَ نَقَشَهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنَسٌ

[ الحديث ٦٥ - أطرافه في : ٢٩٢٨ ، ٥٨٧٠ ، ٥٨٧٢ ، ٥٨٧٤ ، ٥٨٧٥ ، ٥٨٧٧ ، ٧١٦٢ ]

قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك قوله ( كتب أو أراد أن يكتب ) شك من الراوى ، ونسبة الكتابة إلى

النبي ﷺ مجازية ، أى كتب الكاتب بأمره . قوله ( لا يقرءون كتابا إلا محتوما ) يعرف من هذا فائدة إيراد هذا الحديث فى هذا الباب لينبه على أن شرط العمل بالمكتبة أن يكون الكتاب محتوما ليحصل الأمن من توم تغييره ، لكن قد يستغنى عن ختمه إذا كان الحامل عدلا مؤثما . قوله ( فقلت ) القائل هو شعبة ، وسيأتى باقى الكلام على هذا الحديث فى الجهاد وفى اللباس إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : لم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة عن المناولة أو المكتبة ، ولا الوجادة ولا الوصية ولا الإعلام المجردات عن الإجازة ، وكأنه لا يرى بشئ منها . وقد ادعى ابن منده أن كل ما يقول البخارى فيه دال على ، فهى إجازة ، وهى دعوى مردودة بدليل أنى استقرت كثيرا من المواضع التى يقول فيها فى الجامع قال لى فوجدته فى غير الجامع يقول فيها حدثنا ، والبخارى لا يستجيز فى الإجازة إطلاق التحديث ، فدل على أنها عنده من المسموع ، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغ . والله أعلم

## ٨ - باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ، ومن رأى فرجة فى الحلقة جلس فيها

٦٦ - حَرْشُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طالبٍ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ . قَالَ فَوْقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَذْبَرَ ذَاهِبًا . فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ . وَأَمَّا الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ »

[ الحديث ٦٦ - طرفه ١ : ٤٧٤ ]

قوله ( باب من قعد حيث ينتهى به المجلس ) مناسبة هذا لكتاب العلم من جهة أن المراد بالمجلس وبالحلقة حلقة العلم ومجلس العلم ، فيدخل فى أدب الطالب من عدة أوجه كما سنبينه . والتراجم الماضية كلها تتعلق بصفات العالم . قوله ( مولى عقيل ) بفتح العين ، وقيل لأبى مرة ذلك للزومه إياه ، وإنما هو مولى أخته أم هانئ بنت أبي طالب . قوله ( عن أبي وقْدٍ ) صرح بالتحديث فى رواية النسائى من طريق يحيى بن أبي كثير عن اسحق فقال : عن أبي مرة أن أبا وقْدٍ حدثه . وقد قدمنا أن اسم أبي وقْدٍ الحارث بن مالك ، وقيل ابن عوف ، وقيل عوف بن الحارث ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث ، ورجال إسناده مدنيون ، وهو فى الموطأ ، ولم يروه عن أبي وقْدٍ إلا أبو مرة . ولا عنه إلا اسحق ، وأبو مرة والراوى عنه تابعيان ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه البزار والحاكم . قوله ( ثلاثة نفر ) النفير بالتحريك للرجال من ثلاثة إلى عشرة ، والمعنى ثلاثة هم نفر ، والنفر اسم جمع ولهذا وقع ممزجا للجمع كقوله تعالى ( تسعة رهط ) . قوله ( فأقبل اثنان ) بعد قوله « أقبل ثلاثة » هما إقبالان ، كأنهم أقبلوا أولا من الطريق فدخلوا المسجد مارين كما فى حديث أنس ، فإذا ثلاثة نفر يمرون ، فلما رأوا مجلس النبي ﷺ أقبل اليه اثنان منهم واستمر الثالث ذاهبا . قوله ( فوقفا ) زاد أكثر رواية الموطأ « فلما وقفنا

سلباً ، وكذا عند الترمذى والنسائى . ولم يذكر المصنف هنا ولا فى الصلاة السلام . وكذا لم يقع فى رواية سلم . ويستفاد منه أن الداخل يبدأ بالسلام ، وأن القائم يسلم على القاعد ، وإتمام يذكر رد السلام عليهما اكتفاء بشهرته ، أو يستفاد منه أن المستغرق فى العبادة يسقط عنه الرد . وسيأتى البحث فيه فى كتاب الاستئذان . ولم يذكر أنهما صلياً تحية المسجد إما لكون ذلك كان قبل أن تشرع أو كانا على غير وضوء أو وقع فلم ينقل للاهتمام بغير ذلك من القصة أو كان فى غير وقت تنفل ، قاله القاضى عياض بناء على مذهبه فى أنها لا تصلى فى الأوقات المكروهة . قوله ( فوقفا على رسول الله ﷺ ) أى على مجلس رسول الله ﷺ أو دلى ، بمعنى عند . قوله ( فرجة ) بالضم والفتح معاهى الخلل بين الشيتين . والحلقة باسكان اللام كل شيء مستدير خالى الوسط والجمع حلق بفتحيتين ، وحكى فتح اللام فى الواحد وهو نادر . وفيه استحباب التحليق فى مجالس الذكر والعلم ، وفيه أن من سبق إلى موضع منها كان أحق به . قوله ( وأما الآخر ) بفتح الحاء المعجمة ، وفيه رد على من زعم أنه يختص بالآخر لاطلاقه هنا على الثانى . قوله ( فأوى إلى الله فأواه الله ) قال القرطبي : الرواية الصحيحة بقصر الأول ومد الثانى وهو المشهور فى اللغة ، وفى القرآن ( إذ أوى الفتية إلى الكهف ) بالقصر ( وآويناها إلى ربوة ) بالمد ، وحكى فى اللغة القصر والمد معاً فيهما . ومعنى أوى إلى الله لجأ إلى الله ، أو على الحذف أى انضم إلى مجلس رسول الله ﷺ . ومعنى فأواه الله أى جازه بنظير فعله بأن ضمه إلى رحمة ورضوانه . وفيه استحباب الأدب فى مجالس العلم وفضل سد خلل الحلقة ، كما ورد الترغيب فى سد خلل الصفوف فى الصلاة ، وجواز التخطى لسد الخلل ما لم يؤذ ، فإن خشى استحباب الجلوس حيث ينتهى كما فعل الثانى . وفيه الثناء على من زاحم فى طلب الخير . قوله ( فاستحيا ) أى ترك المزاحمة كما فعل رفيقه حياء من النبي ﷺ ومن حضر قاله القاضى عياض ، وقد بين أنس فى روايته سبب استحيا هذا الثانى فلفظه عند الحاكم « ومضى الثانى قليلاً ثم جاء مجلس ، فالعننى أنه استحيا من الذهاب عن المجلس كما فعل رفيقه الثالث . قوله ( فاستحيا الله منه ) أى رحمه ولم يعاقبه . قوله ( فأعرض الله عنه ) أى سخط عليه ، وهو محمول على من ذهب معرضاً لا لعذر ، هذا إن كان مسلماً ، ويحتمل أن يكون منافقاً ، وأطلع النبي ﷺ على أمره ، كما يحتمل أن يكون قوله ﷺ « فأعرض الله عنه » إخباراً أو دعاء . ووقع فى حديث أنس « فاستغنى فاستغنى الله عنه ، وهذا يرشح كونه خيراً ، وإطلاق الإعراض وغيره فى حق الله تعالى على سبيل المقابلة والمشاكلة ، فيحمل كل لفظ منها على ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى . وفائدة إطلاق ذلك بيان الشيء بطريق واضح ، وفيه جواز الإخبار عن أهل المعاصى وأحوالهم للزجر عنها وأن ذلك لا يبعد من الغيبة ، وفى الحديث فضل ملازمة خلق العلم والذكر وجلوس العالم والمذكر فى المسجد ، وفيه الثناء على المستحى . والجلوس حيث ينتهى به المجلس . ولم أقف فى شيء من طرق هذا الحديث على تسمية واحد من الثلاثة المذكورين . والله تعالى أعلم

#### ٩ - باب قول النبي ﷺ « رَبُّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »

٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَمَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانٌ بِحِطَائِهِ . أَوْ بِزِمَامِهِ . قَالَ : أَيْ يَوْمَ هَذَا ؟ فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ . قَالَ : أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ ؟ قَالَا : بَلَى . قَالَ : فَأَيْ نَمِرٍ هَذَا ؟

فَسَكَتُنَا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ بِذِي الْحِجَّةِ ؟ قُلْنَا : بَلَى . قَالَ : فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا . لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يَبْلُغَ مَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ مِنْهُ

[الحديث ٦٧ - أطرافه في : ١٠٥ ، ١٧٤١ ، ٣١٩٧ ، ٤٤٠٦ ، ٤٦٦٢ ، ٥٥٥٠ ، ٧٠٧٨ ، ٧٤٤٧]

قوله ( باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع ) هذا الحديث المعلق ، أورد المصنف في الباب معناه ، وأما لفظه فهو موصول عنده في باب الخطبة بمبنى من كتاب الحج ، أورد فيه هذا الحديث من طريق قرة بن خالد عن محمد بن سيرين قال : أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن - حميد بن عبد الرحمن - كلاهما عن أبي بكرة قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أي يوم هذا ، وفي آخره هذا اللفظ . وغفل القطب الحلبي ومن تبعه من الشراح في عزوهم له إلى تخريج الترمذي من حديث ابن مسعود فأبعدوا النجعة ، وأوهموا عدم تخريج المصنف له . والله المستعان . ودرج ، للتقليل ، وقد ترد للتكثير ، و « مبلغ » بفتح اللام و « أوعى » نعت له ، والذي يتعلق به رب محذوف وتقديره يوجد أو يكون ، ويجوز على مذهب الكوفيين في أن رب اسم أن تكون هي مبتدأ وأوعى الخبر فلا حذف ولا تقدير ، والمراد : رب مبلغ عني أوعى - أي أفهم - لما أقول من سامع مني . وصرح بذلك أبو القاسم بن منده في روايته من طريق هوزة عن ابن عون ولفظه « فانه عسى أن يكون بعض من لم يشهد أوعى لما أقول من بعض من شهد » . قوله ( بشر ) هو ابن المفضل ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . قوله ( ذكر النبي ﷺ ) ينصب النبي على المفعولية ، وفي ذكر ضمير يعود على الراوى ، يعنى أن أبا بكرة كان يحدثهم فذكر النبي ﷺ فقال : قعد على بعيره . وفي رواية النسائي ما يشعر بذلك ولفظه عن أبي بكرة قال . وذكر النبي ﷺ . قالوا إما حالية وإما عاطفة والمعطوف عليه محذوف . وقد وقع في رواية ابن عساكر عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قعد ولا إشكال فيه . قوله ( وأمسك لإنسان بخطامه أو بزمامه ) الشك من الراوى ، والزمام والخطام بمعنى ، وهو الخيط الذى تشد فيه الحلقة التى تسمى بالبرة - بضم الموحدة وتخفيف الراء المفتوحة - في أنف البعير . وهذا الإمسك سماه بعض الشراح بلالا ، واستند إلى ما رواه النسائي من طريق أم الحصين قالت : حججت فرأيت بلالا يقود بخطام راحلة النبي ﷺ . انتهى . وقد وقع في السنن من حديث عمرو بن خارجة قال : كنت آخذنا بزمام ناقة النبي ﷺ . انتهى . فذكر بعض الخطبة ، فهو أولى أن يفسر به المهمم من بلال ، لكن الصواب أنه هنا أبو بكرة ، فقد ثبت ذلك في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن ابن عون ولفظه : خطب رسول الله ﷺ على راحلته يوم النحر ، وأمسك - إما قال بخطامها ، وإما قال بزمامها - واستفدنا من هذا أن الشك من دون أبي بكرة لا منه . وفائدة إمساك الخطام صون البعير عن الاضطراب حتى لا يشوش على راحته . قوله ( أي يوم هذا ) سقط من رواية المستمل والحوى السؤال عن الشهر والجواب الذى قبله فصار هكذا : أي يوم هذا ، فسكتنا حتى ظننا أنه سيمسئ سوي اسمه قال : أليس بذى الحجة ؟ وكذا في رواية الأصيل وتوجيه ظاهر ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عند الكشميهنى وكريمة ، وكذلك وقع في رواية مسلم وغيره السؤال عن

البلد ، وهذا كله في رواية ابن عون ، وثبت السؤال عن الثلاثة عند المصنف في الإضاحي من رواية أيوب ، وفي الحج من رواية قرّة كلاهما عن ابن سيرين ، قال القرطبي : سؤاله عليه السلام عن الثلاثة وسكوته بعد كل سؤال منها كان لاستحضار فهمهم ، وليقبلوا عليه بكليتهم ، وليستشعروا عظمة ما يحذرهم عنه ، ولذلك قال بعد هذا : فإن دماءكم الخ ، مبالغة في بيان تحريم هذه الأشياء . انتهى . ومناط التشبيه في قوله « كحرمة يومكم » ، وما بعده ظهوره عند السامعين ، لأن تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتاً في نفوسهم مقررأ عندهم ، بخلاف الانفس والأموال والأعراض فكانوا في الجاهلية يستبيحونها ، فطراً الشرع عليهم أن تحريم دم المسلم وماله وعرضه أعظم من تحريم البلد والشهر واليوم ، فلا يرد كون المشبه به أخفض رتبة من المشبه ، لأن الخطاب إنما وقع بالنسبة لما اعتاده المخاطبون قبل تقرير الشرع . ووقع في الروايات التي أشرنا إليها عند المصنف وغيره أنهم أجابوه عن كل سؤال بقولهم : الله ورسوله أعلم . وذلك من حسن أدبهم ، لأنهم علموا أنه لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب ، وأنه ليس مراده مطلق الإخبار بما يعرفونه ، ولهذا قال في رواية الباب : حتى ظننا أنه سيسميه سوى اسمه . فقيه إشارة إلى تفويض الأمور الكلية إلى الشارع ، ويستفاد منه الحجة لمثبتي الحقائق الشرعية . قوله ( فإن دماءكم الخ ) هو على حذف مضاف ، أي سفك دماءكم وأخذ أموالكم وثلب أعراضكم . والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان ، سواء كان في نفسه أو سلفه . قوله ( ليلبلغ الشاهد ) أي الحاضر في المجلس ( الغائب ) أي الغائب عنه ، والمراد إما تبليغ القول المذكور أو تبليغ جميع الأحكام . وقوله « منه » صلة لأفعل التفضيل ، وجاز الفصل بينهما لأن في الظرف سعة ، وليس الفاصل أيضاً أجنياً . ( فائدة ) : وقع في حديث الباب « فسكتنا بعد السؤال » . وعند المصنف في الحج من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . وظاهرهما التعارض ، والجمع بينهما أن الطائفة الذين كان فيهم ابن عباس أجابوا ، والطائفة الذين كان فيهم أبو بكر لم يجيبوا بل قالوا : الله ورسوله أعلم كما أشرنا إليه . أو تكون رواية ابن عباس بالمعنى ، لأن في حديث أبي بكر عند المصنف في الحج وفي الفتن أنه لما قال « أليس يوم النحر ؟ » قالوا بلى ، بمعنى قولهم يوم حرام بالاستلزام ، وغايته أن أبا بكر نقل السياق بتمامه ، واختصره ابن عباس . وكان ذلك كان بسبب قرب أبي بكر منه لكونه كان أخذاً بمخاطم الناقة . وقال بعضهم : يحتمل تعدد الخطبة ، فإن أراد أنه كررها في يوم النحر فيحتاج لدليل ، فإن في حديث ابن عمر عند المصنف في الحج أن ذلك كان يوم النحر بين الجمرات في حجته . وفي هذا الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - الحث على تبليغ العلم ، وجواز التحمل قبل كمال الأهلية ، وأن الفهم ليس شرطاً في الأداء ، وأنه قد يأتي في الآخر من يكون أفهم ممن تقدمه لكن بقلّة ، واستنبط ابن المنير من تعليل كون المتأخر أرجح نظراً من المتقدم أن تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره . وفيه جواز القعود على ظهر الدواب وهي واقفة إذا احتيج إلى ذلك ، وحمل النهي الوارد في ذلك على ما إذا كان لغير ضرورة (١) . وفيه الخطبة على موضع عال ليكون أبلغ في إسماعه للناس ورؤيتهم إياه

١٠ - **باب** العلم قبل القول والعمل ، لقول الله تعالى ﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ فبدأ بالعلم . وأن

(١) لو قال لغير حاجة لكان أصح

العلماء هم ورثة الأنبياء ، ورثوا العلم ، من أخذه أخذ بحظ وافر ، ومن سلك طريقاً يلطُبُ به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة . وقال جل ذكره ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ . وقال ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَنْهَا لَأُظَاهِرَ عَنْ رَأْسِهَا أُولَئِكَ يَلْعَنُونَ ﴾ . وقال ﴿ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ . وقال النبي ﷺ « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ » . وإتاما العلم بالتعلم . وقال أبو ذر : لو وصفتهم الصَّمامة على هذه - وأشار إلى فقهاء - ثم ظننت أني أنفذ كلمة سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا . وقال ابن عباس : كونوا ربانيين حلماء فُقهَاء . ويقال : الرباني الذي يُربِّي الناس بصغار العلم قبل كباره .

قوله ( باب العلم قبل القول والعمل ) قال ابن المنير : أراد به أن العلم شرط في صحة القول والعمل ، فلا يعتبران إلا به ، فهو متقدم عليهما لأنه مصحح للنية المصححة للعمل ، فنه المصنف على ذلك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم « إن العلم لا ينفع إلا بالعمل » تهوين أمر العلم والتساهل في طلبه . قوله ( فبدأ بالعلم ) أي حيث قال « فاعلم أنه لا إله إلا الله » ثم قال « واستغفر لذنبك » . والخطاب وإن كان للنبي ﷺ فهو متناول لآلته . واستدل سفيان بن عيينة بهذه الآية على فضل العلم كما أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمته من طريق الربيع بن نافع عنه أنه تلاها فقال : ألم تسمع أنه بدأ به فقال « اعلم » ثم أمره بالعمل ؟ وينتزع منها دليل ما يقوله المتكلمون من وجوب المعرفة ، لكن النزاع كما قدمناه إنما هو في إيجاب تعلم الأدلة على القوانين المذكورة في كتب الكلام ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان . قوله ( وأن العلماء ) بفتح أن ، ويجوز كسرهما ، ومن هنا إلى قوله « واغفر » طرف من حديث أبي داود والترمذي وابن حبان والحاكم مصححا من حديث أبي الدرداء وحسنه حمزة الكنعاني وضعفه باضطراب في سنده ، لكن له شواهد يتقوى بها ، ولم يفصح المصنف بكونه حديثاً فلهذا لا يعد في تعاليقه ، لكن لإبراده له في الترجمة يشعر بأن له أصلاً ، وشاهده في القرآن قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الوارث قائم مقام الموروث ، فله حكمة فيما قام مقامه فيه . قوله ( ورثوا ) بتشديد الراء المفتوحة ، أي الأنبياء . ويروى بتخفيفها مع الكسر أي العلماء . ويؤيد الأول ما عند الترمذي وغيره فيه « وإن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما ، وإنما ورثوا العلم » . قوله ( بحظ ) أي نصيب ( وافر ) أي كامل . قوله ( ومن سلك طريقاً ) هو من جملة الحديث المذكور ، وقد أخرج هذه الجملة أيضاً مسلم من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في حديث غير هذا ، وأخرجه الترمذي وقال : حسن . قال : ولم يقل له صحيح لأنه يقال إن الأعمش دلس فيه فقال حدثت عن أبي صالح . قلت : لكن في رواية مسلم عن أبي أسامة عن الأعمش « حدثنا أبو صالح ، فأتفتت تهمة تدليسه » . قوله ( طريقاً ) نكرها ونكر د علماً ، ليتناول أنواع الطرق الموصلة إلى تحصيل العلوم الدينية ، وليندرج فيه القليل والكثير . قوله ( سهل الله له طريقاً ) أي في الآخرة ، أو في الدنيا بأن يوفقه للأعمال الصالحة الموصلة إلى الجنة . وفيه بشارة بتسهيل العلم على طالبه لأن طلبه من الطرق الموصلة إلى الجنة . قوله ( وقال ) أي الله عز وجل ، وهو معطوف على قوله : لقول الله ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ ﴾ أي يخاف من الله من

علم قدرته وسلطانه وهم العلماء قاله ابن عباس . قوله ( وما يعقلها ) أى الأمثال المضروبة . قوله ( لو كنا نسمع ) أى سمع من يعي ويفهم ( أو نعقل ) عقل من يميز ، وهذه أوصاف أهل العلم ، فالمعنى لو كنا من أهل العلم لعلمنا ما يجب علينا فعملنا به فنجونا . قوله ( وقال النبي ﷺ : من يرد الله به خيراً يفقهه ) كذا فى رواية الأكثر ، وفى رواية المستمل « يفهمه » بالهاء المشددة المكسورة بعدها ميم ، وقد وصله المؤلف باللفظ الأول بعد هذا يباين كما سيأتى . وأما اللفظ الثانى فأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب العلم من طريق ابن عمر عن عمر مرفوعاً ، وإسناده حسن . والفقه هو الفهم قال الله تعالى ( لا يكادرون يفقهون حديثاً ) أى لا يفهمون ، والمراد الفهم فى الأحكام الشرعية . قوله ( وإنما العلم بالتعلم ) هو حديث مرفوع أيضاً ، أورده ابن أبى عاصم والطبرانى من حديث معاوية أيضاً بلفظ « يا أيها الناس تعلموا ، إنما العلم بالتعلم ، والفقه بالتفقه ، ومن يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » إسناده حسن ، إلا أن فيه مبهماً اعتضد بمجيبه من وجه آخر ، وروى البزار نحوه من حديث ابن مسعود موقوفاً ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني مرفوعاً . وفى الباب عن أبى الدرداء وغيره . فلا يفتى بقول من جملة من كلام البخارى ، والمعنى ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء وورثتهم على سبيل التعلم . قوله ( وقال أبو ذر الخ ) هذا التعليق رويناه موصولاً فى مسند الدارمى وغيره من طريق الأوزاعى : حدثنى أبو كثير - يعنى مالك بن مرثد - عن أبيه قال : أتيت أبا ذر وهو جالس عند الجرة الوسطى ، وقد اجتمع عليه الناس يستفتونه ، فأناه رجل فوقف عليه ثم قال : ألم تنه عن الفتيا ؟ فرفع رأسه إليه فقال : أرقب أنت على ؟ لو وضعتم . . فذكر مثله . ورويناه فى الحلية من هذا الوجه ، وبين أن الذى خاطبه رجل من قریش ، وأن الذى نهاه عن الفتيا عثمان رضى الله عنه . وكان سبب ذلك أنه كان بالشام فاختلف مع معاوية فى تأويل قوله تعالى ( والذين يكنزون الذهب والفضة ) فقال معاوية : نزلت فى أهل الكتاب خاصة ، وقال أبو ذر : نزلت ففهم وفينا . فكتب معاوية إلى عثمان ، فأرسل إلى أبى ذر ، فحصلت منازعة أدت إلى انتقال أبى ذر عن المدينة فسكن الربذة - بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة - إلى أن مات رواء النساء . وفيه دليل على أن أبا ذر كان لا يرى بطاعة الامام اذا نهاه عن الفتيا ، لأنه كان يرى أن ذلك واجب عليه لأمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه كما تقدم ، ولعله أيضاً سمع الوعيد فى حق من كتم علماً يعلمه ، وسيأتى لعل مع عثمان نحوه . والصمصامة بمهملتين الأولى مفتوحة هو السيف الصارم الذى لا يثنى وقيل الذى له حد واحد . قوله ( هذه ) إشارة إلى القفا ، وهو يذكر ويؤنث ، وأنفذ بضم الهززة وكسر الفاء والذال المعجمة أى أمضى ، وتجزوا بضم المنة وكسر الجيم وبعديا زاي ، أى تكلموا قتلى ، ونكر وكلة ، ليشمل القليل والكثير ؟ والمراد به يبلغ ما تحمله فى كل حال ولا ينتهى عن ذلك ولو أشرف على القتل . ودلوه فى كلامه لمجرد الشرط من غير أن يلاحظ الامتناع . أو المراد أن الانفاذ حاصل على تقدير وضع الصمصامة ، وعلى تقدير عدم حصوله أولى ، فهو مثل قوله « لو لم يخف الله لم يعصه » وفيه الحث على تعليم العلم واحتمال المشقة فيه والصبر على الآذى طلباً للثواب . قوله ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق وصله ابن أبى عاصم أيضاً بإسناد حسن ، والحطيب بإسناد آخر حسن . وقد فسر ابن عباس « الربانى » بأنه الحكيم الفقيه ، ووافقه ابن مسعود فيما رواه ابراهيم الحربى فى غريبه عنه بإسناد صحيح ، وقال الأصمى والاسماعيلى الربانى نسبة إلى الرب أى الذى يقصد ما أمره الرب بقصده من العلم والعمل ، وقال ثعلب قيل للعلماء ربانيون لأنهم يربون العلم أى يقومون به ، وزيدت



الآلف والنون للبالغة . والحاصل أنه اختلف في هذه النسبة هل هي نسبة إلى الرب أو إلى الترية ، والترية على هذا العلم ، وعلى ما حكاه البخارى لتعلمه . والمراد بصغار العلم ما وضع من مسائله ، وبكباره مآدق منها . وقيل يعلمهم جزئياته قبل كلياته ، أو فروعه قبل أصوله ، أو مقدماته قبل مقاصده . وقال ابن الأعرابي : لا يقال للعالم رباني حتى يكون طالما معلما عاملا . ( فائدة ) : اقتصر المصنف في هذا الباب على ما أورده من غير أن يورد حديثا موصولا على شرطه ، فاما أن يكون بيّض له ليورد فيه ما يثبت على شرطه ، أو يكون تعدد ذلك اكتفاء بما ذكر . والله أعلم

## ١١ - باب ما كان النبي ﷺ يتخوّلهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا

٦٨ - **حديث** محمد بن يوسف قال : أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : كان

النبي ﷺ يتخوّلنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا

[ الحديث ٦٨ - طرفه في : ٧٠ ، ٦٤١١ ]

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يتخوّلهم ) هو بالخاء المعجمة ، أي يتعهدهم ، والموعظة النصح والتذكير ، وعطف العلم عليها من باب عطف العام على الخاص لأن العلم يشمل الموعظة وغيرها ، وإنما عطفه لأنها منصوبة في الحديث ، وذكر العلم استنباطا . قوله ( ثلثا ينفروا ) استعمل في الترجمة معنى الحديثين اللذين ساقهما ، وتضمن ذلك تفسير السامة بالنفور وهما متقاربان ، ومناسبتة لما قبله ظاهرة من جهة ما حكاه أخيرا من تفسير الرباني ، كنسابة الذي قبله من تشديد أبي ذر في أمر التبليغ لما قبله من الأمر بالتبليغ . وغالب أبواب هذا الكتاب لمن أمعن النظر فيها والتأمل لا يخلو عن ذلك . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وقد رواه أحمد في مسنده عن ابن عينة ، لكن محمد بن يوسف الفريابي وإن كان يروى عن السفيانيين فإنه حين يطلق يريد به الثوري ، كما أن البخاري حيث يطلق محمد بن يوسف لا يريد به إلا الفريابي وإن كان يروى عن محمد بن يوسف البيكندی أيضا . وقد وهم من زعم أنه هنا البيكندی . قوله ( عن أبي وائل ) في رواية أحمد المذكورة : سمعت شقيقا وهو أبو وائل . وأفاد هذا التصريح رفع ما يتوهم في رواية مسلم التي أخرجها من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله فذكر الحديث قال علي بن مسهر قال الأعمش : وحدثني عمرو بن مرة عن شقيق عن عبد الله مثله ، فقد يوم هذا أن الأعمش دلّسه أولا عن شقيق ، ثم سمى الواسطة بينهما ، وليس كذلك ، بل سمعه من أبي وائل بلا واسطة وسمعه عنه بواسطة ، وأراد بذكر الرواية الثانية وإن كانت نازلة تأكيده ، أولينبه على عنايته بالرواية من حيث إنه سمعه نازلا فلم يقنع بذلك حتى سمعه عاليا ، وكذا صرح الأعمش بالتحديث عند المصنف في الدعوات من رواية حفص بن غياث عنه قال : حدثني شقيق . وزاد في أوله أنهم كانوا ينتظرون عبد الله بن مسعود ليخرج إليهم فيذكرهم ، وأنه لما خرج قال : أما إني أخبر بكم أنكم ، ولكنه يمتنع من الخروج إليكم . فذكر الحديث . قوله ( كان يتخوّلنا ) بالخاء المعجمة وتشديد الواو ، قال الخطابي : الخائل بالمعجمة هو القائم المتعهد للبال ، يقال خال المال يخوله تخولا إذا تعهده وأصلحه . والمعنى كان يراعى الأوقات في تذكيرنا ، ولا يفعل ذلك كل يوم لثلاث نمل . والتخون بالنون أيضا يقال تخون الشيء إذا تعهده وحفظه ، أي اجتنب الخيانة فيه ، كما قيل في تحث وتأثم ونظائرهما . وقد قيل إن أبا عمرو

ابن العلاء سمع الأعمش يحدث هذا الحديث فقال : يتحولنا ، باللام فرده عليه بالنون فلم يرجع لاجل الرواية ، وكلا اللفظين جائز . وحكى أبو عبيد الهروي في الغريين عن أبي عمرو الشيباني أنه كان يقول : الصواب : يتحولنا ، بالحاء المهمة أى يتطلب أحوالنا التى ننشط فيها للوعظة . قلت : والصواب من حيث الرواية الأولى فقد رواه منصور عن أبي وائل كرواية الأعمش ، وهو فى الباب الآتى . وإذا ثبتت الرواية وصح المعنى بطل الاعتراض . قوله ( علينا ) أى السامة الطارئة علينا ، أو ضمن السامة معنى المشقة فعداها بعل ، والصلة محذوفة والتقدير من الموعظة . ويستفاد من الحديث استحباب ترك المداومة فى الجد فى العمل الصالح خشية الملل ، وإن كانت المواظبة مطلوبة لكنها على قسمين : إما كل يوم مع عدم التكلف . وإما يوما بعد يوم فيكون يوم الترك لأجل الراحة ليقبل على الثانى بنشاط ، وإما يوما فى الجمعة ، ويختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة مع مراعاة وجود النشاط . واحتمل عمل ابن مسعود مع استدلاله أن يكون اقتدى بفعل النبى ﷺ حتى فى اليوم الذى عينه ، واحتمل أن يكون اقتدى بمجرد التخلل بين العمل والترك الذى عبر عنه بالتخول ، والثانى أظهر . وأخذ بعض العلماء من حديث الباب كراهة تشبيه غير الرواتب بالرواتب بالمواظبة عليها فى وقت معين دائما ، وجاء عن مالك ما يشبه ذلك

٦٩ - حدثنا محمد بن بشر قال : حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا شعبة قال حدثني أبو التياح عن أنس عن النبى ﷺ قال « يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا ، وَبَشَرُوا وَلَا تُنْفَرُوا »

[ الحديث ٦٩ - طرفه فى : ٦١٢٥ ]

قوله ( أبو التياح ) تقدم أنه بفتح المثناة الفوقانية وتشديد التحتانية وآخره مهمة . قوله ( ولا تعسروا ) الفائدة فيه التصريح باللازم تأكيداً . وقال النوى : لو اقتصر على يسروا لصدق على من يسر مرة وعسر كثيراً ، فقال « ولا تعسروا » لئلى التعسير فى جميع الأحوال ، وكذا القول فى عطفه عليه « ولا تنفروا » . وأيضاً فإن المقام مقام الإطناب لا الإيجاز . قوله ( وبشروا ) بعد قوله « يسروا » فيه الجناس الخطى . ووقع عند المصنف فى الأدب عن آدم عن شعبة بدله « وسكنوا » وهى التى تقابل ولا تنفروا ، لأن السكون ضد النفور ، كما أن ضد الإشارة النذارة ، لكن لما كانت النذارة - وهى الإخبار بالشر - فى ابتداء التعليم توجب النفرة فوبلت البشارة بالتنفير ، والمراد تأليف من قرب لإسلامه وترك التشديد عليه فى الابتداء . وكذلك الزجر عن المعاصى ينبغى أن يكون بتلطف ليقبل ، وكذا تعليم العلم ينبغى أن يكون بالتدرج ، لأن الشئ إذا كان فى ابتدائه سهلاً حجب إلى من يدخل فيه وتلقاه بانسباط ، وكانت عاقبته غالباً الازدياد ، بخلاف ضده . والله تعالى أعلم

## ١٢ - باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة

٧٠ - حدثنا عثمان بن أبى شيبة قال : حدثنا جبر بن منصور عن أبي وائل قال : كان عبد الله مبد كرم الناس فى كل خميس ، فقال له رجل : يا أبا عبد الرحمن لو ددت أنك ذكرتنا كل يوم . قال : أما إنه يمتنعى من ذلك أنى أكره أن أمسككم ، وإنى أتموكم بأوعظكم كما كان النبى ﷺ . يتحولنا بها مخافة السامة علينا قوله ( باب من جعل لأهل العلم يوما معلوما ) فى رواية كريمة أياماً معلومة ، والكشمينى معلومات ، وكأنه

أخذ هذا من صنيع ابن مسعود في تذكيره كل خيس ، أو من استنباط عبد الله ذلك من الحديث الذى أورده .  
 قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . قوله ( كان عبد الله ) هو ابن مسعود ، وكنيته أبو  
 عبد الرحمن . قوله ( فقال له رجل ) هذا المبهم يشبه أن يكون هو يزيد بن معاوية النخعي ، وفي سياق المصنف في  
 أواخو الدعوات ما يرشد إليه . قوله ( لوددت ) اللام جواب قسم محذوف ، أى والله لوددت ، وفاعل ديمعنى ، أى  
 أكره بفتح همزة أنى ، وأملككم بضم الهمزة أى أضجركم ، وإنى الثانية بكسر الهمزة . وقد تقدم شرح المتن قريباً .  
 والإسناد كله كوفيون ، وحديث أنس الذى قبله بصريون

### ١٣ - باب من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين

٧١ - **حديث** سعيد بن عفير قال حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : قال حميد بن  
 عبد الرحمن سمعت معاوية خطيباً يقول : سمعت النبي ﷺ يقول « من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين . وإنما  
 أنا قاسم ، والله يُعني . ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله »  
 [ الحديث ٧١ - أطرافه في : ٣١١٦ ، ٣١٤١ ، ٣٣١٢ ، ٧٤٦٠ ]

قوله ( باب من يرد الله به خيراً يُفقهه في الدين ) ليس في أكثر الروايات في الترجمة قوله « في الدين » وثبتت  
 للكشميني . قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) هو سعيد بن كثير بن عفير ، نسب إلى جده ، وهو بالمهملة مصغراً .  
 قوله ( عن ابن شهاب ) قال حميد في الاعتصام لل المؤلف من هذا الوجه : أخبرني حميد . وسلم : حدثني حميد بن  
 عبد الرحمن بن عوف ، زاد تسمية جده . قوله ( سمعت معاوية ) هو ابن أبي سفيان . قوله ( خطيباً ) هو حال من  
 المفعول ، وفي رواية مسلم والاعتصام « سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو يخطب » . وهذا الحديث مشتمل على  
 ثلاثة أحكام : أحدها فضل التفقه في الدين . وثانيها أن المعطى في الحقيقة هو الله . وثالثها أن بعض هذه الأمة يبقى  
 على الحق أبداً . فالأول لائق بأبواب العلم . والثاني لائق بقسم الصدقات ، ولهذا أورده مسلم في الزكاة ، والمؤلف في  
 الخمس . والثالث لائق بذكر أشراف الساعة ، وقد أورده المؤلف في الاعتصام لالتفاتة إلى مسألة عدم خلو الزمان  
 عن مجتهد ، وسيأتي بسط القول فيه هناك ، وأن المراد بأمر الله هنا الريح التي تقبض روح كل من في قلبه شيء من  
 الإيمان ويبقى شرار الناس فعلهم تقوم الساعة . وقد تتعلق الأحاديث الثلاثة بأبواب العلم - بل بترجمة هذا الباب  
 خاصة - من جهة إثبات الخير لمن تفقه في دين الله ، وأن ذلك لا يكون بالاكْتِسَاب فقط ، بل لمن يفتح الله عليه به ، وأن  
 من يفتح الله عليه بذلك لا يزال جنسه موجوداً حتى يأتي أمر الله ، وقد جزم البخاري بأن المراد بهم أهل العلم بالآثار ،  
 وقال أحمد بن حنبل : إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ، وقال القاضي عياض : أراد أحمد أهل السنة  
 ومن يعتقد مذهب أهل الحديث ، وقال النووي : يحتمل أن تكون هذه الطائفة فرقة من أنواع المؤمنين من يقيم  
 أمر الله تعالى من مجاهد وفقه وعهدت وزاهد وأمر بالمعروف وغير ذلك من أنواع الخير ، ولا يلزم اجتماعهم في  
 مكان واحد بل يجوز أن يكونوا متفرقين . قلت : وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى ، قوله  
 ( يفقهه ) أى يفهمه كما تقدم ، وهي ساكنة الهاء لأنها جواب الشرط ، يقال فقهه بالضم إذا صار الفقه له حجة ،

وقه بالفتح إذا سبق غيره إلى الفهم ، وقه بالكسر إذا فهم . ونكر « خيرا » ليشمل القليل والكثير ، والتكثير للتعظيم لأن المقام يقتضيه . ومفهوم الحديث أن من لم يتفقه في الدين - أى يتعلم قواعد الاسلام وما يتصل بها من الفروع - فقد حرم الخير . وقد أخرج أبو يعلى حديث معاوية من وجه آخر ضعيف وزاد في آخره « ومن لم يتفقه في الدين لم يبال الله به » ، والمعنى صحيح ، لأن من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقها ولا طالب فقه ، فيصح أن يوصف بأنه ما أريد به الخير ، وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ، ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم . وسيأتى بقية الكلام على الحديثين الآخرين في موضعهما من الخس والاعتصام إن شاء الله تعالى . وقوله « لن تزال هذه الأمة » ، يعنى بعض الأمة كما يحىء مصرحا به في الموضع الذى أشرت إليه إن شاء الله تعالى

#### ١٤ - باب الفهم في العلم

٧٢ - **حدثنا** عليُّ بنُ حذَّنا سفيانُ قال : قال لي ابنُ أبي نُجَيْحٍ عن مجاهدٍ قال : سمعتُ ابنَ عمرَ إلى المدينة فلم أسمعه يُحدِّث عن رسولِ الله ﷺ إلا حديثاً واحداً قال : كُنا عندَ النبي ﷺ ، فأُتيَ بخمارٍ فقال « إنَّ من الشجرِ شجرةً مثلها كمثلُ المسلمِ . فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فإذا أنا أصفرُ القومِ فسكتُ . قال النبي ﷺ « هي النخلةُ »

قوله ( باب الفهم ) أى فضل الفهم ( في العلم ) أى في العلوم . قوله ( حدثنا علي ) في رواية أبي ذر . ابن عبد الله ، وهو المعروف بابن المديني . قوله ( حدثنا سفيان قال : قال لي ابن أبي نجيح ) في مسند الحميدي عن سفيان : حدثني ابن أبي نجيح . قوله ( سمعت ابن عمر إلى المدينة ) فيه ما كان بعض الصحابة عليه من توقي الحديث عن النبي ﷺ إلا عند الحاجة خشية الزيادة والنقصان ، وهذه كانت طريقة ابن عمر ووالده عمر وجماعة ، وإنما كثرت أحاديث ابن عمر مع ذلك لكثرة من كان يسأله ويستفتيه ، وقد تقدم الكلام على متن حديث الباب في أوائل كتاب العلم . ومناسبتة للترجمة أن ابن عمر لما ذكر النبي ﷺ المسألة عند إحضار الخمار إليه فهم أن المسئول عنه النخلة ، فالفهم فطنة يفهم بها صاحبها من الكلام ما يقترن به من قول أو فعل ، وقد أخرج أحد في حديث أبي سعيد الآتي في الوفاة النبوية حيث قال النبي ﷺ « إن عبدا خيره الله ، فبكى أبو بكر وقال : فدينك بأبائنا ، فتعجب الناس . وكان أبو بكر فهم من المقام أن النبي ﷺ هو الخير ، فمن ثم قال أبو سعيد : فكان أبو بكر أعلننا به . والله الهادي إلى الصواب

١٥ - **باب** الاشتباط في العلم والحكمة . وقال عمرُ تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تَسُودُوا . قال أبو عبد الله : وبعد أن تسودوا . وقد أتم أصحاب النبي ﷺ في كبر سنهم

٧٣ - **حدثنا** الحميدي قال : **حدثنا** سفيانُ قال **حدثني** إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ - على غير ما **حدثناه** الزُّهريُّ - قال : سمعتُ قيسَ بنَ أبي خازِمٍ قال سمعتُ عبدَ الله بنَ مسعودٍ قال : قال النبي ﷺ « لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالاً فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكَةِ فِي الْحَقِّ . وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْفِي بِهَا وَيُعْلِمُهَا »

**قوله** ( باب الاغتباط في العلم ) هو بالغين المعجمة . **قوله** ( في العلم والحكمة ) فيه نظير ما ذكرنا في قوله بالموعظة والعلم ، لكن هذا عكس ذاك ، أو هو من العطف التفسيري لأن قلنا لهما مترادفان . **قوله** ( وقال عمر : تفقهوا قبل أن تسودوا ) هو بضم المثناة وفتح المهملة وتشديد الواو أى تجعلوا سادة . زاد الكشميني في روايته « قال أبو عبد الله ، أى البخارى » وبعد أن تسودوا - إلى قوله - سنهم . أما أثر عمر فأخرجه ابن أبى شيبة وغيره من طريق محمد بن سيرين عن الأحنف بن قيس قال : قال عمر . . فذكره ، وإسناده صحيح ، وإنما عقبه البخارى بقوله « وبعد أن تسودوا » ليبين أن لامفهوم له خشية أن يفهم أحد من ذلك أن السيادة مانعة من التفقه ، وإنما أراد عمر أنها قد تكون سببا للنسب ، لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلمين ، ولهذا قال مالك عن عيب القضاء : إن القاضي إذا عزل لا يرجع إلى مجلسه الذى كان يتعلم فيه . وقال الشافعى : إذا تصدر الحدث فاته علم كثير . وقد فسرهُ أبو عبيد في كتابه « غريب الحديث » فقال : معناه تفقهوا وأنتم صغار ، قبل أن تصيروا سادة فتضعكم الأئمة عن الأخذ عنكم هو دونكم فتبقوا جهالا . وفسره شمر اللغوى بالتزوج ، فانه إذا تزوج صار سيد أهله ، ولا سيما إن ولده . وقيل : أراد عمر الكف عن طلب الرياسة لأن الذى يتفقه يعرف ما فيها من الغوائل فيجتنبها . وهو حل بعيد ، إذ المراد بقوله « تسودوا » السيادة ، وهى أعم من التزويج ، ولا وجه لمن خصه بذلك ، لأنها قد تكون به وبغيره من الأشياء الشاغلة لأصحابها عن الاشتغال بالعلم . وجوز الكرماني أن يكون من السواد في اللحية فيكون أمرا للشباب بالتفقه قبل أن تسود لحيتهم ، أو أمرا للكهل قبل أن يتحول سواد اللحية إلى الشيب . ولا يخفى تكلفه . وقال ابن المنير : مطابقة قول عمر للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم ، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السيادة . وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط صاحبه ، فانه سبب لسيادته . كذا قال . والذى يظهر لى أن مراد البخارى : إن الرياسة وإن كانت عما يغبط بها صاحبها في العادة لكن الحديث دل على أن الغبطة لا تكون إلا باحد أمرين : العلم ، أو الجود ، ولا يكون الجود محمودا إلا إذا كان بعلم . فسكانه يقول : تعلموا العلم قبل حصول الرياسة لتغبطوا إذا غبطتم بحق . ويقول أيضا : إن تعجلتم الرياسة التى من عاداتها أن تمنع صاحبها من طلب العلم فاتركوا تلك العادة وتعلموا العلم لتحصل لكم الغبطة الحقيقية . ومعنى الغبطة تمنى المرء أن يكون له نظير ما للآخر من غير أن يزول عنه ، وهو المراد بالحسد الذى أطلق في الخبر كما سنبينه . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن خالد على غير ما حدثناه الزهرى ) يعنى أن الزهرى حدث سفيان بهذا الحديث بلفظ غير اللفظ الذى حدثه به إسماعيل ، ورواية سفيان عن الزهرى أخرجه المصنف في التوحيد عن على بن عبد الله عنه قال : قال الزهرى عن سالم . ورواه مسلم عن زهير بن حرب ، وغيره عن سفيان بن عيينة قال : حدثنا الزهرى عن سالم عن أبيه . ساقه مسلم تاما ، واختصره البخارى . وأخرجه البخارى أيضا تاما في فضائل القرآن من طريق شعيب عن الزهرى حدثني سالم بن عبد الله بن عمر . . فذكره . وسند ذكر ماتخالفت فيه الروايات بعد إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال سمعت ) القائل هو إسماعيل على ما حرراه . **قوله** ( لا حسد ) الحسد تمنى زوال النعمة عن المنعم عليه ، وخصه بعضهم بأن يتمنى ذلك لنفسه ، والحق أنه أعم ، وسببه أن الطباع مجبولة على حب الترفع على الجنس ، فإذا رأى لغيره ما ليس له أحب أن يزول ذلك عنه له ليرتفع عليه ، أو مطلقا ليساويه . وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك من تصميم أو قول أو فعل . وينبغى لمن خطر له ذلك أن يكرهه كما يكره ما وضع في طبعه من حب

المنهيات . واستثنوا من ذلك ما إذا كانت النعمة لكافر أو فاسق يستعين بها على معاصي الله تعالى . فهذا حكم الحسد بحسب حقيقته ، وأما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة ، وأطلق الحسد عليها مجازا ، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه ، والحرص على هذا يسمى منافسة ، فإن كان في الطاعة فهو محمود ، ومنه ( فليتنافس المتنافسون ) . وإن كان في المعصية فهو مذموم ، ومنه « ولا تنافسوا » . وإن كان في الجائزات فهو مباح ، فكأنه قال في الحديث : لا غبطة أعظم - أو أفضل - من الغبطة في هذين الأمرين . ووجه الحصر أن الطاعات إما بدنية أو مالية أو كائنة عنهما ، وقد أشار إلى البدنية باتيان الحكمة والقضاء بها وتعليمها ، ولفظ حديث ابن عمر « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » والمراد بالقيام به العمل به مطلقا ، أعم من تلاوته داخل الصلاة أو خارجها ومن تعليمه ، والحكم والفقوى بمقتضاه ، فلا تخالف بين لفظي الحديثين . ولأحد من حديث يزيد بن الأخنس السلي « رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار » ، ويتبع ما فيه . ويجوز حمل الحسد في الحديث على حقيقته على أن الاستثناء منقطع ، والتقدير نفى الحسد مطلقا ، لكن هاتان الخصلتان محمودتان ، ولا حسد فيهما فلا حسد أصلا . قوله ( إلا في اثنتين ) كذا في معظم الروايات « اثنتين » بقاء التأنيث ، أى لا حسد محمود في شيء إلا في خصلتين . وعلى هذا فقوله « رجل » بالرفع ، والتقدير خصلة رجل حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وللصنف في الاعتصام « إلا في اثنتين » وعلى هذا فقوله « رجل » بالخفض على البدلية أى خصلة رجلين ، ويجوز النصب باضمار أعنى وهي رواية ابن ماجه . قوله ( مالا ) نكره لبشمل القليل والكثير . قوله ( فسلط ) كذا لابن ذر ، والباقي فسلطه ، وعبر بالتسليط لدلالته على قهر النفس المجبولة على الشح . قوله ( هلكته ) بفتح اللام والكاف أى إهلاكه ، وعبر بذلك ليدل على أنه لا يبق منه شيئا . وكله بقوله « في الحق » أى في الطاعات ليزيل عنه إيهام الإسراف المذموم . قوله ( الحكمة ) اللام للعهد ، لأن المراد بها القرآن على ما أشرنا إليه قبل ، وقيل : المراد بالحكمة كل ما منع من الجهل وزجر عن القبيح . ( فائدة ) : زاد أبو هريرة في هذا الحديث ما يدل على أن المراد بالحسد المذكور هنا الغبطة كما ذكرناه ، ولفظه « فقال رجل ليتنى أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل » أورده المصنف في فضائل القرآن . وعند الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري - بفتح الهمزة وإسكان النون - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول . « فذكر حديثا طويلا فيه استواء العامل في المال بالحق والتمنى في الأجر » ، ولفظه « وعبد رزقه الله علما ولم يرزقه مالا ، فهو صادق النية يقول : لو أن لي مالا لعملت مثل ما يعمل فلان ، فأجرهما سواء » ، وذكر في ضدتهما « انهما في الوزر سواء » وقال فيه : حديث حسن صحيح . وإطلاق كونهما سواء يرد على الخطابي في جزمه بأن الحديث يدل على أن الغنى إذا قام بشروط المال كان أفضل من الفقر . نعم يكون أفضل بالنسبة إلى من أعرض ولم يتمن ، لكن الأفضلية المستفادة منه هي بالنسبة إلى هذه الخصلة فقط لا مطلقا . وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث « الطاعم الشاكر كالأصائم الصابر » حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في البحر إلى الخضر وقوله تعالى « هل أتيتك على أن تعلمني مما علمت رشدا »

٧٤ - حدثني محمد بن غرير الزهرري قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب حدث أن عبيد الله بن عبد الله أخبره عن ابن عباس أنه تمارى هو والحارث بن قيس بن حصن الفزاري في صاحب موسى، قال ابن عباس هو خضر. فمر بهما أبي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل موسى السبيل إلى لقبي، هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأنه؟ قال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول «بيننا موسى في ملائمة من بني إسرائيل جاءه رجل فقال: هل تعلم أحدا أعلم منك؟ قال موسى: لا. فأوحى الله إلى موسى: بلي، عبدنا خضر. فسأل موسى السبيل إليه، فجعل الله له الحوت آية، وقيل له: إذا فقدت الحوت فارجع فإليك ستلقاه. وكان يتبع أثر الحوت في البحر. فقال لموسى فتاه: أرايت إذ أوتينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره. قال: ذلك ما كنا نبغي. فارتدأ على آثارهما قصصاً، فوجد خضراً، فكان من شأنهما الذي قص الله عز وجل في كتابه»

[ الحديث ٧٤ - أطرافه في : ٧٨ ، ١٢٢ ، ٢٢٦٧ ، ٢٧٢٨ ، ٣٣٧٨ ، ٣٤٠٠ ، ٣٤٠١ ، ٤٧٢٥ ، ٤٧٢٦ ، ٤٧٢٧ ، ٦٦٧٢ ، ٧٤٧٨ ]

قوله ( باب ما ذكر في ذهاب موسى في البحر إلى الخضر ) هذا الباب معقود للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم ، لأن ما يقتبط به تحتل المشقة فيه ، ولأن موسى عليه الصلاة والسلام لم يمنعه بلوغه من السيادة المحل الأعلى من طلب العلم وركوب البر والبحر لأجله ، فظهر بهذا مناسبة هذا الباب لما قبله . وظاهر التوبيع أن موسى ركب البحر لما توجه في طلب الخضر . وفيه نظر لأن الذي ثبت عند المصنف وغيره أنه خرج في البر وسيأتي بلفظ «فجرا يمشيان» وفي لفظ لأحمد «حتى أتيا الصخرة» وإنما ركب البحر في السفينة هو والخضر بعد أن التقيا ، فيحمل قوله « إلى الخضر » على أن فيه حذفاً ، أي إلى مقصد الخضر ، لأن موسى لم يركب البحر لحاجة نفسه ، وإنما ركبته تبعاً للخضر ، ويحتمل أن يكون التقدير ذهاب موسى في ساحل البحر ، فيكون فيه حذف ، ويمكن أن يقال : مقصود الذهاب إنما حصل بتمام القصة ، ومن تمامها أنه ركب معه البحر ، فأطلق على جميعها ذهاباً مجازاً ، إما من إطلاق الكل على البعض أو من تسمية السبب باسم ما تسبب عنه . وحمله ابن المنير على أن « إلى » بمعنى مع ، وقال ابن الرشيد : يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر . قلت : لعله قوى عنده أحد الاحتمالين في قوله « فكان يتبع أثر الحوت في البحر » فالظرف يحتمل أن يكون لموسى ، ويحتمل أن يكون للحوت ، ويؤيد الأول ما جاء عن أبي العالية وغيره ، فروى عبد بن حميد عن أبي العالية أن موسى التقى بالخضر في جزيرة من جزائر البحر . انتهى . والتوصل إلى جزيرة في البحر لا يقع إلا بسلوك البحر غالباً . وعنده أيضاً من طريق الربيع بن أنس قال : انجذاب الماء عن مسلك الحوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على أثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر . فهذا يوضح أنه ركب البحر إليه . وهذان الأثران الموقوفان رجالهما ثقات . قوله ( الآية ) هو بالنصب بتقدير فذكر . وقد ذكر الأصل في روايته باقي الآية وهي قوله ( بما علست رشداً ) . قوله ( حدثنا ) وللأصلي «حدثني» بالإنفراد . قوله ( غرير ) تقدم في المقدمة أنه بالغين المعجمة مصفراً ، ومحمد وشيخه وأبوه إبراهيم بن سعد زهريون ، وكذا

ابن شهاب شيخ صالح وهو ابن كيسان . قوله ( حدثه ) للكشيميني « حدث » بغير هاء ، وهو محمول على السماع لأن صالحا غير مدلس . قوله ( تمارى ) أى تجادل . قوله ( والحر ) هو بضم الحاء وتشديد الراء المهملتين ، وهو صحابي مشهور ذكره ابن السكن وغيره ، وله ذكر عند المصنف أيضا في قصة له مع عمر قال فيها : وكان الحر من النفر الذين يذنبهم عمر ، يعنى لفضلهم . قوله ( قال ابن عباس هو خضر ) لم يذكر ما قال الحر بن قيس ، ولا وقفت على ذلك في شيء من طرق هذا الحديث . وخضر بفتح أوله وكسر ثانيه أو بكسر أوله وإسكان ثانيه ، ثبتت بهما الرواية ، وبإثبات الألف واللام فيه ، وبجذفهما . وهذا التمارى الذى وقع بين ابن عباس والحر غير التمارى الذى وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالي ، فإن هذا فى صاحب موسى هل هو الخضر أو غيره . وذلك فى موسى هل هو موسى بن عمران الذى أنزلت عليه التوراة أو موسى بن ميثا بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها معجمة . وسياق سعيد بن جبير للحديث عن ابن عباس أتم من سياق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لهذا بشئ كثير ، وسياق ذكر ذلك مفصلا فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . ويقال إن اسم الخضر بلبا بموحدة ولام ساكنة ثم تحتانية ، وسياق فى أحاديث الأنبياء النقل عن سبب تلقيبه بالخضر ، وسياق نقل الخلاف فى نسبه وهل هو رسول أو نبي فقط أو ملك بفسح اللام أو ولي فقط ، وهل هو باق أو مات . قوله ( فدعاه ) أى ناداه . وذكر ابن التين أن فيه حذفاً والتقدير : فقام إليه فسأله ، لأن المعروف عن ابن عباس التأدب مع من يأخذ عنه ، وأخباره فى ذلك شهيرة . قوله ( إذ جاء رجل ) لم أقف على تسميته . قوله ( بلى عبدا ) أى هو أعلم ، والكشيميني « بل » باسكان اللام ، والتقدير فأوحى الله إليه لا تطلق النقي بل قل خضر . وإنما قال عبدا - وإن كان السياق يقتضى أن يقول عبد الله - لكونه أوردته على طريق الحكاية عن الله سبحانه وتعالى ، والاضافة فيه للتعظيم . قوله ( يتبع أثر الحوت فى البحر ) فى هذا السياق اختصار يأتى بيانه عند شرحه إن شاء الله تعالى . قوله ( ما كنا نبغى ) أى نطلب ، لأن فقد الحوت جمل آية أى علامة على الموضع الذى فيه الخضر . وفى الحديث جواز التجادل فى العلم إذا كان بغير نعت ، والرجوع إلى أهل العلم عند التنزع ، والعمل بخبر الواحد الصدوق ، وركوب البحر فى طلب العلم بل فى طلب الاستكثار منه ، ومشروعية حمل الزاد فى السفر ، ولزوم التواضع فى كل حال ، ولهذا حرص موسى على الالتقاء بالخضر عليهما السلام . وطلب التعلم منه تعليما لقومه أن يتأدبوا بأدبه ، وتنبيه لمن ذكرى نفسه أن يسلك مسلك التواضع .

## ١٧ - باب قول النبي ﷺ « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ »

٧٥ - **حَرْش** أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : صَمْنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ « اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ »

[ الحديث ٧٥ - أطرافه فى : ١٤٣ ، ٣٧٥٦ ، ٧٢٧٠ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ اللهم عليه الكتاب ) استعمل لفظ الحديث ترجمة تمسكاً بأن ذلك لا يختص جوازه بابن عباس ، والضمير على هذا الغير مذكور ، ويحتمل أن يكون لابن عباس نفسه لتقدم ذكره فى الحديث الذى قبله ، إشارة إلى أن الذى وقع لابن عباس من غلبته للحر بن قيس إنما كان بدعاء النبي ﷺ له . قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المعروف بالمقعد البصرى . قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن مهران



الحذاء . قوله ( ضني رسول الله ﷺ ) زاد المصنف في فضل ابن عباس عن مسدد عن عبد الوارث ، إلى صدره ، وكان ابن عباس إذ ذاك غلاما ميمزا ، فيستفاد منه جواز احتضان الصبي القريب على سبيل الشفقة . قوله ( عليه الكتاب ) بين المصنف في كتاب الطهارة من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس سبب هذا الدعاء ولفظه ، دخل النبي ﷺ الحلاء فوضعت له وضوءا ، زاد مسلم ، فلما خرج قال : من رضع هذا ؟ فأخبر ، ولمسلم قالوا ابن عباس ، ولا أحد وابن حبان من طريق سعيد بن جبير عنه أن ميمونة هي التي أخبرته بذلك ، وأن ذلك كان في بيتها ليلا ، ولعل ذلك كان في الليلة التي بات ابن عباس فيها عندها ليرى صلاة النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد أخرج أحمد من طريق عمرو بن دينار عن كريب عن ابن عباس في قيامه خلف النبي ﷺ في صلاة الليل وفيه ، فقال لي ما باللك ؟ أجمعك هذا فتخلفني . فقلت : أو ينبغي لأحد أن يصلي حذاءك وأنت رسول الله ؟ فدعا لي أن يزيدني الله فهما وعلمنا ، والمراد بالكتاب القرآن لأن العرف الشرعي عليه ، والمراد بالتعليم ما هو أعم من حفظه والتفهم فيه . ووقع في رواية مسدد ، الحكمة ، بدل الكتاب وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المصنف أخرجه أيضا من حديث وهيب عن خالد بلفظ ، الكتاب ، أيضا ، فيحمل على أن المراد بالحكمة أيضا القرآن ، فيكون بعضهم رواه بالمعنى . وللنسائي والترمذي من طريق عطاء عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ أن أوتي الحكمة مرتين ، فيحتمل تعدد الواقعة ، فيكون المراد بالكتاب القرآن وبالحكمة السنة . ويؤيده أن في رواية عبيد الله بن أبي يزيد التي قدمناها عند الشيخين ، اللهم فقهه في الدين ، لكن لم يقع عند مسلم ، في الدين . وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في أطراف الصحيحين بلفظ ، اللهم فقهه في الدين ، وعله التأويل ، قال الحميدي : وهذه الزيادة ليست في الصحيحين . قلت : وهو كما قال . نعم هي في رواية سعيد بن جبير التي قدمناها عند أحمد وابن حبان والطبراني ورواها ابن سعد من وجه آخر عن عكرمة مرسلا ، وأخرج البغوي في معجم الصحابة من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر : كان عمر يدعو ابن عباس ويقربه ويقول : إني رأيت رسول الله ﷺ دعاك يوما فسح رأسك وقال ، اللهم فقهه في الدين ، وعله التأويل . ووقع في بعض نسخ ابن ماجه من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء في حديث الباب بلفظ ، اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب ، وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه ، فقد رواه الترمذي والإسماعيلي وغيرهما من طريق عبد الوهاب بدونها ، وقد وجدت عند ابن سعد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال : دعا لي رسول الله ﷺ فسح على ناصيتي وقال : اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب . . وقد رواه أحمد عن هشيم عن خالد في حديث الباب بلفظ ، مسح على رأسي ، وهذه الدعوة مما تحقق لإجابة النبي ﷺ فيها ، لما علم من حال ابن عباس في معرفة التفسير والفقه في الدين رضى الله تعالى عنه . واختلاف الشراح في المراد بالحكمة هنا فقيل : القرآن كما تقدم ، وقيل العمل به ، وقيل السنة ، وقيل الإجابة في القول ، وقيل الحضية ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل العقل ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل . نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعه الجواب مع الإجابة . وبعض هذه الأقوال ذكرها بعض أهل التفسير في تفسير قوله تعالى ( ولقد آتينا لقمان الحكمة ) . والأقرب أن المراد بها في حديث ابن عباس الفهم في القرآن ، وسيأتي مزيد لذلك في المناقب إن شاء الله تعالى

## ١٨ - باب متى يصح سماع الصغير ؟

٧٦ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس قال : أقبلت راكباً على حمار أتان - وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام - ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار ، فرزئت بين يدي بعض الصف ، وأرسلت الأتان ترنح فدخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي

[ الحديث ٧٦ - أطرافه في : ٤٩٣ ، ٨٦١ ، ١٨٥٧ ، ٤٤١٢ ]

**قوله** ( باب متى يصح سماع الصغير ) زاد الكشميني « الصبي الصغير » . ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل . وقال الكرماني : إن معنى الصحة هنا جواز قبول مسموعه . قلت : وهذا تفسير ثمره الصحة لا لنفس الصحة ، وأشار المصنف بهذا إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره أن يحيى قال : أقل سن التحمل خمس عشرة سنة لكون ابن عمر رد يوم أحد إذ لم يبلغها . فبلغ ذلك أحمد فقال : بل إذا عقل ما يسمع ، وإنما قصة ابن عمر في القتال . ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر وحدثوا بها بعد ذلك وقبلت عنهم ، وهذا هو المعتمد ، وما قاله ابن معين إن أراد به تحديد ابتداء الطلب بنفسه فوجه ، وإن أراد به رد حديث من سمع اتفاقاً أو اعتنى به فسمع وهو صغير فلا ، وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على قبول هذا ، وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول ، وأما احتجاجة بان النبي ﷺ رد البراء وغيره يوم بدر عن كان لم يبلغ خمس عشرة فردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب ، فكانت مغلته سن البلوغ ، والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مغلته التمييز . وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث « مروم بالصلاة لسبع » **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وقد ثبت ذلك في رواية كريمة . **قوله** ( على حمار ) هو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى كقولك بعير . وقد شد حمارة في الأثرى حكاه في الصحاح . وأتان بفتح الهزلة وشد كسرهما كما حكاه الصغاني هي الأنثى من الخير ، وربما قالوا للأنثى أتانة حكاه يونس وأذكره غيره ، لجاء في الرواية على اللغة الفصحى . وحمار أتان بالتثنية فيهما على النعت أو البدل ، وروى بالاضافة . وذكر ابن الأثير أن فائدة التنصيص على كونها أنثى للاستدلال بطريق الأولى على أن الأنثى من بني آدم لا تقطع الصلاة لأنهن أشرف ، وهو قياس صحيح من حيث النظر ، إلا أن الخبر الصحيح لا يدفع بمثله كما سيأتي البحث فيه في الصلاة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ناهزت ) أي قاربت ، والمراد بالاحتلام البلوغ الشرعي . **قوله** ( إلى غير جدار ) أي إلى غير ستره قاله الشافعي . وسياق الكلام يدل على ذلك ، لأن ابن عباس أوردته في معرض الاستدلال على أن المرور بين يدي المصل لا يقطع صلاته . ويؤيده رواية البزار بلفظ « والنبي ﷺ يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » . **قوله** ( بين يدي بعض الصف ) هو مجاز عن الإمام بفتح الهزلة ، لأن الصف ليس له يد . وبعض الصف يحتمل أن يراد به صف من الصفوف أو بعض من أحد الصفوف قاله الكرماني . **قوله** ( ترنح ) بمثنائين مفتوحتين وضم العين أي تأكل ما تشاء ، وقيل تسرع في المشي ، وجاء أيضاً بكسر العين بوزن يفتعل من الرعى ، وأصله ترتمى لكن حذف الياء تخفيفاً ، والأول أصوب ، ويدل عليه رواية المصنف في الحج نزلت عنها فرتمت . **قوله** ( ودخلت )

والكشميني « فدخلت » بالفاء . قوله ( فلم ينكر ذلك على أحد ) قيل فيه جواز تقديم المصلحة الراجحة على المنفعة الخفيفة ، لأن المرور مفسدة خفيفة ، والدخول في الصلاة مصلحة راجحة ، واستدل ابن عباس على الجواز بعدم الإنكار لانتفاء الموانع لاذاك ، ولا يقال منع من الإنكار اشتغالهم بالصلاة لأنه نفي الإنكار مطلقاً فتناول ما بعد الصلاة . وأيضاً فكان الإنكار يمكن بالإشارة . وفيه ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية وإنما يشترط عند الأداء . وبلغني بالصبي في ذلك العبد والفاسق والكافر . وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي ﷺ وتقريره مقام حكاية قوله ، إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء . فان قيل : التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس ، أجاب الكرماني بأن المراد بالصغير غير البالغ ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح ، ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود ، ولفظ الصبي يتعلق بهما معا والله أعلم . وسيأتي باقي مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٧٧ - حدثني محمد بن يوسف قال حدثنا أبو مسهر قال حدثني محمد بن حرب حدثني الزبيدي عن الزهري عن محمود بن الربيع قال : عقلت من النبي ﷺ حجةً تجبها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو

[ الحديث ٧٧ - أطرافه في : ١٨٩ ، ٨٣٩ ، ١١٨٥ ، ٦٣٥٤ ، ٦٤٧٢ ]

قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو البيهقي كما جزم به البيهقي وغيره ، وأما الفريابي فليست له رواية عن أبي مسهر ، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه ، وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئاً يسيراً ، وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر ابن المرباط فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب . وليس كما قال ابن المرباط فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصنف عن محمد بن حرب . وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء - وهو بفتح الجيم والصاد المهملة - عن سلمة بن الخليل وأبي التقي وهو بفتح المثناة وكسر القاف كلاهما عن محمد بن حرب . فهو لاه ثلاثة غير أبي مسهر روي عن محمد بن حرب فكأنه المتفرد به عن الزبيدي ، وهذا الإسناد إلى الزهري شاميون . وقد دخلها هو وشيخه محمود بن الربيع بن سراقه بن عمرو الانصاري الخزرجي وحديثه هذا طرف من حديثه عن عتبان بن مالك الآتي في الصلاة من رواية صالح بن كيسان وغيره عن الزهري . وفي الرقاق من طريق معمر عن الزهري أخبرني محمود . قوله ( عقلت ) هو بفتح القاف أى حفظت . قوله ( حجة ) بفتح الميم وتشديد الجيم ، والمج هو إرسال الماء من الفم ، وقيل لا يسمى مجاً إلا إن كان على بعد . وفعله النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة معه ، أو ليبارك عليه بها كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة . قوله ( وأنا ابن خمس سنين ) لم أر التقييد بالسن عند تحمله في شيء من طرقه لافي الصحيحين ولا في غيرهما من الجوامع والمسانيد إلا في طريق الزبيدي هذه ، والزبيدي من كبار الحفاظ المتقنين عن الزهري حتى قال الوليد بن مسلم : كان الأوزاعي يفضل على جميع من سمع من الزهري . وقال أبو داود : ليس في حديثه خطأ . وقد تابعه عبد الرحمن ابن نمر عن الزهري لم يكن لفظه عند الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق عبد الرحمن بن نمر - وهو بفتح النون وكسر الميم - عن الزهري وغيره قال : حدثني محمود بن الربيع ، وتوفي النبي ﷺ وهو ابن خمس سنين ، فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها كانت في آخر سنة من حياة النبي ﷺ ، وقد ذكر ابن حبان وغيره أنه مات سنة تسع

وتسعين وهو ابن أربع وتسعين سنة وهو مطابق لهذه الرواية ، وذكر القاضي عياض في الإلماع وغيره أن في بعض الروايات أنه كان ابن أربع ، ولم أقف على هذا صريحا في شيء من الروايات بعد التتبع التام ، إلا إن كان ذلك مأخوذا من قول صاحب الاستيعاب إنه عقل المجنة وهو ابن أربع سنين أو خمس ، وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي إنه كان ابن ثلاث وتسعين لما مات ، والأول أولى بالاعتقاد لصحة إسناده ، على أن قول الواقدي يمكن حله إن صح على أنه ألقى الكسر وجبره غيره . والله أعلم . وإذا تحرر هذا فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بنى قريظة ومراجعته له في ذلك ، ففيه السماع منه وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً ، فهو أصغر من محمود . وليس في قصة محمود ضبطه لسباع شيء . فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لمذنبين المعنيين . وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية لا الأحوال الوجودية ، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ حج بجة في وجهه ، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية ثبتت كنه صحايبا . وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب . ثم أنشد صاحب البيت أدري بالذي فيه ، انتهى . وهو جواب مسدد . وتكلمته ماقدمناه قبل أن المقتصد بلفظ السماع في الترجمة هـ . أو ما ينزل منزلته من نقل الفعل أو التقرير ، وغفل البدر الزركشي فقال : يحتاج المهلب إلى ثبوت أن قصة ابن الزبير صحيحة على شرط البخاري . انتهى . والبخاري قد أخرج قصة ابن الزبير المذكورة في مناقب الزبير في الصحيح ، فلا يرد موجه وقد حصل جوابه . والعجب من متكلم على كتاب يغفل عما وقع فيه في المواد الضخمة ويعترضها بما يؤدي إلى نفي ورودها فيه . قوله ( من دلو ) زاد النسائي د معلق ، ولابن حبان د معلق ، والله بذلك يؤوث . وللصنف في الرقاق من رواية معمّر د من دلو كانت في دارهم ، وله في الطهارة والصلاة وغيرهما د من بئر ، بدل دلو ، ويجمع بينهما بأن الماء أخذ بالدلو من البئر وتناوله النبي ﷺ من الدلو . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز إحضار الصبيان مجالس الحديث وزيارة الإمام أسحابة في درهم ومداعبته صبيانهم ، واستدل به بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس ، ومن كان دونها يكتب له حضور . وليس في الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم ، فن فهم الخطاب سمع وإن كان دون ابن خمس وإلا فلا ، وقال ابن رشيد : الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس أنها مظنة لذلك . لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه ، والله أعلم . وقريب منه ضبط الفقهاء سن التمييز بست أو سبع ، والمرجح أنها مظنة لا تحديد . ومن أقوى ما يتمسك به في أن المرد في ذلك إلى الفهم فيختلف باختلاف الأشخاص ما أورده الخطيب من طريق أبي عاصم قال : ذهبت « ١٢٠ » - وهو ابن ثلاث سنين - إلى ابن جريج لحديثه ، قال أبو عاصم : ولا بأس بتعليم الصبي الحديث والقرآن . هـ . هذا السن ، يعني إذا كان فهما . وقصة أبي بكر بن المقرئ الحافظ في تسميعه لابن أربع بعد أن امتحنه بحفظ سور من القرآن مشهورة

## ١٩ - باب الخروج في طلب العلم

ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد

٧٨ - حدثنا أبو القاسم خالد بن خليف قال حدثنا محمد بن حرب قال : قال الأوزاعي أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه تمارى هو والحارث بن قيس بن حصن القرظي في

صاحب موسى، فرّ بهما أبي بن كعب فدعاه ابن عباس فقال: إني تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى لقيته، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكرُ شأنه؟ فقال أبي: نعم سمعتُ النبي ﷺ يذكرُ شأنه يقول: «يُنْجَا موسى في ملا من بنى إسرائيل إذ جاءه رجلٌ فقال: أتعلم أحداً أعظم منك؟ قال موسى: لا. فأوحى الله عز وجل إلى موسى: بلى، عَدْنَا خَصِرًا. فسأل السبيل إلى لقيته، فجعل الله له الحوت آيةً، وقيل له: إذا قَدَّمت الحوت فارجع فإنك ستلقاه، فكان موسى ﷺ يتبع أثر الحوت في البحر. فقال فتى موسى لموسى: أرايتَ إذ أَوَيْنَا إلى الصخرة فأنى نسبت الحوت، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره. قال موسى: ذلك ما كنّا نُبغى. فارتدّا على آثارهما قصصاً، فوجدَا خَصِرًا. فكان من شأنهما ما قص الله في كتابه»

قوله (باب الخروج) أى السفر (في طلب العلم) لم يذكر فيه شيئاً مرفوعاً صريحاً، وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة رفعه «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»، ولم يخرج المصنف لاختلاف فيه. قوله (ورحل جابر بن عبد الله) هو الأنصارى الصحابى المشهور، وعبد الله بن أنيس بضم الهمزة مصفراً هو الجنبى حليف الأنصار. قوله (في حديث واحد) هو حديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد وأبو يعلى في مسندهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغنى عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للواب: قل له جابر على الباب. فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم. فخرج فاعتنقنى. فقلت: حديث بلغنى عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ، فغشيت أن أموت قبل أن أسمع. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة»، فذكر الحديث. وله طريق أخرى أخرجه الطبرانى في مسند الشاميين، وتمام في فوائده من طريق الحاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: كان يبلغنى عن النبي ﷺ حديث في القصاص، وكان صاحب الحديث بمصر فاشتريت بعيراً فسرت حتى وردت مصر فقصدت إلى باب الرجل. . . فذكر نحوه. وإسناده صالح. وله طريق ثالثة أخرجه الخطيب في الرحلة من طريق أبي الجارود العنسى - وهو بالنون الساكنة - عن جابر قال: بلغنى حديث في القصاص.. فذكر الحديث نحوه. وفي إسناده ضعف. وادعى بعض المتأخرين أن هذا ينقض القاعدة المشهورة أن البخارى حيث يعلق بصيغة الجزم يكون صحيحاً وحيث يسبق بصيغة التقرير يكون فيه علة، لأنه علقه بالجزم هنا، ثم أخرج طرفاً من متنه في كتاب التوحيد بصيغة التقرير فقال: ويذكر عن جابر عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول «يحشر الله العباد فيناديهم بصوت، الحديث». وهذه الدعوى مردودة، والقاعدة بمحمد الله غير منتزعة، ونظر البخارى أدق من أن يعترض عليه بمثل هذا فإنه حيث ذكر الارتحال فقط جزم به لأن الإسناد حسن وقد اعتضد. وحيث ذكر طرفاً من المتن لم يجزم به لأن لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبته إلى الرب ويحتاج إلى تأويل (١) فلا يكتفى فيه بحجى الحديث من طريق مختلف فيها ولو

(١) ليس الأمر كذلك، بل إطلاق الصوت على كلام الله سبحانه قد ثبت في غير هذا الحديث عند المؤلف وغيره، فالواجب إثبات ذلك على الوجه الذى يأتى بالله كائن الصفات كما هو مذهب أهل السنة. والله أعلم

اعتضدت . ومن هنا يظهر شغوف علمه ودقة نظره وحسن تصرفه رحمه الله تعالى . وروى ابن بطال فزعهم أن الحديث الذي رُحل فيه جابر إلى عبد الله بن أنيس هو حديث الستر على المسلم ، وهو انتقال من حديث إلى حديث ، فإن الراجل في حديث الستر هو أبو أيوب الأنصاري رُحل فيه إلى عقبة بن عامر الجهني ، أخرجه أحمد بسند منقطع ، وأخرجه الطبراني من حديث مسلمة بن مخلد قال : أتاني جابر فقال لي : حديث بلغني أنك ترويه في الستر . فذكره . وقد وقع ذلك لغير من ذكره ، فروى أبو داود من طريق عبد الله بن بريدة أن رجلا من الصحابة رُحل إلى فضالة بن عبيد وهو بمصر في حديث . وروى الخطيب عن عبيد الله بن عدى قال : بلغني حديث عند علي نخفت إن مات أن لا أجدّه عند غيره فرحلت حتى قدمت عليه العراق . ونتيج ذلك يكثّر ، وسيأتى قول الشعبي في مسألة : إن كان الرجل ليرحل فيما دونها إلى المدينة . وروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد . وسيأتى نحو ذلك عن غيره . وفي حديث جابر دليل على طلب علو الإسناد ، لأنه بلغه الحديث عن عبد الله بن أنيس فلم يقمعه حتى رُحل فآخذه عنه بلا واسطة . وسيأتى عن ابن مسعود في كتاب فضائل القرآن قوله : لو أعلم أحدا أعلم بكتاب الله مني لرحلت إليه . وأخرج الخطيب عن أبي العالية قال : كنا نسمع عن أصحاب رسول الله ﷺ فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم . وقيل لأحمد : رجل يطلب العلم يلزم رجلا عنده علم كثير ، أو يرحل ؟ قال : يرحل ، يكتب عن علماء الأمصار ، فيشافه الناس ويتعلم منهم . وفيه ما كان عليه الصحابة من الحرص على تحصيل السنن النبوية . وفيه جواز اعتناق القادم حيث لا تحصل الرؤية . قوله ( خالد بن خلي ) هو بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام الخفيفة بعدها ياء تحتانية مشددة كما تقدم في المقدمة ، وإثما أعدته لأنه وقع عند الزركشي مضبوطا بلام مشددة ، وهو سبق قلم أو خطأ من الناسخ . قوله ( قال الأوزاعي ) في رواية الأصيلي : حدثنا الأوزاعي . قوله ( أنه تمارى هو والحر ) سقطت د هو ، من رواية ابن عساكر فنعطف على المرفوع المتصل بغير تأكيد ولا فصل ، وهو جائز عند البعض . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قبل بيابن ، وليس بين الروایتين اختلاف إلا فيما لا يغير المعنى وهو قليل . وفيه فضل الازدياد من العلم ، ولو مع المشقة والنصب بالسفر ، وخضوع الكبير لمن يتعلم منه . ووجه الدلالة منه قوله تعالى لئن لم يكن الله تعالى عليه الصلاة والسلام ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) وموسى عليه السلام منهم ، فتدخل أمة النبي ﷺ تحت هذا الأمر إلا فيما ثبت نسخه

## ٢٠ - باب فضل من علم وعلم

٧٩ - حدثنا محمد بن العلاء قال حدثنا حماد بن أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضا ، فكان منها نقيّة قبِلَت الماء فأنبتت الكَلأَ والعُشبَ الكثيرَ ، وكانت منها أجادِبٌ أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا ، وأصابَت منها طائفة أخرى إنما هي قيعانٌ لا تُمْسِكُ ماءً ولا تُنْبِتُ كَلأً . فذلكَ مثلُ مَنْ فقه في دينِ الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم ، ومثلُ مَنْ لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أُرْسِلْتُ به » . قال أبو عبد الله : قال إسحق : وكان منها طائفة قبِلَت الماء فاع يملؤهُ الماء ، والصفصفُ المستوى من الأرض

**قوله** ( باب فضل من علم وعلم ) الاول بكسر اللام الخفيفة أى صار عالما ، والثانية بفتحها وتشديدها . **قوله** (حدثنا محمد بن العلاء) هو أبو كريب مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وكذا شيخه أبو أسامة ، ويريد بضم الموحدة وأبو بردة جده وهو ابن أبي موسى الأشعري . وقال في السياق عن أبي موسى ولم يقل عن أبيه تفننا ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** ( مثل ) بفتح المثناة والمراد به الصفة العجيبة لا القول السائر . **قوله** ( الهدى ) أى الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والعلم المراد به معرفة الأدلة الشرعية . **قوله** ( نقيّة ) كذا عند البخارى في جميع الروايات التى رأيناها بالنون من النقاء وهى صفة لمحدوف ، لكن وقع عند الخطابى والحيدى وفى حاشية أصل أبي ذر نقيّة بمثلثة مفتوحة وغين معجمة مكسورة بعدها موحدة خفيفة مفتوحة ، قال الخطابى : هى مستنقع الماء فى الجبال والصخور . قال القاضى عياض : هذا غلط فى الرواية ، وإحالة للمعنى . لأن هذا وصف الطائفة الاولى التى تنبت ، وما ذكره يصلح وصفا للثانية التى تمسك الماء . قال : وما ضبطناه فى البخارى من جميع الطرق إلا د نقيّة ، بفتح النون وكسر القاف وتشديد الياء التحتانية ، وهو مثل قوله فى مسلم د طائفة طيبة . قلت : وهو فى جميع ما وقعت عليه من المسانيد والمستخرجات كما عند مسلم وفى كتاب الزركشى . وروى د بقعة ، قلت : هو بمعنى طائفة ، لكن ليس ذلك فى شيء من روايات الصحيحين . ثم قرأت فى شرح ابن رجب أن فى رواية بالموحدة بدل النون قال : والمراد بها القطعة الطيبة كما يقال فلان بقية الناس ، ومنه ( فلولاً كان من القرون من قبلكم أولو بقية ) . **قوله** ( قبلت ) بفتح القاف وكسر الموحدة من القبول كذا فى معظم الروايات . ووقع عند الأصملى د قيلت ، بالتحتانية المشددة ، وهو تصحيف كما سنذكره بعد . **قوله** ( الكسلا ) بالهمزة بلا مد . **قوله** ( والعشب ) هو من ذكر الخاص بعد العام ، لأن الكسلا يطلق على الثبت الرطب واليابس معا ، والعشب للرطب فقط . **قوله** ( إعاذات ) كذا فى رواية أبي ذر بكسر الهمزة والخاء والذال المعجمتين وآخره مثناة من فوق قبلها ألف جمع لإعاذة وهى الأرض التى تمسك الماء ، وفى رواية غير أبي ذر وكذا فى مسلم وغيره د أجادب ، بالجيم والذال المهملة بعدها موحدة جمع جذب بفتح الدال المهملة على غير قياس وهى الأرض الصلبة التى لا ينضب منها الماء . وضبطه المازرى بالذال المعجمة ، ووجهه القاضى . ورواها الإسماعيلى عن أبي يعلى عن أبي كريب د أحارب ، بحاء وراء مهملتين ، قال الإسماعيلى . لم يضبطه أبو يعلى وقال الخطابى : ليست هذه الرواية بشيء . قال : وقال بعضهم د أجارد ، بجيم وراء ثم دال مهملة جمع جرداء وهى البارزة التى لا تنبت ، قال الخطابى : هو صحيح المعنى إن ساعدته الرواية . وأغرب صاحب المطالع لجعل الجميع روايات ، وليس فى الصحيحين سوى روايتين فقط ، وكذا جزم القاضى . **قوله** ( فنفع الله بها ) أى بالإعاذات . وللأصملى به أى بالماء . **قوله** ( وزرعوا ) كذا له بزيادة زاي من الزرع ، ووافقه أبو يعلى ويعقوب بن الأخرم وغيرهما عن أبي كريب ، ولمسلم والنسائى وغيرهما عن أبي كريب د ورعوا ، بغير زاي من الرعى ، قال النووى : كلاهما صحيح . ورجح القاضى رواية مسلم بلا مرجح ، لأن رواية زرعوا تدل على مباشرة الزرع لتطابق فى التثيل مباشرة طلب العلم ، وإن كانت رواية رعووا مطابقة لقوله أنبتت ، لكن المراد أنها قابلة للأنبات . وقيل إنه روى د ووعوا ، بواوين ، ولا أصل لذلك . وقال القاضى قوله د ورعوا ، راجع للأول لأن الثانية لم يحصل منها نبات انتهى . ويمكن أن يرجع إلى الثانية أيضا بمعنى أن الماء الذى استقر بها سقيت منه أرض أخرى فأنبتت . **قوله** ( فأصاب ) أى الماء . وللأصملى وكريمة أصابت أى طائفة أخرى . ووقع كذلك صريحا عند النسائى . والمراد

بالطائفة القطمة . قوله ( قيعان ) بكسر القاف جمع قاع وهو الأرض المستوية المساء التي لا تنبت . قوله ( قعه ) بضم القاف أى ضار قعها . وقال ابن التين : رويناه بكسرهما والضم أشبه . قال القرطبي وغيره : ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلا بالغيث العام الذى يأتى الناس فى حال حاجتهم اليه ، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه ، فكما أن الغيث يحيى البلد الميت فكذا علوم الدين يحيى القلب الميت . ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث ، فمنهم العالم العامل المعلم . فهو بمنزلة الأرض الطيبة شربت فانتفعت فى نفسها وأنبئت فنفعت غيرها . ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره ، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به ، وهو المشار اليه بقوله « نضر الله امرأ سمع مقالتي فادأها كما سمعها » . ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره ، فهو بمنزلة الأرض السبخة أو المساء التي لا تقبل الماء أو تفسده على غيرها . وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين المحمودتين لاشترائيهما فى الانتفاع بهما ، وأفرد الطائفة الثالثة المذمومة لعدم النفع بها . والله أعلم . ثم ظهر لى أن فى كل مثل طائفتين ، فالأول قد أوجضناه ، والثانى الأول منه من دخل فى الدين ولم يسمع العلم أو سمعه فلم يعمل به ولم يعلمه ، ومثاله من الأرض السباخ وأشير إليها بقوله ﷺ « من لم يرفع بذلك رأسا ، أى أعرض عنه فلم ينتفع به ولا نفع . والثانية منه من لم يدخل فى الدين أصلا ، بل بلغه فكفر به ، ومثاله من الأرض الصماء المسوية المستوية التي يمر عليها الماء فلا ينتفع به ، وأشير إليها بقوله ﷺ « ولم يقبل هدى الله الذى جئت به » . وقال الطيبي : بقى من أقسام الناس قسيان : أحدهما الذى انتفع بالعلم فى نفسه ولم يعلمه غيره ، والثانى من لم ينتفع به فى نفسه وعلمه غيره . قلت : والأول داخل فى الأول لأن النفع حصل فى الجملة وإن تفاوتت مراتبه ، وكذلك ما تنبته الأرض ، فنه ما ينتفع الناس به ومنه ما يصير هشيا . وأما الثانى فإن كان عمل الفرائض وأهل النوافل فقد دخل فى الثانى كما قررناه ، وإن ترك الفرائض أيضا فهو فاسق لا يجوز الأخذ عنه ، ولعله يدخل فى عموم « من لم يرفع بذلك رأسا ، والله أعلم . قوله ( قال اسحق ) : وكان منها طائفة قيلت ( أى بتشديد الياء التحتانية . أى إن إسحق وهو ابن راهويه حيث روى هذا الحديث عن أبي أسامة خالف فى هذا الحرف . قال الاصيلي : هو تصحيف من إسحق . وقال غيره : بل هو صواب ومعناه شربت ، والتيل شرب نصف النهار ، يقال قيلت الابل أى شربت فى القائلة . وتعقبه القرطبي بأن المقصود لا يختص بشرب القائلة . وأجيب بان كون هذا أصله لا يمنع استعماله على الإطلاق تجوزا . وقال ابن دريد . قيل الماء فى المكان المنخفض إذا اجتمع فيه ، وتعقبه القرطبي أيضا بأنه يفسد التليل ، لأن اجتماع الماء إنما هو مثال الطائفة الثانية ، والكلام هنا إنما هو فى الأولى التي شربت وأنبئت . قال : والظاهر أنه تصحيف . قوله ( قاع يعلوه الماء . والصفصف المستوى من الأرض ) هذا ثابت عند المستطلى ، وأراد به أن قيعان المذكورة فى الحديث جمع قاع وأنها الأرض التي يعلوها الماء ولا يستقر فيها ، وإنما ذكر الصفصف معه جريا على عادته فى الاعتناء بتفسير ما يقع فى الحديث من الالفاظ الواقعة فى القرآن ، وقد يستطرد . ووقع فى بعض النسخ المصطف بدل الصفصف وهو تصحيف

( تنبيه ) : وقع فى رواية كريمة : وقال ابن إسحق : وكان شيخنا العراقي يرجحها ولم أسمع ذلك منه ، وقد وقع فى نسخة الصغاني : وقال إسحق عن أبي أسامة . وهذا يرجع الأول



٢١ - **باب** رفع العلم ، وظهور الجهل . وقال ربيعة : لا ينبغي لأحدٍ عنده شيءٌ من العلم أن يُضجَّ نفسه .  
 ٨٠ - **حديث** عمران بن ميسرة قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ « إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ ، وَيَنْتَبِتَ الْجَهْلُ ، وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا »

[ الحديث ٨٠ - أطرافه في : ٨١ ، ٥٢٣١ ، ٥٥٧٧ ، ٦٨٠٨ ]

**قوله** ( باب رفع العلم ) مقصود الباب الحث على تعلم العلم ، فانه لا يرفع إلا بقبض العلماء كما سيأتي صريحا . وما دام من يتعلم العلم موجودا لا يحصل الرفع . وقد تبين في حديث الباب أن رفعه من علامات الساعة . **قوله** ( وقال ربيعة ) هو ابن أبي عبد الرحمن الفقيه المدني ، المعروف بربيعة الرأي - بإسكان الهمزة - قيل له ذلك لكثرة اشتغاله بالاجتهاد . ومراد ربيعة أن من كان فيه فهم وقابلية للعلم لا ينبغي له أن يهمل نفسه فيترك الاشتغال ، لئلا يؤدي ذلك إلى رفع العلم . أو مراده الحث على نشر العلم في أهله لئلا يموت العالم قبل ذلك فيؤدي إلى رفع العلم . أو مراده أن يشهر العالم نفسه ويتصدى للأخذ عنه لئلا يضيع علمه . وقيل مراده تعظيم العلم وتوقيره ، فلا يهين نفسه بأن يجعله عرضا للدنيا . وهذا معنى حسن ، لكن اللائق بتقريب المصنف ما تقدم . وقد وصل أثر ربيعة المذكور الخطيب في الجامع والبيهقي في المدخل من طريق عبد العزيز الأويسي عن مالك عن ربيعة

**قوله** ( حدثنا عمران بن ميسرة ) في بعضها عمران غير مذكور الأب ، وقد عرف من الرواية الأخرى أنه ابن ميسرة . وقد خرج النسائي عن عمران بن موسى القزاز ، وليس هو شيخ البخاري فيه . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ( عن أبي التياح ) بثناة مفتوحة فوقانية بعدها تحتانية ثقيلة وآخره حاء مهملة كما تقدم . **قوله** ( عن أنس ) زاد الأصل وأبو ذر ، ابن مالك ، والنسائي ، حدثنا أنس ، . ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون ، وكذا الذي بعده . **قوله** ( أشراط الساعة ) أي علاماتها كما تقدم في الإيمان ، وتقدم أن منها ما يكون من قبيل المعتاد ، ومنها ما يكون خارقا للعادة . **قوله** ( أن يرفع العلم ) هو في محل نصب لأنه اسم أن ، وسقطت د أن ، من رواية النسائي حيث أخرجه عن عمران شيخ البخاري فيه ، فعلى روايته يكون مرفوع المحل . والمراد برفعه موت حملته كما تقدم . **قوله** ( ويثبت ) هو بفتح أوله وسكون المثناة وفتح المشاة ، وفي رواية مسلم د ويث ، بضم أوله وفتح المشاة بعدها مثناة أي ينتشر . وغفل الكرمانى فعزاها للبخاري ، وإنما حكاهما النووي في الشرح لمسلم ، قال الكرمانى : وفي رواية د وينبت ، بالنون بدل المثناة من النبات ، وحكى ابن رجب عن بعضهم د وينث ، بنون ومثناة من النث وهو الإشاعة . قلت : وليست هذه في شيء من الصحيحين . **قوله** ( ويشرب الخمر ) هو بضم المشاة أوله وفتح المشاة على العطف ، والمراد كثرة ذلك واشتباره . وعند المصنف في النكاح من طريق هشام عن قتادة د ويكثر شرب الخمر ، فالعلامة مجموع ما ذكر . **قوله** ( ويظهر الزنا ) أي يفسو كما في رواية مسلم

٨١ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال : لأحدثنكم حديثا لا يُحدثكم أحدٌ بعدي ، سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يقول « مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ ، وَيَظْهَرَ الزُّنَا ، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ ، وَيَقِلَّ الرَّجَالُ حَتَّى يَكُونَ تَلْسِينَ اسْرَأَةَ الْقَيْمِ الْوَاحِدُ »

قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان . قوله (عن أنس) زاد الأصيلي «ابن مالك» . قوله (لأحدثكم) بفتح اللام وهو جواب قسم محذوف أى والله لأحدثكم ، وصرح به أبو عوانة من طريق هشام عن قتادة ، ولمسلم من رواية غندر عن شعبة ألا أحدثكم فيحتمل أن يكون قال لهم أولا : ألا أحدثكم؟ فقالوا نعم ، فقال : لأحدثكم . قوله (لأحدثكم أحد بعدى) كذاله ولمسلم بخذف المفعول ، ولابن ماجه من رواية غندر عن شعبة لأحدثكم به أحد بعدى ، وللمصنف من طريق هشام لأحدثكم به غيرى ، ولأبى عوانة من هذا الوجه لأحدثكم أحد سمعه من رسول الله ﷺ بعدى ، وعرف أنس أنه لم يبق أحد ممن سمعه من رسول الله ﷺ غيره ، لأنه كان آخر من مات بالبصرة من الصحابة ، فلعل الخطاب بذلك كان لأهل البصرة ، أو كان عاما وكان تحديده بذلك فى آخر عمره ، لأنه لم يبق بعده من الصحابة من ثبت سماعه من النبي ﷺ إلا النادر ممن لم يكن هذا المتن فى مرويه . وقال ابن بطلال : يحتمل أنه قال ذلك لما رأى من التغيير ونقص العلم ، يعنى فاقضى ذلك عنده أنه لفساد الحال لا يحدثهم أحد بالحق . قلت : والأول أولى . قوله (سمعت) هو بيان ، أو بدل لقوله لأحدثكم . قوله (أن يقل العلم) هو بكسر القاف من القلة ، وفى رواية مسلم عن غندر وغيره عن شعبة «أن يرفع العلم» ، وكذا فى رواية سعيد عند ابن أبى شيبة وهمام عند المصنف فى الحدود وهشام عنده فى النكاح كلهم عن قتادة ، وهو موافق لرواية أبى التياح ، وللمصنف أيضا فى الأشربة من طريق هشام «أن يقل» ، فيحتمل أن يكون المراد بقلته أول العلامة ورفعه آخرها ، أو أطلقت القلة وأريد بها العدم كما يطلق العدم ويراد به القلة ، وهذا أليق لاتحاد المخرج . قوله (وتكثر النساء) قيل سببه أن الفتن تكثر فيكثر القتل فى الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء . وقال أبو عبد الملك : هو إشارة إلى كثرة الفتن فتكثر السبايا فيتخذ الرجل الواحد عدة موطآت . قلت : وفيه نظر ، لأنه صرح بالقلة فى حديث أبى موسى الآتى فى الزكاة عند المصنف فقال «من قلة الرجال وكثرة النساء» ، والظاهر أنها علامة محضة لا لسبب آخر ، بل يقدر الله فى آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث ، وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم . وقوله «لخمس» ، يحتمل أن يراد به حقيقة هذا العدد ، أو يكون مجازا عن الكثرة . ويؤيده أن فى حديث أبى موسى «وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة» . قوله (القيم) أى من يقوم بأمرهن ، واللام للعهد إشعارا بما هو معهود من كون الرجال قوامين على النساء . وكان هذه الأمور الخمسة خصت بالذكر لكونها مشعرة باختلال الأمور التى يحصل بحفظها صلاح المعاش والمعاد ، وهى : الدين لأن رفع العلم يخل به ، والعقل لأن شرب الخمر يخل به ، والنسب لأن الزنا يخل به ، والنفس والمال لأن كثرة الفتن تخل بهما . قال الكرماني : وإنما كان اختلال هذه الأمور مؤذنا بخراب العالم لأن الخلق لا يتركون هملا ، ولا نبى بعد نبينا صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين ، فيتعين ذلك . وقال القرطبي فى «المفهم» : فى هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، إذ أخبر عن أمور ستقع فوقت ، خصوصا فى هذه الأزمان . وقال القرطبي فى التذكرة : يحتمل أن يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت أم لا . ويحتمل أن يكون ذلك يقع فى الزمان الذى لا يبقى فيه من يقول الله أنه فيزوج الواحد بغير عدد جهلا بالحكم الشرعى . قلت : وقد وجد ذلك من بعض أمراء الترك وغيرهم من أهل هذا الزمان مع دعواه الاسلام . والله المستعان

## ٢٢ - فضل العلم

٨٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ : حَدَّثَنِي الْأَيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حِزَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَوْ تَيْتُ بِقَدَحٍ كَبِينٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى لَمْ أَرَ الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ » قَالُوا : فَمَا أَوَّلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ « الْعِلْمُ » [ الحديث ٨٢ - أطرافه في : ٦٣٨١ ، ٧٠٠٦ ، ٧٠٠٧ ، ٧٠٢٧ ، ٧٠٣٢ ]

قوله ( باب فضل العلم ) الفضل هنا بمعنى الزيادة أى مافضل عنه ، والفضل الذى تقدم فى أول كتاب العلم بمعنى الفضيلة ، فلا يظن أنه كرهه . قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) هو سعيد بن كثير بن عفير المصرى ، نسب إلى جده كما تقدم . وعفير بضم المهملة بعدها فاء كما تقدم أيضا . قوله ( حدثنا الليث ) هو ابن سعيد عن عقيل ، وللأصيل وكريمة . حدثني الليث حدثني عقيل . قوله ( عن حمزة ) وللصنف فى التعبير ، أخبرني حمزة . قوله ( بينا ) أصله بين فأشبهت الفتحة . قوله ( أتيت ) بضم الهززة . قوله ( فشربت ) أى من ذلك اللبن . قوله ( لارى ) بفتح الهززة من الرؤية أو من العلم ، واللام للتأكيد أو جواب قسم محذوف ، والرى بكسر الراء فى الرواية وحكى الجوهري الفتح ، وقال غيره : بالكسر الفعل ، وبالفتح المصدر . قوله ( يخرج ) أى الرى ، وأطلق رؤيته إياه على سبيل الاستعارة . قوله ( فى أظفارى ) فى رواية ابن عساكر « من أظفارى » وهو أبلغ ، وفى التعبير « من أطرافى » وهو بمعناه . قوله ( قال العلم ) هو بالنصب وبالرفع معا فى الرواية ، وتوجيهها ظاهر . وتفسير اللبن بالعلم لاشتراكهما فى كثرة النفع بهما . وسيأتى بقية الكلام عليه فى مناقب عمر وفى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : وجه الفضيلة للعلم فى الحديث من جهة أنه عبر عن العلم بأنه فضلة النبى ﷺ ونصيب مما آفاه الله ، وناهيك بذلك ، انتهى . وهذا قاله بناء على أن المراد بالفضل الفضيلة ، وغفل عن النكتة المتقدمة

## ٢٣ - باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

٨٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بَيْنَى النَّاسِ يَسْأَلُونَهُ فُجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ لَحَلَّتْ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ . فَقَالَ : ادْبَحْ وَلَا حَرَجَ . فُجَاءَهُ آخَرُ فَقَالَ : لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى . قَالَ : ازِمْ وَلَا حَرَجَ . فَاسْتَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ

[ الحديث ٨٣ - طرفه فى : ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٧٣٧ ، ١٧٣٨ ، ١٧٦٥ ]

قوله ( باب الفتيا ) هو بضم الفاء ، وإن قلت الفتوى فتحبها ، والمصادر الآتية بوزن فتيا قليلة مثل تقياً ورجحى . قوله ( وهو ) أى المقتى ، ومراده أن العالم يجب سؤال الطالب ولو كان راكبا . قوله ( على الدابة ) المراد بها فى اللغة كل مامضى على الأرض ، وفى العرف ما يركب . وهو المراد بالترجمة ، وبعض أهل العرف خصها بالحمار ، فإن قيل ليس فى سياق الحديث ذكر الركوب فالجواب أنه أحال به على الطريق الاخرى التى أوردتها فى الحج

فقال « كان على ناقته » ترجم له « باب الفتيا على الدابة عند الجرة » فأورد الحديث من طريق مالك عن ابن شهاب فذكره كالذي هنا ، ثم من طريق ابن جريج نحوه . ثم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب بلفظ « وقف رسول الله ﷺ على ناقته » قال فذكر الحديث ولم يسق لفظه وقال بعده : تابعه معمر عن الزهري . انتهى . ورواية معمر وصلها أحد ومسلم والنسائي وفيها : رأيت رسول الله ﷺ يمشي على ناقته . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( حجة الوداع ) هو بفتح الحاء ويجوز كسرهما . قوله ( للناس يسألونه ) هو إما حال من فاعل وقف أو من الناس ، أو استئناف بيانا لسبب الوقوف . قوله ( فجاء رجل ) لم أعرف اسم هذا السائل ولا الذي بعده في قوله « جاء آخر » ، والظاهر أن الصحابي لم يسم أحدا لكثرة من سأل إذ ذاك ، وسيأتي بسط ذلك في الحج . قوله ( ولا حرج ) أى لاشئ عليك مطلقا من الإثم ، لا في الترتيب ولا في ترك القدية . هذا ظاهره . وقال بعض الفقهاء : المراد نفي الإثم فقط ، وفيه نظر لأن في بعض الروايات الصحيحة « ولم يأمر بكفارة » ، وسيأتي مباحث ذلك في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ورجال هذا الإسناد كلهم مدنيون

#### ٢٤ - باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس

٨٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ سئل في حجته فقال : **ذبح** قبل أن أرمي ، فأومأ بيده قال : **ولا حرج** . قال **حلفت** قبل أن أذبح ، فأومأ بيده : **ولا حرج**

[ الحديث ٨٤ - أطرافه في : ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٣٤ ، ١٧٣٥ ، ٦٦٦١ ]

قوله ( باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد أو الرأس ) الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولا ، وهما مرفوعان . وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط ، وهو من فعل عائشة فيكون موقوفا لكن له حكم المرفوع ، لأنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير . قوله ( وهيب ) بالتصغير وهو ابن خالد ، من حفاظ البصرة ، مات سنة خمس وستين وقيل تسع وستين ، وأرخه الديلماني حواشي نسخته سنة ست وخمسين وهو وهم . وأيوب هو السخيتاني ، وعكرمة هو مولى ابن عباس ، والإسناد كله بصريون . قوله ( سئل ) هو بضم أوله ( فقال ) أى السائل : ( ذبح قبل أن أرمي ) أى فهل على شيء ؟ قوله ( فأومأ بيده فقال : لا حرج ) أى عليك . وقوله « فقال » ، يحتمل أن يكون بيانا لقوله أومأ ويكون من إطلاق القول على الفعل كما في الحديث الذي بعده « فقال هكذا بيده » ، ويحتمل أن يكون حالا والتقدير فأومأ بيده قائلا لا حرج ، لجمع بين الإشارة والنطق ، والاول أليق بترجمة المصنف ، قوله ( وقال حلفت ) يحتمل أن السائل هو الاول ، ويحتمل أن يكون غيره ويكون التقدير فقال سائل كذا ، وقال آخر كذا ، وهو الأظهر ليوافق الرواية التي قبله حيث قال : جاء آخر . قوله ( فأومأ بيده ولا حرج ) كذا ثبتت الواو في قوله ولا حرج ، وليست عند أبي ذر في الجواب الاول ، قال الكرمانى : لأن الاول كن في ابتداء الحكم والثاني عطف على المذكور أولا . انتهى . وقد ثبتت الواو في الاول أيضا في رواية الاصيل وغيره

٨٥ - **حديث** الكشي بن إبراهيم قال : أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان عن سالم قال : سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال « يُقْبَضُ الْعِلْمُ ، وَيَظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ ، وَيَكْثُرُ الْهَرْجُ » . قيل : يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال : هكذا بيده فخرّفا ، كأنه يريد القتل

[ الحديث ٨٥ - أطرافه في : ١٠٣٦ ، ١٤١٢ ، ٣٦٠٥ ، ٣٦٠٩ ، ٤٦٣٥ ، ٤٦٣٦ ، ٦٠٣٧ ، ٦٥٠٦ ، ٦٩٣٥ ، ٧٠٦١ ، ٧١١٥ ، ٧١٢١ ]

**قوله** ( حدثنا المكي ) هو اسم وليس بنسب ، وهو من كبار شيوخ البخاري كما سنذكره في باب إثم من كذب . **قوله** ( أخبرنا حنظلة ) وهو ابن أبي سفيان بن عبد الرحمن الجعفي المدني . **قوله** ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب . وفي رواية الإسماعيلي من طريق إسحاق بن سليمان الراوي عن حنظلة قال سمعت سالما ، وزاد فيه ، لا أدري كم رأيت أبا هريرة قائما في السوق يقول يقبض العلم ، فذكره موقوفا ، لكن ظهر في آخره أنه مرفوح . **قوله** ( يقبض العلم ) يفسر المراد بقوله قبل هذا « يرفع العلم » ، والقبض يفسره حديث عبد الله بن عمرو الآتي بعد أنه يقع بموت العلماء . **قوله** ( ويظهر الجهل ) هو من لازم ذلك . **قوله** ( والفتن ) في رواية الأصيلي وغيره « وتظهر الفتن » . **قوله** ( الهرج ) هو بفتح الهاء وسكون الراء بعدها جيم . **قوله** ( فقال هكذا بيده ) هو من إطلاق القول على الفعل . **قوله** ( لخرّفا ) الفاء فيه تفسيرية كأن الراوي بين أن الإيمان كان محرفا . **قوله** ( كأنه يريد القتل ) كان ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب ، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة ، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة وقال في آخره « وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان » ، وقال الكرماني : الهرج هو الفتنة ، فأرادة القتل من لفظه على طريق التجوز إذ هو لازم معنى الهرج ، قال إلا أن يثبت ورود الهرج بمعنى القتل لغة . قلت : وهي غفلة عما في البخاري في كتاب الفتن . والهرج القتل بلسان الحبشة . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث هناك إن شاء الله تعالى

٨٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : أتيت عائشة وهي نضلى ، فقلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت إلى السماء ، فاذا الناس قيام فقالت : سبحان الله . قلت : آية . فأشارت برأسها - أي نعم - فقامت حتى تجلّثني الفشي ، فجعلت أصب على رأسي الماء . فحمد الله عز وجل النبي ﷺ وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا رأيت في مقامي ، حتى الجنة والنار . فأوحى إلي أنكم تقتنون في قبوركم مثل ، أو قريب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - من فتنة المسيح الدجال ، يقال : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن ، أو الموقن - لا أدري بأيهما قالت أسماء - فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأتبعنا ، هو محمد ( ثلاثا ) . فيقال : سم صالحا ، قد علمنا إن كنت لموقنا به . وأما المنافق ، أو المرتاب - لا أدري أي ذلك قالت أسماء - فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا فقلته

[ الحديث ٨٦ - أطرافه في : ١٨٤ ، ٩٢٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٦١ ، ١٢٣٥ ، ١٢٧٣ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢٠ ، ٧٢٨٧ ]

**قوله ( هشام )** هو ابن عروة بن الزبير . عن ( فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوجة هشام وبنت عمه .  
**قوله ( عن أسماء )** هي بنت أبي بكر الصديق زوج الزبير بن العوام وهي جدة هشام وفاطمة جميعا . **قوله ( فقلت**   
**ماشأن الناس )** أى لما رأيت من اضطرابهم . **قوله ( فأشارت )** أى عاتشة إلى السماء أى انكسفت الشمس . **قوله**   
**( فاذا الناس قيام )** كأنها التفتت من حجرة عاتشة إلى من في المسجد فوجدتهم قياما في صلاة الكسوف ، فيه إطلاق  
الناس على البعض . **قوله ( فقالت سبحان الله )** أى أشارت قائلة سبحان الله . **قوله ( قلت آية )** هو بالرفع خبر مبتدأ  
محذوف أى هذه آية أى علامة ، ويجوز حذف همزة الاستفهام وإثباتها . **قوله ( فقلت )** أى فى الصلاة . **قوله**   
**( حتى علاني )** كذا الأكثر بالعين المهملة وتخفيف اللام ، وفى رواية كريمة تجلاني بمشاة وجيم ولام مشددة ، وجلال  
الشيء ماغطى به . والفشى بفتح الغين وإسكان الشين المعجمتين وتخفيف الياء وبكسر الشين وتشديد الياء أيضا هو  
طرف من الإغماء ، والمراد به هنا الحالة القريبة منه فأطلقته مجازا ، ولهذا قالت : فجعلت أصب على رأسى الماء أى فى  
تلك الحال لينذهب . وروى من قال بأن صهبا كان بعد الإفافة ، وسيأتى تقرير ذلك فى كتاب الطهارة ، ويأتى الكلام  
على هذا الحديث أيضا فى صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى . **قوله ( أريته )** هو بضم الهمزة . **قوله ( حتى الجنة والنار )**  
رويناه بالحركات الثلاث فيهما . **قوله ( مثل أو قريبا )** كذا هو بترك التنوين فى الأول وإثباته فى الثانى ، قال ابن  
مالك : توجيهه أن أصله مثل فتنة الدجال أو قريبا من فتنة الدجال ، فحذف ما أضيف إلى مثل وترك على هيئته  
قبل الحذف ، وجاز الحذف لدلالة ما بعده عليه ، وهذا كقول الشاعر « بين ذراعى وجهة الأسد ، تقديره : بين  
ذراعى الأسد وجهة الأسد وقال الآخر :

أمام وخلف المرء من لطب ربه كوالى تزوى عنه ماهو يحذر

وفى رواية بترك التنوين فى الثانى أيضا ، وتوجيهه أنه مضاف إلى فتنة أيضا ، وإظهار حرف الجر بين المضاف  
والمضاف إليه جائز عند قوم . وقوله « لا أدري أى ذلك قالت أسماء » جملة معترضة بين بها الراوى أن الشك منه هل  
قالت له أسماء مثل أو قالت قريبا ، وسيأتى مباحث هذا المتن فى كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى  
( تنبيه ) : وقع فى نسخة الصغاني هنا : قال ابن عباس مرقدنا مخرجنا . وفى ثبوت ذلك نظر لأنه لم يقع فى  
الحديث لذلك ذكر وإن كان قد يظهر له مناسبة . وقد ذكر ذلك فى موضعه من سورة يس

٢٥ - **باب** تحريض النبي ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ ، وَالْعِلْمَ وَيَنْخَبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ .  
وقال مالك بن الحويرث . قال لنا النبي ﷺ « ارجعوا إلى أهليكم فعلموهم »

٨٧ - **حدثنا** محمد بن بشر قال حدثنا عُثْمَرُ قال حدثنا شُعْبَةُ عن أبي جَرَّة قال : كنت أترجم بين ابن  
عباس وبين الناس ، فقال : إن وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فقال : مِنَ الْوَفْدِ - أَوْ مِنَ الْقَوْمِ - قالوا :  
ربيعة . فقال : مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَفْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَايَ . قالوا : إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُعْبَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَبَيْنَا وَبَيْنَكَ  
هَذَا الْحَيَّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيَكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ ، فَرُنَّا بِأَسْرٍ نَخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ  
الْجَنَّةَ . فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ ، قَالَ : هَلْ تَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ

بِاللهِ وَحْدَهُ ؟ قالوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قال : شهادةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ . وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ ، وَتُعْطُوا الخُسَّ مِنْ الْمَنَسَمِ . وَنَهَامُ عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنَسَمِ ، وَالْمَزَفَتِ - قال شُعْبَةُ : رُبَّمَا قَالَ النِّقِيرُ ، وَرُبَّمَا قَالَ الْمُقِيرُ . قال : احفظوه وأخبروه مَنْ وراءَكُمْ

قوله (باب تمريض) هو بالضاد المعجمة ومن قالها بالمهملة هنا فقد صحف . قوله (وقال مالك بن الحويرث) هو بصيغة تصغير الحارث . وهذا التعليق طرف من حديث له مشهور يأتي في الصلاة . قوله (أبي جبرة) هو بالجيم والراء كما تقدم . قوله (من شقة) بضم الشين المعجمة وتشديد القاف . قوله (وتعطوا) كذا وقع ، وهو منصوب بتقدير أن ، وساخ التقدير لأن المعطوف عليه اسم قاله الكرماني . قلت : قد رواه أحمد عن غندر فقال د وأن تعطوا ، فكان حذفها من شيخ البخاري . قوله (قال شعبة : وربما قال النقيير) أي بالنون المفتوحة وتخفيف القاف المكسورة (وربما قال المقير) أي بالميم المضمومة وقح القاف وتشديد الياء المفتوحة ، وليس المراد أنه كان يتردد في هاتين اللفظتين ليثبت إحداهما دون الأخرى لأنه يلزم من ذكر المقير التكرار لسبق ذكر المزفت لأنه بمناء ، بل المراد أنه كان جازما بذكر الثلاثة الأول شاكا في الرابع وهو النقيير ، فكان تارة يذكره وتارة لا يذكره . وكان أيضا شاكا في التلفظ بالثالث فكان تارة يقول المزفت وتارة يقول المقير . هذا توجيهه فلا يلتفت إلى ما عداه . وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في أواخر كتاب الإيمان . وأخرجه المصنف هناك عاليا عن علي بن الجعد عن شعبة ، ولم يتردد إلا في المزفت والمقير فقط ، وجزم بالنقيير ، وهو يؤيد ما قلته . والله أعلم . قوله (وأخبروه) هو بفتح الهمة وكسر الباء . وللكشمي د وأخبروا ، بحذف الضمير

### ٢٦ - باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله

٨٨ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمر بن سعيد بن أبي حسين قال حدثني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث أنه تزوج ابنة لأبي إهاب بن عزيز فأتته امرأة فقالت : إني قد أرضعت عقبة والتي تزوج . فقال لها عقبة : ما أعلم أنك أرضعتني . ولا أخبرتني . فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة ، فسأله ، فقال رسول الله ﷺ : كيف وقد قيل ؟ فقارَها عقبة ، ونكحت زَوْجًا غيرَه

[ الحديث ٨٨ - أطرافه في : ٢٠٥٢ ، ٢٦٤٠ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦٠ ، ٥١٠٤ ]

قوله (باب الرحلة) هو بكسر الراء بمعنى الارتحال ، وفي روايتنا أيضا بفتح الراء أي الواحدة ، وأما بضمها فلمراد به الجهة ، وقد تطلق على من يرتحل إليه ، وفي رواية كريمة وتعليم أهله ، بعد قوله في المسألة النازلة ، والصواب حذفها لأنها تأتي في باب آخر . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (حدثني عبد الله بن أبي مليكة) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة نسب إلى جده . قوله (عن عقبة بن الحارث) سيأتي تصريحه بالسماع من عقبة في كتاب النكاح خلافا لمن أنكره ، وسيأتي الخلاف في كنية عقبة في قصة حبيب بن عدى . قوله (أنه تزوج ابنة) اسمها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها ياء تحتانية مشددة ، وكنتها أم يحيى كما يأتي في الشهادات . وهجم الكرماني فقال : لا يعرف اسمها ، وأبو إهاب بكسر الهمة لا أعرف اسمه ، وهو مذكور في الصحابة ، وعزيز بفتح العين

المهمة وكسر الواو وآخره زاي أيضا كما تقدم في المقدمة ، ومن قاله بضم أوله فقد حرف . قوله ( فأنته امرأة ) لم أقف على اسمها . قوله ( ولا أخبرتي ) بكسر المثناة أي قبل ذلك كأنه اتهمها . قوله ( فركب ) أي من مكة لأنها كانت دار لإقامته . والفرق بين هذه الترجمة وترجمة د باب الخروج في طلب العلم ، أن هذا أخضر وذاك أعم ، وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قوله ( ونكحت زوجا غيره ) اسم هذا الزوج ظريب بضم المعجمة المشالة وفتح الزاء وآخره موحدة مصفرا

### ٢٧ - باب التناوب في العلم

٨٩ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** . ح . قال **أبو عبد الله** وقال **ابن وهب** أخبرنا **يونس** عن **ابن شهاب** عن **عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور** عن **عبد الله بن عباس** عن **عمر** قال : كنت أنا و**جار** لي من الأنصار في **بني أمية بن زيد** - وهي من عوالى المدينة - وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فإذا نزلت جئته بنحري ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك . فذكر صاحبى الأنصارى يوم توبته فضرَبَ بابي ضرباً شديداً فقال : أئم هو ؟ فقزعت ، فخرجت إليه فقال : قد حدث أمر عظيم . . قال فدخلت على حفصة فإذا هي تبكى ، فقلت : طلقك رسول الله ؟ قالت : لا أدري . ثم دخلت على النبي ﷺ فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ قال : لا . فقلت : الله أكبر

[ الحديث ٨٩ - أطرافه في : ٢٤٦٨ ، ٤٩١٣ ، ٤٩١٤ ، ٤٩١٥ ، ٥١٩١ ، ٥٢١٨ ، ٥٨٤٣ ، ٧٢٥٦ ، ٧٢٦٣ ]

قوله ( باب التناوب ) هو بالنون وضم الواو من التوبة بفتح النون . قوله ( وقال ابن وهب ) هذا التعليق وصله ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حرمة عنه بسنده ، وليس في روايته قول عمر ، كنت أنا و**جار** لي من الأنصار نتناوب النزول ، وهو مقصود هذا الباب ، وإنما وقع ذلك في رواية شعيب وحده عن الزهرى ، نص على ذلك الذهلي والدارقطني والحاكم وغيرهم ، وقد ساق المصنف الحديث في كتاب النكاح عن ابن أبي عمير وحده أنه مما هنا بكثير ، وإنما ذكر هنا رواية **يونس بن يزيد** ليوضح أن الحديث كله ليس من أفراد شعيب . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ) هو مكى نوفلى ، وقد اشترك معه في اسمه واسم أبيه ، وفي الرواية عن ابن عباس وفي رواية الزهرى عنهما عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود المدنى الهذلى ، لكن روايته عن ابن عباس كثيرة في الصحيحين ، وليس لابن أبي ثور عن ابن عباس غير هذا الحديث الواحد . قوله ( و**جار** لي ) هذا الجار هو عتيان ابن مالك أفاده ابن القسطلانى ، لكن لم يذكر دليله . قوله ( في بنى أمية ) أى ناحية بنى أمية ، سميت البقعة باسم من نزلها . قوله ( أئم ) هو بفتح المثناة . قوله ( دخلت على حفصة ) ظاهر سياقه يوم أنه من كلام الأنصارى ، وإنما الداخل على حفصة عمر ، والكشمينى ، فدخلت على حفصة ، أى قال عمر : فدخلت على حفصة ، وإنما جاء هذا من الاختصار ، وإلا ففى أصل الحديث بعد قوله أمر عظيم : طلق رسول الله ﷺ نساءه . قلت : قد كنت أظن أن هذا كائن ، حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت ، فدخلت على حفصة . يعنى أم المؤمنين بنته . وفى



هذا الحديث الاعتماد على خبر الواحد ، والعمل بمراسيل الصحابة . وفيه أن الطالب لا يفتل عن النظر في أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره ، مع أخذه بالحزم في السؤال عما يفوته يوم غيبته ، لما علم من حال عمر أنه كان يتعمد التجارة إذ ذاك كما سيأتي في البيوع . وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند قلة الأمر المحسوس ، لا الاشاعة التي لا يدري من بدأ بها . وسيأتي بقية الكلام عليه في النكاح إن شاء الله تعالى

## ٢٨ باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

٩٠ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود الأنصاري قال : قال رجل يا رسول الله لا أكاد أدرك الصلاة مما يطول بنا فلان . فابايت النبي ﷺ في موعظة أشد غضبا من يومئذ فقال : « أيتها الناس إنكم متفرون ، فمن صلى بالناس فليخفف ، فان فيهم المريض والضعيف وذا الحاجة »

[ الحديث ٩٠ - أطرافه في ٧٠٢ ، ٧٠٤ ، ٦١١٠ ، ٧١٥٩ ]

**قوله** ( باب الغضب في الموعظة . حدثنا محمد بن كثير ) هو العبدى ولم يخرج للصغاني شيئا . **قوله** ( أخبرني سفيان ) هو الثوري ( عن ابن أبي خالد ) هو إسماعيل . **قوله** ( قال رجل ) قيل هو حزم بن أبي كعب . **قوله** ( لا أكاد أدرك الصلاة مما يطيل ) قال القاضي عياض : ظاهره مشكل ، لأن التطويل يقتضى الإدراك لا عدمه ، قال فكان الألف زيدت بعد لا وكان أدرك كانت أترك . قلت : هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية . وقال أبو الوناد ابن سراج : معناه أنه كان به ضعف ، فكان إذا طول به الإمام في القيام لا يبلغ الركوع إلا وقد ازداد ضعفه فلا يكاد يتم معه الصلاة . قلت : وهو معنى حسن ، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « إلى لا تأخر عن الصلاة ، فعلى هذا فإrade بقوله « إلى لا أكاد أدرك الصلاة ، أى لا أقرب من الصلاة في الجماعة بل أناخر عنها أحيانا من أجل التطويل ، وسيأتي تحرير هذا في موضعه في الصلاة ، ويأتى الخلاف في اسم الشاكى والمشكو . **قوله** ( أشد غضبا ) قيل إنما غضب لتقديم نبيه عن ذلك . **قوله** ( وذا الحاجة ) كذا الأكثر ، وفي رواية القاسى « وذر الحاجة ، وتوجيهه أنه عطف على موضع اسم أن قبل دخولها ، أو هو استئناف

٩١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا أبو عامر قال حدثنا سليمان بن بلال المديني عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبج عن زيد بن خالد الجهني أن النبي ﷺ سأل رجل عن اللقطة فقال « اعرف وكاءها - أو قال : وعاءها - وعفاها ، ثم عرفها سنة ثم استمتع بها ، فان جاء ربها فأدّها إليه » قال : فضالة الإبل ؟ فغضب حتى احمرت وجنتاه - أو قال : احمر وجهه - فقال « وما لك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ترد الماء وترعى الشجر ، فذرّها حتى يلقاها ربها » قال : فضالة النعم ؟ قال « لك أو لأخيك أو للذئب »

[ الحديث ٩١ - أطرافه في : ٧٣٧٢ ، ٧٤٢٧ ، ٧٤٢٨ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٣٦ ، ٧٤٣٨ ، ٥٢٩٢ ، ٦١١٢ ]

**قوله** ( سأل رجل ) هو عمير والله مالك ، وقيل غيره كما سيأتي في اللقطة . **قوله** ( وكأها ) هو بكسر الواو ما يربط به ، والعناصر بكسر العين المهملة هو الوعاء بكسر الواو . **قوله** ( فغضب ) إما لأنه كان نهى قبل ذلك عن التقاطها ، وإما لأن السائل قصر في فهمه ففاس ما يتعين التقاطه على ما لا يتعين . **قوله** ( سقاها ) هو بكسر أوله والمراد بذلك أجوافها لأنها تشرب فتكتفي به أياما . **قوله** ( وحذاؤها ) بكسر المهملة ثم ذال معجمة والمراد هنا خفها . وستأتي مباحث هذا الحديث في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى

٩٢ - **حدثنا** محمد بن العلاء قال **حدثنا** أبو أسامة عن **بريد** عن **أبي بردة** عن **أبي موسى** قال : **مثل النبي** **ﷺ** عن أشياء كرهها ، فلما أكثر عليه غضب ثم قال للناس : **سكوني عما شئتم** قال رجل : **من أبي ؟** قال : **أبوك حذافة** . **قام آخر** فقال : **من أبي يا رسول الله ؟** فقال : **أبوك سالم مولى شيعة** . فلما رأى عمر ما في وجهه قال : **يا رسول الله إنا نتوب إلى الله عز وجل** [ الحديث ٩٢ - طرفه في : ٣٩١ ]

**قوله** ( **حدثنا** محمد بن العلاء ) تقدم هذا الإسناد في باب فضل من علم وعلم ، . **قوله** ( **مثل النبي** **ﷺ** عن أشياء ) كان منها السؤال عن الساعة وما أشبه ذلك من المسائل كما سيأتي في حديث ابن عباس في تفسير المائدة . **قوله** ( **قال رجل** ) هو عبد الله بن حذافة بضم أوله وبالألحاح المعجمة والفاء القرشية السهمي كما سماه في حديث أنس الآتي . **قوله** ( **قام آخر** ) هو سعد بن سالم مولى شيعة بن ربيعة ، سماه ابن عبد البر في التمهيد في ترجمة سهيل بن أبي صالح منه ، وأغفله في الاستيعاب ، ولم يظفر به أحد من الشارحين ولا من صنف في المهمات ولا في أسماء الصحابة ، وهو صحابي بلا مرية لقوله **فقال** من **أبي يا رسول الله** ، ووقع في تفسير مقاتل في نحو هذه القصة أن رجلا من بني عبد الدار قال : **من أبي ؟** قال : سعد ، نسبة إلى غير أبيه بخلاف ابن حذافة ، وسيأتي مزيد لهذا في تفسير سورة المائدة . **قوله** ( **فلما رأى عمر** ) هو ابن الخطاب ( **ما في وجهه** ) أي من الغضب ( **قال** : **يا رسول الله إنا نتوب إلى الله** ) أي بما يوجب غضبك . وفي حديث أنس الآتي بعد أن عمر بك على ركبته فقال : **رضينا بالله ربا وبالإسلام ديننا وبمحمد نبيا** . واجمع بينهما ظاهرا بأنه قال جميع ذلك ، فنقل كل من الصحابين ما حفظ ، ودل على اتحاد المجلس اشتراكهما في نقل قصة عبد الله بن حذافة . ( **تنبيه** ) : قصر المصنف الغضب على الموعظة والتعليم دون الحكم لأن الحاكم مأمور أن لا يقضى وهو غضبان ، والفرق أن الواعظ من شأنه أن يكون في صورة الغضبان لأن مقامه يقتضى تكلف الانزعاج لأنه في صورة المنذر ، وكذا الملم إذا أنكر على من يتعلم منه سوء فهم ونحوه لأنه قد يكون ادعى لقبول منه ، وليس ذلك لازما في حق كل أحد بل يختلف باختلاف أحوال المتعلمين ، وأما الحاكم فهو بخلاف ذلك كما يأتي في باب . **فان قيل** : فقد قضى عليه الصلاة والسلام في حال غضبه حيث قال : **أبوك فلان** . **فالجواب** أن يقال : أولا ليس هذا من باب الحكم ، وعلى قدره فيقال : هذا من خصوصياته محل العصمة ، فاستوى غضبه ورضاه . ومجرد غضبه من الشيء دال على تحريره أو كراهته ، بخلاف غيره **ﷺ**

٢٩ - **باب** من **برك** على ركبته عند الإمام أو المحدث

٩٣ - **حدثنا** أبو البنان قال أخبرنا **شعيب** قال : أخبرني **أنس** بن مالك أن **رسول الله** **ﷺ** خرج قام

عبدُ الله بنُ حُذَافَةَ قال : مَنْ أبى ؟ قال : أبوك حُذَافَةُ . ثم أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ « سَلُونِي » . فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رَكْبَتَيْهِ . فقال : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا ، وَبِعُمْدٍ ﷺ نَبِيًّا . فَسَكَتَ

الحديث ٩٣ - أطرافه في : ٧٤٩ ، ٥٤٠ ، ٤٦٢ ، ٦٣٦٧ ، ٦٤٦٨ ، ٦٤٨٦ ، ٧٠٨٩ ، ٧٠٩٠ ، ٧٠٩١ ، ٧٧٩٤ ، ٧٧٩٥ ]

قوله ( باب من برك ) هو بفتح الموحدة والراء المخففة ، يقال برك البعير إذا استناخ ، واستعمل في الآدمي مجازا . قوله ( خرج فقام عبد الله بن حذافة ) فيه حذف يظهر من الرواية الأخرى ، والتقدير خرج فاستل فأكثروا عليه فغضب فقال : سلوني ، فقام عبد الله . قوله ( فقال رضيينا بالله ربا ) قال ابن بطلان : فهم عمر منه أن تلك الاسئلة قد تكون على سبيل التعنت أو الشك ، غشى أن تنزل العقوبة بسبب ذلك فقال : رضيينا بالله ربا الخ ، فرضى النبي ﷺ بذلك فسكت

٣٠ - باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه فقال : « ألا وقولُ الزورِ » ، فما زال يُكرِّرها

وقال ابنُ عمرُ : قال النبي ﷺ « هَلْ بَلَّغْتُ » ؟ ثلاثا

قوله ( باب من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم ) هو بضم الياء وفتح الهاء ، وفي روايتنا أيضا بكرر الهاء ، لكن في رواية الأصيل وكريمة ليفهم عنه ، وهو بفتح الهاء لا غير . قوله ( فقال ألا وقول الزور ) كذا في رواية أبي ذر وفي رواية غيره ، فقال النبي ﷺ ، وهو طرف معلق من حديث أبي بكرة المذكور في الشهادات وفي الديات الذي أوله « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر » ، ثلاثا فذكر الحديث ، ففيه معنى الترجمة لكونه قال لهم ذلك ثلاثا . قوله ( فما زال يكررها ) أي في مجلسه ذلك . والضمير يعود على الكلمة الأخيرة وهي قول الزور ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى في مكانه . قوله ( وقال ابن عمر ) هو طرف أيضا من حديث مذكور عند المصنف في كتاب الحدود أوله « قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : أي شهر هذا ، فذكر الحديث وفيه هذا القدر المعلق ، وقوله « ثلاثا ، متعلق بقال لا بقوله بلفت

٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا ، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا

[ الحديث ٩٤ - طرفاه في : ٩٥ ، ٦٢٤٤ ]

٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ ، وَإِذَا أُنِيَ عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن عبد الله الصفار ، ولم يخرج البخاري عن عبدة بن عبد الرحيم المروزي وهو من طبقة عبدة الصفار ، وفي رواية الأصيل حدثنا عبدة الصفار . قوله ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، يكنى أبا سهل ، والمثنى والد عبد الله هو بضم الميم وفتح المثناة وتشديد النون المفتوحة وهو ابن عبد الله بن

أنس بن مالك ، وثمامة عمه . ورجال هذا الإسناد كلهم بصريون . قوله ( عن النبي ﷺ أنه كان ) أى من عادة النبي ﷺ ، والمراد أن أنسا أخبر عما عرفه من شأن النبي ﷺ وشأهده ، لا أن النبي ﷺ أخبره بذلك . ويؤيد ذلك أن المصنف أخرجه في كتاب الاستئذان عن إسحق - وهو ابن منصور - عن عبد الصمد بهذا الإسناد إلى أنس فقال « إن النبي ﷺ كان » . قوله ( إذا تكلم ) قال الكرماني : مثل هذا التركيب يشعر بالاستمرار عند الأصوليين . قوله ( بكلمة ) أى بجملة مفيدة . قوله ( أعادها ثلاثا ) قد بين المراد بذلك في نفس الحديث بقوله « حتى تفهم عنه » وللترمذى والحاكم في المستدرک « حتى تمقل عنه » . ووهى الحاكم في استدراكه وفي دعواه أن البخارى لم يخرجها ، وقال الترمذى : حسن صحيح غريب ، إنما نعرفه من حديث عبد الله بن المثني . انتهى . وعبد الله بن المثني ممن تفرد البخارى بإخراج حديثه دون مسلم وقد وثقه العجلي والترمذى ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم : صالح ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بالقوى . قلت : لعله أراد في بعض حديثه ، وقد قرر أن البخارى حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه . وقول ابن معين ليس بشيء أراد به في حديث بعينه مثل عنه ، وقد قواه في رواية إسحق بن منصور عنه . وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قاذح ، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثني هذا . وقد قال ابن حبان لما ذكره في الثقات : ربما أخطأ . والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة ، والبخارى إنما أخرجه له عن عمه هذا الحديث وغيره ، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره ، وقال ابن المنير : نبه البخارى بهذه الترجمة على الرد على من كره إعادة الحديث ، وأنكر على الطالب الاستعادة وعده من البلاة ، قال : والحق أن هذا يختلف باختلاف القرائح ، فلا عيب على المستفيد الذي لا يحفظ من مرة إذا استعاد ، ولا عذر للفيد إذا لم يعد بل الإعادة عليه آكد من الابتداء ، لأن الشروع ملزم . وقال ابن التين : فيه أن الثلاث غاية مايقع به الاعتذار والبيان . قوله ( وإذا أتى على قوم ) أى وكان إذا أتى . قوله ( فسلم عليهم ) هو من تسمية الشرط ، وقوله سلم عليهم هو الجواب ، قال الإسماعيلي : يشبه أن يكون ذلك كان إذا سلم سلام الاستئذان على ما رواه أبو موسى وغيره ، وأما أن يمر المار مسلما فال معروف عدم التكرار . قلت : وقد فهم المصنف هذا بعينه فأورد هذا الحديث مقرونا بحديث أبي موسى في قصته مع عمر كما سيأتى في الاستئذان ، لكن يحتمل أن يكون ذلك كان يقع أيضا منه إذا خشى أنه لا يسمع سلامه . وما ادعاه الكرماني من أن الصيغة المذكورة تفيد الاستمرار بما ينازع فيه . والله أعلم

٩٦ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يَوْسَفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ سَافَرْنَاهُ ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ الْعَصْرَ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ ، فَجَمَعْنَا نَمَسَّحُ عَلَى أَرْجُلِنَا ، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَبَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا**

قوله في حديث عبد الله بن عمرو ( فأدركنا ) هو بفتح الكاف . وقوله « أَرَهَقْنَا » بسكون القاف ، وللأصلي « أَرَهَقْنَا » ، وقوله « صلاة العصر » هو بدل من الصلاة إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب . قوله ( مرتين أو ثلاثا ) هو شك من الراوى ، وهو يدل على أن الثلاث ليست شرطا ، بل المراد التعميم ، فإذا حصل بدونها أجزأ . وسيأتى الكلام على المتن في الطهارة إن شاء الله تعالى

## ٣١ - باب تعليم الرجل أمته وأهله

٩٧ - أخبرنا محمد - هو ابن سلام - حدثنا الحارثي قال حدثنا صالح بن حيّان قال : قال عامر الشعبي حدثني أبو بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لم أجران : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد ﷺ ، والقائد الملوكة إذا أدى حق الله وحق مواليه ، ورجل كانت عنده أمة فأدبها فأحسن تأديبها ، وعلّمها فأحسن تعليمها ، ثم أعتمها فترّوّجها ، فله أجران »

ثم قال عامر : أعطينا كلّها بغير شيء ، قد كان يركب فيها دونها إلى المدينة

[ الحديث ٩٧ - أطرافه في : ٢٥٤٤ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٥١ ، ٣٠١١ ، ٣٢٤٦ ، ٥٠٨٣ ]

قوله ( باب تعليم الرجل أمته وأهله ) مطابقة الحديث للترجمة في الأمة بالنص وفي الأهل بالقياس ، إذ الاعتناء بالأهل الحرّات في تعليم فرائض الله وسنن رسوله أكد من الاعتناء بالإمام . قوله ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا في روايتنا من طريق أبي ذر ، وفي رواية كريمة حدثنا محمد بن سلام . وللأصلي حدثنا محمد بن سلام ، واعتمده اللؤلؤ في الأطراف فقال : رواه البخاري عن محمد بن سلام . قوله ( أخبرنا ) في رواية كريمة حدثنا الحارثي وهو عبد الرحمن بن محمد بن زياد ، وليس له عند البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الفئتين ، وذكر أبو علي الجبائي أن بعض أهل بلدكم صحف « الحارثي » فقال البخاري ، فأخطأ خطأ فاحشا . قوله ( حدثنا صالح بن حيّان ) هو صالح بن صالح بن مسلم بن حيّان نسب إلى جد أبيه ، وهو بفتح المهملة وتشديد الياء التختانية ، وقبيلة هي وهو أشهر به من اسمه ، وكذا من ينسب إليه يقال للواحد منهم غالبا فلان ابن حيّ كصالح بن حيّ هذا . وهو ثقة مشهور ، وفي طبقته راو آخر كوفي أيضا يقال له صالح بن حيّان القرشي لكنه ضعيف ، وقد وهم من زعم أن البخاري أخرج له فاته إنما أخرج لصالح بن حيّ ، وهذا الحديث معروف بروايته عن الشعبي دون القرشي ، وقد أخرج البخاري من حديثه من طرق : منها في الجهاد من طريق ابن عينة قال حدثنا صالح بن حيّ أن حيّان قال سمعت الشعبي ، وأصرح من ذلك أنه أخرج الحديث المذكور في كتاب الأدب المفرد بالإسناد الذي أخرج به هنا فقال صالح بن حيّ . قوله ( قال عامر ) أي قال صالح قال عامر ، وعادتهم حذف قال إذا تكررت خطأ لا نقفا . قوله ( عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعري كما صرح به في العتق وغيره . قوله ( ثلاثة لم أجران ) ثلاثة مبتدأ ، والتقدير ثلاثة رجال أو رجال ثلاثة ، ولهم أجران خبره . قوله ( رجل ) هو بدل تفصيل ، أو بدل كل بالنظر إلى المجموع . قوله ( من أهل الكتاب ) لفظ الكتاب عام ومعناه خاص ، أي المنزل من عند الله ، والمراد به التوراة والإنجيل كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة حيث يطلق أهل الكتاب ، وقيل المراد به هنا الإنجيل خاصة إن قلنا إن النصرانية ناعمة لليهودية ، كذا فروه جماعة ، ولا يحتاج إلى اشتراط الفسخ لأن عيسى عليه الصلاة والسلام كن قد أرسل إلى بني إسرائيل بلا خلاف ، فمن أجابه منهم نسب إليه ، ومن كذبه منهم واستمر على يهوديته لم يكن مؤمنا فلا يقاوله الخبر ، لأن شرطه أن يكون مؤمنا بنبيه . نعم من دخل في اليهودية من غير بني إسرائيل ، أو لم يكن بمحضرة عيسى عليه السلام فلم تبلفه دعوته ، يصدق عليه أنه يهودي مؤمن ، إذ هو مؤمن بنبيه موسى عليه السلام ولم يكذب نبييا

آخر بعده ، فن أدرك بعثة محمد ﷺ عن كان بهذه المثابة وآمن به لا يشك أنه يدخل في الخبر المذكور ، ومن هنا القليل العرب الذين كانوا باليمن وغيرها ممن دخل منهم في اليهودية ولم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لكونه أرسل إلى بني إسرائيل خاصة . نعم الإشكال في اليهود الذين كانوا بحضرة النبي ﷺ ، وقد ثبت أن الآية الموافقة لهذا الحديث وهي قوله تعالى ﴿ أولئك يؤتون أجراً مرتين ﴾ نزلت في طائفة آمنوا منهم كعب الله بن سلام وغيره ، ففي الطبراني من حديث رفاعة القرظي قال : نزلت هذه الآيات في وفين آمن معي . وروى الطبراني بأسناد صحيح عن علي بن رفاعة القرظي قال : خرج عشرة من أهل الكتاب - منهم أبي رفاعة - إلى النبي ﷺ فآمنوا به فأوفوا ، فنزلت ﴿ الذين آتيناكم الكتاب من قبله هم به يؤمنون ﴾ الآيات ، هؤلاء من بني إسرائيل ولم يؤمنوا بعيسى بل استمروا على اليهودية إلى أن آمنوا بمحمد ﷺ ، وقد ثبت أنهم يؤتون أجراً مرتين ، قال الطبري : فيحتمل إجراء الحديث على عمومهم ، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد ﷺ سبباً لقبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة . انتهى . وسأذكر ما يؤيده بعد . ويمكن أن يقال في حق هؤلاء الذين كانوا بالمدينة : إنه لم تبلغهم دعوة عيسى عليه السلام لأنها لم تنتشر في أكثر البلاد ، فاستمروا على يهوديتهم مؤمنين بنبيهم موسى عليه السلام ، إلى أن جلد الإسلام فآمنوا بمحمد ﷺ ، فهذا يرتفع الإشكال إن شاء الله تعالى . ( فوائد ) . الأولى : وقع في شرح ابن التين وغيره أن الآية المذكورة نزلت في كعب الأحبار وعبد الله بن سلام ، وهو صواب في عبد الله خطأ في كعب ، لأن كعباً ليست له صحبة ، ولم يسلم إلا في عهد عمر بن الخطاب . والذي في تفسير الطبري وغيره عن قتادة أنها نزلت في عبد الله بن سلام ولسان الفارسي ، وهذا مستقيم ، لأن عبد الله كان يهودياً فأسلم كما سيأتي في الهجرة ، ولسان كان نصرانياً فأسلم كما سيأتي في البيوع . وهما صحابيان مشهوران . الثانية : قال القرطبي الكتاب الذي يضاعف أجره مرتين هو الذي كان على الحق في شرعه عقداً وفعلوا إلى أن آمن بنبينا ﷺ ، فيؤجر على اتباع الحق الأول والثاني . انتهى . ويشكل عليه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل أسلم يؤتلك الله أجرك مرتين ، وهرقل كان ممن دخل في النصرانية بعد التبديل ، وقد قدمت بحث شيخ الإسلام في هذا في حديث أبي سفيان في بدء الوحى . الثالثة : قال أبو عبد الملك البوني وغيره : إن الحديث لا يتناول اليهود البتة ، وليس بمستقيم كما قرئناه . وقال الداودى ومن تبعه : إنه يحتمل أن يتناول جميع الأمم فيما فعلوه من خير كما في حديث حكيم بن حزام الآتى وأسلفت على ما أسلفت من خير ، وهو متعقب ، لأن الحديث مقيد بأهل الكتاب فلا يتناول غيرهم إلا بقياس الخير على الإيمان . وأيضاً فالنكتة في قوله « آمن بنبيه » الإشعار بعلية الأجر ، أى أن سبب الأجرين الإيمان بالنبين ، والكفار ليسوا كذلك . ويمكن أن يقال الفرق بين أهل الكتاب وغيرهم من الكفار أن أهل الكتاب يعرفون محمداً ﷺ كما قال الله تعالى ﴿ يحمدونه مكتوباً عندكم في التوراة والإنجيل ﴾ فن آمن به واتبه منهم كان له فضل على غيره ، وكذا من كذبه منهم كان وزره أشد من وزر غيره ، وقد ورد مثل ذلك في حق نساء النبي ﷺ لكون الوحى كان ينزل في بيوتهن . فان قيل : فلم لم يذكرن في هذا الحديث فيكون العدد أربعة ؟ أجاب شيخنا شيخ الإسلام بأن قضيتين خاصة بهن مقصورة عليهن ، والثلاثة المذكورة في الحديث مستمرة إلى يوم القيامة . وهذا مصير من شيخنا إلى أن قضية مؤمن أهل الكتاب مستمرة ، وقد ادعى الكرماني اختصاص ذلك بمن آمن في عهد البعثة ، وعلى ذلك بأن نبينهم بعد البعثة إنما هو محمد ﷺ باعتبار عموم بعثته . انتهى . وقضيته أن ذلك أيضاً لا يتم لمن كان في عهد النبي ﷺ ، فان خصه بمن لم تبلغه الدعوة

فلا فرق في ذلك بين عهده وبعده ، فاقاله شيخنا أظهر والمراد بنسبتهم إلى غير نبينا ﷺ إنما هو باعتبار ما كانوا عليه قبل ذلك ، وأما ما قوى به الكرمانى دعواه بكون السياق مختلفا حيث قيل في مؤمن أهل الكتاب « رجل » بالتشكيك وفي « العبد » بالتعريف ، وحيث زيدت فيه « إذا » الدالة على معنى الاستقبال فأشعر ذلك بأن الأجرين لمؤمن أهل الكتاب لا يقع في الاستقبال ، بخلاف العبد . انتهى . وهو غير مستقيم ، لأنه متى فيه مع ظاهر اللفظ ، وليس متفقا عليه بين الرواة ، بل هو عند المصنف وغيره مختلف ، فقد عبر في ترجمة عيسى بأذا في الثلاثة ، وعبر في النكاح بقوله « إنما رجل » ، في المواضع الثلاثة وهي صريحة في التعميم ، وأما الاختلاف بالتعريف والتشكيك فلا أثر له هنا لأن المصنف بلام الجنس مؤداه مؤدى النكرة والله أعلم . الرابعة حكم المرأة الكتابية حكم الرجل كما هو مطرد في جل الأحكام حيث يدخلن مع الرجال بالتبعية إلا ما خصه الدليل ، وستأتى مباحث العبد في العتق ومباحث الأمة في النكاح . قوله ( فله أجران ) هو تكرير لطول الكلام للاهتمام به . قوله ( ثم قال عامر ) - أى الشعبي - أعطينا كفا ، ظاهره أنه عاطف بذلك صالحا الراوى عنه ، ولهذا جزم الكرمانى بقوله « الخطاب لصالح » وليس كذلك ، بل إنما خاطب بذلك رجلا من أهل خراسان سأله عن يعقق أمته ثم يتزوجها ، كما سذكر ذلك في ترجمة عيسى عليه السلام من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . قوله ( بغير شيء ) أى من الأمور الدنيوية ، وإلا فالأجر الآخرى حاصل له . قوله ( يركب فيما دونها ) أى يرحل لأجل ما هو أهون منها كما عنده في الجهاد ، والضمير عائد على المسألة . قوله ( إلى المدينة ) أى النبوية ، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، ثم تفرق الصحابة في البلاد بعد فتوح الأمصار وسكنوها ، فاكتفى أهل كل بلد بعلمائهم إلا من طلب التوسع في العلم فرحل ، وقد تقدم حديث جابر في ذلك . ولهذا عبر الشعبي - مع كونه من كبار التابعين - بقوله « كان » ، واستدلال ابن بطل وغيره من المالكية على تخصيص العلم بالمدينة فيه نظر لما قررناه . وإنما قال الشعبي ذلك تحريضا للسامع ليكون ذلك أدعى لحفظه وأجلب لحرصه والله المستعان . وقد روى الدارمى بسند صحيح عن بسر بن عبيد الله - وهو بضم الموحدة وسكون المهملة - قال : إن كنت لأركب إلى مصر من الأمصار في الحديث الواحد . وعن أبي العالية قال : كنا نسمع الحديث عن الصحابة ، فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم

### ٣٣ - باب عظة الإمام النساء وتعليمهن

٩٨ - **حدثنا** سفيان بن حرب قال **حدثنا** شعبه . عن أيوب قال : سمعتُ عطاء قال سمعتُ ابن عباس قال : أشهد على النبي ﷺ - أو قال عطاء أشهد على ابن عباس أن رسول الله ﷺ - خرجَ ومعه بلال فظنَّ أنه لم يُسمع ، فوعظهنَّ وأمرهنَّ بالصدقة فجعلت المرأة تاتى القرط والخاتم ، وبلال يأخذُ في طرفِ ثوبه وقال إسماعيل عن أيوب عن عطاء وقال عن ابن عباس : أشهد على النبي ﷺ

[ الحديث ٩٨ - أخرجه في : ٨٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٧ ، ٩٧٩ ، ٩٨٩ ، ١٤٣١ ، ١٤٤٩ ، ١٨٩٥ ، ٥٢٤٩ ، ٥٨٨٠ ، ٥٨٨١ ، ٧٣٢٥ ]

قوله ( باب عظة الإمام النساء ) به بهذه الترجمة على أن ماسبق من التذنب إلى تعليم الأهل ليس مختصا بأهلن ، بل ذلك مدوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه . واستفيد الوعظ بالتصريح من قوله في الحديث « فوعظن »

وكانت الموعظة بقوله «إني رأيتكن أكثر أهل النار»، لأنكن تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، . واستفيد التعليم من قوله «وأمرهن بالصدقة، كأنه أعلمهن أن في الصدقة تكفيرا لخطاياهن». **قوله** (عن أيوب) هو السخيتاني، وعطاء هو ابن أبي رباح. **قوله** (أو قال عطاء أشهد) معناه أن الراوى تردد هل لفظ أشهد من قول ابن عباس أو من قول عطاء؟ وقد رواه بالشك أيضا حماد بن زيد عن أيوب أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وأخرجه أحمد ابن حنبل عن غندر عن شعبة جازما بلفظ «أشهد»، عن كل منهما، وإنما عبر بلفظ الشهادة تأكيداً لنحققه ووثوقاً بوقوعه. **قوله** (ومعه بلال) كذا للكشيميني وسقطت الواو للباقيين. **قوله** (القرط) هو بضم القاف وإسكان الراء بعدها طاء مهملة، أى الحلقة التى تكون فى شحمة الأذن، وسياق مرید فى هذا المتن فى العيدين إن شاء الله تعالى. **قوله** (وقال إسماعيل) هو المعروف بابن عليه، وأراد بهذا التعليق أنه جزم عن أيوب بأن لفظ «أشهد» من كلام ابن عباس فقط، وكذا جزم به أبو داود الطيالسي فى مسنده عن شعبة، وكذا قال وهيب عن أيوب ذكره الإسماعيل، وأغرب الكرماني فقال: «يحتمل أن يكون قوله وقال إسماعيل عطفا على حدثنا شعبة، فيكون المراد به حدثنا سليمان بن حرب عن إسماعيل فلا يكون تعليقا انتهى». وهو مردود بأن سليمان بن حرب لا رواية له عن إسماعيل أصلا لا لهذا الحديث ولا لغيره، وقد أخرجه المصنف فى كتاب الزكاة موصولا عن مؤمل بن هشام عن إسماعيل كما سياتى، وقد قلنا غير مرة: إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها فى الأمور الثقلية. ولو استرسل فيها مسترسل لقال: «يحتمل أن يكون إسماعيل هنا آخر غير ابن عليه، وأن أيوب آخر غير السخيتاني، وهكذا فى أكثر الرواة، فيخرج بذلك إلى ما ليس بمرضى. وفى هذا الحديث جواز المعاطاة فى الصدقة، وصدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، وأن الصدقة تمحو كثيرا من الذنوب التى تدخل النار

### ٣٣ - باب الحرص على الحديث

٩٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال: **حدثني** سليمان بن عمرو بن عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه قال: **قيل** يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ قال رسول الله ﷺ «لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك، **يا** رأيت من حرصك على الحديث. أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه، أو نفسه»

[الحديث ٩٩ - طرفه فى: ٦٥٧٠]

**قوله** (باب الحرص على الحديث) المراد بالحديث فى عرف الشرع ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم. **قوله** (حدثنا عبد العزيز) هو أبو القاسم الأويسى، وسليمان هو ابن بلال، وعمرو بن أبي عمرو هو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب، واسم أبي عمرو ميسرة. والإسناد كله مدنيون. **قوله** (أنه قال: قيل يا رسول الله) كذا لأبي ذر وكريمة. وسقطت «قيل» للباقيين وهو الصواب، ولعلها كانت قلت فتصحفت، فقد أخرجه المصنف فى الرقاق كذلك، وللإسماعيلي أنه سأل، ولأبي نعيم أن أبا هريرة قال يا رسول الله. **قوله** (أول منك) وقع فى روايتنا برفع اللام ونصبها، فالرفع على الصفة لأحد أو البديل منه والنصب على أنه مفعول ثان لظننت قاله القاضى عياض، وقال أبو البقاء: على الحال، ولا يضر كونه نكرة لأنها فى سياق النفي كقولهم ما كان أحد



مثلك . و د ما ، في قوله لما موصولة و د من ، بيانية أو تبعية ، وفيه فضل أبي هريرة وفضل الجبرص على تحصيل العلم . قوله ( من قال لا إله إلا الله ) احتراز من الشرك ، والمراد مع قوله محمد رسول الله ، لكن قد يكتفى بالجزء الأول من كلتي الشهادة لأنه صار شعارا لمجموعهما كما تقدم في الإيمان . قوله ( غالبا ) احتراز من المنافق ، ومعنى أفضل في قوله د أسعد ، الفعل لا أنها أفضل التفضيل أي سعيد الناس ، كقوله تعالى ( وأحسن مقيلا ) ويحتمل أن يكون أفضل التفضيل على بابها ، وأن كل أحد يحصل له سعد بشفاعته ، لكن المؤمن المخلص أكثر سعادة بها ، فانه ﷺ يشفع في الخلق لإراحته من هول الموقف ، ويشفع في بعض الكفار بتخفيف العذاب كما صح في حق أبي طالب ، ويشفع في بعض المؤمنين بالخروج من النار بعد أن دخلوها ، وفي بعضهم بعدم دخولها بعد أن استوجبوا دخولها ، وفي بعضهم بدخول الجنة بغير حساب ، وفي بعضهم برفع الدرجات فيها . فظهر الاشتراك في السعادة بالشفاعة وأن أسعدهم بها المؤمن المخلص . والله أعلم . قوله ( من قلبه ، أو نفسه ) شك من الراوى ، وللصنف في الرقاق د غالبا من قبل نفسه ، وذكر ذلك على سبيل التأكيد كما في قوله تعالى ( فانه آثم قلبه ) وفي الحديث دليل على اشتراط النطق بكلتي الشهادة لتعبيره بالقول في قوله د من قال ،

٣٤ - باب كيف يقبض العلم . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم : انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه ، فاني خفت دروس العلم وذهاب العلماء . ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ . ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرياً . حدثنا العلامة بن عبد الجبار قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار . بذلك . يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله « ذهاب العلماء »

١٠٠ - حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا » قال الفربري حدثنا عباس قال حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن هشام نحوه

[ الحديث ١٠٠ - طرفه في : ٧٣٠٧ ]

قوله ( باب كيف يقبض العلم ) أي كيفية قبض العلم . قوله ( إلى أبي بكر بن حزم ) هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري نسب إلى جد أبيه ولجده عمرو صحبة ، ولأبيه محمد رؤية ، وأبو بكر تابعي فقيه استعمله عمر بن عبد العزيز على إمرة المدينة وقضاها ولهذا كتب إليه . ولا يعرف له اسم سوى أبي بكر وقيل كنيته أبو عبد الملك واسمه أبو بكر وقيل اسمه كنيته . قوله ( انظر ما كان ) أي اجمع الذي تجد . ووقع هنا للكشميني عندك أي في بلدك . قوله ( فاكتبه ) استفاد منه ابتداء تدوين الحديث النبوي . وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء . وقد روى

أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ : كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق انظروا حديث رسول الله ﷺ فاجمروه . قوله ( ولا يقبل ) هو بضم الياء التحتانية وسكون اللام وبسكونها وكسرهما معا في ويلفشوا ويلجسوا . قوله ( حتى يعلم ) هو بضم أوله وتشديد اللام ، وللكشميني يعلم بفتح أوله وتخفيف اللام . قوله ( يهلك ) بفتح أوله وكسر اللام . قوله ( حدثنا العلاء ) لم يقع وصل هذا التعليق عند الكشميني ولا كريمة ولا ابن عساكر إلى قوله ذهاب العلماء ، وهو محتمل لأن يكون مابعد ليس من كلام عمر أو من كلامه ولم يدخل في هذه الرواية ، والأول أظهر ، وبه صرح أبو نعيم في المستخرج ولم أجده في مواضع كثيرة إلا كذلك ، وعلى هذا فبقية من كلام المصنف أورده تلوكلام عمر ، ثم بين أن ذلك غاية ما انتهى إليه كلام عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى . قوله ( حدثني مالك ) قال الدارقطني : لم يروه في الموطأ إلا معن بن عيسى ، ورواه أصحاب مالك كابن وهب وغيره عن مالك خارج الموطأ ، وأفاد ابن عبد البر أن سليمان بن يزيد رواه أيضا في الموطأ والله أعلم . وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفسا عنه من أهل الحرمين والعراقين والشام وخراسان ومصر وغيرها ، ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدني وحديثه في الصحيحين ، والزهري وحديثه في النسائي ، ويحيى ابن أبي كثير وحديثه في صحيح أبي عوانة ، ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو عن الحكم بن ثوبان وحديثه في مسلم . قوله ( لا يقبض العلم انتزاعا ) أي يحوا من الصدور ، وكان تحديث النبي ﷺ بذلك في حجة الوداع كما رواه أحمد والطبراني من حديث أبي أمامة قال : لما كان في حجة الوداع قال النبي ﷺ : خذوا العلم قبل أن يقبض أو يرفع ، فقال أعرابي : كيف يرفع ؟ فقال : ألا إن ذهاب العلم ذهاب حملته . ثلاث مرات . قال ابن المنير : محو العلم من الصدور جائز في القدرة ، إلا أن هذا الحديث دل على عدم وقوعه . قوله ( حتى إذا لم يبق عالم ) هو بفتح الياء والقاف ، وللإصلي بضم أوله وكسر القاف ، وعالما منصوب أي لم يبق الله عالما . وفي رواية مسلم : حتى إذا لم يترك عالما . . قوله ( ردوسا ) قال النووي : ضبطناه بضم الهمزة والتسوين جمع رأس . قلت : وفي رواية أبي ذر أيضا بفتح الهمزة ، وفي آخره همزة أخرى مفتوحة جمع رئيس . قوله ( بغير علم ) وفي رواية أبي الأسود في الاعتصام عند المصنف : فيفتنون برأيهم ، ورواها مسلم كالأول . قوله ( قال القزويني ) هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد ، وهي قليلة . قوله ( نحوه ) أي بمعنى حديث مالك . ولفظ رواية قتيبة هذه أخرجها مسلم عنه ، وفي هذا الحديث الحث على حفظ العلم ، والتحذير من ترئيس الجهلة ، وفيه أن الفتوى هي الرئاسة الحقيقية وذم من يقدم عليها بغير علم . واستدل به الجمهور على القول بخلو الزمان عن مجتهد ، والله الأمر يفعل ما يشاء . وسيكون لنا في المسألة عود في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ٣٦ - باب هل يُجعل للنساء يومٌ على حدة في العلم ؟

١٠١ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثني ابن الأصبهاني قال سمعت أبا صالح ذكوان يحدث عن أبي سعيد الخدري : قالت النساء للنبي ﷺ غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك . فوعدهن يوما ليعينن فيه فوعظهن وأمرهن . فكان فيا قال لمن « ما منكن امرأة تقدم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجابا

مِنَ النَّارِ . قَالَتْ امْرَأَةٌ : وَاثْنَيْنِ ؟ قَالَ : وَاثْنَيْنِ  
[ الحديث ١٠١ - طرفه في : ١٢٤٩ ، ٣١٠ ]

قوله ( باب هل يجعل ) أى الإمام ، وللأصيل وكريمة . يجعل ، بضم أوله ، وعندهما يوم بالرفع لاجل ذلك .  
قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال المهملة المخففة أى ناحية وحدهن ، والهاء عوض عن الواو المحذوفة كما  
قالوا فى عدة من الوعد . قوله ( حدثنا آدم ) هو ابن أبى إياس . قوله ( قال النساء ) كذا لأبى ذر ، وللباقين  
« قالت النساء ، وكلاهما جائز . ود غلبنا ، بفتح الموحدة ود الرجال ، بالضم لأنه فاعله . قوله ( فاجعل لنا ) أى  
عين لنا . وعبر عنه بالجعل لأنه لازمه . ومن ابتدائية متعلقة باجعل ، والمراد رد ذلك إلى اختياره . قوله  
( فوعظهن ) التقدير فوفى بوعده فلقهن فوعظهن . ووقع فى رواية سهل بن أبى صالح عن أبيه عن أبى هريرة بنحو  
هذه القصة فقال « موعدكن بيت فلانة ، فأناهن لحدثن . قوله ( وأمرهن ) أى بالصدقة ، أو حذف المأمور به  
لإرادة التعميم . قوله ( مامدكن امرأة ) ، وللأصيل مامن امرأة ود من ، زائدة لفظا . وقوله تقدم صفة لامرأة .  
قوله ( إلا كان لها ) أى التقديم ( حجابا ) . وللأصيل « حجاب ، بالرفع وتعرب كان تامة أى حصل لها حجاب .  
وللصنف فى الجنائز إلا كن لها أى الأنفس التى تقدم . وله فى الاعتصام إلا كانوا أى الأولاد . قوله ( فقالت  
امرأة ) هى أم سليم ، وقيل غيرها كما سنوضحه فى الجنائز . قوله ( واثنين ) ولكريمة « واثنتين ، بزيادة تاء التأنيث ،  
وهو منصوب بالعطف على ثلاثة ويسمى العطف التلقينى ، وكأنها فهمت الحصر وطمعت فى الفضل فسألت عن  
حكم الاثنين هل يلتحق بالثلاثة أو لا ، وسيأتى فى الجنائز الكلام فى تقديم الواحد

١٠٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ : حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ**  
**ذَكَوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا**

وعن عبد الرحمن بن الأصبهاني قال سمعت أبا حازم عن أبي هريرة قال « ثلاثة لم يكلفوا الحنث »

[ الحديث ١٠٢ - طرفه في : ١٢٥٠ ]

قوله ( حدثنى محمد بن بشار ) أفاد بهذا الإسناد فائدتين : إحداهما تسمية ابن الأصبهاني المهم فى الرواية الأولى ،  
والثانية زيادة طريق أبى هريرة التى زاد فيها التقييد بعدم بلوغ الحنث ، أى الائتم . والمعنى أنهم ماتوا قبل أن  
يبلغوا ، لأن الائتم إنما يكتب بعد البلوغ ، وكأن السرفه أنه لا ينسب اليهم إذ ذاك عقوب فيكون الحزن عليهم  
أشد . وفى الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين ، وفيه جواز الوعد ، وأن أطفال  
المسلمين فى الجنة ، وأن من مات له ولدان حجباه من النار ، ولا اختصاص لذلك بالنساء كما سيأتى التنصيص عليه  
فى الجنائز . ( تنبيه ) : حديث أبى هريرة مرفوع ، والواو فى قوله « وقال ، للعطف على محذوف تقديره مثله أى  
مثل حديث أبى سعيد ، والواو فى قوله « وعن عبد الرحمن ، للعطف على قوله أولا « عن عبد الرحمن . والحاصل  
أن شعبة يرويه عن عبد الرحمن بإسنادين ، فهو موصول ، وهم من زعم أنه معلق

٣٥ - **باب من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه**

١٠٣ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمرَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عَائِشَةَ**

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ حُسِبَ عَذَبَ » قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ : أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ( فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا بَسِيرًا ) قَالَتْ : قَالَتْ : « إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ »

[ الحديث ١٠٣ - أطرافه في : ٤٩٣٩ ، ٦٥٢٦ ، ٦٥٣٧ ]

قوله ( باب من سمع شيئاً ) زاد أبو ذر فلم يفهمه . قوله ( فراجع ) أى راجع الذى سمعه منه . وللأصلي فراجع فيه . قوله ( أن عائشة ) ظاهر أوله الإرسال ، لأن ابن أبى مليكة تابعى لم يدرك مراجعة عائشة النبي ﷺ ، لكن تبين وصله بعد في قوله « قَالَتْ عَائِشَةُ فَقُلْتُ » . قوله ( كانت لا تسمع ) أتى بالمضارع استحضاراً للصورة الماضية لقوة تحققها . قوله ( إنما ذلك ) بكسر الكاف ( العرض ) أى عرض الناس على الميزان . قوله ( نوقش ) بالتحاق والمعجمة من المناقشة وأصلها الاستخراج ، ومنه نقش الشوكه إذا استخراجها ، والمراد هنا المبالغة في الاستيفاء ، والمعنى أن تحرير الحساب يفضى إلى استحقاق العذاب ، لأن حسنات العبد موقوفة على القبول ، وإن لم تقع الرحمة المتضمنة للقبول لا يحصل النجاء . قوله في آخره ( يهلك ) بكسر اللام وإسكان الكاف . وفي الحديث ما كان عند عائشة من الحرص على تفهم معاني الحديث ، وأن النبي ﷺ لم يكن يتضرع من المراجعة في العلم . وفيه جواز المناظرة ، ومقابلة السنة بالكتاب ، وتفاوت الناس في الحساب . وفيه أن السؤال عن مثل هذا لم يدخل فيما نهى الصحابة عنه في قوله تعالى ( لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ) وفي حديث أنس « كُنَّا نَهْنِئُ أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ ، وَقَدْ وَقَعَ نَحْوُ ذَلِكَ لَغَيْرِ عَائِشَةَ ، فَنُفِي حَدِيثُ خَفْصَةَ أَنَّهَا لَمْ تَسْمَعْ ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِنْ شَهِدٍ بَدْرًا وَالْحَدِيثِيَّةُ ، قَالَتْ : أَلَيْسَ اللَّهُ يَقُولُ ( وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ) فَاجِبَتْ بِقَوْلِهِ ( ثُمَّ تَجِبُ الَّذِينَ اتَّقَوْا ) الْآيَةَ ، وَسَأَلَ الصَّحَابَةُ مَا نَزَلَتْ ( الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ) : أَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ ؟ فَاجِبُوا بِأَنْ الْمَرَادُ بِالظُّلْمِ الشَّرْكَ . وَالْجَامِعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلِ الثَّلَاثِ ظُهُورُ الْعُمُومِ فِي الْحِسَابِ وَالْوُرُودِ وَالظُّلْمِ ، فَأَوْضَحَ لَهُمْ أَنَّ الْمَرَادَ فِي كُلِّ مِنْهَا أَمْرٌ خَاصٌ . وَلَمْ يَقَعْ مِثْلُ هَذَا مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا قَلِيلًا مَعَ تَوَجُّهِ السُّؤَالِ وَظُهُورِهِ ، وَذَلِكَ لِكُلِّ فَهْمِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ بِاللِّسَانِ لِلْعَرَبِ ، فَيَحْمِلُ مَا وَرَدَ مِنْ ذِمِّ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْمَشْكَلاتِ عَلَى مَنْ سَأَلَ تَعَنُّتًا كَمَا قَالَ تَعَالَى ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ) وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ « فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنْ ذَلِكَ فَهُمْ الَّذِينَ سَمِيَ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ » وَمِنْ ثَمَّ انْكَرَ عَمْرٌ عَلَى صَبِيحٍ لَمَّا رَأَاهُ أَكْثَرَ مِنَ السُّؤَالِ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ وَعَاقِبَهُ ، وَسَيَأْتِي لِإيضاحِ هَذَا كُلِّهِ فِي كِتَابِ الْاِعْتِصَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَسَيَأْتِي بَاقِيَهُ فِي كِتَابِ الرِّقَاقِ ، وَكَذَا الْكَلَامُ عَلَى اتِّقَادِ الدَّارِقُطِيِّ لِإِسْنَادِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

### ٣٧ - باب لِيُبَيِّنَ الْعِلْمَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدٌ عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ - وَهُوَ بَيْتُ الْبُعْثِ إِلَى مَكَّةَ - ائْذَنْ لِي أَتِيهَا الْأَمِيرُ أُحَدِّثُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقَدِّ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَذْنًا وَوَعَاهُ قَلْبِي ، وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ : حَمْدُ اللَّهِ وَأَثْنُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّا مَسْكَةٌ حَرَّمَ اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَشْفِكَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يَقْضِدَ

بها شجرة . فإن أخذ ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : إن الله قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم ، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار ، ثم عادت حُرْمَتُهَا اليوم كحُرْمَتِهَا بالأمس ، وتُبَيِّنُ الشاهد الغائب » . فقيل لأبي شريح : ما قال عمرو ؟ قال : أنا أعلمُ منك يا أبا شريح ، لا يُعِيدُ عاصياً ، ولا فارقاً بدم ، ولا فارقاً بحرية [ الحديث ١٠٤ - طرفاه في : ١٨٣٢ ، ٤٢٩٥ ]

قوله ( باب ليلخ العلم ) بالنصب والشاهد بالرفع والغائب منصوب أيضا ، والمراد بالشاهد هنا الحاضر ، أى ليلخ من حضر من غاب ، لأنه المفعول الأول والعلم المفعول الثاني وإن قدم في الذكر . قوله ( قاله ابن عباس ) أى رواه ، وليس هو فى شيء من طرق حديث ابن عباس بهذه الصورة ، وإنما هو فى روايته ورواية غيره محذوف العلم ، وكأنه أراد بالمعنى لأن المأمور بتبليغه هو العلم . قوله ( عن أبي شريح ) هو الخزاعى الصحابى المشهور ، وعمرو بن سعيد هو ابن العاصى بن سعيد بن العاصى بن أمية القرشى الأموى يعرف بالاشدق ، وليست له صحبة ولا كان من التابعين باحسان . قوله ( وهو بيعث البعوث ) أى يرسل الجيوش إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرم ، وكان عمرو والى يزيد على المدينة ، والقصة مشهورة ، وملخصها أن معاوية عهد بالخلافة بعده ليزيد بن معاوية ، فبايعه الناس إلا الحسين بن على وابن الزبير ، فأما ابن بكر فمات قبل موت معاوية ، وأما ابن عمر فبايع ليزيد عقب موت أبيه ، وأما الحسين بن على فصار إلى الكوفة لاستدعائهم إياه ليبايعوه فكان ذلك سبب قتله ، وأما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على أمر مكة ، فكان يزيد بن معاوية يأمر أمراءه على المدينة أن يجهزوا إليه الجيوش ، فكان آخر ذلك أن أهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة . قوله ( انذن لي ) فيه حسن التلطف فى الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم . قوله ( أحدثك ) بالجرم لأنه جواب الأمر . قوله ( قام ) صفة للقول ، والمقول هو حمد الله الخ . قوله ( الغد ) بالنصب أى أنه خطب فى اليوم الثانى من فتح مكة . قوله ( سمعته أذناى الخ ) أراد أنه بالغ فى حفظه والتثبت فيه وأنه لم يأخذه بواسطة . وأتى بالثنائية تأكيداً ، والضمير فى قوله « تكلم به » عائذ على قوله قولاً . قوله ( ولم يحرمها الناس ) بالضم أى أن تحريرها كان بوحى من الله لا من اصطلاح الناس ، قوله ( يسفك ) بكسر الفاء وحكى ضمها ، وهو صب الدم ، والمراد به القتل . قوله ( بها ) وللمستعمل فيها . قوله ( ولا يعضد ) بكسر الضاد المعجمة وفتح الدال أى يقطع بالمعضد وهو آلة كالنفس . قوله ( وإنما أذن لي ) أى الله ، روى بضم الهزة . وفى قوله « دلى » التفات لأن نسق الكلام وإنما أذن له أى لرسوله . قوله ( ساعة ) أى مقداراً من الزمان ، والمراد به يوم الفتح . وفى مسند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن ذلك كان من طلوع الشمس إلى العصر ، والمأذون له فيه القتال لا قطع الشجر . قوله ( ما قال عمرو ) أى فى جوابك . قوله ( لا تعيد ) بضم المثناة أوله وآخره ذال معجمة أى مكة لا تعصم العاصى عن إقامة الحد عليه . قوله ( ولا فارقاً ) بالفاء والراء المشددة أى هارباً عليه دم يعتصم بمكة كيلا يقتص منه . قوله ( بخربة ) بفتح المعجمة وإسكان الراء ثم موحدة بمعنى السركة كذا ثبت تفسيرها فى رواية المستمل ، قال ابن بطال : الخربة بالضم الفساد ، وبالفتح السركة . وقد تشدق (١) عمرو فى الجواب وأتى بكلام ظاهره حق

(١) فى الطبقات السابقة « تصرف » والتصحيح من مخطوطة الرمان ، وعمرو كان يسمى « الاشدق » لشدقه فى اليان

لكن أراد به الباطل ، فان الصحابي أنكر عليه نصب الحرب على مكة فأجابته بأنها لا تمنع من إقامة القصاص ، وهو صحيح إلا أن ابن الزبير لم يرتكب أمرا يجب عليه فيه شيء من ذلك ، وسنذكر مباحث هذا الحديث في كتاب الحج ، وما للعلماء فيه من الاختلاف في القتال في الحرم إن شاء الله تعالى . وفي الحديث شرف مكة ، وتقديم الحد والثاء على القول المقصود ، وإثبات خصائص الرسول ﷺ واستواء المسلمين معه في الحكم إلا ما ثبت تخصيصه به ، ووقوع النسخ ، وفضل أبي شريح لاتباعه أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه وغير ذلك

١٠٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّهْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ « فَاَنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ » - قَالَ مُحَمَّدٌ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ وَأَعْرَاضَكُمْ - عَلَيْهِمْ حَرَامٌ كُحْرَمَةٌ يَوْمَكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ » ، وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ : صَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ ذَلِكَ « أَلَا هَلْ بَلَغْتُ » سَرَّيْنِ**

**قوله** (حدثنا حماد) هو ابن زيد . **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين (عن ابن أبي بكرة) كذا للستملي والكشميني ، وسقط عن ابن أبي بكرة للباقيين فصار منقطعاً لأن محمداً لم يسمع من أبي بكرة ، وفي رواية « عن محمد بن أبي بكرة ، وهي خطأ وكان « عن ، سقطت منها ، وقد تقدم هذا الحديث في أوائل كتاب العلم من طريق أخرى « عن محمد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ، وهو الصواب ، وسيأتي بهذا السند في تفسير سورة براءة بأسقاطه عن بعضهم وسأنبه عليه هناك إن شاء الله تعالى وفيه « عن ابن أبي بكرة ، عند الجميع ، ويأتي في بدء الخلق . **قوله** ( ذكر النبي ﷺ ) فيه اختصار وقد قدمنا توجيهه هناك ، وكأنه حدث بحديث ذكر فيه النبي ﷺ شيئاً من كلامه ومن جملة قوله « فَاَنْ دِمَاءَكُمْ » الخ . **قوله** ( قال محمد ) هو ابن سيرين . **قوله** ( أحسبه ) كأنه شك في قوله « وأعراضكم » ، أقالها ابن أبي بكرة أم لا ، وقد تقدم في أوائل العلم الجزم بها وهي منصوبة بالعطف . **قوله** ( ألا هل بلغت ) هذا من قول النبي ﷺ ، وهو تكملة الحديث ، واعترض قوله « وكان محمد ، إلى قوله « ذلك ، في أثناء الحديث ، هذا هو المعتمد فلا يلتفت إلى ما عداه . والعلم عند الله تعالى

### ٣٨ - باب إثم من كذب على النبي ﷺ

١٠٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ جَرَّاشٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلَيْسَ بِنَارٍ »**

**قوله** ( باب إثم من كذب على النبي ﷺ ) ليس في الأحاديث التي في الباب تصريح بالإثم ، وإنما هو مستفاد من الوعيد بالنار على ذلك لأنه لازمه . **قوله** ( منصور ) هو ابن المعتز الكوفي ، وهو تابعي صغير ، وربيع بكسر أوله وإسكان الموحدة ، وأبوه حراش بكسر المهملة أو له وهو من كبار التابعين . **قوله** ( سمعت علياً ) هو ابن أبي طالب رضى الله عنه . **قوله** ( لا تكذبوا علي ) هو عام في كل كاذب ، مطلق في كل نوع من الكذب ، ومعناه لا تنسبوا الكذب إلى . ولا مفهوم لقوله « علي » لأنه لا يتصور أن يكذب له لثبته عن مطلق الكذب . وقد اغترق قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا : نحن لم نكذب عليه بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته ، وما دروا

أن قوله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى ، لأنه إثبات حكم من الأحكام الشرعية سواه كان في الإيجاب أو النذب ، وكذا مقابلهما وهو الحرام والمكروه . ولا يعتمد بمن خالف ذلك من الكرامية حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ماورد في القرآن والسنة واحتج بأنه كذب له لا عليه ، وهو جهل باللغة العربية . وتمسك بعضهم بما ورد في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما أخرجه البزار من حديث ابن مسعود بلفظ « من كذب على ليضل به الناس » الحديث ، وقد اختلف في وصله وإرساله ، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله ، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة كما فسر قوله تعالى ﴿ فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً ليضل الناس ﴾ والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال . أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى ﴿ لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة ﴾ ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ﴾ فإن قتل الأولاد ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها لا لاختصاص الحكم . قوله ( فلياج النار ) جعل الأمر بالولوج مسبباً عن الكذب ، لأن لازم الأمر الإلزام والإلزام بولوج النار سببه الكذب عليه أو هو بلفظ الأمر ومعناه الخبر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة بلفظ « من يكذب على يلج النار » ولابن ماجه من طريق شريك عن منصور قال « الكذب على يولج - أى يدخل - النار »

١٠٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال **حدثنا شعبة** عن **جامع بن شداد** عن **عاصم بن عبد الله بن الزبير** عن **أبيه** قال . **قلت للزبير** : **إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يتحدث فلان وفلان** . قال : **أما إني لم أفارقك ، ولكن سمعتك يقول « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار »**

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي و ( جامع بن شداد ) كوفي تابعي صغير . وفي الاستاد لطيفتان إحداهما أنه من رواية تابعي عن تابعي يرويه صحابي عن صحابي . ثانيهما أنه من رواية الأبناء عن الآباء بخصوص رواية الأب عن الجد وقد أفردت بالتصنيف . **قوله** ( قلت للزبير ) أي ابن العوام . **قوله** ( يتحدث ) حذف مفعولها ليشمل قوله ( كما يتحدث فلان وفلان ) سمي منهما في رواية ابن ماجه عبد الله بن مسعود . **قوله** ( أما ) بالميم المخففة وهي من حروف التنبيه و ( إني ) بكسر الهمزة ( لم أفارقك ) أي لم أفارق رسول الله ﷺ زاد الإسماعيلي « منذ أسلت » والمراد في الأغلب وإلا فقد هاجر الزبير إلى الحبشة ، وكذا لم يكن مع النبي ﷺ في حال هجرته إلى المدينة . وإنما أورد هذا الكلام على سبيل التوجيه للسؤال ، لأن لازم الملازمة السماع ، ولأزمه إعادة التحديث ، لكن منعه من ذلك ماخشيه من معنى الحديث الذي ذكره ، ولهذا أتى بقوله « لكن » . وقد أخرجه الزبير بن بكار في كتاب النسب من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال « عانى ذلك » يعني قلة رواية الزبير « فسألته ، أي عن ذلك » فقال : يا بني ، كان بيني وبينه من القرابة والرحم ماعلت ، وعمته أمي ، وزوجته خديجة عتي ، وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني عبد مناف بن زهرة ، وعندى أملك ، وأختها عائشة عنده ، ولكني سمعته يقول . **قوله** ( من كذب على ) كذا رواه البخاري ليس فيه « متمدا » وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة ، وكذا في رواية الزبير بن بكار المذكورة ، وأخرجه ابن ماجه من طريقه وزاد فيه « متمدا » وكذا

للاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة ، والاختلاف فيه على شعبة . وقد أخرجه الدارمي من طريق أخرى عن عبد الله ابن الزبير بلفظ « من حدث عني كذبا ، ولم يذكر العمد . وفي تمسك الزبير بهذا الحديث على ما ذهب إليه من اختيار قلة التحديث دليل للأصح أن الكذب هو الإخبار بالشيء على خلاف ما هو عليه سواء كان عمدا أم خطأ ، والمخطئ . وإن كان غير ماثوم بالإجماع لكن الزبير خشي من الإكثار أن يقسح في الخطأ وهو لا يشعر ، لأنه وإن لم يأثم بالخطأ لكن قد يأثم بالإكثار إذ الإكثار مظنة الخطأ ، والنتيجة إذا حدث بالخطأ لحمل عنه وهو لا يشعر أنه خطأ يعمل به على الدوام للوثوق بنقله ، فيكون سببا للعمل بما لم يقله الشارع ، فن خشي من الإكثار الوقوع في الخطأ لا يؤمن عليه الإثم إذا تعدد الإكثار ، فن ثم توقف الزبير وغيره من الصحابة عن الإكثار من التحديث . وأما من أكثر منهم فاحمول على أنهم كانوا واثقين من أنفسهم بالتثبت ، أو طالت أعمارهم فاحتجج إلى ما عندهم فستلوا فلم يمكنهم الكتمان . رضى الله عنهم . قوله ( فليتبوا ) أى فليتخذ لنفسه منزلا ، يقال تبوا الرجل المكان إذا اتخذ سكنا ، وهو أمر بمعنى الخبر أيضا ، أو بمعنى التهديد ، أو بمعنى التهمك ، أو دعاء على فاعل ذلك أى برأه الله ذلك . وقال الكرمانى : يحتمل أن يكون الأمر على حقيقته ، والمعنى من كذب فليأمر نفسه بالتبوء ويلزم عليه كذا ، قال : وأولها أولاها ، فقد رواه أحمد بأسناد صحيح عن ابن عمر بلفظ « بنى له بيت في النار » قال الطيبي : فيه إشارة إلى معنى القصد في الذنب وجوانه ، أى كما أنه قصد في الكذب التعمد فليقصد بجوانه التبوء .

١٠٨ — حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَنَسٌ : إِنَّهُ كَيْسَتْنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ

حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ تَعَمَّدَ عَلَى كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو البصري المقعد ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وعبد العزيز هو ابن صهيب ، والإسناد كله بصريون . قوله ( حديثا ) المراد به جنس الحديث ، ولهذا وصفه بالكثرة . قوله ( أن النبي ﷺ ) هو وما بعده في محل الرفع لأنه فاعل يمتنع ، وإنما خشي أنس عما خشي منه الزبير ، ولهذا صرح بلفظ الإكثار لأنه مظنة ، ومن حام حول الحمى لا يأمن وقوعه فيه ، فكان التقليل منهم للاحتراز ، ومع ذلك فأنس من المكثرين لأنه تأخرت وفاته فاحتجج اليه كما قدمناه ولم يمكنه الكتمان . ويجمع بأنه لو حدث بجميع ما عنده لكان أضعاف ما حدث به . ووقع في رواية عتاب - بمهملة ومثناة فوقانية - مولى هرمز ، سمعت أنسا يقول « لولا أنى أخشى أن أخطئ لحديثك بأشياء قالها رسول الله ﷺ » الحديث أخرجه أحمد بأسناد ، فأشار إلى أنه لا يحدث إلا ما تحققه ويترك ما يشك فيه . وحله بعضهم على أنه كان يحافظ على الرواية باللفظ فأشار إلى ذلك بقوله « لولا أن أخطئ » ، وفيه نظر ، والمعروف عن أنس جواز الرواية بالمعنى كما أخرجه الخطيب عنه صريحا ، وقد وجد في رواياته ذلك كالحديث في البسلة ، وفي قصة تكثير الماء عند الوضوء ، وفي قصة تكثير الطعام . قوله ( كذبا ) هو نكرة في سياق الشرط فيعم جميع أنواع الكذب

١٠٩ — حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ

« مَنْ يَقُلْ عَلَى مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

قوله ( حدثنا المكي ) سر اسم وليس بنسب كما تقدم ، وهو من كبار شيوخ البخارى ، سمع من سبعة عشر



نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبي عبيد المذكور هنا ، وهو مولى سلة بن الأكوع صاحب النبي ﷺ . وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري ، وليس فيه أعلى من الثلاثيات ، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً . قوله ( من يقل ) أصله يقول وإنما جزم بالشرط . قوله ( ما لم أقل ) أي شيئاً لم أقله لحذف العائد وهو جازم وذكر القول لأنه الأكثر وحكم الفعل كذلك لا شترأ كهما في علة الامتناع وقد دخل الفعل في عموم حديث الزبير وأنس السابقين لتعبرهما بلفظ الكذب عليه ومثلها حديث أبي هريرة الذي ذكره بعد حديث سلة فلا فرق في ذلك بين أن يقول قال رسول الله ﷺ كذا وفعل كذا إذا لم يكن قاله أو فعله ، وقد تمسك بظاهر هذا اللفظ من منع الرواية بالمعنى . وأجاب المجيزون عنه بأن المراد النهي عن الإتيان بلفظ يوجب تغير الحكم مع أن الإتيان باللفظ لاشك في أوليته . والله أعلم

١١٠ - حدثنا موسى قال حدثنا أبو عوانة عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « تَسَمَّوْا بِأَسْمِي ، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُفْمِي . وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ قَدْ رَأَى ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ فِي صُورَتِي . وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »

[ الحديث ١١٠ - أطرافه في : ٣٥٣٩ ، ٦١٨٨ ، ٦١٩٧ ، ٦٩٩٣ ]

قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن إسماعيل التبوذكي . قال ( عن أبي حصين ) هو بمهملتين مفتوح الأول ، وأبو صالح هو ذكوان السمان . وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه ، ويأتي الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى . وقد اقتصر مسلم في روايته له على الجملة الأخيرة وهي مقصود الباب ، وإنما ساقه المؤلف بتمامه ولم يختصره كما داته لينبه على أن الكذب على النبي ﷺ يستوى فيه اليقظة والمنام . والله سبحانه وتعالى أعلم . فإن قيل : الكذب معصية إلا ما استثنى في الإصلاح وغيره ، والمعاصي قد توعد عليها بالنار ، فالذي امتاز به الكاذب على رسول الله ﷺ من الوعيد على من كذب على غيره ؟ فالجواب عنه من وجهين : أحدهما أن الكذب عليه يكفر متعمده عند بعض أهل العلم ، وهو الشيخ أبو محمد الجويني ، لكن ضعفه ابنه إمام الحرمين ومن بعده ، ومال ابن المنير إلى اختياره ، ووجهه بأن الكاذب عليه في تحليل حرام مثلاً لا ينفك عن استحلال ذلك الحرام أو الحل على استحلاله ، واستحلال الحرام كفر ، والحل على الكفر كفر . وفيما قاله نظر لا يخفى ، والجمهور على أنه لا يكفر إلا إذا اعتقد حل ذلك . الجواب الثاني أن الكذب عليه كبيرة والكذب على غيره صغيرة فافترقا ، ولا يلزم من استواء الوعيد في حق من كذب عليه أو كذب على غيره أن يكون مقرهما واحداً أو طول إقامتهما سواء ، فقد دل قوله ﷺ « فليتبوأ » على طول الإقامة فيها ، بل ظاهره أنه لا يخرج منها لأنه لم يجعل له منزلاً غيره ، إلا أن الأدلة القطعية قامت على أن خلود التائب محتص بالكافرين ، وقد فرق النبي ﷺ بين الكذب عليه وبين الكذب على غيره كما سيأتي في الجناز في حديث المغيرة حيث يقول « إن كذبا على » ليس ككذب على أحد ، وسنذكر مباحثه هناك إن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أو لا . ( تنبيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيباً حسناً لأنه بدأ بحديث على وفيه مقصود الباب ، وثني بحديث الزبير الدال على توفى الصحابة وتحرمهم من الكذب عليه ، وثالث بحديث أنس الدال على أن امتناعهم إنما كان من الاكثار المنفص إلى الخطأ لا عن أصل التحديث ، لأنهم مأمورون بالتبليغ ، وختم بحديث أبي هريرة الذي فيه الإشارة إلى استواء تحريم

الكذب عليه سواء كانت دعوى السماع منه في اليقظة أو في المنام . وقد أخرج البخاري حديث « من كذب على » ، أيضا من حديث المغيرة وهو في الجنائز ، ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وهو في أخبار بني إسرائيل ، ومن حديث واثلة بن الأسقع وهو في مناقب قريش ، لكن أليس هو بلفظ الوعيد بالنار صريحا . واتفق مسلم معه على تخرج حديث علي وأنس وأبي هريرة والمغيرة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أيضا ، وصح أيضا في غير الصحيحين من حديث عثمان بن عفان وابن مسعود وابن عمرو وأبي قتادة وجابر وزيد بن أرقم ، وورد بأسانيد حسان من حديث طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد وأبي عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران بن حصين وابن عباس وسلمان الفارسي ومعاوية بن أبي سفيان ورافع بن خديج وطارق الأنصبي والسائب بن يزيد وعالم بن عرفة وأبي أمامة وأبي قرصافة وأبي موسى العافقي وعائشة ، هؤلاء [ ثلاثة ] ثلاثون نفسا من الصحابة ، وورد أيضا عن نحو من خمسين غيرهم بأسانيد ضعيفة ، وعن نحو من عشرين آخرين بأسانيد ساقطة . وقد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه ، فأول من وقف على كلامه في ذلك علي بن المديني ، وتبعه يعقوب بن شيبة فقال : روى هذا الحديث من عشرين وجها عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم ، ثم إبراهيم الحارثي وأبو بكر البزار فقال كل منهما : إنه ورد من حديث أربعين من الصحابة ، وجمع طرقه في ذلك العصر أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد فزاد قليلا ، وقال أبو بكر الصيرفي شارح رسالة الشافعي : رواه ستون نفسا من الصحابة ، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلا ، وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفسا ، وقد خرجها بعض النيسابوريين فزادت قليلا ، وقد جمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب « الموضوعات » لجاوز التسمين ، وبذلك جزم ابن دحية ، وقال أبو موسى المديني : يرويه نحو مائة من الصحابة ، وقد جمعها بعده الحفاظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر ، وتحصل من مجموع ذلك كله رواية مائة من الصحابة على ما فصلته من صحيح وحسن وضعيف وساقط ، مع أن فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص . ونقل النووي أنه جاء عن مائتين من الصحابة ، ولاجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر ، ونازع بعض مشايخنا في ذلك قال : لأن شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة ، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها . وأجيب بأن المراد باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف في إفادة العلم . وأيضا فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم . نعم وحديث علي رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم ، وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، فلو قيل في كل منها إنه متواتر عن صحابه لكان صحيحا ، فإن العدد المعين لا يشترط في المتواتر ، بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وفي شرح نخبة الفكر ، وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث ، وبينت أن أمثله كثيرة : منها حديث من بنى لله مسجدا ، والمسح على الخفين ، ورفع اليدين ، والشفاعة والحوض ورؤية الله في الآخرة ، والآلئة من قريش وغير ذلك . والله المستعان . وأما ما نقله البيهقي عن الحاكم ووافقه أنه جاء من رواية العشرة المشهورة ، قال : وليس في الدنيا حديث أجمع العشرة على روايته غيره ، فقد تعقبه غير واحد ، لكن الطرق عنهم موجودة فيما جمعه ابن الجوزي ومن بعده ، والثابت منها ما قدمت ذكره . فمن الصحاح على

والزبير ، ومن الحسان طلحة وسعد وسعيد وأبو عبيدة ، ومن الضعيف المتأسك طريق عثان ، وبقيتها ضعيف وساقط

### ٣٩ - باب كتابة العلم

١١١ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ** قَالَ . أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ : قُلْتُ لِمَلِي هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ ؟ قَالَ : لَا إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ ، أَوْ فَهْمُ أَعْيَنِهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قَالَ قُلْتُ : فَمَا هَذِهِ الصَّحِيفَةُ ؟ قَالَ : الْعَقْلُ ، وَفَسْكَالُ الْأَسِيرِ ، وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

[ الحديث ١١١ - أطرافه في : ١٨٧٠ ، ٣٠١٧ ، ٣١٧٢ ، ٣١٧٦ ، ٦٧٥٥ ، ٦٩٠٢ ، ٦٩١٥ ، ١٣٠٠ ]

**قوله ( باب كتابة العلم )** طريقة البخارى في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجرم فيها بشيء بل يوردها على الاحتمال . وهذه الترجمة من ذلك ، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملا وتركها ، وإن كان الأمر استقر والاجماع انمقد على جواز كتابة العلم ، بل على استحبابه ، بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان من يتعين عليه تبليغ العلم . **قوله ( حدثنا ابن سلام )** كذا للأصلي ، واسمه محمد ، وقد صرح به أبو داود وغيره . **قوله ( عن سفیان )** هو الثوري ، لأن وكيعا مشهور بالرواية عنه ، وقال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : يقال إنه ابن عيينة . قلت : لو كان ابن عيينة لنسبه لأن القاعدة في كل من روى عن متفق الاسم أن يحمل من أهمل نسبه على من يكون له به خصوصية من إكثار ونحوه كما قدمناه قبل هذا ، وهكذا نقول هنا لأن وكيعا قليل الرواية عن ابن عيينة بخلاف الثوري . **قوله ( عن مطرف )** هو بفتح الطاء المهملة وكسر الراء ابن طريف بطاء مهملة أيضا . **قوله ( عن الشعبي )** وللصنف في الديات سمعت الشعبي . **قوله ( عن أبي جحيفة )** هو وهب السوائي ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته ، وللصنف في الديات : سمعت أبا جحيفة . والإسناد كله كوفيون إلا شيخ البخارى وقد دخل الكوفة ، وهو من رواية هاجي عن صحابي . **قوله ( قلت لملي )** هو ابن أبي طالب رضى الله عنه . **قوله ( هل عنكم )** الخطاب لملي ، والجمع إما لإرادته مع بقية أهل البيت أو للتعظيم . **قوله ( كتاب )** أى مكتوب أخذتموه عن رسول الله ﷺ ما أوحى اليه ، ويدل على ذلك رواية المصنف في الجهاد هل عنكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ، وله في الديات هل عنكم شيء مما ليس في القرآن ، وفي مسند إسحق بن راهويه عن جرير عن مطرف هل علت شيئا من الوحي ، وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما عليا - أشياء من الوحي خصهم النبي ﷺ بها لم يطلع غيرهم عليها . وقد سأل عليا عن هذه المسألة أيضا فليس بن عبادة - وهو بضم المهملة وتخفيف الموحدة - والاشتر النخعي وحديثهما في مسند النسائي . **قوله ( قال لا )** زاد المصنف في الجهاد ، ولا والذي قلن الحبة وبرأ النسمة . **قوله ( إلا كتاب الله )** هو بالرفع ، وقال ابن المنير : فيه دليل على أنه كان هذه أشياء مكتوبة من الفقه المستنبط من كتاب الله ، وهى المراد بقوله أو فهم أعطيه رجل ، لأنه ذكره بالرفع ، فلو كان الاستثناء من غير الجنس لكان منصوبا . كذا قال ، والظاهر أن الاستثناء فيه منقطع ، والمراد بذكر الفهم لإثبات إمكان الزيادة على ما في الكتاب . وقد رواه المصنف في الديات بلفظ ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلاهما يعطى رجل في الكتاب ، فالاستثناء الأول مفرغ والثاني منقطع ، معناه لكن إن أعطى الله رجلا فهما في كتابه فهو يقدر على الاستنباط فتحصل عنده الزيادة بذلك الاعتبار . وقد روى أحمد بإسناد حسن من طريق طارق بن شهاب

قال : شهدت عليا على المنبر وهو يقول : والله ما عندنا كتاب قرؤه عليكم إلا كتاب الله وهذه الصحيفة ، وهو يؤيد ما قلناه أنه لم يرد بانهم شيئا مكتوبا . قوله ( الصحيفة ) أى الورقة المكتوبة . وللنسائي من طريق الأشتر : فأخرج كتابا من قراب سيفه . قوله ( العقل ) أى الدية ، وإنما سميت به لأنهم كانوا يعطون فيها الإبل ويربطونها بضاء دار المقتول بالعقال وهو الحبل . ووقع في رواية ابن ماجه بدل العقل « الديات » والمراد أحكامها ومقاديرها وأصنافها . قوله ( وفكاك ) بكسر الفاء وقمحا . وقال الفراء الفتح أفصح ، والمعنى أن فيها حكم تخلص الأسير من يد العدو والترغيب في ذلك . قوله ( ولا يقتل ) بضم اللام ، ولكسميني « وأن لا يقتل » بفتح اللام ، وعطفت الجملة على المفرد لأن التقدير فيها أى الصحيفة حكم العقل وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر ، وسيأتى الكلام على مسألة قتل المسلم بالكافر في كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى . ووقع للبصنف ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي قال « ما عندنا شيء قرؤه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة . فإذا فيها « المدينة حرم .. الحديث ، ولمسلم عن أبي الطفيل عن علي « ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما في قراب سبني هذا . وأخرج صحيفة مكتوبة فيها : لعن الله من ذبح لغير الله .. الحديث ، وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن علي « فإذا فيها : المؤمنون متكفأ دعاؤهم ، يسعى بذمتهم أدناهم .. الحديث ، ولأحمد من طريق طارق بن شهاب « فيها فرائض الصدقة ، والجمع بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوبا فيها ، فنقل كل واحد من الرواة عنه ما حفظه والله أعلم . وقد بين ذلك قتادة في روايته لهذا الحديث عن أبي حسان عن علي ، وبين أيضا السبب في سؤالهم لعلي رضي الله عنه عن ذلك أخرجه أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق أبي حسان أن عليا كان يأمر بالأمر فيقال : قد فعلناه . فيقول : صدق الله ورسوله . فقال له الأشتر : هذا الذي تقول أهو شيء عهده اليك رسول الله ﷺ خاصة دون الناس ؟ فذكره بطوله

١١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خُرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ ، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَرِبَ رَاحِلَتَهُ لِحُطْبَ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ - أَوْ الْقَيْلَ . شَكََّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - وَسَلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ . أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَلِي ، وَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ بَعْدِي . أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ . أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ : لَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا ، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا تُتَلَقَّطُ سَائِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ . فَنُ قَتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يُقَتَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ » . بَغَاءَ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ قَالَ : ا كُتِبَ لِي بِرَسُولِ اللَّهِ . فَقَالَ « ا كُتِبُوا لِأَبِي فَلَانٍ » . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ : إِلَّا الْإِذْخَرَ بِرَسُولِ اللَّهِ ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيْتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِلَّا الْإِذْخَرَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : يُقَالُ يُقَادُ بِالْقَافِ . فَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كُتِبَ لَهُ ؟ قَالَ : كُتِبَ لَهُ هَذِهِ الْخُطْبَةُ

[ الحديث ١١٢ - طرقه في : ٢٤٢٤ ، ٦٨٨ ]

قوله ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن يكنى أبا معاوية . هو يفتح الثين المعجمة بعدها تحتانية ثم موحدة ،

وليس في البخاري بهذا الصورة غيره . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلة ) في رواية المصنف في الديات ، حدثنا أبو سلة حدثنا أبو هريرة . **قوله** ( أن خزاعة ) أى القبيلة المشهورة ، والمراد واحد منهم فأطلق عليه اسم القبيلة مجازاً ، واسم هذا القاتل خراش بن أمية الخزاعي . والمقتول في الجاهلية منهم اسمه أحر ، والمقتول في الإسلام من بني ليث لم يسم . **قوله** ( حبس ) أى منع عن مكة . ( القتل ) أى باللقاف والمنشاء من فوق ( أو الفيل ) أى بالفاء المكسورة بعدها ياء تحتانية . **قوله** ( كذا قال أبو نعيم ) أراد البخاري أن الشك فيه من شيخه . **قوله** ( وغيره يقول : الفيل ) أى بالفاء ولا يشك ، والمراد بالغير من رواه عن شيان رقيقاً لأبي نعيم وهو عبيد الله بن موسى ، ومن رواه عن يحيى رقيقاً لشيان وهو حرب بن شداد كما سيأتى بيانه عند المصنف في الديات ، والمراد بحبس الفيل أهل الفيل وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوم مكة ومعهم الفيل ففتحها الله منهم وسلط عليهم الطير الأبايل مع كون أهل مكة إذ ذاك كانوا كفاراً ، فحرمة أهلها بعد الإسلام أكد ، لكن غزو النبي ﷺ إياها مخصوص به على ظاهر هذا الحديث وغيره ، وسيأتى الكلام على المسألة في كتاب الحج مفصلاً إن شاء تعالى . **قوله** ( وسلط عليهم ) هو بضم أوله ، ورسول مرفوع والمؤمنون معطوف عليه . **قوله** ( ولا تحمل ) للكشميين ، ولم تحمل ، والمصنف في اللقطة من طريق الأوزاعي عن يحيى ، ولن ، وهى أليق بالمستقبل . **قوله** ( لا يخلت ) بالخاء المعجمة أى لا يحدد يقال اختلته إذا قطعه وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب أولى ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه في الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( إلا لمنشد ) أى معرف ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فن قتل فهو بخير النظرين ) كذا وقع هنا ، وفيه حذف وقع بيانه في رواية المصنف في الديات عن أبي نعيم بهذا الإسناد ، فن قتل له قتيل . **قوله** ( ولما أن بقاد ) هو باللقاف أى يقتصر ، ووقع في رواية لمسلم ، إما أن يفادى ، بالفاء وزيادة ياء بعد الدال ، والصواب أن الرواية على وجهين : من قالها باللقاف قال فيما قبلها ، إما أن يعقل ، من العقل وهو الدية ، ومن قالها بالفاء قال فيما قبلها ، إما أن يقتل ، باللقاف والمنشاء . والحاصل تفسير النظرين ، بالقصاص أو الدية . وفي المسألة بحث يأتى في الديات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( لجاء رجل من أهل اليمن ) هو أبو شاه بهاء منونة ، وسيأتى في اللقطة مسمى ، والإشارة إلى من حرفه ، وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم ، قلت للأوزاعي : ما قوله اكتسبوا لى ؟ قال : هذه الخطبة التى سمعها من رسول الله ﷺ ، قلت : وهذا تظهر مطابقة هذا الحديث للترجمة . **قوله** ( فقال رجل من قريش ) هو العباس بن عبد المطلب كما يأتى في اللقطة ، ووقع في رواية لابن أبي شيبه ، فقال رجل من قريش يقال له شاه ، وهو غلط . **قوله** ( إلا الإذخر ) كذا هو في روايتنا ، ويجوز رفعه على البدل مما قبله . **قوله** ( إلا الإذخر إلا الإذخر ) كذا هو في روايتنا ، والثانية على سبيل التأكيد

١١٣ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال حدثنا سفيان قال حدثنا عمرو قال أخبرني وهب بن منبه عن أخيه قال سمعت أبا هريرة يقول : ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً عنه منى ، إلا ما كان من عبد الله ابن عمرو فإنه كان يكتب ولا يكتب . **قوله** ( تابعه معمر عن همام عن أبي هريرة ) **قوله** ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار المكي . **قوله** ( عن أخيه ) هو همام بن منبه بتشديد الموحدة المكسورة وكان

أكبر منه سنا لكن تأخرت وفاته عن وهب ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين من طبقة متقاربة أولهم عمرو . **قوله** ( فانه كان يكتب ولا أكتب ) هذا استدلال من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو أي ابن العاص على ما عنده ، ويستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازما بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثا عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله ، مع أن الموجود المروي عن عبد الله بن عمرو أقل من الموجود المروي عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة ، فإن قلنا الاستثناء منقطع فلا أشكال ، إذ التقدير : لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة لم يكن مني ، سواء لوم منه كونه أكثر حديثا لما تقتضيه العادة أم لا . وإن قلنا الاستثناء متصل فالسبب فيه من جهات : أحدها أن عبد الله كان مشغلا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم فقلت الرواية عنه . ثانيها أنه كان أكثر مقامه بعد قسوح الأمصار بمصر أو بالطائف ولم تكن الرحلة اليهما ممن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة ، وكان أبو هريرة متصديا فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات ، ويظهر هذا من كثرة من حل عن أبي هريرة ، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين ، ولم يقع هذا لغيره . ثالثها ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسأ ما يحدثه به كما سنده قريبا . رابعها أن عبد الله كان قد ظفر في الشام بحمل جبل من كتب أهل الكتاب فكان ينظر فيها ويحدث منها فتجنب الأخذ عنه لذلك كثير من أئمة التابعين . والله أعلم . ( تنبيه ) : **قوله** ( ولا أكتب ) قد يعارضه ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدث عند أبي هريرة بحديث ، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتابا من حديث النبي ﷺ وقال : هذا هو مكتوب عندي . قال ابن عبد البر : حديث ممام أصح ، ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي ثم كتب بعده . قلت : وأقوى من ذلك أنه لا يلزم من وجود الحديث مكتوبا عنده أن يكون بخطه ، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب ، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه . **قوله** ( تابعه معمر ) أي ابن راشد يعني تابع وهب بن منبه في روايته لهذا الحديث عن ممام ، والمتابعة المذكورة أخرجها عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجها أبو بكر بن علي المروزي في كتاب العلم له عن حجاج بن الشاعر عنه ، وروى أحمد والبيهقي في المدخل من طريق عمرو بن شعيب عن مجاهد والمغيرة بن حكيم قالا : سمعنا أبا هريرة يقول : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب بيده ويعي بقلبه ، وكنت أعي ولا أكتب ، استأذن رسول الله ﷺ في الكتاب عنه فأذن له ، [سناده حسن . وله طريق أخرى أخرجها العقيلي في ترجمة عبد الرحمن بن سلمان عن عقيل عن المغيرة بن حكيم سمع أبا هريرة قال : ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو فانه كان يكتب ، استأذن رسول الله ﷺ أن يكتب بيده ماسمعه منه فأذن له ، الحديث .] **وعند أحمد** وأبي داود من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو : كنت أكتب كل شيء سمعته من رسول الله ﷺ . فتهنى قريش ، الحديث . وفيه : أكتب ، فوالذي نفسى بيده ما يخرج منه إلا الحق ، ولهذا طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو يقوى بعضها بعضاً . ولا يلزم منه أن يكونا في الوعي سواء لما قدمناه من اختصاص أبي هريرة بالدعاء بعدم النسيان ، ويحتمل أن يقال تحمل أكثرية عبد الله بن عمرو على ما فاز به عبد الله من الكتابة قبل الدعاء لأبي هريرة لأنه قال في حديثه : فما نسيت شيئا بعد ، لحاز أن يدخل عليه النسيان فيما سمعه قبل الدعاء ، بخلاف عبد الله فان الذي سمعه مضبوط بالكتابة ، والذي انتشر عن أبي هريرة مع ذلك أضعاف ما انتشر عن عبد الله بن عمرو لتصدى أبي هريرة لذلك ومقامه بالمدينة النبوية ، بخلاف عبد الله بن عمرو في الأمرين .

ويستفاد منه ومن الحديث على المتقدم ومن قصة أبي شاه أن النبي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه ، وهو يعارض حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، رواه مسلم . والجمع بينهما أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره ، والاذن في غير ذلك . أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والاذن في تفريقهما ، أو النهي متقدم والاذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها . وقيل النهي خاص بمن خشى منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ ، والاذن لمن أمن منه ذلك ، ومنهم من أعلّ حديث أبي سعيد وقال : الصواب وقفه على أبي سعيد ، قاله البخاري وغيره . قال العلماء : كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا ، لكن لما قصرت الهمم وخشى الأئمة ضياع العلم دونوه . وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز ، ثم كثر التدوين ثم التصنيف ، وحصل بذلك خير كثير . فله الحد

١١٤ - **عمر بن يحيى** بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال « اتنوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده » قال عمر إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا . فاختلفوا ، وكثر اللغط . قال : قوموا عني ، ولا يئبني عندى التنازع . فخرج ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه

[ الحديث ١١٤ - أطرافه في : ٣٠٥٣ ، ٣١٦٨ ، ٤٤٣١ ، ٤٤٣٢ ، ٥٦٦٩ ، ٧٣٦٦ ]

**قوله** ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود . **قوله** ( لما اشتد ) أي قوى . **قوله** ( وجعه ) أي في مرض موته كما سيأتي . وللصنف في المغازي وللإسماعيلي ، لما حضرت النبي ﷺ الوفاة ، وللصنف من حديث سعيد بن جبير أن ذلك كان يوم الخميس وهو قبل موته ﷺ بأربعة أيام . **قوله** ( بكتاب ) أي بأدوات الكتاب ، ففيه مجاز الحذف . وقد صرح بذلك في رواية لمسلم قال « اتنوني بالكتف والدواة » والمراد بالكتف عظم الكتف لأنهم كانوا يكتبون فيها . **قوله** ( أكتب ) هو باسكان الباء جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف . وفيه مجاز أيضا أي أمر بالكتابة . ويحتمل أن يكون على ظاهره كما سيأتي البحث في المسألة في كتاب الصلح إن شاء الله تعالى . وفي مسند أحمد من حديث علي أنه للأموور بذلك ولفظه « أمرني النبي ﷺ أن آتية بطبق - أي كتف - يكتب ما لا تضل أمته من بعده » . **قوله** ( كتابا ) بعد قوله « بكتاب » فيه الجناس التام بين الكلمتين ، وإن كانت إحداها بالحقيقة والأخرى بالمجاز . **قوله** ( لاتضلوا ) هو نفي وحذفت النون في الروايات التي اتصلت لنا لأنه بدل من جواب الأمر ، وتعدد جواب الأمر من غير حرف المطف جاز . **قوله** ( غلبه الوجع ) أي فيشق عليه إملاء الكتاب أو مباشرة الكتابة ، وكان عمر رضي الله عنه فهم من ذلك أنه يقتضى التطويل ، قال القرطبي وغيره : اتنوني أمر ، وكان حق الأمور أن يبادر للإمتثال ، لكن ظهر لعمر رضي الله عنه مع طائفة أنه ليس على الوجوب ، وأنه من باب الإرشاد إلى الأصلح فكروا أن يكلفوه من ذلك ما يشق

عليه في تلك الحالة مع استحضار قوله تعالى ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وقوله تعالى ﴿نينا ن لكل شيء﴾ ، ولهذا قال عمر : حسبنا كتاب الله . وظهر لطائفة أخرى أن الأولى أن يكتب لما فيه من أمثال أمره وما يتضمنه من زيادة الإيضاح ، ودل أمره لهم بالقيام على أن أمره الأول كان على الاختيار ، ولهذا عاش عليه السلام بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرهم بذلك ، ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة من خالف ، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر ، فاذا عزم امتثلوا . وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وقد عد هذا من موافقة عمر رضي الله عنه . واختلف في المراد بالكتاب ، فقيل : كان أراد أن يكتب كتابا ينص فيه على الأحكام ليرفع الاختلاف ، وقيل : بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف ، قاله سفيان بن عيينة ، ويؤيده أنه عليه السلام قال في أوائل مرضه وهو عند عائشة : ادعى لي أباك وأخاك حتى أكتب كتابا ، فاني أخاف أن يتسنى متمن ويقول قائل ، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، أخرجه مسلم . وللصنف معناه ، ومع ذلك فلم يكتب ، والأول أظهر لقول عمر : كتاب الله حسبنا . أى كافينا . مع أنه يشمل الوجه الثاني لأنه بعض أفراده . والله أعلم . ( فائدة ) : قال الخطابي : لما ذهب عمر إلى أنه لو نص بما ينزل الخلاف لبطلت فضيلة العلماء وعدم الاجتهاد . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لو نص على شيء أو أشياء لم يبطل الاجتهاد لأن المحوادث لا يمكن حصرها . قال : وإنما خاف عمر أن يكون ما يكتبه في حالة غلبة المرض فيجذب بذلك المنافقون سيلا إلى الطعن في ذلك المكتوب ، وسيأتي ما يؤيده في أواخر المغازي . قوله ( ولا ينبغي عند التنازع ) فيه إشعار بأن الأولى كان المبادرة إلى امثال الأمر ، وإن كان ما اختاره عمر صوابا إذ لم يتدارك ذلك النبي عليه السلام بعد كما قدمناه . قال القرطبي : واختلافهم في ذلك كاختلافهم في قوله لهم : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فتخوف ناس فوت الوقت فصلوا ، وتمسك آخرون بظاهر الأمر فلم يصلوا . فما عنت أحدا منهم من أجل الاجتهاد المسوغ والمقصد الصالح . والله أعلم . قوله ( فخرج ابن عباس يقول ) ظاهره أن ابن عباس كان معهم ، وأنه في تلك الحالة خرج قائلا هذه المقالة . وليس الأمر في الواقع على ما يقتضيه هذا الظاهر ، بل قول ابن عباس المذكور إنما كان يقوله عند ما يحدث بهذا الحديث ، ففي رواية معمر عند المصنف في الاعتصام وغيره : قال عبيد الله فكان ابن عباس يقول . وكذا لأحمد من طريق جرير بن حازم عن يونس بن يزيد . وجزم ابن تيمية في الرد على الرافضي بما قلناه ، وكل من الأحاديث يأتي بسط القول فيه في مكانه اللائق به ، إلا حديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة الباب . ووجه رواية حديث الباب أن ابن عباس لما حدث عبيد الله بهذا الحديث خرج من المكان الذي كان به وهو يقول ذلك . ويبدل عليه رواية أبي نعيم في المستخرج قال عبيد الله : فسمعت ابن عباس يقول الخ . ولما تعين حمله على غير ظاهره لأن عبيد الله تابعي من الطبقة الثانية لم يدرك القصة في وقتها لأنه ولد بعد النبي عليه السلام بمدة طويلة ، ثم سمعها من ابن عباس بعد ذلك بمدة أخرى . والله أعلم . قوله ( الرزيمة ) هي بفتح الراء وكسر الزاى بعدها ياء ثم همزة ، وقد تسهل الهمزة وتشدد الياء ، ومعناها المصيبة ، وزاد في رواية معمر : لاختلافهم ولعنظهم ، أى أن الاختلاف كان سببا لترك كتابة الكتاب . وفي الحديث دليل على جواز كتابة العلم ، وعلى أن الاختلاف قد يكون سببا في حرمان الخبر كما وقع في قصة الرجلين اللذين تخاصما فرفع نعيمين ليلة القدر بسبب ذلك . وفيه وقوع الاجتهاد بحضرة النبي عليه السلام فيما ينزل عليه فيه ، وسنذكر بهية ما يتعلق به في أواخر السيرة النبوية من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى .



( تنبيه ) : قدم حديث على أنه كتب عن النبي ﷺ ويطرقه احتمال أن يكون إنما كتب ذلك بعد النبي ﷺ ولم يبلغه النبي ، وثني بحديث أبي هريرة وفيه الأمر بالكتابة وهو بعد النبي فيكون ناسخا ، وثالث بحديث عبد الله بن عمرو وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك ، فهو أقوى في الاستدلال للجواز من الأمر أن يكتبوا لأبي شاه لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أميا أو أعمى ، وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ هم أن يكتب لأمته كتابا يحصل معه الأمن من الاختلاف وهو لا يهمل إلا بحق

#### ٤٠ - باب العلم والعظة بالليل

١١٥ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ . وَعَمْرُو وَيْحَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ : اسْتَقِظَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةُ مِنْ الْفِتَنِ ، وَمَاذَا فُتِّحَ مِنَ الْخَزَائِنِ . أَيْقُظُوا صَوَاحِبَاتِ الْحَجَرِ ، فَرُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ »

[ الحديث ١١٥ - أطرافه في : ١١٦٦ ، ٣٥٩٩ ، ٥٨٤٤ ، ٦٢١٨ ، ٧٠٦٩ ]

قوله ( باب العلم ) أى تعليم العلم بالليل ، والعظة تقدم أنها الوعظ ، وأراد المصنف التنبيه على أن النبي عن الحديث بعد العشاء مخصوص بما لا يكون في الخير . قوله ( صدقة ) هو ابن الفضل المروزي . قوله ( عن هند ) هى بنت الحارث القراسية بكسر الفاء والسين المهملة ، وفي رواية الكشميني بدلها عن امرأة . قوله ( وعمرو ) كذا في روايتنا بالرفع ، ويجوز الكسر ، والمعنى أن ابن عيينة حدثهم عن معمر ثم قال : وعمرو هو ابن دينار ، فعلى رواية الكسر يكون معطوفا على معمر ، وعلى رواية الرفع يكون استثناء كان ابن عيينة حدث بحذف صيغة الأداء وقد جرت عادته بذلك . وقد روى الخيديد هذا الحديث في مسنده عن ابن عيينة قال : حدثنا معمر عن الزهري ، قال وحدثنا عمرو ويحيى بن سعيد عن الزهري ، فصرح بالتحديث عن الثلاثة . قوله ( ويحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وأخطأ من قال إنه هو القطان لأنه لم يسمع من الزهري ولا لقيه . ووقع في غير رواية عن أبي ذر عن امرأة ، بدل قوله عن هند في الإسناد الثاني . والحاصل أن الزهري كان ربما أتهمها وربما سماها . وقد رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري ولم يذكر هند ولا أم سلمة . قوله ( سبحان الله ماذا ) ما استفهامية متضمنة لمعنى التعجب والتعظيم ، وعبر عن الرحمة بالخزائن كقوله تعالى ( خزائن رحمة ربك ) وعن العذاب بالفتن لأنها أسبابه ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة . قوله ( أنزل ) بضم الهمزة ، وللكشميني « أنزل الله » باظهار الفاعل ، والمراد بالانزال إعلام الملائكة بالأمر المقدور ، أو أن النبي ﷺ أوحى إليه في نومه ذلك بما سيقع بعده من الفتن فعبر عنه بالانزال . قوله ( وماذا فتح من الخزائن ) قال الداودي : الثاني هو الأول ، والثى قد يعطف على نفسه تأكيداً ، لأن ما يفتح من الخزائن يكون سبباً للفتنة ، وكأنه فهم أن المراد بالخزائن خزائن فارس والروم وغيرها مما فتح على الصحابة ، لكن المغايرة بين الخزائن والفتن أوضح لأنهما غير متلازمين ، وكمن نائل من تلك الخزائن سالم من الفتن . قوله ( صواحب الحجر ) بضم الحاء وفتح الجيم جمع حجرة وهى منازل أزواج النبي ﷺ ، وإنما خصهن بالإيقاظ لأنهن الحاضرات حينئذ ، أو من باب « أبدأ بنفسك ثم بمن تعمل » . قوله ( قرب كاسية )<sup>١</sup> تدل به ابن مالك على أن رب في الغالب للتكثير ، لأن هذا الوصف للنساء وهن أكثر أهل

النار انتهى . وهذا يدل لورودها في التكرار لا لاكثرها فيه . قوله ( عارية ) بتخفيف الياء وهي مجرورة في أكثر الروايات على النعت ، قال السهيلي : إنه الأجسن عند سيويه ، لأن رب عنده حرف جر يلزم صدر الكلام ، قال : ويجوز الرفع على إختار مبتدأ والجملة في موضع النعت ، أي هي عارية والفعل الذي تتعلق به رب محذوف . انتهى . وأشار عليه بذلك إلى موجب استيقاظ أزواجه ، أي ينبغي لمن أن لا يتغافل عن العبادة ويعتمد على كونهن أزواج النبي ﷺ . وفي الحديث جواز قول « سبحان الله » عند التعجب ، وندية ذكر الله بعد الاستيقاظ ، وإيقاظ الرجل أهله بالليل للعبادة لا سيما عند آية تحدث . وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفي هذا الإسناد رواية الأقران في موضعين : أحدهما ابن عينة عن معمر ، والثاني عمرو ويحيى عن الزهري وفيه رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض في نسق . وهند قد قيل إنها صحابية فان صح فهو من رواية تابعي عن مثله عن صحابية عن مثلها ، وأم سلة هي أم المؤمنين ، وكانت تلك الليلة ليلتها . وفي الحديث استحباب الإسراع إلى الصلاة عند خشية الشر كما قال تعالى ﴿ واستعينوا بالصبر والصلاة ﴾ وكان عليه ﷺ إذا حزبه أمر فزع إلى الصلاة ، وأمر من رأى في منامه ما يكره أن يصلي ، وسيأتي ذلك في موضعه . وفيه التيسير عند رؤية الأشياء المبهلة ، وفيه تحذير العالم من يأخذ عنه من كل شيء يتوقع حصوله ، والإرشاد إلى ما يدفع ذلك المحذور . والله أعلم

#### ٤١ - باب السمر في العلم

١١٦ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة أن عبد الله بن عمر قال : صلى بنا النبي ﷺ العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام فقال « أرايتكم كليتكم » هذو ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى لمن هوى على ظهر الأرض أحد » [الحديث ١١٦ - طرفاه في : ٥٦٤ ، ٦٠١]

قوله ( باب السمر ) هو بفتح المهملة والميم ، وقيل الصواب إسكان الميم لأنه اسم للفعل ، ومعناه الحديث بالليل قبل النوم . وهذا يظهر الفرق بين هذه الترجمة والتي قبلها . قوله ( في العلم ) كذا في رواية أبي ذر باضافة الباب إلى السمر ، وفي رواية غيره باب السمر في العلم بتنوين باب . قوله ( حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن ) أي أنه حدثه عبد الرحمن ، وفي رواية غير أبي ذر حدثني عبد الرحمن ، والليث وعبد الرحمن قرينان . قوله ( عن سالم ) أي ابن عبد الله بن عمر . قوله ( أبي حنمة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، واسم أبي حنمة عبد الله بن حذيفة العدوي ، وأما أبو بكر الراوى فتابعي مشهور لم يسم ، وقد قيل أن اسمه كنيته . قوله ( صلى لنا ) أي إماما ، وفي رواية « بنا » بموحدة . قوله ( العشاء ) أي صلاة العشاء . قوله ( في آخر حياته ) جاء مقيدا في رواية جابر أن ذلك كان قبل موته ﷺ بشهر . قوله ( أرايتكم ) هو بفتح المثناة لإنها ضمير المخاطب والكاف ضمير ثان لا محل لها من الإعراب والمهمزة الأولى للاستفهام ، والرؤية بمعنى العلم أو البصر ، والمعنى أعلمتم أو أبصرتم ليلتكم ، وهي منصوبة على المفعولية ، والجواب محذوف تقديره قالوا نعم ، قال فاضبطوها . وترد أرايتكم للاستخبار كما في قوله تعالى ﴿ قل أرايتكم إن أتاكم عذاب الله ﴾ الآية ، قال الزحشرى : المعنى أخبروني . ومتعلق الاستخبار محذوف تقديره تدعون . ثم بكتهم فقال ( أغير الله تدعون ) . انتهى . وإنما أوردت هذا لأن بعض الناس نقل كلام الزحشرى

في الآية إلى هذا الحديث ، وفيه نظر لأنه جعل التقدير أخبروني ليحكم هذه فاحفظوها ، وليس ذلك مطابقا لسياق الآية . قوله ( فان رأس ) وللأصلي « فان على رأس » أي عند انتهاء مائة سنة . قوله ( منها ) فيه دليل على أن « من » تكون لا ابتداء الغاية في الزمان كقول الكوفيين ، وقد رد ذلك نحاة البصرة . وأولوا ماورد من شواهد كقوله تعالى ( من أول يوم أحق أن تقوم فيه ) وقول أنس : ما زلت أحب الدباء من يومئذ ، وقوله : مطرنا من يوم الجمعة إلى الجمعة . قوله ( لا يبق عن هو على ظهر الأرض ) أي الآن موجودا أحد إذ ذاك ، وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شبيب عن الزهري كما سيأتي في الصلاة مع بقية الكلام عليه ، قال ابن بطال : إنما أراد رسول الله ﷺ أن هذه المدة تحترم الجليل الذي هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم ، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة . وقال النووي : المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ، وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة . والله أعلم

١١٧ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال : سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : بُت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ عندها في ليلتها . فصلَّى النبي ﷺ العشاء ، ثم جاء إلى منزله فصلَّى أربع ركعات ، ثم نام . ثم قام ، ثم قال : نام الغليم - أو كلمة تشبهها - ثم قام ، ففتت عن يساره فجعلني عن يمينه . فصلَّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة

[ الحديث ١١٧ - أطرافه في : ١٣٨ ، ١٨٣ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٨٥٩ ، ٩٩٢ ، ٩٩٨ ، ١١٩٨ ، ٤٥٦٩ ، ٤٥٧٠ ، ٤٥٧١ ، ٤٥٧٢ ، ٥٩١٩ ، ٦٢١٥ ، ٦٣١٦ ، ٧٤٥٢ ]

قوله ( حدثنا الحكم ) بفنحتين هو ابن عتيبة بالمشاة تصغير عتبة ، وهو تابعي صغير ، وكان أحد الفقهاء . قوله « ثم جاء » أي من المسجد . قوله ( نام الغليم ) بضم المعجمة وهو من تصغير الشفقة ، والمراد به ابن عباس ، ويحتمل أن يكون ذلك إخبارا منه ﷺ بنومه أو استقهما بمجرد الهمة وهو الواقع . ووقع في بعض النسخ « يأأم الغليم » بالنداء وهو تصحيف لم تثبت به رواية . قوله ( أو كلمة ) بالشك من الراوى ، والمراد بالكلمة الجملة أو المفردة ، ففي رواية أخرى « نام الغلام » . قوله ( غطيطة ) بفتح الغين المعجمة وهو صوت نفس النائم ، والتخير أقوى منه . قوله ( أو خطيطة ) بالخاء المعجمة ، والشك فيه من الراوى ، وهو بمعنى الأول قاله الداودي . وقال ابن بطال : لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة . وتبعه القاضي عياض فقال : هو هنا وهم . انتهى . وقد نقل ابن الأثير عن أهل الغريب أنه دون الخطيط . قوله ( ثم صلى ركعتين ) أي ركعتي الفجر . وأغرب الكرماني فقال : إنما فصل بينهما وبين الخمس ولم يقل سبع ركعات لأن الخمس اقتدى ابن عباس به فيها بخلاف الركعتين ، أو لأن الخمس بسلام والركعتين بسلام آخر انتهى . وكأنه ظن أن الركعتين من جملة صلاة الليل وهو محتمل لكن حملهما على سنة الفجر أولى ليحصل الختم بالوتر ، وسيأتي تفصيل هذه المسألة في كتاب الصلاة في باب الوتر إن شاء الله تعالى . ومناسبة حديث ابن عمر للترجمة ظاهرة لقوله فيه « قام فقال » بعد قوله « صلى العشاء » وأما حديث ابن عباس فقال

ابن المنير ومن تبعه : يحتمل أن يريد أن أصل السمر يثبت بهذه الكلمة وهي قوله « نام الغاييم » ، ويحتمل أن يريد ارتقاب ابن عباس لأحوال النبي ﷺ . ولا فرق بين التعليم من القول والتعليم من الفعل ، فقد سمر ابن عباس ليلته في طلب العلم ، زاد الكرمانى أو ما يفهم من جعله إياه على عينه كأنه قال له قف عن يميني فقال وقفت اه . وكل ما ذكره معترض ، لأن من يتكلم بكلمة واحدة لا يسمى سامراً ، وصنيع ابن عباس يسمى سهرراً لا سمرراً إذ السمر لا يكون إلا عن تحدث قاله لإسماعيل ، وأبعدهما الأخير لأن ما يقع بعد الانتباه من النوم لا يسمى سمرراً . وقال الكرمانى تبعا لغيره أيضا : يحتمل أن يكون مراد البخارى أن الأقارب إذا اجتمعوا لابد أن يجرى بينهم حديث للواسة وحديثه ﷺ كله علم وفوائد . قلت : والأولى من هذا كله أن مناسبة الترجمة مستفادة من لفظ آخر في هذا الحديث بعينه من طريق أخرى ، وهذا يصنعه المصنف كثيرا يريد به تنبيه الناظر في كتابه على الاعتناء بتتبع طرق الحديث ، والنظر في مواقع ألفاظ الرواة ، لأن تفسير الحديث بالحديث أولى من الخوض فيه بالظن . وإنما أراد البخارى هنا ما وقع في بعض طرق هذا الحديث مما يدل صريحا على حقيقة السمر بعد العشاء ، وهو ما أخرجه في التفسير وغيره من طريق كريب عن ابن عباس قال : بت في بيت ميمونة فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد . . الحديث . فصحت الترجمة بحمد الله تعالى من غير حاجة إلى تعسف ولا رجم بالظن . فان قيل : هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم ، فالجواب أنه يلحق به . والجامع تحصيل الفائدة ، أو هو بدليل الفحوى ، لأنه إذا شرع في المباح في المستحب من طريق الأولى . وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث حيث ذكره المصنف مطولا في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . ويدخل في هذا الباب حديث أنس أن النبي ﷺ خطبهم بعد العشاء ، وقد ذكره المصنف في كتاب الصلاة . ولأنس حديث آخر في قصة أسيد بن حضير وقد ذكره المصنف في المناقب ، وحديث عمر ، وكان النبي ﷺ يسمر مع أبي بكر في الأمر من أمور المسلمين ، أخرجه الترمذى والنسائى ورجاله ثقات ، وهو صريح في المقصود إلا أن في إسناده اختلافا على علقمة ، فلذلك لم يصح على شرطه . وحديث عبد الله بن عمرو « كان نبي الله ﷺ يحدثنا عن بنى إسرائيل حتى يصبح لا يقوم إلا الصلاة » رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة ، وهو من رواية أبي حسان عن عبد الله بن عمرو وليس على شرط البخارى ، وأما حديث « لا سمر إلا لمصل أو مسافر » فهو عند أحمد بسند فيه راو مجهول ، وعلى تقدير ثبوته فالسمر في العلم يلحق بالسمر في الصلاة نافلة ، وقد سمر عمر مع أبي موسى في مذاكرة الفقه فقال أبو موسى « الصلاة » فقال عمر : إنا في صلاة . والله أعلم

#### ٤٢ - باب حفظ العلم

١١٨ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة قال : إن الناس يقولون . أكثر أبو هريرة . ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثا . ثم يتلو ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ - إِلَى قَوْلِهِ - الرَّحِيمُ ﴾ . إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْفَلُهُمُ الصَّقَقُ بِالْأَسْوَاقِ ، وَإِنْ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْفَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أُمُورِهِمْ وَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

يَشْتَعِرُ بَطْنَهُ ، وَيَحْضُرُ مَا لَا يَحْضُرُونَ ، وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ

[ الحديث ١١٨ - أطرافه في : ١١٩ ، ٢٠٤٧ ، ٧٣٥٠ ، ٣٦٤٨ ، ٧٣٥٤ ]

**قوله** ( باب حفظ العلم ) لم يذكر في الباب شيئا عن غير أبي هريرة ، وذلك لأنه كان أحفظ الصحابة للحديث ، قال الشافعي رضي الله عنه : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره . وقد كان ابن عمر يترحم عليه في جنازته ويقول : كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ ، رواء ابن سعد . وقد دل الحديث الثالث من الباب على أنه لم يحدث بجميع محفوظه ، ومع ذلك فالموجود من حديثه أكثر من الموجود من حديث غيره من المكثرين ، ولا يعارض هذا ما تقدم من تقديمه عبد الله بن عمرو على نفسه في كثرة الحديث لأننا قدمنا الجواب عن ذلك ، ولأن الحديث الثاني من الباب دل على أنه لم ينس شيئا سمعه ، ولم يثبت مثل ذلك لغيره

**قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) هو الأويسى المدني ، والإسناد كله مدنيون . **قوله** ( أنتم أبو هريرة ) أي من الحديث عن رسول الله ﷺ كما صرح به المصنف في البيوع من طريق شعيب عن الزهري ، وله فيه وفي المزارعة من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري هنا زيادة وهي د ويقولون : ما للمهاجرين والانصار لا يتحدثون مثل أحاديثه ، وبها تبين الحكمة في ذكره المهاجرين والانصار ووضع المظهر موضع المضمحل على طريق الحكاية حيث قال د أكثر أبو هريرة ، ولم يقل أكثر . **قوله** ( ولولا آيتان ) مقول قال لا مقول يقولون ، وقوله ثم يتلو مقول الأعرج ، وذكره بلفظ المضارع استحضارا لصورة التلاوة ، ومعناه : لولا أن الله ذم الكاتمين للعلم ما حدث أصلا ، لكن لما كان الكتبان حراما وجب الإظهار ، فلهذا حصلت الكثرة لكثرة ما عنده . ثم ذكر سبب الكثرة بقوله د إن إخواننا وأراد بصيغة الجمع نفسه وأمثاله ، والمراد بالآخوة أخوة الإسلام . **قوله** ( يشغلهم ) بفتح أوله من الثلاثي ، وحكى ضمه وهو شاذ . **قوله** ( الصفق ) باسكان الفاء ، هو ضرب اليد على اليد ، وجرت به عادتهم عند عقد البيع . **قوله** ( في أموالهم ) أي القيام على مصالح زرعهم ، وللمسلم د كان يشغلهم عمل أرضهم ، ولابن سعد د كان يشغلهم القيام على أرضهم . **قوله** ( وإن أبا هريرة ) فيه التفات إذ كان نسق الكلام أن يقول : ولأبي . **قوله** ( لشيع ) بلام التعليل الأكثر وهو الثابت في غير البخاري أيضا ، وللأصيلي د بشيع ، بموحدة أوله ، وزاد المصنف في البيوع د وكنت امرأ مسكينا من مساكين الصفة . **قوله** ( ويحضر ) أي من الأحوال ( ويحفظ ) أي من الأقوال ، وهما معطوفان على قوله د يلزم . وقد روى البخاري في التاريخ والحاكم في المستدرک من حديث طلحة بن عبيد الله شأهدا لحديث أبي هريرة هذا ولفظه د لا أشك أنه سمع من رسول الله ﷺ ما لا نسمع ، وذلك أنه كان مسكينا لا شيء له ضيفا لرسول الله ﷺ ، وأخرج البخاري في التاريخ والبيهقي في المدخل من حديث محمد بن عمار بن حزم أنه قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة بضعة عشر رجلا فجعل أبو هريرة يحدثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم ، فبراجعون فيه حتى يعرفوه ، ثم يحدثهم بالحديث كذلك حتى فعل مرارا ، فعرفت يومئذ أن أبا هريرة أحفظ الناس . وأخرج أحمد والترمذي عن ابن عمر أنه قال لأبي هريرة : كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعرفنا بحديثه . قال الترمذي حسن . واختلف في إسناد هذا الحديث على الزهري فرواه مالك عنه هكذا ، ووافقه إبراهيم بن سعد وسفيان بن عيينة ، ورواه شعيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن كلاهما

عن أبي هريرة ، وتابعه يونس بن يزيد . والاسنادان جميعا محفوظان صحيحا الشيخان ، وزادوا في روايتهم عن الزهري شيئا سنذكره في هذا الحديث الثاني :

١١٩ - **حديثنا** أحمد بن أبي بكر أبو مصعب قال حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قلت يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثا كثيرا أنساه . قال : أبسط رداءك . فبسطته . قال : فترفت بيديه ثم قال : ضمه ، فصمته ، فما نسيت شيئا بعده .

**حديثنا** إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن أبي قديك بهذا . أو قال : عرفت بيده فيه .

**قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي بكر ) هو الزهري المدني صاحب مالك ، وسقط قوله أبو مصعب من رواية الاصيل وأبي ذر ، وهو بكنيته أشهر . والاسناد كله مدنيون أيضا وكذا الذي بعده . **قوله** ( كثيرا ) هو صفة لقوله حديثا لانه اسم جنس . **قوله** ( فترفت ) لم يذكر المعروف منه وكأنها كانت إشارة محضة . **قوله** ( ضم ) ( ولكشمي ) والباقيين د ضمه ، وهو بفتح الميم ويجوز ضمها ، وقيل يتعين لاجل ضمة الهاء ، ويجوز كسرهما لكن مع إسكان الهاء وكسرهما . **قوله** ( فما نسيت شيئا بعد ) هو مقطوع الإضافة مبنى على الضم ، وتذكير شيئا بعد النفي ظاهر العموم في عدم النسيان منه لكل شيء من الحديث وغيره . ووقع في رواية ابن عينة وغيره عن الزهري في الحديث الماضي « فو الذي بعثه بالحق ما نسيت شيئا سمعته منه » ، وفي رواية يونس عند مسلم « فما نسيت بعد ذلك اليوم شيئا حدثني به » ، وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث . ووقع في رواية شعيب « فما نسيت من مقالته تلك من شيء » ، وهذا يقتضي عدم النسيان بتلك المقالة فقط ، لكن سياق الكلام يقتضي ترجيح رواية يونس ومن وافقه لأن أبا هريرة نبه به على كثرة محفوظه من الحديث فلا يصح حمله على تلك المقالة وحدها ، ويحتمل أن تكون وقعت له قضيتان : فأتى رواها الزهري مختصة بتلك المقالة ، والقضية التي رواها سعيد المقبري عامة . وأما ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية قال : تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره ، فقلت إني سمعت منك ، فقال : إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي . فقد يتمسك به في تخصيص عدم النسيان بتلك المقالة لكن سند هذا ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فهو نادر . ويلتحق به حديث أبي سلة عنه « لا عدوى » فانه قال فيه : إن أبا هريرة أنكره . قال : فما رأيت نسي شيئا غيره . ( فائدة ) : المقالة المشار إليها في حديث الزهري أبهمت في جميع طرقة ، وقد وجدت مصراحيها في جامع الترمذي وفي الحلية لأبي نعيم من طريق أخرى عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « ما من رجل يسمع كلمة أو كلمتين أو ثلاثا أو أربعاً أو خمسا فما فرض الله فيتعلمن ويعلمن إلا دخل الجنة » ، فذكر الحديث . وفي هذين الحديثين فضيلة ظاهرة لأبي هريرة ومعجزة واضحة من علامات النبوة ، لان النسيان من لوازم الإنسان ، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه ثم تخلف عنه ببركة النبي ﷺ . وفي المستدرک للحاكم من حديث زيد بن ثابت قال « كنت أنا وأبو هريرة وآخر عند النبي ﷺ فقال : ادعوا . فدعوت أنا وصاحبي وأمن النبي ﷺ ، ثم دعا أبو هريرة فقال : اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحبائي ، وأسألك علما لا ينسى . فأمن النبي ﷺ . فقلنا : ونحن كذلك يا رسول الله ، فقال : سبقكم الغلام الدوسي ، وفيه الحث على حفظ العلم ، وفيه أن الثقل

من الدنيا أمكن لحظه . وفيه فضيلة التسكب لمن له هيال ، وفيه جواز لإخبار المرء بما فيه من فضيلة إذا اضطرب إلى ذلك وأمن من الإعجاب . **قوله** ( ابن أبي فديك بهذا ) أشكل قوله بهذا على بعض الفارحين لأن ابن أبي فديك لم يقدم له ذكر ، وقد ظن بعضهم أنه محمد بن إبراهيم بن دينار المذكور قبل ، فيكون مراده أن السياقين متحدثان إلا في اللفظة المبينة فيه ، وليس كما ظن ، لأن ابن أبي فديك اسمه محمد بن إسماعيل بن مسلم وهو ليثي (١) يكنى أبا إسماعيل ، وابن دينار جثنى يكنى أبا عبد الله ، لكن اشتراكا في الرواية عن ابن أبي ذئب لهذا الحديث ولغيره ، وفي كونهما مدنيين ، وجوز بعضهم أن يكون الحديث عند المصنف باسناد آخر عن ابن أبي ذئب ، وكل ذلك غفلة عما عند المصنف في علامات النبوة فقد ساقه بالاسناد المذكور ، والمثمن من غير تغيير إلا في قوله « بيديه » فانه ذكرها بالإفراد ، وقال فيها أيضا « فغرف » وهي روايه الأكثرين في حديث الباب ، ووقع في رواية المستملى وحده « لحذف » بدل فغرف ، وهو تصحيف لما وضع في سياقه في علامات النبوة . وقد رواه ابن سعد في الطبقات عن ابن أبي فديك فقال : فغرف

١٢٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني أخى عن ابن أبي ذئب عن سَعِيدِ الْمَذْهَبِيِّ عن أَبِي هُرَيْرَةَ قال :

حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ : فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَثْنَتْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثْنَتْهُ قُطِعَ هَذَا الْبَلْعُومُ

**قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ( حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد . **قوله** ( حفظت عن ) وفي رواية الكشميني « من » بدل عن ، وهي أصرح في تلقيه من النبي ﷺ بلا واسطة . **قوله** ( وعاءين ) أى طرفين ، أطلق المحلل وأراد به الحال ، أى نوعين من العلم ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من زعم أن هذا يعارض قوله في الحديث الماضي « كنت لا أكتب » وإنما مراده أن محضوظه من الحديث لو كتب للأوعاءين ، ويحتمل أن يكون أبو هريرة أملى حديثه على من يثق به فكتبه له وتركه عنده ، والأول أولى . ووقع في المسند عنه « حفظت ثلاثة أجربة » بثنت منها جرابين ، وليس هذا مخالفا لحديث الباب لأنه يحمل على أن أحد الوعاءين كان أكبر من الآخر بحيث يحصى ما في الكبير في جرابين وما في الصغير في واحد . ووقع في المحدث الفاضل للراهمرمزى من طريق منقطة عن أبي هريرة « خمسة أجربة » وهو إن ثبت محمول على نحو ما تقدم . وعرف من هذا أن ما نشره من الحديث أكثر مما لم ينشره . **قوله** ( بثنته ) بفتح الموحدة والمثلثة وبعدها مثلثة ساكنة تدغم في المثناة التي بعدها أى أذعته ونشرته ، زاد الاسماعيل : في الناس . **قوله** ( قطع هذا البلعوم ) زاد في رواية المستملى : قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - البلعوم جبرى الطعام ، وهو بضم الموحدة ، وكنى بذلك عن القتل . وفي رواية الاسماعيل « لقطع هذا » يعنى رأسه . وحمل العلماء الوعاء الذى لم يثبت على الأحاديث التى فيها تبين أسامى أمراء السوء وأحوالهم وزمهم ، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه ولا يصرح به خوفا على نفسه منهم ، كقوله أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية لأنها كانت سنة ستين من الهجرة . واستجاب الله دعاء أبي هريرة فسات قبلها بسنة ، وستأتى الإشارة إلى شيء من ذلك أيضا في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم حيث اعتقدوا أن للشريعة ظاهرا وباطنا ، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين . قال :

(١) في تهذيب التهذيب وهرب التهذيب « دلي »

ولما أراد أبو هريرة بقوله « قطع » أى قطع أهل الجور رأسه اذا سمعوا عيه لفعلمهم وتضليله لسعيهم ، ويؤيد ذلك أن الأحاديث المكتوبة لو كانت من الأحكام الشرعية ماوسعه كتبها لما ذكره في الحديث الأول من الآية الدالة على ذم من كتم العلم . وقال غيره يحتمل أن يكون أراد مع الصنف المذكور ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال والملاحم في آخر الزمان ، فينكر ذلك من لم يألفه ، ويعترض عليه من لاشعوره له به

### ٤٣ - باب الإنصات للعلماء

١٢١ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُرْزُوقٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ : اسْتَنْصِتِ النَّاسَ . قَالَ : « لَا تَرْجُوا بَمَسِدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ »

[ الحديث ١٢١ - أطرافه في : ٤٤٠٥ ، ٦٨٦٩ ، ٧٠٨٠ ]

**قوله** ( باب الإنصات للعلماء ) أى السكوت والاستماع لما يقولونه . **قوله** ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل . **قوله** ( عن جرير ) هو ابن عبد الله البجلي ، وهو جد أبي زرعة الراوى عنه هنا . **قوله** ( قال له في حجة الوداع ) ادعى بعضهم أن لفظ « له » زيادة ، لأن جريرا إنما أسلم بعد حجة الوداع بنحو من شهرين ، فقد جزم ابن عبد البر بأنه أسلم قبل موت النبي ﷺ باربعين يوما ، وما جزم به يعارضه قول البغوى وابن حبان إنه أسلم في رمضان سنة عشر . ووقع في رواية المصنف لهذا الحديث في باب حجة الوداع بأن النبي ﷺ قال لجرير ، وهذا لا يحتمل التأويل فيقوى ما قال البغوى . والله أعلم . **قوله** ( يضرب ) هو بضم الباء في الروايات ، والمعنى لا تفعلوا فعل الكفار فتشبهوهم في حالة قتل بعضهم بعضا . وسيأتى بقية الكلام عليه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : فيه أن الإنصات للعلماء لازم للتعليم ، لأن العلماء ورثة الأنبياء ، كأنه أراد بهذا مناسبة الترجمة للحديث ، وذلك أن الخطبة (١) المذكورة كانت في حجة الوداع والجمع كثير جداً ، وكان اجتماعهم لرى الجار وغير ذلك من أمور الحج ، وقد قال لهم « خذوا عني مناسككم » كما ثبت في صحيح مسلم ، فلما خطبهم ليعلمهم ناسب أن يأمرهم بالإنصات . وقد وقع التفريق بين الإنصات والاستماع في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ ومعناها مختلف ، فالإنصات هو السكوت وهو يحصل عن يسمع ومن لا يستمع كأن يكون مفكرا في أمر آخر ، وكذلك الاستماع قد يكون مع السكوت وقد يكون مع النطق بكلام آخر لا يشتغل الناطق به عن فهم ما يقول الذى يستمع منه ، وقد قال سفيان الثورى وغيره : أول العلم الاستماع ، ثم الإنصات ، ثم الحفظ ، ثم العمل ، ثم النشر . وعن الأصمعى تقديم الإنصات على الاستماع . وقد ذكر على بن المدبني أنه قال لابن عيينة : أخبرني معتمر بن سليمان عن كهمس عن مطرف قال : الإنصات من العينين . فقال له ابن عيينة : وما ندرى كيف ذلك ؟ قال : اذا حدث رجلا فلم ينظر اليك لم يكن منصتا . انتهى . وهذا محمول على الغالب . والله أعلم

### ٤٤ - باب ما يستحب للعالم إذا سُئِلَ أىُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَسْكُلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

١٢٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ أَخْبَرَنِي يَسِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قُل :

(١) في النسخ « القبة » ، و« صواب » الخطبة .



قَالَ لِبْنِ عَبَّاسٍ إِنَّ نَوْظَ الْبِكَالِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بْنِ إِسْرَائِيلَ لِأَنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. قَالَ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيئًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَسُئِلَ : أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ . فَتَعَبَّ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدِّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ . قَالَ : يَا رَبِّ وَكَيْفَ بِهِ ؟ فَقِيلَ لَهُ : أَحِلْ جُوتًا فِي مِكَتَلٍ ، فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ نَمٌّ . فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ بِفَتَاهُ يُوشَعَ بْنِ نُونٍ ، وَحَلَا جُوتًا فِي مِكَتَلٍ ، حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَا رِجْوَسَهُمَا وَنَامَا ، فَأَنْسَلَ الْحَوْتُ مِنَ الْمِكَتَلِ فَأَتَخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ، وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجَبًا . فَانْطَلَقَا بِقِيَّةٍ لَيْلَتِيهِمَا وَيَوْمِيهِمَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ : آتِنَا غَدَاءَنَا ، لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا . وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أُسِرَ بِهِ . فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ : أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَأَنَّى نَسَبْتُ الْحَوْتَ . قَالَ مُوسَى : ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْنِي . فَأَرْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا ، فَلَمَّا أَتَيْنَاهَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجَّى بِثَوْبٍ - أَوْ قَالَ : نَسَجَى بِثَوْبِهِ - فَسَلَّمَ مُوسَى ، فَقَالَ الْخَضِرُ : وَأَنْتَ يَا مُوسَى ، فَقَالَ : أَنَا مُوسَى . فَقَالَ : مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّسَنِي نِيْمًا عُلِمْتُ رُشْدًا . قَالَ : إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَمَلِي بِهِ لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَمَلِكَ لَا أَعْلَمُهُ . قَالَ : سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا . فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لُهُمَا سَفِينَةٌ ، فَرَتَّ بِهِمَا سَفِينَةٌ ، فَكَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا ، فَعَرَفَ الْخَضِرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ . فَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ ، فَفَرَّقَ قَرَّةً أَوْ قَرَّتَيْنِ فِي الْبَحْرِ . فَقَالَ الْخَضِرُ : يَا مُوسَى ، مَا نَقَصَ عَلَيَّ وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَفَرَةٍ هَذَا الْمُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ . فَعَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَابِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ . فَقَالَ مُوسَى : قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمِلَتْ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَحَرَقَتْهَا لِتُفَرِّقَ أَهْلَهَا . قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا . قَالَ : لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ . فَكَانَتِ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا . فَانْطَلَقَا ، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ التِّلْطَلِ ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَقْتَلَعَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ . فَقَالَ مُوسَى : أَقْتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ؟ قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ؟ ( قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : وَهَذَا أَوْ كَدُ ) . فَانْطَلَقَا حَتَّى أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا لَهُمَا ، فَوَجَدَا فِيهَا حِجَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضَّ فَأَقَامَهُ ، قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ فَأَقَامَهُ . فَقَالَ لَهُ مُوسَى : لَوْ شِئْتَ لَأَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ : هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرَ حَتَّى يَقْصُ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِيهَا ، قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَسْتَحِبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ) أَيُّ مَنْ غَيْرِهِ . وَالْقَاءُ فِي قَوْلِهِ « فَيُكَلِّمُ » تَفْسِيرُهُ بِنَاءٍ عَلَى أَنْ فَعَلَ الْمَضَارِعَ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، أَيُّ مَا يَسْتَحِبُّ عِنْدَ السُّؤَالِ هُوَ الْوَكُولُ ، وَفِي رِوَايَةٍ « أَنْ يَكُلَّ » وَهِيَ

أوضح . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعني المسندي ، وسفيان هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار ، ونوف بفتح النون وبالفاء ، والبكال بفتح الموحدة وكسرهما وتخفيف الكاف - وهم من شددوا - منسوب الى بكال بطن من حمير ، وهم من قال انه منسوب الى بكيل بكسر الكاف بطن من همدان لانهما متغايران ، ونوف المذكور تابعي من أهل دمشق فاضل عالم لا سيما بالاسرائيليات ، وكان ابن امرأة كهب الأحبار وقيل غير ذلك . قوله ( إن موسى ) أى صاحب الخضر ، وصرح به المصنف في التفسير . قوله ( إنما هو موسى آخر ) كذا في روايتنا بغير تنوين فيهما ، وهو علم على شخص معين قالوا إنه موسى بن ميثا بكسر الميم وبالشين المعجمة ، وجزم بعضهم أنه ممنون مصروف لأنه نكرة ، ونقل عن ابن مالك أنه جعله مثالا للعلم إذا نكر تخفيفا ، قال : وفيه بحث . قوله ( كذب عدو الله ) قال ابن التين : لم يرد ابن عباس لإخراج نوف عن ولاية الله ، ولكن قلوب العلماء تنفر إذا سمعت غير الحق ، فيطلقون أمثال هذا الكلام لقصد الزجر والتحذير منه وحقيقته غير مرادة . قلت : ويجوز أن يكون ابن عباس اتهم نوناً في صحة إسلامه ، فلماذا لم يقل في حق الحر بن قيس هذه المقالة مع تواردهما عليها . وأما تكذيبه فيستفاد منه أن العالم إذا كان عنده علم بشئ . فسمع غيره يذكر فيه شيئاً بغير علم أن يكذبه ، وظهيره قوله ﷺ « كذب أبو السنابل » أى أخبر بما هو باطل في نفس الأمر . قوله ( حدثني أبي بن كعب ) في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده حيث يطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه ، وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي وهما عمرو وسعيد ، وصحابي عن صحابي وهما ابن عباس وأبي . قوله ( فقال أنا أعلم ) في جواب أى الناس أعلم ، قيل : إنه يخالف لقوله في الرواية السابقة في باب الخروج في طلب العلم قال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ وعندي لا مخالفة بينهما ، لأن قوله هنا « أنا أعلم » أى فيما أعلم ، فيطابق قوله « لا » ، في جواب من قال له : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ في إسناد ذلك إلى علي لا إلى ما في نفس الأمر . وعند النسائي من طريق عبد الله بن عبيد عن سعيد بن جبير بهذا السند وقام موسى خطيباً فعرض في نفسه أن أحدا لم يؤت من العلم ما أوتي ، وعلم الله بما حدث به نفسه فقال : يا موسى ، إن من عبادي من آتيته من العلم ما لم أوتك ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير : فقال : ما أجد أحدا أعلم بالله وأمره مني . وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي إسحق بلفظ « ما أعلم في الأرض رجلاً خيراً أو أعلم مني » ، قال ابن المنير : ظن ابن بطل أن ترك موسى الجواب عن هذه المسألة كان أولى . قال : وعندي أنه ليس كذلك ، بل رد العلم الى الله تعالى متعين أجاب أو لم يجب ، فلو قال موسى عليه السلام « أنا والله أعلم » لم تحصل المعانبة ، وإنما عوتب على إقتصاره على ذلك ، أى لأن الجزم يوم أنه كذلك في نفس الأمر ، وإنما مراده الإخبار بما في علمه كما قدمناه ، والعتب من الله تعالى محمول على ما يليق به لا على معناه العرفي في الآدميين كمنظاره . قوله ( هو أعلم منك ) ظاهر في أن الخضر نبي ، بل نبي مرسل ، إذ لو لم يكن كذلك للزم تفضيل العالي على الأعلى وهو باطل من القول ، ولهذا أورد الزمخشري سؤالاً وهو : دلت حاجة موسى الى التعليم من غيره أنه موسى بن ميثا كما قيل ، إذ النبي يجب أن يكون أعلم أهل زمانه ، وأجاب عنه بأنه لا نقص بالنبي في أخذ العلم من نبي مثله ، قلت : وفي الجواب نظر ، لأنه يستلزم نبي ما أوجب ، والحق أن المراد بهذا الإطلاق تقييد الاعلية بأمر مخصوص ، لقوله بعد ذلك « إني على علم من علم الله علمه لآتله أنت » ، وأنت على علم علكه الله لا آتله ، والمراد يكون النبي أعلم أهل زمانه أى ممن أرسل اليه ، ولم يكن موسى مرسل إلى الخضر ، وإذا فلا نقص به إذا كان الخضر أعلم

منه إن قلنا إنه نبي مرسل ، أو أعلم منه في أمر مخصوص إن قلنا إنه نبي أو ولي ، وينحل بهذا التقرير إشكالات كثيرة . ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله ( وما فعلته عن أمري ) وينبئ اعتقاد كونه نبيا لئلا يتدبر بذلك أهل الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي ، حاشا وكلا . وتعقب ابن المنير على ابن بطلان إرادته في هذا الموضوع كثيرا من أقوال السلف في التحذير من الدعوى في العلم ، والحث على قول العالم لا أدري ، بأن سياق مثل ذلك في هذا الموضوع غير لائق ، وهو كما قال رحمه الله . قال : وليس قول موسى عليه السلام أنا أعلم كقول آحاد الناس مثل ذلك . ولا نتيجة قوله كنتيجة قولهم فإن نتيجة قولهم العجب والكبر ونتيجة قوله المزيد من العلم والحث على التواضع والحرص على طلب العلم . واستدلالة به أيضا على أنه لا يجوز الاعتراض بالعقل على الشرع خطأ ، لأن موسى إنما اعترض بظاهر الشرع لا بالعقل المجرد ، فبِهِ حجة على صحة الاعتراض بالشرع على ما لا يسوغ فيه ولو كان مستقيا في باطن الأمر . قوله ( في مكمل ) بكسر الميم وفتح المثناة من فوق . قوله ( فانطلقا بقية ليلتهما ) بالجر على الإضافة ، ويومهما بالنصب على إرادة سير جميعه ، ونبه بعض الخذاق على أنه مقلوب ، وأن الصواب بقية يومهما وليلتما لقوله بعده « فلما أصبح » ، لأنه لا يصبح إلا عن ليل انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « فلما أصبح » أي من الليلة التي تلي اليوم الذي سارا جميعه . والله أعلم . قوله ( أني ) أي كيف « بأرضك السلام » . ويؤيده ما في التفسير « هل بأرضي من سلام » أو من أين كما في قوله تعالى ( أني لك هذا ) والمعنى من أين السلام في هذه الأرض التي لا يعرف فيها ؟ وكأنها كانت بلاد كثر ، أو كانت تحيتمهم بغير السلام ، وفيه دليل على أن الأنبياء ومن دونهم لا يعلمون من الغيب إلا ما علمهم الله ، إذ لو كان الخضر يعلم كل غيب لعرف موسى قبل أن يسأله . قوله ( فانطلقا بمشيان ) أي موسى والخضر ، ولم يذكر قتي موسى - وهو يوشع - لأنه تابع غير مقصود بالاصالة . قوله ( فكلوم ) ضم يوشع معهما في الكلام لأهل السفينة لأن المقام يقتضي كلام التابع . قوله ( فخلوها ) يقال فيه ما قيل في عثيان ، ويحتمل أن يكون يوشع لم يركب معهما لأنه لم يقع له ذكر بعد ذلك . قوله ( فجاء مصفور ) بضم أوله ، قيل هو الصرد بضم المهملة وفتح الراء ، وفي الرحلة الخطيب أنه الخطاف . قوله ( ما نقص على وعليك من علم الله ) لفظ النقص ليس على ظاهره ، لأن علم الله لا يدخله النقص ، فقيل معناه لم يأخذ ، وهذا توجيه حسن . ويكون التشبيه واقعا على الآخذ لا على المأخوذ منه ، وأحسن منه أن المراد بالعلم المعلوم بدليل دخول حرف التبعيض ، لأن العلم القائم بذات الله تعالى صفة قديمة لا تنبعض والمعلوم هو الذي يتبعض ، وقال الاسماعيلي : المراد أن نقص المصفور لا ينقص البحر بهذا المعنى ، وهو كما قيل :

ولا عيب فيهم غير أن سبوفهم      بن طول من قراح الكتاب

أي ليس فيهم عيب ، وحاصله أن نفي النقص أطلق على سبيل المبالغة . وقيل « إلا » بمعنى ولا أي ولا كنفرة هذا المصفور . وقال القرطبي : من أطلق اللفظ هنا تجوز لقصد التمسك والتعظيم ، وإذ لا نقص في علم الله ولا نهاية لمعلوماته . وقد وقع في رواية ابن جرير بلفظ أحسن سياقاً من هذا وأبعد إشكالا فقال « ما على وعليك في جنب علم الله ألا كما أخذ هذا المصفور بمنقاره من البحر » وهو تفسير اللفظ الذي وقع هنا ، قال : وفي قصة موسى والخضر من الفوائد أن الله يفصل في ملكه ما يريد ، ويحكم في خلقه بما يشاء مما ينفع أو يضر ، فلا مدخل للعقل في أماله ولا معارضة لأحكامه ، بل يجب على الخلق الرضا والتسليم ، فإن إدراك العقول لأسرار الربوبية قاصر فلا يتوجه على حكمه

لم ولا كيف ، كما لا يتوجه عليه في وجوده ابن وحيد (١) وإن العقل لا يحسن ولا يقبح (٢) وإن ذلك راجع الى الشرع : فاحسنه بالثناء عليه فهو حسن ، وما قبحه بالذم فهو قبيح . وإن الله تعالى فيما يقضيه حكماً وأسراراً في مصالح خفية اعتبرها كل ذلك بمشيئته وإرادته من غير وجوب عليه ولا حكم عقل يتوجه اليه ، بل بحسب ما سبق في علمه ونافذ حكمه ، فما أطلع الخلق عليه من تلك الأسرار عرف ، وإلا فالعقل عنده واقف . فليحذر المرء من الاعتراض فان مآل ذلك الى الحثية . قال : وإنه هنا على مغطتين الأولى وقع لبعض الجبهة أن الحضرة أفضل من موسى تمسكاً بهذه القصة وبما اشتملت عليه ، وهذا إنما يصدر عن قصر نظره على هذه القصة ولم ينظر فيما خص الله به موسى عليه السلام من الرسالة وسماع كلام الله وإعطائه التوراة فيها علم كل شيء ، وأن أنبياء بني إسرائيل كلهم داخلون تحت شريعته ومخاطبون بحكم نبوته حتى عيسى ، وأدلة ذلك في القرآن كثيرة ، ويكنى من ذلك قوله تعالى ﴿ يا موسى إن اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي ﴾ وسيأتى في أحاديث الأنبياء من فضائل موسى ما فيه كفاية . قال : والحضر وإن كان نبياً فليس برسول باتفاق ، والرسول أفضل من نبي ليس برسول ، ولو تنزلنا على أنه رسول فرسالة موسى أعظم وأتم أكثر فهو أفضل ، وغاية الحضرة أن يكون كواحد من أنبياء بني إسرائيل وموسى أفضلهم . وإن قلنا إن الحضرة ليس بنبي بل ولي فالتبني أفضل من الولي ، وهو أمر مقطوع به عقلاً ونقلاً ، والصائر الى خلافة كافر لأنه أمر معلوم من الشرع بالضرورة . قال : وإنما كانت قصة الحضرة مع موسى امتحاناً لموسى ليصير . الثانية ذهب قوم من الزنادقة الى سلوك طريقة تستلزم هدم أحكام الشريعة فقالوا : إنه يستفاد من قصة موسى والحضر أن الأحكام الشرعية العامة تختص بالعامّة والأغبياء ، وأما الأولياء والخواص فلا حاجة بهم الى تلك النصوص ، بل إنما يراد منهم ما يقع في قلوبهم ، ويحكم عليهم بما يغلب على خواطرم ، لصفاء قلوبهم عن الأكدار وخلوها عن الأغيار . فتتجلى لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية ، فيقفون على أسرار الكائنات ويعلمون الأحكام الجزئية فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات ، كما اتفق للحضر ، فإنه استغنى بما ينجلي له من تلك العلوم عما كان عند موسى ، ويؤيده الحديث المشهور « استفت قلبك وإن أقسوك » قال القرطبي : وهذا القول زندقة وكفر ، لأنه إنكار لما علم من الشرائع ، فإن الله قد أجرى سنته وأنفذ كلمته بأن أحكامه لا تعلم إلا بواسطة رسله السفراء بينه وبين خلقه المبينين لشرائعه وأحكامه ، كما قال الله تعالى ﴿ بصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وقال ﴿ الله أعلم حيث يجعل رسالاته ﴾ وأمر بطاعتهم في كل ما جاءوا به ، وحث على طاعتهم والتمسك بما أمروا به فإن فيه الهدى . وقد حصل العلم اليقين وإجماع السلف على ذلك ، فمن ادعى أن هناك طريقاً أخرى يعرف بها أمره ونهيه غير الطرق التي جاءت بها الرسل يستغنى بها عن الرسول فهو كافر يقتل ولا يستتاب . قال : وهي دعوى تستلزم إثبات نبوة بعد نبينا ، لأن من قال إنه يأخذ عن قلبه لأن الذي يقع فيه هو حكم الله وأنه يعمل بمقتضاه من غير حاجة منه الى كتاب ولا سنة فقد أثبت

(١) الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه في جبة الصلوة ، وأنه فوق العرش ، كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة . ويجوز عند أهل السنة السؤال منه بأين ، كما في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للجارية : أئن الله ؟ قلت في السماء . الحديث (٢) هذا هو قول بعض أهل السنة . وذهب بعض المحققين منهم الى أن العقل يحسن ويقبح ، لا فضل الله عليه المباد من معرفة الحسن والقبيح . وقد جاءت الشرائع الإلهية تأمر بالحسن وتنهى عن القبيح ، ولكن لا يترتب النواب والمقاب على ذلك إلا بعد بلوغ الشرع ، كما حقق ذلك العلامة ابن القيم رحمه الله في ( مفتاح دار السعادة ) ، وهذا هو الصواب . والله أعلم

لنفسه خاصة النبوة كما قال نبينا ﷺ « إن روح القدس نفث في روعي ، . قال : وقد بلغنا عن بعضهم أنه قال : أنا لا آخذ عن الموتى ، وإنما آخذ عن الحي الذي لا يموت . وكذا قال آخر : أنا آخذ عن قلبي عن ربي . وكل ذلك كفر باتفاق أهل الشرائع ، ونسأل الله الهداية والتوفيق . وقال غيره : من استدلل بقصة الخضر على أن الولي يجوز أن يطلق من خفايا الأمور على ما يخالف الشريعة ويجوز له فعله فقد ضل ، وليس ما تمسك به صحيبا ، فإن الذي فعله الخضر ليس في شيء منه ما يناقض الشرع ، فإن نقض لوح من ألواح السفينة لدفع الظالم عن غصبها ثم إذا تركها أعيد اللوح جائز شرعا وعقلا . ولكن مبادرة موسى بالإنكار بحسب الظاهر . وقد وقع ذلك واضحاً في رواية أبي إسحق التي أخرجهما مسلم ولفظه : فإذا جاء الذي يسخرها فوجدتها منخرقة تجاوزها فأصلحها . فيستفاد منه وجوب التأنى عن الإنكار في المحتملات . وأما قتله الغلام فلعله كان في تلك الشريعة . وأما إقامة الجدار فن باب مقابلة الاساءة بالإحسان . والله أعلم . قوله ( فعمد ) بفتح المهملة والميم ، وكذا قوله عمدت . ونول بفتح النون أي أجرة . قوله ( فانطلقا ) أي غرجا من السفينة فانطلقا كما صرح به أيضا في التفسير . قوله ( قال الخضر بيده ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وسنذكر باقي مباحث هذا الحديث في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

#### ٤٥ - باب من سأل وهو قائم عالماً جالساً

١٢٣ - حَدَّثَنَا عُمَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ فَأَنَّا أَحَدُنَا يَقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَيَّةً . فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ - قَالَ : وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا - فَقَالَ : « مَنْ قَاتَلَ لِسَكُونِ كَلَةٍ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »

[ الحديث ١٢٣ - أطرافه في : ٢٨١٠ ، ٣١٢٦ ، ٧٤٥٨ ]

قوله ( باب من سأل وهو قائم ) جملة حالية عن الفاعل . وقوله عالماً مفعول وجالسا صفة له ، والمراد أن العالم الجالس إذا سأله شخص قائم لا يعد من باب من أحب أن يتمثل له الرجال قياما ، بل هذا جائز ، بشرط الأمن من الإعجاب . قاله ابن المنير . قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو موسى هو الأشعري ، وكلهم كوفيون . قوله ( قال وما رفع إليه رأسه ) ظاهره أن القاتل هو أبو موسى ، ويحتمل أن يكون من دونه فيكون مدرجا في أثناء الخبر . قوله ( من قاتل الخ ) هو من جوامع كله ﷺ لأنه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال مع الزيادة عليه ، وفي الحديث شاهد لحديث « الأعمال بالنيات » ، وأنه لا بأس بقيام طالب الحاجة عند أمن الكبر ، وأن الفضل الذي ورد في المجاهدين مختص بمن قاتل لإعلاء دين الله . وفيه استحباب إقبال المستول على السائل ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

#### ٤٦ - باب السؤال والفتيا عند رعي الجمار

١٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ

عبد الله بن عمرو قال : رأيت النبي ﷺ عند الجرة وهو يسأل ، فقال رجل : يا رسول الله نحرْتُ قبل أن أرمى . قال : ارمى ولا حرج . قل آخر : يا رسول الله حَلَقْتُ قبل أن أنحر . قال : انحر ولا حرج . فبنا سئل عن شيء قدّم ولا أخر إلا قال : اعمل ولا حرج ،

قوله ( باب السؤال والفتيا عند رضى الجمار ) مراده أن اشتغال العالم بالطاعة لا يمنع من سؤاله عن العلم ما لم يكن مستغرقا فيها ، وأن الكلام فى الرى وغيره من المناسك جائز . وقد تقدم هذا الحديث فى باب الفتيا على الدابة ، وآخر الكلام على المتن الى الحج . وعبد العزيز بن أبى سلة هو ابن عبد الله نسب الى جده أبى سلة الماشون بكسر الجيم وبشين معجمة . وقد اعترض بعضهم على الترجمة بأنه ليس فى الخبر أن المسألة وقعت فى حال الرى بل فيه أنه كان واقفا عندها فقط ، وأجيب بأن المصنف كثيرا ما يتمسك بالعموم ، فوقع السؤال عند الجرة أعم من أن يكون فى حال اشتغاله بالرى أو بعد الفراغ منه . واستدل الاسماعيل بالخبر على أن الترتيب قائم مقام اللفظ ، أى بأى صيغة ورد ما لم يقم دليل على عدم إرادته والله أعلم . وحاصله أنه لو لم يفهموا أن ذلك هو الأصل لما احتاجوا الى السؤال عن حكم تقديم الأول على الثانى ، إذ ورد الأمر لشيئين معطوفا بالواو ، فيقال : الأصل العمل بتقديم ما قدم وتأخير ما أخر حتى يقوم الدليل على التسوية ، ولن يقول بعدم الترتيب أصلا أن يتمسك بهذا الخبر يقول (١) حتى يقوم دليل على وجوب الترتيب . واعترض الاسماعيل أيضا على الترجمة فقال : لا فائدة فى ذكر المكان الذى وقع السؤال فيه حتى يفرد بباب ، وعلى تقدير اعتبار مثل ذلك فليترجم بباب السؤال والمسؤل على الرحلة وبباب السؤال يوم النحر . قلت : أما نفي الفائدة فتقدم الجواب عنه ، ويراد أن سؤال من لا يعرف الحكم عنه فى موضع فعله حسن بل واجب عليه ، لأن صحة العمل متوقفة على العلم بكيفيته ، وأن سؤال العالم على قارعة الطريق عما يحتاج اليه السائل لا ينقص فيه على العالم إذا أجاب ولا لوم على السائل . ويستفاد منه أيضا دفع توهم من يظن أن فى الاشتغال بالسؤال والجواب عند الجرة تضيقا على الرامين . وهذا وإن كان كذلك لكن يستثنى من المنع ما إذا كان فيما يتعلق بحكم تلك العبادة . وأما إلزام الاسماعيل لجوابه أنه ترجم الأول فيما مضى ، باب الفتيا وهو واقف على الدابة ، وأما الثانى فكأنه أراد أن يقابل المكان بالزمان ، وهو متجه ، وإن كان معلوما أن السؤال عن العلم لا يتقيد بيوم دون يوم ، لكن قد يتخيل متخيل من كون يوم العيد يوم هو امتناع السؤال عن العلم فيه . والله أعلم

#### ٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ [ ٨٥ الإسراء ]

١٢٥ - حدثنا قيس بن حَفْص قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ فى خرب المدينة - وهو يتوَكَّرُ على عسيب معه - فرَّ بنفَرٍ من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح . وقال بعضهم لا تسألوه ، لا يجىء فيه بشيء تكرهونه . فقال بعضهم لئلا نلته ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ، ما الروح ؟ فسكت . فقأت : إنه يوحى إليه ، فممت .

(١) فى طبعة بولاق : كذا بالنسخ اتى بأيدينا ، ولعل لفظه يقول ، زائدة من قلم الناسخ

فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالُ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿ قَالَ الْأَعْمَشُ : هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا

[ الحديث ١٢٥ - أطرافه في : ٤٧٢٩ ، ٧٢٩٧ ، ٧٤٥٦ ، ٧٤٦٧ ]

قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿وما أوتيتم من العلم الا قليلا﴾ عبد الواحد ) هو ابن زياد البصري ، وإسناد الاعمش الى منتهاه مما قيل إنه أصح الاسانيد . قوله ( خرب ) بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء جمع خربة ، ويقال بالعكس . والخرب ضد العمار . ووقع في موضع آخر بفتح المملة وإسكان الراء بعدها مثلثة . قوله ( عسيب ) أى عصا من جريد النخل . قوله ( بنفر من اليهود ) لم أقف على أسمائهم . قوله ( لا تسألوه لا يحيى ) في روايتنا بالجزم على جواب النهى ، ويجوز النصب . والمعنى لا تسألوه خشية أن يحيى فيه بشئ ، ويجوز الرفع على الاستئناف . قوله ( لنسألنه ) جواب القسم المحذوف . قوله ( فقمتم ) أى حتى لا أكون مشوشا عليه ، أو فقمتم قائما حاثلا بينه وبينهم . قوله ( فلما انجلى ) أى الكرب الذى كان ينشأ حال الوحى . قوله ( الروح ) الأكثر على أنهم سألوه عن حقيقة الروح الذى فى الحيوان ، وقيل عن جبريل ، وقيل عن عيسى ، وقيل عن القرآن ، وقيل عن خلق عظيم روحاني ، وقيل غير ذلك . وسيأتى بسط ذلك فى كتاب التفسير إن شاء الله تعالى ، ونشير هناك الى ما قيل فى الروح الحيوانى وأن الاصح أن حقيقته بما استأثر الله بعلبه . قوله ( هى كذا ) والكشميني « هكذا فى قراءتنا ، أى قراءة الاعمش ، وليست هذه القراءة فى السبعة بل ولا فى المشهور من غيرها ، وقد أغفلها أبو عبيد فى كتاب القراءات له من قراءة الاعمش . والله أعلم

٤٨ - باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا فى أشد منه

١٢٦ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الأسود قال : قال لى ابن الزبير : كانت عائشة تُسرُّ إليك كثيرا ، فاحدثتك فى الكعبة ؟ قلت : قالت لى : قال النبى ﷺ « يا عائشة لو لا قومك حديث عهدم - قال ابن الزبير : بكفر - لَنَقَضْتُ الكعبة فجعلت لها بابين : باب يدخل الناس ، وباب يخرجون » ففعله ابن الزبير

[ الحديث ١٢٦ - أطرافه في : ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ٣٣٦٨ ، ٤٤٨٤ ، ٧٧٤٣ ]

قوله ( باب من ترك بعض الاختيار ) أى فعل الشئ المختار والاعلام به . قوله ( عن إسرائيل ) هو ابن يونس ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي بفتح المملة وهو جد إسرائيل الراوى عنه ، و ( الأسود ) هو ابن يزيد النخعي . والاسناد اليه كلهم كوفيون . قوله ( قال لى ابن الزبير ) يعنى عبد الله الصحابي المشهور . قوله ( كانت عائشة ) أى أم المؤمنين . قوله ( فى الكعبة ) يعنى فى شأن الكعبة . قوله ( قلت قالت لى ) زاد فيه ابن أبي شبة فى مسنده عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد : قلت لقد حدثتني حديثا كثيرا نسبت بعضه وأنا أذكر بعضه ، قال - أى ابن الزبير - ما نسبت أذكرتك ، قلت قالت . قوله ( حديث عهدم ) بتنوين حديث ، ورفع « عهدم » على إعمال الصفة المشبهة . قوله ( قال ) وللأصلي « فقال ابن الزبير : بكفر ، أى أذكره ابن الزبير بقولها بكفر كان الأسود نسيها ،

وأما ما بعدها وهو قوله ، لنقض الخ ، فيحتمل أن يكون مما نسي أيضا أو مما ذكر . وقد رواه الترمذى من طريق شعبة عن أبي اسحق عن الأسود بن عامر ، وكذا للضعف في الحج من طريق أخرى عن الأسود ، ورواه الاسماعيلي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق ولفظه ، قلت حدثني حديثا حفظت أوله ونسبت آخره ، ورجعها الاسماعيلي على رواية اسرائيل ، وفيما قال فظن لما قدمناه . وعلى قوله يكون في رواية شعبة إدراج . والله أعلم . قوله ( بابا ) بالنصب على البدل ، كذا لابي ذر في الموضوعين ولغيره بالرفع على الاستئناف . قوله ( ففعله ) يعنى بنى الكعبة على ما أراد النبي ﷺ كما سيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وفي الحديث معنى ما ترجم له لأن قريشا كانت تعظم أمر الكعبة جدا ، غشى ﷺ أن يظنوا لأجل قرب عهدهم بالاسلام أنه غير بناءها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك ، ويستفاد منه ترك المصلحة لأمن الوقوع في المفسدة ، ومنه انكار ترك المنكر خشية الوقوع في أنكر منه ، وأن الامام يسوس رعيته بما فيه إصلاحهم ولو كان مفضولا لم يكن محرما

٤٩ - باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفتهموا . وقال علي : حدثوا الناس بما يعرفون ، أئحجون أن يكذب الله ورسوله ؟

١٢٧ - حديث عبيد الله بن موسى عن معروف بن خربوذ عن أبي الطفيل عن علي بذلك

قوله ( باب من خص بالعلم قوما دون قوم ) أى سوى قوم لا يعنى الآدون . و د كراهية ، بالاضافة بغير تنوين . وهذه الترجمة قريية من الترجمة التي قبلها ، ولكن هذه في الأقوال وتلك في الأفعال أو فيهما . قوله ( حدثنا عبيد الله ) هو ابن موسى كما ثبت للباقيين . قوله ( عن معروف ) هو ابن خربوذ كما في رواية كريمة . وهو تابعي صغير مكى وليس له في البخارى غير هذا الموضع ، وأبوه يفتح المعجمة وتشديد الراء المفتوحة وضم الموحدة وآخره معجمة . وهذا الاسناد من عوالى البخارى لأنه يلتحق بالثلاثيات ، من حيث ان الراوى الثالث منه صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن وائلة الليثي آخر الصحابة موتا ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع . قوله ( حدثوا الناس بما يعرفون ) كذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط كله من روايته عن الكشميهني ، ولغيره بتقديم المتن ابتداء به معلقا فقال : وقال علي الخ ثم عقبه بالاسناد . والمراد بقوله د بما يعرفون ، أى يفتهمون . وزاد آدم بن أبي إياس في كتاب العلم له عن عبد الله بن داود عن معروف في آخره د ودعوا ما ينكرون ، أى يشتهبهم عليهم فهمه . وكذا رواه أبو نعيم في المستخرج . وفيه دليل على أن المتشابه لا ينبغي أن يذكر عند العامة . ومثله قول ابن مسعود د ما أنت محدثا قوما حديثا لاتبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة ، رواه مسلم . ومن كره التحديث ببعض دون بعض أحد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان ، ومالك في أحاديث الصفات ، وأبو يوسف في الغرائب ، ومن قبلهم أبو هريرة كما تقدم عنه في الجرايين وأن المراد ما يقع من الفتن ، ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجاج بقصة العربيين لأنه اتخذها وسيلة الى ما كان يعتمد منه من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي ، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوى البدعة وظاهره في الأصل غير مراد ، فالامساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب . والله أعلم



١٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - وَمُعَاذُ رَدِيْفُهُ عَلَى الرَّحْلِ - قَالَ : يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ . قَالَ : كَيْفَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ . قَالَ : يَا مُعَاذُ . قَالَ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدِيكَ ( ثَلَاثًا ) . قَالَ : مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَنْبِشُوا ؟ قَالَ : إِذَا يَتَّكِلُوا . وَأُخْبِرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَامُّهَا

[ الحديث ١٢٨ - طرفه في : ١٢٩ ]

قوله ( حدثني أبي ) هو هشام بن أبي عبد الله الدستوائي . قوله ( رديفه ) أى راكب خلف رسول الله ﷺ ، والجملة حالية والرحل باسكان المهملة وأكثر ما يستعمل للبعير ، لكن معاذ كان في تلك الحالة رديفه ﷺ على حمار كما يأتي في الجهاد . قوله ( قال يا معاذ بن جبل ) هو خبر د أن ، المقدمة ، وابن جبل بفتح النون ، وأما معاذ فبالضم لأنه منادى مفرد علم ، وهذا اختيار ابن مالك لعدم احتياجه الى تقدير ، واختار ابن الحاجب النصب على أنه مع ما بعده كاسم واحد مركب كأنه أضيف ، والمتأدى المضاف منصوب ، وقال ابن التين : يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد ، فالتقدير يا ابن جبل ، وهو يرجع الى كلام ابن الحاجب بتأويل . قوله ( قال : لبيك يا رسول الله وسعديك ) اللب بفتح اللام معناه هنا الإجابة ، والسعد المساعدة ، كأنه قال لباً لك وإسعاداً لك ، ولكنهما ثنيا على معنى التأكيد والتكثير ، أى إجابة بعد إجابة وإسعاداً بعد إسعاد . وقيل في أصل لبيك واشتقاقها غير ذلك ، وسنوضحه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى ، قوله ( ثلاثاً ) أى النداء والإجابة قیلاً ثلاثاً ، وصرح بذلك في رواية مسلم ، ويؤيده الحديث المتقدم في باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه . قوله ( صدقاً ) فيه احتراز عن شهادة المنافق . وقوله د من قلبه ، يمكن أن يتعلق بصدقاً أى يشهد بلفظه ويصدق بقلبه ، ويمكن أن يتعلق بيشهد أى يشهد بقلبه ، والاول أولى . وقال الطيبي : قوله د صدقاً ، أقيم هنا مقام الاستقامة لان الصدق يعبر به قولاً عن مطابقة القول المخبر عنه ، ويعبر به فعلاً عن تحرى الأخلاق المرضية كقوله تعالى ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ أى حقق ما أورده قولاً بما تحراه فعلاً . انتهى . وأراد بهذا التقرير رفع الاشكال عن ظاهر الخبر ، لانه يقتضى عدم دخول جميع من شهد الشهادتين النار لما فيه من التعميم والتأكيد ، لكن دلت الأدلة القطعية عند أهل السنة على أن طائفة من عصاة المؤمنين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة ، فلم أن ظاهره غير مراد ، فكأنه قال : إن ذلك مقيد بمن عمل الأعمال الصالحة . قال : ولأجل خفاء ذلك لم يؤذن لمعاذ في التبشير به . وقد أجاب العلماء عن الإشكال أيضاً بأجوبة أخرى : منها أن مطلقه مقيد بمن قالها تائباً ثم مات على ذلك . ومنها أن ذلك كان قبل نزول الفرائض ، وفيه نظر لان مثل هذا الحديث وقع لأبي هريرة كما رواه مسلم ، وصحبه متأخرة عن نزول أكثر الفرائض ، وكذا ورد نحوه من حديث أبي موسى رواه أحمد بإسناد حسن ، وكان قدومه في السنة التي قدم فيها أبو هريرة . ومنها أنه خرج مخرج الغالب ، إذ الغالب أن الموحد يعمل الطاعة ويحْتَنِبُ المعصية . ومنها أن المراد بتحريمه على النار تحريم خلوده فيها لا أصل دخولها . ومنها أن المراد النار التي أعدت للكافرين لا الطبقة التي أفردت لعصاة الموحدين . ومنها أن المراد بتحريمه على النار حرمة جلسته لان النار لا

تأكل مواضع السجود من المسلم كما ثبت في حديث الشفاعة أن ذلك محرم عليها ، وكذا لسانه الناطق بالتوحيد .  
والعلم عند الله تعالى . قوله ( فيستبشرون ) كذا لا بى ذر أى فهم يستبشرون ، والباقي بحذف النون ، وهو أوجه  
لوقوع الفاء بعد النون أو الاستفهام أو العرض وهى تنصب فى كل ذلك . قوله ( إذا يتكلموا ) بتشديد المثناة المفتوحة  
وكسر الكاف ، وهو جواب وجزاء ؛ أى إن أخبرتهم يتكلموا . وللأصلي والكشميني يتكلموا باسكان النون وضم  
الكاف أن يمتنعوا من العمل اعتمادا على ما يتبادر من ظاهره ، وروى البزار باسناد حسن من حديث أبي سعيد  
الخدري رضى الله عنه فى هذه القصة أن النبي ﷺ أذن لمعاذ فى التبشير ، فلقبه عمر فقال : لا تعجل . ثم دخل فقال :  
يا نبي الله أنت أفضل رأيا ، إن الناس إذا سمعوا ذلك اتكلموا عليها ، قال فرده . وهذا معدود من موافقات عمر ،  
وفيه جواز الاجتهاد بمحضته ﷺ . واستدل بعض متكلمي الأشاعرة من قوله د يتكلموا ، على أن للعبد اختيارا كما  
سبق فى علم الله (١) . قوله ( عند موته ) أى موت معاذ . وأغرب الكرماني فقال : يحتمل أن يرجع الضمير الى  
رسول الله ﷺ . قلت : ويرده ما رواه أحمد بسند صحيح عن جابر بن عبد الله الانصارى قال : أخبرنى من شهد  
معاذا حين حضرته الوفاة يقول : سمعت من رسول الله ﷺ حديثا لم يمنعنى أن أحدثكموه إلا مخافة أن تتكلموا . .  
فذكره . قوله ( تأمنا ) هو بفتح الهمزة وتشديد المثناة المضمومة ، أى خشية الوقوع فى الإثم ، وقد تقدم توجيهه  
فى حديث بدء الوحى فى قوله د يتحنت ، والمراد بالإثم الحاصل من كتمان العلم ، ودل صنيع معاذ على أنه عرف  
أن النهى عن التبشير كان على التنزيه لا على التحريم ، وإلا لما كان يخبر به أصلا . أو عرف أن النهى مقيد بالاتكال  
فأخبر به من لا يخشى عليه ذلك ، وإذا زال القيد زال المقيد ، والأول أوجه لكونه آخر ذلك الى وقت موته .  
وقال القاضي عياض : لعل معاذ لم يفهم النهى ، لكن كسر عزمه عما عرض له من تبشيرهم . قلت : والرواية الآتية  
صرحة فى النهى ، فالأولى ما تقدم . وفى الحديث جواز الإرداف ، وبيان تواضع النبي ﷺ ، ومنزلة معاذ بن جبل  
من العلم لأنه خصه بما ذكر . وفيه جواز استفسار الطالب عما يتردد فيه ، واستثناؤه فى إشاعة ما يعلم به وحده

١٢٩ — **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : دُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ أَمَّا ذِي « مَنْ  
أَتَى اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » قَالَ : أَلَا أَبَشَّرُ النَّاسَ ؟ قَالَ « لَا : إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا »**

**قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر )** كذا للجميع ، وذكر الجياني أن عبدوسا والقابسي رواه عن أبي زيد  
المروزي باسقاط مسدد من السند ، قال : وهو وهم ولا يتصل السند إلا بذكره . انتهى . ومعتمر هو ابن سليمان  
التميمي . والإسناد كله بصريون إلا معاذ ، وكذا الذى قبله إلا لإسحق فهو مروزي ، وهو الإمام المعروف بابن راهويه .  
**قوله ( ذكر لى )** هو بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، ولم يسم أنس من ذكر له ذلك فى جميع ما وقفت عليه من  
الطرق ، وكذلك جابر بن عبد الله كما قدمناه من عند أحمد ، لأن معاذ إنما حدث به عند موته بالشام ، وجابر وأنس  
إذا ذاك بالمدينة فلم يشهدها وقد حضر ذلك من معاذ عمرو بن ميمون الأودى أحد المخضرمين كما سيأتى عند المصنف فى  
المجاهد ، ويأتى الكلام على ما فى سياقه من الزيادة ثم . ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن سمرة الصحابي المشهور

( ١ ) هنا الذى عده الشارح لبعض متكلمي الأشاعرة هو قول أهل السنة ، وهو أن للعبد اختيارا وفضلا ومشيئة ، لكن ذلك إنما  
يعم بعد مشيئة الله كما قال تعالى « لمن شاء منكم أن يستقيم ، وما تشاءون إلا أن يشاء الله رب العالمين » فنهى

أنه سمع ذلك من معاذ أيضا ، فيحتمل أن يفسر المبهم بأحدهما . والله أعلم . ( تنبيه ) : أورد المزي في الأطراف هذا الحديث في مسند أنس ، وهو من مراسيل أنس ، وكان حقه أن يذكره في المبهمات . والله الموفق . قوله ( من لقي الله ) أي من لقي الأجل الذي قدره الله يعني الموت . كذا قاله جماعة ، ويحتمل أن يكون المراد البعث أو رؤية الله تعالى في الآخرة . قوله ( لا يشرك به ) اقتصر على نفي الإشراف لأنه يستدعي التوحيد بالاقتضاء ، ويستدعي اثبات الرسالة باللزوم ، إذ من كذب رسول الله فقد كذب الله ومن كذب الله فهو مشرك ، أو هو مثل قول القائل : من توضح صلاته ، أي مع سائر الشرائط . فالمراد من مات حال كونه مؤمنا بجميع ما يجب الإيمان به . وليس في قوله دخل الجنة ، من الاشكال ما تقدم في السياق الماضي ، لأنه أعم من أن يكون قبل التعذيب أو بعده . قوله ( فأخبر بها معاذ عند موته تأمنا ) معنى التأثم التحرج من الوقوع في الإثم وهو كالتحنت ، وإنما خشي معاذ من الإثم المرتب على كتمان العلم ، وكأنه فهم من منع النبي ﷺ أن يخبر بها إخبارا عاما لقوله : أفلا أبشر الناس ، فأخذ هو أولا بعموم المنع فلم يخبر بها أحدا ، ثم ظهر له أن المنع إنما هو من الإخبار عموما ، فبادر قبل موته فأخبر بها خاصا من الناس لجمع بين الحكيم . ويقوى ذلك أن المنع لو كان على عومه في الأشخاص لما أخبر هو بذلك ، وأخذ منه أن من كان في مثل مقامه في الفهم أنه لم يمنع من إخباره . وقد تعقب هذا الجواب بما أخرجه أحمد من وجه آخر فيه انقطاع عن معاذ أنه لما حضرته الوفاة قال : أدخلوا على الناس . فأدخلوا عليه . فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من مات لا يشرك بالله شيئا جعله الله في الجنة ، وما كنت أحدثكموه إلا عند الموت ، وشاهدي على ذلك أبو الدرداء . فقال : صدق أخى ، وما كان يحدثكم به إلا عند موته . وقد وقع لأبي أيوب مثل ذلك ، ففي المسند من طريق أبي ظبيان أن أبا أيوب غزا الروم فرض ، فلما حضر قال : سأحدثكم حديثا سمعته من رسول الله ﷺ لو لا حال هذه ما حدثتكموه ، سمعته يقول : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . وإذا عورض هذا الجواب فأجيب عن أصل الاشكال بأن معاذ اطلع على أنه لم يكن المقصود من المنع التحريم بدليل أن النبي ﷺ أمر أبا هريرة أن يبشر بذلك الناس ، فلقبه عمر فدفعه وقال : ارجع يا أبا هريرة ، ودخل على أثره فقال : يا رسول الله لا تفعل ، فاني أخشى أن يتكل الناس ، فخلهم يعملون . فقال : فخلهم . أخرجه مسلم . فكان قوله ﷺ لمعاده أخاف أن يتكلموا كان بعد قصة أبي هريرة ، فكان النهي للصلحة لا للتحريم ، فلذلك أخبر به معاذ لعموم الآية بالتبليغ . والله أعلم . قوله ( لا ) هي النهي ليست داخلة على : أخاف ، بل المعنى لا تبشر . ثم استأنف فقال : أخاف ، . وفي رواية كريمة : اني أخاف ، بأبواب التعليل ، وللحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن معتمر : قال : لا ، دعهم فليتنافسوا في الأعمال ، فاني أخاف أن يتكلموا ،

٥٠ - باب الحياء في العلم . وقال مجاهد : لا يتعلم العلم مستحى ولا مستكبر . وقالت عائشة : نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين

١٣٠ - حدثنا محمد بن سلام قال أخبرنا أبو معاوية قال حدثنا هشام عن أبيه عن زينب ابنة أم سلمة قالت : جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن الله لا يستخفي من الحق ، فهل على المرأة من

عُثِّلَ إِذَا احْتَلَبَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ. فَطَغَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - تَعْنِي وَجْهَهَا - وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَتَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَقِيمِ بِسُبُّهَا وَلَدُهَا؟

[ الحديث ١٣٠ - أطرافه في: ٢٨٢، ٢٣٢٨، ٦٠٩١، ٦١٢١ ]

**قوله ( باب الحياء )** أي حكم الحياء ، وقد تقدم أن الحياء من الإيمان ، وهو الشرعي الذي يقع على وجه الاجلال والاحترام للأكابر ، وهو محمود . وأما ما يقع سببا لترك أمر شرعي فهو مذموم ، وليس هو بحياء شرعي ، وإنما هو ضعف ومهانة ، وهو انفراد بقول مجاهد : لا يتعلم العلم مستحي . وهو باسكان الحاء . ود لا ، في كلامه نافية لا ناهية ، ولهذا كانت ميم يتعلم مضمومة ، وكأنه أراد تحريض المتعلمين على ترك العجز والتكبر لما يؤثر كل منهما من النقص في التعليم . وقول مجاهد هذا وصله أبو نعيم في الحلية من طريق علي بن المديني عن ابن عيينة عن منصور عنه ، وهو اسناد صحيح على شرط المصنف . **قوله ( وقالت عائشة )** هذا التعليق وصله مسلم من طريق إبراهيم بن مهاجر عن صفية بنت شيبة عن عائشة في حديث أوله أن أسماء بنت يزيد الانصاري سألت النبي ﷺ عن غسل الحيض . **قوله ( هشام )** هو ابن عروة بن الزبير . وفي الاسناد من اللطائف رواية تابعي عن مثله عن صحابة عن مثله ، وفيه رواية الابن عن أبيه والبنت عن أمها . وزينب هي بنت أبي سلمة بن عبد الاسد ربيبة النبي ﷺ نسبت الى أمها تشريفا لكونها زوج النبي ﷺ . **قوله ( جاءت أم سليم )** هي بنت ملحان والدة أنس بن مالك . **قوله ( إن الله لا يستحي من الحق )** أي لا يأمر بالحياء في الحق . وقدمت أم سليم هذا الكلام بسطا لعذرها في ذكر ما تستحي النساء من ذكره بحضرة الرجال ، ولهذا قالت لها عائشة كما ثبت في صحيح مسلم : فضحت النساء . **قوله ( إذا هي احتلت )** أي رأت في منامها أنها تت جامع . **قوله ( إذا رأت الماء )** يدل على تحقق وقوع ذلك ، وجعل رؤية الماء شرطا للفعل يدل على أنها إذا لم تر الماء لا غسل عليها . **قوله ( فغطت أم سلمة )** في مسلم من حديث أنس أن ذلك وقع لعائشة أيضا ، ويمكن الجمع بأنهما كانتا حاضرتين . **قوله ( تعني وجهها )** هو بالمشاءة من فوق ، والقاتل عروة ، وفاعل تعني زينب ، والضمير يعود على أم سلمة . **قوله ( وتحتلم )** بحذف همزة الاستفهام ، وللكشميئة أو تحتلم ، بابتائها ، قيل : فيه دليل على أن الاحتلام يكون في بعض النساء دون بعض ولذلك أنكرت أم سلمة ذلك ، لكن الجواب يدل على أنها إنما أنكرت وجود المني من أصله ولهذا أنكرت عليها . **قوله ( تربت يمينك )** أي افتقرت وصارت على التراب ، وهي من الألفاظ التي تطلق عند الزجر ولا يراد بها ظاهرها . **قوله ( قيم )** بموحدة مكسورة . وسيأتي الكلام على مباحثه في كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى

١٣١ - **حدثنا إسماعيل** قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَهِيَ مَثَلُ الْمُسْلِمِ ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ ؟ » فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَابَةِ ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِهَا النُّخْلَةُ ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَاسْتَحْيَيْتُ . فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا بِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هِيَ النُّخْلَةُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَخَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي ، فَقَالَ : لَأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا

قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا في أوائل كتاب العلم ، وأورده هنا لقول ابن عمر : فاستحييت ، ولتأسف عمر على كونه لم يقل ذلك لتظهر فضيلته ، فاستلزم حياة ابن عمر تفويت ذلك ، وكان يمكنه إذا استحيى لإجلال المن هو أكبر منه أن يذكر ذلك لغيره سرا لينخر به عنه ، لجمع بين المصلحتين ، ولهذا عقبه المصنف بباب من استحيى فأمر غيره بالسؤال

### ٥١ - باب من استحيى فأمر غيره بالسؤال

١٣٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الله بن داود عن الأعمش عن منذر الثوري عن محمد بن الحنفية عن علي قال : كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت المقداد أن يسأل النبي ﷺ ، فسأله فقال : فيه الوضوء [ الحديث ١٣٢ - طرفاه في : ١٧٨ ، ٢٦٩ ]

وأورد فيه حديث علي بن أبي طالب قال : كنت رجلاً مذاءً ، وهو بتثقيل الذال المعجمة والمذ أى كثير المذى ، وهو باسكان المعجمة : الماء الذى يخرج من الرجل عند الملاعبة ، وسيأتى الكلام عليه في الطهارة أيضا . واستدل به بعضهم على جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وهو خطأ ، ففى النسأى أن السؤال وقع وعلى حاضر

### ٥٢ - باب ذكر العلم والفتيا في المسجد

١٣٣ - **حدثني** قتيبة بن سعيد قال **حدثنا** الليث بن سعد قال **حدثنا** نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر أن رجلاً قام في المسجد فقال : يا رسول الله ، من أين تأمرنا أن نهبل ؟ فقال رسول الله ﷺ « يهبل أهل المدينة من ذى الخليفة ، ويهبل أهل الشام من الجحفة ، ويهبل أهل نجد من قرن » وقال ابن عمر : ويؤمنون أن رسول الله ﷺ قال « ويهبل أهل اليمن من يلملم . وكان ابن عمر يقول : لم أفتة هذه من رسول الله ﷺ »

[ الحديث ١٣٣ - أطرافه في : ١٥٧٢ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٧ ، ١٥٢٨ ، ٧٣٣٤ ]

قوله ( باب ذكر العلم ) أى إلقاء العلم والفتيا في المسجد ، وأشار بهذه الترجمة الى الرد على من توقف فيه لما يقع في المباحثة من رفع الأصوات فنه على الجواز . قوله ( أن رجلاً قام في المسجد ) لم أقف على اسم هذا الرجل ، والمراد بالمسجد مسجد النبي ﷺ ، ويستفاد منه أن السؤال عن مواقيت الحج كان قبل السفر من المدينة ، ودرن ، باسكان الزاء وغلط من فتحها . وقول ابن عمر : ويؤمنون الخ ، يفسر بمن روى الحديث تاما كابن عباس وغيره . وفيه دليل على إطلاق الزعم على القول المحقق لأن ابن عمر سمع ذلك من رسول الله ﷺ لكنه لم يفهمه لقوله : لم أفتة هذه ، أى الجملة الاخيرة فصار يروها عن غيره ، وهو دال على شدة تحريمه وورعه ، وسيأتى الكلام على فوائد هذه في الحج إن شاء الله تعالى

## ٥٣ - باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل

١٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ : مَا يَلْبَسُ الْحُرْمُ ؟ قَالَ : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُنْسَ وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّغْفَرَانُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ »

[ الحديث ١٣٤ - أطرافه في : ٣٦٦ ، ١٥٤٢ ، ١٨٣٨ ، ١٨٤٢ ، ٥٧٩٤ ، ٥٨٠٣ ، ٥٨٠٥ ، ٥٨٠٦ ، ٥٨٤٧ ، ٥٨٥٢ ]

قوله ( باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ) قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة التنبيه على أن مطابقة الجواب للسؤال غير لازم ، بل إذا كان السبب خاصا والجواب عاما جاز ، وحمل الحكم على عموم اللفظ لا على خصوص السبب لأنه جواب وزيادة فائدة . ويؤخذ منه أيضا أن المفتي إذا سئل عن واقعة واحتمل عنده أن يكون السائل يتذرع بجوابه إلى أن يعديه إلى غير محل السؤال تعين عليه أن يفصل الجواب ، ولهذا قال « فإن لم يجد ثملين ، فكأنه سأل عن حالة الاختيار فاجابه عنها وزاده حالة الاضطرار » ، وليست أجنبية عن السؤال لأن حالة السفر تقتضي ذلك . وأما ما وقع في كلام كثير من الأصوليين أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة ، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المستول عنه قاله ابن دقيق العيد . وفي الحديث أيضا العدول عما لا ينحصر إلى ما ينحصر طلبا للإيجاز ، لأن السائل سئل عما يلبس فاجيب بما لا يلبس ، إذ الأصل الإباحة ، ولو عدده ما يلبس لطلال به ، بل كان لا يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بمفهومه فيظن اختصاصه بالحرم ، وأيضاً فالمقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل له لبسه لأنه لا يجب له لباس مخصوص بل عليه أن يحتجب شيئا مخصوصا . قوله ( وابن أبي ذئب ) هو بالضم عطف على قول آدم « حدثنا ابن أبي ذئب » والمراد أن آدم سمعه من ابن أبي ذئب بإسنادين ، وفي رواية غير أبي ذر « وعن الزهري ، بالعطف على نافع ولم يعد ذكر ابن أبي ذئب » . قوله ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، وسيأتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الحج أيضا إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العلم من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديثين ، منها في المتابعات بصيغة التعليق وغيرها ثمانية عشر ، والتعليق التي لم يوصفها في مكان آخر أربعة وهي : كتب لأمير السرية ، ورحل جابر إلى عبد الله بن أنيس ، وقصة ضمام في رجوعه إلى قومه ، وحديث أنما العلم بالتعلم . وباقى ذلك وهو ثمانون حديثا كلها موصولة ، فالمكرر منها ستة عشر حديثا ، وبغير تكرير أربعة وستون حديثا ، وقد وافقه مسلم على تخريجها إلا ستة عشر حديثا وهي الأربعة المعلقة المذكورة ، وحديث أبي هريرة « وإذا وسد الأمر إلى غير أهله » ، وحديث ابن عباس « اللهم عليه الكتاب » ، وحديثه في الذبح قبل الرمي ، وحديث عقبة بن الحارث في شهادة المرضعة ، وحديث أنس في إعادة الكلمة ثلاثا ، وحديث أبي هريرة « أسعد الناس بالشفاعة » ، وحديث الزبير « من كذب على » ، وحديث سبله « من تقول على » ، وحديث علي في الصحيفة ، وحديث أبي هريرة في كونه أكثر الصحابة حديثا ، وحديث أم سبله « ماذا أنزل الليلة من الفتن » ، وحديث أبي هريرة حفظت وعاءين . والمراد بموافقة مسلم

موافقته على تخرج أصل الحديث عن صحابه وإن وقعت بعض المخالفة في بعض السياقات . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم اثنان وعشرون أثراً : أربعة منها موصولة ، والبقية معلقة . قال ابن رشد : ختم البخارى كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه إشارة منه الى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة ، واعتماداً على النية الصحيحة . وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه إلى أنه ربما صنع ذلك ، فأتبع الطيب بالطيب بأبرح سياق وأبدع اتساق . رحمه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤ - كتاب الوضوء

١ - باب ما جاء في الوضوء ، وقول الله تعالى [ ٦٦ المائدة ] ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) . قال أبو عبد الله : وَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً ، وَتَوَضَّأَ أَيْضاً مَرَّتَيْنِ ، وَثَلَاثاً ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ . وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ ، وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ ﷺ

قوله ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) . كتاب الوضوء . باب ما جاء في قول الله عز وجل ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) ( الآية ) وفي رواية الاصيلي ( ما جاء في قول الله ، دون ما قبله ، ولكريمة ( باب في الوضوء . وقول الله عز وجل الخ ، والمراد بالوضوء ذكر أحكامه وشرائطه وصفته ومقدماته . والوضوء بالضم هو الفعل ، وبالفتح الماء الذي يتوضأ به على المشهور فيهما ، وحكى في كل منهما الأمران . وهو مشتق من الوضأة ، وسمى بذلك لأن المصل يتنظف به فيصير وضئاً . وأشار بقوله ( ما جاء ) الى اختلاف السلف في معنى الآية فقال الأكثرون : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين . وقال آخرون : بل الأمر على عمومته من غير تقدير حذف ، إلا أنه في حق المحدث على الإيجاب ، وفي حق غيره على الندب . وقال بعضهم : كان على الإيجاب ثم نسخ فصار مندوباً . ويدل لهذا ما رواه أحمد وأبو داود من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن أسماء بنت زيد بن الخطاب حدثت أباه عبد الله ابن عمر عن عبد الله بن حنظلة الانصاري أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهر كان أو غير طاهر . فلما شق عليه وضع عنه الوضوء . إلا من حدث . ولمسلم من حديث بريدة ( كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة ، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد ، فقال له عمر : إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله . فقال : عدنا فعلته ، أي لبيان الجواز . وسيأتي حديث أنس في ذلك في باب الوضوء من غير حدث . واختلف العلماء أيضاً في موجب الوضوء فقيل : يجب بالحدث وجوباً موسعاً ، وقيل به وبالقيام إلى الصلاة معاً ورجحه جماعة من الشافعية ، وقيل بالقيام إلى الصلاة حسب ، ويدل له ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ قال ( إنما أمرت بالوضوء إذا قمتم إلى الصلاة ، واستنبط بعض العلماء من قوله تعالى ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) إيجاب النية في الوضوء ، لأن التقدير إذا أردتم القيام إلى الصلاة فتوضؤوا لأجلها ، ومثله قولهم : إذا رأيت الأمير فقم ، أي لأجله . وتمسك بهذه الآية من قال : إن

الوضوء أول ما فرض بالمدينة ، فأما ما قبل ذلك فنقل ابن عبد البر اتفاق أهل السير على أن غسل الجنابة إنما فرض على النبي ﷺ وهو بمكة كما فرضت الصلاة ، وأنه لم يصل قط إلا بوضوء . قال : وهذا مما لا يحمله عالم . وقال الحاكم في المستدرک : وأهل السنة بهم حاجة الى دليل الرد على من زعم أن الوضوء لم يكن قبل نزول آية المائدة . ثم ساق حديث ابن عباس « دخلت فاطمة على النبي ﷺ وهي تبكي فقالت : هؤلاء الملا من قريش قد تعاهدوا ليقتلوك . فقال : اتقوا بوضوء . فتوضأ . الحديث » . قلت : وهذا يصلح ردًا على من أنكر وجود الوضوء قبل الهجرة ، لا على من أنكر وجوبه حينئذ . وقد جزم ابن الجهم <sup>(١)</sup> المالكي بأنه كان قبل الهجرة مندوبًا وجزم ابن حزم بأنه لم يشرع إلا بالمدينة ، ورد عليهما بما أخرجه ابن لهيعة في المغازي التي يرويها عن أبي الأسود يتيم عروة عنه أن جبريل علم النبي ﷺ الوضوء عند نزوله عليه بالوحى ، وهو مرسل ، ووصله أحمد من طريق ابن لهيعة أيضًا لكن قال : عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد عن أبيه . وأخرجه ابن ماجه من رواية رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري نحوه ، لكن لم يذكر زيد بن حارثة في السند . وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق الليث عن عقيل موصولًا ، ولو ثبت لكان على شرط الصحيح ، لكن المعروف رواية ابن لهيعة . قوله ( وبين النبي ﷺ أن فرض الوضوء مرة مرة ) كذا في روايتنا بالرفع على الخبرية ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق ، أى فرض الوضوء غسل الأعضاء غسلًا مرة مرة ، أو على الحال السادة مسد الخبر ، أى يفعل مرة ، أو على لغة من ينصب الجزأين بأن . وأعاد لفظ مرة لإرادة التفصيل أى الوجه مرة واليد مرة الخ . والبيان المذكور يحتمل أن يشير به الى ما رواه بعد من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة ، وهو بيان بالفعل لمحمل الآية ، إذ الأمر يفيد طلب إيجاد الحقيقة ولا يتعين بعدد ، فبين الشارع أن المرة الواحدة للإيجاب وما زاد عليها للاستحباب ، وستأتى الأحاديث على ذلك فيما بعد . وأما حديث أبي بن كعب أن النبي ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة وقال وهذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ففيه بيان الفعل والقول معًا ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه ، وله طرق أخرى كلها ضعيفة . قوله ( وتوضأ أيضًا مرتين مرتين ) كذا في روايه أبي ذر ، وغيره « مرتين ، بغير تكرار ، وسيأتى هذا التعليق موصولًا في باب مفرد مع الكلام عليه . قوله ( وثلاثا ) أى وتوضأ أيضًا ثلاثا ، زاد الأصيلي ثلاثا على نسق ما قبله ، وسيأتى موصولًا أيضًا في باب مفرد . قوله ( ولم يزد على ثلاث ) أى لم يأت فى شيء من الأحاديث المرفوعة فى صفة وضوئه ﷺ أنه زاد على ثلاث ، بل ورد عنه ﷺ ذم من زاد عليها ، وذلك فيما رواه أبو داود وغيره من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال « من زاد على هذا أو تنقص فقد أساء وظلم » إسناده جيد ، لكن عده مسلم فى جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب لأن ظاهره ذم النقص من الثلاث ، وأجيب بأنه أمر سىء والإساءة تتعلق بالنقص ، والظلم بالزيادة ، وقيل : فيه حذف تقديره من تنقص من واحدة . وبؤيده ما رواه نعيم بن حماد من طريق المطلب بن حنطب مرفوعًا « الوضوء مرة ومرتين وثلاثا ، فإن نقص من واحدة أو زاد على ثلاث فقد أخطأ » ، وهو مرسل رجاله ثقات . وأجيب عن الحديث أيضًا بأن الرواة لم يتفقوا على ذكر النقص فيه ، بل أكثرهم مقتصر على قوله « فمن زاد ، فقط » ، كذا رواه ابن خزيمة فى صحيحه وغيره . ومن الغرائب ما

(١) بهامش طبعة بولاق : فى نسخة « ابن الحكم »



حكاه الشيخ أبو حامد الاسفراييني عن بعض العلماء أنه لا يجوز النقص من الثلاث ، وكأنه تمسك بظاهر الحديث المذكور ، وهو محجوج بالإجماع . وأما قول مالك في المدونة : لا أحب الواحدة إلا من العالم ، فليس فيه إيجاب زيادة عليها . والله أعلم . قوله ( وكره أهل العلم الإسراف فيه ) يشير بذلك الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق هلال بن يساف أحد التابعين قال : كان يقال : من الوضوء إسراف ولو كنت على شاطئ نهر ، وأخرج نحوه عن أبي الدرداء وابن مسعود ، وروى في معناه حديث مرفوع أخرجه أحمد وابن ماجه باسنادين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . قوله ( وأن يجاوزوا الخ ) يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضا عن ابن مسعود قال : ليس بعد الثلاث شيء . وقال أحمد وإسحق وغيرهما : لا تجوز الزيادة على الثلاث . وقال ابن المبارك : لا آمن أن يأثم . وقال الشافعي : لا أحب أن يزيد المتوضئ على ثلاث ، فإن زاد لم أكرهه . أى لم أكرمه ، لأن قوله لا أحب يقتضى الكراهة . وهذا الأصح عند الشافعية أنه مكروه كراهة تنزيه . وحكى الدارمي منهم عن قوم أن الزيادة على الثلاث تبطل الوضوء كالزيادة في الصلاة ، وهو قياس فاسد ، ويلزم من القول بتحريم الزيادة على الثلاث أو كراهتها أنه لا يندب تجديد الوضوء على الإطلاق . واختلف عند الشافعية في القيد الذي يتمتع منه حكم الزيادة على الثلاث ، فالأصح إن صلى به فرضا أو نفلا ، وقيل الفرض فقط ، وقيل مثله حتى سجدة التلاوة والشكر ومس المصحف ، وقيل ما يقصد له الوضوء وهو أعم ، وقيل إذا وقع الفصل بزمان يحتمل في مثله نقض الوضوء عادة ، وعند بعض الحنفية أنه راجع الى الاعتقاد فان اعتقد أن الزيادة على الثلاث سنة أخطأ ودخل في الوعيد ، وإلا فلا يشترط للتحديد شيء بل لو زاد الرابعة وغيرها لا لوم ، ولا سيما اذا قصد به القرينة للحديث الوارد « الوضوء على الوضوء نور » . قلت : وهو حديث ضعيف ، وامل المصنف أشار الى هذه الرواية ، وسيأتى بسط ذلك في أول تفسير المائدة إن شاء الله تعالى . ويستثنى من ذلك ما لو علم أنه بقي من العضو شيء لم يصبه الماء في المرات أو بعضها فإنه يغسل موضعه فقط ، وأما مع الشك الطارئ بعد الفراغ فلا ، لثلا يؤل به الحال الى الوسواس المذموم

### ٢ - باب لا تقبل صلاة بغير طهور

١٣٥ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ » قال رجل من حضرموت : ما الحديث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط

[ الحديث ١٣٥ - طرفه في : ٦٩٥٤ ]

قوله ( باب لا تقبل صلاة بغير طهور ) هو بضم الطاء المهملة ، والمراد به ما هو أهم من الوضوء والغسل . وهذه الترجمة لفظ حديث رواه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ، وأبو داود وغيره من طريق أبي المليح بن أسامة عن أبيه ، وله طرق كثيرة لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري ، فلهذا اقتصر على ذكره في الترجمة وأورد في الباب ما يقوم مقامه . قوله ( لا تقبل ) كذا في روايتنا بالضم على البناء لما لم يسم فاعله ، وأخرجه المصنف في ترك الحيل عن إسحاق بن نصر ، وأبو داود عن أحمد بن حنبل كلاهما عن عبد الرزاق بلفظ « لا يقبل الله » والمراد بالقبول

هنا ما يرادف الصحة وهو الإجراء ، وحقيقة القبول ثمرة وقروح الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة . ولما كان الايمان بشروطها مظنة الإجراء الذي القبول ثمرته عبر عنه بالقبول مجازاً ، وأما القبول المنفي في مثل قوله ﷺ « من أتى عراقاً لم يقبل له صلاة » فهو الحقيقي ، لانه قد يصح العمل ويتخلف القبول لما نفع ، ولهذا كان بعض السلف يقول : لأن يقبل لي صلاة واحدة أحب الى من جميع الدنيا ، قاله ابن عمر . قال : لأن الله تعالى قال ﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴾ . قوله ( أحدث ) أى وجد منه الحدث ، والمراد به الخارج من أحد السيلين ، وإنما فسرهُ أبو هريرة بأخص من ذلك تنبيهاً بالأخف على الأغظ ، ولأنهما قد يقعان في أثناء الصلاة أكثر من غيرهما ، وأما باقي الأحداث المختلف فيها بين العلماء - كس الذكر ولمس المرأة والقيء ملء الفم والحجامة - فلعلى أبا هريرة كان لا يرى النقض بشئ منها ، وعليه مثنى المصنف كما سيأتى في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . وقيل إن أبا هريرة اقتصر في الجواب على ما ذكر لعله أن السائل كان يعلم ما عدا ذلك ، وفيه بعد . واستدل بالحديث على بطلان الصلاة بالحدث سواء كان خروجه اختيارياً أم اضطرارياً ، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة لأن القبول اتقى الى غاية الوضوء ، وما بعدها مخالف لما قبلها فاقضى ذلك قبول الصلاة بعد الوضوء مطلقاً . قوله ( يتوضأ ) أى بالماء أو ما يقوم مقامه ، وقد روى النسائي بإسناد قوى عن أبي ذر مرفوعاً « الصعيدي الطيب وضوء المسلم ، فأطلق الشارع على التيسيم أنه وضوء لكونه قام مقامه ، ولا يخفى أن المراد بقبول صلاة من كان محدثاً فتوضأ أى مسح باقى شروط الصلاة . والله أعلم

### ٣ - باب فضل الوضوء ، والغفر المحجلون من آثار الوضوء

١٣٦ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجبيري قال : رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال : إني سمعت النبي ﷺ يقول « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُبَيِّلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ »

قوله ( باب فضل الوضوء ، والغفر المحجلون ) كذا في أكثر الروايات بالرفع ، وهو على سبيل الحكاية لما ورد في بعض طرق الحديث « أتم الغر المحجلون ، وهو عند مسلم ، أو الواو استثنافية والغفر المحجلون مبتدأ وخبره محذوف تقديره لهم فضل ، أو الخبر قوله « من آثار الوضوء » وفي رواية المستمل والغفر المحجلين ، بالعطف على الوضوء أى وفضل الغر المحجلين كما صرح به الأصملي في روايته . قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد الاسكندراني أحد الفقهاء الثقات ، وروايته عن سعيد بن أبي هلال من باب رواية الاقران . قوله ( عن نعيم الجبيري ) بضم الميم واسكان الجيم هو ابن عبد الله المدني ، وصف هو وأبوه بذلك لكونهما كانا يبخران مسجد النبي ﷺ . وزعم بعض العلماء أن وصف عبد الله بذلك حقيقة ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز ، وفيه نظر فقد جزم إبراهيم الحربي بأن نعيماً كان يباشر ذلك . ورجال هذا الاسناد الستة نصفهم مصريون ، وهم الليث وشيخه والراوى عنه ، والنصف الآخرون مدنيون . قوله ( رقيت ) بفتح الراء وكسر القاف أى صعدت . قوله ( فتوضأ ) كذا لجمهور الرواة ، والكشيميني يوما بدل قوله فتوضأ وهو تصحيف ، وقد رواه الاسماعيلي وغيره من الوجه الذى أخرجه منه البخاري بلفظ « توضأ » وزاد الاسماعيلي فيه « فمسح وجهه ويديه ورفع في عضديه ، وغسل رجليه ورفع في ساقيه ، وكذا

لمسلم من طريق عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال نحوه ، ومن طريق عمار بن غزيرة عن نعيم وزاد في هذه :  
 أن أبا هريرة قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ ، فأفاد رفعه ، وفيه رد على من زعم أن ذلك رأى أبي هريرة ،  
 بل من روايته ورأيه معا . قوله ( أمتي ) أي أمة الإجابة وهم المسلمون ، وقد تطلق أمة محمد ويراد بها أمة الدعوة  
 وليست مرادة هنا . قوله ( يدعون ) بضم أوله أي ينادون أو يسمون . قوله ( غرا ) بضم المعجمة وتشديد الراء  
 جمع أغر أي ذو غرة ، وأصل الغرة لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس ، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب  
 الذكر ، والمراد بها هنا النور الساطع في وجوه أمة محمد ﷺ ، وغرا منصوب على المفعولية ليدعون أو على الحال ،  
 أي أنهم إذا دعوا على رموس الأشهاد نودوا بهذا الوصف وكانوا على هذه الصفة . قوله ( محجلين ) بالمهمل والجيم  
 من التحجيل وهو بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس ، وأصله من الحجل بكسر الميملة وهو الخنخال ،  
 والمراد به هنا أيضا النور . واستدل الحليمي بهذا الحديث على أن الوضوء من خصائص هذه الأمة ، وفيه نظر  
 لأنه ثبت عند المصنف في قصة سارة رضى الله عنها مع الملك الذي أعطاها هاجر أن سارة لما هم الملك بالدين منها  
 قامت تتوضأ وتصلي ، وفي قصة جريج الراهب أيضا أنه قام قنوضاً وصلى ثم كتم الغلام ، فالظاهر أن الذي اختصت  
 به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء ، وقد صرح بذلك في رواية لمسلم عن أبي هريرة أيضا مرفوعا  
 قال : سيما ليست لأحد غيركم ، وله من حديث حذيفة نحوه . و « سيما » بكسر الميملة وإسكان الياء الأخيرة أي  
 علامة . وقد اعترض بعضهم على الحليمي بحديث « هذا وضوئي ووضوء الانبياء قبلي » وهو حديث ضعيف كما  
 تقدم لا يصح الاحتجاج به لضعفه ، ولا احتمال أن يكون الوضوء من خصائص الانبياء دون أمهم إلا هذه الأمة .  
 قوله ( من آثار الوضوء ) بضم الواو ، ويجوز فتحها على أنه الماء قاله ابن دقيق العيد . قوله ( فمن استطاع منكم  
 أن يطيل غرته فليفعل ) أي فليطيل الغرة والتحجيل . واقتصر على إحداهما لدلالتها على الأخرى نحو ( سراويل  
 تقصم الحر ) واقتصر على ذكر الغرة وهي مؤنثة دون التحجيل وهو مذكر لأن محل الغرة أشرف أعضاء الوضوء ،  
 وأول ما يقع عليه النظر من الإنسان . على أن في رواية مسلم من طريق عمار بن غزيرة ذكر الأسيرين ، ولفظه « فليطيل  
 غرته وتحجيله » وقال ابن بطلال : كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة في غسله ، وفيما  
 قال نظر لأنه يستلزم قلب اللغة ، وما نفاه ممنوع لأن الإطالة ممكنة في الوجه بأن يفسل إلى صفحة العنق مثلاً . ونقل  
 الرافعي عن بعضهم أن الغرة تطلق على كل من الغرة والتحجيل . ثم إن ظاهره أنه بقية الحديث ، لكن رواه أحمد من  
 طريق فليح عن نعيم وفي آخره : قال نعيم لا أدرى قوله من استطاع الخ من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة ،  
 ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية  
 نعيم هذه والله أعلم . واختلف العلماء في القدر المستحب من التطويل في التحجيل فقيل : إلى المنكب والركبة ، وقد  
 ثبت عن أبي هريرة رواية ورأيا . وعن ابن عمر من فعله أخرجه ابن أبي شيبة ، وأبو عبيد بإسناد حسن ، وقيل  
 المستحب الزيادة إلى نصف العضد والساق ، وقيل إلى فوق ذلك . وقال ابن بطلال وطائفة من المالكية : لا تستحب  
 الزيادة على المنكب والمرفق لقوله ﷺ « من زاد على هذا فقد أساء وظلم » وكلامهم معترض من وجوه ، ورواية  
 مسلم صريحة في الاستحباب فلا تعارض بالاحتمال . وأما دعواهم اتفاق العلماء على خلاف مذهب أبي هريرة في ذلك  
 فهي مردودة مما نقلناه عن ابن عمر ، وقد صرح باستحبابه جماعة من السلف وأكثر الشافعية والحنفية . وأما

تأويلهم الإطالة المطلوبة بالمداومة على الوضوء فاعترض بأن الراوى أدرى بمعنى ماروى ، كيف وقد صرح برفعه الى الشارع عليه السلام (١) وفي الحديث معنى ما ترجم له من فضل الوضوء ، لأن الفضل الحاصل بالفترة والتحجيل من آثار الزيادة على الواجب ، فكيف الظن بالواجب ؟ وقد وردت فيه أحاديث صحيحة صريحة أخرجهما مسلم وغيره ، وفيه جواز الوضوء على ظهر المسجد لكن اذا لم يحصل منه أذى للمسجد أو لمن فيه . والله أعلم

#### ٤ - باب لا يتوضأ من الشك حتى يستبين

١٣٧ - **حدثنا** علي قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن سعيده بن المسيب وعن عباد بن تميم عن عمه أنه شك إلى رسول الله ﷺ الرجل الذي يُخَيَّلُ إليه أنه يُجِدُ الشيء في الصلاة ، فقال « لا يَنْصَرِفُ - أو لا يَنْصَرِفُ - حتى يَسْمَعَ صَوْتًا أو يَجِدَ رِيحًا »

[ الحديث ١٣٧ - طرفاه في : ١٧٧ ، ٢٠٥٦ ]

**قوله** (باب) بالتنوين ( لا يتوضأ ) بفتح أوله على البناء للفاعل . **قوله** (من الشك) أى بسبب الشك . **قوله** (حدثنا علي) هو ابن عبد الله المديني وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (وعن عباد) هو معطوف على قوله عن سعيده بن المسيب ، وسقطت الواو من رواية كريمة غلطاً لأن سعيده لا رواية له عن عباد أصلاً ، ثم إن شيخ سعيده فيه يحتمل أن يكون عم عباد كأنه قال كلاهما عن عمه أى عم الثاني وهو عباد ، ويحتمل أن يكون مخدوفاً ويكون من مراسيل ابن المسيب ، وعلى الأول جرى صاحب الأطراف . ويؤيد الثاني رواية معمر لهذا الحديث عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي سعيده الخدري أخرجه ابن ماجه ورواته ثقات لكن سئل أحد عنه فقال إنه منكراً . **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني الأنصاري ، سماء مسلم وغيره في روايتهم لهذا الحديث من طريق ابن عيينة ، واختلاف هل هو عم عباد لأبيه أو لأمه . **قوله** (انه شكاً) كذا في روايتنا شكاً بألف ومقتضاه أن الراوى هو الشاكى ، وصرح بذلك ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان ولفظه عن عمه عبد الله بن زيد قال : سألت رسول الله ﷺ عن الرجل . ووقع في بعض الروايات « شكى » بضم أوله على البناء للفعول ، وعلى هذا فالهاء في أنه ضمير الشأن . ووقع في مسلم « شكى » بالضم أيضاً كما ضبطه النووي . وقال : لم يسم الشاكى ، قال : وجاء في رواية البخارى أنه الراوى . قال : ولا ينبغي أن يتوهم من هذا أن « شكى » بالفتح أى في رواية مسلم ، وإنما نهت على هذا لان بعض الناس قال انه لم يظهر له كلام النووي . **قوله** (الرجل) بالضم على الحكاية . وهو وما بعده في موضع الت نصب . **قوله** (يخيل) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد الياء الاخيرة المفتوحة ، وأصله من الخيال ، والمعنى يظن ، والظن هنا أعم من تساوى الاحتمالين أو ترجيح أحدهما على ما هو أصل اللغة من أن الظن خلاف اليقين . **قوله** (يجد الشيء) أى الحدث خارجاً منه ، وصرح به الاسماعيلى ولفظه « يخيل اليه في صلاته انه يخرج منه شيء » ، وفيه العدول عن ذكر الشيء المستقدر بخاص اسمه إلا للضرورة . **قوله** (في الصلاة) تمسك بعض المالكية بظاهره فخصوا الحكم

(١) الأصح في هذه المسألة شرعية الإطالة في التججيل خاصة ، وذلك بالفروع في الفضد والساق تكديماً للمفروض من غسل اليدين والتعبد ، كما صرح أبو هريرة برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم . والله أعلم

بمن كان داخل الصلاة ، وأوجبوا الوضوء على من كان خارجها ، وفرقوا بالنهي عن إبطال العبادة ، والنهي عن إبطال العبادة متوقف على صحتها ، فلا معنى للتفريق بذلك ، لأن هذا التخيل إن كان ناقضا خارج الصلاة فينبغي أن يكون كذلك فيها كبقية النواقض . قوله ( لا يفتل ) بالجزم على النهي ، ويجوز الرفع على أن لا ، نافية . قوله ( أو لا ينصرف ) هو شك من الراوى ، وكأنه من على ، لأن الرواة غيره روه عن سفيان بلفظ لا ينصرف من غير شك . قوله ( صوتا ) أى من غرضه . قوله ( أو يجد ) أو للتبويب وعبر بالوجدان دون الشم ليشمل ما لو لمس المحل ثم شم يده ، ولا حجة فيه لمن استدل على أن لمس الدبر لا ينقض لأن الصورة تحمل على لمس ما قاربه لا عينه . ودل حديث الباب على صحة الصلاة ما لم يتيقن الحدث ، وليس المراد تخصيص هذين الأمرين باليقين ، لأن المعنى إذا كان أوسع من اللفظ كان الحكم للعنى قاله الخطابي . وقال النوى : هذا الحديث أصل في حكم بقاء الأشياء على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ، ولا يضر الشك الطارىء عليها . وأخذ بهذا الحديث جمهور العلماء . وروى عن مالك النقص مطلقا ، وروى عنه النقص خارج الصلاة دون داخلها ، وروى هذا التفصيل عن الحسن البصرى ، والأول مشهور مذهب مالك قاله القرطبي ، وهو رواية ابن القاسم عنه . وروى ابن نافع عنه لا وضوء عليه مطلقا كقول الجمهور ، وروى ابن وهب عنه : أحب إلى أن يتوضأ . ورواية التفصيل لم تثبت عنه وإنما هى لأصحابه ، وحمل بعضهم الحديث على من كان به وسواس ، وتمسك بأن الشكوى لا تكون إلا عن علة ، وأجيب بما دل على التعميم ، وهو حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه : إذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فأشكلك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا ، وقوله فلا يخرج من المسجد أى من الصلاة ، وصرح بذلك أبو داود في روايته . وقال العراقى : ما ذهب إليه مالك راجح ، لأنه احتاط للصلاة وهى مقصد ، وألغى الشك في السبب المبرىء ، وغيره احتاط للطهارة وهى وسيلة وألغى الشك في الحدث الناقض لها ، والاحتياط للقاصد أولى من الاحتياط للوسائل . وجوابه أن ذلك من حيث النظر قوى ، لكنه مغاير لمذلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلى أن يتحقق . وقال الخطابي : يستدل به لمن أوجب الحد على من وجد منه ريح الخمر لأنه اعتبر وجدان الريح ورتب عليه الحكم ، ويمكن الفرق بأن الحدود تدرك بالشبهة والشبهة هنا قائمة ، بخلاف الأول فإنه متحقق

## ٥ - باب التخفيف في الوضوء

١٣٨ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَامَ حَتَّى تَفْتَحَ ، ثُمَّ صَلَّى - وَرُبَّمَا قَالَ اضْطَجَعَ حَتَّى تَفْتَحَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى . ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : بَتُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلَقٍ وَضَوْماً خَفِيفاً - يُخَفِّفُهُ عَمْرُو وَيُقَدِّلُهُ - وَقَامَ يُصَلِّي ، فَخَضَعْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ ، ثُمَّ جِئْتُ فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ : عَنْ شِمَالِهِ - فَخَوَّلَنِي لَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ . ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى تَفْتَحَ ، ثُمَّ أَتَاهُ الْأُنَادِي فَأَذَنَهُ بِالصَّلَاةِ ، فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأَ . فَلَمَّا لَعِمَرِدُ : إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ ، قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ عَبْدَ

ابن عمير يقول: رُوي الأنباء وحى. ثم قرأ ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾ [١٠٢ الصافات]

قوله (باب التخفيف في الوضوء) أى جواز التخفيف، قوله (سفيان) هو ابن عيينة، وعمروه وابن دينار المسكى لا البصرى، وكريب بالتصغير من الاسماء المفردة في الصحيحين. والاسناد مكين، سوى على وقد أقام بها مدة. وفيه رواية تابعى عن تابعى: عمرو عن كريب. قوله (وربما قال اضطجع) أى كان سفيان يقول تارة نام وتارة اضطجع، وليس مترادفين بل بينهما عموم وخصوص من وجه، لكنه لم يرد إقامة أحدهما مقام الآخر، بل كان إذا روى الحديث مطولا قال اضطجع فنام كما سيأتى، وإذا اختصره قال نام أى مضطجعا أو اضطجع أى نائما، قوله (ثم حدثنا) يعنى أن سفيان كان يحدثهم به مختصرا ثم صار يحدثهم به مطولا. قوله (ليلة فقام) كذا للاكثر، ولابن السكن «فنام» بالنون بدل القاف وصوبها القاضى عياض لاجل قوله بعد ذلك «فلما كان في بعض الليالى قام» انتهى. ولا يبنى الجرم بخطها لأن توجيهها ظاهر وهو أن الفاء في قوله «فلما» تفصيلية، فالجملة الثانية وإن كان مضمونها مضمون الأولى لكن المغايرة بينهما بالاجمال والتفصيل. قوله (فلما كان) أى رسول الله ﷺ (في بعض الليل) وللكشميهنى «من» بدل في، فيحتمل أن تكون بمعناها ويحتمل أن تكون زائدة وكان تامة، أى فلما حصل بعض الليل. قوله (شن) بفتح المعجمة وتشديد النون أى القربة العتيقة. قوله (معلق) ذكر على إرادة الجلد أو الوعاء، وقد أخرجه بعد أبواب بلفظ معلقة. قوله (يخففه عمرو ويقلله) أى يصفه بالتخفيف والتقليل، وقال ابن المنير: يخففه أى لا يكثر الدلك، ويقلله أى لا يزيد على مرة مرة. قال: وفيه دليل على إيجاب الدلك، لأنه لو كان يمكن اختصاره لاختصره، لكنه لم يختصره. انتهى. وهى دعوى مردودة، فانه ليس في الخبر ما يقتضى الدلك، بل الاقتصار على سيلان الماء على العضو أخف من قليل الدلك. قوله (نحو ما توضحا) قال الكرمانى: لم يقل مثلا لأن حقيقة مماثلته ﷺ لا يقدر عليها غيره انتهى. وقد ثبت في هذا الحديث كما سيأتى بعد أبواب «فممت فصنعت مثل ما صنع»، ولا يلزم من إطلاق المثلية المساواة من كل جهة. قوله (فأذنه) بالمد أى أعله، وللبستملى فناداه. قوله (فصلى ولم يتوضأ) فيه دليل على أن النوم ليس حدثا بل مظنة الحدث لأنه ﷺ كان تنام عينه ولا ينام قلبه فلو أحدث لعلم بذلك، ولهذا كان ربما توضأ إذا قام من النوم وربما لم يتوضأ، قال الخطابى: وإنما منع قلبه النوم ليعى الوحى الذى يأتيه في منامه. قوله (قلنا) القائل سفيان، والحديث المذكور صحيح كما سيأتى من وجه آخر، وعبيد بن عمير من كبار التابعين، ولأبيه عمير بن قتادة صحبة. وقوله «رؤيا الأنبياء وحى»، رواه مسلم مرفوعا، وسيأتى في التوحيد من رواية شريك عن أنس. ووجه الاستدلال بما تلاه من جهة أن الرؤيا لو لم تكن وحيا لما جاز لإبراهيم عليه السلام الاقدام على ذبح ولده. وأغرب الداودى الشارح فقال: قول عبيد بن عمير لا تعلق له بهذا الباب. وهذا لإلزام منه للبخارى بأن لا يذكر من الحديث إلا ما يتعلق بالترجمة فقط، ولم يشترط ذلك أحد. وإن أراد أنه لا يتعلق بحديث الباب أصلا فممنوع والله أعلم. وسيأتى بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الوتر من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

٦ - باب إسباغ الوضوء. وقال ابن عمر: إسباغ الوضوء الإتياء

١٣٩ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة

ابن زيد أنه سمعه يقول : دَفَعَ رسولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَّا مَكَ . فَرَكِبَ . فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ يَبْعُورُهُ فِي مَنَازِلِهِ ، ثُمَّ أَقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا

[ الحديث ١٣٩ - أطرافه في : ١٨١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٢ ]

قوله ( باب إسباغ الوضوء ) الإسباغ في اللغة الإتمام ، ومنه درج سابغ . قوله ( وقال ابن عمر ) هذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه بأسناد صحيح ، وهو من تفسير الشيء بلازمه ، إذ الإتمام يستلزم الإلقاء عادة ، وقد روى ابن المنذر بأسناد صحيح أن ابن عمر كان يفسل رجله في الوضوء سبع مرات ، وكأنه بالغ فيهما دون غيرهما لأنهما محل الاوساخ غالباً لا اعتيادهم المشي حفاة والله أعلم . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعني ، والحديث في الموطأ ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه رواية تابعي عن تابعي : موسى عن كريب ، وأسامة بن زيد أي ابن حارثة مولى رسول الله ﷺ ، له ولأبيه وجده حجة . وستأتي مناقبه في مكانها إن شاء الله تعالى . قوله ( دفع من عرفة ) أي أفاض . قوله ( بالشعب ) بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل ، واللام فيه للعهد . قوله ( ولم يسبغ الوضوء ) أي خففه ، ويأتي فيه ما تقدم في توجيه الحديث الماضي . قوله ( فقلت الصلاة ) هو بالنصب على الإغراء ، أو على الخذف ، والتقدير أتريد الصلاة ؟ ويؤيده قوله في رواية تأتي : فقلت أنصلي يا رسول الله ، ويمحور الرفع ، والتقدير حانت الصلاة . قوله ( قال الصلاة ) هو بالرفع على الابتداء ، وأما ملك بفتح الهمزة خبره . وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدوام على الطهارة لأنه ﷺ لم يصل بذلك الوضوء شيئاً ، وأما من زعم أن المراد بالوضوء هنا الاستنجاء فباطل ، لقوله في الرواية الأخرى : فجعلت أصب عليه وهو يتوضأ ، ولقوله هنا : ولم يسبغ الوضوء ، قوله ( نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ) فيه دليل على مشروعية إعادة الوضوء من غير أن يفصل بينهما بصلاة ، قاله الخطابي ، وفيه نظر لا احتمال أن يكون أحدث . ( فائدة ) : الماء الذي توضأ به ﷺ ليستند كان من ماء زمزم ، أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات مسند أبيه بأسناد حسن من حديث علي بن أبي طالب ، فيستفاد منه الرد على من منع استعمال ماء زمزم لغير الشرب . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب غسل الوجه باليدين من غرقة واحدة

١٤٠ - حدثنا محمد بن عبد الرحمن قال أخبرنا أبو سلمة الخزازي منصور بن سلمة قال : أخبرنا ابن بلال - يعني سليمان - عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أنه توضأ ففسل وجهه ، أخذ غرقة من ماء فضمض بها واستنشق ، ثم أخذ غرقة من ماء فجعل بها هكذا أضافها إلى يده الأخرى ففسل بها وجهه ، ثم أخذ غرقة من ماء ففسل بها يده اليمنى ، ثم أخذ غرقة من ماء ففسل بها يده اليسرى ، ثم مسح برأسه ، ثم

أَخَذَ غُرْفَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا ، ثُمَّ أَخَذَ غُرْفَةً أُخْرَى فَغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ - يَعْنِي الْيُسْرَى -  
ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ

قوله ( باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة ) مراده بهذا التنبيه على عدم اشتراط الاغتواف باليدين جميعا ، والأشارة إلى تضعيف الحديث الذي فيه أنه ﷺ كان يغسل وجهه يمينه . وجمع الحائض بينهما بأن هذا حيث كان يتوضأ من إناء يصب منه يساره على يمينه ، والآخر حيث كان يغترف ، لكن سياق الحديث بأياه ، لأن فيه أنه بعد أن تناول الماء باحدى يديه أضافه إلى الأخرى وغسل بهما . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو أبو يحيى المعروف بصاعقة ، وكان أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخارى من حيث الإسناد ، وشيخه منصور كان أحد الحفاظ أيضا ، وقد أدركه البخارى لكنه لم يلقه . وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي : زيد عن عطاء . قوله ( أنه توضأ ) زاد أبو داود في أوله من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، وأتبعون أن أريكم كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فدعا باناء فيه ماء . . وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن زيد في أول الحديث : توضأ رسول الله ﷺ فغرف غرفة . . قوله ( فغسل وجهه ) الفاء تفصيلية لأنها داخلة بين الجملة والمفصل . قوله ( أخذ غرفة ) وهو بيان الغسل وظاهره أن المضمضة والاستنشاق من جملة غسل الوجه ، لكن المراد بالوجه أولا ما هو أعم من المفروض والمنسنون ، بدليل أنه أعاد ذكره ثانيا بعد ذكر المضمضة والاستنشاق بغرفة مستقلة ، وفيه دليل الجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة واحدة ، وغسل الوجه باليدين جميعا إذا كان بغرفة واحدة لأن اليد الواحدة قد لا تستوعبه . قوله ( أضافها ) بيان لقوله فجعل بها هكذا . قوله ( فغسل بها ) أى بالغرفة . وللأصيل وكريمة : فغسل بهما ، أى باليدين . قوله ( ثم مسح برأسه ) لم يذكر لها غرفة مستقلة ، فقد يتمسك به من يقول بطهورية الماء المستعمل ، لكن في رواية أبي داود : ثم قبض قبضة من الماء ، ثم نقض يده ، ثم مسح رأسه ، زاد النسائي من طريق عبد العزيز الدراوردي عن زيد : وأذنيه مرة واحدة ، ومن طريق ابن عجلان : وباطنهما بالسباحتين وظاهرهما باهمايه ، وزاد ابن خزيمة من هذا الوجه : وأدخل لإصبعيه فيهما . . قوله ( فرش ) أى ، سكب الماء قليلا قليلا إلى أن صدق عليه مسمى الغسل . قوله ( حتى غسلها ) صريح في أنه لم يكتف بالرش ، وأما ما وقع عند أبي داود والحاكم : فرش على رجله اليمنى وفيها النعل ، ثم مسحها بيديه يد فوق القدم ويد تحت النعل ، فالمراد بالمسح تسهيل الماء حتى يستوعب العضو ، وقد صرح أنه ﷺ كان يتوضأ في النعل كما سيأتي عند المصنف من حديث ابن عمر ، وأما قوله : تحت النعل ، فإن لم يحمل على التجوز عن القدم وإلا فهي رواية شاذة وراوينا هشام بن سعد لا يحتاج بما تفرد به فكيف إذا خالف . قوله ( فغسل بها رجله يعني اليسرى ) قائل : يعنى ، هو زيد بن أسلم أو من دونه ، واستدل ابن بطال بهذا الحديث على أن الماء المستعمل طهور ، لأن العضو إذا غسل مرة واحدة فإن الماء الذي يبقى في اليد منها يلاق ماء العضو الذي يليه . وأيضا فالغرفة تلاقى أول جزء من أجزاء كل عضو فيصير مستعملا بالنسبة إليه . وأجيب بأن الماء ما دام متصلا باليد مثلا لا يسمى مستعملا حتى ينفصل ، وفي الجواب بحث . ( تنبيه ) : ذكر ابن التين أنه رواه بلفظ : فغسل بها رجله ، بالعين المهملة واللام المشددة قال : فحلله جمل الرجلين بمنزلة العضو الواحد فعد الغسلة الثانية تكريرا لأن العلة هو الشرب الثاني انتهى ، وهو تكلف ظاهر ، والحق أنها تصحيف



## ٨ - باب التسمية على كل حال ، وعند الوقاع

١٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس **يُبَغُّ** النبي ﷺ قال « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : **بسم الله** ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فُقِضَ بينها ولم يضره »

[ الحديث ١٤٩ - أطرافه في : ٣٢٧١ ، ٣٢٨٣ ، ٥١٦٥ ، ٦٣٨٨ ، ٧٣٩٦ ]

**قوله** ( باب التسمية على كل حال وعند الوقاع ) أى الجماع ، وعطفه عليه من عطف الخاص على العام للاهتمام به ، وليس العموم ظاهرا من الحديث الذى أورده ، لكن يستفاد من باب الأولى لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهى مما أمر فيه بالصمت فغيره أولى . وفيه إشارة الى تضعيف ماورد من كراهة ذكر الله في حالين الخلاء والوقاع ، لكن على تقدير صحته لا ينافى حديث الباب لأنه يحمل على حال إرادة الجماع كما سيأتى في الطريق الأخرى . ويقيد ما أطلقه المصنف مارواه ابن أبي شيبة من طريق علقمة عن ابن مسعود « وكان إذا غشى أهله فأنزل قال : اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنى نصيبا » . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز من صفار التابعين ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** ( فُقِضَ بينهم ) كذا للستملى والحوى ، وللباقين « بينهما » وهو أصوب ، ويحمل الأول على أن أقل الجمع اثنان ، وسيأتى مباحث هذا الحديث في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وأفاد الكرمانى أنه رأى في نسخة قرئت على الفربرى قيل لابی عبد الله يعنى المصنف : من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية ؟ قال نعم

## ٩ - باب ما يقول عند الخلاء

١٤٢ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز بن صهيب قال : سمعت أنسا يقول : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال « اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »  
تابعه ابن عرعر عن شعبة . وقال غندر عن شعبة « إذا أتى الخلاء » . وقال موسى عن حماد « إذا دخل » .  
وقال سعيد بن زيد : **حدثنا** عبد العزيز « إذا أراد أن يدخل »

[ الحديث ١٤٢ - طرفه في : ٦٣٢٢ ]

**قوله** ( باب ما يقول عند الخلاء ) أى عند إرادة الدخول في الخلاء . إن كان معدا لذلك وإلا فلا تقدير . ( تنبيه ) : أشكل إدخال هذا الباب والأبواب التى بعده الى باب الوضوء مرة مرة ، لأنه شرع في أبواب الوضوء فذكر منها فرضه وشرطه وفضيلته وجواز تخفيفه واستحباب إسباغه ثم غسل الوجه ثم التسمية ولا أثر لتأخيرها عن غسل الوجه لأن محلها مقارنة أول جزء منه ، فتقديمها في الذكر عنه وتأخيرها سواء ، لكن ذكر بعدها القول عند الخلاء ، واستمر في ذكر ما يتعلق بالاستنجاء ، ثم رجع فذكر الوضوء مرة مرة . وقد خفي وجه المناسبة على الكرمانى فاستروح قائلا : ما وجه الترتيب بين هذه الأبواب مع أن التسمية إنما هى قبل غسل الوجه لا بعده ، ثم توسط أبواب الخلاء بين أبواب الوضوء ؟ وأجلب بقوله : قلت البخارى لا يراعى حسن الترتيب ، وجملة قصده إنما هو

في قتل الحديث وما يتعلق بصحيحه لا غير انتهى . وقد أبطل هذا الجواب في كتاب التفسير فقال لما ناقش البخارى في أشياء ذكرها من تفسير بعض الالفاظ بما معناه : لو ترك البخارى هذا لكان أولى ، لانه ليس من موضوع كتابه ، وكذلك قال في مواضع آخر اذا لم يظهر له توجيه ما يقوله البخارى ، مع أن البخارى في جميع ما يورده من تفسير الغريب إنما ينقله عن أهل ذلك الفن كابن عبيدة والنضر بن شميل والفراء وغيرهم ، وأما المباحث الفقهية فضايلها مستمدة له من الشافعى وأبي عبيد وأمثالهما ، وأما المسائل الكلامية فأكثرها من الكراييس وابن كلاب ونحوهما . والعجب من دعوى الكرماني أنه لا يقصد تحيين الترتيب بين الأبواب ، مع أنه لا يعرف لأحد من المصنفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيره ، حتى قال جمع من الأئمة : فقه البخارى في تراجمه . وقد أبدت في هذا الشرح من محاسنه وتدقيقه في ذلك ما لا يخفاء به ، وقد أمنت النظر في هذا الموضوع فوجدته في بادية الرأي يظن الناظر فيه أنه لم يعتن بترتيبه كما قال الكرماني ، لكنه اعتنى بترتيب كتاب الصلاة اعتناء تاما كما ساذكره هناك ، وقد يتلح أنه ذكر أولا فرض الوضوء كما ذكرت ، وأنه شرط لصحة الصلاة ، ثم فضله وأنه لا يجب إلا مع التيقن ، وأن الزيادة فيه على إيصال الماء إلى العضو ليس بشرط ، وأن ما زاد على ذلك من الإسباغ فضل . ومن ذلك الاكتفاء في غسل بعض الاعضاء بغرفة واحدة ، وأن التسمية مع أوله مشروعة كما يشرع الذكر عند دخول الخلاء ، فاستطرد من هنا لآداب الاستنجاء وشرائطه ، ثم رجع ليبيان أن واجب الوضوء المرة الواحدة وان الثنتين والثلاث سنة ، ثم ذكر سنة الاستنثار إشارة إلى الابتداء بتنظيف البواطن قبل الظواهر ، وورد الأمر بالاستنجار وترا في حديث الاستنثار فترجم به لأنه من جملة التنظف . ثم رجع الى حكم التخفيف فترجم بغسل القدمين لا بمسح الخفين إشارة إلى أن التخفيف لا يكفي فيه المسح دون مسمى الغسل . ثم رجع الى المضمضة لأنها أخت الاستنشاق ، ثم استدرك بغسل العينين لثلاث يظن أنهما لا يدخلان في مسمى القدم ، وذكر غسل الرجلين في النعلين ردا على من قصر في سياق الحديث المذكور فاقصر على النعلين على ما سأبينه . ثم ذكر فضل الابتداء باليمين ، ومتى يجب طلب الماء للوضوء . ثم ذكر حكم الماء الذي يستعمل وما يوجب الوضوء . ثم ذكر الاستعانة في الوضوء . ثم ما يمتنع على من كان على غير وضوء ، واستمر على ذلك إذا ذكر شيئا من أعضاء الوضوء استطرد منه الى ماله به تعلق لمن يمتنع التأمل ، إلى أن أكمل كتاب الوضوء على ذلك . وسلك في ترتيب الصلاة أسهل من هذا المسلك فأورد أبوابها ظاهرة التناسب في الترتيب ، فكأنه تفنن في ذلك والله أعلم . قوله ( الخبث ) بضم المعجمة والموحدة كذا في الرواية ، وقال الخطابي : إنه لا يجوز غيره ، وتعقب بأنه يجوز إسكان الموحدة كما في نظائره مما جاء على هذا الوجه ككتب وكتب ، قال النووي : وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم أبو عبيدة ، إلا أن يقال إن ترك التخفيف أولى لثلاث يشبه بالمصدر . والخبث جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ، يريد ذكران الشياطين وإناتهم قاله الخطابي وابن حبان وغيرهما ، ووقع في نسخة ابن عساكر : قال أبو عبد الله - يعنى البخارى - ويقال الخبث أى باسكان الموحدة ، فان كانت مخففة عن المحركة فقد تقدم توجيهه ، وإن كانت بمعنى المفرد فعنناه كما قال ابن الاعرابي : المكروه ، قال فان كان من السلام فهو الشتم ، وان كان من الملل فهو الكفر ، وان كان من الطعام فهو الحرام ، وان كان من الشراب فهو الضار ، وعلى هذا فالمراد بالخبائث المعاصي أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب ، ولهذا وقع في رواية الترمذى وغيره « أعوذ بالله من الخبث والخبثية ، أو د الخبث والخبائث ، هكذا على الشك ، الاول بالإسكان مع

الإفراد ، والثاني بالتحريك مع الجمع ، أى من الشيء المكروه ومن الشيء المذموم ، أو من ذكران الشياطين وإنائهم . وكان عليه السلام يستعين لإظهارا للعبودية ، ويجهز بها للتعليم . وقد روى العمري هذا الحديث من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال : إذا دخلتم الخلاء تقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث ، وإسناده على شرط مسلم ، وفيه زيادة التسمية ولم أرها في غير هذه الرواية . **قوله** ( تابعه ابن عرعة ) اسمه محمد ، وحديثه عند المصنف في الدعوات . **قوله** ( وقال غندر ) هذا التعليق وصله الزار في مسنده عن محمد بن بشار بن دندار عن غندر بلفظه ، ورواه أحمد بن حنبل عن غندر بلفظ إذا دخل . **قوله** ( وقال موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي . **قوله** ( عن حماد ) هو ابن سلمة يعنى عن عبد العزيز بن صهيب ، وطريق موسى هذه وصلها البيهقي باللفظ المذكور . **قوله** ( وقال سعيد بن زيد ) هو أخو حماد بن زيد ، وروايته هذه وصلها المؤلف في الأدب المفرد قال : حدثنا أبو النعمان حدثنا سعيد بن زيد حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال حدثني أنس قال : كان النبي عليه السلام إذا أراد أن يدخل الخلاء قال . . فذكر مثل حديث الباب ، وأفادت هذه الرواية تعيين المراد من قوله إذا دخل الخلاء ، أى كان يقول هذا الذكر عند إرادة الدخول لا بعده . والله أعلم . وهذا في الأمكنة المعدة لذلك بقرينة الدخول ، ولهذا قال ابن بطال : رواية إذا أتى ، أعم لشمولها انتهى . والكلام هنا في مقامين : أحدهما هل يختص هذا الذكر بالأمكنة المعدة لذلك لكونها تحضرها الشياطين كما ورد في حديث زيد بن أرقم في السنن ، أو يشمل حتى لو بال في إناء مثلاً في جانب البيت ؟ الأصح الثاني ما لم يشرع في قضاء الحاجة ، القام الثاني متى يقول ذلك ؟ فنكره ذكر الله في تلك الحالة يفصل : أما في الأمكنة المعدة لذلك فيقوله قبيل دخولها ، وأما في غيرها فيقوله في أول الشروع كتشمير ثيابه مثلاً وهذا مذهب الجمهور ، وقالوا فيمن نسي : يستعين بقلبه لا بلسانه . ومن يحجز مطلقاً كما نقل عن مالك لا يحتاج الى تفصيل . ( تنبيه ) : سعيد بن زيد الذي أتى بالرواية المبينة صدوق تكلم بعضهم في حفظه ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع المعلق ، لكن لم ينفرد بهذا اللفظ ، فقد رواه مسدد عن عبد الوارث عن عبد العزيز مثله ، وأخرجه البيهقي من طريقه وهو على شرط البخاري

#### ٩٠ - باب وضع الماء عند الخلاء

١٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا ورقاء عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس أن النبي عليه السلام دخل الخلاء فوضأ له وضوءاً . قال : من وضع هذا ؟ فأخبر ، فقال « اللهم قهقهه في الدين »

**قوله** ( باب وضع الماء عند الخلاء ) هو بالمد ، وحقيقته المكان الخالي ، واستعمل في المكان المعد لقضاء الحاجة مجازاً . **قوله** ( ورقاء ) هو ابن عمر . **قوله** ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن أبي يزيد ) مكي ثقة لا يعرف اسم أبيه ، ووقع في رواية الكشميني ابن أبي زائدة وهو غلط . **قوله** ( فوضعت له وضوءاً ) بفتح الواو أى ماء ليتوضأ به ، وقيل يحتمل أن يكون ناوله إياه ليستنجى به ، وفيه نظر . **قوله** ( فأخبر ) تقدم في كتاب العلم أن ميمونة بنت الحارث خالة ابن عباس هي النجربة بذلك ، قال التيمي : فيه استحباب المكافأة بالدعاء . وقال ابن المنير : مناسبة الدعاء لابن عباس بالتفقه على وضعه الماء من جهة أنه تردد بين ثلاثة أمور : إما أن يدخل اليه بالماء الى الخلاء ، أو يضعه على

الباب ليتناولوه من قرب ، أولا يفعل شيئا ، فرأى الثاني أوفق ، لان في الأول تعرضا للاطلاع ، والثالث يستدعى مشقة في طلب الماء ، والثاني أسهلها ، ففعله يدل على ذكائه ، فناسب أن يدعى له بالتفقه في الدين ليحصل به النفع ، وكذا كان . وقد تقدمت باقي مباحثه في كتاب العلم

## ١١ - باب لا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِفَائِطٍ أَوْ بُولٍ ، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ : جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

١٤٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ الْفَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤْكُلُهَا ظَهْرَهُ ، وَرَتَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا » [ الحديث ١٤٤ - طرفه في : ٣٩٤ ]

قوله ( باب لا تستقبل القبلة ) في روايتنا بضم المثناة على البناء للفعول و برفع القبلة ، وفي غيرها بفتح الياء . تحتانية على البناء للفاعل ونصب القبلة ، ولام تستقبل مضمومة على أن لا نافية ، ويجوز كسرهما على أنها ناهية . قوله ( إلا عند البناء جدار أو نحوه ) وللكشمي « أو غيره ، أي كالأحجار الكبار والسواري والخشب وغيرها من السواتر . قال الاسماعيلي : لس في حديث الباب دلالة على الاستثناء المانع . وأجيب بثلاثة أجوبة : أحدها أنه تمسك بحقيقة الفائط لأنه المكان المظلم من الأرض في الفضاء ، وهذه حقيقة الغوية ، وإن كان قد صار يطلق على كل مكان أعد لذلك مجازا فيختص النهي به ، إذ الأصل في الإطلاق الحقيقة ، وهذا الجواب للاسماعيلي وهو أقواها . ثانيا أن استقبال القبلة إنما يتحقق في الفضاء ، وأما الجدار والأبنية فانها إذا استقبلت أضيف إليها الاستقبال عرفا قاله ابن المنير ، ويتقوى بأن الأمكنة المعدة ليست صالحة لأن يصل فيها فلا يكون فيها قبلة بحال ، وتعقب بأنه يلزم منه أن لا تصح صلاة من بينه وبين الكعبة مكان لا يصلح للصلاة ، وهو باطل . ثالثا الاستثناء مستفاد من حديث ابن عمر المذكور في الباب الذي بعده ، لأن حديث النبي ﷺ كله كأنه شيء واحد قاله ابن بطال وارتضاه ابن التين وغيره ، لكن مقتضاه أن لا يبقى لتفصيل التراجم معنى ، فان قيل لم حملتم الفائط على حقيقته ولم تحملوه على ما هو أعم من ذلك ليتناول الفضاء والبنيان ، لا سيما والصحابي راوى الحديث قد حمله على العموم فيهما لأنه قال - كما سيأتي عند المصنف في باب قبلة أهل المدينة في أوائل الصلاة - فقد منا الشام فوجدنا مراحيض بنيت قبل القبلة فنمحرق ونستغفر ، فالجواب أن أبا أيوب أعمل لفظ الفائط في حقيقته ومجازه وهو المعتمد ، وكأنه لم يبلغه حديث التخصيص ، ولولا أن حديث ابن عمر دل على تخصيص ذلك بالأبنية لقلنا بالتعميم ، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وقد جا عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك ، ولفظه عند أحمد « كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها بفروجنا إذا هرقتا الماء . قال : ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة » ، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافا لمن زعمه ، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه ، لان ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر ، ورؤية ابن عمر له كانت عن غير قصد كما سيأتي فكذا رواية جابر ، ودعوى خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتال ، ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية ، وحديث جابر على جواز استقبالها ، ولولا ذلك لكان

حديث أبي أيوب لا يخفى من عمومه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط ، ولا يقال يلحق به الاستقبال قياساً ، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه ، وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد بالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقاً ، قال الجمهور : وهو مذهب مالك والشافعي وإسحق ، وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة ، ويؤيده من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عرفاً . وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة ، بخلاف الصحراء فهما . وقال قوم بالتحريم مطلقاً ، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد ، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي ، ورجحه من المالكية ابن العربي ، ومن الظاهرية ابن حزم ، وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة ، ولم يصححه حديث جابر الذي أشرنا إليه . وقال قوم بالجواز مطلقاً ، وهو قول عائشة وعروة وربيعة وداد ، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة . فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ، ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها . وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى : منها جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر ، وهو قول أبي يوسف . ومنها التحريم مطلقاً حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس ، وهو يحكى عن إبراهيم وابن سيرين حملاً بحديث معقل الاسدي « نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين بيول أو بغائط » رواه أبو داود وغيره ، وهو حديث ضعيف لأن فيه راوياً مجهول الحال . وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها ، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس ، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة ، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين ، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً حكاه ابن أبي الدم . ومنها أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها ، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً لعموم قوله « شرقوا أو غربوا » قاله أبو عوانة صاحب المزني ، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله ( فلا يستقبل ) بكسر اللام لأن لا ، ناهية واللام في القبلة للعهد أي الكعبة . قوله ( ولا يولها ظهره ) ولمسلم « ولا يستدبرها » وزاد « بيول أو بغائط » والغائط الثاني غير الأول ، أطلق على الخارج من الدبر مجازاً من إطلاق اسم المحل على الحال كراهية لذكره بصريح اسمه ، وحصل من ذلك جناس تام ، والظاهر من قوله « بيول » اختصاص النهي بخروج الخارج من العورة ، ويكون مثاره إكرام القبلة عن المواجهة بالنجاسة ، ويؤيده قوله في حديث جابر « إذا هرقنا الماء » . وقيل مثار النهي كشف العورة ، وعلى هذا فيطرد في كل حالة تكشف فيها العورة كالوطء مثلاً ، وقد نقله ابن شاش المالكي قولاً في مذهبهم وكأن قائله تمسك برواية في الموطأ « لا تستقبلوا القبلة بفرجكم » ولكنها محمولة على المعنى الأول أي حال قضاء الحاجة جمعا بين الروايتين والله أعلم . وسيأتي الكلام على قول أبي أيوب « فنحرف » مستغفر ، حيث أورده المصنف في أوائل الصلاة إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب من تَبَرَّزَ عَلَى كِلَيْتَيْنِ

١٤٥ - **عَدْنُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ

عنه وإسحق بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إن ناساً يقولون إذا قممت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس. فقال عبد الله بن عمر: لقد ارتفعت يوماً على ظهر بيت لنا، فرأيت رسول الله ﷺ على كفتين مستقبلاً بيت المقدس لحاجته. وقال: لعلك من الذين يصلون على أوراكم، فقلت لا أدري والله قال مالك: يعني الذي يصلي ولا يرتفع عن الأرض، يسجد وهو لا يصق بالأرض

[الحديث ١٤٥ - أطرافه في: ١٤٨، ١٤٩، ٣١٠٢]

**قوله** (باب من تبرز) بوزن تفعل من البراز بفتح الموحدة وهو الفضاء الواسع، كانوا به عن الخارج من الدبر كما تقدم في الغائط. **قوله** (على كفتين) بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون ثنية لبنة وهي ما يصنع من الطين أو غيره للبناء قبل أن يحرق. **قوله** (يحيى بن سعيد) هو الانصاري المدني التابعي، وكذا شيخه وشيخ شيخه في الأوصاف الثلاثة، ولكن قيل إن لواسع رؤية فذكر لذلك في الصحابة، وأبوه حبان هو ابن مقفد بن عمر له ولايه حجة، وقد تقدم في المقدمة أنه بفتح المهملة وبالموحدة. **قوله** (أنه كان يقول) أي ابن عمر كما صرح به مسلم في روايته، وسيأتي لفظه قريباً، فأما من زعم أن الضمير يعود على واسع فهو وهم منه وليس قوله. فقال ابن عمر، جواباً لواسع، بل الغاء في قوله «فقال» سببية، لأن ابن عمر أورد القول الأول منكراً له، ثم بين سبب إنكاره بما رواه عن النبي ﷺ، وكان يمكنه أن يقول: فلقد رأيت الخ ولكن الراوى عنه - وهو واسع - أراد التأكيد بإعادة قوله «قال عبد الله بن عمر». **قوله** (ان ناساً) يشير بذلك إلى من مكان يقول بعموم النهي كما سبق، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي وغيرهم. **قوله** (إذا قممت) ذكر القعود لكونه الغالب والإحاطة القيام كذلك. **قوله** (على حاجتك) كنى بهذا عن التبرز ونحوه. **قوله** (لقد) اللام جواب قسم مخذوف. **قوله** (على ظهر بيت لنا) وفي رواية يزيد الآتية «على ظهر بيتنا»، وفي رواية عبيد الله بن عمر الآتية «على ظهر بيت حفصة»، أي أخته كما صرح به في رواية مسلم، ولابن خزيمة «دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت». وطريق الجمع أن يقال: إضافة البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته فله منه سبب، وحيث أضافه إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنها النبي ﷺ فيه واستمر في يدها إلى أن ماتت فورث عنها، وسيأتي انتزاع المصنف ذلك من هذا الحديث في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى، وحيث أضافه إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقته ولم تترك من يحجبه عن الاستيعاب. **قوله** (على كفتين) ولابن خزيمة «فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه»، وفي رواية له «فرايته يقضى حاجته محجوباً عليه بلبن»، وللحكيم الترمذي بسند صحيح «فرايته في كنيف»، وهو بفتح الكاف وكسر النون بعدها ياء تحتانية ثم فاء. واتقن بهذا إيراد من قال بمن يرى الجواز مطلقاً: بمحتمل أن يكون رآه في الفضاء. وكونه رآه على كفتين لا يدل على البناء لاحتمال أن يكون جلس عليهما ليرقعهما عن الأرض، ويرد هذا الاحتمال أيضاً أن ابن عمر كان يرى المنع من الاستقبال في الفضاء إلا بسائر كما رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به، ولم يقصد ابن عمر الإشراف على النبي ﷺ في تلك الحالة وإنما قصد السطح لضرورة له كما في الرواية الآتية لحانت منه التفاتة كما في رواية البيهقي من طريق نافع عن ابن عمر. نعم لما انفقت له رؤيته في تلك الحالة عن غير قصد أحب أن لا يخل ذلك من فائدة حفظ هذا الحكم الشرعي. وكأنه إنما

رآه من جهة ظهره حتى ساغ له تأمل الكيفية المذكورة من غير محذور ، ودل ذلك على شدة حرص الصحابي على تتبع أحوال النبي ﷺ ليتبعها ، وكذا كان رضى الله عنه . **قوله** ( قال ) أى ابن عمر ( لملك ) ، الخطاب لواسع ، وغلط من زعم أنه مرفوع . وقد فسر مالك المراد بقوله « يصلون على أوراكم » أى من يلصق بطنه بوركبه إذا سجد ، وهو خلاف هيئة السجود المشروعة وهى التجافى والتجنىح كما سيأتى بيانه فى موضعه ، وفى النهاية : « وفسر بأنه يفرج ركبتيه فيصير معتمدا على وركبيه . وقد استشكلت مناسبة ذكر ابن عمر لهذا مع المسألة السابقة فقل : يحتمل أن يكون أراد بذلك أن الذى خاطبه لا يعرف السنة ، إذ لو كان عارفا بها لعرف الفرق بين الفضاء وغيره ، أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس ، وإنما كفى عمن لا يعرف السنة بالذى يصل على وركبيه لأن من يفعل ذلك لا يكون إلا جاهلا بالسنة ، وهذا الجواب للكرمانى ، ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس فى السياق أن واسما سأل ابن عمر عن المسألة الأولى حتى ينسب الى عدم معرفتها . ثم الحصر الأخير مردود ، لأنه قد يسجد على وركبيه من يكون عارفا بسنن الخلاء ، والذى يظهر فى المناسبة ما دل عليه سياق مسلم ، فى أوله عنده عن واسع قال « كنت أصلى فى المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس ، فلما قضيت صلاتى أنصرفت الى من شئى ، فقال عبد الله : يقول ناس » فذكر الحديث ، فكان ابن عمر رأى منه فى حال سجوده شيئا لم يتحققه فسأله عنه بالعبارة المذكورة ، وكأنه بدأ بالقصة الأولى لأنها من روايته المرفوعة المحققة عنده قدمها على ذلك الأمر المظنون ، ولا يبعد أن يكون قريب العهد بقول من نقل عنهم ما نقل فأحب أن يعرف الحكم لهذا التابعى لينقله عنه ، على أنه لا يمتنع إبداء مناسبة بين هاتين المسألتين بخصوصهما وأن لإحداهما بالأخرى تعلقا بأن يقال : لعل الذى كان يسجد برسر لاصق بطنه بوركبه كان يظن امتناع استقبال القبلة بفرجه فى كل حالة كما قدمنا فى الكلام على مثار النهى . وأحوال الصلاة أربعة : قيام وركوع وسجود وقعود ، وانضمام الفرج فيها بين الوركين يمكن إلا إذا جافى فى السجود فرأى أن فى الإلصاق ضما للفرج ففعله ابتداء وتطعا ، والسنة بخلاف ذلك ، والتستر بالثياب كاف فى ذلك ، كما أن الجدار كاف فى كونه حائلا بين العورة والقبلة إن قلنا إن مثار النهى الاستقبال بالعورة ، فلما حدث ابن عمر التابعى بالحكم الأول أشار له الى الحكم الثانى منها له على ما ظنه منه فى تلك الصلاة التى رآه صلاحا . وأما قول واسع « لا أدري » فدهال على أنه لا شعور عنده بشئ مما ظنه به ، ولهذا لم يغلظ ابن عمر له فى الوجع . والله أعلم

### ١٣ - باب خروج النساء إلى البراز

١٤٦ - **عنه** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث قال حدثنى عُقَيْل عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ عن عائشة أن أزواج النبي ﷺ كنَّ يَخْرُجْنَ بالليل إذا تبرَّزنَّ إلى المناصب - وهو صعيد أقيح - فكان عمر يقول للنبي ﷺ : احبب نساءك . فلم يكن رسول الله ﷺ يفعل . فخرَّجَتْ سَوْدَةُ بنت زَمْعَةَ زوج النبي ﷺ ليلة من الليالى عشاء ، وكانت امرأة طويلة ، فناداها عمر : ألا قد عرفناكِ يا سودة . حرصا على أن يُنزلَ الحجاب . فانزل الله آية الحجاب

**قوله** ( باب خروج النساء الى البراز ) أى الفضاء كما تقدم ، وهو بفتح الموحدة ثم راء وبعد الالف زاي : قال الخطابي : أكثر الرواة يقولونه بكسر أوله ، وهو غلط لأن البراز بالكسر هو المبارزة في الحرب . قلت : بل هو موجه لأن يطلق بالكسر على نفس الخارج ، قال الجوهري : البراز المبارزة في الحرب ، والبراز أيضا كناية عن قتل الغداء وهو الغائط ، والبراز بالفتح الفضاء الواسع انتهى . فعلى هذا من قطع أراد الفضاء ، فإن أطلقه على الخارج فهو من إطلاق اسم المحل على الحال كما تقدم مثله في الغائط ، ومن كسر أراد نفس الخارج . **قوله** ( حدثنا يحيى بن بكير ) تقدم هذا الإسناد رفته في بدء الروى ، وفيه تابعيان عروة وابن شهاب ، وقرينان الليث وعقيل . **قوله** ( المناصع ) بالنون وكسر الصاد المهملة بعدها عين مهملة جمع منصع بوزن مقعد وهى أماكن معروفة من ناحية البقيع ، قال الداودى : سميت بذلك لأن الانسان ينصع فيها أى يخلص . والظاهر أن التفسير مقول عائشة والأفصح بالحاء المهملة المتسع . **قوله** ( احجب ) أى امنعن من الخرج من بيوتهن ، بدليل أن عمر بعد نزول آية الحجاب قال لسودة ما قال كما سأتى قريبا . ويحتمل أن يكون أراد أولا الأمر بستر وجوههن ، فلما وقع الأمر بوفق ما أراد أحب أيضا أن يحجب أشخاص مباينة في التستر فلم يجب لاجل الضرورة ، وهذا أظهر الاحتمالين . وقد كان عمر بعد نزول آية الحجاب من موافقاته كما سأتى في تفسير سورة الاحزاب ، وعلى هذا فقد كان لمن في التستر عند قضاء الحاجة حالات : أولها بالظلمة لأنهن كن يخرجن بالليل دون النهار كما قالت عائشة في هذا الحديث « كن يخرجن بالليل ، وسأتى في حديث عائشة في قصة الإفك » فخرجت معى أم مسطح قبل المناصع ، وهو متبرزا ، وكنا لا نخرج إلا ليلا الى ليل ، انتهى . ثم نزل الحجاب فسترن بأنسياب ، لكن كانت أشخاص ربما تميز ، ولهذا قال عمر لسودة في المرة الثانية بعد نزول الحجاب : أما والله ما تخفين علينا . ثم اتخذت الكنف في البيوت فسترن بها كما في حديث عائشة في قصة الإفك أيضا فإن فيها « وذلك قبل أن تتخذ الكنف » ، وكان قصة الإفك قبل نزول آية الحجاب <sup>(١)</sup> كما سأتى شرحه في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فأنزل الله الحجاب ) وللمستمل آية الحجاب ، زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق الويدى عن ابن شهاب « فأنزل الله الحجاب » ( ما أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ) الآية ، وسأتى في تفسير الاحزاب أن سبب نزولها قصة زينب بنت جحش لما أولم عليها وتأخر الغفر الثلاثة في البيت واستحيا النبي ﷺ أن يأمرهم بالخروج فنزلت آية الحجاب ، وسأتى أيضا حديث عمر « قلت : يا رسول الله إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب » ، وروى ابن جرير في تفسيره من طريق مجاهد قال : بينا النبي ﷺ يأكل ومعه بعض أصحابه وعائشة تأكل معهم إذ أصابت يد رجل منهم يدها ، فكره النبي ﷺ ذلك فنزلت آية الحجاب . وطريق الجمع بينها أن أسباب نزول الحجاب تعددت ، وكانت قصة زينب آخرها للنص على قصتها في الآية ، والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى ( يدنين عليهن من جلابيبهن )

١٤٧ - **حدثنا** زكرياء قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي ﷺ قال « قد أذن أن تخرجن في حاجتكن » قال هشام : يعنى البراز

( ١ ) سأتى للعافظ ابن حجر ( في الحديث ٤٧٥٠ ) قوله « وكنت قد أملت في أوائل كتاب الرضوه ( يعنى في هذا الموضع ) أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب . وهو سهو ، والصواب بعد نزول الحجاب . فليصلح هناك ،



قوله (حدثنا زكريا) هو ابن يحيى . وسياق حديثه هذا في التفسير مطولا ، وحصله أن سودة خرجت بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها - وكانت عظيمة الجسم - فرآها عمر بن الخطاب فقال : يا سودة ، أما والله ما تخفين علينا فانظري كيف تخرجين . فرجعت فشكت ذلك للنبي ﷺ وهو يتعشى ، فأوحى إليه ، فقال : إنه قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن . قال ابن بطلال : فقه هذا الحديث ، أنه يجوز للنساء التصرف فيما لهن الحاجة إليه من مصالحهن ، وفيه مراجعة الأدنى للأعلى فيما يتبين له أنه الصواب وحيث لا يقصد التعنت ، وفيه منقبة لعمر ، وفيه جواز كلام الرجال مع النساء في الطرق للضرورة ، وجواز الإغلاظ في القول لمن يقصد الخير ، وفيه جواز وعظ الرجل أمه في الدين لأن سودة من أمهات المؤمنين ، وفيه أن النبي ﷺ كان ينتظر الوحي في الأمور الشرعية ، لأنه لم يأمرهن بالحجاب مع وضوح الحاجة إليه حتى نزلت الآية ، وكذا في إذنه لهن بالخروج . والله أعلم

#### ١٤ - باب التبرُّز في البيوت

١٤٨ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا أنس بن عياض** عن **عبيد الله** عن **محمد بن يحيى بن حبان** عن **واسع بن حبان** عن **عبد الله بن عمر** قال : **ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي** ، **فأريت رسول الله ﷺ** يقضى حاجته **مستدبر القبلة** **مستقبل الشام**

قوله (باب التبرُّز في البيوت) عقب المصنف بهذه الترجمة ليشير إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر ، بل اتخذت بعد ذلك الأخلية في البيوت فاستغنين عن الخروج إلا للضرورة . قوله (عبيد الله) أى ابن عمر بن حصص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو تابعى صغير من فقهاء أهل المدينة وأثباتهم ، والإسناد كله مدنيون

١٤٩ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال **حدثنا يزيد بن هارون** قال **أخبرنا يحيى** عن **محمد بن يحيى بن حبان** أن **عمه واسع بن حبان** أخبره أن **عبد الله بن عمر** أخبره قال : **لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا** ، **فأريت رسول الله ﷺ** قاعداً على **كيتين** **مستقبل بيت المقدس**

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي ، ويزيد هو ابن هرون كما لأبي ذر والأصلي ، ويحيى هو ابن سعيد الانصارى الذى روى مالك عنه هذا الحديث كما تقدم . ولم يقع في رواية يحيى ، مستدبر القبلة ، أى الكعبة كما في رواية عبيد الله بن عمر لأن ذلك من لازم من استقبال الشام بالمدينة ، وإنما ذكرت في رواية عبيد الله للتأكيد والتصريح به ، والتعبير نارة بالشام ونارة بيت المقدس بالمعنى لانهما في جهة واحدة

#### ١٥ - باب الاستنجاء بالماء

١٥٠ - **حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك** قال **حدثنا شعبة** عن **أبي معاذ** - **واسمه عطاء بن أبي ميمونة** - قال سمعت **أنس بن مالك** يقول : **كان النبي ﷺ إذا خرج لحاجته أجىء أنا وغلام معنا إداوة من ماء . يبنى . يستنجى به**

[ الحديث ١٥٠ - أطرافه في : ١٥١ ، ١٥٢ ، ٢١٧ ، ٥٠٠ ]

**قوله** ( باب الاستنجاء بالماء ) أراد بهذه الترجمة الرد على من كرهه ، وعلى من نفي وقوعه من النبي ﷺ . وقد روى ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال : إذا لا يزال في يدي تن . وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء . وعن ابن الزبير قال : ما كنا نفعله . وتقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبي ﷺ استنجى بالماء . وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم . **قوله** ( هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( أجيء أنا و غلام ) زاد في الرواية الآتية عقبها : منا ، أى من الانصار ، وصرح به الاسماعيلي في روايته ، ولمسلم نحوه ، أى مقارب لى في السن ، والغلام هو المترشح قاله أبو عبيد ، وقال في المحكم : من لدن الطعام الى سبع سنين ، وحكى الرخشري في أساس البلاغة أن الغلام هو الصغير الى حد الالتحاء ، فان قيل له بعد الالتحاء غلام فهو مجاز . **قوله** ( إدادة ) بكسر المعزة إماء صغير من جلد . **قوله** ( من ماء ) أى ملوثة من ماء . **قوله** ( يعنى يستنجى به ) قائل د يعنى ، هو هشام . وقد رواه المصنف بعد هذا عن سليمان بن حرب فلم يذكرها ، لكنه رواه عقبه من طريق محمد بن جعفر عن شعبة فقال : يستنجى بالماء ، والاسماعيلي من طريق ابن مرزوق عن شعبة : فأطلق أنا و غلام من الانصار معنا إدادة فيها ماء يستنجى منها النبي ﷺ ، والمصنف من طريق روح بن القاسم عن عطاء بن أبي ميمونة : إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيضل به ، ولمسلم من طريق خالد الحذاء عن عطاء عن أنس : فخرج علينا وقد استنجى بالماء ، وقد بان بهذه الروايات أن حكاية الاستنجاء من قول أنس راوى الحديث ، ففيه الرد على الاصيلي حيث تعقب على البخاري استدلاله بهذا الحديث على الاستنجاء بالماء قال : لأن قوله : يستنجى به ، ليس هو من قول أنس إنما هو من قول أبي الوليد أى أحد الرواة عن شعبة ، قال : رواه سليمان بن حرب عن شعبة فلم يذكرها ، قال : فيحتمل أن يكون الماء لوضوئه انتهى . وقد اتفقت هذا الاحتمال بالروايات التي ذكرناها ، وكذا فيه الرد على من زعم أن قوله : يستنجى بالماء ، مدرج من قول عطاء الراوى عن أنس فيكون مرسلًا فلا حجة فيه كما حكاه ابن التين عن أبي عبد الملك البوني ، فان رواية خالد التي ذكرناها تدل على أنه قول أنس حيث قال : فخرج علينا . ووقع هنا في نكت البدر الزركشي تصحيف ، فانه نسب التعقب المذكور الى الاسماعيلي وإنما هو الاصيلي ، وأقره فكأنه ارتضاء وليس بمرضى كما أوصحناه . وكذا نسبة الكرماني الى ابن بطلال وأقره عليه ، وابن بطلال إنما أخذه عن الاصيلي

## ١٦ - باب من حمل معه الماء ليطهروه

وقال أبو الدرداء : أليس فيكم صاحب النعلين والظهور والوساد

١٥١ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن أبي معاوية - هو عطاء بن أبي ميمونة - قال سمعتُ

أَنَسًا يَقُولُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ

**قوله** ( باب من حمل معه الماء ليطهروه ) هو بالضم أى ليتطهر به . **قوله** ( وقال أبو الدرداء أليس فيكم ) هذا الخطاب لعليقة بن قيس ، والمراد بصاحب النعلين وما ذكر معها عبد الله بن مسعود لأنه كان يتولى خدمة النبي ﷺ في ذلك ، وصاحب النعلين في الحقيقة هو النبي ﷺ ، وقيل لابن مسعود صاحب النعلين مجازا لكونه كان

يحملها ، وسيأتي الحديث المذكور موصولا عند المصنف في المناقب إن شاء الله تعالى . وإيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث أبي الدرداء يشعر إشعارا قويا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود ، وقد قدمنا أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازا ، وقد قال النبي ﷺ لابن مسعود بمكة وهو يرعى الغنم : إنك لغلام معلم ، وعلى هذا فقول أنس : وغلام منا ، أى من الصحابة أو من خدم النبي ﷺ . وأما رواية الإسماعيلي التي فيها : من الأنصار ، فلعلها من تصرف الراوى حيث رأى في الرواية : منا ، فحملها على القبيلة فرواها بالمعنى فقال من الأنصار ، أو إطلاق الأنصار على جميع الصحابة سائغ وإن كان العرف خصه بالأوس والخزرج ، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء أتيته بماء في ركوة فاستنجى ، فيحتمل أن يفسر به الغلام المذكور في حديث أنس ، ويؤيده ما رواه المصنف في ذكر الجن من حديث أبي هريرة أنه كان يحمل مع النبي ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته ، وأيضا فإن في رواية أخرى لمسلم أن أنسا وصفه بالصغر في ذلك الحديث ، فيبعد لذلك أن يكون هو ابن مسعود والله أعلم ، ويكون المراد بقوله أصغرنا أى في الحال لقرب عهده بالإسلام . وعند مسلم في حديث جابر الطويل الذي في آخر الكتاب أن النبي ﷺ انطلق لحاجته فأتبعه جابر بأداة ، فيحتمل أن يفسر به المهلب ، لاسيما وهو أنصاري . ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة : فأتبعه وأنا غلام ، بتقديم الواو فتكون حالية ، لكن تعقبه الإسماعيلي بأن الصحيح : أنا وغلام ، أى بواو المطف

### ١٧ - باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء

١٥٢ - **حدثنا محمد بن بشار** قال **حدثنا محمد بن جعفر** قال **حدثنا شعبة** عن **عطاء بن أبي ميمونة** سمع **أنس بن مالك** يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء ، فأحبل أنا وغلام إداوة من ماء وعنزة ، يستنجي بالماء . تابعه النضر وشاذان عن شعبة . العنزة عصا عليه زج

**قوله** ( باب حمل العنزة مع الماء في الاستنجاء ) العنزة بفتح النون عصا أقصر من الرمح لها سنان ، وقيل هي الحربة القصيرة . ووقع في رواية كريمة في آخر حديث هذا الباب : العنزة عصا عليها زج يذى مضومة ثم جيم مشددة أى سنان ، وفي الطبقات لابن سعد أن النجاشي كان أهداها للنبي ﷺ ، وهذا يؤيد كونها كانت على صفة الحربة لأنها من آلات الحبشة كما سيأتي في العيدين إن شاء الله تعالى . **قوله** ( سمع أنس بن مالك ) أى : أنه سمع ، ولفظة : أنه ، تحذف في الخط عفا . **قوله** ( يدخل الخلاء ) المراد به هنا القضاء لقوله في الرواية الأخرى : كان إذا خرج لحاجته ، ولقرينة حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستر غيرها . وأيضا فإن الأخيلة التي في البيوت كان خدمته فيها متعلقة بأهله . وفهم بعضهم من نبوي البخاري أنها كانت تحمل ليستقر بها عند قضاء الحاجة ، وفيه نظر لأن ضابط السترة في هذا ما يستر الأسافل والعنزة ليست كذلك . نعم يحتمل أن يركرها أمامه ويضع عليها الثوب السائر ، أو يركرها بجانبه لتكون إشارة إلى منع من يروم المرور بقربه ، أو تحمل لنش الأرض الصلبة . أو لمنع ما يعرض من هوام الأرض ، لكونه ﷺ كان يبعد عند قضاء الحاجة ، أو تحمّل لأنه كان إذا استنجى توشأ ، وإذا توشأ صلى ، وهذا أظهر الأوجه ، وسيأتي التوبيخ على العنزة في ستره المصلي في الصلاة . واستدل

البخارى بهذا الحديث على غسل البول كما سيأتى . وفيه جواز استخدام الأحرار - خصوصا إذا أرصدوا لذلك - ليحصل لهم القرن على التواضع . وفيه أن فى خدمة العالم شرفا للتعلم ، لكون أبى الدرداء مدح ابن مسعود بذلك . وفيه حجة على ابن حبيب حيث منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم لأن ماء المدينة كان غديبا . واستدل به بعضهم على استحباب التوضؤ من الآوانى دون الأنهار والبرك ، ولا يستقيم إلا لو كان النبي ﷺ وجد الأنهار والبرك فعدل عنها إلى الآوانى . قوله ( تابعه النظر ) أى ابن شميل ، تابع محمد بن جعفر ، وحديثه موصول عند النسائى . قوله ( وشاذان ) أى الاسود بن عامر وحديثه عند المصنف فى الصلاة ولفظه « ومعنا عكازة أو عصا أو عنزة ، والظاهر أن « أو » شك من الراوى لثوافق الروايات على ذكر العنزة والله أعلم . وجميع الرواة المذكورين فى هذه الأبواب الثلاثة بصريون

### ١٨ - باب النهى عن الاستنجاء باليمين

١٥٣ - حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام هو الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير عن عبد الله بن أبى قتادة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا شرب أحدكم فلا ينفس فى الإناء ، وإذا أتى انقلاء فلا يمس ذكره يمينه . ولا يتمسح بيمينه »

[ الحديث ١٥٢ طرفاه فى : ١٥٤ ، ٥٦٣٠ ]

قوله ( باب النهى عن الاستنجاء باليمين ) أى باليد اليمنى ، وعبر بالنهى إشارة إلى أنه لم يظهر له هل هو للتحريم أو للتنزيه أو أن القرينة الصارفة للنهى عن التحريم لم تظهر له ، وهى أن ذلك أدب من الآداب . ويكرهه للتنزيه قال الجمهور ، وذهب أهل الظاهر إلى أنه للتحريم ، وفى كلام جماعة من الشافعية ما يشعر به ، لكن قال النووى : مراد من قال منهم لا يجوز الاستنجاء باليمين أى لا يكون مباحا يستوى طرفاه . بل هو مكروه راجع الترك ، ومع القول بالتحريم فمن فعله أساء وأجزأه . وقال أهل الظاهر وبعض الحنابلة : لا يجزئ ، ومحل هذا الاختلاف حيث كانت اليد تباشر ذلك بآلة غيرها كالماء وغيره ، أما بغير آلة فحرام غير مجزئ بلا خلاف ، والبصرى فى ذلك كاليمنى والله أعلم . قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة ) بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وهو بصرى من قدماء شيوخ البخارى . قوله ( هو الدستوائى ) أى ابن أبى عبد الله لا ابن حسان ، وهما بصريان ثقتان مشهوران من طبقة واحدة . قوله ( عن أبيه ) أى أبى قتادة الخارث وقيل عمرو وقيل النعمان الأنصارى ، فارس رسول الله ﷺ ، أول مشاهده أحد ومات سنة أربع وخمسين على الصحيح فيهما . قوله ( فلا ينفس ) بالجزم ودلا ، ناهية فى الثلاثة ، وروى بالضم فيها على أن لا نافية . قوله ( فى الإناء ) أى داخله ، وأما إذا أبانه وتنفس ففى السنة كما سيأتى فى حديث أنس فى كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . وهذا النهى للتأدب لإرادة المبالغة فى النظافة ، إذ قد يخرج مع النفس بصاق أو غائط أو بخار ردى فيكسبه رائحة كريهة فيتقذر بها هو أو غيره عن شربه . قوله ( وإذا أتى الخلاء ) أى فبال كما فسرته الرواية التى بعدها . قوله ( ولا يتمسح بيمينه ) أى لا يستنج . وقد أثار الخطأ هنا بحثا وبالغ فى التبجح به وحكى عن أبى علي بن أبى هريرة أنه ناظر رجلا من الفقهاء الخراسانيين فسأله عن هذه المسألة فأعياه جوابها ، ثم أجاب الخطأ عنه بجواب فيه نظر ، وحصل الإيراد أن المستجمر متى استجمر بيساره

استلزم مس ذكره بيمينه ، ومتى أمسكه بيساره استلزم استجماره بيمينه وكلاهما قد شمله النهى ، وعحصل الجواب أنه يقصد الأشياء الضخمة التي لا تزول بالحركة كالجدار ونحوه من الأشياء البارزة فيستجمر بها بيساره ؛ فان لم يجد فليصق مقدمته بالأرض ويمسك ما يستجمر به بين عقبيه أو إبهامى رجله ويستجمر بيساره فلا يكون متصرفا في شيء من ذلك بيمينه انتهى . وهذه هيئة منكرة بل يتعذر فعلها في غالب الأوقات ، وقد تعقبه الطيبي بأن النهى عن الاستجمار باليمين مختص بالدبر ، والنهى عن المس مختص بالذكر فبطل الإيراد من أصله ، كذا قال . وما ادعاه من تخصيص الاستنجاء بالدبر مردود ، والمس وإن كان مختصا بالذكر لكن يلحق به الدبر قياسا ، والتخصيص على الذكر لا مفهوم له بل فرج المرأة كذلك ، وإنما خص الذكر بالذكر لكون الرجال في الغالب هم المخاطبون والنساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص . والصواب في الصورة التي أوردتها الخطابي ما قاله إمام الحرمين ومن بعده كالغزالي في الوسيط والغبوي في التهذيب أنه يمر العضو بيساره على شيء يمسكه بيمينه وهي قارة غير متحركة فلا يعد مستجمرا باليمين ولا ماسا بها ، ومن ادعى أنه في هذه الحالة يكون مستجمرا بيمينه فقد غلط ، وإنما هو كمن صب بيمينه الماء على يساره حال الاستنجاء .

## ١٩ - باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال

١٥٤ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال حدثني الأزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه ، ولا يستنجى بيمينه ، ولا يتنفس في الإناء »

**قوله** ( باب لا يمسك ذكره بيمينه إذا بال ) أشار بهذه الترجمة الى أن النهى المطلق عن مس الذكر باليمين كما في الباب قبله محمول على المقيد بحالة البول فيكون ماعداه مباحا . وقال بعض العلماء : يكون ممنوعا أيضا من باب الأول لأنه نهى عن ذلك مع مظنة الحاجة في تلك الحالة . وتعقبه أبو محمد بن أبي حمزة بأن مظنة الحاجة لا تختص بحالة الاستنجاء ، وإنما خص النهى بحالة البول من جهة أن مجاور الشيء يعطى حكمه ، فلما منع الاستنجاء باليمين منعه مس آله حسما للعادة . ثم استدلل على الإباحة بقوله **ﷺ** لطلق بن علي حين سأله عن مس ذكره « إنما هو بضعة منك » فدل على الجواز في كل حال ، فخرجت حالة البول بهذا الحديث الصحيح وبقي ماعداها على الإباحة . انتهى . والحديث الذي أشار إليه صحيح أو حسن ، وقد يقال حمل المطلق على المقيد غير متفق عليه بين العلماء ، ومن قال به يشترط فيه شروطا ، لكن نبه ابن دقيق العيد على أن محل الاختلاف إنما هو حيث تتغير مخارج الحديث بحيث يعد حديثين مختلفين ، فأما إذا اتحد المخرج وكان الاختلاف فيه من بعض الرواة فينبغي حمل المطلق على المقيد بلا خلاف ، لأن التقييد حينئذ يكون زيادة من عدل فقبل . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وقد صرح ابن خزيمة في روايته بسامع يحيى له من عبد الله بن أبي قتادة ، وصرح ابن المنذر في الأوسط بالتحديث في جميع الإسناد ، وأورده من طريق بشر بن بكر عن الأزاعي فحصل الامن من محذور التدليس . **قوله** ( فلا يأخذن ) كذا لا في ذر بنون التأكيد ولغيره بدونها ، وهو مطابق لقوله في الترجمة لا يمسك ، وكذا في مسلم التعبير بالمسك

من رواية همام عن يحيى ، ووقع في رواية الإسماعيلي « لا يمس » فاعترض على ترجمة البخارى بأن المس أعم من المسك ، يعنى فكيف يستدل بالأعم على الأخص ؟ ولا إيراد على البخارى من هذه الحيثية لما بيناه . واستنبط منه بعضهم منع الاستنجاء باليد التى فيها الخاتم المنقوش فيه اسم الله تعالى لكون النهى عن ذلك لتشريف اليدين فيكون ذلك من باب الأولى ، وما وقع في العتية عن مالك من عدم الكراهة قد أنكره حذاق أصحابه ، وقيل : الحكمة فى النهى لكون اليدين معدة للأكل بها فلو تعاطى ذلك بها لأمكن أن يتذكره عند الأكل فيتأذى بذلك . والله أعلم .

**قوله** ( ولا يتنفس فى الإناء ) جملة خبرية مستقلة إن كانت لا نافية ، وإن كانت ناهية فعطوفة ، لكن لا يلزم من كون المعطوف عليه مقيدا بقيد أن يكون المعطوف مقيدا به ، لأن التنفس لا يتعلق بحالة البول وإنما هو حكم مستقل . ويحتمل أن تكون الحكمة فى ذكره هنا أن الغالب من أخلاق المؤمنين التأسى بأفعال النبي ﷺ وقد كان إذا بال توشأ . وثبت أنه شرب فضل وضوئه ، فالؤمن بصدد أن يفعل ذلك ، فعليه أدب الشرب مطلقا لاستحضاره ، والتنفس فى الإناء مختص بحالة الشرب كما دل عليه سياق الرواية التى قبله . وللحاكم من حديث أبى هريرة « لا يتنفس أحدكم فى الإناء إذا كان يشرب منه » والله أعلم

## ٢٠ - باب الاستنجاء بالحجارة

١٥٥ - **حدثنا** أحمد بن محمد المسكى قال حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو المسكى عن جده عن أبى هريرة قال : أتبعْتُ النبي ﷺ وخرج لحاجته ، فمكَّانَ لا يَلْتَفِتُ ، فذَنُوتُ منه فقال : انْغِيْ أَحْجَاراً اسْتَنْفِضْ بِهَا - أو نحوه - ولا تأتني بعظم ولا روث . فأثبته بأحجارٍ بطرفِ ثيابي فوضعتها إلى جنبه وأعرضتُ عنه ، فلما قضى أتبعه بهن

[ الحديث ١٥٥ - طرفه فى : ٣٨٦٠ ]

**قوله** ( باب الاستنجاء بالحجارة ) أراد بهذه الترجمة الرد على من زعم أن الاستنجاء مختص بالماء . والدلالة على ذلك من قوله استنفض ، فإن معناه استنحى كما سيأتى . **قوله** ( حدثنا أحمد بن محمد المسكى ) هو أبو الوليد الأزرق جد أبى الوليد محمد بن عبد الله صاحب تاريخ مكة ، وفى طبقته أحمد بن محمد المسكى أيضا لكن كنيته أبو محمد واسم جده عون ويعرف بالقواس ، وقد وهم من زعم أن البخارى روى عنه ، وإنما روى عن أبى الوليد ، وهم أيضا من جعلهما واحدا . **قوله** ( عن جده ) يعنى سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاصى بن أمية القرشى الأموى ، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق الذى ولى إمرة المدينة وكان يجهز البعوث الى مكة كما تقدم فى حديث أبى شريح الخزاعى ، وكان عمرو هذا قد تغلب على دمشق فى زمن عبد الملك بن مروان ، فقتله عبد الملك وسير أولاده الى المدينة ، وسكن ولده مكة لما ظهرت دولة بنى العباس فاستمروا بها ، فى الاسناد مكيان ومديان . **قوله** ( أتبع ) بتشديد التاء المثناة أى سرت وراءه ، والواو فى قوله « وخرج » حالية وفى قوله « وكان » استئنافية ، وفى رواية أبى ذر فكان بالفاء . **قوله** ( فذَنُوتُ منه ) زاد الإسماعيلي « استأنس وأتجنح » فقال : من هذا ؟ قلت : أبو هريرة ، **قوله** ( انْغِيْ ) بالواصل من الثلاثى أى اطلب لى ، يقال بغيتك الشيء أى طلبته لك . وفى رواية بالقطع أى أعنى

على الطلب ، يقال أبغيتك الشيء أى أعنتك على طلبه ، والوصل ألقى بالسياق ، ويؤيده رواية الاسماعيلي انتهى ،  
**قوله** ( أستنفض ) بقاء مكسورة وضاد معجمة مجزوم لانه جواب الأمر ، ويجوز الرفع على الاستئناف ، قال  
 القزاز : قوله أستنفض أستفعل من النفض وهو أن تمز الشيء لطير غباره ، قال : وهذا موضع استنظف ، أى  
 بتقديم الظاء المشالة على الفاء ، ولكن كذا روى انتهى . والذي وقع في الرواية صواب ، ففي القاموس استنفضه  
 استخرجه ، وبالحجر استنجدى ، وهو مأخوذ من كلام المطرزي قال : الاستنفاض الاستخراج ، وبكى به عن  
 الاستنجا ، ومن رواه بالقاف والصاد المهمة فقد صحف انتهى . ووقع في رواية الاسماعيلي د استنجدى ، بدل  
 أستنفض وكأنها المراد بقوله في روايتنا أو نحوه ، ويكون التردد من بعض رواياته . **قوله** ( ولا تأتني ) كأنه عليه السلام  
 خشى أن يفهم أبو هريرة من قوله أستنجدى أن كل ما يزيل الأثر وينقى كاف ولا اختصاص لذلك بالأحجار ، فنهى  
 باقتصاره في النهي على العظم والروث على أن ماسواهما يجرى ، ولو كان ذلك مختصاً بالأحجار - كما يقوله بعض الخنابلة  
 والظاهرية - لم يكن لتخصيص هذين بالنهي معنى ، وإنما خص الأحجار بالذكر لكثرة وجودها ، وزاد المصنف في  
 المبحث في هذا الحديث أن أبا هريرة قال له عليه السلام لما فرغ د ما بال العظم والروث ؟ قال : هما من طعام الجن ،  
 والظاهر من هذا التعليل اختصاص المنع بهما . نعم يلتحق بهما جميع المطعومات التي للآدميين قياساً من باب  
 الأولى ، وكذا المحترقات كأوراق كتب العلم . ومن قال علة النهي عن الروث كونه نجساً ألحق به كل نجس  
 ومتنجس ، وعن العظم كونه لوجاً فلا يزيل لإزالة تامة أطلق به ما في معناه كالزجاج الأملس . ويؤيده ما رواه  
 الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة أن النبي عليه السلام نهى أن يستنجدى بروث أو بعظم وقال : انهما لا يطهران ،  
 وفي هذا رد على من زعم أن الاستنجا بهما يجرى ، وإن كان منهيًا عنه ، وسيأتي في كتاب المبحث بيان قصة وفد  
 الجن وأى وقت كانت إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأعرضت ) كذا في أكثر الروايات ، وللشمس بنى د واعتضت ،  
 بزيادة مثناة بعد العين والمعنى متقارب . **قوله** ( فلما قضى ) أى حاجته ( أتبعه ) بهزمة قطع أى ألحقه ، وكنى  
 بذلك عن الاستنجا . وفي الحديث جواز اتباع السادات وإن لم يأمروا بذلك ، واستخدام الإمام بعض رعيته ،  
 والإعراض عن قاضى الحاجة ، والإعانة على إحضار ما يستنجدى به وإعداده عنده لئلا يحتاج الى طلبها بعد الفراغ  
 فلا يأمن التلوث . والله تعالى أعلم

### ٢١ - باب لا يستنجدى بروث

١٥٦ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال : ليس أبو عبيدة ذكره ، ولكن  
 عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أنه سمع عبد الله يقول : أتى النبي صلى الله عليه وسلم الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار ،  
 فوجدت حجرتين والثالثة سلم أجده ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرتين وألقى الروث وقال :  
 هذا ركس . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق : حدثني عبد الرحمن  
**قوله** ( باب ) بالتثنية ( لا يستنجدى ) بضم أوله . **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية الجمعي الكوفي . والاسناد  
 كله كوفيون . وأبو إسحق هو السبيعي وهو تابعي وكذا شيخه عبد الرحمن وأبوه الأسود . **قوله** ( ليس أبو عبيدة )

أى ابن عبد الله بن مسعود ، وقوله ( ذكره ) أى لى ، ( ولكن عبد الرحمن بن الأسود ) أى هو الذى ذكره لى  
بدليل قوله فى الرواية الآتية المعلقة حدثنى عبد الرحمن ، وإنما عدل أبو إسحق عن الرواية عن أبي عبيدة إلى الرواية  
عن عبد الرحمن - مع أن رواية أبي عبيدة أعلى له - لكون أبي عبيدة لم يسمع من أبيه على الصحيح فتكون منقطعة  
بخلاف رواية عبد الرحمن فانها موصولة ، ورواية أبي إسحق لهذا الحديث عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود  
عند الترمذى وغيره من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق ، فراد أبي إسحق هنا بقوله ، ليس أبو عبيدة  
ذكره ، أى لست أرويه الآن عن أبي عبيدة وإنما أرويه عن عبد الرحمن . قوله ( عن أبيه ) هو الأسود بن يزيد  
النخعى صاحب ابن مسعود ، وقال ابن التين : هو الأسود بن عبد يغوث الزهرى ، وهو غلط فاحش فان الأسود  
الزهرى لم يسلم فضلا عن أن يعيش حتى يروى عن عبد الله بن مسعود . قوله ( أتى الغائط ) أى الأرض المطمئنة  
لقضاء الحاجة . قوله ( فلم أجد ) وللكشمينى فلم أجد أى الحجر الثالث . قوله ( بثلاثة أحجار ) فيه العمل بما دل  
عليه النهى فى حديث سلمان عن النبي ﷺ قال « ولا يستنج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار ، رواه مسلم ، وأخذ بهذا  
الشافعى وأحد أصحاب الحديث فاشتراطوا أن لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانقاء اذا لم يحصل بها فيزداد حتى  
ينقى ، ويستحب حينئذ الإيتار لقوله « ومن استجمر فليوتر » ، وليس بواجب لزيادة فى أبي داود حسنة الاسناد قال  
« ومن لا فلا حرج » ، وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب . قال الخطائى : لو كان القصد الإبقاء فقط  
لخلا اشتراط العدد عن الفائدة ، فلما اشترط العدد لفظا وعلم الانقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين . ونظيره العدة  
بالأقراء فان العدد مشروط ولو تحققت براءة الرحم بقره واحد . قوله ( فأخذت روثه ) زاد ابن خزيمة فى رواية له  
فى هذا الحديث أنها كانت روثه حمار ، ونقل التيمى أن الروث محتص بما يكون من الخيل والبغال والحمير . قوله ( وأتى  
الروثة ) استدلل به الطحاوى على عدم اشتراط الثلاثة قال : لأنه لو كان مشروطا لطلب ثالثا ، كذا قال ، وغفل رحمه  
الله عما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق معمر عن أبي إسحق عن علقمة عن ابن مسعود فى هذا الحديث فان فيه  
« فألقى الروثة وقال : إنما ركس ، اثنتى بحجر ، ورجاله ثقات أثبات . وقد تابع عليه معمر أبو شعبة الواسطى وهو  
ضعيف أخرجه الدارقطنى ، وتابعهما عمار بن رزيق أحد الثقات عن أبي إسحق ، وقد قيل إن أبا إسحق لم يسمع من  
علقمة لكن أثبت سماعه لهذا الحديث منه الكرايىسى ، وعلى تقدير أن يكون أرسله عنه فالمرسل حجة عند  
المخالفين وعندنا أيضا إذا اعتضد ، واستدلال الطحاوى فيه نظر بعد ذلك لاحتمال أن يكون اكتفى بالأمر الأول  
فى طلب الثلاثة فلم يحدد الأمر بطلب الثالث ، أو اكتفى بطرف أحدهما عن الثالث لأن المقصود بالثلاثة أن يمسح  
بها ثلاث مسحات وذلك حاصل ولو بواحد ، والدليل على صحته أنه لو مسح بطرف واحد ورماه ثم جاء شخص  
آخر فمسح بطرفه الآخر لأجراهما بلا خلاف ، وقال أبو الحسن بن القصار المالكي : روى أنه أتاه بثالث ، لكن  
لا يصح ، ولو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر فى الموضعين على ثلاثة لفصل لكل منهما أقل  
من ثلاثة انتهى . وفيه نظر أيضا لأن الزيادة ثابتة كما قدمناه ، وكأنه إنما وقف على الطريق التى عند الدارقطنى فقط .  
ثم يحتمل أن يكون لم يخرج منه شيء إلا من سبيل واحد . وعلى تقدير أن يكون خرج منها فيحتمل أن يكون  
اكتفى للقبول بالمسح فى الأرض وللدبر بالثلاثة ، أو مسح من كل منهما بطرفين . وأما استدلالهم على عدم الاشتراط  
للمدد بالقياس على مسح الرأس ففساد الاعتبار ، لأنه فى مقابلة النص الصريح كما قدمناه من حديث أبي هريرة وسلمان



والله أعلم . قوله ( هذا ركس ) كذا وقع هنا بكسر الراء وإسكان الكاف فقليل : هي لغة في رجس بالجيم ، ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما بالجيم ، وقيل الركس الرجيع رد من حالة الطهارة الى حالة النجاسة قاله الخطابي وغيره . والاولى أن يقال رد من حالة الطعام الى حالة الروث . وقال ابن بطلال : لم أر هذا الحرف في اللغة ، يعنى الركس بالكاف . وتعقبه أبو عبد الملك بأن معناه الرد كما قال تعالى ( أركسوا فيها ) أى ردوا ، فكأنه قال : هذا رد عليك انتهى . ولو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال ركسه ركسا إذا رده ، وفي رواية الترمذى : هذا ركس يعنى نجسا ، وهذا يؤيد الاول . وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث : الركس طعام الجن ، وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريح من الاشكال . قوله ( وقال ابراهيم بن يوسف عن أبيه ) يعنى يوسف بن إسحق ابن أبي إسحق السبيعي عن أبي إسحق وهو جده قال : حدثني عبد الرحمن يعنى ابن الاسود بن يزيد بالاسناد المذكور أولا ، وأراد البخارى بهذا التعليق الرد على من زعم أن أبا إسحق دلس هذا الخبر كما حكى ذلك عن سليمان الشاذكونى حيث قال : لم يسمع في التدليس بأخفى من هذا . قال : ليس أبو عبيدة ذكره ولكن عبد الرحمن ، ولم يقل ذكره لى . انتهى . وقد استدلل الإسماعيلي أيضا على صحة سماع أبي إسحق لهذا الحديث من عبد الرحمن بكون يحيى القطان رواه عن زهير فقال بعد أن أخرجه من طريقه : والقطان لا يرضى أن يأخذ عن زهير ما ليس بسماع لأبي إسحق ، وكأنه عرف ذلك بالاستقراء من صنع القطان أو بالتصريح من قوله فانزاحت عن هذه الطريق علة التدليس . وقد أصله قوم بالاضطراب وقد ذكر الدارقطنى الاختلاف فيه على أبي إسحق في كتاب العلل واستوفيته في مقدمة الشرح الكبير ، لكن رواية زهير هذه ترجحت عند البخارى بمتابعة يوسف حفيد أبي إسحق وتابعهما شريك القاضي وذكرنا بن أبي زائدة وغيرهما ، وتابع أبا إسحق على روايته عن عبد الرحمن المذكور ليث بن أبي سليم وحديثه يستشهد به أخرجه ابن أبي شيبة . وما يرجحها أيضا استحضر أبو إسحق لطريق أبي عبيدة وعدوله عنها بخلاف رواية إسرائيل عنه عن أبي عبيدة فإنه لم يتعرض فيها لرواية عبد الرحمن كما أخرجه الترمذى وغيره ، فلما اختار في رواية زهير طريق عبد الرحمن على طريق أبو عبيدة دل على عارف بالطريقين وأن رواية عبد الرحمن عنده أرجح . والله أعلم

### ٢٢ - باب الوضوء مرة مرة

١٥٧ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس

قال : توضأ النبي ﷺ مرة مرة

قوله ( باب الوضوء مرة مرة ) أى لكل عضو ، والحديث المذكور في الباب مجمل ، وقد تقدم بيانه في باب غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . وسفيان هو الثوري ، والراوى عنه الفريابي لا البيهقي ، وصرح أبو داود والإسماعيلي في روايتهما بسماع سفيان له من زيد بن أسلم

### ٢٣ - باب الوضوء مرتين مرتين

١٥٨ - حدثنا حسين بن عيسى قال : حدثنا يونس بن محمد قال حدثنا فليح بن سليمان عن عبد الله بن

أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين

**قوله** ( باب الوضوء مرتين مرتين ) أى لكل عضو . **قوله** ( حدثنا الحسين بن عيسى ) هو البسطامي بفتح الموحدة ، ويونس هو المؤدب ، وفليح ومن فوقه مديون ، وعبد الله بن زيد هو ابن عاصم المازني ، وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي ﷺ كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره ، لكن ليس فيه الغسا مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين . نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثليث غسل الوجه ، لكن في الرواية المذكورة نظر سنشير إليه بعد إن شاء الله تعالى . وعلى هذا لحق حديث عبد الله بن زيد أن يبوب له غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا . وقد روى أبو داود والترمذي وصححه وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ، وهو شاهد قوى لرواية فليح هذه ، فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما . والله أعلم

## ٢٤ - باب الوضوء ثلاثا ثلاثا

١٥٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأويسى قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أن عطاء بن يزيد أخبره أن حمران مولى عثمان أخبره أنه رأى عثمان بن عفان دعا يائنا ففرغ على كفيه ثلاث مرار فسلطها ثم أدخل يمينه في الإناء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار ، [ ثم ] مسح برأسه ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ من توضأ نحو وضوئي هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر له ما تقدم من ذنبه »

[ الحديث ١٥٩ - أطرافه في : ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٩٢٤ ، ٦٤٣٣ ]

**قوله** ( باب الوضوء ثلاثا ثلاثا ) أى لكل عضو . **قوله** ( عطاء بن زيد ) هو الليثي المدني . والاسناد كله مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين : حمران وهو بضم المهملة ابن أبان ، وعطاء ، وابن شهاب . وفي الاسناد الذي يليه أربعة من التابعين : حمران وعروة وهما قرينان ، وابن شهاب وصالح بن كيسان وهما قرينان أيضا . **قوله** ( دعا يائنا ) وفي رواية شعيب الآتية قريبا دعا بوضوء ، وكذا المسلم من طريق يونس ، وهو بفتح الواو اسم للباء المعد للوضوء وبالضم الذي هو الفعل ، وفيه الاستعانة على إحضار ما يتوضأ به . **قوله** ( فأفرغ ) أى صب . **قوله** ( على كفيه ثلاث مرار ) كذا لابي ذر وأبي الوقت ، وللأصلي وكريمة مرات بثلاثة آخره . وفيه غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء ولو لم يكن عقب نوم احتياطا . **قوله** ( ثم أدخل يمينه ) فيه الاغتراف باليمين . واستدل به بعضهم على عدم اشتراط نية الاغتراف ، ولا دلالة له فيه نقيا ولا إنباتا . **قوله** ( فمضمض واستنشق ) وللشك في نية الاستنشق ، بدل واستنثر ، والأول أعم ، وثبتت الثلاثة في رواية شعيب الآتية في باب المضمضة ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تهيد ذلك بعدد . نعم ذكره ابن المنذر من طريق يونس عن الزهري وكذا ذكره أبو داود من وجهين آخرين عن عثمان واتفقت الروايات على تقديم المضمضة . **قوله** ( ثم غسل وجهه ) فيه تأخير عن المضمضة

والاستنشاق ، وقد ذكروا أن حكمة ذلك اعتبار أوصاف الماء ، لأن اللون يدرك بالبصر والطعم يدرك بالضم والريح يدرك بالأنف فقدمت المضمضة والاستنشاق وهما مسنونان قبل الوجه وهو مفروض ، احتياطاً للعبادة . وسيأتي ذكر حكمة الاستنشاق في الباب الذي يليه . قوله ( وبديه إلى المرفقين ) أى كل واحدة كما بينه المصنف في رواية معمر عن الزهري في الصوم ، وكذا لمسلم من طريق يونس وفيها تقديم اليمنى على اليسرى والتعبير في كل منهما بـ ثم ، وكذا القول في الرجلين أيضاً . قوله ( ثم مسح برأسه ) هو بحذف الباء في الروايتين المذكورتين ، وليس في شيء من طرقه في الصحيحين ذكر عدد للمسح ، وبه قال أكثر العلماء . وقال الشافعي : يستحب التثليث في المسح كما في الغسل ، واستدل له بظاهر رواية لمسلم أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وأجيب بأنه يحمل تبين في الروايات الصحيحة أن المسح لم يتكرر فيحمل على الغالب أو يختص بالمضوئ ، قال أبو داود في السنن : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة واحدة ؛ وكذا قال ابن المنذر إن الثابت عن النبي ﷺ في المسح مرة واحدة ، وبأن المسح مبنى على التخفيف فلا يقاس على الغسل المراد منه المبالغة في الإسباغ ، وبأن العدد لو اعتبر في المسح لصار في صورة الغسل ، إذ حقيقة الغسل جريان الماء . والدلك ليس بمشترط على الصحيح عند أكثر العلماء . وبالغ أبو عبيد فقال : لا نعلم أحداً من السلف استحَب تثليث مسح الرأس إلا إبراهيم التيمي ، وفيما قال نظر ، فقد قلناه ابن أبي شيبة وابن المنذر عن أنس وعطاء وغيرهما ، وقد روى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة وغيره في حديث عثمان بتثليث مسح الرأس ، والزيادة من الثقة مقبولة (١) . قوله ( نحو وضوئي هذا ) قال النووي : إنما لم يقل د مثل ، لأن حقيقة مماثلته لا يقدر عليها غيره . قلت : لكن ثبت التعبير بها في رواية المصنف في الرقاق من طريق معاذ بن عبد الرحمن عن حمران عن عثمان ولفظه د من توضأ مثل هذا الوضوء ، وله في الصيام من رواية معمر د من توضأ وضوئي هذا ، ولمسلم من طريق زيد بن أسلم عن حمران د توضأ مثل وضوئي هذا ، وعلى هذا فالتعبير بنحو من تصرف الرواة لأنها تطلق على المثلية مجازاً ، ولأن د مثل ، وإن كانت تقتضي المساواة ظاهراً لكنها تطلق على الغالب ، فهذا نلتزم الروايتان ويكون المتروك بحيث لا يخل بالمقصود . والله تعالى أعلم . قوله ( ثم صلى ركعتين ) فيه استحباب صلاة ركعتين عقب الوضوء ، ويأتي فيهما ما يأتي في تحية المسجد ، قوله ( لا يحدث فيهما نفسه ) المراد به ما تسترسل النفس معه ويمكن المرء قطعه ، لأن قوله يحدث يقتضي تكسباً منه ، فأما ما يهجم من الخطرات والوساوس ويتعذر دفعه فذلك معفو عنه . ونقل القاضي عياض عن بعضهم أن المراد من لم يحصل له حديث النفس أصلاً ورأساً ، ويشهد له ما أخرجه ابن المبارك في الزهد بلفظ لم يسر فيهما . ورده النووي فقال : الصواب حصول هذه الفضيلة مع طريان الخواطر العارضة غير المستقرة . نعم من اتفق أن يحصل له عدم حديث النفس أصلاً أعلى درجة بلا ريب . ثم إن تلك الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد دفعه مطلقاً ، ووقع في رواية للحكيم الترمذي في هذا الحديث د لا يحدث نفسه بشيء من الدنيا ، وهي في الزهد لابن المبارك أيضاً والمصنف لابن أبي شيبة ، ومنها ما يتعلق بالآخرة فإن كان أجنبياً أشبه أحوال الدنيا ، وإن كان من متعلقات تلك الصلاة فلا ، وسيأتي بقية مباحث ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله ( من ذنبه ) ظاهره يعم الكبائر والصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية ، وهو

(١) لكنها رواية شاذة فلا يعتمد عليها كما قدم في كلام أبي داود رحمه الله

في حق من له كبائر وصغائر ، فمن ليس له إلا صغائر كفرت عنه ، ومن ليس له إلا كبائر خفف عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر ، ومن ليس له صغائر ولا كبائر يزداد في حسناته بنظير ذلك . وفي الحديث التعليم بالفعل لكونه أبلغ وأضبط للتعليم ، والترتيب في أعضاء الوضوء للآتيان في جميعها بهم ، والترغيب في الاخلاص ، وتحذير من لها في صلاته بالتفكير في أمور الدنيا من عدم القبول ، ولا سيما أن كان في العزم على عمل معصية فانه يحضر المرء في حال صلاته مأهو مشغوف به أكثر من خارجها . ووقع في رواية المصنف في الرقاق في آخر هذا الحديث : قال النبي ﷺ « لا تغفروا ، أى فتستكثروا من الأعمال السيئة بناء على أن الصلاة تكفرها ، فان الصلاة التي تكفر بها الخطايا هي التي يقبلها الله ، وأنى للعبد بالاطلاع على ذلك

١٦٠ - وعن إبراهيم قال : قال صالح بن كيسان قال ابن شهاب ، ولكن عروة يحدث عن حمران ، فلما توضأ عثمان قال : ألا أحدثكم حديثاً لولا آية ما حدثتكموه ؟ سمعت النبي ﷺ يقول « لا يتوضأ رجل يُخسِنُ وضوءه ويصلي الصلاة إلا غُفِرَ له ما بينه وبين الصلاة حتى يصليها »

قال عروة : الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ ﴾ [البقرة ١٥٩]

قوله ( وعن إبراهيم ) أى ابن سعد ، وهو معطوف على قوله « حدثني إبراهيم بن سعد » وزعم مغطاي وغيره أنه معلق ، وليس كذلك ، فقد أخرجه مسلم والاسماعيلي من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بالاسنادين معا ، وإذا كانا جميعا عند يعقوب فلا مانع أن يكونا عند الأويسى . ثم وجدت الحديث الثاني عند أبي عوانة في صحيحه - من حديث الأويسى المذكور - فصح ما قلته بحمد الله تعالى ، وقد أوضحت ذلك في تعليق التعليق . قوله ( ولكن عروة يحدث ) يعنى أن شيوخ ابن شهاب اختلفوا في روايتهما له عن حمران عن عثمان ، فحدثه به عطاء على صفة وعروة على صفة ، وليس ذلك اختلافا وإنما هما حديثان متغايران ، وقد رواهما معاذ بن عبد الرحمن فأخرج البخارى من طريقه نحو سياق عطاء ، ومسلم من طريقه نحو سياق عروة ، وأخرجه أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( لولا آية ) زاد مسلم « في كتاب الله » ، ولأجل هذه الزيادة صحف بعض رواة آية فجعلها « انه » بالثون المشددة وبهاء الشان . قوله ( ويصلي الصلاة ) أى المكتوبة ، وفي رواية لمسلم « فيصلي هذه الصلوات الخمس » . قوله ( وبين الصلاة ) أى التي تليها كما صرح به مسلم في رواية هشام بن عروة . قوله ( حتى يصليها ) أى يشرع في الصلاة الثانية . قوله ( قال عروة : الآية ان الذين يكتمون ما أنزلنا ) يعنى الآية التي في البقرة الى قوله اللاعنون كما صرح به مسلم ، ومراد عثمان رضى الله عنه أن هذه الآية تحرض على التبليغ ، وهى وإن نزلت في أهل الكتاب لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد تقدم نحو ذلك لاني هريرة في كتاب العلم ، وإنما كان عثمان يرى ترك تبليغهم ذلك لولا الآية المذكورة خشية عليهم من الاعتزاز والله أعلم . وقد روى مالك هذا الحديث في الموطأ عن هشام بن عروة ، ولم يقع في روايته تعيين الآية فقال من قبل نفسه : أراه يريد « وأقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات » انتهى . وما ذكره عروة راوى الحديث بالجزم أولى . والله أعلم

## ٢٥ - باب الاستنثار في الوضوء

ذَكَرَهُ عُمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ

سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَتْ تُرَى ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُورَثْ »

[الحديث ١٦١ - طرفه في : ١٦٢]

**قوله** (باب الاستنثار) هو استعمال من الثَّر بالنون والمثلثة وهو طرح الماء الذي يستنشقه المتوضأ - أى يجذبه بريح أنفه - لتنظيف ما في داخله فيخرج بريح أنفه سواء كان باعانة يده أم لا . وحكى عن مالك كراهية فعله بغير اليد لكونه يشبه فعل الدابة ، والمشهور عدم الكراهة . وإذا استنثر بيده فالمستحب أن يكون باليسرى ، بوب عليه النسائي وأخرجه مقيدا بها من حديث على . **قوله** (ذكره) أى روى الاستنثار (عثمان) وقد تقدم حديثه ، (وعبد الله بن زيد) وسياق حديثه . **قوله** (وابن عباس) تقدم حديثه في صفة الوضوء في باب غسل الوجه من غرقة وليس فيه ذكر الاستنثار ، وكان المصنف أشار بذلك الى ما رواه أحمد و أبو داود والحاكم من حديثه مرفوعا واستنثروا مرتين بالعتين أو ثلاثا ، ولأبي داود الطيالسي إذا توضأ أحكم واستنثر فليفعل ذلك مرتين أو ثلاثا ، وإسناده حسن . **قوله** (أبو إدريس) هو الخولاني . **قوله** (أنه سمع أبا هريرة) زاد مسلم من طريق ابن المبارك وغيره عن يونس أبا سعيد مع أبي هريرة . **قوله** (فليست تُرَى) ظاهر الامر أنه للوجوب ، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به كأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي ثور وابن المنذر أن يقول به في الاستنثار ، وظاهر كلام صاحب المغني يقتضي أنهم يقولون بذلك ، وأن مشروعية الاستنشاق لا تحصل الا بالاستنثار ، وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوب الاستنثار ، وفيه تعقب على من نقل الاجماع على عدم وجوبه . واستدل الجمهور على أن الامر فيه للندب بما حسنه الترمذي وصححه الحاكم من قوله ﷺ للاعرابي « تَوَضَّأَ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ، فَأَحَالَهُ عَلَى الْآيَةِ وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْاسْتِنْشَاقِ » . وأجيب بأنه يحتمل أن يراد بالامر ما هو أعم من آية الوضوء ، فقد أمر الله سبحانه باتباع نبيه ﷺ وهو المبين عن الله أمره ، ولم يحك أحد من وصف وضوؤه عليه الصلاة والسلام على الاستقصاء أنه ترك الاستنشاق بل ولا المضمضة ، وهو يرد على من لم يوجب المضمضة أيضا ، وقد ثبت الأمر بها أيضا في سنن أبي داود بإسناد صحيح ، وذكر ابن المنذر أن الشافعي لم يحتج على عدم وجوب الاستنشاق مع صحة الامر به إلا لكونه لا يعلم خلافا في أن تاركه لا يعيد ، وهذا دليل قوى ، فإنه لا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا التابعين إلا عن عطاء ، وثبت عنه أنه رجع عن إيجاب الإعادة ، ذكره كله ابن المنذر ، ولم يذكر في هذه الرواية عددا . وقد ورد في روايه سفيان عن أبي الزناد ولفظه « وإذا استنثر فليست تُرَى وترا » أخرجه الحميدي في مسنده عنه ، وأصله لمسلم . وفي رواية عيسى ابن طلحة عن أبي هريرة عند المصنف في بدء الخلق « إذا استيقظ أحدكم من منامه فوضأ فليست تُرَى ثلاثا ، فإن الشيطان يبيت على خيشومه » ، وعلى هذا فالمراد بالاستنثار في الوضوء التنظيف لما فيه من المعونة على القراءة ، لأن بفتحة مجرى النفس تصح مخارج الحروف ، ويزاد للستيقظ بأن ذلك لطرد الشيطان . وسنذكر باقي مباحثه في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** (ومن استجمر) أى استعمل الجار - وهى الحجارة الصغار - في الاستنجاء . وحله بعضهم

على استعمال البخور فإنه يقال فيه تجمر واستجمر حكاية ابن حبيب عن ابن عمر ولا يصح عنه ، وابن عبد البر عن مالك ، وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافة ، وقال عبد الرزاق عن معمر أيضا بموافقة الجمهور ، وقد تقدم القول على معنى قوله « فليوتر » في السلام على حديث ابن مسعود . واستدل بعض من نفي وجوب الاستنجاء بهذا الحديث للإتيان فيه بحرف الشرط ، ولا دلالة فيه ، وإنما مقتضاه التخيير بين الاستنجاء بالماء أو بالأحجار . والله أعلم

## ٢٦ - باب الاستنجاء وترأ

١٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثم لينثر . ومن استجمر فليوتر . وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوءه ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده »

**قوله** ( باب الاستجمار وترأ ) استشكل إدخال هذه الترجمة في أثناء أبواب الوضوء ، والجواب أنه لا اختصاص لها بالاستشكل ، فإن أبواب الاستطابة لم تتميز في هذا الكتاب عن أبواب صفة الوضوء لتلازمهما . ويحتمل أن يكون ذلك من دون المصنف على ما أشرنا إليه في المقدمة والله أعلم . وقد ذكرت توجيه ذلك في أول كتاب الوضوء . **قوله** ( إذا توضأ ) أى إذا شرع في الوضوء . **قوله** ( فليجعل في أنفه ماء ) كذا لابي ذر ، وسقط قوله « ماء » لغيره . وكذا اختلف رواه الموطأ في إسقاطه وذكره ، وثبت ذكره لمسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد . **قوله** ( ثم لينثر ) كذا لابي ذر والاصيلي بوزن ليقمتل ، ولغيرهما ثم لينثر بثلاثة مضمومة بعد النون الساكنة ، والروايتان لأصحاب الموطأ أيضا ، قال الفراء : يقال نثر الرجل وانتثر واستنثر إذا حرك النثرة وهى طرف الأنف في الطيارة . **قوله** ( وإذا استيقظ ) هكذا عطفه المصنف ، واقتضى سياقه أنه حديث واحد ، وليس هو كذلك في الموطأ . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخارى مفرقا ، وكذا هو في موطأ يحيى بن بكير وغيره ، وكذا فرقه الاسماعيلي من حديث مالك ، وكذا أخرجه مسلم الحديث الأول من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، والثاني من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وعلى هذا فكان البخارى كان يرى جواز جمع الحديثين إذا اتحد سندهما في سياق واحد ، كما يرى جواز تفريق الحديث الواحد إذا اشتمل على حكمتين مستقلتين . **قوله** ( من نومه ) أخذ بعمومه الشافعى والجمهور فاستحبوه عقب كل نوم ، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث « باتت يده » لأن حقيقة المبيت أن يكون في الليل . وفي رواية لابي داود ساق مسلم لإسنادها « إذا قام أحدكم من الليل ، وكذا للترمذى من وجه آخر صحيح ، ولابي عوانة في رواية ساق مسلم لإسنادها أيضا « إذا قام أحدكم الى الوضوء حين يصبح ، لكن التعليل يقتضى إلحاق نوم النهار بنوم الليل ، وإنما خص نوم الليل بالذكر للغة . قال الرافعى في شرح المسند : يمكن أن يقال الكراهة في الغمس لمن نام ليلا أشد منها لمن نام نهارا ، لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة . ثم الأمر عند الجمهور على الندب ، وحله أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار ، وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار ، واتفقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء ، وقال إسحق وداود والطبري ينجس ، واستدل لهم بما ورد من الأمر باراته ، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدى ، والقرينة

الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضى الشك ، لأن الشك لا يقتضى وجوبا في هذا الحكم استصحابا لأصل الطهارة . واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه عليه السلام من الشن المعلق بعد قيامه من النوم كما سيأتى في حديث ابن عباس ، وتعقب بأن قوله « أحكم » يقتضى اختصاصه بغيره عليه السلام ، وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل إدخالهما في الإناء حال اليقظة ، فاستحبابه بعد النوم أولى ، ويكون تركه لبيان الجواز . وأيضا فقد قال في هذا الحديث في روايات لمسلم وأبى داود وغيرهما « فليغسلهما ثلاثا » ، وفي رواية « ثلاث مرات » ، والتقييد بالعدد في غير النجاسة العينية يدل على الندبية ، ووقع في رواية همام عن أبى هريرة عند أحمد « فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها » ، والنهى فيه للتنزيه كما ذكرنا أن فعل استحباب وإن تركه ولا تمزول الكراهة بدون الثلاث نص عليه الشافعى ، والمراد باليد هنا الكف دون مازاد عليها اتفاقا ، وهذا كله في حق من قام من النوم لما دل عليه مفهوم الشرط وهو حجة عند الأكثر ، أما المستيقظ فيستحب له الفعل لحديث عثمان وعبد الله بن زيد ، ولا يكره الترك لعدم ورود النهى فيه ، وقد روى سعيد بن منصور بسند صحيح عن أبى هريرة أنه كان يفعل ولا يرى بتركه بأسا ، وسيأتى عن ابن عمر والبراء نحو ذلك . **قوله** ( قبل أن يدخلها ) ، ولمسلم وابن خزيمة وغيرهما من طرق « فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها » ، وهى آية في المراد من روايه الإدخال ، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بآناء صغير من غير أن تلامس يده الماء . **قوله** ( في وضوئه ) بفتح الواو أى الإناء الذى أعد للوضوء ، وفي رواية الكشميين « في الإناء » ، وهى رواية مسلم من طرق أخرى ، ولا بن خزيمة « في إنائه أو وضوئه » ، على الشك ، والظاهر اختصاص ذلك بآناء الوضوء ، ويلحق به إناء الغسل لأنه وضوء وزيادة ، وكذا باقى الآنية قياسا ، لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهى فيها عن ذلك والله أعلم . وخرج بذكر الإناء البرك والحياض التى لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهى والله أعلم . **قوله** ( فإن أحكم ) قال البيضاوى : فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة ، لأن الشارع إذا ذكر حكما وعقبه بعلة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها ، ومثله قوله في حديث المحرم الذى سقط فمات فانه يبعث ملبيا بعد نهيهم عن تطييبه ، فنبه على علة النهى وهى كونه محرما . **قوله** ( لا يدرى ) فيه أن علة النهى احتمال هل لاقت يده ما يؤثر في الماء أو لا ، ومقتضاه إلحاق من شك في ذلك ولو كان مستيقظا ، ومفهومه أن من درى أين بات يده كمن لف عليها خرقة مثلا فاستيقظ وهى على حالها أن لا كراهة ، وإن كان غسلها مستحبا على المختار كما في المستيقظ ، ومن قال بأن الأمر في ذلك للتعمد - كالك - لا يفرق بين شك ومتيقن . واستدل بهذا الحديث على التفريق بين ورود الماء على النجاسة وبين ورود النجاسة على الماء ، وهو ظاهر . وعلى أن النجاسة تؤثر في الماء ، وهو صحيح ، لكن كونها تؤثر التنجيس وإن لم يتغير فيه نظر ، لأن مطلق التأثير لا يدل على خصوص التأثير بالتنجيس ، فيحتمل أن تكون الكراهة بالمتيقن أشد من الكراهة بالمظنون قاله ابن دقيق العيد ، ومراده أنه ليست فيه دلالة قطعية على من يقول إن الماء لا ينجس إلا بالتغير . **قوله** ( أين بات يده ) أى من جسده ، قال الشافعى رحمه الله : كانوا يستجمرون وبلادهم حارة فربما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على المحل أو على برة أو دم حيوان أو قدر غير ذلك . وتعقبه أبو الوليد الباجى بأن ذلك يستلزم الأمر بغسل ثوب النائم لجواز ذلك عليه ، وأجيب بأنه محمول على ما إذا كان العرق في اليد دون المحل ، أو أن المستيقظ لا يريد غمس ثوبه في الماء حتى يؤمر

بنسبه ، بخلاف اليد فإنه محتاج الى غسها ، وهذا أقوى الجوابين . والدليل على أنه لا اختصاص لذلك بمحل الاستجمار ما رواه ابن خزيمة وغيره من طريق محمد بن الوليد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « أين باتت يده منه ، وأصله في مسلم دون قوله » منه ، قال الدارقطني : تفرد بها شعبة ، وقال البيهقي : تفرد بها محمد بن الوليد . قلت : إن أراد عن محمد بن جعفر فسلم ، وإن أراد مطلقا فلا ، فقد قال الدارقطني : تابعه عبد الصمد عن شعبة ، وأخرجه ابن منده من طريقه . وفي الحديث الأخذ بالوثيقة ، والعمل بالاحتياط في العبادة ، والكناية عما يستحيا منه إذا حصل الإفهام بها ، واستحباب غسل النجاسة ثلاثا لأنه أمرنا بالتليث عند توهمها فعند ثبوتها أولى . واستنبط منه قوم فوائد أخرى فيها بعد ، منها أن موضع الاستنجاء مخصوص بالرخصة في جواز الصلاة مع بقاء أثر النجاسة عليه قاله الخطابي ، ومنها لإيجاب الوضوء من النوم قاله ابن عبد البر ، ومنها تقوية من يقول بالوضوء من مس الذكر حكاه أبو عوانة في صحيحه عن ابن عيينة ، ومنها أن القليل من الماء لا يصير مستعملا بادخال اليد فيه لمن أراد الوضوء قاله الخطابي (١) صاحب الخصال من الشافعية

## ٢٧ - باب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

١٦٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : تَخَلَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا ، فَأَدْرَكْنَا وَقَدْ أَرَهَقْنَا الْعَصْرَ ، فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا . فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ « وَيْلٌ لِلْأَغْصَابِ مِنَ النَّارِ » مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا

قوله ( ياب غسل الرجلين ) كذا الأكثر ، وزاد أبو ذر « ولا يمسح على القدمين » . قوله ( حدثني موسى ) ابن اسماعيل هو التبوذكي . قوله ( عنا في سفرة ) زاد في رواية كريمة « سافرناها » وظهره أن عبد الله بن عمرو كان في تلك السفرة ، ووقع في رواية لسم أنها كانت من مكة الى المدينة ، ولم يقع ذلك لعبد الله محققا إلا في حجة الوداع ، أما غزوة الفتح فقد كان فيها لكن ما رجع النبي ﷺ فيها الى المدينة من مكة بل من الجعرانة ، ويحتمل أن تكون عمرة القضية فإن هجرة عبد الله بن عمرو كانت في ذلك الوقت أو قريبا منه . قوله ( أرهقنا ) بفتح الهاء والقاف ود العصر ، مرفوع بالفاعلية كذا لابي ذر . وفي رواية كريمة باسكان القاف والعصر منصوب بالمفعولية ، ويقوى الاول رواية الأصيل « أرهقنا » بفتح القاف بعدها مشاة ساكنة ، ومعنى الارهاق الإدراك والغشيان ، قال ابن بطال : كأن الصحابة أخرؤا الصلاة في أول الوقت طمعا أن يلحقهم النبي ﷺ فيصلوا معه ، فلما ضاق الوقت بادروا الى الوضوء ولعلتهم لم يسبقوه ، فأدركهم على ذلك فأنكر عليهم . قلت : ما ذكره من تأخيرهم قاله احتمالا ، ويحتمل أيضا أن يكونوا أخرؤا لكونهم على طهر أو لرجاء الوصول الى الماء ، ويدل عليه رواية مسلم « حتى إذا كنا بماء بالطريق تعجل قوم عند العصر ، أي قرب دخول وقتها فتوضؤوا وهم بحال . قوله ( ونمسح على أرجلنا ) انتزع منه البخاري أن الانكار عليهم كان بسبب المسح لا بسبب الاقتصار على غسل بعض الرجل ، فهذا قال في الترجمة ولا يمسح على القدمين ، وهذا ظاهر الرواية المتفق عليها ، وفي أفراد مسلم « فانتبهنا اليهم وأعقابهم يعض تلوح

(١) في مخطوط الر ن « الخفاف ،



لم يمسحها الماء ، فتمسك بهذا من يقول بأجزاء المسح ، ويحمل الإنكار على ترك التعميم ، لكن الرواية المتفق عليها أرجح فتحمل هذه الرواية عليها بالتأويل ، فيحتمل أن يكون معنى قوله « لم يمسحها الماء » أى ماء الغسل جمعا بين الروايتين . وأصرح من ذلك رواية مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلا لم يغسل عقبه فقال ذلك . وأيضا فن قال بالمسح لم يوجب مسح المقب ، والحديث حجة عليه . وقال الطحاوى : لما أمرهم بتعميم غسل الرجلين حتى لا يبقى منهما لمعة دل على أن فرضها الغسل . وتعقبه ابن المنير بأن التعميم لا يستلزم الغسل ، فالرأس نعم بالمسح وليس فرضها الغسل . قوله ( أرجلنا ) قابل الجمع بالجمع فالأرجل موزعة على الرجال فلا يلزم أن يكون لكل رجل أرجل . قوله ( ويل ) جازا ابتداء بالنكرة لأنه دعاء واختلف في معناه على أقوال : أظهرها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا « ويل واد في جهنم » قال ابن خزيمة : لو كان الماسح مؤديا للفرض لما توعده بالنار ، وأشار بذلك الى ما في كتب الخلاف عن الشيعة أن الواجب المسح أخذا بظاهر قراءة ( وأرجلكم ) بالخفض ، وقد تواترت الأخبار عن النبي ﷺ في صفة وضوئه أنه غسل رجله وهو المبين لأمر الله ، وقد قال في حديث عمرو بن عبسة الذى رواه ابن خزيمة وغيره مطولا في فضل الوضوء « ثم يغسل قدميه كما أمره الله » ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلاف ذلك إلا عن علي وابن عباس وأنس ، وقد ثبت عنهم الرجوع عن ذلك ، قال عبد الرحمن بن أبي ليلى : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على غسل القدمين ، رواه سعيد بن منصور . وادعى الطحاوى وابن حزم أن المسح منسوخ . والله أعلم . قوله ( للاعقاب ) أى المبرئية اذ ذاك فاللام للعهد ويلتحق بها ما يشاركها في ذلك ، والعقب مؤخر القدم قال البغوى : معناه ويل لأصحاب الاعقاب المقصرين في غسلها . وقيل أراد أن العقب مختص بالعقاب إذا قصر في غسله . وفي الحديث تعليم الجاهل ، ورفع الصوت بالإنكار ، وتكرار المسألة لتفهيم كما تقدم في كتاب العلم

**٢٨ باب - المضمضة في الوضوء .** قاله ابن عباس وعبد الله بن زيد - رضى الله عنهم - عن النبي ﷺ

١٦٤ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاء بن يزيّد عن سحران مولى عثمان بن عفان أنه رأى عثمان دعا بوضوء فأفرغ على يديه من إنائه ففعلها ثلاث مرات ، ثم أدخل يمينه في الوضوء ، ثم تيمم وضوءا واستنشق واستنثر ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، ويديه إلى المرفقين ثلاثا ، ثم مسح برأسه ، ثم غسل كل رجل ثلاثا ، ثم قال : رأيت النبي ﷺ يتوضأ نحو وضوئى هذا وقال « من توضأ نحو وضوئى هذا ، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه ، غفر الله له ما تقدم من ذنبه »

قوله ( باب المضمضة في الوضوء ) أصل المضمضة في اللغة التحريك ، ومنه مضمض الناس في عينيه إذا تحركتا بالناس ، ثم اشتهر استعماله في وضع الماء في الفم وتحريكه ، وأما معناه في الوضوء الشرعى فأكله أن يضع الماء في الفم ثم يديره ثم يمججه ، والمشهور عن الشافعية أنه لا يشترط تحريكه ولا مجه وهو عجيب ، ولعل المراد أنه لا يتعين المجر بل لو ابتلعه أو تركه حتى يسيل أجزأ . قوله ( قاله ابن عباس ) قد تقدم حديثه في أوائل الطهارة . قوله ( وعبد الله بن زيد ) سيأتى حديثه قريبا . قوله ( ثم غسل كل رجل ) كذا للأصلي والكشميني ، ولا بن عساكر

كلتا رجليه وهي التي اعتمدها صاحب العمدة ، وللمستغلي والحوي كل رجلاه وهي تفيد تعميم كل رجل بالغسل ، وفي نسخة رجليه بالتثنية وهي بمعنى الأولى . قوله ( لا يحدث ) تقدمت مباحثه قريبا ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون المراد بذلك الإخلاص ، أو ترك العجب بأن لا يرى لنفسه مزية خشية أن يتغير فيتكبر فيهلك . قوله ( غفر الله له ) كذا للمستغلي ، ولغيره د غفر له ، على البناء للمفعول ، وقد تقدمت مباحثه ، إلا أن في هذا السياق من الزيادة رفع صفة الوضوء الى فعل النبي ﷺ ، وزاد مسلم في رواية ليونس د قال الزهري : كان علماؤنا يقولون هذا الوضوء أسبغ ما يتوضأ به أحد للصلاة ، وقد تمسك بهذا من لا يرى تثليث مسح الرأس كما سيأتي في باب مسح الرأس مرة إن شاء الله تعالى

## ٢٩ - باب غسل الأعقاب . وكان ابن سيرين يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ

١٦٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - وَكَانَ يَمُرُّ بِنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّؤْنَ مِنَ الْمِطْهَرَةِ - قَالَ : أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ قَالَ « وَيَلُ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »  
قوله ( باب غسل الاعقاب . وكان ابن سيرين ) هذا التعليق وصله المصنف في التاريخ عن موسى بن اسماعيل عن مهدي بن ميمون عنه ، وروى ابن أبي شيبة عن هشيم عن خالد عنه أنه كان اذا توضأ حرك خاتمه ، والاسنادان صحيحان ، فيحمل على أنه كان واسعا بحيث يصل الماء الى ما تحته بالتحريك ، وفي ابن ماجه عن أبي رافع مرفوعا نحوه باسناد ضعيف . قوله ( محمد بن زياد ) هو الجعفي المدني لا الإلهاني الحمصي . قوله ( وكان ) الواو حالية من مفعول سمعت ، والناس يتوضئون حال من فاعل يمر . قوله ( المطهرة ) بكسر الميم هي الإناء المعد للتطهر منه . قوله ( أسبغوا ) بفتح الهيمزة أى أكلوا ، وكأنه رأى منهم قصيرا وخشى عليهم . قوله ( فإن أبا القاسم ) فيه ذكر رسول الله ﷺ بكنيته وهو حسن ، وذكره بوصف الرسالة أحسن ، وفيه أن العالم يستدل على ما يقى به ليكون أوقع في نفس سامعه ، وقد تقدم شرح الأعقاب ، وإنما خصت بالذكر لصورة السبب كما تقدم في حديث عبد الله ابن عمرو ، فيلتحق بها ما في معناها من جميع الأعضاء التي قد يحصل التساهل في إسباغها . وفي الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن الحارث د ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار ، ولهذا ذكر في الترجمة أثر ابن سيرين في غسله موضع الخاتم لأنه قد لا يصل اليه الماء إذا كان ضيقا . والله أعلم

## ٣٠ - باب غسل الرجلين في التَّغْلِيلِ ، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى التَّغْلِيلِ

١٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ عُبيدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْبَابِكَ يَصْنَعُهَا . قَالَ : وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ ؟ قَالَ : رَأَيْتَكَ لَا تَمْسُ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ ، وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالضُّفْرَةِ ، وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ تُهَيِّلْ أَنْتَ حَتَّى كَانِ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : أَمَّا الْأَرْكَانُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانَيْنِ . وَأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ

اللَّهُ ﷻ يَلْبَسُ النَّمْلَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا . وَأَمَّا الصُّفْرَةُ فَأَنَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا . وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَأَنَّى لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷻ يَرْبِطُ حَتَّى تَنْفَيْتَ بِهِ رِاحِلَتَهُ

[ الحديث ١٦٦ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ١٥٥٢ ، ١٦٠٩ ، ٢٨٦٥ ، ٥٨٥٩ ]

**قوله ( باب غسل الرجلين في النعلين )** ليس في الحديث الذي ذكره تصريح بذلك وإنما هو مأخوذ من قوله و يتوضأ فيها ، لأن الأصل في الوضوء هو الغسل ، ولأن قوله و فيها ، يدل على الغسل ، ولو أريد المسح لقال عليها . **قوله ( ولا يمسح على النعلين )** أي لا يكتفي بالمسح عليهما كما في الخفين ، وأشار بذلك إلى ما روى عن علي وغيره من الصحابة أنهم مسحوا على نعالهم في الوضوء ثم صلوا ، وروى في ذلك حديث مرفوع أخرجه أبو داود وغيره من حديث المغيرة بن شعبة لكن ضعفه عبد الرحمن بن مهدي وغيره من الأئمة ، واستدل الطحاوي على عدم الإجزاء بالإجماع على أن الخفين إذا تحرقا حتى تبدو القدمان أن المسح لا يجرى عليهما ، قال : فكذلك النعلان لانهما لا يفيدان القدمين . انتهى . وهو استدلال صحيح ، لكنه منازع في نقل الإجماع المذكور ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة ، ولكن نشير إلى ملخص منها : فقد تمسك من اكتفى بالمسح بقوله تعالى ( وأرجلكم ) عطفاً على ( وامسحوا برؤوسكم ) فذهب إلى ظاهرها جماعة من الصحابة والتابعين ، لحكي عن ابن عباس في رواية ضعيفة والثابت عنه خلافه ، وعن عكرمة والشعبي وقتادة ، وهو قول الشيعة . وعن الحسن البصري الواجب الغسل أو المسح ، وعن بعض أهل الظاهر يجب الجمع بينهما ، وحجة الجمهور الأحاديث الصحيحة المذكورة وغيرها من فعل النبي ﷺ فإنه بيان للراد ، وأجابوا عن الآية بأجوبة منها أنه قرئ وأرجلكم بالنصب عطفاً على أيديكم ، وقيل معطوف على محل برؤوسكم كقوله ( يا جبال أوّبي ممة والطير ) بالنصب . وقيل المسح في الآية محمول لمشروعية المسح على الخفين فحملوا قراءة الجر على مسح الخفين وقراءة النصب على غسل الرجلين ، وقرر ذلك أبو بكر بن العربي تقريراً حسناً فقال ما ملخصه : بين القراءتين تعارض ظاهر ، والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب ، وإلا عمل بالقدر الممكن ، ولا يتأتى الجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد في حالة واحدة لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح ، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار ، فبقي أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين وعملًا بالقدر الممكن . وقيل إنما عطف على الرؤوس المسوحة لأنها مظنة لكثرة صب الماء عليها فلنزع الإسراف عطف ، وليس المراد أنها تسمح حقيقة . ويدل على هذا المراد قوله ( إلى السكبين ) لأن المسح رخصة فلا يقيد بالغاية ، ولأن المسح يطلق على الغسل الخفيف ، يقال مسح أطرافه لمن توضأ ، ذكره أبو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما . **قوله ( عبيد بن جريح )** هو مدني مولى بني تميم ، وليس بينه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولى بني أمية نسب ، وقد تقدم في المقدمة أن الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن أن هذا عمه وليس كذلك ، وهذا الإسناد كله مدنيون ، وفيه رواية الأقران لأن عبيداً وسعيداً تابعيان من طبقة واحدة . **قوله ( أربعاً )** أي أربع خصال . **قوله ( لم أر أحداً من أصحابك )** أي أصحاب رسول الله ﷺ والمراد بعضهم ، والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بما ذكر دون غيره من رآهم عبيد . وقال المازري : يحتمل أن يكون مراده لا يصنعون غيرك مجمعة وإن كان يصنع بعضها . **قوله ( الأركان )** أي أركان السكبة الأربعة ، وظاهره أن غير ابن عمر من الصحابة الذين رآهم

عبيد كانوا يستلون الأركان كلها ، وقد صح ذلك عن معاوية وابن الزبير ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الحج إن شاء الله تعالى . قوله ( السبئية ) بكسر المهملة هي التي لا شعر فيها ، مشتقة من السبت وهو الخلق قاله في التهذيب ، وقيل السبت جلد البقر المدبوغ بالقرظ ، وقيل بالسبت بضم أوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتهى ، وقال الهروي قيل لها سبئية لأنها نسبت بالدباغ أي لانت به ، يقال رطبة منسبته أي لينة . قوله ( نصيغ ) بضم اللام الواحدة وحكى فتحها وكسرهما ، وهل المراد صيغ الثوب أو الشعر ؟ يأتي الكلام على ذلك حيث ذكره المصنف في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . قوله ( أهل الناس ) أي رفعوا أصواتهم بالتلبية من أول ذى الحجة . قوله ( ولم تهل أنت حتى كان ) ولمسلم حتى يكون ( يوم التروية ) أي الثامن من ذى الحجة ، ومراده قتل أنت حينئذ . وتبين من جواب ابن عمر أنه كان لا يهل حتى يركب قاصدا إلى منى ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة أيضا في الحج إن شاء الله تعالى . قوله ( قال عبد الله ) أي ابن عمر مجيبا لعبيد . وللمصنف في اللباس : فقال له عبد الله بن عمر . . . قوله ( اليمانيين ) ثنية يمان والمراد بهما الركن الأسود والذي يسامته من مقابلة الصفا ، وقيل للأسود يمان تغليبا . قوله ( فاني أحب أن أصيغ ) والكشميني والباقيين : فأننا أحب ، كالتي قبلها ، وسيأتي باقي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالنَّسْلِ

١٦٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَسْلِ إِبْنَتِهِ « أْبْدَانُ يَمَانِيْنَهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا »

[ الحديث ١٦٧ - أطرافه في : ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ]

١٦٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَغْلِيهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ

[ الحديث ١٦٨ - أطرافه في : ٤٢٦ ، ٤٢٨٠ ، ٥٨٥٤ ، ٥٩٢٦ ]

قوله ( باب التيمن ) أي الابتداء باليمين . قوله ( اسماعيل ) هو ابن علي ، وخالد هو الخذاء . والاسناد كله بصريون . قوله ( في غسل ) أي في صفة غسل ابنته زينب عليها السلام كما سيأتي تحقيقه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وأورد المصنف من الحديث طرفا ليعين به المراد بقول عائشة « يعجبه التيمن » ، إذ هو لفظ مشترك بين الابتداء باليمين وتعاطى الشيء باليمين والتبرك وقصد اليمين ، فبان بحديث أم عطية أن المراد بالطهور الأول . قوله ( سمعت أبي ) هو سليم بن أسود المحارب الكوفي أبو الشعثاء مشهور بكنته أكثر من اسمه ، وهو من كبار التابعين كشيخه مسروق فهما قرينان كما أن أشعث وشعبة قرينان وهما من كبار أتباع التابعين . قوله ( كان يعجبه التيمن ) قيل لأنه كان يحب الثأل الحسن إذ أصحاب اليمين أهل الجنة . وزاد المصنف في الصلاة عن سليمان بن حرب عن شعبة « ما استطاع ، فبه على المحافظة على ذلك ما لم ينزع مانع . قوله ( في تنعله ) أي لبس نعله ( وترجله ) أي ترجيل شعره وهو تريحه ودهنه ، قال في المشارق : رجل شعره إذا مشطه بماء أو دهن ليلين ويرسل الثائر ويمد المنقبض . زاد أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة وسواكه . قوله ( في شأنه كله ) كذا للأكثر من الرواة بغير واو ، وفي

رواية أبي الوقت باثبات الواو وهي التي اعتمدها صاحب العمدة ، قال الشيخ تقي الدين : هو عام مخصوص ، لأن دخول الحلاء والخروج من المسجد ونحوهما يبدأ فيهما باليسار انتهى . وتأكيده الشان ، بقوله كله ، يدل على التعميم ، لأن التأكيد يرفع المجاز فيمكن أن يقال حقيقة الشان ما كان فعلا مقصودا ، وما يستحب فيه التيسار ليس من الافعال المقصودة بل هي إما تروك وإما غير مقصودة ، وهذا كله على تقدير إثبات الواو ، وأما على إسقاطها فقوله « في شأنه كله » متعلق بيمينه لا باليمين أي يعجبه في شأنه كله التيمن في تنعله الخ ، أي لا يترك ذلك سفرا ولا حضرا ولا في فراغه ولا شغله ونحو ذلك . وقال الطيبي قوله « في شأنه » يدل من قوله « في تنعله » ، بإعادة العامل . قال : وكأنه ذكر التنعل لتعلقه بالرجل والرجل لتعلقه بالرأس والطور لكونه مفتاح أبواب العبادة ، فكأنه نبه على جميع الأعضاء فيكون كبديل الكل من الكل . قلت : ووقع في رواية مسلم بتقديم قوله « في شأنه كله » ، على قوله « في تنعله الخ » ، وعليها شرح الطيبي ، وجميع ما قدمناه مبنى على ظاهر السياق الوارد هنا ، لكن بين المصنف في الأطلعة من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة أن أشعث شيخه كان يحدث به تارة مقتصر على قوله « في شأنه كله » ، وتارة على قوله « في تنعله الخ » ، وزاد الاسماعيلي من طريق غندر عن شعبة أن عائشة أيضا كانت تجمله تارة وتبينه أخرى ، فعلى هذا يكون أصل الحديث ما ذكر من التنعل وغيره ، ويؤيده رواية مسلم من طريق أبي الأحوص وابن ماجه من طريق عمرو بن عبيد كلاهما عن أشعث بدون قوله « في شأنه كله » ، وكأن الرواية المقتصرة على « في شأنه كله » ، من الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية لمسلم « في طهوره ونعله » ، بفتح النون واسكان العين أي هيئة تنعله ، وفي رواية ابن ماهان في مسلم « ونعله » ، بفتح العين . وفي الحديث استحباب البداءة بشق الرأس اليمين في الترجل والفعل والخلق ، ولا يقال هو من باب الإزالة فيبدأ فيه باليسار بل هو من باب العبادة والتزيين ، وقد ثبت الابتداء بالشق اليمين في الخلق كما سيأتي قريبا ، وفيه البداءة بالرجل اليميني في التنعل وفي لإذاتها باليسرى وفيه البداءة باليد اليميني في الوضوء وكذا الرجل ، وبالشق اليمين في الفصل . واستدل به على استحباب الصلاة عن يمين الإمام وفي ميمنة المسجد وفي الأكل والشرب باليمين ، وقد أورده المصنف في هذه المواضع كلها ، قال النووي : قاعدة الشرع المستمرة استحباب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم والتزيين ، وما كان بضدما استحب فيه التيسار . قال : وأجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة من خالفها فاته الفضل وتم وضوؤه انتهى . ومراده بالعلماء أهل السنة ، وإلا فذهب الشيعة الوجوب ، وغلط المرتضى منهم ففسبه للشافعي ، وكأنه ظن أن ذلك لازم من قوله بوجوب الترتيب ، لكنه لم يقل بذلك في اليدين ولا في الرجلين لأنهما بمنزلة العضو الواحد ، ولأنهما جمعا في لفظ القرآن . لكن بشكل على أصحابه حكمهم على الماء بالاستعمال إذا انتقل من يد إلى يد أخرى ، مع قولهم بأن الماء مادام مترددا على العضو لا يسمى مستعملا ، وفي استدلالهم على وجوب الترتيب بأنه لم ينقل أحد في صفة وضوء النبي ﷺ أنه توضأ منكسا ، وكذلك لم ينقل أحد أنه قدم اليسرى على اليميني . ووقع في البيان للعمرائي والتجريد للبندنجي نسبة القول بالوجوب إلى الفقهاء السبعة ، وهو تصحيف من الشيعة . وفي كلام الرافعي ما يؤم أن أحد قال بوجوبه ، ولا يعرف ذلك عنه بل قال الشيخ الموفق في المغني : لا نعلم في عدم الوجوب خلافا

### ٣٢ - باب التماس الوضوء إذا حانت الصلاة

وقالت عائشة : حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالتَمَسَ الْمَاءَ فَلَمْ يَوْجَدْ ، فَنَزَلَ التَّيْمُمَ

١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَحَانَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ ، فَالتَمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَوْضُوءٍ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ . قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبِغُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، حَتَّى تَوْضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ

[ اخذت ١٦٩ - أطرافه في : ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٣٥٧٢ ، ٣٥٧٣ ، ٣٥٧٤ ، ٣٥٧٥ ]

قوله ( باب التماس الوضوء ) بفتح الواو أى طلب الماء للوضوء ( اذا حانت ) بالمهمله أى قربت ( الصلاة ) والمراد وقتها الذى توقع فيه . قوله ( وقالت عائشة ) هذا طرف من حديثها فى قصة نزول آية التيمم وسيأتى فى كتاب التيمم إن شاء الله تعالى ، وساقه هنا بلفظ عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وهو موصول عنده فى تفسير المائدة ، قال ابن المنير : أراد الاستدلال على أنه لا يجب طلب الماء للتطهير قبل دخول الوقت لأن النبي ﷺ لم ينكر عليهم التأخير فدل على الجواز . قوله ( فالتمس ) بالضم على البناء للفعول ، وللكشميين « فالتسوا » . قوله ( وحان ) وللكشميين « وحانت » ، والواو للحال بتقدير قد . قوله ( الوضوء ) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به . قوله ( فلم يجدوا ) وللكشميين « فلم يجدوه » ، بزيادة الضمير . قوله ( فأتى ) بالضم على البناء للفعول ، وبين المصنف فى رواية قتادة أن ذلك كان بالزوراء وهو سوق بالمدينة . قوله ( بوضوء ) بالفتح أى باناء فيه ماء ليتوضأ به ، ووقع فى رواية ابن المبارك « لجاء رجل بقدر فيه ماء يسير ، فصغر أن يبسط ﷺ فيه كفه فضم أصابعه » ، ونحوه فى رواية حميد الآتية فى باب الوضوء من المخصب . قوله ( ينبغ ) بفتح أوله وضم الموحدة ويجوز كسرهما وقتحها ، وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث فى كتاب علامات النبوة مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله ( حتى توضؤوا من عند آخرهم ) قال الكرماني حتى للتدرج ومن للبيان ، أى توضأ الناس حتى توضأ الذين عند آخرهم وهو كناية عن جميعهم ، قال : وعند بمعنى فى لأن عند وإن كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضى أن تكون لطلق الظرفية ، فكأنه قال : الذين هم فى آخرهم . وقال التيمي : المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة إلى الآخر . وقال النووي : من هنا بمعنى الى وهى لغة . وتعقبه الكرماني بأنها شاذة ، قال : ثم إن الى لا يجوز أن تدخل على عند ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن « الى » لا تدخل على « عند » ، ويلزم عليه وعلى ما قال التيمي أن لا يدخل الأخير ، لكن ما قاله الكرماني من أن الى لا تدخل على عند لا يلزم مثله فى « من » ، وإذا وقعت بمعنى الى ، وعلى توجيه النووي يمكن أن يقال : عند زائدة . وفى الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان فى مأنة فضل عن وضوئه . وفيه أن اغتراف المتوضىء من الماء القليل لا يصح . الماء مستعملا ، واستدل به الشافعى على أن الامر بغسل اليد قبل إدخالها الإناء أمر نذبه لا حتم . ( تنبيه ) : قال ابن بطال : هذا الحديث - يعنى حديث نبغ الماء - شهده جمع من الصحابة ، إلا

أنه لم يرو إلا من طريق أنس وذلك لطول عمره ولطلب الناس علو السند . كذا قال . وقد قال القاضي عياض : هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجهم الغفير عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة ، بل لم يؤثر عن أحد منهم إنكار ذلك فهو ملتحق بالقطعي من معجزاته انتهى . فانظر كم بين الكلامين من التفاوت . وسنحرر هذا الموضوع في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٣٣ - **باب** للماء الذي يُسَلُّ به شعرُ الإنسان . وكان عطاءه لا يرى به بأساً أن يتخذَ منها الخُيوطُ والحبالُ . وسُورِ الكلابِ وتَمَرُّها في المسجدِ . وقال الزُّهريُّ : إذا وَلَغَ في إناء ليس له وضوءٌ غيرهُ يَتَوَضَّأُ به . وقال سُفيانُ : هَذَا النِّقَةُ بَعِينِهِ ، يقول الله تعالى ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾ وهذا ماء . وفي النفسِ منه شيءٌ ، يَتَوَضَّأُ به وَيَتَيَمَّمُ

**قوله** ( باب الماء ) أى حكم الماء الذى يغسل به شعر الانسان . أشار المصنف الى أن حكمه الطهارة ، لأن المغتسل قد يقع في ماء غسله من شعره ، فلو كان نجسا لتنجس الماء بملاقاته ، ولم ينقل أن النبي ﷺ تجنب ذلك في اغتساله ، بل كان يخلل أصول شعره كما سيأتي ، وذلك يفضي غالبا الى تناثر بعضه فدل على طهارته ، وهو قول جمهور العلماء ، وكذا قاله الشافعي في القديم ، ونص عليه في الجديد أيضا وصححه جماعة من أصحابه وهي طريقة الحراسانيين ، وصحح جماعة القول بتنجيسه وهي طريقة العراقيين ، واستدل المصنف على طهارته بما ذكره من الحديث المرفوع ، وتعقب بأن شعر النبي ﷺ مكرم لا يقاس عليه غيره ، وتقضه ابن المنذر والخطابي وغيرهما بأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل والأصل عدمه ، قالوا : ويلزم القائل بذلك أن لا يحتاج على طهارة المني بأن عائشة كانت تفركه من ثوبه ﷺ لإمكان أن يقال له منيه طاهر فلا يقاس على غيره ، والحق أن حكمه حكم جميع المكلفين في الأحكام التكليفية إلا فيما خص بدليل ، وقد تكاثرت الأدلة على طهارة فضلاته وعد الأئمة ذلك في خصائصه ، فلا يلتفت الى ما وقع في كتب كثير من الشافعية مما يخالف ذلك فقد استقر الأمر بين أئمتهم على القول بالطهارة ، وهذا كله في شعر الآدمي ، أما شعر الحيوان غير المأكول المذكي ففيه اختلاف مبنى على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا ، فالاصح عند الشافعية أنه ينجس بالموت ، وذهب جمهور العلماء الى خلافه ، واستدل ابن المنذر على أنه لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت ولا بالانقصال بأنهم أجمعوا على طهارة ما يجر من الشاة وهي حية ، وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية ، فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها ، وعلى التسوية بين حالي الموت والانقصال والله أعلم . وقال البغوي في شرح السنة في قوله ﷺ في شاة ميمونة « إنما حرم أكلها » : يستدل به لمن ذهب الى أن ما عدا ما يؤكل من أجزاء الميتة لا يحرم الانتفاع به اهـ . وسيأتي الكلام على ريش الميتة وعظمها في باب مفرد من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وكان عطاء ) هذا التعليق وصله محمد بن إسحق الفاكهي في أخبار مكة بسند صحيح الى عطاء وهو ابن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا بالانتفاع بشعور الناس التي تحلق بمنى . **قوله** ( وسور الكلاب ) هو بالجر عطفا على قوله « الماء » والتقدير وباب سور الكلاب أى ما حكمه ؟ والسور البقية . والظاهر من تصرف المصنف أنه يقول بطهارته . وفي بعض النسخ بعد قوله في المسجد . وأكلها ، وهو من إضافة المصدر الى الفاعل . **قوله** ( وقال الزهري اذا ولغ الكلب ) جمع المصنف في هذا الباب

بين مسألتين وهما حكم شعر آدمي وسور الكلب ، فذكر الترجمة الاولى وأثرها معها ، ثم تنى بالثانية وأثرها معها ، ثم رجع الى دليل الاولى من الحديث المرفوع ، ثم تنى بأدلة الثانية . وقول الزهرى هذا رواه الوليد بن مسلم في مصنفه عن الاوزاعي وغيره عنه ولفظه « سمعت الزهرى في إناء ولغ فيه كلب فلم يجدوا ماء غيره ، قال : يتوضأ به ، ، وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريقه بسند صحيح . قوله ( وقال سفيان ) المتبادر الى الذهن أنه ابن عيينة لكونه معروفا بالرواية عن الزهرى دون الثوري ، لكن المراد به هنا الثوري ، فان الوليد بن مسلم عقب أثر الزهرى هذا بقوله : فذكرت ذلك لسفيان الثوري فقال والله هذا الفقه بعينه .. فذكره ، وزاد بعد قوله شيء « فأرى أن يتوضأ به ويتيمم » ، فسمى الثوري الأخذ بدلالة العموم فقها ، وهي التي تضمنها قوله تعالى ﴿ فلم يجدوا ماء ﴾ لكونها نكرة في سياق النفي فتعم ولا تخص إلا بدليل ، وتنجيس الماء ببولغ الكلب فيه غير متفق عليه بين أهل العلم . وزاد من رأيه التيمم احتياطاً . وتعقبه الإسماعيلي بأن اشتراطه جواز التوضؤ به إذا لم يجد غيره يدل على تنجيسه عنده ، لأن الظاهر يجوز التوضؤ به مع وجود غيره . وأجيب بأن المراد أن استعمال غيره مما لم يختلف فيه أولى ، فأما إذا لم يجد غيره فلا يعدل عنه - وهو يعتقده طهارته - الى التيمم ، وأما قتيبا سفيان بالتيمم بعد الوضوء به فلا نه رأى أنه ماء مشكوك فيه من أجل الاختلاف فاحتاط للعبادة ، وقد تعقب بأنه يلزم من استعماله أن يكون جسده طاهراً بلا شك فيصير باستعماله مشكوكاً في طهارته ، ولهذا قال بعض الأئمة : الأولى أن يريق ذلك الماء ثم يتيمم والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في رواية أبي الحسن القاسبي عن أبي زيد المروزي في حكاية قول سفيان : يقول الله تعالى فان لم تجدوا ماء ، وكذا حكاة أبو نعيم في المستخرج على البخاري ، وفي باقي الروايات ﴿ فلم تجدوا ﴾ وهو الموافق للتلاوة . وقال القاسبي : وقد ثبت ذلك في الأحكام لاسماعيل القاضي - يعني بإسناده الى سفيان - قال : وما أعرف من قرأ بذلك . قلت : لعل الثوري حكاة بالمعنى وكان يرى جواز ذلك ، وكان هذا هو الذي جرح المصنف أن يأتي بمثل هذه العبارة في كتاب التيمم كما سيأتي إن شاء الله تعالى

١٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل قال حدثنا إسرائيل عن عاصم عن ابن سيرين قال : قلت لعبيدة عندنا من شعر النبي ﷺ أصبناه من قبل أنس - أو من قبل أهل أنس - فقال : لأن تكون عندى شجرة منه أحب إلى من الدنيا وما فيها

[ الحديث ١٧٠ - طرّفه في : ١٧١ ]

١٧١ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم قال أخبرنا سعيد بن سليمان قال حدثنا عباد عن ابن عوف عن ابن سيرين عن أنس أن رسول الله ﷺ لما حلق رأسه كان أبو طلحة أول من أخذ من شعره

**قوله** ( عن عاصم ) هو ابن سليمان ، وابن سيرين هو محمد ، وعبيدة هو ابن عمر ، والسلماني أحد كبار التابعين المخضرمين أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بستين ولم يره . **قوله** ( من شعر النبي ﷺ ) أى شيء . **قوله** ( أصبناه ) أى حصل لنا من جهة أنس بن مالك . وأراد المصنف بإيراد هذا الأثر تقرير أن الشعر الذي حصل لأبي طلحة كما في الحديث الذي يليه بقى عند آل بيته الى أن صار لمواليهم منه لأن سيرين والد محمد كان مولى أنس بن مالك وكان أنس



ريب أبي طلحة . ووجه الدلالة منه على الترجمة أن الشعر طاهر وإلا لما حفظوه ولا تمنى عبدة أن يكون عنده شعرة واحدة منه ، وإذ كان طاهرا فالماء الذي يغسل به طاهر . قوله (حدثنا عباد) هو ابن عباد المهلبى ، وقد نزل البخارى في هذا الاسناد لأنه قد سمع من شيخ شيخه سعيد بن سليمان ، بل سمع من أبي عاصم وغيره من أصحاب ابن عون فيقع بينه وبين ابن عون واحد ، وهنا بينه وبينه ثلاثة أنفس . قوله ( لما خلق ) أى أمر الخلاق خلقه ، فأضاف الفعل اليه مجازا ، وكان ذلك في حجة الوداع كما سنبينه . قوله ( كان أبو طلحة ) يعنى الانصارى زوج أم سليم والدة أنس ، وقد أخرج أبو عوادة في صحيحه هذا الحديث من طريق سعيد بن سليمان المذكور أبيين مما ساقه محمد بن عبد الرحيم ولفظه « ان رسول الله ﷺ أمر الخلاق لخلق رأسه ، ودفع الى أبي طلحة الشق الايمن ، ثم حلق الشق الآخر فأمره أن يقسمه بين الناس » . ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام بن حسان عن ابن سيرين بلفظ « لما رمى الجرة ونحر نسكه تناول الخالق شقه الايمن خلقه ، ثم دعا أبا طلحة فأعطاه إياه ، ثم ناوله الشق الايسر خلقه فأعطاه أبا طلحة فقال : اقسمه بين الناس » ، وله من رواية حفص بن غياث عن هشام أنه قسم الايمن فيمن يليه ، وفى لفظ « فوزعه بين الناس الشعرة والشعرتين ، وأعطى الايسر أم سليم » ، وفى لفظ « أبا طلحة » ، ولا تناقض في هذه الروايات ، بل طريق الجمع بينها أنه ناول أبا طلحة كلا من الشقين فأما الايمن فوزعه أبو طلحة بأمره وأما الايسر فأعطاه لام سليم زوجته بأمره ﷺ أيضا ، زاد أحد فى رواية له لتجعله فى طيها ، وعلى هذا فالضمير فى قوله « يقسمه » فى رواية أبي عوادة يعود على الشق الايمن ، وكذا قوله فى رواية ابن عيينة « فقال اقسمه بين الناس » قال الثورى : فيه استحباب البداء بالشق الايمن من رأس المخلوق ، وهو قول الجمهور خلافا لأبى حنيفة ، وفيه طهارة شعر الأذى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا ، وفيه التبرك بشعره ﷺ وجواز اقتنائه ، وفيه المواساة بين الأصحاب فى العطية والهدية . أقول : وفيه أن المواساة لا تستلزم المساواة . وفيه تغيل من يتولى التفرقة على غيره ، قال : واختلفوا فى اسم الخالق فالصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكر البخارى ، وقيل هو خراش بن أمية وهو بمعجمتين اه . والصحيح أن خراشا كان الخالق بالحديبية . والله أعلم

وقع هنا - فى رواية ابن عساكر - قبل إيراد حديث مالك « باب اذا شرب الكلب فى الإناء »

١٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَجْمًا »

قوله ( اذا شرب ) كذا هو فى الموطأ ، والمشهور عن أبي هريرة من رواية جمهور أصحابه عنه « اذا ولغ » ، وهو المعروف فى اللغة ، يقال ولغ بلغ - بالفتح فهما - إذا شرب بطرف لسانه ، أو أدخل لسانه فيه لحركة ، وقال ثعلب : هو أن يدخل لسانه فى الماء وغيره من كل مائع فيحركه ، زاد ابن درستويه : شرب أو لم يشرب . وقال ابن مكى : فان كان غير مائع يقال لعقه . وقال المطرزي : فان كان فارغا يقال لحسه . وادعى ابن عبد البر أن لفظ « شرب » لم يروه إلا مالك ، وأن غيره رواه بلفظ « ولغ » ، وليس كما ادعى فقد رواه ابن خزيمة وابن المنذر من طريقين عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « اذا شرب » ، لكن المشهور عن هشام بن حسان بلفظ « اذا ولغ » ، كذا أخرجه مسلم وغيره من طرق عنه ، وقد رواه عن أبي الزناد شيخ مالك بلفظ

« إذا شرب ، وراقه بن عمر أخرجه المجوزقي ، وكذا المغيرة بن عبد الرحمن أخرجه أبو يعلى ، نعم وروى عن مالك بلفظ « إذا ولغ » أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور له عن اسماعيل بن عمر عنه ، ومن طريقه أورده الاسماعيلي ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت له من طريق أبي على الحنفى عن مالك ، وهو في نسخة صحيحة من سنن ابن ماجه . رواية روح بن عباد عن مالك أيضا ، وكان أبا الزناد حدث به باللفظين لتقاربهما في المعنى ، لكن الشرب كما بينا أخص من الولوغ فلا يقوم مقامه . ومفهوم الشرط في قوله إذا ولغ يقتضى قصر الحكم على ذلك ، لكن إذا قلنا إن الأمر بالغسل للتنجيس يتعدى الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلا ، ويكون ذكر الولوغ للغالب ، وأما إلحاق باقى أعضائه كيدته ورجله فالذهب المنصوص أنه كذلك لأن فيه أشرفها فيكون الباقي من باب الأولى ، وخصه في القديم بالأول ، وقال النووى في الروضة : إنه وجه شاذ . وفي شرح المذهب : إنه القوى من حيث الدليل ، والأولية المذكورة قد تمنع لكونه محل استعمال النجاسات . قوله ( فى إناء أحكم ) ظاهره الصوم فى الآنية ، ومفهومه يخرج الماء المستنقع مثلا ، وبه قال الأوزاعى مطلقا ، لكن إذا قلنا بأن الغسل للتنجيس يجرى الحكم فى القليل من الماء دون الكثير ، والاضافة التى فى إناء أحكم يلغى اعتبارها هنا لأن الطهارة لا تتوقف على ملكه ، وكذا قوله فليغسله لا يتوقف على أن يكون هو الغاسل . وزاد مسلم والنسائى من طريق على بن مسهر عن الأعمش عن أبى صالح وأبى رزين عن أبى هريرة فى هذا الحديث « فليرقه » وهو يقوى القول بأن الغسل للتنجيس ، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاما ، فلو كان طاهرا لم يؤمر بارتقائه للنهى عن إضاعة المال ، لكن قال النسائى : لا أعلم أحدا تابع على بن مسهر على زيادة فليرقه . وقال حمزة الكنانى : إنها غير محفوظة . وقال ابن عبد البر : لم يذكرها الحفاظ من أصحاب الأعمش كأبى معاوية وشعبة . وقال ابن منده : لا تعرف عن النبى ﷺ بوجه من الوجوه إلا عن على بن مسهر بهذا الإسناد . قلت : قد ورد الأمر بالإراقة أيضا من طريق عطاء عن أبى هريرة مرفوعا أخرجه ابن عدى ، لكن فى رفعه نظر ، والصحيح أنه موقوف . وكذا ذكر الإراقة حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة موقوفا وإسناده صحيح أخرجه الدارقطني وغيره . قوله ( فليغسله ) يقتضى الفور ، لكن حمله على الاستحباب إلا لمن أراد أن يستعمل ذلك الإناء . قوله ( سبعا ) أى سبع مرار ، ولم يقع فى رواية مالك الترتيب ولم يثبت فى شيء من الروايات عن أبى هريرة إلا عن ابن سيرين ، على أن بعض أصحابه لم يذكره . وروى أيضا عن الحسن وأبى رافع عند الدارقطني وعبد الرحمن والد السدى عند البزار . واختلف الرواة عن ابن سيرين فى محل غسلة الترتيب ، فلبسلى وغيره من طريق هشام بن حسان عنه « أولاهن » وهى رواية الأكثر عن ابن سيرين وكذا فى رواية أبى رافع المذكورة ، واختلف عن قتادة عن ابن سيرين فقال سعيد بن بشير عنه « أولاهن » أيضا أخرجه الدارقطني ، وقال أبان عن قتادة « السابعة » أخرجه أبو داود ، وللشافعى عن سفيان عن أيوب عن ابن سيرين « أولاهن أو إحداهن (١) » . وفى رواية السدى عن البزار « إحداهن » وكذا فى رواية هشام بن عروة عن أبى الزناد عنه ، فطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال لإحداهن مهمة وأولاهن والسابعة معينة و « أو » ، إن كانت فى نفس الخبر فهى للتخيير فقتضى حمل المطلق على المقيد أن يحمل على أحدهما لأن فيه زيادة على

(١) فى غسلة الرياض « أو أخرجهن »

الرواية المصينة ، وهو الذى نص عليه الشافعى فى الأم والبويطى وصرح به المرعى وغيره من الأصحاب وذكره ابن دقيق العيد والسبكي بحثا ، وهو منصوص كما ذكرنا . وإن كانت د أو ، شكنا من الراوى فرواية من عين ولم يشك أولى من رواية من أتهم أو شك ، فيبقى النظر فى الترجيح بين رواية أولاهن ورواية السابعة ، ورواية أولاهن أرجح من حيث الاكثرية والأحفظية ومن حيث المعنى أيضا ، لأن ترتيب الأخيرة يقتضى الاحتياج الى غسلة أخرى لتنظيفه ، وقد نص الشافعى فى حرملة على أن الأولى أولى والله أعلم . وفى الحديث دليل على أن حكم النجاسة يتهدى عن محلها الى ما يجاورها بشرط كونه مائعا ، وعلى تنجيس المائعات إذا وقع فى جزء منها نجاسة ، وعلى تنجيس الإناء الذى يتصل بالمائع ، وعلى أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه وإن لم يتغير ، لأن ولوغ الكلب لا يغير الماء الذى فى الإناء غالبا ، وعلى أن ورود الماء على النجاسة يخالف ورودها عليه لأنه أمر باراقة الماء لما وردت عليه النجاسة ، وهو حقيقة فى إراقة جميعه وأمر بفسله ، وحقيقته تتأدى بما يسمى غسلا ولو كان ما يفضل به أقل مما أريق . ( فائدة ) : خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية ، فاما المالكية فلم يقولوا بالتقريب أصلا مع إيجابهم التسبيح على المشهور عندهم ، لأن الترتيب لم يقع فى رواية مالك ، قال القرافى منهم : قد صحت فيه الأحاديث ، فالحجب منهم كيف لم يقولوا بها . وعن مالك رواية أن الأمر بالتسبيح للندب ، والمعروف عند أصحابه أنه للوجوب لكنه للتعبد ليكون الكلب طاهرا عندهم . وأبدى بعض متأخريهم له حكمة غير التنجيس كما سيأتى . وعن مالك رواية بأنه نجس ، لكن قاعدته أن الماء لا ينجس إلا بالتغير . فلا يجب التسبيح للنجاسة بل للتعبد ، لكن يرد عليه قوله ﷺ فى أول هذا الحديث فيما رواه مسلم وغيره من طريق محمد بن سيرين وهمام بن منبه عن أبي هريرة د طهور إناء أحدكم ، لأن الطهارة تستعمل إما عن حدث أو خبث ، ولا حدث على الإناء فتعين الخبث . وأجيب بمنع الحصر لأن التيمم لا يرفع الحدث وقد قيل له طهور المسلم ، ولأن الطهارة تطلق على غير ذلك كقوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ) وقوله ﷺ د الدواك مطهرة للقم ، والجواب عن الأول بأن التيمم ناشئ عن حدث فلما قام ما يطهر الحدث سمي طهورا . ومن يقول بأنه يرفع الحدث يمنع هذا الإيراد من أصله (١) . والجواب عن الثانى أن ألفاظ الشرع إذا دارت بين الحقيقة اللغوية والشرعية حملت على الشرعية إلا إذا قام دليل ، ودعوى بعض المالكية أن المأمور بالفسل من ولوغه الكلب المنهى عن اتخاذه دون المأذون فيه يحتاج الى ثبوت تقدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالفسل ، والى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن فى اتخاذه ، لأن الظاهر من اللام فى قوله الكلب أنها للجنس أو لتعريف الماهية فيحتاج المدعى أنها للعهد الى دليل ، ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى ، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلب الكلب ، وأن الحكمة فى الأمر بفسله من جهة الطب لأن الشارع اعتبر السبح فى مواضع منه كقوله د صبوا على من سبع قرب ، وقوله د من نصبح بسبع تمرات عجوة . وتعقب بأن الكلب الكلب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالفسل من ولوغه ؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب منه ، أما فى ابتدائه فلا يتمتع . وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل والتعليل بالتنجيس أقوى لأنه فى معنى المنصوص ، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الفسل من ولوغ الكلب بأنه رجس رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافا

(١) وهو الصواب لظاهر الكتاب والسنة ، وليس مع من منع ذلك حجة بحسن الاعتماد عليها

والمشهور عن المالكية أيضا التفرة بين اناء الماء فيراقى ويفسل وبين اناء الطعام فيؤكل ثم يفسل الاناء تعبدا لان الامر بالاراقة عام فيخص الطعام منه بالنهي عن اضاءة المال ، وعروض بان النهي عن الاضاءة مخصوص بالامر بالاراقة ويترجح هذا الثاني بالاجماع على اراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المائعات ولو عظم ثمنه ، فثبت أن عموم النهي عن الاضاءة مخصوص بخلاف الامر بالاراقة ، واذا ثبتت نجاسة سوره كان أعم من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كأكل الميتة مثلا ، لكن الاول أرجح اذ هو الاصل ، ولانه يلزم على الثاني مشاركة غيره له في الحكم كلفرة مثلا ، واذا ثبتت نجاسة سوره لعينه لم يدل على نجاسة باقيه الا بطريق القياس كأن يقال لعابه نجس ففمه نجس لانه متعلق منه واللحاب عرق نه وفه أطيب بدنه فيكون عرقه نجسا واذا كان عرقه نجسا كان بدنه نجسا لان العرق متعلق من البدن ولكن هل يلتحق باقي أعضائه بلسانه في وجوب السبع والتتريب أم لا ؟ تقدمت الإشارة الى ذلك من كلام النووي ، وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التتريب ، واعتذر الطحاوي وغيره عنهم بامور ، منها كون أبي هريرة راويه أفق بثلاث غسلات فثبت بذلك نسخ السبع ، وتعقب بانه يحتمل أن يكون أفق بذلك لاعتقاده ندية السبع لا وجوبها أو كان نسي مارواه ، ومع الاحتمال لا يثبت النسخ ، وأيضاً فقد ثبت أنه أفق بالغسل سبعا ورواية من روى عنه موافقة فتياء لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد ومن حيث النظر ، أما النظر فظاهر وأما الاسناد فالمرافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه وهذا من أصح الاسانيد ، وأما المخالفة فن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الاول في القوة بكثير ، ومنها أن العندة أشد في النجاسة من سؤر الكلب ، ولم يقيد بالسبع فيكون الولوغ كذلك من باب الاولى . وأجيب بانه لا يلزم من كونها أشد منه في الاستقذار أن لا يكون أشد منها في تغليظ الحكم ، وبانه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار . ومنها دعوى أن الامر بذلك كان عند الامر بقتل الكلاب ، فلما نهى عن قتلها نسخ الامر بالغسل . وتعقب بأن الامر بقتلها كان في أوائل الهجرة والامر بالغسل متأخر جدا لانه من رواية أبي هريرة وعبد الله بن مغفل ، وقد ذكر ابن مغفل أنه سمع النبي ﷺ يأمر بالغسل وكان اسلامه سنة سبع كابي هريرة ، بل سياق مسلم ظاهر في أن الامر بالغسل كان بعد الامر بقتل الكلاب ، ومنها إلزام الشافعية بإيجاب ثمان غسلات عملا بظاهر حديث عبد الله بن مغفل الذي أخرجه مسلم ولفظه « فاعسلوه سبع مرات وعفروه الثامنة في التراب » ، وفي رواية أحمد « بالتراب » ، وأجيب بانه لا يلزم من كون الشافعية لا يقولون بظاهر حديث عبد الله بن مغفل أن يتركوا هم العمل بالحديث أصلا ورأسا ، لأن اعتذار الشافعية عن ذلك إن كان متجها فذاك ، وإلا فكل من الفريقين ملوم في ترك العمل به قاله ابن دقيق العيد . وقد اعتذر بعضهم عن العمل به بالاجماع على خلافه ، وفيه نظر لانه ثبت القول بذلك عن الحسن البصري ، وبه قال أحمد بن حنبل في رواية حرب الكرماني عنه ، ونقل عن الشافعي أنه قال : هو حديث لم أقف على صحته ، ولكن هذا لا يثبت العند لمن وقف على صحته ، وجمع بعضهم الى الترجيح لحديث أبي هريرة على حديث ابن مغفل ، والترجح لا يصار اليه مع إمكان الجمع ، والاخذ بحديث ابن مغفل يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس ، والزيادة من الثقة مقبولة . ولو سلكنا الترجيح في هذا الباب لم تقل بالتتريب أصلا لأن رواية مالك بدونه أرجح من رواية من أثبته ، ومع ذلك فقلنا به أخذنا بزيادة الثقة . وجمع بعضهم بين الحديثين بضرب من الجواز فقال : لما كان التراب جنسا غير الماء جعل اجتماعهما في المرة الواحدة معدودا باثنتين . وتعقبه ابن دقيق العيد

بأن قوله « وعفروه الثامنة بالتراب » ظاهر في كونها غسلة مستقلة ، لكن لو وقع التغير في أوله قبل ورود الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية ويكون إطلاق الغسلة على الترتيب مجازاً ، وهذا الجمع من مرجحات تعيين التراب في الأولى . والكلام على هذا الحديث وما يتفرع منه منتشر جداً ، ويمكن أن يفرد بالتصنيف . ولكن هذا القدر كاف في هذا المختصر . والله المستعان

١٧٣ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنْ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَزْوَاهُ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ »**  
[ الحديث ١٧٣ - أطرافه في : ٢٣٦٣ ، ٢٤٦٦ ، ٦٠٠٩ ]

**قوله** ( حدثنا اسحق ) هو ابن منصور الكوسج كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وشيخه عبد الرحمن تكلم فيه بعضهم لكنه صدوق ولم يفرد بهذا الحديث ، والاسناد منه فصاعداً مدنيون ، وأبوه وشيخه أبو صالح السمان تابعيان . **قوله** ( أن رجلاً ) لم يسم هذا الرجل وهو من بني إسرائيل كما سيأتي . **قوله** ( يأكل الثرى ) بالثنية أى يلعق التراب الندى . وفي المحكم الثرى التراب ، وقيل التراب الذى إذا بل لم يصير طيناً لازباً . **قوله** ( من العطش ) أى بسبب العطش . **قوله** ( يغرف له به ) استدل به المصنف على طهارة سقر الكلب لأن ظاهره أنه سقى الكلب فيه . وتعقب بأن الاستدلال به مبنى على أن شرح من قبلنا شرح لنا وفيه اختلاف ، ولو قلنا به لكان محله فيما لم ينسخ ، ومع إرخاء العنان لا يتم الاستدلال به أيضاً لاحتمال أن يكون صبه في شيء فسقاء أو غسل خفه بعد ذلك أو لم يلبسه بعد ذلك . **قوله** ( فشكل الله له ) أى أثنى عليه جزاءه على ذلك بأن قبل عمله وأدخله الجنة . وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في باب فضل سقى الماء من كتاب الشرب إن شاء الله تعالى

١٧٤ - وقال أحمد بن حنبل حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب قال حدثني حمزة بن عبد الله عن أبيه قال : كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد في زمان رسول الله ﷺ فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك **قوله** ( وقال أحمد بن حنبل ) بفتح المعجمة وكسر الموحدة . **قوله** ( حمزة بن عبد الله ) أى ابن عمر بن الخطاب . ( كانت الكلاب ) زاد أبو نعيم والبيهقي في روايتهما لهذا الحديث من طريق أحمد بن حنبل المذكور موصولاً بصرح التحديث قبل قوله قبل « تبول » ، وبعدها « وتدبر » ، وكذا ذكر الاصيل أنها في رواية إبراهيم بن معقل عن البخارى ، وكذا أخرجهما أبو داود والاسماعيلي من رواية عبد الله بن وهب عن يونس بن يزيد شيخ شبيب بن سعيد المذكور ، وعلى هذا فلا حجة فيه لمن استدل به على طهارة الكلاب للاتفاق على نجاسة بولها قاله ابن المنير . وتعقب بأن من يقول إن الكلب يؤكل وأن بول ما يؤكل لحمه طاهر يقدر في نقل الاتفاق . لا سيما وقد قال جمع بأن أبوالحيوانات كلها طاهرة إلا الآدمي ، وعن قال به ابن وهب حكاة الاسماعيلي وغيره عنه وسيأتي في باب غسل البول ، وقال المنذرى : المراد أنها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها ثم تقبل وتدبر في المسجد ، إذ لم يكن

عليه في ذلك الوقت غلق . قال : ويبعد أن تترك الكلاب تفتاب المسجد حتى تمتننه بالبول فيه . وتعقب بأنه إذا قيل بطهارتها لم يمتنع ذلك كما في الهرة ، والأقرب أن يقال : إن ذلك كان في ابتداء الحال على أصل الإباحة ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الابواب عليها ، ويشير الى ذلك ما زاده الإسماعيلي في روايته من طريق ابن وهب في هذا الحديث عن ابن عمر قال : كان عمر يقول بأعلى صوته : اجتنبوا اللغو في المسجد ، قال ابن عمر : وقد كنت أبيت في المسجد على عهد رسوله الله ﷺ وكانت الكلاب الخ ، فأشار الى أن ذلك كان في الابتداء ، ثم ورد الأمر بتكريم المسجد حتى من لغو الكلام ، وبهذا يندفع الاستدلال به على طهارة الكلب . وأما قوله في زمن رسول الله ﷺ ، فهو وإن كان عاما في جميع الأزمنة لأنه اسم مضاف لكنه مخصوص بما قبل الزمن الذي أمر فيه بصيانة المسجد ، وفي قوله فلم يكونوا يرشون ، مبالغة لدلالته على نفي الغسل من باب الأولى ، واستدل بذلك ابن بطال على طهارة مؤرّه لأن من شأن الكلاب أن تتبع مواضع المأكول ، وكان بعض الصحابة لا يبيت لهم الا المسجد فلا يخلو أن يصل لعابها الى بعض أجزاء المسجد ، وتعقب بأن طهارة المسجد متيقنة وما ذكر مشكوك فيه ، واليقين لا يرفع بالشك . ثم ان دلالاته لا تعارض دلالة منطوق الحديث الوارد في الأمر بالغسل من ولوغه ، واستدل به أبو داود في السنن على أن الأرض تطهر إذا لاقها النجاسة بالجفاف ، يعني أن قوله فلم يكونوا يرشون ، يدل على نفي صب الماء من باب الأولى ، فلو لا أن الجفاف يفيد تطهير الأرض ما تركوا ذلك ، ولا يخفى ما فيه . ( تنبيه ) : حكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه أبدل قوله يرشون بلفظ يرتقبون ، باسكان الراء ثم مشاة مفتوحة ثم قاف مكسورة ثم موحدة ، وفسره بأن معناه لا يخشون فصحف اللفظ ، وأبعد في التفسير لأن معنى الارتقاب الانتظار ، وأما نفي الخوف من نفي الارتقاب فهو تفسير ببعض لوازمه . والله أعلم

١٧٥ - **حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ :

سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ لِلْعَلَمِ فَقَتَلَ فَكُلْ ، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ » . قُلْتُ أُرْسِلْ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ . قَالَ : فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبٍ آخَرَ

[ الحديث ١٧٥ - أطرافه في : ٢٠٥٤ ، ٥٤٧٥ ، ٥٤٧٦ ، ٥٤٧٧ ، ٥٤٨٣ ، ٥٤٨٤ ، ٥٤٨٥ ، ٥٤٨٦ ، ٥٤٨٧ ، ٧٣٩٧ ]

**قوله** ( ابن أبي السفر ) تقدم في المقدمة أن اسمه عبد الله ، وأن السفر بفتح الفاء ، ووم من سكنها . **قوله** ( عدى بن حاتم ) أى الطائى . **قوله** ( سألت ) أى عن حكم صيد الكلاب ، وحذف لفظ السؤال اكتفاء بدلالة الجواب عليه ، وقد صرح به المصنف من طريق أخرى في الصيد كما سيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وإنما ساق المصنف هذا الحديث هنا ليستدل به لمذهبه في طهارة سور الكلب ، ومطابقته لترجمة من قوله فيها دوسور الكلاب ، ، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي ﷺ أذن له في أكل ما صاده الكلب ولم يقيد ذلك بغسل موضع فمه ، ومن ثم قال مالك : كيف يؤكل صيده ويكون لعابه نجسا ؟ وأجاب الإسماعيلي بأن الحديث سيق لتعريف أن قتله ذكاته ، وليس فيه إثبات نجاسة ولا نقيها . ويدل لذلك أنه لم يقل له اغسل الدم اذا خرج من جرح نابه ، لكنه وكله الى ما تقرر عنده من وجوب غسل الدم ، فاعله وكله أيضا الى ما تقرر عنده من غسل ما يماسه

فه . وقال ابن المنير : عند الشافعية أن السكين إذا سقيت بماء نجس وذبح بها نجست الذبيحة ، وناب الكلب عندهم نجس العين ، وقد وافقونا على أن ذكاته شرعية لا تنجس المذكي . وتعقب بأنه لا يلزم من الاتفاق على أن الذبيحة لا تصير نجسة بعض الكلب ثبوت الإجماع على أنها لا تصير متنجسة ، فما ألزمهم به من التناقض ليس بلازم ، على أن في المسألة عندهم خلافاً ، والمشهور وجوب غسل المعص ، وليس هذا موضع بسط هذه المسألة

٣٤ - باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر . وقول الله تعالى ﴿ أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ﴾ . وقال عطاء فيمن يخرج من دبره الدود أو من ذكره نحو القملة : يُعِيدُ الْوُضُوءَ . وقال جابر بن عبد الله : إذا ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يُعِدِ الْوُضُوءَ . وقال الحسن : إن أخذ من شعره وأظفاره أو خلّع خفيه فلا وضوء عليه . وقال أبو هريرة : لا وضوء إلا من حدث . ويذكر عن جابر أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجلٌ بسهم فزفقه الدم فركع وسجد ومضى في صلاته . وقال الحسن : ما زال المسلمون يصلون في جزاحاتهم . وقال طاووس ومحمد بن علي وعطاء وأهل الحجاز : ليس في الدم وضوء . وعصر ابن عمر بثرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ . وبرق ابن أبي أوفى دماً ففصى في صلاته . وقال ابن عمر والحسن فيمن يحتجم : ليس عليه إلا غسل محاجه

قوله ( باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ) الاستثناء مفرغ ، والمعنى من لم ير الوضوء واجبا من الخروج من شيء من خارج البدن إلا من القبل والدبر ، وأشار بذلك إلى خلاف من رأى الوضوء مما يخرج من غيرهما من البدن كالتي والحجامة وغيرهما ، ويمكن أن يقال : إن نواقض الوضوء المعتبرة ترجع إلى المخرجين : فالنوم مظنة خروج الريح ، ولمس المرأة ومس الذكر مظنة خروج المذي . قوله ( لقوله تعالى : أَوْ جَاء أَحَدُكُمْ مِنَ الْغَائِطِ ) فعلق وجوب الوضوء - أو التيمم عند فقد الماء - على الجئي من الغائط ، وهو المكان المظلم من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة ، فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين . وقوله ( أو لاسم النساء ) دليل الوضوء من ملامسة النساء ، وفي معناه مس الذكر مع صحة الحديث فيه ، إلا أنه ليس على شرط الشيخين ، وقد صححه مالك وجميع من أخرج الصحيح غير الشيخين . قوله ( وقال عطاء ) هو ابن أبي رباح . وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة وغيره بنحوه وإسناده صحيح ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي وقتادة وحماد بن أبي سليمان ، قالوا لا ينقض التادر ، وهو قول مالك قال : إلا إن حصل معه تلويث . قوله ( وقال جابر ) هذا التعليق وصله سعيد بن منصور والدارقطني وغيرهما ، وهو صحيح من قول جابر ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى مرفوعاً لكن ضعفها . والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه قالوا : ينقض الضحك إذا وقع داخل الصلاة لا خارجها . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا ينقض خارج الصلاة ، واختلفوا إذا وقع فيها ، غالف من قال به القياس الجلي ، وتمسكوا بحديث لا يصح ، وحاشا أصحاب رسول الله ﷺ الذين هم خير القرون أن يضحكوا بين يدي الله تعالى خلف رسول الله ﷺ انتهى . على أنهم لم يأخذوا بعموم الخبر المروى في الضحك بل

خصوه بالقبضة . **قوله** ( وقال الحسن ) أى ابن أبى الحسن البصرى ، والتعليق عنه للسألة الأولى وصله سعيد بن منصور وابن المنذر باسناد صحيح . والمخالف فى ذلك مجاهد والحكم بن عتيبة وحامد قالوا : من قصر أظفاره أو جرح شاربه فمليه الوضوء . ونقل ابن المنذر أن الاجماع استقر على خلاف ذلك . وأما التعليق عنه للسألة الثانية فوصله ابن أبى شيبة باسناد صحيح ووافقه على ذلك إبراهيم النخعي وطاوس وقتادة وعطاء وبه كان يفتى سليمان بن حرب وداود ، وخالفهم الجمهور على قولين مرتبين على إيجاب الموالاة وعدمها ، فمن أوجبها قال : يجب استئناف الوضوء إذا طال الفصل ، ومن لم يوجبها قال : يكتفى بغسل رجله وهو الأظهر من مذهب الشافعى ، وقال فى الموطأ (١) : أحب إلى أن يتبدى الوضوء من أوله ، وقال بعض العلماء من الشافعية وغيرهم : يجب الاستئناف وإن لم يجب الموالاة ، وعن الليث عكس ذلك . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) وصله اسماعيل القاضى فى الأحكام باسناد صحيح من طريق مجاهد عنه موقوفا . ورواه أحمد وأبو داود والترمذى من طريق شعبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عنه مرفوعا وزاد « أو ربح » . **قوله** ( ويذكر عن جابر ) وصله ابن إسحق فى المغازى قال : حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولا . وأخرجه أحمد وأبو داود والدارقطنى وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم كلهم من طريق ابن إسحق ، وشيخه صدقة ثقة ، وعقيل بفتح العين لا أعرف راويا عنه غير صدقة ، ولهذا لم يحرم به المصنف ، أو لكونه اختصره ، أو للخلاف فى ابن إسحق . **قوله** ( فى غزوة ذات الرقاع ) سياتى الكلام عليها فى المغازى إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فرمى ) بضم الراء . **قوله** ( رجل ) تبين من سياق المذكورين سبب هذه القصة ، ومحصلها أن النبي ﷺ نزل بشعب فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقام رجل من المهاجرين ورجل من الأنصار فباتا بضم الشعب فاقسما الليل للحراسة ، فقام المهاجرى وقام الأنصارى يصلى ، فجاء رجل من العدو فرأى الأنصارى فرماه بسهم فأصابه فزعه واستمر فى صلاته ، ثم رماه بثان فصنع كذلك ، ثم رماه بثالث فأنزعه وركع وسجد وقضى صلاته ، ثم أبقظ رفيقه . قلنا رأى ما به من الدماء قال له : لم لا أنهتى أولى مارى ؟ قال : كنت فى سورة فأحببت أن لا أقطعها . وأخرجه البيهقى فى الدلائل من وجه آخر وسمى الأنصارى المذكور عباد بن بشر ، والمهاجرى عمار بن ياسر ، والسورة الكهف . **قوله** ( فنزفه ) قال ابن طريف (٢) فى الأفعال : يقال نزفه الدم وأنزفه إذا سال منه كثيرا حتى يضعفه فهو نزيف ومنزوف . وأراد المصنف بهذا الحديث الرد على الخفنية فى أن الدم السائل ينقض الوضوء ، فإن قيل : كيف مضى فى صلاته مع وجود الدم فى بدنه أو ثوبه واجتماع النجاسة فيها واجب ؟ أجاب الخطابى بأنه يحتمل أن يكون الدم جرى من الجراح على سبيل الدفق بحيث لم يصب شيئا من ظاهر بدنه وثيابه ، وفيه بعد . ويحتمل أن يكون الدم أصاب الثوب فقط فنزعه عنه ولم يسلم على جسمه إلا قدر يسير معفو عنه . ثم الحجة قائمة به على كون خروج الدم لا ينقض ، ولو لم يظهر الجواب عن كون الدم أصابه . والظاهر أن البخارى كان يرى أن خروج الدم فى الصلاة لا يبطلها بدليل أنه ذكر عقب هذا الحديث أثر الحسن وهو البصرى قال : مازال المسلمون يصلون فى جراحاتهم ، وقد صح أن عمر صلى وجرحه ينبع دما . **قوله** ( وقال طاوس ) هو ابن كيسان التابعى المشهور ، وأثره هذا وصله ابن أبى شيبة باسناد صحيح ولفظه « انه كان لا يرى فى الدم وضوءا ، يغسل عنه

(١) بهامش طبعة بولاق : فى بعض النسخ « وقال فى البوطى »

(٢) هو عبد الملك بن طريف الاندلسى ، مات فى حدود الأربعائة . قاله السيوطى فى بنية الوعاة



الدم ثم حسبه . . . **قوله** ( ومحمد بن علي ) أي ابن الحسين بن علي أبو جعفر الباقر ، وأثره هذا رويناه موصولاً في فوائد الحفاظ أبي بشر المعروف بسمويه من طريق الأعمش قال : سألت أبا جعفر الباقر عن الرافع ، فقال : لو سال نهر من دم ما أعلت منه الوضوء . وعطاء هو ابن أبي رباح ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . **قوله** ( وأهل الحجاز ) هو من عطف العام على الخاص ، لأن الثلاثة المذكورين قبل حجازيون . وقد رواه عبد الرزاق من طريق أبي هريرة وسعيد بن جبير ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر وسعيد بن المسيب ، وأخرجه اسماعيل القاضي من طريق أبي الزناد عن الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهو قول مالك والشافعي . **قوله** ( وعصر ابن عمر ) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح وزاد قبل قوله ولم يتوضأ ثم صلى ، . **قوله** ( بثرة ) بفتح الموحدة وسكون المثناة ويجوز فتحها ، هي خراج صغير يقال بثر وجهه مثلث الثاء المثناة . **قوله** ( وبزق ابن أبي أوفى ) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . وأثره هذا وصله سفيان الثوري في جامعه عن عطاء بن السائب أنه رآه فعل ذلك . وسفيان سمع من عطاء قبل اختلاطه فالإسناد صحيح . **قوله** ( وقال ابن عمر ) وصله الشافعي وابن أبي شيبة بلفظ « كان إذا احتجم غسل محاجه » . **قوله** ( والحسن ) أي البصري ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة أيضاً ولفظه « انه سئل عن الرجل يحتجم ماذا عليه ؟ قال يغسل أثر محاجه » . ( تنبيه ) : وقع في رواية الاصيل وغيره « ليس عليه غسل محاجه » باسقاط أداة الاستثناء ، وهو الذي ذكره الاسماعيلي ، وقال ابن بطلال : ثبت « إلا » في رواية المستمل دون رفيقه انتهى . وهي في نسختي ثابتة من رواية أبي ذر عن الثلاثة ، وتخريج التعليق المذكور يؤيد ثبوتها ، وقد حكى عن الليث أنه قال : يجرى المحتجم أن يمسح موضع الحجامه ويصلي ولا يغسله

١٧٦ - **حديث** آدم بن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يزال العبد في صلاة ما كان في المسجد ينتظر الصلاة ما لم يحدث » . فقال رجل أجمي : ما الحديث يا أبا هريرة ؟ قال : الصوت ( يعني الصرطة )

[ الحديث ١٧٦ - أطرافه في : ٤٢٥ ، ٤٧٧ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩ ، ٦١١٩ ، ٣٢٢٩ ، ٤٧١٧ ]

**قوله** ( ابن أبي ذئب ) تقدم أن اسمه محمد بن عبد الرحمن ، والإسناد كله مدنيون إلا آدم وقد دخلها . **قوله** ( ما كان في المسجد ) ، أي ما دام ، وهي رواية الكشميني ، والمراد أنه في ثواب الصلاة ما دام ينتظرها وإلا لامتنع عليه الكلام ونحوه ، وقال الكرماني نكر قوله « في الصلاة » ليشرح بأن المراد نوع صلاته التي ينتظرها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في كتاب الصلاة في أبواب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أجمي ) أي غير فصيح بالعربية سواء كان عربياً الأصل أم لا ، ويحتمل أن يكون هذا الأجمي هو الحضرمي الذي تقدم ذكره في أوائل كتاب الوضوء ، **قوله** ( قال الصوت ) كذا فسر هـ ، ويؤيده الزيادة المذكورة قبل في رواية أبي داود وغيره حيث قال لا وضوء إلا من صوت أو ريح ، فكأنه قال : لا وضوء إلا من ضراط أو فساء ، وإنما خصهما بالذكر دون ما هو أشد منهما لكونهما لا يخرج من المرء غالباً في المسجد غيرهما ، فالظاهر أن السؤال وقع عن الحديث الخاص وهو المعبود وقوعه غالباً في الصلاة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الوضوء

١٧٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال **حدثنا ابنُ عُيينة** عن **الزُّهري** عن **عَبَادِ بْنِ نَعْمَانَ** عن **عُمَيْرِ بْنِ النَّبِيِّ** **قال** « لا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »

**قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو الطيالسي، وإن كان هشام بن عمار يكنى أيضا أبا الوليد، ويروى أيضا عن ابن عيينة ويروى عنه البخاري. **قوله** (عن عمه) هو عبد الله بن زيد المازني، وتقدم الكلام على حديثه هذا في باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، وأورده هنا لظهور دلالة على حصر النقض بما يخرج من السيلين، وقد قدمنا توجيه الحاق بقية النواقض بهما أوائل الباب

١٧٨ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال **حدثنا جرير** عن **الأعمش** عن **مُنْذِرِ أَبِي يَحْيَى** **الثوري** عن **محمد بن الحنفية** قال: قال علي كُنْتُ رَجُلًا مَذَاهُ فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ فَقَالَ « فِيهِ الْوُضُوءُ ». ورواه **شعبة** عن **الأعمش**

**قوله** (حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، وسيأتي الكلام على المتن في باب غسل المذي من كتاب الغسل إن شاء الله تعالى. وتقدمت له طريق أخرى في أواخر كتاب العلم. وأورده هنا لدلالته على إيجاب الوضوء من المذي وهو خارج من أحد المخرجين. **قوله** (ورواه شعبة عن الأعمش) أي بالاسناد المذكور، وقد وصله أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة كذلك

١٧٩ - **حدثنا سعد بن حفص** **حدثنا شيكان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** أن **عطاء بن يسار** أخبره أن **زيد بن خالد** أخبره أنه سأل **عثمان بن عفان** رضى الله عنه قلت: أ رأيت إذا جامع فلم يُمين؟ قال **عثمان**: يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويسأل ذكره. قال **عثمان**: سمعته من رسول الله ﷺ. فسألت عن ذلك عليًّا والزُّبيرَ وطلحة وأبي بن كعب رضى الله عنهم فأمرؤه بذلك

[الحديث ١٧٩ - طرقة في: ٢٩٢]

**قوله** (حدثنا سعد بن حفص) كذا للجميع، إلا القابسي فقال « سعيد » وكذا صنع في حديثه الآخر الآتي في باب فضل التفقة في سبيل الله من كتاب الجهاد، نبه عليهما الجباني. **قوله** (حدثنا شيكان) هو ابن عبد الرحمن، عن يحيى هو ابن أبي كثير، عن أبي سلمة أي ابن عبد الرحمن بن عوف. وفي الاسناد تابعيان كبيران مدينان يروى أحدهما عن الآخر وصحبايان كذلك، ويحيى بن أبي كثير أيضا تابعي صغير، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق. **قوله** (أ رأيت) أي أخبرني. **قوله** (إذا جامع) أي الرجل فلم يمين بضم التحتانية وسكون الميم. **قوله** (كما يتوضأ للصلاة) بيان لأن المراد الوضوء الشرعي لا اللغوي، وسيأتي حكم هذه المسألة في آخر كتاب الغسل، ونبين هناك أنه منسوخ، ولا يقال إذا كان منسوخا كيف يصح الاستدلال به لأننا نقول المنسوخ منه عدم وجوب الغسل وناسخه الأمر بالغسل، وأما الأمر بالوضوء فهو باق لأنه مندرج تحت الغسل، والحكمة في الأمر بالوضوء قبل أن يجب الغسل إما لكون الجماع مظنة خروج المذي أو للملاسة المرأة، وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة

١٨٠ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا النضر قال أخبرنا شعبة عن الحكم عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر ، فقال النبي ﷺ : لعلنا أغفلناك ؟ فقال : نعم . فقال رسول الله ﷺ : « إذا أغفلت - أو قحطت - فديك الوضوء »  
 تابعه وهب قال : حدثنا شعبة . قال أبو عبد الله : ولم يقل شعبة ويحيى عن شعبة « الوضوء »

**قوله** ( حدثنا إسحاق ) كذا في رواية كريمة وغيرها ، زاد الاصيل : هو ابن منصور ، وفي رواية أبي ذر : حدثنا إسحاق بن منصور بن بهرام ، بفتح الموحدة وهو المعروف بالكوسج كما صرح به أبو نعيم . **قوله** ( حدثنا النضر ) هو ابن شميل بالمعجمة مصفرا ، والحكم هو ابن عتيبة بمثناة وموحدة مصفرا . **قوله** ( أرسل إلى رجل من الأنصار ) ولمسلم وغيره : مر على رجل ، فيحمل على أنه مر به فأرسل إليه ، وهذا الأنصاري سماه مسلم في روايته من طريق أخرى عن أبي سعيد وعتبان ، وهو بكسر المهملة وسكون المثناة ثم موحدة خفيفة ولفظه من رواية شريك بن أبي نمر عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف رسول الله ﷺ على باب عتيان فخرج يجر إزاره ، فقال رسول الله ﷺ : أغفلنا الرجل ، فذكر الحديث بجمناه . وعتبان المذكور هو ابن مالك الأنصاري كما نسبته بقي بن مخلد في روايته لهذا الحديث من هذا الوجه ، ووقع في رواية في صحيح أبي عوانة أنه ابن عتيان والاول أصح ، ورواه ابن إسحاق في المغازي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه عن جده لكنه قال : فنهف برجل من أصحابه يقال له صالح ، فإن حمل على تعدد الواقعة وإلا فطريق مسلم أصح . وقد وقعت القصة أيضا لرافع بن خديج وغيره أخرجه أحمد وغيره ، ولكن الأقرب في تفسير المبهم الذي في البخاري أنه عتيان . والله أعلم . **قوله** ( يقطر ) أي ينزل منه الماء قطرة قطرة من أثر الغسل . **قوله** ( لعلنا أغفلناك ) أي عن فراغ حاجتك من الجماع ، وفيه جواز الأخذ بالقرائن ، لأن الصحابي لما أبطا عن الإجابة مدة الاغتسال خالف المعبود منه وهو سرعة الإجابة للنبي ﷺ ، فلما رأى عليه أثر الغسل دل على أن شغله كان به ، واحتمل أن يكون قبل الإنزال ليسر الإجابة ، أو كان أنزل فوق السؤل عن ذلك . وفيه استحباب الدوام على الطهارة لكون النبي ﷺ لم ينكر عليه تأخير إجابته ، وكان ذلك قبل إيجابها ، إذ الواجب لا يؤخر للمستحب . وقد كان عتيان طلب من النبي ﷺ أن يأتيه فيصل في بيته في مكان يتخذه مصلى فأجابته ، كما سيأتي في موضعه ، فيحتمل أن تكون هي هذه الواقعة ، وقدم الاغتسال ليكون متأهبا للصلاة معه والله أعلم . **قوله** ( إذا أغفلت ) بضم الهمزة وكسر الجيم ، وفي أصل أبي ذر : إذا عجلت ، بلا همز و : قحطت ، وفي رواية غيره : أقحطت ، بوزن عجلت ، وكذا المسلم . قال صاحب الافعال : يقال أقحط الرجل إذا جامع ولم ينزل . وحكى ابن الجوزي عن ابن الخشاب أن المحدثين يقولون قحط بفتح القاف قال والصواب الضم . قلت : وروايته في أمالي أبي على القالي بالوجهين في القاف ، وبزيادة الهمزة المضمومة ، يقال قحط الناس وأقحطوا إذا حبس عنهم المطر ، ومنه استعير ذلك لتأخر الإنزال . قال الكرماني ليس قوله « أو » للشك بل هو لبيان عدم الإنزال سواء كان بحسب أمر من ذات الشخص أم لا ، وهذا بناء على أن إحداهما بالتعدية وإلا فهي للشك . **قوله** ( تابعه وهب ) أي ابن جرير ابن حازم ، والضمير يعود على النضر ، ومتابعة وهب وصلها أبو العباس السراج في مسنده عن زياد بن أيوب عنه .

قوله ( لم يقل غندر ويحيى عن شعبة الوضوء ) يعنى أن غندرا وهو محمد بن جعفر ويحيى وهو ابن سعيد القطان رويَا هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد والمتن ، لكن لم يقلوا فيه ، عليك الوضوء ، فأما يحيى فهو كما قال فقد أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده عنه ولفظه ، فليس عليك غسل ، وأما غندر فقد أخرجه أحد أيضا في مسنده عنه لكنه ذكر الوضوء ولفظه ، فلا غسل عليك ، عليك الوضوء ، ، وهكذا أخرجه مسلم وابن ماجه والاسماعيل وأبو نعيم من طرق عنه ، وكذا ذكره أكثر أصحاب شعبة كآبى داود الطيالسى وغيره عنه . فكأن بعض مشايخ البخارى حدثه به عن يحيى وغندر معا فساقه له على لفظ يحيى والله أعلم . وقد كان بين الصحابة اختلاف في هذه المسألة كما سنذكره في آخر كتاب الغسل إن شاء الله تعالى

### ٣٥ - باب الرجل يوضئ صاحبه

١٨١ - حدثني محمد بن سلام قال أخبرنا يزيد بن هارون عن يحيى عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ لما أفاض من عرفة عدل إلى الشب ففقى حاجته . قال أسامة بن زيد : فجعلت أصب عليه ويتوضأ . فقلت : يا رسول الله أنصلي ؟ فقال : المصلى أملك

قوله ( باب الرجل يوضئ صاحبه ) أى ما حكمه . قوله ( ابن سلام ) هو محمد كما في رواية كريمة . ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى . وفي هذا الإسناد رواية الاقران لأن يحيى وموسى بن عتبة تابعيان صغيران من أهل المدينة ، وكريب مولى ابن عباس من أواسط التابعين ، ففيه ثلاثة من التابعين في نسق . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من مباحث هذا الحديث في د باب اسباغ الوضوء ، ويأتى باقيها في كتاب الحج . ووقع في تراجم البخارى لابن المنير في هذا الموضع وهم ، فانه قال فيه ابن عباس عن أسامة ، وليس هو من رواية ابن عباس وإنما هو من رواية كريب مولى ابن عباس . قوله ( أصب ) بتشديد الموحدة ومفعوله محذوف أى الماء . وقوله ويتوضأ ، أى وهو يتوضأ . واستدل به المصنف على الاستعانة في الوضوء ، لكن من يدعى أن الكراهية مختصة بغير المشقة أو الاحتياج في الجملة لا يستدل عليه بحديث أسامة لأنه كان في السفر . وكذا حديث المغيرة المذكور ، قال ابن المنير قاس البخارى توضئة الرجل غيره على صبه عليه لاجتماعهما في معنى الاعانة . قلت : والفرق بينهما ظاهر ، ولم يفصح البخارى في المسألة بجواز ولا غيره ، وهذه عاداته في الأمور المحتملة . قال النوى : الاستعانة ثلاثة أقسام . إحضار الماء ، ولا كراهة فيه أصلا . قلت : لكن الأفضل خلافه . قال : الثانى مباشرة الأجنبي الغسل ، وهذا مكروه إلا للحاجة . الثالث الصب وفيه وجهان : أحدهما يكره ، والثانى خلاف الاولى . وتعقب بأنه إذا ثبت أن النبي ﷺ فعله لا يكون خلاف الاولى . وأجيب بأنه قد يفعله لبيان الجواز فلا يكون في حقه خلاف الاولى بخلاف غيره . وقال الكرماني : إذا كان الاولى تركه كيف ينزع في كراهته ؟ وأجيب بان كل مكروه فعله خلاف الاولى من غير عكس ، إذ المكروه يطلق على الحرام بخلاف الآخر

١٨٢ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال : أخبرني سعد بن إبراهيم أن نافع بن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع عروة بن المغيرة بن شعبة يحدث عن المغيرة بن شعبة أنه كان

مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةٍ لَهُ وَأَنَّ مُعِيرَةَ جَمَلَ يَسْبُغُ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ

[ الحديث ١٨٢ - أطرافه في ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١٣ ، ٢٨٨ ، ٢٩١٨ ، ٤٤٧١ ، ٥٧٩٨ ، ٥٧٩٩ ]

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ) هُوَ الْفَلَّاسُ أَحَدُ الْحِفَاظِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ الثَّقَفِيِّ ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هُوَ الْإِنصَارِيُّ ، وَسَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَيْ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . وَفِي الْإِسْنَادِ رَوَايَةُ الْإِقْرَانِ فِي مَوْضِعَيْنِ ، لِأَنَّ يَحْيَى وَسَعْدًا تَابِعِيَانِ صَغِيرَانِ ، وَنَافِعُ بْنُ جَبْرِ وَعُرْوَةُ بْنُ الْمَغِيرَةِ تَابِعِيَانِ وَسَطَانِ ، فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسْقٍ وَهُوَ مِنَ النُّوَادِرِ . قَوْلُهُ ( أَنَّهُ كَانَ ) أَدَّى عُرْوَةُ مَعْنَى كَلَامِ أَبِيهِ بِعِبَارَةٍ نَفْسِهِ ، وَإِلَّا فَكَانَ السِّيَاقُ يَقْتَضِي أَنْ يَقُولَ : قَالَ أَنِّي كُنْتُ ، وَكَذَا قَوْلُهُ وَأَنَّ الْمَغِيرَةَ جَمَلَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ هُوَ التَّفَاتُ عَلَى رَأْيٍ فَيَكُونُ عُرْوَةُ أَدَّى لَفْظَ أَبِيهِ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَأَنَّهُ ذَهَبَ ، وَفِي قَوْلِهِ لَهُ ، لِلنَّبِيِّ ﷺ . وَمَبَاحِثُ هَذَا الْحَدِيثِ تَأْتِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَالْمُرَادُ مِنْهُ هُنَا الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى الْإِسْتِعَانَةِ . وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : هَذَا مِنَ الْقُرْبَاتِ الَّتِي يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَمْلَحَهَا عَنْ غَيْرِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ ، قَالَ : وَاسْتَدَلَّ الْبَخَارِيُّ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْوُضُوءِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَوْضِئَهُ غَيْرُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُلْزَمْ التَّوَضُّؤُ الْإِغْتِرَافُ مِنَ الْمَاءِ لِأَعْضَائِهِ وَجَازَ لَهُ أَنْ يَكْفِيَهُ ذَلِكَ غَيْرُهُ بِالصَّبِّ - وَالْإِغْتِرَافُ بَعْضُ عَمَلِ الْوُضُوءِ - كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي بَقِيَّةِ أَعْمَالِهِ . وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِأَنَّ الْإِغْتِرَافَ مِنَ الْوَسَائِلِ لَا مِنَ الْمَقَاصِدِ ، لِأَنَّهُ لَوْ اغْتَرَفَ ثُمَّ نَوَى أَنْ يَتَوَضَّأَ جَازَ ، وَلَوْ كَانَ الْإِغْتِرَافُ عَمَلًا مُسْتَقِلًّا لَسَكَانَ قَدْ قَدِمَ التَّيَّةُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ . وَحَاصِلُهُ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْإِعَانَةِ بِالصَّبِّ وَبَيْنَ الْإِعَانَةِ بِمُبَاشَرَةِ الْغَيْرِ لَغَسْلِ الْأَعْضَاءِ ، وَهَذَا هُوَ الْفَرْقُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ قَبْلَ . وَالْحَدِيثَانِ دَالَانِ عَلَى عَدَمِ كِرَاهَةِ الْإِسْتِعَانَةِ بِالصَّبِّ ، وَكَذَا إِحْضَارُ الْمَاءِ مِنْ بَابِ الْأَوَّلَى . وَأَمَّا الْمُبَاشَرَةُ فَلَا دَلَالَهَ فِيهِمَا عَلَيْهَا ، نَعَمْ يَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَسْتَعِينُ أَصْلًا . وَأَمَّا مَارَوَاهُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَا أَبَالَى مِنْ أَعَانَتِي عَلَى طَهُورِي أَوْ عَلَى رُكُوعِي وَبُحُودِي ، فَحَوَّلَ عَلَى الْإِعَانَةِ بِالْمُبَاشَرَةِ لِلصَّبِّ ، بِدَلِيلِ مَارَوَاهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا وَغَيْرِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَسْكُبُ عَلَى ابْنِ عَمْرِو وَهُوَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ . وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بِنْتِ مَعُودٍ أَنَّهَا قَالَتْ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِوَضُوءٍ فَقَالَ : اسْكُبِي ، فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ . وَهَذَا أَصْرَحُ فِي عَدَمِ الْكِرَاهَةِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، لَكُونُهُ فِي الْحَضَرِ ، وَلَكُونُهُ بِصِغَةِ الطَّلَبِ ، لَكُنْهُ لَيْسَ عَلَى شَرْطِ الْمُصَنِّفِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٣٦ - بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ . وَقَالَ مَنصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : لَا بِأَسَى بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَامِ ، وَيَسْكُتُ الرِّسَالَةُ عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ . وَقَالَ حَمَّادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَسَلَّمَ ، وَإِلَّا فَلَا تُسَلِّمُ قَوْلُهُ ( بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ ) أَيْ الْأَصْغَرِ ( وَغَيْرِهِ ) أَيْ مِنْ مِثْلِ الْحَدَثِ . وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ الضَّمِيرُ يَرُدُّ عَلَى الْقُرْآنِ ، وَالتَّقْدِيرُ بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ أَيْ لِلذِّكْرِ وَالسَّلَامِ وَنَحْوَهُمَا بَعْدَ الْحَدَثِ ، وَيُلْزَمُ مِنْهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُتَعَاتِفِينَ ، وَلِأَنَّهُ إِنْ جَازَتْ الْقِرَاءَةُ بَعْدَ الْحَدَثِ لِحَوَازِ غَيْرِهَا مِنَ الْأَذْكَارِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى ، فَهُوَ مُسْتَغْنَى عَنْهُ

(١) مَرَاوَاهُ : لَكَانَ قَدْ قَدِمَهُ عَلَى التَّيَّةِ . فَتَأَمَّلْ

ذكره بخلاف غير الحديث من نواقض الوضوء ، وقد تقدم بيان المراد بالحديث وهو يؤيد ما قرره . **قوله** ( وقال منصور ) أى ابن المعتز ( عن إبراهيم ) أى النخعي ، وأثره هذا وصله سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن منصور مثله ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن منصور قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال : لم ين للقراءة فيه . قلت : وهذا لا يخالف رواية أبي عوانة ، فانها تتعلق بمطلق الجواز . وقد روى سعيد بن منصور أيضا عن محمد بن أبان عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت إبراهيم عن القراءة في الحمام فقال يكره ذلك انتهى . والإسناد الأول أصح . وروى ابن المنذر عن علي قال : بنس البيت الحمام ينزع فيه الحياء ، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله . وهذا لا يدل على كراهة القراءة ، وإنما هو إخبار بما هو الواقع بأن شأن من يكون في الحمام أن يلهي عن القراءة . وحكى الكراهة عن أبي حنيفة ، وخالفه صاحبه محمد بن الحسن ومالك فقالا لا تكره ، لأنه ليس فيه دليل خاص ، وبه صرح صاحبا العدة والبيان من الشافعية . وقال النووي في التبيين عن الأصحاب : لا تكره ، فاطلق . لكن في شرح الكفاية للصيمري : لا ينبغي أن يقرأ . وسوى الحلبي بينه وبين القراءة حال قضاء الحاجة . ورجح السبكي الكبير عدم الكراهة واحتج بأن القراءة مطلوبة والاستكثار منها مطلوب والحديث يكثر ، فلو كرهت لفات خير كثير . ثم قال : حكم القراءة في الحمام إن كان الفاري في مكان نظيف وليس فيه كشف عورة لم يكره ، وإلا كره . **قوله** ( ويكتب الرسالة ) كذا في رواية الأكثر بلفظ مضارع كتب ، وفي رواية كريمة « يكتب » بموحدة مكسورة وكاف مفتوحة عطفا على قوله بالقراءة . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن الثوري أيضا عن منصور قال : سألت إبراهيم أأكتب الرسالة على غير وضوء ؟ قال : نعم ، وتبين بهذا أن قوله على غير وضوء يتعلق بالكتابة لا بالقراءة في الحمام . ولما كان من شأن الرسائل أن تصدر بالبسمة توهم السائل أن ذلك يكره لمن كان على غير وضوء ، لكن يمكن أن يقال إن كاتب الرسالة لا يقصد القراءة فلا يستوى مع القراءة . **قوله** ( وقال حماد ) هو ابن أبي سليمان فقيه الكوفة ( عن إبراهيم ) أى النخعي ( إن كان عليهم ) أى على من في الحمام ( إزار ) المراد به الجنس أى على كل منهم إزار . وأثره هذا وصله الثوري في جامعه عنه ، والنهي عن السلام عليهم إما إهانة لهم لكونهم علي بدعة ، وإما لكونه يستدعي منهم الرد ، والتلفظ بالسلام فيه ذكر الله لأن السلام من أسمائه ، وإن لفظ سلام عليكم من القرآن ، والمتعري عن الإزار مشابه لمن هو في الخلاء . وبهذا التقرير يتوجه ذكر هذا الأثر في هذه الترجمة

١٨٣ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن نحرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس أن عبد الله ابن عباس أخبره أنه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي ﷺ - وهي خالته - فاضطجعت في عرض الوسادة ، واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها ، فنام رسول الله ﷺ ، حتى إذا انصف الليل - أو قبله بقليل ، أو بعده بقليل - استيقظ رسول الله ﷺ ، فجلس يمسح النوم عن وجهه بيده . ثم قرأ العشر الآيات انزلوا من سورة آل عمران . ثم قام إلى شن معلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ، ثم قام يصلي . قال ابن عباس : فقامت فصنعت مثل ما صنع ، ثم ذهبت فقامت إلى جنبه ، فوضع يده اليمنى على رأسى وأخذ بأذنى اليمنى يفتلها . فصلى ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين ، ثم ركعتين . ثم اضطجع حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم خرج فصلى الشعب

**قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( مخزمة ) بفتح الميم وإسكان المعجمة ، والاسناد كله مدينون . **قوله** ( فاضطجعت ) قائل ذلك هو ابن عباس ، وفيه التفات لأن أسلوب الكلام كان يقتضى أن يقول فاضطجع لأنه قال قبل ذلك إنه بات . **قوله** ( فى عرض ) بفتح أوله على المشهور ، وبالضم أيضاً وأنكره الباجي من جهة النقل ومن جهة المعنى أيضاً قال : لأن العرض بالضم هو الجانب وهو لفظ مشترك . قلت : لكن لما قال « فى طولها » تعين المراد ، وقد صحت به الرواية فلا وجه للانكار . **قوله** ( يسمح النوم ) أى يسمح بيده عينيه ، من باب إطلاق اسم الحال على المحل ، أو أثر النوم من باب إطلاق السبب على المسبب . **قوله** ( ثم قرأ العشر الآيات ) أولها ﴿ ان فى خلق السموات والارض ﴾ الى آخر السورة . قال ابن بطلال ومن تبعه : فيه دليل على رد من كره قراءة القرآن على غير طهارة ، لأنه عليه السلام قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ . وتعبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن التوم فى حقه ينقض ، وليس كذلك ، لأنه قال « تمام عيناي ولا ينام قلبي » ، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلهل جدد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ . قلت : وهو تعقب جيد بالنسبة إلى قول ابن بطلال : بعد قيامه من النوم ، لأنه لم يتعين كونه أحدث فى النوم ، لكن لما عقب ذلك بالوضوء كان ظاهراً فى كونه أحدث ، ولا يلزم من كون نومه لا ينقض وضوءه أن لا يقع منه حدث وهو نائم ، نعم خصوصيته أنه إن وقع شعر به بخلاف غيره . وما ادعوه من التجديد وغيره الأصل عدمه ، وقد سبق للإسماعيلي إلى معنى ما ذكره ابن المنير ، والأظهر أن مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن مضاجعة الأهل فى الفراش لا تخلو من الملامسة . ويمكن أن يؤخذ ذلك من قول ابن عباس « فصنعت مثل ما صنع » ولم يرد المصنف أن مجرد نومه عليه السلام ينقض لأن فى آخر هذا الحديث عنده فى باب التخفيف فى الوضوء « ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم صلى » . ثم رأيت فى الحلبيات للسبكي الكبير بعد أن ذكر اعتراض الإسماعيلي : لعل البخارى احتج بفعل ابن عباس بحضرة النبي عليه السلام ، أو اعتبر اضطجاع النبي عليه السلام مع أهله واللس ينقض الوضوء . قلت : ويؤخذ من هذا الحديث توجيه ما قيدت الحديث به فى ترجمة الباب ، وأن المراد به الاصفر ، إذ لو كان الأكبر لما اقتصر على الوضوء ثم صلى بل كان يغتسل . **قوله** ( الى شن معلقة ) قال الخطابي : الشن القرية التى تبعد للبلاء ، ولذلك قال فى هذه الرواية « معلقة » ، فأنت لإرادة القرية . **قوله** ( ففتمت فصنعت مثل ما صنع ) تقدمت الإشارة فى باب تخفيف الوضوء الى هذا الموضع فليراجع من ثم ، وستأتى بقية مباحث هذا الحديث فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى

( تنبيه ) : روى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحدث ، لكنه على غير شرط المصنف

### ٣٧ - باب من لم يتوضأ إلا من النفس الثقيل

١٨٤ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن هشام بن عروة عن امرأته فاطمة عن جدتها أسماء بنت أبي بكر أنها قالت : أتيت عائشة زوج النبي عليه السلام حين خسفت الشمس ، فاذا الناس قياماً يصلون ، وإذا هى قائمة نصلى . قلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء وقالت : سبحان الله ، قلت : آية ؟ فأشارت أى نعم . فتمت حتى اتجلاى النفس ، وجعلت أصب فوق رأسى ماء . فلما انصرف رسول الله عليه السلام حمد الله وأثنى عليه ثم

قال « ما من شيء كنت لم أره إلا قد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار . ولقد أوجىء إلى أنكم تفتنون في القبور مثل - أو قريب من - فتنة الدجال ( لا أدري أى ذلك قالت أسماء ) يؤتى أحدكم فيقال : ما علمت بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن ( أو المؤمنة ) لا أدري أى ذلك قالت أسماء ) فيقول : هو محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وأمنّا واتبعنا . فيقال : كنتم صالحاً ، فقد عذبنا إن كنتم كاذبين . وأما المنافق ( أو المنافقة ) لا أدري أى ذلك قالت أسماء ) فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلت »

**قوله** ( باب من لم يتوضأ ) أى من الغشى ( إلا من الغشى المثل ) فلاستثناء مفرغ . والمثل بضم الميم وإسكان المثلثة وكسر القاف ويجوز فتحها ، وأشار المصنف بذلك الى الرد على من أوجب الوضوء من الغشى مطلقاً ، والتقدير باب من لم يتوضأ من الغشى إلا اذا كان مثقلاً . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس أيضاً ، والإسناد كله مدينون أيضاً ، وفيه رواية الاقران مشام وأمراته فاطمة بنت عمه المنذر . **قوله** ( فأشارت أن نعم ) كذا لا كثرهم بالتون ، ولكريمة هـ أى نعم ، وهى رواية وهيب المتقدمة فى العلم ، وبين فيها أن هذه الإشارة كانت برأسها . **قوله** ( تيملانى ) أى غطاني ، قال ابن بطلال : الغشى مرض يعرض من طول التعب والوقوف (١) ، وهو ضرب من الإغماء إلا أنه دونه . وإنما صبت أسماء الماء على رأسها مدافعة له ، ولو كان شديداً لكان كالإغماء ، وهو ينقض الوضوء بالإجماع . انتهى . وكونها كانت تتولى صب الماء عليها يدل على أن حواسها كانت مدركة ، وذلك لا ينقض الوضوء . وحمل الاستدلال بضعها من جهة أنها كانت ، تصل خلف النبي ﷺ - وكان يرى الذى خلفه وهو فى الصلاة - ولم ينقل أنه أنكر عليها . وقد تقدم شيء من مباحث هذا الحديث فى كتاب العلم ، وثائق بقية مباحثه فى كتاب صلاة الكسوف إن شاء الله تعالى

### ٣٨ - باب مسح الرأس كله ، لقول الله تعالى ﴿ وَاَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [ المائدة ]

وقال ابن المسيب : المرأة بمنزلة الرجل تمسح على رأسها

وسئل مالك : أىجزئ به أن يمسح بعض الرأس ؟ فاحتج بحديث عبد الله بن زيد

١٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد - وهو جد عمرو بن يحيى - أنتطيع أن ترينى كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ ؟ فقال عبد الله بن زيد : نعم . فدعا بماء فأفرغ على يديه ففسل مرتين ، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين ، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر : بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه ، ثم ردهما إلى المكان الذى كدأ منه ، ثم غسل رجليه

[ الحديث ١٨٥ - أطرافه فى : ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ]

(١) وقد يمرض اللسان أيضاً عند رؤيته أو سماعه ما يبعثه ، كما فى هذا الحديث



**قوله** ( باب مسح الرأس كله ) كذا لأكثرهم وسقط لفظ د كله ، للاستعلى . **قوله** ( وقال ابن المسيب ) أى سعيد ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بلفظ الرجل والمرأة في المسح سواء ، ونقل عن أحد أنه قال : يكنى المرأة مسح مقدم رأسها . **قوله** ( وسئل مالك ) السائل له عن ذلك هو إسحق بن عيسى بن الطباع ، بينه ابن خزيمة في صحيحه من طريقه ولفظه : سألت مالكا عن الرجل يمسح مقدم رأسه في وضوئه أيجزئ ذلك ؟ فقال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد فقال د مسح رسول الله ﷺ في وضوئه من ناصيته الى قفاه ، ثم رد يديه الى ناصيته فمسح رأسه كله . وهذا السياق أصرح للترجمة من الذى ساقه المصنف قبل ، وموضع الدلالة من الحديث والآية أن لفظ الآية يحمل ، لأنه يحتمل أن يراد منها مسح الكل على أن الباء زائدة ، أو مسح البعض على أنها تبيضية ، فتبين بفعل النبي ﷺ أن المراد الاول ، ولم ينقل عنه أنه مسح بعض رأسه إلا في حديث المغيرة أنه مسح على ناصيته وعمامة ، فان ذلك دل على أن التعميم ليس بفرض (١) ، فعلى هذا فالاجاز في المسند اليه لا في الأصل . **قوله** ( عن أبيه ) أى أبو عثمان يحيى بن عماره أى ابن أبي حسن واسمه تميم بن عبد عمرو ، ولجده أبو حسن صحبة ، وكذا لعمارة فيما جزم به ابن عبد البر . وقال أبو نعيم : فيه نظر . والاسناد كله مدينون إلا عبد الله بن يوسف وقد دخلها . **قوله** ( أن رجلا ) هو عمرو بن أبي حسن كما سماه المصنف في الحديث الذى بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ، وعلى هذا فقوله هنا د وهو جد عمرو بن يحيى ، فيه تجوز ، لأنه عم أبيه ، وسماه جدا لكونه في منزلته ، ووه من زعم أن المراد بقوله د وهو ، عبد الله بن زيد ، لأنه ليس جدا لعمرو بن يحيى لا حقيقة ولا مجازا . وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى إنه ابن بنت عبد الله بن زيد فغلط توهمه من هذه الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هى حميدة بنت محمد بن إياس بن البكير ، وقال غيره هى أم النعمان بنت أبي حية فأنه أعلم . وقد اختلف رواية الموطأ في تعيين هذا السائل ، وأما أكثرهم فأبهه ، قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو عن أبيه يحيى : إنه سمع أبا حسن - وهو جد عمرو بن يحيى - قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة . . فذكر الحديث . وقال محمد بن الحسن الشيباني عن مالك : حدثنا عمرو عن أبيه يحيى أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد . وكذا ساقه سحنون في المدونة . وقال الشافعى في الأم : عن مالك عن عمرو عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد . ومثله رواية الاسماعيلي عن أبي خليفة عن القعنبي عن مالك عن عمرو عن أبيه قال : قلت . . والذى يجمع هذا الاختلاف أن يقال : اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الانصارى وابنه عمرو وابنه يحيى بن عماره بن أبي حسن فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن ، فحسب نسب اليه السؤال كان على الحقيقة . ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور قال : حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى يعنى عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء ، فقال لعبد الله بن زيد أخبرنى . . فذكره . وحيث نسب السؤال الى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضرا . وحيث نسب السؤال ليحيى بن عماره فعلى المجاز أيضا لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال . ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح

(١) ليس في الحديث المذكور حجة على أن تعمم الرأس بالمسح ليس بفرض إذا لم يكن عليه عمامة ، وإنما يدل الحديث على الاجتزاء بمسح ما ظهر منه تبعا لمسح العمامة عند وجودها . وأما عند عدمها فالواجب تعميمه عملا بحديث عبد الله بن زيد . وبذلك يتبين أنه ليس بين الحديثين اختلاف . والباء في الآية للالتصاق ، فليست زائدة ولا للتبيين . فتنبه

عن خالد الواسطي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد قال « قيل له توضأ لنا ، فذكره مبهما . وفي رواية الاسماعيل من طريق وهب بن بقية عن خالد المذكور بلفظ « قلنا له » ، وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله ، لكن متولى السؤال منهم عمرو بن أبي حسن . ويزيد ذلك وضوحا رواية الدراودى عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن قال « كنت كثير الوضوء ، فقلت لعبد الله بن زيد ، فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم . قوله ( أتستطيع ) فيه ملاطفة الطالب للشيخ ، وكأنه أراد أن يريه بالفعل ليكون أبلغ في التعليم ، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد . قوله ( فدعا بماء ) وفي رواية وهب في الباب الذى بعده « فدعا بتور من ماء » . والتور بمثابة مفتوحة قال الدراودى : قدح . وقال الجوهري : إناؤه يشرب منه . وقيل هو الطست ، وقيل يشبه الطست ، وقيل هو مثل القدر يكون من صفر أو حجارة . وفي رواية عبد العزيز بن أبي سلة عند المصنف في باب الغسل في الخضب في أول هذا الحديث « أنا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماء في تور من صفر ، والصفر بضم المهملة وإسكان الفاء وقد تكسر صنف من حديد النحاس ، قيل إنه سمي بذلك لكونه يشبه الذهب ، ويسمى أيضا الشبه بفتح المعجمة والموحدة . والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذى توضأ منه عبد الله بن زيد إذ سئل عن صفوة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها . قوله ( فأفرغ ) وفي رواية موسى عن وهيب « فأكفأ » بهزتين ، وفي رواية سليمان بن حرب في باب مسح الرأس مرة عن وهيب « فكفأ » بفتح الكاف ، وهما لغتان بمعنى يقال كفأ الإناؤه وأكفأه إذا أماله ، وقال الكسائي كفأت الإناؤه كبته وأكفأته أملتة . والمراد في الموضعين إفراغ الماء من الإناؤه على اليد كما صرح به في رواية مالك . قوله ( ففسل يده مرتين ) كذا في رواية مالك بأفراد يده ، وفي رواية وهيب وسليمان بن بلال عند المصنف وكذا للدراودى عند أبي نعيم « ففسل يديه » بالثنية ، فيحمل الافراد في رواية مالك على الجنس ، وعند مالك « مرتين » ، وعند هؤلاء « ثلاثا » ، وكذا لخالد بن عبد الله عند مسلم ، وهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا فزيادتهم مقدمة على الحافظ الواحد ، وقد ذكر مسلم من طريق بهز عن وهيب أنه سمع هذا الحديث مرتين من عمرو بن يحيى أملاء ، فتأكد ترجيح روايته ، ولا يقال يحمل على واقعيتين لانا نقول المخرج متحد والاصل عدم التعدد . وفيه من الأحكام غسل اليد قبل إدخالها الإناؤه ولو كان من غير نوم كما تقدم مثله في حديث عثمان ، والمراد باليدين هنا الكفان لا غير . قوله ( ثم تمضمض واستنثر ) ، والكشميني « مضمض واستنشق » والاستنثار يستلزم الاستنشاق بلا عكس ، وقد ذكر في رواية وهيب الثلاثة وزاد بعد قوله ثلاثا « بثلاث غرفات » واستدل به على استحباب الجمع بين المضمضة والاستنشاق من كل غرفة ، وفي رواية خالد بن عبد الله الآتية بعد قليل « مضمض واستنشق من كف واحد فمل ذلك ثلاثا » وهو صريح في الجمع كل مرة ، بخلاف رواية وهيب فإنه تطرقها احتمال التوزيع بلا تسوية كما نبه عليه ابن دقيق العيد . ووقع في رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من التور « فمضمض واستنثر ثلاث مرات من غرفة واحدة » واستدل بها على الجمع بغرفة واحدة ، وفيه نظر لما أشرنا إليه من اتحاد المخرج فتقدم الزيادة ، ولمسلم من رواية خالد المذكورة « ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض » فاستدل بها على تقديم المضمضة على الاستنشاق لكونه عطف بالفاء التعقيبية وفيه بحث . قوله ( ثم غسل وجهه ثلاثا ) لم تختلف الروايات في ذلك ، ويلزم من استدلال بهذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على

وجوب الترتيب للانيان بقوله « ثم » في الجميع ، لأن كلا من الحكيمين يحمل في الآية بينته السنة بالفعل . قوله ( ثم غسل يديه مرتين مرتين ) كذا بتكرار مرتين ، ولم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين ، لكن في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ وفيه « ويده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً » فيحمل على أنه وضوء آخر لكون مخرج الحديثين غير متحد . قوله ( إلى المرفقين ) كذا للاستملى والحموى إلى المرفقين بالإفراد على إرادة الجنس ، وقد اختلف العلماء : هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا ؟ فقال المعظم : نعم ، وخالف زفر ، وحكاه بعضهم عن مالك ، واحتج بعضهم للجمهور بأن إلى في الآية بمعنى مع كقوله تعالى ( ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ) ، وتعقب بأنه خلاف الظاهر ، وأجيب بأن القرينة دلت عليه وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها . وقال ابن القصار : اليد يقناها الاسم إلى الإبط لحديث عمار « أنه نيم إلى الإبط » وهو من أهل اللغة ، فلما جاء قوله تعالى ( إلى المرافق ) بقي المرفق مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم . انتهى . فعلى هذا قال هنا أحد المتروك من غسل اليدين لا للغسل ، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر . والله أعلم . وقال الزحشرى : لفظ إلى يفيد معنى الغاية مطلقاً ، فلما دخلها في الحكم وخروجها فأمر بدور مع الدليل ، فقوله تعالى ( ثم أتموا الصيام إلى الليل ) دليل عدم الدخول النهى عن الوصال ، وقول القائل حفظت القرآن من أوله إلى آخره دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن ، وقوله تعالى ( إلى المرافق ) لا دليل فيه على أحد الأمرين ، قال : فأخذ العلماء بالاحتياط ووقف زفر مع المتيقن انتهى . ويمكن أن يستدل لدخولها بفعله ﷺ ، في الدارقطنى باسناد حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء « فغسل يديه إلى المرفقين حتى مس أطراف العضدين » وفيه عن جابر قال « كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه » لكن إسناده ضعيف (١) ، وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » وفي الطحاوى والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه » فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها . قال إسحق بن راهويه : « إلى » في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى مع ، فبينت السنة أنها بمعنى مع . انتهى . وقد قال الشافعى في الأم : لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ، فعلى هذا فزفر محجوج بالإجماع قبله وكذا من قال بذلك من أهل الظاهر بعده ، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً . والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء هو العظم الناقى في آخر الذراع سمى بذلك لأنه يرتفع به في الانكاء ونحوه . قوله ( ثم مسح رأسه ) زاد ابن الطباع « كله » كما تقدم عن رواية ابن خزيمة ، وفي رواية خالد ابن عبد الله برأسه بزيادة الباء قال القرطبي : الباء للتعدية يجوز حذفها وإثباتها كقولك مسحت رأس اليتيم ومسحت برأسه ، وقيل دخلت الباء لتنفيد معنى آخر وهو أن الغسل لغة يقتضى مغسولاً به ، والمسح لغة لا يقتضى مسحاً به ، فلو قال وامسحوا برؤوسكم لا جزأ المسح باليد بغير ماء ، فكأنه قال وامسحوا برؤوسكم الماء فهو على القلب ، والتقدير امسحوا برؤوسكم بالماء . وقال الشافعى : احتمل قوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم ) جميع الرأس أو بعضه ، فدللت السنة على أن بعضه يجزئ . والفرق بينه وبين قوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم ) في التيمم أن

(١) وأصح من هذه الأحاديث ما رواه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه « ثم غسل يديه حتى أشرف في العضد - أي أن قال - ثم غسل رجليه حتى أشرف في الساق » فهذا الحديث صحيح صريح في إدخال الكفين والمرفقين في الغسل

المسح فيه بدل عن الغسل ومسح الرأس أصل فافترقا ، ولا يرد كون مسح الخف بدلا عن غسل الرجل لأن الرخصة فيه ثبتت بالإجماع . فان قيل فلعله اقتصر على مسح الناصية لعذر - لأنه كان في سفر وهو مظنة العذر ، ولهذا مسح على العمامة بعد مسح الناصية كما هو ظاهر من سياق مسلم في حديث المغيرة بن شعبة - قلنا : قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر ، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله ﷺ توضأ لخبر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه ، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولا أخرجه أبو داود من حديث أنس وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله ، فقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر ، وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند ، وظهر بهذا جواب من أورد أن الحجة حينئذ بالمسند فيقع المرسل لغوا ، وقد قررت جواب ذلك فيما كتبت على علوم الحديث لابن الصلاح . وفي الباب أيضا عن عثمان في صفة الوضوء قال : ومسح مقدم رأسه ، أخرجه سعيد بن منصور ، وفيه خالد بن يزيد بن أبي مالك مختلف فيه . وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس قاله ابن المنذر وغيره ، ولم يصح عن أحد من الصحابة انكار ذلك قاله ابن حزم . وهذا كله مما يقوى به المرسل المتقدم ذكره والله أعلم . قوله ( بدأ بمقدم رأسه ) الظاهر أنه من الحديث وليس مدرجا من كلام مالك ، ففيه حجة على من قال : السنة أن يبدأ بمؤخر الرأس الى أن ينتهي الى مقدمه لظاهر قوله « أقبل وأدبر » . ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب ، وسيأتي عند المصنف قريبا من رواية سليمان بن بلال « فأدبر يديه وأقبل ، فلم يكن في ظاهره حجة لأن الإقبال والإدبار من الأمور الإضافية ، ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ، ومخرج الطريقتين متحد فهما بمعنى واحد . وعينت رواية مالك البداءة بالمقدم فيجعل قوله « أقبل » على أنه من تسمية الفعل بابتدائه ، أي بدأ بقبل الرأس ، وقيل في توجيهه غير ذلك . والحكمة في هذا الإقبال والإدبار استيعاب جميع الرأس بالمسح ، فعلى هذا يختص ذلك بمن له شعر ، والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ، ومن هنا يقين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم . والله أعلم . قوله ( ثم غسل رجليه ) زاد في رواية وهيب الآتية « الى الكعبين » والبحث فيه كالبحث في قوله الى المرفقين ، والمشهور أن الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم ، وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك ، وروى عن ابن القاسم عن مالك مثله ، والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة ، وقد أكثر المتقدمون من الرد على من زعم ذلك ، ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان بن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة « قرأت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه » وقيل إن محمدا إنما رأى ذلك في حديث قطع المحرم الخفين الى الكعبين إذا لم يجد التعلين . وفي هذا الحديث من الفوائد الإفراغ على اليدين معا في ابتداء الوضوء ، وأن الوضوء الواحد يكون بعضه بمرة وبعضه بمرتين وبعضه بثلاث ، وفيه بحى الإمام الى بيت بعض رعيته وابتدأهم إياه بما يظنون أن له به حاجة ، وجواز الاستعانة في احضار الماء من غير كراهة ، والتعليم بالفعل ، وأن الاغتراف من الماء القليل للتطهير لا يصير الماء مستعملا لقوله في رواية وهيب وغيره « ثم أدخل يده فغسل وجهه الخ » ، وأما اشتراط نية الاغتراف فليس في هذا الحديث ما يثبتها ولا ما ينفيها ، واستدل به أبو عوانة في صحيحه على جواز التطهير بالماء المستعمل ، وتوجيهه أن النية لم تذكر فيه ، وقد أدخل يده للاغتراف بعد غسل الوجه وهو وقت غسلها ، وقال

الغزالي مجرد الاعتراف لا يصير الماء مستعملاً لأن الاستعمال إنما يقع من المغترف منه ، وبهذا قطع البغوي . واستدل به المصنف على استيعاب مسح الرأس ، وقد قدمنا أنه يدل لذلك ندباً لا فرضاً ، وعلى أنه لا يندب تكريره كما سيأتي في باب مفرد ، وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة كما سيأتي أيضاً ، وعلى جواز التطهر من آنية النحاس وغيره

### ٣٩ باب غسل الرجلين إلى الكعبين

١٨٦ - **حدثنا موسى** قال حدثنا **وهيب** عن **عمرو** عن **أبيه** قال : شهدت **عمرو بن أبي حسن** سأل **عبد الله** **ابن زيد** عن **وضوء النبي ﷺ** ، فدعا **بتور** من ماء فتوضأ لهم ووضوء النبي ﷺ : فأكفا على يده من التور ففعل يديه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في التور فضمض واستنشق واستنثر ثلاث غرقات ، ثم أدخل يده ففعل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل يديه مرتين إلى المرفقين ، ثم أدخل يده فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، ثم غسل رجليه إلى الكعبين

**قوله** ( باب غسل الرجلين إلى الكعبين ) تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله ، و**عمرو** المذكور هو **ابن يحيى بن عمار** شيخ مالک المتقدم ، و**عمرو بن أبي حسن** عم **أبيه** كما قدمناه ، وسماء هناك جده مجازاً ، وأغرب **الكرمانى** - تبعاً لصاحب الكمال - فقال : **عمرو بن أبي حسن** جد **عمرو بن يحيى** من قبل أمه ، وقد قدمنا أن أم **عمرو بن يحيى** ليست بنتا لعمرو بن أبي حسن فلم يستقم ما قاله بالاحتمال . **قوله** ( فتوضأ لهم ) أى لأجلهم ( وضوء النبي ﷺ ) أى مثل وضوء النبي ﷺ ، وأطلق عليه وضوءاً مبالغة . **قوله** ( ثم أدخل يده ففعل وجهه ) بين في هذه الرواية تجديد الاعتراف لكل عضو ، وأنه اغترف باحدى يديه ، وكذا هو في باقى الروايات ، وفي مسلم وغيره . لكن وقع في رواية **ابن عساكر** وأبى الوقت من طريق **سليمان بن بلال** الآتية ( ثم أدخل يديه ، بالثنية ، وليس ذلك في رواية **أبى ذر** ولا **الأصملى** ولا في شيء من الروايات خارج الصحيح قاله **النوى** ، وأظن أن الإناء كان صغيراً فاغترف باحدى يديه ثم أضافها إلى الأخرى كما تقدم نظيره في حديث **ابن عباس** ، والا فالاعتراف باليدين جميعاً أسهل وأقرب تناولاً كما قال **الشافعى** . **قوله** ( ثم غسل يديه مرتين ) المراد غسل كل يد مرتين كما تقدم في طريق مالک ( ثم غسل يديه مرتين مرتين ، وليس المراد توزيع المرتين على اليدين فكان يكون لكل يد مرة واحدة

٤- باب استعمال فضل وضوء الناس . وأمر **جرير بن عبد الله** أهله أن يتوضؤوا بفضل سواك

١٨٧ - **حدثنا آدم** قال حدثنا **شعبة** قال حدثنا **الحكم** قال سمعت **أبا جحيفة** يقول : خرج علينا رسول الله ﷺ بالهجرة ، فأتى بوضوء فتوضأ ، فجعل الناس يأخذون من فضل وضوءه فيتمسحون به ، فسلّى النبي ﷺ الظهر ركعتين ، والمصر ركعتين ، وبين يديه عنزة

[ الحديث ١٨٧ - أطرافه في : ٣٧٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٣٥٥٣ ، ٣٥٦٦ ، ٥٧٨٦ ، ٥٨٥٩ ]

**قوله** ( باب استعمال فضل وضوء الناس ) أى فى التطهر ، والمراد بالفضل الماء الذى يبقى فى الطرف بعد الفراغ . **قوله** ( وأمر جرير بن عبد الله ) هذا الأثر وصله ابن أبى شيبه والدارقطنى وغيرهما من طريق قيس بن أبى حازم عنه ، وفى بعض طرقه كان جرير يستاك ويفس رأس سواكه فى الماء ثم يقول لأهله : توضؤوا بفضله ، لا يرى به بأساً ، وهذه الرواية مبينة للبراد ، وظن ابن التين وغيره أن المراد بفضل سواكه الماء الذى ينتقع فيه العود من الأراك وغيره ليلين فقالوا : يحمل على أنه لم يغير الماء ، وإنما أراد البخارى أن صنيعة ذلك لا يغير الماء ، وكذا مجرد الاستعمال لا يغير الماء فلا يمتنع التطهر به . وقد صححه الدارقطنى بلفظ « كان يقول لأهله : توضؤوا من هذا الذى أدخل فيه سواكى » ، وقد روى مرفوعاً أخرجه الدارقطنى من حديث أنس « أن النبي ﷺ كان يتوضأ بفضل سواكه » ، وسنده ضعيف ، وذكر أبو طالب فى مسائله عن أحمد أنه سأله عن معنى هذا الحديث فقال : كان يدخل السواك فى الإناء ويستاك ، فإذا فرغ توضأ من ذلك الماء . وقد استشكل لإيراد البخارى له فى هذا الباب المفقود لطهارة الماء المستعمل ، وأجيب بأنه ثبت أن السواك مطهر للضم ، فإذا غاط الماء ثم حصل الوضوء بذلك الماء كان فيه استعمال للمستعمل فى الطهارة . **قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتيبة تصغير عتبة بالمشاءة ثم الموحدة ، كان من الفقهاء الكوفيين ، وهو تابعى صغير . وحديث أبى جحيفة المذكور ستأتى مباحثه فى باب السقرة فى الصلاة . وقوله « يأخذون من فضل وضوئه » كأنهم اقتسموا الماء الذى فضل عنه ، ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضاء وضوئه ﷺ ، وفيه دلالة بينة على طهارة الماء المستعمل

١٨٨ — وقال أبو موسى : دعا النبي ﷺ بقَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ ، وَمَجَّ فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ لَهَا : اشْرَبَا مِنْهُ ، وَأَفْرِغَا عَلَى وَجْهِكُمَا وَتُحَوِّرَا »

[ الحديث ١٨٨ — طرفاه فى : ١٩٦ ، ١٩٢٨ ]

**قوله** ( وقال أبو موسى ) هو الأشعرى ، وهذا الحديث طرف من حديث مطول أخرجه المؤلف فى المغازى وأوله عن أبى موسى قال « كنت عند النبي ﷺ بالجعرانة ومعه بلال ، فأناه أعرابى » فذكر الحديث . . . وعرف منه تفسير المبهمين فى قوله « اشربا » وهما أبو موسى وبلال . وقد ذكر المؤلف طرفاً منه أيضاً باسناده فى باب الفصل والوضوء فى الخضب كما سيأتى بعد قليل . **قوله** ( وج فىه ) أى صب ما تناوله من الماء فى الإناء ، والغرض بذلك لإيجاد البركة بريقه المبارك

١٨٩ — **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال حدثنا أبى عن صالح بن ابن شهاب قال : أخبرنى محمود بن الربيع قال : وهو الذى مىج رسول الله ﷺ فى وجهه وهو غلام من بثرهم . وقال عروة عن المسور وغيره يصدق كل واحدٍ منهما صاحبه ، وإذا توضأ النبي ﷺ كادوا يقتتلون على وضوئه **قوله** ( حدثنا على بن عبد الله ) هو ابن المدينى ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم الكلام على حديث محمود بن الربيع هذا فى باب متى يصح سماع الصغير من كتاب العلم . **قوله** ( وقال عروة ) هو ابن الزبير ( عن المسور ) هو ابن عزمة . **قوله** ( وغيره ) هو مروان بن الحكم كما سيأتى موصولاً مطولاً فى كتاب الشروط ، وقال الكرماني :

هذه الرواية وإن كانت عن مجهول لكنها متابعة ، ويفتقر فيها ما لا يقتصر في الأصول . قلت : وهذا صحيح إلا أنه لا يمتنع به هنا لأن المجهول معروف ، وإنما لم يسمه اختصاراً كما اختصر السند فعلقه ، وزعم الكرماني أن قوله « وقال عروة » معطوف على قوله في السند الذي قبله « أخبرني محمود » فيكون صالح بن كيسان روى عن الزهري حديث محمود وعطف عليه حديث عروة ، فعلى هذا لا يكون حديث عروة معلقاً بل يكون موصولاً بالسند الذي قبله ، وصنيع أئمة النقل يخالف ما زعمه ، واستمر الكرماني على هذا التجويز حتى زعم أن الضمير في قوله « يصدق كل واحد منهما صاحبه » للسور ومحمود ، وليس كما زعم بل هو للسور ومروان ، وهو تجويز منه بمجرد العقل ، والرجوع إلى النقل في باب النقل أولى . قوله ( كانوا يقتلون ) كذا لأبي ذر والباقيين « كادوا » بالبدال وهو الصواب لأنه لم يقع بينهم قتال ، وإنما حكى ذلك عروة بن مسعود الثقفي لما رجس إلى قريش ليعلمهم شدة تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ؛ ويمكن أن يكون أطلق القتال مبالغة

باب \* ١٩٠ - **حدثنا عبد الرحمن بن يونس** قال حدثنا **حاتم بن إسماعيل** عن **الجعد** قال : سمعت السائب بن يزيد يقول : ذهبت بي خالتي إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي وقع ، فسمح رأسي ودعاني بالبركة . ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمت خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زرّ الحجلة

[ الحديث ١٩٠ - أطرافه في : ٣٥٤٠ ، ٣٥٤١ ، ٥٦٧٠ ، ٦٣٥٢ ]

**قوله ( باب )** كذا للمستمل كأنه كالفصل من الباب الذي قبله ، وجعله الباقر منه بلا فصل . **قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن يونس )** هو أبو مسلم المستمل أحد الحفاظ . **قوله ( عن الجعد )** كذا هنا ، ولأكثر « الجعيد » بالتصغير وهو المشهور ، والسائب بن يزيد من صفار الصحابة ، وسيأتي حديثه هذا مبيناً في كتاب علامات النبوة إن شاء الله تعالى . **قوله ( وقع )** بكسر القاف والتنوين ، وللكشمةيني وقع بلفظ الماضي ، وفي رواية كريمة « وجع » بالجيم والتنوين ، والوقع وجع في القدمين . **قوله ( زر الحجلة )** بكسر الزاي وتشديد الزاء ، والحجلة بفتح المهملة والجيم واحدة الحجال وهي بيوت تزين بالثياب والأسرة والستور لها عرى وأزرار ، وقيل المراد بالحجلة الطير وهو يعقوب يقال للآثي منه حجلة ، وعلى هذا فالمراد بزرها بيضتها ، ويؤيده أن في حديث آخر « مثل بيضة الحمامة » وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في صفة النبي ﷺ إن شاء الله تعالى . وأراد البخاري الاستدلال بهذه الأحاديث على رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل ، وهو قول أبي يوسف ، وحكى الشافعي في الأم عن محمد بن الحسن أن أبا يوسف رجس عنه ثم رجس إليه بعد شهرين ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات : الأولى طاهر لا طهور وهي رواية محمد بن الحسن عنه وهو قوله وقول الشافعي في الجديد وهو المفتي به عند الحنفية ، الثانية نجس بنجاسة خفيفة وهي رواية أبي يوسف عنه ، الثالثة نجس بنجاسة غليظة وهي رواية الحسن اللؤلؤي عنه . وهذه الأحاديث ترد عليه لأن التجسس لا يتبرك به ، وحديث الحجة وإن لم يكن فيه تصريح بالوضوء لكن توجيهه أن القائل بنجاسة الماء المستعمل إذا علله بأنه ماء مضاف قيل له هو مضاف إلى طاهر لم يتغير به ، وكذلك الماء الذي نالته الريق طاهر لحديث الحجة ، وأما من علله منهم بأنه ماء الذنوب فيجب لإبعاده محتملاً بالأحاديث الواردة في ذلك

عند مسلم وغيره ، فأحاديث الباب أيضا ترد عليه ، لأن ما يجب إبعاده لا يتبرك به ولا يشرب ، قال ابن المنذر : وفي إجماع أهل العلم على أن البلل الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على طهارة الماء المستعمل ، وأما كونه غير طهور فسيأتى الكلام عليه في كتاب الغسل إن شاء الله تعالى . والله أعلم

#### ٤١ - باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة

١٩١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** خالد بن عبد الله قال **حدثنا** عمرو بن يحيى عن أبيه عن عبد الله بن زيد أنه أفرغ من الإناء على يديه فغسلهما ، ثم غسل أو مضمض واستنشق من كفة واحدة ففعل ذلك ثلاثاً . فغسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ومسح برأسه ما أقبل وما أدبر ، وغسل رجله إلى الكعبين ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله ﷺ

**قوله** ( باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة ) تقدم الكلام على ذلك قريبا في باب مسح الرأس ، وتقدمت المسألة أيضا في حديث ابن عباس في أوائل الوضوء . **قوله** ( ثم غسل ) أى فـ ( أو مضمض ) كذا عنده بالشك ، وأخرجه مسلم عن محمد بن الصباح عن خالد بسنده هذا من غير شك ولفظه د ثم أدخل يده فاستخرجها فمضمض واستنشق ، وأخرجه أيضا الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد كذا ، فالظاهر أن الشك فيه من مسدد شيخ البخارى . وأغرب الكرماني فقال : الظاهر أن الشك فيه من التابعي . **قوله** ( من كفة واحدة ) كذا في رواية أبي ذر ، وفي نسخة د من غرفة واحدة ، ولأكثر د من كف ، بغير هاء . قال ابن بطلال : المراد بالكفة الغرفة ، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى ، قال : ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التأنيث في الكف ، وعصه أن المراد بقوله كفة فعلة لا أنها تأنيث الكف . وقال صاحب المشارق : قوله من كفة هي بالضم والفتح كغرفة وغرفة أى ما ملأكفه من الماء . **قوله** ( ثم غسل يديه ) لم يذكر غسل الوجه اختصارا ، وهو ثابت في رواية مسلم وغيره . وبقيّة مباحث هذا الحديث تقدمت قريبا

#### ٤٢ - باب مسح الرأس مرة

١٩٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** عمرو بن يحيى عن أبيه قال : **شهدت** عمرو بن أبي حنبل سأل عبد الله بن زيد عن وضوء النبي ﷺ ، فدعا بتور من ماء فتوضأ لهم ، فكفأ على يديه فغسلهما ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً ثلاثاً غرقات من ماء ثم أدخل يده في الإناء فغسل وجهه ثلاثاً ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل يديه وأدبر بهما ، ثم أدخل يده في الإناء فغسل رجله **وحدثنا** موسى قال **حدثنا** وهيب قال : مسح رأسه مرة

**قوله** ( باب مسح الرأس مرة ) وللأصلي مسحة . **قوله** ( فدعا بتور من ماء ) كذا للأكثر ، والكشيميني



« فدعا بماء ، ولم يذكر التور . قوله ( فكفأه ) أى أماله ، وللأصلي « فكفأه » ، وقد تقدم النقل أنهما بمعنى .  
 قوله ( فأقبل بيده ) كذا هنا بالإفراد ، ولاكشميني بالتثنية . قوله ( حدثنا وهيب ) أى بإسناده المذكور وحديثه ،  
 وقد تقدمت طريق موسى هذه في باب غسل الرجلين إلى الكعبين ، وذكر فيها أن مسح الرأس مرة ، وقد تقدم  
 نقل الخلاف في استحباب العدد في مسح الرأس في باب الوضوء ثلاثا ثلاثا في الكلام على حديث عثمان ، وذكرنا  
 قول أبي داود : إن الروايات الصحيحة عن عثمان ليس فيها عدد لمسح الرأس ، وأنه أورد العدد من طريقين صحح  
 أحدهما غيره ، والزيادة من الثقة مقبولة <sup>(١)</sup> فيحمل قول أبي داود على إرادة استثناء الطريقين الذين ذكرهما ،  
 فكأنه قال : إلا هذين الطريقين ، قال ابن السمعاني في الاصطلاح <sup>(٢)</sup> : اختلاف الرواية يحمل على التعدد ، فيكون  
 مسح تارة مرة وتارة ثلاثا ، فليس في رواية « مسح مرة » حجة على منع التعدد . ويحتاج للتعدد بالقياس على  
 المغسول لأن الوضوء طهارة حكمية ، ولا فرق في الطهارة الحكمية بين الغسل والمسح . وأجيب بما تقدم من أن  
 المسح مبنى على التخفيف بخلاف الغسل ، ولو شرع التكرار لصارت صورته صورة المغسول . وقد اتفق على كراهة  
 غسل الرأس بدل المسح وإن كان مجزئا ، وأجاب بأن الخفة تقتضى عدم الاستيعاب وهو مشروع بالاتفاق فليكن  
 العدد كذلك ، وجوابه واضح . ومن أقوى الأدلة على عدم العدد الحديث المشهور الذى صححه ابن خزيمة وغيره  
 من طريق عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة الوضوء حيث قال النبي ﷺ بعد أن فرغ « من زاد على هذا فقد  
 أساء وظلم » ، فإن في رواية سعيد بن منصور فيه التصريح بأنه مسح رأسه مرة واحدة ، فدل على أن الزيادة في مسح  
 الرأس على المرة غير مستحبة ، ويحمل ما ورد من الأحاديث في تثليث المسح - إن صحت - على إرادة الاستيعاب  
 بالمسح ، لا أنها مسحات مستقلة لجميع الرأس . جمعا بين هذه الأدلة . ( تنبيه ) : لم يقع في هذه الرواية ذكر غسل  
 الوجه ، وجوز الكرماني أن يكون هو مفعول غسل الذى وقع فيه الشك من الراوى ، والتقدير : فغسل وجهه أو  
 تمضمض واستنشق . قلت : ولا يخفى بعده . وقد أخرج الحديث المذكور مسلم والإسماعيل في روايتهما المذكورة  
 وفيها بعد ذكر المضمضة والاستنشاق ، ثم غسل وجهه ثلاثا ، فدل على أن الاختصار من مسدد ، كما تقدم أن الشك  
 منه . وقال الكرماني : يجوز أن يكون حذف الوجه إذ لم يقع في شيء منه اختلاف ، وذكر ما عدها لما في المضمضة  
 والاستنشاق من الإفراد والجس ، ولما في إدخال المرفقين ، ولما في مسح جميع الرأس ، ولما في الرجلين إلى  
 الكعبين . انتهى ملخصا ولا يخفى تسكفه

### ٤٣ - باب وضوء الرجل مع امرأته ، وفضل وضوء المرأة . وتوضأ عمرُ بالحليم من بيتِ نصرانية

١٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال : كان

الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً

قوله ( باب وضوء الرجل ) بضم الواو لأن القصد به الفعل . قوله ( وفضل وضوء المرأة ) بفتح الواو ، لأن  
 المراد به الماء الفاضل في الإناء بعد الفراغ من الوضوء ، وهو بالخفض عطفاً على قوله « وضوء الرجل » . قوله

(١) سبق في ص ٢٩٠ أنها زيادة شاذة فلا يعتمد عليها . والله أعلم

(٢) كتاب له في الرد على أبي زيد الدبوسي

( وتوضاً عمر بالحجيم ) أى بالماء المسخن ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد صحيح بلفظ « أن عمر كان يتوضأ بالحجيم ويغتسل منه ، ورواه ابن أبي شبة والدارقطنى بلفظ « كان يستنح له ماء في فقم ثم يغتسل منه ، قال الدارقطنى لإسناده صحيح ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن الغالب أن أهل الرجل تبع له فيما يفعل ، فأشار البخارى الى الرد على من منع المرأة أن تتطهر بفضل الرجل ، لأن الظاهر أن امرأة عمر كانت تتوضأ بفضلها أو معه ، فيناسب قوله « وضوء الرجل مع امرأته ، أى من إناء واحد . وأما مسألة التطهر بالماء المسخن فاتفقوا على جوازه إلا ما نقل عن مجاهد . قوله ( ومن بيت نصرانية ) هو معطوف على قوله « بالحجيم » أى وتوضأ عمر من بيت نصرانية ، وهذا الأثر وصله الشافعى وعبد الرزاق وغيرهما عن ابن عينة عن زيد بن أسلم عن أبيه به ، ولفظ الشافعى « توضأ من ماء في جرة نصرانية » ولم يسمعه ابن عينة عن زيد بن أسلم ، فقد رواه البيهقى من طريق سعدان بن نصر عنه قال « حدثونا عن زيد بن أسلم ، فذكره مطولاً . ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عنه بآببات الواسطة فقال « عن ابن زيد بن أسلم عن أبيه به ، وأولاد زيد هم عبد الله وأسامة وعبد الرحمن ، وأوقفهم وأكبرهم عبد الله ، وأظنه هو الذى سمع ابن عينة منه ذلك ، ولهذا جزم به البخارى . ووقع في رواية كريمة بحذف الواو من قوله « ومن بيت » وهذا الذى جراً الكرماني أن يقول : المقصود ذكر استعمال سور المرأة ، وأما الحجيم فذكره لبيان الواقع . وقد عرفت أنهما أتران متغايران ، وهذا الثانى مناسب لقوله « وبفضل وضوء المرأة ، لأن عمر توضأ بمائها ولم يستفصل ، مع جواز أن تكون تحت مسلم واغتسلت من حيض ليحل له وطؤها ففضل منه ذلك الماء ، وهذا وإن لم يقع التصريح به لكنه محتمل ، وجرت عادة البخارى بالتسك بمثل ذلك عند عدم الاستفصال ، وإن كان غيره لا يستدل بذلك ففيه دليل على جواز التطهر بفضل وضوء المرأة المسلمة لأنها لا تكون أسوأ حالا من النصرانية . وفيه دليل على جواز استعمال مياه أهل الكتاب من غير استفصال ، وقال الشافعى فى الأم : لا بأس بالوضوء من ماء المشرك وبفضل وضوئه ما لم تعلم فيه نجاسة . وقال ابن المنذر : انفرد إبراهيم النخعى بكرامة فضل المرأة إذا كانت جنباً . قوله ( حدثنا عبد الله بن يوسف ) هو الثنيسى أخذ رواة الموطأ . قوله ( كان الرجال والنساء ) ظاهره التعميم فاللام للجنس لا للاستغراق . قوله ( فى زمان رسول الله ﷺ ) يستفاد منه أن البخارى يرى أن الصحابة إذا أضاف الفعل الى زمن الرسول ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح ، وحكى عن قوم خلافة لاحتمال أنه لم يطلع ، وهو ضعيف لتوفر دواعى الصحابة على سؤالهم إياه عن الأمور التى تقع لهم ومنهم ، ولو لم يسألوه لم يقرأوا على فعل غير الجائز فى زمن التشريع ، فقد استدلل أبو سعيد وجابر على إباحة العزل بكونهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان منها لنهاى عنه القرآن ، وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن مالك فى هذا الحديث « من إناء واحد » ، وزاد أبو داود من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « ندلى فيه أيدينا » ، وفيه دليل على أن الاغتراف من الماء القليل لا يصيره مستملاً لأن أوانهم كانت صغاراً كما صرح به الشافعى فى الأم فى عدة مواضع ، وفيه دليل على طهارة الذمية واستعمال فضل طهورها وسورها لجواز تزويجهم وعدم التفرقة فى الحديث بين المسلمة وغيرها . قوله ( جميعاً ) ظاهره أنهم كانوا يتناولون الماء فى حالة واحدة ، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضئون جميعاً فى موضع واحد ، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة ، والزيادة المتقدمة فى قوله « من إناء واحد » ترد عليه ، وكأن هذا القائل استبعد اجتماع

الرجال والنساء الأجانب ، وقد أوجب ابن التين عنه بما حكاه عن سخون أن معناه كان الرجال يتوضئون ويذهبون ثم تأتي النساء فيتوضآن ، وهو خلاف الظاهر من قوله « جميعا » ، قال أهل اللغة : الجميع ضد المفترق ، وقد وقع مصرحا بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهر منه ، والأولى في الجواب أن يقال : لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب ، وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم . ونقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد . وفيه نظر ، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه ، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم ، وهذا الحديث حجة عليهم . ونقل النووي أيضا الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس ، وفيه نظر أيضا فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي ، وثبت عن ابن عمر والشعبي والأوزاعي المنع لكن مقيدا بما إذا كانت حائضا ، وأما عكسه فصح عن عبد الله بن سرجس الصحابي وسعيد بن المسيب والحسن البصري أنهم منعوا التطهر بفضل المرأة ، وبه قال أحمد وإسحق ، لكن قيدها بما إذا خلت به لأن أحاديث الباب ظاهرة في الجواز إذا اجتمعا ، ونقل الميموني عن أحمد أن الأحاديث الواردة في منع التطهر بفضل المرأة وفي جواز ذلك مضطربة ، قال : لكن صح عن عدة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به ، وعورض بصحة الجواز عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس . والله أعلم . وأشهر الأحاديث في ذلك من المجتهين حديث الحكم بن عمرو الغفاري في المنع ، وحديث ميمونة في الجواز . أما حديث الحكم بن عمرو فأخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ، وأغرب النووي فقال : اتفق الحفاظ على تضعيفه . وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم ، لكن أحله قوم لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار حيث قال : على والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني .. فذكر الحديث ، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد لكن راويها غير ضابط وقد خولف ، والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ « ان النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد » ، وفي المنع أيضا ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق حميد بن عبد الرحمن الحميري قال : لقيت رجلا صحب النبي ﷺ أربع سنين فقال « نهى رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليفترا جميعا ، رجاله ثقات ، ولم أقف لمن أحله على حجة قوية ، ودعوى البهقي أنه في معنى المرسل مردودة لأن إبهام الصحابي لا يضر ، وقد صرح التابعي بأنه لقيه ، ودعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردودة ، فإنه ابن عبد الله الأودي وهو ثقة ، وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره ، ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أصحاب السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت : أجنبنا فاعتسلت من جفنة ، ففضلت فيها فضلة ، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه ، فقلت له فقال « الماء ليس عليه جنابة » واغتسل منه . لفظ الدارقطني . وقد أحله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين ، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم . وقول أحمد إن الأحاديث من الطرفين مضطربة إنما يصاد إليه عند تعذر الجمع ، وهو يمكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء ، والجواز على ما بقي من الماء ، وبذلك جمع الخطابي ، أو يحمل النهي على التنزيه جمعا بين الأدلة . والله أعلم

### ٤٤ - باب صب النبي ﷺ وضوءه على منغى عليه

١٩٤ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابراً يقول: جاء رسول الله ﷺ يعودني وأنا سميض لا أعقل فتوضأ وصب على من وضوءه، فعقلت، فقلت: يا رسول الله لمن الميراث، إنما يرى كلالته؟ فتركت آية الفرائض

[الحديث ١٩٤ - أطرافه في: ٤٥٧٧، ٥٦٥٩، ٥٦٦٤، ٥٦٧٦، ٦٧٢٣، ٦٧٤٣، ٧٣٠٩]

قوله (باب صب النبي ﷺ وضوءه) بفتح الواو لان المراد به الماء الذي توضأ به، والمنغى بضم الميم وإسكان المعجمة من أصابه الاغماء. قوله (يعودني) زاد المصنف في الطب دماشيا. قوله (لا أعقل) أى لا أفهم، وحذف مفعوله إشارة الى عظم الحال، أى لا أعقل شيئاً، وصرح به في التفسير، وله في الطب د فوجدني قد أغمى على، وهو المطابق للترجمة. قوله (من وضوءه) يحتمل أن يكون المراد صب على بعض الماء الذي توضأ به أو بما بقي منه، والأول المراد، فللمصنف في الاعتصام د ثم صب وضوءه على، ولأبي داود د فتوضأ وصبه على. قوله (لن الميراث) اللام بدل من المضاف اليه كأنه قال ميراثي، ويؤيده أن في الاعتصام أنه قال د كيف أصنع في مالي، والمراد بآية الفرائض هنا قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة) كما سيأتي مبينا في التفسير، ويذكر هناك بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

### ٤٥ - باب الغسل والوضوء في الخضب والقدر والتخشب والحجارة

١٩٥ - حدثنا عبد الله بن منير سجع عبد الله بن بكر قال حدثنا حميد عن أنس قال: حضرت الصلاة، فقام من كان قريب الدار إلى أهله وبقي قوم، فأتي رسول الله ﷺ بمخضب من حجارة فيه ماء، فصغر الخضب أن يبسط فيه كفه، فتوضأ القوم كلهم. قلنا: كم كنتم؟ قال: ثمانين وزيادة

قوله (باب الغسل والوضوء في الخضب) هو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الصاد المعجمة بعدها موحدة المشهور أنه الإناء الذي يغسل فيه الثياب من أى جنس كان، وقد يطلق على الإناء صغيراً أو كبيراً، والقدر أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه، وعطفه الخشب والحجارة على الخضب والقدر ليس من عطف العام على الخاص فقط بل بين هذين وهذين عموم وخصوص من وجه. قوله (حدثنا عبد الله بن منير) هو بضم الميم وكسر النون بعدها ياء خفيفة كما قدمناه في المقدمة لكن وقع هنا في رواية الاصيلي د بن المنير، بزيادة الألف واللام، فقد يلتبس بابن المنير الذي تنقل عنه في هذا الشرح لكنه بتثنية الياء ونون مفتوحة، وهو متأخر عن هذا الراوى بأكثر من أربعين سنة. قوله (حضرت الصلاة) هي العصر. قوله (الى أهله) أى لإرادة الوضوء (وبقي قوم) أى عند رسول الله ﷺ، ومن، في قوله د من حجارة، لبيان الجنس. قوله (فصغر) بفتح الصاد المهملة وضم الغين المعجمة أى لم يسع بسط كفه فيه، وللإسماعيلي د فلم يستطع أن يبسط كفه من صغر الخضب، وهو دال على ما قلناه إن الخضب قد يطلق على الإناء الصغير، ومباحث هذا الحديث تقدمت في باب التماس

الوضوء ، وباقى الكلام عليه يأتي فى علامات النبوة إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف هناك عن عبد الله ابن منير أيضا لكنه قال « عن يزيد بن هرون » بدل عبد الله بن بكر ، فكأنه سمعه من شيخين ، حدثه كل منهما به عن حميد

١٩٦ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال **حدثنا أبو أسامة** عن **بريد** عن **أبي بردة** عن **أبي موسى** أن **النبي ﷺ** دعا **يَدَح** فيه ماء فغسل **يَدَيْهِ** ووجهه فيه ومسح فيه

قوله (عن بريد) بالموحدة والراء مصغرا هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، والقدر المذكور من المتن تقدم بعضه معلقا فى باب استعمال فضل وضوء الناس ، وسيأتى مطولا فى المغازى ان شاء الله تعالى . والغرض منه ذكر القدر وقد ذكرنا ما فيه

١٩٧ - **حدثنا أحمد بن يونس** قال **حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة** قال **حدثنا عمرو بن يحيى** عن **أبيه** عن **عبد الله بن زيد** قال : أتى **رسول الله ﷺ** فأخرجنا له ماء فى **تور** من صفر ، فتوضأ ، فغسل وجهه ثلاثا ، و**يَدَيْهِ** مرتين مرتين ، ومسح برأسه فأقبل به وأدبر ، وغسل رجله

قوله (أحمد بن يونس) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى جده ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله بن أبي سلمة نسب الى جده أيضا ، فاتفقا فى أن كلا منهما ينسب الى جده وفى أن كلا منهما اسم أبيه عبد الله وأن كلا منهما يكنى أبا عبد الله وأن كلا منهما ثقة حافظ فقيه . قوله (أتى رسول الله ﷺ) ، وللكشميني وأبى الوقت «أتانا» . قوله (فغسل وجهه) تفسير لقوله فتوضأ ، وفيه حذف تقديره فغسل واستنشق كما دلت عليه باقى الروايات ، والمخرج متحد ، وقد تقدمت مباحثه ، وأن عبد العزيز هذا زاد فى روايته أن التور كان من صفر أى نحاس جيد

١٩٨ - **حدثنا أبو اليكان** قال أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال أخبرنى **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة** أن **عائشة** قالت : لما قُتل **النبي ﷺ** واشتدَّ به وجمعه استأذن أزواجه فى أن يمرض فى بيتي ، فأذن له . فخرج **النبي ﷺ** بين رجلين تحطُّ رجلاه فى الأرض : بين **عباس** ورجل آخر . قال **عبيد الله** : فأخبرت **عبد الله بن عباس** فقال : أتدري من الرجل الآخر ؟ قلت : لا . قال : هو **علي** . وكانت **عائشة** رضى الله عنها تتحدث أن **النبي ﷺ** قال بعد ما دخل بيته واشتدَّ وجهه « هربوا على من سبيع قريب لم تحمل أو كيتهن ، لعلى أعهد إلى الناس » . وأجلس فى خضب لفصة زوج **النبي ﷺ** ، ثم طفقنا نصب عليه تلك حتى طفق يُشير إلينا أن قد فعلت . ثم خرج إلى الناس

**قوله** ( لما نقل ) أى فى المرض ، وهو بضم القاف بوزن صغر قاله فى الصحاح ، وفى القاموس لشيخنا : نقل كفرح فهو ناقل وثقيل اشتد مرضه ، فعل فى النسخة سقطاً (١). والله أعلم . **قوله** ( فى أن يمرض ) بفتح الراء الثقيلة أى يخدم فى مرضه . **قوله** ( فأذن ) بكسر المعجمة وتشديد النون المفتوحة أى الأزواج ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك تطيبا لمن . **قوله** ( قال عبيد الله ) هو الراوى له عن عائشة ، وهو بالاسناد المذكور بغير أداة عطف . **قوله** ( وكانت ) هو معطوف أيضا بالاسناد المذكور . **قوله** ( هريقوا ) كذا الأكثر ، وللأصيل د هريقوا ، بزيادة الهزة قال ابن التين هو باسكان الهاء ، ونقل عن سيويه انه قال أهراق هريق أهريقا مثل استطاع يستطيع اسطياعا بقطع الالف وفتحها فى الماضى وضم الياء فى المستقبل وهى لغة فى أطاع يطيع فجعلت السين والهاء عوضا من ذهاب حركة عين الفعل ، وروى بفتح الهاء واستشكله ، ويوجهه بأن الهاء مبدلة من الهزمة لأن أصل هراق أراق ثم اجتلبت الهزمة فتحريك الهاء على ابقاء البدل والمبدل منه وله نظائر ، وذكره الجوهري توجيها آخر وأن أصله أريقوا فابدلت الهزمة الثانية هاء للخفة ، وجزم ثلث فى الفصحى بأن أهريقه بفتح الهاء والله أعلم . **قوله** ( من سبع قرب ) قال الخطابي : يشبه أن يكون خص السبع تبركا بهذا العدد ، لأن له دخولا فى كثير من أمور الشريعة وأصل الخلقة . وفى رواية للطبراني فى هذا الحديث د من آبار شتى ، والظاهر أن ذلك للتداوى لقوله فى رواية أخرى فى الصحيح د لعلى أستريح فأعهد ، أى أوصى . **قوله** ( وأجلس فى مخضب حفصة ) زاد ابن خزيمة من طريق عروة عن عائشة أنه كان من نحاس ، وفيه إشارة الى الرد على من كره الاغتسال فيه كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وقال عطاء : إنما كره من النحاس ريحه . **قوله** ( نصب عليه من تلك ) أى القرب السبع . **قوله** ( حتى طفق ) يقال طفق يفعل كذا اذا شرع فى فعل واستمر فيه . **قوله** ( ثم خرج الى الناس ) زاد المصنف من طريق عقيل عن الزهري د فصل بهم وخطبهم ثم خرج ، وهو فى باب الوفاة فى آخر كتاب المغازى ، وسيأتى الكلام على بقية مباحثه هناك ، وعلى ما فيه من أحكام الإمامة فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة إن شاء الله تعالى

#### ٤٦ - باب الوضوء من التور

١٩٩ - **حدثنا** خالد بن محمد قال حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن يحيى عن أبيه قال : كان عمى **يُكثِرُ** من الوضوء ، قال لعبد الله بن زيد : أخبرنى كيف رأيت النبى ﷺ يتوضأ ؟ فدعا بتور من ماء فكفأ على يديه فمسلكهما ثلاث مرار ، ثم أدخل يده فى التور فضمض واستنثر ثلاث مرات من غرقة واحدة ، ثم أدخل يده فاغترف بها فغسل وجهه ثلاث مرات ، ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مرتين ، ثم أخذ بيده ماء فمسح رأسه فأدبر به وأقبل ، ثم غسل رجليه فقال : هكذا رأيت النبى ﷺ يتوضأ

**قوله** ( باب الوضوء من التور ) تقدمت مباحث حديث الباب قريبا ، وأن التور بفتح المثناة شبه الطست وقيل هو الطست . ووقع فى حديث شريك عن أنس فى المعراج د فأتى بطست من ذهب فيه تور ذهب ، وظاهره المغايرة بينهما ، ويحتمل الترادف ، وكان الطست أكبر من التور . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، والاسناد

(١) ليس فى القاموس سقط ، فقد أورد الذى بوزن كرم ، ثم أورد الذى بوزن فرح ، وهذا غير ذاك

كله مديون . قوله ( كان عسى ) هو عمرو بن أبي حسن كما تقدم وهو عمه على الحقيقة . قوله ( ثم أدخل يده في التور فضمض ) فيه حذف تقديره ثم أخرجها فضمض . وقد صرح به مسلم . قوله ( من غرفة واحدة ) يتعلق بقوله « فضمض واستنثر » والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات كل مرة من غرفة ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « ثلاث مرات » والمعنى أنه جمع بينهما ثلاث مرات من غرفة واحدة ؛ والاول موافق لباقي الروايات فهو أولى . قوله ( فقال ) أى عبد الله بن زيد ( هكذا ) هذه الزيادة صريحة في رفع الحديث وإن كان أول سياق الحديث يدل عليه

٢٠٠ - حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دعا بإناء من ماء ، فألقى بقدح رَحْرَاحٍ فيه شئ من ماء ، فوضع أصابعه فيه ، قال أنس فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه . قال أنس فخررت من توضأ ما بين السبعين إلى الثمانين

قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ولم يسمع مسدد من حماد بن سلة . قوله ( رحراح ) بمهملات الاوى مفتوحة بعدها سكن أى متسع الفم ، وقال الخطابي : الرحراح الإناء الواسع الصحن القريب القعر ومثله لايسع الماء الكثير فهو أدل على عظم المعجزة . قلت : وهذه الصفة شبيهة بالطست ، وبهذا يظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة . وروى ابن خزيمة هذا الحديث عن أحمد بن عبدة عن حماد بن زيد فقال بدل رحراح « زجاج » بزاي مضمومة وجيمين ، وبوب عليه الوضوء من آية الزجاج ضد قول من زعم من المتصوفة أن ذلك إسراف لإسراع الكسر اليه . قلت : وهذه اللفظة تفرد بها أحمد بن عبدة ، وخالفه أصحاب حماد بن زيد فقالوا رحراح ، وقال بعضهم « واسع الفم » وهي رواية الاسماعيل عن عبد الله بن ناجية عن محمد بن موسى وإسحاق بن أبي إسرائيل وأحمد بن عبدة كلهم عن حماد . وكأنه ساقه على لفظ محمد بن موسى ، وصرح جمع من الخذاق بأن أحمد بن عبدة صحفها ، ويقوى ذلك أنه أتى في روايته بقوله « أحسبه » فدل على أنه لم يتقنه ، فإن كان ضبطه فلا منافاة بين روايته ورواية الجماعة لاحتمال أن يكونوا وصفوا هيئته وذكر هو جنسه . وفي مسند أحمد عن ابن عباس أن المقوقس أهدى للنبي ﷺ قدحا من زجاج ، لكن في اسناده مقال . قوله ( فخررت ) بتقديم الزاي أى قدّرت ، وتقدم من رواية حميد أنهم كانوا ثمانين وزيادة ، وهنا قال ما بين السبعين الى الثمانين ، واجمع بينهما أن أنسا لم يكن يضبط العدة بل كان يتحقق أنها تنيف على السبعين ويشك هل بلغت العقد الثامن أو تجاوزته ، فربما جزم بالمجازة حيث يغلب ذلك على ظنه . واستدل الشافعي بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي : إن الوضوء مقدر بقدر من الماء معين ، ووجه الدلالة أن الصحابة اغترفوا من ذلك القدح من غير تقدير ، لأن الماء التابع لم يكن قدره معلوما لهم فدل على عدم التقدير ، وبهذا يظهر مناسبة تعقيب المصنف هذا الحديث بباب الوضوء بالمد ، والمد لإناء يسع رطلا وثلاثا بالبغدادى قاله جمهور أهل العلم ، وخالف بعض الحنفية فقالوا المد رطلان

#### ٤٧ - باب الوضوء بالمد

٢٠١ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسمر قال حدثني ابن جبر قال سمعت أنسا يقول : كان النبي ﷺ يغسل - أو كان يغسل - بالصاع إلى خمسة أمداد ، ويتوضأ بالمد

**قوله** ( ابن جبر ) بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومن قاله بالتصغير فقد صحف ، لأن ابن جبر وهو سعيد لا رواية له عن أنس في هذا الكتاب ، والراوى هنا هو عبد الله بن عبد الله بن جبر بن عتيك الانصارى ، وقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم شيخ البخارى قال : حدثنا مسعر حدثني شيخ من الانصار يقال له ابن جبر . وفي الاسناد كوفيان أبو نعيم وشيخه ، وبصريان أنس والراوى عنه . **قوله** ( يغسل ) أى جسده ، والشك فيه من البخارى أو من أبي نعيم لما حدثه به ، فقد رواه الاسماعيلى من طريق أبي نعيم فقال « يغتسل » ولم يشك . **قوله** ( بالصاع ) هو إناء يسع خمسة أرتال وثلاثا بالبغدادى ، وقال بعض الحنفية ثمانية . **قوله** ( الى خمسة أمداد ) أى كان ربما اقتصر على الصاع وهو أربعة أمداد ، وربما زاد عليها الى خمسة ، فكأن أنسا لم يطلع على أنه استعمل في الغسل أكثر من ذلك لأنه جعلها النهاية ، وقد روى مسلم من حديث عائشة رضى الله عنها أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ من إناء واحد هو الفرق ، قال ابن عينة والشافعى وغيرهما : هو ثلاثة أصع ، وروى مسلم أيضا من حديثها أنه ﷺ كان يغتسل من إناء يسع ثلاثة أمداد ، فهذا يدل على اختلاف الحال في ذلك بقدر الحاجة ، وفيه رد على من قدر الوضوء والغسل بما ذكر في حديث الباب كابن شعبان من المالكية ، وكذا من قال به من الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار المدة والصاع ، وحمله الجوهري على الاستحباب لأن أكثر من قدر وضوءه وغسله ﷺ من الصحابة قدرهما بذلك ، ففي مسلم عن سفينة مثله ، ولأحمد وأبي داود باسناد صحيح عن جابر مثله ، وفي الباب عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهذا اذا لم تدع الحاجة الى الزيادة ، وهو أيضا في حق من يكون خلقه معتدلا ، والى هذا أشار المصنف في أول كتاب الوضوء بقوله « وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي ﷺ »

#### ٤٨ - باب المسح على الخفين

٢٠٢ - **حدثنا** أصبغ بن الفرج المضرئ عن ابن وهب قال حدثني عمر وحدثني أبو النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر عن معمر بن أبي وقاص عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين ، وأن عبد الله بن عمر سأل عمر عن ذلك فقال . نعم ، إذا حدثك شيئا سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل عنه غيره وقال موسى بن عتبة : أخبرني أبو النضر أن أبا سلمة أخبره أن سعدا . . . فقال عمر لعبد الله نحوه

**قوله** ( باب المسح على الخفين ) نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف ، لأن كل من روى عنه منهم إنكاره فقد روى عنه لإثباته ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم روى عن أحد من فقهاء السلف إنكاره إلا عن مالك ، مع أن الروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته ، وقد أشار الشافعى في الأم الى إنكار ذلك على المالكية ، والمعروف المستقر عندهم الآن قولان : الجواز مطلقا ، ثانيهما للسافر دون المقيم . وهذا الثاني مقتضى ما في المدونة وبه يجزم ابن الحاجب ، وصحح الباجي الأول ونقله عن ابن وهب ، وعن ابن نافع في المبسوط نحوه وأن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إقامته بالجواز ، وهذا مثل ما صح عن أبي أيوب الصحابي ، وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل : المسح على الخفين ، أو نزعهما وغسل القدمين ؟



قال : والذي أختاره أن المسح أفضل لأجل من طعن فيه من أهل البدع من الخوارج والروافض ، قال : وإحياء ما طعن فيه المخالفون من أسنان أفضل من تركه <sup>أهـ</sup> . وقال الشيخ محي الدين : وقد صرح بجمع من الأصحاب بأن الغسل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الاتمام ، وقد صرح بجمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر ، وجمع بعضهم رواته لجاوزوا الثمانين ومنهم العشرة ، وفي ابن أبي شبة وغيره عن الحسن البصري : حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين . قوله ( حدثنا أصبغ ) يفتح الهمزة وكان البخاري اختار الرواية عنه لهذا الحديث لقوله : المسح عن النبي ﷺ وعن أكابر أصحابه في الحضرة أثبت عندنا وأقوى من أن تتبع ما لكا على خلافه ، وعمر هو ابن الحارث ، وهو ومن دونه ثلاثة مصريون ، والذين فوقه ثلاثة مدنيون ، وفي الاسناد رواية تابعي عن تابعي : أبو النضر عن أبي سلة ، وصحابي عن صحابي . قوله ( وأن عبد الله ) هو معطوف على قوله عن عبد الله بن عمر فهو موصول اذا حملناه على أن أبا سلة سمع ذلك من عبد الله وإلا فأبو سلة لم يدرك القصة ، وقد أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي النضر عن أبي سلة عن ابن عمر قال : رأيت سعد بن أبي وقاص يمسح على خفيه بالعراق حين توضأ فانكرت ذلك عليه ، فلما اجتمعنا عند عمر قال لي سعد : سل أباك ، فذكر القصة . ورواه ابن خزيمة من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال : كنا ونحن مع نبيينا نمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا ، . قوله ( فلا تسأل عنه غيره ) أى لقوة الوثوق بنقله ، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حفت خبر الواحد تأمت مقام الأشخاص المتعددة ، وقد بقيه العلم عند البعض دون البعض ، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد ، وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبة له في بعض المواضع ، واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ، ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة ، وفيه تعظيم عظيم من عمر لسعد ، وفيه أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره ، لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قديم صحبته وكثرة روايته ، وقد روى قصته مالك في الموطأ عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه : أن ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يمسح على الخفين فانكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك ، فذكر القصة . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضرة لا في السفر لظاهر هذه القصة ، ومبع ذلك فالفائدة بحالها . والله أعلم . قوله ( وقال موسى بن عقبة ) هذا التعليق وصله الاسماعيل وغيره بهذا الاسناد ، وفيه ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم موسى ، وموسى وأبو النضر قرينان مدنيان . قوله ( أن سعدا حدثه ) أى حدث أبا سلة ، والمحدث به محذوف تبين من الرواية الموصولة أن لفظه : أن رسول الله ﷺ مسح على الخفين ، . قوله ( فقال ) هو معطوف على المقدر . قوله ( نحوه ) بالنصب لأنه مقول القول ، وظهر أن قول عمر في هذه الرواية المتعلقة بمعنى الرواية التي وصلها المؤلف لا بلفظها . وقد وصله الإسماعيلي أيضا من طريق أخرى عن موسى بن عقبة ولفظه : وان عمر قال لعبد الله - أى ابنه كأنه يلومه - اذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تبشع ورواه حديثه شيئا .

٢٠٣ - حدثنا عمرو بن خالد الحرائثي قال حدثنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع

ابن جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ الْمَغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ

**قوله** (حدثنا الليث) بن سعد (عن يحيى بن سعيد) هو الأنصاري وقد تقدم هذا الحديث من طريق أخرى عنه في باب الرجل يوضئ صاحبه ، وإن فيه أربعة من التابعين على الولاة . وأخرجه المصنف في المغازي من طريق أخرى عن الليث فقال : عن عبد العزيز بن أبي سلة بدل يحيى بن سعيد ، وسياقه أتم ، فمكان الليث فيه شيخين . **قوله** (أنه خرج لحاجته) في الباب الذي بعد هذا أنه كان في سفر ، وفي المغازي أنه كان في غزوة تبوك على تردد في ذلك من رواه . ولمالك وأحمد وأبي داود من طريق عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أنه كان في غزوة تبوك بلا تردد ، وأن ذلك كان عند صلاة الفجر . **قوله** (فاتبه) بتشديد المثناة المفتوحة ، وللصنف من طريق مسروق عن المغيرة في الجهاد وغيره أن النبي ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة ، وزاد فأنطلق حتى توارى عنى ففضى حاجته ، ثم أقبل فتوضأ ، وعند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة أن الماء الذي توضأ به أخذه المغيرة من أعرابية صبت له من قربة كانت جلد ميتة ، وأن النبي ﷺ قال له : سلها فإن كانت دبقتها فهو طهور ، وأنها قالت : أي والله لقد دبقتها . **قوله** (فتوضأ) زاد في الجهاد وعليه جبة شامية ، ولأبي داود من صوف من جباب الروم ، وزاد المصنف في الطريق الذي في باب الرجل يوضئ صاحبه : « ففصل وجهه ويديه ، والفاء في فصل تفصيلية ، وتبين من ذلك أن المراد بقوله توضأ أي بالكيفية المذكورة ، لا أنه غسل رجله . واستدل به القرطبي على الإقتصار على فروض الوضوء دون سنته ، لا سيما في حال مظنة قلة الماء كالسفر ، قال : ويحتمل أن النبي ﷺ فعليا فلم يذكرها المغيرة ، قال : والظاهر خلافه . قلت : بل فعليا وذكرها المغيرة ، في رواية أحمد من طريق عباد بن زياد المذكورة : أنه غسل كفيه ، وله من وجه آخر قوى « فغسلهما فأحسن غسلهما » قال : وأشك أقال ذلكهما بتراب أم لا . وللصنف في الجهاد « أنه تمضمض واستنشق وغسل وجهه ، زاد أحمد ثلاث مرات ، فذهب يخرج يديه من كفيه فكانا ضيقين ، فأخرجهما من تحت الجبة » ولمسلم من وجه آخر « وألقي الجبة على منكبيه » ولاحد « ففصل يده اليمنى ثلاث مرات ويده اليسرى ثلاث مرات » وللصنف « ومسح برأسه ، وفي رواية لمسلم « ومسح بناصيته وعلى عمامته وعلى الخفين » وسأقي قوله « أني أدخلتهما طاهرتين » في الباب الذي بعد هذا . وحديث المغيرة هذا ذكر البرار أنه رواه عنه ستون رجلا ، وقد لخصت مقاصد طرقه الصحيحة في هذه القطعة ، وفيه من الفوائد الإبعاد عند قضاء الحاجة ، والتوازي عن الأعين ، واستحباب الدوام على الطهارة لأمره ﷺ المغيرة أن يتبعه بالماء مع أنه لم يستنج به وإنما توضأ به حين رجع ، وفيه جواز الاستعانة كما شرح في بابه ، وغسل ما يصيب اليد من الأذى عند الاستجمار ، وأنه لا يكفي إزالته بغير الماء ، والاستعانة على إزالة الرائحة بالتراب ونحوه . وقد يستنبط منه أن ما انتشر عن المعتاد لا يزال إلا بالماء ، وفيه الانتفاع بجلود الميتة إذا دبغت ، والانتفاع بذياب الكفار حتى تتحقق نجاستها لأنه ﷺ لبس الجبة الرومية ولم يستفضل ، واستدل به القرطبي على أن الصوف لا ينجس بالموت لأن الجبة كانت شامية وكانت الشام إذاك دار كافر ومأكل أهلها الميتات ، كذا قال . وفيه الرد على من زعم أن المسح على الخفين منسوخ بآية الوضوء التي في المائدة لأنها نزلت في

غزوة المريسيع وكانت هذه القصة في غزوة تبوك ، وهي بعدها باتفاق ، وسيأتي حديث جرير البجلي في معنى ذلك في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . وفيه التشمير في السفر ، ولبس الثياب الضيقة فيه لكونها أعون على ذلك ، وفيه المواظبة على سنن الوضوء حتى في السفر ، وفيه قبول خبر الواحد في الأحكام ولو كانت امرأة ، سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى أم لا ، لأنه عليه السلام قبل خبر الأعرابية كما تقدم . وفيه أن الاختصار على غسل معظم المفروض غسله لا يجرى لإخراجه عليه السلام يديه من تحت الجبة ولم يكتف فيما بقي منهما بالمسح عليه ، وقد يستدل به على من ذهب إلى وجوب تعميم مسح الرأس لكونه كمال للمسح على العمامة ولم يكتف بالمسح على ما بقي من ذراعيه

٢٠٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا شيبان** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو** بن **أمية الضمري** أن **أباه** أخبره أنه رأى **النبي ﷺ** يمسح على الخفين . وتابعه **حرب بن شداد** وأبان عن **يحيى** [ الحديث ٢٠٤ - طرفه في : ٢٠٥ ]

**قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) وللإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن شيبان عن يحيى حدثني أبو سلمة حدثني جعفر بن عمرو بن أمية . وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على الولاء أولهم يحيى وهو تابعي صغير ، وأبو سلمة وجعفر قرينان . **قوله** ( وتابعه ) أي تابع شيبان ( حرب ) وهو ابن شداد ، وحديثه موصول عند النسائي والطبراني . **قوله** ( وأبان ) هو ابن يزيد العطار وهو معطوف على حرب ، وحديثه موصول عند أحمد والطبراني

٢٠٥ - **حدثنا عبدان** قال أخبرنا **عبد الله** قال أخبرنا **الأوزاعي** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **جعفر بن عمرو** عن أبيه قال : رأيت **النبي ﷺ** يمسح على عمامته وخفيه . وتابعه **معمّر بن يحيى** عن **أبي سلمة** عن **عمرو** قال : رأيت **النبي ﷺ**

**قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( عن يحيى ) ولاحد عن أبي المغيرة عن الأوزاعي حدثني يحيى **قوله** ( على عمامته وخفيه ) هكذا رواه الأوزاعي وهو مشهور عنه . وأسقط بعض الرواة عنه جعفرًا من الإسناد ، وهو خطأ قاله أبو حاتم الرازي . **قوله** ( وتابعه ) أي تابع الأوزاعي ( معمر ) ابن راشد في المتن لا في الإسناد ، وهذا هو السبب في سياق المصنف الإسناد ثانياً ليبين أنه ليس في رواية معمر ذكر جعفر ، وذكر أبو ذر في روايته لفظ المتن وهو قوله : يمسح على عمامته ، زاد الكشميني : وخفيه ، وسقط ذكر المتن من سائر الروايات في الصحيح . ورواية معمر قد أخرجها عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بدون ذكر العمامة ، لكن أخرجها ابن منده في كتاب الطهارة له من طريق معمر بآبائها ، وأغرب الأصيلي فيما حكاه ابن بطال فقال : ذكر العمامة في هذا الحديث من خطأ الأوزاعي ، لأن شيبان وغيره روه عن يحيى بدونها ، فوجب تغليب رواية الجماعة على الواحدة ، قال : وأما متابعة معمر فليس فيها ذكر العمامة ، وهي أيضا مرسلّة لأن أبا سلمة لم يسمع من عمرو . قلت : سماع أبي سلمة من عمرو ممكن ، فانه مات بالمدينة سنة ستين وأبو سلمة مدني ولم يوصف بتدليس ، وقد سمع من خلق ماتوا قبل عمرو ، وقد روى بكير بن الأشج عن أبي سلمة أنه أرسل جعفر بن عمرو بن أمية إلى أبيه

يسأله عن هذا الحديث ، فرجع اليه فأخبره به ، فلا مانع أن يكون أبو سلة اجتمع بعمره بعد قسمه منه . ويقويه توفر دواعيهم على الاجتماع في المسجد النبوي ، وقد ذكرنا أن ابن منده أخرجه من طريق معمر باثبات ذكر العمامة فيه ، وعلى تقدير تفرد الأوزاعي بذكرها لا يستلزم ذلك تخطئته ، لأنها تكون زيادة من ثقة حافظ غير منافية لرواية رفقة فتقبل ، ولا تكون شاذة ، ولا معنى لرد الروايات الصحيحة بهذه التعليلات الواهية . وقد اختلف السلف في معنى للمسح على العمامة فقيل : إنه كل عليها بعد مسح الناصية ، وقد تقدمت رواية مسلم بما يدل على ذلك ، وإلى عدم الاقتصار على المسح عليها ذهب الجمهور ، وقال الخطابي : فرض الله مسح الرأس ، والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل ، فلا يترك المتيقن للجهل . قال : وقياسه على مسح الخف بعيد ، لأنه يشق نزعها بخلافها ، وتعقب بأن الذين أجازوا الاقتصار على مسح العمامة شرطوا فيه المشقة في نزعها كما في الخلف ، وطريقه أن تكون محنكة كعمائم العرب ، وقالوا عضو يسقط فرضه في التيمم لحجاز المسح على حاله كالقدمين ، وقالوا الآية لا تنفي ذلك ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه لأن من قال قبلت رأس فلان يصدق ولو كان على حائل ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والثوري في رواية عنه وأحمد وإسحق وأبو ثور والطبري وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم ، وقال ابن المنذر : ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد صح أن النبي ﷺ قال : إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا . والله أعلم

#### ٤٩ - باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان

٢٠٦ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر عن عروة بن الغيرة عن أبيه قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فأهويت لأنزعه خفيه فقال « دعهما ، فأتى أدخلتهما طاهرتين » فمسح عليهما

قوله ( باب إذا أدخل رجله وهما طاهرتان ) هذا لفظ رواية أبي داود من طريق يونس بن أبي إسحق عن الشعبي في هذا الحديث ، وسنبين ما بينها وبين لفظ حديث الباب من التفاوت . قوله ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبي زائدة . ( عن عامر ) هو الشعبي ، وزكريا مدلس ولم أره من حديثه إلا بالضعف ، لكن أخرجه أحمد عن يحيى القطان عن زكريا ، والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلا ما كان مسموعا لهم ، صرح بذلك الاسماعيلي . قوله ( فأهويت ) أي مددت يدي ، قال الأصمعي : أهويت بالشئ إذا أومأت به ، وقال غيره : أهويت قصدت الهواء من القيام إلى القعود . وقيل الإهواء الإمالة ، قال ابن بطلان : فيه خدمة العالم ، وأن للخادم أن يقصد إلى ما يعرف من عادة مخدمه قبل أن يأمره . وفيه الفهم عن الإشارة ، ورد الجواب عما يفهم عنها لقوله « فقال دعهما » قوله ( فأتى أدخلتهما ) أي القدمين ( طاهرتين ) كذا الأكثر ، وللكشميني « وهما طاهرتان ، ولابي داود » فأتى أدخلت القدمين الخفين وهما طاهرتان ، وللحميدي في مسنده « قلت يا رسول الله أيمسح أحدنا على خفيه ؟ قال : نعم إذا أدخلتهما وهما طاهرتان ، ولابن خزيمة من حديث صفوان بن عسال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر ثلاثا إذا سافرنا ، ويوما ليلة إذا أقنأ . قال ابن خزيمة ذكرته المزني فقال لي : حدث به أصحابنا ، فانه أقوى حجة للشافعي . انتهى . وحديث صفوان وإن كان صحيحا لكنه ليس على شرط البخاري ، لكن حديث الباب موافق له في الدلالة على اشتراط الطهارة عند اللبس ، وأشار المزني بما قال إلى الخلاف

في المسألة ، ومحصله أن الشافعي والجمهور حلوا الطهارة على الشرعية في الوضوء ، وخالفهم داود فقال : إذا لم يكن على رجله نجاسة عند اللبس جاز له المسح ، ولو تيمم ثم لبسها لم يبيح له عندهم لأن التيمم مبيح لا رافع ، وخالفهم أصبغ . ولو غسل رجله بنية الوضوء ثم لبسها ثم أكل باقي الأعضاء لم يبيح المسح عند الشافعي ومن وافقه على إيجاب الترتيب ، وكذا عند من لا يوجب بناء على أن الطهارة لا تتبع ، لكن قال صاحب الهداية من الحنفية : شرط لإباحة المسح لبسها على طهارة كاملة ، قال : والمراد بالكاملة وقت الحدث لا وقت اللبس ، ففي هذه الصورة إذا كمل الوضوء ثم أحدث جاز له المسح ، لأنه وقت الحدث كان على طهارة كاملة انتهى . والحديث حجة عليه لأنه جعل الطهارة قبل لبس الخف شرطا لجواز المسح ، والمعلق بشرط لا يصح إلا بوجود ذلك الشرط ، وقد سلم أن المراد بالطهارة الكاملة ، ولو توضأ مرتبا وبقي غسل إحدى رجله فلبس ثم غسل الثانية ولبس لم يبيح له المسح عند الأكثر ، وأجازة الثوري والكوفيون والمزني صاحب الشافعي ومطرف صاحب مالك وابن المنذر وغيرهم لصدق أنه أدخل كلا من رجله الخفين وهي طاهرة ، وتعقب بأن الحكم المرتب على التثنية غير الحكم المرتب على الوحدة ، واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع اتجه واستضعفه ابن دقيق العيد لأن الاحتمال باق . قال : لكن إن ضم إليه دليل يدل على أن الطهارة لا تتبع اتجه (فائدة) : المسح على الخفين خاص بالوضوء لا مدخل للفصل فيه بإجماع . (فائدة أخرى) : لو نزع خفيه بعد المسح قبل انقضاء المدة عند من قال بالتوقيت أعاد الوضوء عند أحمد وإسحق وغيرهما وغسل قدميه عند الكوفيين والمزني وأبي ثور ، وكذا قال مالك والليث إلا إن تطاول ، وقال الحسن وابن أبي ليلى وجماعة : ليس عليه غسل قدميه ، وقاسوه على من مسح رأسه ثم حلقه أنه لا يجب عليه إعادة المسح ، وفيه نظر (١)

(فائدة أخرى) : لم يخرج البخاري ما يدل على توقيت المسح ، وقال به الجمهور . وخالف مالك في المشهور عنه فقال : يمسح ما لم يخلع ، وروى مثله عن عمر . وأخرج مسلم التوقيت من حديث علي كما تقدم من حديث صفوان ابن عسال ، وفي الباب عن أبي بكرة وصححه الشافعي وغيره

## ٥٠ - باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق

وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضأوا

٢٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتيف شاة ثم صلى ولم يتوضأ [ الحديث ٢٠٧ - طرفاه في : ٥٤٠٤ ، ٥٤٠٥ ]

قوله ( باب من لم يتوضأ من لحم الشاة ) نص على لحم الشاة ليندرج ما هو مثلها وما دونها بالاولى ، وأما ما فوقها فلهذا يشير الى استثناء لحوم الابل لأن من خصه من عموم الجواز علله بشدة زهومته فلهذا لم يقيده بكونه مطبوخا ، وفيه حديثان عند مسلم وهو قول أحمد واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية . قوله ( والسويق )

(١) وجهه أن الرأس أصل يمسح مع وجود الشعر وعنده ، والمسح على الخف يدل من غسل القدم فافترقا . وبذلك يرجح القول بطلان الوضوء إذا خلع الخفين ، ولا يكفي غسل القدمين لغوات الموالة . والله أعلم

قال ابن التين : ليس في أحاديث الباب ذكر السوق . وأجيب بأنه دخل من باب الأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فعدمه من السوق أولى ، ولعله أشار بذلك الى حديث الباب الذي بعده . قوله ( وأكل أبو بكر لحماً ) سقط قوله « لحماً » من رواية أبي ذر إلا عن الكشميني ، وقد وصله الطبراني في مسند الشاميين باسناد حسن من طريق سليم بن عامر قال : رأيت أبا بكر وعمر وعثمان أكلوا مما مست النار ولم يتوضؤا ، ورويناه من طرق كثيرة عن جابر مرفوعاً وموقوفاً على الثلاثة مفروقاً ومجموعاً . قوله ( أكل كتف شاة ) أى لحمه . وللصنف في الاطعمة « تعرق » أى أكل ما على العرق - بفتح المهملة وسكون الراء - وهو العظم ، ويقال له العراق بالضم أيضاً . وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وهي بنت عم النبي ﷺ ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما سيأتي من حديثها وهي خالة ابن عباس ، كما أن ضباعة بنت عمه . وبين النسائي من حديث أم سلمة أن الذي دعاه الى الصلاة هو بلال

٢٠٨ - **عَدَسًا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو ابْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ ، فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَتَى السَّكِينُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

[ الحديث ٢٠٨ - أطرافه في : ٦٧٥ ، ٢٩٣ ، ٥٤٠٨ ، ٥٤٢٢ ، ٥٤٦٢ ]

قوله ( يحتز ) بالمهملة والزاي أى يقطع ، زاد في الاطعمة من طريق معمر عن الزهري « يأكل منها » وفي الصلاة من طريق صالح عن الزهري « يأكل ذراعاً يحتز منها » . قوله ( فأتى السكين ) زاد في الاطعمة عن أبي اليان عن شعيب عن الزهري « فالتقاها والسكين » ، وزاد البيهقي من طريق عبد الكريم بن الهيثم عن أبي اليان في آخر الحديث : قال الزهري : فذهبت تلك - أى القصة - في الناس . ثم أخبر رجال من أصحاب النبي ﷺ ونساء من أزواجه أن النبي ﷺ قال « نوضوا مما مست النار » قال فكان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة ، لأن الإباحة سابقة . واعترض عليه بحديث جابر قال « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار » رواه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، لكن قال أبو داود وغيره : إن المراد بالأمر هنا الشأن والقصة لا مقابل النهي ، وإن هذا اللفظ مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ ، فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار ، وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة . وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال : لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح منها نظرنا الى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي ﷺ فرجعنا به أحد الجانبين ، وارتضى النووي هذا في شرح المذهب . وبهذا تظهر حكمة تصدير البخاري حديث الباب بالآثار المنقول عن الخلفاء الثلاثة ، قال النووي : كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ، ثم استقر الإجماع على أنه لا وضوء مما مست النار إلا ما تقدم استثنائه من لحوم الابل . وجمع الخطابي بوجه آخر وهو أن أحاديث الأمر بمحولة على الاستحباب لا على الوجوب ، والله أعلم . واستدل البخاري في الصلاة بهذا الحديث على أن الأمر بتقديم العشاء على الصلاة خاص بغير الإمام الراتب ،

وعلى جواز قطع اللحم بالسكين ، وفي النهي عنه حديث ضعيف في سنن أبي داود فإن ثبت خص بعدم الحاجة الداعية الى ذلك لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الترف ، وفيه أن الشهادة على النبي - إذا كان محصورا - تقبل (فائدة) : ليس لعمر بن أمية رواية في البخارى إلا هذا الحديث والذي مضى في المسح فقط

### ٥١ - باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ

٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن سويد بن الثعمان أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهى أدنى خيبر - فصلّى العصر ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فترى ، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ، ثم صلى ولم يتوضأ

[ الحديث ٢٠٩ - أطرافه في : ٢١٥ ، ٢٩٨١ ، ٤١٧٥ ، ٤١٩٥ ، ٥٣٨٤ ، ٥٣٩٠ ، ٥٤٥٤ ، ٥٤٥٥ ]

٢١٠ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ميمونة أن

النبي ﷺ أكل عندها كتيفاً ، ثم صلى ولم يتوضأ

**قوله** ( باب من مضمض من السويق ) قال الداودي : هو دقيق الشعير أو السلت المقل ، وقال غيره : ويكون من القمح . وقد وصفه أعرابي فقال : عدة المسافر وطعام العجلان وبلغة المريض . **قوله** ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخارى . وبشير بالموحدة والمعجمة مصغرا ، ويسار بالثحائية والمهمل . **قوله** ( بالصهباء ) بفتح المهمل والمد . **قوله** ( وهى أدنى خيبر ) أى طرفها بما على المدينة . وللصنف فى الأطعمة وهى على راحة من خيبر . وقال أبو عبيد البكرى فى معجم البلدان : هى على بريد . وبين البخارى فى موضع آخر من الأطعمة من حديث ابن عينة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت ، وسأق الحديث قريبا بدون الزيادة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى . **قوله** ( ثم دعا بالأزواد ) فيه جمع الرفقاء على الزاد فى السفر ، وإن كان بعضهم أكثر أكل . وفيه حل الأزواد فى الأسفار وأن ذلك لا يقدح فى التوكل . واستنبط منه المذهب أن الامام يأخذ المحتكرين باخراج الطعام عند قلته ليبيعه من أهل الحاجة ، وأن الإمام ينظر لأهل العسكر فيجمع الزاد ليصيب منه من لا زاد معه . **قوله** ( فترى ) بضم المثناة وتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، أى بل بالماء لما لحقه من اليبس . **قوله** ( وأكلنا ) زاد فى رواية سليمان ، وشربنا . وفى الجهاد من رواية عبد الوهاب « فلكنا وأكلنا وشربنا » . **قوله** ( ثم قام إلى المغرب فمضمض ) أى قبل الدخول فى الصلاة ، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن تحتسب بقاياها بين الأسنان ونواحى الفم فيشغله تتبعه عن أحوال الصلاة . **قوله** ( ولم يتوضأ ) أى بسبب أكل السويق . وقال الخطاى : فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ لأنه متقدم وخيبر كانت ستة سبع . قلت : لا دلالة فيه ، لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خيبر وروى الأمر بالوضوء كما فى مسلم ، وكان يفتى به بعد النبي ﷺ ، واستدل به البخارى على جواز صلاتين فأكثر بوضوء واحد ، وعلى استحباب المضمضة بعد الطعام . **قوله** ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ومباحث المان تقدمت فى الباب الذى قبله . ونصف الاسناد الاول مصريون ونصفه الأعلى مدينون ، ولعمر بن الحارث فيه

إسناد آخر الى ميمونة ذكره الاسماعيل مقرونا بالاسناد الأول ، وليس في حديث ميمونة ذكر المضمضة التي ترجم بها فقيل : أشار بذلك الى أنها غير واجبة بدليل تركها في هذا الحديث ، مع أن المأكل دسم يحتاج الى المضمضة منه فتركها لبيان الجواز ، وأفاد الكرماني أن في نسخة القريري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا الى الباب الذي قبله ، فعلى هذا هو من تصرف النسخ

### ٥٢ - باب هل يُمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ

٢١١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَمُتَيْبَةُ قَالَا حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُثَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا فَضَمَضَ وَقَالَ « إِنَّ لَهُ دَسْمًا »  
تَابِعُهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ  
[الحديث ٢١١ - طرفه في : ٥٦٩]

قوله ( باب هل يُمْضِضُ مِنَ اللَّبَنِ ) وحديث قتيبة هذا أحد الأحاديث التي أخرجها الأئمة الخمسة وهم الشيوخان وأبو داود والترمذي والبيهقي والترمذي عن شيخ واحد وهو قتيبة . قوله ( شرب لبنا ) زاد مسلم « ثم دعا بماء » . قوله ( إن له دسما ) قال ابن بطال عن المهلب : فيه بيان علة الأمر بالوضوء مما مست النار ، وذلك لأنهم كانوا ألقوا في الجاهلية قلة التنظيف فأمروا بالوضوء مما مست النار ، فلما تقررت النظافة في الاسلام وشاعت نسخ . كذا قال ، ولا تعلق لحديث الباب بما ذكر ، إنما فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن فيدل على استحبابها من كل شيء دسم ، ويستنبط منه استحباب غسل اليدين للتنظيف . قوله ( تابعه ) أي عقيل ( يونس ) أي ابن يزيد ، وحديثه موصول عند مسلم ، وحديث صالح موصول عند أبي العباس السراج في مسنده . وتابعهم أيضا الأوزاعي أخرجه المصنف في الأظعمة عن أبي عاصم عنه بلفظ حديث الباب ، لكن رواه ابن ماجه من طريق الوليد بن مسلم قال : حدثنا الأوزاعي فذكره بصيغة الأمر « مضمضوا من اللبن » الحديث ، كذا رواه الطبري من طريق أخرى عن الليث بالاسناد المذكور ، وأخرج ابن ماجه من حديث أم سلة وسهل بن سعد مثله ، وإسناد كل منهما حسن . والدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبنا فمضمض ثم قال « لو لم أتمضمض ما باليت » . وروى أبو داود بإسناد حسن عن أنس « أن النبي ﷺ شرب لبنا فلم يتمضمض ولم يتوضأ » . وأغرب ابن شاهين لجعل حديث أنس ناسخا لحديث ابن عباس ، ولم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج الى دعوى النسخ

### ٥٣ - باب نَوُضُوءٍ مِنَ النَّوْمِ ، وَمَنْ لَمْ يَرَمِ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنَّعْسَتَيْنِ أَوْ الْخَلْفَةِ وَضُوءًا

٢١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنِ النَّوْمِ ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَا يَدْرِي لَمَلَهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسُبُّ نَفْسَهُ »

قوله ( باب الوضوء من النوم ) أي هل يجب أو يستحب ، وظاهر كلامه أن النعاس يسمى نوما ، والمشهور



التفرقة بينهما وأن من قرت حواسه بحيث يسمع كلام جلسيه ولا يفهم معناه فهو ناعس ، وإن زاد على ذلك فهو نائم ، ومن علامات النوم الرؤيا طالت أو قصرت ، وفي العين والحكم النعاس النوم ، وقيل مقاربه . قوله ( ومن لم ير من النعسة ) هو قول المعظم ، ويتخرج من جمل النعاس نوما أن من يقول النوم حدث بنفسه يوجب الوضوء من النعاس ، وقد روى مسلم في صحيحه في قصة صلاة ابن عباس مع النبي ﷺ بالليل قال : لجلعت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، فدل على أن الوضوء لا يجب على غير المستغرق . وروى ابن المنذر عن ابن عباس أنه قال : وجب الوضوء على كل نائم إلا من خفي خفقة ، والخفقة بفتح المعجمة وإسكان الفاء بعدها قاف قال ابن التين : هي النعسة ، وإنما كرر لاختلاف اللفظ ، كذا قال . والظاهر أنه من الخاص بعد العام ، قال أهل اللغة : خفي رأسه إذا حركه وهو ناعس ، وقال أبو زيد : خفي برأسه من النعاس : أماله . وقال الحروري : معنى تخفي رؤسهم تسقط أذقانهم على صدورهم ، وأشار بذلك إلى حديث أنس : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتظنون الصلاة فينسون حتى تخفي رؤسهم ، ثم يقومون إلى الصلاة ، رواه محمد بن نصر في قيام الليل وإسناده صحيح وأصله عند مسلم . قوله ( عن هشام ) زاد الأصيلي : ابن عروة ، والاسناد مدينون إلا شيخ البخاري . قوله ( إذا نس ) بفتح العين وغلطوا من ضمها . قوله ( فليرقد ) وللنساء من طريق أيوب عن هشام : فلينصرف ، والمراد به التسليم من الصلاة ، وحله الملب على ظاهره فقال : إنما أمره بقطع الصلاة لغلبة النوم عليه ، فدل على أنه إذا كان النعاس أقل من ذلك عني عنه . قال : وقد أجمعوا على أن النوم القليل لا ينقض الوضوء ، وخالف المزني فقال : ينقض قليله وكثيره . غرق الاجماع . كذا قال الملب ، وتبعه ابن بطلان وابن التين وغيرهما ، وقد تحاملوا على المزني في هذه الدعوى ، فقد نقل ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين المصير إلى أن النوم حدث ينقض قلبه وكثيره ، وهو قول أبي عبيد وإسحق بن راهويه ، قال ابن المنذر : وبه أقول لمعوم حديث صفوان بن عسال يعني الذي صححه ابن خزيمة وغيره ، فيه : إلا من غائط أو بول أو نوم ، فسوى بينهما في الحكم ، والمراد بقليله وكثيره طول زمانه وقصره لا مباديه ، والذين ذهبوا إلى أن النوم مظنة الحدث اختلفوا على أقوال : التفرقة بين قليله وكثيره وهو قول الزهري ومالك ، وبين المضطجع وغيره وهو قول الثوري ، وبين المضطجع والمستند وغيرهما وهو قول أصحاب الرأي ، وبينهما والساجد بشرط قصده النوم وبين غيرهم وهو قول أبي يوسف ، وقيل لا ينقض نوم غير القاعد مطلقا وهو قول الشافعي في القديم ، وعنه التفصيل بين خارج الصلاة فينقض أو داخلها فلا ، وفصل في الجديد بين القاعد المتمكن فلا ينقض وبين غيره فينقض ، وفي الملب : وإن وجد منه النوم وهو قاعد وحل الحدث منه متمكن بالأرض فالمنصوص أنه لا ينقض وضوؤه ، وقال في البويطي : ينقض ، وهو اختيار المزني انتهى . وتعقب بأن لفظ البويطي ليس صريحا في ذلك فانه قال : ومن نام جالسا أو قائما قرأ رؤيا وجب عليه الوضوء . قال النووي : هذا قابل للتأويل (١) . قوله ( فان أحكم ) قال الملب فيه إشارة إلى العلة الموجبة لقطع الصلاة ، فن صار في مثل هذه الحال فقد انتقض وضوؤه بالاجماع . كذا قال وفيه نظر ، فان الإشارة إنما هي إلى جواز قطع الصلاة أو الانصراف إذا سلم منها ، وأما النقض فلا يتبين من سياق الحديث لأن

(١) الصواب في هذه المسألة أن النوم مظنة الحدث ، فلا ينقض منه النعاس والنعاس البسر ، إنما ينقض منه ما أزال العمود مطلقا ، وبذلك تجتمع الأحاديث الواردة في الباب ، والله أعلم

جريان ما ذكر على اللسان يمكن من النقص ، وهو القائل إن قليل النوم لا ينقض فكيف بالنعاس ، وما ادعاه من الإجماع متقضى فقد صح عن أبي موسى الأشعري وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقا ، وفي صحيح مسلم وأبي داود وكان أصحاب النبي ﷺ ينتظرون الصلاة مع النبي ﷺ فينامون ثم يصلون ولا يتوضئون ، لحمل على أن ذلك كان وهم قعود ، لكن في مسند البزار بأسناد صحيح في هذا الحديث « فيضعون جنوبهم ، فنهضوا من بنام ، ثم يقومون إلى الصلاة » . قوله ( فيسب ) بالنصب ويجوز الرفع ، ومعنى يسب يدعو على نفسه ، وصرح به النسائي في روايته من طريق أيوب عن هشام ، ويحتمل أن يكون علة النهي خشية أن يوافق ساعة الإجابة قاله ابن أبي جرة ، وفيه الأخذ بالاحتياط لأنه علل بأمر محتمل ، والحك على الخشوع وحضور القلب للعبادة واجتناب المكروهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تنقيد بشيء معين . ( فائدة ) : هذا الحديث ورد على سبب ، وهو ما رواه محمد بن نصر من طريق ابن اسحق عن هشام في قصة الحولاء بنت تويت كما تقدم في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » .

٢١٣ - **حدثنا أبو مسرير** قال **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا أيوب** عن **أبي قلابة** عن **أنس** عن **النبي ﷺ** قال « إذا نَسَّ أحدكم في الصلاة فليَسِّمْ حتى يعلم ما يقرأ » .

**قوله** ( حدثنا أبو مسرير ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( إذا نَسَّ ) زاد الإسماعيلي « أحدكم » ، ولمحمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب « فليَنصرف » ، **قوله** ( فليَسِّمْ ) قال الملب : إنما هذا في صلاة الليل ، لأن الفريضة ليست في أوقات النوم ، ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك انتهى . وقد قدمنا أنه جاء على سبب ، لكن العبرة بعموم اللفظ فيعمل به أيضا في الفرائض إن وقع ما أمّن بقاء الوقت . ( تنبيه ) : أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطرابا فقال : رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقه وقال فيه : عن أيوب قرئ على كتاب عن أبي قلابة فمرقته . ورواه عبد الله بن هب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنسا انتهى . وهذا لا يوجب الاضطراب ، لأن رواية عبد الوارث أرجح بموافقة وهيب والطفلاوي له عن أيوب ، وقول حماد عنه « قرئ على » ، لا يدل على أنه لم يسمعه من أبي قلابة بل يحمل على أنه عرف أنه فيما سمعه من أبي قلابة . واقه أعلم

#### ٥٤ - باب الوضوء من غير حَدَث

٢١٤ - **حدثنا محمد بن يوسف** قال **حدثنا سُفيان** عن **عمر** و **بن عامر** قال سمعتُ **أنسا** . ح

قال وحدثنا **مسدد** قال **حدثنا يحيى** عن **سُفيان** قال **حدثني عمرو بن عامر** عن **أنس** قال : كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة . قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يُجْزَى أحدنا الوضوء ما لم يحدث

**قوله** ( باب الوضوء من غير حدث ) أي ما حكاه ، والمراد تجديد الوضوء . وقد ذكرنا اختلاف العلماء في أول كتاب الوضوء عند ذكر قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة ﴾ وأن كثيرا منهم قالوا : التقدير إذا قمتم إلى الصلاة محدثين ، واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بفروله ﷺ « لا وضوء إلا من حدث » ،

وحكى الشافعى عن لقيه من أهل العلم أن التقدير : اذا قم من النوم . وتقدم أن من العلماء من حله على ظاهره وقال : كان الوضوء لكل صلاة واجبا ، ثم اختلفوا هل نسخ أو استمر حكمه . ويدل على النسخ ما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث عبد الله بن حفظة أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك . وذهب الى استمرار الوجوب قوم كما جزم به الطحاوى ونقله ابن عبد البر عن عكرمة وابن سيرين وغيرهما ، واستبعده النوى وجنح الى تأويل ذلك إن ثبت عنهم ، وجزم بأن الاجماع استقر على عدم الوجوب . ويمكن حمل الآية على ظاهرها من غير نسخ ، ويكون الأمر في حق المحدثين على الوجوب ، وفي حق غيرهم على الندب ، وحصل بيان ذلك بالسنة كما في حديث الباب . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . قوله ( وحدثنا مسدد ) هو تحويل الى إسناده ثانياً قبل ذكر المتن ، وإنما ذكره وإن كان الأول أعلى لتصريح سفيان الثوري فيه بالتحديث . وعمر بن عمرو كوفي أنصاري وقيل بجعل ، وصحح المزى أن البجلي راو آخر غير هذا الانصاري ، وليس لهذا في البخارى غير ثلاثة أحاديث كلها عن أنس ، وليس للبجلي عنده رواية . وقد يلتبس به عمر بن عامر بضم العين راو آخر بصرى سلى أخرجه له مسلم ، وليس له في البخارى شيء . قوله ( عند كل صلاة ) أى مفروضة ، زاد الترمذى من طريق حميد عن أنس « طاهرا أو غير طاهر » ، وظاهره أن تلك كانت عاذته ، لكن حديث سويد المذكور في الباب يدل على أن المراد الغالب ، قال الطحاوى : يحتمل أن ذلك كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة ، يعنى الذى أخرجه مسلم أنه ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، وأن عمر سأل فقال « عمدا فعلته » ، وقال : يحتمل أنه كان يفعله استحبابا ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز . قلت : وهذا أقرب ، وعلى تقدير الأول فالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيبر وهى قبل الفتح بزمان . قوله ( كيف كنتم ) القائل عمرو بن عامر ، والمراد الصحابة . وللنسائي من طريق شعبة عن عمرو أنه سأل أنسا « أكان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة ؟ قال نعم » . ولابن ماجه « وكنا نحن نصلى الصلوات كلها بوضوء واحد » . قوله ( يجرى ) بالضم من أجزأ أى يكفى ، وللإسماعيلي « يكفى »

٢١٥ - حدثنا خالد بن مخلد قال حدثنا سليمان قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني بشير بن يسار قال أخبرني سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالمصباح صلى لنا رسول الله ﷺ العصر ، فلما صلى دعا بالأطعمة فلم يؤت إلا بالسويق ، فأكلنا وشربنا ، ثم قام النبي ﷺ إلى المغرب فمضى ثم صلى لنا المغرب ، ولم يتوضأ

قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال . ومباحث المتن تقدمت قريبا ، وأفادت هذه الطريق التصريح بالإخبار من يحيى وشيخه ، وليس لسويد بن النعمان عند البخارى إلا هذا الحديث الواحد وقد أخرجه في مواضع كما تقدمت الإشارة اليه ، وهو أنصاري حارثي شهد بيعة الرضوان كما سيأتى في المغازى إن شاء الله تعالى ، وذكر ابن مسدد أنه شهد قبل ذلك أحدا وما بعدها

### ٥٥ - باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله

٢١٦ - حدثنا عثمان قال حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال : مرَّ النبي ﷺ بمحاطٍ من حيطان المدينة - أو مكة - فسمع صوتَ إنسانين يُعذبان في قبورهما ، فقال النبي ﷺ « يُعذبان ، وما يُعذبان في شيء » ثم قال - بلى ، كان أحدهما لا يستتر من بوله ، وكان الآخرُ يمشي بالنميمة » ثم دعا بجريدة فكسرها كسرتين ، فوضع على كلِّ قبرٍ منهما كسرة . فقيل له : يا رسول الله لم فعلتَ هذا ؟ قال « لعله أن يُخففَ عنها ما لم تيبس » أو « إلى أن تيبس »

[ الحديث ٢١٦ - أطرافه في : ٢١٨ ، ١٣٦١ ، ١٣٧٨ ، ٦٠٥٢ ، ٦٠٥٥ ]

**قوله ( باب )** بالتتوين ( من الكبائر ) أى التى وعد من اجتنابها بالمغفرة . **قوله ( حدثنا عثمان )** هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، ومجاهد هو ابن جبر صاحب ابن عباس وقد سمع الكثير منه واشتهر بالأخذ عنه ، لكن روى هذا الحديث الأعمش عن مجاهد فادخل بينه وبين ابن عباس طاوسا كما أخرجه المؤلف بعد قليل ، وإخراجه له على الوجهين يقتضى صحتهما عنده ، فيحمل على أن مجاهدا سمعه من طاوس عن ابن عباس ثم سمعه من ابن عباس بلا واسطة أو العكس ، ويؤيده أن فى سياقه عن طاوس زيادة على ما فى روايته عن ابن عباس ، وصرح ابن حبان بصحة الطريقتين معا ، وقال الترمذى رواية الأعمش أصح . **قوله ( مر النبي ﷺ بمحاط )** أى بستان ، وللصنف فى الأدب « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فيحمل على أن الحائط الذى خرج منه غير الحائط الذى مر به ، وفى الأفراد للدارقطنى من حديث جابر أن الحائط كان لأم مبشر الانصارية ، وهو يقوى رواية الأدب لجرهما بالمدينة من غير شك والشك فى قوله « أو مكة » من جرير . **قوله ( فسمع صوت إنسانين يعذبان فى قبورهما )** قال ابن مالك : فى قوله « صوت إنسانين » شاهد على جواز أفراد المضاف المثنى إذا كان جزء ما أضيف إليه نحو أكلت رأس شاتين ، وجمعه أجود نحو ( فقد صفت قلوبكما ) وقد اجتمع الثنية والجمع فى قوله . ظهرهما مثل ظهور الترسين . فان لم يكن المضاف جزء ما أضيف إليه فالأكثر بحسبه بلفظ الثنية ، فان أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع وقوله « يعذبان فى قبورهما » شاهد لذلك . **قوله ( يعذبان )** فى رواية الأعمش « مر بقبرين ، زاد ابن ماجه « جديدين فقال : إنهما ليعذبان » فيحتمل أن يقال : أعاد الضمير على غير مذكور لأن سياق الكلام يدل عليه ، وأن يقال أعاده على القبرين مجازا والمراد من فيهما . **قوله ( وما يعذبان فى كبير )** ثم قال : بلى أى إنه لكبير . وصرح بذلك فى الأدب من طريق عبد بن حميد عن منصور فقال « وما يعذبان فى كبير . وانه لكبير ، وهذا من زيادات رواية منصور على الأعمش ولم يخرجها مسلم ، واستدل ابن بطل برواية الأعمش على أن التعذيب لا يختص بالكبائر بل قد يقع على الصغائر ، قال لأن الاحتراز من البول لم يرد فيه وعيد ، يعنى قبل هذه الفصة . وتعقب بهذه الزيادة ، وقد ورد مثله من حديث أبى بكره عند أحمد والطبرانى ولفظه « وما يعذبان فى كبير ، بلى » وقال ابن مالك : فى قوله « فى كبير » شاهد على ورود « فى » للتعليل ، وهو مثل قوله ﷺ « عذبت امرأة فى هرة » قال : وخفى ذلك على أكثر التحويين مع وروده فى القرآن

كقول تعالى (لمسكم فيما أخذتم) وفي الحديث كما تقدم ، وفي الشعر فذكر شواهد انتهى . وقد اختلف في معنى قوله « ولأنه لكبير » فقال أبو عبد الملك البوني : يحتمل أنه ﷺ ظن أن ذلك غير كبير ، فأوحى إليه في الحال بأنه كبير ، فاستدرك . وتعقب بأنه يستلزم أن يكون نسخا والنسخ لا يدخل الخبر . وأجيب بأن الحكم بالخبر (١) يجوز نسخه فقوله « وما يعذبان في كبير » إخبار بالحكم ، فإذا أوحى إليه أنه كبير فأخبر به كان نسخا لذلك الحكم . وقيل : يحتمل أن الضمير في قوله « وانه » يعود على العذاب ، لما ورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة « يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين » وقيل الضمير يعود على أحد الذنبيين وهو النعمة لأنها من الكبائر بخلاف كشف العورة ، وهذا مع ضعفه غير مستقيم لأن الاستتار المنى ليس المراد به كشف العورة فقط كما سيأتي . وقال الداودي وابن العربي : « كبير » المنى بمعنى أكبر ، والمثبت واحد الكبائر ، أى ليس ذلك بأكبر الكبائر كإقتل مثلا ، ولأن كان كبيرا في الجملة . وقيل : المعنى ليس بكبير في الصورة لأن تعاطى ذلك يدل على الدناءة والحفارة ، وهو كبير الذنب . وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد المخاطبين وهو عند الله كبير كقوله تعالى (وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم) ، وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز ، أى كان لا يشق عليهما الاحتراز من ذلك . وهذا الأخير جزم به البغوى وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيرا بالمواظبة عليه ، ويرشد الى ذلك السياق فانه وصف كلا منهما بما يدل على تجدد ذلك منه واستمراره عليه للإتيان بصيغة المضارعة بعد حرف كان . والله أعلم . قوله ( لا يستبرئ ) كذا في أكثر الروايات بمثنيتين من فوق الأولى مفتوحة والثانية مكسورة ، وفي رواية ابن عساكر « يستبرى » بموحدة ساكنة من الاستبراء . ولمسلم وأبي داود في حديث الأعمش « يستزّه » بنون ساكنة بعدها زاي ثم هاء ، فعلى رواية الأكثر معنى الاستتار أنه لا يجعل بينه وبين بوله ستره يعنى لا يتحفظ منه ، فتوافق رواية لا يستزّه لأنها من التزّه وهو الابداد ، وقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش « كان لا يتوقى » وهى مفسرة للراد . وأجراه بعضهم على ظاهره فقال : معناه لا يستر عورته . وضعف بان التعذيب لو وقع على كشف العورة لاستقل الكشف بالسببية واطرح اعتبار البول فيترتب العذاب على الكشف سواء وجد البول أم لا ، ولا يخفى ما فيه . وسيأتى كلام ابن دقيق العيد قريبا . وأما رواية الاستبراء فهى أبلغ في التوقى . وتعقب الاسماعيلي رواية الاستتار بما يحصل جوابه بما ذكرنا ، قال ابن دقيق العيد : لو حمل الاستتار على حقيقته لزم أن مجرد كشف العورة كان سبب العذاب المذكور ، وسيأتى الحديث يدل على أن البول بالنسبة الى عذاب القبر خصوصية ، يشير الى ما صححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعا « أكثر عذاب القبر من البول » أى بسبب ترك التحرز منه . قال : ويؤيده أن لفظ « من » في هذا الحديث لما أضيف الى البول اقتضى نسبة الاستتار الذى عدمه سبب العذاب الى البول ، بمعنى أن ابتداء سبب العذاب من البول ، فلا حمل على مجرد كشف العورة زال هذا المعنى ، فتعين الحمل على المجاز لتجتمع ألفاظ الحديث على معنى واحد لأن مخرجه واحد . ويؤيده أن في حديث أبي بكره عند أحمد وابن ماجه « أما أحدهما فيعذب في البول » ومثله للطبراني عن أنس . قوله ( من بوله ) يأتى الكلام عليه في الترجمة التى بعد هذه . قوله

( يمتنى بالنيمة ) قال ابن دقيق العيد : هي نقل كلام الناس . والمراد منه هنا ما كان بقصد الإضرار ، فأما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو مطلوب انتهى . وهو تفسير للنيمة بالمعنى الأعم ، وكلام غيره يخالفه كما سندكر ذلك مبسوطا في موضعه من كتاب الأدب . قال النووي : وهي نقل كلام الغير بقصد الإضرار ، وهي من أقبح القبايح . وتعبه الكرماني فقال : هذا لا يصح على قاعدة الفقهاء ، فانهم يقولون : الكبيرة هي الموجبة للحد ولا حد على المثنى بالنيمة . إلا أن يقال : الاستمرار هو المستفاد منه جعله كبيرة ، لأن الإصرار على الصغيرة حكمه حكم الكبيرة . أو أن المراد بالكبيرة معنى غير المعنى الاصطلاحي انتهى . وما نقله عن الفقهاء ليس هو قول جميعهم ، لكن كلام الرافعي يشعر بترجيحه حيث حكى في تعريف الكبيرة وجهين : أحدهما هذا ، والثاني ما فيه وعيد شديد . قال : وم إلى الاول أمل ، والثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر انتهى . ولابد من حل القول الاول على أن المراد به غير ما نص عليه في الأحاديث الصحيحة ، وإلا لزم أن لا يعد عقوق الوالدين وشهادة الزور من الكبائر ، مع أن النبي ﷺ عدما من أكبر الكبائر ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة مستوفى في أول كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وعرف بهذا الجواب عن اعتراض الكرماني بأن النيمة قد نص في الصحيح على أنها كبيرة كما تقدم . قوله ( ثم دعا بجريدة ) ، وللأعشى فدعا بعسيب رطب ، والعسيب بمهملتين بوزن فاعيل هي الجريدة التي لم ينبت فيها خوص ، فان نبت فهي السعفة . وقيل إنه خص الجريد بذلك لأنه بطيء الجفاف . وروى النسائي من حديث أبي رافع بسند ضعيف أن الذي أتاه بالجريدة بلال ، ولفظه « كنا مع النبي ﷺ في جنازة إذ سمع شيئا في قبر فقال لبلال : اتنني بجريدة خضراء » الحديث . قوله ( فكسرها ) أي فأتى بها فكسرها ، وفي حديث أبي بكر عند أحمد والطبراني أنه الذي أتى بها إلى النبي ﷺ ، وأما ما رواه مسلم في حديث جابر الطويل المذكور في أواخر الكتاب أنه الذي قطع الغصنين ، فهو في قصة أخرى غير هذه ، فالمغايرة بينهما من أوجه : منها أن هذه كانت في المدينة وكان معه ﷺ جماعة ، وقصة جابر كانت في السفر وكان خرج لحاجته فبعه جابر وحده . ومنها أن في هذه القصة أنه ﷺ غرس الجريدة بعد أن شقها نصفين كما في الباب الذي بعده من رواية الأعشى ، وفي حديث جابر أنه ﷺ أمر جابرا بقطع غصنين من شجرتين كان النبي ﷺ استر بهما عند قضاء حاجته ، ثم أمر جابرا فألقى الغصنين عن يمينه وعن يساره حيث كان النبي ﷺ جالسا ، وأن جابرا سأله عن ذلك فقال « إني مرت بقبرين يعذبان فأحببت بشفاعتي أن يرفع عنهما ما دام الغصنان رطبين » ولم يذكر في قصة جابر أيضا السبب الذي كانا يعذبان به ، ولا الترجى الآتي في قوله « لعله » ، فبان تغاير حديث ابن عباس وحديث جابر وانهما كانا في قصتين مختلفتين ، ولا يبعد تعدد ذلك . وقد روى ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة « أنه ﷺ مر بقبر فوقف عليه فقال : اتنوني بجريدتين ، لجعل إحداهما عند رأسه والاخرى عند رجله » فيحتمل أن تكون هذه قصة ثالثة ، ويؤيده أن في حديث أبي رافع كما تقدم « فسمع شيئا في قبر » وفيه « فكسرها باثنين ترك نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله » وفي قصة الواحد جعل نصفها عند رأسه ونصفها عند رجله ، وفي قصة الاثنين « جعل على كل قبر جريدة » . قوله ( كسرتين ) بكسر الكاف ، والكسرة القطعة من الشيء المكسور ، وقد تبين من رواية الأعشى أنها كانت نصفًا . وفي رواية جرير عنه « بائنتين » قال النووي : الباء زائدة للتوكيد والنصب على الحال . قوله ( فوضع ) وفي رواية الأعشى الآتية « ففرز » وهي أخص من الاولى . قوله ( فوضع على كل قبر منهما كسرة )

ورفع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، ثم غرز عند رأس كل واحد منهما قطعة . قوله ( فقيل له ) وللأعمش « قالوا ، أى الصحابة ، ولم تقف على تعيين السائل منهم . قوله ( لعله ) قال ابن مالك : يجوز أن تكون الهاء ضمير الشأن ، وجاز تفسيره بأن وصلتها لأنها في حكم جملة لاشتغالها على مسند ومسند إليه ، قال : ويحتمل أن تكون « ان » زائدة مع كونها ناصبة كزيادة الباء مع كونها جارة انتهى . وقد ثبت في الرواية الآتية بحذف « ان » ، فخرى الاحتمال الثاني . وقال الكرماني : شبه لعل بصي فأقى بأن في خبره . قوله ( يخفف ) بالضم وفتح الفاء ، أى العذاب عن المقبورين . قوله ( ما لم تيبس ) كذا في أكثر الروايات بالمشناة الفوقانية أى الكسرتان ، وللكشميني « إلا أن تيبس » بحرف الاستثناء ، وللمستعلى « إلى أن ييبس » بالي التي للغاية والياء التحتانية أى العودان ، قال المازري : يحتمل أن يكون أوحى إليه أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة انتهى . وعلى هذا فعمل هنا للتعليل ، قال : ولا يظهر له وجه غير هذا . وتعقبه القرطبي بأنه لو حصل الوحي لما أتى بحرف الترجي ، كذا قال . ولا يرد عليه ذلك إذا حملناها على التعليل ، قال القرطبي : وقيل إنه شفع لهما هذه المدة كما صرح به في حديث جابر ، لأن الظاهر أن القصة واحدة . وكذا رجح النووي كون القصة واحدة ، وفيه نظر لما أروضناه من المغايرة بينهما . وقال الخطابي : هو محمول على أنه دعا لهما بالتخفيف مدة بقاء الندادة ، لا أن في الجريدة معنى يخصه ، ولا أن في الرطب معنى ليس في اليابس . قال : وقد قيل : إن المعنى فيه أنه يسبح ما دام رطباً فيحصل التخفيف ببركة التسبيح ، وعلى هذا فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الأشجار وغيرها . وكذلك فيما فيه بركة كالذكر وتلاوة القرآن من باب الأولى . وقال الطيبي : الحكمة في كونهما ما دامتاً رطبتين تمنعان العذاب يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية . وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه في القبر عملاً بهذا الحديث ، قال الطرطوشي : لأن ذلك خاص ببركة يده . وقال القاضي عياض : لأنه علل غرضها على القبر بأمر مغيب وهو قوله « ليعذبان » . قلت : لا يلزم من كوننا لا نعلم أيعذب أم لا أن لا تنسب له في أمر يخفف عنه العذاب أن لو عذب ، كما لا يمنع كوننا لا ندرى أرحم أم لا أن لا ندعوله بالرحمة . وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكريمة ، بل يحتمل أن يكون أمر به . وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى في الجناز من هذا الكتاب ، وهو أولى أن يتبع من غيره (١)

( تنبيه ) : لم يعرف اسم المقبورين ولا أحدهما ، والظاهر أن ذلك كان على عهد من الرواة لقصد السر عليهما ، وهو عمل مستحسن . وينبغي أن لا يبالغ في الفحص عن تسمية من وقع في حقه ما يذم به . وما حكاه القرطبي في التذكرة وضعفه عن بعضهم أن أحدهما سعد بن معاذ فهو قول باطل لا ينبغي ذكره إلا مقروناً ببيانه . ومما يدل على بطلان الحكاية المذكورة أن النبي ﷺ حضر دفن سعد بن معاذ كما ثبت في الحديث الصحيح ، وأما قصة المقبورين ففي حديث أبي أمامة عند أحمد أنه ﷺ قال لهم « من دفنتم اليوم ههنا » ؟ فدل على أنه لم يحضرهما ، وإنما ذكرت هذا ذباً عن هذا السيد الذي سماه النبي ﷺ « سيداً » وقال لأصحابه « قوموا إلى سيدكم » وقال « ان حكاه قد وافق

(١) الصواب في هذه المسألة ما قاله الخطابي من استنكار الجريد ونحوه على القبور ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا في قبور مخصوصة أطلع على تعذيب أهلها ، ولو كان معروفاً نعله في كل القبور . وكبار الصحابة - كالخلفاء - لم يفعلوه ، وهم أعلم بالسنن من بريدة . رضى الله عن الجميع . ختبه

حكم الله ، وقال : أن عرش الرحمن اهتز لموته ، الى غير ذلك من مناقبه الجليلة ، خشية أن يفتر ناقص العلم بما ذكره القرطبي فيعتقد صحة ذلك وهو باطل . وقد اختلف في المتبوعين قليل كانا كافرين ، وبه جزم أبو موسى المديني : واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهيعة ، أن النبي ﷺ مر على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية ، فسمعهما يعذبان في البول والنميمة ، قال أبو موسى : هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح ، لأنهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته الى أن تيسر المجريدتان معنى ، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجر للطفه وعطفه حرمانهما من إحسانه فشفع لهما الى المدة المذكورة ، وجزم ابن العطار في شرح العمدة بأنهما كانا مسلمين وقال : لا يجوز أن يقال إنهما كانا كافرين لأنهما لو كانا كافرين لم يدع لهما بتخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ، ولو كان ذلك من خصائصه لبينه ، يعني كما في قصة أبي طالب . قلت : وما قاله أخيرا هو الجواب ، وما طالب به من البيان قد حصل ، ولا يلزم التنصيص على لفظ الخصوصية ، لكن الحديث الذي احتج به أبو موسى ضعيف كما اعترف به ، وقد رواه أحمد بأسناد صحيح على شرط مسلم وليس فيه سبب التعذيب ، فهو من تخليط ابن لهيعة ، وهو مطابق لحديث جابر الطويل الذي قدمناه أن مسلما أخرجه ، واحتمال كونهما كافرين فيه ظاهر . وأما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرقه أنهما كانا مسلمين ، ففي رواية ابن ماجه : مر بقبرين جديدين ، فالتفتي كونهما في الجاهلية ، وفي حديث أبي أمامة عند أحمد : أنه ﷺ مر بالبقيع فقال : من دفنتم اليوم هنا ؟ فهذا يدل على أنهما كانا مسلمين ، لأن البقيع مقبرة المسلمين ، والخطاب للمسلمين مع جريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم ، ويقوى كونهما كانا مسلمين رواية أبي بكره عند أحمد والطبراني بأسناد صحيح . يعذبان ، وما يعذبان في كبير ، و د بلى وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، فهذا الحصر ينفي كونهما كانا كافرين ، لأن الكافر وإن عذب على ترك أحكام الاسلام فإنه يعذب مع ذلك على الكفر بلا خلاف . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم إثبات عذاب القبر ، وسيأتى الكلام عليه في الجنائز إن شاء الله تعالى . وفيه التحذير من ملابس البول ، ويلتحق به غيره من النجاسات في البدن والثوب ، ويستدل به على وجوب إزالة النجاسة ، خلافا لمن خص الوجوب بوقت ارادة الصلاة . والله أعلم

## ٥٦ - باب ما جاء في غسل البول

وقال النبي ﷺ لصاحب القبر : كان لا يستتر من بوله . ولم يذكر سوى بول الناس

٢١٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال حدثني روح بن القاسم قال حدثني عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ إذا تبرز لحاحته أتته ماء فيمسح به

قوله ( باب ما جاء في غسل البول . وقال النبي ﷺ لصاحب القبر ) أي عن صاحب القبر . وقال الكرماني : اللام بمعنى لأجل . قوله ( كان لا يستتر من بوله ) يشير الى لفظ الحديث الذي قبله . قوله ( ولم يذكر سوى بول الناس ) قال ابن بطال : أراد البخاري أن المراد بقوله في رواية الباب : كان لا يستتر من البول ، بول الناس لا بول سائر الحيوان ، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم في بول جميع الحيوان ، وكأنه أراد الرد على الخطابي حيث قال : فيه دليل على نجاسة الأبول كلها . وحصل الرد أن العموم في رواية د من البول ، أريد به الخصوص



لقوله « من بوله » والالف واللام بدل من الضمير ، لكن يلتحق بيوله بول من هو في معناه من الناس لصمم الفارق ، قال : وكذا غير المأكول ، وأما المأكول فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ، ولمن قال بطهارته صحيح أخرى ، وقال القرطبي : قوله « من البول » اسم مفرد لا يقتضي العموم ، ولو سلم فهو مخصوص بالأداة المفتحة لطهارة بول ما يؤكل

قوله ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي قال « أخبرنا » وللاكثر « حدثنا اسماعيل بن إبراهيم » وهو المعروف بان عليه ، وليس هو أبا يعقوب ، وروح بن القاسم يفتح الراء على المشهور ، وقل ابن التين والقابسي أنه قرئ « بضمها » وهو شاذ مردود ، وقد تقدمت مباحث المتن في باب الاستنجاء بالماء ، والاستدلال به هنا على غسل البول أهم من الاستدلال به على الاستنجاء فلا تكرار فيه . قوله ( فيغتسل به ) كذا لابي ذر - بوزن يفتعل - وغيره بفتح التحتانية وسكون الغين وكسر السين ، وحذف مفعوله للعلم به ، أو للحياء من ذكره

باب ٢١٨ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثنا محمد بن خازم قال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال : مر النبي ﷺ بقبرين فقال « إنهما ليهدبان ، وما يهدبان في كبير : أما أحدهما فكان لا يستتر من البول ، وأما الآخر فكان يمشي بالنسيمة » ثم أخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ، فترز في كل قبر واحدة . قالوا : يا رسول الله لم قلت هذا ؟ قال « لعله يخفف عنها ما لم ييبس »

قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع قال حدثنا الأعمش قال : سمعت مجاهداً مثله

قوله ( باب ) كذا ثبت لابي ذر ، وقد قررنا أنه في موضع الفصل من الباب ، والاستدلال به على غسل البول واضح ، لكن ثبتت الرخصة في حق المستحجر فيستدل به على وجوب غسل ما لا تشر على المحل . قوله ( محمد بن خازم ) بالخاء المعجمة والزاي هو أبو معاوية الضرير . قوله ( فترز ) وفي رواية وكيع في الأدب « ففرس » وهما بمعنى ، وأفاد سعد الدين الحارثي أن ذلك كان عند رأس القبر ، وقال : إنه ثبت باسناد صحيح ، وكأنه يشير إلى حديث أبي هريرة عند ابن حبان وقد قدمنا لفظه ، ثم وجدته في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش في حديث ابن عباس صريحاً . قوله ( لم فعلت ) سقط لفظ « هذا » من رواية المستمل والسرخسي . قوله ( قال ابن المثنى : وحدثنا وكيع ) هو معطوف على الأول ، وثبتت أداة المطف فيه للاصيل ولهذا ظن بمضم أنه معلق ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن المثنى هذا عن وكيع وأبي معاوية جميعاً عن الأعمش ، والحكمة في إفراد البخاري له أن في رواية وكيع التصريح بسماع الأعمش دون الآخر . وبقى مباحث المتن تقدمت في الباب الذي قبله

٥٧ - **باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ من بوله في المسجد**

٢١٩ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال حدثنا همام أخبرنا إسحاق عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ رأى أعرابياً يقول في المسجد فقال : دعوه . حتى إذا فرغ دعا بماء فصبه عليه [ الحديث ٢١٩ - طرفه في : ٢٢١ ، ٦٠٢٥ ]

**قوله** ( باب ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي ) اللام فيه للعهد الذمى ، وقد تقدم أن الأعرابي واحد الأعراب وهم من سكن البادية هربا كانوا أو مجعا ، وإنما تركوه يبول في المسجد لانه كان شرع في المفسدة فلم يمنع لو أدت اذ حصل تلويث جزء من المسجد ، فلم يمنع لدار بين أمرين : إما أن يقطعه فيتضرر ، وإما أن لا يقطعه فلا يأمن من تجسيس بدنه أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد . **قوله** ( ممام ) هو ابن يحيى ، وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قوله** ( عن أنس ) ومسلم وحدثني أنس . **قوله** ( رأى أعرابيا ) حكى أبو بكر التاريخي عن عبد الله بن نافع المزني (١) أنه الأقرع بن حابس التميمي ، وقيل غيره كما سيأتي قريبا . **قوله** ( في المسجد ) أي مسجد النبي ﷺ . **قوله** ( فقال دعوه ) كان هذا الأمر بالترك عقب زجر الناس له كما سيأتي . **قوله** ( حتى ) أي تركوه حتى فرغ من بوله ، فلما فرغ دعا النبي ﷺ بماء أي في دلو كبير ( فصبه ) أي فأمر بصبه كما سيأتي ذلك كله صريحا . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق فساقه مطولا بنحو ما شرحناه ، وزاد فيه « ثم إن رسول الله ﷺ دعاه فقال له « إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القدر ، وإنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن ، وسندكر فوائده في الباب الآتي بعده إن شاء الله تعالى

#### ٥٨ - باب صب الماء على البول في المسجد

٢٢٠ - **حديث** أبو الجمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن هبة بن مسعود أن أبا هريرة قال : قام أعرابي فبال في المسجد ، فتناوله الناس ، فقال لهم النبي ﷺ « دعوه ، وهربوا على بوله متجلا من ماء - أو ذنوبا من ماء - فأما يُعِثَم مُبَسِّرِينَ ، ولم يُبَسِّثُوا مُبَسِّرِينَ »

[ الحديث ٢٢٠ - طرفه في : ٦١٢٨ ] ← ٦٠١٠

**قوله** ( باب صب الماء . أخبرني عبيد الله ) كذا رواه أكثر الرواة عن الزهري ، ورواه سفيان بن عيينة عنه « عن سعيد بن المسيب ، بدل عبيد الله ، وتابعه سفيان بن حسين ، فالظاهر أن الروایتين صحيحتان . **قوله** ( قام أعرابي ) زاد ابن عيينة عند الترمذي وغيره في أوله « أنه صلى ثم قال : اللهم ارحمني ومحمدا ، ولا ترحم معنا أحدا . فقال له النبي ﷺ : لقد تخرجت واسعا . فلم يلبث أن بال في المسجد ، وهذه الزيادة ستأتي عند المصنف مفردة في الأدب من طريق الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة . وقد روى ابن ماجه وابن حبان الحديث تاما من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وكذا رواه ابن ماجه أيضا من حديث وائلة بن الأسقع ، وأخرجه أبو موسى المديني في الصحابة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار قال « اطلع ذو الخويصرة اليماني وكان رجلا جافيا ، فذكره تاما بمناء وزيادة ، وهو مرسل ، وفي أسناده أيضا مبهم بين محمد بن إسحق وبين محمد بن عمرو بن عطاء ، وهو عنده من طريق الأصم عن أبي زرعة الدمشقي عن أحد بن خالد الذمبي عنه ، وهو في جمع مسند ابن إسحق لابن زرعة الدمشقي من طريق الشاميين عنه بهذا السند ، لكن قال في أوله « اطلع ذو الخويصرة التميمي وكان جافيا ، والتميمي هو حرقوص بن زهير الذي صار بعد ذلك من رهوس الخوارج ، وقد فرق بعضهم

بينه وبين اليماني ، لكن له أصل أصيل ، واستفيد منه تسمية الأعرابي ، وقد تقدم قول التاريخي إنه الاقرع ، ونقل عن أبي الحسين بن فارس أنه عينة بن حصن ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( فتناوله الناس ) أى بألستهم ، وللصنف في الأدب دقتار اليه الناس ، وله في رواية عن أنس د فقاموا اليه ، وللإسماعيلي د فأراد أصحابه أن يمنعوه ، وفي رواية أنس في هذا الباب د فزجره الناس ، وأخرجه البيهقي من طريق عبدان شيخ المصنف فيه بلفظ د فصاح الناس به ، وكذا للنسائي من طريق ابن المبارك . فظهر أن تناوله كان بالألسنة لا بالأيدي . ولمسلم من طريق إسحق عن أنس د فقال الصحابة مه مه . قوله ( وهريقوا ) ، وللصنف في الأدب د وأهريقوا ، وقد تقدم توجيهها في باب الغسل في الخضب . قوله ( سحلا ) بفتح المهملة وسكون الجيم ، قال أبو حاتم السجستاني : هو الدلو ملأى ، ولا يقال لها ذلك وهى فارغة ، وقال ابن دريد : السجل دلو واسعة . وفي الصحاح : الدلو الضخمة . قوله ( أو ذنوبا ) قال الخليل : الدلو ملأى ماء . وقال ابن فارس : الدلو العظيمة . وقال ابن السكيت : فيها ماء قريب من الماء ، ولا يقال لها وهى فارغة ذنوب . انتهى . فعلى الترادف د أو ، للشك من الراوى ، وإلا فهى للتخيير ، والاول أظهر فان رواية أنس لم تختلف في أنها ذنوب . وقال في الحديث د من ماء ، مع أن الذنوب من شأنها ذلك ، لكنه لفظ مشترك بينه وبين الفرس الطويل وغيرهما . قوله ( فانما بعثتم ) اسناد البعث اليهم على طريق المجاز لأنه هو المبعوث ﷺ بما ذكر ، اسكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلق عليهم ذلك ، إذ هم مبعوثون من قبله بذلك ، أى مأمورون . وكان ذلك شأنه ﷺ في حق كل من بعثه الى جهة من الجهات يقول : د يسروا ولا تصروا .

٢٢١ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال سمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ

باب : يهريق الماء على البول \* وحدثننا خالد . قال وحدثننا سليمان عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أنس بن مالك قال : جاء أعرابي فقال في طائفة المسجد . فزجره الناس ، فنأى النبي ﷺ . فلما قفى بوجه أمر النبي ﷺ بذنوب من ماء فأهريق عليه

قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويحيى بن سعيد هو الأصبهاني . قوله ( وحدثننا خالد ) سقطت الواو من رواية كريمة ، والعطف فيه على قوله د وحدثننا عبدان ، وسليمان هو ابن بلال ، وبأن لى أن المتن على لفظ روايته ، لأن لفظ عبدان فيه مخالفة لسياقه كما أشرنا اليه أنه عند البيهقي . قوله ( في طائفة المسجد ) أى ناحيته ، والطائفة القطعة من الشيء . قوله ( فنأى ) في رواية عبدان د فقال تركوه فتركوه . قوله ( فهريق عليه ) كذا لابي ذر والباقيين د فأهريق عليه ، ويجوز اسكان الهاء وقتحها كما تقدم ، وضبطه ابن الاثير في النهاية بفتح الهاء أيضا . وفي هذا الحديث من الفوائد : أن الاحتراز من التجاسة كان مقصودا في نفوس الصحابة ، ولهذا بادروا الى الانكار بحضرة ﷺ قبل استئذانه ، ولما تقرر عندهم أيضا من طاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . واستدل به على جواز التمسك بالعموم الى أن يظهر الخصوص ، قال ابن دقيق العيد : والذي يظهر أن التمسك يتعمد عند احتمال التخصيص عند المجتهد ، ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك ، لأن علماء الامصار ما برحوا يفتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ، ولهذا القصة أيضا إذ لم ينكر النبي ﷺ على الصحابة ولم يقل

لهم لم نهيتم الأعرابي ؟ بل أمرهم بالكف عنه للصلحة الراجعة ، وهو دفع أعظم المفسدين باحتيال أيسرها .  
وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرها . وفيه المبادرة الى إزالة المفسد عند زوال المانع لأمرهم عند فراقه  
بصب الماء . وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة ، لأن الجفاف بالريح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطلب  
الدلو . وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الأرض طاهرة ، ويلتحق به غير الواقعة ، لأن البلة الباقية على الأرض  
غسالة نجاسة فإذا لم يثبت أن التراب نقل وعلينا أن المقصود التطهير تعين الحكم بطهارة البلة ، وإذا كانت طاهرة  
فالمفصلة أيضا مثلها لعدم الفارق . ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه لو اشترط لتوقفت طهارة  
الأرض على الجفاف . وكذا لا يشترط عصر الثوب اذا لا فارق . قال الموفق في المغنى بعد أن حكى الخلاف :  
الاولى الحكم بالطهارة مطلقا ، لأن النبي ﷺ لم يشترط في الصب على بول الأعرابي شيئا . وفيه الرق بالجاهل  
وتعليمه ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ، ولا سيما ان كان ممن يحتاج الى استئلافه . وفيه رافة  
النبي ﷺ وحسن خلقه ، قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة : فقال الأعرابي بعد أن فقه في الاسلام  
فقام الى النبي ﷺ : بأبي وأنت وأمي ، فلم يؤذ ولم يسب ، . وفيه تعظيم المسجد وتنزيهه عن الاقذار ، وظاهر  
الحصر من سياق مسلم في حديث أنس أنه لا يجوز في المسجد شيء غير ما ذكر من الصلاة والقرآن والذكر ، لكن  
الإجماع على أن مفهوم الحصر منه غير معمول به ، ولا ريب أن فعل غير المذكورات وما في معناها خلاف الأولى  
والله أعلم . وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها ، خلافا للحنفية حيث قالوا : لا تطهر إلا  
بحفرها ، كذا أطلق النووي وغيره ، والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتخللها الماء  
حتى يغمرها فهذه لا تحتاج الى حفر ، وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب لان الماء لم يغمر  
أعلاها وأسفلها ، واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق : أحدها موصول عن ابن مسعود أخرجه الطحاوي  
لكن إسناده ضعيف قاله أحمد وغيره ، والآخران مرسلان أخرجا أحدهما أبو داود من طريق عبد الله بن معقل  
ابن مقرن والآخر من طريق سعيد بن منصور من طريق طاوس ورواهما ثقات . وهو يلزم من محتج بالمرسل  
مطلقا ، وكذا من يحتج به اذا اعتضد مطلقا ، والثاقفي انما يعتضد عنده اذا كان من رواية كبار التابعين وكان  
من أرسل إذا سمى لا يسمى إلا ثقة ، وذلك مفقود في المرسلين المذكورين على ما هو ظاهر من سندهما والله أعلم .  
وسياتى باقي فوائده في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

### ٥٩ - باب بول الصبيان

٢٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين  
أنها قالت : أتى رسول الله ﷺ بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأتته إياه

[ الحديث ٢٢٢ - أطرافه في : ٥٤٦٨ ، ٦٠٠٢ ، ٦٣٥٥ ]

قوله (باب بول الصبيان) بكسر الصاد ويجوز ضمها جمع صبي ، أى ما حكمه وهل يلتحق به بول الصبايا - جمع  
صبية - أم لا ، وفي الفرق أحاديث ليست على شرط المصنف : منها حديث على مرفوعا في بول الرضيع ، ينضح بول  
الغلام ويغسل بول الجارية ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي من طريق هشام عن قتادة عن أبي حرب بن

أبي الأسود عن أبيه عنه ، قال قتادة : هذا ما لم يطعما الطعام ، وإسناده صحيح . ورواه سعيد بن قتادة فروقه ، وليس ذلك بلمة قاذحة . ومنها حديث لبابة بنت الحارث مرفوعا : إنما يفسل من بول الأثني وينضح من بول الذكر ، أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغيره . ومنها حديث أبي السمع نحوه بلفظ : يرش ، رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة أيضا . قوله ( بصبي ) يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس المذكور بعده ، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين ، فقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أم سلة باسناد حسن قالت : « بال الحسن - أو الحسين - علي بطن رسول الله ﷺ فتركه حتى قضى بوله ثم دعا بماء فصب عليه . » ولاحمد بن أبي ليلى نحوه . ورواه الطحاوي من طريقه قال : لحى . بالحسن ، ولم يتردد ، وكذا للطبراني عن أبي أمامة . وإنما رجحت أنه غيره لأن عند المصنف في العقيقة من طريق يحيى القطان عن هشام بن عروة : « أن النبي ﷺ بصي يحنكه » ، وفي قصته أنه بال على ثوبه ، وأما في قصة الحسن ففي حديث أبي ليلى وأم سلة أنه بال على بطنه ﷺ ، وفي حديث زينب بنت جحش عند الطبراني : « أنه جاء وهو يحبو والنبي ﷺ قائم فصعد على بطنه ووضع ذكره في سرتة فيال ، فذكر الحديث بتامه ، فظهرت التفرقة بينهما . قوله ( فأبعه ) باسكان المثناة أى أتبع رسول الله ﷺ البول الذي على الثوب الماء يصبه عليه ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن نمير عن هشام : « فأبعه ولم يفسله » . ولابن المنذر من طريق الثوري عن هشام : « فصب عليه الماء » ، والطحاوي من طريق زائدة الثقفي عن هشام : « فنضحه عليه » ،

٢٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم قيس بنت محسن أنها أتت بابل لما صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله ﷺ في حجره ، فبال على ثوبه ، فدعا بماء فنضحه ولم يفسله

[ الحديث ٢٢٣ - طرفه في ٥٦٩٣ ]

قوله ( عن أم قيس ) قال ابن عبد البر : اسمها جذامة بمعنى بالجيم والمجعة ، وقال السهيلي اسمها آمنة وهي أخت عكاشة بن محسن الأسدي ، وكانت من المهاجرات الأول ، كما عند مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، وليس لها في الصحيحين غيره وغير حديث آخر في الطب ، وفي كل منهما قصة لابنها ، ومات ابنها في عهد النبي ﷺ وهو صغير كما رواه النسائي ، ولم أقف على تسميته . قوله ( لم يأكل الطعام ) المراد بالطعام ما عنا اللبن الذي يرتضعه والتمر الذي يحنكه به والصل الذي يلعبه للبدواة وغيرها ، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتداء بغير اللبن على الاستقلال ، هذا مقتضى كلام النووي في شرح مسلم وشرح المذهب ، وأطلق في الروضة - تبعا لأصلها - أنه لم يطعم ولم يشرب غير اللبن ، وقال في نكت التنبيه : المراد أنه لم يأكل غير اللبن وغير ما يحنكه به وما أشبهه . وحمل الموفق الحموي في شرح التنبيه قوله : « لم يأكل » على ظاهره فقال : معناه لم يستقل بجعل الطعام فيه . والاول أظهر ، وبه جزم الموفق بن قدامة وغيره . وقال ابن التين : يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع . ويحتمل أنها إنما جاءت به عند ولادته ليحنكه ﷺ فيحمل النبي على عمومته ، ويؤيد ما تقدم أنه للمصنف في العقيقة . قوله ( فأجلسه ) أى وضعه إن قلنا إنه كان لما ولد . ويحتمل أن يكون المجلس حصل منه على العادة إن قلنا كان في سن من يحبو كما في قصة الحسن . قوله ( على ثوبه ) أى ثوب النبي ﷺ ،

وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال : المراد به ثوب الصبي ، والصواب الاول . قوله ( فضحه ) ، ولمسلم من طريق الليث عن ابن شهاب ، فلم يرد على أن نضح بالماء ، وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب ، فرشه ، زاد أبو عوانة في صحيحه عليه ، ولا تخالف بين الروایتين - أى بين نضح ورش - لأن المراد به أن الابتداء كان بالرش وهو تنقيط الماء ، وانتهى الى النضح وهو صب الماء . ويؤيده رواية مسلم في حديث عائشة من طريق جرير عن هشام ، فدعا بماء فصبه عليه ، ولأبي عوانة ، فصبه على البول يتبعه إياه ، . قوله ( ولم يغسله ) ادعى الاصيل أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب روى الحديث وأن المرفوع انتهى عند قوله ، فضحه ، قال : وكذلك روى معمر عن ابن شهاب ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال ، فرشه ، لم يرد على ذلك انتهى . وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج ، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك لكنه لم يقل ، ولم يغسله ، وقد قالها مع مالك الليث وعمرو بن الحارث ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب أخرجه ابن خزيمة والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم ، وهو لمسلم عن يونس وحده . نعم زاد معمر في روايته قال ، قال ابن شهاب : فضت السنة أن يرش بول الصبي ويغسل بول الجارية ، فلو كانت هذه الزيادة هي التي زادها مالك ومن تبعه لأمكن دعوى الإدراج ، لكنها غيرها فلا إدراج . وأما ما ذكره عن ابن أبي شيبة فلا اختصاص له بذلك ، فإن ذلك لفظ رواية ابن عيينة عن ابن شهاب ، وقد ذكرناها عن مسلم وغيره وبيننا أنها غير مخالفة لرواية مالك والله أعلم . وفي هذا الحديث من القوائد : التنب إلى حسن المعاشرة والتواضع ، والرفق بالصغار ، وتحنيك المولود ، والتبرك بأهل الفضل (١) ، وحمل الأطفال اليهم حال الولادة وبعدها ، وحكم بول الغلام والجارية قبل أن يطعما وهو مقصود الباب ، واختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية : أحدها الاكتفاء بالنضح في بول الصبي لا الجارية ، وهو قول علي وعطاء والحسن والزهرى وأحمد وإسحق وابن وهب وغيرهم ، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك ، وقال أصحابه هي رواية شاذة . والثاني يكتفى بالنضح فيهما ، وهو مذهب الأوزاعي وحكى عن مالك والشافعي ، وخصص ابن العربي النقل في هذا بما إذا كان لم يدخل أجوافهما شيء أصلا . والثالث هما سواء في وجوب الغسل وبه قال الحنفية والمالكية ، قال ابن دقيق العيد : اتبعوا في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها ، ولم يغسله ، أى غسلا مبالغا فيه ، وهو خلاف الظاهر ، ويعده ما ورد في الأحاديث الأخر - يعني التي قدمناها - من التفرقة بين بول الصبي والصبية فانهم لا يفرقون بينهما ، قال : وقد ذكر في التفرقة بينهما أوجه : منها ما هو ركيك ، وأقوى ذلك ما قيل إن النفوس أعلق بالذكور منها بالاناث ، يعني فصلت الرخصة في الذكور لكثرة المشقة . واستدل به بعض المالكية على أن الغسل لا بد فيه من أمر زائد على مجرد إيصال الماء الى المحل . قلت : وهو مشكل عليهم ، لأنهم يدعون أن المراد بالنضح هنا الغسل . (تنبيه) : قال الخطابي : ليس تجويز من جوز النضح من أجل أن بول الصبي غير نجس ، ولكنه لتخفيف نجاسته انتهى . وأثبت الطحاوي الخلاف فقال : قال قوم بطهارة بول الصبي قبل الطعام ، وكذا جزم به ابن عسك البر وابن بطل ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما ، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم ولا يقاس عليه غيره لما جعل الله فيه من البركة ونحوه به دون غيره ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يغسلوا ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم وهم أعلم الناس بالمرع ، فوجب التأميم بهم . ولأن جواز مثل هذا لنبيه صلى الله عليه وسلم قد ينضى الى الصرك ، فنبه

الحنابلة . وقال النووي : هذه حكاية باطلة انتهى . وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللزم ، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراده من غيرهم . والله أعلم

### ٦٠ - باب البول قائماً وقاعداً

٢٢٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ سُبَاطَةً

قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا ، ثُمَّ دَعَا بَاءً ، فَنُتِنَتْ بَاءً فَتَوَضَّأَ

[ الحديث ٢٢٤ - أطرافه في : ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٤٧١ ]

**قوله** ( باب البول قائماً وقاعداً ) قال ابن بطلان : دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى ، لأنه إذا جاز قائماً فقاعداً أجوز . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى حديث عبد الرحمن بن حنيفة الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما فإن فيه د بال رسول الله ﷺ جالسا ، فقلنا انظروا اليه يقول كما تبول المرأة ، وحكى ابن ماجه عن بعض مشايخه أنه قال : كان من شأن العرب البول قائماً ، ألا تراه يقول في حديث عبد الرحمن بن حنيفة د فقد يبول كما تبول المرأة ، وقال في حديث حذيفة د فقام كما يقوم أحدكم ، ودل حديث عبد الرحمن المذكور على أنه ﷺ كان يخالفهم في ذلك فيقعده لكونه أستر وأبعد من ماسة البول ، وهو حديث صحيح صححه الدارقطني وغيره ، ويدل عليه حديث عائشة قالت د ما بال رسول الله ﷺ قائماً منذ أنزل عليه القرآن ، رواه أبو عوانة في صحيحه والحاكم . **قوله** ( عن أبي وائل ) ، ولأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن الأعمش أنه سمع أبا وائل ، ولأحمد عن يحيى القطان عن الأعمش حدثني أبو وائل . **قوله** ( سباطة قوم ) بضم المهملة بعدها موحدة هي المزبلة والكناسة تكون ببناء الدور مرفقا لاهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرتد فيها البول على البائل ، وإضافتها الى القوم إضافة اختصاص لا ملك لانها لا تخلو عن النجاسة ، وبهذا يندفع إيراد من استشكله لكون البول يوهى الجدار ففيه إضرار ، أو نقول : إنما بال فوق السباطة لا في أصل الجدار وهو صريح رواية أبي عوانة في صحيحه ، وقيل : يحتمل أن يكون علم إذنتهم في ذلك بالتصريح أو غيره ، أو لكونه مما يتسامح الناس به ، أو لعلنه بإيثارهم إياه بذلك ، أو لكونه يجوز له التصرف في مال أمته دون غيره لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأموالهم ، وهذا وإن كان صحيح المعنى لكن لم يعمد ذلك من سيرته ومكارم أخلاقه ﷺ . **قوله** ( ثم دعا باءً ) زاد مسلم وغيره من طرق عن الأعمش د فتحييت فقال : ادنه ، فدنوت حتى قمت عند عقبه ، وفي رواية أحمد عن يحيى القطان د أني سباطة قوم فتباعدت منه ، فأدنا في حتى صرت قريباً من عقبه فبال قائماً ، ودعا باءً فتوضأ ومسح على خفيه . وكذا زاد مسلم وغيره فيه ذكر المسح على الخفين ، وهو ثابت أيضاً عند الاسماعيلي وغيره من طرق عن شعبة عن الأعمش ، وزاد عيسى بن يونس فيه عن الأعمش أن ذلك كان بالمدينة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد باسناد صحيح ، وزعم في الاستدكار أن عيسى تفرد به ، وليس كذلك ، فقد رواه البيهقي من طريق محمد بن طلحة بن مصرف عن الأعمش كذلك ، وله شاهد من حديث عصمة بن مالك سنذكره بعد . واستدل به على جواز المسح في الحضرة وهو ظاهر ، ولعل البخاري اختصره لتفرد الأعمش به فقد روى ابن ماجه من طريق شعبة أن عاصماً رواه له عن أبي وائل عن المغيرة د أن رسول الله ﷺ أني سباطة قوم فبال قائماً ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة وما حفظه ، يعني أن روايته هي الصواب . قال شعبة : فسألت عنه منصوراً لحدثني عن أبي وائل عن

حذيفة يعني كما قال الأعمش ، لكن لم يذكر فيه المسح ، فقد وافق منصور الأعمش على قوله عن حذيفة دون الزيادة ، ولم يلتفت مسلم الى هذه العلة بل ذكرها في حديث الأعمش لأنها زيادة من حافظ ، وقال الترمذي : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، يعني من حديثه عن المغيرة ، وهو كما قال ، وان جنح ابن خزيمة الى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معا ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لانفاهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال

### ٦١ - باب البول عند صاحبه ، والتستر بالخائط

٢٢٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : رأيتني أنا والنبي ﷺ تمشي ، فاني سباطة قوم خائف خائط ، فقام كما يقوم أحدكم فبال ، فانتبذت منه ، فأشار إلى فجئته ، فمتمت عند عقبه حتى قرع

قوله ( باب البول عند صاحبه ) أى صاحب البائل . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور وهو ابن المعتز . قوله ( رأيتني ) بضم المشاة من فوق . قوله ( فانتبذت ) بالنون والذال المعجمة أى ترحلت ، يقال جلس فلان نبذة بفتح النون وضما أى ناحية . قوله ( فأشار الى ) يدل على أنه لم يبعد منه بحيث لا يراه . وانما صنع ذلك ليجمع بين المصلحتين : عدم مشاهدته في تلك الحالة وسماع ندائه لو كانت له حاجة ، أو رؤية إشارته إذا أشار له وهو مستدبره . وليست فيه دلالة على جواز الكلام في حال البول لأن هذه الرواية بينت أن قوله في رواية مسلم وادنه ، كان بالاشارة لا باللفظ ، وأما مخالفته ﷺ لما عرف من عاداته من الإبعاد - عند قضاء الحاجة - عن الطرق المسلوكة وعن أعين النظارة ، فقد قيل فيه إنه ﷺ كان مشغولا بمصالح المسلمين ، فله طالع عليه المجلس حتى احتاج الى البول ، فلو أبعد لتضرر ، واستدنى حذيفة ليستره من خلفه من رؤية من لعله يمر به وكان قد أمه مستورا بالخائط ، أو لعله فعله لبيان الجواز . ثم هو في البول وهو أخف من الغائط لاحتياجه الى زيادة تكشف ، ولما يقترن به من الرائحة . والغرض من الإبعاد التستر وهو يحصل بأرخاء الذيل والدنو من السائر . وروى الطبراني من حديث عصمة بن مالك قال : خرج علينا رسول الله ﷺ في بعض سكك المدينة فالتهمى الى سباطة قوم فقال : يا حذيفة استرني ، فذكر الحديث . وظهر منه الحكمة في إدنائه حذيفة في تلك الحالة ، وكان حذيفة لما وقف خلفه عند عقبه استدبره ، وظهر أيضا أن ذلك كان في الحضرة لا في السفر ، ويستفاد من هذا الحديث دفع أشد المفسدين بأخفهما والإتيان بأعظم المصلحتين اذا لم يمكن معا ، وبيانه أنه ﷺ كان يطيل الجلوس لمصالح الامة ويكثر من زيارة أصحابه وعبادتهم ، فلما حضره البول وهو في بعض تلك الحالات لم يؤخره حتى يبعد كعبادته لما يترتب على تأخيرها من الضرر ، فراعى أهم الامرين ، وقدم المصلحة في تقريب حذيفة منه ليستره من المارة على مصلحة تأخيرها عنه إذ لم يمكن جمعها

### ٦٢ - باب البول عند سباطة قوم

٢٢٦ - حدثنا محمد بن عزة قال حدثنا شعبه عن منصور عن أبي وائل قال : كان أبو موسى الأشعري



يُشَدُّ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ . فَقَالَ حُذِيفَةُ : لَيْتَهُ أُمْسَكَ ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا

قوله ( باب البول عند سباطة قوم ) كان أبو موسى الأشعري يشدد في البول ، بين ابن المنذر وجه هذا التشديد فأخرج من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه د انه سمع أبا موسى ورأى رجلا يبول قائما فقال : ويحك أفلا قاعدا ، ثم ذكر قصة بني إسرائيل . وبهذا يظهر مطابقة حديث حذيفة في تعقبه على أبي موسى . قوله ( ثوب أحدهم ) وقع في مسلم د جلد أحدهم ، قال القرطبي : مراده بالجلد واحد الجلود التي كانوا يلبسونها ، وحمله بعضهم على ظاهره وزعم انه من الإصر الذي حملوه ، ويؤيده رواية أبي داود ففيها د كان إذا أصاب جسد أحدهم ، لكن رواية البخاري صريحة في الثياب ففعل بعضهم رواه بالمعنى . قوله ( قرضه ) أى قطعه . زاد الإسماعيلي بالمقراض . وهو يدفع حمل من حمل القرض على الغسل بالماء . قوله ( ليته أمسك ) وللإسماعيلي د لودت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد ، وإنما احتج حذيفة بهذا الحديث لأن البائل عن قيام قد يتعرض للرشاش ، ولم يلتفت النبي ﷺ إلى هذا الاحتمال فدل على أن التشديد مخالف للسنة ، واستدل به مالك في الرخصة في مثل رموس الإبر من البول ، وفيه نظر لأنه ﷺ في تلك الحالة لم يصل إلى بدنه منه شيء ، وإلى هذا أشار ابن حبان في ذكر السبب في قيامه قال : لأنه لم يجد مكانا يصلح للقعود ، فقام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان عاليا فأمّن أن يرتد إليه شيء من بوله . وقيل لأن السباطة رخوة يتخللها البول فلا يرتد إلى البائل منه شيء . وقيل إنما بال قائما لأنها حالة يؤمن معها خروج الريح بصوت ففعل ذلك لكونه قريبا من الديار . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن عمر رضى الله عنه قال د البول قائما أحسن للدبر . . وقيل السبب في ذلك ما روى عن الشافعي وأحمد أن العرب كانت تستنشق لوجع الصلب بذلك ، ففعله كان به . وروى الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة قال د إنما بال رسول الله ﷺ قائما لجرح كان في مابضه ، والمأبض بهمزة ساكنة بعدها موحدة ثم معجمة باطن الركبة ، فكأنه لم يتمكن لاجله من القعود ، ولو صح هذا الحديث لكان فيه غنى عن جميع ما تقدم ، لكن ضعفه الدارقطني والبيهقي ، والأظهر أنه فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر أحواله البول عن قعود والله أعلم . وسلك أبو عوانة في صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر فزعم أن البول عن قيام منسوخ واستدلا عليه بحديث عائشة الذي قدمناه د ما بال قائما منذ أنزل عليه القرآن ، وبحديثها أيضا د من حدثكم أنه كان يبول قائما فلا تصدقوه ، ما كان يبول إلا قاعدا ، والصواب أنه غير منسوخ ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى عليها فيحمل على ما وقع منه في البيوت ، وأما في غير البيوت فلم تطلع هي عليه ، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة ، وقد بينا أن ذلك كان بالمدينة فتضمن الرد على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن . وقد ثبت عن عمر وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم أنهم بالوا قياما ، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمّن الرشاش ، والله أعلم . ولم يثبت عن النبي ﷺ في النهي عنه شيء كما بينته في أوائل شرح الترمذي . والله أعلم

### ٦٣ - باب غسل القدم

٢٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي فَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : جَاءَتِ

امرأة النبي ﷺ فقالت : أرايتَ لإحدانا تحيضُ في الثوبِ كيفَ تصنعُ ؟ قال « كَتَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَعُهُ وَتَصَلِّي فِيهِ »

[ الحديث ٣٢٧ - طرفه في : ٣٠٧ ]

**قوله** ( باب غسل الدم ) بفتح الغين . ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي زوجته بنت عمه المنذر ، وأسما هي جدتهما لأبويهما بنت أبي بكر الصديق . **قوله** ( جاءت امرأة ) وقع في رواية الشافعي عن سفيان بن عيينة عن هشام في هذا الحديث أن أسما هي السائلة ، وأغرب النووي فضعف هذه الرواية بلا دليل ، وهي صحيحة الاسناد لالة لها ، ولا بعد في أن يهم الراوى اسم نفسه كما سيأتي في حديث أبي سعيد في قصة الرقية بفاتحة الكتاب **قوله** ( تحيض في الثوب ) أى يصل دم الحيض الى الثوب ، وللصنف من طريق مالك عن هشام « إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة » . **قوله** ( تحتته ) بالفتح وضم المهملة وتشديد الفوقانية أى تحكه ، وكذا رواه ابن خزيمة ، والمراد بذلك ازالة عينه . **قوله** ( ثم قرصه ) بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد المهملتين ، كذا في روايتنا . وحكى القاضى عياض وغيره فيه الضم وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة ، أى تدلك موضع الدم باطراف أصابعها ليتحلل بذلك ويخرج ما تشربه الثوب منه . **قوله** ( وتنضحه ) بفتح الضاد المعجمة وضم الحاء أى تغسله ، قاله الخطابي . وقال القرطبي : المراد به الرش لأن غسل الدم استفيد من قوله تقررصه بالماء ، وأما النضج فهو لما شكت فيه من الثوب . قلت : فعلى هذا فالضمير في قوله تنضحه يعود على الثوب ، بخلاف تحتته ، فانه يعود على الدم ، فيلزم منه اختلاف الضائر وهو على خلاف الاصل . ثم إن الرش على المشكوك فيه لا يفيد شيئاً لأنه إن كان طاهراً فلا حاجه اليه ، وإن كان متنجساً لم يظهر بذلك ، فالأحسن ما قاله الخطابي ، قال الخطابي : في هذا الحديث دليل على أن النجاسات إنما تزال بالماء دون غيره من المائعات ، لأن جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها إجماعاً ، وهو قول الجمهور ، أى يتعين الماء لازالة النجاسة . وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز تطهير النجاسة بكل مائع طاهر ، ومن حجتهم حديث عائشة « ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه ، فإذا أصابه شيء من دم الحيض قالت بريقها فصعته بظفرها ، ولأبي داود « بلته بريقها » ، وجه الحجة منه أنه لو كان الريق لا يظهر لزاد النجاسة . وأجيب باحتمال أن تكون قصدت بذلك تحليل أثره ثم غسلته بعد ذلك كما سيأتي تقريره في كتاب الحيض في باب هل تصلى المرأة في ثوب حاضت فيه (فائدة) : تعقب استدلال من استدل على تعيين ازالة النجاسة بالماء من هذا الحديث بأنه مفهوم لقب وليس بحجة عند الأكثر ، ولأنه خرج مخرج الغالب في الاستعمال لا الشرط . وأجيب بأن الخبر نص على الماء ، فالحاق غيره به بالقياس ، وشرطه أن لا ينقص الفرع عن الاصل في العلة ، وليس في غير الماء ما في الماء من رفته وسرعة نفوذه فلا يلحق به ، وسيأتي باقي فوائده في باب غسل دم الحيض إن شاء الله تعالى

٢٢٨ - **حدثنا** محمد قال **حدثنا** أبو معاوية **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : جاءت فاطمة

ابنة أبي حبيش إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني امرأة أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال

رسول الله ﷺ « لا . إنما ذلك عرق ، وليس بحيض . فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي » قال : وقال أبي « ثم توضع لكل صلاة حتى يمضي ذلك الوقت »

[ الحديث ٢٢٨ - أطرافه في : ٣٠٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٣١ ]

**قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيلي : ابن سلام ، ولأبي ذر : هو ابن سلام ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** ( حدثنا هشام ) زاد الأصيلي ابن عروة . **قوله** ( فاطمة بنت أبي حبيش ) بالحاء المهملة والموحدة والشين المعجمة بصيغة التصغير اسمه قيس بن المطلب بن أسد ، وهي غير فاطمة بنت قيس التي طلقت ثلاثاً . **قوله** ( أستحاض ) بضم الهمزة وفتح المثناة يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد أيامها المعتادة فهي مستحاضة ، والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه . **قوله** ( لا ) أي لا تدعى الصلاة . **قوله** ( عرق ) بكسر العين هو المسمى بالعاذل بالذال المعجمة . **قوله** ( حيضتك ) بفتح الحاء ويموز كسرهما . والمراد بالإقبال والإدبار هنا ابتداء دم الحيض وانقطاعه . **قوله** ( فدعى الصلاة ) يتضمن نهى الحائض عن الصلاة ، وهو للتحريم ويقضى فساد الصلاة بالإجماع . **قوله** ( فاغسلي عنك الدم ) أي واغتسلي ، والامر بالاغتسال مستفاد من أدلة أخرى كما سيأتي بسطها في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال ) أي هشام بن عروة ( وقال أبي ) بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة أي عروة بن الزبير ، وادعى بعضهم أن هذا معلق ، وليس بصواب ، بل هو بالاسناد المذكور عن محمد عن أبي معاوية عن هشام ، وقد بين ذلك الترمذي في روايته . وادعى آخر أن قوله « ثم توضع » من كلام عروة موقوف عليه ، وفيه نظر لأنه لو كان كلامه لقال ثم توضع بصيغة الإخبار ، فلما أتى به بصيغة الأمر شاكه الأمر الذي في المرفوع وهو قوله « فاغسلي » . وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحيض إن شاء الله تعالى

#### ٦٤ - باب غَسَلَ الْمَنَى وَفَرَكِهِ ، وَغَسَلَ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ

٢٢٩ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عمرو بن ميمون الجزي عن سليمان بن يسار عن عائشة قالت « كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ﷺ ، فيخرجُ إلى الصلاة وإن بَقَعَ الماء في ثوبه »

[ الحديث ٢٢٩ - أطرافه في : ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ]

٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا يزيد قال حدثنا عمرو بن سليمان قال : سمعتُ عائشة ح

**وحدثنا** مسدد قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألتُ عائشة عن المني يُصِيبُ الثوبَ فقالت « كنتُ أغسلُهُ من ثوبِ رسولِ الله ﷺ ، فيخرجُ إلى الصلاة وأثرُ الغسل في ثوبه بَقَعَ الماء »

**قوله** ( باب غسل المني وفركه ) لم يخرج البخاري حديث الفرك ، بل اكتفى بالإشارة إليه في الترجمة على عادته ، لأنه ورد من حديث عائشة أيضاً كما سنذكره . وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتطيف لا على الوجوب ، وهذه طريقة الشافعي

وأحد وأصحاب الحديث ، وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان وطبا والفرك على ما كان يابسا ، وهذه طريقة الحنفية ، والطريقة الأولى أدرج لان فيها العمل بالخبر والقياس معا ، لانه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره ، وهم لا يكتفون فيما لا يعنى عنه من الدم بالفرك ، ويرد الطريقة الثانية أيضا ما فى رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة ؓ كانت تسلك المني من ثوبه بعرق الاذخر ثم يصلى فيه وتحكه من ثوبه يابسا ثم يصلى فيه ، فانه يتضمن ترك الغسل فى الحالتين ، وأما مالك فلم يعرف الفرك وقال : إن العمل عندهم على وجوب الغسل كمائر النجاسات ، وحديث الفرك حجة عليهم ، وحل بعض أصحابه الفرك على الدلك بالماء ، وهو مردود بما فى إحدى روايات مسلم عن عائشة ؓ لقد رأيتنى وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري ، وبما صححه الترمذى من حديث همام بن الحارث أن عائشة أنكرت على ضيفها غسله الثوب فقالت ؓ لم أفسد علينا ثوبنا ؟ إنما كان يكفيه أن يفركه بأصابعه ، فربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي . وقال بعضهم : الثوب الذى اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم ، والثوب الذى غسلته ثوب الصلاة . وهو مردود أيضا بما فى إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا ؓ لقد رأيتنى أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلى فيه ، وهذا التعقيب بالفاء ينفي احتمال تخلل الغسل بين الفرك والصلاة . وأصرح منه رواية ابن خزيمة ؓ انها كانت تحكه من ثوبه ﷺ وهو يصلى ، وعلى تقدير عدم ورود شيء من ذلك فليس فى حديث الباب ما يدل على نجاسة المني لان غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بمجردده والله أعلم . وطعن بعضهم فى الاستدلال بحديث الفرك على طهارة المني بأن منى النبي ﷺ طاهر دون غيره كسائر فضلاته . والجواب على تقدير صحة كونه من الخصائص أن منيه كان عن جماع فيخالط منى المرأة ، فلو كان منيها نجسا لم يكتف فيه بالفرك ، وبهذا احتج الشيخ الموفق وغيره على طهارة رطوبة فرجها قال : ومن قال إن المنى لا يسلم من المذى فيتنجس به لم يصب لأن الشهوة اذا اشتدت خرج المني دون المذى والبول كحالة الاحتلام . والله أعلم . قوله ( وغسل ما يصيب ) أى الثوب وغيره من المرأة ، وفى هذه المسألة حديث صريح ذكره المصنف بعد فى آخر كتاب الغسل من حديث عثمان ، ولم يذكره هنا ، وكأنه استنبطه مما أشرنا اليه من أن المني الحاصل فى الثوب لا يخلو غالبا من مخاطة ماء المرأة ورطوبتها . قوله ( عمرو ابن ميمون الجزرى ) كذا للجمهور ، وهو الصواب ، وهو بفتح الجيم والزاي بعدها راء ، منسوب الى الجزيرة ، وكان ميمون بن مهران والد عمرو نزلها فنسب اليها ولده . ووقع فى رواية الكشميهنى وحده الجزوى بواو ساكنة بعدها زاي وهو غلط منه . قوله ( أغسل الجنابة ) أى أثر الجنابة فيكون على حذف مضاف ، أو أطلق اسم الجنابة على المني مجازا . قوله ( بقع ) بضم الموحدة وفتح القاف جمع بقعة ، قال أهل اللغة : البقع اختلاف اللونين قوله فى الاسناد الثانى : ( حدثنا يزيد ) قال أبو مسعود الدمشقى : كذا هو غير منسوب فى رواية الفريرى وحامد بن شاكر ، ويقال إنه ابن هارون وليس بابن زريع وجميعا قد روايا - يعنى عن عمرو بن ميمون - ووقع فى رواية ابن السكن أحد الرواة عن الفريرى ؓ حدثنا يزيد ، يعنى ابن زريع ، وكذا أشار اليه السكلا باذى ، ورجح القطب الحلیمى فى شرحه أنه ابن هارون قال : لانه وجد من روايته ولم يوجد من رواية ابن زريع . قلت : ولا يلزم من عدم الوجدان عدم الوقوع ، كيف وقد جزم أبو مسعود بأنه رواه فدل على وجدانه ، والمثبت مقدم على النافى . وقد خرجته الاسماعيلي وغيره من حديث يزيد بن هارون بلفظ مخالف للسباق الذى أورده البخارى ، وهذا

من مرجحات كونه ابن زريع ، وأيضا فقتيبة معروف بالرواية عن يزيد بن زريع دون ابن هارون قاله المزى ، والقاعدة في من أهل أن يحمل على من الراوى به خصوصية كالاكثر وغيره ، فترجح أنه ابن زريع . والله أعلم .

**قوله** ( حدثنا عمرو ) كذا للأكثر ، ولأبي ذر يعنى ابن ميمون وهو ابن مهران كما سيأتى فى آخر الباب الذى يليه .

**قوله** ( سمعت عائشة ) وفى الاسناد الذى يليه : سألت عائشة ، فيه رد على البزار حيث زعم أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة ، على أن البزار مسبوق بهذه الدعوى ، فقد حكاه الشافعى فى الأم عن غيره ، وزاد أن الحفاظ قالوا : إن عمرو بن ميمون غلط فى رفعه ، وإنما هو فى قولى سليمان . انتهى . وقد تبين من تصحيح البخارى له وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وأن رفعه صحيح ، وليس بين قتواه وروايته تناف ، وكذا لا تأثير للاختلاف فى الروايتين حيث وقع فى إحداهما أن عمرو بن ميمون سأل سليمان ، وفى الأخرى أن سليمان سأل عائشة ، لأن كلا منهما سأل شيخه لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض وكلهم ثقات . **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد البصرى ، وفى طبقته عبد الواحد بن زيد البصرى ولم يخرج له البخارى شيئاً . **قوله** ( عن المنى ) أى عن حكم المنى هل يشرع غسله أم لا ؟ فحصل الجواب بأنها كانت تغسله ، وليس فى ذلك ما يقتضى إيجابه كما قدمناه .

**قوله** ( فيخرج ) أى من الحجرة الى المسجد . **قوله** ( بقع الماء ) يضم العين على أنه بدل من قوله : أثر الغسل ، ويجوز النصب على الاختصاص ، وفى هذه الرواية جواز سؤال النساء عما يستحي منه لمصلحة تعلم الأحكام ، وفيه خدمة الزوجات للأزواج ، واستدل به المصنف على أن بقاء الأثر بعد زوال العين فى إزالة النجاسة وغيرها لا يضر فلهذا ترجم د باب غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره ، وأعاد الضمير مذكراً على المعنى أى فلم يذهب أثر الشيء المفصول ، ومراده أن ذلك لا يضر . وذكر فى الباب حديث الجنابة وألحق غيرها بها قياساً ، أو أشار بذلك الى ما رواه أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة أن خولة بنت يسار قالت : يا رسول الله ليس لى إلا ثوب واحد ، وأنا أحيض ، فكيف أصنع ؟ قال : إذا طهرت فاغسله ثم صلى فيه ، قالت فإن لم يخرج الدم ؟ قال : يكفيك الماء ولا يضرك أثره ، وفى إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل ذكره البيهقى ، والمراد بالأثر ما تعسر إزالته جمعاً بين هذا وبين حديث أم قيس : حكاه بضع واغسله بماء وسدر ، أخرجه أبو داود أيضاً وإسناده حسن . ولما لم يكن هذا الحديث على شرط المصنف استنبط من الحديث الذى على شرطه ما يدل على ذلك المعنى كعادته

### ٦٥ - باب إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره

٢٣١ - **حديث** موسى بن إسماعيل المنقرى قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا عمرو بن ميمون قال سمعت سليمان بن يسار فى الثوب تصيبه الجنابة قال : قالت عائشة « كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ ثم يخرج إلى الصلاة وأثر الغسل فيه بقع الماء »

**قوله** ( المنقرى ) بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف نسبة الى بنى منقر بطن من تميم وهو أبو سلمة التبوذكى ، وعبد الواحد هو ابن زياد أيضاً . **قوله** ( سمعت سليمان بن يسار فى الثوب ) أى يقول فى مسألة الثوب ، ولكشمينى : سألت سليمان بن يسار فى الثوب ، أى قلت له ما تقول فى الثوب أو فى معنى عن . **قوله** ( أغسله )

أى أثر الجنابة أو المني . **قوله** ( وأثر الغسل فيه ) يحتمل أن يكون الضمير راجعا الى أثر الماء أو الى الثوب ويكون قوله « بقع الماء » بدلا من قوله « أثر الغسل » كما تقدم ، أو المعنى أثر الجنابة المغسولة بالماء فيه من بقع الماء المذكور . وقوله فى الرواية الأخرى « ثم أراه فيه » بعد قوله « كانت تغسل المني » يرجح هذا الاحتمال الأخير لأن الضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو المني

٢٣٢ - **حديث** عمرو بن خالد قال حدثنا زهيرٌ قال حدثنا عمرو بن ميمون بن مهران عن سليمان بن يسار عن عائشة أنها كانت تغسل المني من ثوب النبي ﷺ ثم أراه فيه بقعة أو بقعا

**قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية الجعفي . **قوله** ( أنها كانت ) يحتمل أن يكون مذكورا بالمعنى من لفظها أى قالت كنت أغسل ، ليشاكل قولها « ثم أراه » أو حذف لفظ قالت قبل قولها ثم أراه . **قوله** ( بقعة أو بقعا ) يحتمل أن يكون من كلامها وينزل على حالتين ، أو شكاً من أحد رواة . والله أعلم

### ٦٦ - باب أبوال إبل والدواب والغنم ومرايضها

وصلى أبو موسى فى دار البريد والسريقين ، والبرية إلى جنبه فقال : ها هنا وتم سوا

٢٣٣ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال : قدم أنس من عسكر - أو عرينة - فاجتووا المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ بلفاح ، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها ، فانطلقوا . فلما صَحُّوا قتلوا راعي النبي ﷺ ، واستاقوا الغنم . فجاء الخبر فى أوّل النهار ، فبعث فى آثارهم . فلما ارتفع النهار جىء بهم ، فأمر فقطع أيديهم وأرجلهم ومُرت أعينهم وألقوا فى الحرة يستسقون فلا يسقون قال أبو قلابة : فهؤلاء سرقوا ، وقتلوا ، وكفروا بعد إيمانهم ، وحاربوا الله ورسوله

[ الحديث ٢٣٣ - أطرافه فى : ١٥٠١ ، ٣٠١٨ ، ٤١٩٢ ، ٤١٩٣ ، ٤٦١٠ ، ٥٦٨٥ ، ٥٦٨٦ ، ٥٧٧٧ ، ٦٨٠٢ ، ٦٨٠٣ ، ٦٨٠٤ ، ٦٨٠٥ ، ٦٨٩٩ ]

**قوله** ( باب أبوال إبل والدواب والغنم ) والمراد بالدواب معناه العرفى وهو ذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير ، ويحتمل أن يكون من عطف العام على الخاص ثم عطف الخاص على العام ، والأول أوجه ، ولهذا ساق أثر أبى موسى فى صلته فى دار البريد لأنها مأوى الدواب التى تركب ، وحديث العرينيين ليستدل به على طهارة أبوال الإبل ، وحديث مرايض الغنم ليستدل به على ذلك أيضا منها . **قوله** ( ومرايضها ) جمع مريض بكسر أوله وفتح الموحدة بعدها معجمة ، وهى للغنم كالمعاطن للابل ، والضمير يعود على أقرب مذكور وهو الغنم . ولم يفصح المصنف بالحكم كعادته فى المختلف فيه ، لكن ظاهر إيراد حديث العرينيين يشعر باختياره الطهارة ، وبدل على ذلك قوله فى حديث صاحب القبر ولم يذكر سوى بول الناس ، وإلى ذلك ذهب الشعي وابن علية ودادود وغيرهم ، وهو يرد على من نقل الإجماع على نجاسة بول غير المأكول مطلقا وقد قدمنا ما فيه . **قوله** ( وصلى أبو موسى ) هو

الأشعري ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له قال : حدثنا الأعمش عن مالك بن الحارث - هو السلي الكوفي - عن أبيه قال : صلى بنا أبو موسى في دار البريد ، وهناك سرقين الدواب ، والبرية على الباب ، فقالوا : لو صليت على الباب ، فذكره . والسرقين بكسر المهملة وإسكان الراء هو الزبل ، وحكى فيه ابن سيده فتح أوله وهو فارسي محرب ، ويقال له السرجين بالجيم ، وهو في الأصل حرف بين القاف والجيم يقرب من الكاف ، والبرية الصحراء منسوبة إلى البر ، ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء ، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان ، وكانت الدار في طرف البلد ولهذا كانت البرية إلى جنبها . وقال المطرزي : البريد في الأصل الدابة المرتبة في الرباط ، ثم سمي به الرسول المحمول عليها ، ثم سميت به المسافة المشهورة . ( فائدة ) : ذكر البخاري في تاريخه : همدان بريد عمر ، وهو يروى عن عمر ، وله أثر ذكره المصنف تعليقاً عن عمير كما سيأتي تخريجه من طريقه . قوله ( سواء ) يريد أنهما متساويان في صحة الصلاة ، وتعقب بأنه ليس فيه دليل على طهارة أرواث الدواب عند أبي موسى ، لأنه يمكن أن يصلى فيها على ثوب يبسطه . وأجيب بأن الأصل عدمه ، وقد رواه سفيان الثوري في جامعه عن الأعمش بسنده ولفظه : صلى بنا أبو موسى على مكان فيه سرقين ، وهذا ظاهر في أنه بغير حائل ، وقد روى سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب وغيره أن الصلاة على الطنفسة محدث ، وإسناده صحيح . والأولى أن يقال إن هذا من فعل أبي موسى ، وقد خالفه غيره من الصحابة كابن عمر وغيره ، فلا يكون حجة . أو لعل أبا موسى كان لا يرى الطهارة شرطاً في صحة الصلاة بل يراها واجبة برأسها ، وهو مذهب مشهور . وقد تقدم مثله في قصة الصحابي الذي صلى بعد أن جرح وظهر عليه الدم الكثير ، فلا يكون فيه حجة على أن الروث طاهر . كما أنه لا حجة في ذلك على أن الدم طاهر ، وقياس غير المسأكل على المسأكل غير واضح ، لأن الفرق بينهما متجه لو ثبت أن روث المأكول طاهر ، وسنذكر ما فيه قريباً . والتسك بعموم حديث أبي هريرة الذي صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ : استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ، أولى لأنه ظاهر في تناول جميع الأبوال (١) فيجب اجتنابها لهذا الوعيد . والله أعلم . قوله ( عن أيوب عن أبي قلابة ) كذا رواه البخاري ، وتابعه أبو داود عن سليمان بن حرب ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن أبي داود السجستاني وأبي داود الخرائفي ، وأبو نعيم في المستخرج من طريق يوسف القاضي كلهم عن سليمان ، وخالفهم مسلم فأخرجه عن هارون بن عبد الله عن سليمان بن حرب ، وزاد بين أيوب وأبي قلابة أبا رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أبي أمية الطرسوسي عن سليمان وقال الدارقطني وغيره : ثبت أبي رجاء وحذفه - في حديث حماد بن زيد عن أيوب - صواب ، لأن أيوب حدث به عن أبي قلابة بقصة العرينين خاصة ، وكذا رواه أكثر أصحاب حماد بن زيد عنه مقتصرين عليها ، وحدث به أيوب أيضاً عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة ، وزاد فيه قصة طويلة لأبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز كما سيأتي ذلك في كتاب الديات ، ووافقه على ذلك حجاج الصواف عن أبي رجاء ، فالطريقان جميعاً صحيحان ، والله أعلم .

(١) هذا ليس بجديد ، والصواب طهارة أبوال الإبل ونحوها مما يؤكل لحمه كما يأتي دليلاً في حديث العرينين ، و«ال» في قوله عليه السلام : استنزهوا من البول ، للبدن ، والمعبود بينهم بول الناس كما قاله البخاري ، وكما يدل عليه حديث القبرين وأثر أبي موسى والله أعلم

قوله (عن أنس) زاد الأصيلي د ابن مالك ، قوله (قدم أناس) وللأصيلي والكشميني والسرخسي د ناس ، أى على رسول الله ﷺ ، وصرح به المصنف في الديات من طريق أبي رجاء عن أبي قلابة . قوله (من عكل أو عرينة) الشك فيه من حماد ، وللصنف في المحاربين عن قتبية عن حماد د أن رهطاً من عكل أو قال من عرينة ولا أعلمه إلا قال من عكل ، وله في الجهاد عن وهيب عن أيوب د أن رهطاً من عكل ، ولم يشك ، وكذا في المحاربين عن يحيى بن أبي كثير ، وفي الديات عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة ، وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس د أن ناساً من عرينة ، ولم يشك أيضاً ، وكذا لمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس ، وفي المغازي عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة د أن ناساً من عكل وعرينة ، بالواو العاطفة وهو الصواب ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : كانوا أربعة من عرينة وثلاثة من عكل ، ولا يخالف هذا ما عند المصنف في الجهاد من طريق وهيب عن أيوب ، وفي الديات من طريق حجاج الصواف عن أبي رجاء كلاهما عن أبي قلابة عن أنس د أن رهطاً من عكل ثمانية ، لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين وكان من أتباعهم فلم ينسب ، وغفل من نسب عدتهم ثمانية لرواية أبي يعلى وهي عند البخاري وكذا عند مسلم ، وزعم ابن التين تبعاً للداودي أن عرينة هم عكل ، وهو غلط ، بل هما قبيلتان متغايرتان : عكل من عدنان ، وعرينة من قحطان . وعكل بضم المهملة وإسكان الكاف قبيلة من نيم الزباب ، وعرينة بالعين والراء المهملتين والنون مصغراً حى من قضاة وحى من بجيلة ، والمراد هنا الثاني ، كذا ذكره موسى بن عقبة في المغازي ، وكذا رواه الطبري من وجه آخر عن أنس ، ووقع عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة باسناد ساقط أنهم من بني فزارة . وهو غلط لأن بني فزارة من مضر لا يجتمعون مع عكل ولا مع عرينة أصلاً . وذكر ابن إسحق في المغازي أن قدمهم كان بعد غزوة ذي قرد وكانت في جمادى الآخرة سنة ست . وذكرها المصنف بعد الحديثية وكانت في ذي القعدة منها ، وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما . والله أعلم . وللصنف في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب أنهم كانوا في الصفه قبل أن يطلبوا الخروج إلى الإبل . قوله ( فاجتووا المدينة ) زاد في رواية يحيى بن أبي كثير قبل هذا د فأسلبوا ، وفي رواية أبي رجاء قبل هذا د فبايعوه على الإسلام ، قال ابن فارس : اجتويت البلد إذا كرهت المقام فيه وإن كنت في نعمة . وقيد الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة ، وهو المناسب لهذه القصة . وقال القرطبي : اجتووا أى لم يوافقهم طعامها ، وقال ابن العربي : الجوى داء يأخذ من الوباء . وفي رواية أخرى يعنى رواية أبي رجاء المذكورة د استوخوا ، قال وهو بمعناه . وقال غيره : الجوى داء يصيب الجوف . وللصنف من رواية سعيد بن قتادة في هذه القصة د فقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ، ولم نكن أهل ريف . وله في الطب من رواية ثابت عن أنس د أن ناساً كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آونا وأطعمنا ، فلما صحوا قالوا : ان المدينة وخمة . والظاهر أنهم قدموا سقاماً فلما صحوا من السقم كرهوا الإقامة بالمدينة لوخماً ، فأما السقم الذى كان بهم فهو الهزال الشديد والجهد من الجوع ، فعند أبي عوانة من رواية غيلان عن أنس د كان بهم هزال شديد ، وعنده من رواية أبي سعد عنه د مصفرة ألوانهم . وأما الوحى الذى شكوا منه بعد أن صحت أجسامهم فهو من حمى المدينة كما عند أحمد من رواية حميد عن أنس ، وسيأتى ذكر حمى المدينة من حديث عائشة في الطب وأن النبي ﷺ دعا الله أن ينقلها إلى الجحفة . ووقع عند مسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس د وقع بالمدينة الموم ، أى بضم



الميم وسكون الواو قال : وهو البرسام ، أى بكسر الموحدة سرياني معرب أطلق على اختلال العقل وعلى ورم الرأس وعلى ورم الصدر ، والمراد هنا الأخير . فعند أبي عوانة من رواية همام عن قتادة عن أنس في هذه القصة د فعظمت بطونهم ، . قوله ( فأمرهم بلباقح ) أى فأمرهم أن يلحقوا بها ، وللصنف في رواية همام عن قتادة د فأمرهم أن يلحقوا براعيه ، وله عن قتيبة عن حماد د فأمر لهم بلباقح ، بزيادة اللام فيحتمل أن تكون زائدة أو للتعليل أو لشبه الملك أو للاختصاص وليست للتعليل ، وعند أبي عوانة من رواية معاوية بن قررة التى أخرج مسلم إسنادها د انهم بدؤا بطلب الخروج الى اللقاح فقالوا : يا رسول الله قد وقع هذا الوجع ، فلو أذنت لنا نخرجنا الى الإبل ، وللصنف من رواية وهيب عن أيوب أنهم قالوا د يا رسول الله أبغنا رسلا ، أى اطلب لنا لبنا د قال ما أجده لكم إلا أن تلحقوا بالنود ، وفي رواية أبي رجاء د هذه نعم لنا تخرج فخرجوا فيها ، واللقاح باللام المكسورة والقاف وآخره مهملة : النوق ذوات الالبان ، واحدها لقحة بكسر اللام وإسكان القاف ، وقال أبو عمرو : يقال لها ذلك الى ثلاثة أشهر ثم هى لبون ، وظاهر ما مضى أن اللقاح كانت للنبي ﷺ وصرح بذلك في المحاربين عن موسى عن وهيب بسنده فقال د إلا أن تلحقوا بابل رسول الله ﷺ ، وله فيه من رواية الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بسنده د فأمرهم أن يأتوا لإبل الصدقة ، وكذا في الزكاة من طريق شعبة عن قتادة ، واجمع بينهما أن لإبل الصدقة كانت ترعى خارج المدينة ، وصادف بعث النبي ﷺ بلباقحه الى المرعى طلب هؤلاء النفر الخروج الى الصحراء لشرب ألبان الإبل فأمرهم أن يخرجوا مع راعيهم فخرجوا معه الى الإبل ففعلوا ما فعلوا ، وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ د إن المدينة تنقى خبثها ، وسيأتى في موضعه . وذكر ابن سعد أن عدد لقاحه ﷺ كانت خمس عشرة ، وأنهم نحروا منها واحدة يقال لها الحناء ، وهو في ذلك متابع للواقدي ، وقد ذكره الواقدي في المغازي باسناد ضعيف مرسل . قوله ( وأن يشربوا ) أى وأمرهم أن يشربوا ، وله في رواية أبي رجاء د فخرجوا فاشربوا من ألبانها وأبوالها ، بصيغة الأمر ، وفي رواية شعبة عن قتادة د فرخص لهم أن يأتوا الصدقة فيشربوا ، فاما شربهم ألبان الصدقة فلأنهم من أبناء السبيل ، وأما شربهم لبن لقاح النبي ﷺ فبإذنه المذكور ، وأما شربهم البول فاحتج به من قال بطهارته ، أما من الإبل فهذا الحديث ، وأما من ما كول اللحم فبالقياس عليه ، وهذا قول مالك وأحمد وطائفة من السلف ، ووافقهم من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان والاصطخري والرويانى ، وذهب الشافعى والجمهور الى القول بنجاسة الأبوال والأرواث كلها من ما كول اللحم وغيره ، واحتج ابن المنذر لقوله بأن الاشياء على الطهارة حتى تثبت النجاسة ، قال : ومن زعم أن هذا خاص بأولئك الأقوام فلم يصب ، إذ الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، قال : وفي ترك أهل العلم بيع الناس أبعاد الغنم في أسواقهم واستعمال أبوال الإبل في أدويتهم قديما وحديثا من غير تكثير دليل على طهارتها . قلت : وهو استدلال ضعيف ، لأن المختلف فيه لا يجب إنكاره ، فلا يدل ترك إنكاره على جوازه فضلا عن طهارته ، وقد دل على نجاسة الأبوال كلها حديث أبي هريرة الذى قدمناه قريبا ، وقال ابن العربى : تعلق بهذا الحديث من قال بطهارة أبوال الإبل ، وعورضوا بأنه أذن لهم في شربها للتداوى ، وتعقب بأن التداوى ليس حال ضرورة ، بدليل أنه لا يجب فكيف يباح الحرام لما لا يجب ؟ وأجيب بمنع أنه ليس حال ضرورة ، بل هو حال ضرورة إذا أخبره بذلك من يعتمد على خبره ، وما أبيع للضرورة لا يسمى حراما وقت تناوله لقوله تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) فما اضطر اليه المرء فهو غير محرم

عليه كالميتة للبضطر . والله أعلم . وما تضمنه كلامه من أن الحرام لا يباح إلا لأمر واجب غير مسلم ، فإن النظر في رمضان حرام ومع ذلك فيباح لأمر جائز كالسفر مثلا . وأما قول غيره لو كان نجسا ما جاز التدأوى به لقوله ﷺ « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ، رواه أبو داود من حديث أم سلة وستأق له طريق أخرى في الاشارة من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، والنجس حرام فلا يتدأوى به لأنه غير شفاء ، لجوابه أن الحديث محمول على حالة الاختيار ، وأما في حال الضرورة فلا يكون حراما كالميتة للبضطر ، ولا يرد قوله ﷺ في الخبر « إنها ليست بدواء » ، لأنها داء ، في جواب من سأله عن التدأوى بها فيما رواه مسلم ، فإن ذلك خاص بالخبر ، ويلتحق به غيرها من المسكر ، والفرق بين المسكر وبين غيره من النجاسات أن الحد يثبت باستعماله في حالة الاختيار دون غيره . ولأن شربه يجر الى مفسد كثيرة ، ولأنهم كانوا في الجاهلية يعتقدون أن في الخبر شفاء لجاء الشرع بخلاف معتقدهم قاله الطحاوي بمعناه . وأما أبوال الإبل فقد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعا « ان في أبوال الإبل شفاء للذئبة بطونهم » ، والذئب فساد المعدة ، فلا يقاس ما ثبت أن فيه دواء على ما ثبت نفي الدواء عنه والله أعلم . وبهذه الطريق يحصل الجمع بين الأدلة (١) والعمل بمقتضاها كلها . قوله ( فلما صحوا ) في السياق حذف تقديره « فشرىوا من أبوالها وأبائنا فلما صحوا » . وقد ثبت ذلك في رواية أبي رجاء ، وزاد في رواية وهيب ووسنوا ، وللإسماعيلي من رواية ثابت « ورجعت إليهم ألوانهم » . قوله ( واستاقوا النعم ) من السوق وهو السير العنيف . قوله ( لجاء الخبر ) في رواية وهيب عن أيوب « الصريح » ، بالخاء المعجمة وهو فاعيل بمعنى فاعل أى صرخ بالاعلام بما وقع منهم ، وهذا الصارخ أحد الراعيين كما ثبت في صحيح أبي عوانة من رواية معاوية بن قره عن أنس ، وقد أخرج مسلم إسناده ولفظه « فقتلوا أحد الراعيين وجاء الآخر قد جزع فقال : قد قتلوا صاحبي وذهبوا بالإبل ، واسم راعى النبي ﷺ المقتول يسار يباء تحتانية ثم مهلة خفيفة ، كذا ذكره ابن إسحق في المغازي ، ورواه الطبراني موصولا من حديث سلة بن الأكوع بأسناد صالح قال « كان للنبي ﷺ غلام يقال له يسار ، زاد ابن إسحق « وأصابه في غزوة بني ثعلبة » ، قال سلة « فرآه يحسن الصلاة فأعنته وبعثه في لقاح له بالحرّة فكان بها » ، فذكر قصة العرينين وأنهم قتلوه ، ولم أقف على تسمية الراعى الآتي بالخبر ، والظاهر أنه راعى لإبل الصدقة ، ولم تختلف روايات البخاري في أن المقتول راعى النبي ﷺ وفي ذكره بالافراد ، وكذا لمسلم لكن عنده من رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس « ثم مالوا على الرعاة فقتلوه » ، بصيغة الجمع ، ونحوه لابن حبان من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، فيحتمل أن إبل الصدقة كان لها رعاة فقتل بعضهم مع راعى اللقاح ، فاقصر بعض الرواة على راعى النبي ﷺ وذكر بعضهم معه غيره ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة ذكره بالمعنى فتجاوز في الإتيان بصيغة الجمع ، وهذا أرجح لأن أصحاب المغازي لم يذكر أحد منهم أنهم قتلوا غير يسار . والله أعلم . قوله ( فبعث في آثارهم ) زاد في رواية الأوزاعي « الطلب » ، وفي حديث سلة بن الأكوع « خيلا من المسلمين أميرهم كرز بن جابر النهري » ، وكذا ذكره ابن إسحق والأكثرون ، وهو بضم الكاف وسكون الراء بعدها زاي ، وللنسائي من رواية الأوزاعي « فبعث في

(١) ليس بين الأدلة في هذا الباب بحمد الله اختلاف . والصواب طهارة أبوال مأكول اللحم من الإبل وغيرها كما تهدم في ص ٣٣٦ وتقدم الجواب عما ذكره الشارح . ولو كانت الأبوال من الإبل ونحوها نجسة لأمرهم الرسول صلى الله عليه وسلم بنسل أنواعهم عنها ، وأوضح لهم حكمها ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة غير جائز كما علم في الأصول . والله أعلم

طلبهم قافة ، أى جمع قائف ، ولمسلم من رواية معاوية بن قرة عن أنس أنهم شباب من الانصار قريب من عشرين رجلا وبعث معهم قائفًا يقتص آثارهم ، ولم أقف على اسم هذا القائف ولا على اسم واحد من العشرين ، لكن فى مغازى الواقدي أن السرية كانت عشرين رجلا ، ولم يقل من الانصار ، بل سعى منهم جماعة من المهاجرين منهم بريدة ابن الحصيب وسلة بن الاكوع الأسليان وجندب ورافع ابنا مكيث الجهنيان وأبو ذر وأبو رهم الغفاريان وبلال ابن الحارث وعبد الله بن عمرو بن عوف المزنيان وغيرهم ، والواقدي لا يحتج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، لكن يحتمل أن يكون من لم يسمه الواقدي من الانصار فاطلق الانصار تغليبا ، أو قيل للجميع أنصار بالمعنى الأعم . وفى مغازى موسى بن عقبة أن أمير هذه السرية سعيد بن زيد ، كذا عنده بزيادة ياء والذي ذكره غيره أنه سعد بسكون العين ابن زيد الأشثلى ، وهذا أيضا أنصارى فيحتمل أنه كان رأس الانصار ، وكان كرز أمير الجماعة . وروى الطبري وغيره من حديث جرير بن عبد الله البجلي أن النبي ﷺ بعثه فى آثارهم ، لكن إسناده ضعيف ، والمعروف أن جريرا تأخر إسلامه عن هذا الوقت بمدة . والله أعلم . قوله ( فلما ارتفع ) فيه حذف تقديره فأدركوا فى ذلك اليوم فاخذوا ، فلما ارتفع النهار جرى بهم أى الى النبي ﷺ أسارى . قوله ( فأمر بقطع ) كذا للأصيل والمستمل والسرخسى ، والباقيين قطع أيديهم وأرجلهم ، قال الداودي : يعنى قطع يدي كل واحد ورجليه . قلت : ترده رواية الترمذي ، من خلاف ، وكذا ذكره الامماعيل عن الفريابي عن الأوزاعي بسنده ، وللصنف من رواية الأوزاعي أيضا ، ولم يحسمهم ، أى لم يكو ما قطع منهم بالنار لينقطع الدم بل تركه ينف . قوله ( وسمرت أعينهم ) بتشديد الميم ، وفى رواية أبي رجاء ، وسمر ، بتخفيف الميم ولم تختلف روايات البخارى فى أنه بالراء ، ووقع لمسلم من رواية عبد العزيز ، وسمل ، بالتخفيف واللام ، قال الخطابي : السمل فقه العين بأى شئ كان ، قال أبو ذؤيب الهذلى :

والعين بعدهم كأن حدائقها سملت بشوك فهى عور تدمع

قال : والسمر لغة فى السمل ونحرجهما متقارب . قال : وقد يكون من المسار يريد أنهم كلوا باميال قد أحميت . قلت : قد وقع التصريح بالمراد عند المصنف من رواية وهيب عن أيوب ومن رواية الأوزاعي عن يحيى كلاهما عن أبي قلابة ولفظه ، ثم أمر بمسامير فأحميت فكحلهم بها ، فهذا يوضح ما تقدم ، ولا يخالف ذلك رواية السمل لانه فقه العين بأى شئ كان كما مضى . قوله ( وألقوا فى الحرة ) هى أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة ، وإنما ألقوا فيها لأنها قرب المكان الذى فعلوا فيه ما فعلوا . قوله ( يستسقون فلا يسقون ) زاد وهيب والأوزاعي ، حتى ماتوا ، وفى رواية أبي رجاء ، ثم نبذهم فى الشمس حتى ماتوا ، وفى رواية شعبة عن قتادة ، يمضون الحجارة ، وفى الطب من رواية ثابت قال أنس ، قرأبت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ، ولأبي عوانة من هذا الوجه ، بعض الأرض ليجد بردها مما يجد من الحر والشدّة . . وزعم الواقدي أنهم صلبوا ، والروايات الصحيحة ترده . لكن عند أبي عوانة من رواية أبي عجيل عن أنس ، فصلب اثنين وقطع اثنين وسمل اثنين ، كذا ذكر ستة فقط ، فان كان محفوظا فعقوبتهم كانت موزعة . ومال جماعة منهم ابن الجوزى الى أن ذلك وقع عليهم على سبيل القصاص ، لما عند مسلم من حديث سليمان التيمي عن أنس ، إنما سمل النبي ﷺ أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة ، وقصر من عزوه للترمذي والنسائي ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المثلة فى حقهم وقمت من جهات ،

وليس في الحديث الا السمل فيحتاج الى ثبوت البقية . قلت : كأنهم تمسكوا بما نقله أهل المغازي أنهم مشلوا بالرأعي ، وذهب آخرون الى أن ذلك منسوخ ، قال ابن شاهين عقب حديث عمران بن حصين في النهي عن المثلة : هذا الحديث ينسخ كل مثلة . وتعقبه ابن الجوزي بأن ادعاء النسخ يحتاج الى تاريخ . قلت : يدل عليه ما رواه البخاري في الجهاد من حديث أبي هريرة في النهي عن التعذيب بالنار بعد الإذن فيه ، وقصة العرينين قبل إسلام أبي هريرة ، وقد حضر الإذن ثم النهي ، وروى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود ، ولموسى بن عقبة في المغازي : وذكروا أن النبي ﷺ نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة ، وإلى هذا مال البخاري ، وحكاها امام الحرمين في النهاية عن الشافعي ، واستشكل القاضي عياض عدم سقيهم الماء للاجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع ، وأجاب بأن ذلك لم يقع عن أمر النبي ﷺ ولا وقع منه نهى عن سقيهم . انتهى . وهو ضعيف جدا لأن النبي ﷺ اطلع على ذلك وسكوته كاف في ثبوت الحكم . وأجاب النووي بأن المحارب المرتد لا حرمة له في سقى الماء ولا غيره ، ويدل عليه أن من ليس معه ماء إلا لطهارته ليس له أن يسقيه للمرتد ويتيمم ، بل يستعمله ولو مات المرتد عطشا ، وقال الخطابي : إنما فعل النبي ﷺ بهم ذلك لأنه أراد بهم الموت بذلك ، وقيل : إن الحكمة في تعطيهم لكونهم كفروا نعمة سقى ألبان الإبل التي حصل لهم بها الشفاء من الجوع والوخم ، ولأن النبي ﷺ دعا بالعطش على من عطش آل بيته في قصة رواها النسائي فيحتمل أن يكونوا في تلك الليلة منعوا لإرسال ما جرت به العادة من اللبن الذي كان يراح به الى النبي ﷺ من لقاحه في كل ليلة كما ذكر ذلك ابن سعد . والله أعلم . قوله ( قال أبو قلابة فهو لاء سرقوا ) أي لأنهم أخذوا اللقاح من حرز مثلها ، وهذا قاله أبو قلابة استنباطا . قوله ( وقتلوا ) أي الراعي كما تقدم . قوله ( وكفروا ) هو في رواية سعيد عن قتادة عن أنس في المغازي ، وكذا في رواية وهيب عن أيوب في الجهاد في أصل الحديث ، وليس موقوفا على أبي قلابة كما توهمه بعضهم ، وكذا قوله « وحاربوا » ثبت عند أحمد من رواية حميد عن أنس في أصل الحديث « وهربوا محاربين » ، وستأتي قصة أبي قلابة في هذا الحديث مع عمر بن عبد العزيز في مسألة القسامة من كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفرائد غير ما تقدم : قدوم الوفود على الإمام ، ونظره في مصالحهم ، وفيه مشروعية الطب والتداوى بألبان الإبل وأبوالها ، وفيه أن كل جسد يطب بما اعتاده ، وفيه قتل الجماعة بالواحد سواء قتلوه غيلة أو حراة إن قلنا إن قتلهم كان قضاضا ، وفيه المماثلة في القصاص وليس ذلك من المثلة المنهى عنها ، وثبوت حكم المحاربة في الصحراء ، وأما في القرى ففيه خلاف ، وفيه جواز استعمال أبناء السبيل لإبل الصدقة في الشرب وفي غيره قياسا عليه بأذن الإمام ، وفيه العمل بقول القائف ، وللعرب في ذلك المعرفة التامة

٢٣٤ - **حَرْشُ آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو التَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي - قَبْلَ أَنْ يُبْنَى الْمَسْجِدُ - فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

[ الحديث ٢٣٤ - أطرافه في : ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ١٨٦٨ ، ٢١٠٦ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٤ ، ٢٧٧٩ ، ٣٩٣٢ ]

قوله ( أبو التياح ) تقدم أنه بالمشاة فوقانية ثم التحتانية المشددة وأخره مهملة ، وهذا الحديث في الصلاة في مرابض الغنم تمسك به من قال بطهارة أبوالها وأبعارها ، قالوا : لأنها لا تخلو من ذلك ، فدل على أنهم كانوا

يباشرونها في صلاتهم فلا تكون نجسة ، ونوزع من استدلل بذلك لاحتمال الحائل ، وأجيب بأنهم لم يكونوا يصلون على سائل دون الأرض ، وفيه نظر لأنها شهادة نفي ، لكن قد يقال إنها مستندة إلى أصل ، والجواب أن في الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ صلى على حصير في دارهم ، وصح عن عائشة أنه كان يصل على الخرة ، وقال ابن حزم : هذا الحديث منسوخ لأن فيه أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، فاقضى أنه في أول الهجرة ، وقد صح عن عائشة أن النبي ﷺ أمرهم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف ، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، ولأبي داود نحوه من حديث سمرة وزاد : وأن نظرها ، قال : وهذا بعد بناء المسجد . وما ادعاه من النسخ يقتضي الجواز ثم المنع ، وفيه نظر لأن إذنه ﷺ في الصلاة في مرايض الغنم ثابت عند مسلم من حديث جابر بن سمرة . نعم ليس فيه دلالة على طهارة المرايض ، لكن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الإبل ، فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقضى النهي التنجيس ، ولم يقل أحد بالفرق ، لكن المعنى في الاذن والنهي بشئ لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو أن الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين . والله أعلم

### ٦٧ - باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء

وقال الزهري : لا بأس بالماء ما لم يُغَيَّرْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ . وقال سحاذ : لا بأس بربش اللَّيْتَةِ . وقال الزهري في عظام الموتى - نحو القيل وغيره - أدركتُ ناساً من سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا وَيُدْهِنُونَ فِيهَا لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا . وقال ابن سيرين وإبراهيم : ولا بأس بِتِجَارَةِ الْعَاجِ

قوله ( باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء ) أى هل ينجسهما أم لا ، أو لا ينجس الماء إلا إذا تغير دون غيره ؟ وهذا الذى يظهر من مجموع ما أورده المصنف في الباب من أثر وحديث . قوله ( وقال الزهري ) وصله ابن وهب في جامعه عن يونس عنه ، وروى البيهقي معناه من طريق أبي عمرو وهو الأوزاعي عن الزهري . قوله ( لا بأس بالماء ) أى لا حرج في استعماله في كل حالة ، فهو محكوم بطهارته ما لم يغيره طعم أى من شئ نجس أو ريح منه أو لون ، ولفظ يونس عنه كل ما فيه قوة عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك ما - ولا ريحه ولا لونه فهو طاهر ، ومقتضى هذا أنه لا يفرق بين القليل والكثير إلا بالقوة المانعة للبالق أن يغير أحد أوصافه ، فالعبرة عنده بالتغير وعدمه ، ومذهب الزهري هذا صار إليه طوائف من العلماء ، وقد تعقبه أبو عبيد في كتاب الطهور بأنه يلزم منه أن من بال في إبريق ولم يغير الماء وصفاً أنه يجوز له التطهر به ، وهو مستبشع ، ولهذا نصر قول التفريق بالقلتين ، وإنما لم يخرج به البخاري لاختلاف وقع في إسناده ، لكن رواه ثقات . وصححه جماعة من الأئمة ، إلا أن مقدار القلتين لم يتفق عليه ، واعتبره الشافعي بخمس قرب من قرب الحجاز احتياطاً ، وخصص به حديث ابن عباس مرفوعاً : الماء لا ينجسه شئ . وهو حديث صحيح رواه الأربعة وابن خزيمة وغيرهم ، وسيأتي مزيد للقول في هذا في الباب الذى بعده . وقول الزهري هذا ورد فيه حديث مرفوع قال الشافعي لا يثبت أهل الحديث مثله ، لكن لا أعلم في المسألة خلافاً ، بمعنى في تنجيس الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة ، والحديث المشار إليه أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة وإسناده ضعيف وفيه اضطراب أيضاً . قوله ( قال سحاذ ) هو

ابن أبي سليمان الفقيه الكوفي . قوله ( لا بأس بريش الميتة ) أى ليس نجسا ولا ينجس الماء بملاقاته ، سواء كان ريش ما كول أو غيره ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عنه . قوله ( وقال الزهرى فى عظام الموتى نحو الفيل وغيره ) أى مما لا يؤكل ( أدركت ناسا ) أى كثيرا والتنوين للتكثير . قوله ( ويدعونون ) بتشديد الدال من باب الافتعال ، ويجوز ضم أوله وإسكان الدال ، وهذا يدل على أنهم كانوا يقولون بطهارته ، وسنذكر الخلاف فيه قريبا . قوله ( وقال ابن سيرين وإبراهيم ) لم يذكر السرخسى إبراهيم فى روايته ولا أكثر الرواة عن القربرى ، وأثر ابن سيرين وصله عبد الرزاق بلفظ : أنه كان لا يرى بالتجارة فى العاج بأسا ، وهذا يدل على أنه كان يراه طاهرا لأنه لا يبيع النجس ولا المتنجس الذى لا يمكن تطهيره بدليل قصته المشهورة فى الزيت . والعاج هو ناب الفيل ، قال ابن سيده : لا يسمى غيره عاجا ، وقال القزاز : أنكر الخليل أن يسمى غير ناب الفيل عاجا ، وقال ابن فارس والجوهري : العاج عظم الفيل ، فلم يخصه بالناب . وقال الخطابي تبعاً لابن قتيبة : العاج الذبل وهو ظهر السلحفاة البحرية ، وفيه نظر فى الصحاح : المسك السوار من عاج أو ذبل ، فغاير بينهما . لكن قال القالى : العرب تسمى كل عظم عاجا ، فإن ثبت هذا فلا حجة فى الاثر المذكور على طهارة عظم الفيل ، لكن أراد البخارى له عقب أثر الزهرى فى عظم الفيل يدل على اعتبار ما قال الخليل . وقد اختلفوا فى عظم الفيل بناء على أن العظم هل تحله الحياة أم لا ، فذهب الى الأول الشافعى ، واستدل له بقوله تعالى ( قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحييها الذى أنشأها أول مرة ) فهذا ظاهر فى أن العظم تحله الحياة ، وذهب الى الثانى أبو حنيفة وقال بطهارة العظام مطلقا ، وقال مالك : هو طاهر إن ذكى بناء على قوله إن غير المأكول يطهر بالتذكية وهو قول أبو حنيفة

٢٣٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت فى سمن ، فقال « ألقوها ، وما حوّلها فاطر حوّه ، وكلوا سمنكم »

[ الحديث ٢٣٥ - أطرافه فى : ٢٣٦ ، ٥٥٢٨ ، ٥٥٢٩ ، ٥٥٤٠ ]

قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس : قوله ( عن ميمونة ) هى بنت الحارث خالة ابن عباس . قوله ( سئل عن فأرة ) بجمزة ساكنة والسائل عن ذلك هى ميمونة . ووقع فى رواية يحيى القطان وجوبية عن مالك فى هذا الحديث : أن ميمونة استفتت ، رواه الدارقطنى وغيره . قوله ( سقطت فى سمن ) زاد النسائى من رواية عبد الرحمن بن مهندي عن مالك : فى سمن جامد ، وزاد المصنف فى الذبايح من رواية ابن عينة عن ابن شهاب : فانت . . قوله ( وما حوّلها ) أى من السمن

٢٣٦ - حدثنا علي بن عبيد الله قال حدثنا معمر قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس عن ميمونة أن النبى ﷺ سئل عن فأرة سقطت فى سمن فقال « خذوها وما حوّلها فاطر حوّه » . قال معمر : حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول : عن ابن عباس عن ميمونة قوله ( حدثنا معمر ) هو ابن عيسى القزاز . قوله ( خذوها وما حوّلها فاطر حوّه ) أى الجميع وكلوا الباقي كما

دلت عليه الرواية الاولى . قوله ( قال معن ) هو قول علي بن عبد الله فهو متصل ، وأبعد من قال إنه معلق ، وإتما  
أورد البخارى كلام معن وساق حديثه بنزول - بالنسبة للسناد الذى قبله - مع موافقته له فى السياق للإشارة الى  
الاختلاف على مالك فى إسناده ، فرواه أصحاب الموطأ عنه واختلفوا ، فمنهم من ذكره عنه هكذا كيحيى بن يحيى  
وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ميمونة كالفهني وغيره ، ومنهم من لم يذكر فيه ابن عباس كأشهب وغيره ، ومنهم  
من لم يذكر فيه ابن عباس ولا ميمونة كيحيى بن بكير وأبى مصعب ، ولم يذكر أحد منهم لفظة د جامد ، الا  
عبد الرحمن بن مهدي ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسى فى مسنده عن سفیان بن عيينة عن ابن شهاب ، ورواه  
الحيمدى والحفاظ من أصحاب ابن عيينة بدونها وجودوا إسناده فذكروا فيه ابن عباس وميمونة وهو الصحيح ،  
ورواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب مجودا ، وله فيه عن ابن شهاب إسناده آخر عن سعيد بن المسيب عن  
أبى هريرة ولفظه د سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع فى السمن ، قال : إذا كان جامدا فألقوها وما حولها ،  
وان كان مائما فلا تقربوه ، وحكى الترمذى عن البخارى أنه قال فى رواية معمر هذه : هى خطأ . وقال ابن أبى  
حاتم عن أبيه : إنها وهم . وأشار الترمذى الى أنها شاذة ، وقال الذهلى فى الزهريات : الطريقان عندنا محفوظان ،  
لكن طريق ابن عباس عن ميمونة أشهر . والله أعلم . وقد استشكل ابن التين إيراد البخارى كلام معن هذا مع  
كونه غير مخالف لرواية إسماعيل ، وأجيب بأن مراده أن إسماعيل لم ينفرد بتجويد إسناده . وظهر لى وجه آخر  
وهو أن رواية معن المذكورة وقعت خارج الموطأ هكذا ، وقد رواها فى الموطأ فلم يذكر ابن عباس ولا ميمونة ،  
كذا أخرجه إسماعيل وغيره من طريقه ، فأشار المصنف الى أن هذا الاختلاف لا يضر ، لأن ما لكان يصله  
تارة ويرسله تارة ، ورواية الوصل عنه مقدمة قد سمعه منه معن بن عيسى مرارا وتابعه غيره من الحفاظ . والله أعلم  
( فائدة ) : أخذ الجمهور بحديث معمر الدال على التفرقة بين الجامد والذائب ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق  
على أن الجامد إذا وقعت فيه ميتة طرحت وما حولها منه إذا تحقق أن شيئا من أجزائها لم يصل الى غير ذلك منه ،  
وأما المائع فاختلفوا فيه ، فذهب الجمهور الى أنه ينجس كله بملاقاة النجاسة ، وخالف فريق منهم الزهرى  
والأوزاعى ، وسيأتى إيضاح ذلك فى كتاب الذبائح ، وكذلك مسألة الانتفاع بالدهن النجس أو المتنجس إن شاء  
الله تعالى . قال ابن المنير : مناسبة حديث السمن للأثار التى قبله اختيار المصنف أن المعتبر فى التنجيس تغير  
الصفات ، فلما كان ريش الميتة لا يتغير بتغيرها بالموت وكذا عظمها فكذلك السمن البعيد عن موقع الميتة إذا لم  
يتغير ، واقتضى ذلك أن الماء إذا لاقته النجاسة ولم يتغير أنه لا يتنجس

٢٣٧ - حدثنا أحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن هاشم بن منبه عن أبى هريرة عن

النبي ﷺ قال « كل كرم يسكله المسلم فى سبيل الله تسكون يوم القيامة كهيئتها إذ طعنت تفجر دما : اللون  
لون الدم ، والعرف عرف المسك

[ الحديث ٣٣٧ - طرفاه ٢٨٠٣ ، ٥٥٣٣ ]

قوله ( حدثنا أحمد بن محمد ) أى ابن أبى موسى المروزي المعروف بمردويه ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله  
( كل كرم ) بفتح الكاف واسكان اللام ( يكلمه ) يضم أوله وإسكان الكاف وفتح اللام ، أى كل جرح يجرحه .

قوله ( في سبيل الله ) قيد يخرج ما يصيب المسلم من الجراحات في غير سبيل الله ، وزاد في الجهاد من طريق الأهرج عن أبي هريرة ، والله أعلم بمن يكلم في سبيله ، وفيه إشارة الى أن ذلك إنما يحصل لمن خلصت نيته . قوله ( تكون كهيئتها ) أعاد الضمير مؤثرا لإرادة الجراحة ، ويروى رواية القابسي عن أبي زيد المروزي عن الفربري ، وكل كلمة يكلمها ، وكذا هو في رواية ابن عساكر . قوله ( تفجر ) بفتح الجيم المشددة وحذف التاء الاولى اذ أصله تنفجر . قوله ( والعرف ) بفتح الميم وسكون الراء ، والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه بفضلته وعلى ظالمه بفضله ، وقائدة رائحته الطيبة أن تنتشر في أهل الموقف إظهارا لفضيلته أيضا ، ومن ثم لم يشرع غسل الشهيد في المعركة . وقد استشكل إيراد المصنف لهذا الحديث في هذا الباب ، فقال الاسماعيلي : هذا الحديث لا يدخل في طهارة الدم ولا نجاسته ، وإنما ورد في فضل المطعون في سبيل الله . وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير ، فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف ، فكما أن تغير صفة الدم بالرائحة الطيبة أخرجه من الدم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج من صفة الطهارة الى النجاسة . وتعقب بأن الغرض لإثبات انحصار التنجيس بالتغير وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير وهو وفاق ، لا أنه لا يحصل إلا به وهو موضع النزاع . وقال بعضهم : مقصود البخاري أن يبين طهارة المسك ردا على من يقول بنجاسته لكونه دما انعقد ، فلما تغير عن الحالة المسكروحة من الدم وهي الزوم وقبح الرائحة الى الحالة الممدوحة وهي طيب رائحة المسك دخل عليه الحل وانتقل من حالة النجاسة الى حالة الطهارة ، كالخمرة إذا تحللت . وقال ابن رشيد : مراده أن انتقال الدم الى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم الى حالة المدح ، فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون ، فيستبطن منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان ، وكأنه أشار بذلك الى رد ما نقل عن ربيعة وغيره أن تغير الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان ، قال : ويمكن أن يستدل به على أن الماء إذا تغير ريحه بشيء طيب لا يسلبه اسم الماء ، كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته الى رائحة المسك لانه قد سماه دما مع تغير الريح ، فإدام الاسم واقفا على المسمى فالحكم تابع له . اه كلامه . ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها الى صلاح أنه يحكم بصلاحيته كله ، وهو ظاهر الفساد . وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد لما نقل قول من قال إن الدم لما انتقل بطيب رائحته من حكم النجاسة الى الطهارة ومن حكم القذارة الى الطيب لتغير رائحته حتى حكم له بحكم المسك وبالطيب للشهيد ، فكذلك الماء ينتقل بتغير رائحته من الطهارة الى النجاسة ، قال : هذا ضعيف مع تكلفه

### ٦٨ - باب البول في الماء الدائم

٢٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَرْمَزٍ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ »

[ الحديث ٢٣٨ - أطرافه في : ٨٢٦ ، ٨٩٦ ، ٢٩٥٦ ، ٣٤٨٦ ، ٦٦٢٤ ، ٦٨٨٧ ، ٧٠٣٦ ، ٧٤٩٥ ]



٢٣٩ - وبإسناده قال « لا يقول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه »

قوله ( باب البول في الماء الدائم ) أى الساكن ، يقال دوم الطائر تدويما إذا صف جناحيه في الهواء فلم يحركهما ، وفي رواية الأصيلي ، باب لا تبلوا في الماء الدائم ، وهى بالمعنى . قوله ( الأعرج ) كذا رواه شعيب ووافقه ابن عينة فسيارواه الشافعى عنه عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي ، ورواه أكثر أصحاب ابن عينة عنه عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن هذا الوجه أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أحمد من طريق الثوري عن أبي الزناد ، والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، والطريقان معا صحيحان ، ولأبي الزناد فيه شيخان ، ولفظهما في سياق المتن مختلف كما سنشير اليه . قوله ( نحن الآخرون السابقون ) اختلف في الحكمة في تقديم هذه الجملة على الحديث المقصود ، فقال ابن بطلال : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ مع ما بعده في نسق واحد فحدث بهما جميعا ، ويحتمل أن يكون همام فعل ذلك لأنه سمعهما من أبي هريرة وإلا فليس في الحديث مناسبة للترجمة . قلت : جزم ابن التين بالأول ، وهو متعقب ، فانه لو كان حديثا واحدا ما فصله المصنف بقوله وبإسناده ، وأيضا فقوله « نحن الآخرون السابقون » طرف من حديث مشهور في ذكر يوم الجمعة سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، فلو راعى البخارى ما ادعاه لساق المتن بتمامه . وأيضا لحديث الباب مروى بطرق متعددة عن أبي هريرة في دواوين الأئمة ، وليس في طريق منها في أوله « نحن الآخرون السابقون » ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي اليمان شيخ البخارى بدون هذه الجملة . وقول ابن بطلال : ويحتمل أن يكون همام وهم ، تبعه عليه جماعة . وليس لهما ذكر في هذا الإسناد . وقوله إنه ليس في الحديث مناسبة للترجمة صحيح ، وإن كان غيره تسكف فأبدى بينهما مناسبة كما سنذكره ، والصواب أن البخارى في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وإن لم يكن باقية مقصودا ، كما صنع في حديث عروة البارقي في شراء الشاة كما سيأتى بيانه في الجهاد ، وأمثلة ذلك في كتابه كثيرة . وقد وقع لمالك نحو هذا في الموطأ إذ أخرج في باب صلاة الصبح والعتمة متونا بسند واحد أولها « مر رجل بفصن شوك » ، وآخرها « لو يعلمون ما في الصبح والعتمة لأتوهما ولو حبوأ » ، وليس غرضه منها إلا الحديث الأخير لكنه أداها على الوجه الذي سمعه . قال ابن العربي في القبس : نرى الجهال يتبعون في تأويلها ، ولا تعلق للأول منها بالباب أصلا . وقال غيره : وجه المناسبة بينهما أن هذه الأمة آخر من يدفن من الأمم في الأرض وأول من يخرج منها ، لأن الوعاء آخر ما يوضع فيه أول ما يخرج منه ، فكذلك الماء الراكد آخر ما يقع فيه من البول أول ما يصادف أعضاء المتطهر ، فينبغي أن يحتب ذلك ، ولا يخفى ما فيه . وقيل : وجه المناسبة أن بني اسرائيل وإن سبقوا في الزمان ، لكن هذه الأمة سبقتهم باجتنب الماء الراكد إذا وقع البول فيه ، فلعلمهم كانوا لا يجتنبونه . وتعقب بان بني اسرائيل كانوا أشد مبالغة في اجتناب النجاسة بحيث كانت النجاسة إذا أصابت جلد أحدهم قرضه ، فكيف يظن بهم التساهل في هذا ؟ وهو استبعاد لا يستلزم رفع الاحتمال المذكور . وما قرناه أولى . وقد وقع للبخارى في كتاب التعبير - في حديث أورده من طريق همام عن أبي هريرة مثل هذا - صدره أيضا بقوله « نحن الآخرون السابقون » قال : وبإسناده . ولا يتأتى فيه المناسبة المذكورة مع ما فيها من التسكف . والظاهر أن نسخة أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كنسخة معمر عن همام عنه ، ولهذا قل حديث يوجد في هذه إلا وهو في الأخرى ،

وقد اشتملتا على أحاديث كثيرة أخرج الشيخان غالبها وابتداء كل نسخة منهما حديث « نحن الآخرون السابقون » ،  
فلهذا صدر به البخاري فيما أخرجه من كل منهما ، وسلك مسلم في نسخة همام طريقا أخرى فيقول في كل حديث  
أخرجه منها : قال رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ ، فيذكر الحديث الذي يريده يشير  
بذلك الى أنه من أثناء النسخة لا أولها والله أعلم . قوله ( الذي لا يجرى ) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه .  
وقيل احترز به عن راكم يجرى بضمه كالبرك ، وقيل احترز به عن الماء الدائم لأنه جار من حيث الصورة ساكن  
من حيث المعنى ، ولهذا لم يذكر هذا القيد في رواية أبي عثمان عن أبي هريرة التي تقدمت الإشارة اليها حيث جاء فيها  
بلفظ « الراكد » بدل الدائم ، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر ، وقال ابن الأنباري : الدائم من حروف الاضداد  
يقال للساكن والدائر ، ومنه أصاب الرأس دوام أى دوار ، وعلى هذا ف قوله « الذي لا يجرى » صفة مخصصة لأحد معني  
المشترك ، وقيل الدائم والراكد مقابلان للجاري ، لكن الدائم الذي له نبع والراكد الذي لا نبع له . قوله ( ثم  
يفتسل ) بضم اللام على المشهور ، وقال ابن مالك : يجوز الجزم عطفًا على يبولن لأنه مجزوم الموضع بلا الناهية ،  
ولكنه بنى على الفتح لتوكيده بالنون . ومنع ذلك القرطبي فقال : لو أراد النهي لقال ثم لا يغتسلن ، حينئذ يتساوى  
الأمران في النهي عنهما لأن المحل الذي تواردا عليه شيء واحد وهو الماء . قال : فعدوله عن ذلك يدل على أنه لم  
يرد العطف ، بل نبه على مآل الحال ، والمعنى أنه إذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله . ومثله بقوله ﷺ  
« لا يضربن أحدكم أمر أنه ضرب الأمة ثم يضاجعها » ، فانه لم يروه أحد بالجزم ، لأن المراد النهي عن الضرب لأنه  
يحتاج في مآل حاله الى مضاجعتها فتمتنع لاساءته اليها فلا يحصل له مقصوده . وتقدير اللفظ ثم هو يضاجعها . وفي  
حديث الباب « ثم هو يغتسل منه » ، وتعقب بأنه لا يلزم من تأكيد النهي أن لا يعطف عليه نهى آخر غير مؤكد ،  
لاحتمال أن يكون للتأكيد في أحدهما معنى ليس للآخر . قال القرطبي : ولا يجوز النصب ، إذ لا تضمر أن بعد ثم ،  
وأجازه ابن مالك باعطاء ثم حكم الواو ، وتعقبه النووي بأن ذلك يقتضى أن يكون المنهى عنه الجمع بين الأمرين دون  
إفراد أحدهما ، وضعفه ابن دقيق العيد بأنه لا يلزم أن يدل على الأحكام المتعددة لفظ واحد ، فيؤخذ النهي عن  
الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبت رواية النصب ، ويؤخذ النهي عن الأفراد من حديث آخر . قلت : وهو ما  
رواه مسلم من حديث جابر عن النبي ﷺ أنه « نهى عن البول في الماء الراكد » ، وعنده من طريق أبي السائب  
عن أبي هريرة بلفظ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب » ، وروى أبو داود (١) النهي عنهما في حديث  
واحد ولفظه « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من الجنابة » ، واستدل به بعض الحنفية على تنجيس الماء  
المستعمل ، لأن البول ينجس الماء فكذلك الاغتسال ، وقد نهى عنهما معا وهو للتحريم فيدل على التنجاسة فيهما .  
ورد بأنها دلالة اقتران وهى ضعيفة ، وعلى تقدير تسليمها فلا يلزم التسوية ، فيكون النهي عن البول لثلاثين نجسه ،  
وعن الاغتسال فيه لثلاثين نجسه الطهورية . ويزيد ذلك وضوحا قوله في رواية مسلم « كيف يفصل يا أبا هريرة ؟ »  
قال : يتناوله تناولا ، فدل على أن المتع من الانغماس فيه لثلاثين نجسه مستعملا فيمتنع على الغير الانتفاع به ،  
والصحاح أعلم بموارد الخطاب من غيره . وهذا من أقوى الأدلة على أن المستعمل غير طهور ، وقد تقدمت الأدلة

(١) في مخطوطة الرياض : وابن حبان

على طهارته ، ولا فرق في الماء الذي لا يجري في الحكم المذكور بين بوله الآدمي وغيره خلافا لبعض الحنابلة ، ولا بين أن يبول في الماء أو يبول في إناء ثم يصب فيه خلافا للظاهر ، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد القليل ، وقد تقدم قول من لا يعتبر إلا التغير وعدمه ، وهو قوي ، لكن الفصل بالفتن أقوى لصحة الحديث فيه ، وقد اعترف الطحاوي من الحنفية بذلك لكنه اعتذر عن القول به بأن القلة في العرف تطلق على الكبيرة والصغيرة كالجرة ، ولم يثبت من الحديث تقديرهما فيكون بحسب ما يعمل به ، وقواء ابن دقيق العيد ، لكن استدلل له غيرهما فقال أبو عبيد القاسم بن سلام : المراد القلة الكبيرة ، إذ لو أراد الصغيرة لم يحتج لذكر العدد . فإن الصغيرتين قدر واحدة كبيرة ، ويرجع في الكبيرة الى العرف عند أهل الحجاز . والظاهر أن الشارع عليه السلام ترك تحديدهما على سبيل التوسعة ، والعلم محيط بأنه ما خاطب الصحابة إلا بما يفهمون ، فاتفق الاجمال ، لكن لعدم التحديد وقع الخلاف بين السلف في مقدارهما على تسمية أقوال حكاها ابن المنذر ، ثم حدث بعد ذلك تحديدهما بالأرطال ، واختلف فيه أيضا . ونقل عن مالك أنه حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير وهو قول الباقيين في الكثير ، وقال القرطبي : يمكن حمله على التحريم مطلقا على قاعدة سد الذريعة لأنه يفضي الى تنجيس الماء . قوله ( ثم يغتسل فيه ) كذا هنا ، وفي رواية ابن عينة عن أبي الزناد « ثم يغتسل منه » ، وكذا لمسلم من طريق ابن سيرين ، وكل من اللفظين يفيد حكما بالنص وحكما بالاستنباط قاله ابن دقيق العيد ، ووجه أن الرواية بلفظ « فيه » تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط ، والرواية بلفظ « منه » بعكس ذلك ، وكله مبني على أن الماء ينجس بملاقاة النجاسة . والله أعلم

### ٦٩ - باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قَذَرٌ أو جِيفَةٌ لم تفسد عليه صلاته

وكان ابن عمر إذا رأى في ثوبه دما وهو يصلي وضعه ومضى في صلاته . وقال ابن المسيب والشعمي : إذا صلى وفي ثوبه دم أو جنابة أو تغير القبلة أو تيمم فصلّى ثم أدرك الماء في وقته لا يُعيد . قوله ( باب إذا أُلقيَ على ظهر المصلي قَذَرٌ ) بفتح الدال المعجمة أى شيء نجس ( أو جِيفَةٌ ) أى ميتة لها رائحة . قوله ( لم تفسد ) محله ما إذا لم يعلم بذلك وتمادى ، ويحتمل الصحة مطلقا على قول من ذهب الى أن اجتناب النجاسة في الصلاة ليس بفرض ، وعلى قول من ذهب الى منع ذلك في الابتداء دون ما يطرأ ، واليه ميل المصنف ، وعليه يخرج صنييع الصحابي الذي استمر في الصلاة بعد أن سالت منه السماء برى من رماه ، وقد تقدم الحديث عن جابر بذلك في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين . قوله ( وكان ابن عمر ) هذا الاثر وصله ابن أبي شيبة من طريق برد بن سنان عن نافع عنه أنه « كان إذا كان في الصلاة قرأ في ثوبه دما فاستطاع أن يضعه وضعه ، وإن لم يستطع خرج فغسله ثم جاء ، فلبني على ما كان صلى » . واسناده صحيح ، وهو يقتضي أنه كان يرى التفرقة بين الابتداء والدوام ، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين والاوزاعي وإسحق وأبي ثور ، وقال الشافعي وأحمد : يعيد الصلاة ، وقيدوا مالك بالوقت فإن خرج فلا قضاء ، وفيه بحث يطول ، واستدل للأولين بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خلع نعليه في الصلاة ثم قال « إن جبريل أخبرني أن فيهما قنرا » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه ابن خزيمة . وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه الحاكم ولم يذكر في الحديث إعادة . وهو اختيار جماعة من الشافعية .

وأما مسألة البناء على ما مضى فتأتى في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ابن المسيب والشعبي ) كذا للأكثر وهو الصواب ، وللمستعمل والسرخصى ، وكان ، فإن كانت محفوظة فافراد قوله « إذا صلى ، على إرادة كل مهما ، والمراد بمسألة الدم ما إذا كان يغير علم المصلى ، وكذا الجنابة عند من يقول بنجاسة المني ، وبمسألة القبلة ما إذا كان عن اجتهاد ثم تبين الخطأ ، وبمسألة التيمم ما إذا كان غير واجد للباء ، وكل ذلك ظاهر من سياق الآثار الأربعة المذكورة عن التابعين المذكورين . وقد وصلها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة مفرقة أو مضمعتها في تعليق التعليق ، وقد تقدمت الإشارة الى مسألة الدم ، وأما مسألة التيمم فعدم وجوب الإعادة قول الأئمة الأربعة وأكثر السلف ، وذهب جمع من التابعين - منهم عطاء وابن سيرين ومكحول - الى وجوب الإعادة مطلقا ، وأما مسألة بيان الخطأ في القبلة فقال الثلاثة والشافعي في القديم : لا يعيد ، وهو قول الأكثر أيضا ، وقال في الجديد : يجب الإعادة ، واستدل للأولين بحديث أخرجه الترمذى من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه وقال حسن ، لكن ضعفه غيره ، وقال العقيلي : لا يروى من وجه يثبت ، وقال ابن العربي : مستند الجديد أن خطأ المجتهد ييطان إذا وجد النص بخلافه . قال : وهذا لا يتم في هذه المسألة إلا بمكة ، وأما في غيرها فلا ينفذ الاجتهاد بالاجتهاد . وأجيب بأن هذه المسألة مصورة فيما إذا تيقن الخطأ فهو انتقال من يقين الخطأ الى الظن القوي فليس فيه نقص اجتهاد بالاجتهاد . والله أعلم

٢٤٠ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله قال : بينا رسول الله ﷺ ع . قال وحدثني أحمد بن عثمان قال حدثنا شريح بن مسلم قال حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أن عبد الله بن مسعود حدثه أن النبي ﷺ كان يصلّي عند البيت وأبو جهل وأصحاب له جلوس إذ قال بعضهم لبعض أيكم يحيى بسلى جزور بني فلان فيضمه على ظهر محمد إذا سجد . فأنبئت أشق القوم فجاء به ، فنظر حتى إذا سجد النبي ﷺ وضعه على ظهره بين كتفيه وأنا أنظر لا أغني شيئا ، لو كانت لي مذمة . قال : فجعلوا يضحكون ويحيل بعضهم على بعض ، ورسول الله ﷺ ساجد لا يرفع رأسه ، حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره ، ورفع رأسه ثم قال « اللهم عليك بقريش » ثلاث مرات . فشق عليهم إذ دعا عليهم . قال : وكانوا يرون أن الدعوة في ذلك البلاء مستجابة . ثم سمي : « اللهم عليك بأبي جهل ، وعليك بعتبة بن ربيعة ، وشيبة بن ربيعة ، والوليد بن عتبة ، وأمّية بن خلف ، وعقبة ابن أبي معيط » وعد السابغ فلم تحفظه . قال : فوالذي نفسي بيده ، لقد رأيت الذين عدّ رسول الله ﷺ صرعى في القلب ، قلب بدر

[ الحديث ٢٤٠ - أطرافه في : ٥٢٠ ، ٢٩٣٤ ، ٣١٨٥ ، ٣٨٥٤ ، ٢٩٦٠ ]

قوله ( حدثنا عبد الله بن أحمد المصنف في أواخر الجرية عنه فقال : حدثنا عبد الله بن عثمان ، وعرفنا من سياقه هناك أن اللفظ هنا لرواية أحمد بن عثمان ، وإنما قرنها برواية عبد الله بن عثمان لآل في إبراهيم

ابن يوسف مقالا ، وأحمد المذكور هو ابن عثمان بن حكيم الأودي الكوفي ، وهو من صفار شيوخ البخارى ، وله في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه النسائي عنه عن خالد بن مخلد عن علي بن صالح عن أبي إسحق ، ورجال إسناده جميعا كوفيون ، وأبو إسحق هو السبيعي ، ويوسف الراوى عنه هو ابن ابنه إسحق ، وأفادت روايته التصريح بالتحديث لأبي إسحق عن عمرو بن ميمون ، ولعمرو عن عبد الله ، وعينت أيضا عبد الله بأنه ابن مسعود ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير مخضرم ، أسلم في عهد النبي ﷺ ولم يره ، ثم نزل الكوفة ، وهو غير عمرو بن ميمون الجزري الذي تقدم قريبا . وهذا الحديث لا يروى عن النبي ﷺ إلا باسناد أبي إسحق هذا ، وقد رواه الشيخان من طريق الثوري ، والبخارى أيضا من طريق إسرائيل وزهير ، ومسلم من رواية زكريا بن أبي زائدة ، وكلهم عن أبي إسحق . وسنذكر ما في اختلاف رواياتهم من الفوائد مبينا إن الله تعالى ، قوله ( يينا رسول الله ﷺ ساجد ) بقيته من رواية عبدان المذكور ، وحوله ناس من قريش من المشركين ، ثم ساق الحديث مختصرا . قوله ( أن عبد الله ) في رواية الكشميهني عن عبد الله . قوله ( وأبو جهل وأصحاب له ) هم السبعة المدغو عليهم بعد ، بينه البزار من طريق الأجلح عن أبي إسحق . قوله ( إذ قال بعضهم ) هو أبو جهل ، سماه مسلم من رواية زكريا المذكورة وزاد فيه « وقد نحررت جزور بالامس » ، والجزور من الإبل ما يجرز أى يقطع ، وهو بفتح الجيم ، والسلي مقصور بفتح المهملة هي الجلدة التي يكون فيها الولد يقال لها ذلك من البهائم وأما من الأدميات فالشمسية ، وحكى صاحب المحكم أنه يقال فيهن أيضا سلى . قوله ( فيضعه ) زاد في رواية إسرائيل « فيعمد الى فرثها ودمها وسلاها ثم يمهله حتى يسجد » . قوله ( فانبث أشق القوم ) وللشميهني والسرخسي « أشق قوم » ، بالتشكيك فيه مبالغة ، لكن المقام يقتضى الأول ، لأن الشقاء هنا بالنسبة الى أولئك الاقوام فقط كما سطره بعد ، وهو عقبة ابن أبي معيط بمهملتين مصغرا سماه شعبة ، وفي سياقه عند المصنف اختصار يوم أنه فصل ذلك ابتداء . وقد ساقه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة نحو رواية يوسف هذه وقال فيه : جاء عقبة بن أبي معيط فقفذه على ظهره . قوله ( لا أغنى ) كذا للأكثر ، وللشميهني والمستمل « لا أغير » ، ومعناها صحيح ، أى لا أغنى في كف شرم ، أو لا أغير شيئا من فعلهم . قوله ( لو كانت لي منعة ) قال النووي : المنعة بفتح النون القوة ، قال وحكى الإسكان وهو ضعيف . وجزم القرطبي بسكون النون قال : ويجوز الفتح على أنه جمع مانع ككاتب وكتبة ، وقد رجح القزاز والمهروى الإسكان في المفرد ، وعكس ذلك صاحب إصلاح المنطق وهو معتمد النووي قال : وإنما قال ذلك لأنه لم يكن له بمكة عشيرة ، لسكونه هذليا حليفا وكان حلفاؤه إذ ذاك كفارا . وفي الكلام حذف تقديره : لطرخته عن رسول الله ﷺ ، وصرح به مسلم في رواية زكريا ، والبزار « فأننا أربب - أى أخاف - منهم » . قوله ( ويحيل بعضهم ) كذا هنا بالمهملة من الإحالة ، والمراد أن بعضهم ينسب فعل ذلك الى بعض بالإشارة تهكما ، ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا وثب على ظهر دابته ، أى يثب بعضهم على بعض من المرح والبطر ، ولمسلم من رواية زكريا « ويحيل » بالميم أى من كثرة الضحك ، وكذا للمصنف من رواية إسرائيل . قوله ( فاطمة ) هي بنت رسول الله ﷺ ، زاد إسرائيل « وهي جويرية » ، فأقبلت تسعى ، وثبت النبي ﷺ ساجدا . قوله ( فطرخته ) كذا للأكثر ، وللشميهني بحذف المفعول ، زاد إسرائيل « واقبلت عليهم تشتمهم » ، زاد البزار « فلم يردوا عليها شيئا » . قوله ( فرفع رأسه ) زاد البزار من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق « وحمد الله واثني عليه ثم قال :

أما بعد اللهم ، قال البزار : تفرد بقوله ، أما بعد ، زيد . قوله ( ثم قال ) يشمر بمهلة بين الرفع والدعاء ، وهو كذلك ، ففي رواية الأجلح عند البزار ، د فرقع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده ، فلما قضى صلاته قال : اللهم ، ولمسلم والنسائي نحوه ، والظاهر منه أن الدعاء المذكور وقع خارج الصلاة ، لكن وقع وهو مستقبل الكعبة كما ثبت من رواية زهير عن أبي إسحق عند الشيخين . قوله ( عليك بقرش ) أى يهلك قرش ، والمراد الكفار منهم أومن سعى منهم ، فهو عام أريد به الخصوص . قوله ( ثلاث مرات ) كرره إسرائيل في روايته لفظا لا عددا ، وزاد مسلم في رواية ذكرى د وكان إذا دعا دعا ثلاثا ، وإذا سأل سأل ثلاثا . قوله ( فشق عليهم ) ولمسلم من رواية ذكرى د فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته . قوله ( وكانوا يرون ) بفتح أوله في روايتنا من الرأى أى يعتقدون ، وفي غيرها بالضم أى يظنون ، والمراد بالبلد مكة . ووقع في مستخرج أبي نعيم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى د فى الثالثة ، بدل قوله فى ذلك البلد ، ويناسبه قوله د ثلاث مرات ، ويمكن أن يكون ذلك مما بقى عندهم من شريعة إبراهيم عليه السلام . قوله ( ثم سعى ) أى فصل من أجل . قوله ( بأبى جهل ) فى رواية إسرائيل وعمرو بن هشام وهو اسم أبى جهل ، فلعله سماه وكناه معا . قوله ( والوليد بن عتبة ) هو ولد المذكور بعد أبى جهل ، ولم تختلف الروايات فى أنه بعين مهلة بعدها مشاة ساكنة ثم موحدة ، لكن عند مسلم من رواية ذكرى باللفظ بدل المشاة ، وهو وهم قديم نبه عليه ابن سفيان الراوى عند مسلم ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق شيخ مسلم على الصواب . قوله ( وأمية بن خلف ) فى رواية شعبة د أو أبى بن خلف ، شك شعبة ، وقد ذكر المصنف الاختلاف فيه عقيب رواية الثورى فى الجهاد وقال : الصحيح أمية ، لكن وقع عنده هناك د أبى بن خلف ، وهو وهم منه أو من شيخه أبى بكر عبد الله بن أبى شبة إذ حدثه فقد رواه شيخه أبو بكر فى مسنده فقال د أمية ، وكذا رواه مسلم عن أبى بكر والإسماعيلي وأبو نعيم من طريق أبى بكر كذلك وهو الصواب ، وأطبق أصحاب المغازى على أن المقول بيد أمية ، وعلى أن أخاه أبا قتيل بأحد ، وسيأتى فى المغازى قتل أمية بيد إن شاء الله تعالى . قوله ( وعد السابغ فلم تحفظه ) وقع فى روايتنا بالنون وهى للجمع ، وفى غيرها بالياء التثنية قال الكرماني فاعل عد رسول الله ﷺ أو ابن مسعود وفاعل د فلم تحفظه ، ابن مسعود أو عمرو بن ميمون . قلت : ولا أدرى من أين تهيأ له الجزم بذلك مع أن فى رواية الثورى عند مسلم ما يدل على أن فاعل د فلم تحفظه ، أبو إسحق ولفظه د قال أبو إسحق ونسبت السابغ ، وعلى هذا ففاعل عد عمرو بن ميمون ، على أن أبا إسحق قد تذكره مرة أخرى فسماه عمارة بن الوليد ، كذا أخرجه المصنف فى الصلاة من رواية إسرائيل عن أبى إسحق ، وسماع إسرائيل من أبى إسحق فى غاية الاتقان الزومه لإياه لأنه جده ، وكان خصيصا به ، قال عبد الرحمن بن مهدى : ما فاتنى الذى فاتنى من حديث الثورى عن أبى إسحق إلا استكالا على إسرائيل ، لأنه كان يأتى به أتم . وعن إسرائيل قال : كنت أحفظ حديث أبى إسحق كما أحفظ سورة الحمد ، واستشكل بعضهم عد عمارة بن الوليد فى المذكورين لأنه لم يقتل بيد بل ذكر أصحاب المغازى أنه مات بأرض الحبشة ، وله قصة مع النجاشي إذ تعرض لامراته فأمر النجاشي ساعرا فنفخ فى إحلل عمارة من سحره عقوبة له فتوحش وصار مع البهائم الى أن مات فى خلافة عمر وقصته مشهورة . والجواب أن كلام ابن مسعود فى أنه رآهم صرعى فى القلب محمول على الأكثر ، ويدل عليه أن عقبة بن أبى معيط لم يطرح فى القلب وإنما قتل صبورا بعد أن رحلوا عن بدر مرحلة ، وأمية بن خلف لم يطرح فى القلب كما هو بل

مقطعا كما سيأتى ، وسيأتى فى المغازى كيفية مقتل المذكورين بيد زبادة بيان فى أحوالهم إن شاء الله تعالى . قوله ( قال ) أى ابن مسعود ، والمراد باليد هنا القدرة ، وفى رواية مسلم « والذى بعث محمدا بالحق ، وللنساء » والذى أنزل عليه الكتاب ، وكأن عبد الله قال كل ذلك تأكيدا . قوله ( صرعى فى القليب ) فى رواية إسرائيل « لقد رأيتهم صرعى يوم بدر ثم سجدوا الى القليب قليب بدر » ثم قال رسول الله ﷺ « وأتبع أصحاب القليب لعنة » وهذا يحتمل أن يكون من تمام الدعاء الماضى ، فيكون فيه علم عظيم من أعلام النبوة ، ويحتمل أن يكون قاله ﷺ بعد أن ألقوا فى القليب ، وزاد شعبة فى روايته « إلا أمة فانه تقطعت أوصاله » زاد « لأنه كان بادنا » ، قال العلماء : وإنما أمر بالقائهم فيه لثلاث يتأذى الناس برميهم ، والا فالخربى لا يجب دفنه ، والظاهر أن البئر لم يكن فيها ماء معين . قوله ( قليب بدر ) بالجر على البدلية ، والقلب بفتح القاف وآخره موحدة هو البئر التى لم تطر وقيل العادية القديمة التى لا يعرف صاحبها . ( قائمة ) : روى هذا الحديث ابن إسحق فى المغازى قال : حدثنى الأجلح عن أبي إسحق فذكر هذا الحديث ، وزاد فى آخره قصة أبي البخترى مع النبي ﷺ فى سؤاله إياه عن القصة ، وضرب أبي البخترى أبا جهل وشجه إياه ، والقصة مشهورة فى السيرة . وأخرجها البزار من طريق أبي إسحق وأشار الى تفرد الأجلح بها عن أبي إسحق ، وفى الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند الكفار ، وما ازدادت عند المسلمين الا تعظيما . وفيه معرفة الكفار بصدقه ﷺ لخوفهم من دعائه ، ولكن حملهم الحسد على ترك الانقياد له ، وفيه حله ﷺ عن آذاه ، وفى رواية الطيالسى عن شعبة فى هذا الحديث أن ابن مسعود قال : لم أره دعا عليهم إلا يومئذ . وإنما استحقوا الدعاء حينئذ لما أقدموا عليه من الاستخفاف به حال عبادة ربه . وفيه استحباب الدعاء ثلاثا ، وقد تقدم فى العلم استحباب السلام ثلاثا وغير ذلك . وفيه جواز الدعاء على الظالم ، لكن قال بعضهم : محله ما إذا كان كافرا ، فاما المسلم فيستحب الاستغفار له والدعاء بالتوبة ، ولو قيل : لا دلالة فيه على الدعاء على الكافر لما كان بعيدا لاحتمال أن يكون اطلع ﷺ على أن المذكورين لا يؤمنون ، والاولى أن يدعى لكل حى بالهداية . وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها ، لشرفها فى قومها ونفسها ، لكونها صرحت بشتمهم وهم رؤوس قریش ، فلم يردوا عليها . وفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة لقوله فى عقبة أشقى القوم ، مع أنه كان فيهم أبو جهل وهو أشد منه كفرا وأذى للنبي ﷺ لكن الشقاء هنا بالنسبة الى هذه القصة لأنهم اشتركوا فى الأمر والرضا وانفرد عقبة بالمباشرة فكان أشقاهم ، ولهذا قتلوا فى الحرب وقتل هو صبورا . واستدل به على أن من حدث له فى صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلاته ولو تمادى ، وعلى هذا ينزل كلام المصنف ، فلو كانت نجاسة فأزالها فى الحال ولا أثر لها صحت اتفاقا ، واستدل به على طهارة فرث ما يؤكل لحمه ، وعلى أن إزالة النجاسة ليست بفرض وهو ضعيف ، وحمله على ما سبق أولى . وتعقب الاول بأن الفرث لم يفرد بل كان مع الدم كما فى رواية إسرائيل ، والدم نجس اتفاقا . وأجيب بأن الفرث والدم كانا داخل السلى وجلد السلى الظاهرة طاهرة فكان كحمل القارورة المرصصة . وتعقب بأنها ذبيحة وثنى ، فجيبس أجزائها نجسة لأنها ميتة ، وأجيب بأن ذلك كان قبل التعبد بتحريم ذبائحهم ، وتعقب بأنه يحتاج الى تاريخ ولا يكفى فيه الاحتمال . وقال النووى : الجواب المرضى أنه ﷺ لم يعلم ما وضع على ظهره ، فاستمر فى سجوده استصحا با لأصل الطهارة . وتعقب بأنه يشكل على قولنا بوجوب الإعادة فى مثل هذه الصورة . وأجاب بأن الإعادة إنما تجب فى الفريضة ، فان ثبت أنها فريضة فالوقت موسع فلمسه أعاد . وتعقب بأنه لو أعاد لنقل ولم

ينقل ، وبأن الله تعالى لا يقره على التذات في صلاة فاسدة . وقد تقدم أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لأن جبريل أخبره أن فيهما قدرا ، ويدل على أنه علم بما أتى على ظهره أن فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه ، وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم . والله أعلم

### ٧٠ - باب البراق والمخاط ونحوه في الثوب

قال عروة عن المسور ومروان : خرج النبي ﷺ زمن حديية . . فذكر الحديث :

وما تنخم النبي ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم فذلك بها وجهه وجلده

٢٤١ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن حميد عن أنس قال : برق النبي ﷺ في ثوبه

طوله ابن أبي مريم قال : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد قال : سمعت أنسا عن النبي ﷺ

[ الحديث ٢٤١ - أطرافه : ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٧ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٨١٢ ، ١٧١٤ ]

**قوله** ( باب البصاق ) كذا في روايتنا ، وللاكثر بالواو وهي لغة فيه ، وكذا السين وضعت . **قوله** ( في الثوب ) أي والبدن ونحوه ، ودخول هذا في أبواب الطهارة من جهة أنه لا يفسد لما لو خالطه . **قوله** ( وقال عروة ) هو ابن الزبير ، ومروان هو ابن الحكم ، وأشار بهذا التعليق الى الحديث الطويل في قصة الحديية ، وسيأتي بتمامه في الشروط من طريق الزهري عن عروة ، وقد علق منه موضعاً آخر كما مضى في باب استعمال فضل وضوء الناس . **قوله** ( فذكر الحديث ) يعني وفيه وما تنخم ، وغفل الكرماني فظن أن قوله وما تنخم الخ ، حديث آخر فجوز أن يكون الراوي ساق الحديثين سوفاً واحداً ، أو يكون أمر التنخم وقع بالحديية انتهى . ولو راجع الموضع الذي ساق المصنف فيه الحديث تاماً لظهر له الصواب . والنخامة بالضم هي النخاعة كذا في الجمل والصحاح ، وقيل بالميم ما يخرج من الفم ، وبالعين ما يخرج من الحلق . والغرض من هذا الاستدلال على طهارة الريق ونحوه . وقد نقل بعضهم فيه الإجماع ، لكن روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي أنه ليس بطاهر ، وقال ابن حزم : صح عن سلمان الفارسي وإبراهيم النخعي أن اللعاب نجس إذا فارق الفم . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . وقد روى أبو نعيم في مستخرجه هذا الحديث من طريق الفريابي وزاد في آخره وهو في الصلاة . **قوله** ( طوله ابن أبي مريم ) هو سعيد بن الحكم المصري أحد شيوخ البخاري ، نسب الى جده . وأفادت روايته تصريح حميد بالجماع له من أنس ، خلافاً لما روى يحيى القطان عن حماد بن سلية أنه قال : حديث حميد عن أنس في البراق إنما سمعه من ثابت عن أبي نضرة ، فظهر أن حميداً لم يدل عليه . ومفعول سمعت الثاني محذوف للعلم به ، والمراد أنه كالمثلن الذي قبله مع زيادات فيه . وقد وقع مطولاً أيضاً عند المصنف في الصلاة كما سيأتي في باب حك البراق باليد في المسجد

### ٧١ - باب لا يجوز الوضوء بالنبذ ولا المسكر . وكرهه الحسن وأبو العالية

وقال عطاء : التيمم أحب إلى من الوضوء بالنبذ واللبن



٢٤٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن أبي سلمة عن عائشة عن النبي

**ﷺ** قال «كل شراب أسكر فهو حرام»

[ الحديث ٢٤٢ - طرقه في : ٥٥٨٥ ، ٥٥٨٦ ]

**قوله** ( باب لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر ) هو من عطف العام على الخاص ، أو المراد بالنيذ ما لم يبلغ حد الاسكار . **قوله** ( وكرهه الحسن ) أي البصري ، روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريقين عنه قال « لا ترضأ بنبذ » وروى أبو عبيد من طريق أخرى عنه أنه لا بأس به ، فلي هذا فكرهته عنده على التنزيه . **قوله** ( وأبو العالية ) روى أبو داود وأبو عبيد من طريق أبي خذلة قال : سألت أبا العالية عن رجل أصابته جنابة وليس عنده ماء أينقلس به ؟ قال : لا . وفي رواية أبي عبيد : فكرهه . **قوله** ( وقال عطاء ) هو ابن أبي رباح ، روى أبو داود أيضا من طريق ابن جريح عنه أنه كره الوضوء بالنيذ واللبن وقال : إن التيمم أحب إلى منه . وذهب الأوزاعي إلى جواز الوضوء بالأنذة كلها ، وهو قول عكرمة مولى ابن عباس ، وروى عن علي وابن عباس ولم يصح عنهما ، وقيد أبو حنيفة في المشهور عنه بنبذ التمر ، واشترط أن لا يكون بحضرة ماء وأن يكون خارج المصر أو القرية ، وخالفه أصحابه فقال محمد : يجمع بينه وبين التيمم ، قيل إيجابا وقيل استعجابا ، وهو قول إمام . وقال أبو يوسف بقول الجمهور : لا يترضأ به بحال ، واختاره الطحاوي ، وذكر قاضيان أن أبا حنيفة رجع إلى هذا القول ، لكن في المقيّد من كتبهم إذا ألقى في الماء تمرات خللا ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به بلا خلاف ، يعني عندهم . واستدلوا بحديث ابن مسعود حيث قال له النبي **ﷺ** ليس الجفن « ما في إداوتك ؟ قال : نبذ . قال : ثمرة طيبة وماء طهور » رواه أبو داود والترمذي وزاد « قوضاً به » وهذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه ، وقيل - على تقدير محتم - إنه منسوخ ، لأن ذلك كان بمكة ، ونزول قوله تعالى ( فلم يجدوا ماء فقسيموا ) إنما كان بالمدينة بلا خلاف ، أو هو محمول على ماء ألقى فيه تمرات يابسة لم تغير له وصفا ، وإنما كانوا يصنعون ذلك لأن غالب مياههم لم تكن حلوة . **قوله** ( عن الزهري ) كذا للأصلي وغيره ، ولا يذر « حدثنا الزهري » . **قوله** ( كل شراب أسكر ) أي كان من شأنه الإسكار سواء حصل بشربه السكر أم لا ، قال الخطابي : فيه دليل على أن قليل المسكر وكثيره حرام من أي نوع كان ، لأنها صيغة عموم أشير بها إلى جنس الشراب الذي يكون منه السكر ، فهو كما لو قال : كل طعام أشبع فهو حلال ، فانه يكون دالا على حل كل طعام من شأنه الإشباع وإن لم يحصل الشبع به لبعض دون بعض . ووجه احتجاج البخاري به في هذا الباب أن المسكر لا يحل شربه ، وما لا يحل شربه لا يجوز الوضوء به اتفاقا والله أعلم . وسيأتي الكلام على حكم شرب النبيذ في الأشرة إن شاء الله تعالى

٧٢ - **باب** خصل المرأة أباهما الدم عن وجهه . وقال أبو العالية : امسحوا على رجل فإنها مريضة

٢٤٣ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي حازم سمع سهل بن سعد الساعدي وصاله الناس

- وما بيني وبينه أحد - : بأي شيء دوى جرح النبي **ﷺ** ؟ فقال : ما بيني وأحد أعلم به مني : كان علي يحمي

يُتْرَكُ فِيهِ مَاءٌ ، وَفَاطِمَةُ تَنْصِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ . فَأَخَذَ حَصِيرًا فَأَحْرَقَ ، فَنُشِيَ بِهِ جُرْحُهُ

[ الحديث ٢٤٣ - أطرافه في : ٢٩٠٣ ، ٢٩١١ ، ٣٠٣٧ ، ٤٠٧٥ ، ٥٢٤٨ ، ٥٧٧٢ ]

**قوله** ( باب غسل المرأة أباه ) منصوب على المفعولية ، والدّم منصوب على الاختصاص ، أو على البذل ، وهو إما اشتغال أو بعض من كل . ووقع في رواية ابن عساكر د غسل المرأة الدم عن وجه أبيها ، وهو بالمعنى . **قوله** ( عن وجهه ) في رواية الكشميني د من وجهه ، و د عن ، في رواية غيره إما بمعنى من أو ضمن الغسل معنى الإزالة ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة ونحوها يجوز الاستعانة فيها كما تقدم في الوضوء . وبهذا يظهر مناسبة أثر أبي العالية لحديث سهل . **قوله** ( وقال أبو العالية ) هو الرياحي بكسر الراء وياء تحتانية ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن عاصم بن سليمان قال : دخلنا على أبي العالية وهو وجع فوضؤه ، فلما بقيت لإحدى رجله قال : امسحوا على هذه فانها مريضة ، وكان بها حمرة . وزاد ابن أبي شيبة د انها كانت معصوبة . **قوله** ( حدثنا محمد ) قال أبو على الجبائي : لم ينسبه أحد من الرواة ، وهو عندى ابن سلام . قلت : وبذلك جزم أبو نصير في المستخرج . وقد وقع في رواية ابن عساكر د حدثنا محمد يعني ابن سلام . **قوله** ( وسأله الناس ) جملة حالية ، وأراد بقوله د وما بينى وبينه أحد ، أى عند السؤال ، ليكون أدل على صحة سماعه لقربه منه . **قوله** ( دوى ) بضم الدال هلى البناء للجهول ، وحذفت إحدى الواوين في الكتابة كداود . **قوله** ( ما بقى أحد ) إنما قال ذلك لأنه كان آخر من بقى من الصحابة بالمدينة كما صرح به المصنف في النكاح في روايته عن قتيبة عن سفيان ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان د اختلف الناس بأى شيء دوى جرح رسول الله ﷺ ؟ وسيأتى ذكر سبب هذا الجرح وتسمية فاعله في المغازى في وقعة أحد إن شاء الله تعالى . وكان بينها وبين تحديث سهل بذلك أكثر من ثمانين سنة . **قوله** ( فأخذ ) بضم الهمزة على البناء للجهول ، وله في الطب د فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصير فأحرقتها وألصقتها على الجرح فرقا الدم ، وفي هذا الحديث مشروعية التداوى ، ومعالجة الجراح ، واتخاذ الترس في الحرب ، وأن جميع ذلك لا يقصد في التوكل لصدوره من سيد المتوكلين . وفيه مباشرة المرأة لأبيها ، وكذلك لغيره من ذوى عارها ، ومداداتها لأمرائهم ، وغير ذلك مما يأتى الكلام عليه في المغازى إن شاء الله تعالى

٧٣ - **باب السواك** . وقال ابن عباس : رُبْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَنْ

٢٤٤ - **حَرْشُ** أَبُو الثُّمَيْنِ قَالَ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ :

أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنْ بِسِوَاكِ يَبْدُو يَقُولُ « أُعْ ، أُعْ » وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ

**قوله** ( باب السواك ) هو بكسر السين على الأفصح ، ويطلق على الآلة وعلى الفعل وهو المراد هنا . **قوله** ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق سقط من رواية المستمل ، وهو طرف من حديث طويل في قصة مبيت ابن عباس عند خاله ميمونة ليشاهد صلاة النبي ﷺ بالليل ، وقد وصله المؤلف من طرق : منها بلفظه هذا في تفسير آل عمران واقتضى كلام عبد الحق أنه بهذا اللفظ من أفراد مسلم وليس بجيد . **قوله** ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( يستن ) بفتح أوله وسكون المهملة وفتح المثناة وتشديد النون من السن بالكسر أو الفتح إما

لأن السواك يمر على الأسنان ، أو لأنه يسنها أى يحمدهما . **قوله** ( يقول ) أى النبي ﷺ ، أو السواك مجازاً . **قوله** ( أع أع ) بضم الهمزة وسكون المهملة ، كذا في رواية أبي ذر ، وأشار ابن التين إلى أن غيره رواه بفتح الهمزة ، ورواه النسائي وابن خزيمة عن أحمد بن عبد بن حماد بتقديم العين على الهمزة ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق اسماعيل القاضي عن عازم - وهو أبو النعمان - شيخ البخاري فيه ، ولأبي داود بهمزة مكسورة ثم هاء ، وللجوزقي بحاء معجمة بدل الهاء ، والرواية الأولى أشهر ، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف ، وكلها ترجع إلى حكاية صوته إذ جعل السواك على طرف لسانه كما عند مسلم ، والمراد طرفه الداخل كما عند أحمد ، يستن إلى فوق ، ولهذا قال هنا : كأنه يتبرج ، والتهويح التقيؤ ، أى له صوت كصوت المتقيء على سبيل المبالغة . ويستفاد منه مشروعية السواك على اللسان طويلاً ، أما الأسنان فالأحجب فيها أن تكون عرضاً ، وفيه حديث مرسل عند أبي داود ، وله شاهد موصول عند العقيلي في الضعفاء ، وفيه تأكيد السواك وأنه لا يختص بالأسنان ، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات ، لكونه ﷺ لم يخفف به ، وبوبوا عليه ، استياك الإمام بحضرة رعيته ،

٢٤٥ - **حدثنا عثمان** قال **حدثنا جرير** عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال : كان النبي ﷺ إذا قام

من الليل يشوص فاه بالسواك

[ الحديث ٢٤٥ - طريقه في : ٨٨٩ ، ١١٣٦ ]

**قوله** ( عن حذيفة ) هو ابن النعمان ، والإسناد كله كوفيون . **قوله** ( يشوص ) بضم المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة ، والشوص بالفتح الغسل والتنظيف كذا في الصحاح ، وفي المحكم الغسل عن كراع والتنقية عن أبي عبيد والملك عن ابن الأنباري ، وقيل الإمرار على الأسنان من أسفل إلى فوق ، واستدل قائله بأنه مأخوذ من الشوصة وهي ريح ترفع القلب عن موضعه ، وعكسه الخطأ في فقال : هو ذلك الأسنان بالسواك أو الإصابع عرضاً ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب السواك عند القيام من النوم لأن النوم مقتض لتغير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة ، والسواك آلة تنظيفه فيستحب عند مقتضاه ، قال : وظاهر قوله « من الليل » عام في كل حالة ، ويحتمل أن يخص بما إذا قام إلى الصلاة . قلت : ويدل عليه رواية المصنف في الصلاة بلفظ « إذا قام للتهجد » ولمسلم نحوه ، وحديث ابن عباس يشهد له ، وكان ذلك هو السر في ذكره في الترجمة . وقد ذكر المصنف كثيراً من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام كما ستأتي في أما كتبها إن شاء الله تعالى

#### ٧٤ - باب دفع السواك إلى الأكبر

٢٤٦ - وقال عفان : **حدثنا صخر بن جويرية** عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال « أراني أنسواك بسواك » فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر ، فناوت السواك الأصغر منهما ، فقيل لي : كبر ، فدفعته إلى الأكبر منهما . قال أبو عبد الله : اختصره نعيم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر **قوله** ( باب دفع السواك إلى الأكبر ) وقال عفان قال اسماعيل : أخرجه البخاري بلا رواية . قلت : وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن إسحق الصنعاني وغيره عن عفان ، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريقه .

قوله ( أراني ) بفتح الهزة من الرؤية ، وروى من ضمها . وفي رواية المستمل د رآني ، بتقديم الراء والاول أشهر ، ولسلم من طريق علي بن نصر الجهضمي عن صخر د أراني في المنام ، ولإسماعيل د رأيت في المنام ، فعل هذا فهو من الرؤيا . قوله ( فقيل لي ) قائل ذلك له جبريل عليه السلام كما سيذكر من رواية ابن المبارك . قوله ( كبر ) أي قدم الاكبر في السن . قوله ( قال أبو عبد الله ) أي البخاري ( اختصره ) أي المتن ( نعيم ) هو ابن حماد ، وأسامة هو ابن زيد الليثي المدني ، ورواية نعيم هذه وصلها الطبراني في الاوسط عن بكر بن سهل عنه بلفظ د أمرني جبريل أن أكبر ، ورويناها في الفيلانيات من رواية أبي بكر الشافعي عن عمر بن موسى عن نعيم بلفظ د أن أقدم الاكبر ، وقد رواه جماعة من أصحاب ابن المبارك عنه بغير اختصار أخرجه أحمد وإسماعيل والبيهقي عنهم بلفظ د رأيت رسول الله ﷺ يستن ، فأعطاه أكبر القوم ، ثم قال : إن جبريل أمرني أن أكبر ، وهذا يقتضي أن تكون القضية وقعت في اليقظة . ويجمع بينه وبين رواية صخر أن ذلك لما وقع في اليقظة أخبرهم ﷺ بما رآه في النوم تنبيها على أن أمره بذلك بوحي متقدم ، لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض . ويشهد لرواية ابن المبارك ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عائشة قالت د كان رسول الله ﷺ يستن وعنده رجلان ، فأوحى اليه أن أعط السواك الأكبر ، قال ابن بطال : فيه تقديم ذى السن في السواك ، ويلتحق به الطعام والشراب والمشي والكلام ، وقال المهلب : هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس ، فاذا ترتبوا فالسنة حينئذ تقديم الأيمن ، وهو صحيح ، وسيأتي الحديث فيه في الأشربة ، وفيه أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه ، إلا أن المستحب أن يغسله ثم يستعمله ، وفيه حديث عن عائشة في سنن أبي داود قالت د كان رسول الله ﷺ يعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله ثم أدفنه اليه ، وهذا دال على عظيم أدبها وكبير فطنتها ، لأنها لم تغسله ابتداء حتى لا يفوتها الاستنفاء بريقه ، ثم غسلته نادبا وامثالاً . ويحتمل أن يكون المراد بامرها بغسله تطييبه وتليينه بالماء قبل أن يستعمله . والله أعلم

#### ٧٥ - باب فضل من بات على الوضوء

٢٤٧ - **حدثنا محمد بن مقاتل** قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن منصور عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن ، ثم قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . اللهم آمن بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت . فان مت من ليلتك فانت على الفطرة واجعلهن آخر ما تتكلم به » . قال : فرددتها على النبي ﷺ ، فلما بلغت « اللهم آمن بكتابك الذي أنزلت » قلت : ورسولك . قال د لا . ونبيك الذي أرسلت »

[ الحديث ٢٤٧ - أطرافه في : ٦٣١١ ، ٦٣١٣ ، ٦٣١٥ ، ٧٤٨٨ ]

قوله ( باب فضل من بات على الوضوء ) ولغير أبي ذر على وضوء (١) . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن

(١) في شرح القسطلاني : باب من بات على الوضوء ، بالالف واللام ، ولأبي ذر وأبي الوقت والإصميلي وضوء ، بالنسكيب

المبارك، وسفيان هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتمر. قوله (قتوضاً) ظاهره استحباب تجديد الوضوء لكل من أراد النوم ولو كان على طهارة، ويحتمل أن يكون مخصوصاً بمن كان محدثاً. ووجه مناسبته للترجمة من قوله «فإن مت من ليلتك فانت على الفطرة» والمراد بالفطرة السنة. وقد روى هذا الحديث الشيخان وغيرهما من طرق عن البراء، وليس فيها ذكر الوضوء إلا في هذه الرواية، وكذا قال الترمذي. وقد ورد في الباب حديث عن معاذ ابن جبل أخرجه أبو داود، وحديث عن علي أخرجه البزار، وليس واحد منهما على شرط البخاري، وسيأتي الكلام على فوائد هذا المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى. قوله (واجعلين آخر ما تقول) (١) في رواية الكشمي «من آخر»، وهي تبين أنه لا يمتنع أن يقول بعد من شيئاً مما شرع من الذكر عند النوم. قوله (قال لا ونيك الذي أرسلت) قال الخطابي: فيه حجة لمن منع رواية الحديث على المعنى، قال: ويحتمل أن يكون أشار بقوله «ونيك» إلى أنه كان نبياً قبل أن يكون رسولا، أو لأنه ليس في قوله «ورسولك الذي أرسلت» وصف زائد بخلاف قوله «ونيك الذي أرسلت» وقال غيره ليس فيه حجة على منع ذلك، لأن لفظ الرسول ليس بمعنى لفظ النبي، ولا خلاف في المنع إذا اختلف المعنى، فكأنه أراد أن يجمع الوصفين صريحا وإن كان وصف الرسالة يستلزم وصف النبوة، أو لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر، أو لعله أوحى إليه بهذا اللفظ فرأى أن يقف عنده، أو ذكره احترازا عن إرسال من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم رسل لا أنبياء، فلهذا أراد تخليص الكلام من اللبس، أو لأن لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لأنه مشترك في الإطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا، وعلى هذا فقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح إطلاقه. وأما من استدل به على أنه لا يجوز إبدال لفظ قال نبي الله مثلاً في الرواية بلفظ قال رسول الله وكذا عكسه ولو أجزنا الرواية بالمعنى فلا حجة فيه، وكذا لا حجة فيه لمن أجاز الأول دون الثاني لكون الأول أخص من الثاني، لأننا نقول: الذات المخبر عنها في الرواية واحدة فبأي وصف وصفت به تلك الذات من أوصافها اللائقة بها علم القصد بالخبر عنه ولو تباينت معاني الصفات، كما لو أبدل إسما بكنية أو كنية باسم، فلا فرق بين أن يقول الراوي مثلاً عن أبي عبد الله البخاري أو عن محمد بن إسماعيل البخاري، وهذا بخلاف ما في حديث الباب فإنه يحتمل ما تقدم من الأوجه التي بينها من إرادة التوقيف وغيره والله أعلم. (تنبيه): النكتة في ختم البخاري كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة أنه آخر وضوء أمر به المكلف في اليقظة، ولقوله في نفس الحديث «واجعلين آخر ما تقول» فأشعر ذلك بختم الكتاب والله الهادي للصواب

(خاتمة): اشتمل كتاب الوضوء وما معه من أحكام المياه والاستطابة من الأحاديث المرفوعة على مائة وأربعة وخمسين حديثاً، الموصول منها مائة وستة عشر حديثاً، والمذكور منها بلفظ المتابعة وصيغة التعليق ثمانية وثلاثون حديثاً، فالمكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثاً، والخالص منها أحد وثمانون حديثاً، ثلاثة منها معلقة والبقية موصولة وافقه مسلم على تخريجها سوى تسعة عشر حديثاً وهي الثلاثة المعلقة وحديث ابن عباس في صفة الوضوء وحديثه توضأ مرة مرة وحديث أبي هريرة أبغى أحجاراً وحديث ابن مسعود في الحجرين والروثة.

(١) الرواية التي شرح عليها الخطابي «واجعلين آخر ما تكلم به»

وحديث عبد الله بن زيد في الوضوء مرتين مرتين وحديث أنس في ادخار شعر النبي ﷺ وحديث أبي هريرة في الرجل الذي سقى الكلب وحديث السائب بن يزيد في خاتم النبوة وحديث سعد وعمر في المسح على الخفين وحديث عمرو بن أمية فيه وحديث سويد بن النعمان في المضمضة من السويق وحديث أنس إذا نعى في الصلاة فليغم وحديث أبي هريرة في قصة الذي بال في المسجد وحديث ميمونة في فأرة سقطت في سمن وحديث أنس في البزاق في الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين ثمانية وأربعون أثرا الموصول منها ثلاثة والبقية معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥- كتاب الغسل

وقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ، مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [المائدة ٦] ، وقوله جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا ، وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ غَفُورًا غَفُورًا ﴾ [النساء ٤٣]

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الغسل )** كذا في روايتنا بتقديم البسملة . وللاكثر بالعكس ، وقد تقدم توجيه ذلك ، وحذفت البسملة من رواية الاصيل وعند باب الغسل ، وهو بضم الغين اسم للاغتسال ، وقيل إذا أريد به الماء فهو مضموم ، وأما المصدر فيجوز فيه الضم والفتح حكاه ابن سيده وغيره ، وقيل المصدر بالفتح والاعتسال بالضم ، وقيل الغسل بالفتح فصل المغتسل وبالضم الماء الذي يغتسل به وبالكسر ما يجعل مع الماء كالاشنان . وحقيقة الغسل جريان الماء على الأعضاء . واختلف في وجوب ذلك فلم يوجب الأكثر ، ونقل عن مالك والمزني وجوبه ، واحتج ابن بطال بالإجماع على وجوب إمرار اليد على أعضاء الوضوء عند غسلها قال : فيجب ذلك في الغسل قياسا لعدم الفرق بينهما . وتعقب بأن جميع من لم يوجب ذلك أجازوا غمس اليد في الماء للتوضيء من غير إمرار فبطل الإجماع وانتفت الملازمة . **قوله ( وقول الله تعالى : وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا )** قال الكرماني : غرضه بيان أن وجوب الغسل على الجنب مستفاد من القرآن . قلت : وقدم الآية التي من سورة المائدة على الآية التي من سورة النساء لدقيقة ، وهي أن لفظ التي في المائدة ( فاطَّهَّرُوا ) فيها إجمال ، ولفظ التي في النساء ( حتى تغتسلوا ) فيها تصريح بالاغتسال وبيان للتطهير المذكور ، ودل على أن المراد بقوله تعالى ( فاطَّهَّرُوا ) فاعتسلوا قوله تعالى في المائض ( ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا طهرن ) أي اغتسلن اتفاقا ،

ودلت آية النساء على أن استحباة الجنب الصلاة - وكذا اللبث في المسجد - يتوقف على الاغتسال ، وحقيقة الاغتسال غسل جميع الاعضاء مع تمييز ما للعبادة عما للعادة بالنية

### ١ - باب الوضوء قبل الغسل

٢٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ

أن النبي ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ، ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ، ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرف بيديه ، ثم يفيض على جلده كله

[ الحديث ٢٤٨ - طرفاه في : ٢٦٢ ، ٢٧٢ ]

**قوله** ( باب الوضوء قبل الغسل ) أى استحباة . قال الشافعي رحمه الله في الأم : فرض الله تعالى الغسل مطلقا لم يذكر فيه شيئا يبدأ به قبل شيء ، فكيفما جاء به المغتسل أجزاء إذا أتى بغسل جميع بدنه . والاختيار في الغسل ما روت عائشة . ثم روى حديث الباب عن مالك بسنده ، وهو في الموطأ كذلك ، قال ابن عبد البر هو من أحسن حديث روى في ذلك . قلت : وقد رواه عن هشام وهو ابن عروة جماعة من الحفاظ غير مالك كما سنشير إليه . **قوله** ( كان إذا اغتسل ) أى شرع في الفعل ، و « من » في قوله « من الجنابة » سببية . **قوله** ( بدأ فغسل يديه ) يحتمل أن يكون غسلهما للتطهير مما بهما من مستقذر ، وسيأتي في حديث ميمونة تقوية ذلك . ويحتمل أن يكون هو الغسل المشروع عند القيام من النوم ، ويدل عليه زيادة ابن عينة في هذا الحديث عن هشام « قبل أن يدخلها في الإناء » ، ورواه الشافعي والترمذي ، وزاد أيضا « ثم يغسل فرجه » ، وكذا لمسلم من رواية أبي معاوية ، ولأبي داود من رواية حماد بن زيد كلاهما عن هشام ، وهى زيادة جلييلة ، لأن بتقديم غسله يحصل الأمن من مسه في أثناء الغسل . **قوله** ( كما يتوضأ للصلاة ) فيه احتراز عن الوضوء اللغوي ، ويحتمل أن يكون الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد في الغسل ، ويحتمل أن يكتفى بغسلها في الوضوء عن إعادته ، وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول عضو ، وإنما قدم غسل أعضاء الوضوء تشريفا لها ولتحصل له صورة الطهارتين الصغرى والكبرى ، وإلى هذا جنح الداودي شارح المختصر من الشافعية فقال : يقدم غسل أعضاء وضوئه على ترتيب الوضوء ، لكن بنية غسل الجنابة . ونقل ابن بطال الإجماع على أن الوضوء لا يجب مسح الغسل ، وهو مردود ، فقد ذهب جماعة منهم أبو ثور وداود وغيرهما إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء للحديث . **قوله** ( فيخلل بها ) أى بأصابعه التي أدخلها في الماء . ولمسلم « ثم يأخذ الماء فيدخل أصابعه في أصول الشعر ، ولترمذي والنسائي من طريق ابن عينة « ثم يشرب شعره الماء » . **قوله** ( أصول الشعر ) وللكشيميني « أصول شعره ، أى شعر رأسه ، ويدل عليه رواية حماد بن سلمة عن هشام عند البيهقي « يخلل بها شق رأسه الأيمن فيتبع بها أصول الشعر » ، ثم يفعل بشق رأسه الأيسر كذلك ، وقال القاضي عياض : احتج به بعضهم على تخليل شعر الجسد في الغسل إما لعدم قوله « أصول الشعر » ، وإما بالقياس على شعر الرأس . وفائدة التخليل إيصال الماء الى الشعر والبشرة ، ومباشرة الشعر باليد ليحصل تعميمه بالماء ، وتأنيس البشرة لئلا يصيبها بالصب ما تأذى به . ثم هذا التخليل غير واجب اتفاقا إلا إن كان الشعر ملبدا بشيء يحول بين الماء وبين الوصول الى أصوله . والله أعلم . **قوله**

( ثم يدخل ) إنما ذكره بلفظ المضارع ، وما قبله مذكور بلفظ الماضي - وهو الأصل - لإرادة استحضار صورة الحال السامعين . **قوله** ( ثلاث غرف ) بضم المعجمة وفتح الراء جمع غرفة وهي قدر ما يفرغ من الماء بالكف ، والكسيمي د ثلاث غرفات ، وهو المشهور في جمع القلة . وفيه استحباب التثنية في الغسل ، قال النووي : ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرد به الماوردي فإنه قال : لا يستحب التكرار في الغسل . قلت : وكذا قال الشيخ أبو علي السنجي في شرح الفروع وكذا قال القرطبي ، وحمل التثنية في هذه الرواية على رواية القاسم عن عائشة الآتية قريباً فإن مقتضاها أن كل غرفة كانت في جهة من جهات الرأس ، وسيأتي في آخر الكلام على حديث ميمونة زيادة في هذه المسألة . **قوله** ( ثم يفيض ) أي يسيل ، والافاضة الإسالة . واستدل به من لم يشترط ذلك وهو ظاهر ، وقال المازري : لا حجة فيه لأن أفاض بمعنى غسل ، والخلاف في الغسل قائم . قلت : ولا يخفى ما فيه والله أعلم . وقال القاضي عياض : لم يأت في شيء من الروايات في وضوء الغسل ذكر التكرار . قلت : بل ورد ذلك من طريق صحيحة أخرجهما النسائي والبيهقي من رواية أبي سلة عن عائشة أنها وصفت غسل رسول الله ﷺ من الجنابة . . الحديث وفيه « ثم يتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً ويغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ثم يفيض على رأسه ثلاثاً » . **قوله** ( على جلده كله ) هذا التأكيد يدل على أنه عمم جميع جسده بالغسل بعدما تقدم ، وهو يؤيد الاحتمال الأول أن الوضوء سنة مستقلة قبل الغسل ، وعلى هذا فينوى المقتسل الوضوء إن كان محدثاً وإلا فسنه الغسل ، واستدل بهذا الحديث على استحباب إكمال الوضوء قبل الغسل ، ولا يؤخر غسل الرجلين إلى فراغه وهو ظاهر من قولها « كما يتوضأ للصلاة » وهذا هو المحفوظ في حديث عائشة من هذا الوجه ، لكن رواه مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام فقال في آخره « ثم أفاض على سائر جسده » ثم غسل رجله ، وهذه الزيادة تفرد بها أبو معاوية دون أصحاب هشام ، قال البيهقي هي غريبة صحيحة . قلت : لكن في رواية أبي معاوية عن هشام مقال ، نعم له شاهد من رواية أبي سلة عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي فذكر حديث الغسل كما تقدم عند النسائي وزاد في آخره « فإذا فرغ غسل رجله » فاما أن تحمل الروايات عن عائشة على أن المراد بقولها « وضوءه للصلاة » أي أكثره وهو ما سوى الرجلين ، أو يحمل على ظاهره ، ويستدل برواية أبي معاوية على جواز تفريق الوضوء ، ويحتمل أن يكون قوله في رواية أبي معاوية « ثم غسل رجله » أي أعاد غسلها لاستيعاب الغسل بعد أن كان غسلها في الوضوء فيوافق قوله في حديث الباب « ثم يفيض على جلده كله »

٢٤٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف قال **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : **توضأ** رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجله ، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى ، ثم أفاض عليه الماء ، ثم نحى رجله فمسكها . هذه غسله من الجنابة

[ الحديث ٢٤٩ - أطرافه في : ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ]

**قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري ، وجزم السكراني بأن محمد بن يوسف هو البيهقي وسفيان هو ابن عيينة ، ولا أدري من أين له ذلك . **قوله** ( وضوءه للصلاة غير رجله ) فيه التصريح بتأخير الرجلين في وضوء الغسل الخ وهو مخالف لظاهر رواية عائشة . ويمكن الجمع بينهما إما بحمل رواية عائشة



على المجاز كما تقدم وإما بحمله على حالة أخرى ، وبحسب اختلاف هاتين الحالتين اختلف نظر العلماء فذهب الجمهور الى استحباب تأخير غسل الرجلين في الغسل ، وعن مالك إن كان المسكن غير نظيف فالمستحب تأخيرهما وإلا فالتقديم ، وعند الشافعية في الأفضل قولان ، قال النووي أحسهما وأشهرهما ومختارهما أنه يكل وضوءه ، قال : لأن أكثر الروايات عن عائشة وميمونة كذلك انتهى . كذا قال ، وليس في شيء من الروايات عنهما التصريح بذلك ، بل هي إما محتملة كرواية « توشأ وضوءه للصلاة » أو ظاهرة في تأخيرهما كرواية أبي معاوية المتقدمة ، وشاهدتها من طريق أبي سبلة ، ويوافقها أكثر الروايات عن ميمونة ، أو صريحة في تأخيرهما كحديث الباب ، وروايتها مقدم في الحفظ والفقه على جميع من رواه عن الأعمش ، وقول من قال « إنما فعل ذلك مرة لبيان الجواز » متعقب ، فإن في رواية أحمد عن أبي معاوية عن الأعمش ما يدل على المواظبة ، ولفظه « كان إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فيغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه » فذكر الحديث وفي آخره « ثم ينتهي فيغسل رجله » قال القرطبي : الحكمة في تأخير غسل الرجلين ليحصل الافتتاح والاختتام بأعضاء الوضوء . قوله ( وغسل فرجه ) فيه تقديم وتأخير ، لأن غسل الفرج كان قبل الوضوء إذ الوار لا تقتضي الترتيب ، وقد بين ذلك ابن المبارك عن الثوري عند المصنف في باب الستر في الغسل ، فذكر أولا غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجله ، وأتى ثم الدالة على الترتيب في جميع ذلك . قوله ( هذه غسله ) الإشارة الى الأفعال المذكورة ، أو التقدير هذه صفة غسله ، وللكشيري « هذا غسله » وهو ظاهر ، وأشار الإسماعيلي الى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم بن أبي الجعد ، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش ، واستدل البخاري بحديث ميمونة هذا على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الإفراغ باليمين على الشمال للفترف من الماء لقوله في رواية أبي حنيفة وحفص وغيرهما « ثم أفرغ يمينه على شماله » وعلى مشروعية المضمنة والاستنشاق في غسل الجنابة لقوله فيها « ثم تمضمض واستنشق » وتمسك به الحنفية للقول بوجوبهما ، وتعقب بأن الفعل انجرد لا يدل على الوجوب إلا إذا كان بيانا لحمل تعلق به الوجوب ، وليس الأمر هنا كذلك (١) قاله ابن دقيق الصيد : وعلى استحباب مسح اليد بالتراب من الخائط أو الأرض لقوله في الروايات المذكورة « ثم ذلك يده بالأرض أو بالخائط » قال ابن دقيق العيد : وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة لإزالة النجاسة والغسل من الجنابة لأن الأصل عدم التكرار ، وفيه خلاف انتهى . وصح النووي وغيره أنه يجوز ، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لازالة النجاسة ، بل يحتمل أن يكون للتنظيف فلا يدل على الاكتفاء ، وأما ذلك اليد بالأرض فللبالغة فيه ليكون أنفي كما قال البخاري . وأبعد من استدلاله على نجاسة المني أو على نجاسة رطوبة الفرج لأن الغسل ليس مقصورا على إزالة النجاسة . وقوله في حديث الباب « وما أصابه من أذى » ليس بظاهر في النجاسة أيضا ، واستدل به البخاري أيضا على أن الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة ، وعلى أن من توشأ بنية الغسل ثم أكمل باقي أعضائه بدنه لا يشرع له تجديد الوضوء من غير حدث ، وعلى جواز نفث اليدين من ماء الغسل وكذا الوضوء ، وفيه حديث ضعيف أورده الرافعي وغيره ولفظه « لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مراوح الشيطان » قال ابن

(١) فيه نظر . والصواب وجوبهما ، ودخول هذه المسألة تحت القاعدة المذكورة ، لأن غسله صلى الله عليه وسلم بيان للحمل الأمور به في قوله تعالى « وإن كنتم جنبا فاطهروا »

الصلاح : لم أجده . وتبعه النووي . وقد أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وابن أبي حاتم في العلل من حديث أبي هريرة ، ولو لم يعارضه هذا الحديث الصحيح لم يكن صالحا أن يحتج به . وعلى استحباب التستر في الغسل ولو كان في البيت ، وقد عقد المصنف لكل مسألة بابا وأخرج هذا الحديث فيه لكن بمغايرة الطرق ومدارها على الأعمش ، وعند بعض الرواة عنه ما ليس عند الآخر ، وقد جمعت فوائدها في هذا الباب . وصرح في رواية حفص بن غياث عن الأعمش بسامع الأعمش . من سالم فأمن تدليسه . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين على الولاء : الأعمش وسالم وكريب ، وصحابيان : ابن عباس وخالته ميمونة بنت الحارث . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الاستعانة باحضار ماء الغسل والوضوء لقولها في رواية حفص وغيره : وضعت لرسول الله ﷺ غسلا ، وفي رواية عبد الواحد : ما يغتسل به ، وفيه خدمة الزوجات لأزواجهن ، وفيه الصب باليمن على الشمال لغسل الفرج بها ، وفيه تقديم غسل الكفين على غسل الفرج لمن يريد الاغتراف لئلا يدخلهما في الماء وفيهما ما لعله يستقدر ، فأما إذا كان الماء في إبريق مثلا فالأولى تقديم غسل الفرج لتوالي أعضاء الوضوء ، ولم يقع في شيء من طرق هذا الحديث التنصيص على مسح الرأس في هذا الوضوء ، وتمسك به المالكية لقولهم إن وضوء الغسل لا يسمح فيه الرأس بل يكتفى عنه بغسله ، واستدل بعضهم بقولها في رواية أبي حمزة وغيره : فناولته ثوبا فلم يأخذه ، على كراهة التنشيف بعد الغسل ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال ، فيجوز أن يكون عدم الأخذ لأمرا آخر لا يتعلق بكراهة التنشيف بل لأمرا يتعلق بالحرقة ، أو لكونه كان مستعجلا ، أو غير ذلك . قال المهلب : يحتمل تركه الثوب لابقاء بركة الماء أو للتواضع أو لشيء . رآه في الثوب من حرير أو وسخ ، وقد وقع عند أحمد والاسماعيلي من رواية أبي عوانة في هذا الحديث عن الأعمش قال : قد كرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال : لا بأس بالمنديل ، وإنما رده مخافة أن يصير عادة . وقال التيمي في شرحه : في هذا الحديث دليل على أنه كان يتنشف ، ولولا ذلك لم تأت به بالمنديل . وقال ابن دقيق العيد : ففضله الماء بيده يدل على أن لا كراهة في التنشيف ، لأن كلا منهما إزالة . وقال النووي : اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه أشهرها أن المستحب تركه ، وقيل مكروه ، وقيل مباح ، وقيل مستحب ، وقيل مكروه في الصيف مباح في الشتاء . واستدل به على طهارة الماء المتقاطر من أعضاء المتطهر خلافا لمن غلا من الحنفية فقال بنجاسته

## ٢ - غُسْلُ بَابِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ

٢٥٠ - حَرْشُ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ

أُغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَّاءِ وَاحِدٍ ، مِنْ قَدْحٍ يَقَالُ لَهُ الْفَرْقُ

[ الحديث ٢٥٠ - أطرافه في : ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٢٩٩ ، ٥٩٥٦ ، ٧٢٣٩ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ غُسْلِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ . عن عروة ) أي ابن الزبير كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، وخالفهم إبراهيم بن سعد فرواه عنه عن القاسم بن محمد أخرجه النسائي ، ورجح أبو ذرعة الأول . ويحتمل أن يكون للزهري شيخان فإن الحديث محفوظ عن عروة والقاسم من طرق أخرى . قَوْلُهُ ( أَنَا وَالنَّبِيُّ ) يحتمل أن يكون مفعولا معه ويحتمل أن يكون عطفًا على الضمير وهو من باب تغليب المتكلم على الغائب لكونها هي السبب في

الاعتسال ، فكأنها أصل في الباب . **قوله** ( من إناء واحد من قدح ) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية ، ويحتمل أن يكون قدح بدلا من إناء بتكرار حرف الجر ، وقال ابن التين : كان هذا الإناء من شبه ، وهو بفتح المعجمة والموحدة كما تقدم توضيحه في صفة الوضوء من حديث عبد الله بن زيد ، وكان مستنده ما رواه الحساکم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه ولفظه « تور من شبه » . **قوله** ( يقال له الفرق ) ، ولما لك عن الزهري : هو الفرق ، وزاد في روايته « من الجنابة » أي بسبب الجنابة ، ولابن داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « وذلك القدح يومئذ يدعى الفرق » . قال ابن التين : الفرق بتسكين الراء ورويناه بفتحها وجوز بعضهم الأمرين ، وقال القتيبي وغيره هو بالفتح ، وقال النووي الفتح أصح وأشهر ، وزعم أبو الوليد الباجي أنه الصواب قال : وليس كما قال ، بل هما لغتان . قلت : لعل مستند الباجي ما حكاه الأزهرى عن ثعلب وغيره : الفرق بالفتح والمحدثون يسكنونه ، وكلام العرب بالفتح انتهى . وقد حكى الإسكان أبو زيد وابن دريد وغيرهما من أهل اللغة ، والذي في روايتنا هو الفتح . والله أعلم . وحكى ابن الأثير أن الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالإسكان مائة وعشرون رطلا ، وهو غريب . وأما مقداره فعند مسلم في آخر رواية ابن عيينة عن الزهري في هذا الحديث قال سفيان يعني ابن عيينة : الفرق ثلاثة أصع ، قال النووي : وكذا قال الجماهير ، وقيل : الفرق صاعان ، لكن نقل أبو عبيد الاتفاق على أن الفرق ثلاثة أصع ، وعلى أن الفرق ستة عشر رطلا ولعله يريد اتفاق أهل اللغة وإلا فقد قال بعض الفقهاء من الحنفية وغيرهم : إن الصاع ثمانية أرطال ، وتمسكوا بما روى عن مجاهد في الحديث الآتي عن عائشة أنه حزر الإناء ثمانية أرطال ، والصحيح الأول ، فإن الحزر لا يعارض به التعديد . وأيضا فلم يصرح مجاهد بأن الإناء المذكور صاع فيحمل على اختلاف الأواني مع تقاربها ، ويؤيد كون الفرق ثلاثة أصع ما رواه ابن حبان من طريق عطاء عن عائشة بلفظ « قدر ستة أقساط » والقسط بكسر القاف وهو باتفاق أهل اللغة نصف صاع ، والاختلاف بينهم أن الفرق ستة عشر رطلا فصاع أن الصاع خمسة أرطال وثلاث ، وتوسط بعض الشافعية فقال : الصاع الذي لماء الغسل ثمانية أرطال ، والذي لوكاة الفطر وغيرها خمسة أرطال وثلاث ، وهو ضعيف . ومباحث المتن تقدمت في باب وضوء الرجل مع امرأته ، واستدل به الداودي على جواز نظير الرجل إلى عودته امرأته وعكسه ، ويؤيده ما رواه ابن حبان من طريق سليمان بن موسى أنه سئل عن الرجل ينظر إلى فرج امرأته فقال : سألت عطاء فقال سألت عائشة فذكرت هذا الحديث بمعناه ، وهو نص في المسألة . والله أعلم

### ٣ - باب الغسل بالصاع ونحوه

٢٥١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثني** عبد الصمد قال **حدثني** شعبه قال **حدثني** أبو بكر بن حفص قال سمعت أبا سلمة يقول : دخلت أنا وأخو عائشة على عائشة فسألها أخوها عن غسل النبي ﷺ ، فدعت إناء نحو من صاع فاعتسلت وأفاضت على رأسها ، ويئذنا وبينها حجاب . قال أبو عبد الله : قال يزيد بن هرون وبهز والجدي عن شعبه : قدر صاع

**قوله** ( باب الغسل بالصاع ) أي بملء الصاع ( ونحوه ) أي ما يقاربه . والصاع تقدم أنه خمسة أرطال وثلاث

برطل بغداد ، وهو على ما قال الرافعي وغيره مائة وثلاثون درهما ، ورجح النووي أنه مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درم . وقد بين الشيخ الموفق سبب الخلاف في ذلك فقال : إنه كان في الأصل مائة وثمانية وعشرين وأربعة أسباع ، ثم زادوا فيه متقالا لإرادة جبر الكسر فصار مائة وثلاثين ، قال : والعمل على الأول لأنه هو الذي كان موجودا وقت تقدير العلماء به . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعني ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وأبو بكر بن حفص أي ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص ، شارك شيخه أبا سلة - وهو ابن عبد الرحمن بن عوف - في كونه زهريا مدنيا مشهورا بالكنية ، وقد قيل إن اسم كل منهما عبد الله . **قوله** ( وأخو عائشة ) زعم اللادودي أنه عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وقال غيره هو أخوها لأما وهو الطفيل بن عبد الله ولا يصح واحد منهما ، لما روى مسلم من طريق معاذ ، والنسائي من طريق خالد بن الحارث ، وأبو عوانة من طريق يزيد بن هارون كلهم عن شعبة في هذا الحديث أنه أخوها من الرضاة ، وقال النووي وجماعة إنه عبد الله ابن يزيد ، معتمدين على ما وقع في صحيح مسلم في الجنائز عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة عنها فذكر حديثا غير هذا ، ولم يتعين عندي أنه المراد هنا لأن لها أبا آخر من الرضاة وهو كثير بن عبيد رضيع عائشة روى عنها أيضا وحديثه في الأدب المفرد للبخاري وسنن أبي داود من طريق ابنه سعيد بن كثير عنه . وعبد الله بن يزيد بصرى ، وكثير بن عبيد كوفي ، فيحتمل أن يكون المهمل هنا أحدهما ويحتمل أن يكون غيرهما والله أعلم . **قوله** ( فدعت باناء نحو ) بالجر والتثنية صفة لإناء ، وفي رواية كريمة « نحوا » بالنصب على أنه نعت للجرور باعتبار المحل أو باضمار أعنى . **قوله** ( وبيننا وبينها حجاب ) قال القاضي عياض : ظاهره أنها رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها مما يحل نظره للحرم لأنها غالة أبي سلة من الرضاع أرضعته أختها أم كلثوم ، وإنما سترت أسافل بدنهما مما لا يحل للحرم النظر إليه قال : وإلا لم يكن لاغتسالها بحضرتها معنى . وفي فعل عائشة دلالة على استحباب التعليم بالفعل لأنه أوقع في النفس ، ولما كان السؤال محتملا للكيفية والسمية ثبت لهما ما يدل على الأمرين معا : أما الكيفية فبالاقتصار على إفاضة الماء وأما السمية فبالاكتفاء بالصاع . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) أي البخاري المصنف ( قال يزيد بن هارون ) هذا التعليق وصله أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما . **قوله** ( وجر ) بالزاي المعجمة هو ابن أسد وحديثه موصول عند الاسماعيلي ، وزاد في روايتهما « من الجنابة » ، وعندهما أيضا « على رأسها ثلاثا » وكذا عند مسلم والنسائي . **قوله** ( والجدي ) بضم الجيم وتشديد الدال نسبة إلى جدة ساحل مكة ، وكان أصله منها لكنه سكن البصرة . **قوله** ( قدر صاع ) بالكسر على الحكاية ، ويجوز النصب كما تقدم . والمراد من الروایتين أن الاغتسال وقع بملء الصاع من الماء تقريبا لا تحديدا

٢٥٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** يحيى بن آدم قال **حدثنا** زهير عن أبي إسحاق قال **حدثنا** أبو جعفر أنه كان عند جابر بن عبد الله هو وأبوه وعنده قوم ، فسألوه عن الغسل ، فقال : يكفيك صاع . فقال رجل : ما يكفيني . فقال جابر كان يكفي من هو أوفى منك شمرأ وخير منك . ثم أمنا في ثوب

[ الحديث ٢٥٢ - طرفاه في : ٢٥٥ ، ٢٥٦ ]

**قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعني . **قوله** ( حدثنا يحيى بن آدم ) قال أبو علي الحلياني : ثبت جميع الرواة

- إلا لابي ذر عن الحوى فسقط من روايته يحيى بن آدم ، وهو وهم - فلا يتصل السند إلا به . قوله ( زهير ) هو ابن معاوية ، وأبو إسحق هو السيمى ، وأبو جعفر هو محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب المعروف بالباقر . قوله ( هو وأبوه ) أى على بن الحسين ( وعنده ) أى عند جابر . قوله ( قوم ) كذا فى النسخ التى وقفت عليها من البخارى ، ووقع فى العمدة ، وعنده قومه ، بزيادة الهاء وجعلها شراحها ضميرا يعود على جابر وفيه ما فيه ، وليست هذه الرواية فى مسلم أصلا ، وذلك وارد أيضا على قوله لأنه يخرج المتفق عليه . قوله ( فسألوه عن الفسل ) أفاد إسحق ابن راهويه فى مسنده أن متولى السؤال هو أبو جعفر الراوى ، فأخرج من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « سألت جابرا عن غسل الجنابة » ، وبين النسائى فى روايته سبب السؤال فأخرج من طريق أبى الاحوص عن أبى إسحق عن أبى جعفر قال « تمارينا فى الفسل عند جابر » ، فكان أبو جعفر تولى السؤال ، ونسب السؤال فى هذه الرواية الى الجميع مجازا لقصدهم ذلك ، ولهذا أفرد جابر الجواب فقال « يكفيك » ، وهو بفتح أوله ، وسيأتى مزيد لهذا الموضع فى الباب الذى يليه . قوله ( فقال رجل ) زاد الإسماعيلى « منهم » أى من القوم ، وهذا يؤيد ما ثبت فى روايتنا لأن هذا القائل هو الحسن بن محمد بن على بن أبى طالب الذى يعرف أبوه بابن الحنفية كما جزم به صاحب العمدة ، وليس هو من قوم جابر لأنه هاشمى وجابر أنصارى . قوله ( أوفى ) يحتمل الصفة والمقدار ، أى أطول وأكثر . قوله ( وخير منك ) بالرفع عطفا على أوفى الخبر به عن هو ، وفى رواية الاصيل « أو خيرا » بالنصب عطفا على الموصول . قوله ( ثم أمنا ) فاعل أمنا هو جابر كما سيأتى ذلك واضحا من فعله فى كتاب الصلاة ، ولا التفات الى من جملة من مقوله والفاعل رسول الله ﷺ ، وفى هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي ﷺ والالتقياد الى ذلك ، وفيه جواز الرد بعنف على من يمارى بغير علم اذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك ، وفيه كراهية التنطع والإسراف فى الماء .

٢٥٣ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ وميمونة كانا يفتسلان من إماء واحد . وقال يزيد بن هارون وبهز وأجلد عن شعبة : قد روى صاع قال أبو عبد الله : كان ابن عيينة يقول أخيراً « عن ابن عباس عن ميمونة » والصحيح ما روى أبو نعيم

قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وفى مسنده الحميدى « حدثنا سفيان أخبرنا عمرو أخبرنا أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد المذكور . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( كان ابن عيينة ) كذا رواه عنه أكثر الرواة وإنما رواه عنه كما قال أبو نعيم من سمع منه قديما ، وإنما رجح البخارى رواية أبى نعيم جريا على قاعدة المحدثين ، لأن من جملة المرجحات عندهم قدم السماع لأنه مظنة قوة حفظ الشيخ ، ولرواية الآخرين جهة أخرى من وجوه الترجيح وهى كونهم أكثر عددا وملازمة لسفيان ، ورجحها الإسماعيلى من جهة أخرى من حيث المعنى وهى كون ابن عباس لا يطلع على النبي ﷺ فى حالة اغتساله مع ميمونة فيدل على أنه أخذه عنها . وقد أخرج الرواية المذكورة الشافعى والحميدى وابن أبى عمرو وابن أبى شيبة وغيرهم فى مسانيدهم عن سفيان ، ومسلم والنسائى وغيرهما من طريقه ، ويستفاد من هذا البحث أن البخارى لا يرى التسوية بين « عن فلان » وبين « إن فلانا » ، وفى ذلك بحث بطول ذكره « وقد حققته فيما كتبت على كتاب ابن الصلاح . وادعى بعض الشارحين أن

حديث ميمونة هذا لا مناسبة له بالترجمة لانه لم يذكر فيه قدر الإناء ، والجواب أن ذلك يستفاد من مقدمة أخرى ، وهي أن أروانهم كانت صفارا كما صرح به الشافعي في عدة مواضع ، فيدخل هذا الحديث تحت قوله « ونحوه » أي نحو الصاع ، أو يحمل المطلق فيه على المقيد في حديث عائشة وهو الفرق ، لكون كل منهما زوجة له واغتسلت معه ، فتكون حصة كل منهما أزيد من صاع ، فيدخل تحت الترجمة بالتقريب . والله أعلم

#### ٤ - باب من أفاض على رأسه ثلاثاً

٢٥٤ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال حدثني سليمان بن صرد قال حدثني جبير بن مطعم قال : قال رسول الله ﷺ « أما أنا فأفيض على رأسي ثلاثاً » وأشار بيده كذا

قوله ( باب من أفاض على رأسه ثلاثاً ) تقدم حديث ميمونة وعائشة في ذلك . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجعفي وقد علا عنه في هذا الاسناد ، ونزل في الباب الذي قبله ، وأبو إسحق هو السبيعي أيضا ، وسليمان ابن صرد خزاعي وهو من أفاضل الصحابة ، وأبوه بضم المهملة وفتح الراء وشيخه من مشاهير الصحابة ، وفيه رواية الاقران . قوله ( أما أنا فأفيض ) بضم الهزرة ، وقسم « أما » محذوف ، وقد ذكر أبو نعيم في المستخرج سببه من هذا الوجه وأوله عنده « ذكروا عند النبي ﷺ الغسل من الجنابة ، فذكره ، ولمسلم من طريق أبي الاحوص عن أبي إسحق « تماروا في الغسل عند النبي ﷺ فقال بعض القوم : أما أنا فأغسل رأسي بكذا وكذا » فذكر الحديث ، وهذا هو القسم المحذوف ، ودل قوله « ثلاثاً » على أن المراد بكذا وكذا أكثر من ذلك ، ولمسلم من وجه آخر أن الذين سألوا عن ذلك هم وفد ثقيف ، والسياق مشعر بأنه ﷺ كان لا يفيض إلا ثلاثاً ، وهي محتملة لأن تكون للتكرار ، ومحتملة لأن تكون للتوزيع على جميع البدن ، لكن حديث جابر في آخر الباب يقوى الاحتمال الأول وسنذكر ما فيه . قوله ( كذا لكثير ) والكشميني « كلاهما » وحكى ابن التين أن في بعض الروايات « كلاهما » وهي مخرجة على من يراها ثنية ويرى أن الثنية لا تتغير كقوله : قد بلغا في المجد غايتها . وهكذا القول في رواية الكشميني ، وهو مذهب الفراء في « كلا » خلافا للبصريين ، ويمكن أن يخرج الرفع فيها على القطع

٢٥٥ - حدثني محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة عن محمول بن راشد عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال : كان النبي ﷺ يفرغ على رأسه ثلاثاً

قوله ( حدثني ) وللأصيلي حدثنا ( محمد بن بشار ) هو بندار كما صرح به الاسماعيلي في روايته حيث أخرجه عن الحسن بن سفيان وغيره عنه ، وأبوه بالموحدة وتشكيل المعجمة بلا خلاف . وليس في الصحيحين بهذه الصورة غيره قاله أبو علي الجبائي وجماعة بعده ، وغفل بعض المتأخرين فضبطه بمشاة وسين مهملة ، وإنما نهت عليه لثلاثا يفتقر به فانه لا يخفى على من له أدنى ممارسة في هذا الشأن . قوله ( محمول ) بكسر أوله وإسكان المعجمة وبوزن محمد أيضا ، وهذان الوجهان في رواية أبي ذر ، والأول للأكثر ، والثاني لابن عساكر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ومحمد بن علي شيخه هو أبو جعفر المعروف بالباقر . قوله ( يفرغ ) بضم أوله . قوله ( ثلاثاً ) أي

غرفات . زاد الاسماعيلي ، قال شعبة : أظنه من غسل الجنابة ، وفيه د وقال وجل من بنى هاشم : إن شرعى كثير ، فقال جابر : شعر رسول الله ﷺ كان أكثر من شعرك وأطيب ،

٢٥٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا معمر بن يحيى بن سام** **حدثني أبو جعفر** قال : قال لى جابر : وأتاني

ابن عمك - **يُعرضُ بالحسن بن محمد بن الحنفية** - قال : **كيف الغسلُ من الجنابة ؟** قلتُ : **كان النبي ﷺ يأخذُ ثلاثة أكفٍ ويُفيضُها على رأسه ، ثم يُفيضُ على سائر جسده .** فقال لى الحسن : **إني رجلٌ كثير الشعر ، قلت : كان النبي ﷺ أكثر منك شعراً**

**قوله** ( حدثنا معمر ) باسكان العين في أكثر الروايات وبه جزم المزى ، وفي رواية القابسي وزن محمد وبه جزم الحاكم ، وليس له أيضا في البخارى غير هذا الحديث ، وقد ينسب الى جده سام فيقال معمر بن سام وهو بالمهمله وتخفيف الميم . **قوله** ( ابن عمك ) فيه تجوز ، فانه ابن عم والده على بن الحسين بن على بن أبى طالب ، والحنفية كانت زوج على بن أبى طالب تزوجها بعد فاطمة رضى الله عنها فولدت له محمدا فاشتهر بالنسبة اليها . وقول جابر د أتاني ، يشعر بأن سؤال الحسن بن محمد كان في غيبة أبى جعفر فهو غير سؤال أبى جعفر الذى تقدم في الباب قبله ، لأن ذلك كان عن الكية كما أشعر بذلك قوله في الجواب د يكفيك صاع ، وهذا عن الكيفية وهو ظاهر من قوله د كيف الغسل ، ولكن الحسن بن محمد في المسألتين جميعا هو المنازع لجابر في ذلك فقال في جواب الكية د ما يكفيني ، أى الصاع ولم يعمل ، وقال في جواب الكية د ( إن كثير الشعر ، أى فأحتاج الى أكثر من ثلاث غرفات ، فقال له جابر في جواب الكية د كان رسول الله ﷺ أكثر شعرا منك وأطيب ، أى واكتفى بالثلاث فاقضى أن الإبقاء يحصل بها ، وقال في جواب الكية ما تقدم ، وناسب ذكر الخيرية لأن طلب الازدياد من الماء يلحظ فيه التحرى في إيصال الماء الى جميع الجسد ، وكان ﷺ سيد الورعين وأتق الناس لله وأعلمهم به . وقد اكتفى بالصاع ، فأشار جابر الى أن الزيادة على ما اكتفى به تنطع قد يكون مثاره الوسوسة فلا يلتفت اليه . **قوله** ( ثلاث أكف ) وفي رواية كريمة د ثلاثة أكف ، وهى جمع كف والكف تذكر وتؤنث ، والمراد أنه يأخذ في كل مرة كفين ، ويدل على ذلك رواية إسحق بن راهويه من طريق الحسن بن صالح عن جعفر بن محمد عن أبيه قال في آخر الحديث د وبسط يديه ، ويؤيده حديث جبير بن مطعم الذى في أول الباب ، والكف اسم جنس فيحمل على الاثنين ، ويحتمل أن تكون هذه الغرفات الثلاث للتكرار ، ويحتمل أن يكون لكل جهة من الرأس غرفة كما سيأتى في حديث القاسم بن محمد عن عائشة قريبا

### ٥ - باب الغسل مرة واحدة

٢٥٧ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال **حدثنا عبد الواحد بن الأحمس** عن **سالم بن أبى الجند** عن **كريب**

عن **ابن عباس** قال : **قالت ميمونة : وضعت لنبى ﷺ ماء فغسل يديه مرتين أو ثلاثا ، ثم أفرغ على شامه فغسل مذا كبره ، ثم مسح يده بالأرض ، ثم مضمض واستنشق ، وغسل وجهه ويديه ، ثم أفاض على جسده ، ثم تحول من مكانه فغسل قدميه**

**قوله** ( باب الغسل مرة واحدة ) قال ابن بطلال يستفاد ذلك من قوله « ثم أقاض على جسده » لانه لم يقيد بعدد فيحصل على أقل ما يسمى وهو المرة الواحدة ، لأن الأصل عدم الزيادة عليها . **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، و باقي الاسناد والمثن تقدم في باب الوضوء قبل الغسل . قوله في هذه الرواية ( فضل يده ) ، وللكشميهي « يديه » ( مرتين أو ثلاثا ) الشك من الأعمش كما سيأتي من رواية أبي حوالة عنه ، وغسل السكرماني فقال : الشك من ميمونة . **قوله** ( مذاكيره ) هو جمع ذكر على غير قياس ، وقيل واحده مذكار ، وكأنهم فرقوا بين العضو وبين خلاف الآثي ، قال الأنخس : هو من الجمع الذي لا واحد له ، وقيل واحده مذكار ، وقال ابن خروف : إنما جمعه مع أنه ليس في الجسد إلا واحد بالنظر الى ما يتصل به ، وأطلق على الكل اسمه فكأنه جعل كل جزء من المجموع كالذكر في حكم الغسل

### ٦ - باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل

٢٥٨ - **رواه** محمد بن المثنى قال حدثنا أبو عاصم عن حفظة عن القاسم عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بشق رأسه الأيمن ، ثم الأيسر ، فقال بهما على رأسه

**قوله** ( باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل ) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب أشكل أمرها قديما وحديثا على جماعة من الأئمة ، فمنهم من نسب البخاري فيها الى الوهم . ومنهم من ضبط لفظ الحلاب على غير المعروف في الرواية لتسج المطابقة ، ومنهم من تكلف لها توجيها من غير تغيير ، فأما الطائفة الاولى فأولهم الإسماعيلي فإنه قال في مستخرجه : رحم الله أبا عبد الله - يعني البخاري - من ذا الذي يسلم من الغلط ، سبق الى قلبه أن الحلاب طيب وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل ، وإنما الحلاب إناؤه وهو ما يحلب فيه يسمى حلابا وحلبا . قال : وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك حيث جاء فيه « كان يغسل من حلاب » انتهى . وهي رواية ابن خزيمة وابن حبان أيضا ، وقال الخطابي في شرح أبي داود : الحلاب إناؤه يسع قدر حلب ناقة ، قال : وقد ذكره البخاري وتأوله على استعمال الطيب في الطهور ، وأحسبه توم أنه أريد به المحلب الذي يستعمل في غسل الأيدي ، وليس الحلاب من الطيب في شيء ، وإنما هو ما فسر لك . قال وقال الشاعر :

صاح هل ريت أو سمعت براع رد في الضرع ما فرى في الحلاب

وتبع الخطابي ابن قرقول في المطالع وابن الجوزي وجماعة . وأما الطائفة الثانية فأولهم الأزهري ، قال في الهذيب : الحلاب في هذا الحديث ضبطه جماعة بالمهمله واللام الخفيفة أي ما يحلب فيه كالخشب فصحفه ، وإنما هو الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام وهو ماء الورد فارسي معرب . وقد أنكر جماعة على الأزهري هذا من جهة أن المعروف في الرواية بالمهمله والتخفيف ومن جهة المعنى أيضا ، قال ابن الاثير لأن الطيب لأن يستعمل بعد الغسل أليق منه قبله وأولى ، لانه إذا بدأ به ثم اغتسل أذهب الماء . وقال الحميدي في الكلام على غريب الصحيحين : ضم مسلم هذا الحديث مع حديث الفرق وحديث تندر الصاع في موضع واحد فكأنه تأولها على الإناؤه ، وأما البخاري فربما



ظن ظان أنه تأوله على أنه نوع من الطيب يكون قبل الفسل لأنه لم يذكر في الترجمة غير هذا الحديث انتهى ، فجعل الحميدى كون البخارى أراد ذلك احتمالا ، أى ويحتمل أنه أراد غير ذلك لكن لم يفصح به ، وقال القاضى عياض : الحلاب والمحلب بكسر الميم إناء يملؤه قدر حلب الناقة ، وقيل المراد أى في هذا الحديث محلب الطيب وهو بفتح الميم قال : وترجمة البخارى تدل على أنه التفت الى التأويلين ، قال : وقد رواه بعضهم في غير الصحيحين الحلاب بضم الجيم وتشديد اللام . يشير الى ما قاله الازهرى . وقال النووى : قد أنكر أبو عبيد المروى على الازهرى ما قاله . وقال القرطبي : الحلاب بكسر المهملة لا يصح غيرها ، وقد وهم من ظنه من الطيب وكذا من قاله بضم الجيم انتهى . وأما الطائفة الثالثة فقال المحب الطبرى : لم يرد البخارى بقوله الطيب ماله عرف طيب ، وإنما أراد تطيب البدن بإزالة ما فيه من وسخ ودرن ونجاسة ان كانت ، وإنما أراد بالحلاب الإناء الذى يغتسل منه يبدأ به فيوضع فيه ماء الفسل . قال : ودأ ، في قوله دأ أو الطيب ، بمعنى الواو ، وكذا ثبت في بعض الروايات كما ذكره الحميدى ، وحصل ما ذكره أنه يحمله على إعداد ماء الفسل ثم الشروع في التنظيف قبل الشروع في الفسل . وفي الحديث البداء بشق الرأس لكونه أكثر شعنا من بقية البدن من أجل الشعر ، وقيل يحتمل أن يكون البخارى أراد الإشارة الى ما روى عن ابن مسعود أنه كان يغسل رأسه بخطي ويكتفى بذلك في غسل الجنابة كما أخرجه ابن أبى شيبة وغيره عنه ، ورواه أبو داود مرفوعا عن عائشة بأسناد ضعيف ، فكأنه يقول : دل هذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يستعمل الماء في غسل الجنابة ، ولم يثبت أنه كان يقدم على ذلك شيئا مما ينقى البدن كالسدر وغيره . ويقوى ذلك ما في معظم الروايات « بالحلاب أو الطيب » ، فقوله أو يدل على أن الطيب قسم الحلاب فيحمل على أنه من غير جنسه ، وجميع من اعترض عليه حمله على أنه من جنسه فلذلك أشكل عليهم ، والمراد بالحلاب على هذا الماء الذى في الحلاب فاطلق على الحال اسم المحل مجازا ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون أراد بالحلاب الإناء الذى فيه الطيب فالمعنى بدأ تارة بطلب ظرف الطيب وتارة بطلب نفس الطيب فدل حديث الباب على الأول دون الثانى انتهى . وهو مستمد من كلام ابن بطلال ، فانه قال بعد حكايته لكلام الخطابي : وأظن البخارى جعل الحلاب في هذه الترجمة ضربا من الطيب قال : فان كان ظن ذلك فقد وهم ، وإنما الحلاب الإناء الذى كان فيه طيب رسول الله ﷺ الذى كان يستعمله عند الفسل . قال : وفي الحديث الحوض على استعمال الطيب عند الفسل تاسيا بالنبي ﷺ . انتهى كلامه . فكأنه جعل قوله في الحديث « فأخذ بكفه » أى من الطيب الذى في الإناء « فبدأ بشق رأسه الأيمن » أى فطيه الخ . وحصله أن الصفة المذكورة في الحديث صفة التطيب لا الاغتسال ، وهو توجيه حسن بالنسبة لظاهر لفظ الرواية التى ساقها البخارى ، لكن من تأمل طرق الحديث كما قال الاسماعيلي عرف أن الصفة المذكورة للفسل لا للتطيب ، فروى الاسماعيلي من طريق مكى بن إبراهيم عن حنظلة في هذا الحديث « كان يغتسل بقدح » بدل قوله بحلاب وزاد فيه « كان يغسل يديه ثم يغسل وجهه ثم يقول بيده ثلاث غرف » الحديث . والجوزى من طريق حمدان السلبى عن أبى عاصم « اغتسل فأتى بحلاب فغسل شق رأسه الأيمن » الحديث . فقوله اغتسل ويفسل يدل على أنه الماء لا إناء الطيب ، وأما رواية الاسماعيلي من طريق بندار عن أبى عاصم بلفظ « كان اذا أراد أن يغتسل من الجنابة دعا بشيء دون الحلاب فأخذ بكفه فبدأ بالشق الأيمن ثم أخذ بكفيه ماء فافرغ على رأسه » فلو لا قوله ماء لامكن حمله على التطيب قبل الفسل ، لكن رواه أبو عوانة في صحيحه عن يزيد بن سنان عن أبى عاصم بلفظ

« كان يغتسل من حلاب فيأخذ غرفة بكفيه فيجعلها على شقه الأيمن ثم الأيسر كذلك ، فقوله يغتسل وقوله غرفة أيضا عما يدل على أنه إناء الماء ، وفي رواية لابن حبان والبيهقي « ثم يصب على شق رأسه الأيمن ، والتطيب لا يعبر عنه بالصب ، فهذا كله يبعد تأويل من حمله على التطيب . ورأيت عن بعضهم - ولا أحفظه الآن - أن المراد بالطيب في الترجمة الإشارة الى حديث عائشة أنها كانت تطيب النبي ﷺ عند الإحرام ، قال « والغسل من سنن الإحرام ، وكان الطيب حصل عند الغسل ، فأشار البخاري هنا الى أن ذلك لم يكن مستمرا من عادته انتهى . ويقويه تبويب البخاري بعد ذلك بسبعة أبواب « باب من تطيب ثم اغتسل وبقى أثر الطيب » ثم ساق حديث عائشة « أنا طيبت رسول الله ﷺ ثم طاف في نسائه ثم أصبح محرما ، وفي رواية بعدها « كأنني أنظر الى ويصير الطيب - أي لمعانه - في مفرقة ﷺ وهو محرم ، وفي رواية أخرى عنده قبيل هذا الباب « ثم يصبح محرما ينضخ طيبا ، فاستنبط الاغتسال بعد التطيب من قولها « ثم طاف على نسائه ، لانه كناية عن الجماع ومن لازمه الاغتسال ، فعرف أنه اغتسل بعد أن تطيب وبقى أثر الطيب بعد الغسل لكثرة ، لانه كان ﷺ يحب الطيب ويكثر منه ، فعلى هذا فقوله هنا « من بدأ بالخلاب ، أي باناء الماء الذي للغسل فاستدعى به لاجل الغسل ، أو « من بدأ بالطيب ، عند ارادة الغسل ، فالترجمة مترددة بين الأمرين فدل حديث الباب على مداومته على البداءة بالغسل ، وأما التطيب بعده فمعروف من شأنه ، وأما البداءة بالطيب قبل الغسل فبالإشارة الى الحديث الذي ذكرناه . وهذا أحسن الأجوبة عندي وأليقها بتصرفات البخاري والله أعلم . وعرف من هذا أن قول الاسماعيل « وأي معنى للطيب عند الغسل ، معترض ، وكذا قول ابن الاثير الذي تقدم ، وفي كلام غيرهما بما تقدم مؤاخذات لم تعرض لها لظهورها . والله الهادي للصواب . ( تكميل ) : أبو عاصم المذكور في الاسناد هو الثبيل وهو من كبار شيوخ البخاري وقد أكثر عنه في هذا الكتاب لكنه نزل في هذا الاسناد فأدخل بينه وبينه واسطة . وحفظه هو ابن أبي سفيان الجمحي . والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . وقوله « كان اذا اغتسل ، أي إذا أراد أن يغتسل كما تبين من رواية الاسماعيل . وقوله « دعا ، أي طلب . وقوله « نحو الخلاب ، أي إناء قريب من الإناء الذي يسمى الخلاب ، وقد وصفه أبو عاصم بأنه أقل من شبر في شبر أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه ، وفي رواية لابن حبان « وأشار أبو عاصم بكفيه ، فكأنه حلق بشبريه يصف به دوره الأعلى ، وفي رواية للبيهقي « كقندر كوز يسع ثمانية أرطال ، « وزاد مسلم في روايته لهذا الحديث عن محمد بن المثنى أيضا بهذا الاسناد بعد قوله الأيسر « ثم أخذ بكفيه فقال بهما على رأسه ، فأشار بقوله أخذ بكفيه الى الغرفة الثالثة كما صرحت به رواية أبي عوانة ، وقوله « بكفه ، وقع في رواية الكشمي « بكفيه ، بالثنية وقوله « على وسط رأسه ، هو بفتح السين قال الجوهري كل موضع صلح فيه « بين ، فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو بالتحريك . وفي الحديث استحباب البداءة بالميا من في التطهر ، وبذلك ترجم عليه ابن خزيمة والبيهقي . وفيه الاجتزاء بالغسل بثلاث غرفات ، وترجم على ذلك ابن حبان . وسنذكر الكلام على قوله « فقال بهما » في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب المضمضة والإستنشاق في الجنابة

٢٥٩ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث قال **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** سالم عن

كَرْبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَيْمُونَةُ قَالَتْ : صَبَبْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ غُسْلًا ، فَأَقْرَعَ بِيَمِينِهِ عَلَى بَسَارِهِ فَغَسَلَهَا ، ثُمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ قَالَ يَدَهُ الْأَرْضَ فَسَحَا بِالثَّرَابِ ، ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَمَضَّمُ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَأَقْضَى عَلَى رَأْسِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، ثُمَّ أَتَى بِمَنْدِيلٍ فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا

قَوْلُهُ ( بَابُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ فِي الْجَنَابَةِ ) أَيْ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَالْمُرَادُ هَلْ هُمَا وَاجِبَانِ فِيهِ أَمْ لَا ؛ وَأَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ اسْتَنْبَطَ عِلْمَ وَجُوبِهِمَا مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لِلْوُضُوءِ ، وَقَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْوُضُوءَ فِي غَسْلِ الْجَنَابَةِ غَيْرُ وَاجِبٍ ، وَالْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ مِنْ تَوَارِيعِ الْوُضُوءِ . قَالَا سَقَطَ الْوُضُوءُ سَقَطَتْ تَوَابِعُهُ ، وَيَحْمِلُ مَا دَوَّى مِنْ صِفَةِ غَسْلِهِ ﷺ عَلَى الْكَمَالِ وَالْفُضْلِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ) أَيْ ابْنُ غِيَاثٍ كَمَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ . قَوْلُهُ ( غُسْلًا ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَيْ مَاءَ الْإِغْتِسَالِ كَمَا سَبَقَ فِي بَابِ الْغُسْلِ مَرَّةً . قَوْلُهُ ( ثُمَّ قَالَ يَدَهُ الْأَرْضَ ) كَذَا فِي رِوَايَتِنَا ، وَلِلْأَكْثَرِ « يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ » وَهُوَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، وَقَدْ وَقَعَ إِطْلَاقُ الْفِعْلِ عَلَى الْقَوْلِ فِي حَدِيثٍ ، لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ ، قَالَ فِيهِ فِي الَّذِي يَتْلُو الْقُرْآنَ « لَوْ أَوْتَيْتُ مِثْلَ مَا أَوْتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ مِثْلَ مَا يَفْعَلُ » وَسَيَأْتِي فِي بَابِ نَفْضِ الْيَدَيْنِ قَرِيبًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي حُرَّةٍ عَنِ الْأَعْمَشِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ « فَضَرَبَ يَدَهُ الْأَرْضَ » ، فَيُفَسِّرُ « قَالَ » هُنَا بِضَرْبٍ . قَوْلُهُ ( ثُمَّ تَنَحَّى ) أَيْ تَحَوَّلَ إِلَى نَاحِيَةٍ . قَوْلُهُ ( فَلَمْ يَنْفُضْ بِهَا ) زَادَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَمْنَى لَمْ يَتَمَسَّحْ » ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ عَلَى إِرَادَةِ الْخُرْقَةِ لِأَنَّ الْمَنْدِيلَ خُرْقَةٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَسَيَأْتِي فِي بَابِ مَنْ أَفْرَغَ عَلَى يَمِينِهِ « قَالَتْ مَيْمُونَةُ فَتَوَلَّاهُ خُرْقَةً » ، وَبَقِيَّةُ مَبَاحِثِ الْحَدِيثِ تَقْدُمُ فِي بَابِ الْوُضُوءِ قَبْلَ الْفَصْلِ

## ٨ - بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالثَّرَابِ لِتَكُونِ أُنْقَى

٢٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَنْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَغَسَلَ فَرْجَهُ يَدَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ بِهَا الْخَائِطُ ثُمَّ غَسَلَهَا ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، فَلَمَّا قَرَعَ مِنْ غُسْلِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ

قَوْلُهُ ( بَابُ مَسْحِ الْيَدِ بِالثَّرَابِ لِتَكُونِ أُنْقَى ) أَيْ لِتَصِيرَ الْيَدُ أُنْقَى مِنْهَا قَبْلَ الْمَسْحِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ الْحَمْدِيُّ ) كَذَا فِي رِوَايَتِنَا ، وَاقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ عَلَى « حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ » . وَسُفْيَانُ هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ . قَوْلُهُ ( فَغَسَلَ فَرْجَهُ ) هَذِهِ الْفَاءُ تَفْصِيحِيَّةٌ وَلَيْسَتْ تَعْقِيبِيَّةٌ لِأَنَّ غَسْلَ الْفَرْجِ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِغْتِسَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَبَاحِثُ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا . وَمِنْ قَوَائِدِ هَذَا السِّيَاقِ الْإِتْيَانُ فِيهِ بِمِثْلِ الدَّالَّةِ عَلَى تَرْتِيبِ مَا ذَكَرَ فِيهِ مِنْ صِفَةِ الْغُسْلِ

٩ - بَابُ هَلْ يُدْخِلُ الْجَنْبُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا إِذَا لَمْ يَسْكُنْ عَلَى يَدِهِ قَدَرٌ غَيْرُ الْجَنَابَةِ . وَأَدْخَلَ ابْنُ عُمَرَ وَالثَّرَاءُ بْنُ عَازِبٍ يَدَهُ فِي الطَّهْوَرِ وَلَمْ يَغْسِلْهَا ثُمَّ تَوَضَّأَ . وَلَمْ يَرَ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ بِأَسَا بِمَا يَنْتَضِجُ مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ

**قوله** ( باب هل يدخل الجنب يده في الإناء ) أى الذى فيه ماء الغسل ( قبل أن يغسلها ) أى خارج الإناء ( إذا لم يكن على يده قدر ) أى من نجاسة وغيرها ( غير الجنابة ) أى حكمها ، لأن أثرها يختلف فيه فدخل في قوله قدر ، وأما حكمها فقال الملب : أشار البخارى الى أن يد الجنب إذا كانت نظيفة جاز له إدخالها الإناء قبل أن يغسلها ، لأنه ليس شيء من أعضائه نجسا بسبب كونه جنبا . **قوله** ( وأدخل ابن عمر والبراء بن عازب يده ) أى أدخل كل واحد منهما يده ، وفي رواية لابن الوقت : يديهما ، بالثنية . **قوله** ( في الطهور ) بفتح أوله أى الماء المهد للاغتسال ، وأثر ابن عمر وصلة سعيد بن منصور بمعناه ، وروى عبد الرزاق عنه أنه كان يغسل يده قبل التطهر ، ويجمع بينهما بأن يترلا على حالين : فحيث لم يغسل كان متيقنا أن لا قدر في يده ، وحيث غسل كان ظانا أو متيقنا أن فيها شيئا ، أو غسل للندب وترك الجواز . وأثر البراء وصلة ابن أبي شيبة بلفظه : أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها ، وأخرج أيضا عن الشعبي قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها وهم جنب . **قوله** ( ولم ير ابن عمر وابن عباس ) أما أثر ابن عمر فوصلة عبد الرزاق بمعناه ، وأما أثر ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة عنه ، وعبد الرزاق من وجه آخر أيضا عنه ، وتوجيه الاستدلال به للترجمة أن الجنابة الحكيمة لو كانت تؤثر في الماء لامتنع الاغتسال من الإناء الذى تداخر فيه مالاقي بدن الجنب من ماء الغتساله ، ويمكن أن يقال : إنما لم ير الصحابي بذلك بأسا لأنه بما يشق الاحتراز منه ، فكان في مقام العفو ، كما روى ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى قال : ومن يملك انتشار الماء ؟ إنا لترجو من رحمة الله ما هو أوسع من هذا

٢٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي

ﷺ من إناء واحد فتختلف أيدينا فيه

**قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) زاد مسلم : ابن قسب . **قوله** ( حدثنا ) ولكريمة : أخبرنا أفلح ، وهو ابن حميد كما رواه مسلم ، ولم يخرج البخارى عن أفلح بن سعيد شيئا . والقاسم هو ابن محمد ، وقد تقدم هذا المتن في باب غسل الرجل مع امرأته من طريق أخرى مع مغايرة في آخره ، وزاد مسلم في آخره : من الجنابة ، أى لأجل الجنابة ، ولابن عوانة وابن حبان من طريق ابن وهب عن أفلح أنه سمع القاسم يقول سمعت عائشة . فذكره وزاد فيه « وتلتقى » بعد قوله « تختلف أيدينا فيه » وللإسماعيلي من طريق إسحق بن سليمان عن أفلح « تختلف فيه أيدينا ، يعنى حتى تلتقى ، والبيهقي من طريقه « تختلف أيدينا فيه يعنى وتلتقى ، وهذا يشعر بأن قوله « وتلتقى » مدرج ، وسيأتى في باب تخليل الشعر من وجه آخر عنها « كنا نغتسل من إناء واحد نغترف منه جميعا ، فلعل الراوى قال « وتلتقى » بالمعنى ، ومعنى « تختلف » أنه كان يغترف تارة قبلها وتغترف هى تارة قبله ، ولمسلم من طريق معاذة عن عائشة « فيبادرنى حتى أقول دغ لى ، زاد النسائي « وأبادره حتى يقول دغ لى ، وفي هذا الحديث جواز اغتراف الجنب من الماء القليل ، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه ، ويدل على أن النهى عن انغماس الجنب في الماء الدائم هو للتزوية كراهية أن يستقذر ، لا لكونه يصير نجسا بانغماس الجنب فيه ، لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه . وأما توجيه الاستدلال به للترجمة فلأن الجنب لما جاز له أن يدخل يده في الإناء ليغترف بها قبل ارتفاع حده تمام الغسل كما في حديث الباب دل على أن الأمر بغسل يده

قبل إدخالها ليس لأمر يرجع الى الجنابة ، بل الى مالهه يكون بيده من نجاسة متيقنة أو مظنونة

٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ غَسَلَ يَدَهُ

قوله ( حدثنا مسدد قال حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، ولم يسمع من حماد بن سلمة . وهشام هو ابن هروة . قوله ( غسل يده ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه أبو داود تأما عن مسدد بهذا السند لكن قال د يديه ، بالثنائية ، وزاد د يصب على يده اليمنى ، أى من الإناء د فيغسل فرجه يفرغ على شماله ثم يتوضأ وضوءه للصلاة ، الحديث . وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طرق عن حماد بن زيد وسيأتي نحوه من وجوه أخر عن هشام في باب تخليل الشعر ، قال المهبلي : حمل البخارى أحاديث الباب التي لم يذكر فيها غسل اليدين قبل إدخالهما على حال تيقن نظافة اليد ، وحديث هشام - يعنى هذا - على ما إذا خشى أن يكون علق بها شيء ، فاستعمل من اختلاف الحديثين ما جمع بينهما ونفى التعارض عنهما انتهى . ويمكن أن يحمل الفعل على التدب ، والترك على الجواز . أو يقال : حديث الترك مطلق وحديث الفعل مقيد ، فيحمل المطلق على المقيد لأن في رواية الفعل زيادة لم تذكر في الاخرى

٢٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَنْصَلٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ مِنْ جَنَابَةٍ . وَعِنْدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَهُ

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( من جنابة ) والكشميني د من الجنابة ، أى لاجل الجنابة . قوله ( وعن عبد الرحمن بن القاسم ) هو معطوف على قوله د شعبة عن أبي بكر بن حفص ، فاشعبة فيه إسنادان الى عائشة حديثه أحد شيخيه به عن عروة والآخر عن القاسم ، وقد وهم من زعم أن رواية عبد الرحمن معلقة ، وقد أخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق أبي الوليد بالاسنادين وقالوا : أخرجه البخارى عن أبي الوليد بالاسنادين جميعا ، وكذا قال أبو مسعود وغيره في الأطراف . قوله ( مثله ) أى مثل المتن المذكور ، وللأصيلي د بمثله ، بزيادة موحدة في أو

٢٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ

يَقُولُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ مِنْ نِسَائِهِ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِيَاءٍ وَاحِدٍ . زَادَ مُسْلِمٌ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ : مِنَ الْجَنَابَةِ

قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي أيضا ، وهذا اسناد ثالث له عن شعبة أيضا في هذا المتن ، لكن من طريق صحابي آخر . وهذا الإسناد بعينه تقدم لمن آخر في باب علامة الايمان . قوله ( والمرأة ) يجوز فيه الرفع على العطف والنصب على المعية واللام فيها للجنس . قوله ( زاد مسلم ) هو ابن إبراهيم وهو من شيوخ البخارى . قوله ( ووهب ) زاد الاصيل د وأبو الوقت بن جرير ، أى ابن حازم وبذلك جزم أبو نعيم وغيره ، ووقع في رواية أبي ذر ووهيب بالتصغير ، وأظنه وهما فان الحديث وجد بعد تتبع كثير من رواية وهب بن جرير ولم نجده من رواية وهيب بن خالد ، ووهب بن جرير من الرواة عن شعبة ، وأما وهيب فهو من أقرانه ، ومراد

البخارى أن مسلم بن إبراهيم ووهب بن جرير روي هذا الحديث عن شعبة بهذا الاسناد الذى رواه عنه أبو الوليد فزاد فى آخره من الجنبه ، وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية وهب بن جرير بدون هذه الزيادة . والله أعلم

١٠ - باب تفريق الغسل والوضوء . ويُذكر عن ابن عمر أنه غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوؤُهُ

٢٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَتْ مَيْمُونَةُ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَاءً يَغْتَسِلُ بِهِ ، فَأَقْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَقْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ مَذَا كِبْرَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، وَغَسَلَ رَأْسَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ أَقْرَغَ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى مِنْ مَقَامِهِ فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ قَوْلُهُ ( باب تفريق الغسل والوضوء ) أى جوازه ، وهو قول الشافعى فى الجديد ، واحتج له بأن الله تعالى أوجب غسل أعضائه ، فمن غسلها فقد أتى بما وجب عليه فرقها أو نسقها . ثم أيد ذلك بفعل ابن عمر ، وبذلك قال ابن المسيب وعطاء وجماعة ، وقال ربيعة ومالك : من تعمد ذلك فعليه الإعادة ، ومن نسي فلا . وعن مالك إن قرب التفريق بنى وإن طال أعاد . وقال قتادة والأوزاعى : لا بعيد إلا إن جف . وأجلزه النخعي مطلقا فى الغسل دون الوضوء ، ذكر جميع ذلك ابن المنذر وقال : ليس مع من جعل الجفاف حدا لذلك حجة . وقال الطحاوى : الجفاف ليس يحدث فينقض كما لو جف جميع أعضاء الوضوء لم تبطل الطهارة . قَوْلُهُ ( ويذكر عن ابن عمر ) هذا الأثر رويناه فى الأم عن مالك عن نافع عنه ، لكن فيه أنه توضأ فى السوق دون رجله ، ثم رجع الى المسجد فمسح على خفيه ثم صلى . والاسناد صحيح ، فيحتمل أنه إنما لم يحزم به لكونه ذكره بالمعنى . قال الشافعى : لعله قد جف وضوؤه لأن الجفاف قد يحصل بأقل مما بين السوق والمسجد . قَوْلُهُ ( حدثنا محمد بن محبوب ) هو البصرى ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصرى ، وقد تقدم هذا المتن من رواية موسى بن إسماعيل عنه فى باب الغسل مرة وسياقهما واحد غالبا ، إلا أن فى ذلك ثم تحول من مكانه ، وفى هذا د تنهى من مقامه ، وهما بمعنى ، وأبدى الكرماني من هذا احتمال أن يكون اغتسل قائما

١١ - باب مَنْ أَقْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فِي الْغُسْلِ

٢٦٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمِ بْنِ الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ قَالَتْ : وَضَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غُضَّافًا وَسَتْرَةً ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ - قَالَ سُلَيْمَانُ : لَا أُدْرِى أَدَّكَرَ الثَّالِثَةَ أَمْ لَا - ثُمَّ أَقْرَغَ بِيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ فَغَسَلَ فَرْجَهُ ، ثُمَّ ذَلِكَ يَدَهُ بِالْأَرْضِ أَوْ بِالْحَانِطِ ، ثُمَّ تَمَضَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَغَسَلَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ صَبَّ عَلَى جَسَدِهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى فَغَسَلَ قَدَمَيْهِ ، فَنَاقَلَتْهُ خِرْقَةً فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا ، وَلَمْ يُرِدْهَا

قَوْلُهُ ( باب من أفرغ ) هذا الباب مقدم عند الأصلى وابن عساكر على الذى قبله . راجع عرض على المصنف

بأن الدعوى أعم من الدليل ، والجواب أن ذلك في غسل الفرج بالنهر وفي غيره بما عرف من شأنه أنه كان يجب التيامن كما تقدم ، ومحلنا هنا إذا كان يغترف من الإناث ، قاله الخطابي . قال : فاما إذا كان ضيقا كالتمسك فانه يضعه عن يساره ويصب الماء منه على يمينه . قوله ( حدثنا موسى بن إسماعيل ) تقدم هذا الحديث من روايته أيضا في باب الغسل مرة ، لكن شيخه هناك عبد الواحد وهنا أبو عوانة وهو الوضاح البصري . قوله ( وسوتره ) زاد ابن فضيل عن الأعمش د بثوب ، والواو فيه حالية . قوله ( فصب ) قيل هو معطوف على محذوف ، أي فأراد الغسل فكشف رأسه فأخذ الماء فصب على يده ، قاله الكرماني . ولا يتعين ما قاله ، بل يحتمل أن يكون الوضع معقبا بالصب على ظاهره ، والإرادة والكشف يمكن كونها وقعا قبل الوضع ، والأخذ هو عين الصب هنا ، والمعنى وضعت له ماء فشرع في الغسل ، ثم شرحت الصفة . قوله ( قال سليمان ) أي الأعمش ، وقائل ذلك أبو عوانة ، وفاعل د أذكر ، سالم بن أبي الجعد ، وقد تقدم من رواية عبد الواحد وغيره عن الأعمش د فغسل يديه مرتين أو ثلاثا ، ولابن فضيل عن الأعمش د فصب على يديه ثلاثا ، ولم يشك ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، فكان الأعمش كان يشك فيه ثم تذكر لجزم لأن سماع ابن فضيل منه متأخر . قوله ( ثم تمضمض ) وللأصيلي د مضمض ، بغير ثاء . قوله ( وغسل قدميه ) كذا لا بي ذر ، وللاكثر د فغسل ، بالفاء . قوله ( فقال بيده ) أي أشار ، وهو من إطلاق القول على الفعل كما تقدم مثله . قوله ( ولم يردھا ) بضم أوله وإسكان الدال من الإرادة ، والاصل د يريدھا ، لكن جزم بلم ، ومن قالها بفتح أوله وتشديد الدال فقد صحف وأفسد المعنى ، وقد حكى في المطالع أنها رواية ابن السكن قال : وهي وهم . وقد رواه الإمام أحمد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد وقال في آخره د فقال هكذا وأشار بيده أن لا أريدها ، وسيأتي في رواية أبي حنزة عن الأعمش د فناولته ثوبا فلم يأخذه ، والله أعلم

### ١٢ - باب إذا جامع ثم عاد . ومن دار على نسائه في غسل واحد

٢٦٧ - حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا ابن عدي ويحيى بن سعيد عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال : ذكرته لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن كنت أطيّب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه ثم يصبح محرما ينضح طيبا [ الحديث ٢٦٧ - طرفه في : ٢٧٠ ]

قوله ( باب إذا جامع ثم عاد ) أي ما حكمه . وللكشميني د عاود ، أي الجماع ، وهو أعم من أن يكون لتلك الجماعمة أو غيرها ، وقد أجمعوا على أن الغسل بينهما لا يجب ، ويدل على استحبابه حديث أخرجه أبو داود والسنائي عن أبي رافع د انه ﷺ طاف ذات يوم على نسائه بغسل عند هذه وعند هذه ، قال فقالت : يا رسول الله ألا تجعله غسلا واحدا ؟ قال : هذا أزكى وأطيب وأطهر ، واختلفوا في الوضوء بينهما فقال أبو يوسف : لا يستحب ، وقال الجمهور : يستحب . وقال ابن حبيب المالكي وأهل الظاهر : يجب . واحتجوا بحديث أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ د إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءا ، أخرجه مسلم من طريق أبي حفص عن عاصم عن أبي المتوكل عنه . وأشار ابن خزيمة الى أن بعض أهل العلم حمله على الوضوء للغوى

قَالَ : المراد به غسل الفرج ، ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث فقال « فليتوضأ ونضوء الصلاة » وأظن المشار إليه هو إسحق بن راهويه ، فقد نقل ابن المنذرا عنه أنه قال : لا بد من غسل الفرج إذا أراد العود . ثم استدل ابن خزيمة على أن الأمر بالنضوء للندب لا للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم في حديث أبي سعيد المذكور كرواية ابن عينة وزاد « فانه أنشط للعود » فدل على أن الأمر للارشاد أو للندب . وبدل أيضا على أنه لغير الوجوب ما رواه الطحاوي من طريق موسى بن عقبة عن أبي إسحق عن الأسود عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يجامع ثم يمود ولا يتوضأ » . قوله ( ويحيى بن سعيد ) هو القطان ، وينبغي أن يثبت في القراءة قبل قوله « عن شعبة » لفظ « كلاهما » لأن كلا من ابن عدى ويحيى رواه لمحمد بن بشر عن شعبة ، وحذف « كلاهما » من الخط اصطلاح . قوله ( ذكرته ) أي قول ابن عمر المذكور بعد باب وهو قوله « ما أحب أن أصبح محرما أفنض طيبا » وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر قال « سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصبح محرما » فذكره وزاد « قال ابن عمر : لأن أظلي بقطران أحب إلى من أن أقبل ذلك » وكذا ساقه الإسماعيلي بنامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشر ، فكان المصنف اختصره ليكون المحذوف معلوما عند أهل الحديث في هذه القصة ، أو حدثه به محمد بن بشر مختصرا . قوله ( أبا عبد الرحمن ) يعني ابن عمر ، استرحمت له عائشة إشعارا بأنه قد سها فيما قاله ، إذ لو استحضر فعل النبي ﷺ لم يقل ذلك . قوله ( فيطوف ) كناية عن الجماع ، وبذلك تظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال الإسماعيلي : يحتمل أن يراد به الجماع ، وأن يراد به تجديد العهد بين . قلت : والاحتمال الأول يرجحه الحديث الثاني لقوله فيه « أعطى قوة ثلاثين » ، و « يطوف » في الأول مثل « يدور » في الثاني . قوله ( ينضخ ) بفتح أوله وفتح الصاد المعجمة وبالحاء المعجمة قال الأصمعي : النضخ بالمعجمة أكثر من النضج بالمهملة . وسوى بينهما أبو زيد ، وقال ابن كيسان : إنه بالمعجمة لما نحن ، وبالمهمل لما رق . وظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الإحرام ، قال الإسماعيلي : بحيث انه صار كأنه يتساقط منه الشيء بعد الشيء . وسنذكر حكم هذه المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

٢٦٨ - **ع** محمد بن بشر قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة قال حدثنا أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة . قال : قلت لأنس : أو كان يطيقه ؟ قال : كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين . وقال سعيد عن قتادة إن أنسا حدثهم : نِسْعُ نِسْوَةٍ

[ الحديث ٢٦٨ - أطرافه في : ٢٨٤ ، ٥٠٦٨ ، ٥٢١٥ ]

قوله ( معاذ بن هشام ) هو الدستوائي ، والاسناد كله بصريون . قوله ( في الساعة الواحدة ) المراد بها قدر من الزمان ، لا ما اصطلاح عليه أصحاب الهيئة . قوله ( من الليل والنهار ) الواو بمعنى « أو » ، جزم به الكرماني . ويحتمل أن تكون على بابها بأن تكون تلك الساعة جزءا من آخر أحدهما ، وجزءا من أول الآخر . قوله ( وهن إحدى عشرة ) قال ابن خزيمة : تفرد بذلك معاذ بن هشام عن أبيه ، ورواه سعيد بن أبي عروبة وغيره عن قتادة فقالوا « تسع نسوة » انتهى . وقد أشار البخاري إلى رواية سعيد بن أبي عروبة فعلقها هنا ، ووصلها



بعد اثني عشر بابا بلفظ « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، وله يومئذ تسع نسوة ، وقد جمع ابن حبان في صحيحه بين الروایتين بأن حل ذلك على حالتين ، لكنهن وهم في قوله « ان الأولى كانت في أول قدومه المدينة حيث كان تحته تسع نسوة ، والحالة الثانية في آخر الأمر حيث اجتمع عنده إحدى عشرة امرأة ، وموضع الوهم منه أنه ﷺ لما قدم المدينة لم يكن تحته امرأة سوى سودة ، ثم دخل على عائشة بالمدينة ، ثم تزوج أم سلية ، وحفصة ، وزينب بنت خزيمة في السنة الثالثة والرابعة ، ثم تزوج زينب بنت جحش في الخامسة ، ثم جويرية في السادسة ، ثم صفية وأم حبيبة وميمونة في السابعة ، وهؤلاء جميع من دخل بهن من الزوجات بعد الهجرة على المشهور . واختلف في ريحانة وكانت من سبي بني قريظة لجزم ابن لإحق بأنه عرض عليها أن يتزوجها ويضرب عليها الحجاب فاخترت البقاء في ملكه ، والأكثر على أنها ماتت قبله في سنة عشر ، وكذا ماتت زينب بنت خزيمة بعد دخولها عليه بقليل ، قال ابن عبد البر : مكثت عنده شهرين أو ثلاثة . فعلى هذا لم يجتمع عنده من الزوجات أكثر من تسع ، مع أن سودة كانت وهبت يومها لعائشة كما سيأتي في مكانه ، فرجعت رواية سعيد . لكن تحمل رواية هشام على أنه ضم مارية وريحانة اليهن وأطلق عليهن لفظ « نسائه » تغليبا . وقد سرد الديلماسي - في السيرة التي جمعها - من اطلاع عليه من أزواجه من دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فبلغت ثلاثين ، وفي المختارة من وجه آخر عن أنس « تزوج خمس عشرة : دخل منهن باحدى عشرة ومات عن تسع . وسرد أسماء من أيضا أبو الفتح اليعمرى ثم مغلطاي فزاد على العدد الذي ذكره الديلماسي ، وأنكر ابن القيم ذلك . والحق أن الكثرة المذكورة محمولة على اختلاف في بعض الاسماء ، وبمقتضى ذلك تنقص العدة . والله أعلم . قوله ( أو كان ) بفتح الواء هو مقول قتادة والهزمة للاستفهام وميز ثلاثين محذوف أى ثلاثين رجلا ، ووقع في رواية الإسماعيلي من طريق أبي موسى عن معاذ بن هشام « أربعين » بدل ثلاثين ، وهي شاذة من هذا الوجه ، لكن في مراسيل طاوس مثل ذلك ، وزاد « في الجماع » ، وفي صفة الجنة لأبي نعيم من طريق مجاهد مثله وزاد « من رجال أهل الجنة » ، ومن حديث عبد الله بن عمر ورفعه « أعطيت قوة أربعين في البطش والجماع » وعند أحمد وأحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه « ان الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة » فعلى هذا يكون حساب قوة نبينا أربعة آلاف . قوله ( وقال سعيد ) هو ابن أبي عروبة ، كذا للجميع ، إلا أن الأصملي قال : إنه وقع في نسخة « شعبة » بدل سعيد قال « وفي عرضنا على أبي زيد بمكة : سعيد » قال أبو على الجبائي وهو الصواب . قلت : وقد ذكرنا قبل أن المصنف وصل رواية سعيد ، وأما رواية شعبة لهذا الحديث عن قتادة فقد وصلها الإمام أحمد . قال ابن المنير : ليس في حديث دوراته على نسائه دليل على الترجمة ، فيحتمل أنه طاف عليهن واغتسل في خلال ذلك عن كل فعلة غسلا . قال والاحتمال في رواية الليلة أظهر منه في الساعة . قلت : التقيد بالليلة ليس صريحا في حديث عائشة ، وأما حديث أنس لحيت جاء فيه التصریح بالليلة قيد الاغتسال بالمرة الواحدة . كذا وقع في روايات للنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ووقع التقيد بالغسل الواحد من غير ذكر الليلة في روايات أخرى لهم ولمسلم ، وحيث جاء في حديث أنس التقيد بالساعة لم يحتاج الى تقيد الغسل بالمرة لانه يتعذر أو يتعسر ، وحيث جاء فيها تكرار المباشرة والغسل معا ، وعرف من هذا أن قوله في الترجمة « في غسل واحد » أشار به الى ما ورد في بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوبا فيها أخرجه كما جرت به

عادته ، ويحمل المطلق في حديث عائشة على المقيد في حديث أنس ليتوافقا ، ومن لازم جماعهن في الساعة أو الليلة الواحدة عود الجماع كما ترجم به ، والله أعلم . واستدل به المصنف في كتاب النكاح على استحباب الاستكثار من النساء ، وأشار فيه الى أن القسم لم يكن واجبا عليه ، وهو قول طوائف من أهل العلم ، وبه جزم الاصطخري من الشافعية ، والمشهور عندهم وعند الأكثرين الوجوب ، ويحتاج من قال به الى الجواب عن هذا الحديث فقيل : كان ذلك برضا صاحبة النوبة كما استأذنه أن يمرض في بيت عائشة ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يحصل عند استيفاء القصة ثم يستأنف القصة ، وقيل كان ذلك عند إقباله من سفر ، لأنه كان إذا سافر أقرع بينهن فيسافر بمن يخرج سهمها فإذا انصرف استأنف ، وهو أخص من الاحتمال الثاني ، والأول أليق بحديث عائشة وكذا الثاني ، ويحتمل أن يكون ذلك كان يقع قبل وجوب القصة ثم ترك بعدها ، وأغرب ابن العربي فقال : إن الله خص نبيه بأشياء منها أنه أعطاه ساعة في كل يوم لا يكون لأزواجه فيها حق ، يدخل فيها على جميعهن فيفعل ما يريد ثم يستقر عند من لها النوبة ، وكانت تلك الساعة بعد العصر ، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب . ويحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم ما أعطى النبي ﷺ من القوة على الجماع ، وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية . والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلن عليها فينقلها ، وقد جاء عن عائشة من ذلك الكثير الطيب ، ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات . واستدل به ابن التين لقول مالك بلزوم الظهار من الإماء بناء على أن المراد بالوائدين على التسع مارية وريحانة ، وقد أطلق على الجميع لفظ نسائه ، وتعقب بأن الإطلاق المذكور للتغليب كما تقدم فليس فيه حجة لما ادعى ، واستدل به ابن المنير على جواز وطء المرأة بعد الأمة من غير غسل بينهما ولا غيره ، والمنقول عن مالك أنه لا يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ، ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب

### ١٣ - باب غسل المذي والوضوء منه

٢٦٩ - حدثنا أبو الوليد قال حدثنا زائدة عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي قال : كنت رجلاً مذاءً ، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي ﷺ - لمكان ابنته - فقال ، فقال « توشأ ، وغسل ذكرك »  
 قوله ( باب غسل المذي والوضوء منه ) أي بسببه ، وفي المذي لغات أفصحها بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الباء ، ثم بكسر الذال وتشديد الباء ، وهو ماء أبيض رقيق لوج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته ، وقد لا يحس بخروجه . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( عن أبي عبد الرحمن ) هو السلي . قوله ( مذاء ) صيغة مبالغة من المذي ، يقال مذي يمذي مثل مضى يمضي ثلاثياً ، ويقال أيضاً أمذى يمذي بوزن أعطى يعطي رباعياً . قوله ( فأمرت رجلاً ) هو المقداد بن الأسود كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين من وجه آخر ، وزاد فيه « فاستحييت أن أسأل » . قوله ( لمكان ابنته ) في رواية مسلم من طريق ابن الخنفية عن علي « من أجل فاطمة ، رضي الله عنها » . قوله ( توشأ ) هذا الأمر بلفظ الإفراد يشعر بأن المقداد سأل لنفسه ، ويحتمل أن يكون سأل لمبهم أو لعل فوجه النبي ﷺ الخطاب إليه ، والظاهر أن علياً كان حاضر السؤال ، فقد أطبق أصحاب المسانيد والأطراف على إيراد هذا الحديث في مسند علي ، ولو حملوه على أنه لم يحضر لأوردوه في مسند المقداد . ويؤيده ما

في رواية النسائي من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين في هذا الحديث عن علي قال « قلت لرجل جالس إلى جنبي سله فسأله ، ووقع في رواية مسلم » فقال بفصل ذكره ويتوضأ ، بلفظ الغائب ، فيحتمل أن يكون سؤال المقداد وقع على الإبهام وهو الأظهر ، ففي مسلم أيضا « فسأله عن المذي يخرج من الانسان ، وفي الموطأ نحوه ، ووقع في رواية لأبي داود والنسائي وابن خزيمة ذكر سبب ذلك من طريق حصين بن قبيصة عن علي قال « كنت رجلا مذا لجملت أغتسل منه في الشتاء حتى تشقق ظهري ، فقال النبي ﷺ : لا تفعل ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث سهل بن حنيف أنه وقع له نحو ذلك وأنه سأل عن ذلك بنفسه ، ووقع في رواية للنسائي أن عليا قال « أمرت عمارا أن يسأل ، وفي رواية لابن حبان والإسماعيلي أن عليا قال « سألت ، وجمع ابن حبان بين هذا الاختلاف بأن عليا أمر عمارا أن يسأل ، ثم أمر المقداد بذلك ، ثم سأل بنفسه . وهو جمع جيد إلا بالنسبة إلى آخره لكونه مغايرا لقوله إنه استحي عن السؤال بنفسه لأجل فاطمة قتيبة ، حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأل لكونه الأمر بذلك ، وبهذا جزم الإسماعيلي ثم النووي ، ويؤيد أنه أمر كلا من المقداد وعمارا بالسؤال عن ذلك ما رواه عبد الرزاق من طريق عائش بن أنس قال « تذكر علي والمقداد وعمار المذي فقال علي : إني رجل مذا فأسألا عن ذلك النبي ﷺ ، فسأله أحد الرجلين ، وصحح ابن بشكوال أن الذي تولى السؤال عن ذلك هو المقداد ، وعلى هذا فنسبة عمار إلى أنه سأل عن ذلك محمولة على المجاز أيضا لكونه قصده ، لكن تولى المقداد الخطاب دونه والله أعلم . واستدل بقوله ﷺ « توضأ ، على أن الفصل لا يجب بخروج المذي ، وصرح بذلك في رواية لأبي داود وغيره وهو إجماع ، وعلى أن الأمر بالوضوء منه كالأمر بالوضوء من البول كما تقدم استدلال المصنف به في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، وحكى الطحاوي عن قوم أنهم قالوا بوجوب الوضوء بمجرد خروجه ، ثم رد عليهم بما رواه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال : سئل النبي ﷺ عن المذي فقال « فيه الوضوء وفي المني الفصل ، فعرف بهذا أن حكم المذي حكم البول وغيره من نواقض الوضوء لا أنه يوجب الوضوء بمجرد . قوله ( واغسل ذكرك ) هكذا وقع في البخاري تقديم الأمر بالوضوء على غسله ، ووقع في العمدة نسبة ذلك إلى البخاري بالعكس ، لكن الواو لا ترتب فالمعنى واحد ، وهي رواية الإسماعيلي ، فيجوز تقديم غسله على الوضوء وهو أولى ، ويجوز تقديم الوضوء على غسله لكن من يقول بنقض الوضوء بمسه يشترط أن يكون ذلك بمائل ، واستدل به ابن دقيق العيد على تعيين الماء فيه دون الأحجار ونحوها لأن ظاهره يعين الفصل والمعين لا يقع الامتثال إلا به ، وهذا ما صححه النووي في شرح مسلم ، وصحح في باقي كتبه جسواز الاختصار إلحاقا له بالبول (١) وحلا للأمر بفصله على الاستحباب أو على أنه خرج مخرج الغالب وهذا المعروف في المذهب ، واستدل به بعض المالكية والحنابلة على إيجاب استيعابه بالفصل عملا بالحقيقة ، لكن الجمهور نظروا إلى المعنى ، فإن الموجب لفصله إنما هو خروج الخارج فلا تجب المجاوزة إلى غير محله ، ويؤيده ما عند الإسماعيلي في رواية « فقال توضأ واغسله ، فأعاد الضمير على المذي ، وفظير هذا قوله « من مس ذكره فليتوضأ ، فإن النقص لا يتوقف على مس جميعه ، واختلف القائلون بوجوب غسل جميعه هل هو معقول المعنى أو للتمديد ؟ فعلى الثاني يجب

(١) الصواب ما قاله ابن دقيق العيد من تعيين الماء في غسل المذي عملا بظاهر الحديث . ويؤيده ما ثبت في مستد أحد وسنن أبي داود عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يغسل ذكره وأنبئيه وهذا حكم يخص المذي دون البول . والله أعلم

النية فيه ، قال الطحاوي : لم يكن الأمر بغسله لوجوب غسله كله بل ليتخلص فيبطل خروجه كما في الضرع إذا غسل بالماء البارد ينفرد لبنه إلى داخل الضرع فينقطع بخروجه ، واستدل به أيضا على نجاسة المذي وهو ظاهر ، وخرج ابن عقيل الحنبلي من قول بعضهم إن المذي من أجزاء المني رواية بطهارته ، وتعقب بأنه لو كان منيا لوجب الغسل منه ، واستدل به على وجوب الوضوء على من به سلس المذي للأمر بالوضوء مع الوصف بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الكثرة هنا ناشئة عن غلبة الشهوة مع صحة الجسد ، بخلاف صاحب السلس فإنه ينشأ عن علة في الجسد ، ويمكن أن يقال : أمر الشارع بالوضوء منه ولم يستفصل فدل على عموم الحكم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، وعلى جواز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع ، وفيهما نظر لما قدمناه من أن السؤال كان محضرة على ، ثم لو صح أن السؤال كان في غيبته لم يكن دليلا على المدعى لاحتمال وجود القرائن التي تحذف الخبر فترقيه عن الظن إلى القطع قاله القاضي عياض ، وقال ابن دقيق العيد : المراد بالاستدلال به على قبول خبر الواحد مع كونه خبر واحد أنه صورة من الصور التي تدل وهي كثيرة تقوم بالحجة بمحملتها لا بفرد معين منها . وفيه جواز الاستئابة في الاستفتاء ، وقد يؤخذ منه جواز دعوى الوكيل بمحضرة موكله ، وفيه ما كان الصحابة عليه من حرمة النبي ﷺ وتوقيره ، وفيه استعمال الأدب في ترك المواجهة بما يستحي منه عرفا ، وحسن المعاشرة مع الاصهار وترك ذكر ما يتعلق بجماع المرأة ونحوه بمحضرة أقاربها ، وقد تقدم استدلال المصنف به في العلم لمن استحي فامر غيره بالسؤال ، لأن فيه جمعا بين المصلحتين : استعمال الحياء ، وعدم التفريط في معرفة الحكم

#### ١٤ - باب من تطيب ثم اغتسل ، وبقي أثر الطيب

٢٧٠ - **حدثنا أبو الثمان** قال **حدثنا أبو عوانة** عن **إبراهيم بن محمد بن المنذر** عن **أيوب** قال : سألت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر « ما أحب أن أصبح محرمًا أنضح طيبا » فقالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ ، ثم طاف في نسائه ، ثم أصبح محرمًا

٢٧١ - **حدثنا آدم** قال **حدثنا شعبة** قال **حدثنا الحكم** عن **إبراهيم بن الأسود** عن **عائشة** قالت : كأني أنظر إلى **ويص الطيب** في مفرق النبي ﷺ وهو محرم

[ الحديث ٢٧١ - أطرافه في : ١٥٣٨ ، ٥٩١٨ ، ٥٩٢٣ ]

**قوله** ( باب من تطيب ثم اغتسل ) تقدم الكلام على الحديث قبل باب ، وموضع الاستدلال به أن قولها « طاف في نسائه » كناية عن الجماع ، ومن لازمه الاغتسال . وقد ذكرت أنها طيبت قبل ذلك ، وأنه أصبح محرمًا . ومن فوائده أيضا وقوع رد بعض الصحابة على بعض بالدليل ، وإطلاع أزواج النبي ﷺ على ما لا يطلع عليه غيرهن من أفاضل الصحابة ، وخدمة الزوجات لآزواجهن ، والتطيب عند الاحرام وسياق في الحج . وقال ابن بطال : فيه أن السنة اتخاذ الطيب للرجال والنساء عند الجماع . **قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتبة ، هو وشيخه إبراهيم النخعي وشيخه الأسود بن يزيد فقهاء كوفيون تابعيون . **قوله** ( ويص ) بفتح الواو وكسر الموحدة بعدها

ياه تحتانية ثم صاد مهملة هو البريق ، وقال الاسماعيلي : ويص الطيب تلاؤه وذلك لعين قائمة لا للريح فقط . قوله ( مفرق ) بفتح الميم وكسر الراء ويجوز فتحها . ودلالة هذا المتن على الترجمة إما لكونها قصة واحدة ، وإما لأن من سنن الإحرام الغسل عنده ، ولم يكن النبي ﷺ يدعه . وفيه أن بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتدائه بعد الإحرام

### ١٥ - باب تخليل الشعر ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه

٢٧٢ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة غسل يديه ، وتوضأ وضوءه للصلاة ، ثم اغتسل ، ثم يخلل يديه شعره ، حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته أفاض عليه الماء ثلاث مرات ، ثم غسل سائر جسده

**قوله** ( باب تخليل الشعر ) أى فى غسل الجنابة . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( إذا اغتسل ) أى أراد أن يغتسل . **قوله** ( إذا ظن ) يحتمل أن يكون على بابه ويكتفى فيه بالغلبة ، ويحتمل أن يكون بمعنى علم . **قوله** ( أروى ) هو فعل ماض من الإرواء ، يقال أرواه إذا جعله رياناً ، والمراد بالبشرة هنا ما تحت الشعر . **قوله** ( أفاض عليه ) أى على شعره . **قوله** ( ثم غسل سائر جسده ) أى بقية جسده ، وقد تقدم من رواية مالك عن هشام فى أول كتاب الغسل هنا د على جلده كله ، فيحتمل أن يقال إن سائر هنا بمعنى الجميع جمعا بين الروايتين . وبقية مباحث الحديث تقدمت هناك

٢٧٣ - وقالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد تعرف منه جميعاً

**قوله** ( وقالت ) أى عائشة ، وهو معطوف على الأول فهو متصل بالإسناد المذكور . **قوله** ( تعرف ) باسكان المعجمة بعدها راء مكسورة ، وله فى الاعتصام د نزع فيه جميعاً ، وقد تقدمت مباحثه فى باب هل يدخل الجنب يده فى الطهور

### ١٦ - باب من توضأ فى الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى

٢٧٤ - **حدثنا** يوسف بن عيسى قال أخبرنا الفضل بن موسى قال أخبرنا الأعمش عن سالم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس عن ميمونة قالت : وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة فأكفأ يمينه على شماله مرتين أو ثلاثاً ، ثم غسل فرجه ، ثم ضرب يده بالأرض - أو الحائط - مرتين أو ثلاثاً ، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم أفاض على رأسه الماء ، ثم غسل جسده ، ثم تنحى فغسل رجله . قالت : فأتته بخزقة فلم يردها ، فخلل ينفض يده

**قوله** ( باب من توضأ فى الجنابة ) سقط من أواخر الترجمة لفظ « منه » من رواية غير أبى ذر . **قوله** ( أخبرنا ) ولأبى ذر ( حدثنا الفضل ) . **قوله** ( وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة ) كذا لاكثر بالاضافة ، ولكريمة

« وضوءاً ، بالتثنية ، للجنابة ، بلام واحدة ، وللشمس ، ولرفيقه ، وضع ، على البناء للفعل  
 « رسول الله ، بزيادة اللام أى لاجله ، وضوء ، بالرفع والتثنية . قوله ( فكفاً ) ولغير أبى ذر ، فأكفاً ، أى  
 قلب . قوله ( على يساره ) كذا للاكثر ، وللمستعمل وكريمة ، على شماله . قوله ( ضرب يده بالأرض ) كذا  
 للاكثر ، وللشمس ، وضرب يده الأرض . قوله ( ثم غسل جسده ) قال ابن بطال : حديث عائشة الذى فى  
 الباب قبله أليق بالترجمة ، لأن فيه « ثم غسل سائر جسده » ، وأما حديث الباب ففيه « ثم غسل جسده » ، فدخل فى  
 عمومهِ مواضع الوضوء . فلا يطابق قوله « ولم يعد غسل مواضع الوضوء » ، وأجاب ابن المنير بأن قرينة الحال  
 والعرف من سياق الكلام يخص أعضاء الوضوء . فان تقديم غسل أعضاء الوضوء . وعرف الناس من مفهوم الجسد  
 إذا أطلق بعده يعطى ذلك اه . ولا يخفى تكلفه . وأجاب ابن التين بأن مراد البخارى أن يبين أن المراد بقوله فى  
 هذه الرواية « ثم غسل جسده » ، أى ما بقى من جسده ، بدليل الرواية الأخرى . وهذا فيه نظر لأن هذه القصة  
 غير تلك القصة كما قدمنا فى أوائل الفصل . وقال الكرماني : لفظ « جسده » ، شامل لجميع أعضاء البدن فيحمل عليه  
 الحديث السابق ، أو المراد هناك بسائر جسده أى باقيه بعد الرأس لا أعضاء الوضوء . قلت : ومن لازم هذا  
 التقرير أن الحديث غير مطابق للترجمة . والذي يظهر لى أن البخارى حمل قوله « ثم غسل جسده » ، على المجاز أى ما  
 بقى بعد ما تقدم ذكره ، ودليل ذلك قوله بعد « فغسل رجله » ، إذ لو كان قوله « غسل جسده » ، محمولاً على عمومهِ لم  
 يحتاج لغسل رجله ثانياً ، لأن غسلهما كان يدخل فى العموم ، وهذا أشبه بتصرفات البخارى ، إذ من شأنه الاعتناء  
 بالآخى أكثر من الآجلى . واستنبط ابن بطال من كونه لم يعد غسل مواضع الوضوء لإجزاء غسل الجمعة عن غسل  
 الجنابة ، وإجزاء الصلاة بالوضوء المجدد لمن تبين أنه كان قبل التجديد محدثاً ، والاستنباط المذكور مبنى عنده على  
 أن الوضوء الواقع فى غسل الجنابة سنة وأجزأ مسح ذلك عن غسل تلك الأعضاء بعده . وهى دعوى  
 مردودة ، لأن ذلك يختلف باختلاف النية ، فنوى غسل الجنابة وقدم أعضاء الوضوء لفضيلته تم غسله وإلا فلا  
 يصح البناء المذكور . والله أعلم . قوله ( ينفض الماء بيده ) سقط الماء ، من غير رواية أبى ذر ، وللأصيل « لجل  
 ينفض بيده » ، وباقى مباحث المتن تقدم فى أوائل الفصل . والله المستعان

### ١٧ - باب إذا ذكر فى المسجد أنه جنب خرج كما هو ولا يتيمم

٢٧٥ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا عثمان بن عمر قال : أخبرنا يونس عن الزهري عن أبي سلمة  
 عن أبي هريرة قال : أقيمت الصلاة وعدت الصفوف قياماً ، فخرج إلينا رسول الله ﷺ ، فلما قام فى الصلاة  
 ذكر أنه جنب فقال لنا « مكانكم » ثم رجع فاغتسل ، ثم خرج إلينا ورأسه ينظر ، فكبر فصلينا معه  
 تابعه عبد الأعلى عن معمر عن الزهري . ورواه الأوزاعي عن الزهري

[ الحديث ٢٧٥ - طرفاه فى : ٦٣٩ ، ٦٤٠ ]

قوله ( باب إذا ذكر ) أى تذكر الرجل ، وهو ( فى المسجد أنه جنب خرج ) . ولابى ذر وكريمة « يخرج » ( كما  
 هو ) أى على حاله . قوله ( ولا يتيمم ) إشارة الى رد من يوجهه فى هذه الصورة ، وهو منقول عن الثوري وإسحق ،

وكذا قال بعض المالكية فيمن نام في المسجد فاحتلم يتيمم قبل أن يخرج . وورده ذكر ، بمعنى تذكر من الذكر بضم  
الذال كثيرا ، وإن كان المتبادر أنه من الذكر بكسرها . وقوله « خرج كما هو » قال الكرماني : هذه الكاف كاف  
المقارنة لا كاف التشبيه ، كذا قال ، وعلى التزل فالتشبيه هنا ليس بمنعنا لأن يتعلق بحالته ، أي خرج في حالة شبيهة  
بحالته التي قبل خروجه فيما يتعلق بالمحدث لم يفعل ما يرفعه من غسل أو ما ينوب عنه من التيمم . قوله ( حداثا  
عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( وعدلت ) أي سويت ، وكان من شأن النبي ﷺ أن  
لا يكبر حتى تستوى الصفوف . قوله ( فلما قام في مصلاه ذكر ) أي تذكر ، لا أنه قال ذلك لفظا ، وعلم الراوى  
بذلك من قرائن الحال أو بإعلامه له بعد ذلك . وبين المصنف في الصلاة من رواية صالح بن كيسان عن الزهري  
أن ذلك كان قبل أن يكبر النبي ﷺ للصلاة . قوله ( فقال لنا : مكانكم ) بالنصب أي الزموا مكانكم . وفيه إطلاق  
القول على الفعل ، فإن في رواية الاسماعيل « فأشار بيده أن مكانكم » ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والاشارة .  
قوله ( ورأسه يقطر ) أي من ماء الفسل ، وظاهر قوله « فكبر » الاكتفاء بالإقامة السابقة ، فيؤخذ منه جواز  
التحلل الكثير بين الإقامة والدخول في الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل أبواب  
صلاة الجماعة بعد أبواب الأذان إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى البصرى ، وروايته  
موصولة عند الإمام أحمد عنه ، وقد تابع عثمان بن عمر راويه عن يونس عبد الله بن وهب عند مسلم ، وهذه  
متابعة تامه . قوله ( ورواه الازعاعى ) روايته موصولة عند المؤلف في أوائل أبواب الإمامة كما سيأتى ، وظن  
بعضهم أن السبب في التفرقة بين قوله تابعه وبين قوله رواه كون المتابعة وقعت بلفظه والرواية بمعناه ، وليس كما  
ظن بل هو من التفتن في العبارة

### ١٨ - باب نفث اليدين من الفسل عن الجنابة

٢٧٦ - حدثنا عبدان قال أخبرنا أبو حمزة قال سمعت الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس  
قال : قالت ميمونة : وضعت للنبي ﷺ غسلا فسترته بثوب وصب على يديه فغسلهما ثم صب بيمينه على  
شماله فغسل فرجه فغرب يديه الأرض فسحها ، ثم غسلها ، فمضمض واستنشق وغسل وجهه وذراعيه ، ثم صب  
على رأسه وأفاض على جسده ، ثم تنحى فغسل قدميه ، فناولته ثوبا فلم يأخذه ، فانطلق وهو ينفض يديه

قوله ( باب نفث اليدين من الفسل عن الجنابة ) كذا لابي ذر وكريمة . والباقي « من غسل الجنابة » . قوله  
( أخبرنا أبو حمزة ) هو السكري . قوله ( فانطلق وهو ينفض يديه ) استدل به على جواز نفث ماء الفسل والوضوء  
وقد تقدم ذلك في أوائل الفسل ، وهو ظاهر . وفي هذا الاسناد مروزيان : عبدان وشيخه ، وكوفيان الاعمش  
وشيخه ، ومدنيان كريب وشيخه ، وفيما قبله بباب كذلك لأن يوسف بن عيسى وشيخه مروزيان ، وفيما قبل ذلك  
بصريان : موسى وأبو عوانة ، وكذا موسى وعبد الواحد ، وكذا محمد بن محبوب وعبد الواحد ، وفيما قبل أيضا  
مكيان : الحميدى وسفيان ، وكلهم روه عن الاعمش بالاسناد المذكور

### ١٩ - باب من بدأ بشق رأسه الأيمن في الفسل

٢٧٧ - حدثنا خلاذ بن يحيى قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسين بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن

عائشة قالت: كنّا إذا أصابت إحدانا جنابة أخذت بيديها ثلاثاً فوق رأسها، ثم تأخذ بيدها على شِقِّها الأيمن، ويدها الأخرى على شِقِّها الأيسر.

**قوله** ( باب من بدأ بشق رأسه الايمن في الغسل ) تقدم مثل ذلك في باب من بدأ بالحلاب . **قوله** ( حدثنا خلاد بن يحيى ) هذا من كبار شيوخ البخارى ، وهو كوفى سكن مكة ، ومن فوهه الى عائشة مكين . **قوله** ( عن صفية ) وللإسماعيلى ، أنه سمع صفية ، وهى من صفار الصحابة ، وأبوها شيبه هو ابن عثمان الحنفى البدرى صحابى مشهور . **قوله** ( أصاب ) ولكريمة ، أصابت ، ( إحداها ) أى أزواج النبي ﷺ ، وللحديث حكم الرفع لان الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وهو مصير من البخارى الى القول بان لقول الصحابى « كنّا نفعل كذا » حكم الرفع سواء صنّحناه الى زمنه ﷺ أم لا ، وبه جزم الحاكم . **قوله** ( أخذت يديها ) ولكريمة ، يدها ، أى الماء ، وصرح به الإسماعيلى فى روايته . **قوله** ( فوق رأسها ) أى فصيته فوق رأسها ، وللإسماعيلى ، أخذت يديها الماء ثم صبت على رأسها . **قوله** ( ويدها الأخرى ) فى رواية الإسماعيلى ، ثم أخذت يدها ، وهى أدل على الترتيب من رواية المصنف ، وان كان لفظ الأخرى ، يدل على أن لها أولى وهى متأخرة عنها . فان قيل : الحديث دال على تقديم أيمن الشخص لا أيمن رأسه فكيف يطابق الترجمة ؟ أجاب الكرماتى بأن المراد من أيمن الشخص أيمنه من رأسه الى قدمه فيطابق ، والذي يظهر أنه حمل الثلاث فى الرأس على التوزيع كما سبق فى باب من بدأ بالحلاب ، وفيه التصريح بأنه بدأ بشق رأسه الايمن . والله أعلم

٢٠ - **باب** مَنِ اغْتَسَلَ عَرِيَانًا وَحْدَهُ فِي الْخُلُوةِ ، وَمَنْ تَسَتَّرَ فَالْتَسَتُّهُ أَفْضَلُ

وقال سَهْرٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَى مِنْهُ مِنَ النَّاسِ »

٢٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصرمة قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينتظر بعضهم إلى بعض ، وكان موسى يغتسل وحده . فقالوا : والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر . فذهب مرة يغتسل ، فوضع ثوبه على حجر ففرّ الحجر بثوبه ، فخرج موسى فى إثره يقول : ثوبى يا حجر ، حتى نظرت بنو إسرائيل الى موسى فقالوا : والله ما بموسى من بأس . وأخذ ثوبه فطاف بالحجر ضرباً » فقال أبو هريرة : والله إنه ألدب بالحجر ستة أو سبعة ضرباً بالحجر [ الحديث ٢٧٨ - طرفاه فى : ٣٤٠٤ ، ٤٧٩٩ ]

**قوله** ( باب من اغتسل عريانا وحده فى خلوة ) أى من الناس ، وهو تأكيد لقوله وحده ، ودل قوله د أفضل ، على الجواز وعليه أكثر العلماء ، وخالف فيه ابن أبى ليلى وكأنه تمسك بحديث يعلى بن أمية مرفوعا . إذا اغتسل أحدكم فليستتر ، قاله لرجل رآه يغتسل عريانا وحده رواه أبو داود ، وللزارى نحوه من حديث ابن عباس مطولا . **قوله** ( وقال بهز ) زاد الاصيلى ، ابن حكيم ، . **قوله** ( عن جده ) هو معاوية بن حيدة بحامه مهمل



وباء تحتانية ساكنة صحابي معروف . قوله ( أن يستحي منه من الناس ) كذا لاكثر الرواة ، وللسرخسي د أحق أن يستتر منه ، وهذا بالمعنى . وقد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذى وصححه الحاكم ، وقال ابن أبي شيبة د حدثنا يزيد بن هرون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا نبي الله عوراتنا ما نأبى منها وما نذر ؟ قال : احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك . قلت : يا رسول الله أحدنا إذا كان خاليا ؟ قال : الله أحق أن يستحي منه من الناس ، فالاسناد الى بهز صحيح ، ولهذا جزم به البخارى . وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه ، ولهذا لما علق في النكاح شيئا من حديث جد بهز لم يجزم به بل قال د ويذكر عن معاوية بن حيدة ، فعرف من هذا أن مجرد جزمه بالتعليق لا يدل على صحة الاسناد إلا إلى من علق عنه ، وأما ما فوقه فلا يدل ، وقد حققت ذلك فيما كتبت على ابن الصلاح ، وذكرت له أمثلة وشواهد ليس هذا موضع بسطها . وعرف من سياق الحديث أنه وارد في كشف العورة ، بخلاف ما قال أبو عبد الملك البونى إن المراد بقوله د أحق أن يستحي منه ، أى فلا يعصى ، ومفهوم قوله د إلا من زوجتك ، يدل على أنه يجوز لها النظر الى ذلك منه ، وقياسه أنه يجوز له النظر ، ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ومنه الرجل للرجل والمرأة للمرأة ، وفيه حديث في صحيح مسلم . ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعرى في الخلوة غير جائز مطلقا ، لكن استدلل المصنف على جوازه في الفسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام ، ووجه الدلالة منه - على ما قال ابن بطلال - أنها بمن أمرنا بالاعتداه به ، وهذا إنما يأتي على رأى من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا . والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قص القصتين ولم يتعقب شيئا منهما فدل على موافقتها لشرعنا ، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه ، فعلى هذا فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل واليه أشار في الترجمة ، ورجح بعض الشافعية تحريمه ، والمشهور عند متقدميهم كغيرهم الكراهة فقط . قوله ( كانت بنو إسرائيل ) أى جماعتهم وهو كقوله تعالى ( قالت الاعراب آمنا ) . قوله ( يغتسلون عراة ) ظاهره أن ذلك كان جائزا في شرعهم والا لا أقرم موسى على ذلك ، وكان هو عليه السلام يغتسل وحده أخذا بالأفضل . وأغرب ابن بطلال فقال : هذا يدل على أنهم كانوا عصاة له ، وتبعه على ذلك القرطبي فأطال في ذلك . قوله ( أدر ) بالمد وفتح الدال المهملة وتخفيف الراء قال الجوهري : الأدرة نفخة في الخصى ، وهى بفتحات وحكى بضم أوله وإسكان الدال . قوله ( لجمع موسى ) أى جرى مسرعا ، وفي رواية د غرَج . قوله ( ثوبى يا حجر ) أى أعطنى ، وإنما خاطبه لأنه أجراه مجرى من يعقل لكونه فر شوبه فانتقل عنده من حكم الجماد الى حكم الحيوان فناداه ، فلما لم يعطه ضربه . وقيل يحتمل أن يكون موسى أراد بضربه إظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه ، ويحتمل أن يكون عن وحى . قوله ( حتى نظرت ) ظاهره أنهم رأوا جسده ، وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لمداواة وشبهها ، وأبدى ابن الجوزى احتمال أن يكون كان عليه منزلا لانه يظهر ما تحته بعد البلل ، واستحسن ذلك ناقلا له عن بعض مشايخه ، وفيه نظر . قوله ( فطلق بالحجر ضربا ) كذا لاكثر الرواة ، وللكشمة بنى والحموى د فطلق الحجر ضربا ، والحجر على هذا منصوب بفعل مقدر أى طلق يضرب الحجر ضربا . قوله ( قال أبو هريرة ) هو من تمة مقول ممام ، وليس بمعلق . قوله ( لندب ) بالنون والدال المهملة المفتوحين وهو الأثر ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في أحاديث الأنبياء إن شاء الله تعالى

٢٧٩ - وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يَبْنِي أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا فَخَرَّ عَلَيْهِ جَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ، فَجَمَلَ أَيُّوبُ يَحْتَسِي فِي نَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ : يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ : بَلَى وَعَزَّيْكَ ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ » . ورواه إبراهيم عن موسى بن عتبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يَبْنِي أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا . . . »

[ الحديث ٢٧٩ - طرفه في : ٣٣٩١ ، ٧٤٩٣ ]

**قوله** ( وعن أبي هريرة ) هو معطوف على الاسناد الاول ، وجزم الكرماني بأنه تعليق بصيغة التقرير فأخطأ ، فإن الحديثين ثابتان في نسخة همام بالاسناد المذكور . وقد أخرج البخاري هذا الثاني من رواية عبد الرزاق بهذا الاسناد في أحاديث الانبياء . **قوله** ( يحتس ) باسكان المهملة وفتح المثناة بعدها مثثة ، والحشية هي الاخذ باليد . ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد د يحن ، بنون في آخره بدل الياء . **قوله** ( لا غنى ) بال قصر بلا تنوين ، ورويناه بالتنوين أيضا على أن د لا ، بمعنى ليس . **قوله** ( ورواه إبراهيم ) هو ابن طهمان ، وروايته موصولة بهذا الاسناد عند النسائي والاسماعيلي ، قال ابن بطلال : وجه الدلالة من حديث أيوب أن الله تعالى عابه على جمع الجراد ، ولم يعابه على الاغتسال عريانا فدل على جوازه . وسيأتي بقية الكلام عليه في أحاديث الانبياء أيضا

## ٢١ - باب التستر في الغسل عند الناس

٢٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا هريرة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ بنت أبي طالب تقول : ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وطاقمة تسترهُ ، قال : من هذه ؟ فقلت : أنا أم هانئ

[ الحديث ٢٨٠ - طرفه في : ٣٥٧ ، ٣١٧١ ، ٦١٥٨ ]

**قوله** ( باب التستر ) لما فرغ من الاستدلال لأحد الشقيين وهو التعري في الخلوة أورد الشق الآخر . **قوله** ( مولى عمر بن عبيد الله ) بالتصغير وهو التيمى ، وأم هانئ بهززة منونة . **قوله** ( فقال من هذه ) ؟ يدل على أن السر كان كشيئا ، وعرف أنها امرأة لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر الجهاد حيث أورده المصنف تاما

٢٨١ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس عن ميمونة قالت : سترت النبي ﷺ وهو يغتسل من الجنابة ، فغسل يديه ، ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ، ثم مسح بيده على الخائط أو الأرض ، ثم توضأ وضوءه للصلاة غير رجله ، ثم أفاض على جسده الماء ، ثم تنحى فغسل قدميه . تابعه أبو حنيفة وابن فضال في الستر **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث في أول الغسل للمصنف

عاليا الى الثورى ، ونزل فيه هنا درجة . وكذلك نزل فيه شيخه عبدان درجة لانه سبق من روايته عن أبي حمزة عن الاعمش . والسبب في ذلك اعتناؤه بمغايرة الطرق عند تغاير الأحكام . قوله ( تابعه أبو عوانة ) أى عن الاعمش باسناد هذا ، وقد قدمت هذه المتابعة موصولة عنده في باب من أفرغ يمينه . قوله ( وابن فضيل ) أى عن الاعمش أيضا بهذا الاسناد ، وروايته موصولة في صحيح أبي عوانة الأسفرائيني نحو رواية أبي عوانة البصرى ، وقد وقع ذكر الستر أيضا في هذا الحديث من رواية أبي حمزة عند المصنف ، ومن رواية زائدة عند الاسماعيلى ، وسبقت مباحث الحديث في أول الفصل . والله المستعان

## ٢٢ - باب إذا احتلّت المرأة

٢٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أم المؤمنين أنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، هل على المرأة من غسل إذا هي احتلّت ؟ فقال رسول الله ﷺ : « نعم ، إذا رأت الماء » **قوله** ( باب إذا احتلّت المرأة ) وإنما قيده بالمرأة مع أن حكم الرجل كذلك لموافقة صورة السؤال ، وللإشارة الى الرد على من منع منه في حق المرأة دون الرجل كما حكاه ابن المنذر وغيره عن إبراهيم النخعي ، واستبعد النووي في شرح المذهب صحته عنه ، لكن رواه ابن أبي شيبة عنه باسناد جيد . **قوله** ( عن زينب بنت أبي سلمة ) تقدم هذا الحديث في باب الحياء في العلم من وجه آخر ، وفيه زينب بنت أم سلمة فنسبت هناك الى أمها وهنا الى أبيها ، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عنها ، ورواه مسلم أيضا من رواية الزهرى عن عروة لكن قال د عن عائشة ، وفيه أن المراجعة وقعت بين أم سليم وعائشة ، ونقل القاضي عياض عن أهل الحديث أن الصحيح أن القصة وقعت لأم سلمة لا لعائشة ، وهذا يقتضى ترجيح رواية هشام ، وهو ظاهر صنع البخارى ، لكن نقل ابن عبد البر عن الذهلي أنه صحح الروایتين ، وأشار أبو داود الى تقوية رواية الزهرى لأن نافع بن عبد الله تابعه عن عروة عن عائشة ، وأخرج مسلم أيضا رواية نافع ، وأخرج أيضا من حديث أنس قال : جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت له ، وعائشة عنده ، فذكر نحوه . وروى أحمد من طريق إسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن جده أم سليم وكانت مجاورة لأم سلمة فقالت أم سليم : يا رسول الله ، فذكر الحديث وفيه أن أم سلمة هي التي راجعها ، وهذا يقوى رواية هشام ، قال النووي في شرح مسلم : يحتمل أن تكون عائشة وأم سلمة جميعا أنكرتا على أم سليم ، وهو جمع حسن لأنه لا يمتنع حضور أم سلمة وعائشة عند النبي ﷺ في مجلس واحد . وقال في شرح المذهب : يجمع بين الروايات بأن أنسا وعائشة وأم سلمة حضروا القصة انتهى . والذي يظهر أن أنسا لم يحضر القصة وإنما تلقى ذلك من أمه أم سليم ، وفي صحيح مسلم من حديث أنس ما يشير الى ذلك ، وروى أحمد من حديث ابن عمر نحوه هذه القصة ، وإنما تلقى ذلك ابن عمر من أم سليم أو غيرها . وقد سألت عن هذه المسألة أيضا خولة بنت حكيم عند أحمد والنسائي وابن ماجه ، وفي آخره : كما ليس على الرجل غسل إذا رأى ذلك فلم ينزل ، وسهلة بنت سهيل عند الطبراني ، وبسرة بنت صفوان عند ابن أبي شيبة . **قوله** ( إن الله لا يستحي من الحق ) قدمت هذا القول تمهيدا لعذرهما في ذكر ما يستحي منه ، والمراد بالحياء هنا هضاه اللغوى ،

إذ الحياء الشرعى خير كله . وقد تقدم فى كتاب الإيمان أن الحياء لغة : تغير وانكسار ، وهو مستحيل فى حق الله تعالى ، فيحمل هنا على أن المراد أن الله لا يأمر بالحياء فى الحق ، أو لا يمنع من ذكر الحق . وقد يقال إنما يحتاج إلى التأويل فى الإثبات (١) ولا يشترط فى النفي أن يكون ممكنا ، لكن لما كان المفهوم يقتضى أنه يستحي من غير الحق عاد إلى جانب الإثبات فاحتجج إلى تأويله ، قاله ابن دقيق العيد . قوله ( هل على المرأة من غسل ) « من ، زائدة ، وقد سقطت فى رواية المصنف فى الأدب . قوله ( احتلت ) الاحتلام افتعال من الحلم بضم المهملة وسكون اللام ، وهو ما يراه النائم فى نومه ، يقال منه حلم بالفتح واحتلم ، والمراد به هنا أمر خاص منه وهو الجماع . وفى رواية أحمد من حديث أم سليم أنها قالت : يارسول الله إذا رأت المرأة أن زوجها يحامها فى المنام أتغتسل . قوله ( إذا رأت الماء ) أى التى بعد الاستيقاظ ، وفى رواية الحميدى عن سفيان عن هشام ، إذا رأت إحداكن الماء فلتغتسل ، وزاد فقالت أم سلمة : وهل تحتلم المرأة ، وكذلك روى هذه الزيادة أصحاب هشام عنه غير مالك فلم يذكرها ، وقد تقدمت من رواية أبى معاوية عن هشام فى باب الحياء فى العلم وفيه ، أو تحتلم المرأة ؟ وهو معطوف على مقدر يظهر من السياق أى أترى المرأة الماء وتحتلم ؟ وفيه ، فقطت أم سلمة وجهها ، ويأتى فى الأدب من رواية يحيى القطان عن هشام ، فضحكت أم سلمة ، ويجمع بينهما بأنها تبسمت تعجبا وغطت وجهها حياء ، ولمسلم من رواية وكيع عن هشام ، فقالت لها : يا أم سليم فضحت النساء ، وكذا لأحمد من حديث أم سليم ، وهذا يدل على أن كتمان مثل ذلك من عاداتهن لأنه يدل على شدة شهوتهن للرجال . وقال ابن بطلان : فيه دليل على أن كل النساء يحتلن ، وعكسه غيره فقال : فيه دليل على أن بعض النساء لا يحتلن ، والظاهر أن مراد ابن بطلان الجواز لا الوقوع ، أى فهن قابلية ذلك . وفيه دليل على وجوب الغسل على المرأة بالإزالة ، ونفى ابن بطلان الخلاف فيه ، وقد قدمناه عن النخعي . وكان أم سليم لم تسمع حديث الماء من الماء ، أو سمعته وقام عندها ما يوم خروج المرأة عن ذلك وهو تدور بروز الماء منها . وقد روى أحمد من حديث أم سليم فى هذه القصة أن أم سلمة قالت : يارسول الله وهل للمرأة ماء ؟ فقال : هن شقائق الرجال ، وروى عبد الرزاق فى هذه القصة ، إذا رأت إحداكن الماء كما يراه الرجل ، وروى أحمد من حديث خولة بنت حكيم فى نحو هذه القصة ، ليس عليها غسل حتى تنزل كما ينزل الرجل ، وفيه رد على من زعم أن ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف إنزالها بشهوتها ، وحمل قوله ، إذا رأت الماء ، أى علت به ، لأن وجود العلم هنا متعذر لأنه إذا أراد به عليها بذلك وهى نائمة فلا يثبت به حكم لأن الرجل لو رأى أنه جامع وعلم أنه أنزل فى النوم ثم استيقظ فلم ير بلال لم يجب عليه الغسل اتفاقا ، فكذلك المرأة . وإن أراد به عليها بذلك بعد أن استيقظت فلا يصح لأنه لا يستمر فى اليقظة ما كان فى النوم إن كان مشاهدا ، فحصل الرؤية على ظاهرها هو الصواب . وفيه استفتاء المرأة بنفسها ، وسياق صور الاحوال فى الوقائع الشرعية لما يستفاد من ذلك . وفيه جواز التبسم فى التعجب ، وسياق الكلام على قوله ، فبم يشبهها ولدها ، فى بدء الخلق إن شاء الله تعالى

(١) الصواب أنه لا حاجة إلى التأويل مطلقا ، فإن الله يوصف بالحياء الذى يليق به ولا يشابه فيه خلقه كسائر صفاته . وقد ورد وصفه بذلك فى نصوص كثيرة فوجب إثباته له على الوجه الذى يليق به . وهذا قول أهل السنة فى جميع الصفات الواردة فى الكتاب والسنة الصحيحة ، وهو طريق النجاة ، فنبه واحذر ، والله أعلم

## ٢٣ - باب عَرَقَ الْجَنْبَ ، وَأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

٢٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ ، فَانْحَنَسَتْ مِنْهُ ، فَذَهَبَ فَاتَّغَسَلَ ثُمَّ جَاءَ ، فَقَالَ : أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : كُنْتُ جُنُبًا فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ . قَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ »

[ الحديث ٢٨٣ - طرقة في : ٢٨٥ ]

قوله (باب عرق الجنب ، وأن المسلم لا ينجس) كأن المصنف يشير بذلك الى الخلاف في عرق الكافر ، وقال قسوم انه نجس بناء على القول بنجاسة عينه كما سيأتي ، فتقدير الكلام بيان حكم عرق الجنب ، وبيان أن المسلم لا ينجس ، وإذا كان لا ينجس فعرقه ليس بنجس ، ومفهومه أن الكافر ينجس فيكون عرقه نجسا . قوله (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وحيد هو الطويل ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ وهو مدني سكن البصرة ، ومن دونه في الإسناد بصريون أيضا ، وحيد وبكر وأبو رافع ثلاثة من التابعين في نسق . قوله (في بعض طريق) كذا للأكثر ، وفي رواية كريمة والأصيل «طرق» ، ولابي داود والنسائي «لقيته في طريق من طرق المدينة» ، وهي توافق رواية الأصيل . قوله (وهو جنب) يعني نفسه ، وفي رواية أبي داود «وأنا جنب» . قوله (فانحنست) كذا للكشميني والحموي وكريمة بنون ثم غاء معجمة ثم نون ثم سين مهملة ، وقال القزاز : وقع في رواية «فانحنست» ، يعني بنون ثم موحدة ثم غاء معجمة ثم سين مهملة قال : ولا وجه له ، والصواب أن يقال «فانحنست» ، يعني كما تقدم ، قال : والمعنى مضيت عنه مستخفيا ، ولذلك وصف الشيطان بالحنساس ، ويقويه الرواية الأخرى «فانسلك» انتهى . وقال ابن بطال : وقعت هذه اللفظة «فانحنست» ، يعني كما تقدم قال : ولابن السكن بالجيم ، قال : ويحتمل أن يكون من قوله تعالى ﴿ فَانْحَنَسَتْ مِنْهُ ﴾ أي جرت واندفعت ، وهذه أيضا رواية الأصيل وأبي الوقت وابن عساكر ، ووقع في رواية المستملي «فانحنست» ، بنون ثم مثناة فوقانية ثم جيم أي اعتقدت نفسي نجسا . ووجه الرواية التي أنكرها القزاز بانها مأخوذة من النجس وهو النقص أي اعتقد نقصان نفسه بجنايته عن مجالسة رسول الله ﷺ ، وثبت في رواية الترمذي مثل رواية ابن السكن وقال : معنى انحنست منه تنحيت عنه ، ولم يثبت لي من طريق الرواية غير ما تقدم ، وأشبهها بالصواب الأولى ثم هذه . وقد نقل الشراح فيها ألفاظا مختلفة مما صحفه بعض الرواة لا معنى للتشاكل بذكره ، كاتحنست بشين معجمة من النجس ، وبنون وحاء مهملة ثم موحدة ثم سين مهملة من الانحباس . قوله (ان المؤمن لا ينجس) تمسك بمفهومه بعض أهل الظاهر فقال : إن الكافر نجس العين ، وقواه بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ وأجلب الجمهور عن الحديث بأن المراد أن المؤمن طاهر الأعضاء لاعتياده بجانية النجاسة ، بخلاف المشرك لعدم تحفظه عن النجاسة ، وعن الآية بأن المراد أنهم نجس في الاعتقاد والاستفزاز ، وحثهم أن الله تعالى أباح فكاح نساء أهل الكتاب ، ومعلوم أن عرقهم لا يسلم منه من يضاجعهم ، ومع ذلك فلم يجب عليه من غسل الكتانية إلا مثل ما يجب عليه من غسل المسلة ، فدل على أن الأدى الحى ليس بنجس العين إذ لا فرق بين النساء والرجال . وأعرب القرطبي في

الجنائز من شرح مسلم فنسب القول بنجاسة الكافر الى الصافى ، وسيأتى الكلام على مسألة الميت في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث استحباب الطهارة عند ملابسة الامور المعظمة ، واستحباب احترام أهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبتهم على أكل الهيات . وكان سبب ذهاب أبي هريرة رضي الله عنه أنه رضي الله عنه كان إذا لقي أحدا من أصحابه ماسحه ودعا له ، هكذا رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة ، فلما ظن أبو هريرة أن الجنب ينجس بالحدث خشي أن يماسه رضي الله عنه كعادته ، فبادر الى الاغتسال ، وإنما أنكر عليه النبي ﷺ قوله ، وأنا على غير طهارة ، وقوله ، سبحان الله ، تعجب من اعتقاد أبي هريرة التنجس بالجنابة ، أى كيف يخفى عليه هذا الظاهر ؟ وفيه استحباب استئذان التابع للتبوع إذا أراد أن يفارقه لقوله ، أين كنت ، ؟ فإشار الى أنه كان ينبغي له أن لا يفارقه حتى يعطيه . وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وإن لم يسأله . وفيه جواز تأخير الاغتسال عن أول وقت وجوبه ، بوب عليه ابن حبان الرد على من زعم أن الجنب إذا وقع في البئر فنوى الاغتسال أن ماء البئر ينجس ، واستدل به البخارى على طهارة عرق الجنب لأن بدنه لا ينجس بالجنابة ، فكذا ما تحلب منه . وعلى جواز تصرف الجنب في حوائجه قبل أن يغتسل فقال :

#### ٢٤ - باب الجُنْبُ يَخْرُجُ وَيَمْسِي فِي السُّوقِ وَغَيْرِهِ

وقال عطاء : يَخْتَجِمُ الْجُنْبُ وَيُقَلِّمُ أَظْفَارَهُ وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ

٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَمَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ

مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَلَهُ يَوْمَئِذٍ تِسْعُ نِسْوَةٍ

( باب الجنب يخرج ويمشي في السوق ) . قوله ( وغيره ) بالجر أى وغير السوق ، ويحتمل الرفع عطفا على يخرج من جهة المعنى . قوله ( وقال عطاء ) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وزاد ، ويطلق بالنورة ، ولعل هذه الافعال هي المرادة بقوله ، وغيره ، بالرفع في الترجمة . قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة ، كذا لم الاصيل فقال شعبة . قوله ( أن النبي ) وفي رواية الاصيل وكريمة ، أن نبي الله ﷺ ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في باب اذا جامع ثم عاد . وإيراده له في هذا الباب يقوى رواية ، وغيره ، بالجر لان حجر أزواج النبي ﷺ كانت متقاربة فهو محتاج في الدخول من هذه الى هذه الى المشى ، وعلى هذا فناسبة لإيراد أثر عطاء من جهة الاشتراك في جواز تشاغل الجنب بغير الغسل ، وقد خالف عطاء غيره كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن البصرى وغيره فقالوا : يستحب له الوضوء . وحديث أنس يقوى اختيار عطاء لانه لم يذكر فيه أنه توضأ ، فكان المصنف أورده ليستدل له لا ليستدل به

٢٨٥ - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قَالَ : لَتَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جُنْبٌ ، فَأَخَذَ بِيَدِي فَشَيْتُ مَعَهُ حَتَّى قَدَّمَ ، فَانْسَلَّتْ فَأَتَيْتُ الرَّحْلَ فَأَغْتَسَلْتُ ، ثُمَّ جِئْتُ وَهُوَ قَائِدٌ فَقَالَ : أَبِنْ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ ، فَقَالَ « سُبْحَانَ اللَّهِ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ »

**قوله** ( حدثنا عياش ) بياض تحفانية وشين معجمة هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والإسناد أيضا الى أبي رافع بصريون ، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الباب الذي قبله . **قوله** ( فأنسالت ) أى ذهبت في خفية ، والرحل بجاء مهمله ساكنة أى المكان الذى يأوى فيه ، وقوله « يا أبا هريرة » وقع في رواية المستمل والكشميني « يا أبا هر » بالترخيم

### ٢٥ - باب كَيْنُونَةُ الْجَنْبِ فِي الْبَيْتِ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ

٢٨٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال : **حدثنا هشام** وشيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت عائشة أكان النبي ﷺ يرقد وهو جنب ؟ قالت : نعم ، ويتوضأ [ الحديث ٢٨٦ - طرفه في : ٢٨٨ ]

**قوله** ( باب كينونة الجنب في البيت ) أى استقراره فيه ، وكينونة مصدر كان يكون كونا وكينونة ، ولم يحى على هذا إلا أحرف معدودة مثل ديمومة من دام . **قوله** ( إذا توضأ ) زاد أبو الوقت وكرامة « قبل أن يغتسل » وسقط الجميع من رواية المستمل والحموى ، قيل أشار المصنف بهذه الترجمة الى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا « إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب » رواه أبو داود وغيره ، وفيه نجى بضم النون وفتح الجيم الحضرمي ، ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول ، لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم ، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يهاون بالاغتسال ويتخذ تركه عادة لا من يؤخره ليفعله ، قال : ويقويه أن المراد بالكلب غير ما أذن في اتخاذه ، وبالصورة ما فيه روح وما لا يمتن ، قال النووي : وفي الكلب نظر انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بالجنب في حديث علي من لم يرتفع حدثه كله ولا بعضه ، وعلى هذا فلا يكون بينه وبين حديث الباب منافاة ، لأنه إذا توضأ ارتفع بعض حدثه على الصحيح كما سيأتي تصويره . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وصرح بتحديث أبي سلمة له في رواية ابن أبي شيبة . ورواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن ابن عمر أخرجه النسائي . **قوله** ( قال نعم ويتوضأ ) هو معطوف على ما سد لفظ « نعم » مسده أى يرقد ويتوضأ ، والواو لا تقتضى الترتيب فالمعنى يتوضأ ثم يرقد ، ولمسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ « كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » ، وهذا السياق أوضح في المراد . وللصنف مثله في الباب الذى بعد هذا من رواية عروة عن عائشة بزيادة « غسل الفرج » ، وزاد أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي نعيم شيخ البخارى في آخر حديث الباب « ويتوضأ وضوءه للصلاة » وللإسماعيلي من وجه آخر عن هشام نحوه ، وفيه رد على من حمل الوضوء هنا على التنظيف

### ٢٦ - باب نوم الجنب

٢٨٧ - **حدثنا قتيبة** قال **حدثنا الليث** عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ « أيرقد أحدنا وهو جنب ؟ » قال : نعم ، إذا توضأ أحدكم فليرقد وهو جنب » [ الحديث ٢٨٧ - طرفاه في : ٢٨٩ ، ٢٩٠ ]

غرائب مالك فراه ما رواه خارج الموطأ ، فهي غرابة خاصة بالنسبة للموطأ ، نعم رواية الموطأ أشهر . **قوله** ( ذكر عمر بن الخطاب ) مقتضاه أيضا أنه من مسند ابن عمر كما هو عند أكثر الرواة ، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه عن عمر ، وقد بين الناس سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع قال : أصاب ابن عمر جنابة فأتى عمر فذكر ذلك له ، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره فقال د ليتوضأ ويرقد ، وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب د أنه تصيبه ، يعود على ابن عمر لا على عمر ، وقوله في الجواب د توضأ ، يحتمل أن يكون ابن عمر كان حاضرا فوجه الخطاب إليه . **قوله** ( بأنه ) كذا للستملى والحوى واللباقين د أنه ، . **قوله** ( فقال له ) سقط لفظ د له ، من رواية الاصيل . **قوله** ( توضأ واغسل ذكرك ) في رواية أبي نوح د اغسل ذكرك ثم توضأ ثم نم ، وهو يرد على من حمله على ظاهره فقال : يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث وإنما هو للتعبد إذ الجنابة أشد من مس الذكر ، فتبين من رواية أبي نوح أن غسله مقدم على الوضوء ، ويمكن أن يؤخر عنه بشرط أن لا يمس على القول بأن مسه ينقض . وقال ابن دقيق العيد : جاء الحديث بصيغة الأمر وجاء بصيغة الشرط ، وهو متمسك لمن قال بوجوبه . وقال ابن عبد البر : ذهب الجمهور الى أنه للاستحباب ، وذهب أهل الظاهر الى إيجابه وهو شذوذ . وقال ابن العربي : قال مالك والشافعي لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ ، واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل وقال : لم يقل الشافعي بوجوبه ، ولا يعرف ذلك أصحابه . وهو كما قال ، لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب ، أو أراد بأنه واجب وجوب سنة أى متأكد الاستحباب ، ويدل عليه أنه قابله بقول ابن حبيب : هو واجب وجوب الفرائض ، وهذا موجود في عبارة المالكية كثيرا ، وأشار ابن العرذلى الى تقوية قول ابن حبيب ، وبوب عليه أبو عوانة في صحيحه لإيجاب الوضوء على الجنب إذا أراد النوم ، ثم استدلل بعد ذلك هو وابن خزيمة على عدم الوجوب بحديث ابن عباس مرفوعا د إنما أمرت بالوضوء إذا قمت الى الصلاة ، وقد تقدم ذكره في باب إذا جامع ثم عاد . وقد قدح في هذا الاستدلال ابن رشد المالكي ، وهو واضح . ونقل الطحاوى عن أبي يوسف أنه ذهب الى عدم الاستحباب ، وتمسك بما رواه أبو إسحق عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها أنه ﷺ كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء رواه أبو داود وغيره ، وتعقب بأن الحفاظ قالوا إن أبا إسحق غلط فيه ، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا يمتد وجوبه ، أو أن معنى قوله لا يمس ماء أى للغسل ، وأورد الطحاوى من الطريق المذكورة عن أبي إسحق ما يدل على ذلك ، ثم جرح الطحاوى الى أن المراد بالوضوء التنظيف ، واحتج بأن ابن عمر راوى الحديث وهو صاحب القصة كان يتوضأ وهو جنب ولا يغسل رجله كما رواه مالك في الموطأ عن نافع ، وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من روايته ومن رواية عائشة كما تقدم فيعتمد ويحمل ترك ابن عمر لغسل رجله على أن ذلك كان لعذر . وقال جمهور العلماء : المراد بالوضوء هنا الشرعى ، والحكمة فيه أنه يخفف الحدث ، ولا سيما على القول بجواز تفريق الغسل فينسويه فيرقع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ، ويؤيده ما رواه ابن أبى شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال د إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنابة ، وقيل : الحكمة فيه أنه إحدى الطهارتين ، فعلى هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي باسناد حسن عن عائشة أنه ﷺ كان إذا أجنب فاراد أن ينام توضأ أو تيمم ، ويحتمل أن يكون التيمم هنا عند عسر وجود الماء ، وقيل



الحكمة فيه أنه ينشط الى العود أو الى الفصل ، وقال ابن دقيق العيد : نص الشافعي رحمه الله على أن ذلك ليس على الحائض ، لأنها لو اغتسلت لم يرتفع حدثها بخلاف الجنب ، لكن إذا اقطع دمها استحب لها ذلك . وفي الحديث أن فصل الجنابة ليس على الفور ، وإنما يتنظيف عند القيام الى الصلاة ، واستحباب التنظيف عند النوم ، قال ابن الجوزي : والحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة بخلاف الشياطين فإنها تقرب من ذلك ، والله أعلم

## ٢٨ - باب إذا التقى الحثانان

حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام ح

٢٩١ - وحدثنا أبو نعيم عن هشام عن قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل »

تابعه عمرو بن مرزوق عن شعبه مثله . وقال موسى حدثنا أبان قال حدثنا قتادة أخبرنا الحسن مثله

قوله ( باب إذا التقى الحثانان ) المراد بهذه التثنية ختان الرجل والمرأة ، والختن قطع جلدة كمرته ، وخفاض المرأة والحفص قطع جلدية في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة ، وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليبا وله نظائر ، وقاعدته رد الأثقل الى الأخف والأدنى الى الأعلى . قوله ( هشام ) هو الدستوائي في الموضعين ، وإنما فرقها لأن معاذ قال « حدثنا » وأبا نعيم قال « عن » ، وطريق معاذ الى الصحابي كلهم بصريون . قوله ( إذا جلس ) الضمير المستتر فيه وفي قوله « جهد » للرجل ، والضميران البارزان في قوله « شعبها » و « جهدها » للمرأة ، وترك إظهار ذلك للعرفق به ، وقد وقع مصرعا به في رواية لابن المنذر من وجه آخر عن أبي هريرة قال « إذا غشى الرجل امرأته فقع بين شعبها » الحديث ، والشعب جمع شعبة وهي القطعة من الشيء . قيل المراد هنا يداها ورجلاها وقيل رجلاها وغذاها وقيل ساقاها وغذاها وقيل فخذاها واسكتاها وقيل فخذاها وشفراها وقيل نواحي فرجها الأربع ، قال الأزهري : الاسكتان ناحيتا الفرج ، والشفران طرف الناحيتين ، ورجح القاضي عياض الأخير ، واختار ابن دقيق العيد الأول قال : لأنه أقرب الى الحقيقة أو هو حقيقة في الجلوس ، وهو كناية عن الجماع فاكنتي به عن التصريح . قوله ( ثم جهدها ) بفتح الجيم والماء ، يقال جهد وأجهد أى بلغ المشقة ، قيل معناه كدها بحركته أو بلغ جهده في العمل بها ، وسلم من طريق شعبة عن قتادة « ثم اجتهد » ، ورواه أبو داود من طريق شعبة وهشام معا عن قتادة بلفظ « وألحق الحثان بالحثان » بدل قوله ثم جهدها ، وهذا يدل على أن الجهد هنا كناية عن معالجة الإيلاج ، ورواه البيهقي من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة مختصرا ولفظه « إذا التقى الحثانان فقد وجب الغسل » وهذا مطابق للفظ الترجمة ، فسكان المصنف أشار الى هذه الرواية كعادته في التوبيخ بلفظ إحدى روايات حديث الباب ، وروى أيضا بهذا اللفظ من حديث عائشة أخرجه الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عنها وفي إسناده علي بن زيد وهو ضعيف ، وابن ماجه من طريق القاسم بن محمد عنها ورجاله ثقات ، ورواه مسلم من طريق أبي موسى الأشعري عنها بلفظ « ومس الحثان الحثان » والمراد بالمس والالتقاء المحاذاة ، ويدل عليه رواية الترمذي بلفظ « إذا جاوز » وليس المراد بالمس حقيقة لأنه لا يتصور عند غيبة الحشفة ، ولو حصل المس

قبل الإيلاج لم يجب الغسل بالإجماع ، قال النووي : معنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على الإنزال ، وتعقب بأنه يحتمل أن يراد بالجهد الإنزال لأنه هو الغاية في الأمر فلا يكون فيه دليل ، والجواب أن التصريح بعدم التوقف على الإنزال قد ورد في بعض طرق الحديث المذكور فالتنقيح الاحتمال ، ففي رواية مسلم من طريق مطر الورق عن الحسن في آخر هذا الحديث : « وإن لم ينزل » ، ووقع ذلك في رواية قتادة أيضا رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن عفان قال حدثنا همام وأبان قال حدثنا قتادة به وزاد في آخره : « أنزل أو لم ينزل » ، وكذا رواه الدارقطني وصححه من طريق علي بن سهل عن عفان ، وكذا ذكرها أبو داود الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة . قوله ( تابعه عمرو ) أي ابن مرزوق ، وصرح به في رواية كريمة ، وقد روينا حديثه موصولا في فوائد عثمان بن أحمد السماك حدثنا عثمان بن عمر الضبي حدثنا عمرو بن مرزوق حدثنا شعبة عن قتادة ، فذكر مثل سياق حديث الباب لكن قال : « وأجهدا » ، وعرف بهذا أن شعبة رواه عن قتادة عن الحسن لا عن الحسن نفسه ، والضمير في تابعه يعود على هشام لا على قتادة . وقرأت بخط الشيخ مغطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو ابن جبلة عن وهب بن جرير وابن أبي عدي كلاهما عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وتبعه بعض الشراح على ذلك ، وهو غلط فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناده مسلم زيادة ، بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئا . قوله ( وقال موسى ) أي ابن اسماعيل قال ( حدثنا ) وللأصيل أخبرنا ( أبان ) وهو ابن يزيد العطار ، وأفادت روايته التصريح بتحديث الحسن لقتادة ، وقرأت بخط مغطاي أيضا أن رواية موسى هذه عند البيهقي أخرجهما من طريق عفان وهما كلاهما عن موسى عن أبان ، وهو تخليط تبعه عليه أيضا بعض الشراح ، وإنما أخرجهما البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة ، فهما شيخ عفان لا رفيقه ، وأبان رفيق همام لا شيخه ، ولا ذكر لموسى فيه أصلا بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى فهو رفيقه لا شيخه ، والله الهادي إلى الصواب . ( تنبيه ) : زاد هنا في نسخة الصغاني : هذا أجود وأوكد ، وإنما ينأ . . إلى آخر الكلام الآتي في آخر الباب الذي يليه . والله أعلم

## ٢٩ - باب غسل ما يصيب من فرج المرأة

٢٩٢ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان بن عفان فقال : أ رأيت إذا جامع الرجل امرأته فلم يمن ؟ قال عثمان : يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ويفعل ذكره . قال عثمان : سمعته من رسول الله ﷺ . فسألت عن ذلك علي بن أبي طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وأبي بن كعب رضي الله عنهم فأمرؤه بذلك . قال يحيى وأخبرني أبو سلمة أن عروة بن الزبير أخبره أن أبا أيوب أخبره أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ

قوله ( باب غسل ما يصيب ) أي الرجل ( من فرج المرأة ) أي من رطوبة وغيرها . قوله ( عن الحسين ) زاد أبو ذر « المعلم » . قوله ( قال يحيى ) هو ابن أبي كثير ، أي قال الحسين قال يحيى ، ولفظ قال الأولى تحذف في الخط عرقا . قوله ( وأخبرني ) هو عطف على مقدر ، أي أخبرني بكذا وأخبرني بكذا . ووقع في رواية مسلم بحذف الواو ، قال ابن العربي : لم يسمعه الحسين من يحيى فلهذا قال « قال يحيى » ، كذا ذكره ، ولم يأت بدليل . وقد

وقع في رواية مسلم في هذا الموضع عن الحسين عن يحيى ، وليس الحسين بمدلس ، وعنينة غير المدلس محمولة على السماع اذا لقيه على الصحيح . على أنه وقع التصريح في رواية ابن خزيمة في رواية الحسين عن يحيى بالتحديث ولفظه « حدثني يحيى بن أبي كثير ، ولم ينفرد الحسين مع ذلك به ، فقد رواه عن يحيى أيضا معاوية بن سلام أخرجه ابن شاهين ، وشيبان بن عبد الرحمن أخرجه المصنف كما تقدم في باب الوضوء من المخرجين ، وسبق الكلام هناك على فوائد هذا الإسناد وألفاظ المتن . قوله ( فأمره بذلك ) فيه التفات ، لأن الأصل أن يقول فأمروني ، أو هو مقول عطاء بن يسار فيكون مرسلًا . وقال الكرماني : الضمير يعود على الجامع الذي في ضمن « اذا جامع » ، وجرم أيضا بأنه عن عثمان إقتاء ورواية مرفوعة وعن الباقي إقتاء فقط . قلت : وظاهره أنهم أمروه بما أمره به عثمان فليس صريحا في عدم الرفع ، لكن في رواية الإسماعيلي : فقالوا مثل ذلك ، وهذا ظاهره الرفع لأن عثمان أقتاه بذلك وحدثه به عن النبي ﷺ فالمثلية تقتضي أنهم أيضا أقتوه وحدثوه ، وقد صرح الإسماعيلي بالرفع في رواية أخرى له ولفظه « فقالوا مثل ذلك عن النبي ﷺ » ، وقال الإسماعيلي : لم يقل ذلك غير يحيى الخاني ، وليس هو من شرط هذا الكتاب . قوله ( وأخبرني أبو سلة ) كذا لا بد من ذكره ، والباقي « قال يحيى : وأخبرني أبو سلة » وهو المراد ، وهو معطوف بالإسناد الأول وليس معلقا ، وقد رواه مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه بالإسنادين معا . قوله ( أنه سمع ذلك من رسول الله ﷺ ) قال الدارقطني : هو وم لأن أبا أيوب إنما سمعه من أبي بن كعب كما قال هشام بن عروة عن أبيه . قلت : الظاهر أن أبا أيوب سمعه منهما لاختلاف السياق ، لأن في روايته عن أبي ابن كعب قصة لبست في روايته عن النبي ﷺ ، مع أن أبا سلة وهو ابن عبد الرحمن بن عوف أكبر قدرا وسنا وعلما من هشام بن عروة ، وروايته عن عروة من باب رواية الأقران لأنهما تابعيان فقيهان من طبقة واحدة ، وكذلك رواية أبي أيوب عن أبي بن كعب لأنهما فقيهان صحابيان كبار ، وقد جاء هذا الحديث من وجه آخر عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أخرجه الدارمي وابن ماجه ، وقد حكى الأثر من أحد أن حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول ، لأنه ثبت عن هؤلاء الخمسة الفتوى بخلاف ما في هذا الحديث ، وقد حكى يعقوب بن شعبة عن علي بن المديني أنه شاذ . والجواب عن ذلك أن الحديث ثابت من جهة اتصال إسناده وحفظ روايته ، وقد روى ابن عيينة أيضا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار نحو رواية أبي سلة عن عطاء أخرجه ابن أبي شعبة وغيره فليس هو فردا ، وأما كونهم أقتوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال أنه ثبت عندهم ناسخه فذهبوا إليه ، وكما من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية . وقد ذهب الجمهور إلى أن ما دل عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل الجراح منسوخ بما دل عليه حديث أبي هريرة وعائشة المذكوران في الباب قبله ، والدليل على النسخ ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد قال : حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون « الماء من الماء » رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام ثم أمر بالاغتسال بعد ، صححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقال الإسماعيلي : هو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال ، وكأنه لم يطلع على علته ، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل . نعم أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضا من طريق أبي حازم عن سهل ، ولهذا الإسناد أيضا علة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم ، وفي الجملة هو إسناد صالح لأن يحتاج به ، وهو صريح في النسخ . على أن حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء ، لأنه بالمنطوق ، وترك الغسل من حديث الماء

بالمفهوم ، أو بالمنطوق أيضا لكن ذاك أصرح منه . وروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عباس أنه حل حديث الماء من الماء ، على صورة مخصوصة وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع ، وهو تأويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض . ( تنبيه ) : في قوله « الماء من الماء » جناس تام ، والمراد بالماء الاول ماء الغسل وبالثاني المني . وذكر الشافعي أن كلام العرب يقتضي أن الجنابة تطلق بالحقيقة على الجماع وإن لم يكن معه إنزال ، فإن كل من غوطب بأن فلانا أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم ينزل ، قال : ولم يختلف أن الزنا الذي يجب به الحد هو الجماع ولو لم يكن معه إنزال . وقال ابن العربي : لإيجاب الغسل بالايلاج بالنسبة الى الانزال نظير لإيجاب الوضوء بمس الذكر بالنسبة الى خروج البول (١) فهما متفقان دليلا وتعليلًا . والله أعلم

٢٩٣ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَيُّوبَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يَنْزِلْ ؟ قَالَ : « يَفْصِلُ مَا مَسَّ الْمَرْأَةَ مِنْهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : الْفَسْلُ أَحْوَطُ ، وَذَاكَ الْآخِرُ . وَإِنَّمَا بَيْنَا لاختلافهم**

**قوله** ( عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي ) يعني أباه عروة وهو واضح ، وإنما نهيت عليه لئلا يظن أنه نظير أبي بن كعب لكونه ذكر في الاسناد . **قوله** ( ما مس المرأة منه ) أي يغسل الرجل العضو الذي مس فرج المرأة من أعضائه ، وهو من إطلاق المألوف وإرادة اللازم لان المراد رطوبة فرجها . **قوله** ( ثم يتوضأ ) صريح في تأخير الوضوء عن غسل الذكر ، زاد عبد الرزاق عن الثوري عن هشام فيه « وضوءه للصلاة » . **قوله** ( ويصل ) هو أصرح في الدلالة على ترك الغسل من الحديث الذي قبله . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وقائل ذلك هو الراوى عنه . **قوله** ( الفسل أحوط ) أي على تقدير أن لا يثبت الناسخ ولا يظهر الترجيح ، فالاحتياط للدين الاغتسال . **قوله** ( الأخير ) كذا لا يذر ، ولغيره « الآخر » بالمد بغير ياء ، أي آخر الامرين من الشارع أو من اجتهد الأئمة . وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الحاء ، فعلى هذا الإشارة في قوله « وذلك » الى حديث الباب . **قوله** ( إنما بينا لاختلافهم ) وفي رواية كريمة « إنما بينا اختلافهم » وللأصيل « إنما بيناه لاختلافهم » وفي نسخة الصغاني « إنما بينا الحديث الآخر لاختلافهم » ، والماء أنقى ، واللام تعليلية أي حتى لا يظن أن في ذلك إجماعا . واستشكل ابن العربي كلام البخاري فقال : لإيجاب الغسل أطبق عليه الصحابة ومن بعدهم وما خالف فيه إلا داود ، ولا عبرة بخلافه ، وإنما الامر الصعب مخالفة البخاري وحكمه بأن الغسل مستحب ، وهو أحد أئمة الدين وأجلة علماء المسلمين . ثم أخذ يتكلم في تضعيف حديث الباب بما لا يقبل منه ، وقد أشرنا الى بعضه ثم قال : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « الفسل أحوط » أي في الدين ، وهو باب مشهور في الأصول ، قال : وهو أشبه بإمامة الرجل وعلمه . قلت : وهذا هو الظاهر من تصرفه ، فانه لم يترجم بجواز ترك الغسل وإنما ترجم ببعض ما يستفاد من الحديث من غير هذه المسألة كما استدلل به على لإيجاب الوضوء فيما تقدم ، وأما نفي ابن العربي الخلاف فمعترض ، فانه مشهور بين الصحابة ، ثبت عن جماعة منهم ، لكن ادعى ابن القصار أن الخلاف ارتفع بين التابعين ، وهو

معتز أيضاً قد قال الخطابي : انه قال به من الصحابة جماعة فسمى بعضهم ، قال : ومن التابعين الاعمش و تبعه عياض ، لكن قال : لم يقل به أحد بعد الصحابة غيره ، وهو معتز أيضاً فقد ثبت ذلك عن أبي سلة بن عبد الرحمن وهو في سنن أبي داود باسناد صحيح ، وعن هشام بن عروة عند عبد الرزاق باسناد صحيح ، وقال عبد الرزاق أيضاً عن ابن جريج عن عطاء أنه قال لا تطيب نفسي اذا لم أنزل حتى أغتسل من أجل اختلاف الناس لأخذنا بالعروة الوثقى ، وقال الشافعي في اختلاف الحديث : حديث « الماء من الماء » ثابت لكن منسوخ ، الى أن قال : تخالفنا بعض أهل ناحيتنا - يعني من الحجازيين - فقالوا : لا يجب الغسل حتى ينزل امه . فعرف بهذا أن الخلاف كان مشهوراً بين التابعين ومن بعدهم ، لكن الجمهور على إيجاب الغسل ، وهو الصواب ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الغسل - وما معه من أحكام الجنابة - من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وستين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثلاثون حديثاً ، الموصول منها أحد وعشرون والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص ثمانية وعشرون منها واحد معلق وهو حديث بهز عن أبيه عن جده ، وقد وافقه مسلم على تخريجها سواء وسوى حديث جابر في الاكتفاء في الغسل بصاح وحديث أنس كان يدور على نسائه وهن إحدى عشرة امرأة في ليلة واحدة وحديث في الاغتسال مع المرأة من إناء واحد وحديث عائشة في صفة غسل المرأة من الجنابة . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين عشرة المعلق منها سبعة والموصول ثلاثة وهي حديث زيد بن خالد عن علي وطلمة والزييد المذكور في الباب الاخير ، فان كان مرفوعاً عنهم فزيد عدة الخالص من المرفوع ثلاثة وهي أيضاً من أفراد عن مسلم . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الحيض

وقول الله تعالى ﴿ وَيسألونك عن الحيض . قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض ولا يقر بهن حتى يطمهرن ، فإذا طمهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ، إن الله يحب المتطهرين ﴾ [ البقرة ٢٢٢ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحيض ) أصله السيلان ، وفي العرف جريان دم المرأة من موضع مخصوص في أوقات معلومة . قوله ( وقول الله تعالى ) بالجر عطفاً على الحيض ، والمحيض عند الجمهور هو الحيض ، وقيل زمانه ، وقيل مكانه . قوله ( أذى ) قال الطيبي : سمي الحيض أذى لنتنه وقدره ونجاسته . وقال الخطابي : الأذى المكروه الذي ليس بشديد ، كما قال تعالى ﴿ لن يضرركم إلا أذى ﴾ ، فالمعنى أن الحيض أذى يستزل من المرأة موضعه ولا يتعدى ذلك الى بقية بدنها . قوله ( فاعتزلوا النساء في الحيض ) روى مسلم وأبو داود من حديث أنس أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيت ، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فزلت الآية فقال « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ، فأنكرت اليهود ذلك ، فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا : يا رسول الله ألا نجامعن في الحيض ؟ يعني خلافاً لليهود ، فلم يأذن في ذلك . وروى الطبري عن السدي أن الذي سأل أولاً عن ذلك هو ثابت بن الدحداح



الصرف وقد يصرف . قوله ( فانضى ) المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد . قوله ( غير أن لا نطوف بالبيت ) زاد في الرواية الآتية « حتى تطهري ، وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث بتامه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

### ٢ - باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله

٢٩٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض

[ الحديث ٢٩٥ - أطرافه في : ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٢٠٢٨ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٤٦ ، ٢٩٢٥ ]

٢٩٦ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني هشام عن عروة أنه سئل : أتتدمنى الحائض أو تدنويني المرأة وهي جنب ؟ فقال عروة : كل ذلك على هين ، وكل ذلك تتدمنى وليس على أحد في ذلك بأس ، أخبرتني عائشة أنها كانت ترجل - تعني رأس رسول الله ﷺ - وهي حائض ورسول الله ﷺ حينئذ مجاور في المسجد ، يذني لها رأسه وهي في حُجْرَتِها فترجله وهي حائض

قوله ( باب غسل الحائض رأس زوجها وترجيله ) بالجر عطفاً على غسل ، أى تسريح شعر رأسه . والحديث مطابق لما ترجم له من جهة الترجيل ، وألحق به الغسل قياساً ، أو إشارة إلى الطريق الآتية في باب مباشرة الحائض فإنها صريحة في ذلك ، وهو دال على أن ذات الحائض طاهرة ، وعلى أن حبضها لا يمنع ملامستها . قوله ( أخبرنا هشام ) وفي رواية الأكثر « أخبرني هشام بن عروة » ، وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهي اتفاق اسم شيخ الراوى وتليذه ، مثاله هذا ابن جريج عن هشام وعنه هشام ، فالأعلى ابن عروة والأدنى ابن يوسف ، وهو نوع أغفله ابن الصلاح . قوله ( مجاور ) أى متكف ، وثبت هذا التفسير في نسخة الصغاني في الأصل ، وحجرة عائشة كانت ملاصقة للمسجد ، وألحق عروة الجنباة بالحيض قياساً ، وهو جلي لان الاستقذار بالحائض أكثر من الجنب ، وألحق الخدمة بالترجيل . وفي الحديث دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها ، وأن المباشرة الممنوعة للمتكف هي الجماع ومقدماته ، وأن الحائض لا تدخل المسجد . وقال ابن بطال : فيه حجة على الشافعي في قوله ان المباشرة مطلقاً تنقض الوضوء ، كذا قال ، ولا حجة فيه لأن الاعتكاف لا يشترط فيه الوضوء ، وليس في الحديث أنه عقب ذلك الفعل بالصلاة ، وعلى تقدير ذلك فبس الشعر لا ينقض الوضوء . والله أعلم

### ٣ - باب قراءة الرجل في حُجْرِ امرأته وهي حائض

وكان أبو وائل يُرسلُ خادمته وهي حائض إلى أبي زرين فتأتيه بالمصحف فتُمسكه بِلِصْقِهِ

٢٩٧ - حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين سَمِعَ زُهَيْراً عن منصور بن صفيّة أن أمّه حَدَّثَتْهُ أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَسَكَّى فِي حُجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يقرأ القرآن

[ الحديث ٢٩٧ - طرفه في : ٧٥٤٩ ]

**قوله** ( باب قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض ) المجر بفتح المهملة وسكون الجيم ويجوز كسر أوله .  
**قوله** ( وكان أبو وائل ) هو التابعي المشهور صاحب ابن مسعود ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . **قوله** ( يرسل خادمه ) أي جاريته ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى . **قوله** ( إلى أبي رزين ) هو التابعي المشهور أيضا . **قوله** ( بملاقته ) بكسر العين أي الحيط الذي يربط به كبسه ، وذلك مصير منهما إلى جواز حمل الحائض المصحف لكن من غير مسه ، ومناسبتة لحديث عائشة من جهة أنه نظر حمل الحائض العلاقة التي فيها المصحف بحمل الحائض المؤمن الذي يحفظ القرآن لأنه حامله في جوفه ، وهو موافق للمذهب أبي حنيفة ، ومنع الجمهور ذلك وفرقوا بأن الحمل محل بالتعظيم ، والالتكاء لا يسمى في العرف حملا . **قوله** ( سمع زهيرا ) هو ابن معاوية الجعفي ، ومنصور بن صفية منسوب إلى أمه لشهرتها وهو منصور بن عبد الرحمن الحجبي وأمّه صفية بنت شيبة بن عثمان من صغار الصحابة . **قوله** ( ثم يقرأ القرآن ) وللنصف في التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ، ففعل هذا فالمراد بالالتكاء وضع رأسه في حجرها . قال ابن دقيق العيد : في هذا الفعل إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن لأن قراءتها لو كانت جائزة لما توم امتناع القراءة في حجرها حتى احتج إلى التخصيص عليها ، وفيه جواز ملامسة الحائض وآني ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم يلحق شيئا منها نجاسة ، وهذا مبني على منع القراءة في المواضع المستفجرة ، وفيه جواز القراءة بقرب محل النجاسة قاله النووي ، وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت أثوابها طاهرة ، قاله القرطبي

#### ٤ - باب من سَمِيَ النَّفَسَ حَيْضًا

٢٩٨ - **حديث** المسكين بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن زينب ابنة أم سلمة حدثته أن أم سلمة حدثتها قالت : بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُضْطَجِعَةً فِي خِمِيصَةٍ إِذْ حِضْتُ ، فَانْسَلَتْ فَأَخَذْتُ رِيَابَ حِضَّتِي . قال : أُنْفِسْتِ ؟ قلت : نعم . فَدَعَانِي فَأَضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْحِمْلَةِ

[ الحديث ٢٩٨ - أطرافه في : ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ١٩٣٩ ]

**قوله** ( باب من سَمِيَ النَّفَسَ حَيْضًا ) قيل هذه الترجمة مقلوبة لأن حقها أن يقول من سَمِيَ الْحَيْضَ نَفَاسًا ، وقيل يحتمل على التقديم والتأخير ، والتقدير : من سَمِيَ حَيْضًا النَّفَاسَ ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « من سَمِيَ » من أطلق لفظ النفاس على الحيض فيطبق ما في الخبر بغير تكلف ، وقال المهلب وغيره لما لم يجد المصنف نصا على شرطه في النفاء ووجد تسمية الحيض نفاسا في هذا الحديث فهم منه أن حكم دم النفاس حكم دم الحيض ، وتعقب بأن الترجمة في التسمية لا في الحكم ، وقد نازع الخطابي في التسوية بينهما من حيث الاشتقاق كما سيأتي ، وقال ابن رشيد وغيره : مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج ، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم ، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص ، فعبر النبي ﷺ بالاول وعبرت أم سلمة بالثاني ، فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة والله أعلم . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي . **قوله** ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم حديثي أبو سلمة أخرجهما من طريق معاذ بن هشام عن أبيه . **قوله** ( مضطجعة ) بالرفع ويجوز النصب . **قوله** ( في خيمصة ) بفتح الخاء المعجمة وبالصاد المهملة : كساء أسود له أعلام يكون من صوف وغيره ، ولم أر في شيء من



طرقه بلفظ خميسة إلا في هذه الرواية ، وأصحاب يحيى ثم أصحاب هشام كلهم قالوا خميسة باللام بدل الصاد ، وهو موافق لما في آخر الحديث قيل : الخيلة القطيفة وقيل الطنفسة ، وقال الخليل : الخيلة ثوب له خمل أى هذب ، وعلى هذا لا منافاة بين الخميسة والخيلة فكأنها كانت كساء أسود لها أهداب . قوله ( فانسلت ) بلامين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أى ذهبت في خفية ، زاد المصنف من رواية شيبان عن يحيى كما سيأتى قريباً ، وخرجت منها ، أى من الخميسة قال النووي كأنها غافت وصول شيء من دمها اليه ، أو غافت أن يطلب الاستمتاع بها فذهبت لتأهب لذلك ، أو تقدرت نفسها ولم ترضها لمضاجعته فلذلك أذن لها في العود . قوله ( ثياب حيشى ) وقع في روايتنا بفتح الحاء وكسرهما معاً ، ومعنى الفتح أخذت ثيابي التي ألبسها زمن الحيض لأن الحيضة بالفتح هي الحيض ، ومعنى الكسر أخذت ثيابي التي أعدتها لالبسها حالة الحيض ، وجزم الخطابي برواية الكسر ورجحها النووي ، ورجح القرطبي رواية الفتح لوروده في بعض طرقه بلفظ حيشى بغير تاء . قوله ( أنفست ) قال الخطابي : أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم ، إلا أنهم فرقوا بين بناء الفعل من الحيض والنفس فقالوا في الحيض نفست بفتح النون وفي الولادة بضمها انتهى . وهذا قول كثير من أهل اللغة ، لكن حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال : يقال نفست المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما ، وقد ثبت في روايتنا بالوجهين فتح النون وضمها ، وفي الحديث جواز النوم مع الحائض في ثيابها والاضطجاع معها في لحاف واحد ، واستحباب اتخاذ المرأة ثياباً للحيض غير ثيابها المعتادة ، وقد ترجم المصنف على ذلك كما سيأتى ، وسيأتى الكلام على مباشرتها في الباب الذى بعده

### ٥ - باب مباشرة الحائض

٢٩٩ - **حدثنا قبيصة** قال **حدثنا سفيان** عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد كلانا جنب

٣٠٠ - وكان يأمرني فأترز فبيأمرني وأنا حائض

[ الحديث ٣٠٠ - طرقه في : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ]

٣٠١ - وكان يخرج رأسه إلى وهو معتكف فأغسله وأنا حائض

٣٠٢ - **حدثنا إسماعيل بن خليل** قال أخبرنا علي بن مسهر قال أخبرنا أبو إسحاق - هو الشيباني -

عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا إذا كانت حائضاً فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تنزرت في فور حيشتها ثم يباشرها . قالت : وأيكم يملك إربه كما كان النبي ﷺ يملك إربه ؟ تآبه خالده وجبر عن الشيباني

**قوله** ( باب مباشرة الحائض ) المراد بالمباشرة هنا التقاء البشريتين ، لا الجماع . **قوله** ( حدثنا قبيصة ) بالظاف والصاد المهملة هو ابن عقبة ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المعتز ، والاسناد كله الى عائشة كوفيون ، وقدم الكلام على اغتسالها مع النبي ﷺ من إناء واحد في كتاب الغسل . **قوله** ( فأترز ) كذا في روايتنا ،

وغيرها بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله فأززر بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناة بوزن أقفل ، وأنكر أكثر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل إنه خطأ ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، رحكاه الصغاني في مجمع البحرين ، وقال ابن مالك : إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن عيص ( فليؤد الذي اتن ) بالتشديد ، والمراد بذلك أنها تشد إزارها على وسطها ، وحد ذلك الفقهاء بما بين السرة والركبة عملا بالمرف الغالب ، وقد سبق الكلام على بقية الحديث قبل بيايين . قوله ( حدثنا اسماعيل بن خليل ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، ولغيرهما الخليل ، والاسناد أيضا إلى عائشة كلهم كوفيون . قوله ( إحدانا ) أي إحدى أزواج النبي ﷺ . قوله ( أن تزر ) بتشديد المثناة الثانية ، وقد تقدم توجيهها ، وللكشيميني أن تأزر ، بهمزة ساكنة وهي أفصح . قوله ( في فور حيضتها ) قال الخطابي : فور الحيض أوله ومعظمه ، وقال القرطبي : فور الحيضة معظم صبا ، من دوران القدر وغليناها . قوله ( يملك إربه ) بكسر الهمزة وسكون الراء ثم موحدة ، قيل المراد عضوه الذي يستمتع به ، وقيل حاجته ، والحاجة تسمى إربا بالكسر ثم السكون وأربا بفتح الهمزة والراء ، وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين ، وأنكر في موضع آخر كما نقله النووي وغيره عنه رواية الكسر ، وكذا أنكرها النحاس ، وقد ثبتت رواية الكسر ، وتوجيهها ظاهر فلا معنى لإنكارها ، والمراد أنه ﷺ كان أملك الناس لأمره ، فلا يخشى عليه ما يخشى على غيره من أن يحوم حول الحى ، ومع ذلك فكان يباشر فوق الإزار تشريعا لغيره من ليس بمعصوم ، وبهذا قال أكثر العلماء ، وهو الجارى على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع . وذهب كثير من السلف والثورى وأحد الأصح إلى أن الذى يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط ، وبه قال محمد بن الحسن من الحنفية ورجحه الطحاوى ، وهو اختيار أصبغ من المالكية ، وأحد القولين أو الوجهين للشافعية واختاره ابن المنذر ، وقال الثوري : هو الأرجح دليلا لحديث أنس في مسلم « اصنعوا كل شيء إلا الجماع » وحملوا حديث الباب وشبهه على الاستعجاب جمعا بين الأدلة . وقال ابن دقيق العيد : ليس في حديث الباب ما يقتضى منع ما تحت الإزار لأنه فصل مجرد انتهى . ويدل على الجواز أيضا ما رواه أبو داود باسناد قوى عن عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الحائض شيئا أتى على فرجها ثوبا ، واستدل الطحاوى على الجواز بأن المباشرة تحت الإزار دون الفرج لا توجب حدا ولا غسلا فأشبهت المباشرة فوق الإزار . وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا ، واستحسنه النووي . ولا يبعد تخريج وجه مفرق بين ابتداء الحيض وما بعده لظاهر التقييد بقولها « فور حيضتها » ، ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة أيضا أن النبي ﷺ كان يتنق سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ، ويجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين . قوله ( تابعه خالد ) هو ابن عبد الله الواسطي ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، أى تابعا على بن مسهر في رواية هذا الحديث عن أبي إسحق الشيباني بهذا الاسناد ، وللشيباني فيه إسناد آخر كما سيأتى عقبه ، ومتابعة خالد وصلها أبو القاسم التنوخى في فوائده من طريق وهب بن بقية عنه وقد أوردت أساندها في تعليق التعليق ، ومتابعة جرير وصلها أبو داود والاسماعيل والحاكم في المستدرک ، وهذا مما وهم في استدراكه لكونه مخرجا في الصحيحين من طريق الشيباني ، ورواه أيضا عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود بسنده هذا منصور بن أبي الأسود أخرجه أبو عوانة في صحيحه

٣٠٣ - **حدثنا** أبو الثَّمان قال حدثنا عبدُ الواحد قال حدثنا الشَّيبانيُّ قال حدثنا عبدُ الله بنُ شدادٍ قال سمعتُ ميمونةَ : « كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أراد أن يُبايَئَ امرأةً من نِسائِهِ أَسَرَّها فَاتَزَرَّتْ وهي حائضٌ » . ورواه سفيانُ عن الشَّيبانيِّ

**قوله** ( حدثنا أبو النعمان ) هو الذي يقال له عارم ، وعبد الواحد هو ابن زياد البصري . **قوله** ( عبد الله بن شداد ) أي ابن أسامة بن الهاد الليثي ، وهو من أولاد الصحابة له رؤية . **قوله** ( أمرها ) أي بالانزاع ( فاتزرت ) وهو في روايتنا بآثبات الهمة على اللغة الفصحى . **قوله** ( رواه سفيان ) يعني الثوري ( عن الشيباني ) يعني بسند عبد الواحد ، وهو عند الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان نخوع ، وقد رواه عن الشيباني أيضا بهذا الاسناد خالد بن عبد الله عند مسلم وجريز بن عبد الحميد عند الاسماعيلي ، وذلك لما يدفع عنه توهم الاضطراب ، وكان الشيباني كان يحدث به تارة من مسند عائشة وتارة من مسند ميمونة ، فسمعه منه جريز وخالد بالاسنادين ، وسمعه غيرهما بأحدهما ، ورواه عنه أيضا - باسناد ميمونة - حفص بن غياث عند أبي داود وأبو معاوية عند الإسماعيلي وأسباط بن محمد عند أبي عوانة في صحيحه ، وقد تقدم ذكر من رواه عنه باسناد عائشة

## ٦ - باب ترك الحائض الصوم

٣٠٤ - **حدثنا** سعيد بن أبي سريم قال أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد هو ابن أسلم عن عياض ابن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال « خَرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ في أُحْمى - أو في فطرٍ - إلى المصلى ، فقرأَ عَلَى النساءِ فقال : يا مَعْشَرَ النِّساءِ تَصَدَّقْنَ ، فإني أُرِيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ . قُلْنَ : وبِمَ يا رسولَ اللهِ ؟ قال : تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ ، وَتَكْفُرْنَ التَّشِيرَ ، ما رأيتُ من ناقصاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ . قُنَّ وما تُقْصَانِ دِينَنَا وَعَقْلَنَا يا رسولَ اللهِ ؟ قال : أليسَ شَهادَةُ المرأةِ مِثْلُ نِصفِ شَهادَةِ الرَّجُلِ ؟ قلن : بلى . قال : فَذلكِ من قُصْبانِ عَقْلِها . أليسَ إِذا حاضَتْ لم تُصَلِّ ولم تُصُمْ ؟ قلن : بلى . قال : فَذلكِ من قُصْبانِ دِينِها »

[ الحديث ٣٠٤ - أطرافه في : ١٤٦٢ ، ١٩٥١ ، ٢٦٥٨ ]

**قوله** ( باب ترك الحائض الصوم ) قال ابن رشيد وغيره : جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي ، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة وهي غير طاهر ، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة . **قوله** ( حدثنا سعيد بن أبي سريم ) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المصري الجلي ، لقيه البخاري ، وروى مسلم وأصحاب السنن عنه بواسطة ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير أخو إسماعيل ، والاسناد منه فصاعدا مديون ، وفيه تابعي عن تابعي ، زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله وهو ابن أبي سرح العامري ، لأبيه حجة . **قوله** ( في أُحْمى أو فطر ) شك من الراوى . **قوله** ( إلى المصلى فر على النساء ) اختصره المؤلف هنا ، وقد ساقه في كتاب الزكاة تأما ولفظه « إلى المصلى فوعظ

الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس تصدقوا ، فر على النساء ، ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن أبي سعيد أنه كان وعد النساء بأن يفردهن بالموعظة فأبجزه ذلك اليوم ، وفيه أنه وعظهن وبشرهن . قوله ( يامعشر النساء ) المعشر كل جماعة أمرهم واحد ، وقل عن ثعلب أنه مخصوص بالرجال ، وهذا الحديث يرد عليه ، إلا إن كان مراده بالتخصيص حالة إطلاق المعشر لا تقييده كما في الحديث . قوله ( أريتمكن ) بضم الحيمزة وكسر الراء على البناء للفعول ، والمراد أن الله تعالى أراهن له ليلة الاسراء ، وقد تقدم في العلم من حديث ابن عباس بلفظ : أريت النار فرأيت أكثر أهلها النساء ، ويستفاد من حديث ابن عباس أن الرقبة المذكورة وقعت في حال صلاة الكسوف كما سيأتي واضحاً في باب صلاة الكسوف جماعة . قوله ( وبم ) ؟ الواو استثنائية والباء تعليلية والميم أصلها ما الاستفهامية لحذفت منها الألف تخفيفاً . قوله ( وتكفرن العشير ) أى تجمعدن حق الخليط - وهو الزوج - أو أعم من ذلك . قوله ( من ناقصات ) صفة موصوف محذوف قال الطيبي في قوله : ما رأيت من ناقصات الخ ، زيادة على الجواب تسمى الاستتباع ، كذا قال وفيه نظر ، ويظهر لى أن ذلك من جملة أسباب كونهن أكثر أهل النار ، لأنهن إذا كن سيبا لإذهاب عقل الرجل الحازم حتى يفعل أو يقول ما لا ينبغي فقد شاركته في الإثم وزدن عليه . قوله ( أذهب ) أى أشد إذهاباً ، واللب أخص من العقل وهو الخالص منه ، والحازم الضابط لأمره ، وهذه مبالغة في وصفهن بذلك لأن الضابط لأمره إذا كان ينقاد لمن فسير الضابط أولى ، واستعمال أفصل التفضيل من الإذهاب جائز عند سيبويه حيث جوزه من الثلاثي والمزيد . قوله ( قلن : وما نقصان ديننا ) ؟ كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ، ونفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة - الإكثار والكفران والإذهاب - ثم استشكلن كونهن ناقصات . وما ألطف ما أجابهن به عليه السلام من غير تعنيف ولا لوم ، بل خاطبهن على قدر عقولهن ، وأشار بقوله : مثل نصف شهادة الرجل ، الى قوله تعالى ﴿ فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ﴾ لأن الاستظهار بأخرى مؤذن بقلة ضبطها وهو مشعر بنقص عقلها ، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه حل العقل هنا على الدية وفيه بعد . قلت : بل سياق الكلام يأباه . قوله ( فذلك ) بكسر الكاف خطاباً للواحدة التي تولت الخطاب ، ويجوز فتحها على أنه للخطاب العام . قوله ( لم تصل ولم نصم ) فيه إشعار بأن منع الحائض من الصوم والصلاة كان ثابتاً بحكم الشرع قبل ذلك المجلس . وفي هذا الحديث من الفوائد : مشروعية الخروج إلى المصلى في العيد ، وأمر الإمام الناس بالصدقة فيه ، واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط ، وفيه حضور النساء العيد ، لكن بحيث يفردين عن الرجال خوف الفتنة ، وفيه جواز عظة الامام النساء على حدة وقد تقدم في العلم ، وفيه أن جحد النعم حرام ، وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم ، واستدلال التوى على أنهما من الكبائر بالتوعد عليها بالنار ، وفيه ذم اللعن وهو البذاء بالإبعاد من رحمة الله تعالى ، وهو محمول على ما إذا كان في معين ، وفيه إطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج عن الملة تغليظاً على فاعلها لقوله في بعض طرقه « بكفرن » كما تقدم في الايمان ، وهو كإطلاق نفي الايمان ، وفيه الاغلاظ في النصح بما يكون سبباً لإزالة الصفة التي تعاب ، وأن لا يراجه بذلك الشخص المعين لأن في التعميم تسهلاً على السامع ، وفيه أن الصدقة تدفع العذاب ، وأنها قد تسكفر الذنوب التي بين المخلوقين ، وأن العقل يقبل الزيادة والنقصان ، وكذلك الايمان كما تقدم ، وليس المقصود بذكر النقص في النساء لومهن على ذلك لأنه من أصل الخلقة ، لكن التنبيه على ذلك تحذيراً من الافتتان بهن ،

ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص ، وليس قصص الدين منحصرافيا يحصل به الإثم بل في أهم من ذلك قاله النووي ، لانه أمر نسبي ، فالكامل مثلا ناقص عن الأكل ، ومن ذلك الحائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها نافضة عن المصلي ، وهل تثاب على هذا الترك لكونها مكلفة به كما تثاب المريضة على النوافل التي كان يعملها في صحته وشغل بالمرض عنها ؟ قال النووي : الظاهر أنها لا تثاب ، والفرق بينها وبين المريضة أنه كان يفعلها بنية الدوام عليها مع أهليته ، والحائض ليست كذلك . وعندى - في كون هذا الفرق مستلزما لكونها لا تثاب - وقفة ، وفي الحديث أيضا مراجعة المتعلم لمعلمه والتابع لمتبوعه فيها لا يظهر له معناه ، وفيه ما كان عليه عليه السلام من الخلق العظيم والصنع الجليل والرفق والراقة ، زاده الله تشريفا وتكريما وتعظيما

## ٧ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وقال إبراهيم : لا بأس أن تقرأ الآية . ولم ير ابن عباس بالقرأة للجنب بأسا . وكان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيائه . وقالت أم عطية : كنا نؤمر أن يخرج الحيض فيكبرن بتكبيرهم ويدعون . وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأ فاذا فيه ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة ( الآية . وقال عطاء عن جابر : حاضت عائشة فلتسكت المناسك غير الطواف بالبيت ولا تمني . وقال الحكم : إني لأذبح وأنا جنب . وقال الله تعالى ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ [ الأنعام ١٢١ ]

٣٠٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي ﷺ لا نذكر إلا الحج . فلما جئنا مرف طمئت ، فدخل حتى النبي ﷺ وأنا أبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت لوددت والله أني لم أحج العام . قال : لعلك نسيت ؟ قلت : نعم . قال « فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم ، فافعلي ما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري »

قوله ( باب تقضى الحائض ) أى تؤدي ( المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ) قيل مقصود البخارى بما ذكر في هذا الباب من الأحاديث والآثار أن الحيض وما في معناه من الجنابة لا ينافي جميع العبادات ، بل صحت معه عبادات بدنية من أذكار وغيرها ، فناسك الحج من جملة ما لا ينافيها ، إلا الطواف فقط . وفي كون هذا مراده نظر ، لأن كون مناسك الحج كذلك حاصل بالنص فلا يحتاج الى الاستدلال عليه ، والأحسن ما قاله ابن رشيد تبعا لابن بطال وغيره : إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضى الله عنها ، لانه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف ، وإنما استثناء لكونه صلاة مخصوصة ، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء ، ولم تمنع الحائض من شيء من ذلك ، فكذلك الجنب لأن حديثها أغلظ من حديثه ، ومنع القراءة ان كان

لكونه ذكراً لله فلا فرق بينه وبين ما ذكر ، وإن كان تعبداً فيحتاج إلى دليل خاص ، ولم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك ، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه ، ولهذا تمسك البخاري ومن قال بالجواز غيره كالطبري وابن المنذر ودادود بعموم حديث « كان يذكر الله على كل أحيانه » لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره ، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف . والحديث المذكور وصله مسلم من حديث عائشة ، وأورد المصنف أثر إبراهيم وهو النخعي إشعاراً بأن منع الحائض من القراءة ليس بمهما عليه ، وقد وصله الدارمي وغيره بلفظ « أربعة لا يقرءون القرآن : الجنب والحائض وعند الحلاء وفي الحمام ، إلا الآية ونحوها للجنب والحائض » ، وروى عن مالك نحو قول إبراهيم وروى عنه الجواز مطلقاً وروى عنه الجواز للحائض دون الجنب ، وقد قيل إنه قول الشافعي في القديم ، ثم أورد أثر ابن عباس ، وقد وصله ابن المنذر بلفظ « أن ابن عباس كان يقرأ ورده وهو جنب ، وأما حديث أم عطية فوصله المؤلف في العيدين . وقوله فيه « ويدعون ، كذا لاكثر الرواة ، وللكشمي « يدعين » بياء تحتانية بدل الواو ، ووجه الدلالة منه ما تقدم من أنه لا فرق بين التلاوة وغيرها ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبي سفيان في قصة هرقل وهو موصول عنده في بدء الوحي وغيره ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى الروم وهم كفار والكافر جنب ، كأنه يقول : إذا جاز مس الكتاب للجنب مع كونه مشتملاً على آيتين فكذلك يجوز له قراءته ، كذا قاله ابن رشيد . وتوجيه الدلالة منه إنما هي من حيث إنه إنما كتب إليهم ليقروه فاستلزم جواز القراءة بالنص لا بالاستنباط ، وقد أوجب من منع ذلك - وهم الجمهور - بأن الكتاب اشتمل على أشياء غير الآيتين ، فأشبه ما لو ذكر بنسب القرآن في كتاب في الفقه أو في التفسير فإنه لا يمنع قراءته ولا مسه عند الجمهور لأنه لا يقصد منه التلاوة ، ونص أحمد أنه يجوز مثل ذلك في المكتبة لمصلحة التبليغ ، وقال به كثير من الشافعية ، ومنهم من خص الجواز بالقليل كالآية والآيتين قال الثوري : لا بأس أن يعلم الرجل النصراني الحرف من القرآن عسى الله أن يهديه ، وأكره أن يعلمه الآية هو كالجنب ، وعن أحمد أكره أن يضع القرآن في غير موضعه ، وعنه إن رجي منه الهداية جاز ولا فلا ، وقال بعض من منع : لا دلالة في القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن ، لأن الجنب إنما منع التلاوة إذا قصد ما عرف أن الذي يقرأه قرآن ، أما لو قرأ في ورقة ما لا يعلم أنه من القرآن فإنه لا يمنع ، وكذلك الكافر . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : ذكر صاحب المشارك أنه وقع في رواية القابسي والنسفي وعبدوس هنا ( وبأهل الكتاب ) بزيادة واو قال : وسقطت لابي ذر والاصيل وهو الصواب . قلت : فأفهم أن الأولى خطأ لكونها مخالفة للتلاوة ، وليست خطأ ، وقد تقدم توجيه إثبات الواو في بدء الوحي . قوله ( وقال عطاء عن جابر ) هو طرف من حديث موصول عند المصنف في كتاب الأحكام وفي آخره « غير أنها لا تطوف بالبيت ولا تصل ، وأما أثر الحكم - وهو الفقيه الكوفي - فوصله البغوي في الجمعيات من روايته عن علي بن الجعد عن شعبة عنه ، ووجه الدلالة منه أن الذبح مستلزم لذكر الله بحكم الآية التي ساقها ، وفي جميع ما استدلل به نزاع يطول ذكره ، ولكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه . واستدل الجمهور على المنع بحديث علي « كان رسول الله ﷺ لا يحسبه عن القرآن شيء ، ليس الجنابة ، رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان ، وضعف بعضهم بعض رواه ، والحق أنه من قبيل الحسن يصلح للحجة ، لكن قيل : في الاستدلال به نظر ، لأنه فعل مجرد فلا يدل على تحریم ما عداه ،

وأجاب الطبري عنه بأنه محمول على الأكل جمعا بين الأدلة ، وأما حديث ابن عمر مرفوعا د لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن ، فضعيف من جميع طرقه ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة في أول كتاب الحيض ، وقولها د طمئت ، بفتح الميم وإسكان المثناة أى حضت ، ويجوز كسر الميم يقال طمئت المرأة بالفتح والكسر في الماضي طمئت بالضم في المستقبل

## ٨ - باب الاستحاضة

٣٠٦ - **عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ** قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت : قالت فاطمة بنتُ أبي حُبَيْشٍ لرسولِ اللهِ ﷺ : يا رسولَ اللهِ إني لا أطهرُ ، أفادعُ الصلاةَ ؟ فقال رسولُ اللهِ ﷺ « إنما ذلك عِرْقٌ وليسَ بالحيضةِ ، فإذا أَفْبَلَتِ الحيضَ فائترُكي الصلاةَ ، فإذا ذهبَ قَدْرُها فاعْغِلي عنكِ المَـ وَصَلِّي » .

**قوله** ( باب الاستحاضة ) تقدم أنها جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه ، وأنه يخرج من عرق يقال له العاذل بعين مهملة وذال معجمة . **قوله** ( أني لا أطهر ) تقدم في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية عن هشام وهو ابن عروة . في هذا الحديث التصريح ببيان السبب وهو قولها د اني أستحاض ، وكان عندها أن طهارة الحائض لا تعرف إلا باقطاع الدم فكانت بعدم الطهر عن اتصاله ، وكانت قد علمت أن الحائض لا تصلى فظنت أن ذلك الحكم مقترن بجريان الدم من الفرج فأرادت تحقق ذلك فقالت د أفادع الصلاة ، **قوله** ( إنما ذلك ) بكسر الكاف وزاد في الرواية الماضية د فقال لا ، **قوله** ( وليس بالحيضة ) بفتح الحاء كما نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم ، وإن كان قد اختار الكسر على إرادة الحالة لكن الفتح هنا أظهر ، وقال النووي : وهو متعين أو قريب من المتعين لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض . وأما قوله د فإذا أفبلت الحيضة ، فيجوز فيه الوجهان معا جوازاً حسناً . انتهى كلامه . والذي في روايتنا بفتح الحاء في الموضعين . والله أعلم . **قوله** ( فاعغلي عنكِ الدم وصلي ) أى بعد الاغتسال كما سيأتي التصريح به في باب إذا حاضت في شهر ثلاث حيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة في هذا الحديث قال في آخره د ثم اغتسلي وصلي ، ولم يذكر غسل الدم . وهذا الاختلاف واقع بين أصحاب هشام ، منهم من ذكر غسل الدم ولم يذكر الاغتسال ومنهم من ذكر الاغتسال ولم يذكر غسل الدم ، وكلهم ثقات وأحاديثهم في الصحيحين ، فيحمل على أن كل فريق اختصر أحد الأمرين لوضوحه عنده . وفيه اختلاف ثالث أشرنا إليه في باب غسل الدم من رواية أبي معاوية فذكر مثل حديث الباب وزاد د ثم توضئي لكل صلاة ، ورددنا هناك قول من قال إنه مدرج ، وقول من جزم بأنه موقوف على عروة ، ولم ينفرد أبو معاوية بذلك فقد رواه النسائي من طريق حماد بن زيد عن هشام وادعى أن حمادا تفرد بهذه الزيادة ، وأوماً مسلم أيضاً الى ذلك ، وليس كذلك ، فقد رواه الدارمي من طريق حماد بن سلة والسراج من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن هشام ، وفي الحديث دليل على أن المرأة إذا ميزت دم الحيض من دم الاستحاضة تعتبر دم الحيض وتعمل على إقباله ولإدباره ، فإذا انقضى قدره اغتسلت عنه ثم صار حكم دم الاستحاضة حكم الحدث فتوضأ لكل صلاة ، لكننا لا نصلي

بذلك الوضوء أكثر من فريضة واحدة مؤداة أو مقضية لظاهر قوله « ثم توضئ لكل صلاة » ، وبهذا قال الجمهور ، وعند الحنفية أن الوضوء متعلق بوقت الصلاة فلها أن تصلئ به الفريضة الحاضرة وما شئت من الفوائت ما لم يخرج وقت الحاضرة ، وعلى قولهم المراد بقوله « وتوضئ لكل صلاة » ، أى لوقت كل صلاة ، ففيه مجاز الخلف ويحتاج الى دليل . وعند المالكية يستحب لها الوضوء لكل صلاة ولا يجب إلا يحدث آخر ، وقال أحد وإسحق : إن اغتسلت لكل فرض فهو أحوط . وفيه جواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافتها للرجل فيما يتعلق بأحوال النساء ، وجواز سماع صوتها للحاجة . وفيه غير ذلك . وقد استنبط منه الرازي الحنفى أن مدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة لقوله « قدر الايام التى كنت تحيضين فيها » ، لأن أقل ما يطلق عليه لفظ « أيام » ثلاثة وأكثره عشرة فأما دون الثلاثة فأنما يقال يومان ويوم وأما فوق عشرة فأنما يقال أحد عشر يوما وهكذا الى عشرين ، وفى الاستدلال بذلك نظر

### ٩ - باب غسل دم الحيض

٣٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبى بكر أنها قالت : سألت امرأة رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، أرايت إحدانا إذا أصاب ثوبها الدم من الحيضة كيف تصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ « إذا أصاب ثوب إحداكن الدم من الحيضة فلتقرصه ثم لتنفضه بماء ثم لتصلئ فيه »

( باب غسل دم الحيض ) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة فى كتاب الوضوء وهى غسل الدم ، وقد تقدم الكلام هناك على حديث أسماء هذا ، أخرجه هناك من رواية يحيى القطان عن هشام ، وإسناد هذا ، الرواية كالتى قبلها مدنيون سرى شيخه . وفيه من الفوائد ما فى الذى قبله ، وجواز سؤال المرأة عما يستحي من ذكره ، والافصاح بذكر ما يستعذر للضرورة ، وأن دم الحيض كغيره من الدماء فى وجوب غسله . وفيه استحباب فرك النجاسة اليابسة ليون غسلها

٣٠٨ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرنى ابن وهب قال أخبرنى عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عائشة قالت : كانت إحدانا تحيض ثم تقترص الدم من ثوبها عند طهرها فتغسله وتنضج على سائرهم ثم تصلئ فيه

**قوله** (حدثنا أصبغ) هو وشيخه رشيخ شيخه الثلاثة مصريون ، والباقيون وهم ثلاثة أيضا مدنيون . **قوله** (كانت إحدانا) أى أزواج النبي ﷺ ، وهو محمول على أنهن كن يصنعن ذلك فى زمنه ﷺ ، وبهذا يلتحق هذا الحديث بحكم المرفوع ، ويؤيده حديث أسماء الذى قبله ، قال ابن بطلان : حديث عائشة يفصر حديث أسماء وأن المراد بالنضج فى حديث أسماء الغسل ، وأما قول عائشة « وتنضج على سائرهم » ، فأنما فعلت ذلك دفعا للوسوسة ، لأنه قد بان فى سياق حديثها أنها كانت تغسل الدم لا بعضه ، وفى قولها « ثم تصلئ فيه » ، إشارة الى امتناع الصلاة فى الثوب النجس . **قوله** ( ثم تقترص الدم ) بالقاف والصاد المهملة بوزن تفتعل أى تغسله باطراف أصابعها . وقال ابن الجوزى : مستأنه



تقطع كأنها تحوزة دون باقي المواضع ، والاول أشبه بحديث أسماء . قوله ( عند طهرها ) كذا في أكثر الروايات ، وللمستعمل والحموى « عند طهره » ، أى الثوب ، والمعنى عند إرادة تطهيره . وفيه جواز ترك النجاسة في الثوب عند عدم الحاجة الى تطهيره

### ١٠ - باب الاعتكاف للمستحاضة

٣٠٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ مَعَهُ بَعْضُ نِسَائِهِ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَرَى الدَّمَ ، فَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطَّلْتَ تَحْتَهَا مِنَ الدَّمِ . وَزَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ رَأَتْ مَاءَ الْمُصْفَرِّ فَقَالَتْ : كَانَ هَذَا شَيْءًا كَانَتْ فَلَانَةٌ تَجِدُهُ

[ الحديث ٣٠٩ - أخرجه في : ٣١٠ ، ٣١١ ، ٢٠٣٢ ]

٣١٠ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ فَكَانَتْ تَرَى الدَّمَ وَالْصُّفْرَةَ وَالطَّلْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي

٣١١ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ اعْتَكَفَتْ وَهِيَ مُسْتَحَاضَةٌ

**قوله** ( باب اعتكاف المستحاضة ) أى جوازه . قوله ( حدثنا خالد بن عبد الله ) هو الطحان الواسطي ، وشيخه خالد هو ابن مهران الذي يقال له الحذاء بالحاء المهملة والذال المعجمة المثقلة ، ومدار الحديث المذكور عليه ، وعكرمة هو مولى ابن عباس . قوله ( بعض نسائه ) قال ابن الجوزي : ما عرفنا من أزواج النبي ﷺ من كانت مستحاضة ، قال : والظاهر أن عائشة أشارت بقولها من نسائه أى النساء المتعلقات به وهى أم حبيبة بنت جحش أخت زينب بنت جحش . قلت : يرد هذا التأويل قوله في الرواية الثانية « امرأة من أزواجه » وقد ذكرها الحميدي عقب الرواية الاولى فما أدري كيف غفل عنها ابن الجوزي ، وفي الرواية الثالثة « بعض أمهات المؤمنين » ومن المستبعد أن تعتكف معه ﷺ امرأة غير زوجته وان كان لها به تعلق . وقد حكى ابن عبد البر أن بنات جحش الثلاث كن مستحاضات : زينب أم المؤمنين وحمزة زوج طلحة وأم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وهى المشهورة منهن بذلك ، وسيأتى حديثها في ذلك . وذكر أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة « استحيضت زينب بنت جحش فقال لها النبي ﷺ اغتسلي لكل صلاة » وكذا وقع في الموطأ أن زينب بنت جحش استحيضت ، وجزم ابن عبد البر بأنه خطأ لأنه ذكر أنها كانت تحت عبد الرحمن بن عوف والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف إنما هى أم حبيبة أختها . وقال شيخنا الإمام البلقيني : يحمل على أن زينب بنت جحش استحيضت وقتنا بخلاف أختها فان استحاضتها دامت . قلت : وكذا يحمل على ما سأذكره في حق سودة وأم سلمة والله أعلم . وقرأت بخط مغلطاي في عد المستحاضات في زمن النبي ﷺ قال : وسودة بنت زمعة ذكرها العلامة بن المسيب عن الحكم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، فلعلها هى المذكورة . قلت : وهو حديث ذكره أبو داود

من هذا الوجه تطبيقاً وذكر البيهقي (١) أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً . قلت : لكنه مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حديثه به . وقرأت في السنن لسعيد بن منصور : حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد هو الخذاء عن عكرمة أن امرأة من أزواج النبي ﷺ كانت معتكفة وهي مستحاضة . قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها . قلت : وهذا أولى ما فسرت به هذه المرأة لاتحاد المخرج . وقد أرسله إسماعيل بن علية عن عكرمة ، ووصله خالد الطحان وي زيد بن زريع وغيرهما بذكر عائشة فيه ، ورجح البخاري الموصول فأخرجه . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن علية هذا الحديث كما أخرجه سعيد بن منصور بدون تسمية أم سلة . والله أعلم . قوله ( من الدم ) أي لاجل الدم . قوله ( وزعم ) هو معطوف على معنى العنقة أي حدثني عكرمة بكذا وزعم كذا ، وأبعد من زعم أنه مطلق . قوله ( كأن ) بالهمز وتشديد النون . قوله ( فلانة ) الظاهر أنها تعني المرأة التي ذكرتها قبل . ورأيت على حاشية نسخة صحيحة من أصل أبي ذر ما نصه : فلانة هي رمة أم حبيبة بنت أبي سفيان ، فإن كان ثابتاً فهو قول ثالث في تفسير المهمة ، وعلى ما زعم ابن الجوزي من أن المستحاضة ليست من أزواجه فقد روى أن زينب بنت أم سلة استحيضت ، روى ذلك البيهقي والإسماعيلي في جمعه حديث يحيى بن أبي كثير ، لكن الحديث في سنن أبي داود من حكاية زينب عن غيرها وهو أشبه ، فإنها كانت في زمنه ﷺ صغيرة لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وأسماء بنت عميس حكاها الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها . قلت : وهو عند أبي داود على الستردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش ، وهاتان هما به ﷺ تعلق ، لأن زينب ربيته وأسماء أخت امرأته ميمونة لأبها ، وكذا لحنه وأم حبيبة به تعلق وحديثهما في سنن أبي داود ، فهؤلاء سبع يمكن أن تفسر المهمة بأحدهن . وأما من استحيض في عهده ﷺ من الصحابات غيرهن فحجة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً ، وأسماء بنت مرثد ذكرها البيهقي وغيره ، وبادية بنت غيلان ذكرها ابن منده ، وفاطمة بنت أبي حبيش وقصتها عن عائشة في الصحيحين ، ووقع في سنن أبي داود عن فاطمة بنت قيس فظن بعضهم أنها القرشية القهريّة والصواب أنها بنت أبي حبيش واسم أبي حبيش قيس ، فهؤلاء أربع نسوة أيضاً وقد كلن هشراً بخلف زينب بنت أبي سلة . وفي الحديث جواز مكث المستحاضة في المسجد وصحة اعتكافها وصلاتها وجواز حديثها في المسجد عند أمن التلويث . ويلتحق بها دائم الحديث ومن به جرح بسيل

## ١١ - باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه ؟

٣١٢ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا إبراهيم بن نافع عن ابن أبي نعيم عن مجاهد قال : قالت عائشة ما كان لإحدائنا إلا ثوبٌ واحدٌ تحيضُ فيه فإذا أصابه شيءٌ من دمٍ قالت يريقها فتصمته بظفرها

**قوله** ( باب هل تصلّي المرأة في ثوبٍ حاضت فيه ) قبل مطابقة الترجمة لحديث الباب أن من لم يكن لها إلا ثوب واحد تحيض فيه فن المعلوم أنها تصلّي فيه لكن بعد تطهيره ، وفي الجمع بينه وبين حديث أم سلة الماضي الدال على

(١) في طبعة بولاق : كنّا في نسخ ، وفي نسخ أخرى : السجلى ، بدله

أنه كان لها ثوب مخض بالحيض أن حديث عائشة محمول على ما كان في أول الأمر وحديث أم سلمة محمول على ما كان بعد اتساع الحال ، ويحتمل أن يكون مراد عائشة بقولها « ثوب واحد ، مختص بالحيض ، وليس في سياقها ما ينفي أن يكون لها غيره في زمن الطهر فيوافق حديث أم سلمة ، وليس فيه أيضا أنها صلت فيه فلا يكون فيه حجة لمن أجاز إزالة النجاسة بغير الماء ، وإنما أزال الدم بريقها لينذهب أثره ولم تقصد تطهيره ، وقد مضى قبل بياب عنها ذكر الغسل بعد القرص قالت « ثم تصلى فيه ، فدل على أنها عند إرادة الصلاة فيه كانت تغسله . وقولها في حديث الباب « قالت بريقها ، من إطلاق القول على الفعل ، وقولها « فصعته ، بالصاد والعين المهملتين المفتوحتين أى حكته وفركته بظفرها ، ورواه أبو داود بالقاف بدل الميم ، والقصع الدالك . ووقع في رواية له من طريق عطاء عن عائشة بمعنى هذا الحديث « ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصعه بظفرها ، فعلى هذا فيحمل حديث الباب على أن المراد دم يسير يعنى عن مثله ، والتوجيه الأول أقوى . ( فائدة ) : طعن بعضهم في هذا الحديث من جهة دعوى الانقطاع ، ومن جهة دعوى الاضطراب . فاما الانقطاع فقال أبو حاتم : لم يسمع مجاهد من عائشة ، وهذا مردود ، فقد وقع التصريح بسماعه منها عند البخارى في غير هذا الاسناد ، وأثبتته على بن المدينى ، فهو مقدم على من نفاه . وأما الاضطراب فلرواية أبي داود له عن محمد بن كثير عن إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم بدل ابن أبي نجيح ، وهذا الاختلاف لا يوجب الاضطراب لأنه محمول على أن إبراهيم بن نافع سمعه من شيخين ، ولو لم يكن كذلك فأبو نعم شيخ البخارى فيه أحفظ من محمد بن كثير شيخ أبي داود فيه ، وقد تابع أبا نعم خلاد بن يحيى وأبو حذيفة والنعمان بن عبد السلام فرجحت روايته ، والرواية المرجوحة لا تؤثر في الرواية الراجحة . والله أعلم

## ١٢ - باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض

٣١٣ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة - قال أبو عبد الله : أو هشام بن حسان عن حفصة - عن أم عطية عن النبي ﷺ قالت : كنا ننهي أن نئخذ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا نكتمحل ولا نطيب ولا نلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من يحضها في نبذة من كست أظفار . وكنا ننهي عن اتباع الجنائز . قال : ورواه هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية عن النبي ﷺ

[ الحديث ٣١٢ - أطرافه في : ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ٥٣٤٠ ، ٥٣٤١ ، ٥٣٤٢ ، ٥٣٤٣ ]

**قوله** ( باب الطيب للمرأة ) المراد بالترجمة أن تطيب المرأة عند الغسل من الحيض متأكد بحيث أنه رخص للحادة التي حرم عليها استعمال الطيب في شيء منه مخصوص . **قوله** ( عن أيوب عن حفصة عن أم عطية ) زاد المستمل وكريمة « قال أبو عبد الله ، أى المصنف » أو هشام بن حسان عن حفصة عن أم عطية ، كأنه شك في شيخ حماد أهو أيوب أو هشام ، ولم يذكر ذلك باقي الرواة ولا أصحاب المستخرجات ولا الأطراف ، وقد أورد المصنف هذا الحديث في كتاب الطلاق بهذا الاسناد فلم يذكر ذلك . **قوله** ( كنا ننهي ) بضم النون الأولى وفاعل النهى النبي ﷺ كما دلت عليه رواية هشام المعلقة المذكورة بعد ، وهذا هو السر في ذكرها . **قوله** ( نئخذ ) بضم النون وكسر

المهمة من الاحداد وهو الامتناع من الزينة . قوله ( الا على زوج ) كذا للاكثر ، وفي رواية المستمل والحموى  
 و إلا على زوجها ، والأولى موافقة للفظ ونجد ، وتوجيه الثانية أن الضمير يعود على الواحدة المندرجة في قولها  
 كنا نهي ، أى كل واحدة منهن . قوله ( ولا نكسحل ) بالرفع والنصب أيضا على العطف ، ودلا ، زائدة ، وأكد  
 بها لأن في النهي معنى التثني . قوله ( ثوب عصب ) بفتح العين وسكون الصاد المهملتين ، قال في المحكم : هو ضرب  
 من برود العين يعصب غزله أى يجمع ثم يصبغ ثم ينسج ، وسيأتى الكلام على أحكام الحادة في كتاب الطلاق إن  
 شاء الله تعالى . قوله ( في نبذة ) أى قطعة . قوله ( كست أظفار ) كذا في هذه الرواية قال ابن التين صوابه د قسط  
 ظفار ، كذا قال ، ولم أر هذا في هذه الرواية ، لكن حكاه صاحب المشرق ، ووجهه بأنه منسوب الى ظفار مدينة  
 معروفة بسواحل اليمن يجلب اليها القسط الهندي ، وحكى في ضبط ظفار وجهين كسر أوله وصرفه أو فتحه والبناء  
 بوزن قطام ، ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه د من قست او أظفار ، بأثبت د أو ، وهى للتخيير ، قال في  
 المشرق : القسط بخور معروف وكذلك الأظفار ، قال في البارع : الأظفار ضرب من العطر يشبه الظفر . وقال  
 صاحب المحكم : الظفر ضرب من العطر أسود مغلف من أصله على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور والجمع أظفار ،  
 وقال صاحب العين : لا واحد له . والكست بضم الكاف وسكون المهملة بعدها مثناة هو القسط ، قاله المصنف  
 في الطلاق ، وكذا قاله غيره ، وحكى المفضل بن سلية أنه يقال بالكاف والطاء أيضا ، قال النووى : ليس القسط  
 والظفر من مقصود التطيب ، وإنما رخص فيه للحادة اذا اغتسلت من الحيض لازالة الرائحة الكريهة ، قال المهلب :  
 رخص لها في التبخر لدفع رائحة الدم عنها لما تستقبله من الصلاة . وسيأتى الكلام على مسألة اتباع الجنائز في موضعه  
 إن شاء الله تعالى . قوله ( وروى ) كذا لابي ذر ، ولغيره د ورواه ، أى الحديث المذكور ، وسيأتى موصولا  
 عند المصنف في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى من حديث هشام المذكور ، ولم يقع هذا التعليق في رواية المستمل ،  
 وأغرب الكرمانى فجوز أن يكون قائل د ورواه ، حماد بن زيد المذكور في أول الباب فلا يكون تعليقا

### ١٣ - باب ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض وكيف تغتسل وتأخذ فرصة ممسكة فتتبع أثر الدم

٣١٤ - حدثنا يحيى قال حدثنا ابن عيينة عن منصور بن صفية عن أمه عن عائشة أن امرأة سألت النبي  
 ﷺ عن سلبها من الحيض فأمرها كيف تغتسل قال « خذى فرصة من مسك فتطهرى بها . قالت ، كيف تطهرى ؟  
 قال : تطهرى بها . قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، تطهرى . فاجتنبئتها إلى قلت تتبعمي بها أثر الدم

[ الحديث ٣١٤ - طرفاه في : ٣١٥ ، ٣٣٧ ]

قوله ( باب ذلك المرأة نفسها . . الى آخر الترجمة ) قيل : ليس في الحديث ما يطابق الترجمة لانه ليس فيه كيفية  
 الغسل ولا الدلك . وأجاب الكرمانى تبعاً لغيره بأن تتبع أثر الدم يستلزم الدلك ، وبأن المراد من كيفية الغسل  
 الصفة المختصة بغسل الحيض وهى التطيب لا نفس الاغتسال انتهى . وهو حسن على ما فيه من كلفة ، وأحسن منه أن  
 المصنف جرى على عادته في الترجمة بما تضمنه بعض طرق الحديث الذى يورده وإن لم يكن المقصود منصوفا فسيا

ساقه . وبيان ذلك أن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق ابن عينة عن منصور التي أخرجه منها المصنف ، فذكر بعد قوله كيف تغتسل ، ثم تأخذ ، زاد ، ثم ، الدالة على تراخي تعليم الأخذ عن تعليم الاغتسال ، ثم رواه من طريق أخرى عن صفية عن عائشة وفيها شرح كيفية الاغتسال المسكوت عنها في رواية منصور ولفظه ، فقال تأخذ احداً من ماءها وسدرتها قططر فتحمس الطهور ، ثم تصب على رأسها فتدلكه دللكاً شديداً حتى تبلغ شتون رأسها - أى أصوله - ثم تصب عليها الماء ، ثم تأخذ فرصة ، فهذا مراد الترجمة لاشتغالها على كيفية الغسل والدلك ، وإنما لم يخرج المصنف هذه الطريق لكونها من رواية إبراهيم بن مهاجر عن صفية وليس هو على شرطه . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخي كما جزم به ابن السكن في روايته عن الفربري ، وقال البيهقي : هو يحيى بن جعفر ، وقيل إنه وقع كذلك في بعض النسخ . قوله ( عن منصور بن صفية ) هي بنت شيبه بن عثمان بن أبي طلحة العبدري ، نسب إليها لشهرتها ، واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة العبدري ، وهو من ربهط زوجته صفية ، وشيبة له محبة ولها أيضا ، وقتل الحارث بن طلحة بأحد ، ولعبد الرحمن رؤية ، ووقع التصريح بالسباح في جميع السند عند الحميدي في مسنده . قوله ( أن امرأة ) زاد في رواية وهيب ، من الانصار ، وسماها مسلم في رواية أبي الاحوص عن إبراهيم بن مهاجر أسماء بنت شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين ثم اللام ، ولم يسم أباه في رواية غندر عن شعبة عن إبراهيم ، وروى الخطيب في المهمات من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة هذا الحديث فقال : أسماء بنت يزيد بن السكن بالمهمل والنون الانصارية التي يقال لها خطيبة النساء ، وتبعه ابن الجوزي في التلخيص والدمياطي وزاد أن الذي وقع في مسلم تصحيف لانه ليس في الانصار من يقال له شكل ، وهو رد للرواية الثابتة بغير دليل ، وقد يحتمل أن يكون شكل لقباً لا اسماً ، والمشهور في المسانيد والجوامع في هذا الحديث أسماء بنت شكل كما في مسلم ، أو أسماء بغير نسب كما في أبي داود ، وكذا في مستخرج أبي نعيم من الطريق التي أخرجه منها الخطيب ، وحكى النووي في شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح واقفه أعلم . قوله ( فأمرها كيف تغتسل قال : خذي ) قال الكرماني هو بيان لقولها وأمرها ، فإن قيل كيف يكون بياننا للاغتسال والاغتسال صب الماء لا أخذ الفرصة ؟ فالجواب أن السؤال لم يكن عن نفس الاغتسال لانه معروف لكل أحد ، بل كان لقدراً زائداً على ذلك . وقد سبقه الى هذا الجواب الرافعي في شرح المسند وابن أبي جرة ووفقاً مع هذا اللفظ الوارد مع قطع النظر عن الطريق التي ذكرناها عند مسلم الدالة على أن بعض الرواة اختصر أو اقتصر والله أعلم . قوله ( فرصة ) بكسر الفاء وحكى ابن سيده ثلثتها وباسكان الراء وإهمال الصاد : قطعة من صرف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكاه أبو عبيد وغيره ، وحكى أبو داود أن في رواية أبي الاحوص : فرصة ، بفتح القاف ، ووجه المنذرى فقال : يعنى شيئاً يسيراً مثل الفرصة بطرف الاصبعين انتهى . وهم من عزاء هذه الرواية للبخاري ، وقال ابن قتيبة : هي : فرصة بفتح القاف وبالضاد المعجمة . وقوله : من مسك ، بفتح الميم والمراد قطعة جلد ، وهي رواية (١) من قاله بكسر الميم ، واحتج بأنهم كانوا في ضيق يتمتع معه أن يتمتعوا المسك مع غلاء ثمنه . وتبعه ابن بطال . وفي المشارق أن أكثر الروايات بفتح الميم . ورجح النووي الكسر وقال : ان الرواية الاخرى وهي قوله : فرصة بمسكة ، تدل عليه ، وفيه نظر

(١) كذا في النسخ ، ولله ، وهي كرواية ،

لأن الخطأ ، قال : يحتمل أن يكون المراد بقوله « ممسكة » ، أى مأخوذة باليد ، قال أمسكته ومسكته . لكن يبقى الكلام ظاهر الركة لأنه يصير هكذا : خذى قطعة مأخوذة . وقال الكرماني : صنع البخارى يشعر بأن الرواية عنده بفتح الميم حيث جعل للأمر بالطيب بابا مستقلا انتهى ، واقتصار البخارى فى الترجمة على بعض ما دلت عليه لا يدل على نفي ما عداه ، ويقوى رواية الكسر وأن المراد التطيب ما فى رواية عبد الرزاق حيث وقع عنده « من ذرية » ، وما استبعده ابن قتيبة من امتحان المسك ليس بعيدا عما عرف من شأن أهل الحجاز من كثرة استعمال الطيب ، وقد يكون المأمور به من يقدر عليه ، قال النووى : والمقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح ، وقيل لكونه أسرع الى الحبل حكاها الماوردى قال : فعلى الأول إن فقدت المسك استعملت ما يخلفه فى طيب الريح ، وعلى الثانى ما يقوم مقامه فى إسراع العلوق . وضعف النووى الثانى وقال : لو كان صحيحا لاختصت به المروجة ، قال : وإطلاق الأحاديث يرد ، والصواب أن ذلك مستحب لكل مفصلة من حيض أو نفاس ، ويكره تركه للقادة ، فإن لم تجد مسكا قطيبا ، فإن لم تجد فزبلا كالطين وإلا فالماء كاف ، وقد سبق فى الباب قبله أن الحادة تبخر بالقسط فيجزيها . قوله ( فتطهرى ) قال فى الرواية التى بعدما « توضئى » أى تنظئ . قوله ( سبحان الله ) زاد فى الرواية الآتية « استحي وأعرض » ، والاسماعيلي « فلما رأته استحيى عليها » ، وزاد الدارمي « وهو يسمع فلا ينكر » . قوله ( أثر الدم ) قال النووى : المراد به عند العلماء الفرج ، وقال الحاملي : يستحب لها أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها ، قال : ولم أره لغيره ، وظاهر الحديث حجة له . قلت : ويصرح به رواية الاسماعيل « تنبئى بها مواضع الدم » . وفى هذا الحديث من الفوائد التسليح عند التعجب ، ومعناه هنا كيف يخفى هذا الظاهر الذى لا يحتاج فى فهمه الى فكر ؟ وفيه استحباب الكنايات فيما يتعلق بالعورات . وفيه سؤال المرأة العالم عن أحوالها التى يحتشم منها ، ولهذا كانت عائشة تقول فى نساء الانصار « لم يمنعن الحياء أن يتفقهن فى الدين » ، كما أخرجه مسلم فى بعض طرق هذا الحديث ، وتقدم فى العلم معلقا . وفيه الاكتفاء بالتعريض والاشارة فى الأمور المستهجنة ، وتكرير الجواب لإفهام السائل ، وانما كرره مع كونها لم يفهمه أولا لأن الجواب به يؤخذ من إعراضه بوجهه عند قوله « توضئى » أى فى المحل الذى يستحي من مواجهة المرأة بالتصريح به ، فاكثرت بلسان الحال عن لسان المقال ، وفهمت عائشة رضى الله عنها ذلك عنه فتولت تعليمها . وبوب عليه المصنف فى الاعتصام « الاحكام التى تعرف بالدلائل » . وفيه تفسير كلام العالم بنحضرتة لمن خفى عليه إذا عرف أن ذلك يعجبه . وفيه الأخذ عن المفضول بحضرة الفاضل . وفيه صحة العرض على المحدث إذا أقره ولو لم يقل عقبه نعم ، وأنه لا يشترط فى صحة التحمل فهم السامع لجميع ما يسمعه . وفيه الرفق بالمتعلم وإقامة العذر لمن لا يفهم . وفيه أن المرء مطلوب بستر عيوبه وإن كانت مما جيل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة . وفيه حسن خلقه ﷺ وعظيم حلمه وحياته . زاده الله شرفا

## ١٤ - باب غسل الحيض

٣١٥ - حدثنا مسلم قال حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة أن امرأة من الانصار قالت للنبي ﷺ : كيف أغتسل من الحيض ؟ قال « خذى فرصة ممسكة فتوضئى ثلاثا » ثم إن النبي ﷺ

استحى فأعرض بوجهه أو قال : توسى بها . فأخذها فحذبتها فأخبرتها بما يريد النبي ﷺ

**قوله** ( باب غسل المحيض ) تقدم توجيهه في الترجمة التي قبله . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، ومنصور هو ابن صفية المذكور في الإسناد قبله . **قوله** ( وتوضي ثلاثا ) يحتمل أن يتعلق قوله ثلاثا ، بتوضي أي كوري الوضوء ثلاثا ، ويحتمل أن يتعلق يقال ويؤيده السياق المتقدم ، أي قال لها ذلك ثلاث مرات . **قوله** ( أو قال ) كذا وقع بالفك في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن عساكر د وقال ، بالواو العاطفة ، والاولى أظهره وعمل التردد في لفظ د بها ، هل هو ثابت أم لا ، أو التردد واقع بينه وبين لفظ د ثلاثا ، والله أعلم

#### ٩٥ - باب امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض

٣١٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم **حدثنا** ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت : أهانت مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فكنت ممن تمتع ولم يسق الهدى . فزعمت أنها حاضت ولم تطهر حتى دخلت ليلة عرفة فقالت : يا رسول الله هذه ليلة عرفة ، وإنما كنت تمتع بممرة . فقال لها رسول الله ﷺ « انقضي رأسك وامتنطي وأمسكي عن عمرتك » ففعلت . فلما قضيت الحج أسر عبد الرحمن ليلة الحصة فأعمرني من التمتع ، مكان عمرتي التي نسكت

**قوله** ( باب امتشاط المرأة . حدثنا إبراهيم ) هو ابن سعد . **قوله** ( انقضي رأسك ) أي حلى ضفره ( وامتنطي ) قيل ليس فيه دليل على الترجمة قاله الداودي ومن تبعه ، قالوا : لأن أمرها بالامتشاط كان للإهلال وهي حائض لا عند غسلها ، والجواب أن الإهلال بالحج يقتضي الاغتسال لأنه من سنة الإحرام ، وقد ورد الأمر بالاغتسال صريحا في هذه النصة فيما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ولفظه « فأغتسل ثم أهلى بالحج » ، فكأن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما تضمنه بعض طرق الحديث وإن لم يكن منصوفا فيما ساقه ، ويحتمل أن يكون الداودي أراد بقوله « لا عند غسلها » أي من الحيض ولم يرد نفي الاغتسال مطلقا ، والحامل له على ذلك ما في الصحيحين أن عائشة إنما طهرت من حيضها يوم النحر فلم تغتسل يوم عرفة إلا للإحرام ، وأما ما وقع في مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أنها حاضت بسرف وتطهرت بعرفة فهو محمول على غسل الإحرام جمعا بين الروایتين ، وإذا ثبت أن غسلها إذ ذاك كان للإحرام استفيد معنى الترجمة من دليل الخطاب لأنه إذا جاز لها الامتشاط في غسل الإحرام وهو مندوب كان جوازه لفصل الحيض وهو واجب أولى . **قوله** ( أمر عبد الرحمن ) يعني ابن أبي بكر ، وليلة الحصة بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في المحصب ، وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة . **قوله** ( التي نسكت ) كذا للاكثر ، مأخوذ من النسك . وفي رواية أبي زيد المروزي « سك » بخفف النون وتشديد آخره أي عنها ، والقابسي بمعجمة والتخفيف ، والضمير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات ، وفي السياق التفات آخر بعد التفات ، وهو ظاهر للتأمل

#### ٩٦ - باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض

٣١٧ **حدثنا** عبيد بن إسماعيل قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : خرجنا

مُوافينَ لَهلالِ ذِي الْحِجَّةِ ، فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُهَلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيُهَلِّ ، فَإِنِّي لَوَلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ . فَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِعُمْرَةٍ ، وَأَهَلَّ بَعْضُهُمْ بِحَجٍّ ، وَكُنْتُ أَنَا مِمَّنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ . فَأَدْرَكَنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، فَشَكَّوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ « دَعَى عُمَرَ بْنَ تَلْحَظِي رَأْسِكَ وَامْتَشِطِي وَأَهْلِي بِحَجٍّ . فَفَعَلْتُ . حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ الْحَضِيَّةِ أَرْسَلَ مَعِيَ أَخِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَخَرَجْتُ إِلَى التَّعِيمِ . فَأَهْلَيْتُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمَرَى . قَالَ هِشَامٌ : وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدًى وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ

قوله ( باب نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض ) أى هل يجب أم لا ؟ وظاهر الحديث الوجوب ، وبه قال الحسن وطاوس في الحائض دون الجنب ، وبه قال أحمد ، ورجح جماعة من أصحابه أنه للاستحباب فيها ، قال ابن قدامة : ولا أعلم أحدا قال بوجوبه فيها إلا ما روى عن عبد الله بن عمرو . قلت : وهو في مسلم عنه ، وفيه إنكار عائشة عليه الأمر بذلك ، لكن ليس فيه تصريح بأنه كان يوجب . وقال النووي : حكاه أصحابنا عن النخعي ، واستدل الجمهور على عدم الوجوب بحديث أم سلمة قالت : يا رسول الله إنى امرأة أشد ضغف رأسى فأفلقه لنسل الجنابة ؟ قال : لا ، رواه مسلم وفي رواية له « للحيضة والجنابة ، وحلوا الأمر في حديث الباب على الاستحباب جمعا بين الروایتين ، أو يجمع بالتفصيل بين من لا يصل الماء إليها إلا بالنقض فيلزم والافلا . قوله ( فليهل ) في رواية الأصيل « فليهل ، بلام واحدة مشددة . قوله ( لأحلت ) في رواية كريمة والحموى « لأهلت ، بالهاء ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث والذي قبله في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب مُحَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّقَةٍ

٣١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَلَّ بِالرَّحِمِ مَلَكًا يَقُولُ : يَا رَبِّ نُطْفَةٍ ، يَا رَبِّ عُلْقَةٍ ، يَا رَبِّ مُضْغَةٍ . فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْضَى خَلْقَهُ قَالَ : أَذْكَرٌ أَمْ أُنْثَى ؟ شَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ ؟ فَمَا الرِّزْقُ ، وَالْأَجَلُ ؟ فَيُكْتُبُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ

[ الحديث ٣١٨ - طرفاه في : ٣٣٣ ، ٦٥٩٠ ]

قوله ( باب مُحَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّقَةٍ ) رويناه بالاضافة أى باب تفسير قوله تعالى ( عُلْقَةٍ وَغَيْرِ مُحَلَّقَةٍ ) وبالتنوين وتوجيه ظاهر . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، وعبيد الله بالتصغير ابن أبي بكر بن أنس بن مالك . قوله ( إن الله عز وجل وكل بالرحم ملكا يقول : يا رب نطفة ، يا رب علقة ، يا رب مضغة . فإذا أراد أن يقضى خلقه قال : أذكراً أم أنثى ؟ شقي أم سعيد ؟ فما الرزق ، والأجل ؟ فيكتب في بطن أمه ) رواه أحمد ، وفي رواية القاسمى بالنصب أى خلقه يا رب نطفة ، ونداء الملك بالأمور الثلاثة ليس في دفعة واحدة بل بين كل حالة وحالة مدة تبين من حديث ابن مسعود الآتي في كتاب القدر أنها أربعون يوماً ، وسيأتى الكلام هناك على بقية فوائد حديث أنس هذا ، والجمع بينه وبين ما ظاهره التعارض من حديث ابن مسعود المذكور ، ومناسبة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث المذكور مفسر للآية ، وأوضح منه سياقه : رواه



الطبري من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن غلقمة عن ابن مسعود قال : « إذا وقعت النطفة في الرحم بمث الله ملكا فقال : يارب مخلقة أو غير مخلقة ؟ فإن قال غير مخلقة بحمها الرحم دما ، وإن قال مخلقة قال : يارب فما صفة هذه النطفة ؟ فذكر الحديث وإسناده صحيح ، وهو موقوف لفظا مرفوع حكما ، وحكى الطبري لأهل التفسير في ذلك أقوالا وقال : الصواب قول من قال المخلقة المصورة خلقا تاما ، وغير المخلقة السقط قبل تمام خلقه ، وهو قول مجاهد والشعبي وغيرهما . وقال ابن بطال : غرض البخاري بادخال هذا الحديث في أبواب الحيض تقوية منهج من يقول إن الحامل لا تحيض ، وهو قول الكوفيين وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وطائفة ، وإليه ذهب الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : إنها تحيض ، وبه قال إسحق ، وعن مالك روايتان . قلت : وفي الاستدلال بالحديث المذكور على أنها لا تحيض نظر ، لأنه لا يلزم من كون ما يخرج من الحامل هو السقط الذي لم يصور أن لا يكون (١) الدم الذي تراه المرأة التي يستمر حملها ليس بحيض . وما ادعاه المخالف من أنه رشح من الولد أو من فضلة غذائه أو دم فساد لعله فحتاج الى دليل ، وما ورد في ذلك من خبر أو أثر لا يثبت ، لأن هذا دم بصفات دم الحيض وفي زمن إمكانه فله حكم دم الحيض ، فن ادعى خلافه فعليه البيان . وأقوى حججهم أن استبراء الامه اعتبر بالحيض لتحقيق براءة الرحم من الحمل ، فلو كانت الحامل تحيض لم تتم البراءة بالحيض ، واستدل ابن المنير على أنه ليس بدم حيض بأن الملك موكل برحم الحامل ، والملائكة لا تدخل بيتا فيه قدر ولا يلائمها ذلك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون الملك موكلا به أن يكون حالا فيه ، ثم هو مشترك الإلزام لأن الدم كله قدر . والله أعلم

## ١٨ - باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ؟

٣١٩- **حدثنا يحيى بن بكير** قال **حدثنا** الليث عن عُمَيْل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع ، فمنا من أهل بعمرة ومنا من أهل بحج . فقَدِمْنَا مكة ، فقال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَحْرَمَ بَعْرَةَ وَلَمْ يُهْدِ فَلْيُحِلِّ ، وَمَنْ أَحْرَمَ بَعْرَةَ وَأَهْدَى فَلَا يُحِلُّ حَتَّى يُحِلَّ بِنَحْرِ هَذِيهِ . وَمَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ فَلْيُسِّمِ حَجَّهُ » . قالت : فحُضْتُ ، فَلَمْ أَزَلْ حَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ ، وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِبَعْرَةٍ ، فَأَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أَقْضِ رَأْسِي وَأَمْتَسِطَ وَأَهْلِلَ بِحَجٍّ وَأَتْرَكَ الْعُمْرَةَ ، ففَعَلْتُ ذَلِكَ حَتَّى قَضَيْتُ حَجِّي ، فبعث معي عبد الرحمن ابن أبي بكر وأمرني أن أعتَمِرَ مَكَانَ عُمَرَى مِنَ التَّنْعِيمِ

**قوله** ( باب كيف تهل الحائض بالحج والعمرة ) مراده بيان صحة إهلال الحائض ، ومعنى كيف في الترجمة الإعلام بالحال بصورة الاستفهام لا الكيفية التي يراد بها الصفة ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن الحديث غير مناسب للترجمة ، إذ ليس فيها ذكر صفة الإهلال . **قوله** ( من أهل بحج ) في رواية المستملد بحجة ، في الموضعين ، وكذا للعموى في الموضع الثاني . **قوله** ( قالت لحضت ) أى بسرف قبل دخول مكة . **قوله** ( حتى قضيت حجي ) في رواية كريمة وأبي الوقت : حجي ، والكلام على فرائد الحديث يأتي في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

(١) كذا في النسخ ، ولعله أن يكون ، بإسقاط حرف النون ليستقيم المعنى . فمثل

## ١٩ - باب إقبال الحيض وإدباره

وَكُنَّ نِسَاءً يَبْعَثْنَ إِلَى عَائِشَةَ بِالذَّرَجَةِ فِيهَا الْكُرْسِيُّ فِيهِ الصُّنْبُرَةُ فَقَوْلُ : لَا تَبْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ ، تَرِيدُ بِذَلِكَ الطَّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ . وَبَلَغَ ابْنَةُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ نِسَاءً يَدْعُونَ بِالْمَصَابِيحِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَنْظُرْنَ إِلَى الطُّهْرِ فَقَالَتْ : مَا كَانَ النِّسَاءُ يَصْنَعْنَ هَذَا . وَعَابَتْ عَلَيْهِنَّ

٣٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ أَبِي حُبَيْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضِرُ ، فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ « ذَلِكَ عِزُّ وَلَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ ، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِيَ الْعِلَاقَةَ ، وَإِذَا أُدْرَتْ فَاعْتَسَلِي وَصَلِّي »

قَوْلُهُ ( باب إقبال الحيض وإدباره ) اتفق العلماء على أن إقبال الحيض يعرف بالدفعة من الدم في وقت إمكان الحيض ، واختلفوا في إدباره فقليل : يعرف بالجفوف ، وهو أن يخرج ما يحتشى به جافاً ، وقيل بالقصة البيضاء واليه ميل المصنف كما سنوضحه . قَوْلُهُ ( وكن ) هو بصيغة جمع المؤنث ، و « نساء » بالرفع وهو بدل من الضمير نحو أكلوني البراغيث ، والتذكير في نساء للتويع ، أي كان ذلك من نوع من النساء لا من كلهن . وهذا الاثر قد رواه مالك في الموطأ عن علقمة بن أبي علقمة المدني عن أمه - واسمها مرجانة مولاة عائشة - قالت « كان النساء » . قَوْلُهُ ( بالدرجة ) بكسر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بالضم ثم السكون ، قال ابن بطال : كذا يرويه أصحاب الحديث وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بالضم ثم السكون وقال : انه تأنيذ درج ، والمراد به ما تحتشى به المرأة من قطنة وغيرها لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا . قَوْلُهُ ( الكرسف ) بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء ساكنة هو القطن . قَوْلُهُ ( فيه الصفرة ) زاد مالك من دم الحيضة . قَوْلُهُ ( فتقول ) أي عائشة . والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة هي النورة ، أي حتى تخرج القطنة بيضاء قفية لا يتخالطها صفرة ، وفيه دلالة على أن الصفرة والكدرية في أيام الحيض حيض ، وأما في غيرها فسيأتي الكلام على ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه أن القصة البيضاء علامة لانتهاء الحيض وتبين بها ابتداء الطهر ، واعترض على من ذهب إلى أنه يعرف بالجفوف ، بأن القطنة قد تخرج جافة في أثناء الأمر فلا يدل ذلك على انقطاع الحيض ، بخلاف القصة وهي ماء أبيض يدفعه الرحم عند انقطاع الحيض ، قال مالك : سألت النساء عنه فإذا هو أمر معلوم عندهن يعرفنه عند الطهر . قَوْلُهُ ( وبلغ ابنة زيد بن ثابت ) كذا وقعت مبهمة هنا ، وكذا في الموطأ حيث روى هذا الاثر عن عبد الله بن أبي بكر أي ابن محمد (١) بن عمرو بن حزم عن عمته هنا ، وقد ذكروا زيد بن ثابت من البنات حسنة وعمره وأم كلثوم وغيرهن ، ولم أر لواحده منهن رواية إلا لام كلثوم - وكانت زوج سالم بن عبد الله بن عمر - فكأنها هي المبهمة هنا . وزعم بعض الشراح أنها أم سعد قال : لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة انتهى ، وليس في ذكره لها دليل على المدعى لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة بل لم يأت لها ذكر عنده ولا عند غيره إلا من طريق عنبسة بن عبد الرحمن

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « ابن أبي محمد »

وقد كذبوه ، وكان مع ذلك يضطرب فيها فتارة يقول بنت زيد بن ثابت وتارة يقول امرأة زيد ، ولم يذكر أحد من أهل المعرفة بالنسب في أولاد زيد من يقال لها أم سعد ، وأما عمة عبد الله بن أبي بكر فقال ابن الحذاء : هي عمة بنت حزم عمة جده عبد الله بن أبي بكر ، وقيل لها عمة مجازا . قلت : لكنها صحابية قديمة روى عنها جابر بن عبد الله الصحابي ، ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد ، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة لأنه لم يدركها ، ويحتمل أن تكون المرادة عمة الحقيقية وهي أم عمرو أو أم كلثوم . والله أعلم . قوله ( يدعون ) أي يطلبين وفي رواية الكشميني ( يدعين ) وقد تقدم مثلها في باب تقضى الحائض المناسك كلها ، وقال صاحب القاموس : دعيت لغة في دعوت ، ولم ينبه على ذلك صاحب المشارق ولا المطالع . قوله ( إلى الطهر ) أي إلى ما يدل على الطهر واللام في قولها « ما كان النساء » للعهد أي نساء الصحابة ، وإنما عابت عليهن لأن ذلك يقتضي الحرج والتنطع وهو مذموم قاله ابن بطلان وغيره ، وقيل لكون ذلك كان في غير وقت الصلاة وهو جوف الليل ، وفيه نظر لأنه وقت العشاء ، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخاص من غيره فيحسن أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر ، وحديث فاطمة بنت أبي حبيش تقدم في باب الاستحاضة ، وسفيان في هذا الاسناد هو ابن عينة لأن عبد الله بن محمد وهو المسندي لم يسمع من الثوري

٣٠ - باب لا تقضى الحائض الصلاة . وقال جابرٌ وأبو سعيد عن النبي ﷺ « تدع الصلاة »

٣٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام قال حدثنا قتادة قال حدثني معاذة أن امرأة قالت لعائشة : أتجزئ إحدانا صلاتها إذا طهرت ؟ فقالت : أحرورية أنت ؟ كنا نحيض مع النبي ﷺ فلا يأمرنا به . أو قالت : فلا تفعله

قوله ( باب لا تقضى الحائض الصلاة ) نقل ابن المنذر وغيره إجماع أهل العلم على ذلك ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري عنه فقال : اجتمع الناس عليه ، وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبونه ، وعن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة ، لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره . قوله ( وقال جابر بن عبد الله وأبو سعيد ) هذا التعليق عن هذين الصحابين ذكره المؤلف بالمعنى ، فأما حديث جابر فأشار به إلى ما أخرجه في كتاب الأحكام من طريق حبيب عن عطاء عن جابر في قصة حيض عائشة في الحج وفيه « غير أنها لا تطوف ولا تصلي » ، ولمسلم نحوه من طريق أبي الزبير عن جابر ، وأما حديث أبي سعيد فأشار به إلى حديثه المتقدم في « باب ترك الحائض الصوم » وفيه « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » ؟ فإن قيل : الترجمة لعدم القضاء ، وهذان الحديثان لعدم الإيقاع ، فما وجه المطابقة ؟ أجاب الكرماني بأن الترك في قوله « تدع الصلاة » مطلق أداء وقضاء انتهى ، وهو غير متجه ، لأن منعها إنما هو في زمن الحيض فقط ، وقد وضع ذلك من سياق الحديثين ، والذي يظهر لي أن المصنف أراد أن يستدل على الترك أولا بالتعليق المذكور ، وعلى عدم القضاء بحديث عائشة ، فجعل التعليق كالمقدمة للحديث الموصل الذي هو مطابق للترجمة . والله أعلم . قوله ( حدثني معاذة ) هي بنت عبد الله العدوية ، وهي معدودة في فقهاء التابعين ، ورجال الاسناد المذكور اليها بصريون قوله ( أن امرأة قالت لعائشة ) كذا أبيهما همام ، وبين شعبة في روايته عن قتادة أنها هي معاذة الراوية أخرجه

الإسماعيل من طريقه ، وكذا لمسلم من طريق عاصم وغيره عن معاذة . **قوله** ( أتهجرى ) بفتح أوله أى أقضى ، وصلاتها بالنصب على المفعولية ، ويروى أتهجرى بضم أوله والهمز ، أى أتكنى المرأة الصلاة الحاضرة وهى طاهرة ولا يحتاج الى قضاء الفاتنة فى زمن الحيض ؟ فصلاتها على هذا بالرفع على الفاعلية ، والاولى أشهر . **قوله** ( أحرورية ) الحرورى منسوب الى حروراء بفتح الحاء وضم الراء المهملتين وبعد الواو الساكنة راء أيضا بلدة على ميلين من الكوفة ، والأشهر أنها بالمد ، قال المبرد : النسبة اليها حروراءى ، وكذا كل ما كان فى آخره ألف تأنيث ممدودة ، ولكن قيل الحرورى بحذف الزوائد ، ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حرورى لأن أول فرقة منهم خرجوا على عليّ بالبلدة المذكورة فاشتهروا بالنسبة اليها ، وهم فرق كثيرة ، لكن من أصولهم المتفق عليها بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا ، ولهذا استفهمت عائشة معاذة استفهام انكار ، وزاد مسلم فى رواية عاصم عن معاذة قتل : لا ولكنى أسأل ، أى سؤالا مجردا لطلب العلم لا للتعنّت ، وفهمت عائشة عنها طلب الدليل فاقصرت فى الجواب عليه دون التعليل ، والذي ذكره العلماء فى الفرق بين الصلاة والصيام أن الصلاة تتكرر فلم يجب قضاؤها للحرص بخلاف الصيام ، ولم يقل بأن الحائض مخاطبة بالصيام أن يفرق بانها لم تخاطب بالصلاة أصلا ، وقال ابن دقيق العيد : اكتفاء عائشة فى الاستدلال على إسقاط القضاء بكونها لم تؤمر به يحتمل وجهين : أحدهما أنها أخذت إسقاط القضاء من إسقاط الاداء فيتمسك به حتى يوجد المعارض وهو الأمر بالقضاء كما فى الصوم ، ثانيهما - قال وهو أقرب - أن الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرر الحيض منهن عنده عليه السلام ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب ، لا سيما وقد اقترن بذلك الأمر بقضاء الصوم كما فى رواية عاصم عن معاذة عند مسلم . **قوله** ( فلا يأمرنا به ، أو قالت : فلا نفعله ) كذا فى هذه الرواية بالشك ، وعند الإسماعيل من وجه آخر ، فلم تكن تقضى لم تؤمر به ، والاستدلال بقولها فلم تكن تقضى أوضح من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به ، لأن عدم الأمر بالقضاء هنا قد ينافى فى الاستدلال به على عدم الوجوب ، لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء . والله أعلم

### ٢١ - باب النوم مع الحائض وهى فى ثيابها

٢٢٢ - **حدثنا** سعد بن حنص قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب ابنة أبي سلمة **حدّثت** أن أم سلمة قالت : **حيضت** وأنا مع النبي ﷺ فى الخيلة ، فانسلت فخرجت منها فأخذت ثياب **حيضت** فلبستها ، فقال لى رسول الله ﷺ : **أنفست** ؟ قلت : نعم . فدعاني فأدخلني معه فى الخيلة . قالت : **وحدثنى** أن النبي ﷺ كان يقبلها وهو صائم . وكنت أخذت لى أنا والنبي ﷺ من إناه واحد من الجنابة

**قوله** ( باب النوم مع الحائض ) زاد فى رواية الصاغاني ، وهى فى ثيابها ، تقدم الكلام على ذلك فى باب من سعى النفاس حيضا ، ويحيى المذكور هو ابن أبي كثير . **قوله** ( قالت وحدثنى ) هو مقول زينب بنت أم سلمة ، وفاعل وحدثنى ، أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الصيام . **قوله** ( وكنت ) معطوف على جملة الحديث الذى قبله وهى أن النبي ﷺ كان يقبلها ، وقد تقدم الكلام على فوائده فى كتاب الفصل

## ٢٢ - باب من اتخذ ثياب الحيض سيوى ثياب الطهر

٣٢٣ - **عمر بن عبد العزيز** قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة قالت: بينا أنا مع النبي ﷺ مضطجعة في خيمة حِضْتُ، فانسَلْتُ فأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضِي، فقال: أَفِضْتَ؟ قلت: نعم. فدعاني فأضطجعتُ معه في الخيمة

**قوله** (باب من اتخذ ثياب الحيض) وفي رواية الكشميني «من أعد» بالعين والذال المهملتين، وهشام المذكور هو المستوراني، ويحيى هو ابن أبي كثير، والكلام على الحديث قد تقدم في «باب من سعى النفس حياء»

## ٢٣ - باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزل المصل

٣٢٤ - **عمر بن محمد** - هو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن حفصة قالت: كنا نمنع عوراتنا أن يخرجن في العيدين، فقَدِمَتِ امرأة فنزلت قصرَ بنى خلف فحدثت عن أختها - وكان زوجها أختها غرام مع النبي ﷺ ثنتي عشرة، وكانت أختي معه في بيت - قالت كنا نُداوي السكْمَى، وهومُ على المرضى، فسألت أختي النبي ﷺ: أعلَى إحدانا بأْسَ إذا لم يكن لها جلباب أن لا يخرج؟ قال «لتلبسها صاحبها من جلبابها، ولتشهد الخيرة ودعوة المسلمين». فلما قَدِمَتِ أم عطية سألتها: أَسَمِعْتَ النبي ﷺ؟ قالت: بأبي نعم - وكانت لا تذكرُهُ إلا قالت «بأبي» - سمعته يقول «يخرج العواتق وذوات الخدور - أو العواتق ذوات الخدور - والحائض، وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين، ويعتزل الحائض المصل». قالت حفصة: فقلت «الحائض»؟ فقالت: أليس تشهد عرفة وكذا وكذا؟

[الحديث ٣٢٤ - أطرافه في: ٣٥١، ٩٧١، ٩٧٤، ٩٨٠، ٩٨١، ١٦٥٧]

**قوله** (باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين ويعتزلن) وفي رواية ابن عساكر «واعتزلن المصل»، والجمع بالنظر إلى أن الحائض اسم جنس، أو فيه حذف والتقدير ويعتزلن الحيض كما سيذكر بعد. **قوله** (حدثنا محمد) كذا للاكثر غير منسوب، ولأبي ذر محمد بن سلام، ولكريمة محمد هو ابن سلام. **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو الثقفى. **قوله** (عوراتنا) العواتق جمع عاتق وهي من بلغت الحلم أو قاربت، أو استحقت التزويج، أو هي الكريمة على أهلها، أو التي عفت عن الامتنان في الخروج للخدمة، وكأنهم كانوا يمنعون العواتق من الخروج لما حدث بعد العصر الأول من الفساد، ولم تلاحظ الصحابة ذلك بل رأت استمرار الحكم على ما كان عليه في زمن النبي ﷺ. **قوله** (قَدِمَتِ امرأة) لم أقف على تسميتها. وقصر بنى خلف كان بالبصرة وهو منسوب إلى طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي المعروف بطلحة الطلحات وقد ولي إمرة سجستان. **قوله** (لحدثت عن أختها) قيل هي أم عطية، وقيل غيرها وعليه مشى الكرماني، وعلى تقدير أن تكون أم عطية فلم تنف على تسمية زوجها أيضا. **قوله** (ثنتي عشرة) زاد الأصل «وغزوة». **قوله** (وكانت أختي) فيه حذف تقديره قالت المرأة وكانت أختي. **قوله**

( قالت ) أى الأخت ، والكلمى بفتح الكاف وسكون اللام : جمع كليم أى جريح . قوله ( من جلبابها ) قيل المراد به الجنس ، أى تعيرها من ثيابها ما لا تحتاج اليه . وقيل المراد تشركها معها فى لبس الثوب الذى عليها ، وهذا يبنى على تفسير الجلباب - وهو بكسر الجيم وسكون اللام وبموحدين بينهما ألف - قيل : هو المنفعة أو الخمار أو أعرض منه ، وقيل الثوب الواسع يكون دون الرداء ، وقيل الإزار ، وقيل الملحفة ، وقيل الملاية ، وقيل القميص . قوله ( ودعوة المسلمين ) فى رواية الكشميهنى « المؤمنين » وهى موافقة لرواية أم عطية . قوله ( وكانت ) أى أم عطية ( لا تذكره ) أى النبي ﷺ ( إلا قالت : بأبى ) أى هو مفدى بأبى ، وفى رواية عبدوس يبي بياء تحتانية بدل الهمزة فى الموضوعين ، وللأصيلي بفتح الموحدة الثانية مع قلب الهمزة ياء - كعبدوس - لكن فتح ما بعدها كأنه جعله لكثرة الاستعمال واحدا ، ونقل عن الأصيلي أيضا كالأصل لكن فتح الثانية أيضا ، وقد ذكر ابن مالك هذه الأربعة فى شواهد التوضيح ، وقال ابن الأثير : قوله بأبأ أصله بأبى هو ، يقال بأبأت الصبي إذا قلت له أفديك بأبى فقبلوا البياء ألفا كما فى دويلتا . قوله ( وذوات الخدور ) بضم الخاء المعجمة والدال المهملة جمع خدر بكسرهما وسكون الدال ، وهو ستر يكون فى ناحية البيت تقعد البكر وراءه ، وللأصيلي وكريمة « العواتق وذوات الخدور أو العواتق ذوات الخدور » ، على الشك ، وبين العاتق والبكر عموم وخصوص وجهي . قوله ( ويعتزل الحيض المصلى ) بضم اللام هو خبر بمعنى الأمر ، وفى رواية « ويعتزلن الحيض المصلى » وهو نحو أكلوني البراغيث . وحمل الجمهور الأمر المذكور على التذنب لأن المصلى ليس بمسجد فيمتنع الحيض من دخوله ، وأغرب السكرماني فقال : الاعتزال واجب ، والخروج والشهود مندوب ، مع كونه نقل عن الثوري تصوير عدم وجوبه ، وقال ابن المنير : الحكمة فى اعتزالهن أن فى وقوفهن وهن لا يصلين مع المصليات إظهار استئانة بالحال . فاستحب لهن اجتناب ذلك . قوله ( فقلت : أحيض ) بهمزة ممدودة ، كأنها تتعجب من ذلك ( فقالت ) أى أم عطية : ( أليس تشهد ) أى الحيض ، وللكشميهنى « أليست » وللأصيلي « أليس يشهدن » . قوله ( وكذا وكذا ) أى ومزدلفة ومنى وغيرهما . وفيه أن الحائض لا تهجر ذكر الله ولا مواطن الخير كجالس العلم والذكر سوى المساجد ، وفيه امتناع خروج المرأة بغير جلباب ، وغير ذلك مما سياتى استيفاءؤه فى كتاب العيدين إن شاء الله تعالى

٢٤ - باب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ، وما يصدق النساء فى الحيض والحمل فيما يمكن من الحيض ، لقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ﴾ ، ويذكر عن علي وشريح : **إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه أنها حاضت ثلاثا فى شهر صدقت . وقال عطاء : أقراؤها ما كانت . وبه قال إبراهيم . وقال عطاء : الحيض يوم إلى خمس عشرة . وقال معتمر عن أبيه : سألت ابن سيرين عن المرأة ترى الدم بعد قرنها بخمسة أيام ؟ قال : النساء أعلم بذلك**

قوله ( باب إذا حاضت فى شهر ثلاث حيض ) بفتح الياء جمع حيضة . قوله ( وما يصدق ) بضم أوله وتشديد الدال المفتوحة . قوله ( فيما يمكن من الحيض ) أى فإذا لم يمكن لم تصدق . قوله ( لقول الله تعالى ) يشير الى تفسير الآية المذكورة ، وقد روى الطبرى بإسناد صحيح عن الزهري قال : بلغنا أن المراد بما خلق الله فى أرحامهن

الحمل أو الحيض ، فلا يعمل لمن أن يكتمن ذلك لتنقضى العدة ولا يملك الزوج الرجعة إذا كانت له . وروى أيضا باسناد حسن عن ابن عمر قال « لا يعمل لها إن كانت حائضا أن تكتم حيضها ، ولا إن كانت حاملا أن تكتم حملها ، ومن جماهد « لا تقول إنى حائض وليست بحائض ، ولا لست بحائض وهى حائض » وكذا فى الحمل . ومطابقة الترجمة للآية من جهة أن الآية دالة على أنها يجب عليها الاظهار ، ولو لم تصدق فيه لم يكن له فائدة . **قوله** ( ويذكر عن على ) وصله الدارمى كما سيأتى ورجله ثقات ، وإنما لم يجرم به للتردد فى سماح الشعبي من على ، ولم يقل إنه سمعه من شريح فيكون موصولا . **قوله** ( ان جاءت ) فى رواية كريمة « إن امرأة جاءت » بكسر النون . **قوله** ( بينة من بطانة أهلها ) أى خواصها ، قال إسماعيل الفاضى : ليس المراد أن يشهد النساء أن ذلك وقع ، وإنما هو فيما نرى أن يشهدن أن هذا يكون وقد كان فى نسائهن . قلت : وسياق القصة يدفع هذا التأويل ، قال الدارمى « أخبرنا يعلى بن عبيد حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عامر هو الشعبي قال « جاءت امرأة الى على تخاصم زوجها طلقها فقالت : حضت فى شهر ثلاث حيض ، فقال على لشريح : اقض بينهما . قال : يا أمير المؤمنين وأنت ههنا ؟ قال : اقض بينهما . قال : إن جاءت من بطانة أهلها بمن يرضى دينه وأمانته تزعم أنها حاضت ثلاث حيض تطهر عند كل قرء وتصلى جاز لها وإلا فلا . قال على : قالون ، قال وقالون بلسان الروم أحسنت . فهذا ظاهر فى أن المراد أن يشهدن بأن ذلك وقع منها ، وإنما أراد إسماعيل رد هذه القصة الى موافقة مذهبه ، وكذا قال عطاء . إنه يعتبر فى ذلك عادتيا قبل الطلاق ، وإليه الإشارة بقوله ( أقراؤها ) وهو بالمد جمع قرء أى فى زمان العدة ( ما كانت ) أى قبل الطلاق ، فلو ادعت فى العدة ما يخالف ما قبلها لم يقبل . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . **قوله** ( وبه قال إبراهيم ) يعنى النخعى ، أى قال بما قال عطاء ، ووصله عبد الرزاق أيضا عن أبي معشر عن إبراهيم نحوه ، وروى الدارمى أيضا باسناد صحيح الى إبراهيم قال « إذا حاضت المرأة فى شهر أو أربعين ليلة ثلاث حيض ، فذكر نحو أثر شريح ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الضمير فى قول البخارى « وبه » يعود على أثر شريح ، أو فى النسخة تقديم وتأخير ، أو لإبراهيم فى المسألة قولان . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصله الدارمى أيضا باسناد صحيح قال « أقصى الحيض خمس عشرة ، وأدنى الحيض يوم » . ورواه الدارقطنى بلفظ « أدنى وقت الحيض يوم وأكثر الحيض خمس عشرة » . **قوله** ( وقال معتمر ) يعنى ابن سليمان التيمى . وهذا الأثر وصله الدارمى أيضا عن محمد بن عيسى عن معتمر

٢٢٥ - **حدثنا أحمد بن أبي رجاء** قال حدثنا أبو أسامة قال سمعت هشام بن عروة قال أخبرنى أبى عن عائشة أن فاطمة بنت أبى حبيش سألت النبى ﷺ قالت : إني أستحاض فلا أطهر ، أفأدع الصلاة ؟ فقال « لا . إن ذلك عرق . ولسكن دعى الصلاة قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها ، ثم اغتسلى وصلى »

**قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي رجاء ) هو أحمد بن عبد الله بن أيوب الهروى يكنى أبا الوليد ، وهو حنفى النسب لا المذهب ، وقصة فاطمة بنت أبى حبيش تقدمت فى باب الاستحاضة ، ومناسبة الحديث للترجمة من قوله « قدر الأيام التى كنت تحيضين فيها » فوكل ذلك الى أماتها ورده الى عادتيا ، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص . واختلف العلماء فى أقل الحيض وأقل الطهر ، ونقل الداودى أنهم اتفقوا على أن أكثره خمسة عشر يوما ، وقال أبو حنيفة : لا يجتمع أقل الطهر وأقل الحيض معا . فأقل ما تنقضى به العدة عنده ستون يوما ، وقال أصحابه : تنقضى فى تسعة

وثلاثين يوما بناء على أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وأن المراد بالقرء الحيض ، وهو قول الثوري ، وقال الشافعي : القرء الطهر وأقله خمسة عشر يوما ، وأقل الحيض يوم وليلة فتتقضى عنده في اثنين وثلاثين يوما ولحظتين ، وهو موافق لقصة على وشريح المتقدمة إذا حمل ذكر الشهر فيها على إلقاء الكسر ، ويدل عليه رواية هشيم عن اسماعيل فيها بلفظ « حاضت في شهر أو خمسة وثلاثين يوما »

## ٢٥ - باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض

٣٢٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا اسماعيل عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت : كنا لا نعدُّ

الكدرة والصفرة شيئا

**قوله** ( باب الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ) يشير بذلك إلى الجمع بين حديث عائشة المتقدم في قولها « حتى ترين القصة البيضاء » وبين حديث أم عطية المذكور في هذا الباب بأن ذلك محمول على ما إذا رأت الصفرة أو الكدرة في أيام الحيض ، وأما في غيرها فعلى ما قالته أم عطية . **قوله** ( أيوب عن محمد ) هو ابن سيرين ، وكذا رواه اسماعيل وهو ابن علي عن أيوب ، ورواه وهيب بن خالد عن أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أخرجه ابن ماجه . ونقل عن الذهلي أنه رجح رواية وهيب . وما ذهب إليه البخاري من تصحيح رواية اسماعيل أرجح لموافقة معمر له ، ولأن اسماعيل أحفظ لحديث أيوب من غيره ، ويمكن أن أيوب سمعه منهما . **قوله** ( كنا لا نعد ) أى في زمن النبي ﷺ مع علمه بذلك ، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع ، وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي ﷺ ، وبهذا جزم الحاكم وغيره خلافا للخطيب . **قوله** ( الكدرة والصفرة ) أى الماء الذي تراه المرأة كالصديد بعلوه اصفراد . **قوله** ( شيئا ) أى من الحيض ، ولابن داود من طريق قتادة عن حفصة عن أم عطية « كنا لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئا ، وهو موافق لما ترجم به البخاري . والله أعلم

## ٢٦ - باب عرق الاستحاضة

٣٢٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا معن قال حدثني ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن عروة

وعن عمرة عن عائشة زوج النبي ﷺ أن أم حبيبة استحيضت سبع سنين فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فأمرها أن تغتسل فقال « هدا عرق » فكانت تغتسل لكل صلاة

**قوله** ( باب عرق الاستحاضة ) بكسر العين وإسكان الراء ، وقد تقدم بيانه في باب الاستحاضة . **قوله** ( وعن عمرة ) يعنى كلاهما عن عائشة ، وكذا الأكثر ، وفي رواية أبي الوقت وابن عساكر بمحذف الواو فصار من رواية عروة عن عمرة ، وكذا ذكر الاسماعيلي أن أحمد بن الحسن الصوفي حدثهم به عن خلف بن سالم عن معن ، والمحفوظ لإثبات الواو وإن الزهري رواه عن شيخين عروة وعمرة كلاهما عن عائشة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي وغيره من طرق عن ابن أبي ذئب ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث ، وأبو داود من طريق الأوزاعي كلاهما



عن الزهري عنها ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث عن الزهري عن عروة وحده ، ومسلم أيضا من طريق إبراهيم بن سعد ، وأبو داود من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن عروة وحدها ، قال الدارقطني : هو صحيح من رواية الزهري عن عروة وعروة جميعا . قوله ( أن أم حبيبة ) هي بنت جحش أخت زينب أم المؤمنين ، وهي مشهورة بكينيتها ، وقد قيل اسمها حبيبة وكينيتها أم حبيب بغير هاء قاله الواقدي وتبعه الحربي ورجعه الدارقطني ، والمشهور في الروايات الصحيحة أم حبيبة بانيات الهاء ، وكانت زوج عبد الرحمن بن عوف كما ثبت عند مسلم من رواية عمرو بن الحارث . ووقع في الموطأ د عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة أن زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف كانت تستحاض ، الحديث ، فقيل هو وهم ، وقيل بل صواب وأن اسمها زينب وكينيتها أم حبيبة ، وأما كون اسم أختها أم المؤمنين زينب فإنه لم يكن اسمها الاصل ، وإنما كان اسمها برة فغيره النبي ﷺ ، وفي أسباب النزول للواحد أن تغيير اسمها كان بعد أن تزوجها النبي ﷺ فلعله ﷺ سماها باسم أختها لكون أختها غلبت عليها السكنية فأمن اللبس ، ولها أخت أخرى اسمها حنة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها نون وهي إحدى المستحاضات كما تقدم ، وتصف بعض المالكية فزعم أن اسم كل من بنات جحش زينب قال : فاما أم المؤمنين فاشتهرت باسمها ، وأما أم حبيبة فاشتهرت بكينيتها ، وأما حنة فاشتهرت بلقبها ، ولم يات بدليل على دعواه بأن حنة لقب . ولم ينفرد الموطأ بتسمية أم حبيبة زينب ، فقد روى أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب حديث الباب فقال د أن زينب بنت جحش ، وقد تقدم توجيهه . قوله ( استحيضت سبع سنين ) قيل فيه حجة لابن القاسم في إسقاطه عن المستحاضة قضاء الصلاة إذا تركتها ظانة أن ذلك حيض ، لأنه ﷺ لم يأمرها بالاعادة مع طول المدة ، ويحتمل أن يكون المراد بقولها د سبع سنين ، بيان مدة استحاضتها مع قطع النظر هل كانت المدة كلها قبل السؤال أو لا فلا يكون فيه حجة لما ذكر . قوله ( فأمرها أن تغتسل ) زاد الاسماعيلي د وتصل ، ولمسلم نحوه ، وهذا الأمر بالاغتسال مطلق فلا يدل على التكرار ، فلعلها فهمت طلب ذلك منها بقرينة فلها كانت تغتسل لكل صلاة ، وقال الشافعي : إنما أمرها ﷺ أن تغتسل وتصل ، وإنما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا ، وكذا قال الليث بن سعد في روايته عند مسلم : لم يذكر ابن شهاب أنه ﷺ أمرها أن تغتسل لكل صلاة ، ولكنه شيء فعلته هي . وإلى هذا ذهب الجمهور قالوا : لا يجب على المستحاضة الغسل لكل صلاة ، إلا المتحيرة ، لكن يجب عليها الوضوء . ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق عكرمة د أن أم حبيبة استحيضت فأمرها ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها ثم تغتسل وتصل ، فإذا رأت شيئا من ذلك توضأت وصلت . واستدل المهلب بقوله لها د هذا عرق ، على أنه لم يوجب عليها الغسل لكل صلاة لأن دم المصرق لا يوجب غسلا . وأما ما وقع عند أبي داود من رواية سليمان بن كثير وابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث د فأمرها بالغسل لكل صلاة ، فقد طعن الحافظ في هذه الزيادة لأن الأثبات من أصحاب الزهري لم يذكروها ، وقد صرح الليث كما تقدم عند مسلم بأن الزهري لم يذكرها ، لكن روى أبو داود من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن زينب بنت أبي سلمة في هذه القصة د فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فيحمل الأمر على الندب جمعا بين الروايتين ، هذه ورواية عكرمة ، وقد حمله الخطابي على أنها كانت متحيرة ، وفيه نظر لما تقدم من رواية عكرمة أنه أمرها أن تنتظر أيام أقرائها ، ولمسلم من طريق عراك ابن مالك عن عروة في هذه القصة د فقال لها امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ، ولأبي داود وغيره من طريق

الأوزاعي وابن عيينة عن الزهري في حديث الباب نحوه ، لكن استنكر أبو داود هذه الزيادة في حديث الزهري ، وأجاب بعض من زعم أنها كانت غير مميزة بأن قوله « فأمرها أن تغتسل لكل صلاة » أي من الدم الذي أصابها لانه من إزالة النجاسة وهي شرط في صحة الصلاة ، وقال الطحاوي : حديث أم حبيبة منسوخ بحديث فاطمة بنت أبي حبيش ، أي لأن فيه الأمر بالوضوء لكل صلاة لا الغسل ، والجمع بين الحديثين يحمل الأمر في حديث أم حبيبة على التنبؤ أول . والله أعلم

### ٢٧ - باب المرأة تحيض بعد الإفاضة

٣٢٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله إن صفيّة بنت حيي قد حاضت . قال رسول الله ﷺ : لعلمها تحيضنا ، ألم تكن طافت ممكناً ؟ فقالوا : بلى . قال : فأخرجني . **حدثنا** مولى بن أسيد قال حدثنا وهيب عن عبد الله بن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت

[ الحديث ٣٢٩ - طرفه في : ١٧٥٥ ، ١٧٦٠ ]

٣٣٠ - وكان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول : تنفر ، إن رسول الله ﷺ

رخص لمن

[ الحديث ٣٣٠ - طرفه في : ١٧٦١ ]

**قوله** ( باب المرأة تحيض بعد الإفاضة ) أي هل تمنع من طواف الوداع أم لا . **قوله** ( عن عمرة بنت عبد الرحمن ) هي المذكورة في الاسناد الذي قبله ، وهذا الاسناد - سوى شيخ البخاري - مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك وعائشة . **قوله** ( إن صفيّة ) أي زوج النبي ﷺ . **قوله** ( قالوا بلى ) أي النساء ومن معهن من المحارم . **قوله** ( فأخرجني ) كذا للاكثر بالإفراد خطاباً لصفيّة من باب العدول عن الغيبة ، وهي قوله « ألم تكن طافت » إلى الخطاب ، أو هو خطاب لعائشة ، أي فأخرجني فهي تخرج معك ، وللمستمل والكشميني « فأخرجني » وهو على وفق السياق ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث والذي بعده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « وكان ابن عمر » هو مقول طاووس لا ابن عباس ، وكذا قوله « ثم سمعته يقول » وكان ابن عمر يفتي بأنه يجب عليها أن تتأخر إلى أن تطهر من أجل طواف الوداع ، ثم بلغته الرخصة عن النبي ﷺ لمن في تركه فصار إليه ، أو كان نسي ذلك فتذكره . وفيه دليل على أن الحائض لا تطوف

### ٢٨ - باب إذا رأت المستحاضة الطهر

قال ابن عباس : تغتسل وتصل ولو ساعة . ويأتيها زوجها إذا صلت ، الصلاة أعظم

٣٣١ - **حدثنا** أحمد بن يونس عن زهير قال حدثنا هشام عن عروة عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ

« إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعَى الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِّي »

**قوله** ( باب إذا رأت المستحاضة الطهر ) أى تميز لها دم المرق من دم الحيض ، فسمى زمن الاستحاضة طهرا لأنه كذلك بالنسبة الى زمن الحيض ، ويحتمل أن يريد به انقطاع الدم ، والاول أوفق للسياق . **قوله** ( قال ابن عباس تغتسل وتصلى ولو ساعة ) قال الداودي : مضاه إذا رأت الطهر ساعة ثم عاودها دم فانها تغتسل وتصلى . والتعليق المذكور وصله ابن أبي شيبة والدارى من طريق أنس بن سيرين عن ابن عباس ، انه سأله عن المستحاضة فقال : أما ما رأت الدم البحراني فلا تصلى ، وإذا رأت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتصلى ، وهذا موافق للاحتمال المذكور أولا لأن الدم البحراني هو دم الحيض . **قوله** ( وبأيتها زوجها ) هذا أثر آخر عن ابن عباس أيضا وصله عبد الرزاق وغيره من طريق عكرمة عنه قال : المستحاضة لا بأس أن يأيتها زوجها ، ولأبي داود من وجه آخر عن عكرمة قال : كانت أم حبيبة تستحاض وكان زوجها يغشاها ، وهو حديث صحيح إن كان عكرمة سمعه منها . **قوله** ( إذا صلت ) شرط بخلاف الجزاء أو جزاءه مقدم ، وقوله : الصلاة أعظم ، أى من الجماع ، والظاهر أن هذا بحث من البخارى أراد به بيان الملازمة ، أى إذا جازت الصلاة لجواز الوطء أولى لأن أمر الصلاة أعظم من أمر الجماع ، ولهذا عقبه بحديث عائشة المختصر من قصة فاطمة بنت أبي حبيش المصرح بأمر المستحاضة بالصلاة ، وقد تقدمت مباحثه فى باب الاستحاضة ، وزهير المذكور هنا هو ابن معاوية ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريقه تاما ، وأشار البخارى بما ذكر الى الرد على من منع وطء المستحاضة ، وقد نقله ابن المنذر عن إبراهيم النخعي والحكم والزهرى وغيرهم ، وما استدلل به على الجواز ظاهر فيه . وذكر بعض الشراح أن قوله : الصلاة أعظم ، من بقية كلام ابن عباس ، وعزاه الى تخرىج ابن أبي شيبة ، وليس هو فيه ، نعم روى عبد الرزاق والدارى من طريق سالم الأفلس أنه سأل سعيد بن جبير عن المستحاضة أتجامع ؟ قال : الصلاة أعظم من الجماع ،

## ٢٩ - باب الصلاة على النفساء وسنتها

٣٣٢ - **قوله** أحمد بن أبي سريج قال أخبرنا شعبة قال أخبرنا شعبة عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن سمرة بن جندب أن امرأة ماتت فى بطن فصلى عليها النبى ﷺ فقام وسطها

[ الحديث ٣٣٢ - طرفاه فى : ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ]

**قوله** ( باب الصلاة على النفساء وسنتها ) أى سنة الصلاة عليها . **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي سريج ) تقدم أنه بالمهملة والجيم ، واسمه الصباح ، وقيل إن أحمد هو ابن عمر بن أبي سريج فكأنه نسب الى جده . **قوله** ( أن امرأة ) هى أم كعب سماها مسلم فى روايته من طريق عبد الوارث عن حسين المعلم ، وذكر أبو نعيم فى الصحابة أنها أنصارية . **قوله** ( ماتت فى بطن ) أى بسبب بطن يعنى الحمل ، وهو نظير قوله : عذبت امرأة فى هرة ، قال ابن التيمى : قيل وم البخارى فى هذه الترجمة فظن أن قوله : ماتت فى بطن ، ماتت فى الولادة ، قال : ومعنى ماتت فى بطن ماتت مبطونة . قلت : بل الموم له هو الوام ، فإن عند المصنف فى هذا الحديث من كتاب الجنائز : ماتت فى نقاسها ، وكذا للمسلم . **قوله** ( فقام وسطها ) بفتح السين فى روايتنا ، وكذا ضبطه ابن التين ، وضبطه غيره بالسكون ،

والكشميين « فقام عند وسطها » وسيأتي الكلام على ذلك في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال :  
يحتمل أن يكون البخاري قصد بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت لا تصلح لها حكم غيرها من النساء أى في طهارة  
العين ، لصلاة النبي ﷺ عليها ، قال وفيه رد على من زعم أن ابن آدم ينجس بالموت لأن النفساء جمعت الموت وحمل  
النجاسة بالدم اللازم لها ، فلما يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أولى . وتعقبه ابن المنير بأن هذا  
أجنبي عن مقصود البخاري ، قال : وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء فهي ممن يصلي عليها كغير الشهداء .  
وتعقبه ابن رشيد بأنه أيضا أجنبي عن أبواب الحيض ، قال : وإنما أراد البخاري أن يستدل بسلامة من لوازم  
الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما بطهارته ، فلما صلى عليها - أى إليها - لزم من  
ذلك القول بطهارة عينها ، وحكم النفساء والحائض واحد ، قال : ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة  
في الباب كما في رواية الأصيلي وغيره . ووقع في رواية أبي ذر قبل حديث ميمونة :

٣٠ - باب \* ٣٣٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَادٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوَانَةَ اسْمُهُ  
الْوَضَائِحُ مِنْ كِتَابِهِ قَالَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ قَالَ سَمِعْتُ خَالَتِي مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا  
كَانَتْ تَكُونُ حَائِضًا لَا تُصَلِّي وَهِيَ مُفْتَرِشَةٌ بِحِذَاءِ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي عَلَى مُخْرَتِهِ إِذَا سَجَدَ أَصَابَنِي  
بَعْضُ ثَوْبِهِ

[ الحديث ٣٣٣ - أطرافه في : ٣٧٩ ، ٤٢٨ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ]

د باب ، غير مترجم وكذا في نسخة الأصيلي ، وعادته في مثل ذلك أنه بمعنى الفصل من الباب الذي قبله ،  
ومناسبتة له أن عين الحائض والنفساء طاهرة لأن ثوبه ﷺ كان يصبها إذا سجد وهي حائض ولا يضره ذلك . قوله  
( حدثنا الحسن بن مدرك ) هو الطحان البصري أحد الحفاظ ، وهو من صفار شيوخ البخاري ، بل البخاري أقدم  
منه ، وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا ، وكان هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور لأنه  
كان عارفا بحديث يحيى بن حماد . قوله ( من كتابه ) إشارة إلى أن أبا عوانة حدث به من كتابه لا من حفظه ، وكان  
إذا حدث من كتابه أتقن عما إذا حدث من حفظه حتى قال عبد الرحمن بن مهدي : كتاب أبي عوانة أثبت من حفظ  
هشيم . قوله ( كانت تكون ) أى تحصل أو تستقر ، ويحتمل أن قوله « تكون لا تصلح » خبر لكانت ، وقوله  
« حائضا » حال نحو ( وجاءوا أباهم عشاء يكون ) قاله الكرماني . قوله ( بحذاء ) بكسر الحاء المهملة بعدها ذال معجمة  
ومدة أى بجانب مسجد والمراد بالمسجد مكان سجوده ، والخمرة بضم الخاء المعجمة وسكون الميم قال الطبري : هو مصلى  
صغير يعمل من سعف النخل ، سميت بذلك لسترها الوجه والكفين من حر الأرض وبردها ، فإن كانت كبيرة سميت  
حصيرا ، وكذا قال الأزهرى في تهذيبه وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم ، وزاد في النهاية : ولا تكون خمره  
إلا في هذا المقدار ، قال : وسميت خمره لأن خيوطها مستورة بسعفها . وقال الخطابي : هي السجادة يسجد عليها المصلي .  
ثم ذكر حديث ابن عباس في الفأرة التي جرت القملة حتى ألقتها على الخمرة التي كان النبي ﷺ قاعدا عليها . الحديث  
قال : ففي هذا تصريح باطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه ، قال : وسميت خمره لأنها تغطي الوجه ، ومتأني  
الإشارة إلى حكم الصلاة عليها في كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الحفيض من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون حديثاً الموصول منها عشرة أحاديث ، والبقية تعليق ومتابعة ، والخالص خمسة وعشرون حديثاً منها واحد معلق وهو حديث كان يذكر الله على كل أحيانه ، والبقية موصولة . وقد وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة كانت لإحدانا نجبض ثم تقترص الدم وحديثها في اعتكاف المستحاضة ، وحديثها ما كان لإحدانا لإثوب واحد ، وحديث أم عطية كنا لا نعد الصفرة ، وحديث ابن عمر رخص للعائض أن تنفر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين خمسة عشر أثراً كلها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧ - كتاب التيمم

قول الله تعالى [ ٦ المائدة ] ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ﴾

١ - باب \* ٣٣٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء - أو بذات الجبل - انقطع عذلي ، فأقام رسول الله ﷺ على التماسه ، وأقام الناس معه ، وليسوا على ماء . فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة ؟ أقامت برسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام ، فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس ، وليسوا على ماء وليس معهم ماء . فقالت عائشة : فما تبني أبو بكر وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي ، فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ على فخذي ، فقام رسول الله ﷺ حين أصبح على غير ماء ، فأرسل الله آية التيمم ، فتيمموا . فقال أسيد بن الحضير : ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر . قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه ، فأصبتا العقد نحتة

[ الحديث ٣٣٤ - أطرافه في : ٣٣٦ ، ٣٦٧٢ ، ٣٧٧٣ ، ٤٥٨٣ ، ٤٦٠٧ ، ٤٦٠٨ ، ٥١٦٤ ، ٥٢٥٠ ، ٥٨٨٢ ، ٦٨٤٤ ، ٦٨٤٥ ]

قوله ( باب التيمم ) البسمة قبله لكريمة وبعده لابي ذر ، وقد تقدم توجيه ذلك . والتيمم في اللغة القصد ، قال أمرؤ القيس :

تيممتها من أذرعات وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عالي

أي قصدتها . وفي الشرع القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها . وقال ابن السكيت : قوله ( فتيمموا صعيداً ) أي اقصدا الصعيد ، ثم كثر استعمالهم حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب

هـ . فعلى هذا هو مجاز لغوى ، وعلى الأول هو حقيقة شرعية . واختلف في التيمم هو عزيمة أو رخصة ؟ وفصل بينهم فقال : هو لعدم الماء عزيمة ، وللعذر رخصة . **قوله** ( قول الله ) ، في رواية الاصيل ، وقول الله ، بزيادة واو ، والجملة استئنافية . **قوله** ( فلم تجدوا ماء ) كذا للأكثر ، وللنسي وعبدوس والمستمل والحموى ، فان لم تجدوا ، قال أبو ذر : كذا في روايتنا ، والتلاوة ( فلم تجدوا ) ، قال صاحب المشارق : هذا هو الصواب . قلت : ظهر لى أن البخارى أراد أن يبين أن المراد بالآية المهمة في قول عائشة في حديث الباب ، فانزل الله آية التيمم ، أنها آية المسائلة ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة في قصتها المذكورة قال : فانزل الله آية التيمم فان لم تجدوا ماء فتيمموا ، الحديث ، فمكان البخارى أشار الى هذه الرواية المخصوصة ، واحتمل أن تكون قراءة شاذة لحامد بن سلمة أو غيره أو وهما منه ، وقد ظهر أنها عن آية المسائلة وأن آية النساء قد ترجم لها المصنف في التفسير وأورد حديث عائشة أيضا ولم يرد خصوص نزولها في قصتها ، بل اللفظ الذى على شرطه محتمل للأمرين ، والعمدة على رواية حماد بن سلمة في ذلك فانها عينة ففيها زيادة على غيرها . والله أعلم . **قوله** ( وأيدىكم ) الى هنا في رواية أبي ذر ، زاد في رواية الشبوى وكرامة منه ، وهى تعين آية المسائلة دون آية النساء ، والى ذلك نحا البخارى فأخرج حديث الباب في تفسير سورة المسائلة ، وأيد ذلك برواية عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم في هذا الحديث ولفظه : فنزلت ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة ) الى قوله ( تشكرون ) **قوله** ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أى ابن محمد بن أبى بكر الصديق ورجاله سوى شيخ البخارى مدينون . **قوله** ( في بعض أسفاره ) قال ابن عبد البر في التهيد : يقال إنه كان في غزاة بنى المصطلق ، وحزم بذلك في الاستذكار ، وسبقه الى ذلك ابن سعد وابن حبان . وغزاة بنى المصطلق هى غزوة المريسيع ، وفيها وقعت قصة الإفك لعائشة ، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدها أيضا ، فان كان ما جزموا به ثابتا حمل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين لاختلاف القصتين كما هو مبين في سياقهما ، واستبعد بعض شيوخنا ذلك قال : لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل ، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث ، حتى اذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش ، وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النبوى . قلت : وما جزم به مخالف لما جزم به ابن التين فانه قال : البيداء هى ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة ، قال : وذات الجيش وراء ذى الحليفة . وقال أبو عبيد البكرى في معجمه : البيداء أدنى إلى مكة من ذى الحليفة . ثم ساق حديث عائشة هذا . ثم ساق حديث ابن عمر قال : يداؤكم هذه التى تكذبون فيها ، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد ، الحديث . قال : والبيداء هو الشرف الذى قدم ذى الحليفة في طريق مكة . وقال أيضا : ذات الجيش من المدينة على بريد ، قال : وبينها وبين العقيق سبعة أميال ، والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر ، فاستقام ما قال ابن التين . ويؤيده ما رواه الحميدى في مسنده عن سفيان قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث فقال فيه : ان القلادة سقطت ليلة الابواء ، اه ، والابواء بين مكة والمدينة . وفي رواية على بن مسهر في هذا الحديث عن هشام قال : وكان ذلك المكان يقال له الصلصل ، رواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له وابن عبد البر من طريقه ، والصلصل بمهملتين مضمومتين ولامين الاولى ساكنة بين الصادين قال البكرى : هو جبل عند ذى الحليفة ، كذا ذكره في حرف الصاد المهمة ، وهم مغلطاي في فهم كلامه فزعم أنه ضبطه بالصاد المعجمة ، وقلده في ذلك بعض الشراح وتصرف فيه فزاده وهما على وهم ، وعرف من تصانف هذه

الروايات تصوب ما قاله ابن التين ، واعتمد بعضهم في تعدد السفر على رواية الطبراني صريحة في ذلك كما سيأتي والله أعلم . قوله ( عقد ) بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق ، ويسمى قلادة كما سيأتي ، وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة ، فاناخ النبي ﷺ ونزل ، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة . قوله ( على التماسه ) أى لأجل طلبه ، وسيأتي أن المبعوث في طلبه أسيد بن حضير وغيره . قوله ( وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ) كذا للاكثر في الموضعين ، وسقطت الجملة الثانية في الموضع الاول من رواية أبي زر ، واستدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه ، وكذا سلوك الطريق التي لا ماء فيها ، وفيه نظر لأن المدينة كانت قريبة منهم وهم على قصد دخولها ، ربما يحتمل أن يكون ﷺ لم يعلم بعدم الماء مع الركب وان كان قد علم بان المكان لا ماء فيه ، ويحتمل أن يكون قوله ليس معهم ماء ، أى للوضوء ، وأما ما يحتاجون اليه للشرب فيحتمل أن يكون معهم ، والاول محتمل لجواز إرسال المطر أو نبع الماء من بين أصابعه ﷺ كما وقع في مواطن أخرى . وفيه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت ، فقد نقل ابن بطال أنه روى أن ثمن العقد المذكور كان اثني عشر درهما ، ويلتحق بتحصيل الضائع الإقامة للحقوق المنقطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية ، وفيه إشارة الى ترك اضاعة المال . قوله ( فأتى الناس إلى أبي بكر ) فيه شكوى المرأة الى أبيها وان كان لها زوج ، وكأنهم إنما شكوا الى أبي بكر لكون النبي ﷺ كان نائما وكانوا لا يوقظونه . وفيه نسبة الفعل الى من كان سببا فيه لقولهم : صنعت وأقامت ، وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة مباشرة . قوله ( فعائني أبو بكر ، وقال ما شاء الله أن يقول ) في رواية عمرو بن الحارث فقال : حبست الناس في قلادة ، أى بسببها . وسيأتي من الطبراني أن من جملة ما عاتبها به قوله في كل مرة تكونين عذاء . والنسبة في قول عائشة : فعائني أبو بكر ، ولم نقل أبي ، لأن قضية الأبوة الخنوع ، وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل مغاير لذلك في الظاهر ، فلذلك أنزلته منزلة الاجنبي فلم تقل أبي . قوله ( يطعنني ) هو بضم العين ، وكذا في جميع ما هو حصى ، وأما المعنوي فيقال يطعن بالفتح ، هذا هو المشهور فيهما ، وحكى فيهما الفتح معا في المطالع وغيرها ، والضم فيهما حكاه صاحب الجامع . وفيه تأديب الرجل لابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ، ويلحق بذلك تأديب من له تاديبه ولو لم يأذن له الإمام . قوله ( فلا يمنعني من التحرك ) فيه استحباب الصبر لمن ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به تشويش لثامه ، وكذا لمصل أو قارئ أو مشغل بعلم أو ذكر . قوله ( فقام حين أصبح ) كذا أورده هنا ، وأورده في فضل أبي بكر عن قتيبة عن مالك بلفظ : فقام حتى أصبح ، وهي رواية مسلم ورواة الموطأ ، والمعنى فيهما متقارب لأن كلا منهما يدل على أن قيامه من نومه كان عند الصبح ، وقال بعضهم : ليس المراد بقوله : حتى أصبح بيان غاية النوم الى الصباح ، بل بيان غاية فقد الماء الى الصباح ، لأنه قيد قوله : حتى أصبح ، بقوله : على غير ماء ، أى آل أمره الى أن أصبح على غير ماء ، وأما رواية عمرو بن الحارث فلفظها : ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح ، فان أعربت الواو حالية كان دليلا على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر ، واستدل به على الرخصة في ترك التهجد في السفر ان ثبت أن التهجد كان واجبا عليه ، وعلى أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت لقوله في رواية عمرو بن الحارث بصد قوله وحضرت الصبح : فالتمس الماء فلم يوجد ، وعلى أن الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول آية الوضوء ولهذا

استعظموا نزولهم على غير ماء ووقع من أبي بكر في حق عائشة ما وقع ، قال ابن عبد البر : معلوم عند جميع أهل المغازي أنه ﷺ لم يصل منذ افترضت الصلاة عليه إلا بوضوء ، ولا يدفع ذلك إلا لجهل أو معاند . قال : وفي قوله في هذا الحديث « آية التيمم » إشارة إلى أن الذي ملأ اليهم من العلم حينئذ حكم التيمم لا حكم الوضوء ، قال : والحكمة في نزول آية الوضوء - مع تقدم العمل به - ليكون فرضه متلوا بالتبذيل . وقال غيره : يحتمل أن يكون أول آية الوضوء نزل قديما فعلوا به الوضوء ، ثم نزل بقيتها وهو ذكر التيمم في هذه القصة ، وإطلاق آية التيمم على هذا من تسمية الركني باسم البعض ، لكن رواية عمرو بن الحارث التي قدمنا أن المصنف أخرجها في التفسير تدل على أن الآية نزلت جميعا في هذه القصة ، فالظاهر ما قاله ابن عبد البر . قوله ( فانزل الله آية التيمم ) قال ابن العربي : هذه معضلة ما وجدت لداتها من دواء ، لانا لا نعلم أى الآيتين عنت عائشة ، قال ابن بطال : هي آية النساء أو آية المائدة . وقال القرطبي : هي آية النساء . ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيتجه تخصيصها بآية التيمم . وأورد الواحدى أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضا ، وخفي على الجميع ما ظهر للبخارى من أن المراد بها آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث إذ صرح فيها بقوله « فنزلت ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم إلى الصلاة ) الآية » . قوله ( فقيموا ) يحتمل أن يكون خبرا عن فعل الصحابة ، أى قيمتم الناس بعد نزول الآية ، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية وهو الأمر في قوله ( فقيموا صعيدا طيبا ) بيانا لقوله « آية التيمم » أو بدلا . واستدل بالآية على وجوب النية في التيمم لأن معنى ( فقيموا ) اقصدوا كما تقدم ، وهو قول فقهاء الأمصار إلا الأوزاعي ، وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فتوى الوضوء به فانه يجزئ ، والأظهر الإجزاء لمن قصد التراب من الريح الهابطة ، بخلاف من لم يقصد ، وهو اختيار الشيخ أبي حامد . وعلى تعيين الصعيد الطيب للتيمم ، لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد الطيب كما سيأتى في باب قريب ، وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة ، وسند ذكر توجيهه وما يرد عليه بعد أربعة أبواب . ( تنبيه ) : لم يقع في شيء من طرق حديث عائشة هذا كيفية التيمم ، وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه فبين ذلك ، لكن اختلف الرواة على عمار في الكيفية كما سنذكره ونبين الأصح منه في باب التيمم للوجه والكفين . قوله ( فقال أسيد ) هو بالتصغير ( ابن الحضير ) بمهملة ثم معجمة مصفرا أيضا ، وهو من كبار الأنصار ، وسيأتى ذكره في المناقب . وإنما قال ما قال دون غيره لأنه كان رأس من بعث في طلب العقد الذى ضاع . قوله ( ما هي بأول بركتكم ) أى بل هي مسبوقة بغيرها من البركات ، والمراد بآل أبي بكر نفسه وأهله وأتباعه . وفيه دليل على فضل عائشة وأبها وتكرار البركة منهما . وفي رواية عمرو بن الحارث « لقد بارك الله للناس فيكم » وفي تفسير إسحق البسبي من طريق ابن أبي مليكة عنها أن النبي ﷺ قال لها « ما كان أعظم بركة فلادتك » وفي رواية هشام بن عروة الآتية في الباب الذى يليه « فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للسليبين فيه خيرا » وفي النكاح من هذا الوجه « إلا جعل الله لك منه مخرجا ، وجعل للسليبين فيه بركة » وهذا يشمر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك ، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد ، وعن جزم بذلك محمد ابن حبيب الاخبارى فقال : سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع ، وفي غزوة بني المصطلق . وقد اختلف أهل المغازي في أى هاتين الغزاتين كانت أولا . وقال الداودى : كانت قصة التيمم في غزاة الفتح . ثم تردد في ذلك ،



وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال : لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع . . الحديث . فهذا يدل على تأخرهما عن غزوة بني المصطلق لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة وهي بعدها بلا خلاف ، وسيأتي في المغازي أن البخاري يرى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد قدوم أبي موسى ، وقدومه كان وقت إسلام أبي هريرة . وما يدل على تأخر القصة أيضا عن قصة الإفك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : لما كان من أمر عقدي ما كان ، وقال أهل الإفك ما قالوا ، خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى فسقط أيضا عقدي حتى حبس الناس على التماسه ، فقال لي أبو بكر : يا بنية في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس ؟ فانزل الله عز وجل الرخصة في التيمم ، فقال أبو بكر : انك لمباركة . ثلاثا . وفي إسناده محمد بن حميد الرازي ، وفيه مقال . وفي سياقه من الفوائد بيان عتاب أبي بكر الذي أبهم في حديث الباب ، والتصريح بأن ضياع العقد كان مرتين في غزوتين . والله أعلم . قوله ( فبعثنا ) أى أثرنا ( البعير الذي كنت عليه ) أى حالة السفر . قوله ( فأصبنا العقد تحت ) ظاهر في أن الذين توجهوا في طلبه أولا لم يجدوه . وفي رواية عروة في الباب الذي يليه « فبعث رسول الله ﷺ رجلا فوجدها ، أى القلادة ، وللصنف في فضل عائشة من هذا الوجه وكذا المسلم « فبعث ناسا من أصحابه في طلبها ، ولأبي داود « فبعث أسيد بن حضير وناسا معه ، وطريق الجمع بين هذه الروايات أن أسيدا كان رأس من بعث لذلك فلذلك سمي في بعض الروايات دون غيره ، وكذا أسند الفعل الى واحد منهم وهو المراد به ، وكانهم لم يجدوا العقد أولا ، فلما رجعوا ونزلت آية التيمم وأرادوا الرحيل وأثاروا البعير وجده أسيد بن حضير ، فعلى هذا فقوله في رواية عروة الآتية « فوجدها ، أى بعد جميع ما تقدم من التفتيش وغيره . وقال النووي : يحتمل أن يكون فاعل وجدها النبي ﷺ ، وقد بالغ الداودي في توهيم رواية عروة ، ونقل عن إسماعيل القاضي أنه حمل الوهم فيها على عبد الله بن نمير ، وقد بان بما ذكرنا من الجمع بين الروايتين أن لا يخالف بينهما ولا وهم ، وفي الحديثين اختلاف آخر وهو قول عائشة « انقطع عقد لي ، وقالت في رواية عمرو بن الحارث « سقطت قلادة لي ، وفي رواية عروة الآتية عنها أنها استعارت قلادة من أسماء يعني أختها فهلكت أى ضاعت ، والجمع بينهما أن إضافة القلادة الى عائشة لكونها في يدها وتصرفها ، وإلى أسماء لكونها ملكها لتصريح عائشة في رواية عروة بأنها استعارتها منها ، وهذا كله بناء على اتحاد القصة . وقد جنح البخاري في التفسير الى تعددها حيث أورد حديث الباب في تفسير المائدة وحديث عروة في تفسير النساء ، فكان نزول آية المائدة بسبب عقد عائشة ، وآية النساء بسبب قلادة أسماء ، وما تقدم من اتحاد القصة أظهر . والله أعلم

( فائدة ) : وقع في رواية عمار عند أبي داود وغيره في هذه القصة أن العقد المذكور كان من جزع ظفار ، وكذا وقع في قصة الإفك كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . والجزع بفتح الجيم وسكون الزاي خرز يني ، وظفار مدينة تقدم ذكرها في باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن ، وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها

٣٣٥ — حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا هشيم . ح . قال : وحدثنى سعيد بن النضر قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا سيار قال حدثنا يزيد . هو ابن صهيب الفقير . قال أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال

« أُعْطِيَ خَسًا لَمْ يُعْطَيْنْ أَحَدٌ قَبْلِي : نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا فَأَيُّ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَ كُنْهَ الصَّلَاةِ فَلْيُصَلِّ ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَائِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُعْتَمَدُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً »

[ الحديث ٣٣٥ - طرفاه في : ٤٣٨ ، ٣١٧٢ ]

قوله ( حدثني سعيد بن النضر ، قال أخبرنا هشيم ) إنما لم يجمع البخاري بين شيخيه في هذا الحديث مع كونهما حدثاه به عن هشيم لأنه سمعه منهما متفرقين ، وكأنه سمعه من محمد بن سنان مع غيره فلهذا جمع فقال « حدثنا » وسمعه من سعيد وحده فلهذا أفرد فقال « حدثني » . وكان محمداً سمعه من لفظ هشيم فلهذا قال « حدثنا » . وكان سعيداً قرأه أو سمعه يقرأ على هشيم فلهذا قال « أخبرنا » ، ومراعاة هذا كله على سبيل الاصطلاح . ثم إن سياق المتن لفظ سعيد ، وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير والله أعلم . قوله ( أخبرنا سيار ) بمهمله بعدها تحماتية مشددة وآخره راء ، هو أبو الحكم العنزي الواسطي البصري ، وادعى إليه وردان على الأشهر ، ويكنى أبا سيار ، اتفقوا على توثيق سيار ، وأخرج له الأئمة الستة وغيرهم ، وقد أدرك بعض الصحابة لكن لم يلق أحداً منهم فهو من كبار أتباع التابعين . ولهم شيخ آخر يقال له سيار ، لكنّه تابعي شاذ أخرج له الترمذي وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما ذكرته لأنه روى معنى حديث الباب عن أبي أمامة ولم ينسب في الرواية كما لم ينسب سيار في حديث الباب فربما ظنهما بعض من لا تمييز له واحداً فيظن أن في الاسناد اختلافاً وليس كذلك . قوله ( حدثنا يزيد الفقير ) هو ابن صهيب يكنى أبا عثمان ، تابعي مشهور ، قيل له الفقير لأنه كان يشكو فقار ظهره ولم يكن فقيراً من المال ، قال صاحب المحكم : رجل فقير مكسور فقار الظهر ، ويقال له فقير بالتشديد أيضاً . ( فائدة ) : مدار حديث جابر هذا على هشيم بهذا الاسناد ، وله شواهد من حديث ابن عباس وأبي موسى وأبي ذر ، من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رواها كلها أحمد بإسناد حسان . قوله ( أعطيت خساً ) بين في رواية عمرو بن شعيب أن ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله ﷺ . قوله ( لم يعطن أحد قبلي ) زاد في الصلاة عن محمد بن سنان « من الانبياء » ، وفي حديث ابن عباس « لا أقولن نفراً » ومفهومه أنه لم يختص بغير الخس المذكورة ، لكن روى مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « فضلت على الانبياء بست » فذكر أربعاً من هذه الخس وزاد ثنتين كما سيأتى بعد ، وطريق الجمع أن يقال : لعله أطلع أولاً على بعض ما اختص به ثم أطلع على الباقي ، ومن لا يرى مفهوم العدد حجة يدفع هذا الاشكال من أصله ، وظاهر الحديث يقتضي أن كل واحدة من الخس المذكورات لم تكن لأحد قبله ، وهو كذلك ، ولا يعترض بأن نوحاً عليه السلام كان مبعوثاً إلى أهل الأرض بعد الطوفان لأنه لم يبق إلا من كان مؤمناً معه وقد كان مرسلًا إليهم ، لأن هذا العموم لم يكن في أصل بعثته وإنما اتفق بالحدث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس ، وأما نبينا ﷺ فعموم رسالته من أصل البعثة ثبت اختصاصه بذلك ، وأما قول أهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة « أنت أول رسول إلى أهل الأرض » فليس المراد به عموم بعثته بل إثبات أولية إرساله ، وعلى تقدير أن يكون مراداً فهو مخصوص بتنصيبه سبحانه وتعالى في عدة آيات على أن إرسال

نوح كان الى قومه ولم يذكر أنه أرسل الى غيرهم ، واشتدل بعضهم لعموم بعثته بكونه دعا على جميع من في الارض فأهلكوا بالفرق إلا أهل السفينة ، ولو لم يكن مبعوثا اليهم لما أهلكوا لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وقد ثبت أنه أول الرسل ، وأجيب بجواز أن يكون غيره أرسل اليهم في أثناء مدة نوح وعلم نوح بأنهم لم يؤمنوا فدعا على من لم يؤمن من قومه ومن غيرهم فأجيب ، وهذا جواب حسن ، لكن لم ينقل أنه نبى في زمن نوح غيره . ويحتمل أن يكون معنى الخصوصية لنبينا ﷺ في ذلك بقاء شريعته الى يوم القيامة ، ونوح وغيره بصدد أن يبعث نبى في زمانه أو بعده فينسخ بعض شريعته ، ويحتمل أن يكون دعاؤه قومه الى التوحيد بلغ بقية الناس فتبادوا على الشرك فاستحقوا العقاب ، والى هذا نحا ابن عطية في تفسير سورة هود قال : وغير ممكن أن تكون نبوته لم تبلغ القريب والبعيد لطول مدته ، ووجهه ابن دقيق العيد بأن توحيد الله تعالى يجوز أن يكون عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس عاما لأن منهم من قاتل غير قومه على الشرك ، ولو لم يكن التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم . ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح إلا قسوم نوح <sup>(١)</sup> فبعثته خاصة لكونها الى قومه فقط وهى عامة في الصورة لعدم وجود غيرهم ، لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم . وغفل الداودى الشارح غفلة عظيمة فقال : قوله « لم يعطن أحد » يعنى لم يجمع لأحد قبله ، لأن نوحا بعث الى كافة الناس ، وأما الاربعة فلم يعط أحد واحدة منهم . وكأنه نظر في أول الحديث وغفل عن آخره لأنه نص ﷺ على خصوصيته بهذه أيضا لقوله « وكان النبى » يبعث الى قومه خاصة ، وفي رواية مسلم « وكان كل نبى الخ » . قوله ( نصرت بالرعب ) زاد أبو أمامة « يقذف في قلوب أعدائى » أخرجه أحمد . قوله ( مسيرة شهر ) مفهومه أنه لم يوجد لغيره النصر بالرعب في هذه المدة ولا في أكثر منها ، أما ما دونها فلا ، لكن لفظ رواية عمرو بن شعيب « نصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر » فالظاهر اختصاصه به مطلقا ، وإنما جعل الغاية شهرا لأنه لم يكن بين بلده وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصله له على الإطلاق حتى لو كان وحده بغير عسكر ، وهل هى حاصلة لأمته من بعده ؟ فيه احتمال . قوله ( وجعلت لى الأرض مسجدا ) أى موضع سجود ، لا يختص السجود منها بموضع دون غيره ، ويمكن أن يكون مجازا عن المكان المبني للصلاة ، وهو من مجاز التشبيه لأنه لما جازت الصلاة في جميعها كانت للمسجد في ذلك ، قال ابن التين <sup>(٢)</sup> : قيل المراد جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا وجعلت لغيرى مسجدا ولم تجعل له طهورا ، لأن عيسى كان يسبح في الأرض ويصلى حيث أدركته الصلاة ، كذا قال ، وسبقه الى ذلك الداودى ، وقيل إنما أبيحت لهم في موضع يتيقنون طهارته ، بخلاف هذه الأمة فأبيح لها في جميع الأرض إلا فيما نيقنوا نجاسته ، والأظهر ما قاله الخطابى وهو أن من قبله إنما أبيحت لهم الصلوات في أما كن مخصوصة كالبيع والصوامع ، ويؤيده رواية عمرو بن شعيب بلفظ « وكان من قبلى إنما كانوا يصلون في كنائسهم » وهذا نص في موضع النزاع فثبتت الخصوصية ، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث ابن

( ١ ) هذا الاحتمال الأخير أظهر مما قبله ، لقوله الله تعالى ﴿ وأوحى الى نوح انه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ﴾ وقوله تعالى ﴿ وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ﴾ وافته عالم

( ٢ ) في غنطـوطـة الرياض « ابن التين » . وفي هـامـش طـبعة بـولاق : وجد بهامش بعض النسخ : « في الأصل المقابل على المؤلف أخيرا لفظ ( التين ) مصلح : ( التيمى ) مع بقاء لهظة ( ابن ) قبلها ، ولعل الكاتب لى أن يضرب عليها »

عباس نبح حديث الباب وفيه « ولم يكن من الأنبياء أحد يصلح حتى يبلغ محرابه » . قوله ( وطهورا ) استدل به على أن الطهور هو المظهر لغیره ، لأن الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية ، والحديث إنما سيق لإثباتها . وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بأسناد صحيح عن أنس مرفوعا « جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا » ومعنى طيبة طاهرة ، فلو كان معنى طهورا طاهرا لزم تحصيل الحاصل ، واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا شترهما في هذا الوصف ، وفيه نظر<sup>(١)</sup> . وعلى أن التيمم جائز بجميع أجزاء الأرض ، وقد أكد في رواية أبي أمامة بقوله « وجعلت لي الأرض كلها ولا متى مسجدا وطهورا » وسيأتي البحث في ذلك . قوله ( فأيا رجل ) أي مبتدأ فيه معنى الشرط ، « وما » زائدة للتأكيد ، وهذه صيغة عموم يدخل تحتها من لم يجد ماء ولا ترابا ووجد شيئا من أجزاء الأرض فانه يقيم به ، ولا يقال هو خاص بالصلاة ، لانا نقول : لفظ حديث جابر مختصر ، وفي رواية أبي أمامة عند البيهقي « فأيا رجل من امتي أتى الصلاة فلم يجد ماء وجد الأرض طهورا ومسجدا » وعند أحمد « فعنده طهوره ومسجده » وفي رواية عمرو بن شعيب « فأينا أدركتني الصلاة تمسحت وصليت ، واحتج من خص التيمم بالتراب بحديث حذيفة عند مسلم بلفظ « وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا » وجعلت تربتها لنا طهورا إذا لم نجد الماء ، وهذا خاص فينبغي أن يحمل العام عليه فنختص الطهورية بالتراب ، ودل الافتراق في اللفظ حيث حصل التأكيد في جعلها مسجدا دون الآخر على افتراق الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقا كما في حديث الباب . ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ « التربة » على خصوصية التيمم بالتراب بأن قال : تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره . وأجيب بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ « التراب » أخرجه ابن خزيمة وغيره . وفي حديث علي « وجعل التراب لي طهورا » أخرجه أحمد والبيهقي بأسناد حسن ، ويقوى القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سيق لإظهار التشريف والتخصيص ، فلو كان جائزا بغير التراب لما اقتصر عليه . قوله ( فليصل ) عرف عما تقدم أن المراد فليصل بعد أن يقيم . قوله ( وأحلت لي الغنائم ) والكشميني المغانم وهي رواية مسلم ، قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين ، منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم تكن لهم مغانم ، ومنهم من أذن له فيه لكن كانوا إذا غنموا شيئا لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فاحرقته . وقيل : المراد أنه خص بالتصرف في الغنيمة بصرفها كيف يشاء ، والاول أصوب وهو أن من مضى لم تحل لهم الغنائم أصلا ، وسيأتي بسط ذلك في الجهاد . قوله ( وأعطيت الشفاعة ) قال ابن دقيق العيد : الأقرب أن اللام فيها للعهد ، والمراد الشفاعة العظمى في إراحة الناس من هول الموقف ، ولا خلاف في وقوعها . وكذا جزم النووي وغيره . وقيل الشفاعة التي اختص بها أنه لا يرد فيها يسأل . وقيل الشفاعة لخروج من في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، لأن شفاعة غيره تقع فيمن في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض . والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الاولى لأنه يتبعها بها كما سيأتي واطحنا في حديث الشفاعة إن شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وقال البيهقي في البعث<sup>(٢)</sup> : يحتمل أن الشفاعة التي يختص بها أنه يشفع لأهل الصغائر والكبائر ،

( ٣ ) ليس بالنظر المذكور وجهه ، والصواب أن التيمم واقع للحدث كالماء ، عملا بظاهر الحديث المذكور وما جاء في معناه . وهو قول جم غفير من أهل العلم . والله أعلم

( ١ ) في هامش طبعة بولاق عن هامش نسخة « في بعض النسخ : في الشعب » ١٠٥ . أي في كتاب ( شعب الإيمان )

وغيره إنما يشفع لأهل الصفائر دون الكبائر . ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به شفاعة لا ترد . وقد وقع في حديث ابن عباس ؓ وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمي ، فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً ، وفي حديث عمرو بن شعيب ؓ فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله ، فالظاهر أن المراد بالشفاعة المختصة في هذا الحديث إخراج من ليس له عمل صالح إلا التوحيد ، وهو مختص أيضاً بالشفاعة الأولى ، لكن جاء التنويه بذكر هذه لأنها غاية المطلوب من تلك لأقضائها الراحة المستمرة . والله أعلم . وقد ثبتت هذه الشفاعة في رواية الحسن عن أنس كما سيأتي في كتاب التوحيد . ثم أرجع إلى ربي في الرابعة فأقول : يارب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله ، فيقول : وعزتي وجلالي لأخرجن منها من قال لا إله إلا الله ، ولا يعكر على ذلك ما وقع عند مسلم قبل قوله « وعزتي » فيقول « ليس ذلك لك ، وعزتي الخ » لأن المراد أنه لا يباشر الإخراج كما في المرات الماضية ، بل كانت شفاعة سبياً في ذلك في الجملة . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على قوله « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة » في أوائل الباب . وأما قوله « وبعثت إلى الناس عامة » فوقع في رواية مسلم « وبعثت إلى كل أحر وأسود ، فقيل المراد بالأحر العجم وبالأسود العرب ، وقيل الأحر الإنس والأسود الجن ، وعلى الأول التنصيص على الإنس من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى لأنه مرسل إلى الجميع ، وأصرح الروايات في ذلك وأشملها رواية أبي هريرة عن مسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » ( تكميل ) . أول حديث أبي هريرة هذا « فضلت على الأنبياء بست » فذكر الخمس المذكورة في حديث جابر إلا الشفاعة وزدا خصلتين وهما « وأعطيت جوامع الكلم ، وختمت بالنبؤين » فتحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال . ولمسلم أيضاً من حديث حذيفة « فضلنا على الناس بثلاث خصال : جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة » وذكر خصلة الأرض كما تقدم ، قال : وذكر خصلة أخرى ، وهذه الخصلة المهمة بينها ابن خزيمة والنسائي وهي « وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من كنز تحت العرش » يشير إلى ما حطه الله عن أمته من الإصر وتحميل ما لا طاقة لهم به ، ورفع الخطأ والنسيان ، فصارت الخصال تسعاً . ولاحد من حديث علي ؓ أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد من أنبياء الله : أعطيت مفاتيح الأرض ، وسميت أحمد ، وجعلت أمي خير الأمم ، وذكر خصلة التراب فصارت الخصال اثنتي عشرة خصلة ، وعند البزار من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « فضلت على الأنبياء بست : غفر لي ما تقدم من ذنبي وما تأخر ، وجعلت أمي خير الأمم ، وأعطيت الكوثر ، وإن صاحبكم لصاحب لواء الحمد يوم القيامة تحته آدم فمن دونه » وذكر ثنتين بما تقدم . وله من حديث ابن عباس رفعه « فضلت على الأنبياء بخصلتين : كان شيطاني كافراً فأعاني الله عليه فأسلم » قال ونسيت الأخرى ، قلت : فينتظم بهذا سبع عشرة خصلة . ويمكن أن يوجد أكثر من ذلك لمن أمعن التدبّر . وقد تقدم طريق الجمع بين هذه الروايات ، وأنه لا تعارض فيها . وقد ذكر أبو سعيد النبساوري (١) في كتاب شرف المصطفى أن عدد الذي اختص به نبينا ﷺ عن الأنبياء ستون خصلة . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم مشروعية تعديد نعم الله ، وإلقاء العلم قبل السؤال ، وأن الأصل في الأرض الطهارة ، وأن صحة الصلاة لا تختص بالمسجد المبني لذلك . وأما حديث « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » فضعيف (٢)

(١) في النسخ المطبوعة « أبو سعيد » وفي مخطوطة الرياض أبو سعيد . قال صاحب كشف الظنون : أبو سعيد عبد الملك ابن محمد النبساوري الحر كوفي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ ، كتابه شرف المصطفى ثمان مجلدات

(٢) لكن يفتى عنه ما رواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم بإسناد حسن عن ابن عباس مرفوعاً « من سمع النداء فلم يأْت فلا

أخرجه الدارقطني من حديث جابر . واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على إظهار كرامة الآدمي وقال : لأن الآدمي خلق من ماء وتراب ، وقد ثبت أن كلا منهما طهور ، ففي ذلك بيان كرامته . والله تعالى أعلم بالصواب

## ٢ - باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً

٣٣٦ - حدثنا زكرياء بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن نعيم قال حدثنا هشام بن عمرو عن أبيه عن عائشة أنها استعارت من أسماء قِلادةً فملكت ، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدَها ، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء ، فصَلُّوا ، فشكَّوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم ، فقال أسيد بن حضير لعائشة : جزاك الله خيراً ، فوالله ما نزل بك أمرٌ تَكْرَهينهُ إلا جعلَ الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً

قوله ( باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً ) قال ابن رشيد : كأن المصنف نزل فقد شرعية التيمم منزلة فقد التراب بعد شرعية التيمم ، فكأنه يقول : حكمهم في عدم المطهر - الذي هو الماء خاصة - حكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب . وهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة ، لأن الحديث ليس فيه أنهم فقدوا التراب ، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط ، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفقد الطهورين . ووجه أنهم صلوا معتقدين وجوب ذلك ، ولو كانت الصلاة حينئذ بمنوعة لانكر عليهم النبي ﷺ ، وهذا قال الشافعي وأحمد وجمهور المحدثين وأكثر أصحاب مالك ، لكن اختلفوا في وجوب الإعادة ، فالمنصوص عن الشافعي وجوبها ، وصححه أكثر أصحابه ، واحتجوا بأنه عذر نادر فلم يسقط الإعادة ، والمشهور عن أحمد وبه قال المزني وسحنون وابن المنذر لا تجب ، واحتجوا بحديث الباب ، لأنها لو كانت واجبة لبيها لهم النبي ﷺ إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . وتعمق بأن الإعادة لا تجب على الفور (١) فلم يتأخر البيان عن وقت الحاجة . وعلى هذا فلا بد من دليل على وجوب الإعادة . وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنهما : لا يصلي ، لكن قال أبو حنيفة وأصحابه : يجب عليه القضاء ، وبه قال الثوري والاوزاعي . وقال مالك فيما حكاه عنه المدنيون : لا يجب عليه القضاء . وهذه الأقوال الأربعة هي المشهورة في المسألة . وحكي الثوري في شرح المذهب عن القديم : تستحب الصلاة وتجب الإعادة ، وهذا تصير الأقوال خمسة . والله أعلم . قوله ( حدثنا زكرياء بن يحيى ) هكذا وقع في جميع الروايات غير منسوب ، وكذا في قصة سعد بن معاذ فانه أوردما في الصلاة والهجرة والمغازي بهذا الاسناد عنه ولم ينسبه ، وأعادته في التفسير تاماً ، ومثله في الصلاة حديث « مرأباً بكر أن يصلي بالناس » ، وكذا سبق في « باب خروج النساء إلى البراز » ، لكن من روايته عن أبي أسامة لا عن عبد الله بن نعيم ، وأعادته في التفسير تاماً ، ومثله في التفسير حديث عائشة « كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن ، وفي صفة إبليس حديث « لما كان يوم أحد انهزم المشركون ، الحديث . وجزم الكللاباذي بأنه اللؤلؤي البلخي ،

سلاة له إلا من هنر » وما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة « أن رجلاً أعمى سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في بيته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم . قال : فأجب » وهذا في الفرائض كما هو معلوم . أما النافذة فلا تختص بالمسجد ، بل هي في البيت أفضل ، إلا ما دل المرحع على استثنائه . والله أعلم

( ١ ) ليس هذا التعقيب بمجيد ، والصواب وجوب الإعادة على الفور عند وجود مقتضيها ، فلما لم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالإعادة دل على عدم وجوبها

وقال ابن عدى : هو زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وإلى هذا مال الدارقطني لأنه كوفي ، وكذا الشيخان المذكوران عبد الله بن نمير وأبو أسامة ، وقد روى البخارى فى العيدين عن زكريا بن يحيى عن الحارثى لكن قال : حدثنا زكريا بن يحيى أبو السكين فيحتمل أن يكون هو المهمل فى المواضع الأخرى لأنه كوفي وشيخه كوفي أيضا ، وقد ذكر المزي فى التهذيب أنه روى عن ابن نمير وأبي أسامة أيضا ، وجزم صاحب الزهرة بأن البخارى روى عن أبي السكين أربعة أحاديث ، وهو مصير منه إلى أنه المراد كما جاوزناه ، وإلى ذلك مال أبو الوليد الباجى فى رجال البخارى . والله أعلم . قوله ( وليس معهم ماء فسلوا ) زاد الحسن بن سفيان فى مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه فسلوا بغير وضوء ، أخرجه الاسماعيلى وأبو نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه الجوزقى من وجه آخر عن ابن نمير ، وكذا للسنف فى فضل عائشة من طريق أبي أسامة ، وفى التفسير من طريق عبدة بن سليمان كلاهما . عن هشام ، وكذا لمسلم من طريق أبي أسامة ، وأغرب ابن المنذر قاعى أن عبدة تفرد بهذه الزيادة . وقد تقدمت مباحث الحديث وطريق الجمع بين رواية عروة والقاسم فى الباب الذى قبله

٣ - باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ، وبه قال عطاء وقال الحسن فى المريض عنده الماء ولا يجد من يناوله : يتيمم

وأقبل ابن عمر من أرضه بالجرف فحضرت العصر تمر بريد النعم فصلى ، ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يجد ٣٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال سمعتُ عميراً مولى ابن عباس قال : أقبأتُ أنا وعبدُ الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي جهم بن الحارث بن الصمة الأنصارى ، فقال أبو الجهم « أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجلٌ فسلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ حتى أقبل على الجدار فسح بوجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام »

قوله (باب التيمم فى الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة) جعله مقيدا بشرطين : خوف خروج الوقت وفقد الماء ، ويلتحق بفقد عدم القدرة عليه . قوله (وبه قال عطاء) أى بهذا المذهب ، وقد وصله عبد الرزاق من وجه صحيح ، وابن أبى شيبة من وجه آخر ، وليس فى المنقول عنه تعرض لوجوب الاعادة . قوله (وقال الحسن) وصله اسماعيل القاضى فى الاحكام من وجه صحيح ، وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن الحسن وابن سيرين قالا : لا يتيمم مارجا أن يقدر على الماء فى الوقت . ومفهومه يوافق ما قبله . قوله (وأقبل ابن عمر) قال الشافعى : « أخبرنا ابن عيينة عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه أقبل من الجرف ، حتى إذا كان بالمربد تيمم فمسح وجهه ويديه وصلى العصر » ، وذكر بقية الخبر كما علقه المصنف ، ولم يظهر لى سبب حذفه منه ذكر التيمم مسح أنه مقصود الباب . وقد أخرجه مالك فى الموطأ عن نافع مختصرا ، لكن ذكر فيه أنه تيمم فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين . وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر عن نافع مرفوعا لكن إسناده ضعيف . والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء موضع ظاهر المدينة كانوا يمسكون به إذا أرادوا النزول ، وقال ابن إسحق : هو على فرسخ من المدينة ، والمربد بكسر الميم وسكون الراء بعدها موحة مفتوحة ، وحكى ابن التين أنه روى بفتح أوله ، وهو من المدينة على ميل .

وهذا يدل على أن ابن عمر كان يرى جواز التيمم للحاضر ، لأن مثل هذا لا يسمى سفرا ، وهذا يناسب الترجمة .  
وظاهره أن ابن عمر لم يراع خروج الوقت لأنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ، لكن يحتمل أن يكون ظن أنه لا يصل إلا بعد خروج الوقت ، ويحتمل أيضا أن ابن عمر تيمم لا عن حدث بل لأنه كان يتوضأ لكل صلاة استجابة  
لفعله كان على وضوء فأراد الصلاة ولم يجد الماء كعادته فاقصر على التيمم بدل الوضوء ، وعلى هذا فليس مطابقا  
للترجمة الا بجامع ما بينهما من التيمم في الحضر ، وأما كونه لم يعد فلا حجة فيه لمن أسقط الإعادة عن التيمم في  
الحضر ، لأنه على هذا الاحتمال لا تجب عليه الإعادة بالاتفاق ، وقد اختلف السلف في أصل المسألة ، فذهب مالك  
الى عدم وجوب الإعادة على من تيمم في الحضر ، ووجهه ابن بطال بأن التيمم إنما ورد في المسافر والمريض لإدراك  
وقت الصلاة فيلتحق بهما الحاضر إذا لم يقدر على الماء قياسا . وقال الشافعي : تجب عليه الإعادة لندور ذلك . وعن  
أبي يوسف وزفر : لا يصل الى أن يجد الماء ولو خرج الوقت . قوله ( عن جعفر بن ربيعة ) في رواية الاسماعيل  
« حدثني جعفر » ، ونصف هذا الاستاد مصريون ونصفه الأعلى مديون . قوله ( سمعت عميرا مولى ابن عباس ) هو  
ابن عبد الله الهلالي مولى أم الفضل بنت الحارث والدته ابن عباس ، وقد روى ابن إسحق هذا الحديث فقال « مولى  
عبيد الله بن عباس » ، وإذا كان مولى أم الفضل فهو مولى أولادها . وروى موسى بن عقبة وابن لهيعة وأبو  
الحويرث هذا الحديث عن الأعرج عن أبي الجهم ولم يذكروا بينهما عميرا والصواب إثباته ، وليس له في الصحيح  
غير هذا الحديث وحديث آخر عن أم الفضل ، ورواية الأعرج عنه من رواية الاقران . قوله ( أقبلت أنا  
وعبد الله بن يسار ) هو أخو عطاء بن يسار التابعي المشهور ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث « عبد الرحمن بن  
يسار » ، وهو وهم وليس له في هذا الحديث رواية ، ولهذا لم يذكره المصنفون في رجال الصحيحين . قوله ( على أبي  
جهم ) قيل اسمه عبد الله ، وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه قال : يقال هو الحارث بن الصمة ، فعلى هذا لفظة « ابن »  
زائدة بين أبي جهم والحارث ، لكن صحح أبو حاتم أن الحارث اسم أبيه لا اسمه ، وفرق ابن أبي حاتم بينه وبين  
عبد الله بن جهم يكنى أيضا أبا جهم ، وقال ابن منده « عبد الله بن جهم بن الحارث بن الصمة » لجعل الحارث اسم  
جده ، ولم يوافق عليه ، وكأنه أراد أن يجمع الأقوال المختلفة فيه . والصمة بكسر الميملة وتشديد الميم هو ابن عمرو  
ابن عتيك الخزرجي ، ووقع في مسلم « دخلنا على أبي الجهم » ، باسكان الهاء والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة  
شخص آخر يقال له أبو الجهم وهو صاحب الانبجانية ، وهو غير هذا لأنه قرشي وهذا أنصاري ، ويقال بخذف  
الالف واللام في كل منهما وبإثباتهما . قوله ( من نحو بثر جل ) أي من جهة الموضع الذي يعرف بذلك ، وهو  
معروف بالمدينة ، وهو بفتح الجيم والميم ، وفي النسائي بثر الجمل وهو من العقيق . قوله ( فلقبه رجل ) هو أبو  
الجهم الراوي ، بينه الشافعي في روايته لهذا الحديث من طريق أبي الحويرث عن الأعرج . قوله ( حتى أقبل على  
الجدار ) والدارقطني من طريق ابن إسحق عن الأعرج « حتى وضع يده على الجدار » ، وزاد الشافعي « فحط بعضا » ،  
وهو محمول على أن الجدار كان مباحا ، أو مملوكا لأنسان يعرف رضاه . قوله ( فسح بوجهه ويديه ) والدارقطني من  
طريق أبي صالح عن الليث « فسح بوجهه وذراعيه » ، وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث ، وله شاهد من حديث  
ابن عمر أخرجه أبو داود ، لكن خطأ الحفاظ روايته في رفعه وصورها وقفه ، وقد تقدم أن مالكا أخرجه  
موقوفا بمناء وهو الصحيح ، والثابت في حديث أبي جهم أيضا بلفظ « يديه » ، لا ذراعيه فانها رواية شاذة مع ما في



أبي الحورث وأن صالح من الضنف ، وسيأتي ذكر الخلاف في إيجاب مسح الذراعين بعد ياب واحد ، قال الثوري : هذا الحديث محمول على أنه ﷺ كان عادما للآل حال التيمم . قلت : وهو مقتضى صنيع البخاري ، لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضر بأنه ورد على سبب ، وهو لإرادة ذكر الله ، لأن لفظة السلام من أسمائه ، وما أريد به استباحة الصلاة . وأجيب بأنه لما نيم في الحضر رد السلام - مع جوازه بدون الطهارة - فن خشي قوت الصلاة في الحضر جاز له التيمم بطريق الأولى لعدم جواز الصلاة بغير طهارة مع القدرة ، وقيل يحتمل أنه لم يرد ﷺ بذلك التيمم رفع الحدث ، ولا استباحة محظور ، وإنما أراد التشبه بالمتطهرين كما يشرع الإمسك في رمضان لمن يباح له الفطر ، أو أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم ، واستدل به ابن بطلال على عدم اشتراط التراب قال : لأنه معلوم أنه لم يعلق يده من الجدار تراب ، ونوقض بأنه غير معلوم بل هو محتمل ، وقد سبق من رواية الشافعي ما يدل على أنه لم يكن على الجدار تراب ، ولهذا احتاج إلى حته بالعصا

#### ٤ - باب المتيمم هل ينفخ فيها ؟

٣٣٨ - **حدثنا آدم** قال **حدثنا شعبة** **حدثنا الحكم** عن **ذر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي** عن أبيه قال : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال : إني أجنب فلم أصب الماء . فقال **عمار بن ياسر** لعمر بن الخطاب : أما تذكر أننا كنا في سفر أنا وأنت ، فأما أنت فلم تصل ، وأما أنا فتمسكت فصليت ، فذكرت للنبي ﷺ ، قال النبي ﷺ « كان يكفيك هكذا » فضرب النبي ﷺ بكفيه الأرض وفتح فيها ، ثم مسح بهما وجهه وكفيه [ الحديث ٣٣٨ - أطرافه في : ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ]

**قوله** ( باب المتيمم هل ينفخ فيها ) أي في يديه ، وزعم الكرماني أن في بعض النسخ « باب هل ينفخ في يديه بعد ما يضرب بهما الصعيد للتيمم » وإنما ترجم بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا كعادته ، لأن النفخ يحتمل أن يكون لشيء علق بيده خشي أن يصيب وجهه الكريم ، أو علق يده من التراب شيء له كثرة فأراد تخفيفه لئلا يبقى له أثر في وجهه ، ويحتمل أن يكون لبيان التشريع ، ومن ثم تمسك به من أجل التيمم بغير التراب زاعما أن نفخه يدل على أن المشترط في التيمم الضرب من غير زيادة على ذلك ، فلما كان هذا الفعل محتملا لما ذكر أورده بلفظ الاستفهام ليعرف الناظر أن للبحث فيه مجالا . **قوله** ( حدثنا الحكم ) هو ابن عتيبة . الفقيه الكوفي ، وذو المعجمة هو ابن عبد الله المرهبي . **قوله** ( جاء رجل ) لم أقف على تسميته ، وفي رواية الطبراني أنه من أهل البادية ، وفي رواية سليمان بن حرب الآتية أن عبد الرحمن بن أبزي شهد ذلك . **قوله** ( فلم أصب الماء ، فقال عمار ) هذه الرواية اختصر فيها جواب عمر ، وليس ذلك من المصنف ، فقد أخرجه البيهقي من طريق آدم أيضا بدونها ، وقد أورد المصنف الحديث المذكور في الباب الذي يليه من رواية ستة أنفس أيضا عن شعبة بالإسناد المذكور ولم يسقه تاما من رواية واحد منهم ، نعم ذكر جواب عمر مسلم من طريق يحيى بن سعيد والنسائي من طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة ولفظهما « فقال لا تصل » زاد السراج « حتى تجد الماء » والنسائي نحوه . وهذا مذهب مشهور عن عمر ، وقيل عليه عبد الله بن مسعود ، وجرت فيه مناظرة بين أبي موسى وابن مسعود كما سيأتي في « باب التيمم ضربة » ، وقيل إن ابن مسعود رجع عن ذلك ، وسنذكر هناك توجيه ما ذهب إليه عمر في ذلك والجواب عنه . **قوله** ( في سفر )

ولمسلّم وفي مربة ، وزاد ، فأجنبنا ، وسيأتي للمصنف مثله في الباب الذي بعده من رواية سليمان بن حرب عن شعبة .  
**قوله** ( فتحكك ) وفي الرواية الآتية بعده ، فتمرغت ، بالغين المعجمة أى تقلبت ، وكأن عماداً استعمل القياس في هذه المسألة لأنه لما رأى أن التيمم إذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى أن التيمم عن الغسل يقع على هيئة الغسل . ويستفاد من هذا الحديث وقوم اجتهدوا الصحابة في زمن النبي ﷺ ، وأن المجتهد لا لوم عليه إذا بذل وسعه وإن لم يصب الحق ، وأنه إذا حمل بالاجتهاد لا تعجب عليه الإعادة ، وفي تركه أمر عمر أيضاً بقضائهما متمسك لمن قال إن قائد الطهورين لا يصلي ولا قضاء عليه كما تقدم (١) . **قوله** ( إنما كان يكفيك ) فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث ، والزيادة على ذلك لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولم قبولها ، لكن إنما وردت بالفعل فتحمل على الأكمل ، وهذا هو الأظهر من حيث الدليل كما سيأتي . **قوله** ( وضرب بكفيه الأرض ) في رواية غير أبي ذر فضرب النبي ﷺ ، وكذا البيهقي من طريق آدم . **قوله** ( وتنفخ فيهما ) وفي رواية حجاج الآتية ثم أدناها من فيه ، وهي كناية عن النفخ ، وفيها إشارة إلى أنه كان نفخاً خفيفاً ، وفي رواية سليمان بن حرب « تفل فيهما » ، والتفل قال أهل اللغة : هو دون البزق ، والنفث دونه . وسيأتي هؤلاء يدل على أن التعليم وقع بالفعل . ولمسلّم من طريق يحيى بن سعيد ، وللإسماعيلي من طريق يزيد بن هرون وغيره - كلهم عن شعبة - أن التعليم وقع بالقول ، ونفثهم ، إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ، زاد يحيى « ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك » ، واستدل بالنفخ على استحباب تخفيف التراب كما تقدم ، وعلى سقوط استحباب التكرار في التيمم لأن التكرار يستلزم عدم التخفيف ، وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء أجزأه أخذاً من كون عماداً تمرغ في التراب للتيمم وأجزأه ذلك ، ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم ، وسقوط إيجاب الترتيب في التيمم عن الجفابة

### ٥ - باب التيمم للوجه والكفين

٣٣٩ - **حدثنا** حجاج قال أخبرنا شعبة أخبرني الحكم عن زر عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي رزى عن أبيه قال عمار بهذا ، وضرب شعبة بيديه الأرض ، ثم أدناها من فيه ، ثم مسح وجهه وكفيه وقال النضر أخبرنا شعبة عن الحكم قال سمعتُ ذراً يقول عن ابن عبد الرحمن بن أبي رزى قال الحكم وقد سمعته من ابن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال عمار

٣٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الحكم عن زر عن ابن عبد الرحمن بن أبي رزى عن أبيه أنه شهد عمر وقال له عمار : كنّا في سريرة فأجنبنا . وقال : تفل فيهما

**قوله** ( باب التيمم للوجه والكفين ) أى هو الواجب المجزئ ، وأتى بذلك بصيغة الجزم مع شهرة الخلاف فيه لقوة دليله ، فإن الأحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهم وعمار ، وما صداهما فضميف أو مختلف في رفعه ووقفه ، وللراجح عدم رفعه . فأما حديث أبي جهم فورد بذكر اليدين مجعلاً ، وأما

(١) لكنّه قول من لفظ مخالف لقوله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ وليدبت فائضة المتقدم في قصة الخلافة . والله أعلم

حديث عمار فور: بذكر الكفين في الصحيحين وبذكر المرفقين في السنن ، وفي رواية الى نصف الذراع ، وفي رواية الى الآباط . فأما رواية المرفقين وكذا نصف الذراع ففيهما مقال ، وأما رواية الآباط فقال الشافعي وغيره : إن كان ذلك وقع بأمر النبي ﷺ فكل تيمم صح للنبي ﷺ بعده فهو ناسخ له ، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به . وما يقوى رواية الصحيحين في الاقتصار على الوجه والكفين كون عمار كان يفتي بعد النبي ﷺ بذلك ، وراوى الحديث أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما الصحابي أنجته ، وسيأتي الكلام على مسألة الاقتصار على ضربة واحدة في باب إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل ، وقد روى النسائي هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن شعبة بغير هذا السياق ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد ، وتابعه على هذا السياق عن حجاج ابن منهل على بن عبد العزيز البغوي أخرجه ابن المنذر والطبراني عنه ، وخالفهما محمد بن خزيمة البصري عنه فقال « عن عبد الرحمن بن أبيه » أخرجه الطحاوي عنه وأشار الى أنه وهم فيه . قلت : سقطت من روايته لفظة « ابن » ولا بد منها لأن أبا عبد الرحمن لا رواية له في هذا الحديث . والله أعلم . قوله ( عن الحكم ) في رواية كريمة والاصيلي « أخبرني الحكم » وهي رواية ابن المنذر أيضا . قوله ( عن ابن عبد الرحمن ) في رواية أبي ذر وأبي الوقت « عن سعيد بن عبد الرحمن » . قوله ( بهذا ) أشار الى سياق المتن الذي قبله من رواية آدم عن شعبة وهو كذلك ، إلا أنه ليس في رواية حجاج قصة عمر . قوله ( وقال النضر ) هو ابن شمیل ، وهذا التعليق موصول عند مسلم عن إسحق بن منصور عن النضر ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق إسحق بن راهويه عنه وأفاد النضر في هذه الرواية أن الحكم سمعه من شيخ شيخه سعيد بن عبد الرحمن ، والظاهر أنه سمعه من ذر عن سعيد ، ثم لقي سميدا فأخذه عنه ، وكان سماعه له من ذر كان أفتن ولهذا أكثر ما يحىء في الروايات بآبائه ، وأخذت رواية سليمان بن حرب أن عمر أيضا كان قد أجنب فلها خالف اجتهاده اجتهاد عمار

٣٤١ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا شعبة عن الحكم عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبي ذر عن عبد الرحمن قال : قال عمار لعمرو : تَمَعَّكَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ « يَكْفِيكَ الْوَجْهُ وَالْكَفَّانِ »

قوله في رواية محمد بن كثير ( يكفيك الوجه والكفان ) كذا في رواية الاصيلي وغيره بالرفع فيهما على الفاعلية وهو واضح ، وفي رواية أبي ذر وكريمة « يكفيك الوجه والكفين » بالنصب فيهما على المفعولية إما باخمار أعنى أو التقدير يكفيك أن تمسح الوجه والكفين ، أو بالرفع في الوجه على الفاعلية وبالنصب في الكفين على أنه مفعول معه ، وقيل إنه روى بالجر فيهما ووجهه ابن مالك بأن الأصل يكفيك مسح الوجه والكفين لحذف المضاف وبقى المجرور به على ما كان ، ويستفاد من هذا اللفظ أن ما زاد على الكفين ليس بفرض كما تقدم ، وإليه ذهب أحمد وإسحق وابن جرير وابن المنذر وابن خزيمة ، ونقله ابن الجهم وغيره عن مالك ، ونقله الخطابي عن أصحاب الحديث ، وقال النووي : رواه أبو ثور وغيره عن الشافعي في القديم ، وأنكر ذلك الماوردي وغيره . قال : وهو إنكار مردود لأن أبا ثور إمام ثقة . قال : وهذا القول وإن كان مرجوحا فهو القوي في الدليل . انتهى كلامه في شرح المهذب . وقال في شرح مسلم في الجواب عن هذا الحديث : إن المراد به بيان صورة الضرب للتعليم ، وليس المراد به بيان جميع ما يحصل به التيمم . وتعب بأن سياق القصة يدل على أن المراد به بيان جميع ذلك لأن ذلك هو الظاهر

من قوله « إنما يكفئك » ، وأما ما استدل به من اشتراط بلوغ المسح الى المرفقين من أن ذلك مشروط في الوضوء لجوابه أنه قياس في مقابلة النص ، فهو فاسد الاعتبار . وقد عارضه من لم يشترط ذلك بقياس آخر ، وهو الاطلاق في آية السرة ، ولا حاجة لذلك مع وجود هذا النص

٣٤٢ - **حديثنا** مسلمٌ حدثنا شعبة عن الحكم عن زر بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن قال : **تيممت** عمر فقال له عمارٌ . . وساق الحديث

٣٤٣ - **حديثنا** محمد بن بشار قال حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن زر بن عبد الرحمن ابن أزي عن أبيه قال : قال عمارٌ « ففُضِرَ النبي ﷺ بيده الأرض فمسح وجهه وكفيه »

**قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، ولم يسق المثنى في هذه الرواية بل قال « وساق الحديث » ، وظاهره أن لفظه يوافق اللفظ الذي قبله . ثم ساقه نازلاً من طريق غندر عن شعبة ، وأظنه قصد بإيراد هذه الطرق الإشارة الى أن النضر تفرد بزيادته ، وأن الحكم سمعه من سعيد بلا واسطة . واختصر المصنف أيضاً سياق غندر ، وقد أخرجه أحمد عنه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار شيخ البخاري وسياقه أتم ذكر فيه قصة عمر وذكر فيه النفع أيضاً . والله أعلم

٦ - **باب الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء** . وقال الحسن : **يُجْزِيهِ التيمم** ما لم يُحْدِث . وأم ابن عباس وهو متيمم . وقال يحيى بن سعيد : لا بأس بالصلاة على السبخة والتيمم بها

**قوله** ( باب ) بالتثوين ( الصعيد الطيب وضوء المسلم ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً وصححه ابن القطان ، لكن قال الدارقطني : ان الصواب لإرساله . وروى أحمد وأصحاب السنن من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بحدان - وهو بضم الموحدة وسكون الجيم - عن أبي ذر نحوه ، ولفظه « إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين » وصححه الترمذي وابن حبان والدارقطني . **قوله** ( وقال الحسن ) وصله عبد الرزاق ولفظه « يجزئ تيمم واحد ما لم يحدث » وابن أبي شيبة ولفظه « لا ينقض التيمم الا الحدث » وسعيد بن منصور ولفظه « التيمم بمنزلة الوضوء ، اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث ، وهو أصرح في مقصود الباب . وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في مصنفه عن يونس بن عبيد عن الحسن قال « تصلي الصلوات كلها بتيمم واحد مثل الوضوء ما لم تحدث » . **قوله** ( وأم ابن عباس وهو متيمم ) وص ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما وإسناده صحيح ، وسياق في « باب إذا خاف الجنب » لعمرو بن العاص مثله ، وأشأنف بذلك الى أن التيمم يقوم مقام الوضوء ولو كانت الطهارة به ذميمة لما أم ابن عباس وهو متيمم من كان متوضئاً . وهذه المسألة وافق فيها البخاري الكوفيون والجمهور ، وذهب بعضهم - من التابعين وغيرهم - الى خلاف ذلك ، وحجتهم أن التيمم طهارة ضرورية لاستباحة الصلاة قبل خروج الوقت ، ولذلك أعطى النبي ﷺ الذي أجنب فلم يصل الإناء من الماء ليغتسل به بمد أن قال له « عليك بالصعيد فإنه يكفئك » ، لأنه وجد الماء فبطل تيممه . وفي الاستدلال بهذا على عدم جواز أكثر من فريضة بتيمم واحد نظر ، وقد أبيع عند الأكثر بالتيمم

الواحد النوافل مع الفريضة ، إلا أن ما لكارحه الله يشترط تقدم الفريضة . وشذ شريك القاضي فقال : لا يصلى بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضا كانت أو نفلا . قال ابن المنذر : إذا صحت النوافل بالتيمم الواحد صحت الفرائض ، لأن جميع ما يشترط للفرائض مشترط للنوافل إلا بدليل . انتهى . وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين . قال : لكن صح عن ابن عمر لإيجاب التيمم لكل فريضة ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة . وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس أنه لا يجب ، واحتج المصنف لعدم الوجوب بعموم قوله في حديث الباب « فانه يكفيك » أى ما لم تحدث أو تجد الماء ، وحله الجمهور على الفريضة التى تيمم من أجلها ويصلى به ما شاء من النوافل ، فاذا حضرت فريضة أخرى وجب طلب الماء ، فان لم يجد تيمم . والله أعلم . قوله ( وقال يحيى بن سعد ) هو الانصارى . « والسبخة » بمهمله وموحدة ثم معجمة مفتوحات هى الارض المألحة التى لا تكاد تنبت ، وإذا وصفت الارض قلت هى أرض سبخة بكسر الموحدة . وهذا الاثر يتعلق بقوله فى الترجمة « الصعيد الطيب » أى أن المراد بالطيب الطاهر ، وأما الصعيد فقد تقدم نقل الخلاف فيه وأن الاظهر اشتراط التراب ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ﴾ فان الظاهر أنها للتبويض ، قال ابن بطال : فان قيل لا يقال مسح منه إلا إذا أخذ منه جزءا ، وهذه صفة التراب لا صفة الصخر مثلا الذى لا يعلق باليد منه شيء . قال : فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله « منه » صلة . وتعقب بأنه تعسف . قال صاحب الكشاف : فان قلت لا يفهم أحد من العرب من قول القائل مسحت برأسى من الدهن أو غيره الا معنى التبويض . قلت : هو كما نقول ، والاذعان للحق خير من المراء . انتهى . واحتج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة فى شأن الهجرة أنه قال ﷺ « أريت نارا هجرتكم سبخة ذات نخل ، يعنى المدينة قال : وقد سمي النبي ﷺ المدينة طيبة فدل على أن السبخة داخلية فى الطيب ، ولم يخالف فى ذلك إلا إسحق بن راهويه

٣٤٤ - حدثنا مسدد قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء عن عمران قال : كنّا فى سفر مع النبي ﷺ ، وإنا أصرنا حتى إذا كنّا فى آخر الليل وقفنا وقفة ولا وقفة أخلى عند المسافر منها ، فإما يقظنا إلا حر الشمس ، وكان أول من استيقظ فلان ثم فلان ثم فلان - يسئهم أبو رجاء فندى عوف - ثم عمر بن الخطاب الرابع ، وكان النبي ﷺ إذا نام لم يوقظ حتى يكون هو يستيقظ لأننا لا ندرى ما يحدث له فى نومه . فلما استيقظ عمر ورأى ما أصاب الناس - وكان رجلا جليدا - فكبر ورفع صوته بالتكبير ، فزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته النبي ﷺ ، فلما استيقظ شكوا إليه الذى أصابهم ، قال : لا ضير - أو لا يضير - ارحلوا . فارتحلوا ، فسار غير بعيد ، ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ، ونودى بالصلاة فصلّى بالناس ، فلما انتقل من صلاته إذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، قال : ما متعك يا فلان أن تصلّى مع القوم ؟ قال : أصابتنى جنابة ولا ماء . قال : عليك بالصعيد . فانه يكفيك . ثم سار النبي ﷺ فاشتكى إليه الناس من العطش ، فنزل فدعا فلانا - كان يسئ أبو رجاء نسيه عوف - ودعا

عائياً فقال: اذهبا فابتغيا الماء، فانطلقا فلتقياً امرأة بين مَرَادَتَيْنِ - أو سَطِيعَتَيْنِ - من ماء على بَعِيرٍ لهما فقالا لها: أين الماء؟ قالت: عهدي بالماء أمس هذه الساعة، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا. قالا لها: انطلي إذا. قالت: إلى أين؟ قالا: إلى رسول الله ﷺ. قالت: الذي يُقال له الصابي. قالا: هو الذي نَعْنَيْنِ، فانطلقى. فجاء بها إلى النبي ﷺ وحديثاً الحديث. قال: فاستنزَلوها عن بَعِيرِها، ودعا النبي ﷺ بإناء ففرغ فيه من أفواه المَرَادَتَيْنِ - أو السَطِيعَتَيْنِ - وأَوْسَكَا أفواههما وأطلق العزالي ونودي في الناس: استقوا واستقوا. فسقى من شاء واستقى من شاء، وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته الجذابة إناء من ماء قال: اذهب فأفرغه عليك. وهى قائمة تنظره إلى ما يفعل بما بها. وإيم الله لقد أفلح عنها وإنه كيخيل إلينا أنها أشد ولادة منها حين ابتداء فيها. فقال النبي ﷺ: اجمعوا لها. فجمعوا لها - من بين عَجْوَةٍ وَدَقِيقَةٍ وَسَوِيقَةٍ - حتى جَمَعُوا لها طلعاً، فجلوها في ثوب وحلواها على بَعِيرِها وَوَضَعُوا الثوبَ بين يديها، قال لها: تعلمين ما رَزَيْنَا من مائِكَ شَيْئاً، وَلَكِنَّ اللهَ هوَ الذي أسقانا. فَأَتَتْ أَهْلَهَا وقد احتبست عنهم. قالوا: ما حبسك يا فلانة؟ قالت: العَجَبُ، لَقِيتِي رَجُلَانِ فَذَهَبَا بِي إلى هذا الذي يُقال له الصابي، ففعل كذا وكذا، فو الله إنه لأسحرُ الناسِ من بين هُنِيٍّ وَهِنِيٍّ - وقالت: إصْبَيْهَا الوُسْطَى والسَّابِيَةَ فَرَفَعْتُمَا إلى السماء نعى السماء والأرض - أو إنه لرسولُ اللهِ حقاً. فكان المسلمون بعد ذلك يُبْذِرُونَ كلَّ مَنْ حَوْلَهَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يُصِيبُونَ الصِّرْمَ الذي هُوَ منه. فقالت: يوماً لِقَوْمِها: ما أَرَى أنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكم عَدَاً، فهل لكم في الإسلام. فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام.

قال أبو عبد الله: صَبَّأٌ خَرَجَ من دِينَ إلى غيره

وقال أبو العالية: الصابئين - وفي نسخة الصابئون - فِرْقَةٌ من أهل الكتاب يقرءون الزبور

[الحديث ٢٤٤ - طرفاه في ٣٤٨، ٣٥٧]

**قوله** (حدثنا مسدد) زاد أبو ذر د ابن مسرهد، ويحيى بن سعيد هو القطان، وعوف بالفاء هو الاعرابي، وأبو رجاء هو العطاردي وعمران هو ابن حصين وكلهم بصريون. **قوله** (كنا في سفر مع النبي ﷺ) اختلف في تعيين هذا السفر: ففي مسلم من حديث أبي هريرة أنه وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة، وفي أبي داود من حديث ابن مسعود: أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلاً فزل فقال من يكلؤنا؟ فقال بلال أنا، الحديث. وفي الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلًا عرس رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، ووكل بلالا، وفي مصنف عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسلًا أن ذلك كان بطريق تبوك، والبيهقي في الدلائل نحوه من حديث عقبة بن عامر، وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولاً والبخاري مختصراً في الصلاة قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر لكن لم يعينه، ووقع في رواية لابي داود أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعبه ابن عبد البر بأن غزوة جيش الأمراء هي غزوة مؤتة ولم يشهدا النبي ﷺ. وهو كما قال، لكن يحتمل أن يكون المراد بغزوة جيش الأمراء غزوة أخرى غير غزوة

مؤتة . وقد اختلف العلماء هل كان ذلك مرة أو أكثر ، أغنى نومهم عن صلاة الصبح ، فحرم الأصل بآن القصة واحدة ، وتعبته القاضي عياض بآن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين ، وهو كما قال ، فآن قصة أبي قتادة فيها أن أبا بكر وعمر لم يكونا مع النبي ﷺ لما نام ، وقصة عمران فيها أنهما كانا معه كما سنبينه ، وأيضاً فقصة عمران فيها أن أول من استيقظ أبو بكر ولم يستيقظ النبي ﷺ حتى أيقظه عمر بالتكبير ، وقصة أبي قتادة فيها أن أول من استيقظ النبي ﷺ ، وفي القصتين غير ذلك من وجوه المغايرات ، ومع ذلك فالجمع بينهما ممكن لاسيما ما وقع عند مسلم وغيره أن عبد الله بن رباح راوى الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه وهو يحدث بالحديث بطوله فقال له : انظر كيف تحدث ، فاق كنت شاهداً القصة . قال فما أنكر عليه من الحديث شيئاً . فهذا يدل على اتحادها . لكن لدعي التمدد أن يقول : يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين لحدث باحداهما وصدق عبد الله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة - بالأخرى . والله أعلم . وبما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه ، وحاول ابن عبد البر الجمع بينهما بآن زمان رجوعهم من خير قريب من زمان رجوعهم من الحديبية ، وأن اسم طريق مكة يصدق عليهما . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ورواية عبد الرزاق بتعيين غزوة تبوك ترد عليه . وروى الطبراني من حديث عمرو بن أمية شيئاً بقصة عمران ، وفيه أن الذي كلاً لهم الفجر ذو مخبر ، وهو بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الموحدة ، وأخرجه من طريق ذى مخبر أيضاً وأصله عند أبي داود ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أن بلالاً هو الذي كلاً لهم الفجر ، وذكر فيه أن النبي ﷺ كان أولهم استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة . ولابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود أنه كلاً لهم الفجر ، وهذا أيضاً يدل على تعدد القصة والله أعلم . قوله ( أسرينا ) قال الجوهري : تقول سريت وأسريت بمعنى إذا سرت ليلاً ، وقال صاحب المحكم السبى سير عامة الليل وقيل سير الليل كله . وهذا الحديث يخالف القول الثاني . قوله ( وقمنا وقعة ) في رواية أبي قتادة عند المصنف ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو سؤال بعض القوم في ذلك ، وفيه أنه ﷺ قال : وأخاف أن تناموا عن الصلاة . فقال بلال أنا أوقظهم ، قوله ( فكان أول من استيقظ فلان ) ينصب أول لأنه خبر كان . وقوله ( الرابع ) هو في روايتنا بالرفع ، ويجوز نصبه على خبر كان أيضاً ، وقد بين عوف أنه نسي تسمية الثلاثة مع أن شيخه كان يسميهم ، وقد شاركه في روايته عند سلم بن زبير فسمى أول من استيقظ ، أخرجه المصنف في علامات النبوة من طريقه ولفظه ( فكان أول من استيقظ أبو بكر ) . ويشبه والله أعلم أن يكون الثاني عمران راوى القصة لأن ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه ، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة ، ففي الطبراني من رواية عمرو بن أمية قال ذو مخبر : فما أيقظني إلا حر الشمس ، فحسب أدنى القوم فأيظنته ، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً حتى استيقظ النبي ﷺ . . قوله ( لانا لاندري ما يحدث له ) بضم الدال بعدها مثله أى من الوحي ، كانوا يخافون من إيقاظه قطع الوحي فلا يوقظونه لا حتمال ذلك . قال ابن بطال : يؤخذ منه التمسك بالأمر الأعم احتياطاً . قوله ( وكان رجلاً جليداً ) هو من الجلادة بمعنى الصلاة ، وزاد مسلم هنا ( أجوف ، أى رفيع الصوت ، يخرج صوته من جوفه بقوة . وفي استعماله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين ، وخص التكبير لأنه أصل الدعاء إلى الصلاة . قوله ( الذى أصابهم ) أى من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج وقتها . قوله ( لاضرير ) أى لا ضرر ، وقوله ( أو لا يضير ) شك من عوف صرح بذلك البيهقي في روايته ، ولابن نعيم في المستخرج ( لا يسوء

ولا يضير ، وفيه تأنيص لقلوب الصحابة لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها بأنهم لا حرج عليهم إذ لم يتمعدوا ذلك . قوله ( ارتحلوا ) بصيغة الأمر ، استدله على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، وقد بين مسلم من رواية أبي حازم عن أبي هريرة السبب في الأمر بالارتحال من ذلك الموضع الذي ناموا فيه ونظفه ، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان ، ولأبي داود من حديث ابن مسعود تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، وفيه رد على من زعم أن الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة « حتى ضربتهم الشمس » ، وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة ، وقد قيل إنما أخر النبي ﷺ الصلاة لاستغاثهم بأحوالها ، وقيل تحرزا من العدو ، وقيل انتظارا لما ينزل عليه من الوحي ، وقيل لأن المحل محل غفلة كما تقدم عند أبي داود ، وقيل ليستيقظ من كان نائما وينشط من كان كسلانا . وروى عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفاتحة منسوخ بقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لذكري ﴾ وفيه نظر لأن الآية مكية والحديث مدني فكيف ينسخ المتقدم المتأخر ؟ وقد تكلم العلماء في الجمع بين حديث النوم وهذا وبين قوله ﷺ « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » ، قال النووي : له جوابان ، أحدهما أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ، ولا يدرك ما يتعلق بالعين لأنها نائمة والقلب يقظان . والثاني أنه كان له حالان : حال كان قلبه فيه لا ينام وهو الأغلب ، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ، فصادف هذا أي قصة النوم عن الصلاة . قال : والصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف . وهو كما قال . ولا يقال تنسب وإن كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلا لكنه يدرك إذا كان يقظا مرور الوقت الطويل ، فإن من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حيث الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقا ، لانا نقول : يحتمل أن يقال كان قلبه ﷺ إذا كان مستغرقا بللوحى ، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم ، كما كان يستغرق ﷺ حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل لأنه أوقع في النفس كما في قضية سهوه في الصلاة . وقريب من هذا جواب ابن المنير : أن القلب قد يحصل له السهو في اليقظة لصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأول ، أو على السواء . وقد أجيب على أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ، منها أن معنى قوله « لا ينام قلبي » أى لا ينجس عليه حالة انتقاض وضوئه ، ومنها أن معناه لا يستغرق بالنوم حتى يوجد منه الحدث ، وهذا قريب من الذى قبله . قال ابن دقيق العيد : كأن قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بأدراك حالة الانتقاض ، وذلك بعيد ، وذلك أن قوله ﷺ « إن عيني تنامان ولا ينام قلبي » خرج جوابا عن قول عائشة : أتنام قبل أن تور ؟ وهذا كلام لا يتعلق له بانتقاض الطهارة الذى تكلموا فيه ، وإنما هو جواب يتعلق بأمر الوتر فتحمل يقظته على تعلق القلب باليقظة للوتر ، وفرق بين من شرع في النوم مطمئن القلب به وبين من شرع فيه متعلقا باليقظة . قال : فعلى هذا فلا تعارض ولا إشكال في حديث النوم حتى طلعت الشمس ، لأنه يحمل على أنه اطمأن في نومه لما أوجبه تعب السير معتمدا على من وكله بكلاءة الفجر . اهـ والله أعلم . وحصله تخصيص اليقظة المفهومة من قوله « ولا ينام قلبي » بأدراكه وقت الوتر إدراكا معنويا لتعلقه به ، وأن نومه في حديث الباب كان نوما مستغرقا ، ويؤيده قول بلال له « أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك » ، كما في حديث أبي هريرة عند مسلم ولم ينكر عليه ، ومعلوم أن نوم بلال كان مستغرقا . وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضى اعتبار خصوص السبب ، وأجلب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه السياق ، وهو هنا كذلك . ومن الأجوبة



الضعيفة أيضاً قول من قال : كان قلبه يقظانا وعلم بخروج الوقت لكن ترك إعلامهم بذلك عمدا لمصلحة التشريع . وقول من قال : المراد بنى النوم عن قلبه أنه لا يطرأ عليه أضغاث أحلام كما يطرأ على غيره ، بل كل ما يراه في نومه حق ووحى . فهذه عدة أجوبة أقربها إلى الصواب الأول على الوجه الذى قرئناه والله المستعان . (قائدة) : قال القرطبي : أخذ بهذا بعض العلماء فقال : من انتبه من نوم عن صلاة فاتته في سفر فليتحول عن موضعه ، وإن كان واديا فيخرج عنه . وقيل إنما يلزم في ذلك الوادى بعينه ، وقيل : هو خاص بالنبي ﷺ لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادى ولا غيره ذلك إلا هو . وقال غيره : يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة استعجب له التحول منه ، ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر **قوله** ( فسار غير بعيد ) يدل على أن الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد . **قوله** ( ونودى بالصلاة ) استدلل به على الأذان للفوائت ، وتعقب بأن النداء أعم من الأذان فيحتمل أن يراد به هنا الإقامة . وأجيب بأن رواية مسلم من حديث أبي قتادة التصريح بالتأذين ، وكذا هو عند المصنف في أواخر المواقيت . وترجم له خاصة بذلك كما سيأتى . **قوله** ( فصل بالناس ) فيه مشروعية الجماعة في الفوائت . **قوله** ( إذا هو برجل ) لم أقف على تسميته ، ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقى ما نصه : هذا الرجل هو خلاد بن رافع بن مالك الانصارى أحور رفاعه ، شهد بدر ، قال ابن السكيت : وقتل يومئذ ، وقال غيره : له رواية . وهذا يدل على أنه عاش بعد النبي ﷺ . قلت : أما على قول ابن السكيت فيستحيل أن يكون هو صاحب هذه القصة لتقدم وقعة بدر على هذه القصة بمدة طويلة بلا خلاف ، فكيف يحضر هذه القصة بعد قتله ؟ وأما على قول غير ابن السكيت فيحتمل أن يكون هو ، لكن لا يلزم من كونه له رواية أن يكون عاش بعد النبي ﷺ لاحتمال أن تكون الرواية عنه منقطعة ، أو متصلة لكن قلها عنه صحابي آخر ونحوه . وعلى هذا فلا منافاة بين هذا وبين من قال إنه قتل ببدر إلا أن تجيء رواية عن تابعي غير مخضرم وصرح فيها بسماحه منه حينئذ يلزم أن يكون عاش بعد النبي ﷺ ، لكن لا يلزم أن يكون هو صاحب هذه القصة ، إلا إن وردت رواية مخصوصة بذلك ، ولم أقف عليها إلى الآن . **قوله** ( أصابتنى جنباً ولا ماء ) بفتح الهمزة أى مئى أو موجود ، وهو أبلغ في إقامة عذره . وفي هذه القصة مشروعية تيمم الجنب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وفيها جواز الاجتهاد بحضرة النبي ﷺ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوما عندهم ، لكنه صريح في الآية عن الحدث الأصغر ، بناء على أن المراد بالملامسة مادون الجماع ، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه ، فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم ، فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم ، ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً فكان حكمه حكم فاقده الطهورين . ويؤخذ من هذه القصة أن للعالم إذا رأى فعلاً محتملاً أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب . وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة ، وأن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلين معيب على فاعله بغير عذر . وفيه حسن الملاطفة ، والرفق في الانكار . **قوله** ( عليك بالصعيد ) وفي رواية سلم بن زرير : فأمره أن يتيمم بالصعيد ، واللام فيه للمعد المذكور في الآية الكريمة ، ويؤخذ منه الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الإفهام ، لأنه أحاله على الكيفية المعلومة من الآية ، ولم يصرح له بها . ودل قوله يكفيك على أن التيمم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « يكفيك » أى للأداء ، فلا يدل على ترك القضاء . **قوله** ( فدعا فلانا ) هو عمران بن حصين ، ويدل على ذلك قوله في رواية سلم بن

زير عند مسلم ، ثم عجلني النبي ﷺ في ركب بين يديه فطلب الماء ، ودأت هذه الرواية هل أنه كان هو وحلي فقط لأنهما خوطبا بلفظ التثنية ، ويحتمل أنه كان معهما غيرهما على سبيل التبعية لما فيتجه لإطلاق لفظ ركب في رواية مسلم ، وخصا بالخطاب لأنهما المقصودان بالارسال . قوله ( فابتغيا ) وللأصلي « فابتغيا » ، ولأحمد « فابغيا » ، والمراد الطلب يقال ابتغ الشيء أى تطلبه ، وابغ الشيء أى اطلبه ، وأبغنى أى اطلب لى . وفيه الجرى على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها ، وأن التسبب في ذلك غير قاذح في التوكل قوله ( بين مزادتين ) المزادة بفتح الميم والزوى قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها ، وتسمى أيضاً « السطيحة » ، و « أو » هنا شك من هوف لخلو رواية مسلم عن أبي رجاء عنها ، وفي رواية مسلم « فإذا نحن بامرأة ساذلة - أى مدلية - رجلها بين مزادتين » والمراد بهما الراوية . قوله ( أمس ) خبر لمبتدأ ، وهو مبنى على الكسر ، و « هذه الساعة » بالنصب على الظرفية وقال ابن مالك : أصله في مثل هذه الساعة لحذف المضاف وإقيم المضاف اليه مقامه أى بعد حذف « في » . قوله ( ونقرنا ) قال ابن سيدة النفر مادون العشرة ، وقيل النفر الناس عن كراح . قلت : وهو اللائق هنا ، لأنها أرادت أن رجالها تخلفوا لطلب الماء . و « خلوف » بضم الخاء المعجمة واللام جمع خالف ، قال ابن فارس : الخالف المستقى ، ويقال أيضاً لمن غاب ، ولعله المراد هنا ، أى أن رجالها غابوا عن الحى ، ويكون قولها « ونقرنا خلوف » جملة مستقلة زائدة على جواب السؤال . وفي رواية المستمل والمحوى « ونقرنا خلوفاً » بالنصب على الحال الساذة مسدً الخبر . قوله ( الصابى ) بلا همز أى للمائل ، ويروى بالهمز من صباً صبوا أى خرج من دين إلى دين . وسياق تفسيره للمعتف في آخر الحديث . قوله ( هو الذى تعنين ) فيه أدب حسن ، ولو قالوا « لا » ، لفات المقصود ، أو « نعم » لم يحسن بهما إذ فيه تقرير ذلك ، فتخلصا أحسن تخلص . وفيه جواز الخلوة بالاجنبية في مثل هذه الحالة (١) عند أمن الفتنة . قوله ( فاستزلوها عن بعيرها ) قال بعض الشراح المتقدمين : إنما أخذوها واستجازوا أخذ ماؤها لأنها كانت كافرة حربية ، وعلى تقدير أن يكون لها عهد فضرورة العطش تنبج للمسلم الماء المملوك لغيره على عوض ، وإلا فنفس الشارع تفدى بكل شيء على سبيل الوجوب . قوله ( ففرغ ) والكشميني « فأفرغ فيه من أفواه المزادتين » ، زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه « فتمضمض في الماء » وأعاد في أفواه المزادتين ، وهذه الزيادة تنضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها ، وإطلاق الأفواه هنا كقوله تعالى ( فقد صفت قلوبكم ) إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد ، وعرف منها أن البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء . قوله ( وأوكأ ) أى ربط ، وقوله ( وأطلق ) أى فتح « والعزالي » بفتح المهملة والزوى وكسر اللام ويجوز فتحها جمع عزلاء باسكان الزوى قال الخليل : هى مصب الماء من الراوية ، ولكل مزادة عزلاوان من أسفلها . قوله ( أسقوا ) بهمزة قطع مفتوحة من أسقى ، أو بهمزة وصل مكسورة من سقى ، والمراد أنهم سقوا غيرهم كالذواب ونحوها واستقواهم . قوله ( وكان آخر ذلك أن أعطى ) بنصب آخر على أنه خبر مقدم ، وأن أعطى اسم كان ، ويجوز رفعه على أن أعطى الخبر لأن كليهما معرفة ، قال أبو البقاء : والأول أقوى ، ومثله قوله تعالى ( فإنا كان جواب قومه ) الآية . واستدل بهذه القصة على تقديم مصلحة شرب الآدى والحيوان على غيره كصلحة الطهارة بالماء لتأخير المحتاج إليها عن سقى واستسقى ، ولا يقال قد وقع في رواية سلم بن زير « غير أنا لم نسق بعيرا » ، لأننا نقول : هو يحول على أن الإبل لم تكن

(١) قال مصحح طبعة بولاق : لئنا اثان ، ولا تحصل معهما الخلوة المحرمة . وتأمل بقية سياق الحديث

حاجة إذ ذاك إلى السقي ، فيحمل قوله فسقى على غيرها . قوله ( وإيم الله ) بفتح الهزة وكسرها والميم مضمومة أصله « إيمان الله » وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم حذفت منه النون تخفيفا وألفه ألف وصل مفتوحة ولم يجرى بكذلك غيرها ، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف والتقدير إيم الله قسمي ، وفيها لغات جمع منها النووي في تهذيب سبع عشرة وبلغ بها غيره عشرين ، وسيكون لنا إليها عودة لبيانها في كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وإن لم يتعين . قوله ( أشد ملأه ) بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، وفي رواية للبيهقي « أملا منها » ، والمراد أنهم يظنون أن ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولا . قوله ( اجمعوا لها ) فيه جواز الأخذ للمحتاج برضا المطلوب منه ، أو بغير رضاه إن تعين ، وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطى والآخذ . قوله ( من بين عجرة وسويقة ) العجرة معروفة ، والسويقة بفتح أوله وكذا الدقيقة ، وفي رواية كريمة بضمها مصغرا مثقلا . قوله ( حتى جمعوا لها طعاما ) زاد أحمد في روايته « كثيرا » وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الخنطة والذرة خلافا لمن أبى ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى جمعوا لها طعاما » أى غير ما ذكر من العجوة وغيرها . قوله ( قال لها تعلين ) بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام أى اعلى ، وللأصيلي « قالوا » وللإسماعيلي « قال لها رسول الله ﷺ » فتحمل رواية الأصيلي على أنهم قالوا لها ذلك بأمره . وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة . قوله ( مارزتنا ) بفتح الراء وكسر الزاي - ويجوز فتحها - وبعدها همزة ساكنة أى نقصنا ، وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء بما زاده الله تعالى وأوجده ، وأنه لم يختلط فيه شيء من مائها في الحقيقة وإن كان في الظاهر مختلطا ، وهذا أبعد وأغرب في المعجزة ، وهو ظاهر قوله ( ولكن الله هو الذى أسقانا ) ويحتمل أن يكون المراد ما نقصنا من مقدار مائك شيئا . واستدل بهذا على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يتيقن فيها النجاسة ، وفيه إشارة إلى أن الذى أعطاهما ليس على سبيل العوض عن مائها بل على سبيل التكرم والتفضل . قوله ( وقالت باصبعيهما ) أى أشارت ، وهو من إطلاق القول على الفعل ، قوله ( يغيرون ) بالضم من أغار أى دفع الخيل في الحرب . قوله ( الصرم ) بكسر المهملة أى أربابا مجتمعين من الناس . قوله ( فقالت يوما لقومها : ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم عمدا ) هذه رواية الأكثر قال ابن مالك : ما موصولة ، وأرى بفتح الهزة بمعنى أعلم ، والمعنى الذى أعتقد أن هؤلاء يتركونكم عمدا لا غفلة ولا نسيانا بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم ، وهذه الغاية في مراعاة الصحبة اليسيرة ، وكان هذا القول سببا لرغبتهم في الاسلام ، وفي رواية أبي ذر « ما أرى أن هؤلاء القوم ، وقال ابن مالك أيضا : وقع في بعض النسخ « ما أدرى » بمعنى رواية الأصيلي ، قال : وما موصولة وأن بفتح الهزة وقال غيره : ما نافية وأن معنى لعل . وقيل : ما نافية وإن بالكسر ، ومعناه لا أعلم حالكم في تخلفكم عن الإسلام مع أنهم يدعونكم عمدا . ومحصل القصة أن المسلمين صاروا يراعون قومها على سبيل الاستئلاف لهم حتى كان ذلك سببا لاسلامهم . وبهذا يحصل الجواب عن الإشكال الذى ذكره بعضهم ، وهو أن الاستيلاء على الكفار بمجرد يوجب رق النساء والصبيان ، وإذا كان كذلك فقد دخلت المرأة في الرق باستيلائهم عليها فكيف وقع إطلاقها وترويضها كما تقدم ؟ لانا نقول : أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذى جر دخول قومها أجمعين في الاسلام ، ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك ، أو كانت من قوم لهم عهد . واستدل به بعضهم على جواز أخذ أموال الناس عند الضرورة بشمن إن كان له ثمن ، وفيه نظر لأنه بناء على أن الماء كان مملوكا للمرأة وأنها كانت معصومة النفس والمال ، ويحتاج

إلى ثبوت ذلك . وإنما قدمناه احتيالا . وأما قوله « بشن » فكأنه أخذه من إعطائها ما ذكر ، وليس بمستقيم ، لأن العطية المذكورة متقومة ، والماء مثل ، وضمان المثل إنما يكون بالمثل . وينعكس ما قاله من جهة أخرى وهو أن المأخوذ من فصل الماء الضرورة لا يجب العوض عنه . وقال بعضهم : فيه جواز طعام الخارجة ، لأنهم تخرجوا في عرض الماء ، وهو مبنى على ما تقدم . وفيه أن الخوارق لا تغير الأحكام الشرعية . **قوله** ( قال أبو عبد الله : صبأ الخ ) هذا في رواية المستمل وحده ، ووقع في نسخة الصغاني : صبأ فلان انخلع ، وأصبأ ، أى كذلك . وكذا قوله « وقال أبو العالية الخ » وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس عنه . وقال غيره : هم منسوبون إلى صابي بن متوشلخ عم نوح عليه السلام . وروى ابن مردويه بإسناد حسن عن ابن عباس قال : الصابئون ليس لهم كتاب انتهى . ووقع في نسخة الصغاني « أصبأ أمل » وهذا سيأتي في تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى . وإنما أورد البخاري هذا هنا ليعين الفرق بين الصابي المراد في هذا الحديث والصابي المنسوب للطائفة المذكورة . والله أعلم

## ٧ - باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو خاف العطش تيمم

ويذكر أن عمرو بن العاص اجنب في ليلة باردة فتيمم وتلا [ ٢٩ النساء ] ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴾ فذكر للنبي ﷺ فلم يعنف

**قوله** ( باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض الخ ) مراده إلحاق خوف المرض ، وفيه اختلاف بين الفقهاء بخوف العطش ولا اختلاف فيه . **قوله** ( ويذكر أن عمرو بن العاص ) هذا التعليق وصله أبو داود والحاكم من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن عمرو بن العاص قال « احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهلك ، فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب ؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله يقول ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما ﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئا » . ورواه أيضا من طريق عمرو ابن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب ، لكن زاد بين عبد الرحمن بن جبير وعبد الله بن عمرو رجلا وهو أبو قيس مولى عمرو بن العاص وقال في القصة « فغسل مغابنه وتوضأ » ولم يقل تيمم ، وقال فيه « لو اغتسلت مت » وذكر أبو داود أن الأوزاعي روى عن حسان بن عطية هذه القصة فقال فيها « فتيمنت » انتهى . ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص ولم يذكر التيمم ، والسياق الأول أليق بمراد المصنف ، وإسناده قوى ، لكنه علقه بصيغة التريض لكونه اختصره ، وقد أومر ظاهر سياقه أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنب ، وليس كذلك ، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد أمره على غزوة ذات السلاسل كما سيأتي في المغازي . ووجه استدلاله بالآية ظاهر من سياق الرواية الثانية . وقال البيهقي يمكن الجمع بين الروايات بأنه توضأ ثم تيمم عن الباقي ، وقال النووي : وهو متعين . **قوله** ( فلم يعنف ) حذف المفعول لاسم به ، أى لم يلم رسول الله ﷺ عمرا ، فكان ذلك تقريرا دالا على الجواز . ووقع في رواية الكشميني « فلم يعنفه » بزيادة هاء الضمير ، وفي هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك ، سواء كان لأجل برد أو غيره . وجواز صلاة التيمم بالمتوضئين ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ

٣٤٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصَلِّي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ رَخَّصْتُ لِمَنْ فِي هَذَا كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قُلْ هَكَذَا - يَعْنِي تَيْمِّمَ - وَصَلَّى . قَالَ : قُلْتُ : فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَمْ أَرِ عُمَرَ قَطَعَ بِقَوْلِ عَمَّارٍ

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ غُنْدَرٌ ) لَمْ يَقُلِ الْأَصِيلِيُّ هُوَ غُنْدَرٌ ، فَكَانَهَا مَقُولٌ مِنْ دُونِ الْبُخَارِيِّ قَوْلُهُ ( عَنْ شُعْبَةَ ) لِلْأَصِيلِيِّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، ، وَسُلَيْمَانٌ هُوَ الْأَعْمَشُ . قَوْلُهُ ( فَذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يَصَلِّي ) كَذَا فِي رَوَايَتِنَا بَنَاءَ الْخُطَابِ ، وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ الْأَسْمَاعِيِّ مِنْ هَذَا أَنْوَاجُهُ وَلَفْظُهُ « فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ إِنْ لَمْ أَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا لَا أَصَلِّي ، وَفِي رَوَايَةٍ كَرِيمَةٍ بِالْيَاءِ التَّحْصِينِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَيْ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَنْبَ : قَوْلُهُ ( قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ) زَادَ ابْنُ عَسَاكَرٍ « نَعَمْ » . قَوْلُهُ ( أَحَدُهُمْ ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَلِلْحَمَوِيِّ « أَحَدُكُمْ » . قَوْلُهُ ( قَالَ هَكَذَا ) فِيهِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَقَوْلُهُ « يَعْنِي تَيْمِّمَ وَصَلَّى » شَرَحَ لِقَوْلِهِ « هَكَذَا » وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقُولُ أَبِي مُوسَى . قَوْلُهُ ( فَأَيْنَ قَوْلُ عَمَّارٍ لِعُمَرَ ) هَكَذَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ مُخْتَصَرًا ، وَبَيَانُهُ فِي رَوَايَةِ حَفْصِ الْآتِيَةِ ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي مَعَارٍ وَهِيَ أَتَمُّ

٣٤٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَى فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى : أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَا يَصَلِّي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ . فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَّارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ » قَالَ : أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى : فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهِذِهِ الْآيَةِ ؟ فَدَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ . فَقَالَ : إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لِمَنْ فِي هَذَا لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمْ الْمَاءُ أَنْ يَدَعَهُ وَيَتَيْمَّمُ . فَقُلْتُ لَشَقِيقٍ : فَأَمَّا كَرَاهَةُ عَبْدِ اللَّهِ لِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ

قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ ) أَيْ ابْنُ غِيَاثٍ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ) فِي رَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ عَنْ الْأَعْمَشِ ، وَأَفَادَتْ رَوَايَةَ حَفْصِ التَّصْرِيحَ بِسَمَاعِ الْأَعْمَشِ مِنْ شَقِيقٍ . قَوْلُهُ ( أَرَأَيْتَ ) أَيْ أَخْبَرَنِي ( يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ) وَهِيَ كُنْيَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ . قَوْلُهُ ( إِذَا أَجْنَبَ ) أَيْ الرَّجُلُ . قَوْلُهُ ( حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ « كَانَ يَكْفِيكَ » ) كَذَا اخْتَصَرَ الْمُتَنُ وَأَهَمُّ الْآيَةِ ، وَسِيَاقُ الْمُرَادِ مِنْ ذَلِكَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ . قَوْلُهُ ( فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ ) فِيهِ جَوَازُ الْإِتِّقَالِ مِنْ دَلِيلٍ إِلَى دَلِيلٍ أَوْضَحَ مِنْهُ ، وَمِمَّا فِيهِ الْإِخْتِلَافُ إِلَى مَا فِيهِ الْإِتِّفَاقُ . وَفِيهِ جَوَازُ التَّيْمِيمِ لِلْجَنْبِ بِخِلَافِ مَا نَقَلَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى ثُبُوتِ حُجَّةِ أَبِي مُوسَى لِقَوْلِهِ « فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ » وَسِيَاقُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى السَّبَبِ فِي كَوْنِ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ

## ٨ - بَابُ التَّيْمِيمِ مُرَبَّةً

٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا مَعَ

عبد الله وأبي موسى الأشعري، يقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً أما كان يتيمم ويصلي؟ فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً)؟ فقال عبد الله لو رخص لم في هذا لأوشكوا إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا الصعيد. قلت: وإنما كرهتم هذا؟ قال: نعم. فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر: يهني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم أجِد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة. فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا - فضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ثم مسح بهما ظهره كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه. فقال عبد الله: أفلم تر عمر لم يفتح بقول عمار؟ وزاد يعلى عن الأعمش عن شقيق: كنت مع عبد الله وأبي موسى، فقال أبو موسى: ألم تسمع قول عمار لعمر إن رسول الله ﷺ بعثني أنا وأنت فأجبت فتمسكت بالصعيد، فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه فقال «إنما كان يكفيك هكذا» ومسح وجهه وكفبه واحدة.

قوله (باب التيمم ضربة) رواية الأكثر بتدوين باب، وقوله التيمم ضربة بالرفع لانه مبتدأ وخبر، وفي رواية السكسيمي بغير تدوين وضربة بالنصب. قوله (حدثنا محمد بن سلام) وللأصلي محمد هو ابن سلام. قوله (ما كان يتيمم ويصلي) ولكرامة والأصلي، أما كان، بزيادة همزة الاستفهام، واسلم وكيف يصنع بالصلاة؟ قال عبد الله لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً، ونحوه لابي داود قال فقال أبو موسى فكيف تصنعون بهذه الآية. قوله (فكيف تصنعون في سورة المائدة) وللسكسيمي فكيف تصنعون بهذه الآية في سورة المائدة، وسقط لفظ الآية من رواية الأصلي. قوله (فلم تجدوا) هو بيان للراد من الآية، ووقع في رواية الأصلي «فان لم تجدوا»، وهو مغاير للتلاوة وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ثم أصلها على وفق الآية، وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهر في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء لتقدم حكم الوضوء في المائدة، قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبد الله كان يرى أن المراد بالملامسة الجماع فلماذا لم يدفع دليل أبي موسى والا لكان يقول له المراد من الملامسة التقاء البشريتين فيما دون الجماع، وجعل التيمم بدلا من الوضوء لا يستلزم جعله بدلا من الغسل. قوله (إذا برد) بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهرى ضمها. قوله (قلت وإنما كرهتم هذا) قائل ذلك هو شقيق قاله الكرماني، وليس كما قال بل هو الأعمش والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص التي قبل هذه. قوله (فقال أبو موسى ألم تسمع) ظاهره أن ذكر أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية، وفي رواية حفص الماضية احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار، ورواية حفص أرجح لان فيها زيادة تدل على ضبط ذلك وهي قوله: فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية. قوله (كما تمرغ الدابة) بفتح المثناة وضم الغين المعجمة وأصله تتمرغ خذفت الحاء التامين. قوله (إنما كان يكفيك) فيه أن الكيفية المذكورة مجرمة فيحمل ما ورد زائدا عليها على الاكمل. قوله (ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه) كذا في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحرير ذلك من طريق أبي معاوية أيضا ولفظه «ثم ضرب بشماله على يمينه ويمينه على شماله على الكفين ثم مسح وجهه». وفيه الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن

جمهور العلماء واختاره . وفيه أن الترتيب غير مشروط في التيمم ، قال ابن دقيق العيد : اختلف في لفظ هذا الحديث فوقع عند البخاري بلفظه ثم وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه « ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، وللإسماعيلي ما هو أصرح من ذلك . قلت : ولفظه من طريق هرون الخمال عن أبي معاوية « إنما يكفيك أن تضرب يديك على الأرض ثم تنفضها ثم تمسح بيمينك على شمالك وشمالك على يمينك ثم تمسح على وجهك » قال الكرماني : في هذه الرواية إشكال من خمسة أوجه : أحدها الضربة الواحدة ، وفي الطرق الأخرى <sup>(١)</sup> ضربتان ، وقد قال النووي : الأصح المنصوص ضربتان . قلت : مراد النووي ما يتعلق بنقل المذهب . قوله ( ألم تر عمر ) في رواية الأصل وكريمة « أظلم » ، زيادة فاء ، وإنما لم ينفع عمر بقول عمار لسكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد ، ولم يذكر ذلك عمر أصلا ، ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبيزى : اتق الله يا عمار ، قال : إن شئت لم أحدث به فقال عمر : نوليك ماتوليت . قال النووي : معنى قول عمر « اتق الله يا عمار ، أى فيما ترويه وتثبت فيه ، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك ، فإني كنت معك ولا أتذكر شيئا من هذا ، ومعنى قول عمار : إن رأيت المصلحة في الإمساك عن التحديث به واجهة على التحديث به وافقت وأمسكت فإني قد بلغت فلم يبق على فيه حرج . فقال له عمر : نوليك ماتوليت ، أى لا يلزم من كونى لا أنذكره أن لا يكون حقا في نفس الأمر ، فليس لى منعك من التحديث به . قوله ( زاد يعلى ) هو ابن عبيد ، والذي زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لعمر « بعثنى أنا وأنت » ، وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه ، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار ، فلهذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ، ورواية يعلى بن عبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في مسنده عنه . قوله ( إنما كان يكفيك هكذا ) والكشميني « هذا » . قوله ( واحدة ) أى مسحة واحدة

٩ - باب \* ٣٤٨ - حَرْشُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءَ قَالَ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ الْخُزَاعِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ : يَا مُلَانُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ . قَالَ « عَلَيْكَ بِالصَّغِيرِ فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ »

قوله ( باب ) . كذا للاكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية الاصيل أصلا ، فعلى روايته هو من جملة الترجمة الماضية ، وعلى الأول هو بمنزلة الفصل من الباب كمنظائره . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وحديثه هذا مختصر من الحديث الطويل الماضي في « باب الصعيد الطيب » ، وليس فيه التصريح بكون الضربة في التيمم مرة واحدة ، فيحتمل أن يكون المصنف أخذ من عدم التقييد ، لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل به الامتثال ، ووجوبها متيقن . والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب التيمم من الأحاديث المرفوعة على سبعة عشر حديثا ، المكرر منها عشرة ، منها اثنان معلقان والخالص سبعة منها واحد معلق والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمرو بن العاص المعلق ، وفيه من الموقوفات على الصحابة والتابعين عشرة آثار ، منها ثلاثة موصولة وهي فتوى عمر وأبي موسى

( ١ ) في غلظة الرياض « الطريق الأخرى »

وابن مسعود ، ومن براعة الختام الواقعة للصنف في هذا الكتاب ختمه كتاب التيمم بقوله « فانه يكفيك » إشارة إلى أن الكفاية بما أورده تحصل لمن تدبر وتفهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨ - كتاب الصلاة

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الصلاة ) تقدم في مقدمة هذا الشرح ذكر مناسبة كتب هذا الصحيح في الترتيب ملخصاً من كلام شيخنا شيخ الاسلام ، وفي أوائلها مناسبة تعقيب الطهارة بالصلاة لتقدم الشرط على المشروط والوسيلة على المقصود ، وقد تأملت كتاب الصلاة منه فوجدته مشتملاً على أنواع تزيد على العشرين ، فرأيت أن أذكر مناسبتها في ترتيبها قبل الشروع في شرحها ، فاقول : بدأ أولاً بالشروط السابقة على الدخول في الصلاة وهي الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة ودخول الوقت ، ولما كانت الطهارة تشتمل على أنواع أفردتها بكتاب ، واستفتح كتاب الصلاة بذكر فرضيتها لتعين وقته ودون غيره من أركان الاسلام ، وكان ستر العورة لا يختص بالصلاة فبدأ به لعمومه ثم نفي بالاستقبال للزومه في الفريضة والنافلة إلا ما استثنى كشدة الخوف ونافلة السفر ، وكان الاستقبال يستدعي مكاناً فذكر المساجد ، ومن توابع الاستقبال ستر المصلي فذكرها ، ثم ذكر الشرط الباقي وهو دخول الوقت ودوا خاص بالفريضة ، وكان الوقت يشرح الاعلام به فذكر الأذان ، وفيه إشارة إلى أنه حق الوقت ، وكان الأذان اعلماً بالاجتماع إلى الصلاة فذكر الجماعة ، وكان أقلها إماماً ومأموماً فذكر الإمامة . ولما انقضت الشروط وتوابعها ذكر صفة الصلاة ، ولما كانت الفرائض في الجماعة قد تخص بهيئة مخصوصة ذكر الجمعة والخوف ، وقدم الجمعة لأكثريتها ، ثم تلا ذلك بما يشرح فيه الجماعة من النوافل فذكر العيدين والوتر والاستسقاء والكسوف وآخره لاختصاصه بهيئة مخصوصة وهي زيادة الركوع ، ثم تلاه بما فيه زيادة سجود فذكر سجود التلاوة لأنه قد يقع في الصلاة ، وكان إذا وقع اشتملت الصلاة على زيادة مخصوصة قتلاه بما يقع فيه نقص من عددها وهو قصر الصلاة ، ولما انقضى ما يشرح فيه الجماعة ذكر ما لا يستحب فيه وهو سائر التطوعات ، ثم للصلاة بعد الشروع فيها شروط ثلاثة وهي ترك الكلام وترك الافعال الزائدة وترك المفطر فترجم لذلك ، ثم بطلانها يختص بما وقع على وجه العمدة فاقضى ذلك ذكر أحكام السهو ، ثم جميع ما تقدم متعلق بالصلاة ذات الركوع والسجود فعقب ذلك بصلاة لا ركوع فيها ولا سجود وهي الجنائز . هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح ، ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك ، فله الحمد على ما ألهم وعلم

### ١ - باب كيف فرضت الصلوات في الإسرائاء ؟

وقال ابن عباس : حدثني أبو سفيان في حديث هرقل قال : يأمرنا - يعني النبي ﷺ - بالصلاة والصدقة والعفاف ٣٤٩ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كان أبو ذر يحدث أن رسول الله ﷺ قال « فَرَجَ عَنْ سَقْفِ يَتَّى وَأَنَا بِمَكَّةَ ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَرَجَّ صَدْرِي ،



ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ جَاءَ بِطَشْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِئَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا فَأَقْرَعَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي  
فَعَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِحَازِنِ السَّمَاءِ : افْتَحْ . قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا  
جِبْرِيلُ . قَالَ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، مَعِيَ مُحَمَّدٌ ﷺ . فَقَالَ : أُرْسِلْ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ  
الدُّنْيَا ، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوَدَةٌ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوَدَةٌ ، إِذَا نَزَرَ قِيلَ يَمِينُهُ نَحْمُكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَسَارِهِ  
بُكْيٌ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالابْنِ الصَّالِحِ . قُلْتُ لَجِبْرِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا آدَمُ ، وَهَذِهِ الْأَسْوَدَةُ عَنْ  
يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، وَالْأَسْوَدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ  
صَحْبِكَ ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بُكْيٌ . حَتَّى عَرَّجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ فَقَالَ لِحَازِنِهَا : افْتَحْ . فَقَالَ لَهُ حَازِنُهَا مِثْلَ  
مَا قَالَ الْأَوَّلُ ، فَفَتَحَ . قَالَ أَنَسُ : فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَاوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ  
اللَّهِ عَلَيْهِمْ . وَلَمْ يُثَبِّتْ كَيْفَ مَنَازِلَهُمْ ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادَةِ .  
قَالَ أَنَسُ : فَلَمَّا مَرَّ جِبْرِيلُ ﷺ بِإِدْرِيسَ قَالَ « مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ » ، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالَ  
هَذَا إِدْرِيسُ . ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا مُوسَى .  
ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا عِيسَى . ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ  
فَقَالَ : مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالابْنِ الصَّالِحِ . قُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا إِبْرَاهِيمُ ﷺ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي ابْنُ  
حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيِّ كَانَا يَقُولَانِ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « ثُمَّ عَرَّجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ أَسْتَوَى أَسْمِعُ  
فِيهِ صَرِيْفَ الْأَقْلَامِ » . قَالَ ابْنُ حَزْمٍ وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « فَبَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً ،  
فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ : مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ ؟ قُلْتُ : فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً . قَالَ :  
فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ . فَرَاغَتْنِي فَوَضَعَ شَطْرَهَا . فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى قُلْتُ : وَضَعَ  
شَطْرَهَا . فَقَالَ : رَاجِعْ رَبِّكَ ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ . فَرَاغَتْنِي ، فَوَضَعَ شَطْرَهَا . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ : ارْجِعْ  
إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ . فَرَاغَتْنِي فَقَالَ : هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ ، لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ . فَرَجَعْتُ  
إِلَى مُوسَى فَقَالَ : رَاجِعْ رَبِّكَ . قُلْتُ : اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي . ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ،  
وَوَشَّيَهَا أَلْوَانًا لَا أُدْرِى مَا هِيَ . ثُمَّ أُدْخِلْتُ الْجَنَّةَ ، فَإِذَا فِيهَا حَبَائِلُ الْوُثُورِ ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ »

[ الحديث ٣٤٩ - طرفاه في ١٦٣٦ ، ٣٣٤٢ ]

قوله (باب كيف فرضت الصلاة) ، وفي رواية الكشميني والمستمل «الصلوات» . (في الاسراء) أى في ليلة  
الاسراء ، وهذا مصير من المصنف إلى أن المعراج كان في ليلة الإسراء ، وقد وقع في ذلك اختلاف قليل : كانا في

ليلة واحدة في يقظته ﷺ وهذا هو المشهور عند الجمهور ، وقيل : كانا جميعا في ليلة واحدة في منامه ، وقيل : وقعا جميعا مرتين في ليلتين مختلفتين إحداهما يقظة والأخرى مناما ، وقيل كان الإسراء إلى بيت المقدس خاصة في اليقظة وكان المراج مناما إما في تلك الليلة أو في غيرها ، والذي ينبغي أن لا يجرى فيه الخلاف أن الإسراء إلى بيت المقدس كان في اليقظة لظاهر القرآن ، ولكون قريش كذبت في ذلك ولو كان مناما لم تكذب به فيه ولا في أبعد منه ، وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من الصحابة لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه ، فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب ، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة ، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبي ﷺ بلا واسطة ، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر . والغرض من إيراد هنا ذكر فرض الصلاة فليقع الاختصار هنا على شرحه ، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به وهو في السيرة النبوية قبيل الهجرة إن شاء الله تعالى . والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المراج أنه لما قدس ظاهرا وباطنا حين غسل بماء زمزم بالإيمان والحكمة ، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة ، وليظهر شرفه في الملأ الأعلى ، ويصلى بمن سكنه من الأنبياء وبالملائكة ، وليناجي ربه ، ومن ثم كان المصلى يناجي ربه جل وعلا . قوله ( وقال ابن عباس ) هذا طرف من حديث أبي سفيان المتقدم موصولا في بدء الوحي ، والقائل « يا مرنا » هو أبو سفيان . ومناسبتة لهذه الترجمة أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة لأن أبا سفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقاء يتهيا له معه أن يكون آمرا له بطريق الحقيقة ، والإسراء كان قبل الهجرة بلا خلاف ، وبيان الوقت وإن لم يكن من الكيفية حقيقة لكنه من جملة مقدماتها كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله « كف كان بدء الوحي ، وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك فظهرت المناسبة . قوله ( فرج ) بضم الفاء وبالجمم أى فتح ، والحكمة فيه أن الملك انصب إليه من السماء انصبابة واحدة ولم يعرج على شيء سواه مبالغة في المناجاة وتبنيها على أن الطلب وقع على غير ميعاد ، ويحتمل أن يكون السر في ذلك التهديد لما وقع من شق صدره ، فكان الملك أراه بانفراج السقف والثامه في الحال كيفية ما سيصنع به لطفاه وتبنيها له . والله أعلم . قوله ( ففرج صدرى ) هو بفتح الفاء وبالجمم أيضا أى شقه ، ورجح عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته حليمة ، وتعقبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب ، وسيأتى تحقيقه عنه الكلام على حديث شريك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، ومحصله أن الشق الأول كان لاستعداده لزرع الحلقة التي قيل له عندها هذا حظ الشيطان منك . والشق الثاني كان لاستعداده للتلقي الحاصل له في تلك الليلة ، وقد روى الطيالسي والحارث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحي في غار حراء والله أعلم . ومناسبتة ظاهرة . وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجه أبو نعيم في الدلائل . وروى مرة أخرى خامسة ولا ثبت . قوله ( ثم جاء بطست ) بفتح الطاء وبكسر هاء إناء معروف سبق تحقيقه في الوضوء ، وخص بذلك لأنه آلة الفصل عرفا وكان من ذهب لأنه أعلى أواني الجنة ، وقد أبعد من استدلال به على جواز تحلية المصحف وغيره بالذهب لأن المستعمل له الملك ، فيحتاج إلى ثبوت كونهم مكلفين بما كلفنا به ، ووراء ذلك أن ذلك كان على أصل الإباحة لأن تحريم الذهب إنما وقع بالمدينة كما سيأتى واضحا في اللباس . قوله ( نمل ) كذا وقع بالتذكير على معنى الإناء

لا على لفظ الطست لأنها مؤنثة ، و ( حكمة وإيماناً ) بالنصب على التمييز ، والمعنى أن الطست جعل فيها شيء يحصل به كمال الإيمان والحكمة فسمى حكمة وإيماناً مجازاً ، أو مثلاً له بناء على جواز تمثيل المعاني كما يمثل الموت كبشاً ، قال النووي : في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفاً لنا منها أن الحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة وتهذيب النفس وتحقيق الحق للعمل به والكشف عن ضده ، والحكيم من حاز ذلك إلهاماً ملخصاً . وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كله ، وعلى النبوة كذلك ، وقد تطلق على العلم فقط ، وعلى المعرفة فقط ونحو ذلك . قوله ( ثم أخذ يبدى ) استدلل به بعضهم على أن المعراج وقع غير مرة لكون الاسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا ، ويمكن أن يقال هو من اختصار الراوى ، والاثنيان بتم مقتضية للتراخي لا ينافي وقوع أمر الاسراء بين الأمرين المذكورين وهما الاطياق والعروج بل يشير إليه ، وحاصله أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، ويؤيده ترجمة المصنف كما تقدم . قوله ( فخرج ) بالفتح أى الملك ( بنى ) وفى رواية الكشميهنى « به » على الالتفات أو التجريد . قوله ( افتح ) يدل على أن الباب كان مغلقاً . قال ابن المنير حكيمته التحقق أن السماء لم تفتح إلا من أجله ، بخلاف ما لو وجده مفتوحاً . قوله ( قال جبريل ) فيه من أدب الاستئذان أن المستأذن يسمى نفسه لئلا يلتبس بغيره . قوله ( أرسل إليه ) والكشميهنى « أو أرسل إليه » ، يحتمل أن يكون خفي عليه أصل إرساله لاشتغاله بعبادته ، ويحتمل أن يكون استفهم عن الإرسال إليه للعروج إلى السماء وهو الاظهر لقوله « إليه » ، ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه ، لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه ، وسيأتى فى هذا حديث مرفوع فى كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الاحتمال الأول قوله فى رواية شريك « أو قد بعث » لكنها من المواضع التى تعقبت كما سيأتى تحريرها فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قوله ( أسودة ) بوزن أزمنة وهى الأشخاص من كل شيء ، قوله ( قلت لجبريل من هذا ) ظاهره أنه سأل عنه بعد أن قال له آدم مرحباً ، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك وهى المعتمدة فتحمل هذه عليها إذ ليس فى هذه أداة ترتيب . قوله ( نسّم بنيه ) النسّم بالنون والمهملة المفتوحتين جمع نسمة وهى الروح ، وحكى ابن التين أنه رواه بكسر الشين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف بعدها ميم وهو تصحيف ، وظاهره أن أرواح بنى آدم من أهل الجنة والنار فى السماء ، وهو مشكل ، قال القاضى عياض : قد جاء أن أرواح الكفار فى سجين وأن أرواح المؤمنين منحة فى الجنة ، يعنى فكيف تكون مجتمعة فى سماء الدنيا ؟ وأجاب بأنه يحتمل أنها تعرض على آدم أوقانا فصادف وقت عرضها مرور النبي ﷺ ، ويدل على أن كونهم فى الجنة والنار إنما هو فى أوقات دون أوقات قوله تعالى ﴿ النار جبرضون عليها غدوا وعشيا ﴾ ، واعترض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء كما هو نص القرآن ، والجواب عنه ما أبداه هو احتمالاً أن الجنة كانت فى جهة يمين آدم والنار فى جهة شماله وكان يكشف له عنهما إله . ويحتمل أن يقال : إن النسّم المرئية هى التى لم تدخل الأجساد بعد وهى مخلوقة قبل الأجساد ومستقرها عن يمين آدم وشماله ، وقد أعلم بما سيصيرون إليه ، فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه ويحزن إذا نظر إلى من عن يساره ، بخلاف التى فى الأجساد فليست مرادة قطعاً ، وبخلاف التى انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مرادة أيضاً فيما يظهر ، وبهذا يندفع الإيراد ويعرف أن قوله « نسّم بنيه » عام مخصوص ، أو أريد به الخصوص . وأما ما أخرجه ابن إسحق والبيهقى من طريقه فى حديث الاسراء « فإذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح

ذريته المؤمنين فيقول روح طيبة ونفس طيبة اجعلوها في عليين ، ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول روح خبيثة ونفس خبيثة اجعلوها في سجين ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري ، فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة ، وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة ، وإذا نظر عن يمينه استبشر ، وإذا نظر عن شماله حزن ، فهذا لوضع لكان المصير إليه أول من جميع ما تقدم ، ولكن سنده ضعيف : . **قوله** ( قال أنس فذكر ) أي أبو ذر ( أنه وجد ) أي النبي ﷺ . **قوله** ( ولم يثبت ) أي أبو ذر . **قوله** ( وإبراهيم في السماء السادسة ) هو موافق لرواية شريك عن أنس ، والثابت في جميع الروايات غير هاتين أنه في السابعة . فإن قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض ، وإلا فالأرجح رواية الجماعة لقوله فيها وأنه رآه مسندا ظهره إلى البيت المعمور ، وهو في السابعة بلا خلاف ، وأما ما جاء عن علي أنه في السادسة عند شجرة طوبى فإن ثبت حمل علي أنه البيت الذي في السادسة بجانب شجرة طوبى لأنه جاء عنه أن في كل سماء بيتا يحاذي الكعبة وكل منها معمور بالملائكة ، وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره أن البيت المعمور في السماء الدنيا فإنه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال إن اسم البيت المعمور « الضراح » بضم المعجمة وتخفيف الراء وآخره مهمل ، ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ، ولأنه قال هنا إنه لم يثبت كيف منازلهم فرواية من أثبتها أرجح ، وسأذكر مزيدا لهذا في كتاب التوحيد . **قوله** ( قال أنس فلما سر ) ظاهره أن هذه القطعة لم يسمعها أنس من أبي ذر . **قوله** ( مر جبريل بالنبي ﷺ بإدريس ) الباء الأولى للمصاحبة والثانية للالصاق أو بمعنى على . **قوله** ( ثم مرت بعيسى ) ليست « ثم » على بابها في الترتيب ، إلا إن قيل بتعدد المعراج ، إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى . **قوله** ( قال ابن شهاب فأخبرني ابن حزم ) أي أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . وأما أبو محمد فلم يسمع الزهري منه لتقدم موته لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة لأنه استشهد بأحد قبل مولد أبي بكر بدهر وقبل مولد أبيه محمد أيضا ، وأبو حبة بفتح المهمل وبالموحدة المشددة على المشهور ، وهند القابسي بمشاة تحتانية وغلط في ذلك ، وذكره الواقدي بالنون . **قوله** ( حتى ظهرت ) أي ارتفعت ، و ( المستوى ) المصعد و ( صريف الاقلام ) بفتح الصاد المهمل تصويها حالة الكتابة ، والمراد ما تكتبه الملائكة من أفضية الله سبحانه وتعالى . **قوله** ( قال ابن حزم ) أي عن شيخه ( وأنس ) أي عن أبي ذر كذا جزم به أصحاب الأطراف ، ويحتمل أن يكون مرسلا من جهة ابن حزم ومن رواية أنس بلا واسطة . **قوله** ( ففرض الله على أمي خمسين صلاة ) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فرض الله على خمسين صلاة كل يوم وليلة ، ونحوه في رواية مالك بن صعصعة عند المصنف ، فيحتمل أن يقال في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصار ، أو يقال ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس إلا ما يستثنى من خصائصه . **قوله** ( فراجعني ) وللشمس ميني فراجعني والمعنى واحد . **قوله** ( فوضع شطرها ) في رواية مالك بن صعصعة « فوضع عنى عشرا » ومثله لشريك ، وفي رواية ثابت « فخط عنى خمسا » قال ابن المنير : ذكر الشطر أعم من كونه وقع في دفعة واحدة . قلت : وكذا العشر فكأنه وضع العشر في دفعتين والشطرن في خمس دفعات ، أو المراد بالشطرن في حديث الباب البعض ، وقد حقت رواية ثابت أن التخفيف كان خمسا وخمسا وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها ، وأما قول الكرماني الشطر هو النصف ففي المراجعة الأولى وضع خمسا وعشرين وفي الثانية ثلاثة عشر يعني نصف الخمسة والعشرين بجبر الكسر وفي الثالثة سبعا ، كذا قال ، وليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء ، إلا أن يقال حذف ذلك اختصارا فينتجه ، لكن الجمع بين الروايات

يأتي هذا الحل ، فالعتمد ما تقدم . وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله عليه السلام لما أمره أن يرجع بعد أن صارت خمسا فقال : استحيت من ربي ، قال ابن المنير : يحتمل أنه عليه السلام تفرس من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد أن صارت خمسا لكان سائلا في رفعها فلذلك استحيى اه ، ودلت مراجعته عليه السلام لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر في كل مرة لم يكن على سبيل الألزام ، بخلاف المرة الأخيرة ففيها ما يشر بذلك لقوله سبحانه وتعالى لا يبدل القول لدى ، ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء أن العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة ، غشى أن يدخل في الإلحاق في السؤال لكن الإلحاق في الطلب من الله مطلوب ، فكأنه خشى من عدم القيام بالشكر والله أعلم . وسيأتي في التوحيد زيادة في هذا ومخالفة . وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير تردد النبي عليه السلام فقال لما كان موسى قد سأل الرؤية فنع وعرف أنها حصلت لمحمد عليه السلام قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته ليرى من رأى ، كما قيل : لعل أروهم أو أرى من أروهم (١) قلت : ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرة . قوله ( هن خمس وهن خمسون ) وفي رواية غير أبي ذر « هي ، بدل « هن ، في الموضعين ، والمراد هن خمس عددا باعتبار الفعل وخمسون اعتدادا باعتبار الثواب ، واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس كالوتر ، وعلى دخول النسخ في الإنشاءات ولو كانت مؤكدة ، خلافا لقوم فيما أكد ، وعلى جواز النسخ قبل الفعل قال ابن بطل وغيره : ألا ترى أنه عز وجل نسخ الحسنين بالحسن قبل أن تصلى ، ثم تفضل عليهم بأن أكمل لهم الثواب . وتعقبه ابن المنير فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين والشرائح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالاشاعة أو منعه كالمعتزلة ، لكونهم اتفقوا جميعا على أن النسخ لا يتصور قبل البلاغ ، وحديث الاسراء وقع فيه النسخ قبل البلاغ ، فهو مشكل عليهم جميعا . قال : وهذه نكتة مبتكرة . قلت : إن أراد قبل البلاغ لكل أحد فممنوع ، وإن أراد قبل البلاغ إلى الأمة فسلم ، لكن قد يقال : ليس هو بالنسبة إليهم نسخا ، لكن هو نسخ بالنسبة إلى النبي عليه السلام لأنه كلف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد أن بلغه وقبل أن يفعل ، فالمسألة صحيحة التصور في حقه عليه السلام . والله أعلم . وسيأتي لذلك مزيد في شرح حديث الاسراء في الترجمة النبوة إن شاء الله تعالى ، قوله ( حبايل اللؤلؤ ) كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بالحاء المهملة ثم الموحدة وبعد الألف تحنانية ثم لام ، وذكر كثير من الأئمة أنه تصحيف وإنما هو « جنابذ » بالجم والنون وبعد الألف موحدة ثم ذال معجمة كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس ، وكذا عند غيره من الأئمة . ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع « جنابذ » على الصواب وأظنه من إصلاح بعض الرواة ، وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري : فتشت على هاتين اللفظتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناها انتهى . وذكر غيره أن الجنابذ شبه القباب واحدها جنبذة بالضم ، وهو ما ارتفع من البناء ، فهو فارسي معرب وأصله بلسانهم كنبذة بوزنه لكن الموحدة مفتوحة والكاف ليست خالصة ، ويؤيده ما رواه المصنف في التفسير من طريق شيخان عن قتادة عن أنس قال « لما عرج بالنبي عليه السلام قال : أتيت على نهر حافتاه قباب اللؤلؤ ،

(١) هذه الحكمة التي أبداه بعض الشيوخ ليست بشيء ، واتفق أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ير ربه ، لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما سأله عن ذلك « رأيت نورا » وفي رواية « نور أنى أراه » والظاهر من السياق أن النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكر من طلب تكرار المراجعة هو رحمة أمة محمد والشفقة عليهم ، فإزاء الله خيرا . والله أعلم

وقال صاحب المطالع في الحبال قيل : هي الفلائد والعقود ، أو هي من حبال الرمل أى فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل ، وتعقب بأن الحبال لا تكون الا جمع حبال أو حبيلة بوزن عظيمة ، وقال بعض من اعتنى بالبخارى : الحبال جمع حباله وحباله جمع حبل على غير قياس ، والمراد أن فيها عقودا وفلائد من اللؤلؤ

٣٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر

[ الحديث ٣٥٠ - طريقه في : ١٠٩٠ ، ٢٩٣٥ ]

**قوله** ( عن عائشة قالت : فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين ) كررت لفظ ركعتين لتفيد عموم التثنية لكل صلاة ، زاد ابن إسحق وقال حدثني صالح بن كيسان بهذا الاسناد إلا المغرب فانها كانت ثلاثا ، أخرجه أحمد من طريقه ، وللصنف في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ ففرضت أربعاً ، فعين في هذه الرواية أن الزيادة في قوله هنا « وزيد في صلاة الحضر » وقعت بالمدينة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث الحنفية وبنوا عليه أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة ، واحتج بخلافهم بقوله سبحانه وتعالى ( فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ) لأن في الجناح لا يدل على العزيمة ، والقصر إنما يكون من شيء أطول منه . ويدل على أنه رخصة أيضا قوله ﷺ « صدقة تصدق الله بها عليكم » وأجابوا عن حديث الباب بأنه من قول عائشة غير مرفوع وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة قاله الخطابي وغيره ، وفي هذا الجواب نظر ، أما أولا فهو مما لا مجال للرأى فيه فله حكم الرفع ، وأما ثانياً فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يسكون مرسل صحابي وهو حجة ، لانه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر أدرك ذلك ، وأما قول إمام الحرمين لو كان ثابتاً لنقل متواتراً ففيه أيضا نظر ، لأن التواتر في مثل هذا غير لازم ، وقالوا أيضا : يعارض حديث عائشة هذا حديث ابن عباس « فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين » أخرجه مسلم ، والجواب أنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن عباس كما سيأتي فلا تعارض ، وألزموا الحنفية على قاعدتهم فيما إذا عارض رأى الصحابي روايته بأنهم يقولون : العبرة بما رأى لا بما روى ، وخالفوا ذلك هنا ، فقد ثبت عن عائشة أنها كانت تتم في السفر فدل ذلك على أن المروى عنها غير ثابت ، والجواب عنهم أن عروة الراوى عنها قد قال لما سئل عن إتمامها في السفر إنها تأولت كما تأول عثمان ، فعلى هذا لا تعارض بين روايتها وبين رأيها ، فروايتها صحيحة ورأيها مبنى على ما تأولت . والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ، ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح ، كما روى ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت « فرضت صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين ، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة وإطمان زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان ، وترك صلاة الفجر لطول القراءة ، وصلاة المغرب لأنها وتر النهار ، ١ هـ . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية السابقة وهي قوله

تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ويؤيد ذلك ما ذكره ابن الاثير في شرح المسند أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة ، وهو مأخوذ بما ذكره غيره أن نزول آية الخوف كان فيها ، وقيل كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولا بن وأورده السهيلي بلفظ : بعد الهجرة بعام أو نحوه ، وقيل بعد الهجرة بأربعين يوماً ، فعلى هذا المراد بقول عائشة : فأقرت صلاة السفر ، أى باعتبار ما آل اليه الأمر من التخفيف ، لا أنها استمرت منذ فرضت ، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة ، وأما ما وقع في حديث ابن عباس : والخوف ركعة ، فالبحث فيه يحى . إن شاء الله تعالى في صلاة الخوف . (فائدة) : ذهب جماعة الى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة إلا ما كان وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد ، وذهب الحنابلة الى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالعادة وركعتين بالعشى ، وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم أن صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله تعالى ﴿ فاقموا ما تيسر منه ﴾ فصار الفرض قيام بعض الليل ، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس . واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال : الآية تدل على أن قوله تعالى ﴿ فاقموا ما تيسر منه ﴾ إنما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها ﴿ وآخرون يقاتلون في سبيل الله ﴾ والقتال إنما وقع بالمدينة لا بمكة ، والإسراء كان بمكة قبل ذلك اهـ . وما استدل به غير واضح ، لأن قوله تعالى ﴿ علم أن سيكون ﴾ ظاهر في الاستقبال ، فكأنه سبحانه وتعالى امتن عليهم بتجديد التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع لهم . والله أعلم

## ٢ - باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾

وَمَنْ صَلَّى مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ

وَيُذَكِّرُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « يَرُدُّهُ وَلَوْ بِشُكَّةٍ » . فِي إِسْنَادِهِ نَظَرُ

وَمَنْ صَلَّى فِي الثَّوْبِ الَّذِي يُجَامِعُ فِيهِ مَا لَمْ يَرَأْ أَذَى ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ

قوله ( باب وجوب الصلاة في الثياب ، وقول الله تعالى : خذوا زينتكم عند كل مسجد ) يشير بذلك الى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : كانت المرأة تطوف بالبيت عريانة ، الحديث وفيه : فنزلت خذوا زينتكم ، ووقع في تفسير طائوس قال في قوله تعالى ﴿ خذوا زينتكم ﴾ قال : الثياب ، وصله البيهقي ، ونحوه عن مجاهد ، ونقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد ستر العورة . قوله ( ومن صلى ملتحفاً في ثوب واحد ) هكذا ثبت للمستمل وحده هنا ، وسيأتى قريباً في باب مفرد ، وعلى تقدير ثبوته هنا فله تعلق بحديث سلة المعلق بعده كما سيظهر من سياقه . قوله ( ويذكر عن سلة ) قد بين السبب في ترك جزمه به بقوله ( وفي إسناده نظر ) . وقد وصله المصنف في تاريخه وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان واللفظ له من طريق الدراوردي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن سلة بن الأكوع قال : قلت يا رسول الله إني رجل أتصيد ، أفأصلي في القميص الواحد ؟ قال : نعم ، زره ولو بشوكه ، ورواه البخاري أيضاً عن اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن موسى بن إبراهيم عن أبيه عن سلة زاد في الاسناد رجلاً ، ورواه أيضاً عن مالك بن اسماعيل عن عطاء بن خالد قال حدثنا موسى بن إبراهيم قال حدثنا سلة ، فصرح بالتحديث بين موسى وسلة ، فاحتمل أن يكون رواية أبي أويس من المزيد في متصل الاسانيد ، أو

يكون التصريح في رواية عطاء وهما . فهذا وجه النظر في إسناده . وأما من صححه فاعتمد رواية الدررودي وجعل رواية عطاء شاهدة لاتصالها ، وطريق عطاء أخرجهما أيضا أحمد والنسائي ، وأما قول ابن القطان : إن موسى هو ابن محمد بن إبراهيم التيمي المضعف عند البخاري وأبي حاتم وأبي داود وأنه نسب هنا الى جده فليس بمستقيم ، لأنه نسب في رواية البخاري وغيره مخروميا وهو غير التيمي بلا تردد . نعم وقع عند الطحاوي موسى ابن محمد بن إبراهيم ، فان كان محفوظا فيحتمل على بعد أن يكونا جميعا روي الحديث وحمله عنهما الدررودي وإلا فذكر محمد فيه شاذ والله أعلم . قوله ( يزوه ) بضم الزاى وتشديد الزاء أى يشد إزاره ويجمع بين طرفيه لثلاثا تبدو عورته ، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغرز في طرفيه شوكة يستمسك بها ، وذكر المؤلف حديث سلبه هذا إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب لا تحصيلها . قوله ( ومن صلى في الثوب ) يشير إلى ما رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معاوية بن أبي سفيان أنه سأل أخته أم حبيبة : هل كان رسول الله ﷺ يصلى في الثوب الذى يجامع فيه ؟ قالت نعم ، إذا لم يرفيه أذى . وهذا من الأحاديث التى تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق . قوله ( ما لم يرفيه أذى ) سقط لفظه فيه ، من رواية المستملى والحموى . قوله ( وأمر النبي ﷺ ) أشار بذلك الى حديث أبي هريرة في بحث على في حجة أبي بكر بذلك ، وقد وصله بعد قليل لكن ليس فيه التصريح بالأمر ، وروى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي بكر الصديق نفسه أن النبي ﷺ بعثه ولا يهجع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، الحديث ، ووجه الاستدلال به للباب أن الطواف اذا منع فيه التعرى فالصلاة أولى ، إذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة ، وقد ذهب الجمهور الى أن ستر العورة من شروط الصلاة ، وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكر والناسى ، ومنهم من أطلق كونه سنة لا يبطل تركها الصلاة ، واحتج بأنه لو كان شرطاً في الصلاة لاختص بها ولافتقر الى التنية ، ولكن العاجز العريان ينتقل الى بدل كالعاجز عن القيام ينتقل الى القعود . والجواب عن الاول النقص بالإيمان فهو شرط في الصلاة ولا يختص بها ، وعن الثانى باستقبال القبلة فانه لا يفتقر للتنية ، وعن الثالث على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم عن التسليم فانه يصلى ساكناً

٣٥١ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا يزيد بن إبراهيم عن محمد بن عطاء عن أم عطية قالت : أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور ، فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ، ويعتزل الحيض عن مصلأهن . قالت امرأة : يا رسول الله إحدانا ليس لها جلباب . قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها

وقال عبد الله بن رجاء حدثنا عمران حدثنا محمد بن سيرين حدثنا أم عطية : سمعت النبي ﷺ بهذا . قوله ( حدثنا يزيد بن إبراهيم ) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون ، وكذا المعلق بعده . قوله ( أمرنا ) بضم الهمزة ، ولمسلم من طريق هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : أمرنا رسول الله ﷺ ، وقد تقدم هذا الحديث في الطهارة بأتم من هذا السياق في باب شهود الخائض العيدين ، وتقدم السلام عليه ثم . قوله ( يوم العيدين ) وفي رواية المستملى والكشميني يوم العيد ، بالافراد . قوله ( ويعتزل الحيض عن مصلأهن ) أى النساء اللاتي لسن بحيض ، وللمستملى عن مصلأهن ، على التغليب ، وللكشميني عن المصلى ، والمراد به موضع



الصلاة . ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج الى صلاة العيد فيكون ذلك للفريضة أولى . **قوله** ( وقال عبد الله بن رجاء ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهلة وبعد الألف نون ، هكذا في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة : حدثنا عبد الله بن رجاء قال ، وفي بعض النسخ عن أبي زيد : وقال عبد الله بن رجاء ، كما قال الباقر . قلت : وهذا هو الذي اعتمدته أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب ، وعمران المذكور هو القطان . وفائدة التعليق عنه تصريح محمد بن سيرين بتحديث أم عطية له ، فبطل ماتخيله به منهم من أن محمدا إنما سمعه من أخته حفصة عن أم عطية . وقد روينا موصولا في الطبراني الكبير : حدثنا علي بن عبد العزيز حدثنا عبد الله بن رجاء ، . والله أعلم

### ٣ - باب عقد الإزار على القفا في الصلاة

وقال أبو حازم عن سهل : صلوا مع النبي ﷺ عاقدي أزرم على عواتقهم

٣٥٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد عن محمد بن المنكدر قال : صلى جابر في إزار قد عقدته من قبل قفاه وثيابه موضوعة على المشجب . قال له قائل : تصلى في إزار واحد ؟ فقال : إنما صنعت ذلك ليراني أحق مثلك . وأينا كان له ثوبان على عهد النبي ﷺ ؟

[ الحديث ٣٥٢ - أطرافه في : ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ]

**قوله** ( باب عقد الإزار على القفا ) هو بالقصر . **قوله** ( وقال أبو حازم ) هو ابن دينار ، وقد ذكره بتامه موصولا بعد قليل . **قوله** ( صلوا ) بلفظ الماضي أي الصحابة و ( عاقدي ) جمع عاقدة وحذفت النون للاضافة وهو في موضع الحال ، وفي رواية الكشميني : عاقدر ، وهو خبر مبتدأ محذوف أي وهم عاقدو ، وإنما كانوا يفعلون ذلك لأنهم لم يكن لهم سراويلات فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ليكون مستورا إذا ركع وسجد ، وهذه الصفة صفة أهل الصفّة كما سيأتي في باب نوم الرجال في المسجد . **قوله** ( حدثني واقد ) هو أخو عاصم بن محمد الراوي عنه ، ومحمد أبوها هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وواقد ومحمد بن المنكدر مدينان تابعيان من طبقة واحدة **قوله** ( من قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة ، أي من جهة قفاه . **قوله** ( المشجب ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الجيم بعدها موحدة ، هو عيدان تضم رموسها ويفرج بين قوائمها توضع عليها الثياب وغيرها ، وقال ابن سيده : المشجب والشجاب خشبات ثلاث يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه ، ويقال في المثل : فلان كالمشجب من حيث قصده وجنته . **قوله** ( فقال له قائل ) وقع في رواية مسلم أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، وسيأتي قريبا أن سعيد بن الحارث سأله عن هذه المسألة ، ولعلهما جميعا سألاه ، وسيأتي عند المصنف في باب الصلاة بغير رداء ، من طريق ابن المنكدر أيضا وقلنا يا أبا عبد الله ، فلعل السؤال تعدد ، وقال في جواب ابن المنكدر : فأجبت أن يراني الجهال مثلكم ، وعرف به أن المراد بقوله هنا : أحق ، أي جاهل ، والحق وضع الشيء في غير موضعه مع العلم بقبحه قاله في النهاية ، والغرض بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت الصلاة في الثوبين أفضل ، فكأنه قال : صنمته عمدا لبيان الجواز إما ليمتدني إلى الجاهل ابتداء أو ينكر على فاعله أن ذلك جائز . وإنما أغلظ لهم في

الخطاب زجرا عن الإنكار على العلماء ، وليحتم على البحث عن الأمور الشرعية . **قوله** ( وأينا كان له ) أى كان أكثرنا في عهده عليه السلام لا يملك إلا الثوب الواحد ، ومع ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثان ليصلى فيه ، فدل على الجواز . وعقب المصنف حديثه هذا بالرواية الأخرى المصرحة بأن ذلك وقع من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس ، لكونه أصرح في الرفع من الذي قبله . ونحى ذلك على الكرماني فقال : دلالة - أى الحديث الأخير - على الترجمة وهي عقد الإزار على القفا إما لأنه مخروم من الحديث السابق - أى هو طرف من الذي قبله - وإما لأنه يدل عليه بحسب الغالب إذ لولا عقده على القفا لما ستر العورة غالبا له . ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماله فانه طرف من الحديث المذكور هناك لامن السابق ، ولا ضرورة إلى ما ادعاه من الغلبة ، فان لفظه « وهو يصلى في ثوب ملتحفا به » ، وهي قصة أخرى فيما يظهر كان الثوب فيها واسعا فالتحف به ، وكان في الأولى ضيقا فعقده ، وسياق ما يؤيد هذا التفصيل قريبا . ( فائدة ) : كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قديما ، روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال « لاتصلين في ثوب واحد وإن كان أوسع ما بين السماء والأرض » ونسب ابن بطلان ذلك لابن عمر ثم قال : لم يتابع عليه ، ثم استقر الأمر على الجواز

٣٥٣ - **حديثنا** مطرف بن أبي مصعب قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال :

رأيت جابر بن عبد الله يصلى في ثوب واحد وقال : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى في ثوب

**قوله** ( حدثنا مطرف ) هو ابن عبد الله بن سليمان الأصم صاحب مالك ، مدنى هو وباقي رجال إسناده ، وقد شارك أبا مصعب أحمد بن أبي بكر الزهرى في حجة مالك ، وفي رواية الموطأ عنه ، وفي كنيته . لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، ومطرف بالعكس

٤ - **باب** الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به . قال الزهرى في حديثه : الملتحف التوشع ، وهو

الخالف بين طرفيه على عاتقيه ، وهو الإشغال على منكبيه . قال : قالت أم هانئ « التحف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثوب وخالف بين طرفيه على عاتقيه »

**قوله** ( باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ) لما كانت الأحاديث الماضية في الإقتصار على الثوب الواحد مطلقة أردفها بما يدل على أن ذلك يختص بحال الضيق ، أو بحال بيان الجواز . **قوله** ( قال الزهرى في حديثه ) أى الذى رواه في الالتحاق ، والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله عن أبيه وهو عند ابن أبي شيبة وغيره ، أو عن سعيد عن أبي هريرة وهو عند أحمد وغيره ، والذي يظهر أن قوله ( وهو الخالف الخ ) من كلام المصنف . **قوله** ( وقالت أم هانئ ) سياق حديثها موصولاً في أواخر الباب ، لكن ليس فيه ، وخالف بين طرفيه ، وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرة عنها ، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق

٣٥٤ - **حديثنا** عبيد الله بن موسى قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه

[ الحديث ٣٥٤ - طرفاه في : ٣٥٥ ، ٣٥٦ ]

٣٥٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ **حَدَّثَنَا يَحْيَى** قَالَ **حَدَّثَنَا هِشَامٌ** قَالَ **حَدَّثَنِي أَبِي** عَنْ **عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ** أَنَّهُ رَأَى **النَّبِيَّ ﷺ** يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ وَقَدْ أَتَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ

٣٥٦ - **حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** قَالَ **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ** عَنْ **هِشَامٍ** عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّ **عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ** أَخْبَرَهُ قَالَ : رَأَيْتُ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** يَصِلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتٍ أُمَّ سَلَمَةَ وَاضِعًا طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقَيْهِ

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ) هَذَا الْإِسْنَادُ لَهُ حُكْمُ الثَّلَاثِيَّاتِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَوْرَتُهَا ، لِأَنَّ أَعْلَى مَا يَقَعُ لِلْبَخَارِيِّ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابِيِّ فِيهِ اثْنَانِ ، فَإِنْ كَانَ الصَّحَابِيُّ يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِشْيَتُهُ تَوْجِدُ فِيهِ صَوْرَةَ الثَّلَاثِيَّاتِ ، وَإِنْ كَانَ يَرْوِيهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ فَلَا ، لَكِنَّ الْحُكْمَ مِنْ حَيْثُ الْعُلُوُّ وَاحِدٌ لَصَدَقَ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّحَابِيِّ اثْنَيْنِ . وَهَكَذَا يَقُولُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّابِعِيِّ إِذَا لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِلَّا وَاحِدٌ ، فَإِنْ رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنْ صَحَابِيٍّ فَعَلِيَ مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ رَوَاهُ عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ فَلَهُ حُكْمُ الْعُلُوِّ لِصَوْرَةِ الثَّلَاثِيَّاتِ كَهَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنْ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ مِنَ التَّابِعِينَ ، لَكِنَّهُ حَدَّثَ هُنَا عَنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ وَهُوَ أَبُوهِ ، فَلَوْ رَوَاهُ عَنْ صَحَابِيٍّ وَرَوَاهُ ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكَانَ ثَلَاثِيًّا . وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعُلُوِّ النَّسَبِيِّ لَا الْمَطْلُوقِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ أُرِيدَ الْمُصَنِّفُ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ بِزَوَلِّ دَرَجَةٍ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ هِشَامٍ وَهُوَ ابْنُ عُرْوَةَ الْمَذْكُورِ ، وَقَائِدُهُ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّصَرُّعِ بِأَنَّ الصَّحَابِيَّ شَاهِدَ النَّبِيِّ ﷺ يَفْعَلُ مَا نَقَلَ عَنْهُ أَوَّلًا بِالصَّورَةِ الْمُحْتَمَلَةِ ، وَفِيهِ تَعْيِينُ الْمَكَانِ وَهُوَ بَيْتُ أُمِّ سَلَمَةَ وَهِيَ وَالِدَةُ الصَّحَابِيِّ الْمَذْكُورِ **عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ** رِيبَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِيهِ زِيَادَةُ كَوْنِ طَرَفِي الثَّوْبِ عَلَى عَاتِقِي النَّبِيِّ ﷺ . عَلَى أَنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ قَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى وَفِيهِ جَمِيعُ الزِّيَادَةِ فَكَأَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ حَدَّثَ بِهِ الْبَخَارِيُّ مُخْتَصِرًا . وَقَائِدُهُ إِبْرَادُ الْمُصَنِّفِ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ ثَالِثًا بِالزَّوَلِّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ تَصَرُّعَ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ بِأَنَّ **عُمَرَ** أَخْبَرَهُ . وَوَقَعَ فِي الرِّوَايَتَيْنِ الْمَاضِيَتَيْنِ بِالْعِنْتَةِ . وَفِيهِ أَيْضًا ذِكْرُ الْإِشْتِمَالِ وَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْسِيرِ . **قَوْلُهُ** ( مُشْتَمِلًا بِهِ ) بِالنِّسْبِ لِلْكَثَرِ عَلَى الْحَالِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَالْحُمُورِ بِالْجُرْعِ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ أَوْ الرُّفْعِ عَلَى الْخُذْفِ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : قَائِدُهُ الْإِلْتِمَافُ الْمَذْكُورُ أَنَّ لَا يَنْظُرُ الْمُصَلِّي إِلَى عَوْرَةِ نَفْسِهِ إِذَا رَكَعَ ، وَلَثَلَا يَسْقُطُ الثَّوْبُ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ

٣٥٧ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ** قَالَ **حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ** عَنْ **أَبِي النَّضْرِ** **مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُيَيْدِ اللَّهِ** أَنَّ **أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ** **بَنَتِ أَبِي طَالِبٍ** أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ **أُمَّ هَانِيٍّ** **بَنَتَ أَبِي طَالِبٍ** تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى **رَسُولِ اللَّهِ ﷺ** عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ، وَطَائِفَةٌ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ . قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقُلْتُ : أَنَا **أُمُّ هَانِيٍّ** **بَنَتُ أَبِي طَالِبٍ** . فَقَالَ : مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ . فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَلَاثِي رَكَعَاتٍ مُلْتَمِعًا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَتْ : يَا **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلٍ قَدْ أَجْرُتُهُ **فُلَانُ بْنُ هُبَيْرَةَ** . فَقَالَ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** « قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِيٍّ » قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ : وَذَلِكَ نُحْيَى

**قَوْلُهُ** ( عَنْ أَبِي النَّضْرِ ) هُوَ الْمَدَنِيُّ ، وَأَبُو مَرْثَةَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الْعِلْمِ ، وَعَرَفَ هُنَا بِأَنَّهُ **مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ** وَهَنَّاكَ بِأَنَّهُ **مَوْلَى عَقِيلٍ** ، وَهُوَ **مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ** حَقِيقَةٌ ، وَأَمَّا عَقِيلٌ فَلِكُونُهُ أَغَاثًا فَتَنْسَبُ إِلَى وَلَائِهِ بِحَازَا بِأَدْنَى مَلَابِسَةٍ ، أَوْ

لكونه كان يكثر ملازمة عقيل كما وقع لمقسم مع ابن عباس . وقد تقدم الكلام على أوائل هذا الحديث في الفصل في باب التستر ، ويأتى الكلام عليه أيضا في صلاة الضحى : وموضع الحاجة منه هنا أن أم هانئ وصفت الالتفاف المذكور في هذه الطريق الموصولة بأنه المخالفة بين طرفي الثوب على العاتقين في الرواية المعلقة قبل ، فطابق التفسير المتقدم في الترجمة . قوله ( زعم ابن أمي ) هو علي بن أبي طالب ، وفي رواية الحموي « ابن أبي » وهو صحيح في المعنى فإنه شقيقها ، و « زعم » هنا بمعنى ادعى ، وقولها ( قاتل رجلا ) فيه إطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل . قوله ( فلان بن هبيرة ) بالنصب على البدل أو الرفع على الحذف ، وعند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ « ولاني أجرت حموي لي » قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جمعة بن هبيرة ورجل آخر من بني مخزوم كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ولم يقبلا الأمان ، فأجلرتهما أم هانئ « وكانا من أحماتها » . وقال ابن الجوزي : إن كان ابن هبيرة منهما فهو جمعة كذا قال ، وجمعة معدود فيمن له رؤية ولم تصح له محبة ، وقد ذكره من حيث الرواية في التابعين البخاري وابن حبان وغيرهما ، فكيف يتبأ لمن هذه سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلا حتى يحتاج إلى الأمان ؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهتم على بقتله لأنها كانت قد أسلت وهرب زوجها وترك ولدها عندها ، وجوز ابن عبد البر أن يكون ابنا لهبيرة من غيرها ، مع قتله عن أهل النسب أنهم لم يذكروا لهبيرة ولدا من غير أم هانئ ، وجزم ابن هشام في تهذيب السيرة بأن اللذين أجلرتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان . وروى الأزرق بسند فيه الواقدي في حديث أم هانئ « هذا أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة » وحكى بعضهم أنها الحارث بن هشام وهبيرة بن أبي وهب ، وليس بشيء لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى نجران فلم يزل بها مشركا حتى مات ، كذا جزم به ابن إسحاق وغيره فلا يصح ذكره فيمن أجلرت أم هانئ . وقال الكرماني قال الزبير بن بكار : فلان بن هبيرة هو الحارث بن هشام انتهى . وقد تصرف في كلام الزبير وإنما وقع عند الزبير في هذه القصة موضع فلان ابن هبيرة « الحارث بن هشام » ، والذي يظهر لي أن في رواية الباب حذفا ، كأنه كان فيه « فلان ابن عم هبيرة » فسقط لفظ عم أو كان فيه « فلان قريب هبيرة » فتغير لفظ قريب بلفظ ابن ، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبد الله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنه ابن عم هبيرة وقريبه ، لكون الجميع من بني مخزوم . وسيأتى الكلام على ما يتعلق بأمان المرأة في آخر كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

٣٥٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة أن سائلا سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد ، قال رسول الله ﷺ « أَوَلِكُلِّكُمْ ثوبان ؟ »

[ الحديث ٣٥٨ - طرفه في : ٢٦٥ ]

قوله ( أن سائلا سأل ) لم أقف على اسمه ، لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفى في كتابه « المبسوط » أن السائل ثوبان . قوله ( أَوَلِكُلِّكُمْ ) قال الخطابي لفظه استخبار ومعناه الإخبار عما هم عليه من قلة الثياب ، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الضحوي ، كأنه يقول : إذا علمت أن ستر العورة فرض والصلاة لازمة وليس لكل أحد منكم ثوبان فكيف لم تعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد جائزة ؟ أى مع مراعاة ستر العورة به . وقال الطحاوى : معناه لو كانت الصلاة مكروهة في الثوب الواحد لكرهت لمن لا يجد إلا ثوبا واحدا . انتهى . وهذه الملازمة في مقام المنع للفرق بين القادر وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز وعدمه لا عن الكراهة

(قائدة) : روى ابن حبان هذا الحديث من طريق الأرزاعي عن ابن شهاب ، لكن قال في الجواب « ليتوضح به ثم ليصل فيه » فيحتمل أن يكونا حديثين ، أو حديثا واحدا فرقة الرواة وهو الاظهر ، وكان المصنف أشار إلى هذا لذكره التوضيح في الترجمة . والله أعلم

٥ - باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه

٣٥٩ - **حديث** أبو عاصم عن مالك عن أبي الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يصل أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه شيء » [ الحديث ٣٥٩ - طرقة في ٣٦٠ ]

**قوله** ( باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه ) أى بعضه ، في رواية « عاتقه » بالإفراد . والعاتق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق ، وهو مذكور وحكى تأنيده . **قوله** ( لا يصل ) قال ابن الأثير : كذا هو في الصحيحين باثبات الياء ، ووجهه أن « لا » نافية ، وهو خبر بمعنى النهي . قلت : ورواه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق الشافعي عن مالك بلفظ « لا يصل » بغير ياء ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ « لا يصلين » بزيادة نون التأكيد ، ورواه الاسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ « نهى رسول الله ﷺ » . **قوله** ( ليس على عاتقيه شيء ) زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد « منه شيء » ، والمراد أنه لا يتزر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقيقه بل يتوشح بهما على عاتقيه ليحصل الستر لجزء من أعلى البدن وإن كان ليس بمعورة ، أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة

٣٦٠ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة قال : سمعته - أو كنت سألته - قال : سمعت أبا هريرة يقول : « أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ يقول » من صلى في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه »

**قوله** ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( سمعته ) أى قال يحيى سمعت عكرمة ، ثم تردد هل سمعه ابتداء أو جواب سؤال منه . هذا ظاهر هذه الرواية . وأخرجه الاسماعيلي عن مكى بن عبدان عن حمدان السلي عن أبي نعيم بلفظ « سمعته أو كتب به إلى » فحصل التردد بين السماع والكتابة ، قال الاسماعيلي : ولا أعلم أحدا ذكر فيه سماع يحيى من عكرمة ، يعنى بالجزم . قال : وقد روينا من طريق حسين بن محمد عن شيبان بالتردد في السماع أو الكتابة أيضا . قلت : قد رواه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن يزيد بن هرون عن شيبان نحو رواية البغاري قال « سمعته » أو « كنت سأله فسمعته » أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** ( أشهد ) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره . **قوله** ( من صلى في ثوب ) زاد الكشميني « واحد » . ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتق ، كذا قال الكرماني . وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث التصريح بالمراد فأشار إليه المصنف كما دته ، فعند أحمد من طريق معمر عن يحيى فيه « فليخالف بين طرفيه على عاتقيه »

وكذا للإسماعيل وأبي نعيم من طريق حسين عن شيبان ، وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب ، والنهي في الذي قبله على التنزيه . وعن أحمد ولا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه ، جملة من الشرائط ، وعنه « تصح ويأثم » جملة واجبا مستقلا . وقال الكرماني : ظاهر النهي يقتضي التحريم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه . كذا قال وغفل عما ذكره بعد قليل عن النووي من حكاية ما نقلناه عن أحمد ، وقد نقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز ، وكلام الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضا ، وقد تقدم ذلك قبل بياب ، وعقد الطحاوي له بابا في شرح المعاني ونقل المنع عن ابن عمر ثم عن طاوس والنخعي ، ونقله غيره عن ابن وهب وابن جرير ، وجمع الطحاوي بين أحاديث الباب بأن الأصل أن يصلي مشتملا فان ضاق انزرو . ونقل الشيخ تقي الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره ، لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه . واستدل الخطابي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلى في ثوب كان أحد طرفيه على بعض نسائه وهي نائمة ، قال : ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس منه من الثوب غير متسع لأن يترز به ويفضل منه ما كان لعاتقه ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، والظاهر من تصرف المصنف التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعا فيجب ، وبين ما إذا كان ضيقا فلا يجب وضع شيء منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المنذر ، وبذلك تظهر مناسبة تعميقه بياب إذا كان الثوب ضيقا

### ٦ - باب إذا كان الثوب ضيقا

٣٦١ - حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا فليح بن سليمان عن سديد بن الحارث قال : سألتنا جابر بن عبد الله عن الصلاة في الثوب الواحد فقال : خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، فجئت ليلة لبعض أمري ، فوجدته يصلي ، وعلى ثوب واحد فاشتعلت به وصليت إلى جانبه . فلما انصرف قال : ما السرري يا جابر ؟ فأخبرته بحاجتي . فلما فرغت قال : ما هذا الاشتغال الذي رأيت ؟ قلت : كان ثوب - يعني ضاق - قال « فإن كان واسعا فالتحف به ، وإن كان ضيقا فآترز به »

قوله ( في بعض أسفاره ) عينه مسلم في روايته من طريق عبادة بن الوليد بن عبادة عن جابر « غزوة بواط » وهو يضم الموحدة وتخفيف الواو وهي من أوائل مغازيه ﷺ . قوله ( لبعض أمري ) أي حاجتي ، وفي رواية مسلم « أنه ﷺ كان أرسله هو وجبار بن صخر لتهيمة الماء في المنزل . قوله ( ما السرري ) أي ما سبب سرارك أي سيرك في الليل . قوله ( ما هذا الاشتغال ) كأنه استفهام إنكار ، قال الخطابي : الاشتغال الذي أنكره هو أن يدير الثوب على بدنه كله لا يخرج منه يده . قلت : كأنه أخذه من تفسير الصماء على أحد الأوجه ، لكن بين مسلم في روايته أن الإنكار كان بسبب أن الثوب كان ضيقا وأنه خالف بين طرفيه وتواقص - أي انحنى - عليه ، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر ساترا فانحنى ليستتر ، فاعله ﷺ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعا ، فاما إذا كان ضيقا فانه يجرئه أن يترز به ، لأن القصد الأصلي ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج إلى التواقص المغاير للاعتدال المأمور به . قوله ( كان ثوب ) كذا لابي ذر وكريمة بالرفع على أن كان تامة ، ولغيرهما بالنصب أي كان المشتمل به ثوبا ، زاد الإسماعيلي : ضيقا

٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْشٍ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ قَالَ : كَانَ رَجُلًا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدَى أُرْزِمَ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهَيْئَةِ الصَّبْيَانِ ، وَقَالَ لِلنَّسَاءِ : لَا تَرَفَمْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرِّجَالُ جُلُوسًا

[ الحديث ٣٦٢ - طرقة في : ٨١٤ ، ١٧١٥ ]

قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو حازم هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد . قوله ( كان رجال ) التذكير فيه للتشويق وهو يقتضي أن بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ، ووقع في رواية أبي داود ورايت الرجال ، واللام فيه للجنس فهو في حكم النكرة . قوله ( عاقدي أُرْزِمَ على أعناقهم ) في رواية أبي داود من طريق وكيع عن الثوري : عاقدي أُرْزِمَ في أعناقهم من ضيق الأزر . ويؤخذ منه أن الثوب إذا أمكن الالتفاف به كان أولى من الاتزار لانه أبلغ في التستر . قوله ( وقال للنساء ) قال الكرمانى : فاعل قال هو النبي ﷺ كذا جزم به ، وقد وقع في رواية الكشميني « ويقال للنساء » وفي رواية وكيع « فقال قائل يامعشر النساء » فكان النبي ﷺ أمر من يقول لمن ذلك ، ويغلب على الظن أنه بلال ، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحن عند رفع رؤوسهن من السجود شيئاً من عورات الرجال بسبب ذلك عند نهوضهم . وعند أحمد وأبي داود التصريح بذلك من حديث أسماء بنت أبي بكر ولفظه « فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال » ويؤخذ منه أنه لا يجب التستر من أسفل

٧ - باب الصلاة في الجبة الشامية . وقال الحسن في الثياب ينسجها المجوس لم يربها بأساً ، وقال معمر : رأيت الزهري يلبس من ثياب اليمن ماصبغ بالبول . وصلى على في ثوب غير مقصور

٣٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُسَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ : يَا مُغِيرَةُ خُذِ الْإِدَاوَةَ . فَأَخَذْتُهَا . فَاذْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِ قَفْضِي حَاجَتَهُ ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ مِنْ كُمِّهَا فَضَاقَتْ ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا ، فَصَبَّغْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ ، وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ، ثُمَّ صَلَّى

قوله ( باب الصلاة في الجبة الشامية ) هذه الترجمة معقودة لجواز الصلاة في ثياب الكفار ما لم يتحقق نجاستها ، وإنما عبر بالشامية مراعاة للفظ الحديث ، وكانت الشام إذ ذاك دار كفر ، وقد تقدم في باب المسح على الخفين أن في بعض طرق حديث المغيرة أن الجبة كانت صوفاً وكانت من ثياب الروم . ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لبسها ولم يستفصل . وروى عن أبي حنيفة كراهية الصلاة فيها إلا بعد الغسل ، وعن مالك إن فعل يعيد في الوقت . قوله ( وقال الحسن ) أى البصرى ، و « ينسجها » بكسر السين المهملة وضمها وبضم الجيم . قوله ( المجوس ) كذا الحموي والكشميني بلفظ المفرد ، والمراد الجنس . والباقي « المجوس » بصيغة الجمع . قوله ( لم يرب ) أى الحسن ، وهو من باب التجريد ، أو هو مقول الراوى ، وهذا الأثر وصله أبو نعيم بن حماد في نسخة المشهورة عن معمر عن هشام عنه ولفظه « لا بأس

بالصلاة في الثوب الذي ينسجه المجوسى قبل أن يغسل ، ولأبي نعيم في كتاب الصلاة عن الربيع عن الحسن « لا بأس بالصلاة في رداء اليهودى والنصرانى ، وكره ذلك ابن سيرين ، رواه ابن أبى شيبة : **قوله** ( وقال معمر ) وصله عبد الرزاق في مصنفه عنه . وقوله « بالبول » إن كان للجنس فحمول على أنه كان يغسله قبل لبسه ، وإن كان للعهد فالمراد بول ما يؤكل لعله لأنه كان يقول بطهارته . **قوله** ( وصلى على في ثوب غير مقصور ) أى عام ، والمراد أنه كان جديدا لم يغسل ، روى ابن سعد من طريق عطاء بن محمد قال : رأيت عليا صلى وعليه قميص كرايس غير مغسول . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخى ، قال أبو على الجبائى : روى البخارى في « باب الجبة الشامية » وفي الجنائز وفي تفسير الدعان عن يحيى - غير منسوب - عن أبي معاوية فنسب ابن السكن الذى فى الجنائز يحيى بن موسى قال : ولم أجده الآخرين من منسوبيين لاحد . قلت : فينبغى حمل ما أعمل على ما بين ، وقد جزم أبو نعيم بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن جعفر البكندى ، وذكر الكرماني أنه رأى فى بعض النسخ هنا مثله . قلت : والاول أرجح لأن أبا على بن شبيب وافق ابن السكن عن الفربرى على ذلك فى الجنائز وهنا أيضا ، ورأيت بخط بعض المتأخرين : يحيى هو ابن بكير ، وأبو معاوية هو شيان النحوى . وائس كما قال فليس ليحيى بن بكير عن شيان رواية . وبعد أن ردد الكرماني يحيى بين ابن موسى أو ابن جعفر أو ابن معين قال : وأبو معاوية يحتمل أن يكون شيان النحوى . وهو عجيب فإن كلا من الثلاثة لم يسمع من شيان المذكور ، وجزم أبو مسعود وكذا خلف فى الأطراف وتبعهما المزى بأن الذى فى الجنائز هو يحيى بن يحيى ، وما قدمناه عن ابن السكن يرد عليهم وهو المعتمد ، ولا سيما وقد وافقه ابن شبيب ، ولم يختلفوا فى أن أبا معاوية هنا هو الضرب . **قوله** ( عن مسلم ) هو أبو الضحى . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث المغيرة فى « باب المسح على الخفين »

### ٨ - باب كراهية التعرى فى الصلاة وغيرها

٣٦٤ - **حدثنا** مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ حَدَّثَنَا كُرَيْبٌ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْهُمْ الْحَجَارَةَ لَلْكِبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمَّ : يَا ابْنَ أَخِي لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ لَجِئْتُكَ عَلَى مَنْكِبِكَ دُونَ الْحَجَارَةِ . قَالَ : فَخَلَّ لِحْجَلُهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ ، فَسَقَطَ مَفْشِيًّا عَلَيْهِ ، فَا رَأَى بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا ﷺ

[ الحديث ٣٦٤ - طرفاه فى : ١٥٨٢ ، ٣٨٢٩ ]

**قوله** ( باب كراهية التعرى فى الصلاة ) زاد الكشمينى والنحوى وغيرها . **قوله** ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة **قوله** ( أن رسول الله ﷺ كان ينهى عنهم ) أى مع قريش لما بنوا الكعبة ، وكان ذلك قبل البعثة ، فرواية جابر لذلك من مراسيل الصحابة ، فاما أن يكون سمع ذلك من رسول الله ﷺ بعد ذلك أو من بعض من حضر ذلك من الصحابة . والذى يظهر أنه العباس ، وقد حدث به عن العباس أيضا ابنه عبد الله وسياقه أتم أخرجه الطبرانى وفيه « فقام فأخذ إزاره وقال نهيت أن أمشى عريانا ، وسياق ذكره فى كتاب الحج مع بقية فوائده فى باب بنيان الكعبة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( لجعلت ) أى الإزار ، وللكشمينى « لجعلته » وجواب لو محذوف إن كانت



شرطية وتقديره : لكان أسهل عليك ، وإن كانت للتمنى فلا حذف . **قوله** ( قال لعله ) يحتمل أن يكون مقول جابر أو مقول من حديثه به . **قوله** ( فما زوى ) بضم الزاء بعدها همزة مكسورة ، ويجوز كسر الزاء بعدها مدة ثم همزة مفتوحة ، وفي رواية الاسماعيلي « فلم يشر بعد ذلك » ، ومطابقة الحديث للترجمة من هذه الجملة الأخيرة لأنها تتناول ما بعد النبوة فيتم بذلك الاستدلال . وفيه أنه **عليه السلام** كان مصوناً عما يستحب قبل البعثة وبعدها . وفيه النهي عن التعرى بحضرة الناس ، وسيأتي ما يتعلق بالخلوة بعد قليل . وقد ذكر ابن اسحق في السيرة أنه **عليه السلام** تعرى وهو صغير عند حليلة فلعله لا كم فلم يعد يتعرى . وهذا إن ثبت حمل على نفي التعرى بغير ضرورة عادية ، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية ، والنفي فيها على الإطلاق ، أو بتقيد بالضرورة الشرعية كحالة النوم مع الأهل أحيانا

#### ٩ - باب الصلاة في القميص والسراويل والتبائن والقباء

٣٦٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال « قام رجل إلى النبي **ﷺ** فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد ، فقال « أو كلكم يحد ثوبين . ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوسعوا : جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقباء ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في ثبائن وقباء ، في ثبائن وقميص ، - قال : وأحسبه قال - في ثبائن ورداء »

**قوله** ( باب الصلاة في القميص والسراويل ) قال ابن سيده : السراويل فارسي معرب يذكر ويؤنث . ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير ، والأشهر عدم صرفه . **قوله** ( والتبائن ) بضم المثناة وتشديد الموحدة ، وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان . وقد يتخذ من جلد . **قوله** ( والقباء ) بالقصر وبالمد قبل هو فارسي معرب ، وقيل عربي مشتق من قبوت الشيء إذا ضمت أصابعك عليه ، سمي بذلك لانضمام أطرافه . وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام . **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين . **قوله** ( قام رجل ) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم الكلام على المرفوع منه . **قوله** ( ثم سأل رجل عمر ) أي عن ذلك ، ولم يسم أيضا ، ويحتمل أن يكون ابن مسعود لأنه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك فقال أبي الصلاة في الثوب الواحد يعني لا تكبره ، وقال ابن مسعود إنما كان ذلك وفي الثياب قلة ، فقام عمر على المنبر فقال : القبول ما قال أبي ، ولم يأل ابن مسعود . أي لم يقصر . أخرجه عبد الرزاق . **قوله** ( جمع رجل ) هو بقية قول عمر ، وأورده بصيغة الخبر ومراده الأمر ، قال ابن بطال : يعني ليجمع وليصل . وقال ابن المنير : الصحيح أنه كلام في معنى الشرط كأنه قال : إن جمع رجل عليه ثيابه لحسن . ثم فصل الجمع بصور على معنى البدلية . وقال ابن مالك : تضمن هذا الحديث فائدتين ، إحداها ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر وهو قوله « صلى » والمعنى ليصل ، ومثله قولهم اتق الله عبد والمعنى ليتق . ثانيها حذف حرف العطف ، فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء وفي إزار وقميص ، ومثله قوله **ﷺ** « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع تمره » انتهى ، فحصل في كل من المسألتين توجيهاً . **قوله** ( قال : وأحسبه ) قائل ذلك أبو هريرة ، والضمير في « أحسبه » راجع إلى عمر ، وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أهمل ذلك ، لأن الثبائن لا يستر العورة كلها

بناء على أن الفخذ من العورة فالستر به حاصل مع القباء ومع القميص ، وأما مع الرداء فقد لا يحصل . ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضى ذكر هذه الصورة وأن الستر قد يحصل بها إذا كان الرداء سابقا ، وبمجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة ، ثلاثة للوسط وثلاثة لغيره ، فقدم ملابس الوسط لأنها محل ستر العورة ، وقدم أسترها أو أكثرها استعمالا لهم ، وضم إلى كل واحد واحدا ، فخرج من ذلك تسع صور من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، ولم يقصد الحصر في ذلك ، بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه . وفي هذا الحديث دليل على وجوب الصلاة في الثياب لما فيه من أن الإقتصار على الثوب الواحد كان لضيق الحال . وفيه أن الصلاة في الثوبين أفضل من الثوب الواحد وصرح القاضي عياض بنى الخلاف في ذلك ، لكن عبارة ابن المنذر قد تفهم إثباته لأنه لما حكى عن الأئمة جواز الصلاة في الثوب الواحد قال : وقد استحسب بعضهم الصلاة في ثوبين . وعن أشهب فيمن اقتصر على الصلاة في السراويل مع القدرة : يعيد في الوقت ، إلا إن كان صفيقا . وعن بعض الحنفية يكره

( فائدة ) : روى ابن حبان حديث الباب من طريق اسماعيل بن علية عن أيوب فأدرج الموقوف في المرفوع ولم يذكر عمر ، ورواية حماد بن زيد هذه المفصلة أصح ، وقد وافقه على ذلك حماد بن سلة فرواه عن أيوب وهشام وحبيب وعاصم كلهم عن ابن سيرين ، أخرجه ابن حبان أيضا . وأخرج مسلم حديث ابن علية فاقصر على المتفق على رفعه وحذف الباقي ، وذلك من حسن تصرفه . والله أعلم

٣٦٦ - **حَدَّثَنَا** عاصم بن علي قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال « سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : ما يلبس المحرم ؟ فقال : لا يلبس القميص ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا مسه الزعفران ولا ورس . فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليهطفهما حتى يكونا أسفل من السكائبين » وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله

**قوله** ( حدثنا عاصم بن علي ) هو الواسطي . **قوله** ( سأل رجل ) تقدم في آخر كتاب العلم أنه لم يسم ، وأخرنا الكلام عليه إلى موضعه في الحج . وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القميص والسراويل وغيرهما من الخيط لأمر المحرم باجتناب ذلك ، وهو مأمور بالصلاة . **قوله** ( حتى يكونا ) في رواية الحموي والمستمل حتى يكون ، بالإفراد أى كل واحد منهما . **قوله** ( وعن نافع ) معطوف على قوله « عن الزهري » ، وذلك بين في الرواية الماضية في آخر كتاب العلم ، فانه أخرجه هناك عن آدم عن ابن أبي ذئب ، فقدم طريق نافع وعطف عليها طريق الزهري ، عكس ما هنا . وزعم الكرماني أن قوله « وعن نافع » تعليق من البخاري ، وقد قدمنا أن التجويزات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور العقلية . والله الموفق

## ١٠ - باب ما يستتر من العورة

٣٦٧ - **حَدَّثَنَا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد الخدري أنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اشتغال الصماء ، وأن يحتجب الرجل في ثوب واحد ليس علو

فَرَجِهَ مِنْهُ شَيْءٌ»

[ الحديث ٣٦٧ - أطرافه في : ١٩٩١ ، ٢١٤٤ ، ٢١٤٧ ، ٥٨٢٠ ، ٥٨٢٢ ، ٦٢٨٤ ]

**قوله** ( باب ما يستر من العورة ) أى خارج الصلاة . والظاهر من تصرف المصنف أنه يرى أن الواجب ستر السواطين فقط ، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل ، وأول أحاديث الباب يشهد له فانه قيد النهى بما إذا لم يكن على الفرج شيء أى يستره ، ومقتضاه أن الفرج إذا كان مستورا فلا نهى . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أى ابن مسعود . عن ( أبى سعيد ) هكذا رواه الليث عن ابن شهاب ووافقه ابن جريج كما أخرجه المصنف في اللباس ، ورواه في اللباس أيضا من طريق أخرى عن الليث أيضا عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبى سعيد وسياقه أتم . وفيه انتهى عن الملازمة والمنازمة أيضا ، وفيه تفسير جميع ذلك . ورواه في الاستئذان من طريق سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبى سعيد بنحو رواية يونس لكن بدون التفسير ، والطرق الثلاثة صحيحة ، وابن شهاب سمع حديث أبى سعيد من ثلاثة من أصحابه لحدث به عن كل منهم بمفرده . **قوله** ( عن اشتبال الصماء ) هو بالصاد المهملة والمد ، قال أهل اللغة : هو أن يخلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبقى ما يخرج منه يده . قال ابن قتيبة : سميت صماء لانه يسد المنافذ كلها فتصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق . وقال الفقهاء : هو أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً . قال النووي : فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لثلاث بعرض له حاجة فيتمسك عليه إخراج يده فيلحقه الضرر ، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لاجل انكشاف العورة . قلت : ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن التفسير المذكور فيها مرفوع ، وهو موافق لما قاله الفقهاء . ولفظه : والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه . وعلى تقدير أن يكون موقوفاً فهو حجة على الصحيح ، لأنه تفسير من الراوى لا يخالف ظاهر الخبر . **قوله** ( وأن يحتجى ) الاحتباء أن يقعد على ألبتية وينصب ساقيه ويلف عليه ثوبا ، ويقال له الحبوكة ، وكانت من شأن العرب . وفسرها في رواية يونس المذكورة بنحو ذلك

٣٦٨ - **حدثنا** قبيصة بن عقبة قال حدثنا سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال « نهى

النبي ﷺ عن بيعتين : عن اللباس والنباذ . وأن يستعمل الصماء . وأن يحتجى الرجل في ثوب واحد »

[ الحديث ٣٦٨ - أطرافه في : ٥٨٤ ، ٥٨٨ ، ١٩٩٢ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٦ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢١ ]

**قوله** ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن بيعتين ) بفتح الموحدة ، ويجوز كسرهما على إرادة الهيئة . و ( اللباس ) بكسر أوله وكذا ( النباذ ) وأوله نون ثم موحدة خفيفة وآخره معجمة ، وسيأتى تفسيرهما في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . والمطلق في الاحتباء هنا محمول على المقعد في الحديث الذى قبله

٣٦٩ - **حدثنا** إسحاق قال حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن أخى ابن شهاب عن عمه قال

أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة قال « بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر مؤذنان بمعنى ألا لا يخرج بعد العام مشرك ولا بطوف بالبيت عريان . قال حميد بن عبد الرحمن : ثم أردف رسول

الله ﷺ علياً فأمره أن يؤذن براءة. قال أبو هريرة: فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر: لا يمحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان»

[ الحديث ٣٦٩ - أطرافه في: ١٦٧٢، ٣١٧٧، ٤٣٦٣، ٤٦٥٥، ٤٦٥٦، ٤٦٥٧ ]

قوله (حدثنا إسحق) كذا للاكثر غير منسوب، وردده الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهويه. ووقع في نسختي من طريق أبي ذر إسحق بن إبراهيم فتعين أنه ابن راهويه، إذ لم يرو البخاري عن إسحق بن أبي إسرائيل. واسمه إبراهيم شيئاً ولا عن الصواف وهو دونهما في الطبقة. قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد ورواة هذا الاسناد سوى صحابه وشيخ المصنف زهريون وهم أربعة. قوله (أن لا يمحج) كذا الأكثر، وللكشميني، ألا يمحج، باداء الاستفتاح قبل حرف النهي، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا الحديث في باب وجوب الصلاة في الثياب، وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

## ١١ - باب الصلاة بغير رداء

٣٧٠ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني ابن أبي الموالى عن محمد بن المنكدر قال: دخلت على جابر بن عبد الله وهو يصلي في ثوب ملتصقاً به ورداؤه موضوع. فلما انصرف قلنا: يا أبا عبد الله نصلّي ورداؤك موضوع؟ قال: نعم أحببت أن يراني الجهال مثلكم. رأيت النبي ﷺ يصلي هكذا

قوله (باب الصلاة بغير رداء) تقدم الكلام على حديث جابر في باب عقد الإزار على التقاء، وقوله هنا (ملتصقاً به) كذا الأكثر بالنصب على الحال، وللمستمل والحوي «ملتصق» بالرفع على الحذف، وفي نسختي عنهما بالجر على المجاورة، وقوله في آخره «يصلّي كذا» في رواية الكشميني «يصلّي هكذا» وقوله (الجهال مثلكم) لفظ المثل مفرد لكنه اسم جنس فلذلك طابق لفظ الجهال وهو جمع، أو اكتسب الجمعية من الإضافة

١٢ - باب ما يؤذ كر في الفخذ، ويروى عن ابن عباس وجده محمد بن جحش عن النبي ﷺ «الفخذ عورة». وقال أنس: حَسَرَ النبي ﷺ عن فخذه، وحديث أنس أسند، وحديث جرهد أخوط، حتى يُخرج من اختلافهم. وقال أبو موسى: غطى النبي ﷺ رُكبتيه حين دخل عمان. وقال زيد بن ثابت: أنزل الله على رسوله ﷺ ولخذه على فخذي، فَنَقَلْتُ على حتى خِفْتُ أن تَرَضُ فخذي

قوله (باب ما يؤذ كر في الفخذ) أي في حكم الفخذ، وللكشميني «من الفخذ». قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف، وسقط من رواية الأكثر. قوله (ويروى عن ابن عباس) وصله الترمذي، وفي إسناده أبو يحيى القتات بقاء ومثنائين وهو ضعيف مشهور بكنتيه، واختلف في اسمه على ستة أقوال أو سبعة أشهرها دينار. قوله (وجرهد) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء، وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضممه المصنف في التاريخ للاضطراب في إسناده، وقد ذكرت كثيراً من طرقه في تعليق التعليق.

قوله ( ومحمد بن جحش ) هو محمد بن عبد الله بن جحش ، نسب الى جده له ولابيه عبد الله صحبة ، وزينب بنت جحش أم المؤمنين هي عمته ، وكان محمد صغيرا في عهد النبي ﷺ وقد حفظ عنه ، وذلك بين في حديثه هذا ، فقد وصله أحمد والمصنف في التاريخ والحاكم في المستدرک کلهم من طريق إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه وقال « مر النبي ﷺ وأنا معه على معمر ونخذه مكشوقتان ، فقال : يا معمر غط عليك فخذيك ، فإن الفخذين عورة ، رجاله رجال الصحيح ، غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم أجد فيه تصريحاً بتعديل ، ومعمر المشار اليه هو معمر بن عبد الله بن فضالة القرشي العدوي ، وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضا ، ووقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلا بالمحمدين من ابتدائه إلى انتهائه ، وقد أملت في « الأربعين المتباينة » . قوله ( وقال أنس : حسر ) بمهمات مفتوحات أي كشف ، وقد وصل المصنف حديث أنس في الباب كما سيأتي قريبا . قوله ( وحديث أنس أسند ) أي أصح إسنادا ، كأنه يقول حديث جرهد ولو قلنا بصحته فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس . قوله ( وحديث جرهد ) أي وما معه ( أحوط ) أي للدين ، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع وهو أظهر لقوله ( حتى يخرج من اختلافهم ) و « يخرج » في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء وفي غيرها بضم الياء وفتح الراء . قوله ( وقال أبو موسى ) أي الأشعري والمذكور هنا من حديثه طرف من قصة أوردتها المصنف في المناقب من رواية حاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عنه فذكر الحديث ، وفيه « أن النبي ﷺ كان قاعدا في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاها ، وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم ، وأنه دخل حديث في حديث ، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيتي كاشفا عن فخذه أو ساقيه ، الحديث وفيه « فلما استأذن عثمان مجلس ، وهو عند أحد بلفظ « كاشفا عن فخذه » من غير تردد ، وله من حديث حفصة مثله ، وأخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق ابن جريج قال أخبرني أبو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر قالت « كان رسول الله ﷺ عسدي يوما وقد وضع ثوبه بين فخذه فدخل أبو بكر ، الحديث ، وقد بان بما قدمناه أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث بل هما قصتان متغايرتان في إحداهما كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ ، والأولى من رواية أبي موسى وهي المعلقة هنا والأخرى من رواية عائشة ووافقتها حفصة ولم يذكرهما البخاري . قوله ( وقال زيد بن ثابت ) هو أيضا طرف من حديث موصول عند المصنف في تفسير سورة النساء في نزول قوله تعالى ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين ) الآية ، وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة ، لأنه ليس فيه التصريح بعدم الحائل ، قال : ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل ، لأننا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخرج عنه بأنه معروف الموضع ، بخلاف الثوب انتهى . والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل وانه أعلم . قوله ( أن ترض ) أي تكسر ، وهو بفتح أوله وضم الراء ويجوز عكسه

٣٧١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا حَيْبَرَ فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسٍ ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا وَدَيْفُ

أبي طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر وإن رُكبتى لتس فخذ نبي الله ﷺ. ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ. فلما دخل القرية قال: «الله أكبر خيرت خير، إنا إذا تزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين». قالوا فلاناً. قال: وخرج القوم إلى أمهاتهم، فقالوا: «محمد! - قال عبد العزيز وقال بعض أصحابنا - والخيس» يعني الجيش. قال: فأصبتها عنوة، فجمع السبي، فجاء دحية فقال: يا نبي الله أعطني جارية من السبي. قال: اذهب فخذ جارية. فأخذ صفية بنت حيي. فجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قرظة والنضير، لا تصح إلا لك. قال: ادعوه بها. فجاء بها. فلما نظر إليها النبي ﷺ قال: خذ جارية من السبي غيرها. قال: فأعتمها النبي ﷺ وتزوجها. فقال له ثابت: يا أبا حمزة ما أصدقها؟ قال: نفسها، أعتقها وتزوجها. حتى إذا كان بالطريق جهزتها له أم سليم فأهدتها له من الليل، فأصبح النبي ﷺ عروساً، فقال: من كان عنده شيء فيجئ به وبسط نطماً فجعل الرجل يجي بالتمر، وجعل الرجل يجي بالسمن، قال: وأحسبه قد ذكر السويقي. قال: فحاسوا حيساً، فكانت وليمة رسول الله ﷺ.

[ الحديث ٣٧١ - أطرافه في: ٦١٠، ٩٤٧، ٢٢٢٨، ٢٢٣٥، ٢٨٨٩، ٢٨٩٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٠٨٥، ٣٠٨٦، ٣٣٦٧، ٣٦٤٧، ٤٠٨٣، ٤٠٨٤، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤١٩٩، ٤٢٠٠، ٤٢٠١، ٤٢١١، ٤٢١٢، ٤٢١٣، ٥٠٨٥، ٥١٠٩، ٥١٦٩، ٥٣٨٧، ٥٤٢٥، ٥٥٢٨، ٥٦٦٨، ٦١٨٥، ٦٣٦٣، ٦٣٦٩، ٧٣٣٣ ]

قوله (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدوري. قوله (فصلينا عندها) أي خارجاً منها. قوله (صلاة الغداة) فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح، خلافاً لما كرهه. قوله (وأنا ريف أبي طلحة) فيه جواز الإرداف، ومحل ما إذا كانت الدابة مطيقة. قوله (فأجرى نبي الله ﷺ) أي مركوبه. قوله (وإن ركبتى لتس فخذ نبي الله ﷺ)، ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إني أنظر (في رواية الكشميني لا أنظر)، (إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ). هكذا وقع في رواية البخاري، ثم إنه حسر، والصواب أنه عنده بفتح المهملة، ويدل على ذلك تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال وقال أنس: حسر النبي ﷺ، وضبطه بعضهم بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المفعول بدليل رواية مسلم، فأنحصر، وليس ذلك بمستقيم، إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه، ويكفي في كونه عند البخاري بفتحين ما تقدم من التعليق. وقد وافق مسلماً على روايته بلفظ «فأنحصر» أحمد بن حنبل عن ابن علية، وكذا رواه الطبراني عن يعقوب شيخ البخاري، ورواه الاسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن يعقوب المذكور ولفظه «فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر إذ خر الإزار»، قال الاسماعيلي: هكذا وقع عندي خر بالحاء المعجمة والراء، فإن كان محفوظاً فليس فيه دليل على ما ترجم به، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة، انتهى. وهذا مصير منه إلى أن رواية البخاري بفتحين كما قدمناه أي كشف الإزار عن فخذ عند سوق مركوبه ليتمكن من ذلك، قال القرطبي: حديث أنس وما معه إنما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة مالا يتطرق إلى

حديث جرهد وما معه ، لأنه يتضمن إعطاء حكم كل وإظهار شرع عام ، فكان العمل به أولى . ولعل هذا هو مراد المصنف بقوله « وحديث جرهد أحوط » ، قال النووي : ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة ، وعن أحمد ومالك في رواية : العورة القبل والدبر فقط ، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والاصطخري . قلت : في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة ، وما احتجوا به قول أنس في هذا الحديث ، وإن ركبتى لتمس غنخ نبي الله ﷺ ، إذ ظاهره أن المس كان بدون الحائل ، ومس العورة بدون حائل لا يجوز . وعلى رواية مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه ﷺ يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك ، لأنه وإن جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته ﷺ ، ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لكان ممكنا ، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتمن حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلاة ، وسياقه عند أبي عوانة والجوزقي من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك ، ولفظه « فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خيبر ، وإن ركبتى لتمس غنخ نبي الله ﷺ ، ولأنى لارى بياض غنخيه » . قوله ( فلما دخل القرية قال : الله أكبر ، خربت خيبر ) قيل مناسبة ذلك القول أنهم استقبلوا الناس بمساحيمهم ومكائيلهم ، وهى من آلات الهدم . قوله ( قال عبد العزيز ) هو الراوى عن أنس ( وقال بعض أصحابنا ) أى أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة بل سمع منه ( فقالوا محمد ) وسمع من بعض أصحابه عنه ( والخميس ) ووقع في رواية أبي عوانة والجوزقي المذكورة « فقالوا محمد والخميس » من غير تفصيل ، فدلّت رواية ابن علية هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجا ، وكذا وقع لحماذ بن زيد عن عبد العزيز وثابت كما سيأتى في آخر صلاة الخوف . وبعض أصحاب عبد العزيز يحتمل أن يكون محمد بن سيرين فقد أخرجه البخارى من طريقه ، أو ثابتا البناني فقد أخرجه مسلم من طريقه . قوله ( يعنى الجيش ) تفسير من عبد العزيز أو عن دونه ، وأدرجها عبد الوارث في روايته أيضا ، وسمى الجيش خميسا لأنه خمسة أقسام : مقدمة وساقة وقلب وجناحان ، وقيل من تخميس الغنمية ، وتعبه الازهرى بان التخميس إنما ثبت بالشرع وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميسا فبان أن القول الأول أولى . قوله ( عنوة ) بفتح المهملة أى قهراً . قوله ( أعطى جارية ) يحتمل أن يكون إذنه له في أخذ الجارية على سبيل التنفيل له إما من أصل الغنمية أو من خمس الخمس بعد أن ميز ، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز ، أو أذن له في أخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه . قوله ( فأخذ ) أى فذهب فأخذ . قوله ( لجاء رجل ) لم أقف على اسمه . قوله ( أخذ جارية من السبي غيرها ) ذكر الشافعى في « الأم » عن « سير الواقدي » ، أن النبي ﷺ أعطاه اخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق . انتهى . وكان كنانة زوج صفية ، فكأنه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها ، واسترجاع النبي ﷺ صفية منه محمول على أنه إنما أذن له في أخذ جارية من حشو السبي لا في أخذ أفضلهن ، لجاز استرجاعها منه لثلاث يتميز بها على باقى الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه . ووقع في رواية لمسلم أن النبي ﷺ اشترى صفية منه بسبعة أرؤس ، وإطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز ، وليس في قوله « سبعة أرؤس » ما يتنافى قوله هنا « أخذ جارية » ، إذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة . وسنذكر بقية مباحث هذا الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازى ، والكلام على قوله « أعتقها وتزوجها » ، في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله ( فقال له ) أى لأنس ، وثابت هو البناني ،

وأبو حمزة كنية أنس ، وأم سليم والدة انس . **قوله** ( فأهدتها ) أى زقتها . **قوله** ( وأحسبه ) أى أنسا ( قد ذكر السويق ) ، وجزم عبد الوارث في روايته بذكر السويق فيه . **قوله** ( لحاسوا ) بمهملتين أى خلطوا ، والحيس بفتح أوله خليط السمن والتمر والأفط ، قال الشاعر :

التمر والسمن جميعا والأفط الحليس ، إلا أنه لم يختلط

وقد يختلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق ، وسيأتى بقية فوائد ذلك في كتاب الوليمة إن شاء الله تعالى

**١٣ - باب** في كم تُصلى المرأة في الثياب . وقال عكرمة : لو وارت جسدّها في ثوبٍ لأجزته

**٣٧٣ - حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة أنّ عائشة قالت « لقد كان رسول الله ﷺ يصلى الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات في مروطهن ، ثم يرجعن إلى بيوتهن ما يعرفن أحد »

[ الحديث ٣٧٢ - أطرافه في : ٥٧٨ ، ٨٦٧ ، ٨٧٢ ]

**قوله** ( باب ) بالتنوين ( في كم ) بحذف المميز أى كم ثوبا ( تصلى المرأة ) من الثياب ، قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلى في درع وخمار : المراد بذلك تغطية بدنّها ورأسها ، فلو كان الثوب واسعا فغطت رأسها بفضله جاز . قال : وما روينا عن عطاء أنه قال « تصلى في درع وخمار وإزار ، وعن ابن سيرين مثله وزاد « وملحفة » ، فأنى أظنه محمولا على الاستحباب . **قوله** ( وقال عكرمة ) يعنى مولى ابن عباس . **قوله** ( جاز ) وفي رواية الكشميني « لأجزته » بفتح الجيم وسكون الزاي ، وأثره هذا وصله عبد الرزاق ولفظه « لو أخذت المرأة ثوبا فتقنعت به حتى لا يرى من شعرها شيء أجزأ عنها » . **قوله** ( أن عائشة قالت : لقد ) اللام في لقد جواب قسم محذوف . **قوله** ( متلفعات ) قال الأعمش : التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تجلجل به جسدك ، وفي شرح الموطأ لابن حبيب : التلفع لا يكون إلا بتغطية الرأس ، والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه ، و ( المروط ) جمع مرط بكسر أوله كساء من خز أو صوف أو غيره ، وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء . وقد اعترض على استدلال المصنف به على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الالتفاف المذكور يحتمل أن يكون فوق ثياب أخرى . والجواب عنه أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على ما ذكر ، على أنه لم يصرح بشيء إلا أن اختياره يؤخذ في العادة من الآثار التي يودعها في الترجمة . **قوله** ( ما يعرفن أحد ) زاد في المواقيت « من الغلس » ، وهو يعين أحد الاحتمالين : هل عدم المعرفة بهن لبقاء الظلمة أو لمبا لغتهن في التغطية ؟ وسيأتى الكلام على بقية مباحثه في المواقيت إن شاء الله تعالى

**١٤ - باب** إذا صلى في ثوبٍ له أعلام ، ونظر إلى عَلمها

**٣٧٣ - حديث** أحمد بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعيد قال حدثنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما انصرف قال : اذهبوا بحميصتي هذه إلى أبي جبريم وأُمموني بأنبجانية أبي جهم ، فانها ألهمتني آتفا عن صلاتي » . وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : قال



النبي ﷺ « كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتَنَنِي »

[ الحديث ٣٧٣ - طرفاه في : ٧٥٢ ، ٥٨١٧ ]

**قوله** ( باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ) قال الكرمانى : في رواية : ونظر إلى علمه ، والتأنيث في علمها باعتبار الخيصة . **قوله** ( خيصة ) بفتح المعجمة وكسر الميم وبإلصاق المهملة كساء مربع له علمان ، والانجانية بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون ياء النسبة : كساء غليظ لاعلم له ، وقال ثعلب : يجوز فتح همزته وكسرهما ، وكذا الموحدة ، يقال كبش أنبجاني إذا كان ملتفا ، كثير الصوف . وكساء أنبجاني كذلك ، وأنكر أبو موسى المديني على من زعم أنه منسوب إلى منبج البلد المعروف بالشام . قال صاحب الصحاح : إذا نسبت إلى منبج فتحت الباء فقلت : كساء منبجاني أخرجه مخرج منظراني ، وفي الجهرة : منبج موضع أعجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنبجانية ، وقال أبو حاتم السجستاني : لا يقال كساء أنبجاني وإنما يقال منبجاني ، قال : وهذا مما تخطئ فيه العامة . وتعقبه أبو موسى كما تقدم فقال : الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له أنبجان . والله أعلم . **قوله** ( إلى أبي جهم ) هو عبيد الله - ويقال عامر - بن حذيفة القرشي العدوي صحابي مشهور ، وإنما خصه ﷺ بارسال الخيصة لأنه كان أهداها للنبي ﷺ كما رواه مالك في الموطأ من طريق أخرى عن عائشة قالت « أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خيصة لها علم فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : ردى هذه الخيصة إلى أبي جهم ، ووقع عند الزبير بن بكار ما يخالف ذلك ، فأخرج من وجه مرسل « ان النبي ﷺ أتى بخصيتين سوداوين فلبس إحداهما وبعث الأخرى إلى أبي جهم ، ولابن داود من طريق أخرى « وأخذ كرديا لابن جهم ، فقيل : يا رسول الله ﷺ الخيصة كانت خيرا من الكردى ، قال ابن بطلان : إنما طلب منه ثوبا غيرها ليعلم أنه لم يرد عليه هديته استخفا فابه ، قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو الراجع فيها فله أن يقبلها من غير كراهة . قلت : وهذا مبنى على أنها واحدة ، ورواية الزبير والتي بعدها تصرح بالعدد . **قوله** ( ألهتنى ) أى شغلتنى ، يقال لى بالكسر إذا غفل ، ولها بالفتح إذا لعب . **قوله** ( آتفا ) أى قريبا ، وهو مأخوذ من ائتفاف الشيء أى ابتدائه . **قوله** ( عن صلاتي ) أى عن كمال الحضور فيها ، كذا قيل ، والطريق الآتية المتعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك وإنما خشي أن يقع لقوله « فأخاف » ، وكذا في رواية مالك « فسكاد ، فلتقول الرواية الأولى . قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول إلى مصالح الصلاة ، ونفى ما لعله يחדش فيها . وأما بعثه بالخيصة إلى أبي جهم فلا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة . ومثله قوله في حلة عطار حيث بعث بها إلى عمر « إنى لم أبعث بها إليك لتلبسها » ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله « كل فأتى أناجى من لا تناجى » ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة من الأصباغ والنقوش ونحوها . وفيه قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم . واستدل به الباجي على صحة المعاطاة لعدم ذكر الصيغة . وقال الطيبي : فيه إيذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، يعنى فضلا عن دونها . **قوله** ( وقال هشام بن عروة ) أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريقه ، ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ . نعم اللفظ الذى ذكرناه عن الموطأ قريب من هذا اللفظ المعلق ، ولفظه « فأتى بنظرت إلى علمها في الصلاة فسكاد يفتننى » والجمع بين الروایتين بحمل قوله « ألهتنى » على قوله « كادت » ، فيكون إطلاق الأولى للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع الإلهاء

( تنبيه ) : قوله « فإخاف أن تقتنى » في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون ، وفي رواية الباقرين بإظهار النون الأولى وهو بفتح أوله من الثلاث

### ١٥ - باب إن صلى في ثوب مصلب أو تصاوير هل تفسد صلاته ؟ وما ينهي عن ذلك

٣٧٤ - **حدثنا** أبو معمر عبد الله بن عمرو قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب عن أنس « كان قراماً لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال النبي ﷺ : أميطي عنا قرامك هذا ، فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي »

[ الحديث ٣٧٤ - طرقة في : ٥٩٥٩ ]

**قوله** ( باب إن صلى في ثوب مصلب ) بفتح اللام المشددة أى فيه صلبان منسوجة أو منقوشة أو تصاوير ، أى في ثوب ذى تصاوير ، كأنه حذف المضاف لدلالة المعنى عليه ، وقال الكرماني : هو عطف على ثوب لا على مصلب ، والتقدير أو صلى في تصاوير . ووقع عند الاسماعيلي « أو بتصاوير » وهو يرجح الاحتمال الأول ، وعند أبي نعيم « في ثوب مصلب أو مصور » . **قوله** ( هل تفسد صلاته ) جرى المصنف على قاعدته في ترك الجزم فيما فيه اختلاف ، وهذا من المختلف فيه . وهذا مبنى على أن انتهى هل يقتضى الفساد أم لا ؟ والجمهور إن كان للمعنى في نفسه اقتضاء ، وإلا فلا . **قوله** ( وما ينهى عن ذلك ) أى وما ينهى عنه من ذلك ، وفي رواية غير أبي ذر « وما ينهى عن ذلك » ، وظاهر حديث الباب لا يوفى بجميع ما تضمنته الترجمة إلا بعد التأمل ، لأن الستر وإن كان ذا تصاوير لكنه لم يلبسه ولم يكن مصلباً ولا نهى عن الصلاة فيه صريحاً . والجواب أما أولاً فإن منع لبسه بطريق الأولى ، وأما ثانياً فبالحاق المصلب بالمصور لاشتراكهما في أن كلا منهما قد عبد من دون الله تعالى ، وأما ثالثاً فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال . ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله مصلب الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه في اللباس من طريق عمران عن عائشة قالت « لم يكن رسول الله ﷺ يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه » ، وللإسماعيلي « ستر أو ثوبا » . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( قرام ) بكسر القاف وتخفيف الراء : ستر رقيق من صوف ذو ألوان . **قوله** ( أميطي ) أى أزيلِي وزنا ومعنى . **قوله** ( لا تزال تصاوير ) كذا في روايتنا ، وللباقرين بإثبات الضمير ، والهاء في روايتنا في « فإنه » ضمير الشأن ، وعلى الأخرى محتمل أن تعود على الثوب . **قوله** ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الراء أى تلوح ، وللإسماعيلي « تعرض » بفتح العين وتشديد الراء ، أصه تعرض . ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك لأنه ﷺ لم يقطعها ولم يعدمها ، وسيأتى في كتاب اللباس بقية الكلام على طرق حديث عائشة في هذا والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منها إن شاء الله تعالى . والله أعلم

### ١٦ - باب من صلى في فروج حرير ثم تزعمه

٣٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة بن عمار قال

« أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرُوجُ حَرِيرٍ فَلَيْسَهُ فَصَلَّى فِيهِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالسَّكْرِ لَهُ وَقَالَ : لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ »

[ الحديث ٣٧٥ - طرفه في : ٥٨٠١ ]

قوله ( باب من صلى في فروج ) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم ، هو القباء المفرج من خلف ، وحكى أبو زكريا البريزي عن أبي العلاء المعري جواز ضم أوله وتخفيف الراء . قوله ( عن يزيد ) زاد الأصل هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو البرني بفتح الزاى بعدها نون ، والاسناد كله مصريون . قوله ( أهدي ) بضم أوله ، والذي أهده هو أكيدر كما سيأتي في اللباس ، وظاهر هذا الحديث أن صلاته ﷺ فيه كانت قبل تحريم لبس الحرير ، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم بلفظ « صلى في قباء ديباج ثم نزع » وقال : نهاني جبريل ، ويدل عليه أيضا مفهوم قوله « لا ينبغي هذا للمتقين » ، لأن المتقن وغيره في التحريم سواء ، ويحتمل أن يراد بالمتقن المسلم أى المتقن للكفر ، ويكون النهى سبب النزاع ، ويكون ذلك ابتداء التحريم ، وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب الحرير لكونه ﷺ لم يعد تلك الصلاة ، لأن ترك إعادتها لكونها وقعت قبل التحريم ، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم ، وعن مالك يعيد في الوقت . والله أعلم

## ١٧ - باب الصلاة في الثوب الأحمر

٣٧٦ - حدثنا محمد بن عرعرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « رأيت رسول الله ﷺ في قُبَّةٍ حَرَاءٍ مِنْ أَدَمَ ، ورأيتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ورأيتُ النَّاسَ يَتَبَدَّرُونَ ذَلِكَ الْوَضُوءَ ، فَمِنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَدَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ . ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عِزَّةَ قَرَكْرَاهَا ، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَرَاءٍ مُشْمَرًا صَلَّى إِلَى الْعِزَّةِ بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ ، ورأيتُ النَّاسَ وَالِدَوَابَّ يَمْشُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعِزَّةِ »

قوله ( باب الصلاة في الثوب الأحمر ) يشير الى الجواز ، والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا يكره ، وتناولوا حديث الباب بأنها كانت حلة من برود فيها خطوط حر ، ومن أدلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو قال « مر بالنبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران ، فسلم عليه فلم يرد عليه ، وهو حديث ضعيف الاسناد ، وإن وقع في بعض نسخ الترمذي أنه قال حديث حسن لأن في سنده كذا ، وعلى تقدير أن يكون ما يحتاج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر . وحله البهقي على ما صيغ بعد النسيج ، وأما ما صيغ غزله ثم نسج فلا كراهية فيه . وقال ابن التين : زعم بعضهم أن لبس النبي ﷺ لتلك الحلة كان من أجل الغزو ، وفيه نظر لأنه كان عقب حجة الوداع ولم يكن له اذ ذاك غزو . قوله ( أخذ وضوء رسول الله ﷺ ) بفتح الواو ، أى الماء الذى توضع به ، وقد تقدم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل ، ويأتى باقى مباحثه في أبواب السترة إن شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الصلاة في الشطوح والمنبر والخشب

قال أبو عبد الله : ولم ير الحسن بأساً أن يصلي على الجند والقناطر وإن جرى تحتها بول أو فوقها أو أمامها إذا كان بينهما سترَةٌ . وصلى أبو هريرة على سقف المسجد بصلاة الإمام ، وصلى ابن عمر على الثلج

٣٧٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ : سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيْ شَىءٍ الْمُنْبَرُ ؟ فَقَالَ : مَا بَقِيَ فِي النَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّي ، هُوَ مِنْ أَثَرِ الْعَابَةِ ، عَلَيْهِ فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ عَمِلَ وَوَضَعَ ، فَاسْتَقْبَلَ انْقِبَالَهُ ، كَبَّرَ وَقَامَ النَّاسُ خَفَافَةً ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمُنْبَرِ ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ . فَهَذَا شَأْنُهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، قَالَ فَأَتَانَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ . قَالَ : قُلْتُ : إِنْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا [ الحديث ٣٧٧ - أطرافه في : ٤٤٨ ، ٩١٧ ، ٢٠٩٤ ، ٢٥٦٩ ]

**قَوْلُهُ** ( باب الصلاة في الشطوح والمنبر والخشب ) يشير بذلك إلى الجواز ، والخلاف في ذلك عن بعض التابعين وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً . **قَوْلُهُ** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، والحسن هو البصري ، والجند بفتح الجيم وسكون الميم بعدها دال مهملة : الماء إذا جمد ، وهو مناسب لأثر ابن عمر الآتي أنه صلى على الثلج ، وحكى ابن قرقول أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح الميم ، قال القزاز : الجند محرك الميم هو الثلج ، نقل ابن التين عن الصحاح : الجند بضم الجيم والميم وبسكون الميم أيضاً مثل عسر وعسر المسكان الصلب المرتفع . قلت : وليس ذلك مراداً هنا بل صوب ابن قرقول وغيره الأول لأنه المناسب للقناطر لا شراً كهما في أن كلا منهما قد يكون تحتها ما ذكر من البول وغيره ، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لا في المصلي ، أما مع الحائل فلا . **قَوْلُهُ** ( وصلى أبو هريرة على ظهر المسجد ) ، وللمستملى د على سقف . وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبه من طريق صالح مولى التوأمة قال « صليت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلاة الإمام ، وصالح فيه ضعف ، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي هريرة فاعتضد . **قَوْلُهُ** ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وأبو حازم هو ابن دينار . **قَوْلُهُ** ( ما بقي بالناس ) وللکشميهي في الناس ( أعلم مني ) أي بذلك . **قَوْلُهُ** ( من أثل ) بفتح الهمزة وسكون المثناة شجر معروف ، والغابة بالمعجمة والواحدة موضع معروف من عوالى المدينة . **قَوْلُهُ** ( عمله فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةٍ ) اختلف في اسم النجار المذكور كما سيأتي في الجملة ، وأقربها ما رواه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق ابن أبي عمير عن عمارة بن غزيرة عن عباس بن سهل عن أبيه قال : كان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون فذكر قصة المنبر ، وأما المرأة فلا يعرف اسمها لكنها أنصارية . ونقل ابن التين عن مالك : أن النجار كان مولى لسعد ابن عباد ، فيحتمل أن يكون في الأصل مولى امرأته ونسب إليه مجازاً ، واسم امرأته فلكية بنت عبيد بن دليم ،

وهي ابنة عمه ، أسلمت وبايعت ، فيحتمل أن تكون هي المرادة . لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عيينة فقال : مولى لبني بياضة . وأما ما وقع في الدلائل لابن موسى المديني نقلا عن جعفر المستغري أنه قال : في أسماء النساء من الصحابة ثلاثة بالعين المهملة وبالمثلثة ، ثم ساق هذا الحديث من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : وفيه أرسل إلى ثلاثة امرأة قد سماها سهل ، فقد قال أبو موسى : صحف فيه جعفر أو شيخه ، وإنما هو « ثلاثة » انتهى . ووقع عند الكرماني قيل : اسمها عائشة ، وأظنه صحف المصحف ، ولو ذكر مسنده في ذلك لكان أولى . ثم وجدت في الأوسط للطبراني من حديث جابر أن رسول الله ﷺ كان يصلي إلى سارية في المسجد ويخطب إليها ويعتمد عليها . فأمرت عائشة فصنعت له منبره هذا ، فذكر الحديث واسناده ضيف . ولو صح لما دل على أن عائشة هي المرادة في حديث سهل هذا إلا بتعسف ، والله أعلم . والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب جواز الصلاة على المنبر ، وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ، وقد صرح بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن أحمد بن حنبل . ولابن دقيق العيد في ذلك بحث ، فإنه قال : من أراد أن يستدل به على جواز الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم ، لأن اللفظ لا يتناول ، ولا نفراد الأصل بوصف معتبر يقتضي المناسبة باعتباره فلا بد منه ، وفيه دليل على جواز العمل اليسير في الصلاة كما سيأتي في موضعه . **قوله** ( قال قلت ) أي قال علي لأحمد بن حنبل . **قوله** ( فلم تسمعه منه ؟ قال : لا ) صريح في أن أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينة . وقد راجعت مسنده فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينة بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل « كان المنبر من أثل الغابة » فقط ، فتبين أن المنفي في قوله « فلم تسمعه منه ؟ قال : لا » جميع الحديث لأبعضه ، والغرض منه هنا وهو صلواته ﷺ على المنبر داخل في ذلك البعض ، فلذلك سأل عنه عليا ، وله عنده طريق أخرى من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه . وفي الحديث جواز الصلاة على الخشب ، وذكره ذلك الحسن وابن سيرين ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وأخرج أيضا عن ابن مسعود وابن عمر نحوه ، وعن مسروق أنه كان يحمل لبنة ليسجد عليها إذا ركب السفينة ، وعن ابن سيرين نحوه ، والقول بالجواز هو المعتمد .

٣٧٨ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم قال حدثنا يزيد بن هارون قال أخبرنا حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ سَطَّ عن فرسه فجَحِشَتْ ساقه - أو كَتَفَه - وآلَى مِنْ نَسَائِهِ شَهْرًا ، فْجَاسَ فِي مَشْرِئِهِ لَهُ دَرَجَتُهَا مِنْ جُدُوعٍ ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَبْعُدُونَهُ فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا وَهُمْ قِيَامٌ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِنْ صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا »

وَنَزَلَ لِنَدَجٍ وَعِشْرِينَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا ، فَقَالَ : إِنْ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ

[ الحديث ٣٧٨ - أطرافه في : ٦٨٩ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٨٠٥ ، ١١١٤ ، ١٩١١ ، ٢٤٦٩ ، ٥٢٠١ ، ٥٢٨٩ ، ٦٦٨٤ ]

**قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعقة . **قوله** ( عن أنس ) في رواية سعيد بن منصور عن هشيم عن حميد « حدثنا أنس » . **قوله** ( فجَحِشَتْ ) بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة ، والبعض الخدش أو أشد منه قليلا . **قوله** ( ساقه أو كتفه ) شك من الراوي ، وفي رواية بشر بن المفضل عن حميد عند

الاسماعيلي ، انفكت قدمه ، وفي رواية الزهري عن أنس في الصحيحين ، فحش شقه الأيمن ، وهي أشمل مما قبلها .  
**قوله** (وَأَلَى مِنْ نِسَاتِهِ) أى حلف لا يدخل عليهن شهرا ، وليس المراد به الإيلاء المتعارف بين الفقهاء . **قوله** (مشرية)  
بفتح أوله وسكون المعجمة وبضم الراء ويجوز فتحها ، هي الغرفة المرتفعة . **قوله** (من جذوع) كذا الأكثر  
بالتنوين بغير إضافة ، وللكشميني من جذوع النخل ، والغرض من هذا الحديث هنا صلاته ﷺ في المشربة ،  
وهي معمولة من الخشب قاله ابن بطال . وتعقب بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشبا ،  
فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح إذ هي سقف في الجملة . وسيأتي الكلام على بقية فوائده  
في أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد

٣٧٩ - **حديث** مُسَدَّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ « كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَإِنَّا حِذَاهُ وَأَنَا حَائِضٌ ، وَرُبَّمَا أَصَابَتْ ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ » قَالَتْ « وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخَمْرَةِ »  
**قوله** ( باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد ) أى هل تفسد صلاته أم لا ؟ والحديث دال على الصحة .  
**قوله** ( عن خالد ) هو ابن عبد الله الواسطي ، وسليمان الشيباني هو أبو إسحق مشهور بكنيته . وقد تقدم الكلام  
على هذا الحديث في الطهارة ، واستدل به هناك على أن عين الحائض طاهرة ، وهنا على أن ملاقة بدن الطاهر  
وثيابه لا تفسد الصلاة ولو كان متلبسا بنجاسة حكيمية . وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت عينية قد تضر ، وفيه أن  
محاذاة المرأة لا تفسد الصلاة . **قوله** ( وكان يصلي على الخمرة ) وقد تقدم ضبطها في آخر كتاب الحيض ، قال ابن  
بطال : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصلاة عليها إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يثوق برباب  
فيوضع على الخمرة فيسجد عليه ، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة .  
وقد روى ابن أبي شيبة عن عروة بن الزبير أنه كان يكره الصلاة على شيء دون الأرض ، وكذا روى عن غير  
عروة ، ويحتمل أن يحمل على كراهة التنزيه . والله أعلم

### ٢٠ - باب الصلاة على الحصير

صَلَّى جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا . وَقَالَ الْحَسَنُ : قَائِمًا مَا لَمْ تَشَقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ تَدُورُ مَعَهَا ، وَإِلَّا فَتَقَاعِدُ  
٣٨٠ - **حديث** عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ  
جَدَّتَهُ مَلِيكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَامِمَ صَنْعَتِهِ لَهُ . فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ : قُومُوا فَلَأُضِلَّ لَكُمْ . قَالَ أَنَسٌ :  
فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْسَ ، فَتَضَعْتُهُ بِمَاءٍ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَفَّتْ وَالْيَتِيمَ وَرَأَاهُ ،  
وَالْمَجْزُورُ مِنْ وَرَائِنَا . فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ

[ الحديث ٢٨٠ - أطرافه في : ٧٢٧ ، ٨٦٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٤ ، ١١٦٤ ]

**قوله** ( باب الصلاة على الحصير ) قال ابن بطال : إن كان ما يصلي عليه كبيرا قدر طول الرجل فأكثر فإنه يقال له

حصير ، ولا يقال له خمرة . وكل ذلك يصنع من سعف النخل وما أشبهه . **قوله** (وصلى جابر الخ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال : سأفرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأناس قد ساهم ، قال : وكان إمامنا يصل بنا في السفينة قائما ونصل خلفه قياما ، ولو شئنا لأرفينا أى لارسينا ، يقال ارسى السفينة بالسین المهملة وأرفى بالفاء إذا وقف بها على الشط . **قوله** (وقال الحسن : تصلى قائما ما لم تشق على أصحابك تدور معها ) أى مع السفينة (والا فقاعد ) أى وإن شق على أصحابك فصل قاعدا ، وقد روينا أثر الحسن في نسخة قتيبة من رواية النسائي عنه عن أبي عوانة عن عاصم الأحول قال : سألت الحسن وابن سيرين وعامرا - يعني الشعبي - عن الصلاة في السفينة فكلمهم يقول : إن قدر على الخروج فليخرج . غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه ، أى فليصل . وروى ابن أبي شيبة عن عاصم عن الثلاثة المذكورين أنهم قالوا : صل في السفينة قائما . وقال الحسن : لا تشق على أصحابك . وفي تاريخ البخاري من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت . قال ابن المنير : وجه لإدخال الصلاة في السفينة في باب الصلاة على الحصير أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض ، ثلاثا يتخيل متخيل أن مباشرة الأرض شرط ، لقوله في الحديث المشهور ، يعني الذي أخرجه أبو داود وغيره « ترب وجهك » انتهى . وقد تقدم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك ، وأشار البخاري إلى خلاف أبي حنيفة في تجويزه الصلاة في السفينة قاعدا مع القدرة على القيام ، وفي هذا الاثر جواز ركوب البحر . **قوله** ( عن إسحق بن أبي طلحة ) كذا للكشيميني والحموي ، والباقي : لإسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة . ( عن أنس بن مالك أن جدته مليكة ) هي بضم الميم تصغير ملكة ، والضمير في جدته يعود على إسحق جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض ، وصححه النووي . وجزم ابن سعد وابن منده وابن الحصار بأنها جدة أنس والدة أمه أم سليم ، وهو مقتضى كلام امام الحرمين في النهاية ومن تبعه وكلام عبد الغني في العمدة ، وهو ظاهر السياق ، ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدي عن عبيد الله بن عمر عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : أرسلتني جدتي إلى النبي ﷺ واسمها مليكة فجاءنا فحضرت الصلاة . الحديث . وقال ابن سعد في الطبقات : أم سليم بنت ملحان ، فساق نسبها الى عدي بن النجار وقال : وهي الغميصاء ويقال الرميمصاء ، ويقال اسمها سهلة ويقال أنيفة أى بالنون والفاء مصغرة ويقال رميمثة ، وأما مليكة بنت مالك ابن عدي ، فساق نسبها إلى مالك بن النجار ثم قال : تزوجها أى أم سليم مالك بن أنضر فولدت له أنس بن مالك ، ثم خلف عليها أبو طلحة فولدت له عبد الله وأبا عمير . قلت : وعبد الله هو والد إسحق ، روى هذا الحديث عن عمه أخى أبيه لأمه أنس بن مالك ، ومقتضى كلام من أعاد الضمير في جدته الى إسحق أن يكون اسم أم سليم مليكة ، ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس قال : صففت أنا وبقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأمى أم سليم خلفنا ، هكذا أخرجه المصنف كما ساق في أبواب الصفوف ، والقصة واحدة طوله مالك واختصرها سفيان ، ويحتمل تعددها فلا تخالف ما تقدم ، وكون مليكة جدة أس لا ينفي كونها جدة إسحق لما بيناه ، لكن الرواية التي سأذكرها عن غرائب مالك ، ظاهرة في أن مليكة اسم أم سليم نفسها ، والله اعلم . **قوله** (لطعام) أى لأجل طعام ، وهو مشعر بأن مجيئه كان لذلك لا ليصلى بهم ليتخذوا مكان صلاته مصلى لهم كما في قصة عتيان بن مالك الآتية ، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام ، وهنا بالطعام قبل الصلاة ، فبدأ في

كل منهما بأصل ما دعى لاجله . **قوله** ( ثم قال قوموا ) استدلت به على ترك الوضوء مما مست النار لكونه صلى بعد الطعام ، وفيه نظر ، لما رواه الدارقطني في « غرائب مالك » عن البغوي عن عبد الله بن عون عن مالك ولفظ « صنعت مليكة لرسول الله ﷺ طعاما فأكل منه وأنا معه ، ثم دعا بوضوء فتوضأ » الحديث . **قوله** ( فلا صلى لكم ) كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء ، وفي رواية الاصيل بحذف الياء قال ابن مالك : روى بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ، ووجه أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بأن مضرة واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لأصلي لكم ، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا ، وعند سكون الياء يحتمل أن تكون اللام أيضا لام كي وسكنت الياء تخفيفا أو لام الامر وثبتت الياء في الجزم اجراء للعتل مجرى الصحيح كقراءة قبل « إنه من يتقى ويصبر » ، وعند حذف الياء اللام لام الامر ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال ومنه قوله تعالى ﴿ ولتحمل خطاياكم ﴾ قال : ويجوز فتح اللام . ثم ذكر توجيهه ، وفيه لغيره بحث اختصرته ، لأن الرواية لم ترد به ، وقيل : أن في رواية الكشميني « فأصل » بحذف اللام ، وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة ، وحكى ابن قرقول عن بعض الروايات « فلنصل » بالنون وكسر اللام والجرم ، واللام على هذا لام الامر وكسرهما لغة معروفة . **قوله** ( لكم ) أى لاجلكم قال السبيلي : الامر هنا بمعنى الخبر ، وهو كقوله تعالى ﴿ فليمدد له الرحمن مدا ﴾ ويحتمل أن يكون أمرا لهم بالانتماء لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله . **قوله** ( من طول ما لبس ) فيه أن الافتراش يسمى لبسا ، وقد استدلت به على منع افتراش الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير ، ولا يرد على ذلك أن من حلف لا يلبس حريرا فإنه لا يحنث بالافتراش لأن الأيمان مبناها على العرف . **قوله** ( فنضجته ) يحتمل أن يكون النضج ثلثين الحصى أو لتنظيفه أو لتطهيره ، ولا يصح الجزم بالآخر ، بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة . **قوله** ( وصففت أنا واليتيم ) كذا للإكثر ، وللمستملى والحوى « فصففت واليتيم » بغير تأكيد والاول أفصح ، ويجوز في « اليتيم » الرفع والنسب ، قال صاحب العمدة : اليتيم هو ضميرة جد حسين بن عبد الله بن ضميرة ، قال ابن الحذاء : كذا سباه عبد الملك بن حبيب ولم يذكره غيره ، وأظنه سمعه من حسين بن عبد الله أو من غيره من أهل المدينة . قال : وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ ، واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل روح ، وقيل غير ذلك . انتهى . وهم بعض الشراح فقال : اسم اليتيم ضميرة وقيل روح ، فكأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه إليه ، وسيأتى في « باب المرأة وحدها تكون صفا » ذكر من قال إن اسمه سليم وبيان وهمه في ذلك أن شاء الله تعالى . وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري ويقال سعيد ، ونسبه ابن حبان ليثيا . **قوله** ( والعجوز ) هى ملكية المذكورة أولا . **قوله** ( ثم انصرف ) أى الى بيته أو من الصلاة . وفي هذا الحديث من الفوائد اجابة الدعوة ولو لم تكن عرسا ولو كان الداعى امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة ، والأكل من طعام الدعوة ، وصلاة النافلة جماعة في البيوت ، وكأنه ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل بعد موقفها . وفيه تنظيف مكان المصلى ، وقيام الصبي مع الرجل صفا ، وتأخير النساء عن صفوف الرجال ، وقيام المرأة صفا وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها . واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة فيه لذلك . وفيه الاقتصار في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشترط أربعاً ، وسيأتى ذكر ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى . وفيه



صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه ، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم ، بل يمكن أن يقال هو إذ ذاك أفضل ولا سببا في حقه ﷺ . ( تنبيهان ) : الاول أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى ، وتعقب بما رواه أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أنه لم ير النبي ﷺ يصلي الضحى إلا مرة واحدة في دار الأنصارى الضخم الذي دعاه ليصلي في بيته ، أخرجه المصنف كما سيأتي . وأجاب صاحب « القبس » بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى لحمله عليه ، وأن أنسا لم يطلع على أنه ﷺ نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى . ( الثاني ) النسكته في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصر والله يقول ( وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا ) فقالت لم يكن يصلي على الحصر ، فكأنه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب ، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلة عن عائشة « أن النبي ﷺ كان له حصر يبسطه ويصلي عليه ، وفي مسلم من حديث أبي سعيد أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حصر .

## ٢١ - باب الصلاة على الخمرة

٣٨١ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة قال حدثنا سليمان الشيباني عن عبد الله بن شداد عن ميمونة قالت : « كان النبي ﷺ يصلي على الخمرة »

**قوله** ( باب الصلاة على الخمرة ) تقدم الكلام عليها قريبا وأن ضبطها تقدم في أواخر الحيض ، وكأنه أفردما بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصرا . والله أعلم

## ٢٢ - باب الصلاة على الفراش . وصلى أنس على فراشه

وقال أنس كنا نصلّي مع النبي ﷺ فيسجدُ أحدنا على قومه

٣٨٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت « كنتُ أنامُ بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجدَ غمزني فمبضتُ رجلي » ، فإذا قام بسطتهما . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »

[ الحديث ٣٨٢ - أطرافه في : ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٥٠٨ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٩٩٧ ، ١٢٠٩ ، ١٢٧٦ ]

**قوله** ( باب الصلاة على الفراش ) أي سواء كان ينام عليه مع امرأته أم لا ، وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود وغيره من طريق الأشعث عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ لا يصلي في لحفنا ، وكأنه أيضا لم يثبت عنده ، أو رآه شاذاً مردوداً ، وقد بين أبو داود علته . **قوله** ( وصلى أنس ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور كلاهما عن ابن المبارك عن حميد قال « كان أنس يصلي على فراشه » . **قوله** ( وقال أنس : كنا نصلّي ) كذا للأكثر ، وسقط « أنس » من رواية الاصيلي فأوهم أنه بقية من الذي قبله ، وليس كذلك بل هو حديث آخر كما سيأتي موصولا في الباب الذي بعده بمعناه . ورواه مسلم من الوجه المذكور وفيه اللفظ المعلق هنا

وسياقه أتم ، وأشار البخارى بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي عن الأسود وأصحابه أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والمسوح . وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك ، وقال مالك : لا أرى بأسا بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، والإسناد كله مدنيون . قوله ( كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبلته ) أى في مكان سجوده ، ويتبين ذلك من الرواية التى بعد هذه . قوله ( قبضت رجلى ) كذا ماثنية للأكثر ، وكذا فى قولها « بسطنهما ، وللدستلى والحوى ، رجلى ، بالافراد ، وكذا « بسطنها ، وقد استدلت بقولها « غزنى ، على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء ، وتعقب باحتمال الحائض ، أو بالخصوصية ، وعلى أن المرأة لا تقطع الصلاة ، وسيأتى مع بقية مباحثه فى أبواب السترة إن شاء الله تعالى . وقولها « والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ، كأنها أرادت به الاعتذار عن نومها على تلك الصفة ، قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصبحون . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من قولها « كنت أنام ، وقد صرحت فى الحديث الذى يليه بأن ذلك كان على فراش أهله

٣٨٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** قال **حدثنا الليث** عن **عقيل** عن **ابن شهاب** قال : أخبرنى عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصلى وهى بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنابة . قوله ( اعتراض الجنابة ) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر أى معترضة اعتراضا كاعتراض الجنابة ، والمراد أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله كما تكون الجنابة بين يدي المصلى عليها

٣٨٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال **حدثنا الليث** عن **يزيد** عن **عراك** عن **عروة** أن الذى كان يصلى وعائشة معترضة بينه وبين القبلة على الفراش الذى ينامان عليه

قوله ( عن يزيد ) هو ابن أبى حبيب ، وعراك هو ابن مالك ، وعروة هو ابن الزبير ، والثلاثة من التابعين ، وصورة سياقه بهذا الإرسال ، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التى قبلها . والنسكتة فى إرادته أن فيه تقييد الفراش بكونه الذى ينامان عليه كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب ، بخلاف الرواية التى قبلها فإن قولها « فراش أهله ، أعم من أن يكون هو الذى ناما عليه أو غيره ، وفيه أن الصلاة إلى التمام لا تنكسر ، وقد وردت أحاديث ضعيفة فى النهى عن ذلك ، وهى محمولة - إن ثبتت - على ما إذا حصل شغل الفكر به

### ٢٣ - باب السجود على الثوب فى شدة الحر

وقال الحسن : كان النجوم يسجدون على العيامة والقلائسورة ويدها فى كفه

٣٨٥ - **حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك** قال **حدثنا بشر بن المفضل** قال **حدثنى** غالب القطن عن **بكر بن عبد الله** عن **أنس بن مالك** قال : كنا نصلّى مع النبي ﷺ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر فى مكان السجود

[ الحديث ٣٨٥ - طرقه فى : ٥٤٢ ، ١٧٠٨ ]

**قوله** ( باب السجود على الثوب في شدة الحر ) التقييد بشدة الحر للحفاظ على لفظ الحديث ، وإلا فهو في البرد كذلك ، بل القائل بالجواز لا يقيد بالحاجة . **قوله** ( وقال الحسن : كان القوم ) أى الصحابة كما سيأتى بيانه . **قوله** ( والقلنسوة ) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهمله وفتح الواو ، وقد تبدل ياء مشاة من تحت ، وقد تبدل ألفا وتفتح السين فيقال قلنسية ، وقد تحذف النون من هذه بعدها هاء تأنيث : غشاء مبطن يستر به الرأس قاله الفزاز في شرح الفصيح ، وقال ابن هشام : هى التى يقال لها العمامة الشاشية ، وفى المحكم : هى من ملابس الرأس معروفة ، وقال أبو هلال العسكري : هى التى تغطي بها العمامة وتستر من الشمس والمطر ، كأنها عنده رأس البرنس . **قوله** ( ويداه ) أى يد كل واحد منهم ، وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا ، لكن فى كل حالة كان يسجد ويداه فى كفه . ووقع فى رواية الكشميى « ويديه فى كفه » وهو منصوب بفعل مقدر ، أى ويجعل يديه . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن « ان أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم فى ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على قلنسوته وعمامته » وهكذا رواه ابن أبى شيبة من طريق هشام

**قوله** ( حدثنا غالب القطان ) ، وللاكثر حدثنى ، بالافراد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( طرف الثوب ) ولمسلم بسط ثوبه ، [ وكذا ] للصنف فى أبواب العمل فى الصلاة ، وله من طريق خالد بن عبد الرحمن عن غالب « سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر » ، والثوب فى الاصل يطلق على غير المخيط . وقد يطلق على المخيط مجازا . وفى الحديث جواز استعمال الثياب وكذا غيرها فى الحيلولة بين المصل وبين الأرض لاتقاء حرها وكذا بردها . وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الاصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة . واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلى ، قال النووي : وبه قال أبو حنيفة والجمهور ، وحمله الشافعى على الثوب المنفصل . انتهى . وأيد البيهقي هذا الحل بما رواه الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ « فيأخذ أحدنا الحصى فى يده فاذا برد وضعه وسجد عليه » قال : فلو جاز السجود على شئ متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى مع طول الأمر فيه . وتعقب باحتمال أن يكون الذى كان يبرد الحصى لم يكن فى ثوبه فضلة يسجد عليها مع بقاء سترته له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من استدل به على الجواز إلى أمرين : أحدهما أن لفظ « ثوبه » دال على المتصل به ، إما من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط يعنى كما فى رواية مسلم ، وإما من خارج اللفظ وهو قلة الثياب عندهم . وعلى تقدير أن يكون كذلك - وهو الامر الثانى - يحتاج إلى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع ، وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصل ، وليس فى الحديث ما يدل عليه . والله أعلم . وفيه جواز العمل القليل فى الصلاة ، ومراعاة الخشوع فيها ، لأن الظاهر أن صنيعهم ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض . وفيه تقديم الظهر فى أول الوقت ، وظاهر الأحاديث الواردة فى الأمر بالإبراد كما سيأتى فى المواقيت يعارضه ، فن قال الإبراد رخصة فلا إشكال ، ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة ، وإما أن يقول منسوخ بالأمر بالإبراد . وأحسن منهما أن يقال : إن شدة الحر قد توجد مع الإبراد فيحتاج إلى السجود على الثوب أو إلى تبريد الحصى لأنه قد يستمر حره بعد الإبراد ، وتكون فائدة الإبراد وجود ظل يمتنى فيه إلى المسجد أو يصل فى المسجد ، أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد ، وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين . وفيه أن قول الصحابي « كنا نفعل كذا » من قبيل المرفوع لاتفاق الشيخين

على تخرج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين ، لكن قد يقال إن هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي ﷺ ، وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من أمامه فيكون تقريره فيه مأخوذاً من هذه الطريق لأمن مجرد صيغة « كنا نفعل » ،

## ٢٤ - باب الصلاة في النعال

٣٨٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ الْأَزْدِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ : أَمْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ [ الحديث ٣٨٦ - طرفه في : ٨٥٠ ]

قوله ( باب الصلاة في النعال ) بكسر النون جمع نعل ، وهي معروفة . ومناسبتها لما قبله من جهة جواز تغطية بعض أعضاء السجود . قوله ( يصلي في نعليه ) قال ابن بطال : هو محمول على ما إذا لم يكن فيهما نجاسة ، ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات ، لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة ، وهو وإن كان من ملابس الزينة إلا أن ملامسته الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفسد ، والآخرى من باب جلب المصالح . قال : إلا أن يرد دليل بالحاقة بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر . قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً ، وخالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالفة المذكورة . وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة الأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جداً أورده ابن عدي في الكامل وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقبلي من حديث أنس

## ٢٥ - باب الصلاة في الخفاف

٣٨٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَحْدُثُ عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ، فَسُئِلَ فَقَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا . قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ ، لِأَنَّ جَرِيرًا كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ

قوله ( باب الصلاة في الخفاف ) يحتمل أنه أراد الإشارة بإيراد هذه الترجمة هنا إلى حديث شداد بن أوس المذكور لجمعه بين الأمرين ، قوله ( سمعت إبراهيم ) هو النخعي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون لإبراهيم وشيخه والراوى عنه . قوله ( ثم قام فصل ) ، ظاهر في أنه صلى في خفيه لأنه لو نزغهما بعد المسح لوجب غسل رجليه ، ولو غسلهما لنقل . قوله ( فسئل ) ، للطبراني من طريق جعفر بن الحارث عن الأعمش أن السائل له عن ذلك هو همام المذكور ، وله من طريق زائدة عن الأعمش « فعاب عليه ذلك رجل من القوم » . قوله ( قال إبراهيم فكان يعجبهم ) زاد مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش « كان يعجبهم هذا الحديث » ، ومن طريق عيسى بن يونس عنه « فكان أصحاب عبد الله بن مسعود يعجبهم » . قوله ( من آخر من أسلم ) ولمسلم « لأن إسلام جرير كان بعد نزول المائدة » ،

ولأبي داود من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة ، قالوا إنما كان ذلك - أي مسح النبي ﷺ على الخفين - قبل نزول المائدة ، فقال جرير : ما أسلفت إلا بعد نزول المائدة ، وعند الطبراني من رواية محمد بن سيرين عن جرير ، أن ذلك كان في حجة الوداع ، وروى الترمذي من طريق شهر بن حوشب قال : رأيت جرير بن عبد الله فذكر نحوه حديث الباب ، قال : فقلت له أقبل المائدة أم بعدها ؟ قال : ما أسلفت إلا بعد المائدة ، قال الترمذي هذا حديث مفسر ، لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ على الخفين كان قبل نزول آية الوضوء التي في المائدة فيكون منسوخا ، فذكر جرير في حديثه أنه رآه يمسح بعد نزول المائدة ، فكان أصحاب ابن مسعود يصحبهم حديث جرير لأن فيه ردا على أصحاب التأويل المذكور . وذكر بعض المحققين أن إحدى القراءتين في آية الوضوء - وهي قراءة الحفص - دالة على المسح على الخفين ، وقد تقدمت سائر مباحثه في كتاب الوضوء .

٣٨٨ - **قدش** إسحاق بن نصر قال حدثنا أبو أسامة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن المغيرة بن شعبة قال « وضأت للنبي ﷺ فسح على خفيه وصلى »

قوله ( حدثنا إسحاق بن نصر ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر ، نسب إلى جده ، والاسناد كله كوفيون غيره . وفيه أيضا ثلاثة من التابعين : الأعمش وشيخه مسلم وهو أبو الضحى ومسروق ، وتردد الكرماني في أن مسلما هل هو أبو الضحى أو البطين قصور ، فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضحى ، وقد تقدم الكلام عن فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تاما في كتاب الوضوء .

## ٢٦ - باب إذا لم يتم السجود

٣٨٩ - أخبرنا الصلت بن محمد أخبرنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال : وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ

[ الحديث ٣٨٩ - طرفاه في : ٧٩١ ، ٨٠٨ ]

قوله ( باب إذا لم يتم السجود ) كذا وقع عند أكثر الرواة هذه الترجمة وحديث حذيفة فيها والترجمة التي بعدها وحديث ابن بجمينة فيها موصولا ومعلقا ، ووقفنا عند الاصيل قبل « باب الصلاة في النعال » ولم يقع عند المستمل شيء من ذلك وهو الصواب ، لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به ، وهو أبواب صفة الصلاة . ولولا أنه ليس من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معا لكان يمكن أن يقال مناسبة الترجمة الأولى لأبواب ستر العورة الإشارة إلى أن من ترك شرطها لا تصح صلاته كن ترك ركنا . ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة فلا تكون مبطل للصلاة ، وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي أبواب السجود المحل فيه عندي هل النساخ بدليل سلامة رواية المستمل من ذلك وهو أحفظهم

## ٢٧ - باب يُبْدَى ضَبْعِيهِ وَيُجَافَى فِي السُّجُودِ

٣٩٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ حَدَّثَنَا بِسْكَيرُ بْنُ مُضَرٍّ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرْمَزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يُبْدُوَ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ وَقَالَ اللَّيْثُ : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

[ الحديث ٣٩٠ - طرفاه في : ٨٠٧ ، ٣٩٦ ]

قَوْلُهُ ( باب يبدى ضبعيه الخ ) تقدم القول فيه قبل كما ترى

( خاتمة ) اشتملت أبواب ستر العورة وما قبلها من ذكر ابتداء فرض الصلاة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، فإن أضفت إليها حديثي الترجعتين المذكورتين صارت أحداً وأربعين حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما تقدم خمسة عشر حديثاً ، وفيها من المعلقات أربعة عشر حديثاً ، وإن أضفت إليها المعلق في الترجمة الثانية صارت خمسة عشر حديثاً ، عشرة منها أو أحد عشر مكررة ، وأربعة لا توجد فيه إلا معلقة وهي حديث سلة بن الأكوع يزوره ولو بشوكة ، وأحاديث ابن عباس وجرهد وابن جحش في الفخذ ، وافقه مسلم على جميعها سوى هذه الأربعة وسوى حديث أنس في قرام لعائشة وحديث عكرمة عن أبي هريرة في الأمر بمخالفة طرفي الثوب ، وفيه من الآثار الموقوفة أحد عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر عمر ، إذا وسع الله عليكم فوسعوا على أنفسكم ، فإنه موصول

## ٢٨ - باب فضل استقبال القبلة ، باستقبال باطراف رجله . قال أبو حميد عن النبي ﷺ

٣٩١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُهْدِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا مَنصُورُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ سِيَاهٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَاتَنَا ، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا ، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ »

[ الحديث ٣٩١ - طرفاه في : ٣٩٢ ، ٣٩٣ ]

( أبواب استقبال القبلة وما يتبعها من آداب المساجد ) . قَوْلُهُ ( باب فضل استقبال القبلة . يستقبل باطراف رجله القبلة - قاله أبو حميد ) يعني الساعدي ( عن النبي ﷺ ) يعني في صفة صلاته كما سيأتي بعد موصولا من حديثه ، والمراد باطراف رجله ردوس أصابعها ، وأراد بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ ) بالموحدة ثم المهمة ، وميمون بن سياه بكسر المهملة وتخفيف التحتانية ثم هاء منونة ويحوز ترك صرفه ، وهو فارسي معرب معناه الأسود ، وقيل عربي . قَوْلُهُ ( ذِمَّةُ اللَّهِ ) أي أمانته وعهده . قَوْلُهُ ( فَلَا تُخْفِرُوا ) بالضم من الرباعي ، أي لا تغدروا ، يقال أخفرت إذا غدرت ، وخفرت إذا حمت ، ويقال إن الهمة في أخفرت للإزالة ، أي تركت حمايته . قَوْلُهُ ( فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ ) أي ولا رسوله ، وحذف لدلالة السياق عليه ، أو لاستلزام المذكور المحذوف ، وقد أخذ بمفهومه من ذهب إلى قتل تارك الصلاة ، وله موضع غير هذا . وفي الحديث تعظيم شأن القبلة ، وذكر الاستقبال بعد الصلاة للتشويه به ، وإلا فهو داخل في الصلاة لكونه من

شروطها . وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر ، فن أظهر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك

٣٩٢ - **حديث** نعيم قال حدثنا ابن المبارك عن محمد الطويل عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا ، وَصَلُّوا صَلَاتَنَا ، وَاسْتَقْبَلُوا قِبَلَتَنَا ، وَذَكَّبُوا ذَيْبِحَتَنَا ، فَقَدْ حَرَمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِمَحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »

**قوله** (حدثنا نعيم) هو ابن حماد الخزاعي ، ووقع في رواية حماد بن شاذان عن البخاري . قال نعيم بن حماد ، وفي رواية كريمة والاصلي . قال ابن المبارك ، بغير ذكر نعيم ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، وقد وقع لنا من طريق نعيم موصولا في سنن الدارقطني ، وتابعه حماد بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن ابن المبارك . **قوله** (حتى يقولوا لا إله إلا الله) اقتصر عليها ولم يذكر الرسالة وهي مرادة كما تقول قرأت الحمد وتريد السورة كلها ، وقيل أول الحديث ورد في حق من جحد التوحيد فإذا أقر به صار كالوحد من أهل الكتاب يحتاج إلى الإيمان بما جاء به الرسول ، فلهذا عطف الأفعال المذكورة عليها فقال « وصلوا صلاتنا الخ ، والصلاة الشرعية متضمنة للشهادة بالرسالة ، وحكمة الاختصار على ما ذكر من الأفعال أن من يقر بالتوحيد من أهل الكتاب وإن صلوا واستقبلوا وذبحوا لكنهم لا يصلون مثل صلاتنا ولا يستقبلون قبلتنا ، ومنهم من يذبح لغير الله ، ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا ، ولهذا قال في الرواية الأخرى « وأكل ذبيحتنا ، والاطلاع على حال المرء في صلاته وأكله يمكن بسرعة في أول يوم ، بخلاف غير ذلك من أمور الدين . **قوله** (فقد حرمت) بفتح أوله وضم الزاء ، ولم أره في شيء من الروايات بالتشديد ، وقد تقدمت سائر مباحثه في « باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة ، من كتاب الإيمان

٣٩٣ - قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ

وقال علي بن عبد الله حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا حميد قال سأل ميمون بن سبياه أنس بن مالك قال : يا أبا حمزة ما يحرم دم العبد وماله ؟ فقال : مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاسْتَقْبَلَ قِبَلَتَنَا ، وَصَلَّى صَلَاتَنَا ، وَأَكَلَ ذَيْبِحَتَنَا ، فَهُوَ الْمُسْلِمُ : لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ

**قوله** (وقال علي بن عبد الله) هو ابن المديني ، وفائدة إيراد هذا الإسناد تقوية رواية ميمون بن سبياه لمتابعة حميد له . **قوله** (وما يحرم) بالتشديد هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه سأل عن شيء قبل هذا وعن هذا ، والواو استئنافية وسقطت من رواية الاصيل وكريمة ، ولما لم يكن في قول حميد « سأل ميمون أنسا ، التصريح بكونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح حميد بأن أنسا حدثهم ثلاثا يظن أنه دلسه ، ولتصريحه أيضا بالرفع ، وإن كان للأخرى حكمة . وقد رويناه طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لمحمد بن نصر ولابن منده وغيرهما من طريق ابن أبي مريم المذكور . وأهل الاسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال : الحديث حديث ميمون ، وحميد إنما سمعه منه ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال : سألت أنسا ، قال

وحديث يحيى بن أيوب لا يحتاج به - يعنى فى التصريح بالتحديث - قال : لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه . قلت : هذا التعليل مردود ، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلا ولو صرح بالسماع ، والعمل على خلافه . ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميدا لم يسمعه من أنس لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس ثم يستثبت فيه من ميمون - لعله بأنه كان السائل عن ذلك - فكان حقيقا بضبطه فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو ، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه ، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول « حدثنى أنس وثبتنى فيه ثابت » وكذا وقع لغير حميد

## ٢٩ - باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ، ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة

لقول النبي ﷺ « لا تستقبلوا القبلة بغائط أو بول ، ولكن ثربوا أو غربوا »

٣٩٤ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب الأنصارى أن النبي ﷺ قال « إذا أتيت الغائط فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ، ولكن ثربوا أو غربوا » قال أبو أيوب : فقدمنا الشام فوجدنا مراحض بُيِّتَت قِبَلَ القبلة ، فنتحرف ونستغفر الله تعالى وعن الزهري عن عطاء قال : سمعت أبا أيوب عن النبي ﷺ . . . مثله

قوله ( باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ) نقل عياض أن رواية الأكثر ضم قاف المشرق فيكون معطوفا على باب ، ويحتاج إلى تقدير محذوف ، والذي فى روايتنا بالخفض ، ووجه السهيل رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق فى القبلة مخالفا لحكم المدينة ، بخلاف الشام فإنه موافق . وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت . قوله ( ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة ) هذه جملة مستأنفة من تفقه المصنف ، وقد توزع فى ذلك لأنه يحمل الأمر فى قوله « شرقوا أو غربوا » على عمومها ، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين وهم أهل المدينة ، ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها ، أما من كان فى المشرق فقبلته فى جهة المغرب وكذلك عكسه ، وهذا معقول لا يخفى مثله على البخارى فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده : ليس فى المشرق ولا فى المغرب قبلة ، أى لأهل المدينة والشام ، ولعل هذا هو السر فى تخصيصه المدينة والشام بالذكر . وقال ابن بطل : لم يذكر البخارى مغرب الأرض اكتفاء بذكر المشرق ، إذ العلة مشتركة ، ولأن المشرق أكثر الأرض المعمورة ، ولأن بلاد الإسلام فى جهة مغرب الشمس قليلة . انتهى . قوله ( وعن الزهري ) يعنى بالإسناد المذكور ، والمراد أن سفيان حدث به عليا مرتين : مرة صرح بتحديث الزهري له وفيه عن عطاء ، ومرة أتى بالنعنة عن الزهري وبصريح عطاء بالسماع . وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة ، وليس كذلك على ما قررته ، وقال الكرماني : قال فى الأول عن أبي أيوب أن النبي ﷺ ، وفى الثانى سمعت أبا أيوب عن النبي ﷺ ، فكان الثانى أقوى لأن السماع أقوى من النعنة والنعنة أقوى من أن ، لكن فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال « وعن الزهري » انتهى ، وفى دعواه ضعف « أن » بالنسبة إلى « عن » ، نظره ، فكأنه قلده فى ذلك نقل ابن الصلاح عن أحمد وبعقوب بن شعبة ، وقد بين شيخنا فى شرحه منظومته .



ابن الصلاح في ذلك وأن حكمهما واحد، إلا أنه يستثنى من التعبير بأن ما إذا أضاف إليها قصة ما أدركها الراوى، وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً فهو بحسب الظاهر وإلا فعمله على ما قبله ممكن، وقد رويناها في مسند إسحق بن راهويه قال: حدثنا سفيان... فذكر مثل سياقها سواء، فعلى هذا فلا ضعف فيه أصلاً. والله أعلم. وقد تقدمت فوائد المتن في أوائل كتاب الطهارة

### ٣٠ - باب قول الله تعالى ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة ١٢٥]

٣٩٥ - **حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ** قَالَ حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ** قَالَ حَدَّثَنَا **عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ** قَالَ: سَأَلْنَا **ابْنَ عُمَرَ** عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ لِلْعُمْرَةِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ أَيَأْتِي أَمْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَةٌ حَسَنَةٌ

[الحديث ٤٩٥ - أطرافه في: ١٦٦٣، ١٦٦٢، ١٦٤٥، ١٦٤٧، ١٧٩٣]

٣٩٦ - وَسَأَلْنَا **جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ** فَقَالَ: لَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ

[الحديث ٣٩٦ - أطرافه في: ١٦٦٤، ١٦٤٦، ١٧٩٤]

**قوله** (باب قوله تعالى: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) وقع في روايتنا واتخذوا، بكسر الخاء على الأمر وهي إحدى القراءتين، والآخرى بالفتح على الخبر، والأمر دال على الوجوب، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص، وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن، وقال مجاهد: المراد بمقام إبراهيم الحرم كله، والاول أصح، وقد ثبت دليله عند مسلم من حديث جابر، وسيأتي عند المصنف أيضا. **قوله** (مصلى) أى قبلة قاله الحسن البصرى وغيره، وبه يتم الاستدلال. وقال مجاهد: أى مدعى يدعى عنده، ولا يصح حمله على مكان الصلاة لأنه لا يصلى فيه بل عنده، ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعى، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صح هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبلة، وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب، وقد روى الأزرقى في أخبار مكة، بأسانيد صحيحة أن المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الموضع الذى هو فيه الآن، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وجد بأسفل مكة، فأتى به فربط إلى أستان الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الاول فأعاده اليه وبني حوله فاستقر ثم إلى الآن. **قوله** (طاف بالبيت للعمرة) كذا للاكثر، وللمستعمل والحموى طاف بالبيت لعمرة، بحذف اللام من قوله «للعمره»، ولا بد من تقديرها ليصح الكلام. **قوله** (أياتى امرأته) أى هل حل من إحرامه حتى يجوز له الجماع وغيره من محرمات الاحرام؟ وخص إتيان المرأة بالذكر لأنه أعظم المحرمات في الإحرام، وأجابهم ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ لاسيما في أمر المناسك، لقوله ﷺ «خذوا عني مناسككم»، وأجابهم جابر بصريح النهى، وهليه أكثر الفقهاء، وخالف فيه ابن عباس فأجاز للمعتمر التحلل بعد الطواف وقبل السعى. وسيأتى بسط ذلك في موضعه من كتاب الحج إن شاء الله تعالى. والمناسب للترجمة من هذا الحديث قوله «وصلى خلف المقام ركعتين»

وقد يشعر بحمل الأمر في قوله « واتخذوا » على تخصيص ذلك بركعتي الطواف ، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى

٣٩٧ - **حديث** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَيْفٍ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ « أَتَى ابْنُ عُمَرَ فَقِيلَ لَهُ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ . فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ خَرَجَ ، وَأَجِدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ : أَعَلَيْكَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، رَكَعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ »

[ الحديث ٣٩٧ - أطرافه في : ٤٦٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ١١٦٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ٢٩٨٨ ، ٤٢٨٩ ، ٤٤٠٠ ]

**قوله** ( عن سيف ) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان المسكي . **قوله** ( أتى ابن عمر ) لم أقف على اسم الذي أخبره بذلك . **قوله** ( وأجد ) بعد قوله ( فأقبلت ) وكان المناسب للسياق أن يقول ووجدت ، وكأنه عدل عن الماضي إلى المضارع استحضارا لتلك الصورة حتى كان المخاطب يشاهدها . **قوله** ( قائما بين البابين ) أي المصراعين وحله الكرمان تجوزا على حقيقة التثنية وقال : أراد بالباب الثاني الذي لم تفتحه قريش حين بنت الكعبة باعتبار ما كان ، أو كان إخبار الراوي بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير ، وهذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلالا في وسط الكعبة ، وفيه بعد . وفي رواية الخوى « بين الناس » بنون وسين مهملة وهي أوضح . **قوله** ( قال نعم ركعتين ) أي صلى ركعتين . وقد استشكل الاسماعيل وغيره هذا مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه أنه قال « ونسبت أن أسأله كم صلى » قال فدل على أنه أخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ، ولم يخبره بالكمية ، ونسى هو أن يسأله عنها . والجواب عن ذلك أن يقال : يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له ، وذلك أن بلالا أثبت له أنه صلى ولم ينقل أن النبي ﷺ تنفل في النهار بأقل من ركعتين ، فكانت الركعتان متحققا وقوعهما لما عرف بالاستقراء من عادته . فعلى هذا فقوله « ركعتين » من كلام ابن عمر لامن كلام بلال . وقد وجدت ما يؤيد هذا ويستفاد منه جمعا آخر بين الحديثين ، وهو ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث « فاستقبلني بلال فقلت : ما صنع رسول الله ﷺ ههنا ؟ فأشار بيده أي صلى ركعتين بالسبابة والوسطى ، فعلى هذا فيحمل قوله « نسيت أن أسأله كم صلى » على أنه لم يسأله لفظا ولم يجبه لفظا ، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته لا بنطقه . وأما قوله في الرواية الأخرى « ونسيت أن أسأله كم صلى » فيحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أولا . وأما قول بعض المتأخرين : يجمع بين الحديثين بأن ابن عمر نسي أن يسأل بلالا ثم لقيه مرة أخرى فسأله ، ففيه نظر من وجهين : أحدهما أن الذي يظهر أن القصة - وهي سؤال ابن عمر عن صلاته في الكعبة - لم تتعدد ، لأنه أتى في السؤال بالفاء المعقبة في الروایتين معا ، فقال في هذه فأقبلت ثم قال فسألت بلالا ، وقال في الأخرى فبدرت فسألت بلالا ، فدل على أن السؤال عن ذلك كان واحدا في وقت واحد . ثانيهما أن راوي قول ابن عمر « ونسيت » هو نافع مولاہ ويبعد مع طول ملازمته له إلى وقت موته أن يستمر على حكاية النسيان ولا يتعرض لحكاية الذكر أصلا . والله أعلم . وأما ما نقله عياض أن قوله « ركعتين » غلط من يحيى بن سعيد القطان لأن ابن عمر قد قال « نسيت أن أسأله

كم صلى ، قال : وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد ، فهو كلام مردود ، والمغلط هو الغلط ، فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فلم يهيم من موضع إلى موضع ، ولم ينفرد يحيى بن سعيد بذلك حتى يغلط ، فقد تابعه أبو نعيم عند البخارى والنسائى ، وأبو عاصم عند ابن خزيمة ، وعمر بن على عند الاسماعيلي ، وعبد الله بن نمير عند أحمد كلهم عن سيف ، ولم ينفرد به سيف أيضا فقد تابعه عليه خصيف عن مجاهد عند أحمد ، ولم ينفرد به مجاهد عن ابن عمر فقد تابعه عليه ابن أبي مليكة عند أحمد والنسائى ، وعمر بن دينار عند أحمد أيضا باختصار ، ومن حديث عثمان بن أبي طلحة عند أحمد والطبرانى باسناد قوى ، ومن حديث أبي هريرة عند البزار ، ومن حديث عبد الرحمن بن صفوان قال : فلما خرج سألت من كان معه فقالوا : صلى ركعتين عند السارية الوسطى ، أخرجه الطبرانى باسناد صحيح ، ومن حديث شعبة بن عثمان قال : لقد صلى ركعتين عند العمودين ، أخرجه الطبرانى باسناد جيد ، فالعجب من الإقدام على تغليب جبل من جبال الحفظ بقول من خفى عليه وجه الجمع بين الحديثين فقال بغير علم ، ولو سكت لسلم . والله الموفق . قوله ( فى وجه الكعبة ) أى مواجه باب الكعبة ، قال الكرماني : الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم . أى أنه كان عند الباب . قلت : قدمنا أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك ، وقدمنا أيضا مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحثية ، وهى أن استقبال المقام غير واجب ، ونقل عن ابن عباس كما رواه الطبرانى وغيره أنه قال : ما أحب أن أصلى فى الكعبة ، من صلى فيها فقد ترك شيئا منها خلفه ، وهذا هو السر أيضا فى إيراد حديث ابن عباس فى هذا الباب

٣٩٨ — حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ « لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ . فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي قَبْلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ : هَذِهِ الْقِبْلَةُ »

[ الحديث ٣٩٨ - أطرافه فى : ١٦٠١ ، ٣٣٥١ ، ٣٣٥٢ ، ٤٢٨٨ ]

قوله ( إسحق بن نصر ) كذا وقع منسوبا فى جميع الروايات التى وقفت عليها ، وبذلك جزم الاسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم ، وذكر أبو العباس الطرقى فى الأطراف له أن البخارى أخرجه عن إسحق بن نصر ، وأخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق إسحق بن راهويه عن عبد الرزاق شيخ إسحق بن نصر فيه باسناد هذا فجعله من رواية ابن عباس عن أسامة بن زيد ، وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج وهو الأرجح ، وسيأتى وجه التوفيق بين رواية بلال المثبتة لصلاته ﷺ فى الكعبة وبين هذه الرواية النافية فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله ( فى قبل الكعبة ) بضم القاف والموحدة وقد تسكن أى مقابلها أو ما استقبلك منها وهو وجهها ، وهذا موافق لرواية ابن عمر السالفة . قوله ( هذه القبلة ) الإشارة إلى الكعبة ، قيل المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس ، وقيل المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزما بخلاف الغائب ، وقيل المراد أن الذى أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد الذى حول الكعبة بل الكعبة نفسها ، أو الإشارة الى وجه الكعبة أى هذا موقف الامام ، ويؤيده ما رواه البزار من حديث عبد الله بن حنبل الخثعمي قال : رأيت رسول الله ﷺ يصل إلى باب الكعبة وهو يقول : أيها الناس ، إن الباب قبلة

البيت ، (١) وهو محمول على الندب لقيام الإجماع على جواز استقبال البيت من جميع جهاته . والله أعلم

٣١ - باب التوجه نحو القبلة حيث كان . وقال أبو هريرة : قال النبي ﷺ « استقبل القبلة وكبر »

قوله ( باب التوجه نحو القبلة حيث كان ) أى حيث وجد الشخص في سفر أو حضر ، والمراد بذلك في صلاة الفريضة كما يتبين ذلك في الحديث الثاني في الباب وهو حديث جابر . قوله ( وقال أبو هريرة ) هذا طرف من حديثه في قصة المساء صلاته ، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في كتاب الاستئذان

٣٩٩ - حدثنا عبد الله بن رجاء قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ صلى نحو بيت المقدس ستة عشر - أو سبعة عشر - شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يوجه إلى الكعبة ، فأَنزَلَ الله ﷻ ( قَدْ رَمَى ثَقْلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ ) فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ ، وقال السَّهْمَاءُ مِنَ النَّاسِ - وَمُ الْيَهُودُ - ( مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ) قُلَ اللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ، يَهْدِي مِنْ بَشَاءٍ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » فصلى مع النبي ﷺ رجلٌ ، ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى فَرَأَى عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ هُوَ بِشَهَادَتِهِ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ . فَتَحَرَّفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ »

قوله ( عن البراء ) تقدم في « باب الصلاة من الإيمان ، من كتاب الإيمان بيان من رواه عن أبي إسحاق مصرحاً بتحديث البراء له . قوله ( وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة ) جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبري وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة - واليهود أكثر أهلها - يستقبلون بيت المقدس أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ، فاستقبلها سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم ، فكان يدعو وينظر إلى السماء ، فنزلت . ومن طريق مجاهد قال : إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة لأن اليهود قالوا : يخالفنا محمد ويتبع قبلتنا ، فنزلت . وظاهر حديث ابن عباس هذا أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة ، لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، والجمع بينهما ممكن بأن يكون أمر ﷺ لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس ، وأخرج الطبراني (٢) من طريق ابن جريج قال : صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة ، ثم صرف إلى بيت المقدس وهو بمكة فصلى ثلاث حجج ، ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله إلى الكعبة . فقوله في حديث ابن عباس الأول « أمره الله » يرد قول من قال إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد . وقد أخرجه الطبري عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف ، وعن أبي العالية أنه ﷺ صلى إلى بيت المقدس يتألف أهل الكتاب ، وهذا لا ينبغي أن يكون بتوقيف . قوله ( نحو بيت المقدس ) أى بالمدينة قد تقدم في « باب الصلاة

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « قبلة إبراهيم »

(٢) في مخطوطة الرياض « الطبري »

من الإيمان ، في كتاب الإيمان تحرير المدة المذكورة وأنها ستة عشر شهرا وأيام . **قوله** ( يوجه ) بفتح الجيم أى يؤمر بالتوجه . **قوله** ( فصل مع النبي ﷺ رجال ) كذا في رواية المستملى والحوى ، وفي رواية غيرهما « رجل » وهو المشهور ، وقد تقدم في الإيمان أن اسمه عباد بن بشر ، وتحتاج رواية المستملى إلى تقدير محذوف في قوله « ثم خرج » أى بعض أولئك الرجال . **قوله** ( في صلاة العصر نحو بيت المقدس ) وللكشميني « في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس » وفيه إفصاح بالمراد . ووقع في تفسير ابن أبي حاتم من طريق ثويلة بنت أسلم « صليت الظهر - أو العصر - في مسجد بنى حارثة فاستقبلنا مسجد ايليا فصلينا - سجدتين - أى ركعتين - ثم جاءنا من يخبرنا أن النبي ﷺ قد استقبل البيت الحرام » . واختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها ، وكذا في المسجد ، فظاهر حديث البراء هذا أنها الظهر ، وذكر محمد بن سعد في الطبقات قال : يقال إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بالمسلين ، ثم أدرك أن يتوجه إلى المسجد الحرام ، فاستدار إليه ودار معه المسلمون . ويقال زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معرور في بنى سلة فصنعت له طعاما وحانت الظهر فصلى رسول الله ﷺ بإصحابه ركعتين ، ثم أمر فاستدار إلى الكعبة واستقبل الميزاب فسمى « مسجد القبلتين » ، قال ابن سعد قال الواقدي : هذا أثبت عندنا . وأخرج ابن أبي داود بسند ضعيف عن عمارة بن روية قال « كنا مع النبي ﷺ في إحدى صلاتي العشي حين صرفت القبلة ، فدار ودارنا معه في ركعتين » ، وأخرج البزار من حديث أنس « انصرف رسول الله ﷺ عن بيت المقدس وهو يصل الظهر بوجهه إلى الكعبة » ، ولطبراني نحوه من وجه آخر عن أنس ، وفي كل منهما ضعف . **قوله** ( فقال ) أى الرجل ( هو يشهد ) يعنى بذلك نفسه ، وهو على سبيل التجريد ، ويحتمل أن يكون الراوى نقل كلامه بالمعنى ، ويؤيده الرواية المتقدمة في الإيمان بلفظ « أشهد » وقد تقدمت مباحثه هناك

٤٠٠ - **حدثنا** مسلم قال **حدثنا** هشام قال **حدثنا** يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن جابر قال

« كان رسول الله ﷺ يصل على رجليه حيث توجهت . فاذا أراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة »

[ الحديث ٤٠٠ - أطرافه في : ١٠٩٤ ، ١٠٩٩ ، ١١٤٠ ]

**قوله** ( حدثنا مسلم ) زاد الاصيلي « ابن إبراهيم » ( قال حدثنا هشام ) زاد الاصيلي « ابن أبي عبد الله » وهو الدستوائي ( عن محمد بن عبد الرحمن ) أى ابن ثوبان العامري المدني ، وليس له في الصحيح عن جابر غير هذا الحديث ، وفي طبقته محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ولم يخرج له البخارى عن جابر شيئا . **قوله** ( حيث توجهت ) زاد الكشميني « به » . والحديث دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة ، وهو اجماع ، لكن رخص في شدة الخوف

٤٠١ - **حدثنا** عثمان قال **حدثنا** جرير عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : قال عبد الله صلى الله عليه وسلم

« قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص - فلما سلم قيل له : يا رسول الله أحدث في الصلاة شيئا ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا . فثنى رجله واستقبل القبلة وسجد سجدة ثم سلم . فلما أقبل علينا بوجهه قال : إنه لو حدث في الصلاة شيئا لنبأكم به ، ولسكن إنما أنا بشر مثلكم » ، أنس كما تنسون ، فاذا تسيت فذكروني ،

وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيَتَحَرَّى الصَّوَابَ ، فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لْيَسَلِّمْ ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ »

[ الحديث ٤٠١ - أطرافه في : ٤٠٤ ، ١٢٢٦ ، ٦٦٧١ ، ٧٢٤٩ ]

قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأخطأ من قال إنه غيره . وهذه الترجمة من أصح الأسانيد . قوله ( قال إبراهيم ) أى الراوى المذكور ( لا أدرى زاد أو نقص ) أى النبى ﷺ ، والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور هل كان لاجل الزيادة أو النقصان ، لكن سياقنا في الباب الذى بعده من رواية الحكم عن إبراهيم بأسناده هذا أنه صلى خمسا ، وهو يقتضى الجزم بالزيادة ، فله شك لما حدث منصور ، أو يتيقن لما حدث الحكم . وقد تابع الحكم على ذلك حماد بن أبى سليمان وطلحة بن مصرف وغيرهما ، وعين في رواية الحكم أيضا وحماد أنها الظهر ، ووقع للطبراني من رواية طلحة بن مصرف عن إبراهيم أنها العصر ، وما في الصحيح أصح . قوله ( أحدث ) بفتح الحاء ومعناه السؤال عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم الصلاة عما عهده ، ودل استفهامهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم وأنهم كانوا يتوقعونه . قوله ( قال وما ذاك ) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور بما وقع منه من الزيادة ، وفيه دليل على جواز وقوع السهو من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الأفعال . قال ابن دقيق العيد : وهو قول عامة العلماء والنظار ، وشذت طائفة فقالوا : لا يجوز على النبى السهو ، وهذا الحديث يرد عليهم لقوله ﷺ فيه : أنسى كما تنسون ، ولقوله : فإذا نسي فذكرني ، أى بالتسليم ونحوه ، وفي قوله ( لو حدث شيء في الصلاة لتبأتكم به ) دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة . ومناسبة الحديث للترجمة من قوله ( فثنى رجله ) وللكشميني والاصيلي « رجليه » بالثنائية ، ( واستقبل القبلة ) فدل على عدم ترك الاستقبال في كل حال من أحوال الصلاة ، واستدل به على رجوع الإمام إلى قول المؤمنين ، لكن يحتمل أن يكون تذكرك عند ذلك أو علم بالوحي أو أن سؤالهم أحدث عنده شكاً فسجد لوجود الشك الذى طرأ لا لمجرد قولهم . قوله ( فليتحرك الصواب ) بالخاء المهملة والراء المشددة أى فليقصده ، والمراد البناء على اليقين كما سياتى واضحا مع بقية مباحثه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى

٣٢ - باب ما جاء في القبلة ، وَمَنْ لَا يَرَى الْإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

وقد سلم النبى ﷺ في رَكْعَتَي الظُّهْرِ وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ

٤٠٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ عُمَرُ « وَاقْتُرْ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى فَتَزَلَّتْ « وَاتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى » ، وَآيَةُ الْحِجَابِ ، قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ ، فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَبَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ : عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ ، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ »

[ الحديث ٤٠٢ - أطرافه في : ٤٤٨٣ ، ٤٧٩٠ ، ٤٩١٦ ]

هذه ابن أبي مريم قال أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد قال سمعت أنس بهذا

قوله (باب ما جاء في القبلة) أي غير ما تقدم (ومن لم ير الإعادة على من سها فصل إلى غير القبلة) وأصل هذه المسألة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطؤه ، فروى ابن أبي شيبه عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم أنهم قالوا : لا تجب الإعادة ، وهو قول الكوفيين . وعن الزهري ومالك وغيرهما تجب في الوقت لا بعده ، وعن الشافعي يعيد إذا نيقن الخطأ مطلقا . وفي الترمذي من حديث عمار بن ربيعة ما يوافق قول الأولين ، لكن قال : ليس إسناده بذلك . قوله (وقد سلم النبي ﷺ الخ) هو طرف من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين وهو موصول في الصحيحين من طرق ، لكن قوله « وأقبل على الناس ، ليس هو في الصحيحين بهذا اللفظ موصولا ، لكنه في الموطأ من طريق أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة . وروى ابن التين تبعاً لابن بطل حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي ، لأن حديث ابن مسعود ليس في شيء من طرقه أنه سلم من ركعتين . ومناسبة هذا التعليق للترجمة من جهة أن بناء على الصلاة دال على أنه في حال استدباره القبلة كان في حكم المصلي ، ويؤخذ منه أن من ترك الاستقبال ساهياً لا يبطل صلاته . قوله (عن أنس قال : قال عمر) هو من رواية صحابي عن صحابي ، لكنه صغير عن كبير . قوله (واقفت ربي في ثلاث) أي وقائع ، والمعنى واقفت ربي فأنزل القرآن على رفق ما رأيت ، لكن لرعاية الأدب أسند الموافقة إلى نفسه ، أو أشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم ، وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها ، لأنه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه من مشهورها قصة أسارى بدر وقصة الصلاة على المناقنين ، وهما في الصحيح ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر أنه قال « ما نزل بالناس أمر قط فقالوا فيه وقال فيه عمر إلا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر ، وهذا دال على كثرة موافقته ، وأكثر ما وقفنا منها بالتمعين على خمسة عشر لكن ذلك بحسب المنقول ، وقد تقدم الكلام على مقام إبراهيم ، وسيأتي الكلام على مسألة الحجاب في تفسير سورة الأحزاب ، وعلى مسألة التخيير في تفسير سورة التحريم ، وقوله في هذه الرواية « واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه فقلت لمن : عسى ربه الخ ، وذكر فيه من وجه آخر عن حميد في تفسير سورة البقرة زيادة يأتي التنبيه عليها في باب عشرة النساء في أواخر النكاح . وقال بعضهم : كان اللائق لإيراد هذا الحديث في الباب الماضي وهو قوله (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى) والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتخصيص فيه على وقوع ذلك من فعل النبي ﷺ بخلاف حديث عمر هذا فليس فيه التصريح بذلك ، وأما مناسبة الترجمة فأجاب الكرمانى بأن المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها ، فلما على قول من فسر مقام إبراهيم بالكعبة فظاهر ، أو بالحرم كله فمن في قوله (من مقام إبراهيم) للتبويض ، ومصلى أي قبلة ، أو بالحجر الذي وقف عليه إبراهيم وهو الأظهر فيكون تعلقه بالمتعلق بالقبلة لا بنفس القبلة ، وقال ابن رشيد : الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة ، لأن عمر اجتهد في أن يختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختر إحدى جهات القبلة بالاجتهاد ، وحصلت موافقته على ذلك فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه ، ولا يخفى ما فيه . قوله (وقال ابن أبي مريم) في رواية كريمة « حدثنا ابن أبي مريم ، وفائدة لإيراد هذا الإسناد ما فيه من التصريح بسماع حميد من أنس فأمن من تدليسه ، وقوله (بهذا) أي إسناداً ومثلاً ، فهو من رواية أنس

عن عمر لامن رواية أنس عن النبي ﷺ . وفائدة التعليق المذكور تصریح حميد بسامعه له من أنس ، وقد تعقبه بعضهم بأن يحيى بن أيوب لم يحتج به البخارى وإن خرج له في المتابعات . وأقول : وهذا من جملة المتابعات ، ولم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصریح المذكور فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية يوسف الفاضل عن أبي الربيع الزهراني عن هشيم أخبرنا حميد حدثنا أنس . والله أعلم

٤٠٣ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال « بينا الناس بقباء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة »

[ الحديث ٤٠٣ - أطرافه في : ٤٤٨٨ ، ٤٤٩٠ ، ٤٤٩١ ، ٤٤٩٣ ، ٤٤٩٤ ، ٧٢٥١ ]

**قوله** ( بينا الناس بقباء ) بالمد والصرف وهو الأشهر ، ويجوز فيه القصر وعدم الصرف وهو يذكر ويؤنث : موضع معروف ظاهر المدينة ، والمراد هنا مسجد أهل قباء ففيه مجاز الحذف ، واللام في الناس للعهد الذهني والمراد أهل قباء ومن حضر معهم . **قوله** ( في صلاة الصبح ) ولمسلم « في صلاة الغداة » وهو أحد أسماؤها ، وقد نقل بعضهم كراهية تسميتها بذلك . وهذا فيه مغايرة لحديث البراء المتقدم فإن فيه أنهم كانوا في صلاة العصر ، والجواب أن لا منافاة بين الخبرين . لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة وهم بنو حارثة وذلك في حديث البراء ، والآتي اليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك كما تقدم ، وصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء وذلك في حديث ابن عمر ، ولم يسم الآتي بذلك اليهم ، وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر فضيه نظر ، لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر ، فإن كان ما نقلوا محفوظا فيحتمل أن يكون عباد آتى بني حارثة أولا في وقت العصر ثم توجه إلى أهل قباء فأعلمهم بذلك في وقت الصبح . وما يدل على تعددهما أن مسلما روى من حديث أنس « أن رجلا من بني سلة مر بهم ركوع في صلاة الفجر ، فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعيين الصلاة ، وبنو سلة غير بني حارثة . **قوله** ( قد أنزل عليه الليلة قرآن ) فيه إطلاق الليلة على بعض اليوم الماضي والليلة التي تليه مجازا ، والتشكيك في قوله « قرآن » لارادة البعضية ، والمراد قوله ( قد نرى قلب وجبك في السماء ) الآيات . **قوله** ( وقد أمر ) فيه أن ما يؤمر به النبي ﷺ يلزم أمته ، وأن أفعاله يتأسى بها كأقواله حتى يقوم دليل الخصوص . **قوله** ( فاستقبلوها ) بفتح الموحدة للأكثر أى فتحولوا إلى جهة الكعبة ، وفاعل « استقبلوها » المخاطبون بذلك وهم أهل قباء . وقوله ( وكانت وجوههم الخ ) تفسير من الراوى للتحويل المذكور ، ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي ﷺ ومن معه ، وضمير « وجوههم » لهم أو لأهل قباء على الاحتمالين . وفي رواية الاصل فاستقبلوها بكسر الموحدة بصيغة الأمر ، ويأتى في ضمير وجوههم الاحتمالان المذكوران ، وعوده إلى أهل قباء أظهر ، ويرجح رواية الكسر أنه عند المصنف في التفسير من رواية سليمان بن بلال عن عبد الله بن دينار في هذا الحديث بالفظ « وقد أمر أن يستقبل الكعبة » ، ألا فاستقبلوها ، فدخل حرف الاستفتاح بشعر بأن الذى بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذى قبله ، والله أعلم . ووقع بيان كيفية التحول في حديث ثوبلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم وقد ذكرت بعضه قريبا وقالت فيه « فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء » ،



فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام ، . قلت : وتصوره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخر المسجد ، لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس ، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه ونحوها حتى صرن خلف الرجال ، وهذا يستدعى عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام ، ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة ، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفرقة . والله أعلم . وفي هذا الحديث أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه ، لأن أهل قباء لم يؤمروا بالاعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم تلك بصلوات . واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعمال ذلك فالغرض غير لازم له . وفيه جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ لأنهم لما تبادوا في الصلاة ولم يقطعوها دل على أنه رجح عندهم التماسي والتحول على القطع والاستئناف ، ولا يكون ذلك إلا عن اجتهاد ، كذا قيل ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون عندهم في ذلك نص سابق . لأنه ﷺ كان مترقبا التحول المذكور فلا مانع أن يعلمهم ما صنعوا من التماسي والتحول . وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به ونسخ ما تقرر بطريق العلم به ، لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع لمشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهته ، ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد . وأجيب بان الخبر المذكور احتفت به قرائن ومقدمات أفادت القطع عندهم بصدق ذلك الخبر فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا بما يفيد العلم ، وقيل : كان النسخ بخبر الواحد جائزا في زمنه ﷺ مطلقا وإنما منع بعده ، ويحتاج الى دليل . وفيه جواز تعليم من ليس في الصلاة من هو فيها ، وأن استماع المصلي لكلام من ليس في الصلاة لا يفسد صلاته . وقد تقدم الكلام على تعيين الوقت الذي حولت فيه القبلة في الكلام على حديث البراء في كتاب الإيمان ، ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب أن دلالاته على الجزء الأول منها من قوله « أمر أن يستقبل الكعبة » وعلى الجزء الثاني من حيث إنهم صلوا في أول تلك الصلاة إلى القبلة المنسوخة جاهلين بوجوب التحول عنها وأجرات عنهم مع ذلك ولم يؤمروا بالإعادة فيكون حكم السامع كذلك ، لكن يمكن أن يفرق بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم الأول مقتدر في حقه ما لا يقتدر في حق السامع لأنه إنما يكون عن حكم استقر عنده وعرفه

٤٠٤ - **حَدَّثَنَا** قَالَ **حَدَّثَنَا** يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ خَمْسًا ، فَقَالُوا : أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا ، فَثَنَى رِجْلَيْهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ »

**قوله** ( عن عبد الله ) يعني ابن مسعود . ( قال : صلى النبي ﷺ الظهر خمسًا ) تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله ، وتعلقه بالترجمة من قوله ( قال وما ذاك ) أي ماسبب هذا السؤال ؟ وكان في تلك الحالة غير مستقبل القبلة سهوا كما يظهر في الرواية الماضية من قوله « ثنى رجليه واستقبل القبلة »

٣٣ - **بَابُ** حَكِّ الْبُزَاقِ مَالِدٍ مِنَ الْمَسْجِدِ

٤٠٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُحَامَةً فِي

القبلة فشق ذلك عليه حتى رُؤي في وجهه ، فقام فحَكَ يده فقال « إن أخذكم إذا قام في صلاته فإنه يُنابحي ربه - أو إن ربه بينه وبين القبلة - فلا يبرقن أحدكم قبل قبلته ، ولكن عن يساره أو تحت قدميه » ثم أخذ طرف رِدائه فبصق فيه ، ثم ردَّ بعضه على بصرى فقال « أو يفعل هكذا »

قوله ( باب حك البزاق باليد من المسجد ) أى سواء كن بألة أم لا . ونازع الاسماعيل في ذلك فقال : قوله « وحكه يده » أى نولى ذلك بنفسه لا أنه باشر بيده النخامة ، ويؤيد ذلك الحديث الآخر أنه « حكها بمرجون » اه . والمصنف مثنى على ما يحتمل اللفظ ، مع أنه لا مانع في القصة من التعدد ، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث جابر . قوله ( عن حميد عن أنس ) كذا في جميع ما وقفت عليه من الطرق بالمنعنة ، ولكن أخرجه عبد الرزاق فصرح بسماع حميد من أنس فأمن تدليسه . قوله ( نخامة ) قيل هى ما يخرج من الصدر ، وقيل النخاعة بالعين من الصدر ، وبالميم من الرأس . قوله ( في القبلة ) أى الحائط الذى من جهة القبلة . قوله ( حتى رُؤي ) أى شوهد في وجهه أثر المشقة ، وللأساني « ففضب حتى احمر وجهه ، والمصنف في الأدب من حديث ابن عمر « فتفيظ على أهل المسجد » . قوله ( إذا قام في صلاته ) أى بعد شروعه فيها ، قوله ( أو أن ربه ) كذا للاكثر بالثك كما سيأتى في الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب . وللمستمل والحوصى « وأن ربه » ، وبواو العطف ، والمراد بالمناجاة من قبل العبد حقيقة التجوى ومن قبل الرب لازم ذلك فيكون مجازا ، والمعنى إقباله عليه بالرحمة والرحضوان ، وأما قوله ( وإن ربه بينه وبين القبلة ) وكذا في الحديث الذى بعده « فإن الله قبل وجهه » فقال الخطابي : معناه أن توجهه إلى القبلة مفضى بالقصد منه إلى ربه فصار في التقدير : فإن مقصوده بينه وبين قبلته . وقيل هو على حذف مضاف أى عظيمة الله أو ثواب الله . وقال ابن عبد البر : هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة . وقد نزع به بعض المسترلة القائلين بأن الله في كل مكان ، وهو جهل واضح ، لأن في الحديث أنه يبرق تحت قدمه ، وفيه نقض ما أصلوه ، وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته (١) ومهما تقول به هذا جاز أن يتأول به ذاك والله أعلم . وهذا التلطيل يدل على أن البزاق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلى فلا يجرى فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هى للتنزيه أو للتحريم . وفي صحيحى ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعا « من تقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتغله بين عينيه » وفى رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا « ويصيح صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهى في وجهه » ، ولابن داود وابن حبان من حديث السائب بن خلاد « إن رجلا أم قوما فبصق في القبلة ، فلما فرغ قال رسول الله ﷺ : لا يصلى لكم ، الحديث ، وفيه أنه قال له « إنك آذيت الله ورسوله » . قوله ( قبل قبلته ) بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة قبلته . قوله ( أو تحت قدمه ) أى اليسرى كما

(١) ليس في الحديث المذكور رد على من أثبت استواء الرب سبحانه على العرش بذاته ، لأن النصوص من الآيات والاحاديث في إثبات استواء الرب سبحانه على العرش بذاته محكمة قطعية واضحة لا تمحل أدنى تأويل . وقد أجمع أهل السنة على الأخذ بها والإيمان بما دلت عليه على الوجه الذى يليق بالله سبحانه من غير أن يشابه خلقه في شيء من صفاته . وأما قوله في هذا الحديث « فإن الله قبل وجهه إذا صلى » وفى لفظ « فإن ربه بينه وبين القبلة » فهذا لفظ محتمل يجب أن يفسر بما يوافق النصوص المحكمة . كما قد أشار الإمام ابن عبد البر إلى ذلك ، ولا يجوز حمل هذا اللفظ وأشباهه على ما يناقض نصوص الاستواء التى أثبتته النصوص القطعية المحكمة الصريحة . والله أعلم

في حديث أبي هريرة في الباب الذي بعده ، وزاد أيضا من طريق همام عن أبي هريرة ، كما سيأتي ذلك بعد أربعة أبواب . قوله ( ثم أخذ طرف رداءه الخ ) فيه البيان بالفعل ليكون أوقع في نفس السامع ، وظاهر قوله ( أو يفعل هكذا ) أنه يخير بين ما ذكر ، لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق ، فأو - على هذا - في الحديث للتنويع . والله أعلم

٤٠٦ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَافًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فُحِّكَهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ قِبَلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى »**

[ الحديث ٤٠٦ - أطرافه في : ٧٥٣ ، ١٧١٢ ، ٦١١١ ]

قوله في حديث ابن عمر ( رأى بصافا في جدار القبلة ) وفي رواية المستمل « في جدار المسجد ، وللصنف في أواخر الصلاة من طريق أيوب عن نافع « في قبلة المسجد ، وزاد فيه « ثم نزل فحكه بيده ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشعار بأنه كان في حال الخطبة . وصرح الاسماعيلي بذلك في روايته من طريق شيخ البخاري فيه وزاد فيه أيضا « قال وأحسبه دعا بزعفران فلطخه به ، زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب « فذلك صنع الزعفران في المساجد ،

٤٠٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُخَاطًا - أَوْ بُصَافًا أَوْ نُخَامَةً - فُحِّكَهُ**

قوله في حديث عائشة ( رأى في جدار القبلة مخاطا أو بصافا أو نخامة فحكه ) كذا هو في الموطأ بالشك ، وللإسماعيلي من طريق معمر عن مالك « أو نخاعا ، بدل مخاطا وهو أشبه ، وقد تقدم الفرق بين النخاعة والنخامة

### ٣٤ - بَابُ حَكِّ الْمُخَاطِ بِالْحَصَى مِنَ الْمَسْجِدِ

وقال ابن عباس : إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرٍ رَطْبٍ فَاعْسِلْهُ ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا

٤٠٨ و ٤٠٩ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ نُهَابٍ عَنْ مُجِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ فَتَنَاوَلَ حَصَاةً فُحِّكَهَا فَقَالَ « إِذَا تَنَحَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَحَّمَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ الْيُسْرَى »**

[ الحديث ٤٠٨ - طرفاه في : ٤١٠ ، ٤١٦ ]

[ الحديث ٤٠٩ - طرفاه : ٤١١ ، ٤١٤ ]

قوله ( باب حك المخاط بالحصى من المسجد ) وجه المغايرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب ، وذلك أن المخاط غالبا يكون له جرم لزج فيحتاج في نزعته إلى معالجة ، والبصاق لا يكون له ذلك فيمكن نزع بغير آلة إلا إن خالطه بلغم فيلتحق بالمخاط ، هذا الذي يظهر من مراده . قوله ( وقال ابن عباس ) هذا التعليل وصله ابن

أبي شيبة بسند صحيح وقال في آخره «وان كان ناسيا لم يضره» ومطابقته للترجمة الإشارة إلى أن العلة العظمى في النهي احترام القبلة، لا مجرد التأذي بالبراق ونحوه، فإنه وإن كان علة فيه أيضاً لكن احترام القبلة فيه أكد، فلهذا لم يفرق فيه بين رطب ويابس، بخلاف ما علة النهي فيه مجرد الاستقذار فلا يضر وطء اليابس منه. واقه أعلم. قوله (فتناول حصاة) هذا موضع الترجمة، ولا فرق في المعنى بين النخامة والمخاط، فلهذا استدل بأحدهما على الآخر. قوله (لحكها) وللكشميني ولخنها، بمثابة من فوق، وهما بمعنى. قوله (ولا عن يمينه) سيأتي الكلام عليه قريباً

### ٣٥ - باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة

٤١٠ و ٤١١ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة وأبا سعيد أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في حائط المسجد، فتناول رسول الله ﷺ حصاة فحتمها ثم قال «إذا تنعم أحدكم فلا يتنعم قبل وجهه ولا عن يمينه، وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى»

٤١٢ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة قال أخبرني قتادة قال سمعت أنساً قال: قال النبي ﷺ لا يتنفل أحدكم بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت رجله»

قوله (باب لا يبصق عن يمينه في الصلاة) أورد فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى عن ابن شهاب، ثم حديث أنس من طريق قتادة عنه مختصراً من روايته عن حفص بن عمر، وليس فيها تقييد ذلك بحالة الصلاة. نعم هو مقيد بذلك في رواية آدم الآتية في الباب الذي يليه، وكذا في حديث أبي هريرة التقييد بذلك في رواية همام الآتية بعد، فجري المصنف في ذلك على عادته في التسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب، وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيّد فيهما، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره، وقد نقل عن مالك أنه قال: لا بأس به، يعني خارج الصلاة. ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة. وعن معاذ بن جبل قال: ما بصقت عن يميني منذ أسلمت. وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقاً. وكان الذي خصه بحالة الصلاة أخذه من علة النهي المذكورة في رواية همام عن أبي هريرة حيث قال «فإن عن يمينه ملصكا، هذا إذا قلنا إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصلاة. وسيأتي البحث في ذلك إن شاء الله تعالى. وقال القاضي عياض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعذر فله ذلك، قلت: لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي هو لابس، وقد أرشده الشارع إلى التنفل فيه كما تقدم. وقال الخطابي: إن كان عن يساره أحد فلا يزق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه. قلت: وفي حديث طارق المخاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك، فإنه قال فيه: أو تلقاء شمالك إن كان فارغا. وإلا فأكذا، ويزق تحت رجله وذلك. ولعبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي

هريرة نحوه ، ولو كان تحت رجله مثلاً شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب ، ولو فقد الثوب مثلاً قلعل بلعه أولى من ارتكاب المنهى عنه . والله أعلم . ( تنبيه ) : أخذ المصنف كون حكم النخامة والبصاق واحداً من أنه ﷺ رأى النخامة فقال « لا يزقن » ، فدل على تساويهما . والله أعلم

### ٣٦ - باب لِيَبْزُقَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

٤١٣ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** قتادة قال سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ قال : قال النبي ﷺ « إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ فَأَتَمَّ يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ »

١١٤ - **حدثنا** عليٌّ قال **حدثنا** سفيانُ **حدثنا** الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نَخَامَةً فِي قِبَلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِمَصَاقٍ ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى . وَعَنِ الزُّهْرِيِّ سَمِعَ حُمَيْدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ . . . نَحْوَهُ

**قوله** ( باب ليصق عن يساره . حدثنا علي ) زاد الاصيل ( ابن عبد الله ، وهو ابن المديني ، والمثنى هو الذي مضى من وجهين آخرين عن ابن شهاب وهو الزهري ، ولم يذكر سفيان - وهو ابن عيينة - فيه أبا هريرة ، كذا في الروايات كلها ، لكن وقع في رواية ابن عساكر « عن أبي هريرة ، بدل أبي سعيد ، وهو وهم ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في آخره » وعن الزهري سمع حميدا عن أبي سعيد ، فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معا ، لكنه فرقهما . وليس كذلك ، وإنما أراد المصنف أن يبين أن سفيان رواه مرة بالعنعنة ومرة صرح بسماع الزهري من حميد ، وهم بعض الشراح في زعمه أن قوله « وعن الزهري » معلق بل هو موصول وقد تقدمت له نفاظر . **قوله** ( ولكن عن يساره أو تحت قدمه ) كذا للاكثر ، وهو المطابق للترجمة . وفي رواية أبي الوقت « وتحت قدمه ، بالواو . ووقع عند مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « ولكن عن يساره تحت قدمه ، بحذف « أو » ، وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر الصلاة ، والرواية التي فيها « أو » أعم لكونها تشمل ما تحت القدم وغير ذلك

### ٣٧ - باب كَفَّارَةُ الْبِرَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

٤١٥ - **حدثنا** آدم قال **حدثنا** شعبة قال **حدثنا** قتادة قال سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ قال : قال النبي ﷺ الْبِرَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ ، وَكَفَّارُهَا دَفْنُهَا »

**قوله** ( باب كفارة البراق في المسجد ) أورد فيه حديث البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها من حديث أنس باسناده الماضي في الباب قبله سواء ، ولمسلم والتغل ، بدل البراق والتغل بالمشاة من فوق أخف من البراق ، والنفت بمثلثة آخره أخف منه ، قال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما من أراد دفنه فلا . ورده النووي فقال : هو خلاف صريح الحديث . قلت : وحاصل النزاع أن هنا عمومين تعارضا ، وهما قوله « البراق في المسجد خطيئة » وقوله « وليصق عن يساره أو تحت قدمه » ، فالنوى يجعل الأول عاماً ويخص الثاني بما إذا لم يكن في

المسجد ، والقاضي بخلافه يجعل الثاني عاماً ويخص الأول بمن لم يرد دفنها . وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي في « التنقيب » والقرطبي في « المصنف » وغيرهما . ويشهد لهم ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فليغيب نخامته أن تصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذيه » . وأوضح منه في المقصود ما رواه أحمد أيضاً والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي أمامة مرفوعاً قال « من تنخم في المسجد فلم يدفنه فسيئة ، وإن دفنه خسنة » فلم يجعله سيئة إلا بقيد عدم الدفن . ونحوه حديث أبي ذر عند مسلم مرفوعاً قال « وجدت في مساوي أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن » قال القرطبي : فلم يثبت لها حكم السيئة لمجرد إيقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة . انتهى . وروى سعيد بن منصور عن أبي عبيدة بن الجراح « أنه تنخم في المسجد ليلة ففسى أن يدفنها حتى رجع إلى منزله ، فأخذ شملة من نار ثم جاء فطابها حتى دفنها ، ثم قال : الحمد لله الذي لم يكتب عليّ خطيئة الليلة » فدل على أن الخطيئة تختص بمن تركها لا بمن دفنها . وعلة النهي ترشد إليه ، وهي تأذي المؤمن بها . وما يدل على أن عمومها مخصوص بجواز ذلك في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف ، وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير « أنه صلى مع النبي ﷺ فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلّكه بمنعله ، إسناده صحيح ، وأصله في مسلم . والظاهر أن ذلك كان في المسجد ، فيؤيد ما تقدم . وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر ، وهو تفصيل حسن . والله أعلم . وينبغي أن يفصل أيضاً بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل كمن حفر أولاً ثم بصق وأورى وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً ، فيجوز فيه الخلاف بخلاف الذي قبله ، لأنه إذا كان المكفر إثم إبرازها هو دفنها فكيف يأثم من دفنها ابتداءً ؟ وقال النووي : قوله « كفارتها دفنها » قال الجمهور يدفنها في تراب المسجد أو رمله أو حصائه . وحكى الرويان أن المراد بدفنها إخراجها من المسجد أصلاً . قلت : الذي قاله الرويان يجرى على ما يقول النووي من المنع مطلقاً ، وقد عرف ما فيه . ( تنبيه ) : قوله « في المسجد » ظرف للفعل فلا يشترط كون الفاعل فيه ، حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه تناوله النهي . والله أعلم

### ٣٨ - باب دفن النخامة في المسجد

٤١٦ - **حدثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَبْصُقُ أَمَامَهُ ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مَصَلَّاهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ . وَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا »

**قوله** ( باب دفن النخامة في المسجد ) أى جواز ذلك ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من طريق همام عنه بلفظ « إذا قام أحدكم إلى الصلاة » ثم قال في آخره « فيدفنها » فأشعر قوله في الترجمة في المسجد بأنه فهم من قوله « إلى الصلاة » أن ذلك يختص بالمسجد ، لكن اللفظ أعم من ذلك . وقبل : إنما ترجم الذي قبله بالكفارة وهذا بالدفن إشعاراً بالتفرقة بين المتعمد بلا حاجة - وهو الذي أثبت عليه الخطيئة - وبين من غلبته النخامة وهو الذي أذن له في الدفن أو ما يقوم مقامه . **قوله** ( فإِنَّمَا يُنَاجِي ) وللكشميني « فانه » . **قوله** ( ما دام في مصلاه ) يقتضى تخصيص المنع بما

إذا كان في الصلاة ، لكن التعليل المتقدم بأذى المسلم يقتضى المنع في جدار المسجد مطلقا ولو لم يكن في صلاة ، فيجمع بأن يقال : كونه في الصلاة أشد إثمًا مطلقا ، وكونه في جدار القبلة أشد إثمًا من كونه في غيرها من جدار المسجد ، فهي مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع . قوله ( فان عن يمينه ملكا ) تقدم أن ظاهره اختصاصه بحالة الصلاة ، فان قلنا : المراد بالملك الكاتب فقد استشكل اختصاصه بالمنع مع أن عن يساره ملكا آخر ، وأجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفا له وتكريما ، هكذا قاله جماعة من القدماء ولا يخفى ما فيه . وأجلب بعض المتأخرين بأن الصلاة أم الحسنات البدنية فلا دخل لكاتب السيآت فيها ، ويشهد له ما رواه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة موقوفا في هذا الحديث قال « ولا عن يمينه ، فان عن يمينه كاتب الحسنات » . وفي الطبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث « فانه يقوم بين يدي الله وملكه عن يمينه وقرينه عن يساره » اهـ . فالتعليل حينئذ إنما يقع على القرين وهو الشيطان ، ولعل ملك اليسار حينئذ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك ، أو أنه يتحول في الصلاة إلى اليمين . والله أعلم . قوله ( فيدفعها ) قال ابن أبي جرة : لم يقل يغطيها لأن التغطية يستمر الضرر بها إذا لم يأمن أن يجلس غيره عليها فتؤذي ، بخلاف الدفن فانه يفهم منه التعميق في باطن الأرض ، وقال النووي في الرياض : المراد بدفعها ما إذا كان المسجد ترابيا أو رمليا ، فاما إذا كان مبطلا مثلا فدل عليها عليه بشيء مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير . قلت : لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع ، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم « ثم دلعه بنعله » وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود « وبزق تحت رجله وذلك » . ( فائدة ) : قال القفال في فتاويه : هذا الحديث محمول على ما يخرج من الفم أو ينزل من الرأس ، أما ما يخرج من الصدر فهو نجس فلا يدفن في المسجد اهـ . وهذا على اختياره ، لكن يظهر التفصيل فيما إذا كان طرفا من قـ ، وكذا إذا غاط البزاق دم . والله أعلم

### ٣٩ - باب إذا بدره البزاق فليأخذ بعرف ثوبه

٤١٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل قال حدثنا زهير قال حدثنا حميد عن أنس أن النبي ﷺ رأى نخامة في القبلة فحكها بيده ، ورؤى منه كراهية - أو رؤى كراهيته لذلك وشدته عليه - وقال « إن أحدكم إذا قام في صلاته فأنما يناجي ربه - أو ربه بينه وبين قبلته - فلا يبزقن في قبلته ولـكن عن يساره أو تحت قدمه » . ثم أخذ عرّف رداءه فبزق فيه ورد بعضه على بعض ، قال « أو يفعل هكذا »

**قوله** ( باب إذا بدره البزاق ) أنكر السروجي قوله « بدره » وقال : المعروف في اللغة بدرت اليه وبادرته ، وأجيب بأنه يستعمل في المفاصلة فيقال : بادرت كذا فبدرني أي سبقني ، واستشكل آخرون التقييد في الترجمة بالمبادرة ، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « وليبصق عن يساره وتحت رجله اليسرى ، فان عجلت به بادرة فليقل بثوبه هكذا ثم طوى بعضه على بعض ، ولا بن أبي شيبة وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه وفسره في رواية أبي داود « بان يتفل في ثوبه ثم يرد بعضه على بعض ، والحديثان صحيحان لكنهما ليسا على شرط البخاري ، فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما . والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب ،

وقوله هنا «وروى منه» بضم الراء بعدما واد مهموزة، أى من النبي ﷺ وكرهيته، بالرفع أى ذلك الفعل، وقوله «أوروى» شك من الراوى وقوله «وشدته» بالرفع عطفا على كراهيته ويجوز الجر عطفا على قوله «لذلك». وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد - غير ما تقدم - النذب إلى إزالة ما يستقذروا يتزهد عنه من المسجد، وتفقد الامام أحوال المساجد وتعظيمها وصيانتها، وأن للصلى أن يبصق وهو في الصلاة ولا تفسد صلاته، وأن النفخ والتنحنح في الصلاة جائز لأن النخامة لا بد أن يقع معها شيء من نفخ أو تنحنح، ومحل ما إذا لم يفحش ولم يقصد صاحبه العبث ولم يبين منه مسمى كلام وأقله حرفان أو حرف ممدود، واستدل به المصنف على جواز النفخ في الصلاة كما سيأتى في أواخر كتاب الصلاة، والجهور على ذلك، لكن بالشرط المذكور قبل. وقال أبو خيفة: إن كان النفخ يسمع فهو بمنزلة الكلام يقطع الصلاة، واستدلوا به بحديث عن أم سلة عند النسائي وبأثر عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة. وفيها أن البصاق طاهر، وكذا النخامة والمخاط خلافا لمن يقول: كل ما تستقذره النفس حرام، ويستفاد منه أن التحسين والتقيح إنما هو بالشرع، فإن جهة العين مفضلة على اليسار، وإن اليد مفضلة على القدم. وفيها الحث على الاستكثار من الحسنات وإن كان صاحبها مليا لكونه ﷺ بأمر الحك بنفسه، وهو دال على عظم تواضعه، زاده الله تشريفا وتعظيما ﷺ.

#### ٤٠ - باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة وذكر القبلة

٤١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَاهُنَا؟ فَوَاللَّهِ مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي»

[الحديث ٤١٨ - طرفه في: ٧٤١]

قوله (باب عظة الامام الناس) بالنصب على المفعولية، وقوله «في إتمام الصلاة» أى بسبب ترك إتمام الصلاة. قوله (وذكر القبلة) بالجر عطفا على عظة، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله. قوله (هل ترون قبلي) هو استفهام انكار لما يلزم منه، أى أتم تظنون أنى لا أرى فعلكم لكون قبلي في هذه الجهة لأن من استقبل شيئا استدبر ما ورائه، لكن بين النبي ﷺ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة. وقد اختلف في معنى ذلك فقيل: المراد بها العلم إما بأن يوحى إليه كيفية فعلهم وإما أن يلهم، وفيه نظر، لأن العلم لو كان مرادا لم يقيد بقوله من وراء ظهري. وقيل المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره من تدركه عينه مع التفات يسير في النادر، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره، وهذا ظاهر التكلف، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب. والصواب المختار أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقى خاص به ﷺ انخرقت له فيه العادة، وعلى هذا حمل المصنف فأخرج هذا الحديث في علامات النبوة، وكذا نقل عن الإمام أحمد وغيره. ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برؤية عينه انخرقت له العادة فيه أيضا فكان يرى بها من غير مقابلة، لأن الحق عند أهل السنة أن الرؤية لا يشترط لها عقلا عضو مخصوص ولا مقابلة ولا قرب، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلا، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة خلافا لأهل البدع لوقوفهم مع العادة. وقيل كانت له عين خلف ظهره



يرى بها من وراءه دائما ، وقيل كان بين كتفيه عینان مثل سم الخياط يبصر بهما لا يحجبهما ثوب ولا غيره ، وقيل : بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبلته كما تنطبع في المرأة فيرى أمثالهم فيها فيشاهد أفعالهم . قوله ( ولا خشوعكم ) أى في جميع الأركان ، ويحتمل أن يريد به السجود لأن فيه غاية الخشوع ، وقد صرح بالسجود في رواية لمسلم .  
قوله ( انى لأراكم ) بفتح الهمزة

٤١٩ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ :**  
**صَلَّى لَنَا النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً ، ثُمَّ رَفَعَ لِنَبِيِّهِ فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ « إِنِّي لَأَرَاكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَاكُمْ »**  
[ الحديث ٤١٩ - طرفه في : ٧٤٢ ، ٦٦٤ ]

قوله في حديث أنس ( صلى لنا ) أى لاجلنا . وقوله ( صلاة ) بالتنكير للإهام . وقوله ( ثم رقى ) بكسر القاف . قوله ( فقال في الصلاة ) أى في شأن الصلاة ، أو هو متعلق بقوله بعد ( انى لأراكم ) عند من يمين تقدم الظرف . وقوله ( وفي الركوع ) أفرد بالذكر وإن كان داخلا في الصلاة اهتماما به إما لكون التقصير فيه كان أكثر ، أو لانه أعظم الأركان بدليل أن المسبوق يدرك الركعة بتأملها بادراك الركوع . قوله ( كما أراكم ) يعنى من أمامى . وصرح به في رواية أخرى كما سيأتى . ولمسلم « انى لأبصر من ورائى كما أبصر من بين يدى » وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الإبصار ، وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصلاة ، ويحتمل أن يكون ذلك واقعا في جميع أحواله ، وقد نقل ذلك عن مجاهد . وحكى بقر بن مخلد أنه ﷺ كان يبصر في الطلبة كما يبصر في الضوء . وفى الحديث الحث على الخشوع في الصلاة والمحافظة على إتمام أركانها وأبعاضها ، وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصلاة ، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى . وسأذكر حكم الخشوع في أبواب صفة الصلاة حيث ترجم به المصنف مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

#### ٤١ - باب هل يُقالُ مسجِدُ بنى فلان ؟

٤٢٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابِقَ بَيْنَ الْخَلِيلِ الَّتِي أَصْمَرَتْ مِنَ الْخَفْيَاءِ ، وَأَمَدُّهَا نَذِيئَةُ الْوَدَاعِ . وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَلِيلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّانِيَةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابَقَ بِهَا**

[ الحديث ٤٢٠ - أطرافه في : ٢٨٦٨ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧٠ ، ٧٣٣٦ ]

قوله ( باب هل يقال مسجد بنى فلان ) أورد فيه حديث ابن عمر في المسابقة ، وفيه قول ابن عمر « الى مسجد بنى زريق » وزريق بتقديم الزاى مصفرا ، ويستفاد منه جواز إضافة المساجد إلى بانيتها أو المصلى فيها ، ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر الى أربابها ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لينبه على أن فيه احتمالا إذ يحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده ، والأول أظهر والجمهور على الجواز ، والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي فيما رواه ابن أبي شبة عنه أنه كان يكره أن يقول مسجد بنى فلان ويقول مصلى بنى فلان لقوله تعالى ( وأن المساجد لله ) ، وجوابه أن الإضافة في مثل هذا

إضافة تمييز لا ملك . وسيأتي الكلام على فوائد المتن في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : الحفياء بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها ياء أخيرة ممدودة ، والامد الغاية . واللام في قوله « الثانية » للعهد من ثنية الوداع

#### ٤٢ - باب القسمة وتعليق القنور في المسجد

قال أبو عبد الله : القنور الدُّق ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضاً قنوان . مثل صنور وصنوان

٤٢١ - وقال إبراهيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال : أنثروه في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ ، فخرج رسول الله ﷺ إلى الصلاة ولم يلتفت إليه ، فلما قضى الصلاة جاء مجلس إليه ، فإني فاديت نفسي وفاديت عقيلي . فقال له رسول الله ﷺ : خذ . فثنا في ثوبه ، ثم ذهب يُقوله فلم يستطع ، فقال : يا رسول الله أوامر بعضهم يرفعه إلى . قال : لا . قال : فارفعه أنت علي . قال : لا . فنثر منه ، ثم ذهب يُقوله فقال : يا رسول الله أوامر بعضهم يرفعه علي . قال : لا . قال : فارفعه أنت علي . قال : لا . فنثر منه . ثم احتمله فألقاه على كاهله ، ثم انطلق ، فما زال رسول الله ﷺ يُنبئه بقره - حتى خفي علينا - عجباً من حرصه . فما قام رسول الله ﷺ وشم منها دبرهم

[ الحديث ٢١ - طرفه في : ٣٠٤٩ ، ٣١٦٥ ]

قوله ( باب القسمة ) أي جوازها ، والقنور بكسر القاف وسكون النون فسر في الأصل في روايتنا بالندق ، وهو بكسر العين المهملة وسكون الذال المعجمة ، وهو المرجون بما فيه . وقوله ( الاثنان قنوان ) أي بكسر النون وقوله ( مثل صنو وصنوان ) أهمل الثالثة اكتفاء بظاهرها . قوله ( وقال إبراهيم يعني ابن طهمان ) كذا في روايتنا وهو صواب ، وأهمل في غيرها . وقال الاسماعيلي : ذكره البخاري عن إبراهيم وهو ابن طهمان فيما أحسب بغير إسناد . يعني تعليقا . قلت : وقد وصله أبو نعيم في مستخرجه والحاكم في مستدركه من طريق أحمد بن حفص ابن عبد الله النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان ، وقد أخرج البخاري بهذا الاسناد إلى إبراهيم بن طهمان عدة أحاديث . قوله ( عن عبد العزيز بن صهيب ) كذا في روايتنا ، وفي غيرها : عن عبد العزيز ، غير منسوب ، فقال المزني في الأطراف : قيل إنه عبد العزيز بن رفيع ، وليس بشيء ، ولم يذكر البخاري في الباب حديثاً في تعليق القنور ، فقال ابن بطلال : أغفله ، وقال ابن التين : أنسيه . وليس كما قال ، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد بجامع أن كلا منهما وضع لأخذ المحتاجين منه . وأشار بذلك إلى ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشجعي قال : خرج رسول الله ﷺ ويده عصا وقد علق رجل قنا حشف لجعل يطعن في ذلك القنور ويقول : لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب من هذا ، وليس هو على شرطه وإن كان اسناده قويا ، فكيف يقال إنه أغفله ؟ وفي الباب أيضا حديث آخر أخرجه ثابت في الدلائل بلفظ : إن النبي ﷺ أمر من كل حائط بقنور يعلق في المسجد ، يعني للساكين ، وفي رواية له : وكان عليها معاذ بن جبل ، أي على حفظها أو على قسمتها . قوله ( بمال من البحرين )

روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلًا أنه كان مائة ألف ، وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من حراج البحرين ، قال : وهو أول خراج حمل إلى النبي ﷺ . وعند المصنف في المغازي من حديث عمرو بن عوف « أن النبي ﷺ صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ويث أبا عبيدة بن الجراح اليهم ، فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الأنصار بقدمه ، الحديث . فيستفاد منه تعيين الآتي بالمال ، لكن في الردة للواقدي أن رسول العلاء بن الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي ، فلهذا كان رفيق أبي عبيدة . وأما حديث جابر « أن النبي ﷺ قال له : لو قد جاء مال البحرين أعطيتك » وفيه « فلم يقدم مال البحرين حتى مات النبي ﷺ » ، الحديث ، فهو صحيح كما سيأتي عند المصنف ، وليس معارضا لما تقدم بل المراد أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها النبي ﷺ لأنه كان مال خراج أو جزية فكان يقدم من سنة إلى سنة . قوله ( فقال أثروه ) أي صبه . قوله ( وفاديت عقيلا ) أي ابن أبي طالب وكان أسرم مع عمه العباس في غزوة بدر ، وقوله ( غثا ) بمهملة ثم مثناة مفتوحة ، والضمير في ثوبه يعود على العباس . قوله ( يقله ) يضم أوله من الإقلال وهو الرفع والحل . قوله ( مر بعضهم ) يضم الميم وسكون الراء ، وفي رواية « أؤمر » بالهمز ، وقوله ( يرفعه ) بالجزم لأنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع أي فهو يرفعه . قوله ( على كاهله ) أي بين كتفيه . وقوله ( يتبعه ) يضم أوله من الإتياع ، و ( عجبا ) بالفتح . وقوله ( وثم منها درهم ) بفتح المثناة أي هناك . وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ وعدم التفاته إلى المال قل أو كثر ، وأن الإمام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الجهاد في باب فداء المشركين حيث ذكره المصنف فيه مختصرا إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ، ومحل ما إذا لم يمنع عما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بني المسجد لاجله ، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر ، ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من يمشط ، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخزن فيمنع الثاني دون الأول ، وبالله التوفيق

#### ٤٣ - باب من دعا لطعام في المسجد ، ومن أجاب منه

٤٢٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله سمع أنسا قال « وجدت النبي ﷺ في المسجد معه ناس ، فقلت : فقال لي : أرسلك أبو طاحه ؟ قلت : نعم . فقال : لطعام ؟ قلت : نعم . فقال لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم »

[ الحديث ٤٢٢ - أطرافه في : ٣٥٧٨ ، ٥٣٨١ ، ٥٤٥٠ ، ٦٦٨٨ ]

قوله ( باب من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب منه ) وفي رواية الكشميني « ومن أجاب إليه » . وأورد فيه حديث أنس مختصرا ، وأورد عليه أنه مناسب لاحد شقي الترجمة وهو الثاني ، ويجاب بأن قوله « في المسجد » متعلق بقوله « دعا » لا بقوله « طعام » ، فالمناسبة ظاهرة ، والغرض منه أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يمنع في المساجد . و « من » في قوله « منه » ابتدائية والضمير يعود على المسجد ، وعلى رواية الكشميني يعود على الطعام ، والكشميني « قال لمن معه » بدل لمن حوله . وفي الحديث جواز الدعاء إلى الطعام وإن لم يكن وليمة ، واستدعاء الكثير إلى الطعام القليل ، وأن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره فلا بأس

باحضاره معه . وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف تاماً في علامات النبوة

#### ٤٤ - باب القضاء واللّعان في المسجد بين الرجال والنساء

٤٢٣ - **حدثنا يحيى** قال أخبرنا عبدُ الرزاق قال أخبرنا ابنُ جُرَيج قال أخبرني ابنُ شهاب عن سهل بن سعد « أن رجلاً قال : يا رسولَ الله أرايت رجلاً وجدَّ مع امرأته رجلاً أيقظله ؟ فقلنا في المسجد وأنا شاهدٌ »

[ الحديث ٤٢٣ - أطرافه في : ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٦ ، ٥٢٥٩ ، ٥٢٠٨ ، ٥٣٠٩ ، ٦٨٥٤ ، ٧١٦٥ ، ٧١٦٦ ، ٧٣٠٤ ]

**قوله** ( باب القضاء واللّعان في المسجد ) هو من عطف الخاص على العام . وسقط قوله « بين الرجال والنساء » من رواية المستمل . **قوله** ( حدثنا يحيى ) زاد الكشميني « ابن موسى » ، وكذا نسبه ابن السكن ، وأخطأ من قال هو ابن جعفر ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بحديث سهل بن سعد المذكور وتسمية من أجهم فيه في كتاب اللّعان إن شاء الله تعالى . ويأتى ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى

#### ٤٥ - باب إذا دخل بيتاً يصلي حيث شاء ، أو حيث أُمِر ، ولا يتجسس

٤٢٤ - **حدثنا عبدُ الله بن مسleme** قال حدثنا إبراهيم بنُ سعد عن ابنِ شهاب عن محمود بنِ الزبيع عن عتبان بن مالك « أن النبي ﷺ أتاه في منزله فقال : أين تُنمُّب أن أصلي لك من بيتك ؟ قال : فأشرتُ له إلى مكان ، فكبرَ النبي ﷺ وصَفَفْنَا خَلْفَهُ ، فصلَّى ركعتين »

[ الحديث ٤٢٤ - أطرافه في : ٤٢٥ ، ٦٦٧ ، ٦٨٦ ، ٨٢٨ ، ٨٤٠ ، ١١٨٦ ، ٤٠٠٩ ، ٤٠١٠ ، ٥٤٠١ ، ٦٤٢٣ ، ٦٩٣٨ ]

**قوله** ( باب إذا دخل بيتاً ) أى لغيره ( يصلي حيث شاء أو حيث أُمِر ) قيل مراده الاستئذان ، لكن حذف أداته ، أى هل يتوقف على إذن صاحب المنزل أو يكفيه الإذن العام في الدخول ؟ فأو على هذا ليست للشك . وقوله ( ولا يتجسس ) ضبطناه بالجيم ، وقيل إنه روى بالحاء المهملة ، وهو متعلق بالشق الثاني . قال الملب : دل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول لاستئذانه ﷺ صاحب المنزل أين يصلي ؟ وقال المازري : معنى قوله « حيث شاء » أى من الموضع الذي أذن له فيه . وقال ابن المنير : إنما أراد البخاري أن المسألة موضع نظر ، فهل يصلي من دعى حيث شاء لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان ، فإينا جلس أو صلى تناوله الإذن ؟ أو يحتاج إلى أن يستأذن في تعيين مكان صلاته لأن النبي ﷺ فعل ذلك ؟ الظاهر الأول . وإنما استأذن النبي ﷺ لأنه دعى للصلاة ليتبرك صاحب البيت بمكان صلاته فسأله ليصلي في البقعة التي يحب تخصيصها بذلك . وأما من صلى لنفسه فهو على عموم الإذن . قلت : إلا أن يخص صاحب المنزل ذلك العموم فيختص . والله أعلم . **قوله** ( عن ابن شهاب ) صرح أبو داود الطيالسي في مسنده بإسناد إبراهيم بن سعد له من ابن شهاب . **قوله** ( عن محمود بن الزبيع ) وللصنف في « باب النوافل جماعة » ، كما سيأتى من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود » . **قوله** ( عن عتبان ) زاد يعقوب المذكور في روايته قصة محمود في عقله المجنة كما تقدم من وجه آخر في كتاب العلم ،

وصرح يعقوب أيضاً بسامع محمود من عتبان . قوله ( أنه في منزله ) اختصره المصنف هنا وساقه من رواية يعقوب المذكور تماماً كما أورده من طريق عقيل في الباب الآتي . قوله ( أن أصلي من بيتك ) كذا للاكثر ، وكذا في رواية يعقوب والمستمل هنا ، أن أصلي لك ، وللكشميني ، في بيتك . وسياق الكلام على الحديث في الباب الذي بعده

#### ٤٦ - باب المساجد في البيوت . وصلى البراء بن عازب في مسجده في داره جماعة

٤٢٥ - حدثنا سفيان بن عفيير قال حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ من شهد بدرًا من الأنصار أنه أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله قد أنكرت بصري وأنا أصلي لقومي ، فإذا كانت الأمطار سال الوادي الذي بيني وبينهم لم أستطع أن آتي مسجدهم فأصلي بهم . ووردت يا رسول الله أنك تأتيني فتصلي في بيتي فأخذته مصلي . قال فقال له رسول الله ﷺ : سأفعل إن شاء الله . قال عتبان : ففدا رسول الله ﷺ وأبو بكر حين ارتفع النهار فاستأذن رسول الله ﷺ فأذن له ، فلم يجلس حتى دخل البيت ثم قال : أين تمحيت أن أصلي من بيتك ؟ قال فأشرت له إلى ناحية من البيت ، فقام رسول الله ﷺ فكبّر ، فقمنا فصنعتنا فصلّى ركعتين ثم سلم ، قال : وحسبنا على خريزة صنعناها له ، قال فتاب في البيت رجال من أهل الدار ذوو خدد فاجتمعوا ، فقال قائل منهم : أين مالك بن الدخشين - أو ابن الدخشن - ؟ فقال بعضهم : ذاك منافق لا يحب الله ورسوله . فقال رسول الله ﷺ : لا تقل ذلك ، ألا تراه قد قال لا إله إلا الله يريد بذلك وجه الله ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : فأننا نرى وجهه ونصيحته إلى المنافقين . قال رسول الله ﷺ : فإن الله قد حرّم على النار من قال « لا إله إلا الله » يتنحى بذلك وجه الله . قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين بن محمد الأنصاري - وهو أحد بني سالم وهو من سرائهم - عن حديث محمود بن الربيع ، فصدقه بذلك

قوله ( باب المساجد ) أي اتخاذ المساجد ( في البيوت ) . قوله ( وصلى البراء بن عازب في مسجد في داره جماعة ) وللكشميني ، في جماعة ، وهذا الائر أورد ابن أبي شيبة معناه في قصة . قوله ( أن عتبان بن مالك ) أي الخزرجي السلمي من بني سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ، هو بكسر العين ويجوز ضمها . قوله ( أنه أتى ) في رواية ثابت عن أنس عن عتبان عند مسلم أنه بعث إلى النبي ﷺ يطلب منه ذلك ، فيحتمل أن يكون نسب لإتيان رسوله إلى نفسه مجازاً ، ويحتمل أن يكون أنه مرة وبعث إليه أخرى إما متقاضياً وإما مذكراً . وفي الطبراني من طريق أبي أويس عن ابن شهاب بسنده أنه « قال للنبي ﷺ يوم الجمعة : لو أتيتك يا رسول الله ، وفيه أنه أنه يوم السبت ، وظاهره أن مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً . قوله ( قد أنكرت بصري ) كذا ذكره جمهور أصحاب ابن شهاب كما للمصنف من طريق إبراهيم بن سعد ومعمّر ، ولمسلم من طريق يونس ، والطبراني من طريق

الزيدي والأوزاعي ، وله من طريق أبي أويس ، ولما ساء بصرى ، والاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن نمر ، وجعل بصرى يكل ، ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت ، « أصابني في بصرى بعض الشيء » وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك ، لكن أخرجه المصنف في باب الرخصة في المطر من طريق مالك عن ابن شهاب فقال فيه « إن عتبان كان يوم قومه وهو أعمى ، وأنه قال لرسول الله ﷺ : إنها تسكون الظلمة والسيل ، وأنا رجل ضير البصر ، الحديث . وقد قيل : إن رواية مالك هذه معارضة لغیره ، وليست عندي كذلك ، بل قول محمود « إن عتبان كان يوم قومه وهو أعمى ، أى حين لقيه محمود وسمع منه الحديث ، لآحين سؤاله للنبي ﷺ . ويبينه قوله في رواية يعقوب ، « نجثت إلى عتبان وهو شيخ أعمى يوم قومه . » وأما قوله « وأنا رجل ضير البصر ، أى أصابني فيه ضره كقوله « أنكرت بصرى . » ويؤيد هذا الخل قوله في رواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن سعد أيضا « لما أنكرت من بصرى ، وقوله في رواية مسلم « أصابني في بصرى بعض الشيء » ، فانه ظاهر في أنه لم يكمل عماء ، لكن رواية مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت بلفظ « انه عمى فأرسل ، وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن شهاب فقال : قوله « أنكرت بصرى ، هذا اللفظ يطلق على من في بصره سوء وإن كان يبصر بصرا ما ، وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئا انتهى . والاولى أن يقال : أطلق عليه عمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض ما كان يعهده في حال الصحة ، وبهذا تألف الروايات . والله أعلم . قوله ( أصلى لقوى ) أى لاجلهم ، والمراد أنه كان يؤمهم ، وصرح بذلك أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد ، قوله ( سال الوادى ) أى سال الماء في الوادى ، فهو من إطلاق المحل على الحال ، وللطبراني من طريق الزبيدي « وان الامطار حين تكون بمنعنى سيل الوادى » . قوله ( بينى وبينهم ) وفي رواية الاسماعيل « يسيل الوادى الذى بين مسكنى وبين مسجد قوى فيحول بينى وبين الصلاة معهم » . قوله ( فأصلى بهم ) بالنصب عطفا على « آق » . قوله ( وددت ) بكسر الدال الاولى أى تمنيت . وحكى الفزاز جواز فتح الدال في الماضى والواو في المصدر ، والمشهور في المصدر الضم وحكى فيه أيضا الفتح فهو مثلك . قوله ( فتصلى ) بسكون الياء ويجوز النصب لوقوع الفاء بعد التنى ، وكذا قوله ( فأتخذ ) بالرفع ويجوز النصب . قوله ( سأفعل إن شاء الله ) هو هنا للتعليل لا للحض التبرك ، كذا قيل ويجوز أن يكون للتبرك لاحتمال اطلاعه ﷺ بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع . قوله ( قال عتبان ) ظاهر هذا السياق أن الحديث من أوله إلى هنا من رواية محمود بن الربيع بغير واسطة ، ومن هنا إلى آخره من روايته عن عتبان صاحب القصة . وقد يقال : القدر الاول مرسل لأن محمودا يصغر عن حضور ذلك ، لكن وقع التصريح في أوله بالتحديث بين عتبان ومحمود من رواية الأوزاعي عن ابن شهاب عند أبي عوانة ، وكذا وقع تصريحه بالسماع عند المصنف من طريق معمر ومن طريق ابراهيم بن سعد كما ذكرناه في الباب الماضى ، فيحمل قوله « قال عتبان » على أن محمودا أعاد اسم شيخه اهتماما بذلك لطول الحديث . قوله ( ففدا على ) زاد الاسماعيل « بالقد » ، وللطبراني من طريق أبي أويس أن السؤال وقع يوم الجمعة ، والتوجه اليه وقع يوم السبت كما تقدم . قوله ( وأبو بكر ) لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره ، حتى ان في رواية الأوزاعي « فاستأذنا فأذنت لنا » ، لكن في رواية أبي أويس « ومعه أبو بكر وعمر » ، ولمسلم من طريق أنس عن عتبان « فأتاني ومن شاء الله من أصحابه ، وللطبراني من وجه آخر عن أنس « في نفر من أصحابه » ، فيحتمل الجمع بأن أبا بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه ثم عند الدخول

أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة فدخلوا معه . **قوله** ( فلم يجلس حين دخل ) ، والكشميني ، حتى دخل ، قال عياض : زعم بعضهم أنها غلط ، وليس كذلك ، بل المعنى فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادرا إلى ما جاء بسببه . وفي رواية يعقوب عند المصنف وكذا عند الطيالسي ، فلما دخل لم يجلس حتى قال ابن تيمب ، وكذا للاسماعيلي من وجه آخر ، وهي آيين في المراد ، لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته بخلاف ما وقع منه في بيت مليكة حيث جلس فأكل ثم صلى ، لأنه هناك دعى إلى الطعام فبدأ به ، وهنا دعى إلى الصلاة فبدأ بها . **قوله** ( أن أصلي من بيتك ) كذا للأكثر والجمهور من رواية الزهري ، ووقع عند الكشميني وحده ، وفي بيتك . **قوله** ( وحسناء ) أى منعاه من الرجوع . **قوله** ( خزيمة ) بخاء معجمة مفتوحة بعدها زاي مكسورة ثم ياء تحتانية ثم راء ثم هاء نوع من الأظعمة . قال ابن قتيبة : تصنع من لحم يقطع صغارا ثم يصب عليه ماء كثير فاذا نضج ذر عليه الدقيق ، وإن لم يكن فيه لحم فهو عصيدة . وكذا ذكر يعقوب نحوه وزاد من لحم بات ليلة ، قال : وقيل هي حساء من دقيق فيه دسم ، وحكى في الجمهرة نحوه ، وحكى الأزهرى عن أبي الهيثم أن الخزيمة من النخالة ، وكذا حكاه المصنف في كتاب الأظعمة عن النضر بن شميل ، قال عياض : المراد بالنخالة دقيق لم يغربل . قلت : ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية الأوزاعي عند مسلم « على جنبشة » بجم ومعجمتين ، قال أهل اللغة : هي أن تطحن الحنطة قليلا ثم يلتقى فيها شحم أو غيره . وفي المطالع : أنها رويت في الصحيحين بخاء وراءين مهملات . وحكى المصنف في الأظعمة عن النضر أيضا أنها - أى التى بمهملات - تصنع من اللبن . **قوله** ( فثاب في البيت رجال ) بمثابة وبعد الألف موحدة ، أى اجتمعوا بعد أن تفرقوا . قال الخليل : المثابة يجتمع الناس بعد افتراقهم ، ومنه قيل للبيت مثابة . وقال صاحب المحكم : يقال ثاب إذا رجع وثاب إذا أقبل . **قوله** ( من أهل الدار ) أى المحلة ، كقوله وخير دور الانصار دار بنى النجار ، أى محلهم ، والمراد أهلها . **قوله** ( فقال قائل منهم ) لم يسم هذا المبتدى . **قوله** ( مالك بن الدخيشن ) بضم الدال المهملة وفتح الحاء المعجمة وسكون الياء التحتانية بعدها شين معجمة مكسورة ثم نون . **قوله** ( أو ابن الدخشن ) بضم الدال والشين وسكون الحاء بينهما وحكى كسر أوله ، والشك فيه من الراوى هل هو مصغر أو مكبر . وفي رواية المستملى هنا في الثانية بالميم بدل النون ، وعند المصنف في المحاربين من رواية معمر « الدخشن » بالنون مكبرا من غير شك ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وله من طريق معمر بالشك ، ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أن الصواب « الدخشم » بالميم وهي رواية الطيالسي ، وكذا لمسلم من طريق ثابت عن أنس عن عتبان ، والطبراني من طريق النضر بن أنس عن أبيه . **قوله** ( فقال بعضهم ) قيل هو عتبان راوى الحديث ، قال ابن عبد البر في التمهيد : الرجل الذى سار النبي ﷺ في قتل رجل من المنافقين هو عتبان ، والمنافق المشار اليه هو مالك بن الدخشم . ثم ساق حديث عتبان المذكور في هذا الباب ، وليس فيه دليل على ما ادعاه من أن الذى سارته هو عتبان . وأغرب بعض المتأخرين فنقل عن ابن عبد البر أن الذى قال في هذا الحديث « ذلك منافق » هو عتبان أخذا من كلامه هذا ، وليس فيه تصريح بذلك ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف في شهود مالك بدرا وهو الذى أسر سهيل بن عمرو ، ثم ساق بإسناد حسن عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لمن تكلم فيه « أليس قد شهد بدرا » . قلت : وفي المغازي لابن إسحق أن النبي ﷺ بعث مالكا هذا ومعمر بن عدى فخرقا مسجد الضرار ، فدل على أنه يرى ما أنهم به من النفاق ، أو كان قد أقلع عن ذلك ، أو النفاق الذى اتهم به ليس نفاق الكفر إنما أنكر الصحابة عليه تودده للنافقين ،

ولعل له عذرا في ذلك كما وقع لحاطب . قوله ( ألا تراه قد قال لا إله إلا الله ) ولطيا لى « أما يقول ، ولمسلم « أليس يشهد ، وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا يجزم بذلك . ولولا ذلك لم يقولوا في جوابه « إنه ليقول ذلك وما هو في قلبه ، كما وقع عند مسلم من طريق أنس عن عتبان . قوله ( فانا نرى وجهه ) أى توجهه . قوله ( ونصيحته إلى المنافقين ) قال الكرمانى : يقال نصحت له لا إليه ثم قال : قد ضمن معنى الانتهاء ، كذا قال ، والظاهر أن قوله « إلى المنافقين » متعلق بقوله « وجهه » فهو الذى يتعدى بالى ، وأما متعلق نصيحته فمحذوف للعلم به . قوله ( قال ابن شهاب ) أى بالاسناد الماضى ، وهم من قال إنه معلق . قوله ( ثم سألت ) زاد الكشمهني « بعد ذلك » والحسين بمهملتين لجميعهم إلا للقبابى فضبطه بالضاد المعجمة وغلطوه . قوله ( من سرائهم ) بفتح المهملة أى خيارهم ، وهو جمع سرى ، قال أبو عبيد : هو المرتفع القدر من سرو الرجل يسرو إذا كان رفيع القدر ، وأصله من السراة وهو أرفع المواضع من ظهر الدابة ، وقيل هو رأسها . قوله ( فصدقه بذلك ) يحتمل أن يكون الحصين سمعه أيضا من عتبان ، ويحتمل أن يكون حمله عن صحابي آخر ، وليس للحصين ولا لعتبان في الصحيحين سوى هذا الحديث . وقد أخرجه البخارى في أكثر من عشرة مواضع مطولا ومختصرا ، وقد سمعه من عتبان أيضا أنس بن مالك كما أخرجه مسلم ، وسمعه أبو بكر بن أنس مع أبيه من عتبان أخرجه الطبرانى ، وسيأتى في « باب النوافل جماعة » أن أبا أيوب الانصارى سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عتبان فأنكره لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين ، وأحاديث الشفاعة دالة على أن بعضهم يعذب ، لكن للعلاء أجوبة عن ذلك : منها ما رواه مسلم عن ابن شهاب أنه قال عقب حديث الباب « ثم نزلت بعد ذلك فرائض وأمور نرى أن الأمر قد انتهى إليها ، فن استطاع أن لا يغتر فلا يغتر ، وفي كلامه نظر لأن الصلوات الخمس نزل فرضها قبل هذه الواقعة قطعا ، وظاهره يقتضى أن تاركها لا يعذب إذا كان موحدا . وقيل المراد أن من قالها غلظا لا يترك الفرائض لأن الإخلاص يحمل على أداء اللازم . وتعقب بمنع الملازمة . وقيل المراد تحريم التخليد أو تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة ، وقيل المراد تحريم دخول النار بشرط حصول قبول العمل الصالح والتجاوز عن السيئ والله أعلم . وفي هذا الحديث من الموائد : إمامة الأعمى ، وإخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى ، وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده ﷺ ، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ، واتخاذ موضع معين للصلاة . وأما النهى عن إبطان موضع معين من المسجد ففيه حديث رواه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا استلزم رياء ونحوه . وفيه تسوية الصفوف وأن عموم النهى عن امامة الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره ، وكذا من أذن له صاحب المنزل . وفيه التبرك بالمواضع التى صلى فيها النبي ﷺ أو وطنها ، ويستفاد منه أن من دعى من الصالحين ليتبرك به أنه يجب (١) إذا أمن الفتنة . ويحتمل أن يكون عتبان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع ، وفيه إجابة الفاضل دعوة المفضل ، والتبرك بالمشيئة ، والوفاء بالوعد ، واستصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعى لا يكره ذلك ، والاستئذان على الداعى في بيته وإن تقدم منه طلب الحضور ، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقفيته ولو أطلق عليه اسم المسجد ، وفيه اجتماع أهل

(١) هذا فيه نظر ، والصواب أن مثل هذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم لما جعل الله فيه من البركة ، وغيره لا يقاس عليه ، لما بينهما من الفرق العظيم ، ولأن فتح هذا الباب قد يقضى إلى الغلو والفرك كما قد وقع من بعض الناس . نأى الله العافية



المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به<sup>(١)</sup> والتنبية على من يظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يعد ذلك غيبة ، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجليل ، وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر ، وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد ، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد وترجم عليه البخاري غير ترجمة الباب والذي قبله الرخصة في الصلاة في الرجال عند الخطر وصلاة النوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وأن رد السلام على الإمام لا يجب ، وأن الإمام إذا زار قوما أمهم ، وشهود عتبان بدرا وأكل الخزيرة ، وأن العمل الذي يبتغي به وجه الله تعالى ينجي صاحبه إذا قبله الله تعالى ، وأن من نسب من يظهر الإسلام إلى الفحاش ونحوه بقربة تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بالتأويل

#### ٤٧ - باب التيمُّن في دخول المسجد وغيره

وكان ابن عمر يبدأ برجله اليميني ، فإذا خرج بدأ برجله اليسرى

٤٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الأشعث بن سليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة

قالت « كان النبي ﷺ يحب التيمُّن ما استطاع في شأنه كله : في طهوره ، وترجله وتعلفه »

**قوله** ( باب التيمن ) أى البداية باليمين ( في دخول المسجد وغيره ) بالخفص عطفًا على الدخول ، ويجوز أن يعطف على المسجد لكن الأول أفيد . **قوله** ( وكان ابن عمر ) أى في دخول المسجد ، ولم أره موصولا عنه ، لكن في المستدرك للحاكم من طريق معاوية بن قرة عن أنس أنه كان يقول « من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى ، والصحيح أن قول الصحابي « من السنة كذا » محمول على الرفع ، لكن لما لم يكن حديث أنس على شرط المصنف أشار اليه بأثر ابن عمر ، وعموم حديث عائشة يدل على البداية باليمين في الخروج من المسجد أيضا ، ويحتمل أن يقال : في قولها « ما استطاع » احتراز عما لا يستطاع فيه التيمن شرعا كدخول الخلاء والخروج من المسجد ، وكذا تعاطى الأشياء المستفجرة باليمين كالاستنجاء والتخط . وعلت عائشة رضي الله عنها حبه ﷺ لما ذكرت إما باخباره لها بذلك ، وإما بالقرائن . وقد تقدمت بقية مباحث حديثها هذا في « باب التيمن في الوضوء والغسل »

#### ٤٨ - باب هل تندس قبور مشركي الجاهلية ، ويتخذ مكانها مساجد ؟

قول النبي ﷺ « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ، وما يُكره من الصلاة في القبور ،

ورأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال : القبر القبر . ولم يأمره بالإعادة

٤٢٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى عن هشام قال : أخبرني أبي عن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة

(١) هنا غلط . والصواب منع ذلك كما تقدم في غير النبي صلى الله عليه وسلم سدا للذريعة المفضية الى الشرك \*

د كرتا كنيسة رأينها بالحدبة فيها تصاوير فذ كرتا للنبي ﷺ فقال « إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور » ، فأولئك يראوا الخلق عند الله يوم القيامة » [ الحديث ٢٧٧ أخرجه في : ٤٢٤ ، ١٢٤١ ، ٢٨٧٣ ]

٤٢٨ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال « قدم النبي ﷺ المدينة فنزل أعلى المدينة حتى يقال لهم بنو عمرو بن عوف ، فأقام النبي ﷺ فيهم أربع عشرة ليلة ، ثم أرسل إلى بني النجار فجاءوا مئة لدى السيوف ، كأني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه وملا بني النجار حوله ، حتى ألقى بيناهم أبي أيوب ، وكان يحب أن يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في سرايض الغنم ، وأنه أمر ببناء المسجد ، فأرسل إلى ملائمة من بني النجار فقال : يا بني النجار ثامنوني بحاطبكم هذا . قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله . فقال أنس : فكان فيه ما أقول لكم : قبور المشركين ، وفيه خرب ، وفيه نخل . فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت ، ثم مات حرب فسويت ، وبالنخل فقطع . فصنوا النخل قبلة المسجد وجعلوا عضادتيه الحجارة ، وجعلوا ينقلون الصخر وهم يز تجزون ، والنبي ﷺ معهم وهو يقول :

اللهم لا خير إلا خير الآخرة فاغفر للنصار والمهاجرة

**قوله** ( باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ) أى دون غيرها من قبور الانبياء وأتباعهم لما في ذلك من الإهانة لهم ، بخلاف المشركين فانهم لا حرمة لهم . وأما قوله « لقول النبي ﷺ الخ » فوجه التعليق أن الوعيد على ذلك يتناول من اتخذ قبورهم مساجد تعظيماً ومغالة كما صنع أهل الجاهلية وجرم ذلك إلى عبادتهم ، ويتناول من اتخذ أمكنة قبورهم مساجد بأن تنبش وترى عظامهم ، فهذا يختص بالانبياء ويلتحق بهم أتباعهم ، وأما الكفرة فانه لا حرج في نبش قبورهم ، إذ لا حرج في إهانتهم . ولا يلزم من اتخاذ المساجد في أمكنتها تعظيم ، فصرف بذلك أن لا تعارض بين فعله ﷺ في نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها وبين لعنه ﷺ من اتخذ قبور الانبياء مساجد لما تبين من الفرق ، والمتمن الذي أشار إليه وصله في باب الوفاة في أواخر المغازي من طريق هلال عن عروة عن عائشة بهذا اللفظ وفيه قصه ، ووصله في الجنائز من طريق أخرى عن هلال وزاد فيه « والنصارى » ، وذكره في عدة مواضع من طريق أخرى بالزيادة . **قوله** ( وما يكره من الصلاة في القبور ) يتناول ما إذا وقعت الصلاة على القبر أو إلى القبر أو بين القبرين . وفي ذلك حديث رواه مسلم من طريق أبي مرثد الغنوي مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها أو عليها » . قلت : وليس هو على شرط البخاري فأشار إليه في الترجمة ، وأورد معه أثر عمر الدال على أن النهي عن ذلك لا يقتضى فساد الصلاة ، والآثر المذكور عن عمر رويناه موصولاً في كتاب الصلاة لأبي نعيم شيخ البخاري ولفظه « بينما أنس يصلي إلى قبر ناداه عمر : القبر القبر ، فظن أنه يعني القبر ، فلما رأى أنه يعني القبر جاز القبر وصل ، وله طرق أخرى بينها في « تعليق التعليق » منها من طريق حميد عن أنس نحوه وزاد فيه « فقال بعض من يلين لما معنى القبر فتشجعت عنه ، وقوله « القبر القبر » بالنصب فهما على التحذير . **وقوله** ( ولم يأمره بالاعادة )

استنبطه من تمادى أنس على الصلاة ، ولو كان ذلك يقتضى فسادها لقطعها واستأنف : **قوله** ( حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة . **قوله** ( عن عائشة ) فى رواية الاسماعيلى من هذا الوجه ، أخبرتنى عائشة ، **قوله** ( أن أم حبيبة ) أى رملة بنت أبى سفيان الأموية ( وأم سلمة ) أى هند بنت أبى أمية المخزومية وهما من أزواج النبي ﷺ ، وكأنتا بمن هاجر إلى الحبشة كما سيأتى فى موضعه . **قوله** ( ذكرتا ) كذا لأكثر الرواة ، والمستمل والحموى ، ذكرنا ، بالتذكير وهو مشكل ، **قوله** ( رأينا ) أى هما ومن كان معها ، وللكشمينى والاصبلى رأتاها ، وسيأتى للمصنف قريباً فى باب الصلاة فى البيعة ، من طريق عبدة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية بكسر الراء وتخفيف الياء التحتانية ، وله فى الجناز من طريق مالك عن هشام نحوه ، وزاد فى أوله ، لما اشتكى النبي ﷺ ، ومن طريق هلال عن عروة بلفظ ، قال فى مرضه الذى مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب أنه ﷺ قال نحو ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه ، فلا تتخذوا القبور مساجد فأنى أنها كم عن ذلك ، انتهى . وفائدة التنصيص على زمن النبى الإشارة إلى أنه من الأمر المحكم الذى لم ينسخ لسكونه صدر فى آخر حياته ﷺ . **قوله** ( إن أولئك ) بكسر الكاف ويجوز فتحها . قوله ( فات ) عطف على قوله وكان ، وقوله ، بنوا ، جواب ، إذا . **قوله** ( وصوروا فيه تلك الصور ) والمستمل ، تلك الصور ، بالياء التحتانية بدل اللام ، وفى الكاف فيها وفى أولئك ما فى أولئك الماضية ، وإنما فعل ذلك أولئك ليتأنسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدوا كاجتهادهم ، ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فعبدها ، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك . وفى الحديث دليل على تحريم التصوير ، وحل بعضهم الوعيد على من كان فى ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان ، وأما الآن فلا . وقد أطنب ابن دقيق العيد فى رد ذلك كما سيأتى فى كتاب اللباس . وقال البيضاوى : لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيماً لشأنهم ويحملونها قبلة يتوجهون فى الصلاة نحوها واتخذوها أوثاناً لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك ، فأما من اتخذ مسجداً فى جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا التعظيم له ولا التوجه نحوه فلا يدخل فى ذلك الوعيد <sup>(١)</sup> وفى الحديث جواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب ، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به ، وذم فاعل المحرمات ، وأن الاعتبار فى الأحكام بالشرع لا بالعقل . وفيه كراهية الصلاة فى المقابر سواء كانت بمجنب القبر أو عليه أو إليه ، وسيأتى بيان ذلك قريباً ، ويأتى حديث أنس فى بناء المسجد مبسوطاً فى كتاب الهجرة ، وإسناده كلهم بصريون . وقوله فيه ، فأقام فيهم أربعاً وعشرين ، كذا للمستمل والحموى ، والباقيين ، أربع عشرة ، وهو الصواب من هذا الوجه ، وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى وفيه ، وقد اختلف فيه أهل السير ، كما سيأتى . وقوله ، وأرسل إلى بنى النجار ، هم أحوال عبد المطلب لأن أمه سلى منهم ، فأراد النبي ﷺ النزول عندهم لما تحول من قباء ، والنجار بطن من الخزرج واسمه تيم اللات بن ثعلبة . **قوله** ( متقلدين السيوف ) منصوب على الحال ، وفى رواية كريمة ، متقلدى السيوف ، بحذف النون ، والسيوف مجرورة بالاضافة . **قوله** ( وأبو بكر ردفه ) كأن النبي ﷺ أردفه تشریفاً له وتنويعاً بقدره ، والاف قد كان لأبى بكر ناقة هاجر عليها كما سيأتى بيانه فى الهجرة . وقوله ( وملاً بنى النجار حوله ) أى بجماعتهم ، وكانهم مشوا معه أدباً . وقوله ( حتى ألقى ) أى ألقى رحله ، والفناء الناحية المتسعة

(١) هذا غلط واضح ، والصواب تحريم ذلك وهو له تحت الأحاديث الناهية عن اتخاذ القبور مساجد . فأنته واحذر والله الموفق

أمام الدار . **قوله** ( وأنه أمر ) بالفتح على البناء للفاعل ، وقيل روى بالضم على البناء للمفعول . **قوله** ( ثامنوني ) بالمثلثة : اذكروا لي ثمنه لأذكر لكم الثمن الذي أختاره ، قال ذلك على سبيل المساومة ، فكأنه قال ساوموني في الثمن . **قوله** ( لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ) تقديره لا نطلب الثمن ، لكن الأمر فيه إلى الله ، أو «إلى» بمعنى من ، وكذا عند الاسماعيل « لا نطلب ثمنه إلا من الله ، وزاد ابن ماجه « أبدا » . وظاهر الحديث أنهم لم يأخذوا منه ثمنا . وغالف في ذلك أهل السير كما سيأتي . **قوله** ( فكان فيه ) أي في الحائط الذي بنى في مكانه للمسجد . **قوله** ( وفيه خرب ) قال ابن الجوزي : المعروف فيه فتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة جمع خربة ككلم وكلة . قلت : وكذا ضبط في سنن أبي داود ، وحكى الخطابي أيضا كسر أوله وفتح ثانيه جمع خربة كغيب وعنية ، وللكشميني « حرث » بفتح الحاء المهملة وسكون الراء بعدها مثلثة ، وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة ورواية حماد بن سلة عن أبي التياح بالمهملة والمثلثة ، فعلى هذا فرواية الكشميني وهم ، لأن البخاري إنما أخرجه من رواية عبد الوارث ، وذكر الخطابي فيه ضبطا آخر ، وفيه بحث سيأتي مع بقية ما فيه في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . **قوله** في آخره ( فاغفر للانصار ) كذا الأكثر ، والمستمل والجرى « فاغفر الانصار » . بحذف اللام ، ويوجه بأنه ضمن اغفر معنى استر ، وقد رواه أبو داود عن مسدد بلفظ « فانصر الانصار » . وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع ، وجواز نبش القبور الدارسة إذا لم تكن محترمة ، وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها وإخراج ما فيها ، وجواز بناء المساجد في أماكنها ، قيل وفيه جواز قطع الأشجار المثمرة للحاجة أخذنا من قوله « وأمر بالنخل فقطع » وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يشر إما بأن يكون ذكورا وإما أن يكون طرأ عليه ما قطع ثمرته . وسيأتي صفة هيئة بناء المسجد من حديث ابن عمر وغيره قريبا

#### ٤٩ - باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ

٤٢٩ - **حدثنا** سليمان بن حَرْبٍ قال حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي

مَرَابِضِ الْغَنَمِ » ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ يَقُولُ « كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ »

**قوله** ( باب الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ ) أي أما كنّها ، وهو بالموحدة والضاد المعجمة جمع مَرَبَضٍ بكسر الميم ، وحديث أنس طرف من الحديث الذي قبله ، لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته - أي حيث دخل وقتها - سواء كان في مَرَابِضِ الْغَنَمِ أو غيرها ، وبين هناك أن ذلك كان قبل أن يبنى المسجد ، ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة في غيره إلا لضرورة . قال ابن بطال : هذا الحديث حجة على الشافعي في قوله بنجاسة أحوال الغنم وأبعارها ، لأن مَرَابِضِ الْغَنَمِ لا تسلم من ذلك . وتعقب بأن الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب ، وإذا تعارض الأصل والغالب قدم الأصل . وقد تقدم مزيد بحث فيه في كتاب الطهارة في باب أحوال الإبل . ( تنبيه ) : القائل « ثم سمعته بعد يقول » هو شعبة يعني أنه سمع شيخه يزيد فيه التقيد المذكور بعد أن سمعه منه بدونه ، ومفهوم الزيادة أنه ﷺ لم يصل في مَرَابِضِ الْغَنَمِ بعد بناء المسجد ، لكن قد ثبت إذنه في ذلك كما تقدم في كتاب الطهارة

## ٥٠ - باب الصلاة في مواضع الإبل

٤٣٠ - **حديث** صدقة بن الفضل قال أخبرنا سليمان بن حيان قال حدثنا عبيد الله عن نافع قال : رأيت ابن عمر يصلي إلى بعيره وقال : رأيت النبي ﷺ يفعلُه [ الحديث ٤٣٠ - طرفه في : ٥٠٧ ]

**قوله** ( باب الصلاة في مواضع الإبل ) كأنه يشير إلى أن الأحاديث الواردة في التفرقة بين الإبل والغنم ليست على شرطه ، لكن لها طرق قوية : منها حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، وحديث البراء بن عازب عند أبي داود ، وحديث أبي هريرة عند الترمذي ، وحديث عبد الله بن مغفل عند النسائي ، وحديث سبرة بن معبد عند ابن ماجه ، وفي معظمها التعبير « بمعاطن الإبل » ، ووقع في حديث جابر بن سمرة والبراء « مبارك الإبل » ، ومثله في حديث سليك عند الطبراني ، وفي حديث سبرة وكذا في حديث أبي هريرة عند الترمذي « أعطان الإبل » ، وفي حديث أسيد بن حضير عند الطبراني « مناخ الإبل » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « مرابد الإبل » ، فعبر المصنف بالمواضع لأنها أشمل ، والمعاطن أخص من المواضع لأن المعاطن مواضع إقامتها عند الماء خاصة . وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من الأماكن التي تكون فيها الإبل ، وقيل هو مأواها مطلقا فصله صاحب المغني عن أحمد ، وقد نازع الإسماعيلي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بأنه لا يلزم من الصلاة إلى البعير وجعله سترة عدم كراهية الصلاة في مبركه ، وأجيب بأن مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كما في حديث عبد الله بن مغفل فأنها خلقت من الشياطين ، ونحوه في حديث البراء ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعا من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي ، وكذلك صلاة رآكها ، وقد ثبت أنه ﷺ كان يصلي النافلة وهو على بعيره كما سيأتي في أبواب الوتر ، وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمع لما طبعت عليه من النفار المفضي إلى تشويش قلب المصلي ، بخلاف الصلاة على المركوب منها أو إلى جهة واحد معقول ، وسيأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب سترة المصلي إن شاء الله تعالى . وقيل علة النهي في التفرقة بين الإبل والغنم بأن عادة أصحاب الإبل التغوط بقرها فتنجس أعطانها وعادة أصحاب الغنم تركه حكاها الطحار عن شريك واستبعده ، وغلط أيضا من قال إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأروائها لأن مرائب الغنم تشركها في ذلك ، وقال : إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها كما هو مذهب أصحابه . رتقب بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة فهو قياس فاسد الاعتبار ، وإذا ثبت الخبر بطلت معارضته بالقياس اتفاقا ، لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله « جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا » وبين أحاديث الباب بجعلها على كراهة التنزيه وهذا أولى . والله أعلم . ( تكملة ) : وقع في مسند أحمد من حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ كان يصلي في مرائب الغنم ولا يصلي في مرائب الإبل والبقر ، وسنده ضعيف ، فلو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل ، بخلاف ما ذكره ابن المنذر أن البقر في ذلك كالغنم

٥١ - **باب** مَنْ صَلَّى وَقَدْ آمَهُ تَنَوَّرَ أَوْ نَارَ أَوْ شَيْءًا مِمَّا يُبَدُّ فَأَرَادَ بِهِ اللَّهَ

وقال الزهري : أخبرني أنس قال : قال النبي ﷺ « عُرِضَتْ عَلَى النَّارِ وَأَنَا أَصَلِّي

٤٣١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ « أَرَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنَارًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَفْطَحَ »

**قوله** (باب من صلى وقدمه تنور) بالنصب على الظرف، و(التنور) بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة ما توقد فيه النار للخبز وغيره وهو في الأكثر يكون حفيرة في الأرض، وربما كان على وجه الأرض، وهم من خصه بالأول. قيل هو معرب، وقيل هو عربي توافقت عليه الألسنة، وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماما به لأن عبدة النار من الجوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجر كالتنور، وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور وقال: هو بيت نار، أخرجه ابن أبي شيبة. وقوله (أوشى) من العام بعد الخاص، فتدخل فيه الشمس مثلا والأصنام والتماثيل، والمراد أن يكون ذلك بين المصلّي وبين القبلة. **قوله** (وقال الزهري) هو طرف من حديث طويل يأتي موصولا في «باب وقت الظهر»، وقد تقدم طرف منه في كتاب العلم وسيأتي باللفظ الذي ذكره هنا في كتاب التوحيد، وحديث ابن عباس يأتي الكلام عليه بتمامه في صلاة الكسوف، فقد ذكره بتمامه هناك بهذا الاستناد، وتقدم أيضا طرف منه في كتاب الإيمان، وقد نازعه الإسماعيلي في الترجمة فقال: ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه المصلّي إليها. وقال ابن التين: لا حاجة فيه على الترجمة لأنه لم يفعل ذلك مختارا، وإنما عرض عليه ذلك للمعنى الذي أراد الله من تنبيه العباد. وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه، لأنه ﷺ لا يقر على باطل، فدل على أن مثله جائز. وتفرقة الإسماعيلي بين القصد وعدمه وإن كانت ظاهرة لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلّي وبين قبلته في الجملة. وأحسن من هذا عندى أن يقال: لم يفصح المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقى ذلك بينه وبين قبلته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه وبين من لا يقدر على ذلك فلا يكره في حق الثاني، وهو المطابق لحديث الباب، ويكره في حق الأول كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التماثيل، وكما روى ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه كره الصلاة إلى التنور أو إلى بيت نار، ونازعه أيضا من المتأخرين القاضي السروجي في شرح الهداية فقال: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة لأنه ﷺ قال «أريت النار»، ولا يلزم أن تكون أمامه متوجها إليها، بل يجوز أن تكون عن يمينه أو عن يساره أو غير ذلك. قال: ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة انتهى. وكان البخاري رحمه الله كشف بهذا الاعتراض فمجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس، ففيه «عرضت على النار وأنا أصلي»، وأما كونه رآها أمامه فسياق حديث ابن عباس يقتضيه، ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف «يا رسول الله رأيناك تناولت شيئا في مقامك ثم رأيناك تكلمت»، أي تأخرت إلى خلف، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أرى النار. وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولا «لقد عرضت على الجنة والنار آتفا في عرض هذا الحائط وأنا أصلي»، وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من المصلّي والبعيد

## ٥٢ - باب كراهية الصلاة في المقابر

٤٣٢ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال: أخبرني نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال

« اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً »

[ الحديث ٤٣٢ - طرته في : ١١٨٧ ]

**قوله** ( باب كراهية الصلاة في المقابر ) استنبط من قوله في الحديث ، ولا تتخذوها قبوراً ، أن القبور ليست بمحل للعبادة فتكون الصلاة فيها مكرومة ، وكأنه أشار إلى أن ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك ليس على شرطه ، وهو حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في وصله وإرساله ، وحكم مع ذلك بصحته الحاكم وابن حبان . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . **قوله** ( من صلاتكم ) قال القرطبي ، ومن ، للتبويض ، والمراد التوافق بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعاً ، وإذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته ، قلت : وليس فيه ما ينفي الاحتمال . رقد حكى عياض عن بعضهم أن معناه : اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم ليقضى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن . وهذا وإن كان محتملاً لكن الأول هو الأرجح . وقد بالغ الشيخ يحيى الدين فقال : لا يجوز حمله على الفريضة ، وقد نازع الاسماعيل المصنف أيضاً في هذه الترجمة فقال : الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر . قلت : قد ورد بلفظ « المقابر » كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » ، وقال ابن التين : تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر ، وتأوله جماعة على أنه إنما فيه النذب إلى الصلاة في البيوت إذ الموتى لا يصلون ، كأنه قال : لا تكونوا كالموتى الذين لا يصلون في بيوتهم ، وهي القبور . قال : فاما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك . قلت : إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم ، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا ، فقد قدمنا وجه استنباطه . وقال في النهاية تبعاً للمطالع : إن تأويل البخاري مرجوح ، والأولى قول من قال : معناه إن الميت لا يصل في قبره . وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع الصلاة ، وكذا قال البخاري في شرح السنة والخطابي ، وقال أيضاً : يحتمل أن المراد لا تجعلوا بيوتكم وطناً للنوم فقط لا تصلون فيها فإن النوم أخو الموت والميت لا يصل . وقال التوربشقي : حاصل ما يحتمله أربعة معان ، فذكر الثلاثة الماضية ورابعها : يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم « مثل البيت الذي يذكر الله فيه والبيت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت » . قال الخطابي : وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء ، فقد دفن رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته ، قلت : ما ادعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ولا سيما أن جعل النهي حكماً منفصلاً عن الأمر . وما استدلل به على رده تعقبه الكرماني فقال : لعل ذلك من خصائصه . وقد روى أن الانبياء يدفنون حيث يموتون . قلت : هذا الحديث رواه ابن ماجه مع حديث ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً « ما قبض نبي إلا دفن حيث يقبض » ، وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، وله طريق أخرى مرسل ذكرها البهقي في الدلائل ، وروى الترمذي في الشمائل والنسائي في الكبرى من طريق سالم بن عبيد الأنجمي الصحابي عن أبي بكر الصديق أنه قيل له « فأين يدفن رسول الله ﷺ ؟ » قال : في المكان الذي قبض الله فيه روحه ، فانه لم يقبض روحه إلا في مكان طيب ، إسناده صحيح لكنه موقوف .. والذي قبله أصرح في المقصود . وإذا حمل دفته في بيته على الاختصاص لم يبعد نهى غيره عن ذلك ، بل هو متجه ، لأن استمرار الدفن في

البيوت ربما صيرها مقابر فتصير الصلاة فيها مكروهة ، ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله « لا تجعلوا بيوتكم مقابر » فإن ظاهره يقتضى النهى عن الدفن فى البيوت مطلقا . والله أعلم

### ٥٣ - باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب

وَيَذْكُرُ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ بِخُسْفٍ بَابِلَ

٤٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْذِينَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ »

[ الحديث ٤٣٣ - أطرافه فى : ٣٣٨٠ ، ٣٣٨١ ، ٤٤١٩ ، ٤٤٢٠ ، ٤٧٠٢ ]

قَوْلُهُ ( باب الصلاة فى مواضع الخسف والعذاب ) أى ما حكمها ؟ وذكر العذاب بعد الخسف من العام بعد الخاص لأن الخسف من جملة العذاب . قَوْلُهُ ( ويذكر أن عليا ) هذا الآخر رواه ابن أبى شيبة من طريق عبد الله بن أبى المحلى وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام قال د كنى مع على فررنا على الخسف الذى ببابل ، فلم يصل حتى أجازه ، أى تعداه . ومن طريق أخرى عن على قال « ما كنت لأصلى فى أرض خسف الله بها ثلاث مرار ، والظاهر أن قوله « ثلاث مرار » ليس متعلقا بالخسف لأنه ليس فيها إلا خسف واحد ، وإنما أراد أن عليا قال ذلك ثلاثا ، ورواه أبو داود مرفوعا من وجه آخر عن على ولفظه « نهانى حبيبى ﷺ أن أصلى فى أرض بابل فانها ملعونة » فى إسناده ضعف ، واللائق بتعليق المصنف ما تقدم ، والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله تعالى فى قوله ﴿ فَأَنى اللَّهُ بَنِيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ الآية ، ذكر أهل التفسير والأخبار أن المراد بذلك أن النمرود ابن كنعان بنى ببابل بنيانا عظيما يقال إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع ، خسف الله بهم ، قال الخطابى : لا أعلم أحدا من العلماء حرم الصلاة فى أرض بابل ، فإن كان حديث على ثابتا فلعله نهاه أن يتخذها وطنًا لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها ، يعنى أطلق الملزوم وأراد اللازم . قال : فيحتمل أن النهى خاص بعلى لإنذاره لما لقي من الفتنه بالعراق . قلت : وسياق قصة على الأولى يبعد هذا التأويل . والله أعلم . قَوْلُهُ ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبى أويس ابن أخى مالك . قَوْلُهُ ( لا تدخلوا ) كان هذا النهى لما مروا مع النبى ﷺ بالحجر ديار ثمود فى حال توجههم إلى تبوك ، وقد صرح المصنف فى أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك . قَوْلُهُ ( هؤلاء المعذنين ) بفتح الذال المعجمة . وله فى أحاديث الأنبياء « لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم » . قَوْلُهُ ( إلا أن تكونوا باكين ) ليس المراد الاقتصار فى ذلك على ابتداء الدخول ، بل دائما عند كل جزء من الدخول ، وأما الاستقرار فالأكيفية المذكورة مغالوبة فيه بالأولوية ، وسياق أنه ﷺ لم ينزل فيه البتة . قال ابن بطال : هذا يدل على إباحة الصلاة هناك ، لأن الصلاة موضع بكاء وتضرع ، كأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لآخر على . قلت : والحديث مطابق له من جهة أن كلا منهما فيه ترك النزول كما وقع عند المصنف فى المغازى فى آخر الحديث « ثم قنع ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادى » فدل على أنه لم ينزل ولم يصل هناك كما صنع على فى خسف بابل . وروى



الحاكم في «الإكليل»، عن أبي سعيد الخدري قال «رأيت رجلاً جاء بخاتم وجدته بالحجر في بيوت المعذنين فأعرض عنه النبي ﷺ واستتر بيده أن ينظر إليه وقال: ألقاه، لكن إسناده ضعيف، وسيأتي نفيه ﷺ أن يستقى من مياههم في كتاب أحاديث الانبياء إن شاء الله تعالى. قوله (لا يصيبكم) بالرفع على أن «لا» نافية والمعنى لئلا يصيبكم. ويجوز الجزم على أنها ناهية وهو أوجه، وهو نهى بمعنى الخبر. وللصنف في أحاديث الانبياء «أن يصيبكم» أي خشية أن يصيبكم، ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعث على التفكير والاعتبار، فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على أولئك بالكفر وإصمالمهم مع تمكنهم لهم في الأرض وإصمالمهم مدة طويلة ثم إيقاع نعمته بهم وشدة عذابه، وهو سبحانه مقلب القلوب فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك. والتفكير أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر وإصمالمهم لإعمال عقولهم فيما يوجب الإيمان به والطاعة له، فمن مر عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم فقد شابههم في الإهمال، ودل على قسوة قلبه وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم فيصيبه ما أصابهم، وبهذا يتدفع اعتراض من قال: كيف يصيب هذاب الظالمين من ليس بظالم؟ لأنه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً فيعذب بظلمه. وفي الحديث الحديث الحث على المراقبة، والزجر عن السكنى في ديار المعذنين، والإسراع عند المرور بها، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى ﴿وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾

#### ٥٤ - باب الصلاة في البيعة

وقال عمر رضي الله عنه: إنا لا ندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصُورُ

وكان ابن عباس يَصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل

٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ دَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَةُ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ

قوله (باب الصلاة في البيعة) بكسر الموحدة بعدها مشاة تحتانية: معبد للنصارى. قال صاحب المحكم، البيعة صومعة الراهب. وقيل كنيسة النصارى والثاني هو المصتمد. ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك. قوله (وقال عمر: إنا لا ندخل كنائسكم) وفي رواية الاصيل «كنائسهم». قوله (من أجل التماثيل) هو جمع تماثيل بمثناة ثم مثناة بينهما ميم، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم. قوله (التي فيها) الضمير يعود على الكنيسة، والصور بالجر على أنها بدل من التماثيل أو بيان لها، أو بالنصب على الاختصاص، أو بالرفع أي أن التماثيل مصورة والضمير على هذا للتماثيل، وفي رواية الاصيل «والصور» بزيادة الواو العاطفة. وهذا الاثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً وكان من عظامهم وقال: أحب أن تحببني وتكرمني. فقال له عمر: إنا لا ندخل

كنائسكم من أجل الصور التي فيها ، يعنى التماثيل . وتبين بهذا أن روايتي النصب والجر أوجه من غيرهما ، والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين سماء مسلمة بن عبد الله الجهنى عن عمه أبي مسجعة بن ربيع عن عمر في قصة طويلة أخرجهما . قوله ( وكان ابن عباس ) وصله البخوى في « الجمديات » وزاد فيه « فان كان فيها تماثيل خرج فصل في المطر » وقد تقدم في « باب من صلى وقدامه تنور » أن لا معارضة بين هذين البابين ، وإن الكراهة في حال الاختيار ، قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن سلام كما صرح به ابن السكن في روايته . وعبد الله هو ابن سليمان ، وقد تقدم الكلام على المتن قبل خمسة أبواب ، ومطابقته للترجمة من قوله « بنوا على قبره مسجدا » فان فيه اشارة إلى نهى المسلم عن أن يصلى في الكنيسة فيتخذها بصلاته مسجدا . والله أعلم

٥٥ - **باب \* ٤٣٥ ، ٤٣٦ -** **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس قالوا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه ، فاذا اغتم بها كشفها عن وجهه فقال - وهو كذلك - « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا

[ الحديث ٤٣٥ - أطرافه في : ١٣٣٠ ، ١٣٩٠ ، ٣٤٥٣ ، ٤٤٤١ ، ٤٤٤٣ ، ٥٨١٥ ]

[ الحديث ٤٣٦ - أطرافه في : ٣٤٥٤ ، ٤٤٤٤ ، ٥٨١٦ ]

٤٣٧ - **حدثنا عبد الله بن مسلمة** عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »

**قوله (باب) كذا في أكثر الروايات** بغير ترجمة ، وسقط من بعض الروايات ، وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب ، فله تعلق بالباب الذي قبله ، والجامع بينهما الزجر عن اتخاذ القبور مساجد ، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا . **قوله ( لما نزل )** كذا لا يذر بفثحتين والفاعل محذوف أى الموت ، ولغيره بضم النون وكسر الزاي ، وطفق أى جمل . والخميصة كساء له أعلام كما تقدم . **قوله ( فقال وهو كذلك )** أى في تلك الحال ، ويحتمل أن يكون ذلك في الوقت الذى ذكرت فيه أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التى رأتاها بأرض الحبشة ، وكأنه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض يخاف أن يعظم قبره كما فعل من مضى فلحن اليهود والنصارى لإشارة إلى ذم من يفعل فعلهم ، وقوله ( اتخذوا ) جملة مستأنفة على سبيل البيان لموجب اللعن ، كأنه قيل ما سبب لعنهم ؟ فاجيب بقوله « اتخذوا » . وقوله ( يحذر ما صنعوا ) جملة أخرى مستأنفة من كلام الراوى ، كأنه سئل عن حكمة ذكر ذلك في ذلك الوقت فأجيب بذلك . وقد استشكل ذكر النصارى فيه لأن اليهود لهم أنبياء بخلاف النصارى فليس بين عيسى وبين نبيينا ﷺ نبي غيره وليس له قبر ، والجواب أنه كان فيهم أنبياء أيضا لكنهم غير مرسلين كالحوار بين ورميم في قول ، أو الجمع في قوله « أنبيائهم » ، بازاء المجموع من اليهود والنصارى ، والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكتفى بذكر الانبياء ، ويؤيده قوله في رواية مسلم من طريق جندب « كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد » ولهذا لما أفرد النصارى في الحديث الذى قبله قال « إذا مات فيهم الرجل الصالح »

ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال « قبور أنبيائهم » ، أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداء أو اتباعاً ،  
فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت ، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظمهم اليهود

### ٥٦ - باب قول النبي ﷺ « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَمَهْجُوراً »

٤٣٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ قَالَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ حَدَّثَنَا سَيَّارٌ - هُوَ أَبُو الْحَكَمِ - قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ  
الْقَيْسِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أُعْطِيتُ خَمْساً لَمْ يُعْطَ لِي أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي : نُصِرْتُ  
بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِداً وَمَهْجُوراً ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ ،  
وَأُحِلَّتْ لِي الْفَنَاءُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَيُبْعَثُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً ، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةُ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض ) تقدم الكلام على حديث جابر في أوائل كتاب التيمم ، وأخرجه  
هناك عن محمد بن سنان أيضاً وسعيد بن النضر لكنه ساقه هناك على لفظ سعيد وهنا على لفظ ابن سنان وليس  
بينهما تفاوت من حيث المعنى لافي السند ولا في المتن ، وإيراده له هنا يحتمل أن يكون أراد أن الكراهة في  
الأبواب المتقدمة ليست للتحريم لعموم قوله « جعلت لي الأرض مسجداً ، أي كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً  
للسجود ، أو يصلح أن يبنى فيه مكان للصلاة ، ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم ، وعموم حديث  
جابر مخصوص بها ، والاول أولى (١) لأن الحديث سبق في مقام الامتنان فلا ينبغي تخصيصه ، ولا يرد عليه أن  
الصلاة في الأرض المتنجسة لا تصح ، لأن التنجس وصف طارىء ، والاعتبار بما قبل ذلك

### ٥٧ - باب يوم المرأة في المسجد

٤٣٩ - **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ  
سَوْدَاءَ لِحَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ فَأَعْتَقَهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ . قَالَتْ : خَرَجَتْ صَدِيقَةً لَهَا عَلَيْهَا وَشَاحٌّ أَحْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ . قَالَتْ :  
فَوَضَعَتْهُ - أَوْ وَقَعَتْ مِنْهَا - فَرَّتْ بِهِ حُدَيَّةٌ وَهُوَ مُلَقَّبٌ ، فَحَسِبْتُهُ لَهَا فُحْطَفَتْهُ . قَالَتْ : فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ . قَالَ  
فَاتَّهَمُونِي بِهِ . قَالَتْ فَطَفِقُوا يُنَدِّشُونَ حَتَّى فُتِّشُوا قُبُلَهَا . قَالَتْ : وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّةُ فَأَلْقَتْهُ ،  
قَالَتْ : فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ ، قَالَتْ فَقُلْتُ : هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ ، وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ وَهُوَ ذَا هُو . قَالَتْ لَجَأْتُ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَسْلَمْتُ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَكَانَ لَهَا خِيَالٌ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ حِفْشٌ ، قَالَتْ فَكَانَتْ تَأْتِينِي فَتَحَدِّثُ  
عِنْدِي . قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ عِنْدِي مَجْلِساً إِلَّا قَالَتْ :

وَيَوْمَ الْوِشَاحِ مِنْ تَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلَدَةِ الْكُفْرِ الْأَحْنَانِي

(١) في كون الأول أولى نظر . والأمح الثاني . وعليه تكون المقبرة ونحوها مما صح النهي عن الصلاة فيه مخصوصة من عموم  
حديث جابر المذكور . والله أعلم

قالت عائشة : قلت لما شأ نك لا تقعدين معي مقعداً إلا قلت هذا ؟ قالت لقد فُتني بهذا الحديث [ الحديث ٤٣٩ - طرفه في : ٢٨٣٥ ]

**قوله** ( باب نوم المرأة في المسجد ) أي وإقامتها فيه . **قوله** ( أن وليدة ) أي أمة ، وهي في الأصل المولودة ساعة تولد قاله ابن سيده ، ثم أطلق على الأمة وإن كانت كبيرة . **قوله** ( قالت فخرجت ) القائلة ذلك هي الوليدة المذكورة ، وقد روت عنها عائشة هذه القصة ، والبيت الذي أنشدته ، ولم يذكرها أحد من صنف في رواية البخاري ولا وقعت على اسمها ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم ولا على اسم الصبية صاحبة الوشاح . والوشاح بكسر الواو ويجوز ضمها ويجوز إبدالها ألفاً : خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما وتوشح به المرأة ، وقيل ينسج من أديم عريضا ويرصع باللؤلؤ وتشده المرأة بين عاتقها وكشعها . وعن الفارسي : لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع . انتهى . وقولها في الحديث « من سيور » يدل على أنه كان من جلد ، وقولها بعد « لحسبته لحاً » لا ينبغي كونه مرصعاً لأن بياض اللؤلؤ على حرمة الجلد يصير كاللحم السمين . **قوله** ( فوضعت أو وقع منها ) شك من الراوي ، وقد رواه ثابت في الدلائل من طريق أبي معاوية عن هشام فزاد فيه أن الصبية كانت عروساً فدخلت إلى مغسلها فوضعت الوشاح . **قوله** ( حدياة ) بضم الحاء وفتح الدال المهملة وتشديد الياء التعتانية تصغير حداة بالهمز بوزن غنية ، ويجوز فتح أوله . وهي الطائر المعروف المأذون في قتله في الحل والحرم ، والأصل في تصغيرها حدياة بسكون الياء وفتح الهمزة لكن سهلت الهمزة وأدغمت ثم أشبعت الفتحة فصارت ألفاً ، وتسمى أيضاً الحديء بضم أوله وتشديد الدال مقصور ، ويقال لها أيضاً الحدو بكسر أوله وفتح الدال الخفيفة وسكون الواو وجمعها حداء كالمفرد بلا هاء ، وربما قالوه بالمد . والله أعلم . **قوله** ( حتى فتشوا قبلها ) كأنه من كلام عائشة ، والا فقتضى السياق أن تقول « قبل » ، وكذا هو في رواية المصنف في أيام الجاهلية من رواية علي بن مسهر عن هشام ، فالظاهر أنه من كلام الوليدة أوردته بلفظ الغيبة التفاتاً أو تمجيداً ، وزاد فيه ثابت أيضاً « قالت : فدعوت الله أن يرثي لحاء الحديا وهم ينظرون » . **قوله** ( وهوذا هو ) يحتمل أن يكون « هو » الثاني خبراً بعد خبر أو مبتدأ وخبره محذوف أو يكون خبراً عن ذا والجمعوع خبراً عن الأول ويحتمل غير ذلك . ووقع في رواية أبي نعيم « وما هوذا » وفي رواية ابن خزيمة « وهوذا كما ترون » . **قوله** ( قالت ) أي عائشة ( لحاء ) أي المرأة . **قوله** ( فكانت ) أي المرأة ، وللكشميني « فكان » . والخباء بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد : الخيمة من وبر أو غيره ، وعن أبي عبيد لا يكون من شعر . والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها شين معجمة : البيت الصغير القريب السمك ، مأخوذ من الانحفاش وهو الانضمام ، وأصله الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها . **قوله** ( فتحدث ) بلفظ المضارع محذوف إحدى التامين . **قوله** ( تعاجيب ) أي أعاجيب واحداً أعجوبة ، ونقل ابن السكيت أن تعاجيب لا واحد له من لفظه . **قوله** ( ألا إنه ) بتخفيف اللام وكسر الهمزة ، وهذا البيت الذي أنشدته هذه المرأة عروضة من الضرب الأول من الطويل وأجزاؤه ثمانية ووزنه فعولن مفاعيلن أربع مرات ، لكن دخل البيت المذكور القبض وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه ، فإن أشبعت حركة الحاء من الوشاح صار سالمًا . أو قلت ويوم وشاح بالتنوين بعد حذف التعريف صار القبض في أول جزء من البيت وهو أخف من الأول ، واستعمال القبض في الجزء الثاني وكذا الحادس في أشعار العرب كثير جداً نادر في أشعار الولدين ، وهو

عند الخليل بن أحمد أصلح من الكف ، ولا يجوز عندهم الجمع بين الكف - وهو حذف السابغ الساكن - وبين القبض بل يشترط أن يتعاقبا . وإنما أوردت هذا القدر هنا لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور . وفي الحديث اباحة المبيت والمقيل في المسجد لمن لا مسكن له من المسلمين رجلا كان أو امرأة عند أمن الفتنة ، وإباحة استظلاله فيه بالحيمة ونحوها ، وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرأة فيه المحنة ، ولعله يتحول إلى ما هو خير له كما وقع لهذه المرأة . وفيه فضل الهجرة من دار الكفر ، وإجابة دعوة المظلوم ولو كان كافرا لأن في السياق أن إسلامها كلن بعد قدومها المدينة . والله أعلم

### ٥٨ - باب نوم الرجال في المسجد

وَقَالَ أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ : قَدِمَ رَمَطٌ مِنْ عُكَيْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا فِي الصُّنَّةِ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ : كَانَ أَصْحَابُ الصُّنَّةِ الْفُقَرَاءُ

٤٤٠ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع قال أخبرني عبد الله أنه كان ينام

وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ

[ الحديث ٤٤٠ - أطرافه في : ١١٢١ ، ١١٥٦ ، ٣٧٣٨ ، ٣٧٤٠ ، ٧٠١٥ ، ٧٠٢٨ ، ٧٠٣٠ ]

٤٤١ - **حديث** قتيبة بن سعيد قال حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعيد

قال : جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة فلم يجد عليا في البيت فقال : أين ابن عمك ؟ قالت : كان بيني وبينه شيء فضاغنبي فخرج فلم يقل عندي . فقال رسول الله ﷺ لإنسان : انظر أين هو ؟ فجاء فقال : يا رسول الله هو في المسجد راقدا . فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب ، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول : قم أبا تراب ، قم أبا تراب

[ الحديث ٤٤١ - أطرافه في : ٣٧٠٣ ، ٦٢٠٤ ، ٦٢٨٠ ]

**قوله** ( باب نوم الرجال في المسجد ) أى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور ، وروى عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة ، وعن ابن مسعود مطلقا ، وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكره وبين من لا مسكن له فيباح . **قوله** ( وقال أبو قلابة عن أنس ) هذا طرف من قصة العرينين ، وقد تقدم حديثهم في الطهارة . وهذا اللفظ أوردته في المحاربين موصولا من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة . **قوله** ( وقال عبد الرحمن بن أبي بكر ) هو أيضاً طرف من حديث طويل يأتي في علامات النبوة . والصفة موضع مظلل في المسجد النبوي كانت تأوى إليه المساكن ، وقد سبق البخاري إلى الاستدلال بذلك سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار رواه ابن أبي شيبة عنهما . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن عبيد الله ) هو العمري ، وحديث عبد الله بن عمر هذا مختصر أيضاً من حديث له طويل يأتي في باب فضل قيام الليل ، وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بلفظ « كنا ننام » . **قوله** ( أعزب ) بالمهمله والواو أى غير متزوج . والمشهور فيه عزب بفتح العين وكسر الواو ، والاول شذوذاً قليلة مع أن القزاز

أنكرما . وقوله ( لا أهمل له ) هو تفسير لقوله أعزب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم . وقوله ( في مسجد ) متعلق بقوله ينام . قوله ( عن أبي حازم ) هو سلة بن دينار والد عبد العزيز المذكور . قوله ( أين ابن عمك ) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب لأنه ابن عم أبيها لا ابن عمها ، وفيه إرشادها إلى أن مخاطبه بذلك لما فيه من الاستعطف بذكر القرابة ، وكأنه ﷺ فهم ما وقع بينهما فأراد استعطافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما . قوله ( فلم يقل عندي ) بفتح الياء التحتانية وكسر القاف ، من القيولة وهو نوم نصف النهار . قوله ( فقال لإنسان ) يظهر لي أنه سهل راوى الحديث لأنه لم يذكر أنه كان مع النبي ﷺ غيره . وللصنف في الأدب ، فقال النبي ﷺ لفاطمة أين ابن عمك ؟ قالت في المسجد ، وليس بينه وبين الذي هنا مخالفة لاحتمال أن يكون المراد من قوله ( انظر أين هو ) المكان المخصوص من المسجد . وعند الطبراني ، فأمر إنسانا معه فوجده مضطجعا في في الجدار . قوله ( هو راقد في المسجد ) فيه مراد الترجمة ، لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن لا مسكن له ، وكذا بقية أحاديث الباب ، إلا قصة على فانها تقتضى التعميم ، لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيولة النهار . وفي حديث سهل هذا من الفوائد أيضا جواز القائلة في المسجد ، ومما زح المفضب بما لا يفضب منه بل يحصل به تأنيسه ، وفيه التكنية بغير الولد وتكنية من له كنية ، والتلقيب بالكنية لمن لا يفضب ، وسيأتي في الأدب أنه كان يفرح إذا دعى بذلك . وفيه مداراة الصهر وتسكينه من غضبه ، ودخول الوالد بيت ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه ، وأنه لا بأس بابتداء المسكين في غير الصلاة . وسيأتي بقية ما يتعلق به في فضائل على إن شاء الله تعالى

٤٤٢ - حدثنا يوسف بن عيسى قال حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : رأيت

سبعين من أهل الصفة ما منهم رجل عليه رداء ، إما إزار وإما كساء قد ربطوا في أعناقهم ، فنها ما يبالغ نصف الساقين ، ومنها ما يبلغ الكعبين ، فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته

قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد بن فضيل بن غزوان ، وأبو حازم هو سلمان الأشجعي ، وهو أكبر من أبي حازم الذي قبله في السن واللقاء ، وإن كانا جميعا مدينين تابعين ثقتين . قوله ( لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ) يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين ، وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي ﷺ في غزوة بدر معونة ، وكانوا من أهل الصفة أيضا لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة ، وقد اعتنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلي والحاكم وأبو نعيم ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وفي بعض ماذكروه اعتراض ومناقشة ، لكن لا يسع هذا المختصر تفصيل ذلك . قوله ( رداء ) هو ما يستر أعلى البدن فقط . وقوله ( إما إزار ) أى فقط ( وإما كساء ) أى على الهيئة المشروحة في المتن . وقوله ( قد ربطوا ) أى الأكسية خذف المفعول للعلم به . وقوله ( فنها ) أى من الأكسية . قوله ( فيجمعه بيده ) أى الواحد منهم ، زاد الاسماعيلي أن ذلك في حال كونهم في الصلاة . وحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان . وقد تقدم نحو هذه الصفة في « باب إذا كان الثوب ضيقا »

## ٥٩ - باب الصلاة إذا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

وقال كعب بن مالك: كان النبي ﷺ إذا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بدأ بالمسجد فصلى فيه

٤٤٣ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِنَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :

أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ : أَرَأَاهُ قَالَ نُحَيْي - فَقَالَ : صَلِّ رَكَعَتَيْنِ . وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي

[ الحديث ٤٤٣ - أطرافه في : ١٨٠١ ، ٢٠٩٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٩٤ ، ٢٤٠٦ ، ٢٤٧٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٤ ، ٢٧١٨ ، ٢٨٦١ ، ٢٩٦٧ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٨٩ ، ٣٠٩٠ ، ٤٠٥٢ ، ٥٠٧٩ ، ٥٢٤٣ ، ٥٢٤٤ ، ٥٢٤٥ ، ٥٢٤٦ ، ٥٢٤٧ ، ٥٢٦٧ ، ٦٣٨٧ ]

قوله ( باب الصلاة إذا قدم من سفر ) أى فى المسجد . قوله ( وقال كعب ) هو طرف من حديثه الطويل فى قصة تخلفه وتوبته ، وسيأتى فى أواخر المغازى ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وذكر بعده حديث جابر ليجمع بين فعل النبي ﷺ وأمره فلا يظن أن ذلك من خصائصه . قوله ( قال مسعر أراه ) بالضم أى أظنه ، والضمير لمحارب . قوله ( وكان لى عليه دين ) كذا للأكثر ، وللحموى د وكان له ، أى لجابر د عليه ، أى على النبي ﷺ ، وفى قوله بعد ذلك ( فقضاني ) التفات . وهذا الدين هو ثمن حمل جابر . وسيأتى مطولا فى كتاب الشروط ، ونذكر هناك فوائده إن شاء الله تعالى . وقد أخرجه المصنف أيضا فى نحو من عشرين موضعا مطولا ومختصرا موصولا ومعلقا . ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الجبل كان عند قدومه من السفر كما سيأتى واضحاً . وغفل مغلطاً حيث قال : ليس فيه ما يوجب عليه . لأن لقائل أن يقول إن جابراً لم يقدم من سفر لأنه ليس فيه ما يشعر بذلك ، قال النووي : هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر ينوب بها صلاة القدوم ، لا أنها تحية المسجد التى أمر الداخل بها قبل أن يجلس ، لكن تحصل التحية بها . وتمسك بعض من منع الصلاة فى الأوقات المنهية ولو كانت ذات سبب بقوله دضى ، ولا حجة فيه لأنها واقعة عين

## ٦٠ - باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين

٤٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ

الزُّرْقَانِ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ »

[ الحديث ٤٤٤ - طرفه في : ١١٦٣ ]

قوله ( باب إذا دخل المسجد ) حذف الفاعل للعلم به ، وذكر فى رواية الاصيلى وكريمة كلفظ المتن . قوله ( عن أبي قتادة ) بفتحتين ، هكذا اتفق عليه الرواة عن مالك ، ورواه سهيل بن أبى صالح عن عامر بن عبد الله بن الزبير فقال د عن جابر ، بدل أبى قتادة ، وخطأه الترمذى والدارقطنى وغيرهما . قوله ( السلى ) بفتحتين لأنه من الانصار ، والإسناد كله مدنى كالذى بعده . قوله ( فليركع ) أى فليصل ، من إطلاق الجزم وإرادة السكل . قوله ( ركعتين ) هذا العدد لا مفهوم لاكثره باتفاق ، واختلف فى أقله ، والصحيح اعتباره فلا تأدى هذه السنة بأقل من ركعتين . واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر فى ذلك للندب ، ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب ، والذي صرح به

ابن حزم عنده ، ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ الذي رآه يتخطى ، اجلس فقد آذيت ، ولم يأمره بصلاة ، كذا استدلل به الطحاوى وغيره وفيه نظر . وقال الطحاوى أيضا : الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها ليس هذا الامر بداخل فيها . قلت : هما عمومان تعارضا ، الامر بالصلاة لكل داخل من غير تفصيل ، والنهى عن الصلاة فى اوقات مخصوصة ، فلا بد من تخصيص أحد العمومين ، فذهب جمع إلى تخصيص النهى وتعميم الامر - وهو الاصح عند الشافعية - وذهب جمع إلى عكسه وهو قول الحنفية والمالكية . قوله ( قبل أن يجلس ) صرح جماعة بأنه إذا خالف وجلس لا يشرع له التدارك ، وفيه نظر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ : أرعكت ركعتين ؟ قال لا . قال : قم فاركعهما ، ترجم عليه ابن حبان أن تحية المسجد لا تقوت بالجلوس . قلت : ومثله قصة سليك كما سيأتى فى الجمعة . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يقال وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز ، أو يقال وقتهما قبله أداء وبعده قضاء ، ويحتمل أن يحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل . ( فائدة ) : حديث أبى قتادة هذا ورد على سبب ، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالسا بين أصحابه يجلس معهم ، فقال له : ما منعك أن تركع ؟ قال : رأيتك جالسا والناس جلوس . قال : فإذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ، أخرجه مسلم . وعند ابن أبى شيبة من وجه آخر عن أبى قتادة « أعطوا المساجد ، حقها قيل له : وما حقها ؟ قال : ركعتين قبل أن تجلس »

### ٦١ - باب الحديث فى المسجد

٤٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « الملائكة تصلى على أحدكم ما دام فى مُصلَّاه الذى صلى فيه ما لم يحدث ، تقول : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه »

قوله ( باب الحديث فى المسجد ) قال المازرى : أشار البخارى الى الرد على من منع الحديث أن يدخل المسجد أو يجلس فيه وجعله كالجنب ، وهو مبنى على أن الحديث هنا الريح ونحوه ، وبذلك فسرهُ ابو هريرة كما تقدم فى الطهارة . وقد قيل المراد بالحديث هنا أعم من ذلك ، أى ما لم يحدث سوا . ويؤيده رواية مسلم « ما لم يحدث فيه ، ما لم يؤذ فيه ، وفى أخرى للبخارى « ما لم يؤذ فيه يحدث فيه » ، وسيأتى قريبا بناء على أن الثانية تفسير للاولى . قوله ( الملائكة تصلى ) وللكشميهنى « أن الملائكة تصلى ، بزيادة ان ، والمراد بالملائكة الحفظة أو السيارة أو أعم من ذلك ، قوله ( تقول الخ ) هو بيان لقوله تصلى . قوله ( ما دام فى مُصلَّاه ) مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك ، وسيأتى فى « باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة » بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقا سواء ثبت فى مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره ، ولفظه « ولا يزال فى صلاة ما انتظر الصلاة » ، فأنبت للنتظر حكم المصلى ، فيمكن أن يحمل قوله « فى مُصلَّاه » على المكان المدلل للصلاة ، لا الموضع الخاص بالسجود ، فلا يكون بين الحديثين تخالف . وقوله ( ما لم يحدث ) يدل على أن الحديث يبطل ذلك ولو استمر جانبا . وفيه دليل على أن الحديث فى المسجد أشد من



النخامة (١) لما تقدم من أن لها كفارة، ولم يذكر لهذا كفارة، بل عومل صاحبه بحرمان استغفار الملائكة، ودعاء الملائكة مرجو الإجابة لقوله تعالى (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) وسيأتي بقية فوائد هذا الحديث في باب من جلس ينتظر الصلاة، إن شاء الله تعالى

٦٢ - باب بُنيان المسجد . وقال أبو سعيد : كان سَقْفُ المسجدِ من جَرِيدِ السَّخْلِ

وأمرُ عمرُ ببناء المسجدِ وقال : أكنَّ الناسَ من الطَّارِ ، وإيَّاكَ أن تُتَحَمَّرَ أو تُصَفَّرَ فَتَقْنِ الناسَ

وقال أنسٌ يَبَاهونَ بها ثمَّ لا يعمرونها إلا قليلا . وقال ابنُ عباسٍ : لُتَزَخِرْفَنَهَا كما زَخَرَفَتِ اليهودُ والنَّصارى

قوله (باب بنيان المسجد) أى النبوى - قوله (وقال أبو سعيد) هو الخدرى ، والقدر المذكور هنا طرف من حديثه في ذكر ليلة القدر ، وقد وصله المؤلف في الاعتكاف وغيره من طريق أبي سلة عنه ، وسيأتي قريباً في أبواب صلاة الجماعة . قوله (وأمر عمر) هو طرف من قصة في ذكر تجديد المسجد النبوى . قوله (وقال أكن الناس) وقع في روايتنا أكن بضم الهزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة بلفظ الفعل المضارع من أكن الرباعي يقال : أكننت الشيء لكاننا أى صنته وسترته ، وحكى أبو زيد كننته من الثلاثى بمعنى أكننته ، وفرق الكسانى بينهما فقال كننته أى سترته وأكننته فى نفسى أى أسررتة ، ووقع فى رواية الأصملى « أكن » بفتح الهزة والنون فعل أمر من الإكنان أيضاً ويرجحه قوله قبله « وأمر عمر » وقوله بعده « وإياك » وتوجه الأولى بأنه خاطب القوم بما أراد ثم التفت إلى الصانع فقال له « وإياك » ، أو يحمل قوله وإياك على التجريد كأنه خاطب نفسه بذلك ، قال عياض : وفى رواية غير الأصملى والقابى - أى وأبى ذر - « كن الناس » بخذف الهزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضاً . وجوز ابن مالك ضم الكاف على أنه من كن فهو مكنون انتهى ، وهو متجه ، لكن الرواية لاتساعده . قوله (فتقن الناس) بفتح المثناة من قنن ، وضبطه ابن التين بالضم من أقنن ، وذكر أن الأصمى أنكره وأن أبا عبيدة أجازه فقال قنن وأقنن بمعنى ، قال ابن بطلان : كأن عمر فهم ذلك من رد الشارح الخبيصة إلى أبى جهم من أجل الأعلام التى فيها وقاله « إنها ألغيت عن صلاتى » . قلت : ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن ميمون عن عمر مرفوعاً « ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم » ، رجاله ثقات إلا شيخه جبارة بن المغلس ففيه مقال . قوله (وقال أنس : يتباهون بها) بفتح الهاء أى يتفاخرون ، وهذا التعليق روينا موصولاً فى مسند أبى يعلى وصحیح ابن خزيمة من طريق أبى قلابة أن أنساً قال « سمعته يقول : يأتى على أمتى زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعمرونها إلا قليلا » وأخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان مختصراً من طريق أخرى عن أبى قلابة عن أنس عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس فى المساجد » والطريق الأولى أليق بمراد البخارى . وعند أبى نعيم فى كتاب المساجد من الوجه الذى عند ابن خزيمة « يتباهون

(١) هذا فيه تفصيل : فإن قصد بالحدث المعصية أو البدعة فإقاله الشارح متوجه ، وإن أريد بالحدث الريح ونحوها مما ينتقض الطهارة سوى البول ونحوه فليس ماقاله الشارح واحداً ، والصواب إباحة ذلك أو كراهته من غير تحريم ، وإن فاتته به صلاة الملائكة . ويؤيد الثانى ما ذكره الشارح فى شرح الحديث ٤٧٧ قوله

بكثرة المساجد ، ( تنبيه ) : قوله ثم لا يعمرونها ، المراد به عمارتها بالصلاة وذكر الله ، وليس المراد به بنائها ، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده . **قوله** ( وقال ابن عباس : لتزخرقنها ) بفتح اللام وهي لام القسم وضم المثناة وفتح الزاي وسكون الحاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون وهي نون التأكيد ، والزخرقة الزينة ، وأصل الزخرف الذهب ثم استعمل في كل ما يتزين به . وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس هكذا موقوفا ، وقبله حديث مرفوع ولفظه : ما أمرت بتشديد المساجد ، وظن الطيبي في شرح المشكاة أنهما حديث واحد فشرحه على أن اللام في « لتزخرقنها » مكسورة وهي لام التعليل للنفي قبله والمعنى : ما أمرت بالتشديد لجعل ذريعة إلى الزخرقة ، قال : والنون فيه لمجرد التأكيد ، وفيه نوع توبيخ وتأنيب ثم قال : ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم . قلت : وهذا هو المعتمد والأول لم تثبت به الرواية أصلا فلا يفتقر به ، وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي ﷺ في الكتب المشهورة وغيرها ، وإنما لم يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصله وإرساله ، قال البغوي : التشديد رفع البناء وتطويله ، وإنما زخرقت اليهود والنصارى معا بها حين حرفوا كتبهم وبدلوها

٤٤٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** قال **حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد** قال **حدثني أبي عن صالح بن كيسان** قال **حدثنا نافع** أن **عبد الله** أخبره أن **المسجد** كان على عهد **رسول الله ﷺ** مبنيا باللبن وسقفه الجريد وعمده خشب النخل ، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا ، وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريد وأعاد عمده خشبا . ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ، وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة ، وجعل عمده من حجارة منقوشة ، وسقفه بالساج

**قوله** ( **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** ) زاد الاصيل ابن سعد . ورواية صالح بن كيسان عن نافع من رواية الاقران لانهما مدينان تفتان تابعيان من طبقة واحدة ، وعبد الله هو ابن عمر . **قوله** « باللبن » بفتح اللام وكسر الموحدة . **قوله** ( وعمده ) بفتح أوله وثانية ويجوز ضمهما ، وكذا قوله « خشب » . **قوله** ( وزاد فيه عمر وبناء على بنيانه ) أي بجنس الآلات المذكورة ولم يغير شيئا من هيئته إلا توسيعه . **قوله** ( ثم غيره عثمان ) ، أي من الوجهين : التوسيع ، وتغيير الآلات . **قوله** ( بالحجارة المنقوشة ) أي بدل اللبن ، وللمحوى والمستمل « بحجارة منقوشة » . **قوله** ( والقصة ) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة وهي الجص بلغة أهل الحجاز ، وقال الخطابي : تشبه الجص وليست به . **قوله** ( وسقفه ) بلفظ الماضي عطفا على جعل ، وإسكان القاف على عمده ، والساج نوع من الخشب معروف يؤتى به من الهند ، وقال ابن بطال وغيره : هذا يدل على أن السنة في بنية المسجد القصد وترك الغلو في تحصيله ، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه ، وإنما احتاج إلى تجديدده لأن جريد النخل كان قد نحر في أيامه ، ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر لحسنه بما لا يقتضى الزخرقة ، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه كما سيأتى بعد قليل . وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان ، وذلك في أواخر عصر الصحابة ، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفا من الفتنة ، وخصص في

ذلك بعضهم - وهو قول أبي حنيفة - إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للساجد ، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال . وقال ابن المنير : لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة . وتعقب بان المنع إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال ، وإن كان لحشية شغل بال المصل بالزخرفة فلا لبقاء العلة . وفي حديث أنس علم من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بما سيقع ، فوقع كما قال

### ٦٣ - باب التعاون في بناء المسجد

( ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجِدَ اللَّهِ شاهدينَ على أنفسهم بالكُفْرِ ، أولئك حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وفي النار هم خالدونَ . إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ ، فَكُنِيَ أولئك أن يكونوا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ) [التوبة ١٧ - ١٨]

٤٤٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا عبد العزيز بن مختار قال حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة قال لي ابن عباس ولا يهنيه علي : انطلقا إلى أبي سعيد فاستمعا من حديثه . فانطلقنا ، فاذا هو في حائط يُصلحُه ، فأخذ رداءه فاحتجب ، ثم أنشأ يحدِّثنا ، حتى أتى علي ذِكْرِ بناء المسجد فقال « كنّا نحملُ لَبْنَةَ لَبْنَةٍ وَعَمَّارٌ لَبْنَتَيْنِ لَبْنَتَيْنِ . فرآه النبي ﷺ ، فبُغِضَ الثَّرَابُ عَنْهُ وَيَقُولُ : وَيَحْ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُ إِلَى النَّارِ . قال يقول عَمَّارٌ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ »

[الحديث ٤٤٧ - طرّفه في : ٧٨١٧]

قوله ( باب التعاون في بناء المسجد ، ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله ) كذا في رواية أبي ذر . وزاد غيره قبل قوله ما كان و قول الله عز وجل ، وفي آخره د الى قوله المؤمنين ، وذكره لهذه الآية مصير منه إلى ترجيح أحد الاحتمالين من أحد الاحتمالين في الآية ، وذلك أن قوله تعالى ( مساجد الله ) يحتمل أن يراد بها مواضع السجود ، ويحتمل أن يراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة ، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعبارتها بانيانها ، ويحتمل أن يراد بها الإقامة لذكر الله فيها . قوله ( حدثنا مسدد ) هذا الإسناد كله بصرى ، لأن ابن عباس أقام على البصرة أميرا مدة ومعه مولاة عكرمة . قوله ( انطلقا إلى أبي سعيد ) أى الخدرى . قوله ( فاذا هو ) زاد المصنف في الجهاد « فأتيناه وهو وأخوه في حائط لهما » . قوله ( يصلحُه ) قال في الجهاد يسقيانه ، والحائط البستان ، وهذا الأخ زعم بعض الشراح أنه قتادة بن النعمان وهو أخو أبي سعيد لأمه ، ولا يصح أن يكون هو ، فإن علي بن عبد الله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي ومات قتادة بن النعمان قبل ذلك في أواخر خلافة عمر بن الخطاب ، وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا أخ من أبيه ولا من أمه إلا قتادة ، فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاة ولم أقف إلى الآن على اسمه . وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوى جميعه أحد ، لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالاختصاص أبي سعيد ، فيحتمل أن يكون علم أن عنده ما ليس عنده ، ويحتمل أن يكون لإرساله إليه لطلب علو الإسناد ، لأن أبا سعيد أقدم صحة وأكثر سماعا من النبي ﷺ من ابن عباس ، وفيه ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر

وتعاهد أحوال المعاش بانفسهم والاعتراف لاهل الفضل بفضلهم وإكرام طلبة العلم وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم ، **قوله** ( فأخذ رداءه فاحتج ) فيه التأهب لاقاء العلم وترك الحديث في حالة المهنة إعظاما للحديث . **قوله** ( حتى أتى على ذكر بناء المسجد ) أى النبوى ، وفي رواية كريمة « حتى إذا أتى » . **قوله** ( وعمار لبنتين ) زاد معمّر في جامعهم ، لبنة عنه ولبنة عن رسول الله ﷺ ، وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البر ، وتوفير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح ، وفضل بنيان المساجد . **قوله** ( فرآه النبي ﷺ فينفض ) فيه التعبير بصيغة المضارع في موضع الماضي مبالغة لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهد ، وفي رواية الكشميهني « لجعل ينفض » . **قوله** ( التراب عنه ) زاد في الجهاد ، عن رأسه ، وكذا لمسلم ، وفيه إكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول . **قوله** ( ويقول ) أى في تلك الحال ( ويح عمار ) هي كلمة رحمة ، وهي بفتح الحاء إذا أضيفت ، فإن لم تصف جاز الرفع والنصب مع التنوين فيهما . **قوله** ( يدعوم ) أعاد الضمير على غير مذكور والمراد قتلته كما ثبت من وجه آخر « قتلته الفئة الباغية يدعوم الخ » ، وسيأتى التنبيه عليه . فإن قيل كان قتله بصفين وهو مع على والذين قتلوه مع معاوية وكان معه جماعة من الصحابة فكيف يجوز عليهم الدعاء إلى النار ؟ فالجواب أنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة ، وهم مجتهدون لا لوم عليهم في اتباع ظنونهم ، فالمراد بالدعاء إلى الجنة الدعاء إلى سبيلها وهو طاعة الإمام ، وكذلك كان عمار يدعوم إلى طاعة على وهو الإمام الواجب الطاعة لإذ ذلك ، وكانوا هم يدعون إلى خلاف ذلك لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم . وقال ابن بطلان تبعا للهلبي : إنما يصح هذا في الخوارج الذين بعث اليهم على عمارا يدعوم إلى الجماعة ، ولا يصح في أحد من الصحابة : وتابعه على هذا الكلام جماعة من الشراح . وفيه نظر من أوجه : أحدها أن الخوارج إنما خرجوا على على بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك ، فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم ، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين وكان قتل عمار قبل ذلك قطعا ، فكيف يبعث اليهم على بعد موته . ثانيها أن الذين بعث اليهم على عمارا إنما هم أهل الكوفة بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها قبل وقعة الجمل ، وكان فيهم من الصحابة جماعة ممن كان مع معاوية وأفضل ، وسيأتى التصريح بذلك عند المصنف في كتاب الفتن ، فافهم منه المذهب وقع في مثله مع زيادة إطلاعه عليهم تسمية الخوارج وحاشاهم من ذلك . ثالثها أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة ، ويمكن حمله على أن المراد بالذين يدعونه إلى النار كفار قريش كما صرح به بعض الشراح ، لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنها قابلها على نسخة الفربري التي بخطه زيادة توضيح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته وهم أهل الشام ولفظه « ويح عمار قتلته الفئة الباغية يدعوم » الحديث ، وأعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحميدي في الجمع وقال : إن البخاري لم يذكرها أصلا ، وكذا قال أبو مسعود . قال الحميدي : ولعلها لم تقع للبخاري ، أو وقعت لحذفها عمدا . قال : وقد أخرجهما الإسماعيلي والبرقاني في هذا الحديث . قلت : ويظهر لي أن البخاري حذفها عمدا وذلك لتسكينة خفية ، وهي أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة ، والرواية التي بينت ذلك ليست على شرط البخاري ، وقد أخرجهما البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة وفيه فقال أبو سعيد « لحدثني أصحابي ولم أسمع من رسول الله ﷺ أنه قال : يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية » اهـ . وابن سمية هو عمار وسمية اسم أمه . وهذا الإسناد على شرط

مسلم ، وقد عين أبو سعيد من حديثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلبية عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال « حدثني من هو خير مني أبو قتادة » فذكره ، فاقصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دقة فهمه وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث . وفي هذا الحديث زيادة أيضا لم تقع في رواية البخاري ، وهي عند الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء وهي « فقال رسول الله ﷺ يا عمار ألا تحمل كما يحمل أصحابك ؟ قال : إني أريد من الله الأجر » وقد تقدمت زيادة معمر فيه أيضا . ( فائدة ) : روى حديث « تقتل عمارا الفئة الباغية ، جماعة من الصحابة : منهم قتادة بن النعمان كما تقدم ، وأم سلبية عند مسلم ، وأبو هريرة عند الترمذي ، وعبد الله بن عمرو بن العاص عند النسائي ، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسر وعمار نفسه ، وكلها عند الطبراني وغيره ، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة ، وفيه عن جماعة آخرين يطول عددهم ، وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفصيلة ظاهرة لعلى ولعمار ورد على النواصب الزاعمين أن عليا لم يكن مصيبا في حروبه . قوله في آخر الحديث ( يقول عمار أعوذ بالله من الفتن ) فيه دليل على استحباب الاستعاذة من الفتن ، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق ، لأنها قد تقضى إلى وقوع من لا يرى وقوعه . قال ابن بطال : وفيه رد للحديث الشائع : لا تستعينوا بالله من الفتن فإن فيها حصاد المنافقين . قلت : وقد سئل ابن وهب قديما عنه فقال : إنه باطل ، وسيأتي في كتاب الفتن ذكر كثير من أحكامها وما ينبغي من العمل عند وقوعها . أعاذنا الله تعالى عما ظهر منها وما بطن

### ٦٤ - باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد

٤٤٨ - **حدثنا** قتيبة قال **حدثنا** عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل قال « بعث رسول الله ﷺ إلى امرأة أن ترمي ألامك النجار بعمل لي أعواداً أجلسُ عليهن »

**قوله** ( باب الاستعانة بالنجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد ) الصناع بضم المهملة جمع صانع ، وذكره بعد النجار من العام بعد الخاص ، أو في الترجمة لف ونشر : فقوله في أعواد المنبر يتعلق بالنجار وقوله والمسجد يتعلق بالصناع ، أي والاستعانة بالصناع في المسجد أي في بناء المسجد . وحديث الباب من رواية سهل وجابر جميعا يتعلق بالنجار فقط ، ومنه تؤخذ مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع لعدم الفرق ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث طلق بن علي قال « بنيت المسجد مع رسول الله ﷺ فكان يقول : قربوا الطين من الطين ، فإنه أحسنكم له مسا واشدكم له سبكا » رواه أحمد . وفي لفظ له « فأخذت المسحاة فخلطت الطين فكأنه أعجبه فقال : دعوا الحنني والطين ، فإنه أضيظكم للطين » ورواه ابن حبان في صحيحه ولفظه « قلت يا رسول الله أأنقل كما ينقلون ؟ فقال : لا ولكن اخلط لهم الطين فانت أعلم به » . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) هو ابن أبي حازم . **قوله** ( إلى امرأة ) تقدم ذكرها في باب الصلاة على المنبر والسطوح ، والتنبيه على غلط من سماها علاثة ، وكذا التنبيه على اسم غلامها . وساق المتن هنا مختصرا ، وساقه بتمامه في البيوع بهذا الاسناد . وسنذكر فوائده في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى

٤٤٩ - **حدثنا** خلاّد قال **حدثنا** عبد الواحد بن أيمن عن أبيه عن جابر « أن امرأة قالت : يا رسول

الله ، ألا أجلُّ لك شيئاً تقدُّ عليه ؟ فإنَّ لي غلاماً نجاراً . قال : إن شئت . فعمِلتِ المنبرَ »

[ الحديث ٤٤٩ - أطرافه في : ٩١٨ ، ٢٠٩٥ ، ٣٥٨٤ ، ٣٥٨٥ ]

**قوله** ( حدثنا خلاد ) هو ابن يحيى ، وأمين بوزن أفعل وهو الحبشى مولى بنى مخزوم . **قوله** ( أن امرأة ) هي التي ذكرت في حديث سهل ، فإن قيل ظاهر سياق حديث جابر مخالف لسياق حديث سهل لأن في هذا أنها ابتدأت بالعرض ، وفي حديث سهل أنه ﷺ هو الذى أرسل إليها يطلب ذلك ، أجلب ابن بطال باحتمال أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك ، قلنا حصل لها القبول أمكن أن يطلى الغلام بعمله فأرسل يستنجزها إتمامه لعله بطيب نفسها بما بذلته . قال : ويمكن إرساله إليها ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الاعواد وأن يكون ذلك منبراً . قلت : قد أخرجه المصنف في علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ د ألا أجعل لك منبراً ، فلعل التعريف وقع بصفة المنبر مخصوصة . أو يحتمل أنه لما فوض إليها الأمر بقوله لها د إن شئت ، كان ذلك سبب البطء ، لا أن الغلام كان شرح وأبطأ ، ولا أنه جهل الصفة ، وهذا أوجه الأوجه في نظرى . **قوله** ( ألا أجعل لك ) أضافت الجعل إلى نفسها مجازاً . **قوله** ( فإن لي غلاماً نجاراً ) في رواية الكشميين د فاني لي غلام نجار ، وقد اختصر المؤلف هذا المتن أيضاً ، وبأقرب بتمامه في علامات النبوة . وفي الحديث قبول البدل إذا كان بغير سؤال ، واستنجاز الوعد من يعلم منه الإجابة ، والتقرب إلى أهل الفضل بعمل الخير ، وسيأتي بقية فوائد في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

## ٦٥ - باب من بنى مسجداً

٥٠ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن **بُكر**اً حدثه أن **عاصم بن عمرو بن**

قتادة حدثه أنه سمع **عبيد الله الخولاني** أنه سمع **عثمان بن عثمان** يقول - عند قول الناس فيه حين بنى مسجداً **الرسول ﷺ** - : إنكم أكثرتم ، وإنى سمعتُ النبي ﷺ يقول « من بنى مسجداً - قال **بُكر** : حيث أنه قال - يتنعى به وجه الله ، بنى الله له مثله في الجنة »

**قوله** ( باب من بنى مسجداً ) أى ماله من الفضل . **قوله** ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث ، وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعبيد الله هو ابن الأسود . وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق : بكير وعاصم وعبيد الله ، وثلاثة من أوله مصريون ، وثلاثة من آخره مديون ، وفي وسطه مدني سكن مصر وهو بكير ، فانقسم الاسناد إلى مصري ومدني . **قوله** ( عند قول الناس فيه ) وقع بيان ذلك عند مسلم حيث أخرجه من طريق محمود بن لبيد الانصاري - وهو من صفار الصحابة - قال د لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيئته ، أى في عهد النبي ﷺ . وظهر بهذا أن قوله في حديث الباب د حين بنى ، أى حين أراد أن يبنى . وقال البغوي في شرح السنة : لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا مجرد توسيعه انتهى . ولم يكن عثمان المسجد لإنشاء ، وإنما وسعه وشيده كما تقدم في باب بنیان المسجد ، فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كما يطلق في حق من أنشأ . أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على البعض . **قوله** ( مسجد الرسول ) كذا الأكثر ، وللحموي والكشميين د مسجد رسول الله ﷺ ، **قوله** ( إنكم أكثرتم ) حذف المفعول للعلم به ، والمراد الكلام بالإنكار

ونحوه . ( تنبيه ) : كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل في آخر سنة من خلافته . ففي كتاب السير عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب أخبرني مالك أن كعب الأحبار كان يقول عند بنيان عثمان المسجد : لوددت أن هذا المسجد لا ينجز ، فانه إذا فرغ من بنيانه قتل عثمان . قال مالك : فكان كذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه والثاني تاريخ انتهائه . قوله ( من بني مسجدا ) التذكير فيه للشيوع فيدخل فيه الكبير والصغير ، ووقع في رواية أنس عند الترمذي صغيرا أو كبيرا ، وزاد ابن أبي شيبة في حديث الباب من وجه آخر عن عثمان « ولو كفحص قطاة » وهذه الزيادة أيضا عند ابن حبان والبرار من حديث أبي ذر . وعند أبي مسلم الكجى من حديث ابن عباس ، وعند الطبراني في الأوسط من حديث أنس وابن عمر ، وعند أبي نعيم في الحلية من حديث أبي بكر الصديق ، ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ « كفحص قطاة » أو أصغر ، وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة لأن المكان الذي تفحص القطاة عنه لتضع فيه بيضها وترقد عليه لا يكفي مقداره للصلاة فيه . ويؤيده رواية جابر هذه . وقيل بل هو على ظاهره ، والمعنى أن يزيد في مسجد قلنا يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر ، أو يشترك جماعة في بناء مسجد فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر ، وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبادر إلى الذهن ، وهو المكان الذي يتخذ للصلاة فيه ، فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود وهو ما يوسع الجهة فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر ، لكن قوله « بني » يشعر بوجود بناء على الحقيقة . ويؤيده قوله في رواية أم حبيبة « من بني لله بيتا » أخرجه سمويه في فوائده بأسناد حسن ، وقوله في رواية عمر « من بني مسجدا » يذكر فيه اسم الله ، أخرجه ابن ماجه وابن حبان ، وأخرج النسائي نحوه من حديث عمرو بن عبسة ، فكل ذلك مشعر بأن المراد بالمسجد المكان المتخذ لموضع السجود فقط ، لكن لا يتمتع لإرادة الآخر مجازا ، إذ بناء كل شيء بحسبه ، وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحيطونها إلى جهة القبلة وهي في غاية الصغر ، وبعضها لا تكون أكثر من قدر موضع السجود . وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحوه حديث عثمان وزاد : قلت وهذه المساجد التي في الطرق ؟ قال نعم . وللطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة وإسنادها حسن . قوله ( قال بكير حسبته أنه ) أي شيخه عاصبا بالأسناد المذكور . قوله ( يبتنى به وجه الله ) أي يطلب به رضا الله ، والمعنى بذلك الإخلاص . وهذه الجملة لم يحزم بها بكير في الحديث ، ولم أرها إلا من طريقه هكذا ، وكأنها ليست في الحديث بلفظها ، فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليه لفظهم « من بني لله مسجدا » فكأن بكيرا نسبها فذكرها بالمعنى مترددا في اللفظ الذي ظنه ، فإن قوله « لله » بمعنى قوله يبتنى به وجه الله ، لا شترأ كما في المعنى المراد وهو الإخلاص . فائدة : قال ابن الجوزي من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيدا من الإخلاص . انتهى . ومن بناء بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد الخصوص لعدم الإخلاص وإن كان يؤجر في الجملة . وروى أصحاب السنن وابن خزيمة والحاكم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا « إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانعه المحتسب في صنعه ، والراي به ، والممد به » فقوله « المحتسب في صنعه » أي من يقصد بذلك اعانة المجاهد ، وهو أعم من أن يكون متطوعا بذلك أو بأجرة ، لكن الإخلاص لا يحصل إلا من المتطوع ، وهل يحصل الثواب المذكور لمن جعل بقعة من الأرض مسجدا بأن يكتب في تحويطها من غير بناء ، وكذا من عمد إلى بناء كان يملكه فوقه مسجدا ؟ إن وقفنا مع ظاهر اللفظ فلا ، وإن نظرنا إلى المعنى فنعلم وهو المتجه ، وكذا قوله « بني » حقيقة في المباشرة بشرطها ،

لكن الحق يقتضى دخول الأمر بذلك أيضاً ، وهو المنطبق على استدلال عثمان رضى الله عنه ، لأنه استدل بهذا الحديث على ما وقع منه ، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه . **قوله** ( بنى الله ) اسناد البناء إلى الله مجاز ، وإبراز الفاعل فيه لتمظيم ذكره جل اسمه ، أو لثلاث تنافر الضمائر ، أو بتوهم عوده على باني المسجد . **قوله** ( مثله ) صفة لمصدر محذوف أى بنى بناء مثله ، ولفظ « المثل » له استعمالان : أحدهما الأفراد مطلقاً كقوله تعالى ( فقالوا أتؤمن لبشرين مثلاً ) والآخر المطابقة كقوله تعالى ( أمم أمثالكم ) فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة ، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله « مثله » مع أن الحسننة بشرة أمثالها ، لاحتمال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله ، والاصل أن ثواب الحسننة الواحدة واحد بحكم العدل ، والزيادة عليه بحكم الفضل . وأما من أجاب باحتمال أن يكون **يُؤْتَى** قال ذلك قبل نزول قوله تعالى ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) ففيه بعد ، وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا يبنى الزيادة عليه . ومن الأجوبة المرضية أيضاً أن المثلية هنا بحسب الكمية ، والزيادة حاصلة بحسب الكيفية ، فكم من بيت خير من عشرة بل من مائة . أو أن المقصود من المثلية أن جزاء هذه الحسننة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك ، مع أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة ، إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها كما ثبت في الصحيح ، وقد روى أحمد من حديث وائلة بلفظ « بنى الله له في الجنة أفضل منه ، وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ « أوسع منه » وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه . وقال النووي : يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا . **قوله** ( في الجنة ) يتعلق ببنى ، أو هو حال من قوله « مثله » ، وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة ، إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه ، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول . والله أعلم

### ٦٦ - باب يأخذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ

٤٥١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال **حدثنا** سفيان قال : قلت لعمرؤ : أسمعْتَ جابر بن عبد الله يقول « مَرَّ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَامٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا » ؟

[ الحديث ٤٥١ - طرقاه في : ٧٠٧٤ ، ٧٠٧٤ ]

**قوله** ( باب يأخذ ) أى الشخص ( بنصول ) جمع نصل ، ويجمع أيضاً على نصال كما سيأتى في حديث الباب الذى بعده . ( والنبل ) بفتح النون وسكون الموحدة وبعدها لام : السهام العربية ، وهى مؤنثة ولا واحد لها من لفظها . وجواب الشرط فى قوله ( إذا مر ) محذوف ويفسر قوله ( يأخذ ) ، أو التقدير يستحب لمن معه نبل أنه يأخذ الخ . وسفيان المذكور فى الاسناد هو ابن عيينة ، وعمرؤ هو ابن دينار . ولم يذكر قتيبة فى هذا السياق جواب عمرؤ عن استفهام سفيان ، كذا فى أكثر الروايات ، وحكى عن رواية الاصيلي أنه ذكره فى آخره « فقال نعم » ، ولم أره فيها . وقد ذكره غير قتيبة أخرجه المصنف فى الفتن عن على بن عبد الله عن سفيان مثله وقال فى آخره « فقال نعم » ، ورواه مسلم من وجه آخر عن سفيان عن عمرو بن دينار ، ولكن سياق المصنف يفيد تحقق الاتصال فيه ، وقد أخرجه الشيخان من غير طريق سفيان أيضاً أخرجاه من طريق حماد بن زيد عن عمرو ولفظه « أن رجلاً مر فى المسجد بأسهم قد أبدى نصولها ، فأمر أن يأخذ بنصولها كي لا تتحدش مسلماً ، وليس فى سياق المصنف



دكي . وأفادت رواية سفيان معين الأمر المبهم في رواية حماد ، وأفادت رواية حماد بيان علة الأمر بذلك . ولمسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد ، ولم أقف على اسمه إلى الآن (قائدة) : قال ابن بطال : حديث جابر لا يظهر فيه الإسناد لأن سفيان لم يقل إن عمرا قال له نعم . قال : ولكن ذكره البخاري في غير كتاب الصلاة وزاد في آخره « فقال نعم » فبان بقوله نعم إسناد الحديث . قلت : هذا مبنى على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ « نعم » ، إذا قال له القاري مثلا : أحدثك فلان ؟ والمذهب الراجح الذي عليه أكثر المحققين - ومنهم البخاري - أن ذلك لا يشترط ، بل يكفي بسكوت الشيخ إذا كان متيقظا ، وعلى هذا فالإسناد في حديث جابر ظاهر والله أعلم . وفي الحديث إشارة إلى تعظيم قليل الدم وكثيره ، وتأكيده حرمة المسلم ، وجواز إدخال السلاح المسجد . وفي الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد قال « نهى رسول الله ﷺ عن قلب السلاح في المسجد ، والمعنى فيه ما تقدم

### ٦٧ - باب المرور في المسجد

٤٥٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** أبو بردة بن عبد الله قال سمعت أبا بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال « مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بَنَزَلَ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا لَا يَمْعُرْ بِكُفِّهِ مَسْلًا »

[ الحديث ٤٥٢ - طرفه في : ٧٠٧٥ ]

**قوله** ( باب المرور في المسجد ) أي جوازه ، وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الأولوية ، فإن قيل : ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور ، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنصال ، مع أن كلا من الحديثين يدل على كل من الترتين ؟ أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن ، فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع ، بخلاف حديث أبي موسى فإن فيه لفظ 'المرور مقصودا' حيث جعل شرطاً ورتب عليه الحكم ، وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه وإلا فقد رواه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « إذا مر أحدكم » الحديث . وعبد الواحد المذكور في الإسناد هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله اسمه بريد ، وشيخه هو جده أبو بردة بن أبي موسى الأشعري ، وقد أخرجه المصنف في الفتن من طريق أبي أسامة عن بريد نحوه ، وكذا أخرجه مسلم من طريقه . **قوله** ( أو أسواقنا ) هو تنويع من الشارع وليس شكا من الراوي ، والباء في قوله « بنزل » للمصاحبة . **قوله** ( على نصالها ) ضمن الأخذ معنى الاستملاء للبالغة ، أو « على » بمعنى الباء كما تقدم في طريق حماد عن عمرو ، وسيأتي من طريق ثابت عن أبي بردة . **قوله** ( لا يمعر ) أي لا يجرح ، وهو مجزوم نظرا إلى أنه جواب الأمر ، ويجوز الرفع . **قوله** ( بكفه ) متعلق بقوله « فليأخذ » ، وكذا رواية الأصملي « لا يمعر مسلًا بكفه » ، ليس قوله بكفه متعلقا بيمعر ، والتقدير : فليأخذ بكفه على نصالها لا يمعر مسلًا . ويؤيده رواية أبي أسامة « فليمسك على نصالها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين » لفظ مسلم ، وله من طريق ثابت عن أبي بردة « فليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها ، ثم ليأخذ بنصالها »

## ٦٨ - باب الشعر في المسجد

٤٥٣ - **حدثنا أبو البان الحكم بن نافع** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة : أنشدك الله هل سمعت النبي ﷺ يقول « يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أئذه بروح القدس » قال أبو هريرة : نعم [ الحديث ٤٥٣ - طراه في : ٢٢١٢ ، ٦١٥٢ ]

**قوله** ( باب الشعر في المسجد ) أى ما حكمه ؟ **قوله** ( عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة ) كذا رواه شعيب ، وتابعه إسحق بن راشد عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال : عن سعيد بن المسيب ، بدل أبي سلمة ، أخرجه المؤلف في بدء الخلق ، وتابعه معمر عند مسلم وإبراهيم بن سعد وإسماعيل بن أمية عند النسائي ، وهذا من الاختلاف الذي لا يضر ، لأن الزهري من أصحاب الحديث . فالراجح أنه عندهما معا فكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وهذا من جنس الأحاديث التي يتعقبها الدارقطني على الشيخين لكنه لم يذكره فليستدرك عليه . وفي الاسناد نظر من وجه آخر ، وهو على شرط التبع أيضا ، وذلك أن لفظ رواية سعيد بن المسيب « مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال : كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك . ثم التفت إلى أبي هريرة فقال : أنشدك الله » الحديث . ورواية سعيد لهذه القصة عندهم مرسل ، لأنه لم يدرك زمن المرور ، ولكن يحمل على أن سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو من حسان ، أو وقع لحسان استشهاد أبي هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد ، ويقويه سياق حديث الباب فإن فيه أن أبا سلمة سمع حسان يستشهد أبا هريرة ، وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضا فإنه أصغر من سعيد ، فدل على تعدد الاستشهاد ، ويجوز أن يكون الثفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاد به إنما وقع متأخرا لأن « ثم » لاتدل على الفورية ، والأصل عدم التعدد ، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور ثم سمع بعد ذلك استشهاد حسان لأبي هريرة وهو المقصود لأنه المرفوع ، وهو موصل بلا تردد . والله أعلم . **قوله** ( يستشهد ) أى يطلب الشهادة ، والمراد الإخبار بالحكم الشرعي وأطلق عليه الشهادة مبالغة في تقوية الخبر . **قوله** ( أنشدك ) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة أى سألتك الله ، والشند بفتح النون وسكون المعجمة التذكر . **قوله** ( أجب عن رسول الله ) في رواية سعيد « أجب عني » فيحتمل أن يكون الذي هنا بالمعنى . **قوله** ( أئذه ) أى قوه ، وروح القدس المراد به هنا جبريل ، بدليل حديث البراء عند المصنف أيضا بلفظ « وجبريل معك » ، والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله ﷺ وأصحابه ، وفي الترمذي من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ ينصب لحسان منبرا في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار ، وذكر المزي في « الأطراف » أن البخاري أخرجه تعليقا نحوه وأتم منه ، لكنني لم أره فيه ، قال ابن بطلال : ليس في حديث الباب أن حسان أنشد شعرا في المسجد بحضرة النبي ﷺ ، لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن قوله ﷺ لحسان « أجب عني » كان في المسجد ، وأنه أنشد فيه ما أجاب به المشركين . وقال غيره : يحتمل أن البخاري أراد أن الشعر المشتغل على الحق حق ، بدليل دعاء النبي ﷺ لحسان على شعره ، وإذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام الحق ، ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من الكلام الخفيف

واللفظ الساقط . قلت : والاول أليق بتصرف البخارى ، وبذلك جزم المازرى وقال : إنما اختصر البخارى القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع آخر . انتهى . وأما ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والترمذى وحسنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المساجد ، وإسناده صحيح إلى عمرو - فن يصح نسخته يصححه - وفي المعنى عدة أحاديث لكن في أسانيدھا مقال ، فالجرح يثبتها وبين حديث الباب أن يحمل النهى على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين ، والمأذون فيه ما سلم من ذلك . وقيل : المنهى عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يتشاغل به من فيه . وأبعد أبو عبد الملك البونى فأعمل أحاديث النهى وادعى النسخ في حديث الإذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين عنه ، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى فيما سأتى من دخول أصحاب الحراب المسجد وكذا دخول المشرك

### ٦٩ - باب أصحاب الحراب في المسجد

٤٥٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « رأيت رسول الله ﷺ يوماً على باب حُجرتي والحبشة يلعبون في المسجد ورسول الله ﷺ يستترني بردائه أنظر إلى لعبهم »

[ الحديث ٤٥٤ - أطرافه في : ٤٥٥ ، ٩٥٠ ، ٩٨٨ ، ٢٩٠٦ ، ٣٥٢٩ ، ٢٩٣١ ، ٥١٩٠ ، ٥٢٣٦ ]

٤٥٥ - زاد إبراهيم بن المذني : **حدثنا** ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « رأيت النبي ﷺ والحبشة يلعبون بحرابهم »

**قوله** ( باب أصحاب الحراب في المسجد ) الحراب بكسر المهملة جمع حربة ، والمراد جواز دخولهم فيه ونصال حراهم مشهورة ، وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النهى عن المرور في المسجد بالنصل غير مضمود ، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة وهى صورة اللعب بالحراب سهل ، بخلاف مجرد المرور فإنه قد يقع بغتة فلا يتحفظ منه . **قوله** في الإسناد ( عن صالح ) هو ابن كيسان . **قوله** ( لقد رأيت رسول الله ﷺ يوماً في باب حُجرتي والحبشة يلعبون في المسجد ) فيه جواز ذلك في المسجد ، وحكى ابن التين عن أبي الحسن اللخمى أن اللعب بالحراب في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة : أما القرآن فقوله تعالى ﴿ في بيوت أذن الله أن ترفع ﴾ وأما السنة لحديث « جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم » . وتعقب بأن الحديث ضعيف ، وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ، ولا عرف التاريخ فيثبت النسخ . وحكى بعض المالكية عن مالك أن لعبهم كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ، وهذا لا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث ، وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعبهم في المسجد فقال له النبي ﷺ « دعهم » . واللعب بالحراب ليس لعباً مجرداً بل فيه تدريب الشجعان على مواقع الحروب والاستعداد للعدو . وقال المهلب : المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين ، فما كان من الأعمال يجمع منفعة الدين وأهله جاز فيه . وفي الحديث جواز النظر إلى اللهو المباح ، وفيه حسن خلقه ﷺ مع أهله ، وكرم معاشرته ، وفضل عائشة وعظيم محلها عنده . وسيأتى بقية الكلام على فوائده في كتاب العيدين إن شاء الله تعالى .

**قوله** (في باب حجرى) عند الاصيل وكريمة على باب حجرى . **قوله** (يسترنى بردائه) يدل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، ويدل على جواز نظر المرأة إلى الرجل . وأجاب بعض من منع بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة ، وفيه نظر لما ذكرنا . وادعى بعضهم النسخ بحديث «أفعمياوان أنتما» ؟ وهو حديث مختلف في صحته ، وسيأتى للسألة مزيد بسط في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** (وزاد إبراهيم بن المنذر) يريد أن إبراهيم رواه من رواية يونس - وهو ابن يزيد - عن ابن شهاب كرواية صالح ، لكن عين أن لمهم كان بحراهم وهو المطابق للترجمة ، وفي ذلك إشارة إلى أن البخارى يقصد بالترجمة أصل الحديث لا خصوص السياق الذى يورده ، ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم بن المنذر موصولة ، نعم وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرح عن ابن وهب ، ووصلها الإمامعيل أيضا من طريق عثمان بن عمر عن يونس وفيه الزيادة

### ٧٠ - باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد

٤٥٦ - **حدثنا** على بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة قالت «أتتها بريرة تسألها في كتابتها، فقالت: إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لى. وقال أهلها: إن شئت أعطيتها ما بقى». وقال سفيان مرة «إن شئت أعطيتها ويكون الولاء لنا. فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك قال: ابتاعها فأعتقها، فإن الولاء لمن أعتق». ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر «وقال سفيان مرة» فصعد رسول الله ﷺ على المنبر فقال: ما بال أقوام يشترطون شروطا ليس في كتاب الله؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له، وإن اشترط مائة مرة». قال على قال يحيى وعبد الوهاب عن يحيى عن عمرة . . وقال جعفر بن عون عن يحيى قال: سمعت عمرة قالت: سمعت عائشة . . رواه مالك عن يحيى عن عمرة أن بريرة . . ولم يذكر صعيد المنبر

[الحديث ٤٥٦ - أطرافه في: ١٤٩٣، ٢١٥٥، ٢١٦٨، ٢٥٣٦، ٢٥٦٠، ٢٥٦١، ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، ٢٥٦٥، ٢٥٦٨، ٢٧٩٧،

٢٧٧٦، ٢٧٧٩، ٢٧٨٥، ٢٧٩٧، ٢٨٢٤، ٥٤٣٠، ٦٧١٧، ٦٧٥١، ٦٧٥٤، ٦٧٥٨، ٦٧٦٠]

**قوله** (باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد) مطابقة هذه الترجمة لحديث الباب من قوله «ما بال أقوام يشترطون»، فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة، وقد اشتملت على بيع وشراء وعتق وولاء. ووهم بعض من تكلم على هذا الكتاب فقال: ليس فيه أن البيع والشراء وقعا في المسجد، فلنا منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك وليس كما ظن، للفرق بين جريان ذكر الشيء والإخبار عن حكمه فإن ذلك حق وخير، وبين مباشرة العقد فإن ذلك يفضى إلى اللغو المنهى عنه، قال المازرى: واختلفوا في جواز ذلك في المسجد مع اتفاقهم على صحة العقد لو وقع. ووقع لابن المنير في تراجمه وهم آخر، فانه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال، وشرح بتكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد، وإنما الذى فى النسخ كلها فى ترجمة البيع والشراء حديث عائشة، وأما حديث أبي هريرة المذكور فسيأتى بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى، وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع، أو تصفح ورقة فانقلبت ثنتان. **قوله** (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (عن يحيى) هو ابن سعيد. وللحميدى فى مسنده «عن سفيان حدثنا يحيى». **قوله** (قالت أنتما) فيه التفات إن كان فاعل قالت عائشة، ويحتمل

أن يكون الفاعل عمرة فلا التفات . **قوله** ( تسألها في كتابتها ) ضمن « تسأل » معنى تستعين ، وثبت كذلك في رواية أخرى ، والمراد بقولها « أهلك » مواليك ، وحذف مفعول « أعطيت » ، الثاني لدلالة الكلام عليه ، والمراد بقية ما عليها ، وسيأتى تعيينه في كتاب العتق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال سفيان مرة ) أى أن سفيان حدث به على وجهين ، وهو موصول غير معلق ، **قوله** ( ذكرته ذلك ) كذا وقع هنا بتشديد الكاف ، فقيل : الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ « ذكرت له ذلك » ، لأن التذكير يستدعى سبق علم بذلك ، ولا يتجه تحطئة هذه الرواية لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال . **قوله** ( يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله ) كأنه ذكر باعتبار جنس الشرط ولفظ « مائة » ، للبالغة فلا مفهوم له . **قوله** ( في كتاب الله ) قال الخطابي : ليس المراد أن مالم ينص عليه في كتاب الله فهو باطل ، فإن لفظ « الولاء » لمن أعتق ، من قوله ﷺ ، لكن الأمر بطاعته في كتاب الله لجاز إضافة ذلك إلى الكتاب . وتعمق بأن ذلك لو جاز لجازت إضافة ما اقتضاه كلام الرسول ﷺ إليه ، والجواب عنه أن تلك الإضافة إنما هي بطريق العموم لا بخصوص المسألة المعينة ، وهذا مصير من الخطابي إلى أن المراد بكتاب الله هنا القرآن ، ونظير ما جنح إليه مآله ابن مسعود لأم يعقوب في قصة الواشمه : مالى لا ألن من لعن رسول الله ﷺ ، وهو في كتاب الله . ثم استدلل على كونه في كتاب الله بقوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) . ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا « في كتاب الله » ، أى في حكم الله ، سواء ذكر في القرآن أم في السنة . أو المراد بالكتاب المكتوب أى في اللوح المحفوظ . وحديث عائشة هذا في قصة بريرة قد أخرجه البخارى في مواضع أخرى من البيوع والعتق وغيرهما ، واعتنى به جماعة من الأئمة فأفردوه بالتصنيف . وسنذكر فوائده ملخصة بمجموعة في كتاب العتق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ورواه مالك ) وصله في باب المكاتب عن عبد الله بن يوسف عنه ، وصورة سياقه الإرسال ، وسيأتى الكلام عليه هناك . **قوله** ( قال على ) يعنى ابن عبد الله المذكور أول الباب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبد الوهاب هو ابن عبد الحميد الثقفي . والحاصل أن على بن عبد الله حدث البخارى عن أربعة أنفس حدثه كل منهم به عن يحيى بن سعيد الانصارى ، وإنما أفرد رواية سفيان لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها ، ويؤيد ذلك أن التعليق عن مالك متأخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون . **قوله** ( عن عمرة نحوه ) يعنى نحو رواية مالك ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار عن يحيى القطان وعبد الوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد قال : أخبرني عمرة أن بريرة ، فذكره ، وليس فيه ذكر المنبر أيضاً ، وصورته أيضاً الإرسال ، لكن قال في آخره « فرعمت عائشة أنها ذكرت ذلك للنبي ﷺ » ، فذكر الحديث ، فظهر بذلك اتصاله . وأفادت رواية جعفر بن عون التصريح بسماع يحيى من عمرة وبسماع عمرة من عائشة فأمن بذلك ما يخشى فيه من الإرسال المذكور وغيره . وقد وصله النسائي والإسماعيلي أيضاً من رواية جعفر بن عون وفيه عن عائشة قالت « أتتني بريرة » ، فذكر الحديث وليس فيه ذكر المنبر أيضاً

## ٧١ - باب التقاضى والملازمة في المسجد

٤٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** عثمان بن عمر قال **أخبرنا** يونس عن الزهري عن عبد الله بن

كعب بن مالك عن كعب أنه **تقاضى** ابن أبي حذرد دينا كان له عليه في المسجد **فارتفعت** أصواتهما حتى **سمعا**

رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج إليهما حتى كشف سجنه حُجْرَتِه فنادى : يا كعب . قال : لبيك يا رسول الله . قال : ضَع مِنْ دِينَكَ هَذَا . وأومأ إليه ، أى الشَّطْرَ . قال : لقد فعلتُ يا رسول الله . قال : قُمْ فَاقْضِهِ

[ الحديث ٤٥٧ - أطرافه في : ٤٧١ ، ٢٤١٨ ، ٢٤٢٤ ، ٢٧٠٦ ، ٢٧١٠ ]

**قوله** (باب التقاضى) أى مطالبة الغريم بقضاء الدين . (والملازمة) أى ملازمة الغريم ، و (فى المسجد) يتعلق بالامرئين . فان قيل : التقاضى ظاهر من حديث الباب دون الملازمة ، أجاب بعض المتأخرين فقال : كأنه أخذه من كون ابن أبى حدرود لزمه خصمه فى وقت التقاضى ، وكأنهما كانا ينتظران النبى ﷺ ليفصل بينهما . قال : فاذا جازت الملازمة فى حال الخصومة فجوازها بعد ثبوت الحق عند الحاكم أولى . انتهى . قلت : والذى يظهر لى من عادة تصرف البخارى أنه أشار بالملازمة إلى ما ثبت فى بعض طرقه ، وهو ما أخرجه هو فى باب الصلح وغيره من طريق الأعرج عن عبد الله بن كعب عن أبيه أنه كان له على عبد الله بن أبى حدرود الأسلى مال ، فلقبه فلزمه ، فتسكما حتى ارتفعت أصواتهما . ويستفاد من هذه الرواية أيضاً تسمية ابن أبى حدرود وذكر نسبه

(فائدة) : قال الجوهري وغيره لم يأت من الأسماء على «فعل» بتكرير العين غير حدرود ، وهو بفتح المهملة بعدما دال مهملة ساكنة ثم راء مفتوحة ثم دال مهملة أيضاً . **قوله** (عن كعب) هو ابن مالك ، أبوه . **قوله** (دينا) وقع فى رواية زمعة بن صالح عن الزهري أنه كان أوقيتين أخرجه الطبرانى . **قوله** (فى المسجد) متعلق بتقاضى . **قوله** (فخرج إليهما) فى رواية الأعرج «فمر بهما النبى ﷺ» ، فظاهر الروايتين التخالف ، وجمع بعضهم بينهما باحتمال أن يكون مر بهما أولاً ثم ان كعبا أشخاص خصمه للحكاية فسمعهما النبى ﷺ أيضاً وهو فى بيته . قلت : وفيه بعد ، لأن فى الطريقين أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضيعة وأمر غريمه بالقضاء ، فلو كان أمره ﷺ بذلك تقدم لهما احتاج إلى الإعادة . والأولى فيما يظهر لى أن يحمل المرور على أمر معنوى لاحس . **قوله** (سجف) بكسر المهملة وسكون الجيم وحكى قتح أوله وهو الستر ، وقيل أحد طرفى الستر المفرج . **قوله** (أى الشطر) بالنصب أى ضلع الشطر ، لانه تفسير لقوله «هنا» والمراد بالشطر النصف وصرح به فى رواية الأعرج . **قوله** (لقد فعلت) مبالغة فى امتثال الأمر . وقوله «قم» خطاب لابن أبى حدرود ، وفيه إشارة إلى أنه لا يجتمع الوضيعة والتأجيل . وفى الحديث جواز رفع الصوت فى المسجد ، وهو كذلك مالم يتفاحش ، وقد أفرد له المصنف بابا يأتى قريباً ، والمنقول عن مالك منعه فى المسجد مطلقاً ، وعنه التفرقة بين رفع الصوت بالعلم والخير وما لا بد منه فيجوز ، وبين رفعه باللفظ ونحوه فلا . قال المهلب : لو كان رفع الصوت فى المسجد لا يجوز لما تركهما النبى ﷺ ولبين لهما ذلك . قلت : ولئن منع أن يقول : لعله تقدم نهي عن ذلك فاكتمى به ، واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلح المقتضى لترك الخاصمة الموجبة لرفع الصوت . وفيه الاعتماد على الإشارة إذا فهمت ، والشفاعة إلى صاحب الحق ، وإشارة الحاكم بالصلح وقبول الشفاعة ، وجواز إرخاء الستر على الباب

## ٧٢ - باب كنس المسجد ، والتقاط الخرق والقذى والعيدان

٤٥٨ - **حدثنا** سليمان بن حَرْب قال **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أبى رافع عن أبى هريرة أن رجلاً أسود - أو امرأة سوداء - كان يقيم المسجد ، فأت ، فسأل النبى ﷺ عنه فقالوا : مات . قال : أفلا كنتم

أَذْنُمُونِي بِهِ ، ذُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ - أَوْ قَالَ قَبْرِهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ

[ الحديث ٤٥٨ - طرقاته في : ٤٦٠ ، ١٣٣٧ ]

**قوله** ( باب كنس المسجد ، والتقاط الحرق والقذى والعيدان ) أى منه . **قوله** ( عن أبي رافع ) هو الصانع تابعي كبير ، ووم بعض الشراح فقال : إنه أبو رافع الصحابي ، وقال : هو من رواية صحابي عن صحابي . وليس كما قال فان ثابتا البناني لم يدرك أبا رافع الصحابي . **قوله** ( أن رجلا أسود أو امرأة سوداء ) الشك فيه من ثابت لأنه رواه عنه جماعة هكذا ، أو من أبي رافع . وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن حماد بهذا الاسناد قال : ولا أراه إلا امرأة . ورواه ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقال امرأة سوداء ولم يشك . ورواه البيهقي باسناد حسن من حديث ابن بريدة عن أبيه فسامها ، أم محجن ، وأفاد أن الذي أجلب النبي ﷺ عن سؤاله عنها أبو بكر الصديق . وذكر ابن منده في الصحابة د خرقاء امرأة سوداء كانت تقم المسجد ، ووقع ذكرها في حديث حماد بن زيد عن ثابت عن أنس ، وذكرها ابن حبان في الصحابة بذلك بدون ذكر السند ، فان كان محفوظا فهذا اسمها وكنيتها د أم محجن . **قوله** ( كان يقم المسجد ) بقاف مضمومة أى يجمع القامة وهي الكناسة . فان قيل : دل الحديث على كنس المسجد فن أين يؤخذ التقاط الحرق وما معه ؟ أجلب ببعض المتأخرين بأنه يؤخذ بالقياس عليه ، والجامع للتطهير . قلت : والذي يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا ، ففي طريق العلاء المتقدمة وكانت تلتقط الحرق والعيدان من المسجد ، وفي حديث بريدة المتقدم د كانت مولعة بلمقط القذى من المسجد ، والقذى بالقاف والذال المعجمة مقصور : جمع قذاة ، وجمع الجمع أقدية . قال أهل اللغة القذى في العين والشراب ما يسقط فيه ، ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا . وتكلف من لم يطلع على ذلك فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليه ، قال : فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد . **قوله** ( عنه ) أى عن حاله ، ومفعوله محذوف أى الناس . **قوله** ( أذنتموني ) بالمد أى أعلمتموني ، زاد المصنف في الجناز د قال لحقروا شأنه ، وزاد ابن خزيمة في طريق العلاء د قالوا مات من الليل ففكرنا أن نوقفك ، وكذا في حديث بريدة ، زاد مسلم عن أبي كامل الجحدري عن حماد بهذا الاسناد في آخره ثم قال د إن هذه القبور مملوءة ظلة على أهلها ، وإن الله ينورها لهم بصلاصق عليهم ، وإنما لم يخرج البخاري هذه الزيادة لأنها مدرجة في هذا الاسناد ، وهي من مراسيل ثابت ، بين ذلك غير واحد من أصحاب حماد بن زيد ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب د بيان المدرج ، قال البيهقي : يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عتبة ، أو من رواية ثابت عن أنس يعني كما رواه ابن منده . ووقع في مسند أبي داود الطيالسي عن حماد بن زيد وأبي عامر الخزاز كلاهما عن ثابت بهذه الزيادة ، وزاد بعدها د فقال رجل من الانصار : إن أبي - أو أخى - مات أو دفن فصل عليه . قال فانطلق معه رسول الله ﷺ . وفي الحديث فصل تنظيف المسجد ، والسؤال عن الخادم والصديق إذا غاب . وفيه المكافاة بالدعاء ، والترغيب في شهود جناز أهل الخير ، وندب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه ، والإعلام بالموت

### ٧ - باب تحريم تجارة الخمر في المسجد

٤٥٩ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت : لما أنزلت

الآيات من سورة البقرة في الربا خرج النبي ﷺ إلى المسجد فقرأهن على الناس، ثم حرم تجارة الخمر

[ الحديث ٤٥٩ - أطرافه في : ٢٠٨٤ ، ٢٢٢٦ ، ٤٥٤٠ ، ٤٥٤١ ، ٤٥٤٢ ، ٤٥٤٣ ]

**قوله** ( باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ) أى جواز ذكر ذلك وتبيين أحكامه ، وليس مراده ما يقتضيه مفهومه من أن تحريمها مختص بالمسجد ، وإنما هو على حذف مضاف ، أى باب ذكر تحريم ، كما تقدم نظيره في « باب ذكر البيع والشراء » . وموقع الترجمة أن المسجد منزّه عن الفواحش فعلا وقولا ، لكن يجوز ذكرها فيه للتحذير منها ونحو ذلك كادل عليه هذا الحديث . **قوله** ( عن أبي حمزة ) هو السكري ، ومسلم هو ابن صبيح أبو الضحى . وسيأتى الكلام على حديث الباب في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى . قال القاضي عياض : كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة ، فيحتمل أنه ﷺ أخبر بتحريمها مرة بعد أخرى تأكيذا . قلت : ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم عيها . والله أعلم

**٧٤ - باب الخدم للمسجد** . وقال ابن عباس ( نذرت لك ما في بطنى محررا ) : للمسجد بخدمه

**٤٦٠ - حديثنا أحمد بن إمامة قال حدثنا حماد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة أن امرأة - أو رجلا - كانت تقيم المسجد - ولا أراه إلا امرأة - فذكر حديث النبي ﷺ أنه صلى على قبره**

**قوله** ( باب الخدم للمسجد ) في رواية كريمة « الخدم في المسجد » . **قوله** ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه . **قوله** ( حمرا ) أى ممتقا ، والظاهر أنه كان في شرعهم صحة النذر في أولادهم ، وكان غرض البخاري الإشارة بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعا عند الأمم السالفة حتى أن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته . ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة باقامة نفسها لخدمة المسجد لتقرير النبي ﷺ لها على ذلك . **قوله** ( حدثنا أحمد بن إمامة ) وأما جده ، واسم أبيه عبد الملك ، وشيخه حماد هو ابن زيد ، ورجاله إلى أبي هريرة بصريون . **قوله** ( ولا أراه ) بضم الهمزة أى أظنه . **قوله** ( فذكر حديث النبي ﷺ ) أى الذى تقدم قبل بيباب

**٧٥ - باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد**

**٤٦١ - حديثنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا روح ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إن عفريتاً من الجن تغلت على البارحة - أو كلمة نحوها - ليقطع على الصلاة ، فأمكننى الله منه ، فأردت أن أربطه إلى سارية من سوارى المسجد حتى تصبحوا وتنفذوا إليه لئلا يكتم ، فذكرت قول أخى سليمان ( رب اغفر لى وهب لى ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي ) قال روح : فردّه خاسياً**

[ الحديث ٤٦١ - أطرافه في : ١٢١٠ ، ٢٢٨٤ ، ٢٢٢٣ ، ٤٨٠٨ ]

**قوله** ( باب الأسير أو الغريم ) كذا الأكثر بأو ، وهى للتنويع ، وفي رواية ابن السكن وغيره « والغريم » وابو العطف . **قوله** ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة . **قوله** ( تغلت ) بالغاء وتشديد اللام أى تعرض لى فلتة أى



بقتة ، وقال القزاز : معنى توثب ، وقال الجوهري : أفلت الشيء فأتقلت وتقلت بمعنى . **قوله** ( البارحة ) قال صاحب المنتهى : كل زائل بارح ، ومنه سميت البارحة ، وهي أدنى ليلة زالت عنك . **قوله** ( أو كلة نحوما ) قال الكرماني : الضمير راجع إلى البارحة أو إلى جملة فقلت على البارحة . قلت : رواه شعبة عن شعبة بلفظ عرض له فند علي ، أخرجه المصنف في أواخر الصلاة ، وهو يؤيد الاحتمال الثاني . ووقع في رواية عبد الرزاق ، عرض لي في صورة هر ، وسلم من حديث أبي الدرداء ، جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهي ، وللنساء من حديث عائشة ، فأخذته فصرعته فخففته حتى وجدت برد لسانه على يدي ، وفهم ابن بطال وغيره منه أنه كان حين عرض له غير مفشك بغير صورته الأصلية فقالوا : إن رؤية الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي ﷺ وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى ( انه يراكم هو وقيله ) الآية . وسنذكر بقية فوائد مباحث هذه المسألة في باب ذكر الجن ، حيث ذكره المؤلف في بدء الخلق ، ويأتي الكلام على بقية فوائد حديث الباب في تفسير سورة ص . **قوله** ( رب اغفر لي وهب لي ) كذا في رواية أبي ذر ، وفي بقية الروايات هنارب هب لي . قال الكرماني : لعله ذكره على طريق الاقتباس لا على قصد التلاوة . قلت : ووقع عند مسلم كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة ، فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواة . **قوله** ( قال روح فرده ) أي النبي ﷺ رد العفريت ( خاسئا ) أي مطرودا . وظاهره أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر ، لكن أخرجه المصنف في أحاديث الأنبياء عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر وحده ، وزاد في آخره أيضا وفرده خاسئا ، ورواه مسلم من طريق النضر عن شعبة بلفظ وفرده الله خاسئا ،

## ٧٦ - باب الإغتسال إذا أسلم ، وربط الأسير أيضا في المسجد

وكان شريح يأمرُ الرِّبِمَ أن يُحْبَسَ إلى سارية المسجد

٤٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** الليث قال **حدثنا** سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال « **بث النبي ﷺ** خيلا قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي ﷺ فقال : أطلقوا ثمامة ، فانطلق إلى نخيل قريب من المسجد فاغتسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله »

[ الحديث ٤٦٢ - أطرافه في : ٤٦٩ ، ٢٤٢٢ ، ٢٤٢٣ ، ٤٣٧٢ ]

**قوله** ( باب الإغتسال إذا أسلم وربط الأسير أيضا في المسجد ) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط للاصيل وكريمة قوله « وربط الأسير الخ » ، وعند بعضهم « باب » ، بلا ترجمة ، وكأنه فصل من الباب الذي قبله ، ويحتمل أن يكون بيض للترجمة فسد بعضهم البيضاء بما ظهر له ، ويدل عليه أن الاسماعيل ترجم عليه « باب دخول المشرك المسجد » وأيضاً فالبخاري لم يجر عاداته بإعادة لفظ الترجمة عقب الأخرى ، والاعتسال إذا أسلم لا تعلق له بأحكام المساجد إلا على بعد ، وهو أن يقال : الكافر جنب غالباً والجنب ممنوع من المسجد إلا لضرورة ، فلما أسلم لم يبق ضرورة للبه في المسجد جنباً فاغتسل لتسوغ له الإقامة في المسجد . وادعى ابن المنير أن ترجمة هذا الباب ذكر البيع

والشراء في المسجد ، قال : ومطابقتها لقصة ثمامة أن من تخيل منع ذلك أخذه من عموم قوله « إنما بنيت المساجد لذكر الله » ، فاراد البخارى أن هذا العموم مخصوص بأشياء غير ذلك منها ربط الأسير في المسجد ، فإذا جاز ذلك للمصلحة فكذلك يجوز البيع والشراء للمصلحة في المسجد . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخارى هنا ، وإنما تقدمت قبل خمسة أبواب لحديث عائشة في قصة برة ، ثم قال : فإن قيل إيراد قصة ثمامة في الترجمة التي قبل هذه وهي « باب الأسير يربط في المسجد » أليق فالجواب أنه يحتمل أن البخارى أثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثمامة ، لأن الذي هم يربط العفريت هو النبي ﷺ ، والذي تولى ربط ثمامة غيره ، وحيث رآه مربوطا قال « أطلقوا ثمامة » قال فهو بأن يكون إنكارا لربطه أولى من أن يكون تقريرا . انتهى . وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تاما لا في البخارى ولا في غيره ، فقد أخرجه البخارى في أواخر المغازي من هذا الوجه بعينه مطولا وفيه أنه ﷺ مر على ثمامة ثلاث مرات وهو مربوط في المسجد ، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث ، وكذا أخرجه مسلم وغيره ، وصرح ابن إسحق في المغازي من هذا الوجه أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بربطه ، فبطل ما تخيله ابن المنير ، وإني لا تعجب منه كيف جوز أن الصحابة يفعلون في المسجد أمرا لا يرضاه رسول الله ﷺ ؟ فهو كلام فاسد ، مبنى على فاسد ، فالحمد لله على التوفيق . قوله ( وكان شريح يأمر الغريم أن يحبس ) قال ابن مالك : فيه وجهان : أحدهما أن يكون الأصل يأمر بالغريم ، وأن يحبس بدل اشتغال ، ثم حذف الباء ثانيهما أن معنى قوله « أن يحبس » أي ينحبس فجعل المطاوع موضع المطاوع لاستلزامه إياه ، انتهى والتعليق المذكور في رواية الحوى دون رفقته ، وقد وصله معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال « كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه ، فإن أعطى الحق وإلا أمر به إلى السجن . قوله ( خيلا ) أي فرسانا والأصل أنهم كانوا رجالا على خيل ، وثمامة بمثلثة مضومة وأثال بضم الهمزة بعدها مثلثة خفيفة . قوله ( إلى نخل ) في أكثر الروايات بالخاء المعجمة ، وفي النسخة المقررة على أبي الوقت بالجيم ، وصوبها بعضهم وقال : والنخل الماء القليل النابع وقيل الجاري . قلت : ويؤيد الرواية الأولى أن لفظ ابن خزيمة في صحيحه في هذا الحديث « فانطلق إلى حائط أبي طلحة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث حيث أورده المصنف تاما إن شاء الله تعالى

## ٧٧ - باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم

٤٦٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى قال حدثنا عبد الله بن عمار قال حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة قالت « أصيب سعد يوم الخندق في الأكحل ، ففُصِرَ النبي ﷺ خيمة في المسجد ليعوده من قريب ، فلم يرعهم - وفي المسجد خيمة من بني غفار - إلا الدَّمُ يسيلُ إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعد يَفْذُو جرحه دما ، فأت فيها »

[ الحديث ٤٦٣ - أطرافه ق : ٢٨١٣ ، ٣٩٠٦ ، ٤١١٧ ، ٤١٢٢ ]

قوله ( باب الخيمة في المسجد ) أي جواز ذلك . قوله ( حدثنا زكريا بن يحيى ) هو البخارى اللؤلؤى وكان حافظا ، وفي شيوخ البخارى زكريا بن يحيى أبو السكين وقد شارك البخارى في بعض شيوخه . قوله ( أصيب سعد )

أى ابن معاذ . قوله ( فى الأكل ) هو عرق فى اليد . قوله ( خيمة فى المسجد ) أى لسعد . قوله ( فلم يرعهم ) أى يفرعهم ، فالخطاى : المعنى أنهم بينما هم فى حال طمأنينة حتى أفرعهم رؤية الدم فارتاعوا له ، وقال غيره : المراد بهذا اللفظ السرعة لا نفس الفزع . قوله ( وفى المسجد خيمة ) هذه الجملة معترضة بين الفعل والفاعل ، والتقدير : فلم يرعهم إلا الدم ، والمعنى فراغهم الدم . قوله ( من قبلكم ) بكسر القاف ، أى من جهتم . قوله ( يخذو ) يخذون وذال معجمتين أى يسيل . قوله ( فأت فيها ) أى فى الخيمة ، أو فى تلك المرضة . وفى رواية المستمل والكشميين وفات منها ، أى الجراحة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد هذا الحديث فى كتاب المخازى حيث أورده المؤلف هناك بأتم من هذا السياق

## ٧٨ - باب إدخال البعير فى المسجد لليلة

وقال ابن عباس « طاف النبى ﷺ على بعير »

٤٦٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أنى أشتكى . قال طوفى من وراء الناس وأنت راكبة . فطفت ورسول الله ﷺ يصلى إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مسطور »

[ الحديث ٤٦٤ - أطرافه فى : ١٦١٩ ، ١٦٢٦ ، ١٦٣٣ ، ٤٨٥٣ ]

**قوله** ( باب إدخال البعير فى المسجد لليلة ) أى للحاجة ، وفهم منه بعضهم أن المراد باليلة الضعف فقال هو ظاهر فى حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه أن النبى ﷺ قدم مكة وهو يشتكى ، فطاف على راحلته ، وأما اللفظ المعلق فهو موصول عند المصنف كما سيأتى فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ويأتى أيضاً قول جابر « انه لما طاف على بعيره ليراه الناس وليسألوه ، ويأتى الكلام على حديث أم سلمة أيضاً فى الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ورجال إسناده مدينون ، وفيه تابعان محمد وعروة ، وصحابتان زينب وأمها أم سلمة . قال ابن بطال : فى هذا الحديث جواز دخول الدواب التى يؤكل لحما المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه ، بخلاف غيرها من الدواب . وتعقب بأنه ليس فى الحديث دلالة على عدم الجواز مع [ عدم ] الحاجة ، بل ذلك دائر على التلويت وعدمه ، لحيث يخشى التلويت يمنع الدخول . وقد قيل إن ناقتة ﷺ كانت منوقة أى مدربة معلقة فيؤمن منها ما يحذر من التلويت وهى سائرة (١) فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك . والله أعلم

## ٧٩ - باب \* ٤٦٥ - حديث محمد بن المنثرى قال حدثنا معاذ بن هشام قال حدثنى أبى عن قتادة

قال حدثنا أنس أن رجلين من أصحاب النبى ﷺ خرجا من عند النبى ﷺ فى ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين

(١) من الكلام ليس بهى ، والصواب طهارة أبوال الإبل ونحوها مما يؤكل لحمه ، فلا يضر المسجد وجود شئ من ذلك كما أشار إليه ابن بطال . فتنبه ، وانظر حاشية ص ٣٣٩

يُضَيِّتَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا . فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَقٌّ أَتَى أَهْلَهُ

[ الحديث ٤٦٥ - طرفاه في : ٣٦٢٩ ، ٣٨٠٥ ]

قوله ( باب ) كذا هو في الاصل بلا ترجمة ، وكأنه بيض له فاستمر كذلك . وأما قول ابن رشيد : إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كأن كالفصل من الباب فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة ، بخلاف مثل هذا الموضع . وأما وجه تعلقه بأبواب المساجد فمن جهة أن الرجلين تأخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك اقلية المظلة لا تنتظر صلاة العشاء معه ، فعلى هذا كان يليق أن يترجم له فضل المشي الى المسجد في الليلة المظلة ، ويلج بحديثه بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة ، وقد أخرجه أبو داود وغيره من حديث بريدة ، وظهر شاهده في حديث الباب لاكرام الله تعالى هذين الصحابين بهذا النور الظاهر ، وادخر لهما يوم القيامة ما هو أعظم وأتم من ذلك إن شاء الله تعالى . وسنذكر بقية فوائد حديث أنس المذكور في كتاب المناقب ، فقد ذكر المصنف هناك أن الرجلين المذكورين هما أسيد بن حضير وعباد بن بشر

#### ٨٠ - باب الخوخة والممر في المسجد

٤٦٦ - حدثنا محمد بن سنان قال حدثنا فليح قال حدثنا أبو النضر عن عبيد بن حنن عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال : خطب النبي ﷺ فقال « إِنَّ اللَّهَ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ . فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : مَا يُبْكِي هَذَا الشَّيْخَ ، إِنْ يَكُنِ اللَّهُ خَيْرَ عَبْدٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَلَمْنَا . قَالِي : يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَبْكُ ، إِنْ أَمَّنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي مُحَبَّتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَكِنْ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ . لَا يَبْقِيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ ، إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ »

[ الحديث ٤٦٦ - طرفاه في : ٣٦٥٤ ، ٣٩٠٤ ]

٤٦٧ - حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا أبي قال سمعتُ يعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَاصِبًا رَأْسُهُ بِمِخْرَقَةٍ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ لِحَمْدِ اللَّهِ وَأَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَّنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بِنِ إِبْنِي قُحَافَةَ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَا تَتَّخِذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا ، وَلَكِنْ خَلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ . سُدُّوا كُلَّ خَوْخَةٍ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ »

[ الحديث ٤٦٧ - طرفاه في : ٣٦٥٦ ، ٣٦٥٧ ، ٦٧٢٨ ]

قوله ( باب الخوخة والممر في المسجد ) الخوخة باب صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون ، وإنما أصلها فتح في حائط ، قاله ابن قرقول . قوله ( عن عبيد بن حنن عن بسر بن سعيد ) هكذا في أكثر الروايات ، وسقط في رواية

الأصلي عن أبي زيد ذكر بسر بن سعيد فصار عن عبيد بن حنين عن أبي سعيد ، وهو صحيح في نفس الامر لكن محمد بن سنان إنما حدث به كالذي وقع في بقية الروايات ، فقد نقل ابن السكن عن الفربري عن البخاري أنه قال : هكذا حدث به محمد بن سنان ، وهو خطأ ، وإنما هو عن عبيد بن حنين وعن بسر بن سعيد يعني بواو العطف ، فعلى هذا يكون أبو النضر سمعه من شيخين حدثه كل منهما به عن أبي سعيد ، وقد رواه مسلم كذلك عن سعيد بن منصور عن فليح عن أبي النضر عن عبيد وبسر جميعا عن أبي سعيد ، وتابعه يونس بن محمد عن فليح أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، ورواه أبو عاصم العقدي عن فليح عن أبي النضر عن بسر وحده أخرجه المصنف في مناقب أبي بكر ، فكان فليحا كان يجمعهما مرة ويقتصر مرة على أحدهما . وقد رواه مالك عن أبي النضر عن عبيد وحده عن أبي سعيد أخرجه المصنف أيضاً في الهجرة ، وهذا بما يقوى أن الحديث عند أبي النضر عن شيخين ، ولم يبق إلا أن محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به ، ويؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحراني رواه عن فليح كرواية محمد بن سنان ، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ فلم يبق للاعتراض عليه سبيل ، قال الدارقطني : رواية من رواه عن أبي النضر عن عبيد عن بسر غير محفوظة . قوله ( أن يكن الله خير عبداً ) كذا للأكثر ، وللكشميني ، إن يكن الله عبد خير ، والهمزة في ( إن ، مكسورة على أنها شرطية ، وجوز ابن التين فتحها على أنها تعليلية وفيه نظر . قوله ( إن أمن الناس ) قال النووي : قال العلماء معناه أكثرهم جوداً لنا بنفسه وماله ، وليس هو من المن الذي هو الاعتداد بالصنعة ، لأن المنة لله ولرسوله في قبول ذلك ، وقال القرطبي : هو من الامتنان ، والمراد أن أبا بكر له من الحقوق ما لو كان لغيره لظهيرها لا متن بها ، يؤيده قوله في رواية ابن عباس : ليس أحد أمن علي ، والله أعلم . قوله ( ولكن أخوة الإسلام ) كذا للأكثر وللأصلي ، ولكن خوة الإسلام ، بحذف الألف كأنه نقل حركة الهمزة الى النون وحذف الهمزة ، فعلى هذا يجوز ضم نون لكن كما قاله ابن مالك ، وخبر هذه الجملة محذوف ، والتقدير أفضل كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده ، ولكن فيه خلة الإسلام ، ويأتي ما في ذلك من الإشكال وبيانه في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . وبين حديث ابن عباس أيضاً أن ذلك كان في مرض موته عليه السلام ، وذلك لما أمر أبا بكر أن يصلي بالناس ، فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره ، وقد قيل : إن ذلك من جملة الإشارات الى استخلافه كما سيأتي أيضاً . قوله ( غير خوخته أبي بكر ) كذا للأكثر ، وللكشميني ، إلا ، بدل غير

## ٨١ - باب الأبواب والنفاق للكعبة والمساجد

قال أبو عبد الله : وقال لي عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج قال : قال لي ابن أبي مليكة : يا عبد الملك لو رأيت مساجد ابن عباس وأبوابها

٤٦٨ - **حدثنا** أبو الثمان وقتيبة **قالا** حدثنا حماد عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر **أن** النبي ﷺ **قدِمَ** مكة **فَدَعَا** عثمان بن طلحة **فَفَتَحَ** الباب ، **فَدَخَلَ** النبي ﷺ **وَبَلَالَ** وأسماء بن زيد وعثمان بن طلحة ، **ثُمَّ** أغلق الباب **فَلَبِثَ** فيه ساعة **ثُمَّ** خرجوا . قال ابن عمر **فَبَدَرْتُ** فسألت بلالاً **فَقَالَ** : صلى فيه ، قلت : في أي ؟ قال :

بَيْنَ الْأُسْطُوأَتَيْنِ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَذَهَبَ عَلَى أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى ؟

**قوله** ( باب الابواب والغلق ) بفتح المعجمة واللام ، أى ما يغلّق به الباب . **قوله** ( قال لى عبد الله بن محمد ) هو الجمفى ، وسفيان هو ابن عينة ، وعبد الملك هو اسم ابن جريج . وقوله ( لو رأيت ) مخدوف الجواب وتقديره : رأيت عجباً أو حسناً ، لاتقانها أو نظافتها ونحو ذلك . وهذا السياق يدل على أنها فى ذلك الوقت كانت قد اندرست **قوله** ( قالاً حدثنا حماد بن زيد ) لم يقل الأصلى ، ابن زيد ، ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر هذا فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : الحكمة فى غلق الباب حينئذ لئلا يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلزمون ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى ما فيه . وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحموا عليه ، تتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه . وإنما أدخل معه عثمان لئلا يظن أنه عزل عن ولاية الكعبة ، وبلايا وأسامة لئلا يظن أنه التمسك من الصلاة فى جميع جهاتها ، لأن الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح

## ٨٢ - باب دخول المشرِك المسجد

٤٦٩ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الليث عن سَمْعِدِ بْنِ أَبِي سَمْعِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبْلَ كَيْدٍ ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثْمَالٍ ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ »

**قوله** ( باب دخول المشرِك المسجد ) هذه الترجمة ترد على الاسماعيلي حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة الاغتسال إذا أسلم ، وقد يقال إن فى هذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة ، الأسير يربط فى المسجد ، تكراراً ، لأن ربطه فيه يستلزم إدخاله . لكن يجاب عن ذلك بأن هذا أهم من ذلك ، وقد اختصر المصنف الحديث مقتصرًا على المقصود منه ، وسيأتى تاماً فى المغازى . وفى دخول المشرِك المسجد مذاهب : فمن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن المالكية والزنى المنع مطلقاً ، وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية . وقيل : يؤذن للكتابي خاصة ، وحديث الباب يرد عليه ، فإن ثمامة ليس من أهل الكتاب

## ٨٣ - باب رفع الصوت فى المسجد

٤٧٠ - **حدثنا** على بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن سَمْعِدٍ قال حدثنا الجَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ حُصَيْنَةَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ : كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَخَصَبَنِي رَجُلٌ ، فَفَطَرْتُ قَاذًا عَرُفُ بْنُ اَتَلْطَابِ قَالَ : اذْهَبْ فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ ، فَخِثْنُهُ بِهِمَا . قَالَ : مَنْ أَنْتَا - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتَا - ؟ قَالَا : مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ . قَالَ : لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ لَأَوْجَعْتُكُمَا ، تَرَفَعَانِ أَصْوَاتَكُمَا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ !

**قوله** ( باب رفع الصوت فى المسجد ) أشار بالترجمة الى الخلاف فى ذلك ، فقد كرهه مالك مطلقاً سواء كان فى العلم أم فى غيره ، وفرق غيره بين ما يتعلق بغرض دينى أو تقع دنيوى وبين ما لا فائدة فيه ، وساق البخارى فى

الباب حديث عمر الدال على المنع ، وحديث كعب الدال على عدمه ، إشارة منه الى أن المنع فيما لا منفعة فيه وعدمه فيما تلجى الضرورة اليه . وقد تقدم البحث فيه في باب التقاضى . ووردت أحاديث في النهى عن رفع الصوت في المساجد ، لكنها ضعيفة أخرج ابن ماجه بعضها ، فكان المصنف أشار اليها . **قوله** (حدثنا الجعيد بن عبد الرحمن) في رواية الإسماعيل ، الجعد بن أوس ، وهو هو ، فإن اسمه الجعد وقد يصغر ، وهو ابن عبد الرحمن بن أوس ، فقد ينسب الى جده . **قوله** (حدثني يزيد بن خصيفة) هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وروى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعيد عن السائب بلا واسطة أخرجه الإسماعيل ، والجعيد صح سماعه من السائب كما تقدم في الطهارة فليس هذا الاختلاف قادحا ، وعند عبد الرزاق له طريق أخرى عن نافع قال : كان عمر يقول لا تكثروا اللفظ . فدخل المسجد فإذا هو برجلين قد ارتفعت أصواتهما ، فقال : ان مسجدا هذا لا يرفع فيه الصوت ، الحديث . وفيه انقطاع ، لأن نافعا لم يدرك ذلك الزمان . **قوله** (كنت قائما في المسجد) كذا في الأصول باللفاف ، وفي رواية : قائما ، بالنون . ويؤيده رواية حاتم عن الجعيد بلفظ : كنت مضطجعا ، . **قوله** (لخصبني) أى رماني بالخصباء . **قوله** (فإذا عمر) الخبر محذوف تقديره قائم أو نحوه ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين ، لكن في رواية عبد الرزاق أنهما ثقفيان . **قوله** (لو كئتما) يدل على أنه كان تقدم نبيه عن ذلك ، وفيه المعذرة لأهل الجبل بالحكم إذا كان مما يخفى مثله . **قوله** (لا وجمعتا) زاد الإسماعيل وجدا . ومن هذه الجهة يتبين كون هذا الحديث له حكم الرفع ، لأن عمر لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيفي . **قوله** (ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر كأنهما قالاه : لم توجعنا ؟ قال : لانكما ترفعان . وفي رواية الإسماعيل : برفعكما أصواتكما ، وهو يؤيد ما قدرناه . وقد تقدم توجيه جمع أصواتكما في حديث : يعذبان في قبورهما ،

٤٧١ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَدْرَدٍ دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَارْتَفَعَتْ أَصَوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ وَنَادَى : يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، يَا كَعْبُ . قَالَ : كَبَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَأَشَارَ يَدِهِ أَنْ ضَعِ الشُّطْرَيْنِ دَيْنَكَ . قَالَ كَعْبُ : قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قُمْ فَافْضِهِ

**قوله** (حدثنا أحمد) في رواية أبي علي الشبوي عن الفربري : حدثنا أحمد بن صالح ، وبذلك جزم ابن السكن ، وقد تقدم الكلام على حديث كعب في باب التقاضى ، قبل عشرة أبواب أو نحوها . وقوله هنا : حتى سمعها ، في رواية الأصيلي : سمعها ،

#### ٨٤ - باب الخلق والجلوس في المسجد

٤٧٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ حَدَّثَنَا بَشَرٌ بْنُ الْمَنْضَلِ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ - وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ - مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ ؟ قَالَ : مَثْنَى مَثْنَى . فَإِذَا خَشِيَ الصُّبْحَ صَلَّى وَاحِدَةً فَأَوْتَرَتْ

له ما صلى « وإنه كان يقول : اجعلوا آخرَ صلاتكم بالليل وترًا ، فإنَّ النبي ﷺ أمر به

[ الحديث ٤٧٢ - أطرافه في : ٤٧٣ ، ٩٩٠ ، ٩٩٣ ، ٩٩٥ ، ١١٢٧ ]

٤٧٣ - **حدثنا أبو الثَّمان** قال حدثنا **سُحَّاد** عن **أبيوب** عن **نافع** عن **ابن عمر** « أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل ؟ فقال : مثنى مثنى ، فإذا خشيَت الصبح فأوترَ بواحدة تُوترُكَ ما قد صليت » قال الوليد بن كثير : حدثني **عبيد الله بن عبد الله** أن **ابن عمر** حدثهم أن رجلاً نادى النبي ﷺ وهو في المسجد

٤٧٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا **مالك** عن **إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة** أن **أبا هريرة** مولى **عتيق بن أبي طالب** أخبره عن **أبي واقد الليثي** قال « بينما رسول الله ﷺ في المسجد فأقبل ثلاثة نفر ، فأقبل اثنان إلى رسول الله ﷺ وذهب واحد ، فأما أحدهما فرأى فرجةً فجلس ، وأما الآخر فجلس خلفهم . فلما فرغ رسول الله ﷺ قال : ألا أخبركم عن الثلاثة ؟ أما أحدهم فأوى إلى الله فأواه الله ، وأما الآخر فاستحي فاستحي الله منه ، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه »

**قوله** ( باب الحلق ) بفتح المهملة ويجوز كسرهما واللام مفتوحة على كل حال : جمع حلقة باسكان اللام على غير قياس وحكى فتحها أيضاً . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . **قوله** ( سأل رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( ماترى ) أى ما رأيك ؟ من رأى ، ومن الرؤية بمعنى العلم ، و ( مثنى مثنى ) بغير تنوين أى اثنتين اثنتين ، وكرر تأكيداً . **قوله** ( فأوترت ) بفتح الراء أى تلك الواحدة . **قوله** ( وأنه كان يقول ) بكسر الهمزة على الاستئناف ، وقائل ذلك هو نافع ، والضمير لابن عمر . **قوله** ( بالليل ) هى فى رواية الكشميهنى والأصيل فقط . **قوله** فى طريق **أيوب** عن نافع ( توتر ) بالجرم جواباً للامر ، وبالرفع على الاستئناف ، وزاد الكشميهنى والأصيل « لك » . **قوله** ( قال الوليد بن كثير ) هذا التعليق وصله مسلم من طريق **أبي أسامة** عن الوليد ، وهو بمعنى حديث نافع عن ابن عمر ، وسيأتى الكلام على ذلك مفصلاً فى كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . وأراد البخارى بهذا التعليق بيان أن ذلك كان فى المسجد ليتم له الاستدلال لما ترجم له . وقد اعترضه **الإسماعيلي** فقال : ليس فيما ذكر دلالة على الحلق ولا على الجلوس فى المسجد بحال . وأجيب بأن كونه كان فى المسجد صريح من هذا المعلق ، وأما التعلق فقال المهاب : شبه البخارى جلوس الرجال فى المسجد حول النبي ﷺ وهو يخطب بالتعلق حول العالم ، لأن الظاهر أنه ﷺ لا يكون فى المسجد وهو على المنبر إلا وعنده جمع جلوس محققين به كالمحققين . والله أعلم . وقال غيره : حديث ابن عمر يتعلق بأحد ركني الترجمة وهو الجلوس ، وحديث **أبي واقد** يتعلق بالركن الآخر وهو التعلق . وأما ما رواه مسلم من حديث **جابر بن سمرة** قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد وهم حلق فقال : ما لي أراكم عزين ، فلا معارضة بينه وبين هذا ، لأنه إنما كره تحلقهم على ما لا فائدة فيه ولا منفعة (١) بخلاف تحلقهم حوله فإنه كان

( ١ ) هذا فيه نظر . والظاهر أنه أنكر هليهم تفرقهم ، وذلك على استحباب اجتماعهم حال كونه كره العلم ، وأن يكونوا حلقة واحدة لاجتماعهم ، لأن ذلك أجمع للقلوب وأكثر للفائدة . والله أعلم



لسماع العلم والتعلم منه . قوله ( بيننا رسول الله ﷺ في المسجد ) زاد في العلم ، والناس معه ، وهو أصرح فيما ترجم له . قوله ( فرأى فرجة ) زاد في العلم ، في الحلقة ، وزادها الأصيلي والكشميني أيضاً في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على فوائده في كتاب العلم

### ٨٥ - باب الاستلقاء في المسجد ، ومد الرجل

٤٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجلتيه على الأخرى وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر وعثمان يفعلان ذلك [ الحديث ٤٧٥ - طرأه في ٥٩٦٩ ، ٦٣٨٧ ]

**قوله** ( باب الاستلقاء في المسجد ) زاد في نسخة الصغاني ، ومد الرجل ، . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعني . قوله ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني . قوله ( واضعاً إحدى رجلتيه على الأخرى ) قال الخطابي : فيه أن النهي الوارد عن ذلك منسوخ ، أو يحمل النهي حيث يخشى أن تبدو العورة ، والجواز حيث يؤمن ذلك . الثاني أولى من ادعاء النسخ لأنه لا يثبت بالاحتمال ، ومن جزم به البيهقي والبعثي وغيرهما من المحدثين ، وجزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ، وقال المازري : إنما بوب على ذلك لأنه وقع في كتاب أبي داود وغيره ، لا في الكتب الصحاح ، النهي عن أن يضع إحدى رجلتيه على الأخرى ، لكنه عام لأنه قول يتناول الجميع ، واستلقاؤه في المسجد فعل قد يدعى قصره عليه فلا يؤخذ منه الجواز ، لكن لما صح أن عمر وعثمان كانا يفعلان ذلك دل على أنه ليس خاصاً به ﷺ بل هو جائز مطلقاً ، فإذا تقرر هذا صار بين الحديثين تعارض ، فيجمع بينهما ، فذكر نحو ما ذكره الخطابي . وفي قوله عن حديث النهي ، ليس في الكتب الصحاح ، لإغفال ، فإن الحديث عند مسلم في اللباس من حديث جابر ، وفي قوله ولا يؤخذ منه الجواز ، نظر لأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال ، والظاهر أن فعله ﷺ كان لبيان الجواز ، وكان ذلك في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام ﷺ . قال الخطابي : وفيه جواز الاتكاء في المسجد والاضطجاع وأنواع الاستراحة . وقال الداودي : فيه أن الأجر الوارد للابتن في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضاً . قوله ( وعن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب ) هو معطوف على الاسناد المذكور ، وقد صرح بذلك أبو داود في روايته عن القعني ، وهو كذلك في الموطأ ، وقد غفل عن ذلك من زعم أنه معلق

### ٨٦ - باب المسجد يكون في الطريق من غير ضربة بالناس

وبه قال الحسن وأيوب ومالك

٤٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين ، ولم يمرّ علينا يوم إلا يأتينا فيه

رسول الله ﷺ طَرَفَ النَّهَارِ بُسْكْرَةً وَعَشِيَّةً . ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ فَأَبْنَى مَسْجِدًا بَيْنَاءَ دَارِهِ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَجْبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَسِكَاءَ لَا يَمْلِكُ عَيْنِيهِ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ »

[ الحديث ٤٧٦ - أطرافه في : ٢١١٨ ، ٢٢٦٢ ، ٢٢٦٤ ، ٢٢٩٧ ، ٣٩٠٥ ، ٤٠٩٣ ، ٥٨٠٧ ، ٦٠٧٩ ]

قوله ( باب المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس ) قال المازري : بناء المسجد في ملك المراء جائز بالإجماع . وفي غير ملكه تمتنع بالإجماع ، وفي المباحات حيث لا يضر بأحد جائز أيضا ، لكن شذ بعضهم فتنه ، لأن مباحات الطرق موضوعة لاتتفاد الناس ، فإذا بنى بها مسجد منع اتفاف بعضهم ، فاراد البخارى الرد على هذا القائل واستدل بقصة أبي بكر ، لكون النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره . قلت : والمنع المذكور مروى عن ربيعة ، ونقله عبد الرزاق عن علي وابن عمر ، لكن باسنادين ضعيفين . قوله ( وبه قال الحسن ) يعنى أن المذكورين ورد التصريح عنهم بهذه المسألة ، وإلا فاجهور على ذلك كما تقدم . قوله ( فاخبرني عروة ) هو معطوف على مقدر ، والمراد بابوى عائشة أبو بكر وأم رومان ، وهو دال على تقدم اسلام أم رومان . قوله ( ثم بدا لابى بكر ) اختصر المؤلف المتن هنا ، وقد ساقه في كتاب الهجرة مطولا بهذا الاسناد فذكر بعد قوله « وعشية » وقبل قوله « ثم بدا » قصة طويلة في خروج أبي بكر عن مكة ورجوعه في جوار ابن الدغنة واشتراطه عليه أن لا يستعلن بعبادته ، فعند فراغ القصة قال « ثم بدا لابى بكر » أى ظهر له رأى فبنى مسجدا ، فذكر باقى القصة مطولا كما سيأتى الكلام عليه مبسوطا هناك إن شاء الله تعالى . ولم يجد بعض المتأخرين - حيث شرح جميع الحديث هنا - مع أنه لم يقع منه هنا سوى قدر يسير ، وقد اشتمل من فضائل الصديق على أمور كثيرة كما سيأتى إن شاء الله تعالى

## ٨٧ - باب الصلاة في مسجد السوق

وصلّى ابن عَوْنٍ فِي مَسْجِدٍ فِي دَارٍ يُفْلَقُ عَلَيْهِمُ الْبَابُ

٤٧٧ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « صَلَاةُ الْجَمْعِ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَصَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ ، وَاتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً ، وَحَطَّ عَنْهُ خَطِيئَةٌ ، حَتَّى يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ . وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ كَانَ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ تَحْبِسُهُ ، وَتُصَلِّي - يَعْنِي عَلَيْهِ - الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ فِي تَجْلِسِهِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُؤْذِ يُحَدِّثْ فِيهِ »

قوله ( باب الصلاة في مسجد السوق ) ولغير أبي ذر « مساجد » . موقع الترجمة الإشارة إلى أن الحديث الوارد في أن الأسواق شر البقاع وأن المساجد خير البقاع كما أخرجه البزار وغيره لا يصح إسناده ، ولو صح لم يمنع وضع المسجد في السوق لأن بقعة المسجد حينئذ تكون بقعة خيرة . وقيل : المراد بالمساجد في الترجمة مواضع لإيقاع الصلاة لا الأبنية الموضوعة لذلك ، فكأنه قال : باب الصلاة في مواضع الأسواق ولا يخفى بعده . قوله ( وصلّى ابن

عون) كذا في جميع الأصول ، وحمفه ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لحديث ابن عمر - مع كونه لم يصل في سوق - أن المصنف أراد أن يبين جواز بناء المسجد داخل السوق لثلا يتخيل متخيل من كونه محجورا منع الصلاة فيه لأن صلاة ابن عمر كانت في دار تغلق عليهم فلم يمنع التحجير اتخاذ المسجد . وقال الكرماني : لعل غرض البخاري منه الرد على الحنفية حيث قالوا بامتناع اتخاذ المسجد في الدار المحجوبة عن الناس اهـ . والذي في كتب الحنفية السكراه لا التحريم ، وظهر بحديث أبي هريرة أن الصلاة في السوق مشروعة ، وإذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجد للجماعة ، أشار إليه ابن بطلال . وحديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف هنا أخرجه بعد في « باب فضل صلاة الجماعة ، ويأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وزاد في هذه الرواية « وتصل الملائكة الخ ، وقد تقدمت في « باب الحدث في المسجد ، من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله في هذه الرواية ( صلاة الجميع ) أي الجماعة ، وتكلف من قال التقدير في الجميع ، وقوله ( على صلاته ) أي الشخص . قوله ( فان أحكم ) كذا للاكثر بالفاء ، وللكشميني بالوحدة وهي سببية أو للمصاحبة . قوله ( فأحسن ) أي أسبغ الوضوء . قوله ( ما لم يؤذ يحدث ) كذا للاكثر بالفعل المجزوم على البدلية ويجوز بالرفع على الاستئناف ، وللكشميني « ما لم يؤذ يحدث فيه ، بلفظ الجار والمجرور متعلقا بيؤذ ، والمراد بالحدث الناقض للوضوء . ويحتمل أن يكون أعم من ذلك ، لكن صرح في رواية أبي داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بالاول

## ٨٨ - باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره

٤٧٨ ، ٤٧٩ - **حَدَّثَنَا** حَامِدُ بْنُ عُمَرَ عَنْ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ حَدَّثَنَا وَقَدْ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - أَوْ ابْنِ

عُمَرَ - « شَبَّكَ النَّبِيُّ ﷺ أَصَابَهُ »

[ الحديث ٤٧٩ - طرفه في : ٤٨٠ ]

٤٨٠ - وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه ، فقوّمه لي واقْدُ

عن أبيه قال : سمعتُ أبا وهو يقول : قال عبدُ اللهِ قال رسولُ اللهِ ﷺ « يا عبدَ اللهِ بنَ عمرو ، كيف بك إذا بقيت في حُثالةٍ من الناسِ بهذا »

٤٨١ - **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ عَنْ

أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنْ لَوِّمَ الْمُؤْمِنَ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا » وَشَبَّكَ أَصَابَهُ

[ الحديث ٤٨١ - طرفاه في : ٢٤٤٦ ، ٦٠٢٦ ]

٤٨٢ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْلٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « صَلَّى

بنا رسولُ اللهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ - قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : سَمَّاهَا أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَلَكِنْ تَنَبَّأْتُ أَنَا ، قَالَ - فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ إِلَى خَشِيَةِ مَعْرُوضَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَأَتَتْهَا عَلَيْهَا كَأَنَّهُ غَضَبَانُ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى

الْيُسْرَى، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَوَضَعَ خَدَّهُ الْأَيْمَنَ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى، وَخَرَجَتِ الشَّرْعَانُ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالُوا: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طُولٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصَرَ. فَقَالَ: أَكَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ. فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى مَا تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ. ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، فَرُبَّمَا سَأَلُوهُ: ثُمَّ سَلَّمَ؟ فَيَقُولُ: نُبِئْتُ أَنَّ عِمرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ

[المحدث ٤٨٢ - أطرافه في: ٧١٤، ٧١٥، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠]

قوله (باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره) أورد فيه حديث أبي موسى، وهو دال على جواز التشبيك مطلقاً، وحديث أبي هريرة وهو دال على جوازه في المسجد، وإذا جاز في المسجد فهو في غيره أجوز. ووقع في بعض الروايات قبل هذين الحديثين حديث آخر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الإسماعيلي ولا أبو نعيم، بل ذكره أبو مسعود في الأطراف عن رواية ابن ربيع عن الفربري وحساد بن شاكر جميعاً عن البخاري قال حدثنا حامد بن عمر حدثنا بشر بن المفضل حدثنا عاصم بن محمد حدثنا واقد يعني أخاه عن أبيه يعني محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أو ابن عمرو قال شبك النبي ﷺ أصابعه قال البخاري وقال عاصم بن علي حدثنا عاصم ابن محمد قال سمعت هذا الحديث من أبي فلم أحفظه فقومه لي واقد عن أبيه قال: سمعت أبي وهو يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس، وقد ساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلاً عن أبي مسعود، وزاده هو قد مرحت عهدهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا وشبك بين أصابعه، الحديث. وحديث عاصم بن علي الذي علقه البخاري وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث له قال حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد عن واقد سمعت أبي يقول قال عبد الله قال رسول الله ﷺ، فذكره، قال ابن بطلان: وجه ادخال هذه الترجمة في الفقه معارضة ما ورد في النهي عن التشبيك في المسجد، وقد وردت فيه مراسيل ومسندة من طرق غير ثابتة اهـ. وكأنه يشير بالمسند إلى حديث كعب بن عجرة قال قال رسول الله ﷺ إذا توضأ أحدكم ثم خرج حامداً إلى المسجد فلا يشبك يديه فإنه في صلاة، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان، وفي إسناده اختلاف وضعفه بعضهم بسببه. وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر بلفظ إذا صلى أحدكم فلا يشبك بين أصابعه فإن التشبيك من الشيطان. وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه، وفي إسناده ضعيف ومجهول. وقال ابن المنير: التحقيق أنه ليس بين هذه الأحاديث تعارض، إذ المنهى عنه فعله على وجه العبث، والذي في الحديث إنما هو لمقصود التشبيل، وتصوير المعنى في النفس بصورة الحسن. قلت: هو في حديث أبي موسى وابن عمر كما قال، بخلاف حديث أبي هريرة. وجمع الإسماعيلي بأن النهي مقيد بما إذا كان في الصلاة أو قاصداً لها، إذ منتظر الصلاة في حكم المصل، وأحاديث الباب الدالة على الجواز غالبة عن ذلك، أما الأولان فظاهران، وأما حديث أبي هريرة فلأن تشبيكه إنما وقع بعد انقضاء الصلاة في ظنه، فهو في حكم المنصرف من الصلاة. والرواية التي فيها النهي

عن ذلك مادام في المسجد ضعيفة كما قدمنا ، فهي غير معارضة لحديث أبي هريرة كما قال ابن بطلان . واختلف في حكمة النهي عن التشبيك فقيل : لكونه من الشيطان كما تقدم في رواية ابن أبي شبة . وقيل لان التشبيك يجلب النوم وهو [ من ] مظان الحدث ، وقيل لان صورة التشبيك تشبه صورة الاختلاف كما نبه عليه في حديث ابن عمر ففكره ذلك لمن هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في المنهى عنه وهو قوله ﷺ للبصلين « ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم » ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه ، ويأتي الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الفتن ، وعلى حديث أبي موسى في كتاب الادب ، وعلى حديث أبي هريرة في سجود السهو . وسفيان هو الثوري وأبو بردة هو ابن عبد الله . ووقع للكشميني « عن بريد » وهو اسمه . وقوله ( يشد بعضه ) في رواية المستمل « شد » بلفظ الماضي . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور كما جزم به أبو نعيم . قوله ( إحدى صلاتي العشي ) كذا للأكثر وللمستمل والجرى العشاء بالمد وهو وم فقد صح أنها الظهر أو العصر كما سيأتي ، وابتداء العشي من أول الزوال . قوله ( ووضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى ) عند الكشميني « د خده الايمن » بدل يده اليمنى وهو أشبه لثلا يلزم التكرار . قوله ( فرجما سألوه : ثم سلم ؟ ) أي ربما سألو ابن سيرين هل في الحديث « ثم سلم فيقول نبئت الخ » وهذا يدل على أنه لم يسمع ذلك من عمران . وقد بين أشعث في روايته عن ابن سيرين الواسطة بيده وبين عمران فقال « قال ابن سيرين حدثني خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين ، أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، ووقع لنا عاليا في جزء الذهلي ، فظهر أن ابن سيرين أبهم ثلاثة . وروايته عن خالد من رواية الأكبر عن الأصغر »

#### ٨٩ - باب المساجد التي على طرقي المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ

٤٨٣ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر القُدَمِيُّ قال حدثنا فضيل بن سفيان قال حدثنا موسى بن عُقبة قال رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أما كن من الطريق فيصلي فيها ، ويحدث أن أباه كان يصلي فيها ، وأنه رأى النبي ﷺ يصلي في تلك الأمكنة . وحدثني نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي في تلك الأمكنة . وسألت صالحاً فلا أعلمه إلا وافق نافعاً في الأمكنة كلها ، إلا أنهما اختلفا في مسجد يشرف الروحاء

[ الحديث ٨٣ - أطرافه في : ١٥٣٥ ، ٢٢٣٦ ، ٧٣٤٥ ]

٤٨٤ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس بن عياض قال حدثنا موسى بن عُقبة عن نافع أن عبد الله أخبره أن رسول الله ﷺ كان ينزل بذي الحليفة حين يعتررو وفي حجته حين حج تحت سمرة في موضع المسجد الذي بذي الحليفة . وكان إذا رجع من غزو كان في تلك الطريق أو حج أو عمرة هبط من بطن واد ، فإذا ظهر من بطن واد أنانخ بالبطحاء التي على شفير الوادي الشرقية فمرس ثم حتى يصبح ، ليس عند المسجد الذي بمجاعة ولا على الأكمة التي عابها المسجد ، كان ثم خليج يصلي عبد الله عنده في بطنه كُشِب كان رسول الله ﷺ ثم يصلي ، فدحا السيل فيه بالبطحاء حتى دفن ذلك المكان الذي كان عبد الله يصلي فيه

[ الحديث ٨٤ - أطرافه في : ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٧٩٩ ]

٤٨٥ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرْفِ الرُّوحَاءِ ، وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : تَمَّ عَنْ يَمِينِكَ حِينَ تَقُومُ فِي الْمَسْجِدِ تُصَلِّي ، وَذَلِكَ الْمَسْجِدُ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ الْبُنْيُ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَسْكَةٍ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ الْأَكْبَرِ رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ

٤٨٦ - وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي إِلَى الْعِرْقِ الَّذِي عِنْدَ مُنْصَرَفِ الرُّوحَاءِ ، وَذَلِكَ الْعِرْقُ انْتِهَاءُ طَرَفِهِ عَلَى حَافَةِ الطَّرِيقِ دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُنْصَرَفِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ ، وَقَدْ ابْتَدَى تَمَّ مَسْجِدٌ فَلَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ ، كَانَ يَتْرُكُهُ عَنْ يَسَارِهِ وَوَرَاءَهُ وَيُصَلِّي أَمَامَهُ إِلَى الْعِرْقِ نَفْسِهِ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الرُّوحَاءِ فَلَا يُصَلِّي الظُّهْرَ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ الْمَكَانَ فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ ، وَإِذَا أَقْبَلَ مِنْ مَكَّةَ فَإِنَّ مَرَّةً بِهِ قَبْلَ الصُّبْحِ بِسَاعَةٍ أَوْ مِنْ آخِرِ السَّحَرِ عَرَسَ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهَا الصُّبْحَ

٤٨٧ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ نَحْتَ سَرَحَةٍ ضَخْمَةٍ دُونَ الرُّوْبِنَةِ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ وَوِجَاهَ الطَّرِيقِ فِي مَكَانٍ بَطْحٍ سَهْلٍ حَتَّى يُفْضِيَ مِنْ أَكْمَةِ دُونِ بَرِيدِ الرُّوْبِنَةِ بِمَيْلَيْنِ وَقَدْ انْكَسَرَ أَعْلَاهَا فَانْتَنَى فِي جَوْفِهَا وَهِيَ قَائِمَةٌ عَلَى سَاقٍ وَفِي سَاقِهَا كُشْبٌ كَثِيرَةٌ

٤٨٨ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي طَرَفِ تَلْعَةٍ مِنْ وَرَاءِ الْعَرَجِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى هَضْمَةٍ عِنْدَ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ قَبْرَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ عَلَى الْقُبُورِ رَضْمٌ مِنْ حِجَارَةٍ عَنْ يَمِينِ الطَّرِيقِ عِنْدَ سَلِمَاتِ الطَّرِيقِ ، بَيْنَ أُولَئِكَ السَّلِمَاتِ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَرُوحُ مِنَ الْعَرَجِ بَعْدَ أَنْ تَمِيلَ الشَّمْسُ بِالْهَاجِرَةِ فَيُصَلِّي الظُّهْرَ فِي ذَلِكَ الْمَسْجِدِ

٤٨٩ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ عِنْدَ سَرَاحٍ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ فِي مَسِيلٍ دُونَ هَرْمَى ، ذَلِكَ الْمَسِيلُ لَا صَقَّ بِكَرَاعِ هَرْمَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ قَرِيبٌ مِنْ غَلْوَةٍ ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي إِلَى سَرَحَةٍ هِيَ أَقْرَبُ السَرَاحِ إِلَى الطَّرِيقِ وَهِيَ أَطْوَلُهُنَّ

٤٩٠ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ فِي الْمَسِيلِ الَّذِي فِي أَدْنَى سَرِّ الظُّهْرَانِ فَيَبْلُغُ الْمَدِينَةَ حِينَ يَهْبِطُ مِنَ الصَّفَرَاوَاتِ يَنْزِلُ فِي بَطْنِ ذَلِكَ الْمَسِيلِ عَنْ يَسَارِ الطَّرِيقِ وَأَنْتَ ذَاهِبٌ إِلَى مَكَّةَ لَيْسَ بَيْنَ مَنْزِلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ إِلَّا رَمِيَةٌ بِحَجَرٍ

٤٩١ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْزِلُ بِنْدَى طُومَى وَبَيْتُ حَتَّى يُصْبِحَ يُصَلِّي الصُّبْحَ حِينَ يَفْدُمُ مَكَّةَ وَمُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةِ غَلِيظَةٍ لَيْسَ فِي الْمَسْجِدِ الَّذِي بُنِيَ تَمَّ وَلَسْكُنَ أَسْفَلَ

مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَكْمَةٍ غَلِيظَةٍ

[الحديث ٤٩١ - طرفاه في: ١٧٦٧، ١٧٦٩]

٤٩٢ - وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ فُرُصَتِي الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَبَلِ الطَّوِيلِ نَحْوَ  
السَّكْبَةِ فَجَعَلَ الْمَسْجِدَ الَّذِي بُنِيَ ثُمَّ بَسَّارَ الْمَسْجِدِ بِطَرْفِ الْأَكْمَةِ وَمُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ أَسْفَلَ مِنْهُ عَلَى الْأَكْمَةِ  
السُّودَاءِ تَدْعُ مِنَ الْأَكْمَةِ عَشْرَةَ أَذْرُجٍ أَوْ نَحْوَهَا ثُمَّ تُصَلِّي مُسْتَقْبِلَ الْفُرُصَتَيْنِ مِنَ الْجَبَلِ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَ السَّكْبَةِ  
قَوْلُهُ ( باب المساجد التي على طرق المدينة ) أى في الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة ، وقوله ( والمواضع )  
أى الأماكن التي تجعل مساجد . قَوْلُهُ ( وحديثي نافع ) القائل ذلك هو موسى بن عقبة ، ولم يسق البخاري لفظ  
فضيل بن سليمان ، بل ساق لفظ أنس بن عياض ، وليس في روايته ذكر سالم بل ذكر نافع فقط ، وقد دلت رواية  
فضيل على أن رواية سالم ونافع متفقتان إلا في الموضع الواحد الذي أشار إليه ، وكأنه اعتمد رواية أنس بن  
عياض لكونه أقنن من فضيل . وعحصل ذلك أن ابن عمر كان يتبرك بتلك الأماكن ، وتشده في الاتباع مشهور ،  
ولا يعارض ذلك ما ثبت عن أبيه أنه رأى الناس في سفر يتبادرون إلى مكان فسأل عن ذلك فقالوا : قد صلى فيه  
النبي ﷺ فقال : من عرضت له الصلاة فليصل وإلا فليمض ، فانما هلك أهل الكتاب لأنهم تتبعوا آثار أنبيائهم  
فاتخذوها كنائس ويبيعا ، لأن ذلك من عمر محمول على أنه كره زيارتهم لمثل ذلك بغير صلاة أو خشى أن يشك ذلك  
على من لا يعرف حقيقة الأمر فيظنه واجبا ، وكلا الأمرين مأمون من ابن عمر ، وقد تقدم حديث عتيان وسؤاله  
النبي ﷺ أن يصلى في بيته ليتخذنه مصلى وإجابة النبي ﷺ إلى ذلك ، فهو حجة في التبرك بآثار الصالحين (١) . قَوْلُهُ  
( تحت سمرة ) أى شجرة ذات شوك ، وهى التي تعرف بأمر غيلان . قَوْلُهُ ( وكان في تلك الطريق ) أى طريق ذى  
الخليفة . قَوْلُهُ ( بطن واد ) أى وادى العميق . قَوْلُهُ ( فعرس ) بمهمات والراء مشددة قال الخطابي : التعريس  
نزل استراحة لغير إقامة ، وأكثر ما يكون في آخر الليل ، وخصه بذلك الاصمعي وأطلق أبو زيد . قَوْلُهُ ( على  
الأكمة ) هو الموضع المرتفع على ما حوله ، وقيل هو تل من حجر واحد . قَوْلُهُ ( كان ثم خليج ) تكرر لفظ  
« ثم » في هذه القصة ، وهو بفتح المثناة والمراد به الجهة ، والخليج واد له عمق ، والكشف بضم الكاف والمثناة جمع  
كثيب وهو رمل مجتمع . قَوْلُهُ ( قدحا ) بالحاء المهملة أى دفع ، وفي رواية الإسماعيلي « قدخل » بالحاء المعجمة  
واللام ، ونقل بعض المتأخرين عن بعض الروايات « قد جاء » بالقاف والجيم على أنهما كلمتان حرف التحقيق  
والفعل الماضى من الجي . قَوْلُهُ ( وان عبد الله بن عمر حدثه ) أى بالاسناد المذكور إليه . قَوْلُهُ ( بشرف الروحاء )  
هى قرية جامعة على ليلتين من المدينة ، وهى آخر السبالة للتوجه إلى مكة ، والمسجد الأوسط هو في الوادى المعروف  
الآن بوادى بنى سالم . وفي الاذان من صحيح مسلم أن بينهما ستة وثلاثين ميلا . قَوْلُهُ ( يعلم المكان ) بضم أوله من

(١) هذا خطأ ، والصواب ما تقدم في حاشية ص ٥٢٢ ، وغر النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه في مثل هذا . والحق أن  
عمر رضي الله عنه أراد بالنهي عن تتبع آثار الأنبياء ، سد الذريعة إلى الشرك ، وهو أعلم بهذا الشأن من ابنه رضي الله عنه  
وقد أخذ الجمهور بما رآه عمر وليس في قصة عتيان ما يخالف ذلك ، لأنه في حديث عتيان قد قصدت أن يتأسى به صلى الله عليه وسلم  
في ذلك ، بخلاف آثاره في الطرق ونحوها فإن التأسى به فيها وتبعها لذلك غير مشروع كما دل عليه فعل عمر ، وربما أفضى ذلك  
عن فعله إلى التلو والشرك كما فعل أهل الكتاب . والله أعلم

أعلم يعلم من العلامة . قوله ( يقول ثم عن يمينك ) قال القاضي عياض : هو تصحيف ، والصواب د يعواسج عن يمينك . قلت : توجيه الأول ظاهر ، وما ذكره إن ثبت به رواية فهو أولى ، وقد وقع التوقف في هذا الموضع قديما ، فأخرجه الإسماعيلي بلفظ د يعلم المكان الذى صلى ، قال فيه هنا لفظه لم أضبطها د عن يمينك ، الحديث . قوله ( يصل إلى العرق ) أى عرق الظبية ، وهو واد معروف قاله أبو عبيد البكرى ، ( ومنصرف الروحاء ) بفتح الراء أى آخرها . قوله ( وقد ابتنى ) بضم المثناة مبنى للفعول . قوله ( سرحة ضخمة ) أى شجرة عظيمة و ( الرويثة ) بالراء والمثناة مصغرا قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر فرسخا . ( ووجه الطريق ) بكسر الواو أى مقابله . قوله ( بطح ) بفتح الموحدة وسكون الطاء وبكسرهما أيضا أى واسع . قوله ( حتى يفضى ) كذا للأكثر ، وللمستملى والحموى د حين يفضى . قوله ( دوين بريد الرويثة بميلين ) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالرويثة ميلان ، وقيل المراد بالبريد سكة الطريق . قوله ( فائثنى ) بفتح المثناة مبنى للفاعل . قوله ( تلعة ) بفتح المثلثة وسكون اللام بعدها مهملة وهى مسيل الماء من فوق إلى أسفل ، ويقال أيضا لما ارتفع من الأرض ولما انهبط ، و ( العرج ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها جيم : قرية جامعة بينها وبين الرويثة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا و ( الهضبة ) بسكون الضاد المعجمة فوق الكثيب فى الارتفاع ودون الجبل ، وقيل الجبل المنبسط على الأرض ، وقيل الأكمة المساء و ( الرضم ) الحجارة الكبار واحدا رضة بسكون الضاد المعجمة فى الواحد والجمع ، ووقع عند الأصيلي بالتحريك . قوله ( عند سلات الطريق ) أى ما يتفرع عن جوانبه ، والسلات بفتح المهملة وكسر اللام فى رواية أبى ذر والأصيلي ، وفى رواية السابقين بفتح اللام ، وقيل : هى بالسكس الصخرات ، وبالفتح الشجرات . و ( السرحات ) بالتحريك جمع سرحة وهى الشجرة الضخمة كما تقدم . قوله ( فى مسيل دون هرشى ) المسيل المكان المنحدر ، وهرشى بفتح أوله وسكون الراء بعدها شين معجمة مقصور ، قال البكرى هو جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة ، وكراع هرشى طرفها ، و ( الغلوة ) بالمعجمة المفتوحة غاية بلوغ السهم ، وقيل قدر ثلث ميل . قوله ( مر الظهران ) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الطاء المعجمة وسكون الهاء هو الوادى الذى تسميه العامة بطن مرو بإسكان الراء بعدها واو ، قال البكرى : بينه وبين مكة ستة عشر ميلا ، وقال أبو غسان : سمي بذلك لأن فى بطن الوادى كتابة بعرق من الأرض أبيض هجاء م ر ا الميم منفصلة عن الراء وقيل سمي بذلك لمراة مائه . قوله ( قبل المدينة ) بكسر القاف وبفتح الموحدة أى مقابلها ، و ( الصفراوات ) بفتح المهملة وسكون الفاء جمع صفراء وهو مكان بعد سر الظهران . قوله ( ينزل بذى طوى ) بضم الطاء للأكثر وبه جزم الجوهري ، وفى رواية الحموى والمستملى د بذى الطوى ، بزيادة ألف ولام قيده الأصيلي بالكسر وحكى عياض وغيره الفتح أيضا . قوله ( استقبل فرضتى الجبل ) الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعدها ضاد معجمة : مدخل الطريق إلى الجبل ، وقيل الشق المرتفع كالشرفة ، ويقال أيضا لمدخل النهر . ( نتيهات ) : الاول اشتمل هذا السياق على تسعة أحاديث أخرجا الحسن بن سفيان فى مسنده مفرقة من طريق إسماعيل بن أبى أويس عن أنس بن عياض يعيد الاسناد فى كل حديث إلا أنه لم يذكر الثالث . وأخرج مسلم منها الحديثين الآخرين فى كتاب الحج . الثانى : هذه المساجد لا يعرف اليوم منها غير مسجدى ذى الحليفة ، والمساجد التى بالروحاء يعرفها أهل تلك الناحية . وقد وقع فى رواية الزبير بن بكار فى د أخبار المدينة ، له من طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر فى هذا الحديث زيادة بسط فى صفة تلك المساجد .



وفي الترمذي من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ صلى في وادي الروحاء وقال: لقد صلى في هذا المسجد سبعون نية. ، الثالث: عرف من صنع ابن عمر استحباب تتبع آثار النبي ﷺ والتبرك بها ، وقد قال البخاري من الشافعية: أن المساجد - التي ثبت أن النبي ﷺ صلى فيها - لو نذر أحد الصلاة في شيء منها تعين كذا تعين المساجد الثلاثة (١) الرابع: ذكر البخاري المساجد التي في طرق المدينة ، ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له إسناد في ذلك على شرطه . وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، المساجد والأماكن التي صلى فيها النبي ﷺ بالمدينة مستوعبا ، وروى عن أبي غسان عن غير واحد من أهل العلم أن كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي ﷺ ، وذلك أن عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس - وهم يومئذ متوافرون - عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة المطابقة ١ هـ . وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا ، لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر ، وبقي من المشهورة الآن مسجد قباء ، ومسجد الفضيخ وهو شرق مسجد قباء ، ومسجد بنى قريظة ، ومشربة أم إبراهيم وهي شمالي مسجد بنى قريظة ، ومسجد بنى ظفر شرق البقيع ويعرف بمسجد البقلة ، ومسجد بنى معاوية ويعرف بمسجد الإجابة ، ومسجد الفتح قريب من جبل سلع ، ومسجد القبلتين في بنى سلبه . هكذا أثبت بعض شيوخنا ، وفائدة معرفة ذلك ما تقدم عن البخاري . والله أعلم

#### ٩٠ - باب سترة الإمام سترة من خلفه

٤٩٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس أنه قال « أقبلت راكباً على حمار أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، فرزئت بين يدي بعض الصف فنزلت وأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي أحد »

( أبواب سترة المصل ) . قوله ( باب سترة الإمام سترة من خلفه ) أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الثاني والثالث منها مطابقان للترجمة لكونه ﷺ لم يأمر أصحابه أن يتخذوا سترة غير سترة ، وأما الأول وهو حديث ابن عباس ففي الاستدلال به نظر لأنه ليس فيه أنه ﷺ صلى إلى سترة ، وقد بوب عليه البيهقي « باب من صلى إلى غير سترة » ، وقد تقدم في كتاب العلم في الكلام على هذا الحديث في « باب متى يصح سماع الصغير » قول الشافعي: إن المراد بقول ابن عباس « إلى غير جدار » أي إلى غير سترة ، وذكرنا تأييد ذلك من رواية البزار ، وقال بعض المتأخرين: قوله « إلى غير جدار » لا يبنى غير الجدار ، إلا أن إخبار ابن عباس عن مروره بهم وعدم إنكارهم لذلك مشعر بحدوث أمر لم يمهده ، فلو فرض هناك سترة أخرى غير الجدار لم يكن لهذا الإخبار فائدة ، إذ مروره حينئذ لا ينكره أحد أصلاً ، وكأن البخاري حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عادته ﷺ أنه

( ١ ) هذا ضعيف ، والصواب أنه لا يتعين شيء من المساجد بالنذر سوى المساجد الثلاثة إذا احتاج إلى شد رجل ، فإن لم يمتنع لذلك فهو موضع نظر واختلاف . وأما هذه المساجد التي أشار إليها البني فالصواب أنه لا يجوز قصدها للعبادة ولا ينبغي الوفاء لمن نذرهما سدا لدعوة الشرك ، ويكفيه أن يصل في غيرها من المساجد الشرعية . والله أعلم

كان لا يصلي في الفضاء إلا والعزلة أمامه ، ثم أيد ذلك بمحدثي ابن عمر وأبي جحيفة ، وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة وهو قوله بعد ذكر الحربة « وكان يفعل ذلك في السفر ، وقد تبعه النووي فقال في شرح مسلم في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه . والله أعلم . قوله ( ناهزت الاحتلام ) أي قاربته ، وقد ذكرت الاختلاف في قدر عمره في « باب تعليم الصبيان » من كتاب فضيلة القرآن وفي « باب الاختتان بعد الكبر » من كتاب الاستئذان . وتوجيه الجمع بين المختلف من ذلك وبيان الراجح من الأقوال وقه الحد . قوله ( يصلي بالناس يعني ) كذا قال مالك وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع عند مسلم من رواية ابن عيينة « بركة » قال النووي : يحمل ذلك على أنهما قضيتان ، وتعقب بأن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث ، فالحق أن قول ابن عيينة « بركة » شاذ . ووقع عند مسلم أيضا من رواية معمر عن الزهري « وذلك في حجة الوداع أو الفتح » وهذا الشك من معمر لا يعمل عليه ، والحق أن ذلك كان في حجة الوداع . قوله ( بعض الصف ) زاد المصنف في الجمع من رواية ابن أخي ابن شهاب عن عمه « حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول » انتهى ، وهو يعين أحد الاحتمالين اللذين ذكرناهما في كتاب العلم . قوله ( فلم ينكر ذلك عليّ أحد ) قال ابن دقيق العيد : استدل ابن عباس بترك الإنكار على الجواز ، ولم يستدل بترك إعادتهم للصلاة لأن ترك الإنكار أكثر فائدة . قلت : وتوجيهه أن ترك الإعادة يدل على صحتها فقط لا على جواز المرور ، وترك الإنكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معا . ويستفاد منه أن ترك الإنكار حجة على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الإنكار وثبوت العلم بالاطلاع على الفعل ، ولا يقال لا يلزم ما ذكر اطلاع النبي ﷺ على ذلك لاحتمال أن يكون الصف حائلا دون رؤية النبي ﷺ له لانا نقول قد تقدم أنه ﷺ كان يرى في الصلاة من ورائه كما يرى من أمامه ، وتقدم أن في رواية المصنف في الجمع أنه مر بين يدي بعض الصف الأول ، فلم يكن هناك حائل دون الرؤية ، ولو لم يدشء من ذلك لكان توفر دواعيهم على سؤاله ﷺ عما يحدث لهم كافيًا في الدلالة على اطلاعه على ذلك والله أعلم . واستدل به على أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة ، فيكون ناسخا لحديث أبي ذر الذي رواه مسلم في كون مرور الحمار يقطع الصلاة ، وكذا مرور المرأة والكلب الأسود . وتعقب بأن مرور الحمار متحقق في حال مرور ابن عباس وهو راحبه ، وقد تقدم أن ذلك لا يضر لكون سترة الإمام سترة لمن خلفه ، وأما مروره بعد أن نزل عنه فيحتاج إلى نقل . وقال ابن عبد البر : حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد « إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدا يمر بين يديه » فإن ذلك مخصوص بالإمام والمنفرد ، فأما المأموم فلا يضره من مر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال : وهذا كله لا خلاف فيه بين العلماء . وكذا نقل عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى سترة ، لكن اختلفوا هل سترتهم سترة الإمام أم سترتهم الإمام نفسه اهـ . فيه نظر ، لما رواه عبد الرزاق عن الحكم بن عمرو الغفاري الصحابي « أنه صلى بأصحابه في سفر وبين يديه سترة فرت حير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة » ، وفي رواية له أنه قال لهم « إنها لم تقطع صلاتي ولكن قطعت صلاتكم » فهذا يعسر على ما نقل من الاتفاق . ولفظ ترجمة الباب ورد في حديث مرفوع رواه الطبراني في الأوسط من طريق سويد بن عبد العزيز عن عاصم عن أنس مرفوعا « سترة الإمام سترة لمن خلفه » وقال : تفرد به سويد عن عاصم اهـ . وسويد ضعيف عندهم . ووردت أيضا في حديث موقوف على ابن عمر أخرجه عبد الرزاق ، ويظهر أثر الخلاف الذي نقله عياض فيما لو مر بين يدي الإمام أحد ، فعلى قول

من يقول إن ستر الإمام ستره من خلفه يضر صلاته وصلاتهم معا ، وعلى قول من يقول إن الإمام نفسه ستره من خلفه يضر صلاته ولا يضر صلاتهم ، وقد تقدمت بقية مباحث حديث ابن عباس في كتاب العلم

٤٩٤ - **حدثنا** إسحاق قال **حدثنا** عبد الله بن نمير قال **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج يوم العيد أمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصل إلى الناس وراءه ، وكان يفعل ذلك في السفر ، فمن ثم اتخذها الأسراء

[ الحديث ٤٩٤ - أطرافه في : ٤٩٨ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ]

**قوله** (حدثنا إسحاق) قال أبو علي الجبائي : لم أجد إسحاق هذا منسوبا لأحد من الرواة . قلت : وقد جزم أبو نعيم وخلف وغيرهما بأنه إسحاق بن منصور . **قوله** ( أمر بالحرية ) أي أمر خادمه بحمل الحرية ، وللصنف في العيد من طريق الأوزاعي عن نافع ، كان يغدو إلى المصل والمصلى والعزة تحمل وتنصب بين يديه فيصل إليها ، زاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلي ، وذلك أن المصل كان قضاء ليس فيه شيء يستره . **قوله** ( والناس ) بالرفع عطفا على فاعل فيصل **قوله** ( وكان يفعل ذلك ) أي نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار . **قوله** ( فمن ثم ) أي فن تلك الجهة اتخذ الأمراء الحرية يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه ، وهذه الجملة الأخيرة فصلها على ابن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع كما أخرجه ابن ماجه ، وأوضحته في كتاب المدرج . وفي الحديث الاحتياط للصلاة وأخذ آلة دفع الأعداء لاسيما في السفر ، وجواز الاستخدام وغير ذلك . والضمير في « اتخذها » يحتمل عوده إلى الحرية نفسها أو إلى جنس الحرية ، وقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، من حديث سعد القرظ « إن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حرية فأمسكها لنفسه فهي التي يمشي بها مع الإمام يوم العيد . ومن طريق الليث أنه بلغه أن العزة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين ، فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى . ويحتمل الجمع بأن عزة الزبير كانت أولا قبل حرية النجاشي . ( فائدة ) حديث أبي جحيفة أخرجه المصنف مطولا ومختصرا ، وقد تقدم في الطهارة في « باب استعمال فضل وضوء الناس » وفي حديث ستر العورة من الصلاة في « باب الصلاة في الثوب الأحمر » وذكره أيضا هنا وبعد بابين أيضا وفي الأذان وفي صفة النبي ﷺ في موضعين وفي اللباس في موضعين ، ومداره عنده على الحكم بن عتيبة وعلى عون ابن أبي جحيفة كلاهما عن أبي جحيفة وعند أحدهما ما ليس عند الآخر ، وقد سمعه شعبة منهما كما سيأتي واضحا

٤٩٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال **حدثنا** شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال سمعت أبي أن النبي ﷺ صلى بهم بالطحاء - وبين يديه عزة - الظهر ركعتين والعصر ركعتين تمر بين يديه المرأة والحمار

**قوله** ( أن النبي ﷺ صلى بهم بالطحاء ) يعني بطحاء مكة ، وهو موضع خارج مكة ، وهو الذي يقال له الأبطح ، وكذا ذكره من رواية أبي العباس عن عون ، وزاد من رواية آدم عن شعبة عن عون أن ذلك كان بالهاجرة ، فيستفاد منه - كما ذكره النووي - أنه ﷺ جمع حينئذ بين الصلاتين في وقت الأولى منهما ، ويحتمل أن يكون قوله « والعصر ركعتين » أي بعد دخول وقتها . **قوله** ( وبين يديه عزة ) تقدم ضبطها وتفسيرها في الطهارة

في حديث أنس . وفي رواية أبي العيس د جاء بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بالعزة حتى ركعها بين يديه وأقام الصلاة ، وأول رواية عمر بن أبي زائدة عن عون عن أبيه د رأيت رسول الله ﷺ في قبة حراء من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله ﷺ ، ورأيت الناس يتدرون ذلك الوضوء ، فمن أصاب منه شيئا تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئا أخذ من بلال يد صاحبه ، وفيها أيضا د وخرج في حلة حراء مشيرا ، وفي رواية مالك بن مغول عن عون د كأنني أنظر إلى ويص ساقيه ، وبين فيها أيضا أن الوضوء الذي ابتدره الناس كان فضل الماء الذي توضع به النبي ﷺ ، وكذا هو في رواية شعبة عن الحكم ، وفي رواية مسلم من طريق الثوري عن عون ما يشعر بأن ذلك كان بعد خروجه من مكة بقوله د ثم لم يزل يصلي ركعتين حتى رجع إلى المدينة . قوله ( يمر بين يديه ) أي بين العزة والقبلة لا بينه وبين العزة ، وفي رواية عمر بن أبي زائدة في باب الصلاة في الثوب الأحمر د ورأيت الناس والنواب يمررون بين يدي العزة . وفي الحديث من الفوائد الثماس البركة كما لامسه الصالحون (١) ، ووضع السترة للصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلط العزة ، وأن قصر الصلاة في السفر أفضل من الاتمام لما يشعر به الخبر من مواظبته ﷺ عليه ، وأن ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه ، وفيه تعظيم الصحابة للنبي ﷺ ، وفيه استحباب تشمير الثياب لا سيما في السفر ، وكذا استصحاب العزة ونحوها ، ومشروعية الأذان في السفر كما سيأتي في الأذان ، وجواز النظر إلى الساق وهو إجماع في الرجل حيث لا قنعة ، وجواز لبس الثوب الأحمر ، وفيه خلاف يأتي ذكره في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٩١ - باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والشرة ؟

٤٩٦ - حديث عمر بن زُرارة قال أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال « كان بين مصلي رسول الله ﷺ وبين الجدار ممر الشاة »

[ الحديث ٤٩٦ - طرفه في : ٧٣٣٤ ]

٤٩٧ - حديث المسكن قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كان جدار المسجد عند المنبر ، ما كادت الشاة تجوزها »

قوله ( باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والشرة ) أي من ذراع ونحوه . ( والمصلي ) بكسر اللام على أنه اسم فاعل ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام أي المكان الذي يصلي فيه . قوله ( عن أبيه ) في رواية أبي داود والإسماعيلي د أخبرني أبي . قوله ( عن سهل ) زاد الاصيلي د ابن سعد . قوله ( كان بين مصلي رسول الله ﷺ ) أي مقامه في صلاته ، وكذا هو في رواية أبي داود . قوله ( وبين الجدار ) أي جدار المسجد بما يلي القبلة ، وصرح بذلك من طريق أبي غسان عن أبي حازم في الاعتصام . قوله ( ممر الشاة ) بالرفع ، وكان تامة ، أو عمر اسم كان بتقدير قدر أو نحوه ، والظرف الخبر . وأعربه الكرماني بالنصب على أن ممر خبر كان واسمها نحو قدر المسافة قال : والسياق يدل عليه . قوله ( عن سلمة ) يعني ابن الاكوع وهذا ثاني ثلاثيات البخاري . قوله ( كان جدار المسجد )

كذا وقع في رواية مكي، ورواه الإسماعيل من طريق أبي عاصم عن يزيد بلفظ «كان المنبر على عهد رسول الله ﷺ ليس بينه وبين حائط القبلة إلا قدماء تمر العنزة، فتبين بهذا السياق أن الحديث مرفوع . قوله ( تجوزها ) ولبعضهم «أن تجوزها» أي المسافة، وهي ما بين المنبر والجدار . فان قيل : من أين يطابق الترجمة ؟ أجاب السكرماني فقال : من حيث إنه ﷺ كان يقوم بمنحبر المنبر ، أي ولم يكن لمسجده محراب ، فتكون مسافة ما بينه وبين الجدار نظير ما بين المنبر والجدار ، فكأنه قال : والذي ينبغي أن يكون بين المصلّي وسترته قدر ما كان بين منبره ﷺ وجدار القبلة . وأوضح من ذلك ما ذكره ابن رشيد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد الذي تقدم في «باب الصلاة على المنبر والخشب» ، فإنه فيه أنه ﷺ قام على المنبر حين عمل فصلي عليه فاقضى ذلك أن ذكر المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلّي . فان قيل : إن في ذلك الحديث أنه لم يسجد على المنبر ، وإنما نزل فسجد في أصله ، وبين أصل المنبر وبين الجدار أكثر من عمر الشاة ، أوجب بأن أكثر أجزاء الصلاة قد حصل في أعلى المنبر ، وإنما نزل عن المنبر لأن الدرجة لم تتسع لقدر سجوده فحصل به المقصود . وأيضاً فإنه لما سجد في أصل المنبر صارت الدرجة التي فوقه سترته وهو قدر ما تقدم . قال ابن بطلان : هذا أقل ما يكون بين المصلّي وسترته ، يعني قدر عمر الشاة ، وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث بلال «أن النبي ﷺ صلى في السكبة وبينه وبين الجدار ثلاثة أذرع» ، كما سيأتي قريباً بعد خمسة أبواب . وجمع الداودي بأن أقله عمر الشاة . وأكثره ثلاثة أذرع . وجمع بعضهم بأن الأول في حال القيام والقعود ، والثاني في حال الركوع والسجود . وقال ابن الصلاح : قدروا عمر الشاة بثلاثة أذرع . قلت : ولا يخفى ما فيه . وقال البغوي : استحب أهل العلم الدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر إمكان السجود ، وكذلك بين الصفوف . وقد ورد الأمر بالدنو منها ، وفيه بيان الحكمة في ذلك ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث سهل بن أبي حثمة مرفوعاً «إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته» ،

### ٩٢ - باب الصلاة إلى الحربة

٤٩٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ**

**تُرْكُزُ لَهُ الْحَرْبَةُ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا**

**قوله ( باب الصلاة إلى الحربة )** ساق فيه حديث ابن عمر مختصراً ، وقد تقدم قبل بياب . وقوله ( تركز ) أي تفرّز في الأرض

### ٩٣ - باب الصلاة إلى العنزة

٤٩٩ - **حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ « خَرَجَ عَيْنَا**

**رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْهَاجِرَةِ ، فَأَتَى بَوْضُوءَ فَتَوَضَّأَ فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ وَالْمَصْرَ ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ وَالْمَرْأَةُ وَالْحَدْرُ يَمْزُونَ مِنْ وَرَائِهَا »**

٥٠٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَرِيعٍ قَالَ حَدَّثَنَا شاذان عن شُعْبَةَ عن عطاء بن أبي ميمونة قال : سمعتُ**

أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ وَمَعْنَا عَكَازَةٌ أَوْ عَصَا أَوْ عَزَّةٌ وَمَعْنَا إِدَاوَةٌ ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ نَاولَنَاهُ الْإِدَاوَةَ »

**قوله** ( باب الصلاة إلى العزّة ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن آدم عن شعبة عن عون ، وقد تقدم الكلام عليه أيضا . واعترض عليه في هذه الترجمة بأن فيها تكرارا فان العزّة هي الحربة ، لكن قد قيل إن الحربة إنما يقال لها عزّة إذا كانت قصيرة ففي ذلك جهة مغايرة . **قوله** ( والمرأة والحمار يمرون من ورائها ) كذا ورد بصيغة الجمع ، فكأنه أراد المجلس . ويؤيده رواية « والناس والدواب يمرون » كما تقدم ، أو فيه حذف تقديره وغيرهما أو المراد الحمار براكيه ، وقد تقدم بلفظ « يمر بين يديه المرأة والحمار » فالظاهر أن الذي وقع هنا من تصرف الرواة ، وقال ابن التين : الصواب يمران ، إذ في يمران إطلاق صيغة الجمع على الاثنين . وقال ابن مالك : أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل وهو مشكل ، والوجه فيه أنه أراد المرأة والحمار وراكيه لحذف الراكب لدلالة الحمار عليه ، ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة وذا العقل على الحمار . وقد وقع الإخبار عن مذكور ومحدوف في قولهم راكب البعير طريحان ، أي البعير وراكيه . ثم ساق البخاري حديث أنس ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . قوله فيه ( ومعنا عكازة أو عصا أو عزّة ) كذا للأكثر بالمهملة والنون والزاي المفتوحات ، وفي رواية المستملى والحموى « أو غيره » بالمعجمة والياء والراء ، أي سواء ، أي المذكور . والظاهر أنه تصحيف

## ٩٤ - باب السترة بمكة وغيرها

٥٠١ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن الحكم عن أبي جحيفة قال : خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فصلّى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ونصب بين يديه عزّة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه

**قوله** ( باب السترة بمكة وغيرها ) ساق فيه حديث أبي جحيفة عن سليمان بن حرب عن شعبة عن الحكم ، والمراد منه هنا قوله « بالبطحاء » فقد قدمنا أنها بطحاء مكة . وقال ابن المنير : إنما خص مكة بالذكر دفعا لتوهم من يتوهم أن السترة قبلّة ، ولا ينبغي أن يكون لمكة قبلّة إلا الكعبة ، فلا يحتاج فيها إلى سترة . انتهى . والذي أظنه أنه أراد أن يبتكت على ما ترجم به عبد الرزاق حيث قال في « باب لا يقطع الصلاة بمكة شيء » ، ثم أخرج عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب عن أبيه عن جده قال « رأيت النبي ﷺ يصلي في المسجد الحرام ليس بينه وبينهم - أي الناس - سترة » وأخرجه من هذا الوجه أيضا أصحاب السنن ، ورجاله موثقون إلا أنه معلول ، فقد رواه أبو داود عن أحمد عن ابن عينة قال : كان ابن جريج أخبرنا به هكذا ، فلقيت كثيرا فقال : ليس من أبي سمعة ، ولكن عن بعض أهل عن جدى . فأراد البخاري التنبيه على ضعف هذا الحديث وأن لا فرق بين مكة وغيرها في مشروعية السترة ، واستدل على ذلك بحديث أبي جحيفة ، وقد قدمنا وجه الدلالة منه . وهذا هو المعروف عند الشافعية وأن لا فرق في منع المرور بين يدي المصلي بين مكة وغيرها . واغتفر بعض الفقهاء ذلك للطائفتين دون غيرهم للضرورة ، وعن بعض الحنابلة جواز ذلك في جميع مكة

## ٩٥ - باب الصلاة إلى الأسطوانة

وقال عمر : المصلون أحق بالسواي من المتحدثين إليها

ورأى عمر رجلاً يصلي بين أسطوانتين فأدناه إلى سارية فقال : صل إليها

٥٠٢ - حدثنا المسكين بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد قال كنت أتى مع سلمة بن الأكوع فيصلي عند الأسطوانة التي عند المصحف ، فقلت : يا أبا مسلم أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة ، قال : فاني رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها

قوله ( باب "صلاة إلى الأسطوانة" أي السارية ، وهي بضم الهمة وسكون السين المهملة وضم الطاء بوزن أفعوانة على المشهور ، وقيل بوزن فعوانة ، والغالب أنها تكون من بناء ، بخلاف العمود فإنه من حجر واحد . قال ابن بطلان : لما تقدم أنه ﷺ كان يصلي إلى الحربة ، كانت الصلاة إلى الأسطوانة أولى لأنها أشد ستره . قلت : لكن أفاد ذكر ذلك التنصيص على وقوعه ، والنص أعلى من الضحوى . قوله ( وقال عمر ) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبه والحميدي من طريق همدان - وهو بفتح الهاء وسكون الميم وبالذال المهملة ، وكان يريد عمر أي رسوله إلى أهل اليمن - عن عمر به . ووجه الأحقية أنهما مشتركان في الحاجة إلى السارية المتخذة إلى الاستناد والمصل لجعلها ستره ، لكن المصل في عبادة محقة فكان أحق . قوله ( ورأى ابن عمر ) كذا ثبت في رواية أبي ذر والأصيل وغيرهما ، وعند بعض الرواة ورأى عمر ، بخذف ابن وهو أشبه بالصواب ، فقد رواه ابن أبي شيبه من طريق معاوية بن قرة بن إلياس المزني عن أبيه وله حجة قال : رأى عمر وأنا أصلي ، فذكر مثله سواء لكن زاد : فأخذ بقفاي ، . وعرف بذلك تسمية المبهمة المذكور في التعليق . وأراد عمر بذلك أن تكون صلاته إلى ستره ، وأراد البخاري بإيراد أثر عمر هذا أن المراد بقول سلمة : يتحرى الصلاة عندها ، أي إليها ، وكذا قول أنس : يبتدون السواي ، أي يصلون إليها . قوله ( حدثنا المسكين ) هو ابن إبراهيم كما ثبت عند الأصيل وغيره ، وهذا ثالث ثلاثيات البخاري . وقد ساوى فيه البخاري شيخه أحمد بن حنبل ، فإنه أخرجه في مسنده عن مكى بن إبراهيم . قوله ( التي عند المصحف ) هذا دال على أنه كان للمصحف موضع خاص به ، ووقع عند مسلم بلفظ : يصلي وراء الصندوق ، وكأنه كان للمصحف صندوق يوضع فيه ، والأسطوانة المذكورة حقق لنا بعض مشايخنا أنها المتوسطة في الروضة المكرمة ، وأنها تعرف بأسطوانة المهاجرين ، قال : وروى عن عائشة أنها كانت تقول : لو عرفها الناس لاضطربوا عليها بالسهم ، وأنها أسرتها إلى ابن الزبير فسكال يكثر الصلاة عندها . ثم وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد أن المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها ، وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة . قوله ( يا أبا مسلم ) هي كنية سلمة ، و د يتحرى ، أي يقصد

٥٠٣ - حدثنا قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن عمرو عن أنس قال : لقد رأيت كبار أصحاب النبي

ﷺ يبتدون السواي عند المغرب . وزاد شعبه عن عمرو عن أنس : حتى يخرج النبي ﷺ

[ الحديث ٥٠٣ - طرفه في : ٦٢٥ ]

**قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري، وعمرو بن عامر هو الكوفي الانصارى، لا والد أسد فانه بجلى، ولا عمرو ابن عامر البصرى فانه سلى. **قوله** (لقد رأيت) في رواية المستمل والحوى، ولقد أدركت. **قوله** (عند المغرب) أى عند أذان المغرب، وصرح بذلك الإسماعيلى من طريق ابن مهدى عن سفيان، ولمسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس نحوه. **قوله** (وزاد شعبة عن عمرو) هو ابن عامر المذكور، قد وصله المصنف في كتاب الاذان من طريق غندر عن شعبة فقال «عن عمرو بن عامر الانصارى، وزاد فيه أيضا» يصلون الركعتين قبل المغرب، وسيأتى الكلام عليه هناك مع بقية مباحثه وتعيين من وقفنا عليه من كبار الصحابة المشار اليهم فيه إن شاء الله تعالى

### ٩٦ - باب الصلاة بين السوارى في غير جماعة

٥٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال «دخل النبي ﷺ البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال فأطال، ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره، فسألت بلالاً: أين صلى؟ قال: بين العمودين المقدمين»

٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي، فأغلقها عليه، مكث فيها. فسألت بلالاً حين خرج: ما صنع النبي ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه. وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة، ثم صلى. وقال لما إسماعيل: حدثني مالك وقال: عمودين عن يمينه

**قوله** (باب الصلاة بين السوارى في غير جماعة) إنما قيدها بغير الجماعة لأن ذلك يقطع الصفوف، وتسوية الصفوف في الجماعة مطلوب. وقال الرافعى في شرح المسند: احتج البخارى بهذا الحديث - أى حديث ابن عمر عن بلال - على أنه لا بأس بالصلاة بين الساريتين إذا لم يكن في جماعة، وأشار إلى أن الأولى للنفرد أن يصل إلى السارية، ومع هذه الأولوية فلا كراهة في الوقوف بينهما - أى للنفرد - وأما في الجماعة فالوقوف بين الساريتين كالصلاة إلى السارية. انتهى كلامه. وفيه نظر لورود النهى الخاص عن الصلاة بين السوارى كما رواه الحاكم من حديث أنس بأسناد صحيح، وهو في السنن الثلاثة، وحسنه الترمذى. قال المحب الطبري: كره قوم الصف بين السوارى للنهى الوارد عن ذلك، ومحل الكراهة عند عدم الضيق، والحكمة فيه إما لانقطاع الصف أو لانه موضع النعال. انتهى. وقال القرطبي: روى في سبب كراهة ذلك أنه مصلى الجن المؤمنين

**قوله** (حدثنا جويرية) هو بالجيم بصيغة التصغير وهو ابن أسماء الضبعى، واتفق أن اسمه واسم أبيه من الأعلام المشتركة بين الرجال والنساء. وقد سمع جويرية المذكور من نافع، وروى أيضاً عن مالك عنه. **قوله** (كنت أول الناس) كذا في رواية أبي ذر وكريمة، وفي رواية الأصيلي وابن عساكر «وكنيت، بزيادة واو في أوله وهي أشبه، ورواه الإسماعيلى من هذا الوجه فقال بعد قوله ثم خرج» ودخل عبد الله على أثره أول الناس. **قوله** (بين العمودين المقدمين) في رواية الكشميهنى والمتقدمين، كذا في هذه الرواية، وفي رواية مالك التى تليها «جعل عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه»، وليس بين الروایتين



عائلة ، لكن قوله في رواية مالك « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ، مشكل لأنه يشعر بكون ما عن يمينه أو يساره كان اثنين ، ولهذا عقبه البخاري برواية اسماعيل التي قال فيها « عمودين عن يمينه » ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأنه حيث نفي أشار الى ما كان عليه البيت في زمن النبي ﷺ ، وحيث أفرد أشار إلى ما صار اليه بعد ذلك ويرشد الى ذلك قوله « وكان البيت يومئذ ، لان فيه إشعارا بأنه تغير عن هيئته الاولى . وقال الكرماني : لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين ، فهو يحمل بيئته رواية « وعمودين » ، ويحتمل أن يقال : لم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل اثنان على سمت والثالث على غير سمتهما ، ولفظ « المقدمين » في الحديث السابق مشعر به . والله أعلم . قلت : ويؤيده أيضا رواية مجاهد عن ابن عمر التي تقدمت في « باب واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى » ، فان فيها « بين الساريتين اللتين على يسار الداخل ، وهو صريح في أنه كان هناك عمودان على اليسار وأنه صلى بينهما » ، فيحتمل أنه كان ثم عمود آخر عن اليمين لكنه بعيد أو على غير سمت العمودين فيصح قول من قال « جعل عن يمينه عمودين » ، وقول من قال « جعل عمودا عن يمينه » . وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن يكون هناك ثلاثة أعمدة مصطفة فصول إلى جنب الأوسط ، فن قال جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره لم يعتبر الذي صلى الى جنبه ومن قال عمودين اعتبره . ثم وجدته مسبوqa بهذا الاحتمال ، وأبعد منه قول من قال : انتقل في الركعتين من مكان إلى مكان ، ولا تبطل الصلاة بذلك لقلته . والله أعلم . قوله ( وقال اسماعيل ) أي ابن أبي أويس ، كذا في رواية أبي ذر والاصيلي قال « مجردة » وفي رواية كريمة « قال لنا ، فوضع وصله . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على مالك فيه ، فوافق الجمهور عبد الله بن يوسف في قوله « عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، ووافق اسماعيل في قوله « عمودين عن يمينه » ابن القاسم والقعنبي وأبو مصعب ومحمد بن الحسن وأبو حذافة وكذا الشافعي وابن مهدي في احدي الروایتين عنهما ، وقال يحيى بن يحيى التيسابوري فيها رواه عنه مسلم « جعل عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه » ، عكس رواية اسماعيل ، وكذلك قال الشافعي وبشر بن عمر في احدي الروایتين عنهما ، وجمع بعض المتأخرين بين هاتين الروایتين باحتمال تعدد الواقعة ، وهو بعيد لا تجد مخرج الحديث ، وقد جزم البيهقي بترجيح رواية اسماعيل ومن وافقه ، وفيه اختلاف رابع قال عثمان بن عمر عن مالك « جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره » ، ويمكن توجيهه بأن يكون هناك أربعة أعمدة اثنان مجتمعان واثنان منفردان فوقف عند المجتمعين ، لكن يعكر عليه قوله « وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة » ، بعد قوله « وثلاثة أعمدة وراه » ، وقد قال الدارقطني ، لم يتابع عثمان بن عمر على ذلك

٩٧ - باب \* ٥٠٦ - حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثنا أبو حمزة قال حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن عبد الله كان إذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل ، وجعل الباب قبل ظهره ، فشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريبا من ثلاثة أذرع صلى يتوحنى المكان الذي أخبره به بلال أن النبي ﷺ صلى فيه . قال : وليس على أحدنا بأس إن صلى في أي نواحي البيت شاء قوله ( باب ) كذا للاكثر بلا ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وكأنه فصله عنه لأنه ليس فيه تصريح بكون الصلاة وقعت بين السواري ، لكن فيه بيان مقدار ما كان بينه وبين الجدار من المسافة . وسقط لفظ

« باب ، من رواية الأصيل . قوله ( حتى يكون بينه وبين الجدار قريبا ) كذا وقع بالنصب على أنه خبر كان واسمها محذوف . قوله ( من ثلاث أذرع ) كذا لأبي ذر ، ولغيره ثلاثة بالتأنيث والندراج يذكر ويؤنث قوله ( يتوخى ) بالمعجمة أى يقصد . قوله ( قال ) أى ابن عمر . قوله ( أن يصل ) كذا للحكشميين ولغيره أن صلى بلفظ الماضى ، ومراد ابن عمر أنه لا يشترط فى صحة الصلاة فى البيت موافقة المكان الذى صلى فيه النبى ﷺ ، بل موافقة ذلك أول وإن كان يحصل الغرض بغيره

### ٩٨ - باب الصلاة إلى الراحة والبعير والشجر والرحل

٥٠٧ - **حديث** محمد بن أبي بكر المَقْدُمى حدثنا مُعْتَمِرٌ عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ عن النبي ﷺ أنه كان يُعَرِّضُ راحتهُ فيُصَلِّي إليها . قلتُ : أفرأيتَ إذا هَبَّتِ الرِّكَابُ ؟ قال : كان يأخذُ هذا الرجلُ فيُعِدُّهُ فيصَلِّي إلى آخرته - أو قال مؤخره - وكان ابنُ عمرَ رضى اللهُ عنه يفعلُه

**قوله** ( باب الصلاة إلى الراحة والبعير ) قال الجوهري : الراحة الناقة التى تصلح لأن يوضع الرجل عليها ، وقال الأزهري : الراحة المركوب النجيب ذكرنا كان أو أنثى . والهاء فيها للبالغة ، والبعير يقال لما دخل فى الخامسة . **قوله** ( والشجر والرحل ) المذكور فى حديث الباب الراحة والرحل ، فكأنه ألحق البعير بالراحة بالمعنى الجامع بينهما ، ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد فى بعض طرقه ، فقد رواه أبو خالد الأحمر عن عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان يصلى الى بعيره ، انتهى . فان كان هذا حديثا آخر حصل المقصود ، وإن كان مختصرا من الأول - كان يكون المراد يصلى الى مؤخرة رحل بعيره - انجبه الاحتمال الأول . ويؤيد الاحتمال الثانى ما أخرجه عبد الرزاق أن ابن عمر كان يكره أن يصلى الى بعير إلا وعليه رحل ، وسأذكره بعد . وألحق الشجر بالرحل بطريق الأولوية ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى حديث على قال « لقد رأيتنا يوم بدر وما فينا إنسان إلا نائم ، إلا رسول الله ﷺ فانه كان يصلى الى شجرة يدعو حتى أصبح ، رواه النسائي باسناد حسن . **قوله** ( يعرض ) بتشديد الزاء أى يجعلها عرضا . **قوله** ( قلت أفرأيت ) ظاهره أنه كلام نافع والمسئول ابن عمر ، لكن بين الاسماعيلى من طريق عبيدة بن حميد عن عبيد الله بن عمر أنه كلام عبيد الله والمسئول نافع ، فعلى هذا هو مرسل لأن فاعل يأخذ هو النبى ﷺ ولم يدركه نافع . **قوله** ( هبت الركاب ) أى هاجت الإبل ، يقال هب الفحل إذا هاج ، وهب البعير فى السير إذا نشط . والركاب الإبل التى يسار عليها ولا واحد لها من لفظها ، والمعنى أن الإبل إذا هاجت شوشت على المصلى لعدم استقرارها ، فيعدل عنها الى الرحل فيجعله ستره . وقوله ( فيعدل ) بفتح أوله وسكون العين وكسر الدال ، أى يقيمه تلقاء وجهه . ويجوز التشديد . وقوله ( إلى آخرته ) بفتححات بلا مد ويجوز المد ، ( ومؤخرته ) بضم أوله ثم همزة ساكنة ، وأما الخاء مجزوم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح ، وأنكر ابن قتيبة الفتح ، وعكس ذلك ابن مكى فقال : لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا فى العين خاصة ، وأما فى غيرها فيقال بالفتح فقط . ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء . والمراد بهما العود الذى فى آخر الرحل الذى يستند اليه الراكب . قال القرطبي : فى هذا الحديث دليل على جواز التستر بما يستقر من الحيوان ، ولا يعارضه النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل لأن المعاطن مواضع أقامتها عند الماء ، وكراهة الصلاة حينئذ عندها إما لشدة ثقتها وإما لأنهم كانوا يتخلون بينها مستترين بها

أنهى . وقال غيره : علة النهى عن ذلك كون الإبل خلقت من الشياطين ، وقد تقدم ذلك ، فيحمل ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضرورة . ونظيره صلاته إلى السرير الذي عليه المرأة لكون البيت كان ضيقا . وهل هذا بقول الشافعي في البويطي : لا يستتر بامرأة ولا دابة ، أى في حال الاختيار . وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل ، وكان الحكمة في ذلك أنها في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تيجريدها

( نسكلة ) اعتبر الفقهاء مؤخرة الرحل في مقدار أقل السترة ، واختلفوا في تقديرها بفعل ذلك . فقيل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر ، لكن في مصنف عبد الرزاق عن نافع أن مؤخرة رحل ابن عمر كانت قدر ذراع

### ٩٩ - باب الصلاة إلى السرير

٥٠٨ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة قال حدثنا جريز عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أعدأتمونا بالكلب والحمار ؟ لقد رأيتني مضطجعة على السرير فيجىء النبي ﷺ فيتوسط السرير فيصلى ، فأكره أن أسنحه ، فأنسل من قبل رجلي السرير حتى أنسل من خلفي

**قوله** ( باب الصلاة إلى السرير ) أورد فيه حديث الأسود عن عائشة في صلاة النبي ﷺ وهو متوسط السرير الذي هي مضطجعة عليه . واعترضه الاسماعيل بأنه دال على الصلاة على السرير لا إلى السرير . ثم أشار إلى أن رواية مسروق عن عائشة دالة على المراد ، لأن لفظه « كان يصلى والسرير بينه وبين القبلة » كما سيأتى ، فكان ينبغي له ذكرها في هذا الباب . وأجاب الكرماني عن أصل الاعتراض بأن حروف الجر تتناوب ، فعنى قوله في الترجمة « إلى السرير » أى على السرير ، وادعى قبل ذلك أنه وقع في بعض الروايات بلفظ على السرير . قلت : ولا حاجة إلى الحمل المذكور ، فإن قولها « فيتوسط السرير » يشمل ما إذا كان فوقه أو أسفل منه ، وقد بان من رواية مسروق عنها أن المراد الثاني . **قوله** ( أعدأتمونا ) هو استفهام إنكار من عائشة ، قاله لمن قال بحضرتها « يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة » كما سيأتى من رواية مسروق عنها بعد خمسة أبواب ، وهناك تذكر مباحث هذا المثل إن شاء الله تعالى . وقولها « رأيتني » بضم المثناة وقولها « أن أسنحه » بفتح النون والحاء المهملة أى أظهر له من قدامه . وقال الخطابي : هو من قولك سنح لى الشيء إذا عرض لى ، تريد أنها كانت تخشى أن تستقبله وهو يصلى بيدها أى منتصبه . وقولها « أنسل » بفتح السين المهملة وتشديد اللام ، أى أخرج بخفية أو برفق

### ١٠٠ - باب يرد المصلى من مر بين يديه

ورد ابن عمر في التشهيد ، وفي الكعبة ، وقال : إن أبى إلا أن يُقاتله فقاتله

٥٠٩ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن حميد بن هلال عن أبي صالح أن أبا سعيد قال : قال النبي ﷺ ح . و **حدثنا** آدم بن أبي إياس قال حدثنا سليمان بن الأُمَيرة قال حدثنا حميد بن هلال العدوي قال حدثنا أبو صالح السمان قال : رأيت أبا سعيد الخدري في يوم الجمعة يصلى إلى شيء

يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي مُعَيْطٍ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَدَفَعَ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ ، فَظَنَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَافًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى ، فَنَالَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ . ثُمَّ دَخَلَ عَلَى مَرْوَانَ فَشَكَا إِلَيْهِ مَا لَقِيَ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَدَخَلَ أَبُو سَعِيدٍ خَلَاتَهُ عَلَى مَرْوَانَ ، فَقَالَ : مَا لَكَ وَلابْنِ أَخِيكَ يَا أبا سَعِيدٍ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا صَلَّيْتَ أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَنْدِفِعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »

[ الحديث ٥٠٩ - طرفه في : ٣٢٧٤ ]

**قوله** ( باب يرد المصل من مر بين يديه ) أى سواء كان آدمياً أم غيره . **قوله** ( ورد ابن عمر في التشهد ) أى رد المار بين يديه في حال التشهد ، وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، وعندهما أن المار المذكور هو عمرو بن دينار . **قوله** ( وفي الكعبة ) قال ابن قرقول : وقع في بعض الروايات ، وفي الركعة ، وهو أشبه بالمعنى . قلت : ورواية الجمهور متجهة ، وتخصيص الكعبة بالذكر لثلاث يتخيل أنه يقتصر فيها المرور لكونها محل المراجعة . وقد وصل الاثر المذكور بذكر الكعبة فيه أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له من طريق صالح بن كيسان قال : رأيت ابن عمر يصلى في الكعبة فلا يدع أحدا يمر بين يديه يبادره ، قال : أى يرده . **قوله** ( إن أبى ) أى المار ( إلا أن يقاتله ) أى المصل ( قاتله ) كذا للكثر بصيغة الفعل الماضى وهو على سبيل المبالغة . والكشميين ، إلا أن تقاتله ، بصيغة المخاطبة ( قاتله ) بصيغة الأمر . وهذه الجملة الأخيرة من كلام ابن عمر أيضاً ، وقد وصلها عبد الرزاق ولفظه عن ابن عمر قال : « لا تدع أحدا يمر بين يديك وأنت تصلى ، فإن أبى إلا أن تقاتله فقاتله ، وهذا موافق لسياق الكشميين . **قوله** ( يونس ) هو ابن عبيد ، وقد قرن البخارى روايته برواية سليمان بن المغيرة ، وتبين من إirاده أن القصة المذكورة في رواية سليمان لا في رواية يونس ، ولفظ المتن الذى ساقه هنا هو لفظ سليمان أيضاً لا لفظ يونس ، وإنما ظهر لنا ذلك من المصنف حيث ساق الحديث في كتاب بدء الخلق بالاسناد المذكور الذى ساقه هنا من رواية يونس بعينه ، ولفظ المتن مغاير لفظ الذى ساقه هنا ، وليس فيه تقييد الدفع بما إذا كان المصل يصلى الى ستره . وذكر الاسماعيلى أن سليم بن حيان تابع يونس عن حميد على عدم التقييد . قلت : والمطلق في هذا محمول على المقيد ، لأن الذى يصلى الى غير ستره مقصر بتركها ولا سيما إن صلى في مشاريع المشاة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر التفرقة بين من يصلى الى ستره وإلى غير ستره . وفي الروضة تبعاً لاصلها : ولو صلى الى غير ستره أو كانت وتباعد منها فالاصح أنه ليس له الدفع لتقصيره ولا يحرم المرور حينئذ بين يديه <sup>(١)</sup> ولكن الاولى تركه . تنبيه : ذكر أبو مسعود وغيره أن البخارى لم يخرج لسليمان بن المغيرة شيئاً موصولاً إلا هذا الحديث . **قوله** ( فأراد شاب من بنى أبي معيط ) وقع في كتاب الصلاة لابن نعيم أنه الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخرجه عن عبد الله بن عامر الأسلمى عن زيد بن

(١) في هذا نظر . وظاهر الأحاديث يقتضى تحريم المرور بين يديه ، وأنه يفرع له رد المار ، اللهم إلا أن يضطر المار الى ذلك لعدم وجود متسع إلا ما بين يديه ، ومتى بعد المار عما بين يدي المصل إذا لم يلق بين يديه ستره سلم من الإثم ، لأنه إذا بعد عنه عرفاً لا يسمى ماراً بين يديه كالذى يمر من وراء السترة . واظهر من ٥٨٥

أسلم قال : بيننا أبو سعيد قائم يصلي في المسجد فأقبل الوليد بن عقبة بن أبي معيط فأراد أن يمر بين يديه ، فدفعه ، فأبى إلا أن يمر بين يديه فدفعه ، هذا آخر ما أورده من هذه القصة . وفي تفسير الذي وقع في الصحيح بأنه الوليد هذا نظر ، لأن فيه أنه دخل على مروان . زاد الإسماعيلي « ومروان يومئذ على المدينة » اهـ . ومروان إنما كان أميراً على المدينة في خلافة معاوية ، ولم يكن الوليد حينئذ بالمدينة لأنه لما قتل عثمان تخول إلى الجزيرة فسكنها حتى مات في خلافة معاوية ، ولم يحضر شيئاً من الحروب التي كانت بين علي ومن خالفه . وأيضاً فلم يكن الوليد يومئذ شاباً بل كان في عشر الحسين فلعله كان فيه : فأقبل ابن الوليد بن عقبة فيتجه . وروى عبد الرزاق حديث الباب عن داود بن قيس عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه فقال فيه « إذ جاء شاب » ولم يسمه أيضاً . وعن معمر عن زيد بن أسلم وقال فيه « فذهب ذو قرابة لمروان » . ومن طريق أبي العلاء فيه عن أبي سعيد فقال فيه « مر رجل بين يديه من بني مروان » . وللشأن من وجه آخر « فرأى لمروان » وسماه عبد الرزاق من طريق سليمان بن موسى « داود بن مروان » ، ولفظه « أراد داود بن مروان أن يمر بين يدي أبي سعيد ومروان يومئذ أمير بالمدينة » فذكر الحديث ، وبذلك جزم ابن الجوزي ومن تبعه في تسمية المبهم الذي في الصحيح بأنه داود بن مروان ، وفيه نظر لأن فيه أنه من بني أبي معيط وليس مروان من بني ، بل أبو معيط ابن عم والد مروان ، لأنه أبو معيط بن أبي عمرو بن أمية ، والوالد مروان هو الحكم بن أبي العاص بن أمية ، وليست أم داود ولا أم مروان ولا أم الحكم من ولد أبي معيط ، فيحتمل أن يكون داود نسب إلى أبي معيط من جهة الرضاة أو لكون جده لأمه عثمان بن عفان كان أختاً للوليد بن عقبة بن أبي معيط لأمه فنسب داود إليه مجازاً وفيه بعد ، والأقرب أن تكون الواقعة تعددت لأبي سعيد مع غير واحد ، ففي مصنف ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي سعيد في هذه القصة « فأراد عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام أن يمر بين يديه » الحديث ، وعبد الرحمن مخزومي ما له من أبي معيط نسبة . والله أعلم . قوله ( فلم يجد مساعاً ) بالغين المعجمة أي مرأ ، وقوله « فقال من أبي سعيد » أي أصاب من عرضه بالثبم . قوله ( فقال مالك ولابن أخيك ) ؟ أطلق الأخوة باعتبار الإيمان ، وهذا يؤيد أن المار غير الوليد ، لأن أباه عقبة قتل كافراً ، واستدل الرافعي بهذه القصة على مشروعية الدفع ولو لم يكن هناك مسلك غيره ، خلافاً لإمام الحرمين . ولابن الرفعة فيه بحث سنشير إليه في الحديث الذي بعده إن شاء الله تعالى . قوله ( فليدفعه ) ، ولمسلم « فليدفع في نحره » ، قال القرطبي : أي بالاشارة ولطيف المنع . وقوله ( فليقاتله ) أي يزيد في دفعه الثاني أشد من الأول . قال : وأجمعوا على أنه لا يلزمه أن يقاتله بالسلاح ، لمخالفة ذلك لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها اهـ . وأطلق جماعة من الشافعية أن له أن يقاتله حقيقة ، واستبعد ابن العربي ذلك في « القبس » ، وقال : المراد بالمقاتلة المدافعة . وأغرب الباجي فقال : يحتمل أن يكون المراد بالمقاتلة اللعن أو التعنيف . وتعقب بأنه يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل ، بخلاف الفعل اليسير . ويمكن أن يكون أراد أنه يلعبه داعياً لا مخاطباً ، لكن فعل الصحابي يخالفه ، وهو أدرى بالمراد . وقد رواه الإسماعيلي بلفظ « فإن أبي فليجعل يده في صدره ويدفعه » ، وهو صريح في الدفع باليد . ونقل البهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول ، وما تقدم عن ابن عمر يقتضي أن المقاتلة إنما تشرع إذا تعينت في دفعه ، وبنحوه صرح أصحابنا فقالوا : يرد بأسهل الوجوه ، فإن أبي فبأشد ، ولو أدى إلى قتله . فلو قتل فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته ، والمقاتلة المباحة لاضمان فيها . ونقل عياض وغيره أن عندهم خلافاً

في وجوب الدبة في هذه الحالة . ونقل ابن بطال وغيره الاتفاق على أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ، ولا العمل الكثير في مدافعتة ، لأن ذلك أشد في الصلاة من المرور . وذهب الجمهور الى أنه إذا مر ولم يدفعه فلا ينبغي له أن يرده لأن فيه إعادة للروى ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره أن له ذلك ، ويمكن حله على ما إذا رده فامتنع وتمادى ، لا حيث يقصر المصلى في الرد . وقال النووي : لا أعلم أحدا من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع ، بل صرح أصحابنا بأنه مندوب انتهى . وقد صرح بوجوبه أهل الظاهر ، فكان الشيخ لم يراجع كلامهم فيه أو لم يعتد بخلافهم . قوله ( فانما هو شيطان ) أى فعله فعل الشيطان ، لأنه أبى الا التشويش على المصل . واطلاق الشيطان على المارد من الإنس سائغ شائع ، وقد جاء في القرآن قوله تعالى ( شياطين الإنس والجن ) . وقال ابن بطال : في هذا الحديث جواز اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين ، وأن الحكم للعاني دون الأسماء ، لاستحالة أن يصير المار شيطانا بمجرد مروره . انتهى . وهو مبنى على أن لفظ « الشيطان » يطلق حقيقة على الجنى ومجازا على الانسى ، وفيه بحث . ويحتمل أن يكون المعنى : فانما الحامل له على ذلك الشيطان . وقد وقع في رواية للاسماعيلي « فان معه الشيطان » ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ « فان معه القرين » . واستنبط ابن أبي حمزة من قوله « فانما هو شيطان » أن المراد بقوله فليقاتله ، المدافعة اللطيفة لاحقيقة القتال ، قال : لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها ، وانما جاز الفعل اليسير في الصلاة للضرورة ، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار . قال : وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلى من المرور ، أو لدفع الإثم عن المار ؟ الظاهر الثاني . انتهى . وقال غيره : بل الأول أظهر لأن إقبال المصلى على صلاته أولى له من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره . وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود « ان المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته » وروى أبو نعيم عن عمر « لو يعلم المصلى ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ماصلى إلا إلى شيء يستره من الناس » فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلى ، ولا يختص بالمسار ، وهما وإن كانا موقفين لفظا لحكما حكم الرفع ، لأن مثلها لا يقال بالرأى

### ١٠١ - باب إثم المار بين يدي المصلى

٥١٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي جهيم يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلى ، فقال أبو جهيم : قال رسول الله ﷺ « لو يعلم المار بين يدي المصلى ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه . قال أبو النضر : لا أدرى أقال أربعين يوماً أو شهراً أو سنة

قوله ( باب إثم المار بين يدي المصلى ) أورد فيه حديث بسر بن سعيد أن زيد بن خالد - أى الجهني الصحابي - أرسله إلى أبي جهيم أى ابن الحارث بن الصمة الانصاري الصحابي الذي تقدم حديثه في « باب التيمم في الحضر » هكذا روى مالك هذا الحديث في الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد ، وأن المرسل اليه هو أبو جهيم ، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما ، وخالفها ابن عيينة عن أبي النضر فقال « عن

بسر بن سعيد قال : أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله ، فذكر هذا الحديث . قال ابن عبد البر : هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا ، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة . ثم قال ابن أبي خيثمة : سئل عنه يحيى بن معين فقال : هو خطأ ، إنما هو : أرسلني زيد إلى أبي جهيم ، كما قال مالك . وتعقب ذلك ابن القطان فقال : ليس خطأ ابن عيينة فيه بمعين ، لاحتمال أن يكون أبو جهيم بعث سرا إلى زيد ، وبعثه زيد إلى أبي جهيم يستثبت كل واحد منهما ما عند الآخر . قلت : تعليل الأئمة للاحاديد مبنى على غلبة الظن ، فإذا قالوا أخطأ فلان في كذا لم يتعين خطؤه في نفس الأمر ، بل هو راجع الاحتمال ، فيعتمد . ولولا ذلك لما اشترطوا اتقاء الشاذ ، وهو ما يخالف الثقة فيه من هو أرجح منه في حد الصحيح . قوله ( بين يدي المصلي ) أى أمامه بالقرب منه ، وعبر باليدين لكون أكثر التثفل يقع بهما ، واختلف في تحديد ذلك فقيل : إذا مر بينه وبين مقدار سجوده ، وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع ، وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر . قوله ( ماذا عليه ) زاد الكشميني من الإثم ، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره ، والحديث في الموطأ بدونها . وقال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك في شيء منه ، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها ، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا . لكن في مصنف ابن أبي شيبة د بغير من الإثم ، فيحتمل أن تكون ذكرت في أصل البخاري حاشية فظانها الكشميني أصلا لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية . وقد عزاها المحب الطبري في الأحكام البخاري وأطلق ، فغيب ذلك عليه وعلى صاحب العمدة في إيهامه أنها في الصحيحين ، وأنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتا في الخبر فقال : لفظ الإثم ليس في الحديث صريحا . ولما ذكره النووي في شرح المهذب دونها قال : وفي رواية روينها في الأربعين لعبد القادر الهروي ، ماذا عليه من الإثم . قوله ( لكان أن يقف أربعين ) يعنى أن المار لو علم مقدار الإثم الذي يلحقه من مروره بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم . وقال الكرماني : جواب د لو ، ليس هو المذكور ، بل التقدير : لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له . وليس ما قاله متميئا ، قال : وأبهم المعداد تقيها للأمر وتعظيما . قلت : ظاهر السياق أنه عين المعداد ، ولكن شك الراوى فيه ، ثم أبدى الكرماني لتخصيص الأربعين بالذكر حكمتين : إحداهما كون الأربعة أصل جميع الأعداد ، فلما أريد التكثير ضربت في عشرة . ثانيتهما كون كمال أطوار الانسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة ، وكذا بلوغ الأشد . ويحتمل غير ذلك اه . وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة : لكان أن يقف مائة عام خيرا له من الخطوة التي خطاها . وهذا يشعر بأن إطلاق الأربعين للبالغة في تعظيم الأمر لا لخصوص عدد معين . وجنح الطحاوى إلى أن التقيد بالمائة وقع بعد التقيد بالأربعين زيادة في تعظيم الأمر على المار ، لأنها لم يقعا معا إذ المائة أكثر من الأربعين والمقام مقام زجر وتخويف فلا يناسب أن يتقدم ذكر المائة على الأربعين بل المناسب أن يتأخر . وعبر الأربعين إن كان هو السنة ثبت المدعى ، وأما دونها فن باب الاولى ، وقد وقع في مسند البزار من طريق ابن عيينة التي ذكرها ابن القطان : لكان أن يقف أربعين خريفا ، أخرجه عن أحمد بن عبدة الضبي عن ابن عيينة . وقد جعل ابن القطان الجزم في طريق ابن عيينة والشك في طريق غيره دالا على التعدد ، لكن رواه أحمد وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وغيرهم من الحفاظ عن ابن عيينة عن أبي النضر على الشك أيضا وزاد فيه د أو ساعة ، فيبعد أن يكون الجزم والشك وقعا معا من راو واحد في حالة واحدة ، إلا أن يقال : لعله تذكر في الحال الجزم ، وفيه ما فيه . قوله ( خيرا له ) كذا

في روايتنا بالنصب على أنه خير كان ، ول بعضهم « خير » بالرفع وهي رواية الترمذى ، وأعربها ابن العربي على أنها اسم كان ، وأشار الى تسويغ الابتداء بالنكرة لكونها موصوفة . ويحتمل أن يقال : اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها . **قوله** ( قال أبو النضر ) هو كلام مالك وليس من تعليق البخارى ، لأنه ثابت في الموطأ من جميع الطرق . وكذا ثبت في رواية الثورى وابن عيينة كما ذكرنا . قال النووى : فيه دليل على تحريم المرور ، فان معنى الحديث النهى الأكيد والوعيد الشديد على ذلك . انتهى . ومقتضى ذلك أن يعد في الكبائر . وفيه أخذ القرين عن قريبته ما فاتته أو استنباته فيما سمع معه . وفيه الاعتماد على خبر الواحد لان زيدا اقتصر على الغزول مع القدرة على العلو اكتفاء برسوله المذكور . وفيه استعمال « لو » في باب الوعيد ، ولا يدخل ذلك في النهى ، لان محل النهى أن يشعر بما يعاند المقدور كما سيأتى في كتاب القدر حيث أورده المصنف إن شاء الله تعالى . ( تنبيهات ) : أحدهما استنبط ابن بطلال من قوله « لو يعلم » أن الإثم يختص بمن يعلم بالنهى وارتكبه . انتهى . وأخذه من ذلك فيه بعد ، لكن هو معروف من أدلة أخرى . ثانيها : ظاهر الحديث أن الوعيد المذكور يختص بمن مر لا بمن وقف عامدا مثلا بين يدى المصلى أو قعد أو رقد ، لكن إن كانت العلة فيه التشويش على المصلى فهو في معنى المار . ثالثها : ظاهره عموم النهى في كل مصل ، وخصه بعض المالكية بالإمام والمنفرد لان المأموم لا يضره من مر بين يديه لأن سترته لإمامه ستره له أو لإمامه ستره له اهـ ، والتعليل المذكور لا يطابق المدعى ، لان السترة تفيد رفع المخرج عن المصلى لا عن المار ، فاستوى الإمام والمأموم والمنفرد في ذلك . رابعها : ذكر ابن دقيق العيد أن بعض الفقهاء أى المالكية قسم أحوال المار والمصلى في الإثم وعدمه الى أربعة أقسام : يأثم المار دون المصلى ، وعكسه ، يأثمان جميعا ، وعكسه . فالصورة الاولى أن يصلى الى سترته في غير مشرع وللمار مندوحة فيأثم المار دون المصلى ، الثانية أن يصلى في مشرع مسلوكة بغير ستره أو متباعدة عن السترة ولا يجد المار مندوحة فيأثم المصلى دون المار ، الثالثة مثل الثانية لكن يجد المار مندوحة فيأثمان جميعا ، الرابعة مثل الاولى لكن لم يجد المار مندوحة فلا يأثمان جميعا . انتهى . وظاهر الحديث يدل على منع المرور مطلقا ولو لم يجد مسلكا بل يقف حتى يفرغ المصلى من صلاته . ويؤيده قصة أبى سعيد السابقة فان فيها « فنظر الشاب فلم يجد مساعا » وقد تقدمت الإشارة الى قول إمام الحرمين : إن الدفع لا يشرع للمصلى في هذه الصور ، وتبعه الغزالي ، ونازعه الرافعى ، وتعبه ابن الرقمة بما حاصله أن الشاب إنما استوجب من أبى سعيد الدفع لكونه قصر في التأخر عن الحضور الى الصلاة حتى وقع الزحام انتهى . وما قاله محتمل ، لكن لا يدفع الاستدلال ، لأن أبى سعيد لم يعتذر بذلك . ولأنه متوقف على أن ذلك وقع قبل صلاة الجمعة أو فيها مع احتمال أن يكون ذلك وقع بعدها فلا يتجه ما قاله من التقصير بعدم التبكير ، بل كثرة الزحام حينئذ أوجه . والله أعلم . خامسها وقع في رواية أبى العباس السراج من طريق الضحاك بن عثمان عن أبى النضر « لو يعلم المار بين يدى المصلى والمصلى ، حمله بعضهم على ما اذا قصر المصلى في دفع المار أو بأن صلى في الشارع ، ويحتمل أن يكون قوله « والمصلى » بفتح اللام أى بين يدى المصلى من داخل سترته ، وهذا أظهر . والله أعلم

## ١٠٢ - باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلى

وكرة عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلى ، وإنما هذا إذا اشتغل به .



فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ فَقَدْ قَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : مَا بَالَيْتُ ، إِنَّ الرَّجُلَ لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ

٥١١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ - يَعْنِي ابْنَ صَبِيحٍ -

عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُ دُكِرَ عَنْهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ ، فَقَالُوا : يَقْطَعُهَا الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ ، قَالَتْ : لَقَدْ جَمَلْتُمُونَا كَلَابًا ، لَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي لَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ عَلَى السَّرِيرِ ، فَتَكُونُ لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أُسْتَقْبِلَهُ فَأَنْسِلُ أَنْسِلَالًا . وَعَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب استقبال الرجل الرجل وهو يصلي ) في نسخة الصغاني : استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته ، أي هل يكره أولا ، أو يفرق بين ما إذا ألهاه أو لا ؟ وإلى هذا التفصيل جنح المصنف وجمع بين ما ظاهره الاختلاف من الاثرين اللذين ذكرهما عن عثمان وزيد بن ثابت ، ولم أره عن عثمان إلى الآن ، وإنما رأيته في مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهما من طريق هلال بن يساف عن عمر أنه زجر عن ذلك ، وفيهما أيضا عن عثمان ما يدل على عدم كراهية ذلك ، فليتأمل لاحتمال أن يكون فيما وقع في الأصل تصحيف من عمر إلى عثمان . وقول زيد بن ثابت « ما باليت ، يريد أنه لا حرج في ذلك . قوله ( فتكون لي الحاجة وأكره أن استقبله ) ، كذا للأكثر بالواو وهي حالية . والله أعلم فأكره بالفاء . قوله ( وعن الأعمش عن إبراهيم ) هو معطوف على الإسناد الذي قبله ، يعني أن علي بن مسهر روى هذا الحديث عن الأعمش باسنادين إلى عائشة عن مسلم - وهو أبو الضحى - عن مسروق عنها باللفظ المذكور ، وعن إبراهيم عن الأسود عنها بالمعنى ، وقد تقدم لفظه في « باب الصلاة على السرير ، وأما ظن الكرماني أن مسلما هذا هو البطين فلم يصب في ظنه ذلك ، قال ابن المنير : الترجمة لا تطابق حديث عائشة ، لكنه يدل على المقصود بالأولى ، لكن ليس فيه تصريح بأنها كانت مستقبلة ، فلمعها كانت منحرفة أو مستدبرة . وقال ابن رشيد قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة إذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل ، ومع ذلك فلم تضر صلاته ﷺ لأنه غير مشتغل بها ، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها ، والرجل من باب الأولى . واقنع الكرماني بأن حكم الرجل والمرأة واحد في الأحكام الشرعية ، ولا يخفى ما فيه

### ١٠٣ - باب الصلاة خلف النائم

٥١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُصَلِّي وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَوْتَرَ أَبْقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ »

**قوله** ( باب الصلاة خلف النائم ) أورد فيه حديث عائشة أيضا من وجه آخر بلفظ آخر للإشارة إلى أنه قد يفرق مفرق بين كونها نائمة أو يقطي ، وكأنه أشار أيضا إلى تضعيف الحديث الوارد في النهي عن الصلاة إلى النائم ، فقد أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس وقال أبو داود : طرقه كلها واهية ، يعني حديث ابن عباس انتهى . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه ابن عدى ، وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط وهما واهيان أيضا . وكره مجاهد وطاوس ومالك الصلاة إلى النائم خشية أن يبدو منه ما يلهي المصلي عن صلاته . وظاهر

تصرف المصنف أن عدم الكراهية حيث يحصل الأمن من ذلك  
( تنبيه ) : يحكي المذكور في الاسناد هو القطان ، وهشام هو ابن عروة

### ١٠٤ - باب التطوع خلف المرأة

٥١٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
ابن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت « كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَايَ فِي قِبْلَتِهِ ،  
فَإِذَا سَجَدَ عَزَمَتْنِي فَتَبَضُّعُ رِجْلِي فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهَا . قالت : والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح »

**قوله ( باب التطوع خلف المرأة )** أورد فيه حديث عائشة أيضا بلفظ آخر ، وقد تقدم في د باب الصلاة على  
الفراش ، من هذا الوجه . ودلالة الحديث على التطوع من جهة أن صلاته هذه في بيته بالليل ، وكانت صلاته  
الفرائض بالجماعة في المسجد . وقال الكرمانى : لفظ الترجمة يقتضى أن يكون ظهر المرأة اليه ، ولفظ الحديث لا  
تخصيص فيه با لظهر . ثم أجاب بأن السنة للنائم أن يتوجه إلى القبلة والغالب من حال عائشة ذلك انتهى . ولا يخفى  
تكلفه . وسنة ذلك للنائم في ابتداء النوم لا في دوامه ، لأنه ينقلب وهو لا يشعر . والذي يظهر أن معنى د خلف  
المرأة ، وراءها ، فتكون هي نفسها أمام المصل لا خصوص ظهرها ، ولو أرادها لقال : خلف ظهر المرأة ، والاصل  
عدم التقدير . وفي قولها د والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح ، إشارة إلى عدم الاشتغال بها . ولا يعكر على ذلك  
كونه يغمزها عند السجود ليسجد مكان رجلها كما وقع صريحاً في رواية لابي داود ، لأن الشغل بها مأمون في حقه  
ﷺ ، فمن أمن ذلك لم يكره في حقه . ( تنبيه ) : الظاهر أن هذه الحالة غير الحالة التي تقدمت في صلاته ﷺ إلى جهة  
السرير الذي كانت عليه ، لأنه في تلك الحالة غير محتاج لأن يسجد مكان رجلها ، ويمكن أن يوجه بين الحالتين بأن  
يقال : كانت صلاته فوق السرير لأسفل منه كما جنح اليه الاسماعيلي فيما سبق ، لكن حمله على حالتين أولى . والله أعلم

### ١٠٥ - باب من قال : لا يَقْطَعُ الصلاةُ شئاً

٥١٤ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ  
عائشة ع . قال الأعمشُ وَحَدَّثَنِي مُسْلِمٌ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ : ذُكِرَ عِنْدَهَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ - الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ  
وَالْمَرْأَةُ - فقالت : شَبِّهْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلَابِ ، وَاللَّهِ قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي وَإِنِّي عَلَى السَّرِيرِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ  
مُضْطَجِعَةً ، فَتَبْدُو لِي الْحَاجَةُ فَأُكْرَهُ أَنْ أَجْلِسَ فَأُوذِيَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَنْسَلُ مِنْ عِنْدِ رِجْلَيْهِ

**قوله ( باب من قال لا يقطع الصلاة شئاً )** أى من فعل غير المصلى . والجملة المترجم بها أوردتها في الباب  
صريحاً من قول الزهري ، ورواها مالك في الموطأ عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه من قوله ،  
وأخرجها الدارقطني مرفوعة من وجه آخر عن سالم لكن لإسنادها ضعيف ، ووردت أيضا مرفوعة من حديث  
أبي سعيد عند أبي داود ، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدارقطني ، ومن حديث جابر عند الطبراني في الاوسط  
وفي إسناد كل منهما ضعف ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن علي وعثمان وغيرهما نحو ذلك موقوفاً .

**قوله** ( قال الاعمش ) هو مقول حفص بن غياث وليس بتعليق ، وهو نحو ما تقدم من رواية علي بن مسهر . **قوله** ( عن عائشة ذكر عندها ) أى أنه ذكر عندها . وقوله الكلب الخ فيه حذف ، وبيانه في رواية علي بن مسهر ذكر عندها ما يقطع الصلاة فقالوا يقطعها ، ورواه مسلم من طريق أبي بكر بن حفص عن عروة قال : قالت عائشة : ما يقطع الصلاة ؟ فقلت : المرأة والحرار ، ولسعبد بن منصور من وجه آخر : قالت عائشة : يا أهل العراق قد عدلتونا ، الحديث . وكأنها أشارت بذلك إلى ما رواه أهل العراق عن أبي ذر وغيره في ذلك مرفوعا ، وهو عند مسلم وغيره من طريق عبد الله بن الصامت عن أبي ذر ، وقيد الكلب في روايته بالأسود . وعند ابن ماجه من طريق الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل ، وعند الطبراني من طريق الحسن أيضا عن الحكم بن عمرو نحوه من غير تقييد ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة كذلك ، وعند أبي داود من حديث ابن عباس مثله لكن قيد المرأة بالخائف ، وأخرجه ابن ماجه كذلك وفيه تقييد الكلب أيضا بالأسود . وقد اختلف العلماء في العمل بهذه الأحاديث ، قال الطحاوي وغيره إلى أن حديث أبي ذر وما وافقه منسوخ بحديث عائشة وغيرها ، وتعقب بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا علم التاريخ وتعذر الجمع ، والتاريخ هنا لم يتحقق والجمع لم يتعذر . ومال الشافعي وغيره إلى تأويل القطع في حديث أبي ذر بأن المراد به نقص الخشوع لا الخروج من الصلاة ، ويؤيد ذلك أن الصحابي راوى الحديث سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود فأجيب بأنه شيطان . وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح ، إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان ، فإذا قضى الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه ، الحديث ، وسيأتي في « باب العمل في الصلاة » حديث « أن الشيطان عرض لي فشد علي » ، الحديث . وللنسائي من حديث عائشة « فأخذته فصرعته فخنقته » ، ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته ، لأننا نقول : قد بين في رواية مسلم سبب القطع ، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهه ، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة . وقال بمضمون : حديث أبي ذر مقدم ، لأن حديث عائشة على أصل الإباحة . انتهى . وهو مبنى على أنها متعارضان ، ومع إمكان الجمع المذكور لا تعارض . وقال أحمد : يقطع الصلاة الكلب الأسود ، وفي النفس من الحرار والمرأة شيء . ووجه ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يجد في الكلب الأسود ما يعارضه ، ووجد في الحرار حديث ابن عباس ، يعني الذي تقدم في مروره وهو راكب بعني ، ووجد في المرأة حديث عائشة يعني حديث الباب ، وسيأتي الكلام في دلالة على ذلك بعد . **قوله** ( شبهتمونا ) هذا اللفظ رواية مسروق ، ورواية الأسود عنها « أعدتمونا » ، والمعنى واحد . وتقدم من طريق علي بن مسهر بلفظ « جعلتمونا كلابا » ، وهذا على سبيل المبالغة . قال ابن مالك : في هذا الحديث جواز تعدى المشبه به بالياء ، وأنكره بعض النحويين حتى بالغ خطأ سيبويه في قوله : شبه كذا بكذا ، وزعم أنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته ، وقد وجد في كلام من هو فوق ذلك وهي عائشة رضي الله عنها . قال : والحق أنه جائز وإن كان سقوطها أشهر في كلام المتقدمين وثبوتها لازم في عرف العلماء المتأخرين . **قوله** ( فأكره أن اجلس فأوذى النبي ﷺ ) استدلل به على أن التشويش بالمرأة وهي قاعدة يحصل منه ما لا يحصل بها وهي رافدة ، والظاهر أن ذلك من جهة الحركة والسكون ، وعلى هذا فرورها أشد . وفي النسائي من طريق شعبة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عنها في هذا الحديث « فأكره أن أقوم فأمر بين يديه ، فأنسل أنسلالا » ، فالظاهر أن عائشة إنما أنكرت إطلاق كون المرأة تقطع الصلاة في جميع الحالات ، لا المرور بخصوصه . **قوله** ( فأنسل ) برفع

اللام عطفًا على « فأكروه ».

٥١٥ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أُخْيَ بْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا شَيْءٌ ؟ فَقَالَ : لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ . أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُومُ فَيُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَإِنِّي لَمُعْرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ »

**قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ) هُوَ الْحَنْظَلِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ رَاهُويهِ ، وَبِذَلِكَ جُزِمَ ابْنُ السَّكَنِ . وَفِي رِوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ، غَيْرَ مَنْسُوبٍ ، وَزَعَمَ أَبُو نَعِيمٍ أَنَّهُ ابْنُ مَنْصُورِ الْكُوسِجِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى . **قَوْلُهُ** ( أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ ) وَجْهٌ الدَّلَالَةُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّتِي احْتَجَّ بِهِ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ حَدِيثَ « يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ إِذَا خَلَعَتْ » يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَتْ مَارَةً أَوْ قَائِمَةً أَوْ قَاعِدَةً أَوْ مُضْطَجِعَةً ، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى وَهُوَ مُضْطَجِعٌ أَمَامَهُ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَسْخِ الْحُكْمِ فِي الْمَضْطَجِعِ ، وَفِي الْبَاقِي بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِبْثَابِ الْمَسَاوِةِ بَيْنَ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ قَدَّمَ مَا فِيهِ ، فَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ حَدِيثَهَا مُتَأَخِّرٌ عَنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لَمْ يَدُلْ إِلَّا عَلَى نَسْخِ الْأَضْطِجَاعِ فَقَطْ . وَقَدْ نَازَعَ بَعْضُهُمْ فِي الِاسْتِدْلَالِ بِهِ مَعَ ذَلِكَ مِنْ أَرْجَهِ أُخْرَى : أَحَدُهَا أَنَّ الْعِلَّةَ فِي قَطْعِ الصَّلَاةِ بِهَا مَا يَحْصُلُ مِنَ التَّشْوِيشِ ، وَقَدْ قَالَتْ إِنَّ الْبُيُوتَ يَوْمَئِذٍ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَصَابِيحُ فَاتَّسَى الْمَعْلُولُ بِانْتِفَاءِ عِلَّتِهِ . ثَانِيًا أَنَّ الْمَرْأَةَ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ مُطْلَقَةٌ وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مُقَيَّدَةٌ بِكُونِهَا زَوْجَتَهُ ، قَدْ يَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَيُقَالُ يَتَّقِدُ الْقَطْعَ بِالْأَجْنِيَةِ لِخَفِيَّةِ الْاِفْتِتَانِ بِهَا بِخِلَافِ الزَّوْجَةِ فَانْهَا حَاصِلَةٌ . ثَالِثًا أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَاقِعَةٌ حَالٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالُ ، بِخِلَافِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ فَانْهُ مَسْوَوقٌ مَسَاقِ التَّشْرِيعِ الْعَامِ ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ بَطَالٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ مِنْ مَلِكٍ أَرَبَهُ عَلَى مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ . وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَابِلَةِ يَعْأَرِضُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ وَمَا وَاقَفَهُ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ غَيْرُ صَرِيحَةٍ وَصَرِيحَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَلَا يَتْرَكُ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ الصَّرِيحِ بِالْحَتْمِ ، يَعْنِي حَدِيثَ عَائِشَةَ وَمَا وَاقَفَهُ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَارِ وَبَيْنِ النَّائِمِ فِي الْقَبِيلَةِ أَنَّ الْمُرُورَ حَرَامٌ بِخِلَافِ الْإِسْتِقْرَارِ نَائِمًا كَانَ أَمْ غَيْرُهُ ، فَهَكَذَا الْمَرْأَةُ يَقْطَعُ مَرُورُهَا دُونَ لَبْسِهَا . **قَوْلُهُ** ( عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ ) كَذَا لِلْأَكْثَرِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فَيُصَلِّي . وَوَقَعَ لِلْسَّيْمِيِّ « عَنْ فِرَاشِ أَهْلِهِ » وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « يَقُومُ » وَالْأَوَّلُ يَقْتَضِي أَنَّ تَكُونَ صَلَاتِهِ كَانَتْ وَاقِعَةً عَلَى الْفِرَاشِ ، بِخِلَافِ الثَّانِي فَفِيهِ إِحْتِمَالٌ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ ، مِنْ رِوَايَةِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَ الْأَوَّلِ

## ١٠٦ - بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنْقِهِ فِي الصَّلَاةِ

٥١٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً بِنْتَ زَيْنَبَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَأَبِي الْعَاصِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا »

[ الْحَدِيثُ ٥١٦ - طَرَفُهُ فِي : ٥٩٩٦ ]

**قَوْلُهُ** ( بَابُ إِذَا حَمَلَ جَارِيَةً صَغِيرَةً عَلَى عُنْقِهِ ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : أَرَادَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ حَمْلَ الْمُصَلِّي الْجَارِيَةَ إِذَا كَانَ لَا يَضُرُّ الصَّلَاةَ فَرُورُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ لَا يَضُرُّ لِأَنَّ حَمْلَهَا أَشَدَّ مِنْ مَرُورِهَا . وَأَشَارَ إِلَى نَحْوِ هَذَا الْإِسْتِنْبَاطِ الشَّافِعِيُّ ، لَكِنْ

تقييد المصنف بكونها صغيرة قد يشعر بان الكبيرة ليست كذلك . قوله (عن أبي قتادة ) في رواية عبد الرزاق عن مالك ، سمعت أبا قتادة ، وكذا في رواية أحمد من طريق ابن جريج عن عامر عن عمرو بن سليم انه سمع أبا قتادة ، قوله ( وهو حامل أمامة ) المشهور في الروايات بالتبوين ونصب أمامة ، وروى بالاضافة كما قرئ . في قوله تعالى ( ان الله بالغ أمره ) بالوجهين ، وتخصيص الحل في الترجمة بكونه على العتق - مع أن السياق يشمل ما هو أعم من ذلك - مأخوذ من طريق أخرى مصرحة بذلك وهي لمسلم من طريق بكير بن الأشج عن عمرو بن سليم ، ورواه عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب فزاد فيه « على عاتقه » وكذا لمسلم وغيره من طرق أخرى ، ولأحمد من طريق ابن جريج « على رقبته » . وأمامة بضم الهزة وتخفيف الميم كانت صغيرة على عهد النبي ﷺ ، وتزوجها على بعد وفاة فاطمة بوصية منها ولم تعقب . قوله ( ولأبي العاص ) قال الكرمانى : الاضافة في قوله « بنت زينب » بمعنى اللام ، فأظهر في المعطوف وهو قوله « ولأبي العاص » ما هو مقدر في المعطوف عليه انتهى . وأشار ابن المطار إلى أن الحكمة في ذلك كون والد أمامة كان إذ ذاك مشركا فنسبت إلى أمها تنبيها على أن الولد ينسب إلى أشرف أبويه ديناً ونسباً . ثم بين أنها من أبي العاص تبيننا حقيقة نسبها انتهى . وهذا السياق لمالك وحده ، وقد رواه غيره عن عامر بن عبد الله فنسبها إلى أبيها ، ثم بينوا أنها بنت زينب كما هو عند مسلم وغيره ، ولأحمد من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم « يحمل أمامة بنت أبي العاص - وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ - على عاتقه » . قوله ( ابن ربيعة بن عبد شمس ) كذا رواه الجمهور عن مالك ، ورواه يحيى بن بكير ومعن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا « ابن الربيع » وهو الصواب . وغفل الكرمانى فقال خالف القوم البخارى فقال : ربيعة ، وعندهم الربيع ، والواقع أن من أخرجه من القوم من طريق مالك كالبخارى فالتخالف فيه إنما هو من مالك ، وادعى الاصيلي أنه ابن الربيع بن ربيعة فنسبه مالك مرة إلى جده ، ورده عياض والقرطبي وغيرهما لاطباق النسابين على خلافه . نعم قد نسب مالك إلى جده في قوله « ابن عبد شمس » وإنما هو ابن عبد العزى بن عبد شمس ، أطبق على ذلك النسابون أيضا ، واسم أبي العاص لقيط وقيل مقسم وقيل القاسم وقيل مهشم وقيل هشيم وقيل ياسر ، وهو مشهور بكنيته . أسلم قبل الفتح وهاجر ، ورد عليه النبي ﷺ ابنته زينب وماتت معه وأثنى عليه في مصاهرته ، وكانت وفاته في خلافة أبي بكر الصديق . قوله ( فاذا سجد وضعها ) كذا لمالك أيضا ، ورواه مسلم أيضا من طريق عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان ، والنسائي من طريق الزيدى ، وأحمد من طريق ابن جريج ، وابن حبان من طريق أبي العميس كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك فقالوا « اذا ركع وضعها » ولأبي داود من طريق المقبرى عن عمرو بن سليم « حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعها ثم ركع وسجد ، حتى إذا فرغ من سجوده قام وأخذها فردها في مكانها » ، وهذا صريح في أن فعل الحل والوضع كان منه لا منها ، بخلاف ما أوله الخطابي حيث قال : يشبه أن تكون الصبية كانت قد ألفتها ، فاذا سجد تعلقت باطرافه والتزمته فينهض من سجوده فتبقى محمولة كذلك إلى أن يركع فيرسلها . قال : هذا وجهه عندي . وقال ابن دقيق العيد : من المعلوم أن لفظ حمل لا يساوى لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول : فلان حمل كذا ولو كان غيره حمله ، بخلاف وضع ، فعل هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقل العمل . قال : وقد كنت أحسب هذا حسنا إلى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة « فاذا قام أعادها » . قلت : وهي رواية لمسلم . ورواية أبي داود التي قدمناها أصرح في ذلك وهي « ثم

أخذها فردها في مكانها ، ولاحد من طريق ابن جريج ، وإذا قام حملها فوضعها على رقبته ، قال القرطبي : اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث ، والذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كثير ، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة ، وهو تأويل بعيد ، فإن ظاهر الأحاديث أنه كان في فريضة . وسبقه إلى استبعاد ذلك المازري وعياض ، لما ثبت في مسلم : رأيت النبي ﷺ يوم الناس وأمامة على عاتقه ، قال المازري : إمامته بالناس في النافلة ليست بمعمودة . ولابن داود : بينما نحن ننظر رسول الله ﷺ في الظهر - أو العصر - وقد دعاه بلال إلى الصلاة إذ خرج علينا وأمامة على عاتقه فقام في مصلاه فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها ، وعند الزبير بن بكار وتبعه السهيلي الصحيح ، وهم من عزاه للصحيحين . قال القرطبي : وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها . انتهى . وقال بعض أصحابه : لأنه لو تركها لبكت وشغلت سره في صلاته أكثر من شغله بمحملها . وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة ، وقال الباجي : إن وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة ، وإن لم يجد جاز فيهما . قال القرطبي : وروى عبد الله بن يوسف التتبيسي عن مالك أن الحديث منسوخ . قلت : روى ذلك الاسماعيلي عقب روايته للحديث من طريقه ، لكنّه غير صريح ، ولفظه : قال التتبيسي قال مالك : من حديث النبي ﷺ ناسخ ومنسوخ ، وليس العمل على هذا . وقال ابن عبد البر : لعله نسخ بتحريم العمل في الصلاة . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وبأن هذه القصة كانت بعد قوله ﷺ : أن في الصلاة لشغلا ، لأن ذلك كان قبل الهجرة ، وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعا بمدة مديدة . وذكر عياض عن بعضهم أن ذلك كان من خصائصه ﷺ لكونه كان معصوما من أن تبول وهو حاملها ، ورد بأن الاصل عدم الاختصاص ، وبأنه لا يلزم من ثبوت الاختصاص في أمر نبوته في غيره بغير دليل ، ولا مدخل للقياس في مثل ذلك . وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته . وقال النووي : ادعى بعض المالكية أن هذا الحديث منسوخ ، وبعضهم أنه من الخصائص ، وبعضهم أنه كان لضرورة ، وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها ، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع لأن الآدمي طاهر ، وما في جوفه معفو عنه ، وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تدين النجاسة ، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت ، ودلائل الشرع متظاهرة على ذلك ، وإنما فعل النبي ﷺ ذلك لبيان الجواز . وقال الفاكهاني : وكان السر في حمله أمامة في الصلاة دفعا لما كانت العرب تألفه من كراهة البنات وحملهن ، غلافهم في ذلك حتى في الصلاة للباغية في ردعهم ، والبيان بالفعل قد يكون أقوى من القول . واستدل به على ترجيح العمل بالأصل على الغالب كما أشار إليه الشافعي . ولابن دقيق العيد هنا بحث من جهة أن حكايات الاحوال لا عموم لها ، وعلى جواز إدخال الصبيان في المساجد ، وعلى أن لمس الصغار الصبايا غير مؤثر في الطهارة ، ويحتمل أن يفرق بين ذوات المحارم وغيرهن ، وعلى صحة صلاة من حمل آدميا ، وكذا من حمل حيوانا طاهرا ، وللشافعية تفصيل بين المستحجر وغيره ، وقد يجاب عن هذه القصة بأنها واقعة حال فيحتمل أن تكون أمامة كانت حينئذ قد غسلت ، كما يحتمل أنه كان ﷺ يحسبها بمحائل . وفيه تواضعه ﷺ ، وشفقته على الاطفال ، وإكرامه لهم جبراهم ولو الداهم

## ١٠٧ - باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض

٥١٧ - **حدثنا** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا هُشَيْمٌ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ بْنِ الْهَادِ قَالَ أَخْبَرَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ : « كَانَ فِرَاشِي حَيْالَ مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ فَرُبَّمَا وَقَعَ ثَوْبُهُ عَلَيَّ وَأَنَا عَلَى فِرَاشِي »

٥١٨ - **حدثنا** أبو الثَّعْبَانِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ قَالَ : سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ تَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ نَائِمَةٌ ، فَذَا سَجَدَ أَصَابَنِي ثَوْبُهُ وَأَنَا حَائِضٌ » وَزَادَ مُسَدِّدٌ عَنْ خَالِدٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ « وَأَنَا حَائِضٌ »

**قوله** ( باب إذا صلى إلى فراش فيه حائض ) أى هل يكره أو لا ؟ وحديث الباب يدل على أن لا كراهة . وقال الكرماني : جواب إذا محذوف تقديره صحت صلاته ، أو معناه باب حكم المسألة الفلانية ، وقد قدم الكلام عليه في أبواب ستر العورة في د باب إذا أصاب ثوب المصلي امرأته ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وتقدمت له طريق أخرى في آخر كتاب الحيض . **قوله** ( حيال ) بكسر المهملة بعدها ياء تحتملية أى يجنبه كما ذكره في الطريق الثانية . **قوله** ( فإذا سجد أصابني ثوبه ) كذا للاكثر ، وللمستعمل والكشميني د ثيابه ، وللأصيلي د أصابني ثيابه ، قال ابن بطال : هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته يدل على جواز القعود لا على جواز المرور انتهى . وتعقب بأن ترجمة الباب ليست معقودة للاعتراض بل مسألة الاعتراض تقدمت ، والظاهر أن المصنف قصد بيان صحة الصلاة ولو كانت الحائض يجنب المصلي ولو أصابها ثوبه ، لا كون الحائض بين المصلي وبين القبلة . وتعبيره بقوله ( إلى ) أعم من أن تكون بينه وبين القبلة ، فإن الانتهاء يصدق على ما إذا كانت أمامه أو من يمينه أو عن شماله ، وقد صرح في الحديث بكونها كانت إلى جنبه . **قوله** ( وأنا حائض ) كذا لابن ذر وسقطت هذه الجملة لغيره ، لكن في رواية كريمة بعد قوله د أصابني ثوبه ، زاد مسدد عن خالد عن الشيباني د وأنا حائض ، ورواية مسدد هذه ساقها المصنف في د باب إذا أصاب ثوب المصلي ، وفيها هذه الزيادة ، وهي أصرح بمراد الترجمة . واقه أعلم

## ١٠٨ - باب هل يغمز الرجلُ امرأته عند السجود لكي يسجد ؟

٥١٩ - **حدثنا** عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « بَشِمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْكَلْبِ وَالْحَارِ ، لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُضْطَجِعَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَبْلَةٍ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رَجُلِي قَبَضْتُهَا »

**قوله** ( باب هل يغمز الرجل امرأته الخ ) في الترجمة التي قبلها بيان صحة الصلاة ولو أصابت المرأة بعض ثياب ملى ، وفي هذه الترجمة بيان صحتها ولو أصابها بعض جسده . **قوله** ( حدثنا عمرو بن علي ) هو الفلاس ، ويحيى هو طعان ، وعبيد الله هو العمري ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** ( بشما عدلتمونا ) بتخفيف الدال ، ودما ،

نكرة مفسرة لفاعل بش، والخصوص بالنم مخوف تقديره عدلكم، أي تسويتكم إيانا بما ذكر. وقد تقدم الكلام على مباحث الحديث في باب التطوع خلف المرأة،

### ١٠٩ - باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى

٥٢٠ - **حدثنا** أحمد بن إسحاق السرمائي قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عمرو بن قعقبة عن عبد الله قال « بينما رسول الله ﷺ قائم يصلي عند الكعبة وجمع قرش في مجالسهم، إذ قال قائل منهم ألا تنظرون إلى هذا المرأى؟ أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيصعد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجبي به، ثم يمهله حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبعث أشقام، فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه، وثبت النبي ﷺ ساجداً. فضحكوا حتى مال بعضهم إلى بعض من الضحك. فانطلق منطلق إلى فاطمة عليها السلام - وهي جويرية - فأقبلت تسعى، وثبت النبي ﷺ ساجداً حتى ألقته عنه، وأقبلت عليهم تسبهم. فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة قال: اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش، اللهم عليك بقرش. ثم سعى: اللهم عليك بعمرو بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وأمية بن خلف وعقبة بن أبي معيط وعمار بن الوليد » قال عبد الله: فوالله لقد رأيتهم صرعى يوم بدر، ثم سجدوا إلى القلب قلباً بغير. ثم قال رسول الله ﷺ: وأتبع أصحاب القلب لعنة »

**قوله** ( باب المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى ) قال ابن بطال: هذه الترجمة قريبة من التراجم التي قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت ما على ظهر المصلي فانها تقصد إلى أخذه من أي جهة أمكنها تناوله، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها بين يديه فليس بدونه. **قوله** ( حدثنا أحمد بن إسحاق ) هو من صغار شيوخ البخاري، وقد شاركه في الرواية عن شيخه عبيد الله بن موسى المذكور، وعبيد الله يرى. **قوله** ( جزور آل فلان ) لم أقف على تسميتهم لهذا المرأى ( مأخوذ من الرياء وهو التعبد في المأدب دون الخلوة ليرى. **قوله** ( جزور آل فلان ) لم أقف على تسميتهم لكن يشبه أن يكونوا آل أبي معيط لمبادرة عقبة بن أبي معيط إلى إحضار ما طلبوه منه، وهو المعنى بقوله أشقام. **قوله** ( فانطلق منطلق ) لم أقف على تسميته، ويحتمل أن يكون هو ابن مسعود الراوى، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الطهارة قبل الفصل بقليل

( خاتمة ): اشتملت أبواب استقبال القبلة - وما معها من أحكام المساجد وسرّة المصلي - من الأحاديث المرفوعة على ستة وثمانين حديثاً، المكرر منها ستة وثلاثون حديثاً عشرة تقدمت وستة وعشرون فيها الخالص منها خمسون حديثاً، واقفه سلم على تخريج أصولها سوى حديث أنس « من استقبل قبلتنا » وحديث ابن عباس في الصلاة في قبل الكعبة، لكن أوضحنا أن مسلماً أخرجه عن ابن عباس عن أسامة، وحديث جابر في الصلاة على الراحلة، وحديث عائشة في قصة الوليدة صاحبة الوشاح، وحديث أبي هريرة « رأيت سبعين من أصحاب الصفة »، وحديث



ابن عمر « كان المسجد مبنيًا باللبن » ، وحديث ابن عباس في قصة عمار في بناء المسجد ، وحديثه في الخطبة في خوخة أبي بكر ، وحديث عمر في رفع الصوت في المسجد ، وحديث ابن عمر في المساجد التي على طرق المدينة وهو مشتمل على عشرة أحاديث ، وحديث عائشة « لم أعقل أبوى إلا وهما - ينان الدين » . وفيها من المعلقات ثمانية عشر حديثًا كلها مسكورة إلا حديث أنس في قصة العباس ومال البحرين وهو من أفرادة أيضًا عن مسلم ، جُملة ما فيها من الأحاديث بالمكرر مائة وأربعة أحاديث ، وفيها من الآثار ثلاثة وعشرون كلها معلقات ، إلا أثر مساجد ابن عباس ، وأثر عمر وعثمان أنهما كانا يستلقيان في المسجد ، وأثرهما أنهما زادًا في المسجد ، فإن هذه موصولة . والله سبحانه وتعالى أعلم

### تم الجزء الأول

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني ، وأوله كتاب مواقيت الصلاة

وكان الفراغ من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه والتعليق عليه في ليلة الخميس التاسعة والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٧٩ ، قلله الحمد والمنة على ذلك . وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه وسلم

المصحح

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

# فهرس

## الجزء الأول من فتح البارى

صفحة	مقدمة النشر	صفحة	الباب
٣	مقدمة النشر	٧٢	١٤- من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن
٥	خطبة الشارح	٧٢	يلقى في النار من الإيمان
		٧٤	١٥- تفاضل أهل الإيمان في الأعمال
		٧٤	١٦- الحياء من الإيمان
		٧٥	١٧- (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة
			غفلوا سيلاهم)
		٧٧	١٨- من قال أن الإيمان هو العمل
		٧٩	١٩- إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان
			على الاستسلام
		٨٢	٢٠- افشاء السلام من الإسلام
		٨٣	٢١- كفران الشير ، وكفر بعد كفر
		٨٤	٢٢- المعاصي من أمر الجاهلية ، ولا يكفر صاحبها
			إلا بالشرك
		٨٧	٢٣- ظلم دون ظلم
		٨٩	٢٤- علامة المنافق
		٩١	٢٥- قيام ليلة القدر من الإيمان
		٩٢	٢٦- الجهاد من الإيمان
		٩٢	٢٧- تطوع قيام رمضان من الإيمان
		٩٢	٢٨- صوم رمضان احتساباً من الإيمان
		٩٣	٢٩- الدين يسر
		٩٥	٣٠- الصلاة من الإيمان
		٩٨	٣١- حسن إسلام المرء
		١٠١	٣٢- أحب الدين إلى الله أدومه
		١٠٣	٣٣- زيادة الإيمان ونقصانه
		١٠٦	٣٤- الزكاة من الإسلام
		١٠٨	٣٥- اتباع الجنائز من الإيمان
		١٠٩	٣٦- خوف المؤمن أن يمحط عمله وهو لا يشعر
		١١٤	٣٧- سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام
			١ - كيف كان بدء الوحي
			٢ - حديث الحارث بن هشام : كيف يأتيك الوحي
			٣ - حديث عائشة : أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي
			٤ - حديث ابن عباس : كان يعالج من التنزيل شدة
			٥ - حديث ابن عباس : كان أجود ما يكون في
			رمضان
			٦ - حديث أبي سفيان عند هرقل ، والكتاب
			النسوى إلى هرقل
			٢ - كتاب الإيمان
			رقم ٨ - ٥٨
			١ - حديث د بنى الإسلام على خمس ،
			٢ - ودعاؤكم لإيمانكم ،
			٣ - أمور الإيمان
			٤ - المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
			٥ - أى الإسلام أفضل
			٦ - اطعام الطعام من الإسلام
			٧ - من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
			٨ - حب الرسول ﷺ من الإيمان
			٩ - حلاوة الإيمان
			١٠ - علامة الإيمان حب الأنصار
			١١ - بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً
			١٢ - من الدين الفرار من الفتن
			١٣ - قول النبي ﷺ أنا أعلمكم بالله

## صفحة الباب

## صفحة الباب

والاحسان وعلم الساعة	١٢٥	٣٨- طرف من أسئلة هرقل لابن سفيان	١٧٣	١٩- الخروج في طلب العلم	١٧٣
١٢٦	٢٩- فضل من استبرأ لدينه	١٧٨	٢٠- فضل من علم وعلم	١٧٥	
١٢٩	٤٠- أداء الخس من الايمان	١٨٠	٢١- رفع العلم وظهور الجهل	١٧٨	
١٣٥	٤١- الاعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى	١٨٠	٢٢- فضل العلم	١٨٠	
١٣٧	٤٢- الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم	١٨١	٢٣- الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها	١٨٠	
		١٨٣	٢٤- من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس	١٨١	
			٢٥- تحريض النبي ﷺ وقد عبد القيس على أن يحفظوا الإيماان والعلم ويخبروا من وراءهم	١٨٣	
		١٨٤	٢٦- الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله	١٨٤	
		١٨٥	٢٧- التناوب في العلم	١٨٥	
		١٨٦	٢٨- القضب في الموعدة والتعليم	١٨٦	
		١٨٧	٢٩- من روى على ركبته عند الإمام أو المحدث	١٨٧	
		١٨٨	٣٠- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه	١٨٨	
		١٩٠	٣١- تعليم الرجل أمته وأهله	١٩٠	
		١٩٢	٣٢- عظة الإمام النساء وتعليمهن	١٩٢	
		١٩٣	٣٣- الحرص على الحديث	١٩٣	
		١٩٤	٣٤- كيف يقبض العلم	١٩٤	
		١٩٦	٣٥- من سمع شيئا فراجع حتى يعرفه	١٩٦	
		١٩٥	٣٦- هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم	١٩٥	
		١٩٧	٣٧- ليلغ العلم الشاهد الغائب	١٩٧	
		١٩٩	٣٨- إثم من كذب على النبي ﷺ	١٩٩	
		٢٠٤	٣٩- كتابة العلم	٢٠٤	
		٢١٠	٤٠- العلم والعظة بالليل	٢١٠	
		٢١١	٤١- السر في العلم	٢١١	
		٢١٣	٤٢- حفظ العلم	٢١٣	
		٢١٧	٤٣- الانصات للعلماء	٢١٧	
		٢١٧	٤٤- ما يستحب للعالم إذا سئل أى الناس أعلم فيكل العلم إلى الله	٢١٧	
		٢٢٢	٤٥- من سأل وهو قائم طالما جالسا	٢٢٢	
		٢٢٢	٤٦- السؤال والفتيا عند روى الجمار	٢٢٢	

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢٣	٤٧- وما أوتيتم من العلم إلا قليلا	٢٥٤	١٩- لا يمكس ذكره يمينه اذا بال
٢٢٤	٤٨- من ترك بعض الاختيار غفلة ان يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه	٢٥٥	٢٠- الاستنجاء بالحجارة
٢٢٥	٤٩- من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية ان لا يهموا	٢٥٦	٢١- لا يستنجى بروت
٢٢٨	٥٠- الحياء في العلم	٢٥٨	٢٢- الوضوء مرة مرة
٢٣٠	٥١- من استحيا فأمر غيره بالسؤال	٢٥٨	٢٣- الوضوء مرتين مرتين
٢٣٠	٥٢- ذكر العلم والفن في المسجد	٢٥٩	٢٤- الوضوء ثلاثا ثلاثا
٢٣١	٥٣- من أجاب السائل بأكثر مما سأل	٢٦٢	٢٥- الاستنثار في الوضوء
	( ٤ - كتاب الوضوء )	٢٦٣	٢٦- الاستنجار وترأ
	رقم ١٣٥ - ٢٤٧	٢٦٥	٢٧- غسل الرجلين ولا يمسح على القدمين
٢٣٢	١ - ما جاء في الوضوء	٢٦٦	٢٨- المضمضة في الوضوء
٢٣٤	٢ - لا تقبل صلاة بغير طهور	٢٦٧	٢٩- غسل الأعقاب
٢٣٥	٣ - فضل الوضوء والفر المحجلون من آثار الوضوء	٢٦٧	٣٠- غسل الرجلين في الثعلين ولا يمسح على الثعلين
٢٣٧	٤ - لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن	٢٦٩	٣١- التيمم في الوضوء والغسل
٢٣٨	٥ - التخفيف في الوضوء	٢٧١	٣٢- التماس الوضوء إذا حانت الصلاة
٢٣٩	٦ - اسباغ الوضوء	٢٧٢	٣٣- الماء الذي يسل به شعر الانسان
٢٤٠	٧ - غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة	٢٨٠	٣٤- من لم ير الوضوء إلا من المخرجين
٢٤٢	٨ - التسمية على كل حال وعند الوقاع	٢٨٥	٣٥- الرجل يوضئ صاحبه
٢٤٢	٩ - ما يقول عند الخلاء	٢٨٦	٣٦- قراءة القرآن بعد الحدث وغيره
٢٤٤	١٠ - وضع الماء عند الخلاء	٢٨٨	٣٧- من لم يتوضأ الا من الغنى المتقل
٢٤٥	١١ - لا تستقبل القبلة بغائط أو بول إلا عند البناء جدار أو نحوه	٢٨٩	٣٨- مسح الرأس كله
٢٤٦	١٢ - من تبرز على لبنين	٢٩٤	٣٩- غسل الرجلين إلى الكعبين
٢٤٨	١٣ - خروج النساء إلى البراز	٢٩٤	٤٠- استعمال فضل وضوء الناس
٢٥٠	١٤ - التبرز في البيوت	٢٩٧	٤١- من مضمض واستنشق من غرفة واحدة
٢٥٠	١٥ - الاستنجاء بالماء	٢٩٧	٤٢- مسح الرأس مرة
٢٥١	١٦ - من حل معه الماء لطهره	٢٩٨	٤٣- وضوء الرجل مع امرأته وفضل وضوء المرأة
٢٥٢	١٧ - حل الفزة مع الماء في الاستنجاء	٣٠١	٤٤- صب النبي ﷺ وضوءه على المغمى عليه
٢٥٣	١٨ - انتهى عن الاستنجاء باليمين	٣٠١	٤٥- الغسل والوضوء في الخضب والتدح والخضب والحجارة
		٣٠٣	٤٦- الوضوء من التور
		٣٠٤	٤٧- الوضوء بالمد

## ( ٥ - كتاب الغسل )

رقم ٢٤٨ - ٢٩٣

صفحة الباب

- ٣٦٠ ١ - الوضوء قبل الغسل  
 ٣٦٣ ٢ - غسل الرجل مع امرأته  
 ٣٦٤ ٣ - الغسل بالصاع ونحوه  
 ٣٦٧ ٤ - من أفاض على رأسه ثلاثاً  
 ٣٦٨ ٥ - الغسل مرة واحدة  
 ٣٦٩ ٦ - من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل  
 ٣٧١ ٧ - المضمضة والاستنساخ في الجنابة  
 ٣٧٢ ٨ - مسح اليد بالتراب ليكون أنقى  
 ٣٧٢ ٩ - هل يدخل الجنب يده في الإناء قبل أن يغسلها  
 إذا لم يكن على يده قدر غير الجنابة  
 ٣٧٥ ١٠ - تفريق الغسل والوضوء  
 ٣٧٥ ١١ - من أفرغ يمينه على شماله في الغسل  
 ٣٧٦ ١٢ - إذا جامع ثم عاد ، ومن دار على نسائه في غسل  
 واحد  
 ٣٧٩ ١٣ - غسل المذي والوضوء منه  
 ٣٨١ ١٤ - من طيب ثم اغتسل وبقي أثر الطيب  
 ٣٨٢ ١٥ - تحليل الشعر حتى إذا ظن أنه قد أروى بشرته  
 أفاض عليه  
 ٣٨٢ ١٦ - من توضأ في الجنابة ثم غسل سائر جسده ولم  
 يعد غسل مواضع الوضوء مرة أخرى  
 ٣٨٣ ١٧ - إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو  
 ولا يقيم  
 ٣٨٤ ١٨ - نفث اليمين من الغسل عن الجنابة  
 ٣٨٤ ١٩ - من بدأ بشق رأسه الأيمن في الغسل  
 ٣٨٥ ٢٠ - من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ومن تستر  
 فالتستر أفضل  
 ٣٨٧ ٢١ - التستر في الغسل عند الناس  
 ٣٨٨ ٢٢ - إذا احتلب المرأة  
 ٣٩٠ ٢٣ - عرق الجنب ، وإن المسلم لا ينجس

صفحة الباب

- ٣٠٥ ٤٨ - المسح على الخفين  
 ٣٠٩ ٤٩ - إذا أدخل رجله وهما طاهران  
 ٣١٠ ٥٠ - من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق  
 ٣١٢ ٥١ - من مضمض من السويق ولم يتوضأ  
 ٣١٣ ٥٢ - هل يعضض من اللبن  
 ٣١٣ ٥٣ - الوضوء من النوم ، ومن لم ير من النعسة  
 والنسيتين أو الحففة وضوءاً  
 ٣١٥ ٥٤ - الوضوء من غير حدث  
 ٣١٧ ٥٥ - من الكبائر أن لا يستتر من بوله  
 ٣٢١ ٥٦ - ما جاء في غسل البول  
 ٣٢٢ ٥٧ - ترك النبي ﷺ والناس الأعرابي حتى فرغ  
 من بوله في المسجد  
 ٣٢٣ ٥٨ - صب الماء على البول في المسجد  
 ٣٢٥ ٥٩ - بول الصبيان  
 ٣٢٨ ٦٠ - البول قائماً وقاعداً  
 ٣٢٩ ٦١ - البول عند صاحبه والتستر بالحائط  
 ٣٢٩ ٦٢ - البول عند سباطة قوم  
 ٣٣٠ ٦٣ - غسل الدم  
 ٣٣٢ ٦٤ - غسل المتى وفركه وغسل ما يصيب من المرأة  
 ٣٣٤ ٦٥ - إذا غسل الجنابة أو غيرها فلم يذهب أثره  
 ٣٣٥ ٦٦ - أبوال الأيل والدواب والغم ومرابضها  
 ٣٤٢ ٦٧ - ما يقع من النجاسات في السن والماء  
 ٣٤٥ ٦٨ - البول في الماء الدائم  
 ٣٤٨ ٦٩ - إذا ألقى على ظهر المصلى قدر أو جيفة لم تفسد  
 عليه صلاته  
 ٣٥٣ ٧٠ - البزاق والمخاط ونحوه في الثوب  
 ٣٥٣ ٧١ - لا يجوز الوضوء بالنيذ ولا المسكر  
 ٣٥٤ ٧٢ - غسل المرأة أبابها الدم عن وجهه  
 ٣٥٥ ٧٣ - السواك  
 ٣٥٦ ٧٤ - دفع السواك إلى الأكبر  
 ٣٥٧ ٧٥ - فصل من بات على الوضوء

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٩١	٢٤- الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره	٤٢١	٢٠- لا تقضى الحائض الصلاة
٢٩٢	٢٥- كينونة الجنب في البيت إذا نوضاً قبل أن يغتسل	٤٢٢	٢١- النوم مع الحائض وهي في ثيابها
٢٩٢	٢٦- نوم الجنب	٤٢٣	٢٢- من اتخذ ثياب الحائض سوى ثياب الطهر
٢٩٣	٢٧- الجنب يتوضأ ثم ينام	٤٢٣	٢٣- شهود الحائض الصدين ودعوة المسلمين ، واعترافهن المصلي
٢٩٥	٢٨- إذا التقي الحائضان	٤٢٤	٢٤- إذا حاضت في شهر ثلاث حيض
٢٩٦	٢٩- غسل ما يصب من فرج المرأة	٤٢٦	٢٥- الصفرة والكدر في غير أيام الحيض
	(٦- كتاب الحيض)	٤٢٦	٢٦- عرق الاستحاضة
	رقم ٢٩٤ - ٣٣٣	٤٢٨	٢٧- المرأة تحيض بعد الاقاضة
٤٠٠	١- كيف كان بدء الحيض	٤٢٨	٢٨- إذا رأت المستحاضة الطهر
٤٠١	٢- غسل الحائض رأس زوجها وترجله	٤٢٩	٢٩- الصلاة على النساء وستنها
٤٠١	٣- قراءة الرجل في حجر امرأته وهي حائض	٤٣٠	٣٠- إذا أصاب بعض ثوب المصلي الحائض
٤٠٢	٤- من سمى النفاس حيضاً		(٧- كتاب التيمم)
٤٠٣	٥- مباشرة الحائض		رقم ٣٣٤ - ٣٤٨
٤٠٥	٦- ترك الحائض الصوم	٤٣١	١- حديث نزول آية التيمم
٤٠٧	٧- تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت	٤٤٠	٢- إذا لم يجد ماء ولا تراباً
٤٠٩	٨- الاستحاضة	٤٤١	٣- التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وعاف فوت الصلاة
٤١٠	٩- غسل دم الحيض	٤٤٣	٤- التيمم هل ينفخ فيهما
٤١١	١٠- الاعتكاف للاستحاضة	٤٤٤	٥- التيمم للوجه والكفين
٤١٢	١١- هل تصلي المرأة في ثوب حاض فيه	٤٤٦	٦- الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء
٤١٣	١٢- الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض	٤٥٤	٧- إذا غاف الجنب على نفسه المرض أو الموت أو غاف العطش تيمم
٤١٤	١٣- ذلك المرأة نفسها إذا تطهرت من الحيض ، وكيف تغتسل وتأخذ فرصة بمسكة فتتبع بها أثر الدم	٤٥٥	٨- التيمم ضربة
٤١٦	١٤- غسل المحيض	٤٥٧	٩- عليك بالصعيد الطيب فانه يكفيك
٤١٧	١٥- امتشاط المرأة عند غسلها من الحيض		(٨- كتاب الصلاة)
٤١٧	١٦- نقض المرأة شعرها عند غسل المحيض		رقم ٣٤٩ - ٥٢٠
٤١٨	١٧- مخلقة وغير مخلقة	٤٥٨	١- كيف فرضت الصلوات في الإسراء
٤١٩	١٨- كيف تهل الحائض بالحج والعمرة	٤٦٥	٢- وجوب الصلاة في الثياب
٤٢٠	١٩- إقبال المحيض وإدباره	٤٦٧	٣- عقد الأزار على القفا في الصلاة
		٤٦٨	٤- الصلاة في الثوب الواحد ملتصقاً به

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٠٧	٢٣- حاك البزاق باليد من المسجد	٤٧١	٥ - إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه
٥٠٩	٣٤- حاك الخياط بالخصى من المسجد	٤٧٢	٦ - إذا كان الثوب ضيقاً
٥١٠	٣٥- لا يمسك عن يمينه في الصلاة	٤٧٣	٧ - الصلاة في الجبة الشامية
٥١١	٣٦- ليزق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى	٤٧٤	٨ - كراهية الحرى في الصلاة وغيرها
٥١١	٣٧- كفارة البزاق في المسجد	٤٧٥	٩ - الصلاة في القميص والسر او بل والتبان والقباء
٥١٢	٣٨- دفن النخامة في المسجد	٤٧٦	١٠- ما يستر من العورة
٥١٣	٣٩- إذا بدره البزاق فليأخذ بطرف ثوبه	٤٧٨	١١- الصلاة بغير رداء
٥١٤	٤٠- عظة الامام الناس في اتمام الصلاة وذكر القبلة	٤٧٨	١٢- ما يذكر في الفخذ
٥١٥	٤١- هل يقال مسجد بنى فلان	٤٨٢	١٣- في كم تصل المرأة في الثياب
٥١٦	٤٢- القسمة وتطبيق القنن بالمسجد	٤٨٢	١٤- إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى عليها
٥١٧	٤٣- من دعا لطعام في المسجد ومن أجاب فيه	٤٨٤	١٥- إذا صلى في ثوب مصلب أو تصاور هل
٥١٨	٤٤- القضاء واللعان في المسجد بين الرجال والنساء		تفسد صلاته؟ وما ينهى عن ذلك
٥١٨	٤٥- إذا دخل بيتاً يصلح حيث شاء أو حيث أمر	٤٨٤	١٦- من صلى في فروج حرير ثم نزع
	ولا يتجسس	٤٨٥	١٧- الصلاة في الثوب الأحمر
٥١٩	٤٦- المساجد في البيوت	٤٨٦	١٨- الصلاة في السطوح والمنبر والخشب
٥٢٣	٤٧- التيمن في دخول المسجد وغيره	٤٨٨	١٩- إذا أصاب ثوب المصل أمراً إذا سجد
٥٢٣	٤٨- هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ	٤٨٨	٢٠- الصلاة على الحصير
	مكانها مساجد	٤٩١	٢١- الصلاة على الخثرة
٥٢٦	٤٩- الصلاة في مرايض الغنم	٤٩١	٢٢- الصلاة على الفراش
٥٢٧	٥٠- الصلاة في مواضع الابل	٤٩٢	٢٣- السجود على الثوب في شدة الحر
٥٢٧	٥١- من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد	٤٩٤	٢٤- الصلاة في النعال
	فأراد به الله	٤٩٤	٢٥- الصلاة في الخفاف
٥٢٨	٥٢- كراهية الصلاة في المقابر	٤٩٥	٢٦- إذا لم يتم السجود
٥٣٠	٥٣- الصلاة في مواضع الحسف والعذاب	٤٩٦	٢٧- يبدى ضجيه ويمحى في السجود
٥٣١	٥٤- الصلاة في البيعة	٤٩٦	٢٨- فصل استقبال القبلة
٥٣٢	٥٥- حديث اتخاذ قبور الانبياء مساجد	٤٩٨	٢٩- قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق
٥٣٣	٥٦- جعلت لى الارض مسجداً وطهوراً	٤٩٩	٣٠- ( واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى )
٥٣٣	٥٧- نوم المرأة في المسجد	٥٠٢	٣١- التوجه نحو القبلة حيث كان
٥٣٥	٥٨- نوم الرجال في المسجد	٥٠٤	٣٢- ما جاء في القبلة ومن لا يرى الاعادة على من سها
٥٣٧	٥٩- الصلاة إذا قدم من سفر		فصلى إلى غير القبلة

صفحة	الباب
٥٣٧	٦٠- إذا دخل المسجد فليركع ركعتين
٥٣٨	٦١- الحديث في المسجد
٥٣٩	٦٢- بنيان المسجد
٥٤١	٦٣- التعاون في بناء المسجد
٥٤٣	٦٤- الاستعانة بالتجار والصناع في أعواد المنبر والمسجد
٥٤٤	٦٥- من بنى مسجداً
٥٤٦	٦٦- يأخذ بنصول النبل إذا مر في المسجد
٥٤٧	٦٧- المرور في المسجد
٥٤٨	٦٨- الشعر في المسجد
٥٤٩	٦٩- أصحاب الحراب في المسجد
٥٥٠	٧٠- ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد
٥٥١	٧١- التفاضل والملازمة في المسجد
٥٥٢	٧٢- كنس المسجد والتقاط الخسرق والقذى والصيدان
٥٥٣	٧٣- تحريم تجاوة الخرف في المسجد
٥٥٤	٧٤- الخدم للمسجد
٥٥٤	٧٥- الأسير أو الفريم يربط في المسجد
٥٥٥	٧٦- الاغتسال إذا اسلم وربط الأسير أيضاً في المسجد
٥٥٦	٧٧- الخيمة في المسجد للرضى وغيرهم
٥٥٧	٧٨- ادخال البعير في المسجد لليلة
٥٥٧	٧٩- أن رجلين خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلة ومعهما مثل المصباحين
٥٥٨	٨٠- الخوخة والممر في المسجد
٥٥٩	٨١- الأبواب والنلق للكمبة والمساجد
٥٦٠	٨٢- دخول المشرك المسجد
٥٦٠	٨٣- رفع الصوت في المساجد
٥٦١	٨٤- الحلق والجلوس في المسجد
٥٦٣	٨٥- الاستلقاء في المسجد ومد الرجل
٥٦٣	٨٦- المسجد يكون في الطريق من غير ضرر بالناس
٥٦٤	٨٧- الصلاة في مسجد السوق
٥٦٥	٨٨- تشبيك الأصابع في المسجد وغيره
٥٦٧	٨٩ - المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي ﷺ
٥٧١	٩٠ - سترة الإمام سترة من خلفه
٥٧٤	٩١ - قدركم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة
٥٧٥	٩٢ - الصلاة إلى الحربة
٥٧٥	٩٣ - الصلاة إلى العزة
٥٧٦	٩٤ - السترة بمكة وغيرها
٥٧٧	٩٥ - الصلاة إلى الاسطوانة
٥٧٨	٩٦ - الصلاة بين السواري في غير جماعة
٥٧٩	٩٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر
٥٨٠	٩٨ - الصلاة إلى الراحة والبعير والشجر والرحل
٥٨١	٩٩ - الصلاة إلى السرير
٥٨١	١٠٠ - يرد المصلي من مر بين يديه
٥٨٤	١٠١ - لائم المار بين يدي المصلي
٥٨٦	١٠٢ - استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي
٥٨٧	١٠٣ - الصلاة خلف الثنائيم
٥٨٨	١٠٤ - التطوع خلف المرأة
٥٨٨	١٠٥ - من قال لا يقطع الصلاة شيء
٥٩٠	١٠٦ - إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة
٥٩٣	١٠٧ - إذا صلى إلى فراش فيه حائض
٥٩٣	١٠٨ - هل يغفر الرجل امرأته عند السجود لئلا يسجد ؟
٥٩٤	١٠٩ - المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى



تصویب

صواب	خطأ	صواب	خطأ	صفحة	سطر
أبي بكر روزبه	أبي بكر روزبه	٦	٨		
ماوراء	ماوراء	٥	٩		
المطلب	المطلب	١٨	١٠		
إذ الابتداء	إذ الابتداء	٢٢	١٠		
قال إمام	قال إمام	٨	٢١		
هي كلمة	كلمة	٧	٢٥		
نقيل	نقيل	١٤	٢٥		
المواد	المواد	١٢	٢٧		
ووجه	ووجهها	١٩	٢٩		
بلا نزاع	فلا نزاع	٢٨	٢٩		
فسيملك	فسيملك	١٦	٢٢		
بقوله «تسلم ويؤتلك» والزجر	بقوله «فان توليت»	٣٣	٢٩		
بقوله «فان توليت»					
في أوله	في وله	٢٣	٤٢		
مثلا	مثل	٢٥	٦٠		
فيحمل	فيحمل	١٢	٦٣		
غم	غم	٩	٦٩		
في أن	فان	٢١	٧٠		
تفعلوا	٢٧٠ تملوا				
صرح به	صرح	٢٤	٧٩		
الظاهر	لظاهر	١٤	٨٠		
التفرقة	المتفرقة	٣٠	٨٠		
مع الاحتياج	من الاحتياج	٩	٨٣		
إلا غلبه	إلا غلبة	١٨	٩٤		
مرفوع على	مرفوع ، وعلى	٢٦	٩٥		
المشي	المشاءين	١٣	٩٧		
حجة	حاجة	٨	١٠٤		
شيء	الشيء	١٩	١٢٣		
أى حجرة	أى حزة	١٢	١٢٣		
منحة سطر خطأ	صواب				
١١ ١٣٢	وفيها				
٧ ١٣٣	وشهادة				
١٠ ١٣٥	نفقة				
٧ ١٣٦	قبل				
٤ ١٣٧	الرواية				
١٦ ١٤٤	المنحة				
٢٣ ١٤٤	من				
٢٠ ١٤٧	تفسير لفظة				
١١ ١٥١	أسمعتك				
٢٤ ١٥١	وبحسب				
٢٨ ١٥٣	المصاحف				
٢١ ١٥٤	الى عبد الرحمن				
٢٥ ١٥٤	علو				
١٥ ١٥٦	فاوى الى الله فأواه				
٦ ١٦٠	حلماء				
١٦ ١٦٠	أخرجه أبو داود				
١٦ ١٦٠	باضطراب				
١٧ ١٦٤	التفقه				
٢٢ ١٦٦	بن خالد				
٥ ١٦٨	جاءه				
٢٠ ١٦٨	ابن الرشيد				
١٣ ١٧٦	بقية				
٨ ١٨٠	ابن سعيد				
٣ ١٨٣	رأيت				
٢٦ ١٨٤	حبيب				
١٨ ١٨٥	الي ن				
١١ ١٨٦	للصغاني				
١٨٧	آخر سطر شعيب قال				
١ ١٩٧	إلا راجعت				
صواب	خطأ				
وفيه					
شهادة					
ونفقة					
قبل					
رواية					
المنحة					
ومن					
تفسيره لفظة					
سمعتك					
بحسب					
المصاحف					
الى أبي عبد الرحمن					
علوم					
فاوى الى الله فأواه الله					
حكما					
أخرجه أبو داود					
عندهم باضطراب					
التفقه					
بن أبي خالد					
إذ جاءه					
ابن رشيد					
بقية					
ابن سعد					
رأت					
خبيب					
اليمان					
للصغاني					
شعيب عن الزهري قال					
إلا راجعت					

صوبة	منحة سطر خطأ	صوبة	منحة سطر خطأ
الخروج	٢٤٩ ٩ الحرج	عاده	٢٠٠ ٢٣ إعادة
أبي معاذ	٢٥٠ ٢٤ أبي معاذ	قوله	٢٠٢ ١٢ قال
وقد رواه	٢٥١ ١٦ قال : رواه	ليس	٢٠٣ ٣ أليس
في زاد	٢٥٧ ١١ في زاد	فيما في هذه	٢٠٤ ٥ فما هذه
على أنه عارف	٢٥٨ ١٩ على عارف	بن عباد	٢٠٤ ٢٢ بن عباد
وتثليث	٢٥٩ ٥ وتثليث	الإذخر	٢٠٥ ٢٤ الإذخر
دعا باناء	٢٥٩ ١٩ دعاء باناء	بهذه	٢٠٦ ١ بهذا
تثليث	٢٦٠ ١٤ بتثليث	فيما لم ينزل	٢٠٩ آخر سطر فيما ينزل
والصغائر لوروده والصغائر لكن العلماء خصوه	٢٦٠ ٢٨ والصغائر لوروده	التكثير	٢١١ ١ التكثير
بالصغائر لوروده		إيقاظ	٢١١ ٤ استيقاظ
الموضوع	٢٦٢ ٦ الموضوع	محفوظه	٢١٥ ١٦ محفوظة
رواة الموطأ	٢٦٣ ١٣ رواه الموطأ	حتى إذا أتيا	٢١٨ ٢٠ حتى أتيا
في غسل	٢٦٩ ١٥ في غسل	إذ لا نقص	٢٢٠ ٢٦ وإذ لا نقص
السطر ٢٤ مكرر يشطب عليه وعلى كلمة ولا التي قبله	٢٧١ السطر ٢٤ مكرر يشطب عليه وعلى كلمة ولا التي قبله	الله يصطفي من	٢٢١ ٢١ يصطفي من
ابن عمرو السلمي	٢٧٣ ٢٥ ابن عمر ، والسلمي	إذا ورد	٢٢٣ ١١ إذا ورد
حله الجمهور على	٢٧٥ ٢٠ حله على	ترك إنكار	٢٢٥ ٩ إنكار ترك
قام مقام ما	٢٧٦ ١٩ قام ما	معتبر قال سمعت	٢٢٧ ١٩ معتبر قال سمعت أنا
أول ما	٢٨١ ١٨ أولى ما	أبي قال سمعت أنا	
في صلاة	٢٨٢ ٢٢ في الصلاة	ابنة أم سلة عن	٢٢٨ ٢٧ ابنة أم سلة قالت
الحديث	٢٨٢ ٢٨ الحديث	أم سلة قالت	
يكون نزع قبل	٢٨٤ ١٩ يكون قبل	فيم	٢٢٩ ٢ فقيم
فمحول	٢٨٦ ١٨ فمحول	ابن رشيد	٢٣٢ ٢ ابن رشيد
ثم غسل وجهه ثلاثا	٢٨٩ ٢٢ ثم غسل يديه	ذلك من رأى	٢٣٦ ٢ ذلك رأى
ثم غسل يديه		الليل	٢٣٩ ٩ الليالي
الداودي	٢٩١ ٧ الداودي	المعصو	٢٤٣ ١١ للمعصو
كذا المستمل والحوي الى الرهقن كذا الأكثر والمستمل والحوي	٢٩٢ ٥ كذا المستمل والحوي الى الرهقن كذا الأكثر والمستمل والحوي	المقام	٢٤٤ ١٤ المقام
الى الرفق		وبالتفريق	٢٤٦ ٣ بالتفريق
تور من ذهب	٣٠٣ ٢٧ تور ذهب	من كان	٢٤٧ ١٤ من كان
في الخلف	٣٠٩ ٨ في الخلف	لأنه	٢٤٩ ٣ لأن
الشعور	٣١٤ الحاشية الثعور	عن ثقل	٢٤٩ ٤ عن ثقل

صفة سطر خطأ	صواب	صفة سطر خطأ	صواب
٢٠ ٣١٦ ابن سعيد	ابن سعيد	١٩ ٤١٩ لا بعمرة	إلا بعمرة
١٠ ٣٢١ قدمناه	قدمنا	٤٢٠ مافي الهامش خطأ وما في الصلب سطر ٢٣ الصواب	
٢٠ ٣٢٣ تحرجت	تحجرت	٤٢٤ ٦ يياه	يياه
١١ ٣٢٥ بأبي وأنت	بأبي أنت	٤٢٧ ٢٥ الحفاظ	الحفاظ
١٥ ٣٢٤ باب غسل	باب إذا غسل	٤٣٠ ١٠ ابن عوادة	أبو عوادة
١٣ ٣٥١ عند مسلم	عن مسلم	٤٣٣ ٢٩ التجدد	التجدد
٩ ٣٥٤ ابن جريج	ابن جريج	٤٤٧ ٨ سجد	سجد
٢١ ٣٥٧ اضطجع	اضطجع	٤٥٤ إلى ٤٥٦ رقت ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦ والصواب:	
٨ ٣٦٣ لأزاجين	لأزاجين	٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦	
٢٢ ٣٦٣ غسل باب	باب غسل	٤٦٣ ١٩ النبوة	النبوة
١٨ ٣٦٤ والاختلاف	ولا اختلاف	٤٨٥ ٨ نهاني جبريل	نهاني عنه جبريل
٢٩ ٣٦٥ الحياتي	الحياتي	٤٨٨ ١٠ وأنا	وأنا
٢٧ ٣٦٦ أبي عمرو	أبي عمر	٤٩٥ ١٤ عن فوائد	على فوائد
٢٨ ٣٧٠ أنه الماء	أنه إنا الماء	٤٩٦ ١٢ قال	قاله
٢٩ ٣٧٠ ثم أخذ	ثم الأيسر ثم أخذ	٥٠٤ ٦-٧ منصور أو تيقن	منصورا وتيقن
٢٧ ٣٧٣ الدائم هو	الدائم إنما هو	٥١١ ٨ ١١٤	
١٣ ٣٧٤ وعند عبد الرحمن	وعن عبد الرحمن	٥١٩ ١٢ خريزة	خريزة
٢١ ٣٧٥ بن الجعد	بن أبي الجعد	٥٣٠ ١١ المحل	المحل
٧ ٣٧٧ ابن عدى	ابن أبي عدى	٥٤٤ ١٢ البذل	البذل
١ ٣٨٣ ولرفيقه	ولرفيقه	٥٤٨ ٣ انشدك	أنشدك
٢ ٣٨٤ لأن يتعلق	لأنه يتعلق	٥٤٩ ١١ رأيت	لقد رأيت
٣٨٨ آخر سطر قمت	قدمت	٥٥٤ ٦ كادل	كادل
٢٤ ٣٨٩ إن كان	إلا إن كان	٥٥٤ آخر سطر وابو	بواب
٢٢ ٣٩٠ انبجست	انبجست	٥٥٥ ٨ بقية فوائد مباحث	بقية مباحث
٢٥ ٤٠٠ أشعارا	إشعارا	٥٥٨ ٢٢ سدوا كل	سدوا على كل
٣ ٤٠٤ محيص	محيصن	٥٧٥ ٢ قدما	قدما
١٤ ٤٠٥ سعيد	سعيد	٥٧٧ ٢٣ فكال	فكان
٢٦ ٤٠٩ رواه	رواها	٥٨٣ ٢٥ التعميف	التعميف
١٤ ٤١٢ سهل	سهيل		
١٤ ٤١٣ خلادين	خلاد بن		
٢٢ ٤١٤ سلبا	غسلها		

الحديث ٥٣ - أطرافه: ١٢٩٨، ٥٢٣، ٨٧، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٣٦٦، ٧٥٥٦

الحديث ٥٥ - طرفاه في: ٤٠٠٦، ٥٣٥١

الحديث ٥٦ - أطرافه في: ١٢٩٥، ٢٧٤٤، ٢٧٤٣، ٣٩٣٦، ٤٤٠٩، ٥٣٥٤، ٥٦٥٩، ٥٦٦٨، ٦٣٧٣، ٦٧٣٣

الحديث ٥٧ - يضاف الى أطرافه ٥٨

الحديث ١١٧ - رقم ٩٩٢٤ خطأ، صوابه ٩٩٢

الحديث ٣٦٨ - رقم ١٩٩٢ خطأ صوابه ١٩٩٣

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسماء كتب صحيح البخاري

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسق الطبعة والمطبعة  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصححه وأشرف على طبعه  
محب الدين الخطيب

رسم كسبه وأبراهه وأهله  
محمّد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثاني

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الدييات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وصمما هذا الفهرس وفق المعجم الفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل عمل 'رقم الكتب التي يحتوي عليها' تسهيلاً للقارىء، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩ - كتاب مواقيت الصلاة

### ١ - باب مواقيت الصلاة وفضلها

وقوله [ النساء ١٠٣ ] : ( إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ) مَوْقُوتًا ، وَقَتُهُ عَلَيْهِم

٥٢١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme قال : قرأت على مالك من ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز أخر الصلاة يوماً ، فدخل عليه هروة بن الزبير فأخبره أن المنيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً وهو بالراقي ، فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال : ما هذا يا منيرة ؟ أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى ، فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ، ثم قال بهذا أسرت . قال عمر لهريرة : اعلم ما نتحدث ، أو إن جبريل هو أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة ؟ قال هروة : كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه [ الحديث ٥٢١ - طرقه في : ٣٢٢١ ، ٤٠٠٧ ]

( باب مواقيت الصلاة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا للسمل وبعده البسمة ، ولرفيقه البسمة مقدمة وبعدها د باب مواقيت الصلاة وفضلها ، وكذا في نسخة الصفاني ، وكذا للكرمة لكن بلا بسمة ، وكذا للاصيل لكن بلا باب . ود المواقيت ، جمع ميقات وهو مفضل من الوقت وهو القدر المحدد للفعل من الزمان أو المكان . قوله ( كتاباً موقوتاً موقتاً وقته عليهم ) كذا وقع في أكثر الروايات ، وسقط في بعضها لفظ د موقتاً ، فاستشكل ابن التين تشديد القاف من وقته وقال : المعروف في اللغة التخفيف ا ه . والظاهر أن المصنف أراد بقوله د موقتاً ، بيان أن قوله د موقوتاً ، من التوقيت ، فقد جاء عن مجاهد في معنى قوله موقوتاً قال : مفروضا ، وعن غيره محدودا . وقال صاحب المنتهى : كل شيء جعل له حين وغاية فهو موقت ، يقال وقته ليوم كذا أى أجله . قوله ( حدثنا عبد الله ابن مسleme ) هو القضي ، وهذا الحديث أول شيء في الموطأ ، ورجاله كلهم مدنيون . قوله ( أخر الصلاة يوماً ) والمصنف في بدء الخلق من طريق الليث عن ابن شهاب بيان الصلاة المذكورة ولفظه د أخر العصر شيئاً ، قال ابن عبد البر : ظاهر سياقه أنه فعل ذلك يوماً ما لا أن ذلك كان عادة له وإن كان أهل بيته معروفين بذلك ا ه . وسياق بيان ذلك قريباً في د باب تضييع الصلاة عن وقتها ، وكذا في نسخة الصفاني ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب د أخر الصلاة مرة ، يعني العصر ، والطبراني من طريق أبي بكر بن حزم أن عروة حدث عمر بن عبد العزيز - وهو يومئذ أمير المدينة في زمان الوليد بن عبد الملك - وكان ذلك زمان يؤخرون فيه الصلاة ، يعني بني أمية . قال ابن عبد البر : المراد أنه أخرها حتى خرج الوقت المستحب ، لا أنه أخرها حتى غربت الشمس ا ه . ويؤيده سياق رواية الليث المتقدمة . وأما ما رواه الطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أسامة بن زيد الليثي عن ابن شهاب في هذا الحديث قال د دعا المؤذن لصلاة العصر فأسمى عمر بن عبد العزيز قبل أن يصلها ، فحصل على أنه



قارب المساء لأنه دخل فيه . وقد رجح عمر بن عبد العزيز عن ذلك ، فروى الأوزاعي عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز - يعني في خلافته - كان يصل الظهر في الساعة الثامنة والعصر في الساعة العاشرة حين تدخل . قوله ( أن المغيرة بن شعبه أخر الصلاة يوما ) بين عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عن ابن شهاب أن الصلاة المذكورة العصر أيضا ، ولفظه « أمسى المغيرة بن شعبه بصلاة العصر » . قوله ( وهو بالعراق ) في الموطأ رواية القعني وغيره عن مالك « وهو بالكوفة » ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن القعني . والكوفة من جملة العراق ، فالتعبير بها أخص من التعبير بالعراق ، وكان المغيرة إذ ذاك أميرا عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان . قوله ( أبو مسعود ) أي عقبة بن عمرو البدرى . قوله ( ما هذا ) أي التأخير . قوله ( أليس ) كذا الرواية ، وهو استعمال صحيح ، لكن الأكثر في الاستعمال في مخاطبة الحاضر « ألسنت » ، وفي مخاطبة الغائب « أليس » . قوله ( قد علت ) قال عياض يدل ظاهره على علم المغيرة بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل الظن من أبي مسعود لعلمه بصحبة المغيرة . قلت : ويؤيد الأول رواية شعيب عن ابن شهاب عند المصنف في غزوة بدر بلفظ « فقال لقد علت » ، بغير أداة استفهام ، ونحوه لعبد الرزاق عن معمر وابن جريج جميعا . قوله ( أن جبريل نزل ) بين ابن إسحق في المغازي أن ذلك كان صديحة الليلة التي فرضت فيها الصلاة وهي ليلة الإسراء ، قال ابن إسحق « حدثني عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير » ، وقال عبد الرزاق « عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما أصبح النبي ﷺ من الليلة التي أسرى به لم يرعه إلا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت « الأولى » ، أي صلاة الظهر ، فأمر فصيح بأصحابه : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى به جبريل وصلى النبي ﷺ بالناس ، فذكر الحديث ، وفيه رد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة ، والحق أن ذلك وقع قبلها ببيان جبريل ، وبمدها ببيان النبي ﷺ . قوله ( نزل فصلي ، فصلى رسول الله ﷺ ) قال عياض : بظاهره أن صلاته كانت بعد فراغ صلاة جبريل ، لكن المنصوص في غيره أن جبريل أم النبي ﷺ ، فيحمل قوله « صلى فصلي » على أن جبريل كان كلما فصل جزءا من الصلاة تابعه النبي ﷺ بفعله اهـ . وهذا جزم النووي . وقال غيره : الفاء بمعنى الواو ، واعترض بأنه يلزم أن يكون النبي ﷺ كان يتقدم في بعض الأركان على جبريل على ما يقتضيه مطلق الجمع . وأجيب بمراعاة الحيثية وهي التبيين ، فكان لأجل ذلك يترأخى عنه ، وقيل : الفاء للسببية كقوله تعالى ( فذكره موسى فقصى عليه ) وفي رواية الليث عند المصنف وغيره « نزل جبريل فأمنى فصليت معه » ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر « نزل فصلي فصلى رسول الله ﷺ فصل الناس معه » ، وهذا يؤيد رواية نافع بن جبير المتقدمة ، وإنما دعاهم إلى الصلاة بقوله « الصلاة جامعة » ، لأن الأذان لم يكن شرع حينئذ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الائتنام بمن يأتم بغيره ، ويحجب عنه بما يحجب به عن قصة أبي بكر في صلاته خلف النبي ﷺ وصلاة الناس خلفه ، فانه محمول على أنه كان مبلغا فقط كما سيأتي تقريره في أبواب الإمامة . واستدل به أيضا على جواز صلاة المفترض خلف المتفعل من جهة أن الملائكة ليسوا مكلفين بمثل ما كلف به الإنس . قاله ابن العربي وغيره . وأجلب عياض باحتمال أن لا تكون تلك الصلاة كانت واجبة على النبي ﷺ حينئذ . وتعبه بما تقدم من أنها كانت صديحة ليلية فرض الصلاة ، وأجلب باحتمال أن الوجوب عليه كان معلقا بالبيان ، فلم يتحقق الوجوب إلا بعد تلك الصلاة . قال : وأيضلا نسلم أن جبريل كان متنفلا بل كانت تلك الصلاة واجبة عليه لأنه مكلف بقبليها فهي صلاة مفترض

خلف مفترض ا هـ . وقال ابن المنير : قد يتعلق به من يجوز صلاة مفترض بفرض خلف مفترض بفرض آخر ، كذا قال ، وهو مسلم له في صورة المؤداة مثلا خلف المقضية لا في صورة الظهر خلف العصر مثلا . قوله ( بهذا أمرت ) بفتح المثناة على المشهور ، والمعنى هذا الذي أمرت به أن تصله كل يوم وليلة ، وروى بالضم أى هذا الذي أمرت بتبليغه لك . قوله ( اعلم ) بصيغة الأمر . قوله ( أو إن جبريل ) بفتح المعزة وهى للاستفهام والواو هى العاطفة والعطف على شئ مقدّر وبكسر همزة إن ويجوز الفتح . قوله ( وقوت الصلاة ) كذا للمستعمل بصيغة الجمع ، والباقيـن وقت الصلاة ، بالافراد وهو للجنس . قوله ( كذلك كان بشير ) هو بفتح الموحدة بعدها معجمة بوزن فمیل ، وهو تابعى جليل ذكر فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبي ﷺ ورآه . قال ابن عبد البر : هذا السياق منقطع عند جماعة من العلماء لأن ابن شهاب لم يقل حضرت مراجعة عروة لعمر ، وعروة لم يقل حدثني بشير ، لكن الاعتبار عند الجمهور بثبوت اللقاء والمجالسة لا بالصيغ ا هـ . وقال الكرماني : اعلم أن الحديث بهذا الطريق ليس متصل الاسناد إذ لم يقل أبو مسعود : شأدت رسول الله ﷺ ، ولا قال : قال رسول الله ﷺ . قلت : هذا لا يسمى منقطعا اصطلاحا ، وإنما هو مرسل أصحاحي لأنه لم يدرك القصة ، فاحتمل أن يكون سمع ذلك من النبي ﷺ أو بلغه عنه بتبليغ من شأده أو سمعه كصحابي آخر . على أن رواية الليث عند المصنف تزيل الإشكال كله ، ولفظه « فقال عروة : سمعت بشير بن أبي مسعود يقول : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر الحديث . وكذا سياق ابن شهاب ، وليس فيه التصريح بسماعه له من عروة ، وابن شهاب قد جرب عليه التدليس ، لكن وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب قال « كنا مع عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وفي رواية شعيب عن الزهري « سمعت عروة يحدث عمر بن عبد العزيز ، الحديث . قال القرطبي : قول عروة إن جبريل نزل ليس فيه حجة واضحة على عمر بن عبد العزيز إذ لم يعين له الاوقات . قال : وغاية ما يتوهم عليه أنه نهبه وذكره بما كان يعرفه من تفاصيل الاوقات . قال : وفيه بعد ، لانكار عمر على عروة حيث قال له « اعلم ما تحدث يا عروة » قال : وظاهر هذا الانكار أنه لم يكن عنده علم من إمامة جبريل . قلت : لا يلزم من كونه لم يكن عنده علم منها أن لا يكون عنده علم بتفاصيل الاوقات المذكورة من جهة العمل المستمر ، لكن لم يكن يعرف أن أصله بتبيين جبريل بالفعل ، فلهذا استكتب فيه ، وكأنه كان يرى أن لا مفاضلة بين أجزاء الوقت الواحد ، وكذا يحمل عمل المغيرة وغيره من الصحابة ، ولم أقف في شئ من الروايات على جواب المغيرة لأبي مسعود ، والظاهر أنه رجع اليه والله أعلم . وأما ما زاده عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري في هذه القصة قال : فلم يزل عمر يعلم الصلاة بعلامة حتى فارق الدنيا ، ورواه أبو الشيخ في « كتاب المواقيت » له من طريق الوليد عن الاوزاعي عن الزهري قال « ما زال عمر بن عبد العزيز يتعلم مواقيت الصلاة حتى مات » ومن طريق إسماعيل بن حكيم « أن عمر بن عبد العزيز جعل ساعات يتقضى مع غروب الشمس ، زاد من طريق ابن إسحق عن الزهري « فإا آخرها حتى مات ، فكله يدل على أن عمر لم يكن يحتاط في الاوقات كثير احتياط إلا بعد أن حدثه عروة بالحديث المذكور . ( تنبيه ) : ورد في هذه القصة من وجه آخر عن الزهري بيان أبي مسعود للاوقات ، وفي ذلك ما يرفع الاشكال ، ويوضح توجيه احتجاج عروة به ، فروى أبو داود وغيره ، وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق ابن وهب ، والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب كلاهما عن أسامة بن زيد عن الزهري هذا الحديث باسناده وزاد في آخره « قال أبو مسعود : فرأيت رسول

الله ﷺ يصلي الظهر حين تزل الشمس ، فذكر الحديث . وذكر أبو داود أن أسامة بن زيد تفرد بتفسير الأوقات فيه ، وأن أصحاب الزمري لم يذكروا ذلك . قال : وكذا رواه هشام بن عروة وحيب بن أبي مرزوق عن عروة لم يذكر تفسيراً . ورواية هشام أخرجهما سميح بن منصور في سننه ، ورواية حبيب أخرجهما الحارث ابن أبي أسامة في مسنده . وقد وجدت ما يعضد رواية أسامة ويزيد عليها أن البيان من فعل جبريل ، وذلك فيما رواه الباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز » ، والبيهقي في « السنن الكبرى » ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن حزم أنه بلغه عن أبي مسعود ، فذكره منقطعاً ، لكن رواه الطبراني من وجه آخر عن أبي بكر عن عروة ، فرجع الحديث إلى عروة ، ووضع أن له أصلاً ، وأن في رواية مالك ومن تابعه اختصاراً ، وبذلك جزم ابن عبد البر ، وليس في رواية مالك ومن تابعه ما ينفي الزيادة المذكورة فلا توصف والحالة هذه بالشذوذ . وفي الحديث من الفوائد : دخول العلماء على الأمراء ، وإنكارهم عليهم ما يخالف السنة ، واستثبات العالم فيما يستغفر به السامع ، والرجوع عند التنازع إلى السنة . وفيه فضيلة عمر بن عبد العزيز . وفيه فضيلة المبادرة بالصلاة في الوقت الفاضل . وقبول خبر الواحد الثبت . واستدل به ابن بطلال وغيره على أن الحجة بالمتصل دون المنقطع لأن عروة أجاب عن استفهام عمر له لما أن أرسل الحديث بذكر من حدثه به فرجع إليه ، فكان عمر قال له : تأمل ما تقول ، فله بلغك عن غير ثبت . فكان عروة قال له : بل قد سمعته ممن قد سمع صاحب رسول الله ﷺ ، والصاحب قد سمعه من النبي ﷺ . واستدل به عياض على جواز الاحتجاج بمسند الثقة كصنيع عروة حين احتج على عمر قال : وإنما راجعه عمر لتبث فيه لا لكونه لم يرض به مرسل . كذا قال ، وظاهر السياق يشهد لما قال ابن بطلال . وقال ابن بطلال أيضاً : في هذا الحديث دليل على ضعف الحديث الوارد في أن جبريل أم بالنبي ﷺ في يومين لوقتين مختلفين لكل صلاة ، قال : لأنه لو كان صحيحاً لم ينكر عروة على عمر صلته في آخر الوقت محتجاً بصلاة جبريل ، مع أن جبريل قد صلى في اليوم الثاني في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » وأجيب باحتمال أن تكون صلاة عمر كانت خرجت عن وقت الاختيار وهو مصير ظل الشيء مثليه ، لا عن وقت الجواز وهو مغيب الشمس ، فينتج إنكار عروة ، ولا يلزم منه ضعف الحديث . أو يكون عروة أنكر مخالفة ما واظب عليه النبي ﷺ وهو الصلاة في أول الوقت ورأى أن الصلاة بعد ذلك إنما هي لبيان الجواز ، فلا يلزم منه ضعف الحديث أيضاً . وقد روى سميح بن منصور ، من طريق طلق بن حبيب مرسلًا قال « إن الرجل ليصل الصلاة وما فاتته ، ولما فاتته وقتها خير له من أهله وماله » ورواه أيضاً عن ابن عمر من قوله ، ويؤيد ذلك احتجاج عروة بحديث عائشة في كونه ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها ، وهي الصلاة التي وقع الإنكار بسببها ، وبذلك تظهر مناسبة ذكره لحديث عائشة بعد حديث أبي مسعود ، لأن حديث عائشة يشعر بمواظبته على صلاة العصر في أول الوقت ، وحديث أبي مسعود يشعر بأن أصل بيان الأوقات كان بتعليم جبريل

٥٢٢ - قال عروة : ولقد حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر والشمس في حجرتها قبل

أن تظهرَ

**قوله** ( قال عروة ولقد حدثني عائشة ) قال الكرماني : هو إما مقول ابن شهاب أو تعليق من البخاري . قلت : الاحتمال الثاني - على بعده - مغاير للواقع كما سيظهر في د باب وقت العصر ، قريبا ، فقد ذكره مسندا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، فهو مقوله وليس بتعليق ، وسند ذكر الكلام على فواتده هناك إن شاء الله تعالى

#### ٢ - باب ( مُنْبِئِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقَوْهُ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) [ الروم ٣١ ]

٥٢٣ - **حدثنا** مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَادٍ - عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةَ ، وَلَسْنَا نَعْرِفُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَرَتَابَشُوهُ نَأْخُذُهُ هُنَا وَنَذْعُوهُ إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءَنَا . فَقَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ : الْإِيمَانُ بِاللَّهِ - ثُمَّ فَسَّرَهَا لَمْ - شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَى خُصْمٍ مَا غَنَيْتُمْ . وَأَنْهَى عَنِ الدُّبَاءِ ، وَالْحَنْتَمِ ، وَالْمُقَيْرِ ، وَالذَّقِيرِ »

[ انظر الحديث ٥٦ وأطرافه ]

**قوله** ( باب منبئين إليه ) كذا عند أبي ذر بقبولين باب ، ولغيره د باب قوله تعالى ، بالاضافة . والمنيب النائب ، من الانابة وهي الرجوع . وهذه الآية مما استدلل به من يرى تكفير تارك الصلاة لما يقتضيه مفهومها ، وأجيب بأن المراد أن ترك الصلاة من أفعال المشركين فورد النهي عن التشبه بهم ، لأن من وافقهم في الترك صار مشركا . وهي من أعظم ما ورد في القرآن في فضل الصلاة . ومناسبتها لحديث وفد عبد القيس أن في الآية اقتران نفي الشرك باقامة الصلاة ، وفي الحديث اقتران اثبات التوحيد باقامتها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان . وقوله في هذه الرواية د حدثنا عباد وهو ابن عباد ، كذا لابي ذر ، وسقطت الواو لغيره ، وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه ، واسم جده حبيب بن المهلب بن أبي صفرة . وقوله د إنا هذا الحي ، هو بالنصب على الاختصاص . واهل أعلم

#### ٣ - باب البيعة على إقام الصلاة

٥٢٤ - **حدثنا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَرِيرِ بْنِ

عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ

[ انظر الحديث ٥٧ وأطرافه ]

**قوله** ( باب البيعة على إقام الصلاة ) وفي رواية كريمة د اقامة ، والمراد بالبيعة المبايعة على الاسلام ، وكان النبي ﷺ أول ما يشترط بعد التوحيد لإقامة الصلاة لأنها رأس العبادات البدنية ، ثم أداء الزكاة لأنها رأس العبادات المالية ، ثم يعلم كل قوم ما حاجتهم إليه أمس ، فبايع جريرا على النصيحة لأنه كان سيد قومه فارشده إلى تعليمهم بأمره بالنصيحة لهم ، وبايع وفد عبد القيس على أداء الخس لكونهم كانوا أهل محاربة مع من يليهم من كفار مصر ، وقد تقدم الكلام على حديث جرير أيضا مستوفى في آخر كتاب الإيمان . وديحي ، في الاسناد أيضا هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ،

## ٤ - باب الصلاة كفاية

٥٢٥ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن الأعمش قال **حدثني** شقيق قال سمعت **حذيفة** قال «كنا جلوساً عند عمر رضي الله عنه فقال: أيكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتنة؟ قلت: أنا، كما قاله. قال: إنك عليه - أو عليها - لجريء. قلت: فتنة الرجل في أهله وماله وولده وجاره تكفرها الصلاة والصوم والصدقة والأمر والنهي. قال: ليس هذا أريد، ولكن الفتنة التي تموج كما يوج البحر. قال: ليس عليك منها بأمن يا أمير المؤمنين، إن بيدك وبينها باباً مغلقاً. قال: أيكسر أم يفتح؟ قال: يكسر. قال: إذن لا يخلق أبداً. قلنا: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم. كما أن دون الغد الليلة. إني **حدثته** بحديث ليس بالأعاليط. فنهينا أن نسأل **حذيفة**، فأمرنا مسروقاً فسأله، فقال: الباب عمر»

[ الحديث ٥٢٥ - أطرافه في: ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦ ]

**قوله** ( باب الصلاة كفاية ) كذا للاكثر ، وللمستمل د باب تكفير الصلاة . **قوله** ( **حدثنا** يحيى ) هو القطان ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل . **قوله** ( سمعت **حذيفة** ) للمستمل د **حدثني** **حذيفة** . **قوله** ( في الفتنة ) فيه دليل على جواز إطلاق اللفظ العام وإرادة الخاص . إذ تبين أنه لم يسأل إلا عن فتنة مخصوصة . ومعنى الفتنة في الأصل الاختبار والامتحان ، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء . وتطلق على الكفر ، والغلو في التأويل البعيد ، وعلى الفضيحة والبلية والعذاب والقتال والتحول من الحسن إلى القبيح والميل إلى التهمة والاعجاب به ، وتكون في الخير والشر كقوله تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ . **قوله** ( أنا كما قاله ) أي أنا أحفظ ما قاله ، والكاف زائدة للتأكيد ، أو هي بمعنى على . ويحتمل أن يراد بها المثلية ، أي أقول مثل ما قاله . **قوله** ( عليه ) أي على النبي ﷺ ( أو عليها ) أي على المقالة ، والشك من أحد رواه . **قوله** ( الأمر والنهي ) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما صرح به في الزكاة . **قوله** ( قلنا ) هو مقول شقيق . وقوله ( إني **حدثته** ) هو مقول **حذيفة** . و ( الأعاليط ) جمع أغلوطة . وقوله ( فنهينا ) أي خفنا ، وهو مقول شقيق أيضاً . وقوله ( الباب عمر ) لا يغير قوله قبل ذلك ( أن بينه وبين الفتنة باباً ) لأن المراد بقوله بينك وبينها أي بين زمانك وبين زمان الفتنة وجود حياتك ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٥٢٦ - **حدثنا** قتيبة قال **حدثنا** يزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود «أن رجلاً أصاب من امرأة قبله ، فأتى النبي ﷺ فأخبره ، فأنزل الله ﴿ أقم الصلاة طرقي النهار وزلفاً من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ فقال الرجل : يا رسول الله ، ألي هذا ؟ قال : لجميع أمتي كلهم »

[ الحديث ٥٢٦ - طرفه في ٤٦٨٧ ]

**قوله** ( أن رجلاً ) هو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهمله الانصاري ، رواه الترمذي وقيل غيره ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة ، ولكن جاء في بعض الأحاديث أنها من الانصار . **قوله** ( لجميع أمتي كلهم ) فيه مبالغة في التأكيد وسقط د كلهم ، من رواية المستمل ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في آخر تفسير سورة

مود إن شاء الله تعالى . واحتج المرجئة بظاهره وظاهر الذى قبله على أن أفعال الخير مكفرة للكبائر والصغائر ، وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر عملاً بحمل المطلق على المقيد كما سيأتى بسطه هناك إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب فضل الصلاة لوقتها

٥٢٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال : الوليد بن العيزار أخبرنى قال : سمعتُ أبا عمرو الشيباني يقول : حدثنا صاحب هذه الدار - وأشار إلى دار عبد الله قال : « سألتُ النبي ﷺ : أى العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها . قال : ثم أى ؟ قال : ثم برُّ الوالدَيْنِ . قال : ثم أى ؟ قال : الجهادُ في سبيل الله . قال : حدثنى بهنَّ ، ووَاسْتَزِدُّهُ لِزَادَنِ »

[ الحديث ٥٢٧ - أطرافه في : ٣٧٨٢ ، ٥٩٧٠ ، ٧٥٣٤ ]

**قوله** ( باب فضل الصلاة لوقتها ) كذا ترجم ، وأورده بلفظ د على وقتها ، وهى رواية شعبة وأكثر الرواة ، نعم أخرجه في التوحيد من وجه آخر بلفظ الترجة ، وكذا أخرجه مسلم باللفظين . **قوله** ( قال الوليد بن العيزار أخبرنى ) هو على التقديم والتأخير . **قوله** ( حدثنا صاحب هذه الدار ) كذا رواه شعبة مهبطاً ، ورواه مالك بن مغول عند المصنف في الجهاد وأبو إسحق الشيباني في التوحيد عن الوليد فصرحاً باسم عبد الله ، وكذا رواه النسائي من طريق أبي معاوية النخعي عن أبي عمرو الشيباني وأحمد من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه . **قوله** ( وأشار بيده ) فيه الاكتفاء بالإشارة المفهمة عن التصريح ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** ( أى العمل أحب إلى الله ) في رواية مالك بن مغول د أى العمل أفضل ، وكذا لاكثر الرواة ، فإن كان هذا اللفظ هو المسئول به فلفظ حديث الباب ملزوم عنه . ومحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره بما اختلفت فيه الأجوبة بأنه أفضل الأعمال أن الجواب يختلف باختلاف أحوال السائلين بأن أعلم كل قوم بما يحتاجون إليه ، أو بما لهم فيه رغبة ، أو بما هو لائق بهم ، أو كان الاختلاف باختلاف الأوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره ، فقد كان الجهاد في ابتداء الاسلام أفضل الأعمال لأنه الوسيلة إلى القيام بها والتسكن أداؤها ، وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة أفضل من الصدقة ، وممع ذلك في وقت مواساة المضطر تكون الصدقة أفضل ، أو أن أفضل ، ليست على بابها بل المراد بها الفضل المطلق ، أو المراد من أفضل الأعمال لخذوت من وهى مرادة . وقال ابن دقيق العيد : الأعمال في هذا الحديث محمولة على البدنية ، وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب ، فلا تعارض حينئذ بينه وبين حديث أبي هريرة د أفضل الأعمال إيمان بالله ، الحديث . وقالوا غيره : المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين ، لأنه يتوقف على إذن الوالدین فيكون برهما مقدماً عليه . **قوله** ( الصلاة على وقتها ) قال ابن بطال فيه أن البدار إلى الصلاة في أول أوقاتها أفضل من التراخي فيها لأنه إنما شرط فيها أن تكون أحب الأعمال إذا أقيمت لوقتها المستحب . قلت : وفي أخذ ذلك من اللفظ المذكور نظر ، قال ابن دقيق العيد : ليس في هذا اللفظ ما يقتضى أولاً ولا آخراً ، وكأن المقصود به الاحتراز عما إذا وقعت قضاء . وتعقب بأن إخراجها عن وقتها محرم ، ولفظ د أحب ، يقتضى المشاركة في الاستحباب فيكون المراد الاحتراز عن إيقاعها آخر الوقت . وأجيب بأن المشاركة إنما هى بالنسبة إلى الصلاة وغيرها من الأعمال فإن وقعت الصلاة في وقتها كانت

أحب إلى الله من غيرها من الأعمال ، فوقع الاحتراز عما إذا وقعت خارج وقتها من معذور كالتائم والناسي فإن إخراجها لها عن وقتها لا يوصف بالتحريم ولا يوصف بكونه أفضل الأعمال مع كونه محبوا ، لكن إيقاعها في الوقت أحب . ( تنبيه ) : اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله « عن وقتها » ، وخالفهم على ابن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم فقال « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه ، قال الدارقطني : ما أحسبه حفظه ، لأنه كبر وتغير حفظه . قلت : ورواه الحسن بن علي المعمرى في « اليوم والليلة » ، عن أبي موسى محمد بن المثنى عن غندر عن شعبة كذلك ، قال الدارقطني : تغرد به المعمرى ، فقد رواه أصحاب أبي موسى عنه بلفظ « على وقتها » ، ثم أخرجه الدارقطني عن المحاملي عن أبي موسى كرواية الجماعة ، وهكذا رواه أصحاب غندر عنه ، والظاهر أن المعمرى وهم فيه لأنه كان يحدث من حفظه ، وقد أطلق النووي في « شرح المهذب » ، أن رواية « في أول وقتها » ضعيفة ، لكن لها طريق أخرى أخرجه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم وغيرهما من طريق عثمان بن عمر عن مالك بن مغول عن الوليد ، وتغرد عثمان بذلك ، والمعروف عن مالك بن مغول كرواية الجماعة ، كذا أخرجه المصنف وغيره ، وكأن من رواها كذلك ظن أن المعنى واحد ، ويمكن أن يكون أخذه من لفظة « على » ، لأنها تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت فيتمين أوله ، قال القرطبي وغيره : قوله « لوقتها » اللام للاستقبال مثل قوله تعالى ﴿ فطلقوهن لعدتهن ﴾ أي مستقبلات عدتهن ، وقيل للابتداء كقوله تعالى ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ وقيل بمعنى في أي في وقتها ، وقوله « على وقتها » قيل على بمعنى اللام ففيه ما تقدم ، وقيل لإرادة الاستعلاء على الوقت ، وفائدته تحقق دخول الوقت ليقع الأداء فيه . قوله ( ثم أي ) قيل : الصواب أنه غير منون لأنه غير موقوف عليه في الكلام ، والسائل ينتظر الجواب ، والتثنية لا يوقف عليه فتثنيته ووصله بما بعده خطأ ، فيوقف عليه وقفة لطيفة ثم يؤتى بما بعده قاله الفاكهاني . وحكى ابن الجوزي عن ابن الخشاب الجرم بتثنيته لأنه معرب غير مضاف ، وتعقب بأنه مضاف تقدير المضاف والمضاف إليه محذوف لفظا ، والتقدير : ثم أي العمل أحب ؟ فيوقف عليه بلا تنوين . وقد نص سيبويه على أنها تعرب ولكنها تنفي إذا أضيفت ، واستشكله الزجاج . قوله ( قال بر الوالدين ) كذا للاكثر ، وللمستعمل قال ثم بر الوالدين ، بزيادة ثم ، قال بعضهم : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ﴿ أن اشكر لي ولوالديك ﴾ وكأنه أخذه من تفسير ابن عيينة حيث قال : من صلى الصلوات الخمس فقد شكر الله ، ومن دعا لوالديه عقبها فقد شكرهما . قوله ( حدثني بهن ) هو مقول عبد الله بن مسعود ، وفيه تقرير وتأكيده لما تقدم من أنه باشر السؤال وسمع الجواب . قوله ( ولو استزدته ) يحتمل أن يريد من هذا النوع وهو مراتب أفضل الأعمال ، ويحتمل أن يريد من مطلق المسائل المحتاج إليها ، وزاد الترمذي من طريق المسعودي عن الوليد « فسكت عن رسول الله ﷺ ولو استزدته لزدني ، فسكاه استشعر منه مشقة ، ويؤيده ما في رواية لمسلم « فإتركت ، أن أستزیده إلا إرعاء عليه ، أي شفقة عليه لثلاث سأم . وفي الحديث فضل تعظيم الوالدين ، وأن أعمال البر يفضل بعضها على بعض . وفيه السؤال عن مسائل شتى في وقت واحد ، والرفق بالعالم ، والتوقف عن الإكثار عليه خشية ملاله ، وما كان عليه الصحابة من تعظيم النبي ﷺ والشفقة عليه ، وما كان هو عليه من إرشاد المسترشدين ولو شق عليه . وفيه أن الإشارة تنزل منزلة التصريح إذا كانت معينة للشار إليه مميزة له عن غيره ، قال ابن بريزة : الذي يقتضيه النظر تقديم الجهاد على جميع أعمال البدن . لأن

فيه بذل النفس ، إلا أن الصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يصبر على مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون . والله أعلم

## ٦ - باب الصلوات الخمس كفارة

٥٣٨ - **حدثنا إبراهيم بن حمزة** قال حدثني **ابن أبي حازم** و**الدرودي** عن **يزيد** عن **محمد بن إبراهيم** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن **أبي هريرة** أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « **أرأيتم لو أن نهرا بياض أحدهم يغتسل فيه كل يوم خمساً ما تقول ذلك يبقى من ذنبه ؟** قالوا : لا يبقى من ذنبه شيئاً . قال : **فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله به الخطايا** »

**قوله ( باب )** بالتبوين ( الصلوات الخمس كفارة ) كذا ثبت في أكثر الروايات ، وهي أخص من الترجمة السابقة على التي قبلها . وسقطت الترجمة من بعض الروايات ، وعليه مثنى ابن بطال ومن تبعه ، وزاد الكشميني بعد قوله كفارة للخطايا ، إذا صلاهن لوقتهن في الجماعة وغيرها . **قوله ( ابن أبي حازم والدرودي )** كل منها يسمى عبد العزيز ، وهما مدينان ، وكذا بقية رجال الاسناد . **قوله ( عن يزيد بن عبد الله )** أي ابن أبي أسامة بن الهاد اللبي ، وهو تابعي صغير ، ولم أر هذا الحديث بهذا الإسناد إلا من طريقه . وأخرجه مسلم أيضا من طريق الليث ابن سعد وبكر بن مضر كلاهما عنه . نعم روى من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمد بن عبيد عنه ، لكنه شاذ لأن أصحاب الأعمش إنما روه عنه عن أبي سفيان عن جابر ، وهو عند مسلم أيضا من هذا الوجه . **قوله ( عن محمد بن إبراهيم )** هو التيمي راوى حديث الأعمال ، وهو من التابعين أيضا ، ففي الاسناد ثلاثة تابعيون على نسق . **قوله ( أرأيتم )** هو استفهام تقرير متعلق بالاستعبار ، أي أخبروني هل يبقى . **قوله ( لو أن نهرا )** قال الطيبي : لفظ « لو » يقتضي أن يدخل على الفعل وأن يجاب ، لكنه وضع الاستفهام موضعه تأكيداً وتقريراً ، والتقدير لو ثبت نهر صفته كذا لما بقى كذا ، والنهر بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبي الوادي ، سمي بذلك لسمته ، وكذلك سمي النهار لسمته ضوئه . **قوله ( ما تقول )** كذا في النسخ المعتمدة بأفراد المخاطب ، والمعنى ما تقول يا أيها السامع ؟ ولأن نعيم في المستخرج على مسلم وكذا للإسماعيلي والجوزقي « ما تقولون » ، بصيغة الجمع ، والاشارة في ذلك إلى الاغتسال ، قال ابن مالك : فيه شاهد على إجراء فعل القول مجرى فعل الظن ، وشرطه أن يكون مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام . **قوله ( يبقى )** بضم أوله على القاعلية . **قوله ( من ذنبه )** زاد مسلم « شيئاً » والذنب الوسخ ، وقد يطلق الذنب على الحب الصغار التي تحصل في بعض الأجساد ، ويأتى البحث في ذلك . **قوله ( قالوا لا يبقى )** بضم أوله أيضا ، و( شيئاً ) منصوب على المفعولية . ولمسلم « لا يبقى » بفتح أوله ود شيء ، بالرفع ، والفاء في قوله « فذلك » جواب شيء محذوف ، أي إذا قرر ذلك عندكم فهو مثل الصلوات الخ . وفائدة التمثيل التأكيد ، وجعل المعقول كالمحسوس . قال الطيبي : في هذا الحديث مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتسروا في الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيداً . وقال ابن العربي : وجه التمثيل أن المرء كما يتدنس بالأقذار المحسوسة في بدنه وثيابه وبطهره الماء الكثير فكذلك الصلوات تطهر العبد عن أقذار



الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا أسقطته . انتهى . وظاهره أن المراد بالخطايا في الحديث ما هو أعم من الصغيرة والكبيرة ، لكن قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المراد الصفات خاصة ، لأنه شبه الخطايا بالذنوب والذنوب صغير بالنسبة إلى ما هو أكبر منه من القروح والخرجات انتهى . وهو مبني على أن المراد بالذنوب في الحديث الحب ، والظاهر أن المراد به الوسخ ، لأنه هو الذي يناسبه الاغتسال والتنظيف . وقد جاء من حديث أبي سعيد الخدري التصریح بذلك ، وهو فيما أخرجه البزار والطبراني باسناد لا بأس به من طريق عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « رأيت لو أن رجلا كان له معتمل ، وبين منزله ومعتمله خمسة أنهار ، فإذا انطلق إلى معتمله عمل ما شاء الله فأصابه وسخ أو عرق ، فكلما مر بنهر اغتسل منه ، الحديث . ولهذا قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلوات الخمس تستقل بتكفير جميع الذنوب ، وهو مشكل ، لكن روى مسلم قبله حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : « الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر ، فلي هذا المقيد يحمل ما أطلق في غيره . ( فائدة ) : قال ابن بركة في شرح الأحكام ، : يتوجه على حديث العلاء إشكال يصعب التخلص منه ، وذلك أن الصفات بنص القرآن مكفرة باجتناب الكبائر ، وإذا كان كذلك فما الذي تكفره الصلوات الخمس ؟ انتهى . وقد أجاب عنه شيخنا الامام البلقيني بأن السؤال غير وارد ، لأن مراد الله ( ج ) أن تجتنبوا ( أي في جميع العمر ، ومعناه الموافقة على هذه الحالة من وقت الايمان أو التكليف إلى الموت ، والذي في الحديث أن الصلوات الخمس تكفر ما بينها - أي في يومها - إذا اجتنبت الكبائر في ذلك اليوم ، فلي هذا لا تعارض بين الآية والحديث . انتهى . وعلى تقدير ورود السؤال فالتخلص منه بحمد الله سهل ، وذلك أنه لا يتم اجتناب الكبائر إلا بفعل الصلوات الخمس ، فمن لم يفعلها لم يعد مجتنباً للكبائر ، لان تركها من الكبائر فوقف التكفير على فعلها . والله أعلم . وقد فصل شيخنا الامام البلقيني أحوال الإنسان بالنسبة إلى ما يصدر منه من صغيرة وكبيرة فقال : تنحصر في خمسة ، أحدها أن لا يصدر منه شيء البتة ، فهذا يعاوض برفع الدرجات . ثانيها يأتي بصفات بلا إصرار ، فهذا تكفر عنه جزما . ثالثها مثله لكن مع الإصرار فلا تكفر إذا قلنا إن الإصرار على الصفات كبيرة . رابعها أن يأتي بكبيرة واحدة و صفات . خامسها أن يأتي بكبائر و صفات ، وهذا فيه نظر يحتمل إذا لم يجتنب الكبائر أن لا تكفر الكبائر بل تكفر الصفات ، ويحتمل أن لا تكفر شيئا أصلا ، والثاني أرجح لأن مفهوم المخالفة إذا لم تتمين جهته لا يعمل به ، فهنا لا تكفر شيئا إما لاختلاط الكبائر والصفات أو لتحض الكبائر أو تكفر الصفات فلم تتمين جهة مفهوم المخالفة لدورانه بين الفصلين فلا يعمل به ، ويؤيده أن مقتضى تجنب الكبائر أن هناك كبائر ، ومقتضى ما اجتنبت الكبائر ، أن لا كبائر فيصان الحديث عنه . ( تنبيه ) : لم أر في شيء من طرقه عند أحد من الأئمة الستة وأحمد بلفظ « ما تقول » ، إلا عند البخاري ، وليس هو عند أبي داود أصلا وهو عند ابن ماجه من حديث عثمان لا من حديث أبي هريرة ، ولفظ مسلم « رأيت لو أن نهرا يباب أحكم يقتل فيه كل يوم خمس مرات هل كان يبق من دونه شيء » ، وعلى لفظه اقتصر عبد الحق في الجمع بين الصحيحين وكذا الحميدي ، ووقع في كلام بعض المتأخرين بعد أن ساقه بلفظ « ما تقولون » أنه في الصحيحين والسنة الأربعة ، وكأنه أراد أصل الحديث ، لكن يرد عليه أنه ليس عند أبي داود أصلا ولا ابن ماجه من حديث أبي هريرة . ووقع في بعض النسخ المتأخرة من البخاري بالياء التحتانية آخر الحروف « من يقول » ، فزعم بعض أهل العصر أنه غلط وأنه لا

يصح من حيث المعنى ، واعتمد على ما ذكره ابن مالك مما قدمته ، وأخطأ في ذلك بل له وجه وجيه ، والتقدير ما يقول أحدكم في ذلك . والشرط الذي ذكره ابن مالك وغيره من النحاة إنما هو لإجراء فعل القول مجرى فعل الظن كما تقدم ، وأما إذا ترك القول على حقيقته فلا ، وهذا ظاهر ، وإنما نهت عليه لئلا يفتقر به

## ٧ - باب تضييع الصلاة عن وقتها

٥٢٩ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا مهدي عن غيلان عن أنس قال : ما أعرف شيئاً ثماً كان

على عهد النبي ﷺ . قيل : الصلاة . قال : أليس صنعتم ما صنعتم فيها ؟

٥٣٠ - **حديث** عمرو بن زُرارة قال أخبرنا عبد الواحد بن واصل أبو عبيدة الخدّاد عن عثمان بن أبي رواد

أخي عبد العزيز قال سمعت الزهري يقول : دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت : ما يبكيك ؟ فقال : لا أعرف شيئاً ثماً أدركت إلا هذه الصلاة ، وهذه الصلاة قد ضيّعت

وقال بكر : **حديث** محمد بن بكر البرساني أخبرنا عثمان بن أبي رواد نحوه

قوله ( باب في تضييع الصلاة عن وقتها ) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموي والكشميني وسقطت للباقيين . قوله ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان هو ابن جرير ، والاسناد كله بصريون . قوله ( قيل الصلاة ) أي قيل له الصلاة هي شيء ما كان على عهد النبي ﷺ وهي باقية فكيف يصح هذا السلب العام ؟ فأجاب بأنهم غيرها أيضاً بأن أخرجوها عن الوقت ، وهذا الذي قال لأنس ذلك يقال له أبو رافع ، بينه أحمد بن حنبل في روايته لهذا الحديث عن روح عن عثمان بن سعد عن أنس فذكر نحوه ، وقال أبو رافع : يا أبا حمزة ولا الصلاة ؟ فقال له أنس : قد علمت ما صنع الحجاج في الصلاة ، . قوله ( صنعتم ) بالمهملتين والنون للاكثر ، والكشميني بالمعجمة وتشديد الياء ، وهو أوضح في مطابقة الترجمة ، ويؤيد الأول ما ذكرته أنفاً من رواية عثمان بن سعد وما رواه الترمذي من طريق أبي عمران الجوني عن أنس فذكر نحوه هذا الحديث وقال في آخره د أولم يصنعوا في الصلاة ما قد علمتم ، ؟ وروى ابن سعد في الطبقات سبب قول أنس هذا القول ، فأخرج في ترجمة أنس من طريق عبد الرحمن بن العريان الحارثي سمعت ثابتاً البناني قال : كنا مع أنس بن مالك ، فأخبر الحجاج الصلاة ، فقام أنس يريد أن يكلمه ، فنهاه إخوانه شفقة عليه منه ، فخرج فركب دابته فقال في مسيره ذلك د والله ما أعرف شيئاً ثماً كنا عليه على عهد النبي ﷺ إلا شهادة أن لا إله إلا الله ، فقال رجل : فالصلاة يا أبا حمزة ؟ قال د قد جعلتم الظهر عند المغرب ، أفنزلت كانت صلاة رسول الله ﷺ ، ؟ وأخرجه ابن أبي عمر في مسنده من طريق حماد عن ثابت مختصراً . قوله ( عن عثمان ابن أبي رواد ) هو خراساني سكن البصرة وأسم أبيه ميمون . قوله ( أخو عبد العزيز ) أي هو أخو عبد العزيز ، والكشميني أخو عبد العزيز وهو بدل من قوله عثمان . قوله ( بدمشق ) كان قدوم أنس دمشق في إمارة الحجاج على العراق ، قدمها شاكياً من الحجاج للخليفة ، وهو إذ ذاك الوليد بن عبد الملك . قوله ( بما أدركت ) أي في عهد رسول الله ﷺ . قوله ( إلا هذه الصلاة ) بالنصب ، والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به



الستوائي . قوله ( وقال سعيد ) أى ابن أبى عروبة ( عن قتادة ) أى بالاسناد المذكور ، وطريقه موصولة عند الإمام أحمد وابن حبان . وقوله فيها « قدامه أو بين يديه » شك من الراوى . قوله ( وقال شعبة ) أى عن قتادة بالاسناد أيضا ، وطريقه موصولة عند المصنف فيما تقدم عن آدم عنه ، وتقدم أيضا في « باب حك الخطأ من المسجد » عن حفص بن عمر عن شعبة ، وأراد بهذين التعليقين بيان اختلاف ألفاظ أصحاب قتادة عنه في رواية هذا الحديث ، ورواية شعبة أهم الروايات ، لكن ليس فيها المناجاة . وقال الكرماني : ليس هذا التعليق موقوفا على قتادة ولا على شعبة ، يعنى بل هى مرفوعة عن النبي ﷺ . قال : ويحتمل الدخول تحت الاسناد السابق بأن يكون معناه مثلا : حدثنا مسلم حدثنا هشام ، وحدثنا مسلم قال قال سعيد ، وحدثنا مسلم قال قال شعبة انتهى . وهو احتمال ضعيف بالنسبة لشعبة فان مسلم بن إبراهيم سمع منه ، وباطل بالنسبة لسعيد فانه لا رواية له عنه ، والذي ذكرته هو المعتمد . وكذا طريق حميد وصلها المؤلف في أول أبواب المساجد من طريق إسماعيل بن جعفر عنه ، لكن ليس فيها قوله « ولا عن يمينه »

٥٣٢ - **حدثنا حفص بن عمر** قال حدثنا يزيد بن إبراهيم قال حدثنا قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال « اعتدلوا في السجود ، ولا يسط ذراعيه كالكلب ، وإذا برق فلا يبرق بين يديه ولا عن يمينه ، فأنما ينجى ربه »

**قوله** ( اعتدلوا في السجود ) يأتي الكلام عليه في أبواب صفة الصلاة . قوله ( فأنما ينجى ) في رواية الكشميني « فانه ينجى ربه » قال الكرماني ما حاصله : تقدم أن علة النهي عن البرق عن اليمين بأن عن يمينه ملكا ، وهنا علل بالمناجاة ، ولا تنافي بينهما ، لأن الحكم الواحد يجوز أن يكون له علتان سواء كانتا مجتمعتين أو منفردتين ، والمناجى تارة يكون قدام من ينجيه وهو الأكثر وتارة يكون عن يمينه

#### ٩ - باب الإبراد بالظهر في شدة الحر

٥٣٣ ، ٥٣٤ - **حدثنا أيوب بن سليمان** قال حدثنا أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره عن أبي هريرة ونافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنهما حدثاه عن رسول الله ﷺ أنه قال « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » [ الحديث ٥٣٣ - طرفه في : ٥٣٦ ]

**قوله** ( باب الإبراد بالظهر في شدة الحر ) قدم المصنف باب الإبراد على باب وقت الظهر لأن لفظ الإبراد يستمر أن يكون بعد الزوال لا قبله ، إذ وقت الإبراد هو ما إذا انحطت قوة الوهج من حر الظهيرة ، فكأنه أشار إلى أول وقت الظهر ، أو أشار إلى حديث جابر بن سمرة قال « كان بلال يؤذن الظهر إذا دحضت الشمس » أى مالت . قوله ( حدثنا أيوب ) هو ابن سليمان بن بلال كما في رواية أبي ذر ، وأبو بكر هو ابن أبي أويس وهو من أقران أيوب ، وسليمان هو ابن بلال والد أيوب ، روى أيوب عنه تارة بواسطة وتارة بلا واسطة . قوله ( حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره ) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن فيما أظن ، وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه

آخر عن أيوب بن سليمان فلم يقل فيه د وغيره ، . والاسناد كله مدنيون . قوله ( ونافع ) هو بالرفع عطا على الأعرج ، وهو من رواية صالح بن كيسان عن نافع ، وقد روى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن الثقي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بعضه د أبردوا بالظهر ، وروى السراج من هذا الوجه بعضه د شدة الحر من فيح جهنم ، . قوله ( أنهما ) أى أبا هريرة وابن عمر ( حدثاه ) أى حدثا من حدث صالح بن كيسان ، ويحتمل أن يكون ضمير أنهما يعود على الأعرج ونافع أى أن الأعرج ونافع أى صالح بن كيسان عن شيخيهما بذلك . ووقع في رواية الإسماعيلي د أنهما حدثا ، بغير ضمير فلا يحتاج إلى التقدير المذكور . قوله ( إذا اشتد ) أصله اشتد بوزن افتصل من الشدة ثم أدغمت إحدى الدالين في الأخرى ، ومفهومه أن الحر إذا لم يشتد لم يشرع بالإبراد ، وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى . قوله ( فأبردوا ) بقطع الهمزة وكسر الراء أى أخرخوا إلى أن يبرد الوقت ، يقال أبرد إذا دخل في البرد كأظهر إذا دخل في الظهيرة ، ومثله في المكان أن يجرد إذا دخل نجدا ، وأتهم إذا دخل تامة . والامر بالإبراد أمر استحباب ، وقيل أمر إرشاد ، وقيل بل هو للوجوب حكاه عياض وغيره ، وغفل السكرماني فقتل الإجماع على عدم الوجوب ، نعم قال جمهور أهل العلم يستحب تأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت وينكسر الوهج ، وخصه بعضهم بالجماعة ، فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل ، وهذا قول أكثر المالكية ، والشافعي أيضا لكن خصه بالبلد الحار ، وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتنابرون مسجدا من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التعجيل ، والمشهور عن أحمد التسوية من غير تخصيص ولا قيد ، وهو قول إسحق والكوفيين وابن المنذر ، واستدل له الترمذي بحديث أبي ذر الآتي بعد هذا لأن في روايته أنهم كانوا في سفر ، وهي رواية للسنن أيضا ستأتي قريبا قال : فلو كان على ما ذهب إليه الشافعي لم يأمر بالإبراد لاجتماعهم في السفر وكانوا لا يحتاجون إلى أن يتنابروا من البعد . قال الترمذي : والأول أولى للاتباع . وتعقبه السكرماني بأن العادة في العسكر الكثير تفرقتهم في أطراف المنزل للتخفيف وطلب الرعى فلا نسلم اجتماعهم في تلك الحالة . انتهى . وأيضا فلم يجر عادتهم باتخاذ خباء كبير يجمعهم ، بل كانوا يتفرقون في ظلال الشجر ، وليس هناك كن يمشون فيه ، فليس في سياق الحديث ما يخالف ما قاله الشافعي ، وغايته أنه استنبط من النص العام - وهو الامر بالإبراد - معنى يخصه ، وذلك جائز على الأصح في الأصول ، لكنه مبنى على أن العلة في ذلك تأذيتهم بالحر في طريقهم ، وللمتمسك بمفهومه أن يقول : العلة فيه تأذيتهم بحر الرمضاء في جباههم حالة السجود ، ويؤيده حديث أنس د كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ بالظواهر سجدنا على ثيابنا انقاء الحر ، رواه أبو عوانة في صحيحه بهذا اللفظ ، وأصله في مسلم . وفي حديث أنس أيضا في الصحيحين نحوه وسيأتي قريبا . والجواب عن ذلك أن العلة الأولى أظهر ، فإن الإبراد لا يزيل الحر عن الأرض ، وذهب بعضهم إلى أن تعجيل الظهر أفضل مطلقا ، وقالوا : معنى أبردوا صلوا في أول الوقت أخذا من برد النهار وهو أوله ، وهو تأويل بعيد ، ويرده قوله د فان شدة الحر من فيح جهنم ، اذ التعليل بذلك يدل على أن المطلوب التأخير ، وحديث أبي ذر الآتي صريح في ذلك حيث قال د انتظر انتظر ، والحامل لم على ذلك حديث خباب د شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا ، أى فلم يزل شكوانا ، وهو حديث صحيح رواه مسلم . وتمسكوا أيضا بالاحاديث الدالة على فضيلة أول الوقت ، وبأن الصلاة حيث بدأ أكثر مشقة فتكون أفضل ، والجواب عن حديث خباب أنه محمول على أنهم طلبوا تأخيرها

زائدة عن وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء ، وذلك قد يستلزم خروج الوقت ، فلذلك لم يجبه ، أو هو منسوخ بأحاديث الإبراد فانها متأخرة عنه ، واستدل له الطحاوي بحديث المفيرة بن شعبه قال « كنا فصل مع النبي ﷺ الظهر بالهاجرة ، ثم قال لنا أبردوا بالصلاة ، الحديث ، وهو حديث رجله ثقات رواه أحمد وابن ماجه والحديثين بأن الإبراد رخصة والتعجيل أفضل ، وهو قول من قال إنه أمر ارشاد ، وعكسه بعضهم فقال : الإبراد أفضل ، وحديث خباب يدل على الجواز وهو الصارف للأمر عن الوجوب . كذا قيل وفيه نظر ، لأن ظاهره المنع من التأخير . وقيل معنى قول خباب « فلم يشكنا ، أى فلم يحوجنا إلى شكوى بل أذن لنا في الإبراد ، حكى عن ثعلب ، ويرده أن في الخبر زيادة رواها ابن المنذر بعد قوله « فلم يشكنا ، وقال « اذا زالت الشمس فصلوا ، وأحسن الأجوبة كما قال المازري الأول ، والجواب عن أحاديث أول الوقت أنها عامة أو مطلقة ، والأمر بالإبراد خاص فهو مقدم ، ولا التفات إلى من قال التعجيل أكثر مشقة فيكون أفضل ، لأن الأفضلية لم تنحصر في الأشق بل قد يكون الأخف أفضل كما في قصر الصلاة في السفر . قوله ( بالصلاة ) كذا لاكثر ، والباء للتعدي ، وقيل زائدة . ومعنى أبردوا أخرخوا على سبيل التضمن أى أخرخوا الصلاة . وفي رواية الكشميني « عن الصلاة ، وقيل زائدة . أيضا أو عن بمعنى الباء ، أوحى للجأزة أى تجاوزوا وقتها المعتاد إلى أن تنكسر شدة الحر ، والمراد بالصلاة الظهر لأنها الصلاة التي يشتد الحر غالبا في أول وقتها ، وقد جاء صريحاً في حديث أبي سعيد كما سيأتى آخر الباب ، فلهذا حمل المصنف في الترجمة المطلق على المقيد والله أعلم . وقد حمل بعضهم الصلاة على عمرها بناء على أن المفرد المعروف بضم ، فقال به أشهب في العصر ، وقال به أحمد في رواية عنه في الشتاء حيث قال : تؤخر في الصيف دون الشتاء ، ولم يقل أحد به في المغرب ولا في الصبح لضيق وقتها . قوله ( فان شدة الحر ) تعليل لمشروعية التأخير المذكور ، وهل الحكمة فيه دفع المشقة لسكونها قد تسلب الخشوع ؟ وهذا أظهر ، أو كونها الحالة التي ينتشر فيها العذاب ؟ ويؤيده حديث عمرو بن عبسة عند مسلم حيث قال له « أقصر عن الصلاة منذ استواء الشمس فانها ساعة تسجر فيها جهنم ، وقد استشكل هذا بأن الصلاة سبب الرحمة ففعالها مظنة لطرد العذاب فكيف أمر بتركها ؟ وأجاب عنه أبو الفتح اليعمرى بأن التمليل إذا جاء من جهة الشارع وجب قبوله وإن لم يفهم مناه ، واستنبط له الزين بن المنير معنى يناسبه فقال : وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطالب إلا من أذن له فيه ، والصلاة لا تنفك عن كونها طلباً ودعاء فتناسب الاقتصار عنها حينئذ . واستدل بحديث الشفاعة حيث اعتذر الأنبياء كلهم للآثم بأن الله تعالى غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله ، سوى نبينا ﷺ فلم يعتذر بل طلب هي مظنة سلب الخشوع فتناسب أن لا يصلح فيها . لكن يرد عليه أن سببها وجود شدة الحر وهو مظنة المشقة التي شدة الحر فهما متغايران ، لحكمة الإبراد دفع المشقة ، وحكمة الترك وقت سببها لكونه وقت ظهور أثر الغضب . الله أعلم . قوله ( من فيج جهنم ) أى من سعة انتشارها وتنفسها ، ومنه مكان أفج أى متسع ، وهذا كناية عن مدة استمرارها ، وظاهره أن مثار وهج الحر في الأرض من فيج جهنم حقيقة ، وقيل هو من مجاز التشبيه أى كأنه جهنم في الحر ، والاول أولى . ويؤيده الحديث الآتي واشتكت النار إلى ربها فاذن لها بنفسين ، وسيأتى البحث فيه

٥٣٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْمُهَاجِرِ أَبِي الْحَسَنِ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ « أَذَّنَ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ الْظُّهَرَ فَقَالَ: أُرِيدُ أُرِيدُ - أَوْ قَالَ: انتظر انتظر - وقال: شِدَّةُ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى رَأَيْنَا قَيْءَ الثَّلُولِ »

[ الحديث ٥٣٥ - أطرافه في: ٣٢٩، ٥١٩، ٣٢٥٨ ]

قوله ( عن المهاجر أبي الحسن ) المهاجر اسم وليس بوصف والإلف واللام فيه للصفة كما في العباس ، وسيأتي في الباب الذي بعده بغير ألف ولام . قوله ( عن أبي ذر ) في رواية المصنف في صفة النار من طريق أخرى عن شعبة بهذا الاسناد سمعت أبا ذر ، . قوله ( أذن مؤذن النبي ﷺ ) هو بلال كما سيأتي قريباً . قوله ( الظهر ) بالنصب أي أذن وقت الظهر ، ورواه الاسماعيل بلفظ ، أراد أن يؤذن بالظهر ، وسيأتي بلفظ للظهر وهما واضحان . قوله ( فقال أبرد ) ظاهره أن الامر بالإبراد وقع بعد تقدم الأذان منه ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ فأراد أن يؤذن للظهر ، وظاهره أن ذلك وقع قبل الأذان فيجمع بينهما على أنه شرع في الأذان فقبل له أبرد فترك ، فمعنى أذن شرع في الأذان ، ومعنى أراد أن يؤذن أي يتم الأذان . والله أعلم . قوله ( حتى رأينا في الثلول ) كذا وقع هنا مؤخراً عن قوله « شدة الحر الخ » ، وفي غير هذه الرواية وقع ذلك عقب قوله « أبردوا » وهو أوضح في السياق لأن الغاية متعلقة بالإبراد ، وسيأتي في الباب الذي بعده بقية مباحثه إن شاء الله تعالى

٥٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ »

٥٣٧ - « وَاشْتَكَيْتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا فَقَالَتْ: يَا رَبُّ أَكُلُ بَعْضِي بَعْضًا ، فَأَذِنَ لَهَا بِنَفْسَيْنِ : نَفْسٍ فِي الشَّعَاءِ وَنَفْسٍ فِي الصَّيْفِ ، فَهِيَ أَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الْحَرِّ ، وَأَشَدُّ مَا تَجِدُونَ مِنَ الزَّمْهِرِيرِ »

[ الحديث ٥٣٧ - طرفه في: ٣٢٦٠ ]

٥٣٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَبْرِدُوا بِالظُّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ » . تَابَعَهُ سُفْيَانُ وَبُخَيْرٌ وَأَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ

[ الحديث ٥٣٨ - طرفه في ٣٢٥٩ ]

قوله ( حفظناه من الزهري ) في رواية الاسماعيل عن جعفر الفريابي عن علي بن المديني شيخ المصنف فيه بلفظ « حدثنا الزهري » . قوله ( عن سعيد بن المسيب ) كذا رواه أكثر أصحاب سفیان عنه ، ورواه أبو العباس السراج عن أبي قدامة عن سفیان عن الزهري عن سعيد أو أبي سلة أحدهما أو كلاهما ، ورواه أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلة وحده ، والطريقان محفوظان ، فقد رواه الليث وعمر بن الحارث عن مسلم ، ومعمّر وابن جرير عند أحمد ، وابن أخى الزهري وأسامة بن زيد عند السراج ، ستتهم عن الزهري عن سعيد وأبي سلة كلاهما عن أبي هريرة . قوله ( واشتكت النار ) في رواية الاسماعيل « قال واشتكت النار »

وقال قال هو النبي ﷺ وهو بالاسناد المذكور قبل ، ووم من جعله موقوفاً أو معلقاً . وقد أفرده أحمد في مسنده .  
 عن سفيان ، وكذلك السراج من طريق سفيان وغيره ، وقد اختلف في هذه الشكوى هل هي بلسان المقال أو بلسان  
 الحال ؟ واختار كلا طائفة . وقال ابن عبد البر : لسكلا القولين وجه ونظائر ، والأول أرجح ، وقال عياض : إنه  
 الأظهر . وقال القرطبي : لا إحالة في حمل اللفظ على حقيقته . قال : وإذا أخبر الصادق بأمر جائز لم يحتاج إلى  
 تأويله فحمله على حقيقته أولى . وقال الثوري نحو ذلك ثم قال : حمله على حقيقته هو الصواب . وقال نحو ذلك  
 الثوري ، ورجح البيضاوي حمله على المجاز فقال : شكواها مجاز عن غليانها ، وأكلها بعضها بعضاً مجاز عن  
 ازدحام أجزائها ، وتنفسها مجاز عن خروج ما يبرز منها . وقال الزين بن المنير : المختار حمله على الحقيقة لصلاحيته  
 القدره لذلك ، ولأن استعادة الكلام للحال وإن عادت وسمعت ، لكن الشكوى وتفسيرها والتعليل له والإذن  
 والقبول والتنفس وقصره على اثنين فقط بعيد من المجاز خارج عما ألف من استعماله . قوله ( بنفسين ) بفتح  
 بالجر فيها على البدل أو البيان ، ويجوز الرفع والنصب . قوله ( أشد ) يجوز الكسر فيه على البدل ، لكنه في روينا  
 بالرفع ، قال البيضاوي : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره فذلك أشد . وقال الطبري : جعل أشد مبتدأ محذوف الخبر  
 أولى ، والتقدير أشد ما تجدون من الحر من ذلك النفس . قلت : يؤيد الأول رواية الإسماعيلي من هذا الوجه  
 بلفظ فهو أشد ، ويؤيد الثاني رواية النسائي من وجه آخر بلفظ فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم ، وفي سياق  
 المصنف لف ونشر غير مرتب ، وهو مرتب في رواية النسائي ، والمراد بالزمهرير شدة البرد ، واستشكل وجوده في  
 النار ، ولا إشكال لأن المراد بالنار محلها وفيها طبقة زمهريرية : وفي الحديث رد على من زعم من المعتزلة وغيرهم  
 أن النار لا تحترق إلا يوم القيامة . ( تنبيهان ) : الأول قضية التعليل المذكور قد يتوهم منها مشروعية تأخير الصلاة  
 في وقت شدة البرد ، ولم يقل به أحد ، لأنها تكون غالباً في وقت الصبح فلا تزول إلا بطلوع الشمس ، فلو أخرت  
 لوجود المشقة عند شديده أيضاً ، فلاشبهة تحصل عند التنفس ، والشدة مستمرة بعد ذلك فيستمر الإبراد إلى أن  
 تذهب الشدة . والله أعلم . قوله ( بالظهر ) قد يحتاج به على مشروعية الإبراد للجمعة ، وقال به بعض الشافعية ،  
 وهو مقتضى صنيع المصنف كما سيأتي في باب ، لكن الجمهور على خلافه كما سيأتي توجيهه إن شاء الله تعالى . قوله  
 ( تابعه سفيان ) هو الثوري . قد وصله المؤلف في صفة النار من بدء الخلق ولفظه « بالصلاة » ولم أره من طريق  
 سفيان بلفظ « بالظهر » ، وفي إسناده اختلاف على الثوري رواه عبد الرزاق عنه بهذا الإسناد فقال : عن أبي هريرة ،  
 بدل أبي سعيد أخرجه أحمد عنه ، والجوزي من طريق عبد الرزاق أيضاً ، ثم روى عن الذهلي قال : هذا الحديث  
 رواه أصحاب الأعمش عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد ، وهذه الطريق أشهر . ورواه زائدة وهو متفق عنه فقال :  
 عن أبي هريرة . قال : والطريقان عندي محفوظان ، لأن الثوري رواه عن الأعمش بالوجهين . قوله ( ويحيى ) هو  
 بن سعيد القطان . وقد وصله أحمد عنه بلفظ « بالصلاة » ، ورواه الإسماعيلي عن أبي يعلى عن المقدسي عن يحيى بلفظ  
 بالظهر . . قوله ( وأبو عوانة ) لم أقف على من وصله عنه ، وقد أخرجه السراج من طريق محمد بن عبيد ،  
 البيهقي من طريق وكيع ، كلاهما عن الأعمش أيضاً بلفظ « بالظهر » ،



(فائدة) : رتب المصنف أحاديث هذا الباب ترتيباً حسناً ، فبدأ بالحديث المطلق ، وثني بالحديث الذي فيه الارشاد إلى غاية الوقت التي ينتهي إليها الإبراد وهو ظهور في التلول ، وثالث بالحديث الذي فيه بيان العلة في كون ذلك المطلق محمولاً على المقيّد ، ورابع بالحديث المفصّل بالتقييد . والله الموفق

## ١٠ - باب الإبراد بالظهر في السفر

٥٣٩ حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُهَاجِرُ أَبُو الْحَسَنِ مُوَكَّلِي لُبَيْ نَسِيمٍ اللَّهُ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَرَادَ الْمُؤَذِّنُ أَنْ يُؤَذِّنَ لِلظُّهْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ أْبْرِدْ . ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُؤَذِّنَ فَقَالَ لَهُ : أْبْرِدْ . حَتَّى رَأَيْنَا فِيهِ التَّلَوَّلَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ » . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَتَفَيَّأُ يَتَمَيَّلُ

قوله ( باب الإبراد بالظهر في السفر ) أراد بهذه الترجمة أن الإبراد لا يختص بالحضر ، لكن محل ذلك ما إذا كان المسافر نازلاً ، أما إذا كان سائراً أو على سير ففيه جمع التقديم أو التأخير كما سيأتي في بابه . وأورد فيه حديث أبي ذر المصطفى بالسفر ، مشيراً به إلى أن تلك الرواية المطلقة محمولة على هذه المقيدة . قوله ( فأراد المؤذن ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن شعبة ، ومسند عن أمية بن خالد ، والترمذي من طريق أبي داود الطيالسي ، وأبي عوانة من طريق حفص بن عمر ، ووهب بن جرير والطحاوي والجوزقي من طريق وهب أيضاً ، كلهم عن شعبة التصريح بأنه بلال . قوله ( ثم أراد أن يؤذن فقال له أبرد ) زاد أبو داود في روايته عن أبي الوليد عن شعبة . مرتين أو ثلاثاً ، وجزم مسلم بن إبراهيم عن شعبة بذكر الثالثة . وهو عند المصنف في « باب الأذان للمسافرين » ، فإن قيل : الإبراد للصلاة فكيف أمر المؤذن به للأذان ؟ فالجواب أن ذلك مبني على أن الأذان هل هو للوقت أو للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماني بأن عاداتهم جرت للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . وأجاب الكرماني بأن عاداتهم جرت للصلاة ؟ وفيه خلاف مشهور ، والأمر المذكور يقوى القول بأنه للصلاة . قال : ويحتمل بأنهم لا يتخلفون عند سماع الأذان عن الحضور إلى الجماعة . فالإبراد بالأذان لغرض الإبراد بالعبادة . قال : ويحتمل أن المراد بالتأذين هنا الإقامة . قلت : ويشهد له رواية الترمذي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » ، لكن رواه أبو عوانة من طريق حفص بن عمر عن شعبة بلفظ « فأراد بلال أن يؤذن » وفيه « ثم أمره فأذن وأقام » ، ويجمع بينهما بأن إقامته كانت لا تتخلف عن الأذان لمحافظة ﷺ على الصلاة في أول الوقت ، فرواية « فأراد بلال أن يقيم » ، أي أن يؤذن ثم يقيم ، ورواية « فأراد أن يؤذن » ، أي ثم يقيم قوله ( حتى رأينا في التلول ) هذه الغاية متعلقة بقوله « فقال له أبرد » ، أي كان يقول له في الزمان الذي قبل الرؤى أبرد ، أو متعلقة بأبرد أي قال له أبرد إلى أن ترى ، أو متعلقة بمقدر أي قال له أبرد فأبرد إلى أن رأينا ، والافتتاح الفاء وسكون الياء بعدها همزة هو ما بعد الزوال من الظل ، والتلول جمع تل بفتح المثناة وتشديد اللام : بفتح الفاء . واجتماع على الأرض من تراب أو رمل أو نحو ذلك ، وهي في الغالب منبسطة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقد اختلف العلماء في غاية الإبراد ، فقيل : حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال إذا ذهب أكثر وقت الظهر ، وقيل نصفها . وقيل غير ذلك . ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري وقيل ربع قامة . وقيل ثلثها ، وقيل نصفها . وقيل غير ذلك . ونزلها المازري على اختلاف الأوقات ، والجاري

القواعد أنه يختلف باختلاف الأحوال ، لكن يشترط أن لا يمتد إلى آخر الوقت ، وأما ما وقع عند المصنف في الأذان عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « حتى ساوى الظل التلول » ، فظاهره يقتضى أنه أخرها إلى أن صار ظل كل شيء مثله ، ويحتمل أن يراد بهذه المساواة ظهور الظل بمنسب التل بعد أن لم يكن ظاهراً فساواه في الظهور لا في المقدار ، أو يقال : قد كان ذلك في السفر فاعله آخر الظهر حتى يجمعها مع العصر . قوله ( وقال ابن عباس : يتفياً بتبديل ) أى قال في تفسير قوله تعالى ( يتفياً ظلاله ) معناه بتبديل ، كأنه أراد أن النوى سعى بذلك لانه ظل مائل من جهة إلى أخرى ، وتنفياً في روايتنا بالمشاة الفوقانية أى الظلال ، وقرئ أيضاً بالتعنتانية أى الشيء ، والقراءتان شهيرتان . وهذا التعليق في رواية المستمل وكريمة ، وقد وصله ابن أبي حاتم في تفسيره

## ١١ - باب وقت الظهر عند الزوال . وقال جابر : كان النبي ﷺ يصلي بالمهاجرة

٥٤٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ خرج حين زاعت الشمس فصلّى الظهر ، فقام على المنبر فذكر الساعة . فذكر أن فيها أموراً عظيماً ، ثم قال « من أحب أن يأل عن شيء فليستأن ، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبركم ما دمت في مقامى هذا » . فأكثر الناس في البكاء . وأكثر أن يقول « سلوني » . فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال : من أبى ؟ قال « أبوك حذافة » ثم أكثر أن يقول « سلوني » . فبرك عمر على ركبتيه فقال : رضىنا بالله ربنا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد نبينا . فسكت . ثم قال « عرضت على الجنة والنار آتفاً في عرض هذا الحائط ، فلم أر كالتير والشر »

قوله ( باب ) بالتوين ( وقت الظهر ) أى ابتداءه ( عند الزوال ) أى زوال الشمس ، وهو ميلها إلى جهة المغرب . وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم من الكوفيين أن الصلاة لا تجب بأول الوقت كما سيأتى . ونقل ابن بطل أن الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل عن الكرخي عن أبي حنيفة أن الصلاة في أول الوقت تقع نفسلاً انتهى . والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول . ونقل بعضهم أن أول الظهر إذا صار النوى قدر الشراك . قوله ( وقال جابر ) هو طرف من حديث وصله المصنف في « باب وقت المغرب » بلفظ « كان يصلي الظهر بالمهاجرة . لشدة الحر ويقبلون . وحديث أنس تقدم في العلم في « باب من برك على ركبتيه » ، بهذا الإسناد لكن باختصار ، سيأتى الكلام على فوائده مستوعباً إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . قوله ( زاعت ) أى مالت ، وقد رواهترمذى بلفظ « زالت » ، والغرض منه هنا صدر الحديث وهو قوله « خرج حين زاعت الشمس فصلّى الظهر » ، أنه يقتضى أن زوال الشمس أول وقت الظهر ، اذ لم يقل أنه صلى قبله ، وهذا هو الذى استقر عليه الإجماع ، كان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال . وعن أحمد وإسحق مثله في الجمعة سيأتى في بابيه . قوله ( في عرض هذا الحائط ) بضم العين أى جانبه أو وسطه . قوله ( فلم أر كالتير والشر ) أى المرئى في ذلك المقام

٥٤١ - حدثنا حمص بن مكرم قال حدثنا شعبة عن أبي المنهال عن أبي بركة « كان النبي ﷺ يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسته ، ويقرأ فيها ما بين السنتين إلى المائة . ويصلي الظهر إذا زالت الشمس ، والعصر وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . ولا يُبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل . ثم قال - إلى شطر الليل » وقال معاذ قال شعبة : ثم لقيته مرة فقال « أو ثلث الليل »

[ الحديث ٥٤١ - أطرافه في ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٩٩ ، ٧٧١ ]

قوله ( عن أبي المنهال ) في رواية الكشي عن حدثنا أبو المنهال ، وهو سيار بن سلامة الآتي ذكره في باب وقت العصر ، من رواية عوف عنه . قوله ( يعرف جليسه ) أي الذي يجنبه ، ففي رواية المجوزي من طريق وهب ابن جرير عن شعبة « فينظر الرجل إلى جليسه إلى جنبه فيعرف وجهه ، ولاحد » فينصرف الرجل فيعرف وجه جليسه ، وفي رواية لمسلم « فينظر إلى وجه جليسه الذي يعرف فيعرفه ، وله في أخرى « وتنصرف حين يعرف بعضنا وجه بعض » : قوله ( والعصر ) بالنصب أي ويصلي العصر . قوله ( وأحدنا يذهب إلى أقصى المدينة رجوع والشمس حية ) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر والاصيلي ، وفي رواية غيرها « ويرجع ، بزيادة واو وبصيغة المضارعة عليها شرح الخطابي ، وظاهره حصول الذهاب إلى أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط رواية عوف الآتية قريبا « ثم يرجع أحدنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، فليس فيه إلا الذهاب فقط دون الرجوع ، وطريق الجمع بينها وبين رواية الباب أن يقال : يحتمل أن الواو في قوله « وأحدنا ، بمعنى ثم ، على قول من قال إنها ترد للترتيب مثل ثم ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير ثم يذهب أحدنا أي من صلى معه . وأما قوله « يرجع ، فيحتمل أن يكون بمعنى يرجع ويكون بيانا لقوله يذهب ، ويحتمل أن يكون رجوع في موضع الحال أي يذهب راجعا ، ويحتمل أن أداة الشرط سقطت إما لو أو إذا ، والتقدير ولو يذهب أحدنا الخ ، وجوز الكرماني أن يكون رجوع خبرا للبتداء الذي هو أحدنا ويذهب جملة حالية ، وهو وإن كان محتملا من جهة اللفظ لكنه يغاير رواية عوف ، وقد رواه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . وقال الكرماني حية ، ولمسلم والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة مثله لكن بلفظ « يذهب ، بدل يرجع . انتهى . أيضا بعد أن حكى احتمالا آخر وهو أي قوله رجوع عطف على يذهب والواو مقدرة ورجع بمعنى يرجع انتهى . وهذا الاحتمال الأخير جزم به ابن بطال ، وهو موافق للرواية التي حكيناها . ويؤيد ذلك رواية أبي داود عز حفص بن عمر شيخ المصنف فيه بلفظ « وإن أحدنا يذهب إلى أقصى المدينة ويرجع والشمس حية ، وقد قدمناه يرد عليها وأن رواية عوف أوضحت أن المراد بالرجوع الذهاب أي من المسجد ، وإنما سمي رجوعا لأن ابتداء الحج كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا ، وسيأتي الكلام على بقية مباحث هذا الحديث « باب وقت العصر ، قريبا . قوله ( وقال معاذ ) هو ابن معاذ البصري ( هن شعبة ) أي باسناده المذكور . « والتعليق وصله مسلم عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به ، والاسناد كله بصريون ، وكذا الذي قبله . وجزم حماد سلمة عن أبي المنهال عند مسلم بقوله « إلى ثلث الليل ، وكذا لأحمد عن حجاج عن شعبة

٥٤٢ - حدثنا محمد - يعني ابن مقانيل - قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا خالد بن عبد الرحمن حدث

غالب القَطَّانُ عن بكر بن عبد الله المزني عن أنس بن مالك قال « كنّا إذا صلّينا خلف رسول الله ﷺ بالظّهارة سجدنا على ثيابنا اتقاء الحرّ »

**قوله** (حدثنا محمد) كذا للأصيل وغيره، ولأبي ذر و ابن مقاتل . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك مستخرج الإسماعيلي ، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث الواحد ، وفي طبقته خالد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل دمشق وخالد بن عبد الرحمن الكوفي العبدى ولم يخرج لهما البخاري شيئاً . **قوله** (بالظّهارة) جمع ظهيرة وهي « فسجدنا ، بزيادة فاء وهي عاطفة على شيء مقدر . **قوله** (اتقاء الحر) أى اللوقاية من الحر ، وقد روى هذا الحديث بشر بن المفضل عن غالب كما مضى ، ولفظه مغاير للفظه ، لكن المعنى متقارب ، وقد تقدم الكلام عليه في باب السجود على الثوب في شدة الحر ، وفيه الجواب عن استدلال من استدلل به على جواز السجود على الثوب ولو كان يتحرك بحركته وفيه المبادرة لصلاة الظهر ولو كان في شدة الحر . ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد بل هو لبيان الجواز وإن كان الإبراد أفضل . والله أعلم

## ١٢ - باب تأخير الظهر إلى العصر

٥٤٣ - **حدثنا** أبو الثّمّان قال حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعاً وثمانياً الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فقال أيوب : له في ليلة مطيرة ؟ قال : عسى

[الحديث ٥٤٣ - طرفه في : ٥٦٢ ، ١١٧٤]

**قوله** (باب تأخير الظهر إلى العصر) أى إلى أول وقت العصر . والمراد أنه عند فراغه منها دخل وقت صلاة العصر كما سيأتى عن أبي الشعثاء راوى الحديث . وقال الزين بن المنير : أشار البخاري إلى إثبات القول باشتراك الوقتين ، لكن لم يصرح بذلك على عادته في الأمور المحتملة لأن لفظ الحديث يحتمل ذلك ويمتنع غيره ، قال : والترجمة مشعرة بانتفاء الفاصلة بين الوقتين ، وقد نقل ابن بطال عن الشافعي وتبعه غيره فقالوا : قال الشافعي بين وقت الظهر وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتاً للظهر ولا للعصر اهـ . ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي ، وإنما يدل عليه أنه احتج بقول ابن عباس « وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر ، ومراده نفي القول بالاشتراك . المغرب فكذلك لا اشتراك بين الظهر والعصر . **قوله** (عن جابر بن زيد) هو أبو الشعثاء ، والإسناد كله بصريون . له (سبعاً وثمانياً) أى سبعاً جميعاً وثمانياً جميعاً كما صرح به في « باب وقت المغرب » من طريق شعبة عن عمرو ، دينار . **قوله** (فقال أيوب) هو السنخيتاني ، والمقول له هو أبو الشعثاء . **قوله** (عسى) أى أن يكون كما قلت ، حتمال المطر قال به أيضاً مالك عقب إخراجهم لهذا الحديث عن أبي الزبير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس

نحوه ، وقال بديل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر ، قال مالك : لعله كان في مطر ، لكن رواه مسلم وأصحاب السنن من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير بلفظ من غير خوف ولا مطر ، فانتفى أن يكون الجمع المذكور للخوف أو السفر أو المطر ، وجوز بعض العلماء أن يكون الجمع المذكور للمرض ، وقواه النووي ، وفيه نظر ، لأنه لو كان جمعه عليه السلام بين الصلاتين لعارض المرض لما صلى معه إلا من به نحو ذلك العذر ، والظاهر أنه عليه السلام جمع بأصحابه ، وقد صرح بذلك ابن عباس في روايته ، قال النووي : ومنهم من تأوله على أنه كان في غيم فصلي الظهر ثم انكشف الغيم مثلاً فبان أن وقت العصر دخل فصلها ، قال وهو باطل لأنه وإن كان فيه أدنى احتمال في الظهر والعصر فلا احتمال فيه في المغرب والعشاء اهـ . وكأن نفيه الاحتمال مبنى على أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد ، واختار عنده خلافه ، وهو أن وقتها يمتد إلى العشاء ، فعلى هذا فالاحتمال قائم . قال : ومنهم من تأوله على أن الجمع المذكور صوري ، بأن يكون آخر الظهر إلى آخر وقتها وعجل العصر في أول وقتها . قال : وهو احتمال ضعيف أو باطل لأنه مخالف للظاهر مخالفة لا تحتمل اهـ . وهذا الذي ضعفه استحسسه القرطبي ورجحه قبله إمام الحرمين وجزم به من القدماء ابن الماجشون والطحاوي وقواه ابن سيد الناس بأن أبا الشعثاء وهو راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار فذكر هذا الحديث وزاد : قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وأنا أظنه . قال ابن سيد الناس : وراوى الحديث أدرى بالمراد من غيره . قلت : لكن لم يجزم بذلك ، بل لم يستمر عليه ، فقد تقدم كلامه لأيوب وتجويزه لأن يكون الجمع بعذر المطر ، لكن يقوى ما ذكره من الجمع الصوري أن طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع . فلما أن تحمل على مطلقها فيستلزم إخراج الصلاة عن وقتها المحدود بغير عذر ، ولما أن تحمل على صفة مخصوصة لا تستلزم الإخراج ويجمع بها بين مفترق الأحاديث ، والجمع الصوري أولى والله أعلم <sup>(١)</sup> . وقد ذهب جماعة من الأئمة إلى الأخذ بظاهر هذا الحديث ، لجوزوا الجمع في الحضر للحاجة مطلقاً لكن بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة ، وعين قال به ابن سيرين وربيعة وأشهب وابن المنذر والقفال الكبير وحكاه الخطابي عن جماعة من أصحاب الحديث ، واستدل لهم بما وقع عند مسلم في هذا الحديث من طريق سعيد بن جبير قال : فقلت لابن عباس لم فعل ذلك ؟ قال . أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . وللنساء من طريق عمرو بن هرم عن أبي الشعثاء أن ابن عباس صلى بالبصرة الأولى والعصر ليس بينهما شيء ، والمغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، فعل ذلك من شغل ، وفيه رفعه إلى النبي ﷺ ، وفي رواية لمسلم من طريق عبد الله بن شقيق أن شغل ابن عباس المذكور كان بالخطبة وأنه خطب بعد صلاة العصر إلى أن بدت النجوم ، ثم جمع بين المغرب والعشاء . وفيه تصديق أبي هريرة لابن عباس في رفعه . وفي ذكره ابن عباس من التمليل بنفى الحرج ظاهر في مطلق الجمع ، وقد جاء مثله عن ابن مسعود مرفوعاً أخرجه الطبراني ولفظه : جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ، فقيل له في ذلك فقال : صنفه هذا ثلاثاً تخرج أمتي ، وإرادة نفي الحرج يقدح في حمله على الجمع الصوري ، لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج

(١) هذا الجمع ضعيف . والصواب حل الحديث المذكور على أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوات المذكورة لمصلحة عارضة ، اليوم من مرض غالب أو برد شديد أو وجل ونحو ذلك . وبديل على ذلك قول ابن عباس لما سئل عن حمله هذا الجمع قال : ثلاثاً أمته ، وهو جواب عظيم شديد شاف . والله أعلم

## ١٣ - باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام : من قرَّ حُجْرَتِهَا

٥٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ الْمَصْرَ وَالشَّمْسُ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ حُجْرَتِهَا»

٥٤٥ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْمَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا ، لَمْ يَطْهَرِ النَّبِيُّ مِنْ حُجْرَتِهَا

٥٤٦ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْمَصْرِ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً فِي حُجْرَتِي ، لَمْ يَطْهَرِ النَّبِيُّ بَعْدُ»

وقال مالك ويحيى بن سعيد وشعيب وابن أبي حفصة «والشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ تَطْهَرَ»

**قوله** ( باب وقت العصر . وقال أبو أسامة عن هشام من قرَّ حُجْرَتِهَا ) كذا وقع هذا التعليق في رواية أبي عياض وهو أبو ضمرة الليثي وأبا أسامة روي الحديث عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة وزاد أبو أسامة التقييد بقعر الحجرة ، وهو أوضح في تعجيل العصر من الرواية المطلقة ، وقد وصل الإسماعيلي طريق أبي أسامة في مستخرجه لكن بلفظ «والشَّمْسُ واقعة في حجرتي» وعرف بذلك أن الضمير في قوله «حجرتها» لعائشة ، وفيه نوع التثنية . وإسناد أبي ضمرة كلهم مديون ، والمراد بالحجرة - وهي بضم المهملة وسكون الجسيم - البيت ، والمراد بالشَّمْسُ ضوؤها . وقوله في رواية الزُّهْرِيِّ «والشَّمْسُ في حجرتها» أي باقية ، وقوله «لم يَطْهَرِ النَّبِيُّ» أي في الموضع الذي كانت الشَّمْسُ فيه . وقد تقدم في أول المواقيت من طريق أن المراد بظهور الشَّمْسِ خروجها من الحجرة ، وبظهور النَّبِيِّ انبساطه في الحجرة . وليس بين الروایتين اختلاف لأن انبساط النَّبِيِّ لا يكون إلا بعد خروج الشَّمْسِ . **قوله** ( ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ ) في رواية الحميدي في مسنده «عن ابن عيينة» . **قوله** ( والشَّمْسُ طالمة ) أي ظاهرة . **قوله** ( بعد ) بالضم بلا تعوين . **قوله** ( وقال مالك الخ ) يعني توجيه ذلك وطريق الجمع بينهما ، وأن طريق مالك وصلها المؤلف في أول المواقيت ، وأما طريق يحيى بن سعيد وهو الانصاري فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما طريق شعيب وهو ابن أبي حمزة فوصلها الطبراني في مسنده أشاميين ، وأما طريق ابن أبي حفصة وهو محمد بن ميسرة فرويناها من طريق ابن عدي في نسخة إبراهيم بن طهمان ن ابن أبي حفصة . والمستفاد من هذا الحديث تعجيل صلاة العصر في أول وقتها ، وهذا هو الذي فهمته عائشة ، كذا الراوي عنها عروة واحتج به علي عمر بن عبد العزيز في تأخير صلاة العصر كما تقدم . وشذ الطحاوي فقال :

لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار فلم تكن الشمس تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير لا على التعجيل ، وتعقب بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجر ، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة ، ولا يكون ضوء الشمس باقيا في قعر الحجر الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة ، وإلا متى مالت جدا ارتفع ضوءها عن قاع الحجر ، ولو كانت الجدر قصيرة . قال النووي : كانت الحجر ضيقة العرصة قصيرة الجدار بحيث كان طول جدارها أقل من مسافة العرصة بشيء يسير ، فإذا صار ظل الجدار مثله كانت الشمس بعد في أواخر العرصة اه . وكان المؤلف لما لم يقع له حديث على شرطه في تعيين أول وقت العصر - وهو مصير ظل كل شيء مثله - استغنى بهذا الحديث الدال على ذلك بطريق الاستنباط وقد أخرج مسلم عدة أحاديث مصرحة بالمقصود . ولم ينقل عن أحد من أهل العلم مخالفة في ذلك ، إلا عن أبي حنيفة ، فالشهور عنه أنه قال : أول وقت العصر مصير ظل كل شيء مثليه بالثنوية ، قال القرطبي : خالفه الناس كلهم في ذلك حتى أصحابه يعني الآخذين عنه ، وإلا فقد انتصر له جماعة عن جاء بعدم فقالوا ثبت الأمر بالابراء ولا يحصل إلا بعد ذهاب اشتداد الحر ، ولا يذهب في تلك البلاد إلا بعد أن يصير ظل الشيء مثليه ، فيكون أول وقت العصر مصير الظل مثليه ، وحكاية مثل هذا تنفي عن رده

٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عوف عن سيار بن سلامة قال : دخلت أنا وأبي علي أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان رسول الله ﷺ يصلي المكتوبة ؟ فقال : كان يصلي الهجير - التي تدعوها الأولى - حين تدهض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحنأنا إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية . ونسيت ما قال في المغرب . وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي تدعوها العتمة ، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها . وكان ينفصل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جايسه ، ويقرأ بالسنتين إلى المائة

٥٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : كنا نصلّي العصر ، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فنجدهم يصلون العصر [ الحديث ٥٤٨ - أطرافه في : ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٧٣٢٩ ]

٥٤٩ - **حدثنا** ابن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سمل بن حنيف ، قال سمعت أبا أمامة يقول : صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظاهر ، ثم خرجنا حتى دخلنا على أنس بن مالك فوجدناه يصلي العصر ، فقلت يا عم ما هذه الصلاة التي صليت ؟ قال : العصر ، وهذه صلاة رسول الله ﷺ التي كنا نصلّي معه قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك وعوف هو الاعرابي . قوله ( دخلت أنا وأبي ) زاد الاسماعيل و زمز أخرج ابن زياد من البصرة ، قلت : وكان ذلك في سنة أربع وستين كما سيأتي في كتاب الفتن ، وسلامة والد سياد حكى عنه ولده هنا ولم أجد من ترجمه ، وقد وقعت لابنه عنه رواية في الطبراني الكبير في ذكر الحوض . قوله ( المكتوبة ) أي المفروضة ، واستدل به على أن الوتر ليس من المكتوبة لكون أبي برزة لم يذكره ، وفي

بحث . قوله (كان يصل المغير) أى صلاة المغير ، والمغير والمهاجرة بمعنى وهو وقت شدة الحر ، وسميت الظهر بذلك لأن وقتها يدخل حينئذ . قوله (تدعونها الأولى) قيل سميت الأولى لأنها أول صلاة النهار وقيل لأنها أول صلاة صلاها جبريل بالنبي ﷺ حين بين له الصلوات الخمس . قوله (حين تدحض الشمس) أى تزول عن وسط السماء وقتها ، ولا يخالف ذلك الأمر بالإبراد لاحتمال أن يكون ذلك في زمن البرد أو قبل الأمر بالإبراد أو عند فقد شروط الإبراد لأنه يختص بشدة الحر ، أو لبيان الجواز . وقد يتسلك بظااهره من قال إن فضيلة أول الوقت لا تحصل إلا بتقديم ما يمكن تقديمه من طهارة وستر وغيرهما قبل دخول الوقت ، ولكن الذى يظهر أن المراد بالحديث التقريب ، فتحصل الفضيلة لمن لم يتشاغل عند دخول الوقت بغير أسباب الصلاة . قوله (للى رحله) بفتح الراء وسكون المهملة أى مسكنه . قوله (فى أقصى المدينة) صفة للرحل . قوله (والشمس حية) أى يضاء تقيّة . قال الزين ابن المنير : المراد بحياتها قوة أثرها حرارة ولونا وشمعا وإنارة ، وذلك لا يكون بعد مصير الظل مثل الشيء اهـ . وفى سنن أبي داود بإسناد صحيح عن خيشمة أحد التابعين قال : حياتها أن تجده حرها . قوله (ونسيت ما قال فى المغرب) قائل ذلك هو سيار ، بينه أحمد فى روايته عن حجاج عن شعبة عنه . قوله (أن يؤخر من العشاء) أى من وقت العشاء ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استحباب التأخير قليلا لأن التبويض يدل عليه ، وتعقب بأنه بعض مطلق لا دلالة فيه على قلة ولا كثرة ، وسيأتى فى «باب وقت العشاء» من حديث جابر أن التأخير إنما كان لا يتنظر من يحى . لشهود الجماعة . قوله (التي تدعونها العتمة) فيه إشارة إلى ترك تسميتها بذلك ، وسيأتى الكلام عليه فى باب مفرد . وقال الطيبى : لعل تقييده الظهر والعشاء دون غيرها للاهتمام بأمرها ، فتسمية الظهر بالأولى يشعر بتقديمها ، وتسمية العشاء بالعتمة يشعر بتأخيرها ، وسيأتى الكلام على كراهة النوم قبلها فى باب مفرد . قوله (وكان ينفلت) أى ينصرف من الصلاة ، أو يلتفت إلى المأمومين . قوله (من صلاة الغداة) أى الصبح ، وفيه أنه لا كراهة فى تسمية الصبح بذلك . قوله (حين يعرف الرجل جلسه) تقدم الكلام على اختلاف ألفاظ الرواة فيه ، واستدل بذلك على التعجيل بصلاة الصبح لأن ابتداء معرفة الإنسان وجهه جلسه يكون فى أواخر الغسل ، وقد صرح بأن ذلك كان عند فراغ الصلاة . ومن المعلوم من عاداته ﷺ ترتيب القراءة وتعديل الأركان ، ففتضى ذلك أنه كان يدخل فيها مغلّسا ، وإدعى الزين بن المنير أنه يخالف لحديث عائشة الآتى حيث قالت فيه «لا يعرف من الغسل» ، وتعقب بأن الفرق بينهما ظاهر ، وهو أن حديث أبي برزة متعلق بمعرفة قوله (ويقرأ) أى فى الصبح (بالستين إلى المائة) يعنى من الآتى . وقدرها فى رواية الطبرانى بسورة الحاقة ونحوها ، وتقدم فى «باب وقت الظهر» بلفظ «ما بين الستين إلى المائة» وأشار الكرماني أن القياس أن يقول ستين وفوقها إلى المائة ، فحذف لفظ فوقها لدلالة الكلام عليه . وفى السياق تأدب الصغير مع الكبير ، ومسارعة لسئول بما لجواب إذا كان عارفا به . قوله (الى بنى عمرو بن عوف) أى بقاء لأنها كانت منازلهم . وإخراج أصنف لهذا الحديث مشعر بأنه كان يرى أن قول الصحابي «كنا نفعل كذا» مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمن



النبي ﷺ وهو اختيار الحاكم ، وقال الدارقطني والخطيب وغيرهما : هو موقوف . والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً ، لأن الصحابي أوردته في مقام الاحتجاج ، فيحمل على أنه أراد كونه في زمن النبي ﷺ . وقد روى ابن المبارك هذا الحديث عن مالك فقال فيه : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر ، الحديث ، أخرجه النسائي . قال النووي : قال العلماء كانت منازل بني عمرو بن عوف على ميلين من المدينة ، وكانوا يصلون العصر في وسط الوقت لأنهم كانوا يشتغلون بأعمالهم وحروبهم ، فدل هذا الحديث على تعجيل النبي ﷺ بصلاة العصر في أول وقتها ، وسيأتي في طريق الزهري عن أنس أن الرجل كان يأتيهم والشمس مرتفعة . قوله ( سمعت أبا أمامة ) هو أسعد بن سهل بن حنيف ، وهو عم الراوي عنه . وفي القصة دليل على أن عمر بن عبد العزيز كان يصلي الصلاة في آخر وقتها تبعاً لسلفه ، إلى أن أنكر عليه عروة فرجع إليه كما تقدم ، وإنما أنكر عليه عروة في العصر دون الظهر لأن وقت الظهر لا كراهة فيه بخلاف وقت العصر . وفيه دليل على صلاة العصر في أول وقتها أيضاً ، وهو عند انتهاء وقت الظهر ، ولهذا تشكك أبو أمامة في صلاة أنس أمي الظهر أو العصر ، فيدل أيضاً على عدم الفاصلة بين الوقتين . وقوله له « ياعم ، هو على سبيل التوقيف ولكونه أكبر سناً منه مع أن نسبهما مجتمع في الانصار ، لكنه ليس عمه على الحقيقة . والله أعلم

٥٥٠ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حية ، فيذهب الذهاب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة ، وبعض التوالى من المدينة على أربعة أميال أو نحوه

٥٥١ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال : كنا نضلي العصر ، ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة

قوله « باب وقت العصر ، كذا وقع في رواية المستملى دون غيره ، وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة . قوله ( والشمس مرتفعة حية ) فيه إشارة إلى بقاء حرها وضوئها كما تقدم . وقوله بعد ذلك ( فيأتيهم والشمس مرتفعة ) أي دون ذلك الارتفاع ، لكنها لم تصل إلى الحد الذي توصف به بأنها منخفضة ، وفي ذلك دليل على تعجيله ﷺ لصلاة العصر لوصف الشمس بالارتفاع بعد أن تمضي مسافة أربعة أميال ، وروى النسائي والطحاوي واللفظ له من طريق أبي الأبيض عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس بيضاء مخلفة ، ثم أرجع إلى قومي في ناحية المدينة فأقول لهم قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى ، قال الطحاوي : نحن نعلم أن أولئك - يعني قوم أنس - لم يكونوا يصلونها إلا قبل اصفرار الشمس ، فدل ذلك على أنه ﷺ كان يعجلها . قوله ( وبعض العوالي ) كذا وقع هنا أي بين بعض العوالي والمدينة المسافة المذكورة ، وروى البيهقي حديث الباب من طريق أبي بكر الصغاني عن أبي العياني شيخ البخاري فيه وقال في آخره « وبعد العوالي ، بضم الموحدة وبالذال المهملة ، وكذلك أخرجه المصنف في الاعتصام تعليقا ، ووصله البيهقي من طريق الليث عن يونس عن الزهري لكن قال « أربعة أميال أو ثلاثة » ، وروى هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن أحمد بن الفرج أبي عتبة

عن محمد بن حير عن ابراهيم بن أبي عتبة عن الزهرى ولفظه « والعوالى من المدينة على ثلاثة أميال ، وأخرجه الدار قطنى عن المحاملى عن أبي عتبة المذكور بسنده فوقع عنده « على ستة أميال ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فقال فيه « على ميلين أو ثلاثة ، فتحصل من ذلك أن أقرب العوالى من المدينة مسافة ميلين وأبعدهما مسافة ستة أميال إن كانت رواية المحاملى محفوظة . ووقع فى المدونة عن مالك « أبعد العوالى مسافة ثلاثة أميال ، قال عياض : كأنه أراد معظم عمارتها وإلا فأبعدها ثمانية أميال انتهى ، وبذلك جزم ابن عبد البر وغير واحد آخرهم صاحب النهاية . ويحتمل أن يكون أراد أنه أبعد الآمكة التى كان يذهب إليها الذهاب فى هذه الواقعة ، والعوالى عبارة عن القرى المجتمعة حول المدينة من جهة نجدها ، وأما ما كان من جهة تهايتها فيقال لها السافلة . ( تنبيه ) : قوله ( وبعض العوالى الخ ) مدرج من كلام الزهرى فى حديث أنس ، بينه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فى هذا الحديث فقال فيه - بعد قوله والشمس حية - قال الزهرى : والعوالى من المدينة على ميلين أو ثلاثة ، ولم يقف الكرماني على هذا فقال : هو إما كلام البخارى أو أنس أو الزهرى كما هو عادته . قوله فى الطريق الاخرى ( كنا فصلى العصر ) أى مع النبي ﷺ كما يظهر ذلك من الطرق الاخرى ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك كذلك مصرحاً به أخرجه الدارقطنى فى غرائب . قوله ( ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء ) كان أنسا أراد بالذهاب نفسه كما تشعر بذلك رواية أبي الايض المتقدمة ، قال ابن عبد البر : لم يختلف على مالك أنه قال فى هذا الحديث « إلى قباء ، ولم يتابعه أحد من أصحاب الزهرى بل كلهم يقولون « إلى العوالى ، وهو الصواب عند أهل الحديث ، قال : وقول مالك إلى قباء وهم لاشك فيه . وتعقب بأنه روى عن ابن أبي ذئب عن الزهرى « إلى قباء ، كما قال مالك ، نقله الباجى عن الدارقطنى فنسبه الوهم فيه إلى مالك منتقداً ، فانه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهرى حين حدث به مالكا ، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال فيه « إلى العوالى ، كما قال الجماعة ، فقد اختلف فيه على مالك وتويع عن الزهرى بخلاف ما جزم به ابن عبد البر . وأما قوله : الصواب عند أهل الحديث العوالى ، فصحيح من حيث اللفظ . ومع ذلك فالمعنى متقارب ، لكن رواية مالك أخص لأن قباء من العوالى وليست العوالى كل قباء ، ولعل مالكا لما رأى أن فى رواية الزهرى إجمالا حملها على الرواية المفسرة وهى روايته المتقدمة عن إسحق حيث قال فيها « ثم يخرج الانسان إلى بنى عمرو بن عوف ، وقد تقدم أنهم أهل قباء ، فبنى مالك على أن القصة واحدة لانهما جميعا حدثاه عن أنس والمعنى متقارب ، فهذا الجمع أولى من الجزم بأن مالكا وهم فيه . وأما استدلال ابن بطل على أن الوهم فيه من دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهرى ففيه نظر ، لان مالكا أثبتته فى الموطأ باللفظ الذى رواه عنه كافة أصحابه ، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة ، فكيف تكون دالة على أن رواية الجماعة وهم ؟ بل إن سلينا أنها وهم فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطنى ومن تبعهما ؟ أو من الزهرى حين حدث به ؟ والاولى سلوك طريق الجمع التى أوخضاها والله الموفق . قال ابن رشيد : قضى البخارى بالصواب لمالك باحسن إشارة وأوجز عبارة ، لانه قدم أولا الجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين . ( تنبيه ) : قباء تقدم ضبطها فى باب ماجاء فى القبلة . قوله ( إلى قباء فيأتهم ) أى أهل قباء وهو على حد قوله تعالى ( وأسأل القرية ) والله أعلم . قال النووى : فى الحديث المبادرة بصلاة العصر فى أول وقتها ، لانه لا يمكن أن يذهب بعد صلاة العصر ميلين أو أكثر الشمس لم تتغير ، ففيه دليل للجمهور فى أن أول وقت العصر مصير ظل كل شئ مثله خلافا لابن حنيفة . وقد



من أن يفوته وقت صلاة، وهذا أيضاً ظاهره العموم . ويستفاد منه أيضاً ترجيح توجيه رواية النصب المصدر بها ، لكن المحفوظ من حديث نوفل بلفظ « من الصلوات صلاة من فاتته فكأنما وتر أهل وماله » أخرجه المصنف في علامات النبوة ومسلم أيضاً والطبراني وغيرهم ، ورواه الطبراني من وجه آخر وزاد فيه عن الزهري : قلت لأبي بكر - يعني ابن عبد الرحمن وهو الذي حدثه به - ما هذه الصلاة ؟ قال : العصر . ورواه ابن أبي خيثمة من وجه آخر فصرح بكونها العصر في نفس الخبر ، والمحفوظ أن كونها العصر من تفسير أبي بكر بن عبد الرحمن ، ورواه الطحاوي الكلام على الحديث الذي بعده . وما يدل على أن المراد بتفويتها إخراجها عن وقتها ما وقع في رواية عبد الرزاق فتأخره في هذا الحديث عن ابن جريج عن نافع فذكر نحوه وزاد : قلت لنافع : حين تغيب الشمس ؟ قال : نعم ، وتفسير الرازي إذا كان فقهاً أولى من غيره ، لكن روى أبو داود عن الأوزاعي أنه قال في هذا الحديث : وفواتها أن تدخل الشمس صفرة ، وأما مبنى على مذهبه في خروج وقت العصر . ونقل عن ابن وهب أن المراد إخراجها عن الوقت المختار . وقال المهلب ومن تبعه من الشراح : إنما أراد فواتها في الجماعة لفواتها باصفرار الشمس أو بغيها ، قال : ولو كان لفوات وقتها كله لبطل اختصاص العصر ، لأن ذهاب الوقت موجود في كل صلاة ونقض بعين ما ادعاه ، لأن فوات الجماعة موجود في كل صلاة لكن في صدر كلامه أن العصر اختصت بذلك لاجتماع المتعاقبين من الملائكة فيها ، وتعبه ابن المنير بأن الفجر أيضاً فيها اجتماع المتعاقبين فلا يختص العصر بذلك ، قال : والحق أن الله تعالى يختص ما شاء من الصلوات بما شاء من الفضيلة انتهى . وبوب الترمذي على حديث الباب : « ما جاء في السهو عن وقت العصر ، لحمله على السأى ، وعلى هذا فالمراد بالحديث أنه يلحقه من الأسف عند معانية الثواب لمن صلى ما يلحق من ذهب منه أهله وماله . وقد روى بمعنى ذلك عن سالم بن عبد الله بن عمر ، ويؤخذ منه التنبيه على أن أسف العائد أشد ، لاجتماع فئدة الثواب وحصول الإثم . قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إشارة إلى تمخير الدنيا ، وأن قليل العمل خير من كثير منها . وقال ابن بطال : لا يوجد حديث يقوم مقام هذا الحديث ، لأن الله تعالى قال ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ وقال : ولا يوجد حديث فيه تكليف المحافظة غير هذا الحديث

### ١٥ - باب من ترك العصر

٥٥٣ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال **حدثنا** هشام قال **حدثنا** يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الليث قال : **كنا** مع **برينة** في غزوة في يوم ذي عيم ، فقال : **بگروا** بصلاة العصر ، فإن النبي ﷺ قال « من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله »

[ الحديث ٥٥٣ - طرفه ١ : ٥٩٤ ]

**قوله** ( باب من ترك العصر ) أي ما يكون حكمه ؟ قال ابن رشيد : أجاد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه عللاً للتأويل . وقال غيره : كان ينبغي أن يذكر حديث الباب في الباب الذي قبله ولا يحتاج إلى هذه الترجمة . وتعب بان الترك أصرح بإرادة التعمد من الفوات . **قوله** ( حدثنا مسلم بن إبراهيم ) سقط عند الأصلي « ابن إبراهيم » . **قوله** ( حدثنا هشام ) وقع عند غير أبي زر ، أنبأنا هشام ، وهو ابن أبي عبد الله

السنن . قوله ( أخبرنا يحيى ) عند غير أبي زر ، حدثنا . قوله ( عن أبي قلابة ) عند ابن خزيمة من طريق أبي داود العلياني عن هشام عن يحيى أن أبا قلابة حدثه . قوله ( عن أبي المليح ) عند المصنف في باب التذكير بالصلاة في يوم النجم ، عن معاذ بن فضالة عن هشام في هذا الإسناد أن أبا المليح حدثه ، وأبو المليح هو ابن أسامة ابن عمير الهذلي ، وقد تقدم أن اسمه عامر وأبوه صحابي ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين على نسق . وتابع هشام على هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير شيبان ومعمر وحديثهما عند أحمد ، وخالفهم الأوزاعي فرواه عن يحيى عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة ، والأول هو المحفوظ ، وخالفهم أيضا في سياق المتن كما سيأتي التنبيه عليه في باب التذكير ، المذكور إن شاء الله تعالى . قوله ( كنا مع بريدة ) هو ابن الحبيب الأسدي . قوله ( ذي غيم ) قيل خص يوم الغيم بذلك لأنه مظنة التأخير إما لمتنطع يحتاط لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت ، أو لمتشاغل بأمر آخر فيظن بقاء الوقت فيسترسل في شغله إلى أن يخرج الوقت . قوله ( بكروا ) أي عجلوا ، والتذكير يطلق لكل من بادر بأى شيء كان في أى وقت كان ، وأصله المبادرة بالشيء أول النهار . قوله ( فإن النبي ﷺ ) الفاء للتعليل ، وقد استشكل معرفة تيقن دخول أول الوقت مع وجود الغيم لأنهم لم يكونوا يعتمدون فيه إلا على الشمس ، وأجيب باحتمال أن بريدة قال ذلك عند معرفة دخول الوقت ، لأنه لا مانع في يوم الغيم من أن تظهر الشمس أحيانا . ثم إنه لا يشترط - إذا احتجبت الشمس - اليقين بل يكفي الاجتهاد . قوله ( من ترك صلاة العصر ) زاد معمري روايته « متعمدا » وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء . قوله ( فقد حبط ) سقط ، فقد ، من رواية المستمل ، وفي رواية معمري « أحبط الله عمله » . وقد استدلل بهذا الحديث من يقول بتكفير أهل المعاصي من الخوارج وغيرهم وقالوا : هو نظير قوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ﴾ وقال ابن عبد البر : مفهوم الآية أن من لم يكفر بالإيمان لم يحبط عمله فيتمارض مفهومها ومنطوق الحديث فيتعين تأويل الحديث ، لأن الجمع إذا أمكن كان أولى من الترجيح . وتمسك بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من أن تارك الصلاة يكفر ، وجوابهم ما تقدم . وأيضا فلو كان على ما ذهبوا إليه لما اقتصت العصر بذلك . وأما الجمهور فتأولوا الحديث ، فافترقوا في تأويله فرقا : فمنهم من أول سبب الترك ، ومنهم من أول الحبط ، ومنهم من أول العمل فقيل : المراد من تركها جاحدا لوجوبها ، أو معترفا لكن مستخفا مستهزئا بمن أقامها . وتمقب بأن الذى فهمه الصحابي إنما هو التفريط ، ولهذا أمر بالمبادرة إليها ، وفهمه أولى من فهم غيره كما تقدم . وقيل المراد من تركها متكاسلا لكن خرج الوعيد مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله « لا يزنى الزاني وهو مؤمن » ، وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه من حبط عمله ، وقيل معناه كاد أن يحبط ، وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذى ترفع فيه الأعمال إلى الله ، فكان المراد بالعمل الصلاة خاصة أى لا يحصل على أجر من صلى العصر ولا يرتفع له عملها حينئذ ، وقيل المراد بالحبط الإبطال أى يبطل انتفاعه بعمله في وقت ما ثم ينتفع به ، كما رجحت سياسته على حسناته فانه موقوف في المشيئة فان غفر له فجرد الوقوف لإبطال لنفع الحسنه إذ ذاك وإن عذ ثم غفر له فكذلك ، قال معنى ذلك القاضي أبو بكر بن العربي ، وقد تقدم مبسوطا في كتاب الإيمان في « با خوف المؤمن من أن يحبط عمله » ، ومحصل ما قال أن المراد بالحبط في الآية غير المراد بالحبط في الحديث ، وقال شرح الترمذى : الحبط على قسمين ، حبط إسقاط وهو لإحباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات ، وحبط موا

وهو لإحباط المعاصي للارتفاع بالحسنات عند رجحانها عليها إلى أن تحصل النجاة فيرجع إليه جزاء حسنة . وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا الذي يسبب الاشتغال به ترك الصلاة ، بمعنى أنه لا ينتفع به ولا يتمتع ، وأقرب هذه التأويلات قول من قال : إن ذلك خرج مخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد . والله أعلم

### ١٦ - باب فضل صلاة العصر

٥٥٤ - **حدثنا** الحديدي قال **حدثنا** سرون بن معاوية قال **حدثنا** إسماعيل عن قيس عن جرير قال : كنا عند النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال : إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا . ثم قرأ ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ قال إسماعيل : فافعلوا ، لا تغفونكم

[ الحديث ٥٥٤ - أطرافه في : ٥٧٣ ، ٤٨٠١ ، ٧٤٣٤ ، ٧٤٣٥ ، ٧٤٣٦ ]

٥٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **حدثنا** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ، ثم يرجع الذين باتوا فيكم ، فيسألهم - وهو أعلم بهم - : كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون »

[ الحديث ٥٥٥ - أطرافه في : ٣٧٢٣ ، ٧٤٢٩ ، ٧٤٨٦ ]

**قوله** ( باب فضل صلاة العصر ) أي على جميع الصلوات إلا الصبح ، وإنما حملته على ذلك لأن حديثي الباب لا يظهر منهما رجحان العصر عليها ، ويحتمل أن يكون المراد أن العصر ذات فضيلة لا ذات أفضلية . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ووقع عند ابن مردويه من طريق شعبة عن إسماعيل التصريح بسامع إسماعيل من قيس وسامع قيس من جرير . **قوله** ( فنظر إلى القمر ليلة ) زاد مسلم « ليلة البدر » وكذا للصف من وجه آخر ، وهو غال من العنينة أيضا كما سيأتي في « باب صلاة الفجر » . **قوله** ( لا تضامون ) بضم أوله مخففا أي لا يحصل لكم ضم حينئذ ، وروى بفتح أوله والتشديد من الضم ، والمراد في الازدحام ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب التوحيد . **قوله** ( فان استطعتم أن لا تغلبوا ) فيه إشارة إلى قطع أسباب الغلبة المناهضة للاستقامة كالنوم والشغل ومقاومة ذلك بالاستعداد له ، وقوله ( فافعلوا ) أي عدم الغلبة ، وهو كناية عما ذكر من الاستعداد . ووقع في رواية شعبة المذكورة « فلا تغفلوا عن صلاة » الحديث . **قوله** ( قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) زاد مسلم « يعني العصر والفجر » ، وابن مردويه من وجه آخر عن إسماعيل « قبل طوع الشمس صلاة الصبح وقبل غروبها صلاة العصر » ، وقال ابن بطال قال المهلب : قوله « فان استطعتم أن لا تغلبوا عن صلاة » أي الجماعة . قال : وخص هذين الوقتين لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفوتهم هذا الفضل العظيم . قلت : وعرف بهذا مناسبة إيراد حديث « يتعاقبون » عقب هذا الحديث ، لكن لم يظهر لي وجه تقييد ذلك بكونه

في جماعة ، وإن كان فضل الجماعة معلوما من أحاديث أخر ، بل ظاهر الحديث يتناول من صلاحها ولو منفردا ، إذ مقتضاه التحريض على فعلهما أعم من كونه جماعة أو لا . **قوله** ( فافعلوا ) قال الخطابي : هذا يدل على أن الرؤية قد يرجى نبيلها بالمحافظة على هاتين الصلاتين اهـ . وقد يستشهد لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رضى الله عنه ، قال : إن أدنى أهل الجنة منزلة ، فذكر الحديث وفيه « وأكرمهم على الله من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية » وفي سنده ضعف . **قوله** ( ثم قرأ ) كذا في جميع روايات الجامع ، وأكثر الروايات في غيره بابها فاعل قرأ ، وظاهره أنه النبي ﷺ ، لكن لم أر ذلك صريحا ، وحله عليه جماعة من الشراح ، ووقع عند مسلم عن زهير بن حرب عن مروان بن معاوية باسناد حديث الباب « ثم قرأ جرير » أي الصحابي ، وكذا أخرجه أبو عوادة في صحيحه من طريق يعلى بن عبيد عن اسماعيل بن أبي خالد ، فظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه لإدراج . قال العلماء : ووجه مناسبة ذكر هاتين الصلاتين عند ذكر الرؤية أن الصلاة أفضل الطاعات ، وقد ثبت هاتين الصلاتين من الفضل على غيرهما ما ذكر من اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال وغير ذلك ، فهما أفضل الصلوات ، فناسب أن يجازي المحافظ عليهما بأفضل العطايا وهو النظر إلى الله تعالى . وقيل لما حقق رؤية الله تعالى برؤية القمر والشمس - وهما آيتان عظيمتان شرعت لحسوفهما الصلاة والذكر - ناسب من يجب رؤية الله تعالى أن يحافظ على الصلاة عند غروبها اهـ . ولا يخفى بعده وتكلفه . والله أعلم . **قوله** ( يتعاقبون ) أي تأتي طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . قال ابن عبد البر : وإنما يكون التعاقب بين طائفتين أو رجلين بأن يأتي هذا مرة ويعقبه هذا ، ومنه تعقب الجيوش أن يجهز الأمير بعضا إلى مدة ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز غيرهم إلى مدة ، ثم يأذن لهم في الرجوع بعد أن يجهز الأولين . قال القرطبي : الواو في قوله « يتعاقبون » علامة الفاعل المذكر المجموع على لغة بلحارث وهم القائلون أكلوني البراغيث ، ومنه قول الشاعر :  
بحوران يعصرن السليط أقرابه ،  
وهي لغة فاشية وعليها حمل الاخفش قوله تعالى ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ قال : وقد تعسف بعض النحاة في تأويلها وردّها بالبدل ، وهو تسكف مستغنى عنه ، فإن تلك اللغة مشهورة ولها وجه من القياس واضح . وقال غيره في تأويل الآية : قوله ﴿ وأسروا ﴾ عائد على الناس المذكورين أولا . و ﴿ الذين ظلموا ﴾ بدل من الضمير . وقيل التقدير أنه لما قيل ﴿ وأسروا النجوى ﴾ قيل : من هم ؟ قال : ﴿ الذين ظلموا ﴾ حكاه الشيخ محيي الدين ، والأول أقرب إذ الأصل عدم التقدير . وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل ، ووافقهم ابن مالك ، وناقشه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوي ، واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « أن الله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار ، والحديث ، وقد سوح في العزو إلى مسند البزار مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ في الصحيحين فالعزو إليهما أولى ، وذلك أن هذا الحديث رواه عن أبي الزناد مالك في الموطأ ولم يختلف عليه باللفظ المذكور وهو قوله « يتعاقبون فيكم » ، وتابعه على ذلك عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقد أخرجه البخاري في بدء الخلق من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد بلفظ « الملائكة يتعاقبون : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ « أن الملائكة يتعاقبون فيكم » فاختلف فيه على أبي الزناد ، فالظاهر أنه كان تارة يذكره هكذا وتارة هكذا ، فيقوى بحث أبي حيان ، ويؤيد ذلك أن غير الأعرج من أصحاب أبي هريرة قد روه

تأما فأخرجه أحد ومسلم من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة مثل رواية موسى بن عقبة لكن بحذف «ان» من أوله ، وأخرجه ابن خزيمة والسراج من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ «ان الله ملائكة يتعاقبون» وهذه هي الطريقة التي أخرجها البزار ، وأخرجه أبو نعيم في الحلية باسناد صحيح من طريق أبي موسى عن أبي هريرة بلفظ «ان الملائكة فيكم يمتقون» . وإذا عرف ذلك فالعزو إلى الطريق التي تتحد مع الطريق التي وقع القول فيها أولى من طريق مغايرة لها ، فليمن ذلك إلى تخرج البخاري والنسائي من طريق أبي الزناد لما أوضحته . والله الموفق . قوله ( فيكم ) أى المصلين أو مطلق المؤمنين . قوله ( ملائكة ) قيل هم الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور ، وتردد ابن بزيه ، وقال القرطبي : لا ظهر عندى أنهم غيرهم ، ويقويه أنه لم ينقل أن الحفظة يفارقون العبد ، ولا أن حفظة الليل غير حفظة النهار ، وبأنهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك دون غيرها في قوله « كيف تركتم عبادى » . قوله ( ويجمعون ) قال الزين بن المنير : التعاقب مغاير للاجتماع ، لكن ذلك منزل على حالي . قلت : وهو ظاهر ، وقال ابن عبد البر : لا ظهر أنهم يشهدون معهم الصلاة في الجماعة ، واللفظ محتمل للجماعة وغيرها ، كما يحتمل أن التعاقب يقع بين طائفتين دون غيرهم ، وأن يقع التعاقب بينهم في النوح لا في الشخص . قال عياض : والحكمة في اجتماعهم في هاتين الصلاتين من لطف الله تعالى بعباده وإكرامه لهم بأن جعل اجتماع ملائكته في حال طاعة عباده لتكون شهادتهم لهم بأحسن الشهادة . قلت : وفيه شيء ، لأنه رجع أنهم الحفظة ، ولا شك أن الذين يصعدون كانوا مقيمين عندهم مشاهدين لأعمالهم في جميع الأوقات ، فالأولى أن يقال : الحكمة في كونه تعالى لا يسألهم إلا عن الحالة التي تركوهم عليها ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن الله تعالى يستر عنهم ما يعملونه فيما بين الوقتين ، لكنه بناء على أنهم غير الحفظة . وفيه إشارة إلى الحديث الآخر « أن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما » فمن ثم وقع السؤال من كل طائفة عن آخر شيء فارقوم عليه . قوله ( ثم يصرح الذين باتوا فيكم ) استدلل به بعض الحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر ليقع عروج الملائكة إذا فرغ منها آخر النهار ، وتعقب بأن ذلك غير لازم ، إذ ليس في الحديث ما يقتضى أنهم لا يصعدون إلا ساعة الفراغ من الصلاة بل جائز أن تفرغ الصلاة ويتأخروا بعد ذلك إلى آخر النهار ، ولا مانع أيضا من أن تصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق وتقيم ملائكة الليل ، ولا يرد على ذلك وصفهم بالمبيت بقوله « باتوا فيكم » لأن اسم المبيت صادق عليهم ولو تقدمت إقامتهم بالليل لإقامتهم قطعة من النهار . قوله ( الذين باتوا فيكم ) اختلف في سبب الاقتصار على سؤال الذين باتوا دون الذين ظلوا ، فقيل : هو من باب الاكتفاء بذكر أحد المثليين عن الآخر كقوله تعالى ﴿ فذكر إن نعمت الذكرى ﴾ أى وإن لم تنفع ، وقوله تعالى ﴿ سراويل تقيكم الحر ﴾ أى والبرد ، وإلى هذا أشار ابن التين وغيره ، ثم قيل : الحكمة في الاقتصار على ذلك أن حكم طرفي النهار يعلم من حكم طرفي الليل ، فلو ذكره لكان تكرارا . ثم قيل : الحكمة في الاقتصار على هذا الشق دون الآخر أن الليل مظنة المعصية فلما لم يقع منهم عصيان - مع إمكان دواعي الفعل من إمكان الإخفاء ونحوه - واشتغلوا بالطاعة كان النهار أولى بذلك ، فكان السؤال عن الليل أبلغ من السؤال عن النهار لكون النهار محل الاشتغال . وقيل : الحكمة في ذلك أن ملائكة الليل إذا صلوا الفجر عرجوا في الحال ، وملائكة النهار إذا صلوا العصر لبشوا إلى آخر النهار لضبط بقية عمل النهار ، وهذا ضعيف ، لأنه يقتضى أن ملائكة النهار لا يسئلون عن وقت العصر ، وهو



خلاف ظاهر الحديث كما سيأتي . ثم هو مبنى على أنهم الحفظة وفيه نظر لما سنبينه ، وقيل بناء أيضا على أنهم الحفظة أنهم ملائكة النهار فقط وهم لا يبرحون عن ملازمة بنى آدم ، وملائكة الليل هم الذين يبرحون ويتعاقبون ، ويؤيده ما رواه أبو نعيم في كتاب الصلاة ، له من طريق الأسود بن يزيد النخعي قال : يلتقي الحارسان - أى ملائكة الليل وملائكة النهار - عند صلاة الصبح فيسلم بعضهم على بعض فتصعد ملائكة الليل وتلبث ملائكة النهار . وقيل : يحتمل أن يكون العروج إنما يقع عند صلاة الفجر خاصة ، وأما النزول فيقع في الصلاتين معا ، وفيه التعاقب ، وصورته أن تنزل طائفة عند العصر وتبيت ، ثم تنزل طائفة ثانية عند الفجر ، فيجتمع الطائفتان في صلاة الفجر ، ثم يبرج الذين باتوا قسط ويستمر الذين نزلوا وقت الفجر إلى العصر فتنزل الطائفة الأخرى فيحصل اجتماعهم عند العصر أيضا ولا يصعد منهم أحد بل تبيت الطائفتان أيضا ثم تخرج إحدى الطائفتين ويستمر ذلك فتصح صورة التعاقب مع اختصاص النزول بالعصر والعروج بالفجر ، فلذا خص السؤال بالذين باتوا ، والله أعلم . وقيل : إن قوله في هذا الحديث ، ويجمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر ، وهم لأنه ثبت في طرق كثيرة أن الاجتماع في صلاة الفجر من غير ذكر صلاة العصر كما في الصحيحين من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في أثناء حديث قال فيه ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ، قال أبو هريرة : وأقرأ إن شئتم ﴿ وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ وفي الترمذي والنسائي من وجه آخر باسناد صحيح عن أبي هريرة في قوله تعالى ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهودا ﴾ قال : تشهد ملائكة الليل والنهار ، وروى ابن مردويه من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه ، قال ابن عبد البر : ليس في هذا دفع للرؤية التي فيها ذكر العصر ، إذ لا يلزم من عدم ذكر العصر في الآية والحديث الآخر عدم اجتماعهم في العصر لأن المسكوت عنه قد يكون في حكم المذكور بدليل آخر ، قال : ويحتمل أن يكون الاختصار وقع في الفجر لكونها جهرية ، وبحسب الأول متجه لأنه لا سبيل إلى ادعاء توهم الراوى الثقة مع إمكان التوفيق بين الروايات ، ولا سيما أن الزيادة من العدل الضابط مقبولة . ولم لا يقال : إن رواية من لم يذكر سؤال الذين أقاموا في النهار واقع من تقصير بمض الرواة ، أو يحتمل قوله ، ثم يبرج الذين باتوا ، على ما هو أعم من المبيت بالليل والإقامة بالنهار ، فلا يختص ذلك بليل دون نهار ولا عكسه ، بل كل طائفة منهم إذا صعدت سئلت ، وغاية ما فيه أنه استعمل لفظ « بات » في أقام مجازا ، ويكون قوله ، فيسألهم ، أى كلا من الطائفتين في الوقت الذي يصعد فيه ، ويدل على هذا الحمل رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند النسائي ولفظه ، ثم يبرج الذين كانوا فيكم ، فعلى هذا لم يقع في المتن اختصار ولا اقتصار ، وهذا أقرب الأجوبة . وقد وقع لنا هذا الحديث من طريق أخرى واضحة وفيه التصريح بسؤال كل من الطائفتين ، وذلك فيما رواه ابن خزيمة في صحيحه وأبو العباس السراج جميعا عن يوسف بن موسى عن جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر وصلاة العصر ، فيجتمعون في صلاة الفجر ، فتصعد ملائكة الليل وتبيت ملائكة النهار ، ويجمعون في صلاة العصر فتصعد ملائكة النهار وتبيت ملائكة الليل ، فيسألهم ربهم : كيف تركتم عبادي ، الحديث . وهذه الرواية تزيل الإشكال وتغني عن كثير من الاحتمالات المتقدمة ، فهي المستمدة ، ويحمل ما نقص منها على تقصير بعض الرواة . قوله ( فيسألهم ) قيل الحكمة فيه استدعاء شهادتهم لبنى آدم بالخير ، واستنطاقهم بما يقتضي

التعطف عليهم ، وذلك لإظهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة ( أنجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ، قال (إني أعلم ما لا تعلمون) أى وقد وجد فيهم من يسبح ويقس مثلكم بنص شهادتكم ، وقال عياض : هذا السؤال على سبيل التعبد للملائكة كما أسروا أن يكتبوا أعمال بني آدم ، وهو سبحانه وتعالى أعلم من الجميع بالجميع . **قوله** ( كيف تركتم عبادى ) قال ابن أبي جمرة . وقع السؤال عن آخر الاعمال لأن الاعمال بخواتيمها . قال والعباد المسؤول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ( إن عبادى ليس لك عليهم سلطان ) . **قوله** ( تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون ) لم يراعوا الترتيب الوجودى ، لأنهم بدؤوا بالترك قبل الإتيان ، والحكمة فيه أنهم طابقوا السؤال لأنه قال : كيف تركتم ؟ ولأن الخبر به صلاة العباد والاعمال بخواتيمها فناسب ذلك إخبارهم عن آخر عملهم قبل أوله ، وقوله ( تركناهم وهم ، ظاهره أنهم فارقوهم عند شروعاتهم في العصر سواء تمت أم منع مانع من إتمامها وسواء شرع الجميع فيها أم لا لأن المنتظر في حكم المصل ، ويحتمل أن يكون المراد بقولهم ( وهم يصلون ، أى ينتظرون صلاة المغرب . وقال ابن التين : الواو في قوله ( وهم يصلون ، واو الحال أى تركناهم على هذه الحال ، ولا يقال يلزم منه أنهم فارقوهم قبل انقضاء الصلاة فلم يشهدوها معهم ، والخبر ناطق بأنهم يشهدونها لأننا نقول : هو محمول على أنهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول وقتها وشهدوا من دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في أسباب ذلك . ( تنبيه ) : استنبط منه بعض الصوفية أنه يستحب أن لا يفارق الشخص شيئاً من أموره إلا وهو على طهارة كشعره اذا حلقه وظفرك اذا قلبه وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك . وقال ابن أبي جمرة : أجابت الملائكة بأكثر مما سئلوا عنه ، لأنهم علموا أنه سؤال يستدعى التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك . قلت : ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث ( فاغفر لهم يوم الدين ) قال : ويستفاد منه أن الصلاة أعلى العبادات لأنه عنها وقع السؤال والجواب ، وفيه الإشارة إلى عظم هاتين الصلاتين لكونهما تجتمع فيهما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والإشارة إلى شرف الوقتين المذكورين ، وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح ، وأن الاعمال ترفع آخر النهار ، فمن كان حينئذ في طاعة بورك في رزقه وفي عمله . والله أعلم . ويترتب عليه حكمة الأمر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما ، وفيه تشريف هذه الأمة على غيرها ، ويستلزم تشريف نبيها على غيره . وفيه الإخبار بالغيوب ، ويترتب عليه زيادة الإيمان . وفيه الإخبار بما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونتحفظ في الأوامر والنواهي ونفرح في هذه الأوقات بقدم رسل ربنا وسؤال ربنا عنا . وفيه اعلامنا بحب ملائكة الله لنا لنزداد فيهم حبا ونقترب إلى الله بذلك . وفيه كلام الله تعالى مع ملائكته . وغير ذلك من الفوائد والله أعلم . وسيأتى الكلام على ذلك في ( باب قوله ثم يخرج ، في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

### ١٧ - **باب** من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٥٥٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليُسِّمَ صلاته ، وإذا أدرك سجدة من

صَلَاةُ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَلَيْتِمُ صَلَاتَهُ «

[ الحديث ٥٥٦ - طرفاه في : ٥٧٩ ، ٥٨٠ ]

٥٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِيَ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ ، فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ عَجَزُوا ، فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا . ثُمَّ أَوْتِينَا الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ . فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ : أَيُّ رَبَّنَا أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ وَأَعْطَيْنَا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، وَنَحْنُ كُنَّا أَكْثَرَ عَمَلًا . قَالَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَبِهِ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءِ »

[ الحديث ٥٥٧ - أطرافه في : ٢٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٣٤٥٩ ، ٥٠٢٩ ، ٧٤٦٧ ، ٧٥٣٣ ]

٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مَوْمَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ « مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا إِلَى اللَّيْلِ ، فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالُوا : لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ ، فَاسْتَأْجَرَ آخَرِينَ فَقَالَ : أَكْمَلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمْ وَأَسْكُمُ الَّذِي شَرَطْتُ . فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالُوا : لَكَ مَا عَمَلْنَا . فَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ »

[ الحديث ٥٥٨ - طرفه في : ٢٢٧١ ]

قوله ( باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ) أورد فيه حديث أبي سلة عن أبي هريرة « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته » ، فكأنه أراد تفسير الحديث ، وأن المراد بقوله « فيه سجدة » ، أي ركعة . وقد رواه الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن شيبان بلفظ « من أدرك منكم ركعة » ، فدل على أن الاختلاف في اللفاظ وقع من الرواة ، وستأتي رواية مالك في أبواب وقت الصبح بلفظ « من أدرك ركعة » ، ولم يختلف على روايتها في ذلك فكان عليها الاعتماد . وقال الخطابي : المراد بالسجدة الركعة بركوعها وسجودها ، والركعة إنما يكون تمامها بسجودها فسميت على هذا المعنى سجدة انتهى . وقد روى البيهقي هذا الحديث من طريق محمد بن الحسين بن أبي الحسين عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر » ، وإنما لم يأت المصنف في الترجمة بجواب الشرط لما في لفظ المتن الذي أوردته من الاحتمال وهو قوله « فليتم صلاته » ، لأن الأمر بالإتمام أعم من أن يكون ما ينمه أداء أو قضاء ، فحذف جواب الشرط لذلك . ويحتمل أن تكون « من » في الترجمة موصولة ، وفي الكلام حذف تقديره : باب حكم من أدرك الخ ، لكن سيأتي من حديث مالك بلفظ « فقد أدرك الصلاة » ، وهو يقتضي أن تكون أداء ، وستأتي مباحثه هناك إن شاء الله تعالى . قوله

( إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ) ظاهره أن بقاء هذه الأمة وقع في زمان الأمم السالفة ، وليس ذلك المراد قطعا ، وإنما معناه أن نسبة مدة هذه الأمة إلى مدة من تقدم من الأمم مثل ما بين صلاة العصر وغروب الشمس إلى بقية النهار ، فكأنه قال : إنما بقاؤكم بالنسبة إلى ما سلف الخ ، وحاصله أن « في » بمعنى إلى ، وحذف المضاف وهو لفظ نسبة . وقد أخرج المصنف هذا الحديث وكذا حديث أبي موسى الآتي بعده في أبواب الإجملة ، ويقع استيفاء الكلام عليهما هناك إن شاء الله تعالى . والغرض هنا بيان مطابقتها للترجمة والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما . قوله ( أوتي أهل التوراة النوراة ) ظاهره أن هذا كالشرح والبيان لما تقدم من تقدير مدة الزمانين ، وقد زاد المصنف من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في فضائل القرآن هنا « وإن مثلكم ومثل اليهود والنصارى الخ » وهو يشعر بأنهما قضيتان . قوله ( قيراطا قيراطا ) كور قيراطا ليدل على تقسيم القيراط على العمال ، لأن العرب إذا أرادت تقسيم الشيء على متعدد كررته كما يقال : أقسم هذا المال على بني فلان درهما درهما ، لكل واحد درهم . قوله في حديث ابن عمر ( عجزوا ) قال الداودي : هذا مشكل ، لأنه إن كان المراد من مات منهم مسلما فلا يوصف بالعجز لأنه عمل ما أمر به ، وإن كان من مات بعد التخيير والتبديل فكيف يعطى القيراط من حبط عمله بكفره ؟ وأورده ابن التين قائلا : قال بعضهم ولم ينفصل عنه وأجيب بأن المراد من مات منهم مسلما قبل التخيير والتبديل ، وعبر بالعجز لكونهم لم يستوفوا عمل النهار كله وإن كانوا قد استوفوا عمل ما قدر لهم ، ف قوله عجزوا أى عن احراز الأجر الثاني دون الأول ، لكن من أدرك منهم النبي ﷺ وآمن به أعطى الأجر مرتين كما سبق مصرحا به كتاب الإيمان . قال المهلب ما معناه : أورد البخاري حديث ابن عمر وحديث أبي موسى في هذه الترجمة ليدل على أنه قد يستحق بعمل البعض أجر الكل ، مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجر النهار كله ، فهو نظير من يعطى أجر الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا ركعة ، وبهذا تظهر مطابقة الحديثين للترجمة . قلت : وتكلمة ذلك أن يقال إن فضل الله الذي أقام به عمل ربيع النهار مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى أن يقوم إدراك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام إدراك الأربع في الوقت ، فاشتركا في كون كل منهما ربيع العمل ، وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكثر إنما وقع خارج الوقت ، فيقال في هذا ما أجيب به أهل الكتابين ( ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ) . وقد استبعد بعض الشراح كلام المهلب ثم قال : هو منفك عن محل الاستدلال ، لأن الأمة عملت آخر النهار فكان أفضل من عمل المتقدمين قبلها ، ولا خلاف أن تقديم الصلاة أفضل من تأخيرها . ثم هو من الخصوصيات التي لا يقاس عليها ، لأن صيام آخر النهار لا يجزى عن جملة ، فكذلك سائر العبادات . قلت : فاستبعد غير مستبعد ، وليس في كلام المهلب ما يقتضى أن إيقاع العبادة في آخر وقتها أفضل من إيقاعها في أوله . وأما إجزاء عمل البعض عن الكل فن قيل الفضل ، فهو كالتخصوصية سواء . وقال ابن المنير : يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل يمتد إلى غروب الشمس ، وأقرب الأعمال المشهورة بهذا الوقت صلاة العصر ، قال : فهو من قبيل الإشارة لا من صريح العبارة ، فإن الحديث مثال ، وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت ، بل هو شامل لساير الأعمال من الطاعات في بقية الأمهال إلى قيام الساعة . وقد قال إمام الحرمين : إن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي لضرب الأمثال . قلت : وما أبداه مناسب لإدخال هذا الحديث في أبواب أوقات العصر لا لخصوص الترجمة وهي

« من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ، بخلاف ما أبداه الملب وأكلناه ، وأما ما وقع من المخالفة بين سياق حديث ابن عمر وحديث أبي موسى فظاهرهما أنها قضيتان ، وقد حاول بعضهم الجمع بينهما فتعسف . وقال ابن رشيد ما حاصله : إن حديث ابن عمر ذكر مثالا لأهل الأعذار لقوله « فمجزوا ، فأشار إلى أن من عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك أن الأجر يحصل له تاما فضلا من الله . قال : وذكر حديث أبي موسى مثالا لمن أخر بغير عذر ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم ( لا حاجة لنا إلى أجرك ) فأشار بذلك إلى أن من أخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار . قوله في حديث أبي موسى ( فقال أكلوا ) كذا للاكثر بهمة قطع وبالسكاف وكذا وقع في الإجملة . ووقع هنا للكشميني « اعملوا ، بهمة وصل وبالعين . قوله ( في حديث ابن عمر ) ( ونحن كنا أكثر عملا ) تمسك به بعض الحنفية كابن زيد في كتاب الاسرار إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثليه ، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساويا لوقت الظهر ، وقد قالوا ( كنا أكثر عملا ) فدل على أنه دون وقت الظهر ، وأجيب بمنع المساواة ، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن ، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب ، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار فمحمول على التقريب إذا فرعنا على أن أول وقت العصر مصير الظل مثله كما قال الجمهور ، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر إلى العصر أطول قطعا ، وعلى التنزل لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة ، وبأن الخبر إذا أورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودا في أمر آخر ، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلا من الطائفتين أكثر عملا لصديق أن كلهم مجتمعين أكثر عملا من المسلمين ، وباحتمال أن يكون أطلق ذلك تغليبا ، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة فيندفع الاعتراض من أصله كما جزم به بعضهم ، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليبا ، وبأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق ، ويؤيده قوله تعالى ( ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ) . وما يؤيد كون المراد كثرة العمل ونقله لا بالنسبة إلى طول الزمان وقصره كون أهل الأخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبينا ﷺ دون المدة التي بين نبينا ﷺ وقيام الساعة لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا إن مدة الفترة بين عيسى ونبينا ﷺ ستائة سنة وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سليمان ، وقيل إنها دون ذلك حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمس وعشرون سنة وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك ، فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر ولا قائل به ، فدل على أن المراد كثرة العمل ونقله . والله سبحانه وتعالى أعلم

١٨ - باب وقت المغرب . وقال عطاة : يجمع المريض بين المغرب والعشاء

٥٥٩ - حدثنا محمد بن مهران قال حدثنا الوليد قال حدثنا الأزاعي قال حدثنا أبو النجاشي هو عطاة

ابن صهيب مولى رافع بن خديج قال : سمعت رافع بن خديج يقول « كنا أصلي المغرب مع النبي ﷺ ، فينعرف أحدنا وإنه ليُبصر مواعيق نبله »

٥٦٠ - **حديث** محمد بن بشر قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن سعد عن محمد بن عمرو بن الحسن بن علي قال : قدم الحاج فأسألنا جابر بن عبد الله فقال « كان النبي ﷺ يصل الظهر بالمهاجرة ، والمصر والشمس نقيّة ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء أحياناً وأحياناً : إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطلوا أخر ، والصبح - كانوا أو كان النبي ﷺ - يصلها بفلس »

[ الحديث ٥٦٠ - طرقة في ٥٦٠ ]

٥٦١ - **حديث** المسكن بن إبراهيم قال حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال « كنا نصل مع النبي ﷺ المغرب إذا توارت بالحجاب »

٥٦٢ - **حديث** آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن زيد عن ابن عباس قال « صلى النبي ﷺ جميعاً ، ومائياً جميعاً »

**قوله** ( باب وقت المغرب . وقال عطاء : يجمع المريض بين المغرب والعشاء ) أشار بهذا الاثر في هذه الترجمة إلى أن وقت المغرب يمتد إلى العشاء ، وذلك أنه لو كان مضيقاً لاتفصل عن وقت العشاء ، ولو كان منفصلاً لم يجمع بينهما كما في الصبح والظهر . ولهذا النكتة ختم الباب بحديث ابن عباس الدال على أنه ﷺ جمع بين الظهر والمصر في وقت إحداهما وبين المغرب والعشاء في وقت إحداهما ، وأما الأحاديث التي أوردتها في الباب فليس فيها ما يدل على أن الوقت مضيق ، لأنه ليس فيها إلا مجرد المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها ، وكانت تلك عاداته ﷺ في جميع الصلوات إلا فيما ثبت فيه خلاف ذلك كالإبراد وكتأخير العشاء إذا أبطلوا كما في حديث جابر والله أعلم . وأما أثر عطاء فوصله عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عنه ، واختلف العلماء في المريض هل يجوز له أن يجمع بين الصلاتين كالمسافر لما فيه من الرقي به أو لا ؟ لجوزة أحمد واسحق مطلقاً ، واختاره بعض الشافعية ، وجوزته مالك بشرطه ، والمشهور عن الشافعي وأصحابه المنع ، ولم أر في المسألة تقلداً عن أحد من الصحابة . **قوله** ( الوليد ) هو ابن مسلم . **قوله** ( هو عطاء بن صهيب ) هو مولى رافع بن خديج شيخه ، قال ابن حبان : صحبه ست سنين . **قوله** ( وأنه ليصير مواقع نبه ) بفتح النون وسكون الواو أي المواضع التي تصل إليها سهامها إذا رمى بها . وروى أحمد في مسنده من طريق علي بن بلال عن ناس من الأنصار قالوا « كنا نصل مع رسول الله ﷺ المغرب ثم نرجع فنترامى حتى نأتي ديارنا ، فما يخفى علينا مواقع سهامنا ، لإسناده حسن ، والنبل هي السهام العربية ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها قاله ابن سيده ، وقيل واحدها نبلة مثل تمر وتمرّة ، ومقتضاء المبادرة بالمغرب في أول وقتها بحيث إن الفراغ منها يقع والضوء باق . **قوله** ( محمد بن جعفر ) هو غندر . **قوله** ( عن محمد بن عمرو ) في مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن سعد ، سمع محمد بن عمرو بن الحسن . **قوله** ( قدم الحاج ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الجيم وآخره جيم هو ابن يوسف الثقفي ، وزعم الكرماني أن الرواية بضم أوله قال : وهو جمع حاج انتهى . وهو تحريف بلا خلاف ، فقد وقع في رواية أبي عوانة في صحيحه من طرق أبي النضر عن شعبة : سألتنا جابر بن عبد الله

في زمن الحجاج وكان يؤخر الصلاة عن وقت الصلاة ، وفي رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة ، كان الحجاج يؤخر الصلاة . فائدة : كان قدوم الحجاج المدينة أميرا عليها من قبل عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين وذلك عقب قتل ابن الزبير ، فأمره عبد الملك على الحرمين وما معها ، ثم نقله بعد هذا الى العراق . **قوله** ( بالهاجرة ) ظاهره يعارض حديث الإبراد ، لأن قوله كان يفعل يشعر بالكثرة والدوام عرفا قاله ابن دقيق العيد ، ويجمع بين الحديثين بأن يكون أطلق الهاجرة على الوقت بعد الزوال مطلقا لأن الإبراد كما تقدم مقيد بحال شدة الحر وغير ذلك كما تقدم ، فإن وجبت شروط الإبراد أبرد وإلا عجل ، فالمعنى كان يصلي الظهر بالهاجرة إلا إن احتاج الى الإبراد . وتنبأ بأنه لو كان ذلك مراده لفصل كما فصل في العشاء والله أعلم . **قوله** ( نقيّة ) بالنون أوله أى خالصة صافية لم تدخلها صفرة ولا تغير . **قوله** ( إذا وجبت ) أى غابت ، وأصل الوجوب السقوط ، والمراد سقوط قرص الشمس ، وقائل وجبت مستتر وهو الشمس . وفي رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم « والمغرب إذا غربت الشمس » ولابن عروانة من طريق أبي النضر عن شعبة « والمغرب حين تجب الشمس » وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس يدخل به وقت المغرب ، ولا ينبغي أن محله ما إذا كان لا يحول بين رؤيتها غاربة وبين الرائي حائل والله أعلم . **قوله** ( والعشاء أحيانا وأحيانا ) ولمسلم « أحيانا يؤخرها وأحيانا يعجل ، كان إذا رأهم قد اجتمعوا الخ ، وللصنف في « باب وقت العشاء » عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة « إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر » ونحوه لابن عروانة في رواية . والأحيان جمع حين ، وهو اسم مبهم يقع على القليل والكثير من الزمان على المشهور ، وقيل الحين ستة أشهر وقيل أربعون سنة وحديث الباب يقوى المشهور ، وسيأتى الكلام على حكم وقت العشاء في بابه . وقال ابن دقيق العيد : إذا تعارض في شخص أمران أحدهما أن يقدم الصلاة في أول الوقت منفردا أو يؤخرها في الجماعة ، أيهما أفضل ؟ الأقرب عندي أن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ، وحديث الباب يدل عليه لقوله « وإذا رأهم أبطلوا أخر » فيؤخر لاجل الجماعة مع إمكان التقديم . قلت : ورواية مسلم بن إبراهيم التي تقدمت تدل على أخص من ذلك ، وهو أن انتظار من تكثرت بهم الجماعة أولى من التقديم ، ولا ينبغي أن محل ذلك ما إذا لم يفحش التأخير ولم يشق على الحاضرين . والله أعلم . **قوله** ( كانوا أو كان ) قال الكرماني : الشك من الراوى عن جابر ، ومضاهما متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه الآخر ، إن أراد النبي ﷺ فالصحابه في ذلك كانوا معه ، وإن أراد الصحابة فالنبي ﷺ كان إمامهم ، أى كان شأنه التعجيل لها دائما لا كما كان يصنع في العشاء من تعجيلها أو تأخيرها . وخبر كانوا محذوف يدل عليه قوله بصلبها ، أى كانوا يصلون . والفلس بفتح اللام ظلة آخر الليل ، وقال ابن بطال ما حاصله : فيه حذفان ، حذف خبر كانوا وهو جاز كحذف خبر المبتدأ في قوله ( واللائي لم يحضن ) أى فمدينتهن مثل ذلك ، والحذف الثاني حذف الجملة التي بعد « أو ، تقديره : أو لم يكونوا مجتمعين . قال ابن التين : ويصح أن يكون كانوا هنا تامة غير ناقصة بمعنى الحضور والوقوع ، فيكون المحذوف ما بعد « أو ، خاصة . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون شكا من الراوى هل قال كان النبي ﷺ ، أو كانوا . ويحتمل أن يكون تقديره : والصبح كانوا مجتمعين مع النبي ، أو كان النبي ﷺ وحده بصلبها بالفلس . قلت : والتقدير المتقدم أولى . والحق أنه شك من الراوى ، فقد وقع في رواية مسلم « والصبح كانوا أو قال كان النبي ﷺ » ، وفيه حذف واحد تقديره : والصبح كانوا يصلونها - أو كان النبي ﷺ - بصلبها بفلس ، فقوله « بفلس » يتعلق بأى اللفظين كان هو الواقع ، ولا يلزم من

قوله « كانوا يصلونها » أن النبي ﷺ لم يكن معهم ، ولا من قوله « كان النبي ﷺ » أنه كان وحده ، بل المراد بقوله « كانوا يصلونها » أي النبي ﷺ بأصحابه ، وهكذا قوله « كان النبي ﷺ يصلها » أي بأصحابه . والله أعلم . قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع ، وهذا من ثلاثيات البخاري . قوله ( إذا توارت بالحجاب ) أي استترت ، والمراد الشمس ، قال الخطابي : لم يذكرها اعتمادا على أفهام السامعين ، وهو كقوله في القرآن ( حتى توارت بالحجاب ) انتهى . وقد رواه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « إذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب » فدل على أن الاختصار في المتن من شيخ البخاري ، وقد صرح بذلك الإسماعيلي ، ورواه عبد بن حميد عن صفوان بن عيسى ، وأبو عوانة والإسماعيلي من طريق صفوان أيضا عن يزيد بن أبي عبيد بلفظ « كان يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس حين يغيب حاجبها » والمراد حاجبها الذي يبقى بعد أن يغيب أكثرها ، والرواية التي فيها « توارت » أصرح في المراد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في الجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر والله أعلم . واستدل بهذه الأحاديث على ضعف حديث أبي بصرة بالموحدة ثم المهمة رفعه في أثناء حديث « ولا صلاة بعدها حتى يري الشاهد » والشاهد النجم

### ١٩ - باب من كره أن يقال للمغرب العشاء

٥٦٣ - **عبد الله بن عمر** - هو عبد الله بن عمر - قال حدثنا عبد الوارث عن الحسين قال حدثنا عبد الله بن بريدة قال حدثني عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « لا تقلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب » قال الأعراب وتقول هي العشاء »

قوله ( باب من كره أن يقال للمغرب العشاء ) قال الزين بن المنير : عدل المصنف عن الجزم كأن يقول باب كراهية كذا لأن لفظ الخبر لا يقتضي نهيا مطلقا ، لكن فيه النهي عن غلبة الأعراب على ذلك ، فكان المصنف رأى أن هذا القدر لا يقتضي المنع من إطلاق العشاء عليه أحيانا ، بل يجوز أن يطلق على وجه لا يترك له التسمية الأخرى كما ترك ذلك الأعراب ووفقا مع عاداتهم ، قال : وإنما شرع لها التسمية بالمغرب لأنه اسم يشعر بمسماها أو بابتداء وقتها ، وكره إطلاق اسم العشاء عليها لئلا يقع الالتباس بالصلاة الأخرى ، وعلى هذا لا يكره أيضا أن تسمى العشاء بقيد كأن يقول العشاء الأولى ، ويؤيده قولهم العشاء الآخرة كما ثبت في الصحيح ، وسيأتي من حديث أنس في الباب الذي يليه ، ونقل ابن بطال عن غيره أنه لا يقال للمغرب العشاء الأولى ويحتاج إلى دليل خاص ، أما من ، حديث الباب فلا حجة له . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد التنويري ، وقوله ( عن الحسين ) هو المعلم . قوله ( حدثني عبد الله المزني ) كذا للأكثر لم يذكر اسم أبيه ، زاد في رواية كريمة هو ابن مغفل بالغين المعجمة والفاء المشددة ، وكذلك وقع منسوبا بذكر أبيه في رواية عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عند الإسماعيلي وغيره ، والاسناد كله بصريون . قوله ( لا تقلبنكم ) قال الطيبي : يقال غلبه على كذا غصبه منه أو أخذه منه قهرا ، والمعنى لا تتعرضوا لها هو من عاداتهم من تسمية المغرب بالعشاء والعشاء بالعتمة فيغصب منكم الأعراب اسم العشاء التي سماها الله بها ، قال : فالنهي على الظاهر للأعراب وعلى الحقيقة لهم . وقال غيره : معنى الغلبة أنكم تسمونها اسما



وهم يسمونها اسما ، فان سميتموها بالاسم الذي يسمونها به وافقتهم ، واذا وافق الخصم خصمه صار كأنه انقطع له حتى غلبه ، ولا يحتاج الى تقدير غصب ولا أخذ . وقال التوربشتي : المعنى لا تطلقوا هذا الاسم على ما هو متداول بينهم فيغلب مصطلحهم على الاسم الذي شرعته لكم . وقال القرطبي : الأعراب من كان من أهل البادية وان لم يكن عربيا ، والعربي من ينتسب الى العرب ولو لم يسكن البادية . قوله ( على اسم صلاتكم ) التعبير بالاسم يعمد قول الأزهري ان المراد بالانهي عن ذلك أن لا تؤخر صلاتها عن وقت الغروب ، وكذا قول ابن المنير : السر في النهي سد الذريعة لئلا تسمى عشاء فيظن امتداد وقتها عن غروب الشمس أخذا من لفظ العشاء اهـ . وكأنه أراد تقوية مذهبه في أن وقت المغرب مضيق ، وفيه نظر ، اذ لا يلزم من تسميتها المغرب أن يكون وقتها مضيقا ، فان الظهر سميت بذلك لأن ابتداء وقتها عند الظهيرة وليس وقتها مضيقا بلا خلاف . قوله ( قال وتقول الأعراب هي العشاء ) سر النهي عن موافقتهم على ذلك أن لفظ العشاء لغة هو أول ظلام الليل ، وذلك من غيبة الشفق ، فلو قيل للمغرب عشاء لأدى الى أن أول وقتها غيبة الشفق ، وقد جزم الكرماني بأن فاعل قال هو عبد الله المزني راوي الحديث ، ويحتاج الى نقل خاص لذلك وإلا فظاهر اراد الاسماعيلي أنه من تنمة الحديث ، فانه أوردته بلفظ ، فان الأعراب تسميها ، والاصل في مثل هذا أن يكون كلاما واحدا حتى يقوم دليل على ادراجه . ( فائدة ) : لا يتناول النهي تسمية المغرب عشاء على سبيل التخليب كمن قال مثلا : صليت العشاء من ، إذا قلنا إن حكمة النهي عن تسميتها عشاء خوف اللبس لزوال اللبس في الصيغة المذكورة والله أعلم . ( تنبيه ) : أورد الاسماعيلي حديث الباب من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، واختلف عليه في لفظ المان فقال هارون الخال عنه كرواية البخاري . قلت : وكذلك رواه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو خيثمة زهير بن حرب عند أبي نعيم في مستخرجه وغير واحد عن عبد الصمد ، وكذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه عن عبد الوارث بن عبد الصمد عن أبيه اهـ . وقال أبو مسعود الرازي عن عبد الصمد : لا تغلبكم الأعراب على اسم صلاتكم فان الأعراب تسميها عتمة ، قلت : وكذلك رواه علي بن عبد العزيز البغوي عن أبي معمر شيخ البخاري فيه أخرجه الطبراني عنه ، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني كذلك ، وجنح الاسماعيلي إلى ترجيح رواية أبي مسعود لموافقة حديث ابن عمر - يعني الذي رواه مسلم - كما سنذكره في صدر الباب الذي يليه . والذي يتبين ل أنهما حديثان : أحدهما في المغرب ، والآخر في العشاء ، كانا جميعا عند عبد الوارث بسند واحد . والله تعالى أعلم

### ٢٠ - باب ذكر العشاء والعتمة ، ومن رآه واسما

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ « أَقْبَلُ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ . » وقال « لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالْفَجْرِ » قال أبو عبد الله : والاختيار أن يقول العشاء لقوله تعالى ﴿ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ﴾ . ويذكر عن أبي موسى قال « كُنَّا تَنَاقُوبُ النَّبِيَّ ﷺ عِنْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَأَعَمَّ بِهَا » . وقال ابن عباس وعائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ » . وقال بعضهم عن عائشة « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعَتَمَةِ » . وقال جابر « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الْعِشَاءَ » . وقال أبو بركة « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ » . وقال أنس « أَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ » . وقال ابن

عمر وأبو أيوب وابن عباس رضي الله عنهم « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء »

٥٦٤ - حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سالم أخبرني عبد الله قال

« صلى لنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس العتمة - ثم انصرف فأقبل علينا فقال : أرايكم ليأتكم هذه ، فان رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد »

**قوله** ( باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا ) غير المصنف بين هذه الترجمة والتي قبلها مع أن سياق الحديثين الواردين فيهما واحد ، وهو النهي عن غلبة الأعراب على التسميتين ، وذلك لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ إطلاق اسم العشاء على المغرب ، وثبت عنه إطلاق اسم العتمة على العشاء ، فتصرف المصنف في الترجمتين بحسب ذلك . والحديث الذي ورد في العشاء أخرجه مسلم من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن عن ابن عمر بلفظ « لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم فانها في كتاب الله العشاء » ، وانهم يعمتون بحلاب الإبل ، ، ولابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة وإسناده حسن ، ولابن يعلى والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف كذلك ، زاد الشافعي في روايته في حديث ابن عمر « وكان ابن عمر اذا سمعهم يقولون العتمة صاح وغضب » . وأخرج عبد الرزاق هذا الموقوف من وجه آخر عن ابن عمر ، واختلف السلف في ذلك : فمنهم من كرهه كابن عمر راوى الحديث ، ومنهم من أطلق جوازه نقله ابن أبي شيبة عن أبي بكر الصديق وغيره ، ومنهم من جمعه خلاف الأولى وهو الراجح ، وسيأتي للمصنف ، وكذلك نقله ابن المنذر عن مالك والشافعي واختاره ، ونقل القرطبي عن غيره : إنما نهى عن ذلك تنزيها لهذه العبادة الشرعية الدينية عن أن يطلق عليها ما هو اسم لفعلة دنيوية وهي الحلبة التي كانوا يحبونها في ذلك الوقت ويسمونها العتمة . قلت : وذكر بعضهم أن تلك الحلبة إنما كانوا يعتمدونها في زمان الجذب خوفا من السؤال والصعاليك ، فعلى هذا فهي فعلة دنيوية مكروهة لا تطلق على فعلة دينية محبوبة ، ومعنى العتم في الأصل تأخير مخصوص ، وقال الطبري : العتمة بقية اللب تنقب بها الناقة بعد هوى من الليل ، فسميت الصلاة بذلك لأنهم كانوا يصلونها في تلك الساعة . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر من أول من سمى صلاة العشاء العتمة ؟ قال : الشيطان . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) شرع المصنف في إيراد أطراف أحاديث مخدوقة الأسانيد كلها صحيحة مخرجة في أمكنة أخرى ، حاصلها ثبوت تسمية هذه الصلاة تارة عتمة وتارة عشاء ، وأما الأحاديث التي لا تسمية فيها بل فيها إطلاق الفعل كقوله « أعتم النبي ﷺ ففائدة إيرادها الإشارة إلى أن النهي عن ذلك إنما هو لإطلاق الاسم ، لا لمنع تأخير هذه الصلاة عن أول الوقت . وحديث أبي هريرة المذكور وصله المصنف باللفظ الأول في « باب فضل العشاء جماعة » وباللفظ الثاني وهو العتمة في « باب الاستهام في الاذان » . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( والاختيار ) قال الزين بن المنير : هذا لا يتناول لفظ الترجمة فان لفظ الترجمة يفهم التسوية وهذا ظاهر في الترجيح . قلت : لا تنافي بين الجواز والأولية ، فالشيطان إذا كانا جازي الفعل قد يكون أحدهما أولى من الآخر ، وإنما صار عنده أولى لموافقته لفظ القرآن ، ويترجح أيضا بأنه أكثر ما ورد عن النبي ﷺ ، وبأن تسميتها عشاء بشعر بأول وقتها بخلاف تسميتها عتمة لأنه يشعر بخلاف ذلك ، وبأن لفظه في

الترجمة لا ينافي ما ذكر أنه الاختيار ، وهو واضح لمن نظره ، لأنه قال « من كره » ، فأشار الى الخلاف ، ومن قفل الخلاف لا يمتنع عليه أن يختار . **قوله** ( ويذكر عن أبي موسى ) سيأتي موصولا عند المصنف مطولا بعد باب واحد ، وكأنه لم يجزم به لأنه اختصر لفظه ، نبه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل ، وأجلب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين ، وحاصل الجواب أن صيغة الجزم تدل على القوة ، وصيغة التمريض لا تدل . ثم بين مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته الى التريض بأن البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف ، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى ، وكذا الاختصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وإن كان المصنف يرى الجواز . **قوله** ( وقال ابن عباس وعائشة ) أما حديث ابن عباس فوصله المصنف في « باب النوم قبل العشاء » ، كما سيأتي قريبا ، وأما حديث عائشة بلفظ « أتم بالعشاء » فوصله في « باب فضل العشاء » من طريق عقيل ، وفي الباب الذى بعده من طريق صالح بن كبسان كلاهما عن الزهري عن عروة عنها ، وأما حديثها بلفظ « أتم بالعتمة » فوصله المصنف أيضا في « باب خروج النساء الى المساجد بالليل » بعد « باب وضوء الصليان » من كتاب الصلاة أيضا من طريق شعيب عن الزهري بالسند المذكور ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق عقيل أيضا ويونس وابن أبي ذئب وغيرهم عن الزهري بلفظ « أتم النبي ﷺ ليلة بالعشاء » وهى التى يدعو الناس العتمة ، وهذا يشهر بان السياق المذكور من تصرف الراوى . ( تنبيه ) : معنى أتم دخل في وقت العتمة ، ويطلق أتم بمعنى آخر لكن الأول هنا أظهر . **قوله** ( وقال جابر كان النبي ﷺ يصل العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت المغرب » ، وفي « باب وقت العشاء » . **قوله** ( وقال أبو برزة : كان النبي ﷺ يؤخر العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العصر » . **قوله** ( وقال أنس : أخر النبي ﷺ العشاء ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « باب وقت العشاء الى نصف الليل » . **قوله** ( وقال ابن عمر وأبو أيوب وابن عباس : صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء ) أما حديث ابن عمر فأسنده المؤلف في الحج بلفظ « صلى النبي ﷺ المغرب والعشاء بالزدلفة جميعا » ، وأما حديث أبي أيوب فوصله أيضا بلفظ « جمع النبي ﷺ في حجة الوداع بين المغرب والعشاء » ، وأما حديث ابن عباس فوصله في « باب تأخير الظهر الى العصر » ، كما تقدم . **قوله** ( قال سالم أخبرني عبد الله ) هو سالم بن عبد الله بن عمر ، وشيخه عبد الله هو أبوه . **قوله** ( صلى لنا ) أى لاجلنا أو اللام بمعنى الباء . **قوله** ( وهى التى يدعوها الناس العتمة ) تقدم نظير ذلك في حديث أبي برزة في قوله « وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التى تدعوها العتمة » ، وتقدم أيضا من حديث عائشة عند الاسماعيلى ، وفي كل ذلك إشعار بغلبة استعمالهم لها بهذا الاسم ، فصار من عرف النهى عن ذلك يحتاج الى ذكره لقصد التعريف ، قال النووي وغيره : يجمع بين النهى عن تسميتها عتمة وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين : أحدهما أنه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهى للتنزيه لا للتحريم ، والثانى بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء ، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية . ويحتمل أنه استعمل لفظ العتمة في العشاء لأنه كان مشتهرا عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب ، فلو قال : لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء ، لتوهموا أنها المغرب . قلت : وهذا ضئيف لأنه قد ثبت فى نفس هذا الحديث « لو يعلمون ما فى الصبح والعشاء » ، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة وبالعتمة تارة من تصرف الراوى ، وقيل إن النهى عن تسمية العشاء عتمة نسخ الجواز ، ونسب بأن نزول الآية كان قبل الحديث المذكور ، وفى كل

من القولين نظر للاحتياج في مثل ذلك الى التاريخ ، ولا بعد في أن ذلك كان جائزا ، فلما كثر إطلاhem له ، نهوا عنه لثلاث نفل السنة الجاهلية على السنة الاسلامية ، ومسح ذلك فلا يحرم ذلك بدليل أن الصحابة الذين رويوا النبي استعملوا التسمية المذكورة . وأما استعمالها في مثل حديث أبي هريرة فرفع الالتباس بالمغرب . والله أعلم **قوله** ( وهي التي يدعو الناس العتمة ) فيه إشعار بطلان هذه التسمية عند الناس من لم يلبسهم النبي ، وقد تقدم الكلام على متن الحديث في « باب السمر في العلم »

### ٢١ - باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٥٦٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبه عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عمرو - هو ابن الحسن ابن علي - قال « سألنا جابر بن عبد الله عن صلاة النبي ﷺ فقال : كان يصلي الظهر بالمهاجرة ، والمصر والشمس حية ، والمغرب إذا وجبت ، والعشاء : إذا كثرت الناس عجل ، وإذا قلوا أخر . والصبح بفس »

**قوله** ( باب وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا ) أشار بهذه الترجمة إلى الورد على من قال إنها تسمى العشاء إذا غلجت والعتمة إذا أخرجت ، أخذنا من اللفظين . وأراد هذا القائل الجمع بوجه غير الأوجه المتقدمة فاحتج عليه المصنف بأنها قد سميت في حديث الباب في حال التقديم والتأخير باسم واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث جابر في « باب وقت المغرب »

### ٢٢ - باب فضل العشاء

٥٦٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة أخبرته قالت « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء ، وذلك قبل أن يفشو الإسلام ، فلم يخرج حتى قال عمر : نام النساء والصبيان . فخرج فقال لأهل المسجد : ما يظنوها أحد من أهل الأرض غيركم »

[ الحديث ٥٦٦ - أطرافه في : ٥٦٩ ، ٨٦٢ ، ٨٦٤ ]

٥٦٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء قال أخبرنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى قال « كنت أنا وأصحابي الذين قدموا منى في السفينة زولاً في بقيع بطحان - والنبي ﷺ بالمدينة - فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة تقرأ منهم ، فوافقنا النبي ﷺ أنا وأصحابي ، وله بعض الشغل في بعض أسره ، فأقم بالصلاة حتى أجهز الليل ، ثم خرج النبي ﷺ فصلّى بهم ، فلما قضى صلاته قال ابن حنبل : « صلى رسولكم » أبشروا ، إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم » أو قال « ما صلى هذه الساعة أحد غيركم » لا يدري أي الكلمتين قال : قال أبو موسى « فرجعنا ففرحنا بما سمعنا من رسول الله ﷺ »

**قوله** ( باب فضل العشاء ) لم أر من تكلم على هذه الترجمة ، فانه ليس في الحديثين اللذين ذكرهما المؤلف في

هذا الباب ما يقتضى اختصاص العشاء بفضيلة ظاهرة ، وكأنه مأخوذ من قوله : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم ، فعلى هذا في الترجمة حذف تقديره : باب فضل انتظار العشاء ، والله أعلم . **قوله** ( عن عروة ) عند مسلم في رواية يونس عن ابن شهاب : أخبرني عروة . **قوله** ( وذلك قبل أن يفشو الإسلام ) أى في غير المدينة ، وإنما فشا الإسلام في غيرها بعد فتح مكة . **قوله** ( حتى قال عمر ) زاد المصنف من رواية صالح عن ابن شهاب في : باب النوم نبل العشاء : : د حتى ناداه عمر : الصلاة ، وهى بالنصب بفعل مضمر تقديره مثلاًصل الصلاة ، وساغ هذا الحذف لدلالة السياق عليه . **قوله** ( نام النساء والصبيان ) أى الحاضرون في المسجد ، وإنما خصهم بذلك لانهم مظنة قلة الصبر عن النوم ، وعمل الشفقة والرحمة ، بخلاف الرجال . . سيأتى قريباً في حديث ابن عمر في هذه القصة : حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ، ونحوه في حديث ابن عباس ، وهو محمول على أن الذى رقد بعضهم لا كلهم ، ونسب الزناد الى الجميع مجازاً . وسيأتى الكلام على بقية هذا الحديث في : باب النوم قبل العشاء لمن غلب . **قوله** ( عن يزيد ) هو بالوحدة والراء بلفظ التصغير ، وشيخه أبو بردة هو جده . **قوله** ( في بقيق بطحان ) بفتح الموحدة من بقيق وضمها من بطحان . **قوله** ( وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة ) فيه دلالة على أن تأخير النبي ﷺ إلى هذه الغاية لم يكن قصداً . ومثله قوله في حديث ابن عمر الآتى قريباً : شغل عنها ليلة ، وكذا قوله في حديث عائشة : أعتم بالصلاة ليلة ، يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه ، والفيصل في هذا حديث جابر : كانوا إذا اجتمعوا عجل ، وإذا أبطلوا آخر . . ( فائدة ) : الشغل المذكور كان في تجهيز جيش ، رواه الطبري من وجه صحيح عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر . **قوله** ( حتى أبهار الليل ) بالوحدة وتشديد الراء أى طلعت نجومه واشتبهت ، والباهر الممتلئ نورا قاله أبو سعيد الضرير . وعن سيبويه : أبهار الليل كثرت ظلمته وأبهار القمر كثر ضوءه . وقال الأصمعي : أبهار انصف مأخوذ من بهرة الشيء وهو وسطه ، ويؤيده أن في بعض الروايات : حتى إذا كان قريباً من نصف الليل ، وهو في حديث أبي سعيد كما سيأتى ، وسيأتى في حديث أنس عند المصنف : الى نصف الليل ، وفي الصباح : أبهار الليل ذهب معظمه وأكثره ، وعند مسلم من رواية أم كلثوم عن عائشة : حتى ذهب عامة الليل . **قوله** ( على رسلكم ) بكسر الراء ويجوز فتحها المعنى تأنوا . **قوله** ( إن من نعمة الله ) بكسر همز إن ، وهم من ضبطه بالفتح ، وأما قوله : أنه ليس أحد ، فهو بفتح أنه للتعليل ، واستدل بذلك على فضل تأخير صلاة العشاء ، ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل ، لكن قال ابن بطال : ولا يصلح ذلك الآن للأئمة لأنه ﷺ أمر بالتخفيف ، وقال : إن فيهم الضعيف وذو الحاجة ، فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى . قلت : وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري : صلينا مع رسول الله ﷺ صلاة العتمة ، فلم يخرج حتى مضى نحو من شطر الليل فقال : إن الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم ، وإنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرتهم الصلاة ، ولولا ضعف الضعيف وسقم السقيم وحاجة ذي الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل ، وسيأتى في حديث ابن عباس قريباً : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا ، ولترمذي وصححه من حديث أبي هريرة : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ، فعلى هذا من وجد به قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المؤمنين فالتأخير في حقه أفضل ، وقد قرر النووي ذلك في شرح مسلم ، وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم والله أعلم

وقتل ابن المنذر عن الليث وإسحق أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث ، وقال الطحاوي : يستحب إلى الثلث ، وبه قال مالك وأحمد وأكثر الصحابة والتابعين ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم : التحجيل أفضل ، وكذا قال في الإملاء وحسنه النووي وجماعة وقالوا : إنه ما يفتى به على القديم ، وتعقب بأنه ذكره في الإملاء وهو من كتبه الجديدة ، والمختار من حيث الدليل أفضلية التأخير ، ومن حيث النظر التفصيل وإفته أعلم . **قوله** ( فرحى ) جمع فرحان على غير قياس ، ومثله « ترى الناس سكرى » في قراءة ، أو تأنيث فراح وهو نحو الرجال فطحت ، وفي رواية السكشميني « فرجعنا وفرحنا » ، ول بعضهم « فرجعنا فرحا » بفتح الزاء على المصدر ، ووقع عند مسلم كالرواية الأولى ، وسبب فرحهم عليهم باختصاصهم بهذه العبادة التي هي نعمة عظمى مستلزمة للشوبة الحسنى مع ما انضاف إلى ذلك من تصحيحهم فيها خلف رسول الله ﷺ

### ٢٣ - باب ما يكره من النوم قبل العشاء

٥٦٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال حدثنا خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي بركة « أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها » **قوله** ( باب ما يكره من النوم قبل العشاء ) قال الترمذي : كره أكثر أهل العلم النوم قبل صلاة العشاء . ورخص بعضهم فيه في رمضان خاصة انتهى ، ومن قللت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظه أو عرف من عاداته أنه لا يستغرق وقت الاختيار بالنوم ، وهذا جيد حيث قلنا إن علة النهي خشية خروج الوقت ، وحل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء ، والكراهة على ما بعد دخوله . **قوله** ( حدثنا محمد بن سلام ) كذا في رواية أبي ذر ووافقه ابن السكن . وفي أكثر الروايات « حدثنا محمد » غير منسوب ، وقد تعين من رواية أبي ذر وابن السكن وحديث أبي بركة المذكور طرف من حديثه الآتي في السمر بعد العشاء . **قوله** ( والحديث بعدها ) أي المحدث . وسيأتي بعد أبواب أن هذه الكراهة مخصوصة بما إذا لم يكن في أمر مطلوب ، وقيل : الحكمة فيه لئلا يكون سببا في ترك قيام الليل ، أو للاستغراق في الحديث ثم يستغرق في النوم فيخرج وقت الصبح ، وسيأتي الجمع بين هذا الحديث وبين حديثه ﷺ بعد صلاة العشاء في الباب المذكور

### ٢٤ - باب النوم قبل العشاء لمن غلب

٥٦٩ - **حدثنا** أيوب بن سليمان قال حدثني أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان أخبرني ابن شهاب عن عروة أن عائشة قالت « أغم رسول الله ﷺ بالعشاء حتى ناداه عمر : الصلاة ، نأمن النساء والصبيان . فخرج فقال : ما ينتظرها أحد من أهل الأرض غيركم . قال : ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون فيما بين أن يفتتق الشفق إلى ثلث الليل الأول »

**قوله** ( باب النوم قبل العشاء لمن غلب ) في الترجمة إشارة إلى أن الكراهة مختصة بمن تعاطى ذلك مختارا ، وقيل ذلك مستفاد من ترك إنكاره ﷺ على من رقد من الذين كانوا ينتظرون خروجه لصلاة العشاء ، ولو قيل بالفرق

بين من غلبه النوم في مثل هذه الحالة وبين من غلبه وهو في منزله مثلاً لكان متجهاً . قوله ( حدثني أبو بكر ) هو عبد الحميد بن أبي أويس واسمه عبد الله أخو اسماعيل شيخ البخاري ويعرف بالأعشى . قوله ( ولا تصلي ) بالمشناة الفوقانية وفتح اللام المشددة أي صلاة العشاء ، والمراد أنها لا تصلي بالهيئة المخصوصة وهي الجماعة إلا بالمدينة ، وبه صرح الداودي ، لأن من كان بمكة من المستضعفين لم يكونوا يصلون إلا سرا ، وأما غير مكة والمدينة من البلاد فلم يكن الإسلام دخلها . قوله ( وكانوا ) أي النبي ﷺ وأصحابه ، وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لما يشعر به السياق من المواظبة على ذلك ، وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي من رواية إبراهيم بن أبي عتبة عن الزهري ولفظه ثم قال صلوا فيها بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل ، وليس بين هذا وبين قوله حديث أنس ، أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل ، معارضة لأن حديث عائشة محمول على الأغلب من عادته ﷺ ( فائدة ) : زاد مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث : قال ابن شهاب وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : وما كان لكم أن تنزروا رسول الله ﷺ للصلاة ، وذلك حين صاح عمر ، وقوله : تنزروا ، بفتح المشناة الفوقانية وسكون النون وضم الزاي بعدها راء ، أي تلحوا عليه ، وروى بضم أوله بعدها موحدة ثم راء مكسورة ثم زاي أي تخرجوا

٥٧٠ - حدثنا محمود قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني نافع قال حدثنا عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ شغل عنها ليلة فأخرها حتى رقدنا في المسجد ، ثم استيقظنا ، ثم رقدنا ، ثم استيقظنا ، ثم خرج علينا النبي ﷺ ثم قال « ليس أحد من أهل الأرض ينتظر الصلاة غيركم » . وكان ابن عمر لا يبالي أقدمها أم أخرها ، إذا كان لا يخشى أن يغلبه النوم عن وقتها . وكان يرقد قبلها . قال ابن جريج قلت لعطاء ٥٧١ - وقال : سمعت ابن عباس يقول « أعم رسول الله ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا ، ورددوا واستيقظوا ، فقام عمر بن الخطاب فقال : الصلاة . قال عطاء قال ابن عباس فخرج نبي الله ﷺ كأنني أنظر إليه الآن يقرأ رأسه ماءً واضعاً يده على رأسه فقال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا » فاستنبت عطاء : كيف وضع النبي ﷺ على رأسه يده كما أنبأ ابن عباس ؟ فبدد لي عطاء بين أصابعه شيئاً من تبديد ، ثم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس ثم ضمها يقرها كذلك على الرأس حتى سكت إبهامه طرف الأذن مما يلي الوجه على الصدغ وناحية الأحية لا يقعر ولا يعطش إلا كذلك ، وقال « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا »

[ الحديث ٥٧١ - طرفه في : ٧٢٣٩ ]

قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان . قوله ( شغل عنها ليلة فأخرها ) هذا التأخير مغاير للتأخير المذكور في حديث جابر وغيره المقيد بتأخير اجتماع المصلين ، وسياقه يشعر بأن ذلك لم يكن من عادته . قوله ( حتى رقدنا في

المسجد) استدل به من ذهب إلى أن النوم لا ينقض الوضوء ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يكون الرائد منهم كان قاعدا متسكنا ، أو لاحتمال أن يكون مضطجعا لكنه توشأ وإن لم ينقل ، اكتفاء بما عرف من أنهم لا يصلون على غير وضوء . **قوله** ( وكان ) أي ابن عمر ( يرقد قبلها ) أي قبل صلاة العشاء ، وهو محمول على ما إذا لم يمتش أن يغلبه النوم عن وقتها كما صرح به قبل ذلك حيث قال : وكان لا يبالي بأقدها أم أخرها ، وروى عبد الرزاق عن معمر بن أيوب عن نافع أن ابن عمر كان ربما رقد عن العشاء الآخرة ويأمر أن يوقظوه ، والمصنف حمل ذلك في الترجمة على ما إذا يغلبه النوم ، وهو اللائق بحال ابن عمر . **قوله** ( قال ابن جريج ) هو بالاسناد الذي قبله - وهو محمود عن عبد الرزاق عن ابن جريج - ووم من زعم أنه معلق ، وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بالاسنادين ، وأخرجه من طريقه الطبراني ، وعنه أبو نعيم في مستخرجه . **قوله** ( فقام عمر فقال : الصلاة ) ، زاد في التني : رقد النساء والصبيان ، وهو مطابق لحديث عائشة الماضي . **قوله** ( واضعا يده على رأسه ) كذا للاكثر ، وللشميني : على رأسه ، وهو وم لما ذكر بعده من هيئة عصره ﷺ شعره من الماء ، وكأنه كان اغتسل قبل أن يخرج . **قوله** ( فاستبنت ) هو مقول ابن جريج ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، ووم من زعم أنه ابن يسار . **قوله** ( فبند ) أي فرق . وقرن الرأس جانبه . **قوله** ( ثم ضمها ) كذا له بالصاد المعجمة والميم ، ولمسلم : وصبها ، بالمهمله والموحدة ، وصوبه عياض قال : لأنه يصف عصر الماء من الشعر باليد . قلت : ورواية البخاري موجهة ، لأن ضم اليد صفة المعاصر . **قوله** ( حتى مست إبهامه ) كذا بالإفراد للشميني ، ولغيره : إبهاميه ، وهو منصوب بالمفعولية وفاعله طرف الأذن ، وعلى هذا فهو مرفوع . وعلى الرواية الأولى : طرف ، منصوب وفاعله إبهامه وهو مرفوع ، ويؤيد رواية الأكثر رواية حجاج عن ابن جريج عند النسائي وأبي نعيم : حتى مست إبهامه طرف الأذن . **قوله** ( لا يقصر ولا يبطش ) أي لا يبطئ ولا يستعجل ، ويقصر بالقاف للأكثر ووقع عند الشميني : لا يعصر ، بالعين ، والأولى أصوب . **قوله** ( لأمريهم أن يصلوها ) كذا بين ذلك في كتاب التني عند المصنف من رواية سفيان بن عيينة عن ابن جريج وغيره في هذا الحديث وقال : انه للوقت لولا أن أشق على أمتي ، ( فائدة ) : وقع في الطبراني من طريق طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث بمعناه قال : وذهب الناس إلا عثمان ابن مظعون في ستة عشر رجلا ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما صلى هذه الصلاة أمة قبلكم ،

٢٥ - **باب** وقت العشاء إلى نصف الليل . وقال أبو برة : كان النبي ﷺ يستحب تأخيرها

٥٧٢ - **حديث** عبد الرحيم الحارثي قال حدثنا زائدة عن حميد الطويل عن أنس قال « أخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل ، ثم صلى ثم قال : قد صلى ، الناس وناموا ، أما إنكم في صلاة ما انتظروا تموها » وزاد ابن أبي سريم : أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد سمع أبا : كأي أنظر إلى ويص خاتم ليكتد

[ الحديث ٥٧٢ أطرافه - : ٦٠٠ ، ٦٦١ ، ٨٤٧ ، ٨٦٩ ]

**قوله** ( باب وقت العشاء إلى نصف الليل ) في هذه الترجمة حديث صرح أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في بيان أول الاوقات وآخرها وفيه : فاذا صليتم العشاء فانه وقت إلى نصف الليل ، قال النووي : بمعناه وقت لأدائها اختيارا ، وأما وقت الجواز فيمتد إلى طلوع الفجر ، لحديث أبي قتادة عند مسلم : ( إنما التفريط



على من لم يصل الصلاة حتى يحىء وقت الصلاة الأخرى ، وقال الاصطخرى : اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء ، قال : ودليل الجمهور حديث أبي قتادة المذكور . قلت : وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالإجماع في الصباح ، وعلى قول الشافعي الجديد في المغرب فلا يصطخرى أن يقول إنه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الأحاديث في المساء والله أعلم . قوله ( وقال أبو برزة ) هو طرف من حديثه المتقدم في باب وقت العصر ، وليس فيه تصريح بقيد نصف الليل ، لكن أحاديث التأخير والتوقيت لما جاءت مرة مقيدة بالثالث وأخرى بالنصف كان النصف غاية التأخير ، ولم أر في امتداد وقت المساء إلى طلوع الفجر حديثاً صريحاً يثبت . قوله ( حدثنا عبد الرحيم المحاربى ) كذا لا بى ذر ، ووقع لأبى الوقت وغيره عبد الرحيم بغير صيغة أداء ، وهو عبد الرحيم بن عبد الرحمن ابن محمد المحاربى الكوفى يكنى أبا زياد ، وهو من قدماء شيوخ البخارى ، وليس له في الصحيح عنه غير هذا الحديث الواحد . قوله ( صلاة المساء ) زاد مسلم ليلة ، وفيه إشعار بأنه لم يكن يواظب على ذلك . قوله ( قد صلى الناس ) أى المهودون من صلى من المسلمين اذ ذلك . قوله ( وزاد ابن أبي مريم ) يعنى سعيد بن الحكم الضرى ، ومراده بهذا التعليق بيان سماع حيد للحديث من أنس . قوله ( كأنى أنظر الخ ) الجملة في موضع المفعول لقوله د زاد ، وقد وقع لنا هذا التعليق موصولاً طالياً من طريق أبى طاهر المخلص في الجزء الاول من فوائده قال : حدثنا البغوى حدثنا أحمد بن منصور حدثنا ابن أبى مريم بسنده وأوله د سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ غاتماً ؟ قال : نعم ، آخر المساء ، فذكره ، وفي آخره د وكأنى أنظر الى ويص غاتمه ليلتئذ ، الويص بالموحدة والصاد المهملة : البريق ، وسيأتى الكلام على فضائل انتظار الصلاة في أبواب الجماعة ، وعلى الخاتم ولبسه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

## ٢٦ - باب فضل صلاة الفجر

٥٧٣ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن إسماعيل **حدثنا** قيس قال لى جرير بن عبد الله : كنا عند النبي ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون - أو لا تضاهون - في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا » ثم قال ( فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها )

٥٧٤ - **حدثنا** هذبة بن خالد قال **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه أن

رسول الله ﷺ قال « من صلى البردين دخل الجنة »

وقال ابن رجا **حدثنا** همام عن أبي جرة أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس أخبره بهذا

**حدثنا** إسحاق عن حبيب **حدثنا** همام **حدثنا** أبو جرة عن أبي بكر بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ

ﷺ . . . والله

**قوله** ( باب فضل صلاة الفجر ) وقع في رواية أبي ذر بعد هذا « والحديث ، ولم يظهر لقوله » والحديث ، توجيه في هذا الموضع ، ووجه السكرمانى بأن الغرض منه باب كذا وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر . قلت : ولا يخفى بعده ، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ، ولا عرج عليها أحد من الشراح ، فالظاهر أنها وهم ، ويدل لذلك أنه ترجم الحديث جرير أيضا « باب فضل صلاة العصر ، بغير زيادة ، ويحتمل أنه كان فيه » باب فضل صلاة الفجر والعصر ، فتحرقت الكلمة الأخيرة . والله أعلم . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . وقد تقدم الكلام على حديث جرير في « باب فضل صلاة العصر » .

**قوله** ( أبو جرة ) بالجيم والراء وهو الضبعى ، وشيخه أبو بكر هو ابن أبي موسى الأشعري بدليل الرواية التي بعده حيث وقع فيها « أن أبا بكر بن عبد الله بن قيس ، وعبد الله بن قيس هو أبو موسى ، وقد قيل إنه أبو بكر بن عمار بن ربيعة والأول أرجح كما سيأتى آخر الباب . **قوله** ( من صلى البردين ) بفتح الموحدة وسكون الراء ثنية برد ، والمراد صلاة الفجر والعصر ، ويدل على ذلك قوله في حديث جرير « صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » ، زاد في رواية لمسلم « يعنى العصر والفجر » ، قال الخطابي : سميتا بردين لانهما تصليان في بردى النهار وهما طرفاه حين يطيب الهواء وتذهب سورة الحر ، ونقل عن أبي عبيد أن صلاة المغرب تدخل في ذلك أيضا ، وقال البزار في توجيه اختصاص هاتين الصلاتين بدخول الجنة دون غيرهما من الصلوات ما محصله : إن من موصولة لا شرطية ، والمراد الذين صلوهما أول ما فرضت الصلاة ثم ماتوا قبل فرض الصلوات الخمس ، لأنها فرضت أولا ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي ، ثم فرضت الصلوات الخمس ، فهز خبر عن ناس مخصوصين لا عموم فيه . قلت : ولا يخفى ما فيه من التكلف ، والأوجه أن « من » في الحديث شرطية . وقوله « دخل » جواب الشرط ، وعند عن الاصل وهو فعل المضارع كأن يقول يدخل الجنة لإرادة التأكيد في وقوعه بجعل ما سيقع كالواقع . **قوله** ( وقال ابن رجاء ) هو عبد الله البصرى الغدائى ، وهو أحد شيوخ البخارى ، وقد وصله محمد بن يحيى الذهلى قال « حدثنا عبد الله بن رجاء ، ورويتاه غالبا من طريقه في الجزء المشهور المروى عنه من طريق السلفى ولفظ المتن واحد . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور ، ولم يقع منسوبا في شيء من الكتب والروايات ، واستدل أبو على القسائى على أنه ابن منصور بأن مسلما روى عن إسحق بن منصور عن حبان بن هلال حديثا غير هذا . قلت : رأيت في رواية أبي على الشبوى عن الفربرى في « باب البيعان بالخيار » حدثنا إسحق بن منصور حدثنا حبان بن هلال فذكر حديثا ، فهذه القرينة أقوى من القرينة السقى في رواية مسلم . **قوله** ( حدثنا حبان ) هو ابن هلال وهو بفتح الحاء المهملة ، فاجتمعت الروايات عن همام بأن شيخ أبي جرة هو أبو بكر بن عبد الله ، فهذا بخلاف من زعم أنه ابن عمار بن ربيعة ، وحديث عمار أخرجه مسلم وغيره من طرق عن أبي بكر بن عمار عن أبيه لكن لفظه « أن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها » وهذا اللفظ مغاير للفظ حديث أبي موسى وإن كان معناها واحدا ، فالصواب أنهما حديثان

### ٢٧ - باب وقت الفجر

٥٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عاصم قال **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس أن زيدا بن ثابت **حدثه** أنهم **نَحَرُوا**

مع النبي ﷺ ثم قاموا إلى الصلاة . قلت : كم بينهما ؟ قال : قدر خمسين أو ستين . بنى آية [ الحديث ٥٧٥ - طرقة في ١٩٢١ ]

٥٧٦ - **حدثنا** حسن بن صباح سمع روحاً حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك « أن نبي الله ﷺ وزيد بن ثابت تسعرا ، فلما قرعنا من سحورهما قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصل . قلنا لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » [ الحديث ٥٧٦ - طرقة في ١١٣٤ ]

٥٧٧ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن أبي حازم أنه سمع سهل بن سعد يقول « كنت أنسحروني في أهلك ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ » [ الحديث ٥٧٧ طرقة في ١٩٢٠ ]

٥٧٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني هروة بن الزبير أن عائشة أخبرته قالت « كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ، ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفن أحد من القلس »

**قوله** ( باب وقت الفجر ) ذكر فيه حديث « تسحر زيد بن ثابت مع النبي ﷺ » من وجهين عن أنس ، فاما رواية همام عن قتادة فهي عن أنس أن زيد بن ثابت حدثه ، فجعله من مسند زيد بن ثابت ، ووافقه هشام عن قتادة كما سيأتي في الصيام . واما رواية سعيد - وهو ابن أبي عروبة - عن قتادة فهي « عن أنس أن نبي الله وزيد بن ثابت تسعرا » وفي رواية السرخسي والمستمل « تسعروا » فجعله من مسند أنس ، واما قوله « تسعروا » بصيغة الجمع فتشادة وترجع عند مسلم رواية همام فانه أخرجهما وأعرض عن رواية سعيد ، ويدل على رجحانها أيضا أن الاسماعيلي أخرج رواية سعيد من طريق خالد بن الحارث عن سعيد فقال « عن أنس عن زيد بن ثابت » والذي يظهر لي في الجمع بين الروایتين أن أنسا حضر ذلك لكنه لم يتسحر معهما ، ولأجل هذا سأل زيدا عن مقدار وقت السحور كما سيأتي بعد ، ثم وجدت ذلك صريحا في رواية النسائي وابن حبان ولفظهما « عن أنس قال قال لي رسول الله ﷺ : يا أنس إني أريد الصيام ، أطعمني شيئا . فجئتته بتمر وإناء فيه ماء ، وذلك بعد ما أذن بلال قال : يا أنس انظر رجلا يأكل كل ممي ، فدعوت زيد بن ثابت ، فجاء فتسحر معي ، ثم قام فصلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصلاة » . فعلى هذا فالمراد بقوله « كم كان بين الأذان والسحور » أي أذان ابن أم مكتوم ، لان بلالا كان يؤذن قبل الفجر ، والآخر يؤذن اذا طلع . **قوله** ( قلت كم كان بينهما ) ؟ سقط لفظ « كان » من رواية السرخسي والمستمل ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية عقان عن همام « قلنا لزيد » ، ومن رواية خالد ابن الحارث عن سعيد قال خالد : أنس القائل كم كان بينهما . ووقع عند المصنف من رواية روح عن سعيد : قلت لأنس ، فهو مقول قتادة . قال الاسماعيلي : والروایتان صحيحتان بان يكون أنس سأل زيدا ، وقاتة سأل أنسا .

والله أعلم . قوله ( قام نبي الله ﷺ إلى الصلاة فصليا ) كذا للكشيميني بصيغة التثنية ، ولغيره فصلينا بصيغة الجمع ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . واستدل المصنف به على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر لأنه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب ، والمدة التي بين الفراغ من السجود والدخول في الصلاة - وهي قراءة الحسنيين آية أو نحوها - قدر ثلث خمس ساعة ، ولعلها مقدار ما يتوضأ . فأشعر ذلك بأن أول وقت الصبح أول ما يطلع الفجر . وفيه أنه ﷺ كان يدخل فيها بغلس . والله أعلم . قوله ( عن أخيه ) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وسيأتي الكلام على حديث سهل بن سعد في الصيام . والغرض منه هنا الإشارة إلى مبادرة النبي ﷺ بصلاة الصبح في أول الوقت ، وحديث عائشة تقدم في أبواب ستر العورة ولفظه أصرح في مراده في هذا الباب من جهة التغليس بالصبح وأن سياقه يقتضي المواظبة على ذلك ، وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود أنه ﷺ أسفر بالصبح مرة ثم كانت صلاته بعد بالغلس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر . وأما ما رواه أصحاب السنن وصححه غير واحد من حديث رافع بن خديج قال : قال رسول الله ﷺ « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للاجر » فقد حمله الشافعي وغيره على أن المراد بذلك تحقق طلوع الفجر ، وحمله الطحاوي على أن المراد الأمر بتطويل القراءة فيها حتى يخرج من الصلاة مسفرا ، وأبعد من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس . وأما حديث ابن مسعود الذي أخرجه المصنف وغيره أنه قال « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة في غير وقتها غير ذلك اليوم » ، يعني في الفجر يوم المزدلفة ، فمحمول على أنه دخل فيها مع طلوع الفجر من غير تأخير ، فإن في حديث زيد بن ثابت وسهل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير ، لا أنه صلاها ، قبل أن يطلع الفجر . والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله في حديث عائشة ( كن ) قال الكرماني : هو مثل أكلوني البراغيث لأن قياسه الأفراد وقد جمع . قوله ( نساء المؤمنات ) تقديره نساء الأنفس المؤمنات أو نحوها ذلك حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ، وقيل إن « نساء » هنا بمعنى الفاضلات أي فاضلات المؤمنات كما يقال رجال القوم أي فضلاؤهم . قوله ( يشهدن ) أي يحضرن ، وقوله ( لا يعرفن أحد ) قال الداودي : معناه لا يعرفن أنساء أم رجال ، أي لا يظهر للرأي إلا الأشباح خاصة ، وقيل لا يعرف أعيانهن فلا يفرق بين خديجة وزينب ، وضعفه النووي بأن المتلفعة في النهار لا تعرف عنها فلا يبقى في الكلام فائدة ، وتعقب بأن المعرفة إنما تتعلق بالأعيان ، فلو كان المراد الأول لعبر بنى العلم ، وما ذكره من أن المتلفعة بالنهار لا تعرف عنها فيه نظر ، لأن لكل امرأة هيئة غير هيئة الأخرى في الغالب ولو كان بدنها مغطى . وقال الباجي : هذا يدل على أنهم كن سافرات إذ لو كن متتقيات لمنع تغطية الوجه من معرفتهن لا الغلس . قلت : وفيه ما فيه ، لأنه مبني على الاشتباه الذي أشار إليه النووي ، وأما إذا قلنا إن لكل واحدة منهن هيئة غالبا فلا يلزم ما ذكر . والله أعلم . قوله ( متلفعات ) تقدم شرحه ، ( والمروط ) جمع مرط بكسر الميم وهو كساء معلم من خز أو صوف أو غير ذلك ، وقيل لا يسمى مرطا إلا إذا كان أخضر ولا يلبسه إلا النساء ، وهو مردود بقوله مرط من شعر أسود . قوله ( يتقبن ) أي يرجعن . قوله ( من الغلس ) من ابتدائية أو تعليلية ، ولا معارضة بين هذا وبين حديث أبي برزة السابق أنه كان ينصرف من الصلاة حين يصرف الرجل جلوسه ، لأن هذا إخبار عن رؤية المتلفعة على بعد ، وذلك إخبار عن رؤية الجلوس . وفي الحديث استحباب المبادرة بصلاة الصبح في أول الوقت وجواز خروج النساء إلى المساجد لشهود الصلاة في الليل ، ويؤخذ منه جوازه

في النهار من باب أولى لأن الليل مظنة الريبة أكثر من النهار ، وعمل ذلك إذا لم يخش عليهن أو بهن قننه ، واستدل به بعضهم على جواز صلاة المرأة محتمرة الأنف والنم ، فكانه جعل التلفع صفة لشهود الصلاة . وتعقبه عياض بأنها إنما أخبرت عن هيئة الانصراف والله أعلم

## ٢٨ - باب من أدرك من الفجر ركعة

٥٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأخرجي يحدوثونه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »

**قوله** ( باب من أدرك من الفجر ركعة ) تقدم الكلام على الحكمة في حذف جواب الشرط من الترجمة في « باب من أدرك من العصر ركعة » . **قوله** ( يحدوثونه ) أي يحدوثون زيد بن أسلم . ورجال الاسناد كلهم مدنيون . **قوله** ( فقد أدرك الصبح ) الإدراك الوصول الى الشيء ، فظاهره أنه يكتفي بذلك ، وليس ذلك مراداً بالإجماع ، فقيل يحصل على أنه أدرك الوقت ، فاذا صلى ركعة أخرى فقد كملت صلاته ، وهذا قول الجمهور ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدرك الصلاة » وأصرح منه رواية أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء - وهو ابن يسار - عن أبي هريرة بلفظه « من صلى ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس فلم يفته العصر » وقال مثل ذلك في الصبح ، وقد تقدمت رواية المصنف في « باب من أدرك من العصر ركعة » من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وقال فيها « فليتيم صلاته » ، وللسائى من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها » ، إلا أنه يقضى ما فاتته ، والبيهقي من وجه آخر « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى » . ويؤخذ من هذا الرد على الطحاوي حيث خص الإدراك باحتلام الصبي وطهر الحائض وإسلام الكافر ونحوها ، وأراد بذلك نصرة مذهبه في أن من أدرك من الصبح ركعة تفسد صلاته لأنه لا يكملها إلا في وقت الكراهة ، وهو مبنى على أن الكراهة تتناول الفرض والنفل وهي خلافية مشهورة ، قال الترمذي : وهذا يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، وغالف أبو حنيفة فقال : من طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الصبح بطلت صلاته ، واحتج لذلك بالأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج إلى دليل ، فانه لا يصار إلى النسخ بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن بأن تحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، ولا شك أن التخصيص أولى من ادعاء النسخ ، ومفهوم الحديث أن من أدرك أقل من ركعة لا يكون مدركا للوقت ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل بين أصحاب الأعداء وغيرهم ، وبين مدرك الجماعة ومدرك الوقت ، وكذا مدرك الجماعة ، ومقدار هذه الركعة قدر ما يكبر للأحرام ويقرأ أم القرآن ويركع ويرفع ويسجد سجدتين بشروط كل ذلك ، وقال الرافعي : المعتبر فيها أخف ما يقدر عليه أحد ، وهذا في حق غير أصحاب الأعداء ، أما أصحاب الأعداء - كن أفاقي من إغناء ، أو طهرت من حيض أو غير ذلك - فإن بقي من الوقت هذا القدر كانت الصلاة في حقهم أداء . وقد قال قوم : يكون ما أدرك

في الوقت أدله وبعده قضاء ، وقيل يكون كذلك لكنه يلتحق بالأداء حكما ، واختار أن الكل أداء. وذلك من فضل الله تعالى . ونقل بعضهم الاتفاق على أنه لا يجوز لمن ليس له عذر تأخير الصلاة حتى لا يبق منها إلا هذا القدر . والله أعلم ، ( لطيفة ) : أورد المصنف في « باب من أدرك من العصر ، طريق أبي سلة عن أبي هريرة ، وفي هذا الباب طريق عطاء بن يسار ومن معه عن أبي هريرة ، لأنه قدم في طريق أبي سلة ذكر العصر ، وقدم في هذا ذكر الصبح فتاسب أن يذكر في كل منهما ما قدم لما يشعر به التقديم من اهتمام . والله الهادي للصواب

## ٢٩ - باب من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

**قوله** (باب من أدرك من الصلاة ركعة) هكذا ترجم ، وساق الحديث بلفظ « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله العمري عن الزهري ، وأحال به على حديث مالك ، وأخرجه البيهقي وغيره من الوجه الذي أخرجه منه مسلم ولفظه كلفظ ترجمة هذا الباب ، قدم قوله « من الصلاة ، على قوله « ركعة ، وقد وضع لنا بالاستقراء أن جميع ما يقع في تراجم البخاري مما يترجم بلفظ الحديث لا يقع فيه شيء مغاير للفظ الحديث الذي يورده إلا وقد ورد من وجه آخر بذلك اللفظ المغاير ، فله دره ما أكثر اطلاعه . والظاهر أن هذا أعم من حديث الباب الماضي قبل عشرة أبواب ، ويحتمل أن تكون اللام عهدية فيتحدا ، ويؤيده أن كلا منهما من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وهذا مطلق وذاك مقيد فيحمل المطلق على المقيد . وقال الكرماني : الفرق بينهما أن الأول فيمن أدرك من الوقت قدر ركعة ، وهذا فيمن أدرك من الصلاة ركعة ، كذا قال . وقال بعد ذلك : وفي الحديث أن من دخل في الصلاة فصل ركعة وخرج الوقت كان مدركا لجميعها ، وتكون كلها أداء ، وهو الصحيح انتهى . وهذا يدل على اتحاد الحديثين عنده لجمعهما متعلقين بالوقت ، بخلاف ما قال أولا . وقال التبرسي : معناه من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك فضل الجماعة . وقيل : المراد بالصلاة الجمعة ، وقيل غير ذلك . وقوله ( فقد أدرك الصلاة ) ليس على ظاهره بالاجماع ، لما قدمناه من أنه لا يكون بالركعة الواحدة مدركا لجميع الصلاة بحيث تحصل براءة ذمته من الصلاة ، فإذا فيه اضمار تقديره : فقد أدرك وقت الصلاة ، أو حكم الصلاة ، أو نحو ذلك ، ويلزمه إتمام بقية . وقد تقدم بقية مباحث في الباب الذي قبله . ومفهوم التقيد بالركعة أن من أدرك دون الركعة لا يكون مدركا لها ، وهو الذي استقر عليه الاتفاق ، وكان فيه شذوذ قديم منها إدراك الإمام راكعا يجزى ولو لم يدرك معه الركوع ، وقيل يدرك الركعة ولو رفع الإمام رأسه ما لم يرفع بقية من أتم به رؤوسهم ولو بقي واحد ، وعن الثوري وزفر : إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه أدرك إن وضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام ، وقيل : من أدرك تكبيرة الإحرام وتكبيرة الركوع أدرك الركعة ، وعن أبي العالية : إذا أدرك السجود أكل بقية الركعة معهم ثم يقوم فيركع فقط وتجزيه

## ٣٠ - باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس

٥٨١ - **حدثنا** حفص بن عمر قال **حدثنا** هشام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس قال « **شهد** عندي رجال **مرضيون** ، وأرضيائهم عندي عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب »

**حدثنا** مسدد قال **حدثني** يحيى عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية عن ابن عباس قال : **حدثني** فاس بهذا

٥٨٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « لا تمروا بصلاتكم طالع الشمس ولا شروبها »

[ الحديث ٥٨٢ - أطرافه في : ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ١١٩٢ ، ١٦٢٩ ، ٢٢٧٣ ]

٥٨٣ - وقال **حدثني** ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع ، وإذا غاب حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تغيب » . تأملته عمدة

[ الحديث ٥٨٣ - طرفه في : ٢٢٧٢ ]

٥٨٤ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن خباب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ نهى عن **يُعتَقِن** ، وعن **لُبَسَتَيْنِ** ، وعن صلاتين : نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وهذا العصر حتى تغرب الشمس ، وعن **اشتغال السماء** ، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضى بفرجه إلى السماء . وعن المناذرة ، والملاسة »

**قوله** ( باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ) يعني ما حكما ؟ قال الزين بن المنير : لم يثبت حكم النهي ، لأن نهي المنهي عنه في هذا الباب مما كثر فيه الاختلاف ، وخص الترجمة بالفجر مع اشتغال الأحاديث على الفجر والعصر ، لأن الصبح هي المذكورة أولا في سائر أحاديث الباب . قلت : أو لأن العصر ورد فيها كونه **يُتَلَوِّعُ** صلى بعينها ، بخلاف الفجر . **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** ( عن أبي العالية ) هو الرياحي بالياء التحتانية واسمه رفيع بالتصغير ، ووقع مصرحا به عند الإسماعيلي من رواية غندر عن شعبة ، وأورد المصنف طريق يحيى وهو القاطن عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية ، والصرف فيها التصريح بسماع قتادة له من أبي العالية وإن كانت طريق هشام أعلى منها . **قوله** ( شهد عندي ) أي أعلني أو أخبرني ، ولم يرد شهادة الحكم . **قوله** ( مرضيون ) أي لا شك في صدقهم ودينهم ، وفي رواية الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن همام « شهد عندي رجال مرضيون فيهم عمر ، وله من رواية شعبة » **حدثني** رجال أحبهم إلى عمر ، **قوله** ( فاس بهذا ) أي بهذا الحديث بمناه ، فإن مسددا رواه في مسنده ومن طريقه البيهقي ولفظه « **حدثني** فاس أحبهم إلى عمر » ، وقال فيه « حتى تطلع الشمس » ، وروى في الترمذي عنه « سمعت فيه واحد من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر ، وكان من أحبهم »

إلى ، . قوله ( بعد الصبح ) أى بعد صلاة الصبح لأنه لا جاز أن يكون الحكم فيه مطلقا بالوقت ، إذ لا بد من أداء الصبح ، فتمين التقدير المذكور . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث معمول به عند فقهاء الأمصار ، وخالف بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه . قوله ( حتى تشرق ) بضم أوله من أشرق ، يقال أشرقت الشمس أو قعت وأضأت ، ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي في الباب بعده بلفظ : حتى ترتفع الشمس ، ويروى بفتح أوله وضم ثالثه بوزن تغرب ، يقال شرقت الشمس أى طلعت ، ويؤيده رواية البيهقي من طريق أخرى عن ابن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ : حتى تشرق الشمس أو تطلع ، على الشك ، وقد ذكرنا أن في رواية مسدد : حتى تطلع الشمس ، بغير شك ، وكذا هو في حديث أبي هريرة الآتي آخر الباب بلفظ : حتى تطلع الشمس ، بالجزم ، ويجمع بين الحديثين بأن المراد بالطلوع طلوع مخصوص ، أى حتى تطلع مرتفعة . قال النووي : أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهى عنها ، وانفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد وبجود التلاوة والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنائز وقضاء الفاتنة ، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة ، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخل في عموم النهي ، واحتج الشافعي بأنه عليه السلام قضى سنة الظهر بعد العصر ، وهو صريح في قضاء السنة الفاتنة فالخاضرة أولى والفريضة المقضية أولى ، ويلتحق ما له سبب . قلت : وما نقله من الإجماع والاتفاق متعقب ، فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقا وأن أحاديث النهي منسوخة ، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر ، وبذلك جزم ابن حزم ، وعن طائفة أخرى المنع مطلقا في جميع الصلوات ، وصح عن أبي بكره وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرض في هذه الأوقات ، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنائز في الأوقات المكروهة ، وهو متعقب بما سيأتي في باب ، وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستندا إلى حديث : من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فليصل إليها أخرى ، فدل على إباحة الصلاة في الأوقات المنهية انتهى . وقال غيرهم : ادعاء التخصيص أولى من ادعاء الفسخ فيحمل النهي على ما لا سبب له ، ويخص منه ما له سبب <sup>(١)</sup> . جمعا بين الأدلة . والله أعلم . وقال البيضاوي : اختلفوا في جواز الصلاة بعد الصبح والعصر وعند الطلوع والغروب وعند الاستواء ، فذهب داود إلى الجواز مطلقا وكأنه حل النهي على التنزيه . قلت : بل المحكى عنه أنه ادعى النسخ كما تقدم ، قال : وقال الشافعي تجوز الفرائض وماله سبب من النوافل ، وقال أبو حنيفة : يحرم الجميع سوى عصر يومه ، وتحرم المندورة أيضا . وقال مالك : تحرم النوافل دون الفرائض ، وواقفه أحمد ، لكنه استثنى ركعتي الطواف . ( تنبيه ) : لم يقع لنا تسمية الرجال المرضيين الذين حدثوا ابن عباس بهذا الحديث ، وبلغني أن بعض من تكلم على العمدة تجاسر وزعم أنهم المذكورون فيها عند قول مصنفها : وفي الباب عن فلان وفلان . ولقد أخطأ هذا المتجاسر خطأ بينا فلا حول ولا قوة الا بالله . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الوير . قوله ( لا تحروا ) أصله لا تتحروا ، حذف إحدى التاءين ، والمعنى لا تقصدوا . واختلف أهل العلم في المراد بذلك ، فمنهم من جعله تفسيراً للحديث السابق ومبيناً للبراد به فقال : لا

( ١ ) هذا القول هو أصح الأقوال ، وهو منذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وطلبه العلامة ابن القيم ، وبه تجتمع الأخبار . وافة أعلم



تكره الصلاة بعد الصبح ولا بعد العصر إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها ، وإلى ذلك جنح بعض أهل الظاهر وقواء ابن المنذر واحتج له . وقد روي مسلم من طريق طاوس عن عائشة قالت : وم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس وغروبها انتهى . وسيأتي من قول ابن عمر أيضا ما يدل على ذلك قريبا بعد بيان ، وربما قوى ذلك بعضهم بحديث « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فليصنف إليها الأخرى ، فأمر بالصلاة حينئذ ، فدل على أن الكراهة مختصة بمن قصد الصلاة في ذلك الوقت لا من وقع له ذلك اتفاقا ، وسيأتي لهذا مزيد بيان في آخر الباب الذي بعده ، ومنهم من يجعله نهيا مستقلا ، وكره الصلاة في تلك الاوقات سواء قصد لها أم لم يقصد ، وهو قول الأكثر ، قال البيهقي : إنما قالت ذلك عائشة لأنها رأت النبي ﷺ يصلي بعد العصر ، غملت نهيه على من قصد ذلك لا على الإطلاق ، وقد أجيب عن هذا بأنه ﷺ إنما صلى حينئذ قضاء كما سيأتي ، وأما النهي فهو ثابت من طريق جماعة من الصحابة غير عمر رضي الله عنه ، فلا اختصاص له بالوم والله أعلم . قوله ( وقال : حدثني ابن عمر ) هو مقول عروة أيضا ، وهو حديث آخر ، وقد أفردہ الإسماعيلي وذكر أنه وقع له الحديثان معا من رواية علي بن مسهر وعيسى بن يونس ومحمد بن بشر ووكيعة ومالك بن سعيد ومحاضر كلهم عن هشام ، وأنه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام . قوله ( حتى ترتفع ) جعل ارتفاعها غاية النهي ، وهو يقوى رواية من روى الحديث الماضي بلفظ « حتى تشرق » من الاشراق وهو الارتفاع كما تقدم . قوله ( تابعه عبدة ) يعني ابن سليمان ، والضمير يعود على يحيى بن سعيد وهو القطان ، يعني تابع يحيى القطان على روايته لهذا الحديث عن هشام ، ورواية عبدة هذه موصولة عند المصنف في بدء الخلق ، وفيه الحديثان معا وقال فيه « حتى تبرز » بدل ترتفع ، وقال فيه « لا تحينوا » بالياء التحنانية والنون وزاد فيه « فانها تطلع بين قرني شيطان » وفيه اشارة الى علة النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين ، وزاد مسلم من حديث عمرو بن عبسة « وحينئذ يسجد لها الكفار » فالتهي حينئذ اترك مشابهة الكفار ، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة . وفي هذا تعقب على أبي محمد البخوي حيث قال : إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه ، وجعله من قبيل التعبد الذي يجب الإيمان به ، وسيأتي الكلام على المراد بقوله « بين قرني الشيطان » في أوائل بدء الخلق إن شاء الله تعالى . قوله ( حاجب الشمس ) أى طرف قرصها ، قال الجوهري : حواجب الشمس نواحيها . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . قوله ( حفص بن عاصم ) أى ابن عمر بن الخطاب ، وهو جد عبيد الله بن عمر المذكور في هذا الاسناد . قوله ( وعن صلاتين ) حصل ما في الباب أربعة أحاديث : الاول والاخير يتعلقان بالفعل . والثاني والثالث يتعلقان بالوقت ، وقد تقدم نقل اختلاف العلماء في ذلك . وسيأتي الكلام على البيعتين في كتاب البيع ، فعلى اللبستين في كتاب اللباس . قوله ( بعد الفجر ) أى بعد صلاة الفجر كما تقدم

### ٣١ - باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٥٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبيه عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال

« لا يتحرى أحدكم فيصل عند طلوع الشمس ، ولا عند غروبها »

٥٨٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن زهابة قال أخبرني عطاه بن يزيد الجندعي أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا صلاة بعد الصبح حتى تر ترفع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغيّب الشمس »

[الحديث ٥٨٦ - أخرجه في : ١١٨٨ ، ١١٩٧ ، ١٨٦٤ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٥]

٥٨٧ - **حدثنا** محمد بن أبان قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبه عن أبي التياح قال سمعت حمران بن أبان يحدث عن معاوية قال « إنكم لتصلون صلاة لقد يحبنا رسول الله ﷺ فأرأيتاه يصلها . ولقد نهى عنها » يعني الرّ كمتين بعد العصر

[الحديث ٥٨٧ - أخرجه في : ٢٧٦٦]

٥٨٨ - **حدثنا** محمد بن سلام قال حدثنا عبدة عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن غامر عن أبي هريرة قال « نهى رسول الله ﷺ عن صلاتين : بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس »

**قوله** ( باب لا تحرى ) بضم المثناة فوقانية ، والصلاة بالرفع لانها في مقام الفاعل ، أو بفتح المثناة التحتانية ، والصلاة بالنصب والفاعل محذوف أى المصلى ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في الباب الذى قبله ، ولا تنافي بين قوله في الترجمة « قبل الغروب » وبين قوله في الحديث « عند الغروب » لما ذكره قريباً . **قوله** ( لا يتحرى ) كذا وقع بلفظ الخبر ، قال السهيلي : يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع ، أى لا يكون الا هذا . **قوله** ( فيصل ) بالنصب ، والمراد نفي التحرى والصلاة معا ، ويجوز الرفع أى لا يتحرى أحدكم الصلاة في وقت كذا فهو يصل فيه ، وقال ابن خروف : يجوز في « فيصل » ثلاثة أوجه : الجزم على العطف أى لا يتحرى ولا يصل ، والرفع على القطع أى لا يتحرى فهو يصل ، والنصب على جواب النهى والمعنى لا يتحرى مصلياً . وقال الطيبي : قوله لا يتحرى نفي بمعنى النهى ، ويصل بالنصب لأنه جوابه ، كأنه قيل : لا يتحرى ، فقيل : لم ؟ فاجيب : خيفة أن يصل . ويحتمل أن يقدر غير ذلك . وقد وقع في رواية القعنبي في الموطأ « لا يتحرى أحدكم أن يصل ، ومعناه لا يتحرى الصلاة . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ولم يخرج البخارى لصالح بن أبى الأخضر شيئاً . **قوله** ( لا صلاة ) قال ابن دقيق العيد : وصيغة النفي في ألفاظ الشارع إذا دخلت على فعل كان الأولى حملها على نفي الفعل الشرعى لا الحسى ، لأننا لو حملناه على نفي الفعل الحسى لا احتجنا في تصحيحه إلى إضمار ، والأصل عدمه . وإذا حملناه على الشرعى لم نحتاج إلى إضمار ، فهذا وجه الأولوية . وعلى هذا فهو نفي بمعنى النهى ، والتقدير لا تصلوا . وحكى أبو الفتح البصرى عن جماعة من السلف أنهم قالوا : إن النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر إنما هو لإعلام بأنهما لا يتطوع بهما ، ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب ، ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن عن النبي ﷺ قال « لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر ، إلا أن تكون الشمس نقية ، وفي

رواية «مرقمة» ، فدل على أن المراد بالبعدية ليس على عمومها ، وإنما المراد وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما واقع أعلم . ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصلاة المثنية غير صحيحة ، فلازمه أن لا يقصد لها المكلف ، إذ العاقل لا يشتغل بما لا فائدة فيه . قوله ( لا صلاة بعد الصبح ) أى بعد صلاة الصبح ، وصرح به مسلم من هذا الوجه في الموضعين . قوله ( حدثنا محمد بن أبان ) هو البخاري ، وقيل الواسطي ، ولكل من القولين مرجح وكلاهما ثقة . قوله ( عن معاوية ) في رواية الاسماعيل من طريق معاذ وغيره عن شعبة وخطيبنا معاوية ، واتفق أصحاب شعبة على أنه من رواية أبي التياح عن حمران ، وخالفهم عثمان بن عمر وأبو داود الطيالسي فقالا : عن أبي التياح عن معبد الجبتي عن معاوية ، والطريق التي اختارها البخاري أرجح ، ويجوز أن يكون لأبي التياح فيه شيخان . قوله ( يصلهما ) أى الركعتين ، وللحموي « يصلها » أى الصلاة . وكذا وقع الخلاف بين الرواة في قوله عنها أو عنهما ، وكلام معاوية مشعر بأن من خاطبهم كانوا يصلون بعد العصر ركعتين على سبيل التطوع الراتب لهما كما يصل بعد الظهر ، وما فناء من رؤية صلاة النبي ﷺ لهما قد أثبتته غيره ، والمثبت مقدم على الثاني . وسيأتي في الباب الذي بعده قول عائشة : كان لا يصلهما في المسجد ، لكن ليس في رواية الإثبات معارضة للأحاديث الواردة في النهي ، لأن رواية الإثبات لهما سبب كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فألحق بها ما له سبب وبقي ما عدا ذلك على عمومها ، والنهي فيه محمول على ما لا سبب له . وأما من يرى عموم النهي ولا يخصه بما له سبب فيحمل إنكار معاوية على من يتطوع ويحمل الفعل على الخصوصية ، ولا يخفى رجحان الأول . والله أعلم

قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وبقيت الاسناد والماتن تقدم باتم سياق في الباب الذي قبله

### ٣٢ - **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَكْرِهُوا الصَّلَاةَ إِلَّا بَعْدَ الْعَصْرِ وَالْفَجْرِ**

رواهُ هُرَيْرٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ

٥٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَيَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أُصَلِّيَ كَمَا رَأَيْتُ**

أَهَابِي يُصَلُّونَ ، لَا أَتَنَهَى أَحَدًا يُصَلِّيَ بَلِيلَ وَلَا نَهَارٍ مَا شَاءَ غَيْرَ أَنْ لَا تَتَخَرَّوْا طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا

قوله ( باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر ) قيل : آثر البخاري الترجمة بذكر المذاهب على ذكر الحكم للبراءة من عهدة بت القول في موضع كثر فيه الاختلاف ، وحصل ما ورد من الأخبار في تعيين الأوقات التي نكره فيها الصلاة أنها خمسة : عند طلوع الشمس . وعند غروبها ، وبعد صلاة الصبح ، وبعد صلاة العصر ، وعند الاستواء . وتراجع بالتحقيق إلى ثلاثة : من بعد صلاة الصبح إلى أن ترتفع الشمس ، فيدخل فيه الصلاة عند طلوع الشمس ، وكذا من صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس . ولا يعكر على ذلك أن من لم يصل الصبح مثلاً حتى بزغت الشمس يكره له التنفل حينئذ لأن الكلام إنما هو جار على الغالب المعتاد ، وأما هذه الصورة النادرة فليست مقصودة . وفي الجملة عددها أربعة أجود ، وبقي خامس وهو الصلاة وقت استواء الشمس وكأنه لم يصح عند المؤلف على شرطه فترجم على نفيه ، وفيه أربعة أحاديث : حديث عقبة بن عامر وهو عند مسلم ولفظه « وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع » ، وحديث عمرو بن عبسة وهو عند مسلم أيضاً ولفظه « حتى يستقل الظل بالريح » ، فإذا أقبل

التي فصل ، وفي لفظ لأبي داود ، حتى بعدل الرمح ظله ، ، وحديث أبي هريرة وهو عند ابن ماجه والبيهقي ولفظه « حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح ، فإذا زالت فصل ، » ، وحديث الصنابحي وهو في الموطأ ولفظه « ثم إذا استوت ظلمتها ، فإذا زالت فارقها ، » وفي آخره « ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات ، وهو حديث مرسل مع قوة رجاله . وفي الباب أحاديث أخر ضعيفة ، وبقيت هذه الزيادة قال عمر بن الخطاب ، فنبى عن الصلاة نصف النهار . وعن ابن مسعود قال « كنا ننبى عن ذلك ، وعن أبي سعيد المقبري قال « أدركت الناس وهم يتقون ذلك ، وهو منسوب الأئمة الثلاثة والجمهور ، وخالف مالك فقال : ما أدركت أهل الفضل إلا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار . وقال ابن عبد البر : وقد روى مالك حديث الصنابحي ، فأما أنه لم يصح عنه وإنما أنه رده بالعمل الذي ذكره انتهى . وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة ، وحجتهم أنه ﷺ ندى الناس إلى التكبير يوم الجمعة ورغب في الصلاة إلى خروج الإمام كما سيأتى في بابها ، وجعل الغاية خروج الإمام ، وهو لا يخرج إلا بعد الزوال ، فدل على عدم الكراهة . وجاء فيه حديث عن أبي قتادة مرفوعاً « أنه ﷺ كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة ، في إسناده انقطاع ، وقد ذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمنت قوى الخبر . والله أعلم . ( قائمة ) : فرق بعضهم بين حكمة النبي عن الصلاة بعد صلاة الصبح والمصر ، وعن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها فقال : يكره في الحالتين الأولين ، ويحرم في الحالتين الأخريين . وعن قال بذلك محمد بن سيرين ومحمد بن جرير الطبري واحتج بما ثبت عنه ﷺ أنه صلى بعد العصر ، فدل على أنه لا يحرم ، وكأنه يحمل فعله على بيان الجواز . وسيأتى ما فيه في الباب الذي بعده . وروى عن ابن عمر تحريم الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وإباحتها بعد العصر حتى تغرب ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث على أنه ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر إلا والشمس مرفعة ، ورواه أبو داود بأسناد صحيح قوى ، والمشهور إطلاق الكراهة في الجميع فقيل : هي كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والله أعلم . قوله ( رواه عمر الخ ) يريد أن أحاديث هؤلاء الأربعة هي التي تقدم إيرادها في البابين السابقين ليس فيها تعرض للاستواء ، لكن لمن قال به أن يقول : إنه زيادة من حافظ ثقة فيجب قبولها . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد . قوله ( أصلى ) زاد الإسماعيلي في أوله من وجهين عن حماد بن زيد « كان لا يصلى من أول النهار حتى تزول الشمس ويقول أصلى الخ » . قوله ( أن لا تحروا ) أصله تنهروا أى تقصدوا ، وزاد عبد الرزاق في آخر هذا الحديث عن ابن جرير عن نافع « فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك وقال : إنه يطلع قرن الشيطان مع طلوع الشمس » ( تنبيه ) : قال بعض العلماء : المراد بحصر الكراهة في الأوقات الخمسة إنما هو بالنسبة إلى الأوقات الأصلية وإلا فقد ذكروا أنه يكره التنفل وقت إقامة الصلاة ، ووقت صعود الإمام لخطبة الجمعة ، وفي حالة الصلاة المكتوبة جماعة لمن لم يصلها . وعند المالكية كراهة التنفل بعد الجمعة حتى ينصرف الناس ، وعند الحنفية كراهة التنفل قبل صلاة المغرب ، وسيأتى ثبوت الأمر به في هذا الجامع الصحيح

٣٣ - يَأْتِي مَا يُصَلَّى بَعْدَ الْعَصْرِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَنَحْوِهَا  
وقال كُزَيْبٌ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الْعَصْرِ رَكْعَتَيْنِ وَقَالَ :  
شَغَلَنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ »

٥٩٠ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني أبي أنه سمع عائشة قالت « والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ، وما لقي الله تعالى حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصل كثيراً من صلاته قاعداً - بمعنى الرّكعتين بعد العصر - وكان النبي ﷺ يصليهما ، ولا يصليهما في المسجد تخافة أن يُثقل دلي أمته ، وكان يحب ما يُخفف عنهم »

[ الحديث ٥٩٠ - أطرافه في : ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ١٦٣٩ ]

٥٩١ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى قال حدثنا هشام قال أخبرني أبي قالت عائشة « ابن أخي ما ترك النبي ﷺ السجدة بعد العصر عندى قط »

٥٩٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الشيباني قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت « ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سرّاً ولا علانية : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وركعتان بعد العصر »

٥٩٣ - **حدثنا محمد بن عرعرة** قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : رأيت الأسود ومسروقاً شهدا على عائشة قالت « ما كان النبي ﷺ يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين »

**قوله** ( باب ما يصل بعد العصر من الفوائت ونحوها ) قال الزين بن المنير : ظاهر الترجمة إخراج النافلة المحضة التي لا سبب لها . وقال أيضاً : ان السر في قوله د ونحوها ، ليدخل فيه رواتب التوافل وغيرها . **قوله** ( وقال كريب ) يعني مولى ابن عباس ( عن أم سلة الخ ) وهو طرف من حديث أورده المؤلف مطولاً في د باب إذا كلم وهو يصل فأشار بيده ، قيل كتاب الجنائز وقال في آخره د أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان ، **قوله** في حديث عائشة ( والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله ) وقولها في الرواية الأخرى ( ما ترك السجدة بعد العصر عندى قط ) وفي الرواية الأخرى ( لم يكن يدعهما سرا ولا علانية ) وفي الرواية الأخيرة ( ما كان يأتي في يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين ) تمسك بهذه الروايات من أجاز التنفل بعد العصر مطلقاً ما لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس ، وقد تقدم نقل المذاهب في ذلك ، وأجاب عنه من أطلق الكراهة بأن فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة ، وأما مواظبته ﷺ على ذلك فهو من خصائصه ، والدليل عليه رواية ذكوان مولى عائشة أنها حدثته أنه ﷺ « كان يصل بعد العصر وينهى عنها ، ويواصل وينهى عن الوصال ، رواه أبو داود ، ورواية أبي سلة عن عائشة في نحو هذه القصة وفي آخره د وكان إذا صلى صلاة أثبتها ، رواه مسلم ، قال البيهقي : الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء ، وأما ما روى عن ذكوان عن أم سلة في هذه القصة أنها قالت د قلت يا رسول الله أقضيها إذا فاتتا ؟ فقال لا ، فهي

رواية ضعيفة لا تقوم بها حجة (١). قلت : أخرجه الطحاوي واحتج بها على أن ذلك كان من خصائصه عليه السلام وفيه ما فيه . (قائمة) : روى الترمذي من طريق جرير عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر ، فصلاهما بعد العصر ، ثم لم يعد ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وهو من رواية جرير عن عطاء ، وقد سمع منه بعد اختلاطه ، وإن صح فهو شاهد لحديث أم سلمة ، لكن ظاهر قوله « ثم لم يعد » معارض لحديث عائشة المذكور في هذا الباب ، فيحمل النبي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك ، والمثبت مقدم على النافي . وكذا ما رواه النسائي من طريق أبي سلمة عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ صلى في بيته بعد العصر ركعتين مرة واحدة ، الحديث ، وفي رواية له عنها : لم أره يصلهما قبل ولا بعد ، فيجمع بين الحديثين بأنه ﷺ لم يكن يصلهما إلا في بيته ، فلذلك لم يره ابن عباس ولا أم سلمة ، ويشير إلى ذلك قول عائشة في الرواية الأولى : « وكان لا يصلهما في المسجد مخافة أن تثقل على أمته » . قوله (أنه سمع عائشة قالت : والذي ذهب به) في رواية البيهقي من طريق إسحق بن الحسن ، والاسماعيل من طريق أبي ذرعة كلاهما عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه أنه دخل عليها فسالها عن ركعتين بعد العصر فقالت « والذي ذهب بنفسه ، تعني رسول الله ﷺ ، وزاد فيه أيضا « فقال لها أيمن : أن عمر كان ينهى عنهما ويضرب عليهما ، فقالت « صدقت ، ولكن كان النبي ﷺ يصلهما ، فذكره . والخبر بذلك عن عمر أيضا ثابت في رواية كريب عن أم سلمة التي ذكرناها في « باب إذا كلم وهو يصل » ، ففي أول الخبر عن كريب أن ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبد الرحمن ابن أزهر أرسلوه إلى عائشة فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلها عن الركعتين بعد صلاة العصر وقل لها إنا أخبرنا أنك تصلينهما ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ ينهى عنهما ، وقال ابن عباس : وقد كنت أضرب الناس مع عمر عليهما . الحديث . (تنبيه) روى عبد الرزاق من حديث زيد بن خالد سبب ضرب عمر الناس على ذلك فقال عن زيد بن خالد : إن عمر رآه وهو خليفة ركب بعد العصر ففضربه ، فذكر الحديث وفيه « فقال عمر : يا زيد لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما ، فعمل عمر كان يرى أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما هو خشية إيقاع الصلاة عند غروب الشمس ، وهذا يوافق قول ابن عمر الماضي وما نقلناه عن ابن المنذر وغيره ، وقد روى يحيى بن بكير عن الليث عن أبي الاسود عن عروة عن تميم الداري نحو رواية زيد بن خالد وجواب عمر له وفيه « ولكنني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهى رسول الله ﷺ أن يصلى فيها ، وهذا أيضا يدل لما قلناه . والله أعلم . قوله (ما خفف عنهم) في رواية المستمل « ما يخفف عنهم » ، وسيأتي الكلام على ذلك في أعلام النبوة إن شاء الله تعالى . قوله (هشام) هو ابن عروة . قوله (ابن أخني) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف وأثبتة الاسماعيل في روايته . قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأبو إسحق المذكور في الإسناد الذي بعده هو السدي . قوله (يدعها) زاد النسائي « في بيتي » . (قائمة) : فهمت عائشة رضى الله عنها من مواظبتها ﷺ على الركعتين بعد العصر أن نهيه ﷺ عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس مختص بمن قصد الصلاة عند غروب الشمس لا إطلاقه ، فلذا قالت

(١) ليس الأمر كما قال البيهقي ، بل حديث أم سلمة المذكور حديث حسن أخرجه أحمد في المسند باسناد جيد ، وهو حجة على أن قضاء سنة الظهر بعد العصر من خصائصه عليه السلام كما قال الطحاوي . والله أعلم

ما تقدم نقله عنها ، وكانت تتنفل بعد العصر . وقد أخرجه المصنف في الحج من طريق عبد العزيز بن رفيع قال :  
 رأيت ابن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة حدثته أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاماً . وكان  
 ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته خالته عائشة . والله أعلم . وقد روى النسائي أن معاوية سأل ابن الزبير عن ذلك  
 فرد الحديث إلى أم سلية ، فذكرت أم سلية قصة الركعتين حيث شغل عنهما فرجع الأمر إلى ما تقدم  
 ( تنبيه ) : قول عائشة « ما تركهما حتى لقي الله عز وجل » وقولها « لم يكن يدعهما » وقولها « ما كان يأتي في  
 يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين » مرادها من الوقت الذي شغل عن الركعتين بعد الظهر فصلهما بعد العصر ، ولم ترد  
 أنه كان يصلي بعد العصر ركعتين من أول ما فرضت الصلوات مثلاً إلى آخر عمره ، بل في حديث أم سلية ما يدل على  
 أنه لم يكن يفعلها قبل الوقت الذي ذكرت أنه قضاها فيه

### ٣٤ - باب التذكير بالصلاة في يوم غيم

٥٩٤ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى - هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ - عَنْ أَبِي قِلَابَةَ أَنَّ أَبَا**  
**الْمَلِيحِ حَدَّثَهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ بُرَيْدَةَ فِي يَوْمٍ ذِي غَيْمٍ فَقَالَ : بَسَّكُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ**  
**العصر حَبِطَ عَمَلُهُ »**

**قوله ( باب التذكير بالصلاة في يوم غيم )** - أورد فيه حديث بريدة الذي تقدم في أوقات العصر في « باب من  
 من ترك العصر » قال الاسماعيلي : جعل البخاري الترجمة لقول بريدة لا للحديث ، وكان حق هذه الترجمة أن يورد  
 فيها الحديث المطابق لها ، ثم أوردته من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ « بكروا بالصلاة في يوم الغيم » ،  
 فإن من ترك صلاة العصر حبط عمله . . قلت : من عادة البخاري أن يترجم ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث  
 ولو لم يوردها بل ولو لم يكن على شرطه ، فلا يراد عليه . وروينا في سنن سعيد بن منصور عن عبد العزيز بن رفيع  
 قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قال « عجلوا صلاة العصر في يوم الغيم » إسناده قوى مع إرساله ، وقد تقدم الكلام  
 على المتن في « باب من ترك العصر » . ( فائدة ) : المراد بالتذكير المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت ، وأصل التذكير  
 فعل الشيء بكرة وبكرة أول النهار ، ثم استعمل في فعل الشيء في أول وقته . وقيل المراد تعجيل العصر وجمعها مع  
 الظهر ، وروى ذلك عن عمر قال « إذا كان يوم غيم فأخروا الظهر وعجلوا العصر »

### ٣٥ - باب الأذان بعد ذهاب الوقت

٥٩٥ - **حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ**  
**عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةً ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : لَوْ عَرَسَتْ بَنَاتُ رَسُولِ اللَّهِ . قَالَ أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا**  
**عَنِ الصَّلَاةِ . قَالَ بِلَالٌ : أَنَا أَوْقُظُكُمْ . فَاضْطَجَعُوا ، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَى رَاحِلَتِهِ فَتَلَبَّثَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ . فَاسْتَيْقَظَ**  
**النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ طَاعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ ، فَقَالَ : يَا بِلَالُ أَبْنِ مَا قُلْتَ ؟ قَالَ : مَا أَلْقَيْتُ عَلَى نَوْمَةٍ مِثْلُهَا قَطُّ . قَالَ :**  
**إِنَّ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ . يَا بِلَالُ قُمْ فَأَدِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلَاةِ . فَنَوَضَّأُ ، فَلَمَّا**

ارتفعت الشمس وابتاضت قائم فصل

[ الحديث ٥٩٥ - طرته في : ٧٤٧١ ]

**قوله** ( باب الأذان بعد ذهاب الوقت ) سقط لفظ ذهاب ، من رواية المستمل ، قال ابن المنير : إنما صرح المؤلف بالحكم على خلاف عادته في الاختلاف فيه لقوة الاستدلال من الخبر على الحكم المذكور . **قوله** ( حدثنا حصين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي . **قوله** ( سرنا مع النبي ﷺ ليلة ) كان ذلك في رجوعه من خير ، كذا جزم به بعض الشراح معتمداً على ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة ، وفيه نظر ، لما يشته في باب الصعيد الطيب ، من كتاب التيمم . ولأن نعيم في المستخرج من هذا الوجه في أوله دكنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا ، وزاد مسلم من طريق عبد الله بن رباح عن أبي قتادة في أول الحديث قصة له في مسيره مع النبي ﷺ وأنه ﷺ نفس حتى مال عن راحلته ، وأن أبا قتادة دعمه ثلاث مرات ، وأنه في الأخيرة مال عن الطريق فزل في سبعة أنفاس فوضع رأسه ثم قال : احفظوا علينا صلاتنا ، ولم يذكر ما وقع عند البخاري من قول بعض القوم : لو عرست بنا ، ولا قول بلال : أنا أوقظكم ، ولم أقف على تسمية هذا السائل . والتعريس نزول المسافر لغير إقامة ، وأصله نزول آخر الليل . وجواب : لو ، محذوف تقديره : لكان أسهل علينا . **قوله** ( أنا أوقظكم ) زاد مسلم في رواية : فن يوقظنا ؟ قال بلال : أنا ، **قوله** ( فقلبت عينا ) في رواية السرخسي : فقلبت ، بغير ضمير . **قوله** ( فاستيقظ النبي ﷺ ) وقد طلع حاجب الشمس ) في رواية مسلم : فكان أول من استيقظ النبي ﷺ والشمس في ظهره ، . **قوله** ( يا بلال أين ما قلت ) ؟ أي أين الوفاء بقولك أنا أوقظكم . **قوله** ( مثلها ) أي مثل النومة التي وقعت له . **قوله** ( أن الله قبض أرواحكم ) هو كقوله تعالى ( الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها ) ولا يلزم من قبض الروح الموت ، فالموت انقطاع تعلق الروح بالبدن ظاهراً وباطناً ، والنوم انقطاعه عن ظاهره فقط . زاد مسلم : أما أنه ليس في النوم تقريط ، الحديث . **قوله** ( حين شاء ) حين في الموضعين ليس لوقت واحد ، فإن نوم القوم لا يتفق غالباً في وقت واحد بل يتتابعون ، فيكون حين الأولى خبراً عن أحيان متعددة . **قوله** ( قم فأذن بالناس بالصلاة ) كذا هو بتشديد ذال أذن وبالموحدة فيهما ، وللكشميهني فأذن بالمد وحذف الموحدة من بالناس ، . وأذن معناه أعلم وسيأتي ما فيه بعد . **قوله** ( فتوضاً ) زاد أبو نعيم في المستخرج : فتوضاً الناس ، فلما ارتفعت ، في رواية المصنف في التوحيد من طريق هشيم عن حصين : ففوضوا حوائجهم فتوضوا إلى أن طلعت الشمس ، وهو أبين سياقاً ، ونحوه لابي داود من طريق خالد عن حصين ، ويستفاد منه أن تأخير الصلاة إلى أن طلعت الشمس وارتفعت كان بسبب الشغل بقضاء حوائجهم ، لا لخروج وقت الكراهة . **قوله** ( وابتاضت ) وزنه أفعال بتشديد اللام مثل احمار واهجار ، أي صفت . وقيل إنما يقال ذلك في كل لون بين لونين ، فاما الخالص من البياض مثلاً فاقماً يقال له ابيض . **قوله** ( فصل ) زاد أبو داود : بالناس ، . وفي الحديث من الفوائد جواز التماس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدنيوية وغيرها ولكن بصيغة العرض لا بصيغة الاعتراض ، وأن على الإمام أن يراعي المصالح الدينية والاحترام عما يحتمل فوات العبادة عن وقتها بسببه ، وجواز التزام الخادم القيام بمراقبة ذلك والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد ، وقبول العذر عن اعتذار بامر سائق ، وتسوية المطالبة بالوفاء بالالتزام ، وتوجه المطالبة على بلال بذلك تنبيهاً له على اجتناب الدعوى والثقة بالنفس وحسن الظن بها لا سيما في مظان



الغلبة وسلب الاختيار ، وإنما بادر بلال إلى قوله « أنا أوقفكم ، اتباعاً لمأدته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان ، وفيه خروج الإمام نفسه في الغزوات والسرايا ، وفيه الرد على منكرى القدر وأنه لا واقع في الكون إلا بقدر ، وفي الحديث أيضاً ما ترجم له وهو الأذان لفاتنة ، وبه قال الشافعي في القديم وأبو ثور وابن المنذر ، وقال الإوزاعي ومالك والشافعي في الجديد : لا يؤذن لها ، والمختار عند كثير من أصحابه أن يؤذن لصحة الحديث . وحمل الأذان هنا على الإقامة متمقب ، لأنه عقب الأذان بالوضوء ثم بارتفاع الشمس ، فلو كان المراد به الإقامة لما أخر الصلاة عنها . نعم يمكن حمله على المعنى القفوي وهو محض الإعلام ولا سيما على رواية الكشميني وقد روى أبو داود وابن المنذر من حديث عمران بن حصين في نحو هذه القصة « فامر بلالا فأذن فصلينا ركعتين ، ثم أمره فأقام فصلى الغداة ، وسيأتي الكلام على الحديث الذي احتج به من لم ير التأذين في الباب الذي بعد هذا ، وفيه مشروعية الجماعة في الفرائض وسيأتي في الباب الذي بعده أيضاً ، واستدل به بعض المالكية على عدم قضاء السنة الراجعة لأنه لم يذكر فيه أنهم صلوا ركعتي الفجر ، ولا دلالة فيه لأنه لا يلزم من عدم الذكر عدم الوقوع ، لا سيما وقد ثبت أنه ركعتهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم ، وسيأتي في باب مفرد لذلك في أبواب التطوع ، واستدل به المذهب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح قال : لأنه ﷺ لم يأمر أحدا بمراقبة وقت صلاة غيرها ، وفيما قاله نظر لا يخفى ، قال : ويدل على أنها هي الأمور بالمحافظة عليها أنه ﷺ لم يفته صلاة غيرها لغير عند شغله عنها . وهو كلام متدافع ، فأى عذر أبين من النوم ، واستدل به على قبول خبر الواحد ، قال ابن بزيده وليس هو بقاطع فيه لاحتمال أنه ﷺ لم يرجع إلى قول بلال بمجرد . بل بعد النظر إلى الفجر لو استيقظ مثلاً ، وفيه جواز تأخير قضاء الفاتنة عن وقت الانتباه مثلاً ، وقد تقدم ذلك مع بقية فوائده في « باب الصعيد الطيب » من كتاب التيسيم

### ٣٦ - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٥٩٦ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ جَاءَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، فَجَعَلَ يَسُبُّ كَفَّارَ قُرَيْشٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَدْتُ أُصَلِّيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَاللَّهِ مَا صَلَّيْتُهَا . فَعَمْنَا إِلَى بُطْحَانَ فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ وَتَوَضَّأْنَا لَهَا . فَصَلَّى الْعَصْرَ بَعْدَ مَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَهَا الْمَغْرِبَ »**

[ الحديث ٩٦ - أطرافه في : ٥٩٨ ، ٦٤١ ، ٩٤٥ ، ١١١٢ ]

**قوله** ( باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت ) قال الزين بن المنير : إنما قال البخاري « بعد ذهاب الوقت ، ولم يقل مثلاً من صلى صلاة فاتنة للإشعار بأن إيقاعها كان قرب خروج وقتها لا كالفوائت التي جهل يومها أو شهرها . **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( أن عمر بن الخطاب ) قد اتفق الرواة على أن هذا الحديث من رواية جابر عن النبي ﷺ إلا حجاج بن نصير فإنه رواه عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير فقال فيه « عن جابر عن عمر » لجعله من مسند عمر ، تفرد بذلك حجاج وهو ضعيف . **قوله** ( يوم الخندق ) سيأتي شرح أمره في كتاب المغازي . **قوله** ( بعد ما غربت الشمس )

في رواية شيبان عن يحيى عند المصنف ، وذلك بعد ما أخطر الصائم ، والمعنى واحد . قوله ( بسبب كفار قريش ) لأنهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها ، إما المختار كما وقع لعمر ، وإما مطلقا كما وقع لغيره . قوله ( ما كدت ) قال اليعمرى : لفظه « كاد » ، من أفعال المقاربة ، فإذا قلت كاد زيد يقوم فهم منها أنه قارب القيام ولم يقوم ، قال : والراجح فيها أن لا تقرن بأن ، بخلاف عسى فإن الراجح فيها أن تقرن . قال : وقد وقع في مسلم في هذا الحديث ، حتى كادت الشمس أن تغرب ، . قلت : وفي البخارى في « باب غزوة الخندق » ، أيضا وهو من تصرف الرواة ، وهل تسوخ الرواية بالمعنى في مثل هذا أو لا ؟ الظاهر الجواز ، لأن المقصود الإخبار عن صلاته العصر كيف وقعت ، لا الإخبار عن عمر هل تكلم بالراجحة أو المرجوحة . قال : وإذا تقرر أن معنى « كاد » المقاربة فقول عمر « ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب » ، معناه أنه صلى العصر قرب غروب الشمس ، لأن نفي الصلاة يقتضى إثباتها ، وإثبات الغروب يقتضى نفيه ، فتحصل من ذلك لعمر ثبوت الصلاة ولم يثبت الغروب اهـ . وقال الكرماني : لا يلزم من هذا السياق وقوع الصلاة في وقت العصر ، بل يلزم منه أن لا تقع الصلاة لأنه يقتضى أن كيدوده كانت عند كيدودتها ، قال : وحاصله عرفا ما صليت حتى غربت الشمس اهـ . ولا يخفى ما بين التقريرين من الفرق ، وما ادعاه من العرف ممنوع وكذا العندية ، للفرق الذى أوضحه اليعمرى من الإثبات والنفي لأن كاد إذا أثبتت نقت وإذا نفى أثبتت كما قال فيها المعمرى ملغزا :

إذا نقيت والله أعلم أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحد

هذا إلى ما في تعبيره بلفظ كيدودة من الثقل والله الهادى إلى الصواب . فان قيل : الظاهر أن عمر كان مع النبي ﷺ فكيف اختص بان أدرك صلاة العصر قبل غروب الشمس . بخلاف بقية الصحابة ، والنبي ﷺ معهم ؟ فالجواب أنه يحتمل أن يكون الشغل وقع بالمشركين إلى قرب غروب الشمس ، وكان عمر حينئذ متوضئا فبادر فأوقع الصلاة ، ثم جاء إلى النبي ﷺ فأعلمه بذلك في الحال التي كان النبي ﷺ فيها قد شرع يتبها للصلاة ، ولهذا قام عند الإخبار هو وأصحابه إلى الوضوء . وقد اختلف في سبب تأخير النبي ﷺ الصلاة ذلك اليوم ، فقيل كان ذلك نسيانا ، واستبعد أن يقع ذلك من الجميع . ويمكن أن يستدل له بما رواه أحمد من حديث أبي جمعة ، أن رسول الله ﷺ صلى المغرب يوم الأحزاب ، فلما سلم قال : هل علم رجل منكم أنى صليت العصر ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، فصلى العصر ثم صلى المغرب ، اهـ . وفي صحة هذا الحديث نظر ، لأنه يخالف لما في الصحيحين من قوله ﷺ لعمر ، والله ما صليتها ، ويمكن الجمع بينهما بتكلف . وقيل كان عمدا لكونهم شغلوه فلم يمكنوه من ذلك ، وهو أقرب ، لا سيما وقد وقع عند أحمد والنسائي من حديث أبي سعيد أن ذلك كان قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف ( فرجلا أو ركبانا ) وقد اختلف في هذا الحكم هل نسخ أم لا كما سيأتى في كتاب صلاة الخوف ان شاء الله تعالى . قوله ( بطحان ) بضم أوله وسكون ثانيه : واد بالمدينة ، وقيل هو بفتح أوله وكسر ثانيه حكاه أبو عبيد البكرى . قوله ( فصلى العصر ) وقس في الموطأ من طريق أخرى أن الذى فاتهم الظهر والعصر ، وفي حديث أبي سعيد الذى أشرنا إليه الظهر والعصر والمغرب ، وأنهم صلوا بعد هوى من الليل . وفي حديث ابن مسعود عند الترمذى والنسائي ، أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، وفي قوله « أربع » تجاوز لأن العشاء لم تكن فاتت . قال اليعمرى : من الناس من رجح ما في الصحيحين ، وصرح بذلك ابن العربى فقال :

ان الصحيح أن الصلاة التي شغل عنها واحدة وهي العصر . قلت : ويؤيده حديث علي في مسلم د شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، قال : ومنهم من جمع بأن الخندق كانت وقته أيا ما فكان ذلك في أوقات مختلفة في تلك الأيام ، قال : وهذا أولى . قلت : ويقر به أن روايتي أبي سعيد وابن مسعود ليس فيهما تعرض لقصة عمر ، بل فيهما أن قضاء الصلاة وقع بعد خروج وقت المغرب . وأما رواية حديث الباب ففيها أن ذلك كان عقب غروب الشمس . قال الكرماني : فان قلت كيف دل الحديث على الجماعة ؟ قلت : إما أنه يحتمل أن في السياق اختصارا ، وإما من إجراء الراوي للفائتة التي هي العصر والحاضرة التي هي المغرب مجرى واحدا . ولا شك أن المغرب كانت بالجماعة لما هو معلوم من عاداتهم . وبالاختلال الأول جزم ابن المنذر زين الدين فقال : فان قيل ليس فيه تصريح بأنه صلى في جماعة ، أوجب بأن مقصود الترجمة مستفاد من قوله د فقام وقتنا وتوضأ وتوضأنا ، . قلت : الاحتمال الأول هو الواقع في نفس الأمر ، فقد وقع في رواية الاسماعيلي ما يقتضي أنه ﷺ صلى بهم أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن هشام بلفظ د فصل بنا العصر ، وفي الحديث من الفوائد ترتيب الفوائت ، والأكثر على وجوبه مع الذكر لا مع النسيان . وقال الشافعي : لا يجب الترتيب فيها ، واختلفوا فيما إذا تذكر فائتة في وقت حاضرة ضيق هل يبدأ بالفائتة - وان خرج وقت الحاضرة - أو يبدأ بالحاضرة ، أو يتخير ؟ فقال بالأول مالك ، وقال بالثاني الشافعي وأصحاب الرأي وأكثر أصحاب الحديث ، وقال بالثالث أشهب . وقال عياض : محل الخلاف إذا لم تكثر الصلوات الفوائت ، فأما إذا كثرت فلا خلاف أنه يبدأ بالحاضرة ، واختلفوا في حد القليل ، فقيل : صلاة يوم ، وقيل أربع صلوات . وفيه جواز اليمين من غير استحلاف إذا اقتضت مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي توهم . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من مكارم الأخلاق وحسن التأنى مع أصحابه وتألفهم وما ينبغي الاقتداء به في ذلك ، وفيه استحباب قضاء الفوائت في الجماعة وبه قال أكثر أهل العلم إلا الليث مع أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة إذا فاتت والإقامة للصلاة الفائتة ، واستدل به على عدم مشروعية الأذان للفائتة ، وأجاب من اعتبره بأن المغرب كانت حاضرة ولم يذكر الراوي الأذان لها ، وقد عرف من عاداته ﷺ الأذان للحاضرة ، فدل على أن الراوي ترك ذكر ذلك لأنه لم يقع في نفس الأمر ، وتعقب باحتمال أن تكون المغرب لم ينتهيا لإيقاعها إلا بعد خروج وقتها على رأى من يذهب إلى القول بتضييقه . وعكس ذلك بعضهم فاستدل بالحديث على أن وقت المغرب متسع ، لأنه قدم العصر عليها فلو كان ضيقا لبدأ بالمغرب ولا سيما على قول الشافعي في قوله بتقديم الحاضرة وهو الذي قال بأن وقت المغرب ضيق فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث ، وهذا في حديث جابر ، وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم أن فيه أنه ﷺ صلى بعد مضى هوى من الليل

٣٧ - **باب** مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، وَلَا يُعِيدُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ

وقال إبراهيم : مَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً عِشْرِينَ سَنَةً لَمْ يُعِيدْ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ الْوَاحِدَةَ

٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهَا ، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . قَالَ مُوسَى قَالَ هَمَّامٌ :

سَمِعْتُهُ يَقُولُ بَعْدُ ﴿ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ . وَقَالَ حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب من نسي صلاة فليصل اذا ذكر ، ولا يعيد إلا تلك الصلاة ) قال علي بن المنير : صرح البخاري باثبات هذا الحكم مع كونه مما اختلف فيه لقوة دليله ، ولكونه على وفق القياس ، إذ الواجب خمس صلوات لا أكثر فن قضى الفائتة كل العدد المأمور به ، ولكونه على مقتضى ظاهر الخطاب لقول الشارع : فليصلها ، ولم يذكر زيادة ، وقال أيضا : لا كفارة لها إلا ذلك ، فاستفيد من هذا الحصر أن لا يجب غير إعادتها . وذهب مالك إلى أن من ذكر بعد أن صلى صلاة أنه لم يصل التي قبلها فإنه يصلي التي ذكر ثم يصلي التي كان صلاها مراعاة لترتيب انتهى . ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله : ولا يعيد إلا تلك الصلاة ، إلى تضييف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال : فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها ، فإن بعضهم زعم أن ظاهره إعادة القضية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الآتي ، ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لأنه يحتمل أن يريد بقوله : فليصلها ، عند وقتها أي الصلاة التي تحضر لا أنه يريد أن يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها ، لكن في رواية أبي داود من حديث عمران بن حصين في هذه القصة : من أدرك منكم صلاة الغداة من غد صالحا فليقض معها مثلها ، قال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بظاهره وجوبا . قال : ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب ليحوز فضيلة الوقت في القضاء انتهى . ولم يقل أحد من السلف باستحباب ذلك أيضا ، بل عدوا الحديث غلطا من رآه . وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري . ويؤيد ذلك ما رواه النسائي من حديث عمران بن حصين أيضا : يا رسول الله ألا تقضيها لوقتها من الغد ؟ فقال ﷺ : لا ينهاكم الله عن الربا ويأخذ منكم ، **قوله** ( وقال إبراهيم ) أي النخعي ، وأثره هذا موصل عند الثوري في جامعه عن منصور وغيره عنه . **قوله** ( عن همام ) هو ابن يحيى ، والإسناد كله بصريون . **قوله** ( من نسي صلاة فليصل ) كذا وقع في جميع الروايات بحذف المفعول ، ورواه مسلم عن هباب بن خالد عن همام بلفظ : فليصلها ، وهو أبين للبراد . وزاد مسلم أيضا من رواية سعيد عن قتادة : أو نام عنها ، وله من رواية المشني بن سعيد الضبي عن قتادة نحوه وسيأتي لفظه ، وقد تمسك بدليل الخطاب منه القائل إن العامد لا يقضى الصلاة لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فيلزم منه أن من لم ينس لا يصلي ، وقال من قال يقضى العامد بأن ذلك مستفاد من مفهوم الخطاب ، فتكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لأنه إذا وجب القضاء على الناس - مع سقوط الإثم ورفع الحرج عنه - فالعامد أولى . وادعى بعضهم أن وجوب القضاء على العامد يؤخذ من قوله : نسي ، لأن النسيان يطلق على الترك سواء كان عن ذهل أم لا ، ومنه قوله تعالى ( نسوا الله فأنساهم أنفسهم - نسوا الله فأنسهم ) قال : ويقوى ذلك قوله : لا كفارة لها ، والنائم والناسي لا إثم عليه . قلت : وهو بحث ضعيف ، لأن الخبر بذكر النائم ثابت وقد قال فيه : لا كفارة لها ، والكفارة قد تكون عن الخطأ كما تكون عن العمد ، والقائل بأن العامد لا يقضى لم يرد أنه أخف حالا من الناسي ، بل يقول إنه لو شرع له القضاء لكان هو والناسي سواء ، والناسي غير مأثوم بخلاف العامد فالعامد أسوأ حالا من الناسي فكيف يستويان ؟ ويمكن أن يقال إن إثم العامد باخراجه الصلاة عن وقتها باق عليه ولو قضاها ، بخلاف الناسي فإنه لا إثم عليه مطلقا ، ووجوب القضاء على العامد بالخطاب الأول لأنه قد خوطب بالصلاة وترتبت في ذمته فصارت دينيا عليه ، والدين لا يسقط إلا بأدائه فيأثم باخراجه لها عن الوقت المحدود لها ويسقط عنه الطلب بإدائها ، فمن أفطر في رمضان عامدا فإنه يجب عليه أن يقضيه مع

بقائه ثم الإفطار عليه ، والله أعلم . **قوله** ( قال موسى ) أى دون أبي نعيم . ( قال همام سمعته ) يعنى قتادة ( يقول بعد ) أى فى وقت آخر ( لذكرى ) ( يعنى أن همام سمعه من قتادة مرة بلفظ لذكرى ، بلامين وفتح الراء بعدها ألف مقصورة - ووقع عند مسلم من طريق يونس أن الزهرى كان يقرأها كذلك - ومرة كان يقولها قتادة بلفظ لذكرى ، بلام واحدة وكسر الراء وهى القراءة المشهورة . وقد اختلف فى ذكر هذه الآية هل هى من كلام قتادة أو هى من قول النبي ﷺ ، وفى رواية مسلم عن هذاب قال قتادة ( وأقم الصلاة لذكرى ) وفى روايته من طريق الثملى عن قتادة قال رسول الله ﷺ : إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول ( أقم الصلاة لذكرى ) وهذا ظاهر أن الجميع من كلام النبي ﷺ ، واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا ، لأن المخاطب بالآية المذكورة موسى عليه الصلاة والسلام ، وهو الصحيح فى الأصول ما لم يرد ناسخ ، واختلف فى المراد بقوله لذكرى ، فقيل المعنى لتذكرنى فيها . وقيل لاذكرك بالمدح ، وقيل إذا ذكرتها ، أى لتذكيرى لك إياها ، وهذا يعضد قراءة من قرأ لذكرى . وقال النخعي : اللام للظرف ، أى إذا ذكرتنى أى إذا ذكرت أمرى بعد ما نسيت ، وقيل لا تذكر فيها غيرى ، وقيل شكراً لذكرى ، وقيل المراد بقوله ذكرى ذكر أمرى ، وقيل المعنى إذا ذكرت الصلاة فقد ذكرتني فإن الصلاة عبادة الله فتى ذكرها ذكر المعبود فكأنه أراد لذكر الصلاة . وقال التوريشي : الأولى أن يقصد إلى وجه يوافق الآية والحديث ، وكأن المعنى أقم الصلاة لذكرها ، لأنه إذا ذكرها ذكر الله تعالى ، أو يقدر مضاف أى لذكر صلاتي أو ذكر الضمير فيه موضع الصلاة لشرفها . **قوله** ( وقال حبان ) هو بفتح أوله والموحدة وهو ابن هلال ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع قتادة له من أنس لتصريحه فيها بالتحديث ، وقد وصله أبو عوانة فى صحيحه عن عمار بن رجا عن حبان بن هلال وفيه أن همام سمعه من قتادة مرتين كما فى رواية موسى

### ٣٨ - باب قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٥٩٨ - **حديث** مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى عن هشام قال حدثنا يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن جابر قال « جعل عمر يوم اتلندق يسب كتمانهم وقال : ما كدت أصلى العصر حتى غربت . قال : فقلنا بطلحان فصل بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى المغرب »

**قوله** ( باب قضاء الصلاة ) وللكشميني الصلوات ( الأولى فالأولى ) . وهذه الترجمة عبر عنها بعضهم بقوله « باب ترتيب الفوائت » وقد تقدم نقل الخلاف فى حكم هذه المسألة . ويحيى المذكور فيه هو القطان ، وبقية الإسناد تقدم قبل . وأورد المتن هنا مختصراً ، ولا ينهض الاستدلال به لمن يقول بوجوب ترتيب الفوائت إلا إذا قلنا إن أفعال النبي ﷺ المجردة للوجوب ، اللهم إلا أن يستدل به بمزموم قوله « صلوا كما رأيتمونى أصلى ، فيقوى ، وقد اعتبر ذلك الشافعية فى أشياء غير هذه

### ٣٩ - باب ما يكره من السر بعد العشاء

٥٩٩ - **حديث** مُسَدَّدٌ قال حدثنا يحيى قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو المنهال قال « انطلقت مع أبي إلى

أبي بَرَزَةَ الْأَسَدِيِّ، قَالَ لَهُ أَبِي: حَدَّثْنَا كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّيُ الْمَكْتُوبَةَ؟ قَالَ: كَانَ يُصَلِّيُ الْمَجْبِرَ - وَهِيَ الَّتِي تَدْعُوْنَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسَ، وَيَصَلِّيُ الْمَصْرَمَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى أَهْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ. وَنَسَبْتُ مَا قَالَ فِي الْمَرْبِ. قَالَ: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُوْخِرَ الْعِشَاءَ. قَالَ: وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا. وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ أَحَدُنَا جَلِيْسَهُ، وَيَقْرَأُ مِنَ السَّعْتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ»

**قَوْلُهُ (بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ السَّعْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ)** أَي بَعْدَ صَلَاتِهَا، قَالَ عِيَّاضُ: السَّعْرُ رَوْبَانُهُ بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ بْنِ سَرَّاجٍ: الصَّوَابُ سَكُونُهَا لِأَنَّهُ اسْمُ الْفِعْلِ، وَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ اعْتِدَادُ السَّعْرِ لِلْحَادِثَةِ، وَأَصْلُهُ مِنْ لَوْنِ ضَوْءِ الْقَمَرِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَحَدَّثُونَ فِيهِ، وَالْمَرَادُ بِالسَّعْرِ فِي التَّرْجُمَةِ مَا يَكُونُ فِي أَمْرِ مَبَاحٍ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ لَا اخْتِصَاصَ لِكِرَاهَتِهِ بِمَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ بَلْ هُوَ حَرَامٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا، وَأَمَّا مَا يَكُونُ مُسْتَحَبًّا فَيَسْتَأْنِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ.

**قَوْلُهُ (السَّامِرُ مِنَ السَّعْرِ الْخ)** هَكَذَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَحْدَهُ، وَاسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمِ السَّامِرُ ذَكَرَ فِي التَّرْجُمَةِ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّ الْمُصَنِّفَ أَرَادَ تَفْسِيرَ قَوْلِهِ تَعَالَى (سَامِرًا تَهْجُرُونَ) وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ هُنَا أَي فِي الْآيَةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْحَدِيثُ بَعْدَ الْعِشَاءِ يُسَمَّى السَّعْرُ وَالسَّامِرُ وَالسَّامِرُ مُشْتَقَانِ مِنَ السَّعْرِ وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ ظَهَرَ وَجْهُ مَنَاسِبَةِ ذِكْرِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُنَا، وَقَدْ أَكْثَرَ الْبُخَارِيُّ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ لَفْظَةٌ تَوَافَقَ لَفْظَةٌ فِي الْقُرْآنِ يَسْتَفْنَى بِتَفْسِيرِ تِلْكَ اللَّفْظَةِ مِنَ الْقُرْآنِ، وَقَدْ اسْتَقْرَى لِلْبُخَارِيِّ أَنَّهُ إِذَا مَرَّ لَهُ لَفْظٌ مِنَ الْقُرْآنِ يَتَكَلَّمُ عَلَى غَرِيبِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي «بَابِ وَقْتُ الْعَصْرِ»، وَمَوْضِعُ الْحَاجَةِ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ «وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، لِأَنَّ النَّوْمَ قَبْلَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى اخْرَاجِهَا عَنْ وَقْتِهَا مُطْلَقًا أَوْ عَنِ الْوَقْتِ الْمُخْتَارِ، وَالسَّعْرَ بَعْدَهَا قَدْ يُوْدِي إِلَى النَّوْمِ عَنِ الصَّبْحِ أَوْ عَنْ وَقْتِهَا الْمُخْتَارِ أَوْ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُضْرِبُ النَّاسَ عَلَى ذَلِكَ وَيَقُولُ: أَسْمَرَا أَوَّلَ اللَّيْلِ وَنَوْمَا آخِرَهُ؟ وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَلَةَ النَّهْيِ ذَلِكَ قَدْ يَفْرُقُ فَارَقَ بَيْنَ اللَّيَالِي الطُّوَالَ وَالْقُصَارِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَحْمَلَ التَّكَرَّاهَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَسْمًا لِلْمَادَّةِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ إِذَا شَرَحَ لِكُونِهِ مَظْنَةً قَدْ يَسْتَمِرُّ فَيَصِيرُ مِثْلَهُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ

#### ٤٠ - بَابُ السَّعْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ بَعْدَ الْعِشَاءِ

٦٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: انْتَظَرْنَا الْحَسَنَ، وَرِاثَ عَلَيْنَا حَتَّى قَرُبْنَا مِنْ وَقْتِ قِيَامِهِ، فَجَاءَ فَقَالَ: دَعَانَا جِيرَانُنَا هَؤُلَاءِ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ أَنَسٌ «نَظَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ حَتَّى كَانَ شَطْرُ اللَّيْلِ يَبْلُغُهُ، فَجَاءَ فَصَلَّى لَنَا، ثُمَّ خَطَبَنَا فَقَالَ: أَلَا إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلُّوا ثُمَّ رَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا انْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ» قَالَ الْحَسَنُ: وَإِنَّ الْقَوْمَ لَا يَزَالُونَ بِخَيْرٍ مَا انْتَظَرُوا الْخَيْرَ. قَالَ قُرَّةُ: هُوَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي بَكْرٍ

ابن أبي حشمة أن عبد الله بن عمر قال « صلى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام النبي ﷺ فقال : أَرَأَيْتُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ . فَوَهَلُ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ . وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَبْقَى مِنْهُ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ » يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَحْرُمُ ذَلِكَ الْقَرْنَ »

قوله ( باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء ) قال علي بن المنير : الفقه يدخل في عموم الخير ، لكنه خصه بالذكر تنويها بذكره وتنبيها على قدره ، وقد روى الترمذی من حديث عمر عسنا د ان النبي ﷺ كان يسمر هو وأبو بكر في الأمر من أمور المسلمين وأنا معهما . . قوله ( حدثنا عبد الله بن صباح ) هو العطار وهو بصرى وكذا بقية رجال هذا الاسناد . قوله ( انتظرنا الحسن ) أى ابن أبي الحسن البصرى . قوله ( وراث علينا ) الوار للحال وراث بمثابة غير مهور أى أبدا . قوله ( من وقت قيامه ) أى الذى جرت عادته بالعود معهم فيه كل ليلة في المسجد لأخذ العلم عنه . قوله ( دعانا جيراننا ) بكسر الجيم ، كان الحسن أورد هذا مورد الاعتذار عن تخلفه عن القعود على عادته . قوله ( ثم قال ) أى الحسن ( قال أنس لظفرنا ) وفي رواية الكشمي « انتظرنا ، وهما بمعنى . قوله ( حتى كان شطر الليل ) برفع شطر ، وكان تامة ، وقوله ( يبلغه ) أى يقرب منه . قوله ( ثم خطبنا ) هو موضع الترجمة لما قرناه من أن المراد بقوله « بعدها ، أى بعد صلاتها . وأورد الحسن ذلك لأصحابه مؤنسا لهم ومعرفا أنهم وإن كان قاتهم الأجر على ما يتعلمونه منه في تلك الليلة على ظنهم فلم ينتهم الأجر مطلقا لأن منتظر الخير في الخير فيحصل له الأجر بذلك ، والمراد أنه يحصل لهم الخير في الأجرة لا من جميع الجهات ، وبهذا يجاب عن استشكل قوله « انهم في صلاة ، مع أنهم جائز لهم الأكل والحديث وغير ذلك . واستدل الحسن على ذلك بفعل النبي ﷺ فإنه أنس أصحابه بمثل ذلك ، ولهذا قال الحسن بعد : وان القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير . قوله ( قال قرءة : هو من حديث أنس ) يعنى الكلام الأخير ، وهو الذى يظهر لى ، لأن الكلام الأول ظاهر في كونه عن النبي ﷺ والأخير هو الذى لم يصرح الحسن برفعه ولا بوصله فأراد قرءة الذى اطلع على كونه في نفس الأمر موصولا مرفوعا أن يعلم من رواه عنه بذلك . ( تنبيه ) : أخرج مسلم وابن خزيمة في صحيحيهما عن عبد الله بن الصباح شيخ البخارى باسناد هذا حديثا خالفا للبخارى فيه في بعض الإسناد والمثني فقالا د عن أبي علي الحنفى عن قرءة بن خالد عن قتادة عن أنس قال : نظرنا النبي ﷺ ليلة حتى كان قريبا من نصف الليل ، قال لجهاء النبي ﷺ فصلى ، قال : فكأنما أنظر إلى وبص خاتمه حلقة فضة . انتهى . وأخرجه الإسماعيلي في مستخرجه عن عمر بن سهل عن عبد الله بن الصباح كذلك من رواية قرءة عن قتادة ، ولم يصب في ذلك فان الذى يظهر لى أنه حديث آخر كان عند أبي علي الحنفى عن قرءة أيضا وسمعه منه عبد الله بن الصباح كما سمع منه الحديث الآخر عن قرءة عن الحسن ، ويدل على ذلك أن في كل من الحديثين ما ليس في الآخر ، وقد أورد أبو نعيم في مستخرجه الحديثين من الطريقتين :

فأورد حديث قرة عن قتادة من طرق منها عن يزيد بن عمر<sup>(١)</sup> عن أبي علي الحنفى ، وحديث قرة عن الحسن من رواية حجاج بن نصير عن قرة ، وهو في التحقيق حديث واحد عن أنس اشترك الحسن و قتادة في سماعه منه فاقصر الحسن على موضع حاجته منه فلم يذكر قصة الخاتم وزاد مع ذلك على قتادة ما لم يذكره والله أعلم . قوله ( وأبو بكر بن أبي حشمة ) نسبة إلى جده ، وهو أبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة ، وقد تقدم كذلك في باب السمر بالعلم ، من كتاب العلم ، وتقدم الكلام على حديث ابن عمر هناك . قوله ( فوهل الناس ) أى غلطوا أو توهموا أو فرغوا أو نسوا ، والأول أقرب هنا ، وقيل وهل بالفتح بمعنى وهم بالكسر ووهل بالكسر مثله ، وقيل بالفتح غلط ، وبالكسر فرح . قوله ( فى مقالة ) وفى رواية المستمل والكشميني من مقالة . قوله ( إلى ما يتحدثون فى هذه ) وفى رواية الكشميني د من هذه . قوله ( عن مائة سنة ) لأن بعضهم كان يقول إن الساعة تقوم عند تفضى مائة سنة كما روى ذلك الطبراني وغيره من حديث أبي مسعود البدرى ، ورد ذلك عليه على بن أبي طالب ، وقد بين ابن عمر فى هذا الحديث مراد النبي ﷺ وإن مراده أن عند انقضاء مائة سنة من مقالته تلك ينحرم ذلك القرن فلا يبقى أحد ممن كان موجودا حال تلك المقالة ، وكذلك وقع بالاستقراء فكان آخر من ضبط أمره ممن كان موجودا حينئذ أبو الطفيل عامر بن وائلة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه كان آخر الصحابة موتا ، وغاية ما قيل فيه إنه بقى إلى سنة عشر ومائة وهى رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ والله أعلم . قال النورى وغيره : احتج البخارى ومن قال بقوله بهذا الحديث على موت الخضر ، والجمهور على خلافه ، وأجابوا عنه بأن الخضر كان حينئذ من ساكنى البحر فلم يدخل فى الحديث ، قالوا : ومعنى الحديث لا يبقى ممن تروونه أو تعرفونه ، فهو عام أريد به الخصوص . وقيل احتز بالارض عن الملائكة ، وقالوا : خرج عيسى من ذلك وهو حى لأنه فى السماء لا فى الأرض ، وخرج إبليس لأنه على الماء أو فى الهواء ، وأبعد من قال : إن اللام فى الأرض عهدة والمراد أرض المدينة ، والحق أنها للعموم وتتناول جميع بنى آدم ، وأما من قال : المراد أمة محمد سواء أمة الإجابة وأمة الدعوة ، وخرج عيسى والخضر لانهما ليسا من أمته ، فهو قول ضعيف ، لأن عيسى يحكم بشريعته فيكون من أمته ، والقول فى الخضر إن كان حيا كالقول فى عيسى<sup>(٢)</sup> والله أعلم

#### ٤١ - باب السمر مع الضيف والأهل

٦٠٢ - **حدثنا أبو الثعالب** قال **حدثنا معتمر بن سليمان** قال **حدثنا أبو حذاف** عن **أبو عثمان** عن **عبد الرحمن بن أبي بكر** : « أن أصحاب العترة كانوا أناسا فقراء ، وأن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن أربع فخامس أو سادس . وإن أبا بكر جاء بثلاثة فانطلق النبي ﷺ بمسرة . قال : . فهو أنا وأبي وأمي . فلا أدري قال : وأمرأتى - وخادمي بيننا وبين بيت أبي بكر . وإن أبا بكر تمشى عند النبي ﷺ ثم

(١) فى مخطوطة الرياض : زيد بن عمر

(٢) اتفق عليه أهل التحقيق أن الخضر قد مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم لأدلة كثيرة معروفة فى محلها ، ولو كان حيا فى حياة نبينا صلى الله عليه وسلم لدخل فى هذا الحديث وكان ممن أتى عليه الموت قبل رأس المائة كما أشار إليه الشارح هنا . فتنبه . والله أعلم



لَيْثَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَلَيْثَ حَتَّى تَمُتَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَاءَ بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ . قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : وَمَا حَبَسَكَ عَنْ أَضْيَاكَ - أَوْ قَاتِ ضَيْفَكَ - قَالَ : أَوْ مَا عَشِيَّتِهِمْ ؟ قَالَتْ : أَبَوَا حَتَّى تَنْجِيَهُ ، قَدْ عُرِضُوا فَأَبَوَا . قَالَ : فَذَهَبْتُ أَنَا فَأَخْبَنَاتُ . فَقَالَ : يَا غَنَزُ - جَدَّعَ وَسَبَّ - وَقَالَ : كُلُوا لَا مَيْشًا . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَطْعَمُهُ أَبَدًا . وَأَيُّمُ اللَّهِ ، مَا كُنَّا نَأْخُذُ مِنْ لُقْمَةٍ إِلَّا رَبَا مِنْ أَسْفَلِهَا أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . قَالَ : بَعْنِي حَتَّى شَبِعُوا ، وَصَارَتْ أَوْ كَثُرَ بِمَا كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ . فَظَرَ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ فَذَا هِيَ كَاهِيَةٌ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا . فَقَالَ لَامْرَأَتِهِ : يَا أُخْتَ ابْنِي فِرَاسٍ مَا هَذَا ؟ قَالَتْ : لَا وَفُرَّةٍ عَيْنِي ، لَمْ يَلَمْ الْآنَ أَوْ كَثُرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِثَلَاثِ مَرَّاتٍ . فَأَكَلَ مِنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ - بَعْنِي يَمِينُهُ - ثُمَّ أَكَلَ مِنْهَا لُقْمَةً ، ثُمَّ حَمَلَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَصْبَحَتْ عَنْدهُ وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ ، فَضَيُّ الْأَجْلِ فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنَا نَسُّ اللَّهِ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ . أَوْ كَمَا قَالَ

[ الحديث ٦٠٧ - أطرافه في : ٣٥٨١ ، ٦١٤٠ ، ٦١٤١ ]

قَوْلُهُ (باب السمر مع الأهل والضييف) قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمُنِيرِ مَا مَحْصَلُهُ : اقْتَطَعَ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْبَابَ مِنْ «بَابِ السَّمْرِ فِي الْفَقْهِ وَالْخَيْرِ» ، لَا تَعْطَاطُ وَتَبْتَعُ عَنْ نَسَمِ الْخَيْرِ ، لِأَنَّ الْخَيْرَ مُتَحَصِّنٌ لِلطَّاعَةِ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهَا ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ السَّمْرِ غَارِجٌ عَنْ أَصْلِ الضِّيَافَةِ وَالصَّلَةِ الْمَأْمُورِ بِهِمَا ، فَقَدْ يَكُونُ مُسْتَفْنًى عَنْهُ فِي حَقِّهِمَا فَلْيَتَحَقَّقْ بِالسَّمْرِ الْجَائِزِ أَوْ الْمُرَدَّدِ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّدْبِ . وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ اشْتِغَالَ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ بِمَجِيئِهِ إِلَى بَيْتِهِ وَمَرَاجَعَتِهِ لَخَبْرِ الْأَضْيَافِ وَاشْتِغَالِهِ بِمَا دَارَ بَيْنَهُمْ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَعْنَى السَّمْرِ ، لِأَنَّهُ سَمْرٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى عَظَاطَةٍ وَمَلَاطِفَةٍ وَمُعَاتَبَةٍ . انْتَهَى . قَوْلُهُ (كَانُوا أَنَا نَسًا) لِلْكَشْمِينِي ، كَانُوا فَا سَا ، . قَوْلُهُ (فَهُوَ أَنَا وَأَبِي) زَادَ الْكَشْمِينِي «وَأُمِّي» ، وَلِلْسَمْتَلِيِّ «فَهُوَ أَنَا وَأُمِّي» . قَوْلُهُ (ثُمَّ لَبِثَ حَيْثُ صَلَّيْتَ الْعِشَاءَ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي «حَتَّى» ، بَدَلَ حَيْثُ . قَوْلُهُ (فَفَرَّقْنَا) أَيَّ جَعَلْنَا فَرَقًا ، وَمِنْ ذِكْرِ فَوَائِدِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا فِي «عَلَامَاتِ النَّبُوَّةِ» ، مَفْصُلًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(خاتمة) : اشْتَمَلَ كِتَابُ الْمَوَاقِيتِ عَلَى مِائَةِ حَدِيثٍ وَسَبْعَةِ عَشَرَ حَدِيثًا ، الْمَعْلُوقُ مِنْ ذَلِكَ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا وَالْبَاقِي مُوَصُولٌ ، الْخَالِصُ مِنْهَا ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَدِيثًا وَالْمَكْرُورُ مِنْهَا فِيهِ وَفِيهَا تَقْدِيمُ تِسْعَةٍ وَسِتُونَ حَدِيثًا ، وَافَقَهُ مُسْلِمٌ عَلَى جَمِيعِهَا سِوَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَدِيثًا وَهِيَ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي السُّجُودِ عَلَى الظُّهْرِ وَقَدْ أَخْرَجَ مَعْنَاهُ ، وَحَدِيثُهُ «مَا أَعْرَفَ شَيْئًا» ، وَحَدِيثُهُ فِي الْمَعْنَى «هَذِهِ الصَّلَاةُ قَدْ ضَيَعَتْ» ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ «أَبْرَدُوا» ، وَكَذَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ» ، وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى «مِثْلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ» ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ «كُنَّا نَصَلِّيُ الْعَصْرَ» ، وَقَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِهِ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ «لَا يَغْلِبُكُمْ الْأَعْرَابُ» ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ» ، وَحَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ «كُنْتُ أَتَسَحَّرُ» ، وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي النَّوْمِ عَنِ الصُّبْحِ ، عَلَى أَنَّ مَسْلَبًا أَخْرَجَ أَصْلَ الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ لَكِنْ يَبْنِي فِي الشَّرْحِ أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ لِقَصْتَنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ الْمَوْقُوفَةِ ثَلَاثَةُ آثَارٍ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٠ - كتاب الأذان

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب أبواب الأذان ) الأذان لغة الإعلام ، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ . واشتقاقه من الأذن بفتح تين وهو الاستماع . وشرعا الإعلام بوقت الصلاة بألفاظ مخصوصة . قال القرطبي وغيره : الأذان على قلة ألفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لأنه بدأ بالأكبرية وهي تتضمن وجود الله وكلامه ، ثم نفي التوحيد ونفي الشريك ، ثم بآيات الرسالة لمحمد ﷺ ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لأنها لا تعرف إلا من جهة الرسول ، ثم دعا إلى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الإشارة إلى المعاد ، ثم أعاد ما أعاد تأكيدا . ويحصل من الأذان الإعلام بدخول الوقت ، والدعاء إلى الجماعة ، وإظهار شعائر الإسلام . والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسره لكل أحد في كل زمان ومكان ، واختلف أيما أفضل الأذان أو الإمامة ؟ ثالثا أن علم من نفسه القيام بمحقوق الإمامة فهي أفضل وإلا فالأذان ، وفي كلام الشافعي ما يؤمى إليه . واختلف أيضا في الجمع بينهما فقبل يكره ، وفي البيهقي من حديث جابر مرفوعا النهي عن ذلك لكن سنده ضعيف ، وصح عن عمره لو أُلِيقَ الأذان مع الخلافة لأذنت ، رواه سعيد بن منصور وغيره . وقيل هو خلاف الأولى ، وقيل يستحب وصححه النووي

## ١ - باب بدء الأذان

وقوله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة اتَّخَذُوا مُزُواً وَمَعْيَا ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [ ٥٨ المائدة ]

وقوله ﴿ إذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة ﴾ [ ٩ الجمعة ]

٦٠٣ - حَدَّثَنَا إِسْرَافِيلُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَذَّافِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « ذَكُرُوا النَّارَ وَالنَّاقُوسَ ، فَذَكُرُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ »

[ الحديث ٦٠٣ - أطرافه في ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٢٤٥٧ ]

٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ « كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَاةَ لَيْسَ يُنَادَى لَهَا . فَتَسْكَمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : بَلْ بُوقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ . فَقَالَ عُمَرُ : أَوَلَا تَتَّبَعُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا بِلَالُ ، قُمْ فَنادِ بِالصَّلَاةِ »

قوله ( باب بدء الأذان ) أي ابتدائه . وسقط لفظ « باب » ، من رواية أبي ذر ، وكذلك سقطت اللمعة من رواية القاسمي وغيره . قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ وإذا نادى إلى الصلاة ﴾ الآية ) يشير بذلك إلى أن ابتداء الأذان كان بالمدينة ، وقد ذكر بعض أهل التفسير أن اليهود لما سمعوا الأذان قالوا : لقد ابتدعت يا محمد شيئا لم

يكن فيها معنى ، فزله ( وإذا ناديتهم إلى الصلاة ) الآية . قوله ( وقوله تعالى ) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة )  
 يغير بذلك أيضا إلى الابتداء ، لأن ابتداء الجمعة إنما كان بالمدينة كما سيأتي في بابها . واختلف في السنة التي فرض  
 فيها : فالراجح أن ذلك كان في السنة الأولى ، وقيل بل كان في السنة الثانية ، وروى عن ابن عباس أن فرض الأذان  
 نزل مع هذه الآية أخرجه أبو الشيخ . ( تنبيه ) : الفرق بين ما في الآيتين من التعدية بحال واللام أن صلات الأفعال  
 تختلف بحسب مقاصد الكلام ، فقصود في الأولى معنى الانتهاء وفي الثانية معنى الاختصاص قاله الكرماني . ويحتمل  
 أن تكون اللام بمعنى إلى أو العكس والله أعلم . وحديث ابن عمر المذكور في هذا الباب ظاهر في أن الأذان إنما  
 شرع بعد الهجرة ، فإنه نفي النداء بالصلاة قبل ذلك مطلقا . وقوله في آخره « يا بلال قم فناد بالصلاة » كان ذلك  
 قبل رؤيا عبد الله بن زيد ، وسيأتي حديثه يدل على ذلك كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إسحق  
 قال : حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه قال حدثني عبد الله بن زيد ، فذكر نحوه  
 حديث ابن عمر ، وفي آخره « فينبأهم على ذلك أرى عبد الله النداء » فذكر الرؤيا وفيها صفة الأذان لكن بغير  
 ترجيح ، وفيه تريبع التكبير وإفراد الإمامة وتثنية « قد قامت الصلاة » وفي آخره قوله ﷺ « إنها لرؤيا حق إن  
 شاء الله تعالى » فقم مع بلال فألقها عليه فإنه أئدى صوتا منك ، وفيه بحى . وعمر وقوله إنه رأى مثل ذلك ، وقد  
 أخرج الترمذى في ترجمة بدء الأذان حديث عبد الله بن زيد مع حديث عبد الله بن عمر ، وإنما لم يخرج البخارى  
 لأنه على غير شرطه ، وقد روى عن عبد الله بن زيد من طرق ، وحكى ابن خزيمة عن الذهلى أنه ليس في طريقه  
 أصح من هذه الطريق ، وشاهده حديث عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن مسيد بن المسيب مرسلا - ومنهم  
 من وصله عن سعيد - عن عبد الله بن زيد ، والمرسل أقوى إسنادا . ووقع في الأوسط للطبراني أن أبا بكر أيضا  
 رأى الأذان ، ووقع في الوسيط للفرزالي أنه رآه بضعة عشر رجلا ، وعبارة الجليل في شرح التنبيه أربعة عشر  
 رجلا ، وأنكره ابن الصلاح ثم التوى ، ونقل مغلطاي أن في بعض كتب الفقهاء أنه رآه سبعة ، ولا يثبت شيء  
 من ذلك إلا لعبد الله بن زيد ، وقصة عمر جاءت في بعض طرقه وفي مسند الحارث بن أبي أسامة بسند واه قال :  
 أول من أذن بالصلاة جبريل في سماء الدنيا ، فسمعه عمر وبلال ، فسبق عمر بلالا فأخبر النبي ﷺ ، ثم جاء بلال  
 فقال له : سبقك بها عمر . ( فائدتان ) : ( الأولى ) وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة ،  
 منها للطبراني من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : لما أسرى بالنبي ﷺ أوحى الله إليه الأذان فزل به  
 فعليه بلالا . وفي إسناد طلحة بن زيد وهو متروك . وللدارقطني في « الاطراف » (١) من حديث أنس أن جبريل  
 أمر النبي ﷺ بالأذان حين فرضت الصلاة ، وإسناده ضعيف أيضا . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعا :  
 لما أسرى بي أذن جبريل فظننت الملائكة أنه يصلى بهم فقدمنى فضليت ، وفيه من لا يعرف . وللبراز وغيره من  
 حديث على قال : لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فركبها . فذكر الحديث  
 وفيه : اذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال : الله أكبر ، الله أكبر ، وفي آخره : ثم أخذ الملك بيده فأمر بأهل  
 السماء . وفي إسناده زياد بن المنذر أبو الجارود وهو متروك أيضا . ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد

(١) في مخطوطة الرياض : الأفراد .

الإسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة. وأما قول القرطبي: لا يلزم من كونه سمعه ليلة الإسراء أن يكون مشروطاً في حقه، ففيه نظر أقوله في أوله: لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان، وكذا قول المحب الطبري يحمل الأذان ليلة الإسراء على المعنى القوي وهو الإعلام ففيه نظر أيضاً لتصريحه بكيفية المشروعة فيه. والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث. وقد جزم ابن المنذر بأنه عليه السلام كان يصلي بغير أذان منذ فرضت الصلاة بمكة إلى أن هاجر إلى المدينة وإلى أن وقع التشاور في ذلك على ما في حديث عبد الله بن عمر ثم حديث عبد الله بن زيد انتهى. وقد حاول السهيلي (١) الجمع بينهما فتكلف وتصف، والاخذ بما صح أولى، فقال بانياً على صحة (٢) الحكمة في معنى الأذان على لسان الصحابي أن النبي عليه السلام سمعه فوق سبع سموات وهو أقوى من الوحي، فلما تأخر الأمر بالأذان عن فرض الصلاة وأراد إعلامهم بالوقت فرأى الصحابي المنام قصصها فوافقت ما كان النبي عليه السلام سمعه فقال: إنها رؤيا حق، وعلم حينئذ أن مراد الله بما أراه في السماء أن يكون سنة في الأرض، وتقوى ذلك بموافقة عمر لأن السكينة تنطق على لسانه، والحكمة أيضاً في إعلام الناس به على غير لسانه عليه السلام التنويه بقدره والرفع لذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأغمر لشأنه. انتهى ملخصاً. والثاني حسن بديع، ويؤخذ منه عدم الاكتفاء برويا عبد الله بن زيد حتى أضيف عمر للتقوية التي ذكرها. لكن قد يقال: فلم لا اقتصر على عمر؟ فيمكن أن يجاب ليصير في معنى الشهادة، وقد جاء في رواية ضعيفة سبقت ما ظاهره أن بلالا رأى لكنها مؤولة فإن لفظها «سبقت بها بلال»، فيحمل المراد بالسبق على مباشرة التأذين برويا عبد الله بن زيد. وما كثر السؤال عنه هل باشر النبي عليه السلام الأذان بنفسه، وقد وقس عند السهيلي أن النبي عليه السلام أخذ في سفر وصل بأصحابه وهم على رواحهم السماء من فوقهم والبله من أسفلهم أخرجه الترمذي من طريق تدور على عمر بن الرماح رفضه إلى أبي هريرة أ. ه. وليس هو من حديث أبي هريرة وإنما هو من حديث يعلى بن مرة، وكذا جزم النووي بأن النبي عليه السلام أخذ مرة في السفر وعزاه للرمذي وقواه، ولكن وجدناه في مسند أحد من الوجه الذي أخرجه الترمذي ولفظه «قامر بلالا فاذن» فعرف أن في رواية الترمذي اختصاراً وأن معنى قوله «أذن»، أمر بلالا به كما يقال أعطى الخليفة العالم الفضلاني ألفاً، وإنما باشر العطاء غيره ونسب للخليفة لكونه أمراً به. ومن أغرب ما وقع في بدء الأذان ما رواه أبو الشيخ بسند فيه مجهول عن عبد الله بن الزبير قال: أخذ الأذان من أذان إبراهيم (وَأَذَنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ) الآية قال: فأذن رسول الله عليه السلام، وما رواه أبو نعيم في الحلية بسند فيه مجاهيل أن جبريل نادى بالأذان لآدم حين أهب من الجنة. (الفائدة الثانية) قال الزين بن المنير: أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان لعدم إضاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين، فأنبت مشروعيته وسلم من الاعتراض. وقد اختلف في ذلك، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشودة أوقفا النبي عليه السلام بين أصحابه حتى استقر برويا بعضهم فأقره كان ذلك بالمندوبات أشبه، ثم لما واطب على تقريره ولم يتقبل أنه تركه ولا أمر بتركه ولا رخص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه انتهى. وسيأتي بقية الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى. قوله (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد، وخالد هو الحذاء كما ثبت في رواية كريمة، والاسناد كله بصريون. قوله (ذكروا النار والناقوس

(١) في الروض الانب ٢ : ١٩

(٢) كذا. وفيه سقط، ولعل الصواب «بانياً على صحة ما ورد في ذلك».

فذكروا اليهود والنصارى ) كذا ساقه عبد الوارث مختصرا ، ورواية عبد الوهاب الآتية في الباب الذي بعده أوضح قليلا حيث قال : لما كثرت الناس ذكروا أن يطلوا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوردوا نارا أو يضربوا ناقوسا ، وأوضح من ذلك رواية روح بن عطاء عن خالد عند أبي الشيخ ولفظه : فقالوا لو اتخذنا ناقوسا . فقال رسول الله ﷺ ذاك للنصارى . فقالوا : لو اتخذنا بوقا ، فقال : ذاك لليهود . فقالوا : لو رقصنا نارا ، فقال : ذاك للجنوس ، فقل هذا في رواية عبد الوارث اختصارا كأنه كان فيه : ذكروا النار والناقوس والبوق فذكروا اليهود والنصارى والجنوس ، واللف والنشر فيه معكوس ، فالنار للجنوس والناقوس للنصارى والبوق لليهود . وسأيت في حديث ابن عمر التنصيص على أن البوق لليهود . وقال الكرمانى : يحتمل أن تكون النار والبوق جميعا لليهود جميعا بين حديثي أنس وابن عمر انتهى ، ورواية روح تغنى عن هذا الاحتمال . قوله ( فأمر بلال ) هكذا في معظم الروايات على البناء للفعول ، وقد اختلف أهل الحديث وأهل الأصول في اقتضاء هذه الصيغة للرفع ، واختار عند محققى الطائفتين أنها تقتضيه ، لأن الظاهر أن المراد بالامر من له الأمر الشرعى الذى يلزم اتباعه وهو الرسول ﷺ ، ويؤيد ذلك هنا من حيث المعنى أن التقرير في العبادة إنما يؤخذ عن توقيف فيقوى جانب الرفع جدا . وقد وقع في رواية روح بن عطاء المذكورة « فأمر بلالا » بالنصب وفاعل أمر هو النبي ﷺ ، وهو بين في سياقه . وأصرح من ذلك رواية النسائي وغيره عن قتيبة عن عبد الوهاب بلفظ « ان النبي ﷺ أمر بلالا » قال الحاكم : صرح برفعه إمام الحديث بلا مدافعة قتيبة . قلت : ولم ينفرده ، فقد أخرجه أبو عوانة من طريق مروان المروزي عن قتيبة ويحيى بن معين كلاهما عن عبد الوهاب ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضا ، ولم ينفرده به عبد الوهاب . وقد رواه البلاذرى من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة : وقضية وقوع ذلك عقب المشاورة في أمر النداء إلى الصلاة ظاهر في أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ لا غيره كما استدل به ابن المنذر وابن حبان ، واستدل بورود الأمر به من قال بوجوب الأذان . وتعقب بأن الأمر إنما ورد بصفة الأذان لا بنفسه ، وأجيب بأنه إذا ثبت الأمر بالصفة لزم أن يكون الأصل مأمورا به قاله ابن دقيق العيد . وعن قال بوجوبه مطلقا الأوزاعي وداود وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطأ وحكى عن محمد بن الحسن ، وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية ، والجمهور على أنه من السنن المؤكدة ، وقد تقدم ذكر منشأ الخلاف في ذلك ، وأخطأ من استدل على عدم وجوبه بالإجماع لما ذكرناه والله أعلم . قوله ( ان ابن عمر كان يقول ) في رواية مسلم : عن عبد الله بن عمر أنه قال ، . قوله ( حين قدموا المدينة ) أى من مكة في الهجرة . قوله ( فيتحننون ) بماء مهملة بعدما مشاة تحنانية ثم تون ، أى يقدرّون أحيائها ليأتوا إليها ، والحين الوقت والزمان . قوله ( ليس ينادى لها ) بفتح الدال على البناء للفعول ، قال ابن مالك : فيه جواز استحصال ليس حرفا لا اسم لها ولا خبر ، وقد أشار إليه سيويه . ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبر . قلت : ورواية مسلم تؤيد ذلك ، فإن لفظه « ليس ينادى بها أحد » . قوله ( فتكلموا يوما في ذلك ، فقال بعضهم اتخذوا ) لم يقع لى تعين المتكلمين في ذلك ، واختصر الجواب في هذه الرواية ، ووقع لابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر « أن النبي ﷺ استشار الناس لما يجمعهم إلى الصلاة ، فذكروا البوق ، فكلمهم من أجل اليهود . ثم ذكروا الناقوس ، فكلمهم من أجل النصارى ، وقد تقدمت رواية روح بن عطاء نحوه . وفي الباب عن عبد الله بن زيد عند أبي الشيخ وعند أبي حمير بن أنس

هن عموته عن سعيد بن منصور . قوله ( بل بوقا ) أى بل اتخذوا بوقا ، ووقع في بعض النسخ د بل قرنا ، وهى رواية مسلم والنسائي . والبوق والقرن معروفاً ، والمراد أنه ينفخ فيه فيجتمعون عند سماع صوته ، وهو من شعار اليهود ، ويسمى أيضاً د الشجور ، بالشين المعجمة المفتوحة والموحدة المضمومة الثقيلة . قوله ( فقال عمر أو لا ) الهمة للاستفهام والواو للعطف على مقدر كما في نظائره ، قال الطيبي : الهمة لإنكار الجملة الأولى أى المقدرة وتقرير الجملة الثانية . قوله ( رجلاً ) زاد الكشميني د منكم ، . قوله ( ينادى ) قال القرطبي : يحتمل أن يكون عبد الله بن زيد لما أخبر برؤياه وصدقه النبي ﷺ بادر عمر فقال : أو لا تبعثون رجلاً ينادى - أى يؤذن - للرؤيا المذكورة ، فقال النبي ﷺ د قم يا بلال ، فعلى هذا فالقاء في سياق حديث ابن عمر هى الفصيحة ، والتقدير فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد ، فجاء إلى النبي ﷺ فقص عليه فصدقه فقال عمر . قلت : وسياق حديث عبد الله بن زيد يخالف ذلك ، فإن فيه أنه لما قص رؤياه على النبي ﷺ فقال له ألقها على بلال فليؤذن بها قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي ﷺ فقال : لقد رأيت مثل الذى رأى ، فدل على أن عمر لم يكن حاضراً لما قص عبد الله بن زيد رؤياه . والظاهر أن إشارة عمر بارسال رجل ينادى للصلاة كانت عقب المشاورة فيما يفعلونه ، وأن رؤيا عبد الله بن زيد كانت بعد ذلك والله أعلم . وقد أخرج أبو داود بسند صحيح إلى أبي عمير بن أنس عن عومته من الانصار قالوا : اهتم النبي ﷺ للصلاة كيف يجمع الناس لما ، فقال : انصب راية عند حضور وقت الصلاة فاذا رآوها آذن بعضهم بعضاً ، فلم يصبه ، الحديث ، وفيه د ذكروا القنec - بضم القاف وسكون النون يعنى البوق - وذكروا النافوس ، فالنصرف عبد الله بن زيد وهو مهم فأرى الأذان ، فنادى على رسول الله ﷺ ، قال : وكان عمر رآه قبل ذلك فكشتمه عشرين يوماً ثم أخبر به النبي ﷺ فقال : ما منعك أن تخبرنا ؟ قال : سبقنى عبد الله بن زيد فاستحييت . فقال رسول الله ﷺ : يا بلال قم فانظر ما يأمرك به عبد الله بن زيد فافعله ، ترجم له أبو داود د به الأذان ، وقال أبو عمر بن عبد البر : روى قصة عبد الله بن زيد جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعان متقاربة وهى من وجوه حسن وهذا أحسنها . قلت : وهذا لا يخالفه ما تقدم أن عبد الله بن زيد لما قص منامه فسمع عمر الأذان فجاء فقال قد رأيت ، لأنه يحمل على أنه لم يخبر بذلك عقب إخبار عبد الله بل مترخياً عنه لقوله د ما منعك أن تخبرنا ، أى عقب إخبار عبد الله ، فاعتذر بالاستحياء ، فدل على أنه لم يخبر بذلك على الفور ، وليس في حديث أبي عمير التصريح بأن عمر كان حاضراً عند قص عبد الله رؤياه ، بخلاف ما وقع في روايته التى ذكر بها د فسمع عمر الصوت فخرج فقال ، فإنه صريح في أنه لم يكن حاضراً عند قص عبد الله . والله أعلم . قوله ( فناد بالصلاة ) في رواية الاسماعيلي د فأذن بالصلاة ، قال عياض : المراد الإعلام المحض بحضور وقتها لا خصوص الأذان المشروع . وأغرب القاضى أبو بكر بن العربي لحمل قوله د أذن ، على الأذان المشروع ، وطعن في صحة حديث ابن عمر وقال : عجبا لأبي عيسى كيف صححه . والمعروف أن شرع الأذان إنما كان برؤيا عبد الله بن زيد . انتهى . ولا تدفع الأحاديث الصحيحة بمثل هذا مع إمكان الجمع كما قدمناه ، وقد قال ابن منبه في حديث ابن عمر : إنه يجمع على صحته . قوله ( يا بلال قم ) قال عياض وغيره : فيه حجة لشرع الأذان قائماً . قلت : وكذا احتج ابن خزيمة وابن المنذر ، وتعقبه النووي بأن المراد بقوله د قم ، أى اذهب إلى موضع بارز فناد فيه بالصلاة ليسمعك الناس ، قال : وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان . انتهى . وما نفاه ليس يبعد من ظاهر اللفظ ، فإن الصيغة محتملة للأميرين ، وإن كان ما قاله أرجح . وقل عياض أن مذهب العلماء كافة أن الأذان قاعداً لا يجوز ، إلا أبا ثور ووافقه أبو الفرج المالكي .

وتعقب بأن الخلاف معروف عند الشافعية ، وبأن المشهور عند الحنفية كلهم أن القيام سنة ، وأنه لو أذن قاعدا صح ، والصواب ما قال ابن المنذر أنهم اتفقوا على أن القيام من السنة . ( فائدة ) : كان اللفظ الذي ينادى به بلال للصلاة قوله « الصلاة جامعة » أخرجه ابن سعد في الطبقات من مراسيل سعيد بن المسيب . وظن بعضهم أن بلالا حينئذ إنما أمر بالأذان المعهود فذكر مناسبة اختصاص بلال بذلك دون غيره لكونه كان لما عذب ليرجع عن الإسلام فيقول : أحد أحد ، لجوزى بولاية الأذان المشتملة على التوحيد في ابتدائه وانتهائه ، وهي مناسبة حسنة في اختصاص بلال بالأذان ، إلا أن هذا الموضع ليس هو محلها . وفي حديث ابن عمر دليل على مشروعية طلب الأحكام من المعاني المستنبطة دون الاختصار على الظواهر قاله ابن العربي ، وعلى مراعاة المصالح والعسل بها ، وذلك أنه لما شق عليهم التكبير إلى الصلاة فتفوتهم أشغالهم ، أو التأخير فيفوتهم وقت الصلاة ، فظفروا في ذلك . وفيه مشروعية التشاور في الأمور المهمة وأنه لا حرج على أحد من المتشاورين إذا أخبر بما أدى إليه اجتهاده ، وفيه منقبة ظاهرة لعمر . وقد استشكل إثبات حكم الأذان برويا عبد الله بن زيد لأن رويًا غير الأنبياء لا يبنى عليها حكم شرعي ، وأجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك ، أو لانه ﷺ أمر بمقتضاها لينظر أيقر على ذلك أم لا ، ولا سيما لما رأى نظاما يبعد دخول الوسواس فيه ، وهذا يبنى على القول بجواز اجتهاده ﷺ في الأحكام وهو المنصور في الأصول ، ويؤيد الأول ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي ﷺ فوجد الوحي قد ورد بذلك فاراعه إلا أذان بلال ، فقال له النبي ﷺ « سبقك بذلك الوحي » وهذا أصح مما حكى الداودي عن ابن إسحق أن جبريل أتى النبي ﷺ بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بثمانية أيام ، وأشار السبيلي إلى أن الحكمة في ابتداء شرع الأذان على لسان غير النبي ﷺ التنويه بعلو قدره على لسان غيره ليكون أعظم لشأنه . والله أعلم

## ٢ - باب الأذان مثنى مثنى

٦٠٥ - حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن سماك بن عطية عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس قال « أُمِرَ بلال أن يشفع الأذان وأن يُوتر الإقامة إلا الإقامة »

٦٠٦ - حدثني محمد - وهو ابن سلام - قال أخبرنا عبد الوهاب قال أخبرنا خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : لما كثرت الناس قل ذكروا أن يعلوا وقت الصلاة بشيء يرفعون ، فذكروا أن يؤدوا نارا أو يضرِبوا ناقوسا ، فأُمِرَ بلال أن يشفع الأذان وأن يُوتر الإقامة »

( قوله باب الأذان مثنى ) في رواية الكشميني « مثنى مثنى ، أي مرتين مرتين ، ومثنى معنول عن اثنين اثنين وهو بغير تنوين ، فتحمل رواية الكشميني على التوكيد لأن الأول يفيد ثنية كل لفظ من ألفاظ الأذان والثاني يؤكد ذلك . ( فائدة ) : ثبت لفظ هذه الترجمة في حديث لابن عمر مرفوع أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده فقال فيه « مثنى مثنى ، وهو عند أبي داود والنسائي ، وصححه ابن خزيمة وغيره من هذا الوجه لكن بلفظ « مرتين مرتين » . قوله ( عن سماك بن عطية ) هو بصرى ثقة ، روى عن أيوب وهو من أقرانه ، وقد روى حماد بن زيد عنهما جميعا وقال : مات سماك قبل أيوب ، ورجال إسناده كلهم بصريون . قوله ( أن يشفع ) بفتح أوله وفتح الفاء

أى يأتى بالفاظه شفعا . قال الزين بن المنير : وصف الأذان بأنه شفع بفسره قوله « مثني مثني ، أى مرتين مرتين وذلك يقتضى أن تسوى جميع ألفاظه في ذلك ، لكن لم يختلف في أن كلمة التوحيد التي في آخره مفردة فيحمل قوله « مثني ، على ما سواها ، وكأنه أراد بذلك تأكيد مذهبه في ترك تربع التكبير في أوله ، لكن لمن قال بالتربيع أن يدعى نظير ما ادعاه لثبوت الخبر بذلك ، وسيأتى في الإقامة توجيه يقتضى أن القائل به لا يحتاج إلى دعوى التخصيص . قوله ( وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة ) المراد بالمنني غير المراد بالمثبت ، فالمراد بالمثبت جميع الألفاظ المشروعة عند القيام إلى الصلاة ، والمراد بالمنني خصوص قوله « قد قامت الصلاة » كما سيأتى ذلك صريحا . وحصل من ذلك جناس تام . ( تنبيه ) : ادعى ابن منده أن قوله « إلا الإقامة » من قول أيوب غير مسند كما في رواية إسماعيل بن إبراهيم ، وأشار إلى أن في رواية سماك بن عطية هذه إدراجا ، وكذا قال أبو محمد الاصيلي : قوله « إلا الإقامة » هو من قول أيوب وليس من الحديث . وفيما قاله نظر ، لأن عبد الرزاق رواه عن معمر عن أيوب بسنده متصلا بالخبر مفسرا ولفظه « كان بلال يثني الأذان ويوتر الإقامة ، إلا قوله « قد قامت الصلاة » وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والسراج في مسنده وكذا هو في مصنف عبد الرزاق ، وللإسماعيل من هذا الوجه ويقول « قد قامت الصلاة مرتين ، والأصل أن ما كان في الخبر فهو منه حتى يقوم دليل على خلافه ، ولا دليل في رواية إسماعيل لأنه إنما يتحصل منها أن خالدا كان لا يذكر الزيادة وكان أيوب يذكرها ، وكل منهما روى الحديث عن أبي قلابة عن أنس ، فكان في رواية أيوب زيادة من حافظ فقبل ، والله أعلم . وقد استشكل عدم استثناء التكبير في الإقامة ، وأجاب بعض الشافعية بأن التثنية في تكبيرة الإقامة بالنسبة إلى الأذان لإفراد ، قال النووي : ولهذا يستحب أن يقول المؤذن كل تكبيرتين بنفس واحد . قلت : وهذا إنما يتأتى في أول الأذان لا في التكبير الذي في آخره . وعلى ما قال النووي ينبغي للمؤذن أن يفرد كل تكبيرة من التثنية في آخره بنفس ، ويظهر بهذا التقرير ترجيح قول من قال بتربع التكبير في أوله على من قال بتثنيته ، مع أن لفظ « الشفع » يتناول التثنية والتربيع ، فليس في انط حديث الباب ما يخالف ذلك بخلاف ما يومه كلام ابن بطال . وأما الترجيع في التشدين فالأصح في صورته أن يشهد بالوحدانية ثنتين ثم بالرسالة ثنتين ثم يرجع فيشهد كذلك ، فهو وإن كان في العدد مربعا فهو في الصورة مثني والله أعلم . قوله ( حدثني محمد وهو ابن سلام ) كذا في رواية أبي ذر وأهمله الباقون . قوله ( حدثني عبد الوهاب الثقفي ) في رواية كريمة أخبرنا ، وفي رواية الاصيل حدثنا وليس في رواية كريمة « الثقفي » . قوله ( حدثنا خالد ) كذا لابي ذر والاصيل ، ولغيرهما أخبرنا . قوله ( قال لما كثر الناس ، قال ذكروا ) « قال » الثانية زائدة ، ذكرت تأكيدا . قوله ( أن يعملوا ) بضم أوله من الإعلام ، وفي رواية كريمة بفتح أوله من العلم . قوله ( أن يوروا نارا ) أى يوقدوها ، يقال وري الوند إذا خرجت ناره ، وأوريته إذا أخرجته . ووقع في رواية مسلم « أن ينوروا نارا » أى يظهروا نورها ، والناقوس خشبة تضرب بخشبة أصغر منها فيخرج منها صوت وهو من شعار النصارى . قوله ( وأن يوتر الإقامة ) احتج به من قال بإفراد قوله « قد قامت الصلاة » والحديث الذي قبله حجة عليه لما قدمناه ، فإن احتج بعمل أهل المدينة عورض بعمل أهل مكة ومعهم الحديث الصحيح

٣ - باب الإقامة واحدة إلا قوله « قد قامت الصلاة »

٦٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن أبي قلابة عن أنس قال « أيسر



بَلَّاءُ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُؤْتِيَ الْإِقَامَةَ » قَالَ إِسْمَاعِيلُ : فَذَكَرْتُ لِأَيُّوبَ فَقَالَ : إِلَّا الْإِقَامَةَ

قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِقَامَةِ وَاحِدَةٌ ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : خَالَفَ الْبُخَارِيُّ لَفْظَ الْحَدِيثِ فِي التَّرْجُمَةِ فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى قَوْلِهِ وَاحِدَةٌ ، لِأَنَّ لَفْظَ الْوَتْرِ غَيْرُ مَنْحَصَرٍ فِي الْمَرَّةِ فَعَدَلَ عَنْ لَفْظٍ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ إِلَى مَا لَا إِشْتِرَاكَ فِيهِ . قُلْتُ : وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ وَاحِدَةٌ وَاحِدَةٌ مِرَاعَاةً لِلْفُظِّ الْخَبَرِ الْوَاردِ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ فِي حَدِيثِ ابْنِ حُمَرَ الَّذِي أَشْرَفَ إِلَيْهِ فِي الْبَابِ الْمَاضِي وَلِنَظَرِهِ « الْأَذَانَ مَثْنً وَالْإِقَامَةَ وَاحِدَةً » وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَحَسَنَهُ فِي حَدِيثِ لَابِيِّ مَحْذُورَةَ ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَقِيمَ وَاحِدَةً وَاحِدَةً . قَوْلُهُ ( إِلَّا قَوْلُهُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ) هُوَ لَفْظٌ مَعْمُورٌ عَنْ أَيُّوبَ كَمَا تَقَدَّمَ ، قِيلَ وَاعْتَرَضَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بِأَنْ يُرَادَ حَدِيثُ سَمَّاكِ بْنِ عَطِيَّةٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَوَّلَى مِنْ إِبْرَادِ حَدِيثِ ابْنِ عَلِيَّةٍ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَصْنُفَ قَصَدَ رَفْعَ تَوْحُمٍ مِنْ يَتَوَحَّمُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى أَيُّوبَ لِأَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي مَقَامِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَقْطُوعًا لَمْ يَحْتَجْ بِهِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا خَالِدٌ ) هُوَ الْخِزْمِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ بِصَرِيحٍ . قَوْلُهُ ( قَالَ إِسْمَاعِيلُ ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورُ فِي أَوَّلِ الْإِسْنَادِ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ عَلِيَّةٍ ، وَلَيْسَ هُوَ مُعَلِّقًا . قَوْلُهُ ( فَذَكَرْتُ ) كَذَا لِلْكَثَرِ بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ ، وَلِلْكَشْمِيشِيِّ وَالْأَصْبَلِيِّ « فَذَكَرْتُهُ » أَيْ حَدِيثَ خَالِدٍ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْإِقَامَةَ مَثْنٌ مِثْلُ الْأَذَانِ . وَأَجَابَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ بِدَعْوَى النِّسْخِ ، وَأَنَّ إِفْرَادَ الْإِقَامَةِ كَانَ أَوَّلًا ثُمَّ نَسَخَ بِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ ، يَعْنِي الَّذِي رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَفِيهِ تَثْنِيَةُ الْإِقَامَةِ ، وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ حَدِيثِ أَنَسٍ فَيَكُونُ نَاسِخًا . وَعَوْرَضَ بِأَنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ وَاحْتِجَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَجَعَ بَعْدَ الْفَتْحِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَأَقْرَبَ بِلَالًا عَلَى إِفْرَادِ الْإِقَامَةِ وَعَلَهُ سَعْدُ الْقُرْطُ فَأَذَّنَ بِهِ بَعْدَهُ كَمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ جَرِيرٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ الْمُبَاحِ ، فَإِنَّ رِيعَ التَّكْبِيرِ الْأَوَّلِ فِي الْأَذَانِ ، أَوْ ثَنَاءً ، أَوْ رَجْعًا فِي التَّشْهِيدِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ ، أَوْ ثَنَى الْإِقَامَةَ أَوْ أَفْرَدَهَا كُلَّهَا أَوْ إِلَّا « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » فَالْجَمْعُ جَائِزٌ . وَعَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ أَنَّ رِيعَ الْأَذَانِ وَرَجْعَ فِيهِ ثَنَى الْإِقَامَةَ وَإِلَّا أَفْرَدَهَا ، وَقِيلَ لَمْ يَقُلْ بِهَذَا التَّفْصِيلِ أَحَدٌ قَبْلَهُ وَاقِعًا أَعْلَمُ : ( فَائِدَةٌ ) : قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي تَثْنِيَةِ الْأَذَانِ وَإِفْرَادِ الْإِقَامَةِ أَنَّ الْأَذَانَ لِإِعْلَامِ الْغَائِبِينَ فَيَسْكُرُ لِيَكُونَ أَوْصَلَ إِلَيْهِمْ ، بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ فَانْهَاءً لِلْحَاضِرِينَ ، وَمِنْ ثَمَّ اسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ فِي مَكَانٍ عَالٍ بِخِلَافِ الْإِقَامَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الصَّوْتُ فِي الْأَذَانِ أَرْفَعَ مِنْهُ فِي الْإِقَامَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ مَرْتَلًا وَالْإِقَامَةُ مَسْرَعَةً ، وَكَرَّرَ « قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ » لِأَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْإِقَامَةِ بِالذَّاتِ . قُلْتُ : تَوَجَّهَ ظَاهِرُهُ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ : لَوْ سَوَى بَيْنَهُمَا لَاشْتَبَهَ الْأَمْرُ عِنْدَ ذَلِكَ وَصَارَ لَأَنْ يَفُوتَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ ، فَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْأَذَانَ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَكَانٍ عَالٍ لِتَشْرِكَ السَّمْعَ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَثْنِيَةِ التَّكْبِيرِ ، وَتَوَخَّذَ حِكْمَةُ التَّرْجِيمِ عَمَّا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ بِالتَّشْهِيدِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ أَلْفَاظِ الْأَذَانِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

#### ٤ - بَابُ فَضْلِ التَّأْذِينِ

٦٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ أَدْرَكَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّأْذِينَ ، فَذَا قَضَى السَّأَاءُ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا



بين الأذان والإقامة ، حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح . قد قامت الصلاة ، وحكى ذلك ابن المنذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وزعم أنه تفرد به ، لكن في سنن أبي داود عن ابن عمر أنه كره التشويب بين الأذان والإقامة ، فهذا يدل على أن له سلفاً في الجملة . ويحتمل أن يكون الذي تفرد به القول الخاص ، وقال الخطابي : لا يعرف العامة التشويب الا قول المؤذن في الأذان والصلاة خير من النوم ، لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة . واهه أعلم . قوله ( أقبل ) زاد مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة د فوسوس ، . قوله ( أقبل حتى يحظر ) بضم الطاء ، قال عياض : كذا سمعناه من أكثر الرواة ، وضبطناه عن المتقين بالكسر ، وهو الوجه ، وسمناه فوسوس ، وأصله من خطر البعير بذنبه إذا حركه فضرب به فغذبه ، وأما بالضم فن المرور أى يدنو منه فيمر بينه وبين قلبه فيشغله ، وضعف الحجوى في نوادر الضم مطلقاً وقال : هو يحظر بالكسر في كل شيء . قوله ( بين المراء ونفسه ) أى قلبه ، وكذا هو للصنف من وجه آخر في بدء الخلق ، قال الباجي : المعنى أنه يحول بين المراء وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها . قوله ( يقول : اذكر كذا اذكر كذا ) وقع في رواية كريمة بوأو العطف ، واذكر كذا ، وهي لمسلم ، وللصنف في صلاة السهو ، اذكر كذا وكذا ، زاد مسلم من رواية عبد ربه عن الأعرج ، فهناه ومناه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر ، . قوله ( لما لم يكن يذكر ) أى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله في الصلاة ، وفي رواية لمسلم ، لما لم يكن يذكر من قبل ، ، ومن ثم استنبط أبو حنيفة للذي شكأ إليه أنه دفن مالا ثم لم يهتد لمكانه أن يصلى ويحرص أن لا يحدث نفسه بشئ من أمر الدنيا ، ففعل ، فذكر مكان المال في الحال . قيل : خصه بما يعلم دون ما لا يعلم لانه يميل لما يعلم أكثر لتحقيق وجوده ، والذي يظهر أنه لاعم من ذلك فيذكره بما سبق له به علم ليشغل باله به وبما لم يكن سبق له ليوقه في الفسكرة فيه ، وهذا أعم من أن يكون في أمور الدنيا أو في أمور الدين كالعلم ، لكن هل يشمل ذلك التفكير في معاني الآيات التي يتلوها ؟ لا يبعد ذلك ، لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان . قوله ( حتى يظل الرجل ) كذا للجمهور بالطاء المشالة المفتوحة ، ومعنى يظل في الأصل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً لكنها هنا بمعنى يصير أو يبقى ، ووقع عند الأصيلي د يضل ، بكسر الساقطة أى ينسى ، ومنه قوله تعالى ( أن تضل إحداهما ) أو بفتحها أى يخطئ . ومنه قوله تعالى ( لا يضل ربي ولا ينسى ) والمشهور الأول . قوله ( لا يدرى ) وفي رواية في صلاة السهو د ان يدرى ، بكسر همزة ان وهي نافية بمعنى لا ، وحكى ابن عبد البر عن الأكثر في الموطأ فتح الهمة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة ، وقال القرطبي : ليست رواية الفتح لشيء الا مع رواية الضاد الساقطة فتكون أن مع الفعل بتأويل المصدر ومفعول ضل أن باسقاط حرف الجر أى يضل عن درايته . قوله ( كم صلى ) وللصنف في بدء الخلق من وجه آخر عن أبي هريرة د حتى لا يدرى أنلثا صلى أم أربعاً ، وسيأتى الكلام عليه في أبواب السهو إن شاء الله تعالى . وقد اختلف العلماء في الحكمة في هروب الشيطان عند سماع الأذان والإقامة دون سماع القرآن والذكر في الصلاة ، فقيل يهرب حتى لا يشهد للمؤذن يوم القيامة ، فانه لا يسمع مدى صرت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له كما يأتى بعد ، ولعل البخارى أشار إلى ذلك بإيراده الحديث المذكور عقب هذا الحديث . وتقل عياض عن بعض أهل العلم أن اللفظ عام والمراد به خاص ، وأن الذى يشهد من تصح منه الشهادة كما سيأتى القول فيه في الباب الذى بعده . وقيل إن ذلك خاص بالمؤمنين فأما الكفار فلا تقبل لهم شهادة ، ورد له ما جاء من الآثار بخلافه ، وبالحق الزين بن المنير في تقرير الاول وهو مقام

احتمال ، وقيل يهرب نفورا عن سماع الاذان ثم يرجع موسوسا ليفسد على المصلي صلاته ، فصار رجوعه من جنس فراره ، والجامع بينهما الاستخفاف . وقيل لان الاذان دعاء الى الصلاة المشتملة على السجود الذي اياه وعصى بسببه ، واعترض بأنه يعود قبل السجود ، فلو كان هربه لاجله لم يعد إلا عند فراغه ، وأجيب بأنه يهرب عند سماع الدعاء بذلك ليغالط نفسه بأنه لم يخالف أمرا ثم يرجع ليفسد على المصلي سجوده الذي اياه ، وقيل إنما يهرب لاتفاق الجميع على الاعلان بشهادة الحق وإقامة الشريعة ، واعترض بأن الاتفاق على ذلك حاصل قبل الاذان وبعده من جميع من يصلي ، وأجيب بأن الإعلان أخص من الاتفاق فان الإعلان المخصص بالاذان لا يشاركه فيه غيره من الجهر بالتكبير والتلاوة مثلا ، ولهذا قال لعبد الله بن زيد : ألقه على بلال فإنه أندى صوتا منك ، أى أقعد في المد والإطالة والإسراع ليعم الصوت ويطول أمس التأذين فيكثر الجمع ويفوت على الشيطان مقصوده من إلهاء الأذى عن إقامة الصلاة في جماعة أو إخراجها عن وقتها أو وقت فضيلتها فيفر حينئذ ، وقد يبأس عن أن يردم عما أعلنوا به ثم يرجع لما طبع عليه من الأذى والوسوسة . وقال ابن الجوزي : على الاذان هيبة يشتد انزعاج الشيطان بسببها ، لانه لا يكاد يقع في الاذان رياء ولا غفلة عند النطق به ، بخلاف الصلاة فان النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة . وقد ترجم عليه أبو عوانة والدليل على أن المؤذن في أذانه وإقامته منفي عنه الوسوسة والرياء لتباعد الشيطان منه ، وقيل لان الاذان إعلام بالصلاة التي هي أفضل الاعمال بالفاظ هي من أفضل الذكر لا يزداد فيها ولا ينقص منها ، بل تقع على وفق الامر ، فيفر من سماعها . وأما الصلاة فلما يقع من كثير من الناس فيها من التفريط فيتمكن الخبيث من المفرط ، فلو قدر أن المصلي وفي جميع ما أمر به فيها لم يقربه إذا كان وحده وهو نادر ، وكذا إذا انضم اليه من هو مثله فإنه يكون أندر ، أشار اليه ابن أبي جمرة فنفع الله ببركته (قائدا) : قال ابن بطلان يشبه أن يكون الزجر عن خروج المرء من المسجد بعد أن يؤذن المؤذن من هذا المعنى ، لكلا يكون متشبها بالشيطان الذي يفر عند سماع الاذان والله أعلم . ( تنبيهان ) : ( الاول ) فهم بعض السلف من الاذان في هذا الحديث الإتيان بصورة الاذان وإن لم توجد فيه شرائط الاذان من وقوعه في الوقت وغير ذلك ، ففي صحيح مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال : إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة ، واستدل بهذا الحديث ، وروى مالك عن زيد بن أسلم نحوه . ( الثاني ) وردت في فضل الاذان أحاديث كثيرة ذكر المصنف بعضها في مواضع أخرى ، واقتصر على هذا هنا ، لان هذا الخبر تضمن فضلا لا ينال بغير الاذان ، بخلاف غيره من الاخبار فان الثواب المذكور فيها يدرك بأنواع أخرى من العبادات . والله أعلم

### هـ - باب رفع الصوت بالنداء

وقال عمر بن عبد العزيز : أذن أذانا سمحا ، وإلا فاعزنا

٦٠٩ - حدثني عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صنفعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له « إني أراك تحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك - أو باديتك - فأدنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن

جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ  
[ الحديث ٦٠٩ - طرفاه في : ٣٢٩٦ ، ٧٥٤٨ ]

**قوله** ( باب رفع الصوت بالنداء ) قال الزين بن المنير : لم ينص على حكم رفع الصوت لانه من صفة الأذان ، وهو لم ينص في أصل الأذان على حكم كما تقدم ، وقد ترجم عليه النسائي . باب الثواب على رفع الصوت بالأذان ، **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمر عن سعيد بن أبي حسين أن مؤذنا أذن فطرب في أذانه فقال له عمر بن عبد العزيز . . فذكره ، ولم أقف على اسم هذا المؤذن وأظنه من بني سعد القرظ لان ذلك وقع حيث كان عمر بن عبد العزيز أميراً على المدينة ، والظاهر أنه خاف عليه من التطريب الخروج عن الخشوع ، لانه أنه نهاه عن رفع الصوت . وقد روى نحو هذا من حديث ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطني وفيه إسحق بن أبي يحيى السكبي وهو ضعيف عند الدارقطني وابن عدي ، وقال ابن حبان : لا تحمل الرواية عنه ، ثم غفل فذكره في الثقات . **قوله** ( عن أبيه ) زاد ابن عينة . وكان يتبى في حجر أبي سعيد وكانت أمه عند أبي سعيد ، أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، لكن قلبه ابن عينة فقال : عن عبد الرحمن بن عبد الله والصحيح قول مالك ووافقه عبد العزيز الماجشون . وزعم أبو مسعود في الأطراف أن البخاري أخرج روايته ، لكن لم نجد ذلك ولا ذكرها خلف قاله ابن عساكر . واسم أبي صمصعة عمرو بن زيد بن عوف بن مبذول بن عمرو بن غنم بن مازن بن النجار ، مات أبو صمصعة في الجاهلية ، وابنه عبد الرحمن صحابي ، روى ابن شاهين في الصحابة من طريق قيس بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمصعة عن أبيه عن جده حديثاً سمعه من النبي ﷺ ، وفي سياقه أن جده كان بدرياً ، وفيه نظر لان أصحاب المغازي لم يذكروه فيهم وإنما ذكروا أخاه قيس بن أبي صمصعة . **قوله** ( أن أبا سعيد الخدري قال له ) أي لعبد الله ابن عبد الرحمن . **قوله** ( تحب الغنم والبادية ) أي لاجل الغنم لان محبها يحتاج إلى إصلاحها بالمرعى ، وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا عماره فيها . **قوله** ( في غنمك أو باديته ) يحتمل أن تكون د أو ، شكا من الراوى ، ويحتمل أن تكون للتنويع لان الغنم قد لا تكون في البادية ، ولانه قد يكون في البادية حيث لا غنم . **قوله** ( فاذنت للصلاة ) أي لاجل الصلاة ، وللصنف في بدء الخلق . **قوله** ( بالصلاة ) أي أعلنت بوقتها . **قوله** ( فارفع ) فيه إشعار بان أذان من أراد الصلاة كان مقرراً عندهم لاقتصاره على الامر بالرفع دون أصل التأذين ، واستدل به الرافعي للقول الصائر الى استحباب أذان المنفرد ، وهو الراجح عند الشافعية بناء على أن الأذان حق الوقت ، وقيل لا يستحب بناء على أن الأذان لاستدعاء الجماعة للصلاة ، ومنهم من فصل بين من يرجو جماعة أو لا . **قوله** ( بالنداء ) أي بالأذان . **قوله** ( لا يسمع مدى صوت المؤذن ) أي غاية صوته ، قال البيضاوى : غاية الصوت تكون أخفى من ابتدائه ، فإذا شهد له من بعد عنه ووصل اليه منتهى صوته فلان يشهد له من دنا منه وسمع مبادئ صوته أولى . **قوله** ( جن ولا إنس ولا شيء ) ظاهره يشمل الحيوانات والجمادات ، فهو من العام بعد الخاص ، ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة . لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا أنس ، ولا بن داود والنسائي من طريق أبي يحيى عن أبي هريرة بلفظ . المؤذن يغفر له مدى صوته ، ويشهد له كل رطب ويابس ، ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن ، فهذه الأحاديث تبين المراد من قوله في حديث الباب . ولا شيء . وقد تكلم بعض من لم يطلع عليها في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره ، قال القرطبي : قوله . ولا شيء .

المراد به الملائكة . وتعقب بأنهم دخلوا في قوله حين لانهم يستخفون عن الأبصار ، وقال غيره : المراد كل ما يسمع المؤمن من الحيوان حتى ما لا يعقل دون الجمادات . ومنهم من حمله على ظاهره ، وذلك غير متمتع عقلا ولا شرما . قال ابن بريزة ، تقرر في العادة أن السماع والشهادة والتسليم لا يكون إلا من حي ، فهل ذلك حكاية عن لسان الحال لأن الموجودات ناطقة بلسان حالها بجلال باريها ، أو هو على ظاهره ؟ وغير متمتع عقلا أن الله يخلق فيها الحياة والكلام . وقد تقدم البحث في ذلك في قول النار د أكل بعض بعضا ، وسيأتى في الحديث الذي فيه د أن البقرة قالت إنما خلقت للحرث ، وفي مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعا د إني لأعرف حجرا كان يسلم على ، اه . وقيل ابن التين عن أبي عبد الملك : إن قوله هنا د ولا شيء ، نظير قوله تعالى ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) وتعقبه بأن الآية تختلف فيها ، وما عرفت وجه هذا التحق ؛ فانهما سواء في الاحتمال ونقل الاختلاف ، إلا أن يقول إن الآية لم تختلف في كونها على عمومها ، وإنما اختلفت في تسليح بعض الأشياء هل هو على الحقيقة أو المجاز بخلاف الحديث . والله أعلم . ( فائدة ) : السر في هذه الشهادة مع أنها تقع عند عالم الغيب والشهادة أن أحكام الآخرة جرت على نعت أحكام الخلق في الدنيا من توجيه الدهرى والجواب والشهادة ، قاله الزين بن المنير . وقال الثوري : المراد من هذه الشهادة اشتهاؤ المشهود له يوم القيامة بالمفضل وعلو الدرجة ، وكما أن الله يفضح بالشهادة قوما فكذلك يكرم بالشهادة آخرين . قوله ( الا شهد له ) للكشمينى إلا يشهد له ، وتوجيههما واضح . قوله ( قال أبو سعيد سمعته ) قال الكرماني : أى هذا الكلام الأخير وهو قوله إنه لا يسمع الخ . قلت : وقد أورد الرافعي هذا الحديث في الشرح بلفظ د أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد أنك رجل تجب الغنم ، وسأله الى آخره ، وسبقه الى ذلك الغزالي وامامه والقاضى حسين وابن داود شارح المختصر وغيرهم ، وتعقبه النووي ، وأجاب ابن الرقعة عنهم بأنهم فهموا أن قول أبي سعيد د سمعته من رسول الله ﷺ ، عائد على كل ما ذكر اه . ولا يخفى بعده . وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة ولفظه د قال أبو سعيد : اذا كنت في البوادي فأرفع صوتك بالدعاء ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يسمع ، فذكره ، ورواه يحيى القطان أيضا عن مالك بلفظ د أن النبي ﷺ قال : إذا أذنت فأرفع صوتك ، فانه لا يسمع ، فذكره . فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف . والله أعلم . وفي الحديث استحباب رفع الصوت بالأذان ليكثر من يشهد له ما لم يجهد أو يتأذى به ، وفيه أن حب الغنم والبادية ولا سيما عند نزول الفتنة من عمل السلف الصالح ، وفيه جواز التبدى ومساكنة الاعراب ومشاركتهم في الاسباب بشرط حفظ من العلم وأمن غلبة الجفاء . وفيه أن أذن الفذ مندوب اليه ولو كان في قفر ولو لم يرتج حضور من يصلح معه ، لأنه إن فاته دعاء المصلين فلم يفته استشهاد من سمعه من غيرهم

### ٦ - باب ما يُتحقَّن بالأذان من الدماء

٦١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا غَرَا بِنَا قَوْمًا لَمْ يَكُنْ يَغْزُو بِنَا حَتَّى يُصْبِحَ وَيَنْظُرَ ، فَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا كَفَّ عَنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا أَغَارَ عَلَيْهِمْ . قَالَ فَخَرْنَا إِلَى خَيْبَرَ ، فَانْتَهَبْنَا إِلَيْهِمْ لَيْلًا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَذَانًا رَكِبَ وَرَكِبْتُ خَلْفَ أُنَى طَلْحَةَ ،

وَأَنَّ قَدَمِي كَتَمْتُ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : فخرَجُوا إِلَيْنَا بِمَكَاتِلِهِمْ وَمَسَاحِيهِمْ . فَلَمَّا رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَبِيسُ . قَالَ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ . خَرِبَتْ خَيْرٌ . إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُتَنَزِّينِ »

**قوله ( باب ما يحقن بالأذان من الدماء )** قال الزين بن المنير : قصد البخاري بهذه الترجمة والتين قبلها استيفاء ثمات الأذان ، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة ، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لا يدع الشهادة له بذلك ، والثالثة فيها حق الدماء عند وجود الأذان . قال : وإذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه الفوائد لم يشرع إلا في حكايته عند سماعه ، ولهذا عقبه بترجمة ما يقول إذا سمع المنادي . ١٠ هـ . كلامه ملخصا . ووجه الاستدلال للترجمة من حديث الباب ظاهر ، وباقي المتن من متعلقات الجهاد . وقد أورده المصنف هناك بهذا الإسناد وسيافه أمم مما هنا ، وسيأتي الكلام على فوائده هناك إن شاء الله تعالى . وقد روى مسلم طرفه المتعلق بالأذان وسيافه أوضح ، أخرجه من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان ، فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار . قال الخطابي : فيه أن الأذان شعار الإسلام ، وأنه لا يجوز تركه ، ولو أن أهل بلد اجتمعوا على تركه كان للسلطان قتالهم عليه ١١ هـ . وهذا أحد أقوال العلماء كما تقدم ، وهو أجد الأوجه في المذهب . وأغرب ابن عبد البر فقال : لا أعلم فيه خلافا ، وإن قول أصحابنا من نطق بالشهاد في الأذان حكم بإسلامه إلا إذا كان عيسويا فلا يرد عليه مطلق حديث الباب ، لأن العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية فاعترفوا بأن محمدا رسول الله ﷺ ، لكن إلى العرب فقط ، وهم منسوبون إلى رجل يقال له أبو عيسى أحدث لهم ذلك . ( تنبيه ) : وقع في سياق حديث الباب « لم يكن يغيرنا » واختلف في ضبطه ، ففي رواية المستمل « يغير » من الإغارة مجزوم على أنه بدل من قوله يكن ، وفي رواية الكشميني « يفتد » بأسكان الغين وبالدال المهملة من الضد ، وفي رواية كريمة « يغزو » بزاي بعدها واو من الغزو ، وفي رواية الاصيل « يغير » كالاول لكن بآثبات الياء ، وفي رواية غيرهم بضم أوله وإسكان الغين من الإغراء ، ورواية مسلم تشهد لرواية من رواه من الإغارة . والله أعلم

## ٧ - باب ما يقول إذا سمع المنادي

٦١١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد اللبني عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال « إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن »

٦١٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن محمد بن إبراهيم بن الحارث قال حدثني بيسى بن طلحة أنه سمع معاوية يوما فقال مثله إلى قوله : « وأشهد أن محمدا رسول الله »

**حدثنا** إسحاق بن راهويه قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا هشام عن يحيى . نحوه

٦١٣ - قال يحيى وحديثي بعض إخواننا أنه قال « لما قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ».

وقال : هكذا سمعنا نبيكم ﷺ يقول »

**قوله** ( باب ما يقول إذا سمع المنادي ) هذا لفظ رواية أبي داود الطيالسي عن ابن المبارك عن يونس بن الزهري وفي حديث الباب ، وآثر المصنف عدم الجزم بحكم ذلك لقوة الخلاف فيه كما سيأتي . ثم ظاهر صنيعه يقتضي ترجيح ما عليه الجمهور ، وهو أن يقول مثل ما يقول من الأذان إلا الحيعلتين ، لأن حديث أبي سعيد الذي بدأ به عام ، وحديث معاوية الذي تلاه به يخصصه ، والخاص مقدم على العام . **قوله** ( عن عطاء بن يزيد ) في رواية ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري أن عطاء بن يزيد أخبره ، أخرجه أبو عروانة . ( فائدة ) : اختلف على الزهري في إسناد هذا الحديث ، وعلى مالك أيضا ، لكنه اختلف لا يقدح في صحته ، فرواه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال أحمد بن صالح وأبو حاتم وأبو داود والترمذي : حديث مالك ومن تابعه أصح ، ورواه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسدد في مسنده عنه ، وقال الدارقطني : أنه خطأ والصواب الرواية الأولى ، وفيه اختلاف آخر دون ما ذكر لا تطيل به . **قوله** ( إذا سمعتم ) ظاهره اختصاص الإجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المنارة مثلاً في الوقت وعلم أنه يؤذن لكن لم يسمع أذانه لبعده أو صمم لا تشرع له المتابعة ، قاله النووي في شرح المذهب . **قوله** ( فقولوا مثل ما يقول المؤذن ) ادعى ابن وضاح أن قول « المؤذن » مدرج ، وأن الحديث انتهى عند قوله « مثل ما يقول » . وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى ، وقد اتفقت الروايات في الصحيحين والموطأ على إثباتها ، ولم يصب صاحب الصلة في حذفها . **قوله** ( ما يقول ) قال الكرماني : قال « ما يقول » ، ولم يقل مثل ما قال ليشعر بأنه يجيبه بعد كل كلمة مثل كلماتها . قلت : والصريح في ذلك ما رواه النسائي من حديث أم حبيبة « أنه ﷺ كان يقول كما يقول المؤذن حتى يسكت » ، وأما أبو الفتح البعمري فقال : ظاهر الحديث أنه يقول مثل ما يقول عقب فراغ المؤذن ، لكن الأحاديث التي تضمنت إجابة كل كلمة عقبها ذلك على أن المراد المساوقة ، يشير إلى حديث عمر بن الخطاب الذي عند مسلم وغيره ، فلم يجابهه حتى فرغ استحب له التدارك إن لم يطل الفصل ، قاله النووي في شرح المذهب بحثاً . وقد قالوه فيما إذا كان له عذر كالصلاة ، وظاهر قوله مثل أنه يقول مثل قوله في جميع الكلمات ، لكن حديث عمر أيضا وحديث معاوية الآتي يدلان على أنه يستثنى من ذلك « حي على الصلاة وحي على الفلاح » ، فيقول بدلها « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، كذلك استدلل به ابن خزيمة وهو المشهور عند الجمهور ، وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ذلك من الاختلاف المباح فيقول تارة كذا وتارة كذا ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض أهل الأصول أن الخاص والعام إذا أمكن الجمع بينهما وجب إعمالهما ، قال : فلم لا يقال يستحب للسامع أن يجمع بين الحيلة والحوقة ، وهو وجه عند الحنابلة . وأجيب عن المشهور من حيث المعنى بأن الأذكار الزائدة على الحيلة يشترك السامع والمؤذن في ثوابها ، وأما الحيلة فمقصودها الدعاء إلى الصلاة ، وذلك يحصل من المؤذن ، فعرض السامع عما يفوته من ثواب الحيلة بثواب الحوقة . ولغائل أن يقول : يحصل للجبب الثواب لامتناله الأمر ، ويمكن أن يزداد استيقاظا وإسراعا إلى القيام إلى الصلاة إذا تكرر على سماعه الدعاء إليها من المؤذن ومن



نفسه . ويقرب من ذلك الخلاف في قول المأموم ، سمع الله لمن حمده ، كما سيأتي في موضعه . وقال الطيبي : معنى الحيعلتين هلم بوجهك وسريرتك إلى الهدى عاجلا والفوز بالنعيم آجلا ، فناسب أن يقول : هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعف القيام به إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته . وبما لوحظت فيه المناسبة ما نقل عبد الرزاق عن ابن جريح قال : حدث أن الناس كانوا ينصتون للمؤذن إنصاتهم للقراءة فلا يقول شيئا إلا قالوا مثله ، حتى إذا قال : حتى على الصلاة ، قالوا : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وإذا قال : حتى على الفلاح ، قالوا : ما شاء الله ، انتهى . وإلى هذا صار بعض الحنفية . وروى ابن أبي شيبة مثله عن عثمان ، وروى عن سعيد بن جبيرة قال : يقول في جواب الحيلة : سمعنا وأطعنا . ووراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى ، قيل لا يجيبه إلا في الشهادتين فقط ، وقيل هما والتكبير ، وقيل يضيف إلى ذلك الحوقلة دون ما في آخره ، وقيل مهما أتى به بما يدل على التوحيد والاخلاص كفاء وهو اختيار الطحاوي ، وحكوا أيضا خلافا : هل يجيب في الترجيع أو لا . وفيما إذا أذن مؤذن آخر هل يجيبه بعد إجابته لأول أو لا . قال النووي : لم أوفيه شيئا لأصحابنا . وقال ابن عبد السلام : يجيب كل واحد بإجابة لتعدد السبب ، وإجابة الأول أفضل ، إلا في الصبح والجمعة فانهما سواء لأنهما مشروعان . وفي الحديث دليل على أن لفظ أمثل لا يقتضي المساواة من كل جهة ، لأن قوله مثل ما يقول لا يقصد به رفع الصوت المطلوب من المؤذن ، كذا قيل وفيه بحث ، لأن المماثلة وقعت في القول لا في صفته ، والفرق بين المؤذن والمجيب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت ، والسامع مقصوده ذكر الله فيسكتني بالسر أو الجهر لا مع الرفع . نعم لا يكفي أن يجريه على خاطره من غير تلفظ لظاهر الأمر بالقول . وأغرب ابن المنير فقال : حقيقة الأذان جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة . وتعتب بأن الأذان معناه الإعلام لغة ، وخصه الشرع بألفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة فإذا وجدت وجد الأذان ، وما زاد على ذلك من قول أو فعل أو هيئة يكون من مكملاته (١) ويوجد الأذان من دونها . ولو كان على ما أطلق لكان ما أحدث من التسبيح قبل الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة على النبي ﷺ من جملة الأذان ، وليس كذلك لا لغة ولا شرعا . واستدل به على جواز إجابة المؤذن في الصلاة عملا بظاهر الأمر ، ولأن المجيب لا يقصد المخاطبة ، وقيل يؤخر الإجابة حتى يفرغ لأن في الصلاة شغلا ، وقيل يجيب إلا في الحيعلتين لأنهما كالخطاب للآدميين والباقي من ذكر الله فلا يمنع . لكن قد يقال : من يبدل الحيلة بالهوقلة لا يمنع ، لأنها من ذكر الله قاله ابن دقيق العيد . وفرق ابن عبد السلام في فتاويه بين ما إذا كان يقرأ الفاتحة فلا يجيب بناء على وجوب موالاتها وإلا فيجيب ، وعلى هذا إن أجاب في الفاتحة استأنف ، وهذا قاله بحثنا ، والمشهور في المذهب كراهة الإجابة في الصلاة بل يؤخرها حتى يفرغ ، وكذا في حال الجراح والخلاء ، لكن إن أجاب بالحيلة بطلت كذا أطلقه كثير منهم ، ونص الشافعي في الام على عدم فساد الصلاة بذلك ، واستدل به على مشروعية إجابة المؤذن في الإقامة ، قالوا : إلا في كسبتي الإقامة فيقول : أقامها الله وأدامها ، وقياس إبدال الحيلة بالهوقلة في الأذان أن يجيئ هنا ، لكن قد يفرق بأن الأذان إعلام عام فيصير على الجميع أن يكونوا دعاة إلى الصلاة ، والإقامة إعلام

(١) هذا فيه نظر : والدواب أن ما أحدثه الناس من رفع الصوت بالتسبيح قبل الأذان والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده . كما أشار إليه الشارح - بدعة يجب على ولاة الأمر إنكارها حتى لا يدخل في الأذان ما ليس منه ، رغبنا شرعه الله غنية وكفاية عن المحدثات ، فلهذا

خاص وعدد من يسميها محصور فلا يعسر أن يدعو بعضهم بعضا . واستدل به على وجوب اجابة المؤذن حكاية الطحاوى عن قوم من السلف ، وبه قال الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب ، واستدل للجمهور بحديث أخرجه مسلم وغيره ، انه ﷺ سمع مؤذنا فلما كبر قال : على الفطرة ، فلما تشهد قال : خرج من النار ، قال : فلما قال عليه الصلاة والسلام غير ما قال المؤذن علمنا أن الامر بذلك للاستحباب . وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قال ، فيجوز أن يكون قاله ولم ينقله الراوى اكتفاء بالعادة ونقل القول الزائد ، وبأنه يحتمل أن يكون ذلك وقع قبل صدور الامر ، ويحتمل أن يكون الرجل لما أمر لم يرد أن يدخل نفسه في عموم من خوطب بذلك ، قيل ويحتمل أن يكون الرجل لم يقصد الاذان لكن برد هذا الاخير أن في بعض طرقه أنه حضرته الصلاة . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله ( أنه سمع معاوية يوما فقال مثله - الى قوله - وأشهد أن محمدا رسول الله ) هكذا أورد المتن هنا مختصرا ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن هشام ولفظه ، وكنا عند معاوية فنادى المنادى بالصلاة ، فقال مثل ما قال ، ثم قال : هكذا سمعت نبيكم ، ثم قال البخارى : حدثنا اسحق أنبأنا وهب بن جرير حدثنا هشام عن يحيى نحوه . قال يحيى : وحدثني بعض اخواننا ، أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال : هكذا سمعت نبيكم يقول ، انتهى ، فأحال بقوله نحوه على الذى قبله ، وقد عرفت أنه لم يسق له كله ، وقد وقع لنا هذا الحديث من طرق عن هشام المذكور تاما ، منها للاسماعىلى من طريق معاذ ابن هشام عن أبيه عن يحيى حدثنا محمد بن ابراهيم حدثنا عيسى بن طلحة قال : دخلنا على معاوية ، فنادى مناد بالصلاة ، فقال : الله أكبر الله أكبر ، فقال معاوية الله أكبر الله أكبر . فقال : أشهد أن لا اله الا الله . فقال معاوية : وأنا أشهد أن لا اله الا الله . فقال : أشهد أن محمدا رسول الله ، فقال معاوية : وأنا أشهد أن محمدا رسول الله ، قال يحيى فحدثني صاحب لنا ، أنه لما قال حى على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله . ثم قال هكذا سمعنا نبيكم ، انتهى . فاشتمل هذا السياق على فوائد : أحدها تصريح يحيى بن أبى كثير بالسماع له من محمد بن ابراهيم فأن ما ينحى من تدليس ، ثانيها بيان ما اختصر من روايتى البخارى ، ثالثها أن قوله في الرواية الاولى ، انه سمع معاوية يوما فقال مثله ، فيه حذف تقديره أنه سمع معاوية يسمع المؤذن يوما فقال مثله ، رابعها أن الزيادة في رواية وهب بن جرير لم ينفرد بها لمتابعة معاذ بن هشام له ، خامسها أن قوله ، قال يحيى ، ليس تعليقا من البخارى كما زعمه بعضهم ، بل هو عنده باسناد اسحق . وأبدى الحافظ قطب الدين احتمالا أنه عنده باسنادين . ثم إن اسحق هذا لم ينسب وهو ابن راهويه ، كذلك صرح به أبو نعيم في مستخرجه ، وأخرجه من طريق عبد الله بن شيرويه عنه . وأما المبهم الذى حدث يحيى به عن معاوية فلم أقف فى شيء من الطرق على تعيينه ، وحكى الكرماتى عن غيره أن المراد به الاوزاعى ، وفيه نظر ، لأن الظاهر أن قائل ذلك ليحيى حدثه به عن معاوية ، وأين عصر الاوزاعى من عصر معاوية ؟ وقد غلب على ظنى أنه علقمة بن وقاص إن كان يحيى بن أبى كثير أدركه ، وإلا فأحد ابنيه عبد الله بن علقمة أو عمرو بن علقمة ، وإنما قلت ذلك لآتى جمعت طرقه عن معاوية فلم أجده هذه الزيادة في ذكر الحوقلة إلا من طريقين : أحدهما عن نهشل التميمى عن معاوية وهو فى الطريق باسناد واه ، والآخر عن علقمة بن وقاص عنه ، وقد أخرجه النسائى واللفظ له . وابن خزيمة وغيرهما من طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن يحيى أن عيسى بن عمرو أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال : انى لعند معاوية إذ أذن مؤذن ، فقال معاوية

كما قال ، حتى إذا قال حي على الصلاة قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، فلما قال حي على الفلاح قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، وقال بعد ذلك ما قال المؤذن ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ، ورواه ابن خزيمة أيضا من طريق يحيى القطان عن محمد بن عمرو بن حلقمة عن أبيه عن جده قال : كنت عند معاوية فذكر مثله ، وأوضح سياقا منه ، وتبين بهذه الرواية أن ذكر الحوالة في جواب حي على الفلاح اختصر في حديث الباب ، بخلاف ما تمسك به بعض من وقف مع ظاهره ، وأن « إلى » في قوله في الطريق الأولى « فقال مثل قوله إلى أشهد أن محمدا رسول الله » بمعنى « مع » كقوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ﴾ . ( تنبيه ) : أخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب نحو حديث معاوية ، وإنما لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في وصله وإرساله كما أشار إليه الدارقطني ، ولم يخرج مسلم حديث معاوية لأن الزيادة المقصودة منه ليست على شرط الصحيح للبهيم الذي فيها ، اسكن إذا انضم أحد الحديثين إلى الآخر قوى جدا . وفي الباب أيضا عن الحارث بن نوفل الهاشمي وأبي رافع - وهما في الطبراني وغيره - وعن أنس في البوار وغيره . والله تعالى أعلم

## ٨ - باب الدعاء عند النداء

٦١٤ - حدثنا علي بن عياش قال حدثنا شبيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ : اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ النَّاتِيَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

[ الحديث ٤١٦ - طرفه في : ٤٧١٩ ]

قوله ( باب الدعاء عند النداء ) أي عند تمام النداء ، وكان المصنف لم يقيده بذلك اتباعا لإطلاق الحديث كما سيأتي البحث فيه . قوله ( حدثني علي بن عياش ) بالياء الأخيرة والشين المعجمة وهو الحصى من كبار شيوخ البخاري ، ولم يلقه من الأئمة الستة غيره ، وقد حدث عنه القديما بهذا الحديث أخرجه أحمد في مسنده عنه ، ورواه علي بن المديني شيخ البخاري مع تقدمه على أحد عنه أخرجه الإسماعيلي من طريقه . قوله ( عن محمد بن المنكدر ) ذكر الترمذي أن شعيبا تفرد به عن ابن المنكدر فهو غريب مع صحته ، وقد توبع ابن المنكدر عليه عن جابر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي الزبير عن جابر نحوه ، ووقع في زوائد الإسماعيلي : أخبرني ابن المنكدر . قوله ( من قال حين يسمع النداء ) أي الأذان ، واللام للمهد ، ويحتمل أن يكون التقدير : من قال حين يسمع نداء المؤذن . وظاهره أنه يقول الذكر المذكور حال سماع الأذان ولا يتقيد بفراغه ، لكن يحتمل أن يكون المراد من النداء تمامه ، إذ المطلق يحمل على الكامل ، ويؤيده حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم بلفظ « قولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، ثم سلوا الله لي الوسيلة » ففي هذا أن ذلك يقال عند فراغ الأذان . واستدل الطحاوي بظاهر حديث جابر على أنه لا يتعين إجابة المؤذن بمثل ما يقول ، بل لو اقتصر على الذكر المذكور كفاه . وقد بين حديث عبد الله بن عمرو المراد ، وأن الحين محمول على ما بعد الفراغ ، واستدل به ابن زينة على عدم وجوب ذلك لظاهر إرادته ، لكن لفظ الأمر في رواية مسلم قد يتمسك به من يدعى الوجوب ، وبه

قال الخنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور . **قوله** ( رب هذه الدعوة ) بفتح الدال زاد البيهقي من طريق محمد بن عون عن علي بن عياش : اللهم إني أسألك بحق هذه الدعوة التامة ، والمراد بها دعوة التوحيد كقوله تعالى ( له عوة الحق ) وقيل لدعوة التوحيد تامة ، لأن الشركة نقص . أو التامة التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية إلى يوم النشور ، أو لأنها هي التي تستحق صفة التمام وما سواها فعرض للفساد . وقال ابن التين : وصفت بالتامة لأن فيها أتم القول وهو : لا إله إلا الله ، وقال الطيبي : من أوله إلى قوله : محمد رسول الله ، هي الدعوة التامة ، والحيمة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة الدعاء ، والقائمة الدائمة من قام على الشيء إذا دارم عليه ، وعلى هذا فقوله ، والصلاة القائمة ، بيان للدعوة التامة ، ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة المعهودة المدعو إليها حينئذ وهو أظهر . **قوله** ( الوسيلة ) هي ما يتقرب به إلى الكبير ، يقال توسلت أي تقربت ، وتطلق على المنزلة العلية ، ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو هند مسلم بلفظ : فأنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، الحديث ، ونحوه للبرار عن أبي هريرة ، ويمكن ردها إلى الأول بأن الواصل إلى تلك المنزلة قريب من الله فتكون كالقربة التي يتوسل بها . **قوله** ( والفضيلة ) أي المرتبة الزائدة على سائر الخلائق ، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى أو تفسيراً للوسيلة . **قوله** ( مقاماً محموداً ) أي يحمد القائم فيه ، وهو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات ، ونصب على الظرفية أي أبعثه يوم القيامة فأقاه مقاماً محموداً ، أو ضمن أبعثه معنى أقاه ، أو على أنه مفعول به ومعنى أبعثه أعطه ، ويجوز أن يكون حالاً أي أبعثه ذا مقام محمود ، قال النووي : ثبت الرواية بالتنكير وكأنه حكاية للفظ القرآن ، وقال الطيبي : إنما نكره لانه أنعم وأجزل ، كأنه قيل مقاماً أي مقاماً محموداً بكل لسان . قلت : وقد جاء في هذه الرواية بعينها من رواية علي ابن عياش شيخ البخاري فيه بالتعريف عند النسائي ، وهي في صحيح ابن خزيمة وابن حبان أيضاً ، وفي الطحاوي والطبراني في الدعاء والبيهقي ، وفيه تعقب على من أنكر ذلك كالنووي . **قوله** ( الذي وعدته ) زاد في رواية البيهقي : ذلك لا تخلف الميعاد ، وقال الطيبي : المراد بذلك قوله تعالى ( عسى أن يعثرك ربك مقاماً محموداً ) وأطلق عليه الوعد لأن عسى من الله أوقع كما صح عن ابن عينة وغيره ، والموصول إما بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف وليس صفة للنكرة ، ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما : المقام المحمود ، بالآلف واللام فيصح وصفه بالموصول والله أعلم . قال ابن الجوزي : والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، وقيل لإجلاله على العرش ، وقيل على الكرسي ، وحكى كلا من القولين عن جماعة ، وعلى تقدير الصحة لا ينافي الأول لاحتمال أن يكون الإجلال علامة الإذن في الشفاعة ، ويحتمل أن يكون المراد بالمقام المحمود الشفاعة كما هو المشهور وأن يكون الإجلال هي المنزلة المعبر عنها بالوسيلة أو الفضيلة . ووقع في صحيح ابن حبان من حديث كعب بن مالك مرفوعاً : يبعث الله الناس ، فيكسوني ربي حلة خضراء ، فأقول ما شاء الله أن أقول ، فذلك المقام المحمود ، ويظهر أن المراد بالقول المذكور هو الثناء الذي يقدمه بين يدي الشفاعة . ويظهر أن المقام المحمود هو مجموع ما يحصل له في تلك الحالة ، ويشعر قوله في آخر الحديث : حلت له شفاعتي ، بأن الأمر المطلوب له الشفاعة والله أعلم . **قوله** ( حلت له ) أي استحققت ووجبت أو نزلت عليه ، يقال حل يحل بالضم إذا نزل ، واللام بمعنى على ، ويؤيده رواية مسلم : حلت عليه ، ووقع في الطحاوي من حديث ابن مسعود : وجبت له ، ولا يجوز أن يكون حلت من

الحل لأنها لم تكن قبل ذلك محرمة . **قوله** ( شفاعتي ) استشكل بعضهم جعل ذلك ثوابا لقائل ذلك مع ما ثبت من أن الشفاعة للذين ، وأجيب بأن له عليه السلام شفاعات أخرى : كإدخال الجنة بغير حساب ، وكرفع الدرجات فيعطى كل أحد ما يناسبه . ونقل عياض عن بعض شيوخه أنه كان يرى اختصاص ذلك بمن قاله مخلصا مستحضرا لإجلال النبي عليه السلام ، لا من قصد بذلك مجرد الثواب ونحو ذلك ، وهو تحكم غير مرضى ، ولو كان أخرج الغافل اللامى لكان أشبه . وقال المهلب : في الحديث الحض على الدعاء في أوقات الصلوات لأنه حال رجاء الإجابة . والله أعلم

## ٩ - باب الاستهام في الأذان

وَيُذَكِّرُ أَنْ أَقْوَامًا اخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ

٦١٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة

أن رسول الله عليه السلام قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا »

[ الحديث ٦١٥ - أطرافه في ٦٥٤ ، ٧٢١ ، ٢٦٨٩ ]

**قوله** ( باب الاستهام في الأذان ) أي الاقتراع ، ومنه قوله تعالى ﴿ فساهم فكلان من المدهضين ﴾ قال الخطابي وغيره : قيل له الاستهام لانهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في الشيء فمن خرج سهمه غلب . **قوله** ( ويذكر أن قوما اختلفوا ) أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبي عبيد كلاهما عن هشيم عن عبد الله بن شبرمة قال « تشاح الناس في الأذان بالقادسية فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص ، فأقرع بينهم . وهذا منقطع . وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح والطبري من طريقه عنه ، عن عبد الله بن شبرمة عن شقيق - وهو أبو وائل - قال « افتتحنا القادسية صدر النهار ، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن ، فذكره وزاد « فخرجت الفرعة لرجل منهم فاذن ، ( فائدة ) : القادسية مكان بالعراق معروف ، نسب إلى قادس رجل نزل به ، وحكى الجوهري أن إبراهيم عليه السلام قدس على ذلك المكان فلذلك صار منزلا للحاج ، وكانت به وقعة للمسلمين مشهورة مع الفرس وذلك في خلافة عمر سنة خمس عشرة ، وكان سعد يومئذ الأمير على الناس . **قوله** ( عن سمي ) بضم أوله بلفظ التصغير

**قوله** ( مولى أبي بكر ) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** ( لو يعلم الناس ) قال الطبري : وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم . **قوله** ( ما في النداء ) أي الأذان ، وهي رواية بشر بن عمر عن مالك عند السراج . **قوله** ( والصف الأول ) زاد أبو الشيخ في رواية له من طريق الأعرج عن أبي هريرة « من الخير والبركة » ، وقال الطبري : أطلق مفعول يعلم وهو ما ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضربا من المبالغة وأنه بما لا يدخل تحت الوصف ، والإطلاق انما هو في قدر الفضيلة والا فقد بينت في الرواية الأخرى بالخير والبركة . **قوله** ( ثم لم يجدوا ) في رواية المستملى والحموي « ثم لا يجدون » ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « ثم لا يجدوا » ، ووجهه يجوز حذف التوون تخفيفا ، ولم أقف على هذه الرواية . **قوله** ( إلا أن يستهموا ) أي لم يجدوا شيئا من وجوه الأولوية ، أما في الأذان فبأن يستووا في معرفة الوقت وحسن الصوت ونحو ذلك من شرائط المؤذن

وتكسلاته ، وأما في الصف الاول فبأن يصلوا دفعة واحدة ، ويستووا في الفضل فيقرع بينهم ، إذا لم يتراضوا فيما بينهم في الحالين . واستدل به بعضهم لمن قال بالاختصار على مؤذن واحد ، وليس بظاهر لصحة استهتام أكثر من واحد في مقابلة أكثر من واحد ، ولأن الاستهتام على الاذان يتوجه من جهة التولية من الإمام لما فيه من المزية ، وزعم بعضهم أن المراد بالاستهتام هذا الترامى بالسهام ، وأنه أخرج مخرج المبالغة . واستأنس بحديث لفظه « لتجالدوا عليه بالسيوف ، لكن الذي فهمه البخاري منه أولي ، ولذلك استشهد له بقصة سعد ، ويدل عليه رواية لمسلم « لكنت قرعة » . قوله ( عليه ) أى على ما ذكر ليثمل الامرين الاذان والصف الاول ، وبذلك يصح تبويب المصنف . وقال ابن عبد البر : الماء عائدة على الصف الاول لا على النداء ، وهو حق الكلام ، لأن الضمير يعود لأقرب مذكور . ونازعه القرطبي وقال : انه يلزم منه أن يبقى النداء ضائعا لا فائدة له ، قال : والضمير يعود على معنى الكلام المتقدم ، ومثله قوله تعالى ( ومن يفعل ذلك يلق أثاما ) أى جميع ذلك . قلت : وقد رواه عبد الرزاق عن مالك بلفظ « لاستهتوا عليهما » فهذا مفسح المراد من غير تكلف . قوله ( التهجير ) أى التبكير الى الصلاة ، قال الهروي : وحمله الخليل وغيره على ظاهره فقالوا : المراد الإتيان الى صلاة الظهر في أول الوقت ، لأن التهجير مشتق من الهاجرة وهى شدة الحر نصف النهار وهو أول وقت الظهر ، وإلى ذلك مال المصنف كما سيأتى ، ولا يرد على ذلك مشروعية الإبراد لأنه أريد به الرفق ، وأما من ترك قائمته وقصد الى المسجد لينتظر الصلاة فلا يخفى ماله من الفضل . قوله ( لاستهتوا اليه ) قال ابن أبي جرة المراد بالاستهتاء معنى لا حسا ، لأن المسابقة على الاقدام حسا تقتضى السرعة فى المتى وهو ممنوع منه انتهى . وسيأتى الكلام على بقية الحديث فى « باب فضل صلاة العشاء فى الجماعة ، قريبا ، ويأتى الكلام على المراد بالصف الاول فى أواخر أبواب الإمامة ان شاء الله تعالى »

### ١٠ - باب الكلام فى الاذان

وَتَسَلَّمَ سُبَيْحَانُ بْنُ صُرْدٍ فِي أَذَانِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُوَ يُؤْذَنُ أَوْ يُقِيمُ  
٦١٦ - **هَذَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ وَعَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزَّيَّادِيِّ وَعَاصِمِ الْأَخُولِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ رَدَغٍ ، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَذِّنُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ فَأَسْرَهُ أَنْ يُبَادِيَ : الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ ، فَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ، فَقَالَ : فَعَلَّ هَذَا مِنْ هَوَا خَيْرٍ مِنْهُ وَإِنِّهَا عَزْمَةٌ »

[ الحديث ٦١٦ طرفاه فى : ٦٦٨ ، ٩٠١ ]

**قوله** ( باب الكلام فى الاذان ) أى فى أثنائه بغير ألفاظه . وجرى المصنف على عادته فى عدم الجزم بالحكم الذى دلالة غير صريحة ، لكن الذى أوردته فيه يشعر بأنه يختار الجواز ، وحكى ابن المنذر الجواز مطلقا عن عروة وعطاء والحسن وقتادة ، وبه قال أحمد ، وعن النخعي وابن سيرين والاوزاعي الكراهة ، وعن الثوري المنع ، وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه خلاف الاولى ، وعليه يدل كلام مالك والشافعي ، وعن إسحق بن راهويه يكره . إلا أن كان فيما يتعلق بالصلاة ، واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس المذكور فى الباب ، وقد نازع فى ذلك الداودى فقال : لا حجة فيه على جواز الكلام فى الاذان ، بل القول المذكور مشروع من جملة الاذان فى

ذلك المحل . **قوله** ( وتكلم سليمان بن صرد في أذانه ) وصله أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له ، وأخرجه البخاري في التاريخ عنه واسناده صحيح ولفظه « انه كان يؤذن في العسكر فيأمر غلامه بالحاجة في أذانه » . **قوله** ( وقال الحسن ) لم أره موصولا ، والذي أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طرق عنه جواز السلام بغير قيد الضحك ، قيل مطابقته للترجمة من جهة أن الضحك إذا كان بصوت قد يظهر منه حرف مفهم أو أكثر فتفسد الصلاة ، ومن منع الكلام في الأذان أراد أن يساويه بالصلاة ، وقد ذهب الأكثر إلى أن تعمد الضحك يبطل الصلاة ولو لم يظهر منه حرف ، فاستوى مع الكلام في بطلان الصلاة بعنده . **قوله** ( حماد ) هو ابن زيد ، وعبد الحميد هو ابن دينار ، وعبد الله بن الحارث هو البصري ابن عم ابن سيرين وزوج ابنته وهو تابعي صغير ، ورواية الثلاثة عنه من باب رواية الاقران لأن الثلاثة من صغار التابعين ، ورجال الاسناد كلهم بصريون ، وقد جمعهم حماد كسدد كما هنا ، وكذلك رواه سليمان بن حرب عنه عند أبي عوانة وأبي نعيم في المستخرج ، وكان حماد ربما اقتصر على بعضهم كما سيأتي قريبا في « باب هل يصلي الإمام بمن حضر » عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي عن حماد عن عبد الحميد وعن عاصم فرقهما ، ورواه مسلم عن الربيع عن حماد عن أيوب وعاصم من طرق أخرى منها وهيب عن أيوب ، وحكى عن وهيب أن أيوب لم يسمعه من عبد الله بن الحارث وفيه نظر ، لأن في رواية سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب وعبد الحميد قالوا : سمعنا عبد الله بن الحارث كذلك أخرجه الاسماعيل وغيره ، ولمسدد فيه شيخ آخر وهو ابن حنبل كما سيأتي في كتاب الجمعة إن شاء الله . **قوله** ( خطبنا ) استدله ابن الجوزي على أن الصلاة المذكورة كانت الجمعة ، وفيه نظر . نعم وقع التصريح بذلك في رواية ابن علية ولفظه « ان الجمعة عزمة » . **قوله** ( في يوم رزغ ) بفتح الراء وسكون الزاي بعدها غين معجمة كذا للأكثر هنا ، ولابن السكن والكشميني وأبو الوقت بالدال المهملة بدل الزاي ، وقال القرطبي : إنها أشهر ، وقال : والسواب الفتح فانه الاسم ، وبالسكون المصدر انتهى . وبالفتح رواية القابسي . قال صاحب المحكم : الرزغ الماء القليل في الثأد ، وقيل إنه طين وحل ، وفي العين : الرذغة الوحل والرذغة أشد منها . وفي الجهرة ، والرذغة والرذغة الطين القليل من مطر أو غيره . ( تنبيه ) : وقع هنا يوم رزغ بالإضافة ، وفي رواية الحنفي الآتية في يوم ذي رزغ وهي أوضح ، وفي رواية ابن علية في يوم مطير . **قوله** ( فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة فأمره ) كذا فيه ، وكأن هنا حذف تقديره أراد أن يقولها فأمره ، ويؤيده رواية ابن علية « اذا قلت أشهد أن محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة » وبوب عليه ابن خزيمة وتبعه ابن حبان ثم المحب الطبري حذف « حي على الصلاة في يوم المطر » ، وكأنه نظر إلى المعنى لأن حي على الصلاة والصلاة في الحال وصلوا في بيوتكم يناقض ذلك ، وعند الشافعية وجه أنه يقول ذلك بعد الأذان ، وآخر أنه يقوله بعد الحيملتين ، والذي يقتضيه الحديث ما تقدم . وفوله « الصلاة في الحال » بنصب الصلاة والتقدير صلوا الصلاة ، والرحال جمع رحل وهو مسكن الرجل وما فيه من أثائه ، قال النووي : فيه أن هذه الكلمة تقال في نفس الأذان . وفي حديث ابن عمر يعني الآتي في « باب الأذان للسافر » أنها تقال بعده ، قال : والامران جائزان كما نص عليه الشافعي ، لكن بعده أحسن ليم نظم الأذان . قال : ومن أصحابنا من يقول لا يقوله إلا بعد الفراع ، وهو ضعيف مخالف لصريح حديث ابن عباس انتهى . وكلامه يدل على أنها تزداد مطلقا إما في أثائه وإما بعده ، لا أنها بدل من حي على الصلاة ، وقد تقدم عن ابن خزيمة ما خالفه ، وقد ورد الجمع بينهما في حديث آخر أخرجه عبد الرزاق

وغيره باسناد صحيح عن نعيم بن النحام قال : أذن مؤذن النبي ﷺ للصبح في ليله باردة ، فتمنيت لو قال : ومن بعد فلا حرج . فلما قال الصلاة خير من الزوم قالما ، . قوله ( فقال فل هذا ) كأنه فهم من نظرم الإنكار . وفي رواية الحجةي دكانهم انكروا ذلك ، وفي رواية ابن هلية د فكان الناس استنكروا ذلك ، . قوله ( من هو خير منه ) والكشميني د منهم ، والحجبي د مني ، يعني النبي ﷺ كذا في أصل الرواية ، ومعنى رواية الباب من هو خير من المؤذن ، يعني فعله مؤذن رسول الله ﷺ وهو خير من هذا المؤذن ، وأما رواية الكشميني ففيها نظر ، ولعل من أذن كانوا جماعة إن كانت محفوظة ، أو أراد جنس المؤذنين ، أو أراد خير من المنكرين . قوله ( وإنما ) أى الجمعة كما تقدم ( عزمة ) يسكون الزاى عند الرخصة ، زاد ابن علية د وإني كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين ، وفي رواية الحجةي من طريق عاصم د اني أوثمكم ، وهي ترجع رواية من روى د أخرجكم ، بالحاء المهملة ، وفي رواية جرير عن عاصم عند ابن خزيمة د أن أخرج الناس وأكلفهم أن يحملوا الخبث من طرفهم الى مسجدكم ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بسقوط الجمعة بعذر المطر في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ومطابقة الحديث للترجمة أنكرها الداودي فقال : لا حجة فيه على جواز السلام في الأذان ، بل القول المذكور من جملة الأذان في ذلك المثل ، وتعقب بأنه وإن ساغ ذكره في هذا المثل لكنه ليس من ألفاظ الأذان المعهود ، وطريق بيان المطابقة أن هذا الكلام لما جازت زيادته في الأذان للحاجة اليه دل على جواز الكلام في الأذان لمن يحتاج اليه

### ١١ - باب أذان الأعمى إذا كان له من يهتد به

٦١٧ - **حديث** عبد الله بن مسلة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن أم مكتوم » ثم قال : وكان رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت

[ الحديث ٦١٧ - أطرافه في ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ١٩١٨ ، ٢١٥٦ ، ٧٢٤٨ ]

**قوله** ( باب أذان الأعمى ) أى جوازه . **قوله** ( إذا كان له من يهتد به ) أى بالوقت ، لأن الوقت في الأصل مبنى على المشاهدة ، وعلى هذا القيد يحمل ما روى ابن أبي شيبه وابن المنذر عن ابن مسعود وابن الزبير وغيرهما أنهم كرهوا أن يكون المؤذن أعمى ، وأما ما نقله النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذان الأعمى لا يصح فقد تعقبه السروجي بأنه غلط على أبي حنيفة ، نعم في المحيط للحنفية أنه يكره . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسلة ) هو القعنبى ، قال الدارقطني : تفرد القعنبى بروايته إياه في الموطأ موصولاً عن مالك ، ولم يذكر غيره من رواة الموطأ فيه ابن عمر ، ووافقه على وصله عن مالك - خارج الموطأ - عبد الرحمن بن مهدي وعبد الرزاق وروح بن عباد وأبو قرة وكامل بن طلحة وآخرون ، ووصله عن الزهري جماعة من حفاظ أصحابه . **قوله** ( أن بلالاً يؤذن بليل ) فيه إشعار بأن ذلك كان من عادته المستمرة ، وزعم بعضهم أن ابتداء ذلك باجتهاد منه ، وعلى تقدير صحته فقد أقره النبي ﷺ على ذلك فصار في حكم المأمور به ، وسيأتي الكلام على تعيين الوقت الذي كان يؤذن فيه من الليل بعد باب . **قوله** ( فكلوا ) فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت فبين لهم أن أذان بلال بخلاف ذلك . **قوله** ( ابن أم مكتوم ) اسمه عمرو كما سيأتي موصولاً في الصيام وفصائل القرآن ، وقيل : كان اسمه الحصن فسماه



النبي ﷺ عبد الله ، ولا يتمتع أنه كان له اسمان ، وهو قرشي عامري ، أسلم قديما ، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة . وكان النبي ﷺ يكرمه ويستخلفه على المدينة ، وشهد القادسية في خلافة عمر فاستشهد بها ، وقيل رجع إلى المدينة فات ، وهو الأعمى المذكور في سورة عبس ، واسم أمه عاتكة بنت عبد الله المخزومية . وزعم بعضهم أنه ولد أعمى فكفيت أمه أم مكتوم لانكتام نور بصره ، والمعروف أنه عمي بعد بدر بستين (١) . قوله ( وكان رجلا أعمى ) ظاهره أن فاعل قال هو ابن عمر ، وبذلك جزم الشيخ الموفق في ( المغني ) ، لكن رواه الإسماعيل عن أبي خليفة والطحاوي عن يزيد بن سنان كلاهما عن القعني فعينا أنه ابن شهاب ، وكذلك رواه إسماعيل بن إسحق ومعاذ بن المثنى وأبو مسلم الكجي الثلاثة عند الدارقطني ، والحزاعي عند أبي الشيخ ، وتام عند أبي نعيم ، وعثمان الدارمي عند البيهقي ، كلهم عن القعني . وعلى هذا في رواية البخاري إدراج . ويجاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله ، وكذا شيخ شيخه . وقد رواه البيهقي من رواية الربيع بن سليمان عن ابن وهب عن يونس واليث جميعا عن ابن شهاب وفيه « قال سالم : وكان رجلا ضرير البصر » ، ففي هذا أن شيخ ابن شهاب قاله أيضا ، وسيأتي في كتاب الصيام عن المصنف من وجه آخر عن ابن عمر ما يؤدي معناه ، وسنذكر لفظه قريبا ، فثبت صحة وصله . ولابن شهاب فيه شيخ آخر أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه عن سعيد بن المسيب وفيه الزيادة ، قال ابن عبد البر : هو حديث آخر لابن شهاب ، وقد وافق ابن إسحق معمر فيه عن ابن شهاب . قوله ( أصبحت أصبحت ) أي دخلت في الصباح ، هذا ظاهره ، واستشكل لأنه جعل أذانه غاية للأكل ، فلم يؤذن حتى يدخل في الصباح للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر ، والاجماع على خلافه إلا من شذ كالأعمش . وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصيل وجماعة من الشراح بأن المراد قاربت الصباح ، وبمكر على هذا الجواب أن في رواية الربيع التي قدمناها « ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر : أذن ، وأبلغ من ذلك أن لفظ رواية المصنف التي في الصيام « حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ، وإنما قلت إنه أبلغ لكون جميعه من كلام النبي ﷺ ، وأيضاً فقوله « ان بلالا يؤذن بليل ، يشعر أن ابن أم مكتوم بخلافه ، ولأنه لو كان قبل الصبح لم يكن يذنه وبين بلال فرق لصدق أن كلا منهما أذن قبل الوقت ، وهذا الموضع عندى في غاية الإشكال ، وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب ، وكأنه كان له من راعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر وهو المراد بالبروغ ، وعند أخذه في الإذنان يعترض الفجر في الأفق ، ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم « أصبحت ، أي قاربت الصباح وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر . وهذا وإن كان مستبعدا في العادة فليس بمستبعد من مؤذن النبي ﷺ المؤيد بالملائكة ، فلا يشاركه فيه من لم يكن بمكة الصفة ، وقد روى أبو قرة من وجه آخر عن ابن عمر حديثا فيه « وكان ابن أم مكتوم يتوخي الفجر فلا يخطئه ، . وفي هذا الحديث جواز الإذنان قبل طلوع الفجر ، وسيأتي بعد باب ، واستجواب أذان واحد بعد واحد . وأما

(١) هذا فيه نظر . لأن ظاهر القرآن يدل على أنه عمي قبل الهجرة ، لأن « سورة عبس » النازلة فيه مكية ، وقد وصفه

الله فيها بأنه أعمى . فتدبر

أذان اثنين معا ففتح منه قوم ، ويقال إن أول من أحدثه بنو أمية ، وقال الشافعية : لا يكره إلا إن حصل من ذلك نهيش ، واستدل به على جواز اتخاذ مؤذنين في المسجد الواحد ، قال ابن دقيق العيد : وأما الزيادة على الإثنين فليس في الحديث تعرض له انتهى . ونص الشافعي على جوازه ولفظه : ولا يتضيق (١) إن أذن أكثر من اثنين ، وعلى جواز تقليد الاعمى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه ، واختلف فيه الترجيح ، وصحح النووي في كتبه أن للعمى والبصير اعتماد المؤذن الثقة ، وعلى جواز شهادة الاعمى ، وسيأتي ما فيه في كتاب الشهادات . وعلى جواز العمل بخبر الواحد ، وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار ، وعلى جواز الأكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل ، وخالف في ذلك مالك فقال : يجب القضاء . وعلى جواز الاعتماد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوى ، وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه . وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان يقصد التعريف ونحوه ، وجواز نسبة الرجل الى أمه إذا اشتهر بذلك واحتجج اليه

## ١٢ - باب الأذان بعد الفجر

٦١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر قال « أخبرني حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن للصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن يُقام الصلاة »

[الحديث ٦١٨ - طرأه في : ١١٧٣ ، ١١٨١]

٦١٩ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة « كان النبي ﷺ يصل ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح »

[الحديث ٦١٩ - طرأه في : ١١٥٩]

٦٢٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « إن بلالاً يُنادي بليل ، فسكوا وامشوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم »

**قوله** ( باب الأذان بعد الفجر ) قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة الأذان بعد الفجر على ترجمة الأذان قبل الفجر بخالف الترتيب الوجودي ، لأن الأصل في الشرع أن لا يؤذن إلا بعد دخول الوقت ، فقدم ترجمة الأصل على ما ندر عنه . وأشار ابن بطال إلى الاعتراض على الترجمة بأنه لا خلاف فيه بين الأئمة ، وإنما الخلاف في جوازه قبل الفجر . والذي يظهر لي أن مراد المصنف بالترجعتين أن يبين أن المعنى الذي كان يؤذن لأجله قبل الفجر غير المعنى الذي كان يؤذن لأجله بعد الفجر ، وأن الأذان قبل الفجر لا يكتب به عن الأذان بعده ، وأن أذان ابن أم مكتوم لم يكن يقع قبل الفجر . والله أعلم . **قوله** ( كان إذا اعتكف المؤذن للصبح ) هكذا وقع عند جمهور رواة البخاري وفيه نظر ، وقد استشكله كثير من العلماء ، ووجه بعضهم كما سيأتي ، والحديث في الموطأ عند جميع رواة بلقظ

(١) في مخطوطة الرياض : ولا بشر ،

« كان إذا سكّت المؤذن من الأذان لصلاة الصبح ، وكذا رواه مسلم وغيره وهو الصواب ، وقد أصلح في رواية ابن شبيوه عن الفربري كذلك ، وفي رواية الهمداني « كان إذا أذن ، بدل اعتكف ، وهي أشبه بالرواية المصوبة . ووقع في رواية النسفي عن البخاري بلفظ كان إذا اعتكف وأذن المؤذن وهو يقتضى أن صنيعة ذلك كان مختصا بمجال اعتكافه ، وليس كذلك ، والظاهر أنه من إصلاحه . وقد أطلق جماعة من الحفاظ القول بأن الوهم فيه من عبد الله ابن يوسف شيخ البخاري ، ووجه ابن بطال وغيره بأن معنى « اعتكف المؤذن » ، أى لازم ارتقاؤه ونظره إلى أن يطلع الفجر ليؤذن عند أول إدراكه . قالوا : وأصل العكوف لزوم الإقامة بمكان واحد ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه كان لا يصلحها إلا إذا وقع ذلك من المؤذن لما يقتضيه مفهوم الشرط ، وليس كذلك لمواظبته عليهما مطلقا ، والحق أن لفظ « اعتكف » محرف من لفظ « سكّت » ، وقد أخرجه المؤلف في باب الركعتين بعد الظهر من طريق أيوب عن نافع بلفظ « كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر » . قوله ( وبدا الصبح ) بغير همز أى ظهر ، وأغرب الكرماني فصيح أنه بالنون المكسورة والهمزة بمد المد ، وكأنه ظن أنه معطوف على قوله « للصبح » ، فيكون التقدير واعتكف لنداء الصبح ، وليس كذلك فإن الحديث في جميع النسخ من الموطأ والبخاري ومسلم وغيرها بالباء الموحدة المفتوحة وبعد الدال ألف مقصورة والواو فيه واو الحال لا واو العطف ، وبذلك تم مطابقة الحديث للترجمة ، وسيأتى بقية الكلام عليه في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( بين النداء والإقامة ) قال الزين بن المنير : حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة ، لأن قولها « بين النداء والإقامة » لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر . ثم أجاب عن ذلك بما محصله : إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر ، وهما لا يصلحان إلا بعد الفجر ، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر انتهى . وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد . والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيحاء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به ، ويبان ذلك فيما أورده بعد بابين من وجه آخر عن عائشة ولفظه « كان إذا سكّت المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح بعد أن يستبين الفجر » . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هذا إسناد آخر لما لك في هذا الحديث ، قال ابن عبد البر : لم يختلف عليه فيه ، واعترض ابن التيمي فقال : هذا الحديث لا يدل على الترجمة ، لجعله غاية الأكل ابتداء أذان ابن أم مكتوم ، فدل على أن أذانه كان يقع قبل الفجر بقليل . وجوابه ما تقدم تقريره في الباب الذى قبله . وقال الزين بن المنير : الاستدلال بحديث ابن عمر أوجه من غيره ، فإن قوله « حتى ينادى ابن أم مكتوم » ، يقتضى أنه ينادى حين يطلع الفجر ، لأنه لو كان ينادى قبله لكان كبلال ينادى بليل . ( تنبيه ) : قال ابن منده حديث عبد الله بن دينار بجمع على صحته ، رواه جماعة من أصحابه عنه ، ورواه عنه شعبة فاختلف عليه فيه : رواه يزيد بن هرون عنه على الشك أن بلالا كما هو المشهور ، أو « ان ابن أم مكتوم ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » ، قال : ولشعبة فيه إسناد آخر ، فانه رواه أيضا عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة فذكره على الشك أيضا ، أخرجه أحمد عن غندر عنه ، ورواه أبو داود الطيالسي عنه جازما بالأول ، ورواه أبو الوليد عنه جازما بالثاني ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان من طرق عن شعبة ، وكذلك أخرجه الطحاوى والطبرانى من طريق منصور ابن زاذان عن خبيب بن عبد الرحمن ، وادعى ابن عبد البر وجماعة من الأئمة بأنه مقلوب وأن الصواب

حديث الباب ، وقد كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوم فيه وهو قوله « إذا أذن عمرو فإنه ضرير البصر فلا يقرنكم » ، وإذا أذن بلال فلا يطعمن أحد ، وأخرجه أحمد ، وجاء عن عائشة أيضا أنها كانت تنكر حديث ابن عمر وتقول إنه غلط ، أخرج ذلك البيهقي من طريق الدراوردي عن هشام عن أبيه عنها فذكر الحديث وزاد « قالت عائشة : وكان بلال يبصر الفجر » قال : وكانت عائشة تقول : غلط ابن عمر انتهى . وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين بما حاصله : انه يحتمل أن يكون الأذان كان نوبا بين بلال وابن أم مكتوم ، فكان النبي ﷺ يعلم الناس أن أذان الاول منهما لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلاة بخلاف الثاني . وجزم ابن حبان بذلك ولم ييده احتمالا ، وأنكر ذلك عليه الضياء وغيره ، وقيل : لم يكن نوبا . وإنما كانت لهما حالتان مختلفتان : فان بلالا كان في أول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر ، وعلى ذلك تحمل رواية عروة عن امرأة من بني النجار قالت « كان بلال يجلس على بيتي وهو أعلى بيت في المدينة ، فاذا رأى الفجر ثمطا ثم أذن ، أخرجه أبو داود وإسناده حسن ، ورواية حميد عن أنس « ان سائلا سأل عن وقت الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ بلالا فأذن حين طلع الفجر » الحديث أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، ثم أردف بابن أم مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الأولى ، وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها ، ثم في آخر الأمر أخر ابن أم مكتوم لضعفه وكل به من يراعى له الفجر ، واستقر أذان بلال بليس ، وكان سبب ذلك ما روى أنه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه ، وأنه أخطأ مرة فأمره النبي ﷺ أن يرجع فيقول « ألا إن العبد نام ، يعني أن غلبة النوم على عينيه منعت من تبين الفجر » ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ ، لكن اتفق أئمة الحديث على بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه ، وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب ، وأنه هو الذي وقع له ذلك مع مؤذنه ، وأن حمادا انقرد برفعهم ، ومع ذلك فقد وجد له متابع أخرجه البيهقي من طريق سعيد بن زريق وهو بفتح الزاي وسكون الراء بعدها موحدة ثم ياء كياء النسب فرواه عن أيوب موصولا لكن سعيد ضعيف . ورواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب أيضا ، لكنه أعضله فلم يذكر نافعا ولا ابن عمر . وله طريق أخرى عن نافع عند الدارقطني وغيره اختلف في رفعها ووقفها أيضا ، وأخرى مرسله من طريق يونس بن عبيد وغيره عن حميد بن هلال وأخرى من طريق سعيد عن قتادة مرسله ووصلها يونس عن سعيد بذكر أنس ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها قوة ظاهرة ، فلهذا والله أعلم استقر أن بلالا يؤذن الأذان الأول ، وسنذكر اختلافهم في تعيين الوقت المراد من قوله « يؤذن بليل » في الباب الذي بعد هذا

### ١٣ - باب الأذان قبل الفجر

٦٢١ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا يمتنع أحدكم - أو أحدا منكم - أذان بلال من سحوره ، فانه يؤذن - أو يؤدى - بليل ، ليرجع قائمكم ، وليأبئة نائمكم . ليس أن يقول الفجر أو الصبح » وقال بأصابه ورفضها

إلى فوق وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » . وقال زهيرٌ بسبأ بنّيه إحداهما فوق الأخرى ، ثمّ مدّها عن يمينه وشماله

[ الحديث ٦٢١ - طرفاه في : ٥٢٩٨ ، ٧٢٤٧ ]

٦٢٢ و ٦٢٣ - حدثنا إسحاق قال أخبرنا أبو أسامة قال عبّيد الله حدثنا عن القاسم بن محمد عن عائشة ،

وعن نافع عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال ح

وحدثني يوسف بن عيسى المروزي قال حدثنا الفضل قال حدثنا عبّيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إنّ بلايا يؤذّنُ بابل ، فكلّوا واشربوا حتى يؤذّن ابنُ أمّ مكتوم » [ الحديث ٦٢٢ - طرفه في : ١٩١٩ ]

قوله ( باب الأذان قبل الفجر ) أى ما حكمه هل يشرع أولا ؟ وإذا شرع هل يكتفى به عن إعادة الأذان بعد الفجر أولا ؟ وإلى مشروعيته مطلقا ذهب الجمهور ، وخالف الثوري وأبو حنيفة وعمر ، وإلى الاكتفاء مطلقا ذهب مالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وخالف ابن خزيمة وابن المنذر وطائفة من أهل الحديث وقال به الفزالي في الإحياء ، وادعى بعضهم أنه لم يرد في شيء من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، وتعقب بحديث الباب ، وأجيب بأنه مسكوت عنه فلا يدل ، وعلى النزول فحمله فيما إذا لم يرد نطق بخلافه ، وهنا قد ورد حديث ابن عمر وعائشة بما يشعر بعدم الاكتفاء ، وكأن هذا هو السرفى لإيراد البخارى لحديثهما في هذا الباب عقب حديث ابن مسعود ، نعم حديث زياد بن الحارث عند أبي داود يدل على الاكتفاء ، فإن فيه أنه أذن قبل الفجر بأمر النبي ﷺ ، وأنه استأذنه في الإقامة فتمعه ، إلى أن طلع الفجر فأمره فأقام ، لكن في إسناده ضعف . وأيضا فهم واقعة عين وكانت في سفر ، ومن ثم قال القرطبي : إنه مذهب واضح ، غير أن العمل المنقول بالمدينة على خلافه انتهى . فلم يرد إلا بالعمل على قاعدة المالكية . وادعى بعض الحنفية - كما حكاه السروجي منهم - أن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان ، وإنما كان تذكيرا أو تسجيحا كما يقع للناس اليوم ، وهذا مردود ، لكن الذى يصنعه الناس اليوم يحدث قطعاً ، وقد تضافرت الطرق على التعبير بلفظ الأذان ، فحمله على معناه الشرعى مقدم ، ولأن الأذان الأول لو كان بالفاظ مخصوصة لما التبس على السامعين . وسياق الخبر يقتضى أنه خشى عليهم الالتباس . وادعى ابن القطان أن ذلك كان في رمضان خاصة وفيه نظر . قوله ( زهير ) هو ابن معاوية الجمعي . قوله ( عن أبي عثمان ) في رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه « حدثنا أبو عثمان ، ولم أر هذا الحديث من حديث ابن مسعود في شيء من الطرق إلا من رواية أبي عثمان عنه ، ولا من رواية أبي عثمان إلا من رواية سليمان التيمي عنه ، واشتهر عن سليمان ، وله شاهد في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب . قوله ( أحكم أو أحد منكم ) شك من الراوى وكلاهما يفيد العموم وإن اختلفت الحثية . قوله ( من سمّوه ) بفتح أوله اسم لما يؤكل في السحر ، ويجوز الضم وهو اسم الفعل . قوله ( ليرجع ) بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هذا لازماً ومتعدياً ، يقال رجع زيد ورجعت زيدا ولا يقال في المتعدي بالتثنية ، فعلى هذا من رواه بالضم والتثنية أخطأ فإنه يصير من التجميع وهو التريد . وليس مرادنا هنا ، وإنما معناه يرد القائم - أى المتجدد - إلى راحته ليقيم إلى صلاة الصبح نشيطاً ، أو

يكون له حاجة إلى الصيام فيتسحر ، ويوقظ النائم ليتأهب لها بالفعل ونحوه ، وتمسك الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا لمذهبه فقال : فقد أخبر أن ذلك النداء كان لما ذكر لا للصلاة . وتعقب بأن قوله « لا للصلاة » زيادة في الخبر ، وليس فيه حصر فيما ذكر ، فان قيل تقدم في تعريف الأذان الشرعي أنه إعلام بدخول وقت الصلاة بالفاظ مخصوصة والأذان قبل الوقت ، ليس إعلاما بالوقت ، فالجواب أن الإعلام بالوقت أهم من أن يكون إعلاما بأنه دخل أو قارب أن يدخل ، وإنما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لأن الصلاة في أول وقتها مرغّب فيه ، والصبح يأتي غالبا عقب نوم فناسب أن ينصب من يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة أول الوقت . والله أعلم . **قوله** ( وليس أن يقول الفجر ) فيه إطلاق القول على الفعل أى يظهر ، وكذا قوله ( وقال بأصابعه ورفعها ) أى أشار . وفي رواية الكشميني « بأصبعيه ورفعها » . **قوله** ( إلى فوق ) بالضم على البناء ، وكذا ( أسفل ) لنية المضاف إليه دون لفظه نحو ( فله الأمر من قبل ومن بعد ) . **قوله** ( وقال زهير ) أى الراوى ، وهى أيضا بمعنى أشار ، وكأنه جمع بين إصبعيه ثم فرقهما ليحكى صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يصم الأفق ذاهبا يمينًا وشمالًا ، بخلاف الفجر الكاذب وهو الذى تسميه العرب « ذنب السرحان » ، فانه يظهر في أعلى السماء ثم ينخفض ، وإلى ذلك أشار بقوله رفع وطأ رأسه ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان « فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ، ولكن الفجر هكذا » ، فكان أصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالإشارة الدالة على المراد ، وبهذا اختلفت عبارة الرواة ، وأخصر ما وقع فيها رواية جرير عن سليمان عند مسلم « وليس الفجر المعترض ولكن المستطيل » . **قوله** ( حدثني إسحق ) لم أراه منسوبًا ، وتروى فيه الجبائي ، وهو عندي ابن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه كما جزم به المزى ، ويدل عليه تعبيره بقوله « أخبرنا » ، فانه لا يقول قط حدثنا بخلاف إسحق بن منصور وإسحق بن نصر ، وأما ما وقع بخط الديلمياطى أنه الواسطي ثم فسره بانه ابن شاهين فليس بصواب لانه لا يعرف له عن أبي أسامة شيء ، لان أبا أسامة كوفي وليس في شيوخ ابن شاهين أحد من أهل الكوفة . **قوله** ( قال عبيد الله حدثنا ) فاعل قال أبو أسامة ، وعبيد الله قائل حدثنا ، فالتقدير حدثنا عبيد الله . **قوله** ( عن نافع ) هو معطوف على « عن القاسم بن محمد » . والحاصل أنه أخرج الحديث عن عبيد الله بن عمر من وجهين : الاول ذكر له فيه اسنادين نافع عن ابن عمر والقاسم عن عائشة ، وأما الثانى فافتصر فيه على الاسناد الثانى . **قوله** ( حتى يؤذن ) في رواية الكشميني « حتى ينادى » ، وقد أوردته في الصيام بلفظ « يؤذن » وزاد في آخره « فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » ، قال القاسم : لم يكن بين أذانيهما إلا أن يرقى ذا وينزل ذا . وفي هذا تقييد لما أطلق في الروايات الاخرى من قوله « ان بلالا يؤذن بليل » ، ولا يقال إنه مرسل لان القاسم تابعى فلم يدرك القصة المذكورة ، لأنه ثبت عند النسائي من رواية حفص بن غياث ، وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة فذكر الحديث قالت « ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا » ، وعلى هذا فعنى قوله في رواية البخارى « قال القاسم » ، أى في روايته عن عائشة . وقد وقع عند مسلم في رواية ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثل هذه الزيادة ، وفيها نظر أَوْحَتْه في كتاب « المدرج » ، وثبتت الزيادة أيضا في حديث أنيسة الذى تقدمت الإشارة إليه ، وفيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود ، وهو أحد الأوجه في المذهب واختاره السبكي في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن

القاضي حسين والمتولى وقطع به البغوى ، وكلام ابن دقيق العيد يشعر به ، فانه قال بعد أن حكاه : يرجح هذا بان قوله « ان بلالا ينادى بليل ، خبر يتعلق به فائدة للسامعين قطعاً ، وذلك إذا كان وقت الأذان مشتملاً لان يكون عند طلوع الفجر فبين عليه السلام أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه طلوع الفجر الصادق ، قال : وهذا يدل على تقارب وقت أذان بلال من الفجر انتهى . ويقويه أيضاً ما تقدم من أن الحكمة فى مشروعيتها التأهب لأدراك الصبح فى أول وقتها ، وصحح النووي فى أكثر كتبه أن مبدأه من نصف الليل الثانى ، وأجاب عن الحديث فى شرح مسلم فقال : قال العلماء معناه أن بلالا كان يؤذن ويترصد بعد أذانه للدعاء ونحوه ، فإذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب بالطهارة وغيرها ثم يرقى ويشرع فى الأذان مع أول طلوع الفجر . وهذا مع وضوح مخالفته لسياق الحديث - يحتاج إلى دليل خاص لما صححه حتى يسوغ له التأويل . ووراء ذلك أقوال أخرى معروفة فى التفهيمات . واحتج الطحاوى لعدم مشروعية الأذان قبل الفجر بقوله : لما كان بين أذانيهما من القرب ما ذكر فى حديث عائشة ثبت أنهما كانا يقصدان وقتاً واحداً وهو طلوع الفجر فيخطئه بلال ويصيه ابن أم مكتوم . وتلقب بأنه لو كان كذلك لما أقره النبي عليه السلام مؤذناً واعتمد عليه ، ولو كان كما ادعى لكان وقوع ذلك منه نادراً . وظاهر حديث ابن عمر يدل على أن ذلك كان شأنه وعادته . والله أعلم

#### ١٤ - باب كم بين الأذان والإقامة ، ومن ينتظر الإقامة ؟

٦٢٤ - **حَرْش** إسحاق الواسطى قال حدثنا خالد بن الجري عن ابن بريدة عن عبد الله بن مفضل المزنى

أن رسول الله عليه السلام قال « بين كل أذانين صلاة - ثلاثاً - لمن شاء »

[ الحديث ٦٢٤ - طرفه فى : ٦٢٧ ]

٦٢٥ - **حَرْش** محمد بن بشر قال حدثنا غندر قال حدثنا شعبة قال : سمعتُ عمر بن عامر الأنصارى

عن أنس بن مالك قال « كان المؤذن إذا أذن قام ناسٌ من أصحاب النبي عليه السلام يتدرون السور حتى يخرج النبي عليه السلام وهم كذلك يصلون الركعتين قبل المغرب ، ولم يكن بين الأذان والإقامة شيء . قال عثمان بن جبلة وأبو داود عن شعبة « لم يكن بينهما إلا قليل »

**قوله** ( باب كم بين الأذان والإقامة ) أما . باب ، فهو فى روايتنا بلا تنوين و « كم » استفهامية ويميزها محذوف وتقديره ساعة أو صلاة أو نحو ذلك ، ولعله أشار بذلك الى ما روى عن جابر أن النبي عليه السلام قال لبلال « اجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل من أكله والشارب من شربه والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته » أخرجه الترمذى والحاكم لكن إسناده ضعيف ، وله شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث سلمان أخرجهما أبو الشيخ ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند وكلاً وأهبة ، فكأنه أشار إلى أن التقدير بذلك لم يثبت ، وقال ابن بطال : لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت واجتماع المصلين ، ولم يختلف العلماء فى التطوع بين الأذان والإقامة إلا فى المغرب كما سيأتى . ووقع هنا فى رواية نسبت للكشمينى « ومن انتظر الإقامة » وهو خطأ فان هذا اللفظ ترجمة تلى هذه . **قوله** ( حدثنا إسحق الواسطى ) هو ابن شاهين ، ويحتمل أن يكون هو الذى

عنه الديماطي ونقلناه عنه في الذي مضى ، لكنني رأيته كما نقلته أولا بخط القطب الحلبي ، وقد روى البخاري عن إسماعيل بن وهب العلاف وهو واسطي أيضا لكن ليست له رواية عن خالد وهو ابن عبد الله الطحان ، والجريري سعيد بن أبياس وهو بضم الجيم كما تقدم في المقدمة ، ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي وهي إحدى فوائد المستخرجات ، وهو معدود فيمن اختلط ، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه وخالفه منهم ، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع وعبد الأعلى وابن علية وهم عن سمع منه قبل اختلاطه ، وهي إحدى فوائد المستخرجات أيضا ، وهو عند مسلم من طريق عبد الأعلى أيضا ، وقد قال العجلي إنه من أصحهم سماعا من الجريري ، فانه سمع منه قبل اختلاطه بثمان سنين ، ولم ينفرد به مع ذلك الجريري بل تابعه عليه كهس بن الحسن عن ابن بريدة ، وسيأتي عند المصنف بعد باب ، وفي رواية يزيد بن زريع من الفوائد أيضا تسمية ابن بريدة عبد الله والتصريح بتحديثه للجريري . قوله ( بين كل أذانين ) أي أذان وإقامة ، ولا يصح حمله على ظاهره لأن الصلاة بين الأذانين مفروضة ، والخبر ناطق بالتحخير لقوله « لمن شاء » ، وأجرى المصنف الترجمة بجرى البيان للخبر لجزمته بأن ذلك المراد ، وتوارد الشراح على أن هذا من باب التغليب كقولهم القمرين للشمس والقمر ، ويحتمل أن يكون أطلق على الإقامة أذان لأنها لإعلام بحضور فعل الصلاة ، كما أن الأذان لإعلام بدخول الوقت ، ولا مانع من حمل قوله « أذانين » على ظاهره لانه يكون التقدير بين كل أذانين صلاة نافلة غير المفروضة . قوله ( صلاة ) أي وقت صلاة ، أو المراد صلاة نافلة ، أو نكرت لكونها تتناول كل عدد نواه المصل من النافلة كركعتين أو أربع أو أكثر . ويحتمل أن يكون المراد به الحث على المبادرة إلى المسجد عند سماع الأذان لا انتظار الإقامة ، لأن منتظر الصلاة في صلاة ، قاله الزين بن المنير . قوله ( ثلاثا ) أي قالها ثلاثا ، وسيأتي بعد باب بلفظ « بين كل أذانين صلاة » ، بين كل أذانين صلاة ، ثم قال في الثالثة « لمن شاء » ، وهذا يبين أنه لم يقل لمن شاء إلا في المرة الثالثة ، بخلاف ما يشعر به ظاهر الرواية الأولى من أنه قيد كل مرة بقوله « لمن شاء » . ولمسلم والإسماعيلي « قال في الرابعة لمن شاء » ، وكأن المراد بالرابعة في هذه الرواية المرة الرابعة ، أي أنه اقتصر فيها على قوله « لمن شاء » ، فأطلق عليها بعضهم رابعة باعتبار مطلق القول ، وهذا توافقي رواية البخاري . وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنه قال بعد الثلاث « لمن شاء » ، ليدل على أن التكرار لتأكيد الاستحباب . وقال ابن الجوزي : فائدة هذا الحديث أنه يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يمنع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها ، فبين أن التطوع بين الأذان والإقامة جائز في حديث أنس ، وقد صح ذلك في الإقامة كما سيأتي . ووقع عند أحمد « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » وهو أخص من الرواية المشهورة « إلا المكتوبة » . قوله في حديث أنس ( كان المؤذن إذا أذن ) في رواية الإسماعيلي « إذا أخذ المؤذن في أذان المغرب » . قوله ( قام ناس ) في رواية النسائي « قام كبار أصحاب رسول الله ﷺ » ، وكذا تقدم للؤلؤ في أبواب ستر العورة . قوله ( يبتدون ) أي يستبقون ( السواري ) جمع سارية ، وكان غرضهم بالاستباق إليها الاستئثار بها من يمر بين أيديهم لكونهم يصلون فرادى . قوله ( وهم كذلك ) أي في تلك الحال . وزاد مسلم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس « فيجئ الغريب فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصلحها » . قوله ( ولم يكن بينهما ) أي الأذان والإقامة . قوله ( شيء ) التنوين فيه للتعظيم ، أي لم يكن بينهما شيء كثير ، وهذا يدفع



قول من زعم أن الرواية المعلقة معارضة للرواية الموصولة ، بل هي مبنية لها ، ونفي الكثير يقتضى إثبات القليل ، وقد أخرجها الإسماعيلي موصولة من طريق عثمان بن عمر عن شعبة بلفظ : « وكان بين الأذان والإقامة قريب ، » ومحمد بن نصر من طريق أبي عامر عن شعبة نحوه ، وقال ابن المنير : يجمع بين الروایتين بحمل النفي المطلق على المبالغة مجازا ، والاثبات للقليل على الحقيقة . وحمل بعض العلماء حديث الباب على ظاهره فقال : دل قوله « ولم يكن بينهما شيء » ، على أن عموم قوله « بين كل أذانين صلاة » مخصوص بغير المغرب ، فأنهم لم يكونوا يصلون بينهما بل كانوا يشعرون في الصلاة في أثناء الأذان ويفرغون مع فراغه . قال : ويؤيد ذلك ما رواه البزار من طريق حيان بن عبيد الله عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مثل الحديث الأول ، وزاد في آخره « إلا المغرب » . وفي قوله « ويفرغون مع فراغه » ، نظر لانه ليس في الحديث ما يقتضيه ، ولا يلزم من شروعهم في أثناء الأذان ذلك ، وأما رواية حيان وهو بفتح المهملة والتحتانية فشاذه لانه وان كان صدوقا عند البزار وغيره لكنه خالف الحفاظ من أصحاب عبد الله بن بريدة في اسناد الحديث ومثته ، وقد وقع في بعض طرقه عند الإسماعيلي : « وكان بريدة يصل ركعتين قبل صلاة المغرب فلو كان الاستثناء محفوظا لم يخالف بريدة رأيته . وقد قل ابن الجوزي في الموضوعات عن الفلاس أنه كذب حيانا المذكور ، وقال القرطبي وغيره : ظاهر حديث أنس أن الركعتين بعد المغرب وقبل صلاة المغرب كان امرأ أقر النبي ﷺ أصحابه عليه وعملوا به حتى كانوا يستبقون اليه ، وهذا يدل على الاستحباب ، وكان أصله قوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » ، وأما كونه ﷺ لم يصلهما فلا يبنى الاستحباب ، بل يدل على أنهما ليستا من الرواتب . وإلى استحبابهما ذهب أحمد وإسحق وأصحاب الحديث ، وروى عن ابن عمر قال : ما رأيت أحدا يصلهما على عهد النبي ﷺ ، وعن الخلفاء الأربعة وجماعة من الصحابة أنهم كانوا لا يصلونهما . وهو قول مالك والشافعي ، وادعى بعض المالكية نسخهما فقال : إنما كان ذلك في أول الأمر حيث نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت الجواز ، ثم ندب إلى المبادرة إلى المغرب في أول وقتها ، فلو استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها لكان ذلك ذريعة إلى مخالفة إدراك أول وقتها . وتعقب بأن دعوى النسخ لا دليل عليها ، والمنقول عن ابن عمر رواه أبو داود من طريق طاوس عنه ، ورواية أنس المثبتة مقدمة على نفيه ، والمنقول عن الخلفاء الأربعة رواه محمد بن نصر وغيره من طريق إبراهيم النخعي عنهم ، وهو منقطع ، ولو ثبت لم يكن فيه دليل على النسخ ولا الكراهة . وسيأتى في أبواب التطوع أن عقبة بن عامر سئل عن الركعتين قبل المغرب فقال : كنا نفعلهما على عهد النبي ﷺ ، قيل له : فما يمنعك الآن ؟ قال : الشغل . ففعل غيره أيضا منعه الشغل . وقد روى محمد بن نصر وغيره من طرق قوية عن عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى وغيرهم أنهم كانوا يواظبون عليهما . وأما قول أبي بكر بن العربي : اختلف فيها الصحابة ولم يفعلها أحد بعدهم ، فردود بقول محمد بن نصر ، وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون الركعتين قبل المغرب ، ثم أخرج ذلك بأسانيد متعددة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الله بن بريدة ويحيى بن عقيق والأعرج وعامر بن عبد الله بن الزبير وعراك بن مالك ، ومن طريق الحسن البصري أنه سئل عنهما فقال : حسنتين والله لمن أراد الله بهما . وعن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : حق على كل مؤمن إذا أذن المؤذن أن يركع ركعتين . وعن مالك قول آخر باستحبابهما . وعند الشافعية وجه رجحه النووي ومن تبعه ، وقال في شرح مسلم : قول من قال

إن فعلهما يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها خيال قاسد منابذ السنة ، ومع ذلك فزمنهما زمن يسير لا تتأخر به الصلاة عن أول وقتها . قلت : وبمجموع الأدلة يرشد إلى استحباب تخفيفهما كما في ركعتي الفجر ، قيل والحكمة في التنبأ اليهما رجاء إجابة الدعاء ، لأن الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد ، وكلما كان الوقت أشرف كان ثواب العبادة فيه أكثر ، واستدل بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، وليس ذلك بواضح . ( تنبيهان ) : ( أحدهما ) مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة الإشارة إلى أن الصحابة إذا كانوا يبتدرون إلى الركعتين قبل صلاة المغرب مع قصر وقتها فالمبادرة إلى التنفل قبل غيرها من الصلوات تقع من باب الأولى ، ولا يتقيد بركعتين إلا ما ضامى المغرب في قصر الوقت كالصبح . ( الثاني ) لم تتصل لنا رواية عثمان بن جبلة - وهو بفتح الجيم والموحدة - إلى الآن . وزعم مغلطاي ومن تبعه أن الاسماعيل وصلها في مستخرجه ، وليس كذلك ، فان الاسماعيل إنما أخرجه من طريق عثمان ابن عمر . وكذلك لم تتصل لنا رواية أبي داود وهو الطيالسي فيما يظهر لي ، وقيل هو الحفري بفتح المهملة والفاء . وقد وقع لنا مقصود روايتهما من طريق عثمان بن عمر وأبي عامر والله الخد

### ١٥ - باب من انتظر الإقامة

٦٢٦ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا سكّت المؤذن بالأولى من صلاة الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الفجر بعد أن يستبين الفجر ، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة [ الحديث ٦٢٦ - أطرافه في : ٩٩٤ ، ١١٣٣ ، ١١٦٠ ، ١١٧٠ ، ٦٢١٠ ]

قوله ( باب من انتظر الإقامة ) موضع الترجمة من الحديث قوله ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن ، وأوردها مورد الاحتمال تنبيها على اختصاص ذلك بالإمام لان المأموم مندوب إلى إحراز الصف الاول ، ويحتمل أن يشارك الإمام في ذلك من كان منزله قريبا من المسجد ، وقيل يستفاد من حديث الباب أن الذي ورد من الخوض على الاستباق إلى المسجد هو لمن كان على مسافة من المسجد ، وأما من كان يسمع الإقامة من داره فانتظاره للصلاة إذا كان متهيئا لها كانتظاره إياها في المسجد ، وفي مقصود الترجمة أيضا ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ . قوله ( إذا سكّت المؤذن ) أي فرغ من الأذان بالسكوت عنه ، هذا في الروايات المستمدة بالمشاء الفوقانية ، وحكى ابن التين أنه روى بالموحدة ، ومعناه صب الأذان وأفرغه في الأذان ، ومنه أفرغ في أدنى كلاما حسنا ه . والرواية المذكورة لم تثبت في شيء من الطرق ، وإنما ذكرها الخطابي من طريق الاوزاعي عن الزهري وقال : إن سويد بن نصر - راويها عن ابن المبارك عنه - ضبطها بالموحدة . وأفرط الصنفان في العباب فجزم أنها بالموحدة ، وكذا ضبطها في نسخة التي ذكر أنه قابلهما على نسخة القريري ، وأن المحدثين يقولونها بالمشاء ، ثم ادعى أنها تصحيف وليس كما قال . قوله ( بالاولى ) أي عن الاولى ، وهي متعلقة بسكت يقال سكّت عن كذا إذا تركه ، والمراد بالاولى الأذان الذي يؤذن به عند دخول الوقت ، وهو أول باعتبار الإقامة وثان باعتبار الأذان الذي قبل الفجر ، وجاء التأنيث إما من قبل مؤاخاته للإقامة أو لانه أراد المناداة أو الدعوة التامة ، ويحتمل ان يكون صفة لمحدوف والتقدير إذا سكّت عن المرة الاولى

أو في المرة الأولى . ( تنبيه ) : أخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر ، أن النبي ﷺ كان يخرج بعد النداء إلى المسجد ، فإن رأى أهل المسجد قليلا جلس حتى يجتمعوا ثم يصلي ، ، وإسناده قوى مع إرساله ، وليس بينه وبين حديث الباب تعارض لانه يحمل على غير الصبح ، أو كان يفعل ذلك بعد أن يأتيه المؤذن ويخرج معه إلى المسجد . قوله ( يستبين ) بموحدة وآخره نون ، وفي رواية « يستنير » بنون وآخره راء ، وسيأتي الكلام على ركعتي الفجر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب بين كل أذانين صلاة لمن شاء

٦٢٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا كَثْرَةُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُثَنَّى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ ، بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ - ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ : - لِمَنْ شَاءَ »  
قوله ( باب بين كل أذانين صلاة ) تقدم الكلام على فوائده قبل باب ، وترجم هنا بلفظ الحديث ، وهناك ببعض ما دل عليه

## ١٧ - باب من قال : لِيُؤْذَنَ فِي السَّفَرِ مُؤْذَنٌ وَاحِدٌ

٦٢٨ - **حَدَّثَنَا** مُطْلَى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي نَقَرٍ مِنْ قَوْمِي ، فَأَقْبَضَنَا عِنْدَهُ عِشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَحِيمًا رَفِيقًا . فَلَمَّا رَأَى شَوْقَنَا إِلَى أَهْلِنَا قَالَ : ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ وَصَلُّوا ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَنَّ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِسْكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

[ الحديث ٦٢٨ - أطرافه في : ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٥٨ ، ٦٨٥ ، ٨١٩ ، ٢٨٤٨ ، ٦٠٠٨ ، ٧٢٤٦ ]

قوله ( باب من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد ) كأنه يشير إلى ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، أن ابن عمر كان يؤذن للصبح في السفر أذانين ، وهذا مصير منه إلى التسوية بين الحضر والسفر ، وظاهر حديث الباب أن الأذان في السفر لا يتكرر ، لانه لم يفرق بين الصبح وغيرها ، والتعليل الماضي في حديث ابن مسعود يؤيده ، وعلى هذا فلا مفهوم لقوله مؤذن واحد في السفر لان الحضر أيضا لا يؤذن فيه إلا واحد ، ولو احتج إلى تعددهم لتباعد أقطار البلد أذن كل واحد في جهة ولا يؤذنون جميعا ، وقد قيل ان أول من أحدث التأذين جميعا بنو أمية . وقال الشافعي في الام ، : وأحب أن يؤذن مؤذن بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا ، وان كان مسجد كبير فلا بأس أن يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يليه في وقت واحد . قوله ( في نقر ) هم من ثلاثة الى عشرة . قوله ( من قومي ) هم بنو ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة . وكان قدوم وفد بني ليث فسيما ذكره ابن سعد بأسانيد متعددة أن وائلة الليثي قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز لتبوك . قوله ( رفيقا ) بقاء ثم قاف من الرقي ، وفي رواية الاصيل قيل والكشميني بقافين أي رقيق القلب . قوله ( وصلوا ) زاد في رواية اسماعيل بن عليه عن أيوب ، كما رأيتموني أصلي ، وهو في باب رحمة الناس والبهائم ، من كتاب الادب ، ومثله في باب خبر الواحد من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب . قوله ( فاذا حضرت الصلاة ) وجه مطابقته للترجمة مع أن ظاهره

بخالفها لقوله « فكفونا فيهم وعلوهم فاذا حضرت ، فظاهره أن ذلك بعد وصولهم إلى أهلهم وتعليمهم ، لكن المصنف أشار إلى الرواية الآتية في الباب الذي بعد هذا فان فيها « إذا أتتا خرجتما فاذا » ، ولا تعارض بينهما أيضا وبين قوله في هذه الترجمة « مؤذن واحد » ، لأن المراد بقوله أذا أى من أحب منكما أن يؤذن فليؤذن ، وذلك لاستوائهما في الفضل ، ولا يعتبر في الأذان السن بخلاف الإمامة ، وهو واضح من سياق حديث الباب حيث قال « فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » ، واستدل بهذا على أخفضية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان ، وقد قدم القول فيه في أوائل الأذان وبين خطأ من نقل الإجماع على عدم الوجوب ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في « باب إذا استروا في الفريضة » من أبواب الإمامة إن شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الأذان للسافر إذا كانوا جماعة والإمامة ، وكذلك بعرفة وجمع

وقول المؤذن « الصلاة في الرحال » في الليلة الباردة أو المطيرة

٦٢٩ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن المهاجر أبي الحسن عن زيد بن وهب عن أبي ذر قال « كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فأراد المؤذن أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد . ثم أراد أن يؤذن فقال له : أبرد ، حتى ساوى الظل التلول ، فقال النبي ﷺ : إن شدة الحر من فيح جهنم »

٦٣٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « أتى رجلان النبي ﷺ يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ : إذا أتتا خرجتما فاذا ، ثم أقبا ، ثم ليؤمكما أكبركما »

٦٣١ - **حدثنا** محمد بن المنثري قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : حدثنا مالك « أتينا إلى النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون فأقنا عنده عشرين يوما وليلة ، وكان رسول الله ﷺ رجلا رفيقا ، فلما ظن أننا قد اشتبهنا أهدنا - أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا ، فأخبرنا ، قال : ارجعوا إلى أهليكم ، فأقيموا فيهم وعلوهم ، وروم - وذكر أشياء أحفظها أو لا أحفظها - وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم »

**قوله** ( باب الأذان للسافرين ) كذا للكشميني والباقي « للسافر » بالافراد ، وهو للجنس . **قوله** ( إذا كانوا جماعة ) هو مقتضى الأحاديث التي أوردها ، لكن ليس فيها ما يمنع أذان المنفرد ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يقول : إنما التأذين لجيش أو ركب عليهم أمير فينادى بالصلاة ليجتمعوا لها ، فأما غيرهم فأنما هي الإمامة . وحكى نحو ذلك عن مالك . وذهب الأئمة الثلاثة والثوري وغيرهم إلى مشروعية الأذان لكل أحد ، وقد تقدم حديث أبي سعيد في « باب رفع الصوت بالنداء » وهو يقتضى استحباب الأذان للمنفرد ، وبالغ عطا . فقال : إذا كنت في سفر فلم تؤذن ولم تقم فاعد الصلاة ، ولعله كان يرى ذلك شرطا في صحة الصلاة أو يرى

استحباب الإعادة لا وجوبها . قوله ( والاقامة ) بالحفص عطفًا على الأذان ، ولم يختلف في مشروعية الإقامة في كل حال . قوله ( وكذلك بعرفة ) لعله يشير إلى حديث جابر الطويل في صفة الحج ، وهو عند مسلم ، وفيه أن بلالا أذن وأقام لما جمع النبي ﷺ بين الظهر والعصر يوم عرفة . قوله ( وجمع ) بفتح الجيم وسكون الميم هي مزدلفة ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن مسعود الذي ذكره في كتاب الحج وفيه : أنه صلى المغرب بأذان وإقامة ، والمشاء بأذان وإقامة ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يفعله . قوله ( وقول المؤذن ) هو بالحفص أيضا ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي ذر مستوفى في باب الإبراد بالظهر ، في المواقيت ، وفيه البيان أن المؤذن هو بلال وأنه أذن وأقام ، فيطابق هذه الترجمة . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وبذلك صرح أبو نعيم في المستخرج وسفيان هو الثوري ، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف أيضا عن سفيان بن عيينة ، لكنه محمد بن يوسف البسكندي وليست له رواية عن الثوري ، والفريابي وإن كان يروي أيضا عن ابن عيينة لكنه إذا أطلق سفيان ، فأنما يريد به الثوري ، وإذا روى عن ابن عيينة بيته ، وقد قدمنا ذلك . قوله ( أتى رجلان ) هما مالك بن الحويرث راوي الحديث ورفيقه ، وسيأتي في باب مفر الاثنين ، من كتاب الجهاد بلفظ « انصرفت من عند النبي ﷺ أنا وصاحب لي » ولم أر في شيء من طرقه تسمية صاحبه . قوله ( فأذنا ) قال أبو الحسن بن القصار : أراد به الفضل ، وإلا فأذان الواحد يجرى . ، وكأنه فهم منه أنه أمرهما أن يؤذنا جميعا كما هو ظاهر اللفظ ، فإن أراد أنهما يؤذنان مما فليس ذلك بمراد ، وقد قدمنا النقل عن السلف بخلافه . وإن أراد أن كلا منهما يؤذن على حدة ففيه نظر ، فإن أذان الواحد يكفي الجماعة . نعم يستحب لكل أحد إجابة المؤذن ، فالأولى حمل الأمر على أن أحدهما يؤذن والآخر يجيب ، وقد تقدم له توجيه آخر في الباب الذي قبله ، وأن الحامل على صرفه عن ظاهره قوله فيه « فليؤذن لكم أحدهم » . والطبراني من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في هذا الحديث « إذا كنت مع صاحبك فأذن وأقم ، وليؤمكما أكبركما ، واستروح القرطبي لحمل اختلاف ألفاظ الحديث على تعدد القصة ، وهو بعيد ، وقال الكرماني : قد يطلق الأمر بالثنائية وبالجمع والمراد واحد ، كقوله : يا حرسى اضربا عنقه ، وقوله : قتله بنو تميم ، مع أن القاتل والضارب واحد . قوله ( ثم أقبا ) فيه حجة لمن قال باستحباب إجابة المؤذن بالإقامة إن حمل الأمر على ما مضى ، وإلا فالذي يؤذن هو الذي يقيم . ( تنبيه ) : وقع هنا في رواية أبي الوقت « حدثنا محمد بن المثني حدثنا عبد الوهاب عن أيوب ، فذكر حديث مالك بن الحويرث مطولا نحو ما مضى في الباب قبله ، وسيأتي بهامه في باب خبر الواحد » ، وعلى ذكره هناك اقتصر باقي الرواة

٦٣٢ - **حدثنا** مسدد قال أخبرنا يحيى عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع قال « أذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ، ثم قال : صلوا في رحالكم . فأخبرنا أن رسول الله ﷺ كان يأمر مؤذنا يؤذن ثم يقول على نبره : ألا صلوا في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر »

[ الحديث ٦٣٢ - طرفه في : ٦٦٦ ]

٦٣٣ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا جعفر بن عون قال حدثنا أبو التميمس عن عون بن أبي جبيفة عن أبيه قال « رأيت رسول الله ﷺ بالأبطح ، فجاءه بلال فأذنه بالصلاة ، ثم خرج بلال بالتمزقة حتى ركزها

بين يَدَي رسول ﷺ بالأبطح ، وأقام الصلاة .

**قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان . **قوله** ( بضجنان ) هو بفتح الصاد المعجمة وبالجيم بعدها نون على وزن فعلان غير مصروف ، قال صاحب الصحاح وغيره : هو جبل بناحية مكة . وقال أبو موسى في ذيل الفريبيين : هو موضع أو جبل بين مكة والمدينة . وقال صاحب المشرق ومن تبعه : هو جبل على برية من مكة . وقال صاحب الفائق : بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا ، وبينه وبين وادي مريسة أميال . انتهى . وهذا القدر أكثر من يريدن . وضبطه بالأميال يدل على مزيد اعتناء ، وصاحب الفائق ممن شاهد تلك الأماكن واعتنى بها ، خلاف من تقدم ذكره ممن لم يرها أصلا . ويؤيده ما حكاه أبو عبيد البكري قال : وبين قديد وضجنان يوم قال معبد الخزاعي : قد جعلت ماء قديد موعدي وماء ضجنان لها ضحي الغد

**قوله** ( وأخبرنا ) أي ابن عمر . **قوله** ( كان يأمر مؤذنا ) في رواية مسلم كان يأمر المؤذن . **قوله** ( ثم يقول على أثره ) صريح في أن القول المذكور كان بعد فراغ الأذان ، وقال القرطبي : لما ذكر رواية مسلم بلفظ « يقول في آخر ندائه » ، يحتمل أن يكون المراد في آخره قبيل الفراغ منه ، جمعا بينه وبين حديث ابن عباس . انتهى . وقد قدمنا في « باب الكلام في الأذان » عن ابن خزيمة أنه حمل حديث ابن عباس على ظاهره ، وأن ذلك يقال بدلا من الجملة نظرا إلى المعنى لأن معنى « حي على الصلاة » هلموا إليها ، ومعنى « الصلاة في الرجال » تأخروا عن الحي . ولا يناسب إيراد اللفظين معا لأن أحدهما تقييد الآخر . ويمكن الجمع بينهما ، ولا يلزم منه ما ذكر بأن يكون معنى الصلاة في الرجال رخصة لمن أراد أن يترخص ، ومعنى هلموا إلى الصلاة ندب لمن أراد أن يستكمل الفضيلة ولو تحمل المشقة . ويؤيد ذلك حديث جابر عند مسلم قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فطردنا ، فقال : ليصل من شاء منكم في رحله . **قوله** ( في الليلة الباردة أو المطيرة ) قال الكرماني فميلة بمعنى فاعلة ، وإسناد المطر إليها مجاز ، ولا يقال إنها بمعنى مفعولة - أي مطور فيها - لوجود الهاء في قوله مطيرة إذ لا يصح مبطورة فيها . اهـ ملخصا . وقوله ( أو ) للتنويع لا للشك . وفي صحيح أبي عوانة « ليلة باردة أو ذات مطر أو ذات ريح » ، ودل ذلك على أن كلا من الثلاثة عذر في التأخير عن الجماعة ، ونقل ابن بطال فيه الإجماع ، لكن المدرووف عند الشافعية أن الريح عذر في الليل فقط ، وظاهر الحديث اختصاص الثلاثة بالليل ، لكن في السنن من طريق ابن إسحق عن نافع في هذا الحديث « في الليلة المطيرة والغداة القرة » ، وفيها بإسناد صحيح من حديث أبي المليح عن أبيه « أنهم مطروا يوما فرخص لهم » ، ولم أر في شيء من الأحاديث الترخص بعذر الريح في النهار صريحا ، لكن القياس يقتضي إلحاقه ، وقد نقله ابن الرفعة وجها . **قوله** ( في السفر ) ظاهره اختصاص ذلك بالسفر ، ورواية مالك عن نافع الآتية في أبواب صلاة الجماعة مطلقة ، وبها أخذ الجمهور ، لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد تقتضي أن يختص ذلك بالمسافر مطلقا ، ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من لا تلحقه . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا إسحق ) وقع في رواية أبي الوقت أنه ابن منصور ، وبذلك جزم خلف في الأطراف ، وقد تردد الكل باذى هل هو ما بن إبراهيم أو ابن منصور ، ورجح الجياني أنه ابن منصور واستدل على ذلك بأن مسلما أخرجه هذا الحديث بهذا الإسناد عن إسحق بن منصور . **قوله** ( فأذنه بالصلاة ثم خرج بلال ) اختصره المصنف ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق

عن جعفر بن عون فقال بعد قوله بالصلاة « قدعا بوضوء فتوضأ ، فذكر القصة . **قوله** ( وأقام الصلاة ) اختصر بقيته ، وهي عند الاسماعيل أيضا وهي « وركرها بين يديه والظعن يملون ، الحديث ، وقد قدمنا الكلام عليه في « باب ستر الإمام ستره لمن خلفه » . **قوله** ( بالابطح ) هو موضع معروف خارج مكة ، وقد يناء في ذلك الباب ، وفهم بعضهم أن المراد بالابطح موضع جمع لذكره لها في الترجمة ، وليس ذلك مراده ، بل بين جمع والابطح مسافة طويلة ، وإنما أورد حديث أبي جحيفة لأنه يدخل في أصل الترجمة وهي مشروعية الأذان والإقامة للسافرين

١٩ - **باب** هل يَتَّبِعُ الْمُؤَذِّنُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا ، وهل يَلْتَفِتُ فِي الْأَذَانِ ؟

وَيُذَكِّرُ عَنْ بِلَالٍ أَنَّهُ جَعَلَ لِصَبْعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ . وكان ابنُ عمرَ لا يَحْمِلُ لِصَبْعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ وقال ابراهيمُ : لا بأسُ أن يُؤَذِّنَ عَلَى غَيْرِ وُضوء . وقال عطاء : الوُضوءُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ وقالت عائشة : كان النبي ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ

٦٣٤ - **عنه** محمد بنُ يوسفَ قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى بِلَالَ يُؤَذِّنُ فَجَعَلَتْ أَتَتَّبِعُ فَاهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا بِالْأَذَانِ »

**قوله** ( باب هل يتبع المؤذن فاه ههنا وههنا ) هو بياء تحتانية ثم بتاءين مفتوحات ثم بموحدة مشددة من التتبع ، وفي رواية الاصيلي « يتبع » بضم أوله وإسكان المثناة وكسر الموحدة من الاتباع ، والمؤذن بالرفع لأنه فاعل التتبع ، وفاه منصوب على المفعولية ، وههنا وههنا ، ظرفا مكان والمراد بهما جهتا اليمين والشمال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الكلام على الحديث . وقال الكرماني : لفظ المؤذن بالنصب وفاعله محذوف تقديره الشخص ونحوه ، وفاه بالنصب بدل من المؤذن ، قال : ليوافق قوله في الحديث « لجعلت أتتبع فاه » ، اه . وليس ذلك بلازم ، لما عرف من طريقة المصنف أنه لا يقف مع اللفظ الذي يورده غالبا بل يترجم له ببعض ألفاظه الواردة فيه ، وكذا وقع ههنا ، فإن في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان عن أبي عوانة في صحيحه « لجعل يتتبع بفيه يميناً وشمالاً ، وفي رواية وكيع عن سفیان عند الاسماعيل « رأيت بلالا يؤذن يتتبع بفيه ، ووصف سفیان يميل برأسه يميناً وشمالاً ، والحاصل أن بلالا كان يتبع بفيه الناحيتين ، وكان أبو جحيفة ينظر اليه فكل منهما متتبع باعتبار . **قوله** ( وهل يلتفت في الأذان ) يشير إلى ما قدمناه في رواية وكيع وفي رواية لإسحق الأزرق عن سفیان عند النسائي « لجعل يتحرف يميناً وشمالاً ، وسيأتي في رواية يحيى بن آدم بلفظ « والتفت » . **قوله** ( ويذكر عن بلال أنه جعل لصبعيه في أذنيه ) يشير بذلك إلى ما وقع في رواية عبد الرزاق وغيره عن سفیان كما سنوضحه بعد . **قوله** ( وكان ابن عمر الخ ) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق نسير وهو بالنون والمهمله مصغر ابن ذعلوق بضم الدال المعجمة وسكون العين المهمله وضم اللام . عن ابن عمر . **قوله** ( وقال إبراهيم ) يعني النخعي الخ وصله سعيد ابن منصور وابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عنه بذلك وزاد « ثم يخرج فيتوضأ ثم يرجع فيقيم » . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جرير قال « قال لي عطاء : حق سنة مسنونة أن لا يؤذن المؤذن إلا متوضئاً ، هو من الصلاة ، هو فاتحة الصلاة ، ولابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء « انه كره أن يؤذن الرجل على غير

وضوء ، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى والبيهقى من حديث أبي هريرة وفي إسناده ضعف . **قوله** ( وقالت عائشة ) تقدم الكلام عليه في « باب تقضى الحائض المناسك » من كتاب الحيض ، وأن مسلما وصله . وفي إيراد البخارى له هنا إشارة إلى اختيار قول النخعي ، وهو قول مالك والكوفيين لأن الأذان من جملة الأذكار فلا يشترط فيه ما يشترط في الصلاة من الطهارة ولا من استقبال القبلة ، كما لا يستحب فيه الخشوع الذى ينافيه الالتفات وجعل الإصبع فى الأذن ، وهذا تعرف مناسبة ذكره لهذه الآثار فى هذه الترجمة ، ولاختلاف نظر العلماء فيها أوردنا بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابى ، وسفيان هو الثورى . **قوله** ( ههنا وههنا بالأذان ) كذا أوردته مختصرا ، ورواية وكيع عن سفيان عند مسلم آثم حيث قال « لجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول : حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، وهذا فيه تقييد للالتفات فى الأذان وأن عمله عند الحيميلتين ، وبوب عليه ابن خزيمة » انحراف المؤذن عند قوله حى على الصلاة حى على الفلاح بضمه لا يبدنه كله ، قال : وإنما يمكن الانحراف بالفم بانحراف الوجه ، ثم ساقه من طريق وكيع أيضا بلفظ « لجعل يقول فى أذانه هكذا ، ويحرف رأسه يمينا وشمالا ، وفى رواية عبد الرزاق عن الثورى فى هذا الحديث زيادتان : إحداهما الاستدارة ، والأخرى وضع الإصبع فى الأذن ، ولفظه عند الترمذى « رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه فى أذنيه » فأما قوله « ويدور » فهو مدرج فى رواية سفيان عن عون ، بين ذلك يحيى بن آدم عن سفيان عن عون عن أبيه قال « رأيت بلالا أذن فأتابع فاه ههنا وههنا وأتفت يمينا وشمالا » قال سفيان : كان حجاج - يعنى ابن أوطاة - يذكر لنا عن عون أنه قال « فاستدار فى أذانه » فلما لقينا عوننا لم يذكر فيه الاستدارة ، أخرجه الطبرانى وأبو الشيخ من طريق يحيى بن آدم ، وكذا أخرجه البيهقى من طريق عبد الله بن الوليد العدنى عن سفيان ، لكن لم يسم حجاجا ، وهو مشهور عن حجاج أخرجه ابن ماجه وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم من طريقه ولم ينفرد به بل وافقه إدريس الأودى ومحمد العزمى عن عون ، لكن الثلاثة ضعفاء ، وقد خالفهم من هو مثلهم أو أمثل وهو قيس بن الربيع فرواه عن عون فقال فى حديثه « ولم يستدر » أخرجه أبو داود ، ويمكن الجمع بأن من أثبت الاستدارة عنى استدارة الرأس ، ومن نفاها عنى استدارة الجسد كله . ومشى ابن بطلال ومن تبعه على ظاهره فاستدل به على جواز الاستدارة بالبدن كله ، قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على استدارة المؤذنين للإسماع عند التللفظ بالحيميلتين ، واختلف هل يستدير يبدنه كله أو بوجهه فقط وقدماء قارتان مستقبل القبلة ؟ واختلف أيضا هل يستدير فى الحيميلتين الأولىين مرة وفى الثانية مرة ، أو يقول حى على الصلاة عن يمينه ثم حى على الصلاة عن شماله وكذا فى الأخرى ؟ قال : ورجح الثانى لأنه يكون لكل جهة نصيب منهما ، قال : والاول أقرب إلى لفظ الحديث . وفى المغنى عن أحمد : لا يدور إلا إن كان على منارة يقصد إسماع أهل الجهتين . وأما وضع الإصبعين فى الأذنين فقد رواه مؤمل أيضا عن سفيان أخرجه أبو عوانة ، وله شواهد ذكرتها فى « تعليق التعليق » من أحصاها ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أبي سلام الدمشقى أن عبد الله الهوزنى حدثه قال : قلت لبلال كيف كانت نفقة النبي ﷺ ؟ فذكر الحديث وفيه « قال بلال : لجعلت إصبعى فى أذنى فأذنت » ولابن ماجه والحاكم من حديث سعد القرظ « أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يجعل إصبعيه فى أذنيه » وفى إسناده ضعف ، قال العلماء : فى ذلك فائدتان : إحداهما أنه قد يكون أرفع لصوته ، وفيه حديث ضعيف أخرجه أبو الشيخ من طريق سعد القرظ عن بلال ،



فانهما أنه علامة للؤذن يعرف من رآه على بعد أو كان به صميم أنه يؤذن ، ومن ثم قال بعضهم : يحمل يده فوق أذنه حسب ، قال الترمذى : استحب أهل العلم أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان ، قال : واستحبه الأوزاعي في الإقامة أيضا . ( تنبيه ) : لم يرد تعيين الإصبع التي يستحب وضعها ، وجزم النووي أنها المسبحة ، وإطلاق الإصبع مجاز عن الأتمة . ( تنبيه آخر ) : وقع في المغني للوفى نسبة حديث أبي جحيفة بلفظ : ان بلالا أذن ووضع إصبعيه في أذنيه ، إلى تخرىج البخارى ومسلم ، وهو وهم ، وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي وهب الرزاق عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيان فإجاد ، لإيهامه أنهما متواتقان ، وقد عرفت ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج ، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك . والله المستعان

### ٣ - باب قول الرجل فاتننا الصلاة

وكره ابن سيرين أن يقول : فاتننا الصلاة ، ولكن ليقول : لم ندرك ، وقول النبي ﷺ أصح

٦٣٥ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « بينما نحن

نصلى مع النبي ﷺ ، إذ سمع جلبة رجال ، فلما صلى قال : ما شأنكم ؟ قلوا : استعجننا إلى الصلاة . قال : فلا تفعلوا . إذا أتيتكم الصلاة فعليكم بالسكينة ، فما أدركم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

**قوله** ( باب قول الرجل فاتننا الصلاة ) أى هل يكره أم لا ؟ **قوله** ( وكره ابن سيرين الخ ) وصله ابن أبي شيبة عن أزهر عن ابن عون قال : كان محمد - يعنى ابن سيرين - يكره . **قوله** ( وقول النبي ﷺ ) هو بالرفع على الابتداء ، وأصح خبره . وهذا كلام المصنف وإذا على ابن سيرين . ووجه الرد أن الشارع أطلق لفظ الفوات فدل على الجواز ، وابن سيرين مع كونه كرهه فانما كرهه من جهة اللفظ لأنه قال « وليقل لم ندرك ، وهذا يحصل معنى الفوات ، لكن قوله لم ندرك فيه نسبة عدم الإدراك اليه بخلاف فاتننا ، ففعل ذلك هو الذى لحظه ابن سيرين . وقوله أصح معناه صحيح أى بالنسبة إلى قول ابن سيرين ، فانه غير صحيح لثبوت النص بخلافه . وعند أحمد من حديث أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة « فقلت يا رسول الله فاتننا الصلاة ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ، وموقع هذه الترجمة وما بعدها من أبواب الأذان والإقامة أن المرء عند إجابة المؤذن يحتمل أن يدرك الصلاة كلها أو بعضها أو لا يدرك شيئا ، فاحتيج إلى جواز إطلاق الفوات وكيفية الاتيان إلى الصلاة وكيفية العمل عند فوات البعض ونحو ذلك . **قوله** ( شيان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير التصريح باخبار عبد الله به وباخبار أبي قتادة لعبد الله . **قوله** ( جلبة الرجال ) وفي رواية كريمة والأصلى « جلبة رجال ، بغير ألف ولام وهما للهد الذمنى ، وقد سمي منهم أبو بكره فيما رواه الطبراني من رواية يونس عن الحسن عنه نحوه في نحو هذه القصة . ود جلبة ، بجم ولام وموحدة مفتوحات ، أى أصواتهم حال حركتهم . واستدل به على أن التفات غاظر المصلي إلى الأمر الحادث لا يفسد صلاته ، وسنذكر الكلام على المتن في الباب الذى بعده

## ٢١ - باب لا يسمي إلى الصلاة ، وثبات بالسكينة والوقار

وقال : ما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا . وقاله أبو قتادة عن النبي ﷺ

٦٣٦ - **حديث** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وعن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار ، ولا تسرعوا . فما أدر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا » [الحديث ٦٣٦ - طرفه في : ٩٠٨]

**قوله** ( باب لا يسمي إلى الصلاة الخ ) سقطت هذه الترجمة من رواية الاصيل ومن رواية أبي ذر عن غير السرخسي ، وثبوتها أصوب لقوله فيها « وقاله أبو قتادة ، لان الضمير يعود على ما ذكر في الترجمة ، ولولا ذلك لعاد الضمير إلى المتن السابق فيكون ذكر أبي قتادة تكرارا بلا فائدة لانه ساقه عنه . **قوله** ( وعن الزهري ) أي حديثه به عن أبي هريرة ، وقد جمعهما المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » عن آدم فقال فيه « عن سعيد وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عنهما ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري وجزم بأنه عنده عنهما جميعا قال : وكان ربما اقتصر على أحدهما . وأما الترمذي فانه أخرجه من طريق يزيد بن زريع عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد وحده ، قال : وقول عبد الرزاق أصح ، ثم أخرجه من طريق ابن عينة عن الزهري كما قال عبد الرزاق ، وهذا عمل صحيح لو لم يثبت أن الزهري حدث به عنهما . وقد أخرجه المصنف في « باب المشي إلى الجمعة » من طريق شعيب ومسلم من طريق يونس كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وحده فترجح ما قال الدارقطني **قوله** ( إذا سمعتم الإقامة ) هو أخص من قوله في حديث أبي قتادة « إذا أنيتم الصلاة » لكن الظاهر أنه من مفهوم الموافقة ، لان المسرع إذا أقيمت الصلاة يترجى إدراك فضيلة التكبيرة الأولى ونحو ذلك ، ومع ذلك فقد نهى عن الاسراع ، فغيره ممن جاء قبل الإقامة لا يحتاج إلى الاسراع لانه يتحقق إدراك الصلاة كلها فينهى عن الاسراع من باب الأولى . وقد لحظ فيه بعضهم معنى غير هذا فقال : الحسكة في التقييد بالإقامة أن المسرع إذا أقيمت الصلاة يصل اليها وقد انهر فيقرأ وهو في تلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع في الترتيل وغيره ، بخلاف من جاء قبل ذلك فان الصلاة قد لا تقام فيه حتى يستريح انتهى . وقضية هذا أنه لا يكره الإسراع لمن جاء قبل الإقامة ، وهو مخالف لصريح قوله « إذا أنيتم الصلاة » لانه يتناول ما قبل الإقامة ، وانما قيد في الحديث الثاني بالإقامة لأن ذلك هو الحامل في الغالب على الاسراع . **قوله** ( وعليكم بالسكينة ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « وعليكم السكينة » بغير باء ، وكذا في رواية مسلم من طريق يونس ، وضبطها القرطبي شارحه بالنصب على الإغراء ، وضبطها النووي بالرفع على أنها جملة في موضع الحال ، واستشكل بعضهم دخول الباء قال : لانه متعد بنفسه كقوله تعالى ﴿ عليكم أنفسكم ﴾ وفيه نظر لثبوت زيادة الباء في الاحاديث الصحيحة كحديث « عليكم برخصة الله » وحديث « فعملية بالصوم فأنه له وجاء » وحديث « فعمليك بالمرأة » قاله لابن طلحة في قصة صفية ، وحديث « عليك بعينتك » قالته عائشة

لعمر ، وحديث « عليكم بقيام الليل ، وحديث « عليك بخويصة نفسك ، وغير ذلك . ثم إن الذي علل به هذا المعترض غير موف بمقصوده ، إذ لا يلزم من كونه يجوز أن يتعدى بنفسه امتناع تعديه بالباء ، وإذا ثبت ذلك فيدل على أن فيه لغتين والله أعلم . (فائدة) : الحكمة في هذا الأمر تستفاد من زيادة وقت في مسلم من طريق العلامة عن أبيه عن أبي هريرة ، فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره « فإن أحدكم إذا كان يعتمد إلى الصلاة فهو في صلاة ، أى أنه في حكم المصلي ، فينبغي له اعتماد ما يبنى للصلي لاعتدائه واجتناب ما يبنى للمصلي اجتنابه . قوله (والوقار) قال عياض والقرطبي : هو بمعنى السكينة ، وذكر على سبيل التأكيد . وقال النووي : الظاهر أن بينهما فرقا ، وأن السكينة التأتى في الحركات واجتناب العبث ، والوقار في الهيئة كغض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات . قوله (ولا تسرعوا) فيه زيادة تأكيد ، ويستفاد منه الرد على من أول قوله في حديث أبي قتادة « لا تفعلوا ، أى الاستعجال المفضى إلى عدم الوقار ، وأما الإسراع الذى لا يتأنى الوقار كن خاف فوت التكبيرة فلا ، وهذا يحكى عن إسحق بن راهويه وقد تقدمت رواية العلامة التى فيها « فهو في صلاة » قال النووي : نبه بذلك على أنه لو لم يدرك من الصلاة شيئا لكان محصلا لمقصوده لكونه في صلاة ، وعدم الإسراع أيضا يستلزم كثرة الخطأ وهو معنى مقصود لذاته وردت فيه أحاديث كحديث جابر عند مسلم « إن بكل خطوة درجة » ، ولأبي داود من طريق سميد بن المسيب عن رجل من الأنصار مرفوعا « إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لم يرفع قدمه البنى إلا كتب الله له حسنة ولم يضع قدمه اليسرى إلا حط الله عنه سيئة » ، فإن أتى المسجد فصلى في جماعة غفر له ، فإن أتى وقد صلوا بمضاً وبقي بعض فصلى ما أدرك وأتم ما بقي كان كذلك ، وإن أتى المسجد وقد صلوا فأتم الصلاة كان كذلك . قوله (فا أدركتم فصلوا) قال الكرماني : الفاء جواب شرط محذوف ، أى إذا بينت لكم ما هو أولى بكم فإدركتم فصلوا . قلت : أو التقدير إذا فعلتم فإدركتم أى فعلتم الذى أمرتكم به من السكينة وترك الإسراع . واستدل بهذا الحديث على حصول فضيلة الجماعة بأدراك جزء من الصلاة لقوله « فإدركتم فصلوا » ولم يفصل بين القليل والكثير ، وهذا قول الجمهور ، وقيل : لا تدرك الجماعة بأقل من ركعة للحديث السابق « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك » ، وقياسا على الجمعة ، وقد قدمنا الجواب عنه في موضعه وأنه ورد في الأوقات ، وأن في الجمعة حديثا خاصا بها . واستدل به أيضا على استحباب الدخول مع الإمام في أى حالة وجد عليها ، وفيه حديث أصرح منه أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن رفيع عن رجل من الأنصار مرفوعا « من وجدنى راكعا أو قائما أو ساجدا فليكن معى على حالتى التى أنا عليها » . قوله (وما فاتكم فأتوا) أى أكلوا ، هذا هو الصحيح في رواية الزهري ، ورواه عنه ابن عينة بلفظ « فاقضوا » ، وحكم مسلم في التمييز عليه بالوهم في هذه اللفظة ، مع أنه أخرج إسناده في صحيحه لكن لم يسق لفظه ، وكذا روى أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة فقال « فاقضوا » ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق بلفظ « فأتوا » . واختلف أيضا في حديث أبي قتادة ، فرواية الجمهور « فاتوا » ، ووقع لمعاوية بن هشام عن سفيان « فاقضوا » ، كذا ذكره ابن أبي شيبة عنه ، وأخرج مسلم إسناده في صحيحه عن ابن أبي شيبة فلم يسق لفظه أيضا ، وروى أبو داود مثله عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلية عن أبي هريرة ، قال : ووقعت في رواية أبي رافع عن أبي هريرة ، واختلف في حديث أبي ذر قال : وكذا قال ابن سيرين عن أبي هريرة « وليقض » . قلت : ورواية ابن سيرين عند مسلم بلفظ « صل ما أدركت ، واقض ما سبقك »

والحاصل أن أكثر الروايات ورد بلفظ «فأتموا» وأقلها بلفظ «فاقضوا» وإنما تظهر فائدة ذلك إذا جعلنا بين الاتمام والقضاء مغايرة، لكن إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى معنى واحد كان أولى، وهنا كذلك لأن القضاء وإن كان يطلق على الفائت غالبا لكنه يطلق على الأداء أيضا، ويرد بمعنى الفراغ كقوله تعالى (فاذا قضيت الصلاة فانتشروا) ، ويرد بمعان أخر فيحمل قوله فاقضوا على معنى الأداء أو الفراغ فلا يغير قوله فأتتموا، فلا حجة فيه لمن تمسك برواية فاقضوا. على أن ما أدركه المأموم هو آخر صلاته حتى استحسب له الجهر في الركعتين الأخيرتين وقراءة السورة وترك الفتن، بل هو أدركها وإن كان آخر صلاة إمامه لأن الآخر لا يكون إلا عن شيء تقدمه، وأوضح دليل على ذلك أنه يجب عليه أن يتشهد في آخر صلاته على كل حال، فلو كان ما يدركه مع الإمام آخر له لما احتاج إلى إعادة التشهد. وقول ابن بطال إنه ما تشهد إلا لاجل السلام لأن السلام يحتاج إلى سبق تشهد ليس بالجواب الناهض على دفع الإيراد المذكور، واستدل ابن المنذر لذلك أيضا على أنهم أجمعوا على أن تكبيرة الافتتاح لا تكون إلا في الركعة الأولى، وقد عمل بمقتضى اللفظين الجمهور قائلهم قالوا: إن ما أدرك المأموم هو أول صلاته إلا أنه يقضى مثل الذي فاتته من قراءة السورة مسح أم القرآن في الرابعة، لكن لم يستحبوا له إعادة الجهر في الركعتين الباقيتين، وكأن الحجة فيه قوله «ما أدركت مع الإمام فهو أول صلاتك واقض ما سبقك به من القرآن» أخرجه البيهقي، وعن إسحق والمزني لا يقرأ إلا أم القرآن فقط وهو القياس، واستدل به على أن من أدرك الإمام راكعا لم تحسب له تلك الركعة للأمر باتمام ما فاتته، لأنه فاتته الوقوف والقراءة فيه، وهو قول أبي هريرة وجماعة، بل حكاه البخاري في «القراءة خلف الإمام» عن كل من ذهب إلى وجوب القراءة خلف الإمام، واختاره ابن خزيمة والضبي وغيرهما من محدثي الشافعية، وقواه الشيخ تقي الدين السبكي من المتأخرين والله أعلم. وحجة الجمهور حديث أبي بكره حيث ركع دون الصف، فقال له النبي ﷺ «زادك الله حرصا ولا تعد» ولم يأمره بأعادة تلك الركعة، وسيأتي في أثناء صفة الصلاة إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ؟

٦٣٧ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ : كَتَبَ إِلَيَّ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي »**

[ للحديث ٦٣٧ - طرفاه في : ٦٣٨ ، ٩٠٩ ]

**قوله** ( باب متى يقوم الناس إذا رأوا الإمام عند الإقامة ) ؟ قيل أورد الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قوله في الحديث « لا تقوموا » نهي عن القيام ، وقوله « حتى تروني » تسويغ للقيام عند الرؤية ، وهو مطلق غير مقيد بشيء من ألفاظ الإقامة ، ومن ثم اختلف السلف في ذلك كما سيأتي . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ، وقد رواه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه هنا عن أبان العطار عن يحيى ، فلعلة له فيه شيخان . **قوله** ( كتب لي يحيى ) ظاهر في أنه لم يسمعه منه ، وقد رواه الاسماعيلي من طريق هشيم عن هشام وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى ، وهو من تدليس الصيغ وصرح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام أن يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه ، فأمّن بذلك تدليس يحيى : **قوله** ( إذا أقيمت ) أى إذا ذكرت ألفاظ الإقامة . **قوله** ( حتى تروني )

أى خرجت وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر عن يحيى أخرجه مسلم ، ولابن حبان من طريق عبد الرزاق وحده « حتى تروني خرجت اليكم ، وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا ، وقال مالك في الموطأ : لم أسمع في قيام الناس حين تقام الصلاة بحد محدود ، إلا أنى أرى ذلك على طاقة الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف . وذهب الأكثرون إلى أنهم إذا كان الإمام معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة ، وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن « قد قامت الصلاة » رواه ابن المنذر وغيره ، وكذا رواه سعيد بن منصور من طريق أبي إسحق عن أصحاب عبد الله ، وعن سعيد بن المسيب قال « إذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام ، وإذا قال حتى على الصلاة عدلت الصفوف ، وإذا قال لا إله إلا الله كبر الإمام ، وعن أبي حنيفة يقومون إذا قال حتى على الفلاح ، فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الإمام ، وأما إذا لم يكن الإمام في المسجد فذهب الجمهور إلى أنهم لا يقومون حتى يروه ، وخالف من ذكرنا على التفصيل الذى شرحنا ، وحديث الباب حجة عليهم وفيه جواز الإقامة والإمام في منزله إذا كان يسمعها وتقدم إذنه في ذلك . قال القرطبي : ظاهر الحديث أن الصلاة كانت تقام قبل أن يخرج النبي ﷺ من بيته ، وهو معارض لحديث جابر بن سمرة « ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ ، أخرجه مسلم . ويجمع بينهما بأن بلالا كان يراقب خروج النبي ﷺ فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس ، ثم إذا رأوه قاموا فلا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم . قلت : ويشهد له ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب « أن الناس كانوا ساعة يقول المؤذن الله أكبر يقومون إلى الصلاة ، فلا يأتي النبي ﷺ مقامه حتى تعتدل الصفوف ، وأما حديث أبي هريرة الآتى قريباً بلفظ « أقيمت الصلاة فسوى الناس صفوفهم ، فخرج النبي ﷺ ، ولفظه في مستخرج أبي نعيم « فصف الناس صفوفهم ثم خرج علينا ، ولفظه عند مسلم « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلت الصفوف قبل أن يخرج إلينا النبي ﷺ ، فاتى مقام مقامه ، الحديث . وعنه في رواية أبي داود « ان الصلاة كانت تقام لرسول الله ﷺ فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يحيى النبي ﷺ ، فيجمع بينه وبين حديث أبي قتادة بأن ذلك ربما وقع لبيان الجواز وبأن صنيعهم في حديث أبي هريرة كان سبب النهي عن ذلك في حديث أبي قتادة ، وأنهم كانوا يقومون ساعة تقام الصلاة ولو لم يخرج النبي ﷺ ، فنهاهم عن ذلك لاحتمال أن يقع له شغل يبطل فيه عن الخروج فيشق عليهم انتظاره ولا يرد هذا حديث أنس الآتى أنه قام في مقامه طويلاً في حاجة بعض القوم ، لاحتمال أن يكون ذلك وقع نادراً ، أو فعله لبيان الجواز

### ٢٣ - باب لا يسعى إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم بالسكينة والوقار

٦٣٨ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ، وعليكم بالسكينة » . تابعه علي بن المبارك

قوله ( باب لا يقوم إلى الصلاة مستعجلاً ، وليقيم إليها بالسكينة والوقار ) كذا في رواية الجوى ، وفي رواية المستمل « باب لا يسعى إلى الصلاة ، وسقط من رواية السكسميني ، وجمعا في رواية الباقرين بلفظ « باب لا يسعى إلى الصلاة ولا يقوم إليها مستعجلاً الخ » . قوله ( لا يسعى ) كأنه يشير بذلك إلى رواية ابن سيرين في حديث أبي هريرة عند مسلم ولفظه « اذا ثوب بالصلاة فلا يسعى إليها أحدكم ، وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة عند المصنف

في « باب المشي الى الجمعة » من كتاب الجمعة ، اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وسبأق وجه الجمع بينه وبين قوله تعالى ( فاسعوا الى ذكر الله ) هناك ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وعليكم السكينة ) كذا في رواية أبي ذر وكريمة ، وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت ، وعليكم السكينة ، بحذف الباء ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق عن شيان . **قوله** ( تابعه على بن المبارك ) أي عن يحيى ، ومتابعته وصلها المؤلف في كتاب الجمعة ، واقظه ، وعليكم السكينة ، بغير باء أيضا . وقال أبو العباس الطريقي : تفرد شيان وعلى بن المبارك عن يحيى بهذه الزيادة ، وتعقب بأن معاوية بن سلام تابعهما عن يحيى ، ذكره أبو داود عقب رواية أبان عن يحيى فقال : رواه معاوية بن سلام وعلى بن المبارك عن يحيى وقالاه في « حتى ترونى وعليكم السكينة » . قلت : وهذه الرواية المتعلقة وصلها الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم عن معاوية بن سلام وشيخان جميعا عن يحيى كما قال أبو داود

## ٢٤ - باب هل يخرج من المسجد لعلّة ؟

٦٣٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ خرج وقد أقيمت الصلاة وعُدلت الصفوف ، حتى إذا قام في مصلاته انظرنا أن يكبر ، انصرف قال : على مسكانكم . فمكثنا على هيئةنا ، حتى خرج إلينا ينطفئ رأسه ماء وقد اغتسل »

**قوله** ( باب هل يخرج من المسجد لعلّة ) أي لضرورة ، وكأنه يشير إلى تخصيص ما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن طريق أبي الشعثاء عن أبي هريرة ، انه رأى رجلا يخرج من المسجد بعد أن أذن المؤذن فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ، فان حديث الباب يدل على أن ذلك مخصوص بمن ليس له ضرورة ، فيلحق بالجانب المحدث والرافع والخافق ونحوهم ، وكذا من يكون إماما لمسجد آخر ومن في معناه . وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه فصرح برفعه إلى النبي ﷺ وبالتخصيص ولفظه « لا يسمع النداء في مسجد ثم يخرج منه إلا لحاجة ثم لا يرجع إليه إلا مناق » . **قوله** ( خرج وقد أقيمت الصلاة ) يحتمل أن يكون المعنى خرج في حال الإقامة ، ويحتمل أن تكون الإقامة تقدمت خروجه ، وهو ظاهر الرواية التي في الباب الذي بعده ، لتعقيب الإقامة بالتسوية وتعقيب التسوية بخروجه جميعا بالفاء ، ويحتمل أن يجمع بين الروایتين بأن الجهتين وقتا جالا أي خرج والحال أن الصلاة أقيمت والصفوف عدلت ، وقال الكرماني : لفظ « قد » ، تقرب الماضي من الحال ، وكأنه خرج في حال الإقامة وفي حال التعديل ، ويحتمل أن يكونوا إنما شرعوا في ذلك بأذن منه أو قرينة تدل عليه . قلت : وتقدم احتمال أن يكون ذلك سببا للهي فلا يلزم منه مخالفتهم له ، وقد تقدم الجمع بينه وبين حديث أبي قتادة « لا تقوموا حتى ترونى قريبا » . **قوله** ( وعدلت الصفوف ) أي سويت **قوله** ( حتى إذا قام في مصلاته ) زاد مسلم من طريق يونس عن الزهري « قبل أن يكبر فانصرف » وقد تقدم في « باب إذا ذكر في المسجد لله جنب » من أبواب الغسل من وجه آخر عن يونس بلفظ « فلما قام في مصلاته ذكر » ففيه دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة ، وهو معارض لما رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بكر

أن النبي ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر ثم أومأ إليهم ، ولما كان من طريق عطاء بن يسار مرسلًا أنه ﷺ كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار بيده أن امكثوا ، ويمكن الجمع بينهما بحمل قوله وكبر ، على أراد أن يكبر ، أو بأنهما واقعتان ، أبداه عياض القرطبي احتمالًا ، وقال النورى إنه لا ظهر ، وجزم به ابن حبان كمادته ، فان ثبت والا فإني في الصحيح أصح ، ودعوى ابن بطلان أن الشافعي احتج بحديث عطاء على جواز تكبير المأموم قبل تكبير الإمام قال فنافض أصله فاحتج بالمرسل ، متعقبه بأن الشافعي لا يرد المراسيل مطلقًا ، بل يحتج منها بما يعضد ، والامر هنا كذلك لحديث أبي بكر الذي ذكرناه . قوله ( انتظرنا ) جملة حالية ، وقوله ( انصرف ) أى إلى حجرته وهو جواب اذا ، وقوله ( قال ) استئناف أو حال . قوله ( على مكانكم ) أى كونوا على مكانكم . قوله ( على هيئتنا ) بفتح الهاء بعدها ياء تحتانية ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم مثناة ، والمراد بذلك أنهم امثلوا أمره في قوله ( على مكانكم ، فاستمروا على الهيئة - أى الكيفية - التي تركهم عليها ، وهي قيامهم في صفوفهم المعتلة . وفي رواية الكشميني د على هيئتنا ، بكسر الهاء وبعد الياء نون مفتوحة ، والهيئة الرق ، ورواية الجماعة أوجه . قوله ( ينطف ) بكسر الطاء وضمها أى يقطر كما صرح به في الرواية التي بعد هذه . قوله ( وقد اغتسل ) زاد الدارقطني من وجه آخر عن أبي هريرة فقال د اني كنت جنبًا فنسيت أن أغتسل ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى في كتاب الفصل جواز النسيان على الأنبياء في أمر العبادة لأجل التشريع ، وفيه طهارة الماء المستعمل وجواز الفصل بين الإقامة والصلاة ، لأن قوله د فصل ، ظاهر في أن الإقامة لم تعد ، والظاهر أنه مقيد بالضرورة وبأمن خروج الوقت . وعن مالك إذا بدعت الإقامة من الاحرام تعاد ، وينبغي أن يحمل على ما إذا لم يكن عند . وفيه أنه لا حياة في أمر الدين ، وسبيل من غاب أن يأتي بمنذر موم كأن يحملك بأفقه ليوم أنه رحف . وفيه جواز انتظار المأمومين بحجى الإمام قيامًا عند الضرورة ، وهو غير القيام المنهى عنه في حديث أبي قتادة . وأنه لا يجب على من احتلم في المسجد فأراد الخروج منه أن يتيمم كما تقدم في الفصل . وجواز الكلام بين الإقامة والصلاة وسيأتي في باب مفرد . وجواز تأخير جنب الفصل عن وقت الحدث

( فائدة ) : وقع في بعض النسخ هنا : قيل لأبي عبد الله - أى البخارى - إذا وقع هذا لاحدنا يفعل مثل هذا؟ قال : نعم . قيل : فينتظرون الإمام قيامًا أو قعودًا ؟ قال : إن كان قبل التكبير فلا بأس أن يقطعوا ، وإن كان بعد التكبير انتظروه قيامًا . ووقع في بعضها في آخر الباب الذي بعده

## ٢٥ - باب إذا قال الإمام « مكانكم » حتى رجع انتظروه

٦٤٠ - حدثنا إسحاق قال حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة ، فسوى الناس صفوفهم ، فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب . ثم قال : على مكانكم . فرجع فاغتسل ، ثم خرج ورأسه يقطر ماء ، فصلى بهم »

قوله ( باب إذا قال الإمام مكانكم ) هذا اللفظ في رواية يونس عن الزهري كما مضى في الفصل بلفظ د فقال لنا مكانكم ، بحذف حرف الجر . قوله ( حتى يرجع ) بالنون للكشميني ، وبالهمزة للأصلي ، وبالحاتية

**قوله** ( حدثنا إسحق ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجوز ابن طاهر والجبائي أنه إسحق بن منصور ، وبه جزم المزى ، وكنت أجوز أنه ابن راهويه لثبوته في مسنده عن الفريابي إلى أن رأيت في سياقه له مغايرة . ومحمد بن يوسف هو الفريابي وقد أكثر البخاري منه بغير واسطة . **قوله** ( عن الزهري عن أبي سلمة ) صرح بالتحديث في الموضعين لإسحاق بن راهويه في روايته له عن الفريابي ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** ( فتقدم وهو جنب ) أى في نفس الأمر ، لا أنهم اطلعوا على ذلك منه قبل أن يعلمهم ، وقد تقدم في الفصل في رواية يونس ، فلهذا قام في مصلاه ذكر أنه جنب ، وفي رواية أبي نعيم ذكر أنه لم ينقل ، ، وضمت فوائده في الباب الذى قبله

## ٢٦ - باب قول الرجل : ما صلينا

٦٤١ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا شيبان عن يحيى قال سمعت أبا سلمة يقول : أخبرنا جابر بن عبد الله **عنه** أن النبي ﷺ جاءه عمر بن الخطاب يوم اتخندق فقال : يا رسول الله ، والله ما كنت أن أصلى حتى كادت الشمس تغرب ، وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال النبي ﷺ : والله ما صليتها . فنزل النبي ﷺ إلى بطحان وأنا معه ، فوضأ ثم صلى - بنى العصر - بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

**قوله** ( باب قول الرجل للنبي ﷺ ما صلينا ) قال ابن بطال : فيه رد لقول إبراهيم النخعي : يكره أن يقول الرجل لم فصل ويقول فصل . قلت : وكراهة النخعي إنما هي في حق منتظر الصلاة ، وقد صرح ابن بطال بذلك ، ومنتظر الصلاة في صلاة كما ثبت بالنص ، فإطلاق المنتظر ما صلينا ، يقتضى نفي ما أثبتته الشارع فلذلك كرهه ، والإطلاق الذى في حديث الباب إنما كان من ناس لها أو مشتغل عنها بالحرب كما تقدم تقريره في د باب من صلى بالناس جماعة بعد خروج الوقت ، في أبواب المواقيت ، فافترق حكمهما وتعايرا . والذى يظهر لى أن البخاري أراد أن ينبه على أن الكراهة المحكية عن النخعي ليست على إطلاقها لما دل عليه حديث الباب ، ولو أراد الرد على النخعي مطلقا لأفصح به كما أفصح بالرد على ابن سيرين في ترجمة فائقنا الصلاة ، ، ثم إن اللفظ الذى أورده المؤلف وقع النفي فيه من قول النبي ﷺ لا من قول الرجل ، لكن في بعض طرقه وقوع ذلك من الرجل أيضا ، وهو عمر كما أورده في المغازى ، وهذه عادة معروفة للؤاف يترجم ببعض ما وقع في طرق الحديث الذى يسوقه ولو لم يقع في الطريق التى يوردها في تلك الترجمة ، ويدخل في هذا ما في الطبراني من حديث جندب في قصة النوم عن الصلاة فقالوا : يا رسول الله سهونا فلم فصل حتى طلعت الشمس ، وبقيّة فوائده الحديث تقدمت في المواقيت . **قوله** ( ما كنت أن أصلى حتى كادت الشمس تغرب ) وذلك بعد ما أفطر الصائم . قال الكرماني مستشكلا : كيف يكون المجيء بعد الغروب ؟ لأن الصائم إنما يفطر حينئذ مسح تصريحه بأنه جاء في اليوم ثم أجاب بأن المراد بقوله يوم اتخندق زمان اتخندق ، والمراد به بيان التساير لا خصوص الوقت اهـ . والذى يظهر لى أن الإشارة بقوله د وذلك بعد ما أفطر الصائم ، إشارة إلى الوقت الذى غايب به عمر النبي ﷺ لا إلى الوقت الذى صلى فيه عمر العصر ، فانه كان قرب الغروب كما تدل عليه د كاد ، . وأما إطلاق اليوم وإرادة زمان



الوقعة لا خصوص النهار فهو كثير

## ٢٧ - باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة

٦٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنَاجِي رَجُلًا فِي جَانِبِ الْمَسْجِدِ ، فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ » [الحديث ٦٤٢ - طرفاه في : ٦٤٣ ، ٦٢٩٢]

قوله ( باب الإمام تعرض له الحاجة بعد الإقامة ) أى هل يباح له التشاغل بها قبل الدخول في الصلاة أو لا ؟ وتعرض بكسر الراء أى تظهر . قوله ( عن أنس ) في رواية لمسلم د سمع أنسا ، والاسناد كله بصريون . قوله ( أقيمت الصلاة ) أى صلاة العشاء ، بينه حماد عن ثابت عن أنس عند مسلم . قوله ( يناجى رجلا ) أى يجادته ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، وذكرهم بعض الشراح أنه كان كبيرا في قومه فأراد أن يتألفه على الاسلام ، ولم أقف على مستند ذلك . فيل ويحتمل أن يكون ملكا من الملائكة جاء بوحي من الله عز وجل ، ولا يخفى بعد هذا الاحتمال . قوله ( حتى نام بعض القوم ) زاد شعبة عن عبد العزيز د ثم قام فصلى ، أخرجه مسلم ، وهو عند المصنف في الاستئذان . ووقع عند إسماعيل بن راهويه في مسنده عن ابن عليه عن عبد العزيز في هذا الحديث د حتى نعت بعض القوم ، وكذا هو عند ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، وهو يدل على أن النوم المذكور لم يكن مستغرقا ، وقد تقدم الكلام على هذه المسألة في باب الوضوء من النوم ، من كتاب الطهارة . وفي الحديث جواز مناجاة الواحد غيره بحضور الجماعة ، وترجم عليه المؤلف في الاستئذان د طول التجوى ، وفيه جواز الفصل بين الإقامة والإحرام إذا كان الحاجة ، أما إذا كان غير حاجة فهو مكروه ، واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية أن المؤذن إذا قال قد قامت الصلاة وجب على الإمام التكبير ، قال الزين بن المنير : خص المصنف الإمام بالذكر مع أن الحكم عام لأن لفظ الخبر يشعر بأن المناجاة كانت لحاجة النبي ﷺ لقوله د والنبي ﷺ يناجى رجلا ، ولو كان لحاجة الرجل لقال أنس : ورجل يناجى النبي ﷺ انتهى ، وهذا ليس بلازم ، وفيه غفلة منه هما في صحيح مسلم بلفظ ، أقيمت الصلاة ، فقال رجل : لى حاجة . فقام النبي ﷺ يناجيه ، والذي يظهر لى أن هذا الحكم إنما يتعلق بالإمام ، لأن المأموم إذا عرضت له الحاجة لا يتقيد به غيره من المأمومين بخلاف الإمام . ولما أن كانت مسألة الكلام بين الإحرام والإقامة تشمل المأموم والإمام أطلق المؤلف الترجمة ولم يقيدما بالإمام فقال :

## ٢٨ - باب الكلام إذا أقيمت الصلاة

٦٤٣ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ سَأَلْتُ ثَابِتَ الْبُنَانِيَّ عَنْ الرَّجُلِ يَتَسَكَّمُ بَعْدَ مَا قَامَتِ الصَّلَاةُ ، فَخَذَفَنِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَعَرَضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ فَخَبَسَهُ بَعْدَ مَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ » . وقال الحسن : إن منعته أمه عن العشاء في جماعة شقة عليه لم يطعها

قوله ( باب الكلام إذا أقيمت الصلاة ) وأشار بذلك إلى الرد على من كرهه مطلقا . قوله ( حدثنا عيَّاش بن الوليد ) هو الرقام وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمله . والاسناد كله بصريون أيضا . وقول حميد وسألت

ثابتاً ، يشعر بأن الاختلاف في حكم المسألة كان قديماً ، ثم إنه ظاهر في كونه أخذه عن أنس بواسطة ، وقد قال البزار : إن عبد الأعلى بن عبد الأعلى تفرد عن حميد بذلك ، ورواه عامة أصحاب حميد عنه عن أنس بغير واسطة . قلت : كذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وجماعة عن حميد ، وكذلك أخرجه ابن حبان من طريق هشيم عن حميد ، لكن لم أقف في شيء من طرقه على تصريح بسماحه له من أنس وهو مدلس ، فالظاهر أن رواية عبد الأعلى هي المتصلة : قوله ( فحبسه ) أي منعه من الدخول في الصلاة ، وزاد هشيم في روايته « حتى نفس بعض القوم » ويدخل في هذا الباب ما سيأتي في الإمامة من طريق زائدة عن حميد قال « حدثنا أنس قال : أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه » زاد ابن حبان « قبل أن يكبر فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، لكن لما كان هذا يتطرق بمصلحة الصلاة كان الاستدلال بالاول أظهر في جواز السلام مطلقاً . والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب الأذان وما معه من الأحاديث المفوعة على سبعة وأربعين حديثاً : المعلق منها ستة أحاديث ، المكرر فيه وفيما مضى ثلاثة وعشرون والخالص أربعة وعشرون ، ووافقه مسلم على تحريجها سوى أربعة أحاديث : حديث أبي سعيد « لا يسمع مدى صوت المؤذن » وحديث معاوية وجابر في القول عند سماع الأذان ، وحديث بلال في جمل لإصبعيه في أذنيه . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمانية آثار . والله أعلم

( أبواب صلاة الجماعة والإمامة ) ولم يفرد البخاري بكتاب فيما رأينا من نسخ كتابه ، بل أتبع به كتاب الأذان لتعلقه به ، لكن ترجم عليه أبو نعيم في المستخرج ، وكتاب صلاة الجماعة ، فلعلها رواية شيخه أبي أحمد الجرجاني

## ٢٩ - باب وجوب صلاة الجماعة

وقال الحسن : إن منعته أمه عن العشاء في الجماعة شقة لم يطعها

٦٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم . والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجحد عرفاً سمياً أو سرمانين حسنتين لشهد العشاء »

[ الحديث ٦٤٤ - أطرافه في : ٦٥٧ ، ٢٤٢٠ ، ٦٢٢٤ ]

**قوله** ( باب وجوب صلاة الجماعة ) هكذا بت الحكم في هذه المسألة ، وكأن ذلك لقوة دليلها عنده . لكن أطلق الوجوب وهو أهم من كونه وجوب عين أو كفاية ، إلا أن الأثر الذي ذكره عن الحسن يشعر بكونه يريد أنه وجوب عين ، لما عرف من عاداته أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكملها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب . وبهذا يحاج من اعترض عليه بأن قول الحسن يستدل له لا به ، ولم ينبه أحد من الشراح على من وصل أثر الحسن ، وقد وجدته بمعناه وأتم منه وأصرح في كتاب الصيام للحسين بن الحسن المروزي بأسناد صحيح « عن الحسن في رجل يصوم - يعني تطوعاً - فتأمره أمه أن يفطر ، قال : فليفطر ولا قضاء عليه » ، وله أجر الصوم وأجر البر . قيل : فتناه أن يصل العشاء في جماعة ، قال : ليس ذلك لها ، هذه فريضة ، وأما حديث الباب

فظاهر في كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد ناركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ومن معه . ويحتمل أن يقال : التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق نارك فرض الكفاية كشروعية قتال نارك فرض الكفاية ، وفيه نظر لأن التحريق الذي قد يفضي إلى القتل أخص من المقابلة ، ولأن المقابلة إنما تشرح فيها إذا تمالأ الجميع على الترك ، وإلى القول بأنها فرض عين ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وجماعة من محدثي الشافعية كابن ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وبالسبب داود ومن تبعه لجعلها شرطاً في صحة الصلاة ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه مبنى على أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، فلما كان المأمور المذكور دالاً على لازمه وهو الحضور ، وجوب الحضور دليلاً على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة . إلا أنه لا يتم إلا بتسليم أن ما وجب في العبادة كان شرطاً فيها ، وقد قيل إنه الغالب . ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية قال أحمد : إنها واجبة غير شرط انتهى . وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية ، وعليه جمهور المتقدمين من أصحابه وقال به كثير من الحنفية والمالكية ، والمشهور عند الباقيين أنها سنة مؤكدة ، وقد أجابوا عن ظاهر حديث الباب بأجوبة : منها ما تقدم . ومنها وهو ثانياً ونقله إمام الحرمين عن ابن خزيمة ، والذي نقله عنه النووي الوجوب حسبما قال ابن بزيعة إن بعضهم استنبط من نفس الحديث عدم الوجوب لكونه يُتْلَى هم بالتوجه إلى المتخلفين فلو كانت الجماعة فرض عين ما هم بتركها إذا توجه . وتعقب بأن الواجب يجوز تركه لما هو أوجب منه . قلت : وليس فيه أيضاً دليل على أنه لو فعل ذلك لم يتداركها في جماعة آخرين . ومنها وهو ثالثاً ما قال ابن بطال وغيره : لو كانت فرضاً لقال حين توعده بالإحراق من تخلف عن الجماعة لم تجزئه صلاته ، لأنه وقت البيان . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن البيان قد يكون بالتصيص وقد يكون بالدلالة ، فلذا قال يُتْلَى ، لقد هممت الخ ، دل على وجوب الحضور وهو كاف في البيان . ومنها وهو رابعاً ما قال الباغي وغيره إن الخبر ورد مورد الوجز وحقيقته غير مرادة . وإنما المراد بالمباقة . ويرشد إلى ذلك وعيدهم بالعقوبة التي يعاقب بها الكفار ، وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك ، وأجيب بأن المنع وقع بعد نسخ التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزاً بدليل حديث أبي هريرة الآتي في الجهاد الدال على جواز التحريق بالنار ثم على نسخه ، فحمل التهديد على حقيقته غير ممتنع . ومنها وهو خامساً كونه يُتْلَى ترك تحريقهم بعد التهديد ، فلو كان واجباً ما عفا عنهم ، قال القاضي عياض ومن تبعه : لبس في الحديث حجة لأنه عليه السلام هم ولم يفعل ، زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم ، وتعقبه ابن دقيق العيد فقال : هذا ضعيف لأنه يُتْلَى لا يهم إلا بما يجوز له فعله لو فعله ، وأما الترك فلا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا أئزجروا بذلك وتركوا التخلف الذي ذمهم بسببه ، على أنه قد جاء في بعض الطرق بيان سبب الترك وهو فيما رواه أحمد من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : «لولا ما في البيوت من النساء والذرية لأقتل صلاة العشاء وأمرت قتياني يحرقون» الحديث . ومنها وهو سادساً أن المراد بالتهديد قوم تركوا الصلاة رأساً لا مجرد الجماعة ، وهو متعقب بأن في رواية مسلم : «لا يشهدون الصلاة» أي لا يمحضرون ، وفي رواية مجملان عن أبي هريرة عند أحمد : «لا يشهدون العشاء في الجميع» أي في الجماعة ، وفي حديث أسامة بن زيد عند ابن ماجه مرفوعاً : «ليتمن رجال عن تركهم الجماعة أولاً حرقن بيوتهم» . ومنها وهو سابعاً أن الحديث ورد في الحث على مخالفة فمل أهل التفات والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة فلا يتم الدليل ، أشار إليه الزين بن المنير ، وهو

قريب من الوجه الرابع . ومنها وهو ثامنها أن الحديث ورد في حق المنافقين ، فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل ، وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع العلم بأنه لا صلاة لهم ، وبأنه كان معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم وقد قال : لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ، وتعقب ابن دقيق العيد هذا التعقب بأنه لا يتم إلا إذا ادعى أن ترك معاقبة المنافقين كان واجباً عليه ولا دليل على ذلك ، فإذا ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم . انتهى . والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله في صدر الحديث الآتي بعد أربعة أبواب : ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر ، الحديث ، ولقوله : لو يعلم أحدكم الخ ، لأن هذا الوصف لائق بالمنافقين لا بالمؤمن الكامل ، لكن المراد به نفاق المعصية لا نفاق الكفر بدليل قوله في رواية مجلان : لا يشهدون العشاء في الجميع ، وقوله في حديث أسامة : لا يشهدون الجماعة ، وأصرح من ذلك قوله في رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة عند أبي دارود : ثم آتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة ، فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر ، لأن الكافر لا يصل في بيته وإنما يصل في المسجد رياء وسمعة ، فإذا خلا في بيته كان كما وصفه الله به من الكفر والاستهزاء ، نبه عليه القرطبي . وأيضاً فقوله في رواية المقبري : لو لا ما في البيوت من النساء والذرية ، يدل على أنهم لم يكونوا كفاراً لأن تحريق بيت الكافر إذا تعين طريقاً إلى الغلبة عليه لم يمنع ذلك وجود النساء والذرية في بيته ، وعلى تقدير أن يكون المراد بالنفاق في الحديث نفاق الكفر فلا يدل على عدم الوجوب لأنه يتضمن أن ترك الجماعة من صفات المنافقين ، وقد نهينا عن التشبه بهم ، وسياق الحديث يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنها ، قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم إذا سمعوا النداء جاز لهم التخلف عن الجماعة ، بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو من صفات المنافقين ، ويدل عليه قول ابن مسعود : لقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق ، رواه مسلم انتهى كلامه . وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بإسناد صحيح عن أبي عمير بن أنس حدثني عمومي من الأنصار قالوا : قال رسول الله ﷺ : ما بشهدهما منافق ، يعني العشاء والفجر . ولا يقال فهذا يدل على ما ذهب إليه صاحب هذا الوجه لانتفاء أن يكون المؤمن قد يتخلف ، وإنما ورد الوعيد في حق من تخلف لأنني أقول بل هذا يقوى ما ظهر لي أولاً أن المراد بالنفاق المعصية لا نفاق الكفر ، فعلى هذا الذي خرج هو المؤمن الكامل لا العاصي الذي يجوز إطلاق النفاق عليه مجازاً لما دل عليه مجموع الأحاديث . ومنها وهو قاسمها ما ادعاه بعضهم أن فرضية الجماعة كانت في أول الإسلام لأجل سد باب التخلف عن الصلاة على المنافقين ثم نسخ حكمه عياض ، ويمكن أن يتقوى بثبوت نسخ الوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار كما سيأتي وإصحاف كتاب الجهاد ، وكذا ثبوت نسخ ما يتضمنه التحريق من جواز العقوبة بالمال ، ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد كما سيأتي بيانه في الباب الذي بعد هذا ، لأن الإفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ، ومن لازم ذلك الجواز . ومنها وهو عاشرها أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات ، ونصره القرطبي ، وتعقب بالأحاديث المصروفة بالعشاء ، وفيه بحث لأن الأحاديث اختلفت في تعيين الصلاة التي وقع التهديد بسببها هل هي الجمعة أو العشاء والفجر معاً ؟ فإن لم تكن أحاديث مختلفة ولم يكن بعضها أرجح من بعض وإلا وقف الاستدلال ، لأنه لا يتم إلا إن تعين كونها غير الجمعة ، أشار إليه ابن دقيق العيد . ثم قال فليتأمل الأحاديث الواردة

في ذلك . انتهى . وقد تأملتها فرأيت التبيين ورد في حديث أبي هريرة وابن أم مكتوم وابن مسعود ، أما حديث أبي هريرة فحديث الباب من روايه الأخرج عنه يومى إلى أنها العشاء لقوله في آخره « لشهد العشاء » ، وفي رواية مسلم « يعنى العشاء » ، ولهما من رواية أبي صالح عنه أيضا الإيحاء إلى أنها العشاء والفجر ، وعينها السراج في رواية له من هذا الوجه العشاء حيث قال في صدر الحديث « آخر العشاء ليلة نخرج فوجد الناس قليلا فغضب » ، فذكر الحديث . وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه « يعنى الصلاتين العشاء والغداة » ، وفي رواية مجملان والمقبورى عند أحد التصريح بتعيين العشاء ، ثم سائر الروايات عن أبي هريرة على الإبهام . وقد أورده مسلم من طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم عنه فلم يسبق لفظه وساقه الترمذى وغيره من هذا الوجه بإبهام الصلاة ، وكذلك رواه السراج وغيره من طرق عن جعفر ، وخالفهم معمر عن جعفر فقال « الجمعة » ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، والبيهقى من طريقه وأشار إلى ضعفها للشذوذها ، ويدل على وهمه فيها رواية أبي داود والطبرانى في الأوسط من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن يزيد بن الأصم فذكر الحديث ، قال يزيد : قلت ليزيد بن الأصم : يا أبا عرف الجمعة عنى أو غيرها ؟ قال : سمعت أذناى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأثره عن رسول الله ﷺ ما ذكر جمعة ولا غيرها . فظهر أن الراجح في حديث أبي هريرة أنها لا تختص بالجمعة ، وأما حديث ابن أم مكتوم فساد ذكره قريبا وأنه موافق لأبي هريرة . وأما حديث ابن مسعود فأخرجه مسلم وفيه الجزم بالجمعة وهو حديث مستقل لأن أخرجه مقابر الحديث أبي هريرة ، ولا يقدح أحدهما في الآخر فيحمل على أنهما واقعتان كما أشار إليه النووى والمحب الطبرى ، وقد وافق ابن أم مكتوم أبا هريرة على ذكر العشاء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وأحمد والحاكم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله بن شداد عن ابن أم مكتوم « ان رسول الله ﷺ استقبل الناس في صلاة العشاء فقال : اتسعت هممت أنى آتى هؤلاء الذين يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم . فقاسم ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله قد علمت ما بى ؟ وليس لى قائد - زاد أحمد - وان بينى وبين المسجد شجرا ونحلا ولا أقدر على قائد كل ساعة . قال : أتسمع الإقامة ؟ قال : نعم . قال فأحضرها . ولم يرخص له ، ولابن حبان من حديث جابر قال « أتسمع الأذان ؟ قال : نعم . قال : فأتها ولو حبوا » ، وقد حله العلماء على أنه كان لا يشق عليه التصرف بالمشى وحده ككثير من العميان . واعتمد ابن خزيمة وغيره حديث ابن أم مكتوم هذا على فرضية الجماعة في الصلوات كلها ووجهه بحديث الباب وبالأحاديث الدالة على الرخصة في التخلف عن الجماعة ، قالوا : لأن الرخصة لا تكون إلا عن واجب ، وفيه نظر ، ووراء ذلك أمر آخر ألوم به ابن دقيق العيد من يتمسك بالظاهر ولا يتقيد بالمعنى ، وهو أن الحديث ورد في صلاة معينة فيدل على وجوب الجماعة فيها دون غيرها ، وأشار للانفصال عنه بالتمسك بدلالة العموم ، لكن نوزع في كون القول بما ذكر أولا ظاهرية محضة (١) فان قاعدة حل المطلق على المقيد تقتضيه ،

(١) ليس هذا بجيد ، والصواب ما قاله ابن خزيمة وغيره من الوجوب للجماعة في جميع الصلوات . وإنما يستقيم حل المطلق على المقيد إذا لم يوجد دليل على التعميم ، وفي هذه المسألة قد قام الدليل على التعميم كحديث « من سمع النداء فلم يأت فلا صلاة له » إلا من عذر ، وغيره من الأحاديث التى أشار إليها الشارح في هذا الباب . وذكر العشاء والفجر في بعض الروايات لا يقتضى التخصيص لاحتمال كون التوعدين لم يتخللوا إلا عنهما كما قد بين ذلك في كثير من الروايات . ولأن الحكمة في شرعية الجماعة تقتضى التعميم . والله أعلم

ولا يستلزم ذلك ترك اتباع المعنى ، لان غير العشاء والفجر مظنة الشغل بالتكسب وغيره ، أما العصران فظاهر ، وأما المغرب فلانها في الغالب وقت الرجوع إلى البيت والأكل ولا سيما للصائم مع ضيق وقتها ، بخلاف العشاء والفجر فليس للتخلف عنهما عذر غير الكسل المذموم ، وفي المحافظة عليهما في الجماعة أيضا انتظام الألفة بين المجاورين في طرفي النهار ، وليختموا النهار بالاجتماع على الطاعة ويفتحوه كذلك . وقد وقع في رواية عجlan عن أبي هريرة عند أحمد تخصيص التهديد بمن حول المسجد ، ومبدأ في توجيه كون العشاء والفجر أثقل على المنافقين من غيرهما . وقد أطلت في هذا الموضوع لارتباط بعض الكلام ببعض ، واجتمع من الأجوبة لمن لم يقل بالوجوب عشرة أجوبة لا توجد مجموعة في غير هذا الشرح . قوله ( عن الاعرج ) في رواية السراج من طريق شعيب عن أبي الزناد سمع الاعرج . قوله ( والذي نفسى بيده ) هو قسم كان النبي ﷺ كثيرا ما يقسم به ، والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله ، أى بتقديره وتدبيره (١) . وفيه جواز القسم على الأمر الذى لا شك فيه تنديها على عظم شأنه ، وفيه الرد على من كره أن يحلف بالله مطلقا . قوله ( لقد هممت ) اللام جواب القسم ، والمهم العزم وقيل دونه ، وزاد مسلم في أوله « انه ﷺ فقد ناسا في بعض الصلوات فقال : لقد هممت » فأفاد ذكر سبب الحديث . قوله ( يحطب ) يحطب ( كذا للحموى والمستمل بلام التعليل ، وللكشميهني والباقرين « فيحطب » ، بالفاء ، وكذا هو في الموطأ . ومعنى يحطب يكسر لبس لاشتعال النار به . ويحتمل أن يكون أطاق عليه ذلك قبل أن يتصف به تجوزا بمعنى أنه سيتصف به . قوله ( ثم أخاف إلى رجال ) أى أتيتهم من خلفهم ، وقال الجوهري : خالف إلى فلان أى أتاه إذا غاب عنه ، أو المعنى أخاف الفعل الذى أظهرت من إقامة الصلاة وتركه وأسير اليهم ، أو أخالف ظنهم في أنى مشغول بالصلاة عن قصدى اليهم ، أو معنى أخالف أتخلف - أى عن الصلاة - إلى قصدى المذكورين ، والتقييد بالرجال يخرج النساء والصبيان . قوله ( فأحرق ) بالتشديد ، والمراد به التكثير ، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه قوله ( عليهم ) يشمر بان العقوبة ليست قاصرة على المال . بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعاً للقاطنين بها . وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح « فأحرق بيوتا على من فيها » . قوله ( والذي نفسى بيده ) فيه إعادة التأكيد في التأكيد . قوله ( عرقا ) بفتح العين المهملة وسكون الراء بعدها قاف قال الخليل : العرق العظم بلا لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفي المحكم عن الاصمعي : العرق بسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهى العظام التى يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم فقيق فيكسر ويطبخ ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترقته وتعرقه إذا أخذت اللحم منه نهشا . وفي المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز ، وقول الاصمعي هو اللاتق هنا . قوله ( أو مرمانين ) تنبيه مرماة بكسر الميم وحكى الفتح ، قال الخليل : هى ما بين ظلفي الشاة ، وحكاها أبو عبيد وقال : لا أدري ما وجهه . ونقله المستمل في روايته في كتاب الأحكام عن الفربري قال : قال يونس عن محمد بن سليمان عن البخاري : المرماة بكسر الميم مثل مسناة وميضاة ما بين ظلفي الشاة من اللحم ، قال عياض فاليم على هذا أصلية ، وقال الاخفش : المرماة لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها في كوم من تراب ، فأيهم أثبتتها في الكوم غلب ، وهى المرماة والمدحاة . قلت : ويبعد أن

(١) وذلك لأنه سبحانه ماله كما والمتصرف فيها . وفي ذلك من الفوائد مع ما ذكر إثبات اليد لله سبحانه على الوجه الذى يليق به ، كالقول في سائر الصفات ، وهو سبحانه منزّه عن مشابهة المخلوقات في كل شئ ، موصوف بصفات السكك الالاق به . فتنه

تكون هذه مراد الحديث لأجل التثنية ، وحكى الحربي عن الأصمعي أن الرمأة سهم الهدف ، قال : ويؤيده ما حدثني . . ثم ساق من طريق أبي رافع عن أبي هريرة نحو الحديث بلفظ ، لو أن أحدهم إذا شهد الصلاة معي كان له عظم من شاة سمينة أو سهمان لفعل ، وقيل الرمأة سهم يتعلم عليه الرمي ، وهو سهم دقيق مستو غير عمد ، قال الزين ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فإنها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فإنها لا يتكرر رميها . وقال الريحشري : تفسير الرمأة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجهه ابن الاثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين لأنهما مما يلهى به انتهى . وإنما وصف العرق بالسمن والرمأة بالحسن ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما . وفيه الإشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوصفهم بالحرص على الشيء الخفيف من مطعوم أو ملعوب به ، مع التفريط فيما يحصل وبيع الدرجات ومنازل الكرامة . وفي الحديث من الفوائد أيضا تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة ، وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزجر أكتفى به عن الأهل من العقوبة ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، وفيه جواز العقوبة بالمال . كذا استدل به كثير من القائلين بذلك من المالكية وغيرهم ، وفيه نظر لما أسلفناه ، ولاحتمال أن التحريق من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، إذ الظاهر أن الباعث على ذلك أنهم كانوا يخشون في بيوتهم فلا يتوصل إلى عقوبتهم إلا بتحريقها عليهم . وفيه جواز أخذ أهل الجرائم على غرة لأنه ﷺ هم بذلك في الوقت الذي عهد منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فأراد أن يبينهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد . وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الاحكام « باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة ، يريد أن من طلب منهم بحق فاختنى أو امتنع في بيته لندا ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة باللقاء النار عليهم في بيوتهم . واستدل به ابن العربي وغيره صلى مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها ، ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم كما قدمناه تكرر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلا راسا أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائما ولا غالبا ، لأنه يمكن الفرار منه أو الانحدار له بعد حصول المقصود منه من الزجر والارهاب . وفي قوله في رواية أبي داود ليست بهم حلة ، دلالة على أن الأعذار تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة . وفيه الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستغنى في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف نوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء . واستدل به على جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيرة : وفيه نظر لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائبا ، وهذا لا يختلف في جوازه ، واستدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك ، وتعقب بأنه منسوخ (١) كما قيل في العقوبة بالمال . والله أعلم

(١) جزم الشارح بالنسخ ليس بجيد ، والصواب عدم النسخ ، لأدلة كثيرة معروفة في محلها ، منها حديث الباب . وإنما المنسوخ التعذيب بالنار فقط . والله أعلم

## ٣٠ - باب فضل صلاة الجماعة

وكان الأسود إذا فاتته الجماعة ذهب إلى مسجد آخر  
وجاء أنس إلى مسجد قد صلى فيه ، فأذن وأقام وصلى جماعة

٦٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة »  
[الحديث ٦٤٥ - طريقه ١ : ٦٤٩]

٦٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة »

٦٤٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد الواحد قال حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ « صلاة الرجل في الجماعة تضاف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضيقاً ، وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد لا يخرج له إلا الصلاة ، لم تحط خطوة إلا رقت له بها درجة وحط عنه بها خطيئة . فإذا صلى لم تزل الملائكة تفضل عليه ما دام في مصلاته : اللهم صل عليه ، اللهم ارحمه . ولا يزال أحدكم في صلاة ما انتظر الصلاة »

**قوله** ( باب فضل صلاة الجماعة ) أشار الزين بن المنير إلى أن ظاهر هذه الترجمة ينافي الترجمة التي قبلها ، ثم أطال في الجواب عن ذلك ، ويمكن منه أن كون الشيء واجباً لا ينافي كونه ذا فضيلة ، ولكن الفضائل تتفاوت ، فالمراد منها بيان زيادة ثواب الجماعة على صلاة الفرد . **قوله** ( وكان الأسود ) أي ابن يزيد النخعي أحد كبار التابعين ، وأثره هذا وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ولفظه « إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه . ومناسبته للترجمة أنه لو لا ثبوت فضيلة الجماعة عنده لما ترك فضيلة أول الوقت والمبادرة إلى خلاص الذمة وتوجه إلى مسجد آخر ، كذا أشار إليه ابن المنير ، والذي يظهر لي أن البخاري قصد الإشارة بأثر الأسود وأنس إلى أن الفضل الوارد في أحاديث الباب مقصور على من جمع في المسجد دون من جمع في بيته مثلاً كما سيأتي البحث فيه في الكلام على حديث أبي هريرة ، لأن التجميع لو لم يكن مختصاً بالمسجد لجمع الأسود في مكانه ولم ينتقل إلى مسجد آخر لطلب الجماعة ولما جاء أنس إلى مسجد بني رفاعه كما سنبينه . **قوله** ( وجاء أنس ) وصله أبو يعلى في مسنده من طريق الجعد أبي عثمان قال « مر بنا أنس بن مالك في مسجد بني ثعلبة ، فذكر نحوه قال : وذلك في صلاة الصبح ، وفيه « فأمر رجلاً فأذن وأقام ثم صلى بأصحابه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عن الجعد ، وعند البيهقي من طريق أبي عبد الصمد العمي عن الجعد نحوه وقال « مسجد بني رفاعه ، وقال « لجاء أنس في نحو عشرين من قتيانته ، وهو يؤيد ما قلناه من إرادة التجميع في المسجد . **قوله** ( صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد ) بالمهجمة أي المنفرد ، يقال فذ الرجل من أصحابه إذا بقي منفرداً



وحده . وقد رواه مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع وسياقه أوضح ولفظه « صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده » . قوله ( سبع وعشرين درجة ) قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسا وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعا وعشرين . قلت : لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع عند عبد الرزاق عن عبد الله العمري عن نافع فقال فيه خمس وعشرون لكن العمري ضعيف ، ووقع عند أبي عوانة في مستخرجه من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع فإنه قال فيه بخمس وعشرين وهي شاذة مخالفة لرواية الحفاظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راويها ثقة . وأما ما وقع عند مسلم من رواية الضحاك بن عثمان عن نافع بلفظ بضع وعشرين فليست مغايرة لرواية الحفاظ لصدق البضع على السبع ، وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وأبي هريرة كما في هذا الباب ، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة ، وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم ، وعن عائشة وأنس عند السراج ، وورد أيضا من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني ، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال أربع أو خمس على الشك ، وسوى رواية لابي هريرة عند أحمد قال فيها سبع وعشرون وفي إسنادها شريك القاضي وفي حفظه ضعف ، وفي رواية لابي عوانة بضع وعشرين وإيست مغايرة أيضا لصدق البضع على الخمس ، فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسبع إذ لا أثر للشك ، واختلف في أيهما أرجح فقيل رواية الخمس لكثرة روايتها ، وقيل رواية السبع لأن فيها زيادة من عدل حافظ ، ووقع الاختلاف في موضع آخر من الحديث وهو يميز العدد المذكور ، ففي الروايات كلها التعبير بقوله « درجة » أو حذف المميز ، إلا طرق حديث أبي هريرة ففي بعضها « ضعفا » وفي بعضها « جزءا » وفي بعضها « درجة » وفي بعضها « صلاة » ووقع هذا الأخير في بعض طرق حديث أنس ، والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة ، ويحتمل أن يكون ذلك من التقين في العبارة . وأما قول ابن الاثير : إنما قال درجة ولم يقل جزءا ولا نصيبا ولا حظا ولا نحو ذلك لأنه أراد الثواب من جهة العلو والارتفاع فإن تلك فوق هذه بكذا وكذا درجة لأن الدرجات إلى جهة فوق ، فكأنه بناء على أن الأصل لفظ درجة وما عدا ذلك من تصرف الرواة ، لكن نفيه ورود « الجزء » مردود ، فإنه ثابت ، وكذلك الضعف ، وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع بوجوه : منها أن ذكر القليل لا ينفي الكثير ، وهذا قول من لا يعتبر مفهوم العدد ، لكن قد قال به جماعة من أصحاب الشافعي وحسب عن نبيه ، وعلى هذا فقيل وهو الوجه الثاني : لعله عليه السلام أخبر بالخمسة ، ثم أعلمه الله بزيادة الفضل فأخبر بالسبع ، وتعقب بأنه يحتاج إلى التاريخ ، وبأن دخول النسخ في الفضائل مختلف فيه ، لكن إذا فرغنا على المنع تعين تقدم الخمس على السبع من جهة أن الفضل من الله يقبل الزيادة لا النقص ثانيا أن اختلاف العددين باختلاف ميزهما ، وعلى هذا فقيل : الدرجة أصغر من الجزء ، وتعقب بأن الذي روى عنه الجزء روى عنه الدرجة . وقال بعضهم : الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة ، وهو مبني على التفاضل . رابعها الفرق بقرب المسجد وبعده . خامسها الفرق بحال المصل كأن يكون أعلم أو أخشع . سادسها الفرق بإيقاعها في المسجد أو في غيره . سابعها الفرق بالمنتظر للصلاة وغيره . ثامنها الفرق بإدراك كلها أو بعضها . تاسعها الفرق بكثرة الجماعة وقلتهم . عاشرها السبع مختصة بالفجر والعشاء وقيل بالفجر والعصر والخمس بما عدا ذلك . حادي عشرها السبع مختصة بالجمهورية والخمس بالسرية ، وهذا الوجه عندى أوجهها لما سألته . ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى . ونقل الطيبي عن التوربشتي ما حاصله : إن ذلك لا يدرك بالرأى ، بل مرجعه إلى علم

النبوة التي قصرت علوم الألباء عن ادراك حقيقتها كلها ، ثم قال : ولعل الفائدة هي اجتماع المسلمين مصطفىين كصوف الملائكة ، والاعتداء بالإمام ، وإظهار شعائر الاسلام وغير ذلك . وكأنه يشير إلى ما قدمه عن غيره وغفل عن مراد من زعم أن هذا الذي ذكره لا يفيد المطلوب ، لكن أشار الكرمانى إلى احتمال أن يكون أصله كون المكتوبات خمسا فأريد المبالغة في تكثيرها فضررت في مثلها فصارت خمسا وعشرين . ثم ذكر للسمع مناسبة أيضا من جهة عدد ركعات الفرائض ورواتها ، وقال غيره : الحسنة بعشر لمصل منفردا فإذا انضم إليه آخر بلغت عشرين ثم زيد بقدر عدد الصلوات الخمس ، أو يزداد عدد أيام الأسبوع . ولا يخفى فساد هذا . وقيل : الأعداد عشرات ومئين وألوف وخير الأمور الوسط فاعتبرت المائة والعدد المذكور ربعا ، وهذا أشد فسادا من الذى قبله . وقرأت بخط شيخنا البلقينى فيما كتب على العمدة : ظهر لى في هذين العديدين شيء لم أسبق إليه ، لأن لفظ ابن عمر « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد ، ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة » صلاة الرجل في الجماعة ، وعلى هذا فكل واحد من المحكوم له بذلك صلى في جماعة ، وأدنى الأعداد التي يتحقق فيها ذلك ثلاثة حتى يكون كل واحد صلى في جماعة وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بعشرة فيحصل من مجموعهم ثلاثون فاقصر في الحديث على الفضل الزائد وهو سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل ذلك انتهى . وظهر لى في الجمع بين العديدين أن أقل الجماعة إمام ومأموم ، فلو لا الإمام ما سمي المأموم مأموما وكذا عكسه ، فإذا تفضل الله على من صلى جماعة بزيادة خمس وعشرين درجة حل الخبر الوارد بلفظها على الفضل الزائد ، والخبر الوارد بلفظ سبع وعشرين على الأصل والفضل . وقد غاض قوم في تعيين الأسباب المقتضية للدرجات المذكورة ، قال ابن الجوزى : وما جاءوا بباطل . وقال المحب الطبري : ذكر بعضهم أن في حديث أبي هريرة - معنى ثالث أحاديث الباب - إشارة إلى بعض ذلك ، ويضاف إليه أمور أخرى وردت في ذلك ، وقد فصلها ابن بطل و تبعه جماعة من الشارحين ، وتعقب الزين بن المنير بعض ما ذكره واختار تفصيلا آخر أورده ، وقد نقحت ما وقفت عليه من ذلك وحذفت ما لا يختص بصلاة الجماعة : فأولها إجابة المؤذن بنية الصلاة في الجماعة ، والتبكير إليها في أول الوقت ، والمشي إلى المسجد بالسكينة ، ودخول المسجد داعيا ، وصلاة التحية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة في الجماعة ، سادسها انتظار الجماعة ، سابعها صلاة الملائكة عليه واستغفارهم له ، ثامنها شهادتهم له ، تاسعها إجابة الإقامة ، عاشرها السلامة من الشيطان حين يفر عند الإقامة ، حادى عاشرها الوقوف منتظرا إحرام الإمام أو الدخول معه في أى هيئة وجده عليها ، ثانى عشرها إدراك تكبيرة الإحرام كذلك ، ثالث عشرها تسوية الصفوف وسد فرجها ، رابع عشرها جواب الإمام عند قوله سمع الله لمن حمده ، خامس عشرها الأمن من السهو غالبا وتزبيح الإمام إذا سها بالتسبيح أو الفتح عليه ، سادس عشرها حصول الخشوع والسلامة عما يلهم غالبا ، سابع عشرها تحسين الهيئة غالبا ، ثامن عشرها احتفاف الملائكة به ، تاسع عشرها التدرب على تجويد القراءة وتعلم الأركان والأبعاث ، العشرون لإظهار شعائر الاسلام ، الحادى والعشرون لإرغام الشيطان بالاجتماع على العبادة والتعاون على الطاعة ونشاط المتكاسل ، الثانى والعشرون السلامة من صفة النفاق ومن إساءة غيره الظن بأنه ترك الصلاة رأسا ، الثالث والعشرون رد السلام على الإمام ، الرابع والعشرون الانتفاع باجتماعهم على الدعاء والذكر وعود بركة الكمال على الناقص ، الخامس والعشرون قيام نظام الألفة بين الجيران وحصول تماهدهم في أوقات الصلوات . فهذه خمس وعشرون خصلة وردت في كل منها

أمر أو ترغيب يخصه ، وبقي منها أمران يختصان بالجمهرية وهما الانصات عند قراءة الامام والاستماع لها والتأمين عند تأمينه ليوافق تأمين الملائكة ، وبهذا يترجح أن السبع تختص بالجمهرية<sup>(١)</sup> والله أعلم . ( تنبيهات ) : ( الاول ) مقتضى الخصال التي ذكرتها اختصاص التضعيف بالجمع في المسجد وهو الراجع في نظري كما سيأتي البحث فيه ، وعلى تقدير أن لا يختص بالمسجد فأنما يسقط عما ذكرته ثلاثة أشياء وهي المشي والدخول والتحية فيمكن أن تعرض من بعض ما ذكرنا مما يشتمل على خصاتين متقاربتين أقيمتا مقام خصلة واحدة كالاخيرتين لأن منفعة الاجتماع على الدعاء والذكر غير منفعة عود بركة السكامل على الناقص ، وكذا فائدة قيام نظام الآلة غير فائدة حصول التعاهد ، وكذا فائدة أمن المأمومين من السهو غالباً غير تنبيه الامام إذا سها . فهذه ثلاثة يمكن أن يعرض بها الثلاثة المذكورة فيحصل المطلوب . ( الثاني ) لا يرد على الخصال التي ذكرتها كون بعض الخصال يختص ببعض من صلى جماعة دون بعض كالتبكير في أول الوقت وانتظار الجماعة وانتظار إحرام الامام ونحو ذلك ، لأن أجر ذلك يحصل لقاصده بمجرد التنية ولو لم يقع كما سبق والله أعلم . ( الثالث ) معنى الدرجة أو الجزء حصول مقدار صلاة المنفرد بالسدد المذكور للجمع . وقد أشار ابن دقيق العيد إلى أن بعضهم زعم خلاف ذلك قال : والاول أظهر ، لأنه قد ورد ميئنا في بعض الروايات انتهى . وكأنه يشير إلى ما عند مسلم في بعض طرقه بلفظ « صلاة الجماعة تعدل خمسا وعشرين من صلاة الفرد » وفي أخرى « صلاة مع الإمام أفضل من خمس وعشرين صلاة يصليها وحده » ، ولأحمد من حديث ابن مسعود باسناد رجاله ثقات نحوه وقال في آخره « كلها مثل صلاته » ، وهو مقتضى لفظ رواية أبي هريرة الآتية حيث قال « تضعف » ، لأن الضعف كما قال الأزهري المثل إلى ملخص ليس بمقصود على المثالب قول هذا ضعف الشيء أي مثله أو مثله فصاعداً لكن لا يزداد على العشرة . وظاهر قوله « تضعف » وكذا قوله في روايتي ابن عمر وأبي سعيد « تفضل » أي تزيد ، وقوله في رواية أبي هريرة السابقة في « باب مساجد السوق » يريد أن صلاة الجماعة تساوي صلاة المنفرد وتزيد عليها العدد المذكور فيكون لمصلي الجماعة ثواب ست أو ثمان وعشرين من صلاة المنفرد . قوله ( عن عبد الله بن خباب ) بمجمعة وموحدتين الأولى مثقلة ، وهو أنصاري مدني ، ويوافقه في اسمه واسم أبيه عبد الله بن خباب بن الارت ، لكن ليست له في الصحيحين رواية . قوله ( بخمس وعشرين ) في رواية الاصيلي « وخمسا وعشرين » زاد ابن حبان وأبو داود من وجه آخر عن أبي سعيد « فإن صلاماً في صلاة قائم ركوعها وسجودها بلغت خمسين صلاة » ، وكأن السر في ذلك أن الجماعة لا تتأكد في حق المسافر لوجود المشقة ، بل حكى النووي أنه لا يجرى فيه الخلاف في وجوبها<sup>(٢)</sup> لكن فيه نظر فانه خلاف نص الشافعي ، وحكى أبو داود عن عبد الواحد قال :

( ١ ) في هذا الترجيح نظر ، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الخمس ، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في الجماعة . والله أعلم

( ٢ ) ليس ما قاله النووي جيد ، والصواب وجوب الجماعة حضراً وسفراً كما يعلم ذلك من قوله صلى الله عليه وسلم ومواظبته على الجماعة وقوله صلى الله عليه وسلم « سلوا كما رأيتموني أصلي » وقوله تعالى « وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة » الآية . وأما تفضيل صلاة من صلى في الثلاثة قائم ركوعها وسجودها على صلاة من صلى في الجماعة فليس فيه حجة على عدم وجوب الجماعة في السفر لأن أدلتها محكمة فلا يجوز مخالفتها لمسمى بمقتضى . وإنما يجب حل هذا النص — إن صح — على من صلى في الثلاثة حسب طاقته من غير ترك للجماعة عند إمكانها قائم ركوعها وسجودها مع كونه خالياً بربه بعيداً عن الناس ، فشكر الله له هذا الاختلاس والاهتمام بأمر الصلاة فصاحب له هذا التصنيف . والله أعلم

في هذا الحديث أن صلاة الرجل في الفلاة تضاعف على صلاته في الجماعة انتهى . وكأنه أخذه من إطلاق قوله « فان سلاما ، لتناوله الجماعة والانفراد ، لكن حمله على الجماعة أولى ، وهو الذي يظهر من السياق ، ويلزم على ما قال النووي أن ثواب المندوب يزيد على ثواب الواجب عند من يقول بوجوب الجماعة ، وقد استشكله القرافي على أصل الحديث بناء على القول بأنها سنة ، ثم أورد عليه أن الثواب المذكور مرتب على صلاة الفرد وصفته من صلاة الجماعة ، فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وأجاب بأنه تفرض المسألة فيمن صلى وحده ثم أعاد في جماعة فان ثواب الفرض يحصل له بصلاته وحده ، والتضعيف يحصل بصلاته في الجماعة ، فبقى الاشكال على حاله ، وفيه نظر لأن التضعيف لم يحصل بسبب الإعادة وإنما حصل بسبب الجماعة ، إذ لو أعاد منفردا لم يحصل له إلا صلاة واحدة فلا يلزم منه زيادة ثواب المندوب على الواجب . وما ورد من الزيادة على العدد المذكور ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس موقوفا عليه قال : فضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد خمس وعشرون درجة . قال : فان كانوا أكثر من ذلك فعلى عدد من في المسجد . فقال رجل : وإن كانوا عشرة آلاف ؟ قال نعم ، وهذا له حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى ، لكنه غير ثابت . ( تنبيه ) : سقط حديث أبي سعيد من هذا الباب في رواية كريمة وثبت للباقيين ، وأورده الاسماعيل قبل حديث عمر . قوله في حديث ابن هريرة ( صلاة الرجل في الجماعة ) في رواية الحموي والكشميني « في جماعة » ، بالتشكير . قوله ( خمسة وعشرين ضعفا ) كذا في الروايات التي وقفنا عليها ، وحكى الكرماني وغيره أن فيه خمسا وعشرين درجة ، بتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة . قوله ( في بيته وفي سوقه ) مقتضاها أن الصلاة في المسجد جماعة تزيد على الصلاة في البيت وفي السوق جماعة وفرادى قاله ابن دقيق العيد ، قال : والذي يظهر أن المراد بمقابل الجماعة في المسجد الصلاة في غيره منفردا ، لكنه خرج مخرج الغالب في أن من لم يحضر الجماعة في المسجد صلى منفردا ، قال : وبهذا يرتفع الاشكال عن استشكل تسوية الصلاة في البيت والسوق انتهى . ولا يلزم من حمل الحديث على ظاهره التسوية المذكورة ، إذ لا يلزم من استوائهما في المفضولية عن المسجد أن لا يكون أحدهما أفضل من الآخر ، وكذا لا يلزم منه أن كون الصلاة جماعة في البيت أو السوق لا فضل فيها على الصلاة منفردا ، بل الظاهر أن التضعيف المذكور يختص بالجماعة في المسجد ، والصلاة في البيت مطلقا أولى منها في السوق لما ورد من كون الاسواق موضع الشياطين ، والصلاة جماعة في البيت وفي السوق أولى من الانفراد . وقد جاء عن بعض الصحابة قصر التضعيف إلى خمس وعشرين على التجميع ، وفي المسجد العام مع تقرير الفضل في غيره . وروى سعيد بن منصور بإسناد حسن عن أوس المغمري أنه قال لعبد الله بن عمرو ابن العاص : رأيت من توضأ فأحسن الوضوء ثم صلى في بيته ؟ قال : حسن جميل . قال : فان صلى في مسجد عشيرته ؟ قال : خمس عشرة صلاة . قال : فان مشى إلى مسجد جماعة فصلي فيه ؟ قال : خمس وعشرون . انتهى . وأخرج حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » نحوه من حديث وائلة ، وخص الخمس والعشرون بمسجد القبائل . قال : وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه - أي الجمعة - بخمسائه ، وسنده ضعيف . قوله ( وذلك أنه إذا توضأ ) ظاهر في أن الأمور المذكورة علة للتضعيف المذكور ، إذ التقدير : وذلك لأنه ، فكأنه يقول : التضعيف المذكور سببه كيت وكيت ، وإذا كان كذلك فما رتب على موضوعات متعددة لا يوجد بوجود بعضها إلا إذا دل الدليل على الغناء ما ليس معتبرا أو ليس مقصودا لذاته . وهذه الزيادة التي في حديث أبي هريرة معقولة المعنى ، فالأخذ بها

متوجه ، والروايات المطلقة لا تنافيها بل يحمل مطلقها على هذه المقيدة ، والذين قالوا بوجوب الجماعة على الكفاية ذهب كثير منهم إلى أن الحرج لا يسقط بأقامة الجماعة في البيوت ، وكذا روى عن أحمد في فرض العين ، ووجهه بان أصل المشروعية إنما كان في جماعة المساجد ، وهو وصف معتبر لا ينبغي إلغاؤه فيختص به المسجد ، ويلحق به ما في معناه مما يحصل به إظهار الشعار . **قوله** ( لا يخرجهم إلا الصلاة ) أى قصد الصلاة في جماعة ، واللام فيها للعهد لما بيناه . **قوله** ( لم يخط ) بفتح أوله وضم الطاء . وقوله ( خطوة ) ضبطناه بضم أوله ويجوز الفتح ، قال الجوهرى : الخطوة بالضم ما بين القدمين ، وبالفتح المرة الواحدة . وجرم اليعمرى أنها حسا بالفتح ، وقال القرطبي : إنها في روايات مسلم بالضم . والله أعلم . **قوله** ( فإذا صلى ) قال ابن أبي حمزة : أى صلى صلاة تامة ، لأنه **صلى** قال للسبى صلته « ارجع فصل فانك لم تصل » . **قوله** ( في صلاة ) أى في المكان الذى أوقع فيه الصلاة من المسجد ، وكأنه خرج مخرج الغالب ، وإلا فلو قام إلى بقعة أخرى من المسجد مستمرا على نية انتظار الصلاة كان كذلك . **قوله** ( اللهم ارحمه ) أى قائلين ذلك ، زاد ابن ماجه « اللهم تب عليه » ، وفي الطريق الماضية في باب مسجد السوق « اللهم اغفر له » ، واستدل به على أفضاية الصلاة على غيرها من الاعمال لما ذكر من صلاة الملائكة عليه ودعائهم له بالرحمة والمغفرة والتوبة ، وعلى تفضيل صالحى الناس على الملائكة لأنهم يكونون في تحصيل الدرجات بعبادتهم والملائكة مشغولون بالاستغفار والدعاء لهم . واستدل بأحاديث الباب على أن الجماعة ليست شرطا لصحة الصلاة لأن قوله « على صلاته وحده » يقتضى صحة صلاته منفردا لاقتضاء صيغة أفعال الاشتراك في أصل التفاضل ، فإن ذلك يقتضى وجود فضيلة في صلاة المنفرد ، وما لا يصح لا فضيلة فيه . قال القرطبي وغيره : ولا يقال إن لفظة أفعال قد ترد لاثبات صفة الفضل في إحدى الجهتين كقوله تعالى ( وأحسن مقيلا ) لانا قول إنما يقع ذلك على قلة حيث ترد صيغة أفعال مطلقة غير مقيدة بعدد معين ، فإذا قلنا هذا الصدد أزيد من هذا بكذا فلا بد من وجود أصل العدد ، ولا يقال يحمل المنفرد على المعذور لأن قوله « صلاة الفرد » صيغة عموم فيشمل من صلى منفردا بعذر وبغير عذر ، فحمله على المعذور يحتاج إلى دليل . وأيضا ففضل الجماعة حاصل للمعذور لما سبأ في هذا الكتاب من حديث أبى موسى مرفوعا « إذا مرض العبد أو سافر كتب له ما كان يعمل صحيحا مقيما » وأشار ابن عبد البر إلى أن بعضهم حمله على صلاة النافلة ، ثم رده بحديث « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، واستدل بها على تساوى الجماعات في الفضل سواء كثرت الجماعة أم قلت ، لأن الحديث دل على فضيلة الجماعة على المنفرد بغير واسطة فيدخل فيه كل جماعة ، كذا قال بعض المالكية ، وقواه بما روى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : إذا صلى الرجل مع الرجل فهما جماعة لهم التضعيف خمسا وعشرين انتهى . وهو مسلم في أصل الحصول لكنه لا يبنى مزيد الفضل لما كان أكثر ، لا سيما مع وجود النص المصرح به وهو ما رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث ابن كعب مرفوعا « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما أكثر فهو أحب إلى الله » ، وله شاهد قوى في الطبراني من حديث قبات بن أشيم وهو بفتح القاف والموحدة وبعد الألف مثلية ، وأبوه بالمعجمة بعدها تهماثية بوزن أحر ، ويترتب على الخلاف المذكور أن من قال بالتفاوت استحب إعادة الجماعة مطلقا لتحصيل الأكثرية ، ولم يستحب ذلك الآخرون ، ومنهم من فصل فقال : تعاد مع الأعم أو الأورع أو في البقعة الفاضلة ، ووافق مالك على الأخير لكن قصره على المساجد

الثلاثة ، والمشهور عنه بالمسجدين المكي والمدني . وكما أن الجماعة تتفاوت في الفضل بالقلة والكثرة وغير ذلك مما ذكر كذلك يفوق بعضها بعضا ، ولذلك عقب المصنف الترجمة المطلقة في فضل الجماعة بالترجمة المتيدة بصلاة الفجر ، واستدل بها على أن أقل الجماعة لإمام ومأموم ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد قريبا إن شاء الله تعالى

### ٣٩ - باب فضل صلاة الفجر في جماعة

٦٤٨ - **حدثنا أبو اليمان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تفضل صلاة الجميع صلاة أحدكم وحده بخمسين وعشرين جزءاً ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ثم يقول أبو هريرة : فافرأوا إن شتمتم ﴿ إن قرآن الفجر كان مشهوداً ﴾

٦٤٩ - قال شعيب : وحدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال : تفضلها بسبع وعشرين درجة

٦٥٠ - **حدثنا عمر بن حفص** قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال سمعت سالم قال : سمعت أم الدرداء تقول : دخل على أبو الدرداء وهو مضطرب ، فقلت : ما أغضبك ؟ فقال : والله ما أعرف من أمة محمد ﷺ شيئا إلا أنهم يصلون جميعاً

٦٥١ - **حدثنا محمد بن العلاء** قال حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال النبي ﷺ « أعظم الناس أجراً في الصلاة أبدهم فأبدهم ثمسي ، والذي ينتظر الصلاة حتى يصلّيها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصلّي ثم ينام »

**قوله** ( باب فضل صلاة الفجر في جماعة ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، ومناسبة حديث أبي هريرة لها من قوله « وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر » ، فانه يدل على منزلة لصلاة الفجر على غيرها . وزعم ابن بطلان أن في قوله « وتجتمع » إشارة الى أن الدرجتين الزائدتين على خمس وعشرين تؤخذ من ذلك ، ولهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها بسبع وعشرين ، وقد تقدم الكلام على الاجتماع المذكور في « باب فضل صلاة العصر » من المواقيت . **قوله** ( بخمسين وعشرين جزءاً ) كذا في النسخ التي وقفت عليها ، ونقل تركشي في نكتته أنه وقع في الصحيحين « خمس » بحذف الموحدة من أوله والهاء من آخره ، قال : وخفض خمس على تقدير الإباء كقول الشاعر « أشارت كليب بالأكف الأصابع » ، أي إلى كليب . وأما حذف الهمزة فعلى تأويل الجزء بالدرجة انتهى . وقد أورده المؤلف في التفسير من طريق معمر عن الزهري بلفظ « فضل صلاة الجميع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة » . **قوله** ( قال شعيب وحدثني نافع ) أي بالحديث مرفوعاً نحوه ، إلا أنه قال « بسبع وعشرين درجة » ، وهو موافق لرواية مالك وغيره عن نافع كما تقدم ، وطريق شعيب هذه موصولة ، وجوز الكرماني أن تكون معلقة وهو بعيد ، بل هي معطوفة على الإسناد الأول ، والتقدير حدثنا أبو اليمان قال شعيب : ونظائر هذا

في الكتاب كثيرة ، ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلا عند المصنف ، ولم يستخرجها الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا أوردها الطبراني في مسند الشاميين في ترجمة شعيب . **قوله** ( سمعت سالمًا ) هو ابن أبي الجعد ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأن الكبرى ماتت في حياة أبي الدرداء وعاشت الصغرى بعده زمانًا طويلًا . وقد جزم أبو حاتم بأن سالم بن أبي الجعد لم يدرك أبا الدرداء . فعلى هذا لم يدرك أم الدرداء الكبرى . وفسرها الكرماني هنا بصفات الكبرى وهو خطأ لقول سالم « سمعت أم الدرداء » ، وقد تقدم في المقدمة أن اسم الصغرى هجيمة والكبرى خيرة . **قوله** ( من أمة محمد ) كذا في رواية أبي ذر وكرمة ، وللباقين « من محمد » بحذف المضاف ، وعليه شرح ابن بطلان ومن تبعه فقال : يريد من شريعة محمد شيئًا لم يتغير عما كان عليه إلا الصلاة في جماعة ، لحذف المضاف لدلالة الكلام عليه انتهى ، ووقع في رواية أبي الوقت « من أمر محمد » بفتح الهزة وسكون الميم بعدها راء ، وكذا ساقه الحميدى في جمعه ، وكذا هو في مسند أحمد ومستخرجي الاسماعيل وأبي نعيم من طرق عن الأعمش ، وعندهم « ما أعرف فيهم » أى في أهل البلد الذى كان فيه ، وكان لفظ « فيهم » لما حذف من رواية البخارى صحف بعض النقلة « أمر » بامة ليعود الضمير في أنهم على الأمة **قوله** ( يصلون جميعًا ) أى مجتمعين ، وحذف المفعول وتقديره الصلاة أو الصلوات ، ومراد أبي الدرداء أن أعمال المذكورين حصل في جميعها النقص والتفكير إلا التجميع في الصلاة ، وهو أمر نسبي لأن حال الناس في زمن النبوة كان أتم مما صار اليه بعدها ، ثم كان في زمن الشيخين أتم مما صار اليه بعدها وكان ذلك صدر من أبي الدرداء في أواخر عمره وكان ذلك في أواخر خلافة عثمان ، فبالتى شعري إذا كان ذلك العصر الفاضل بالصفة المذكورة عند أبي الدرداء فكيف بمن جاء بعدهم من الطبقات إلى هذا الزمان ؟ وفي هذا الحديث جواز الغضب عند تغير شيء من أمور الدين ، وإنكار المنكر باظهار الغضب إذا لم يستطع أكثر منه ، والقسم على الخبر لتأكيد في نفس السامع . **قوله** ( أبعدم فأبعدم بمشى ) أى إلى المسجد ، وسيأتى الكلام على ذلك بعد باب واحد . **قوله** ( مع الإمام ) زاد مسلم « في جماعة » ، وبين أنها رواية أبي كريب - وهو محمد بن العلاء - الذى أخرجه البخارى عنه ، **قوله** ( من الذى يصل ثم ينام ) أى سواء صلى وحده أو في جماعة ، ويستفاد منه أن الجماعة تتفاوت كما تقدم . ( تكميل ) : استشكل إيراد حديث أبي موسى في هذا الباب ، لأنه ليس فيه لصلاة الفجر ذكر ، بل آخره يشعر بأنه في العشاء . ووجه ابن المنير وغيره بأنه دل على أن السبب في زيادة الأجر وجود المشقة بالمشى إلى الصلاة ، وإذا كان كذلك فالمشى إلى صلاة الفجر في جماعة أشق من غيرها ، لأنها وإن شاركتها العشاء في المشى في الظللة فإنها تزيد عليها بمفارقة النوم المشتته طبعها ، ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين بن المنير فإنه قال : تدخل صلاة الفجر في قوله « يصلون جميعًا » ، وهى أحسن بذلك من باقي الصلوات . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد أن استشهاد أبي هريرة في الحديث الأول بقوله تعالى ( أن قرآن الفجر كان مشهودا ) يشير إلى أن الاهتمام بها أكد . وأقول : تفنن المصنف بإيراد الأحاديث الثلاثة في الباب إذ تؤخذ المناسبة من حديث أبي هريرة بطريق الخصوص ، ومن حديث أبي الدرداء بطريق العموم ، ومن حديث أبي موسى بطريق الاستنباط . ويمكن أن يقال : لفظ الترجمة يحتمل أن يراد به فضل الفجر على غيرها من الصلوات ، وأن يراد به ثبوت الفضل لها في الجملة ، لحديث أبي هريرة شاهد الأول ، وحديث أبي الدرداء شاهد للثاني ، وحديث أبي موسى شاهد لهما . والله أعلم

## ٣٢ - باب فضل التهجير إلى الظاهر

٦٥٢ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **سَمِيِّ** مَوْلَى **أَبِي بَكْرٍ** عَنْ **أَبِي صَالِحٍ** السَّامِيُّ عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « **يَنَامُ رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ خَصَنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ ، فَأَخْرَهُ ، فَنَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ ، فَفَقَّرَ لَهُ** » [الحديث ٦٥٢ - طرقة في ٢٤٧٢]

٦٥٣ - **ثُمَّ** قَالَ « **الشَّهَدَاءُ خَمْسَةٌ : المَطْمُونُ ، والمَبْطُونُ ، والقَرِيقُ ، وصَاحِبُ المَدِيمِ ، والشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ** » وَقَالَ « **لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النَّدَاءِ وَالْعَصْفِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا لَاسْتَهَمُوا عَلَيْهِ** » [الحديث ٦٥٣ - أطرافه في : ٧٢٠ ، ٢٨٢٩ ، ٥٧٣٣]

٦٥٤ - « **لَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ لَاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَةِ وَالْعُشْبِ لَأَتَوْهَا وَلَوْ حَبَوًّا** » **قَوْلُهُ ( باب فضل التهجير إلى الظاهر )** كذا للاكثر وعليه شرح ابن التين وغيره ، وفي بعضها د إلى الصلاة ، وعليه شرح ابن بطال . وقد تقدم الكلام عليه في « باب الاستهام في الأذان » . **قَوْلُهُ ( بينا رجل )** في هذا المتن ثلاثة أحاديث : قصة الذي نجي عصن الشوك ، والشهداء ، والترغيب في النداء وغيره مما ذكر . والمقصود منه ذكر التهجير ، وقد تقدم الحديث الثالث مفردا في « باب الاستهام » ، عن عبد الله بن يوسف عن مالك ، ويأتي الثاني في الجهاد عتة أيضا ، والاول في المظالم كذلك ونكلمنا على شرحه هناك ، وكان قتيبة حدث به عن مالك هكذا جموعا فلم يتصرف فيه المصنف كعادته في الاختصار ، وتكلف الزين بن المنير إبداء مناسبة للاول من جهة أنه دال على أن الطاعة وإن قلت فلا ينبغي أن تترك ، واعترف بعدم مناسبة الثاني . **قَوْلُهُ ( فأخذه )** في رواية الكشميهني « فأخره » . **قَوْلُهُ ( فشكر الله له )** أي رضى بفعله وقبل منه ، وفيه فضل إمالة الأذى عن الطريق ، وقد تقدم في كتاب الإيمان أنها أدنى شئ للإيمان . **قَوْلُهُ ( الشهداء خمس )** كذا لإبي ذر عن الحموي ، والباقي « خمسة » وهو الاصل في المذكر ، وجاز الاول لأن المميز غير مذكور ، وسياق الكلام على مباحثته في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى

## ٣٣ - باب احتساب الآثار

٦٥٥ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ** قَالَ **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ** عَنْ **أَنْسٍ** قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « **يَا بَنِي سَلَمَةَ أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ** » . وَقَالَ **مُجَاهِدٌ** فِي قَوْلِهِ « **وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ** » قَالَ : خُطَاهُمْ

[الحديث ٦٥٥ - سطرقاته في : ٦٥٦ ، ١٨٨٧]

٦٥٦ - وَقَالَ **ابْنُ أَبِي صَرِيمَةَ** : أَخْبَرَنَا **يَحْيَى** بْنُ **أَيُّوبَ** حَدَّثَنِي **مُحَمَّدٌ** عَنْ **أَنْسٍ** « **أَنَّ بَنِي سَلَمَةَ أَرَادُوا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ مَنَازِلِهِمْ فَيَنْزِلُوا قَرِيبًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ فَفَكَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُعْرِوا الْمَدِينَةَ فَقَالَ : أَلَا تَتَحَسَّبُونَ آثَارَكُمْ** » . قَالَ **مُجَاهِدٌ** : خُطَاهُمْ ، أَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْضِ بِأَرْجُلِهِمْ



**قوله** ( باب احتساب الآثار ) أى إلى الصلاة ، وكأنه لم يقيدھا لتدخل كل مشى إلى كل طاعة . **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى . **قوله** ( يا بنى سلة ) بكسر اللام وهم بطن كبير من الانصار ثم من الخوارج ، وقد غفل القزاز ونسبه الجوهري حيث قال : ليس فى العرب سلة بكسر اللام غير هذا القبيل ، فان الأئمة الذين صنّفوا فى المؤلف والمختلف ذكروا عددا من الأسماء كذلك ، لكن يحتمل أن يكون أراد بقيد القبيلة أو البطن فله بعض اتجاه **قوله** ( ألا تحسبون ) كذا فى النسخ التى وقفنا عليها بأثبات النون ، وشرحه الكرماني بحذفها ، ووجهه بان النواة أجازوا ذلك - معنى تخفيفا - قال : والمعنى ألا تعدون خطاكم عند مشيكم إلى المسجد ؟ فان لكل خطوة ثوابا . والاحتساب وان كان أصله العد لكنه يستعمل غالبا فى معنى طلب تحصيل الثواب بنية خاصة . **قوله** ( وحدثنا ابن أبي مریم ) كذا لابی ذر وحده ، وفى رواية الباقرين ، وقال ابن أبي مریم ، وذكره صاحب الأطراف بلفظ : وزاد ابن أبي مریم ، وقال أبو نعیم فى المستخرج ذكره البخارى بلا رواية يعنى معلقا ، وهذا هو الضواب ، وله نظائر فى الكتاب فى رواية يحيى بن أيوب لانه ليس على شرطه فى الاصول . **قوله** ( عن أنس ) كذا لابی ذر وحده أيضا وللباقين ، حدثنا أنس ، وكذا ذكره أبو نعیم أيضا ، وكذا سمعناه فى الاول من فوائد المخلص من طريق أحمد ابن منصور عن ابن أبي مریم ولفظه : سمعت أنسا ، وهذا هو السرى ايراد طريق يحيى بن أيوب عقب طريق عبد الوهاب ليبين الأمن من تدليس حميد ، وقد تقدم نظيره فى باب وقت العشاء ، وقد أخرجه فى الحج من طريق سروان الفزارى عن حميد وساق المتن كاملا . **قوله** ( فيزولوا قريبا ) يعنى لأن ديارهم كانت بعيدة من المسجد ، وقد صرح بذلك فى رواية مسلم من طريق أبى الزبير قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : كانت ديارنا بعيدة من المسجد ، فأردنا أن نبتاع بيوتا فنقرب من المسجد ، فنهانا رسول الله ﷺ وقال : ان لكم بكل خطوة درجة ، والسراج من طريق أبى نضرة عن جابر : أرادوا أن يقربوا من أجل الصلاة . ولابن مردويه من طريق أخرى عن أبى نضرة عنه قال : كانت منازلنا بسلع ، ولا يعارض هذا ما ساقى فى الاستسقاء من حديث أنس ، وما بيننا وبين سلع من دار ، لاحتمال أن تكون ديارهم كانت من وراء سلع ، وبين سلع والمسجد قدر ميل . **قوله** ( أن يعرفوا المدينة ) فى رواية الكشممى : أن يعرفوا منازلهم ، وهو بضم أوله وسكون العين المهملة وضم الزاء أى يتركونها خالية ، يقال أعراه إذا أخلاه ، والعراء الأرض الخالية وقيل الواسعة وقيل المكان الذى لا يستتر فيه بشئ . ونسب هذه الكراهة على السبب فى منعهم من القرب من المسجد لتبقى جهات المدينة طاهرة بساكنها ، واستفادوا بذلك كثرة الأجر لكثرة الخطا فى المشى إلى المسجد . وزاد فى رواية الفزارى التى فى الحج : فأقاموا ، ومثله فى رواية المخلص التى ذكرناها ، وللترمذى من حديث أبى سعيد : فلم ينتقلوا ، ولمسلم من طريق أبى نضرة عن جابر : فقللوا ما يسرنا أنا كننا نحولنا . **قوله** ( وقال مجاهد خطام آثارهم والمشى فى الأرض بارجلهم ) كذا لابی ذر وللباقين ، وقال مجاهد ( ونكتب ما قدموا وآثارهم ) قال : خطام . وكذا وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجیح عنه قال فى قوله تعالى ( ونكتب ما قدموا ) قال : أعمالهم ، وفى قوله ( وآثارهم ) قال : خطام . وأشار البخارى بهذا التطبيق إلى أن قصة بنى سلة كانت سبب نزول هذه الآية ، وقد ورد مصرحا به من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أخرجه ابن ماجه وغيره واستاده قوى ، وفى الحديث أن أعمال البر إذا كانت خاصة تكتب آثارها حسنات . وفيه استحباب السكنى بقرب المسجد إلا لمن حصلت به منفعة أخرى أو أراد تكثير الأجر بكثرة المشى ما لم يحمل

على نفسه ، ووجه أنهم طلبوا السكنى بقرب المسجد للفضل الذي علوه منه ، فأنكر عليهم النبي ﷺ ذلك ، بل رجع دره المفسدة باخلاصهم جوانب المدينة على المصلحة المذكورة ، وأعلمهم بأن لهم في التردد إلى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد عليه . واختلف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطأ بحيث تساوى خطأ من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا ؟ وإلى المساواة جنح الطبري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أنس قال : « مثبت مع زيد بن ثابت إلى المسجد فقارب بين الخطأ وقال : أردت أن تكثر خطانا إلى المسجد ، وهذا لا يلزم منه المساواة في الفضل وإن دل على أن في كثرة الخطأ فضيلة ، لأن ثواب الخطأ الشاق ليس كثواب الخطأ السهل ، وهو ظاهر حديث أبي موسى الماضي قبل باب حيث جعل أبعدهم ثمى أعظمهم أجرا ، واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان بجنبه مسجد قريب ، وإنما يتم ذلك إذا لم يلزم من ذهابه إلى البعيد هجر القريب ، وإلا فحياؤه بذكر الله أولى ، وكذا إذا كان في البعيد مانع من الكمال كأن يكون إمامه مبتدعا

### ٣٤ - باب فضل العشاء في الجماعة

٦٥٧ - **قوله** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعشى قال حدثني أبو صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبواً . لقد هممت أن أمر المؤذن فيقيم ، ثم أمر رجلاً يؤم الناس ، ثم أخذ شعلاً من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد »

**قوله** ( باب فضل صلاة العشاء في الجماعة ) أورد فيه الحديث الدال على فضل العشاء والفجر ، فيحتمل أن يكون مراد الترجمة لإثبات فضل العشاء في الجملة أو لإثبات أفضليتها على غيرها ، والظاهر الثاني ، ووجه أن الفجر ثبتت أفضليتها كما تقدم ، وسوى في هذا بينها وبين العشاء ، ومساوى الأفضل يكون أفضل جزماً . **قوله** ( ليس أثقل ) كذا للأكثر بحذف الاسم ، وبينه الكشميني في رواية أبي ذر وكريمة عنه فقال : ليس صلاة أثقل ، ودل هذا على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ﴾ وإنما كانت العشاء والفجر أثقل عليهم من غيرهما لقوة الداعي إلى تركهما ، لأن العشاء وقت السكون والراحة والصبح وقت لذة النوم . وقيل وجه كون المؤمنين يفوزون بما ترتب عليهما من الفضل لقيامهم بحقوقهما دون المنافقين . **قوله** ( ولو يعلمون ما فيهما ) أى من مزيد الفضل ( لأتوهما ) أى الصلاةين ، والمراد لأنوا إلى المحل الذى يصليان فيه جماعة وهو المسجد . **قوله** ( ولو حبواً ) أى يزحفون إذا منعهم مانع من المشى كما يزحف الصغير ، ولابن أبي شيبة من حديث أبي الدرداء « ولو حبوا على المرافق والركب ، وقد تقدم الكلام على باقى الحديث فى د باب وجوب صلاة الجماعة » . **قوله** فى آخره ( على من لا يخرج إلى الصلاة بعد ) كذا الأكثر بلفظ « بعد » ضد قبل ، وهى مبنية على الضم ، ومعناه بعد أن يسمع النداء إليها أو بعد أن يبلغه التهديد المذكور ، وللكشميني بدلها « يقدر » أى لا يخرج وهو يقدر على المجيء ، ويؤيده ما قدمناه من رواية لابن داود « وليست بهم علة » ووقع عند الداودي الشارح هنا « لا لعذر » وهى أوضح من غيرها لكن لم تقف عليها فى شيء من الروايات عندنا غيره

## ٣٥ - باب اثنان فما فوقهما جماعة

٦٥٨ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** قَالَ **حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا خَالِدٌ** عَنْ **أَبِي قِلَابَةَ** عَنْ **مَالِكِ بْنِ الْحَوِيثِ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذِّنْ وَأَقِمْ ، ثُمَّ لِيُؤْمَسْكَ أَكْبَرُكُمْ »

**قوله** ( باب اثنان فما فوقهما جماعة ) هذه الترجمة لفظ حديث ورد من طرق ضعيفة ، منها في ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري وفي معجم البخوي من حديث الحكم بن عمير وفي أفراد الدارقطني من حديث عبد الله ابن عمرو وفي البيهقي من حديث أنس وفي الاوسط للطبراني من حديث أبي أمامة وعند أحمد من حديث أبي أمامة أيضا ، انه **ﷺ** رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ فقام رجل فصلى معه ، فقال : هذان جماعة ، والقصة المذكورة دون قوله هذان جماعة ، أخرجا أبو داود والترمذي من وجه آخر صحيح . **قوله** ( إذا حضرت الصلاة ) تقدم من هذا الوجه في « باب الأذان للسافر » وأوله « أتى رجلان النبي **ﷺ** يريدان السفر فقال لهما ، فذكره . وقد اعترض على الترجمة بأنه ليس في حديث مالك بن الحويرث تسمية صلاة الاثنين جماعة والجواب أن ذلك مأخوذ بالاستنباط من لازم الأمر بالإمامة ، لأنه لو استوت صلاتهما معا مع صلاتهما منفردين لاكتفى بأمرهما بالصلاة كأن يقول : أذنا وأقما وصليا . واعترض أيضا على أصل الاستدلال بهذا الحديث بأن مالك بن الحويرث كان مع جماعة من أصحابه ، فلعل الاختصار على الثانية من تصرف الرواة . والجواب أنهما قضيتان كما تقدم ، واستدل به على أن أقل الجماعة إمام ومأموم أعم من أن يكون المأموم رجلا أو صبيا أو امرأة . وتكلم ابن بطلال هنا على مسألة أقل الجمع والاختلاف فيها ، ورده الزين بن المنير بأنه لا يلزم من قوله « الاثنين جماعة » أن يكون أقل الجمع اثنين وهو واضح

## ٣٦ - باب مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ ، وَفَضِلَ الْمَسَاجِدِ

٦٥٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ** عَنْ **مَالِكٍ** عَنْ **أَبِي الزِّنَادِ** عَنِ **الْأَعْرَجِ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** أَنَّ **رَسُولَ اللَّهِ ﷺ** قَالَ « **الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يُحَدِّثْ** : **اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ** . **لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ** »

**قوله** ( باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ) أي ليصلها جماعة . **قوله** ( تصلي على أحدكم ) أي تستغفر له ، قيل عبر بتصلي ليتناسب الجزاء والعمل . **قوله** ( ما دام في مصلاه ) أي ينتظر الصلاة كما صرح به في الطهارة من وجه آخر . **قوله** ( لا يزال أحدكم الخ ) هذا القدر أفرده مالك في الموطأ عما قبله ، وأكثر الرواة ضموه إلى الأول لعموله حديثا واحدا ، ولا حرج في ذلك . **قوله** ( في صلاة ) أي في ثواب صلاة لا في حكمها ، لأنه يحل له الكلام وغيره مما منع في الصلاة . **قوله** ( ما دامت ) في رواية الكشميني « ما كانت » وهو عكس ما مضى في الطهارة **قوله** ( لا يمنعه ) يقتضى أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارف آخر انقطع عنه الثواب المذكور ، وكذلك إذا شارك نية الانتظار أمر آخر ، وهل يحصل ذلك لمن نيته إيقاع الصلاة في المسجد ولو لم يكن فيه ؟ الظاهر خلافه ، لأنه رتب

الثواب المذكور على المجموع من النية وشغل البقعة بالعبادة ، لكن المذكور ثواب يخصه ، ولعل هذا هو السر في إيراد المصنف الحديث الذي يليه وفيه « ورجل قلبه معلق في المساجد ، وقد تقدم الكلام في الطهارة على معنى قوله « ما لم يحدث ، وفيه زيادة على ما هنا ، وأن المراد بالحدث حدث الفرج ، لكن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اليد واللسان من باب الأولى ، لأن الأذى منهما يكون أشد ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده في « باب فضل صلاة الجماعة » ، ويؤخذ من قوله « في مصلاه الذي صلى فيه » أن ذلك مفيد بمن صلى ثم انتظر صلاة أخرى ، وبتقييد الصلاة الأولى بكونها مجزئة ، أما لو كان فيها نقص فاتها تجبر بالنافلة كما ثبت في الخبر الآخر **قوله** ( اللهم أغفر له ، اللهم ارحمه ) هو مطابق لقوله تعالى ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ ﴾ ، قيل : السرفه أنهم يطلعون على أفعال بني آدم وما فيها من المعصية والخلل في الطاعة فيقتصرون على الاستغفار لهم من ذلك ، لأن دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة ، ولو فرض أن فيهم من تحفظ من ذلك فانه يعرض من المغفرة بما يقابلها من الثواب

٦٦٠ - **حدثنا محمد بن بشير** قال **حدثنا يحيى** عن **عبيد الله** قال **حدثني خبيب بن عبد الرحمن** عن **حفص** **ابن عاصم** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال « **سبعة يُظِلُّهمُ اللهُ في ظِلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّه** : الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال : إني أخاف الله ، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه »

الحديث ٦٦٠ - أطرافه في : ١٤٢٣ ، ٦٤٦٩ ، ٦٨٠٦ ]

**قوله** ( **حدثنا يحيى** ) هو القطان ، و**عبيد الله** هو ابن عمر العمري ، و**خبيب** بضم المعجمة وهو **خال عبيد الله الراوى عنه** ، و**حفص بن عاصم** هو ابن عمر بن الخطاب وهو جد **عبيد الله المذكور** لآبيه . **قوله** ( **عن أبي هريرة** ) لم تختلف الرواة عن **عبيد الله** في ذلك ، ورواه **مالك** في الموطأ عن **خبيب** فقال « **عن أبي سعيد** أو **أبي هريرة** ، على الشك ، ورواه **أبو قرة** عن **مالك** بواو العطف لجملة عنهما ، وتابعه **مصعب الزبيري** ، وشذا في ذلك عن أصحاب **مالك** ، والظاهر أن **عبيد الله** حفظه لكونه لم يشك فيه ولكونه من رواية خاله وجمده والله أعلم . **قوله** ( **سبعة** ) ظاهره اختصاص المذكورين بالثواب المذكور ، ووجه الكرماني بما حصله أن الطائفة إما أن تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق ، فالأولى باللسان وهو الذكر ، أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد ، أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة . والثاني عام وهو العادل ، أو خاص بالقلب وهو التحاب ، أو بالمال وهو الصدقة ، أو بالبدن وهو العفة . وقد نظم السبعة العلامة **أبو شامة** **عبد الرحمن بن اسماعيل** فيما أنشدناه **أبو إسحق التوشخي** إذنا عن **أبي الهدى أحمد بن أبي شامة** عن أبيه **سماعة** من لفظه قال :

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظله  
محج حنيف ناشئ متصدق وبالك مصل والإمام بعده

ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي اليسر مرفوعاً : من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور لا مفهوم له . وقد ألفت هذه المسألة على العالم شمس الدين بن عطاء الرازي المعروف بالهروزي لما قدم القاهرة وادعى أنه يحفظ صحيح مسلم ، فسأله بمحضرة الملك المؤيد عن هذا وعن غيره فما استعضر في ذلك شيئاً ، ثم تبعت بعد ذلك الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال ، وقد اتفقت منها سبعة وردت بأسانيد جياد ونظمتها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة وهما :

وزد سبعة : إظلال غاز وعونه وإنظار ذي عسر وتخفيف حملة

وإرفاد ذي غرم وعون مكاتب وتاجر صدق في المقال وفعله

فاما إظلال الغازي فرواه ابن حبان وغيره من حديث عمر ، وأما عون المجاهد فرواه أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف ، وأما إنظار المعسر والوضيعة عنه ففي صحيح مسلم كما ذكرنا ، وأما إرفاد الغارم وعون المكاتب فرواهما أحمد والحاكم من حديث سهل بن حنيف المذكور ، وأما التاجر الصدوق فرواه البغوي في شرح السنة من حديث سليمان وأبو القاسم التيمي من حديث أنس . والله أعلم . ونظمته مرة أخرى فقلت في السبعة الثانية :

وتحسين خلق مع إعانة غارم خفيف يد حتى مكاتب أهله

وحديث تحسين الخلق أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة بأسناد ضعيف ، ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ونظمتها في بيتين آخرين وهما :

وزد سبعة : حزن ومشى لمسجد وكره وضوء ثم مطعم فضله

وأخذ حق باذل ثم كافل وتاجر صدق في المقال وفعله

ثم تبعت ذلك فجمعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت : د تربع به السبعات من فيض فضله ، وقد أوردت الجميع في الامالي ، ، وقد أفردته في جزء سميت به معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال . **قوله** ( في ظله ) قال عياض : إضافة الظل إلى الله إضافة ملك ، وكل ظل فهو ملك . كذا قال ، وكان حقه أن يقول إضافة تشریف ، ليحصل امتياز هذا على غيره ، كما قيل للسكبة بيت الله مع أن المساجد كلها ملكه . وقيل المراد بظله كرامته وحايته كما يقال فلان في ظل الملك ، وهو قول عيسى بن دينار وقواه عياض ، وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سليمان عند سعيد بن منصور بأسناد حسن : سبعة يظلهم الله في ظل عرشه ، فذكر الحديث ، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح ، وبه جزم القرطبي ، ويؤيده أيضاً تقييد ذلك بيوم القيامة كما صرح به ابن المبارك في روايته عن عبيد الله بن عمر وهو عند المصنف في كتاب الحدود ، وبهذا يندفع قول من قال : المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلها إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة . ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلها ، والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة ، فيرجح أن المراد ظل العرش ، وروى الترمذي وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً : أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه مجلساً امام عادل . **قوله** ( الامام العادل ) اسم فاعل من العدل ، وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك رواه بلفظه العدل ، قال وهو أبلغ لانه جعل المسمى نفسه عدلاً ، والمراد به صاحب الولاية العظمى ، ويلتحق به

كل من ولي شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه ، ويؤيده رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا ، وأحسن ما فسر به العادل أنه الذي يتبع أمر الله بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط ، وقدمه في الذكر لعموم النفع به .

**قوله** ( وشاب ) خص الشاب لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى ؛ فإن ملازمة العبادة مع ذلك أشد وأدل على غلبة التقوى . **قوله** ( في عبادة ربه ) في رواية الإمام أحمد عن يحيى القطان « بعبادة الله » وهي رواية مسلم ، وهما بمعنى ، زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر « حتى توفي على ذلك » أخرجه الجوزقي . وفي حديث سلمان « أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله » . **قوله** ( معلق في المساجد ) هكذا في الصحيحين ، وظاهره أنه من التعليق كأنه شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل مثلا إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجا عنه ، ويدل عليه رواية الجوزقي « كأنما قلبه معلق في المسجد » ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ، ويدل عليه رواية أحمد « معلق بالمساجد » وكذا رواية سلمان « من حبها » وزاد الحموي والمستمل « متعلق » بزيادة مثناة بعد الميم وكسر اللام ، زاد سلمان « من حبها » وزاد مالك « إذا خرج منه حتى يعود إليه » . وهذه الخصلة هي المقصودة من هذا الحديث للترجمة ، وفسادها للركن الثاني من الترجمة وهو فضل المساجد ظاهرة ، وللأول من جهة ما دل عليه من الملازمة للمسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرص للجسد عارض . **قوله** ( تحابا ) بتشديد الباء وأصله تحايا أي اشتراك في جنس المحبة وأحب كل منهما الآخر حقيقة لا إظهارا فقط ، ووقع في رواية حماد ابن زيد « ورجلان قال كل منهما للآخر إني أحبك في الله فصدرا على ذلك » ونحوه في حديث سلمان . **قوله** ( اجتماعا على ذلك وتفرقا عليه ) في رواية الكشميني « اجتماعا عليه » وهي رواية مسلم أي على الحب المذكور ، والمراد أنهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بعراض ديني سواء اجتماعا حقيقة أم لا حتى فرق بينهما الموت . ووقع في الجمع للحميدي « اجتماعا على خير » ولم أر ذلك في شيء من نسخ الصحيحين ولا غيرها من المستخرجات وهي عندي تحريف . ( تنبيه ) : عدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها اثنان لأن المحبة لا تتم إلا باثنين ، أو لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنيا عن عد الآخر ، لأن الغرض عد الحاصل لا عد جميع من اتصف بها . **قوله** ( ورجل طلبته ذات منصب ) بين المحذوف أحمد في روايته عن يحيى القطان فقال « دعت امرأة » ، وكذا في رواية كريمة ، ولمسلم وهو البصنف في الحدود عن ابن المبارك ، والمراد بالمنصب الأصل أو الشرف ، وفي رواية مالك « دعت ذات حسب » وهو يطلق على الأصل وعلى المال أيضا ، وقد وصفها باكل الأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء ، زاد ابن المبارك « إلى نفسها » ، وللبهي في الشعب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فعرضت نفسها عليه » ، والظاهر أنها دعت إلى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره ، وقال بعضهم يحتمل أن تكون دعت إلى الزواج بها تخاف أن يشتغل عن العبادة بالافتتان بها ، أو خاف أن لا يقوم بحققها لشغله بالعبادة عن التكسب بما يليق بها ، والأول أظهر ، ويؤيده وجود الكناية في قوله « إلى نفسها » ولو كان المراد الزواج لصرح به ، والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بما رودة ونحوها . **قوله** ( فقال إني أخاف الله ) زاد في رواية كريمة « رب العالمين » ، والظاهر أنه يقول ذلك بلسانه إما

ليزجرها عن الفاحشة أو ليعتذر إليها ، ويحتمل أن يقوله بقلبه ، قال عياض قال الفرطلي : إنما يصدر ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى وحياء . **قوله** ( تصدق أخنى ) بلفظ الماضي ، قال الكرمانى هو جملة حالية بتقدير قد ، ووقع فى رواية أحمد « تصدق فأخنى » ، وكذا للسنن فى الزكاة عن مسدد عن يحيى « تصدق بصدقة فأخفاها » ، ومثله لمالك فى الموطأ ، فالظاهر أن راوى الأولى حذف العاطف ، ووقع فى رواية الأصيل « تصدق لإخفاء » ، بكسر المهملة ممدودا على أنه مصدر أو نعت لمصدر محذوف ، ويحتمل أن يكون حالا من الفاعل أى تخفيا ، وقوله « بصدقة » نكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ، وظاهره أيضا يشمل المندوبة والمفروضة ، لكن نقل النووى عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفاؤها . **قوله** ( حتى لا تعلم ) بضم الميم وفتحها . **قوله** ( شماله ما تنفق يمينه هكذا وقع فى معظم الروايات فى هذا الحديث فى البخارى وغيره ، ووقع فى صحيح مسلم مقلوبا « حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » ، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أعرفه ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع فى الإسناد ، ونبه عليه شيخنا فى محاسن الاصطلاح ومثل له بحديث « أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل » ، وقد قدمنا الكلام عليه فى كتاب الأذان ، وقال شيخنا : ينبى أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى . والأولى تسميته مقلوبا فيكون المقلوب تارة فى الإسناد وتارة فى المتن كما قاله فى المدرج سواء ، وقد سماه بعض من تقدم مقلوبا ، قال عياض : هكذا فى جميع النسخ التى وصلت إلينا من صحيح مسلم وهو مقلوب أو الصواب الأول وهو وجه الكلام لأن السنة المصهورة فى الصدقة إعطاؤها باليمين ، وقد ترجم عليه البخارى فى الزكاة « باب الصدقة باليمين » ، قال : ويشبه أن يكون الوهم فيه من دون مسلم بدليل قوله فى رواية مالك لما أوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله ، فلو كانت بينهما مخالفة لبينها كما نبه على الزيادة فى قوله « ورجل قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه » انتهى . وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو من شيخ شيخه يحيى القطان ، فان مسلما أخرجه عن زهير بن حرب وابن نمير كلاهما عن يحيى وأشعر سياقه بأن اللفظ لزهير ، وكذا أخرجه أبو يعلى فى مسنده عن زهير ، وأخرجه الجوزقى فى مستخرجه عن أبي حامد بن الشرقى عن عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن يحيى القطان كذلك ، وعقبه بأن قال : سمعت أبا حامد بن الشرقى يقول يحيى القطان عندنا وإم فى هذا ، إنما هو « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » ، قلت : والجزم بكون يحيى هو الواهم فيه نظر ، لأن الإمام أحمد قد رواه عنه على الصواب ، وكذلك أخرجه البخارى هنا عن محمد بن بشار وفى الزكاة عن مسدد ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب الدورقي وحفص بن عمر وكلهم عن يحيى ، وكان أبا حامد لما رأى عبد الرحمن قد تابع زهيراً ترجع عنده أن الوهم من يحيى ، وهو محتمل بأن يكون منه لما حدث به هذين خاصة ، مع احتمال أن يكون الوهم منهما تواردا عليه . وقد تكلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة ، وليس بجيد لأن المخرج متحد ولم يختلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه . وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم بقوله فى رواية مالك مثل عبيد الله فقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونهما ليستا متساويتين ، والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوى فى جميع اللفظ والترتيب بل هو فى المعظم إذا تساوى فى المعنى ، والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم . ولم نجد هذا الحديث من وجهه من الوجوه إلا عن أبي هريرة ، إلا ما وقع عند مالك من التردد هل هو عنه أو عن أبي

سعيد كما قدمناه قبل ، ولم نجد عن أبي هريرة إلا من رواية حفص ، ولا عن حفص إلا من رواية خبيب . نعم  
أخرجه البيهقي في الشعب من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة والراوى له عن سهيل عبد الله بن  
عامر الأسلمي وهو ضعيف لكنّه ليس بمتروك ، وحديثه حسن في المناقبات ، ووافق في قوله « تصدق بيمينه » ،  
وكذا أخرجه سعيد بن منصور من حديث سلمان الفارسي بإسناد حسن موقوفاً عليه لكن حكمه الرفع . وفي مسند  
أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعاً « أن الملائكة قالت : يارب هل من خلقك شيء أشد من الجبال ؟ قال :  
نعم الحديد ، قالت : فهل أشد من الحديد ؟ قال : نعم النار ، قالت : فهل أشد من النار ؟ قال : نعم الماء ، قالت :  
فهل أشد من الماء ؟ قال : نعم الريح ، قالت : فهل أشد من الريح ؟ قال : نعم ابن آدم يتصدق بيمينه فيخفيها عن شماله ،  
ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصورا أنها تعلم لما علمت  
ما فعلت اليمين لشدة إخفائها ، فهو على هذا من مجاز التشبيه . ويؤيده رواية حماد بن زيد عند الجوزي « تصدق بصدقة  
كأنما أخفى يمينه عن شماله » ، ويحتمل أن يكون من مجاز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله . وأبعد من زعم  
أن المراد بشماله نفسه وأنه من تسمية الكل باسم الجزء فإنه ينحل إلى أن نفسه لا تعلم ما تنفق نفسه ، وقيل هو من مجاز  
الحذف والمراد بشماله من على شماله من الناس كأنه قال مجاور شماله ، وقيل المراد أنه لا يراى بصدقته فلا يكتبها  
كاتب الشمال ، وحكى القرطبي عن بعض مشايخه أن معناه أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويج  
سلعته أو رفع قيمتها واستحسنه ، وفيه نظر إن كان أراد أن هذه الصورة مراد الحديث خاصة ، وإن أراد أن هذا  
من صور الصدقة المخفية فسلم والله أعلم . قوله ( ذكر الله ) أى بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر ، و ( خالياً )  
أى من الخلو لأنه يكون حينئذ أبعد من الرياء والمراد خالياً من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملاء ، ويؤيده رواية  
البيهقي « ذكر الله بين يديه » ، ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد « ذكر الله في خلاه » ، أى في موضع خال  
وهى أصح : قوله ( ففاضت عيناه ) أى فاضت الدموع من عينيه ، وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هى التى  
فاضت ، قال القرطبي : وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ، ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء  
من خشية الله ، وفي حال أوصاف الجمال يكون البكاء من الشوق إليه . قلت : قد خص في بعض الروايات بالاول ،  
ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي « ففاضت عيناه من خشية الله » ونحوه في رواية البيهقي ، ويشهد له ما رواه  
الحاكم من حديث أنس مرفوعاً « من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصيب الأرض من دموعه لم  
يعذب يوم القيامة » . ( تنبيهان ) : ( الاول ) ذكر الرجال في هذا الحديث لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر ،  
إلا إن كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى ، وإلا فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل فيهم .  
وتخرج خصلة ملازمة المسجد لأن صلاة المرأة في بيتها أفضل من المسجد ، وما عدا ذلك فالمشاركة حاصلة لهن ، حتى  
الرجل الذى دعت المرأة فإنه يتصور في امرأة دعاها ملك جميل مثلاً فامتعت خوفاً من الله تعالى مع حاجتها ، أو  
شاب جميل دعاها ملك إلى أن يزوجه ابنته مثلاً تخشى أن يرتكب منه الفاحشة فامتنع مع حاجته إليه . ( الثانى )  
استوعبت شرح هذا الحديث هنا وإن كان مخالفاً لما شرطت لأن أليق المواضع به كتاب الرقاق ، وقد اختصرها  
المصنف حيث أورده فيه ، وساقه تماماً في الزكاة والحدود ، فاستوفيته هنا لأن للأولية وجهاً من الأولوية



٦٦١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ «سُئِلَ أَنَسٌ: هَلِ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَخَّرَ لَيْلَةَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ بَعْدَ مَا صَلَّى فَقَالَ: صَلَّى النَّاسُ وَرَقَدُوا وَلَمْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مِنْذُ انْتَضَرْتُمُوهَا. قَالَ: فَسَكَتُنِي أَنْظَرُ إِلَى وَيَيْسَ خَاتَمُهُ»

**قَوْلُهُ** (سُئِلَ أَنَسٌ) تقدم التصريح بسماع حميد له منه في «باب وقت العشاء». **قَوْلُهُ** (صلى الناس) أي غير المخاطبين ممن صلى في داره أو مسجد قبيلته، ويستأنس به لمن قال بأن الجماعة غير واجبة. **قَوْلُهُ** (ولم تزالوا في صلاة) أي في ثواب صلاة كما تقدم. **قَوْلُهُ** (وييس) بكسر الموحدة وبالمهمل أي يريقه ولعانه، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في «باب وقت العشاء»، وبأني الكلام على الخاتم في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى

### ٣٧ - **بَابُ** فَضْلِ مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَنْ رَاحَ

٦٦٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ وَرَاحَ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ مُزْلَهُ مِنَ الْجَنَّةِ كَمَا غَدَا أَوْ رَاحَ»

**قَوْلُهُ** (باب فضل من غدا للمسجد ومن راح) هكذا للاكثر موافقا لفظ الحديث في الغدو والرواح، ولأبي ذر بلفظ «خرج، بدل غدا، وله عن المستملى والسرخصى بلفظ «من يخرج، بصيغة المضارع، وعلى هذا فالمراد بالغدو الذهاب وبالرواح الرجوع، والأصل في الغدو الماضي من بكرة النهار والرواح بعد الزوال، ثم قد يستعملان في كل ذهاب ورجوع توسعا. **قَوْلُهُ** (أعد) أي هبأ. **قَوْلُهُ** (نزله) للكشميني «نزلا، بالتكثير، والنزل يضم النون والزاي المكان الذي يهبأ للزول فيه، وبسكون الزاي ما يهبأ للقادم من الضيافة ونحوها، فعلى هذا «من، في قوله من الجنة للتبويض على الأول وللتبوين على الثاني، ورواه مسلم وابن خزيمة وأحمد بلفظ «نزلا في الجنة، وهو محتمل للثنين. **قَوْلُهُ** (كلا غدا أو راح) أي بكل غدوة وروحة. وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد مطلقا، لكن المقصود منه اختصاصه بمن يأتيه للعبادة، والصلاة رأسها. والله أعلم

### ٣٨ - **بَابُ** إِذَا قِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ

٦٦٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ . . .» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ عَاصِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يَقُولُ لَهُ مَالِكُ بْنُ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا وَقَدْ أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَاثَبَّ النَّاسُ، وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصْبَحَ أَرَبًا، أَمْ أَصْبَحَ أَرَبًا؟» تَابَعَهُ غُنْدَرٌ وَمُعَاذُ عَنْ شُعْبَةَ فِي مَالِكٍ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ سَعْدٍ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ. وَقَالَ حُمَادٌ: أَخْبَرَنَا سَعْدٌ عَنْ حَفْصِ بْنِ مَالِكٍ

**قوله** (باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة ، واختلف على عمرو بن دينار في رفعه ووقفه ، وقيل إن ذلك هو السبب في كون البخاري لم يخرجها ، ولما كان الحكم صحيحا ذكره في الترجمة وأخرج في الباب ما يفنى عنه ، لكن حديث الترجمة أعم من حديث الباب لأنه يشمل الصلوات كلها وحديث الباب يختص بالصبح كما سنوضحه ، ويحتمل أن يقال : اللام في حديث الترجمة عهدية فيتفقان ، هذا من حيث اللفظ ، وأما من حيث المعنى فالحكم في جميع الصلوات واحد ، وقد أخرج أحد من وجه آخر بلفظ « فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (إذا أقيمت) أي إذا شرع في الإقامة ، وصرح بذلك محمد بن جحادة عن عمرو بن دينار فيما أخرجه ابن حبان بلفظ « إذا أخذ المؤذن في الإقامة ، وقوله « فلا صلاة » أي صحيحة أو كاملة ، والتقدير الاول أولى لأنه أقرب إلى نفي الحقيقة ، لكن لما لم يقطع النبي ﷺ صلاة المصلى واقتصر على الانكار دل على أن المراد نفي السكال . ويحتمل أن يكون النفي بمعنى النهي ، أي فلا تصلوا حينئذ ، ويؤيده ما رواه البخاري في التاريخ والبراز وغيرهما من رواية محمد بن عمار عن شريك بن أبي نمر عن أنس مرفوعا في نحو حديث الباب وفيه « ونهى أن يصليا إذا أقيمت الصلاة » ، وورد بصيغة النهي أيضا فيما رواه أحد من وجه آخر عن ابن بجمينة في قصته هذه فقال « لا تجعلوا هذه الصلاة مثل الظهر واجعلوا بينهما فصلا » ، والنهي المذكور للتثنية لما تقدم من كونه لم يقطع صلاته . **قوله** (الا المكتوبة) فيه منع التنفل بعد الشروع في إقامة الصلاة سواء كانت راتبة أم لا ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، وزاد مسلم بن خالد عن عمرو بن دينار في هذا الحديث « قيل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر ؟ قال : ولا ركعتي الفجر » ، أخرجه ابن عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن الحاجب وإسناده حسن ، والمفروضة تشمل الحاضرة والفاتحة ، لكن المراد الحاضرة ، وصرح بذلك أحد الطحاوي من طريق أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت » . **قوله** (مر النبي ﷺ برجل) لم يسق البخاري لفظ رواية إبراهيم بن سعد ، بل تحول إلى رواية شعبة فأروهم أنهما متوافقتان ، وليس كذلك فقد ساق مسلم رواية إبراهيم بن سعد بالسند المذكور ولفظه « مر برجل يصلي وقد أقيمت صلاة الصبح ، فكلمه بشئ لا ندرى ما هو ، فلما انصرفنا أحطنا به نقول : ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال قال لي : يوشك أحدكم أن يصلي الصبح أربعين ، وفي هذا السياق مخالفة لسياق شعبة في كونه ﷺ كلم الرجل وهو يصلي ، ورواية شعبة تقتضي أنه كلمه بعد أن فرغ ، ويمكن الجمع بينهما بأنه كلمه أولا سرا فلهمذا احتاجوا أن يسألوه ، ثم كلمه ثانيا جهرا فسمعوه ، وقائدة التكرار تأكيد الانكار . **قوله** (حدثني عبد الرحمن) هو ابن بشر بن الحكم كما جزم به ابن عساكر وأخرجه الجوزقي من طريقه . **قوله** (سمعت رجلا من الأزد) في رواية الأصيلي « من الاسد » بالمهملة الساكنة بدل الزاي الساكنة وهي لغة صحيحة . **قوله** (يقال له مالك بن بجمينة) هكذا يقول شعبة في هذا الصحابي ، وتابعه على ذلك أبو عوانة وحماد بن سلمة ، وحكم الحفاظ يحيى بن معين وأحمد والبخاري ومسلم والنسائي والاسماعيلي وابن الشرقي والدارقطني وأبو مسعود وآخرون عليهم بالوهم فيه في موضعين : أحدهما أن بجمينة والدة عبد الله لا مالك ، وثانيهما أن الصبغة والرواية لعبد الله لا لمالك ، وهو عبد الله بن مالك ابن القشب بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة وهو لقب واسمه جندب بن فضلة بن عبد الله ، قال ابن سعد : قدم مالك بن القشب مكة يعني في الجاهلية خالف بني المطلب بن عبد مناف وتزوج بجمينة بنت الحارث بن المطلب

واسمها عبدة ، وبجينة لقب ، وأدركت بجينة الاسلام فاسلت وصحبت ، وأسلم ابنها عبد الله قديما ، ولم يذكر أحد مالمكا في الصحابة إلا بعض من تلقاه من هذا الإسناد من لا تمييز له ، وكذا أغرب الداودي الشارح فقال : هذا الاختلاف لا يضر فأى الرجلين كان فهو صاحب ، وحكى ابن عبد البر اختلافا في بجينة هل هي أم عبد الله أو أم مالك ؟ والصواب أنها أم عبد الله كما تقدم ، فينبغي أن يكتب ابن بجينة بزيادة ألف ويعرب اعراب عبد الله كما في عبد الله بن أبي ابن سلول ومحمد بن علي ابن الحنفية . قوله ( رأى رجلا ) هو عبد الله الراوى كما رواه أحمد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عنه أن النبي ﷺ مر به وهو يصلى ، وفي روايه أخرى له ( خرج وابن القشب يصلى ، ووقع لبعض الرواة هنا ) ابن أبي القشب ، وهو خطأ كما بيئته في كتاب الصحابة . ووقع نحو هذه القصة أيضا لابن عباس قال كنت أصلى وأخذ المؤذن في الإقامة ، فجدبني النبي ﷺ وقال : أنصلي الصبح أربعا ؟ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والبخاري ومسلم وغيرهم ، فيحتمل تعدد القصة . قوله ( لا ) بثلاثة خفيفة أى أدار وأحاط ، قال ابن قتيبة : أصل اللوث الطى ، يقال لاث عمامته إذا أدارها . قوله ( به الناس ) ظاهره أن الضمير للنبي ﷺ ، لكن طريق إبراهيم بن سعد المتقدمة تقتضى أنه للرجل . قوله ( آصبح أربعا ) بهمزة ممدودة في أوله ، ويجوز قصرها ، وهو استفهام إنكار ، وأعاده تأكيداً للإنكار . والصبح بالنصب باضمار فعل تقديره أنصلي الصبح ؟ وأربعا منصوب على الحال قاله ابن مالك ، وقال الكرماني على البدلية قال : ويجوز رفع الصبح أى الصبح نصلى أربعا . واختلف في حكمة هذا الإنكار فقال القاضى عياض وغيره : لثلاث بطاويل الزمان فيظن وجوبها . ويؤيده قوله في رواية إبراهيم بن سعد : يوشك أحدكم ، وعلى هذا إذا حصل الأمن لا يكره ذلك ، وهو متعقب بعموم حديث الترجمة . وقيل لثلاث تلتبس صلاة الفرض بالنفل . وقال النووي : الحكمة فيه أن يتفرغ للفريضة من أولها فيشرع فيها عقب شروع الإمام ، والمحافظة على مكملات الفريضة أولى من التشاغل بالنافلة . وهذا يليق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور . ومن ثم قال من لا يرى بذلك : إذا علم أنه يدرك الركعة الأولى مع الإمام . وقال بعضهم : ان كان في الأخيرة لم يكره له التشاغل بالنافلة ، بشرط الأمن من الالتباس كما تقدم ، والأول عن المالكية ، والثاني عن الحنفية ولهم في ذلك سلف عن ابن مسعود وغيره ، وكأنهم لما تعارض عندهم الأمر بتحصيل النافله والنهى عن إيقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الأمرين بذلك ، وذهب بعضهم إلى أن سبب الإنكار عدم الفصل بين الفرض والنفل لثلاث يلتبس ، وإلى هذا جنح الطحاوى واحتج بالأحاديث الواردة بالأمر بذلك ، ومقتضاه أنه لو كان في زاوية من المسجد لم يكره ، وهو متعقب بما ذكر ، إذ لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل إنكار أصلا ، لأن ابن بجينة سلم من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ، ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمرو الذى أخرجه أبو داود وغيره ، أنه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح ، فلما أخبر النبي ﷺ حين سأل لم ينسكرك عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بها فدل على أن الإنكار على أن بجينة إنما كان للتنفل حال صلاة الفرس . وهو موافق لعموم حديث الترجمة . وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه ، فصح عنه أنه كان يحصب من يتنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة ، وصح عنه أنه قصد المسجد فسمع الإقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام . قال ابن عبد البر وغيره : الحجة عند النزاع السنة ، فمن أدلى بها فقد أفصح ، وترك التنفل عند إقامة الصلاة وتداركها بعد

قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة ، ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة « حتى على الصلاة » معناه هلم إلى الصلاة أى التى يقام لها ، فأسعد الناس بامتثال هذا الامر من لم يتشاغل عنه بغيره والله أعلم . واستدل بعموم قوله « فلا صلاة الا المكتوبة » لمن قال يقطع النافلة إذا أقيمت الفريضة ، وبه قال أبو حامد وغيره من الشافعية ، وخص آخرون التهيىء بنشئ النافلة عملاً بعموم قوله تعالى ﴿ وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ ﴾ ، وقيل يفرق بين من يخفى فوت الفريضة في الجماعة فيقطع وإلا فلا ، واستدل بقوله « التى أقيمت » بأن المأموم لا يصلى فرضاً ولا نقلاً خلف من يصلى فرضاً آخر ، كالظهر مثلاً خلف من يصلى العصر ، وإن جازت إعادة الفرض خلف من يصلى ذلك الفرض . قوله ( تابعه غندر ومعاذ عن شعبة عن مالك ) أى تابعا بهز بن أسد في روايته عن شعبة بهذا الاسناد فقالا عن مالك بن بحينة ، وفي رواية الكشميهنى عن شعبة عن مالك أى باسناده ، والاول يقتضى اختصاص المتابعة بقوله عن مالك بن بحينة فقط ، والثانى يشمل جميع الاسناد والماتن ، وهو أولى لأنه الواقع في نفس الامر . وطريق غندر وصلها أحمد في مسنده عنه كذلك ، وطريق معاذ - وهو ابن معاذ العنبرى البصرى - وصلها الإسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقد رواه أبو داود الطيالسى في مسنده عن شعبة ، وكذا أخرجه أحمد عن يحيى القطان وحجاج والنسائي من رواية وهب بن جرير والإسماعيلي من رواية يزيد بن هرون كلهم عن شعبة كذلك قوله ( وقال ابن إسحق ) أى صاحب المغازى عن سعد أى ابن إبراهيم ، وهذه الرواية موافقة لرواية إبراهيم بن سعد عن أبيه وهى الراجحة . قوله ( وقال حماد ) يعنى ابن سلة كما جزم به المزى وآخرون ، وكذا أخرجه الطحاوى وابن منده موصولا من طريقه ، وهم الكرماني في زعمه أنه حماد بن زيد ، والمراد أن حمادا وافق شعبة في قوله عن مالك بن بحينة ، وقد وافقهما أبو عوانة فيما أخرجه الإسماعيلي عن جعفر الثريائي عن قتيبة عنه ، لكن أخرجه مسلم والنسائي عن قتيبة فوقع في روايتهما عن ابن بحينة مبهما ، وكأن ذلك وقع من قتيبة في وقت عمدا ليسكون أقرب إلى الصواب ، قال أبو مسعود : أهل المدينة يقولون عبد الله بن بحينة وأهل العراق يقولون مالك بن بحينة ، والاول هو الصواب انتهى . فيحتمل أن يكون السهو فيه من سعد بن إبراهيم لما حدث به بالعراق . وقد رواه القعنبي عن إبراهيم بن سعد على وجه آخر من الوهم قال « عن عبد الله بن مالك ابن بحينة عن أبيه » قال مسلم في صحيحه : قوله عن أبيه خطأ انتهى . وكأنه لما رأى أهل العراق يقولون عن مالك بن بحينة ظن أن رواية أهل المدينة مرسله فوهم في ذلك . والله أعلم

### ٣٩ - باب حدّ المريض أن يشهد الجماعة

٦٦٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث قال حدثني أبي قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم قال الأسود قال « كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، فَذَكَرْنَا الْمَوَاطِبَةَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالتَّعْظِيمِ لَهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَضَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَخَصَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَ ، فَقَالَ : مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ إِذَا قَامَ فِي مَقَامِكَ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . وَأَعَادَ ، فَأَعَادُوا لَهُ . فَأَعَادَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا صَوَاحِبُ يَوْسُفَ ، مُرُّوا أَبَا بَكْرٍ فَنُصَلِّ بِالنَّاسِ . فَخَرَجَ أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّى ، فَوَجَدَ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَخَرَجَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ ،

كَأَنِّي أَنْظَرُ رَجُلِي تَخْطُطَانِ مِنَ الْوَجَعِ ، فَأَرَادَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَأَوْتَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ مَكَاتَكَ . ثُمَّ أَتَى بِهِ حَتَّى جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ . « قِيلَ لِلْأَعْمَشِ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاتِهِ ، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ فَقَالَ بَرَأْسُهُ : نَعَمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ بَعْضُهُ . وَزَادَ أَبُو مُعَاوِيَةَ : جَلَسَ عَنْ بَسَارٍ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي قَائِمًا »

٦٦٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ « لَمَّا نَقَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي ، فَأَذِنَ لَهُ . فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخْطُطُ رِجْلَاهُ الْأَرْضَ ، وَكَانَ بَيْنَ الْعَبَّاسِ وَرَجُلٍ آخَرَ » قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ ، فَقَالَ لِي : وَهَلْ تَدْرِي مَنِ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

**قوله** ( باب حد المريض أن يشهد الجماعة ) قال ابن التين تبعاً لابن بطلال : معنى الحد هنا الحد ، وقد نقله السكسائي ، ومثله قول عمر في أبي بكر « كنت أرى منه بعض الحد » أي الحمة ، قال : والمراد به هنا الحد من شهود الجماعة ، قال ابن التين : ويصح أن يقال هنا « جد » بكسر الجيم وهو الاجتهاد في الأمر ، لكن لم اسمع أحداً رواه بالجيم انتهى . وقد أثبت ابن قرقول رواية الجيم وعزاها للقباسي . وقال ابن رشيد : إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها . ومناسبة ذلك من الحديث خروجه ﷺ متوكفاً على غيره من شدة الضعف فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه . وأن قوله في الحديث الماضي « لأنوهما ولو حبوا » وقع على طريق المبالغة ، قال : ويمكن أن يقال معناه ياب الحد الذي للرريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة . انتهى ملخصاً . **قوله** ( مرضه الذي مات فيه ) سيأتي الكلام عليه مبيناً في آخر المغازي في سببه ووقت ابتدائه وقدره ، وقد بين الزهري في روايته كما في الحديث الثاني من هذا الباب أن ذلك كان بعد أن اشتد به المرض واستقر في بيت عائشة . **قوله** ( لحضرت الصلاة ) هي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة الآتية قريباً في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، وسنذكر هناك الخلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فاذن ) بضم الهمزة على البناء للفعل . وفي رواية الاصيلي « واذن بالواو » وهو أوجه ، والمراد به أذان الصلاة . ويحتمل أن يكون معناه أعلم ، ويقويه رواية أبي معاوية عن الاعمش الآتية في « باب الرجل يأتم بالإمام » ولفظه « جاء بلال يؤذنه بالصلاة » واستفيد منه تسمية المبهم ، وسيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة أنه ﷺ بدأ بالسؤال عن حضور وقت الصلاة وأنه أراد أن ينهي للخروج إليها فأغشى عليه .. الحديث . **قوله** ( مروا أبا بكر فليصل ) استدلل به على أن الأمر بالأمر بالشئ يكون آمراً به ، وهي مسألة معروفة في أصول الفقه ، وأجاب المانعون بأن المعنى بلغوا أبا بكر أني أمرته . وفصل النزاع أن الثاني إن أراد أنه ليس أمراً حقيقة فلم لأنه ليس فيه صيغة أمر للثاني ، وإن أراد أنه لا يستلزمه فردود والله أعلم . **قوله** ( فقيل له )

قائل ذلك عائشة كما سيأتي . قوله ( أسيف ) بوزن فعيل وهو بمعنى فاعل من الأسف وهو شدة الحزن ، والمراد أنه رقيق القلب . ولابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عن مسروق عن عائشة في هذا الحديث : قال عاصم والأسيف الرقيق الرحيم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من حديث ابن عمر في هذه القصة ، فقالت له عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قرأ عليه البكاء ، ومن حديث أبي موسى نحوه ، ومن رواية مالك عن هشام عن أبيه عنها بلفظ : قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعر ، . قوله ( فأعادوا له ) أى من كان في البيت ، والمخاطب بذلك عائشة كما ترى ، لكن جمع لأنهم كانوا في مقام الواقفين لها على ذلك . ووقع في حديث أبي موسى بالإفراد ولفظه : فعادت ، ولابن عمر : فعاودته ، . قوله ( فأعاد الثالثة فقال : إنكن صواحب يوسف ) فيه حذف بينه مالك في روايته المذكورة ، وأن المخاطب له حينئذ حفصة بنت عمر بأمر عائشة ، وفيه أيضا : فرعر ، فقال : مه لأنكن لأنن صواحب يوسف ، وصواحب جمع صاحبة ، والمراد أنهن مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن . ثم إن هذا الخطاب وإن كان بلفظ الجمع فالمراد به واحد وهي عائشة فقط ، كما أن صواحب ، صيغة جمع والمراد زليخا فقط ، ووجه المشابهة بينهما في ذلك أن زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الإكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبته ، وأن عائشة أظهرت أن سبب إرادتها صرف الإمامة عن أبيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة لبسكانه ، ومرادها زيادة على ذلك وهو أن لا يتشائم الناس به . وقد صرحت هي فيما بعد ذلك فقالت : لقد راجعته وما حلني على كثرة مراجعته إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا ، الحديث ، وسيأتي بتامه في باب وفاة النبي ﷺ ، في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . وأخرجه مسلم أيضا . وبهذا التقرير يندفع إشكال من قال إن صواحب يوسف لم يقع منهن إظهار بخلاف ما في الباطن . ووقع في مرسل الحسن عند ابن أبي خيثمة أن أبا بكر أمر عائشة أن تسلم النبي ﷺ أن يصرف ذلك عنه ، فأرادت التوصل إلى ذلك بكل طريق فلم يتم . ووقع في أمالي ابن عبد السلام أن النسوة اتين امرأة العزيز يظهرن تعنيفها ، ومقصودهن في الباطن أن يدعون يوسف إلى أنفسهن ، كذا قال وليس في سياق الآية ما يساعد ما قال . ( فائدة ) : زاد حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في هذا الحديث أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن يأمر عمر بالصلاة ، أخرجه الدورقي في مسنده ، وزاد مالك في روايته التي ذكرناها : فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيرا ، ومثله للإسماعيلي في حديث الباب ، وإنما قالت حفصة ذلك لأن كلامها صادف المرة الثالثة من المعاودة ، وكان النبي ﷺ لا يرجع بعد ثلاث ، فلما أشار إلى الإنكار عليها بما ذكر من كونهن صواحب يوسف وجدت حفصة في نفسها من ذلك لكون عائشة هي التي أمرتها بذلك ، وأعلمنا تذكرت ما وقع لها معها أيضا في قصة المغافير كما سيأتي في موضعه . قوله ( فليصل بالناس ) في رواية الكشميني والناس ، . قوله ( نخرج أبو بكر ) فيه حذف دل عليه سياق الكلام ، وقد بينه في رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة ولفظه : فأناه الرسول ، أى بلال لأنه هو الذي أعلم بحضور الصلاة فاجيب بذلك ، وفي روايته أيضا : فقال له إن رسول الله ﷺ يأمر أن تصلى بالناس . فقال أبو بكر - وكان رجلا رقيقا - يا عمر صل بالناس فقال له عمر : أنت أحق بذلك ، انتهى . وقول أبي بكر هذا لم يرد به ما أرادت عائشة . قال النووي : تأوله بعضهم على أنه قاله تواضعا ، وليس كذلك ، بل قاله للعذر المذكور وهو كونه رقيق القلب كثير البكاء ، غشى أن

لا يسمع الناس . انتهى . ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الإمامة الصغرى الإمامة العظمى وعلم ما في تحملها من الخطر ، وعلم قوة عمر على ذلك ، فاختره . ويؤيده أنه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبيدة بن الجراح . والظاهر أنه لم يطلع على المراجعة المتقدمة ، وفهم من الأمر له بذلك تفويض الأمر له في ذلك سواء بأمر بنفسه أو استخلف . قال القرطبي : ويستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على إذن خاص له بذلك . **قوله** ( فصل ) في رواية المستملي والسرخسي « يصلى » وظهره أنه شرح في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه تيمناً لها ، وسيأتى في رواية أبي معاوية عن الاعمش بلفظ « فلما دخل في الصلاة » وهو محتمل أيضاً بأن يكون المراد دخل في مكان الصلاة ، ويأتى البحث مع من حله على ظاهره إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فوجد النبي ﷺ من نفسه خفة ) ظاهره أنه ﷺ وجد ذلك في تلك الصلاة بعينها ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد ذلك وأن يكون فيه حذف كما تقدم مثله في قوله « نخرج أبو بكر » ، وأوضح منه رواية موسى بن أبي عائشة المذكورة « فصل أبو بكر تلك الأيام . ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة ، وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء . **قوله** ( يهادى ) بضم أوله وقح الدال أى يعتمد على الرجلين متايلاً في مشيه من شدة الضعف . التهادى التمايل في المشي البطيء ، وقوله « يخطان الأرض » أى لم يكن يقدر على تمكينهما من الأرض ، وسقط لفظ « الأرض » من رواية الكشميهي ، وفي رواية عاصم المذكورة عند ابن حبان « انى لا نظر إلى بطون قدميه » . **قوله** ( بين رجلين ) في الحديث الثانى من حديث الباب أنهما العباس بن عبد المطلب وعلى بن أبى طالب ، ومثله في رواية موسى بن أبى عائشة ، ووقع في رواية عاصم المذكورة « وجد خفة من نفسه نخرج بين بريرة ونوبة » ويجمع كما قال النووي بأنه خرج من البيت إلى المسجد بين هذين ، ومن ثم إلى مقام الصلاة بين العباس وعلى ، أو يحمل على التعدد ، ويدل عليه ما في رواية الدارقطنى أنه خرج بين أسامة بن زيد والفضل بن العباس . وأما ما في مسلم أنه خرج بين الفضل بن العباس وعلى فذاك في حال مجيئه إلى بيت عائشة . ( نفيه ) : نوبة بضم النون وبالموحدة ذكره بعضهم في النساء الصحابييات فوهم ، وإنما هو عبد أسود كما وقع عند سيف في كتاب الردة ، ويؤيده حديث سالم بن عبيد في صحيح ابن خزيمة بلفظ خرج بين بريرة ورجل آخر . **قوله** ( فأراد أبو بكر ) زاد أبو معاوية عن الاعمش « فلما سمع أبو بكر حسه » ، وفي رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في هذا الحديث « فلما أحس الناس به سجدوا » أخرجه ابن ماجه وغيره بأسناد حسن . **قوله** ( أن مكانك ) في رواية عاصم المذكورة « أن اثبت مكانك » ، وفي رواية موسى بن أبى عائشة فأوماً إليه بأن لا يتأخر . **قوله** ( ثم أتى به ) كذا هنا بضم الهمزة . وفي رواية موسى بن أبى عائشة أن ذلك كان بأمره ولفظه « فقال أجلسائى إلى جنبه » ، فأجلساه ، وعين أبو معاوية عن الاعمش في إسناد حديث الباب . كما سيأتى بعد أبواب . مكان الجلوس فقال في روايته « حتى جلس عن يسار أبى بكر » ، وهذا هو مقام الإمام ، وسيأتى القول فيه . وأعرب القرطبي شارح مسلم لما حكى الخلاف هل كان أبو بكر إماماً أو أموماً ؟ فقال : لم يقع في الصحيح بيان جلوسه ﷺ هل كان عن يمين أبى بكر أو عن يساره انتهى . ورواية أبى معاوية هذه عند مسلم أيضاً ، فالعجب منه كيف بغفل عن ذلك في حال شرحه له . **قوله** ( فقيل الاعمش الخ ) ظاهره الاقطاع ، لأن الاعمش لم يسنده ، لكن في رواية أبى معاوية عنه ذكر ذلك متصلاً بالحديث ، وكذا في رواية موسى بن أبى عائشة وغيرها . **قوله** ( رواه أبو داود ) هو الطيالسى . **قوله** ( بمعنى ) بالنصب وهو بدل من الضمير ، وروايته

هذه وصلها البزار قال : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو داود به ولفظه « كان رسول الله ﷺ المقدم بين يدي أبي بكر ، كذا رواه مختصرا ، وهو موافق لقضية حديث الباب ، لكن رواه ابن خزيمة في صحيحه عن محمد بن بشار عن أبي داود بسنده هذا عن عائشة قالت « من الناس من يقول : كان أبو بكر المقدم بين يدي رسول الله ﷺ في الصف ، ومنهم من يقول : كان رسول الله ﷺ هو المقدم ، ورواه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، أخرجه ابن المنذر ، وهذا عكس رواية أبي موسى ، وهو اختلاف شديد . ووقع في رواية مسروق عنها أيضا اختلاف فأخرجه ابن حبان من رواية عاصم عن شقيق عنه بلفظ « كان أبو بكر يصلي بصلاته ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، وأخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق بلفظ « ان النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ، وظاهر رواية محمد بن بشار أن عائشة لم تشاهد الهيئة المذكورة ، ولكن تضافت الروايات عنها بالجزم بما يدل على أن النبي ﷺ كان هو الإمام في تلك الصلاة ، منها رواية موسى بن أبي عائشة التي أشرنا اليها فقيها « لجعل أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ والناس بصلاة أبي بكر ، وهذه رواية زائدة بن قدامة عن موسى ، وخالفه شعبة أيضا فرواه عن موسى بلفظ « ان أبا بكر صلى بالناس ورسول الله ﷺ في الصف خلفه ، فن العلماء من سلك الترجيح فقدم الرواية التي فيها أن أبا بكر كان مأموما للجزم بها ، ولأن أبا معاوية أحفظ في حديث الأعمش من غيره ، ومنهم من سلك عكس ذلك ورجح أنه كان إماما ، وتمسك بقول أبي بكر في « باب من دخل ليوم الناس » حيث قال « ما كان لابن أبي قحافة أن يتقدم بين يدي رسول الله ﷺ » ، ومنهم من سلك الجمع فحمل القصة على التعدد . وأجاب عن قول أبي بكر كما سيأتي في بابه . ويؤيده اختلاف النقل عن الصحابة غير عائشة ، لحديث ابن عباس فيه أن أبا بكر كان مأموما كما سيأتي في رواية موسى بن أبي عائشة ، وكذا في رواية أرقم بن شرحبيل التي أشرنا اليها عن ابن عباس ، وحديث أنس فيه أن أبا بكر كان إماما أخرجه الترمذي وغيره من رواية حميد عن ثابت عنه بلفظ « آخر صلاة صلاها النبي ﷺ خلف أبي بكر في ثوب ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن حميد عن أنس فلم يذكر ثابتا ، وسيأتي بيان ما ترتب على هذا الاختلاف من الحكم في « باب إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، قريبا إن شاء الله تعالى . قوله ( وزاد أبو معاوية عن الأعمش : جلس عن يسار أبي بكر فكان أبو بكر يصلي قائما ) يعنى روى الحديث المذكور أبو معاوية عن الأعمش كما رواه حفص بن غياث مطولا وشعبة مختصرا كلهم عن الأعمش بإسناده المذكور ، فزاد أبو معاوية ما ذكر . وقد تقدمت الإشارة إلى المكان الذي وصله المصنف فيه . وغفل مغلطاي ومن تبعه فنبهوا وصله إلى رواية ابن نمير عن أبي معاوية في صحيح ابن حبان ، وليس بجيد من وجهين : أحدهما أن رواية ابن نمير ليس فيها عن يسار أبي بكر ، والثاني أن نسبته إلى تخريج صاحب الكتاب أولى من نسبته لغيره فيه . قوله في الحديث الثاني ( لما ثقل على النبي ﷺ ) أى اشتد به مرضه ، يقال ثقل في مرضه إذا ركبت أعضاؤه عن خفة الحركة . قوله ( فأذن له ) بفتح الهمزة وكسر المعجمة وتشديد النون أى الأزواج ) وحكى الكرماني أنه روى بضم الهمزة وكسر الذال وتخفيف النون على البناء للجھول ، واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ﷺ كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى . وقد تقدم حديث الزهري هذا في « باب الغسل والوضوء من الخضب » وفيه زيادة على الذي هنا ، وسيأتي في رواية ابن أبي عائشة عن عبيد الله شيخ الزهري وسياقه أنهم من سياق الزهري . قوله ( قال هو علي بن أبي طالب ) زاد الاسماعيلي من



رواية عبد الرزاق عن معمر ، ولكن عائشة لا تطيب نفسها له بخير ، ولا بن إسحق في المغازي عن الزهري ، ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير ، ولم يقف الكرماني على هذه الزيادة فعبّر عنها بعبارة شنيعة . وفي هذا رد على من تنطع فقال لا يجوز أن يظن ذلك بعائشة ، ورد على من زعم أنها أجهت الثاني لكونه لم يتعين في جميع المسافة إذ كان تارة يتوكأ على الفضل وتارة على أسامة وتارة على علي ، وفي جميع ذلك الرجل الآخر هو العباس ، واختص بذلك إكراماً له ، وهذا توهم عن قاله والواقع خلافه ، لأن ابن عباس في جميع الروايات الصحيحة جازم بأن المهيم على فهو المعتمد والله أعلم . ودعوى وجود العباس في كل مرة والذي يتبدل غيره مردودة بدليل رواية عاصم التي قدمت الإشارة إليها وغيرها صريح في أن العباس لم يكن في مرة ولا في مرتين منها والله أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر ، وترجيحه على جميع الصحابة ، وفضيلة عمر بعده ، وجواز الشاء في الوجه لمن أمن عليه الإعجاب ، وملاطفة النبي ﷺ لا زواجه وخصوصاً لعائشة ، وجواز مراجعة الصغير الكبير ، والمشاورة في الأمر العام ، والادب مع الكبير لهم أبي بكر بالتأخر عن الصف ، وإكرام الفاضل لأنه أراد أن يتأخر حتى يستوى مع الصف فلم يتركه النبي ﷺ بترجيز عن مقامه . وفيه أن البكاء ولو كثّر لا يبطل الصلاة لأنه ﷺ بعد أن علم حال أبي بكر في رقة القلب وكثرة البكاء لم يعدل عنه ، ولا نهى عن البكاء ، وأن الإيما يقوم مقام النطق ، واقتصار النبي ﷺ على الإشارة بمحتمل أن يكون لصعف صوته ، ويحتمل أن يكون للاعلام بأن مخاطبة من يكون في الصلاة بالإيما أولى من النطق ، وفيه تأكيد أمر الجماعة والأخذ فيها بالأشد وإن كان المريض يرخص في تركها ، ويحتمل أن يكون فعل ذلك لبيان جواز الأخذ بالأشد وإن كانت الرخصة أولى ، وقال الطبري : إنما فعل ذلك لثلاث يعذر أحد من الأمة بعده نفسه بأدنى عذر فيختلف عن الإمامة ، ويحتمل أن يكون قصد إلهام الناس أن تقديمه لأبي بكر كان لاهليته لذلك حتى إنه صلى خلفه ، واستدل به على جواز استخلاف الإمام لغير ضرورة لصنيع أبي بكر ، وعلى جواز مخالفة موقف المأموم للضرورة كن قصد أن يبلغ عنه ، ويلتحق به من زحم عن الصف ، وعلى جواز آتيهم بعض المأمومين ببعض وهو قول الشعبي واختيار الطبري وأوماً إليه البخاري كما سيأتي ، وتعقب بأن أبا بكر إنما كان مبلغاً كما سيأتي في باب من أسمع الناس التكبير ، من رواية أخرى عن الاعمش ، وكذا ذكره مسلم على هذا ، فعنى الاقتداء اقتداؤهم بصوته ، ويؤيده أنه ﷺ كان جالساً وكان أبو بكر قائماً فكان بعض أفعاله يخفى على بعض المأمومين فن ثم كان أبو بكر كالإمام في حقهم والله أعلم . وفيه اتباع صوت المكبر ، وصحة صلاة المستمع والسماع ، ومنهم من شرط في صحته تقدم إذن الإمام ، واستدل به الطبري على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ويقبض هو بغيره من غير أن يقطع الصلاة . وعلى جواز إنشاء القدوة في أثناء الصلاة ، وعلى جواز تقدم إحرام المأموم على الإمام بناء على أن أبا بكر كان دخل في الصلاة ثم قطع القدوة وانتم برسول الله ﷺ ، وقد قدمنا أنه ظاهر الرواية . ويؤيده أيضاً أن في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس د فابتدأ النبي ﷺ القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، واستدل به على صحة صلاة القادر على القيام قائماً خلف القاعد خلافاً للباسكية مطلقاً ولاحد حيث أوجب القعود على من يصلي خلف القاعد كما سيأتي الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، إن شاء الله تعالى

#### ٤ - باب الرخصة في المطر والعلّة أن يُصلى في رحله

٦٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع « أن ابن عمر أذن بالصلاة - في ليلة ذات »

بزید وریح - ثم قال : ألا صلُّوا في الرِّحالِ . ثم قال : إنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ كان يأمرُ المؤذِّنَ - إذا كانت ليلة ذاتُ بردٍ ومَطَرٍ - يقولُ : ألا صلُّوا في الرِّحالِ »

٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ « أَنَّ حِثْبَانَ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لِمَ تَكُونُ الظَّلْمَةُ وَالسَّيْلُ ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، فَصَلِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي مَسْكَاً أَتُخَذُّهُ مُصَلًّى . فجاءه رسولُ اللَّهِ ﷺ فقال : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ ؟ فَأشار إلى مكانٍ مِنَ الْبَيْتِ ، فَصَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله ( باب الرخصة في المطر والعملة أن يصلي في رحله ) ذكر العملة من عطف العام على الخاص لأنها أهم من أن تكون بالمطر أو غيره ، والصلاة في الرحل أهم من أن تكون بجماعة أو منفردا لكنها مظنة الانفراد ، والمقصود الأصلي في الجماعة إيقاعها في المسجد ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمر في كتاب الأذان ، وعلى حديث حثبان في « باب المساجد في البيوت ، وسياقه هناك أهم ، وإسماعيل شيخه هنا هو ابن أبي أويس

٤١ - بِسْمِ اللَّهِ هَلْ يُصَلِّي الْإِمَامُ مِنْ خَضَرَ ؟ وَهَلْ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمَطَرِ ؟

٦٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ صَاحِبُ الزِّيَادِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ قَالَ : خَطَبَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي يَوْمٍ ذِي رَدْغٍ ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ لَمَا بَلَغَ « حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ » قَالَ قُل : الصَّلَاةُ فِي الرِّحَالِ ، فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَكَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ، فَقَالَ : كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ هَذَا ، إِنَّ هَذَا فَعْلُهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - إِنَّهَا عَزَمَتْ ، وَإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحَرِّجَكُمْ وَعَنْ حُمَادٍ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْوَةً ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ « كَرِهْتُ أَنْ أُوْتِمَّتْكُمْ فَتَجِثُونَ تَدُوسُونَ الطِّينَ إِلَى رُكْبَتَيْكُمْ »

٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ فَقَالَ : جَاءَتْ سَحَابَةٌ فُطِرَتْ حَتَّى سَالَ السَّمْفُ - وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ - فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أُنْرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ »

[ الحديث ٦٦٩ - أطرافه في : ٨١٣ ، ٨٣٦ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٤٠ ]

٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ « قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ مَعَكَ - وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا - فَصَنَعَ لِلنَّبِيِّ ﷺ طُطَامًا فَدَعَاهُ إِلَى مَنَزِلِهِ ، فَدَسَّطَ لَهُ حَصِيرًا ، وَفَضَحَ طَرَفَ الْحَصِيرِ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكَعَتَيْنِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ الْجَلَادِ لِأَنَسٍ : أَلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي

الضحي؟ قال : ما رأيته صلاحها إلا يومئذ .

[ الحديث ٦٧٠ - طرقه في : ١١٧٩ ، ٦٠٨٠ ]

**قوله** ( باب هل يصلي الإمام بمن حضر ) أى مع وجود العلة المرخصة للتخلف ، فلو تكلف قوم الحضور فصلي بهم الإمام لم يكره ، فالأمر بالصلاة في الرحال على هذا للإباحة لا للنسب ، ومطابقة ذلك لحديث ابن عباس من قوله فيه ، فنظر بعضهم إلى بعض ، لما أمر المؤذن أن يقول : الصلاة في الرحال ، فانه دال على أن بعضهم حضر وبعضهم لم يحضر ومع ذلك خطب وصلى بمن حضر ، وأما قوله : وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ، فظاهر من حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في الأذان أيضا وفيه أن ذلك كان يوم الجمعة وأن قوله : إنها عزمة ، أى الجمعة ، وأما مطابقة حديث أبي سعيد فمن جهة أن العادة في يوم المطر أن يتخلف بعض الناس ، وأما قول بعض الشراح يحتمل أن يكون ذلك في الجمعة فردود لأنه سيأتي في الاعتكاف أنها كانت في صلاة الصبح ، وحديث أنس لا ذكر للخطبة فيه . ولا يلزم أن يدل كل حديث في الباب على كل ما في الترجمة . **قوله** ( وعن حماد ) هو معطوف على قوله : حدثنا حماد بن زيد ، وليس بملحق ، وقد تقدم في الأذان عن مسدد عن حماد عنهما جميعا . **قوله** ( نحوه ) أى بمعظم لفظه وجميع معناه ، ولهذا استثنى منه لفظ : أخرجكم ، وإن في هذا بدلا ، أو تمسك ، الخ ، ويحتمل أن يكون المراد بالاستثناء أنها متفقان في المعنى وفي الرواية الثانية هذه الزيادة . **قوله** ( فتجيشون ) كذا للاكثر باثبات النون ، وهو على حذف مقدر . وللكشميني فتجيشوا ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب الأذان . وحديث أبي سعيد يأتي في الاعتكاف ، ومسلم شيخه فيه هنا هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . وقوله : سألت أبا سعيد ، أى عن ليلة القدر . **قوله** في حديث أنس ( قال رجل من الانصار ) قيل لأنه عثمان بن مالك ، وهو محتمل لتقارب القصتين ، لكن لم أر ذلك صريحا . وقد وقع في رواية ابن ماجه الآتية أنه بعض عممة أنس وليس عثمان عما لأنس إلا على سبيل المجاز لأنهما من قبيلة واحدة وهى الخزرج لكن كل منهما من بطن . **قوله** ( معك ) أى في الجماعة في المسجد . **قوله** ( وكان رجلا ضخما ) أى سمينا ، وفي هذا الوصف إشارة إلى علة تخلفه ، وقد عده ابن حبان من الأعذار المرخصة في التأخر عن الجماعة . وزاد عبد الحميد عن أنس : وإني أحب أن تأكل في بيتي وتصلى فيه . **قوله** ( فبسط له حصيرا ) سبق الكلام فيه في حديث أنس في أوائل الصلاة في : باب الصلاة على الحصير . **قوله** ( فصلى عليه ركعتين ) زاد عبد الحميد : فصلى وصلينا معه . **قوله** ( فقال رجل من آل الجارود ) في رواية على بن الجعد عن شعبة الآتية للبصنف في صلاة الضحى : فقال فلان ابن فلان ابن الجارود ، وكأنه عبد الحميد بن المنذر بن الجارود البصري . وذلك أن البخارى أخرج هذا الحديث من رواية شعبة ، وأخرجه في موضع آخر من رواية خالد الحذاء كلاهما عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس ، وأخرجه ابن ماجه وابن حبان من رواية عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس . فاقضى ذلك أن في رواية البخارى انقطاعا . وهو منقطع بتصريح أنس بن سيرين عنده بسامعه من أنس ، لحديث رواية ابن ماجه إما من المزيد في متصل الأسانيد وإما أن يكون فيها وهم لكون ابن الجارود كان حاضرا عند أنس لما حدث بهذا الحديث وسأله عما سأله من ذلك ، فظن بعض الرواة أن له فيه رواية . وسيأتي الكلام على فوائده في : باب صلاة الضحى ،

ومطابقته لهذه الترجمة إما من جهة ما يلزم من الرخصة لمن له عذر أن يتخلف عن الحضور فإن ضرورة مواظبته عليه السلام على الصلاة بالجماعة أن يصلي بمن بقي ، وإما من جهة ما ورد في طريق عبد الحميد المذكورة حيث قال أنس ، فصل وصلينا معه ، فإنه مطابق لقوله « وهل يصلي بمن حضر ، والله أعلم »

٤٢ - **باب** إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ، وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء

وقال أبو الدرداء : من فقه المرء إقباله على حاجته حتى يقبل على صلاته وقلبه فارغ

٦٧١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي قال : سمعت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال « إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء »

[الحديث ٦٣١ - طرفه في : ٥٦٥ هـ]

٦٧٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال « إذا قدّم العشاء فابدعوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم »

[الحديث ٦٧٢ - طرفه في : ٥٦٣ هـ]

٦٧٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأوا بالعشاء ، ولا يعجل حتى يفرغ منه » . وكان ابن عمر يوضع له الطعام وتقام الصلاة ، فلا يأتيها حتى يفرغ ، وإنه ليسمع قراءة الإمام

[الحديث ٦٧٣ - طرفاه في : ٦٧٤ ، ٥٦٤ هـ]

٦٧٤ - وقال زهير ووهب بن عثمان عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي ﷺ « إذا كان أحدكم على الطعام فلا يعجل حتى يقضى حاجته منه وإن أقيمت الصلاة » رواه إبراهيم بن المنذر عن وهب بن عثمان ، ووهب مدينى

**قوله** (باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة) قال الزين بن المنير : حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف انتهى . وكأنه أشار بالآتين المذكورين في الترجمة إلى منزع العلماء في ذلك ، فإن ابن عمر حله على إطلاقه ، وأشار أبو الدرداء إلى تقييده بما إذا كان القلب مشغولاً بالأكل ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب بمعناه ، وأثر أبي الدرداء وصله ابن المبارك في « كتاب الزهد » وأخرجه محمد بن نصر المروزي في « كتاب تعظيم قدر الصلاة » من طريقه . **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وقد أخرجه السراج من طريق يحيى ابن سعيد الأموى عن هشام بن عروة أيضاً لكن لفظه « إذا حضر » وذكره المصنف في كتاب الاطعمة من طريق سفيان عن هشام بلفظ « إذا حضر » وقال بعده « قال يحيى بن سعيد ووهيب عن هشام إذا وضع » انتهى . ورواية وهيب وصلها الإسماعيلي ، وأخرجه مسلم من رواية ابن عمير وحفص ووكيع بلفظ « إذا حضر » ووافق كلا جماعة

من الرواية عن هشام ، لكن الذين رووه بلفظ « إذا وضع » كما قال الاسماعيلي أكثر ، والفرق بين اللفظين أن الحضور أعم من الوضع ، فيحمل قوله « حضر » أي بين يديه لتألف الروايات لاتحاد المخرج ، ويؤيده حديث أنس الآتي بعده بلفظ « إذا قدم العشاء » ولمسلم « إذا قرب العشاء » وعلى هذا فلا يناط الحكم بما إذا حضر العشاء لكنه لم يقرب للاكل كما لو لم يقرب . **قوله** ( وأقيمت الصلاة ) قال ابن دقيق العيد : الألف واللام في « الصلاة » لا ينبغي أن تحمل على الاستغراق ولا على تعريف الماهية ، بل ينبغي أن تحمل على المغرب ، لقوله « فابدؤا بالعشاء » و يترجح حمله على المغرب لقوله في الرواية الاخرى « فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب » والحديث يفسر بعضه بعضا ، وفي رواية صحيحة « إذا وضع العشاء وأحدكم صائم » انتهى . وسنذكر من أخرج هذه الرواية في الكلام على الحديث الثاني . وقال الفاكهاني : ينبغي حمله على العموم نظرا إلى العلة وهي التشويش المفضي إلى ترك الخشوع ، وذكر المغرب لا يقتضي حصرا فيها لأن الجائع غير الصائم قد يكون أشوق إلى الأكل من الصائم انتهى . وحمله على العموم إنما هو بالنظر إلى المعنى إلحاقا للجائع بالصائم وللغداء بالعشاء لا بالنظر إلى اللفظ الوارد (١) . **قوله** ( فابدؤا بالعشاء ) حمل الجمهور هذا الأمر على الندب ، ثم اختلفوا : فهم من قيده بمن كان محتاجا إلى الأكل وهو المشهور عند الشافعية ، وزاد الغزالي ما إذا خشي فساد المأكول ، ومنهم من لم يقيده وهو قول الثوري وأحمد وإسحق ، وعليه يدل فعل ابن عمر الآتي ، وأفرط ابن حزم فقال : تبطل الصلاة . ومنهم من اختار البداءة بالصلاة إلا إن كان الطعام خفيفا نقله ابن المنذر عن مالك ، وعند أصحابه تفصيل قالوا : يبدأ بالصلاة إن لم يكن متعلق النفس بالأكل ، أو كان متعلقا به لكن لا يعجله عن صلاته ، فإن كان يعجله عن صلاته بدأ بالطعام واستحب له الإعادة . **قوله** ( عن عقيل ) في رواية الاسماعيلي « حدثني عقيل » ، وعنده أيضا عن ابن شهاب « أخبرني أنس » . **قوله** ( إذا قدم العشاء ) زاد ابن حبان والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب « وأحدكم صائم » وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بدون هذه الزيادة ، وذكر الطبراني أن موسى بن أعين تنقدها انتهى ، وموسى ثقة متفق عليه . **قوله** ( ولا تعجلوا ) بضم المشاء وبفتحها والجيم مفتوحة فيهما ، ويروى بضم أوله وكسر الجيم . **قوله** في حديث ابن عمر ( إذا وضع عشاء أحدكم ) هذا أخص من الرواية الماضية حيث قال « إذا وضع العشاء » فيحمل العشاء في تلك الرواية على عشاء من يريد الصلاة ، فلو وضع عشاء غيره لم يدخل في ذلك ، ويحتمل أن يقال بالنظر إلى المعنى : لو كان جائعا واشتغل خاطره بطعام غيره كان كذلك ، وسيله أن ينتقل عن ذلك المكان أو يتناول ما كولا يزيل شغل باله ليدخل في الصلاة وقلبه فارغ ، ويؤيد هذا الاحتمال عموم قوله في رواية مسلم من طريق أخرى عن عائشة « لا صلاة بحضرة طعام » الحديث ، وقول أبي الدرداء الماضي لإقباله على حاجته . **قوله** ( ولا يعجل ) أي أحدكم المذكور أولا ، وقال الطيبي : أفرد قوله « يعجل » نظرا إلى لفظ أحد ، وجمع قوله « فابدؤا » نظرا إلى لفظكم ، قال : والمعنى إذا وضع عشاء أحدكم فابدؤا أنتم بالعشاء ولا يعجل هو حتى يفرغ معكم منه انتهى . **قوله** ( وكان ابن عمر ) هو موصول عطفا على المرفوع ، وقد رواه السراج من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع فذكر المرفوع ثم قال « قال نافع : وكان ابن عمر إذا

(١) ليس الأمر كما قال ، بل إلحاق غير المغرب بالمغرب موافق للمعنى واللفظ الثابت في حديث عائشة وما جاء في معناه ، وحديث

عائشة رواه مسلم في صحيحه بلفظ « لا صلاة بحضرة الطعام » ، ولا وهو يدافيه الأخبثان ، وافته أحلم

حضر عشاؤه وسمع الإقامة وقراءة الامام لم يقم حتى يفرغ، ورواه ابن حبان من طريق ابن جريج عن نافع و ابن عمر كان يصلي المغرب إذا غابت الشمس . وكان أحيانا يلقاه وهو صائم فيقدم له عشاؤه وقد نودى للصلاة ثم تقام وهو يسمع فلا يترك عشاؤه ولا يجعل حتى يقضى عشاؤه ثم يخرج فيصلي ، انتهى ، وهذا أصرح ما ورد عنه في ذلك . قوله ( وأنه يسمع ) في رواية الكشميني ، وأنه يسمع ، بزيادة لام التأكيد في أوله . قوله ( وقال زهير ) هو ابن معاوية الجمعي ، وطريقه هذه موصولة عند أبي عوانة في مستخرجه ، وأما رواية وهب بن عثمان فقد ذكر المصنف أن إبراهيم بن المنذر رواها عنه ، وإبراهيم من شيوخ البخاري ، وقد وافق زهيراً وهباً أبو ضمرة عند مبطل وأبو بدر عند أبي عوانة والدروردي عند المراج كلهم عن موسى بن عقبة ، قال النووي : في هذه الأحاديث كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله ، لما فيه ذهاب كمال الخشوع ، ويلتحق به ما في معناه مما يشغل القلب ، وهذا إذا كان في الوقت سنة ، فإن ضاق صلى على حاله محافظة على حرمة الوقت ولا يجوز التأخير ، وحكى المتولي وجهاً أنه يبدأ بالأكل وإن خرج الوقت ، لأن مقصود الصلاة الخشوع فلا يفوته . انتهى . وهذا إنما يجوز على قول من يوجب الخشوع ، ثم فيه نظر لأن المفسدين إذا تعارضتا اقتصر على أخفهما ، وخروج الوقت أشد من ترك الخشوع بدليل صلاة الخوف والغريق وغير ذلك ، وإذا صلي لمحافظة الوقت صحت مع الكراهة وتستحب الإعادة عند الجمهور <sup>(١)</sup> . وادعى ابن حزم أن في الحديث دلالة على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود ، وقال مثل ذلك في حق النائم والناسي ، واستدل الثوري وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب ، واعترضه ابن دقيق العيد بأنه إن أريد بذلك التوسعة إلى غروب الشفق ففيه نظر . وإن أريد به مطلق التوسعة فسلم ولكن ليس محل الخلاف المشهور ، فإن بعض من ذهب إلى ضيق وقتها جعله مقدراً بمن يدخل فيه مقدار ما يتناول لقيات يكسر بها سورة الجوع . واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب ، لأن ظاهره أنه يشتغل بالأكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة ، وفيه نظر لأن بعض من ذهب إلى الوجوب كابن حبان جعل حضور الطعام عذراً في ترك الجماعة فلا دليل فيه حيثئذ على إسقاط الوجوب مطلقاً ، وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت ، واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله « فابدؤا » على تخصيص ذلك بمن لم يشرع في الأكل ، وأما من شرع ثم أقيمت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة ، قال النووي : وصنيع ابن عمر يبطل ذلك ، وهو الصواب . وتمعّب بأن صنيع ابن عمر اختيار له وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكره ، لأنه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شغل البال به ، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده ، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن أبي هريرة وابن عباس « انهما كانا يأكلان طعاماً وفي التنور شواء ، فأراد المؤذن أن يقيم فقال له ابن عباس : لا تعجل لئلا تقوم وفي أنفسنا منه شيء » وفي رواية ابن أبي شيبة « لئلا يعرض لنا في صلاتنا » ، وله عن الحسن بن علي قال « العشاء قبل الصلاة يذهب النفس الغوامة » وفي هذا كله إشارة إلى أن العلة في ذلك تشوف النفس إلى الطعام ، فينبغي أن يدار الحسك مع علته وجوداً وعدمها ولا يقتيد بكل ولا بعض ، ويستثنى من ذلك الصائم فلا تكره صلاته

( ١ ) الأولى عدم استحباب الإعادة ، لأن من صلى كما أمر فليس عليه إعادة ، فقد قال الله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم »

بحضرة الطعام ، إذ الممتنع بالشرع لا يشغل العاقل نفسه به ، لكن إذا غلب استحباب له التحول من ذلك المكان . ( فائدتان ) : ( الأولى ) قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله ، وليس كذلك ، وإنما هو صيانة لحق الحق ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة . ثم إن طعام القوم كان شيئاً يسيراً لا يقطع عن لحاق الجماعة غالباً . ( الثانية ) ما يقع في بعض كتب الفقه إذا حضر العشاء والعشاء فابدؤا بالعشاء لا أصل له في كتب الحديث بهذا اللفظ ، كذا في شرح الترمذي لشيخنا أبي الفضل ، لكن رأيت بخط الحافظ قطب الدين أن ابن أبي شيبه أخرجه عن إسماعيل وهو ابن علي بن ابن إسحق قال حدثني عبد الله بن رافع عن أم سلة سرفوعاً إذا حضر العشاء وحضرت العشاء فابدؤوا بالعشاء ، فإن كان ضبطه فذاك ، وإلا فقد رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل بلفظه وحضرت الصلاة ، ثم راجعت مصنف ابن أبي شيبه فرأيت الحديث فيه كما أخرجه أحمد . والله أعلم

### ٤٣ - باب إذا دُعِيَ الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل

٦٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أُمِّةٍ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ ذِرَاعًا يَحْتَرِهُ مِنْهَا ، فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِّينَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ »

قوله ( باب إذا دُعِيَ الإمام إلى الصلاة ويديه ما يأكل ) قيل أشار بهذا إلى أن الأمر الذي في الباب قبله للندب لا للوجوب ، وقد قدمنا قول من فصل بين ما إذا أقيمت الصلاة قبل الشروع في الأكل أو بعده ، فيحتمل أن المصنف كان يرى التفصيل ، ويحتمل تقييده في الترجمة بالإمام أنه كان يرى تخصيصه به ، وأما غيره من المأمومين فالأمر متوجه إليهم مطلقاً ، ويؤيده قوله فيما سبق « إذا وضع عشاء أحدكم ، وقد قدمنا تقرير ذلك مع بقية فوائد الحديث في باب من لم يتوضأ من لحم الشاة » من كتاب الطهارة . وقال الزين بن المنير : لعله ﷺ أخذ في خاصة نفسه بالمعزومة فقدم الصلاة على الطعام ، وأمر غيره بالرخصة لأنه لا يقوى على مدافعة الشهوة قوته ، وأبكم بذلك أربه انتهى . ويعكر على من استدل به على أن الأمر للندب احتمال أن يكون اتفق في تلك الحالة أنه قضى حاجته من الأكل فلا تم الدلالة به . وإبراهيم المذكور في الاسناد هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون

### ٤٤ - باب من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج

٦٧٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « سَأَلْتُ عَائِشَةَ : مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ فِي بَيْتِهِ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَكُونُ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ - تَعْنِي خِدْمَةَ أَهْلِهِ - فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ »

[ الحديث ٦٧٦ - طرفاه في : ٥٣٦٣ ، ٦٠٢٩ ]

قوله ( باب من كان في حاجة أهله ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أنه لا يلحق بحكم الطعام كل أمر يكون للنفس تشوف إليه ، إذ لو كان كذلك لم يبق للصلاة وقت في الغالب . وأيضا فوضع الطعام بين يدي الأكل فيه زيادة

تشوف ، وكلما تأخر تناوله ازداد ، بخلاف باقي الأمور . وعمل النص إذا اشتمل على وصف يمكن اعتباره بتعين عدم لغائه . **قوله** ( في مهنة أهله ) بفتح الميم وكسرهما وسكون الهاء فيهما ، وقد فسرهما في الحديث بالخدمة ، وهي من تفسير آدم بن أبي إياس شيخ المصنف لأنه أخرجه في الأدب عن حفص بن عمر ، وفي النفقات عن محمد بن عريرة ، وأخرجه أحمد عن يحيى القطان وغندر والاسماعيلي من طريق ابن مهدي ، ورواه أبو داود الطيالسي كلهم عن شعبة بدونها . وفي الصحاح المهنة بالفتح الخدمة ، وهذا موافق لما قاله ، لكن فسرهما صاحب المحكم باخص من ذلك قال : المهنة الخندق بالخدمة والعمل . ووقع في رواية المستملي وحده في مهنة بيت أهله ، وهي موجهة مع شذوذها ، والمراد بالاهل نفسه أو ما هو أعم من ذلك . وقد وقع مفسرا في الشائل لثرمذى من طريق عمرة عن عائشة بلفظ : ما كان إلا بشرا من البشر : يفلى ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه ، ولاحد وابن حبان من رواية عروة عنها : يخيط ثوبه ، ويخصف نعله ، وزاد ابن حبان : ويرقع دلوه ، زاد الحاكم في الاكلیل : ولا رأيت ضرب بيده امرأة ولا خادما . **قوله** ( فإذا حضرت الصلاة ) في رواية ابن عريرة : فإذا سمع الأذان ، وهو أخص . ووقع في الترجمة : فأقيمت الصلاة ، وهي أخص ، وكأنه أخذ من حديثها المتقدم في : باب من انتظر الإقامة ، فإن فيه : حتى يأتيه المؤذن للإقامة ، . واستدل بحديث الباب على أنه لا يكره التشمير في الصلاة ، وأن النهي عن كف الشعر والثياب للتنزيه ، لكونها لم تذكر أنه أزاح عن نفسه هيئة المهنة ، كذا ذكره ابن بطال ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له هيتان ، ثم لا يلزم من ترك ذكر التهيئة للصلاة عدم وقوعه . وفيه الترغيب في التواضع وترك التكبر وخدمة الرجل أهله ، وترجم عليه المؤلف في الأدب : كيف يكون الرجل في أهله ،

#### ٤٥ - باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسُنَّته

٦٧٧ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال : « جاءنا مالك ابن الحويرث في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، أصلي كيف رأيت النبي ﷺ يصلي . فقلت لأبي قلابة : كيف كان يصلي ؟ قال : مثل شيخنا هذا ، قال : وكان شيخا يجلس إذا رفع رأسه من السجود قبل أن ينهض في الركعة الأولى »

[ الحديث ٦٧٧ - أطرافه في : ٨٠٧ ، ٨١٨ ، ٨٢٤ ]

**قوله** ( باب من صلى بالناس الخ ) والحديث مطابق للترجمة ، وكأنه لم يجرم فيها بالحكم لما سفيته . **قوله** ( حدثنا وهيب ) هو ابن خالد ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ) استشكل نفي هذه الإرادة لما يلزم عليها من وجود صلاة غير قرينة ومثلها لا يصح ، وأجيب بأنه لم يرد نفي القرينة وإنما أراد بيان السبب الباعث له على الصلاة في غير وقت صلاة معينة جماعة ، وكأنه قال ليس الباعث لي على هذا الفعل حضور صلاة معينة من أداء أو إعادة أو غير ذلك ، وإنما الباعث لي عليه قصد التعليم ، وكأنه كان تعين عليه حينئذ لأنه أحد من خوطب بقوله : صلوا كما رأيتموني أصلي ، كما سيأتي ، ورأى أن التعليم بالفعل أوضح من القول ، ففيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة . **قوله** ( أصلي ) زاد في : باب كيف يعتمد على الأرض ، عن معلى عن وهيب : ولكنني أريد أن أربكم . **قوله** ( مثل شيخنا ) هو عمرو بن سلة كما سيأتي في : باب البهت



بين السجدين ، وسيافه هناك أتم ، ونذكر فوائده هناك إن شاء الله تعالى  
( تنبيه ) : أخرج صاحب العمدة هذا الحديث ، وليس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث

#### ٤٦ - باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة

٦٧٨ - **حدثنا** إسحاق بن نصر قال حدثنا حسين عن زائدة عن عبد الملك بن عمير قال حدثني أبو بردة عن أبي موسى قال « مرى النبي ﷺ فاشتد مرصه ، فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت عائشة : إنه رجل رقيق ، إذا قام مقامك لم يستطع أن يصل بالناس . قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فمادت . فقال : مرى أبا بكر فليصل بالناس ، فأمكن صواحب يوسف . فأتاه الرسول ، فصل بالناس في حياة النبي ﷺ »

[ الحديث ٦٧٨ - طرقة في : ٣٣٨٠ ]

٦٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت « إن رسول الله ﷺ قال في مرصه : مروا أبا بكر يصل بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فرم عمر فليصل للناس . فقالت عائشة : فقلت لحفصة قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرم عمر فليصل للناس . فقالت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : « ، إنكن لأتفن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً »

٦٨٠ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري - وكان تابع النبي ﷺ وخدمه وصحبه - أن أبا بكر كان يصل لم في وجع النبي ﷺ الذي توفى فيه ، حتى إذا كان يوم الإثنين وهم صفوف في الصلاة ، فكشف النبي ﷺ ستر الحجرة ينظر إلينا وهو قائم كأن وجهه ورقة مصحف ، ثم بسم يصحك ، فهمنا أن نفتحه من الفرح برؤية النبي ﷺ ، فكمن أبو بكر على عقبه ليصل الصف ، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة ، فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم ، وأرخى الستر ، فتوفى من يومه »

[ الحديث ٦٨٠ - أطرافه في : ٦٨١ ، ٧٥٤ ، ١٧٠٠ ، ٤٤٤٨ ]

٦٨١ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا عبد العزيز عن أنس قال « لم يخرج النبي ﷺ ثلاثاً ، فأقيمت الصلاة ، فذهب أبو بكر يتقدم ، فقال نبي الله ﷺ بالحجاب فرفعه ، فلما وضح وجهه النبي ﷺ

ﷺ ما نظرنا منظرًا كان أعجب إلينا من وجه النبي ﷺ حين وضع لنا . فأومأ النبي ﷺ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم ، وأرسل النبي ﷺ الحجاب فلم يقدر عليه حتى مات .

٦٨٢ - **حدثنا يحيى بن سليمان** قال حدثنا ابن وهب قال حدثني يونس بن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله أنه أخبره عن أبيه قال « لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه قيل له في الصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، قالت عائشة : إن أبا بكر رجل رقيق إذا قرأ غلبه البكاء . قال : مروه فيصل . فعاودته قال : مروه فيصل ، إن كن صواحب يوسف . » . تابعة الزبيدي وابن أخي الزهري وإسحاق بن يحيى السكبي عن الزهري . وقال عليل ومعمّر عن الزهري عن حمزة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب أهل العلم والفضل أحق بالامامة ) أى من ليس كذلك ، ومقتضاه أن الأعلّم والأفضل أحقّ من العالم والفاضل ، وذكر الفضل بعد العلم من العام بعد الخاص ، وسيأتى الكلام على ترتيب الأئمة بعد ما بين . **قوله** ( حدثنا حسين ) هو ابن علي الجعفي ، والاسناد سوى الراوى عنه كلهم كوفيون ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى ، ووم من زعم أنه هنا أخوه . **قوله** ( رقيق ) أى رقيق القلب . **قوله** ( لم يستطع ) أى من البكاء . **قوله** ( فأنابه الرسول ) هو بلال . **قوله** ( فصل بالناس في حياة رسول الله ﷺ ) أى إلى أن مات ، وكذا صرح به موسى بن عقبة في المغازي . **قوله** ( عن أبيه عن عائشة ) كذا رواه جماعة عن مالك موصولا ، وهو في أكثر نسخ الموطأ مرسل ليس فيه عائشة . **قوله** ( مه ) هى كلبة زجر بنيت على السكون . **قوله** ( فليصل بالناس ) فى رواية الكشميनी للناس ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذين الحديثين فى باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، والظاهر أن حديث أبي موسى من مراسيل الصحابة ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن عائشة أو بلال ، وحديث أنس من طريق الزهري سيأتى فى الوفاة من آخر المغازي . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، لا إسماعيل بن إبراهيم . وعبد العزيز هو ابن صهيب . والاسناد كله بصريون . **قوله** ( ثلاثا ) كان ابتدأها من حين خرج النبي ﷺ فصل بهم قاعدا كما تقدم . **قوله** ( فقال نبي الله ﷺ بالحجاب ) هو من إجراء قال مجرى فعل وهو كثير . **قوله** ( ما رأينا ) فى رواية الكشميनी ، وما نظرنا ، وقوله « فأومأ بيده إلى أبي بكر أن يتقدم » ليس مخالفا لقوله فى أوله « فتقدم أبو بكر » بل فى السياق حذف يظهر من رواية الزهري حيث قال فيها « فنكسر أبو بكر » ، والحاصل أنه تقدم ثم ظن أن النبي ﷺ خرج فتأخر ، فأشار إليه حينئذ أن يرجع إلى مكانه . ( فائدة ) . وقع فى حديث ابن عباس فى نحو هذه القصة أنه ﷺ قال لهم فى تلك الحالة « ألا وإنى هيت أن أقرأ راكما أو ساجدا » ، الحديث ، أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن معبد عنه . **قوله** ( عن حمزة بن عبد الله ) أى ابن عمر بن الخطاب ، وفى كلام ابن بطال ما يوم أنه حمزة بن عمرو الاسلمى وهو خطأ . **قوله** ( فعاودته ) بفتح الدال وسكون المثناة أى عائشة ، وبسكون الدال وفتح النون أى هى ومن معها من النساء . **قوله** ( تابعه الزبيدي ) أى تابع يونس بن يزيد ، ومتابعته هذه وصلها الطبراني فى مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحصى عنه موصولا مرفوعا وزاد فيه قولها « فر عمر » ، وقال فيه « فراجعته عائشة » . ومتابعة ابن أخي الزهري وصلها ابن عدى من رواية الدراوردي

عنه ، ومتابعة إسحق بن يحيى وصلها أبو بكر بن شاذان البغدادي في نسخة إسحق بن يحيى في رواية يحيى بن صالح عنه ( تنبيه ) : ظن بعضهم أن قوله « عن الزهري » ، أى موقوفا عليه ، وهو فاسد لما بيناه . **قوله** ( وقال عقيل ومعمّر الخ ) قال الكرماني : الفرق بين رواية الزبيدي وابن أخى الزهري وإسحق بن يحيى وبين رواية عقيل ومعمّر أن الأولى متتابعة والثانية مقابلة ١ هـ . ومراده بالمقابلة الإتيان فيها بصيغة قال ، وليس في اصطلاح المحدثين صيغة مقابلة وإنما السر في تركه عطف رواية عقيل ومعمّر على رواية يونس ومن تابعه أنهما أرسلتا الحديث وأولئك وصلوه ، أى أنهما خالفا يونس ومن تابعه فأرسلتا الحديث ، فأما رواية عقيل فوصلها الذهلي في الزهريات ، وأما معمّر فاختلف عليه فرواه عبد الله بن المبارك عنه مرسل كذلك أخرجه ابن سعد وأبو يعلى من طريقه ، ورواه عبد الرزاق عن معمّر موصولا لكن قال « عن عائشة » بدل قوله « عن أبيه » ، كذلك أخرجه مسلم ، وكأنه رجح عنده ليكون عائشة صاحبة القصة ولقاء حمزة لها ممكن ، ورجح الأول عند البخاري لأن المحفوظ في هذا عن الزهري من حديث عائشة روايته لذلك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عنها ، وما يؤيده أن في رواية عبد الرزاق عن معمّر متصلا بالحديث المذكور أن عائشة قالت « وقد عاودته ، وما حملني على معاودته إلا أني خشيت أن يتشامم الناس بأبي بكر » الحديث . وهذه الزيادة إنما تحفظ من رواية الزهري عن عبيد الله عنها لا من رواية الزهري عن حمزة ، وقد روى الاسماعيل هذا الحديث عن الحسن بن سفيان عن يحيى بن سليمان شيخ البخاري فيه مفصلا ، فجعل أوله من رواية الزهري عن حمزة عن أبيه بالقدر الذي أخرجه البخاري ، وآخره من رواية الزهري عن عبيد الله عنها . والله أعلم

#### ٤٧ - باب من قام إلى جنب الإمام لعلّة

٦٨٣ - **حدثنا** زكرياء بن يحيى قال حدثنا ابن نمير قال أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في سرّضه ، فكان يصلي بهم . قال عروة : فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج ، فإذا أبو بكر يؤمّ الناس ، فلما رآه أبو بكر استأخّر ، فأشار إليه أن كما أنت ، فجلس رسول الله ﷺ حذاء أبي بكر إلى جنبه ، فكان أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله ﷺ ، والناس يصلون بصلاة أبي بكر »

**قوله** ( باب من قام ) أى صلى ( إلى جنب الإمام لعلّة ) أى سبب اقتضى ذلك ، وقد تقدم ما فيه في باب حد المريض . **قوله** ( قال عروة فوجد ) هو بالاسناد المذكور ، ووهم من جعله معلقا . ثم إن ظاهره الإرسال من قوله « فوجد الخ » ، لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الاسناد متصلا بما قبله ، وأخرجه ابن ماجه عنه ، وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام ، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم ، ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها ، والاصل في الامام أن يكون متقدما على المأمومين إلا إن ضاق المكان أو لم يكن إلا مأموم واحد ، وكذا لو كانوا عراة ، وما عدا ذلك يجوز ويجوز ولكن تقوت الفضيلة

## ٤٨ - باب من دخل ليَوْمَ النَّاسِ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ

فَتَأَخَّرَ الْأَوَّلُ أَوْ لَمْ يَتَأَخَّرْ جازَتْ صَلَاتُهُ . فِيهِ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ لِيُصَلِّحَ بَيْنَهُمْ ، لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ ، لِحَاجَةِ الْمُؤَذِّنِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ : أَتُصَلِّيُ لِلنَّاسِ فَأَتِيهِمْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ ، لِحَاجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسِ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَخَلَّصَ حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ ، فَصَفَّقَ النَّاسُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ لَا يَتَلَفَتُ فِي صَلَاتِهِ . فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ انْتَفَتَ فَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَمَكَثَ مَكَانَكَ ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رُضَى اللَّهُ عَنْهُ يَدَيْهِ فَحَيَّدَ اللَّهُ عَلَى مَا أَمَرَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى اسْتَوَى فِي الصَّفِّ ، وَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ مَا مَنَعَكَ أَنْ تُثَبِّتَ إِذْ أَمَرْتُكَ ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَالِي رَأْيُكُمْ أَكْثَرُكُمْ التَّصْفِيقَ ؟ مَنْ رَأَيْتُمْ شَيْءًا فِي صَلَاتِهِ فَلْيُسَبِّحْ ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ آتَيْتَ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ

[ الحديث ٦٨٤ - أطرافه في : ١٢٠١ ، ١٢٠٤ ، ١٢١٨ ، ١٢٣٤ ، ٢٦٩٠ ، ٢٦٩٣ ، ٧١٩٠ ]

قَوْلُهُ (باب من دخل) أى إلى المحراب مثلاً (ليَوْمَ النَّاسِ لِحَاجَةِ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ) أى الراتب (فتأخر الأول) أى الداخل فكل منهما أول باعتبار ، والمعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى إلا بقرينة ، وقرينة كونها غيرها هنا ظاهرة . قَوْلُهُ (فيه عائشة) يشير بالشق الأول وهو ما إذا تأخر إلى رواية عروة عنها في الباب الذى قبله حيث قال « فلما رآه استأخر ، وبالثانى وهو ما إذا لم يستأخر إلى رواية عبد الله عنها حيث قال « فأراد أن يتأخر ، وقد تقدمت في « باب حد المريض ، والجواز مستفاد من التقرير ، وكلا الأمرين قد وقعا في حديث الباب . قَوْلُهُ (عن سهل بن سعد) في رواية النسائي من طريق سفيان عن أبي حازم « سمعت سهلاً ، . قَوْلُهُ (ذهب إلى بنى عمرو بن عوف) أى ابن مالك بن الأوس ، والأوس أحد قبيلتي الأنصار وهما الأوس والخزرج ، وبنو عمرو بن عوف بطن كبير من الأوس فيه عدة أحياء كانت منازلهم بقباء ، منهم بنو أمية بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف وبنو ضبيعة بن زيد وبنو ثعلبة بن عمرو بن عوف ، والسبب في ذهابه ﷺ إليهم ما في رواية سفيان المذكور قال « وقع بين حبين من الأنصار كلام ، وللؤلف في الصلح من طريق محمد بن جعفر عن أبي حازم « أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم ، وله فيه من رواية أبي غسان عن أبي حازم « نخرج في أناس من أصحابه ، وسمى الطبراني منهم من طريق موسى بن محمد عن أبي حازم أبي ابن كعب وسهيل بن بيضاء ، وللؤلف في الأحكام من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم أن توجهه كان بعد أن صلى الظهر ، والطبراني من طريق عمر بن علي عن أبي حازم أن الخبر جاء بذلك وقد أذن بلال لصلاة الظهر قَوْلُهُ (لِحَاجَةِ الصَّلَاةِ) أى صلاة العصر ، وصرح به في الأحكام ونظفه « فلما حضرت صلاة العصر أذن وأقام وأمر

أبا بكر فتقدم ، ولم يسم فاعل ذلك ، وقد أخرجه أحد وأبو داود وابن حبان من رواية حماد المذكورة فبين الفاعل وأن ذلك كان بأمر النبي ﷺ ، ولفظه « فقال لبلال إن حضرت العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس » ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ثم أمر أبا بكر فتقدم ، ونحوه للطبراني من رواية موسى بن محمد عن أبي حازم ، وعرف بهذا أن المؤذن بلال . وأما قوله لأبي بكر « أتصلي للناس » ، فلا يخالف ما ذكر لأنه يحمل على أنه استفهمه هل يبادر أول الوقت أو ينتظر قليلا لباتي النبي ﷺ ؟ ورجح عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متحققة فلا تترك لفضيلة متوهمة . قوله ( فأتيم ) بالنصب ويجوز الرفع . قوله ( قال نعم ) زاد في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « ان شئت » وهو في « باب رفع الأيدي » عند المؤلف ، وإنما فوض ذلك له لاحتمال أن يكون عنده زيادة علم من النبي ﷺ في ذلك . قوله ( فصل أبو بكر ) أى دخل في الصلاة ، ولفظ عبد العزيز المذكور « وتقدم أبو بكر فكبر » وفي رواية المسعودي عن أبي حازم « فاستفتح أبو بكر الصلاة » ، وهى عند الطبراني ، وهذا يخالف عن الفرق بين المقامين حيث امتنع أبو بكر هنا أن يستمر إماما وحيث استمر في مرض موته ﷺ حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح كما صرح به موسى بن عقبة في المغازي ، فكأنه لما أن مضى معظم الصلاة حسن الاستمرار ولما أن لم يمض منها إلا اليسير لم يستمر . وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي ﷺ خلفه الركعة الثانية من الصبح فإنه استمر في صلاته إماما لهذا المعنى ، وقصة عبد الرحمن عند مسلم من حديث المغيرة بن شعبه . قوله ( فتخلص ) في رواية عبد العزيز « فجاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف الأول » ، ولمسلم « فخرق الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم » . قوله ( فصفق الناس ) في رواية عبد العزيز « فأخذ الناس في التصفيق » . قال سهل : أتدرون ما التصفيق ؟ هو التصفيق ، انتهى . وهذا يدل على توافقه ما عنده فلا يلتفت إلى ما يخالف ذلك ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . قوله ( وكان أبو بكر لا يلتفت ) قيل كان ذلك لعلة بالنبى عن ذلك ، وقد صح أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد كما سيأتى في باب مفرد في صفة الصلاة « فلما أكثر الناس التصفيق » في رواية حماد بن زيد « فلما رأى التصفيق لا يمسك عنه النفث » . قوله ( فإشار إليه أن امكث مكانك ) في رواية عبد العزيز « فإشار إليه بأمره أن يصلى » ، وفي رواية عمر بن علي « فدفع في صدره ليعتقد فأتى » . قوله ( فرفع أبو بكر يديه بحمد الله ) ظاهره أنه تلفظ بالحمد ، لكن في رواية الحميدى عن سفيان « فرفع أبو بكر رأسه إلى السماء شكرا لله ورجع القهقري » ، وادعى ابن الجوزي أنه أشار بالشكر والحمد بيده ولم يتكلم ، وليس في رواية الحميدى ما يمنع أن يكون تلفظ ، ويقوى ذلك ما عند أحمد من رواية عبد العزيز الماجشون عن أبي حازم « يا أبا بكر لم رفعت يديك وما منعك أن تثبت حين أشرت اليك ؟ قال : رفعت يدي لأنى حمدت الله على ما رأيت منك » ، زاد المسعودي « فلما تنحى تقدم النبي ﷺ » ، ونحوه في رواية حماد بن زيد . قوله ( أن يصلى بين يدي رسول الله ﷺ ) في رواية الحمادين والماجشون « أن يؤم النبي ﷺ » . قوله ( أكثرتم التصفيق ) ظاهره أن الإنكار إنما حصل عليهم لكثرة لا لملطفه ، وسيأتى البحث فيه . قوله ( من نابه ) أى أصابه . قوله ( فليسبح ) في رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم « فليقل سبحان الله » ، وسيأتى في باب الإشارة في الصلاة . قوله ( النفث إليه ) بضم المثناة على البناء للجھول ، وفي رواية يعقوب المذكورة « فإنه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا النفث » . قوله ( وإنما التصفيق للنساء ) في رواية عبد العزيز « وإنما التصفيق للنساء » ، زاد الحميدى « والتسبيح للرجال » ، وقد روى

المصنف هذه الجملة الأخيرة مقتصرًا عليها من رواية الثوري عن أبي حازم كما سيأتي في باب التصفيق للنساء ، ووقع في رواية حماد بن زيد بصيغة الأمر ولفظه « إذا نابكم أمر فليسيح الرجال وليصنع النساء » . وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجمع كلمة القبيلة وحسم مادة القطيعة ، وتوجه الإمام بنفسه إلى بعض رعيته لذلك ، وتقديم مثل ذلك على مصلحة الإمامة بنفسه . واستنبط منه توجه الحاكم لسماع دعوى بعض الخصوم إذا رجع ذلك على استحضارهم . وفيه جواز الصلاة الواحدة بامامين أحدهما بعد الآخر ، وأن الإمام الراتب إذا غاب يستخلف غيره ، وأنه إذا حضر بعد أن دخل نائبه في الصلاة يتخير بين أن يأتيه به أو يؤم هو ويصير النائب مأموماً من غير أن يقطع الصلاة ، ولا يبطل شيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين . وادعى ابن عبد البر أن ذلك من خصائص النبي ﷺ وادعى الإجماع على عدم جواز ذلك لغيره ﷺ ، ونوقض بان الخلاف ثابت ، فالصحيح المشهور عند الشافعية الجواز ، وعن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف ثم يرجع فيخرج المستخلف ويتم الأول أن الصلاة صحيحة ، وفيه جواز إحرام المأموم قبل الإمام ، وأن المرء قد يكون في بعض صلاته إماماً وفي بعضها مأموماً ، وأن من أحرم منفرداً ثم أقيمت الصلاة جاز له الدخول مع الجماعة من غير قطع لصلاته ، كذا استنبطه الطبري من هذه القصة ، وهو مأخوذ من لازم جواز إحرام الإمام بعد المأموم كما ذكرنا ، وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة . واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويان على أن أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره ، وعلى جواز تقديم الناس لأنفسهم إذا غاب إمامهم ، قالوا : ومحل ذلك إذا أمنت الفتنة والانكار من الإمام ، وأن الذي يتقدم نيابة عن الإمام يكون أصلحهم لذلك الأمر وأقومهم به ، وأن المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وأن الفاضل يوافق بعد أن يعلم أن ذلك برضا الجماعة هـ . وكل ذلك مبنى على أن الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد ، وقد قدمنا أنهم إنما فعلوا ذلك بأمر النبي ﷺ ، وفيه أن الإقامة واستدعاء الإمام من وظيفة المؤذن ، وأنه لا يقيم إلا بأذن الإمام ، وأن فعل الصلاة - لا سيما العصر - في أول الوقت مقدم على انتظار الإمام الأفضل ، وفيه جواز التسليم والحد في الصلاة لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسيح اعلام غيره بما صدر منه ، وسيأتي في باب مفرد ، وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء وسيأتي كذلك ، وفيه استحباب حمد الله لمن تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة ، وفيه جواز الالتفات للحاجة وأن مخاطبة المصلي بالإشارة أولى من مخاطبته بالعبارة . وأنها تقوم مقام النطق لمخاطبة النبي ﷺ أبا بكر على مخالفة إشارته . وفيه جواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول إلى الصف الأول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالإمام أو من كان بصدد أن يحتاج الإمام إلى استخلافه أو من أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدوداً من الأذى . قال المهلب : لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي ، لأن النبي ﷺ ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيرها ، لأن له أن يتقدم بسبب ما ينزل عليه من الأحكام ، وأطال في تقرير ذلك . وتعقب بأن هذا ليس من الخصائص ، وقد أشار هو إلى المعتمد في ذلك فقال : ليس في ذلك شيء من الأذى والجفاء الذي يحصل من التخطي ، وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطي رقابهم . وفيه كراهية التصفيق في الصلاة وسيأتي في باب مفرد ، وفيه الحد والشكر على الوجهة في الدين وأن من أكرم بكرامة يتخير بين القبول والترك إذا فهم أن ذلك الأمر على غير جهة اللزوم وكان القرينة التي بينت لأبي بكر ذلك هي كونه ﷺ شق الصفوف إلى أن انتهى إليه فكأنه فهم من ذلك أن مراده

أن يؤم الناس ، وأن أمره إياه بالاستمرار في الإمامة من باب الإكرام له والتنويه بقدره ، فسلك هو طريق الأدب والتواضع ، ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حال الصلاة لتغيير حكم من أحكامها ، وكأنه لأجل هذا لم يتعقب عليه السلام اعتذاره برد عليه . وفيه جواز لإمامة المفضل للفاضل ، وفيه سؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك ، وفيه إكرام الكبير بمخاطبته بالكنية ، واعتناء ذكر الرجل لنفسه بما يشعر بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور . إذ كان حد الكلام أن يقول أبو بكر : ما كان لي ، فعدل عنه إلى قوله : ما كان لابن أبي قحافة ، لأنه أدل على التواضع من الأول ، وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لتأخر أبي بكر عن مقامه إلى الصف الذي يليه ، وأن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا ينصرف عنها . واستنبط ابن عبد البر منه جواز الفتح على الإمام ، لأن التسييح إذا جاز جازت التلاوة من باب الأولى والله أعلم

#### ٤٩ - باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم

٦٨٥ - **حدثنا** سليمان بن حَرْبٍ **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ شَبَابَةٌ فَلَبِثْنَا عِنْدَهُ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا قَال : لَوْ رَجَعْتُمْ إِلَى بِلَادِكُمْ فَلَمَتُمُوهُمْ ، مُرُوهُمْ فَلْيُصَلُّوا صَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَصَلَاةَ كَذَا فِي حِينَ كَذَا ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنَ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، وَلْيُؤْمِّكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

**قوله** ( باب إذا استَوَوْا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ) هذه الترجمة مع ما سألني من زيادة في بعض طرق حديث الباب منتزعة من حديث أخرجه مسلم من رواية أبي مسعود الانصاري مرفوعاً « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانت قراءتهم سواء <sup>(١)</sup> فليؤمهم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سناً ، الحديث . ومداره على إسماعيل بن رجاء . عن أوس بن ضميج عنه ، وليساً جميعاً من شرط البخاري ، وقد نقل ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أن شعبة كان يتوقف في صحة هذا الحديث ، ولكن هو في الجملة يصلح للاحتجاج به عند البخاري ، وقد علق منه طرفاً بصيغة الجزم كما سيأتي ، واستعمله هنا في الترجمة ، وأورد في الباب ما يؤدي معناه وهو حديث مالك بن الحويرث لكن ليس فيه التصريح باستواء المخاطبين في القراءة ، وأجاب الزين بن المنير وغيره بما حاصله أن تساوى هجرتهم وإقامتهم وغرضهم بها مع ما في الشباب غالباً من الفهم - ثم توجه الخطاب إليهم بأن يعلموا من وراءهم من غير تخصيص بهضهم دون بعض - دال على استوائهم في القراءة والتفقه في الدين . قلت : وقد وقع التصريح بذلك فيما رواه أبو داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة في هذا الحديث قال « وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، انتهى . وأظن في هذه الرواية إدراجاً ، فإن ابن خزيمة رواه من طريق إسماعيل بن عليه عن خالد قال « قلت لأبي قلابة فإين القراءة ؟ قال : إنما كنا متقاربين ، وأخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال فيه « قال الحذاء . وكنا متقاربين في القراءة ، ويحتمل أن يكون مستند أبي قلابة في ذلك هو إخبار

(١) هذا اللفظ هو إحدى روايتي حديث أبي مسعود المذكور . انظر الرواية الثانية في الصفحة الآتية

مالك بن الحويرث ، كما أن مستند الحذاء هو إختيار أبي قلابة له به ، فينبغي الإدراج عن الاسناد (١) والله أعلم (تلييه) : ضميم والد أوس بفتح الصاد المعجمة وسكون الميم وفتح العين المهملة بعدها جيم معناه الغليظ ، وقوله في حديث أبي مسعود ، أقرؤهم ، قيل المراد به الآفة وقيل هو على ظاهره ، وبحسب ذلك اختلف الفقهاء قال النووي قال أصحابنا : الآفة مقدم على الأقرأ ، فإن الذي يحتاج اليه من القراءة مضبوط ، والذي يحتاج اليه من الفقه غير مضبوط ، فقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر على مراعاة الصلاة فيه إلا كامل الفقه ، ولهذا قدم النبي ﷺ أبا بكر في الصلاة على الباقرين مع أنه ﷺ نص على أن غيره أقرأ منه ، كأنه عن حديث أقرؤكم أبي . قال : وأجابوا عن الحديث بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الآفة . قلت : وهذا الجواب يلزم منه أن من نص النبي ﷺ على أنه أقرأ من أبي بكر كان آفة من أبي بكر فيفسد الاحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنه الآفة . ثم قال النووي بعد ذلك : إن قوله في حديث أبي مسعود : فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم في الهجرة ، يدل على تقديم الأقرأ مطلقا انتهى . وهو واضح للغاية . وهذه الرواية أخرجهما مسلم أيضا من وجه آخر عن اسماعيل بن رجاء ، ولا يخفى أن محل تقديم الأقرأ إنما هو حيث يكون عارفا بما يتعين معرفته من أحوال الصلاة ، فأما إذا كان جاهلا بذلك فلا يقدم اتفاقا ، والسبب فيه أن أهل ذلك العصر كانوا يعرفون معاني القرآن لكونهم أهل اللسان ، فالأقرأ منهم بل القارئ كان آفة في الدين من كثير من الفقهاء الذين جاءوا بعدهم . قوله (ونحن شبيهة) بفتح المعجمة والموحدين جمع شاب ، زاد في الادب من طريق ابن عليه عن أيوب د شبيهة متقاربون ، والمراد تقاربهم في السن ، لأن ذلك كان في حال قدمهم . قوله (نحو من عشرين) في رواية ابن عليه المذكورة الجوز به ولفظه : فأقنا عنده عشرين ليلة ، والمراد بأيامها ، ووقع التصريح بذلك في روايته في خبر الواحد من طريق عبد الوهاب عن أيوب . قوله (رحبا فقال لو رجعتهم) في رواية ابن عليه وعبد الوهاب د رحبا رفيقا ، فظن أنا اشتقنا الى أهلنا ، وسألنا عن تركنا بعدنا فاخبرناه فقال : ارجعوا الى أهلكم فأقيموا فيهم وعلوهم ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون عرض ذلك عليهم على طريق الإيناس بقوله د لو رجعتهم ، إذ لو بدأهم بالأمر بالرجوع لأمكن أن يكون فيه تنفير فيحتمل أن يكونوا أجابوه بنعم فأمرهم حينئذ بقوله د ارجعوا ، واقتصار الصحابي على ذكر سبب الأمر برجوعهم بأنه الشوق إلى أهلهم دون قصد التعليم هو لما قام عنده من القرينة الدالة على ذلك ، ويمكن أن يكون عرف ذلك بتصريح القول منه ﷺ وإن كان سبب تعليمهم قومهم أشرف في حقهم ، اسكنه أخير بالواقع ولم يقدر بما ليس فيهم ، ولما كانت نيتهم صادقة صادف شوقهم إلى أهلهم الحفظ الكامل في الدين وهو أهلية التعليم كما قال الامام أحمد في الحرص على طلب الحديث : حظ وافق حقا . قوله (وليؤمكم أكبركم) ظاهره تقديم الأكبر بكثير السن وقليله ، وأما من جوز أن يكون مراده بالأكبر ما هو أعم من السن أو القدر كالتقدم في الفقه والقراءة والدين فبعد لما تقدم من فهم راوى الخبر حيث قال للتابعي : فأين القراءة ، فإنه دال على أنه أراد أكبر السن ، وكذا دعوى من زعم أن قوله د وليؤمكم أكبركم ، معارض بقوله د يؤم القوم أقرؤهم ، لأن الاول يقتضى تقديم الأكبر على الأقرأ والثاني عكسه ، ثم انفصل عنه بأن قصة مالك بن الحويرث واقعة عين قابلة للاحتمال ، بخلاف الحديث الآخر فإنه تقرير قاعدة تفيد التعميم ، قال : فيحتمل أن يكون الأكبر منهم كان يومئذ هو الآفة

(١) كذا في الأصلين ، ولعل الصواب : أن لا إدراج في الاسناد . فامل



اتتهى . والتنصيص على تقاربهم في العلم يرد عليه ، فالجمع الذي قدمناه أولى والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضل الهجرة والرحلة في طلب العلم وفضل التعليم ، وما كان عليه ﷺ من الشفقة والاهتمام بأحوال الصلاة وغيرها من أمور الدين ، وإجازة خبر الواحد وقيام الحج به ، وتقدم الكلام على بقية فوائده في « باب من قال يؤذن في السفر مؤذن واحد » ، ويأتي الكلام على قوله صلوا كما رأيتموني أصلي في « باب إجازة خبر الواحد » ، إن شاء الله تعالى

### ٥٠ - باب إذا زار الإمام قوما فأمهم

٦٨٦ - **حديث** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا مضر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عيبان بن مالك الأنصاري قال « استأذن النبي ﷺ فأذنت له ، فقال : أين نحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب ، فقام وصفتنا خلفه ، ثم سلم وسلمنا »

**قوله** ( باب إذا زار الإمام قوما فأمهم ) قيل أشار بهذه الترجمة إلى أن حديث مالك بن الحويرث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه سرفوعا « من زار قوما فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم » محمول على من عدا الإمام الأعظم ، وقال الزين بن المنير : مراده أن الإمام الأعظم ومن يجرى مجراه إذا حضر بمكان مملوك لا يتقدم عليه مالك الدار أو المنفعة ، ولكن ينبغي للمالك أن يأذن له ليجمع بين الحقين حتى الإمام في التقدم وحق المالك في منع التصرف بغير إذنه ، انتهى ملخصا ، ويحتمل أنه أشار إلى ما في حديث أبي مسعود المتقدم « ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمه إلا بأذنه » ، فإن مالك الشيء سلطان عليه ، والإمام الأعظم سلطان على المالك ، وقوله « إلا بأذنه » يحتمل عوده على الأمرين الإمامة والجلوس ، وبذلك جزم أحمد كما حكاه الترمذي عنه ، فتحصل بالإذن مراعاة الجانبيين . **قوله** ( حدثنا معاذ بن أسد ) هو سروزي سكن البصرة وليس هو أخا ماعلى بن أسد أحد شيوخ البخاري أيضا ، كان معاذ المذكور كاتباً لعبد الله بن المبارك وهو شيخه في هذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام على حديث عيبان مستوفى في « باب المساجد التي في البيوت » ،

### ٥١ - باب إنما جمل الإمام ليؤتم به . وصلى النبي ﷺ في مرضه الذي توفى فيه بالناس وهو جالس

وقال ابن مسعود إذا رفع قبل الإمام يعود فيمكث بقدر ما رفع ثم يتبع الإمام

وقال الحسن - فيمن يركع مع الإمام ركعتين ولا يقدر على السجود : يسجد للركعة الأخيرة سجدة تين ، ثم يقضى الركعة الأولى بسجودها . وفيمن نسى سجدة حتى قام : يسجد

### ٦٨٧ - حديث أحمد بن يونس قال حدثنا زائدة عن موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة قال « دخلت على عائشة فقلت : ألا تُحدثيني عن مرض رسول الله ﷺ ؟ قالت : بلى . ثقل النبي ﷺ فقال : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك . قال : ضموا لي ماء في الحضب . قالت : ففعلنا . فاغتسل فذهب لينوء مناغى عليه ، ثم أفاق فقال ﷺ : أصلي الناس ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . قال : ضموا لي ماء في الحضب .

قالت فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَاغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَهْلَقَ قَتَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . فقال : ضَمُّوا لِي مَاءً فِي الْخَضَبِ . فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليَتَوَضَّأَ فَاغْمَى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَهْلَقَ قَتَالَ : أَصَلَّى النَّاسُ ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله . والناسُ عُكُوفٌ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُونَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَصَلَاةِ الْمَشَاءِ الْآخِرَةِ . فَأَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ، فَأَتَاهُ الرَّسُولُ قَتَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فقال أبو بكرٍ - وَكَانَ رَجُلًا رَفِيقًا - يَا عَمْرُؤُ صَلِّ بِالنَّاسِ ، فقال له عمرُ : أَنْتَ أَحَقُّ بِذَلِكَ . فَصَلَّى أَبُو بَكْرٍ تِلْكَ الْأَيَّامَ . ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ مِنْ نَفْسِهِ خِفَةً ، فَخَرَجَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ - أَحَدُهُمَا الْعَبَّاسُ - لَصَلَاةِ الظُّهْرِ ، وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ بِالنَّاسِ ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُو بَكْرٍ ذَهَبَ لِيَتَأَخَّرَ ، فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ لَا يَتَأَخَّرَ ، قَالَ : أَجْلِسَانِي إِلَى جَنْبِهِ ، فَأَجْلَسَاهُ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ فَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ وَهُوَ يَأْتُمُّ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّاسِ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَدَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا أَعْرِضُ عَلَيْكَ مَا حَدَّثَنِي عَائِشَةُ عَنْ مَرَضِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : هَاتِ . فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَدِيثَهَا . فَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئًا ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ : أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : هُوَ عَلِيٌّ

٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ ، فَصَلَّى جَالِسًا وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا ، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ أَجْلِسُوا . فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا »

[ الحديث ٦٨٨ أطرافه في : ١١١٣ ، ١٢٢٦ ، ٥٦٥٨ ]

٦٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ قَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجَحَشَ شِقْمُ الْأَيْمَنِ ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ قُعُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ . » قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ الْحَمِيدِيُّ : قَوْلُهُ « إِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا » هُوَ فِي مَرَضِهِ الْقَدِيمِ ، ثُمَّ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ جَالِسًا وَالنَّاسُ خَلْفَهُ قِيَامًا ، لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ ، وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ فَلَاخِرٍ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ

**قوله** (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به) هذه الترجمة قطعة من الحديث الآتي في الباب ، والمراد بها أن الإتمام يقتضى متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة ، فتتبنى المقارنة والمسابقة والمخالفة إلا ما دل الدليل الشرعى عليه ، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله « وصلى النبي ﷺ في مرضه الذى توفى فيه وهو جالس ، أى والناس خلفه قياما ولم يأمرهم بالجلوس كما سيأتى ، فدل على دخول التخصيص في عموم قوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . **قوله** (وقال ابن مسعود الخ) وصله ابن أبى شيبة باسناد صحيح وسيأقده أتم ولفظه « لا تبادروا أتمتكم بالركوع ولا بالسجود ، وإذا رفع أحدكم رأسه والإمام ساجد فليسجد ، ثم ليحك قدر ما سبقه به الإمام ، انتهى . وكأنه أخذه من قوله ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به » ، ومن قوله « وما فاتكم فأتوا » ، وروى عبد الرزاق عن هرون بن وهب عن ابن مسعود ولفظه « أيما رجل رفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود فليضع رأسه بقدر رفعه إياه » ، وإسناده صحيح ، قال الزين بن المنير : إذا كان الرفع المذكور يؤمر عنده بقضاء القدر الذى خرج فيه من الإمام فأولى أن يتبعه في جملة السجود فلا يسجد حتى يسجد ، وظهرت بهذا مناسبة هذا الأثر للترجمة . **قوله** (وقال الحسن الخ) فيه فرعان : أما الفرع الأول فوصله ابن المنذر في كتابه الكبير ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن ولفظه « في الرجل يركع يوم الجمعة فيزجه الناس فلا يقدر على السجود » قال - فاذا فرغوا من صلاتهم بسجد سجدة ثم لركعتهم الأولى ثم يقوم فيصل ركعة وسجدة ، ومقتضى أن الإمام لا يتحمل الأركان ، فمن لم يقدر على السجود معه لم تصح له الركعة ، ومناسبة للترجمة من جهة أن المأموم لو كان له أن يفرد عن الإمام لم يستمر متابعا في صلاته التي اختل بعض أركانها حتى يحتاج إلى تداركه بعد الإمام . وأما الفرع الثاني فوصله ابن أبى شيبة وسيأقده أتم ولفظه « في رجل نسي سجدة من أول صلاته فلم يذكرها حتى كان آخر ركعة من صلاته » قال - يسجد ثلاث سجديات ، فان ذكرها قبل السلام يسجد بسجدة واحدة ، وان ذكرها بعد انقضاء الصلاة يستأنف الصلاة ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة الأولى في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » ، وقد ذكرنا مناسبة للترجمة قبل ، وقوله فيه « ضعوفى ماء » ، كذا للشمس والسرخسى بالنون والباقيين « ضموالى » وهو أوجه ، وكذلك أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، والأول كما قال الكرماني محمول على تضمين الوضع معنى الإعطاء أو على نزع الخافض أى ضعوفى في ماء . والخضب تقدم الكلام عليه في أبواب الوضوء ، وأن الماء الذى اغتسل به كان من سبع قرب ، وذكرت حكمة ذلك هناك . **قوله** (ذهب) في رواية الكشميني « ثم ذهب » (لينوء) بضم النون بعدها مدة أى لينهض بسجدة . **قوله** (فأغمى عليه) فيه أن الإغماء جائز على الأنبياء لأنه شبيه بالنوم ، قال النووي : جاز عليهم لأنه مرض من الأمراض بخلاف الجنون فلم يجز عليهم لأنه نقص . **قوله** (يتظنون النبي عليه السلام لصلاة العشاء) كذا للأكثر بلام التعليل ، وفي رواية المستمل والسرخسى (١) « لصلاة العشاء الآخرة » ، وتوجيهه أن الراوى كأنه فسر الصلاة المسئول عنها في قوله ﷺ « أصلى الناس » ، فذكره ، أى الصلاة المسئول عنها هى العشاء الآخرة . **قوله** (فخرج بين رجلين) كذا للكشميني وللباقين « وخرج » بالواو . **قوله** (لصلاة الظهر) هو صريح في أن الصلاة المذكورة كانت الظهر ، وزعم بعضهم أنها الصبح ، واستدل بقوله في رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس « وأخذ رسول الله ﷺ القراءة من حيث بلغ أبو بكر » ، هذا لفظ ابن ماجه وإسناده حسن ، لكن في الاستدلال به نظر لاحتمال أن

(١) في مخطوطة الرياض « والكشميني »

يكون ﷺ سمع لما قرب من أبي بكر الآية التي كان انتهى إليها خاصة ، وقد كان هو ﷺ يسمع الآية أحيانا في الصلاة السرية كما سيأتي من حديث أبي قتادة ، ثم لو سلم لم يكن فيه دليل على أنها الصبح بل يحتمل أن تكون المغرب ، فقد ثبت في الصحيحين عن أم الفضل بنت الحارث قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بالمرسلات صرعا ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله ، وهذا لفظ البخاري ، وسيأتي في باب الوفاة من آخر المغازي ، لكن وجدت بعد في النسائي أن هذه الصلاة التي ذكرتها أم الفضل كانت في بيته ، وقد صرح الشافعي بأنه ﷺ لم يصل بالناس في مرض موته في المسجد إلا مرة واحدة ، وهي هذه التي صلى فيها قاعدا ، وكان أبو بكر فيها أولا إماما ثم صار مأموما يسمع الناس التكبير . قوله ( لجعل أبو بكر يصلي وهو قائم ) كذا للأكثر ، وللمستمل والسرخصي وهو يأتى ، من الاتهام ، واستدل بهذا الحديث على أن استخلاف الإمام الراتب إذا اشتكى أولى من صلاته بهم قاعدا ، لأنه ﷺ استخلف أبا بكر ولم يصل بهم قاعدا غير مرة واحدة ، واستدل به على صحة إمامة القاعد المعذور بمثله وبالقيام أيضا ، وخالف في ذلك مالك في المشهور عنه ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي ، ونقل عنه أن ذلك خاص بالنبي ﷺ واحتج بحديث جابر عن الشعبي مرفوعا « لا يؤمن أحد بعدى جالسا ، واعترضه الشافعي فقال : قد علم من احتج بهذا أن لا حجة فيه لأنه مرسل ، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه يعنى جابرا الجعفي ، وقال ابن بزينة : لو صح لم يكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون المراد منع الصلاة بالجالس ، أى يعرب قوله جالسا مفعولا لا حالا . وحكى عياض عن بعض مشايخهم أن الحديث المذكور يدل على نسخ أمره المتقدم لهم بالجلوس لما صلوا خلفه قياما ، وتعقب بأن ذلك يحتاج لو صح إلى تاريخ ، وهو لا يصح . لكنه زعم أنه تقوى بان الخلفاء الراشدين لم يفعله أحد منهم ، قال : والنسخ لا يثبت بعد النبي ﷺ ، لكن مواظبتهم على ترك ذلك تشهد لصحة الحديث المذكور . وتعقب بأن عدم النقل لا يدل على عدم الوقوع ، ثم لو سلم لا يلزم منه عدم الجواز لاحتمال أن يكونوا اكتفوا باستخلاف القادر على القيام للاتفاق على أن صلاة القاعد بالقيام مرجوحه بالنسبة إلى صلاة القائم بمثله ، وهذا كاف في بيان سبب تركهم الإمامة من قعود ، واحتج أيضا بأنه ﷺ إنما صلى بهم قاعدا لأنه لا يصح التقدم بين يديه انتهى الله عن ذلك ولأن الأئمة شفعاء ولا يكون أحد شافعا له ، وتعقب بصلاته ﷺ خلف عبد الرحمن بن عوف ، وهو ثابت بلا خلاف . وصح أيضا أنه صلى خلف أبي بكر كما قدمناه . والعجب أن عمدة مالك في منع إمامة القاعد قول ربيعة : ان النبي ﷺ كان في تلك الصلاة مأموما خلف أبي بكر ، وانكاره أن يكون ﷺ أم في مرض موته قاعدا كما حكاه عنه الشافعي في الأم ، فكيف يدعى أصحابه عدم تصوير أنه صلى مأموما ، وكان حديث امامته المذكور لما كان في غاية الصحة ولم يمكنهم رده سلكوا في الانتصار وجوها مختلفة ، وقد تبين بصلاته خلف عبد الرحمن بن عوف أن المراد بمنع التقدم بين يديه في غير الإمامة ، وأن المراد بكون الأئمة شفعاء أى في حق من يحتاج إلى الشفاعة . ثم لو سلم أنه لا يجوز أن يؤم أحد لم يدل ذلك على منع إمامة القاعد وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة بعده ﷺ منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والأسايد عنهم بذلك صحيحة أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم ، بل ادعى ابن حبان وغيره لإجماع الصحابة على صحة إمامة القاعد كما سيأتي . وقال أبو بكر بن العربي : لا جواب لأصحابنا عن حديث مرض النبي ﷺ يخلص عند السبك ، واتباع السنة أولى ، والتخصيص لا يثبت بالاحتمال . قال : إلا أني سمعت بعض الأشياخ يقول : الحال أحد

وجوه التخصيص ، وحال النبي ﷺ والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضى الصلاة معه على أى حال كان عليها ، وليس ذلك لغيره . وأيضا فنقص صلاة القاعد عن القائم لا يتصور فى حقه ، ويتصور فى حق غيره . والجواب عن الأول رده بصوم قوله ﷺ : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، وعن الثانى بأن النقص إنما هو فى حق القادر فى النافلة ، وأما المعذور فى الفريضة فلا نقص فى صلاته عن القائم ، واستدل به على نسخ الأمر بصلاة المأموم قاعدا إذا صلى الإمام قاعدا لكونه ﷺ أقر الصحابة على القيام خلفه وهو قاعد ، هكذا قرره الشافعى ، وكذا نقله المصنف فى آخر الباب عن شيخه الحميدى وهو تليذ الشافعى ، وبذلك يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعى ، وحكاه الوليد بن مسلم عن مالك ، وأنكر أحمد نسخ الأمر المذكور بذلك وجمع بين الحديثين بتزويلهما على حالتين : إحداهما إذا ابتدأ الإمام الراتب الصلاة قاعدا لمرض يرجى برؤه حينئذ يصلون خلفه قعودا ، ثانيتهما إذا ابتدأ الإمام الراتب قائما لوم المأمومين أن يصلوا خلفه قياما سواء طرأ ما يقتضى صلاة إمامهم قاعدا أم لا كما فى الأحاديث التى فى مرض موت النبي ﷺ ، فإن تقريره لهم على القيام دل على أنه لا يلزمهم الجلوس فى تلك الحالة لأن أبا بكر ابتدأ الصلاة بهم قائما وصلوا معه قياما ، بخلاف الحالة الأولى فانه ﷺ ابتدأ الصلاة جالسا فلما صلوا خلفه قياما أنكر عليهم . ويقوى هذا الجمع أن الأصل عدم النسخ ، لا سيما وهو فى هذه الحالة يستلزم دعوى النسخ مرتين ، لأن الأصل فى حكم القادر على القيام أن لا يصلى قاعدا ، وقد نسخ إلى القعود فى حق من صلى لإمامه قاعدا ، فدعوى نسخ القعود بعد ذلك تقتضى وقوع النسخ مرتين وهو بعيد ، وأبعد منه ما تقدم عن نقل عياض فانه يقتضى وقوع النسخ ثلاث مرات ، وقد قال بقول أحد جماعة من محدثى الشافعية كابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أخرى منها قول ابن خزيمة : إن الأحاديث التى وردت بأمر المأموم أن يصلى قاعدا تبعا لإمامه لم يختلف فى صحتها ولا فى سياقها ، وأما صلاته ﷺ قاعدا فاختلف فيها هل كان إماما أو مأموما . قال : وما لم يختلف فيه لا ينبغى تركه لاختلاف فيه . وأجيب بدفع الاختلاف والجل على أنه كان إماما مرة ومأموما أخرى . ومنها أن بعضهم جمع بين القصتين بأن الأمر بالجلوس كان للندب ، وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز ، فعلى هذا الأمر من أم قاعدا لعذر تخير من صلى خلفه بين القعود والقيام ، والقعود أولى لثبوت الأمر بالانتهاء والاتباع وكثرة الأحاديث الواردة فى ذلك . وأجاب ابن خزيمة عن استبعاد ذلك بان الأمر قد صدر من النبي ﷺ بذلك واستمر عليه عمل الصحابة فى حياته وبعده ، قروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن قيس بن قهد بفتح القاف وسكون الهاء الانصارى : أن إماما لهم اشتكى لهم على عهد رسول الله ﷺ قال : فكان يؤمنا وهو جالس ونحن جلوس . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أسيد بن حضير : أنه كان يؤم قومه ، فأشتكى ، فخرج إليهم بعد شكواه ، فأمره أن يصلى بهم فقال : إني لا أستطيع أن أصلى قائما فافعدوا ، فصلى بهم قاعدا وهم قعود . وروى أبو داود من وجه آخر عن أسيد بن حضير أنه قال : يا رسول الله إن إمامنا مريض ، قال : إذا صلى قاعدا فصلوا قعودا ، وفى إسناده انقطاع . وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن جابر : أنه اشتكى ، فحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا ، وعن أبي هريرة أنه أفتى بذلك وإسناده صحيح أيضا ، وقد ألزم ابن المنذر من قال بأن الصحابى أعلم بتأويل ما روى بان يقول بذلك لأن أبا هريرة وجابرا روى الأمر المذكور ، واستمرا على العمل به والفتيا بعد النبي ﷺ ، ويلزم ذلك من قال إن الصحابى إذا روى وعمل بخلافه أن العبرة بما عمل من باب الأولى

لأنه هنا عمل بوفق ما روى . وقد ادعى ابن حبان الإجماع على العمل به وكأنه أراد السكوت ، لأنه حكاه عن أربعة من الصحابة الذين تقدم ذكرهم وقال : إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة غيرهم القول بخلافه لا من طريق صحيح ولا ضعيف . وكذا قال ابن حزم إنه لا يحفظ عن أحد من الصحابة خلاف ذلك ، ثم نازع في ثبوت كون الصحابة صلوا خلفه ﷺ وهو قاعد قياما غير أبي بكر ، قال : لأن ذلك لم يرد صريحا ، وأطال في ذلك بما لا طائل فيه . والذي ادعى فيه قد أثبتته الشافعي وقال : إنه في رواية إبراهيم عن الأسود عن عائشة ، ثم وجدته مصحاحا به أيضا في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء فذكر الحديث ونفذه ، فصلى النبي ﷺ قاعداً وجعل أبو بكر وراءه . وبين الناس وصلى الناس وراءه قياما ، وهذا مرسل يعتضد بالرواية التي علقها الشافعي عن النخعي ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر ، فأنهم ابتدؤا الصلاة مع أبي بكر قياما بلا نزاع ، فمن ادعى أنهم قعدوا بعد ذلك فعليه البيان . ثم رأيت ابن حبان استدلل على أنهم قعدوا بعد أن كانوا قياما بما رواه من طريق أبي الزبير عن جابر قال : « اشتكى رسول الله ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ، قال فالتفت الينا فرآنا قياما فأشار الينا فقعنا . فلما سلم قال : إن كدتم لتفعلون فعل فارس والروم ، فلا تفعلوا ، الحديث . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، لكن ذلك لم يكن في مرض موته ، وإنما كان ذلك حيث سقط عن الفرس كما في رواية أبي سفيان عن جابر أيضا قال : « ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصهره على جذع نخلة فأنفكت قدمه ، الحديث أخرجه أبو داود وابن خزيمة باسناد صحيح ، فلا حجة على هذا لما ادعاه ، إلا أنه تمسك بقوله في رواية أبي الزبير : « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » ، وقال إن ذلك لم يكن إلا في مرض موته لأن صلاته في مرضه الأول كانت في مشربة عائشة ومعه نفر من أصحابه لا يحتاجون إلى من يسمعهم تكبيره بخلاف صلاته في مرض موته فانها كانت في المسجد يجمع كثير من الصحابة فاحتاج أبو بكر أن يسمعهم التكبير انتهى . ولا راحة له فيما تمسك به لأن إسماعيل التكبير في هذا لم يتابع أبا الزبير عليه أحد ، وعلى تقدير أنه حفظه فلا مانع أن يسمعهم أبو بكر التكبير في تلك الحالة لأنه يحمل على أن صوته ﷺ كان خفيا من الوجع ، وكان من عادته أن يجهر بالتكبير فكان أبو بكر يجهر عنه بالتكبير لذلك . ووراء ذلك كله أنه أمر محتمل لا يترك لأجله الخبر الصريح بأنهم صلوا قياما كما تقدم في مرسل عطاء وغيره ، بل في مرسل عطاء أنهم استمروا قياما إلى أن انقضت الصلاة . نعم وقع في مرسل عطاء المذكور متصلا به بعد قوله : « وصلى الناس وراءه قياما » فقال النبي ﷺ : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما صليتكم إلا قعودا ، فصلوا صلاة إمامكم ما كان ، إن صلى قائما فصلوا قياما وإن صلى قاعدا فصلوا قعودا ، وهذه الزيادة تقوى ما قال ابن حبان أن هذه القصة كانت في مرض موت النبي ﷺ ، ويستفاد منها نسخ الأمر بوجوب صلاة المأمومين قعودا إذا صلى إمامهم قاعدا لأنه ﷺ لم يأمرهم في هذه المرة الأخيرة بالاعادة ، لكن إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز ، والجواز لا ينافي الاستحباب فيعمل أمره الأخير بأن يصلوا قعودا على الاستحباب لأن الوجوب قد رفع بتقريره لم وترك أمرهم بالاعادة . هذا مقتضى الجمع بين الأدلة وبالله التوفيق والله أعلم . وقد تقدم الكلام على باقي فوائده هذا الحديث في باب حد المريض أن يشهد الجماعة ، قوله ( في بيته ) أي في المشربة التي في حجرة عائشة كما بينه أبو سفيان عن جابر ، وهو دال على أن تلك الصلاة لم تكن في المسجد ، وكأنه ﷺ عجز عن الصلاة بالناس في المسجد فكان يصلي في بيته بمن حضر ، لكنه لم ينقل أنه استخلف ، ومن ثم قال عياض : ان الظاهر أنه صلى في حجرة عائشة وأتم به

من حضر عنده ومن كان في المسجد ، وهذا الذي قاله محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون استخلف وإن لم ينقل ، ويلزم على الاول صلاة الإمام أعلى من المأمومين ومذهب عياض خلافه ، لكن له أن يقول محل المنع ما اذا لم يكن مع الإمام في مكانه العالي أحد وهنا كان معه بعض أصحابه . قوله ( وهو شك ) بتخفيف الكاف بوزن قاض من الشكاية وهي المرض ، وكان سبب ذلك ما في حديث أنس المذكور بعده أنه سقط عن فرس . قوله ( فصل جالسا ) قال عياض : يحتمل أن يكون أصابه من السقطة رضى في الأعضاء منعه من القيام . قلت : وليس كذلك ، وإنما كانت قدمه عليه السلام انفكت كما في رواية بشر بن المفضل عن حميد عن أنس عند الاسماعيلي ، وكذا لأبي داود وابن خزيمة من رواية أبي سفيان عن جابر كما قدمناه . وأما قوله في رواية الزهري عن أنس بن مالك « جعش شقه الايمن » وفي رواية يزيد عن حميد عن أنس « جعش ساقه » أو « كنفه » كما تقدم في « باب الصلاة على السطوح » فلا يثنى ذلك كون قدمه انفكت لاحتمال وقوع الامرين ، وقد تقدم تفسير الجعش بأنه الخدش والخدش قشر الجلد ، ووقع عند المصنف في « باب يهوى بالتكبير » من رواية سفيان عن الزهري عن أنس قال سفيان : حفظت من الزهري شقه الايمن ، فلما خرجنا قال ابن جريج : ساقه الايمن . قلت : ورواية ابن جريج أخرجهما عبد الرزاق عنه ، وليست مصحفة كما زعم بعضهم لموافقة رواية حميد المذكورة لها ، وإنما هي مفسرة لمحل الخدش من الشق الايمن لان الخدش لم يستوعبه . وحاصل ما في القصة أن عائشة أهتمت الشكوى ، وبين جابر وأنس السبب وهو السقوط عن الفرس ، وعين جابر العلة في الصلاة قاعدا وهي انفكاك القدم ، وأفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذى الحجة سنة خمس من الهجرة . قوله ( وصلى وراءه قوم قياما ) ولمسلم من رواية عبدة عن هشام . قد دخل عليه ناس من أصحابه يعودونه ، الحديث ، وقد سمي منهم في الاحاديث أنس كما في الحديث الذي بعده عند الاسماعيلي ، وجابر كما تقدم ، وأبو بكر كما في حديث جابر ، وعمر كما في رواية الحسن مرسلًا عند عبد الرزاق . قوله ( فأشار اليهم ) كذا الأكثر هنا من الإشارة ، وكذا لجمعهم في الطب من رواية يحيى القطان عن هشام ، ووقع هنا للحموى « فأشار عليهم » من المشورة ، والاول أصح فقد رواه أيوب عن هشام بلفظ « فأومأ اليهم » ورواه عبد الرزاق عن معمر عن هشام بلفظ « فأخاف بيده يومئ بها اليهم » وفي مرسل الحسن « ولم يبلغ بها الغاية » . قوله ( إنما جعل الإمام ليؤتم به ) قال البيضاوي وغيره : الاتهام الاقتداء والاتباع ، أى جعل الإمام اماما ليقتردى به ويتبع ، ومن شأن التابع أن لا يسبق متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه ، بل يراقب أحواله ويأتى هلى أثره بنحو فعله ، ومقتضى ذلك أن لا يخالفه في شيء من الأحوال . وقال النووي وغيره : متابعة الامام واجبة في الافعال الظاهرة ، وقد نبه عليها في الحديث فذكر الركوع وغيره ، بخلاف النية فانها لم تذكر وقد خرجت بدليل آخر ، وكأنه يعنى قصة معاذ الآتية . ويمكن أن يستدل من هذا الحديث على عدم دخولها لانه يقتضى الحصر في الاقتداء به في أفعاله لاني جميع أحواله كما لو كان محدثا أو حامل نجاسة فان الصلاة خلفه تصح لمن لم يعلم حاله على الصحيح عند العلماء ، ثم مع وجوب المتابعة ليس شيء منها شرطًا في صحة القدوة الا تكبيرة الاحرام ، واختلف في الاتهام (١) والمشهور عند المالكية اشتراطه مع الإحرام والقيام من التشهد الاول ، وخالف الحنفية

قالوا : تكتفى المقارنة ، قالوا لان معنى الاتهام الامثال ومن فعل مثل فعل امامه عد بمثابة ، وسيأتى بعد باب الدليل على تحريم التقدم على الإمام في الاركان . قوله ( فاذا ركع فاركعوا ) قال ابن المنير : مقتضاه أن ركوع المأموم يكون بعد ركوع الإمام إما بعد تمام انحائه وإما أن يسبقه الإمام بأوله فيشرح فيه بعد أن يشرح ، قال : وحديث أنس أتم من حديث عائشة لانه زاد فيه المتابعة في القول أيضا . قلت : قد وقعت الزيادة المذكورة وهي قوله « وإذا قال سمع الله لمن حمده » في حديث عائشة أيضا ، ووقع في رواية الليث عن الزهري عن أنس زيادة أخرى في الاقوال وهي قوله في أوله « فاذا كبر فكبروا » ، وسيأتى في « باب إيجاب التكبير » ، وكذا فيه من رواية الأعرج عن أبي هريرة ، وزاد في رواية عبدة بن هشام في الطب « وإذا رفع فارفعوا ، وإذا سجد فاسجدوا » ، وهو يتناول الرفع من الركوع والرفع من السجود وجميع السجعات ، وكذا وردت زيادة ذلك في حديث أنس الذي في الباب ، وقد وافق عائشة وأنسا وجابرا على رواية هذا الحديث دون القصة التي في أوله أبو هريرة ، وله طرق عنه عند مسلم ، منها ما اتفق عليه الشيخان من رواية همام عنه كما سيأتى في « باب إقامة الصف » ، وفيه جميع ما ذكر في حديث عائشة وحديث أنس بالزيادة ، وزاد أيضا بعد قوله ليؤتم به : « فلا تحتلفوا عليه » ، ولم يذكرها المصنف في رواية أبي الزناد عن الأعرج عنه من طريق شعيب عن أبي الزناد في « باب إيجاب التكبير » ، لكن ذكرها السراج والطبراني في الاوسط وأبو نعيم في المستخرج عنه من طريق أبي اليان شيخ البخاري فيه وأبو عوانة من رواية بشر بن شعيب عن أبيه شيخ أبي اليان ومسلم من رواية مغيرة بن عبد الرحمن والاسماعيلي من رواية مالك وورقاء كلهم عن أبي الزناد شيخ شعيب . وأفادت هذه الزيادة أن الأمر بالاتباع يعم جميع المأمومين ولا يمكن في تحصيل الاتهام اتباع بعض دون بعض ، ولمسلم من رواية الأعشى عن أبي صالح عنه « لا تبادروا الإمام ، إذا كبر فكبروا » الحديث ، زاد أبو داود من رواية مصعب بن محمد عن أبي صالح « ولا تركعوا حتى يركع ولا تسجدوا حتى يسجد » وهي زيادة حسنة تنفي احتمال إرادة المقارنة من قوله إذا كبر فكبروا . ( فائدة ) : جزم ابن بطلال ومن تبعه حتى ابن دقيق العيد أن الفاء في قوله « فكبروا » للتعقيب ، قالوا ومقتضاه الأمر بأن أفعال المأموم تقع عقب فعل الإمام ، لكن تعقب بان الفاء التي للتعقيب هي العاطفة ، وأما التي هنا فهي للربط فقط لأنها وقعت جوابا للشرط ، فعلى هذا لا تقتضى تأخر أفعال المأموم عن الإمام إلا على القول بتقديم الشرط على الجزاء ، وقد قال قوم إن الجزاء يكون مع الشرط ، فعلى هذا لا تنتفى المقارنة ، لكن رواية أبي داود هذه صريحة في انتفاء التقدم والمقارنة والله أعلم . قوله ( فقولوا ربنا ولك الحمد ) كذا لجميع الرواة في حديث عائشة بائيات الواو ، وكذا لهم في حديث أبي هريرة وأنس إلا في رواية الليث عن الزهري في « باب إيجاب التكبير » ، فللكشمي بحذف الواو ورجح اثبات الواو بأن فيها معنى زائد لكونها عاطفة على محذوف تقديره ربنا استجب أو ربنا أطعناك ولك الحمد فيشتمل على الدعاء والشاء معا ، ورجح قوم حذفها لأن الأصل عدم التقدير فتكون عاطفة على كلام غير تام ، والأول أوجه كما قال ابن دقيق العيد . وقال النووي : ثبتت الرواية بائيات الواو وحذفها ، والوجهان جائزان بغير ترجيح ، وسيأتى في أبواب صفة الصلاة الكلام على زيادة « اللهم » قبلها ؛ ونقل عياض عن القاضي عبد الوهاب أنه استدل به على أن الإمام يقتصر على قوله « سمع الله لمن حمده » ، وأن المأموم يقتصر على قوله « ربنا ولك الحمد » ، وليس في السياق ما يقتضى المنع من ذلك لان السكوت عن الشيء لا يقتضى ترك فعله ، نعم مقتضاه أن المأموم يقول « ربنا



لك الحمد ، عقب قول الإمام « سمع الله لمن حمده » ، فاما منع الإمام من قول « وبنا » ذلك الحمد فليس بشيء . لأنه ثبت أن النبي ﷺ كان يجمع بينهما كما سيأتي في « باب ما يقول عند رفع رأسه من الركوع » ، ويأتي باقي الكلام عليه هناك .

**قوله** ( عن أنس ) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني أنس » . **قوله** ( فصل صلاة من الصلوات ) في رواية سفيان عن الزهري « لحضرت الصلاة » ، وكذا في رواية حميد عن أنس عند الاسماعيل : قال القرطبي : اللام للعهد ظاهرا ، والمراد الفرض ، لأنها التي عرف من عاداتهم أنهم يجتمعون لها بخلاف النافلة . وحكى عياض عن ابن القاسم أنها كانت قفلا ، وتعقب بأن في رواية جابر عند ابن خزيمة وأبي داود الجزم بأنها فرض كما سيأتي ، لكن لم أقف على تعيينها ، إلا أن في حديث أنس « فصلى بنا يومئذ » فكأنها نهارية ، الظهر أو العصر . **قوله** ( فصلينا وراءه قعودا ) ظاهره يخالف حديث عائشة ، والجمع بينهما أن في رواية أنس هذه اختصارا ، وكأنه اقتصر على ما آل إليه الحال بعد أمره لهم بالجلوس ، وقد تقدم في « باب الصلاة في السطوح » من رواية حميد عن أنس بلفظ « فصلى بهم جالسا وهم قيام » ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام ، وفيها أيضا اختصار لأنه لم يذكر فيه قوله لهم « اجلسوا » ، والجمع بينهما أنهم ابتدؤا الصلاة قياما فأومأ إليهم بأن يقعدوا فقعدها « فقل كل من الزهري وحميد أحد الأمرين ، وجمعهما عائشة » ، وكذا جمعهما جابر عند مسلم ، وجمع القرطبي بين الحديثين باحتمال أن يكون بعضهم قعد من أول الحال وهو الذي حكاه أنس ، وبعضهم قام حتى أشار إليه بالجلوس وهذا الذي حكته عائشة . وتعقب باستبعاد قعود بعضهم بغير اذنه ﷺ لأنه يستلزم النسخ بالاجتهاد لأن فرض القادر في الأصل القيام . وجمع آخرون بينهما باحتمال تعدد الواقعة وفيه بعد ، لأن حديث أنس إن كانت القصة فيه سابقة لزم منه ما ذكرنا من النسخ بالاجتهاد ، وإن كانت متأخرة لم يحتج إلى إعادة قول « إنما جعل الإمام ليؤتم به الخ » ، لأنهم قد امتثلوا أمره السابق وصلوا قعودا لكونه قاعدا . ( فائدة ) : وقع في رواية جابر عند أبي داود أنهم دخلوا يحدونه مرتين فصلى بهم فيهما ، لكن بين أن الأولى كانت نافلة وأقرهم على القيام وهو جالس ، والثانية كانت فريضة وابتدؤا قياما فأشار إليهم بالجلوس . وفي رواية بشر عن حميد عن أنس عند الاسماعيل نحوه . **قوله** ( وإذا صلى جالسا ) استدلل به على صحة إمامة الجالس كما تقدم . وادعى بعضهم أن المراد بالامر أن يقتدى به في جلوسه في القنهد وبين السجدين ، لأنه ذكر ذلك عقب ذكر الركوع والرفع منه والسجود ، قال : فيحمل على أنه لما جلس للشهادة قاموا تعظيما له فأمرهم بالجلوس تواضعا ، وقد نبه على ذلك بقوله في حديث جابر « أن كدتم أن تفعلوا فقل فارس والروم . يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا » ، وتعقبه ابن دقيق العيد وغيره بالاستبعاد ، وبأن سياق طرق الحديث تأباه ، وبأنه لو كان المراد الامر بالجلوس في الركن لقال وإذا جلس فاجلسوا ليناسب قوله وإذا سجد فاسجدوا ، فلما عدل عن ذلك إلى قوله « وإذا صلى جالسا » كان كقوله « وإذا صلى قائما » ، فالمراد بذلك جميع الصلاة . ويؤيد ذلك قول أنس « فصلينا وراءه قعودا » . **قوله** ( أجمعون ) كذا في جميع الطرق في الصحيحين بالواو ، إلا أن الرواة اختلفوا في رواية همام عن أبي هريرة كما سيأتي في « باب إقامة الصف » ، فقال بعضهم « أجمعين » ، بالياء . والاول تأكيد لضمير الفاعل في قوله « صلوا » ، وأخطأ من ضعفه فإن المعنى عليه ، والثاني نصب على الحال أي جلوسا مجتمعين ، أو على التأكيد لضمير مقدر منصوب كأنه قال : أجمعكم أجمعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية ركوب الخيل والتدرب على أخلاقها والتأسي لمن يحصل له سوط ونحوه بما اتفق للنبي ﷺ في هذه الواقعة وبه الاسوة الحسنة . وفيه أنه يجوز

عليه عليه السلام ما يجوز على البشر من الاسقام ونحوها من غير نقص في مقداره بذلك بل ليزداد قدره ورفعة ومنصبه جلالة

٥٢ - باب متى يسجد من خلف الإمام ؟ قال أنس : فإذا سجد فاسجدوا

٦٩٠ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبو إسحاق قال حدثني عبد الله بن يزيد قال حدثني البراء وهو غير كذوب قال « كان رسول الله عليه السلام إذا قال سمع الله لمن حمده لم يمن أحد منا ظهراً حتى يقع النبي عليه السلام ساجداً ، ثم تقع سُجوداً بعده »

**حديث** أبو نعيم عن سفيان عن أبي إسحق نحوه بهذا

[ الحديث ٦٩٠ - طرقه في : ٧٤٧ ، ٨١١ ]

**قوله** ( باب متى يسجد من خلف الإمام ) أى إذا اعتدل أو جلس بين السجدين . **قوله** ( وقال أنس ) هو طرف من حديثه الماضى فى الباب قبله ، لكن فى بعض طرقه دون بعض ، وسيأتى فى « باب لإيجاب التكبير » من رواية الليث عن الزهرى بلفظه ، ومناسبتة لحديث الباب مما قدمناه أنه يقتضى تقديم ما يسمى ركوعاً من الإمام بناء على تقدم الشرط على الجزاء وحديث الباب يفسره . **قوله** ( عن سفيان ) هو الثورى ، وأبو إسحق هو السدي ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمى كذا وقع منسوباً عند الاسماعيلى فى رواية لشعبة عن أبى إسحق ، وهو منسوب الى خطمة بفتح المعجمة واسكان الطاء بطن من الأوس ، وكان عبد الله المذكور أميراً على الكوفة فى زمن ابن الزبير ، ووقع للمصنف فى « باب رفع البصر فى الصلاة » أن أبا إسحق قال « سمعت عبد الله بن يزيد يخطب » ، وأبو إسحق معروف بالرواية عن البراء بن عازب لكنه سمع هذا عنه بواسطة . وفيه لطيفة وهى رواية صحابى ابن صحابى عن صحابى ابن صحابى كلاهما من الانصار ثم من الأوس وكلاهما سكن الكوفة . **قوله** ( وهو غير كذوب ) الظاهر أنه من كلام عبد الله بن يزيد وعلى ذلك جرى الحديث فى جمعه وصاحب العمدة ، لكن روى عباس الدورى فى تاريخه عن يحيى بن معين أنه قال : قوله وهو غير كذوب ، إنما يريد عبد الله بن يزيد الراوى عن البراء لا البراء . ولا يقال لرجل من أصحاب رسول الله عليه السلام غير كذوب ، يعنى أن هذه العبارة إنما تحسن فى مشكوك فى عدالته والصحابة كلهم عدول لا يحتاجون إلى توكية . وقد تعقبه الخطابى فقال : هذا القول لا يوجب تهمة فى الراوى إنما يوجب حقيقة الصدق له ، قال : وهذه عادتهم إذا أرادوا تأكيد العلم بالراوى والعمل به روى ، كان أبو هريرة يقول « سمعت خطيبى الصادق المصدوق » وقال ابن مسعود « حدثنى الصادق المصدوق » وقال عياض ونسبه النووى : لا وسم فى هذا على الصحابة لأنه لم يرد به التعديل ، وإنما أراد به تقوية الحديث إذ حدث به البراء وهو غير متهم ، ومثل هذا قول أبى مسلم الخولانى : حدثنى الحبيب الامين . وقد قال ابن مسعود وأبو هريرة فذكرهما . قال : وهذا قالوه تنبيها على صحة الحديث لا أن فائلة قصد به تعديل راويه . وأيضاً فتزیه ابن معين للبراء عن التعديل لاجل صحبته ولم ينزه عن ذلك عبد الله بن يزيد لا وجه له . فان عبد الله بن يزيد معدود فى الصحابة . انتهى كلامه . وقد علمت أنه أخذ كلام الخطابى فبسطه واستدرك عليه الإلزام الأخير ، وليس بوارد لأن يحيى بن معين لا يثبت صحبة عبد الله بن يزيد ، وقد نقاها أيضاً مصعب الزبيرى وتوقف فيها أحمد بن حنبل وأبو حاتم وأبو داود وأثبتها ابن البرقي والدارقطني وآخرون . وقال

التبوي : معنى الكلام حدثني البراء وهو غير متهم كما علمتم ففقوا بما أخبركم به منه ، وقد اعترض بعض المتأخرين على التنظير المذكور فقال : كأنه لم يلم بشيء من علم البيان ، للفرق الواضح بين قولنا فلان صدوق وفلان غير كذوب لأن في الأول إثبات الصفة للوصوف ، وفي الثاني نفي ضدها عنه فهما مفترقان . قال : والسرف فيه أن نفي الضد كأنه يقع جواباً لمن أثبتته يخالف لإثبات الصفة انتهى . والذي يظهر لي أن الفرق بينهما أنه يقع في الإثبات بالمطابقة وفي النفي بالالتزام ، لكن التنظير صحيح بالنسبة إلى المعنى المراد باللفظين ، لأن كلا منهما يرد عليه أنه تزكية في حق مقطوع بتوكيده فيكون من تحصيل الحاصل ، ويحصل الاتصاف عن ذلك بما تقدم من أن المراد بكل منهما تضخيم الأمر وتقويته في نفس السامع . وذكر ابن دقيق العيد أن بعضهم استدل على أنه كلام عبد الله بن يزيد بقول أبي إسحق في بعض طرقه : سمعت عبد الله بن يزيد وهو يخاطب يقول : حدثنا البراء وكان غير كذوب ، قال وهو محتمل أيضاً . قلت : لكنه أبعد من الأول . وقد وجدت الحديث من غير طريق أبي إسحق عن عبد الله بن يزيد وفيه قوله أيضاً : حدثنا البراء وهو غير كذوب ، أخرجه أبو عوامة في صحيحه من طريق محارب بن دثار قال : سمعت عبد الله بن يزيد على المنبر يقول .. فذكره . وأصله في مسلم ، لكن ليس فيه قوله : وكان غير كذوب ، وهذا يقوى أن الكلام لعبد الله بن يزيد والله أعلم . ( فائدة ) : روى الطبراني في مسند عبد الله بن يزيد هذا شيئاً يدل على سبب روايته لهذا الحديث ، فانه أخرج من طريقه أنه كان يصلي بالناس بالكوفة فكان الناس يضعون رءوسهم قبل أن يضع رأسه ويرفعون قبل أن يرفع رأسه ، فذكر الحديث في إنكاره عليهم ، قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده ) في رواية شعبة إذا رفع رأسه من الركوع ، ولمسلم من رواية محارب بن دثار إذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله لمن حمده لم نزل قياماً . قوله ( لم يمن ) بفتح التثنية وسكون المهملة أي لم يمن ، يقال حنيت العود إذا ثنيته . وفي رواية لمسلم : لا يمنو ، وهي لغة صحيحة يقال حنيت وحنوت بمعنى . قوله ( حتى يقع ساجداً ) في رواية إسرائيل عن أبي إسحق : حتى يضع جبهته على الأرض ، وسيأتي في باب سجود السهو ، ونحوه لمسلم من رواية زهير عن أبي إسحق ، ولاحد عن غندر عن شعبة : حتى يسجد ثم يسجدون ، واستدل به ابن الجوزي على أن المأموم لا يشرع في الركن حتى يتمه الإمام ، وتعقب بأنه ليس فيه إلا التأخر حتى يتلبس الإمام بالركن الذي ينتقل إليه بحيث يشرع المأموم بعد شروعه وقبل الفراغ منه . ووقع في حديث عمرو بن حريث عند مسلم : فكان لا يمنى أحد منا ظهره حتى يستتم ساجداً ، ولا يعلو من حديث أنس : حتى يتمكن النبي ﷺ من السجود ، وهو أوضح في اتقاء المقارنة . واستدل به على طول الطمأنينة وفيه نظر ، وعلى جواز النظر إلى الإمام لاتباعه في انتقالاته . قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان .. نحوه ) هكذا في رواية المستمل وكريمة ، وسقط للباقي . وقد أخرجه أبو عوامة عن الصنفاني وغيره عن أبي نعيم ولفظه : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ لم يمن أحد منا ظهره حتى يضع رسول الله ﷺ جبهته ،

### ٥٣ - باب لمن من رفع رأسه قبل الإمام

٦٩١ - حدثنا حجاج بن منهال قال حدثنا شعبة عن محمد بن زياد سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : «أما يخشى أحدكم - أو لا يخشى أحدكم - إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحمل الله رأسه رأس حمار ، أو

يَجْمَلُ اللَّهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ

**قوله** ( باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ) أى من السجود كما سيأتى بيانه . **قوله** ( عن محمد بن زياد ) هو الجعفى مدنى سكن البصرة وله فى البخارى أحاديث عن أبى هريرة ، وفى التابعين أيضا محمد بن زياد الالهامى الحمصى وله عنده حديث واحد عن أبى أمامة فى المزارعة . **قوله** ( أما يخشى أحدكم ) فى رواية الكشميضى د أو لا يخشى ، ولابن داود عن حفص بن عمر عن شعبة د أما يخشى أو لا يخشى ، بالشك . ودأما ، بتخفيف الميم حرف استفتاح مثل ألا ، وأصلها النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو هنا استفهام توبيخ . **قوله** ( إذا رفع رأسه قبل الإمام ) زاد ابن خزيمة من رواية حماد بن زيد عن محمد بن زياد د فى صلاته ، وفى رواية حفص بن عمر المذكورة د الذى يرفع رأسه والإمام ساجد ، فتبين أن المراد الرفع من السجود ففيه تعقب على من قال أن الحديث نص فى المنع من تقدم المأموم على الإمام فى الرفع من الركوع والسجود معا ، وإنما هو نص فى السجود ، ويتحقق به الركوع لكونه فى معناه ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن السجود له مزيد منزلة لأن العبد أقرب ما يكون فيه من ربه لأنه غاية الخضوع المطلوب منه فلذلك خص بالتنصيص عليه ، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء ، وهو ذكر أحد الشيئين المشتركين فى الحكم إذا كان للذكور منزلة ، وأما التقدم على الإمام فى الخفض فى الركوع والسجود ففيل يتحقق به من باب الأولى ، لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل ، والركوع والسجود من المقاصد ، وإذا دل الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فأولى أن يجب فيما هو مقصد ، ويمكن أن يقال ليس هذا بواضح لأن الرفع من الركوع والسجود يستلزم قطعه عن غاية كماله ، ودخول النقص فى المقاصد أشد من دخوله فى الوسائل ، وقد ورد الزجر عن الخفض والرفع قبل الإمام فى حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح<sup>(١)</sup> بن عبد الله السعدى عن أبى هريرة مرفوعا د الذى يخفض ويرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفا وهو المحفوظ . **قوله** ( أو يجمَلُ الله صورته صورة حمار ) الشك من شعبة ، فقد رواه الطيالسى عن حماد ابن سلمة وابن خزيمة من رواية حماد بن زيد ومسلم من رواية يونس بن عبيد والربيع بن مسلم كلهم عن محمد بن زياد بغير تردد ، فاما الخمانان فقالا د رأس ، وأما يونس فقال د صورة ، وأما الربيع فقال د وجه ، والظاهر أنه من تصرف الرواة . قال عياض : هذه الروايات متفقة لأن الوجه فى الرأس ومعظم الصورة فيه . قلت : لفظ الصورة يطلق على الوجه أيضا ، وأما الرأس فروايتها أكثر وهى أشمل فهى المعتمدة ، وخص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجنابة وهى أشمل ، وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالمسخ وهو أشد العقوبات ، وبذلك جزم النووى فى شرح المذهب : ومع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم وتجزئ صلاته ، وعن ابن عمر تبطل به قال أحمد فى رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، وفى المنقح عن أحمد أنه قال فى رسالته : ليس لمن سبق الإمام صلاة لهذا الحديث ، قال : ولو كانت له صلاة لرجى له الثواب ولم يخش عليه العقاب . واختلف فى معنى الوعيد المذكور فقليل : يحتمل أن يرجع ذلك إلى أمر معنوى ، فإن الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه من فرض الصلاة ومتابعة الإمام ، ويرجع هذا المجازى

(١) فى مخطوطة الرياض « فليح »

أن التحويل لم يقع مع كثرة الفاعلين ، لكن ليس في الحديث ما يدل على أن ذلك يقع ولا بد ، وإنما يدل على كون فاعله متعوضاً لذلك وكون فعله ممكنًا لأن يقع عنه ذلك الوعيد ، ولا يلزم من التعرض للشيء وقوع ذلك الشيء . قاله ابن دقيق العيد . وقال ابن بركة : يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً . وحمله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك ، وسيأتي في كتاب الأشربة الدليل على جواز وقوع المسخ في هذه الأمة ، وهو حديث أبي مالك الأشعري في المغازي فإن فيه ذكر الحسف وفي آخره : « ويسخ آخرون قردة وخنازير إلى يوم القيامة » ، وسيأتي مزيد لذلك في تفسير سورة الانعام إن شاء الله تعالى . ويةوى حمله على ظاهره أن في رواية ابن حبان من وجه آخر عن محمد بن زياد أن يحول الله رأسه رأس كلب ، فهذا يبعد الجواز لانتماء المناسبة التي ذكرها من بلاد الحمار . وما يبعده أيضاً إيراد الوعيد بالأسر المستقبل وباللفظ الدال على تغيير الهيئة الحاصلة ، ولو أريد تشبيهه بالحمار لأجل البلادة لقال مثلاً فرأسه رأس حمار ، وإنما قلت ذلك لأن الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند فعله المذكور فلا يحسن أن يقال له يخشى إذا فعلت ذلك أن تصير بليداً ، مع أن فعله المذكور إنما نشأ عن البلادة . وقال ابن الجوزي في الرواية التي عبر فيها بالصورة : هذه اللفظة تمنع تأويل من قال المراد رأس حمار في البلادة ، ولم يبين وجه المنع . وفي الحديث كمال شفقتك ﷺ بأمتيه وبيانهم لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب ، واستدل به على جواز المقارنة ، ولا دلالة فيه لأنه دل بمنطوقه على منع المسابقة ، وبمفهومه على طلب المتابعة ، وأما المقارنة فسكوت عنها . وقال ابن بركة : استدل بظاهره قوم لا يعقلون على جواز التناسخ . قلت : وهو مذهب ردى مبنى على دعاوى بغير برهان ، والذي استدل بذلك منهم إنما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث . ( لطيفة ) : قال صاحب « القبس » : ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام فلا يستعجل في هذه الأفعال . والله أعلم

٥٤ - باب إمامة العبد والمولى . وكانت عشة يؤمها عبدُها ذكوانُ من المصحفِ

وَوَلَدَ الْبَغِيِّ وَالْأَعْرَابِيُّ وَالْفَلَّامُ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلْ ، لقولِ النبي ﷺ « يَوْمُئِذٍ أَقْرَأُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ »

٦٩٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْأَوَّلُونَ الْمُنْصَبَةَ - مَوْضِعُ بَقْبَاءَ - قَبْلَ مَقْدَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَوْمُئِذٍ سَلَامٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرُهُمْ قُرْآنًا »

[ الحديث ٦٩٢ - طرفه في : ٧١٧٥ ]

٦٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنْ اسْتَمَعَلْتُمْ حَبَشِيَّ كَانَ رَأْسُهُ زَيْبَةً »

[ الحديث ٦٩٣ - طرفاه في : ٦٩٦ ، ٧١٤٢ ]

قوله ( باب إمامة العبد والمولى ) أى العتيق ، قال الزين بن المنير : لم يفصح بالجواز لكن لوح به لإيراده

أدلتة . قوله ( وكانت عائشة الخ ) وصله أبو داود <sup>(١)</sup> في كتاب المصاحف ، من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة أن عائشة كان يؤمها غلامها ذكوان في المصحف ، ووصله ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبي بكر بن أبي مليكة عن عائشة أنها أعتقت غلاما لها عن دبر ، فكان يؤمها في رمضان في المصحف . ووصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق أخرى عن ابن أبي مليكة أنه كان يأتي عائشة بأعلى الوادي - هو وأبوه وعبيد بن عمير والمسور بن مخرمة وناس كثير - فيؤمهم أبو عمرو مولى عائشة وهو يومئذ غلام لم يعتق ، وأبو عمرو المذكور هو ذكوان ، وإلى صحة إمامة العبد ذهب الجمهور . وخالف مالك فقال : لا يؤم الاحرار إلا إن كان قارنا وم لا يقرءون فيؤمهم ، إلا في الجمعة لأنها لا تجب عليه . وخالفه أشهب واحتج بأنها تجزئه إذا حضرها . قوله ( في المصحف ) استدلل به على جواز قراءة المصل من المصحف ، ومنع منه آخرون لكونه عملا كثيرا في الصلاة <sup>(٢)</sup> . قوله ( وولد البني ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة والقشيد أى الزانية ، ونقل ابن التين أنه رواه بفتح الموحدة وسكون المعجمة والتخفيف ، والاول أولى ، وهو معطوف على قوله « والمولى » ، لكن فصل بين المتعاطفين بأثر عائشة ، وغفل القرطبي في مختصر البخاري لجعله من بقية الاثر المذكور ، وإلى صحة إمامة ولد الزنا ذهب الجمهور أيضا ، وكان مالك يكره أن يتخذ إماما راتبا ، وعائنه عنده أنه يصير معرضا للكلام الناس فيأثمون بسببه ، وقيل لانه ليس في الغالب من يفقهه <sup>(٣)</sup> فيغلب عليه الجهل . قوله ( والاعراب ) بفتح الهمزة أى ساكن البادية ، وإلى صحة إمامته ذهب الجمهور أيضا ، وخالف مالك وعائنه عنده غلبة الجهل على سكان البوادي ، وقيل لانهم يديعون نقص السنن وترك حضور الجماعة غالبا . قوله ( والغلام الذي لم يحتمل ) ظاهره أنه أراد المراهق ، ويحتمل الاعم لكن يخرج منه من كان دون سن التمييز بدليل آخر ، ولعل المصنف راعى اللفظ الوارد في النهي عن ذلك وهو فيما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس مرفوعا « لا يؤم الغلام حتى يحتمل » وإسناده ضعيف ، وقد أخرج المصنف في غزوة الفتح حديث عمرو بن سلمة بكسر اللام أنه كان يؤم قومه وهو ابن سبع سنين ، وقيل إنما لم يستدل به هنا لان أحمد بن حنبل توقف فيه فقيل : لانه ليس فيه اطلاع النبي ﷺ على ذلك ، وقيل لاحتمال أن يكون أراد أنه كان يؤمهم في النافلة دون الفريضة ، وأجيب عن الاول بان زمان نزول الوحى لا يقع فيه لاحد من الصحابة التفرير على ما لا يجوز فعله ، ولهذا استدلل أبو سعيد وجابر على جواز العزل بأنهم كانوا يعزلون والقرآن ينزل كما سيأتى في موضعه ، وأيضا فالوفد الذين قدموا عمرو بن سلمة كانوا جماعة من الصحابة ، وقد نقل ابن حزم أنه لا يعلم لهم في ذلك مخالف منهم . وعن الثاني بان سياق رواية المصنف تدل على أنه كان يؤمهم في الفرائض لقوله فيه « صلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف » ولأدلة أخرى معونة في جرم <sup>(٤)</sup> إلا كنت إمامهم ، وهذا يعم الفرائض والنوافل ، واحتج ابن حزم على عدم الصحة بأنه ﷺ أمر

(١) في مخطوطة الرياض « ابن أبي داود »

(٢) الصواب الجواز كما فعلت عائشة رضي الله عنها ، لأن الحاجة تدعو اليه . والعمل الكثير إذا كان طاعة ولم يتوال لم يضر الصلاة لعله صلى الله عليه وسلم إمامة بنت زينب في الصلاة ، وتقدمه وتأخره في صلاة الكسوف ، ولأدلة أخرى معونة في موضعه . وافقه أعلم

(٣) كذا ولده « ممن يفقه »

(٤) جرم بالجمع والراء الساكنة : هي قبيلة عمرو بن سلمة المذكور

أن يؤمهم أقرؤم قال : فعلى هذا إنما يؤم من يتوجه إليه الأمر ، والصبي ليس بأمور لأن القلم رفع عنه فلا يؤم ، كذا قال ، ولا يخفى فسادُه لانا نقول : المأمور من يتوجه إليه الأمر من البالغين بانهم يقدمون من اتصف بكونه أكثر قرآنا فبطل ما احتج به ، وإلى صحة إمامة الصبي ذهب أيضا الحسن البصري والشافعي وإسحق ، وكرها مالك والثوري ، وعن أبي حنيفة وأحمد روايتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض . قوله ( لقول النبي ﷺ يؤمهم أقرؤم لكتاب الله ) أى فكل من اتصف بذلك أجازت إمامته من عبد وصبي وغيرهما ، وهذا طرف من حديث أبي مسعود الذى ذكرناه فى د باب أهل العلم أحق بالإمامة ، وقد أخرجه مسلم وأصحاب السنن بلفظ د يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، الحديث ، وفى حديث عمرو بن سلة المذكور عن أبيه عن النبي ﷺ قال د وليؤمكم أكثركم قرآنا ، وفى حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا د إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم ، واستدل بقوله أقرؤهم على أن إمامة الكافر لا تصح لانه لا قراءة له . قوله ( ولا يمنع العبد من الجماعة ) هذا من كلام المصنف ، وليس من الحديث المعلق قوله ( بغير علة ) أى بغير ضرورة لسيده ، فلو قصد تفويت الفضيلة عليه بغير ضرورة لم يكن له ذلك ، وسنذكر مستنده فى الكلام على قصة سالم فى أول حديثي الباب . قوله ( عن عبيد الله ) هو العمري . قوله ( لما قدم المهاجرون الاولون ) أى من مكة إلى المدينة وبه صرح فى رواية الطبراني . قوله ( العصب ) بالنصب على الظرفية لقوله د قدم ، كذا فى جميع الروايات ، وفى رواية أبى داود د نزلوا العصب ، أى المكان المسمى بذلك وهو باسكان الصاد المهمل بعد ما موحدة ، واختلف فى أوله فتيل بالفتح وقيل بالضم ، ثم رأيت فى النهاية ضبطه بعضهم بفتح العين والصاد المهملتين ، قال أبو عبيد البكرى : لم يضبطه الاصيل فى روايته ، والمعروف د المصعب ، بوزن محمد بالتشديد وهو موضع بقاء . قوله ( وكان يؤمهم سالم مولى أبى حذيفة ) زاد فى الاحكام من رواية ابن جريج عن نافع د وفيهم أبو بكر وعمر وأبو سلة - أى ابن عبد الأسد - وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة ، واستشكل ذكر أبى بكر فيهم إذ فى الحديث أن ذلك كان قبل مقدم النبي ﷺ وأبو بكر كان رفيقه ، ووجهه البيهقى باحتمال أن يكون سالم المذكور استمر على الصلاة بهم فيصح ذكر أبى بكر ، ولا يخفى ما فيه . ووجه الدلالة منه لإجماع كبار الصحابة القرشيين على تقديم سالم عليهم ، وكان سالم المذكور مولى امرأة من الانصار فأعتقه ، وكان إمامته بهم كانت قبل أن يهتق ، وبذلك تظهر مناسبة قول المصنف د ولا يمنع العبد ، ولأنما قيل له مولى أبى حذيفة لانه لازم أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بعد أن عتق فتنبأه ، فلما نهوا عن ذلك قيل له مولاة كما سيأتى فى موضعه . واستشهد سالم بالإمامة فى خلافة أبى بكر رضى الله عنهما . قوله ( وكان أكثرهم قرآنا ) إشارة إلى سبب تقديمهم له مع كونهم أشرف منه . وفى رواية للطبراني د لأنه كان أكثرهم قرآنا . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان . قوله ( اسمعوا وأطيعوا ) أى فيما فيه طاعة لله . قوله ( وان استعمل ) أى جعل عاملا ، والمصنف فى الاحكام عن مسدد عن يحيى د وان استعمل عليكم عبد حبشي ، وهو أصرح فى مقصود الترجمة ، وذكره بعد باب من طريق غندر عن شعبة بلفظ د قال النبي ﷺ لا بى ذر : اسمع وأطع ، الحديث ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر أيضا لكن باسناد له آخر عن شعبة عن أبى عمران الجوني عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر قال د ان خليل ﷺ أوصانى أن اسمع وأطع وإن كان عبدا حبشيا مجدع الاطراف . وأخرجه الحاكم والبيهقى من هذا الوجه ، وفيه قصة أن أبا ذر انتهى إلى الربرة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبد يؤمهم ، قال فقيل : هذا أبو ذر ، فذهب

يتأخر فقال أبو ذر: أوصاني خليلي ﷺ، فذكر الحديث. وأخرج مسلم أيضا من طريق غندر أيضا عن شعبة عن يحيى بن الحصين سمعت جدتي تحدث أنها سمعت النبي ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول: «ولو استعمل عليكم عبد يهودكم بكتاب الله، وفي هذه الرواية فائدتان: تعيين جهة الطاعة، وتاريخ الحديث وأنه كان في أواخر عهد النبي ﷺ. قوله (كان رأسه زيبية) قيل شبهه بذلك لصغر رأسه، وذلك معروف في الحبشة، وقيل لسواده، وقيل لقصر شعر رأسه ونفلفله. ووجه الدلالة منه على صحة إمامة العبد أنه إذا أمر بطاعته فقد أمر بالصلاة خلفه قاله ابن بطال. ويحتمل أن يكون مأخوذا من جهة ما جرت به عادتهم أن الأمير هو الذي يتولى الإمامة بنفسه أو نائبه، واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وإن جاروا لأن القيام عليهم يفضي غالبا إلى أشد مما ينكر عليهم، ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قريش فيكون غيرهم متغلبا، فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفته والقيام عليه. ورده ابن الجوزي بأن المراد بالعامل هنا من يستعمله الإمام لا من يلي الإمامة العظمى، وبأن المراد بالطاعة الطاعة فيما وافق الحق انتهى. ولا مانع من حمله على أعم من ذلك، فقد وجد من ولي الإمامة العظمى من غير قريش من ذوى الشوكة متغلبا، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأحكام. وقد عكسه بعضهم فاستدل به على جواز الإمامة في غير قريش، وهو متعقب، إذ لا تلازم بين الاجزاء والجواز والله أعلم

## ٥٥ - باب إذا لم يُسَمِّ الإمام وأتم من خلفه

٦٩٤ - **حديثنا الفضل بن سهل** قال حدثنا الحسن بن موسى الأشيب قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ»

**قوله** (باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه) يشير بذلك إلى حديث عقبة بن عامر وغيره كما سيأتي. **قوله** (حدثنا الفضل بن سهل) هو البغدادي المعروف بالأعرج من صفار شيوخ البخاري ومات قبله بسنة. **قوله** (يصلون) أى الآئمة، واللام في قوله «لَكُمْ» للتعليل. **قوله** (فإن أصابوا فلَكُمْ) أى ثواب صلاتكم، زاد أحمد عن الحسن ابن موسى بهذا السند ولهم، أى ثواب صلاتهم، وهو يغنى عن تكلف توجيه حذفها، وتمسك ابن بطال بظاهر الرواية المحذوفة فزعم أن المراد بالاصابة هنا إصابة الوقت، واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا «لعلكم تدركون أقواما يصلون الصلاة لغير وقتها، فإذا أدركتموهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوها سبحة» وهو حديث حسن أخرجه النسائي وغيره، فالتقدير على هذا: فإن أصابوا الوقت وإن أخطؤ الوقت فلَكُمْ يعنى الصلاة التى فى الوقت انتهى. وغفل عن الزيادة التى فى رواية أحمد فإنها تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانفراد، وكذا أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طرق عن الحسن بن موسى، وقد أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة من وجه آخر أصرح فى مقصود الترجمة ولفظه «يكون أقوام يصلون الصلاة، فإن أتوا فلَكُمْ ولهم»، وروى أبو داود من حديث عقبة بن عامر مرفوعا «من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم»، وفى رواية أحمد فى هذا الحديث «فإن صلوا الصلاة لوقتها وأتموا الركوع والسجود فهى لكم ولهم»، فهذا يبين أن المراد



ما هو أعم من ترك إصابة الوقت ، قال ابن المنذر : هذا الحديث يرد على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاة من خلفه . **قوله** ( وان أخطوا ) أى ارتكبوا الخطيئة ، ولم يرد به الخطأ المقابل للعمد لأنه لا إثم فيه . قال المهلب : فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر إذا خيف منه . ووجه غيره قوله إذا خيف منه بأن الفاجر إنما يؤم إذا كان صاحب شوكة . وقال البغوى فى شرح السنة : فيه دليل على أنه إذا صلى بقوم محدثا أنه تصح صلاة المأمومين وعليه الإعادة . واستدل به غيره على أعم من ذلك وهو صحة الائتمام بمن يخل بشئ من الصلاة ركنا كان أو غيره إذا أتم المأموم ، وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الإمام هو الخليفة أو نائبه ، والأصح عندهم صحة الاقتداء إلا بمن علم أنه رك واجبا . ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا بناء على أن المراد بالخطأ ما يقابل العمد ، قال : ومحل الخلاف فى الأمور الاجتهادية كمن يصلى خلف من لا يرى قراءة البسمة ولأنها من أركان القراءة ولا أنها آية من الفاتحة بل يرى أن الفاتحة تجزئ بدونها قال : فإن صلاة المأموم تصح إذا قرأ هو البسمة لأن غاية حال الإمام فى هذه الحالة أن يكون أخطأ . وقد دل الحديث على أن خطأ الإمام لا يؤثر فى صحة صلاة المأموم إذا أصاب . ( تنبيه ) : حديث الباب من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وفيه مقال ، وقد ذكرنا له شاهدا عند ابن حبان ، وروى الشافعى معناه من طريق صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ « يأتى قوم فيصلون لكم ، فإن أتوا كان لهم ولكم . وإن نقصوا كان عليهم ولكم » .

٥٦ - **باب** إمامة المفتون والمبتدع . وقال الحسن صل عليه بدعته

٦٩٥ - قال أبو عبد الله : وقال لنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعى حدثنا الزهرى عن حنيفة بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عدي بن خيار « أنه دخل على عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور فقال : إنك إمام عامّة ، وزل بك ما ترى ، ويصلى لنا إمام فتنه وتخرج . فقال : الصلاة أحسن ما يعمل الناس ، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم ، وإذا أساؤا فاجتنب إساءتهم »

وقال الزهيدى : قال الزهرى « لا زى أن يصلى خلف الخنث إلا من ضرورة لا بد منها »

٦٩٦ - حدثنا محمد بن أبان حدثنا غندر عن شعبة عن أبي التياح أنه سمع أنس بن مالك : قال النبى

**ﷺ** لأبي ذر « اسمع وأطع ولو لحبشى كأن رأسه زبيبة »

**قوله** ( باب إمامة المفتون ) أى الذى دخل فى الفتنة فخرج على الإمام ، ومنهم من فسره بما هو أعم من ذلك . **قوله** ( والمبتدع ) أى من اعتقه شيئا مما يخالف أهل السنة والجماعة . **قوله** ( وقال الحسن صل عليه بدعته ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن هشام بن حسان أن الحسن سئل عن الصلاة خلف صاحب البدعة فقال الحسن « صل خلفه وعليه بدعته » . **قوله** ( وقال لنا محمد بن يوسف هو القريبانى ) قيل عبر بهذه الصيغة لأنه بما أخذه من شيئته فى المذاكرة فلم يقل فيه حديثا ، وقيل إن ذلك مما تحمله بالإجازة أو المناولة أو العرض ، وقيل : هو متصل من حيث اللفظ منقطع من حيث المعنى . والذى ظهر لى بالاستقراء خلاف ذلك ، وهو أنه متصل لكنه لا يعبر بهذه الصيغة إلا إذا كان المتن موقوفا أو كان فيه راو ليس على شرطه . والذى هنا من قبيل الأول ، وقد وصله الاسماعلى

من رواية محمد بن يحيى قال : حدثنا محمد بن يوسف الفريابي . **قوله** ( عن حميد بن عبد الرحمن ) أى ابن عوف ، وفى رواية الاسماعيلى ، أخبرنى حميد ، وأخرجه الاسماعيلى من طريق أخرى عن الأوزاعى ، وخالفه يونس بن يزيد فقال : عن الزهرى عن عروة أخرجه الاسماعيل أيضا ، وكذلك رواه معمر عن الزهرى أخرجه همر بن شبة فى كتاب مقتل عثمان ، عن غندر عنه ، ويحتمل أن يكون للزهرى فيه شيخان . **قوله** ( عن عبيد الله بن عدى ) فى رواية ابن المبارك عن الأوزاعى عند الاسماعيل وأبى نعيم . حدثنى عبيد الله بن عدى بن الحيار من بنى نوفل ابن عبد مناف ، وعبيد الله المذكور تابعى كبير معدود فى الصحابة لكونه ولد فى عهد النبى ﷺ وكان عثمان من أقارب أمه كما سيأتى فى موضعه . **قوله** ( انك امام عامة ) أى جماعة ، وفى رواية يونس ، وأنت الامام ، أى الاعظم . **قوله** ( ونزل بك ما نرى ) أى من الحصار . **قوله** ( ويصلى لنا ) أى يؤمننا . **قوله** ( امام فتنة ) أى رئيس فتنة ، واختلف فى المشار اليه بذلك فقيل : هو عبد الرحمن بن عديس البلوى أحد رؤوس المصريين الذين حصروا عثمان ، قاله ابن وضاح فيما نقله عنه ابن عبد البر وغيره ، وقاله ابن الجوزى وزاد : إن كنانة بن بشر أحد رؤسهم صلى بالناس أيضا . قلت : وهو المراد هنا ، فإن سيف بن عمر روى حديث الباب فى كتاب الفتوح ، من طريق أخرى عن الزهرى بسنده فقال فيه : دخلت على عثمان وهو محصور وكنانة يصل بالناس فقلت كيف ترى ، الحديث . وقد صلى بالناس يوم حصر عثمان أبو أمامة بن سهل بن حنيف الانصارى لكن باذن عثمان ، ورواه عمر بن شبة بسند صحيح ، ورواه ابن المدينى من طريق أبى هريرة . وكذلك صلى بهم على بن أبى طالب فيما رواه اسماعيل الخطبى فى تاريخ بغداد ، من رواية ثعلبة بن يزيد الحافى قال : فلما كان يوم عيد الاضحى جاء على فصل بالناس . وقال ابن المبارك فيما رواه الحسن الحلوانى : لم يصل بهم غيرها . وقال غيره : صلى بهم عدة صلوات وصى بهم أيضا سهل بن حنيف ، رواه عمر بن شبة باسناد قوى . وقيل صلى بهم أيضا أبو أيوب الانصارى وطلحة بن عبيد الله ، وليس واحد من هؤلاء مرادا بقوله امام فتنة . وقال الداودى : معنى قوله « امام فتنة » ، أى امام وقت فتنة ، وعلى هذا لا اختصاص له بالخارجى . قال : ويدل على صحة ذلك أن عثمان لم يذكر الذى أمهم بمكره بل ذكر أن فعله أحسن الأعمال انتهى . وهذا مغاير لمراد المصنف من ترجمته ، ولو كان كما قال لم يكن قوله « ونخرج » مناسبا . **قوله** ( وتخرج ) فى رواية ابن المبارك « وانا لنخرج من الصلاة معه » ، والتخرج التأثم أى نخاف الوقوع فى الإثم ، وأصل الحرج الضيق ، ثم استعمل للإثم لانه بضيق على صاحبه . **قوله** ( فقال الصلاة أحسن ) فى رواية ابن المبارك « ان الصلاة أحسن ، وفى رواية معقل بن زياد عن الأوزاعى عند الاسماعيل « من أحسن » **قوله** ( فاذا أحسن الناس فأحسن ) ظاهره أنه رخص له فى الصلاة معهم كأنه يقول لا يضرك كونه مفتونا ، بل إذا أحسن قوافقه على إحسانه وترك ما افتتن به ، وهو المطابق لسياق الباب ، وهو الذى فهمه الداودى حتى احتاج إلى تقدير حذف فى قوله امام فتنة ، وخالف ابن المنير فقال : يحتمل أن يكون رأى أن الصلاة خلفه لا تصح لحاد عن الجواب بقوله إن الصلاة أحسن ، لأن الصلاة التى هى أحسن هى الصلاة الصحيحة ، وصلاة الخارجى غير صحيحة لأنه إما كافر أو فاسق انتهى . وهذا قالة نصرة لمذهبه فى عدم صحة الصلاة خلف الفاسق ، وفيه نظر لأن سيفا روى فى الفتوح عن سهل بن يوسف الانصارى عن أبيه قال : كره الناس الصلاة خلف الذين حصروا عثمان إلا عثمان فإنه قال : من دعا إلى الصلاة فاجيبوه انتهى . فهذا صريح فى أن مقصوده بقوله « الصلاة أحسن » ، الإشارة إلى الإذن

بالصلاة خلفه ، وفيه تأييد لما فهمه المصنف من قوله إمام فتنة ، وروى سعيد بن منصور من طريق مكحول قال : قالوا لعثمان إنا نتخرج أن نصل خلف هؤلاء الذين حصروك ، فذكر نحو حديث الزهري . وهذا منقطع إلا أنه اعتضد . **قوله** ( وإذا أسأوا فاجتنب ) فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد ، وفي هذا الأثر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لئلا يزداد تفرق الكلمة ، وفيه أن الصلاة خلف من تكبر الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة ، وفيه رد على من زعم أن الجمعة لا يجرى أن تقام بغير إذن الإمام . **قوله** ( وقال الزبيدي ) بضم الزاي هو محمد بن الوليد . **قوله** ( المحدث ) رويناه بكسر النون وفتحها فالاول المراد به من فيه تكسر وثن وتشبه بالنساء . والثاني المراد به من يؤتى ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين محتجا بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه اذا كان ذلك أصل خلقته . ورد بان المراد من يتعمد ذلك فيتشبه بالنساء فان ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا يجوز الداودي أن يكون كل منهما مرادا . قال ابن بطال : ذكر البخاري هذه المسألة هنا لان المحدث مفتن في طريقته . **قوله** ( الا من ضرورة ) أى بأن يكون ذا شوكة أو من جهته فلا تعطل الجماعة بسببه ، وقد رواه معمر عن الزهري بغير قيد أخرجه عبد الرزاق عنه ولفظه « قلت : فالمحدث ؟ قال : لا ولا كرامة ، لا يؤتم به ، وهو محمول على حالة الاختيار . **قوله** ( حدثنا محمد بن أبان ) هو البلخي مستمل وكيع ، وقيل الواسطي وهو محتمل لكن لم نجد للواسطي رواية عن غندر بخلاف البلخي ، وقد تقدم عنه بموضع آخر في المواقيت وهذا جميع ما أخرج عنه البخاري . **قوله** ( اسمع وأطع ) تقدم الكلام عليه قبل بباب ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا الباب أن الصفة المذكورة إنما توجد غالبا في عجمي حديث عهد بالاسلام لا يخلو من جهل بدينه ، وما يخلو من هذه صفته عن ارتكاب البدعة ، ولو لم يكن الا اقتتانه بنفسه حتى تقدم للإمامة وليس من أهلها

### ٥٧ - باب يقوم عن يمين الإمام بمحذاته سواء إذا كانا اثنين

٦٩٧ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال **حدثنا شعبة** عن الحكم قال سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « **بِتُ في بيت خالتي ميمونة فصلّى رسول الله ﷺ العشاء ، ثم جاء فصلّى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فبِتُ فبِتُ عن يساره فجعلني عن يمينه ، فصلّى خمس ركعات ، ثم صلى ركعتين ، ثم نام حتى سمعت غطيطة - أو قال خطيطة - ثم خرج إلى الصلاة** »

[ انظر الحديث ١١٧ وأطرافه ]

**قوله** ( باب يقوم ) أى المأموم ( عن يمين الإمام بمحذاته ) بكسر المهملة وذال معجمة بعدها مدة أى بجنبه ، فأخرج بذلك من كان خلفه أو ما تلا عنه . وقوله ( سواء ) أخرج به من كان إلى جنبه لكن على بعد عنه ، كذا قال الزين بن المنير ، والذي يظن أن قوله بمحذاته يخرج هذا أيضا . وقوله سواء أى لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي انتزاع هذا من الحديث الذى أورده بعد . وقد قال أصحابنا : يستحب أن يقف المأموم دونه قليلا ، وكان المصنف أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه ، فقد تقدم في الطهارة من رواية مخزومة عن كريب عن ابن عباس بلفظ « فقامت إلى جنبه ، وظاهره المساواة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحو ما من هذه القصة . وعن

ابن جريج قال قلت لعطاء : الرجل يصل مع الرجل أين يكون منه ؟ قال : إلى شقه الأيمن . قلت : أبحاذي به حتى يصف معه لا يفوت أحدهما الآخر ؟ قال : نعم . قلت : أحب أن يساويه حتى لا تكون بينهما فرجة ؟ قال : نعم . وفي الموطأ عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح ، فقصت وراءه قهرقبي حتى جعلني حذاءه عن يمينه . **قوله** ( إذا كانا ) أى إماماً ومأموماً ، بخلاف ما إذا كانا مأمومين مع إمام فلهما حكم آخر . ( تنبيه ) . هكذا في جميع الروايات ، باب ، بالتثوين ، يقوم الخ ، ، وأورده الزين بن المنير بلفظ ، باب من يقوم ، بالاضافة وزيادة من ، وشرحه على ذلك ، وتردد بين كونها موصولة أو استفهامية ثم أطال في حكمة ذلك وأن سببه كون المسألة مختلفاً فيها . والواقع أن من محدوقه والسياق ظاهر في أن المصنف جازم بحكم المسألة لا متردد والله أعلم . وقد نقل بعضهم الاتفاق على أن المأموم الواحد يقف عن يمين الإمام إلا النخعي فقال : إذا كان الإمام ورجل قام الرجل خلف الإمام ، فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه ، أخرجه سعيد ابن منصور ، ووجهه بعضهم بأن الإمام مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك ، وهو حسن لكنه مخالف للنص ، وهو قياس فاسد . ثم ظهر لي أن إبراهيم إنما كان يقول بذلك حيث يظن ظناً قوياً بجيء ثان ، وقد روى سعيد بن منصور أيضاً عنه قال : ربما قف خلف الأسود وحدي حتى يجيء المؤذن ، وذكر البيهقي أنه يستفاد من حديث الباب امتناع تقديم المأموم على الإمام خلافاً للمالك ، لما في رواية مسلم : فقامت عن يساره فأدارني من خلفه حتى جعلني عن يمينه ، وفيه نظر

#### ٥٨ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام فحوله الإمام إلى يمينه لم تفسد صلاتهما

٦٩٨ - **حديثنا** أحمد قال حدثنا ابن وهب قال حدثنا عمرو عن عبد ربه بن سعيد عن نحرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « نمت عند ميمونة والنبي ﷺ عندها تلك الليلة ، فتوضأ ثم قام يصلي ، فقامت على يساره ، فأخذني فجعلني عن يمينه ، فصلّى ثلاث عشرة ركعة ، ثم نام حتى نفتح ، وكان إذا نام ففتح ، ثم أتاه المؤذن فخرج فصلّى ولم يتوضأ » . قال عمرو حدثت به بكبيراً فقال : حدثني كريب بذلك **قوله** ( باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام الخ ) وجه الدلالة من حديث ابن عباس المذكور أنه ﷺ لم يبطل صلاة ابن عباس مع كونه قام عن يساره أولاً ، وعن أحمد تبطل لانه ﷺ لم يقره على ذلك ، والاول هو قول الجمهور ، بل قال سعيد بن المسيب : إن موقف المأموم الواحد يكون عن يسار الإمام . ولم يتابع على ذلك . **قوله** ( حدثنا أحمد ) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن صالح وأخرجه من طريقه . **قوله** ( عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وكذا وقع عند أبي نعيم . **قوله** ( عن عبد ربه ) بفتح الراء وتشديد الموحدة وهو أخو يحيى بن سعيد الانصارى ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين مديون على نسق . **قوله** ( نمت ) في رواية الكشميهني : دبت . **قوله** ( فأخذني لجعلني ) قد تقدم أنه أداره من خلفه ، واستدل به على أن مثل ذلك من العمل لا يفسد الصلاة كما سيأتي . **قوله** ( قال عمرو ) أى ابن الحارث المذكور بالاسناد المذكور اليه ، ووجه من زعم أنه من تعليق البخاري ، فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه ، وبكير المذكور في هذا هو ابن عبد الله بن الأشج ، واستفاد عمرو بن الحارث بهذه الرواية عنه العلو برجل

### ٥٩ - باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمهم

٦٩٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس قال « **بث عند خالتي ، فقام النبي ﷺ يصلي من الليل فقامت أصلي معه ، فقامت عن يساري ، فأخذ برأسي فأقامني عن يميني** »

**قوله** ( باب إذا لم ينو الإمام أن يؤم الخ ) لم يجرم بحكم المسألة لما فيه من الاحتمال ، لانه ليس في حديث ابن عباس التصريح بان النبي ﷺ لم ينو الإمامة ، كما أنه ليس فيه أنه نوى لا في ابتداء صلاته ولا بعد أن قام ابن عباس فصلى معه ، لكن في إبقائه إياه منه موقف المأموم ما يشعر بالثاني ، وأما الأول فالأصل عدمه ، وهذه المسألة تختلف فيها ، والأصح عند الشافعية لا يشترط لصحة الاقتداء أن ينو الإمام الإمامة ، واستدل ابن المنذر أيضا بحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى في شهر رمضان قال « **لجئت فقامت إلى جنبه ، وجاء آخر فقام إلى جنبي حتى كنا رهطا ، فلما أحس النبي ﷺ بنا تجوز في صلاته ، الحديث ، وهو ظاهر في أنه لم ينو الإمامة ابتداء ، واثبتوا هم به وأقرهم . وهو حديث صحيح أخرجه مسلم وعلقه البخاري كما سيأتي في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . وذهب أحمد إلى التفرقة بين النافلة والفريضة فشرط أن ينو في الفريضة دون النافلة ، وفيه نظر لحديث أبي سعيد « ان النبي ﷺ رأى رجلا يصلي وحده فقال : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( عن عبد الله بن سعيد بن جبير ) هو من أقران أيوب الراوى عنه ، ورجال الإسناد كلهم بصريون ، وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث ابن عباس المذكور في هذه الأبواب الثلاثة تاما في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى**

### ٦٠ - باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّي

٧٠٠ - **حدثنا** مسلم قال **حدثنا** شعبه عن عمرو عن جابر بن عبد الله « **أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ ، ثم يرجع فيؤم قومه** »

[ الحديث ٧٠٠ - أطرافه في : ٧٠١ ، ٧٠٥ ، ٧١١ ، ٦١٠٦ ]

٧٠١ - **وحدثني** محمد بن بشر قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبه عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله قال « **كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي ﷺ ثم يرجع فيؤم قومه ، فصلّى العشاء فقرأ بالبقرة ، فانصرف الرجل فسكان معاذا تناول منه ، فبلغ النبي ﷺ فقال : فتان ، فتان ، فتان ( ثلاث مرار ) أو قال : فانتا ، فانتا ، فانتا . وأمره بسورتين من أوسط المفضل . قال عمرو : لا أحفظهما** »

**قوله** ( باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل ) أي المأموم ( حاجة فخرج فصلّي ) وللشك في فصلّي ، بالقاء ، وهذه الترجمة عكس التي قبلها ، لأن في الأولى جواز الانتهاء بنو الإمامة ، وفي الثانية جواز قطع الانتهاء بعد

الدخول فيه ، وأما قوله في الترجمة « فخرج » فيحتمل أنه خرج من القدوة ، أو من الصلاة رأساً ، أو من المسجد ، قال ابن رشيده : الظاهر أن المراد خرج إلى منزله فصل في فيه ، وهو ظاهر قوله في الحديث « فأنصرف الرجل » . قال : وكان سبب ذلك قوله ﷺ الذي رآه يصلي « أصلاتان معا » ، كما تقدم . قلت : وليس الواقع كذلك ، فإن في رواية النسائي « فأنصرف الرجل فصل في ناحية المسجد » ، وهذا يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة ، لكن في مسلم « فأنصرف الرجل فسلم ثم صلى وحده » . واعلم أن هذا الحديث رواه عن جابر عمرو بن دينار ومحارب بن دثار وأبو الزبير وعبيد الله بن مقسم ، فرواية عمرو لل مصنف هنا عن شعبة وفي الأدب عن سليم بن حيان ولمسلم عن ابن عيينة ثلاثهم عنه ، ورواية محارب تأتي بعد بابين ، وهي عند النسائي مقرونة بابي صالح ، ورواية أبي الزبير عند مسلم ، ورواية عبيد الله عند ابن خزيمة ، وله طرق أخرى غير هذه سأذكر ما يحتاج إليه منها معزواً ، ولما قدمت ذكر هذه لتسهيل الحوالة عليها . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، والظاهر أن روايته عن شعبة مختصرة كما هنا وكذلك أخرجها البيهقي من طريق محمد بن أيوب الرازي عنه . وقال الكرماني : الظاهر من قوله « فصل العشاء الخ » داخل تحت الطريق الأولى ، وكان الحامل له على ذلك أنها لو خلت عن ذلك لم تطابق الترجمة ظاهراً . لكن لفاتل أن يقول : إن مراد البخاري بذلك الإشارة إلى أصل الحديث على عادته ، واستفاد بالطريق الأولى علو الإسناد ، كما أن في الطريق الثانية فائدة التصريح بسماع عمرو من جابر . قوله ( يصلي مع النبي ﷺ ) زاد مسلم من رواية منصور عن عمرو « عشاء الآخرة » فكان العشاء هي التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين . قوله ( ثم يرجع فيقوم قومه ) في رواية منصور المذكورة « فيصل بهم تلك الصلاة » ، والمصنف في الأدب « فيصل بهم الصلاة » ، أي المذكورة ، وفي هذا رد على من زعم أن المراد أن الصلاة التي كان يصلحها مع النبي ﷺ غير الصلاة التي كان يصلحها بقومه ، وفي رواية ابن عيينة فصل ليلة مع النبي ﷺ العشاء ثم أتى قومه فأهمهم ، وفي رواية الحميدي عن ابن عيينة « ثم يرجع إلى بني سلمة فيصلحها بهم » ، ولا مخالفة فيه لأن قومه هم بنو سلمة ، وفي رواية الشافعي عنه « ثم يرجع فيصلحها بقومه في بني سلمة » ، ولا أحد « ثم يرجع فيقومنا » . قوله ( فصل العشاء ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية لآبي عوادة والطحاوي من طريق محارب « صلى بأصحابه المغرب » وكذا لعبد الرزاق من رواية أبي الزبير ، فإن حمل على تعدد الفصة كما سيأتي أو على أن المراد بالمغرب العشاء مجازاً تم ، وإلا فما في الصحيح أصح . قوله ( فقرأ بالبقرة ) استدلل به على من يكره أن يقول البقرة بل يقول سورة البقرة ، لكن في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه « فقرأ سورة البقرة » ، ولمسلم عن ابن عيينة نحوه ، والمصنف في الأدب « فقرأ بهم البقرة » ، فالظاهر أن ذلك من تصرفات الرواة ، والمراد أنه ابتدأ في قراءتها ، وبه صرح مسلم ولفظه « فافتتح سورة البقرة » ، وفي رواية محارب « فقرأ بسورة البقرة أو النساء » ، على الشك ، والسراج من رواية مسهر عن محارب « فقرأ بالبقرة والنساء » ، كذا رأيت بخط الزكي البرزالي بالواو فإن كان ضبطه احتمال أن يكون قرأ مسهر عن محارب « فقرأ بالبقرة والنساء » ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بأسناد قوي « فقرأ اقتربت الساعة » ، وهي في الأولى بالبقرة وفي الثانية بالنساء ، ووقع عند أحمد من حديث بريدة بأسناد قوي « فقرأ اقتربت الساعة » ، وهي شاذة إلا إن حمل على التعمد ، ولم يقع في شيء من الطرق المتقدمة تسمية هذا الرجل ، لكن روى أبو داود الطيالسي في مسنده والبرار من طريقه عن طالب بن حبيب عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه قال « مر حزم بن أبي بن كعب بمعاذ بن جبل وهو يصلي بقومه صلاة العتمة فافتتح بسورة طه و مع حزم ناضح له ، الحديث . قال البرار : لا

نعم أحدا سماء عن جابر إلا ابن جابر ١ هـ . وقد رواه أبو داود في السنن من وجه آخر عن طالب لمجعله عن ابن جابر عن حزم صاحب القصة ، وابن جابر لم يدرك حزما . ووقع عنده « صلاة المغرب » وهو نحو ما تقدم من الاختلاف في رواية محارب ، ورواه ابن لميعة عن أبي الزبير عن جابر فسماه حازما وكأنه صحفه أخرجه ابن شاهين من طريقه ، ورواه أحمد والنسائي وأبو يعلى وابن السكن بإسناد صحيح عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « كان معاذ يؤم قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله ، الحديث كذا فيه براء بعدها ألف ، وظن بعضهم أنه حرام بن ملحان خال أنس وبذلك جزم الخطيب في المهمات ، لكن لم أره منسوبا في الرواية ، ويحتمل أن يكون تصحيحا من حزم فتجتمع هذه الروايات ، وإلى ذلك يوسى صنيع ابن عبد البر فإنه ذكر في الصحابة حرام بن أبي بن كعب وذكر له هذه القصة ، وعزا تسميته لرواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس ، ولم أقف في رواية عبد العزيز على تسمية أبيه وكأنه بنى على أن اسمه تصحف والاب واحد سماء جابر ولم يسمه أنس ، وجاء في تسميته قول آخر أخرجه أحمد أيضا من رواية معاذ بن رفاعه عن رجل من بني سلة يقال له سليم أنه « أتى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله ، انا نفل في أعمالنا فنأتى حين نمسى فنصلي ، فيأتى معاذ بن جبل فينادى بالصلاة فتأتيه فيطول علينا ، الحديث ، وفيه أنه استشهد بأحد ، وهذا مرسل لأن معاذ بن رفاعه لم يدركه ، وقد رواه الطحاوي والطبراني من هذا الوجه عن معاذ بن رفاعه أن رجلا من بني سلة فذكره مرسل ، ورواه البزار من وجه آخر عن جابر وسماه سليما أيضا ، لكن وقع عند ابن حزم من هذا الوجه أن اسمه سلم يفتح أوله وسكون اللام وكأنه تصحيف والله أعلم . وجمع بعضهم بين هذا الاختلاف بأنهما واقعتان ، وأيد ذلك بالاختلاف في الصلاة هل هي العشاء أو المغرب وبالاختلاف في السورة هل هي البقرة أو اقتربت وبالاختلاف في عذر الرجل هل هو لاجل التطويل فقط لكونه جاء من العمل وهو تعب أو لكونه أراد أن يسقي نخله إذ ذاك أو لكونه خاف على الماء في النخل كما في حديث بريدة . واستشكل هذا الجمع لأنه لا يظن بمعاذ أنه ﷺ يأمره بالتخفيف ثم يعود إلى التطويل ، ويحجب عن ذلك باحتمال أن يكون قرأ أولا بالبقرة فلما نهاه قرأ اقتربت وهي طويلة بالنسبة إلى السور التي أمره أن يقرأ بها كما سيأتي ، ويحتمل أن يكون انتهى أولا ووقع لما يخشى من تنفير بعض من يدخل في الإسلام ، ثم لما اطمانت نفوسهم بالإسلام ظن أن المانع زال فقرأ باقتربت لأنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور فصادف صاحب الشغل ، وجمع النووي باحتمال أن يكون قرأ في الأولى بالبقرة فانصرف رجل ، ثم قرأ اقتربت في الثانية فانصرف آخر . ووقع في رواية أبي الزبير عند مسلم « فانطلق رجل منا ، وهذا يدل على أنه كان من بني سلة ، ويقوى رواية من سمى سليما . والله أعلم . قوله ( فانصرف الرجل ) اللام فيه للعهد الذهني ، ويحتمل أن يراد به الجنس ، فكأنه قال واحدا من الرجال ، لأن المعروف تعريف الجنس كالسكر في مؤداه . ووقع في رواية الاسماعيلي « فقام رجل فانصرف ، وفي رواية سليم بن حيان « فتجوز رجل فصلى صلاة خفيفة ، ولابن عيينة عند مسلم « فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده ، وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة ، لكن ذكر البيهقي أن محمد بن عباد شيخ مسلم تفرد عن ابن عيينة بقوله « ثم سلم » ، وإن الحفاظ من أصحاب ابن عيينة وكذا من أصحاب شيخه عمرو بن دينار وكذا من أصحاب جابر لم يذكروا السلام ، وكأنه فهم أن هذه اللفظة تدل على أن الرجل قطع الصلاة لأن السلام يتحلل به من الصلاة ، وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا . قال الرافعي في « شرح المسند » في الكلام

على رواية الشافعي عن ابن عينة في هذا الحديث : قتنى رجل من خلفه فصلى وحده ، : هذا يحتمل من جهة اللفظ أنه قطع الصلاة وتنهى عن موضع صلاته واستأنفها لنفسه ، لكنه غير محمول عليه لأن الفرض لا يقطع بعد الشروع فيه انتهى . ولهذا استدل به الشافعية على أن للأوم أن يقطع القدوة ويستمر صلاته منفردا . ونأزع النووي فيه فقال : لا دلالة فيه لانه ايس فيه أنه فارقه وبني على صلاته ، بل في الرواية التي فيها أنه سلم دليل على أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها ، فيدل على جواز قطع الصلاة وإبطالها لعذر ، قوله ( فكان معاذ ينال منه ) والمستمل : تناول منه ، والكشميني : فكأن - بهمة ونون مشددة - معاذ تناول منه ، والأولى تدل على كثرة ذلك منه بخلاف الثانية ، ومعنى ينال منه أو تناوله : ذكره بسوء ، وقد فسره في رواية سليم بن حيان ولفظه : فبلغ ذلك معاذ فقال إنه منافق ، وكذا لأبي الزبير ، ولابن عينة : فقالوا له : أما فقت يا فلان ؟ قال : لا ، والله لأنين رسول الله ﷺ فلا خبره ، وكان معاذ قال ذلك أولا ثم قاله أصحاب معاذ للرجل . قوله ( فبلغ ذلك النبي ﷺ ) بين ابن عينة في روايته وكذا محارب وأبو الزبير أنه الذي جاء فاشتكى من معاذ ، وفي رواية النسائي : فقال معاذ : لئن أصبحت لا ذكرن ذلك لرسول الله ﷺ ، فذكر ذلك له ، فأرسل إليه فقال : ما حملك على الذي صنعت ؟ فقال : يا رسول الله عملت على ناضح لي ، فذكر الحديث ، وكان معاذ سببه بالشكوى ، فلما أرسل إليه جاء فاشتكى منه معاذ . قوله ( فقال قتان ) في رواية ابن عينة : أفتان انت ، زاد محارب : ثلاثا . قوله ( أو قال قاتنا ) شك من الراوي ، وهو منصوب على أنه خبر كان المقدر ، وفي رواية أبي الزبير : أتريد أن تكون قاتنا ، ولأحمد في حديث معاذ بن رفاعة المتقدم : يا معاذ لاتكن قاتنا ، وزاد في حديث أنس : لا تطول بهم ، ومعنى الفتنة هنا أن التطويل يكون سببا لخروجهم من الصلاة وللتكره للصلاة في الجماعة ، وروى البيهقي في الشعب بأسناد صحيح عن عمر قال : لا تبغضوا إلى الله عباده (١) يكون أحدكم إماما فيطول على القوم الصلاة حتى يبغض اليهم ما هم فيه ، وقال الداودي : يحتمل أن يريد بقوله : قتان ، أى معذب لأنه عذبهم بالتطويل ، ومنه قوله تعالى ( ان الذين قتلوا المؤمنين ) قيل معناه عذبهم . قوله ( وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قال عمرو ) أى ابن دينار . ( لا أحفظهما ) وكأنه قال ذلك في حال تحديشه لشعبة ، وإلا ففي رواية سليم بن حيان عن عمرو : اقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ، وقال في رواية ابن عينة عند مسلم : اقرأ بكذا وقرأ بكذا ، قال ابن عينة : فقلت لعمرو إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال : اقرأ بالشمس وضحاها والليل اذا يغشى وبسبح اسم ربك الأعلى ، فقال عمرو نحو هذا ، وجزم بذلك محارب في حديثه عن جابر ، وفي رواية الليث عن أبي الزبير عند مسلم مع الثلاثة : اقرأ باسم ربك ، زاد ابن جريج عن أبي الزبير : والضحي ، أخرجه عبد الرزاق ، وفي رواية الحميدي عن ابن عينة مع الثلاثة الأولى : والسماء ذات البروج والسماء والطارق ، وفي المراد بالمفصل أقوال ستأتي في فضائل القرآن أصحابها أنه من أول ق إلى آخر القرآن . قوله ( أوسط ) يحتمل أن يريد به المتوسط والسور التي مثل بها من قصار المتوسط ، ويحتمل أن يريد به المعتدل أى المناسب للحال من المفصل . والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على صحة اقتداء المفترض بالمتفعل ، بناء على أن معاذ كان ينوى بالأولى الفرض وبالثانية النقل ، ويدل عليه ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر في حديث الباب زاد

(١) في مخطوطة الريس : لا تبغض الله إلى عباده .



« هي له تطوع ولهم فريضة » وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح ، وقد صرح ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فاتفتت تهمة تدليسه ، يقول ابن الجوزي إنه لا يصح مردود ، وتعليل الطحاوي له بأن ابن عيينة ساقه عن عمرو أتم من سياق ابن جريج ولم يذكر هذه الزيادة ليس بقادح في صحته ، لأن ابن جريج أسن وأجل من ابن عيينة وأقدم أخذاً عن عمرو منه ، ولو لم يكن كذلك فهي زيادة من ثقة حافظ ليست منافية لرواية من هو أحفظ منه ولا أكثر عدداً فلا معنى للتوقف في الحكم بصحتها . وأما رد الطحاوي لها باحتمال أن تكون مدرجة لجوابه أن الأصل عدم الإدراج حتى يثبت التفصيل ، فهما كان مضموماً إلى الحديث فهو منه ولا سيما إذا روى من وجهين ، والامر هنا كذلك ، فإن الشافعي أخرجهما من وجه آخر عن جابر متابعا لعمرو بن دينار عنه ، وقول الطحاوي هو ظن من جابر مردود لأن جابراً كان ممن يصلي مع معاذ فهو محمول على أنه سمع ذلك منه ولا يظن بجابر أنه يخبر عن شخص بامر غير مشاهد إلا بأن يكون ذلك الشخص أطلعه عليه . وأما احتجاج أصحابنا لذلك بقوله ﷺ « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » فليس بجديد ، لأن حاصله النهي عن التلبس بصلاة غير التي أقيمت من غير تعرض لنية فرض أو نفل ، ولو تعينت نية الفريضة لامتنع على معاذ أن يصلي الثانية بقومه لأنها ليست حينئذ فرضاً له ، وكذلك قول بعض أصحابنا لا يظن بمعاذ أن يترك فضيلة الفرض خلف أفضل الأئمة في المسجد الذي هو من أفضل المساجد ، فإنه وإن كان فيه نوع ترجيح لكن المخالف أن يقول : إذا كان ذلك بامر النبي ﷺ لم يمتنع أن يحصل له الفضل بالاتباع ، وكذلك قول الخطابي إن العشاء في قوله « كان يصلي مع النبي ﷺ العشاء » حقيقة في المفروضة ، فلا يقال كان ينوي بها التطوع ، لأن مخالفه أن يقول : هذا لا ينافي أن ينوي بها النفل . وأما قول ابن حزم : إن المخالفين لا يجوزون لمن عليه فرض إذا أقيم أن يصليه متلوفاً فكيف ينسبون إلى معاذ ما لا يجوز عندهم ؟ فهذا إن كان كما قال قص قوی ، وأسلم الأجوبة التمسك بالزيادة المتقدمة . وأما قول الطحاوي : لا حجة فيها لأنها لم تكن بامر النبي ﷺ ولا تقريره ، لجوابه أنهم لا يختلفون في أن رأى الصحابي إذا لم يخالفه غيره حجة ، والواقع هنا كذلك ، فإن الذين كان يصلي بهم معاذ كلهم صحابة وفيهم ثلاثون عقبياً وأربعون بدرياً قاله ابن حزم ، قال : ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك ، بل قال معهم بالجواز عمر وابن عمر وأبو الدرداء وأنس وغيرهم . وأما قول الطحاوي : لو سلمنا جميع ذلك لم يكن فيه حجة لاحتمال أن ذلك كان في الوقت الذي كانت الفريضة فيه تصلي مرتين ، أي فيكون منسوخاً ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد بأنه يتضمن إثبات النسخ بالاحتمال وهو لا يسوغ ، وبأنه يلزمه إقامة الدليل على ما ادعاه من إعادة الفريضة . وكأنه لم يقف على كتابه فإنه قد ساق فيه دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفته « لا تصلوا الصلاة في اليوم مرتين ، ومن وجه آخر مرسل « إن أهل العالية كانوا يصلون في بيوتهم ثم يصلون مع النبي ﷺ قبله ذلك ففهم » ، ففي الاستدلال بذلك على تقدير صحته نظر ، لاحتمال أن يكون النهي عن أن يصلوها مرتين على أنها فريضة ، وبذلك جزم البيهقي جمعا بين الحديثين ، بل لو قال قائل : هذا النهي منسوخ بحديث معاذ ، لم يكن بعيداً ، ولا يقال القصة قديمة لأن صاحبها استشهد بأحد لأنا نقول : كانت أحد في أواخر الثالثة فلا مانع أن يكون النهي في الأولى والإذن في الثالثة مثلاً ، وقد قال ﷺ للرجلين اللذين لم يصليا معه « إذا صليتما في رسالتكما ثم أتيتما مسجد جماعة فسليا معهم فإنها لكما نافلة » أخرجه أصحاب السنن من حديث يزيد بن الأسود

العامري وصحبه ابن خزيمة وغيره ، وكان ذلك في حجة الوداع في أواخر حياة النبي ﷺ ، ويدل على الجواز أيضا أمره ﷺ لمن أدرك الآئمة الذين ياتون بعده ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها أن وصلوها في بيوتكم في الوقت ثم اجعلوها معهم نافذة . وأما استدلال الطحاوي أنه ﷺ نهى معاذًا عن ذلك بقوله في حديث سليم بن الحارث : «إما أن تصلي معي وإما أن تخفف بقومك ، ودعوا أن معناه إما أن تصلي معي ولا تصل بقومك وإما أن تخفف بقومك ولا تصل معي ، ففيه نظر لأن مخالفته أن يقول : بل التقدير إما أن تصلي معي فقط إذا لم تخفف وإما أن تخفف بقومك فتصلي معي ، وهو أولى من تقديره ، لما فيه من مقابلة التخفيف بترك التخفيف لأنه هو المستول عنه المتنازع فيه ، وأما تقوية بعضهم بكونه منسوخا بان صلاة الخوف وقعت مرارا على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالأفعال المنافية في حال الأمن ، فلو جازت صلاة المفترض خلف المتنفل لصلى النبي ﷺ بهم مرتين على وجه لا تقع فيه منافاة ، فلما لم يفعل دل ذلك على المنع ، فجوابه أنه ثبت أنه ﷺ صلى بهم صلاة الخوف مرتين كما أخرجه أبو داود عن أبي بكرة صريحا ، ولمسلم عن جابر نحوه ، وأما صلاته بهم على نوع من المخالفة فليبان الجواز . وأما قول بعضهم كان فعل معاذ للضرورة لقلة القراء في ذلك الوقت فهو ضعيف كما قال ابن دقيق العيد ، لأن القدر المجزئ من القراءة في الصلاة كان حافظوه كثيرا ، وما زاد لا يكون سببا لارتكاب أمر ممنوع منه شرعا في الصلاة . وفي حديث الباب من الفوائد أيضا استحباب تخفيف الصلاة مراعاة لحال المأمومين ، وأما من قال لا يكره التطويل إذا علم رضاه المأمومين فيشكل عليه أن الامام قد لا يعلم حال من يأتي قيام به بعد دخوله في الصلاة كما في حديث الباب ، فعلى هذا يكره التطويل مطلقا إلا إذا فرض في مصلى يقوم محصورين راضين بالتطويل في مكان لا يدخله غيرهم . وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة ، وجواز إعادة الصلاة الواحدة في اليوم الواحد مرتين <sup>(١)</sup> وجواز خروج المأموم من الصلاة لعذر ، وأما بغير عذر فاستدل به بعضهم وتعقب ، وقال ابن المنير : لو كان كذلك لم يكن لأمر الآئمة بالتخفيف فائدة ، وفيه نظر لأن فائدة الأمر بالتخفيف المحافظة على صلاة الجماعة ، ولا ينافي ذلك جواز الصلاة منفردا ، وهذا كما استدلل بعضهم بالقصة على وجوب صلاة الجماعة وفيه نحو هذا النظر . وفيه جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة إذا كان بعذر . وفيه الإنكار بلطف لوقوعه بصورة الاستفهام ، ويؤخذ منه تعزيز كل أحد بحسبه ، والاكتفاء في التعزيز بالقول ، والإنكار في المكروهات ، وأما تكراره ثلاثا فلتمكيد ، وقد تقدم في العلم أنه ﷺ كان يعيد الكلمة ثلاثا لاتفهم عنه . وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر ، وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور ظاهر وإن كان له عذر باطن للتفكير عن فعل ذلك ، وأنه لا لوم على من فعل ذلك متأولا ، وأن التخلف عن الجماعة من صفة المناق

## ٦١ - باب تخفيف الإمام في القيام ، وإتمام الركوع والسجود

٧٠٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس قال **حدثنا** زهير قال **حدثنا** إسماعيل قال سمعت قيسا قال : أخبرني أبو مسعود «ان رجلا قال : والله يا رسول الله ، إني لأتأخر عن صلاة الله تعالى من أجل فلان ثم يطأ بنا . فارأيت

(١) ليس هذا على إطلاقه ، بل إنما يجوز ذلك لمسوغ شرعي كمن صلى وحده في جماعة ثم حضر جماعة أخرى شرع له أن يعيد الصلاة معهم لصحة الأحاديث بالأمر بذلك ، ومثل ذلك لو كان إماما رأبنا للجماعة الثانية كقصة معاذ . والله أعلم

رسول الله ﷺ في مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِّينَ ، فَأَيْكُمْ مَأْصِلٌ بِالنَّاسِ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ »

**قوله** ( باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود ) قال الكرمانى : الواو بمعنى مع كأنه قال باب التخفيف بحيث لا يفوته شيء من الواجبات ، فهو تفسير لقوله في الحديث « فليتجوز » ، لأنه لا يأمر بالتجوز المؤدى إلى فساد الصلاة ، قال ابن المنير وتبعه ابن رشيد وغيره : خص التخفيف في الترجعة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال « فليتجوز » ، لأن الذى يطول في الغالب إنما هو القيام ، وما عداه لا يشق لإتمامه على أحد ، وكأنه حل حديث الباب على قصة معاذ ، فإن الأمر بالتخفيف فيها محتمل بالقراءة . انتهى ملخصا . والذى يظهر لى أن البخارى أشار بالترجمة إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث كعادته ، وأما قصة معاذ فغاية لحديث الباب لأن قصة معاذ كانت في العشاء وكان الإمام فيها ماعاذا وكانت في مسجد بنى سلة ، وهذه كانت في الصبح وكانت في مسجد قباء ، وهم من فسر الإمام المبهم هنا بمعاذ ، بل المراد به أبى بن كعب كما أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن من رواية عيسى بن جارية وهو بالجسيم عن جابر قال « كان أبى بن كعب يصلى باهل قباء فاستفتح سورة طويلة ، فدخل معه غلام من الانصار في الصلاة ، فلما سمعه استفتحها انفتل من صلاته ، فغضب أبى فأتى النبي ﷺ يشكو الغلام ، وأتى الغلام يشكو أبا ، فغضب النبي ﷺ حتى عرف الغضب في وجهه ثم قال : إن منكم منفرين ، فإذا صليت فارجزوا ، فإن خلفكم الضعيف والكبير والمريض وذو الحاجة ، فابان هذا الحديث أن المراد بقوله في حديث الباب « بما يطيل بنا فلان » ، أى في القراءة ، واستفيد منه أيضا تسمية الامام وبأى موضع كان . وفي الطبرانى من حديث عدى بن حاتم « من أمنا فليتم الركوع والسجود » . وفي قول ابن المنير إن الركوع والسجود لا يشق لإتمامهما نظر ، فإنه إن أراد أقل ما يطلق عليه اسم تمام فذلك لا بد منه ، وإن أراد غاية التمام فقد يشق ، فسيأتى حديث البراء قريبا أنه ﷺ كان قيامه وركوعه وسجوده قريبا من السواء . **قوله** ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجعفى ، واسماعيل هو ابن أبى خالد . وقيس هو ابن أبى حازم ، وأبو مسعود هو الانصارى البدرى ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، وهم من زعم أنه حزم بن أبى بن كعب لأن قصته كانت مع معاذ لا مع أبى ابن كعب . **قوله** ( ائى لاناخر عن صلاة الغداة ) أى فلا أحضرها مع الجماعة لأجل التطويل ، وفي رواية ابن المبارك في الاحكام « والله إئى لاناخر » ، بزيادة القسم ، وفيه جواز مثل ذلك لأنه لم ينكر عليه ، وتقدم في كتاب العلم في « باب الغضب في العلم » ، بلفظ « إئى لا أكاد أدرك الصلاة » ، وتقدم توجيهه . ويحتمل أيضا أن يكون المراد أن الذى ألفه من تطويله اقتضى له أن يتشاغل عن المحيى في أول الوقت وثوقا بتطويله ، بخلاف ما إذا لم يكن يطول فإنه كان يحتاج إلى المبادرة اليه أول الوقت ، وكأنه يعتمد على تطويله فيتشاغل ببعض شغله ثم يتوجه فيصادف أنه تارة يدركه وتارة لا يدركه فلذلك قال « لا أكاد أدرك » بما يطول بنا ، أى بسبب تطويله . واستدل به على تسمية الصبح بذلك . ووقع في رواية سفيان الآتية قريبا « عن الصلاة في الفجر » ، وإنما خصها بالذكر لأنها تطول فيها القراءة غالبا ، ولأن الانصراف منها وقت التوجه لمن له حرقة اليها . **قوله** ( أشد ) بالنصب وهو نعمت لمصدر محذوف أى غضبا أشد ، وسببه إما مخالفة الموعظة أو للتقصير في تعلم ما ينبغي تعلمه ، كذا قاله ابن دقيق العيد ،

وتعقبه تليذه أبو الفتح اليممرى بأنه يتوقف على تقدم الإعلام بذلك ، قال : ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب لإرادة الاهتمام بما يليقه لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال لثلا يعود من فعل ذلك إلى مثله . وأقول : هذا أحسن في الباعث على أصل إظهار الغضب ، أما كونه أشد فالاحتمال الثاني أوجه ولا يرد عليه التعقب المذكور . **قوله** ( ان منكم منفرين ) فيه تفسير للراد بالفتنة في قوله في حديث معاذ ، أفئتان أنت ، ويحتمل أن تكون قصة أبي هذه بعد قصة معاذ فلها آتى بصيغة الجمع وفي قصة معاذ واجبه وحده بالخطاب ، وكذا ذكر في هذا الغضب ولم يذكره في قصة معاذ ، وبهذا يتوجه الاحتمال الأول لابن دقيق العيد . **قوله** ( فايكم ما صلى ) ما زائدة ، ووقع في رواية سفيان ، فن أم الناس . **قوله** ( فليخفف ) قال ابن دقيق العيد : التطويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة إلى عادة قوم طويلا بالنسبة لعادة آخرين . قال : وقول الفقهاء لا يزيد الإمام في الركوع والسجود على ثلاث نسيجات لا يخالف ما ورد عن النبي ﷺ أنه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابة في الخير تقتضى أن لا يكون ذلك تطويلا . قلت : وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذى أخرجه أبو داود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص أن النبي ﷺ قال له : أنت إمام قومك ، وأقدر القوم باضعفهم ، إسناده حسن وأصله في مسلم . **قوله** ( فان فيهم ) في رواية سفيان ، فان خلفه ، وهو تعليل الأمر المذكور ، ومقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بصفة من المذكورات لم يضر التطويل ، وقد قدمت ما يرد عليه في الباب الذى قبله من إمكان مجيء من يتصف باحداها ، وقال اليممرى : الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة ، فينبغى للأئمة التخفيف مطلقا . قال : وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعمل بالمشقة ، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملا بالغالب ، لأنه لا يدرى ما يطرا عليه ، وهنا كذلك . **قوله** ( الضعيف والكبير ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية سفيان في العلم ، فان فيهم المريض والضعيف ، وكان المراد بالضعيف هنا المريض وهناك من يكون ضعيفا في خلقته كالضعيف والمسن ، وسيأتى في الباب الذى بعده مزيد قول فيه

### ٦٢ - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء

٧٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فان منهم الضعيف والسقيم والكبير . وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء »

**قوله** ( باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء ) يريد أن عموم الأمر بالتخفيف مختص بالأئمة ، فاما المنفرد فلا حجر عليه في ذلك . لكن اختلف فيما إذا أطال القراءة حتى خرج الوقت كما سنذكره . **قوله** ( فان فيهم ) كذا الأكثر ، والكشميني ، فان منهم . **قوله** ( الضعيف والسقيم ) المراد بالضعيف هنا ضعيف الخلقة وبالسقيم من به مرض ، زاد مسلم من وجه آخر عن أبي الزناد ، والصغير والكبير ، وزاد الطبراني من حديث عثمان بن أبي العاص ، والحامل والمرضع ، وله من حديث عدى بن حاتم ، والعاثر السبيل ، وقوله في حديث أبي مسعود الماضي ، وزاد الحاجة ، هي أشمل الأوصاف المذكورة . **قوله** ( فليطول ما شاء ) ولمسلم ، فليصل كيف شاء ، أى مخففا أو مطولا

واستدل به على جواز إطالة القراءة ولو خرج الوقت ، وهو المصحح عند بعض أصحابنا وفيه نظر ، لانه يمارضه عموم قوله في حديث أبي قتادة ، انما التفريط أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى ، أخرجه مسلم ، وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها كانت مراعاة ترك المفسدة أولى ، واستدل بعمومه أيضا على جواز تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين

### ٦٣ - باب من شك إمامه إذا طوّل . وقال أبو أسيد طوّل بنا يا بُنَيَّ

٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْفَجْرِ ثُمَّ يُطِيلُ بِنَا فَلَانُ فِيهَا . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا رَأَيْتُهُ غَضِبَ فِي مَوْضِعٍ كَانَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ . ثُمَّ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ مِنْكُمْ مُتَفَرِّقِينَ ، فَمَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيَتَجَوَّزْ ، فَإِنْ خَلَفَهُ الضَّعِيفَ وَالْكَبِيرَ وَذَا الْحَاجَةِ »

٧٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دِيَّارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ : أَقْبَلَ رَجُلٌ بَنَاتَيْنِ - وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ - فَوَافَقَ مُعَاذًا يُصَلِّي ، فَتَرَكَ نَاصِحَهُ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ ، فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ - أَوِ النَّسَاءِ - فَنَاطَقَ الرَّجُلُ ، وَبَافَهُ أَنْ مُعَاذًا نَالَ مِنْهُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَشَكَا إِلَيْهِ مُعَاذًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا مُعَاذُ ، أَفَتَنْتَ أَسَ - أَوْ أَقَاتَنْ - ( ثَلَاثَ مِرَارٍ ) ، فَلَوْلَا صَلَّيْتَ بِسْمِ اللَّهِ بِرَبِّكَ وَالشَّمْسِ وَطُحَاهَا وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، فَانْهَ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذَا الْحَاجَةِ » . . أَحْسِبُ هَذَا فِي الْحَدِيثِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ . وَتَابِعَهُ سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ وَمِسْعَرُ وَالشَّيْبَانِيُّ

قال عمرو وعبيد الله بن مِقْسَمٍ وَأَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « قَرَأَ مُعَاذٌ فِي الْعِشَاءِ بِالْبَقَرَةِ » وَتَابِعَهُ الْأَعْمَشُ عَنْ مُحَارِبٍ قَوْلُهُ ( باب من شك إمامه إذا طوّل ) فيه حديث أبي مسعود وهو ظاهر في الترجمة ، وكذا حديث جابر ، والتعليق عن أبي أسيد وهو الانصاري وصله ابن أبي شيبة من رواية المنذر بن أبي أسيد قال وكان أبي يصلي خفي . فربما قال : يا بني طوّل بنا اليوم ، واستفيد منه تسمية الابن المذكور ، وفيه حجة على من كره للرجل أن يؤم أباه كعطاء ، ورأيت بخط البدر الزركشي أنه : أي في بعض نسخ البخاري ذكره عطاء أن يؤم الرجل أباه ، فإن ثبت ذلك فقد وصل ابن أبي شيبة هذا التعليق ، وكان المنذر كان إماما رابعا في المسجد . ( تنبيه ) : وقع في رواية المستمل د أبو أسيد ، بفتح الهمزة والصواب الضم كاللهاقين . فقولُهُ في حديث محارب عن جابر ( أقبل رجل بناضحين ) الناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة ما استعمل من الابل في سقي النخل والزرع . قَوْلُهُ ( وقد جنح الليل ) أي أقبل بظلمته ، وهو يؤيد أن الصلاة المذكورة كانت العشاء كما تقدم . قَوْلُهُ ( بسورة البقرة أو النساء ) زاد أبو داود الطيالسي عن شعبة شك محارب ، وفي هذا رد على من زعم أن الشك فيه من جابر . قَوْلُهُ ( فلولا صليت ) أي فهلا صليت . قَوْلُهُ ( فانه يصلي وراءك ) تقدم شرحه في الباب الذي قبله فكان هذا هو الحامل لمن وحد بين

القصة ، لكن في ثبوت هذه الزيادة في هذه القصة نظر ، لقوله بعدها ( أحسب هذا في الحديث ) يعني هذه الجملة الأخيرة ، فانه يصلح الخ ، وقائل ذلك هو شعبة الراوى عن محارب ، وقد رواه غير شعبة من أصحاب محارب عنه بدونها ، وكذا أصحاب جابر . قوله ( تابعه سعيد بن مسروق ) هو والد سفيان الثوري ، وروايته هذه وصلها أبو عوانة من طريق أبي الاحوص عنه ، ومتابعة مسعر وصلها السراج من رواية أبي نعيم عنه ، ومتابعة الثيباني وهو أبو إسحق وصلها البزار من طريقه كلهم عن محارب ، والمراد أنهم تابعوا شعبة عن محارب في أصل الحديث لا في جميع ألفاظه . قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار وقد تقدمت روايته قبل بياين ، ورواية عبيد الله بن مقسم وصلها ابن خزيمة من رواية محمد بن عجلان عنه وهي عند أبي داود باختصار ، ورواية أبي الزبير وصلها عبد الرزاق عن ابن جريج عنه وهي عند مسلم من طريق الليث عنه لكن لم يعين أن السورة البقرة . قوله ( وتابعه الأعمش عن محارب ) أى تابع شعبة ، وروايته عند النسائي من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن محارب وأبي صالح كلاهما عن جابر بطوله وقال فيه « فيطول بهم معاذ » ولم يعين السورة

### ٦٤ - باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها

٧٠٦ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** عبد العزيز عن أنس قال « كان النبي ﷺ يوجز الصلاة ويكملها »

قوله ( باب الإيجاز في الصلاة وإكمالها ) ثبتت هذه الترجمة عند المستمل وكرية ، وكذا ذكرها الإسماعيل ، وسقطت للباقين ، وعلى تقدير سقوطها فناسبة حديث أنس للترجمة من جهة أن من سلك طريق النبي ﷺ في الإيجاز والتمام لا يشكى منه تطويل ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز قال « كانوا - أى السجدة - يتمون ويوجزون ويبادرون الوسوسة ، فبين العلة في تخفيفهم ، ولهذا عقب المصنف هذه الترجمة بالإشارة إلى أن تخفيف النبي ﷺ لم يكن لهذا السبب لعصمته من الوسوسة ، بل كان يخفف عند حدوث أمر يقتضيه بكاء صبي . قوله ( عبد العزيز ) هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . والمراد بالإيجاز مع الإكمال الإتيان بأقل ما يمكن من الأركان والأبواب

### ٦٥ - باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي

٧٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا الوليد قال **حدثنا** الأوزاعي عن يبي بن أنس عن كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال « إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأنجز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » . تابعه بشر بن بكر وابن المبارك وبقية عن الأوزاعي

[ الحديث ٧٠٧ - طرزه في : ٨٦٨ ]

٧٠٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد قال **حدثنا** سليمان بن بلال قال **حدثنا** شريك بن عبد الله قال سمعت أنس بن مالك يقول « ما صليت وراء إمام قط أخف صلاة ولا أتم من النبي ﷺ ، وإن كان ليستمع بكاء الصبي »

فِيخَفُّ نَحَاةً أَنْ تُنْفَتْنَ أُمُّهُ »

٧٠٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَأَنَا أُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوْزُ فِي صَلَاتِي ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ »  
[ ٧٠٩ - طرفه فر : ٧١٠ ]

٧١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنِّي لَأَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ فَأُرِيدُ إِطَالَتَهَا ، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَنْجُوْزُ ثُمَّ أَعْلَمُ مِنْ شِدَّةِ وَجْدِ أُمِّهِ مِنْ بُكَائِهِ » . وقال موسى : حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مِثْلَهُ

قوله ( باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي ) قال الزين بن المنير . التراجم السابقة بالتخفيف تتعلق بحق المأمومين ، وهذه الترجمة تتعلق بقدر زائد على ذلك وهو مصلحة غير المأموم ، لكن حيث تتعلق بشئ يرجع اليه . قوله ( عن يحيى بن أبي كثير ) في رواية بشر بن بكر الآتية عن الأوزاعي وحدثني يحيى . . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة ) في رواية ابن سماعة عن الأوزاعي عند الاسماعيلي . حدثني عبد الله بن أبي قتادة . . قوله ( اني لاقوم في الصلاة أريد ) في رواية بشر بن بكر و لاقوم الى الصلاة وأنا أريد . . قوله ( تابعه بشر بن بكر ) هي موصولة عند المؤلف في باب خروج النساء إلى المساجد ، قبيل كتاب الجمعة ، ومتابعة ابن المبارك وصلها النسائي ، ومتابعة بقية وهو ابن الوليد لم أقف عليها ، واستبدل بهذا الحديث على جواز إدخال الصبيان المساجد ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون الصبي كان مغلظا في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه . . وعلى جواز صلاة النساء في الجماعة مع الرجال ، وفيه شفقة النبي ﷺ على أصحابه ، ومراعاة أحوال الكبير منهم والصغير ، قوله ( حدثني شريك بن عبد الله ) أي ابن أبي نمر ، والاسناد كله مدنيون غير خالد فر وكوفي سكن المدينة . قوله ( أخف صلاة ولا أتم ) الى هنا أخرج مسلم من هذا الحديث ، من رواية اسماعيل بن جعفر عن شريك . ووافق سليمان بن بلال على تسكته أبو ضمرة عند الاسماعيل : قوله ( فيخفف ) بين مسلم في رواية ثابت عن أنس محل التخفيف ولفظه و يقرأ بالسورة القصيرة ، وبين ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن سابط مقدارها و لفظه و انه ﷺ قرأ في الركعة الاولى بسورة طويلة فسمع بكاء صبي فقرأ بالثانية ثلاث آيات ، وهذا مرسل . قوله ( أن نفتن أمه ) أي تنتهي عن صلاتها لاشتغال قلبها ببيكائه ، زاد عبد الرزاق من مرسل عطاء ، أو تركه فيضيع . . قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون ، وكذا ما بعده موصولا ومعلقا . قوله ( وأنا أريد إطالتها ) فيه أن من قصد في الصلاة الإتيان بشئ مستحب لا يجب عليه الوفاء به خلافا لأشبه حيث ذهب الى أن من نوى التطوع قائما ليس له أن يتمه جالسا . قوله في رواية ابن أبي عدي ( مما أعلم ) وفي رواية الكشميهني ( لما أعلم ) . قوله ( وجد أمه ) أي حزنها . قال صاحب المحكم ، وجد يجد وجدا . بالسكون والتحريك - حزن ، وكان ذكر الام هنا خرج مخرج الغالب ، وإلا فن كان في معناها ملحق بها . قوله ( وقال موسى ) أي ابن اسماعيل وهو أبو سلمة التبوذكي ، وأبان هذا ابن يزيد العطار ، والمراد

بهذا بيان سماع قتادة له من أنس ، وروايته هذه وصلها السراج عن عبيد الله بن جرير وابن المنذر عن محمد بن اسماعيل كلاهما عن أبي سلمة . ووقع التصريح أيضا عند الاسماعيل من رواية خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثه . قال ابن بطال : احتج به من قال يجوز للإمام إطالة الركوع إذا سمع بحس داخل ليدركه ، وتعقبه ابن المنير بأن التخفيف تقيض التطويل فكيف يقاس عليه ؟ قال : ثم إن فيه مغايرة للطلوب ، لأن فيه إدخال مشقة على جماعة لأجل واحد انتهى . ويمكن أن يقال : محل ذلك ما لم يشق على الجماعة ، وبذلك قيده أحد وإسحق وأبو ثور ، وما ذكره ابن بطال سبقه إليه الخطابي ، ووجهه بأنه إذا جاز التخفيف لحاجة من حاجت الدنيا كان التطويل لحاجة من حاجت الدين أجوز ، وتعقبه القرطبي بأن في التطويل هنا زيادة عمل في الصلاة غير مطلوب ، بخلاف التخفيف فإنه مطلوب انتهى . وفي هذه المسألة خلاف عند الشافعية وتفصيل ، وأطلق النووي عن المذهب استحباب ذلك ، وفي التجريد للمحامي نقل كراهيته عن الجديد ، وبه قال الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ، وقال محمد بن الحسن : أخشى أن يكون شركا

### ٦٦ - باب إذا صلى ثم أمّ قوما

٧١١ - **حديث** سليمان بن حرب وأبو الثمان قالا حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عمرو بن دينار عن جابر قال « كان معاذ يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلي بهم »  
**قوله** ( باب إذا صلى ثم أم قوما ) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب إذا جريا على عادته في ترك الجزم بالحكم المختلف فيه ، وقد تقدم البحث في ذلك قريبا ، وتقدم الحديث من وجه آخر عن عمرو

### ٦٧ - باب من أسمع الناس تكبير الإمام

٧١٢ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الله بن داود قال حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما مرض النبي ﷺ مرضه الذي مات فيه أنه بلال يؤذنه بالصلاة فقال : مروا أبا بكر فليصل . قلت إن أبا بكر رجل أسيّف ، إن يقيم مقامك يبكي فلا يقدر على القراءة . قال : مروا أبا بكر فليصل . فقلت مثله . فقال في الثالثة - أو الرابعة - : لنكن صواحِب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل . فعلى . وخرج النبي ﷺ يهادى بين رجلين ، كاني أنظر إليه يحط برجليه الأرض . فلما رآه أبو بكر ذهب يتأخّر ، فأشار إليه أن صل ، فتأخّر أبو بكر رضي الله عنه وقد النبي ﷺ إلى جنبه وأبو بكر يسمع الناس التكبير »  
تأبعتها محاضر عن الأعمش

**قوله** ( باب من أسمع الناس تكبير الإمام ) تقدم الكلام على حديث عائشة في « باب حد المريض أن يشهد الجماعة » والشاهد فيه قوله « وأبو بكر يسمع الناس التكبير » وهذه اللفظة مفسرة عند الجمهور للبراد بقوله في الرواية الماضية « وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي ﷺ » والناس يصلون بصلاة أبي بكر ، وقد ذكر البخاري أن



محاضرا تابع عبد الله بن داود على ذلك ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده ، قال ابن مالك : ووقع في بعض الروايات هنا إن يقيم مقامك يسكى ، ومرروا أبا بكر يصلي ، بآيات الياء فيهما ، وهو من قبيل إجراء المعتل ليجرى الصحيح والاكتفاء بحذف الحركة ومنه قراءة من قرأ ( لأنه من يتقى ويصبر )  
( تنبيه ) : سقط في رواية أبي زيد المروزي من هذا الإسناد إبراهيم ، ولا بد منه

## ٦٨ - باب الرجل يأتهم بالإمام ، ويأتهم الناس بالمأموم

وَيُذَكَّرُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « ائْتُوا بِي ، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مِنْ بَعْدِي »

٧١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى مَا يَتِمُّ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عَمْرًا . فَقَالَ : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قَوْلِي لَهُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَتِمُّ مَقَامَكَ لَا يُسَمِّعُ النَّاسَ ، فَلَوْ أَمَرْتُ عَمْرًا . قَالَ : إِنْ كُنَّا لَأَتُنَّ صَوَاحِبُ يَوْمِئِذٍ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ . فَلَمَّا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ، فَقَامَ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ وَرَجُلَاءِ يُحْطَانِ فِي الْأَرْضِ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمَّا سَمِعَ أَبُو بَكْرٍ حِسَّهُ ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَأَخَّرُ ، فَأَوْتَمَأَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّيُ قَائِمًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيُ قَاعِدًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالنَّاسُ مُقْتَدُونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله ( باب الرجل يأتهم بالإمام ويأتهم الناس بالمأموم ) قال ابن بطال : هذا موافق لقول مسروق والشعبي إن الصفوف يوم بعضها بعضا خلافا للجمهور ، قلت : وليس المراد أنهم يأتون بهم في التبليغ فقط كما فهمه بعضهم بل الخلاف معنوي ، لأن الشعبي قال فيمن أحرم قبل أن يرفع الصف الذي يليه رده وسهم من الركعة : أنه أدركها ولو كان الإمام رفع قبل ذلك ، لأن بعضهم لبعض أئمة اتهم . فهذا يدل على أنه يرى أنهم يتحملون عن بعضهم بعض ما يتحملة الإمام ، وأثر الشعبي الأول وصله عبد الرزاق ، والثاني وصله ابن أبي شبة ، ولم يفصح البخاري باختياره في هذه المسألة لأنه بدأ بالترجمة الدالة على أن المراد بقوله ويأتهم الناس بأبي بكر ، أي أنه في مقام المبلغ ، ثم نفي بهذه الرواية التي أطلق فيها اقتداء الناس بأبي بكر ، ورشح ظاهرها بظاهر الحديث المعلق ، فيحتمل أن يكون يذهب إلى قول الشعبي ويرى أن قوله في الرواية الأولى : بسمع الناس التكبير ، لا ينبغي كونهم يأتون به لأن اسماعله لم التكبير جزء من أجزاء ما يأتون به فيه ، وليس فيه نفي لغيره . ويؤيد ذلك رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله ابن داود المذكور ووکیع جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد قال فيه والناس يأتون بأبي بكر وأبو بكر يسمعهم .  
قوله ( ويذكر عن النبي ﷺ ) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري قال : رأى رسول الله ﷺ في أصحابه

تأخراً فقال : تقدموا واتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، الحديث أخرجه مسلم وأصحاب السنن من رواية أبي نضرة عنه . قيل : وإنما ذكره البخارى بصيغة التريض لأن أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه ، وهذا عندى ليس بصواب ، لأنه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنه لا يصلح عنده للاحتجاج به ، بل قد يكون صالحاً للاحتجاج به عنده وليس هو على شرط صحيحة الذى هو أعلى شروط الصحة . وألحق أن هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل فى الصحيح أيضا ، بخلاف صيغة الجزم فإنها لا تستعمل إلا فى الصحيح ، وظاهره يدل للذهب الشيعى . وأجاب النورى بأن معنى « وليأتم بكم من بعدكم » أى يقتدى بكم من خلفكم مستدلين على أفعال بأفعالكم ، قال : وفيه جواز اعتماد المأموم فى متابعة الإمام الذى لا يراه ولا يسمعه على مبلغ عنه أو صف قدامه يراه متابعا للإمام ، وقيل : معناه تعلموا منى أحكام الشريعة وليتعلم منكم التابعون بعدكم وكذلك أتباعهم إلى اقتراض الدنيا . قوله ( مروا أبا بكر يصى ) كذا فيه باثبات الياء ، وقد تقدم توجيه ابن مالك له . ووقع فى رواية الكشمي « أن يصى » . قوله ( متى يقوم ) كذا وقع للاكثر فى الموضعين باثبات الواو ، ووجه ابن مالك بأنه شبه متى باذا فلم تجزم ، كما شبه اذا بمتى فى قوله « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » ، لحذف النون . ووقع فى رواية الكشمي « متى ما يقم » ، ولا اشكال فيها . قوله ( تخطان الارض ) فى رواية الكشمي « بخطان فى الارض » . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث فى « باب حد المريض » ، وقوله فى السند « الأعشى عن إبراهيم عن الأسود » كذا للجميع وهو الصواب ، وسقط إبراهيم بين الأعشى والاسود من رواية أبى زيد المروزى وهو وهم قاله الجيايى

### ٦٩ - باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس

٧١٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن أيوب بن أبى تمبة السخني عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين أخريين . ثم سلم ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده أو أطول »

٧١٥ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن سعيد بن إبراهيم عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال « صلى النبى ﷺ الظهر ركعتين ، فقيل : صليت ركعتين ، فصلّى ركعتين ثم سلم ثم سجد سجدة »

**قوله** ( باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ) أورد فيه قصة ذى اليمين فى السهو ، وسيأتى الكلام عليها فى موضعه . قال الزين بن المنير : أراد أن محل الخلاف فى هذه المسألة هو ما إذا كان الإمام شاكاً ، أما إذا كان على يقين من فعل نفسه فلا خلاف أنه لا يرجع إلى أحد انتهى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون ﷺ شك باخبار ذى اليمين فسألهم لإرادة يقين أحد الأمرين ، فلما صدقوا ذا اليمين علم صحة قوله . قال : وهذا الذى أراد البخارى بتوبيه . وقال ابن بطلال بعد أن حكى الخلاف فى هذه المسألة : حمل الشافعى رجوعه عليه الصلاة والسلام على أنه تذكر فذكر ، وفيه نظر ، لأنه لو كلف كذلك لبيته لهم ليرتفع اللبس ، ولو بينه لنقل ، ومن ادعى ذلك فليذكره . قلت : قد ذكره أبو داود من طريق الأوزاعى عن الزهري عن سعيد وعبيد الله عن أبى هريرة بهذه القصة قال « ولم

يسجد بحمدى السهو حتى يقنه الله ذلك ،

## ٧٠ - باب إذا بكى الإمام في الصلاة

وقال عبد الله بن شداد : سمعت نسيج عمر وأما في آخر الصلوة يقرأ ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ﴾  
 ٧١٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال في مرضه : مروا أبا بكر يصلي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر عمر فليصل . فقال : مروا أبا بكر فليصل للناس . قالت عائشة لحفصة : قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء ، فرمر عمر فليصل للناس . فقالت حفصة ، فقال رسول الله ﷺ : مه ، إنكن لآتئن صواحب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل للناس . قالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيرا »

**قوله** ( باب إذا بكى الإمام في الصلاة ) أى هل تفسد أو لا ؟ والاثر والخبر اللذان في الباب يدلان على الجواز ، وعن الشعبي والنخعي والثوري أن البكاء والآنين يفسد الصلاة . وعن المالكية والحنفية إن كان لذكر النار والخوف لم يفسد ، وفي مذهب الشافعي ثلاثة أوجه أصحها إن ظهر منه حرفان أفسد وإلا فلا . ثانيا وحكى عن نضه في الاملاء أنه لا يفسد مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام ولا يكاد يبين منه حرف محقق فأشبهه الصوت الغفل . ثالثا عن القفال إن كان فيه مطبقا لم يفسد وإلا أفسد إن ظهر منه حرفان ، وبه قطع المتولي . والوجه الثاني أقوى دليلا . ( فائدة ) : أطلق جماعة التسوية بين الضحك والبكاء ، وقال المتولي : لعل الأظهر في الضحك البطلان مطلقا لما فيه من هتك حرمة الصلاة ، وهذا أقوى من حيث الممنى . والله أعلم . **قوله** ( وقال عبد الله بن شداد ) أى ابن الهاد ، وهو تابعي كبير له رؤية ولأبيه حجة . **قوله** ( سمعت نسيج عمر ) النسيج - بفتح النون وكسر المعجمة وآخره جيم - قال ابن فارس : نسيج الباكي ينشج ينشيجا إذا غص بالبكاء في حلقه من غير احتجاب . وقال الهروي : النسيج صوت معه ترجيع كما يردد الصبي بكاءه في صدره . وفي المحكم : هو أشد البكاء . وهذا الاثر وسله سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن إسماعيل بن محمد بن سعد سمع عبد الله بن شداد بهذا وزاد في صلاة الصبح . وأخرجه ابن المنذر من طريق عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي بكر وقوله فيه « من البكاء ، أى لاجل البكاء . وفي الباب حديث عبد الله بن الشخير ، رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا وفي صدره أزيز كأزيز المرجل من البكاء . » رواه أبو داود والنسائي والترمذي في الشمائل وإسناده قوى . وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، ورواه من زعم أن مسلما أخرجه . والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم القدر إذا غلت . والازيز بفتح الهمزة بعدها زاي ثم تحتانية ساكنة ثم زاي أيضا ومو صوت القدر إذا غلت ، وفي لفظ دكايز الرحى ،

## ٧١ - باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبهذه

٧١٧ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك قال حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة قال سمعت سالم

ابن أبي الجعد قال سمعتُ النعمان بن بشير يقول : قال النبي ﷺ « لَتَسَوْنَ صُفُوفَكُمْ ، أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجُوهِكُمْ »

٧١٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أَقْبِئُوا الصُّفُوفَ فَإِنِّي أَرَاكُمْ خَلْفَ ظَهْرِي »

[ الحديث ٧١٨ - طرّفه في : ٧١٩ ، ٧٢٥ ]

قوله ( باب تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ) ليس في حديثي الباب دلالة على تقييد التسوية بما ذكر ، لكن أشار بذلك إلى ما في بعض الطرق كعادته ، ففي حديث النعمان عند مسلم أنه ﷺ قال ذلك عند ما كاد أن يكبر ، وفي حديث أنس في الباب الذي بعد هذا د أقيمت الصلاة فأقبل علينا فقال ، . قوله ( لتسون ) بضم التاء المثناة وفتح السين وضم الوار المشددة وتشديد النون ، وللتستلى « لتسون ، برادين . قال البيضاوي : هذه اللام هي التي يتلقى بها القسم ، والقسم هنا مقدر ولهذا أكد بالنون المشددة انتهى . وسيأتي من رواية أبي داود قريبا إبراز القسم في هذا الحديث . قوله ( أو ليخالفن الله بين وجوهكم ) أي إن لم تسوا ، والمراد بتسوية الصفوف اعتدال القائمين بها على سمت واحد ، أو يراد بها سد الخلل الذي في الصف كما سيأتي . واختلف في الوعيد المذكور فقيل : هو على حقيقته والمراد تسوية الوجه بتحويل خلقه عن وضعه بمجعله موضع القفا أو نحو ذلك ، فهو نظير ما تقدم من الوعيد فيمن رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، وفيه من اللطائف وقوح الوعيد من جنس الجنابة وهي المخالفة ، وعلى هذا فهو واجب ، والتفريط فيه حرام ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب اثم من لم يتم الصفوف » قريبا ، ويؤيد حمله على ظاهره حديث أبي أمامة « لتسون الصفوف أو لتطمسن الوجوه » أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ولهذا قال ابن الجوزي : الظاهر أنه مثل الوعيد المذكور في قوله تعالى ﴿ من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أديبارها ﴾ ، وحديث أبي أمامة أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ، ومنهم من حمله على المجاز ، قال النووي : معناه يوقع بينكم العداوة والبغضاء واختلاف القلوب ، كما تقول : تغير وجه فلان على ، أي ظهر لي من وجهه كراهية ، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم ، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن . ويؤيده رواية أبي داود وغيره بلفظ « ليخالفن الله بين قلوبكم كما سيأتي قريبا . وقال القرطبي : معناه تفترقون فيأخذ كل واحد وجها غير الذي أخذه صاحبه ، لأن تقدم الشخص على غيره مظنة الكبر المفسد للقلب الداعي إلى القطيعة . والحاصل أن المراد بالوجه إن حمل على العضو المخصوص بالمخالفة إما بحسب الصورة الانسانية أو الصفة أو جعل القدم وراء ، وإن حمل على ذات الشخص فالمخالفة بحسب المقاصد ، أشار إلى ذلك الكرماني . ويحتمل أن يراد بالمخالفة في الجزاء فيجازى المسوى بخير ومن لا يسوى بشر . قوله في حديث أنس ( أقبئوا ) أي عدلوا ، يقال أقام العود إذا عدله وسواه . قوله ( فاني أراكم ) فيه إشارة إلى سبب الأمر بذلك ، أي إنما أمرت بذلك لاني تحققت منكم خلافة . وقد تقدم القول في المراد بهذه الرواية في « باب عظة الإمام الناس في إتمام الصلاة » وأن المختار حملها على الحقيقة خلافا لمن زعم أن المراد بها خلق علم ضروري له بذلك . ونحو ذلك قال الذين بن المنير لاجابة إلى تأويلها لأنه في معنى تعطيل لفظ الشارع من غير ضرورة . وقال القرطبي : بل حملها على ظاهرها أولى لأن فيه زيادة في كرامة النبي ﷺ

## ٧٢ - باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف

٧١٩ - **حدثنا** أحمد بن أبي رجاء قال **حدثنا** معاوية بن عمرو قال **حدثنا** زائدة بن قدامة قال **حدثنا** حميد الطويل **حدثنا** أنس قال « أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال : أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري »

**قوله** ( باب إقبال الإمام على الناس عند تسوية الصفوف ) أورد فيه حديث أنس الذي في الباب قبله ، وقد تقدم الكلام عليه فيه . **قوله** ( **حدثنا** معاوية بن عمرو ) هو من قدماء شيوخ البخاري ، وروى له هنا بواسطة ، فكأنه لم يسمعه منه وإنما نزل فيه لما وقع في الاسناد من تصريح حميد بتحديث أنس له فأمّن بذلك تدليسه . **قوله** ( وتراصوا ) بتشديد الصاد المهملة أى تلاصقوا بغير خلل ، ويحتمل أن يكون تأكيداً لقوله أقيموا ، والمراد بأقيموا سوا كما وقع في رواية معمر عن حميد عند الاسماعيلي بدل أقيموا واعتدلوا ، وفيه جواز الكلام بين الإمامة والدخول في الصلاة ، وقد تقدم في باب مفرد ، وفيه مراعاة الإمام لرعيته والشفقة عليهم وتحذيرهم من المخالفة

## ٧٣ - باب الصف الأول

٧٢٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « الشهداء : النّزق ، والمطمون ، واللبطون ، والمهديم »

٧٢١ - وقال « ولو يملحون ما في التّهجير لاستنجفوا ، ولو يملحون ما في القتمة والصبح لأتوها ولو حبوا ، ولو يملحون ما في الصف للمقدم لاستهجموا »

**قوله** ( باب الصف الاول ) والمراد به ما يلي الإمام مطلقاً ، وقيل أول صف تام يلي الامام ، لا ما تخلله شيء . كقصورة . وقيل المراد به من سبق الى الصلاة ولو صلى آخر الصفوف قاله ابن عبد البر واحتج بالاتفاق على أن من جاء أول الوقت ولم يدخل في الصف الاول فهو أفضل ممن جاء في آخره وزاحم اليه ، ولا حجة له في ذلك كما لا يخفى . قال النووي : القول الاول هو الصحيح المختار وبه صرح المحققون ، والقولان الآخران غلط صريح . انتهى . وكان صاحب القول الثاني لحظ أن المطلق ينصرف الى الكامل ، وما فيه خلل فهو ناقص ، وصاحب القول الثالث لحظ المعنى في تفصيل الصف الاول دون مراعاة لفظه ، وإلى الاول أشار البخاري لأنه ترجم بالصف الاول وحديث الباب فيه الصف المقدم وهو الذي لا يتقدمه إلا الإمام ، قال العلماء : في الحظ على الصف الاول المسارعة الى خلاص الذمة ، والسبق لدخول المسجد ، والقرب من الإمام ، واستماع قراءته والتعلم منه ، والفتح عليه ، والتبليغ عنه ، والسلامة من اختراق المارة بين يديه ، وسلامة البال من رؤية من يكون قدامه ، وسلامة موضع سجوده من أذيال المصلين

## ٧٤ - باب إقامة الصف من تمام الصلاة

٧٢٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

ﷺ أنه قال « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْفَعُوا عَلَيْهِ ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَبُوا ، وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ ، وَأَقِيمُوا الصَّفَّ فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ إِقَامَةَ الصَّفِّ مِنْ حُسْنِ الصَّلَاةِ »

[ الحديث ٧٢٢ - طرئه في ٧٢٤ ]

٧٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « سَوُّوا صُفُوفَكُمْ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ »

قوله ( باب إقامة الصف من تمام الصلاة ) أورد فيه حديث أبي هريرة « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وسيأتي الكلام عليه في » باب إيجاب التكبير ، قريباً وفي آخره هنا « وأقيموا الصفوف الخ » وهو المقصود بهذه الترجمة ، وقد أفرده مسلم وأحمد وغيرهما من طريق عبد الرزاق المذكورة عما قبله فجعلوه حديثين . قوله ( من حسن الصلاة ) قال ابن رشد : إنما قال البخاري في الترجمة « من تمام الصلاة » ، ولفظ الحديث « من حسن الصلاة » ، لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا . وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب بل المقصود منه الحسن الحكي بدليل حديث أنس وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله « من إقامة الصلاة » . قوله في حديث أنس ( فإن تسوية الصفوف ) وفي رواية الأصيل « الصف » بالافراد ، والمراد به الجنس . قوله ( من إقامة الصلاة ) هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ، وذكره غيره عنه بلفظ « من تمام الصلاة » ، كذلك أخرجه الاسماعيلي عن ابن حذيفة (١) والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود عن أبي الوليد وغيره ، وكذا مسلم وغيره من طريق جماعة عن شعبة ، وزاد الاسماعيلي من طريق أبي داود الطيالسي قال « سمعت شعبة يقول : داهنت في هذا الحديث لم أسأل قتادة أسمعت من أنس أم لا ؟ انتهى . ولم أره عن قتادة إلا معنعنا ، ولعل هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث أبي هريرة معه في الباب تقوية له . واستدل ابن حزم بقوله « إقامة الصلاة » ، على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة ، وكل شيء من الواجب واجب ، ولا يخفى ما فيه . ولا سيما وقد بينا أن الرواة لم يتفقوا على هذه العبارة . وقسمك ابن بطال بظاهر لفظ حديث أبي هريرة فاستدل به على أن التسوية سنة قال : لأن حسن الشيء زيادة على تمامه . وأورد عليه رواية « من تمام الصلاة » . وأجاب ابن دقيق العيد فقال : قد يؤخذ من قوله تمام الصلاة الاستحباب لأن تمام الشيء في العرف أمر زائد على حقيقته التي لا يتحقق إلا بها ، وإن كان يطلق بحسب الوضع على بعض ما لا تتم الحقيقة إلا به . وكذا قال ، وهذا الأخذ بعيد لأن لفظ الشارع لا يحمل إلا على ما دل عليه الوضع في اللسان العربي . وإنما يحمل على العرف إذا ثبت أنه عرف الشارع لا العرف الحادث ( تنبيه ) : لفظ الترجمة أورده عبد الرزاق من حديث جابر

٧٥ - باب إثم من لم يتم الصفوف

٧٢٤ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أُسَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا سَيِّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّائِيُّ عَنْ بُشَيْرِ

(١) في مخطوطة الريان : عن أبي خليفة ،

ابن يسار الأنصاري عن أنس بن مالك « أنه قديم المدينة . فقيل له : ما أنكرت منا منذ يوم عهدت رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف »

وقال عقبة بن عبيد عن بشير بن يسار : قديم علينا أنس بن مالك المدينة . . بهذا

**قوله** ( باب إثم من لم يتم الصفوف ) قال ابن رشيد : أورد فيه حديث أنس « ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف » ، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم ، وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في قوله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة ، فيلزم منه أن من خالف شيئا من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية ، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصفوف ، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثم . انتهى كلام ابن رشيد ملخصا . وهو ضعيف لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون ، لأن التأثم إنما يحصل عن ترك واجب . وأما قول ابن بطل : إن تسوية الصفوف لما كانت من السنن المندوب اليها التي يستحق فاعلها المدح عليها دل على أن تاركها يستحق النعم ، فهو متعقب من جهة أنه لا يلزم من ذم تارك السنة أن يكون آثما . سلبنا ، لكن يرد عليه التعقب الذي قبله . ويحتمل أن يكون البخاري أخذ الوجوب من صيغة الأمر في قوله « وسوا صفوفكم » ، ومن عموم قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، ومن ورود الوعيد على تركه ، فرجح عنده بهذه القرائن أن لإنكار أنس إنما وقع على ترك الواجب وإن كان الإنكار قد يقع على ترك السنن ، ومع القول بأن التسوية واجبة فصلا من خالف ولم يسو صحيحة لاختلاف الجهتين ، ويؤيد ذلك أن أنسا مع إنكاره عليهم لم يأمرهم بإعادة الصلاة . وأفرط ابن حزم فجزم بالبطلان ، ونازع من ادعى الاجماع على عدم الوجوب بما صح عن عمر أنه ضرب قدم أبي عثمان النهدي لإقامة الصف ، وبما صح عن سويد بن غفلة قال « كان بلال يسوي مناكبنا ويضرب أقدامنا في الصلاة » ، فقال : ما كان عمر وبلال يضربان أحدا على ترك غير الواجب ، وفيه نظر ، لجواز أنهما كانا يريان التميز على ترك السنة . **قوله** ( بشير ) هو بالمعجمة مصغر . **قوله** ( ما أنكرت منا منذ يوم عهدت ) في رواية المستمل والكشميني « ما أنكرت منا منذ عهدت » ، **قوله** ( وقال عقبة بن عبيد ) هو أبو الرجال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة وهو أخو سعيد بن عبيد راوى الإسناد الذي قبله ، وليس لعقبة في البخاري إلا هذا الموضع المعلق ، وأزاد به بيان سماع بشير بن يسار له من أنس ، وقد وصله أحمد في مسنده عن يحيى القطان عن عقبة بن عبيد الطائي « حدثني بشير بن يسار قال : جاء أنس إلى المدينة فقلنا ما أنكرت منا من عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : ما أنكرت منكم شيئا غير أنكم لا تقيمون الصفوف » ،

( تنبيه ) : هذه المقدمة لأنس غير المقدمة التي تقدم ذكرها في « باب وقت العصر » ، فإن ظاهر الحديث فيها أنه أنكر تأخير الظهر إلى أول وقت العصر كما مضى ، وهذا الإنكار أيضا غير الإنكار الذي تقدم ذكره في « باب تضييع الصلاة عن وقتها » ، حيث قال « لا أعرف شيئا مما كان على عهد النبي ﷺ إلا الصلاة وقد ضيعت » ، فإن ذاك كان بالشام وهذا بالمدينة ، وهذا يدل على أن أهل المدينة كانوا في ذلك الزمان أمثل من غيرهم في التمسك بالسنن

## ٧٦ - باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف

وقال الثعنان بن بشير: رأيت الرجل منا يلزق كعبه بكعب صاحبه

٧٢٥ - حدثنا عمرو بن خالد قال حدثنا زهير عن محمد بن أنس عن النبي ﷺ قال « أقيموا صفوفكم ، فاني أراكم من وراء ظهري . وكان أحدنا يلزق منكبيه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه »

قوله ( باب إزاق المنكب بالمنكب والقدم بالقدم في الصف ) المراد بذلك المبالغة في تعديل الصف وسد خلله ، وقد ورد الأمر بسد خلل الصف والترتيب فيه في أحاديث كثيرة أجمعها حديث ابن عمر عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولفظه « ان رسول الله ﷺ قال : أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجاً للشيطان ، ومن وصل صفا وصله الله ، ومن قطع صفا قطعه الله . » قوله ( وقال الثعنان بن بشير ) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من رواية أبي القاسم الجذلي واسمه حسين بن الحارث قال « سمعت الثعنان بن بشير يقول : أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجه فقال : أقيموا صفوفكم ثلاثاً ، والله لتقين صفوفكم أو ليخالفن الله بين قلوبكم . قال : فلقد رأيت الرجل منا يلزق منكبيه بمنكب صاحبه وكعبه بكعبه ، واستدل بحديث الثعنان هذا على أن المراد بالكعب في آية الوضوء العظم الناقية في جانبي الرجل - وهو عند ملتقى الساق والقدم - وهو الذي يمكن أن يلزق بالذي بجانبه ، خلافاً لمن ذهب أن المراد بالكعب مؤخر القدم ، وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية ولم يثبت بمحققهم وأثبت بعضهم في مسألة الحج لا الوضوء ، وأنكر الأصمعي قول من زعم أن الكعب في ظهر القدم . قوله ( عن أنس ) رواه سعيد بن منصور عن هشيم فصرح فيه بتحديث أنس لحيد وفيه الزيادة التي في آخره وهي قوله « وكان أحدنا إلخ ، وصرح بأنها من قول أنس . وأخرجه الاسماعيل من رواية معمر عن حميد بلفظ « قال أنس : فلقد رأيت أحدنا إلخ ، وأفاد هذا التصريح أن الفعل المذكور كان في زمن النبي ﷺ ، وبهذا يتم الاحتجاج به على بيان المراد بأقامة الصف وتسويته ، وزاد معمر في روايته « ولو فعلت ذلك بأحدهم اليوم لنفر كأنه بفعل شמוש ،

## ٧٧ - باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحولته الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته

٧٢٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا داود عن عمرو بن دينار عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فقامت عن يساره ، فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من من ورأى فجعلني عن يمينه ، فصلّى ورقد ، فجاء المؤذن فقام وصلى ولم يتوضأ »

قوله ( باب إذا قام الرجل عن يسار الإمام وحولته الإمام خلفه إلى يمينه تمت صلاته ) تقدم أكثر لفظ هذه الترجمة قبل بنحو من عشرين باباً لكن ليس هناك لفظ « خلفه » وقال هناك « لم تقسد صلاتهما » بدل قوله « تمت صلاته » ، وأخرج هناك حديث ابن عباس هذا لكن من وجه آخر ، ولم يثبت أحد من الشراح على حكمة هذه الإعادة ما أسقط بعضه الكلام ما هنا



صلاتهما ، أى بالعمل الواقع منهما لكونه خفيفا وهو من مصلحة الصلاة أيضا ، وقوله « تمت صلاته » أى المأموم ولا يضر وقوفه عن يسار الإمام أولا مع كونه في غير موقفه ، ولأنه معذور بعدم العلم بذلك الحكم . ويحتمل أن يكون الضمير للإمام وتوجيهه أن الإمام وحده في مقام الصف ، ومحاولة لتحويل المأموم فيه التفات ببعض بدنه ولكن ليس تركا لإقامة الصف للمصلحة المذكورة ، فصلاته على هذا لا نقص فيها من هذه الجهة والله أعلم . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الضمير للرجل لأن الفاعل وإن تأخر لفظا لسكنه متقدم رتبة فلكل منهما قرب من وجه . قلت : لكن إذا عاد الضمير للإمام أفاد أنه احتراز أن يحوله من بين يديه لئلا يصير كاللار بين يديه

## ٧٨ - باب المرأة وحدها تكون صفا

٧٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال **حدثنا** سفيان عن إسحاق عن أنس بن مالك قال : صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف النبي ﷺ ، وأُمِّي - أم سليم - خلفنا

**قوله** ( باب المرأة وحدها تكون صفا ) أى في حكم الصف ، وبهذا يندفع اعتراض الاسماعيل حيث قال : الشخص الواحد لا يسمى صفا ، وأقل ما يقوم الصف باثنين . ثم إن هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه ابن عبد البر من حديث عائشة مرفوعا « المرأة وحدها صف » . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وإن كان عبد الله بن محمد بن أبي شيبه قد روى هذا الحديث أيضا عن سفيان وهو ابن عيينة . **قوله** ( عن إسحاق عن أنس ) في رواية الحيدى عند أبي نعيم وعلى بن المدني عند الاسماعيل كلاهما عن سفيان . **حدثنا** إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك ، **قوله** ( صليت أنا ويقيم ) كذا للجميع ، وكذا وقع في خبر يحيى بن يحيى المشهور من روايته عن ابن عيينة . ووقع عند ابن قتيون فيما رواه عن ابن السكن بسنده في الخبر المذكور « وصليت أنا وسليم » بسين مهملة ولام مصغرا تصحفت على الراوى من لفظ « يتيم » ومشى على ذلك ابن قتيون فقال في ذيله على الاستيعاب : سليم غير منسوب ، وساق هذا الحديث . ثم إن هذا طرف من حديث اختصره سفيان وطوله مالك كما تقدم في « باب الصلاة على الحصر » واستدل بقوله « فصفت أنا والقيم وراه » على أن السنة في موقف الاثنين أن يصفا خلف الإمام ، خلافا لما قال من الكوفيين إن أحدهما يقف عن يمينه والآخر عن يساره ، وحجتهم في ذلك حديث ابن مسعود الذي أخرجه أبو داود وغيره عنه أنه أقام علقمة عن يمينه والاسود عن شماله ، وأجاب عنه ابن سيرين بأن ذلك كان لضيق المكان رواه الطحاوى . **قوله** ( وأى أم سليم خلفنا ) فيه أن المرأة لا تصف مع الرجال ، وأصله ما يخشى من الاقتتان بها فلو خالفت أجزأت صلاتها عند الجمهور ، وعن الحنفية تفسد صلاة الرجل دون المرأة ، وهو عجيب وفي توجيهه تعسف حيث قال تأئلهم : دليله قول ابن مسعود « أخرهن من حيث أخرهن الله » ، والأمر للوجوب ، وحيث ظرف مكان ولا مكان يجب تأخرهن فيه إلا مكان الصلاة فإذا حاذت الرجل فسدت صلاة الرجل لأنه ترك ما أمر به من تأخيرها ، وحكاية هذا تغنى عن تكلف جوابه ، والله المستعان . فقد ثبت النهى عن الصلاة في الثوب المنسوب وأمره لا لبسه أن ينزعه ، فلو خالف فصلى فيه ولم ينزعه أثم وأجزأته صلاته ، فلم لا يقال في الرجل الذى حاذته المرأة ذلك ؟ وأوضح منه لو كان لباب المسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير إذنه مع اقتداره على أن يقتل عنها إلى أرض المسجد بخطوة واحدة صحت صلاته وأثم ، وكذلك الرجل مع المرأة التى حاذته ولا سيما إن

جاء بعد أن دخل في الصلاة فصلت بجنبه . وقال ابن رشيد : الأقرب أن البخاري قصد أن يبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه « لا صلاة لمنفرد خلف الصف » ، يعني أنه يختص بالرجال ، والحديث المذكور أخرجه ابن حبان من حديث علي بن شيبان ، وفي صحته نظر كما سنذكره في « باب إذا ركع دون الصف » ، واستدل به ابن بطال على صحة صلاة المنفرد خلف الصف خلافاً لأحمد ، قال : لأنه لما ثبت ذلك للرأفة كان للرجل أولى ، لكن لمخالفة أن يقول : إنما ساغ ذلك لامتناع أن تصف مع الرجال ، بخلاف الرجل فإن له أن يصف معهم وأن يراهم وأن يجذب رجلاً من حاشية الصف فيقوم معه <sup>(١)</sup> فأقرقا . وباقى مباحثه تقدمت في « باب الصلاة على الحصى » .

### ٧٩ - باب مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ

٧٢٨ - **حَدَّثَنَا** موسى حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يُزَيْدٍ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَتَلُ لَيْلَةً أَصَلَّى عَنْ بَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَخَذَ يَدِي - أَوْ بَعْضِي - حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ ، وَقَالَ بِيَدِهِ مِنْ وَرَائِي « **قَوْلُهُ** ( باب مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ وَالْإِمَامِ ) أورد فيه حديث ابن عباس مختصراً ، وهو موافق للترجمة : أما للإمام فبالطابقة ، وأما للمسجد فبالزوم . وقد تعقب من وجه آخر ، وهو أن الحديث إنما ورد فيما إذا كان المأموم واحداً ، أما إذا كثروا فلا دليل فيه على فضيلة مِئْمَنَةِ الْمَسْجِدِ . وكأنه أشار إلى ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح عن البراء قال : كنا إذا صلينا خلف النبي ﷺ أحببنا أن نكون عن يمينه ، ولأبي داود بإسناد حسن عن عائشة مرفوعاً : أن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف . وأما ما رواه ابن ماجه عن ابن عمر قال : قيل للنبي ﷺ : إن مبصرة المسجد تعطلت ، فقال : من عمر مبصرة المسجد كتب له كفلان من الاجر ، ففي إسناده مقال . وإن ثبت فلا يعارض الأول لأن ماورد لمعنى عارض يزول بزواله . **قَوْلُهُ** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي ، وعاصم هو ابن سليمان . **قَوْلُهُ** ( وقال بيده ) أي تناول : ويدل عليه رواية الاسماعيلي « فأخذ بيدي » . **قَوْلُهُ** ( من ورأى ) في رواية الكشميني « من ورأته » ، وهو أوجه

### ٨٠ - باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حافظ أو سترَةٌ

وقال الحسن : لا بأس أن تُصَلِّيَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ نَهْرٌ

وقال أبو مجازٍ : يَأْتُمُّ بِالْإِمَامِ - وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ أَوْ جِدَارٌ - إِذَا سَمِعَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ

٧٢٩ - **حَدَّثَنَا** محمدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ عَنْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَصَارِيُّ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فِي حُجْرَتِهِ وَجِدَارُ الْحِجْرَةِ قَصِيرٌ ، فَرَأَى النَّاسُ شَخْصَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَامَ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، فَأَصْبَحُوا فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ ، فَقَامَ لَيْلَةَ الثَّانِيَةِ فَقَامَ مَعَهُ أَنَاسٌ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ ، صَنَعُوا ذَلِكَ لَيْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَخْرُجْ فَلَمَّا أَصْحَحَ ذَكَرَ ذَلِكَ النَّاسُ ، فَقَالَ : إِنِّي خَشِيتُ أَنْ

(١) في جواز الجذب المذكور نظر . لأن الحديث الوارد فيه ضعيف ، ولأن الجذب ينفي إلى إيجاد فرجة في الصف والمشروع سد الخلل ، فالأولى ترك الجذب وأن يلتصق موضعاً في الصف أو يقف عن يمين الإمام . والله أعلم

تُكْتَبَ عَلَيْهِمْ صَلَاةُ اللَّيْلِ »

[ الحديث ٧٢٩ - أطرافه في : ٧٣٠ ، ٩٢٤ ، ١١٢٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٥٨٦١ ]

**قوله** ( باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة ) أى هل يضر ذلك بالاعتداء أو لا ؟ والظاهر من تصرفه أنه لا يضر كما ذهب إليه المالكية ، والمسألة ذات خلاف شهير ، ومنهم من فرق بين المسجد وغيره . **قوله** ( وقال الحسن ) لم أره موصولا بلفظه ، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه في الرجل يصلّي خلف الإمام أو فوق سطح يأتم به : لا بأس بذلك . **قوله** ( وقال أبو مجلز ) وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن ليث بن أبي سليم عنه بمعناه ، وليث ضعيف ، لكن أخرجه عبد الرزاق عن ابن التيمي وهو معتمر عن أبيه عنه ، فإن كان مضبوطا فهو لإسناد صحيح . **قوله** ( حدثني محمد ) هو ابن سلام قاله أبو نعيم وبه جزم ابن عساكر في روايته ، وعبد هو ابن سليمان . **قوله** ( في حجرته ) ظاهره أن المراد حجرة بيته ، ويدل عليه ذكر جدار الحجرة ، وأوضح منه رواية حماد بن زيد عن يحيى عند أبي نعيم بلفظ « كان يصلّي في حجرة من حجر أزواجه » ، ويحتمل أن المراد الحجرة التي كان احتجزها في المسجد بالحصير كما في الرواية التي بعد هذه ، وكذا حديث زيد بن ثابت الذي بعده ، ولا بن داود ومحمد بن نصر من وجهين آخرين عن أبي سلمة عن عائشة أنها هي التي نصبت له الحصير على باب بيته ، فأما أن يحمل على التعدد ، أو على المجاز في الجدار وفي نسبة الحجرة إليها . **قوله** ( فقام ناس ) في رواية الكشميني « فقام أناس » ، وهذا موضع الترجمة لأن مقتضاه أنهم كانوا يصلون بصلاته وهو داخل الحجرة وهم خارجها . **قوله** ( فقام ليلة الثانية ) كذا للأكثر ، وفيه حذف تقديره ليلة الغداة الثانية ، وفي رواية الاصيلي « فقام الليلة الثانية » . **قوله** ( فلما أصبح ذكر ذلك الناس ) أى له ، وأفاد عبد الرزاق أن الذي خاطبه بذلك عمر رضي الله عنه أخرجه عن معمر عن الزهري عن عروة عنها . **قوله** ( أن تكتب عليكم ) أى تفرض ، وهي رواية حماد بن زيد عند أبي نعيم ، وكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن عروة عنها ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب التهجد إن شاء الله تعالى

## ٨١ - باب صلاة الليل

٧٣٠ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** قال **حدثنا ابن أبي فديك** قال **حدثنا ابن أبي ذئب** عن **القُبَيْرِيِّ** عن **أبي سلمة بن عبد الرحمن** عن **عائشة رضي الله عنها** أن **النبي ﷺ** كان له **حصير** يسطه **بالنهار** و**يحتجزه بالليل** ، **فأبى إليه ناس** فصلوا وراوه .

٧٣١ - **حدثنا عبد الأعلى بن حماد** قال **حدثنا وهيب** قال **حدثنا موسى بن عتبة** عن **سالم** **أبي النضر** عن **بسر بن سعيد** عن **زيد بن ثابت** « أن رسول الله ﷺ اتخذ حجرة - قال حسبت أنه قال : من حصير - في رمضان فصلّى فيها ليالي ، فصلّى بصلاته ناس من أصحابه . فلما علم بهم جعل يقعد ، فخرج إليهم فقال : قد عرفت الذي رأيتم من صنعكم ، فصلوا أيها الناس في ثيوتكم ، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في ثيبه ، إلا المكتوبة »

قال عَفَّانُ : حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا مُوسَى سَمِعْتُ أَبَا النَّضْرِ عَنْ بُسْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٧٣١ - طرفاه في : ٦١١٣ ، ٧٢٩٠ ]

**قوله ( باب صلاة الليل )** كذا وقع في رواية المستملى وحده ، ولم يخرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره الاسماعيلى ، وهو وجه السياق لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها ، ولما كانت الصلاة بالحائل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها ، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سياتى في أواخر الصلاة ، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ « صلاة الليل » ، وهى الجملة التى فى آخر الحديث الذى قبله فظن الراوى أنها ترجمة مستقلة فصدرها بلفظ « باب » ، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله : إن من صلى بالليل مأموماً فى الظلة كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل . وأبعد منه من قال : يريد أن من صلى بالليل مأموماً فى الظلة كان كمن صلى وراء حائط . ثم ظهر لى احتمال أن يكون المراد صلاة الليل جماعة لخذف لفظ جماعة . والذى يأتى فى أبواب التهجد إنما هو حكم صلاة الليل وكيفيتها فى عدد الركعات أو فى المسجد أو البيت ونحو ذلك . **قوله ( عن المقبرى )** هو سعيد ، والاسناد كله مدينون . **قوله ( ويحتج به )** كذا للاكثر بالراء أى يتخذ مثل الحجر . وفى رواية الكشمينى بالزى بدل الراء أى يجعله حاجزاً بينه وبين غيره . **قوله ( فتاب )** كذا للاكثر بثلاثة ثم موحدة أى اجتمعوا ، ووقع عند الخطابى « أبوا » أى رجعوا ، وفى رواية الكشمينى والسرخسى « فثار » ، بالمثلثة والراء أى قاموا . **قوله ( فصلوا وراءه )** كذا أورده مختصراً ، وغرضه بيان أن الحجر المذكورة فى الرواية التى قبل هذه كانت حصيراً . وقد ساقه الاسماعيلى من وجه آخر عن ابن أبى ذئب تاماً ، وسنذكر الكلام على فوائده فى كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله ( عن سالم أبى النضر )** كذا لاكثر الرواة عن موسى بن عقبة ، وخالفهم ابن جريج عن موسى فلم يذكر أبى النضر فى الاسناد أخرجه النسائى ، ورواية الجماعة أولى . وقد وافقهم مالك فى الاسناد لكن لم يرفعه فى الموطأ ، وروى عنه خارج الموطأ مرفوعاً ، وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق أولهم موسى المذكور . **قوله ( حجرة )** كذا للاكثر بالراء ، وللكشمينى أيضاً بالزى . **قوله ( من صنيعكم )** كذا للاكثر وللكشمينى بضم الصاد وسكون النون ، وليس المراد به صلاتهم فقط بل كونهم رفعوا أصواتهم وسبحوا به ليخرج اليهم ، وحسب بعضهم الباب لظنهم أنه نائم كما ذكر المؤلف ذلك فى الأدب وفى الاعتصام ، وزاد فيه « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به » ، وقد استشكل الخطابى هذه الخشية كما سنوضحه فى كتاب التهجد إن شاء الله تعالى . **قوله ( أفضل الصلاة صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة )** ظاهره أنه يشمل جميع النوافل ، لأن المراد بالمكتوبة المفروضة ، لكنه محمول على ما لا يشرع فيه التجميع ، وكذا ما لا يخص المسجد كركعتى التحية ، كذا قال بعض أئمتنا . ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة ما يشرع فى البيت وفى المسجد معاً فلا تدخل تحية المسجد لأنها لا تشرع فى البيت ، وأن يكون المراد بالمكتوبة ما تشرع فيه الجماعة ، وهل يدخل ما وجب بعارض كالمندورة ؟ فيه نظر ، والمراد بالمكتوبة الصلوات الخمس لا ما وجب بعارض كالمندورة ، والمراد بالمرء جنس الرجال فلا يرد استثناء النساء لثبوت قوله ﷺ « لا تمنعوهن المساجد ويوتهن خير لهن » ، أخرجه مسلم ، قال النووي : إنما حث على النافلة فى البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياء ، وليتبرك البيت بذلك فتزول فيه الرحمة

وينفر منه الشيطان ، وعلى هذا يمكن أن يخرج بقوله « في بيته » بيت غيره ولو أمن فيه من الرياء . قوله ( قال عفان ) كذا في رواية كريمة وحدها ، ولم يذكره الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وذكر خلف في الاطراف في رواية حماد بن شاكر وحدثنا عفان ، وفيه نظر لانه أخرجه في كتاب الاعتصام بواسطة بينه وبين عفان . ثم فائدة هذه الطريق بيان سماح موسى بن عقبة له من أبي النضر . والله أعلم

( غاتمة ) : اشتملت أبواب الجماعة والإمامة من الأحاديث المرفوعة على مائة واثنين وعشرين حديثاً ، الموصول منها ستة وتسعون ، والمعلق ستة وعشرون ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعون حديثاً ، الخالص اثنان وثلاثون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى تسعة أحاديث وهي : حديث أبي سعيد في فضل الجماعة ، وحديث أبي الدرداء « ما أعرف شيئاً » ، وحديث أنس « كان رجل من الأنصار ضخماً » ، وحديث مالك بن الحويرث في صفة الصلاة ، وحديث ابن عمر « لما قدم المهاجرون » ، وحديث أبي هريرة « يصلون فان أصابوا » ، وحديث النعمان المعلق في الصفوف ، وحديث أنس « كان أحدنا يلزق منكبه » ، وحديثه في إنكاره إقامة الصفوف . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة عشر أثراً كلها معلقة إلا أثر ابن عمر أنه « كان يأكل قبل أن يصلي » ، وأثر عثمان « الصلاة أحسن ما يعمل الناس » ، فانها موصولان . والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٨٢ - باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

٧٣٢ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك الأنصاري « أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فحشش شئنه الأيمن - قال أنس رضي الله عنه - فصلّى لنا يومئذ صلاة من الصلوات وهو قاعد ، فصلينا وراءه قعوداً ، ثم قال لا سلم : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا . وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد »

٧٣٣ - **حديث** قتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث عن ابن شهاب عن أنس بن مالك انه قال « خرّ رسول الله ﷺ عن فرس فحشش ، فصلّى لنا قاعداً ، فصلينا معه قعوداً . ثم انصرف فقال : إنما الإمام - أو إنما جعل الإمام - ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا »

٧٣٤ - **حديث** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جُلوساً أجمعون »

( أبواب صفة الصلاة ) . قوله ( باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة ) قيل : أطلق الإيجاب والمراد الوجوب تجوزاً ، لأن الإيجاب خطاب الشارع ، والوجوب ما يتعلق بالمكلف وهو المراد هنا . ثم الظاهر أن الواو عاطفة

إما على المضاف وهو لإيجاب وإما على المضاف اليه وهو التكبير ، والأول أولى إن كان المراد بالافتتاح الدعاء لكنه لا يجب ، والذي يظهر من سياقه أن الواو بمعنى مع ، وأن المراد بالافتتاح الشروع في الصلاة . وأبعد من قال إنها بمعنى الموحدة أو اللام ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة ؓ كان النبي ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير ، وسيأتي بعد ما بين حديث ابن عمر ؓ رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة ، واستدل به وبحديث عائشة على تعين لفظ التكبير دون غيره من ألفاظ التعظيم ، وهو قول الجمهور ، ووافقهم أبو يوسف . وعن الحنفية تنعقد بكل لفظ يقصد به التعظيم . ومن حجة الجمهور حديث رفاعه في قصة المسىء صلاته أخرجه أبو داود بلفظ لا تم صلاة أحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ، ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر ، وحديث أبي حميد ؓ كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه ثم قال : الله أكبر ، أخرجه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهذا فيه بيان المراد بالتكبير وهو قول الله أكبر . وروى البزار بإسناد صحيح على شرط مسلم عن علي ؓ أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر ، ولأحد والنسائي من طريق واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ فقال : الله أكبر كلما وضع ورفع ، ثم أورد المصنف حديث أنس ؓ إنما جعل الإمام ليؤتم به ، من وجهين ثم حديث أبي هريرة ؓ في ذلك ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث بيان لإيجاب التكبير وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام قال : ولو كان ذلك لإيجابا للتكبير لكان قوله ؓ فقولوا ربنا ولك الحمد ، إيجابا لذلك على المأموم . وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث ، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له ، وعن الثاني بأنه ﷺ فعل ذلك ، وفعله بيان لجعل الصلاة ، وبيان الواجب واجب ، كذا وجه ابن رشيد ، وتعقب بالاعتراض الثالث وليس بوارد على البخاري لاحتمال أن يكون قائلا بوجوبه كما قال به شيخه إسحق ابن راهويه . وقيل في الجواب أيضا ، إذا ثبت لإيجاب التكبير في حالة من الأحوال طابق الترجمة ، ووجوبه على المأموم ظاهر من الحديث ، وأما الإمام فسكوت عنه . ويمكن أن يقال : في السياق إشارة إلى الإيجاب لتعبيره بأذا التي تختص بما يجزم بوقوعه . وقال الكرماني : الحديث دال على الجزء الثاني من الترجمة لأن لفظ ؓ إذا صلى قائما ، متناول لكون الافتتاح في حال القيام فكأنه قال : إذا افتتح الإمام الصلاة قائما فاقتنحوا أتم أيضا قيامه . قال : ويحتمل أن تكون الواو بمعنى مع والمعنى باب لإيجاب التكبير عند افتتاح الصلاة ، لحينئذ دلالة على الترجمة مشكل انتهى . وعحصل كلامه أنه لم يظهر له توجيه لإيجاب التكبير من هذا الحديث والله أعلم . وقال في قوله ؓ فقولوا ربنا ولك الحمد ، لولا الدليل الخارجي وهو الإجماع على عدم وجوبه لكان هو أيضا واجبا انتهى . وقد قال بوجوبه جماعة من السلف منهم الحميدي شيخ البخاري ، وكأنه لم يطلع على ذلك . وقد تقدم الكلام على فوائد المتن المذكور مستوفى في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، . ووقع في رواية المستمل وحده في طريق شعيب عن الزهري ؓ وإذا سجد فاجبدوا ، ووقع في رواية الكشميني في طريق الليث ؓ ثم انصرف ، بدل قوله ؓ قلنا انصرف ، وزيادة الواو في قوله ؓ ربنا لك الحمد ، وسقط لفظ ؓ جعل ، عند السرخسي في حديث أبي هريرة من قوله ؓ إنما جعل الإمام ليؤتم به ، . (قائمة) : تكبيرة الاحرام ركن عند الجمهور ، وقيل شرط وهو عند الحنفية ، ووجه عند الشافعية ، وقيل سنة . فقال ابن المنذر : لم يقل به أحد غير

الزهرى ، ونقله غيره عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم تصريحاً ، وإنما قالوا فيمن أدرك الإمام راكعاً تجزئته تكبيرة الركوع . نعم نقله الكرخي من الحنفية عن إبراهيم بن علي وأبي بكر الأصم ، ومخالفتهمما للجمهور كثيرة . ( تنبيهه ) : لم يختلف في إيجاب النية في الصلاة ، وقد أشار إليه المهنف في أواخر الإيمان حيث قال : باب ما جاء في قول النبي ﷺ الأعمال بالنية ، فدخل فيه الإيمان والوضوء والصلاة والزكاة إلى آخر كلامه

### ٨٣ - باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء

٧٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن نهبان عن سالم بن عبد الله عن أبيه « ن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك أيضاً وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود »

[ الحديث ٧٣٥ - أطرافه في : ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ]

**قوله** ( باب رفع اليدين في التكبيرة الأولى مع الافتتاح سواء ) هو ظاهر قوله في حديث الباب « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » وفي رواية شعيب الآتية بعد باب « يرفع يديه حين يكبر » فهذا دليل المقارنة : وقد ورد تقديم الرفع على التكبير وعكسه أخرجهما مسلم ، ففي حديث الباب عنده من رواية ابن جريج وغيره عن ابن شهاب بلفظ « يرفع يديه ثم يكبر » وفي حديث مالك بن الحويرث عنده « كبر ثم رفع يديه » وفي المقارنة وتقديم الرفع على التكبير خلاف بين العلماء ، والمرجح عند أصحابنا المقارنة ، ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ، ويرجح الأول حديث وائل بن حجر عند أبي داود بلفظ « رفع يديه مع التكبير » ، وقضية المعية أنه ينتهي باتنائه ، وهو الذي صححه النووي في شرح المذهب ونقله عن نص الشافعي ، وهو المرجح عند المالكية . وصحح في الروضة - تبعاً لأصلها - أنه لا حد لانتهائه . وقال صاحب الهداية من الحنفية : الأصح يرفع ثم يكبر ، لأن الرفع نفي صفة التكبير عن غير الله ، والتكبير إثبات ذلك له ، والنفي سابق على الإثبات كما في كلمة الشهادة . وهذا مبنى على أن الحكمة في الرفع ما ذكر . وقد قال فريق من العلماء : الحكمة في اقترانهما أن يراه الأصم ويسمعه الأعمى . وقد ذكرت في ذلك مناسبات أخر فقيل : معناه الإشارة إلى طرح الدنيا والاقبال بسكينة على العبادة ، وقيل إلى الاستسلام والانقياد ليناسب فعله قوله الله أكبر . وقيل إلى استعظام ما دخل فيه ، وقيل إشارة إلى تمام القيام ، وقيل إلى رفع الحجاب بين العبد والمعبود ، وقيل ليستقبل بجميع بدنه ، قال القرطبي : هذا أنسبها . وتعقب . وقال الربيع قلت للشافعي : ما معنى رفع اليدين ؟ قال : تعظيم الله واتباع سنة نبيه . ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر أنه قال : رفع اليدين من زينة الصلاة . وعن عقبة بن عامر قال « بكل رفع عشر حسنات ، بكل لصيح حسنة » . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسleme ) هو القعنبي ، وفي روايته هذه عن مالك خلاف ما في روايته عنه في الموطأ ، وقد أخرجه الاسماعيلي من روايته بلفظ الموطأ . قال الدارقطني : رواه الشافعي والقعنبي ، وسرد جماعة من رواة الموطأ فلم يذكروا فيه الرفع عند الركوع . قال : وحدث به عن مالك في غير الموطأ ابن المبارك وابن مهدي والقطان وغيرهم بآنياته . وقال ابن عبد البر كل من رواه عن ابن شهاب أثبتته غير مالك في الموطأ خاصة . قال النووي في شرح مسلم : أجمعت الأمة على استحباب

رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، ثم قال بعد أستر : أجمعوا على أنه لا يجب شيء من الرفع ، إلا أنه حكى وجوبه عند تكبيرة الاحرام عن داود ، وبه قال أحمد بن سيار من أصحابنا **أهـ** . واعترض عليه بأنه تناقض ، وليس كما قال المعترض ، فقلعه أراد إجماع من قبل المذكورين أو لم يثبت عنده عنهما أو لأن الاستحباب لا ينافي الوجوب ، وبالاعتذار الاول يندفع اعتراض من أورد عليه أن مالكاً قال في روايته عنه إنه لا يستحب ، قلعه صاحب التبصرة منهم ، وحكاه الباجي عن كثير من متقدمهم . وأسلم العبارات قول ابن المنذر : لم يختلفوا أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا اقتتح الصلاة . وقول ابن عبد البر : أجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة . ومن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم في ترجمة محمد بن علي العلوي ، وحكاه القاضي حسين عن الامام أحمد ، وقال ابن عبد البر : كل من نقل عنه الإيجاب لا يطل الصلاة بتركه إلا في رواية عن الاوزاعي والحميدي . قلت : ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة يأثم تاركه ، وأما قول النووي في شرح المذهب أجمعوا على استحبابه ونقله ابن المنذر ونقل العبدري عن الزيدية أنه لا يرفع ولا يعتد بخلافهم ، ونقل القفال عن أحمد بن سيار أنه أوجبه ، وإذا لم يرفع لم تصح صلاته ، وهو مردود بإجماع من قبله ، وفي نقل الاجماع نظر فقد نقل القول بالوجوب عن بعض من تقدمه ونقله القفال في فتاويه عن أحمد بن سيار الذي مضى ونقله القرطبي في أوائل تفسيره عن بعض المالكية وهو مقتضى قول ابن خزيمة إنه ركن ، واحتج ابن حزم بمواظبة النبي ﷺ على ذلك وقد قال د صلوا كما رأيتموني أصلي ، وسيأتي ما يرد عليه في ذلك في الباب الذي يليه ، ويأتي الكلام على نهاية الرفع بعد بياض

#### ٨٤ - باب رفع اليدين إذا كبر ، وإذا ركع ، وإذا رفع

٧٣٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى يكونا حدّو منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع ، ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع ويقول : سمع الله لمن حمده ، ولا يفعل ذلك في السجود »

٧٣٧ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال حدثنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة « أنه رأى مالك ابن الحويرث إذا صلى كبر ورفعه يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله ﷺ صنع هكذا »

**قوله** (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) قد صنف البخاري في هذه المسألة جزءا منفردا ، وحكى فيه عن الحسن وحميد بن هلال أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك . قال البخاري : ولم يستثن الحسن أحدا . وقال ابن عبد البر : كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله إلا ابن مسعود . وقال محمد بن نصر المروزي :



أجمع علماء الأئمة على مشروعية ذلك إلا أهل الكوفة . وقال ابن عبد البر (١) : لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع  
 فيهما إلا ابن القاسم . والذي نأخذ به الرفع على حديث ابن عمر ، وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ، ولم  
 يحك الترمذي عن مالك غيره ، ونقل الخطابي وتبعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وأصحهما ، ولم أر للباكية  
 دليلا على تركه ولا متمسكا إلا بقول ابن القاسم . وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم  
 يره يفعل ذلك . وأجيبوا بالظعن في إسناده لأن أبا بكر بن عياش رآه ساء حفظه بأخرة ، وعلى تقدير صحته فقد  
 أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه ، وستأتي رواية نافع بعد بابين ، والعديد الكثير أولى من واحد ، لا سيما وهم  
 مثبتون وهو نافع ، مع أن الجمع بين الروایتين ممكن وهو أنه لم يسكن يراه واجبا ففعله تارة وتركه أخرى . ومما  
 يدل على ضعفه ما رواه البخاري في « جزء رفع اليدين » عن مالك أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع  
 يديه إذا ركع وإذا رفع رماه بالحصى ، واحتجوا أيضا بحديث ابن مسعود « أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه عند  
 الافتتاح ثم لا يمود » أخرجه أبو داود ، وردده الشافعي بأنه لم يثبت ، قال : ولو ثبت لكان المثلث مقدما على الثاني ،  
 وقد صححه بعض أهل الحديث ، لكنه استدلل به على عدم الوجوب ، والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول  
 بوجوبه كالأوزاعي وبعض أهل الظاهر ، ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن  
 المديني قال : حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر هذا ، وهذا في رواية ابن  
 عساكر . وقد ذكره البخاري في « جزء رفع اليدين » ، وزاد : وكان على أهل زمانه . ومقابل هذا قول بعض  
 الحنفية إنه يبطل الصلاة . ونسب بعض متأخري المغاربة فاعله إلى البدعة ، ولهذا مال بعض محققهم كما حكاه ابن  
 دقيق العيد إلى تركه دراهم هذه المفسدة . وقد قال البخاري في « جزء رفع اليدين » : من زعم أنه بدعة فقد طعن في  
 الصحابة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه . قال : ولا أسانيد أصح من أسانيد الرفع انتهى . والله أعلم . وذكر  
 البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر رجلا من الصحابة ، وذكر الحاكم وأبو القاسم بن منده عن رواه العشرة المبشرة ،  
 وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسين رجلا . قوله ( أخبرنا عبد الله )  
 هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . وأفادت هذه الطريق تصريح الزهري بأخبار سالم له به . قوله ( عن أبيه )  
 سلمه غير أبي ذر فقالوا « عن عبد الله بن عمر » . قوله ( حين يكبر للركوع ) أي عند ابتداء الركوع ، وهو مقتضى  
 رواية مالك بن الحويرث المذكورة في الباب حيث قال « وإذا أراد أن يركع رفع يديه » ، وسيأتي في « باب التكبير »  
 إذا قام من السجود ، من حديث أبي هريرة « ثم يكبر حين يركع » . قوله ( ويفعل ذلك إذا رفع رأسه من الركوع )  
 أي إذا أراد أن يرفع . ويؤيده رواية أبي داود من طريق الزبدي عن الزهري بلفظ « ثم إذا أراد أن يرفع  
 صلبه رفعهما حتى يكونا حذو منكبيه » ، ومقتضاه أنه يبتدىء رفع يديه عند ابتداء القيام من الركوع ، وأما رواية  
 ابن عينة عن الزهري التي أخرجه عنه أحمد وأخرجها عن أحمد أبو داود بلفظ « وبعد ما يرفع رأسه من الركوع ،  
 فمناه بعد ما يشرع في الرفع لتتفق الروايات : قوله ( ولا يفعل ذلك في السجود ) أي لا في الهوى إليه ولا في الرفع  
 منه كما في رواية شعيب في الباب الذي بعده حيث قال « حين يسجد ولا حين يرفع رأسه » ، وهذا يشمل ما إذا نهض

(١) في مخطوطة الرياض : ابن عبد الحكم .

من السجود إلى الثانية والرابعة والتشدين ، ويشمل ما إذا قام إلى الثالثة أيضا لكن بدون تشهد لكونه غير واجب (١) وإذا قلنا باستحباب جلسة الاستراحة لم يدل هذا اللفظ على نفي ذلك عند القيام منها إلى الثانية والرابعة ، لكن قد روى يحيى القطان عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا هذا الحديث وفيه « ولا يرفع بعد ذلك » أخرجه الدارقطني في الغرائب بأسناد حسن . وظاهره يشمل النفي عما عدا المواطن الثلاثة ، وسيأتي اثبات ذلك في موطن رابع بعد بياب . قوله ( عن خالد ) هو الخذاء ، وفي رواية المستملى والسرخسى « حدثنا خالد » . قوله ( إذا صلى كبر ورفع يديه ) في رواية مسلم « ثم رفع » وزاد مسلم من رواية نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « حتى يحاذي بهما أذنيه » وروى المحب الطبري فعزاه للتفتي . قوله ( وحدث ) أي مالك بن الحويرث ، وليس معطوفا على قوله « رأى » ، فيبقى فاعله أبو قلابة فيصير مرسلًا

### ٨٥ - باب إلى أين يرفع يديه؟ وقال أبو حميد في أصحابه « رفع النبي ﷺ حذو منكبيه »

٧٣٨ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضى

الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ افتتح التكبير في الصلاة فرفع يديه حين يسكب حتى يجعلهما حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع فعل مثله ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله وقال : ربنا ولك الحمد ، ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود »

قوله ( باب إلى أين يرفع يديه ) لم يحزم المصنف بالحكم كما جزم به قبل وبعد جريا على عادته فيما إذا قوى الخلاف ، لكن الأرجح عنده محاذاة المنكبين لاقتصاره على إيراد دليله . قوله ( وقال أبو حميد الخ ) هذا التعليق طرف من حديث سيأتي في « باب سنة الجلوس في التشهد » وسنذكر هناك من عرفنا اسمه من أصحابه المذكورين أن شاء الله تعالى . قوله ( حذو منكبيه ) بفتح المهملة واسكان الذال المعجمة أى مقابلهما ، والمنكب مجمع عظم العضد والكتف ، وبهذا أخذ الشافعى والجمهور . وذهب الحنفية إلى حديث مالك بن الحويرث المتقدم ذكره عند مسلم ، وفي لفظ له عنه حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل ابن حجر بلفظ « حتى حاذتا أذنيه » ورجح الأول لكون أسناده أصح . وروى أبو ثور عن الشافعى أنه جمع بينهما فقال : يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الأذنين . ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بلفظ « حتى كاتتا حيا ل منكبيه » وحاذى بابهاميه أذنيه ، وبهذا قال المتأخرون من المالكية فيما حكاه ابن شامس في الجواهر لكن روى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح ، وفي غيره دون ذلك ، أخرجه أبو داود . ويعارضه قول ابن جريج : قلت لنافع أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفع من ؟ قال : لا . ذكره أبو داود أيضا وقال : لم يذكر رفعهما دون ذلك غير مالك فيما أعلم . قوله ( وإذا قال سمع الله لمن حمده فعل مثله ) ظاهره أنه

( ١ ) مراده عند الشافعية وجماعة من أهل العلم ، والصواب وجوبه كما هو مذهب أحمد وجماعة ، لسكونه صلى الله عليه وسلم فله وداوم عليه وسجد للسهو لما تركه سهوا ، ولم يسم قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، وإنما أعلم

يقول التسميع في ابتداء ارتفاعه من الركوع ، وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب قليلة . ( فائدة ) : لم يرد ما يدل على التفرقة في الرفع بين الرجل والمرأة ، وعن الحنفية يرفع الرجل إلى الأذنين والمرأة إلى المتكبين لأنه أستر لها . والله أعلم

## ٨٦ - باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين

٧٣٩ - **حدثنا عياش** قال **حدثنا عبد الأعلى** قال **حدثنا عبيد الله** عن **نافع** « ان ابن عمر كان إذا دخل

في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه ، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه . ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ . رواه حماد بن مسلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . ورواه ابن طهمان عن أيوب وموسى بن عقبة مختصراً

**قوله** ( باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين ) أى بعد التشهد ، فيخرج ما إذا تركه ونهض قائماً من السجود لمعوم قوله في الرواية التي قبله ولا حين يرفع رأسه من السجود ، ، ويحتمل حمل النبي هناك على حالة رفع الرأس من السجود لا على ما بعد ذلك حين يستوي قائماً . وأبعد من استدلال بقول سالم في روايته « ولا يفعل ذلك في السجود ، على موافقة رواية نافع في حديث هذا الباب حيث قال « وإذا قام من الركعتين ، لأنه لا يلزم من كونه لم ينفع أنه أثبت بل هو ساكت عنه . وأبعد أيضاً من استدلال بروايه سالم على ضعف رواية نافع ، والحق أنه ليس بين روايتي نافع وسالم تعارض ، بل في رواية نافع زيادة لم ينفعها سالم ، وستأتي الإشارة إلى أن سالمًا أثبتها من وجه آخر . **قوله** ( حدثنا عياش ) هو بالمشاة التحتانية وبالمعجمة وهو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص . **قوله** ( ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ ) في رواية أبي ذر « إلى نبي الله ﷺ » قال أبو داود : رواه الثقيفي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله فلم يرفعه وهو الصحيح ، وكذا رواه الليث ابن سعد وابن جريج ومالك يعني عن نافع موقوفاً ، وحكى الدارقطني في العلل الاختلاف في وقفه ورفعته وقال : الاشبه بالصواب قول عبد الأعلى . وحكى الاسماعيلي عن بعض مشايخه أنه أومأ إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه ، قال الاسماعيلي : وخالفه عبد الله بن إدريس وعبد الوهاب الثقيفي والمعتزم يعني عن عبيد الله فرووه موقوفاً عن ابن عمر قلت : وقفه معتزم وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال ، لكن رفعاه عن عبيد الله عن الزهري عن سالم عن ابن عمر أخرجهما البخاري في جزء رفع اليدين ، وفيه الزيادة . وقد توبع نافع على ذلك عن ابن عمر ، وهو فيما رواه أبو داود وصححه البخاري في الجزء المذكور من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ إذا قام في الركعتين كبر ورفع يديه ، وله شواهد منها حديث أبي حميد الساعدي وحديث علي بن أبي طالب أخرجهما أبو داود وصحجهما ابن خزيمة وابن حبان . وقال البخاري في الجزء المذكور : ما زاده ابن عمر وعلي وأبو حميد في عشرة من الصحابة من الرفع عند القيام من الركعتين صحيح ، لأنهم لم يحسبوا صلاة واحدة فاختلفوا فيها وإنما زاد بعضهم على بعض ، والزيادة مقبولة من أهل العلم . وقال ابن بطال : هذه زيادة يجب قبولها لمن يقول بالرفع . وقال الخطابي : لم يقل به الشافعي ، وهو لازم على أصله في قبول الزيادة . وقال ابن خزيمة : هو سنة ، وإن لم يذكره

الشافعي قال اسناد صحيح ، وقد قال : قولوا بالسنة ودعوا قولى (١) . وقال ابن دقيق العيد : قياس نظر الشافعي أنه يستحب الرفع فيه لأنه أثبت الرفع عند الركوع والرفع منه لكونه زائدا على من اقتصر عليه عند الافتتاح ، والحجة في الموضعين واحدة ، وأول راض سيرة من يسيرها . قال : والصواب إثباته ، وأما كونه مذهبا للشافعي لكونه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ففيه نظر . انتهى . ووجه النظر أن محل العمل بهذه الوصية ما إذا عرف أن الحديث لم يطلع عليه الشافعي ، أما إذا عرف أنه اطلع عليه ورده أو تأوله بوجه من الوجوه فلا ، والأمر هنا محتمل . واستنبط البيهقي من كلام الشافعي أنه يقول به لقوله في حديث أبي حميد المشتمل على هذه السنة وغيرها : وهذا قول . وأطلق النووي في الروضة أن الشافعي نص عليه ، لكن الذي رأيت في الأم خلاف ذلك فقال في باب رفع اليدين في التكبير في الصلاة ، بعد أن أورد حديث ابن عمر من طريق سالم وتكلم عليه : ولا تأمره أن يرفع يديه في شيء من الذكر في الصلاة التي لها ركوع وسجود إلا في هذه المواضع الثلاثة . وأما ما وقع في أوخر البويطي : يرفع يديه في كل خفض ورفع ، فيحمل الخفض على الركوع والرفع على الاعتدال ، والإحمله على ظاهره يقتضي استحبابه في السجود أيضا وهو خلاف ما عليه الجمهور ، وقد نفاه ابن عمر . وأغرب الشيخ . بو حامد في تعليقه فنقل الإجماع على أنه لا يشرع الرفع في غير المواطن الثلاثة ، وتعب بصحة ذلك عن ابن عمر . وابن عباس وطاوس ونافع وعطاء كما أخرجه عبد الرزاق وغيره عنهم بأسانيد قوية ، وقد قال به من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر وأبو علي الطبري والبيهقي والبقوي وحكاه ابن خوريزمندان عن مالك وهو شاذ . وأصح ما وقفت عليه من الأحاديث في الرفع في السجود ما رواه النسائي من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن نصر بن عاصم عن مالك ابن الحويرث أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه في صلاته إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من ركوعه ، وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من سجوده حتى يحاذي بهما فروع أذنيه ، وقد أخرج مسلم بهذا الاسناد طرفه الأخير (٢) كما ذكرناه في أول الباب الذي قبل هذا . ولم ينفرد به سعيد فقد تابعه همام عن قتادة عند أبي عوانة في صحيحه . وفي الباب عن جماعة من الصحابة لا يخلو شيء منها عن مقال ، وقد روى البخاري في « جزء رفع اليدين » في حديث على المرفوع « ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد » وأشار إلى تضعيف ما ورد في ذلك . ( تنبيه ) : روى الطحاوي حديث الباب في مشكله من طريق نصر بن علي عن عبد الأعلى بلفظ « كان يرفع يديه في كل خفض ورفع وركوع وسجود وقيام وقعود وبين السجدين » ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك ، وهذه رواية شاذة ، فقد رواه الاسماعيلي عن جماعة من مشايخ الحفاظ عن نصر بن علي المذكور بلفظ عياش شيخ البخاري ، وكذا رواه هو وأبو نعيم من طرق أخرى عن عبد الأعلى كذلك . قوله ( رواه حماد بن سلمة عن أيوب الخ ) وصله البخاري في الجزء المذكور عن موسى بن إسماعيل عن حماد مرفوعا ولفظه « كان إذا كبر رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، قوله ( ورواه ابن طهمان ) يعني إبراهيم عن أيوب وموسى بن عقبة ، وهذا وصله البيهقي من طريق عمر بن عبد الله ابن رزين عن إبراهيم بن طهمان بهذا السند موقوفا نحو حديث حماد وقال في آخره « وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك » . واعترض الاسماعيلي فقال : ليس في حديث حماد ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المأمور لآجله الباب ،

(١) قد أحسن ابن خزيمة في هذا قدس الله روحه ، وهذا هو اللائق به رحمه الله

(٢) مراده بذلك قوله « حتى يحاذي بهما فروع أذنيه »

قال : فعمل المحدث عنه دخل له باب في باب ، بمعنى أن هذا التعليق يليق بحديث سالم الذي في الباب الماضي . وأجيب بأن البخاري قصد الرد على من جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة وأنه خالف في ذلك سالما كما نقله ابن عبد البر وغيره ، وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفع لا خصوص هذه الزيادة ، والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعا كان يرويه موقوفا ثم يعقبه بالرفع ، فكأنه كان أحيانا يقتصر على الموقوف أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه . والله أعلم

### ٨٧ - باب وضع اليمنى على اليسرى

٧٤٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة . قال أبو حازم لا أعلمه إلا يئني ذلك إلى النبي ﷺ » : قال اسماعيل « يئني ذلك » ولم يقل « يئني »

**قوله** ( باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ) أى في حال القيام . **قوله** ( كان الناس يؤمرون ) هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لهم بذلك هو النبي ﷺ كما سيأتي . **قوله** ( على ذراعه ) أيهم موضعها من الذراع ، وفي حديث وائل عند أبي داود والنسائي « ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد ، وصححه ابن خزيمة وغيره ، وأصله في صحيح مسلم بدون الزيادة ، والرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف ، وسيأتي أثر على نحوه في أواخر الصلاة ، ولم يذكر أيضا محلها من الجسد . وقد روى ابن خزيمة من حديث وائل أنه وضعهما على صدره ، والبزار عند صدره ، وعند أحمد في حديث هلب الطائي نحوه . وهلب بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة ، وفي زيادات المسند من حديث على أنه وضعهما تحت السرة وإسناده ضعيف . واعتراض الداني في أطراف الموطأ فقال : هذا معلول ، لأنه ظن من أبي حازم ، ورد بأن أبا حازم لو لم يقل لا أعلمه الخ لكان في حكم المرفوع ، لأن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا يصرف بظاهره إلى من له الأمر وهو النبي ﷺ ، لأن الصحابي في مقام تعريف الشرع فيحمل على من صدر عنه الشرع ، ومثله قول عائشة كنا نؤمر بمقتضاء الصوم فانه محمول على أن الأمر بذلك هو النبي ﷺ . وأطلق البيهقي أنه لا خلاف في ذلك بين أهل النقل والله أعلم . وقد ورد في سنن أبي داود والنسائي وصحيح ابن السكن شيء يستأنس به على تعيين الأمر والمأمور ، فروى عن ابن مسعود قال « رأى النبي ﷺ واضعا يده اليسرى على يده اليمنى فزعا ووضع اليمنى على اليسرى » إسناده حسن ، قيل : لو كان مرفوعا ما احتاج أبو حازم إلى قوله لا أعلمه الخ ، والجواب أنه أراد الانتقال إلى التصريح ، فالأول لا يقال له مرفوع وإنما يقال : له حكم الرفع ، قال العلماء : الحكمة في هذه الهيئة أنه صفة السائل الدليل ، وهو أمتع من العبث وأقرب إلى الخشوع ، وكأن البخاري لحظ ذلك فعقبه بباب الخشوع . ومن اللطائف قول بعضهم : القلب موضع النية ، والعادة أن من احتز على حفظ شيء جعل يديه عليه . قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره . وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه ، وعنه التفارقة بين الفريضة والنافلة . ومنهم من كره الإمساك . ونقل ابن الحاجب أن ذلك حيث يمسك معتددا لقصد الراحة .

**قوله** ( قال أبو حازم ) يعنى راويه بالسند المذكور اليه ( لا أعلمه ) أى سهل بن سعد ( إلا ينمى ) بفتح أوله وسكون النون وكسر الميم ، قال أهل اللغة : نمت الحديث إلى غيرى رفعته وأسندته ، وصرح بذلك معن بن عيسى وابن يوسف عند الاسماعيلى والدارقطنى ، وزاد ابن وهب : ثلاثهم عن مالك بلفظ « يرفع ذلك » ، ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوى ينميه فمراده يرفع ذلك إلى النبى ﷺ ولو لم يقيد به . **قوله** ( وقال اسماعيل ينمى ذلك ولم يقل ينمى ) الاول بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول ، والثانى وهو المنق كرواية القعنبي ، فعلى الاول الهاء ضمير الشأن فيكون مرسلان أبا حازم لم يعين من نماه له ، وعلى رواية القعنبي الضمير لسهل شيخه فهو متصل . واسماعيل هذا هو ابن أبى أويس شيخ البخارى كما جزم به الحميدى فى الجمع . وقرأت بخط مغلطائى هو اسماعيل بن اسحق القاضى ، وكأنه رأى الحديث عند الجوزقى والبيهقى وغيرهما من روايته عن القعنبي فظن أنه المراد ، وليس كذلك لأن رواية اسماعيل بن اسحق موافقة لرواية البخارى ، ولم يذكر أحد أن البخارى روى عنه وهو أصغر سنا من البخارى وأحدث سماعا ، وقد شاركة فى كثير من مشايخه البصريين القدماء : ووافق اسماعيل بن أبى أويس على هذه الرواية عن مالك سويد بن سعيد فيما أخرجه الدارقطنى فى الزرائب

( تنبيه ) : حكى فى المطالع أن رواية القعنبي بضم أوله من أنمى ، قال : وهو غلط ؛ وتعقب بأن الزجاج ذكر فى « كتاب فعلت وأفعلت » : نمت الحديث وأنميت ، وكذا حكاه ابن دريد وغيره . ومع ذلك فإذنى ضبطناه فى البخارى عن القعنبي بفتح أوله من الثلاثى ، فلعل الضم رواية القعنبي فى الموطأ . والله أعلم

## ٨٨ - باب الخشوع فى الصلاة

٧٤١ - **حدثنا** اسماعيل قال **حدثني** مالك عن أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « هل ترون قلوبى ها هنا ؟ والله ما يخفى على ركوعكم ولا خشوعكم ، وإنى لأراكم من وراء ظهري »

٧٤٢ - **حدثنا** محمد بن بشار قال **حدثنا** غندر قال **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبى ﷺ قال « أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إنى لأراكم من بعدى - وربما قال - من بعد ظهري إذا ركعتم وسجدتم »

**قوله** ( باب الخشوع فى الصلاة ) سقط لفظ « باب » ، من رواية أبى ذر . والخشوع تارة يكون من فعل القلب كالخشبة ، وتارة من فعل البدن كالسكون ، وقيل : لابد من اعتبارهما حكاه الفخر الرازى فى تفسيره . وقال غيره : هو معنى يقوم بالنفس يظهر عنه سكون فى الأطراف يلائم مقصود العبادة . ويدل على أنه من عمل القلب حديث على « الخشوع فى القلب » أخرجه الحاكم . وأما حديث « لو خشع هذا خشعت جوارحه » ففيه إشارة إلى أن الظاهر عنوان الباطن . وحديث أبى هريرة من هذا الوجه سبق الكلام عليه فى « باب عظمة الامام الناس فى تمام الصلاة » من أبواب القبلة . وأورد فيه أيضا حديث أنس من وجه آخر يعنى مغايرة . **قوله** ( عن أنس ) عند الاسماعيلى من رواية أبى موسى عن غندر التصريح بقول قتادة « سمعت أنس بن مالك » . **قوله** ( أقيموا الركوع والسجود ) أى أكلوها ، وفى رواية معاذ بن شعبة عند الاسماعيل « أنموا » بدل أقيموا . **قوله** ( فوالله إنى لأراكم من بعدى ) تقدم الكلام على معنى

هذه الرواية . وأغرب الداودي الشارح لحمل البعدي هنا على ما بعد الوفاة ؛ يعني أن أعمال الأمة تعرض عليه ، وكأنه لم يتأمل سياق حديث أبي هريرة حيث بين فيه سبب هذه المقالة ، وقد تقدم في الباب المذكور ما يدل على أن حديث أبي هريرة وحديث أنس في قضية واحدة ، وهو مقتضى صنيع البخاري في إيراد الحديثين في هذا الباب ، وكذا أوردهما مسلم معا . واستشكل إيراد البخاري لحديث أنس هذا لكونه لا ذكر فيه للخشوع الذي ترجم له ، وأجيب بأنه أراد أن ينبه على أن الخشوع يندر بسكون الجوارح اذ الظاهر عنوان الباطن . وروى البيهقي باسناد صحيح عن مجاهد قال : كان ابن الزبير اذا قام في الصلاة كأنه عود ، وحدث أن أبا بكر الصديق كان كذلك . قال وكان يقال : ذاك الخشوع في الصلاة . واستدل بحديث الباب على أنه لا يجب اذ لم يأمرهم بالإعادة ، وفيه نظر . نعم في حديث أبي هريرة من وجه آخر عند مسلم : صلى رسول الله ﷺ يوما ثم انصرف فقال : يا فلان ألا تحسن صلاتك ، وله في رواية أخرى : أتوا الركوع والسجود ، وفي أخرى : أقيموا الصفوف ، وفي أخرى : لا نسبوني بالركوع ولا بالسجود ، وعند أحمد : صلى بنا الظهر وفي مؤخر الصفوف رجل فأساء الصلاة ، وعنده من حديث أبي سعيد الخدري أن بعض الصحابة تمدد المسابقة لينظر هل يعلم به رسول الله ﷺ أولا ؟ فلما قضى الصلاة نهاه عن ذلك ، واختلاف هذه الأسباب يدل على أن جميع ذلك صدر من جماعة في صلاة واحدة أو في صلوات ، وقد حكى النووي الإجماع على أن الخشوع ليس بواجب ، ولا يرد عليه قول القاضي حسين : ان مدافعة الاخبثين اذا انتهت الى حد يذهب معه الخشوع أبطلت الصلاة ، وقاله أيضا أبو زيد المروزي ، لجواز أن يكون بعد الاجماع السابق أو المراد بالإجماع أنه لم يصرح أحد بوجوبه ، وكلاهما<sup>(١)</sup> في أمر يحصل من مجموع المدافعة وترك الخشوع ، وفيه تعقب على من نسب الى القاضي وأبي زيد أنهما قالوا ان الخشوع شرط في صحة الصلاة ، وقد حكاه المحب الطبري وقال : هو محمول على أن يحصل في الصلاة في الجملة لا في جميعها ، والخلاف في ذلك عند الحنابلة أيضا . وأما قول ابن بطال : فان قال قائل فان الخشوع فرض في الصلاة ، قيل له بحسب الانسان أن يقبل على صلاته بقلبه ونيته يريد بذلك وجه الله عز وجل ولا طاقة له بما اعترضه من الخواطر . لحاصل كلامه أن القدر المذكور هو الذي يجب من الخشوع ، وما زاد على ذلك فلا . وأنكر ابن المنير اطلاق الفرضية وقال : الصواب أن عدم الخشوع تابع لما يظهر عنه من الآثار وهو أمر متفاوت ، فان أثر نقصا في الواجبات كان حراما وكان الخشوع واجبا والا فلا . وقد سئل عن الحكمة في تحذيرهم من النقص في الصلاة برويته اباهم دون تحذيرهم بروية الله تعالى لهم ، وهو مقام الإحسان المبين في سؤال جبريل كما تقدم في كتاب الايمان ، عبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك ، فأجيب بأن في التعليل برويته ﷺ لهم تنبيها على رؤية الله تعالى لهم ، فانهم إذا أحسنوا الصلاة لكون النبي ﷺ يراهم أيقظهم دلائل إلى مراقبة الله تعالى مع ما تضمنه الحديث من المعجزة له ﷺ بذلك ، ولكونه يبعث شهيدا عليهم يوم القيامة فاذا علموا أنه يراهم تحفظوا في عبادتهم ليشهد لهم بحسن عبادتهم

### ٨٩ - باب ما يقول بعد التكبير

٧٤٣ - حدثنا حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس : « ان النبي ﷺ وأبا بكر وعمر رضي

الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين »

٧٤٤ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال **حدثنا** عبد الواحد بن زياد قال **حدثنا** عمارة بن القعقاع قال **حدثنا** أبو زرعة قال **حدثنا** أبو هريرة قال « كان رسول الله ﷺ يسكت بين التكبير وبين القراءة إسكاته - قال أحبيه قال هنية - فقلت : بأبي وأمي يا رسول الله ، إسكأتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال أقول : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من الخطايا كما تنقي الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد »

**قوله** ( باب ما يقول بعد التكبير ) في رواية المستمل د باب ما يقرأ ، بدل د ما يقول ، وعليها اقتصر الاسماعيل . واستشكل ايراد حديث أبي هريرة إذ لا ذكر للقراءة فيه ، وقال الزين بن المنير : ضمن قوله ما يقرأ ما يقول من الدعاء قولاً متصلاً بالقراءة ، أو لما كان الدعاء والقراءة يقصد بهما التقرب إلى الله تعالى استغنى بذلك أحدهما عن الآخر كما جاء « علفتها تبنا وماء باردا ، . وقال ابن رشيد : دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والاقبال عليه بالسؤال ، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى ، فظهرت المناسبة بين الحديثين . **قوله** ( كانوا يفتتحون الصلاة ) أي القراءة في الصلاة ، وكذلك رواه ابن المنذر والجوزقي وغيرهما من طريق أبي عمر الدوري وهو حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وكذلك رواه البخاري في جزء القراءة خلف الامام ، عن عمرو بن مرزوق عن شعبة وذكر أنها أبين من رواية حفص بن عمر . **قوله** ( بالحمد لله رب العالمين ) يضم الدال على الحكاية . واختلف في المراد بذلك فقيل : المعنى كانوا يفتتحون بالفاتحة ، وهذا قول من أثبت البسملة في أولها ، وتعقب بأنها إنما تسمى الحمد فقط ، وأجيب بمنع الحصر ، ومستنده ثبوت تسميتها بهذه الجملة وهي د الحمد لله رب العالمين ، في صحيح البخاري أخرجه في فضائل القرآن من حديث أبي سعيد بن المولى د أن النبي ﷺ قال له : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن ، فذكر الحديث وفيه قال د الحمد لله العالمين هي السبع المثاني ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وقيل المعنى كانوا يفتتحون بهذا اللفظ تمسكاً بظاهر الحديث ، وهذا قول من نفي قراءة البسملة ، لكن لا يلزم من قوله كانوا يفتتحون بالحمد أنهم لم يقرؤا بسم الله الرحمن الرحيم سرا ، وقد أطلق أبو هريرة السكوت على القراءة سرا كما في الحديث الثاني من الباب ، وقد اختلف الرواة عن شعبة في لفظ الحديث : فرواه جماعة من أصحابه عنه بلفظ « كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، ورواه آخرون عنه بلفظ د فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم ، كذا أخرجه مسلم من رواية أبي داود الطيالسي ومحمد بن جعفر ، وكذا أخرجه الخطيب من رواية أبي عمر الدوري شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية محمد بن جعفر باللفظين ، وهؤلاء من أثبت أصحاب شعبة ، ولا يقال هذا اضطراب من شعبة لأننا نقول قد رواه جماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين ، فأخرجه البخاري في د جزء القراءة ، والنسائي وابن ماجه من طريق أيوب وهؤلاء والترمذي من طريق أبي عوانة والبخاري في د جزء القراءة ، وأبو داود من طريق هشام الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخاري فيه والبراج من طريق ممام كلهم عن قتادة باللفظ الأول ، وأخرجه



مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلفظ « لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، وقد فُتح بعضهم في صحته يكون الأوزاعي رواه عن قتادة مسكوبة ، وفيه نظر فإن الأوزاعي لم ينفرد به فقد رواه أبو يعلى عن أحمد الدورقي والسراج عن يعقوب الدورقي وعبد الله بن أحمد عن أحمد بن عبد الله السلمي ثلاثتهم عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ « فلم يكونوا يفتتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، قال شعبة قلت لقتادة : سمعته من أنس ؟ قال : نحن سألناه . لكن هذا النفي محمول على ما قدمناه أن المراد أنه لم يسمع منهم بالبسملة ، فيحتمل أن يكونوا يقرءونها سرا ، ويؤيده رواية من رواه عنه بلفظ « فلم يكونوا يمجرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، كذا رواه سعيد بن أبي عروبة عند النسائي وابن حبان ومما عند الدارقطني وشيبان عند الطحاوي وابن حبان وشعبة أيضا من طريق وكيع عنه عند أحمد أربعمتهم عن قتادة . ولا يقال هذا اضطراب من قتادة لأننا نقول : قد رواه جماعة من أصحاب أنس عنه كذلك : فرواه البخاري في « جزء القراءة » ، والسراج وأبو عوانة في صحيحه من طريق إسحق بن أبي طلحة والسراج من طريق ثابت البناني والبخاري فيه من طريق مالك بن دينار كلهم عن أنس باللفظ الأول ، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إسحق أيضا وابن خزيمة من طريق ثابت أيضا والنسائي من طريق منصور بن زاذان وابن حبان من طريق أبي قلابة والطبراني من طريق أبي نامة كلهم عن أنس باللفظ الثاني للجهر : فطريق الجمع بين هذه الألفاظ حل نفي القراءة على نفي السماع ونفي السماع على نفي الجهر ، ويؤيده أن لفظ رواية منصور بن زاذان « فلم يسمعننا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم » ، وأصرح من ذلك رواية الحسن عن أنس عند ابن خزيمة باللفظ « كانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم » ، فاندفع بهذا تعليل من أعلاه بالاضطراب كابن عبد البر ، لأن الجمع إذا أمكن تعيين المصير إليه . وأما من فُتح في صحته بأن أبا سلمة سعيد بن يزيد سأل أنسا عن هذه المسألة فقال « لك لتسألني عن شيء ما أحفظه ولا سألتني عنه أحد قبلك » ، ودعوى أبي شامة أن أنسا سئل عن ذلك سؤالين فسؤال أبي سلمة « هل كان الافتتاح بالبسملة أو الحمدلة » ، وسؤال قتادة « هل كان يبدأ بالفتحة أو غيرها » ، قال : ويدل عليه قول قتادة في صحيح مسلم « نحن سألناه » ، انتهى فليس بجيد . لأن أحمد روى في مسنده بأسناد الصحيحين أن سؤال قتادة نظير سؤال أبي سلمة ، والذي في مسلم إنما قاله عقب رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، ولم يبين مسلم صورة المسألة وقد بينا أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد في رواياتهم التي ذكرناها عن أبي داود أن السؤال كان عن افتتاح القراءة بالبسملة ، وأصرح من ذلك رواية ابن المنذر من طريق أبي جابر عن شعبة عن قتادة قال « سألت أنسا : أقرأ الرجل في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ؟ فقال : صليت وراء رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » ، فظهر اتحاد سؤال أبي سلمة وفتادة ، وغايته أن أنسا أجاب قتادة بالحكم دون أبي سلمة ، فلعله تذكره لما سأله قتادة بدليل قوله في رواية أبي سلمة « ما سألتني عنه أحد قبلك » ، وأقوله لهما معا فحفظه قتادة دون أبي سلمة فإن قتادة أحفظ من أبي سلمة بلا نزاع ، وإذا انتهى البحث إلى أن محصل حديث أنس نفي الجهر بالبسملة على ما ظهر من طريق الجمع بين مختلف الروايات عنه فتى وجدت رواية فيها إثبات الجهر قدمت على نفيه ، لا لمجرد تقديم رواية المثبت على النافي لأن أنسا بعد جدا أن يصحب النبي ﷺ مدة عشر سنين ثم يصحب أبا بكر وعمر وعثمان خمسا وعشرين سنة فلم يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة ، بل لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لبعده عنده به ، ثم تذكر منه الجزم بالافتتاح بالحمد جهرا ولم يستحضر الجهر بالبسملة ، فيتعين

الاخذ بحديث من أثبت الجهر<sup>(١)</sup> . وسيأتي الكلام على ذلك في « باب جهر المأموم بالتأمين » إن شاء الله قريبا .  
وترجم له ابن خزيمة وغيره « لإباحة الإسرار بالبسلة في الجهرية » وفيه نظر لأنه لم يختلف في إباحته بل في استحبابه ، واستدل به المالكية على ترك دعاء الافتتاح . وحديث أبي هريرة الذي بعده يرد عليه ، وكان هذا هو السر في إمراده ، وقد تحرر أن المراد بحديث أنس بيان ما يفتح به القراءة ، فليس فيه تعرض لنفي دعاء الافتتاح .  
( تنبيه ) : وقع ذكر عثمان في حديث أنس في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند البخاري في « جزء القراءة » ، وكذا في رواية حجاج بن محمد عن شعبة عند أبي عوانة ، وهو في رواية شيبان وهشام والاوزاعي . وقد أشربنا إلى روايتهم فيما تقدم . **قوله** ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير البجلي . **قوله** ( كان رسول الله ﷺ يسكت ) ضبطناه بفتح أوله من السكوت . وحكى الكرماني عن بعض الروايات بضم أوله من الإسكات ، قال الجوهرى : يقال تسكلم الرجل ثم سكنت بغير ألف ، فإذا انقطع كلامه فلم يتكلم قلت أسكت . **قوله** ( إسكاته ) بكسر أوله بوزن إفعالة من السكوت . وهو من المصادر الشاذة نحو أثبتته لإثباته ، قال الخطابي : معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه ، وسيأتي الحديث يدل على أنه أراد السكوت عن الجهر لا عن مطلق القول ، أو السكوت عن القراءة لا عن الذكر . **قوله** ( قال أحسبه قال هنية ) هذه رواية عبد الواحد بن زياد بالظن ، ورواه جرير عند مسلم وغيره وابن فضال عند ابن ماجه وغيره بلفظ « سكت هنية » بغير تردد ، وإنما اختار البخاري رواية عبد الواحد لوقوع التصريح بالاعتدال فيها في جميع الإسناد ، وقال الكرماني : المراد أنه قال - بدل إسكاته - هنية . قلت : وليس بواضح ، بل الظاهر أنه شك هل وصف الإسكاته بكونها هنية أم لا ، وهنية بالنون بلفظ التصغير ، وهو عند الأكثر بتشديد الياء ، وذكر عياض والقرطبي أن أكثر رواة مسلم قالوه بالهمزة ، وأما النوى فقال : الهمز خطأ . قال : وأصله هنية فلما صغر صار هنيوة فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت . قال غيره : لا يمنع ذلك إجازة الهمز ، فقد قلبت الياء همزة : وقد وقع في رواية الكشميهني هنية بقلبها هاء ، وهى رواية إسحق والحميدى في مسندهما عن جرير . **قوله** ( بأبى وأمى ) الباء متعلقة بمحذوف اسم أو فعل والتقدير أفت مفدى أو أفديك ، واستدل به على جواز قول ذلك ، وزعم بعضهم أنه من خصائصه ﷺ . **قوله** ( إسكانك ) بكسر أوله وهو بالرفع على الابتداء ، وقال المظهرى شارح المصابيح : هو بالنصب على أنه مفعول بفعل مقدر أى أسألك إسكانك ، أو على نزع الخافض انتهى . والذي في روايتنا بالرفع للأكثر ، ووقع في رواية المستملى والمرخسى بفتح الهمزة وضم السين على الاستفهام ، وفي رواية الحميدى « ما تقول في سكتك بين التكبير والقراءة » ولمسلم « رأيت سكوتك » وكله مشعر بأن هناك قولاً لكونه قال « ما تقول » ولم يقل هل تقول نبه عليه ابن دقيق العيد قال : ولعله استدلل على أصل القول بحركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللحية . قلت : وسيأتي من حديث خباب يعدد باب ، ونقل ابن بطلان عن الشافعى أن سبب هذه السكينة للإمام أن يقرأ

( ١ ) هذا فيه نظر ، والصواب تقديم ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة لصحته وصراحته في هذه المسألة . وكونه نسي ذلك ثم ذكره لا يفتح في روايته كما علم ذلك في الأصول والمطالع . وتحمل رواية من روى الجهر بالبسلة على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهل بها في بعض الأحيان ليعلم من رآه أنه يقرأها ، وبهذا تجتمع الأحاديث . وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ما دل عليه حديث أنس من شرعية الإسرار بالبسلة . والله أعلم

المأموم فيها الفاتحة ، ثم اعترضه بأنه لو كان كذلك لقال في الجواب : أسكت لكي يقرأ من خلفي . ورد ابن المنير بأنه لا يلزم من كونه أخرجه بصفة ما يقول أن لا يكون سبب السكوت ما ذكر انتهى . وهذا النقل من أصله غير معروف عن الشافعي ولا عن أصحابه ، إلا أن الغزالي قال في الإحياء : إن المأموم يقرأ الفاتحة إذا اشتغل الإمام بدعاء الافتتاح . وخولف في ذلك ، بل أطلق المتولي وغيره كراهة تقديم المأموم قراءة الفاتحة على الإمام . وفي وجه إن فرغها قبله بطلت صلاته ، والمعروف أن المأموم يقرأها إذا سكت الإمام بين الفاتحة والسورة ، وهو الذي حكاه عياض وغيره عن الشافعي ، وقد نص الشافعي على أن المأموم يقول دعاء الافتتاح كما يقوله الإمام ، والسكنة التي بين الفاتحة والسورة ثبت فيها حديث سمرة عند أبي داود وغيره . قوله ( باعد ) المراد بالمباعدة محو ما حصل منها والعصمة عما سيأتي منها ، وهو مجاز لأن حقيقة المباعدة إنما هي في الزمان والمكان ، وموقع التشبيه أن التقاء المشرق والمغرب مستحيل فكأنه أراد أن لا يبقى لها منه اقتراب بالسكنية . وقال الكرماني : كرر لفظ « بين » لأن العطف على الضمير المحرور يعاد فيه الحافض . قوله ( تقنى ) مجاز عن زوال الذنوب ومحو أثرها ، ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به ، قاله ابن دقيق العيد . قوله ( بالماء والثلج والبرد ) قال الخطابي : ذكر الثلج والبرد تأكيد ، أو لأنهما ما أن لم تمسهما الأبدى ولم يمتنهما الاستعمال . وقال ابن دقيق العيد : عبر بذلك عن غاية المحو ، فإن الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية يكون في غاية النقاء ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها المحو وكأنه كقول تعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ﴾ وأشار الخطابي إلى هذا بحثا فقال : يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ، ومنه قولهم برّد الله مضجعه أي رحمه ووقاه عذاب النار . انتهى . ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم ، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها ، فعبّر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبردات ترقيا عن الماء إلى أبرد منه . وقال التوريشي : خص هذه الثلاثة بالذكر لأنها منزلة من السماء . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون في الدعوات الثلاث إشارة إلى الإزملة الثلاثة « فالمباعدة للمستقبل ، والتنقية للحال ، والغسل للباضى » انتهى . وكان تقديم المستقبل للاهتمام بدفع ما سيأتي قبل رفع ما حصل . واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة خلافا للشهور عن مالك ، وورد فيه أيضا حديث وجهى الخ ، وهو عند مسلم من حديث علي لكن قيده بصلاة الليل (١) . وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ « إذا صلى المكتوبة » واعتمده الشافعي في الأم ، وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الافتتاح بسبعائك اللهم ، ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوجيه والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك ، واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية . ثم هذا الدعاء صدر منه ﷺ على سبيل المبالغة في إظهار العبودية ، وقيل قاله على سبيل التعليم لأمته ، واعتراض بكونه لو أراد ذلك لجهر به ، وأجيب بورود الأمر بذلك في حديث سمرة عند البزار ، وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي ﷺ في حركاته وسكناته وإسراؤه وإعلانه حتى حفظ الله بهم الدين ، واستدل

(١) هذا وهم من الشارح رحمه الله ، وليس في رواية مسلم تعييد بصلاة الليل ، فنبه ، والله أعلم

به بعض الشافعية على أن الثاج والبرد مطهران ، واستبعده ابن عبد السلام ، وأبعد منه استدلال بعض الحنفية به على نجاسة الماء المستعمل

٩٠ - باب \* ٧٤٥ - حدثنا ابن أبي مريم قال أخبرنا نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر ؓ أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف ، فقام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم قام فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فأطال القيام ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع فسجد فأطال السجود ، ثم رفع ، ثم سجد فأطال السجود ، ثم انصرف فقال : قد دنت من الجنة حتى لو اجتازت عليها لجنسكم بقطاف من قطافها . ودنت من النار حتى قلت : أي رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حيث أنه قال - تخدشها هرة ، قلت : ما شأن هذه ؟ قالوا حبستها حتى ماتت جوعاً ، لا أطعمتها ، ولا أرسلتها تأكل - قال نافع حسبت أنه قال - : من خشيش أو خشاش الأرض

[ الحديث ٧٤٥ - طرفه في : ١٣٦٤ ]

قوله ( باب ) كذا في رواية الاصيل وكريمة بلا ترجمة ، وكذا قال الاسماعيلي د باب ، بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وكذا لم يذكره أبو نعيم . وعلى هذا فتناسبة الحديث غير ظاهرة للترجمة ، وعلى تقدير ثبوت لفظ باب فهو كالفصل من الباب الذي قبله كما قررناه غير مرة فله به تعلق أيضا . قال الكرماني : وجه المناسبة أن دعاء الافتتاح مستلزم لتطويل القيام ، وحديث الكسوف فيه تطويل القيام فتناسبا . وأحسن منه ما قال ابن رشيد : يحتمل أن تكون المناسبة في قوله « حتى قلت أي رب أو أنا معهم » ، لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف ، فيجمله مع الذي قبله جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع ، ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا لبعض الحنفية . قوله ( أو أنا معهم ) كذا للأكثر بهمزة الاستفهام بعدها واو عاطفة وهي على مقدر ، وفي رواية كريمة بحذف الهمزة وهي مقدرة . قوله ( حسبت أنه قال تخدشها ) قائل ذلك هو نافع بن عمر راوى الحديث ، بينه الاسماعيلي ، فالضمير في « أنه » ، لابن أبي مليكة . قوله ( لا هي أطعمتها ) سقط لفظ « هي » ، من رواية الكشميني والحموي . قوله ( تأكل من خشيش - أو خشاش - الأرض ) كذا في هذه الرواية على الشك ، وكل من اللفظين بمجمعات مفتوح الأول والمراد حشرات الأرض ، وأنكر الخطابي رواية خشيش ، وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير من لفظ خشاش فعلى هذا لا إنكار ، ورواها بعضهم بحاء مهملة ، وقال عياض هو تصحيف وسيأتي الكلام على بقية فوائده في كتاب الكسوف ، وعلى قصة المرأة صاحبة الهرة في كتاب بدء الخلق إن شاء الله تعالى

## ٩١ - باب رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ

وقالت عائشة : قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف « فرأيت جهنم يُخْطِئُ بعضها بعضاً حين رأيتوني تأخرتُ »

٧٤٦ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** الأعمش عن عمارة بن ميمر عن أبي معمر قال « قلنا لخلبأب : أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمغرب ؟ قال : نعم . قلنا : هم كنتم تعرفون ذلك ؟ قال : باضطراب لحيته »

[ الحديث ٧٤٦ - أطرافه في : ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٧٧ ]

٧٤٧ - **حدثنا** حجاج **حدثنا** شعبه قال أنبأنا أبو إسحاق قال : سمعتُ عبد الله بن يزيد يخطبُ قال « **حدثنا** البراء وكان غير كاذبٍ أنهم كانوا إذا صلوا مع النبي ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يروونه قد سجد »

٧٤٨ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « خَسَفَتِ الشمسُ عَلَى عهدِ رسولِ الله ﷺ ، فصلَّى ، قالوا : يا رسولَ الله رأيناكَ تناولُ شَيْئاً في مقامِكَ ، ثُمَّ رأيناكَ تَكْفُمُكَفَّتَ . قال : إني أريتُ الجنةَ فتناولُ منها عُقوداً ولو أخذتُها لأكلتُمنه ما بقيتِ الدنيا »

٧٤٩ - **حدثنا** محمد بن سنان قال **حدثنا** فليح قال **حدثنا** هلال بن علي عن أنس بن مالك قال « صلى لنا النبي ﷺ ، ثُمَّ رَفَعَ المنبرَ فَأشارَ بيديه قَبْلَ قِبلةِ المسجدِ ثم قال : لقد رأيتُ الآنَ - منذُ صَلَّيتُ لَكُمْ الصلاةَ - الجنةَ والنارَ ممثَّلتينِ في قِبلةِ هذا الجدارِ ، فلم أَرَ كاليومِ في الخيرِ والشرِّ . ثلاثاً »

**قوله** ( باب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة ) قال الزين بن المنير : نظر المأموم إلى الإمام من مقاصد الاتتمام ، فإذا تمكن من مراقبته بغير التفات كان ذلك من إصلاح صلاته . وقال ابن بطال : فيه حجة للمالك في أن نظر المصل يكون إلى جهة القبلة ، وقال الشافعي والكوفيون : يستحب له أن ينظر إلى موضع سجوده لأنه أقرب للخشوع ، وورد في ذلك حديث أخرجه سعيد بن منصور من مرسل محمد بن سيرين ورجاله ثقات ، وأخرجه البيهقي موصولاً وقال : المرسل هو المحفوظ . وفيه أن ذلك سبب نزول قوله تعالى ﴿ الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ . ويمكن أن يفرق بين الإمام والمأموم فيستحب للإمام النظر إلى موضع السجود ، وكذا للمأموم إلا حيث يحتاج إلى مراقبة إمامه ، وأما المنفرد فحكمه حكم الإمام والله أعلم . **قوله** ( وقالت عائشة الخ ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في د باب إذا انفلتت الدابة ، وهو في أواخر الصلاة ، وموضع الترجمة منه قوله « حين رأيتوني » . **قوله** ( **حدثنا** موسى ) هو ابن إسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد . **قوله** ( عن عمارة ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش « **حدثنا** عمارة ، وسيأتي بعد أربعة أبواب ، ويأتي الكلام على المتن قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « باضطراب لحيته » . **قوله** ( **حدثنا** حجاج ) هو ابن منهل ، ولم يسمع البخاري من حجاج بن محمد . وقد تقدم الكلام على حديث البراء في د باب متى يسجد من خلف الإمام ، ووقع فيه هنا في رواية كريمة وأبى الوقت وغيرهما « حتى

برونه قد سجد ، باثبات النون ، وفي رواية أبي ذر والأصلي بحذفها وهو أوجه ، وجزأ الأول على إرادة الحال .  
 وحديث ابن عباس يأتي في الكسوف ، وهو ظاهر المناسبة . وحديث أنس يأتي في الرقاق وفيه التصريح بسماح  
 هلال له من أنس . واعتراض الاسماعيل على إرادته له هنا فقال : ليس فيه نظر المأمومين إلى الإمام . وأجيب بأن  
 فيه أن الإمام يرفع بصره إلى ما أمامه ، وإذا ساغ ذلك للإمام ساغ للمأموم . والذي يظهر لي أن حديث أنس  
 مختصر من حديث ابن عباس ، وأن الفصة فيهما واحدة . فسيأتى في حديث ابن عباس أنه عليه السلام قال : رأيت الجنة  
 والنار ، كما قال في حديث أنس ، وقد قالوا له في حديث ابن عباس : رأيناك تكلمت ، فهذا موضع الترجمة ،  
 ويحتمل أن يكون مأخوذاً من قوله : فأشار بيده قبل قبلة المسجد ، فإن رؤيتهم الإشارة تقتضي أنهم كانوا يراقبون  
 أفعاله . قلت : لكن بطرق هنا احتمال أن يكون سبب رفع بصرهم إليه وقوع الإشارة منه ، لا أن الرفع كان مستمرا .  
 ويحتمل أن يكون المراد بالترجمة أن الأصل نظر المأموم إلى موضع سجوده لأنه المطلوب في الخشوع إلا إذا احتاج  
 إلى رؤية ما يفعله الإمام ليقنّدي به مثلاً . والله أعلم

## ٩٢ باب - رفع البصر إلى السماء في الصلاة

٧٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد قال حدثنا ابن أبي عروبة قال حدثنا قتادة  
 أن أنس بن مالك حدثهم قال : قال النبي ﷺ « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم ؟ فاشتد  
 قوله في ذلك حتى قال : آيذتن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم »

**قوله** ( باب رفع البصر إلى السماء في الصلاة ) قال ابن بطال : أجمعوا على كراهة رفع البصر في الصلاة ، واختلفوا  
 فيه خارج الصلاة في الدعاء : فكرهه شريح وطائفة ، وأجازوه الأكثرون لأن السماء قبلة الدعاء كما أن الكعبة قبلة  
 الصلاة <sup>(١)</sup> . قال عياض : رفع البصر إلى السماء في الصلاة فيه نوع إعراض عن القبلة ، وبخروج عن هيئة الصلاة .  
**قوله** ( حدثنا قتادة ) فيه دفع لتلليل ما أخرجه ابن عدى في الكامل فادخل بين سعيد بن أبي عروبة وفتادة رجلاً  
 وقد أخرجه ابن ماجه من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد - وهو من أثبت أصحابه - وزاد في أوله بيان سبب  
 هذا الحديث ولفظه « صلى رسول الله ﷺ يوماً باصحابه ، فلما قعى الصلاة أقبل عليهم بوجهه ، فذكره . وقد رواه  
 عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل لم يذكر أنسا ، وهي علة غير قادمة لأن سعيداً أعلم بحديث قتادة من معمر ،  
 وقد تابعه همام على وصله عن قتادة أخرجه السراج . **قوله** ( في صلاتهم ) زاد مسلم من حديث أبي هريرة « عند  
 الدعاء » فإن حمل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة . وقد أخرجه ابن ماجه  
 وابن حبان من حديث ابن عمر بغير تقييد ولفظه « لا ترفعوا أبصاركم إلى السماء » ، يعني في الصلاة ، وأخرجه بغير  
 تقييد أيضاً مسلم من حديث جابر بن سمرة والطبراني من حديث أبي سعيد الخدري وكعب بن مالك . وأخرج ابن

( ١ ) هنا فيه نظر ، والصواب أن قبلة الدعاء هي قبلة الصلاة لوجوه : أولها أن هذا القول لا دليل عليه من الكتاب  
 والسنة ، ولا يعرف عن سلف الأمة . الثاني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستقل القبلة ودعائه كما ثبت ذلك عنه في  
 مواطن كثيرة . الثالث أن قبلة الدعاء هي ما يقابله لا ما يرفع إليه بصره كما أوضح ذلك شارح الطحاوية ( ص ٢٢٩ بتحقيق  
 أحمد محمد شاكر )

أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين « كانوا يلتفتون في صلاتهم حتى نزلت ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ فأقبلوا على صلاتهم ونظروا أمامهم ، وكانوا يستجوبون أن لا يجاوز بصير أحدهم موضع سجوده ، ووصله الحاكم بذكر أبي هريرة فيه ، ورفعته إلى النبي ﷺ وقال في آخره « فطأطأ رأسه » . قوله ( يلتفتين ) كذا للمستمل والجوى بضم الياء وسكون النون وفتح المثناة والماء والياء وتشديد النون على البناء للمفعول والنون للتأكيد ، والباقي « لينتهن » بفتح أوله وضم الميم على البناء للفاعل . قوله ( أو لتخطفن أبصارهم ) ولمسلم من حديث جابر بن سمرة « أو لا ترجع إليهم » يعني أبصارهم . واختلف في المراد بذلك : فقيل هو وعيد ، وعلى هذا فالفعل المذكور حرام ، وأفرط ابن حزم فقال : يبطل الصلاة . وقيل المعنى أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلين كما في حديث أسيد بن حضير الآتي في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى ، أشار إلى ذلك الداودي ، ونحوه في جامع حماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين . و « أو » هنا للتخيير نظير قوله تعالى ﴿ فتقاتلوهم أو يسلوكم ﴾ أى يكون أحد الأمرين إما المقاتلة وإما الإسلام ، وهو خبر في معنى الأمر

### ٩٣ - باب الالتفات في الصلاة

٧٥١ - **حَرْشٌ مُسَدَّدٌ** قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا أشعث بن سُليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت « سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال : هو اختلاسٌ يَخْلِسُهُ الشَّيْطَانُ من صلاة العبد »

[ الحديث ٧٥١ - طرئه في : ٣٢٩١ ]

٧٥٢ - **حَرْشٌ قُتِيْبَةٌ** قال حدثنا سُفيان عن الزُّهري عن عُرْوَةَ عن عائشة « ان النبي ﷺ صلى في خيمية لها أعلامٌ فقال : شَفَلَتْني أعلامُ هذه ، اذهبوا بها إلى أبي جهيم وأنوني بأنيجانيّة »

قوله ( باب الالتفات في الصلاة ) لم يبين المؤلف حكمه ، لكن الحديث الذي أورده دل على الكراهة وهو إجماع ، لكن الجمهور على أنها للتنزيه . وقال المتولي : يحرم الا للضرورة ، وهو قول أهل الظاهر . وورد في كراهية الالتفات صريحاً على غير شرطه عدة أحاديث ، منها عند أحمد وابن خزيمة من حديث أبي ذر رفعه « لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت » ، فإذا صرف وجهه عنه انصرف ، ومن حديث الحارث الأشعري نحوه وزاد « فإذا صليتم فلا تلتفتوا » ، وأخرج الأول أيضاً أبو داود والنسائي . والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدرة أو عنقه كله . وسبب كراهية الالتفات يحتمل أن يكون لنقص الخشوع ، أو لترك استقبال القبلة ببعض البدن . قوله ( عن أبيه ) هو أبو الشعثاء الحارثي ، ووافق أبا الأحوص على هذا الإسناد شيخان عند ابن خزيمة وزائدة عند النسائي ومسر عن ابن حبان ، وخالفهم إسرائيل فرواه عن أشعث عن أبي عطية عن مسروق . ووقع عند البيهقي من رواية مسمر عن أشعث عن أبي وائل . فهذا اختلاف على أشعث ، والراجح رواية أبي الأحوص . وقد رواه النسائي من طريق عمارة بن عير عن أبي عطية عن عائشة ليس بينهما مسروق ، ويحتمل أن يكون للأشعث فيه شيخان أبوه وأبو عطية بناء على أن يكون أبو عطية حمله عن مسروق ثم لقي عائشة فحمله عنها .

وأما الرواية عن أبي وائل فثابتة لأنه لا يعرف من حديثه واقعه أعلم . قوله ( هو اختلاس ) أى اختطاف بسرعة ، ووقع في النهاية : والاختلاس افتعال من الخلسة وهي ما يؤخذ سلبا مكابرة ، وفيه نظر . وقال غيره : المختلس الذى يخطف من غير غلبة وهرب ولو مع مائة المالك له والناهب يأخذ بقوة ، والسارق يأخذ في خفية . فلما كان الشيطان قد يشغل المصلى عن صلاته بالالتفات إلى شيء ما بغير حجة يقيمها أشبه المختلس . وقال ابن بريزة : أضيف إلى الشيطان لأن فيه انقطاعا من ملاحظته التوجه إلى الحق سبحانه . وقال الطيبي : سمي اختلاسا تصويرا لقبح تلك الفعلة بالمختلس ، لأن المصلى يقبل عليه الرب سبحانه وتعالى ، والشيطان مرصده له ينتظر فوات ذلك عليه ، فإذا التفت اغتتم الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة . قوله ( مختلس ) كذا للأكثر بحذف المفعول ، وللكشميني « مختلسه » وهي رواية أبي داود عن مسدد شيخ البخاري . قيل : الحكمة في جعل سجود السهو جارا للشكوك فيه دون الالتفات وغيره مما ينقص الخشوع لأن السهو لا يؤخذ به المكلف ، فشرع له الجبر دون العمد ليثبته العبد له فيجتنبه . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة انبجانية أبي جهم ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب إذا صلى في ثوب له أعلام ، في أوائل الصلاة . ووجه دخوله في الترجمة أن أعلام الخيصة إذا لحظها المصلى وهي على عاتقه كان قريبا من الالتفات ولذلك خلعا معلا بوقوع بصره على أعلامها وسماه شغلا عن صلاته ، وكأن المصنف أشار إلى أن علة كراهة الالتفات كونه يؤثر في الخشوع كما وقع في قصة الخيصة . ويحتمل أن يكون أراد أن ما لا يستطيع دفعه معفو عنه . لأن لمح العين يغلّب الإنسان ولهذا لم يعد النبي ﷺ تلك الصلاة . قوله ( شغلني ) في رواية الكشميني « شغلني » وهو أوجه ، وكذا اختلفوا في « اذهبوا بها » أو « به » . قوله ( إلى أبي جهم ) كذا للأكثر وهو الصحيح ، وللكشميني جهم بالتصغير

٩٤ - باب هل يلتفت لأمر ينزل به ، أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة

وقال سهل : التفت أبو بكر رضي الله عنه فرأى النبي ﷺ

٧٥٣ - حديث فتيبة بن سعيد قال حدثنا ليث بن نافع عن ابن عمر أنه قال « رأى النبي ﷺ فخامة

في قبلة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس فحتمها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحد قبل وجهه في الصلاة » رواه موسى بن عتبة وابن أبي رواد عن نافع

٧٥٤ - حديث يحيى بن بكير قال حدثنا ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أنس قال

« بينا المسلمون في صلاة الفجر لم يتفأثم إلا رسول الله ﷺ كشف ستر حجرة عائشة فنظر إليهم وهم صفوف ، فتبسم يضحك » ، ونكص أبو بكر رضي الله عنه على عقبيه ليصل له الصف ، فظن أنه يريد الخروج ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم ، فأشار إليهم أنهم صلاتكم ، فأرعى الستر ، وتوفي من آخر ذلك اليوم » قوله ( باب هل يلتفت لأمر ينزل به أو يرى شيئا أو بصافا في القبلة ) الظاهر أن قوله « في القبلة » يتعلق بقوله « بصافا » ، وأما قوله « شيئا » فأعم من ذلك ، والجامع بين جميع ما ذكر في الترجمة حصول التأمل المغاير للخشوع



وأنه لا يقدح إلا إذا كان لغیر حاجة . قوله ( وقال سهل ) هو ابن سعد . وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب من دخل لیوم الناس ، ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم یأمر أبا بكر بالإعادة ، بل أشار الیه أن یتبادی علی إمامته وكان التفاته لحاجة . قوله في حديث ابن عمر ( بین یدی الناس ) یحتمل أن یشیر إلیه بقوله « وهو یصلی » أو بقوله « رأى نخامة » . قوله ( ففتحها ثم قال حين انصرف ) ظاهره أن الحت وقع منه داخل الصلاة ، وقد تقدم من رواية مالك عن نافع غیر مقید بحال الصلاة ، وسبق الكلام علی فوائده فی أواخر أبواب القبلة ، وأورده هناك أيضا من رواية أبي هريرة وأبي سعيد وعائشة وأنس من طرق كلها غیر مقيدة بحال الصلاة . قوله ( روى موسى بن عقبة ) وصله مسلم من طريقه . قوله ( وابن أبي رواد ) اسم أبي رواد ميمون ، وصله أحمد عن عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد المذكور وفيه أن الحت كان بعد الفراغ من الصلاة ، فالغرض منه علی هذا المتابعة فی أصل الحديث . ثم أورد المصنف حديث أنس المتقدم في باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، قال ابن بطال : وجه مناسبتة للترجمة أن الصحابة لما كشف ﷺ الست التفتوا الیه ، وبذل علی ذلك قول أنس « فاشار الیهم » ولولا التفاتهم لما رأوا إشارته اه . ويوضحه كون الحجره عن یسار القبلة فالناظر إلی إشارة من هو فیها محتاج إلی أن یلتفت ، ولم یأمرهم ﷺ بالإعادة بل أقرهم علی صلاتهم بالإشارة المذكورة . والله أعلم

## ٩٥ - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم فی الصلوات كلها

فی الحضر والسفر ، وما یجهر فیها وما یخاف

٧٥٥ - **حدثنا** موسى قال **حدثنا** أبو عوانة قال **حدثنا** عبد الملك بن عمر عن جابر بن سمرة قال « شكوا أهل الكوفة سعدا إلى عمر رضي الله عنه ، فعزله ، واستعمل عليهم عمارا ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا یحسن یصلی . فأرسل إلیه فقال : یا أبا إسحاق إن هؤلاء یزعمون أنك لا تحسن تصلی . قال أبو إسحاق : أما أنا والله فانی كنت أصلى بهم صلاة رسول الله ﷺ ما أخرج منها ، أصلى صلاة العشاء فأركد فی الأولین وأخف فی الآخرین . قال : ذاك الظن بك یا أبا إسحاق . فأرسل معه رجلا - أو رجالا - إلی الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم یدع مسجدا إلا سأل عنه ، وینون معروفا . حتى دخل مسجدا لابی عبيد ، فقام رجل منهم یقال له أسامة بن قتادة یسكنی أبا سعد قال : أما إذ نشدتنا فإن سعدا كان لا یسیر بالسریة ، ولا یقسم بالسویة ، ولا یعدل فی القصة . قال سعد : أما والله لأذعن بثلاث : اللهم إن كان عبدك هذا كاذبا قام رباه وسمعه فأطل عمره ، وأطل فقره ، وعرضه بالفتن . وكان بعد إذا سئل یقول : شیخ كبير مفقون ، أصابتنی دعوة سعد . قال عبد الملك : فأنا رأیته بعد قد سقط حاجباه علی عینی من الکبر ، وإنه لیتعرض للجوارى فی الطرق یغیرهن »

[ الحديث ٧٥٥ - طرقاته فی : ٧٧٠ ، ٧٥٨ ]

٧٥٦ - **حدثنا** علی بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري عن محمود بن الربيع عن عبادة بن

الصامت أن رسول الله ﷺ قال « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »

٧٥٧ - حدثنا محمد بن بشر قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصلي ، فلم على النبي ﷺ فرد وقال : ارجع فصل فانك لم تصل ، فارجع يصلي كما صلى ، ثم جاء فلم على النبي ﷺ ، فقال : ارجع فصل فانك لم تصل (ثلاثاً) . فقال : والذي بعثك بالحق ما أحسن غيرة ، فملئني : فقال : إذا قُت إلى الصلاة فكبّر ، ثم اقرأ ما تيسر منك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ، ثم ارفع حتى تعدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في عملاتك كلها »

[ الحديث ٧٥٧ - أطرافه في ٧٩٣ ، ٦٢٥١ ، ٦٢٥٢ ، ٦٦٦٧ ]

٧٥٨ - حدثنا أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة قال : قال سعد « كنت أعمل بهم صلاة رسول الله ﷺ صلاتي التي لا أخرم عنها : أركد في الأولتين وأحذف في الأخريين . فقال عمر رضي الله عنه : ذلك الظن بك »

قوله ( باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر ) لم يذكر المنفرد لأن حكم الإمام ، وذكر السفر لثلاث تخيل أنه يترخص فيه بترك القراءة كما رخص فيه بحذف بعض الركعات . قوله ( وما يجهر فيها وما يخافت ) هو بضم أول كل منهما على البناء للجهر ، وتقدير الكلام وما يجهر به وما يخافت ، لأنه لازم فلا يفي منه ، قال ابن رشيد : قوله « وما يجهر » معطوف على قوله « في الصلوات » لا على القراءة ، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت ، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية خلافاً لمن فرق في المأموم انتهى . وقد اعتنى البخاري هذه المسألة فصنف فيها جزءاً مفرداً سنذكر ما يحتاج إليه في هذا الشرح من فوائده إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل . قوله ( عن جابر بن سمرة ) هو الصحابي ، ولابيه سمرة بن جندبة صحبة أيضاً . وقد صرح ابن عينة بسماع عبد الملك له من جابر أخرجه أحمد وغيره . قوله ( شكوا أهل الكوفة سعداً ) هو ابن أبي وقاص ، وهو خال ابن سمرة الراوي عنه ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر بن سمرة قال : كنت جالساً عند عمر إذ جاء أهل الكوفة يشكون إليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا إنه لا يحسن الصلاة ، انتهى . وفي قوله أهل الكوفة مجاز ، وهو من إطلاق الكل على البعض ، لأن الذين شكوه بعض أهل الكوفة لا كلهم ، ففي رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبي عوانة : جعل ناس من أهل الكوفة ، ونحوه لإسحق ابن راهويه عن جرير عن عبد الملك وسمى منهم عند سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأربد الأسديون ، وذكر العسكري في الأوائل أن منهم الأشعث بن قيس . قوله ( فعزله ) كان عمر بن الخطاب أمراً سعد بن أبي وقاص على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة واستمر عليها أميراً إلى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط ، وعند الطبري سنة عشرين ، فوقع له مع أهل الكوفة ما ذكر .

**قوله** ( واستعمل عليهم عمارا ) هو ابن ياسر ، قال خليفة : استعمل عمارا على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض انتهى . وكان تخصيص عمار بالذكر لوقوع التصريح بالصلاة دون غيرها مما وقعت فيه الشكوى . **قوله** ( فشكوا ) ليست هذه الفاء عاطفة على قوله « فمزله » بل هي تفسيرية عاطفة على قوله شكوا عطف تفسير ، وقوله « فمزله واستعمل » اعتراض إذ الشكوى كانت سابقة على العزل ، ويثبت رواية معمر الماضية . **قوله** ( حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي ) ظاهره أن جهات الشكوى كانت متعددة ، ومنها قصة الصلاة . وصرح بذلك في رواية أبي عون<sup>(١)</sup> الآتية قريبا ، فقال عمر : لقد شكوك في كل شيء حتى في الصلاة . وذكر ابن سعد وسيف أنهم ذهبوا أنه حان في بيعه خمس بعه . وأنه صنع على داره بابا مبرقا من خشب ، وكان السوق يجاور له فكان يتأذى بأصواتهم ، فزعموا أنه قال : انقطع التصويت . وذكر سيف أنهم زعموا أنه كان يلهمه الصيد عن الخروج في السرايا . وقال الزبير بن بكار في كتاب النسب : رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة اهـ . ويقويه قول عمر في وصيته « فاني لم أعزله من عجز ولا خيانة » وسيأتي ذلك في مناقب عثمان . **قوله** ( فأرسل اليه فقال ) فيه حذف تقديره فوصل اليه الرسول فجاء إلى عمر ، وسيأتي تسمية الرسول . **قوله** ( يا أبا إسحق ) هي كنية سعد ، كنى بذلك بأكبر أولاده ، وهذا تعظيم من عمر له ، وفيه دلالة على أنه لم تدح فيه الشكوى عنده . **قوله** ( أما أنا والله ) أما بالتشديد وهي التمسيم ، والقسيم هنا محذوف تقديره وأما هم فقالوا ما قالوا . وفيه القسم في الخبر لتأكيد في نفس السامع ، وجواب القسم يدل عليه قوله « فاني كنت أصلي بهم » **قوله** ( صلاة رسول الله ﷺ ) بالنصب أي مثل صلاة . **قوله** ( ما أحرم ) بفتح أوله وكسر الراء أي لا أقص ، وحكى ابن التين عن بعض الرواة أنه بضم أوله ففعله من الرباعي واستضعفه . **قوله** ( أصلي صلاة العشاء ) كذا هنا بالفتح والمد للجميع ، غير الجرجاني فقال « العشي » ، وفي الباب الذي بعده « صلاتي العشي » بالكسر والتشديد لهم إلا الكشميني ، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بلفظ « صلاتي العشي » وكذا في رواية عبد الرزاق عن معمر وكذا الزائدة في صحيح أبي عوانة وهو الأرجح ، ويدل عليه التثنية ، والمراد بهما الظهر والعصر ولا يبعد أن تقع التثنية في الممدود ويراد بهما المغرب والعشاء ، لكن يعكر عليه قوله الآخرين لأن المغرب إنما لها أخرى واحدة والله أعلم . وأبدى الكرماني لتخصيص العشاء بالذكر حكمة ، وهو أنه لما اتقن فمل هذه الصلاة التي وقتها وقت الاستراحة كان ذلك في غيرها بطريق الأولى وهو حسن ، ويقال مثله في الظهر والعصر لأنهما وقت الاشتغال بالقائلة والمعاش . والأولى أن يقال : لعل شكواهم كانت في هاتين الصلاتين خاصة فلذلك خصهما بالذكر . **قوله** ( فأركد في الأولين ) قال الفزاز : أركد أي أقيم طويلا ، أي أطول فهما القراءة . قلت : ويحتمل أن يكون التطويل بما هو أعم من القراءة كالركوع والسجود ، لكن المعهود في التفرقة بين الركعات إنما هو في القراءة ، وسيأتي قريبا من رواية أبي عون عن جابر بن سمرة « أمد في الأولين ، والأوليين بتحنتين ثنية الأولى وكذا الآخرين » . **قوله** ( وأخف ) بضم أوله وكسر الحاء الممجمة ، وفي رواية الكشميني وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة ، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها ، إلا أن في رواية محمد بن كثير عن شعبة عند إسماعيلي بالميم

بدل الفاء ، والمراد بالخذف حذف التعويل لا حذف أصل القراءة فكأنه قال أحذف الركود . قوله ( ذلك الظن بك ) أى هذا الذى تقول هو الذى كنا نظنه ، زاد مسعر عن عبد الملك وابن عون معا ، فقال سعد أنملنى الأعراب الصلاة ، أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم ، وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فأنكروا على سعد التفرقة ، فيستفاد منه ذم القول بالرأى الذى لا يستند إلى أصل ، وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار ، قال ابن بطال : وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال « أركد وأخف » علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته ، وقد قال إنها مثل صلاة رسول الله ﷺ ، واختصره الكرمانى فقال : ركود الإمام بدل على قراءته عادة . قال ابن رشيد : ولهذا أتبع البخارى في الباب الذى بعده حديث سعد بحديث أبى قتادة كلفسره . قلت : وليس في حديث أبى قتادة هنا ذكر القراءة في الآخرين . نعم هو مذكور من حديثه بعد عشرة أبواب ، وإنما تم الدلالة على الوجوب إذا ضم إلى ما ذكر قوله ﷺ « صلوا كما رأيتمونى أصل » فيحصل النطاق بهذا لقوله « القراءة للإمام » ، وما ذكر من الجهر والخافتة ، وأما الحضر والسفر وقراءة المأموم فن غير حديث سعد مما ذكر في الباب ، وقد يؤخذ السفر والحضر من إطلاق قوله ﷺ ، فانه لم يفصل بين الحضر والسفر ، وأما وجوب القراءة على الإمام فن حديث عبادة في الباب ، ولعل البخارى أكتفى بقوله ﷺ « صلى الله عليه وسلم » وهو ثالث أحاديث الباب ، وافعل ذلك في صلاتك كلها ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض الإسماعيلى ويبره حيث قال : لا دلالة في حديث سعد على وجوب القراءة ، وإنما فيه تخفيفها في الآخرين عن الأولين . قوله ( فأسئل مع رجلا أو رجلا ) كذا لم بالشك ، وفي رواية ابن عيينة « بعث عمر رجلين » وهذا يدل على أنه أعاده إلى الكوفة ليحصل له الكشف عنه بمحضته ليكون أبعد من التهمة ، لكن كلام سيف يدل على أن عمر إنما سأله عن مسألة الصلاة بعد ما عاد به محمد بن مسلمة من الكوفة . وذكر سيف والطبرى أن رسول عمر بذلك محمد بن مسلمة قال : وهو الذى كان يقتص آثار من شكى من العمال في زمن عمر . وحكى ابن التين أن عمر أرسل في ذلك عبد الله بن أرقم ، فان كان محفوظا فقد عرف الرجلان . وروى ابن سعد من طريق مليح بن عوف السلى قال : بعث عمر محمد بن مسلمة وأمرنى بالمسير معه وكنت دليلا بالبلاد ، فذكر الفصة وفيها « وأقام سعدا في مساجد الكوفة يسألهم عنه » ، وفي رواية لمحمد بن جرير « فطيف به في مساجد الكوفة » . قوله ( ويثنون عليه معروفا ) في رواية ابن عيينة « فكلهم يثنى عليه خيرا » . قوله ( لبنى عبس ) بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها مهملة قبيلة كبيرة من قيس . قوله ( أبا سعدة ) بفتح المهملة بعدها مهملة ساكنة ، زاد سيب في روايته « فقال محمد بن مسلمة : أنشد الله رجلا يعلم حقا إلا قال » . قوله ( أما ) بتشديد الميم ، وقسميها محذوف أيضا قوله « نشدتنا » أى طلبت منا القول . قوله ( لا يسير بالسرية ) الباء للمصاحبة والسرية بفتح المهملة وكسر الراء المخففة قطعة من الجيش ، ويحتمل أن يكون صفة لمحذوف أى لا يسير بالطريقة السرية أى العادلة ، والأول أولى لقوله بعد ذلك « ولا يعدل » والأصل عدم التكرار ، والتأسيس أولى من التأكيد . ويؤيده رواية جرير وسفيان بلفظ « ولا ينفر في السرية » . قوله ( في القضية ) أى الحكومة ، وفي رواية سفيان وسب « في الرعية » . قوله ( قال سعد ) في رواية جرير « فغضب سعد » . وحكى ابن التين أنه قال له « أعلئ تسجع » . قوله ( أما والله ) بتخفيف الميم حرف استفتاح . قوله ( لادعون بثلاث ) أى عليك ، والحكمة في ذلك أنه نفي عنه الفضائل الثلاث وهى الشجاعة حيث قال « لا ينفر » ، والعفة حيث قال « لا

يقسم ، والحكمة حيث قال ، لا يعدل ، فهذه الثلاثة تتعلق بالنفس والمال والدين ، فقابها بمثلها : فطول العمر يتعلق بالنفس ، وطول الفقر يتعلق بالمال ، والوقوع في الفتن يتعلق بالدين ، ولما كان في الثنتين الأوليين ما يمكن الاعتذار عنه دون الثالثة قابلهما بأمرين دينيين والثالثة بأمر ديني ، وبيان ذلك أن قوله ، لا ينفر بالسرية ، يمكن أن يكون حقا لكن رأى المصلحة في إقامته ليرتب مصالح من يفزو ومن يقيم ، أو كان له عذر كما وقع له في القادسية . وقوله ، لا يقسم بالسوية ، يمكن أن يكون حقا فإن للإمام تفضيل أهل الفناء في الحرب والقيام بالمصالح ، وقوله ، لا يعدل في القضية ، هو أشدها لأنه سلب عنه العدل مطلقا وذلك قدح في الدين ، ومن أعجب العجب أن سعدا مع كون هذا الرجل واجبه بهذا وأغضبه حتى دعا عليه في حال غضبه راعى العدل والإنصاف في الدعاء عليه إذ علته بشرط أن يكون كاذبا وأن يكون الحامل له على ذلك الغرض الديني . **قوله** ( رياء وسمة ) أى ليراه الناس ويسمعه فيشبهوا ذلك عنه فيكون له بذلك ذكر ، وسيأتى مزيد في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأطل قمره ) في رواية جرير ، وشدد قمره ، وفي رواية سيف ، وأكثر عياله ، قال الزين ابن المنير : في الدعوات الثلاث مناسبة للحال ، أما طول عمره فليراه من سمع بأمره فيعلم كرامة سعد ، وأما طول قمره فلنقيض مطلوبه لأن حاله يشعر بأنه طالب أمرا دينيا ، وأما تعرضه للفتن فلكونه قام فيها ورضيها دون أهل بلده . **قوله** ( فكان بعد ) أى أبو سعدة ، وقائل ذلك عبد الملك بن عمير بينه جرير في روايته . **قوله** ( اذا سئل ) في رواية ابن عينة ، إذ قيل له كيف أنت ، . **قوله** ( شيخ كبير مفتون ) قيل لم يذكر الدعوة الأخرى وهى الفقر لكن عموم قوله ، أصابني دعوة سعد ، يدل عليه . قلت : قد وقع التصريح به في رواية الطبراني من طريق أسد بن موسى ، وفي رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن أبي عوانة ولفظه ، قال عبد الملك : فانا رأيته يتعرض للإمام في السلك فإذا سأله قال : كبير فقير مفتون ، وفي رواية إسحق عن جرير ، فافقر وافقتن ، وفي رواية سيف ، فعمي واجتمع عنده عشر بنات ، وكان إذا سمع بحس المرأة تشبث بها ، فاذا أنكر عليه قال : دعوة المبارك سعد ، وفي رواية ابن عينة ، ولا تكون فتنة إلا وهو فيها ، وفي رواية محمد بن جحادة عن مصعب بن سعد نحو هذه القصة قال ، وأدرك فتنة المختار فقتل فيها ، رواه النخلص في فوائده . ومن طريقه ابن عساكر ، وفي رواية سيف أنه عاش إلى فتنة الجماجم وكانت سنة ثلاث وثمانين ، وكانت فتنة المختار حين غلب على الكوفة من سنة خمس وستين إلى أن قتل سنة سبع وستين . **قوله** ( دعوة سعد ) أفردا لارادة الجنس وإن كانت ثلاث دعوات ، وكان سعد معروفا بإجابة الدعوة ، روى الطبراني من طريق الشعبي قال ، قيل لسعد متى أصبت الدعوة ؟ قال : يوم بدر ، قال النبي ﷺ اللهم استجب لسعد ، وروى الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق قيس بن أبي حازم عن سعد أن النبي ﷺ قال ، اللهم استجب لسعد إذا دعاك . وفي هذا الحديث من الفوائد سوى ما تقدم جواز عزل الإمام ببعض عماله إذا شكى إليه وإن لم يثبت عليه شيء إذا اقتضت ذلك المصلحة ، قال مالك : قد عزل عمر سعدا وهو أعدل من يأتى بعده إلى يوم القيامة . والذي يظهر أن عمر عزله حسبا لمادة الفتنة ، ففي رواية سيف ، قال عمر : لولا الاحتياط وأن لا يتقى من أمير مثل سعد لما عزلته ، وقيل عزله إيثارا لقربه منه لكونه من أهل الشورى ، وقيل لأن مذهب عمر أنه لا يستمر بالعامل أكثر من أربع سنين ، وقال المازري : اختلفوا هل يعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا يعزل ، حتى يجتمع الأكثر على الشكوى منه ؟ وفيه استفسار العامل عما قيل فيه ، والسؤال

عن شكي في موضع عمله ، والاقتصار في المسألة على من يظن به الفضل . وفيه أن السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون من يجاوره ، وأن تعريض العدل للكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال . وفيه خطاب الرجل الجليل بكنيته ، والاعتذار لمن سمع في حقه كلام يسوؤه . وفيه الفرق بين الافتراء الذي يقصد به السب . والافتراء الذي يقصد به دفع الضرر ، فيعزر قائل الأول دون الثاني . ويحتمل أن يكون سعد لم يطلب حقه منهم أو عفا عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كالمنفرد بأذيته . وقد جاء في الخبر « من دعا على ظالمه فقد انتصر ، فلعله أراد الشفقة عليه بأن يجعل له العقوبة في الدنيا ، فانتصر لنفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الهداية . ويقال إنه إنما دعا عليه لكونه انتهك حرمة من صحب صاحب الشريعة ، وكأنه قد انتصر لصاحب الشريعة . وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم النقص في دينه ، وليس هو من طلب وقوع المعصية ، ولكن من حيث انه يؤدي إلى نكابة الظالم وعقوبته . ومن هذا القبيل مشروعية طلب الشهادة وإن كانت تستلزم ظهور الكافر على المسلم ، ومن الأول قول موسى عليه السلام ﴿ ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم ﴾ الآية . وفيه سلوك الورع في الدعاء ، واستدل به على أن الأوليين من الرباعية متكساويتان في الطول ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده . قوله ( عن محمود بن الربيع ) في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري سمعت محمود بن الربيع ، ولابن أبي عمر عن سفيان بالاسناد عند الاسماعيلي « سمعت عبادة بن الصامت ، ولمسلم من رواية صالح بن كيسان « عن ابن شهاب أن محمود بن الربيع أخبره أن عبادة بن الصامت أخبره ، وبهذا التصريح بالإخبار يندفع تعليل من أعله بالانقطاع لكون بعض الرواة أدخل بين محمود وعبادة رجلا وهي رواية ضعيفة عند الدارقطني . قوله ( لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ) زاد الحميدي عن سفيان « فيها ، كذا في مسنده . وهكذا رواه يعقوب بن سفيان عن الحميدي أخرجه البيهقي ، وكذا لابن أبي عمر عند الاسماعيلي ، ولقتيبة وعثمان بن أبي شيبة عند أبي نعيم في المستخرج ، وهذا يعين أن المراد القراءة في نفس الصلاة ، قال عياض : قيل يحمل على نفي الذات وصفاتها ، لكن الذات غير منتفية فينخص بدليل خارج ، ونوزع في تسليم عدم نفي الذات على الإطلاق لانه ان ادعى أن المراد بالصلاة معناها اللغوي فغير مسلم ، لأن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لانه المحتاج اليه فيه لكونه بعث لبيان الشرعيات لا لبيان موضوعات اللغة ، وإذا كان المنفي الصلاة الشرعية استقام دعوى نفي الذات ، فعلى هذا لا يحتاج إلى إضمار الإجزاء ولا الكمال ، لانه يؤدي إلى الإجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره حتى مال إلى التوقف ، لأن نفي الكمال يشعر بمحصول الإجزاء فلو قدر الإجزاء منتفيا لأجل العموم قدر ثابتا لأجل إشعار نفي الكمال بثبوته فيتناقض ، ولا سبيل إلى إضمارهما معا لأن الإضمار إنما احتجج اليه للضرورة ، وهي مدفوعة بإضمار فرد فلا حاجة إلى أكثر منه ، ودعوى إضمار أحدهما ليست بأولى من الآخر قاله ابن دقيق العيد ، وفي هذا الأخير نظر لأننا إن سلطنا تعذر الحمل على الحقيقة فالحمل على أقرب المجازين إلى الحقيقة أولى من الحمل على أبعدهما ، ونفي الإجزاء أقرب إلى نفي الحقيقة وهو السابق إلى الفهم ، ولانه يستلزم نفي الكمال من غير عكس فيكون أولى ، ويؤيده رواية الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي أحد شيوخ البخاري عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » وتابعه على ذلك زياد بن أيوب أحد الأثبات أخرجه الدارقطني ، وله شاهد من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، ولأحمد

من طريق عبد الله بن سودة القشيري عن رجل عن أبيه مرفوعاً : لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ، وقد أخرج ابن خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي عن سفيان حديث الباب بلفظ : لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، فلا يمتنع أن يقال إن قوله « لا صلاة » نفي بمعنى النهي أي لا تصلوا إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، ونظيره ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعاً : لا صلاة بحضرة الطعام ، فانه في صحيح ابن حبان بلفظ : لا يصلي أحدكم بحضرة الطعام ، أخرجه مسلم من طريق حاتم بن اسماعيل وغيره عن يعقوب بن مجاهد عن القاسم ، وابن حبان من طريق حسين بن علي وغيره عن يعقوب به ، وأخرج له ابن حبان أيضاً شاهداً من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ ، وقد قال بوجوب قراءة الفاتحة في الصلاة الحنفية لكن بنوا على قاعدتهم أنها مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لأن وجوبها إنما ثبت بالسنة . والذي لا تتم الصلاة إلا به فرض ، والفرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن ، وقد قال تعالى ﴿ فاقروا ما تنسروا من القرآن ﴾ فالفرض قراءة ما تنسروا ، وتعيين الفاتحة إنما ثبت بالحديث فيكون واجباً بأيام من يتركه وتجزيه الصلاة بدونه ، وإذا تقرر ذلك لا ينقض عجي عن يتعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطعام فنية فيصل صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله تعالى وهو يتعمد ارتكاب الإثم فيها بلغة في تحقيق مخالفتها لمذهب غيره ، واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناءً على أن الركعة الواحدة تسمى صلاة لو تجردت ، وفيه نظر لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلاً يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة ، والأصل أيضاً عدم إطلاق الكل على البعض ، لأن الظاهر مثلاً كلها صلاة واحدة حقيقة كما صرح به في حديث الإسراء حيث سمي المكتوبات خمسا ، وكذا حديث عبادة : خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، وغير ذلك ، فإطلاق الصلاة على ركعة منها يكون مجازاً ، قال الشيخ تقي الدين : وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة منها ، فان دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان مقدماً انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن المنذر بأسناد صحيح ، ودليل الجمهور قوله ﷺ « وافعل ذلك في صلاتك كلها » بعد أن أمره بالقراءة ، وفي رواية لأحمد وابن حبان « ثم افعل ذلك في كل ركعة » ولعل هذا هو المر في إيراد البخاري له عقب حديث عبادة « واستدل به على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم سواء أسر الإمام أم جهر » ، لأن صلاته صلاة حقيقة فتتقن عند انتفاء القراءة إلا إن جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة المأموم من هذا العموم فيقدم قاله الشيخ تقي الدين ، واستدل من أسقطها عن المأموم مطلقاً كالحنفية بحديث « من صلى خلف إمام فقرأه الإمام له قراءة » ، لكن حديث ضعيف عند الحفاظ ، وقد استوعب طرقة وعمله الدارقطني وغيره ، واستدل من أسقطها عنه في الجهرية كمالاكية بحديث « وإذا قرأ فأنتوا » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي موسى الأشعري ، ولا دلالة فيه لإسكان الجمع بين الأمرين : فينصت فيما عدا الفاتحة ، أو ينصت إذا قرأ الإمام ويقرأ إذا سكوت ، وعلى هذا فيتعين على الإمام السكوت في الجهرية ليقرأ المأموم لئلا يوقعه في ارتكاب النهي حيث لا ينصت إذا قرأ الإمام ، وقد ثبت الإذن بقراءة المأموم الفاتحة في الجهرية بغير قيد ، وذلك فيما أخرجه البخاري في « جزء القراءة » والترمذي وابن حبان وغيرهما من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة « أن النبي ﷺ نقلت عليه القراءة في الفجر ، فلما فرغ قال : لعلكم تقرأون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم . قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب ، فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها » ، والظاهر أن حديث الباب مختصر

من هذا وكان هذا سببه والله أعلم . وله شاهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود والنسائي ، ومن حديث أنس عند ابن حبان ، وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال : لا بد من أم القرآن ، ولكن من مضى كان الامام يسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم بأم القرآن . (فائدة) : زاد معمر عن الزهري في آخر حديث الباب « فصاعدا » أخرجه النسائي وغيره ، واستدل به على وجوب قدر زائد على الفاتحة . وتعقب بأنه ورد لدفع توم قصر الحكم على الفاتحة ، قال البخاري في « جزء القراءة » : هو نظير قوله « تقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا » ، وأدعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد عليها ، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة ومن بعدهم فيما رواه ابن المنذر وغيره ، ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك ، وسيأتي بعد ثمانية أبواب حديث أبي هريرة « وإن لم ترد على أم القرآن أجرات » ، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ قام فصل ركعتين لم يقرأ فيها إلا بفاتحة الكتاب » ، ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة المسى . صلته وسيأتي الكلام عليه بعد أربعة وعشرين بابا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ، وكأنه أشار بإبراده عقب حديث عبادة أن الفاتحة إنما تتحم على من يحسنها ، وأن من لا يحسنها يقرأ بما تيسر عليه ، وأن إطلاق القراءة في حديث أبي هريرة مقيد بالفاتحة كما في حديث عبادة والله أعلم . قال الخطابي : قوله « ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » ظاهر الإطلاق التخيير ، لكن المراد به فاتحة الكتاب لمن أحسنها بدليل حديث عبادة ، وهو كقوله تعالى ﴿ فااستيسر من الهدى ﴾ ثم عرفت السنة المراد . وقال النووي : قوله « ما تيسر » محمول على الفاتحة فإنها متيسرة ، أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها ، أو على من يجز عن الفاتحة . وتعقب بأن قوله « ما تيسر » لا إجمال فيه حتى يبين بالفاتحة ، والتقييد بالفاتحة ينافي التيسير الذي يدل عليه الإطلاق فلا يصح حمله عليه . وأيضا فسورة الاخلاص متيسرة وهي أقصر من الفاتحة فلم ينحصر التيسير في الفاتحة ، وأما الحل على ما زاد فبني على تسليم تعين الفاتحة وهي محل النزاع . وأما حمله على من يجز فبعيد ، والجواب القوي عن هذا أنه ورد في حديث المسى . صلته تفسير ما تيسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود من حديث رفاع بن رافع رفعه « وإذا قمت فتوجهت فكبر ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ ، وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك ، الحديث . ووقع فيه في بعض طرقه « ثم اقرأ إن كان معك قرآن » ، فإن لم يكن فأحمد الله وكبر وهلل ، فإذا جمع بين ألفاظ الحديث كان تعين الفاتحة هو الأصل لمن معه قرآن ، فإن يجز عن فعلها وكان معه شيء من القرآن قرأ ما تيسر ، وإلا انتقل إلى الذكر . ويحتمل الجمع أيضا أن يقال : المراد بقوله « فاقرا ما تيسر معك من القرآن » أي بعد الفاتحة ، ويؤيده حديث أبي سعيد عند أبي داود بسند قوى « أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر » .

## ٩٦ - باب القراءة في الظاهر

٧٥٩ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الأولى ويقصر في الثانية ويسمع الآية أحيانا ، وكان يقرأ في المعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية »



[ الحديث ٧٥٩ - أطرافه : ٧٦٢ ، ٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ]

٧٦٠ - **حَدَّثَنَا** عَنْ **عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ** قَالَ **حَدَّثَنَا** أَبِي قَالَ **حَدَّثَنَا** الْأَعْمَشُ **حَدَّثَنِي** عُمَارَةُ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ قَالَ « سَأَلْنَا خُبَابًا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْنَا : بَأَيِّ شَيْءٍ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ؟ قَالَ : بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ »

**قوله** ( باب القراءة في الظهر ) هذه الترجمة والتي بعدها يحتمل أن يكون المراد بهما لإثبات القراءة فيهما وأنها تكون سرا إشارة إلى من خالف في ذلك كابن عباس كما سيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب ، ويحتمل أن يراد به تقدير المقروء أو تعيينه ، والاول أظهر لكونه لم يتعرض في البابين لإخراج شيء مما يتعلق بالاحتمال الثاني ، وقد أخرج مسلم وغيره في ذلك أحاديث مختلفة سيأتي بعضها ، وجمع بينها بوقوع ذلك في أحوال متغايرة إما لبيان الجواز أو لغير ذلك من الأسباب ، واستدل ابن العربي باختلافها على عدم مشروعية سورة معينة في صلاة معينة ، وهو واضح فيما اختلف لا فيما لم يختلف كتزويل وهل أتى في صبح الجمعة . **قوله** ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) في رواية الجوزقي من طريق عبيد الله بن موسى عن شيبان التصريح بالإخبار ليحيى من عبد الله ولعبد الله من أبيه ، وكذا للنسائي من رواية الأوزاعي عن يحيى لكن بلفظ التحديث فيهما ، وكذا عنده من رواية أبي إبراهيم القناد عن يحيى حدثني عبد الله فأمّن بذلك تدليس يحيى . **قوله** ( الاوليين ) بتحتايتين ثنية الأولى . **قوله** ( صلاة الظهر ) فيه جواز تسمية الصلاة بوقتها . **قوله** ( وسورتين ) أى في كل ركعة سورة كما سيأتي صريحا في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن قراءة سورة أفضل من قراءة قدرها من طويلة قاله النووي ، وزاد البغوي : ولو قصرت السورة عن المقروء ، كأنه مأخوذ من قوله كان يفعل ، لأنها تدل على الدوام أو الغالب ، **قوله** ( يطول في الأولى ويقصر في الثانية ) قال الشيخ قتي الدين : كان السبب في ذلك أن النشاط في الأولى يكون أكثر فناسب التخفيف في الثانية حذرا من الملل انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى في آخر هذا الحديث « فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة » ، ولابن داود وابن خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفیان عن معمر ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إن لأحب أن يطول الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثُر الناس ، واستدل به على استحباب تطويل الأولى على الثانية وسيأتي في باب مفرد ، وجمع بينه وبين حديث سعد الماضي حيث قال « أمد في الاوليين » ، أن المراد تطويلهما على الآخرين لا التسوية بينهما في الطول . وقال من استحَب استواءهما : إنما طالت الأولى بدعاء الافتتاح والتعوذ ، وأما في القراءة فهما سواء ، ويدل عليه حديث أبي سعيد عند مسلم « كان يقرأ في الظهر في الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية » وفي رواية لابن ماجه أن الذين حذروا ذلك كانوا ثلاثين من الصحابة ، وادعى ابن حبان أن الأولى إنما طالت على الثانية بالزيادة في الترتيل فيها مع استواء المقروء فيهما ، وقد روى مسلم من حديث حفصة « انه ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » ، واستدل به بعض الشافعية على جواز تطويل الإمام في الركوع لأجل الداخل ، قال القرطبي : ولا حجة فيه ، لأن الحكمة لا يعطى بها لحظاتها أو لعدم انضباطها ، ولأنه لم يكن يدخل في الصلاة يريد تقصير تلك الركعة ثم يطيلها لأجل الآتي ، وإنما كان يدخل فيها ليأتي بالصلاة على سنتها من

تطويل الأولى ، فافترق الأصل والفرع فامتنع اللاحق انتهى . وقد ذكر البخارى فى جزء القراءة ، كلاما معناه أنه لم يرد عن أحد من السلف فى انتظار الداخل فى الركوع شئ . والله أعلم . ولم يقع فى حديث أبى قتادة هذا هنا ذكر القراءة فى الآخرين ، فتمسك به بعض الحنفية على إسقاطها فيهما ، لكنه ثبت فى حديثه من وجه آخر كما سيأتى من حديثه بعد عشرة أبواب . قوله ( ويسمع الآية أحيانا ) فى الرواية الآتية « ويسمعنا » ، وكذا أخرجه الإسماعيلى من رواية شيبان ، وللنسائى من حديث البراء « كنا نصلى خلف النبى ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات » ، وابن خزيمة من حديث أنس نحوه لكن قال « بسج اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية » ، واستدل به على جواز الجهر فى السرية وأنه لا سجود سهو على من فعل ذلك خلافا لمن قال ذلك من الحنفية وغيرهم سواء قلنا كان يفعل ذلك عددا لبيان الجواز أو بغير قصد للاستغراق فى التدبر ، وفيه حجة على من زعم أن الإسرار شرط لصحة الصلاة السرية . وقوله « أحيانا » يدل على تكرار ذلك منه . وقال ابن دقيق العيد : فيه دليل على جواز الاكتفاء بظاهر الحال فى الأخبار دون التوقف على اليقين ، لأن الطريق إلى العلم بقراءة السورة فى السرية لا يكون إلا بسمع كلها ، وإنما يفيد يقين ذلك لو كان فى الجهرية ، وكأنه مأخوذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقها . ويحتمل أن يكون الرسول ﷺ كان يحرم عقب الصلاة دائما أو غالبا بقراءة السورتين ، وهو بعيد جدا والله أعلم . قوله ( حدثنا عمر ) هو ابن حفص بن غياث . قوله ( حدثني عمارة ) هو ابن عمير كما فى الباب الذى بعده . قوله ( عن أبى معمر ) هو عبد الله بن سحرة بفتح المهملة والموحدة بينهما غاء معجمة سا كنة الازدى ، وأراد الدمياطى أن لا يبه صحبة ، وهمه بعضهم فى ذلك فإن الصحابى أخرج حديثه الترمذى وقال فى سياقه « عن سحرة وليس بالازدى » . قلت : لكن جزم البخارى وابن أبى خيثمة وابن حبان بأنه الازدى ، والعلم عند الله . قوله ( باضطراب لحيته ) فيه الحكم بالدليل لأنهم حكموا باضطراب لحيته على قراءته ، لكن لا بد من قرينة تعين القراءة دون الذكر والدعاء مثلا لأن اضطراب اللحية يحصل بكل منهما ، وكأنهم نظروا بالصلاة الجهرية لأن ذلك المحل منها هو محل القراءة لا الذكر والدعاء ، وإذا انضم إلى ذلك قول أبى قتادة « كان يسمعنا الآية أحيانا » قوى الاستدلال والله أعلم . وقال بعضهم : احتمال الذكر ممكن لكن جزم الصحابى بالقراءة مقبول ، لأنه أعرف بأحد المحتملين فيقبل تفسيره ، واستدل به المصنف على مخافته القراءة فى الظهر والعصر كما سيأتى ، وعلى رفع بصر المأموم إلى الإمام كما مضى ، واستدل به البيهقى على أن الإسرار بالقراءة لا بد فيه من اسماء المرء نفسه ، وذلك لا يكون إلا بتحريك اللسان والشفوتين ، بخلاف ما لو أطبق شففيه وحرك لسانه بالقراءة فإنه لا تضطرب بذلك لحيته فلا يسمع نفسه . انتهى وفيه نظر لا يخفى

### ٩٧ - باب القراءة فى العصر

٧٦١ - حدثنا محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن أبى معمر قال « قلت لخباب بن الأرت : أكان النبى ﷺ يقرأ فى الظهر والعصر ؟ قال : نعم . قال قلت بأى شئ كنتم تعملون قراءة ته ؟ قال : باضطراب لحيته »

٧٦٢ - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الرَّكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةِ سُورَةٍ ، وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا»  
 قَوْلُهُ (باب القراءة في العصر) أورد فيه حديث خباب المذكور قبله ، وكذا حديث أبي قتادة مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليهما في الباب الذي قبله وعلى ما يؤخذ من الترجمة تصريحها أو إشارة . قَوْلُهُ (قلنا) في رواية الحموي والمستمل «قلت لخباب» . قَوْلُهُ (ابن الأرت) بفتح الراء وتفيد المشتاة الفوقانية . قَوْلُهُ (هشام) هو الدستوائي

### ٩٨ - باب القراءة في المغرب

٧٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ فَقَالَتْ : يَا بُنَيَّ ، وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ إِنَّمَا لِأَخِيرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ»  
 [المحدث ٧٦٣ - طرقة في : ٤٤٢٩]

٧٦٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ «قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ : مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارٍ ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطَوْلِي الطَّوَلَيْنِ»  
 قَوْلُهُ (باب القراءة في المغرب) المراد تقديرها لا إثباتها لكونها جهرية ، بخلاف ما تقدم في باب القراءة في الظهر ، من أن المراد إثباتها . قَوْلُهُ (أن أم الفضل) هي والدة ابن عباس الراوى عنها ، وبذلك صرح الترمذي في روايته فقال «عن أمه أم الفضل» ، وقد تقدم في المقدمة أن اسمها لبابة بنت الحارث الهلالية ، ويقال إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة ، والصحيح أخت عمر زوج سعيد بن زيد لما سيأتي في المناقب من حديثه ، وقد رأيتني وعمر موثق وأخته على الإسلام ، واسمها فاطمة . قَوْلُهُ (سمعت) أى سمعت ابن عباس ، وفيه الثقات لأن السياق يقتضى أن يقول سمعتني . قَوْلُهُ (لقد ذكرتني) أى شيئا نسيت ، وصرح عقيل في روايته عن ابن شهاب أنها آخر صلوات النبي ﷺ ولفظه «ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله» ، أورده المصنف في «باب الوفاة» ، وقد تقدم في «باب إنما جعل الإمام ليؤتم به» من حديث عائشة أن الصلاة التي صلاها النبي ﷺ بإصحابه في مرض موته كانت الظهر ، وأشرنا إلى الجمع بينه وبين حديث أم الفضل هذا بأن الصلاة التي حكيتها عائشة كانت في المسجد ، والتي حكيتها أم الفضل كانت في بيته كما رواه النسائي ، لكن يعكر عليه رواية ابن إسحق عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ «خرج النبي رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه فصلى المغرب» الحديث أخرجه الترمذي ، ويمكن حل قولها «خرج إلينا» أى من مكانه الذي كان راقدا فيه إلى من في البيت فصلى بهم ، قتلتم الروايات . قَوْلُهُ (يقرأ بها) هو في موضع الحال أى سمعته في حال قراءته . قَوْلُهُ (عن ابن أبي مليكة) في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج «حدثني ابن أبي مليكة» ومن طريقه أخرجه أبو داود وغيره . قَوْلُهُ (عن عروة) في رواية الاسماعيلي من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج «سمعت ابن أبي مليكة أخبرني عروة أن مروان أخبره» . قَوْلُهُ (قال لي زيد بن ثابت مالك تقرأ) كان مروان حينئذ أميرا على المدينة من قبل معاوية . قَوْلُهُ (بقصار) كذا لاكثر بالتونين وهو عوض عن

المضاف اليه ، وفي رواية الكشميني ، بقصار المفضل ، وكذا الطبراني عن أبي مسلم الكجي ، والبيهقي من طريق الصغاني كلاهما عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، وكذا في جميع الروايات عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، لكن في رواية النسائي ، بقصار السور ، وعند النسائي من رواية أبي الاسود عن عروة عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان ، أبا عبد الملك ، أترأى في المغرب بقل هو الله أحد وإنا أعطيناك الكوثر ، ، وصرح الطحاوي من هذا الوجه بالاختبار بين عروة وزيد ، فكان عروة سمعه من مروان عن زيد ثم لقي زيدا فاخبره . قوله ( وقد سمعت ) استدلال به ابن المنير على أن ذلك وقع منه عليه السلام نادرا ، قال : لأنه لو لم يكن كذلك لقال كان يفعل يشر بأن عاداته كانت كذلك انتهى . وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم شيخ البخاري فيه بلفظ : لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ ، ، ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماعيلي . قوله ( بطول الطولين ) أي بأطول السورتين الطويلتين وطول تأنيث أطول ، والطولين بتحتايتين ثنية طول ، وهذه رواية الأكثر . ووقع في رواية كريمة ، بطول ، بضم الطاء وسكون الواو ، ووجه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف أي كان يقرأ بمقدار طول الطولين وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد كما سنوضحه . وحكى الخطابي أنه منبسطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو ، قال : وليس بشيء ، لأن الطول الحيل ولا معنى له هنا انتهى . ووقع في رواية الاسماعيلي ، بأطول الطولين ، بالتذكير ، ولم يقع تفسيرهما في رواية البخاري . ووقع في رواية أبي الاسود المذكورة ، بأطول الطولين المص ، وفي رواية أبي داود ، قال قلت وما طول الطولين ؟ قال : الاعراف ، وبين النسائي في رواية له أن التفسير من قول عروة ولفظه ، قال قلت يا أبا عبد الله ، وهي كنية عروة . وفي رواية البيهقي ، قال قلت لعروة ، وفي رواية الاسماعيلي ، قال ابن أبي مليكة وما طول الطولين ، زاد أبو داود ، قال - يعني ابن جريج - سألت أنا ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه المائدة والاعراف ، كذا رواه عن الحسن بن علي عن عبد الرزاق . وللجوزقي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن عبد الرزاق مثله لكن قال « الانعام ، بدل المائدة وكذا في رواية حجاج بن محمد والصغاني المذكورتين ، وعند أبي مسلم الكجي عن أبي عاصم بدل الانعام ، بدل المائدة أخرجه الطبراني وأبو نعيم في المستخرج ، لحصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وفي تفسير الاخرى ثلاثة أقوال المحفوظ منها الانعام ، قال ابن بطال : البقرة أطول السبع الطوال فلو أزاها لقال طولي الطوال ، فلبسالم يردا دل على أنه أراد الاعراف لأنها أطول السور بعد البقرة . وتعقب بأن النساء أطول من الاعراف ، وليس هذا التعقيب بمرضى لأنه اعتبر عدد الآيات وعدد آيات الاعراف أكثر من عدد آيات النساء وغيرها من السبع بعد البقرة والمتعقب اعتبر عدد الكلمات لأن كلمات النساء تزيد على كلمات الاعراف بما تقي كلمة . وقال ابن المنير : تسمية الاعراف والانعام بالطولين إنما هو لعرف فيهما لا أنهما أطول من غيرهما والله أعلم . واستدل بهذين الحديثين على امتداد وقت المغرب ، وعلى استحباب القراءة فيها بغير قصار المفضل ، وسيأتي البحث في ذلك في الباب الذي بعده

### ٩٩ - باب الجهر في المغرب

٧٦٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَالِكٌ عَنْ ابْنِ نَهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ »

[ الحديث ٧٦٥ - أطرافه ق : ٣٠٠٠ ، ٤٠٢٣ ، ٤٨٥٤ ]

**قوله** (باب الجهر في المغرب) اعترض الزين بن المنير على هذه الترجمة واثى بعدها بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه، وهو عجيب لأن الكتاب موضوع لبيان الأحكام من حيث هي، وليس هو مقصودا على الخلافات. **قوله** (عن محمد بن جبير) في رواية ابن خزيمة من طريق سفیان عن الزهري حديث محمد بن جبير، **قوله** (قرأ في المغرب بالطور) في رواية ابن عساكر يقرأ، وكذا هو في الموطأ وعند مسلم، زاد المصنف في الجهاد من طريق محمد بن عمرو عن الزهري، وكان جاء في أسارى بدر، ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري في فداء أهل بدر، وزاد الأسماعيلي من طريق معمر وهو يومئذ مشرك، وللصنف في المنازى من طريق معمر أيضا في آخره قال وذلك أول ما قر الإيمان في قلبي، والطبراني من رواية أسامة بن زيد عن الزهري نحوه وزاد فاخذني من قراءته الكرب، ولسعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري فكأنما صدع قلبي حين سمعت القرآن، واستدل به على صحة أداء ما تحمله الراوى في حال الكفر، وكذا الفسق إذا أداه في حال العدالة. وستأتى الإشارة إلى زوائد أخرى فيه لبعض الرواة. **قوله** (بالطور) أى بسورة الطور، وقال ابن الجوزى: يحتمل أن تكون الباء بمعنى من كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) وسنذكر ما فيه قريبا. قال الترمذى: ذكر عن مالك أنه كره أن يقرأ في المغرب بالسور الطوال نحو الطور والمرسلات. وقال الشافعى: لا أكره ذلك بل أستحب. وكذا نقله البغوى في شرح السنة عن الشافعى، والمعروف عند الشافعية أنه لا كراهية في ذلك ولا استحباب. وأما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل وبغيرها. قال ابن دقيق العيد: استمر العمل على تطويل القراءة في الصبح وتقصيرها في المغرب، والحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ في ذلك وثبتت مواظبته عليه فهو مستحب، وما لم تثبت مواظبته عليه فلا كراهة فيه. قلت: الأحاديث التى ذكرها البخارى في القراءة هنا ثلاثة مختلفة المقادير، لأن الاعراف من السبع الطوال، والطور من طوال المفصل، والمرسلات من أوساطه. وفي ابن حبان من حديث ابن عمر أنه قرأ بهم في المغرب بالذين كفروا وصدوا عن سبيل الله، ولم أر حديثا مرفوعا فيه التنصيص على القراءة فيها بشيء من قصار المفصل إلا حديثا في ابن ماجه عن ابن عمر نص فيه على الكافرون والاخلاص، ومثله لابن حبان عن جابر بن سمرة. فاما حديث ابن عمر فظاهر اسناده الصحة إلا أنه معلول، قال الدارقطنى: أخطأ فيه بعض رواة. وأما حديث جابر بن سمرة ففيه سعيد بن سبأ وهو متروك، والمحفوظ أنه قرأ بهما في الركعتين بعد المغرب واعتمد بعض أصحابنا وغيرهم حديث سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان، قال سليمان: فكان يقرأ في الصبح بطوال المفصل وفي المغرب بقصار المفصل، الحديث أخرجه النسائى وصححه ابن خزيمة وغيره. وهذا يشعر بالمواظبة على ذلك، لكن في الاستدلال به نظر يأتى مثله في باب جهر الإمام بالتأمين، بعد ثلاثة عشر بابا. نعم حديث رافع الذى تقدم في المواقيت أنهم كانوا يتنزلون بعد صلاة المغرب يدل على تخفيف القراءة فيها، وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز وإما لعله بعدم المشقة على المأمومين، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ وأظب على ذلك لاحتج به على زيد، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي ﷺ. وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في

حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف ، وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار ، قال : وهذا يدل على نسخ حديث زيد ، ولم يبين وجه الدلالة ، وكأنه لما رأى عروة راوى الخبر حمل بخلافه حمله على أنه اطلع على ناسخه ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول : إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات . قال ابن خزيمة في صحيحه : هذا من الاختلاف المباح ، لجائز للصلى أن يقرأ في المغرب وفي الصلوات كلها بما أحب ، إلا أنه إذا كان إماما استحب له أن يحذف في القراءة كما تقدم اه . وهذا أولى من قول القرطبي : ما ورد في مسلم وغيره من تطويل القراءة فيما استقر عليه التقصير أو عكسه فهو متروك ، وادعى الطحاوي أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث الثلاثة على تطويل القراءة ، لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة . ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ : فسمعت يقول ( أن عذاب ربك لواقع ) قال فأنبر أن الذي سمعته من هذه السورة هي هذه الآية خاصة اه . وليس في السياق ما يقتضى قوله « خاصة » مع كون رواية هشيم عن الزهري بخصوصها مضعفة ، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها ، فمعد البخاري في التفسير « سمعته يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ) الآيات إلى قوله ( المصيطرون ) كاد قلبى بطير ، ونحوه لقاسم بن أصبغ ، وفي رواية أسامة ومحمد بن عمرو المتقدمين « سمعته يقرأ والطور وكتاب مسطور ، ومثله لابن سعد ، وزاد في أخرى فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد . ثم ادعى الطحاوي أن الاحتمال المذكور يأتي في حديث زيد بن ثابت ، وكذا أبداه الخطابي احتمالا ، وفيه نظر لأنه لو كان قرأ بشيء منها يكون قدر سورة من قصار المفصل لما كان لإنكار زيد معنى . وقد روى حديث زيد هشام بن عروة عن أبيه عنه أنه قال لمروان « إنك لتخف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيها بسورة الأعراف في الركعتين جميعا ، أخرجه ابن خزيمة . واختلف على هشام في صحابه والمحموظ عن عروة أنه زيد بن ثابت ، وقال أكثر الرواة : عن هشام عن زيد بن ثابت أو أبي أيوب ، وقيل عن عائشة أخرجه النسائي مقتصر على المتن دون القصة ، واستدل به الخطابي وغيره على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق ، وفيه نظر لأن من قال إن لها وقتا واحدا لم يحده بقراءة معينة بل قالوا : لا يجوز تأخيرها عن أول غروب الشمس ، وله أن يمد القراءة فيها ولو غاب الشفق . واستشكل المحب الطبري إطلاق هذا ، وحمله الخطابي قبله على أنه يوقع ركعة في أول الوقت ويديم الباقي ولو غاب الشفق ، ولا يخفى ما فيه ، لأن تعمد إخراج بعض الصلاة عن الوقت ممنوع ، ولو أجزأت فلا يحمل ما ثبت عن النبي ﷺ على ذلك . واختلف في المراد بالمفصل مع الاتفاق على أن منتهى آخر القرآن هل هو من أول الصافات أو الجاثية أو القتال أو الفتح أو الحجرات أو ق أو أو الصف أو تبارك أو سبح أو الضحى إلى آخر القرآن أقوال أكثرها مستغرب اقتصر في شرح المذهب على أربعة من الأوائل سوى الأول والرابع ، وحكى الأول والسابع والثامن ابن أبي الصيف البني ، وحكى الرابع والثامن اللزماري في « شرح التنبيه » ، وحكى التاسع المزوقي في شرحه ، وحكى الخطابي والماوردي العاشر ، والراجح الحجرات (١) ذكره النووي . ونقل المحب الطبري قولنا شاذ أن المفصل جميع القرآن ، وأما

(١) هذا فيه نظر ، والراجح أن أوله كما جزم بذلك الشارح ص ٢٥٩ ويدل على ذلك حديث أوس بن حذيفة في تحزيب الصعابة للقرآن أخرجه أحمد وأبو داود وآخرون . والله أعلم

ما أخرجه الطحاوي من طريق زرارة بن أوفى قال : أقرأني أبو موسى كتاب عمر اليه : أقرأني في المغرب آخر المفضل .  
وآخر المفضل من ( لم يكن ) الى آخر القرآن فليس تفسيراً للمفضل بل لآخره ، فدل على أن أوله قبل ذلك

### ١٠٠ - باب الجهر في المشاء

٧٦٦ - **حدثنا أبو الثَّعْبَانِ** قال حدثنا مُعْتَمِرٌ عن أبيه عن بكرٍ عن أبي رافع قال « صليتُ مع أبي هريرةَ العَتَمَةَ فقرأ ( إذا السماء انشَقَّتْ ) فسجدَ ، فقلتُ له . قال : سجدتُ خلفَ أبي القاسمِ عليه السلام فلا أزالُ أسجدُ بها حتى ألقاهُ »

[ الحديث ٧٦٦ - أطرافه في : ٧٦٨ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٨ ]

٧٦٧ - **حدثنا أبو الوليد** قال حدثنا شُعْبَةُ عن عَدِيِّ قال سمعتُ البراءَ « ان النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان في سفرٍ ، فقرأ في المشاء في إحدى الركعتينِ بالتيينِ والزيثونِ »

[ الحديث ٧٦٧ - أطرافه في : ٧٦٩ ، ٤٩٥٢ ، ٧٥٤٦ ]

**قوله** ( باب الجهر في المشاء ) قدم ترجمة الجهر على ترجمة القراءة عكس ما صنع في المغرب ثم الصبح ، والذي في المغرب أولى ولعله من النسخاخ . **قوله** ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، وبكر هو ابن عبد الله المزني ، وأبو رافع هو الصائغ ، وهو ومن قبله من رجال الإسناد بصريون ، وهو من كبار التابعين وبكر من أوساطهم وسليمان من صغارهم . **قوله** ( فقلت له ) أي في شأن السجدة يعني سألته عن حكمها ، وفي الرواية التي بعدها د فقلت ما هذه . . **قوله** ( سجدت ) زاد غير أبي ذر د بها ، أي بالسجدة ، أو الباء للظرف أي فيها يعني السورة ، وفي الرواية الآتية لغير الكشميني د سجدت فيها . **قوله** ( خلف أبي القاسم عليه السلام ) أي في الصلاة ، وبه يتم استدلال المصنف لهذه الترجمة والتي بعدها ، ونوزع في ذلك لأن سجوده في السورة أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها فلا ينهض الدليل ، وقال ابن المنير : لاحجة فيه على مالك حيث كره السجدة في الفريضة يعني في المشهور عنه ، لأنه ليس مرفوعاً ، وغفل عن رواية أبي الأشعث عن معتمر بهذا الإسناد بلفظ د صليت خلف أبي القاسم فسجد بها ، أخرجه ابن خزيمة ، وكذلك أخرجه الجوزقي من طريق يزيد بن هارون عن سليمان التيمي بلفظ د صليت مع أبي القاسم فسجد فيها . **قوله** ( حتى ألقاه ) كناية عن الموت ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده في أبواب سجود التلاوة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن عدي ) هو ابن ثابت كما في الرواية الآتية بعد باب . **قوله** ( في سفر ) زاد الإسماعيلي د فصل المشاء ركعتين . **قوله** ( في إحدى الركعتين ) في رواية النسائي د في الركعة الأولى . **قوله** ( بالتيين ) أي بسورة التين ، وفي الرواية الآتية د والتيين ، على الحكاية ، وإنما قرأ في المشاء بقصار المفضل لكونه كان مسافراً والسفر يطلب فيه التخفيف ، وحديث أبي هريرة عمول على الحضرة فلذلك قرأ فيها بأوساط المفضل

### ١٠١ - باب القراءة في المشاء بالسجدة

٧٦٨ - **حدثنا مسددٌ** قال حدثنا يزيد بن زريع قال حدثني التيمي عن بكر بن أبي رافع قال : صليتُ

مع أبي هريرة العنّة، قرأ (إذا السماء انشقت) فسجد، قلت: ما هذه؟ قال: سجدتُ بها خلف أبي القاسم عليه السلام، فلا أزالُ أسجدُ بها حتى ألقاه.

قوله (باب القراءة في العشاء بالسجدة) تقدم ما فيه قبل، والقول في إسناده كالذي قبله، والتميم هو سليمان ابن طرخان والد المتعمّر.

### ١٠٢ - باب القراءة في العشاء

٧٦٩ - **حدثنا** خلاد بن يحيى قال حدثنا مسعر قال حدثنا عدي بن ثابت سمع البراء رضي الله عنه قال «سمعت النبي ﷺ يقرأ (التين والزيتون) في العشاء، وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه أو قراءة»  
قوله (باب القراءة في العشاء) تقدم أيضاً، وقوله فيه (وما سمعتُ أحداً أحسن صوتاً منه) يأتي الكلام عليه في أواخر كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى.

### ١٠٣ - باب يطول في الأوليين، ويحذف في الآخرين

٧٧٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا شعبه عن أبي عون قال: سمعتُ جابر بن سمرة قال «قال عمرُ لمسيّد: لقد شكوك في كل شيء حتى الصلاة. قال: أمّا أنا فأؤدّي الأوليين وأحذف في الآخرين، ولا آلو ما اقتديتُ به من صلاة رسول الله ﷺ. قال: صدقت، ذاك الظن بك، أو ظنّي بك»  
قوله (باب يطول في الأوليين) أي من صلاة العشاء، ذكر فيه حديث سعد، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب وجوب القراءة»، ووجهه هنا إما الإشارة إلى إحدى الروايتين في قوله «صلا في العشاء أو العشي»، وإما لإلحاق العشاء بالظهر والعصر لكون كل منهن رباعية.

### ١٠٤ - باب القراءة في الفجر. وقالت أم سلمة: قرأ النبي ﷺ بالطور

٧٧١ - **حدثنا** آدم قال حدثنا شعبه قال حدثنا سيّار بن سلامة قال «دخلتُ أنا وأبي كلّي أبي بركة الأسلمي، فسألناه عن وقت الصلوات فقال: كان النبي ﷺ يصلّي الظهر حين تروى الشمس، والعصر ويرجع الرجل إلى أقصى المدينة والشمس حية، ونسبتُ ما قال في الغرب. ولا يبالي بتأخير العشاء إلى ثلث الليل، ولا يحبّ النوم قبلها ولا الحديث بعدها، ويصلّي الصبح فيعبرُ الرجل فيعرف جليسه. وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة»

٧٧٢ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول «في كل صلاة يقرأ، فإسمعنا رسول الله ﷺ أسمعنكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم. وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير»



**قوله** (باب القراءة في الفجر) يعني صلاة الصبح . **قوله** (وقالت أم سلمة قرأ النبي ﷺ بالطور) يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . **قوله** (عن وقت الصلاة) في رواية غير أبي ذر الصلوات ، والمراد المكتوبات ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي برزة المذكور في المواقيت . وقوله هنا (وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين إلى المائة) أي من الآيات ، وهذه الزيادة تفرد بها شعبة عن أبي المنهال والشك فيه منه ، وقد تقدم عن رواية الطبراني تقديرها بالخاق ونحوها ، فعلى تقدير أن يكون ذلك في كل الركعتين فهو منطبق على حديث ابن عباس في قراءته في صبح الجمعة تنزيل السجدة وهل أتى ، وعلى تقدير أن يكون في كل ركعة فهو منطبق على حديث جابر بن سمرة في قراءته في الصبح بن أخرجه مسلم ، وفي رواية له بالصلوات ، وفي أخرى عند الحاكم بالواقعة . وكان المصنف قصد بإيراد حديثي أم سلمة وأبي برزة في هذا الباب بيان حالتي السفر والحضر ، ثم تلك بحديث أبي هريرة الدال على عدم اشتراط قدر معين . **قوله** (إسماعيل بن إبراهيم) هو المعروف بابن علي ، وقد تكلم يحيى بن معين في حديثه عن ابن جريج خاصة لكن تابعه عليه عبد الرزاق ومحمد بن بكر ويحيى بن أبي الهجاس عند أبي عوانة وغندر عند أحمد وعالده بن الحارث عند النسائي وابن وهب عند ابن خزيمة ستهم عن ابن جريج ، منهم من ذكر الكلام الأخير ومنهم من لم يذكره . وتابع ابن جريج حبيب المعلم عند مسلم وأبي داود ، وحبيب بن الشهيد عند مسلم وأحمد ، ورقية بن مصقلة عند النسائي ، وقيس بن سعد وعمارة بن ميمون عند أبي داود ، وحسين المعلم عند أبي نعيم في المستخرج ستهم عن عطاء ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . **قوله** (في كل صلاة يقرأ) بضم أوله على البناء للجهول ، ووقع في رواية الأصيل د تقرأ ، بنون مفتوحة في أوله كذا هو موقوف ، وكذا هو عند من ذكرنا روايته إلا حبيب بن الشهيد فرواه مرفوعا بلفظ لا صلاة إلا بقراءة ، هكذا أورده مسلم من رواية أبي أسامة عنه ، وقد أنكره الدارقطني على مسلم وقال : إن المحفوظ عن أبي أسامة وقفه كما رواه أصحاب ابن جريج ، وكذا رواه أحمد عن يحيى القطان وأبي عبيدة الحداد كلاهما عن حبيب المذكور موقوفا ، وأخرجه أبو عوانة من طريق يحيى بن أبي الهجاس عن ابن جريج كرواية الجماعة لكن زاد في آخره د وسمعت يقول : لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، وظاهر سياقه أن ضمير د سمعته ، للنبي ﷺ فيكون مرفوعا ، بخلاف رواية الجماعة . نعم قوله د ما أسمنا وما أخفى عنا ، يشعر بأن جميع ما ذكره متلقى عن النبي ﷺ فيكون للجميع حكم الرفع . **قوله** (وان لم تزد) بلفظ الخطاب ، وبينته رواية مسلم عن أبي خيثمة وعمر بن الناقدة عن إسماعيل د فقال له رجل ان لم أزد ، وكذا رواه يحيى بن محمد عن مسدد شيخ البخاري فيه أخرجه البيهقي ، وزاد أبو يعلى في أوله عن أبي خيثمة بهذا السند د اذا كنت إماما لحفف ، واذا كنت وحدا فطول ما بدا لك ، وفي كل صلاة قراءة ، الحديث . **قوله** (أجزاء) أي كفت ، وحكى ابن التين رواية أخرى د جزت ، بغير ألف وهي رواية القابسي واستشكله ، ثم حكى عن الخطابي قال : يقال جزى وأجزى مثل وفي وأوفى قال : فزال الاشكال . **قوله** (فهو خير) في رواية حبيب المعلم د فهو أفضل ، وفي هذا الحديث أن من لم يقرأ الفاتحة لم تصح صلاته ، وهو شاهد لحديث عبادة المتقدم . وفيه استحباب السورة أو الآيات مع الفاتحة وهو قول الجمهور في الصبح والجمعة والأوليين من غيرهما ، وصح إيجاب ذلك عن بعض الصحابة كما تقدم وهو عثمان بن أبي العاص ، وقال به بعض الحنفية وابن كثرانة من المالكية ، وحكاها القاضي الفراء الخليل في الشرح الصغير رواية عن أحمد ، وقيل يستحب في جميع الركعات وهو ظاهر حديث أبي هريرة هذا . والله أعلم

## ١٠٥ - باب الجهر بقراءة صلاة الفجر

وقالت أم سلمة: طُفْتُ وراءَ الناسِ والنبي ﷺ يُصَلِّي وَيَقْرَأُ بِالطَّوْرِ

٧٧٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَتَطَلَّقُ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُسْكَاطٍ ، وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ فَقَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ . قَالُوا : مَا حَالُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ إِلَّا شَيْءٌ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا فَانظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ . فَانصَرَفَ أُولَئِكَ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ سِهَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِنَخْلَةِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُسْكَاطٍ وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلَاةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ اسْتَمَعُوا لَهُ فَقَالُوا : هَذَا وَاللَّهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَيْرِ السَّمَاءِ ، فِهِنَّكَ حِينَ رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ وَقَالُوا ﴿ يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ﴾ فَانْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ﴿ قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ وَإِنَّمَا أُوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْغَنِيِّ ﴾

[الحديث ٧٧٣ - طرفه في : ١٩٧١]

٧٧٤ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا أَمْرًا ، وَسَكَتَ فِيمَا أَمَرَ ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ . ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾

**قوله** (باب الجهر بقراءة صلاة الصبح) ولغير أبي ذر صلاة الفجر ، وهو موافق للترجمة الماضية ، وعلى رواية أبي ذر فلفظه أشار إلى أنها تسمى بالأميرين . **قوله** (وقالت أم سلمة الخ) وصله المصنف في باب طواف النساء ، من كتاب الحج من رواية مالك عن أبي الأسود عن عروة عن زينب عن أمها أم سلمة قالت : « شكوت إلى النبي ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي - أَيْ أَنَّ بَهَا مَرَضًا - فَقَالَ : طَوِّفِي وَرَاءَ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ . قَالَتْ : فَطُفْتُ حِينَئِذٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي ، وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ الصَّلَاةَ حِينَئِذٍ كَانَتْ الصُّبْحَ ، وَلَكِنْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ أُخْرَى أَوْرَدَهَا بَعْدَ سِتَّةِ أَبْوَابٍ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي زَكَرِيَّا الْفَسَّافِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ وَلَفْظُهُ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ لِلصُّبْحِ بِلَوْنٍ ، وَهَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ رِوَايَةِ حَسَّانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامٍ ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ نَوْحٍ عَنْ مَالِكٍ وَابْنِ لُحَيْمَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ فِيهِ : قَالَتْ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ، مَا ذُكِرَ ، وَأَطْنُ سِيَاقَهُ لَفْظُ ابْنِ لُحَيْمَةَ ، لِأَنَّ ابْنَ وَهْبٍ رَوَاهُ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ مَالِكٍ فَلَمْ يَعْنِ الصَّلَاةَ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ لَهُمْ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْمَوْطَأَاتِ لَهُ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ مَالِكٍ ، مِنْهَا رِوَايَةُ ابْنِ وَهْبٍ الْمَذْكُورَةِ . وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ ابْنَ لُحَيْمَةَ لَا يَحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَ ، وَعَرَفَ بِهَذَا انْدِفَاعَ الْإِعْتِرَاضِ الَّذِي حَكَاهُ ابْنُ التِّينِ عَنْ بَنِي الْمَالِكِيَّةِ حَيْثُ أَنْكَرُوا أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ الْمَذْكُورَةُ صَلَاةَ الصُّبْحِ فَقَالَ : لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ بَيَانُهَا ، وَالْأَوَّلُ أَنَّ

تحمّل على النافلة لأن الطواف يمتنع إذا كان الإمام في صلاة الفريضة انتهى . وهو رد للحديث الصحيح بغير حجة ، بل يستفاد من هذا الحديث جواز ما منعه ، بل يستفاد من الحديث التفصيل فنقول : أن كان الطائف بحيث يمر بين يدي المصلين فيمتنع كما قال وإلا فيجوز ، وحال أم سلة هو الثاني لأنها طافت من وراء الصفوف . ويستنبط منه أن الجماعة في الفريضة ليست فرضا على الأعيان ، إلا أن يقال كانت أم سلة حينئذ شاكية فهي معذورة ، أو الوجوب يخص بالرجال . وسيأتي بقية مباحث هذا الحديث في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وقال ابن رشيد : ليس في حديث أم سلة نص على ما ترجم له من الجهر بالقراءة ، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها « طفت وراء الناس » يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من وراءهم إلا إن كانت جهرية ، قال : ويستفاد منه جواز إطلاق « قرأ » وإرادة جهر ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث ابن عباس في قصة سماع الجن القرآن ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه من التفسير ، ويأتي بيان عكاظ في كتاب الحج في شرح حديث ابن عباس أيضا وكانت عكاظ من أسواق الجاهلية ، الحديث . والمقصود منه هنا قوله « وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر فلما سمعوا القرآن استمعوا له ، وهو ظاهر في الجهر » ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا قال « قرأ النبي ﷺ فيما أمر وسكت فيما أمر ، وما كان ربك نسيا » . لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ووجه للناسبة منه ما تقدم من إطلاق « قرأ » على جهر ، لكن كان يبيح خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح فيستفاد ذلك من الذي قبله ، فكأنه يقول : هذا الاجمال هنا مفسر بالبيان في الذي قبله ، لأن المحدث بهما واحد ، أشار إلى ذلك ابن رشيد . ويمكن أن يكون مراد البخاري بهذا ختم تراجم القراءة في الصلوات إشارة منه إلى أن المعتمد في ذلك هو فعل النبي ﷺ وأنه لا ينبغي لأحد أن يغير شيئا مما صنعه . وقال الاسماعيلي : لإيراد حديث ابن عباس هنا بغير ما تقدم من إثبات القراءة في الصلوات ، لأن مذهب ابن عباس كان ترك القراءة في السرية . وأجيب بأن الحديث الذي أورده البخاري ليس فيه دلالة على الترك ، وأما ابن عباس فكان يشك في ذلك تارة وينفي القراءة أخرى وربما أثبتا ، أما نفيه فرواه أبو داود وغيره من طريق عبد الله بن عبيد الله بن عباس عن عمه « أنهم دخلوا عليه فقالوا له : هل كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال : لا . قيل : لعله كان يقرأ في نفسه ؟ قال : هذه شر من الأولى ، كان عبدا مأمورا بلغ ما أمر به ، وأما شك فرواه أبو داود أيضا والطبري من رواية حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال « ما أدرى أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر أم لا ، انتهى . وقد أثبت قراءته فيهما خباب وأبو قتادة وغيرهما كما تقدم ، فروايتهم مقدمة على من نفي ، فضلا على من شك . ولعل البخاري أراد بإيراد هذا إقامة الحجة عليه ، لأنه احتج بقوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ فيقال له قد ثبت أنه قرأ فيلزمك أن تقرأ ، والله أعلم . وقد جاء عن ابن عباس اثبات ذلك أيضا رواه أيوب عن أبي العالية البراء قال « سألت ابن عباس : أقرأ في الظهر والعصر ؟ قال هو أمامك أقرأ منه ما قل أو كثر ، أخرجه ابن المنذر والطحاوي وغيرهما . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن علي . قوله ( وما كان ربك نسيا ) - ولقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ قال الخطابي : مراده أنه لو شاء الله أن ينزل بيان أحوال الصلاة حتى تكون قرآنا يتلى لفعل ولم يتركه عن نسيان ، ولكنه وكل الأمر في ذلك إلى بيان نبيه ﷺ ، ثم شرع الاقتداء به . قال : ولا خلاف في وجوب أفعاله التي هي لبيان حمل الكتاب . وقوله ( أسوة ) بكسر المعزة وضما أي قدوة

## ١٠٦ - باب الجمع بين السورتين في الركعة

والقراءة بالخواتيم ، وسورة قبل سورة ، وبأول سورة . ويذكر من عبد الله بن السائب :  
 « قرأ النبي ﷺ المؤمنون في الصبح ، حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سعة فركع »  
 وقرأ عمر في الركعة الأولى بمائة وعشرين آية من البقرة ، وفي الثانية بسورة من المثاني  
 وقرأ الأحنف بالكهف في الأولى وفي الثانية يوسف أو يونس . وذكر أنه صلى مع عمر رضي الله عنه الصبح بهما  
 وقرأ ابن مسعود بأربعين آية من الأفعال ، وفي الثانية بسورة من المفصل

وقال قتادة - فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين ، أو يردد سورة واحدة في ركعتين - : كل كتاب الله

٧٧٤ م - وقال عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس رضي الله عنه « كان رجل من الأنصار يؤتم في مسجد  
 قباء وكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لم في الصلاة مما يقرأ به افتتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ  
 سورة أخرى معها ، وكان يصنع ذلك في كل ركعة ، فسلمه أصحابه فقالوا : إنك تفتتح بهذه السورة ثم  
 لا ترى أنها تجزئك حتى تقرأ بأخرى ، فلما أن تقرأ بها ولما أن تدعها وتقرأ بأخرى ، قال : ما أنا بباركها ، إن  
 أحببتم أن أؤمكم بذلك فلت ، وإن كرهتم ترككم . وكانوا يرون أنه من أفضلهم وكرهوا أن يؤتمهم  
 غيره - فلما أتاهم النبي ﷺ أخبروه الخبر ، فقال : يا فلان ، ما يمنعك أن تفعل ما يأمر بك به أصحابك ، وما يحملك  
 على ترك ما أمر به في كل ركعة ؟ فقال : إني أحبها . فقال : حبك إياها أدخلك الجنة »

٧٧٥ - حدثنا آدم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل قال « جاء رجل إلى ابن  
 مسعود فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة . فقال : هذا كهذا الشعر . لقد عرفت الظاهر التي كان النبي ﷺ  
 يقرن بينهما . فذكر عشرين سورة من المفصل ، سورتين في كل ركعة »

[ الحديث ٧٧٥ - طرمه في : ٤٩٩٦ ، ٥٠٤٣ ]

قوله ( باب الجمع بين السورتين في ركعة ، والقراءة بالخواتيم ، وسورة قبل سورة ، وبأول سورة ) اشتمل هذا  
 الباب على أربع مسائل : فأما الجمع بين سورتين فظاهر من حديث ابن مسعود ومن حديث أنس أيضا ، وأما  
 القراءة بالخواتيم فيؤخذ بالإلحاق من القراءة بالآوائل والجامع بينهما أن كلا منهما بعض سورة ، ويمكن أن يؤخذ  
 من قوله « قرأ عمر بمائة من البقرة » ويتأيد بقول قتادة « كل كتاب الله » ، وأما تقديم السورة على السورة على ما في  
 ترتيب المصحف فن حديث أنس أيضا ومن فعل عمر في رواية الأحنف عنه ، وأما القراءة بأول سورة فن حديث  
 عبد الله بن السائب ومن حديث ابن مسعود أيضا . قوله ( ويذكر عن عبد الله بن السائب ) أي ابن أبي السائب  
 ابن صبيح بن جابر بموحدة ابن عبد الله بن عمر بن غزوم ، وحديثه هذا وصله مسلم من طريق ابن جريج قال « سمعت

محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العبادي كلهم عن عبد الله بن السائب قال : صلى لنا النبي ﷺ الصبح بمكة فاستفتح بسورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون - أو ذكر عيسى ، شك محمد بن عباد - أخذت النبي ﷺ سعة فركع ، وفي رواية بحذف فركع ، . وقوله « ابن عمرو بن العاص ، وم من بعض أصحاب ابن جريج ، وقد روينا في مصنف عبد الرزاق عنه فقال « عبد الله ابن عمرو القاري ، وهو الصواب . واختلف في إسناده على ابن جريج فقال ابن عيينة عنه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب أخرجه ابن ماجه ، وقال أبو عاصم عنه عن محمد بن عباد عن أبي سلة بن سفيان - أو سفيان ابن أبي سلة - وكان البخاري علقه بصيغة « ويذكر ، لهذا الاختلاف ، مع أن إسناده مما تقوم به الحجة . قال النووي : قوله « ابن العاص ، غلط عند الحفاظ ، فليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف ، بل هو تابعي حجازي ، قال : وفي الحديث جواز قطع القراءة وجواز القراءة ببعض السورة ، وكرهه مالك انتهى . وتعقب بأن الذي كرهه مالك أن يقتصر على بعض السورة مختارا ، والمستدل به ظاهر في أنه كان للضرورة فلا يرد عليه ، وكذا يرد على من استدل به على أنه لا يكره قراءة بعض الآية أخذاً من قوله « حتى جاء ذكر موسى وهرون أو ذكر عيسى ، لأن كلا من الموضعين يقع في وسط آية وفيه ما تقدم . نعم الكراهة لا تثبت إلا بدليل ، وأدلة الجواز كثيرة ، وقد تقدم حديث زيد بن ثابت أنه ﷺ قرأ الاعراف في الركعتين ولم يذكر ضرورة ففيه القراءة بالاول وبالأخير ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي بكر الصديق أنه أم الصحابة في صلاة الصبح بسورة البقرة قراها في الركعتين ، وهذا إجماع منهم . وروى محمد بن عبد السلام الحشني - بضم الحاء المعجمة بعدها معجمة مفتوحة خفيفة ثم نون - من طريق الحسن البصري قال « غزونا خراسان ومعنا ثلاثمائة من الصحابة فكان الرجل منهم يصل بنا فيقرأ الآيات من السورة ثم يركع ، أخرجه ابن حزم محتجا به ، وروى الدارقطني بإسناد قوى عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة وآية من البقرة في كل ركعة <sup>(١)</sup> . قوله ( أخذت النبي ﷺ سعة ) بفتح أوله من السعال ، ويجوز الضم ، ولابن ماجه « شرقة ، بمعجمة وقاف . وقوله في رواية مسلم « وحذف ، أي ترك القراءة . وفسره بعضهم برى البخامة الناشئة عن السعلة ، والاول أظهر لقوله « فركع ، ولو كان أزال ما عاقه عن القراءة لتأدى فيها . واستدل به على أن السعال لا يبطل الصلاة ، وهو واضح فيما إذا غلبه . وقال الرافعي في شرح المسند : قد يستدل به على أن سورة المؤمنين مكية وهو قول الأكثر ، قال : ولمن خالف أن يقول يحتمل أن يكون قوله « بمكة ، أي في الفتح أو حجة الوداع . قلت : قد صرح بقضية الاحتمال المذكور النسائي في روايته فقال « في فتح مكة ، ويؤخذ منه أن قطع القراءة لمعارض السعال ونحوه أولى من التأدي في القراءة مع السعال والتنحج ، ولو استلزم تخفيف القراءة فيما استحب فيه تطويلها . قوله ( وقرأ عمر الخ ) وصله ابن أبي شبة من طريق أبي رافع قال « كان عمر يقرأ في الصبح بمائة من البقرة ويتبعها بسورة من المثاني ، انتهى . والمثاني قيل ما لم يبلغ مائة آية أو بلغها <sup>(٢)</sup>

( ١ ) ويحل على ما ذكره الشارح من جواز قراءة بعض السورة ما رواه البخاري عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر بالآيتين من البقرة وآل عمران « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا من الآيات ، و « قل يا أهل الكتاب اتقوا لله ما كان الله سواه بيننا وبينكم » الآية ، وما جاز في النافذة جاز في القرينة ما لم يرد بخص . والله أعلم

( ٢ ) هذه الكلمة سقطت من المخطوطة ، ولعل سقطها أولى . والله أعلم

وقيل ما عدا السبع الطوال إلى المفصل ، قيل سميت مثنى لأنها ثنت السبع ، وسميت الفاتحة السبع المثنى لأنها ثنتي في كل صلاة . وأما قوله سبحانه وتعالى ( ولقد آتيناك سبعا من المثنى ) فالمراد بها سورة الفاتحة وقيل غير ذلك .  
**قوله** ( وقرأ الأحنف ) وصله جعفر الفريابي في « كتاب الصلاة » له من طريق عبد الله بن شقيق قال « صلى بنا الأحنف ، فذكره وقال « في الثانية يونس ، ولم يشك . قال : وزعم أنه صلى خلف عمر كذلك . ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** ( وقرأ ابن مسعود الخ ) وصله عبد الرزاق بلفظه من رواية عبد الرحمن بن يزيد التيمي عنه ، وأخرجه هو وسعيد بن منصور من وجه آخر عن عبد الرزاق (١) بلفظه « فافتتح الاقوال حتى بلغ ونعم التصير ، انتهى . وهذا الموضع هو رأس أربعين آية . فالروايتان متوافقتان ، وتبين بهذا أنه قرأ بأربعين من أولها ، فاندفع الاستدلال به على قراءة خاتمة السورة بخلاف الأثر عن عمر فإنه محتمل . قال ابن التين إن لم تؤخذ القراءة بالخواتم من أثر عمر أو ابن مسعود وإلا فلم يأت البخاري بدليل على ذلك . وفاته ما قدمناه من أنه مأخوذ باللاحق مؤيد بقول قتادة . **قوله** ( وقال قتادة ) وصله عبد الرزاق ، وفتادة تابعي صغير يستدل لقوله ولا يستدل به ، وإنما أراد البخاري منه قوله ( كل كتاب الله ) فإنه يستنبط منه جواز جميع ما ذكر في الترجمة ، وأما قول قتادة في ترديد السورة فلم يذكره المصنف في الترجمة ، فقال ابن رشيد : لعله لا يقول به ، لما روى فيه من الكراهة عن بعض العلماء . قلت : وفيه نظر . لأنه لا يراعى هذا القدر إذا صح له الدليل . قال الزين بن المنير : ذهب مالك إلى أن يقرأ المصل في كل ركعة بسورة كما قال ابن عمر : لكل سورة حظا من الركوع والسجود . قال : ولا تقسم السورة في ركعتين ، ولا يقتصر على بعضها ويترك الباقي . ولا يقرأ بسورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف قال : فان فعل ذلك كله لم تقسد صلاته بل هو خلاف الأولى . قال : وجميع ما استدل به البخاري لا يخالف ما قال مالك ، لأنه محمول على بيان الجواز انتهى . وأما حديث ابن مسعود ففيه إشعار بالمواظبة على الجمع بين سورتين كما سيأتي في الكلام عليه . وقد نقل البيهقي في مناقب الشافعي عنه أن ذلك مستحب ، وما عدا ذلك مما ذكر أنه خلاف الأولى هو مذهب الشافعي أيضا ، وعن أحمد والحنفية كراهية قراءة سورة قبل سورة يخالف ترتيب المصحف ، واختلف هل رتبة الصحابة بتوقيف من النبي ﷺ أو باجتهاد منهم ؟ قال القاضي أبو بكر : الصحيح الثاني ، وأما ترتيب الآيات فتوقيفي بلا خلاف . ثم قال ابن المنير : والذي يظهر أن التكرير أخف من قسم السورة في ركعتين انتهى . وسبب الكراهة فيما يظهر أن السورة مرتبط بعضها ببعض فأي موضع قطع فيه لم يكن كانهائه إلى آخر السورة ، فإنه إن قطع في وقف غير تام كانت الكراهة ظاهرة . وإن قطع في وقف تام فلا يخفى أنه خلاف الأولى . وقد تقدم في الطهارة قصة الانصاري الذي رماه العدو بهم فلم يقطع صلاته وقال « كنت في سورة فكرهت أن أقطعها » وأقره النبي ﷺ على ذلك (٢) . **قوله** ( وقال عبيد الله بن عمر ) أي ابن حفص بن غاصم ، وحديثه هذا وصله الترمذي والبراز عن البخاري عن إسماعيل بن أبي أويس ، والبيهقي من رواية حمز بن سلمة كلاهما عن عبد العزيز الدراوردي عنه بطوله ، قال الترمذي : حسن صحيح غريب من حديث عبيد الله عن ثابت ، قال : وقد روى مبارك ابن فضالة عن ثابت فذكر طرفا من آخره ، وذكر الطبراني في الأوسط أن الدراوردي تفرد به عن عبيد الله ،

(١) في المخطوطة « عبد الرحمن »

(٢) لكن سبق قريبا ما يدل على عدم كراهة قسم السورة في ركعتين . فتنبه

وذكر الدارقطني في العلل أن حماد بن سلسة خالف عبيد الله في إسناده فرواه عن ثابت عن حبيب بن سبيعة مرسلًا قال : وهو أشبه بالصواب ، وإنما رجحه لأن حماد بن سلسة مقدم في حديث ثابت ، لكن عبيد الله بن عمر حافظ حجة ، وقد وافقه مبارك في إسناده فيحتمل أن يكون ثابت فيه شيخان . **قوله** ( كان رجل من الأنصار يؤمهم في مسجد قباء ) هو كلثوم بن الهدم ، رواه ابن منده في كتاب التوحيد من طريق أبي صالح عن ابن عباس ، كذا أورده بعضهم . والهدم بكسر الهاء وسكون الدال ، وهو من بني عمرو بن عوف سكان قباء ، وعليه نزل النبي ﷺ حين قدم في الهجرة إلى قباء . قيل وفي تعيين الميهم به هنا نظر ، لأن في حديث عائشة في هذه القصة أنه كان أمير سرية . وكلثوم بن الهدم مات في أرائل ما قدم النبي ﷺ المدينة فيما ذكره الطبري وغيره من أصحاب المغازي ، وذلك قبل أن يبعث السرايا . ثم رأيت بخط بعض من تسلم على رجال العمدة كلثوم بن زهدم وعزاه لابن منده ، لكن رأيت أنا بخط الحافظ رشيد الدين العطار في حواشي مبهات الخطيب نقلًا عن صفة التصوف لابن طاهر : أخبرنا عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده عن أبيه فسماع كرز بن زهدم ، قاله أعلم . وعلى هذا فالذي كان يؤم في مسجد قباء غير أمير السرية ، ويدل على تغايرهما أن في رواية الباب أنه كان يبدأ بقل هو الله أحد وأمير السرية كان يحتمل بها ، وفي هذا أنه كان يصنع ذلك في كل ركعة ولم يصرح بذلك في قصة الآخر ، وفي هذا أن النبي ﷺ سأله وأمير السرية أمر أصحابه أن يسألوه ، وفي هذا أنه قال إنه يحبها فبشره بالجنة وأمير السرية قال إنها صفة الرحمن فبشره بأن الله يحبه . والجمع بين هذا التغاير كله ممكن لولا ما تقدم من كون كلثوم بن الهدم مات قبل البعث والسرايا ، وأما من فسره بأنه قتادة بن النعمان فأبعد جدا ، فإن في قصة قتادة أنه كان يقرؤها في الليل يرددها ، ليس فيه أنه أم بها لا في سفر ولا في حضر ، ولا أنه سئل عن ذلك ولا بشر . وسيأتي ذلك واضحًا في فضائل القرآن . وحديث عائشة الذي أشرنا إليه أورده المصنف في أوائل كتاب التوحيد كما سيأتي إن شاء الله تعالى . **قوله** ( بما يقرأ به ) أي من السورة بعد الفاتحة . **قوله** ( افتتح قل هو الله أحد ) تمسك به من قال : لا يشترط قراءة الفاتحة ، وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة اعتناء بالعلم لانه لا بد منها فيكون معناه افتتح بسورة بعد الفاتحة ، أو كان ذلك قبل ورود الدليل الدال على اشتراط الفاتحة . **قوله** ( فكلمه أصحابه ) يظهر منه أن صنيعه ذلك خلاف ما ألفوه من النبي ﷺ **قوله** ( وكرهوا أن يؤمهم غيره ) إما لكونه من أفضلهم كما ذكر في الحديث ، وإما لكون النبي ﷺ هو الذي قرره . **قوله** ( ما يأمر بك به أصحابك ) أي يقولون لك ، ولم يرد الأمر بالصيغة المعروفة لكنه لازم من التخيير الذي ذكره كأنهم قالوا له افعل كذا وكذا . **قوله** ( ما يمنعك وما يملكك ) سأله عن أمرين فأجاباه بقوله : إني أحبها ، وهو جواب عن الثاني مستلزم للاول بانضمام شيء آخر وهو إقامة السنة المعهودة في الصلاة ، فالمانع مركب من المحبة والأمر المعهود ، والحامل على الفعل المحبة وحدها ، ودل تبشير له بالجنة على الرضا بفعله ، وعبر بالفعل الماضي في قوله « أدخلك » ، وإن كان دخول الجنة مستقبلا تحقيقا لوقوع ذلك ، قال ناصر الدين بن المنير : في هذا الحديث أن المقاصد تغير أحكام الفعل لأن الرجل لو قال إن الحامل له على إعادتها أنه لا يحفظ غيرها لاسكن أن يأمره بحفظ غيرها ، لكنه اعتل بحبها فظهرت صحة قصده فصوله . قال : وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه والاستكثار منه ولا يعد ذلك هجرانا لغيره ، وفيه ما يشعر بأن سورة الإخلاص مكية . **قوله** ( جاء رجل إلى ابن مسعود ) هو نهيك بفتح الهمزة وكسر الهاء ابن سنان البجلي ، سماء منصور في روايته عن

أبي وائل عند مسلم ، وسيأتي من وجه آخر . **قوله** ( قرأت المنفصل ) تقدم أنه من ق إلى آخر القرآن على الصحيح ، وسمى منفصلاً لكثرة الفصل بين سورته بالبسملة على الصحيح . ولقول هذا الرجل قرأت المنفصل سبب بينه مسلم في أول حديثه من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي وائل قال : جاء رجل يقال له نبيك بن سنان إلى عبد الله فقال : يا أبا عبد الرحمن كيف تقرأ هذا الحرف ( من ماء غير آسن ) أو غير يأسن ؟ فقال عبد الله : كل القرآن أحصيت غير هذا قال : أني لأقرأ المنفصل في ركعة . **قوله** ( هذا ) يفتح الهاء وتشديد الذال المحجمة أي سرداً وإفراطاً في السرعة ، وهو منصوب على المصدر ، وهو استفهام إنكار بحذف أداة الاستفهام ، وهي ثابتة في رواية منصور عند مسلم وقال ذلك لأن تلك الصفة كانت حادثهم في انشاد الشعر . وزاد فيه مسلم من رواية وكيع أيضاً أن أقواماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، وزاد أحمد عن أبي معاوية وإسحق عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش فيه ، ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع ، وهو في رواية مسلم دون قوله نفع (١) . **قوله** ( لقد عرفت النظائر ) أي السور المتماثلة في المعاني كالوعظة أو الحكم أو القصص ، لا المتماثلة في عدد الآي ، لما سيظهر عند تعيينها . قال المحب الطبري : كنت أظن أن المراد أنها متساوية في العدد ، حتى اعتبرتها فلم أجدها فيها شيئاً متساوياً . **قوله** ( يقرن ) بضم الراء وكسرهما . **قوله** ( عشرين سورة من المنفصل وسورتين من آل حم في كل ركعة ) وقع في فضائل القرآن من رواية واصل عن أبي وائل ثمان عشرة سورة من المنفصل وسورتين من آل حم ، وبين فيه من رواية أبي حمزة عن الأعمش أن قوله عشرين سورة إنما سمعه أبو وائل من علقمة عن عبد الله ولفظه « فقام عبد الله ودخل علقمة معه ثم خرج علقمة فسألناه فقال : عشرون سورة من المنفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون ، ولابن خزيمة من طريق أبي خالد الأحمر عن الأعمش مثله وزاد فيه « فقال الأعمش : أولهن الرحمن وآخرهن الدخان ، ثم سردها ، وكذلك سردها أبو إسحق عن علقمة والأسود عن عبد الله فيما أخرجه أبو داود متصلاً بالحديث بعد قوله « كان يقرأ النظائر السورتين في ركعة : الرحمن والنجم في ركعة واقتربت والحاقة في ركعة والذاريات والطور في ركعة والواقعة ونون في ركعة وسأل والنازعات في ركعة وويل للطففين وعبس في ركعة والمدثر والمزمل في ركعة وهل أتى ولا أقسم في ركعة وعم يتساءلون والمرسلات في ركعة وإذا الشمس كورت والدخان في ركعة ، هذا لفظ أبي داود والآخر مثله إلا إنه لم يقل « في ركعة » في شيء منها ، وذكر السورة الرابعة قبل الثالثة والعاشرة قبل التاسعة ولم يخالفه في الاقتران ، وقد سردها أيضاً محمد بن سنان بن كهيل عن أبيه عن أبي وائل فيما أخرجه الطبراني لكن قدم وأخر في بعض وحذف بعضها ، ومحمد ضعيف . وعرف بهذا أن قوله في رواية واصل « وسورتين من آل حم » مشكل لأن الروايات لم تختلف أنه ليس في العشرين من الحواميم غير الدخان فيحمل على التغليب . أو فيه حذف كأنه قال وسورتين إحداهما من آل حم ، وكذا قوله في رواية أبي حمزة « آخرهن حم الدخان وعم يتساءلون » مشكل لأن حم الدخان آخرهن في جميع الروايات ، وأما عم فهي في رواية أبي خالد السابعة عشرة وفي رواية أبي إسحق الثامنة عشرة فكان فيه تجوزاً ، لأن عم وقعت في الركعتين الأخيرتين في الجملة . ويتبين بهذا أن قوله في حديث الباب « عشرين سورة من المنفصل » تجوزاً لأن الدخان ليست منه ، ولذلك فصلها من المنفصل في رواية واصل . نعم يصح

( ١ ) قوله « دون قوله نفع » هذا سهو من المخرج رحمه الله ، بل هذا اللفظ موجود في صحيح مسلم ، ولفظه « ولكن إذا وقع في القلب فرسخ فيه نفع » انتهى . والله أعلم



ذلك على أحد الآراء في حد المفصل كما تقدم وكما سيأتي بيانه أيضا في فضائل القرآن . وفي هذا الحديث من الفوائد كراهة الإفراط في سرعة التلاوة لأنه ينافي المطلوب من التدبر والتفكير في معاني القرآن ، ولا خلاف في جواز السرد بدون تدبر لكن القراءة بالتدبر أعظم أجرا ، وفيه جواز تطويل الركعة الأخيرة على ما قبلها ، وهذا الحديث أول حديث موصول أورده في هذا الباب ، فلهذا صدر الترجمة بما دل عليه ، وفيه ما ترجم له وهو الجمع بين السور لأنه إذا جمع بين السورتين ساخ الجمع بين ثلاث فصاعدا لعدم الفرق ، وقد روى أبو داود وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الله بن شقيق قال : سألت عائشة : أكان رسول الله ﷺ يجمع بين السور ؟ قالت : نعم من المفصل ، ولا يخالف هذا ما سيأتي في التهجد أنه جمع بين البقرة وغيرها من الطوال ، لأنه يحمل على النادر . وقال عياض في حديث ابن مسعود هذا يدل على أن هذا القدر كان قدر قراءته غالبا ، وأما تطويله فأنما كان في التدبر والترنيل ، وما ورد غير ذلك من قراءة البقرة وغيرها في ركعة فكان نادرا . قلت : لكن ليس في حديث ابن مسعود ما يدل على المواظبة ، بل فيه أنه كان يقرن بين هذه السور المعينات إذا قرأ من المفصل ، وفيه موافقة لقول عائشة وابن عباس : إن صلاته بالليل كانت عشر ركعات غير الوتر ، وفيه ما يقوى قول القاضي أبي بكر المتقدم : إن تأليف السور كان عن اجتهاد من الصحابة ، لأن تأليف عبد الله المذكور مغاير لتأليف مصحف عثمان ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في فضائل القرآن إن شاء الله تعالى

### ١٠٧ - باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب

٧٧٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل قال حدثنا حماد عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أن النبي ﷺ كان يقرأ في الظهر في الأوليين بأتم الكتاب وسورتين ، وفي الركعتين الآخرين بأتم الكتاب ، ويُسمِعُنا الآية ، ويُطَوِّلُ في الركعة الأولى ما لا يُطَوِّلُ في الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح » **قوله** ( باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب ) يعني بغير زيادة ، وسكت عن نائلة المغرب رعاية للفظ الحديث مع أن حكمها حكم الآخرين من الرباعية ، ويحتمل أن يكون لم يذكرها لما رواه مالك من طريق الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق يقرأ فيها ( ربنا لا تزغ قلوبنا ) الآية . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . **قوله** ( بأتم الكتاب ) فيه ما ترجم له ، وفيه التنصيص على قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وقد تقدم البحث فيه . قال ابن خزيمة : قد كنت زمانا أحسب أن هذا اللفظ لم يروه عن يحيى غير همام وتابعه أبان . إلى أن رأيت الاوزاعي قد رواه أيضا عن يحيى يعني أن أصحاب يحيى اقتصروا على قوله « كان يقرأ في الأوليين بأتم الكتاب وسورة » كما تقدم عنه من طرق ، وأن همام زاد هذه الزيادة وهي الاقتصار على الفاتحة في الآخرين ، فكان يخشى شذوذها إلى أن قويت عنده بمتابعة من ذكر ، لكن أصحاب الاوزاعي لم يتفقوا على ذكرها كما سيظهر ذلك بعد باب . **قوله** ( ما لا يطيل ) كذا للاكثر ، ولكريمة « ما لا يطول » . و « ما » نكرة موصوفة أو مصدرية ، وفي رواية المستمل والحوثي « بما لا يطيل » واستدل به على تطويل الركعة الأولى على الثانية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب القراءة في الظهر » وسيأتي أيضا

## ١٠٨ - باب من خافت القراءة في الظهر والمصر

٧٧٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن الأعمش عن حمارة بن ميمر عن أبي معمر « قلت لخبيب: أكان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والمصر؟ قال: نعم. قلنا: من أين علمت؟ قال: باضطراب لحيته »

**قوله** (باب من خافت القراءة) أى أسره. وفي رواية الكشميني « خافت بالقراءة » وهو أوجه. ودلالة حديث خباب للترجمة واضحة، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده قريبا

## ١٠٩ - باب إذا أسمع الإمام الآية

٧٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا الأزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يقرأ بأتم الكتاب وسورة معها في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر وصلاة العصر، ويسمعنا الآية أحيانا، وكان يطول في الركعة الأولى»

**قوله** (باب إذا أسمع) وللكشميني « إذا سمع » بتشديد الميم (الإمام الآية) أى فى السرية، خلافا لمن قال يسجد للسجود إن كان ساميا، وكذا لمن قال يسجد مطلقا، وحديث أبي قتادة واضح فى الترجمة وقد تقدم الكلام عليه أيضا

## ١١٠ - باب يطول في الركعة الأولى

٧٧٩ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أن النبي ﷺ كان يطول في الركعة الأولى من صلاة الظهر، ويُقصر في الثانية، ويفعل ذلك في صلاة الصبح»

**قوله** (باب يطول فى الركعة الاولى) أى فى جميع الصلوات، وهو ظاهر الحديث المذكور فى الباب، وقد تقدم البحث فيه أيضا، وعن أبي حنيفة يطول فى أول الصبح خاصة، وقال البيهقي فى الجمع بين أحاديث المسألة: يطول فى الاولى إن كان ينتظر أحدا وإلا فليس. بين الاوليين. وروى عبد الرزاق نحوه عن ابن جريج عن عطاء قال: لى لاحب أن يطول الامام الاولى من كل صلاة حتى يكثر الناس، فإذا صليت لنفسى فانى أحرص على أن أجعل الاوليين سواء. وذهب بعض الأئمة الى استحباب تطويل الاولى من الصبح دائما، وأما غيرها فان كان يرجى كثرة المأمومين ويبادر هو أول الوقت فينتظر وإلا فلا. وذكر فى حكمة اختصاص الصبح بذلك أنها تكون عقب النوم والراحة وفى ذلك الوقت يواطىء السمع واللسان القلب لفرغه وعدم تمكن الاشتغال بأمور المعاش وغيرها منه. والعلم عند الله

(تنبيه): أبو يعفور المذكور فى السند هو الأكبر، واسمه واند بالقاف وقيل وقدان، وجزم النوى فى شرح مسلم بأنه الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد، وبالأول جزم أبو على الجبائي والمزى وغيرهما وهو الصواب

## ١١١ - باب جهر الإمام بالتأمين

وقال عطاء : آمين دعاء . آمن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد لاجبة

وكان أبو هريرة ينادي الإمام : لا تقفني بآمين

وقال نافع : كان ابن عمر لا يدعه ، ويحضهم ، وسمعت منه في ذلك خيراً

٧٨٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن

عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « إذا أمن الإمام فأمنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين

الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . وقال ابن شهاب « وكان رسول الله ﷺ يقول : آمين »

[ الحديث ٧٨٠ - طرقة في ٦٤٠٢ ]

قوله ( باب جهر الامام بالتأمين ) أى بعد الفاتحة في الجهر ، والتأمين مصدر أمن بالتشديد أى قال آمين وهى بالمدة والتخفيف في جميع الروايات وعن جميع القراء ، وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى الإمالة ، وفيها ثلاث لغات أخرى شاذة : القصر حكاها ثعلب وأنشد له شاعدا ، وأنكره ابن درستويه وطعن في الشاهد بأنه لضرورة الشعر ، وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب أنه إنما أجازها في الشعر خاصة . والتشديد مع المد والقصر ، وخطأهما جماعة من أهل اللغة . وآمين من أسماء الافعال مثل صه للسكوت ، وفتح في الروصل لأنها مبنية بالاتفاق مثل كيف ، وإنما لم تكسر لثقل الكسرة بعد الياء ومعناها اللهم استجب عند الجمهور ، وقيل غير ذلك بما يرجع جميعه إلى هذا المعنى ، كقول من قال : معناه اللهم آمنا بخير ، وقيل كذلك يكون ، وقيل درجة في الجنة تجب لقائلها ، وقيل لمن استجيب له كما استجيب للملائكة ، وقيل هو اسم من أسماء الله تعالى رواه عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف وعن هلال بن يساف التابعي مثله ، وأنكره جماعة ، وقال من مد وشدد : معناها قاصدين اليك ونقل ذلك عن جعفر الصادق ، وقال من قصر وشدد : هى كلمة عبرانية أو سريانية . وعند أبي داود من حديث أبي زهير الفيرى الصحابي أن آمين مثل الطابع على الصحيفة ، ثم ذكر قوله ﷺ « إن ختم بآمين فقد أوجب » . قوله ( وقال عطاء ) إلى قوله بآمين ( وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : قلت له أكان ابن الزبير يؤمن على أثر أم القرآن ؟ قال نعم ويؤمن من وراءه ، حتى إن للمسجد للجة . ثم قال : إنما آمين دعاء . قال : وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الامام فيناديه فيقول : لا تسبقني بآمين . وقوله حتى إن بكسر الهمزة للمسجد أى لاهل المسجد للجة اللام للتأكيد واللجة قال أهل اللغة : الصوت المرتفع ، وروى للجة ، بموحدة وتخفيف الجيم حكاها ابن التين ، وهى الاصوات المختلطة . ورواه البيهقي درجة ، بالراء بدل السلام كما سيأتى . قوله ( لا تقفني ) بضم الفاء وسكون المثناة ، وحكى بعضهم عن بعض النسخ بالقاء والشين المعجمة ولم أر ذلك فى شيء من الروايات ، وإنما فيها بالمشاة من القوافى وهى بمعنى ما تقدم عند عبد الرزاق من سبق ، ومراد أبي هريرة أن يؤمن مع الإمام داخل الصلاة ، وقد تمسك به بعض المالكية فى أن الإمام لا يؤمن وقال : معناه لا تنازعنى بالتأمين الذى هو من وظيفة المأموم ، وهذا تأويل بعيد ، وقد جاء عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه البيهقي من طريق حماد عن ثابت عن أبي رافع قال : كان أبو

هريرة يؤذن لمروان ، فاشتراط أن لا يسبقه بالضالين حتى يعلم أنه دخل في الصف ، وكأنه كان يشتغل بالإقامة وتعديل الصفوف ، وكان مروان يبادر إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهه عن ذلك ، وقد وقع له ذلك مع غير مروان : فروى سعيد بن منصور عن طريق محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان مؤذنا بالبحرين وأنه اشترط على الإمام أن لا يسبقه بآمين ، والإمام بالبحرين كان العلاء بن الحضرمي بينه عبد الرزاق عن طريق أبي سلمة عنه ، وقد روى نحوه قول أبي هريرة عن بلال أخرجه أبو داود عن طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال : يا رسول الله ، لا تستبقني بآمين ، ورجاله ثقات . لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا ، وقد روى عنه بلفظ : إن بلالا قال ، وهو ظاهر الإرسال ، ورجحه الدارقطني وغيره على الموصول ، وهذا الحديث يضعف التأويل السابق لأن بلالا لا يقع منه ما حمل هذا القائل كلام أبي هريرة عليه ، وتمسك به بعض الحنفية بأن الإمام يدخل في الصلاة قبل فراغ المؤذن من الإقامة ، وفيه نظر لأنها واقعة عين وسببها محتمل فلا يصح التسك بها ، قال ابن المنير : مناسبة قول عطاء للترجمة أنه حكم بأن التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام لأنه في مقام الداعي ، بخلاف قول المانع لأنها جواب للدعاء فيختص بالمأموم ، وجوابه أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط ، فالداعي فصل المقاصد بقوله (اهدنا الصراط المستقيم) إلى آخره ، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع فإن قالها الإمام فكأنه دعا مرتين مفصلا ثم مجملا . قوله (وقال نافع الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال آمين لا بدع أن يؤمن إذا ختمها ويحضهم على قولها ، قال : وسمعت منه في ذلك خيرا ، وقوله (ويحضهم) بالضاد المعجمة ، وقوله (خيرا) بسكون التحتية أي فضلا وثوابا وهي رواية الكشميهني ، ولغيره : خيرا ، بفتح الموحدة أي حديثا مرفوعا ، ويشعر به ما أخرجه البيهقي : كان ابن عمر إذا آمن الناس آمن معهم ويرى ذلك من السنة ، ورواية عبد الرزاق مثل الأول ، وكذلك روينا في فوائد يحيى بن معين قال حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج ، ومناسبة أثر ابن عمر من جهة أنه كان يؤمن إذا ختم الفاتحة ، وذلك أعم من أن يكون إماما أو مأموما . قوله (عن ابن شهاب) في الترمذي عن طريق زيد بن الحباب عن مالك : أخبرنا ابن شهاب ، . قوله (أنهما أخبراه) ظاهره أن لفظهما واحد ، لكن سيأتي في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة مغايرة بسيرة للفظ الزهري . قوله (إذا آمن الإمام فأمنوا) ظاهره في أن الإمام يؤمن ، وقيل معناه إذا دعا ، والمراد دعاء الفاتحة من قوله (اهدنا) إلى آخره بناء على أن التأمين دعاء ، وقيل معناه إذا بلغ إلى موضع استدعى التأمين وهو قوله (ولا الضالين) . ويرد ذلك التصريح بالمراد في حديث الباب ، واستدل به على مشروعية التأمين للإمام ، قيل وفيه نظر لكونها قضية شرطية ، وأجيب بأن التعبير إذا يشعر بتحقيق الوقوع ، وخالف مالك في إحدى الروايتين عنه وهي رواية ابن القاسم فقال : لا يؤمن الإمام في الجهرية ، وفي رواية عنه لا يؤمن مطلقا ، وأجاب عن حديث ابن شهاب هذا بأنه لم يره في حديث غيره ، وهي علة غير قاذحة فإن ابن شهاب إمام لا يضره التفرد ، مع ما سيذكر قريبا أن ذلك جاء في حديث غيره ، ورجح بعض المالكية كون الإمام لا يؤمن من حيث المعنى بأنه داع فناسب أن يختص المأموم بالتأمين ، وهذا يحجى على قولهم إنه لا قراءة على المأموم ، وأما من أوجبها عليه فله أن يقول : كما اشتركا في القراءة فينبغي أن يشتركا في التأمين ، ومنهم من أول قوله : إذا آمن الإمام ، فقال : معناه دعا ، قال وتسمية الداعي مؤمنا سائفة لأن المؤمن يسمى داعيا كما جاء في قوله تعالى (قد أجيبت دعوتكما) وكان موسى داعيا وهرون مؤمنا كما رواه

ابن مردويه من حديث أنس ، وتمتع بعدم الملازمة فلا يلزم من تسمية المؤمن داعياً عكسه قاله ابن عبد البر ، على أن الحديث في الأصل لم يصح ، ولو صح فاطلاق كون هرون داعياً إنما هو للتغليب ، وقال بعضهم : معنى قوله « إذا أمن » بلغ موضع التأمين كما يقال أنجد إذا بلغ نجداً وإن لم يدخلها ، قال ابن العربي : هذا بعيد لغة وشرعاً . وقال ابن دقيق العيد : وهذا مجاز ، فإن وجد دليل يرجحه عمل به وإلا فالأصل عدمه . قلت : استدلوأه برواية أبي صالح عن أبي هريرة الآتية بعد باب بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » ، قالوا فاجمع بين الروایتين يقتضى حمل قوله « إذا أمن » على المجاز . وأجاب الجمهور - على تسليم المجاز المذكور - بأن المراد بقوله « إذا أمن » أى أراد التأمين ليتوافق تأمين الإمام والمأموم معاً ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها الإمام ، وقد ورد التصريح بأن الإمام يقولها وذلك في رواية ، ويدل على خلاف تأويلهم رواية معمر عن ابن شهاب في هذا الحديث بلفظ « إذا قال الإمام ولا الضالين فقالوا آمين فان الملازمة تقول آمين وإن الإمام يقول آمين » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي والسراج وهو صريح في كون الإمام يؤمن . وقيل في الجمع بينهما : المراد بقوله « إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين » أى ولم يقل الإمام آمين ، وقيل يؤخذ من الخبرين تحيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري ، وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه ، لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة ، فقد يسمع قراءته من لا يسمع تأمينه ، فمن سمع تأمينه آمن معه ، وإلا يؤمن إذا سمعه يقول ولا الضالين لأنه وقت تأمينه قاله الخطابي . وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره ، وقد رده ابن شهاب بقوله « وكان رسول الله ﷺ يقول آمين » كأنه استشعر التأويل المذكور فبين أن المراد بقوله « إذا أمن » حقيقة التأمين ، وهو وإن كان مرسلًا فقد اعتضد بصنيع أبي هريرة رواه كما سياتي بعد باب ، وإذا ترجح أن الإمام يؤمن فيجهر به في الجهرية كما ترجم به المصنف وهو قول الجمهور ، خلافاً للكوفيين ورواية عن مالك قال : يسر به مطلقاً . ووجه الدلالة من الحديث أنه لو لم يكن التأمين مسموعاً للمأموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بتأمينه ، وأجابوا بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به وفيه نظر لاحتمال أن يخجل به فلا يستلزم علم المأموم به ، وقد روى روح بن عباد عن مالك في هذا الحديث قال ابن شهاب « وكان رسول الله ﷺ إذا قال ولا الضالين جهر بآمين » أخرجه السراج ، وابن حبان من رواية الزبيدي في حديث الباب عن ابن شهاب « كان إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته وقال آمين » ، والحميدي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه بلفظ « إذا قال ولا الضالين » ، ولابن داود من طريق أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة مثله وزاد « حتى يسمع من يليه من الصف الأول » ، ولابن داود وصححه ابن حبان من حديث وائل بن حجر نحو رواية الزبيدي ، وفيه رد على من أوما إلى النسخ قال : إنما كان ﷺ يجهر بالتأمين في ابتداء الإسلام ليعلمهم فان وائل بن حجر إنما أسلم في أواخر الأمر . قوله ( فأمروا ) استدلل به على تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالفاء ، لكن تقدم في الجمع بين الروایتين أن المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور ، وقال الشيخ أبو محمد الجويني : لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره ، قال إمام الحرمين : يمكن تعليله بأن التأمين لقراءة الإمام لا لتأمينه ، فلذلك لا يتأخر عنه وهو واضح . ثم إن هذا الأمر عند الجمهور للندب ، وحكى ابن بركة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر ، قال : وأوجه الظاهرية على كل مصل ثم في مطلق أمر المأموم بالتأمين أنه يؤمن ولو كان مشتغلاً بقراءة الفاتحة ، وبه قال أكثر الشافعية . ثم اختلفوا هل تنقطع بذلك الموالاة ؟

على وجهين : أحدهما لا تقطع لأنه مأمور بذلك لمصلحة الصلاة ، بخلاف الأمر الذي لا يتعلق بها كأخذ العاطس (١) و الله أعلم . قوله (قائه من وافق) زاد يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، فإن الملائكة تؤمن ، قبل قوله ، فمن وافق ، وكذا لابن عيينة عن ابن شهاب كما سيأتي في الدعوات ، وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان ، خلافاً لمن قال المراد الموافقة في الاخلاص والخشوع كابن حبان فإنه لما ذكر الحديث قال : يريد مسوافة الملائكة في الاخلاص بنفي إعجاب ، وكذا جنح اليه غيره فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة ، أو في إجابة الدعاء ، أو في الدعاء بالطاعة خاصة ، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للتؤمنين . وقال ابن المنير : الحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للآتيان بالوظيفة في محلها ، لأن الملائكة لا غفلة عندهم ، فمن وافقهم كان متيقظاً . ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم ، واختاره ابن بريزة . وقيل : الحفظة منهم ، وقيل الذين يتعاقبون منهم إذا قلنا إنهم غير الحفظة . والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة بمن في الأرض أو في السماء . وسيأتي في رواية الأعرج بعد باب . وقالت الملائكة في السماء آمين ، وفي رواية محمد بن عمرو الآتية أيضاً ، فوافق ذلك قول أهل السماء ، ونحوها سهل عن أبيه عند مسلم ، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال : صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء ، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غفر للعبد ، انتهى . ومثله لا يقال بالراى فالمصير اليه أولى . قوله ( غفر له ما تقدم من ذنبه ) ظاهره غفران جميع الذنوب الماضية ، وهو محمول عند العلماء على الصغائر ، وقد تقدم البحث في ذلك في الكلام على حديث عثمان فيمن توشأ كوشأه <sup>في كتاب الطهارة</sup> . (فائدة) : وقع في أمالي الجرجاني عن أبي العباس الاصم عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن يونس في آخر هذا الحديث : وما ناخر ، وهي زيادة شاذة فقد رواه ابن الجارود في المنتقى عن بحر بن نصر بدونها ، وكذا رواه مسلم عن حرمة وابن خزيمة عن يونس بن عبد الأعلى كلاهما عن ابن وهب وكذلك في جميع الطرق عن أبي هريرة إلا أني وجدته في بعض النسخ من ابن ماجه عن هشام بن عمار وأبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن ابن عيينة بآبائهما ، ولا يصح ، لأن أبا بكر قد رواه في مسنده ومسنده بدونها ، وكذلك حفاظ أصحاب ابن عيينة الحميدي وابن المديني وغيرهما . وله طريق أخرى ضعيفة من رواية أبي فروة محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه عن عثمان والوليد ابني ساج عن سهل عن أبيه عن أبي هريرة . قوله ( قال ابن شهاب ) هو متصل اليه برواية مالك عنه ، وأخطأ من زعم أنه معلق . ثم هو من مراسيل ابن شهاب ، وقد قدمنا وجه اعتضاده . وروى عنه موصولاً أخرجه الدارقطني في الفرائد والمعلل من طريق حفص بن عمر العدني عن مالك عنه ، وقال الدارقطني : تفرد به حفص بن عمر وهو ضعيف ، وفي الحديث حجة على الإمامية (٢) في قولهم إن التأمين يبطل الصلاة ، لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر ، ويمكن أن يكون مستندهم ما نقل عن جعفر الصادق أن معنى آمين أى قاصدين اليك ، وبه تمسك من قال إنه بالمد والتشديد ، وصرح المتولي من الشافعية بأن من قاله هكذا بطلت صلاته . وفيه فضيلة الإمام لأن تأمين الإمام يوافق

(١) الصواب أن تأمين المأموم وحده إذا عطس لا يقطع عليه قراءته لكونه شيئاً سبياً مشروعاً . والله أعلم  
(٢) ما كان يحسن من الشارح أن يذكر خلاف الإمامية ، لأنها طاقة ضالة ، وهي من أخص طوائف الشيعة . وقد سبق للشارح أن خلاف الزيدية لا يعتبر ، والإمامية شر من الزيدية وكلاهما من الشيعة وليسوا أهلاً لأن يذكر خلافهم في مسائل الإجماع والخلاف . والله أعلم

تأمين الملائكة ، ولهذا شرعت للمأموم موافقته . وظاهر سياق الأمر أن المأموم إنما يؤمن إذا أمن الإمام لا إذا ترك ، وقال به بعض الشافعية كما صرح به صاحب « الذخائر » وهو مقتضى إطلاق الراقعي الخلاف . وادعى النووي في « شرح المذهب » الاتفاق على خلافه ، ونص الشافعي في « الأم » على أن المأموم يؤمن ولو ترك الإمام عمدا أو سهوا ، واستدل به القرطبي على تعيين قراءة الفاتحة للإمام ، وعلى أن المأموم ليس عليه أن يقرأ فيما جهر به لإمامه ، فاما الأول فكأنه أخذ من أن التأمين يختص بالفاتحة فظاهر السياق يقتضي أن قراءة الفاتحة كانت أمرا معلوما عندهم ، وأما الثاني فقد يدل على أن المأموم لا يقرأ الفاتحة حال قراءة الإمام لها لأنه لا يقرؤها أصلا

### ١١٢ - باب فضل التأمين

٧٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ آمِينَ ، وَقَالَ لِلْمَلَائِكَةِ فِي السَّمَاءِ آمِينَ ، فَوَاقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

قوله ( باب فضل التأمين ) أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة . قال ابن المنير : وأي فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه ، ثم قد ترتبت عليه المغفرة اهـ . ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان داخل الصلاة أو خارجها لقوله « إذا قال أحدكم » لكن في رواية مسلم من هذا الوجه « إذا قال أحدكم في صلاته » فيحمل المطلق على المقيد . نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد - وساق مسلم لإسنادها - « إذا أمن القاري » فأمّنوا ، فهذا يمكن حمله على الإطلاق فيستحب التأمين إذا أمن القاري . مطلقاً لكل من سمعه من مصل أو غيره . ويمكن أن يقال : المراد بالقاري الإمام إذا قرأ الفاتحة . فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه . واستدل به بعض المعتزلة على أن الملائكة أفضل من آدميين ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب الملائكة » من بدء الخلق إن شاء الله تعالى

### ١١٣ - باب جهر المأموم بالتأمين

٧٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ فَقُولُوا : آمِينَ ، فَإِنَّهُ مِنْ وَاقَتِ قَوْلِهِ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَنُعَيْمُ الْجُبَرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [ الحديث ٧٨٢ - طرفه في : ٤٧٥ ]

قوله ( باب جهر المأموم بالتأمين ) كذا للاكثر ، وفي رواية المستملى والحوي « جهر الإمام بآمين » والاول هو الصواب لثلاث تكرار . قوله ( مولى أبي بكر ) أي ابن عبد الرحمن بن الحارث . قوله ( إذا قال الإمام الخ ) استدلل به على أن الإمام لا يؤمن ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، قال الزين بن المنير : مناسبة الحديث للترجمة من جهة

أن في الحديث الأمر بقول آمين ، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً على الجهر ، ومتى أريد به الإسرار أو حديث النفس قيد بذلك . وقال ابن رشيد : تؤخذ المناسبة منه من جهات : منها أنه قال : إذا قال الإمام فقولوا ، فقابل القول بالقول ، والإمام إنما قال ذلك جهراً فكان الظاهر الاتفاق في الصفة . ومنها أنه قال : فقولوا ، ولم يقيد بهجراً ولا غيره ، وهو مطلق في سياق الإثبات ، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم معنى في مسألة الإمام ، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق . ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام ، وقد تقدم أن الإمام يجهر فإزج جهره بهجراً . وهذا الأخير سبق إليه ابن بطال ، وتعقب بأنه يستلزم أن يجهر المأموم بالقراءة لأن الإمام جهراً بها ، لكن يمكن أن ينفصل عنه بأن الجهر بالقراءة خلف الإمام قد نهى عنه ، فبقي التأمين داخل تحت عموم الأمر باتباع الإمام ، ويتقوى ذلك بما تقدم عن عطاء أن من خلف ابن الزبير كانوا يؤمنون جهراً ، وروى البيهقي من وجه آخر عن عطاء قال : أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد إذا قال الإمام ولا الضالين سمعت لهم رجعة بآمين . والجهر للمأموم ذهب إليه الشافعي في القديم وعليه الفتوى ، وقال الرافعي : قال الأكثر في المسألة قولان أحدهما أنه يجهر . قوله ( تابعه محمد بن عمرو ) أي ابن علقمة الليثي ، ومتابعه وصلها أحمد والدارمي عن يزيد بن هارون وابن خزيمة من طريق إسماعيل بن جعفر والبيهقي من طريق النضر بن شميل ثلاثهم عن محمد بن عمرو نحو رواية سمي عن أبي صالح ، وقال في روايته : فوافق ذلك قول أهل السماء . . قوله ( ونعيم الجهر ) بالرفع عطفاً على محمد بن عمرو ، وأغرب الكرماني فقال : حاصله أن سمياً ومحمد بن عمرو ونعيماً ثلاثهم روى عنهم مالك هذا الحديث ، لكن الأول والثاني رواه عن أبي هريرة بالواسطة ونعيم بدونها ، وهذا جزم منه شيء لا يدل عليه السياق ، ولم يرو مالك طريق نعيم ولا طريق محمد بن عمرو أصلاً ، وقد ذكرنا من وصل طريق محمد ، وأما طريق نعيم فرواها النسائي وابن خزيمة والراجح وابن حبان وغيرهم من طريق سعيد بن أبي هلال عن نعيم الجهر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بام القرآن حتى بلغ ولا الضالين فقال آمين وقال الناس آمين ، ويقول كلما سجد الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال الله أكبر ، ويقول إذا سلم : والذي نفسي بيده أني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ، بوب النسائي عليه . والجهر بسم الله الرحمن الرحيم ، وهو أصح حديث ورد في ذلك ، وقد تعقب استدلاله باحتيال أن يكون أبو هريرة أراد بقوله « أشبهكم » أي في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها ، وقد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما ساقى قريسا ، والجواب أن نعيماً ثقة فتقبل زيادته ، والخبر ظاهر في جميع الأجزاء فيحمل على عمومته حتى يثبت دليل يخصه ، ( تنبيه ) : عرف مما ذكرناه أن متابعة نعيم في أصل إنبات التأمين فقط ، بخلاف متابعة محمد بن عمرو . والله أعلم

### ١١٤ - باب إذا ركع دون الصف

٧٨٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا همام عن الأعمش - وهو زياد - عن الحسن عن أبي بكر

« انه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : زادك الله حرصاً ، ولا تمد »



**قوله** ( باب إذا ركع دون الصف ) كان اللائق إيراد هذه الترجمة في أبواب الإمامة ، وقد سبق هناك ترجمة المرأة وحدها تكون صفا ، وذكرت هناك أن ابن بطال استدل بحديث أنس المذكور فيه في صلاة أم سليم لصحة صلاة المنفرد خلف الصف إلحاقا للرجل بالمرأة ، ثم وجدته مسبوقة بالاستدلال به عن جماعة من كبار الأئمة ، لكنه متعقب ، وأقدم من وقفت على كلامه من تعقبه ابن خزيمة فقال : لا يصح الاستدلال به لأن صلاة المرأة خلف الصف وحده منهي عنها باتفاق من يقول تجهزه أو لا تجهزه ، وصلاة المرأة وحدها إذا لم يكن هناك امرأة أخرى مأمور بها باتفاق ، فكيف يقاس مأمور على منهي ؟ والظاهر أن الذي استدل به نظر إلى مطلق الجواز حمل للنهي على التنزيه والامر على الاستحباب ، وقال ناصر الدين بن المنير : هذه الترجمة بما نوزع فيها البخاري حيث لم يأت بجواب ، إذا ، لأشكال الحديث واختلاف العلماء في المراد بقوله « ولا تعد » . **قوله** ( عن الأعمى وهو زياد ) في رواية عن عفان عن ممام حدثنا زياد الأعمى أخرجه ابن أبي شيبة ، وزیاد هو ابن حسان بن قرة الباهلي من صغار التابعين ، قيل له الأعمى لانه كان مشقوق الشفة ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( عن الحسن ) هو البصري . **قوله** ( عن أبي بكر ) هو الثقفی ، وقد أعله بعضهم بأن الحسن عنعنه ، وقيل إنه لم يسمع من أبي بكر ، وإنما يروى عن الأحنف عنه ، ورد هذا الاعلال برواية سعيد بن أبي عروبة عن الأعمى قال « حدثني الحسن أن أبا بكر حدثه ، أخرجه أبو داود والنسائي . **قوله** ( انه انتهى إلى النبي ﷺ ) في رواية سعيد المذكورة « أنه دخل المسجد ، زاد الطبراني من رواية عبد العزيز بن أبي بكر عن أبيه « وقد أقيمت الصلاة فانطلق يسمي ، وللطحاوي من رواية حماد بن سلمة عن الأعمى « وقد حفزه النفس » . **قوله** ( فذكر ذلك ) في رواية حماد عند الطبراني « فلما انصرف رسول الله ﷺ قال : أيكم دخل الصف وهو راكع » . **قوله** ( زادك الله حرصا ) أي على الخير ، قال ابن المنير صوب النبي ﷺ فعل أبي بكر من الجهة العامة وهي الحرص على ادراك فضيلة الجماعة ، وخطأه من الجهة الخاصة . **قوله** ( ولا تعد ) أي إلى ما صنعت من السعي الشديد ثم الركوع دون الصف ثم من المشي إلى الصف ، وقد ورد ما يقتضي ذلك صريحا في طرق حديثه كما تقدم بعضها ، وفي رواية عبد العزيز المذكورة « فقال من الساعي » ، وفي رواية يونس بن عبيد عن الحسن عند الطبراني « فقال أيكم صاحب هذا النفس ؟ قال : خشيت أن تفوتني الركعة معك » ، وله من وجه آخر عنه في آخر الحديث « صل ما أدركت واقض ما سبقك » ، وفي رواية حماد عند أبي داود وغيره « أيكم الراكع دون الصف » ، وقد تقدم من روايته قريبا « أيكم دخل الصف وهو راكع » ، وتمسك المهلب بهذه الرواية الأخيرة فقال : إنما قال له « لا تعد » لانه مثل بنفسه في مشيه راكعا لانها كشية البهائم اه . ولم ينحصر النهي في ذلك كما حررته ، ولو كان منحصرا لاقتضى ذلك عدم الكراهة في إحرام المنفرد خلف الصف . وقد تقدم نقل الاتفاق على كراهيته ، وذهب إلى تحريمه أحد وإحقق وبعض محدثي الشافعية كابن خزيمة ، واستدلوا بحديث وابصة بن معبد « أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر أن يعيد الصلاة » أخرجه أصحاب السنن وصححه أحمد وابن خزيمة وغيرهما . ولابن خزيمة أيضا من حديث علي بن شيبان نحوه « زاد » لا صلاة لمنفرد خلف الصف ، واستدل الشافعي وغيره بحديث أبي بكر على أن الأمر في حديث وابصة للاستحباب ليكون أبي بكر أتي بجزء من الصلاة خلف الصف ولم يؤمر بالاعادة ، لكن نهى عن العود إلى ذلك ، فكأنه أرشد إلى ما هو الأفضل . وروى البيهقي من طريق الغيرة عن إبراهيم فيمن صلى خلف الصف وحده فقال : صلاته تامة وليس له تضعيف ،

وجمع أحد وغيره بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن حديث أبي بكرة مخصص لعموم حديث وابصة ، فن ابتداء الصلاة منفردا خلف الصف ثم دخل في الصف قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكرة ، وإلا فتجب على عموم حديث وابصة وعلى بن شيان . واستنبط بعضهم من قوله « لا تعد » أن ذلك الفعل كان جائزا ثم ورد النهي عنه بقوله « لا تعد » ، فلا يجوز العود إلى ما نهى عنه النبي ﷺ وهذه طريقة البخاري في « جزء القراءة خلف الإمام » ، ويؤخذ عما حررته جواب من قال : لم لا دعا له بعدم العود إلى ذلك كما دعا له بزيادة الحرص ؟ وأجيب بأنه يجوز أنه ربما تأخر في أمر يكون أفضل من إدراك أول الصلاة . وهو مبنى على أن النهي إنما وقع عن التأخير وليس كذلك . ( تنبيه ) : قوله « ولا تعد » ضبطناه في جميع الروايات بفتح أوله وضم العين من العود ، وحكى بعض شراح المصاييح أنه روى بضم أوله وكسر العين من الإعادة ، ويرجح الرواية المشهورة ما تقدم من الزيادة في آخره عند الطبراني « صل ما أدركت واقض ما سبقك » ، وروى الطحاوي بأسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعا « إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف » ، واستدل بهذا الحديث على استحباب موافقة الداخل للإمام على أى حال وجده عليها ، وقد ورد الأمر بذلك صريحا في سنن سعيد بن منصور من رواية عبد العزيز بن رفيع عن أناس من أهل المدينة أن النبي ﷺ قال « من وجدني قائما أو راكعا أو ساجدا فليكن معي على الحال التي أنا عليها » وفي الترمذي نحوه عن علي ومعاذ بن جبل مرفوعا وفي إسناده ضعف ، لكنه ينجز بطريق سعيد بن منصور المذكورة

### ١١٥ - باب إتمام التكبير في الركوع

قوله ابن عباس عن النبي ﷺ . وفيه مالك بن الحويرث

٧٨٤ - **حدثنا** إسحاق الواسطي قال **حدثنا** خالد بن الجري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين قال « صلى مع علي رضي الله عنه بالبصرة فقال : **ذَكَرْنَا** هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْبِرُ كَمَا رَفَعَ وَكَمَا وَضَعَ »

[ الحديث ٧٨٤ - طرفه في : ٧٨٦ ، ٨٢٦ ]

٧٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة « أنه كان يصل بهم فيكبر كلّا خفض ورفع ، فاذا انصرف قال : **إِنِّي لَأَشْبَهُكُمْ** صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[ الحديث ٧٨٥ - أطرافه في : ٧٨٩ ، ٧٩٥ ، ٨٠٣ ]

قوله ( باب إتمام التكبير في الركوع ) أى مده بحيث ينتهى بتمامه ، أو المراد عدد تكبيرات الصلاة بالتكبير في الركوع قاله الكرماني . قلت : ولعله أراد بلفظ الإتمام الإشارة إلى تضعيف ما رواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبيز قال « صليت خلف النبي ﷺ فلم يتم التكبير » ، وقد نقل البخاري في التاريخ عن أبي داود الطيالسي أنه قال : هذا عندنا باطل ، وقال الطبري والبرار : تفرد به الحسن بن عمران وهو مجهول ، وأجيب على تقدير صحته بأنه فعل ذلك لبيان الجواز ، أو المراد لم يتم الجهر به أو لم يمهده . قوله ( قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ) أى الإتمام

ومراده أنه قال ذلك بالمعنى ، لأنه أشار بذلك إلى حديثه الموصول في آخر الباب الذي بعده وفيه قوله لعكرمة لما أخذه من الرجل الذي كبر في الظهر ثنتين وعشرين تكبيرة ، إنها صلاة النبي ﷺ ، فيستلزم ذلك أنه نقل عن النبي ﷺ إتمام التكبير ، لأن الرباعية لا يقع فيها لذاتها أكثر من ذلك ، ومن لازم ذلك التكبير في الركوع . وهذا يبعد الاحتمال الأول . قوله ( وفيه مالك بن الحويرث ) أى يدخل في الباب حديث مالك ، وقد أوردته المؤلف بعد أبواب في باب المكث بين السجدين ، ولفظه : فقام ثم ركع فكبر . قوله ( أخبرنا خالد ) هو الطحان ، والجري هو سعيد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف الذي روى هذا الحديث عنه ، والاسناد كله بصرون وفيه رواية الأقران والإخوة . قوله ( صلى ) أى عمران ( مع على ) أى ابن أبي طالب ( بالبصرة ) يعنى بعد وقعة الجمل . قوله ( ذكرنا ) بتشديد الكاف وفتح الراء ، وفيه إشارة إلى أن التكبير الذي ذكره كان قد ترك ، وقد روى أحمد والطحاوى بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال : ذكرنا على صلاة كنا نصلها مع رسول الله ﷺ إما نسيناها وإما تركناها عمدا ، ولا أحد من وجه آخر عن مطرف قال : قلنا - يعنى لعمران بن حصين - يا أبا نجيد ، هو بالنون والجيم مصغر ، من أول من ترك التكبير ؟ قال : عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته . وهذا يحتمل إرادة ترك الجهر . وروى الطبراني عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية . وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد . وهذا لا ينافي الذي قبله لأن زيادا تركه بترك معاوية ، وكان معاوية تركه بترك عثمان . وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء ، وبرحمته حديث أبي سعيد الآتي في باب يكبر وهو ينهض من السجدين ، لكن حكى الطحاوى أن قوما كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع ، قال : وكذلك كانت بنو أمية تفعل ، وروى ابن المنذر نحوه عن ابن عمر وعن بعض السلف أنه كان لا يكبر سوى تكبيرة الإحرام ، وفرق بعضهم بين المنفرد وغيره ، ووجهه بأن التكبير شرع للايدان بحركة الإمام فلا يحتاج إليه المنفرد ، لكن استقر الأمر على مشروعية التكبير في الخفض والرفع لكل مصل ، فالجمهور على ندبة ما عدا تكبيرة الإحرام . وعن أحمد وبعض أهل العلم بالظاهر يجب كله <sup>(١)</sup> قال ناصر الدين بن المنير : الحكمة في مشروعية التكبير في الخفض والرفع أن المكلف أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير ، وكان من حقه أن يستصحب النية إلى آخر الصلاة ، فأمر أن يجمد العهد في أثنائها بالتكبير الذي هو شعار النية <sup>(٢)</sup> . قوله ( كلما رفع وكلما وضع ) هو عام في جميع الانتقالات في الصلاة ، لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع فإنه شرع فيه التحميد ، وقد جاء بهذا اللفظ العام أيضا من حديث أبي هريرة في الباب ، ومن حديث أبي موسى الذي ذكرناه عند أحمد والنسائي ، ومن حديث ابن مسعود عند الدارمي والطحاوى ، ومن حديث ابن عباس في الباب الذي بعده ، ومن حديث ابن عمر عند أحمد والنسائي ، ومن حديث

( ١ ) وهذا القول أظهر من حيث الدليل ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم حافظ عليه وأمر به ، وأصل الأمر للوجوب ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلوا كما رأيتموني أصلي . وأما ما روى عن عثمان ومعاوية من عدم إتمام التكبير فهو محمول على عدم الجهر بذلك لا أنها تركاه إحسانا للظن بهما ، وعلى تسليم أن الترك وقع منهما فالحجة مقدمة على رأيهما رضى الله عنهما وعن سائر الصحابة أجمعين . والله أعلم

( ٢ ) ولو قيل إن الحكمة في شرعية تكرار التكبير تنبيه المصلي على أن الله سبحانه أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم فلا ينبغي التشاغل عن طاعته بشيء من الأشياء ، بل ينبغي الإقبال عليها بالقلب والقالب ، والحشوع فيها بتطبيق له سبحانه ومطلبها لرضاه ، لكان ذلك متوجها . والله أعلم

عبد الله بن سعيد بن منصور ، ومن حديث وائل بن حجر عند ابن حبان ، ومن حديث جابر عند البزار ، وسيأتي مفسرا من حديث أبي هريرة فيه . قوله في حديث أبي هريرة ( يصل بهم ) في رواية الكشميهني « يصل لهم » ،

### ١١٦ - باب إتمام التكبير في السجود

٧٨٦ - حدثنا أبو الفيمان قال حدثنا حماد عن غيلان بن جبرير عن مطرف بن عبد الله قال « صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنا وعمران بن حصين فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر . فلما قضى الصلاة أخذ بيدي عمران بن حصين فقال : قد ذكرني هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد صلى بنا صلاة محمد ﷺ »

٧٨٧ - حدثنا عمرو بن عون قال حدثنا هشيم عن أبي بشر عن عكرمة قال « رأيت رجلا عند المقام يسكب في كل خفض ورفع ، وإذا قام وإذا وضع . فأخبرت ابن عباس رضي الله عنه قال : أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك ؟ »

[ الحديث ٧٨٧ - طرقة : في ٧٨٨ ]

قوله ( باب إتمام التكبير في السجود ) فيه ما تقدم في الذي قبله . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد . قوله ( صليت ) خلف علي بن أبي طالب أنا وعمران ( استدلل به على أن موقف الاثنين يكون خلف الإمام خلافا لمن قال يحصل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، وفيه نظر لانه ليس فيه أنه لم يكن معهما غيرهما . وقد تقدم أن ذلك كان بالبصرة وكذا رواه سعيد بن منصور من رواية حميد بن هلال عن عمران ، ووقع لأحمد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن غيلان بالكوفة ، وكذا لعبد الرزاق عن معمر عن قتادة وغير واحد عن مطرف ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع منه بالبلدين ، وقد ذكره في رواية أبي العلاء بصيغة العموم وهنا بذكر السجود والرفع والنهوض من الركعتين فقط ففيه إشعار بأن هذه المواضع الثلاثة هي التي كان ترك التكبير فيها حتى تذكرها عمران بصلاة علي . قوله ( قد ذكرني ) في رواية الكشميهني « لقد ذكرني » . قوله ( أو قال ) هو شك من أحد رواة ، ويحتمل أن يكون من حماد فقد رواه أحمد من رواية سعيد بن أبي عروبة بلفظ « صلى بنا هذا مثل صلاة رسول الله ﷺ » ، ولم يشك ، وفي رواية قتادة عن مطرف قال عمران « ما صليت منذ حين أو منذ كذا وكذا أشبه بصلاة رسول الله ﷺ من هذه الصلاة » قال ابن بطال : ترك التكبير على من ترك التكبير يدل على أن السلف لم يتلقوه على أنه ركن من الصلاة ، وأشار الطحاوي إلى أن الإجماع استقر على أن من تركه فصلاته تامة ، وفيه نظر لما تقدم عن أحمد ، والخلاف في بطلان الصلاة بتركه ثابت في مذهب مالك إلا أن يريد إجماعا سابقا . قوله ( عن أبي بشر ) صرح سعيد بن منصور عن هشيم بأن أبا بشر حدثه . قوله ( رأيت رجلا عند المقام ) في رواية الاسماعيل « صليت خلف شيخ بالابطح » والأولى أصح ، إلا أن يكون المراد بالابطح البطحاء التي تفرش في المسجد ، وسيأتي في أول الباب الذي بعده بلفظ « صليت خلف شيخ بمكة » ، وأنه سماه في بعض الطرق أبا هريرة ، وانفقت هذه الروايات على أنه رآه بمكة ،

والسراج من طريق حبيب بن الزبير عن عكرمة « رأيت رجلا يصلي في مسجد النبي ﷺ ، فان لم يحمل على التجوز والا ففى شاذة . قوله ( أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ ) هو استفهام انكار للإنكار المذكور ، ومقتضاه الانبات لانه نفي النفي . قوله ( لا أم لك ) هي كلمة قولها العرب عند الزجر ، وكذا قوله في الرواية التي بعدها « نكلك أمك » فكانه دعا عليه أن يفقد أمه أو أن تفقد أمه ، لكنهم قد يطلقون ذلك ولا يريدون حقيقته . واستحق عكرمة ذلك عند ابن عباس لكونه نسب ذلك الرجل الجليل الى الحق الذي هو غاية الجبل وهو يرى من ذلك

### ١١٧ - باب التكبير إذا قام من السجود

٢٨٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل قال أخبرنا همام عن قتادة عن عكرمة قال « صليت خلف شيخ بمكة ، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق ، فقال : نكلك أمك ، سنة أبي القاسم ﷺ » وقال موسى : حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا عكرمة »

٢٨٩ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول « كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع صلاته من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد . قال عبد الله بن صالح عن الليث : ذلك الحمد - ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس »

قوله ( باب التكبير إذا قام من السجود ) . قوله ( صليت خلف شيخ ) زاد سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عند الاسماعيل « الظهر ، وبذلك يصح عدد التكبير الذي ذكره ، لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فيقع في الرابعة عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القيام من التشهد الأول ، ولاحمد والطحاوى والطبراني من طريق عبد الله الداناج وهو بالنون والجيم الخفيفتين عن عكرمة قال « صلى بنا أبو هريرة » . قوله ( وقال موسى ) هو ابن اسماعيل راوى الحديث عن همام ، وهو عنده متصل عن همام وأبان كلاهما عن قتادة ، وانما أفردهما لكونه على شرطه في الأصول ، بخلاف أبان فإنه على شرطه في المتابعات . وأفادت رواية أبان تصريح قتادة بالتحديث عن عكرمة ، وقد وقع مثله من رواية سعيد بن أبي عروبة المذكورة عند الاسماعيل . وقوله ( سنة ) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره تلك سنة ، وثبت ذلك في رواية عبيد الله بن موسى عن همام عند الاسماعيل . قوله ( أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ) كذا قال عقيل ، وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند مسلم ، وقال مالك عن ابن شهاب عن أبي سلية بن عبد الرحمن كما تقدم قبل باب مختصرا ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي مطولا من رواية يونس عن ابن شهاب ، وتابعه معمر عن ابن شهاب عند السراج ، وليس هذا الاختلاف قادحا بل الحديث عند ابن شهاب عنهما معا كما سيأتي في « باب يهوى بالتكبير » من رواية شعيب عنه عنهما جميعا عن أبي هريرة . قوله ( يكبر حين يقوم ) فيه التكبير قائما ، وهو

بالإتفاق في حق القادر . **قوله** ( ثم يكبر حين ركع ) قال النووي : فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة وبسطه عليها ، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع ، ويمدح حتى يصل إلى حد الركوع انتهى . ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة . **قوله** ( حين يرفع الخ ) فيه أن التسميع ذكر النهوض ، وأن التحميد ذكر الاعتدال ، وفيه دليل على أن الإمام يجمع بينهما خلافاً لما لك ، لأن صلاة النبي ﷺ الموصوفة بحمولة على حال الإمامة لكون ذلك هو الأكثر الأغلب من أحواله ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب . **قوله** ( قال عبد الله بن صالح عن الليث : ولك الحمد ) يعني أن ابن صالح زاد في روايته عن الليث الراوي في قوله ، ولك الحمد ، وأما باقي الحديث فانفق فيه ، وإنما لم يسقه عنهما معا وهما شيخاه لأن يحيى من شرطه في الأصول ، وابن صالح إنما يورده في المتابعات وسيأتي من رواية شعيب أيضاً عن ابن شهاب بإثبات الواو ، وكذا في رواية ابن جريج عند مسلم ويونس عند النسائي ، قال العلماء : الرواية بثبوت الواو أرجح ، وهي زائدة وقيل عاطفة على محذوف وقيل هي واو الحال قاله ابن الأثير وضعف ما عده . **قوله** ( ثم يكبر حين يهوى ) يعني ساجداً ، وكذا هو في رواية شعيب ، وه يهوى ، ضبطناه بفتح أوله أي يسقط . **قوله** ( يكبر حين يقوم من الثنتين ) أي الركعتين الأوليين ، وقوله ( بعد الجلوس ) أي في التشهد الأول . وهذا الحديث مفسر للحديث المتقدم حيث قال فيها وكان يكبر في كل خفض ورفع ،

### ١١٨ - باب وضع الألف على الركب في الركوع

وقال أبو حميد في أمصاه : أمسكن النبي ﷺ يديه من ركبته

٧٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبه عن أبي يعفور قال سمعت مصعب بن سعد يقول « صليت إلى جنب أبي قطبقت بين كفي ثم وضعتهما بين فخذي ، فهاني أبي وقال : كننا نفعله فنهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب »

**قوله** ( باب وضع الألف على الركب في الركوع ) أي كل كف على ركبة . **قوله** ( وقال أبو حميد ) سيأتي موصولا مطلقا في « باب سنة الجلوس في التشهد » والغرض منه هنا بيان الصفة المذكورة في الركوع . يقويه ما أشار إليه سعد من نسخ التطبيق . **قوله** ( عن أبي يعفور ) بفتح التثنية وبالفاء وآخره راء وهو الأكبر كما جزم به المزني وهو مقتضى صنيع ابن عبد البر ، وصرح الدارمي في روايته من طريق إسرائيل عن أبي يعفور بأنه العبدى والعبدى هو الأكبر بلا نزاع ، وذكر النووي في شرح مسلم أنه الأصغر ، وتعقب ، وقد ذكرنا اسمهما في المقدمة **قوله** ( مصعب بن سعد ) أي ابن أبي وقاص . **قوله** ( فطبقت ) أي ألصقت بين باطن كفي في حال الركوع . **قوله** ( كننا نفعله فنهينا عنه وأمرنا ) استدله على نسخ التطبيق المذكور بناء على أن المراد بالآمر والنهي في ذلك هو النبي ﷺ ، وهذه الصيغة محتاتف فيها ، والراجح أن حكمها الرفع ، وهو مقتضى تصرف البخاري . وكذا مسلم إذ أخرجه في صحيحه . وفي رواية إسرائيل المذكورة عند الدارمي « كان بنو عبد الله بن مسعود إذا ركعوا جعلوا أيديهم بين أعقابهم ، فصليت إلى جنب أبي فضر يدي » الحديث ، فافادت هذه الزيادة مستند مصعب في فعل ذلك ، وأولاد ابن مسعود أخذوه عن أبيهم . قال الترمذي : التطبيق منسوخ عند أهل العلم لا خلاف بين العلماء في ذلك إلا ما روى

عن ابن مسعود وبعض أصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى . وقد ورد ذلك عن ابن مسعود متصلا في صحيح مسلم وغيره من طريق إبراهيم عن علقمة والأسود أنهما دخلا على عبد الله فذكر الحديث قال : فوضعنا أيدينا على ركبنا ، فضرب أيدينا ثم طبق بين يديه ثم جعلهما بين غنديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، وحمل هذا على أن ابن مسعود لم يبلغه النسخ . وقد روى ابن المنذر عن ابن عمر باسناد قوى قال : إنما فعله النبي ﷺ مرة يعني التطبيق ، وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال : علمنا رسول الله ﷺ فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه فركع ، فبلغ ذلك سعدا فقال : صدق أخى ، كنا نفعل هذا ثم أمرنا بهذا ، يعنى الامساك بالركب . فهذا شاهد قوى لطريق مصعب بن سعد . وروى عبد الرزاق عن عمر ما يوافق قول سعد أخرجه من وجه آخر عن علقمة والأسود قال : صلينا مع عبد الله فطبق ، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقتنا ، فلما انصرف قال : ذلك شيء كنا نفعله ثم ترك ، وفي الترمذى من طريق أبي عبد الرحمن السلى قال : قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنت لكم غنوا بالركب ، ورواه البيهقي بلفظ : كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أغانينا ، فقال عمر : إن من السنة الأخذ بالركب ، وهذا أيضا حكمه حكم الرفع لأن الصحابي إذا قال السنة كذا أو سن كذا كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ ولا سيما إذا قاله مثل عمر . قوله ( فنهينا عنه ) استدلل به ابن خزيمة على أن التطبيق غير جائز ، وفيه نظر لاحتمال حمل النهي على الكراهة ، فتدروى ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال : إذا ركعت فان شئت قلت هكذا - يعنى وضعت يديك على ركبتيك - وإن شئت طبقت ، واسناده حسن ، وهو ظاهر في أنه كان يرى التخيير ، فاما أنه لم يبلغه النهي واما حمله على كراهة التنزيه . ويدل على أنه ليس بحرام كون عمر وغيره ممن أنكره لم يأمر من فعله بالاعادة . ( فائدة ) : حكى ابن بطال عن الطحاوى وأقره أن طريق النظر يقتضى أن تفريق اليدين أولى من تطبيقهما ، لأن السنة جاءت بالتجافي في الركوع والسجود ، وبالمرآحة بين القدمين ، قال : فلما انفقوا على أولوية تفريقهما في هذا واختلفوا في الأول اقتضى النظر أن يلحق ما اختلفوا فيه بما اتفقوا عليه ، قال : ثبت انتفاء التطبيق وجوب وضع اليدين على الركبتين انتهى كلامه . وتعبه الزين بن المنير بأن الذى ذكره معارض بالمواضع التى سن فيها الضم كوضع اليمنى على اليسرى فى حال القيام ، قال : وإذا ثبت مشروعية الضم فى بعض مقاصد الصلاة بطل ما اعتمده من القياس المذكور . نعم لو قال إن الذى ذكره ما (١) يقتضى مزية التفريق على التطبيق لكان له وجه . قلت : وقد وردت الحكمة فى إثبات التفريق على التطبيق عن عائشة رضى الله عنها ، وأورد سيف فى الفتوح من رواية مسروق أنه سأله عن ذلك فأجاب بما محصله : أن التطبيق من صنيع اليهود ، وإن النبي ﷺ نهى عنه لذلك ، وكان النبي ﷺ يعجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أمر فى آخر الأمر بمخالفتهم والله أعلم . قوله ( أن نضع أيدينا ) أى أكفنا من اطلاق الكل وإرادة الجزء ، ورواه مسلم من طريق أبي عوانة عن أبي يعفور بلفظ : وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب ، وهو مناسب للفظ الترجمة

### ١١٩ - باب إذا لم يُسَمِّ الزُّكُوعَ

٧٩١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ « رَأَى حَدِيقَةَ

(١) كنا فى الاملين ، وله « إنما »

رَجُلًا لَا يُيَسَّمُ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ قَالَ : مَا صَلَّيْتُ ، وَلَوْ مُتُّ مُتًّا عَلَى غَيْرِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ ،  
 قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا لَمْ يَتِمَّ الرُّكُوعُ ) أَفْرَدَ الرُّكُوعَ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّ السُّجُودَ مِثْلُهُ لِكَوْنِهِ أَفْرَدَهُ بِتَرْجُمَةٍ تَأْتِي ، وَغَرَضُهُ  
 سِيَاقُ صِفَةِ الصَّلَاةِ عَلَى تَرْتِيبِ أَرْكَانِهَا ، وَاسْتَفْنَى عَنْ جَوَابِ إِذَا ، بِمَا تَرْجِمُ بِهِ بَعْدَ مَنْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ الَّذِي لَمْ يَتِمَّ  
 رُكُوعُهُ بِالْإِعَادَةِ . قَوْلُهُ ( عَنْ سَلْيَانَ ) هُوَ الْأَعْمَشُ . قَوْلُهُ ( رَأَى حَذِيفَةَ رَجُلًا ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ لَكِنْ عِنْدَ ابْنِ  
 خَرِيمَةَ وَابْنِ حِبَّانٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبْوَابِ كِنْدَةَ ، وَمِثْلُهُ لِعَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ . قَوْلُهُ  
 ( لَا يَتِمُّ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ دَلَّ عَلَى أَنَّ رُكُوعَهُ دَرَادَ أَحْمَدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ  
 شُعْبَةَ فَقَالَ : مِنْذُ كَمْ صَلَّيْتُ ؟ فَقَالَ : مِنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، وَمِثْلُهُ فِي رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ، وَلِلنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ طَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ  
 عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ مِثْلُهُ ، وَفِي حَمَلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ نَظَرٌ ، وَأُظْهِرَ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي كَوْنِ الْبُخَارِيِّ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ  
 لِأَنَّ حَذِيفَةَ مَاتَ سَنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِأَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَلَعَلَّ  
 الصَّلَاةَ لَمْ تَكُنْ فَرَضَتْ بَعْدَ ، فَلَعَلَّهُ أَطْلَقَ وَأَرَادَ الْمُبَالَغَةَ ، أَوْ لَعَلَّهُ مِنْ كَادِ يَصِلُ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ لِحَصَلَتِ الْمُنَّةِ  
 الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ . قَوْلُهُ ( مَا صَلَّيْتُ ) هُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ ﷺ لَلنَّبِيِّ صَلَّى صَلَاتُهُ ، فَانْكَرَ لَمْ أَصَلَّ ، وَسَيَأْتِي بَعْدَ بَابٍ .  
 قَوْلُهُ ( فَطَرَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ) زَادَ الْكَشْمِيرِيُّ عَلَيْهَا ، وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى وَجُوبِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَعَلَى أَنَّ  
 الْإِخْلَالَ بِهَا مَبْطُلٌ لِلصَّلَاةِ ، وَعَلَى تَكْفِيرِ تَارِكِ الصَّلَاةِ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّ حَذِيفَةَ نَفَى الْإِسْلَامَ عَنْ أَهْلِ بَعْضِ أَرْكَانِهَا  
 فَيَكُونُ نَفْيُهُ عَنْ أَهْلِ بَاطِلِهَا أَوَّلَى ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِطْرَةِ الدِّينَ ، وَقَدْ أَطْلَقَ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ لَمْ يَصِلْ  
 كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١)</sup> وَهُوَ إِمَّا عَلَى حَقِيقَتِهِ عِنْدَ قَوْمٍ وَإِمَّا عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الزَّجْرِ عِنْدَ آخَرِينَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ : الْفِطْرَةُ الْمِلَّةُ  
 أَوْ الدِّينَ ، قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا السَّنَةُ كَمَا جَاءَ دَخَسَ مِنَ الْفِطْرَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَيَكُونُ حَذِيفَةُ قَدْ أَرَادَ  
 تَوْبِيخَ الرَّجُلِ لِيَرْتَدَعَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَرْجِعُهُ وَرُودَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ بَلْفُظَ دَسَسَ مُحَمَّدٌ ، كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ عَشْرَةِ أَبْوَابٍ ، وَهُوَ  
 مَصِيرُ مَنْ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّحَابِيَّ إِذَا قَالَ سَنَةَ مُحَمَّدٍ أَوْ فِطْرَتَهُ كَانَ حَدِيثًا مَرْفُوعًا ، وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ قَوْمٌ وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ

## ١٢٠ - بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ

وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ فِي أَصْحَابِهِ : رَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ

قَوْلُهُ ( بَابُ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ فِي الرُّكُوعِ ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ مِيلٍ فِي الرَّأْسِ عَنِ الْبَدَنِ وَلَا عَكْسَهُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ )  
 هُوَ السَّاعِدِيُّ . قَوْلُهُ ( هَضَرَ ظَهْرَهُ ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ أَيُّ أَمَالَهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ دَخَسَ ، بِالْمَهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ  
 الْخَفِيفَةِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَسَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا مَوْصُولًا مَطْوُولًا فِي دَخَسَ سَنَةَ الْجُلُوسِ فِي الشَّهَادَةِ ، بَلْفُظَ دَخَسَ  
 رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ دَخَسَ يَدَيْهِ فَتَجَانَفَ عَنْ  
 جَنْبَيْهِ ، وَلَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَمَكَّنَ كَفَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ثُمَّ هَضَرَ ظَهْرَهُ غَيْرَ مَقْنَعٍ رَأْسَهُ وَلَا صَافِحٍ بِخَدَيْهِ

## ١٢١ - بَابُ حَذِّ إِنْجَامِ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ فِيهِ ، وَالْإِطْمَأْنِينَةِ

( ١ ) وَلَقَدْ دَخَسَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ وَالْمَرْكَ تَرَكَ الصَّلَاةَ : أَتَمَّى . وَقَدْ وَوَدَّ فِي مَنَاهُ أَحَادِيثَ ، وَالصَّوَابُ حَلُّ الْكُفْرِ  
 فِيهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ وَأَنَّ مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ . وَقَدْ حَكَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ الْقَيْلِيُّ عَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
 وَأَدْلَاهُ مِنَ الْكُتَابِ وَالسُّنَنِ كَثِيرَةٌ . وَاقَّةُ أَعْلَمَ



٧٩٢ - **حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْحَبْرِ** قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ «كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ - مَا خَلَا الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ - قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ»

[الحديث ٧٩٢ - طرفاه في : ٨٠١ ، ٨٢٠]

**قوله** (وحد إتمام الركوع والاعتدال فيه) وقع في بعض الروايات عند الكشميهني وهو للاصلي هنا د باب إتمام الركوع ، ففصله عن الباب الذي قبله بباب ، وعند الباقرين الجميع في ترجمة واحدة إلا أنهم جعلوا التعليق عن أبي حميد في أنماهم لاختصاصه بالجملة الأولى ، ودلالة حديث البراء على ما بعدها ، وهذا يجاب عن اعتراض ناصر الدين بن المنير حيث قال : حديث البراء لا يطابق الترجمة لان الترجمة للاستواء في الركوع السالم من الزيادة في جنو الرأس دون بقية البدن أو العكس ، والحديث في تساوي الركوع مع السجود ، وغيره في الإطالة والتخفيف اه . وكأنه لم يتأمل ما بعد حديث أبي حميد من بقية الترجمة ، ومطابقة حديث البراء لقوله د حد إتمام الركوع ، من جهة أنه دال على تسوية الركوع والسجود والاعتدال والجلوس بين السجدين ، وقد ثبت في بعض طرقه عند مسلم تطويل الاعتدال فيؤخذ منه إطالة الجميع . والله أعلم . **قوله** (والاطمأنينة) كذا لاكثر بكسر الهمزة ، وبمحوز الضم وسكون الطاء ، وللكشميهني د والطمأنينة ، بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال ، والمراد بها السكون ، وحدها ذهاب الحركة التي قبلها كما سيأتي مفسرا في حديث أبي حميد . **قوله** (أخبرنا الحكم) هو ابن عتيبة (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن ، ووقع التصريح بتحديثه له عند مسلم . **قوله** (ما خلا القيام والقعود) بالنصب فهما ، قيل المراد بالقيام الاعتدال والقعود الجلوس بين السجدين ، وجزم به بعضهم ، وتمسك به في أن الاعتدال والجلوس بين السجدين لا يطولان ، ورده ابن القيم في كلامه على حاشية السنن فقال : هذا سوء فهم من قائله ، لأنه قد ذكرهما بعينهما فكيف يستثنيهما ؟ وهل يحسن قول القائل جاء زيد وعمرو وبكر وخالد إلا زيدا وعمرا ، فانه متى أراد نفي الجمعي . عنهما كان تناقضا اه . وتعمق بأن المراد بذكرها إدخالها في الطمأنينة وباستثناء بعضها إخراج المستثنى من المساواة ، وقال بعض شيوخ شيوخنا : معنى قوله د قريبا من السواء ، أن كل ركن قريب من مثله ، فالقيام الاول قريب من الثاني والركوع في الاول قريب من الثانية ، والمراد بالقيام والقعود اللذين استثنيا الاعتدال والجلوس بين السجدين ولا يخفى تكلفه . واستدل بظاهره على أن الاعتدال ركن طويل ولا سيما قوله في حديث أنس د حتى يقول القائل قد نسي ، وفي الجواب عنه تعسف والله أعلم . وسيأتي هذا الحديث بعد أبواب بغير استثناء ، وكذا أخرجه مسلم من طرق ، وقيل المراد بالقيام والقعود للقيام للقراءة والجلوس للشهادة لان القيام للقراءة أطول من جميع الأركان في الغالب ، واستدل به على تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين كما سيأتي في د باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

١٢٢ - **باب** أمر النبي ﷺ الذي لا يبرم ركوعه بالإعادة

٧٩٣ - **حَدَّثَنَا سَدِّدٌ** قَالَ أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقُبَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

هريرة « ان النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فردّ النبي ﷺ عليه السلام فقال ارجع فصل فانك لم تصل ، فصلّي ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصل فانك لم تصل (ثلاثا) قال : والذي بعثك بالحق فما أحسنُ غيرهُ فعلني . قال : إذا قمت إلى الصلاة فكبّر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئنّ راکماً ، ثم ارفع حتى تميدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئنّ جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجداً ، ثم اقل ذلك في صلاتك كلها »

قوله (باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة) قال الزين بن المنير : هذه من التراجم الخفية ، وذلك أن الخبر لم يقع فيه بيان ما نقصه المصل المذكور ، لكنّه ﷺ لما قال له : ثم اركع حتى تطمئن راکماً ، إلى آخر ما ذكر له من الأركان اقتضى ذلك تساويها في الحكم لتناول الأمر كل فرد منها ، فكل من لم يتم ركوعه أو سجوده أو غير ذلك مما ذكر ما مور بالإعادة . قلت : ووقع في حديث رفاع بن رافع عند ابن أبي شيبة في هذه القصة و دخل رجل فصل صلاة خفيفة لم يتم ركوعها ولا سجودها ، فالظاهر أن المصنف أشار بالترجمة إلى ذلك . قوله (عن عبيد الله) هو ابن عمر العمرى . قوله (عن أبيه) قال الدارقطني : خالف يحيى القطان أصحاب عبيد الله كلهم في هذا الاسناد ، فانهم لم يقولوا عن أبيه ، ويحيى حافظ قال : فيشبه أن يكون عبيد الله حدث به على الوجهين . وقال البزار : لم يتابع يحيى عليه ، ورجح الترمذى رواية يحيى . قلت : لكل من الروایتين وجه مرجح ، أما رواية يحيى فلزيادة من الحفاظ ، وأما الرواية الأخرى فللكثرة ، ولأن سعيداً لم يوصف بالتدليس وقد ثبت سماعه من أبي هريرة ، ومن ثم أخرج الشيخان الطريقتين : فأخرج البخارى طريق يحيى هنا وفي « باب وجوب القراءة » ، وأخرج في الاستئذان طريق عبيد الله بن نمير ، وفي الايمان والنذور طريق أبي أسامة كلاهما عن عبيد الله ليس فيه عن أبيه . وأخرجه مسلم من رواية الثلاثة . وللحديث طريق أخرى من غير رواية أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن إسحق ومحمد بن عمرو ومحمد بن عجلان وداود بن قيس كلهم عن علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقى عن أبيه عن عمه رفاع بن رافع ، ففهم من لم يتم ركعة قال د عن عم له بدرى ، ومنهم من لم يقل عن أبيه ، ورواه النسائي والترمذى من طريق يحيى بن علي بن يحيى عن أبيه عن جده عن رفاع لكن لم يقل الترمذى عن أبيه ، وفيه اختلاف آخر نذكره قريباً . قوله (فدخل رجل) في رواية ابن نمير « ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد » وللنسائي من رواية إسحق بن أبي طلحة « بينما رسول الله ﷺ جالس ونحن حوله » وهذا الرجل هو خلاد ابن رافع جد علي بن يحيى راوى الخبر ، بينه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن محمد بن عمرو عن علي بن يحيى عن رفاع أن خلاداً دخل المسجد . وروى أبو موسى في الذيل من جهة ابن عيينة عن ابن عجلان عن علي بن يحيى بن عبد الله بن خلاد عن أبيه عن جده أنه دخل المسجد اه . وفيه أمران : زيادة عبد الله في نسب علي بن يحيى ، وجعل الحديث من رواية خلاد جد علي . فاما الاول فوهم من الراوى عن ابن عيينة ، وأما الثاني فن ابن عيينة لأن سعيد ابن منصور قد رواه عنه كذلك لكن باسقاط عبد الله ، والمحفوظ أنه من حديث رفاع ، كذلك أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد القطان وابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر كلاهما عن محمد بن عجلان . وأما ما وقع عند الترمذى « إذ

جاء رجل كالبدوي فصل فأخف صلاته ، فهذا لا يمنع تفسيره بخلاف لأن رقاعة شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك . **قوله** (فصل) زاد النسائي من رواية داود بن قيس ، ركعتين ، وفيه إشعار بأنه صلى قفلا . والاقرب أنها تحية المسجد ، وفي الرواية المذكورة « وقد كان النبي ﷺ يرمقه في صلاته ، زاد في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ولا ندرى ما يعيب منها ، وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد ، يرمقه ونحن لا نشعر ، وهذا محمول على حالهم في المرة الأولى ، وهو مختصر من الذي قبله كأنه قال : ولا نشعر بما يعيب منها . **قوله** (ثم جاء فسلم ) في رواية أبي أسامة « لجاء فسلم ، وهي أولى لأنه لم يكن بين صلاته وبجيشه تراخ . **قوله** (فرد النبي ﷺ ) في رواية مسلم وكذا في رواية ابن نمير في الاستئذان « فقال وعليك السلام ، وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه : ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه لعله لم يرد عليه السلام تأديبا على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه . والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره ، إلا الذي في الإيمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب « العمدة » بلفظ الباب إلا أنه حذف منه « فرد النبي ﷺ » ، فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب « العمدة » . **قوله** (ارجع) في رواية ابن عجلان فقال « أعد صلاتك » . **قوله** (فانك لم تصل) قال عياض : فيه أن أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن المراد بالنتي نتي الأجزاء وهو الظاهر ، ومن جملة على نفي الكمال تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المذهب ومن تبعه ، وفيه نظر لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فله ، فكأنه قال له أعد صلاتك على هذه الكيفية ، أشار إلى ذلك ابن المنير ، وسيأتي في آخر الكلام على الحديث مزيد بحث في ذلك . **قوله** (ثلاثا) في رواية ابن نمير « فقال في الثالثة أو في التي بعدها ، وفي رواية أبي أسامة « فقال في الثانية أو الثالثة » ، وترجح الأولى لعدم وقوع الشك فيها ولكونه ﷺ كان من عادته استعمال الثلاث في تعليمه غالبا . **قوله** (فعلني) في رواية يحيى بن علي <sup>(١)</sup> « فقال الرجل فأرني وعلني فانما أنا بشر أصيب وأخطئ . فقال : أجل ، **قوله** (إذا قمت إلى الصلاة فكبر) في رواية ابن نمير « إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وفي رواية يحيى بن علي « فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأقم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة عند النسائي إنها لم تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح رأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده ، وعند أبي داود « ويثني عليه » بدل ويمجده . **قوله** (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم تختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة ، وأما رقاعة ففي رواية إسحق المذكورة « ويقرأ ما تيسر من القرآن بما عليه الله ، وفي رواية يحيى بن علي « فان كان معك قرآن فاقرأ وإلا فاحمد الله وكبره وهله ، وفي رواية محمد بن عمرو عند أبي داود « ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله ، ولاحد وابن حبان من هذا الوجه « ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت ، ترجم له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحه الكتاب في كل ركعة . **قوله** (حتى تطمئن راسك) في رواية أحمد هذه القرية « فاذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامد يدك ظهرك وتمسك لركوعك ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة « ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مفاصله ويستريح » . **قوله** (حتى تستدل قائما) في رواية ابن نمير عند ابن ماجه « حتى تطمئن قائما » أخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وقد أخرج مسلم إسناده

(١) كذا في النسخ ، ولله « علي بن يحيى »

بعينه في هذا الحديث لكن لم يسبق لفظه فهو على شرطه ، وكذا أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة ، وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه ، وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري عن أبي أسامة ، فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ، ومثله في حديث رفاعه عند أحمد وابن حبان ، وفي لفظ لأحمد ، فأقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها ، وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها - أي الطمأنينة في الرفع من الركوع - شيء لأنها لم تذكر في حديث المسند صلواته ، ذال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة . قوله ( ثم أجمد ) في رواية إسحق بن أبي طلحة ، ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه أو جبهته حتى تطمئن مفاصله وتسرخي . قوله ( ثم أرفع ) في رواية إسحق المذكورة ، ثم يكبر فيركع حتى يستوي قاعدا على مقعدته ويقسم صلبه ، وفي رواية محمد بن عمرو ، فإذا رفعت رأسك فاجلس على نغذك اليسرى ، وفي رواية إسحق ، فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم افترش نغذك اليسرى ثم تشهد . قوله ( ثم أفل ذلك في صلاتك كلها ) في رواية محمد بن عمرو ، ثم اصنع ذلك في كل ركعة وسجدة . ( تنبيه ) : وقع في رواية ابن نمير في الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني ، ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ، وقد قال بعضهم : هذا يدل على إيجاب جلسة الاستراحة ولم يقل به أحد ، وأشار البخاري إلى أن هذه اللفظة وهم ، فانه عقبه بأن قال ، قال أبو أسامة في الأخير حتى تستوي قائما ، ويمكن أن يحمل إن كان محفوظا على الجلوس للتشهد ، وبقره رواية إسحق المذكورة قريبا ، وكلام البخاري ظاهر في أن أبا أسامة خالف ابن نمير ، لكن رواه إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير بلفظ ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقم حتى تطمئن قاعدا ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أقم حتى تطمئن قاعدا ، ثم أفل ذلك في كل ركعة ، وأخرجه البيهقي من طريقه وقال : كذا قال إسحق بن راهويه عن أبي أسامة ، والصحيح رواية عبيد الله بن سعيد أبي قدامة ويوسف بن موسى عن أبي أسامة بلفظ ، ثم أجمد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أرفع حتى تستوي قائما ، ثم ساقه من طريق يوسف بن موسى كذلك . واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة ، وبه قال الجمهور ، واشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفهم ، لكن كلام الطحاوي كالصرح في الوجوب عندهم ، فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله ، سبحان ربّي العظيم ثلاثا في الركوع وذلك أدناه ، قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه ، قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راکما وأطمأن ساجدا أجزأ ، ثم قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . قال ابن دقيق العيد : تكرّر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تأليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر . ويتقوى ذلك بكونه عليه السلام ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلى وما لم تتعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة . قال : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلنا أن نتسلك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولا إلى جمع طرق هذا الحديث وإحصاء الأمور المذكورة فيه والاخذ بالروايد فالروايد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت . قلت : قد امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة ،

وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها . فما لم يذكر فيه ضرباً من الواجبات المتفق عليها : النية ، والقعود الأخير ومن اختلف فيه التشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ فيه ، والسلام في آخر الصلاة . قال النووي : وهو محمول على أن ذلك كان معلوماً عند الرجل أ . وهذا يحتاج إلى توكلة ، وهو ثبوت الدليل على إيجاب ما ذكر كما تقدم ، وفيه بعد ذلك نظر . قال : وفيه دليل على أن الإقامة والتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الاحرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتكبيرات الاتتمالات وتسيحات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب أ . وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم بيانه ، فيحتاج من لم يقل بوجوبه إلى دليل على عدم وجوبه كما تقدم تقريره . واستدل به على تعين لفظ التكبير ، خلافاً لمن قال يجرى بـ كل لفظ يدل على التعظيم ، وقد تقدمت هذه المسألة في أول صفة الصلاة . قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجرى ، مع أنه غاية الخضوع . واستدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتمين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعيينها تقييد للطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بتقييد التيسير الذي يقتضى التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآناً ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب . وقال بعضهم : هو بيان للجمل ، وهو متعقب أيضاً ، لأن الجمل ما لم تنضج دلالاته ، وقوله ما تيسر ، متضغ لانه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت ما ، موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله : لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وقيل : إن قوله ما تيسر ، محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده الرواية التي تقدمت لأحمد وابن حبان حيث قال فيها : اقرأ بأمر القرآن ، ثم اقرأ بما شئت ، واستدل به على وجوب الطمأنينة في الأركان . واعتذر بعض من لم يقل به بأنه زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر . وعورض بأنها ليست زيادة لكن بيان للبراد بالسجود ، وأنه خالف السجود اللغوي لأنه مجرد وضع الجبهة فينبت السنة أن السجود الشرعى ما كان بالطمأنينة . ويؤيده أن الآية نزلت تأكيداً لوجوب السجود ، وكان النبي ﷺ ومن معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ يصل بغير طمأنينة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : وجوب الإعادة على من أخل بشيء من واجبات الصلاة . وفيه أن الشروع في النافلة ملزم ، لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال ، وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وحسن التعليم بغير تعنيف ، وإيضاح المسألة ، وتخليص المقاصد ، وطلب المتعلم من العالم أن يعلمه . وفيه تكرار السلام ورده وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال . وفيه أن القيام في الصلاة ليس مقصوداً لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه . وفيه جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه . وفيه التسليم للعالم والاعتقاد له والاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ

وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ماورد به القرآن لا ما زادت السنة فيذهب<sup>(١)</sup> . وفيه حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته ، وفيه تأخير البيان في المجلس للصلحة . وقد استشكل تقرير النبي ﷺ له على صلاته وهي فاسدة على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات ، وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما يجمله مرات لاحتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتذكره فيفعله من غير تعليم ، وإيس ذلك من باب التخيير على الخطأ ، بل من باب تحقيق الخطأ . وقال النووي نحوه قال : وإنما لم يعلمه أولا ليكون ألغى في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون ترديدته لتتميم الأمر وتعظيمه عليه ، ورأى أن الوقت لم يقفه ، فرأى إيقاظ الفطنة للتروك . وقال ابن دقيق العيد : ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا ، بل لابد من انتفاء الموانع . ولا شك أن في زيادة قبول المتعلم لما يلقي اليه بعد تكرار فعله واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم ، لا سيما مع عدم خوف الفوات . إما بناء على ظاهر الحال ، أو بوحى خاص . وقال النووي : إنما سكت عن تعليمه أولا لأنه لما رجع لم يستكشف الحال من مورد الوحي ، وكأنه اغتر بما هذه من العلم فسكت عن تعليمه زجرا له وتاديبا وإرشادا إلى استكشاف ما استبهم عليه ، فلما طلب كشف الحال من مورده أرشد إليه انتهى . لكن فيه منافقة ، لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ، لأنه ﷺ بدأ لما جاء أول مرة بقوله « ارجع فصل فانك لم تصل » فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها . لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم . وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا ، قاله عياض . وقال النووي : وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها ، وأن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل يستحب له أن يذكره له وإن لم يسأله عنه ويكون من باب النصيحة لامن السلام فيما لا معنى له . وموضع الدلالة منه كونه قال « علني » أي الصلاة فعمله الصلاة ومقدماتها

### ١٢٣ - باب الدعاء في الركوع

٧٩٤ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي الصُّحَيْبِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي » [ الحديث ٧٩٤ - أخرناه في : ٨١٧ ، ٤٢٩٣ ، ٤٩٦٧ ، ٤٩٦٨ ]

قوله ( باب الدعاء في الركوع ) ترجم بعد هذا باب التسييح والدعاء في السجود ، وساق فيه حديث الباب ، فقيل : الحكمة في تخصيص الركوع بالدعاء دون التسييح - مع أن الحديث واحد - أنه قصد الإشارة إلى الرد على من كره الدعاء في الركوع كالك ، وأما التسييح فلا خلاف فيه ، فاهتم هنا بذكر الدعاء لذلك . وحجة المخالف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية ابن عباس مرفوعا وفيه « وأما الركوع فمظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء ، فممن أن يستجاب لكم ، لكنه لا مفهوم له ، فلا يتمتع الدعاء في الركوع كما لا يتمتع التعظيم في السجود . وظاهر حديث عائشة أنه كان يقول هذا الذكر كله في الركوع وكذا في السجود ، وسيأتي بقية السلام عليه في الباب

( ١ ) في هذا نظر . والصواب وجوب ما دلت السنة على وجوبه من الوضوء كالضممة والاستنشاق ، لأن السنة تفسر القرآن وما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم فهو مما أسره به بقوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » الآية . والله أعلم

المذكور إن شاء الله تعالى

## ١٢٤ - باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

٧٩٥ - حديث آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال «كان النبي ﷺ إذا

قال سمع الله لمن حمده قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وكان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع رأسه يستكبر ، وإذا قام من السجدة قال : الله أكبر »

قوله ( باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ) . وقع في شرح ابن بطلال هنا باب القراءة في الركوع والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ ، وتعقبه بان قال : لم يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منعها وقال ابن رشيد : هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نسخ البخاري انتهى . وكذلك أقول ، وقد تبع ابن المنير ابن بطلال ، ثم اعتذر عن البخاري بان قال : يحتمل أن يكون وضعها للأمرين فذكر أحدهما وأخلى للآخر بياضا ليعذر فيه ما يناسبه ، ثم عرض له مانع فبقيت الترجمة بلا حديث . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج له لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده اضطرابا ، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث ، وفي آخره «ألا وإني نهي أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا ، ثم تعقبه على نفسه بأن ظاهر الترجمة الجواز وظاهر الحديث المنع . قال : فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة ، وهو أعم من الجواز أو المنع ، وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعا فلهذا كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده انتهى ملخصا ومال الزين بن المنير إلى هذا الأخير ، لكن حمله على وجه أخص منه فقال : لعله أراد أن الحمد في الصلاة لا حصر فيه ، وإذا ثبت أنه من مطالبها ظهر تسويغ ذلك في الركوع وغيره بأي لفظ كان ، فدخل في ذلك آيات الحمد كفتح الانعام وغيرها . فان قيل : ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم ، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المستنبط ، فقد تقدم حديث «لما جعل الإمام ليؤتم به ، وحديث «صلوا كما رأيتموني أصلي» ، قال : ويمكن أن يكون قاص المأموم على الإمام لكن فيه ضعف . قلت : وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ «كننا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ فقال سمع الله لمن حمده ، قال من وراءه سمع الله لمن حمده ، ولكن قال الدارقطني : المحفوظ في هذا «فليقل من وراءه ربنا ولك الحمد ، وسنذكر الاختلاف في هذه المسألة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( إذا قال سمع الله لمن حمده ) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب «كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ، ولا منافاة بينهما لأن أحدهما ذكر ما لم يذكره الآخر . قوله ( اللهم ربنا ) ثبت في أكثر الطرق هكذا ، وفي بعضها بحذف «اللهم» وثبوتها أرجح ، وكلاهما جائز ، وفي ثبوتها تكرير النداء كأنه قال يا الله ياربنا . قوله ( ولك الحمد ) كذا ثبت زيادة الراوي طرق كثيرة ، وفي بعضها كما في الباب الذي يليه بحذفها ، قال النووي : المختار لا ترجيح لاحدهما على الآخر . وقال ابن دقيق العيد : كأن إثبات الراوي دال على معنى زائد ، لأنه يكون التقدير مثلاً ربنا استجب ولك الحمد ، فيشتمل على معنى الدعاء ومعنى الخبر انتهى . وهذا بناء على أن الواو عاطفة ، وقد تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود قول من جعلها حالية ، وأن الأكثر رجحوا ثبوتها . وقال الأثرم : سمعت أحد يثبت

الواو في «ربنا ولك الحمد» ويقول: ثبت فيه عدة أحاديث. **قوله** (إذا ركع وإذا رفع رأسه) أي من السجود. وقد ساق البخاري هذا المتن مختصراً، ورواه أبو يعلى من طريق شبابة وأوله عنده عن أبي هريرة وقال «أنا أشبهكم صلاة برسول الله ﷺ»، كان يكبر إذا ركع، وإذا قال سمع الله لمن حمده قال: اللهم ربنا لك الحمد، وكان يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه وإذا قام من السجدين، ورواه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن أبي ذئب بلفظ «وإذا قام من الثنتين كبر»، ورواه الطيالسي بلفظ «وكان يكبر بين السجدين»، والظاهر أن المراد بالثنتين الركعتان، والمعنى أنه كان يكبر إذا قام إلى الثالثة، ويؤيده الرواية الماضية في باب التكبير إذا قام من السجود، بلفظ «ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس»، وأما رواية الطيالسي فالمراد بها التكبير للسجدة الثانية، وكان بعض الرواة ذكر ما لم يذكر الآخر. **قوله** (قال الله أكبر) كذا وقع مغير الأسلوب إذ هو أولاً بلفظ «يكبر»، قال الكرماني: هو للتفنن أو لإرادة التعميم، لأن التكبير يتناول التعريف ونحوه انتهى. والذي يظهر أنه من تصرف الرواة، فإن الروايات التي أشرنا إليها جاءت كلها على أسلوب واحد، ويحتمل أن يكون المراد به تعيين هذا اللفظ دون غيره من ألفاظ التعظيم، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في باب التكبير إذا قام من السجود، ويأتي الكلام على محل التكبير عند القيام من التشهد الأول بعد بضعة عشر باباً

### ١٢٥ - باب فضل «اللهم ربنا لك الحمد»

٧٩٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه»

[الحديث ٧٩٦ - أطرافه في: ٤٣٢٨]

**قوله** (باب فضل اللهم ربنا لك الحمد) في رواية الكشميني «ولك الحمد» بآبائات الواو، وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بأنه لم يرد الجمع بين اللهم والواو في ذلك. وثبت لفظ «باب» عند من عدا أبا ذر والأصيل، والراجح حذفه كما سيأتي. **قوله** (إذا قال الإمام الخ) استدل به على أن الإمام لا يقول «ربنا لك الحمد»، وعلى أن المأموم لا يقول «سمع الله لمن حمده»، لكون ذلك لم يذكر في هذه الرواية كما حكاه الطحاوي، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وفيه نظر لأنه ليس فيه ما يدل على النفي، بل فيه أن قول المأموم «ربنا لك الحمد» يكون عقب قول الإمام «سمع الله لمن حمده»، والواقع في التصوير ذلك لأن الإمام يقول التسميع في حال انتقاله والمأموم يقول التحميد في حال اعتداله، فقوله يقع عقب قول الإمام كما في الخبر، وهذا الموضع يقرب من مسألة التأمين كما تقدم من أنه لا يلزم من قوله «إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين»، أن الإمام لا يؤمن بعد قوله ولا الضالين، وليس فيه أن الإمام يؤمن كما أنه ليس في هذا أنه يقول «ربنا لك الحمد»، لكنهما مستفادان من أدلة أخرى صحيحة صريحة كما تقدم في التأمين وكما مضى في الباب الذي قبله وفي غيره ويأتي أنه ﷺ كان يجمع بين التسميع والتحميد. وأما ما احتجوا به من حيث المعنى من أن معنى سمع الله لمن حمده طلب التحميد فيناسب حال الإمام. وأما المأموم فتناسبه الإجابة بقوله «ربنا لك الحمد» ويقويه حديث أبي موسى الأشعري عند مسلم وغيره «وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد يسبح



الله لكم ، لجوابه أن يقال لا يدل ما ذكرتم على أن الإمام لا يقول ربنا ولك الحمد ، إذ لا يمتنع أن يكون طالباً ومجيباً ، وهو نظير ما تقدم في مسألة التأمين من أنه لا يلزم من كون الإمام داعياً والمأموم مؤمناً أن لا يكون الإمام مؤمناً ، ويقرب منه ما تقدم البحث فيه في الجمع بين الحيلة والحوالة لسامع المؤذن ، وقضية ذلك أن الإمام يجمعهما وهو قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد والجمهور ، والأحاديث الصحيحة تشهد له ، وزاد الشافعي أن المأموم يجمع بينهما أيضاً لكن لم يصح في ذلك شيء ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال إن الشافعي انفرد بذلك لأنه قد نقل في الإشراف عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم ، وأما المنفرد لحكي الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أنه يجمع بينهما ، وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما للاتفاق على اتحاد حكم الإمام والمنفرد ، لكن أشار صاحب الهداية إلى خلاف عديم في المنفرد . قوله ( فانه من وافق قوله ) فيه إشعار بأن الملازمة تقول ما يقول المأمومون ، وقد تقدم باقي البحث فيه في باب التأمين ،

١٢٦ - باب ٧٩٧ - **حديث** ما ذكرنا من فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال « لأقرب بن صلاة النبي ﷺ . فكان أبو هريرة رضى الله عنه يقف في ركعة الأخرى من صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويعلن الكفار »

[ الحديث ٧٩٧ - أطرافه ٨٠٤ ، ١٠٠٦ ، ٢٩٣٢ ، ٣٣٨٦ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٩٨ ، ٦٣٠٠ ، ٦٣٩٣ ، ٦٩٤٠ ]

٧٩٨ - **حديث** عبد الله بن أبي الأسود قال حدثنا إسماعيل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس رضى الله عنه قال « كان القنوت في المغرب والفجر »

[ الحديث ٧٩٨ - طرقه في : ١٠٠٤ ]

٧٩٩ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نعيم بن عبد الله الجعفي عن علي بن يحيى بن خلاد الزرقني عن أبيه عن رفاعه بن رافع الزرقني قال « كنا يوماً نصلّي وراء النبي ﷺ ، فلما رفع رأسه من الركعة قال « سمع الله لمن حمده . قال رجل وراءه : ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه . فلما انصرف قال : من التكلم ؟ قال : أنا . قال : رأيت بضمة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول »

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة إلا للأصلي لحذفه ، وعليه شرح ابن بطال ومن تبعه ، والراجح إثباته كما أن الراجح حذف باب من الذي قبله ، وذلك أن الأحاديث المذكورة فيه لا دلالة فيها على فضل اللهم ربنا لك الحمد إلا بتكلف ، فالأولى أن يكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم في عدة مواضع ، وذلك أنه لما قال أولاد باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع ، وذكر فيه قوله ﷺ ، اللهم ربنا ولك الحمد ، استترد إلى ذكر فضل هذا القول بخصوصه ، ثم فصل بلفظ « باب » لتكميل الترجمة الأولى فأورد بقية ما ثبت على شرطه مما يقال في الاعتدال كالقنوت وغيره . وقد وجه الزين بن المنير دخول الأحاديث الثلاثة تحت ترجمة فضل اللهم ربنا لك الحمد ، فقال : وجه دخول حديث أبي هريرة أن القنوت لما كان مشروعا في الصلاة كانت هي مفتاحه ومقدمته ولعل ذلك سبب تخصيص القنوت بما بعد ذكرها انتهى . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، وقد تعقب من وجه آخر وهو

أن الخبر المذكور في الباب لم يقع فيه قول «ربنا لك الحمد»، لكن له أن يقول وقع في هذه الطريق اختصار وهي مذكورة في الأصل، ولم يتعرض لحديث أنس، لكن له أن يقول إنما أورده استطراداً لاجل ذكر المغرب. قال: وأما حديث رفاعة فظاهر في أن الابتدار الذي تنشأ عنه الفضيلة إنما كان لزيادة قول الرجل، لكن لما كانت الزيادة المذكورة صفة في التحميد جارية مجرى التأكيد له تعين جعل الأصل سبباً أو سبباً للسبب فثبت بذلك الفضيلة والله أعلم. وقد ترجم بعضهم له بباب القنوت ولم أره في شيء من روايتنا. قوله (حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى سلة. قوله (لأقر بن صلاة النبي ﷺ) في رواية مسلم من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى. حدثني أبو رسول الله ﷺ. قوله (فكان أبو هريرة إلى آخره) قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلوات المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة، ويوضحه ما سيأتي في تفسير النساء من رواية شيان عن يحيى من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء، ولأن داود من رواية الأوزاعي عن يحيى «قنت رسول الله ﷺ في صلاة العتمة شهراً، ونحوه لمسلم، لكن لا ينافي هذا كونه ﷺ قنت في غير العشاء، وظاهر سياق حديث الباب أن جميعه مرفوع ولعل هذا هو السر في تعقب المصنف له بحديث أنس إشارة إلى أن القنوت في النازلة لا يختص بصلاة معينة، واستشكل التقييد في رواية الأوزاعي بشهر لأن المحفوظ أنه كان في قصة الذين قتلوا أصحاب بئر معونة كما سيأتي في آخر أبواب الوتر، وسيأتي في تفسير آل عمران من رواية الزهري عن أبي سلة في هذا الحديث أن المراد بال مؤمنين من كان مأسوراً بمكة، وبالكافرين قريش، وأن مدته كانت طويلة فيحتمل أن يكون التقييد بشهر في حديث أبي هريرة يتعلق بصفة من الدماء مخصوصة وهي قوله «أشدد وطأتك على مضر». قوله (في الركة الأخرى) في رواية الكشميهني «الآخرة» وسيأتي بعد باب من رواية الزهري عن أبي سلة أن ذلك كان بعد الركوع، وسيأتي في تفسير آل عمران بيان الخلاف في مدة الدماء عليهم والتنبيه على أحوال من سمى منهم. وقد اختصر يحيى سياق هذا الحديث عن أبي سلة وطوله الزهري كما سيأتي بعد باب، وسيأتي في الدعوات بالاسناد الذي ذكره المصنف أنهم بما ساقه هنا إن شاء الله تعالى. قوله (إسماعيل) هو المعروف بابن علي، والاسناد كله بصريون، وعبد الله بن أبي الاسود نسب إلى جد أبيه، واسم أبيه محمد بن حميد. قوله (كان القنوت) أي في أول الأمر، واحتج بهذا على أن قول الصحابي كنا نفعل كذا له حكم الرفع وإن لم يقمده بزمن النبي ﷺ كما هو قول الحاكم، وقد اتفق الشيخان على إخراج هذا الحديث في المسند الصحيح وليس فيه تقييد، وسند ذكر اختلاف النقل عن أنس في القنوت في محله من الصلاة وفي أي الصلوات شرع، وهل استمر مطلقاً أو مدة معينة أو في حالة دون حالة حيث أورد المصنف بعض ذلك في آخر أبواب الوتر إن شاء الله تعالى. قوله (المحمر) بالخفض وهو صفة لنعم ولأبيه. قوله (عن علي بن يحيى) في رواية ابن خزيمة أن علي بن يحيى حدثه، والإسناد كله مدنيون، وفيه رواية الأكبر عن الأصغر لأن نعيماً أكبر سناً من علي بن يحيى وأقدم سماعاً، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق وهم من بين مالك والصحابي، هذا من حيث الرواية وأما من حيث شرف الصحبة فيحيى بن خالد والد علي المذكور في الصحابة لأنه قيل إن النبي ﷺ حنكه لما ولد. قوله (فلما رفع رأسه من الركة قال: سمع الله لمن حمده) ظاهره أن قول التسميع وقع بعد رفع الرأس من الركوع فيكون من أذكار الاعتدال، وقد مضى في حديث أبي هريرة وغيره ما يدل على أنه ذكر الانتقال

وهو المعروف ، ويمكن الجمع بينهما بأن معنى قوله « فلما رفع رأسه » أى فلما شرع فى رفع رأسه ابتداء القول المذكور وأتمه بعد أن اعتدل . قوله ( قال رجل ) زاد الكشميني « وراه » قال ابن بشكوال : هذا الرجل هو رفاعه ابن رافع راوى الخبر ، ثم استدل على ذلك بما رواه النسائي وغيره عن قتبية عن رفاعه بن يحيى الودقي عن عم أبيه معاذ بن رفاعه عن أبيه قال « صليت خلف النبي ﷺ فعمطت فقلت : الحمد لله ، الحديث ، ونوزع فى تفسيره به لاختلاف سياق السبب والقصة ، والجواب أنه لا تعارض بينهما بل يحمل على أن عطاسه وقع عند رفع رأس رسول الله ﷺ ، ولا مانع أن يكنى عن نفسه لقصد إخفاء عمله ، أو كنى عنه لنسيان بعض الرواة لاسمه ، وأما ما عدا ذلك من الاختلاف فلا يتضمن إلا زيادة لعل الراوى اختصرها كما سنبينه ، وأفاد بشر بن عمر الزهراني فى روايته عن رفاعه بن يحيى أن تلك الصلاة كانت المغرب . قوله ( مباركا فيه ) زاد رفاعه بن يحيى « مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى » فاما قوله « مباركا عليه » فيحتمل أن يكون تأكيدا وهو الظاهر ، وقيل الاول بمعنى الزيادة والثانى بمعنى البقاء ، قال الله تعالى ( وبارك فيها وقدر فيها أقواتها ) فهذا يناسب الأرض لأن المقصود به النماء والزيادة لا البقاء لانه يصدد التغير ، وقال تعالى ( وباركنا عليه وعلى إسحق ) فهذا يناسب الانبياء لأن البركة باقية لهم ، ولما كان الحمد يناسبه المعنيان جميعا ، كذا قرره بعض الشراح ولا يخفى ما فيه . وأما قوله كما يحب ربنا ويرضى ففيه من حسن التفويض إلى الله تعالى ما هو الغاية فى القصد ، قوله ( من المتكلم ) زاد رفاعه بن يحيى فى الصلاة « فلم يتكلم أحد » ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ، ثم قالها الثالثة فقال رفاعه بن رافع : أنا . قال : كيف قلت ؟ فذكره فقال : والذى نفسى بيده ، الحديث . قوله ( بضعة وثلاثين ) فيه رد على من زعم كالجوهري أن البضع يختص بما دون العشرين . قوله ( أيهم يكتبها أول ) فى رواية رفاعه بن يحيى المذكورة « أيهم يصعد بها أول » والطبراني من حديث أبي أيوب « أيهم يرفعها » قال السهيلي روى أول بالضم على البناء لانه ظرف قطع من الإضافة ، وبالنصب على الحال انتهى . وأما « أيهم » فروينا بالرفع وهو مبتدأ وخبره يكتبها قاله الطيبي وغيره تبعاً لآبى البقاء فى إعراب قوله تعالى ( يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ) قال : وهو فى موضع نصب ، والعامل فيه ما دل عليه ( يلقون ) وأى استفهامية ، والتقدير مقول فيهم أيهم يكتبها ، ويجوز فى أيهم النصب بأن يقدر المحذوف فينظرون أيهم ، وعند سيبويه أى موصولة ، والتقدير ينتدرون الذى هو يكتبها أول ، وأنكر جماعة من البصريين ذلك ، ولا تعارض بين روايتي يكتبها ويصعد بها لانه يحمل على أنهم يكتبونها ثم يصعدون بها ، والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة ، ويؤيده ما فى الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعا « ان لله ملائكة يطوفون فى الطرق يلتمسون أهل الذكر » الحديث واستدل به على أن بعض الطاعات قد يكتبها غير الحفظة ، وقد استشكل تأخير رفاعه لإجابة النبي ﷺ حين كرر سؤاله ثلاثا مع أن إجابته واجبة عليه بل وعلى كل من سمع رفاعه ، فانه لم يسأل المتكلم وحده . وأجيب بأنه لما لم يعين واحدا بعينه لم تتمين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه ، فكأنهم انتظروا بعضهم لبعض ليحجب وحلمهم على ذلك خشية أن يبدو فى حقه شئ . ظنا منهم أنه أخطأ فيما فعل ، ورجوا أن يقع العفو عنه . وكأنه ﷺ لما رأى سكوتهم فهم ذلك ففرهم أنه لم يقل بأسا ، ويدل على ذلك أن فى رواية سعيد بن عبد الجبار عن رفاعه بن يحيى عند ابن قانع قال رفاعه « فوددت أنى خرجت من مالى وأنى لم أشهد مع النبي ﷺ تلك الصلاة » . ولابن داود من حديث عامر بن ربيعة قال « من القائل السكامة ؟ فانه لم يقل بأسا . فقال : أنا قلتها ، لم أرد بها إلا خيرا ، والطبراني

من حديث أبي أيوب ، فسكت الرجل ورأى أنه قد فهم من رسول الله ﷺ على شيء كرهه . فقال : من هو ؟ فانه لم يقل إلا صوابا . فقال الرجل : أنا يا رسول الله قلتها ، أرجو بها الخير ، ويحتمل أيضا أن يكون المصلون لم يعرفوه بعينه إما لاقبالهم على صلاتهم ، وإما لكونه في آخر الصفوف فلا يرد السؤال في حقهم ، والعذر عنه هو ما قدمناه ، والحكمة في سؤاله ﷺ له عن قال أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله . واستدل به على جواز إحداه ذكر في الصلاة غير «تور إذا كان غير مخالف للثأور» (١) ، وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ما لم يشوش على من معه ، وعلى أن العاطس في الصلاة يحمد الله بغير كراهة ، وأن المتلبس بالصلاة لا يتعين عليه تسميت العاطس (٢) وعلى تطويل الاعتدال بالذكر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . واستنبط منه ابن بطل جواز رفع الصوت بالتبليغ خلف الإمام ، وتعقبه الزين بن المنير بأن سماعه ﷺ لصوت الرجل لا يستلزم رفعه لصوته كرفع صوت المبلغ ، وفي هذا التعقب نظر ، لأن غرض ابن بطل إثبات جواز الرفع في الجملة ، وقد سبقه إليه ابن عبد البر واستدل له بإجماعهم على أن الكلام الأجني يبطل عمده الصلاة ولو كان سرا ، قال : وكذلك الكلام المشروع في الصلاة لا يبطلها ولو كان جهرًا . وقد تقدم الكلام على مسألة المبلغ في «باب من أسمع الناس تكبير الإمام» .

(قائدة) : قيل الحكمة في اختصاص العدد المذكور من الملائكة بهذا الذكر أن عدد حروفه مطابق للعدد المذكور ، فإن البضع من الثلاث إلى التسع وعدد الذكر المذكور ثلاثة وثلاثون حرفا ، ويمكر إلى هذا الزيادة المتقدمة في رواية رفاعه بن يحيى وهي قوله «مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى» بناء على أن القصة واحدة . ويمكن أن يقال : المتبادر إليه هو الشاء الزائد على المعتاد وهو من قوله «حمدا كثيرا الخ» دون قوله «مباركا عليه» فانه كما تقدم للتأكيد وعدد ذلك سبعة وثلاثون حرفا ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث أنس «لقد رأيت اثني عشر ملكا يتندرونها» وفي حديث أبي أيوب عند الطبراني «ثلاثة عشر» فهو مطابق لعدد الكلمات المذكورة في سياق رفاعه ابن يحيى ولعمدتها أيضا في سياق حديث الباب لكن على اصطلاح النجاة . والله أعلم

## ١٢٧ - باب الإطميننة حين يرفع رأسه من الركوع

وقال أبو حميد : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ واستَوَى حتى يَبُودَ كُلُّ قَافِرٍ مَكَانَهُ

٨٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ «كَانَ أَنْسُ يَنْمَتُ لَنَا صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ

يُصَلِّي ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَامَ حَتَّى يَقُولَ قَدْ نَسِيَ»

[الحديث ٨٠٠ - طرفه في : ٨٢١]

(١) هذا فيه نظر ، ولو قيده الشارح بزمان النبي صلى الله عليه وسلم لكان أوجه ، لأنه في ذلك الزمن لا يقر على باطل ، خلاف الحال بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم فإن الوحي قد انقطع والفرصة قد كملت والله الحمد فلا يجوز أن يراد في العبادات ما لم يرد به الصريح . والله أعلم

(٢) هذا فيه تسميح ، والصواب أن يقال لا يجوز . لأن التسميت من كلام الناس ، والمصل ممنوع منه كما في حديث معاوية بن الحكم أنه سمع إسماعيل وهو يصلي وأتته عليه الناس ، ولما فرغ قال له النبي صلى الله عليه وسلم «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس» الحديث أخرجه مسلم

٨٠١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رُكُوعُ النَّبِيِّ ﷺ وَسُجُودُهُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ السُّجُودَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ »

٨٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ « كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرَبِّنَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَاكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ : قَامَ فَأَمَدَنَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَمَدَنَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَنصَتَ هُنَيْئَةً . قَالَ : فَصَلَّى بِنَا صَلَاةَ شَيْخِنَا هَذَا أَبِي بَرِيدٍ ، وَكَانَ أَبُو بَرِيدٍ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ اسْتَوَى قَاعِدًا ، ثُمَّ تَهَضَّ »

**قوله ( باب الاطمأنينة )** كذا للأكثر ، والكشيميني ، والطمأنينة ، وقد تقدم الكلام عليها في « باب استواء الظهر » . **قوله ( وقال أبو حميد )** يأتي موصولا مطولا في « باب سنة الجلوس في التشهد » ، وقوله « رفع » ، أي من الركوع ، « فاستوى » ، أي قائما كما سيأتي بيانه هناك ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع في رواية كريمة « جالسا » ، بعد قوله « فاستوى » ، فإن كان محفوظا حمل على أنه عبر عن السكون بالجلوس وفيه بعد ، أو لعل المصنف أراد إلحاق الاعتدال بالجلوس بين السجدين بجامع كون كل منهما غير مقصود لذاته فيطابق الترجمة . **قوله ( يئمت )** بفتح المهملة أي يصف . وهذا الحديث ساقه شعبة عن ثابت مختصرا ، ورواه عنه حماد بن زيد مطولا كما سيأتي في « باب المكث بين السجدين » ، فقال في أوله « عن أنس قال : إني لا آلو أن أصلي بسكم كما رأيت رسول الله ﷺ يصلي بنا » ، فصرح بوصف أنس لصلاة النبي ﷺ بالفعل ، وقوله « لا آلو » ، همزة ممدودة بعد حرف النفي ولام مضمومة بعدها واء خفيفة أي لا أقصر . وزاد حماد بن زيد أيضا « قال ثابت : فكان أنس يصنع شيئا لا أراكم تصنعونه » ، وفيه إشعار بأنهم كانوا يخلون بتطويل الاعتدال ، وقد تقدم حديث أنس وإنكاره عليهم في أمر الصلاة في أبواب المواقيت . وقوله « حتى نقول » ، بالنصب ، وقوله « قد نسي » ، أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرمانى ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلاة ، أو ظن أنه وقت القنوت حيث كان معتدلا أو وقت التشهد حيث كان جالسا . ووقع عند الإسماعيل من طريق غندر عن شعبة « قلنا قد نسي من طول القيام » ، أي لاجل طول قيامه . وحديث البراء تقدم التنبيه عليه في « باب استواء الظهر » ، وقوله « قريبا من السواء » ، فيه إشعار بأن فيها تفاوتا لكنه لم يعينه ، وهو دال على الطمأنينة في الاعتدال وبين السجدين لما علم من عادته من تطويل الركوع والسجود . **قوله ( وإذا رفع )** أي ورفعه إذا رفع ، وكذا قوله « وبين السجدين » ، أي وجلوسه بين السجدين ، والمراد أن زمان ركوعه وسجوده واعتداله وجلوسه متقارب ، ولم يقع في هذه الطريق الاستثناء الذي مر في « باب استواء الظهر » ، وهو قوله « ما خلا القيام والقعود » ، ووقع في رواية لمسلم « فوجدت قيامه فركمته فاعتداله » ، الحديث ، وحكى ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه نسب هذه الرواية إلى الوهم ثم استبعده لأن توهيم الراوى الثقة على خلاف الأصل ، ثم قال في آخر كلامه : فلينظر ذلك من الروايات ويحقق الاتحاد أو الاختلاف من مخارج الحديث . وقد جمعت طرقه فوجدت مداره على ابن أبي ليل عن البراء ، لكن الرواية التي فيها زيادة ذكر القيام من طريق هلال بن أبي حميد عنه ، ولم يذكره الحكم عنه وليس بينهما اختلاف في سوى ذلك ، إلا ما زاده بعض الرواة عن شعبة عن الحكم من

قوله « ما خلا القيام والقعود »، وإذا جمع بين الروايتين ظهر من الأخذ بالزيادة فيهما أن المراد بالقيام المستثنى القيام للقراءة، وكذا القعود والمراد به « القعود للشهد كما تقدم »، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل، وحديث أنس يعني الذي قبله أصرح في الدلالة على ذلك، بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قولهم : لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود . ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو قاسد، وأيضاً فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع، فتكرير سبحان رب العظم ثلاثاً يحمي قدر قوله اللهم ربنا ولك الحمد حداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، وقد شرع في الاعتدال ذكر أطول كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله حمداً كثيراً طيباً دملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، زاد في حديث ابن أبي أوفى اللهم طهرني بالثلج الخ، وزاد في حديث الآخرين « أهل الثناء والمجد الخ »، وقد تقدم في الحديث الذي قبله ترك إنكار النبي ﷺ على من زاد في الاعتدال ذكراً غير مأثور، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للرجح في المذهب، واستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة في مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة بالبقرة أو غيرها ثم ركع نحواً مما قرأ ثم قام بعد أن قال « ربنا لك الحمد، قياماً طويلاً قريباً مما ركع ». قال النووي : الجواب عن هذا الحديث صعب، والأقوى جواز الإطالة بالذكر اهـ . وقد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطلان فقال في ترجمة وكيف القيام من الركوع : « ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو أو ساهيا وهو لا ينوي به الفتن كرهت له ذلك ولا إعادة، إلى آخر كلامه في ذلك . فالعجب ممن يصحح مع هذا بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال، وتوجيههم ذلك أنه إذا أطيل اتفتت الموالاة . معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها . وما ورد به الشرع لا يصح فني كونه منها والله أعلم . وأجلب بعضهم عن حديث البراء أن المراد بقوله « قريباً من السواء » ليس أنه كالركع بقدر قيامه وكذا السجود والاعتدال بل المراد أن صلاته كانت قريباً متمثلة فكان إذا أطال القراءة أطال بقية الأركان وإذا أخفها أخف بقية الأركان، فقد ثبت أنه قرأ في الصبح بالصفات وثبت في الدين عن أنس أنهم حذروا في السجود قدر عشر تسيحات فيحمل على أنه إذا قرأ بدون الصفات اقتصر على دون العشر، وأفله كما ورد في الدين أيضاً ثلاث تسيحات . قوله (كان مالك بن الحويرث) في رواية الكشميني « قام »، والاول يشعر بتكرير ذلك منه وقد تقدم بعض الكلام عليه في « باب من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم »، وبأني بقية الكلام عليه في « باب المكث بين السجدين » . قوله (فأنصت) في رواية الكشميني بهمة مقطوعة وآخره مثناة خفيفة . وللباقين بالف موصولة وآخره موحدة مشددة، وحكى ابن التين أن بعضهم ضبطه بالمشناة المشددة بدل الموحدة، ووجهه بأن أصله انصوت فأبدل من الواو تاء ثم أدغمت إحدى التائين في الأخرى، وقياس لإعلانه انصات تحركت الواو وانفتح ما قبلها فانقلب ألفاً، قال : ومعنى انصات استوت قامت بعد الانحناء كأنه أقبل شبا به، قال الشاعر :

ومهر بن دهمان الهيدة عاشها      وتسمين عاماً ثم قوم فانصانا  
وعاد سواد الرأس بعد ايضاحه      وعادوه شرح الشباب الذي قانا

اهـ . وعرف بهذا أن من نقل عن ابن التين - وهو السفاقي - أنه ضبطه بتشديد الموحدة فقد صحف، ومعنى رواية

الكشميني أنصت أى سكت فلم يكبر للهوى فى الحال، قال بعضهم: وفيه نظر، والأوجه أن يقال هو كناية عن سكون أعضائه، عبر عن عدم حركتها بالانصات وذلك دال على الطمانينة. وأما الرواية المشهورة بالموحدة المشددة انقل من الصب كأنه كنى عن رجوع أعضائه عن الانحناء إلى القيام بالانصباب، ووقع عند الاسماعيلى فانتصب قائما، وهى أوضح من الجميع. قوله (هنية) أى قليلا، وقد تقدم ضبطها فى باب ما يقول بعد التكبير، قوله (صلاة شيخنا هذا أبى يزيد) هو عمرو بن سلمة الجرمي، واختلف فى ضبط كنيته، ووقع هنا للاكثر بالتحانية والزاي، وعند الجوى وكريمة بالموحدة والراء مصفرا وكذا ضبطه مسلم فى الكنى، وقال عبد الغنى بن سعيد لم أحصه من أحد إلا بالزاي لكن مسلم أعلم. والله أعلم

## ١٢٨ - باب يهوى بالتكبير حين يسجد

وقال نافع: كان ابن عمر يرفع يديه قبل ركبته

٨٠٣ - حدثنا أبو اليان قال حدثنا شبيب عن الزهرى قال أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة كان يكبر فى كل صلاة من المكتوبة وغيرها فى رمضان وغيره فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول سمع الله أن الحمد، ثم يقول ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد، ثم يقول الله أكبر حين يهوى ساجدا، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه من السجود ثم يكبر حين يقوم من الجلوس فى الاثنين، ويفعل ذلك فى كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف: والذى نفسى بيده، إني لأقربكم شبيها بصلاة رسول الله ﷺ. إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا

٨٠٤ - قالوا: وقال أبو هريرة رضى الله عنه «وكان رسول الله ﷺ - حين يرفع رأسه يقول: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد - يدعو رجال فيسميهم بأسمائهم فيقول: اللهم أنجز الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبى ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم أشد وطأتك على مفر، واجعلها عليهم سينا حكيمة، يوسف. وأهل المشرق يومئذ من مفر محلقون له»

٨٠٥ - حدثنا على بن عبيد الله قال حدثنا سفيان غير مرة عن الزهرى قال سمعت أنس بن مالك يقول: «سقط رسول الله ﷺ عن فرس - وربما قال سفيان من فرس - فجيش شقه الأيمن، فدخلنا عليه نعوذه، فحسرت الصلاة فصلى بنا قاعدا وقعدنا. وقال سفيان مرة: صلينا قعودا، فلما قضى الصلاة قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا. قال سفيان: كذا جاء به معمر؟ قلت: نعم. قال: لقد

حَفِظَ . كَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ وَلَكَ الْحَدُّ ، حَفِظْتُ مِنْ شِقَّةِ الْإِيمَنِ . فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَنَا عَنْهُ : نَجِشَ سَاقَهُ الْإِيمَنِ ،

**قوله** ( باب يهوى بالتكبير حين يسجد ) قال ابن التين : رويناه بالفتح وضبطه بعضهم بالضم والفتح أرجح ، ووقع في روايتنا بالوجهين . **قوله** ( كان ابن عمر الخ ) وصله ابن خزيمة والطحاوي وغيرهما من طريق عبد العزيز الدراوردي عن صبيد الله بن عمر عن نافع بهذا وزاد في آخره . ويقول : كان النبي ﷺ يفعل ذلك ، قال البيهقي : كذا رواه عبد العزيز ولا أراه إلا وهما ، يعني رفعه . قال : والمحفوظ ما اخترنا . ثم أخرج من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : وإذا سجد أحدكم فليضع يديه ، وإذا رفع فليرفعهما ، أ . ولقائل أن يقول : هذا الموقوف غير المرفوع ، فإن الأول في تقديم وضع اليدين على الركبتين والثاني في اثبات وضع اليدين في الجملة . واستشكل إيراد هذا الاثر في هذه الترجمة ، وأجاب الزين بن المنير بما حاصله : انه لما ذكر صفة الهوى إلى السجود القولية أردفها بصفته الفعلية ، وقال أخوه : أراد بالترجمة وصف حال الهوى من فعال ومقال أ . والذي يظهر أن أثر ابن عمر من جملة الترجمة ، فهو مترجم به لا مترجم له ، والترجمة قد تكون مفسرة لمجمل الحديث وهذا منها ، وهذه من المسائل المختلف فيها . قال مالك : هذه الصفة أحسن في خشوع الصلاة ، وبه قال الأوزاعي ، وفيه حديث عن أبي هريرة رواه أصحاب السنن ، وعورض بحديث عنه أخرجه الطحاوي ، وقد روى الاثرم حديث أبي هريرة : وإذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يرك برك الفحل ، ولكن اسناده ضعيف . وعند الحنفية والشافعية الأفضل أن يضع ركبتيه ثم يديه ، وفيه حديث في السنن أيضا عن وائل بن حجر قال الخطابي : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، ومن ثم قال النووي : لا يظهر ترجيح أحد المذهبين على الآخر من حيث السنة أ . وعن مالك وأحمد رواية بالتخير ، وادعى ابن خزيمة أن حديث أبي هريرة منسوخ بحديث سعد قال : كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين ، وهذا لو صح لكان قاطعا للزاع ، لكنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان . وقال الطحاوي : مقتضى تأخير وضع الرأس عنهما في الانحطاط ورفعهما قبلهما أن يتأخر وضع اليدين عن الركبتين لاتفاقهم على تقديم اليدين عليهما في الرفع . وأبدى الزين بن المنير لتقديم اليدين مناسبة وهي أن يلقى الأرض عن جهته ويعتصم بتقديمهما على إيلام ركبتيه إذا جثا عليهما . والله أعلم . **قوله** ( أن أبا هريرة كان يكبر ) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري : حين استخلفه مروان على المدينة ، . **قوله** ( ثم يقول : الله أكبر حين يهوى ساجدا ) فيه أن التكبير ذكر الهوى ، فيبتدىء به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال إلى حين يتمكن ساجدا . **قوله** ( ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في الاثنتين ) فيه أنه يشرع في التكبير من حين ابتداء القيام إلى الثالثة بعد التشهد الاول ، خلافا لما قال إنه لا يكبر حتى يستوي قائما ، وسيأتي في باب مفرد بعد بضعة عشر بابا . **قوله** ( ان كانت هذه لصلاته ) قال أبو داود : هذا الكلام يؤيد رواية مالك وغيره عن الزهري عن علي بن حسين ، يعني مرسلا . قلت : وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري ، لكن لا يلزم من ذلك أن لا يكون الزهري رواه أيضا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيره عن أبي هريرة ، ويؤيد ذلك ما تقدم في باب التكبير إذا قام من السجود ، من طريق عقيل عن الزهري فانه صريح في أن الصفة



المذكورة مرفوعة إلى النبي ﷺ . قوله ( قالا ) يعنى أبا بكر بن عبد الرحمن وأبا سلمة المدكورين ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليهما ، والكلام على المتن المذكور يأتي في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى ، وإنما ذكره هنا استطرادا . وقد أوردته مختصرا في الباب الذى ذكر فيه ما يقول في الاعتدال ، واستدل به على أن محل القنوت بعد الرفع من الركوع ، وعلى أن تسمية الرجال باسمائهم فيما يدعى لهم وعليهم لا تفسد الصلاة . قوله ( عن فرس وربما قال سفيان - وهو ابن عيينة - من فرس ) فيه إشعار بثبوت على بن عبد الله ومخالفته على الإتيان بالفاظ الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وأن قوله د جعش ، أى خدش ، ووقع في قصر الصلاة عن أبي نعيم عن ابن عيينة بلفظ د لجعش أو خدش ، على الشك . قوله ( كذا جاء به معمر ) القائل هوسفيان ، والمقول له على ، وهمة الاستفهام قبل كذا مقدرة . قوله ( قلت نعم ) لأن مستند على في ذلك رواية عبد الرزاق عن معمر فاه من مشايخه ، بخلاف معمر فاه لم يدركه ، وإنما يروى عنه بواسطة . وكلام الكرماني يوم خلاف ذلك . قوله ( قال لقد حفظ ) أى حفظا جيدا ، وفيه إشعار بقوة حفظ سفيان بحيث يستجيد حفظ معمر إذا وافقه ، وقوله د كذا قال الزهرى ولك الحمد ، فيه إشارة إلى أن بعض أصحاب الزهرى لم يذكر الواو في د ولك الحمد ، وقد وقع ذلك في رواية الليث وغيره عن الزهرى كما تقدم في باب إيجاب التكبير ، . قوله ( حفظت ) في رواية ابن عساكر د وحفظت ، بزيادة واو وهى أوضح ، وقوله د من شقة الأيمن الخ ، فيه إشارة إلى ما ذكرناه من جودة ضبط سفيان ، لأن ابن جريج سمعه منهم من الزهرى بلفظ د شقة ، لحث به عن الزهرى بلفظ د ساقه ، وهى أخص من شقة ، لكن هذا محمول على أن ابن جريج عرف من الزهرى في وقت آخر أن الذى خدش هو ساقه لبعد أن يكون نسي هذه الكلمة في هذه المدة اليسيرة ، وقد قدمنا الدلالة على ذلك في د باب إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وقوله د وأنا عنده ، قال الكرماني : هو معطوف على مقدر أو جملة حالية من فاعل قال مقدر ، إذ تقديره قال الزهرى وأنا عنده ، ويحتمل أن يكون هو مقول سفيان ، والضمير لابن جريج . قلت : وهذا أقرب إلى الصواب . ومقول ابن جريج هو د لجعش الخ ، والله أعلم

### ١٢٩ - باب فضل السجود

٨٠٦ - حدثنا أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهرى قال أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي أن أبا هريرة أخبرهما « أن الناس قالوا : يا رسول الله ، هل ترى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تمارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله . قال : فهل تمارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا . قال : فانكم ترونه كذلك ، يحشر الناس يوم القيامة فيقول : من كان يعبد شيئا فليتبسّم . فمنهم من يتبسّم الشمس ، ومنهم من يتبسّم القمر ، ومنهم من يتبع الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم . فيقولون : هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاء ربنا عرفناه . فيأتهم الله فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فيدعوم فيضرب الصراط بين ظهراني جهنم ، فاكون أول من يجوز من

الرُّسُلِ بِأَمْنِهِ ، وَلَا يَسْكُمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلَّا الرُّسُلُ ، وَكَلَامُ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ . وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِبُ  
مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ ؟ قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ : فَانْهَائِمْ شَوْكَ السَّعْدَانِ ، فَبَدَأَ اللَّهُ لَا يَعْلَمُ  
قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ ، فَخَطَفَ النَّاسُ بِأَعْيُنِهِمْ : فَنَهَمَ مَنْ يُورِثُ بَعْلَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرِّدُ ثُمَّ يَنْجُو . حَتَّى إِذَا أَرَادَ  
اللَّهُ رَحْمَةً مِّنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ أَسَمَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ ، فَيُخْرِجُوهُمْ ، وَيَعْرِفُوهُمْ  
بِآثَارِ السَّجُودِ ، وَحَرَّمَ اللَّهُ عَلَى النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السَّجُودِ . فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ ، فَسَكَلُ بْنُ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ  
إِلَّا أَثَرَ السَّجُودِ ، فَيُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ قَدْ امْتَحَشُوا ، فَيَسْبَبُ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ  
السَّيْلِ . ثُمَّ يَفْرُغُ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ ، وَيَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ - وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ -  
مُقِيلٌ بَوَاجِهُ قِبَلَ النَّارِ ، يَقُولُ : يَا رَبُّ أَصِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ ، قَدْ قَشَدَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذِكَاؤُهَا . يَقُولُ :  
هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ يَقُولُ : لَا وَعِزَّتِكَ . فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ،  
فَيَصْرِفُ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ ، فَذَا أَقْبَلَ بِهِ عَلَى الْجَنَّةِ رَأَى بَهْجَتَهَا ، سَكَتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، ثُمَّ قَالَ :  
يَا رَبِّ قَدْ مَنَى عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ . يَقُولُ اللَّهُ لَهُ : أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ ؟  
فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ، لَا أَوْ كُنْ أَشْقَى خَلْقِكَ . فَيَقُولُ : فَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ ، فَيَقُولُ : لَا ،  
وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ . فَيُعْطِي رَبُّهُ مَا شَاءَ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ ، فَيُتَدَمَّرُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَذَا بَلَغَ بِأَبْهَافِهَا  
زَهْرَتَهَا وَمَا فِيهَا مِنَ النَّصْرَةِ وَالشَّرَرِ فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْكُتَ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ . فَيَقُولُ  
اللَّهُ : وَيَحْكُ يَا ابْنَ آدَمَ ، مَا أَغْدَرَكَ ! أَلَيْسَ قَدْ أُعْطِيَ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيَ ؟ فَيَقُولُ :  
يَا رَبِّ لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَى خَلْقِكَ . فَيَضْحَكُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ ، ثُمَّ يَأْذَنُ لَهُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ ، فَيَقُولُ : تَمَنَّى ،  
فَيَتَمَنَّى . حَتَّى إِذَا انْقَطَعَ أَمْنِيَّتُهُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : مِنْ كَذَا وَكَذَا - أَقْبَلَ بِذِكْرِهِ رَبُّهُ - حَتَّى إِذَا انْتَهَتْ بِهِ  
الْأُمَانِيُّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ قَالَ « قَالَ اللَّهُ : لَكَ ذَلِكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالَهُ » . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : لَمْ أُحْفَظْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا قَوْلُهُ  
« لَكَ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ » . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : إِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ « ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةٌ أَمْثَالَهُ »

[ الحديث ٨٠٦ - طرفاه في : ٦٥٧٣ ، ٧٤٣٧ ]

قوله ( باب فضل السجود ) أورد فيه حديث أبي هريرة في صفة البيت والشفاعة ، والمقصود منه هنا قوله  
« وحرم الله على النار أن تأكل آثار السجود » وقد ورد بهما أيضا في أبواب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق  
وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى ، مع ذكر اختلاف ألفاظ رواته . واختلف في المراد بقوله « آثار

السجود ، ف قيل هي الأعضاء السبعة الآتي ذكرها في حديث ابن عباس قريبا وهذا هو الظاهر ، وقال حياض : المراد الجهة خاصة ، ويؤيده ما في رواية مسلم من وجه آخر ، ان قوما يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات وجوههم ، فان ظاهر هذه الرواية يخص العموم الذي في الاول

### ١٣٠ - باب يَبْدَى ضَبْعِي وَبِحَافِي فِي السُّجُودِ

٨٠٧ - **عَدَسَا** يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي بَكْرُ بْنُ مُصَرَّرٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ هُرْمُزٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ »  
وقال الألبان : حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ نَحْوَهُ

**قوله** ( باب يبدى ضبعي ) بفتح المعجمة وسكون الموحدة ثنية ضبع وهو وسط العضد من داخل وقيل هو لحة تحت الإبط . **قوله** ( عن جعفر ) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( فرج بين يديه ) أى نحى كل يد عن الجنب الذى يليها ، قال القرطبي : الحكمة في استحباب هذه الهيئة في السجود أنه يخفف بها اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جبهته ، ولا يتأذى بملاقة الأرض ، وقال غيره : هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الأرض مع مغايَرته لهيئة الكسلان ، وقال ناصر الدين بن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد ، ومقتضى هذا أن يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الأعضاء على بعض في سجوده ، وهذا ضد ما ورد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لأن المقصود هناك إظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم جسد واحد ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عمر باسناد صحيح أنه قال ولا تفتش افتراش السبع ، وادعم على راحتك وأبد ضبعك ، فإذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك ، ، ولمسلم من حديث عائشة د نهى النبي ﷺ أن يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وأخرج الترمذى وحسنه من حديث عبد الله بن أرقم ، وصليت مع النبي ﷺ فكنت أنظر الى عفرتي لإبطيه إذا سجد ، ، ولابن خزيمة عن أبي هريرة رفعه ، وإذا سجد أحدكم فلا يفتش ذراعيه افتراش الكلب ، وليضم نخذه ، ، والحاكم من حديث ابن عباس نحوه حديث عبد الله بن أرقم ، وعنه عند الحاكم د كان النبي ﷺ إذا سجد يرى وضع لإبطيه ، وله من حديثه ولمسلم من حديث البراء رفعه د إذا سجدت فضع كفيك وارف مرفقيك ، وهذه الأحاديث - مع حديث ميمونة عند مسلم د كان النبي ﷺ يحافى يديه ، فلو أن بهيمة أرادت أن تمر لمرت ، مع حديث ابن بحنينة المعلق هنا - ظاهرها وجوب التفريج المذكور ، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة د شك أصحاب النبي ﷺ له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال : استعينوا بالركب ، وترجم له د الرخصة في ذلك ، أى في ترك التفريج ، قال ابن عجلان أحد رواة : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيأ ، وقد أخرج الترمذى الحديث المذكور ولم يقع في روايته د إذا انفرجوا ، فترجم له د ما جاء في الاعتماد إذا قام من السجود ، لجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالبا للقيام ، واللفظ محتمل ما قال ، لكن الزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ، وقال ابن التين : فيه دليل على أنه لم يكن عليه فيص لا نكشاف إبطيه ، وتعقب باحتمال أن يكون القميص

واسع الآكام ، وقد روى الترمذى في « الشمائل » ، عن أم سلة قالت : كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ القميص ، أو أراد الراوى أن موضع يياضهما لو لم يكن عليه ثوب لرى قاله القرطبي ، واستدل به على أن إبطيه ﷺ لم يكن عليهما شعر ، وفيه نظر فقد حكى المحب الطبري في الاستسقاء من الأحكام له أن من خصائصه ﷺ أن الإبط من جميع الناس متغير اللون غيره<sup>(١)</sup> ، واستدل باطلاقة على استحباب التفريج في الركوع أيضا ، وفيه نظر لأن في رواية قتبية عن بكر بن مضر التقييد بالسجود ، وأخرجه المصنف في المناقب ، والمطلق إذا استعمل في صورة اكتفى بها .

**قوله** ( وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة نحوه ) وصله مسلم من طريقه بلفظ : كان إذا سجد فرج يديه عن إبطيه حتى لى لارى يياض إبطيه . ( تنبيه ) : تقدم قبيل أبواب القبلة أنه وقع في كثير من النسخ وقوع هاتين الترجمتين هذه والتي بعدما هناك وأعيدا هنا وأن الصواب لإثباتهما هنا ، وذكرنا توجيه ذلك بما يغنى عن إعادته

### ١٣١ - باب يستقبل بالطرف رجله القبلة . قاله أبو حميد الساعدي عن النبي ﷺ

**قوله** (باب يستقبل القبلة بالطرف رجله) قاله أبو حميد) يأتي موصولا في « باب سنة الجلوس في التشهد ، قريبا وأنه ورد في صفة السجود ، قال الزين بن المنير : المراد أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما وعقباه مرتفعان فيستقبل بظهور قدميه القبلة ، قال أخوه : ومن ثم ندب ضم الأصابع في السجود لأنها لو تفرجت انحرفت رأس بعضها عن القبلة

### ١٣٢ - باب إذا لم يتم السجود

٨٠٨ - **حدثنا** الصلت بن محمد قال حدثنا مهدي عن واصل عن أبي وائل عن حذيفة رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له حذيفة : ما صليت . قال وأحسبه قال : لو مت مت على غير سنة محمد ﷺ »

**قوله** (باب إذا لم يتم سجوده) أورد فيه حديث حذيفة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب إذا لم يتم الركوع ،

### ١٣٣ - باب السجود على سبعة أعظم

٨٠٩ - **حدثنا** قبيصة قال حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس « أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شعرا ، ولا ثوبا : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، والرجلين » [الحديث ٨٠٩ - أطرافه في : ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٥ ، ٨١٦]

٨١٠ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم قال حدثنا شعبة عن عمرو بن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم . ولا نكف ثوبا ولا شعرا »

٨١١ - **حدثنا** آدم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن يزيد الخطمي حدثنا البراء بن عازب - وهو غير كذاب - قال « كنا نصلى خلف النبي ﷺ ، فإذا قال سمع الله لمن حمده لم يحسن أحد منا

(١) مثل هذا التخصيص يحتاج إلى دليل ، ولا أهم في الأحاديث ما يدل على ما قاله المحب ، فالأقرب ما قاله القرطبي ، وهو ظاهر كثير من الأحاديث . ويحتمل أن يكون شعر إبطيه صلى الله عليه وسلم كان خفيفا فلا يتضح للنظر من بعد سوى يياض الأجلين . والله أعلم

خَلْفَهُ حَتَّى يَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْهَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ »

**قوله** ( باب السجود على سبعة أعظم ) لفظ المتن الذى أورده في هذا الباب ، على سبعة أعضاء ، لكنه أشار بذلك إلى لفظ (رواية الاخرى ، وقد أوردها من وجه آخر في الباب الذى يليه ، قال ابن دقيق العيد : يسمى كل واحد عظما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد على عظام ، ويجوز أن يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها .

**قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( أمر النبي ﷺ ) هو بضم الميمزة في جميع الروايات بالبناء لما لم يسم فاعله ، والمراد به الله جل جلاله ، قال البيضاوى : عرف ذلك بالعرف ، وذلك يقتضى الوجوب ، قيل : وفيه نظر لأنه ليس فيه صيغة افعل . ولما كان هذا السيان يحتمل الخصوصية عقبه المصنف بلفظ آخر دال على أنه لعموم الامة ، وهو من رواية شعبة عن حمرو بن دينار أيضا بلفظ : ان النبي ﷺ قال : أمرنا ، وعرف بهذا أن ابن عباس تلقاه عن النبي ﷺ إما سمعا منه وإما بلاغا عنه ، وقد أخرجه مسلم من حديث العباس بن عبد المطلب بلفظ : إذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراب ، الحديث ، وهذا يرجح أن التون في أمرنا نون الجمع ، والآراب بالمد جمع إرب بكسر أوله وإسكان ثانيه وهو الفضو ، ويحتمل أن يكون ابن عباس تلقاه عن أبيه رضى الله عنه . **قوله** ( ولا يكف شعرا ولا ثوبا ) جملة معترضة بين الجملة وهو قوله ( سبعة أعضاء ، والمفسر وهو قوله ( الجبهة الخ ) ، وذكره بعد باب من وجه آخر بلفظ : ولا نكفت الثياب والشعر ، والكفت بمشاة في آخره هو الضم وهو بمعنى الكف . والمراد أنه لا يجمع ثيابه ولا شعره ، وظاهره يقتضى أن النهى عنه في حال الصلاة ، واليه جنح الداودى ، وترجم المصنف بعد قليل : باب لا يكف ثوبه في الصلاة ، وهو تؤيد ذلك ، ورده عباس بأنه خلاف ما عليه الجمهور ، فانهم كرهوا ذلك للبصلى سواء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخل فيها ، واقتوا على أنه لا يفسد الصلاة ، لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة ، قيل : والحكمة في ذلك أنه إذا رفع ثوبه وشعره عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر .

**قوله** ( الجبهة ) زاد في رواية ابن طاوس عن أبيه في الباب الذى يليه : وأشار بيده على أنفه ، كأنه ضمن أشار معنى أمر بتشديد הראء فلذلك عداه يعلى دون إلى ، ووقع في العمدة بلفظ : الى ، وهو في بعض النسخ من رواية كريمة وعند النسائي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن طاوس فذكر هذا الحديث وقال في آخره : قال ابن طاوس : ووضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال : هذا واحد ، فهذه رواية مفسرة . قال القرطبي : هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع ، وقال ابن دقيق العيد : قيل معناه أنهما جعلتا كعضو واحد وإلا لكانت الأعضاء ثمانية ، قال : وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكتفى بالسجود على الأنف كما يكتفى بالسجود على بعض الجبهة ، وقد احتج بهذا لإبي حنيفة في الاكتفاء بالسجود على الأنف ، قال : والحق أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد ، فذاك في التسمية والعبارة لا في الحكم الذى دل عليه الأمر ، وأيضا فإن الإشارة قد لا تعين المشار اليه فانها إنما تتعلق بالجبهة لأجل العبادة ، فاذا تقارب ما في الجبهة أمكن أن لا يعين المشار اليه بقينا ، وأما العبارة فانها معينة لما وضعت له فتقديمه أولى انتهى . وما ذكره من جواز الاختصار على بعض الجبهة قال به كثير من الشافعية ، وكأنه أخذ من قول الشافعي في « الأم » ، إن الاختصار على بعض الجبهة يكره ، وقد ألومهم بعض الحنفية بما تقدم ، ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة على أنه لا يجوز السجود على الأنف وحده ، وذهب الجمهور إلى أنه يجوز على الجبهة وحدها ، وعن الأوزاعي وأحمد وإسحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم

يجب أن يجمعها وهو قول الشافعي أيضا . قوله ( واليدين ) قال ابن دقيق العيد : المراد بهما الكفان لثلاثا يدخل تحت المنتهى عنه من اقتراش السبع والكلب انتهى . ووقع بلفظ « الكففين » في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عند مسلم . قوله ( والرجلين ) في رواية ابن طاروس المذكورة ، وأطراف القدمين ، وهو مبين للمراد من الرجلين ، وقد تقدمت كيفية السجود عليهما قبل بياب . قال ابن دقيق العيد : ظاهره يدل على وجوب السجود على هذه الأجزاء . واحتج بعض الشافعية على أن الواجب الجبهة دون غيرها بحديث المسىء صلواته حيث قال فيه « ويمكن جهته » قال : وهذا غاية أنه مفهوم لقب ، والمنطوق مقدم عليه ، وليس هو من باب تخصيص العموم . قال : وأضعف من هذا استدلالهم بحديث « يمسح وجهي » فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه ، وأضعف منه قولهم إن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة لأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى وأضعف منه المعارضة بقياس شبيه كان يقال : أعضاء لا يجب كشفها فلا يجب وضعها . قال : وظاهر الحديث أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأجزاء لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها ، ولم يختلف في أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة ، وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو أن الشارع وقت المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف ، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة انتهى ، وفيه نظر فللخالف أن يقول : يخص لا بس الخف لأجل الرخصة . وأما كشف اليدين فقد تقدم البحث فيه في « باب السجود على الثوب في شدة الحر » قبيل أبواب استقبال القبلة ، وفيه أثر الحسن في نقله عن الصحابة ترك الكشف ، ثم أورد المصنف حديث البراء في الركوع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يسجد من خلف الإمام » و مراده منه هنا قوله في آخره « حتى يضع وجهه على الأرض » قال الكرماني : ومناسبته للترجمة من حيث أن العادة أن وضع الجبهة إنما هو باستعانة الأعظم الستة غالبا انتهى . والذي يظهر في مراده أن الأحاديث الواردة بالاختصار على الجبهة كهذا الحديث لا تعارض الحديث المنصوص فيه على الأجزاء السبعة ، بل الاختصار على ذكر الجبهة أما لكونها أشرف الأجزاء المذكورة أو أشهرها في تحصيل هذا الركن ، فليس فيه ما ينفي الزيادة التي في غيره . وقيل : أراد أن يبين أن الأمر بالجبهة للوجوب وغيرها للتدب ، ولهذا اقتصر على ذكرها في كثير من الأحاديث ، والاولى أليق بتصرفه

### ١٣٤ - باب السجود على الأنف

٨١٢ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَارُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أَمَرْتُ أَنْ أُسْجِدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ : عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ عَلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ - وَالرَّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ » وَلَا تَكُنْتَ الثَّيَابَ وَالشَّعْرَ »

قوله ( باب السجود على الأنف ) أورد فيه حديث ابن عباس من جهة وهيب وهو ابن خالد ( عن عبد الله بن طاروس عن أبيه ) وقد أسلفنا الكلام عليه قبل . قوله فيه ( على سبعة أعظم ، على الجبهة ) قال الكرماني : « على » الثانية بدل من الأولى التي في حكم الطرح ، أو الأولى متعلقة بنحو حاصل أي اجهد على الجبهة حال كون السجود

على سبعة أعضاء

## ١٣٥ - باب السجود على الأنف والسجود على الطين

٨١٣ - **حدثنا** موسى قال حدثنا قهاس عن يحيى عن أبي سلمة قال : انطلقت إلى أبي سعيد الخدري فقلت ألا تخرج بنا إلى النخل نتحدث ؟ فخرج . فقال « قلت حدثني ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ؟ قال : اعتكف رسول الله ﷺ عشر الأول من رمضان واعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . فاعتكف العشر الأوسط فاعتكفنا معه ، فاتاه جبريل فقال : إن الذي تطلب أمامك . قام النبي ﷺ خطيباً صبيحة عشرين من رمضان فقال : من كان اعتكف مع النبي ﷺ فليرجع فاني أريت ليلة القدر ، وإنني نُسيتُها ، وإنها في النحر الأواخر في وتر ، وإني رأيت كأي أسجد في طين وماء . وكانت سقف المسجد جريد النخل وما نرى في السماء شيئاً ، فجاءت قرعة فأعطونا ، فسلمي بنا النبي ﷺ حتى رأيت أثر الطين والماء على جبهة رسول الله ﷺ وأرنبته تصديق رؤياه »

**قوله** (باب السجود على الأنف في الطين) كذا لاكثر ، وللمستملى السجود على الأنف والسجود على الطين ، والأول أنسب لثلاثي التكرار ، وهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، وكأنه يشير إلى تأكيد أمر السجود على الأنف بأنه لم يترك مع وجود عذر الطين الذي أثر فيه ، ولا حجة فيه لمن استدل به على جواز الاكتفاء بالأنف لأن في سياقه أنه سجد على جبهته وأرنبته ، فوضح أنه إنما قصد بالترجمة ما قدمناه وهو دال على وجوب السجود عليهما ولولا ذلك لسانهما عن لوث الطين قاله الخطابي ، وفيه نظر . وفيه استحباب ترك الإسراع إلى إزالة ما يصيب جبهة الساجد من غبار الأرض ونحوه ، وسنذكر بقية مباحث الحديث المذكور في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

## ١٣٦ - باب عقد الثياب وشدها

ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته

٨١٤ - **حدثنا** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وم عاقبو أزرهم من الصغر على رقابهم ، فقيل للنساء لا ترفعن رءوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً »

**قوله** (باب عقد الثياب وشدها ، ومن ضم إليه ثوبه إذا خاف أن تنكشف عورته) كأنه يشير إلى أن النهي الوارد عن كف الثياب في الصلاة محمول على غير حالة الاضطراب ، ووجه ادخال هذه الترجمة في أحكام السجود من جهة أن حركة السجود والرفع منه تسهل مع ضم الثياب وعقدتها لا مع إرسالها وسدها ، أشار إلى ذلك الوين بن المنير . **قوله** (عن أبي حازم) هو ابن دينار ، وقد تقدم في «باب إذا كان الثوب ضيقاً ، في أوائل الصلاة من وجه آخر عن سفيان قال «حدثني أبو حازم ، وقد تقدم الكلام على فوائد المتن هناك

## ١٣٧ - باب لا يَكْفُ شَعْرًا

٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ - عَنْ مَرْوَانَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ ، وَلَا يَكْفُ ثُوبُهُ وَلَا شَعْرُهُ »  
 قَوْلُهُ ( باب لا يكف شعرا ) أى المصل ، و« يكف » ضبطناه فى روايتنا بضم الفاء وهو الراجح ، ويجوز الفتح ، والمراد بالشعر شعر الرأس ، ومناسبة هذه الترجمة لأحكام السجود من جهة أن الشعر يسجد مع الرأس اذا لم يكف أو يلف ، وجاء فى حكمة النهى عن ذلك أن غردة الشعر يقعد فيها الشيطان حالة الصلاة . وفى سنن أبى داود باسناد جيد أن أبا رافع رأى الحسن بن على يصل قد غرز صغيرته فى قفاه لخلها وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ذلك مقعد الشيطان ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى قبل ثلاثة أبواب

## ١٣٨ - باب لا يَكْفُ ثُوبُهُ فى الصلاة

٨١٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مَرْوَانَ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ ، لَا أَكْفُ شَعْرًا وَلَا ثُوبًا »  
 قَوْلُهُ ( باب لا يكف ثوبه فى الصلاة ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر وقد تقدم ما فيه

## ١٣٩ - باب التَّسْبِيحِ والدُّعَاءِ فى السُّجُودِ

٨١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَانَ قَالَ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فى رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . يُتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ »

قَوْلُهُ ( باب التسبيح والدعاء فى السجود ) تقدم الكلام على هذه الترجمة فى باب الدعاء فى الركوع . قَوْلُهُ ( يحيى ) هو القطان ، وشُعْبَانُ هو الثورى . قَوْلُهُ ( يكثر أن يقول ) كذا فى رواية منصور وقد بين الاعمش فى روايته عن أبى الضمى كما سياتى فى التفسير ابتداء هذا الفعل وأنه واظب عليه ﷺ ولفظه « ما صلى النبى ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه ( إذا جاء نصر الله والفتح ) إلا يقول فيها ، الحديث . قيل اختار النبى ﷺ الصلاة لهذا القول لأن حالها أفضل من غيرها انتهى . وليس فى الحديث أنه لم يكن يقول ذلك خارج الصلاة أيضا ، بل فى بعض طرقه عند مسلم ما يشعر بأنه ﷺ كان يواظب على ذلك داخل الصلاة وخارجها ، وفى رواية منصور بيان المحل الذى كان ﷺ يقول فيه من الصلاة وهو الركوع والسجود . قَوْلُهُ ( يتأول القرآن ) أى يفعل ما أمر به فيه ، وقد تبين من رواية الاعمش أن المراد بالقرآن بعضه وهو السورة المذكورة والذكر المذكور . ووقع فى رواية ابن السكن عن الفربرى : قال أبو عبد الله يعنى قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك ) الآية . وفى هذا تعيين أحد الاحتمالين فى قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك ) لأنه يحتمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح الذى هو التثنية لاقتضاء الحمد نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله سبحانه وتعالى ، فعلى هذا يكفى فى امتثال الأمر الاقتصار على الحمد



ويحتمل أن يكون المراد فسح متلبسا بالحمد فلا يمثل حتى يجمعهما وهو الظاهر ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث إباحة الدعاء في الركوع وإباحة التسييح في السجود ، ولا يعارضه قوله ﷺ : « أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء » ، قال : ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز ، وذلك على الأولوية ويحتمل أن يكون أمر في السجود بتكثير الدعاء لإشارة قوله « فاجتهدوا » ، والذي وقع في الركوع من قوله « اللهم اغفر لي » ، ليس كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود انتهى . واعترضه الفاكهاني بأن قول عائشة « كان يكثر أن يقول » صريح في كون ذلك وقع منه كثيرا فلا يعارض ما أمر به في السجود ، هكذا نقله عنه شيخنا ابن الملقن في شرح العمدة ، وقال : فليتأمل . وهو عجيب ، فإن ابن دقيق العيد أراد بنى الكثرة عدم الزيادة على قوله « اللهم اغفر لي » في الركوع الواحد ، فهو قليل بالنسبة إلى السجود المأمور فيه بالاجتهاد في الدعاء المشعر بتكثير الدعاء ، ولم يرد أنه كان يقول ذلك في بعض الصلوات دون بعض حتى يعترض عليه بقول عائشة « كان يكثر » . ( تفيه ) : الحديث الذي ذكره ابن دقيق العيد « أما الركوع الخ » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وفيه بعد قوله « فاجتهدوا في الدعاء » : فقم أن يستجاب لكم ، وقن بفتح القاف والميم وقد تكسر معناه حقيق . وجاء الأمر بالإكثار من الدعاء في السجود ، وهو أيضا عند مسلم وأبي داود والنسائي من حديث أبي هريرة بلفظ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » ، فاكثروا فيه من الدعاء ، والأمر بالكثرة في الدعاء في السجود يشمل الحث على تكثير الطلب لكل حاجة كما جاء في حديث أنس « ليسأل أحدكم ربه حاجته كلما حتى شفع نعله » أخرجه الترمذي . ويشمل التكرار للسؤال الواحد والاستجابة تشمل استجابة الداعي بإعطاء سؤله واستجابة المثني بتعظيم ثوابه . وسيأتي الكلام على تفسير سورة النصر وتعيين الوقت الذي نزل فيه والبحث في السؤال الذي أورده ابن دقيق العيد على ظاهر الشرط في قوله « إذا جاء » ، وعلى قول عائشة « ما صلى صلاة بعد أن نزلت الا قال الخ » ، والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من ذلك في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى

#### ١٤٠ - باب المكث بين السجدين

٨١٨ - **حدثنا** أبو الثمان قال **حدثنا** حماد عن أيوب عن أبي قلابة « أن مالك بن الحويرث قال لأصحابه : ألا أنبئكم صلاة رسول الله ﷺ - قال وذلك في غير حين صلاة - فقام ، ثم ركب فكبر ، ثم رفع رأسه فقام هنيئة ، ثم سجد ، ثم رفع رأسه هنيئة - فصلى صلاة عمرو بن سلة شيخنا هذا - قال أيوب : كان يفعل شيئا لم أرهم يفعلونه ، كان يقعد في الثالثة أو الرابعة »

٨١٩ - قال : فأتينا النبي ﷺ فأقننا عنده فقال : لو رجعتُم إلى أهلِكُم ، صلُّوا صلاةَ كذا في حين كذا ، صلُّوا صلاةَ كذا في حين كذا ، فإذا حَضَرَتِ الصلاةُ فليؤدِّنْ أحدُكُم ، وليؤمِّمكُم أ كبرُكم »

٨٢٠ - **حدثنا** محمد بن عبيد الرحيم قال **حدثنا** أبو أحمد محمد بن عبد الله الزبيري قال **حدثنا** مسعر عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي لبيد عن البراء قال « كان سجدُ النبي ﷺ ركوعه وقعوده بين السجدين »

قريباً من السواء»

٨٢١ - **حديث** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال «إني لا آلو أن أصلي بكم كما رأيت النبي ﷺ يصلي بنا - قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه - كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل قد نسي، وبين السجدين حتى يقول القائل قد نسي»

**قوله** (باب المكث بين السجدين) في رواية الحموي بين السجود . **قوله** (ألا أنبشكم صلاة رسول الله ﷺ) الإنباء بمدى بنفسه وبالباء ، قال الله تعالى (من أنبأك هذا) وقال (قل أنبشكم بخير من ذلكم) . **قوله** (قال) أي أبو قلابة (وذلك في غير حين صلاة) أي غير وقت صلاة من المفروضة ، ويتعين حمله على ذلك حتى لا يدخل فيه أوقات المنع من النافلة لتزوية الصحابي عن التفل حينئذ ، وليس في اليوم واليلة وقت أجمع على أنه غير وقت لصلاة من الخس إلا من طلوع الشمس الى زوالها ، وقد تقدم هذا الحديث في باب الطمأنينة في الركوع ، وفي غيره . والغرض منه هنا قوله «ثم رفع رأسه هنية» ، بعد قوله «ثم سجد» ، لأنه يقتضي الجلوس بين السجدين قدر الاعتدال . **قوله** (قال أيوب) أي بالسند المذكور اليه . **قوله** (كان يقعد في الثالثة أو الرابعة) هو شك من الراوي ، والمراد منه بيان جلسة الاستراحة ، وهي تقع بين الثالثة والرابعة كما تقع بين الأولى والثانية ، فكانه قال : كان يقعد في آخر الثالثة أو في أول الرابعة ، والمعنى واحد فشك الراوي أيهما قال ، وسيأتي الحديث بعد باب واحد بلفظ «فاذا كان في وتر من صلاته لم ينمض حتى يستوي قاعدا» . **قوله** (فأتينا النبي ﷺ) هو مقول مالك بن الحويرث والفاء عاطفة على شيء محذوف تقديره «أصلنا فأتينا» ، أو أرسلنا قومنا فأتينا ونحو ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة وفي الأذان ، وحديث البراء تقدم الكلام عليه في باب استواء الظهر في الركوع ، وحديث أنس تقدم الكلام عليه في باب الطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع ، وفي قوله في هذه الطريق «قال ثابت: كان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه الخ» إشعار بأن من خاطبهم كانوا لا يطيلون الجلوس بين السجدين ، ولكن السنة إذا ثبتت لا يزال من تمسك بها بمخالفة من خالفها ، وبالله المستعان

## ١٤١ - باب لا يفترش ذراعيه في السجود

وقال أبو حميد: سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش ولا قابضهما

٨٢٢ - **حديث** محمد بن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال «اعتدلوا في السجود ، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»

**قوله** (باب لا يفترش ذراعيه في السجود) يجوز في «يفترش» الجزم على النهي والرفع على التثنية وهو بمعنى النهي ، قال الزين بن المنير : أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد ، والمعنى من حديث أنس ، وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس هـ . والذي يظهر لي أنه أشار الى رواية أبي داود ، فإنه أخرج حديث الباب عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ «ولا يفترش» بدل ينسط . وروى أحمد

والترمذى وابن خزيمة من حديث جابر نحوه بلفظ : إذا حمد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه ، الحديث ، ولمسلم عن عائشة نحوه . **قوله** ( وقال أبو حميد الخ ) هو طرف من حديث يأتي مطولا بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( ولا قابضهما ) أى بأن يضمهما ولا يجافيهما عن جنبيه . **قوله** ( عن أنس ) فى رواية أبى داود الطيالسى عند الترمذى وفى رواية معاذ عند الاسماعيلى كلاهما عن شعبة التصريح بسماح فتادة له من أنس . **قوله** ( اعتدوا ) أى كونوا متوسطين بين الإفراش والقبض ، وقال ابن دقيق العيد : لعل المراد بالاعتدال هنا وضع هيئة السجود على وفق الأمر ، لأن الاعتدال الحسى المطلوب فى الركوع لا يتأتى هنا ، فانه هناك استواء الظهر والعنق ، والمطلوب هنا ارتفاع الأسافل على الأعلى ، قال : وقد ذكر الحكم هنا مقرونا بطله ، فان التشبه بالاشياء الخمسية يناسب حركة فى الصلاة انتهى . والهيئة المنهى عنها أيضا مشدرة بالتهاون وقلة الاعتناء بالصلاة . **قوله** ( ولا ينبسط ) كذا للأكثر بنون ساكنة قبل الموحدة والحموى ، ينبسط ، بمثابة بعد موحدة ، وفى رواية ابن عساكر بموحدة ساكنة فقط وعليها اقتصر صاحب العمدة ، وقوله : انبساط ، بالنون فى الأولى والثالثة وبالمثناة فى الثانية وهى ظاهرة والثالثة تقديرها ولا ينبسط ذراعيه فينبسط انبساط الكلب

### ١٤٢ - باب من استوى قاعداً فى وتر من صلاته ثم نهض

٨٢٣ - **حدثنا محمد بن الصباح** قال أخبرنا هشيم قال أخبرنا خالد الخزاز عن أبى قلابة قال أخبرنا مالك

ابن الحويرث اللبثى أنه رأى النبى ﷺ يصلى ، فاذا كان فى وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً »

**قوله** ( باب من استوى قاعداً فى وتر من صلاته ) ذكر فيه حديث مالك بن الحويرث ومطابقته واضحة ، وفيه مشروعية جلسة الاستراحة ، وأخذ بها الشافعى وطائفة من أهل الحديث ، وعن أحمد روايتان ، وذكر الخلال أن أحمد رجع إلى القول بها ، ولم يستحبها الأكثر ، واحتج الطحاوى بخلاف حديث أبى حميد هنا فانه ساقه بلفظ : فقام ولم يتورك ، وأخرجه أبو داود أيضا كذلك قال : فلما تخالفا احتمل أن يكون ما فعله فى حديث مالك بن الحويرث لعله كانت به فمعد لاجلها ، لا أن ذلك من سنة الصلاة ، ثم قسوى ذلك بأنها لو كانت مقصودة لشرع لها ذكر مخصوص ، وتعقب بأن الاصل عدم العلة ، وبأن مالك بن الحويرث هو راوى حديث : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، لحكاية اصفات صلاة رسول الله ﷺ داخله تحت هذا الامر . ويستدل بحديث أبى حميد المذكور على عدم وجوبها فكأنه تركها لبيان الجواز ، وتمسك من لم يقل باستحبها بقوله ﷺ : لا تبادرنى بالقيام والقعود ، فانى قد بدنت ، فدل على أنه كان يفعلها لهذا السبب ، فلا يشرع إلا فى حق من اتفق له نحو ذلك ، وأما الذكر المخصوص فانها جلسة خفيفة جدا استغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام ، فانها من جملة النهوض إلى القيام ، ومن حيث المعنى إن الساجد يضع يديه وركبتيه ورأسه بميزا اسكل عضو وضع ، فكذا ينبغي إذا رفع رأسه ويديه أن يميز رفع ركبتيه ، وإنما يتم ذلك بان يجلس ثم ينهض قائما . به عليه ناصر الدين بن المنير فى الحاشية ، ولم تتفق الروايات عن أبى حميد على نفي هذه الجلسة كما يفهمه صنيع الطحاوى ، بل أخرجه أبو داود أيضا من وجه آخر عنه باثباتها ، وسيأتى ذلك عند الكلام على حديثه بعد بابين إن شاء الله تعالى . وأما قول بعضهم : لو كانت سنة لذكرها كل من وصف صلاته ، فيقوى أنه فعلها للحاجة ففیه نظر ، فان السنن المنفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف ، وإنما أخذ مجموعها عن مجموعهم

## ١٤٣ - باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة

٨٢٤ - **حدثنا** ثُمْلُ بْنُ أُسَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ «جاءنا مالكُ بْنُ الحُوَيْرِثِ فصلَّى بنا في مسجدنا هذا فقال : إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة ، ولكن أريد أن أريكم كيف رأيتُ النبي ﷺ يصلي . قال أيُّوبُ : فقلتُ لأبي قِلَابَةَ وكيف كانت صلاتُهُ ؟ قال : مثل صلاة شيخنا هذا - يعني حمزة بن سَيْلَةَ - قال أيُّوبُ : وكان ذلك الشيخ يُسمُّ التَّكْبِيرَ ، وإذا رفع رأسَهُ عن السجدة الثانية جلسَ واعتمد على الأرض ، ثم قام »

**قوله** ( باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة ) أى أى ركعة كانت ، وفي رواية المستمل والكشميين من الركعتين أى الأولى والثالثة . **قوله** ( عن السجدة ) في رواية المذكورين في السجدة ، وفي بعض نسخ أبي ذر « من السجدة ، وهي رواية الإسماعيل ، وقد تقدم الكلام على حديث مالك بن الحويرث ، والغرض منه هنا ذكر الاعتماد على الأرض عند القيام من السجود أو الجلوس ، والإشارة إلى رد ما روى بخلاف ذلك ، فعند سعيد بن منصور بأسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه **ﷺ** كان ينهض على صدره قدميه ، وعن ابن مسعود مثله بأسناد صحيح ، وعن إبراهيم أنه كره أن يعتمد على يديه إذا نهض . فان قيل ترجم على كيفية الاعتماد ، والذي في الحديث اثبات الاعتماد فقط ، أجب الكرماني بأن بيان الكيفية مستفاد من قوله جلس واعتمد على الأرض ثم قام ، فكأنه أراد بالكيفية أن يقوم معتمداً عن جلوس لا عن سجود . وقال ابن شيد : أفاد في الترجمة التي قبل هذه اثبات الجلوس في الأولى والثالثة ، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض يتمكن ، بدليل الإتيان بحرف « ثم » الدال على المهلة وأنه ليس جلوس استيفاز ، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته املخصاً ، وفيه شيء اذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً . وقيل يستفاد من الاعتماد أنه يكون باليد لأنه افتعال من العمد والمراد به الانكاء وهو باليد ، وروى عبد الرزاق عن ابن عمر أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة معتمداً على يديه قبل أن يرفعهما

## ١٤٤ - باب يُكَبِّرُ وَهُوَ يَنْهَضُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

وكان ابن الزبير يُكَبِّرُ في نهضته

٨٢٥ - **حدثنا** يحيى بن صالح قال حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث قال « صلى لنا أبو سعيد ، فحَمَزَ بالتكبير حين رَفَعَ رأسَهُ من السُّجُودِ وَحينَ سَجَدَ وَحينَ رَفَعَ وَحينَ قَامَ من الرُّكْعَتَيْنِ وقال : هكذا رأيتُ النبي ﷺ »

٨٢٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا غيلان بن جبرير عن مطرف قال « صَلَّيْتُ أنا وعمرانُ صلاةَ خلفِ علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فكان إذا سجدَ كَبَّرَ ، وإذا رَفَعَ كَبَّرَ ، وإذا

ينفض من الرّكعتين كبراً . فلما سلم أخذ عمران بيدي فقال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد ﷺ - أو قال - لقد ذكرّني هذا صلاة محمد ﷺ .

**قوله** ( باب يكبر وهو ينفض من السجدين ) ذهب أكثر العلماء الى أن المصلي يشرع في التكبير أو غيره عند ابتداء الخفض أو الرفع ، إلا أنه اختلف عن مالك في القيام الى الثالثة من التشهد الأول ، فروى في الموطأ عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أنهم كانوا يكبرون في حال قيامهم ، وروى ابن وهب عنه أن التكبير بعد الاستواء أول ، وفي المدونة : لا يكبر حتى يستوى قائماً . ووجه بعض أتباعه بأن تكبير الافتتاح يقع بعد القيام فينبغي أن يكون هذا نظيره من حيث أن الصلاة فرضت أولاً ركعتين ثم زيدت الرابعة فيكون افتتاح المزيد كافتتاح المزيد عليه . وكان ينبغي لصاحب هذا الكلام أن يستحب رفع اليدين حينئذ لتكمل المناسبة ، ولا قائل منهم به (١) **قوله** ( وكان ابن الزبير ) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . **قوله** ( صلى لنا أبو سعيد ) أي الحدرى بالمدينة ، وبين الامام في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك ولفظه ، اشتكى أبو هريرة - أو غاب - فصل أبو سعيد ، فجهر بالتكبير حين افتتح وحين ركع ، الحديث ، وزاد في آخره أيضاً ، فلما انصرف قيل له : قد اختلف الناس على صلاتك ، فقام عند المنبر فقال : انى والله ما أبالي . اختلفت صلاتكم أم لم تختلف ، لاني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي ، والذي يظهر أن الاختلاف بينهم كان في الجهر بالتكبير والاسرار به ، وكان مروان وغيره من بني أمية يسرونه كما تقدم في « باب إتمام التكبير في الركوع » ، وكان أبو هريرة يصلي بالناس في إمارة مروان على المدينة . وأما مقصود الباب فالمشهور عن أبي هريرة أنه كان يكبر حين يقوم ولا يؤخره حتى يستوى قائماً كما تقدم عن الموطأ ، وأما ما تقدم في « باب ما يقول الامام ومن خلفه » من حديثه بلفظ « وإذا قام من السجدين قال الله أكبر » فيحمل على أن المعنى إذا شرع في القيام ، قال الزين بن المنير : أجرى البخاري الترجمة وأثر ابن الزبير يجرى التبيين لحديثي الباب ، لأنهما ليسا صريحين في أن ابتداء التكبير يكون مع أول النهوض . وقال ابن رشيد : في هذه الترجمة إشكال ، لأنه ترجم فيما مضى « باب التكبير إذا قام من السجود » وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض ، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة ، فكان ظاهراً للتكرار ويحمل قوله « من السجدين » على أنه أراد من الركعتين ، لأن الركعة تسمى سجدة مجازاً ، ثم استبعده ، ثم رجع أن المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينفض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد على الوتر يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود ، ويتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فيهما بيان الجلوس ، ثم بيان الاعتدال ، فبين في هذه الثالثة محل التكبير اهـ ملخصاً . ويحتمل أن يكون مراده بقوله « من السجدين » ما هو أعم من ذلك فيشمل ما قيل أولاً وثانياً ، ويؤيد ذلك اشتغال حديثي الباب على ذلك ، ففي حديث أبي سعيد « حين رفع رأسه من السجود وحين قام من الركعتين » وفي حديث عمران بن حصين « وإذا رفع كبر وإذا نهض من الركعتين كبر » ، وأما أثر ابن الزبير فيمكن شموله الأمرين لأن النهضة تحتلها ، لكن استعمالها في القيام أكثر ، وهذا يرجع المحل الأول

(١) بنى من المالكية . ولا ريب أن السنة في ذلك التكبير حين ينفض الى الثالثة مع رفع اليدين كما ثبت ذلك من حديث ابن

قول البخارى اه . وليس كما قال ، فقد روينا تاما في مسند الفريابي أيضا بسنده إلى مكحول ، ومن طريقة البخارى أن الدليل إذا كان عاما وعمل بعمومه بعض العلماء رجح به وإن لم يحتج به بمجرد ، وعرف من رواية مكحول أن المراد بأم الدرداء الصغرى التابعة لا الكبرى الصحابية لأنه أدرك الصغرى ولم يدرك الكبرى ، وعمل التسابى بمفرده ولو لم يخالف لا يحتج به ، وإنما وقع الاختلاف في العمل بقول الصحابي كذلك ، ولم يورد البخارى أثر أم الدرداء ليحتج به بل للنفوية . قوله ( عن عبد الله بن عبد الله ) أى ابن عمر ، وهو تابعي ثقة سمي باسم أبيه وكفى بكنيته . قوله ( أنه أخبره ) صريح في أن عبد الرحمن بن القاسم حمله عنه بلا واسطة ، وقد اختلف فيه الرواة عن مالك فأدخل ممن بن عيسى وغيره عنه فيسه - بين عبد الرحمن بن القاسم وعبد الله بن عبد الله - القاسم بن محمد والد عبد الرحمن ، بين ذلك الاسماعيلي وغيره ، فكان عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه ، ثم لقيه أو سمعه منه معه وثبته أبوه . قوله ( وثنى اليسرى ) لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثبوتها هل يجلس فوقها أو يتورك ، ووقع في موطا عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال : أراى هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك فتبين من رواية القاسم ما أجل في رواية ابنه ، وإنما اقتصر البخارى على رواية عبد الرحمن لتصريحه فيها بأن ذلك هو السنة لاقتضاء ذلك الرفع ، بخلاف رواية القاسم ، ورجح ذلك عنده حديث أبي حميد الفصل بين الجلوس الاول والثاني ، على أن الصفة المذكورة قد يقال إنها لا تخالف حديث أبي حميد لأن في الموطأ أيضا عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس ابن عمر المذكور كان في التشهد الاخير ، وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى ابن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال د من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى ، فإذا حملت هذه الرواية على التشهد الاول ورواية مالك على التشهد الاخير اتفقت عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد والله أعلم . قوله ( فقلت إنك تفعل ذلك ) أى التربع قال ابن عبد البر : اختلفوا في التربع في النافلة وفي الفريضة للبرص ، وأما الصحيح فلا يجوز له التربع في الفريضة باجماع العلماء ، كذا قال ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال د لأن أقعد على رصفتين أحب إلى من أن أقعد متربعا في الصلاة ، وهذا يشعر بتحريمه عنده ، ولكن المشهور أن أكثر العلماء أن هيئة الجلوس في التشهد سنة ، فلعل ابن عبد البر أراد بنى الجواز لإثبات الكراهة . قوله ( أن رجلى ) كذا الأكثر ، وفي رواية حسكاها ابن التين د أن رجلاى ، ووجهها على أن إن بمعنى نعم ، ثم استأنف فقال د رجلاى لا تحملانى ، أو على اللفظة المشهورة لفة بنى الحارث ، ولها وجه آخر لم يذكره ، وقد ذكرت الأوجه في قراءة من قرأ ( أن هذان لساحران ) . قوله ( لا تحملانى ) بتشديد النون ويجوز التخفيف ، قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد الجمحي المصري ، وهو من أقران سعيد ابن أبي هلال شيخه في هذا الحديث . قوله ( قال حدثنا الليث ) قائل ذلك هو يحيى بن بكير المذكور . والحاصل أن بين الليث وبين محمد بن عمرو بن حنبل في الرواية الاولى اثنين ، وبينهما في الرواية الثانية واسطة واحدة ، وي زيد ابن أبي حبيب مصرى معروف من صفار التابعين ، وي زيد بن محمد رفيقه في هذا الحديث من بنى قيس بن عزيمة بن المطلب مدنى سكن مصر ، وكل من فوقهم مدنى أيضا ، فالسناد دائر بين مدنى ومصرى . وأردف الرواية النازلة بالرواية العالية على عادة أهل الحديث ، وربما وقع لهم ضد ذلك لمعنى مناسب . قوله ( أنه كان جالسا في نفر من

أصحاب رسول الله ﷺ) في رواية كريمة د مع نفر ، وكذا اخلف على عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، في رواية عاصم عنه عند أبي داود وغيره د سمعت أبا حميد في عشرة ، ، وفي رواية هشيم عنه عند سعيد بن منصور د رأيت أبا حميد مع عشرة ، ، ولفظ د مع ، يرجع أحد الاحتمالين في لفظ د في ، لأنها محتملة لأن يكون أبو حميد من العشرة أو زائدا عليهم ، ثم إن رواية الليث ظاهرة في اتصاله بين محمد بن عمرو وأبي حميد ، ورواية عبد الحميد صريحة في ذلك . وزعم ابن القطان تبعا للطحاوي أنه غير متصل لأميرين : أحدهما أن عيسى بن عبد الله ابن مالك رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء فأدخل بينه وبين الصحابة عباس بن سهل أخرجه أبو داود وغيره ، ثانيهما أن في بعض طرقه تسمية أبي قتادة في الصحابة المذكورين وأبو قتادة قديم الموت يصغر سن محمد بن عمرو بن عطاء عن إدراكه . والجواب عن ذلك : أما الأول فلا يضر الثقة المصرح بسامعه أن يدخل بينه وبين شيخه واسطة ، إما لزيادة في الحديث ، وإما ليثبت فيه ، وقد صرح محمد بن عمرو المذكور بسامعه فتكون رواية عيسى عنه من المزيد في متصل الأسانيد ، وأما الثاني فالمعتمد فيه قول بعض أهل التاريخ إن أبا قتادة مات في خلافة علي وصلى عليه على وكان قتل على سنة أربعين وإن محمد بن عمرو بن عطاء مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وثمانون سنة فعلى هذا لم يدرك أبا قتادة ، والجواب أن أبا قتادة اختلف في وقت موته ، فقيل مات سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاء محمد له ممكن ، وعلى الأول فلعل من ذكر مقدار عمره أو وقت وفاته وهم ، أو الذي سمي أبا قتادة في الصحابة المذكورين وهم في تسميته ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الحديث الذي رواه غلطا لأن غيره عن رواه معه عن محمد ابن عمرو بن عطاء أو عن عباس بن سهل قد وافقه . (فائدة) : سمي من النفر المذكورين في رواية فليح عن عباس ابن سهل مع أبي حميد أبو العباس سهل بن سعد وأبو أسيد الساعدي ومحمد بن مسلمة أخرجهما أحمد وغيره ، وسمى منهم في رواية عيسى بن عبد الله عن عباس المذكورين سوى محمد بن مسلمة فذكر بدله أبو هريرة أخرجهما أبو داود وغيره ، وسمى منهم في رواية ابن إسحاق عن عباس عند ابن خزيمة ، وفي رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء عند أبي داود والترمذي أبو قتادة ، وفي رواية عبد الحميد المذكورة أنهم كانوا عشرة كما تقدم ، ولم أقف على تسمية الباقيين . وقد اشتمل حديث أبي حميد هذا على جملة كثيرة من صفة الصلاة ، وسأبين ما في رواية غير الليث من الزيادة ناسبا كل زيادة إلى مخرجها إن شاء الله تعالى ، وقد أشرت قبل إلى مخارج الحديث ، لكن سياق الليث فيه حكاية أبي حميد لصفة الصلاة بالقول ، وكذا في رواية كل من رواه عن محمد بن عمرو بن حنبل ، ونحوه رواية عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، ووافقهما فليح عن عباس بن سهل ، وخالف الجميع عيسى بن عبد الله عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس فحكي أن أبا حميد وصفها بالفعل ولفظه عند الطحاوي وابن حبان د قالوا فأرنا ، فقام يصلي وهم ينظرون ، فبدأ فكبر ، الحديث . ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون وصفها مرة بالقول ومرة بالفعل ، وهذا يؤيد ما جمعنا به أولا ، فإن عيسى المذكور هو الذي زاد عباس بن سهل بين محمد بن عمرو بن عطاء وأبي حميد ، فكأن محمدا شهد هو وعباس حكاية أبي حميد بالقول فحملها عنه من تقدم ذكره ، وكان عباسا شهدا وحده بالفعل فسمع ذلك منه محمد بن عطاء فحدث بها كذلك ، وقد وافق عيسى أيضا عنه عطاء بن خالد لكنه أبهم عباس بن سهل أخرجه الطحاوي أيضا ، ويقوى ذلك أن ابن خزيمة أخرجه من طريق ابن إسحاق أن عباس بن سهل حدثه فساق الحديث بصفة الفعل أيضا والله أعلم . قوله (أنا كنت أحفظكم) زاد

عبد الحميد ، قالوا فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثرنا له اتباعا - وفي رواية الترمذي انبأنا - ولا أقدمنا له صحبة ، وفي رواية عيسى بن عبد الله قالوا فكيف ؟ قال : أتبع ذلك منه حتى حفظته ، زاد عبد الحميد ، قالوا فأعرض ، وفي روايته عند ابن حبان ، استقبل القبلة ثم قال : الله أكبر ، ، وزاد فليح عند ابن خزيمة فيه ذكر الوضوء . قوله ( جعل يديه حذو منكبيه ) زاد ابن إسحق ، ثم قرأ بعض القرآن ، ونحوه لعبد الحميد . قوله ( ثم مصر ظهره ) بالهاء والصاد المهملة المفتوحين أي نناه في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي ، وفي رواية عيسى ، غير مفتح رأسه ولا مصوبه ، ونحوه لعبد الحميد ، وفي رواية فليح عند أبي داود ، فوضع يديه على ركبتيه كأنه قابض عليهما ، ووتر يديه فتجاني هن جنبيه ، وله في رواية ابن أبي عمير عن يزيد بن أبي حبيب ، وفرج بين أصابعه ، . قوله ( فإذا رفع رأسه استوى ) زاد عيسى عند أبي داود ، فقال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ، ورفع يديه ، ، ونحوه لعبد الحميد وزاد ، حتى يحاذي بهما منكبيه معتدلا ، . قوله ( حتى يعود كل قمار ) القمار بفتح الفاء والقاف جمع قماره وهي عظام الظهر ، وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزاز . وقال ابن سيده : هي من الكامل إلى السج ، وحكى ثعلب عن نوادر ابن الأعرابي أن عدتها سبعة عشر . وفي أمالي الزجاج : أصولها سبع غير التوابع وعن الأصمعي : هي خمس وعشرون ، سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في أطراف الاضلاع ، وحكى في المطالع أنه وقع في رواية الاصيل بفتح الفاء ولا بن السكن يكسرهما ، والصواب بفتحهما ، وسيأتي ما فيه في آخر الحديث ، والمراد بذلك كمال الاعتدال . وفي رواية هشيم عن عبد الحميد ، ثم يمكث قائما حتى يقع كل عظم موقمه ، . قوله ( فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ) أي لهما ، ولابن حبان من رواية عتبة بن أبي حكيم عن عباس بن سهل ، غير مفترش ذراعيه ، قوله ( ولا قابضهما ) أي بأن يضمهما إليه ، وفي رواية عيسى ، فإذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء منها ، وفي رواية عتبة المذكورة ، ولا حامل بطنه على شيء من نخذه ، وفي رواية عبد الحميد ، جاني يديه عن جنبيه ، وفي رواية فليح ، ونحى يديه عن جنبيه ووضع يديه حذو منكبيه ، وفي رواية ابن إسحق ، فأعول على جنبيه وراحته وركبتيه وصدور قدميه حتى رأيت بياض إبطيه ما تحت منكبيه ، ثم ثبت حتى اطمان كل عظم منه ، ثم رفع رأسه فأعتدل ، وفي رواية عبد الحميد ، ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه ويثنى رجله اليسرى فيقع عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ، ونحوه في رواية عيسى بلفظ ، ثم كبر لجلس فتورك ونصب قدمه الأخرى ثم كبر فسجد ، وهذا يخالف رواية عبد الحميد في صفة الجلوس ، ويقوى رواية عبد الحميد ، ورواية فليح عند ابن حبان بلفظ ، كان إذا جلس بين السجدين افتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، وأورده مختصرا هكذا في كتاب الصلاة له ، وفي رواية ابن إسحق خلاف الروایتين ولفظه ، فأعتدل على هقبية وصدور قدميه ، فإن لم يحمل على التعداد وإلا فرواية عبد الحميد أرجح . قوله ( فإذا جلس في الركعتين ) أي الأوليين ليتشهد ، وفي رواية فليح ، ثم جلس فافتش رجله اليسرى وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بإصبعه ، وفي رواية عيسى بن عبد الله ، ثم جلس بعد الركعتين حتى إذا هو أراد أن ينهض إلى القيام قام بتكبيره ، وهذا يخالف في الظاهر رواية عبد الحميد حيث قال ، إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ويمكن الجمع بينهما بأن التشبيه واقع على صفة التكبير لا على محله ، ويكون معنى قوله ، إذا قام ، أي أراد القيام أو شرح فيه . قوله ( وإذا جلس في الركعة الآخرة الخ ) في رواية عبد الحميد ، حتى إذا كانت السجدة التي يكون فيها



التسليم ، وفي روايته عند ابن حبان ، التي تكون خاتمة الصلاة أخرج رجله اليسرى وقعد متوركا على شقه الأيسر ، زاد ابن إسحق في روايته ، ثم سلم ، وفي رواية عيسى عند الطحاوي ، فلما سلم سلم عن يمينه سلام عليكم ورحمة الله وعن شماله كذلك ، وفي رواية أبي حاصم عن عبد الحميد عند أبي دأود وغيره ، قالوا - أي الصحابة المذكورون - صدقت ، هكذا كان يصل ، وفي هذا الحديث حجة قوية للشافعي ومن قال بقوله في أن هيئة الجلوس في التشهد الأول مغايرة لهيئة الجلوس في الأخير ، وخالف في ذلك المالكية والحنفية فقالوا : يسوى بينهما ، لكن قال المالكية : يتورك فيهما كما جاء في التشهد الأخير ، وعكسه الآخرون . وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما أنه أقرب إلى عدم اشتباه هدد الركعات ، ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني ، ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به ، واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله ، في الركعة الأخيرة ، ، واختلف فيه قول أحمد ، والمشهور عنه اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز وصف الرجل نفسه بكونه أعلم من غيره إذا أمن الإجماع وأراد تأكيد ذلك عند من سمعه لما في التعليم والأخذ عن الأعمى من الفضل . وفيه أن كان ، تستعمل فيما مضى وفيما يأتي لقول أبي حميد كنت أحفظكم وأراد استمراره على ذلك أشار إليه ابن التين . وفيه أنه كان يخفى على الكثير من الصحابة بعض الأحكام المتفاعة عن النبي ﷺ وربما تذكره بعضهم إذا ذكر . وفي الطرق التي أشرت إلى زيادتها جملة من صفة الصلاة ظاهرة لمن تدبر ذلك وتفهمه . قوله ( وسمع الليث الخ ) إعلام منه بأن العنقة الواقعة في إسناد هذا الحديث بمنزلة السماع ، وهو كلام المصنف ، ووم من جزم بأنه كلام يحيى بن بكير ، وقد وقع التصريح بتحديث ابن حنبل في رواية ابن المبارك كما سيأتي . قوله ( وقال أبو صالح عن الليث ) يعني بإسناده الثاني عن يزيد بن ، كذلك وصله الطبراني عن مطلب بن شعيب وابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ كلاهما عن أبي صالح . عبد الله بن صالح كاتب الليث ، ووم من جزم بأن أبا صالح هنا هو ابن عبد الفقار الحراني . قوله ( كل فقار ) ضبط في روايتنا بتقديم القاف على الفاء ، وكذا للأصيل ، وعند الباقيين بتقديم الفاء كرواية يحيى بن بكير ، لكن ذكر صاحب المطالع أنهم كسروا الفاء ، وجزم جماعة من الأئمة بأن تقديم القاف تصحيف ، وقال ابن التين : لم يتبين لي وجهه . قوله ( وقال ابن المبارك الخ ) وصله الجوزقي في جمعه وإبراهيم الحربي في غريبه وجمع الفرابي في صفة الصلاة كلهم من طريق ابن المبارك بهذا الاسناد ، ووقع عندهم بلفظ ، حتى يعود كل فقار مكانه ، وهي نحو رواية يحيى بن بكير ، ووقع في رواية الكشميني وحده ، كل فقاره ، واختلف في ضبطه فقيل بهاء الضمير وقيل بهاء التأنيث أي حتى تعود كل عظمة من عظام الظهر مكانها ، والأول معناه حتى يعود جميع عظام ظهره . وأما رواية يحيى بن بكير ففيها إشكال ، وكأنه ذكر الضمير لأنه أعاده على لفظ الفقار ، والمعنى حتى يعود كل عظام مكانها ، أو استعمل الفقار للواحد تجاوزا

١٤٦ - باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي ﷺ قام من الرّكعتين ولم يرجع

٨٢٩ - حديث أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ مَوْلَى بَنِي عَبْدِ الْمطلب - وقال مرة : مَوْلَى ربيعة بن الحارث - أن عبد الله بن بُجينة وهو من أزدِ شُؤْبة ، وهو خليف لبني همد مناف ، وكان من أصحاب النبي ﷺ ، « أن النبي ﷺ صلى بهم الظهر ، فقام في الرّكعتين الأولتين لم

يُجْلِسُ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ نَسْلِيْمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، ثُمَّ سَلَّمَ ،

[ الحديث ٨٢٩ - أطرافه في : ٨٣٠ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٣٠ ، ٦٦٧٠ ]

قوله (باب من لم ير التشهد الاول واجبا لان النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يرجع) قال الزين بن المنير : ذكر في هذه الترجمة الحكم ودليله ، ولم يثبت الحكم مع ذلك كأن يقول باب لا يجب التشهد الاول ، وسببه ما يطرق الدليل المذكور من الاحتمال . وقد أشار الى معارضته في الترجمة التي تلي هذه حيث أوردها بنظير ما أورده به الترجمة التي بعدها ، وفي لفظ حديث الباب فيها ما يشعر بالوجوب حيث قال « وعليه جلوس » وهو محتمل أيضا ، وسيأتي الكلام على حديث التشهد ، وورد الامر بالتشهد الاول أيضا . ووجه الدلالة من حديث الباب أنه لو كان واجبا لرجع اليه لما سبجوا به بعد أن قام كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث الباب في أبواب سجود السهو ، ويعرف منه أن قول ناصر الدين بن المنير في الحاشية : لو كان واجبا لسبجوا به ولم يسارعوا الى الموافقة على الترك ، غفلة عن الرواية المنصوص فيها على أنهم سبجوا به ، قال ابن بطلان : والدليل على أن سجود السهو لا ينوب عن الواجب أنه لو نسي تكبيرة الإحرام لم تجبر فكذلك التشهد ، ولأنه ذكر لا يجبر به بحال فلم يجب كدعاء الافتتاح ، واحتج غيره بتقريره ﷺ الناس على متابعتة بعد أن علم أنهم تعمّدوا تركه ، وفيه نظر . ومن قال بوجوبه الليث وإسحق وأحمد في المشهور وهو قول للشافعي ، وفي رواية عند الحنفية . واحتج الطبري لوجوبه بأن الصلاة فرضت أولا ركعتين وكان التشهد فيها واجبا فلسا زيدت لم تكن الزيادة مزيلة لذلك الواجب . وأجيب بأن الزيادة لم تتعين في الأخيرتين بل يحتمل أن يكونا هما الفرض الاول والمزيد هما الركعتان الأولتان بتشهدهما ، ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان ، واحتج أيضا بأن من تعمّد ترك الجلوس الاول بطلت صلاته ، وهذا لا يرد لأن من لا يوجه لا يبطل الصلاة بتركه . قوله (التشهد) هو تفعل من تشهد ، سمي بذلك لاشتماله على النطق بشهادة الحق تغليبا لها على بقية أذكاره لشرفها . قوله (حدثني عبد الرحمن بن هرم) هو الأعرج المذكور في الاسناد الذي بعده . قوله (مولى بنى عبد المطلب وقال سره) أى الزهرى (مولى ربيعة بن الحارث) ولا تنافي بينهما لانه مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ، فذكره أولا بجده مواليه الأعلى وثانيا بمولاه الحقيقي . قوله (أزد شنوءة) بفتح الهمزة وسكون الزاى بعدها مهملة ثم معجمة مفتوحة ثم نون مضمومة وهمزة مفتوحة وزن فعولة قبيلة مشهورة . قوله (حليف لبني عبد مناف) صواب لأن جده حالف المطلب بن عبد مناف قاله ابن سعد وغيره ، وسيأتي ما فيه في أبواب سجود السهو إن شاء الله تعالى . قوله (قام في الركعتين الاوليين لم يجلس) أى للتشهد ، ووقع في رواية ابن عساكر « ولم يجلس » بزيادة واو ، وفي صحيح مسلم « فلم يجلس » بالفاء ، وسيأتي في السهو كذلك ، قال ابن رشيد : إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد ، وهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة

#### ١٤٧ - باب التشهد في الأولى

٨٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا بَكْرٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ

ابنُ بَحيَّنة قال « صَلَّى بنا رسولُ اللَّهِ ﷺ العُظمَى ، فقامَ وعابِه جُلوسٌ . فلما كان في آخِرِ صَلاتِهِ سَجَدَ سَجَدَتَيْنِ وهو جالسٌ »

قوله ( باب التشهد في الأولى ) أى الجلسة الأولى من ثلاثية أو رباعية ، قال الكرمانى : الفرق بين هذه الترجمة والى قبلها أن الأولى لبيان عدم وجوب التشهد الأول ، والثانية لبيان مشروعيتها ، أى والمشروعية أعم من الواجب والمندوب . قوله ( بكر ) هو ابن مضر ، وعبد الله بن مالك ابن بَحيَّنة هو عبد الله بن بَحيَّنة المذكور فى الاسناد الذى قبله ، وبَحيَّنة والدة عبد الله على المشهور فينبغى أن تثبت الألف فى ابن بَحيَّنة إذا ذكر مالك ويعرب اعراب عبد الله . ( فائدة ) : لا خلاف فى أن ألفاظ التشهد فى الأولى كالتى فى الأخيرة ، إلا ما روى الزهرى عن سالم قال : وكان ابن عمر لا يسلم فى التشهد الأول ، كان يرى ذلك نسخا لصلاته . قال الزهرى : فاما أنا فأسلم ، يعنى قوله « السلام عليك أيها النبى - إلى - الصالحين » هكذا . أخرجه عبد الرزاق

### ١٤٨ - باب التشهد فى الآخرة

٨٣١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَا : السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ . فَانْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ، فَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - فَانْصَبْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

[ الحديث ٨٣١ - أطرافه فى : ٨٣٥ ، ١٢٠٢ ، ٦٢٣٠ ، ٦٢٦٥ ، ٦٣٢٨ ، ٧٣٨١ ]

قوله ( باب التشهد فى الآخرة ) أى الجلسة الآخرة ، قال ابن رشيد : ليس فى حديث الباب تعيين محل القول ، لكن يؤخذ ذلك من قوله « فإذا صلى أحدكم فليقل » فان ظاهر قوله « إذا صلى » أى أتم صلاته ، لكن تَعَدَّرَ الحِلَّ على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام ، فلما تعين المجاز كان محله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة : قلب . وهذا التقرير على مذهب الجمهور - فى أن السلام جزء من الصلاة ، لا أنه للتحلل منها فقط ، والاشبه بتصريف البخارى أنه أشار بذلك إلى ما ورد فى بعض طرقه من تعيين محل القول كما سيأتى قريباً . قوله ( عن شقيق ) فى رواية يحيى الآتية بعد باب « عن الأعمش حدثني شقيق » . قوله ( كنا إذا صلينا ) فى رواية يحيى المذكورة « كنا إذا كنا مع النبى ﷺ فى الصلاة » ، ولابن داود عن مسدد شيخ البخارى فيه « إذا جلسنا » ، ومثله للإسماعيل من رواية محمد بن خلاد عن يحيى ، وله من رواية على بن مسهر ، ولابن اسحق فى مسنده عن عيسى بن يونس كلاهما عن الأعمش نحوه . قوله ( قلنا السلام على جبريل ) وقع فى هذه الرواية اختصار ثبت فى رواية يحيى المذكورة وهو « قلنا السلام على الله من عباده » ، وكذا وقع للصف فيها ، وأخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخارى فيه فقال « قبل عباده » ، وكذا للصف فى الاستئذان من طريق حفص بن غياث عن الأعمش وهو المشهور فى أكثر الروايات

وبهذه الزيادة يتبين موقع قوله ﷺ « إن الله هو السلام » ، ولفظه في رواية يحيى المذكورة « لا تقولوا السلام على الله » ، فإن الله هو السلام » . قوله (السلام على فلان وفلان) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعمش عند ابن ماجه يضمنون الملائكة ، وللإسماعيلي من رواية علي بن مسهر « فبعد الملائكة » ، ومثله للسراج من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بلفظ « فبعد من الملائكة ما شاء الله » . قوله (فالتفت) ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ، ونحوه في رواية حصين عن أبي وائنا وهو شقيق عند المصنف ، في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي ﷺ فقال : قولوا ، لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحلل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة ولفظه « فلما انصرف النبي ﷺ أقبل علينا بوجهه » ، وفي رواية عيسى بن يونس أيضا « فلما انصرف من الصلاة قال » . قوله ( إن الله هو السلام ) قال البيضاوي ما حاصله : أنه ﷺ أنكر التسليم على الله وبين أن ذلك عكس ما يجب أن يقال ، فإن كل سلام ورحمة له ومنه وهو مالكها ومعطيا . وقال التوربشتي : وجه النهي عن السلام على الله لأنه المرجوع اليه بالمسائل المتعالي عن المعاني المذكورة فكيف يدعى له وهو المدعو على الحالات . وقال الخطابي : المراد أن الله هو ذو السلام فلا تقولوا السلام على الله فإن السلام منه بدأ واليه يعود ، ومرجع الأمر في إضافته إليه أنه ذو السلام من كل آفة وعيب . ويحتمل أن يكون مرجعها إلى حظ العبد فيما يطلبه من السلامة من الآفات والمهلك . وقال الثوري : معناه أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، يعنى السالم من النقائص ، ويقال : المسلم أولياء وقيل المسلم عليهم ، قال ابن الأبارى أمرهم أن يصرفوه إلى الخلق لحاجتهم إلى السلامة وغناه سبحانه وتعالى عنها . قوله ( فإذا صلى أحدكم فليقل ) بين حفص في روايته المذكورة محل القول ولفظه « فإذا جلس أحدكم في الصلاة » ، وفي رواية حصين المذكورة « إذا قدم أحدكم في الصلاة » وللنسائي من طريق أبي الأحوص عن عبد الله « كنا لا ندري ما نقول في كل ركعتين ، وأن محمدا علم فواتح الخير وخواتمه فقال : إذا قدم في كل ركعتين فقولوا ، وله من طريق الأسود عن عبد الله « فقولوا في كل جلسة ، ولابن خزيمة من وجه آخر عن الأسود عن عبد الله « علفي رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، وذاد الطحاوي من هذا الوجه في أوله » وأخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقنيه كلك كلك » ، وللصنف في الاستئذان من طريق أبي معمر عن ابن مسعود « علفي رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه كما يعلني السورة من القرآن ، واستدل بقوله « فليقل » ، على الوجوب خلافا لمن لم يقل به كمالك ، وأجاب بعض المالكية بأن التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وقد وقع الأمر به في قوله ﷺ لما نزلت ( فسبح باسم ربك العظيم ) « اجعلوها في ركوعكم ، الحديث فكذلك التشهد ، وأجاب الكرماني بأن الأمر حقيقته الوجوب فيحمل عليه إلا إذا دل دليل على خلافه ، ولولا الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود لخلناه على الوجوب انتهى . وفي دعوى هذا الإجماع نظر ، فإن أحمد يقول بوجوبه ويقول بوجوب التشهد الأول أيضا ، ورواية أبي الأحوص المتقدمة وغيرها تقويه ، وقد قدمنا ما فيه قبل بياب ، وقد جاء عن ابن مسعود التصريح بفرضية التشهد ، وذلك فيما رواه الدارقطني وغيره بأسناد صحيح من طريق علقمة عن ابن مسعود « كنا لا ندري ما نقول قبل أن يفرض علينا التشهد » . قوله ( التحيات ) جمع تحية ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك : وقال أبو سعيد الضرير : ليست التحية الملك نفسه لكنها الكلام الذي يحيا به الملك . وقال ابن قتيبة : لم يكن يحيا إلا الملك خاصة ، وكان لكل ملك تحية فلهذا جمعت ،

فكان المعنى التحيات التي كانوا يسلمون بها على الملوك كلها مستحقة لله . وقال الخطابي ثم البغوي : ولم يكن في تحياتهم شيء يصلح للثناء على الله ، فلماذا أبهت ألفاظها واستعمل منها معنى التعظيم فقال : قولوا التحيات لله ، أي أنواع التعظيم له . وقال الهب الطبري : يحتمل أن يكون لفظ التحية مشتركا بين المعاني المقدم ذكرها ، وكونها بمعنى السلام أنسب هنا . قوله ( والصلوات ) قيل المراد الخنس ، أو ما هو أعم من ذلك من الفرائض والنوافل في كل شريعة ، وقيل المراد العبادات كلها ، وقيل الدعوات ، وقيل المراد الرحمة ، وقيل التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات الفعلية والطيبات الصدقات (١) المالية . قوله ( والطيبات ) أي ما طاب من الكلام وحسن أن يثنى به على الله دون ما لا يليق بصفاته عما كان الملوك يحبون به ، وقيل الطيبات ذكر الله ، وقيل الاقوال الصالحة كالثناء ، وقيل الاعمال الصالحة وهو أعم ، قال ابن دقيق العيد : إذا حمل التحية على السلام فيكون التقدير التحيات التي تعظم بها الملوك مستمرة لله ، وإذا حمل على البقاء فلا شك في اختصاص الله به ، وكذلك الملك الحقيقي والعظمة التامة ، وإذا حملت الصلاة على العهد أو الخنس كان التقدير أنها لله واجبة لا يجوز أن يقصد بها غيره ، وإذا حملت على الرحمة فيكون معنى قوله لله ، أنه المتفضل بها لأن الرحمة التامة لله يؤتيها من يشاء . وإذا حملت على الدعاء فظاهر ، وأما الطيبات فقد فسرت بالاقوال ، ولعل تفسيرها بما هو أعم أولى فتشمل الافعال والاقوال والادوار ، وطيبها كونها كاملة خالصة عن الشوائب . وقال القرطبي : قوله لله فيه تنبيه على الاخلاص في العبادة ، أي أن ذلك لا يفعل إلا لله ، ويحتمل أن يراد به الاعتراف بأن ملك الملوك وغير ذلك مما ذكر كله في الحقيقة لله تعالى . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون والصلوات والطيبات عطفا على التحيات ، ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ وخبره محذوف والطيبات معطوفة عليها والواو الاولى لعطف الجملة على الجملة ، والثانية لعطف المفرد على الجملة . وقال ابن مالك : إن جعلت التحيات مبتدأ ولم تكن صفة لموصوف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ لتلا يعطف نعت على منعوته فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض ، وكل جملة مستقلة بفائدتها ، وهذا المعنى لا يوجد عند إسقاط الواو . قوله ( السلام عليك أيها النبي ) قال النووي : يجوز فيه وفيما بعده أي السلام حذف اللام وإبائتها والاثبات أفضل وهو الموجود في روايات الصحيحين . قلت : لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بحذف اللام ، وإنما اختلف ذلك في حديث ابن عباس وهو من أفراد مسلم ، قال الطبري : أصل سلام عليك سلمت سلاما عليك ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه ، وعدل من النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبوت المعنى واستقراره ، ثم التعريف إما للعهد التقديري ، أي ذلك السلام الذي وجه إلى الرسل والانبياء عليك أيها النبي ، وكذلك السلام الذي وجه إلى الأمم السالفة علينا وعلى إخواننا ، وإما للجنس والمعنى أن حقيقة السلام الذي يعرفه كل واحد وعن يصدروا على من ينزل عليك وعلينا ، ويجوز أن يكون للعهد الخارجي إشارة إلى قوله تعالى ( وسلام على عباده الذين اصطفى ) قال : ولا شك أن هذه التقادير أولى من تقدير التسكرة انتهى . وحكى صاحب الاقليد عن أبي حامد أن التسكية فيه للتعظيم ، وهو وجه من وجوه الترجيح لا يقصر عن الوجوه المتقدمة . وقال البيضاوي : عليهم أن يفردوه ﷺ بالذكر لشرفه ومزيد حقه عليهم ، ثم عليهم أن يخصصوا أنفسهم أولا لأن الاهتمام بها أهم ، ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين لإعلاما منه بأن الدعاء للؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم . وقال التوربشتي :

(١) في المخطوطة : العبادات .

السلام بمعنى السلامة كاللقام والمقامة ، والسلام من أسماء الله تعالى وضع المصدر موضع الاسم مبالغة ، والمعنى أنه سالم من كل عيب وآفة ونقص وفساد ، ومعنى قولنا السلام عليك الدعاء أى سلت من المسكاره ، وقيل معناه اسم السلام عليك كأنه تبرك عليه باسم الله تعالى . فان قيل كيف شرع هذا اللفظ وهو خطاب بشر مع كونه منها عنه في الصلاة ؟ فالجواب أن ذلك من خصائصه ﷺ ، فان قيل ما الحكمة في المدول عن الغيبة إلى الخطاب في قوله عليك أيها النبي مع أن لفظ الغيبة هو الذي يقتضيه السياق كأن يقول السلام على النبي فينتقل من تحية الله إلى تحية النبي ثم إلى تحية النفس ثم إلى الصالحين ، أجب الطيبي بما محصله : نحن تتبع لفظ الرسول بعينه الذي كان عليه الصحابة . ويحتمل أن يقال على طريق أهل العرفان : إن المصلين لما استفتحوا باب الملكوت بالتحيات أذن لهم بالدخول في حريم المحي الذي لا يموت فمرت أعينهم بالمناجاة فنبهوا على أن ذلك بواسطة نبي الرحمة وبركة متابعتهم فالتفتوا فاذا الحبيب في حرم الحبيب حاضر فأقبلوا عليه قائلين : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته اهـ . وقد ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود هذا ما يقتضى المغايرة بين زمانه ﷺ فيقال بلفظ الخطاب ، وأما بعده فيقال بلفظ الغيبة ، وهو مما يחדش في وجه الاحتمال المذكور ، ففي الاستئذان من صحيح البخارى من طريق أبي معمر عن ابن مسعود بعد أن ساق حديث التشهد قال : وهو بين ظهراينا ، فلما قبض قلنا السلام ، يعنى على النبي ، كذا وقع في البخارى ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه والمراج والجوزقي وأبو نعيم الاصبهاني والبيهقي من طرق متعددة إلى أبي نعيم شيخ البخارى فيه بلفظ : فلما قبض قلنا السلام على النبي ، بخذف لفظ يعنى ، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نعيم ، قال السبكي في شرح المنهاج بعد أن ذكر هذه الرواية من عند أبي عوانة وحده : إن صح هذا عن الصحابة دل على أن الخطاب في السلام بعد النبي ﷺ غير واجب فيقال السلام على النبي . قلت : قد صح بلاربيب وقد وجدت له متابعا قويا : قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حى : السلام عليك أيها النبي ، فلما مات قالوا : السلام على النبي ، وهذا إسناد صحيح . وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن النبي ﷺ عليهم التشهد فذكره قال فقال ابن عباس : إنما كنا نقول السلام عليك أيها النبي اذ كان حيا ، فقال ابن مسعود : هكذا علينا وهكذا نعلم ، فظاهر أن ابن عباس قاله بحثا وأن ابن مسعود لم يرجع اليه ، لكن رواية أبي معمر أصح لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه والاسناد اليه مع ذلك ضعيف ، فان قيل لم عدل عن الوصف بالرسالة إلى الوصف بالنبوة مع أن الوصف بالرسالة أعم في حق البشر ؟ أجب بعضهم بأن الحكمة في ذلك أن يجمع له الوصفين لكونه وصفه بالرسالة في آخر التشهد وإن كان الرسول البشرى يستلزم النبوة ، لكن التصريح بهما أبلغ . قيل والحكمة في تقديم الوصف بالنبوة أنها كذا وجدت في الخارج لنزول قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ قبل قوله ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ والله أعلم . قوله ( ورحمة الله ) أى إحسانه ، ( وبركاته ) أى زيادته من كل خير . قوله ( السلام علينا ) استدلل به على استعجاب البداءة بالنفس في الدعاء وفى الترمذى مصححا من حديث أبي بن كعب : أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وأصله في مسلم ، ومنه قول نوح وإبراهيم عليهما السلام كما في التنزيل . قوله ( عباد الله الصالحين ) الأشهر في تفسير الصالح أنه القائم بما يجب عليه من حقوق الله وحقوق عباده وتتفاوت درجاته ، قال الترمذى الحكيم : من أراد أن يحظى بهذا السلام الذى يسله الخلق في الصلاة فليكن عبدا صالحا وإلا حرم هذا الفضل العظيم . وقال الفاكهاني : ينبغي

للصل أن يستحضر في هذا المحل جميع الأنبياء والملائكة والمؤمنين ، بمعنى ليتوافق لفظه مع قصده . **قوله** ( فانكم إذا قلمتموها ) أي د وعلى عباد الله الصالحين ، وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد الخ ، وإيماء قدمت للاهتمام بها لكونه أنكر عليهم عد الملائكة واحدا واحدا ولا يمكن استيعابهم لهم مع ذلك ، فلمهم لفظا يشمل الجميع مع غير الملائكة من النبيين والمرسلين والصدّيقين وغيرهم بغير مشقة ، وهذا من جوامع الكلم التي أوتىها ﷺ ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مسعود « وان محمدا علم فوائخ الخير وخواتمه » كما تقدم . وقد ورد في بعض طرقه سياق التشهد متواليا وتأخير الكلام المذكور بعد ، وهو من تصرف الرواة ، وسيأتي في أواخر الصلاة .

**قوله** ( كل عبد لله صالح ) استدل به على أن الجمع المضاعف والجمع المحلى بالالف واللام بعم ، لقوله أولا عباد الله الصالحين ثم قال أصابت كل عبد صالح . وقال القرطبي : فيه دليل على أن جمع التكسير للعموم ، وفي هذه العبارة نظر واستدل به على أن للعموم صيغة ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقطوع به عندنا في لسان العرب وتصرفات ألفاظ الكتاب والسنة ، قال : والاستدلال بهذا فرد من أفراد لا تحصى ، لا للاقتصار عليه . **قوله** ( في السماء والأرض ) في رواية مسند عن يحيى « أو بين السماء والأرض » والشك فيه من مسند ، وإلا فقد رواه غيره عن يحيى بلفظ « من أهل السماء والأرض » أخرجه الاسماعيل وغيره . **قوله** ( أشهد أن لا إله إلا الله ) زاد ابن أبي شيبة من رواية أبي عبيدة عن أبيه « وحده لا شريك له » وسنده ضعيف ، لكن ثبتت هذه الزيادة في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ . وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني ، إلا أن سنده ضعيف . وقد روى أبو داود من وجه آخر صحيح عن ابن عمر في التشهد « أشهد أن لا إله إلا الله » قال ابن عمر : زدت فيها « وحده لا شريك له » وهذا ظاهره الوقف . **قوله** ( وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ) لم تختلف الطرق عن ابن مسعود في ذلك ، وكذا هو في حديث أبي موسى وابن عمر وعائشة المذكور وجابر وابن الزبير عند الطحاوي وغيره « وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال « بينا النبي ﷺ يعلم التشهد إذ قال رجل : وأشهد أن محمدا رسوله وعبده ، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد كنت عبدا قبل أن أكون رسولا . قل : عبده ورسوله ، ورجاله ثقات إلا أنه مرسل ، وفي حديث ابن عباس عند مسلم وأصحاب السنن « وأشهد أن محمدا رسول الله » ومنهم من حذف « وأشهد » ورواه ابن ماجه بلفظ ابن مسعود ، قال الترمذي : حديث ابن مسعود روى عنه من غير وجه ، وهو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . قال : وذهب الشافعي إلى حديث ابن عباس في التشهد ، وقال الزار لما سئل عن أصح حديث في التشهد قال : هو عندي حديث ابن مسعود ، وروى من نيف وعشرين طريقا ، ثم سرد أكثرها وقال : لا أعلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجالا . ولا اختلاف بين أهل الحديث في ذلك ، وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنة ، ومن رجحانه أنه متفق عليه دون غيره ، وأن الرواة عنه من الثقات لم يختلفوا في ألفاظه بخلاف غيره ، وأنه تلقاه عن النبي ﷺ تلقينا فروى الطحاوي من طريق الأسود بن يزيد عنه قال « أخذت التشهد من في رسول الله ﷺ ولقننيه كلمة كلمة » وقد تقدم أن في رواية أبي معمر عنه « علني رسول الله ﷺ التشهد وكنت بين كفيه » ولابن أبي شيبة وغيره من رواية جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن » وقد وافقه على هذا اللفظ أبو سعيد الخدري وسأفه بلفظ ابن مسعود أخرجه الطحاوي ، لكن هذا الأخير ثبت مثله في حديث ابن عباس عند مسلم

ورجح أيضا بثبوت الواو في الصلوات والطيبات . وهي تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فتكون كل جملة ثناء مستقلا ، بخلاف ما إذا حذفت فانها تكون صفة لما قبلها ، وتعدد الثناء في الاول صريح فيكون أولى ، ولو قيل إن الواو مقدرة في الثاني ، ورجح بأنه ورد بصيغة الأمر بخلاف غيره فانه مجرد حكاية . ولاحد من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ عليه التشهد وأمره أن يعلمه الناس ، ولم ينقل ذلك لغيره ، ففيه دليل على مزيتته . وقال الشافعي بعد أن أخرج حديث ابن عباس : رويت أحاديث في التشهد مختلفة ، وكان هذا أحب إلى لانه أكلها . وقال في موضع آخر ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس : لما رأيته واسما وسمعت عن ابن عباس صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره ، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح . ورجحه بعضهم بكونه مناسبا لفظ القرآن في قوله تعالى ﴿ تحية من عند الله مباركة طيبة ﴾ وأما من روجه بكون ابن عباس من أحداث الصحابة فيكون اضبط لما روى ، أو بأنه أقدم من رواه ، أو بكون إسناده حديثه حجازيا وإسناده ابن مسعود كوفيا وهو مما يرجح به فلا طائل فيه لمن أنصف ، نعم يمكن أن يقال إن الزيادة التي في حديث ابن عباس وهي « المباركات » لا تنافي رواية ابن مسعود ، ورجح الأخذ بها لكون أخذها عن النبي ﷺ كان في الأخير ، وقد اختار مالك وأصحابه تشهد عمر لكونه عليه للناس وهو على المنبر ولم ينكره فيكون إجماعا ، ولفظه نحو حديث ابن عباس إلا أنه قال « الواكيات » بدل المباركات وكأنه بالمعنى ، لكن أورد على الشافعي زيادة « بسم الله » في أول التشهد ، ووقع ذلك في رواية عمر المذكورة لكن من طريق هشام بن عروة عن أبيه لا من طريق الزهري عن عروة التي أخرجا مالك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وغيرهما وصححه الحاكم مع كونه موقوفا ، وثبت في الموطأ أيضا عن ابن عمر موقوفا ووقع أيضا في حديث جابر المرفوع تفرد به أيمن بن نابل بالنون ثم الموحدة عن أبي الزبير عنه ، وحكم الحفاظ - البخاري وغيره - على أنه خطأ في إسناده وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاوس وغيره عن ابن عباس . وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة . وقد ترجم البيهقي عليها « من استحب أو أباح التسمية قبل التحية » وهو وجه لبعض الشافعية وضعف ، ويدل على عدم اعتبارها أنه ثبت في حديث أبي موسى المرفوع في التشهد وغيره « فإذا قعد أحدكم فليكن أول قوله التحيات لله » الحديث كذا رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بسنده ، وأخرج مسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقد أنكر ابن مسعود وابن عباس وغيرهما على من زادها أخرجه البيهقي وغيره . ثم إن هذا الاختلاف إنما هو في الأفضل وكلام الشافعي المتقدم يدل على ذلك ، ونقل جماعة من العلماء الاتفاق على جواز التشهد بكل ما ثبت ، لكن كلام الطحاوي يشعر بأن بعض العلماء يقول بوجود التشهد المروي عن عمر ، وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إلى اختيار تشهد ابن مسعود ، وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيع ، وقد تقدم الكلام عن المالكية أن التشهد مطلقا غير واجب ، والمعروف عند الحنفية أنه واجب لا فرض ، بخلاف ما يوجد عنهم في كتب مخالفينهم . وقال الشافعي : هو فرض ، لكن قال : لو لم يزد رجل على قوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي الخ » كرهت ذلك له ولم أر عليه إعادة ، هذا لفظه في الام . وقال صاحب الروضة تبعا لاصله : وأما أقل التشهد فنص الشافعي وأكثر الاصحاب إلى أنه .. فذكره ، لكنه قال « وأن محمدا رسول الله » قال : وقوله ابن كعب والصيدلاني فقالا « وأشهد أن محمدا رسول الله » لكن أسقطا « وبركاته » هـ . وقد استشكل جواز حذف الصلوات ، مع ثبوتها في جميع الروايات الصحيحة وكذلك الطيبات ، مع جزم جماعة من الشافعية بأن المختصر



عليه هو الثابت في جميع الروايات ، ومنهم من وجه الحذف بكونهما صفتين كما هو الظاهر من سياق ابن عباس ، لكن يعكس على هذا ما تقدم من البحث في ثبوت العطف فيهما في سياق غيره وهو يقتضى المفارقة . ( قائمة ) : قال القفال في فتاويه : ترك الصلاة يضر بجميع المسلمين لان المصلى يقول : اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات ، ولا بد أن يقول في التشهد : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فيكون مقصرا بخدمة الله وفي حق رسوله وفي حق نفسه وفي حق كافة المسلمين ، ولذلك عظمت المعصية بتركها . واستنبط منه السبكي أن في الصلاة حقا للعباد مع حق الله ، وأن من تركها أحل بحق جميع المؤمنين من مضى ومن يحى . إلى يوم القيامة لوجوب قوله فيها : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، . ( تنبيه ) : ذكر خلف في الاطراف أن في بعض النسخ من صحيح البخارى عقب حديث الباب في التشهد عن أبي نعيم : حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الاعمش ومنصور وحماد عن أبي وائل ، وبذلك جزم أبو نعيم في مستخرجه فأخرجه من طريق أبي نعيم عن الاعمش به . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان به ، ثم أخرجه من طريق أبي نعيم عن يوسف بن سليمان وقال : أخرجه البخارى عن أبي نعيم فيما أرى اه . وبذلك جزم المزي في الاطراف ، ولم أره في شيء من الروايات التي اتصلت لنا هنا لا عن قبيصة ولا عن أبي نعيم عن سيف ، نعم هو في الاستئذان عن أبي نعيم . بهذا الاسناد . والله أعلم

### ١٤٩ - باب الدعاء قبل السلام

٨٣٢ - **حدثنا أبو اليان** قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي عليها السلام أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال ، وأعوذ بك من فتنه الحيا وفتنة المات . اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعيذ من المغرم ؟ فقال : إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف »

[ الحديث ٨٣٢ - أطرافه في : ٨٣٣ ، ٢٣٩٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٢٧٥ ، ٦٣٧٦ ، ٦٣٧٧ ، ٧١٢٩ ]

٨٣٣ - **وعن الزهري** قال أخبرني عروة أن عائشة رضى الله عنها قالت « سمعت رسول الله ﷺ يستعيذ في صلاته من فتنه الدجال »

٨٣٤ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** قال حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قال لرسول الله ﷺ : علني دعاء أدعوه به في صلاتي . قال قل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ، ولا يفرُّ الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني إنك أنت الغفور الرحيم »

[ الحديث ٨٣٤ - طرفاه في : ٦٣٢٦ ، ٧٣٨٨ ]

**قوله** (باب الدعاء قبل السلام) أى بعد التشهد ، هذا الذى يقبدر من ترتيبه ، لكن قوله في الحديث وكان يدعو في الصلاة ، لا تعييد فيه ، أى بعد التشهد . وأجاب الكرماني فقال : من حيث ان لكل مقام ذكرا مخصوصا فتمين أن

يكون محله بعد الفراغ من الكل ١ هـ . وفيه نظر ، لان التعمين الذي ادعاه لا يختص بهذا المحل لورود الامر بالدعاء في السجود ، فكأن السجود ذكرا مخصوصا ومع ذلك أمر فيه بالدعاء فكذلك الجلوس في آخر الصلاة له ذكر مخصوص وأمر فيه مع ذلك بالدعاء إذا فرغ منه . وأيضا فإن هذا هو ترتيب البخارى ، لكنه مطالب بدليل اختصاص هذا المحل بهذا الذكر ، ولو قطع النظر عن ترتيبه لم يكن بين الترجمة والحديث منافاة ، لان قبل السلام يصدق على جميع الأركان ، وبذلك جزم الزين بن المنير وأشار اليه النووي ، وسأذكر كلامه آخر الباب . وقال ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أبي بكر - وهو ثاني حديثي الباب - هذا يقتضى الأمر بهذا الدعاء في الصلاة من غير تعمين محله ، ولعل الأولى أن يكون في أحد موطنين - السجود أو التشهد - لانهما أمر فيهما بالدعاء . قلت : والذي يظهر لى أن البخارى أشار الى ما ورد في بعض الطرق من تعيينه بهذا المحل ، فقد وقع في بعض طرق حديث ابن مسعود بعد ذكر التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، وسيأتى البحث فيه . ثم قد أخرج ابن خزيمة من رواية ابن جريج أخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان يقول بعد التشهد كلمات يعظمهن جدا . قلت في المتن (١) كلها ؟ قال بل في التشهد الأخير ، قلت : ما هي ؟ قال : أعوذ بالله من عذاب القبر ، الحديث . قال ابن جريج : أخبرني عن أبيه عن عائشة مرفوعا . ولمسلم من طريق محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة مرفوعا : إذا تشهد أحدكم فليقل ، فذكر نحوه . هذه رواية وكيع عن الأوزاعي عنه ، وأخرجه أيضا من رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي بلفظ : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير ، فذكره ، وصرح بالتحديث في جميع الاسناد ، فهذا فيه تعيين هذه الاستعاذة بعد الفراغ من التشهد ، فيكون سابقا على غيره من الأدعية . وما ورد الإذن فيه أن المصل يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة وقبل السلام . قوله (من عذاب القبر) فيه رد على من أنكروه ، وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى . قوله (من قسمة المسيح الدجال) قال أهل اللغة : القسمة الامتحان والاختبار ، قال عياض : واستعمالها في العرف لكشف ما يكره ١ هـ . وتطلق على القتل والإحراق والنسيئة وغير ذلك . والمسيح بفتح الميم وتخفيف المهملة المكسورة وآخره طاء مهملة يطلق على الدجال وعلى عيسى بن مريم عليه السلام ، لكن إذا أريد الدجال قيد به . وقال أبو داود في السنن : المسيح مثقل الدجال ومخفف عيسى ، والمشهور الاول . وأما ما نقل الفربري في رواية المستمل وسنده عنه عن خلف بن عامر وهو الهمداني أحد الحفاظ أن المسيح بالتشديد والتخفيف واحد يقال للدجال ويقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما بمعنى لا اختصاص لأحدهما بأحد الأمرين فهو رأى ثالث . وقال الجوهري : من قاله بالتخفيف فلمسحه الآخر ، ومن قاله بالتشديد فلكنونه مسح العين . وحكى بعضهم أنه قال بالحاء المعجمة في الدجال ونسب قائله إلى التصحيف . واختلف في تلقيب الدجال بذلك فقيل : لأنه مسح العين وقيل لان أحد شقي وجهه خلق بمسوحا لعين فيه ولا حاجب ، وقيل لانه يمسح الارض اذا خرج . وأما عيسى فقيل : سمي بذلك لانه خرج من بطن أمه بمسوحا بالدهن ، وقيل لان ذكرها مسح ، وقيل لانه كان لا يمسح ذا طامة إلا برى ، وقيل لانه كان يمسح الارض بسياحته ، وقيل لان رجله كانت لا أخص لها ، وقيل للبسه المسوح ، وقيل هو بالعبرانية ما شيخا فعرب المسيح ، وقيل المسيح الصديق كما سيأتى في التفسير ذكر قائله ان شاء الله تعالى . وذكر شيخنا الشيخ محمد الدين الشيرازي صاحب القاموس أنه جمع في سبب تسمية عيسى بذلك خمسين قولاً أوردها في

شرح المشرق . **قوله** ( فتنة الحيا وفتنة الممات ) قال ابن دقيق العيد : فتنة الحيا ما يمرض للانسان مدة حياته من الانتان بالدنيا والشهوات والجهالات ، وأعظمها والعياذ بالله أمر الخاتمة عند الموت . وفتنة الممات يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لقرابته منه ، ويكون المراد بفتنة الحيا على هذا ما قبل ذلك ، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر ، وقد صح معنى في حديث أسماء الآتي في الجنائز : إنكم تفتنون في قبوركم مثل أو قريبا من فتنة الدجال ، ولا يكون مع هذا الوجه متكررا مع قوله : عذاب القبر ، لأن العذاب مرتب عن الفتنة والسبب غير المسبب . وقيل أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر ، وبتفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة ، وهذا من العام بعد الخاص ، لأن عذاب القبر داخل تحت فتنة الممات ، وفتنة الدجال داخل تحت فتنة الحيا . وأخرج الحكيم الترمذي في نوادر الأصول عن سفيان الثوري أن الميت إذا سئل : من ربك ، تراءى له الشيطان فيشير إلى نفسه في أنار بك فلهذا ورد سؤال الثبت له حين يسأل . ثم أخرج بسند جيد إلى عمرو بن مرة : كانوا يستحبون إذا وضع الميت في القبر أن يقولوا : اللهم أعذه من الشيطان . **قوله** ( والمغرم ) أي الدين ، يقال غرم بكسر الراء أى أدان . قيل والمراد به ما يستدان فبالا يجوز وفيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعم من ذلك . وقد استأذ عليه السلام من غلبة الدين . وقال القرطبي : المغرم الغرم ، وقد نبه في الحديث على الضرر اللاحق من المغرم . والله أعلم . **قوله** ( فقال له قائل ) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية للنسائي من طريق معمر عن الزهري أن السائل عن ذلك عائشة ولفظها : قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تستعذ الخ . **قوله** ( ما أكثر ) بفتح الراء على التعجب . وقوله ( إذا غرم ) بكسر الراء . **قوله** ( ووعد فأخلف ) كذا للاكثر ، وفي رواية الحموي : وإذا وعد أخلف ، والمراد أن ذلك شأن من يستدين غالبا . **قوله** ( وعن الزهري ) الظاهر أنه معطوف على الإسناد المذكور ، فكأن الزهري حدث به مطولا ومختصرا ، لكن لم أره في شيء من المسانيد والمستخرجات من طريق شعيب عنه إلا مطولا ورأيت باللفظ المختصر المذكور سندا ومتنا عند المصنف في كتاب الفتن من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق صالح . وقد استشكل دعاؤه عليه السلام بما ذكر مع أنه معصوم مغفور له ما تقدم وما تأخر ، وأجيب بأجوبة : أحدها أنه قصد التعليم لأتمته ، ثانيها أن المراد السؤال منه لأتمته فيكون المعنى هنا أعوذ بك لأتمتي ، ثالثها سلوك طريق التواضع وإظهار العبودية وإلزام خوف الله وإعظامه والافتقار اليه وامتنال أمره في الرغبة اليه ، ولا يمتنع تكرار الطلب مع تحقق الإجابة لأن ذلك يحصل الحسنات ويرفع الدرجات ، وفيه تحريض لأتمته على ملازمة ذلك لأنه إذا كان مع تحقق المغفرة لا يترك التضرع فن لم يتحقق ذلك أخرى بالملازمة . وأما الاستعاذة من فتنة الدجال مع تحققه أنه لا يدركه فلا إشكال فيه على الوجهين الأولين ، وقيل على الثالث : يحتمل أن يكون ذلك قبل تحقق عدم إدراكه ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر عند مسلم : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، الحديث . والله أعلم . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو البرقي بالتحانية والزاي المفتوحين ثم نون ، والاسناد كله سوى طريقه مصريون ، وفيه تابعي عن تابعي وهو يزيد عن أبي الخير ، وصحابي عن صحابي وهو عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، هذه رواية الليث عن يزيد ومقتضاها أن الحديث من مسند الصديق رضي الله عنه ، وأوضح من ذلك رواية أبي الوليد الطيالسي عن الليث فان لفظه عن أبي بكر قال : قلت يا رسول الله ، أخرجه البزار من طريقه . وخالف عمرو بن الحارث الليث لجمعه من مسند عبد الله بن عمرو ولفظه

« عن أبي الخير أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : إن أبا بكر قال للنبي ﷺ ، هكذا رواه ابن وهب عن عمرو ، ولا يفتح هذا الاختلاف في صحة الحديث . وقد أخرج المصنف طريق عمرو معلقة في الدعوات وموصولة في التوحيد ، وكذلك أخرج مسلم الطريقتين طريق الليث وطريق ابن وهب وزاد مع عمرو بن الحارث رجلاً مبهماً ، وبين ابن خزيمة في روايته أنه ابن لحيمة . قوله ( ظلمت نفسي ) أى بلباسة ما يستوجب العقوبة أو ينقص الحظ . وفيه أن الإنسان لا يعزى عن تقصير ولو كان صديقاً . قوله ( ولا يغفر الذنوب إلا أنت ) فيه إقرار بالوحدانية واستجلاب للخبرة ، وهو كقوله تعالى ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ) الآية ، فأثنى على المستغفرين وفي ضمن ثنائه عليهم بالاستغفار لوح بالأسر به كما قيل : إن كل شيء أنثى الله على فاعله فهو أمر به ، وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه . قوله ( مغفرة من عندك ) قال الطيبي : دل التنكير على أن المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ، ووصفه بكونه من عنده سبحانه وتعالى مريداً لذلك العظم لأن الذى يكون من عند الله لا يحيط به وصف . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين ، أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كأنه قال لا يفعل هذا إلا أنت فاعله لى أنت ، والثانى - وهو أحسن - أنه إشارة إلى طلب مغفرة متفضل بها لا يقتضيها سبب من العبد من عمل حسن ولا غيره انتهى . وبهذا الثانى جزم ابن الجوزي فقال : المعنى هب لى المغفرة تفضلاً وإن لم أكن لها أهلاً بعملى . قوله ( إنك أنت الغفور الرحيم ) هما صفتان ذكرتا ختماً للكلام على جهة المقابلة لما تقدم ، فالغفور مقابل لقوله اغفر لى ، والرحيم مقابل لقوله ارحمنى ، وهى مقابلة مرتبة . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضاً استحباب طلب التعليم من العالم ، خصوصاً في الدعوات المطلوب فيها جوامع الكلم . ولم يصرح في الحديث بتعيين محله . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الباب الذى قبله ، قال : ولعله ترجح كونه فيما بعد التشهد لظهور العناية بتعليم دعاء مخصوص في هذا المحل . ونازعه الفاكهاني فقال : الأولى الجمع بينهما في المحلين المذكورين ، أى السجود والتشهد . وقال النووي : استدلال البخارى صحيح ، لأن قوله « فى صلاتى » يعم جميعها ، ومن مظانه هذا الموطن . قلت : ويحتمل أن يكون سؤال أبي بكر عن ذلك كان عند قوله لما عليهم التشهد ثم ليتخير من الدعاء ما شاء ، ومن ثم أعقب المصنف الترجمة بذلك

### ١٥٠ - باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب

٨٣٥ - حديثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن الأعشى حدثني شقيق عن عبد الله قال « كنّا إذا كنا مع النبي ﷺ في الصلاة قلنا : السلام على الله من عباده ، السلام على فلان وفلان ، قال النبي ﷺ : لا تقولوا السلام على الله ، فإن الله هو السلام ، ولكن قولوا : التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين - فانكم إذا قلتم أصاب كل عبد في السماء أو بين السماء والأرض - أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو »

قوله ( باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد ، وليس بواجب ) يشير إلى أن الدعاء السابق في الباب الذى قبله لا

يجب وإن كان قد ورد بصيغة الأمر كما أشرت إليه ، لقوله في آخر حديث التشهد « ثم ليتخير » والمنفي وجوبه يحتمل أن يكون النداء الذي لا يجب دعاء مخصوص ، وهذا واضح مطابق للحديث ، وإن كان التخيير مأمورا به . ويحتمل أن يكون المنفي التخيير ، ويحمل الأمر الوارد به على الندب ، ويحتاج إلى دليل . قال ابن رشيد : ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه ، فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه . وقال الزين بن المنير : قوله « ثم ليتخير » وإن كان بصيغة الأمر لكنها كثيرا ما ترد للندب ، وادعى بعضهم الإجماع على عدم الوجوب ، وفيه نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس ما يدل على أنه يرى وجوب الاستعاذة المأمور بها في حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله ، وذلك أنه سأل ابنه : هل قالها بعد التشهد ؟ فقال : لا ، فأمره أن يعيد الصلاة . وبه قال بعض أهل الظاهر . وأفرط ابن حزم فقال بوجوبها في التشهد الأول أيضا ، وقال ابن المنذر : لولا حديث ابن مسعود « ثم ليتخير من الدعاء » لقلت بوجوبها ، وقد قال الشافعي أيضا بوجوب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، وادعى أبو الطيب الطبري من أتباعه والطحاوي وآخرون أنه لم يسبق إلى ذلك ، واستدلوا على تدينها بحديث الباب مع دعوى الإجماع ، وفيه نظر لأنه ورد عن أبي جعفر الباقر والشعبي وغيرهما ما يدل على القول بالوجوب . وأعجب من ذلك أنه صح عن ابن مسعود راوى حديث الباب ما يقتضيه ، فعند سعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة بإسناد صحيح إلى أبي الأحوص قال : قال عبد الله يتشهد الرجل في الصلاة ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو لنفسه بعد . وقد وافق الشافعي أحد في إحدى الروايتين عنه وبعض أصحاب مالك ، وقال لإسحق بن راهويه أيضا بالوجوب لكن قال : إن تركها ناسيا رجوت أن يجزئه ، فقيل إن له في المسألة قولين كاحد ، وقيل بل كان يراها واجبة لا شرطا . ومنهم من قيد تفرد الشافعي بكونه عينا بعد التشهد لافله ولا فيه حتى لو صلى على النبي ﷺ في أثناء التشهد مثلام يجزى عنه . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم ليتخير من الدعاء أحجبه إليه فیدعو ) زاد أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه « فیدعو به » ونحوه النسائي من وجه آخر بلفظ « فليدع به » وإسحق بن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ « من المسألة » واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما اختار المصلي من أمر الدنيا والآخرة ، قال ابن بطال : خالف في ذلك النخعي وطاوس وأبو حنيفة فقالوا : لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن ، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة ، والمعروف في كتب الحنفية أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما جاء في القرآن أو ثبت في الحديث ، وعبارة بعضهم : ما كان مأثورا ، قال قائلهم : والمأثور أعم من أن يكون مرفوعا أو غير مرفوع ، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم ، وكذا يرد على قول ابن سيرين : لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة ، واستثنى بعض الشافعية ما يقبح من أمر الدنيا ، قال أراد القاحش من اللفظ فحتمل ، وإلا فلا شك أن الدعاء بالأمور المحرمة مطلقا لا يجوز ، وقد ورد فيما يقال بعد التشهد أخبار من أحسنها ما رواه سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمير بن سعد قال « كان عبد الله - يعني ابن مسعود - يعلنا التشهد في الصلاة ثم يقول : إذا فرغ أحدكم من التشهد فليقل اللهم أني أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم أني أسألك من خير ما سألك منه عبادك الصالحون ، وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه عبادك الصالحون . ربنا آتنا في الدنيا حسنة ، الآية . قال ويقول : لم

يدع نبي ولا صالح بشيء إلا دخل في هذا الدعاء . وهذا من المأثور غير مرفوع ، وليس هو ما ورد في القرآن . وقد استدلل البيهقي بالحديث المتفق عليه ، ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعوه به ، وبحديث أبي هريرة رفعه ، إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله ، الحديث وفي آخره ، ثم يدعوه لنفسه بما بدا له ، هكذا أخرجه البيهقي . وأصل الحديث في مسلم . وهذه الزيادة صحيحة لأنها من الطريق التي أخرجهما مسلم

### ١٥١ - باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى

قال أبو عبد الله : رأيت الحميدى يحتج بهذا الحديث أن لا يمسح الجبهة في الصلاة

٨٣٦ - حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال سألت أبا سعيد الخدرى

فقال : رأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته

قوله ( باب من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى ) قال الزين بن المنير ما حاصله : ذكر البخارى المستدل ودليله ، ووكلا الأمر فيه لنظر المجتهد هل يوافق الحميدى أو يخالفه ، وإنما فعل ذلك لما يتطرق الى الدليل من الاحتمالات ، لأن بقاء أثر الطين لا يستلزم نفي مسح الجبهة ، إذ يجوز أن يكون مسحها وبقي الأثر بعد المسح ، ويحتمل أن يكون ترك المسح ناسيا أو تركه عامدا لتصديق رؤياه ، أو لكونه لم يشعر ببقاء أثر الطين في جبهته ، أو لبيان الجواز ، أو لأن ترك المسح أولى لأن المسح عمل وإن كان قليلا ، وإذا تطرقت هذه الاحتمالات لم ينهض الاستدلال ، لا سيما وهو فعل من الجلبليات لا من القرب . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، والحميدى هو شيخه المشهور أحد تلامذة الشافعى . قوله ( يحتج بهذا ) فيه إشارة الى أنه يوافقه على ذلك ، ومن ثم لم يتعقبه ، وقد تقدم ما فيه وأنه إن احتج به على المنع جملة لم يسلم من الاعتراض وأن الترك أولى . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوانى ، ويحيى هو ابن أبى كثير . قوله ( حتى رأيت أثر الطين ) هو محمول على أثر خفيف لا يمنع مباشرة الجبهة للسجود ، وسيأتى بقية الكلام على فوائده في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

### ١٥٢ - باب التسليم

٨٣٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا الزهرى عن هند بنت الحارث أن أم

سلمة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ إذا سلم قائم النساء حين يقضى تسليمه ، ومكث يسيرا قبل أن يقوم » . قال ابن شهاب : فأرى - والله أعلم - أن مكثه لى يذ النساء قبل أن يدركهن من انصرف

من القوم

[ الحديث ٨٣٧ - طرفاه : ٨٤٩ ، ٨٥٠ ]

قوله ( باب التسليم ) أى من الصلاة ، قيل لم يذكر المصنف حكمه لتعارض الأدلة عنده في الوجوب وعدمه ، ويمكن أن يؤخذ الوجوب من حديث الباب حيث جاء فيه « كان إذا سلم » لأنه يشعر بتحقيق مواظبته على ذلك ، وقد قال ﷺ « صلوا كما رأيتموني أصلى » وحديث تحليلها التسليم ، أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح . أما حديث وإذا

أحدث وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته ، فقد ضعفه الحفاظ ، وسيأتي الكلام على بقية فوائده بعد أربعة أبواب

( تنبيه ) : لم يذكر عند التسليم ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود ومن حديث سعد بن أبي وقاص التليمين وذكر العقيلي وابن عبد البر أن حديث التليمية الواحدة معلول ، وبسط ابن عبد البر الكلام على ذلك

### ١٥٣ - باب يسلم حين يسلم الإمام

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يستحب إذا سلم الإمام أن يسلم من خلفه

٨٣٨ - **حديث** جابر بن موسى قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيان قال « صلينا مع النبي ﷺ ، فسلمنا حين سلم »

قوله ( باب يسلم ) أي المأموم ( حين يسلم الإمام ) قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ الحديث ، وهو محتمل لأن يكون المراد أنه يبتدىء السلام بعد ابتداء الإمام له ، فيشرع المأموم فيه قبل أن يتمه الإمام ، ويحتمل أن يكون المراد أن المأموم يبتدىء السلام إذا أتمه الإمام ، قال : قلنا كان محتملا للأميرين وكل النظر فيه إلى المجتهد انتهى ويحتمل أن يكون أراد أن الثاني ليس بشرط ، لأن اللفظ يحتمل الصورتين ، فأيهما فعل المأموم جاز ، وكأنه أشار إلى أنه يندب أن لا يتأخر المأموم في سلامه بعد الإمام متشاعلا بدعاء وغيره ، ويدل على ذلك ما ذكره عن ابن عمر ، والأثر المذكور لم أقف على من وصله ، لكن عند ابن أبي شيبة عن ابن عمر ما يعطى معناه . وقد تقدم الكلام على حديث عتيان معلولا في أوائل الصلاة ، وأورده هنا مختصرا جدا . وفي الباب الذي يليه أتم منه ، وكلاهما من طريق عبد الله وهو ابن المبارك

### ١٥٤ - باب من لم ير رد السلام على الإمام ، واكتفى بتسليم الصلاة

٨٣٩ - **حديث** عتيان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن الربيع ، وزعم أنه عقل رسول الله ﷺ ، وعقل حجة مجها من دلو كان في دارهم

٨٤٠ - قال : سمعت عتيان بن مالك الأنصاري - ثم أحد بني سالم - قال « كنت أصلي لقومي بني سالم فأنيت النبي ﷺ فقلت : إني أنكرت بعري ، وإن الشبول تحول بيني وبين مسجد قومي ، فوددت أنك جئت فصليت في بيتي مكانا حتى آخذ مسجدا . فقال : أفعل إن شاء الله . فنادى رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما اشتد النهار فاستأذن النبي ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بينك ؟ فأشار إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه ، فقام فصعد خلفه ، ثم سلم ، وسلمنا حين سلم »

قوله ( باب من لم ير رد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة ) أورد فيه حديث عتيان كما ذكرنا ، واعتماده فيه على قوله « ثم سلم وسلمنا حين سلم » ، فإن ظاهره أنهم سلموا نظير سلامه ، وسلامه إما واحدة وهي التي يتحلل

بها من الصلاة وإمامي وأخرى معها ، فيحتاج من استحب تسليمة ثالثة على الإمام بين التسليمتين - كما نقوله المأثورة - إلى دليل خاص ، وإلى رد ذلك أشار البخاري ، وقال ابن بطال : أظنه قصد الرد على من يوجب التسليمة الثانية ، وقد نقله الطحاوي عن الحسن بن الحسن انتهى . وفي هذا الظن بعد . والله أعلم . قوله ( وزعم ) الزعم يطلق على القول المحقق وعلى القول المشكوك فيه وعلى الكذب ، وينزل في كل موضع على ما يليق به ، والظاهر أن المراد به هنا الأول ، لأن محمود بن الربيع موثق عند الزهري بقوله هذه مقبول . قوله ( من دلو كانت في دارهم ) قال الكرماني : كانت صفة لموصوف محذوف أي من بئر كانت في دارهم ، ولفظ الدلو بدل عليه . وقال غيره : بل الدلو يذكر ويؤثر فلا يحتاج إلى تقدير . قوله ( سمعت عتبان بن مالك الانصاري ثم أحد بنى سالم ) ينصب أحد عطفا على قوله الانصاري ، وهو بمعنى قوله الانصاري ثم السالمى ، هذا الذى يكاد من له أدنى عارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون عطفا على عتبان يعنى سمعت عتبان ثم سمعت أحد بنى سالم أيضا ، قال : والمراد به فيما يظهر الحصين بن محمد ، فكأن محمودا سمع من عتبان ، ومن الحصين . قال : وهو بخلاف ما تقدم في « باب المساجد في البيوت » أن الزهري هو الذى سمع محمودا والحصين ، قال : ولا منافاة بينهما لاحتمال أن الزهري ومحمودا سمعا جميعا من الحصين ، قال : ولو روى برفع أحد بأن يكون عطفا على محمود لساغ ووافق الرواية الأولى ، يعنى فمبصر التقدير : قال الزهري أخبرني محمود بن الربيع ثم أخبرني أحد بنى سالم أى الحصين انتهى . وكان الحامل له على ذلك كله قول الزهري في الرواية السابقة « ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري وهو أحد بنى سالم ، فكأنه ظن أن المراد بقوله ثم أحد بنى سالم هنا هو المراد بقوله أحد بنى سالم هناك ، ولا حاجة لذلك ، فإن عتبان من بنى سالم أيضا ، وهو عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان بن زياد بن غنم بن سالم بن عوف ، وقيل في نسبه غير ذلك مع الاتفاق على أنه من بنى سالم ، والأصل عدم التقدير في إدخال أخبرني بين ثم وأحد ، وعلى الاحتمال الذى ذكره إشكال آخر لانه يلزم منه أن يكون الحصين بن محمد هو صاحب القصة المذكورة ، أو أنها تعدت له ولعتبان ، وليس كذلك فإن الحصين المذكور لا صحبة له ، بل لم أر من ذكر أباه في الصحابة . وقد ذكر ابن أبي حاتم الحصين بن محمد في الجرح والتعديل ولم يذكر له شيئا غير عتبان بن مالك ، ونقل عن أبيه أن روايته عنه مرسله ، ولم يذكر أحد ممن صنف في الرجال لمحمود بن الربيع رواية عن الحصين والله أعلم . قوله ( فلوددت ) أى فوالله لوددت . قوله ( اشتد النهار ) أى ارتفعت الشمس . قوله ( فأشار اليه من المكان الذى أحب أن يصلى فيه ) قال الكرماني فاعل أشار النبي ﷺ ومن للتبويض ، قال : ولا بنافى ما تقدم أنه قال فأشرت له إلى المكان ، لا مكان وقوع الاشارتين منه ومن النبي ﷺ إما معا وإما سابقا ولاحقا . قلت : والذى يظهر أن فاعل أشار هو عتبان ، لكن فيه التفتات ، إذ ظاهر السياق أن يقول : فأشرت الخ ، وهذا توافق الروايات . والله أعلم

### ١٥٥ - باب الأذكار بعد الصلاة

٨٤١ - حدثنا إسحاق بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو أن

أبا معبّد مولى ابن عباس أخبره أن ابن عباس رضى الله عنهما أخبره أن رفع الصوت بالأذكار - حين



يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ - كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ،

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « كُنْتُ أَعْلَمُ إِذَا انْصَرَفُوا بِذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُهُ »

[الحديث ٨٤١ - طريقه في : ٨٤٢]

٨٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو مَعْيَدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ أَعْرِفُ انْقِضَاءَ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَبِيرِ »

٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُمَيٍّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَاءَ الْفُقَرَاءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا « ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْفَقِيمِ : يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي ، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ ، وَلَمْ يُفَضَّلْ مِنْ أَمْوَالٍ يَحْبُجُونَ بِهَا وَيَسْتَمِيرُونَ ، وَيُجَاهِدُونَ وَبِتَصَدُقُونَ . قَالَ : أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَمْرٍ إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ أَدْرَكْتُمْ مِنْ سَبَقِكُمْ ، وَلَمْ يُدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ ، وَكُنْتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ ظَهَرِ آتِيهِ ، إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ : تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُسَكِّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَاخْتَلَفْنَا بَيْنَنَا : فَقَالَ بَعْضُنَا نَسْبُحُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُحَمِّدُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَنُسَكِّرُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ . فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : قَوْلُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كَلِمَةٌ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ »

[الحديث ٨٤٣ - طريقه في : ٦٣٣]

٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ وَرَّادٍ كَانِبِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ « أَمَلْتُ عَلَى الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - فِي كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُدُودُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ »

وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بِهَِذَا عَنِ الْحَكَمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيَّرَةَ عَنْ وَرَّادٍ بِهَِذَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : الْجَدُّ غَفَى

[الحديث ٨٤٤ - أطرافه في : ١٤٧٧ ، ٢٤٠٨ ، ٥٩٧٥ ، ٦٣٣٠ ، ٦٤٧٣ ، ٦٦١٥ ، ٧٢٩٢]

قوله ( باب الذكر بعد الصلاة ) أورد فيه أولا حديث ابن عباس من وجهين أحدهما أتم من الآخر ، وأغرب المزي لجعلهما حديثين ، والذي يظهر أنهما حديث واحد كما سنبينه . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن دينار المكي . قوله ( كان على عهد رسول الله ﷺ ) فيه أن مثل هذا عند البخاري يحكم له بالرفع خلافا لمن شذ ومنع ذلك ، وقد وافقه مسلم والجمهور على ذلك ، وفيه دليل على جواز الجهر <sup>(١)</sup> بالذكر عقب الصلاة . قال الطبري : فيه الإبانة عن صحة ما كان يفعله بعض الأمراء من التكبير عقب الصلاة . وتعبه ابن بطال بأنه لم يقف على ذلك عن أحد من

(١) لو قال : على شريعة الجهر ، لكان أصح ، وانه أتم

السلف إلا ما حكاه ابن حبيب في الواضحة ، أنهم كانوا يستحبون التكبير في العساكر عقب الصبح والعشاء تكبيرا عاليا ثلاثا ، قال : وهو قديم من شأن الناس . قال ابن بطال : وفي « العتبية » عن مالك أن ذلك محدث . قال : وفي السياق إشعار بأن الصحابة لم يكونوا يرفعون أصواتهم بالذكر في الوقت الذي قال فيه ابن عباس ما قال . قلت : في التقييد بالصحابة نظر ، بل لم يكن حينئذ من الصحابة إلا القليل ، وقال النووي : حمل الشافعي هذا الحديث على أنهم جهروا به وقتا سيرا لاجل تعليم صفة الذكر ، لا أنهم داوموا على الجهر به ، واختار أن الإمام والمأموم يخفيان الذكر إلا إن احتيج إلى التعليم . قوله ( وقال ابن عباس ) هو موصول بالاسناد المبدأ به <sup>(١)</sup> كافي رواية مسلم عن إسحق بن منصور عن عبد الرزاق به . قوله ( كنت أعلم ) فيه إطلاق العلم على الأمر المستند إلى الظن الغالب . قوله ( إذا انصرفوا ) أي أعلم انصرفهم بذلك أي برفع الصوت إذا سمعته أي الذكر ، والمعنى كنت أعلم بسمع الذكر انصرفهم . قوله ( حدثني علي ) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وعمر هو ابن دينار . قوله ( كنت أعرف انقضاء صلاة النبي ﷺ بالتكبير ) وقع في رواية الحميدي عن سفيان بصيغة الحصر ، ولفظه وما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ إلا بالتكبير ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان ، واختلف في كون ابن عباس قال ذلك ، فقال عياض : الظاهر أنه لم يكن يحضر الجماعة لأنه كان صغيرا ممن لا يواظب على ذلك ولا يلزم به ، فكان يعرف انقضاء الصلاة بما ذكر . وقال غيره : يحتمل أن يكون حاضرا في أواخر الصفوف فكان لا يعرف انقضاءها بالتسليم ، وإتما كان يعرفه بالتكبير . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ منه أنه لم يكن هناك مبلغ جهر الصوت يسمع من بعد . قوله ( بالتكبير ) هو أخص من رواية ابن جريج التي قبلها ، لأن الذكر أعم من التكبير ، ويحتمل أن تكون هذه مفسرة لذلك فكان المراد أن رفع الصوت بالذكر أي بالتكبير ، وكأنهم كانوا يبدؤون بالتكبير بعد الصلاة قبل التسبيح والتحميد ، وسيأتي الكلام على ذلك في الحديث الذي بعده . قوله ( قال علي ) هو ابن المديني المذكور وثبتت هذه الزيادة في رواية المستمل والكشميني ، وزاد مسلم في روايته المذكورة « قال عمرو - يعني ابن دينار - وذكرت ذلك لأبي معبد بعد فأنكره وقال لم أحدثك بهذا . قال عمرو : قد أخبرني قبل ذلك ، قال الشافعي بعد أن رواه عن سفيان كأنه نسيه بعد أن حدثه به انتهى . وهذا يدل على أن مسلما كان يرى صحة الحديث ولو أنكره راويه إذا كان الناقل عنه عدلا ، ولاهل الحديث فيه تفصيل : قالوا إما أن يحزم برده أو لا ، وإذا جزم فاما أن يصرح بتكذيب الراوي عنه أو لا فان لم يحزم بالرد كان قال لا أذكره فهو متفق عندهم على قبوله <sup>(٢)</sup> لأن الفرع ثقة والاصل لم يظن فيه ، وإن جزم وصرح بالتكذيب فهو متفق عندهم على رده لأن جزم الفرع بكون الاصل حديثه يستلزم تكذيب الاصل في دعواه أنه كذب عليه ، وليس قبول قول أحدهما بأولى من الآخر ، وإن جزم بالرد ولم يصرح بالتكذيب فالراجح عندهم قبوله . وأما الفقهاء فاختلفوا : فذهب الجمهور في هذه الصورة إلى القبول ، وعن بعض الحنفية ورواية عن أحد لا يقبل قياسا على الشاهد ، وللإمام غفر الدين في هذه المسألة تفصيل نحو ما تقدم وزاد : فان كان الفرع مترددا في سماعه والاصل جازما بعده سقط لوجود التعارض ، وحصل كلامه أننا أنهما إن تساويا فالرد ، وإن رجح أحدهما عمل به ، وهذا الحديث من أمثله ، وأبعد من قال إنما نبي أبو

(١) كذا في الاصلين ولله « المبدوء به »

(٢) في حكاية الاتفاق نظر ، فقد حكى المؤلف في النسخة وشرحها والوزاق في الألفية الخلاف في ذلك

مبعد التحديث ولا يلزم منه نفي الاخبار ، وهو الذى وقع من عمرو ولا مخالفة ، وترده الرواية التى فيها « فأنكره » ، ولو كان كما زعم لم يكن هناك إنكار ، ولان الفرق بين التحديث والاخبار إنما حدث بعد ذلك ، وفى كتب الاصول حكاية الخلاف فى هذه المسألة عن الحنفية . **قوله** ( بن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وسمى هو مولى أبي بكر بن عبد الرحمن وهما مدنيان ، وعبيد الله تابعى صغير ، ولم أقف لسمى على رواية عن أحد من الصحابة فهو من رواية الكبير عن الصغير ، وهما مدنيان وكذا أبو صالح . **قوله** ( جاء الفقراء ) سعى منهم فى رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة أبو ذر الغفارى أخرجه أبو داود وأخرجه جعفر الفريابي فى كتاب الذكر له من حديث أبي ذر نفسه ، وسمى منهم أبو الدرداء عند النسائى وغيره من طرق عنه ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله ، فذكر الحديث ، والظاهر أن أبا هريرة منهم . وفى رواية النسائى عن زيد بن ثابت قال « أمرنا أن نسبح ، الحديث كما سأتى لفظه ، وهذا يمكن أن يقال فيه إن زيد بن ثابت كان منهم ، ولا يارضه قوله فى رواية ابن عجلان عن سعى عند مسلم « جاء فقراء المهاجرين ، لكون زيد بن ثابت من الانصار لاحتمال التغليب . **قوله** ( الدثور ) بضم المهملة والمثلثة جمع دثر بفتح ثم سكون هو المال الكثير ، و« من » فى قوله « من الاموال » للبيان ووقع عند الخطابى « ذهب أهل الدور من الاموال » ، وقال : كذا وقع الدور جمع دار والصواب الدثور انتهى . وذكر صاحب المطالع عن رواية أبي زيد المروزى أيضا الدور . **قوله** ( بالدرجات العلى ) بضم العين جمع العلياء وهى تأنيث الاعلى ، ويحتمل أن تكون حسية والمراد درجات الجنات ، أو معنوية والمراد علو القدر عند الله . **قوله** ( والنعم المقيم ) وصفه بالإقامة إشارة إلى ضده وهو النعم العاجل ، فانه قل ما يصفو ، وإن صفا فهو بصدد الزوال . وفى رواية محمد بن أبي عائشة المذكورة « ذهب أصحاب الدثور بالاجور » ، وكذا لمسلم من حديث أبي ذر ، زاد المصنف فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى « قال كيف ذلك » ، ونحوه لمسلم من رواية ابن عجلان عن سعى . **قوله** ( ويصومون كما نصوم ) زاد فى حديث أبي الدرداء المذكور « ويذكرون كما نذكر » ، وللبزار من حديث ابن عمر « صدقوا تصديقتنا ، وآمنوا إيماننا » . **قوله** ( ولهم فضل أموال ) كذا للاكثر بالاضافة ، وفى رواية الاصيل « فضل الاموال » ، وللكشمينى « فضل من أموال » . **قوله** ( يحجون بها ) أى ولا نهيح ، يشكل عليه ما وقع فى رواية جعفر الفريابي من حديث أبي الدرداء « ويحجون كما نهيح » ، ونظيره ما وقع هنا « ويجاهدون » ، ووقع فى الدعوات من رواية ورقاء عن سعى « وجاهدوا كما جاهدنا » ، لكن الجواب عن هذا الثانى ظاهر وهو التفرقة بين الجهاد الماضى فهو الذى اشتركوا فيه وبين الجهاد المتوقع فهو الذى تقدر عليه أصحاب الاموال غالبا ، ويمكن أن يقال مثله فى الحج ، ويحتمل أن يقرأ « يحجون بها » بضم أوله من الرباعى أى يعينون غيرهم على الحج بالمال . **قوله** ( ويتصدقون ) عند مسلم من رواية ابن عجلان عن سعى « ويتصدقون ولا تصدق » ، ويعتقون ولا نعتق » . **قوله** ( فقال ألا أحدثكم بما إن أخذتم به ) فى رواية الاصيل « بأمر إن أخذتم » ، وكذا للاسماعيلى ، وسقط قوله « بما » من أكثر الروايات ، وكذا قوله « به » ، وقد فسر الساقط فى الرواية الاخرى ، وفى رواية مسلم « أفلا أعلمكم شيئا » ، وفى رواية أبي داود « فقال يا أبا ذر ألا أعلمك كلمات تقولهن » . **قوله** ( أدركتم من سبقكم ) أى من أهل الاموال الذين امتازوا عليكم بالصدقة ، والسبقة هنا يحتمل أن تكون معنوية وأن تكون حسية ، قال الشيخ تقي الدين : والاول أقرب وسقط قوله « من سبقكم » من رواية الاصيل . **قوله** ( وكنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم ) بفتح النون وسكون

التحتانية ، وفي رواية كريهة وأبى الوقت ظهرائه بالافراد ، وكذا للاسماعيلي . وعند مسلم من رواية ابن مجملان « ولا يكون أحد أفضل منكم ، قيل ظاهره يخالف ما سبق لأن الإدراك ظاهره المساواة ، وهذا ظاهره الافضلية . وأجاب بعضهم بأن الإدراك لا يلزم منه المساواة فقد يدرك ثم يفوق ، وعلى هذا فالتقرب بهذا الذكر راجع على التقرب بالمال . ويحتمل أن يقال : الضمير في كنتم للمجموع من السابق والمذكور ، وكذا قوله « إلا من عمل مثل عملكم » أي من الفقراء فقال الذكر ، أو من الأغنياء فتصدق ، أو أن الخطاب للفقراء خاصة لكن يشاركون الأغنياء في الخيرية المذكورة فيكون كل من الصنفين خيرا من لا يتقرب بذكر ولا صدقة ، ويشهد له قوله في حديث ابن عمر عند البزار « أدركتم مثل فضلهم ، ولمسلم في حديث أبي ذر « أو ليس قد جعل لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة صدقة ، وبكل تكبيرة صدقة ، الحديث . واستشكل تساوى فضل هذا الذكر بفضل التقرب بالمال مع شدة المشقة فيه ، وأجاب الكرمانى بأنه لا يلزم أن يكون الثواب على قدر المشقة في كل حالة ، واستدل لذلك بفضل كلمة الشهادة مع سهولتها على كثير من العبادات الشاقة . قوله ( تسبحون وتحمدون وتكبرون ) كذا وقع في أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير ، وفي رواية ابن مجملان تقديم التكبير على التحميد خاصة ، وفيه أيضا قول أبي صالح « يقول الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ، ومثله لأبي داود من حديث أم الحكم ، وله من حديث أبي هريرة « تكبر وتحمّد وتسبح ، وكذا في حديث ابن عمر . وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، ويستأنس لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات « لا يضرك بأيّن بدأت ، لكن يمكن أن يقال : الأولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفي النقائص عن البارئ سبحانه وتعالى ، ثم التحميد لانه يتضمن إثبات الكمال له ، إذ لا يلزم من نفي النقائص إثبات الكمال . ثم التكبير إذ لا يلزم من نفي النقائص وإثبات الكمال أن يكون (١) هناك كبير آخر . ثم يحتمل بالتبديل الدال على انفراد سبحاته وتعالى بجميع ذلك . قوله ( خلف كل صلاة ) هذه الرواية مفسرة للرواية التي عند المصنف في الدعوات وهي قوله « دبر كل صلاة ، ولجعفر الفرياني في حديث أبي ذر « أتم كل صلاة ، وأما رواية « دبر ، فهي بضمين ، قال الأزهري : دبر الامر يعنى بضمين ودبره يعنى بفتح ثم سكن : آخره . وادعى أبو عمرو الزاهد أنه لا يقال بالضم إلا للجراحة ، ورد بمثل قولهم أعتق غلامه عن دبر ، ومقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلاة ، فلو تأخر ذلك عن الفراغ فإن كان يسيرا بحيث لا يعد معرضا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلاة كآية الكرسي فلا يضّر ، وظاهر قوله « كل صلاة » يشمل الفرض والنفل ، لكن حمله أكثر العلماء على الفرض ، وقد وقع في حديث كعب بن عجرة عند مسلم التقييد بالمكتوبة ، وكأنهم حلوا المطلقات عليها ، وعلى هذا هل يكون التشاغل بعد المكتوبة بالراتبة بعدها فاصلا بين المكتوبة والذكر أو لا ؟ محل النظر . والله أعلم . قوله ( ثلاثا وثلاثين ) يحتمل أن يكون المجموع للجميع فإذا وزع كان لكل واحد إحدى عشرة ، وهو الذى فهمه سهيل بن أبي صالح كما رواه مسلم من طريق روح بن القاسم عنه ، لكن لم يتابع سهيل على ذلك ، بل لم أر في شيء من طرق الحديث كلها التصريح بأحدى عشرة إلا في حديث ابن عمر عند البزار وإسناده ضعيف ، والأظهر أن المراد أن المجموع لكل فرد فرد ، فعلى هذا ففيه تنازع ثلاثة أفعال في ظرف ومصدر والتقدير تسبحون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدون كذلك وتكبرون كذلك . قوله ( فاختلفنا بيننا ) ظاهره أن أبا هريرة هو

(١) كذا في الاصلين ، والصواب « أن لا يكون »

القائل ، وكذا قوله « فرجعت إليه ، وأن الذي رجع أبو هريرة إليه هو النبي ﷺ » ، وعلى هذا فالخلاف في ذلك وقع بين الصحابة ، لكن بين مسلم في رواية ابن عجلان عن سمي أن القائل « فاختلفنا » هو سمي ، وأنه هو الذي رجع إلى أبي صالح ، وأن الذي خالفه بعض أهله ولفظه « قال سمي : فحدثت بعض أهل هذا الحديث » ، قال : وهمت ، فذكر كلامه . قال : فرجعت إلى أبي صالح ، وعلى رواية مسلم اقتصر صاحب المصنفة ، لكن لم يوصل مسلم هذه الزيادة ، فإنه أخرج الحديث عن قتيبة بن الليث عن ابن عجلان ثم قال : زاد غير قتيبة في هذا الحديث عن الليث ، فذكرها . والغريب المذكور يحتمل أن يكون شعيب بن الليث أو سعيد بن أبي سرهم ، فقد أخرجه أبو عوانة في مستخرجه عن الربيع بن سليمان عن شعيب ، وأخرجه الجوزقي والبيهقي من طريق سعيد ، وتبين بهذا أن في رواية عبيد الله بن عمر عن سمي في حديث الباب إدراجا ، وقد روى ابن حبان هذا الحديث من طريق المعتمر بن سليمان بالاسناد المذكور فلم يذكر قوله « فاختلفنا الخ » . قوله ( ونكبر أربعا وثلاثين ) هو قول بعض أهل سمي كما تقدم التنبيه عليه من رواية مسلم ، وقد تقدم احتمال كونه من كلام بعض الصحابة ، وقد جاء مثله في حديث أبي الدرداء عند النسائي ، وكذا عنده من حديث ابن عمر بسند قوى ، ومثله لمسلم من حديث كعب بن عجرة ، ونحوه لابن ماجه من حديث أبي ذر لكن شك بعض رواة في أنهم أربع وثلاثون ، ويخالف ذلك ما في رواية محمد بن أبي عائشة عن أبي هريرة عند أبي داود ففيه « ويختم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ » ، وكذا لمسلم في رواية عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، ومثله لابن داود في حديث أم الحكم ، ولجعفر الفريابي في حديث أبي ذر ، قال النووي : ينبغي أن يجمع بين الروایتين بأن يكبر أربعا وثلاثين ويقول معها لا إله إلا الله وحده الخ . وقال غيره : بل يجمع بأن يختم مرة بزيادة تكبيرة ومرة بلا إله إلا الله على وفق ما وردت به الأحاديث . قوله ( حتى يكون منهم كلن ) بكسر اللام تأكيداً للضمير المجرور . قوله ( ثلاث وثلاثون ) بالرفع وهو اسم كان ، وفي رواية كريمة والأصيلي وأبو الوقت « ثلاثا وثلاثين » ، وتوجه بأن اسم كان محذوف والتقدير حتى يكون العدد منهم كلن ثلاثا وثلاثين ، وفي قوله « منهم كلن » الاحتمال المتقدم : هل العدد للجميع أو المجموع ، وفي رواية ابن عجلان ظاهرهما أن العدد للجميع لكن يقول ذلك بمجموعا ، وهذا اختيار أبي صالح . لكن الرواية الثابتة عن غيره الأفراد ، قال عياض : وهو أولى . ورجح بعضهم الجمع لآتيان فيه بواو المطفأ والذي يظهر أن كلاما من الأمرين حسن ، إلا أن الأفراد يتميز بأمر آخر وهو أن الفاعل يحتاج إلى العدد ، وله على كل حركة لذلك . سواء كان بأصابعه أو بغيرها . ثواب لا يحصل لصاحب الجمع منه إلا الثلث . ( تنبيهان ) : الأول وقع في رواية ورقاء عن سمي عند المصنف في الدعوات في هذا الحديث . تسبحون عشرا وتحمدون عشرا وتكبرون عشرا ، ولم أقف في شيء من طرق حديث أبي هريرة على من تابع ورقاء على ذلك لا عن سمي ولا عن غيره ، ويحتمل أن يكون تأول ما تأول سهيل من التوزيع ، ثم ألغى الكسر . ويذكر عليه أن السياق صريح في كونه كلام النبي ﷺ . وقد وجدت لرواية العشر شواهد : منها عن علي عند أحمد ، وعن سعد بن أبي وقاص عند النسائي ، وعن عبد الله بن عمرو عنده وعند أبي داود والترمذي ، وعن أم سلمة عند البزار ، وعن أم مالك الانصارية عند الطبراني . وجمع البغوي في « شرح السنة » بين هذا الاختلاف باحتمال أن يكون ذلك صدر في أوقات متعددة أولها عشرا عشرا ثم إحدى عشرة إحدى عشرة ثم ثلاثا وثلاثين ثلاثا وثلاثين ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل التخيير ، أو يفترق بافتراق الأحوال . وقد جاء من حديث زيد بن ثابت وابن عمر أنه ﷺ أمرهم

أن يقولوا كل ذكر منها خمسا وعشرين ويزيدوا فيها لا إله إلا الله خمسا وعشرين ، ولفظ زيد بن ثابت ، أمرنا أن نسبح في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ونحمد ثلاثا وثلاثين ونكبر أربعاً وثلاثين ، فأتى رجل في منامه فقيل له : أمركم محمد أن تسبحوا - فذكره - قال : نعم . قال : اجعلوها خمسا وعشرين ، واجعلوها فيها التهليل . فلما أصبح أتى النبي ﷺ وأخبره فقال : فافعلوه ، أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان ، ولفظ ابن عمر ، رأى رجلاً من الأنصار فيما يرى النائم - فذكر نحوه وفيه - فقيل له سبح خمسا وعشرين واحد خمسا وعشرين وكبر خمسا وعشرين وهلل خمسا وعشرين قتلك مائة . فأمرهم النبي ﷺ أن يفعلوا كما قال ، أخرجه النسائي وجعفر الفريابي . واستنبط من هذا أن مراعاة العدد المخصوص في الأذكار معتبرة وإلا لكان يمكن أن يقال لهم : أضيفوا لها التهليل ثلاثا وثلاثين . وقد كان بعض العلماء يقول : إن الأعداد الواردة كالذكر عقب الصلوات إذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الآتي بها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك الثواب المخصوص لاحتمال أن يكون لتلك الأعداد حكمة وخاصة تقوت بمجاورة ذلك العدد ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : وفيه نظر ، لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإتيان به فحصل له الثواب بذلك ، فإذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة منزلة لذلك الثواب بعد حصوله ١٩ هـ . ويمكن أن يفرق الحال فيه بالنسبة ، فإن نوى عند الانتهاء إليه امتثال الأمر الوارد ثم أتى بالزيادة فالأمر كما قال شيخنا لا محالة ، وإن زاد بغير نية بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فيتجه القول الماضي . وقد بالغ القرافي في القواعد فقال : من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة شرعاً ، لأن شأن العظماء إذا حدوا شيئاً أن يوقف عنده وبعد الخارج عنه مسيئاً للدأب ١ هـ . وقد مثله بعض العلماء بالدواء يكون مثلاً فيه أوقية سكر فلو زيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به ، فلو اقتصر على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع . ويؤيد ذلك أن الأذكار المتغيرة إذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الإتيان بجميعها متواليه لم تحسن الزيادة على العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة لاحتمال أن يكون للمواصلة في ذلك حكمة خاصة تقوت بفواتها . والله أعلم . (التنبيه الثاني) : زاد مسلم في رواية ابن عجلان عن سمى ، قال أبو صالح فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلناه ففعلوا مثله ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، ثم ساقه مسلم من رواية روح بن القاسم عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة فذكر طرفاً منه ثم قال بمثل حديث قتبية ، قال : إلا أنه أدرج في حديث أبي هريرة قول أبي صالح : فرجع فقراء المهاجرين . قلت : وكذا رواه أبو معاوية عن سهيل مدرجاً أخرجه جعفر الفريابي ، وتبين بهذا أن الزيادة المذكورة حسنة ، وقد روى الحديث البزار من حديث ابن عمر وفيه « فرجع الفقراء » فذكره موصولاً لكن قد قدمت أن إسناده ضعيف . ورواه جعفر الفريابي من رواية حرام بن حكيم وهو بجاء ورواه مهملتين عن أبي ذر وقال فيه فقال أبو ذر : يا رسول الله إنهم قد قالوا مثل ما نقول . فقال : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وتقل الخطيب أن حرام بن حكيم يرسل الرواية عن أبي ذر ، فهي هذا لم يصح بهذه الزيادة لإسناد ، إلا أن هذين الطريقين يقرى بهما مرسل أبي صالح . قال ابن بطال عن المهلب : في هذا الحديث فضل الغنى نصاً لا تأويل ، إذا استوت أعمال للفقير والفقير فيما أقرض الله عليهما ، فالغنى حيث فضل عمل الحر من الصدقة ونحوها عما لا سبيل للفقير إليه . قال : ودأب بعض المتكلمين ذهب إلى أن هذا الفضل يخص الفقراء دون غيرهم ، أي الفضل المترتب على الذكر المذكور ، ومغفل

عن قوله في نفس الحديث « إلا من صنع مثل ما صنعتكم » فجعل الفضل لقائلة كأننا من كان . وقال القرطبي : نأول بعضهم قوله « ذلك فضل الله يؤتيه » بأن قال : الإشارة راجعة إلى الثواب المترتب على العمل الذي يحصل به التفضيل عند الله . فسكأنه قال : « ذلك الثواب الذي أخبركم به لا يستحقه أحد بحسب الذكر ولا بحسب الصدقة ، وإنما هو بفضل الله . قال : وهذا التأويل فيه بعد ، ولكن اضطره إليه ما يعارضه . وتعقب بأن الجمع بينه وبين ما يعارضه ممكن من غير احتياج إلى التعسف . وقال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث القريب من النص أنه فضل الغنى ، وبعض الناس تأوله بتأويل مستكره كأنه يشير إلى ما تقدم . قال : والذي يقتضيه النظر أنهما إن تساويا وفضلت العبادة المالية أنه يكون الغنى أفضل ، وهذا لا شك فيه . وإنما النظر إذا تساويا وانفرد كل منهما بمصلحة ما هو فيه أيهما أفضل ؟ إن فسر الفضل بزيادة الثواب فالقياس يقتضى أن المصالح المتعدية أفضل من القاصرة فيترجح الغنى ، وإن فسر بالاشرف بالنسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل لها من التطهير بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ومن ثم ذهب جمهور الصوفية إلى ترجيح الفقير الصابر . وقال القرطبي : للعلماء في هذه المسألة خمسة أقوال ، ثالثها الأفضل الكرماء ، رابعها يختلف باختلاف الأشخاص ، خامسها التوقف . وقال الكرماني : قضية الحديث أن شكوى الفقير تبني بحالها . وأجاب بأن مقصودهم كان تحصيل الدرجات والملا والنعيم المقيم لهم أيضا لا نفى الزيادة عن أهل الدثور مطلقا . والذي يظهر أن مقصودهم إنما كان طلب المساواة . ويظهر أن الجواب وقع قبل أن يعلم النبي ﷺ أن متمنى الشيء يكون شريكا لفاعله في الاجر كما سبق في كتاب العلم في الكلام على حديث ابن مسعود الذي أوله « لا حسد إلا في اثنتين » فإن في رواية الترمذي من وجه آخر التصريح بأن المنفق والمتنعي إذا كان صادق النية في الاجر سواء ، وكذا قوله ﷺ « من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من يعمل بها من غير أن ينقص من أجره شيء » فإن المقراء في هذه القصة كانوا السبب في تعلم الأغنياء الذكر المذكور ، فإذا استووا معهم في قوله امتاز الفقراء بأجر السبب مضافا إلى التني ، فلعل ذلك يقاوم التقرب بالمال ، وتبقى المقايضة بين صبر الفقير على شظف العيش وشكر الغنى على التمتع بالمال ، ومن ثم وقع التردد في تفضيل أحدهما على الآخر ، وسيكون لنا عودة إلى ذلك في الكلام على حديث « الطاعم الشاكر مثل الصائم الصابر » في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم أن العالم إذا سئل عن مسألة يقع فيها الخلاف أن يجيب بما يلحق به المفضول درجة الفاضل ، ولا يجيب بنفس الفاضل لئلا يقع الخلاف ، كذا قال ابن بطال ، وكأنه أخذه من كونه ﷺ أجاب بقوله « ألا أدلكم على أمر تساوونهم فيه » وعُدل عن قوله نعم هم أفضل منكم بذلك . وفيه التوسعة في الغبطة ، وقد تقدم تفسيرها في كتاب العلم ، والفرق بينها وبين الحمد المذموم . وفيه المسابقة إلى الاعمال المحصلة للدرجات العالية لمبادرة الأغنياء إلى العمل بما بانهم ، ولم ينكر عليهم ﷺ فيؤخذ منه أن قوله « إلا من عمل » هام للفقراء والأغنياء خلافا لمن أوله بغير ذلك . وفيه أن العمل السهل قد يدرك به صاحبه فضل العمل الشاق . وفيه فضل الذكر عقب الصلوات ، واستدل به البخاري على فضل الدعاء عقيب الصلاة كما سيأتى في الدعوات لأنه في معناها ، ولأنها أوقات فاضلة يرتجى فيها إجابة الدعاء . وفيه أن العمل القاصر قد يساوى المتعدى خلافا لمن قال إن المتعدى أفضل مطلقا ، نبه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون إلا محمد بن يوسف وهو الغرياني . قوله ( عن وراد ) في رواية معتمر بن سليمان عن سفيان عند الاسماعيلي . وحدثني

وراد . . قوله ( أُملي على المغيرة ) أى ابن شعبة ( فى كتاب إلى معاوية ) كان المغيرة إذ ذاك أميرا على الكوفة من قبل معاوية وسيأتى فى الدعوات من وجه آخر عن وراد بيان السبب فى ذلك ، وهو أن معاوية كتب إليه : اكتب لى بحديث سمعته من رسول الله ﷺ ، وفى القدر من رواية عبدة بن أبي لبابة عن وراد قال : كتب معاوية إلى المغيرة : اكتب إلى ما سمعت النبى ﷺ يقول خلف الصلاة . وقد قيدها فى رواية الباب بالمكتوبة فكان المغيرة فهم ذلك من قرينة فى السؤال واستدل به على العمل بالمسكوبة وإجرائها مجرى السماع فى الرواية ولو لم تقتزن بالاجازة وعلى الاعتماد على خبر الشخص الواحد . وسيأتى فى القدر فى آخره أن ورادا قال : ثم وفدت بعد على معاوية فسمعت يأسر الناس بذلك ، وزعم بعضهم أن معاوية كان قد سمع الحديث المذكور ، وإنما أراد استثبات المغيرة واحتج بها فى الموطأ من وجه آخر عن معاوية أنه كان يقول على المنبر : أيها الناس ، إنه لا مانع لما أعطى الله ، ولا معطى لما منع الله ، ولا ينفع ذا الجند منه الجند . من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين . ثم يقول : سمعته من رسول الله ﷺ على هذه الايراد . . قوله ( له الملك وله الحمد ) زاد الطبرانى من طريق أخرى عن المغيرة : يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير - إلى - قدير ، ورواته موثقون . وثبت مثله هند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف بسند ضعيف ، لكن فى القول إذا أصبح وإذا أمسى . قوله ( ولا ينفع ذا الجند منك الجند ) قال الخطاين : الجند الغنى ويقال الخط ، قال : ود من ، فى قوله : منك ، بمعنى البذل ، قال الشاعر :

فليت لنا من ماء زمزم شربة مبردة بانه على الطيبان<sup>(١)</sup>

يريد ليت لنا بدل ماء زمزم ا ه . وفى الصحاح : معنى : منك ، هنا عندك ، أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه ، وإنما ينفعه العمل الصالح . وقال ابن التين : الصحيح عندي أنها ليست بمعنى البذل ولا عند ، بل هو كما تقول : ولا ينفعك منى شيء إن أنا أردتلك بسوء . ولم يظهر من كلامه معنى ، ومقتضاه أنها بمعنى عند أو فيه حذف تقديره من قضائى أو سطوى أو عذابى . واختار الشيخ جمال الدين فى المغنى الاول ، قال ابن دقيق العيد : قوله منك يجب أن يتعلق بـ ينفع ، وينبغى أن يكون ينفع قد ضمن معنى يمنع وما قاربه ، ولا يجوز أن يتعلق منك بالجند كما يقال حظى منك كشهد لأن ذلك نافع ا ه . والجند مضبوط فى جميع الروايات بفتح الجيم ومعناه الغنى كما نقله المصنف عن الحسن ، أو الخط . وحكى الراغب أن المراد به هنا أبو الاب ، أى لا ينفع أحدا نسبه . قال القرطبي : حكى عن أبي عمرو الشيباني أنه رواه بالكسر وقال : معناه لا ينفع ذا الاجتهاد اجتهاده . وأنكره الطبرى . وقال القزاز فى توجيه انكاره : الاجتهاد فى العمل نافع لأن الله قد دعا الخلق إلى ذلك ، فكيف لا ينفع عنده ؟ قال : فيجتمل أن يكون المراد أنه لا ينفع الاجتهاد فى طلب الدنيا وتضييع أمر الآخرة . وقال غيره : لعل المراد أنه لا ينفع بمجرد ما لم يقارنه القبول ، وذلك لا يكون إلا بفضل الله ورحمته ، كما تقدم فى شرح قوله : لا يدخل أحدا منكم الجنة عمله ، وقيل المراد على رواية الكسر السمع التام فى الحرص أو الاسراع فى الحرب . قال النووى : الصحيح المشهور الذى عليه الجمهور أنه بالفتح وهو الخط فى الدنيا بالمال أو الولد أو العظمة أو السلطان ، والمعنى لا ينفعه حفظه منك ، وإنما ينفعه فضلك ورحمتك . وفى الحديث استحباب هذا الذكر عقب الصلوات لما اشتمل عليه من ألفاظ التوحيد

(١) فى طبعة بولاق : على العذائى ، والتصحيح من لسان العرب ( مادة طوى ) ، ومن مخطوطة الرياض



ونسبة الافعال إلى الله والمنع والإعطاء وتتمام القدرة ، وفيه المبادرة إلى امتثال السنن وإشاعتها . ( فائدة ) . اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة ، ولا راد لما قضيت ، وهي في مسند عبد بن حميد من رواية معمر عن عبد الملك ابن عمير بهذا الاسناد ، لكن حذف قوله ، ولا معطى لما منعت ، ووقع عند الطبراني تاما من وجه آخر كما سند ذكره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ووقع عند أحمد والنسائي وابن خزيمة من طريق هشيم عن عبد الملك بالاسناد المذكور أنه كان يقول الذكر المذكور أولا ثلاث مرات . قوله ( وقال شعبة عن عبد الملك بن عمير بهذا ) وصله السراج في مسنده ، والطبراني في المعجم ، وابن حبان من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه عن عبد الملك بن عمير « صححت ورادا كاتب المغيرة بن شعبة أن المغيرة كتب إلى معاوية ، فذكره . وفي قوله « كتب » تجوز لما تبين من رواية سفيان وغيره أن الكاتب هو ورا ، لكنه كتب بأمر المغيرة وأمراته عليه . وعند مسلم من رواية عبدة عن ورا قال « كتب المغيرة إلى معاوية » ، كتب ذلك الكتاب له ورا ، لجمع بين الحقيقة والمجاز . قوله ( وقال الحسن جد غني ) الأولى في قراءة هذا الحرف أن يقرأ بالرفع بغير تنوين على الحكاية ، ويظهر ذلك من لفظ الحسن ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء وعبد بن حميد من طريق سليمان التيمي كلاهما عن الحسن في قوله تعالى ( وانه تعالى جد ربنا ) قال : غني ربنا . وعادة البخاري إذا وقع في الحديث لفظة غريبة وقع مثلها في القرآن يحكي قول أهل التفسير فيها وهذا منها . ووقع في رواية كريمة « قال الحسن الجد غني » وسقط هذا الاثر من أكثر الروايات . قوله ( وعن الحكم ) هكذا وقع في رواية أبي ذر التلميع عن الحكم مؤخرًا عن أثر الحسن ، وفي رواية كريمة بالعكس وهو الاصح ، لأن قوله وعن الحكم معطوف على قوله عن عبد الملك ، فهو من رواية شعبة عن الحكم أيضا ، وكذلك أخرجه السراج والطبراني وابن حبان بالاسناد المذكور إلى شعبة ولفظه كلفظ عبد الملك إلا أنه قال فيه « كان إذا قضى صلاته وسلم قال ، فذكره ، ووقع نحو هذا التصريح لمسلم من طريق المسيب بن رافع عن ورا به

### ١٥٦ - باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم

٨٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا جرير بن حازم قال حدثنا أبو رجاء عن سمرة بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه »

[ الحديث ٨٤٥ - أخرجه في : ١١٤٣ ، ١٣٨٦ ، ٢٠٨٥ ، ٢٧٩١ ، ٣٢٣٦ ، ٣٣٥٤ ، ٤٦٧٤ ، ٦٠٩٦ ، ٧٠٤٧ ]

٨٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحذبية - على أثر سماء كانت من الليلة - فلما انصرف أقبل على الناس فقال هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا . الله ورسوله أعلم . قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر : فأما من قال : مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب . وأما من قال : يتنوء كذا وكذا فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب »

[ الحديث ٨٤٦ - أخرجه في : ١٠٣٨ ، ٤١٤٧ ، ٧٥٠٣ ]

٨٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ سَمِعَ زَيْدٌ قَالَ أَخْبَرَنَا حُجَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ «أَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ ذَاتَ لَيْلَةٍ إِلَى شَطْرِ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْنَا، فَلَا صَلَاةَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا وَرَقَدُوا، وَإِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا فِي صَلَاةٍ مَا أَنْتَظَرْتُمْ الصَّلَاةَ»

قوله (باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم) أورد فيه ثلاثة أحاديث: أحدها حديث سمرة بن جندب، وسيأتي مطولاً في أواخر الجناز: ثانيها حديث زيد بن خالد الجهني، وسيأتي في كتاب الاستسقاء. ثالثها: حديث أنس، وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت وفي فضل انتظار الصلاة من أبواب الجمعة. والاحاديث الثلاثة مطابقة لما ترجم له، وأصرحها حديث زيد بن خالد حيث قال فيه «فلما انصرف، وأما قوله في حديث سمرة «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه، فإلغى إذا صلى صلاة ففرغ منها أقبل علينا، لضرورة أنه لا يتحول عن القبلة قبل فراغ الصلاة. وقوله في حديث أنس «فلما صلى أقبل، يأتي فيه نحو ذلك، وسيأتي سمرة ظاهره أنه كان يواظب على ذلك. قيل الحكمة في استقبال المؤمنين أن يعلمهم ما يحتاجون إليه، فعلى هذا يقتضى بمن كان في مثل حاله ﷺ من قصد التعليم والموعظة. وقيل الحكمة فيه تعزيف الداخل بأن الصلاة انقضت، إذ لو استمر الإمام على حاله لأوهم أنه في التشهد مثلاً. وقال الزين بن المنير: استدبار الإمام المؤمنين إنما هو لحق الإمامة، فإذا انقضت الصلاة زال السبب، فاستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المؤمنين. والله أعلم

### ١٥٧ - بَابُ مُكَّتِ الْإِمَامُ فِي مُصَلَّاهُ بَعْدَ السَّلَامِ

٨٤٨ - وَقَالَ لَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي فِي مَكَانِهِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْقَرِيبُضَةُ. وَقَعَلَهُ الْقَاسِمُ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ. وَلَمْ يَصَحَّ»

٨٤٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمْدٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَلَّمَ يَمُكُّثُ فِي مَكَانِهِ يَسِيرًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتَرَى - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لَكِي يَنْقُذُ مَنْ يَنْصَرِفُ مِنَ الدُّعَاءِ»

٨٥٠ - وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ كَتَبَ إِلَيْهِ قَالَ: حَدَّثَنِي هِنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْفَرَّاسِيَّةُ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَوَى النَّبِيُّ ﷺ - وَكَانَتْ مِنْ صَوَابَاتِهَا - قَالَتْ «كَانَ يُسَلِّمُ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ فَيَخْنُ بَيُوتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَنْصَرِفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ». وقال ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أخبرني هند الفَرَّاسِيَّةُ «وَقَالَ عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْفَرَّاسِيَّةُ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ أَخْبَرَنِي الزُّهْرِيُّ أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ الْحَارِثِ الْقَشِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ - وَكَانَتْ تَحْتَ مَعْبِدٍ مِنَ الْمَقْدَادِ وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ - وَكَانَتْ تَدْخُلُ عَلَى أَوَّاجِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَالَ شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هِنْدُ الْقَشِيَّةُ. وَقَالَ ابْنُ

أَبِي عَتِيقٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ الْفَرَّاسِيَّةِ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ إِسْرَافِيلَ مِنْ قُرَيْشٍ حَدَّثَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَوْلُهُ ( باب مكث الإمام في مصلاه بعد السلام ) أى وبعد استقبال القوم ، فيلأثم ما تقدم ثم أن المكث لا يتقيد بحال من ذكر أو دعاء أو تعليم أو صلاة نافلة ، ولهذا ذكر في الباب مسألة تطوع الإمام في مكانه . قَوْلُهُ ( وقال لنا آدم الخ ) هو موصول . ( وما عبر بقوله ) قال لنا ، ليكون موقفا مغايرة بينه وبين الموقوف هذا الذي عرفته بالاستقراء من صحيحه . وقيل إنه لا يقول ذلك إلا فيما حمله مذاكرة ، وهو محتمل لكنه ليس بمطرد . لاني وجدت كثيرا مما قال فيه . قال لنا ، في الصحيح قد أخرجه في تصانيف أخرى بصيغة وحدثنا ، وقد روى ابن أبي شيبة أثر ابن عمر من وجه آخر عن أبوب عن نافع قال وكان ابن عمر يصلي صبحته مكانه . . قَوْلُهُ ( وفعله القاسم ) أى ابن محمد بن أبي بكر الصديق ، وقد وصله ابن أبي شيبة عن معتمر عن عبيد الله بن عمر قال رأيت القاسم وسالما يصليان الفريضة ثم يتطوعان في مكانهما . . قَوْلُهُ ( ويذكر عن أبي هريرة رفعه ) أى قال فيه : قال رسول الله ﷺ . قَوْلُهُ ( لا يتطوع الإمام في مكانه ) ذكره بالمعنى ، ولفظه عند أبي داود : أيعجز أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة ، ولا ينماجه ، إذا صلى أحدكم ، زاد أبو داود يعنى في السجدة (١) والبيهقي إذا أراد أحدكم أن يتطوع بعد الفريضة فليتقدم ، الحديث . قَوْلُهُ ( ولم يصح ) هو كلام البخاري ، وذلك لضعف إسناده واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه . وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه وقال ولم يثبت هذا الحديث ، وفي الباب عن المغيرة بن شعبة مرفوعا أيضا بلفظ لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول ، رواه أبو داود وإسناده منقطع ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي قال من السنة أن لا يتطوع الإمام حتى يتحول من مكانه ، وحكى ابن قدامة في المعنى ، عن أحمد أنه كره ذلك وقال : لا أعرفه عن غير علي ، فسكانه لم يثبت عنده حديث أبي هريرة ولا المغيرة . وكان المعنى في كراهة ذلك خشية التباس النافلة بالفريضة . وفي مسلم عن السائب بن يزيد أنه صلى مع معاوية الجمعة فتنفل بعدها ، فقال له معاوية : إذا ضللت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تسلم أو تخرج ، فإن النبي ﷺ أمرنا بذلك ، ففي هذا إرشاد إلى طريق الأمن من الالتباس ، وعليه تحمل الأحاديث المذكورة . ويؤخذ من مجموع الأدلة أن للإمام أحوالا لأن الصلاة إما أن تكون مما يتطوع بعدها أولا يتطوع ، الأول اختلف فيه هل يتشاغل قبل التطوع بالذكر المأثور ثم يتطوع ؟ وهذا الذي عليه عمل الأكثر ، وعند الحنفية يبدأ بالتطوع . وحجة الجمهور حديث معاوية . ويمكن أن يقال لا يتعين الفصل بين الفريضة والنافلة بالذكر ، بل إذا تنهى من مكانه كفى . فإن قيل : لم يثبت الحديث في التنحي ، قلنا : قد ثبت في حديث معاوية وأبو تخرج ، وبترجح تقديم الذكر المأثور بتقييمه في الأخبار الصحيحة بدبر الصلاة . وزعم بعض الحنابلة أن المراد بدبر الصلاة ما قبل السلام ، وتعقب بحديث ذهب أهل الدثور ، فإن فيه تسبحون دبر كل صلاة وهو بعد السلام جزما ، فيكذلك ما شابه . وأما الصلاة التي لا يتطوع بعدها فيتشاغل الإمام ومن معه بالذكر المأثور ولا يتعين له مكان بل إن شاءوا انصرفوا وذكروا ، وإن شاءوا مكثوا وذكروا . وعلى الثاني إن كان للإمام عادة أن يعلمهم

أو يعظمهم فيستحب أن يقبل عليهم بوجهه جميعا ، وإن كان لا يزيد على الذكر المأثور فهل يقبل عليهم جميعا أو ينقتل فيجعل يمينه من قبل المأمومين ويساره من قبل القبلة ويدعو ؟ الثاني هو الذي جزم به أكثر الشافعية . ويحتمل إن قصر زمن ذلك أن يستمر مستقبلا للقبلة (١) من أجل أنها أليق بالدعاء ، ويحمل الأول على ما لو طال الذكر والدعاء . والله أعلم . **قوله** ( عن هند بنت الحارث ) هي تابعة ولا أعرف عنها راويا غير الزهري ، وهي من أفراد البخاري عن مسلم ، ونسأني الخلاف في نسبتها . **قوله** ( قال ابن شهاب ) هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقوله ( فزرى ) بضم النون أى تظن . **قوله** ( من النساء ) زاد في باب التسليم ، من هذا الوجه . قبل أن يدركهن من انصرف من القوم ، أى الرجال ، وهو لفظه في رواية يحيى بن قزعة الآتية بعد أبواب . **قوله** ( وقال ابن أبي مريم ) روينا موصولا في الزهريات ، لمحمد بن يحيى النهلي قال د حدثنا سعيد بن أبي مريم ، فذكره . **قوله** ( من صواحبنا ) جمع صاحبة وهي لغة ، والمشهور صواحب كصوارب وضاربة ، وقيل هو جمع صواحب وهو جمع صاحبة . **قوله** ( كان يسلم ) أى النبي ﷺ ، وأفادت هذه الرواية الإشارة إلى أقل مقدار كان يمكنه ﷺ . **قوله** ( وقال ابن وهب الخ ) وصله النسائي عن محمد بن سبرة عنه بالاسناد المذكور ولفظه د أن النساء كن إذا سلمن قن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال . **قوله** ( وقال عثمان بن عمر ) سيأتى موصولا بعد أربعة أبواب من طريقه . **قوله** ( وقال الزبيدي ) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم عنه بتمامه ، وفيه د أن النساء كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فإذا سلم قام النساء فانصرفن إلى بيوتهن قبل أن يقوم الرجال . **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبي حمزة ، وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله ، وروايتهما موصولة في الزهريات ، أيضا . ومراد البخاري ببيان الاختلاف في نسب هند وأن منهم من قال الفراسية نسبة إلى بنى فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء آخره مهملة وهم بطن من كنانة ، ومنهم من قال القرشية فن قال من أهل النسب إن كنانة جماع قريش فلا مغايرة بين النسبتين ، ومن قال إن جماع قريش فهر بن مالك فيحتمل أن يكون اجتماع النسبتين لهند على أن إحداهما بالأصالة والأخرى بالخالقة (٢) . وأشار البخاري برواية الليث الأخيرة إلى الرد على من زعم أن قول من قال د القرشية تصحيف من الفراسية ، لقوله فيه د عن امرأة من قريش ، وفي رواية الكشميهني د أن امرأة ، وقوله فيه د عن النبي ﷺ ، غير موصول لأنها تابعة كما تقدم ، وكان التصحيف فيه من يحيى بن سعيد وهو الانصارى ، وروايته عن ابن شهاب من رواية الأقران : وفي الحديث مراعاة الإمام أحوال المأمومين ، والاحتياط في اجتناب ما قد يفضى إلى المخذور . وفيه اجتناب مواضع التهم ، وكرامة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت . ومقتضى التعليق المذكور أن المأمومين إذا كانوا رجالا فقط أن لا يستحب هذا المسك ، وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة د انه ﷺ كان إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، أخرجه مسلم : وفيه أن النساء كن يحضرن الجماعة في المسجد ، وستأني المسألة قريبا

( ١ ) الثواب أن المصروع إذا قال الإمام على المأذنتين بوجهه بعد السلام والاستغفار وقول د اللهم أنت السلام الخ . مطلقا لا تقدم في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم

( ٢ ) كذا في المطبوعة والمخطوطة ، ولعله د بالخالفة .

## ١٥٨ - باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ

٨٥١ - **حديث** محمد بن عبيد قال حدثنا عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة عن عتبة قال «صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، ثم قام مسرعاً فتخطى رقبتي الناس إلى بعض حجرة نسائه، ففزع الناس من سرعته، فخرج عليهم فرأى أنهم عجبوا من سرعته فقال: ذكرت شيئاً من نبي عندنا، فكرهت أن يحبسني، فأمرت بقسمته»

[الحديث ٨٥١ - أطرافه في: ١٢٢١، ١٤٣٠، ٦٢٧٥]

قوله (باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأ) الغرض من هذه الترجمة بيان أن المكث المذكور في الباب قبله محله ما إذا لم يعرض ما يحتاج معه إلى القيام. قوله (حدثنا محمد بن عبيد) أي ابن ميمون العلاف، وثبت كذلك في رواية ابن عساكر. قوله (عن عمر بن سعيد) أي ابن أبي حسين المكي. قوله (عن عتبة) هو ابن الحارث النوفلي، وللصنف في الزكاة من رواية أبي عاصم عن عمر بن سعيد أن عتبة بن الحارث حدثه. قوله (فسلم فقام) في رواية الكشميني «ثم قام». قوله (فزع الناس) أي خافوا، وكانت تلك عادتهم إذا رأوا منه غير ما يهدونه خشية أن ينزل فيهم شيء يسوؤهم. قوله (فرأى أنهم قد عجبوا) في رواية أبي عاصم «فقلت أو فليل له، وهو شك من الراوي فإن كان قوله فقلت محفوفاً فقد تعين الذي سأل النبي ﷺ من الصحابة عن ذلك. قوله (ذكرت شيئاً من نبي) في رواية روح عن عمر بن سعيد في أواخر الصلاة «ذكرت وأنا في الصلاة». وفي رواية أبي عاصم «تبرا من الصدقة، والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب، قال الجوهري: لا يقال إلا للذهب. وقد قاله بعضهم في الفضة انتهى، وأطلقه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأباري عن الكسائي، وكذا أشار إليه ابن دريد. وقيل هو الذهب المسكور حكاها ابن سيده. قوله (يحسني) أي يشغلني التفكير فيه عن التوجه والاقبال على الله تعالى. وفهم منه ابن بطال معنى آخر فقال: فيه أن تأخير الصدقة تحبس صاحبها يوم القيامة. قوله (فأمرت بقسمته) في رواية أبي عاصم «بقسمته»، وفي الحديث أن المكث بعد الصلاة ليس بواجب، وأن التخطي للحاجة مباح، وأن التفكير في الصلاة في أمر لا يتعلق بالصلاة لا يفسدها ولا ينقص من كمالها، وأن إنشاء العزم في أثناء الصلاة على الأمور الجائزة لا يضرب، وفيه إطلاق الفعل على ما يأمر به الإنسان، وجواز الاستئابة مع القدرة على المباشرة

## ١٥٩ - باب الإفتال والإنعراف عن اليمين والشمال

وكان أنس يفتل عن يمينه وعن يساره، ويميب على من يتوحنى - أو من يعمد - الإفتال عن يمينه  
٨٥٢ - **حديث** أبو الوليد قال حدثنا شعبة عن سليمان عن عمارة بن عمار عن عمار بن الأسود قال: قال عبد الله «لا يحمل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت النبي ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره»

**قوله** (باب الانصراف عن اليمين والشمال) قال الزين بن المنير: جمع في الترجمة بين الانق탈 والانصراف للإشارة إلى أنه لا فرق في الحكم بين المالك في مصلاه إذا انقطل لاستقبال المأمومين ، وبين المتوجه لحاجته إذا انصرف إليها . **قوله** (وكان أنس بن مالك الخ) وصله مسدد في مسنده الكبير من طريق سعيد عن قتادة قال : كان أنس ، فذكره وقال فيه : ويعيب على من يتوخى ذلك أن لا ينقطل إلا عن يمينه ويقول : يدور كما يدور الحمار ، وقوله : يتوخى ، بخاء معجمة مشددة أى يقصد ، وقوله (أو يعمد) شك من الراوى . قلت : وظاهر هذا الاثر عن أنس يخالف ما رواه مسلم من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن السدى قال : سألت أنسا كيف أنصرف إذا صليت عن يميني أو عن يساري ؟ قال : أما أنا فأكثر ما رأيت النبي ﷺ ينصرف عن يمينه ، ويجمع بينهما بأن أنسا عاب من يعتقد تحتم ذلك وجوبه ، وأما إذا استوى الأمران لجهة اليمين أولى . **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش . **قوله** (عن حمارة) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن الاعمش : سمعت حمارة بن عمار ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق آخرهم الأسود وهو ابن يزيد النخعي . **قوله** (لا يجعل) في رواية الكشميهني : لا يجعل ، بزيادة نون التأكيد . **قوله** (شيئا من صلاته) في رواية وكيع وغيره عن الاعمش عند مسلم : جزءا من صلاته . **قوله** (يرى) بفتح أوله أى يعتقد ، ويجوز الضم أى يظن . وقوله (أن حقا عليه) هو بيان للجعل في قوله : لا يجعل . **قوله** (أن لا ينصرف) أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه ، فهو من باب القلب قاله الكرماني في الجواب عن ابتدائه بالنسبة . قال : أو لأن النسبة المخصوصة كالمعروف . **قوله** (كثيرا) ينصرف عن يساره) في روايه مسلم : أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن شماله ، فأما رواية البخارى فلا تعارض حديث أنس الذى أشرت اليه عند مسلم . وأما رواية مسلم فظاهرة التعارض لأنه عبر في كل منهما بصيغة أفعل ، قال النووي : يجمع بينهما بأنه ﷺ كان يفعل نارة هذا ونارة هذا ، فأخبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر ، وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين . قلت : وهو موافق للاثر المذكور أولا عن أنس ، ويمكن أن يجمع بينهما بوجه آخر ، وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي ﷺ كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ، ثم إذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجح ابن مسعود لأنه أعلم وأسن وأجل وأكثر ملازمة للنبي ﷺ وأقرب إلى موقفه في الصلاة من أنس ، وبأن في إسناده حديث أنس من تكلم فيه وهو السدى . وبأنه متفق عليه بخلاف حديث أنس في الأمرين ، وبأن رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لأن حجرة النبي ﷺ كانت على جهة يساره كما تقدم . ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن من قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة ، ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حالة استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء : يستحب الانصراف إلى جهة حاجته . لكن قالوا : إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحاديث المصرحة بفضل التيامن كحديث عائشة المتقدم في كتاب الطهارة . قال ابن المنير : فيه ان المندوبات قد تقلب مكروهات إذا رفعت عن رتبها ، لأن التيامن مستحب في كل شيء أى من أمور العبادة ، لكن لما خشي ابن مسعود أن يعتقدوا وجوبه أشار إلى كراهته ، والله أعلم

## ١٦٠ - باب ما جاء في الثوم النَّيِّ والبَصَل والكُرَّاثِ

وقول النبي ﷺ « مَنْ أَكَلَ الثُّومَ أَوْ البَصَلَ مِنَ الْجُوعِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا »

٨٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرِ : مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ - فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا » [ الحديث ٨٥٣ - أطرافه في : ٤٧١٥ ، ٤٧١٧ ، ٤٧١٨ ، ٥٥٧١ ، ٥٥٧٢ ]

٨٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ قَالَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يُرِيدُ الثُّومَ - فَلَا يَشْأَنُ أَنْ يَسَاجِدَنَا » . قُلْتُ : مَا يَعْنِي بِهِ ؟ قَالَ : مَا أَرَاهُ يَعْنِي إِلَّا نَيْثَهُ . وَقَالَ تَخْلَدُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ : إِلَّا نَيْثَهُ [ الحديث ٨٥٤ - أطرافه في : ٨٥٥ ، ٥٤٥٧ ، ٧٣٥٩ ]

٨٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ زَمَّ عَطَاءٌ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ زَمَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا فَلْيَتَمَتَّزْ لَنَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَتَمَتَّزْ مَسْجِدَنَا - وَلْيَتَمَتَّزْ فِي بَيْتِهِ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِقَدِيرٍ فِيهِ خَضِرَاتٌ مِنْ بُقُولٍ فَوَجَدَهَا رِيحًا ، فَسَأَلَ ، فَأُخِيرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ فَقَالَ : قَرَّبُوهَا - إِلَى بَعْضِ أَحْبَابِهِ كَانَ مَعَهُ - فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا قَالَ : كُلْ . فَإِنِّي أَنَا جِيءُ مِنْ لَا تُنَاجِي »

وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب « أَتَى بِقَدِيرٍ » قال ابن وهب : يعنى طبقاً فيه خَضِرَاتٌ . ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدير ، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث

٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ « سَأَلَ رَجُلٌ أَنَسًا : مَا سَمِعْتَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي الثُّومِ ؟ فَقَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ - أَوْ - لَا يُصَلِّينَ مَعَنَا » [ الحديث ٨٥٦ - طرفه في : ٥٤٥١ ]

قوله ( باب ما جاء في الثوم ) هذه الترجمة والتي بعدها من أحكام المساجد . وأما التراجم التي قبلها فكلها من صفة الصلاة . لكن مناسبة هذه للترجمة وما بعدها لذلك من جهة أنه بنى صفة الصلاة على الصلاة في الجماعة ، ولهذا لم يفرد ما بعد كتاب الأذان بكتاب ، لأنه ذكر فيه أحكام الإقامة ثم الإمامة ثم الصفوف ثم الجماعة ثم صفة الصلاة ، فلما كان ذلك كله مرتبطاً ببعضه ببعض واقتضى فضل حضور الجماعة بطريق العموم ناسب أن يورد فيه من قام به عارض كما كل الثوم ، ومن لا يجب عليه ذلك كالصبيان ، ومن تندب له في حالة دون حالة كالنساء ، فذكر هذه التراجم نختم بها صفة الصلاة . قوله ( الثوم ) بضم التاء المثناة ، ( والني ) بكسر النون وبعدها تحتانية ثم همزة وقد تدغم ، وتقييده بالنبي حمل منه للاحاديث المطلقة في الثوم على غير النصيغ منه . وقوله في الترجمة والكراث ، لم يقع ذكره في أحاديث الباب التي ذكرها ، لكنه أشار به إلى ما وقع في بعض طرق حديث جابر كما سأذكره ، وهذا أولى من

قول بعضهم إنه قاسه على البصل . ويحتمل أن يكون استنبط المكراث من عموم الحضرات فإنه يدخل فيها دخولاً أولياً لأن راعته أشد . قوله ( وقول النبي ﷺ ) هو بكسر اللام ، وقوله ( من الجوع أو غيره ) لم أر التقييد بالجوع وغيره صريحاً لكنه مأخوذ من كلام الصحابي في بعض طرق حديث جابر وغيره ، فمفهوم مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر قال : نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والمكراث ، فقلبتنا الحاجة ، الحديث . وله من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : لم نعد أن فتح خير فوقنا في هذه البقلة والناس جياح ، الحديث . وقال ابن المنير في الحاشية : ألحق بعض أصحابنا المجذوم وغيره بأكل الثوم في المنع من المسجد ، قال : وفيه نظر لأن أكل الثوم أدخل على نفسه باختياره هذا المانع ، والمجذوم علته سماوية . قال : لكن قوله ﷺ : من جوع أو غيره ، يدل على التسوية بينهما انتهى . وكأنه رأى قول البخاري في الترجمة وقول النبي ﷺ ألح فظنه لفظ حديث ، وليس كذلك ، بل هو من تفقه البخاري وتجزئه لذكر الحديث بالمعنى . قوله ( من أكل ) قال ابن بطلال هذا يدل على إباحة أكل الثوم ، لأن قوله : من أكل ، لفظ لإباحة . وتعقبه ابن المنير بأن هذه الصيغة إنما تعطى الوجود لا الحكم ، أى من وجد منه الأكل ، وهو أعم من كونه مباحاً أو غير مباح ، وفي حديث أبي سعيد الذي أشرت إليه عند مسلم الدلالة على عدم تحريمه كما سيأتي قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان وعبيد الله هو ابن عمر . قوله ( قال في غزوة خيبر ) قال الداودي أى حين أراد الخروج أو حين قدم . وتعقبه ابن التين بأن الصواب أنه قال ذلك وهو في الغزاة نفسها ، قال ولا ضرورة تمنع أن يخبرهم بذلك في السفر انتهى ، فكأن الذي حمل الداودي على ذلك قوله في الحديث : فلا يقربن مسجدنا ، لأن الظاهر أن المراد به مسجد المدينة فلماذا حمل الخبر على ابتداء التوجه إلى خير أو الرجوع إلى المدينة ، لكن حديث أبي سعيد عند مسلم دال على أن القول المذكور صدر منه ﷺ عقب فتح خيبر فعلى هذا فقوله مسجدنا يريد به المكان الذي أعد ليصل فيه مدة إقامته هناك أو المراد بالمسجد الجنس والإضافة إلى المسلمين أى فلا يقربن مسجد المسلمين . ويؤيده رواية أحمد عن يحيى القطان فيه بلفظ : فلا يقربن المساجد ، ونحوه لمسلم وهذا يدفع قول من خصص النهى بمسجد النبي ﷺ كما سيأتي ، وقد حكاها ابن بطلال عن بعض أهل العلم ورواه . وفي مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء هل النهى للمسجد الحرام خاصة أو في المساجد ؟ قال : لا بل في المساجد . قوله ( من هذه الشجرة بمعنى الثوم ) لم أعرف القائل بمعنى ويحتمل أن يكون عبيد الله بن عمر . فقد رواه السراج من رواية يزيد ابن الهادي عن نافع بدونها ولفظه : نهى رسول الله ﷺ عن أكل الثوم يوم خيبر ، وزاد مسلم من رواية ابن نمير عن عبيد الله حتى يذهب ريحها . وفي قوله شجرة مجاز لأن المعروف في اللغة أن الشجرة ما كان لها ساق وما لا ساق له يقال له نجمة ، وبهذا فمر ابن عباس وغيره قوله تعالى ﴿ والنجم والشجر يسجدان ﴾ ، ومن أهل اللغة من قال : كل ما ثبت له أرومة أى أصل في الأرض يخلف ما قطع منه فهو شجر . وإلا فنجم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إطلاق الشجر على الثوم والعامة لا تعرف الشجر إلا ما كان له ساق اهـ . ومنهم من قال : بين الشجر والنجم عموم وخصوص ، فكل نجم شجر من غير عكس كالشجر والتخل ، فكل نخل شجر من غير عكس . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندي وأبو عاصم هو النبيلي وهو شيخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كما هنا . قوله ( يريد الثوم ) لم أعرف الذي فسره أيضاً وأظنه ابن جريج فإن في الرواية التي تلي هذه عن الزهري عن عطاء الجزم ذكر الثوم . على أنه قد اختلف في سياقه عن ابن جريج فقد رواه مسلم من رواية يحيى القطان عن ابن جريج بلفظ



« من أكل من هذه البقلة الثوم ، وقال مرة » من أكل البصل والثوم والكراث ، ورواه أبو نعيم في المستخرج من طريق روح بن عباد عن ابن جريج مثله وعين الذي قال ، وقال مرة ولفظه : قال ابن جريج وقال عطاء في وقت آخر « الثوم والبصل والكراث » ، ورواه أبو الزبير عن جابر بلفظ « نهى النبي ﷺ عن أكل البصل والكراث » قال « ولم يكن يبلدنا يومئذ الثوم » هكذا أخرجه ابن خزيمة من رواية يزيد بن إبراهيم وعبد الرزاق عن ابن عيينة كلاهما عن أبي الزبير . قلت : وهذا لا ينافي التفسير المتقدم إذ لا يلزم من كونه لم يكن بأرضهم أن لا يجلب اليهم ، حتى لو امتنع هذا الحمل لكانت رواية المثبت مقدمة على رواية النافي والله أعلم . قوله ( فلا يغشانا ) كذا فيه بصيغة النفي التي يراد بها النهي ، قال الكرماني : أو على لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح ، أو أشيع الراوى الفتحه فظن أنها ألف . والمراد بالغشيان الاتيان ، أي فلا يأتينا . قوله ( في مسجدا ) في رواية الكشميني وأبي الوقت « مساجدنا » بصيغة الجمع . قوله ( قلت ما يعنى به ) لم أقف على تعيين القائل والمقول له وأظن السائل ابن جريج والمسئول عطاء ، وفي مصنف عبد الرزاق ما يرشد إلى ذلك ، وجزم الكرماني بأن القائل عطاء والمسئول جابر ، وعلى هذا فالضمير في « أراه » للنبي ﷺ وهو بضم الهمزة أى أظنه ، و « دينه » تقدم ضبطه . قوله ( وقال مخلد بن يزيد عن ابن جريج الاثنه ) بفتح النون وسكون المثناة من فوق بعدها نون أخرى ، ولم أجد طريق مخلد هذه موصولة بالإسناد المذكور ، وقد أخرج السراج عن أبي كريب عن مخلد هذا الحديث ، لكن قال « عن أبي الزبير » بدل عطاء عن جابر ، ولم يذكر المقصود من التعليق المذكور ، إلا أنه قال فيه « ألم أنهم عن هذه البقلة الخبيثة أو المنتنة » فإن كان أشار إلى ذلك وإلا فإظنه إلا تصحيحا ، فقد رواه أبو عوانة في صحيحه من طريق روح ابن عباد عن ابن جريج كما قال أبو عاصم ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج بلفظ « أراه يعنى النية التي لم يطبخ » وكذا لأبي نعيم في المستخرج من طريق ابن أبي عدي عن ابن جريج بلفظ « يريد التي التي لم يطبخ » وهو تفسير للتي بأنه الذي لم يطبخ وهو حقيقة كما تقدم ، وقد يطلق على أعم من ذلك وهو ما لم ينضج فيدخل فيه ما طبخ قليلا ولم يبلغ النضج . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد . قوله ( زعم عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وفي رواية الأصملي « عن عطساء » ، ولمسلم من وجه آخر عن ابن وهب « حدثني عطاء » . قوله ( ان جابر بن عبد الله زعم ) قال الخطابي لم يقل زعم على وجه التهمة ، لكنه لما كان أمرا مختلفا فيه أتى بلفظ الزعم لأن هذا اللفظ لا يكاد يستعمل إلا في أمر يرتاب به أو يختلف فيه . قلت : وقد يستعمل في القول المحقق أيضا كما تقدم ، وكلام الخطابي لا يبنى ذلك ، وفي رواية أحمد بن صالح الآتية عن جابر ولم يقل « زعم » . قوله ( فليعتزلنا أو فليعتزل مسجدا ) شك من الراوى وهو الزهري ، ولم تختلف الرواة عنه في ذلك . قوله ( أو ليقعد في بيته ) كذا لا يذرك بالشك أيضا ، واخبره « وليقعد في بيته » ، رواه العطف ، وكذا لمسلم ، وهي أخص من الاعتزال لأنه أعم من أن يكون في البيت أو غيره . قوله ( وأن النبي ﷺ ) هذا حديث آخر ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير وحدثنا سعيد بن عفير بإسناده أن النبي ﷺ أتى ، وقد تردد البخاري فيه هل هو موصول أو مرسل كما سيأتي وهذا الحديث الثاني كان متقدما على الحديث الأول بست سنين ، لأن الأول تقدم في حديث ابن عمر وغيره أنه وقع منه ﷺ في غزوة خيبر وكانت في ستة سبيع ، وهذا وقع في السنة الأولى عند قدومه ﷺ إلى المدينة ونزوله في بيت أبي أيوب الأنصاري كما سألينه . قوله ( أتى بقدر ) بكسر القاف وهو ما يطبخ فيه ، ويجوز

فيه التأييد والتذكير ، والتأييد أشهر ، لكن الضمير في قوله « فيه خضرات » يعود على الطعام الذي في القدر ،  
فالتقدير أتى بقدر من طعام فيه خضرات ، ولهذا لما أعاد الضمير على القدر أعاده بالتأييد حيث قال « فاجبر  
بما فيها » ، وحيث قال « قربوها » ، وقوله « خضرات » بضم الخاء وفتح الضاد المعجمتين كذا ضبط في رواية  
أبي ذر ، ولغيره بفتح أرله وكسر ثانية وهو جمع خضرة ، ويجوز مع ضم أوله ضم الضاد وتسكينها  
أيضا . **قوله** ( إلى بعض أصحابه ) قال الكرمانى فيه النقل بالمعنى ، إذ الرسول ﷺ لم يقله بهذا اللفظ بل  
قال قربوها إلى فلان مثلا ، أو فيه حذف أى قال قربوها مشيرا أو أشار إلى بعض أصحابه . قلت : والمراد  
بالبعض أبو أيوب الانصارى ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي أيوب في قصة نزول النبي ﷺ عليه قال فكان يصنع  
لنبي ﷺ طعاما فاذا جىء به اليه - أى بعد أن يأكل النبي ﷺ منه - سأل عن موضع أصابع النبي ﷺ ، فصنع  
ذلك مرة فقل له : لم يأكل ، وكان الطعام فيه ثوم ، فقال : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن أكرهه .  
**قوله** ( كل فاني أناجى من لا تناجى ) أى الملائكة ، وفي حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة وابن حبان من وجه آخر  
« أن رسول الله ﷺ أرسل اليه بطعام من خضرة فيه بصل أو كراث فلم ير فيه أثر رسول الله ﷺ فابى أن يأكل ،  
فقال له : ما منكم ؟ قال : لم أر أثر يدك . قال : أستحي من ملائكة الله وليس بمحرم » ولهما من حديث أم أيوب  
قالت : نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلمنا له طعاما فيه بعض البقول ، فذكر الحديث نحوه وقال فيه « كلوا ، فاني  
لست كأحد منكم ، إني أخاف أؤذى صاحبي » . **قوله** ( وقال أحمد بن صالح عن ابن وهب أتى بيدر ) مراده أن أحمد  
ابن صالح خالف سعيد بن عفير في هذه اللفظة فقط وشاركه في سائر الحديث عن ابن وهب بإسناده المذكور ، وقد  
أخرجه البخارى في الاعتصام قال « حدثنا أحمد بن صالح ، فذكره بلفظ « أتى بيدر » ، وفيه قول ابن وهب « يعنى  
طبقا فيه خضرات » . وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح ، لكن أخر تفسير ابن وهب فذكره بعد فراغ  
الحديث . وأخرجه مسلم عن أبي الطاهر وحرمله كلاهما عن ابن وهب فقال « بقدر » ، بالالف ورجح جماعة من الشراح  
رواية أحمد بن صالح لكون ابن وهب فسر « البدر » بالطبق فدل على أنه حدث به كذلك ، وزعم بعضهم أن لفظة  
« بقدر » تصحيف لأنها تشعر بالطبخ وقد ورد الاذن بأكل البقول مطبوخة ، بخلاف طبق فظاهاه أن البقول  
كانت فيه نيئة . والذي يظهر لى أن رواية « القدر » أصح لما تقدم من حديث أبي أيوب وأم أيوب جميعا ، فإن فيه  
التصريح بالطعام ، ولاتعارض بين امتناعه ﷺ من أكل الثوم وغيره مطبوخا وبين إذنه لهم في أكل ذلك مطبوخا ،  
فقد علل ذلك بقوله « لى لست كأحد منكم » ، وترجم ابن خزيمة على حديث أبي أيوب ذكر ما خص الله نبيه به من  
ترك أكل الثوم ونحوه مطبوخا ، وقد جمع القرطبي في « المفهم » بين الروایتين بأن الذى في القدر لم ينضج حتى  
تضمحل رائحته فبقى في حكم التى . **قوله** ( بيدر ) بفتح الموحدة وهو الطبق ، سمي بذلك لاستدارته تشبيها له بالقمر  
عند كماله . **قوله** ( ولم يذكر الليث وأبو صفوان عن يونس قصة القدر ) أما رواية الليث فوصلها الذهلى في « الزهريات » ،  
وأما رواية أبي صفوان وهو الاموى فوصلها المؤلف في الاطعمة عن علي بن المدينى عنه واقتصر على الحديث الاول  
وكذا اقتصر عقيل عن الزهرى كما أخرجه ابن خزيمة . **قوله** ( فلا أدري الخ ) هو من كلام البخارى ، وهم من  
زعم أنه كلام أحمد بن صالح أو من فوقه ، وقد قال البيهقي : الاصل أن ما كان من الحديث متصلا به فهو منه حتى يحى .  
البيان الواضح بأنه مدرج فيه . **قوله** ( هن عبد العزيز ) هو ابن صهيب . **قوله** ( سأل رجل ) لم أقف على تسميته ،

وقد تقدم الكلام على إطلاق الشجرة على الثوم ، وقوله « فلا يقربن » ، بفتح الراء والموحدة وتشديد النون ، وليس في هذا تقييد النهي بالمسجد فيستدل بمعمومه على إلحاق المجامع بالمساجد كصلى العيد والجنارة ومكان الوليمة ، وقد ألحقها بعضهم بالقياس والتسكع بهذا العموم أولى ، ونظيره قوله « وليقعد في بيته » ، كما تقدم ، لكن قد حلل المنع في الحديث بترك أذى الملائكة . وترك أذى المسلمين ، فإن كان كل منهما جزء علة اختص النهي بالمساجد وما في معناها ، وهذا هو الظاهر ، وإلا لعم النهي كل مجمع كالأسواق ، ويؤيد هذا البحث قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم « من أكل من هذه الشجرة شيئا فلا يقربنا في المسجد » ، قال القاضي ابن العربي : ذكر الصفة في الحكم يدل على التعليل بها ، ومن ثم رد على المازري حيث قال : لو أن جماعة مسجد أكلوا كلهم ما له رائحة كريهة لم يمنعوا منه ، بخلاف ما إذا أكل بعضهم ، لأن المنع لم يختص بهم بل بهم وبالملائكة ، وعلى هذا يتناول المنع من تناول شيئا من ذلك ودخل المسجد مطلقا ولو كان وحده . واستدل بأحاديث الباب على أن صلاة الجماعة ليست فرض عين . قال ابن دقيق العيد لأن اللازم من منعه أحد أمرين : إما أن يتكون أكل هذه الأمور مباحا فتكون صلاة الجماعة ليست فرض عين ، أو حراما فتكون صلاة الجماعة فرضا . وجمهور الأمة على إباحة أكلها فيلزم أن لا تكون الجماعة فرض عين . وتقريره أن يقال : أكل هذه الأمور جائز ، ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة ، وترك الجماعة في حق آكلها جائز ، ولازم الجائز جائز وذلك ينافي الوجوب (١) . ونقل عن أهل الظاهر أو بعضهم تحريمها بناء على أن الجماعة فرض عين ، وتقريره أن يقال : صلاة الجماعة فرض عين ، ولا تتم إلا بترك أكلها ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، فترك أكل هذا واجب فيكون حراما هـ . وكذا نقله غيره عن أهل الظاهر ، لكن صرح ابن حزم منهم بأن أكلها حلال مع قوله بأن الجماعة فرض عين ، وانفصل عن اللزوم المذكور بأن المنع من أكلها يختص بمن علم بخروج الوقت قبل زوال الرائحة . ونظيره أن صلاة الجمعة فرض عين بشروطها ، ومع ذلك تسقط بالسفر . وهو في أصله مباح ، لكن يحرم على من أنشأ بعد سماع النداء . وقال ابن دقيق العيد أيضا : قد يستدل بهذا الحديث على أن أكل هذه الأمور من الاعتذار المرخصة في ترك حضور الجماعة ، وقد يقال : إن هذا الكلام خرج مخرج الزجر عنها فلا يقتضي ذلك أن يكون عذرا في تركها إلا أن تدعو إلى أكلها ضرورة . قال : ويبعد هذا من وجهه تقريبه إلى بعض أصحابه ، فإن ذلك ينفي الزجر هـ . ويمكن حمله على حالتين ، والفرق بينهما أن الزجر وقع في حق من أراد إتيان المسجد ، والإذن في التقريب وقع في حالة لم يكن فيها ذلك ، بل لم يكن المسجد النبوي إذ ذاك بئى ، فقد قدمت أن الزجر متأخر عن قصة التقريب بست سنين . وقال الخطابي : توهم بعضهم أن أكل الثوم عذر في التخلف عن الجماعة ، وإنما هو عقوبة لا كله على فعله إذ حرم فضل الجماعة هـ . وكأنه يخص الرخصة بما لا سبب للمرء فيه كالطهر مثلا ، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون أكلها حراما ، ولا أن الجماعة فرض عين . واستدل المهلب بقوله « فاني أناجي من لا تناجي » ، على أن الملائكة أفضل من آدميين . وتمعّب بأنه لا يلزم من تفضيل بعض

(١) ليس هذا التقرير بجديد ، والصواب أن إباحة أكل هذه الخضرات ذوات الرائحة الكريهة لا ينافي كون الجماعة فرض عين ، كما أن حضور الطامع يسوغ ترك الجماعة لمن قدم بين يديه مع كون ذلك مباحا . وخلاصة الكلام أن الله سبحانه يسر على عباده ، وجعل مثل هذه المباحات عذرا في ترك الجماعة لمصلحة شرعية ، فإذا أراد أحد أن يتخفها حيلة لتترك الجماعة حرم عليه ذلك . والله أعلم

الأفراد على بعض تفضيل الجنس على الجنس ، واختلف هل كان أكل ذلك حراماً على النبي ﷺ أو لا ؟ والراجح الحل لعموم قوله ﷺ « وليس بمحرم » ، كما تقدم من حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة . ونقل ابن التين عن مالك قال : الفجل إن كان يظهر ريحه فهو كالثوم . وقيد عياض بالجشاء . قالت : وفي الطبراني الصغير من حديث أبي الزبير عن جابر التنصيص على ذكر الفجل في الحديث ، لكن في إسناده يحيى بن راشد وهو ضعيف . وألحق بعضهم بذلك من فيه بخر أو به جرح له رائحة . وزاد بعضهم فألحق أصحاب الصنائع كالسماك ، والعاهات كاللجذوم ، ومن يؤذي الناس بلسانه ، وأشار ابن دقيق العيد إلى أن ذلك كله توسع غير مرضي . ( فائدة ) : حكم راحة المسجد وما قرب منها حكمه ، ولذلك كان ﷺ إذا وجد ريحها في المسجد أمر بإخراج من وجدت منه إلى البقيع كما ثبت في مسلم عن عمر رضي الله عنه . ( تنبيه ) : وقع في حديث حذيفة عند ابن خزيمة « من أكل من هذه البقلة الحبيثة فلا يقربن مسجدنا . ثلاثاً ، وبوب عليه » توقيت النهي عن إتيان الجماعة لآكل الثوم ، وفيه نظر ، لاحتمال أن يكون قوله « ثلاثاً ، يتعلق بالقول ، أي قال ذلك ثلاثاً ، بل هذا هو الظاهر لأن علة المنع وجود الرائحة وهي لا تستمر هذه المدة

## ١٦٦ - باب وضوء الصبيان ، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ؟

وحضورهم الجماعة واليدين والجنائز وصغورهم

٨٥٧ - **حدثنا** ابن المثنى قال **حدثني** غندر قال **حدثنا** شعبه قال سمعت سليمان الشيباني قال « سمعت الشعبي قال : أخبرني من مرَّ مع النبي ﷺ على قبر منبوذ فأمهم وصَفُّوا عليه . فقلت : يا أبا عمرو من حدَّثك ؟ فقال : ابنُ عباسٍ »

[ الحديث ٨٥٧ - أطرافه في : ١٢٤٧ ، ١٣١٩ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٦ ، ١٣٤٠ ]

٨٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** سفيان قال **حدثني** صفوان بن شبيب عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

[ الحديث ٨٥٨ - أطرافه في : ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٩٥ ، ٩٦٦٥ ]

٨٥٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال أخبرنا سفيان عن عمرو قال أخبرني كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بث عند خالتي ميمونة ليلة ، فقام النبي ﷺ ، فلما كان في بعض الليل قام رسول الله ﷺ فتوضأ من شئ معلق وضوءاً خفيفاً - يُخَفِّفُهُ عَمَرُو وَيُقَلِّلُهُ جَدًّا - ثم قام يُصَلِّي ، فقامت فتوضأت نحواً مما توضأ ، ثم جئت فقامت عن يساره ، فحوَّاتني فجعلني من يمينه ، ثم صلى ما شاء الله ، ثم اضطجع فنام حتى نفخ . فأتاه النادى يُؤذنه بالصلاة فقام معه إلى الصلاة فصلى ولم يتوضأ » . قلنا امرو . إن ناساً يقولون : إن النبي ﷺ قام عينه ولا ينأى قلبه . قال عمرو : سمعت عبيد بن عمير يقول « إن رؤيا الأنبياء وحى » ثم قرأ ﴿ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ ﴾

٨٦٠ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مَلَيْكَةَ دَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطَافِمْ صَنَعَتُهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ قَالَ : قَوْمُوا فَلَا تُصَلُّ بِكُمْ . قَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لَيْتَ ، فَنَضَحْتُهُ مَاءً ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ وَالْمَجُوزُ مِنْ وَرَائِنَا ، فَصَلَّى بِنَا رَكَعَتَيْنِ ۝

٨٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسدة عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن هُبَيْة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال « أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَنَانٍ ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ يَمْنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ ، فَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ ، قَزَلْتُ وَأُرْسَلْتُ الْأَنَانُ تَزَنُّعٌ ، وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ ، فَمُ يُنَكِّرُ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ ۝

٨٦٢ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت « أَعَمَّ النَّبِيُّ ﷺ . . . » . وَقَالَ عِيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعِشَاءِ حَتَّى نَادَاهُ عُمرُ : قَدْ نَامَ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ . فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ أَهْلِ الْأَرْضِ يُصَلِّي هَذِهِ الصَّلَاةَ غَيْرُكَ . وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَوْمَئِذٍ يُصَلِّي غَيْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۝

٨٦٣ - **حدثنا** عمرو بن علي قال حدثنا يحيى قال حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ : شَهِدْتَ الْخُرُوجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْ لَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ - يَعْنِي مِنْ حِجْرِهِ - أَتَى الْعَلَمَ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الصَّلْتِ ، ثُمَّ خَطَبَ ، ثُمَّ أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَصَدَّقْنَ ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَهْوِي يَدَيْهَا إِلَى حَقِيقَتِهَا تَتَّقِي فِي تَوْبِ بِلَالٍ ، ثُمَّ أَتَى هُوَ وَبِلَالُ الْبَيْتِ ۝

**قوله ( باب وضوء الصبيان )** قال الزين بن المنير : لم ينص على حكمه ، لأنه لو عبر بالتدب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء ، ولو عبر بالوجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه كما هو حد الواجب ، فاقى بعبارة سالمة من ذلك ، وإنما لم يذكر الفصل لتدور موجه من الصبي بخلاف الوضوء ، ثم أوردته بذكر الوقت الذي يجب فيه ذلك عليه فقال « ومتى يجب عليهم الغسل والطهور ، وقوله « والطهور » من عطف العام على الخاص ، وليس في أحاديث الباب تعيين وقت الإيجاب إلا في حديث أبي سعيد فإن مفهومه أن غسل الجمعة لا يجب على غير المحتلم ، فيؤخذ منه أن الاحتلام شرط لوجوب الغسل ، وأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه وكذا ابن خزيمة والحاكم من طريق عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده مرفوعاً « علوا الصبي الصلاة ابن سبع . واضربوه عليها ابن هشر ، فهو وإن اقتضى تعيين وقت الوضوء لتوقف الصلاة عليه فلم يقل بظاهره إلا بعض أهل العلم ، قالوا : تحب الصلاة

على الصبي للآسر بضربه على تركها . وهذه صفة الوجوب . وبه قال أحمد في رواية ، وحكى البندنجي أن الشافعي أومأ إليه . وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب عليه إلا بالبلوغ ، وقالوا : الأمر بضربه للتدريب . وجزم البيهقي بأنه منسوخ بحديث « رفع القلم عن الصبي حتى يحتتم » لأن الرفع يستدعي سبق وضع . وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح . ويؤخذ من إطلاق الصبي على ابن سبع الرد على من زعم أنه لا يسمى صبيا إلا إذا كان رضيعا ، ثم يقال له غلام إلى أن يصير ابن سبع ، ثم يصير بإفعا إلى عشر ، ويوافق الحديث قول الجوهري : الصبي الغلام . قوله ( و حضورهم ) بالجر عطفا على قوله « وضوء الصبيان » وكذا قوله « وصوفهم » . ثم أورد في الباب سبعة أحاديث أولها حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، والفرغ منه صلاة ابن عباس معهم ، ولم يكن إذ ذاك بالغاً كما سيأتي دليلاً في خامس أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ثانياً حديث أبي سعيد ، وقد تقدم توجيه إرادته . ويأتي الكلام عليه في كتاب الجمعة إن شاء الله تعالى . ثالثاً حديث ابن عباس في ميته في بيت ميمونة ، وفيه وضوءه وسلاته مع النبي ﷺ وتقريره له على ذلك بأن حوله لجمعه عن يمينه ، وقد تقدم من هذا الوجه في أوائل كتاب الطهارة ، ويأتي بقية مباحثه في كتاب الوتر إن شاء الله تعالى . رابعاً حديث أنس في صف اليتيم معه خلف النبي ﷺ . ومطابقته للترجمة من جهة أن اليتيم دال على الصبا إذ لا يتم بعد احتلام ، وقد أقره ﷺ على ذلك . خامساً حديث ابن عباس في مجيئه إلى منى ومروره بين يدي بعض الصف ، ودخوله معهم وتقريره على ذلك وقال فيه إنه كان نزه الاحتلام أي قاربه ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب سترة المصلي . سادساً حديث عائشة في تأخير المشاء حتى قال عمر « نام النساء والصبيان » قال ابن رشيد : فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضوراً في المسجد ، وليس الحديث صريحاً في ذلك ، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت ، لكن الصبيان جمع على باللام فيعم من كان معهم مع أمه أو غيرها في البيوت ومن كان مع أمه في المسجد . وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رفعه ، أي لأقوم إلى الصلاة ، الحديث وفيه « فاستمع بكاء الصبي فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه » ، وقد قسمنا في شرحه في أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد وأن احتمال أنها كانت تركته دائماً في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فبكى بعيد ، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرئى أولى من القضاء بالمفرد انتهى ، وقد تقدمت مباحثه في أبواب المواقيت ، وساقه المصنف هنا من طريق معمر وشعيب بلفظ معمر ثم ساق لفظ شعيب في الباب الذي بعده ، وقوله « قال عياش » وقع في بعض الروايات ، قال لي عياش ، وهو بالتحانية والمعجمة ، وتحول الاسناد عند الأكثر من بعد الزهري ، وأتمه في رواية المستملي ، ثم ختم الباب بحديث ابن عباس في شهوده صلاة العيد مع النبي ﷺ وقد صرح فيه بأنه كان صغيراً وسيأتي الكلام عليه في كتاب العيدين ، وترجم له هناك « باب خروج الصبيان إلى المصلي » واستشكل قوله في الترجمة « وصوفهم » لأنه يقتضي أن يكون للصبيان صفوف تخصهم وليس في الباب ما يدل على ذلك ، وأجيب بأن المراد بصوفهم وقوفهم في الصف مع غيرهم ، وفتحه ذلك هل يخرج من وقف معه الصبي في الصف عن أن يكون فرداً حتى يسلم من بطلان صلاته عند من يمنعه أو كراهته ، وظاهر حديث أنس يقتضي الإجزاء ، فهو حجة على من منع ذلك من الحنابلة مطلقاً ، وقد نص أحمد على أنه يجزئ في النفل دون الفرض وفيه ما فيه (١)

(١) الصواب صحة مصافة الصبي في الفرض والنفل ، لحديث أنس وابن عباس المذكورين في هذا الباب ، والأصل أن الفريضة والنافلة سواء في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، وليس هنا دليل يمنع من مصافة الصبي في الفرض فوجب التسوية بينهما . وافتح أعلم

## ١٦٢ - باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس

٨٦٤ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتم رسول الله ﷺ بالعتمة حتى ناداه عمر : نام النساء والصبيان ، فخرج النبي ﷺ فقال : ما ينتظرونها أحد غيركم من أهل الأرض . ولا يصلي يومئذ إلا بالمدينة ، وكانوا يصلون العتمة فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الأول »

٨٦٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد فأذنوا له »  
تابعه شعبه عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ  
[ الحديث ٨٦٥ - أطرافه في : ٨٧٣ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٢٣٨ ]

**قوله** ( باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والفلس ) أورد فيه ستة أحاديث تقدم الكلام عليها إلا الثاني والآخر ، وبعضها مطلق في الزمان وبعضها مقيد بالليل أو الفلس . لحمل المطلق في الترجمة على المقيد ، وللفقهاء في ذلك تفاصيل ستأتي الإشارة إلى بعضها . فأول أحاديث الباب حديث عائشة في تأخير العشاء حتى نادى عمر : نام النساء والصبيان ، وقد تقدم سادسا لأحاديث الباب الذي قبله . ثانيا حديث ابن عمر في النهي عن منع النساء عن المسجد . ثالثا حديث أم سلمة في مكث الإمام بعد السلام حتى ينصرف النساء ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أربعة أبواب . رابعا حديث عائشة في صلاة الصبح بفلس ورجوع النساء متلفعات ، وقد تقدم الكلام عليه قبل في المواقيت خامسا حديث أبي قتادة في تخفيف الصلاة حين بكى الصبي لأجل أمه . وقد تقدم الكلام عليه في الإمامة . سادسا حديث عائشة في منع نساء بني إسرائيل المساجد ، وسأذكر فوائده بعد الكلام على الحديث الثاني وهو حديث ابن عمر . **قوله** ( عن حنظلة ) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم بن عبد الله أي ابن عمر . **قوله** ( إذا استأذنكم مساؤكم بالليل إلى المسجد ) لم يذكر أكثر الرواة عن حنظلة قوله بالليل ، كذلك أخرجه مسلم وغيره ، وقد اختلف فيه على الزهري عن سالم أيضا ، فأورده المصنف بعد بابين من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وأحمد من رواية عقيل والسراج من رواية الأوزاعي كلهم عن الزهري بغير تقييد ، وكذا أخرجه المصنف في السكاح عن علي بن المدني عن سفيان بن عيينة عن الزهري بغير قيد ، ووقع عند أبي عوانة في صحيحه عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عيينة مثله أسكن قال في آخره د يعني بالليل ، وبين ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء أن سفيان بن عيينة هو القائل د يعني ، وله عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن عيينة قال د قال نافع بالليل ، وله عن يحيى بن حكيم عن ابن عيينة قال د جاءنا رجل لحدثنا عن نافع قال : إنما هو بالليل ، وسمى عبد الرزاق عن ابن عيينة الرجل المهيم فقال بعد روايته عن الزهري د قال ابن عيينة وحدثنا عبد الغفار - يعني ابن القاسم - أنه سمع أبا جعفر يعني الباقر يخبر بمثل هذا عن ابن عمر . قال فقال له نافع مولى ابن عمر : إنما ذلك بالليل ، وكان اختصاص الليل بذلك لكونه أصبر ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت المفسدة منهن وعليهن ، قال النووي : استدلل به على أن المرأة لا تخرج من

يتزوجها إلا بأذنه لترجه الأمر إلى الأرواح بالأذن، وتعبه ابن دقيق العيد بأنه إن أخذ من المفهوم فهو مفهوم لقب : هو ضعيف ، لكن يتقوى بأن يقال : إن منع الرجال نساهم أمر مقرر ، وإنما علق الحكم بالمساجد لبيان محل الجواز فيبقى ما عداه على المنع ، وفيه إشارة إلى أن الإذن المذكور لغير الوجوب ، لأنه لو كان واجبا لاتفق معنى الاستئذان ، لأن ذلك إنما يتحقق إذا كان المستأذن مخيرا في الإجابة أو الرد . قوله ( تابعه شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر ) ذكر المزي في الاطراف تبعا لحلف وأبي مسعود أن هذه المتابعة وقعت بعد رواية ورقاء عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عمر بهذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا من البخاري في هذا الموضع ، وإنما وقعت المتابعة المذكورة عقب رواية حنظلة عن سالم ، وقد وصلها أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة ، فذكر الحديث بزيادة سيأتي ذكرها قريبا . نعم أخرج البخاري رواية ورقاء في أوائل كتاب الجمعة بلفظ ، ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ، ولم يذكر بعده متابعة ولا غيرها ، وواقعه مسلم على إخراجهم من هذا الوجه أيضا وزاد فيه ، فقال له ابن له يقال له واقد : إذا يتخذنه دغلا ، قال : فضرب في صدره وقال : أحذرك عن رسول الله ﷺ وتقول لا ، ولم أر لهذه القصة ذكرا في شيء من الطرق التي أخرجها البخاري لهذا الحديث ، وقد أومى صنيع صاحب العمدة بخلاف ذلك ، ولم يتعرض لبيان ذلك أحد من شراحه ، وأظن البخاري اختصرها للاختلاف في تسمية ابن عبد الله بن عمر ، فقد رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر وسمى الابن بلالا فأخرجه من طريق كعب بن علقمة عن بلال بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظ ، لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد إذا استأذنكم ، فقال بلال : والله لنمنعن ، الحديث . والطبراني من طريق عبد الله بن هبيرة عن بلال ابن عبد الله نحوه وفيه ، فقلت أما أنا فسامع أهل ، فن شاء فليدسرح أهله ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب الزهري عن سالم في هذا الحديث ، قال فقال بلال بن عبد الله : والله لنمنعن ، ومثله في رواية عقيل عند أحمد ، وعنده في رواية شعبة عن الأعمش المذكورة ، فقال سالم أو بعض بني : والله لا ندعهم يتخذنه دغلا ، الحديث . والراجح من هذا أن صاحب القصة بلال لورود ذلك من روايته نفسه ومن رواية أخيه سالم ، ولم يختلف عليهما في ذلك . وأما هذه الرواية الأخيرة فمروجة لوقوع الشك فيها ، ولم أره مع ذلك في شيء من الروايات عن الأعمش مسمى ولا عن شيخه مجاهد ، فقد أخرجه أحمد من رواية إبراهيم بن مهاجر وابن أبي نجيح وليث بن أبي سليم كلهم عن مجاهد ولم يسمه أحد منهم ، فإن كانت رواية عمرو بن دينار عن مجاهد محفوظة في تسميته واقدأ فيحتمل أن يكون كل من بلال وواقعه وقع منه ذلك إما في مجلس أو في مجلسين ، وأجاب ابن عمر كلا منهما بجواب يليق به ، ويقويه اختلاف النقلة في جواب ابن عمر ، ففي رواية بلال عند مسلم ، فأقبل عليه عبد الله فسه سبا سيئا ما سمعته يسبه مثله قط ، وفسر عبد الله بن هبيرة في رواية الطبراني السب المذكور باللعن ثلاث مرات ، وفي رواية زائدة عن الأعمش ، فأنهره وقال : أف لك ، وله عن ابن عمر عن الأعمش ، فعل الله بك وفعل ، ومثله للترمذي من رواية عيسى بن يونس ، ولمسلم من رواية أبي معاوية ، فزبره ، ولأبي داود من رواية جرير ، فسه وغضب ، فيحتمل أن يكون بلال البادي ، فلذلك أجابه بالسب المفسر باللعن ، وأن يكون واقعه بداه فلذلك أجابه بالسب المفسر بالتأنيب مع الدفع في صدره ، وكان السر في ذلك أن بلالا عارض الخبر برأيه ولم يذكر علة المخالفة ، وواقعه واقعه لكن ذكرها بقوله ، يتخذنه دغلا ، وهو بفتح المهملة ثم المعجمة وأصله الشجر المتف ثم استعمل في المخادعة لكون المخادع



يلف في خيمه أسرا ويظهر غيره ، وكأنه قال ذلك لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت وحملته على ذلك الغيرة . وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث ، وإلا فلو قال مثلاً إن الزمان قد تغير وإن بعضهم ربما ظهر منه قصد المسجد وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه ، وإل ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير . وأخذ من إنكار عبد الله على ولده تأديب المعتز على السنن برأيه ، وعلى العالم بهواه ، وتأديب الرجل ولده وإن كان كبيراً إذا تكلم بما لا ينبغي له ، وجواز التأديب بالهجران ، فقد وقع في رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد هند أحد ، فأكله عبد الله حتى مات ، وهذا إن كان محفوظاً يحتمل أن يكون أحدهما مات عقب هذه القصة يفسر

### ١٣٣ - باب انتظار الناس قيام الإمام العالم

٨٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** عثمان بن عمر **أخبرنا** يونس عن الزهري قال : **حدثني** هند بنت الحارث أن أم سلمة زوج النبي ﷺ **أخبرتها** « أن النساء في عهد رسول الله ﷺ كنَّ إذا سلَّمن من المكتوبة فن وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله ، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال »

٨٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك ع

و**حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **أخبرنا** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يُعرفن من الفليس »

٨٦٨ - **حدثنا** محمد بن مسكين قال **حدثنا** بشر **أخبرنا** الأوزاعي **حدثني** يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة الأنصاري عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ « إني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أعلوَّ فيها ، فأسمع بكاء الصبي فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه »

٨٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال **أخبرنا** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعن كما منعت نساء بني إسرائيل . قلت لعمرة أومنعن ؟ قالت : نعم »

ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث في مطلق حضور النساء الجماعة مع الرجال وهي حديث أم سلمة وإن النساء كنَّ إذا سلَّمن من الصلاة فن وثبت رسول الله ﷺ ، وقد مضى الكلام عليه في أواخر صفة الصلاة . وحديث عائشة « إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يُعرفن من الفليس » وحديث أبي قتادة رفته « إني لأقوم إلى الصلاة ، والحديث وفيه فأنجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه ، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث عام في النساء ، إلا أن الفقهاء خصوه بشروط : منها أن لا تطيب ، وهو في بعض الروايات ، وليخرجن ثقلات ، . قلت : هو بفتح المثناة وكسر الفاء . أي غير متطيبات ، ويقال امرأة ثقلة إذا كانت متغيرة الريح ، وهو عند أبي داود وابن خزيمة من حديث أبي هريرة وعند ابن حبان من حديث

زيد بن خالد وأوله ، لا تمنعوا إمام الله مساجد الله ، ولمسلم من حديث زينب امرأة ابن مسعود ، إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمسني طيبا ، انتهى . قال : ويلحق بالطيب ما في معناه لأن سبب المنع منه ما فيه من تحريك داعية الشهوة كحسن الملابس والحلي الذي يظهر والزينة الفاخرة وكذا الاحتلاط بالرجال ، وفرق كثير من الفقهاء المالكية وغيرهم بين الشابة وغيرها وفيه نظر ، إلا إن أخذ الخوف عليها من جهتها لأنها إذا عريت بما ذكر وكانت مستترة حصل الأمن عليها ولا سيما إذا كان ذلك بالليل . وقد ورد في بعض طرق هذا الحديث وغيره ما يدل على أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد ، وذلك في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر بلفظ لا تمنعوا نساءكم المساجد ، ويوتن خير لمن ، أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة . ولأحمد والطبراني من حديث أم حميد الساعدية ، أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إني أحب الصلاة معك . قال : قد علمت ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجد الجماعة ، وإسناد أحمد حسن ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند أبي داود . وجه كون صلاحها في الإخفاء أفضل تحقق الأمن فيه من الفتنة ، ويتأكد ذلك بعد وجود ما أحدث النساء من التبرج والزينة ، ومن ثم قالت عائشة ما قالت ، وتمسك بعضهم بقول عائشة في منع النساء مطلقا وفيه نظر ، إذ لا يتأتى على ذلك تغيير الحكم لأنها علقت على شرط لم يوجد بناء على ظن ظنته فقالت ، لو رأى لمنع ، فيقال عليه ، لم يرو ولم يمنع ، فاستمر الحكم . حتى أن عائشة لم تصرح بالمنع وإن كان كلامها يشعر بأنها كانت ترى المنع . وأيضاً فقد علم الله سبحانه ما سيحدثن فما أوحى إلى نبيه بمنعهن ، ولو كان ما أحدثن يستلزم منعهن من المساجد لكان منعهن من غيرها كالأسواق أولى . وأيضاً فالإحداث إنما وقع من بعض النساء لا من جميعهن ، فإن تعدين المنع فليكن لمن أحدثت ، والأولى أن ينظر إلى ما يخشى منه الفساد فيجتنب لإشارته ﷺ إلى ذلك بمنع الطيب والزينة ، وكذلك التقييد بالليل كما سبق . قوله في حديث عائشة آخر أحاديث الباب ( كما منعت نساء بني إسرائيل ) يقول عمره ( نعم ) في جواب سؤال يحيى بن سعيد لها يظهر أنها تلقت عن عائشة ، ويحتمل أن يكون عن غيرها . وقد ثبت ذلك من حديث عروة عن عائشة موقوفاً أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ولفظه ، قالت : كن نساء بني إسرائيل يتخذن أرجلا من خشب يتشرفن الرجال في المساجد ، لحرم الله عليهن المساجد ، وسلطت عليهن الحبيضة . وهذا وإن كان موقوفاً لحكمه حكم الرفع لأنه لا يقال بالرأى (١) ، وروى عبد الرزاق أيضاً نحوه بإسناد صحيح عن ابن مسعود ، وقد أشرت إلى ذلك في أول كتاب الحيض

( تنبيه ) : وقع في رواية كريمة عقب الحديث الثاني من هذا الباب ، باب انتظار الناس قيام الإمام للعالم ، وكذا في نسخة الصغاني ، وليس ذلك بمعتمد إذ لا تعلق لذلك بهذا الموضع ، بل قد تقدم في موضعه من الإمامة بمعناه

### ١٦٤ - يا يحيى صلاة النساء خلف الرجال

٨٧٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَافَةَ وَلِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ

( ١ ) هذا فيه نظر ، والأقرب أنها تلقت ما ذكر من نساء بني إسرائيل . ويدل على إنكار الرفع قولها ، وسلطت عليهن الحبيضة ، والحض موجود في بني إسرائيل وقبل بني إسرائيل . وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم أنه قال لعائشة لما حاضت في حجة الوداع ، إن هذا شوه ككتب الله على بنات آدم ، والسلام في أثر ابن مسعود المذكور كالسلام في أثر عائشة . والله أعلم

سَمِعَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ قَامَ النِّسَاءَ حِينَ يَقْضِي تَسْلِيمَهُ ، وَيَمْكُثُ هَوًى فِي مَقَامِهِ بِسِرٍّ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ . قَالَ . زَيْ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِكَيْ يَنْصَرِفَ النِّسَاءُ قَبْلَ أَنْ يُدْرِكَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ »

٨٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي يَدَيْهِ أُمَّ سُلَيْمٍ ، فَقُمْتُ وَبَتَيْمُ خَفَهُ . وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا »

قوله ( باب صلاة النساء خلف الرجال ) أورد فيه حديث أم سلمة في مكث الرجال بعد التسليم ، وقد تقدم الكلام عليه . ومطابقته للترجمة من جهة أن صف النساء لو كان أمام الرجال أو بعضهم للزم من انصرافهن قبلهم أن يتخطينهم وذلك منهي عنه . ثم أورد فيه حديث أنس في صلاة أم سليم خلفه واليقيم معه ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في آخر أبواب الصفوف . وقوله فيه « فقمتم وبتيم خفه » فيه شاهد للمذهب الكوفي في إجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون التأكيد

١٦٥ - باب سرعة انصراف النساء من الصبح وقلة مقامهن في المسجد

٨٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا قُصَيْبٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الصُّبْحَ بَقَلَسٍ فَيَنْصَرِفُ نِسَاءَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْقَلَسِ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُنَّ بَعْضًا »

قوله ( باب سرعة انصراف النساء من الصبح ) قيد بالصبح لأن طول التأخير فيه يفضي إلى الإسفار ، فناسب الاسراع ، بخلاف العشاء فإنه يفضي إلى زيادة الظلمة فلا يضر المكث . قوله ( سعيد بن منصور ) هو من شيوخ البخاري ، وربما روى عنه بواسطة كما هنا . قوله ( فينصرفن ) هو على لغة بني الحارث ، وكذا قوله « لا يعرفن بعضهن بعضا » وهذا في رواية الحموي والكشميني وغيرهما لا يعرف ، بالافراد على الجادة . قوله ( نساء المؤمنين ) ذكر الكرمان في بعض النسخ « نساء المؤمنات » وذكر توجيهه ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أبواب المواقيت

١٦٦ - باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد

٨٧٣ - حَدَّثَنَا سَدُّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ هـ - النَّبِيِّ ﷺ « إِذَا اسْتَأْذَنَتْ امْرَأَةٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَنْهَاهَا »

قوله ( باب استئذان المرأة زوجها بالخروج إلى المسجد ) أورد فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، لكن أوردته هنا من طريق يزيد بن زريع عن معمر وليس فيه تقييد بالمسجد . نعم أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه بذكر المسجد ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الأعلى عن معمر وزاد فيه زيادة ستأتي قريبا . ومقتضى الترجمة أن جواز الخروج يحتاج إلى إذن الزوج ، وقد تقدم البحث فيه أيضا . والله المستعان

باب صلاة النساء خاف الرجال<sup>(١)</sup>

٨٧٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال « **صلى النبي ﷺ في بيت أم سليم** ، فقامت وبنيت خفاه وأُم سليم خلفنا »

٨٧٥ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن هند بنت الحارث عن أم سلمة قالت « **كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه** ، وهو يمشي في مقامه يسيراً قبل أن يقوم . قالت نرى - والله أعلم - أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يُدركهن الرجال »

( خاتمة ) : اشتملت أبواب صفة الصلاة إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانين حديثاً ، المعلق منها ثمانية وثلاثون حديثاً ، والبقية موصولة . المكرر منها - فيها وفيما مضى - مائة حديث وخمسة أحاديث وهي جملة المعلق إلا ثلاثة منه وسبعون أخرى موصولة ، فالحاصل منها خمسة وسبعون منها الثلاثة المعلقة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة عشر حديثاً وهي : حديث ابن عمر في الرفع عند القيام من الركعتين ، وحديث أنس في التهي عن رفع البصر في الصلاة ، وحديث عائشة في أن الالتفات اختلاس من الشيطان ، وحديث زيد بن ثابت في قراءة الأعراف في المغرب ، وحديث أنس في قراءة الرجل قل هو الله أحد وهو معلق ، وحديث أبي بكر في الركوع دون الصف ، وحديث أبي هريرة في جمع الإمام بين التسميع والتحميد ، وحديث رفاعة في القول في الاعتدال ، وحديث أبي سعيد في الجهر بالتكبير ، وحديث ابن عمر في سنة الجلوس في التشهد ، وحديث أم سلمة في سرعة انصراف النساء بعد السلام ، وحديث أبي هريرة لا يتطوع الإمام في مكانه ، وهو معلق ، وحديث عقبة بن الحارث في قسمة التبر . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة وغيرهم ستة عشر أثراً منها ثلاثة موصولة وهي : حديث أبي يزيد عمرو بن سلمة في موافقته في صفة الصلاة لحديث مالك بن الحويرث وقد كرره ، وحديث ابن عمر في صلاته متربعاً ذكره في أثناء حديثه في سنة الجلوس في التشهد ، وحديثه في تطوعه في المكان الذي صلى فيه الفريضة والبقية معلقة . وافقه أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب . سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين

( ١ ) هذه الترجمة هتمت قريباً برقم الباب ١٦٤ ، وكذلك حديثاً الباب ههنا في ذلك الموضع برقم ٨٧١ و ٨٧٠ فالتكرير وقع

في الترجمة والحديثين معاً

## ١١ - كتاب الجمعة

(كتاب الجمعة) ثبتت هذه الترجمة للأكثر، ومنهم من قدمها على البسملة، وسقطت لكرامة وأبي ذر عن الحوى . والجمعة يضم الميم على المشهور، وقد نسكن وقرأ بها الأعمش، وحكى الواحدى عن الفراء فتحها، وحكى الزجاج الكسر أيضا . والمراد بيان أحكام صلاة الجمعة . واختلف في تسمية اليوم بذلك - مع الاتفاق على أنه كان يسمى في الجاهلية العروبة - بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة - فقيل : سمي بذلك لأن كمال الخلائق جمع فيه ذكره أبو حذيفة النجاري في المبتدأ عن ابن عباس وإسناده ضعيف . وقيل : لأن خلق آدم جمع فيه وود ذلك من حديث سلمان أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهما في أثناء حديث، وله شاهد عن أبي هريرة ذكره ابن أبي حاتم موقوفا بإسناد قوى، وأحمد سرفوعا بإسناد ضعيف . وهذا أصح الأقوال . ويلي ما أخرجه عبد بن حميد عن ابن سيرين بسند صحيح إليه في قصة تجميع الأنصار مع أسعد بن زرارة، وكانوا يسمون يوم الجمعة يوم العروبة، فصلى بهم وذكرهم فسموه الجمعة حين اجتمعوا إليه، ذكره ابن أبي حاتم موقوفا . وقيل : لأن كعب بن لؤى كان يجمع قومه فيه فيذكرهم ويأمرهم بتعظيم الحرم ويخبرهم بأنه سيثب منه نبى، روى ذلك الزبير في كتاب النسب، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف مقطوعا وبه جزم الفراء وغيره . وقيل : أن قصيا هو الذى كان يجمعهم ذكره ثعلب في أماليه . وقيل سمي بذلك لاجتماع الناس للصلاة فيه، وبهذا جزم ابن حزم فقال : إنه اسم إسلامى لم يكن في الجاهلية وإنما كان يسمى العروبة انتهى . وفيه نظر، فقد قال أهل اللغة : أن العروبة اسم قديم كان للجاهلية، وقالوا في الجمعة هو يوم العروبة، فالظاهر أنهم غيروا أسماء الأيام السبعة بعد أن كانت تسمى : أول، أهون، جبار، دبار، مؤنس، عروبة، شبوار . وقال الجوهري : كانت العرب تسمى يوم الاثنين أهون في أسمائهم القديمة، وهذا يشعر بانهم أحدثوا لها أسماء، وهى هذه المتعارفة الآن كالسبت والاحد إلى آخرها . وقيل : إن أول من سمي الجمعة العروبة كعب بن لؤى وبه جزم الفراء وغيره، فيحتاج من قال إنهم غيروها إلا الجمعة فأبقوه على تسمية العروبة إلى نقل خاص . وذكر ابن القيم في الهدى ليوم الجمعة اثنين وثلاثين خصوصية، وفيها أنها يوم عيد ولا يصام منفردا، وقراءة ألم تنزيل وهل أتى في صبيحتها والجمعة والمنافقين فيها، والفصل لها والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب، وتبخير المسجد والتبكير والاستغفار بالعبادة حتى يخرج الخطيب، والخطبة والافصات، وقراءة الكهف، ونفى كراهية النافلة وقت الاستواء، وضع السفر قبلها، وتضميف أجر الذاهب إليها بكل خطوة أجر سنة، ونفى تسجير جهنم في يومها، وساعة الاجابة، وتكفير الآثام، وأنها يوم المريد والشاهد المدخر لهذه الامة، وغير أيام الاسبوع، وتجتمع فيه الاواح إن ثبت الخبر فيه، وذكر أشياء أخر فيها نظر، وترك أشياء يطول تبليها . انتهى ملخصا والله أعلم

## ١ - باب فرض الجمعة

قَوْلِ افِ تَعَالَى ﴿ اِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ اِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ٩ سورة الجمعة

٨٧٦ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب قال حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مولى ربيعة بن الحارث حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، سيّد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه ، فهدانا الله ، فالناس لنا فيه تبع : اليهود غداً ، والنصارى بعد غدٍ .

قوله ( باب فرض الجمعة ، لقول الله تعالى ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ) إلى هنا عند الأكثر ، وسياق بقية الآية في رواية كريمة وأبي ذر . قوله ( فاسعوا فامضوا ) هذا في رواية أبي ذر عن الحموي وحده ، وهو تفسير منه للمراد بالسمي هنا بخلاف قوله في الحديث المتقدم ( فلا تأتوها تسعون ، فالمراد به الجري . وسياق في التفسير أن عمر قرأ فامضوا ، وهو يؤيد ذلك . واستدلال البخاري بهذه الآية على فرضية الجمعة سبقه إليه الشافعي في الأم ، وكذا حديث أبي هريرة ثم قال : فالنزول ثم السنة يدلان على إيجابها ، قال : وعلم بالاجماع أن يوم الجمعة هو الذي بين الخنيس والسبت . وقال الشيخ المرفق : الأمر بالسمي يدل على الوجوب إذ لا يجب السعي إلا إلى واجب . واختلاف في وقت فرضيتها فالأكثر على أنها فرضت بالمدينة وهو مقتضى ما تقدم أن فرضيتها بالآية المذكورة وهي مدنية ، وقال الشيخ أبو حامد : فرضت بمكة ، وهو غريب . وقال الزين ابن المنير : وجه الدلالة من الآية الكريمة مشروعية النداء لها ، إذ الأذان من خواص الفرائض ، وكذا النهي عن البيع لأنه لا ينهي عن المباح - يعني نهى تحريم - إلا إذا أفضى إلى ترك واجب ، ويضاف إلى ذلك التوبيخ على قطعها . قال : وأما وجه الدلالة من الحديث فهو من التعبير بالفرض لأنه للالزام ، وإن أطلق على غير الإلزام كالتقدير لكنه متعين له لاشتماله على ذكر الصرف لأهل الكتاب عن اختياره وتمييزه لهذه الأمة سواء كان ذلك وقع لهم بالتنصيص أم بالاجتهاد . وفي سياق القصة اشعار بأن فرضيتها على الأعيان لا على الكفاية ، وهو من جهة إطلاق الفرضية ومن التعميم في قوله ( فهدانا الله له والناس لنا فيه تبع ) . قوله ( نحن الآخرون السابقون ) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عند مسلم ( نحن الآخرون ونحن السابقون ، أي الآخرون زماناً الأولون منزلة ، والمراد أن هذه الأمة وإن تأخر وجودها في الدنيا عن الأمم الماضية فهي سابقة لهم في الآخرة بأنهم أول من يحشر وأول من يحاسب وأول من يقضى بينهم وأول من يدخل الجنة . وفي حديث حذيفة عند مسلم ( نحن الآخرون من أهل الدنيا والأولون يوم القيامة المقضى لهم قبل الخلاق ) ، وقيل : المراد بالسبق هنا إحراز فضيلة اليوم السابق بالفضل وهو يوم الجمعة ، ويوم الجمعة وإن كان مسبوقاً بسبت قبله أو أحد لكن لا يتصور اجتماع الأيام الثلاثة متوالية إلا ويكون يوم الجمعة سابقاً . وقيل المراد بالسبق أي إلى القبول والطاعة التي حرمها أهل الكتاب فقالوا سمعنا وعصينا ، والأول أقوى .

قوله ( بيد ) بموحدة ثم تحتانية ساكنة مثل غير وزنا ومعنى ، وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سيده ، وروى ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن الربيع عنه أن معنى ( بيد ) من أجل ، وكذا ذكره ابن حبان والباقون عن المزني عن الشافعي . وقد استبعده عياض ولا يمد فيه ، بل معناه أنا سبقنا بالفضل إذ هدينا للجمعة مع تأخرنا في الزمان ، بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم ، ويشهد له ما وقع في فرائد ابن المقرئ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ ( نحن الآخرون في الدنيا ونحن السابقون أول من يدخل الجنة لأنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، وفي

موطأ سعيد بن عفير عن مالك عن أبي الزناد بلفظ ذلك بأنهم أوتوا الكتاب ، وقال الداودي : هي بمعنى على أو مع ، قال القرطبي : إن كانت بمعنى غير فنصب على الاستثناء ، وإن كانت بمعنى مع فنصب على الظرف . وقال الطيبي : هي للاستثناء ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، والمعنى نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ، ووجه التأكيد فيه ما أدمج فيه من معنى النسخ ، لأن الناسخ هو السابق في الفضل وإن كان متأخرا في الوجود ، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله : نحن الآخرون ، مع كونه أمرا وانحسا . قوله ( أوتوا الكتاب ) اللام للجنس ، والمراد التوراة والإنجيل ، والضمير في « أوتينا » للقرآن . وقال القرطبي : المراد بالكتاب التوراة ، وفيه نظر لقوله « وأوتينا » من بعدهم ، فإعاد الضمير على الكتاب ، فلو كان المراد التوراة لما صح الإخبار ، لأننا إنما أوتينا القرآن . وسقط من الأصل قوله « وأوتينا » من بعدهم ، وهي ثابتة في رواية أبي زرعة الدمشقي عن أبي العيمان شيخ البخاري فيه ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين عنه ، وكذا لمسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وسيأتي تأما عند المصنف بعد أبواب من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله ( ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم ) كذا للاكثر ، وللحموي « الذي فرض الله عليهم » والمراد باليوم يوم الجمعة ، والمراد باليوم بفرضه فرض تعظيمه ، وأشير إليه بهذا لكونه ذكر في أول الكلام كما عند مسلم من طريق آخر عن أبي هريرة ، ومن حديث حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ « أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا ، الحديث . قال ابن بطال : ليس المراد أن يوم الجمعة فرض عليهم بعينه فتركوه ، لأنه لا يجوز لأحد أن يترك ما فرض الله عليه وهو مؤمن ، وإنما يدل - والله أعلم - أنه فرض عليهم يوم من الجمعة وكل إلى اختيارهم ليقبضوا فيه شريعتهم ، فاختلفوا في أي الأيام هو ولم يهتدوا ليوم الجمعة ، ومال عباس إلى هذا ويرشحه بأنه لو كان فرض عليهم بعينه لقليل ثغالفوا بدل فاختلفوا . وقال النووي . يمكن أن يكونوا أمروا به صريحا فاختلفوا هل يلزم تعيينه أم يسوغ إبداله بيوم آخر فاجتهدوا في ذلك فاختلطوا انتهى . ويشهد له ما رواه الطبري بأسناد صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ( إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه ) قال : أرادوا الجمعة فاحفظوا وأخذوا السبت مكانه . ويحتمل أن يراد بالاختلاف اختلاف اليهود والنصارى في ذلك ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي التصريح بأنهم فرض عليهم يوم الجمعة بميناه فأبوا ، ولفظه « إن الله فرض على اليهود الجمعة فأبوا وقالوا : يا موسى إن الله لم يخلق يوم السبت شيئا فأجعل له لنا ، فجعل عليهم » وليس ذلك به عجيب من مخالفتهم كما وقع لهم في قوله تعالى ( ادخرا الباب سجدا وقولوا حطة ) وغير ذلك ، وكيف لا وهم القائلون ( سمعنا وعصينا ) . قوله ( فهذانا الله له ) يحتمل أن يراد بأن نص لنا عليه ، وأن يراد الهداية إليه بالاجتهاد ، ويشهد للثاني ما رواه عبد الزاق بأسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال « جمع أهل المدينة قبل أن يقدمها رسول الله ﷺ وقبل أن تنزل الجمعة ، فقالت الانصار : إن لليهود يوما يجتمعون فيه كل سبعة أيام ، وللنصارى كذلك ، فلم فلنجعل يوما نجتمع فيه فنذكر الله تعالى ونصلي ونشكره . فجمعوه يوم العروبة ، واجتمعوا إلى أسعد بن زرارة فصل بهم يومئذ ، وأنزل الله تعالى بعد ذلك ( إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) الآية وهذا وإن كان مرسلًا فله شاهد بأسناد حسن أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وغير واحد من حديث كعب بن مالك قال « كان أول من صلى بنا الجمعة قبل مقدم رسول الله ﷺ المدينة أسعد بن زرارة ، الحديث . فرسل ابن سيرين يدل على أن أولئك الصحابة اختاروا يوم الجمعة بالاجتهاد ، ولا يمنع ذلك أن يكون النبي ﷺ عليه بالوحى وهو

بحكمة فلم يتمكن من إقامتها ، ثم فقد ورد فيه حديث عن ابن عباس عند الدارقطني ، ولذلك جمع بهم أول ما قدم المدينة كما حكاه ابن إسحق وغيره ، وعلى هذا فقد حصلت الهداية للجمعة بجمعي البيان والتوفيق . وقيل في الحكمة في اختيارهم الجمعة وقوع خلق آدم فيه ، والإنسان إنما خلق للعبادة فناسب أن يشتغل بالعبادة فيه ، ولأن الله تعالى أكمل فيه الموجودات وأوجد فيه الإنسان الذي ينتفع بها فناسب أن يشكر على ذلك بالعبادة فيه . قوله ( اليهود غدا والنصارى بعد غد ) في رواية أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عند ابن خزيمة ، وهو لنا ، ولليهود يوم السبت وللنصارى يوم الأحد ، والمعنى أنه لنا بهداية الله تعالى ولهم باعتبار اختيارهم وخطئهم في اجتهداهم . قال القرطبي : غدا هنا منصوب على الظرف ، وهو متعلق بمحذوف وتقديره اليهود يعظمون غدا ، وكذا قوله « بعد غد » ولا بد من هذا التقدير لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة انتهى . وقال ابن مالك : الأصل أن يكون الخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك غدا للتأهب وبعد غد للرحيل فيقدر هنا مضائقا يكون ظرفا الزمان خبرين عنهما ، أي تعييد اليهود غدا وتعييد النصارى بعد غدا ه . وسبقه إلى نحو ذلك عياض ، وهو أوجه من كلام القرطبي . وفي الحديث دليل على فرضية الجمعة كما قال النووي ، لقوله « فرض عليهم فهدانا الله له ، فإن التقدير فرض عليهم وعلينا فضلوا وهدينا ، وقد وقع في رواية سفيان عن أبي الزناد عند مسلم بلفظ « كتب علينا » . وفيه أن الهداية والاضلال من الله تعالى كما هو قول أهل السنة ، وأن سلامة الاجماع من الخطأ مخصوص بهذه الامة ، وأن استنباط معنى من الأصل يعود عليه بالإبطال باطل ، وأن القياس مع وجود النص فاسد ، وأن الاجتهاد في زمن نزول الوحي جائز ، وأن الجمعة أول الأسبوع شرعا ، ويدل على ذلك تسمية الأسبوع كله جمعة وكانوا يسمون الأسبوع سبتا كما سيأتي في الاستسقاء في حديث أنس ، وذلك أنهم كانوا مجاورين لليهود فتجهم في ذلك ، وفيه بيان واضح لمزيد فضل هذه الامة على الأمم السابقة زادها الله تعالى

## ٢ - باب فضل النُّسَل يوم الجمعة

وهل على الصبي نُهود يوم الجمعة ، أو على النساء ؟

٨٧٧ - **عَدِش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ »  
[ الحديث ٨٧٧ - طرقه في : ٨٩٤ ، ٩١٩ ]

٨٧٨ - **عَدِش** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ قَالَ : أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَناداهُ عُمَرُ : أَيُّهُ سَاعِدُ هَذِهِ ؟ قَالَ : إِنِّي شَفِيتُ فَلَمْ أَقْلِبْ إِلَى أَهْلِي حَتَّى سَمِعْتُ التَّائِذِينَ ، فَلَمْ أَزِدْ أَنْ تَوَضَّأْتُ . فَقَالَ : وَالْوُضُوءُ أَضَاءُ ؟ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالنُّسَلِ »

[ الحديث ٨٧٨ - طرقه في : ٨٨٧ ]



٨٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « غُسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم »

**قوله** ( باب فضل الغسل يوم الجمعة ) قال الزين بن المنير : لم يذكر الحكم لما وقع فيه من الخلاف ، واقتصر على الفضل لأن معناه الترغيب فيه وهو القدر الذي تتفق الأدلة على ثبوته . **قوله** ( وهل على الصبي شهود يوم الجمعة أو على النساء ) ؟ اعترض أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين على هذا الشق الثاني من الترجمة فقال : ترجع هل على الصبي أو النساء جمعة ؟ وأورد ، وإذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل ، وليس فيه ذكر وجوب شهود ولا غيره ، وأجاب ابن التين بأنه أراد سقوط الوجوب عنهم . أما الصبيان فبالحديث الثالث في الباب حيث قال « على كل محتلم » فدل على أنها غير واجبة على الصبيان ، قال : وقال الداودي فيه دليل على سقوطها عن النساء لأن الفروض تجب عليهن في الأكثر بالحيض لا بالاحتلام ، وتعقب بان الحيض في حقهن علامة البلوغ كالاختلام ، وليس الاحتلام مختصا بالرجال وإنما ذكر في الخبر لكونه الغالب وإلا فقد لا يحتلم الإنسان أصلا ويبلغ بالانزال أو السن وحكمه حكم المحتلم . وقال الزين بن المنير : إنما أشار إلى أن غسل الجمعة شرع الرواح اليها كما دلت عليه الأخبار ، فيحتاج إلى معرفة من يطلب رواحه فيطلب غسله . واستعمل الاستقحام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتمال في حق الصبي في عموم قوله « أحدكم » ، لكن تقيده بالاحتلم في الحديث الآخر يخرج ، وأما النساء فبوقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في « أحدكم » بطريق التبعية . وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد . لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة اهـ . ولعل البخاري أشار بذكر النساء إلى ما سيأتي قريبا في بعض طرق حديث نافع ، وإلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة ولا صبي لكونه ليس على شرطه وإن كان الإسناد صحيحا وغو عند أبي داود من حديث طارق بن شهاب عن النبي ﷺ ورجاله ثقات . لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبي ﷺ إلا أنه رآه اهـ . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبي موسى الأشعري ، قال الزين بن المنير : ونقل عن مالك أن من يحضر الجمعة من غير الرجال أن حضرها لا ابتغاء الفضل شرع له الغسل وسائر آداب الجمعة ، وإن حضرها لامرئ اتفاق فلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث نافع عن ابن عمر أخرجه من حديث مالك عنه بلفظ « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » ، وقد رواه ابن وهب عن مالك أن نافعا حدثهم فذكروه . أخرجه البيهقي ، والفاء للتعقيب . وظاهره أن الغسل يعقب المحي . ، وليس ذلك المراد وإنما التقدير إذا أراد أحدكم ، وقد جاء مصرحا به في رواية الليث عن نافع عند مسلم ولفظه « إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فإن المعنى إذا أردتم المناجاة بلا خلاف . ويقوى رواية الليث حديث أبي هريرة الآتي قريبا بلفظ « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل » ، وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره واحتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة ، لأن الحديث واحد ومخرجه واحد ، وقد بين الليث في روايته المراد ، وقواه حديث أبي هريرة ، ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتنى بخبر طريقه أبو عوانة في صحيحه فسأفه من طريق سبهين نفسا برواه عن نافع ، وقد تدبعت ما فاته وجمعت ما وقع لي من طريقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفسا ، فما يستفاد منه هنا ذكر سبب

الحديث ، ففي روايه إسماعيل بن أمية عن نافع عند أبي عوانة وقاسم بن أصبغ ، كان الناس يغدون في أعماهم ، فإذا كانت الجمعة جاؤا وعليهم ثياب متغيرة ، فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، ومنها ذكر محل القول ، ففي رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر ، سمعت رسول الله ﷺ على أعواد هذا المنبر بالمدينة يقول ، أخرجه يعقوب الجصاص في فوائده من رواية البسج بن قيس عن الحكم ، وطريق الحكم عند النسائي وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب إلا قوله « جاء » فعنده « راح » ، وكذا رواه النسائي من رواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب ومنصور ومالك ثلاثهم عن نافع ، ومنها ما يدل على تكرار ذلك ففي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أبي مسلم الكجى بلفظ « كان إذا خطب يوم الجمعة قال ، الحديث . ومنها زيادة في المتن ففي رواية عثمان بن واقد عن نافع عند أبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم بلفظ « من أتى الجمعة من الرجال والنساء . فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل » ، ورجاله ثقات ، لكن قال البزار : أخشى أن يكون عثمان بن واقد وهم فيه . ومنها زيادة في المتن والاسناد أيضا أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من طرق عن مفضل بن فضالة عن عباس بن عباس القتباني عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت : قال رسول الله ﷺ « الجمعة واجبة على كل محتمل ، وعلى من راح إلى الجمعة الغسل » ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن نافع زيادة حفصة إلا بكير ، ولا عنه إلا عباس تفرد به مفضل . قلت : رواه ثقات ، فإن كان محفوظا فهو حديث آخر ولا مانع أن يسمعه ابن عمر عن النبي ﷺ ومن غيره من الصحابة ، فسيأتي في ثاني أحاديث الباب من رواية ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ ولا سيما مع اختلاف المتن ، قال ابن دقيق العيد : في الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالجمعة ، واستدل به مالك في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب ، ووافقه الأوزاعي والليث والجمهور قالوا : يحزى من بعد الفجر ، ويشهد لهم حديث ابن عباس الآتي قريبا . وقال الأثرم : سمعت أحمد سئل عن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء ؟ فقال : نعم ، ولم أسمع فيه أعلى من حديث ابن أبي زبي . يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبي زبي عن أبيه وله حجة « أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل » ، ومقتضى النظر أن يقال : إذا عرف أن الحكمة في الأمر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف ورعاية الحاضرين من التأذى بالرائحة الكريهة فمن خشي أن يصيبه في أثناء النهار ما يزيل تنظيفه استحبه له أن يؤخر الغسل لوقت ذهابه ، ولعل هذا هو الذي لحظه مالك فشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الأمن مما يغير التنظيف والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : واقد أبعد الظاهري لإبعادا يكاد أن يكون مجزوما بطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على إقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقا بإضافة الغسل إلى اليوم ، يعني كما سيأتي في حديث الباب الثالث ، وقد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة يعني كما سيأتي من حديث عائشة بعد أبواب ، قال : وفهم منه أن المقصود عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، وكذلك أقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يعتد به . والمعنى إذا كان معلوما كالنص قطعا أو ظنا مقارنا للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أول من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على أن من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما أمر به . وادعى ابن حزم أنه قول جماعة من الصحابة والتابعين وأطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع ، والرّد يفضى إلى التطويل بما لا طائل تحته ،

ولم يورد عن أحد من ذكر التصريح باجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة . وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الفصل بالذهاب إلى الجمعة . فاخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده والفرق بينهما ظاهر كالشمس والله علم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الفصل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاه في آخر رواية عثمان بن نافع ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، وبه قال الجمهور خلافاً لأكثر الحنفية ، وقوله فيه : الجمعة ، المراد به الصلاة أو المسكن الذي تقام فيه ، وذكر المجيء لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مجاوراً للجامع أو مقياً به ، واستدل به على أن الأمر لا يحمل على الوجوب إلا بقريضة لقوله كان يأمرنا مع أن الجمهور حملوه على التنب كإساقى في الكلام على الحديث الثالث ، وهذا بخلاف صيغة أفعل فإنها على الوجوب حتى تظهر قريضة على التنب . الحديث الثاني حديث مالك عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم في الخطبة يوم الجمعة ، الحديث أوردته من روايه جويرية بن أسماء عن مالك وهو عند رواية الموطأ عن مالك ليس فيه ذكر ابن عمر ، لحكي الإسماعيل عن البغوي بعد أن أخرجه من طريق روح بن عباد عن مالك أنه لم يذكر في هذا الحديث أحد عن مالك عبد الله بن عمر غير روح بن عباد وجويرية . وقد تابعهما أيضاً عبد الرحمن بن مهدي أخرجه أحمد بن حنبل عنه بذكر ابن عمر . وقال الدارقطني في الموطأ رواه جماعة من أصحاب مالك الثقات عنه خارج الموطأ موصولاً عنهم فذكر هؤلاء الثلاثة ثم قال : وأبو عاصم النبيل وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم وعبد الوهاب بن عطاء ، وذكر جماعة غيرهم في بعضهم مقال ، ثم ساق أسانيدهم إليهم بذلك ، وزاد ابن عبد البر فيمن وصله عن مالك القعنبي في رواية إسماعيل بن إسحق القاضي عنه ، ورواه عن الزهري موصولاً يونس بن يزيد عند مسلم ومعمر عند أحمد وأبو أويس عند قاسم بن أصبغ ، ولجويرية بن أسماء فيه إسناد آخر أعلى من روايته عن مالك أخرجه الطحاوي وغيره من رواية أبي غسان عنه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما . قوله ( بينما ) أصله : بين ، وأشبهت الفتحة ، وقد تبقى بلا إشباع ويزاد فيها ما ، فقصير : بينما ، وهي رواية يونس ، وهي ظرف زمان فيه معنى المفاجأة . قوله ( إذ جاء رجل ) في رواية المستمل والأصيلي وكرهه : إذ دخل ، قوله ( من المهاجرين الأولين ) قيل في تعريفهم من صلى إلى القبليتين ، وقيل من شهد بدراً ، وقيل من شهد بيعة الرضوان . ولا شك أنها مراتب نسبية والأول أولى في التعريف لسبقه ، فمن هاجر بعد تحويل القبلة وقبل وقعة بدر هو آخر بالنسبة إلى من هاجر قبل التحويل ، وقد سمي ابن وهب وابن القاسم في روايتهما عن مالك في الموطأ الرجل المذكور عثمان بن عفان ، وكذا سماه معمر في روايته عن الزهري عند الشافعي وغيره ، وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر ، قال ابن عبد البر : لا أعلم خلافاً في ذلك ، وقد سماه أيضاً أبو هريرة في روايته لهذه القصة عند مسلم كما سيأتي بعد بابين . قوله ( فناداه ) أي قال له يا فلان . قوله ( أية ساعة هذه ) أية بتشديد التحتية تانيث أي يستفهم بها ، والساعة اسم لجزء من النهار مقدر وتطلق على الوقت الحاضر وهو المراد هنا ، وهذا الاستفهام استفهام توبيخ وإنكار ، وكأنه يقول لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ وقد ورد التصريح بالإنكار في رواية أبي هريرة فقال عمر : لم تحبسون عن الصلاة ، وفي رواية مسلم : فعرض عنه عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، والذي يظهر أن عمر قال ذلك كله لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر ، ومراد عمر التلحيز إلى ساعات التبكير التي وقع الترغيب فيها وأنها إذا انقضت طرت الملائكة الصحف كما سيأتي قريباً ،

وهذا من أحسن التعميمات وأرشق الكنايات ، وفهم عثمان ذلك فبادر إلى الاعتذار عن التأخر . **قوله** ( انه شغلت ) بضم أوله ، وقد بين جهة شغله في رواية عبد الرحمن بن مهدي حيث قال : انقلبت من السوق فسمعت النداء ، والمراد به الاذان بين يدي الخطيب كما سيأتي بعد أبواب . **قوله** ( فلم أزد على أن توحش ) لم اشتغل بشيء بعد أن سمعت النداء إلا بالوضوء ، وهذا يدل على أنه دخل المسجد في ابتداء شروع عمر في الخطبة . **قوله** ( والوضوء أيضا ) ؟ فيه إشعار بأنه قبل عذره في ترك التبكير لكنه استنبط منه معنى آخر اتجه له عليه فيه إنكار ثان مضاف إلى الأول ، وقوله ( والوضوء ) في روايتنا بالنصب ، وعليه اقتصر النووي في شرح مسلم ، أي والوضوء أيضا اقتصر عليه أو اخترته دون الغسل ؟ والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء ؟ وجوز القرطبي الرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أي والوضوء أيضا يقتصر عليه ، وأغرب السهيلي فقال : اتفق الرواة على الرفع لأن النصب يخرج به إلى معنى الإنكار ، يعني والوضوء لا ينكر ، وجوابه ما تقدم . والظاهر أن الواو عاطفة . وقال القرطبي : هي عوض عن همزة استفهام كقراءة ابن كثير ، قال فرعون وآمنتم به ، وقوله ( أيضا ) أي ألم يكفك أن فأنك فضل التبكير إلى الجمعة حتى أضفت اليه ترك الغسل المرغب فيه ؟ ولم أقف في شيء من الروايات على جواب عثمان عن ذلك ، والظاهر أنه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الاول لأنه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت ، وأنه بادر عند سماع النداء ، وإنما ترك الغسل لأنه تعارض عنده إدراك سماع الخطبة والاشتغال بالغسل وكل منهما مرغّب فيه فأثر سماع الخطبة ، ولعله كان يرى فرضيته فلذلك آثره . والله أعلم . **قوله** ( كان يأمر بالغسل ) كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور ، إلا أن في رواية جويرية عن نافع بلفظ ( كنا نؤمر ، وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي في هذه القصة ) ان عمر قال له : لقد علم أنا أمرنا بالغسل . قلت : أتم المهاجرون الأولون أم الناس جميعا ؟ قال : لا أدري ، رواه ثقات ، إلا أنه معلول . وقد وقع في روايه أبي هريرة في هذه القصة ) ان عمر قال : ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ قال : إذا راح أحدكم إلى الجمعة فليغتسل ، كذا هو في الصحيحين وغيرهما ، وهو ظاهر في عدم التخصيص بالمهاجرين الأولين . وفي هذا الحديث من الفوائد القيام في الخطبة وعلى المنبر ، وتفقد الامام رعيته ، وأمره لهم بمصالح دينهم ، وإنكاره على من أدخل بالفضل وان كان عظيم المحل ، ومواجهته بالانكار ليرتدع من هودونه بذلك ، وأن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في أثناء الخطبة لا يفسدها ، وسقوط منع الكلام عن المخاطب بذلك . وفيه الاعتذار إلى ولاية الأمر ، وإباحة الشغل والتصرف يوم الجمعة قبل النداء ولو أفضى إلى ترك فضيلة البكور إلى الجمعة ، لأن عمر لم يأمر برفع السوق بعد هذه القصة . واستدل به مالك على أن السوق لا تمنع يوم الجمعة قبل النداء لكونها كانت في زمن عمر ، ولكون الذاهب اليها مثل عثمان . وفيه شهود الفضلاء السوق ، ومعاونة المتجر فيها . وفيه أن فضيلة التوجه إلى الجمعة إنما تحصل قبل التأذين . وقال عياض : فيه حجة لأن السعي إنما يجب بسماع الاذان ، وأن شهود الخطبة لا يجب ، وهو مقتضى قول أكثر المالكية . وتعقب بأنه لا يلزم من التأخير إلى سماع النداء فوات الخطبة ، بل تقدم ما يدل على أنه لم يفت عثمان من الخطبة شيء . وعلى تقدير أن يكون فاته منها شيء فليس فيه دليل على أنه لا يجب شهودها . من تمنع به الجمعة . واستدل به على أن غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة وإنكاره على عثمان تركه ، وهو لأنه أنكر عليه ترك السنة المذكورة وهي التبكير إلى الجمعة فيكون الغسل كذلك ، وعلى أن الغسل ليس

شرطا لصحة الجمعة . وميأى البحث فيه في الحديث بعده . الحديث الثالث حديث مالك أيضا عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، لم تختلف رواية الموطأ على مالك في إسناده ، ورجاله مدنيون كالاول ، وفيه رواية تابعي عن تابعي صفوان عن عطاء ، وقد تابع مالك على روايته الدراوردي عن صفوان عند ابن حبان ، وخالفهما عبد الرحمن بن إسحق فرواه عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه أبو بكر المروزي في كتاب الجمعة له . قوله ( غسل يوم الجمعة ) استدلل به لمن قال الغسل للوم للاضافة اليه ، وقد تقدم ما فيه . واستنبط منه أيضا أن ليوم الجمعة غسلا مخصوصا حتى لو وجدت صورة الغسل فيه لم يجز عن غسل الجمعة إلا بالنية ، وقد أخذ بذلك أبو قتادة فقال لابنه وقد رآه يغتسل يوم الجمعة « ان كان غسلك عن جنابة فأعد غسلا آخر للجمعة » أخرجه الطحاوي وابن المنذر وغيرهما . ووقع في رواية مسلم في حديث الباب الغسل يوم الجمعة وكذا هو في الباب الذي بعد هذا ، وظاهره أن الغسل حيث وجد فيه كني لكن اليوم جعل ظرفا للغسل ، ويحتمل أن يكون اللام للمهد قسنتق الروايتان . قوله ( واجب على كل محتمل ) أى بالغ ، وإنما ذكر الاحتلام لكونه الغالب ، واستدل به على دخول النساء في ذلك كما سيأتي بعد ثمانية أبواب ، واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة ، وقد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار بن ياسر وغيرهما ، وهو قول أهل الظاهر واحدى الروايتين عن أحمد ، وحكاه ابن حزم عن عمر وجمع جم من الصحابة ومن بعدهم ، ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، وإنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد وما كنت أظن مسلما يدع غسل يوم الجمعة ، وحكاه ابن المنذر والخطابي عن مالك ، وقال القاضي عياض وغيره ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه لحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره ، وأبى ذلك أصحابه اه . والرواية عن مالك بذلك في التمهيد . وفيه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : حسن وليس بواجب . وحكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا ، وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار ، واحتج لكونه مندبا بعدة أحاديث في عدة تراجم . وحكاه شارح الغنية لابن سريج قولاً للشافعي واستغرب ، وقد قال الشافعي في الرسالة بعد أن أورد حديثي ابن عمر وأبي سعيد : احتمل قوله واجب معنيين ، الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، واحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاخلاق والنظافة . ثم استدلل للاحتياط الثاني بقصة عثمان مع عمر التي تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنهما قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار اه . وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان وابن عبد البر وهلم جرا ، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعا منهم على أن الغسل ليس شرطا في صحة الصلاة وهو استدلال قوى ، وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة ، لكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه ولم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونيه كأن أصله قصد التنظيم وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وهو موافق لقول من قال : يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ، ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيب عثمان ، والجواب أنه كان معذوراً لأنه إنما تركه ذاهلا عن الوقت ، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار ، لما ثبت في صحيح مسلم عن حمران أن عثمان لم يكن يعض عليه يوم حتى يفيض عليه الماء ، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخير

لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل ، وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذى النظافة وغيره ، فيجب على الثاني دون الأول نظرا إلى العلة حكاه صاحب الهدى ، وحكى ابن المنذر عن إسماعيل بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمأبأة عثمان وتوبيخ مثله على رموس الناس ، فلو كان ترك الغسل مباحا لما فعل عمر ذلك ، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم . قال ابن دقيق العيد : ذهب الأكرثون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر ، وقد أولوا صيغة الأمر على الندب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال لإكرامك على واجب ، وهو تأويل ضعيف وإنما يصار إليه إذا كان المعارض راجعا على هذا الظاهر . وأقوى ما عارضوا به هذا الظاهر حديث « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل ، ولا يعارض سنده سند هذه الأحاديث ، قال : وربما تأرلوه تأريلا مستكرها كن حمل لفظ الوجوب على السقوط انتهى فلما الحديث فعول على المعارضة به كثير من المصنفين ، ووجه الدلالة منه قوله « فالغسل أفضل ، فانه يقتضى اشتراك الوضوء والغسل في أصل الفضل ، فيستلزم أجزاء الوضوء . ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها رواية الحسن عن سمرة أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان ، وله علتان : أحدهما أنه من عننة الحسن ، والآخرى أنه اختلف عليه فيه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة ، والبخاري من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر وكلها ضعيفة . وعارضوا أيضا بأحاديث : منها الحديث الآتى في الباب الذى بعده فإن فيه « وأن يمتن ، وأن يمس طيبا ، قال القرطبي : ظاهره وجوب الاستئذان والطيب لذكرهما بالمعطف ، فالتقدير الغسل واجب والاستئذان والطيب كذلك ، قال : وليس بواجبين اتفاقا ، فدل على أن الغسل ليس بواجب ، إذ لا يصح تشريك ما ليس بواجب مع الواجب بلفظ واحد انتهى . وقد سبق إلى ذلك الطبري والطحاوى ، وتعقبه ابن الجوزى بأنه لا يمتنع عطف ما ليس بواجب على الواجب ، لا سيما ولم يقع التصريح بحكم المعطوف . وقال ابن المنير في الحاشية : ان سلم أن المراد بالواجب الفرض لم ينمعه دفعه بعطف ما ليس بواجب عليه لأن للقاتل أن يقول : أخرج بدليل فبقى ما عده على الأصل ، وعلى أن دعوى الإجماع في الطيب مردودة ، فقد روى سفيان بن عيينة في جامعه عن أبي هريرة أنه كان يوجب الطيب يوم الجمعة وإسناده صحيح ، وكذا قال بوجوبه بعض أهل الظاهر . ومنها حديث أبي هريرة مرفوعا « من توضأ فأحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له » أخرجه مسلم . قال القرطبي : ذكر الوضوء وما معه مرتبا عليه الثواب المقضى للصحة ، فدل على أن الوضوء كاف . وأجيب بأنه ليس فيه نفي الغسل . وقد ورد من وجه آخر في الصحيحين بلفظ « من اغتسل ، فيحتمل أن يكون ذكر الوضوء لمن تقدم غسله على الذهاب فاحتاج إلى إعادة الوضوء . ومنها حديث ابن عباس أنه « سئل عن غسل يوم الجمعة أواجب هو ؟ فقال : لا ، ولكنه أطهر لمن اغتسل ، ومن لم يغتسل فليس بواجب عليه . وسأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس يهودين يلبسون الصوف ويعملون ، وكان مسجدهم ضيقا ، فلما آذى بعضهم بعضا قال النبي ﷺ : أيها الناس ، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، قال ابن عباس « ثم جاء الله بالخير ، ولبسوا غير الصوف ، وكفروا العمل ، ووسع المسجد ، أخرجه أبو داود والطحاوى وإسناده حسن ، لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتى قريبا ، وعلى تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، وأما نفي الوجوب فهو موقوف

لأنه من استناب ابن عباس ، وفيه نظر اذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب كما في الرمل والجدار ، على تقدير تسليمه فلن قصر الوجوب على من به راحة كريمة أن يتمسك به . ومنها حديث طاوس وقلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة واغسلوا رءوسكم الا أن تكونوا جنباً ، الحديث ، قال ابن حبان بعد أن أخرجه : فيه أن غسل الجمعة يحجز عنه غسل الجنابة ، وأن غسل الجمعة ليس بفرض ، اذ لو كان فرضاً لم يحجز عنه غيره انتهى . وهذه الزيادة « الا أن تكونوا جنباً » تفرد بها ابن اسحق عن الزهري ، وقد رواه شعيب عن الزهري بلفظ « وان تكونوا جنباً » وهذا هو المحفوظ عن الزهري كما سيأتي بعد باين . ومنها حديث عائشة الآتي بعد أبواب بلفظ « لو اغتسلتم » ففيه عرض وتنبية لا حتم ووجوب ، وأجيب بأنه ليس فيه نفي الوجوب . وبأنه سابق على الأمر به والإعلام بوجوده . ونقل الزين بن المنير بعد قول الطحاوي لما ذكر حديث عائشة : فدل على أن الأمر بالفصل لم يكن للوجوب ، وإنما كان لعله ثم ذهبت تلك العلة فذهب الغسل ، وهذا من الطحاوي يقتضى سقوط الغسل أصلاً فلا يعد فرضاً ولا مندوباً لقوله زالت العلة الخ فيكون مذهبا ثالثا في المسألة انتهى . ولا يلزم من زوال العلة سقوط التنبؤ تعبداً ، ولا سيما مع احتمال وجود العلة المذكورة . ثم إن هذه الأحاديث كلها لو سلمت لما دلت الا على نفي اشتراط الغسل لا على الوجوب المجرد (١) كما تقدم . وأما ما أشار اليه ابن دقيق العيد من أن بعضهم أوله بتأويل مستكره فقد نقله ابن دحية عن القدوري من الحنفية وأنه قال : قوله واجب أى ساقط ، وقوله على بمعنى عن ، فيكون المعنى أنه غير لازم ، ولا يحجز ما فيه من التكلف . وقال الزين بن المنير : أصل الوجوب في اللغة السقوط ، فلما كان في الخطاب على المكلف عبء ثقيل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه سقط عليه ، وهو أعم من كونه فرضاً أو ندباً . وهذا سبقه ابن بزيعة اليه ، ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعي خاص بمقتضاه شرعاً لا وضماً ، وكان الزين استشر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض اصطلاح حادث . وأجيب بأن « وجب » في اللغة لم ينحصر في السقوط ، بل ورد بمعنى مات ، وبمعنى اضطرب ، وبمعنى لزم وغير ذلك . والذي يتبادر الى الفهم منها في الأحاديث أنها بمعنى لزم ، لا سيما اذا سبقت لبيان الحكم . وقد تقدم في بعض طرق حديث ابن عمر « الجمعة واجبة على كل محتلم » وهو بمعنى اللزوم قطعاً ، ويؤيده أن في بعض طرق حديث الباب « واجب كغسل الجنابة » أخرجه ابن حبان من طريق الدراوردي عن صفوان بن سليم ، وظاهره اللزوم ، وأجاب عنه بعض القائلين بالنسبة بان التشبيه في الكيفية لا في الحكم ، وقال ابن الجوزي : يحتمل أن تكون لفظة « الوجوب » مغيرة من بعض الرواة أو ثابتة ونسخ الوجوب ، ورد بان الطعن في الروايات الثابتة بالظن الذي لا مستند له لا يقبل ، والنسخ لا يصار اليه الا بدليل ، وبمجموع الأحاديث يدل على استمرار الحكم ، فان في حديث عائشة أن ذلك كان في أول الحال حيث كانوا مجهودين ، وأبو هريرة وابن عباس إنما صحبا النبي ﷺ بعد أن حصل التوسع بالنسبة الى ما كانوا فيه أولاً ، ومع ذلك فقد سمع كل منهما منه ﷺ الأمر بالغسل والحك عليه والتزغيب فيه فكيف يدعى النسخ بعد ذلك ؟ (قائدة) : حكى ابن العربي وغيره أن بعض أصحابهم قالوا : يحجز عن الاغتسال للجمعة التطيب لأن المقصود النظافة . وقال بعضهم : لا يشترط له الماء المطلق بل يحجز بماء الورد ونحوه ، وقد عاب ابن العربي ذلك وقال : هؤلاء وقفوا مع المعنى وأغفلوا المحافظة على التعبد بالمعين ، واجمع بين التعبد والمعنى أولى انتهى .

(١) كذا في الأصلين ، ولله « لا طي نفي الوجوب » المجرد .





أبو سعيد وأن يستن ، وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذي تكلم ابن الجوزي عليه ، ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات ، بل ليس في جميع طرق هذا الحديث ، قال أبو سعيد ، فدعوى الإدراج فيه لا حقيقة لها ، ويلتحق بالاستئذان والتطيل التزين باللباس ، رسيأتي استعمال الخس التي عدت من الفطرة ، وقد صرح ابن حبيب من المالكية به فقال : يلزم الآتي الجمعة جميع ذلك ، وسيأتي في « باب الدهن للجمعة » : « ويدهن من دهنه ويمس من طيبه ، والله أعلم . » قوله ( قال أبو عبد الله ) أي البخاري ، ومراده بما ذكر أن محمد بن المنكدر وإن كان يكنى أيضا أبا بكر لكنه ممن كان مشهورا باسمه دون كنيته ، بخلاف أخيه أبي بكر راوى هذا الخبر فإنه لا اسم له الا كنيته ، وهو مدني تابعي كشيخه . قوله ( روى عنه بكير بن الأشج وسعيد بن أبي هلال ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره « رواه عنه » ، وكأن المراد أن شعبة لم ينفرد برواية هذا الحديث عنه لكن بين رواية بكير وسعيد مخالفة في موضع من الإسناد ، فرواية بكير موافقة لرواية شعبة ورواية سعيد أدخل فيها بين عمرو بن سليم وأبي سعيد واسطة كما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق عمرو بن الحارث أن سعيد بن أبي هلال وبكير بن الأشج حدثاه عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه فذكر الحديث وقال في آخره « إلا أن بكيرا لم يذكر عبد الرحمن ، وكذلك أخرج أحمد من طريق ابن لهيعة عن بكير ليس فيه عبد الرحمن ، وغفل الدارقطني في « العلل » ، عن هذا الكلام الأخير فجزم بأن بكيرا وسعيدا خالفا شعبة فزادا في الإسناد عبد الرحمن وقال : إنهما ضبطا أسناده وجوداه وهو الصحيح ، وليس كما قال ، بل المنفرد بزيادة عبد الرحمن هو سعيد بن أبي هلال ، وقد وافق شعبة وبكير على إسقاطه محمد بن المنكدر أخو أبي بكر أخرجه ابن خزيمة من طريقه ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من واحد . والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد حدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ولم يوصف بالتدليس . وحكي الدارقطني في « العلل » ، فيه اختلافا آخر على علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، فذكر أن الباغندي حدث به عنه بزيادة عبد الرحمن أيضا ، وخالفه تمام عنه فلم يذكر عبد الرحمن ، وفيما قال نظر ، فقد أخرجه الإسماعيلي عن الباغندي بإسقاط عبد الرحمن ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن أبي إسحق بن حمزة وأبي أحمد القطراني كلاهما عن الباغندي ، فهؤلاء ثلاثة من الحفاظ حدثوا به عن الباغندي فلم يذكروا عبد الرحمن في الإسناد ، فلعل الوهم فيه من حدث به الدارقطني عن الباغندي ، وقد وافق البخاري على ترك ذكره محمد بن يحيى الذهلي عند الجوزي ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة عند ابن خزيمة وعبد العزيز بن سلام عند الإسماعيلي وإسماعيل القاضي عند ابن منده في « غرائب شعبة » ، كلهم عن علي بن المديني ، ووافق علي بن المديني على ترك ذكره أيضا إبراهيم بن محمد بن عرعة عن حمى بن عماره عند أبي بكر المروزي في « كتاب الجمعة » ، له ولم أقف عليه من حديث شعبة إلا من طريق حمى وأشار ابن منده إلى أنه تفرد به عنه . ( تنبيه ) : ذكر المزي في « الأطراف » ، أن البخاري قال عقب رواية شعبة هذه : وقال الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن المنكدر عن عمرو بن سليم عن عبد الرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه ، ولم أقف على هذا التعليق في شيء من النسخ التي وقفت لنا من الصحيح ، ولا ذكره أبو مسعود ولا خلف ، وقد وصله من طريق الليث كذلك أحمد والنسائي وابن خزيمة بلفظ « ان الفصل يوم الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه » ،

## ٤ - باب فضل الجمعة

٨٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . فَاذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ »

قوله ( باب فضل الجمعة ) أورد فيه حديث مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هُرَيْرَةَ د من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، الحديث . وإسناده مدينون ، ومناسبته للترجمة من جهة ما اقتضاه الحديث من مساواة المبادر إلى الجمعة للتقرب بالمال فكأنه جمع بين عبادتين بدنية ومالية ، وهذه خصوصية للجمعة لم تثبت لغيرها من الصلوات . قوله ( من اغتسل ) يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر أو أنثى حر أو عبد . قوله ( غسل الجنابة ) بالنصب على أنه نعمت لمصدر محذوف أى غسلا كفعل الجنابة ، وهو كقوله تعالى ( وهى تمر مر السحاب ) وفى رواية ابن جريج عن سمي عند عبد الرزاق د فاغتسل أحكم كما يغتسل من الجنابة ، وظاهره أن التشبيه للكيفية لا للحكم وهو قول الأكثر ، وقيل فيه إشارة إلى الجماع يوم الجمعة ليغتسل فيه من الجنابة ، والحكمة فيه أن تسكن نفسه فى الروح إلى الصلاة ولا تمتد عنه إلى شئ يراه ، وفيه حل المرأة أيضا على الاغتسال ذلك اليوم ، وعليه حل قائل ذلك حديث د من غسل واغتسل ، المخرج فى السنن على رواية من روى غسل بالتشديد ، قال النووي : ذهب بعض أصحابنا إلى هذا وهو ضعيف أو باطل ، والصواب الأول انتهى . وقد حكاه ابن قدامة عن الإمام أحمد ، وثبت أيضا عن جماعة من التابعين ، وقال القرطبي : إنه أنسب الأقوال فلا وجه لادعاء بطلانه وإن كان الأول أرجح (١) ولعله عني أنه باطل فى المذهب . قوله ( ثم راح ) زاد أصحاب الموطأ عن مالك د فى الساعة الأولى . قوله ( فكأنما قرب بدنة ) أى تصدق بها متقربا إلى الله ، وقيل المراد أن المبادر فى أول ساعة نظير ما لصاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القربان ، لأن القربان لم يشرع لهذه الأمة على الكيفية التى كانت للامم السالفة . وفى رواية ابن جريج المذكورة د فله من الأجر مثل الجزور ، وظاهره أن المراد أن الثواب لو تجسد لكان قدر الجزور (٢) . وقيل ليس المراد بالحديث إلا بيان تفاوت المبادرين إلى الجمعة ، وأن نسبة الثانى من الأول نسبة البقرة إلى البدنة فى القيمة مثلا ، ويدل عليه أن فى مرسل طاوس عند عبد الرزاق د كفضل صاحب الجزور على صاحب البقرة ، ووقع فى رواية الزهرى الآتية فى د باب الاستماع إلى الخطبة ، بلفظ وكثل الذى يهدى بدنة ، فكأن المراد بالقربان فى رواية الباب الإهداء إلى الكعبة . قال الطيبي : فى لفظ الإهداء إدماج بمعنى التعظيم للجمعة ، وأن المبادر إليها كمن ساق الهدى ،

(١) فى مخطوطة الرياض د راجعا

(٢) ليس هذا بجىء ، والصواب أن متى رواية ابن جريج موافق لمتى بقية الروايات ، وأن المراد فذلك بيان فضل المبادر إلى الجمعة ، وأنه بمنزلة من قرب بدنة الخ . والله أعلم

والمراد بالبدنة البعير ذكر اكان أو أنثى ، والهاء فيها للوحدة لا للتأنيث ، وكذا في باقي ما ذكر . وحكى ابن التين عن مالك أنه كان يتعجب من يخص البدنة بالانثى ، وقال الازهرى في شرح ألفاظ المختصر : البدنة لا تكون إلا من الإبل ، وصح ذلك عن عطاء ، وأما الهدى فن الإبل والبقر والغنم . هذا لفظه . وحكى النووي عنه أنه قال : البدنة تكون من الإبل والبقر والغنم ، وكأنه خطأ نسباً عن سقط . وفي الصحاح : البدنة ناقة أو بقرة تنحر بمكة ، سميت بذلك لأنهم كانوا يسمونها انتهى . والمراد بالبدنة هنا الناقة بلا خلاف ، واستدل به على أن البدنة تختص بالإبل لأنها قبلت بالبقرة عند الإطلاق ، وقسم الشيء لا يكون قسميه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد . وقال إمام الحرمين : البدنة من الإبل ، ثم الشرح قد يقيم مقامها البقرة وسبعا من الغنم . وتظهر ثمرة هذا فيما إذا قال : لله على بدنة ، وفيه خلاف ، الأصح تعين الإبل إن وجدت ، وإلا فالبقرة أو سبع من الغنم . وقيل : تعين الإبل مطلقا ، وقيل يتخير مطلقا .

**قوله ( دجاجة )** بالفتح ، ويجوز الكسر ، وحكى الليث الضم أيضا . وعن محمد بن حبيب أنها بالفتح من الحيوان وبالكسر من الناس . واستشكل التعبير في الدجاجة والبيضة بقوله في رواية الزهرى « كالذى يهدى » ، لأن الهدى لا يكون منهما ، وأجاب القاضي عياض تبعا لابن بطال بأنه لما عطفه على ما قبله أعطاه حكمه في اللفظ فيكون من الانباع كقوله « متقلدا سيفا ورجحا » . وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن شرط الانباع أن لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوغ أن يقال متقلدا سيفا ومتقلدا رجحا . والذي يظهر أنه من باب المشاكلة ، وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله : هو من تسمية الشيء باسم قرينه . وقال ابن دقيق العيد : قوله « قرب بيضة » وفي الرواية الاخرى « كالذى يهدى » يدل على أن المراد بالتقريب الهدى ، وينشأ منه أن الهدى يطلق على مثل هذا حتى لو التزم هدبا هل يكفيه ذلك أولا انتهى . والصحيح عند الشافعية الثاني ، وكذا عند الحنفية والحنابلة ، وهذا ينبئ على أن النذر هل يسلك به مسلك جائز الشرح أو واجبه ؟ فعلى الاول يكفي أقل ما يتقرب به ، وعلى الثاني يحمل على أقل ما يتقرب به من ذلك الجنس ، ويقوى الصحيح أيضا أن المراد بالهدى هنا التصديق كما دل عليه لفظ التقرب . والله أعلم . **قوله ( فاذا خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر )** استنبط منه الماوردى أن التيسير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل للمسجد من أقرب أبوابه الى المنبر ، وما قاله غير ظاهر لإمكان أن يجمع الأمرين بأن يبكر ولا يخرج من المكان المعد له في الجامع إلا اذا حضر الوقت ، أو يحمل على من ليس له مكان معد . وزاد في رواية الزهرى الآية « طلوا صحفهم ، ولمسلم من طريقه » فاذا جلس الامام طلوا الصحف وجاءوا يستمعون الذكر ، وكأن ابتداء طي الصحف عند ابتداء خروج الامام وانتهاء يجلسه على المنبر ، وهو أول سماعهم للذكر ، والمراد به ما في الخطبة من المواعظ وغيرها . وأول حديث الزهرى « اذا كان يوم الجمعة وقفت الملائكة على باب المسجد يكتبون الاول فالاول ، ونحوه في رواية ابن عجلان عن سمى عند النسائي ، وفي رواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن خزيمة » على كل باب من أبواب المسجد مكان يكتبان الاول فالاول ، فكان المراد بقوله في رواية الزهرى « على باب المسجد ، جنس الباب ، ويكون من مقابلة المجموع بالمجموع ، فلاحاجة فيه لمن أجاز التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع . ووقع في حديث ابن عمر صفة الصحف المذكورة أخرجه أبو نعيم في الحلية مرفوعا بلفظ « اذا كان يوم الجمعة بعث الله ملائكة بصحف من نور وأقلام من نور ، الحديث . وهو دال على أن الملائكة المذكورين غير الحفظة ، والمراد بطلي الصحف طي صحف الفضائل المتعلقة بالمبادرة الى الجمعة دون غيرها من سماع الخطبة وإدراك الصلاة

والذكر والثناء والخشوع ونحو ذلك ، فإنه يكتبه الحافظان قطعا ، ووقع في رواية ابن حينة عن الزهري في آخر حديثه المشار اليه عند ابن ماجه ، فمن جاء بعد ذلك فانما يحبه لحق الصلاة ، وفي رواية ابن جريج عن سفيان الثوري من الزيادة في آخره ، ثم اذا استمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن خزيمة ، فيقول بعض الملائكة لبعض : ما حبس فلانا ؟ فتقول : اللهم ان كان صلا فاعده ، وان كان فقيرا فأغنه ، وان كان مريضا فعافه ، . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم المحض على الاغتسال يوم الجمعة وفضله ، وفضل التذكير اليها ، وأن الفضل المذكور انما يحصل لمن جمعها . وعليه يحمل ما أطلق في باقي الروايات من ترتيب الفضل على التذكير من غير تقييد بالنسل . وفيه أن مراتب الناس في الفضل بحسب أعمالهم ، وأن القليل من الصدقة غير محقر في الشرع ، وأن التقرب بالابل أفضل من التقرب بالبقر وهو بالاتفاق في الهدى ، واختلف في الضحايا ، والجمهور على أنها كذلك . وقال الزين بن المنير : فرق مالك بين التقرين باختلاف المقصودين ، لأن أصل مشروعية الأضحية التذكير بقصة الذبيح ، وهو قد فدى بالغنم . والمقصود بالهدى التوسعة على المساكين فناسب البدن . واستدل به على أن الجمعة تصح قبل الزوال كما سيأتي نقل الخلاف فيه بعد أبواب ، ووجه الدلالة منه تقسيم الساعة إلى خمس . ثم عقب بخروج الإمام ، وخروجه عند أول وقت الجمعة ، فيقتضى أنه يخرج في أول الساعة السادسة وهي قبل الزوال . والجواب أنه ليس في شيء من طرق هذا الحديث ذكر الإتيان من أول النهار ، فعمل الساعة الأولى منه جعلت للتأهب بالاغتسال وغيره ، ويكون مبدأ الحجى من أول الثانية فهي أولى بالنسبة للحجى . ثانياً بالنسبة للنهار ، وعلى هذا فآخر الخامسة أول الزوال فيرتفع الاشكال ، وإلى هذا أشار الصيدلاني شارح المختصر حيث قال : إن أول التذكير يكون من ارتفاع النهار ، وهو أول الضحى ، وهو أول الهجرة . ويؤيده الحث على التهجير إلى الجمعة . ولغيره من الشافعية في ذلك وجهان اختلف فيهما الترجيح ، فقيل : أول التذكير طلوع الشمس ، وقيل طلوع الفجر ، ورجحه جمع ، وفيه نظر إذ يلزم منه أن يكون التأهب قبل طلوع الفجر ، وقد قال الشافعي : يحزى الفصل إذا كان بعد الفجر فأشعر بأن الأولى أن يقع بعد ذلك . ويحتمل أن يكون ذكر الساعة السادسة لم يذكره الراوى ، وقد وقع في رواية ابن عجلان عن سفيان الثوري عن عبد السلام الخثني ، وله شاهد من والبيضة وهي العصفور ، وتابعه صفوان بن عيسى عن ابن عجلان أخرجه محمد بن عبد السلام الخثني ، وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه حميد بن زنجويه في الترغيب له بلفظ : فكمهدى البدنة إلى البقرة إلى الشاة إلى علية الطير إلى العصفور . الحديث ، ونحوه في مرسل طوس عند سعيد بن منصور ، ووقع عند النسائي أيضا في حديثه الزهري من رواية عبد الأعلى عن معمر زيادة البطة بين الكباش والدجاجة ، لكن خالفه عبد الرزاق ، وهو أثبت منه في معمر فلم يذكرها ، وعلى هذا فخروج الإمام يكون عند انتهاء السادسة ، وهذا كله مبنى على أن المراد بالساعات ما يتبادر للذهن اليه من العرف فيها ، وفيه نظر إذ لو كان ذلك المراد لاختلف الأمر في اليوم الثاني والثالث ، لأن النهار ينتهي في القصر إلى عشر ساعات وفي الطول إلى أربع عشرة ، وهذا الاشكال للقفال ، وأجاب عنه القاضي حين أن المراد بالساعات ما لا يختلف عدده بالطول والقصر ، فالنهار اثنتا عشرة ساعة لكن يزيد كل منها وينقص والليل كذلك ، وهذه تسمى الساعات الآفاقية عند أهل الميقات وتلك التعديلية ، وقد روى أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث جابر مرفوعا : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، وهذا وإن لم يرد في حديث التذكير فيستأنس به في المراد

بالساعات ، وقيل المراد بالساعات بيان مراتب المبكرين من أول النهار إلى الزوال وأنها تنقسم إلى خمس ، وتجاور  
 الفزالي فقسمها برأيه فقال : الأولى من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، والثانية إلى ارتفاعها ، والثالثة إلى انبساطها ،  
 والرابعة إلى أن ترمض الأقدام ، والخامسة إلى الزوال ، واعترضه ابن دقيق العيد بأن الرد إلى الساعات المعروفة أولى  
 وإلا لم يكن لتخصيص هذا العدد بالذكر معنى لأن المراتب متفاوتة جدا . وأولى الأجوبة الأول إن لم تكن زيادة  
 ابن عجلان محفوفة ، وإلا فهي المعتمدة . وافصل المالكية إلا قليلا منهم وبعض الشافعية عن الإشكال بأن المراد  
 بالساعات الخمس لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الخطيب على المنبر ، واستدلوا على ذلك بأن الساعة  
 تطلق على جزء من الزمان غير محدود ، تقول جئت ساعة كذا ، وبأن قوله في الحديث : ثم راح ، يدل على أن أول  
 الذهاب إلى الجمعة من الزوال ، لأن حقيقة الرواح من الزوال إلى آخر النهار ، والغدو من أوله إلى الزوال . قال  
 المازري : تمسك مالك بحقيقة الرواح وتحوز في الساعة وعكس غيره انتهى . وقد أنكر الأزهري على من زعم أن  
 الرواح لا يكون إلا بعد الزوال ، ونقل أن العرب تقول : راح ، في جميع الاوقات بمعنى ذهب ، قال : وهي لفظة  
 أهل الحجاز ، ونقل أبو عبيد في « الفريين » نحوه . قلت : وفيه رد على الزين بن المنير حيث أطلق أن الرواح لا  
 يستعمل في الماضي في أول النهار بوجه ، وحيث قال إن استعمال الرواح بمعنى الغدو لم يسمع ولا ثبت ما يدل عليه .  
 ثم إنني لم أر التعبير بالرواح في شيء من طرق هذا الحديث إلا في رواية مالك هذه عن سفي ، وقد رواه ابن جريج  
 عن سفي بلفظ « غدا » ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة بلفظ « المتعجل إلى الجمعة كأنه يبدئ بدنة » الحديث وصححه ابن  
 خزيمة . وفي حديث سمرة « ضرب رسول الله ﷺ مثل الجمعة في التبكير كمنحصر (١) البدنة » الحديث أخرجه ابن  
 ماجه ، ولا يفي داود من حديث علي مرفوعا « إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الاسواق » ، وتعدو  
 الملائكة فتجلس على باب المسجد فتكتب الرجل من ساعة والرجل من ساعتين ، الحديث ، فدل مجموع هذه الأحاديث  
 على أن المراد بالرواح الذهاب ، وقيل : النكسة في التعبير بالرواح الإشارة إلى أن الفعل المقصود إنما يكون بعد  
 الزوال ، فيسمى الذهاب إلى الجمعة رائحا وإن لم يجئ وقت الرواح ، كما سمي القاصد إلى مكة حاجا . وقد اشتهر انكار  
 أحمد وابن حبيب من المالكية ما نقل عن مالك من كراهية التبكير إلى الجمعة وقال أحمد : هذا خلاف حديث رسول  
 الله ﷺ . واحتج بعض المالكية أيضا بقوله في رواية الزهري « مثل المهجر » ، لأنه مشتق من التهجرج وهو السير في  
 وقت الهجرة ، وأجيب بأن المراد بالتهجير هنا التبكير كما تقدم نقله عن الحنبل في المواقيت ، وقال ابن المنير في  
 الحاشية : يحتمل أن يكون مشتقا من التهجير بالكسر وتشديد الجيم وهو ملازمة ذكر الشيء ، وقيل : هو من هجر  
 المنزل وهو ضعيف لأن مصدره الهجر لا التهجير . وقال القرطبي : الحق أن التهجير هنا من الهجرة وهو السير  
 وقت الحر ، وهو صالح لما قبل الزوال وبعده ، فلا حجة فيه لما لك . وقال الثوري : جعل الوقت الذي يرتفع  
 فيه النهار يأخذ الحر في الازيادة من الهجرة تغليا ، بخلاف ما بعد زوال الشمس فإن الحر يأخذ في الانحطاط .  
 وما يدل على استعمالهم التهجير في أول النهار ما أنشد ابن الأعرابي في نوادره لبعض العرب « تهجرون تهجير  
 الفجر » (٢) . واحتجوا أيضا بأن الساعة لو لم تطل للزم تسارى الآتين فيها ، والادلة تقتضي رجوعا السابق ،

(١) في مخطوطة الرياض : كأجر ،

(٢) في المخطوطة : تهجير العرب ،

بمخلاف ما اذا قلنا انها لحظه لطيفة . والجواب ما قاله النووي في شرح المذهب تبعاً لغيره . ان التساوى وقع في مسمى البدنة والفارث في صفاتها ، ويؤيده أن في رواية ابن عجلان تكرير كل من المتقرب به مرتين حيث قال « كرجل قدم بدنة ، وكرجل قدم بدنة ، الحديث ولا يرد على هذا أن في رواية ابن جريج <sup>(١)</sup> « وأول الساعة وآخرها سواء ، لان هذه التسوية بالنسبة الى البدنة كما تقرر . واحتج من كره التبكير أيضا بأنه يستلزم تخطي الرقاب في الرجوع لمن عرضت له حاجة فخرج لها ثم رجع ، وتعقب بأنه لا حرج عليه في هذه الحالة لانه قاصد للوصول لحقه ، وانما الحرج على من تأخر عن المجيء ثم جاء فتخطى . والله سبحانه وتعالى أعلم

٥ - باب ٨٨٢ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْدَأُ هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ ، فَقَالَ عُمَرُ : لَمْ تَحْتَمِدِ سُونَ عَنِ الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ : مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النِّدَاءَ تَوَضَّأْتُ . فَقَالَ : أَلَمْ تَسْمَعُوا النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ »

**قوله** ( باب ) كذا في الاصل بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ووجه تعلقه به أن فيه إشارة الى الرد على من ادعى اجماع أهل المدينة على ترك التبكير الى الجمعة لأن عمر أنكر عدم التبكير بمحضر من الصحابة وكبار التابعين من أهل المدينة . ووجه دخوله في فضل الجمعة ما يلزم من انكار عمر على الداخل احتباسه مع عظم شأنه ، فانه لولا عظم الفضل في ذلك لما أنكر عليه ، واذا ثبت الفضل في التبكير الى الجمعة ثبت الفضل لها . **قوله** ( اذ دخل رجل ) سماه عبید الله بن موسى في روايته عن شيبان ، عثمان بن عفان ، أخرجه الاسماعيل ومحمد بن سابق عن شيبان عند قاسم بن أصبغ ، وكذا سماه الأوزاعي عند مسلم وحرب بن شداد عند الطحاوي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وصرح مسلم في روايته بالتحديث في جميع الإسناد . وقد تقدمت بقية مباحثه في « باب فضل الغسل يوم الجمعة »

## ٦ - باب الدُّهْنِ لِلْجُمُعَةِ

٨٨٣ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَمِيعِ الْقُبَيْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ ابْنِ وَدِيعَةَ عَنْ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ مَا اسْتَطَاعَ مِنْ طَهْرٍ وَيَدْهِنُ مِنْ دُهْنِهِ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ يَصَلَّى مَا كَتَبَ لَهُ ، ثُمَّ يُنْصِتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى »

[ الحديث ٨٨٣ - طرفه ١ : ٩١٠ ]

٨٨٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ** قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ طَاوُسٌ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : ذَكَرُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : اغْتَسِلُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَغَسِّلُوا رُءُوسَكُمْ وَإِنْ لَمْ تَكُونُوا جُنُبًا وَأَصْبَحُوا مِنَ الطَّيِّبِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :

أَمَّا الْفُسْلُ فَنَمِ ، وَأَمَّا الطَّيْبُ فَلَا أَدْرَى »

[ الحديث : ٨٨١ - طرفه في : ٨٨٥ ]

٨٨٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ : أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ طَاوُسٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : أَيَسُّ طَيْبًا أَوْ دُهْنًا إِنْ كَانَ عِنْدَ أَهْلِهِ ؟ فَقَالَ : لَا أَعْلَمُ »

قوله ( باب الدهن للجمعة ) أى استعمال الدهن ، ويجوز أن يكون بفتح الدال فلا يحتاج إلى تقدير . قوله ( عن ابن ودبة ) هو عبد الله ، سماه أبو علي الحسنى عن ابن أبي ذئب بهذا الإسناد عند الدارمى ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، وهو تابعى جليل ، وقد ذكره ابن سعد في الصحابة ، وكذا ابن منده ، وعزاه لابن حاتم . ومستندهم أن بعض الرواة لم يذكر بينه وبين النبي ﷺ في هذا الحديث أحدا ، لكنه لم يصرح بهما عنه ، فالصواب لإثبات الواسطة . وهذا من الأحاديث التى تقبها الدارقطنى على البخارى وذكر أنه اختلف فيه على سعيد المقبرى فرواه ابن أبي ذئب عنه هكذا ، ورواه ابن عجلان عنه فقال : عن أبي ذر بدل سلمان ، وأرسله أبو معشر عنه فلم يذكر سلمان ولا أبا ذر ، ورواه عبيد الله العمرى عنه فقال : عن أبي هريرة هـ . ورواية ابن عجلان المذكور عند ابن ماجه ورواية أبي معشر عند سعيد بن منصور ورواية العمرى عند أبي يعلى ، فأما ابن عجلان فهو دون ابن أبي ذئب في الحفظ فروايته مرجوحة ، مع أنه محتمل أن يكون ابن ودبة سمعه من أبي ذر وسلمان جميعا ، ويرجع كونه عن سلمان وروده من وجه آخر عنه أخرجه النسائى . وابن خزيمة من طريق علقمة بن قيس عن قرئع الضبي ، وهو بقاء مفتوحة وراء ساكنة ثم مثله ، قال : وكان من القراء الأولين ، وعن سلمان نحوه ورجاله نقات ، وأما أبو معشر فضعيف وقد قصر فيه بإسقاط الصحابى ، وأما العمرى لحافظ وقد تابعه صالح بن كيسان عن سعيد عند ابن خزيمة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن سعيد ، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن عبد الرزاق وزاد فيه مع أبي هريرة عمارة بن عاصم الانصارى هـ . وقوله « ابن عاصم » خطأ فقد رواه الليث عن ابن عجلان عن سعيد فقال « عمارة بن عمرو بن حزم » أخرجه ابن خزيمة ، وبين الضحاک بن عثمان عن سعيد أن عمارة إنما سمعه من سلمان ذكره الاسماعيلى . وأفاد في هذه الرواية أن سعيدا حضر أباه لما سمع هذا الحديث من ابن ودبة ، وسأفه الاسماعيلى من رواية حماد بن مسعدة وقاسم بن يزيد الجرمى كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد عن ابن ودبة ليس فيه عن أبيه ، فكأنه سمعه مع أبيه من ابن ودبة ، ثم استثبت أباه فيه فكان يرويه على الوجهين . وإذا تقرر ذلك عرف أن الطريق التى أختارها البخارى أثقن الروايات ، وبقيتها إما موافقة لها أو قاصرة عنها أو يمكن الجمع بينهما . وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق ، فان ثبت أن لابن ودبة صحبة ففيه تابعيان وصحبايان كلهم من أهل المدينة . قوله ( ويتطهر ما استطاع من الطهر ) فى روايه الكشميهنى « من طهر » والمراد به المبالغة فى التنظيف ، ويؤخذ من عطفه على الفسل أن لإفاضة الماء تكفى فى حصول الفسل ، أو المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والمائة ، أو المراد بالفسل غسل الجسد ، وبالتطهير غسل الرأس . قوله ( وبدن ) المراد به إزالة شعث الشعر به وفيه إشارة إلى التزين يوم الجمعة . قوله ( أو يمس من طيب يده ) أى إن لم يجد دهنًا ، ويحتمل أن يكون « أو »

بمعنى الواو ، وإضافته إلى البيت تؤذن بأن السنة أن يتخذ المرء لنفسه طيبا ويجعل استعماله له عادة فيدخره في البيت كذا قال بعضهم بناء على أن المراد بالبيت حقيقته ، لكن في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود ، أو يس من طيب امرأته ، فعلى هذا فالمعنى إن لم يتخذ لنفسه طيبا فليستعمل من طيب امرأته ، وهو موافق لحديث أبي سعيد الماضي ذكره عند مسلم حيث قال فيه « ولو من طيب المرأة » وفيه أن بيت الرجل يطلق ويراد به امرأته . وفي حديث عبد الله بن عمرو المذكور من الزيادة « ويلبس من صالح ثيابه » وسيأتى الكلام عليه في الباب الذي بعد هذا قوله ( ثم يخرج ) زاد في حديث أبي أيوب عند ابن خزيمة « إلى المسجد » ولاحد من حديث أبي الدرداء « ثم يمشی وعليه السكينة » . قوله ( فلا يفرق بين اثنين ) في حديث عبد الله بن عمرو المذكور « ثم لم يتخط رقاب الناس » وفي حديث أبي الدرداء « ولم يتخط أحدا ولم يؤذه » . قوله ( ثم يصلي ما كتب له ) في حديث أبي الدرداء « ثم يركع ما قضى له » وفي حديث أبي أيوب « فيركع إن بدا له » . قوله ( ثم ينصت إذا تكلم الإمام ) زاد في رواية قرئ الضبي « حتى يقضى صلاته » ونحوه في حديث أبي أيوب . قوله ( غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى ) في رواية قاسم بن يزيد « حط عنه ذنوب ما بينه وبين الجمعة الأخرى » والمراد بالأخرى التي مضت ، بينه وبين الليث عن ابن عجلان في روايته عند ابن خزيمة ولفظه « غفر له ما بينه وبين الجمعة التي قبلها » ، ولابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة « غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى وزيادة ثلاثة أيام من التي بعدها » وهذه الزيادة أيضا في رواية سعيد عن عمارة عن سلمان ، لكن لم يقل من التي بعدها ، وأصله عند مسلم من حديث أبي هريرة باختصار وزاد ابن ماجه في رواية أخرى عن أبي هريرة « ما لم يغش الكبائر » ونحوه لمسلم . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا كراهة التخطي يوم الجمعة ، قال الشافعي : أكره التخطي إلا لمن لا يجد السبيل إلى المصلي إلا بذلك اهـ . وهذا يدخل فيه الإمام ومن يريد وصل الصف المنقطع إن أبي السابق من ذلك ومن يريد الرجوع إلى موضعه الذي قام منه لضرورة كما تقدم ، واستثنى المتولي من الشافعية من يكون معظما لدينه أو عله أو ألف (١) مكانا يجلس فيه أنه لا كراهة في حقه ، وفيه نظر : وكان مالك يقول : لا يكره التخطي إلا إذا كان الإمام على المنبر . وفيه مشروعية النافلة قبل صلاة الجمعة لقوله « صلى ما كتب له » ثم قال « ثم ينصت إذا تكلم الإمام » فدل على تقدم ذلك على الخطبة ، وقد بينه أحمد من حديث نبيشة الهذلي بلفظ « فإن لم يجد الإمام خرج صلى ما بدا له » وفيه جواز النافلة نصف النهار يوم الجمعة ، واستدل به على أن التكبير ليس من ابتداء الزوال لأن خروج الإمام بمقب الزوال فلا يسع وقتا يتنفل فيه . وتبين بمجموع ما ذكرنا أن تكفير الذنوب من الجمعة إلى الجمعة مشروط بوجود جميع ما تقدم من غسل وتنظف وتطيب أو دهن ولبس أحسن الثياب والمشي بالسكينة وترك التخطي والتفرقة بين الاثنين وترك الأذى والتنفل والانصات وترك اللغو . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو « فمن تخطى أو لما كانت له ظهرا » ودل التقييد بعدم غشيان الكبائر على أن الذي يكفر من الذنوب هو الصفات فتحمل المطلقات كلها على هذا المقيد ، وذلك أن معنى قوله « ما لم تغش الكبائر » أي فإنها إذا غشيت لا تكفر ، وليس المراد أن تكفير الصفات شرطه اجتناب الكبائر (٢) إذ اجتناب الكبائر بمجرده يكفرها كما نطق به القرآن ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكفرها إلا اجتناب

(١) في المخطوطة : إذا ألف

(٢) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث المذكور أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير الصفات ، وبطل عليه ما ثبت في صحيح مسلم عن

أبي هريرة سرفوعا « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر » والله أعلم



الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفات تكفر رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . **قوله** ( ذكروا ) لم بسم طاروس من حدثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طاروس عن أبي هريرة نحوه ، وثبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . **قوله** ( اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً ) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنابة ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنابة يحجز عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث ، اغتسلوا يوم الجمعة إلا أن تكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يحجز . قبل طلوع الفجر لقوله « يوم الجمعة » وطلوع الفجر أول اليوم شرعا . **قوله** ( واغسلوا رؤسكم ) هو من عطف الخاص على العام للتنبية على أن المطلوب الغسل التام لئلا يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يحجز عن غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة « كغسل الجنابة » ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف **قوله** ( وأصيبوا من الطيب ) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشهر ذلك به ، كذا وجهه الزين بن المنير جوابا لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طاروس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . **قوله** ( قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري ) هذا يخالف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعا « من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فلمس منه » أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

## ٧ - باب يَلْبَسُ أَحْسَنَ مَا يَجِدُ

٨٨٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سبأ عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللوفد إذا قدموا عليك . قال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة . فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

عُطَارِدٍ مَا قُلْتُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لَمْ أَكُسِّهَا تَلْبَسَهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا »

[ الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١ ]

**قوله** ( باب يلبس أحسن ما يجد ) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر د أن عمر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريرا . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهودا عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله ابن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ د ولبس من خير ثيابه ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولأبي داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحوه حديث سلمان وفيه د ولبس من أحسن ثيابه ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال د ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبين مهنته ، ووصله ابن عبد البر في د التمهيد ، من طريق يحيى بن سعيد الاموى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي اسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، والحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله د سيرة ، بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتوين على الصفة أو البديل . قال الخطابي : يقال حلة سيرة كناية عن ثوب . ووجه ابن التين فقال : يريد أن عشاء مأخوذ من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشاء ، وكذلك الحلة سميت سيرة لانها مأخوذة من السور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله د فكساها أخاه بمكة مشركا ، سيأتى أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

## ٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : بَسْتُ

٨٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي - أَوْ عَلَى النَّاسِ - لَأَمَرْتَهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ »

[ الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠ ]

٨٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ فِي السَّوَاكِ »

٨٨٩ - **حديث** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وخصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه »

**قوله** ( باب السواك يوم الجمعة ) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أي يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للرجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذي هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر اللثة وبني آدم . ثاني الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشيد مناسبة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « انه ﷺ كان إذا قام من الليل بشوص فاه » ، ووجه مناسبتة أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتى الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أو لولا أن أشق على الناس ) هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » ، لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » ، دون الشك . **قوله** ( لا مرثم بالسواك ) أي باستعمال السواك ، لان السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فلى هذا لا تقدير . والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيته ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** ( مع كل صلاة ) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضي البيضاوى : « لولا » ، كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و « لا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منغيا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية ، ولو كان للندب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب ، اذ الندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لان السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به . هـ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبرى عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « وفرضت عليهم » بدل لا مرثم ، وقال الشافعى : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرم شق عليهم به أو لم يشق . هـ . والى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الاجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطا . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامز به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنع في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الأمر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعا لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سلفة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكما أن الوضوء لا يندب للراثة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلا ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » وإسناده صحيح ، لكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبينا أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما مشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشي منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم ينزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سببا لعدم أمره ، فلو كان الحكم متوقفا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون لإخبارا منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعموم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . ( فائدة ) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالا تقرب إلى الله ، فافتضى أن تكون حال كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند الأبرار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصلي ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرث » ، وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرث الخ » أي بالغت في تكرير طلبه منكم ، أو في إيراد الأخبار في التزغيب فيه . وقال ابن التين : معناه أكرث عليكم ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكي الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولفت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إل الآن صريحة . ( تنبيه ) : ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسلا ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري يذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر « باب الدهن للجمعة » ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا

أنهم من أصحاب محمد ﷺ أهم سموه يقول ذلك ،

### ٩ - باب من نسوك بسواك غيره

٨٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال قال : قال هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل عبد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك يستن به ، فنظر إليه رسول الله ﷺ ، قلت له : أعطيني هذا السواك يا عبد الرحمن ، فأعطانيه ، فقصصته ثم مضت ، فأعطيت رسول الله ﷺ ، فاستن به وهو مستند إلى صدرى »

[ الحديث ٨٩٠ - أراه في : ١٣٨٩ ، ٣١٠٠ ، ٣٧٧٤ ، ٤٤٣٨ ، ٤٤٤٦ ، ٤٤٤٩ ، ٤٤٥٠ ، ٤٤٥١ ، ٥٧١٧ ، ٦٥١٠ ]

**قوله** ( باب من نسوك بسواك غيره ) أورد فيه حديث عائشة في قصة دخول عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ ومعه سواك ، وأنها أخذته منه فاستاك به النبي ﷺ بعد أن مضت . وهو مطابق لما ترجم له ، والكلام عليه يذكر مستوفى إن شاء الله تعالى في أواخر المغازي عند ذكر وفاة النبي ﷺ ، فان الفصة كانت في مرض موته . وقولها فيه « قصصته » ، بئاف وصاد مهملة للاكثر ، أى كبرته ، وفي رواية كريمة وابن السكن بضاد معجمة ، والقضم بالمعجمة الاكل بأطراف الاسنان ، قال ابن الجوزي : وهو أصح . قلت : ويحمل الكمر على كسر موضع الاستياك ، فلا ينافي الثاني والله أعلم . وقد أورد الزين بن المنير على مطابقة الترجمة بأن تعيين عائشة موضع الاستياك بالنفط ، وأجلب أن استعماله بعد أن مضت واف بالمقصود . وتمقب بأنه لإطلاق في موضع التقييد ، فينبغي تقييد الغير بأن يكون ممن لا يعاف أثره ، إذ لولا ذلك ما غيرته عائشة . ولا يقال لم يتقدم فيه استعمال ، لأن في نفس الخبر يستن به ، وفيه دلالة على تأكيد أمر السواك لكونه ﷺ لم يخل به مع ما هو فيه من شغل المرض

( فائدة ) : رجال الاسناد مديون ، وإسماعيل شيخ البخاري هو ابن أبي أويس ، ولم أره في شيء من الروايات من غير طريق البخاري عنه بهذا الاسناد ، وقد طاق على الاسماعيلي مخرجه فاستخرجه من طريق البخاري نفسه من اسماعيل ، وكان اسماعيل تفرد به أيضا فأنى لم أره من رواية غيره عن سليمان بن بلال ، إلا أن أبا نعيم أوردته في المستخرج من طريق محمد بن الحسن المدني عن سليمان ، ومحمد ضعيف جدا . فكان ما صنعه الاسماعيلي أولى . وقد سمع اسماعيل من سليمان ويروى عنه أيضا بواسطة كثيرا

### ١٠ - باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة

٨٩١ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبيد الرحمن - هو ابن هُرَيْرَ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر ألم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

[ الحديث ٨٩١ - طرته في ١٠٦٨ ]

**قوله** ( باب ما يقرأ ) بعض الياء - ويجوز فتحها أى الرجل - ولم يقع قوله ( يوم الجمعة ) في أكثر الروايات

في الترجمة وهو مراد . قال الزين بن المنير « ما ، في قوله « ما يقرأ ، الظاهر أنها موصولة لا استفهامية **قوله** ( حدثنا أبو نعيم ) في نسخة من رواية كريمة « حدثنا محمد بن يوسف ، أي الفريابي ، وذكرنا في بعض النسخ جميعا . وسفيان هو الثوري . وسعد بن إبراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف نسبة النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي وغيره عن الثوري . وهو بابعي صغير ، وشيخه نابعي كبير ، وبهما معا مدنيان . **قوله** ( في الفجر يوم الجمعة ) في رواية كريمة والاصلي « في الجمعة في صلاة الفجر » . **قوله** ( ألم تنزل ) بضم اللام على الحكاية ، زاد في رواية كريمة « السجدة ، وهو بالنصب . **قوله** ( وهل أتى على الانسان ) زاد الاصيل في روايته « حين من الدهر ، والمراد أن يقرأ في كل ركعة بسورة ، وكذا بينه مسلم من طريق إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه بلفظ « ألم تنزل في الركعة الاولى ، وفي الثانية هل أتى على الانسان ، وفيه دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في هذه الصلاة من هذا اليوم لما تشعر الصيغة به من موأظنته عليه السلام على ذلك أو كثاره منه ، بل ورد من حديث ابن مسعود التصريح بمداومته عليه السلام على ذلك أخرجه الطبراني ولفظه « يديم ذلك ، وأصله في ابن ماجه بدون هذه الزيادة ورجاله ثقات ، لكن صوب أبو حاتم إرساله . وكأن ابن دقيق العيـد لم يقف عليه فقال في الكلام على حديث الباب : ليس في الحديث ما يقتضي فعل ذلك دائما اقتضاء قويا ، وهو كما قال بالنسبة لحديث الباب ، فإن الصيغة ليست نصا في المداومة لكن الزيادة التي ذكرناها نص في ذلك . وقد أشار أبو الوليد الباجي في رجال البخاري إلى الطعن في سعد بن إبراهيم لروايته لهذا الحديث ، وأن مالكا امتنع من الرواية عنه لأجله ، وأن الناس تركوا العمل به لاسيما أهل المدينة اهـ . وليس كما قال ، فإن سعدا لم ينفرد به مطلقا ، فقد أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، وكذا ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود ، وابن ماجه من حديث سعد بن أبي وقاص ، والطبراني في الأوسط من حديث علي . وأما دعواه أن الناس تركوا العمل به فباطلة ، لأن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين قد قالوا به كما نقله ابن المنذر وغيره ، حتى إنه ثابت عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف والد سعد وهو من كبار التابعين من أهل المدينة أنه أم الناس بالمدينة هما في الفجر يوم الجمعة أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، وكلام ابن العربي يشعر بأن ترك ذلك أمر طرأ على أهل المدينة لأنه قال : وهو أمر لم يعلم بالمدينة ، فأنه أعلم بمن قطع كما قطع غيره اهـ . وأما امتناع مالك من الرواية عن سعد فليس لأجل هذا الحديث ، بل لكونه طعن في نسب مالك ، كذا حكاه ابن البرقي عن يحيى بن معين ، وحكى أبو حاتم عن علي بن المديني قال : كان سعد بن إبراهيم لا يتحدث بالمدينة فلذلك لم يكتب عنه أهلها . وقال الساجي : أجمع أهل العلم على صدقه . وقد روى مالك عن عبد الله بن إدريس عن شعبة عنه ، فصح أنه حجة باتفاقهم . قال : ومالك إنما لم يرو عنه لمعنى معروف ، فأما أن يكون تكلم فيه فلا أحفظ ذلك اهـ . وقد اختلف تعليل المالكية بكرهه قراءة السجدة في الصلاة ، فقيل لكونها تشتمل على زيادة مجهود في الغرض ، قال القرطبي : وهو تعليل فاسد بشهادة هذا الحديث . وقيل لحشية التخليط على المصلين ، ومن ثم فرق بعضهم بين الجهرية والسرية لأن الجهرية يؤمن معها التخليط ، لكن صح من حديث ابن عمر (١) أنه عليه السلام قرأ سورة فيها سجدة

( ١ ) قوله « لكن صح من حديث ابن عمر » في تصحيحه نظر ، والصواب أنه ضيف ، لأن في إسناده عند أبي داود رجلا

مجهولا يدعى أمية كما نص على ذلك أبو داود في رواية الرمل عنه ، ونبه عليه الموكاني في نيل الأوطار ، والله أعلم

في صلاة الظهر فسجد بهم فيها أخرجه أبو داود والحاكم، فبطلت التفرقة. ومنهم من علل الكراهة بخشية اعتقاد العوام أنها فرض، قال ابن دقيق العيد: أما القول بالكراهة مطلقاً فبأيه الحديث، لكن إذا انتهى الحال إلى وقوع هذه المفسدة فينبغي أن تترك أحياناً لتندفع، فإن المستحب قد يترك لدفع المفسدة المتوقعة، وهو يحصل بالترك في بعض الأوقات ١ هـ. وإلى ذلك أشار ابن العربي بقوله: ينبغي أن يفعل ذلك في الأغلب للقدوة. ويقطع أحياناً لئلا تظنه العامة سنة ١ هـ. وهذا على قاعدتهم في التفرقة بين السنة والمستحب. وقال صاحب المحيط من الحنفية: يستحب قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة بشرط أن يقرأ غير ذلك أحياناً لئلا يظن الجاهل أنه لا يجزى غيره. وأما صاحب الهداية منهم فذكر أن علة الكراهة هجران الباقي وإيهام التفضيل. وقول الطحاوي يناسب قول صاحب المحيط، فإنه خص الكراهة بمن يراه حتماً لا يجزى غيره أو يرى القراءة بغيره مكروهة. (فائدتان): الأولى لم أر في شيء من الطرق التصريح بأنه ﷺ سجد لما قرأ سورة تنزيل السجدة في هذا المحل إلا في كتاب الشريعة لابن أبي داود من طريق أخرى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: غدوت على النبي ﷺ يوم الجمعة في صلاة الفجر فقرأ سورة فيها سجدة فسجد، الحديث، وفي إسناده من ينظر في حاله. وللطبراني في الصغير من حديث علي: «أن النبي ﷺ سجد في صلاة الصبح في تنزيل السجدة، لكن في إسناده ضعف». (الثانية): قيل الحكمة في اختصاص يوم الجمعة بقراءة سورة السجدة قصد السجود الزائد حتى أنه يستحب لمن لم يقرأ هذه السورة بعينها أن يقرأ سورة غيرها فيها سجدة، وقد عاب ذلك على فاعله غير واحد من العلماء، ونسبهم صاحب الهدى إلى قلة العلم ونقص المعرفة، لكن عند ابن أبي شيبة بإسناد قوى عن إبراهيم النخعي أنه قال: يستحب أن يقرأ في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً أنه فعل ذلك فقرأ سورة مريم. ومن طريق ابن عون قال: كانوا يقرؤون في الصبح يوم الجمعة بسورة فيها سجدة. وعنده من طريقه أيضاً قال: وسألت محمداً يعني ابن سيرين عنه فقال لا أعلم به بأساً ١ هـ. فهذا قد ثبت. عن بعض علماء الكوفة والبصرة فلا ينبغي القطع بتزييفه. وقد ذكر النووي في زيادات الروضة هذه المسألة وقال: لم أر فيها كلاماً لا يحابى، ثم قال: وقياس مذهبنا أنه يكره في الصلاة إذا قصده ١ هـ. وقد أفتى ابن عبد السلام قبله بالمنع وببطلان الصلاة بقصد ذلك، قال صاحب المهمات: مقتضى كلام القاضي حسين الجواز. وقال الفارقي في فوائده المذهب: لا تستحب قراءة سجدة غير تنزيل، فإن ضاق الوقت عن قراءتها قرأ بما أمكن منها ولو بآية السجدة منها. ووافقه ابن أبي عصرون في كتاب الانتصار وفيه نظر. (تكملة): قال الزين بن المنير: مناسبة ترجمة الباب لما قبلها أن ذلك من جملة ما يتعلق بفضل يوم الجمعة لاختصاص صبحها بالمواظبة على قراءة هاتين السورتين. وقيل: إن الحكمة في هاتين السورتين الإشارة إلى ما فهمنا من ذكر خلق آدم وأحوال يوم القيامة، لأن ذلك كان وسيقع يوم الجمعة، ذكره ابن دحية في العلم المشهور وقرره تقريراً حسناً

## ١١ - باب الجمعة في القرى والُدُن

٨٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الْقَدِّي قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي جَرَّةٍ الضُّبَيْيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ « إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ - بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ بِجَوَانِي مِنَ الْبَحْرَيْنِ »

[الحديث ٨٩٢ - طرفه في: ٤٣٧١]

٨٩٣ - حَدَّثَنَا يَشْرُبُ بْنُ عُمَرَ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ» . وَزَادَ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ يُونُسُ كَتَبَ رُزَيْقُ بْنُ حَكِيمٍ إِلَى ابْنِ شِهَابٍ - وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَئِذٍ بَوَادِي الْقَرْيَةِ - : هَلْ تَرَى أَنْ أَجْعَلَ؟ وَرُزَيْقُ عَامِلٌ عَلَى أَرْضٍ يَمْلِكُهَا وَفِيهَا جَمَاعَةٌ مِنَ السُّودَانِ وَغَيْرِهِمْ ، وَرُزَيْقُ يَوْمَئِذٍ عَلَى أَيْلَةٍ ، فَكَتَبَ ابْنُ شِهَابٍ - وَأَنَا أَسْمَعُ - بِأُسرِهِ أَنْ يُجَمِّعَ ، يُخْبِرُهُ أَنْ سَالِمًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاغٍ» ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ : الْإِمَامُ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاغِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاغٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنَّ قَدْ قَالَ : وَالرَّجُلُ رَاغٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَكُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

[ الحديث ٨٩٣ - أطرافه في : ٧٤٠٩ ، ٢٥٥٤ ، ٢٥٥٨ ، ٢٧٠٩ ، ٥١٨٨ ، ٥٧٠٠ ، ٧١٣٨ ]

قوله ( باب الجمعة في القرى والمدن ) في هذه الترجمة إشادة إلى خلاف من خص الجمعة بالمدن دون القرى ، وهو مروى عن الحنفية . وأسند ابن أبي شيبة عن حذيفة وعلي وغيرهما . وعن عمر أنه كتب إلى أهل البحرين أن جمعوا حينما كنتم . وهذا يشمل المدن والقرى . أخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة عن عمر ، وصححه ابن خزيمة . وروى البيهقي من طريق الوليد بن مسلم سألت الليث بن سعد فقال : كل مدينة أو قرية فيها جماعة امروا بالجمعة ، فإن أهل مصر وسواحلها كانوا يجمعون الجمعة على عهد عمر وعثمان بأمرهما وفيهما رجال من الصحابة . وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يرى أهل المياه بين مكة والمدينة يجمعون فلا يبسب عليهم ، فلما اختلفت الصحابة وجب الرجوع إلى المرفوع <sup>(١)</sup> . قوله ( عن ابن عباس ) كذا رواه الحفاظ من أصحاب إبراهيم بن طهمان عنه ، وخالقهم المعافى بن عمران فقال : عن ابن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أخرجه النسائي ، وهو خطأ من المعافى ، ومن ثم تكلم محمد بن عبد الله بن عمار في إبراهيم بن طهمان ولا ذنب له فيه كما قاله صالح جزرة ، وإنما الخطأ في أسنده من المعافى . ويحتمل أن يكون لإبراهيم فيه إسنادان . قوله ( أن أول جمعة جمعت ) زاد وكيع عن ابن طهمان في الإسلام ، أخرجه أبو دارود . قوله ( بعد جمعة ) زاد المصنف في أواخر المغازي جمعت ، . قوله ( في مسجد رسول الله ﷺ ) في رواية وكيع بالمدينة ، ووقع في رواية المعافى المذكورة بـ بمكة ، وهو خطأ بلا مرية . قوله ( بجواثي ) بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تهمز ثم مثلثة خفيفة . قوله ( من البحرين ) في رواية وكيع قرية من قرى البحرين ، وفي أخرى عنه من قرى عبد القيس ، وكذا للإسماعيل من رواية محمد بن أبي حفصة عن ابن طهمان ، وبه يتم مراد الترجمة . ووجه الدلالة منه أن الظاهر أن عبد القيس لم يجمعوا إلا بأمر النبي ﷺ لما عرف من عادة الصحابة من عدم الاستعداد بالأمور الشرعية في زمن نزول الوحى ، ولأنه لو كان ذلك لا يجوز أنزل فيه القرآن كما استدلل جابر وأبو سعيد على جواز العزل بأنهم فعلوه والقرآن ينزل فلم

( ١ ) وهو فعل الجمعة في القرى كما فعل أهل جواثي في حياة النبي صل الله عليه وسلم ، وذلك بعد طي مصرجة وإقامة الجمعة

بالقرى . والله أعلم



ينها عنه . وحكى الجوهرى والزنجشوى وابن الاثير أن جوائى اسم حصن بالبحرين ، وهذا لا يبنى كونها قرية .  
وحكى ابن النين<sup>(١)</sup> عن أبى الحسن اللخمي أنها مدينة ، وما ثبت فى نفس الحديث من كونها قرية أصح مع احتمال  
أن تكون فى الأول قرية ثم صارت مدينة ، وفيه اشعار بتقديم إسلام عبد القيس على غيرهم من أهل القرى ، وهو  
كذلك كما قررته فى أواخر كتاب الإيمان . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد الأيل  
قوله ( كلّم راع وزاد الليث الخ ) فيه إشارة إلى أن رواية الليث متفقة مع ابن المبارك إلا فى القصة فإنها مختصة  
برواية الليث ، ورواية الليث معلقة ، وقد وصلها الذهلى عن أبى صالح كاتب الليث عنه ، وقد ساق المصنف رواية  
ابن المبارك بهذا الاسناد فى كتاب الوصايا فلم يخالف رواية الليث إلا فى إعادة قوله فى آخره « وكلّم راع الخ » .  
قوله ( وكتب رزيق بن حكيم ) هو بتقديم الراى على الزاى ، والتصغير فى اسمه واسم أبيه فى روايتنا ، وهذا هو  
المشهور فى غيرها ، وقيل بتقديم الزاى وبالتصغير فيه دون أبيه . قوله ( أجمع ) أى أصلى بمن معنى الجمعة . قوله  
( على أرض يعملها ) أى يزرع فيها . قوله ( ورزيق يومئذ على أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التختانية بعدها لام بلدة  
معروفة فى طريق الشام بين المدينة ومصر على ساحل القلزم ، وكان رزيق أميراً عليها من قبل عمر بن عبد العزيز ،  
والذى يظهر أن الأرض التى كان يزرعها من أعمال أيلة ، ولم يسأل عن أيلة نفسها لأنها كانت مدينة كبيرة ذات قلعة  
وهى الآن خراب ينزل بها الحاج المصرى والفزى<sup>(٢)</sup> . وبعض آثارها ظاهر . قوله ( وأنا أسمع ) هو قول يونس ،  
والجملة حالية ، وقوله « يأمره » حالة أخرى ، وقوله « يخبره » حال من فاعل يأمره ، والمكتوب هو الحديث ،  
والمسموع المأمور به قاله الكرماني . والذى يظهر أن المكتوب هو عين المسموع ، وهو الأمر والحديث معاً ، وفى  
قوله « كتب » يجوز أن ابن شهاب أملاه على كاتبه فسمعه يونس منه ، ويحتمل أن يكون الزهري كتبه بخطه وقرأه  
بلفظه فيكون فيه حذف تقديره فكتب ابن شهاب وقرأه وأنا أسمع ، ووجه ما احتج به على التجميع من قوله  
« كلّم راع » أن على من كان أميراً لإقامة الأحكام الشرعية - والجمعة منها - وكان رزيق عاملاً على الطائفة التى  
ذكرها ، وكان عليه أن يراعى حقوقهم ومن جملتها إقامة الجمعة . قال الزين بن المنير : فى هذه القصة إيماء إلى أن الجمعة  
تتعد بغير إذن من السلطان إذا كان فى القوم من يقوم بمصالحهم . وفيه إقامة الجمعة فى القرى خلافاً لمن شرط لها  
المدن . فان قيل : قوله « كلّم راع » بعم جميع الناس فيدخل فيه المرعى أيضاً ، فالجواب أنه مرعى باعتبار راع  
باعتبار ، حتى ولو لم يكن له أحد كان راعياً لجوارحه وحواسه ، لأنه يجب عليه أن يقوم بحق الله وحقوق عباده ،  
وسياق الكلام على بقية فوائده هذا الحديث فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله فيه ( قال وحديث أن قد  
قال ) جزم الكرماني بأن فاعل « قال » هنا هو يونس ، وفيه نظر ، والذى يظهر أنه سالم ، ثم ظهر لى أنه ابن  
عمر . وسياق فى كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى . وقد رواه الليث أيضاً عن نافع عن ابن عمر  
بدون هذه الزيادة أخرجه مسلم

١٢ - باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ؟

وقال ابن عمر : إنما الغسل على من تنجّب عليه الجمعة

(١) فى المخطوطة « ابن الأمير »

(٢) فى المخطوطة « والفزى »

٨٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ »**

٨٩٥ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ »**

٨٩٦ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أَوْتُوا السَّكَنَاتِ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ ، فَمُذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ فَمُذَا نَا اللَّهُ ، فَمُذَا لِلْيَهُودِ ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى » فَسَكَتَ**

٨٩٧ - **ثُمَّ قَالَ « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا يَغْتَسِلُ فِيهِ رَأْسُهُ وَجَسَدَهُ »**

[ الحديث ٨٩٧ - طرفاه في : ٨٩٨ ، ٣٤٨٧ ]

٨٩٨ - **رواه أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا »**

**١٣ - باب ٨٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا وَرْقَاهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ مجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « اتَّذَنُوا لِلنِّسَاءِ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسَاجِدِ »**

٩٠٠ - **حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عَمَرَ قَالَ « كَانَتِ امْرَأَةٌ لِعَمْرِو تَشْهَدُ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ فِي الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهَا : لِمَ تَخْرُجِينَ وَقَدْ تَعْلَمِينَ أَنَّ عَمَرَ يَسْكُرُ ذَلِكَ وَيَغَارُ ؟ قَالَتْ : وَمَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْهَانِي ؟ قَالَ : يَمْنَعُهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ »**

**قوله ( باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم )** تقدم التنبيه على ما تضمنته هذه الترجمة في « باب فضل الغسل » ويدخل في قوله « وغيرهم » العبد والمسافر والمعدور ، وكأنه استعمل الاستفهام في الترجمة للاحتفال الواقع في حديث أبي هريرة « حق على كل مسلم أن يغتسل » فانه شامل للجميع ، والتقيد في حديث ابن عمر بمن جاء منكم يخرج من لم يحج ، والتقيد في حديث أبي سعيد بالمحتمل يخرج الصبيان ، والتقيد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل يخرج الجمعة . وعرف بهذا وجه إيراد هذه الأحاديث في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على أكثرها . **قوله ( وقال ابن عمر إنما الغسل على من يجب عليه الجمعة )** وحصله البقي باسناد صحيح عنه وزاده والجمعة على من يأتي أهله ، ومعنى هذه الزيادة ان الجمعة يجب عنده على من يمكنه الرجوع الى موضعه قبل دخول الليل ، فمن كان فوق هذه المسافة لا يجب عليه عنده . وسيأتي البحث فيه بعد باب . وقد تقرر أن الآثار التي يوردها البخاري في

التراجم تدل على اختيار ما تضمنته عنده ، فهذا مصير منه الى أن الغسل للجمعة لا يشرع إلا لمن وجبت عليه . **قوله** في حديث أبي هريرة ( فسكت ثم قال : حق على كل مسلم الخ ) فاعل د سكت ، هو النبي ﷺ ، فقد أورده المصنف في ذكر بني اسرائيل من وجه آخر عن وهيب بهذا الاسناد دون قوله د فسكت ثم قال ، ويؤكد كونه مرفوعا رواية مجاهد عن طاوس المقتصرة على الحديث الثاني ، ولهذا النسكئة أورده بعده فقال د رواه أبان بن صالح الخ ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن وهيب مقتصرا ، وهذا التعليق عن مجاهد قد وصله البيهقي من طريق سعيد بن أبي هلال عن أبان المذكور ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن طاوس وصرح فيه بسماعه له من أبي هريرة أخرجه من طريق عمرو بن دينار عن طاوس وزاد فيه د ويمس طيبا إن كان لأمه ، واستدل بقوله د لله على كل مسلم حق ، للقاتل بالوجوب ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** ( في كل سبعة أيام يوما ) هكذا أبهم في هذه الطريق ، وقد عينه جابر في حديثه عند النسائي بلفظ د الغسل واجب على كل مسلم في كل اسبوع يوما وهو يوم الجمعة ، وصححه ابن خزيمة .

ولسعيد بن منصور وأبي بكر بن أبي شيبة من حديث البراء بن عازب مرفوعا نحوه ولفظه د إن من الحق على المسلم أن يغتسل يوم الجمعة ، الحديث ، ونحوه للطحاوي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رجل من الصحابة أنصاري مرفوعا . **قوله** ( عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : اتدبوا للنساء بالليل إلى المساجد ) هكذا ذكره مختصرا ، وأورده مسلم من طريق مجاهد عن ابن عمر مطولا ، وقد تقدم ذكره في د باب خروج النساء إلى المساجد ، وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم هناك ما يتعلق به مطولا . وقوله د بالليل ، فيه إشارة إلى أنهم ما كانوا يمنعونهم بالنهار لأن الليل مظنة الريبة ، ولاجل ذلك قال ابن عبد الله بن عمر : لا تأذن لمن يتخذنه دغلا ، كما تقدم ذكره من عند مسلم . وقال الكرماني عادة البخاري إذا ترجم بشيء ذكر ما يتعلق به وما يناسب التعلق ، فذلك أورده حديث ابن عمر هذا في ترجمته د هل على من لم يشهد الجمعة غسل ؟ قال : فان قيل مفهوم التقييد بالليل يمنع النهار والجمعة نهارية ، وأجاب بأنه من مفهوم المرافقة لأنه إذا أذن لمن بالليل - مع أن الليل مظنة الريبة - فلاذن بالنهار بطريق الأولى . وقد عكس هذا بعض الحنفية لجرى على ظاهر الخبر فقال : التقييد بالليل لكون الفساق فيه في شغل بفسقهم ، بخلاف النهار فانهم ينتشرون فيه ، وهذا وإن كان ممكنا لكن مظنة الريبة في الليل أشد ، وليس لكلهم في الليل ما يجد ما يشتغل به ، وأما النهار فالغالب أنه يفضحهم غالبا ، ويصددهم عن التعرض لمن ظاهرا لكثرة انتشار الناس ورؤية من يتعرض فيه لما لا يحل له فينكر عليه . والله أعلم . **قوله** في رواية نافع عن ابن عمر ( قال كانت امرأة لعمر ) هي عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل أخت سعيد بن زيد أحد العشرة ، سماها الزهري فيما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال د كانت عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل عند عمر بن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، وكان عمر يقول لها : والله إنك لتعلمين أني ما أحب هذا . قالت : والله لا أتهى حتى تنهاني . قال : فلقد طعن عمر وإنها لفي المسجد ، كذا ذكره مرسل ، ووصله عبد الأعلى عن معمر بذكر سالم بن عبد الله عن أبيه ، لكن أبهم المرأة أخرجه أحمد عنه ، وسماها أحمد من وجه آخر عن سالم قال د كان عمر رجلا غيورا وكان إذا خرج إلى الصلاة اتبعته عائكة بنت زيد ، الحديث ، وهو مرسل أيضا ، وعرف من هذا أن قوله في حديث الباب د فقيل لها لم تخرجين الخ ، أن قائل ذلك كله هو عمر بن الخطاب ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقوله د ان عمر الخ ، فيكون من باب التجريد أو الالتفات ، وعلى هذا فالحديث من مسند عمر كما صرح به في روايه سالم

المرسلة ، ويحتمل أن تكون المخاطبة دارت بينها وبين ابن عمر أيضا لأن الحديث مشهور من روايته ، ولا مانع أن يعبر عن نفسه بقيل لها الخ ، وهذا مقتضى ما صنع الحميدى وأصحاب الأطراف ، فانهم أخرجوا هذا الحديث من هذا الوجه في مسند ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على فوائده مستوفى قبيل كتاب الجمعة . ( تنبيه ) قال الإسماعيلي : أورد البخارى حديث مجاهد عن ابن عمر بلفظه : ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد ، وأراد بذلك أن الإذن إنما وقع لمن بالليل فلا تدخل فيه الجمعة . قال : ورواية أبي أسامة التي أوردناها بعد ذلك تدل على خلاف ذلك ، يعنى قوله فيها « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » انتهى . والذي يظهر أنه جنح إلى أن هذا المطلق يحمل على ذلك المقيد . والله أعلم

#### ١٤ - باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر

٩٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل قال أخبرني عبد الحميد صاحب الزبائدي قال **حدثنا** عبد الله بن الحارث بن عزم محمد بن سيرين قال ابن عباس لمؤذنه في يوم مطير : إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل : حي على الصلاة ، قل : صلوا في بيوتكم . فكان الناس استنكروا ، قال : فقله من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإن كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدحس »

**قوله** ( باب الرخصة أن لم يحضر الجمعة في المطر ) ضبط في روايتنا بكسر إن وهى الشرطية ، ويحضر بفتح أوله أى الرجل . وضبطه الكرماني بفتح أن ويحضر بلفظ المبني للفعول ، وهو متجه أيضا . وأورد المصنف هنا حديث ابن عباس من رواية إسماعيل وهو المعروف بابن عليه ، وهو مناسب لما ترجم له ، وبه قال الجمهور . ومنهم من فرق بين قليل المطر وكثيره . وعن مالك : لا يرخص في تركها بالمطر . وحديث ابن عباس هذا حجة في الجواز . وقال الزين بن المنير : الظاهر أن ابن عباس لا يرخص في ترك الجمعة ، وأما قوله « صلوا في بيوتكم » ، فإشارة منه إلى العصر ، فرخص لهم في ترك الجماعة فيها ، وأما الجمعة فقد جمعهم لها فالظاهر أنه جمع بهم فيها . قال : ويحتمل أن يكون جمعهم للجمعة ، ليعلمهم بالرخصة في تركها في مثل ذلك ليعملوا به في المستقبل انتهى . والذي يظهر أنه لم يجمعهم ، وإنما أراد بقوله صلوا في بيوتكم مخاطبة من لم يحضر وتعايم من حضر . **قوله** ( إن الجمعة عزمة ) استشكله الإسماعيلي فقال : لا إغاله صحيحا ، فإن أكثر الروايات بلفظ « إنها عزمة » أى كلمة المؤذن وهى « حي على الصلاة » لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضى لسانه الإجابة ، ولو كان معنى الجمعة عزمة لكانت العزيمة لا تزول بترك بقية الأذان انتهى . والذي يظهر أنه لم يترك بقية الأذان ، وإنما أبدل قوله « حي على الصلاة » بقوله « صلوا في بيوتكم » ، والمراد بقوله « إن الجمعة عزمة » أى فلو تركت المؤذن يقول « حي على الصلاة » لبادر من سمعه إلى المجيء في المطر فيشتق هاهنا قاصرته أن يقول صلوا في بيوتكم لتعلموا أن المطر من الأعذار التي تصير العزيمة رخصة . **قوله** ( والدحس ) بفتح الدال المهملة وسكون الحاء المهملة - ويجوز فتحها - وآخره ضاد معجمة هو الزلق ، وحكى ابن التين أن في رواية القاسمى بالراء بدل الدال وهو الفسل ، قال : ولا معنى له هنا إلا أن حمل على أن الأرض حين أصابها المطر كالفسل والجامع بينهما الزلق . وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في أبواب الأذان

( تنبيه ) : وقع في السياق عن عبد الله بن الحارث ابن عزم محمد بن سيرين ، وأنكره الدمشقي فقال : كان زوج

بنت سيرين فهو صهر ابن سيرين لا ابن عمه . قلت : ما المانع أن يكون بين سيرين والحارث أخوة من رضاع ونحوه ، فلا ينبغي تقييد الرواية الصحيحة مع وجود الاحتمال المقبول

### ١٥ - باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟

لقول الله جل وعز ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ [ الجمعة ]

وقال عطاء : إذا كنت في قرية جامعة فنودي بالصلاة من يوم الجمعة فحق عليك أن تشهدها ، سمعت النداء أو لم تسمعه . وكان أنس رضي الله عنه في قصره أحياناً يجمع ، وأحياناً لا يجمع ، وهو لما رواه على فرسخين

٩٠٢ - **حدثنا** أحمد بن عبد الله بن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعمالى فيأتون في الغبار يصيبهم الغبار والعرق ، فيخرج منهم العرق ، فأنى رسول الله ﷺ إنسان منهم - وهو عندي - فقال النبي ﷺ : لو أنكم تطهروا يومكم هذا »

**قوله** ( باب من أين تؤتى الجمعة ، وعلى من يجب ؟ لقول الله تعالى : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ) يعني أن الآية ليست صريحة في وجوب بيان الحكم المذكور ، فلذلك أتى في الترجمة بصيغة الاستفهام . والذي ذهب إليه الجمهور أنها تجب على من سمع النداء أو كان في قوة السماع سواء كان داخل البلد أو خارجه ، وعمله كما صرح به الثماني ما إذا كان المنادى صبيته والأصوات هائلة والرجل سميعاً . وفي السنن لأبي داود من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً : إنما الجمعة على من سمع النداء ، وقال : إنه احتلف في رفعه ووقفه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً ، ويؤيده قوله ﷺ لا بين أم مكتوم و أسمع النداء ؟ قال : نعم . قال : فأجب ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ذكر من احتج به على وجوبها . فيسكون في الجمعة أولى لثبوت الأمر بالسعي إليها . وأما حديث الجمعة على من آواه الليل إلى أهله ، فأخرجه الترمذي ، ونقل عن أحمد أنه لم يره شيئاً وقال لمن ذكره له : استغفر ربك . وقد تقدم قبل باب من قول ابن عمر نحوه . والمعنى أنها تجب على من يمكنه الرجوع إلى أهله قبل دخول الليل ، واستشكل بأنه يلزم منه أنه يجب السعي من أول النهار وهو بخلاف الآية . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وقوله سمعت النداء أو لم تسمعه ، يعني إذا كنت داخل البلد ، وبهذا صرح أحمد ، ونقل النووي أنه لا خلاف فيه ، وزاد عبد الرزاق في هذا الأثر عن ابن جريج أيضاً قلت لعطاء : ما القرية الجامعة ؟ قال : ذات الجماعة والامير والقاضي والدور المجتمعة الآخذ بعضها ببعض مثل جندة . **قوله** ( وكان أنس - إلى قوله - لا يجمع ) وصله مسدد في مسنده الكبير عن أبي عوانة عن حميد بهذا . وقوله « يجمع » أي يصل بمن معه الجمعة ، أو يشهد الجمعة بجامع البصرة . **قوله** ( وهو ) أي القصر ، والرواية موضع ظاهر البصرة معروف كانت فيه وقعة كبيرة بين الحجاج وابن الأشعث ، قال أبو عبيد البكري : هو بكسر الواو موضع دان من البصرة . وقوله « على فرسخين ، أي من البصرة . وهذا وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن

أنس أنه كان يشهد الجمعة من الزاوية وهي على فرسخين من البصرة ، وهذا يرد على من زعم أن الزاوية موضع بالمدينة النبوية كان فيه قصر لأنس على فرسخين منها ويرجح الاحتمال الثاني ، وعرف بهذا أن التعليق المذكور ملفق من أثرين ، ولا يعارض ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ثابت قال : كان أنس يسكن في أرضه وبينه وبين البصرة ثلاثة أميال فيشهد الجمعة بالبصرة ، لتكون الثلاثة أميال فرسخا واحدا لأنه يجمع بأن الأرض المذكورة غير القصر ، وبأن أسا كان يرى التجميع حتما إن كان على فرسخ ولا يراه حتما إذا كان أكثر من ذلك ، ولهذا لم يقع في رواية ثابت التخيير الذي في رواية حميد . قوله ( حدثنا أحمد بن صالح ) كذا في رواية أبي ذر ، ووافقه ابن السكن ، وعند غيرهما : حدثنا أحمد ، غير منسوب ، وحزم أبو نعيم في المستخرج بأنه ابن عيسى ، والأول أصوب . وفي هذا الإسناد لطيفة ، وهو أن فيه ثلاثة دون عبيد الله بن أبي جعفر من أهل مصر وثلاثة فوقه من أهل المدينة . قوله ( يتأبون الجمعة ) أي يحضرونها نوبا ، والاقاب افعال من النوبة ، وفي رواية : يتأبون . قوله ( والعوالي ) تقدم تفسيرها في المواقيت وأنها على أربعة أميال فصاعدا من المدينة . قوله ( فيأتون في الغمار فيصيبهم الغبار ) كذا وقع للأكثر ، وعند القابسي : فيأتون في الغبار ، بفتح المهملة والمده وهو أصوب ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب . قوله ( إنسان منهم ) لم أقف على اسمه ، وللإسماعيلي : ناس منهم . قوله ( لو أنكم تطهرتم ليومكم هذا ) لو للتمنى فلا تحتاج إلى جواب ، أو للشرط والجواب محذوف تقديره لكان حسنا . وقد وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود أن هذا كان مبدأ الأمر بالغسل للجمعة ، ولأبي عوانة من حديث ابن عمر نحوه ، وصرح في آخره بأنه عليه السلام قال حينئذ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، وقد استدلت به عمرة على أن غسل الجمعة شرع للتنظيف لأجل الصلاة كما سيأتي في الباب الذي بعده . فعلى هذا فعنى قوله : ليومكم هذا ، أي في يومكم هذا . وفي هذا الحديث من العوائد أيضا رفق العالم بالمعلم ، واستحباب التنظيف لمجالسة أهل الخير ، واجتناب أذى المسلم بكل طريق ، وحرص الصحابة على امتثال الأمر ولو شق عليهم . وقال القرطبي : فيه رد على الكوفيين حيث لم يوجبوا الجمعة على من كان خارج المصر ، كذا قال ، وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا ولكانوا يحضرون جميعا . والله أعلم

## ١٦ - باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس

وكذلك يروى عن عمر وعلي والنعمان بن بشير وعمر بن حوشب رضي الله عنهم

٩٠٣ - **حدثنا** عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد أنه سأل عمرة عن الفصل يوم الجمعة قالت : قالت عائشة رضي الله عنها « كان الناس مهتة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم ، فقيل لهم : لو اغتسلتم »

[ الحديث ٩٠٣ - طرفه في : ٢٠٧١ ]

٩٠٤ - **حدثنا** سريج بن النعمان قال حدثنا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التميمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس »

٩٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كُنَّا نُهَكِّرُ بِالْجُمُعَةِ ، وَنُقِيلُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ »

[ الحديث ٩٠٥ - طرفه ق : ٩٤٠ ]

**قوله** ( باب وقت الجمعة ) أى أوله ( اذا زالت الشمس ) جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف عنده . **قوله** ( وكذا يذكر عن عمر وعلى والنعمان بن بشير وعمرو بن حريث ) قيل إنما اقتصر على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك ، وأغرب ابن العربي فنقل الاجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه . وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، فأما الأثر عن عمر فروى أبو نعيم شيخ البخارى في كتاب الصلاة له وابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن سيدان قال شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضى الله عنه فكانت صلاته وخطبته الى أن أقول قد اتصف النهار ، رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان وهو بكسر المهملة بعدها تحتانية ساكنة فانه تابعى كبير إلا أنه غير معروف العدالة ، قال ابن عدى شبه المجهول . وقال البخارى : لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس إسناده قوى ، وفي الموطأ عن مالك ابن أبي عامر قال كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة الى جدار المسجد الغربى ، فاذا غشيها ظل الجدار خرج عمر ، إسناده صحيح ، وهو ظاهر فى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فمالك عمر يتأخر بعد الزوال قليلا ، وفي حديث السقيفة عن ابن عباس قال فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر لجلس على المنبر ، وأما على فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق أنه صلى خلف على الجمعة بعد ما زالت الشمس ، إسناده صحيح ، وروى أيضا من طريق أبي رزين قال وكنا نصل مع على الجمعة فأحيانا نجد فيثا وأحيانا لا نجد ، وهذا محمول على المبادرة عند الزوال أو التأخير قليلا ، وأما النعمان بن بشير فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال كان النعمان بن بشير يصلى بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس . قلت : وكان النعمان أميرا على الكوفة فى أول خلافة يزيد بن معاوية ، وأما عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق الوليد بن العيزار قال ما رأيت إماما كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصلها اذا زالت الشمس ، إسناده صحيح أيضا ، وكان عمرو ينوب عن زياد وعن ولده فى الكوفة أيضا . وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة وهو بكسر اللام قال صلى بنا عبد الله - يعنى ابن مسعود - الجمعة ضحى وقال : خشيت عليكم الحر ، وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر قاله شعبة وغيره ، ومن طريق سعيد بن سويد قال صلى بنا معاوية الجمعة ضحى ، وسعيد ذكره ابن عدى فى الضعفاء واحتج بعض الحنابلة بقوله **تَلَوَّحَ** د إن هذا يوم جملة الله عيدا للمسلمين ، قال فلما ساء عيدا جازت الصلاة فيه وقت العيد كالفطر والأضحى ، وتعبق بأنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدا أن يشمل على جميع أحكام العيد ، بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة بانفاهم . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو

ابن المبارك . ويحيى بن سعيد هو الانصاري . قوله ( كان الناس مهنة ) بنون وفحات جمع ما هن ككتبة وكتاب أى خدم أنفسهم ، وحكى ابن التين أنه روى بكسر أوله ويكون الهاء ومعناه باسقاط محذوف أى ذوى مهنة . ولمسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد ، قال الناس أهل عمل ولم يكن لهم كفاة ، أى لم يكن لهم من يكفيهم العمل من الحظ . قوله ( وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هينهم ) استدل البخارى بقوله « راحوا » على أن ذلك كان بعد الزوال لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، ولا يعارض هذا ما تقدم عن الازهرى أن المراد بالرواح في قوله « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الذهاب مطلقاً لأنه إما أن يكون مجازاً أو مشتركاً ، وعلى كل من التقديرين فالقرينة غصصة وهى في قوله « من راح في الساعة الأولى » قائمة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قائمة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التى في آخر الباب الذى قبل هذا حيث قالت « يصيهم الغبار والعرق » لأن ذلك غالباً إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجيئهم من العوالي ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريباً من ذلك ، وعرف بهذا توجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب ( تنبيه ) : أورد أبو نعيم في المستخرج طريق عمرة هذه في الباب الذى قبله ، وعلى هذا فلا اشكال فيه أصلاً . قوله ( من أنس ) صرح في رواية الاسماعيلى من طريق زيد بن الحباب عن فليح بسامع عثمان له من أنس . قوله ( أن النبي ﷺ كان يصلى الجمعة حين تميل الشمس ) فيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التى بعد هذا عن أنس « كنا نبكر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة » فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكراً النهار . لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر فيما تقدم أن التبكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره وهو المراد هنا ، والمعنى أنهم كانوا يبدؤون بالصلاة قبل الفيلولة ، بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر فاهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد ، ولهذا النكتة أورد البخارى طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتى في الترجمة التى بعد هذه التعبير بالتبكير والمراد به الصلاة في أول الوقت وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين بن المنير في الحاشية : فسر البخارى حديث أنس الثانى بحديث أنس الأول لإشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما . ( تنبيهان ) : الأول حكى ابن التين عن أبى عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخارى الآثار عن الصحابة لأنه لم يجد حديثاً مرفوعاً في ذلك ، وتمتعه بحديث أنس هذا وهو كما قال . الثانى لم يقع التصريح عند المصنف برفع حديث أنس الثانى ، وقد أخرجه الطبرانى في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد فزاد فيه « مع النبي ﷺ » وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق محمد بن إسماعيل حديث حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتى في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال لأنهم كانوا يقبضون إلى الجمعة قبل القائلة

### ١٧ - باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة

٩٠٦ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدسي قال حدثنا حَرَمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدَةَ - هُوَ خَالِدُ

ابن دِينَارٍ - قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اشْتَدَّ الْبَرْدُ بَكَرَ بِالصَّلَاةِ ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ أَجْرَ بِالصَّلَاةِ » بِعَنِ الْجُمُعَةِ



قال يونس بن بكير: أخبرنا أبو خلدَةَ فقال « بالصلاة » ولم يذكر الجملة . وقال بشر بن ثابت : حدثنا أبو خلدَةَ قال « صلى بنا أميرُ الجمعة ، ثم قال لأنس رضي الله عنه : كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر » ؟

قوله ( باب إذا اشتد الحر يوم الجمعة ) لما اختلف ظاهر النقل عن أنس وقرر أن طريق الجمع أن يحمل الامر على اختلاف الحال بين الظهر والجمعة كما قدمناه جاء عن أنس حديث آخر يوم خلاف ذلك فترجم المصنف هذه الترجمة لأجله . قوله ( حدثنا أبو خلدَةَ ) بفتح المعجمة وسكون اللام ، والاسناد كله بصريون . قوله ( بكر بالصلاة ) أى صلاحاً في أول وقتها . قوله ( وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة ) لم يحزم المصنف بحكم الترجمة للاختلال الواقع في قوله « بمعنى الجمعة ، لا احتمال أن يكون من كلام التابعي أو من دونه ، وهو ظن من قاله ، والتصريح من أنس في رواية حميد الماضية أنه كان يبكرها مطلقاً من غير تفصيل ، ويؤيده الرواية المعلقة الثانية فإن فيها البيان بأن قوله « بمعنى الجمعة ، إنما أخذه قائله مما فهمه من التسوية بين الجمعة والظهر عند أنس حيث استدلل لما سئل عن الجمعة بقوله « كان يصلي الظهر ، وأوضح من ذلك رواية الاسماعيلي من طريق أخرى عن حرمي ولفظه « سمعت أنسا - وناداه يزيد الضبي يوم جمعة : يا أبا حمزة قد شهدت الصلاة مع رسول الله ﷺ ، فكيف كان يصلي الجمعة - ، فذكره ولم يقل بعده بمعنى الجمعة . قوله ( وقال يونس بن بكير ) وصله المصنف في « الأدب المفرد » ولفظه « سمعت أنس بن مالك وهو مع الحكم أمير البصرة على السرير يقول : كان النبي ﷺ إذا كان الحر أبرد بالصلاة ، وإذا كان البرد بكر بالصلاة ، وأخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن يونس وزاد « يعني الظهر » . والحكم المذكور هو ابن أبي عقيل الثقفي كان نائباً عن ابن عمه الحجاج بن يوسف ، وكان على طريقة ابن عمه في تطويل الخطبة يوم الجمعة حتى يكاد الوقت أن يخرج . وقد أورد أبو يعلى قصة يزيد الضبي المذكور وإنكاره على الحكم هذا الصنيع واستشهاده بأنس واعتذار أنس عن الحكم بأنه أخر للإبراد ، فساقها مطولة في نحو ورقة . وعرف بهذا أن الإبراد بالجمعة عند أنس إنما هو بالقياس على الظهر لا بالنص ، لكن أكثر الأحاديث تدل على التفرقة بينهما . قوله ( وقال بشر بن ثابت ) وصله الاسماعيلي والبيهقي بلفظ « كان إذا كان الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان الصيف أبرد بها » وعرف من طريق « الأدب المفرد » تسمية الأمير المهم في هذه الرواية المعلقة ، ومن رواية الاسماعيلي وغيره سبب تحديث أنس بن مالك بذلك حتى سمعه أبو خلدَةَ . وقال الزين بن المنه : نحا البخاري إلى مشروعية الإبراد بالجمعة ولم يثبت الحكم بذلك ، لأن قوله « بمعنى الجمعة ، يحتمل أن يكون قول التابعي مما فهمه ، ويحتمل أن يكون من نقله ، فرجح عنده إلحاقها بالظهر ، لأنها إما ظهر وزيادة أو بدل عن الظهر ، وأيد ذلك قول أمير البصرة لأنس يوم الجمعة « كيف كان النبي ﷺ يصلي الظهر » وجواب أنس من غير إنكار ذلك ، وقال أيضاً : إذا تقرر أن الإبراد يشرع في الجمعة أخذ منه أنها لا تشرع قبل الزوال ، لأنه لو شرع لما كان اشتداد الحر سبباً لتأخيرها ، بل كان يستغنى عنه بتعجيلها قبل الزوال . واستدل به ابن بطال على أن وقت الجمعة وقت الظهر لأن أنسا سوى بينهما في جوابه ، خلافاً لمن أجاز الجمعة قبل الزوال ، وقد تقدم الكلام عليه في الباب الذي قبله . وفيه إزالة التشويش عن المصلي بكل طريق محافظة على المشروع لأن ذلك هو السبب في سراحة الإبراد في الحر دون البرد

## ١٨ - باب المشى إلى الجمعة ، وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وَمَنْ قَالَ : السَّعْيُ الْعَمَلُ وَالذَّهَابُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ وَسَعَىٰ لَهُمْ سَعْيًا ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يجرؤ البيع حينئذ . وقال عطاء : تحرم الصناعات كلها

وقال إبراهيم بن سعيد عن الزهري : إذا أذن المؤذن يوم الجمعة وهو مسافر فعليه أن يشهد

٩٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا الوليد بن مسلم قال حدثنا يزيد بن أبي مرزوم قال : حدثنا

عبادة بن رفاع قال : أدركني أبو عباس وأنا أذهب إلى الجمعة فقال : سمعت النبي ﷺ يقول « من أغبرت قدماءه في سبيل الله حرّمه الله على النار »

[ الحديث ٩٠٧ - طرفه في : ٢٨١١ ]

٩٠٨ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب قال الزهري عن سفيان وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله

عنه عن النبي ﷺ . وحدثنا أبو البيان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها تمشون عليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فأتموا »

٩٠٩ - حدثنا عمرو بن علي قال حدثني أبو قتيبة قال حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن

عبد الله بن أبي قتادة لا أعلمه إلا عن أبيه عن النبي ﷺ قال « لا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة »

قوله ( باب المشى إلى الجمعة وقول الله جل ذكره ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ومن قال السعي العمل والذهاب لقوله

تعالى ﴿ وَسَعَىٰ لَهُمْ سَعْيًا ﴾ قال ابن المنير في الحاشية : لما قابل الله بين الأمر بالسعي والمنهي عن البيع دل على أن

المراد بالسعي العمل الذي هو الطاعة لأنه هو الذي يقابل بسعي الدنيا كالبيع والصناعة ، والحاصل أن المأمور به

سعى الآخرة ، والمنهى عنه سعى الدنيا . وفي الموطأ عن مالك أنه سأل ابن شهاب عن هذه الآية فقال : كان عمر

يقرؤها إذا نودي للصلاة فامضوا ، وكأنه فسر السعي بالذهاب ، قال مالك : وإنما السعي العمل لقول الله تعالى

﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ ﴾ وقال ( وأما من جاءك يسعى ) قال مالك : وليس السعي الاشتداد اهـ . وقراءة

عمر المذكورة سياق الكلام عليها في التفسير . وقد أورد المصنف في الباب حديث : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . وقوله ( وقال

بالمضى ، والسعي في الحديث فسر بالدو لمقابلته بالمشى حيث قال : لا تأتوها تسعون وأتوها تمشون . وقوله ( وقال

ابن عباس يحرم البيع حينئذ ) أي إذا نودي بالصلاة ، وهذا الاثر ذكره ابن حزم من طريق عكرمة عن ابن عباس

بلفظ لا يصلح البيع يوم الجمعة حين ينادى للصلاة ، فإذا قضيت الصلاة فاشترى وبع ، ورواه ابن مردويه من وجه

آخر عن ابن عباس مرفوعا ، وإلى القول بالتحريم ذهب الجمهور ، وابتدأه عندهم من حين الأذان بين يدي

الإمام لأنه الذي كان في عهد النبي ﷺ كما سيأتي قريباً . وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، من طريق مكحول أن النداء كان على عهد رسول الله ﷺ يؤذن يوم الجمعة مؤذن واحد حين يخرج الإمام ، وذلك النداء الذي يحرم عنده البيع ، وهو مرسل يمتنع بشواهد ثانی قريباً . وأما الأذان الذي عند الزوال فيجوز عندهم البيع فيه مع الكراهة ، وعن الحنفية يكره مطلقاً ولا يحرم ، وهل يصح البيع مع القول بالتحريم ؟ قولان مبنيان على أن النهي هل يقتضي الفساد مطلقاً أو لا ؟ . قوله ( وقال عطاء تحرم الصناعات كلها ) وصله عبد بن حميد في تفسيره بلفظ : إذا نودي بالأذان حرم الهو والبيع والصناعات كلها والرقاد وأن يأتي الرجل أهله وأن يكتب كتاباً ، وبهذا قال الجمهور أيضاً . قوله ( وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري الخ ) لم أره من رواية إبراهيم ، وقد ذكره ابن المنذر عن الزهري وقال : إنه اختلف عليه فيه فتميل عنه هكذا ، وقيل عنه مثل قول الجماعة إنه لا جمعة على مسافر ، كذا رواه الزهري الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري ، قال ابن المنذر : وهو كالاجماع من أهل العلم على ذلك ، لأن الزهري اختلف عليه فيه . ويمكن حمل كلام الزهري على حالين : فحيت قال لا جمعة على مسافر ، أراد على طريق الوجوب ، وحيث قال فعليه أن يشهد ، أراد على طريق الاستحباب . ويمكن أن تحمل رواية إبراهيم بن سعد هذه على صورة مخصوصة ، وهو إذا اتفق حضوره في موضع تقام فيه الجمعة فسمع النداء لها ، لا أنها تلزم المسافر مطلقاً حتى يحرم عليه السفر قبل الزوال من البلد الذي يدخلها مجتازاً مثلاً ، وكان ذلك رجح عند البخاري ، ويتأيد عنده بعموم قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوها إلى ذكر الله ) فلم يخص مقبلاً من مسافر ، وأما ما احتج به ابن المنذر على سقوط الجمعة عن المسافر بكونه ﷺ صلى الظهر والعصر جميعاً بعرفة وكان يوم جمعة فدل ذلك من فعله على أنه لا جمعة على مسافر فهو عمل صحيح ، إلا أنه لا يدفع الصورة التي ذكرتها . وقال الزين بن المنير : قرر البخاري في هذه الترجمة إثبات المثني إلى الجمعة مع معرفته بقول من فسرها بالذهاب الذي يتناول المشي والركوب ، وكأنه حمل الأمر بالسكينة والوقار على عمومها في الصلوات كلها فتدخل الجمعة كما هو مقتضى حديث أبي هريرة ، وأما حديث أبي قتادة فيؤخذ من قوله وعليكم السكينة ، فانه يقتضي عدم الإسراع في حال السعي إلى الصلاة أيضاً . قوله ( حدثني علي بن عبد الله ) هو ابن المديني . قوله ( يزيد ) بالتحثانية والزاي ، و ( عباية ) بفتح المهملة بعدها موحدة وهو ابن رفاع بن رافع بن خديج . قوله ( أدركني أبو عبيس ) بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وهو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة واسمه عبد الرحمن على الصحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . قوله ( وأنا أذهب ) كذا وقع عند البخاري أن القصة وقعت لعباية مع أبي عبيس ، وعند الإسماعيلي من رواية علي بن بحر وغيره عن الوليد بن مسلم أن القصة وقعت ليزيد بن أبي مريم مع عباية ، وكذا أخرجه النسائي عن الحسين بن حريث عن الوليد ولفظه : حدثني يزيد قال : لحقني عباية بن رفاع وأنا ماش إلى الجمعة ، زاد الإسماعيلي في روايته وهو راكب ، فقال : احتسب خطاك هذه ، وفي رواية النسائي : فقال أبشر فإن خطاك هذه في سبيل الله ، فاني سمعت أبا عبيس بن جبر ، فذكر الحديث ، فان كان محفوظاً احتمل أن تكون القصة وقعت لكل منهما ، وسيأتي الكلام على المتن في كتاب الجهاد ، وأورده هنا لعموم قوله في سبيل الله ، فدخلت فيه الجمعة ، ولكون راوى الحديث استدله به على ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : وجه دخول حديث أبي عبيس في الترجمة من قوله : أدركني أبو عبيس ، لأنه لو كان يعدو لما احتمل وقت المحادثة لتعذرهما مع الجري ، ولأن أبا عبيس

جعل حكم السعى إلى الجمعة حكم الجهاد ، وليس العدو من مطالب الجهاد فكذلك الجمعة انتهى . وحديث أبي هريرة تقدم الكلام عليه في أواخر أبواب الأذان ، وقد سبق في أول هذا الباب توجيه إirاده هنا . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة قال أبو عبد الله : لا أعلمه إلا عن أبيه ) انتهى . أبو عبد الله هذا هو المصنف . وقع قوله ، قال أبو عبد الله ، في رواية المستملى وحده ، وكأنه وقع عنده توقف في وصله لكونه كتبه من حفظه أو لغير ذلك ، وهو في الأصل موصول لا ريب فيه ، فقد أخرجه الاسماعيل عن ابن ناجية عن أبي حفص - وهو عمر بن علي شيخ البخاري فيه - فقال : عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ، ولم يشك : وأغرب الكرماني فقال : إن هذا الاسناد منقطع وإن حكم البخاري بكونه موصولا لأن شيخه لم يروه إلا منقطعا انتهى . وقد تقدم في أواخر الأذان أن البخاري علق هذه الطريق من جهة علي بن المبارك ولم يتعرض للشك الذي هنا ، وتقدم الكلام على المتن أيضا ، وموضع الحاجة منه هنا قوله : وعليكم السكينة ، قال ابن رشيد : والنسك في النهي عن ذلك لئلا يكون مقامهم سببا لاسراعه في الدخول إلى الصلاة فيثنى مقصوده من هيئة الوقار ، قال : وكان البخاري استعمر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن السعى إلى الصلاة غير الجمعة منهى لاجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس فيدخل في الصلاة وهو منهبر فيثنى ذلك خشوعه ، وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح بما يلحقه من الانهار وغيره ، وكأنه استعمر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار منع منه ، فاشتركت الجمعة مع غيرها في ذلك . والله أعلم

## ١٩ - باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة

٩١٠ - حدثنا عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن ابن ودبة عن سلمان الفارسي قال : قال رسول الله « من اغتسل يوم الجمعة وتطهر بما استطاع من طهر ، ثم أدهن أو مس من طيب ، ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلّى ما كتب له ، ثم إذا خرج الإمام أنصت ، فخير له ما بينه وبين الجمعة الأخرى »

قوله ( باب لا يفرق ) أي الداخل ( بين اثنين ) كذا ترجم ولم يثبت الحكم ، وقد نقل الكراهة عن الجمهور ابن المنذر واختار التحريم ، وبه جزم النووي في « زوائد الروضة » ، والأكثر على أنها كراهة تنزيه ، ونقله الشيخ أبو حامد عن النص ، والمشهور عند الشافعية الكراهة كما جزم به الرافعي ، والاحاديث الواردة في الزجر عن التخطي مخرجة في المسند والسنن وفي غالبها ضعف ، وأقوى ما ورد فيه ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق أبي الزاهرية قال : كنا مع عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ فذكر أن رجلا جاء يتخطى والنبي ﷺ يحطّ فقال : اجلس فقد أذيت ، ولابن داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، ومن تخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، وقيد مالك والاوزاعي الكراهة بما إذا كان الخطيب على المنبر ، قال الزين بن المنير : التفرقة بين اثنين يتناول القعود بينهما وإخراج أحدهما والقعود مكانه ، وقد يطلق على مجرد التخطي ، وفي التخطي زيادة رفع رجله على رءوسهما أو أكتافهما ، وربما تعلق بثيابهما شيء مما برجله ، وقد استثنى من كراهة التخطي ما إذا كان في الصفوف الأولى

فرجة فأراد الداخل سدها فيغتنفر له لنقصيرم ، أورد فيه حديث سلمان ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب النمن للجمعة ،

## ٢٠ - باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد في مكانه

٩١١ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا ابن جريج قال سمعت نافعاً يقول سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول «نهى النبي ﷺ أن يقيم الرجل أخاه من مقعده ويجلس فيه» . قلت لنافع : الجمعة ؟ قال : الجمعة وغيرها

[ الحديث ٩١١ - طرقاه في : ٦٢٦٩ ، ٦٢٧٠ ]

**قوله** ( باب لا يقيم الرجل أخاه يوم الجمعة ويقعد مكانه ) هذه الترجمة المقيدة يوم الجمعة ورد فيها حديث صحيح لكنه ليس على شرط البخاري أحرجه مسلم من طريق أبي زبير عن جابر بلفظ « لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقعده فيقعد فيه ولكن يقول قدسحوا ، ويؤخذ منه أن الذي يتخطى بعد الاستئذان خارج عن حكم الكراهة ، وقوله في الحديث « لا يقيم الرجل أخاه » لا مفهوم له بل ذكر لمزيد التنفير عن ذلك لقبحه ، لأنه إن فعله من جهة الكبر كان فيحيا ، وإن فعله من جهة الآثرة كالأفبح ، وكان البخاري اغتنى عنه بعموم حديث ابن عمر المذكور في الباب ، وبالعوم المذكور احتج نافع حين سأله ابن جريج عن الجمعة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد تقدم بيان دخول هذه الصورة في النفقة التي قبلها . وشيخ البخاري فيه هو محمد بن سلام كما وقع منسوباً في رواية أبي ذر

## ٢١ - باب الأذان يوم الجمعة

٩١٢ - **حدثنا** آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد قال « كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما . فلما كان عثمان رضي الله عنه - وكثر الناس - زاد النداء الثالث على الزوراء »

[ الحديث ٩١٢ - طرقاه في : ٩١٣ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ]

**قوله** ( باب الأذان يوم الجمعة ) أي متى يشرع . **قوله** ( عن السائب بن يزيد ) في رواية عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخرجه ، وفي رواية بونس عن الزهري سمعت السائب ، وسيأتيان بعد هذا . **قوله** ( كان النداء يوم الجمعة ) في رواية أبي عاصم عن ابن أبي ذئب عند ابن خزيمة كان ابتداء النداء الذي ذكره الله في القرآن يوم الجمعة ، وله في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب « كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة » ، قال ابن خزيمة : قوله أذانين يريد الأذان والإقامة ، يعني تغليبا أو لانتراكمها في الإعلام كما تقدم في أبواب الأذان . **قوله** ( إذا جلس الإمام على المنبر ) في رواية أبي عاصم المذكورة « إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة » ، ولذا للجهني من طريق ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب ، وكذا في رواية الماجشون الآتية عن الزهري ولفظه ، وكان الأذان يوم الجمعة حين يجلس الإمام ، يعني على المنبر ، وأخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن الماجشون بدون قوله

ويعنى، وللفسافى من رواية سليمان التيمي عن الزهرى كان بلال يؤذن لما جلس النبي ﷺ على المنبر. فإذا نزل أقام، وقد تقدم نحوه في مرسل مكحول قريباً، قال المهلب: المحكمة في جعل الاذان في هذا المحل ليعرف الناس مجلس الإمام على أنبر فينصتوا له إذا خطب، كذا قال وفيه نظر، فان في سياق ابن إسحق عند الطبراني وغيره عن الزهرى في هذا الحديث، أن بلالاً كان يؤذن على باب المسجد (١)، فالظاهر أنه كان لطلق الإعلام لا لخصوص الإيصات، نعم لما زيد الاذان الأول كان للإعلام، وكان الذى بين يدي الخطيب للإيصات. قوله (فلما كان عثمان) أى خليفة. قوله (وكثر الناس) أى بالمدينة، وصرح به في رواية الماجشون، وظاهره أن عثمان أمر بذلك في ابتداء خلافته، لكن في رواية ابن خزيمة عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج أن ذلك كان بعد مضي مدة من خلافته. قوله (زاد النداء الثالث) في رواية وكيع عن ابن أبي ذئب فأمر عثمان بالاذن الأول، ونحوه للشافعى من هذا الوجه، ولا منافاة بينهما لأنه باعتبار كونه مريداً يسمى ثالثاً، وباعتبار كونه جعل مقدماً على الاذان والاقامة يسمى أولاً، ولفظ رواية عقيل الآتية بعد باين، أن التاذين بالثاني أمر به عثمان، وتسميته ثانياً أيضاً متروجه بالنظر إلى الاذان الحقيقي لا الإقامة. قوله (على الزوراء) بفتح الزاى وسكون الواو وبعد ما راه معدودة. وقوله «قال أبو عبد الله» هو المصنف، وهذا في رواية أبي ذر وحده، وما فسر به الزوراء هو المعتقد، وجزم ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب المسجد، وفيه نظر لما في رواية ابن إسحق عن الزهرى عند ابن خزيمة وابن ماجه بلفظ «زاد النداء الثالث على دار في السوق يقال لها الزوراء»، وفي روايته عند الطبراني «أمر بالنداء الأول على دار له يقال لها الزوراء»، فكان يؤذن له عليها، فإذا جلس على المنبر أذن مؤذنه الأول، فإذا نزل أقام الصلاة. وفي رواية له من هذا الوجه «فأذن بالزوراء قبل خروجه ليعلم الناس أن الجمعة قد حضرت»، ونحوه في مرسل مكحول المتقدم. وفي صحيح مسلم من حديث أنس «أن نبي الله وأصحابه كانوا بالزوراء»، والزوراء بالمدينة عند السوق، الحديث، زاد أبو عاصم عن ابن أبي ذئب «ثبت ذلك حتى الساعة»، وسيأتى نحوه قريباً من رواية يونس بلفظ «ثبت الأمر كذلك»، والذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد إذ ذاك لسكونه خليفة مطاع الأمر لكن ذكر الفاكهاني أن أول من أحدث الاذان الأول بمكة الحجاج وبالبصرة زياد، وبلغنى أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تاذن عندهم سوى مرة، وروى ابن أبي شيبة من طريق ابن عمر قال «الاذن الأول يوم الجمعة بدعة»، فيحتمل أن يكون قال ذلك على سبيل الإنكار، ويحتمل أنه يريد أنه لم يكن في زمن النبي ﷺ وكل ما لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً ومنها ما يكون بخلاف ذلك. وتبين بما مضى أن عثمان أحدثه لإعلام الناس بدخول وقت الصلاة قياساً على بقية الصلوات فألحق الجمعة بها وأبقى خصوصيتها بالاذن بين يدي الخطيب، وفيه استنباط معنى من الاصل لا يبطله، وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من الدعاء اليها بالذكر والصلاة على النبي ﷺ فهو في بعض البلاد دون بعض، واتباع السلف الصالح أولى. (تبيينان): الأول ورود ما

(١) وقد أخرجه أبو داود من حديث ابن إسحق عن الزهرى من السائب بن يزيد كرواية الطبراني المذكورة وسنده جيد، إلا أن ابن إسحاق مدلس وقد رواه هاشم بالمتنعة ولم يتابع في قوله «على باب المسجد»، فيكون في صحة هذه الزيادة نظر. وقد رواه أحمد في المسند عنه عن الزهرى وصرح بالسماع ولكنه لم يذكر هذه الزيادة كما ذكر ذلك وأجاد البحث فيه صاحب «هون المعبود» صرح سنن أبي داود، فراجعه إن شئت. والله أعلم

يخالف هذا الخبر أن عمر هو الذي زاد الأذان ، ففي تفسير جوبير عن الضحك من زيادة الراوى عن برد بن سنان عن مكحول عن معاذ ، أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس الجمعة خارجا من المسجد حتى يسمع الناس ، وأمر أن يؤذن بين يديه كما كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، ثم قال عمر : نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين ، انتهى . وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ ، ولا يثبت لأن معاذ كان خرج من المدينة إلى الشام في أول ما غزوا الشام واستمر إلى أن مات بالشام في طاعون عمواس ، وقد تواردت الروايات أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد . ثم وجدت لهذا الأثر ما يقويه ، فقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال سليمان بن موسى ، أول من زاد الأذان بالمدينة عثمان ، فقال عطاء : كلا ، إنما كان يدعو الناس دعاء ولا يؤذن غير أذان واحد ، انتهى ، وعطاء لم يدرك عثمان فرواية من أثبت ذلك عنه مقدمة على إنكاره ، ويمكن الجمع بأن الذي ذكره عطاء هو الذي كان في زمن عمر واستمر على عهد عثمان ثم رأى أن يجعله أذانا وأن يكون على مكان عال ففعل ذلك ففسب إليه لكونه بالفاظ الأذان ، وترك ما كان فعله عمر لكونه مجرد إعلام . الثاني تواردت الشراح على أن معنى قوله ، الأذان الثالث ، أن الأولين الأذان والإقامة لكن نقل الداودي أن الأذان أولا كان في سفل المسجد ، فلما كان عثمان جعل من يؤذن على الزوراء ، فلما كان هشام - يعني ابن عبد الملك - جعل من يؤذن بين يديه فصاروا ثلاثة ، فسمى فعل عثمان ثالثا لذلك . انتهى . وهذا الذي ذكره يعني ذكره عن تكلف رده ، فليس له فيما قاله سلف ، ثم هو خلاف الظاهر قسمية ما أمر به عثمان ثالثا يستدعي سبق اثنين قبله ، وهشام إنما كان بعد عثمان بثمانين سنة . واستدل البخارى بهذا الحديث أيضا على الجلوس على المنبر قبل الخطبة خلافا لبعض الحنفية ، واختلف من أثبت هل هو للأذان أو لراحة الخطيب ؟ فعلى الأول لا يسن في العيد إذ لا أذان هناك . واستدل به أيضا على أن التأذين قبيل الخطبة ، وعلى ترك تأذين اثنين معا ، وعلى أن الخطبة يوم الجمعة سابقة على الصلاة ، ووجهه أن الأذان لا يكون إلا قبل الصلاة ، وإذا كان يقع حين يجلس الإمام على المنبر دل على سبق الخطبة على الصلاة

## ٢٢ - باب المؤذن الواحد يوم الجمعة

٩١٣ - **حديث** أبو نعيم قال حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المجشون عن الزهري عن السائب بن يزيد « أن الذي زاد التأذين الثالث يوم الجمعة عثمان بن عفان رضي الله عنه - حين كثر أهل المدينة - ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام » يعني على المنبر

**قوله** ( باب المؤذن الواحد يوم الجمعة ) أورد فيه حديث السائب بن يزيد المذكور في الباب قبله وزاد فيه ، ولم يكن للنبي ﷺ مؤذن غير واحد ، ومثله للنسائي وأبي داود من رواية صالح بن كيسان ، ولأبي داود وابن خزيمة من رواية ابن إسحق كلاهما عن الزهري ، وفي مسند مكحول المتقدم نحوه ، وهو ظاهر في إردة نفى تأذين اثنين معا ، والمراد أن الذي كان يؤذن هو الذي كان يقيم ، قال الاسماعيلي : لعل قوله « مؤذن » يريد به التأذين فعبر عنه بلفظ المؤذن لدلالته عليه انتهى . وما أدري ما الخامل له على هذا التأويل ؟ فإن المؤذن الراتب هو بلال ، وأما أبو محذورة وسعد القرظ فكان كل منهما بمسجده الذي رتب فيه ، وأما ابن أم مكتوم فلم يرد أنه كان يؤذن إلا في الصبح كما تقدم في الأذان ، فلعلى الاسماعيلي استشعر إيراد أحد هؤلاء فقال ما قال ، ويمكن أن يكون المراد بقوله « مؤذن واحد » أي في الجمعة

فلا زرد الصبح مثلاً ، وعرف بهذا الرد على ما ذكر ابن حبيب أنه عليه السلام كان إذا رقى المنبر وجلس أذن المؤذنون وكانوا ثلاثة واحد بعد واحد ، فإذا فرغ الثالث قام لخطب ، فانه دعوى تحتاج لدليل ، ولم يرد ذلك صريحاً من طريق متصلة ثبت مثلها . ثم وجدته في مختصر البريوطي <sup>(١)</sup> عن الشافعي

### ٢٣ - باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء

٩١٤ - حدثنا ابن مقارن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا أبو بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت معاوية بن أبي سفيان وهو جالس على المنبر أذن المؤذن قال : الله أكبر ، قال معاوية : الله أكبر ، الله أكبر . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال معاوية : وأنا . فقال : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال معاوية : وأنا . فلما أن قضى التأذين قال : يا أيها الناس ، إني سمعت رسول الله عليه السلام على هذا المجلس - حين أذن المؤذن - يقول ما سمعتم مني من مقالتي .

قوله ( باب يجيب الإمام على المنبر إذا سمع النداء ) في رواية كريمة ، يؤذن ، بدل يجيب ، فكأنه ساء أذاً لكونه بلفظه . قوله ( عن أبي أمامة ) في رواية الاسماعيل من طريق حبان وعبدان عن عبد الله - وهو ابن المبارك - سمعت أبا أمامة . قوله ( وأنا ) أى أشهد ، وأنا أقول مثله . قوله ( فلما أن قضى ) أى فرغ ، وأن ، زائدة ، وسقطت في رواية الاصيل ، وللكشميني ، فلما أن انقضى ، أى انتهى . وفي هذا الحديث من الفوائد تعلم العلم وتعليمه من الإمام وهو على المنبر ، وأن الخطيب يجيب المؤذن وهو على المنبر ، وأن قول المجيب ، وأنا كذلك ، ونحوه يكفي في إجابة المؤذن ، وفيه إباحة الكلام قبل الشروع في الخطبة ، وأن التكبير في أول الأذان غير مرجع وفيها نظر ، وفيه الجلوس قبل الخطبة . وفيه مباحة تقدمت في أبواب الأذان

### ٢٤ - باب الجلوس على المنبر عند التأذين

٩١٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن السائب بن يزيد أخبره أن التأذين الثاني يوم الجمعة أمر به عثمان - حين كثر أهل المسجد - وكانت التأذين يوم الجمعة حين يجلس الإمام .

قوله ( باب الجلوس على المنبر عند التأذين ) تقدمت مباحة حديث السائب قريباً ، ومناسبتة للذي قبله ظاهرة جداً ، وأشار الزين بن المنبر إلى أن مناسبة هذه الترجمة الإشارة إلى خلاف من قال الجلوس على المنبر عند التأذين غير مشروع وهو عن بعض الكوفيين ، وقال مالك والشافعي والجمهور : هو سنة . قال الزين : والحكمة فيه سكون اللحن ، والتهوؤ للانصات ، والاستنصات لسماح الخطبة ، وإحضار الذهن لذلك

### ٢٥ - باب التأذين عند الخطبة

٩١٦ - حدثنا محمد بن مقاتل قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يونس عن الزهري قال سمعت السائب بن



يزيد يقول « إن الأذان يوم الجمعة كان أوله حين يجلس الإمام يوم الجمعة على المنبر في عهد رسول الله ﷺ وأب بكر وعمر رضي الله عنهما ، فلما كان في خلافة عثمان رضي الله عنه - وكثروا - أمر عثمان يوم الجمعة بالأذان الثالث ، فأذن به على الزوراء ، فثبت الأمر على ذلك »

قوله ( باب التأذين عند الخطبة ) أى عند إرادتها ، أورد فيه حديث السائب أيضا وقد تقدم ما فيه . وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد

٢٦ - باب الخطبة على المنبر . وقال أنس رضي الله عنه : خطب النبي ﷺ على المنبر

٩١٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري القرشي الإسكندراني قال حدثنا أبو حازم بن دينار « إن رجلاً أتوا سهل بن سعيد الساعدي ، وقد امتزوا في المنبر يوم عودته ؟ فسأوه عن ذلك فقال : والله إني لأعرف ثما هو ، ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه رسول الله ﷺ : أرسل رسول الله ﷺ إلى فلانة - امرأة قد سماها سهل - فمرى غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليها ، إذا كنت الناس ، فأمرته فعملها من طرفاء الغابة ، ثم جاء بها فأرسلت إلى رسول الله ﷺ فأمر بها فوضعت ها هنا . ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليها ، وكبر وهو عليها ، ثم ركب وهو عليها ، ثم نزل القمقمري فسجد في أصل المنبر ثم عاد . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : أيها الناس ، إنما صنعت هذا لتأمنوا ، ولتعلموا صلاتي »

٩١٨ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم قال حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني يحيى بن سعيد قال : أخبرني ابن أنس أنه سمع جابر بن عبد الله قال « كان جذع يقوم إليه النبي ﷺ ، فلما وضع له المنبر سمعنا للجذع مثل أصوات العشار ، حتى نزل النبي ﷺ فوضع يده عليه »

قال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس أنه سمع جابراً

٩١٩ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يخطب على المنبر فقال : من جاء إلى الجمعة فليمتثل »

قوله ( باب الخطبة على المنبر ) أى مشروعيتها ، ولم يقيد بها بالجمعة ليتناولها ويتناول غيرها . قوله ( وقال أنس خطب النبي ﷺ على المنبر ) هذا طرف من حديث أوردته المصنف في الاعتصام وفي الفن مطولاً وفيه قصة عبد الله ابن حذافة ، ومن حديثه أيضاً في الاستسقاء في قصة الذي قال « هلك المال ، وسيأتي ثم . قوله ( أن رجلاً أتوا سهل ) ابن سعد لم أفهم على أسمائهم . قوله ( امتزوا ) من الممازاة وهي المجادلة ، وقال الكرماني : من الامتزاء وهو

الشك . ويؤيد الأول قوله في رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عند مسلم « أن تماروا ، فإن معناه تجادلوا ، قال الراغب : الامتراء والمماراة المجادلة ، ومنه ( فلا تمار فيهم إلا مرأى ظاهرا ) » وقال أيضا : المرة التردد في الشيء ، ومنه ( فلا تكن في سرية من لقائه ) » قوله ( والله اني لأعرف بما هو ) فيه القسم على الشيء لإرادة تأكيد كيد السامع ، وفي قوله « ولقد رأيته أول يوم وضع ، وأول يوم جلس عليه ، زيادة على السؤال ، لكن فائدته إعلامهم بقوة معرفته بما سأله عنه ، وقد تقدم في باب الصلاة على المنبر أن سهلا قال « ما بقي أحد أعلم به مني » . قوله ( أرسل الخ ) هو شرح الجواب . قوله ( إلى ثلاثة امرأة من الانصار ) في رواية أبي غسان عن أبي حازم « امرأة من المهاجرين ، كما سيأتي في الهبة ، وهو وهم من أبي غسان لطباق أصحاب أبي حازم على قولهم « من الانصار » ، وكذا قال أيمن عن جابر كما سيأتي في علامات النبوة ، وقد تقدم الكلام على اسمها في « باب الصلاة على المنبر » ، في أوائل الصلاة . قوله ( مرى غلامك التجار ) سماه عباس بن سهل عن أبيه فيما أخرجه قاسم بن أصبغ وأبو سعد في « شرف المصطفى » ، جميعا من طريق يحيى بن بكير عن ابن لهيعة حدثني عمارة بن غزية عنه ولفظه « كان رسول الله ﷺ يخطب إلى خشبة . فلما كثر الناس قيل له : لو كنت جعلت منبرا . قال وكان بالمدينة نجار واحد يقال له ميمون ، فدكر الحديث ، وأخرجه ابن سعد من رواية سعيد بن سعد الانصارى عن ابن عباس نحو هذا السياق ولكن لم يسمه ، وفي الطبراني من طريق أبي عبد الله الغفاري « سمعت سهلا بن سعد يقول : كنت جالسا مع خال لي من الانصار . فقال له النبي ﷺ : أخرج إلى الآفة وأتني من خشبها فاعمل لي منبرا ، الحديث . وجاء في صاحب المنبر أقوال أخرى : أحدها اسمه إبراهيم أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق أبي نضرة عن جابر « وفي إسناده الغلاء بن مسلة الرواس وهو متروك ، ثانيها باقول بموحدة وقاف مضمومة رواه عبد الرزاق بإسناد ضعيف منقطع ، ووصله أبو نعيم في المعرفة لكن قال باقوم آخره ميم وإسناده ضعيف أيضا ، ثالثها صباح يضم المهملة بعدها موحدة خفيفة وآخره مهملة أيضا ذكره ابن بشكوال بإسناد شديد الانقطاع . رابعها قبيصة أو قبيصة المخزومي مولاهم ذكره عمر بن شبة في « الصحابة » بإسناد مرسل ، خامسها كلاب مولى العباس كما سيأتي . سادسها تميم الداري رواه أبو داود مختصرا والحسن بن سفيان والبيهقي من طريق أبي عاصم عن عبد العزيز بن أبي رواد « عن نافع عن ابن عمر أن تيمما الداري قال لرسول الله ﷺ لما كثر له : ألا تتخذ لك منبرا يحمل عظامك ؟ قال : بلى فاتخذ له منبرا ، الحديث وإسناده جيد ، وسيأتي ذكره في علامات النبوة فإن البخاري أشار إليه ثم ، وروى ابن سعد في « الطبقات » من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان يخطب وهو مستند إلى جذع فقال : ان القيام قد شق علي . فقال له تميم الداري : ألا عمل لك منبرا كما رأيت يصنع بالشام ؟ فتناور النبي ﷺ المسلمين في ذلك فأروا أن يتخذوه . فقال العباس بن عبد المطلب : إن لي غلاما يقال له كلاب أعمل الناس ، فقال : مره أن يعمل ، الحديث رجاله ثقات إلا الواقدي . سابعها ميناء ذكره ابن بشكوال عن الزبير بن بكار « حدثني اسماعيل هو ابن أبي أويس عن أبيه قال : عمل المنبر غلام لامرأة من الانصار من بني سلالة أو من بني ساعدة أو امرأة لرجل منهم - يقال له ميناء - انتهى . وهذا يحتمل أن يعود الضمير فيه على الأقرب ، فيكون ميناء اسم زوج المرأة ، وهو بخلاف ما حكيناه في « باب الصلاة على المنبر والسطوح » ، عن ابن التين أن المنبر عمله غلام سعد بن عبادة ، وجوزنا أن تكون المرأة زوج سعد . وليس في جميع هذه الروايات التي سمي فيها النجار شيء قوي السند إلا حديث ابن عمر ، وليس فيه التصريح بأن الذي اتخذ المنبر تميم الداري ، بل قد تبين من رواية ابن

سعد أن تسميا لم بعمله . وأشباه الأقوال بالصواب قول من قال هو ميمون لكون الإسناد من طريق سهل بن سعد أيضا ، وأما الأقوال الأخرى فلا اعتداد بها لو هاتها . ويبعد جدا أن يجمع بينها بان النجار كانت له أسماء متعددة . وأما احتمال كون الجميع اشتركوا في عمله فيمنع منه قوله في كثير من الروايات السابقة ، لم يكن بالمدينة إلا نجار واحد ، إلا إن كان يحمل على أن المراد بالواحد الماهر في صناعته والبقية أعوانه فيمكن والله أعلم . ووقع عند الترمذي وابن خزيمة وبحجاء من طريق عكرمة بن عمار عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس ، كان النبي ﷺ يقوم يوم الجمعة فيسند ظهره إلى جذع منصوب في المسجد بخطب ، فجاء إليه روى فقال : ألا أصنع لك منبرا ، الحديث ، ولم يسمه يحتمل أن يكون المراد بالروى تميم الداري لأنه كان كثير السفر إلى أرض الروم . وقد عرف بما تقدم سبب عمل المنبر ، وجزم ابن سعد بأن ذلك كان في السنة السابعة ، وفيه نظر لذكر العباس وتيمم فيه وكان قدوم العباس بعد الفتح في آخر سنة ثمان ، وقدوم تميم سنة تسع . وجزم ابن النجار بأن عمله كان سنة ثمان ، وفيه نظر أيضا لما ورد في حديث الإفك في الصحيحين عن عائشة قالت : فثار الحيان الاوس والخزرج حتى كادوا أن يقتتلوا ورسول الله ﷺ على المنبر ، فنزل ففضضهم حتى سكثوا ، فان حل على التجوز في ذكر المنبر والا فهو أصح مما مضى . وحكى بعض أهل السير أنه ﷺ كان يخطب على منبر من طين قبل أن يتخذ المنبر الذي من خشب ، ويعكر عليه أن في الأحاديث الصحيحة أنه كان يستند إلى الجذع إذا خطب ، ولم يزل المنبر على حاله ثلاث درجات حتى زاده مروان في خلافة معارفة ست درجات من أسفله ، وكان سبب ذلك ما حكاه الزبير بن بكار في أخبار المدينة باسناده إلى حميد ابن عبد الرحمن بن عوف قال : بعث معاوية إلى مروان - وهو عامله على المدينة - أن يحمل إليه المنبر ، فأمر به فقلع ، فأطلت المدينة ، فخرج مروان فخطب وقال : إنما أمرني أمير المؤمنين أن أرفعه ، فدعا نجارا ، وكان ثلاث درجات فزاد فيه الزيادة التي هو عليها اليوم ، ورواه من وجه آخر قال : فكسفت الشمس حتى رأينا النجوم وقال : فزاد فيه ست درجات وقال : إنما زدت فيه حين كثر الناس ، قال ابن النجار وغيره : استمر على ذلك إلا ما أصلح منه إلى أن احترق مسجد المدينة سنة أربع وخمسين وسبعمائة فاحترق ، ثم جدد المظهر صاحب اليمن سنة ست وخمسين منبرا ، ثم أرسل الظاهر بيبرس بعد عشر سنين (١) منبرا فأزيل منبر المظهر ، فم يزل ذلك إلى هذا العصر فأرسل الملك المؤيد سنة عشرين وثمانمائة منبرا جديدا ، وكان أرسل في سنة ثمان عشرة منبرا جديدا إلى مكة أيضا ، شكر الله له صالح عمله آمين . قوله ( فعملها من طرفاء الغابة ) في رواية سفيان عن أبي حازم ، من أثلة الغابة ، كما تقدم في أوائل الصلاة ، ولا مغايرة بينهما فإن الأثل هو الطرفاء وقبل يشبه الطرفاء وهو أعظم منه ، والغابة بالمعجمة وتخفيف الموحدة موضع « عوالى المدينة جهة الشام ، وهى اسم قرية بالبحرين أيضا ، وأصلها كل شجر ملتف . قوله ( فأرسلت ) أى المرأة تعلم بأنه فرغ . قوله ( فأمرها فوضعت ) أنت لارادة الأعواد والدرجات ، ففي رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، فعمل له هذا الدرجات الثلاث . . . قوله ( ثم رأيت رسول الله ﷺ صلى عليه ) أى على الأعواد ، وكانت صلاته على الدرجة العليا من المنبر ، قوله ( وكبر وهو عليها ثم ركع وهو عليها ثم نزل القهقري ) لم يذكر القيام بعد الركوع في هذه الرواية وكذا لم يذكر القراءة بعد التكبيرة ، وقد تبين ذلك في رواية سفيان عن أبي حازم ولم يظهده بكرهه وأوركه

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة أخرى : بعد عشرين سنة .

ثم رفع رأسه ثم رجع القهقرى ، والقهقرى بالقصر المثنى إلى خلف . والحامل عليه المحافظة على استقبال القبلة ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني ، بخطب الناس عليه ثم أقيمت الصلاة فكبر وهو على المنبر ، فأقادت هذه الرواية تقدم الخطبة على الصلاة . **قوله** ( في أصل المنبر ) أى على الأرض إلى جنب الدرجة السفلى منه . **قوله** ( ثم عاد ) زاد مسلم من رواية عبد العزيز حتى فرغ من صلاته . **قوله** ( وتعلموا ) بكسر اللام وفتح المثناة وتشديد اللام أى لتعلموا ، وعرف منه أن الحكمة في صلاته في أعلى المنبر ليراه من قد يخفى عليه رؤيته إذا صلى على الأرض ويستفاد منه أن من قفل شيئاً يخالف العادة أن يبين حكمته لأصحابه . وفيه مشروعية الخطبة على المنبر لكل خطيب خليفة كان أو غيره . وفيه جواز قصد تعليم المأمومين أفعال الصلاة بالفعل ، وجواز العمل اليسير في الصلاة ، وكذا الكثير إن تفرق ، وقد تقدم البحث فيه وكذا في جواز ارتفاع الإمام في باب الصلاة في السطوح . وفيه استحباب اتخاذ المنبر لكونه أبلغ في مشاهدة الخطيب والجماع منه ، واستحباب الاقتناع بالصلاة في كل شيء جديد (١) إما شكراً وإما تبركاً . وقال ابن بطلال : إن كان الخطيب هو الخليفة فسنته أن يخاطب على المنبر ، وإن كان غيره بخير بين أن يقوم على المنبر أو على الأرض . وتعقبه الزين بن المنير بأن هذا خارج عن مقصود الترجمة ولأنه لإخبار عن شيء أحدثه بعض الخلفاء ، فإن كان من الخلفاء الراشدين فهو سنة متبعة ، وإن كان من غيرهم فهو بالبدعة أشبه منه بالسنة . قلت : ولعل هذا هو حكمة هذه الترجمة ، أشار بها إلى أن هذا التفصيل غير مستحب ، ولعل مراد من استحبه أن الأصل أن لا يرتفع الإمام عن المأمومين . ولا يلزم من مشروعية ذلك للنبي ﷺ ثم لمن ولى الخلافة أن يشرع لمن جاء بعدهم ، وحجة الجمهور وجود الاشتراك في وعظ السامعين وتعليمهم بعض أمور الدين . والله الموفق . **قوله** ( أخبرني يحيى بن سعيد ) هو الانصارى ، وابن أنس هو حفص بن عبيد الله بن أنس كما سيأتي في الرواية المتعلقة ، ونسب في هذه إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : إنما أبهم البخارى حفصاً لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول « عبيد الله بن حفص » ، فقلبه . قلت : كذا رواه أبو نعيم في المستخرج من طريق محمد بن مسكين عن ابن أبي مريم شيخ البخارى فيه ، ولكن أخرجه الإسماعيلي من طريق أبي الأحوص محمد بن الهيثم عن ابن أبي مريم فقال « عن حفص بن عبيد الله ، على الصواب ، وقلبه أيضاً عبيد الله بن علقمة بن يحيى » . **قوله** ( أخبرني حفص بن عبيد الله بن أنس ) وقال بعضهم : عبيد الله بن حفص ، ولا يصح عبيد الله . **قوله** ( أصوات العشار ) بكسر المهملة بعدها معجمة قال الجوهري : العشار جمع عشار بالضم ثم الفتح وهى الناقة الحامل التى مضت لها عشرة أشهر ولا يزال ذلك اسمها إلى أن تلد . وقال الخطابي : العشار الحوامل من الإبل التى قاربت الولادة . ويقال : اللواتى أتى على حملهن عشرة أشهر ، يقال ناقة عشار ونوق عشار على غير قياس . وسيأتى الكلام على حديث الجذع في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال سليمان عن يحيى أخبرني حفص بن عبيد الله ) أما سليمان فهو ابن بلال وأما يحيى فهو ابن سعيد ، وقد وصله المصنف في علامات النبوة بهذا الاسناد ، وزعم بعضهم أنه سليمان بن كثير لأنه رواه عن يحيى بن سعيد ، لكن فيه نظر لأن سليمان بن كثير قال فيه عن يحيى عن سعيد بن المسيب عن جابر كذلك

(١) في هذا الاستنباط نظر ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صرح في الحديث أنه صلى على المنبر ليأتم به الناس ويتعلموا منه

ولو كان صلى الله عليه وسلم استنبطه الشارح لبيته . والله أعلم

أخرجه الدارمي عن محمد بن كثير عن أخيه سليمان ، فإن كان محضاً فليجي بن سعيد فيه شيخان والله أعلم . قوله ( يخطب على المنبر ) هذا القدر هو المقصود لإيراده في هذا الباب ، وقد تقدم الكلام على المتن في « باب فضل الغسل يوم الجمعة ، ويستفاد منه أن للخطيب تعلم الأحكام على المنبر »

## ٢٧ - باب الخطبة قائماً . وقال أنس : بينا النبي ﷺ يخطب قائماً

٩٢٠ - حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثنا خالد بن الحارث قال حدثنا عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يخطب قائماً ، ثم يقعد ، ثم يقوم ، كما تفعلون الآن »

[ الحديث ٩٢٠ - طرئه في ٩٢٨ ]

قوله ( باب الخطبة قائماً ) قال ابن المنذر الذي حمل عليه جل أهل العلم من علماء الأمصار ذلك ، ونقل غيره عن أبي حنيفة أن القيام في الخطبة سنة وليس بواجب ، وعن مالك رواية أنه واجب ، فإن تركه أساء وصحت الخطبة ، وعند الباقي أن القيام في الخطبة يشترط للمادر كالأصالة ، واستدل الأول بحديث أبي سعيد الآتي في المناقب « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله ، وبحديث سهل الماضي قبل « مرى غلامك يعمل لي أعواداً أجلس عليها ، والله الموفق . وأجيب عن الأول أنه كان في غير خطبة الجمعة ، وعن الثاني باحتمال أن تكون الإشارة إلى الجلوس أول ما يصعد وبين الخطبتين ، واستدل للجمهور بحديث جابر بن سمرة المذكور وبحديث كعب بن عجرة أنه دخل المسجد وعبد الرحمن بن أبي الحكم يخطب قاعداً ، فأنكر عليه وتلا ( وتركوا قائماً ) وفي رواية ابن خزيمة ما رأيت كالיום قط إماماً يؤم المسلمين يخطب وهو جالس ، يقول ذلك مرتين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس « خطب رسول الله ﷺ قائماً وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من جلس على المنبر معاوية ، وبمواظبة النبي ﷺ على القيام ، وبمشروعية الجلوس بين الخطبتين ، فلو كان القعود مشروطاً في الخطبتين ما احتجج إلى الفصل بالجلوس ، ولأن الذي نقل عنه القعود كان معذوراً ، فعند ابن أبي شيبة من طريق الشعبي أن معاوية إنما خطب قاعداً لما كثر شحم بطنه ولحمه ، وأما من احتج بأنه لو كان شرطاً ما صلى من أنكر ذلك مع القاعد لجوابه أنه محمول على أن من صنع ذلك خشي الفتنة ، أو أن الذي قعد قعد باجتهاد كما قالوا في إتمام عثمان الصلاة في السفر ، وقد أنكر ذلك ابن مسعود ثم إنه صلى خلفه فأثم معه واعتذر بأن الخلاف شر . قوله ( وقال أنس الخ ) هو طرف من حديث الاستسقاء أيضاً وسيأتي في باب . ثم أورد في الباب حديث ابن عمر ، وقد ترجم له بعد ما بين « القعدة بين الخطبتين ، وسيأتي الكلام عليه ثم . وفي الباب حديث جابر بن سمرة « أن رسول الله ﷺ كان يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب قائماً ، فن نباك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب ، أخرجه مسلم ، وهو أصرح في المواظبة من حديث ابن عمر إلا أن إسناده ليس على شرط البخاري . وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « أول من خطب قاعداً معاوية حين كثر شحم بطنه ، وهذا مرسل ، يعضده ما روى سعيد بن منصور عن الحسن قال « أول من استراح في الخطبة يوم الجمعة عثمان ، وكان إذا أعجب جلس ولم يتكلم حتى يقوم ، وأول من خطب جالساً معاوية ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة « أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يخطبون يوم الجمعة قياماً ، حتى شق على عثمان القيام فكان يخطب قائماً ثم يجلس ، فلما كان معاوية خطب الأولى جالساً والآخرى قائماً ، ولا حجة في ذلك

لمن أجاز الخطبة قاعداً لأنه تبين أن ذلك للضرورة

## ٢٨ - باب يستقبل الإمام القوم ، واستقبال الناس الإمام إذا خطب

واستقبل ابن عمر وأنس رضي الله عنهم الإمام

٩٢١ - حدثنا معاذ بن فضالة قال حدثنا هشام عن يحيى عن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار

أنه سمع أبا سعيد الخدري قال « إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر ، وجلسنا حوله »

[ الحديث ٩٢١ - أطرافه في : ١٤٦٥ ، ٢٨٤٢ ، ٦٤٢٧ ]

قوله ( باب استقبال الناس الإمام إذا خطب ) زاد في رواية كريمة في أول الترجمة : يستقبل الإمام القوم ، ولم يبت الحكم وهو مستحب عند الجمهور ، وفي وجه يجب ، جزم به أبو الطيب الطبري من الشافعية فإن فعل أجزأ ، وقيل لا ، ذكره الشاشي ، ونقل في شرح المذهب أن الالتفات يمينا وشمالا مكروه اتفاقا إلا ما حكى عن بعض الحنفية فقال أكثرهم : لا يصح ، ومن لازم الاستقبال استدبار الإمام القبلة ، واغترق لثلاثين مستدبر القوم الذين يعظمهم ومن حكمة استقبالهم للإمام التمييز لسماع كلامه وسلوك الأدب معه في استماع كلامه ، فإذا استقبله بوجهه وأقبل عليه بجسده وقبله وحضور ذهنه كان أدعى لتفهم موعظه وموافقة فيما شرع له القيام لأجله . قوله ( واستقبل ابن عمر وأنس الإمام ) أما ابن عمر فرواه البيهقي من طريق الوليد بن مسلم قال ، ذكرت للبث بن سعد فأخبرني عن ابن عجلان أنه أخبره عن نافع أن ابن عمر كان يفرغ من سبحة يوم الجمعة قبل خروج الإمام ، فإذا خرج لم يقعد الإمام حتى يستقبله . وأما أنس فروياه في نسخة نعيم <sup>(١)</sup> بن حماد بإسناد صحيح عنه أنه كان إذا أخذ الإمام في الخطبة يوم الجمعة يستقبله بوجهه حتى يفرغ من الخطبة ، ورواه ابن المنذر من وجه آخر عن أنس أنه جاء يوم الجمعة فاستند إلى الحائط واستقبل الإمام ، قال ابن المنذر : لا أعلم في ذلك خلافا بين العلماء . وحكى غيره عن سعيد بن المسيب والحسن شيئا محتملا ، وقال الترمذي : لا يصح عن النبي ﷺ فيه شيء ، يعني صريحا . وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله » مقصود الترجمة ، وهو طرف من حديث طويل سيأتي بهذا الإسناد في كتاب الزكاة في باب الصدقة على اليتامى ، ويأتي الكلام عليه في الرقاق إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه أن جلوسهم حوله لسماع كلامه يقتضي نظرهم إليه غالبا ، ولا يعكز على ذلك ما تقدم من القيام في الخطبة لأن هذا معمول على أنه كان يتحدث وهو جالس على مكان عال وهم جلوس أسفل منه ، وإذا كان ذلك في غير حال الخطبة كان حال الخطبة أولى لورود الأمر بالاستماع لها والانصات عندها . والله أعلم

## ٢٩ - باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد

رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٩٢٢ - وقال محمود حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا هشام بن حروة قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء

( ١ ) في طبعة بولاق : في نسخة أخرى « من نسخة شيخه نعيم »

بنت أبي بكر قالت « دخلت على عائشة رضى الله عنها والناس يصلون ، قلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء ، قلت آية ؟ فأشارت برأسها - أى نعم - قالت : فأطال رسول الله ﷺ جدا حتى تجلاني النسي وإلى جنبى قربة فيها ماء ففتحتها ، فجلت أصب منها على رأسى ، فانصرف رسول الله ﷺ وقد تجللت الشمس ، فخطب الناس وحمد الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد . قالت : ولنظ نسوة من الأنصار ، فأنكفأت إليهن لأنسكنهن . قلت لعائشة : ما قال ؟ قالت قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا قد رأيته فى مقامى هذا حتى الجنة والنار . وإنه قد أوحى إلى أنكم تفتنون فى القبور مثل - أو قريب من - فتنة المسيح الدجال ، يؤذى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فأما المؤمن - أو قال الموقن ، شك هشام - فيقول هو رسول الله ، هو محمد ﷺ ، جاءنا بالبينات والهدى فآمننا وأجبنا ، واتبعنا وصدقنا ، فيقال له : تم صالحا ، قد كنا نعلم إن كنت لتؤمن به . وأما المنافق - أو قال المرتاب ، شك هشام - فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ؟ فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئا ، قلت . قال هشام : فلقد قالت لى فاطمة فأوعيتة ، غير أنها ذكرت ما يغلط عليه

٩٢٣ - حدثنا محمد بن معمر قال حدثنا أبو عاصم عن جرير بن حازم قال : سمعت الحسن يقول : حدثنا عمرو بن كعب « أن رسول الله ﷺ أتى بمال - أو سبي - فقسمه ، فأعطى رجلا ورك رجلا . فبينه أن الذين ترك عتبوا ، فحمد الله ثم أنفى عليه ثم قال . أما بعد فوالله إني لأعطي الرجل والذى أدع أحب إلى من الذى أعطى ، ولكن أعصى أقواما لما أرى فى قلوبهم من الجزع والهلح ، وأكل أقواما إلى ما جعل الله فى قلوبهم من النفي والخير ، فيهم عمرو بن كعب « فوالله ما أحب أن لى بكلمة رسول الله ﷺ حمر النعم . تابعه يونس

[ الحديث ٩٢٣ - طرفاه فى : ٣١٤٥ ، ٧٥٢٥ ]

٩٢٤ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة أن عائشة أخبرته « أن رسول الله ﷺ خرج ذات ليلة من جوف الليل فصى فى المسجد ، فصلّى رجال بصلاته . فأصبح الناس فتحدثوا ، فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه ، فأصبح الناس فتحدثوا ، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة ، فخرج رسول الله ﷺ فصلوا بصلاته . فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح . فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكائكم ، لكنى خشيت أن تفرص عليكم فتعجزوا عنها . » تابعه يونس

٩٢٥ - حدثنا أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي محمد الساعدي أنه

أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَشِيَّةً بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَشَهَّدَ وَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ . تَابَعَهُ أَبُو مُوَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا بَعْدُ» . تَابَعَهُ الْمَدَنِيُّ عَنْ سُفْيَانَ فِي «أَمَّا بَعْدُ»

[ الحديث ٩٢٥ - أطرافه في : ١٥٠٠ ، ٢٥٩٧ ، ٦٦٣٦ ، ٦٦٧٩ ، ٧١٧٤ ، ٧١٩٧ ]

٩٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ عَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ تَحْرَمَةَ قَالَ «قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشَهَّدَ يَقُولُ : «أَمَّا بَعْدُ» . تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ

[ الحديث ٩٢٦ - أطرافه في : ٣١١٠ ، ٣٧١٤ ، ٣٧٢٩ ، ٣٧٦٧ ، ٥٧٣٠ ، ٥٧٧٨ ]

٩٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ الْغَسِيلِ قَالَ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَبْرَ وَكَانَ آخِرَ نَجَسٍ جَلَسَهُ مُنْعَطِفًا مِاحِفَةً عَلَى مَنْكِبَيْهِ قَدْ عَصَبَ رَأْسَهُ بِعَصَايَةِ دَسَمَةٍ ، فَعَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : أَتَيْهَا النَّاسُ إِلَى . فَنَابُوا إِلَيْهِ . ثُمَّ قَالَ : «أَمَّا بَعْدُ» فَإِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقُولُونَ وَيَكْبُرُ النَّاسُ . فَنَ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ فَاسْتَطَاعَ أَنْ يَضُرَّ فِيهِ أَحَدًا أَوْ يَنْفَعُ فِيهِ أَحَدًا فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ»

[ الحديث ٩٢٧ - طرفاه في : ٣٦٧٨ ، ٣٨٠٠ ]

قَوْلُهُ ( باب من قال في الخطبة بعد التَّناء : «أما بعد» ) قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » مَوْصُولَةً بِمَعْنَى الَّذِي وَالْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا فِي أَخْبَارِ الْبَابِ ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً وَالْجَوَابُ مَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ فَقَدْ أَصَابَ السَّنَةَ ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ قَيْنِئِي لِلخُطْبَاءِ أَنْ يَسْتَمْعِلُوهَا تَأْسِيًا وَاتِّبَاعًا هـ . مَلْخَصًا . وَلَمْ يَجِدِ الْبُخَارِيُّ فِي صَفَةِ خُطْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَدِيثًا عَلَى شَرْطِهِ فَاقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ التَّناء ، وَاللَّفْظُ الَّذِي وَضَعَ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا بَعْدَهُ مِنْ مَوْعِظَةٍ وَنَحْوِهَا . قَالَ سَيُوه : «أما بعد» مَعْنَاهَا مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَقَ هُوَ الزَّجَاجُ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي حَدِيثٍ قَارَادَ أَنْ يَأْتِيَ بِغَيْرِهِ قَالَ «أما بعد» ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعِظْمِ لِأَنَّهُ مِنَ الظُّرُوفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِضَافَةِ ، وَقِيلَ التَّقْدِيرُ أَمَّا التَّناء عَلَى اللَّهِ فَهُوَ كَذَا ، وَأَمَّا بَعْدُ فَكَذَا . وَلَا يَلِزَمُ فِي قِسْمِهِ أَنْ يَصْرَحَ بِالْفَرْقِ ، بَلْ يَكْفِي مَا يَقُومُ مَقَامُهُ . وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ قَالَهَا ، فَقِيلَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ سَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ ، وَرَوَى عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ وَالتَّبْرَانِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ مَوْقُوفًا أَنَّهَا فَصْلُ الْخُطَابِ الَّذِي أَعْطَاهُ دَاوُدُ ، وَأَخْرَجَهُ سَمْعِدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ فَرَأَى فِيهِ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَمِيْعَةَ . وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَعْقُوبُ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ بِسَنَدٍ رَوَاهُ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ . وَقِيلَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا يَمْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ ، وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ لُؤْيٍ أَخْرَجَهُ الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ الْفَسَّانِيُّ (١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ . وَقِيلَ سَمْبَانُ بْنُ رَائِلٍ . وَقِيلَ قَسُ بْنُ سَاعِدَةَ ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ . وَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَرَلِيَّةِ الْمُحَضَّةِ ، وَالْبَقِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهَا

(١) فِي مَخْطُوطَةِ الرَّيَّانِيِّ « الصَّال »



بالنسبة إلى القبائل . قوله (رواه عكرمة عن ابن عباس ) سيأتي موصولا آخر الباب . ثم أورد في الباب أيضا ستة أحاديث ظاهرة المناسبة لما ترجم له : أولها حديث أسماء بنت أبي بكر في كسوف الشمس ، وفيه «حمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، ثم ذكر قصة فتنة القبر ، وسيأتي الكلام عليه في الكسوف ، وذكره هنا عن محمود وهو ابن غيلان أحد شيوخه بصيغة « قال محمود ، وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال «حدثنا محمود» . ثانيا حديث عمرو ابن تغلب - وهو بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة - وفيه «حمد الله ثم أنشئ عليه ثم قال : أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الخس ، ووقع هنا في بعض النسخ «تابعه يونس ، وهو ابن عبيد . وقد وصله أبو نعيم في مسند يونس بن عبيد له بإسناده عنه عن الحسن عن عمرو . ثالثا حديث عائشة في قصة صلاة الليل وفيه «فتشهد ثم قال أما بعد ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب التطوع . قوله (تابعه يونس) هو ابن يزيد ، وقد وصله مسلم من طريقه بتامه ، وكلام المزني في «الاطراف» يدل على أن يونس إنما تابع شعيبا في «أما بعد ، فقط وليس كذلك . رابعها حديث أبي حميد الساعدي «ان رسول الله ﷺ قام عشية بعد الصلاة فتشهد وأنشئ على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، هكذا أورده مختصرا بتامه بهذا الاسناد في الإيمان والنذور ، وفيه قصة ابن التبية ، ويأتي الكلام عليه تاما في الزكاة . قوله (تابعه أبو معاوية وأبو أسامة عن هشام) يعني ابن عروة عن أبيه عن أبي حميد وقد وصله مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي معاوية وغيرهما مفرقا ، وأورده الاسماعيل من طريق يوسف ابن موسى حدثنا جرير ووكيع وأبو أسامة وأبو معاوية قالوا حدثنا هشام بن عروة به ، وقد وصل المصنف رواية أبي أسامة في الزكاة أيضا باختصار . قوله (تابعه العدني عن سفيان) يحتمل أن يكون العدني هو عبد الله بن الوليد وسفيان هو الثوري ، ومن هذا الوجه وصله الاسماعيل ، وفيه قوله «أما بعد ، ، ويحتمل أن يكون العدني هو محمد ابن يحيى بن أبي عمر ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد وصله مسلم عنه وأحال به على رواية أبي كريب عن أبي أسامة ، وقد تبين أن فيها قوله «أما بعد ، وهو المقصود هنا ، ولم أره مع ذلك في مسند ابن أبي عمر . خامسها حديث المسور ابن مخرمة قال «قام رسول الله ﷺ فسمعته حين تشهد يقول : أما بعد ، وهذا طرف من حديثه في قصة خطبة على ابن أبي طالب بنت أبي جهل ، وسيأتي بتامه في المناقب ، ويأتي الكلام عليه ثم . . . قوله (تابعه الزبيدي) وصله الطبراني في مسند الشاميين من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه عن الزهري بتامه . سادسها حديث ابن عباس قال «صعد النبي ﷺ المنبر وكان - أي صعوده - آخر مجلس جلسه ، الحديث وفيه «حمد الله وأنشئ عليه ، وفيه «ثم قال أما بعد ، وسيأتي في فضائل الانصار بتامه ، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . وفي الباب مما لم يذكره عن عائشة في قصة الإفك ، وعن أبي سفيان في الكتاب إلى هرقل متفق عليهما ، وعن جابر قال «كان رسول الله ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته ، الحديث وفيه «فيقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله ، أخرجه مسلم ، وفي رواية له عنه «كان خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة يحمد الله ويشئ عليه ثم يقول على أثر ذلك «قد علا صوته ، فذكر الحديث وفيه «يقول : أما بعد فان خير الحديث كتاب الله ، وهذا أليق بمراد المصنف للتنصيص فيه على الجمعة ، لكنه ليس على شرطه كما قدمناه . ويستفاد من هذه الاحاديث أن «أما بعد ، لا تختص بالخطب ، بل تقال أيضا في صدور الرسائل والمصنفات . ولا اقتصار عليها في إرادة الفصل بين الكلامين بل ورد في القرآن في ذلك

لفظ « هذا وإن » <sup>(١)</sup> وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ « وبعد » ومنهم من صدر بها كلامه فيقول في أول الكتاب « أما بعد حمد الله فإن الأمر كذا » ولا حرج في ذلك . وقد تتبع طرق الأحاديث التي وقع فيها « أما بعد » الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين المتباعدة له فأخرجه عن اثنين وثلاثين صحابيا . منها ما أخرجه من طريق ابن جريج عن محمد بن سيرين عن المسور بن مخرمة « كان النبي ﷺ إذا خطب خطبة قال : أما بعد » ورجاله ثقات ، وظاهره المواظبة على ذلك

### ٣٠ - باب القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة

٩٢٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر بن الفضل قال **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن عبيد الله قال « كان النبي ﷺ يخطب خطبتين يقعد بينهما »

**قوله** ( باب القعدة بين الخطبتين ) قال الزين بن المنير : لم يصرح بحكم الترجمة لأن مستند ذلك الفعل ولا عموم له . ولا اختصاص بذلك لهذه الترجمة فإنه لم يصرح بحكم غيرها من أحكام الجمعة ، وظاهر ضنيعه أنه يقول بوجودها كما يقول به في أصل الخطبة **قوله** ( يخطب خطبتين يقعد بينهما ) مقتضاء أنه كان يخطبها قائما ، وصرح به في رواية خالد بن الحارث المتقدمة قبل بيانه ولفظه « كان يخطب قائما ثم يقعد ثم يقوم » ، وللنسائي والدارقطني من هذا الوجه « كان يخطب خطبتين قائما يفصل بينهما بجلوس » ، وغفل صاحب العمدة فعزا هذا اللفظ للصحيحين ، ورواه أبو داود بلفظ « كان يخطب خطبتين : كان يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ، ثم يقوم فيخطب ، ثم يجلس فلا يتكلم ، ثم يقوم فيخطب » ، واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لا كلام فيه ، لكن لبس فيه نفي أن يذكر الله أو يدعو سرا . واستدل به الشافعي في إيجاب الجلوس بين الخطبتين لمواظبته ﷺ على ذلك مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، قال ابن دقيق العيد : يتوقف ذلك على ثبوت أن إقامة الخطبتين داخل تحت كيفية الصلاة ، وإلا فهو استدلال بمجرد الفعل . وزعم الطحاوي أن الشافعي تفرد بذلك ، وتعقب بأنه يحكى عن مالك أيضا في رواية ، وهو المشهور عن أحمد نقله شيخنا في شرح الترمذي ، وحكى ابن المنذر أن بعض العلماء عارض الشافعي بأنه ﷺ واظب على الجلوس قبل الخطبة الأولى ، فإن كانت مواظبته دليلا على شرطية الجلسة الوسطى فلتسكن دليلا على شرطية الجلسة الأولى ، وهذا متعقب بأن جل الروايات عن ابن عمر ليست فيها هذه الجلسة الأولى وهي من رواية عبد الله العمري المضعف فلم تثبت المواظبة عليها ، بخلاف التي بين الخطبتين . وقال صاحب « المغني » : لم يوجبها أكثر أهل العلم لأنها جلسة ليس فيها ذكر مشروع فلم تجب . وقدرها من قال بوجودها بقدر جلسة الاستراحة وبقدر ما يقرأ سورة الاخلاص . واختلف في حكمها فقيل : للفصل بين الخطبتين ، وقيل للراحة وعلى الأول - وهو الاظهر - يكفي السكوت بقدرها ، وبظهر أثر الخلاف أيضا فيمن خطب قاعدا لعجزه عن القيام . وقد أزم الطحاوي من قال بوجوب الجلوس بين الخطبتين أن يوجب القيام في الخطبتين ، لأن كلا منهما اقتصر على فعل شيء واحد . وتعقبه الزين بن المنير . وبالله التوفيق

(١) يشير الشارح بهذا إلى قوله تعالى في سورة س « هذا وإن الطاغين لهم آيب » ومقصوده أن قوله تعالى « هذا وإن » بمنزلة « أما بعد » ، والله أعلم

## ٣١ - باب الاستماع إلى الخطبة

٩٢٩ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ . وَمَثَلُ الْمُهْجِرِ كَمَثَلِ الذِّئْبِ يُهْدِي بَدَنَهُ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً ، ثُمَّ كِبَشًا ، ثُمَّ دَجَاجَةً ، ثُمَّ بَيْضَةً . فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا مُخَفِّفَهُمْ وَيَسْتَمْعُونَ الذِّكْرَ »

[ الحديث ٩٢٩ - طرفه في : ٣٢١١ ]

**قوله** ( باب الاستماع ) أى الإصغاء للسمع ، فكل مستمع سامع من غير عكس ، وأورد المصنف فيه حديث كتابة الملائكة من يكر يوم الجمعة ، وفيه « فإذا خرج الإمام طورا صحفهم ويستمعون الذكر » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب فضل الجمعة » وفيه إشارة إلى أن منع الكلام من ابتداء الإمام في الخطبة لأن الاستماع لا يتجه إلا إذا تكلم . وقالت الحنفية : يحرم الكلام من ابتداء خروج الإمام ، وورد فيه حديث ضعيف سنذكره في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

## ٣٢ - باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب

أمره أن يصلى ركعتين

٩٣٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الثَّعْمَانِ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ : أَصَدِّتَ يَا فُلَانُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : قُمْ فَارْكَعْ »

[ الحديث ٩٣٠ - طرفاه في : ٩٣١ ، ١١٦٦ ]

**قوله** ( باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلى ركعتين ) أى إذا كان لم يصلهما قبل أن يراه . **قوله** ( عن جابر بن عبد الله ) صرح في الباب الذى يليه بسماع عمرو له من جابر . **قوله** ( جاء رجل ) هو سليلك بمهمل مصفرا ابن هدية وقيل ابن عمرو العطفاني بفتح المعجمة ثم المهمل بعد ها فاء من غطفان بن سعيد بن قيس عيلان ، ووقع مسمى في هذه القصة عند مسلم من رواية الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « جاء سليلك العطفاني يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم على المنبر ، فقعد سايك قبل أن يصلى ، فقال له : أصليت ركعتين ؟ فقال : لا . فقال : قم فاركعهما » ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه وفيه « فقال له : يا سليلك ، قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما » هكذا رواه حفاظ أصحاب الأعمش عنه ، ووافقه الوليد أبو بشر عن أبي سفيان عند أبي داود والدارقطني ، وشذ منصور بن أبي الأسود عن الأعمش بهذا الاسناد فقال « جاء النعمان بن نوفل » فذكر الحديث أخرجه الطبراني ، قال **أبو حاتم الرازي** : وهم فيه منصور يعنى في تسمية الآتى ، وقد رواه الطحاوى من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال : سمعت أبا صالح يحدث بحديث سليلك العطفاني ، ثم سمعت أبا سفيان يحدث به عن جابر ، فتعذر أن هذه القصة لسليلك . وروى الطبراني أيضا من طريق أبي صالح عن أبي ذر « انه أتى النبي

ﷺ وهو يخطب فقال لا بى ذر : صليت ركعتين ؟ قال : لا ، الحديث ، وفي استاده ابن لهيعة ، وشذ بقوله ، وهو يخطب ، فان الحديث مشهور عن أبي ذر أنه جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس في المسجد أخرجه ابن حبان وغيره ، وأما ما رواه الدارقطني من حديث أنس قال : دخل رجل من قيس المسجد ، فذكر نحو قصة سليك ، فلا يخالف كونه سليكا فان غطفان من قيس كما تقدم ، وان كان بعض شيوخنا غير بينهما وجوز أن تكون الواقعة تعددت فانه لم يقين لى ذلك . واختلف فيه على الأعمش اختلافا آخر رواه الثوري عنه عن أبي سفيان عن جابر عن سليك فجعل الحديث من مسند سليك ، قال ابن عدى : لا أعلم أحدا قاله عن الثوري هكذا غير الثريابي وإبراهيم بن خالد ه . وقد قاله عنه أيضا عبد الرزاق أخرجه هكذا في مصنفه وأحمد عنه وأبو عوانة والدارقطني من طريقه ، ونقل ابن عدى عن النسائي أنه قال : هذا خطأ ه . والذي يظهر لى أنه ما عفى أن جابرا حمل القصة عن سليك ، وإنما معناه أن جابرا أحدثهم عن قصة سليك ، ولهذا نظير سأذكره في حديث أبي مسعود في قصة أبي شعيب اللحام في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى . ومن المستغربات ما حكاه ابن بشكوال في المهمات أن الداخل المذكور يقال له أبو هدية ، فان كان محفوظا فلعلها كنية سليك صادفت اسم أبيه . قوله ( فقال صليت ) ؟ كذا للاكثر بحذف همزة الاستفهام وثبت في رواية الاصيلي . قوله ( قم فاركع ) زاد المستمل والاصيلي ركعتين ، وكذا في رواية سفيان في الباب الذى بعده فصل ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة لا تمنع الداخل من صلاة تحية المسجد ، وتعب بأنها واقعة عين لا عموم لها فيحتمل اختصاصها بسليك ، ويدل عليه قوله في حديث أبي سعيد الذى أخرجه أصحاب السنن وغيرهم : جاء رجل والنبي ﷺ يخطب والرجل في هيئة بذة ، فقال له : أصليت ؟ قال : لا . قال : صل ركعتين ، وحض الناس على الصدقة ، الحديث فأمره أن يصلى ليراه بعض الناس وهو قائم فيتصدق عليه ، ويؤيده أن في هذا الحديث عند أحمد أن النبي ﷺ قال : إن هذا الرجل دخل المسجد في هيئة بذة فأمرته أن يصلى ركعتين وأنا أرجو أن يظن له رجل فيتصدق عليه ، وعرف بهذه الرواية الرد على من طعن في هذا التأويل فقال : لو كان كذلك لقال لهم : إذا رأيتم ذابذة فتصدقوا عليه ، أو إذا كان أحد ذابذة فليقم فليركع حتى يتصدق الناس عليه . والذي يظهر أنه ﷺ كان يعنى في مثل هذا بالاجمال دون التفصيل كما كان يصنع عند المعانة ، وما يضعف الاستدلال به أيضا على جواز التحية في تلك الحال أنهم أطلقوا أن التحية تفوت بالجلوس ، وورد أيضا ما يؤكد الخصوصية وهو قوله ﷺ لسليك في آخر الحديث : لا تعودن لمثل هذا ، أخرجه ابن حبان . انتهى ما اعتل به من طعن في الاستدلال بهذه القصة على جواز التحية ، وكله مردود ، لأن الأصل عدم الخصوصية . والتعليل بكونه ﷺ قصد التصديق عليه لا يمنع القول بجواز التحية ، فان المانعين منها لا يجوزون التطوع لعله التصديق ، قال ابن المنير في الحاشية : لو ساغ ذلك لساغ مثله في التطوع عند طلوع الشمس وسائر الأوقات المكروهة ولا قائل به ، وما يدل على أن أمره بالصلاة لم ينحصر في قصد التصديق معاودته ﷺ بأمره بالصلاة أيضا في الجمعة الثانية بعد أن حصل له في الجمعة الاولى ثوبين فدخل بهما في الثانية قصد تصديق باحدهما فنهأه النبي ﷺ عن ذلك أخرجه الفسائى وابن خزيمة من حديث أبي سعيد أيضا ، ولأحمد وابن حبان أنه كرر أمره بالصلاة ثلاث مرات في ثلاث جمع ، فدل على أن قصد التصديق عليه جزء حلة لا علة كاملة . وأما إطلاق من أطلق أن التحية تفوت بالجلوس فقد حكى النووي في شرح مسلم عن المحققين أن ذلك في حق العامد العالم ، أما الجاهل أو الناسى فلا ، وحال هذا الداخل محمولة في الاولى على أحدهما وفي المرتين

الأخريين على النسيان ، والحامل للما نعين على التأويل المذكور أنهم زعموا أن ظاهره معارض للأمر بالإيماءات والاستماع للخطبة ، قال ابن العربي : عارض قصة سليك ما هو أقوى منها كقوله تعالى ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ وقوله ﷺ : « إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت ، متفق عليه ، قال : فإذا امتنع الأمر بالمعروف وهو أمر اللأغى بالانصات مع قصر زمنه ففتح التشاغل بالتحية مع طول زمنها أولى . وعارضوا أيضا بقوله ﷺ وهو يخطب للذي دخل يتخطى رقاب الناس » اجلس فقد آذيت ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره من حديث عبد الله بن بشر ، قالوا : فأمره بالجلوس ولم يأمره بالتحية . وروى الطبراني من حديث ابن عمر رفعه « إذا دخل أحدكم والامام على المنبر فلا صلاة ولا كلام حتى يفرغ الامام ، والجواب عن ذلك كله أن المعارضة التي تنول إلى إسقاط أحد الدليلين إنما يعمل بها عند تعذر الجمع ، والجمع هنا يمكن أما الآية فليست الخطبة كلها قرآنا ، وأما ما فيها من القرآن فالجواب عنه كالجواب عن الحديث وهو تخصيص عمومه بالداخل ، وأيضا فصل التحية يجوز أن يطلق عليه أنه منصت ، فقد تقدم في افتتاح الصلاة من حديث أبي هريرة أنه قال « يا رسول الله سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول فيه ، ؟ فاطلق على القول سرا السكوت ، وأما حديث ابن بشر فهو أيضا راقعة عين لا عموم فيها ، فيحتمل أن يكون ترك أمره بالتحية قبل مشروعيتهما ، وقد عارض بعضهم في قصة سليك بمثل ذلك ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون قوله « اجلس ، أي بشرطه ، وقد عرف قوله للداخل » فلا تجلس حتى تصل ركعتين ، فعنى قوله اجلس أي لا تتخط ، أو ترك أمره بالتحية لبيان الجواز فانها ليست واجبة ، أو لكون دخوله وقع في أواخر الخطبة بحيث ضاق الوقت عن التحية ، وقد اتفقوا على استحشاء هذه الصورة . ويحتمل أن يكون صلى التحية في مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة فوقع منه التخطي فانكر عليه . والجواب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف فيه أيوب بن نهيك وهو منكر الحديث قاله أبو زرعة وأبو حاتم والاحاديث الصحيحة لا تعارض بمثله . وأما قصة سليك فقد ذكر الترمذي أنها أصح شيء روى في هذا الباب وأقوى ، وأجاب المانعون أيضا بأجوبة غير ما تقدم . اجتمع لنا منها زيادة على عشرة أوردتها ملخصة مع الجواب عنها لنستفاد : ( الاول ) قالوا : إنه ﷺ لما خاطب سليكا سكنت عن خطبته حتى فرغ سليك من صلاته ، فعلى هذا فقد جمع سليك بين سماع الخطبة وصلاة التحية ، فليس فيه حجة لمن أجاز التحية والخطيب يخطب ، والجواب أن الدارقطني الذي أخرجه من حديث أنس قد ضعفه وقال : إن الصواب أنه من رواية سليمان التيمي مرسل أو معضلا ، وقد تعقبه ابن المنير في الحاشية بأنه لو ثبت لم يسغ على قاعدتهم ، لأنه يستلزم جواز قطع الخطبة لأجل الداخل ، والعمل عندهم لا يجوز قطعه بعد الشروع فيه لا سيما إذا كان واجبا . ( الثاني ) قيل : لما تشاغل النبي ﷺ بمخاطبة سليك سقط فرض الاستماع عنه ، إذ لم يكن منه حينئذ خطبة لأجل تلك المخاطبة ، قاله ابن العربي وادعى أنه أقوى الأجوبة . وتعقب بأنه من أضعفها لأن المخاطبة لما انقضت رجع رسول الله ﷺ إلى خطبته ، وتشاغل سليك بامثال ما أمره به من الصلاة ، فصح أنه صلى في حال الخطبة . ( الثالث ) قيل : كانت هذه القصة قبل شروعه ﷺ في الخطبة ، وبدل عليه قوله في رواية الليث عند مسلم « والنبي ﷺ قاعد على المنبر ، وأجيب بأن القعود على المنبر لا يختص بالابتداء ، بل يحتمل أن يكون بين الخطبتين أيضا ، فيكون كله بذلك وهو قاعد . فبما قام ليصل قام النبي ﷺ للخطبة لأن زمن القعود بين الخطبتين لا يطول . ويحتمل أيضا أن يكون الراوى تجاوز في قوله « قاعد ،

لان الروايات الصحيحة كلها مطابقة على أنه دخل والنبي ﷺ يخطب . ( الرابع ) قيل : كانت هذه القصة قبل تحريم السلام في الصلاة ، وتعقب بأن سليكا متأخر الإسلام جدا وتحريم الكلام متقدم جدا كما سيأتى فى موضعه فى أواخر الصلاة ، فكيف يدعى نسخ المتأخر بالمتقدم مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، وقيل : كانت قبل الأمر بالإنصات ، وقد تقدم الجواب عنه ، وعورض هذا الاحتمال بمثله فى الحديث الذى استدلوا به وهو ما أخرجه الطبرانى عن ابن عمر ، إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ، لاحتمال أن يكون ذلك قبل الأمر بصلاة التحية ، والأولى فى هذا أن يقال على تقدير تسليم ثبوت رفعه : يخص هوومه بحديث الأمر بالتحية خاصة كما تقدم . ( الخامس ) قيل : اتفقوا على أن منع الصلاة فى الاوقات المكروهة يستوى فيه من كان داخل المسجد أو خارجه ، وقد اتفقوا على أن من كان داخل المسجد يتمتع عليه التذلل حال الخطبة فليكن الآتى كذلك قاله الطحاوى ، وتعقب بأنه قياس فى مقابلة النص فهو فاسد ، وما نقله من الاتفاق وافقه عليه الماوروى وغيره ، وقد شذ بعض الشافعية فقال : ينبئ على وجوب الإنصات ، فان قلنا به امتنع التنفل وإلا فلا . ( السادس ) قيل اتفقوا على أن الداخل والإمام فى الصلاة تسقط عنه التحية ، ولا شك أن الخطبة صلاة فتسقط عنه فيها أيضا ، وتعقب بأن الخطبة ليست صلاة من كل وجه والفرق بينهما ظاهر من وجوه كثيرة ، والداخل فى حال الخطبة مأمور بشغل البقرة بالصلاة قبل جلوسه ، بخلاف الداخل فى حال الصلاة فان إنيانه بالصلاة التى أقيمت يحصل المقصود ، هذا مع تفريق الشارع بينهما فقال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ، وقد وقع فى بعض طرقه فلا صلاة إلا التى أقيمت ، ولم يقل ذلك فى حال الخطبة بل أمرهم فيها بالصلاة . ( السابع ) قيل : اتفقوا على سقوط التحية عن الإمام مع كونه يجلس على المنبر مع أن له ابتداء الكلام فى الخطبة دون المأموم . فيكون ترك المأموم التحية بطريق الأولى ، وتعقب بأنه أيضا قياس فى مقابلة النص فهو فاسد ، ولأن الأمر وقع مقيدا بحال الخطبة فلم يقتل الخطيب . وقال الزين بن المنير : منع الكلام إنما هو لمن شهد الخطبة لا لمن خطب ، فكذلك الأمر بالإنصات واستماع الخطبة . ( الثامن ) قيل : لا نسلم أن المراد بالركعتين المأمور بهما تحية المسجد ، بل يحتمل أن تكون صلاة فائته كالصبح مثلا قاله بعض الحنفية وقواه ابن المنير فى الحاشية وقال : لعلة ﷺ كان كشف له عن ذلك ، وإنما استفهمه ملاطفة له فى الخطاب ، قال : ولو كان المراد بالصلاة التحية لم يحتج إلى استفهامه لأنه قد رآه لما دخل . وقد تولى رده ابن حبان فى صحيحه فقال : لو كان كذلك لم يتكرر أمره له بذلك مرة بعد أخرى . ومن هذه المادة قولهم : إنما أمره بسنة الجمعة التى قبلها ، ومستندهم قوله فى قصة سليك عند ابن ماجه : أصليت قبل أن تجيء ، لأن ظاهره قبل أن تجيء من البيت ، ولهذا قال الأوزاعى : إن كان صلى فى البيت قبل أن يجيء فلا يصلى إذا دخل المسجد . وتعقب بأن المانع من صلاة التحية لا يميز التنفل حال الخطبة مطلقا ، ويحتمل أن يكون معنى قبل أن تجيء أى إلى الموضع الذى أنت به الآن ، وفائدة الاستفهام احتمال أن يكون صلاها فى مؤخر المسجد ثم تقدم ليقرب من سماع الخطبة كما تقدم فى قصة الذى تخطى ، وبؤكده أن فى رواية لمسلم : أصليت الركعتين ، بالآلاف واللام وهو العهد ولا عهد هناك أقرب من تحية المسجد . وأما سنة الجمعة التى قبلها فلم يثبت فيها شيء كما سيأتى فى بابه . ( التاسع ) قيل : لا نسلم أن الخطبة المذكورة كانت للجمعة ، ويدل على أنها كانت لغيرها قوله للداخل : أصليت ، لأن وقت الصلاة لم يكن دخل ١ هـ . وهذا ينبئ على أن الاستفهام وقع عن صلاة الفرض فيحتاج إلى ثبوت ذلك ، وقد وقع فى حديث الباب وفى الذى بعده أن ذلك

كان يوم الجمعة فهو ظاهر في أن الخطبة كانت لصلاة الجمعة . ( العاشر ) قال جماعة منهم القرطبي : أقوى ما اعتمده المالكية في هذه المسألة عمل أهل المدينة خلفا عن سلف من لدن الصحابة إلى عهد مالك أن التنفل في حال الخطبة ممنوع مطلقا ، وتعقب بمنع اتفاق أهل المدينة على ذلك ، فقد ثبت فعل التحية عن أبي سعيد الخدري وهو من فقهاء الصحابة من أهل المدينة وحمله عنه أصحابه من أهل المدينة أيضا ، فروى الترمذي وابن خزيمة وصحاه عن عياض ابن أبي مرزوق ، أن أبا سعيد الخدري دخل ومروان يخطب فصلي الركعتين ، فاراد حرس مروان أن يمنعوه فأبى حتى صلاهما ثم قال : ما كنت لأدعهما بعد أن سمعت رسول الله ﷺ يأمر بهما ، انتهى . ولم يثبت عن أحد من الصحابة صريحا ما يخالف ذلك . وأما ما نقله ابن بطلان عن عمر وعثمان وغير واحد من الصحابة من المنع مطلقا فاعتماده في ذلك على روايات عنهم فيها احتمال ، كقول ثعلبة بن أبي مالك : أدركت عمر وعثمان - وكان الامام - إذا خرج تركنا الصلاة ، ووجه الاحتمال أن يكون ثعلبة عنى بذلك من كان داخل المسجد خاصة ، قال شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي : كل من نقل عنه - يعني من الصحابة - منع الصلاة والإمام يخطب محمول على من كان داخل المسجد لأنه لم يقع عن أحد منهم التصريح بمنع التحية ، وقد ورد فيها حديث يخصها فلا تترك بالاحتمال انتهى ولم أقف على ذلك صريحا عن أحد من الصحابة . وأما ما رواه الطحاوي ، عن عبد الله بن صفوان أنه دخل المسجد وابن الزبير يخطب فاستلم الركن ثم سلم عليه ثم جلس ولم يركع ، وعبد الله بن صفوان وعبد الله بن الزبير صحابيان صغيران فقد استدلل به الطحاوي فقال : لما لم ينكر ابن الزبير على ابن صفوان ولا من حضرهما من الصحابة ترك التحية دل على صحة ما قلناه ، وتعقب بأن تركهم النكير لا يدل على تحريمها بل يدل على عدم وجوبها ، ولم يقل به مخالفوهم . وسيأتي في أواخر الكلام على هذا الحديث البحث في أن صلاة التحية هل تعم كل مسجد ، أو يقتضي المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ؟ فاعلم ابن صفوان كان يرى أن تحيته استلام الركن فقط . وهذه الأجوبة التي قدمناها تندفع من أصلها بعموم قوله ﷺ في حديث أبي قتادة : إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين ، متفق عليه ، وقد تقدم الكلام عليه . وورد أخص منه في حال الخطبة ، ففي رواية شعبة عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين ، متفق عليه أيضا ، ولمسلم من طريق أبي سفيان عن جابر أنه قال ذلك في قصة سليك ولفظه بعد قوله فأركعهما وتجاوز فيهما ، ثم قال : إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيهما ، قال النووي : هذا نص لا يتطرق إليه التأويل ولا أظن عالما يبلغه هذا اللفظ ويعتقده صحيحا فيخالفه . وقال أبو محمد بن أبي جرة : هذا الذي أخرجه مسلم نص في الباب لا يحتمل التأويل . وحكى ابن دقيق العيد أن بعضهم تأول هذا العموم بتأويل مستكره ، وكأنه يشير إلى بعض ما تقدم من ادعاء النسخ أو التخصيص . وقد عارض بعض الحنفية الشافعية بأنهم لا حاجة لهم في قصة سليك ، لأن التحية عندهم تسقط بالجلوس ، وقد تقدم جوابه . وعارض بعضهم بحديث أبي سعيد رفعه ، لا تصلوا والإمام يخطب ، وتعقب بأنه لا يثبت ، وعلى تقدير ثبوته فيخص عمومهم بالأمر بصلاة التحية . وبعضهم بأن عمر لم يأمر عثمان بصلاة التحية مع أنه أنكر عليه الاقتصار على الوضوء ، وأجيب باحتمال أن يكون صلاهما . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز صلاة التحية في الأوقات المكروهة ، لأنها إذا لم تسقط

في الخطبة مع الأمر بالانصات لها فغيرها أولى . وفيه أن التحية لا تقوت بالقعود ، لكن قيده بعضهم بالجاهل أو الناسي كما تقدم ، وأن للخطيب أن يأسر في خطبته وينهى ويبين الأحكام المحتاج إليها ، ولا يقطع ذلك التوالى المشترك فيها ، بل لقائل أن يقول كل ذلك بعد من الخطبة . واستدل به على أن المسجد شرط للجمعة للاتفاق على أنه لا تشرع التحية لغير المسجد وفيه نظر . واستدل به على جواز رد السلام وتشميت العاطس في حال الخطبة لأن أمرهما أخف وزمنهما أقصر ولا سيما رد السلام فإنه واجب ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . ( فائدة ) : قيل يخص عموم حديث الباب بالداخل في آخر الخطبة كما تقدم ، قال الشافعي : أرى للإمام أن يأمر الآتي بالركعتين ويزيد في كلامه ما يمكنه الإتيان بهما قبل إقامة الصلاة ، فإن لم يفعل كرهت ذلك . وحكى الثوري عن المحققين أن المختار إن لم يفعل أن يقف حتى تمام الصلاة لئلا يكون جالسا بغير تحية أو متقلبا حال إقامة الصلاة . واستثنى المحامل المسجد الحرام لأن تحيته الطواف ، وفيه نظر لطول زمن الطواف بالنسبة إلى الركعتين . والذي يظهر من قولهم إن تحية المسجد الحرام الطواف إنما هو في حق القادم ليكون أول شيء يفعله الطواف ، وأما المقيم لحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء ، ولعل قول من أطلق أنه يبدأ في المسجد الحرام بالطواف ليكون الطواف يعقبه صلاة الركعتين فيحصل شغل البقعة بالصلاة غالبا وهو المقصود ، ويختص المسجد الحرام بزيادة الطواف ، والله أعلم

### ٣٣ - باب من جاء والإمام يخطبُ صلى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

٩٣١ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَابِرٍ قَالَ « دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : أَصَلَيْتَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ »

**قوله** (باب من جاء والإمام يخطبُ صلى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) قال الاسماعيلى : لم يقع في الحديث الذى ذكره التقييد بكونهما خفيفتين . قلت : هو كما قال ، إلا أن المصنف جرى على عادته في الإشارة الى ما في بعض طرق الحديث وهو كذلك ، وقد أخرجه أبو قرّة في السنن عن الثوري عن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر بلفظ « قم فاركع رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ » وقد تقدم أنه عند مسلم بلفظ « وتجوز فيهما » . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : في الترجمة الأولى أن الأمر بالركعتين يتقيد برؤية الإمام الداخل في حال الخطبة بعد أن يستقره هل صلى أم لا ؟ وذلك كله خاص بالخطيب ، وأما حكم الداخل فلا يتقيد بشيء من ذلك ، بل يستحب له أن يصل تحية المسجد ، فأشار المصنف الى ذلك كله بالترجمة الثانية بعد الأولى ، مع أن الحديث فيهما واحد . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، ووقع التصريح بسماع سفيان منه في هذا الحديث في مسند الحميدى ، وهو عند أبي نعيم في المستخرج . **قوله** ( صليت ) كذا للاكثر أيضا بحذف المزة ، وثبتت لكريمة وللمستمل . **قوله** ( قال فصل ) زاد في رواية أبي ذر « قال قم فصل ،

### ٣٤ - باب رفع اليدين في الخطبة

٩٣٢ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَبِيدِ بْنِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَنْ يَوْسَعَ عَنْ قَابَتِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْكَ الْكَرَاعُ وَهَلْكَ الشَّاهُ ،



فادعُ اللهَ أَنْ يَسْقِيَنَا . فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَدَعَا ۝

[ الحديث ٩٣٢ - أطرافه في : ٩٣٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ]

قوله ( باب رفع اليدين في الخطبة ) أورد فيه طرفا من حديث أنس في قصة الاستسقاء ، وقد ساقه المصنف بتمامه في علامات النبوة من هذا الوجه ، وهو مطابق للترجمة ، وفيه إشارة إلى أن حديث عمارة بن ربيعة الذي أخرجه مسلم في إنكار ذلك ليس على إطلاقه لكن قيد مالك الجواز بدعاء الاستسقاء كما في هذا الحديث . قوله ( وعن يونس عن ثابت ) يونس هو ابن عبيد ، وهو معطوف على الإسناد المذكور ، والتقدير : وحدثنا مسدد أيضا عن حماد بن زيد عن يونس . وقد أخرجه أبو داود عن مسدد أيضا بالإسنادين معا ، وأخرجه البزار أيضا عن طريق مسدد وقال : تفرد به حماد بن زيد عن يونس بن عبيد . والرجال من الطريقين كلهم بصريون . قوله ( فرفعه يديه ودعا ) في الحديث الذي بعده ، فرفع يديه ، كلفظ الترجمة ، وكأنه أراد أن يبين أن المراد بالرفع هنا المد ، لا كالرفع الذي في الصلاة . وسيأتي في كتاب الدعوات صفة رفع اليدين في الدعاء ، فإن في رفعهما في دعاء الاستسقاء صفة زائدة على رفعهما في غيره ، وعلى ذلك يحمل حديث أنس ، لم يكن يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وأنه أراد الصفة الخاصة بالاستسقاء ، ويأتي شيء من ذلك في الاستسقاء أيضا إن شاء الله تعالى

### ٣٥ - باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة

٩٣٣ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال حدثني إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عهد النبي ﷺ فبينما النبي ﷺ يخطب في يوم الجمعة قام أعرابي فقال : يا رسول الله ، هلك للمال ، وجاع العيال ، فادع الله لنا . فرفع يديه . وما تروى في السماء قزعة - فوالذي نفسي بيده ما وضعها حتى ناز السحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحادر على لحيتي ﷺ . ففطرنا يومنا ذلك . ومن الغد ، وبعد الغد ، والذي يليه حتى الجمعة الأخرى . وقام ذلك الأعرابي - أو قال غيره - فقال : يا رسول الله تهديم العناء ، وغرق المال ، فادع الله لنا . فرفع يديه فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فما يبشير بيده إلى ناحية من السحاب إلا انفرجت ، وصارت المدينة مثل الجوبة . وسال الوادي قناة شهرا ، ولم يجيء أحد من ناحية إلا حدث بالجوود ۝

قوله ( باب الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة ) أورد فيه الحديث المذكور مطولا من وجه آخر عن أنس ، وهو مطابق للترجمة أيضا وفيه الاكتفاء في الاستسقاء بخطبة الجمعة وصلاتها ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستسقاء إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الكلام في الخطبة كما سيأتي في الباب الذي بعده

### ٣٦ - باب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب

وإذا قال صاحبه أنصت فقد نأ . وقال سلمان عن النبي ﷺ : بُنِيتُ إِذَا تَكَلَّمَ الْإِمَامُ

٣٩٤ - <sup>٩٧٤</sup> **حدثنا يحيى بن بكير** قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة : أنصت - والإمام يخطب - فقد لغوت »

**قوله** ( باب الانصات يوم الجمعة والامام يخطب ) أشار بهذا إلى الرد على ، جعل وجوب الانصات من خروج الامام ، لأن قوله في الحديث د والامام يخطب ، جملة حالية يخرج ما قبل خطبته من حين خروجه وما بعده إلى أن يشرع في الخطبة : نعم الاولى أن ينصت كما تقدم الترغيب فيه في د باب فضل الغسل للجمعة ، وأما حال الجلوس بين الخطبتين لحكى صاحب المغنى ، عن العلماء فيه قولين بناء على أنه غير خاطب . أو أن زمن سكوته قليل فأشبهه السكوت للتفكير . **قوله** ( وإذا قال لصاحبه أنصت فقد لغا ) هو كلفظ حديث الباب في بعض طرقه ، وهي رواية النسائي عن قتبية عن الليث بالاسناد المذكور ولفظه د من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام يخطب أنصت فقد لغا ، والمراد بالصاحب من يخاطبه بذلك مطلقا ، وإنما ذكر صاحب لكونه الغالب . **قوله** ( وقال سليمان ) هو طرف من حديثه المتقدم في د باب الدهن للجمعة ، وقوله د ينصت ، بضم الاولى على الأفصح ويجوز الفتح قال الازهرى : يقال أنصت ونصت وانتصت ، قال ابن خزيمة : المراد بالانصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله . وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة فالظاهر أن المراد السكوت مطلقا ومن فرق احتاج إلى دليل ، ولا يلزم من تجوز التحية لدليلها الخاص جواز الذكر مطلقا . **قوله** ( أخبرني ابن شهاب ) هكذا رواه يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه فقال د عن عقيل عن ابن شهاب عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ عن أبي هريرة ، أخرجه مسلم والنسائي ، والطريقان معا صحيحان ، وقد رواه أبو صالح عن الليث بالاسنادين معا أخرجه الطحاوى ، وكذا رواه ابن جريج وغيره عن الزهرى بهما أخرجه عبد الرزاق وغيره ، ورواه مالك عند أبي داود وابن أبي ذئب عند ابن ماجه كلاهما عن الزهرى بالاسناد الاول . **قوله** ( يوم الجمعة ) مفهومه أن غير يوم الجمعة بخلاف ذلك ، وفيه بحث . **قوله** ( فقد لغوت ) قال الأخفش : اللغو الكلام الذى لا أصل له من الباطل وشبهه ، وقال ابن عرفة : اللغو السقط من القول ، وقيل : الميل عن الصواب ، وقيل : اللغو الإنم كقوله تعالى ﴿ وإذا مرّوا باللغو مروا كراما ﴾ وقال الزين بن المنير اتفقت أقوال المفسرين على أن اللغو ما لا يحسن من الكلام . وأغرب أبو عبيد الهروى في د الغريب ، فقال : معنى لغا تكلم ، كذا أطلق . والصواب التقييد . وقال النضر بن شميل . معنى لغوت خبت من الاجر ، وقيل بطلت فضيلة جمعتك ، وقيل صارت جمعتك ظهرا . قلت : أقوال أهل اللغة متقاربة المعنى ، ويشهد للقول الأخير ما رواه أبو داود وابن خزيمة من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا د ومن لغا وتخطى رقاب الناس كانت له ظهرا ، قال ابن وهب أحد رواة : معناه أجزأت عنه الصلاة وحرم فضيلة الجمعة . ولاحد من حديث على مرفوعا د من قال صه فقد تكلم ، ومن تكلم فلا جمعة له ، ولا بن داود نحوه ، ولاحد واليزار من حديث ابن عباس مرفوعا د من تكلم يوم الجمعة والامام يخطب فهو كالخمار يحمل أسفارا ، والذي يقول له أنصت ليست له جمعة ، وله شاهد قوى في جامع حماد بن سلة عن ابن عمر موقوفا ، قال العلاء : معناه لا جمعة له كاملة للإجماع على إسقاط فرض الوقت عنه ، وحكى ابن التين عن بعض من جوز الكلام في الخطبة أنه تأول قوله د فقد

لغوت ، أى أمرت بالانصات من لا يجب عليه ، وهو جود شديد ، لأن الانصات لم يختلف في مطلوبيته فكيف يكون من أمر بما طلبه الشرع لاغيا ، بل النهى عن الكلام مأخوذ من حديث الباب بدلالة الموافقة ، لأنه إذا جعل قوله « أنصت » مع كونه أمرا بمعروف لغوا فغيره من الكلام أولى أن يسمى لغوا . وقد وقع عند أحد من رواة الأعرج عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث بعد قوله « فقد لغوت : هليك بنفسك » واستدل به على منع جميع أنواع الكلام حال الخطبة ، وبه قال الجمهور في حق من سمعها ، وكذا الحكم في حق من لا يسمعها عند الأكثر . قالوا : وإذا أراد الأمر بالمعروف فليجمله بالإشارة . وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على وجوب الانصات على من سمعها إلا عن قليل من التابعين ولفظه : لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الانصات للخطبة على من سمعها في الجمعة . وأنه غير جائز أن يقول لمن سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب : أنصت ، ونحوها ، أخذنا بهذا الحديث . وروى عن الشعبي وناس قليل أنهم كانوا يتكلمون إلا في حين قراءة الإمام في الخطبة خاصة ، قال : وفعلهم في ذلك مردود عند أهل العلم ، وأحسن أحوالهم أن يقال إنه لم يبلغهم الحديث . قلت : للشافعي في المسألة قولان مشهوران وبناهما بعض الأصحاب على الخلاف في أن الخطبتين بدل عن الركعتين أم لا ؟ فعلى الأول يحرم لا على الثاني ، والثاني هو الأصح عندهم ، فمن ثم أطلق من أطلق منهم لإباحة الكلام حتى شنع عليهم من شنع من المخالفين . وعن أحمد أيضا روايتان ، وعنه أيضا التفرقة بين من يسمع الخطبة ومن لا يسمعها ، ولبعض الشافعية التفرقة بين من تتعقد بهم الجمعة فيجب عليهم الانصات دون من زاد لجعله شديدا بفروض الكفاية . واختلف السلف إذا خطب بما لا ينبغي من القول ، وعلى ذلك يحصل ما نقل عن السلف من الكلام حال الخطبة . والذي يظهر أن من نفى وجوبه أراد أنه لا يشترط في صحة الجمعة ، بخلاف غيره . ويدل على الوجوب في حق السامع أن في حديث علي المشار إليه آنفا « ومن دنا فلم ينصت كان عليه كفلان من الوزر » لأن الوزر لا يترتب على من فعل مباحا ولو كان مسكروها كراهة تزيه ، وأما ما استدل به من أجاز مطلعا من قصة السائل في الاستسقاء ونحوه ففيه نظر ، لأنه استدلال بالاختصاص على الاعم ، فيمكن أن يخص عموم الأمر بالانصات بمثل ذلك كأمر عارض في مصلحة عامة ، كما خص بعضهم منه رد السلام لوجوبه . ونقل صاحب المغنى « الاتفاق على أن الكلام الذي يجوز في الصلاة يجوز في الخطبة كتحذير الضرير من البئر » وعبارة الشافعي : وإذا خاف على أحد لم أر بأسا إذا لم يفهم عنه بالإيماء أن يتكلم . وقد استثنى من الانصات في الخطبة ما إذا انتهى الخطيب إلى كل ما لم يشرع مثل الدعاء للسلطان مثلا ، بل جزم صاحب التهذيب بأن الدعاء للسلطان مكروه ، وقال النووي : محله ما إذا جازف وإلا فالدعاء لولاة الامور مطلوب اه . ومحل الترك إذا لم يخف الضرر ، وإلا فيباح للخطيب إذا خشى على نفسه . والله أعلم

### ٣٧ - باب الساعة التي في يوم الجمعة

٩٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده يقللها

[ الحديث ٩٣٥ - طرقاه في : ٥٢٩٤ ، ٦٤٠٠ ]

**قوله** ( باب الساعة التي في يوم الجمعة ) أي التي يجاب فيها الدعاء . **قوله** ( عن أبي الزناد ) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، ولهم فيه إسناد آخر إلى أبي هريرة وفيه قصة له مع عبد الله بن سلام . **قوله** ( فيه ساعة ) كذا فيه مبهمة ، وعينت في أحاديث أخر كما سيأتي . **قوله** ( لا يوافقها ) أي يصادفها ، وهو أعم من أن يقصد لها أو يتفق له وقوع الدعاء فيها . **قوله** ( وهو قائم يصلي يسأل الله ) هي صفات لمسلم أعربت حالا ، ويحتمل أن يكون يصلي حالاً منه لاتصافه بقائم ، ويسأل حال مترادفة أو متداخلة ، وأفاد ابن عبد البر أن قوله « وهو قائم » سقط من رواية أبي مصعب وابن أبي أويس ومطرف والتميمي وقتيبة وأثبتها الباقر ، قال : وهي زيادة محذوفة عن أبي الزناد من رواية مالك ورواه وغيرهما عنه ، وحكى أبو محمد بن السيد عن محمد بن وضاح أنه كان يأمر بحذفها من الحديث ، وكان السبب في ذلك أنه يشكل على أصح الأحاديث الواردة في تعيين هذه الساعة ، وهما حديثان أحدهما أنها من جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه من الصلاة ، والثاني أنها من بعد العصر إلى غروب الشمس . وقد احتج أبو هريرة على عبد الله بن سلام لما ذكر له القول الثاني بأنها ليست ساعة صلاة وقد ورد النص بالصلاة فأجابته بالنص الآخر أن منظر الصلاة في حكم المصلي ، فلو كان قوله « وهو قائم » عند أبي هريرة ثابتاً لاحتج عليه بها لكنه سلم له الجواب وارتضاء وأقرب به بعده . وأما إشكاله على الحديث الأول فمن جهة أنه يتناول حال الخطبة كله وليست صلاة على الحقيقة ، وقد أجيب عن هذا الإشكال بحمل الصلاة على الدعاء أو الانتظار ، ويحمل القيام على الملازمة والمواظبة ، ويؤيد ذلك أن حال القيام في الصلاة غير حال السجود والركوع والتشهد مع أن السجود مظنة أجابة الدعاء ، فلو كان المراد بالقيام حقيقة لاخرجه ، فدل على أن المراد مجاز القيام وهو المواظبة ونحوها ومنه قوله تعالى ( إلا ما دمت عليه قائماً ) فعلى هذا يكون التعبير عن المصلي بالقائم من باب التعبير عن الكل بالجزء ، والنكتة فيه أنه أشهر أحوال الصلاة . **قوله** ( شيئاً ) أي عما يليق أن يدعو به المسلم ويسأل ربه تعالى ، وفي رواية سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عند المصنف في الطلاق « يسأل الله خيراً » ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة مثله ، وفي حديث أبي لبابة عند ابن ماجه « ما لم يسأل حراماً » وفي حديث سعد بن عباد عند أحمد « ما لم يسأل إثمًا أو قطعة رحم » وهو نحو الأول ، وقطعة الرحم من جملة الإثم فهو من عطف الخاص على العام للاهتمام به . **قوله** ( وأشار بيده ) كذا هنا بإيهام الفاعل ، وفي رواية أبي مصعب عن مالك « وأشار رسول الله ﷺ » وفي رواية سلة بن علقمة التي أشرت إليها ووضع أظفاره على بطن الوسطى أو الخنصر قلنا يزهدا ، وبين أبو مسلم الكجى أن الذي وضع هو بشر بن المفضل رواه عن سلة بن علقمة ، وكأنه فسر الإشارة بذلك ، وأنها ساعة لطيفة تنقل ما بين وسط النهار إلى قرب آخره ، وبهذا يحصل الجمع بينه وبين قوله « يزهدا » أي يقللها ، ولمسلم من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة « وهي ساعة خفيفة » وللطبراني في الأوسط في حديث أنس « وهي قدر هذا » يعني قبضة ، قال الزين بن المنير : الإشارة لتقليلها هو للترغيب فيها والخض عليها ليسارة وقتها وغزارة فضلها . وقد اختلف أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت ؟ وعلى البقاء هل هي في كل جمعة أو في جمعة واحدة من كل سنة ؟ وعلى الأول هل هي وقت من اليوم معين أو مبهم ؟ وعلى التعميم هل تستوعب الوقت أو تبهم فيه ؟ وعلى الإيهام ما ابتدأه وما انتهاه ؟ وعلى كل ذلك هل تستمر أو تقتل ؟ وعلى الانتقال هل تستغرق اليوم أو بعضه ؟ وما أنا أذكر تلخيص ما اتصل إلى من الأقوال مع أدلتها ، ثم أعود إلى الجمع بينها والترجيح . فالأول أنها رفعت حكاه ابن عبد البر عن قوم وزيفه ، وقال عياض : رده السلف

على قائله . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني داود بن أبي عاصم عن عبد الله بن عباس مولى معاوية قال : قلت لأبي هريرة : إجم زعموا أن الساعة التي في يوم الجمعة يستجاب فيها الدعاء رفعت ، فقال : كذب من قال ذلك . قلت : فهمي في كل جمعة ؟ قال نعم ، إسناده قوى ، وقال صاحب الهدى : إن أراد قائله أنها كانت معلومة فرفع عليها عن الأمة فصارت مبهمة احتمل ، وإن أراد حقيقتها فهو مردود على قائله ، القول الثاني أنها موجودة لكن في جمعة واحدة من كل سنة قاله كعب الأحبار لأبي هريرة ، فرد عليه فراجع اليه ، رواه مالك في الموطأ وأصحاب السنن . الثالث أنها مخفية في جميع اليوم كما أخفيت ليلة القدر في العشر . روى ابن خزيمة وإسحاق بن إبراهيم بن عيسى عن طريق سعيد بن الحارث عن أبي سلمة : سألت أبا سعيد عن ساعة الجمعة فقال : سألت النبي ﷺ عنها فقال : قد أعلتها ثم أنسيتها كما أنسيت ليلة القدر ، وروى عبد الرزاق عن معمر أنه سأل الزهري فقال : لم أسمع فيها بشيء . إلا أن كعبا كان يقول لو أن إنسانا قسم جمعة في جمع لأتى على تلك الساعة ، قال ابن المنذر : معناه أنه يبدأ فيدعو في جمعة من الجمع من أول النهار الى وقت معلوم ، ثم في جمعة أخرى يتبدى من ذلك الوقت الى وقت آخر حتى يأتى على آخر النهار ، قال : وكعب هذا هو كعب الأحبار ، قال : وروينا عن ابن عمر أنه قال : إن طلب حاجة في يوم ليسير ، قال : معناه أنه ينبغي المداومة على الدعاء يوم الجمعة كله لير بالوقت الذي يستجاب فيه الدعاء انتهى . والذي قاله ابن عمر يصلح لمن يقوى على ذلك . وإلا فالذي قاله كعب سهل على كل أحد ، وقضية ذلك أهمها كانا بريان أنها غير معينة ، وهو قضية كلام جمع من العلماء كالرافعي وصاحب المغنى وغيرهما حيث قالوا : يستحب أن يكثر من الدعاء يوم الجمعة رجاء أن يصادف ساعة الاجابة ، ومن حجة هذا القول تشبيهها بليلة القدر والاسم الاعظم في الاسماء الحسنى ، والحكمة في ذلك حث العباد على الاجتهاد في الطلب واستيعاب الوقت بالعبادة ، بخلاف ما لو تحقق الأمر في شيء من ذلك لكان مقتضيا للاقتصار عليه وإهمال ما عداه . الرابع أنها تنتقل في يوم الجمعة ولا تلزم ساعة معينة لا ظاهرة ولا مخفية ، قال لغزالي : هذا أشبه الأقوال ، وذكره الأثرم احتمالا ، وجزم به ابن عساکر وغيره ، وقال المحب الطبري إنه الاظهر ، وعلى هذا لا يتأتى ما قاله كعب في الجزم بتحصيلها . الخامس إذا أذن المؤذن لصلاة الغداة ، ذكره شيخنا الحافظ أبو الفضل في « شرح الترمذي » وشيخنا سراج الدين بن الملقن في « شرحه على البخاري » ونسبناه لتخريج ابن أبي شيبة عن عائشة ، وقد رواه الرويان في مسنده عنها فاطلق الصلاة ولم يقيد بها . ورواه ابن المنذر فقيدها بصلاة الجمعة ووافه أعلم . السادس من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ، رواه ابن عساکر من طريق أبي جعفر الرازي عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وحكاها القاضي أبو الطيب الطبري وأبو نصر بن الصباغ وعباس والقرطبي وغيرهم وعبارة بعضهم : ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس . السابع مثله وزاد : ومن العصر إلى الغروب . رواه سعيد بن منصور عن خلف بن خليفة عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن أبي هريرة ، وتابعه فضيل بن عياض عن ليث عند ابن المنذر ، وليث ضعيف وقد اختلف عليه فيه كما ترى . الثامن مثله وزاد : وما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن يكبر رواه حميد بن زنجويه في الترغيب له من طريق عطاء بن قره عن عبد الله بن ضمرة عن أبي هريرة قال : التمسوا الساعة التي يجاب فيها الدعاء يوم الجمعة في هذه الاوقات الثلاثة ، فذكرها . التاسع أنها أول ساعة بعد طلوع الشمس حكاها الجليل في « شرح التذية » وتابعه المحب الطبري في شرحه . العاشر عند طلوع الشمس حكاها الغزالي في الإحياء وعبر عنه الزين بن المنير في شرحه بقوله : هي ما بين أن ترتفع الشمس شبرا إلى ذراع . وعزاه لأبي ذر .

الحادى عشر أنها في آخر الساعة الثالثة من النهار حكاة صاحب « المغنى » ، وهو في مسند الإمام أحمد من طريق علي بن أبي طلحة عن أبي هريرة مرفوعاً « يوم الجمعة فيه طيبة آدم ، وفي آخر ثلاث ساعات منه ساعة من دعا الله فيها استجيب له ، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف ، وعلى لم يسمع من أبي هريرة ، قال المحب الطبري : قوله « في آخر ثلاث ساعات ، يحتمل أمرين : أحدهما أن يكون المراد الساعة الأخيرة من الثلاث الأولى ، ثانيهما أن يكون المراد أن في آخر كل ساعة من الثلاث ساعة إجابة . فيكون فيه تجوز لاطلاق الساعة على بعض الساعة .

الثاني عشر من الزوال إلى أن يصير الظل نصف ذراع حكاة المحب الطبري في الأحكام وقوله الزكي المنذرى . الثالث عشر مثله لكن قال إلى أن يصير الظل ذراعاً حكاة عياض والقرطبي والنووى . الرابع عشر بعد زوال الشمس بشعر إلى ذراع رواه ابن المنذر وابن عبد البر بإسناد قوى إلى الحارث بن يزيد الحضرمي عن عبد الرحمن بن حجيبة عن أبي ذر أن امرأته سأله عنها فقال ذلك ، ولعله مأخذ القولين اللذين قبله . الخامس عشر إذا زالت الشمس حكاة ابن المنذر عن أبي العالقة ، وورد نحوه في أثناء حديث عن علي ، وروى عبد الرزاق من طريق الحسن أنه كان يتحرأها عند زوال الشمس بسبب قصة وقعت لبعض أصحابه في ذلك ، وروى ابن سعد في الطبقات عن عبيد الله بن نوفل نحو القصة ، وروى ابن عساكر من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : كانوا يرون الساعة المستجاب فيها الدعاء إذا زالت الشمس ، وكان مأخذه في ذلك أنها وقت اجتماع الملائكة وابتداء دخول وقت الجمعة وابتداء الأذان ونحو ذلك . السادس عشر إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة رواه ابن المنذر عن عائشة قالت « يوم الجمعة مثل يوم عرفة فتفتح فيه أبواب السماء ، وفيه ساعة لا يسأل الله فيها العبد شيئاً إلا أعطاه . قيل : أية ساعة ؟ قالت : إذا أذن المؤذن لصلاة الجمعة ، وهذا يفاير الذى قبله من حيث أن الأذان قد يتأخر عن الزوال ، قال الزين بن المنير : ويتبين حله على الأذان الذى بين يدي الخطيب . السابع عشر من الزوال إلى أن يدخل الرجل في الصلاة ذكره ابن المنذر عن أبي السوار العدوى ، وحكاة ابن الصياغ بلفظ : إلى أن يدخل الإمام . الثامن عشر من الزوال إلى خروج الإمام حكاة القاضي أبو الطيب الطبري . التاسع عشر من الزوال إلى غروب الشمس حكاة أبو العباس أحمد ابن علي بن كشاسب الدزماري وهو يزأى ساكنة وقبل ياء النسب راء مهمة في نكته على التنبيه عن الحسن وقوله عنه شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرح البخاري ، وكان الدزماري المذكور في عصر ابن الصلاح . العشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تقام الصلاة رواه ابن المنذر عن الحسن . وروى أبو بكر المروزي في « كتاب الجمعة » بإسناد صحيح إلى الشعبي عن عوف بن حصيرة رجل من أهل الشام مثله . الحادى والعشرون عند خروج الإمام رواه حميد بن زنجويه في « كتاب الترغيب » ، عن الحسن أن رجلاً مرت به وهو ينص في ذلك الوقت . الثاني والعشرون ما بين خروج الإمام إلى أن تنقضى الصلاة رواه ابن جرير من طريق إسماعيل بن سالم عن الشعبي قوله . ومن طريق معاوية بن قرة عن أبي بردة عن أبي موسى قوله ، وفيه أن ابن عمر استصوب ذلك ، الثالث والعشرون ما بين أن يحرم البيع إلى أن يحل رواه سعيد بن منصور وابن المنذر عن الشعبي قوله أيضاً ، قال الزين بن المنير : ووجهه أنه أحصى أحكام الجمعة لأن المقدم باطل عند الأكثر فلو اتفق ذلك في غير هذه الساعة بحيث ضاق الوقت فتشاغل اثنان بمقد البيع تخرج وقانت تلك الصلاة لأنهما ولم يبطل البيع . الرابع والعشرون ما بين الأذان إلى انقضاء الصلاة رواه حميد بن زنجويه عن ابن عباس وحكاة البغوى في شرح السنة عنه . الخامس والعشرون ما بين أن يجلس الإمام

هل المنبر إلى أن تقضى الصلاة رواه مسلم وأبو داود من طريق محزمة بن بكير عن أبيه عن أبي بردة بن أبي موسى أن ابن عمر سأله عما سمع من أبيه في ساعة الجمعة فقال : سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ فذكره ، وهذا القول يمكن أن يتخذ من الذين قبله . السادس والعشرون عند التأذين وعند تذكير الإمام وعند الإقامة رواه حميد بن زنجويه من طريق سليم بن عاصم عن عوف بن مالك الأشجعي الصحابي . السابع والعشرون مثله لكن قال : إذا أذن وإذا رقى المنبر وإذا أقيمت الصلاة رواه ابن أبي شيبه وابن المنذر عن أبي أمامة الصحابي قوله ، قال الزين بن المنير : ما ورد عند الأذان من إجابة الدعاء فينا كد يوم الجمعة وكذلك الإقامة ، وأما زمان جلوس الإمام على المنبر فلأنه وقت استماع الذكر ، والابتداء في المقصود من الجمعة . الثامن والعشرون من حين يفتتح الإمام الخطبة حتى يفرغ رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا وإسناده ضعيف . التاسع والعشرون إذا بلغ الخطيب المنبر وأخذ في الخطبة حكاة الغزالي في الأحياء . الثلاثون عند الجلوس بين الخطبتين حكاة الطبري عن بعض شراح المصايح . الحادي والثلاثون أنها عند نزول الإمام من المنبر رواه ابن أبي شيبه وحميد بن زنجويه وابن جرير وابن المنذر بإسناد صحيح إلى أبي إسحق عن أبي بردة قوله ، وحكاة الغزالي قولاً بلفظ : إذا قام الناس إلى الصلاة . الثاني والثلاثون حين تقام الصلاة حتى يقوم الإمام في مقامه حكاة ابن المنذر عن الحسن أيضا ، وروى الطبراني من حديث ميمونة بنت سعد نحوه مرفوعا بإسناد ضعيف ، الثالث والثلاثون من إقامة الصف إلى تمام الصلاة رواه الترمذي وابن ماجه من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا وفيه : قالوا أية ساعة يا رسول الله ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ، وقد ضعف كثير رواية كثير ، ورواه البيهقي في الشعب من هذا الوجه بلفظ ما بين أن ينزل الإمام من المنبر إلى أن تنقضى الصلاة ورواه ابن أبي شيبه من طريق مغيرة عن واصل الأحمد عن أبي بردة قوله ، وإسناده قوى إليه ، وفيه أن ابن عمر استحس ذلك منه وبرك عليه ومسح على رأسه ، وروى ابن جرير وسعيد بن منصور عن ابن سيرين نحوه . الرابع والثلاثون هي الساعة التي كان النبي ﷺ يصلي فيها الجمعة رواه ابن عساكر بإسناد صحيح عن ابن سيرين ، وهذا يغاير الذي قبله من جهة إطلاق ذلك وتقييد هذا ، وكأنه أخذه من جهة أن صلاة الجمعة أفضل صلوات ذلك اليوم ، وأن الوقت الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ أفضل الاوقات ، وأن جميع ما تقدم من الأذان والخطبة وغيرهما وسائل وصلاة الجمعة هي المقصودة بالذات ، ويؤيده ورود الامر في القرآن بتكثير الذكر حال الصلاة كما ورد الامر بتكثير الذكر حال القتال وذلك في قوله تعالى ( إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ) وفي قوله ( إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله - إلى أن ختم الآية بقوله - واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ) وليس المراد إيقاع الذكر بعد الانتشار وإن عطف عليه ، وإنما المراد تكثير الذكر المشار إليه أول الآية (١) والله أعلم . الخامس والثلاثون من صلاة العصر إلى غروب الشمس رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفا ، ومن طريق صفوان بن سليم عن أبي سلمة عن أبي سعيد مرفوعا بلفظ « فالتمسوها بعد العصر » ، وذكر ابن عبد البر أن قوله « فالتمسوها الخ » مدرج في الخبر من قول أبي سلمة ، ورواه ابن منده من هذا الوجه وزاد « أغفل ما يكون الناس » ورواه أبو نعيم في الحلية من طريق الشيباني عن عون بن عبد الله بن عتبة عن أخيه عبيد الله

(١) هنا فيه نظر ، وسياق الآية بخلافه . والله أعلم

كقول ابن عباس ، ورواه الترمذى من طريق موسى بن وردان عن أنس مرفوعا بلفظ : بعد العصر إلى غيبة الشمس ، وإسناده ضعيف . السادس والثلاثون في صلاة العصر رواه عبد الرزاق عن عمر بن ذر عن يحيى بن إسحق ابن أبي طلحة عن النبي ﷺ مرسلًا وفيه قصة . السابع والثلاثون بعد العصر إلى آخر وقت الاختيار حكاه الغزالي في الاحياء . الثامن والثلاثون بعد العصر كما تقدم عن أبي سعيد مطلقا ، ورواه ابن عساكر من طريق محمد بن سلة الانصارى عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا بلفظ : وهى بعد العصر ، ورواه ابن المنذر عن مجاهد مثله ، ورواه ابن جريج <sup>(١)</sup> من طريق إبراهيم بن ميسرة عن رجل أرسله عمرو بن أويس إلى أبي هريرة فذكر مثله قال : وسمعت عن الحكم عن ابن عباس مثله ، ورواه أبو بكر المروذى من طريق الثوري وشعبة جميعا عن يونس ابن خباب قال الثوري : عن عطاء ، وقال شعبة : عن أبيه عن أبي هريرة مثله ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يتحرأها بعد العصر ، وعن ابن جريج عن بعض أهل العلم قال : لا أعلمه إلا عن ابن عباس مثله ، فقليل له : لا صلاة بعد العصر ، فقال : بلى ، لكن من كان في مصلاه لم يقم منه فهو في صلاة . التاسع والثلاثون من وسط النهار إلى قرب آخر النهار كما تقدم أول الباب عن سلة بن علقمة . الاربعون من حين تصفر الشمس إلى أن تغيب رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن إسماعيل بن كيسان عن طاوس قوله ، وهو قريب من الذى بعده . الحادى والاربعون آخر ساعة بعد العصر رواه أبو داود والنسائي والحاكم بإسناد حسن عن أبي سلة عن جابر مرفوعا وفي أوله : ان النهار اثنتا عشرة ساعة ، ورواه مالك وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام قوله ، وفيه مناظرة أبي هريرة له في ذلك واحتجاج عبد الله بن سلام بأن منتظر الصلاة في صلاة ، وروى ابن جرير <sup>(٢)</sup> من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا مثله ولم يذكر عبد الله بن سلام قوله ولا الفصحة ، ومن طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبي هريرة عن كعب الاحبار قوله ، وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني موسى ابن عقبة أنه سمع أبا سلة يقول : حدثنا عبد الله بن عامر فذكر مثله ، وروى البزار وابن جرير من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة عن عبد الله بن سلام مثله ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة وأبي سعيد فذكر الحديث وفيه : قال أبو سلة فليقت عبد الله بن سلام فذكرت له ذلك فلم يعرض بذكر النبي ﷺ بل قال : النهار اثنتا عشرة ساعة ، وانها لفي آخر ساعة من النهار . ولا ابن خزيمة من طريق أبي النضر عن أبي سلة عن عبد الله بن سلام قال : قلت - ورسول الله ﷺ جالس - انا لنجد في كتاب الله أن في الجمعة ساعة ، فقال رسول الله ﷺ : أو بعض ساعة ، قلت : نعم أو بعض ساعة الحديث ، وفيه : قلت أى ساعة ؟ فذكره . وهذا يحتمل أن يكون القائل : قلت : عبد الله بن سلام فيكون مرفوعا ، ويحتمل أن يكون أبا سلة فيكون موقوفا وهو الأرجح لتصريحه في رواية يحيى بن أبي كثير بأن عبد الله بن سلام لم يذكر النبي ﷺ في الجواب . الثاني والاربعون من حين يغيب نصف قرص الشمس ، أو من حين تدل الشمس للغروب إلى أن يتكامل غروبها رواه الطبراني في الاوسط والدارقطنى في الملل والبيهقي في الشعب وفضائل الاوقات من طريق زيد بن علي

(١) في مخطوطة الرياض : ابن جرير . (٢) في مخطوطة الرياض : ابن حزم .



ابن الحسين بن علي حدثني مرجانة مولاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ قالت : حدثتني فاطمة عليها السلام عن أبيها فذكر الحديث ، وفيه : قلت للنبي ﷺ أي ساعة هي ؟ قال : إذا تدلى نصف الشمس للغروب . فكانت فاطمة إذا كان يوم الجمعة أرسلت غلاما لها يقال له زيد ينظر لها الشمس فإذا أخبرها أنها تدلت للغروب أقبلت على الدعاء إلى أن تغيب ، في إسناده اختلاف على زيد بن علي ، وفي بعض روايته من لا يعرف حاله . وقد أخرج إسحق ابن راهويه في مسنده من طريق سعيد بن راشد عن زيد بن علي عن فاطمة لم يذكر مرجانة وقال فيه : إذا تدلت الشمس للغروب وقال فيه : تقول للام يقال له أريد : اصعد على الطراب . فإذا تدلت الشمس للغروب فأخبرني ، والباقي نحوه وفي آخره : ثم تصلى يعني المغرب . فهذا جميع ما اتصل إلى من الأقوال في ساعة الجمعة مع ذكر أدلتها وبيان حالها في الصحة والضعف والرفع والوقف والإشارة إلى مأخذ بعضها ، وليست كلها متغايرة من كل جهة بل كثير منها يمكن أن يتحد مع غيره . ثم ظفرت بعد كتابة هذا بقول زائد على ما تقدم وهو غير منقول ، استنبطه صاحبنا العلامة الحافظ شمس الدين الجزري وأذن لي في روايته عنه في كتابه المسمى « الحصن الحصين » في الادعية لما ذكر الاختلاف في ساعة الجمعة واقتصر على ثمانية أقوال مما تقدم ثم قال ما نصه : والذي أعتقده أنها وقت قراءة الإمام الفاتحة في صلاة الجمعة إلى أن يقول آمين ، جمعا بين الأحاديث التي صحت . كذا قال ، ويخشد فيه أنه يفوت على الداعي حينئذ الإنصات لقراءة الإمام ، فليتأمل . قال الزين بن المنير : يحسن جمع الأقوال ، وكان قد ذكر مما تقدم عشرة أقوال تبعا لابن بطلال . قال : فتكون ساعة الإجابة واحدة منها لا بعينها ، فيصادفها من اجتهد في الدعاء في جميعها والله المستعان . وليس المراد من أكثرها أنه يستوعب جميع الوقت الذي عين ، بل المعنى أنها تكون في أثناء لقوله فيما مضى « يقلها » وقوله « وهي ساعة خفيفة » . وفائدة ذكر الوقت أنها تستقل فيه فيكون ابتداء مظهرها لابتداء الخطبة مثلا وانتهاءه انتهاء الصلاة . وكأن كثيرا من القائلين عين ما اتفق له وقوعها فيه من ساعة في أثناء وقت من الأوقات المذكورة . فهذا التقرير يقل الانتشار جدا . ولا شك أن أرجح الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام كما تقدم . قال المحب الطبري : أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى ، وأشهر الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام . وما عداهما إما موافق لهما أو لأحدهما أو ضعيف الإسناد أو موقوف استند قائله إلى اجتهاد دون توقيف ، ولا يعارضهما حديث أبي سعيد في كونه ﷺ أنسبها بعد أن علمنا لاحتمال أن يسكونا سمما ذلك منه قبل أن أنسى ، أشار إلى ذلك السقي وغيره . وقد اختلف السلف في أيهما أرجح ، فروى البيهقي من طريق أبي الفضل أحمد بن سلة النيسابوري أن مسلما قال : حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصح ، وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة . وقال القرطبي : هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره . وقال النووي : هو الصحيح ، بل الصواب . وجزم في الروضة بأنه الصواب ، ورجحه أيضا بكونه مرفوعا صريحا وفي أحد الصحيحين . وذهب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام لحكي الترمذي عن أحمد أنه قال : أكثر الأحاديث على ذلك . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت شيء في هذا الباب . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى أبي سلة بن عبد الرحمن أن ناسا من الصحابة اجتمعوا فتذاكروا ساعة الجمعة ثم افرقوا فلم يختلفوا أنها آخر ساعة من يوم الجمعة . ورجحه كثير من الأئمة أيضا كآحمد وإسحق ومن المالكية الطرطوشي ، وحكي العلاني أن شيخه ابن الزملاكي شيخ الشافعية في وقته كان يختاره ويحكيه عن نص الشافعي . وأجابوا عن كونه ليس في أحد الصحيحين

بأن الترجيع بما في الصحيحين أو أخذهما إنما هو حيث لا يكون بما انتقده الحفاظ ، كحديث أبي موسى هذا فإنه أعل بالانقطاع والاضطراب : أما الانقطاع فلأن عزيمة بن بكير لم يسمع من أبيه قاله أحمد عن حماد بن خالد عن عزيمة نفسه ، وكذا قال سعيد بن أبي مريم عن موسى بن سلة عن عزيمة وزاد : إنما هي كتب كانت عندنا . وقال علي بن المديني : لم أسمع أحدا من أهل المدينة يقول عن عزيمة إنه قال في شيء من حديثه سمعت أبي ، ولا يقال مسلم يكتبني في المنعن بامكان اللقاء مع المعاصرة وهو كذلك هنا ، لأننا نقول : وجود التصريح عن عزيمة بأنه لم يسمع من أبيه كاف في دعوى الانقطاع . وأما الاضطراب فقد رواه أبو إسحق وواصل الاحدب ومعاوية بن قرة وغيرهم عن أبي بردة من قوله ، وهؤلاء من أهل الكوفة وأبو بردة كوفي فهم أعلم بحديثه من بكير المدني ، وهم عدد وهو واحد . وأيضا فلو كان عند أبي بردة مرفوعا لم يفت فيه برأيه بخلاف المرفوع ، ولهذا جزم الدارقطني بأن الموقوف هو الصواب ، وسلك صاحب الهدى مسلكا آخر فاختار أن ساعة الاجابة منحصرة في أحد الوقتين المذكورين ، وأن أخذهما لا يعارض الآخر لاحتمال أن يكون ﷺ دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر ، وهذا كقول ابن عبد البر : الذي ينبغي الاجتهاد في الدعاء في الوقتين المذكورين . وسبق إلى نحو ذلك الامام أحمد ، وهو أول في طريق الجمع . وقال ابن المنبر في الحاشية : إذا علم أن فائدة الإجماع لهذه الساعة وليلة القدر بعث الداعي على الإكثار من الصلاة والدعاء ، ولو بين لأنكل الناس على ذلك وتركوا ما عداها ، فالعجب بعد ذلك ممن يجتهد في طلب تحديدها . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم فضل يوم الجمعة لاختصاصه بساعة الاجابة ، وفي مسلم أنه خير يوم طلعت عليه الشمس . وفيه فضل الدعاء واستجاب الإكثار منه ، واستدل به على بقاء الإجماع بعد النبي ﷺ وتمتع بان الاختلاف في بقاء الاجمال في الأحكام الشرعية لا في الامور الوجودية كوقت الساعة ، فهذا الاختلاف في إجماله ، والحكم الشرعي المتعلق بساعة الجمعة وليلة القدر - وهو تحصيل الافضلية - يمكن الوصول اليه والعمل بمقتضاه باستيعاب اليوم أو الليلة ، فلم يبق في الحكم الشرعي إجمال والله أعلم . فان قيل : ظاهر الحديث حصول الاجابة لكل داع بالشرط المتقدم ، مع أن الزمان يختلف باختلاف البلاد والمصل فيتقدم بعض على بعض ، وساعة الاجابة متعلقة بالوقت ، فكيف تتفق مع الاختلاف ؟ أجيب باحتمال أن تكون ساعة الاجابة متعلقة بفعل كل مصل ، كما قيل نظيره في ساعة الكراهة ، ولعل هذا فائدة جعل الوقت الممتد مظنة لها وان كانت هي خفيفة ، ويحتمل أن يكون عبر عن الوقت بالفعل فيكون التقدير وقت جواز الخطبة أو الصلاة ونحو ذلك . والله أعلم

### ٣٨ - باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة

٩٣٦ - **حديث** معاوية بن عمرو قال حدثنا زائدة عن حصين عن سالم بن أبي الجعد قال حدثنا جابر بن

عبد الله قال : بينا نحن نصل مع النبي ﷺ إذ أقبلت عير تحمل طعاما ، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلا ، فنزلت هذه الآية ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾

[ الحديث ٩٣٦ - أطرافه في : ٢٠٥٨ ، ٢٠٦٤ ، ٤٨٩٩ ]

قوله ( باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة الخ ) ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تتعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها ، بل الشرط أن نبقى منهم بقية ما . ولم يتعرض البخاري لعدد من تقوم بهم

الجمعة لأنه لم يثبت منه شيء على شرطه ، وجملة ما للعلماء فيه خمسة عشر قولاً : أحدها نصح من الواحد ، نقله ابن حزم . الثاني اثنان كالجماعة ، وهو قول النخعي وأهل الظاهر والحسن بن حي . الثالث اثنان مع الإمام ، عند أبي يوسف ومحمد . الرابع ثلاثة معه ، عند أبي حنيفة . الخامس سبعة ، عند عكرمة . السادس تسعة ، عند ربيعة . السابع اثنا عشر عنه في رواية . الثامن مثله غير الإمام عند إسحق . التاسع عشرون في رواية ابن حبيب عن مالك . العاشر ثلاثون كذلك . الحادي عشر أربعون بالإمام عند الشافعي . الثاني عشر غير الإمام عنه وبه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة . الثالث عشر خمسون عن أحد في رواية وحكى عن عمر بن عبد العزيز . الرابع عشر ثمانون حكاه المازني الخامس عشر جمع كثير بغير قيد . ولعل هذا الأخير أرجحها من حيث الدليل ، ويمكن أن يزداد العدد باعتبار زيادة شرط كالدورة والحرية والبلوغ والإقامة والاستيطان فبكل ذلك عشرون قولاً . قوله ( جائزة ) في رواية الأصيلي دامة . . قوله ( عن حصين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه ، وقد رواه تارة عن سالم بن أبي الجعد وحده كما هنا وهي رواية أكثر أصحابه ، وتارة عن أبي سفيان طلحة بن نافع وحده وهي رواية قيس بن الربيع وإسرائيل عند ابن مردويه ، وتارة جمع بينهما عن جابر وهي رواية خالد بن عبد الله عند المصنف في التفسير وعند مسلم ، وكذا رواية هشيم عنه أيضاً . قوله ( بينا نحن نصل ) في رواية خالد المذكورة عند أبي نعيم في المستخرج . بينا نحن مع رسول الله ﷺ في الصلاة ، وهذا ظاهر في أن انقضاءهم وقع بعد دخولهم في الصلاة ، لكن وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن إدريس عن حصين « ورسول الله ﷺ يخطب » وله في رواية هشيم . بينا النبي ﷺ قائم - زاد أبو عوانة في صحيحه والترمذي والدارقطني من طريقه - يخطب ، ومثله لأبي عوانة من طريق عباد بن العوام ، ولعبد بن حميد من طريق سليمان بن كثير كلاهما عن حصين ، وكذا وقع في رواية قيس بن الربيع وإسرائيل ، ومثله في حديث ابن عباس عند البزار ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط وفي مرسل قتادة عند الطبراني (١) وغيره . فعل هذا فقوله « فصل » أي تنتظر الصلاة . وقوله « في الصلاة » أي في الخطبة مثلاً وهو من تسمية الشيء بما قاربه ، فهذا يجمع بين الروایتين ، ويؤيده استدلال ابن مسعود على القيام في الخطبة بالآية المذكورة كما أخرجه ابن ماجه بإسناد صحيح ، وكذا استدله به كعب بن عجرة في صحيح مسلم ، وحمل ابن الجوزي قوله « يخطب قائماً » على أنه خبر آخر غير خبر كونهم كانوا معه في الصلاة فقال : التقدير صلينا مع رسول الله ﷺ وكان يخطب قائماً الحديث ، ولا يخفى تسكفه . قوله ( إذ أقبلت غير ) بكسر المهملة هي الأبل التي تحمل التجارة طعاماً كانت أو غيره ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها . ونقل ابن عبد الحق في جمعه أن البخاري لم يخرج قوله إذ أقبلت غير تحمل طعاماً وهو ذمول منه ، نعم سقط ذلك في التفسير وثبت هنا وفي أوائل البيوع وزاد فيه أنها أقبلت من الشام ، ومثله لمسلم من طريق جرير عن حصين ، ووقع عند الطبري من طريق السدي عن أبي مالك ومرة فرقهما أن الذي قدم بها من الشام دحية بن خليفة الكلبي ، ونحوه في حديث ابن عباس عند البزار ، ولابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس « جاءت غير لعبد الرحمن بن عوف » وجمع بين هاتين الروایتين بأن التجارة كانت لعبد الرحمن بن عوف وكان دحية السفير فيها أو كان مقارضا . ووقع في رواية ابن وهب عن الليث أنها كانت لوبرة الكلبي ، ويجمع بأنه كان رفيق دحية . قوله ( فالتفتوا إليها ) في رواية ابن فضال في البيوع

(١) في المخطوطة « الطبري »

« فاقضى الناس ، وهو موافق للفظ القرآن وذال على أن المراد بالالتفات الانصراف ، وفيه رد على من حل الالتفات على ظاهره فقال : لا يفهم من هذا الانصراف عن الصلاة وقطعها ، وإنما يفهم منه التفاتهم بوجوههم أو بقلوبهم ، وأما هيئة الصلاة المجزئة فباقية . ثم هو مبني على أن الانقضاء وقع في الصلاة ، وقد ترجع فيما مضى أنه إنما كان في الخطبة ، فلو كان كما قبل لما وقع هذا الانكار الشديد ، فإن الالتفات فيها لا ينافي الاستماع ، وقد غفل فأنه عن بقية ألفاظ الخبر . وفي قوله « فالتفتوا » الحديث التفات ، لأن السياق يقتضى أن يقول فالتفتنا ، وكأن الحكمة في عدول جابر عن ذلك أنه هو لم يكن ممن التفت كما سيأتي . قوله ( الاثنى عشر ) قال الكرماني ليس هذا الاستثناء مفرغا فيجب رفعه ، بل هو من ضمير بقى الذى يعود إلى المصلى فيجوز فيه الرفع والنصب ، قال : وقد ثبت الرفع في بعض الروايات اهـ . ووقع في تفسير الطبرى وابن أبي حاتم باسناد صحيح إلى أبي قتادة قال « قال لم رسول الله ﷺ : كم أنتم ؟ فعدوا أنفسهم ، فاذا هم اثنا عشر رجلا وامرأة ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « وامرأتان ، ولابن مردويه من حديث ابن عباس « وسبع نسوة ، لكن إسناده ضعيف . وافقت هذه الروايات كلها على اثني عشر رجلا إلا ما رواه علي بن عاصم عن حصين بالاسناد المذكور فقال « إلا أربعين رجلا ، أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ ، وغالطه أصحاب حصين كلهم . وأما تسميتهم فوقع في رواية خالد الطحان عند مسلم أن جابرا قال « أنا فيهم » ، وله في رواية هشيم « فيهم أبو بكر وعمر » ، وفي الترمذي أن هذه الزيادة في رواية حصين عن أبي سفيان دون سالم ، وله شاهد عند عبد بن حميد عن الحسن مرسلًا ورجال إسناده ثقات ، وفي تفسير اسماعيل بن أبي زياد الشامي « أن سالما مولى أبي حذيفة منهم » ، وروى العقيلي عن ابن عباس « أن منهم الخلفاء الأربعة وابن مسعود وأنا من الانصار » وحكى السهيلي أن أسد بن عمرو روى بسند منقطع « أن الاثنى عشر هم العشرة المبشرة وبلال وابن مسعود ، قال وفي رواية « عمار ، بدل ابن مسعود اهـ ورواية العقيلي أقوى وأشبه بالصواب ، ثم وجدت رواية أسد بن عمرو عند العقيلي بسند متصل لا كما قال السهيلي انه منقطع أخرجه من رواية أسد عن حصين عن سالم . قوله ( فنزلت هذه الآية ) ظاهر في أنها نزلت بسبب قدوم العمير المذكورة ، والمراد بالهوى على هذا ما ينشأ من رغبة القادمين وما معهم . ووقع عند الشافعي من طريق جعفر ابن محمد عن أبيه مرسلًا « كان النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة ، وكانت لهم سوق كانت بنو سليم يجلبون إليها الغنم والإبل والسمن ، فقدموا فخرج إليهم الناس وتركوه ، وكان لهم لحو يضربونه فنزلت ، ووصله أبو عوانة في صحيحه والطبرى بذكر جابر فيه ، أنهم كانوا إذا نكحوا تضرب الجوارى بالمزامير فيشتد الناس إليهم ويدعون رسول الله ﷺ قائما فنزلت هذه الآية » ، وفي مرسل مجاهد عن عبد بن حميد « كان رجال يقومون إلى نواضحهم ، وإلى السفر يقدمون يبتغون التجارة ، ولهم ، فنزلت ، ولا بعد في أن تنزل في الأسرى مما وأكثر ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى مع تفسير الآية المذكورة في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . والنسكتة في قوله ( انقضوا إليها ) دون قوله إليهما أو إليه أن الله لم يكن مقصودا لذاته وإنما كان تبعا للتجارة ، أو حذف لدلالة أحدهما على الآخر . وقال الزجاج : أعيد الضمير إلى المعنى ، أى انقضوا إلى الرؤية أى ليروا ما سمعوه . ( فائدة ) : ذكر الحيدى في الجمع أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في آخر هذا الحديث أنه ﷺ قال « لو تابعتهم حتى لم يبق منكم أحد لسال بكم الوادى فارا » قال : وهذا لم أجد في السكتابين ولا في مستخرجي الاسماعيلي والبرقاني ، قال : وهي فائدة من أبي مسعود ،

ولعلنا نجد بها بالاستناد فيما بعد انتهى . ولم أر هذه الزيادة في الأطراف لأبي مسعود ولا هي في شيء من طرق حديث جابر المذكورة ، وإنما وقعت في مرسل الحسن وقادة المتقدم ذكرهما ، وكذا في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وفي حديث أنس عند إسماعيل بن أبي زياد وسنده ساقط . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الخطبة تكون عن قيام كما تقدم ، وأنها مشترطة في الجمعة حكاية القرطبي واستبعده ، وأن البيع وقت الجمعة ينعقد ترجم عليه سعيد بن منصور ، وكأنه أخذه من كونه يُتْلَى لم يأمرهم بفسخ ما تباعوا فيه من العير المذكورة ولا يخفى ما فيه . وفيه كراهية ترك سماع الخطبة بعد الشروع فيها ، واستدل به على جواز انعقاد الجمعة باثني عشر نفسا وهو قول ربيعة ، ويحیی أيضا على قول مالك ، ووجه الدلالة منه أن العدد المعتبر في الابتداء يعتبر في الدوام فلما لم تبطل الجمعة باقضاء الزائد على الاثني عشر دل على أنه كاف . وتعقب بأنه يحتمل أنه تمادى حتى عاذوا أو عاد من تجزئ بهم ، إذ لم يرد في الخبر أنه أتم الصلاة . ويحتمل أيضا أن يكون أتمها ظهرا . وأيضا فقد فرق كثير من العلماء بين الابتداء والدوام في هذا فقيل : إذا انعقدت لم يضر ما طرأ بعد ذلك ولو بقي الإمام وحده . وقيل : يشترط بقاء واحد معه ، وقيل اثنين ، وقيل يفرق بين ما إذا انقضوا بعد تمام الركعة الأولى فلا يضر بخلاف ما قبل ذلك ، وإلى ظاهر هذا الحديث صار إسحق بن راهويه فقال : إذا فارقوا بعد الانعقاد فيشترط بقاء اثني عشر رجلا . وتعقب بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، وقد تقدم أن ظاهر ترجمة البخاري تقتضي أن لا يتقيد الجمع الذي يبقى مع الإمام بعدد معين ، وتقدم ترجيح كون الانقضاء وقع في الخطبة لا في الصلاة ، وهو اللائق بالصحابة تحسينا للظن بهم ، وعلى تقدير أن يكون في الصلاة حمل على أن ذلك وقع قبل النهي كآية ( لا تبطلوا أعمالكم ) ، وقبل النهي عن الفعل الكثير في الصلاة . وقول المصنف في الترجمة ، فصلاة الإمام ومن بقي جائزة ، يؤخذ منه أنه يرى أن الجميع لو انقضوا في الركعة الأولى ولم يبق إلا الإمام وحده أنه لا تصح له الجمعة ، وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم قريبا . وقيل تصح إن بق واحد ، وقيل إن بقي اثنان ، وقيل ثلاثة ، وقيل إن كان صلى بهم الركعة الأولى صحت لمن بقي ، وقيل يتمها ظهرا مطلقا . وهذا الخلاف كله أقوال مخرجة في مذهب الشافعي إلا الأخير فهو قوله في الجديد ، وإن ثبت قول مقاتل بن حبان الذي أخرجه أبو داود في المراسيل أن الصلاة كانت حينئذ قبل الخطبة زال الاشكال ، لكنه مع شذوذه معضل . وقد استشكل الأصلي حديث الباب فقال : إن الله تعالى قد وصف أصحاب محمد ﷺ بأنهم ( لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ) ثم أجاب باحتمال أن يكون هذا الحديث كان قبل نزول الآية انتهى . وهذا الذي يتعين المصير اليه مع أنه ليس في آية النور التصريح بنزولها في الصحابة ، وعلى تقدير ذلك فلم يكن تقدم لهم نهى عن ذلك ، فلما نزلت آية الجمعة وفهموا منها ذلك اجتنبوه فوصفوا بعد ذلك بما في آية النور . والله أعلم

### ٣٩ - باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها

٩٣٧ - **حَرْشُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ وَبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ ، وَبَعْدَ الْغُرَبِ رَكْعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ ، وَبَعْدَ الْعِشَاءِ رَكْعَتَيْنِ . وَكَانَ لَا يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ فَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ »

[ الحديث ٩٣٧ - أطرافه في ١١٦٥ ، ١١٧٢ ، ١١٨٠ ]

**قوله** ( باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ) أورد فيه حديث ابن عمر في التطوع بالرواتب وفيه « وكان لا يصل بعد الجمعة حتى ينصرف فيصل ركعتين » ولم يذكر شيئا في الصلاة قبلها . قال ابن المنير في الحاشية : كأنه يقول الأصل استواء الظهر والجمعة حتى يدل دليل على خلافه ، لأن الجمعة بدل الظهر . قال : وكانت عنايته بحكم الصلاة بعدها أكثر ، ولذلك قدمه في الترجمة على خلاف العادة في تقديم القبل على البعد انتهى . ووجه العناية المذكورة ورود الخبر في البعد صريحا دون القبل . وقال ابن بطال : إنما أعاد ابن عمر ذكر الجمعة بعد الظهر من أجل أنه عليه السلام كان يصل سنة الجمعة في بيته بخلاف الظهر ، قال : والحكمة فيه أن الجمعة لما كانت بدل الظهر واقتصر فيها على ركعتين ترك التنفل بعدها في المسجد خشية أن يظن أنها التي حذفت انتهى . وعلى هذا فينبغي أن لا يتنفل قبلها ركعتين متصلتين بها في المسجد لهذا المعنى . وقال ابن التين : لم يقع ذكر الصلاة قبل الجمعة في هذا الحديث ، فلعل البخاري أراد إثباتها قياسا على الظهر انتهى . وقواه الزين بن المنير بأنه قصد التسوية بين الجمعة والظهر في حكم التنفل كما قصد التسوية بين الإمام والمأموم في الحكم ، وذلك يقتضي أن النافلة لهما سواء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرق حديث الباب ، وهو ما رواه أبو داود وابن حبان من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ويصل بعدها ركعتين في بيته ويحدث أن رسول الله عليه السلام كان يفعل ذلك ، احتج به النووي في الخلاصة على إثبات سنة الجمعة التي قبلها ، وتعقب بأن قوله « وكان يفعل ذلك » عائد على قوله « ويصل بعد الجمعة ركعتين في بيته » ويدل عليه رواية الليث عن نافع عن عبد الله أنه كان إذا صلى الجمعة انصرف فسجد بسجدةتين في بيته ثم قال « كان رسول الله عليه السلام يصنع ذلك » أخرجه مسلم . وأما قوله « كان يطيل الصلاة قبل الجمعة » فإن كان المراد بعد دخول الوقت فلا يصح أن يكون مرفوعا لانه عليه السلام كان يخرج إذا زالت الشمس فيشتغل بالخطبة ثم بصلاة الجمعة ، وإن كان المراد قبل دخول الوقت فذلك مطلق نافلة لا صلاة راتبة فلا حجة فيه لسنة الجمعة التي قبلها بل هو تنفل مطلق ، وقد ورد الترغيب فيه كما تقدم في حديث سليمان وغيره حيث قال فيه « ثم صلى ما كتب له » . وورد في سنة الجمعة التي قبلها أحاديث أخرى ضعيفة منها عن أبي هريرة رواه البزار بلفظ « كان يصل قبل الجمعة ركعتين وبعدها أربعة » وفي إسناده ضعف ، وعن علي بن فضال رواه الأثرم والطبراني في الأوسط بلفظ « كان يصل قبل الجمعة أربعة وبعدها أربعة » وفيه محمد بن عبد الرحمن السهمي وهو ضعيف عند البخاري وغيره ، وقال الأثرم إنه حديث واه . ومنها عن ابن عباس مثله وزاد « لا يفصل في شيء منهن » أخرجه ابن ماجه بسند واه ، قال النووي في الخلاصة : إنه حديث باطل . وعن ابن مسعود عند الطبراني أيضا مثله وفي إسناده ضعف وانقطاع . ورواه عبد الرزاق عن ابن مسعود موقوفا وهو الصواب . وروى ابن سعد عن صفية زوج النبي عليه السلام موقوفا نحو حديث أبي هريرة ، وقد تقدم في أثناء الكلام على حديث جابر في قصة سليلك قبل سبعة أبواب قول من قال : إن المراد بالركعتين اللتين أمره بهما النبي عليه السلام سنة الجمعة ، والجواب عنه ، وقد تقدم نقل المذاهب في كراهة التطوع نصف النهار ومن استثنى يوم الجمعة دون بقية الأيام في « باب من لم يكره الصلاة إلا بعد العصر والفجر » في أواخر المواقيت . وأقوى ما يتمسك به في مشروعية ركعتين قبل الجمعة عموم ما صححه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعا « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » ومثله حديث عبد الله بن مغفل الماضي في وقت المغرب بين كل أذانين صلاة ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ابن عمر في أبواب التطوع إن شاء الله تعالى

٤٠ - **باب قول الله تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾**

٩٣٨ - **حدثنا سعيد بن أبي مسريم قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كانت فينا امرأة تجعل على أرباء في مزرعة لها سلقاً ، فكانت إذا كان يوم الجمعة تنزع أصول السلق فتجعله في قدر ثم تجعل عليه قبضة من شعير تطحنها فتكون أصول السلق عرقه . وكنا ننصرف من صلاة الجمعة فنسلم عليها ، فتقرب ذلك الطعام إلينا فنلعه ، وكنا نمتنى يوم الجمعة لطعامها ذلك »**

[ الحديث ٩٣٨ - أطرافه في : ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥٤ ، ٩٥٨ ، ٩٦٩ ]

٩٣٩ - **حدثنا عبد الله بن مسleme قال حدثنا ابن حازم عن أبيه عن سهل بهذا وقال « ما كنا نقبل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة »**

**قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ الآية )** أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة المرأة التي كانت تطعمهم بعد الجمعة ، فقيل أراد بذلك بيان أن الأمر في قوله ( فانتشروا - وابتغوا ) للإباحة للوجوب ، لأن انصرفهم إنما كان للغداء ثم للقائلة عوضاً عما فاتهم من ذلك في وقته المعتاد لاستغلالهم بالتأهب للجمعة ثم بحضورها ووم من زعم أن الصارف للأمر عن الوجوب هنا كونه ورد بعد الحظر لأن ذلك لا يستلزم عدم الوجوب بل الإجماع هو الدال على أن الأمر المذكور للإباحة ، وقد جنح الداودي إلى أنه على الوجوب في حق من يقدر على الكسب ، وهو قول شاذ قل عن بعض الظاهرية . وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت ليفرح عياله ذلك اليوم لأنه يوم عيد ، والذي يرجح أن في قوله ( انتشروا - وابتغوا ) إشارة إلى استدراك ما فاتكم من الذي انفضضتم إليه فتشغل إلى أنها قضية شرطية ، أي من وقع له في حال خطبة الجمعة وصلاتها زمان يحصل فيه ما يحتاج إليه من أمر دنياه ومعاشه فلا يقطع العبادة لاجله بل يفرغ منها ويذهب حينئذ لتحصيل حاجته وبالله التوفيق . **قوله ( حدثنا أبو غسان )** هو محمد بن مطرف المدني ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار ، ووم من زعم أنه سليمان مولى عزة صاحب أبي هريرة . **قوله ( كانت فينا امرأة )** لم أقف على اسمها . **قوله ( تجعل )** في رواية الكشميني تجعل بمهملة بعدها قاف أي تزرع ، والأرباء جمع ربيع كأنصباء ونصيب ، والربيع الجدول وقيل الصغير وقيل الساقية الصغيرة وقيل حافات الأحواض ، والمزرعة بفتح الراء وحكى ابن مالك جواز تثليثها ، والصلق بكسر المهملة معروف وحكم الكرماني أنه وقع هنا سلق بالرفع وتكلف في توجيهه . **قوله ( تطحنها )** في رواية المستمل تطبخها ، بتقديم الموحدة بعدها معجمة وكلاهما صحيح . **قوله ( فتكون أصول السلق عرقه )** بفتح المهملة وسكون الراء بعدها قاف ثم هاء ضمير أي عرق الطعام ، والعرق اللحم الذي على العظم ، والمراد أن السلق يقوم مقامه عندهم . وسيأتي في الأطعمة من وجه آخر في آخر الحديث : والله ما فيه شحم ولا ودك ، وفي رواية الكشميني « غرقه » بفتح المعجمة وكسر الراء وبعد القاف هاء التأنيث ، والمراد أن السلق يفرق في المرققة لشدة نضجه ، وفي هذا الحديث جواز السلام على النسوة الأجانب ، واستحباب التقرب بالخير ولو بالشيء الحقير ، وبيان ما كان الصحابة عليه من القناعة وشدة العيش والمبادرة إلى الطاعة رضى الله عنهم . **قوله ( بهذا )** أي بالحديث الذي

قبله ، وظاهره أن أبا غسان وعبد العزيز بن أبي حازم اشتراكاً في رواية هذا الحديث عن أبي حازم ، وزاد عبد العزيز الزيادة المذكورة وهي قوله « ما كنا نقبل ولا تتعدى إلا بعد الجمعة » ، وقد رواها أبو غسان مفردة كما في الباب الذي بعده ، لكن ليس فيه ذكر الغداء ، وبين رواية أبي غسان وعبد العزيز تفاوت يأتي بيانه في « باب تسليم الرجال على النساء » ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واستدل بهذا الحديث لأحمد على جواز صلاة الجمعة قبل الزوال وترجم عليه ابن أبي شيبة « باب من كان يقول الجمعة أول النهار » ، وأورد فيه حديث سهل هذا وحديث أنس الذي بعده وعن ابن عمر مثله وعن عمر وعثمان وسعد وابن مسعود مثله من قولهم ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال ، بل فيه أنهم كانوا يتشاغلون عن الغداء والقائلة بالتهيو للجمعة ثم بالصلاة ، ثم ينصرفون فيتداركون ذلك . بل ادعى الزين بن المنير أنه يؤخذ منه أن الجمعة تكون بعد الزوال لأن العادة في القائلة أن تكون قبل الزوال فأخبر الصحابي أنهم كانوا يشتغلون بالتهيو للجمعة عن القائلة ويؤخرون القائلة حتى تكون بعد صلاة الجمعة

### ٤١ - باب القائلة بعد الجمعة

٩٤٠ - **حدثنا محمد بن عتبة الشيباني** قال حدثنا أبو إسحاق الفزاري عن محمد بن أنس قال سمعت أنساً يقول « كنا نيسر إلى الجمعة ثم نقبل »

٩٤١ - **حدثنا سعيد بن أبي مریم** قال حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال « كنا نصل مع النبي ﷺ الجمعة ، ثم تكون القائلة »

**قوله** ( باب القائلة بعد الجمعة ) أورد فيه حديث أنس ، وقد تقدم في « باب وقت الجمعة » وحديث سهل وقد تقدم في الباب الذي قبله والله الموفق . ( خاتمة ) اشتمل كتاب الجمعة من الأحاديث المرفوعة على تسعة وسبعين حديثاً الموصول منها أربعة وستون حديثاً ، والمعلق والمتابعة خمسة عشر حديثاً ، المكرر منها فيها وفيما مضى ستة وثلاثون حديثاً ، والخالص ثلاثة وأربعون حديثاً كلها موصولة ، وافقه مسلم على تحريجها إلا حديث سلمان في الاغتسال والدهن والطيب ، وحديث عمر وأمرأة عمر في النهي عن منع النساء المساجد ، وحديث أنس في صلاة الجمعة حين تميل الشمس ، وحديثه في القائلة بعدها وحديثه « كان إذا اشتد البرد بكر بالصلاة » ، وحديث أبي عبيس « من اغبرت قدماء » ، وحديث السائب بن يزيد في النداء يوم الجمعة ، وحديث أنس في الجذع ، وحديث عمرو بن تغلب « إني أكل أقواماً » ، وحديث ابن عباس في الوصية بالانصات ، وحديث سهل بن سعد الأخير في قصة المرأة والقائلة بعد الجمعة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين أربعة عشر أثراً



## ١٢ - كتاب الخوف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ١ - باب صلاة الخوف

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَلْسِنَتَهُمُ عُقُوًّا مُبِينًا. وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ، وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ، إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿[النساء ١٠١ - ١٠٢]

٩٤٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : سَأَلْتُهُ هَلْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ - بِعَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ - قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ ، فَوَارَيْنَا الْعَدُوَّ فَصَافَيْنَا لَهُمْ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي لَنَا ، فَقَامَتِ طَائِفَةٌ مَعَهُ تُصَلِّي ، وَأَقْبَلَتِ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَرَكَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ مَعَهُ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ الَّتِي لَمْ تُصَلِّ ، فَجَاهُوا وَفَرَكَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمْ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ، فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَرَكَحَ لِنَفْسِهِ رَكْعَةً وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ »

[الحديث ٩٤٢ - أطرافه في : ٩٤٣ ، ٤١٣٢ ، ٤١٣٣ ، ٤٥٣٥]

**قَوْلُهُ ( أَبَوَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ )** ثبت لفظ أبواب للاستعلى وأبى الوقت ، وفي رواية الأصيلي وكريمة د باب ، بالافراد ، وسقط للباقيين . **قَوْلُهُ ( وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ )** ( وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ) ثبت سياق الآيتين بلفظهما إلى قوله ( مِهْنًا ) في رواية كريمة ، واقتصر في رواية الأصيلي على ما هنا وقال : إلى قوله ( عَذَابًا مُهِينًا ) . وأما أبو ذر فساق الأولى بتمامها ومن الثانية إلى قوله ( مَعَكَ ) ثم قال إلى قوله ( عَذَابًا مُهِينًا ) . قال الزين بن المنير : ذكر صلاة الخوف أثر صلاة الجمعة لأنهما من جملة الخسر ، لكن خرج كل منهما عن قياس حكم باقي الصلوات ، ولما كان خروج الجمعة أخف قدمه ثلث الصلوات الخمس ، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة ولا سيما عند شدة الخوف ، وساق الآيتين في هذه الترجمة مشيرًا إلى أن خروج صلاة الخوف عن هيئة بقية الصلوات ثبت بالكتاب قولًا وبالسنة فعلًا . انتهى ملخصًا . ولما كانت الآيتان قد اشتملتا على مشروعية العصر في صلاة الخوف وعلى كيفية ساقهما معا وآثر تخرج حديث ابن عمر لقوة شبه الكيفية التي ذكرها فيه بالآية . ومعنى قوله تعالى ( وَإِذَا ضَرَبْتُمْ ) أى سافرتُم ، ومفهومه أن العصر مختص بالسفر وهو كذلك . وأما

قوله ( ان خفتم ) ففهموه اختصاص القصر بالحروف أيضا ، وقد سأل يعلى بن أمية الصحابي عمر بن الخطاب عن ذلك فذكر أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، أخرجه مسلم ، ثبت القصر في الأمن ببيان السنة ، واختلف في صلاة الخوف في الحضر فنفه ابن الماجشون أخذنا بالمفهوم أيضا وأجازة الباقون . وأما قوله ( وإذا كنت فيهم ) فقد أخذ بمفهومه أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه والحسن بن زياد اللؤلؤي من أصحابه وإبراهيم بن عليه ، وحكى عن المزني صاحب الشافعي ، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعل ذلك بعد النبي ﷺ وبقوله ﷺ : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فمفهوم منطوقه مقدم على ذلك المفهوم . وقال ابن العربي وغيره : شرط كونه ﷺ فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده ، والتقدير بين لهم بفعلك لكونه أوضح من القول . ثم إن الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر ، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو ، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم . وقال الزين بن المنير : الشرط إذا خرج مخرج التعليم لا يكون له مفهوم كالخوف في قوله تعالى ( أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ) وقال الطحاوي : كان أبو يوسف قد قال مرة : لا تصل صلاة الخوف بعد رسول الله ﷺ وزعم أن الناس إنما صلوا معه لفضل الصلاة معه ﷺ ، قال : وهذا القول عندنا ليس بشيء ، وقد كان محمد بن شجاع يعيبه ويقول : إن الصلاة خلف النبي ﷺ وإن كانت أفضل من الصلاة مع الناس جميعا إلا أنه يقطعها ما يقطع الصلاة خلف غيره انتهى . وسيأتي سبب النزول وبيان أول صلاة صليت في الحروف في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( عن الزهري سألته ) القائل هو شعيب والمسئول هو الزهري وهو القائل : أخبرني سالم ، أي ابن عبد الله بن عمر ، ووقع بخط بعض من نسخ الحديث عن الزهري قال سألته فأنبت قال ظنا أنها حذف خطأ على العادة ، وهو محتمل ، ويكون حذف فاعل قال ، لا أن الزهري هو الذي قال ، والمتجه حذفها وتكون الجملة حالية أي أخبرني الزهري حال سؤالي إياه . وقد رواه النسائي من طريق بقية عن شعيب حدثني الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه ، وأخرجه السراج عن محمد ابن يحيى عن أبي البنان شيخ البخاري فيه فزاد فيه ولفظه : سألته هل صلى رسول الله ﷺ صلاة الخوف أم لا ؟ وكيف صلاها إن كان صلاها ؟ وفي أي مغازية كان ذلك ؟ فإفاد بيان المسئول عنه وهو صلاة الخوف . قوله ( غزوت مع النبي ﷺ قبل نجد ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة نجد ، ونجد كل ما ارتفع من بلاد العرب ، وسيأتي بيان هذه الغزوة في الكلام على غزوة ذات الرقاع من المغازي . قوله ( فوازيना ) بالزاي أي قابلنا ، قال صاحب الصحاح : يقال آزيت ، بمعنى بهمة مدودة لا بالوار . والذي يظهر أن أصله الهمة فقلت واوا . قوله ( فصافقناهم ) في رواية المستملي والسرخسي : فصافقناهم ، وقوله : فصلى لنا ، أي لاجلنا أو بنا . قوله ( ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل ) أي فقاموا في مكانهم ، وصرح به في رواية بقية المذكورة ، ولما لك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : ثم استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلون ، وسيأتي عند المصنف في التفسير . قوله ( ركة وسجد سجدتين ) زاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري : مثل نصف صلاة الصبح ، وفي قوله مثل نصف صلاة الصبح إشارة إلى أن الصلاة المذكورة كانت غير الصبح ، فعلى هذا فهي رباعية ، وسيأتي في المغازي ما يدل على أنها كانت العصر ، وفيه دليل على أن الركة المقضية لا بد فيها من القراءة لكل من الطائفتين خلافا لمن أجاز للثانية ترك القراءة . قوله ( فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ) لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، وظاهره أنهم

أتموا لأنفسهم في حالة واحدة ، ويحتمل أنهم أتموا على التعاقب وهو الراجح من حيث المعنى وإلا فيستلزم تضييع الحراسة المطلوبة ، وإفراد الإمام وحده . ويرجح ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود ولفظه « ثم سلم فقام هؤلاء أى الطائفة الثانية فقصوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلوا ، أ هـ . وظاهره أن الطائفة الثانية والت بين ركعتيها ثم أتمت الطائفة الأولى بعدها ، ووقع في الرافعي تبعا لغيره من كتب الفقه أن في حديث ابن عمر هذا أن الطائفة الثانية تأخرت وجاءت الطائفة الأولى فأتوا ركعة ، ثم تأخروا وعادت الطائفة الثانية فأتوا ، ولم نقف على ذلك في شيء من الطرق ، وبهذه الكيفية أخذ الحنفية ، واختار الكيفية التي في حديث ابن مسعود أشهب والأوزاعي ، وهي الموافقة لحديث سهل بن أبي حشمة من رواية مالك عن يحيى بن سعيد ، واستدل بقوله طائفة على أنه لا يشترط استواء الفريقين في العدد ، لكن لابد أن تكون التي تحرس يحصل الثقة بها في ذلك ، والطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد ، فلو كانوا ثلاثة ووقع لهم الخوف جاز لأحدهم أن يصل بواحد ويحرس واحد ثم يصل الآخر ، وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف جماعة على القول بأقل الجماعة مطلقا ، لكن قال الشافعي : أكره أن تكون كل طائفة أقل من ثلاثة لأنه أعاد عليهم ضمير الجمع بقوله ( أسلحتهم ) ذكره النووي في شرح مسلم وغيره ، واستدل به على عظم أمر الجماعة ، بل على ترجيح القول بوجودها لأرتكاب أمور كثيرة لا تقتصر في غيرها ، ولو صلى كل امرئ منفردا لم يقع الاحتياج إلى معظم ذلك ، وقد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة ، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه ، وعن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المراء جاز ، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حشمة الآتي في المغازي ، وكذا رجع الشافعي ، ولم يختر إصحق شيئا على شيء ، وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه ، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسعا ، وقال ابن حزم : صح فيها أربعة عشر وجها ، وبينها في جزء مفرد . وقال ابن العربي في « القدس » : جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة ، ولم يبينها . وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضا ، وقد بينا شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجها آخر فصارت سبعة عشر وجها ، لكن يمكن أن تتداخل . قال صاحب الهدى : أصولها ست صفات ، وبلغها بعضهم أكثر ، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجها من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة أ هـ . وهذا هو المعتمد ، واليه أشار شيخنا بقوله : يمكن تداخلها . وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات ، وقال ابن العربي : صلاها أربعاً وعشرين مرة ، وقال الخطابي : صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ للحراسة ، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى أ هـ . وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان

## ٢ - باب صلاة الخوف رجالاً وركباً . راجل : قائم

٩٤٣ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الترمذي قال حدثني أبي قال حدثنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه أن قول مجاهد إذا اختلطوا قياماً . وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ « وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياماً وركباً »

**قوله** (باب صلاة الخوف رجالا وركبانا) قيل : مقصوده أن الصلاة لا تسقط عند العجز عن النزول عن الدابة ولا تؤخر عن وقتها ، بل تصلى على أى وجه حصلت القدرة عليه بدليل الآية . **قوله** (راجل : قائم) يريد أن قوله رجالا ، جمع راجل والمراد به هنا القائم ، ويطلق على الماشى أيضا وهو المراد في سورة الحج بقوله تعالى ﴿يأتوك رجالا﴾ أى مشاة ، وفي تفسير الطبرى بسند صحيح عن مجاهد ﴿فان خفتم فرجالا أو ركبانا﴾ إذا وقع الخوف فليصل الرجل على كل جهة قائما أو راكبا . **قوله** (عن نافع عن ابن عمر نحوه من قول مجاهد إذا اختلطوا قياما ، وزاد ابن عمر عن النبي ﷺ) وإن كانوا أكثر من ذلك فليصلوا قياما وركبانا ، هكذا أورده البخارى مختصرا وأحال على قول مجاهد ، ولم يذكره هنا ولا في موضع آخر من كتابه ، فأشكل الامر فيه فقال الكرماني : معناه أن نافعا روى عن ابن عمر نحوه مما روى مجاهد عن ابن عمر ، المروى المشترك بينهما هو ما إذا اختلطوا قياما ، وزيادة نافع على مجاهد قوله د وإن كانوا أكثر من ذلك الخ ، قال : ومفهوم كلام ابن بطلان أن ابن عمر قال مثل قول مجاهد ، وإن قولهما مثلا في صورتين ، أى في الاختلاط وفي الأكثرية ، وإن الذى زاد هو ابن عمر لا نافع اهـ . ومانسبه لابن بطلان بين في كلامه إلا المثلية في الأكثرية فهى مختصة بابن عمر ، وكلام ابن بطلان هو الصواب وإن كان لم يذكر دليله . والحاصل أنهما حديثان : سرفوع وموقوف ، فالسرفوع من رواية ابن عمر وقد روى كله أو بعضه موقوفا عليه أيضا ، والموقوف من قول مجاهد لم يروه عن ابن عمر ولا غيره ، ولم أعرف من أين وقع للكرماني أن مجاهدا روى هذا الحديث عن ابن عمر فإنه لا وجود لذلك في شيء من الطرق ، وقد رواه الطبرى عن سعيد بن يحيى شيخ البخارى فيه بإسناده المذكور عن ابن عمر قال د إذا اختلطوا ، يعنى في القتال د قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، قال ابن عمر : قال النبي ﷺ د فان كانوا أكثر من ذلك فيصلون قياما وركبانا ، هكذا اقتصر على حديث ابن عمر ، وأخرجه الإسماعيلي عن الهيثم بن خلف عن سعيد المذكور مثل ما ساقه البخارى سواء ، وزاد بعد قوله د اختلطوا : قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، اهـ . وتبين من هذا أن قوله في البخارى د قياما ، الاولى تصحيف من قوله د قائما ، وقد ساقه الإسماعيلي من طريق أخرى بين لفظ مجاهد وبين فيها الوساطة بين ابن جريج وبينه ، فأخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير عن مجاهد قال د إذا اختلطوا قائما هو الإشارة بالرأس ، قال ابن جريج د حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر بمثل قول مجاهد إذا اختلطوا قائما هو الذكر وإشارة الرأس ، وزاد عن النبي ﷺ د فان كثروا فليصلوا ركبانا أو قياما على أقدامهم ، فتبين من هذا سبب التعبير بقوله د نحو قول مجاهد ، لأن بين لفظه وبين لفظ ابن عمر مغايرة ، وتبين أيضا أن مجاهدا إنما قاله برأيه لا من روايته عن ابن عمر والله أعلم . وقد أخرج مسلم حديث ابن عمر من طريق سفيان الثوري عن موسى بن عقبة فذكر صلاة الخوف نحو سياق الزهري عن سالم وقال في آخره د قال ابن عمر : فإذا كان خوف أكثر من ذلك فليصل راكبا أو قائما يومئذ إيماء ، ورواه ابن المنذر من طريق داود بن عبد الرحمن عن موسى بن عقبة موقوفا كله لكن قال في آخره د وأخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يخبر بهذا عن النبي ﷺ ، فاقضى ذلك رفعه كله . وروى مالك في الموطأ عن نافع كذلك لكن قال في آخره د قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ ، وزاد في آخره د مستقبل القبلة أو غير مستقبلها . وقد أخرجه المصنف من هذا الوجه في تفسير سورة البقرة ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا كله بغير شك أخرجه ابن ماجه ولفظه د قال رسول الله ﷺ في صلاة

الخوف : ان يكون الامام يصلي بطائفة ، فذكر نحو سياق سالم عن أبيه وقال في آخره ، فان كان خوف أشد من ذلك فرجالا وركبانا ، وإسناده جيد . والحاصل أنه اختلف في قوله ، فان كان خوف أشد من ذلك ، هل هو سرفوح أو موقوف على ابن عمر ، والراجح رفعه . والله أعلم . **قوله** ( وان كانوا أكثر من ذلك ) أى إن كان العدو ، والمعنى أن الخوف إذا اشتد والعدو إذا كثرتخفيف من الانقسام لذلك جزأت الصلاة حينئذ بحسب الامكان ، وجزأ ترك مراعاة ما لا يقدر عليه من الأركان ، فينتقل عن القيام إلى الركوع ، وعن الركوع والسجود إلى الایماء إلى غير ذلك ، وبهذا قال الجمهور ، ولكن قال المالكية : لا يصنعون ذلك حتى يخشى فوات الوقت ، وسيأتى مذهب الاوزاعي في ذلك بعد باب . ( تنبيه ) : ابن جريج سمع الكثير من نافع ، وقد أدخل في هذا الحديث بينه وبين نافع موسى بن عقبة ففي هذا التقوية لمن قال إنه أثبت الناس في نافع ، ولابن جريج فيه إسناده آخر أخرجه عبد الرزاق عنه عن الزهري عن سالم عن أبيه

### ٣ - باب يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف

٩٤٤ - **حدثنا حيوة بن سريح** قال حدثنا محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قام النبي ﷺ وقام الناس معه فكبر وكبروا معه ، وركع وركع ناس منهم ، ثم سجد وسجدوا معه . ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا وحرسوا إخوانهم ، وأتت الطائفة الأخرى فركعوا وسجدوا معه ، والناس كلهم في صلاة ولكن يحرس بعضهم بعضاً »

**قوله** ( باب يحرس بعضهم بعضاً في الخوف ) قال ابن بطلال : محل هذه الصورة إذا كان العدو في جهة القبلة فلا يفرقون والحالة هذه ، بخلاف الصورة الماضية في حديث ابن عمر . وقال الطحاوي : ليس هذا بخلاف القرآن لجواز أن يكون قوله تعالى ( ولتأت طائفة أخرى ) إذا كان العدو في غير القبلة ، وذلك ببيانهم **قوله** . ثم بين كيفية الصلاة إذا كان العدو في جهة القبلة والله أعلم . **قوله** ( عن الزبيدي ) في رواية الاسماعيلى : حدثنا الزبيدي ، ولم أره من حديثه إلا من رواية محمد بن حرب عنه ، وافقه عليه النعمان بن راشد عن الزهري أخرجه البزار وقال : لا نعلم رواه عن الزهري إلا النعمان ، ولا عنه إلا وهيب يعنى ابن خالد ه . ورواية الزبيدي ترد عليه . **قوله** ( وركع ناس منهم ) زاد الكشميني « معه » . **قوله** ( ثم قام للثانية فقام الذين سجدوا معه ) في رواية النسائي والاسماعيلى « ثم قام إلى الركعة الثانية فتأخر الذين سجدوا معه » . **قوله** ( فركعوا وسجدوا ) في روايتهما أيضاً فركعوا مع النبي ﷺ ، **قوله** ( في صلاة ) زاد الاسماعيلى « يكبرون » ، ولم يقع في رواية الزهري هذه هل أكلوا الركعة الثانية أم لا ، وقد رواه النسائي من طريق ابى بكر بن أبى الجهم عن شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فزاد في آخره « ولم يقتضوا ، وهذا كالصرح في اقتصارهم على ركعة ركعة . وفي الباب عن حذيفة وعن زيد بن ثابت عند أبى داود والنسائي وابن حبان ، وعن جابر عند النسائي ، ويشهد له ما رواه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن ابن عباس قال « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ، وبالاقتصار في الخوف على ركعة واحد يقول إحدى والثورى ومن تبعهما ، وقال به أبو هريرة وأبو موسى الأشعري وغير واحد

من التابعين ، ومنهم من قيد ذلك بشدة الخوف ، وسيأتي عن بعضهم في شدة الخوف أسهل من ذلك . وقال الجمهور : قصر الخوف قصر هيئة لا قصر عدد ، وتأولوا رواية مجاهد هذه على أن المراد به ركنة مع الإمام ، وليس فيه نفي الثانية ، وقالوا : يحتمل أن يكون قوله في الحديث السابق : لم يقضوا ، أى لم يعيدوا الصلاة بعد الأمن (١) والله أعلم . ( فائدة ) : لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لكيفية صلاة المغرب ، وقد اجمعوا على أنه لا يدخلها قصر ، واختلفوا هل الأولى أن يصلى بالاولى نكتين والثانية واحدة أو العكس

#### ٤ - باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو

وقال الأوزاعي : إن كان تهيأ الفتح ولم يقدر على الصلاة صلوا إيماء كل امرئ لنفسه ، فإن لم يقدر على الإيماء أخرها الصلاة حتى ينكشف القتال أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، فإن لم يقدر صلوها ركعة وسجدتين لا يجزيهم التكبير . ويؤخروها حتى يأمنوا . وبه قال مكحول . وقال أنس : حضرت عند مناهضة حصن نستر عند إضاءة الفجر - واشتد اشتعال القتال - فلم يقدر على الصلاة ، فلم نصل إلا بعد ارتفاع النهار ، فصليناها ونحن مع أبي موسى ، ففتح لنا . وقال أنس : وما يسرني بتلك الصلاة الدنيا وما فيها

٩٤٥ - حدثنا يحيى قال حدثنا وكيع عن علي بن مبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر ابن عبد الله قال « جاء عمر يوم الخندق فجعل يسب كفار قريش ويقول : يا رسول الله ، ما صليت العصر حتى كادت الشمس أن تغيب . فقال : النبي ﷺ : وأنا والله ما صليتها بعد . قال فنزل إلى بطحان فتوضأ وصلى العصر بعد ما غابت الشمس ، ثم صلى المغرب بعدها »

قوله ( باب الصلاة عند مناهضة الحصون ) أى عند إمكان فتحها ، وغلبة الظن على القدرة على ذلك . قوله ( ولقاء العدو ) وهو من عطف الأعم على الأخص ، قال الزين بن المنير : كأن المصنف خص هذه الصورة لاجتماع الرجاء والخوف في تلك الحالة ، فإن الخوف يقتضى مشروعية صلاة الخوف والرجاء بمحصول الظفر يقتضى اغتفار التأخير لأجل استحالة مصلحة الفتح ، فلهذا خالف الحكم في هذه الصورة الحكم في غيرها عند من قال به . قوله ( وقال الأوزاعي الخ ) كذا ذكره الوليد بن مسلم عنه في كتاب السير . قوله ( أن كان تهيأ الفتح ) أى تمكن ، وفي رواية القابسي : أن كان بها الفتح ، بموحدة وهاء الضمير وهو تصحيف . قوله ( فإن لم يقدر على الإيماء ) قيل : فيه إشكال لأن العجز عن الإيماء لا يتعذر مع حصول العقل ، إلا أن تقع دهشة فيعزب استحضاره ذلك ، وتعقب . قال ابن رشيذ : من باشر الحرب واشتغال القلب والجوارح إذا اشتغلت عرف كيف يتعذر الإيماء ، وأشار ابن بطال إلى أن عدم القدرة على ذلك يتصور بالعجز عن الوضوء أو التيمم للاشتغال بالقتال ، ويحتمل أن الأوزاعي كان يرى استقبال القبلة شرطاً في الإيماء فيتصور العجز عن الإيماء إليها حينئذ . قوله ( فلا يجزيهم التكبير ) فيه إشارة إلى

( ١ ) هذا الجواب من الجمهور فيه نظر . والصواب قول من قال : يجوز الاختصار على ركنة واحدة في الخوف لصحة الأحاديث بذلك . والله أعلم

خلاف من قال يجرى كالثوري ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عطاء وسعيد بن جبير وأبي البختري في آخرين قالوا : إذا التقي الزحفان وحضرت الصلاة فقولوا : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، فذلك صلاحهم بلا إعادة ، وعن مجاهد والحكم : إذا كان عند الطراد والمسايفة <sup>(١)</sup> يجرى أن تكون صلاة الرجل تكبيرا ، فإن لم يكن إلا تكبيرة واحدة أجزأته أين كان وجهه . وقال إسحق بن راهويه : يجرى عند المسابقة ركعة واحدة يجرى بها إيماء ، فإن لم يقدر فسجدة ، فإن لم يقدر فتكبيرة . قوله ( وبه قال مكحول ) قال الكرماني : يحتمل أن يكون بقية من كلام الأوزاعي ، ويحتمل أن يكون من تعليق البخاري انتهى . وقد وصله عبد بن حميد في تفسيره عنه من غير طريق <sup>(٢)</sup> الأوزاعي بلفظ : إذا لم يقدر القوم على أن يصلوا على الأرض صلوا على ظهر الدواب ركعتين ، فإن لم يقدرُوا فركة وسجدة ، فإن لم يقدرُوا أخرُوا الصلاة حتى يأمنوا فيصلوا بالأرض ، . ( تنبيه ) : ذكر ابن رشيد أن سياق البخاري لسكلام الأوزاعي مشوش ، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطا بتعذر القدرة ، والتأخير مشروطا بتعذر الإيماء ، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال . ثم قال : أو يأمنوا فيصلوا ركعتين ، لجعل الأمان قسم الانكشاف يحصل الأمان فكيف يكون قسمه ؟ وأجاب الكرماني عن هذا بأن الانكشاف قد يحصل ولا يحصل الأمان لخوف المعاودة ، كما أن الأمان يحصل بزيادة القوة واتصال المدد بغير انكشاف ، فعلى هذا فالأمان قسم الانكشاف أيهما حصل اقتضى صلاة ركعتين . وأما قوله : فإن لم يقدرُوا ، فناء على صلاة ركعتين بالفعل أو بالإيماء ، فواحدة ، وهذا يؤخذ من كلامه الأول قال : فإن لم يقدرُوا عليها أخرُوا أي حتى يحصل الأمان التام . والله أعلم . قوله ( وقال أنس ) وصله ابن سعد وابن أبي شيبة من طريق قتادة عنه ، وذكره خليفة في تاريخه ، وعمر بن شبة في أخبار البصرة ، من وجهين آخرين عن قتادة ، ولفظ عمر : سئل قتادة عن الصلاة إذا حضر القتال فقال : حدثني أنس بن مالك أنهم فتحوا تستر وهو يومئذ على مقدمة الناس وعبد الله بن قيس - يعني أبا موسى الأشعري - أميرهم . . قوله ( تستر ) بضم المثناة الفوقانية وسكون المهملة وفتح المثناة أيضا بلد معروف من بلاد الأهواز ، وذكر خليفة أن فتحها كان في سنة عشرين في خلافة عمر ، وسيأتي الإشارة إلى كيفية في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله ( اشتعال القتال ) بالعين المهملة . قوله ( فلم يقدرُوا على الصلاة ) يحتمل أن يكون للعجز عن النزول ، ويحتمل أن يكون للعجز عن الإيماء أيضا ، فيوافق ما تقدم عن الأوزاعي . وجزم الأصيلي بأن سببه أنهم لم يجدوا إلى الوضوء سبيلا من شدة القتال . قوله ( إلا بعد ارتفاع النهار ) في رواية عمر بن شبة : حتى انتصف النهار ، . قوله ( ما يسرنى بتلك الصلاة ) أي بدل تلك الصلاة ، وفي رواية الكشميني : من تلك الصلاة ، . قوله ( الدنيا وما فيها ) في رواية خليفة الدنيا كلها ، والذي يتبادر إلى الذهن من هذا أن مراده الاغتباط بما وقع ، فالمراد بالصلاة على هذا هي المقضية التي وقعت ، ووجه اغتباطه كونهم لم يشتغلوا عن العبادة إلا بعبادة أهم منها عندهم <sup>(٣)</sup> ، ثم تداركوا ما فاتهم منها فقصوه ، وهو كقول أبي بكر الصديق : لو طلعت لم تجدنا غافلين ، وقيل : مراد أنس الأسف على التفويت الذي وقع لهم ، والمراد بالصلاة على هذه الفاظه ومعناه : لو كانت في

(١) كذا في الأصول ، ولها : المسابقة (٢) في المخطوطة : من طريق

(٣) قوله : أهم منها ، يعني في ذلك الوقت ، لأن التمتع قد يفوت بالصلاة ، والصلاة لا تفوت لإمكان قضائها بعد التمتع ، وإلا فبلوم من الأدلة الشرعية أن الصلاة أهم وأعظم من الجهاد . فنبه . والله أعلم

وقتها كانت أحب إلى فاته أعلم ، ومن جزم بهذا الزين بن المنير فقال : ايثار أنس الصلاة على الدنيا وما فيها يشعر بمخالفته لأبي موسى في اجتهاده المذكور ، وأن أنسا كان يرى أن يصلي للوقت وإن فات الفتح ، وقوله هذا موافق لحديث « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » انتهى ، وكأنه أراد الموافقة في اللفظ ، وإلا فقصة أنس في المفروضة والحديث في النافلة ، ويخدش فيما ذكره عن أنس من مخالفة اجتهاد أبي موسى أنه لو كان كذلك لصلى أنس وحده ولو بالإيماء ، لكنه وافق أبا موسى ومن معه فكيف بعد مخالفا ؟ والله أعلم . قوله ( حدثنا يحيى حدثنا وكيع ) كذا في معظم الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر في نسخة « يحيى بن موسى ، وفي أخرى « يحيى بن جعفر ، وهذا المعتمد ، وهي نسخة صحيحة بعلامة المستمل ، وفي بعض النسخ « يحيى بن موسى بن جعفر ، وهو غلط ولعله كان فيه يحيى بن موسى وفي الحاشية ابن جعفر على أنها نسخة لجمع بينهما بعض من نسخ الكتاب ، واسم جد يحيى بن موسى عبد ربه بن سالم وهو الملقب بخت بفتح المعجمة بعدها مشاة فوقانية ثقيلة ، واسم جد يحيى بن جعفر أعين وكلاهما من شيوخ البخاري وكلاهما من أصحاب وكيع . قوله ( عن جابر ) تقدم الكلام على حديثه في أواخر المواقيت ، ونقل الاختلاف في سبب تأخير الصلاة يوم الخندق هل كان نسيانا أو عمدا ، وعلى الثاني هل كان للشغل بالقتال أو لتعذر الطهارة أو قبل نزول آية الخوف ، وإلى الأول وهو الشغل جنح البخاري في هذا الموضع ونزل عليه الآثار التي ترجم لها بالشروط المذكورة ، ولا يرد ما تقدم من ترجيح كون آية الخوف نزلت قبل الخندق لأن وجهه أنه أقر على ذلك ، وآية الخوف التي في البقرة لا تخالفه لأن التأخير مشروط بعدم القدرة على الصلاة مطلقا ، وإلى الثاني جنح المالكية والخنابلة لأن الصلاة لا تبطل عندهم بالشغل الكثير في الحرب إذا احتيج إليه ، وإلى الثالث جنح الشافعية كما تقدم في الموضع المذكور ، وعكس بعضهم فادعى أن تأخيرته ﷺ للصلاة يوم الخندق دال على نسخ صلاة الخوف ، قال ابن القصار : وهو قول من لا يعرف السنن ، لأن صلاة الخوف أزيلت بعد الخندق فكيف ينسخ الأول الآخر ؟ قاله المستعان

### ٥ - باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء

وقال الوليد : ذَكَرْتُ لِلأَوْزَاعِيِّ صَلَاةَ مَرْخَبِيلَ بْنِ السَّمِطِ وَأَصْحَابِهِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ فَقَالَ : كَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا تَخَوَّفَ الْقَوْتُ . واحتج الوليد بقول النبي ﷺ « لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قُرْبَةَ »

٩٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء قال حدثنا جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « قال النبي ﷺ لما رجع من الأحزاب : لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الْعَمَرَ إِلَّا فِي بَنَى قُرْبَةَ . فأدرك بعضهم العصر في الطريق ، فقال بعضهم : لَا نُصَلِّيْ حَتَّى نَأْتِيَهَا ، وقال بعضهم : بَلْ نُصَلِّيْ ، لَمْ يَرُدْنَا ذَلِكَ . فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَفِّ وَاحِدًا مِنْهُمْ »

[ الحديث ٩٤٦ - طرئه في : ٤١١٩ ]

قوله ( باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء ) كذا الأكثر ، وفي رواية الخوي من الطريقين إليه « وقائما ، قال ابن المنذر : كل من أحفظ عنه من أهل العلم يقول : إن المطلوب يصلي على دابته يومئذ إيماء ، وإن كان طالبا



نزل فصل على الأرض ، قال الشافعي : إلا أن ينقطع عن أصحابه فيخاف عود المطلوب عليه فيجزئه ذلك . وعرف بهذا أن الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ، ووجه الفرق أن شدة الخوف في المطلوب ظاهرة لتحقق السبب المقتضى لها ، وأما الطالب فلا يخاف استيلاء العدو عليه وإنما يخاف أن يفوته العدو . وما نقله ابن المنذر متعقب بكلام الأوزاعي ، فإنه قيده بخوف الفوت ولم يستثن طالبا من مطلوب ، وبه قال ابن حبيب من المالكية ، وذكر أبو إسحق الفزاري في كتاب السير ، له عن الأوزاعي قال : إذا خاف الطالبون إن نزلوا بالأرض فوت العدو صلوا حيث وجهوا على كل حال ، لأن الحديث جاء د إن النصر لا يرفع ما دام الطلب . قوله ( وقال الوليد ) كذا ذكره في كتاب السير ، ورواه الطبري وابن عبد البر من وجه آخر عن الأوزاعي قال د قال شرحبيل بن السمط لأصحابه : لا تصلوا الصبح إلا على ظهر ، فنزل الاشترايعني النخعي فصلى على الأرض ، فقال شرحبيل : مخالف خالف الله به ، وأخرجه ابن أبي شيبة . من طريق رجاء بن حيوة قال د كان ثابت بن السمط في خوف ، فحضرت الصلاة فصلوا ركبانا ، فنزل الاشترايعني النخعي . فقال : مخالف خولف به ، فلعل ثابتا كان مع أخيه شرحبيل في ذلك الوجه ، وشرحبيل المذكور يضم المعجمة وفتح الراء وسكون الحاء المهمة بعدها موحدة مكسورة ثم ياء تحتانية ساكنة كندى هو الذي افتتح حصن ثم ولي امرتها ، وقد اختلف في صحبته ، وليس له في البخاري غير هذا الموضع . قوله ( إذا تخوف الفوت ) زاد المستملى د في الوقت . قوله ( واحتج الوليد ) معناه أن الوليد قوى مذهب الأوزاعي في مسألة الطالب بهذه القصة ، قال ابن بطال : لو وجد في بعض طرق الحديث أن الذين صلوا في الطريق صلوا ركبانا لكان بيننا في الاستدلال ، فإن لم يوجد ذلك فذكر ما حاصله أن وجه الاستدلال يكون بالقياس فكما ساغ لأولئك أن يؤخروا الصلاة عن وقتها المفترض كذلك يسوغ للطالب ترك إتمام الأركان والاعتقال إلى الإيماء . قال ابن المنير : والأبين عندي أن وجه الاستدلال من جهة أن الاستعجال المأمور به يقتضي ترك الصلاة أصلا كما جرى لبعضهم ، أو الصلاة على الدواب كما وقع للآخرين ، لأن النزول ينافي مقصود الجدد في الوصول ، فالأولون بنوا على أن النزول معصية لمعارضته للأمر الخاص بالإسراع ، وكان تأخيرهم لها لوجود المعارض ، والآخرون جمعوا بين دليلي وجوب الإسراع ووجوب الصلاة في وقتها فصلوا ركبانا ، فلو فرضنا أنهم نزلوا لكان ذلك مضادا للأمر بالإسراع ، وهو لا يظن بهم لما فيه من المخالفة انتهى . وهذا الذي حاوله ابن المنير قد أشار إليه ابن بطال بقوله : لو وجد في بعض طرق الحديث الخ ، فلم يستحسن الجزم في النقل بالاحتمال . وأما قوله : لا يظن بهم المخالفة ، فمعترض بمثله بأن يقال لا يظن بهم المخالفة بتغيير هيئة الصلاة بتغير توقيف ، والأول في هذا ما قاله ابن المراتب ووافقه الزين بن المنير أن وجه الاستدلال منه بطريق الأولوية ، لأن الذين أخرؤا الصلاة حتى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت ، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء - أو كيف ما يمكن - أولى من تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها . والله أعلم . قوله ( حدثنا جورية ) هو بالجيم تصغير جارية ، وهو عم عبد الله الراوى عنه . قوله ( لا يصلين أحد العصر ) في رواية مسلم عن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ البخاري في هذا الحديث د الظاهر ، وسيأتي بيان الصواب من ذلك في كتاب المغازي مع بقية الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : أخرج أبو داود في صلاة الطالب حديث عبيد الله بن أنيس إذ بعث النبي ﷺ إلى سفيان الهذلي قال د فرأيت وحضرت العصر فخشيت فوتها فأنطلقت أمشي وأنا أصل أوى إيماء ، وإسناده حسن

## ٦ - باب التكبير والتسليم بالصبح ، والصلاة عند الإغارة والحرب

٩٤٧ - حدثنا مسدد قال حدثنا حماد عن عبد العزيز بن صهيب وثابت البناني عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ صلى الصبح بغلس ، ثم ركب فقال : الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين . فخرجوا يسمعون في السكك ويقولون : محمد والخميس - قال : والخميس الجيش - فظهر عليهم رسول الله ﷺ ، فقتل المقاتلة وسبى الذراري ، فصارت صفية لدية الكلبي ، وصارت لرسول الله ﷺ ، ثم تزوجها ، وجعل صداقها عتقها » . فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أنسا ما أمرها ؟ قال : أمرها نفسها . فتبسّم .

قوله ( باب التكبير ) كذا للاكثر ، والكشميني من الطريقتين « التكبير » بتقديم الموحدة وهو الوجه . قوله ( والصلاة عند الإغارة ) بكسر الهمزة بعدها معجمة ، وهي متعلقة بالصلاة وبالتكبير أيضا . أورد فيه حديث أنس أنه ﷺ صلى الصبح بغلس ثم ركب ، وقد تقدم في أوائل الصلاة في « باب ما يذكر في الفخذ » من طريق أخرى عن أنس وأوله « أن رسول الله ﷺ غزا خيبر فصلى عندها صلاة الغداة ، الحديث بطوله ، وهو أتم سياقاً مما هنا ، وقوله « ويقولون : محمد والخميس » فيه حل لرواية عبد العزيز بن صهيب على رواية ثابت ، فقد تقدم في الباب المذكور أن عبد العزيز لم يسمع من أنس قوله « والخميس » ، وأنها في رواية ثابت عند مسلم . قوله ( فصارت صفية لدية الكلبي ، وصارت لرسول الله ﷺ ) ظاهره أنها صارت لهما معا ، وليس كذلك بل صارت لدية أولا ثم صارت بعده لرسول الله ﷺ كما تقدم لإيضاحه في الباب المذكور ، وسيأتى بقية الكلام عليه في المغازي وفي النكاح إن شاء الله تعالى . ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب صلاة الخوف للإشارة إلى أن صلاة الخوف لا يشترط فيها التأخير إلى آخر الوقت كما شرطه من شرطه في صلاة شدة الخوف عند التحام المقاتلة ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . ويحتمل أن يكون للإشارة إلى تعيين المبادرة إلى الصلاة في أول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدو . وأما التكبير فلأنه ذكر مأثور عند كل أمر مهول ، وعند كل حادث سرور ، شكر الله تعالى وبرهنة له من كل ما نسب إليه أعداؤه ولا سيما اليهود قبحهم الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب صلاة الخوف على ستة أحاديث مرفوعة موصولة ، تكرر منها فيما مضى حديثان والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها إلا حديث ابن عباس . وفيها من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار ، منها واحد موصول وهو أثر مجاهد . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٣- كتاب العيدين

### ١- باب في العيدين والتجمل فيه

٩٤٨ - **حدثنا** أبو البان قال أخبرنا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو قَالَ «أَخَذَ عَمْرُ جُبَّةً مِنْ إِسْتَبْرَقٍ تَبَاعٌ فِي السُّوقِ فَأَخَذَهَا ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَبْتَ هَذِهِ ، تَجَمَّلُ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوُفُودِ ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ . فَلَبِثَ عَمْرُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَلْبَسَ ، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجُبَّةٍ دِيْبَاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عَمْرُ فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ قُلْتَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِنْ لَخْلَاقٍ لَهُ ، وَأَرْسَلْتَ إِلَيَّ بِهَذِهِ الْجُبَّةِ . قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَبِيعُهَا أَوْ تُصِيبُ بِهَا حَاجَتَكَ»

**قوله** ( باب في العيدين والتجمل فيه ) كذا في رواية أبي علي بن شبيب ، ونحوه لابن عساكر ، وسقطت البسمة لابن ذر ، وله في رواية المستملى د أبواب ، بدل د كتاب ، . واقصر في رواية الاصيلي والباقيين على قوله د باب الخ ، والضمير في د فيه ، راجع إلى جنس العيد ، وفي رواية الكشميني د فيهما ، . **قوله** ( أخذ عمر جبة من استبرق تباع في السوق ، فأخذها فأتى رسول الله ﷺ ) كذا للاكثر د أخذ ، بهمة و غاء وذال معجمتين في الموضعين ، وفي بعض النسخ د وجد ، وواو وجيم في الاول وهو أوجه ، . وكذا أخرجه الاسماعيلي والطبراني في مسند الشاميين وغير واحد من طرق إلى أبي البان شيخ البخاري فيه . ووجه الكرماني الاول بأنه أراد ملزوم الأخذ وهو الشراء وفيه نظر لأنه لم يقع منه ذلك ، فلهذا أراد السوم . **قوله** ( ابتاع هذه تجمل بها ) كذا للاكثر بصيغة الأمر مجزوما وكذا جوابه . ووقع في رواية أبي ذر عن المستملى والسرخسي د ابتاع هذه تجمل ، وضبط في نسخ معتمدة بهمة استفهام مدودة ومقصورة وضم لام تجمل على أن أصله تتجمل لحذفت إحدى التاءين كأن عمر استأذن أن يبتاعها ليتجمل بها النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة أشبع فتحة التاء فظننت ألفا . وقال الكرماني قوله د هذه ، إشارة إلى نوع الجبة ، كذا قال ، والذي يظهر إشارة إلى عينها ويلتحق بها جنسها ، وقد تقدم في كتاب الجمعة توجيه الترجمة وأنها مأخوذة من تقريره ﷺ على أصل التجمل ، وإنما زجره عن الجبة لكونها كانت حريرا . **قوله** ( للعيد والوفود ) تقدم في كتاب الجمعة بلفظ د للجمعة ، بدل للعيد وهي رواية نافع ، وهذه رواية سالم ، وكلاهما صحيح . وكان ابن عمر ذكرهما معا فاقصر كل راو على أحدهما . **قوله** ( تبيعها وتصيب بها حاجتك ) في رواية الكشميني د أو تصيب ، ومعنى الاول وتصيب بشمها ، والثاني يحتمل أن د أو ، بمعنى الواو فهو كالاول أو التقسيم ، والمراد المقايضة أو أعم من ذلك والله أعلم . وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ( فائدة ) : روى ابن أبي الدنيا والبيهقي بإسناد صحيح إلى ابن عمر أنه كان يلبس أحسن ثيابه في العيدين

## ٢ - باب الحراب والدرق يوم العيد

٩٤٩ - **حدثنا** أحمد بن حنبل قال حدثنا ابن وهب قال أخبرنا عمرو بن محمد بن عبد الرحمن الأسدي حدثنا عن عروة عن عائشة قالت « دخل على رسول الله ﷺ وعندي جارتان تغنيان بغناء بُعث ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه . ودخل أبو بكر فانتهرني وقال : مزماره الشيطان عند النبي ﷺ ! فأقبل عليه رسول الله ﷺ عليه السلام فقال : دعها . فلما غفل غمزتهما فخرجنا »

[ الحديث ٩٤٩ - أطرافه في : ٩٥٢ ، ٩٨٧ ، ٩٩٠ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ]

٩٥٠ - « وكان يوم عيد يلعب السودان بالدرق والحراب ، فإما سألت النبي ﷺ وإما قال : تشتهين نظرين ؟ قلت : نعم . فأقامني وراءه خدي على خده وهو يقول : دُونَكُمْ يَا بَنِي أَرْفَدَةَ . حتى إذا ملئت قال : حَسْبُكَ ؟ قلت : نعم . قال : فأذهبي »

**قوله** ( باب الحراب والدرق يوم العيد ) الحراب بكسر الميم جمع حربة ، والدرق جمع درقة وهي الترس . قال ابن بطلال : حمل السلاح في العيد لا مدخل له في سنة العيد ولا في صفة الخروج إليه ، ويمكن أن يكون ﷺ كان محاربا خائفا فرأى الاستظهار بالسلاح ، لكن ليس في حديث الباب أنه ﷺ خرج بأصحاب الحراب معه يوم العيد ، ولا أمر أصحابه بالتأهب بالسلاح ، يعني فلا يطابق الحديث الترجمة . وأجاب ابن المنير في الحاشية بأن مراد البخاري الاستدلال على أن العيد يقتصر فيه من الانبساط ما لا يقتصر في غيره ١٥ . وليس في الترجمة أيضا تقييده بحال الخروج إلى العيد ، بل الظاهر أن لعب الحبشة إنما كان بعد رجوعه ﷺ من المصل ، لأنه كان يخرج أول النهار فيصل ثم يرجع . **قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن عساكر وحدثنا أحمد بن عيسى ، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب وحدثنا أحمد بن صالح ، وهو مقتضى إطلاق أبي علي بن السكن حيث قال : كل ما في البخاري وحدثنا أحمد ، غير منسوب فهو ابن صالح . **قوله** ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وشطر هذا الإسناد الأول مصريون والثاني مدنيون . **قوله** ( دخل على رسول الله ﷺ ) زاد في رواية الزهري عن عروة « في أيام منى » وسيأتي بعد ثلاثة وعشرين بابا . **قوله** ( جارتان ) زاد في الباب الذي بعده « من جوارى الانصار » وللطبراني من حديث أم سلمة أن احدهما كانت لحسان بن ثابت ، وفي الأربعين للسلي أنهما كانتا لعبد الله بن سلام ، وفي العيدين لابن أبي الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة « وحامة وصاحبتها تغنيان ، وإسناده صحيح . ولم أقف على تسمية الأخرى ، لكن يحتمل أن يكون اسم الثانية زينب وقد ذكره (١) في كتاب النكاح ، ولم يذكر حمامة الذين صنفوا في الصحابة وهي على شرطهم **قوله** ( تغنيان ) زاد في رواية الزهري « تدفقان » بفاء من أي تضربان بالدف ، ولمسلم في رواية هشام أيضا « تغنيان بدف ، ولفسانى بدهفين » والدف بضم الدال على الأشهر وقد تفتت ، ويقال أيضا الكربال بكسر الكاف وهو

(١) في المخطوطة : ذكره ،

الذي لا جلاجل فيه ، فان كانت فيه فهو الزهر ، وفي حديث الباب الذي بعده ، بما تقاوت به الانصار يوم بعث ، أى قال بعضهم لبعض من غر أو هجاء ، وللصنف في الهجرة ، بما تعازفت ، بمهمله وزاى وفاء من العزف وهو الصوت الذي له دوى ، وفي رواية ، تقاذفت ، بقاف بدل العين وذال معجمة بدل الزاى وهو من القذف وهو هجاء بعضهم لبعض ، ولأحمد من رواية حماد بن سلية عن هشام يذكر أن يوم بعث يوم قتل فيه صناديد الأوس والخزرج ا هـ . وبعث بضم الموحدة وبعدها مهمله وآخره مثناة قال عياض ومن تبعه : أعجمها أبو عبيدة وحده ، وقال ابن الأثير في الكامل : أعجمها صاحب العين يعنى الخليل وحده ، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل ، وجزم أبو موسى في ذيل الغريب بأنه تصحيف وتبعه صاحب النهاية ، قال البكري : هو موضع من المدينة على ليلتين ، وقال أبو موسى وصاحب النهاية : هو اسم حصن للأوس ، وفي كتاب أبي الفرج الاصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الاسلت : هو موضع في دار بني قريظة فيه أموال لهم ، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك . ولا منافاة بين القولين . وقال صاحب المطالع : الأشهر فيه ترك الصرف . قال الخطابي : يوم بعث يوم مشهور من أيام العرب كانت فيه مقتلة عظيمة للأوس على الخزرج ، وبقيت الحرب قائمة مائة وعشرين سنة إلى الإسلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره . قلت : تبعه على هذا جماعة من شراح الصحيحين ، وفيه نظر لأنه يوم أن الحرب التي وقعت يوم بعث دامت هذه المدة ، وليس كذلك فسيأتى في أوائل الهجرة قول عائشة وكان يوم بعث يوما قدمه الله لرسوله فقدم المدينة وقد افترق ملوهم وقتلت سراهم ، وكذا ذكره ابن إسحق والواقدي وغيرهما من أصحاب الأخبار ، وقد روى ابن سعد بأسانيده أن نفر الستة أو الثمانية الذين لقوا النبي ﷺ بمنى أول من لقيه من الانصار . وكانوا قد قدموا إلى مكة ليحالفوا قريشا . كان في جملة ما قالوه له لما دعاهم إلى الإسلام والنصر له : واعلم أنما كانت وقعة بعث عام الأول ، فوعدك الموسم القابل ، فقدموا في السنة التي تليها فبايعوه ، وهى البيعة الاولى ، ثم قدموا الثانية فبايعوه وهم سبعون نفسا ، وهاجر النبي ﷺ في أوائل التي تليها . فدل ذلك على أن وقعة بعث كانت قبل الهجرة بثلاث سنين ، وهو المعتمد ، وهو أصح من قول ابن عبد البر في ترجمة زيد بن ثابت من الاستيعاب : إنه كان يوم بعث ابن ست سنين ، وحين قدم النبي ﷺ كان ابن إحدى عشرة ، فيكون يوم بعث قبل الهجرة بخمس سنين . نعم دامت الحرب بين الحيين الأوس والخزرج المدة التي ذكرها في أيام كثيرة شهيرة ، وكان أولها فيما ذكر ابن إسحق وهشام بن الكلبي وغيرهما أن الأوس والخزرج لما نزلوا المدينة وجدوا اليهود مستوطنين بها فخالفوهم وكانوا تحت قهرهم ، ثم غلبوا على اليهود في قصة طويلة بمساعدة أبي جيلة ملك غسان ، فلم يزالوا على اتفاق بينهم حتى كانت أوله حرب وقعت بينهم حرب سمير - بالمهمله مصغرا - بسبب رجل يقال له كعب من بني ثعلبة نزل على مالك بن عجلان الخزرجي خالفه ، قتلته رجل من الأوس يقال له سمير فكان ذلك سبب الحرب بين الحيين ، ثم كانت بينهم وقائع من أشهرها يوم السراة بمهملات ، ويوم فارع بفاء ومهمله . ويوم الفجار الاول والثاني ، وحرب حصين بن الاسلت ، وحرب حاطب بن قيس ، إلى أن كان آخر ذلك يوم بعث وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد وكان يقال له حضير السكتائب ، وجرح يومئذ ثم مات بعد مدة من جراحته ، وكان رئيس الخزرج عمرو بن النعمان ، وجاءهم في القتال فصرعه فمزموا بعد أن كانوا قد استظروا ، ولحسن وغيره من الخزرج وكذا لقيس بن الحطيم وغيره من الأوس في ذلك أشعار كثيرة مشهورة في دواوينهم . قوله (فاضطجع على الفراش) في رواية الزهري

المذكورة أنه «نفس بشوبه»، وفي رواية لمسلم «تسجى»، أى التفت بشوبه . **قوله** ( وجاء أبو بكر ) في رواية هشام بن عروة في الباب الذى بعده «دخل على\* أبو بكر وكأنه جاء زائرا لها بعد أن دخل النبي ﷺ بيته . **قوله** ( فأنهرى ) في رواية الزهري « فأنهرهما ، أى الجاريتين ، ويجمع بأنه شرك بينهما في الانتهاز والرجز ، أما عائشة فلتقريبها ، وأما الجاريتان فلفعلهما . **قوله** ( مزماره الشيطان ) بكسر الميم يعنى الغناء أو الدف ، لان المزمار أو الزمار مشتق من الزمير وهو الصوت الذى له الصغير ، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء ، وسميت به الآلة المعروفة التى يزم بها ، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهى ، فقد تشغل القلب عن الذكر . وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد و قال : يا عباد الله أبزمود الشيطان عند رسول الله ﷺ ، قال القرطبي : المزموذ الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر ، وضبطه عياض بضم الميم وحكى فتحها . **قوله** ( فأقبل عليه ) في رواية الزهري « فكشف النبي ﷺ عن وجهه ، وفي رواية فليح « فكشف رأسه ، وقد تقدم أنه كان ملثما . **قوله** ( دعهما ) زاد في رواية هشام « يا أبا بكر إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا ، ففيه تعليل الأمر بتركهما ، وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بشوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستحجبا لما قرر عنده من منع الغناء والهوى ، فبادر إلى إنكار ذلك قياما عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له ، فأوضح له النبي ﷺ الحال ، وعرفه الحكم مقرونا ببيان الحكمة بأنه يوم عيد ، أى يوم سرور شرعى ، فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الاعراس ، وبهذا يرتفع الإشكال عن قال : كيف ساخ الصديق لإنكار شيء أقره النبي ﷺ ؟ وتكلف جوابا لا يخفى تعسفه . وفي قوله « لكل قوم ، أى من الطوائف وقوله « عيد ، أى كالنيروز والمهرجان ، وفي النسائي وابن حبان باسناد صحيح عن أنس « قدم النبي ﷺ المدينة ولم يومان يلبون فيهما ، فقال : قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرا منهما : يوم الفطر والأضحية ، واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم ، وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسفي من الحنفية فقال : من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيما لليوم فقد كفر بالله تعالى . واستنبط من تسمية أيام منى بأنها أيام عيد مشروعية قضاء صلاة العيد فيها لمن فاتته كما سيأتى بعد . واستدل جماعة من الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماعه بآلة وبغير آلة ، ويكنى في رد ذلك تصريح عائشة في الحديث الذى في الباب بعده بقولها « وليستا بمغنيات ، فنفى عنهما من طريق المعنى ما أثبتة لهما باللفظ ، لان الغناء يطلق على رفع الصوت وعلى الترتيم الذى تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون المهملة وعلى الحداء . ولا يسمى فاعله مغنيا وإنما يسمى بذلك من ينشد بتمطيط وتكسير وتهيج وتشويق بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح ، قال القرطبي : قولها « وليستا بمغنيات ، أى ليستا بمن يعرف الغناء كما يعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، وهذا منها تحرز عن الغناء المعتاد عند المشتهرين به ، وهو الذى يحرك الساكن ويبحث السكامن ، وهذا النوع إذا كان في شعر فيه وصف محاسن النساء والخير وغيرهما من الأمور المحرمة لا يختلف في تحريمه ، قال : وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه ، لكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير من ينسب إلى الخير ، حتى لقد ظهرت من كثير منهم فعلات المجانين والعصيان ، حتى رقصوا بحركات متعاقبة وقطيعات متلاحقة ، وانتهى التواضع بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الاعمال ، وأن ذلك يشر سنى الاحوال وهذا - على التحقيق - من آثار الزندقة ، وقول أهل الخرقه والله المستعان اه . وينبئ أن يعكس مرادهم ويقرأ

«س»، عرض النون الخفيفة المكسورة بغير مز بمثناة تحتانية ثقيلة مهموزا . وأما الآلات فسيأتي الكلام على اختلاف العلماء فيها عند الكلام على حديث المعازف في كتاب الأشربة ، وقد حكى قوم الإجماع على تحريمها ، وحكى بعضهم حكمه ، وسندكر بيان شبهة الفريقين إن شاء الله تعالى . ولا يلزم من إباحة العزب بالدف في العرس ونحوه إباحة غيره من الآلات كالعود ونحوه كما سندكر ذلك في وليمة العرس إن شاء الله تعالى . وأما التفافه ﷺ بتوبه فيه لإعراض عن ذلك لكون مقامه يقتضى أن يرتفع عن الاصغاء إلى ذلك ، لكن عدم إنكاره دال على تسويغ مثل ذلك على الوجه الذى أقره إذ لا يقر على باطل ، والاصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية تقليلا لمخالفة الأصل والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية التوسعة على العيال في أيام الأعياد باتواع ما يحصل لهم بسط النفس وترويح البدن من كلف العبادة ، وأن الاعراض عن ذلك أولى . وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعار الدين . وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وهى عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ، وتأديب الأب بمحضرة الزوج وإن تركه الزوج ، إذ التأديب وظيفة الآباء ، والعطف مشروع من الأزواج للنساء . وفيه الرفق بالمرأة واستعجاب مودتها ، وأن مواضع أهل الخير تنزه عن اللهو واللغو وإن لم يكن فيه إثم إلا باذنهم . وفيه أن التليذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكاره ، ولا يكون في ذلك اقتتات على شيخه ، بل هو أدب منه ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه ، وفيه قنوى التليذ بمحضرة شيخه بما يعرف من طريقته ، ويحتمل أن يكون أبو بكر ظن أن النبي ﷺ نام غشى أن يستيقظ فيغضب على ابنته فبادر إلى سد هذه الذريعة . وفي قول عائشة في آخر هذا الحديث «قلنا غفل غمزتها فخرجتا» دلالة على أنها مع ترخيص النبي ﷺ لها في ذلك راحت خاطر أبيها وخشيت غضبه عليها فأخرجتهما ، واقتناعها في ذلك بالإشارة فيما يظهر للحياء من الكلام بمحضرة من هو أكبر منها والله أعلم . واستدل به على جواز سماع صوت الجارية بالغناء ولو لم تكن مملوكة لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه بل أنكر إنكاره ، واستمرتا إلى أن أشارت إليهما عائشة بالخروج . ولا يخفى أن محل الجواز ما إذا أمنت الفتنة بذلك والله أعلم . قوله ( وكان يوم عيد ) هذا حديث آخر وقد جمعها بعض الرواة وأفردها بعضهم ، وقد تقدم هذا الحديث الثاني من وجه آخر عن الزهري عن عروة في أبواب المساجد ، ووقع عند الجوزقي في حديث الباب هنا وقالت - أى عائشة - كان يوم عيد ، فتبين بهذا أنه موصول كالاول . قوله ( يلعب فيه السودان ) في رواية الزهري المذكورة «والحبشة يلعبون في المسجد» وزاد في رواية معلقة ووصلها مسلم «بحراهم» ولمسلم من رواية هشام عن أبيه «جاء حبش يلعبون في المسجد» ، قال المحب الطبري : هذا السياق يشعر بأن عاداتهم ذلك في كل عيد ، ووقع في رواية ابن حبان «لما قسم وفد الحبشة قاموا يلعبون في المسجد» وهذا يشعر بأن الترخيص لهم في ذلك بحال القدوم ، ولا تنافي بينهما لاحتمال أن يكون قدومهم صادف يوم عيد وكان من عاداتهم اللعب في الأعياد ففعلوا ذلك كما عادتهم ثم صاروا يلعبون يوم كل عيد ، ويؤيده ما رواه أبو داود عن أنس قال «لما قدم النبي ﷺ المدينة لعبت الحبشة فرحا بذلك لعبوا بحراهم» ، ولا شك أن يوم قدومه ﷺ كان عندهم أعظم من يوم العيد ، قال الزين بن المنير : ساء لعبا وإن كان أصله التدريب على الحرب وهو من الجمل لما فيه من شبه اللعب ، لكونه يقصد إلى الطعن ولا يفعله ويوم بذلك قرنه ولو كان أباه أو ابنه . قوله ( فاما سألت رسول الله ﷺ وإما قال : تشتهين نظرين ) هذا تردد منها فيما كان وقع له هل كان أخذ لها في ذلك ابتداء منه أو عن سؤال منها ، وهذا

بناء على أن سألت بسكون اللام على أنه كلامها ، ويحتمل أن يكون بفتح اللام فيكون كلام الراوى فلا ينافى مع ذلك قوله ، وإما قال تشتهن تنظرين ، وقد اختلفت الروايات عنها في ذلك : ففي رواية النسائي من طريق يزيد بن رومان عنها ، سمعت لغطا وصوت صبيان ، فقال النبي ﷺ فاذا حبشية تزفن - أى ترقص - والصبيان حولها فقال : يا عائشة ، تعالى فانظري ، ففي هذا أنه ابتدأها ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها عند مسلم أنها قالت للعائنين وددت أنى أراهم ، ففي هذا أنها سألت ، ويجمع بينهما بأنها التست منه ذلك فاذن لها ، وفي رواية النسائي من طريق أبي سلمة عنها دخل الحبشة يلعبون ، فقال لى النبي ﷺ يا حيراء أتحبين أن تنظري اليهم ؟ فقلت : نعم ، اسناده صحيح ولم أر فى حديث صحيح ذكر الحيراء إلا فى هذا . وفي رواية أبي سلمة هذه من الزيادة عنها قالت : ومن قولهم يومئذ : أبا القاسم طيبا ، كذا فيه بالنصب ، وهو حكاية قول الحبشة ، ولاحد والسراج وابن حبان من حديث أنس ، ان الحبشة كانت تزفن بين يدي النبي ﷺ ويتكلمون بكلام لهم ، فقال : ما يقولون ؟ قال يقولون : محمد عبد صالح ، قوله ( فأقمتى وراه خدى على خده ) أى متلاصقين وهى جملة حالية بنون واو كما قيل فى قوله تعالى ( اهبطوا بمصمكم لبعض عدو ) وفي رواية هشام عن أبيه عند مسلم ، فوضعت رأسى على منكبيه ، وفي رواية أبي سلمة المذكورة ، فوضعت ذقنى على عاتقه وأسندت وجهى إلى خده ، وفي رواية عبيد بن عمير عنها أنظر بين أذنيه (١) وعاتقه ، ومعانيها متقاربه ، ورواية أبي سلمة أيها . وفي رواية الزهرى الآتية بعد عن عروة ، فيسترنى وأنا أنظر ، وقد تقدم فى أبواب المساجد بلفظ « يسترنى بردائه » ويتعقب به على الزين بن المنير فى استنباطه من لفظ حديث الباب جواز اكتفاء المرأة بالتستر بالقيام خلف من تستر به من زوج أوذى محرم إذا قام ذلك مقام الرداء ، لأن القصة واحدة ، وقد وقع فيها التنصيص على وجود التستر بالرداء . قوله ( وهو يقول : دونكم ) بالنصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمضى به محذوف وهو لهمم بالحراب ، وفيه إذن وتيهض لهم وتنشيط . قوله ( يا بنى أرفدة ) بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء وقد تفتح ، قيل هو لقب للحبشة ، وقيل هو اسم جنس لهم ، وقيل اسم جدهم الأكبر وقيل المعنى يا بنى الإمام ، زاد فى رواية الزهرى عن عروة ، فزجرهم عمر ، فقال النبي ﷺ : أمنا بنى أرفدة ، وبين الزهرى أيضا عن سعيد عن أبي هريرة وجه الزجر حيث قال : فاموى إلى الحصباء فخصهم بها ، فقال النبي ﷺ دهمهم يا عمر ، وسيأتى فى الجهاد ، وزاد أبو عوانة فى صحيحه ، فانهم بنو أرفدة ، كأنه يعنى أن هذا شأنهم وطريقتهم وهو من الأمور المباحة فلا انكار عليهم . قال الحب الطبرى : فيه تنبيه على أنه يغتفر لهم ما لا يغتفر لغيرهم ، لأن الأصل فى المساجد تنزيها عن اللعب فيقتصر على ما ورد فيه النص انتهى . وروى السراج من طريق أبي الزناد عن عروة عن عائشة أنه ﷺ قال يومئذ : لتعلم يهود أن فى ديننا فسحة ، إني بعثت بحنيفية سمحة ، وهذا يشعر بعدم التنصيص ، وكأن عمر بنى على الأصل فى تنزيه المساجد فبين له النبي ﷺ وجه الجواز فيما كان هذا سبيله كما سيأتى تقريره ، أو لعله لم يكن علم أن النبي ﷺ كان يرام . قوله ( حتى إذا ملكت ) بكسر اللام الأولى ، وفى رواية الزهرى « حتى أكون أنا الذى أسأم ، ولمسلم من طريقه « ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا الذى أنصرف ، وفى رواية يزيد بن رومان عند النسائي « أما شبعث ، أما شبعث ؟ قالت : فجعلت أقول : لا ، لأنظر منزلي عنده ،

(١) فى مخطوطة الرياض : أذنه ،



وله من رواية أبي سلمة عنها ، قلت : يا رسول الله لا تعجل ، فقام لي ثم قال : حسبك ؟ قلت : لا تعجل . قالت : وما بي حب النظر اليهم ولكن أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه ، وزاد في النكاح في رواية الزهري « فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهب ، وقولها « اقدروا ، بضم الدال من التقدير ويجوز كسرهما ، وأشارت بذلك إلى أنها كانت حينئذ شابة ، وقد تمسك به من ادعى نسخ هذا الحكم وأنه كان في أول الإسلام كما تقدمت حكايته في أبواب المساجد ، ورد بأن قولها ، يسترنى بردائه ، دال على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب ، وكذا قولها « أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ، مشعر بأن ذلك وقع بعد أن صارت لها ضرائر ، أرادت الفخر عليهن ، فالظاهر أن ذلك وقع بعد بلوغها ، وقد تقدم من رواية ابن حبان أن ذلك وقع لما قدم وفد الحبشة وكان قدمهم سنة سبع فيسكون عمرها حينئذ خمس عشرة سنة ، وقد تقدم في أبواب المساجد شيء نحو هذا والجواب عنه واستدل به على جواز اللعب بالسلاح على طريق التواضع للتدريب على الحرب والتنشيط عليه ، واستنبط منه جواز المثاقفة لما فيها من تمرين الأيدي على آلات الحرب ، قال عياض : وفيه جواز نظر النساء إلى فعل الرجال الأجانب لأنه إنما يكره لمن النظر إلى المحاسن والاستلذاذ بذلك ، ومن تراجم البخاري عليه « باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة ، وقال النووي : أما النظر بشهوة وعند خشية الفتنة فحرام اتفاقا ، وأما بغير شهوة فالاصح أنه محرم . وأجاب عن هذا الحديث بأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل بلوغ عائشة ، وهذا قد تقدمت الإشارة إلى ما فيه ، قال : أو كانت تنظر إلى لعبهم بحراهم لا إلى وجوههم وأبدانهم ، وإن وقع بلا قصد أمكن أن تصرفه في الحال انتهى . وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد . وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب والباب الآتي هناك حيث قال « باب ما يكره من حمل السلاح في العيد ، إن شاء الله تعالى »

### ٣ - باب سنة العيدين لأهل الإسلام

٩٥١ - حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ « إِنَّ أَوَّلَ مَا بَدَأَ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ ، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنُفَحَّرَ ، ثُمَّ نَفْعَلُ فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا »

[ الحديث ٩٥١ - أطرافه في : ٩٥٥ ، ٩٦٥ ، ٩٦٨ ، ٩٧٦ ، ٩٨٣ ، ٥٥٤٥ ، ٥٥٥٦ ، ٥٥٥٧ ، ٥٥٦٠ ، ٥٥٦٣ ، ٦٦٧٣ ]

٩٥٢ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ مُفَنَّنِيَانِ بِمَا تَقَوَّلَتِ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ ، قَالَتْ : وَلَيْسَتْا مُفَنَّنِيَتَيْنِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَمْرَا مِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، إِنَّ لِسُكُلِ قَوْمٍ عِيدًا ، وَهَذَا عِيدُنَا »

قوله (باب سنة العيدين لأهل الإسلام) كذا للاكثر ، وقد اقتصر عليه الإسماعيلي في المستخرج وأبو نعيم وزاد أبو ذر عن الحوى في أول الترجمة « الدعاء في العيد » ، قال ابن رشيد أراه نصحيحا ، وكأنه كان فيه اللعب في العيد ، يعني فيناسب حديث عائشة وهو الثاني من حديثي الباب ، ويحتمل أن يوجه بأن الدعاء بعد صلاة العيد يؤخذ حكمه من

جواز اللعب بعدما بطريق الأولى . وقد روى ابن عدى من حديث واثله أنه « لقي رسول الله ﷺ وسلم يوم عيد فقال : تقبل الله منا ومنك ، فقال : نعم تقبل الله منا ومنك ، وفي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي وهو ضعيف ، وقد تفرد به مرفوعا ، وخولف فيه ، فروى البيهقي من حديث عباد بن الصامت أنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : ذلك فعل أهل الكتابين ، وإسناده ضعيف أيضا ، وكأنه أراد أنه لم يصح فيه شيء . وروينا في المحامليات ، بإسناد حسن عن جبير بن نفير قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا التقوا يوم العيد يقول بعضهم لبعض : تقبل الله منا ومنك ، وأما مناسبة حديث عائشة للترجمة التي اقتصر عليها الأكثر فقد قيل : إنها من قوله : وهذا عيدنا ، لاشعاره بالندب إلى ذلك ، وفيه نظر لأن اللعب لا يوصف بالندبة ، لكن يقربه أن المباح قد يرتفع بالنية إلى درجة ما يثاب عليه ، ويحتمل أن يكون المراد أن تقديم العبادة على اللعب سنة أهل الاسلام ، أو تحمل « السنة » في الترجمة على المعنى القوي . وأما حديث البراء فهو طرف من حديث سيأتي بتأمله بعد باب ، وحجاج المذكور في الاسناد هو ابن منال . واستشكل الزين بن المنير مناسبتة الترجمة من حيث أنه قال فيها العيدين بالثنية مع أنها لا تتعلق إلا بعيد النحر ، وأجاب بأن في قوله : إن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ، إشعاراً بأن الصلاة ذلك اليوم هي الأمر المهم ، وأن ما سواها من الخطبة والنحر والذكر وغير ذلك من أعمال البر يوم النحر فبطريق التبع ، وهذا القدر مشترك بين العيدين ، لحسن أن لا تفرد الترجمة بعيد النحر انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة مستوفى في الباب الذي قبله

#### ٤ - باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج

٩٥٣ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان قال حدثنا هشيم قال أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس قال « كان رسول الله ﷺ لا يفدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات » . وقال مرفوعاً بن رجاء حدثني عبيد الله قال حدثني أنس عن النبي ﷺ « وبأكلهن وراً »

قوله ( باب الأكل يوم الفطر قبل الخروج ) أى إلى صلاة العيد . قوله ( أخبرنا عبيد الله ) هو بالتصغير ، وفي نسخة الصفاني : حدثنا عبيد الله بن أنس ، بحذف أبي بكر ، هكذا رواه سعيد بن سليمان عن هشيم ، وقابله أبو الربيع الزهراني عند الاسماعيلي ، وجبارة بن المغلس عند ابن ماجه ، ورواه عن هشيم قتيبة عند الترمذي ، وأحمد ابن منيع عند ابن خزيمة ، وأبو بكر بن أبي شيبة عند ابن حبان والاسماعيلي ، وعمرو بن عون عند الحاكم فقالوا كلهم : عن هشيم عن محمد بن إسحق عن حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس ، قال الترمذي صحيح غريب ، وأعله الاسماعيلي بأن هشيم مدلس ، وقد اختلف عليه فيه ، وابن إسحق ليس من شرط البخاري . قلت : وهي علة غير قاذحة لأن هشيم قد صرح فيه بالإخبار فأمن تدليس ، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأن سعيد بن سليمان من شيوخه ، وقد أخرج هذا الحديث عنه بواسطة لكونه لم يسمعه منه ولم يلق من أصحاب هشيم مع كثرة من لقيه منهم من يحدث به مصرحاً عنه فيه بالإخبار ، وقد جزم أبو مسعود الدمشقي بأنه كان عند هشيم على الوجهين ، وأن أصحاب هشيم القدماء كانوا يروونه عنه على الوجه الأول فلا تضر طريق ابن إسحق المذكورة ، قال البيهقي : ويؤكد ذلك أن سعيد بن سليمان قد رواه عن هشيم على الوجهين ، ثم ساقه من رواية معاذ بن المثني عنه عن هشيم بالإسنادين المذكورين فرجع

صنيع البخارى ، ويؤيد ذلك متابعة مرجى بن رجاء لهشيم على روايته له عن عبيد الله بن أبى بكر ، وقد حلقها البخارى هنا ، وأفادت ثلاث فوائد : الاولى هذه ، والثانية تصرّح بعبيد الله فيه بالاخبار عن أنس ، والثالثة تهديد الأكل بكونه وترا . وقد وصلها ابن خزيمة والاسماعيل وغيرهما من طريق أبى النضر عن مرجى بلفظ « يخرج ، بدل » يفتدو ، والباقي مثل لفظ هشيم وفيه الزيادة ، وكذا وصله أبو ذر في زياداته في الصحيح عن أبى حامد بن نعيم عن الحسين بن محمد بن مصعب عن أبى داود السنجى عن أبى النضر ، وأخرجه الإمام أحمد عن حرمى بن عمار عن مرجى بلفظ « ويأكلهن أفراداً » ، ومن هذا الوجه أخرجه البخارى في تاريخه ، وله راو ثالث عن عبيد الله بن أبى بكر أخرجه الاسماعيل أيضاً وابن حبان والحاكم من رواية عتبة بن حميد عنه بلفظ « ما خرج يوم فطر حتى يأكل تمرات ثلاثاً أو خمساً أو سبعمائة أو أقل من ذلك أو أكثر وتراً » ، وهى أصرح في المداومة على ذلك ، قال المهلب : الحسنة في الأكل قبل الصلاة أن لا يظن ظان لزوم الصوم حتى يصلى العيد ، فكأنه أراد سد هذه الفريضة . وقال غيره : لما وقع وجوب الفطر عقب وجوب الصوم استحسب تعجيل الفطر مبادرة إلى امتثال أمر الله تعالى ، ويشعر بذلك اقتصاره على القليل من ذلك ، ولو كان لغیر الامتثال لأكل قدر الشبع ، وأشار إلى ذلك ابن أبى جرة . وقال بعض المالكية : لما كان المعتكف لا يتم اعتكافه حتى يفتدو إلى المصل قبل انصرافه إلى بيته خشى أن يعتمد في هذا الجزء من النهار باعتبار استحباب الصائم ما يعتمد من استحباب الاعتكاف ، ففرق بينهما بمشروعية الأكل قبل الفدو . وقيل لأن الشيطان الذى يحبس في رمضان لا يطلق إلا بعد صلاة العيد ، فاستحب تعجيل الفطر بداراً إلى السلامة من وسوسته . وسيأتى توجيه آخر لابن المنير في الباب الذى بعده . وقال ابن قدامة : لا نعلم في استحباب تعجيل الأكل يوم الفطر اختلافاً انتهى . وقد روى ابن أبى شيبة عن ابن مسعود التخيير فيه ، وعن الثعلبي أيضاً مثله . والحسنة في استحباب التمر لما في الحلوى من تقوية البصر الذى يضعفه الصوم ، ولأن الحلوى ما يوافق الإيمان ويعبر به المنام ويرق به القلب وهو أيسر من غيره ، ومن ثم استحسب بعض التابعين أنه يفطر على الحلوى مطلقاً كالعسل رواء ابن أبى شيبة عن معاوية بن قرة وابن سيرين وغيرهما ، وروى فيه معنى آخر عن ابن عون أنه سئل عن ذلك فقال : انه يحبس البول ، هذا كله في حق من يقدر على ذلك وإلا فينبغى أن يفطر ولو على الماء ليحصل له شبه ما من الاتباع أشار إليه ابن أبى جرة . وأما جعلهن وتراً فقال المهلب : فللاشارة إلى وحدانية الله تعالى ، وكذلك كان ﷺ يفعل في جميع أموره تبركاً بذلك . ( تنبيه ) : مرجى بوزن معلى ، وأبو بلفظ رجاء ضد الخوف بصرى يختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى غير هذا الموضع الواحد

### ٥ - باب الأكل يوم النحر

٩٥٤ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** إسماعيل عن أيوب عن محمد عن أنس قال : قال النبي ﷺ « من ذبح قبل الصلاة فليؤذ . فقام رجل فقال : هذا يوم يشتكى فيه اللحم ، وذكرين بجيرانه ، فسكان النبي ﷺ صدقة ، قال : وعندى جذعة أحب إلي من شاة لحم . فرخص له النبي ﷺ ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا » [ الحديث ٩٥٤ - أطرافه في : ٩٨٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٤٩ ، ٥٥٦١ ]

٩٥٥ - **حدثنا** عثمان قال **حدثنا** جرير عن منصور عن الشعبي عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال

« خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْأَنْحَى بِمَدِّ الصَّلَاةِ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ نُسَكَنَا فَقَدْ أَصَابَ النُّسَكَ ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَانْهَ الصَّلَاةَ وَلَا نُسَكَ لَهُ . » قَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ خَالَ الْبَرَاءِ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ ، وَأُحِبُّتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوَّلَ مَا يُذْخِجُ فِي بَيْتِي ، فَذَبَحْتُ شَاتِي وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ . قَالَ : شَأْنُكَ شَاةَ لَحْمٍ . قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ فَإِنِّ عِنْدَنَا عَنَاقًا لَنَا جَذَعَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَلَنْ تَجْزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ . »

**قوله** ( باب الأكل يوم النحر ) قال الزين بن المنير ما عاصله : لم يقيد المصنف الأكل يوم النحر بوقت معين كما قيده في الفطر ، ووجه ذلك من حديث أنس قول الرجل : هذا يوم يشتهي فيه اللحم ، وقوله في حديث البراء : ان اليوم يوم أكل وشرب ، ولم يقيد ذلك بوقت انتهى . ولعل المصنف أراد الإشارة إلى تضعيف ما ورد في بعض طرق الحديث الذي قبله من مغايرة يوم الفطر ليوم النحر من استحباب البداءة بالصلاة يوم النحر قبل الأكل ، لأن في حديث البراء أن أبا بردة أكل قبل الصلاة يوم النحر ، فبين له ﷺ أن التي ذبحها لا تجزى عن الاضحية وأقره على الأكل منها ، وأما ما ورد في الترمذي والحاكم من حديث بريدة قال : كان النبي ﷺ لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يطعم يوم الاضحية حتى يصلي ، ونحوه عند البزار عن جابر بن سمرة ، وروى الطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يخرج الصدقة ويطعم شيئا قبل أن يخرج ، وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال ، وقد أخذ أكثر الفقهاء بما دلت عليه ، قال الزين بن المنير : وقع أكله ﷺ في كل من العيدين في الوقت المشروع لإخراج صدقتهما الخاصة بهما فإخراج صدقة الفطر قبل لغدوا إلى المصل وإخراج صدقة الاضحية بعد ذبحها فاجتمعا من جهة واقترا من جهة أخرى ، واختار بعضهم تفصيلا آخر فقال : من كان له ذبح استحبه له أن يبدأ بالأكل يوم النحر منه ، ومن لم يكن له ذبح تخير . وسيأتى الكلام على حديثي أنس والبراء المذكورين في هذا الباب في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وقوله في حديث البراء : ومن نسك قبل الصلاة فانه قبل الصلاة ولا نسك له ، كذا في الاصول باثبات الواو ، وحذفها النسائي وهو أوجه ، ويمكن توجيه إثباتها بتقدير لا يجزى ولا نسك له ، وهو قريب من حديث : « فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله » وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة هذا واحتج بن ابراهيم جميعا عن جرير بلفظه ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق أبي خيثمة ويوسف بن موسى وعثمان هذا ثلاثهم عن جرير بلفظه : « ومن نسك قبل الصلاة فشأنه شاة لحم » وذكر أن معناهم واحد ، وقد أخرجه أبو يعلى عن أبي خيثمة بهذا اللفظ ، وأظن التصرف فيه من عثمان رواه بالمعنى والله أعلم . وفي حديثي أنس والبراء من الفوائد تأكيد أمر الاضحية ، وأن المقصود منها طيب اللحم وإيثار الجوارح على غيره ، وأن المفتي إذا ظهرت له من المستفتي أمانة الصدق كان له أن يسئل عليه ، حتى لو استغناه اثنان في قضية واحدة جاز أن يفني كلا منهما بما يناسب حاله ، وجواز إخبار المرء عن نفسه بما يستحق الثناء به عليه بقدر الحاجة

## ٦ - باب الخروج إلى المصلى بغير منبر

٩٥٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدٌ عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

أبي سَرْح عن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ قال « كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يخرجُ يومَ الفِطْرِ والأضْحَى إلى المصلَّى ، فأولُ شيءٍ يبدأُ به الصلاةُ ، ثم ينصرفُ فيقومُ مُقابلَ الناسِ - والناسُ جُلُوسٌ على صُفوفِهِمْ - فيُعْظِمُهُمْ ، ويُوصِيهِمْ ، ويأْمُرُهُمْ . فان كان يُريدُ أن يقطعَ بَعْثًا قطعَهُ أو يأمرَ بشيءٍ أمرَ به ، ثمَّ ينصرفُ » . قال أبو سعيدٍ : فلم يزلِ الناسُ على ذلكَ حتى خَرَجْتُ مع مروانَ - وهو أميرُ المدينة - في أضحى أو فِطْرٍ ، فلما أتينا المصلَّى إذا منبرٌ بِناءُ كثيرٍ بنِ الصَّلْتِ ، فاذا مروانُ يُريدُ أن يَرْتَقِيَهُ قبلَ أن يَصِلَ ، فحبَّذْتُ بشوهِ ، فحبَّذَنِي ، فارتفعَ فخطبَ قبلَ الصلاةِ ، فقلتُ له : غَيَّرَتمُ اللَّهَ ، فقال : أبا سعيدٍ قد ذهبَ ما تعلمُ ، فقلتُ ما أعلمُ وَاللَّهِ خيرٌ مما لا أعلمُ . فقال : إنَّ الناسَ لم يكونوا يجلسونَ لنا بعدَ الصلاةِ ، فخطبُها قبلَ الصلاةِ »

قوله ( باب الخروج إلى المصلى بغير منبر ) يشير إلى ما ورد في بعض طرق حديث أبي سعيد الذي ساقه في هذا الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من طريق الاعمش عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه قال « أخرج مروان المنبر يوم عيد وبدأ بالخطبة قبل الصلاة ، فقام إليه رجل فقال : يا مروان خالفت السنة ، الحديث . قوله ( حدثنا محمد بن جعفر ) أي ابن أبي كثير المدني ، وعياض بن عبد الله أي ابن سعد بن أبي سرح القرشي المدني ، ورجاله كلهم مدنيون . قوله ( عن أبي سعيد ) في رواية عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عياض قال : سمعت أبا سعيد ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق ابن وهب عن داود . قوله ( إلى المصلى ) هو موضع بالمدينة معروف بينه وبين باب المسجد ألف ذراع قاله عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، عن أبي غسان الكنانى صاحب مالك . قوله ( ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس ) في رواية ابن حبان من طريق داود بن قيس عن عياض « فينصرف إلى الناس قائما في مصلاه ، ولابن خزيمة في رواية مختصرة « خطب يوم عيد على رجله ، وهذا مشعر بأنه لم يكن بالمصلى في زمانه ﷺ منبر ، ويدل على ذلك قول أبي سعيد « فلم يزل الناس على ذلك حتى خرجت مع مروان ، ومقتضى ذلك أن أول من اتخذ مروان ، وقد وقع في المدونة لمالك ورواه عمر بن شبة عن أبي غسان عنه قال « أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان بن عفان كلهم على منبر من طين بناء كثير بن الصلت ، وهذا معضل ، وما في الصحيحين أصح فقد رواه مسلم من طريق داود بن قيس عن عياض نحو رواية البخارى ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك مرة ثم عركه حتى أعاده مروان ولم يطلع على ذلك أبو سعيد ، وإنما اختص كثير بن الصلت ببناء المنبر بالمصلى لأن داره كانت مجاورة للمصلى ، كما سيأتى في حديث ابن عباس أنه ﷺ أتى في يوم العيد إلى العلم الذى عند دار كثير بن الصلت ، قال ابن سعد : كانت دار كثير بن الصلت قبلة المصلى في العيدين وهى تطل على بطن بطحان الوادى الذى في وسط المدينة انتهى . وإنما بنى كثير بن الصلت داره بعد النبي ﷺ بمدة ، لسكنها لما صارت شهيرة في تلك البقعة وصنف المصلى بمجاورتها . وكثير المذكور هو ابن الصلت بن معاوية الكندى ، تابعى كبير ولد في عهد النبي ﷺ ، وقدم المدينة هو واخوه بعده فسكنها وحالف بنى جمح ، وروى ابن سعد بأسناد صحيح إلى نافع قال : كان اسم كثير ابن الصلت قليلا فسماه عمر كثيرا . ورواه أبو عوانة فوصله بذكر ابن عمر ورفع به ذكر النبي ﷺ والاول أصح ، وقد صح سماع كثير من عمر فن بعده وكان له شرف وذكر ، وهو ابن أخى جند بفتح الجيم وسكون الميم أو فتحها

أحد ملوك كندة الذين قتلوا في الردة ، وقد ذكر أبوه في الصحابة لابن منده وفي صحة ذلك نظر . قوله ( فان كان يريد أن يقطع بعثا ) أى يخرج طائفة من الجيش الى جهة من الجهات . قوله ( خرجت مع مروان ) زاد عبد الرزاق عن داود بن قيس « وهو بينى وبين أبي مسعود ، يعنى عقبة بن عمرو الانصارى . قوله ( لجذته ثوبه ) أى ليبدأ بالصلاة قبل الخطبة على العادة ، وقوله « فقلت له غيرتم والله ، صريح فى أن أبا سعيد هو الذى أنكر ، ووقع عند مسلم من طريق طارق بن شهاب قال « أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان . فقام اليه رجل فقال : الصلاة قبل الخطبة ، فقال : قد ترك ما هنالك . فقال أبو سعيد : أما هذا فقد قضى ما عليه ، وهذا ظاهر فى أنه غير أبي سعيد ، وكذا فى رواية رجاء عن أبي سعيد التى تقدمت فى أول الباب ، فيحتمل أن يكون هو أبا مسعود الذى وقع فى رواية عبد الرزاق أنه كان معهم ، ويحتمل أن تكون القصة تعددت « ويدل على ذلك المغايرة الواقعة بين روايتي عياض ورجاء ، ففي رواية عياض أن المنبر بنى بالمصلى ، وفى رواية رجاء أن مروان أخرج المنبر معه ، ففعل مروان لما أنكروا عليه اخراج المنبر ترك اخراجه بعد وأمر ببنائه من لبن وطين بالمصلى ، ولا بعد فى أن ينسكرك عليه تقديم الخطبة على الصلاة مرة بعد أخرى ، ويدل على التغاير أيضا أن انكار أبي سعيد وقع بينه وبينه ، وانكار الآخر وقع على رموس الناس . قوله ( ان الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة فجعلتها ) أى الخطبة ( قبل الصلاة ) وهذا يشعر بأن مروان فعل ذلك باجتهاد منه ، وسيأتى فى الباب الذى بعده أن عثمان فعل ذلك أيضا لكن لعل أخرى ، وفى هذا الحديث من الفوائد بنيان المنبر ، قال الزين بن المنير : وانما اختاروا أن يكون باللبن لامن الخشب لكونه يترك بالصحراء فى غير حرز فيؤمن عليه النقل ، بخلاف خشب منبر الجامع . وفيه أن الخطبة على الأرض عن قيام فى المصلى أولى من القيام على المنبر ، والفرق بينه وبين المسجد أن المصلى يكون بمكان فيه فضاء فيتمسكن من رؤيته كل من حضر ، بخلاف المسجد فإنه يكون فى مكان محصور فقد لا يراه بعضهم ، وفيه الخروج إلى المصلى فى العيد ، وأن صلاتها فى المسجد لا تكون الا عن ضرورة ، وفيه انكار العلماء على الأمراء اذا صنعوا ما يخالف السنة ، وفيه حلف العالم على صدق ما يخبر به ، والمباحثة فى الأحكام ، وجواز عمل العالم بخلاف الأولى اذا لم يوافقه الحاكم على الأولى لأن أبا سعيد حضر الخطبة ولم ينصرف ، فيستدل به على أن البداية بالصلاة فيها ليس بشرط فى صحتها والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : حمل أبو سعيد فعل النبي ﷺ فى ذلك على التعيين ، وحمله مروان على الأولوية ، واعتذر عن ترك الأولى بما ذكره من تغير حال الناس ، فرأى أن المحافظة على أصل السنة - وهو اسماع الخطبة - أولى من اخفاضة على هيئة فيها ليست من شرطها والله أعلم . واستدل به على استحباب الخروج الى الصحراء لصلاة العيد وأن ذلك أفضل من صلاتها فى المسجد ، لمواظبة النبي ﷺ على ذلك مع فضل مسجده . وقال الشافعى فى الأم : بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يخرج فى العيدين إلى المصلى بالمدينة ، وكذا من بعده الا من عذر مطر ونحوه ، وكذلك عامة أهل البلدان الا أهل مكة . ثم أشار الى أن سبب ذلك سعة المسجد وضيق أطراف مكة قال : فلو عمر بلد فكان مسجد أهله يسعهم فى الأعياد لم أر أن يخرجوا منه ، فان كان لا يسعهم كرهت الصلاة فيه ولا إعادة . ومقتضى هذا أن العلة تدور على الضيق والسعة ، لا لذات الخروج الى الصحراء ، لأن المطلوب حصول عموم الاجتماع ، فاذا حصل فى المسجد مع أفضليته كان أولى

## ٧ - باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

٩٥٧ - حدثنا إبراهيم بن المنذر قال حدثنا أنس عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ كان يصلي في الأضحية والفطر ، ثم يخطب بعد الصلاة »

[ الحديث ٩٥٧ - طرقة في : ٩٦٣ ]

٩٥٨ - حدثنا إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عطاة عن جابر ابن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة »

[ الحديث ٩٥٨ - طرفاه في : ٩٦١ ، ٩٧٨ ]

٩٥٩ - قال وأخبرني عطاة أن ابن عباس أرسل إلى ابن الزبير في أول ما يبيع له « إنه لم يكن يؤذن بالصلاة يوم الفطر ، وإنما الخطبة بعد الصلاة »

٩٦٠ - وأخبرني عطاة عن ابن عباس ، وعن جابر بن عبد الله قال « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحية »

٩٦١ - وعن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « إن النبي ﷺ قام فبدأ بالصلاة ثم خطب الناس بعد ، فلما فرغ نبأ الله ﷻ نزل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يليق فيه النساء صدقة » قلت لمطاء : أترى حقاً على الإمام الآن أن يأتي النساء فيذكرهن حين يفرغ ؟ قال : إن ذلك لحق عليهم ، وما لم أن لا يفعلوا ؟

قوله ( باب المشي والركوب إلى العيد ، والصلاة قبل الخطبة ، وبغير أذان ولا إقامة ) في هذه الترجمة ثلاثة أحكام : صفة التوجه وتأخير الخطبة عن الصلاة وترك النداء فيها . فأما الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال : ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب . وأجاب الزين بن المنير بأن عدم ذلك مشعر بتسويغ كل منهما وألا مزية لأحدهما على الآخر ، ولعله أشار بذلك إلى تضعيف ما ورد في النذب إلى المشي ، ففي الترمذي عن علي قال : « من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً » . وفي ابن ماجه عن سعد القرظ « أن النبي ﷺ كان يأتي العيد ماشياً » وفيه عن أبي رافع نحوه ، وأسانيد الثلاثة ضعاف . وقال الشافعي في الأم : بلغنا عن الزهري قال : ما ركب رسول الله ﷺ في عيد ولا جنازة قط . ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر « وهو يتوكأ على يد بلال » مشروعية الركوب لمن احتاج إليه ، وكأنه يقول : الأولى المشي حتى يحتاج إلى الركوب ، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجله فلما تعب من الوقوف توكأ على بلال . والجامع بين الركوب والتوكؤ الارتفاق بكل منهما ، أشار إلى ذلك ابن المرباط ، وأما الحكم الثاني فظاهر من أحاديث الباب ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده . واختلف في أول من غير ذلك ، فرواية طارق بن شهاب عن أبي سعيد عند مسلم صحيحة في أنه مروان كما تقدم في الباب قبله ، وقيل بل سبقه إلى ذلك عثمان ، وروى ابن المنذر بأسناد صحيح إلى الحسن البصري .

قال د أول من خطب قبل الصلاة عثمان ، صلى بالناس ثم خطبهم - يعنى على العادة - فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة ، ففعل ذلك ، أى صار يخطب قبل الصلاة . وهذه العلة غير التى اعتل بها مروان . لأن عثمان رأى مصلحة الجماعة فى إدراكهم الصلاة ، وأما مروان فراعى مصلحتهم فى إسماعهم الخطبة ، لكن قيل : إنهم كانوا فى زمن مروان يتمعدون ترك سماع خطبته لما فيها من سب من لا يستحق السب والإفراط فى مدح بعض الناس ، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه ، ويحتمل أن يكون عثمان فعل ذلك أحيانا ، بخلاف مروان فواظب عليه ، فذلك نسب اليه . وقد روى عن عمر مثل فعل عثمان ، قال عياض ومن تبعه : لا يصح عنه ، وفيما قالوه نظر ، لأن عبد الرزاق وابن أبي شبة روياه جميعا عن ابن عبيدة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، وهذا إسناد صحيح ، لكن يعارضه حديث ابن عباس المذكور فى الباب الذى بعده ، وكذا حديث ابن عمر ، فإن جمع بوقوع ذلك منه نادرا وإلا فما فى الصحيحين أصح ، وقد أخرج الشافعى عن عبد الله بن يزيد نحو حديث ابن عباس وزاد د حتى قدم معاوية فقدم الخطبة ، فهذا يشير إلى أن مروان إنما فعل ذلك تبعا لمعاوية لأنه كان أمير المدينة من جهته ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى قال د أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة فى العيد معاوية ، وروى ابن المنذر عن ابن سيرين أن أول من فعل ذلك زياد بالبصرة . قال عياض : ولا مخالفة بين هذين الاثنين وأثر مروان ، لأن كلا من مروان وزياد كان عاملا لمعاوية فيحمل على أنه ابتداء ذلك وتبعه عماله ، والله أعلم ، وأما الحكم الثالث فليس فى أحاديث الباب ما يدل عليه إلا حديث ابن عباس فى ترك الأذان ، وكذا أحد طريق جابر . وقد وجه بعضهم بأنه يؤخذ من كون الصلاة قبل الخطبة بخلاف الجمعة فتخالفها أيضا فى الأذان والإقامة ولا يخفى بعده . والذي يظهر أنه أشار إلى ما ورد فى بعض طرق الأحاديث التى ذكرها ، أما حديث ابن عمر فى رواية النسائى د خرج رسول الله ﷺ فى يوم عيد فصلى بغير أذان ولا إقامة ، الحديث . وأما حديث ابن عباس وجابر فى رواية عبد الملك ابن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عند مسلم د فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة . وعنده من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال د لا أذان للصلاة يوم العيد ولا إقامة ولا شيء . وفى رواية يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس قال لابن الزبير د لا تؤذن لها ولا تقم ، أخرجه ابن أبي شبة عنه ، ولأبى داود من طريق طاوس عن ابن عباس د أن رسول الله ﷺ صلى العيد بلا أذان ولا إقامة ، أسنده صحيح . وفى الحديث عن جابر بن سمرة عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وعن البراء عند الطبرانى فى الاوسط وقال مالك فى الموطأ سمعت غير واحد من علمائنا يقول د لم يكن فى الفطر ولا فى الأضحية نداء ولا إقامة منذ زمن رسول الله ﷺ إلى اليوم ، وتلك السنة التى لا اختلاف فيها عندنا . وعرف بهذا توجيه أحاديث الباب ومطابقتها للترجمة . واستدل بقول جابر د ولا إقامة ولا شيء . على أنه لا يقال أمام صلاتها شيء من الكلام ، لكن روى الشافعى عن الثقة عن الزهرى قال د كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن فى العيدين أن يقول : الصلاة جامعة . وهذا مرسل يعضده القياس (١) على صلاة الكسوف لثبوت ذلك فيها كما سيأتى ، قال الشافعى : أحب أن يقول : الصلاة ، أو الصلاة جامعة ، فإن قال : هلموا إلى الصلاة لم أكرهه ، فإن قال : حى على الصلاة أو غيرها من ألفاظ الأذان أو غيرها

( ١ ) مهاسب الزهرى ضعيفة عند أهل العلم ، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الجمال على أنه لم يكن فى عهد النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء ، ومن هنا يعلم أن النداء للعيد بدعة بأى لفظ كان ، والله أعلم



كرهت له ذلك . واختلف في أول من أحدث الأذان فيها أيضا فروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب أنه معاوية ، وروى الشافعي عن الثقة عن الزهري مشله وزاد : فأخذ به الحجاج حين أمر على المدينة . وروى ابن المنذر عن حصين بن عبد الرحمن قال : أول من أحدثه زياد بالبصرة . وقال الداودي : أول من أحدثه مروان . وكل هذا لا ينافي أن معاوية أحدثه كما تقدم في البداية بالخطبة . وقال ابن حبيب : أول من أحدثه هشام . وروى ابن المنذر عن أبي قلابة قال : أول من أحدثه عبد الله بن الزبير . وقد وقع في حديث الباب أن ابن عباس أخبره أنه لم يكن يؤذن لها ، لكن في رواية يحيى النطنان أنه لما ساء ما بينهما أذن - يعني ابن الزبير - وأقام . وقوله يؤذن بفتح الدال على البناء للمجهول والضمير ضمير الشأن ، وهشام المذكور في الإسناد الثاني هو ابن يوسف الصنعاني **قوله** ( قال وأخبرني عطاء ) القائل هو ابن جريج في الموضوعين وهو معطوف على الإسناد المذكور ، وكذا قوله « وعن جابر بن عبد الله ، معطوف أيضا ، والمراد بقوله لم يكن يؤذن ، أي في زمن النبي ﷺ ، وهو مصير من البخاري إلى أن لهذه الصيغة حكم الرفع . **قوله** ( أول ما بويح له ) أي لابن الزبير بالخلافة ، وكان ذلك في سنة أربع وستين عقب موت يزيد بن معاوية . وقوله « وإنما الخطبة بعد الصلاة ، كذا الأكثر وهو الصواب ، وفي رواية المستملى « وأما ، بدل وإنما ، وهو تصحيف . وسيأتي الكلام على بقية فوائد حديث جابر بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٨ - باب الخطبة بعد العيد

٩٦٢ - **حدثنا أبو عامر** قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال « شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة »

٩٦٣ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال حدثنا أبو أسامة قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يصلون العيدين قبل الخطبة »

٩٦٤ - **حدثنا سليمان بن حرب** قال حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن النبي ﷺ صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها . ثم أتى النساء معه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلن يلقين ، تلقى المرأة خرصها وسخاها »

٩٦٥ - **حدثنا آدم** قال حدثنا شعبة قال حدثنا زيد قال سمعت الشعبي عن البراء بن عازب قال : قال النبي ﷺ « إن أول ما نبدا في يومنا هذا أن نصلّي ثم نرجع فنمحر . فمن فعل ذلك فقد أصاب شئتنا ، ومن نحر قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله ، ليس من الذك في شيء . فقال رجل من الأنصار يقال له أبو بردة ابن نيار : يا رسول الله ذبحت وعندى جدعة خير من مسبة . فقال : اجعله مكانه ولن توفي - أو تجزي - عن أحد بعدك »

**قوله** (باب الخطبة بعد العيد) أى بعد صلاة العيد ، وهذا مما يرجح رواية الذين أسقطوا قوله ، والصلاة قبل الخطبة ، من الترجمة التى قبل هذه وم الأكثر ، وقال ابن رشيد : أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع فى التى قبلها بطريق التبع اه . وحديث ابن عباس صريح فيما ترجم له ، وسيأتى فى أواخر العيدين أنهم بما هنا ، وحديث ابن عمر أيضا صريح فيه . وأما حديث ابن عباس الثانى فمن جهة أن أمره للنساء بالصدقة كان من تنمة الخطبة كما يرشد إلى ذلك حديث جابر الذى فى الباب قبله ، ويحتمل أن يكون ذكره لتعلقه بصلاة العيدين فى الجملة فهو كالتنمة للفائدة . وقوله فيه « خرصها » بضم المعجمة وحكى كسرهما وسكون الراء بعدها صاد مهملة هو الحلقة من الذهب أو الفضة ، وقيل هو القرط إذا كان بحجة واحدة . وقوله « وسخاها » بكسر المهملة ثم معجمة ثم موحدة هو قلادة من عذير أو قرنفل أو غيره ولا يكون فيه خرز ، وقيل هو خيط فيه خرز ، ومسمى سخاها لصوت خرزه عند الحركة مأخوذ من السخب وهو اختلاط الاصوات يقال بالصاد والسين ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده عند الكلام على حديث جابر بعد عشرة أبواب ، ويأتى الكلام على التنفل يوم العيد بعد ذلك بسة أبواب . وأما حديث البراء فظاهره يخالف الترجمة ، لأن قوله « أول ما نبدأ به فى يومنا هذا » أن نصلى ثم نرجع فننحر « مشعر بأن هذا الكلام وقع قبل إيقاع الصلاة فيستلزم تقديم الخطبة على الصلاة بناء على أن هذا الكلام من الخطبة ، ولأنه عقب الصلاة بالنحر ، والجواب أن المراد أنه ﷺ صلى العيد ثم خطب فقال هذا الكلام ، وأراد بقوله « أن أول ما نبدأ به » أى فى يوم العيد تقديم الصلاة فى أى عيد كان . والتعقيب بـ « لا يستلزم عدم تخلل أمر آخر بين الأمرين » قال ابن بطال : غلط النسائي فترجم بحديث البراء فقال « باب الخطبة قبل الصلاة » قال : وخفى عليه أن العرب قد نضع الفعل المستقبل مكان الماضى ، وكأنه قال عليه الصلاة والسلام : أول ما يكون به الابتداء فى هذا اليوم الصلاة التى قدمنا فعلها . قال : وهو مثل قوله تعالى ﴿ وما تقوموا منهم ألا أن يؤمنوا ﴾ أى الإيمان المتقدم منهم اه . والمعتمد فى صحة ما تأولناه رواية محمد بن طلحة عن زبيد الآتية بعد ثمانية أبواب فى هذا الحديث بعينه باللفظ « خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : أن أول نسكنا فى يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ثم نرجع فننحر » الحديث ، فتبين أن ذلك الكلام وقع منه بعد الصلاة . وقال الكرماني : المستفاد من حديث البراء أن الخطبة مقدمة على الصلاة ، ثم قال فى موضع آخر : فإن قلت فما دلالة على الترجمة ؟ قلت : لو قدم الخطبة على الصلاة لم تكن الصلاة أول ما بدئ به ، ولا يلزم من كون هذا الكلام وقع قبل الصلاة أن تكون الخطبة وقعت قبلها اه . وحاصله أنه يجعل الكلام المذكور سابقا على الصلاة ، ويمنع كونه من الخطبة . لكن قد بينت رواية محمد بن طلحة عن زبيد المذكورة أن الصلاة لم تقدمها شيء ، لأنه عقب الخروج إليها بالفاء . وصرح منصور فى روايته عن الشعبي فى هذا الحديث بأن الكلام المذكور وقع فى الخطبة ، ولفظه « عن البراء بن عازب قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الأضحى بعد الصلاة فقال ، فذكر الحديث . وقد تقدم قبل بابين ويأتى أيضا فى أواخر العيد ، فيتعين التأويل الذى قدمناه . والله أعلم

٩ - **باب** ما يُسكَّره من حمل السلاح فى العيد والحرم

وقال الحسن : « نهوا أن يحملوا السلاح يوم عيد ، إلا أن يخافوا عدوا »

٩٦٦ - **حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى** أَبُو الشَّكِينِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَارِثِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُوْقَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمَرَ حِينَ أَصَابَهُ سَنَانُ الرَّمْحِ فِي أُخْصِ قَدَمِهِ ، فَلَزَقْتُ قَدَمَهُ بِإِزْكَابٍ ، فَزَلَّتْ فَزَعَتْهَا - وَذَلِكَ بَعْنَى - فَبَلَغَ الْحِجَابُ لِحْمَلِ يَعُودُهُ . فَقَالَ الْحِجَابُ : لَوْ نَعْلَمُ مَنْ أَصَابَكَ . فَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : أَنْتَ أَصَبْتَنِي . قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : حَمَلْتَ السِّلَاحَ فِي يَوْمٍ لَمْ يَكُنْ يُحْمَلُ فِيهِ ، وَأَدْخَلْتَ السِّلَاحَ الْحَرَمَ ، وَلَمْ يَكُنِ السِّلَاحُ يُدْخَلُ الْحَرَمَ »

[الحديث ٩٦٦ - طرقة في : ٩٦٧]

٩٦٧ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ** قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « دَخَلَ الْحِجَابُ كُلِّي ابْنَ عَمَرَ وَأَنَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : كَيْفَ هُوَ ؟ فَقَالَ : صَالِحٌ . فَقَالَ : مَنْ أَصَابَكَ ؟ قَالَ : أَصَابَنِي مَنْ أَمَرَ بِحِمْلِ السِّلَاحِ فِي يَوْمٍ لَا يَحْمَلُ فِيهِ حَمْلُهُ » يَعْنِي الْحِجَابُ

**قَوْلُهُ** (باب ما يسكره من حمل السلاح في العيد والحرم) هذه الترجمة تحالف في الظاهر الترجمة المتقدمة وهي : باب الحراب والدرك يوم العيد ، لأن تلك دائرة بين الإباحة والتدب على ما دل عليه حديثها ، وهذه دائرة بين الكراهة والتحريم لقول ابن عمر في يوم لا يحمل فيه حمل السلاح ، ويجمع بينهما بحمل الحالة الأولى على وقوعها من حملها بالدرية وعهدت منه السلامة من إيذاء أحد من الناس بها ، وحمل الحالة الثانية على وقوعها من حملها بطرا وأشرا أو لم يتحفظ حال حملها وتجردها من إصابتها أحداً من الناس ، ولا سيما عند المزاحمة وفي المسالك الضيقة . **قَوْلُهُ** (وقال الحسن) أي البصري (نہوا أن يحملوا السلاح يوم عيد إلا أن يخافوا عدوا) لم أقف عليه موصولا ، إلا أن ابن المنذر قد ذكر نحوه عن الحسن ، وفيه تقييد لإطلاق قول ابن عمر أنه لا يحمل ، وقد ورد مثله مرفوعا مقيدا وغير مقيد ، فروى عبد الرزاق بإسناد مرسل قال « نهى رسول الله ﷺ أن يخرج بالسلاح يوم العيد » وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف عن ابن عباس « أن النبي ﷺ نهى أن يلبس السلاح في بلاد الإسلام في العیدین ، إلا أن يكونوا بحضرة العدو » وهذا كله في العيد ، وأما في الحرم فروى مسلم من طريق معقل بن عبيد عن أبي الزبير عن جابر قال « نهى رسول الله ﷺ أن يحمل السلاح بمكة » . **قَوْلُهُ** (أبو السكين) بالمهمله والكاف مصفرا ، والمحاربي هو عبد الرحمن بن محمد لا ابنه عبد الرحيم ، ومحمد بن سوقة بضم السين المهملة وبالقف تابعي صغير من أجلاء الناس **قَوْلُهُ** (أخص قدمه) الأخص باسكان الخاء المعجمة وفتح الميم بعدها مهملة : باطن القدم وما رقى من أسفلها ، وقيل هو خصر باطنها الذي لا يصيب الأرض عند المشي . **قَوْلُهُ** (بالركب) أي وهي في راحلته . **قَوْلُهُ** (فزعتها) ذكر الضمير مؤنثا مع أنه أعاده على السنان وهو مذكر لأنه أراد الحديد ، ويحتمل أنه أراد القدم . **قَوْلُهُ** (فبلغ الحجاج) أي ابن يوسف الثقفي وكان إذ ذاك أميرا على الحجاز وذلك بعد قتل عبد الله بن الزبير . **قَوْلُهُ** (لحمله يعوده) في رواية المستمل « لجاء » ، ويؤيده رواية الاسماعيلي « فاتاه » . **قَوْلُهُ** (لو نعلم من أصابك) في رواية أبي ذر عن الحوي والمستمل « ما أصابك » وخذف الجواب لدلالة السياق عليه ، أو هي للتمني فلا يحذف ، ويرجح الاول أن ابن سعد أخرجه عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد فقال فيه « لو نعلم من أصابك عاقبناه » وهو يرجح رواية

الأكثر أيضا ، وله من وجه آخر قال : لو أعلم الذى أصابك لضربت عنقه . **قوله** ( أنت أصبتني ) فيه نسبة الفعل إلى الأمر بشئ . يتسبب منه ذلك الفعل وإن لم يكن الأمر ذلك ، لكن حكى الزبير فى الانساب أن عبد الملك لما كتب إلى الحجاج أن لا يخالف ابن عمر شق عليه فأمر رجلا معه حربا يقال لإنها كانت مسمومة فلصق ذلك الرجل به فأمر الحربة على قدمه فرض منها أياما ثم مات ، وذلك فى سنة أربع وسبعين . فعلى هذا ففيه نسبة الفعل إلى الأمر به فقط وهو كثير . وفى هذه القصة تعقب على المهلب حيث استدل به على سد الذرائع لأن ذلك مبنى على أن الحجاج لم يقصد ذلك . **قوله** ( حملت السلاح ) أى فتبعك أصحابك فى حمله ، أو المراد بقوله حملت أى أمرت بحمله . **قوله** ( فى يوم لم يكن يحمل فيه ) هذا موضع الترجمة ، وهو مصير من البخارى إلى أن قول الصحابي كان يفعل كذا على البناء لما لم يسم فاعله يحكم برفعه . **قوله** ( أصابني من أمر ) هذا فيه تعريض بالحجاج ، ورواية سعيد بن جبير التى قبلها مصرحة بأنه الذى فعل ذلك ، ويجمع بينهما بتعدد الواقعة أو السؤال ، فلمله عرض به أولا ، فلما أعاد عليه السؤال صرح . وقد روى ابن سعد من وجه آخر رجلاه لا بأس بهم أن الحجاج دخل على ابن عمر يعود لما أصيبت رجله فقال له : يا أبا عبد الرحمن هل تدري من أصاب رجلك ؟ قال : لا . قال : أما والله لو علمت من أصابك لقتلته . قال فأطرق ابن عمر فجعل لا يسكلمه ولا يلتفت إليه ، فوثب كالمغضب . وهذا محمول على أمر ثالث كأنه عرض به ، ثم عاوده فصرح ، ثم عاوده فأعرض عنه . **قوله** ( يعنى الحجاج ) بالنصب على المفعولية وفاعله القاتل وهو ابن عمر ، زاد الاسماعيل فى هذه الطريق : قال لوعرقناه لعاقبناه ، قال : وذلك لأن الناس نفروا عشية ورجل من أصحاب الحجاج عارض حربته فضرب ظهر قدم ابن عمر فأصبح وهنا منها حتى مات . ( تنبيه ) : وقع فى الأطراف للزى فى ترجمة سعيد بن جبير عن ابن عمر فى هذا الحديث : البخارى عن أحمد بن يعقوب عن إسحق بن سعيد ، وعن أبي السكين عن المحاربى كلاهما عن محمد بن سوقة عنه به . وروى فى ذلك فان إسحق بن سعيد إنما رواه عن أبيه عن ابن عمر لا عن محمد بن سوقة . وقد ذكره هو بعد ذلك فى ترجمة سعيد عن ابن عمر على الصواب

### ١٠ - باب التكبير إلى العيد

وقال عبد الله بن بسر : إن كنّا فرغنا فى هذه الساعة . وذلك حين التسبيح

٩٦٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** شعبه عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال « **خطبنا** النبي **ﷺ** يوم النحر قال : إن أول ما نبدأ به فى يومنا هذا أن نصلى ، ثم نرجع فننحر ، فمن فعل ذلك فقد أصاب سؤننا ، ومن ذبح قبل أن يصلى فأنما هو لحم عجله لأهله ليس من الذبى فى شئ . فقام خالى أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله ، أنا ذبحت قبل أن أصلى ، وعندى جذعة خير من مسنة . قال : اجعلها مكانها - أو قال : اذبحها - ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك »

**قوله** ( باب التكبير للعيد ) كذا للاكثر بتقديم الموحدة من البكور ، وعلى ذلك جرى شارحوه ومن استخرج عليه . ووقع للمستمل التكبير بتقديم الكاف وهو تحريف . **قوله** ( وقال عبد الله بن بسر ) يعنى المازنى الصحابي ابن الصحابي ، وأبوه بضم الموحدة وسكون المهملة . **قوله** ( ان كنّا فرغنا فى هذه الساعة ) إن هى المخففة من الثقلية

وهذا التعليق وصله أحمد وصرح برفعه وسياقه ، ثم أخرجه من طريق يزيد بن خير وهو بالمعجمة مصغر قال « خرج عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ مع الناس يوم عيد فطر أو أضحي فأنكر لإبطاء الإمام وقال « إن كنا مع النبي ﷺ وقد فرغنا ساعتنا هذه ، وكذا رواه أبو داود عن أحمد والحاكم من طريق أحمد أيضا وصححه . قوله ( وذلك حين التسليح ) أي وقت صلاة السجدة وهي النافلة ، وذلك إذا مضى وقت الكراهة . وفي رواية صحيحة للطبراني وذلك حين تسليح الضحى ، قال ابن بطلال : أجمع الفقهاء على أن العيد لا تصلى قبل طلوع الشمس ولا عند طلوعها ، وإنما تجوز عند جواز النافلة . ويمكر عليه لإطلاق من أطلق أن أول وقتها عند طلوع الشمس ، واختلفوا هل يمتد وقتها إلى الزوال أو لا ، واستدل ابن بطلال على المنع بحديث عبد الله بن بسر هذا ، وليس دلالة على ذلك بظاهرة . ثم أورد المصنف حديث البراء « إن أول ما نبأ به في يومنا هذا أن فصل ، وهو دال على أنه لا ينبغي الاشتغال في يوم العيد بشيء غير التأهب للصلاة والخروج إليها ، ومن لازمه أن لا يفعل قبلها شيء غيرها فاقضى ذلك التكبير إليها

### ١١ - باب فضل العمل في أيام التشريق

وقال ابن عباس ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) : أيام العشر . والأيام المعدودات : أيام التشريق وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى الشرق في أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما وكبر محمد بن علي خلف النافلة

٩٦٩ - حدثنا محمد بن عرعة قال حدثنا شعبة عن سليمان عن مسلمة البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال « ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه . قالوا : ولا الجهاد ؟ قال : ولا الجهاد ، إلا رجل خرج يحاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء »

قوله ( باب فضل العمل في أيام التشريق ) مقتضى كلام أهل اللغة والفقهاء أن أيام التشريق ما بعد يوم النحر ، على اختلافهم هل هي ثلاثة أو يومان ، لكن ما ذكرناه من سبب تسميتها بذلك يقتضى دخول يوم العيد فيها . وقد حكى أبو عبيد أن فيه قوانين : أحدهما لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحي ، أي يقدونها ويرزونها للشمس . ثانيهما لأنها كلها أيام تشرق لصلاة يوم النحر فصارت تبعاً ليوم النحر . قال : وهذا أعجب القوانين إلى ، وأظنه أراد ما حكاه غيره أن أيام التشريق سميت بذلك لأن صلاة العيد إنما تصلى بعد أن تشرق الشمس . وعن ابن الأعرابي قال : سميت بذلك لأن الهدايا والضحايا لا تنحر حتى تشرق الشمس ، وعن يعقوب بن السكيت قال : هو من قول الجاهلية أشرق نبيركيا فغير ، أي تدفع للنحر . انتهى . وأظنهم أخرجوا يوم العيد منها لشهرته بلقب يخصه وهو يوم العيد ، وإلا فهي في الحقيقة تبع له في التسمية كما تبين من كلامهم . ومن ذلك حديث علي « لا جمعة ولا تشرى إلا في مصر جامع ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح إليه موقوفاً ، ومعناه لا صلاة جمعة ولا صلاة عيد . قال : وكان أبو حنيفة يذهب بالتشريق في هذا إلى التكبير في دبر الصلاة يقول : لا تكبير إلا على أهل الأمصار . قال : وهذا لم نجد أحداً يعرفه ، ولا واقفه عليه أصحابه ولا غيرهما انتهى . ومن ذلك حديث « من ذبح قبل التشريق - أي قبل صلاة العيد - فليعد ، رواه أبو عبيد من مرسل الشعبي ورجاله ثقات ، وهذا كله يدل على أن يوم العيد من أيام

التشريق . والله أعلم . قوله ( وقال ابن عباس : ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) كذا لأبي ذر عن الكشميني وفي رواية كريمة وابن شبيب . وقال ابن عباس : واذكروا الله الخ ، وللمحموي والمستمل د ويذكروا الله في أيام معدودات ، واعترض عليه بأن التلاوة ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ) أو ( واذكروا الله في أيام معدودات ) وأجيب بأنه لم يقصد التلاوة ، وإنما حكى كلام ابن عباس ، وابن عباس أراد تفسير المعدودات والمعلومات ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق عمرو بن دينار عنه وفيه د الأيام المعدودات أيام التشريق ، والأيام المعلومات أيام العشر ، وروى ابن مردويه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال د الأيام المعلومات التي قبل يوم التروية ويوم التروية ويوم عرفة ، والمعدودات أيام التشريق ، استاده صحيح ، وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق . وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عباس د ان المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ، ورجع الطحاوي هذا لقوله تعالى ( ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام ) فانه مفسر بأن المراد أيام النحر انتهى . وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ، ولا أيام التشريق معدودات ، بل تسمية أيام التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى ( واذكروا الله في أيام معدودات ) الآية . وقد قيل : لأنها إنما سميت معدودات لأنها إذا زيد عليها شيء عد ذلك حصرا أى في حكم حصر العدد . والله أعلم . قوله ( وكان ابن عمر وأبو هريرة يخرجان إلى السوق في أيام العشر الخ ) لم أره موصولا عنهما ، وقد ذكره البيهقي أيضا معلقا عنهما وكذا البغوي ، وقال الطحاوي : كان مشايخنا يقولون بذلك أى بالتكبير في أيام العشر . وقد اعترض على البخاري في ذكر هذا الاثر في ترجمة العمل في أيام التشريق ، وأجاب الكرماني بأن عاداته أن يضيف إلى الترجمة ما له بها أدنى ملازمة استطرادا انتهى . والذي يظهر أنه أراد تساوي أيام التشريق بأيام العشر للجامع ما بينهما مما يقع فيهما من أعمال الحج ، ويدل على ذلك أن أثر أبي هريرة وابن عمر صريح في أيام العشر ، والاثر الذي بعده في أيام التشريق . وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد قليل . قوله ( وكبر محمد بن علي خلف النافلة ) هو أبو جعفر الباقر ، وقد وصله الدارقطني في المؤلف من طريق معن بن عيسى الفزاز قال حدثنا أبو وهنة رزيق المدني قال د رأيت أبا جعفر محمد بن علي يكبر بمعنى في أيام التشريق خلف التوافل ، وأبو وهنة بفتح الراء وسكون الهاء بعدها نون ، ورزيق بتقديم الراء مصفرا ، وفي سياق هذا الاثر تعقب على الكرماني حيث جعله يتعلق بتكبير أيام العشر كالذي قبله ، قال ابن التين : لم يتابع محمدا على هذا أحد ، كذا قال ، والخلاف ثابت عند المالكية والشافعية هل يختص التكبير الذي بعد الصلاة في العيد بالفرائض أو يعم ، واختلف الترجيح عند الشافعية ، والراجح عند المالكية الاختصاص . قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، ومسلم هو البطين بفتح الموحدة لقب بذلك لعظم بطنه ، وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فصرح بسامع الأعمش له منه ولفظه د عن الأعمش قال سمعت مسلما ، وهكذا رواه الثوري وأبو معاوية وغيرهما من الحفاظ عن الأعمش ، وأخرجه أبو داود من رواية وكيع عن الأعمش فقال د عن مسلم ومجاهد وأبي صالح عن ابن عباس ، فاما طريق مجاهد فقد رواه أبو عوانة من طريق موسى بن أبي عائشة عن مجاهد فقال د عن ابن عمر ، بدل ابن عباس . وأما طريق أبي صالح فقد رواه أبو عوانة أيضا من طريق موسى بن أعين عن الأعمش فقال د عن أبي صالح عن أبي هريرة ، والمحفوظ في هذا حديث ابن عباس ، وفيه اختلاف آخر عن الأعمش رواه أبو إسحق الفزازي عن الأعمش فقال د عن أبي وائل عن ابن مسعود ، أخرجه الطبراني ، وقد وافق الأعمش على

روايته له عن مسلم البطين سلة بن كهيل عند أبي عوانة أيضا ، ورواه عن سعيد بن جبير أيضا القاسم بن أبي أيوب عند الدارمي وأبو عوانة وأبو جرير السخيتاني عند أبي عوانة وعدى بن ثابت عند البيهقي ، وسند ذكر ما في رواياتهم من الفوائد والروايات إن شاء الله تعالى . قوله ( ما العمل في أيام أفضل منها في هذه ) كذا لاكثر الرواة بالإهام ، ووقع في رواية كريمة عن الكشميين ، ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه ، وهذا يقتضي نفى أفضلية العمل في أيام العشر على العمل في هذه الأيام إن فُسر بأنها أيام التشريق ، وعلى ذلك جرى بعض شراح البخاري ، وحمله على ذلك ترجمة البخاري المذكورة فزعم أن البخاري فسر الأيام المبهمة في هذا الحديث بأنها أيام التشريق ، وفُسر العمل بالتكبير لكونه أورد الآثار المذكورة المتعلقة بالتكبير فقط . وقال ابن أبي جرة : الحديث دال على أن العمل في أيام التشريق أفضل من العمل في غيره ، قال : ولا يعكز على ذلك كونها أيام عيد كما تقدم من حديث عائشة ، ولا ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام : إنها أيام أكل وشرب ، كما رواه مسلم ، لأن ذلك لا يمنع العمل فيها ، بل قد شرع فيها أعلى العبادات وهو ذكر الله تعالى ، ولم يمنع فيها منها إلا الصيام . قال : وسر كون العبادة فيها أفضل من غيرها أن العبادة في أوقات الغفلة فاضلة على غيرها ، وأيام التشريق أيام غفلة في الغالب فصار العابد فيها مزيد فضل على العابد في غيرها كمن قام في جوف الليل وأكثر الناس نيام ، وفي أفضلية أيام التشريق نكتة أخرى وهي أنها وقعت فيها محنة الخليل بولده ثم من عليه بالفداء ، فثبت لها الفضل بذلك اهـ . وهو توجيه حسن إلا أن المنقول يعارضه ، والسياق الذي وقع في رواية كريمة شاذ مخالف لما رواه أبو ذر وهو من الحفاظ عن الكشميين شيخ كريمة بلفظ : ما العمل في أيام أفضل منها في هذا العشر ، وكذا أخرجه أحمد وغيره عن غندر عن شعبة بالاسناد المذكور . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال : في أيام أفضل منه في عشر ذي الحجة ، وكذا رواه الدارمي عن سعيد بن الربيع عن شعبة . ووقع في روايه وكيع المتقدم ذكرها : ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام ، يعني أيام العشر ، وكذا رواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، ورواه الترمذي من رواية أبي معاوية فقال : من هذه الأيام العشر ، بدون يعني ، وقد ظن بعض الناس أن قوله « يعني أيام العشر » تفسير من بعض رواياته ، لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في أنه من نفس الخبر . وكذا وقع في رواية القاسم بن أبي أيوب بلفظ : ما من عمل أذكى عند الله ولا أعظم أجرا من خير يعمل في عشر الاضحي ، وفي حديث جابر في صحيح أبي عوانة وابن حبان : ما من أيام أفضل عند الله من أيام عشر ذي الحجة ، فظهر أن المراد بالأيام في حديث الباب أيام عشر ذي الحجة ، لكنه مشكل على ترجمة البخاري بأيام التشريق ويحجب بأجوبة : أحدها أن الشيء يشرف بمجاورته للشيء الشريف ، وأيام التشريق تقع تلو أيام العشر ، وقد ثبتت الأفضلية لأيام العشر بهذا الحديث فثبتت بذلك الأفضلية لأيام التشريق . ثانيها أن عشر ذي الحجة إنما شرف لوقوع أعمال الحج فيه ، وبقية أعمال الحج تقع في أيام التشريق كالرمي والطواف وغير ذلك من تيماته فصارت مشتركة معها في أصل الفضل ، ولذلك اشتركت معها في مشروعية التكبير في كل منها ، وبهذا تظهر مناسبة إيراد الآثار المذكورة في صدر الترجمة لحديث ابن عباس كما تقدمت الإشارة إليها . ثالثها أن بعض أيام التشريق هو بعض أيام العشر وهو يوم العيد ، وكما أنه خاتمة أيام العشر فهو مفتتح أيام التشريق ، فهما ثبت لأيام العشر من الفضل شاركتهما فيه أيام التشريق ، لأن يوم العيد بعض كل منها بل هو رأس كل منها وشريفه وعظيمه ، وهو يوم الحج

الأكبر كما سيأتى فى كتاب الحج إن شاء الله تعالى . قوله ( قالوا ولا الجهاد ) فى رواية سلمة بن كهيل المذكورة . فقال رجل ، ولم أر فى شيء من طرق هذا الحديث تعيين هذا السائل ، وفى رواية غندر عند الاسماعيلى قال « ولا الجهاد فى سبيل الله مرتين » ، وفى رواية سلمة بن كهيل أيضا « حتى أعادها ثلاثا » ، ودل سؤالهم هذا على تقرير أفضلية الجهاد عندهم ، وكأنهم استفادوه من قوله ﷺ فى جواب من سأله عن عمل يعدل الجهاد فقال « لا أجده » الحديث ، وسيأتى فى أوائل كتاب الجهاد من حديث أبى هريرة ، ونذكر هناك وجه الجمع بينه وبين هذا الحديث إن شاء الله تعالى . قوله ( إلا رجل خرج ) كذا للأكثر ، والتقدير إلا عمل رجل ، ولستعمل « إلا من خرج » . قوله ( يحاطر ) أى يقصد قهر عدوه ولو أدى ذلك إلى قتل نفسه . قوله ( فلم يرجع بشيء ) أى فيكون أفضل من العامل فى أيام العشر أو مساويا له ، قال ابن بطال : هذا اللفظ يحتمل أمرين ، أن لا يرجع بشيء من ماله وإن رجع هو ، وأن لا يرجع هو ولا ماله بأن يرزقه الله الشهادة . وتعقبه الزين بن المنير بأن قوله « فلم يرجع بشيء » يستلزم أنه يرجع بنفسه ولا بدا . وهو تعقب مردود ، فإن قوله « فلم يرجع بشيء » ، نكرة فى سياق التثنية فتعم ما ذكر ، وقد وقع فى رواية الطيالسى وغندر وغيرهما عن شعبة وكذا فى أكثر الروايات التى ذكرناها « فلم يرجع من ذلك بشيء » . والحاصل أن نفي الرجوع بالشيء لا يستلزم إثبات الرجوع بغير شيء ، بل هو على الاحتمال كما قال ابن بطال ، ويدل على الثانى ورود بلفظ يقتضيه ، فعند أبى عوانة من طريق إبراهيم بن حميد عن شعبة بلفظ « إلا من عقر جواده وأهريق دمه » ، وعنده فى رواية القاسم بن أبى أيوب « إلا من لا يرجع بنفسه ولا ماله » ، وفى طريق سلمة بن كهيل « فقال ، لا إلا أن لا يرجع » ، وفى حديث جابر « إلا من عقر وجهه فى التراب » ، فظهر بهذه الطرق ترجيح ما رده والله أعلم . وفى الحديث تعظم قدر الجهاد وتفاوت درجاته وأن الغاية القصوى فيه بذل النفس لله ، وفيه تفضيل بعض الأزمنة على بعض كالأمكنة ، وفضل أيام عشر ذى الحجة على غيرها من أيام السنة ، وتظهر فائدة ذلك فيمن نذر الصيام أو علق هملا من الأعمال بأفضل الأيام ، فلو أفرد يوما منها تمين يوم عرفة ، لأنه على الصحيح أفضل أيام العشر المذكور ، فإن أراد أفضل أيام الأسبوع تعيين يوم الجمعة ، جمعا بين حديث الباب وبين حديث أبى هريرة مرفوعا « خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة » ، رواه مسلم ، أشار إلى ذلك كله النووى فى شرحه ، وقال الداودى : لم يرد عليه الصلاة والسلام أن هذه الأيام خير من يوم الجمعة ، لأنه قد يكون فيها يوم الجمعة ، يعنى فيلزم تفضيل الشيء على نفسه . وتعقب بأن المراد أن كل يوم من أيام العشر أفضل من غيره من أيام السنة سواء كان يوم الجمعة أم لا ، ويوم الجمعة فيه أفضل من الجمعة فى غيره لاجتماع الفضلين فيه . واستدل به على فضل صيام عشر ذى الحجة لاندراج الصوم فى العمل ، واستشكل بتحريم الصوم يوم العيد ، وأجيب بأنه محمول على الغالب ، ولا يرد على ذلك ما رواه أبو داود وغيره عن عائشة قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ صائما العشر قط » ، لاحتمال أن يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته ، كما رواه الصحيحان من حديث عائشة أيضا . والذى يظهر أن السبب فى امتياز عشر ذى الحجة لمكان اجتماع أمهات العبادات فيه ، وهى الصلاة والصيام والصدقة والحج ، ولا يتأتى ذلك فى غيره . وعلى هذا هل يختص الفضل بالحاج أو يعم المقيم ؟ فيه احتمال . وقال ابن بطال وغيره : المراد بالعمل فى أيام التشريق التكبير فقط ، لأنه ثبت أنها أيام أكل وشرب وبعال ، وثبت تحريم صومها ، وورد فيه إباحة اللهو بالحراب ونحو ذلك . فدل على تفريضها لذلك ، مع الحض على الذكر المشروع منه فيها التكبير



فقط ، ومن ثم اقتصر المصنف على إيراد الآثار المتعلقة بالتكبير . وتعقبه الزين بن المنير بأن العمل إنما يفهم منه عند إطلاقه العبادة ، وهي لا تنافي استيفاء حظ النفس من الأكل وسائر ما ذكر ، فإن ذلك لا يستغرق اليوم واليلة . وقال السكرماني : الحث على العمل في أيام التشريق لا ينحصر في التكبير ، بل المتبادر إلى الذهن منه أنه المناسك من الرى وغيره الذى يجتمع مع الأكل والشرب ، قال : مع أنه لو حل على التكبير وحده لم يبق لقول المصنف بعده « باب التكبير أيام منى » معنى ، ويكون تكراراً محضاً . والذى يجتمع مع الأكل والشرب لكل أحد من العبادة هو الذكر المأمور به ، وقد فسر بالتكبير كما قال ابن بطال ، وأما المناسك فمختصة بالحاج ، وجزمه بأنه تكرار متعقب ، لأن الترجمة الأولى لفضل التكبير والثانية لمشروعيته وصفته ، أو أراد تفسير العمل المجمل في الأولى بالتكبير المصرح به في الثانية فلا تكرار . وقد وقع في رواية ابن عمر من الزيادة في آخره « فأكثروا فيهن من التهليل والتحميد والتكبير » ، وللبهقي في الشعب من طريق عدى بن ثابت في حديث ابن عباس « فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير » ، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن بطال ، وفي رواية عدى من الزيادة « وإن صيام يوم منها يعدل صيام سنة ، والعمل بسبعمائة ضعف » ، ولترمذى من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة ، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر » ، لكن إسناده ضعيف ، وكذا الإسناد إلى عدى بن ثابت . والله أعلم

## ١٢ - باب التكبير أيام منى ، وإذا غدا إلى عرفة

وكان عمر رضي الله عنه يُكَبِّرُ في قُبَّتِهِ بِمَنَى فَيَسْمَعُهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ فَيُكَبِّرُونَ وَيُكَبِّرُ أَهْلُ الْأَسْوَاقِ حَتَّى تَرْتَجَّ مَنَى تَكْبِيرًا . وكان ابن عمر يُكَبِّرُ بِمَنَى تِلْكَ الْأَيَّامِ وَخَلْفَ الصَّلَاةِ وَحَلَى فِرَاشِهِ وَفِي فُسْطَاطِهِ وَتَحْلِسِهِ وَتَمَشَّاهُ تِلْكَ الْأَيَّامَ جَمِيعًا . وكانت ميمونة تُكَبِّرُ يَوْمَ النَّحْرِ ، وَكَانَ النَّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانَ بْنِ عُمَانَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَيْلَى الْقَشْرِيقِ مَعَ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ النَّفْقِيُّ قَالَ « سَأَلْتُ أَنَسًا - وَنَحْنُ غَدِيانٌ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ - عَنِ التَّلْبِيَةِ : كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : كَانَ يُلَبِّي الْمَنَى لَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَيُكَبِّرُ الْمَكَبِّرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ »

[ الحديث ٩٦٠ - طرقة في : ١٦٥٩ ]

٩٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ « كُنَّا نَوْمُرُ أَنْ نَخْرُجَ يَوْمَ الْيَدِ ، حَتَّى نَخْرُجَ الْيَكْرَ مِنْ خِدْرِهَا ، حَتَّى نَخْرُجَ الْحَيْضَ فَيَسْكُنَ خَلْفَ النَّاسِ فَيُكَبِّرْنَ بِتَكْبِيرِهِمْ وَيَدْعُونَ بِدُعَائِهِمْ ، يَرْجُونَ بَرَكَةَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَطَهْرَتَهُ »

قوله ( باب التكبير أيام منى ) أى يوم العيد والثلاثة بعده ، وقوله ( وإذا غدا إلى عرفة ) أى صبح يوم التاسع ، ال الخطابي : حكمة التكبير في هذه الأيام أن الجاهلية كانوا يذبحون لطواغيتهم فيها فشرع التكبير فيها إشارة إلى

تخصيص الذبح له وعلى اسمه عز وجل . **قوله** ( وكان عمر يكبر في قبة بني الح ) وصله سعيد بن منصور من رواية  
سعيد بن عمير قال « كان عمر يكبر في قبة بني ، ويكبر أهل المسجد ويكبر أهل السوق ، حتى ترجع من تكبيره ، وصله  
أبو سعيد من وجه آخر بلفظ التعليق ، ومن طريقه البيهقي . وقوله « ترجع » بتثنية الجيم أي تضطرب وتحرك ،  
وهي مبالغة في اجتماع رفع الأصوات . **قوله** ( وكان ابن عمر الح ) وصله ابن المنذر والفاكهي في « أخبار مكة » من  
طريق ابن جريج « أخبرني نافع أن ابن عمر ، فذكره سواء . والنسائط بضم الفاء ويجوز كسرهما ويجوز مع ذلك  
بالمثناة بدل الطاء وبإدغامها في السين فتلك ست لغات ، وقوله فيه « وذلك الأيام جميعا » أود بذلك التأكيد ، ووقع  
في رواية أبي ذر بدون وار على أنها ظرف لما تقدم ذكره **قوله** ( وكانت ميمونة ) أي بنت الحارث زوج النبي ﷺ ،  
ولم أقف على أثرها هذا موصولا . **قوله** ( وكان النساء ) في رواية غير أبي ذر « وكان النساء » وهي على اللغة القليلة ،  
وأبان المذكور هو ابن عثمان بن عفان ، وكان أميرا على المدينة في زمن ابن عمر ، وقيل عبد الملك بن مروان ، وقد  
وصل هذا الاثر أبو بكر بن أبي الدنيا في « كتاب العيدين » وحديث أم عطية في الباب سلفين في ذلك ، وقد اشتملت  
هذه الآثار على وجود التكبير في تلك الأيام عقب الصلوات وغير ذلك من الأحوال . وفيه اختلاف بين العلماء في  
مواضع : فنههم من قصر التكبير على أعقاب الصلوات ، ومنهم من خص ذلك بالمسكتوبات دون النوافل ، ومنهم  
من خصه بالرجال دون النساء ، وبالجماعة دون المنفرد ، وباللأداء دون المقضية ، وبالقيم دون المسافر ، وبساكن  
المصر دون القرية . وظاهر اختيار البخاري شمول ذلك للجميع ، والآثار التي ذكرها تساعد . وللعلماء اختلاف  
أيضا في ابتدائه وانتهائه فقيل : من صبح يوم عرفة ، وقيل من ظهره ، وقيل من عصره ، وقيل من صبح يوم النحر ،  
وقيل من ظهره . وقيل في الانتهاء إلى ظهر يوم النحر ، وقيل إلى عصره ، وقيل إلى ظهر ثانيه ، وقيل إلى صبح آخر  
أيام التشريق ، وقيل إلى ظهره ، وقيل إلى عصره . حكى هذه الأقوال كلها النووي إلا الثاني من الانتهاء . وقد رواه  
البيهقي عن أصحاب ابن مسعود ولم يثبت في شيء من ذلك عن النبي ﷺ حديث ، وأصح ما ورد فيه عن الصحابة  
قول علي وابن مسعود إنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجه ابن المنذر وغيره والله أعلم . وأما صيغة  
التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال « كبروا الله ، الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر  
كبرا » ونقل عن سعيد بن جبير ومجاهد وعبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه جعفر القرياني في « كتاب العيدين » من طريق  
يزيد بن أبي زياد عنهم وهو قول الشافعي وزاد « والله الحمد » ، وقيل يكبر ثلاثا ويؤيد « لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له الح » ، وقيل يكبر ثنتين بعدهما « لا إله إلا الله » ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، جاء ذلك عن عمر ، وعن ابن  
مسعود نحوه وبه قال أحمد وإسحق ، وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لا أصل لها . **قوله** ( سألت أنسا ) في  
رواية أبي ذر سألت أنس بن مالك . **قوله** ( ويكبر المكبر فلا ينكر عليه ) هذا موضع الترجمة ، وهو متعلق بقوله  
فيها « وإذا غدا إلى عرفة » ، وظاهره أن أنسا احتج به على جواز التكبير في موضع التلبية . ويحتمل أن يكون من  
كبر أضاف التكبير إلى التلبية ، وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا محمد  
حدثنا عمر بن حفص ) كذا في بعض النسخ عن أبي ذر وكذا للكريمة وأبي الوقت « حدثنا محمد » غير منسوب ،  
وسقط من رواية ابن شبريه وابن السكن وأبي زيد المروزي وأبي أحمد الجرجاني ، ووقع في رواية الأصيل عن  
بعض مشايخه « حدثنا محمد البخاري » فعلى هذا لا واسطة بين البخاري وبين عمر بن حفص فيه ، وقد حدث البخاري

عنه بالكثير بغير واسطة ، وربما أدخل بينه وبينه الواسطة أحيانا ، والراجح سقوط الواسطة بينهما في هذا الاسناد ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج . ووقع في حاشية بعض النسخ لآبي ذر : محمد هذا يشبه أن يكون هو الذهلي فاته أعلم . وعاصم المذكور في الاسناد هو ابن سليمان ، وحفصة هي بنت سيرين ، وسيأتي الكلام على المتن بعد سبعة أبواب . وسبق بعضه في كتاب الحيض . وموضع الترجمة منه قوله « ويكبرن بتكبيرهم » ، لأن ذلك في يوم العيد وهو من أيام منى ، ويلتحق به بقية الأيام للجامع ما بينهما من كونهن أياما معدودات وقد ورد الامر بالذكر فحين . قوله ( كننا نؤمر ) كذا في هذه ، وسيأتي قريباً بلفظ « أمرنا نيننا » . قوله ( حتى نخرج ) بضم النون وحتى للغاية ، والتي بعدها للبالغة . قوله ( من خدرها ) بكسر المعجمة أى سترها ، وفي رواية الكشميني « من خدرتها ، بالتأنيث . وقوله في آخره « وطهرته » بضم الطاء المهملة وسكون الهاء . لغة في الطهارة ، والمراد بها التطهر من الذنوب . قوله ( فيكبرن بتكبيرهم ) ذكر التكبير في حديث أم عطية من هذا الوجه من غرائب الصحيح ، وقد أخرجه مسلم أيضا

### ١٣ - باب الصلاة إلى الحرية يوم العيد

٩٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشير قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ كانت تُركزُ الحربة قدامه يوم الفطر والنحر ، ثم يُصلى »  
قوله ( باب الصلاة الى الحرية ) زاد الكشميني « يوم العيد » ، وقد تقدمت هذه الترجمة بهذا الحديث دون زيادة الكشميني في أبواب السترة . وعبد الوهاب المذكور هنا هو ابن عبد المجيد الثقفي

### ١٤ - باب حمل العنزة - أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد

٩٧٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثنا الوليد قال حدثنا أبو عمرو قال أخبرني نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يفتدو إلى المصلى والعنزة بين يديه مُحْمَلٌ وَتُنْصَبُ بالمصلى بين يديه ، فيُصلى إليها »  
قوله ( باب حمل العنزة أو الحربة بين يدي الإمام ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور من وجه آخر ، وكأنه أفرد له ترجمة ليشعر بمفاخرة الحكم ، لأن الأولى تبين أن سترة المصلى لا يشترط فيها أن توارى جسده ، والثانية تثبت مشروعية المشي بين يدي الإمام بآلة من السلاح ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من النهي عن حمل السلاح يوم العيد لأن ذلك إنما هو عند خشية التأذي كما تقدم قريباً . والوليد المذكور هنا هو ابن مسلم ، وقد صرح بتحديث الأوزاعي له وتحدث نافع للأوزاعي فأمن تدليس الوليد وتسويته ، وليس للأوزاعي عن نافع عن ابن عمر موصولا في الصحيح غير هذا الحديث ، أشار إلى ذلك الحيدري . وقد تقدم الكلام على المتن في « باب سترة الإمام » مستوفى محمد الله تعالى

### ١٥ - باب خروج النساء والحيض إلى المصلى

٩٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثنا حماد عن أبيوب عن محمد عن أم عطية قالت « أمرنا

أَنْ يُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ . وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ جَوْهَرٍ . وَزَادَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ قَالَ - أَوْ قَالَتْ -  
« الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ ، وَبَعَثَ لَنَا الْخُيَضُ الْمَصْلَى »

**قوله** ( باب خروج النساء واخيض إلى المصلى ) أى يوم العيد . **قوله** ( حدثنا حماد ) كذا للكريمة ، ونسبه  
الباقون د ابن زيد . **قوله** ( أمرنا نبينا ﷺ ) كذا لأبي ذر عن الحوى والمستمل ، وللباقين د أمرنا ، بضم  
الهمزة وحذف لفظ نبينا ، ووقع لمسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد د قالت أمرنا ، تعنى النبي ﷺ ، وفى  
رواية سليمان بن حرب عن حماد عند الاسماعيل د قالت أمرنا بأبا ، بكسر الموحدة بعدها همزة مفتوحة ثم موحدة  
ممالة وعلى هذا فكأنه كان فى رواية الحجبي كذلك لكن بأبدال الهمزة ياء تحتانية فتصير صورتها د ييبا ، فكأنها  
تصحفت فصارت نبينا ، وأضاف إليها بعض الكتاب الصلاة بعد التصحيف . وأما رواية مسلم فكأنها كانت أمرنا  
على البناء كما وقع عند الكشميني وغيره فأفصح بعض الرواة بتسمية الأمر والله أعلم . وإنما قلت ذلك لأن سليمان  
ابن حرب أثبت الناس فى حماد بن زيد . وقد تقدم معنى قول أم عطية د بأبي ، فى كتاب الخيض . **قوله** ( وعن أيوب )  
هو معطوف على الاسناد المذكور . والحاصل أن أيوب حدث به حمادا عن محمد عن أم عطية ، وعن حفصة عن أم  
عطية أيضا ، وقد وقع ذلك صريحا فى رواية سليمان بن حرب المذكورة ، ورواه أبو داود عن محمد بن عبد الله ،  
وأبو يعلى عن أبي الربيع كلاهما عن حماد عن أيوب عن محمد عن أم عطية ، وعن أيوب عن حفصة عن امرأة تحدث  
عن امرأة أخرى ، وزاد أبو الربيع فى رواية حفصة ذكر الجلباب ، وتبين بذلك أن سياق محمد بن سيرين مغاير  
لسياق حفصة لإسنادا أو متنا ، ولم يصب من حمل إحدى الروايتين على الأخرى . وسيأتى الكلام على الجلباب وعلى  
بقية فوائد هذا الحديث بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب خروج الصبيان إلى المصلى

٩٧٥ - **حدثنا عمرو بن عباس** قال **حدثنا عبد الرحمن** **حدثنا سفيان** عن **عبد الرحمن** قال سمعت **ابن**  
**عباس** قال « خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ، فصلّى ، ثم خطب ، ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ،  
وأمرهن بالصدقة »

**قوله** ( باب خروج الصبيان إلى المصلى ) أى فى الأعياد ، وإن لم يصلوا . قال الزين بن المنير : أتم المصنف فى  
الترجمة قوله د إلى المصلى ، على قوله صلاة العيد ليعم من يتأتى منه الصلاة ومن لا يتأتى . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن  
عباس ) بموحدة مكسورة ثم مهملة ، وصرح يحيى القطان عن الثورى بأن عبد الرحمن المذكور حدثه كما سيأتى بعد  
باب . **قوله** ( خرجت مع النبي ﷺ يوم فطر أو أضحى ) ليس فى هذا السياق بيان كونه كان صبيا حينئذ ليطابق  
الترجمة ، لكن جرى المصنف على عادته فى الإشارة إلى ما ورد فى بعض طرق الحديث الذى يورده ، فسيأتى بعد  
باب بلفظ د ولولا مكاتى من الصغر ما شهدته ، ويأتى بقية الكلام عليه فى الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وقوله  
د يوم فطر أو أضحى ، شك من الراوى عن ابن عباس ، وسيأتى بعد بابين من وجه آخر عن ابن عباس الجزم  
بأنه يوم الفطر

## ١٧ - باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد

قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس

٩٧٦ - **حدثنا أبو نعيم** قال حدثنا محمد بن طاحنة عن زبيد عن الشعبي عن البراء قال : خرج النبي ﷺ يوم أضحى إلى البقيع فصلّى ركعتين ، ثم أقبل علينا بوجهه وقال : إن أول نسكنا في يومنا هذا أن نبدأ بالصلاة ، ثم نرجع فننحر . فمن فعل ذلك فقد وافق سُنَّتَنَا ، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو شيء عجله لأهله ليس من النُّسك في شيء . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إني ذبحت وعندى جذعة خير من مُسِنَّة . قال : اذبحها ، ولا تنى عن أحد بعدك »

**قوله** ( باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد ) قال الزين بن المنير ما حاصله : إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم نظيرها في الجملة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف الجمعة في ذلك ، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريا لكونه يخاطب على منبر ، بخلاف العيد فإنه يخاطب فيه على رجلية كما تقدم في « باب خطبة العيد » ، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال . **قوله** ( قال أبو سعيد : قام النبي ﷺ مقابل الناس ) هو طرف من حديث وصله المصنف في باب الخروج إلى المصلى ، وقد تقدم قبل عشرة أبواب بلفظ « ثم ينصرف فيقوم مقابل الناس » وفي رواية مسلم « قام فأقبل على الناس » الحديث . **قوله** في حديث البراء ( فإنه شيء عجله لأهله ) في رواية المستمل « فإنما هو شيء » ، وقوله فيه « ولا تنى عن أحد بعدك » ، كذا للستملي والحموي بفاء ، وللكشميهني والباقرين « ولا تنى » ، بالعين المعجمة والنون وضم أوله ، والمعنى متقارب . وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الاضاحي إن شاء الله تعالى . وموضع الترجمة منه قوله « ثم أقبل علينا بوجهه »

## ١٨ - باب العلم الذي بالمصلّى

٩٧٧ - **حدثنا مسدد** قال حدثنا يحيى عن سُفيان قال حدثني عبد الرحمن بن عابس قال « سمعت ابن عباس قبل له : أشهدت العيد مع النبي ﷺ ؟ قال : نعم ، ولولا مكان من الصَّغَرِ ما شهدته ، حتى أتى العلم الذي عند دار كثير بن الصَّلتِ فصلّى ثم خطب ، ثم أتى النساء ومعه بلال فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدقة فرأيتن يهوين بأيديهن يقدقنه في ثوب بلال ، ثم انطلق هو وبلال إلى بيته »

**قوله** ( باب العلم الذي بالمصلّى ) تقدم في « باب الخروج إلى المصلّى بغير منبر » ، التعريف بمكان المصلّى ، وأن تعريفه بكونه عند دار كثير بن الصلت على سبيل التقريب للسامع ، وإلا فدار كثير بن الصلت محدثة بعد النبي ﷺ . وظهر من هذا الحديث أنهم جعلوا لمصلاه شيئا يعرف به وهو المراد بالعلم ، وهو بفتحين : الشيء الشاخص . **قوله** ( ولولا مكان من الصغر ما شهدته ) أي حضرته ، وهذا مفسر للبراد من قوله في « باب وضوء الصبيان » : ولولا مكان من الصغر ما شهدته ، فدل هذا على أن الضمير في قوله « منه » ، يعود على غير المذكور وهو الصغر ، ومشي بعضهم

على ظاهر ذلك السياق فقال : إن الضمير يعود على النبي ﷺ ، والمعنى ولولا منزلتي من النبي ﷺ ما شهدت معه العيد ، وهو متجه لكن هذا السياق يخالفه ، وفيه نظر لأن الغالب أن الصغر في مثل هذا يكون ما نأما لا مقتضيا ، فعمل فيه تقدما وتأخيرا ، ويكون قوله من الصغر متعلقا بما بعده فيكون المعنى لولا منزلتي من النبي ﷺ ما حضرت لاجل صغري ، ويمكن حمله على ظاهره وأراد : بشهود ما وقسح من وعظه للنساء ، لأن الصغرى تقتضى أن يغفر له الحضور معهن بخلاف الكبر ، قال ابن بطال : خروج الصبيان المصلى إنما هو إذا كان الصبي ممن يضبط نفسه عن اللعب ويعقل الصلاة ويحفظ مما يفسدها ، ألا ترى إلى ضبط ابن عباس القصة ١ هـ . وفيه نظر لأن مشروعية إخراج الصبيان إلى المصلى إنما هو للتبرك وإظهار شعار الاسلام بكثرة من يحضر منهم ، ولذلك شرع للحيض كما سيأتى ، فهو شامل لمن تقع منهم الصلاة أولا ، وعلى هذا إنما يحتاج أن يكون مع الصبيان من يضبطهم عما ذكر من اللعب ونحوه سواء صلوا أم لا . وأما ضبط ابن عباس القصة فلعله كان لفرط ذكائه واهه أعلم . قوله ( حتى أتى العلم ) كذا وقع في هذه الرواية ذكر الغاية بغير إبتداء ، والمعنى خرج رسول الله ﷺ أو شهدت الخروج معه حتى أتى ، وكأنه حذف لدلالة السياق عليه . قوله ( ثم أتى النساء ) يشعر بأن النساء كن على حدة من الرجال غير مختلطات بهن . قوله ( ومعه بلال ) فيه أن الأدب في مخاطبة النساء في الموعظة أو الحكم أن لا يحضر من الرجال إلا من تدعو الحاجة اليه من شاهد ونحوه ، لأن بلالا كان خادم النبي ﷺ ومتولى قبض الصدقة ، وأما ابن عباس فقد تقدم أن ذلك اغتفر له بسبب صغره . قوله ( يهون ) بضم أوله أى يلقين ، وقوله ( يقذفنه ) أى يلقيهن الذى يهوين به ، وقد فسر في الباب الذى يليه من طريق أخرى من حديث ابن عباس أيضا وسيأته . ( تنبيه ) : وقع في رواية أبي على الكشاني عقب هذا الحديث قال محمد بن كثير : العلم انتهى . وقد وصل المؤلف طريق ابن كثير هذا في كتاب الاعتصام فقال : حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان ، فذكره . ولما أخرج البيهقي طريق ابن كثير هذا في العيدين قال : أخرجه البخارى فقال : وقال ابن كثير ، فكأنه أشار إلى هذه الرواية ولم يستحضر الطريق التى في الاعتصام

## ١٩ - باب مَوْعِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ

٩٧٨ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم بن نصر قال حدثنا عبد الرزاق قال حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله قال سمعته يقول « قام النبي ﷺ يوم الفطر فصلى ، فبدأ بالصلاة ثم خطب . فلما فرغ زل فأتى النساء فذكرهن وهو يتوكل على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه يلقى فيه النساء الصدقة . قلت لعطاء : زكاة يوم الفطر ؟ قال : لا ، ولكن صدقة يتصدق حينئذ : تلقى فتحتها ويلقيهن . قلت : أترى حقاً على الإمام ذلك ويذكرهن ؟ قال : إنه لحق عليهم ، وما لم لا يفعلونه ؟ »

٩٧٩ - قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهدت الفطر مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يصلون قبل الخطبة ، ثم يخطب بعد . خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس بيده . ثم أقبل يشقهم حتى جاء النساء معه بلال فقال ( يا أيها النبي إذا

جاءك المؤمناتُ يبائِمنَكَ الآية . ثم قال حين فرغ منها : آتَيْنَ عَلَى ذَلِكَ ؟ قالت امرأة واحدة منهن - لم يُجِبْهُ غيرُها - : نعم . لا يدرى حسنٌ من هي . قال فتصدقن ، فبسط بلالٌ ثوبه ثم قال : هلم ، لكن فداءً أبى وأبى . فيلقين الفتنخ وتلواتيم في ثوب بلال . قال عبدُ الرزاق : الفتنخ : الخواتيم العظامُ كانت في الجاهلية .

**قوله** ( باب موعظة الإمام النساء يوم العيد ) أى إذا لم يسمعن الخطبة مع الرجال . **قوله** ( حدثني إسحق بن إبراهيم بن نصر ) نسب في رواية الاصيل إلى جده فقال إسحق بن نصر . **قوله** ( ثم خطب ، فلما فرغ نزل ) فيه إشعار بأنه ﷺ كان يخطب على مكان مرتفع لما يقتضيه قوله « نزل » ، وقد تقدم في « باب الخروج إلى المصلى » ، أنه ﷺ كان يخطب في المصلى على الأرض ، فلعل الراوى ضمن النزول معنى الانتقال . وزعم عياض أن وعظه للنساء كان في أثناء الخطبة وأن ذلك كان في أول الاسلام وأنه خاص به ﷺ ، وتعقبه النووى بهذه الرواية المصرحة بأن ذلك كان بعد الخطبة وهو قوله « فلما فرغ نزل فاتى النساء » ، والخصائص لا تثبت بالاحتمال . **قوله** ( قلت لعطاء ) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد تقدم الحديث من وجه آخر عن ابن جريج في « باب المشى » ، بدون هذه الزيادة . ودل هذا السؤال على أن ابن جريج فهم من قوله « الصدقة » ، أنها صدقة الفطر بقرينة كونها يوم الفطر وأخذ من قوله « وبلال باسط ثوبه » ، لأنه يشعر بأن الذى يلقي فيه شيء يحتاج الى ضم فهو لائق بصدقة الفطر المقدرة بالكيل ، لكن بين له عطاء أنها كانت صدقة تطوع ، وأنها كانت مما لا يجزى في صدقة الفطر من خاتم ونحوه . **قوله** ( تلقى ) أى المرأة ، والمراد جنس النساء ، ولذلك عطف عليه بصيغة الجمع فقال « وبلقين ، أو المعنى تلقى الواحدة » ، وكذلك الباقيات يلقين . **قوله** ( فتخها ) بفتح الفاء والمثناة من فوق وبالحاء المعجمة كذا للاكثر ، وللمستملى والحوى « فتختها » بالتأنيث ، وسيأتى تفسيره قريباً ، وحذف مفعول يلقين اكتفاءً ، وكرر الفعل المذكور في رواية مسلم إشارة الى التنويع ، وسيأتى في حديث ابن عباس بلفظ « فيلقين الفتنخ والخواتيم » . **قوله** ( قلت ) القائل أيضاً ابن جريج ، والمسئول عطاء . وقوله « انه لحق عليهم » ، ظاهره أن عطاء كان يرى وجوب ذلك ، ولهذا قال عياض : لم يقل بذلك غيره . وأما النووى لحمله على الاستحباب . وقال : لا مانع من القول به ، إذا لم يترتب على ذلك مفسدة . **قوله** ( قال ابن جريج : وأخبرني الحسن بن مسلم ) هو معطوف على الإسناد الأول وقد أفرد مسلم الحديث من طريق عبد الرزاق ، وساق الثاني قبل الأول فقدم حديث ابن عباس على حديث جابر ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن جريج مختصراً في « باب الخطبة » . **قوله** ( خرج النبي ﷺ ) كذا فيه بغير أداة عطف ، وسيأتى في « باب تفسير الممتحنة » من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « فنزل نبي الله ﷺ » ، وكذا لمسلم من طريق عبد الرزاق هذه ، وقوله « ثم يخطب » ، بضم أوله على البناء للجهول . **قوله** ( حين يجلس ) بتشديد اللام المكسورة ، وحذف مفعوله ، وهو ثابت في رواية مسلم بلفظ « يجلس الرجال بيده » ، وكأنهم لما انتقل عن مكان خطبته أرادوا الانصراف فأمرهم بالجلوس حتى يفرغ من حاجته ثم ينصرفوا جميعاً ، أو لعلمهم أرادوا أن يتبعوه فنعمهم فيقوى البحث الماضى في آخر الباب الذى قبله . **قوله** ( فقالت امرأة واحدة منهن لم يجبه غيرها : نعم ) زاد مسلم « يا نبي الله » ، وفيه دلالة على الاكتفاء في الجواب بنعم وتزيلها منزلة الاقرار ، وأن جواب الواحد عن الجماعة كاف إذا لم ينكروا ولم يمنع مانع من انكارهم . **قوله** ( لا يدرى حسن من هي ) حسن هو الراوى له عن طاوس

ووقع في مسلم وحده ، لا يدرى حينئذ ، وجزم جمع من الحفاظ بأنه تصحيف ، ووجهه النووي بأسر محتمل لكن اتحاد المخرج دال على ترجيح رواية الجماعة ولا سيما وجود هذا الموضع في مصنف عبد الرزاق الذي أخرجه (١) من طريقه كما في البخاري موافقا لرواية الجماعة . والفرق بين الروایتين أن في رواية الجماعة تعيين الذي لم يدر من المرأة ، بخلاف رواية مسلم . ولم أقف على تسمية هذه المرأة ، إلا أنه يختلج في خاطري أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء ، فانها روت أصل هذه القصة في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهما من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد ، أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء وأنا معه فقال : يا معشر النساء إنكن أكثر حطب جهنم . فناديت رسول الله ﷺ وكنت عليه جريئة : لم يا رسول الله ؟ قال : لأنكن تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير ، الحديث ، فلا يبعد أن نكون هي التي أجابته أولا بنعم ، فان القصة واحدة ، فلعل بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما في نظائره والله أعلم . وقد روى الطبراني من وجه آخر عن أم سلة الأنصارية - وهي أسماء المذكورة - أنها كانت في النسوة اللاتي أخذ عليهن رسول الله ﷺ ما أخذ الحديث ، ولابن سعد من حديثها : أخذ علينا رسول الله ﷺ أن لا نشرك بالله شيئا ولا تشرق الآية . قوله ( قال فتصدقن ) هو فعل أمرهن بالصدقة والفاء سببية أو داخلية على جواب شرط محذوف تقديره إن كننن على ذلك فتصدقن ، ومناسبتها للآية من قوله : ولا يعصينك في معروف ، فان ذلك من جملة المعروف الذي أمرن به . قوله ( ثم قال لم ) القائل هو بلال ، وهو على اللغة الفصحى في التعبير بها للفرد والجمع . قوله ( لكن ) بضم الكاف وتشديد النون ، وقوله : فداء بكسر الفاء والقصر . قوله ( قال عبد الرزاق الفتح الخواتيم العظام كانت في الجاهلية ) لم يذكر عبد الرزاق في أي شيء كانت تلبس ، وقد ذكر ثعلب أنها كن يلبسها في أصابع الأرجل . ولهذا عطف عليها الخواتيم لأنها عند الإطلاق تنصرف إلى ما يلبس في الأيدي ، وقد وقع في بعض طرق عند مسلم هنا ذكر الخلاخيل ، وحكى عن الأصمعي أن الفتح الخواتيم التي لا فصوص لها ، فعلى هذا هو من عطف الأعم على الأخص . وفي هذا الحديث من الفوائد أيضا استحباب وعطف النساء وتعليمهن أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن ، ويستحب حثن على الصدقة وتخصيصن بذلك في مجلس منفرد ، ومحل ذلك كله إذا أمن الفتنة والمفسدة . وفيه خروج النساء إلى المصل كما سيأتي في الباب الذي بعده . وفيه جواز التفدية بالآب والأم ، وملاطفة العامل على الصدقة بمن يدفعها إليه . واستدل به على جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف ، على إذن زوجها أو على مقدار معين من مالها كالثلث خلافا لبعض المالكية ووجه الدلالة من القصة ترك الاستئصال عن ذلك كله ، قال القرطبي : ولا يقال في هذا إن أزواجهن كانوا حضوراً لأن ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم أزواجهن لهن ذلك لأن من ثبت له الحق فالأصل بقاؤه حتى يصرح باسقاطه ولم ينقل أن القوم صرحوا بذلك . وأما كونه من الثلث فما دونه فان ثبت أنها لا يجوز لهن التصرف فيما زاد على الثلث لم يكن في هذه القصة ما يدل على جواز الزيادة ، وفيه أن الصدقة من دوافع العذاب لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك كما تقدم في كتاب الحيض من حديث أبي سعيد . ووقع نحوه عند مسلم من وجه آخر في حديث جابر ، وعند البيهقي من حديث أسماء بنت يزيد كما تقدمت الإشارة إليه . وفيه بذل النصيحة والإغلاظ بها لمن احتجج في حقها إلى ذلك ، والعناية بذكر ما يحتاج إليه للتلاوة آية



المتحنة لكونها خاصة بالنساء . وفيه جواز طلب الصدقة من الأغنياء المحتاجين ولو كان الطالب غير محتاج ، وأخذ منه الصوفية جواز ما اصطاحوا عليه من الطلب ، ولا يخفى ما يشترط فيه من أن المطلوب له أن يكون غير قادر على التكسب مطلقاً أو لما لا بد له منه . وفي مبادرة تلك النسوة إلى الصدقة بما يعر علمهن من حلين مع ضيق الحال في ذلك الوقت دلالة على رفيع مقامهن في الدين وحرصهن على امتثال أمر الرسول ﷺ ورضى عنهن ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في كتاب الحيض

## ٢٠ - باب إذا لم يكن لها جلباب في العيد

٩٨٠ - **حدثنا** أبو معمر قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** أيوب عن حفصة بنت سيرين قالت : كنا نمنع جوارينا أن يخرجن يوم العيد ، فجاءت امرأة فنزلت قصر بني خلف ، فأتيتها ، فحدثت أن زوج أختها غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة ، فكانت أختها معه في ست غزوات ، فقالت : فكنا نقوم على المرضى ، ونداوي الكلبي . فقالت : يا رسول الله ، على إحدانا بأس - إذا لم يكن لها جلباب - أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبها من جلبابها ، فلتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت حفصة : فلما قدمت أم عطية أتيها فسألتها : أسمع في كذا وكذا ؟ قالت : نعم ، بأبي - وقلمنا ذكرت النبي ﷺ إلا قالت : بأبي - قال : ليخرج العواتق ذوات الخدور - أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب - والحيض ، ويعتزل الحيض المصلي ، ولتشهدن الخير ودعوة المؤمنين . قالت : فقلت لها : الحيض ؟ قالت : نعم ، أليس الحائض تشهد عرقات وتشهد كذا وتشهد كذا ؟

**قوله** ( باب إذا لم يكن لها جلباب ) بكسر الجيم وسكون اللام وموحدتين ، تقدم تفسيره في كتاب الحيض في باب مشهود الحائض العيدين ، قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط في الترجمة حواله على ما ورد في الخبر ٥١ . والذي يظهر لي أنه حذفه لما فيه من الاحتمال ، فقد تقدم في الباب المذكور أنه يحتمل أن يكون للجنس ، أي تعيرها من جنس ثيابها ، ويؤيده رواية ابن خزيمة « من جلايبيها » ، ولترمذ « فلتعيرها أختها من جلايبيها » والمراد بالاخت الصاحبة ، ويحتمل أن يكون المراد تشركا معها في ثوبها ، ويؤيده رواية أبي داود « تلبسها صاحبها طائفة من ثوبها » يعني إذا كان واسعاً ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « ثوبها » جنس الثياب فيرجع للأول . ويؤخذ منه جواز اشتغال المرأتين في ثوب واحد عند التستر ، وقيل : أنه ذكر على سبيل المبالغة ، أي يخرجن على كل حال ولو اثنتين في جلباب . **قوله** ( قالت نعم بأبي ) بموحدتين بينهما همزة مفتوحة والثانية خفيفة ، وفي رواية كريمة وأبي الوقت « بأبي » بكسر الثانية على الأصل ، أي أفديه بأبي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ « يبي » بإبدال الهمزة ياء تحتانية ، ووقع عند أحد من طريق حفصة عن أم عطية قالت « أمرنا رسول الله ﷺ بأبي وأمي » . **قوله** ( لتخرج العواتق ذوات الخدور ) كذا الأكثر على أنه صفة وللشميني ( أو قال : العواتق وذوات الخدور ، شك أيوب ) يعني هل هو بواو العطف أو لا ، وقد تقدم نحوه في الباب المذكور . **قوله** ( فقلت لها ) القائلة المرأة

والمقول لها أم عطية ، ويحتمل أن تكون القائمة حفصة والمقول لها المرأة وهي أم عطية ، والاول أرجح والله أعلم

## ٢١ - باب اعتزال الحيض المصل

٩٨١ - **حَرْثُ** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ هَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ

« أَمَرْنَا أَنْ نَخْرُجَ فَنُخْرِجَ الْحَيْضَ وَالْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ - قَالَ ابْنُ هَوْنٍ : أَوِ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ - فَأَمَّا الْحَيْضُ فَيَشْهَدْنَ جَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعَوَتَهُمْ وَبِعَتَرْنَ لَنَا مُصَلَّاهُمْ »

**قوله** ( باب اعتزال الحيض المصل ) مضمون هذه الترجمة بعض ما تضمنه الحديث الذي في الباب الماضي ، وكأنه أعاد هذا الحكم للاهتمام به . وقد تقدم مضموما إلى الباب المذكور في كتاب الحيض . **قوله** ( عن ابن عون ) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، وقد شك ابن عون في العواتق كما شك أبو ب في الذي قبله ، ووقع في رواية منصور ابن زاذان عن ابن سيرين عند الترمذى « تخرج الأبقار والعواتق وذوات الخدور » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز مداواة المرأة للرجال الأجانب إذا كانت باحضر الدواء مثلا والمعالجة بغير مباشرة ، إلا إن احتيج إليها عند أمن الفتنة . وفيه أن من شأن العواتق والمخدرات عدم البروز إلا فيأ أذن لمن فيه . وفيه استحباب إعداد الجلباب للمرأة ، ومشروعية عارية الثياب . واستدل به على وجوب صلاة العيد ، وفيه نظر لأن من جملة من أمر بذلك من ليس بمسكف ، فظهر أن القصد منه إظهار شعار الاسلام بالمبالغة في الاجتماع ولتعم الجميع البركة والله أعلم . وفيه استحباب خروج النساء إلى شهود العيدين سواء كن شواب أم لا وذوات هيات أم لا ، وقد اختلف فيه السلف ، ونقل عياض وجوبه عن أبي بكر وعلى وابن عمر ، والذي وقع لنا عن أبي بكر وعلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنهما فالأحق على كل ذات لطاق الخروج إلى العيدين ، وقد ورد هذا مرفوعا باسناد لا بأس به أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن المنذر من طريق امرأة من عبد القيس عن أخت عبد الله بن رواحة به والمرأة لم تسم ، والأخت اسمها عمرة صحابية . وقوله « حق » يحتمل الوجوب ويحتمل تأكيد الاستحباب ، روى ابن أبي شيبة أيضا عن ابن عمر انه كان يخرج الى العيدين من استطاع من أهله ، وهذا ليس صريحا في الوجوب أيضا ، بل قد روى عن ابن عمر المنع فيحتمل أن يحمل على حاليين ، ومنهم من حمله على الندب وجزم بذلك الجرجاني من الشافعية وابن حامد من الحنابلة ، ولكن نص الشافعى في الأم يقتضى استثناء ذوات الهيات قال : وأحب شهود العجائز وغير ذوات الهيئة الصلاة ، ولما لشهود من الأعياد أشد استحبابا . وقد سقطت وأو العطف من رواية المزني في المختصر فصارت غير ذوات الهيئة صفة للعجائز فتش على ذلك صاحب النهاية ومن تبعه وفيه ما فيه ، بل قد روى البيهقي في المعرفة عن الربيع قال قال الشافعى : قد روى حديث فيه أن النساء يتركن إلى العيدين ، فإن كان ثابتا قلت به ، قال البيهقي : قد ثبت وأخرجه الشيخان - يعنى حديث أم عطية هذا - فيلزم الشافعية القول به ، ونقله ابن الرفعة عن البندنجي وقال : إنه ظاهر كلام التنبيه ، وقد ادعى بعضهم النسخ فيه ، قال الطحاوى : وأمره عليه السلام بخروج الحيض وذوات الخدور إلى العيد يحتمل أن يكون في أول الإسلام والمسلمون قليل فأريد التكثير بحضورهن إرهابا للعدو ، وأما اليوم فلا يحتاج إلى ذلك . وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الكرماني : تاريخ الوقت لا يعرف . قلت : بل هو معروف بدلالة حديث ابن عباس أنه شهد به وهو صغير وكان ذلك بعد فتح مكة فلم يتم مراد الطحاوى ، وقد صرح في حديث

أم عطية بعلة الحكم وهو شهود من الخير ودعوة المسلمين ورجاء بركة ذلك اليوم وطهرته ، وقد أقتت به أم عطية بعد النبي ﷺ بمدة كما في هذا الحديث ولم يثبت عن أحد من الصحابة مخالفتها في ذلك ، وأما قول عائشة ، لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعن المساجد ، فلا يعارض ذلك لندوره إن سلنا أن فيه دلالة على أنها أقتت بخلافه ، مع أن الدلالة منه بأن عائشة أقتت بالمنع ليست صريحة ، وفي قوله « ارهابا للعدو » نظر لأن الاستنصار بالنساء والتكثُر بهن في الحرب دال على الضعف ، والأولى أن يخص ذلك بمن يؤمن عليها وبها الفتنة ولا يترتب على حضورها محذور ولا تزاحم الرجال في الطرق ولا في الجامع ، وقد تقدمت بقية فوائد هذا الحديث في الباب المشار إليه من كتاب الحيض

## ٢٢ - باب النحر والذبح يوم النحر بالمصلّى

٩٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْحَرُ - أَوْ يَذْبَحُ - بِالْمُصَلَّى ،

[ الحديث ٩٨٢ - أطرافه في : ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ٥٥٥١ ، ٥٥٥٢ ]

قوله ( باب النحر والذبح بالمصلّى يوم النحر ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، قال الزين بن المنير : عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بأو المقضية للتردد اشارة الى أنه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نسكين أحدهما ما ينحر والآخر ما يذبح ، وليفهم اشتراكهما في الحكم انتهى . ويحتمل أن يكون أشار الى أنه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الاضاحي ، ويأتي الكلام هناك على فوائده ان شاء الله تعالى

## ٢٣ - باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد

وإذا سئل الإمام عن شيء وهو مخاطب

٩٨٣ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنَا منصورُ بْنُ الْمُثَنَّى عن الشَّعْبِيِّ عن التَّوْبَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ « خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَقَالَ « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا ، وَنَسَكَ نُسُكَنَا ، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ . وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَاكُ شَاءَ لِحْمٍ . فَقَامَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَقَدْ نَسَكْتُ قَبْلَ أَنْ أُخْرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكُلِي وَشُرْبِي ، فَتَعَجَّلْتُ ، وَأَكَلْتُ وَأَطْعَمْتُ أَهْلِي وَجِيرَانِي . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تِلْكَ شَاءَ لِحْمٍ . قَالَ فَأَنْ عِنْدِي عَنَاقُ جَذْعَةٍ هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لِحْمٍ ، فَهَلْ تَجِزِي عَنِّي ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَنْ تَجِزِيَ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »

٩٨٤ - **حَدَّثَنَا** حامدُ بْنُ عَمْرِو عَنْ حمادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عُمَرَ بْنِ أَنَسٍ قَالَ « إِنْ رَسَلَ اللَّهُ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ ، ثُمَّ خَطَبَ فَأَسْرَ مِنْ ذَبْحٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُمِيدَ ذَبْحَهُ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِيرَانِي - إِمَّا قَالَ : بِهِمْ خِصَاصَةٌ ، وَإِمَّا قَالَ : قَقْرٌ - وَإِنِّي ذَبَحْتُ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَعِنْدِي عَنَاقٌ لِي

أحب إلى من شأني لحم . فرخص له فيها »

٩٨٥ - **حدثنا** مسلم قال حدثنا شعبة عن الأسود عن جندب قال « صلى النبي ﷺ يوم النحر ، ثم خطب ، ثم ذبح وقال : من ذبح قبل أن يصل فليذبح أخرى مكانها ، ومن لم يذبح فليذبح باسم الله »

[الحديث ٩٨٥ - أطرافه في : ٥٥٠٠ ، ٥٥٦٢ ، ٦٦٧٤ ، ٧٤٠٠]

**قوله** ( باب كلام الإمام والناس في خطبة العيد ، وإذا سئل الإمام عن شيء وهو يخطب ) في هذه الترجمة حكمان وظن بعضهم أن فيها تكرارا وليس كذلك ، بل الأول أعم من الثاني ، ولم يذكر المصنف الجواب استفتاء بما في الحديث ، ووجهه من حديث البراء أن المراجعة الصادرة بين أبي بردة وبين النبي ﷺ دالة على الحكم الأول ، وسؤال أبي بردة عن حكم المناق دال على الحكم الثاني . **قوله** ( عن الأسود ) هو ابن قيس لا ابن زيد ، لأن شعبة لم يلحق ابن زيد ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي . **قوله** ( وقال من ذبح ) هو من جملة الخطبة وليس معطوفا على قوله « ثم ذبح » ، لئلا يلزم تخلل الذبح بين الخطبة وهذا القول ، وليس الواقع ذلك على ما بينه حديث البراء الذي قبله وسيأتي السلام عليهما في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد

٩٨٦ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا أبو تميلة يحيى بن واضح عن فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر قال « كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق »  
تابعه يونس بن محمد عن فليح . وحديث جابر أصح

**قوله** ( باب من خالف الطريق ) أي التي توجه منها إلى المصل . **قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للاكثر غير منسوب وفي رواية أبي علي بن السكن حدثنا محمد بن سلام ، وكذا للحفصي وجزم به الكلاباذي وغيره ، وفي نسخة من أطراف خلف أنه وجد في حاشية أنه محمد بن مقاتل انتهى . وكذا هو في رواية أبي علي بن شويه ، والأول هو المعتمد ، وقد رواه عن أبي تميلة أيضا - من اسمه محمد - محمد بن حميد الرازي لكنه خالف في اسم صحابيه كما سيأتي ، وليس هو ممن خرج عنهم البخاري في صحيحه ، وأبو تميلة بالمشناة مصغرا مروزي قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور قاله الذهبي ، ثم إنه لم ينفرد به كما سيأتي . نعم تفرد به شيخه فليح وهو مضعف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثقه آخرون فحديثه من قبيل الحسن ، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضا ، فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح . **قوله** ( عن سعيد بن الحارث ) هو ابن أبي سعيد بن المعلل الأنصاري . **قوله** ( إذا كان يوم عيد خالف الطريق ) كان تامة ، أي إذا وقع ، وفي رواية الاسماعيلي « كان إذا خرج إلى العيد رجع من غير الطريق الذي ذهب فيه » قال الترمذي : أخذ بهذا بعض أهل العلم فأستحبه للإمام ، وبه يقول الشافعي انتهى . والذي في الآم ، أنه يستحب للإمام والمأموم ، وبه قال أكثر الشافعية ، وقال الرافعي : لم يتعرض في الوجيز لإلزام الآم .

الكبائر ، وإذا لم يكن للبر صفاتو تكفر رجلي له أن يكفر عنه بمقدار ذلك من الكبائر ، وإلا أعطى من الثواب بمقدار ذلك ، وهو جار في جميع ما ورد في نظائر ذلك . والله أعلم . **قوله** ( ذكروا ) لم بسم طائوس من حديثه بذلك والذي يظهر أنه أبو هريرة فقد رواه ابن خزيمة وابن حبان والطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن طائوس عن أبي هريرة نحوه ، ونبت ذكر الطيب أيضا في حديث أبي سعيد وسلمان وأبي ذر وغيرهم كما تقدم . **قوله** ( اغتسلوا يوم الجمعة وإن لم تكونوا جنباً ) معناه اغتسلوا يوم الجمعة إن كنتم جنباً للجنب ، وإن لم تكونوا جنباً للجمعة . وأخذ منه أن الاغتسال يوم الجمعة للجنب مجزئ عن الجمعة سواء نواه للجمعة أم لا ، وفي الاستدلال به على ذلك بعد . نعم روى ابن حبان من طريق ابن إسحق عن الزهري في هذا الحديث داغتلوا يوم الجمعة إلا أن نكونوا جنباً ، وهذا أوضح في الدلالة على المطلوب ، لكن رواية شعيب عن الزهري أصح . قال ابن المنذر : حفظنا الإجزاء عن أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين . والخلاف في هذه المسألة منتشر في المذاهب ، واستدل به على أنه لا يجزئ . قل طلوع الفجر . لقوله يوم الجمعة ، وطلوع الفجر أول اليوم شرعاً . **قوله** ( واغسلوا رؤوسكم ) هو من عطف الخاص على العام للتنبيه على أن المطلوب الغسل التام ثلاثاً يظن أن إفاضة الماء دون حل الشعر مثلاً يجزئ في غسل الجمعة ، وهو موافق لقوله في حديث أبي هريرة وكغسل الجنابة ، ويحتمل أن يراد بالثاني المبالغة في التنظيف **قوله** ( وأصيبوا من الطيب ) ليس في هذه الرواية ذكر الدهن المترجم به ، لكن لما كانت العادة تقتضي استعمال الدهن بعد غسل الرأس أشمر ذلك به ، كذا وجه الزين بن المنير جواباً لقول الداودي : ليس في الحديث دلالة على الترجمة ، والذي يظهر أن البخاري أراد أن حديث طائوس عن ابن عباس واحد ذكر فيه إبراهيم بن ميسرة الدهن ولم يذكره الزهري ، وزيادة الثقة الحافظ مقبولة . وكأنه أراد بإيراد حديث ابن عباس عقب حديث سلمان الإشارة إلى أن ما عدا الغسل من الطيب والدهن والسواك وغيرها ليس هو في التأكد كالغسل ، وإن كان الترغيب ورد في الجميع ، لكن الحكم يختلف إما بالوجوب عند من يقول به أو بتأكيده بعض المندوبات على بعض . **قوله** ( قال ابن عباس : أما الغسل فنعم وأما الطيب فلا أدري ) هذا بخلاف ما رواه عبيد بن السباق عن ابن عباس مرفوعاً : « من جاء إلى الجمعة فليغتسل وإن كان له طيب فليمس منه » أخرجه ابن ماجه من رواية صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد ، وصالح ضعيف ، وقد خالفه مالك فرواه عن الزهري عن عبيد بن السباق بمعناه مرسل ، فإن كان صالح حفظ فيه ابن عباس احتمال أن يكون ذكره بعد ما نسيه أو عكس ذلك ، وهشام المذكور في طريق ابن عباس الثانية هو ابن يوسف الصنعاني

## ٧ - باب يلبس أحسن ما يجد

٨٨٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة وللفد إذا قدموا عليك . فقال رسول الله ﷺ : إنما يلبس هذه من لا خلق له في الآخرة . ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة ، فأعطى عمر بن الخطاب رضى الله عنه منها حلة فقال عمر : يا رسول الله ، كسوتنيها وقد قلت في حلة

هُطَارِدٍ مَا قَلَتْ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي لَمْ أَكُسْكُمَا لَتَنْبَسْهَا . فَكَسَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرَكَاً .

[ الحديث ٨٨٦ - أطرافه في : ٩٤٨ ، ٧١٠٤ ، ٢٦١٢ ، ٢٦١٩ ، ٣٠٥٤ ، ٥٨٤١ ، ٥٩٨١ ، ٦٠٨١ ]

**قوله** ( باب يلبس أحسن ما يجد ) أى يوم الجمعة من الجائز . أورد فيه حديث ابن عمر ، أن همر رأى حلة سيرة عند باب المسجد فقال : يا رسول الله لو اشتريت هذه فلبستها يوم الجمعة ، الحديث . ووجه الاستدلال به من جهة تقريره ﷺ لعمر على أصل التجميل للجمعة ، وقصر الانكار على لبس مثل تلك الحلة لكونها كانت حريراً . وقد تعقبه الداودى بأنه ليس في الحديث دلالة على الترجمة . وأجاب ابن بطال بأنه كان معهوداً عندهم أن يلبس المرء أحسن ثيابه للجمعة . وتبعه ابن التين . وما تقدم أولى . وقد ورد الترغيب في ذلك في حديث أبي أيوب وعبد الله بن عمر ، وعند ابن خزيمة بلفظ : ولبس من خير ثيابه ، ونحوه في رواية الليث عن ابن عجلان ، ولابن داود من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سلة وأبي أمامة عن أبي سعيد وأبي هريرة نحو حديث سلمان وفيه : ولبس من أحسن ثيابه ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين لجمعتهم سوى ثوبين مهنته ، ووصله ابن عبد البر في التمهيد ، من طريق يحيى بن سعيد الأموى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها ، وفي أسناده نظر ، فقد رواه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث وسعيد بن منصور عن ابن عينة وعبد الرزاق عن الثوري ثلاثهم عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان مرسلًا ، ووصله أبو داود وابن ماجه من وجه آخر عن محمد بن يحيى عن عبد الله بن سلام ، ولحديث عائشة طريق عند ابن خزيمة وابن ماجه ، وسياق الكلام على حديث ابن عمر في كتاب اللباس . وقوله : سيرة ، بكسر المهملة وفتح التحتانية ثم راء ثم مد أى حرير . قال ابن قرقول : ضبطناه عن المتقين بالاضافة كما يقال ثوب خز ، وعن بعضهم بالتثنية على الصفة أو البدل . قال الخطابي : يقال حلة سيرة كناية عن عشاء . ووجه ابن التين فقال : يريد أن عشاء مأخوذ من عشرة أى أكملت الناقة عشرة أشهر فسميت عشاء ، وكذلك الحلة سميت سيرة لأنها مأخوذة من السيور ، هذا وجه التشبيه ، وعطارد صاحب الحلة هو ابن حاجب التميمي . وقوله : فكساها أخاه بمكة مشركاً ، سياق أن اسمه عثمان بن حكيم ، وكان أخا عمر من أمه ، وقيل غير ذلك ، وقد اختلف في إسلامه . والله أعلم

## ٨ - باب السواك يوم الجمعة . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ : يَسْتَنُّ

٨٨٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لولا أن أشق على أمتي - أو على الناس - لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة »

[ الحديث ٨٨٧ - طرفه في : ٧٢٤٠ ]

٨٨٨ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا شعيب بن الحبحاب حدثنا أنس قال :

قال رسول الله ﷺ « أكرث عليكم في السواك »

٨٨٩ - **حديث** محمد بن كثير قال أخبرنا سفيان عن منصور وحصين عن أبي وائل عن حذيفة قال « كان النبي ﷺ إذا قام من الليل بشوص فاه »

**قوله** ( باب السواك يوم الجمعة ) أورد فيه حديثا معلقا وثلاثة موصولة ، والمعلق طرف من حديث أبي سعيد المذكور في « باب الطيب للجمعة » ، فان فيه « وأن يستن » أى يدلك أسنانه بالسواك . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « لولا أن أشق » ومطابقته للترجمة من جهة اندراج الجمعة في عموم قوله « كل صلاة » ، وقال الزين بن المنير : لما خصت الجمعة بطلب تحسين الظاهر من الغسل والتنظيف والتطيب ناسب ذلك تطيب الفم الذى هو محل الذكر والمناجاة ، وإزالة ما يضر اللسان وبني آدم . ثانيا الموصولة حديث أنس « أكثرت عليكم في السواك » ، قال ابن رشيد مناسبة للنبي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه الى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه وجود المشقة ، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة . ثالث الموصولة حديث حذيفة « أنه ﷺ كان إذا قام من الليل بشوص فاه » ، ووجه مناسبتها أنه شرع في الليل لتجمل الباطن فيكون في الجمعة أخرى لانه شرع لها التجمل في الباطن والظاهر ، وقد تقدم الكلام على حديث حذيفة في آخر كتاب الوضوء . وأما حديث أبي هريرة فلم يختلف على مالك في إسناده وإن كان له في أصل الحديث اسناد آخر بلفظ آخر سيأتى الكلام عليه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أو لولا أن أشق على الناس ) هو شك من الراوى ، ولم أقف عليه بهذا اللفظ في شيء من الروايات عن مالك ولا عن غيره ، وقد أخرجه الدارقطني في الموطآت من طريق الموطأ لعبد الله بن يوسف شيخ البخارى فيه بهذا الاسناد بلفظ « أو على الناس » لم يعد قوله « لولا أن أشق » ، وكذا رواه كثير من رواة الموطأ ورواه أكثرهم بلفظ « المؤمنين » بدل « أمتي » ورواه يحيى بن يحيى الليثي بلفظ « على أمتي » دون الشك . **قوله** ( لا مرهم بالسواك ) أى باستعمال السواك ، لان السواك هو الآلة وقد قيل إنه يطلق على الفعل أيضا ، فلى هذا لا تقدير . والسواك مذكر على الصحيح ، وحكى في المحكم تأنيثه ، وأنكر ذلك الازهرى . **قوله** ( مع كل صلاة ) لم أرها أيضا في شيء من روايات الموطأ إلا عن معن بن عيسى لكن بلفظ « عند كل صلاة » ، وكذا النسائي عن قتيبة عن مالك ، وكذا رواه مسلم من طريق ابن عينة عن أبي الزناد ، وخالفه سعيد بن أبي هلال عن الأعرج فقال « مع الوضوء » بدل الصلاة أخرجه أحمد من طريقه ، قال القاضى البيضاوى : « لولا » ، كلة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره ، والحق أنها مركبة من « لو » الدالة على انتفاء الشيء لا انتفاء غيره و « لا » النافية ، فدل الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة لأن انتفاء الشيء ثبوت فيكون الأمر منغيا لثبوت المشقة ، وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفي الأمر مع ثبوت الندية ، ولو كان للندب لما جاز النفي ، ثانيهما أنه جعل الأمر مشقة عليهم وذلك إنما يتحقق اذا كان الأمر للوجوب ، اذ الندب لا مشقة فيه لانه جائز الترك . وقال الشيخ أبو إسحق في « اللع » ، في هذا الحديث دليل على أن الاستدعاء على جهة الندب ليس بأمر حقيقة لان السواك عند كل صلاة مندوب اليه ، وقد أخبر الشارح أنه لم يأمر به ١ هـ . ويؤكد قوله في رواية سعيد المقبرى عن أبي هريرة عند النسائي بلفظ « لفرضت عليهم » بدل لا مرهم ، وقال الشافعى : فيه دليل على أن السواك ليس بواجب لانه لو كان واجبا لأمرم شق عليهم به أو لم يشق ١ هـ . والى القول بعدم وجوبه صار أكثر أهل العلم ، بل ادعى بعضهم فيه الاجماع ، لكن حكى الشيخ

أبو حامد وتبعه الماوردي عن إسحق بن راهويه قال : هو واجب لكل صلاة ، فمن تركه عامدا بطلت صلاته . وعن داود أنه قال : وهو واجب لكن ليس شرطاً . واحتج من قال بوجوبه ب ورود الامر به ، فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعاً « تسوكوا » ولأحمد نحوه من حديث العباس ، وفي الموطأ في أثناء حديث « عليكم بالسواك » ولا يثبت شيء منها ، وعلى تقدير الصحة فالمنع في مفهوم حديث الباب الامر به مقيدا بكل صلاة لا مطلق الامر ، ولا يلزم من نفي المقيد نفي المطلق ولا من ثبوت المطلق التكرار كما سيأتي . واستدل بقوله « كل صلاة » على استحبابه للفرائض والنوافل ، ويحتمل أن يكون المراد الصلوات المكتوبة وما ضاهاها من النوافل التي ليست تبعاً لغيرها كصلاة العيد ، وهذا اختاره أبو شامة ، ويتأيد بقوله في حديث أم حبيبة عند أحمد بلفظ « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » وله من طريق أبي سلفة عن أبي هريرة بلفظ « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم عند كل صلاة بوضوء » ومع كل وضوء بسواك » فسوى بينهما . وكذا أن الوضوء لا يندب للرابطة التي بعد الفريضة إلا إن طال الفصل مثلاً ، فكذلك السواك . ويمكن أن يفرق بينهما بأن الوضوء أشق من السواك ، ويتأيد بما رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « كان رسول الله ﷺ يصلي ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك » ، وإسناده صحيح ، ولكنه مختصر من حديث طويل أورده أبو داود . وبين فيه أنه تخلل بين الانصراف والسواك نوم . وأصل الحديث في مسلم مبني أيضاً . واستدل به على أن الأمر يقتضي التكرار ، لأن الحديث دل على كون المشقة هي المانعة من الأمر بالسواك ، ولا مشقة في وجوبه مرة ، وإنما المشقة في وجوب التكرار . وفي هذا البحث نظر ، لأن التكرار لم يؤخذ هنا من مجرد الأمر ، وإنما أخذ من تقييده بكل صلاة . وقال المهلب : فيه أن المندوبات ترتفع إذا خشى منها الحرج . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته . وفيه جواز الاجتهاد منه فيما لم يزل عليه فيه نص ، لكونه جعل المشقة سبباً لعدم أمره . فلو كان الحكم متوقفاً على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة . قال ابن دقيق العيد : وفيه بحث ، وهو كما قال ، ووجهه أنه يجوز أن يكون إخباراً منه ﷺ بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة ، فيكون معنى قوله « لأمرتهم » أي عن الله بأنه واجب . واستدل به النسائي على استحباب السواك للصائم بعد الزوال ، لعدم قوله « كل صلاة » ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الصيام . ( فائدة ) : قال ابن دقيق العيد : الحكمة في استحباب السواك عند القيام إلى الصلاة كونها حالاً تقرب إلى الله ، فانتفى أن تكون حال كمال ونظافة لإظهاراً لشرف العبادة ، وقد ورد من حديث علي عند البرار ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذي يستمع القرآن من المصل ، فلا يزال يدنو منه حتى يضع فاه على فيه ، لكنه لا ينافي ما تقدم . وأما حديث أنس فرجال إسناده بصريون ، وقوله « أكرث » ، وقع في رواية الإسماعيلي « لقد أكرث الخ ، أي بالغت في تكرير طلبه منكم » ، أو في إيراد الأخبار في الترغيب فيه . وقال ابن التين : معناه « أكرث عليكم » ، وحقيق أن أقبل ، وحقيق أن تطيعوا . وحكى الكرماني أنه روى بضم أوله أي بولت من عند الله بطلبه منكم . ولم أقف على هذه الرواية إلا الآن صريحة . ( تنبيه ) : ذكره ابن المنير بلفظ « عليكم بالسواك » ، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري ، وقد تعقبه ابن رشيد . واللفظ المذكور وقع في الموطأ عن الزهري عن عبيد بن السباق مرسل ، وهو في أثناء حديث وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري بذكر ابن عباس فيه ، وسبق الكلام عليه في آخر باب الدهن للجمعة ، ورواه معمر عن الزهري قال « أخبرني من لا



حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال : قال النبي ﷺ « صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا أردت أن تنصرف فاركن ركعة تويزك ما صليت » . قال القاسم : ورأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث ، وإن كلاً لو اسع ، أرجو أن لا يكون بشيء منه بأس

٩٩٤ - **حديث** أبو اليان قال أخبرنا شبيب عن الزهري عن عروة أن عائشة أخبرته « ان رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة كانت تلك صلاته - تمنى بالليل - فيسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ، ويركع ركعتين قبل صلاة الفجر ، ثم يضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للصلاة »

( أبواب الوتر ) كذا عند المستمل ، وعند الباقي د باب ما جاء في الوتر ، وسقطت البسطة عند ابن شويه والاصلي وكريمة . والوتر بالكسر الفرد ، وبالفتح الثار ، وفي لغة مترادفان . ولم يتعرض البخاري لحكمه لكن لإفراده بترجمة عن أبواب التهجد والتطوع يقتضى أنه غير ملحق بها عنده ، ولولا أنه أورد الحديث الذي فيه إيقاعه على الدابة إلا المكتوبة لكان في ذلك إشارة إلى أنه يقول بوجوبه . أورد البخاري فيه ثلاثة أحاديث مرفوعة : حديث ابن عمر من وجهين ، وحديث ابن عباس ، وحديث عائشة . فأما حديث ابن عمر فأخرجه من الموطأ ولم يختلف على مالك في إسناده إلا أن في رواية مكى بن إبراهيم عن مالك أن نافعا وعبد الله بن دينار أخرجه كذا في الموطآت للدارقطني ، وأورده الباقيون بالنعنة . ( فائدة ) : قال ابن التين : اختلف في الوتر في سبعة أشياء : في وجوبه ، وعدده ، واشتراط النية فيه ، واختصاصه بقراءة ، واشتراط شفع قبله ، وفي آخر وقته ، وصلاته في السفر على الدابة . قلت : وفي قصائمه ، والقنوت فيه ، وفي عمل القنوت منه ، وفيما يقال فيه ، وفي فصله ووصله ، وهل تسن ركعتان بعده ، وفي صلاته من يعود . لكن هذا الأخير ينبغي على كونه مندوبا أو لا . وقد اختلفوا في أول وقته أيضا ، وفي كونه أفضل صلاة التطوع ، أو الرواتب أفضل منه ، أو خصوص ركعتي الفجر . وقد ترجم البخاري لبعض ما ذكرناه ، وبأنى الكلام على ما لم يترجم له أثناء الكلام على أحاديث الباب وما بعدها . قوله ( أن رجلا ) لم أقف على اسمه ، ووقع في المعجم الصغير للطبراني أن السائل هو ابن عمر ، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر ، أن رجلا سأل النبي ﷺ وأنا بينه وبين السائل ، فذكر الحديث ، وفيه ثم سأل رجلا على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه ، قال : فما أدري أهو ذلك الرجل أو غيره ، وعند النسائي من هذا الوجه أن السائل المذكور من أهل البادية ، وعند محمد بن نصر في كتاب أحكام الوتر ، وهو كتاب نفيس في مجلدة من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابيا سأل ، فيحتمل أن يجمع بتعدد من سأل ، وقد سبق في د باب الحلق في المسجد ، أن السؤال المذكور وقع في المسجد والنبي ﷺ على المنبر . قوله ( عن صلاة الليل ) في رواية أيوب عن نافع « في باب الحلق في المسجد » : « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وهو يخطب فقال : كيف صلاة الليل ، ونحوه في رواية سالم عن أبيه في أبواب التطوع ، وقد تبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل ، وفي رواية محمد بن نصر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رجل : يا رسول الله كيف

تأمرنا أن نصل من الليل ، وأما قول ابن بريدة جوابه بقوله مثنى يدل على أنه فهم من السائل طلب كيفية العدد لا مطلق الكيفية فقيه نظر ، وأولى ما فسر به الحديث من الحديث ، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً وهو عن الحنفية وإسحق ، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة على الراجح ، وعلى تقدير الأخذ به فليس بمنحصر في أربع ، وبأنه خرج جواباً للسؤال عن صلاة الليل فقيد الجواب بذلك مطابقة السؤال ، وبأنه قد تبين من رواية أخرى أن حكم المسكوت عنه حكم المنطوق به ، ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، وقد تعقب هذا الأخير بأن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله ، والنهار ، بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه وحكم الناسى على راويها بأنه أخطأ فيها ، وقال يحيى بن معين : من على الأزدي حتى أقبل منه ؟ وادعى يحيى بن سعيد الانصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهما ، ولو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر ، يعني مع شدة اتباعه رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته ، لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر قال : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، موقوف أخرجه ابن عبد البر من طريقه ، فلعلي الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً ، وقد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يصل بالنهار أربعاً أربعاً وهذا موافق لما نقله ابن معين <sup>(١)</sup> . قوله ( مثنى مثنى ) أى اثنين اثنين ، وهو غير منصرف لتكرار العدد فيه قاله صاحب الكشاف ، وقال آخرون : العدد والوصف ، وأما إعادة مثنى فللبالغة في التأكيد ، وقد فسره ابن عمر راوى الحديث فعند مسلم من طريق عقبة بن حريث قال قلت لابن عمر : ما معنى مثنى مثنى ؟ قال : تسلم من كل ركعتين . وفيه رد على من زعم من الحنفية أن معنى مثنى أن يتشهد بين كل ركعتين لأن راوى الحديث أعلم بالمراد به ، وما فسره به هو المتبادر إلى الفهم لأنه لا يقال في الرباعية مثلاً إنها مثنى ، واستدل بهذا على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل ، قال ابن دقيق العيد : وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر ، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل لما صح من فعله عليه السلام بحملته ، ولم يتعين أيضاً كونه لذلك ، بل يحتمل أن يكون للإرشاد إلى الأخف ، إذ السلام بين كل ركعتين أخف على المصل من الأربع فافوقها لما فيه من الراحة غالباً وقضاء ما يعرض من أمر مهم ، ولو كان الوصل لبيان الجواز فقط لم يواظب عليه عليه السلام ، ومن ادعى اختصاصه به فعليه البيان ، وقد صح عنه عليه السلام الفصل كما صح عنه الوصل ، فعند أبي داود ومحمد بن نصر من طريق الأوزاعي وابن أبي ذئب كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل ما بين أن يفرغ من العشاء إلى الفجر إحدى عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ، وإسنادهما على شرط الشيخين ، واستدل به أيضاً على عدم نقصان عن ركعتين في النافلة ما عدا الوتر ، قال ابن دقيق العيد : والاستدلال به أقوى من الاستدلال بامتناع قصر الصبح في السفر إلى ركعة ، يشير بذلك إلى الطحاوى فإنه استدل على منع التنفل بركعة بذلك ، واستدل ببعض الشافعية للجواز بمعوم قوله عليه السلام : الصلاة خير موضوع ، فمن شاء استكثر ومن شاء استقل ، صححه ابن حبان . وقد اختلف السلف في الفصل والوصل في صلاة الليل أيهما أفضل ، وقال الأثرم عن أحد : الذي اختاره في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإن صلى بالنهار أربعاً فلا بأس . وقال محمد بن نصر نحوه في صلاة الليل قال : وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

(١) كذا في الأصلين وصوابه : لما نقله يحيى بن سعيد ، كما تقدم قريبا . والله أعلم

أوتر بخص لم يجلس إلا في آخرها إلى غير ذلك من الاحايث الدالة على الوصل ، إلا أنا نختار أن يسلم من كل ركعتين لكونه أجلب به السائل ولكون أحاديث الفصل أثبت وأكثر طرقاً ، وقد تضمن كلامه الرد على الداودي الشارح ومن تبعه في دعواهم أنه لم يثبت عن النبي ﷺ أنه صلى النافلة أكثر من ركعتين ركعتين . قوله ( فإذا خشي أحدكم الصبح ) استدلل به على خروج وقت الوتر بطول الفجر ، وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوانة وغيره من طريق سليمان بن موسى عن نافع أنه حدثه أن ابن عمر كان يقول من صلى من الليل فليجسجس آخر صلاته وترا فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك ، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ، وفي صحيح ابن خزيمة من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً من أدركه الصبح ولم يوتر فلا يوتر له ، وهذا محمول على التعمد أو على أنه لا يقع أداءه ، لما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد أيضاً مرفوعاً من نسي الوتر أو نام عنه فليصله إذا ذكره ، وقيل معنى قوله ( إذا خشي أحدكم الصبح ) أي وهو في شفع - فليصرف على وتر ، وهذا ينبغي على أن الوتر لا يفترق إلى نية . وحكى ابن المنذر عن جماعة من السلف أن الذي يخرج بالفجر وقته الاختياري ويبقى وقت الضرورة إلى قيام صلاة الصبح ، وحكاه القرطبي عن مالك والشافعي وأحمد ، وإنما قاله الشافعي في القديم . وقال ابن قدامة : لا ينبغي لأحد أن يتعمد ترك الوتر حتى يصبح ، واختلف السلف في مشروعية قضائه فنفاه الأكثر ، وفي مسلم وغيره عن عائشة ر أنه ﷺ كان إذا نام من الليل من وجع أو غيره فلم يقم من الليل صلى من النهار ثلث عشرة ركعة ، وقال محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ في شيء من الأخبار أنه قضى الوتر ولا أمر بقضائه ، ومن زعم أنه ﷺ في ليلة نومهم عن الصبح في الوادي قضى الوتر فلم يصب . وعن عطاء والاوزاعي : يقضى ولو طلعت الشمس ، وهو وجه عند الشافعية حكاه النووي في شرح مسلم ، وعن سعيد بن جبير : يقضى من القابلة ، وعن الشافعية : يقضى مطلقاً ، ويستدل لهم بمحدث أبي سعيد المتقدم والله أعلم . (قائمة ) : يؤخذ من سياق هذا الحديث أن ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس من النهار شرعاً ، وقد روى ابن دريد في أماليه بسند جيد أن الخليل بن أحد سئل عن حد النهار فقال : من الفجر المستطير إلى بداءة الشفق . وحكى عن الشعبي أنه وقت منفرد لا من الليل ولا من النهار (١) . قوله ( صلى ركعة واحدة ) في رواية الشافعي وعبد الله بن وهب ومكي بن إبراهيم ثلاثتهم عن مالك في فصل ركعة ، أخرجه الداوطني في الموطآت هكذا بصيغة الأمر ، وسيأتي بصيغة الأمر أيضاً من طريق ابن عمر الثانية في هذا الباب ، ولمسلم من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعاً نحوه ، واستدل بهذا على أنه لا صلاة بعد الوتر ، وقد اختلف السلف في ذلك في موضعين : أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر عن جلوس ، والثاني فيمن أوتر ثم أراد أن يتنفل في الليل هل يكتفي بوتره الأول وليتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل ذلك هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا ؟ فأما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة ر أنه ﷺ كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس ، وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعلوا الأمر في قوله ( اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا ) مختصاً بمن أوتر آخر الليل . وأجاب من لم يقل بذلك بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر ، وحمله النووي على أنه ﷺ فعله ليبيان جواز التنفل بعد الوتر وجواز التنفل جالساً . وأما الثاني فذهب

( ١ ) هنا القول المحكى عن الشعبي باطل ، لأن الأدلة الشرعية دالة على أنه من النهار في حكم الفجر ، أعني بذلك ما بعد طلوع الفجر الصادق إلى طلوع الشمس . والله أعلم

الأكثر إلى أنه يصلي شفعاً ما أراد ولا ينقض وتره عملاً بقوله ﷺ « لا وتران في ليلة » ، وهو حديث حسن أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث طلق بن علي . وإنما يصح نقض الوتر عند من يقول بمشروعية التنفل بركعة واحدة غير الوتر ، وقد تقدم ما فيه . وروى محمد بن نصر من طريق سعيد بن الحارث أنه سأل ابن عمر عن ذلك فقال : إذا كنت لا تخاف الصبح ولا النوم فاشفع ثم صل ما بدا لك ثم أوتر ، وإلا فصل وترك على الذي كنت أوترت . ومن طريق أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن ذلك فقال : أما أنا فأصلي مثني ، فإذا انصرفت ركعت ركعة واحدة . فقيل : أرايت أن أوترت قبل أن أنام ثم قت من الليل فشفعت حتى أصبح ؟ قال : ليس بذلك بأس . واستدل بقوله ﷺ « صل ركعة واحدة » ، على أن فصل الوتر أفضل من وصله ، وتعقب بأنه ليس صريحا في الفصل ، فيحتمل أن يريد بقوله « صل ركعة واحدة » ، أي مضافة إلى ركعتين مما مضى . واحتج بعض الحنفية لما ذهب إليه من تعيين الوصل والاقصرار على ثلاث بأن الصحابة أجمعوا على أن الوتر بثلاث موصولة حسن جائز ، واختلفوا فيما عداه ، قال : فأخذنا بما أجمعوا عليه وتركنا ما اختلفوا فيه . وتعقبه محمد بن نصر المروزي بما رواه من طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً « لا توتروا بثلاث تشبهوا بصلاة المغرب » ، وقد صححه الحاكم من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي سلة والاعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه ، وإسناده على شرط الشيخين ، وقد صححه ابن حبان والحاكم ، ومن طريق مقسم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث . وأخرجه النسائي أيضاً . وعن سليمان بن يسار أنه كره الثلاث في الوتر وقال : لا يشبه التطوع الفريضة فهذه الآثار تقدح في الإجماع الذي نقله . وأما قول محمد بن نصر : لم نجد عن النبي ﷺ خبراً ثابتاً صريحاً أنه أوتر بثلاث موصولة . نعم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث ، لكن لم يبين الراوي هل هي موصولة أو مفصولة انتهى . فيرد عليه ما رواه الحاكم من حديث عائشة أنه كان ﷺ يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن . وروى النسائي من حديث أبي بن كعب نحوه ولفظه « يوتر بسبع اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ولا يسلم إلا في آخرهن » ، وبين في عدة طرق أن السور الثلاث بثلاث ركعات ، ويحسب عنه باحتمال أنهما لم يثبتا عنده ، والجمع بين هذا وبين ما تقدم من النهي عن التشبه بصلاة المغرب أن يحمل النهي على صلاة الثلاث بشهدين ، وقد فعله السلف أيضاً ، فروى محمد بن نصر من طريق الحسن أن عمر كان ينهض في الثالثة من الوتر بالتكبير ، ومن طريق المسور بن مخرمة أن عمر أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ، ومن طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان يوتر بثلاث لا يقعد بينهما ، ومن طريق قيس بن سعد عن عطاء وحامد بن زيد عن أيوب مثله ، وروى محمد بن نصر عن ابن مسعود وأنس وأبي العالية أنهم أوتروا بثلاث كالمغرب ، وكأنهم لم يبلغهم النهي المذكور . وسيأتي في هذا الباب قول القاسم بن محمد في تجويز الثلاث ، ولكن النزاع في تعيين ذلك فإن الأخبار الصحيحة تأباه . قوله ( توتر له ما قد صلى ) استدل به على أن الركعة الأخيرة هي الوتر وأن كل ما تقدمها شفع ، وادعى بعض الحنفية أن هذا إنما يشرع لمن طهره الفجر قبل أن يوتر فيسكتني بواحدة لقوله « فإذا خشى الصبح » ، فيحتاج إلى دليل تعين الثلاث ، وسنذكر ما فيه من رواية القاسم الآتية . واستدل به على تعيين الشفع قبل الوتر وهو عن المالكية بناء على أن قوله « ما قد صلى » أي من النفل . وحمله من لا يشترط سبق الشفع على ما هو أعم من النفل والفرض وقالوا : إن سبق الشفع شرط في الكمال لا في الصحة ، ويؤيده حديث أبي أيوب مرفوعاً « الوتر حق ، فمن شاء أوتر بخمس ومن شاء بثلاث ومن شاء بواحدة » ، أخرجه

أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم، وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نقل قبلها، ففي كتاب محمد بن نصر وغيره باسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها، وسيأتي في المغازي حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعدا أوتر بركعة، وسيأتي في المناقب عن معاوية أنه أوتر بركعة وأن ابن عباس استصوبه، وفي كل ذلك رد علي بن التين في قوله: إن الفقهاء لم يأخذوا بعمل معاوية في ذلك، وكأنه أراد فقهاءهم. قوله (وعن نافع) هو معطوف على الإسناد الأول، وهو في الموطأ كذلك إلا أنه ليس مقرونا في سياق واحد بل بين المرفوع والموقوف عدة أحاديث، ولهذا فصله البخاري عنه. قوله (أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته) ظاهره أنه كان يصل الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وفي هذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصولا. وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور باسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال: صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام أرحل لنا، ثم قام فأوتر بركعة. وروى الطحاوي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخبر أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوى. ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن يكون المراد بقوله بتسليمة أى التسليمة التي في التشهد ولا يخفى بمد هذا التأويل والله أعلم. وأما حديث ابن عباس فقد تقدم في عدة مواضع في العلم والطهارة والمساجد والإمامة وأحلت بشرحه على ما هنا. وقد رواه عن ابن عباس جماعة منهم كريب وسعيد بن جبير وعلي بن عبد الله بن عباس وعطاء وطلوس والشعبي وطلحة بن نافع ويحيى بن الجزار وأبو حمزة وغيرهم مطولا ومختصرا، وسأذكر ما في طرقه من الفوائد ناسبا كل رواية إلى مخرجها إن شاء الله تعالى. قوله (أنه بات عند ميمونة) زاد شريك بن أبي نمر عن كريب عند مسلم: فرقت رسول الله ﷺ كيف يصل، زاد أبو عوانة في صحيحه من هذا الوجه: بالليل، ولمسلم من طريق عطاء عن ابن عباس قال: بعثني العباس إلى النبي ﷺ، زاد النسائي من طريق حبيب بن أبي ثابت عن كريب: في ليل أعطاه إياها من الصدقة، ولأبي عوانة من طريق علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه: أن العباس بعثه إلى النبي ﷺ في حاجة: قال: فوجدته جالسا في المسجد فلم أستطع أن أكله، فلما صلى المغرب قام فركع حتى أذن بصلاة العشاء، ولابن خزيمة من طريق طلحة بن نافع عنه: كان رسول الله ﷺ وعد العباس ذودا من الليل، فبعثني إليه بعد العشاء وكان في بيت ميمونة، وهذا يخالف ما قبله، ويجمع بأنه لما لم يكلمه في المسجد أعاده إليه بعد العشاء إلى بيت ميمونة، ولمحمد بن نصر في كتاب قيام الليل من طريق محمد بن الوليد بن نويضع عن كريب من الزيادة: فقال لي: يا بني بت الليلة عندنا، وفي رواية حبيب المذكورة: فقلت: لا أنا ما حتى أنظر ما يصنع في صلاة الليل، وفي رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن مخزومة: فقلت لميمونة: إذا قام رسول الله ﷺ فابقظيني، وكان عزم في نفسه على السهر ليطالع على الكيفية التي أرادها، ثم خشي أن يغلبه النوم فوصى ميمونة أن توقظه. قوله (في عرض وسادة) في رواية محمد بن الوليد المذكورة: وسادة من آدم حشوها ليف، وفي رواية طلحة بن نافع المذكورة: ثم دخل مع امرأته في فراشها، وزاد أنها كانت ليلتشد حائضا، وفي رواية شريك بن أبي نمر عن كريب في التفسير: فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة، وقد سبقت الإشارة إليه في كتاب العلم، وتقدم الكلام على الاضطجاع والعرض ومسح النوم والعشر الآيات في باب قراءة القرآن بعد الحدث، وكذا على الشن. قوله (حتى انتصف الليل أو قريبا منه) جزم

شريك بن أبي نمر في روايته المذكورة ، بثك الليل الأخير ، ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين : ففي الأولى نظر إلى السماء ثم تلا الآيات ثم عاد لمضجعه فنام ، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى ، وقد بين ذلك محمد بن الوليد في روايته المذكورة . وفي رواية الثوري عن سلمة بن كهيل عن كريب في الصحيحين ، فقام رسول الله ﷺ من الليل فأتى حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام ، ثم قام فأتى القربة ، الحديث . وفي رواية سعيد بن مسروق عن سلمة عند مسلم ، ثم قام قومة أخرى ، وعنده من رواية شعبة عن سلمة ، فقال ، بدل فأتى حاجته . قوله ( ثم قام إلى شن ) زاد محمد بن الوليد ، ثم استفرغ من الشن في إناء ثم توضأ . قوله ( فأحسن الوضوء ) في رواية محمد بن الوليد وطلحة ابن نافع جميعا ، فأصبح الوضوء ، وفي رواية عمرو بن دينار عن كريب ، فتوضأ وضوءا خفيفا ، وقد تقدمت في باب تخفيف الوضوء . ويجمع بين هاتين الروایتين برواية الثوري فإن لفظه ، فتوضأ وضوءا بين وضوءين لم يكثر وقد أبلغ ، ولمسلم من طريق عياض عن مخزومة ، فأصبح الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلا ، وزاد فيها ، فتسوك ، وكذا لشريك عن كريب ، فاستن ، كما تقدمت الإشارة إليه قبيل كتاب الغسل . قوله ( ثم قام يصلي ) في رواية محمد ابن الوليد ثم أخذ بردا له حضرميا فتوشحه ثم دخل البيت فقام يصلي . قوله ( فصنعت مثله ) يقتضى أنه صنع جميع ما ذكر من القول والنظر والوضوء والسواك والتوشع ، ويحتمل أن يحمل على الأغلب ، وزاد سلمة عن كريب في الدعوات في أوله ، فقامت فتمطيت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه ، وكأنه خشى أن يترك بعض عمله لما جرى من عادته ﷺ أنه كان يترك بعض العمل خشية أن يفرض على أمته . قوله ( وقت إلى جنبه ) تقدم الكلام عليه في أبواب الإمامة مستوفى . قوله ( وأخذ بأذني ) زاد محمد بن الوليد في روايته ، فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني يده في ظلمة الليل ، وفي رواية الضحاك بن عثمان ، فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني ، وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن إنما كان في حالة إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكا برواية سلمة بن كهيل الآتية في التفسير حيث قال ، فاخذ بأذني فأدارني عن يمينه ، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيمانه لأن حاله كانت تقتضى ذلك لصغر سنه . قوله ( فصل ركعتين ثم ركعتين ) كذا في هذه الرواية ، وظاهره أنه فصل بين كل ركعتين ، ووقع التصريح بذلك في رواية طلحة بن نافع حيث قال فيها ، يسلم من كل ركعتين ، ولمسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس التصريح بالفصل أيضا وأنه استاك بين كل ركعتين إلى غير ذلك . ثم إن رواية الباب فيها التصريح بذكر الركعتين ست مرات ثم قال ، ثم أوتر ، ومقتضاه أنه صلى ثلاث عشرة ركعة ، وصرح بذلك في رواية سلمة الآتية في الدعوات حيث قال ، فستامت ، ولمسلم ، فتكاملت صلاته ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية عبد ربه بن سعيد الماضية في الإمامة عن كريب فصلى ثلاث عشرة ركعة ، وفي رواية محمد بن الوليد المذكورة مثله وزاد ، وركعتين بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، وهي موافقة لرواية الباب لأنه قال بعد قوله ، ثم أوتر : فقام فصلى ركعتين ، فاتفق هؤلاء على الثلاث عشرة ، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها ، لكن رواية شريك بن أبي نمر الآتية في التفسير عن كريب تخالف ذلك ولفظه ، فصلى إحدى عشرة ركعة ثم أذن بلال فصلى ركعتين ثم خرج ، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف ، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكا فيها ، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة ولكونهم أحفظ منه ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء ، ولا يخفى بعده ولا سيما في رواية مخزومة في حديث الباب ، إلا إن حمل على أنه آخر سنة العشاء حتى استيقظ ، لكن يعكر

عليه رواية المنال الآتية قريبا ، وقد اختلف على سعيد بن جبير أيضا : ففي التفسير من طريق شعبة عن الحكم عنه ، فصلى أربع ركعات ثم نام ثم صلى خمس ركعات ، وقد حمل محمد بن نصر هذه الأربع على أنها سنة العشاء لكونها وقعت قبل النوم ، لكن يعكر عليه ما رواه هو من طريق المنال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس قال فيه ، فصلى العشاء ثم صلى أربع ركعات بعدها حتى لم يبق في المسجد غيره ثم انصرف ، فإنه يقتضى أن يكون صلى الأربع في المسجد لاني البيت ، ورواية سعيد بن جبير أيضا تقتضى الاختصار على خمس ركعات بعد النوم وفيه نظر ، وقد رواها أبو داود من وجه آخر عن الحكم وفيه ، فصلى سبعا أو خسا أوتر بهم لم يسلم إلا في آخرهم ، . وقد ظهر لي من رواية أخرى عن سعيد بن جبير ما يرفع هذا الاشكال ويوضح أن رواية الحكم وقع فيها تقصير ، فعند النسائي من طريق يحيى بن عباد عن سعيد بن جبير ، فصلى ركعتين ركعتين حتى صلى ثمان ركعات ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما ، ، فهذا يجمع بين رواية سعيد ورواية كريب ، وأما ما وقع في رواية عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عند أبي داود ، فصلى ثلاث عشرة ركعة منها ركعتا الفجر ، فهو نظير ما تقدم من الاختلاف في رواية كريب ، وأما ما في روايتهما من الفصل والوصل فرواية سعيد صريحة في الوصل ، ورواية كريب محتملة فتحمل على رواية سعيد . وأما قوله في رواية طلحة بن نافع ، يسلم من كل ركعتين ، فيحتمل تخصيصه بالثمان فيوافق رواية سعيد ، ويؤيده رواية يحيى بن الجزار الآتية ، ولم أر في شيء من طرق حديث ابن عباس ما يخالف ذلك لأن أكثر الرواة عنه لم يذكروا عددا ، ومن ذكر العدد منهم لم يزد على ثلاث عشرة ولم ينقص عن إحدى عشرة ، إلا أن في رواية علي بن عبد الله بن عباس عند مسلم ما يخالفهم فإن فيه ، فصلى ركعتين أطال فيهما ثم انصرف فقام حتى نفخ ، ففعل ذلك ثلاث مرات بست ركعات كل ذلك بستاك ويتوضأ ويقرأ هؤلاء الآيات - يعني آخر آل عمران - ثم أوتر بثلاث فاذن المؤذن فخرج إلى الصلاة ، انتهى ، فزاد على الرواة تكرار الوضوء وما معه ونقص عنهم ركعتين أو أربعاً ولم يذكر ركعتي الفجر أيضا ، وأظن ذلك من الراوى عنه حبيب بن أبي ثابت فإن فيه مقالا ، وقد اختلف عليه فيه في إسناده ومثله اختلافا تقدم ذكر بعضه ، ويحتمل أن يكون لم يذكر الأربع الأول كما لم يذكر الحكم الثمان كما تقدم ، وأما سنة الفجر فقد ثبت ذكرها في طريق أخرى عن علي بن عبد الله عند أبي داود . والحاصل أن قصة مبيت ابن عباس يغلب على الظن عدم تعددها ، فهذا ينبغي الاعتناء بالجمع بين مختلف الروايات فيها ، ولا شك أن الأخذ بما اتفق عليه الأكثر والأحفظ أولى مما خالفهم فيه من هو دونهم ولا سيما أن زاد أو نقص ، والمحقق من عدد صلاته في تلك الليلة إحدى عشرة ، وأما رواية ثلاث عشرة فيحتمل أن يكون منها سنة العشاء ، ويوافق ذلك رواية أبي جرة عن ابن عباس الآتية في صلاة الليل باللفظ ، كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل ، ولم يبين هل سنة الفجر منها أو لا ، وبينها يحيى بن الجزار عن ابن عباس عند النسائي باللفظ ، كان يصلي ثمان ركعات ويوتر بثلاث ويصلي ركعتين قبل صلاة الصبح ، ولا يعكر على هذا الجمع إلا ظاهر سياق الباب فيمكن أن يحمل قوله ، صلى ركعتين ثم ركعتين ، أى قبل أن ينام ، ويكون منها سنة العشاء . وقوله ، ثم ركعتين الخ ، أى بعد أن قام . وسياق نحو هذا الجمع في حديث عائشة في أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى ، وجمع الكرماني بين ما اختلف من روايات قصة ابن عباس هذه باحتمال أن يكون بعض رواه ذكر القدر الذي اقتدى ابن عباس به فيه وفصله عما لم يقتد به فيه ، وبعضهم ذكر الجميع مجلا والله أعلم . قوله ( ثم اضطجع حتى جاءه المؤذن فقام فصل ركعتين ) تقدمت تسمية المؤذن قريبا ، وسياق بيان الاختلاف في الاضطجاع هل كان قبل ركعتي الفجر أو بعدهما في أوائل أبواب التطوع . قوله ( ثم خرج ) أى إلى المسجد

( فصلي الصبح ) أى بالجماعة ، وزاد سلمة بن كهيل عن كريب هنا كما سيأتى فى الدعوات ، وكان من دعائه : اللهم اجعل فى قلبى نورا ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه فى أول أبواب صلاة الليل إن شاء الله تعالى . وفى حديث ابن عباس من الفرائد غير ما تقدم جواز إعطاء بنى هاشم من الصدقة ، وهو محمول على التطوع ، ويحتمل أن يكون إعطاؤه العباس ليتولى صرفه فى مصالح غيره ممن يحل له أخذ ذلك . وفيه جواز تقاضى الوعد وإن كان من وعد به مقطوعا بوفائه . وفيه الملاحظة بالصغير والقريب والضيف ، وحسن المعاشرة للآهل ، والرد على من يؤثر دوام الانقباض . وفيه مبىة الصغير عند محرمه وإن كان زوجها عندها ، وجواز الاضطجاع مع المرأة الحائض ، وترك الاحتشام فى ذلك بحضرة الصغير وإن كان مميّزا بل مراهقا . وفيه صحة صلاة الصبي وجواز قتل أذنه لتأنيبه وإيقاظه ، وقد قيل : إن المتعلم إذا تعوهد بقتل أذنه كان أذكى لفهمه . وفيه حمل أفعاله عليه السلام على الاقتداء به ، ومشروعية التفضل بين المغرب والعشاء ، وفضل صلاة الليل ولا سيما فى النصف الثانى ، والبداية بالسواك واستحبابه عند كل وضوء وعند كل صلاة ، وتلاوة آخر آل عمران عند القيام إلى صلاة الليل ، واستحباب غسل الوجه واليدين لمن أراد النوم وهو محدث ، وأعله المراد بالوضوء للجنب <sup>(١)</sup> . وفيه جواز الاعتراف من الماء القليل لأن الإناء المذكور كان قصعة أو صحفة ، واستحباب التقليل من الماء فى التطهير مع حصول الإسباغ ، وجواز التصغير والذكر بالصفة كما تقدم فى باب السمر فى العلم حيث قال « نام الغليم » ، وبيان فضل ابن عباس وقوة فهمه وحرصه على تعلم أمر الدين وحسن تأتبه فى ذلك . وفيه اتخاذ مؤذن راتب المسجد ، وإعلام المؤذن الإمام بحضور وقت الصلاة ، واستدعاؤه لها ، والاستعانة باليد فى الصلاة وتسكّر ذلك كما سيأتى البحث فيه فى أواخر كتاب الصلاة . وفيه مشروعية الجماعة فى النافلة ، والالتزام بمن لم ينو الإمامة . وبيان موقف الإمام والمأموم ، وقد تقدم كل ذلك فى أبواب الإمامة والله المستعان . واستدل به على أن الأحاديث الواردة فى كراهية القرآن على غير وضوء ليست على العموم فى جميع الأحوال ، وأجيب بأن نومه كان لا ينقض وضوءه فلا يتم الاستدلال به إلا أن يثبت أنه قرأ الآيات بين قضاء الحاجة والوضوء والله أعلم . انتهى الكلام على حديث ابن عباس . وأما طريق ابن عمر الثانية فالتقاسم المذكور فى إسناده هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وقوله فيه « فاذا أردت أن تنصرف فاركع ركعة » فيه دفع لقول من ادعى أن الوتر بواحدة مختص بمن خشى طلوع الفجر لانه علقه بأرادة الانصراف وهو أعم من أن يكون الحشية طلوع الفجر أو غير ذلك ، وقوله فيه « قال القاسم » هو بالاسناد المذكور ، كذلك أخرجه أبو نعيم فى مستخرجيه ، وهم من زعم أنه معلق . وقوله فيه « منذ أدركنا » أى بلغنا الحلم أو عقلنا ، وقوله « يوترون بثلاث وإن كلا لواسع » يقتضى أن القاسم فهم من قوله « فاركع ركعة » أى منفردة منفصلة ، ودل ذلك على أنه لا فرق عنده بين الوصل والفصل فى الوتر والله أعلم . وأما حديث عائشة فقد أعاده المصنف لإسناده ومتنا فى كتاب صلاة الليل ، ويأتى الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وكأنه أراد بإيراده هنا أن لا معارضة بينه وبين حديث ابن عباس ، إذ ظاهر حديث ابن عباس فصل الوتر وهذا محتمل الأمرين ، وقد بين القاسم أن كلا من الأمرين واسع فشمّل

( ١ ) هذا الترجى ليس بجيد ، لصحة الأحاديث وصراحتها فى أن الوضوء الذى أمر به الجنب قبل أن ينام هو وضوء الصلاة فجنبه ، والله أعلم



الفصل والوصل والاقطار على واحدة وأكثر ، قال الكرماني : قوله « وان كلا » أى وان كل واحدة من الركعة والثلاث والخمس والسبع وغيرها جائز ، وأما تعيين الثلاث موصولة ومفصلة فلم يشمله كلامه لأن المخالف من الحقيقة يحمل كل ما ورد من الثلاث على الوصل ، مع أن كثيرا من الأحاديث ظاهر في الفصل كحديث عائشة « يسلم من كل ركعتين » فإنه يدخل فيه الركعتان اللتان قبل الأخيرة فهو كالنص في موضع النزاع ، وحمل الطحاوى هذا ومثله على أن الركعة مضمومة إلى الركعتين قبلها ، ولم يتمسك في دعوى ذلك إلا بالنهي عن البتراء مع احتمال أن يكون المراد بالبتراء أن يوتر بواحدة فردة ليس قبلها شيء ، وهو أعم من أن يكون مع الوصل أو الفصل ، وصرح كثير منهم أن الفصل يقطعها عن أن يكونا من جملة الوتر ، ومن خالفهم يقول إنهما منه بالنية . وباقه التوفيق والله أعلم

## ٢ - باب ساعات الوتر

قال أبو هريرة : أوصانى النبي ﷺ بالوتر قبل النوم

٩٩٥ - **حديث** أبو النعمان قال حدثنا حماد بن زيد قال حدثنا أنس بن سيرين قال « قلت لأبي عمر : أرايت الركعتين قبل صلاة الغداة أطيل فيهما القراءة ؟ فقال : كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ، ويوتر بركعة ، ويصلي الركعتين قبل صلاة الغداة وكأن الأذان بأذنيه » قال حماد : أى بسرعة

٩٩٦ - **حديث** عمر بن حفص قال حدثنا أبي قال حدثنا الأعمش قال حدثني مسلم عن مسروق عن عائشة قالت « كلَّ الليل أوتر رسول الله ﷺ وانتهى وتره إلى السحر »

**قوله** ( باب ساعات الوتر ) أى أوقاته . ومحصل ما ذكره أن الليل كله وقت الوتر ، لكن أجمعوا على أن ابتداءه مغيب الشفق بعد صلاة العشاء ، كذا نقله ابن المنذر . لكن أطلق بعضهم أنه يدخل بدخول العشاء ، قالوا : ويظهر أثر الخلاف فيمن صلى العشاء وبأن أنه كان بغير طهارة ثم صلى الوتر متطهرا أو ظن أنه صلى العشاء فصلى الوتر فانه يحزى على هذا القول دون الأول ، ولا معارضة بين وصية أبي هريرة بالوتر قبل النوم وبين قول عائشة « وانتهى وتره إلى السحر » لأن الأول لإرادة الاحتياط ، والآخر لمن علم من نفسه قوة ، كما ورد في حديث جابر عند مسلم ولفظه « من طمع منكم أن يقوم آخر الليل فليوتر من آخره » ، فإن صلاة آخر الليل مشهودة . وذلك أفضل . ومن خاف منكم أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر من أوله . **قوله** ( وقال أبو هريرة ) هو طرف من حديث أورده المصنف من طريق أبي عثمان عن أبي هريرة بلفظه « وان أوتر قبل أن أنام » ، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه بلفظ التعليق ، وكذا أخرجه أحمد من طريق أخرى عن أبي هريرة . **قوله** ( أرايت ) أى أخبرني . **قوله** ( نطيل ) كذا لاكثر بنون الجمع ، وللكشميهنى أطيل بالإنفراد ، وجوز الكرماني في « أطيل » أن يكون بلفظ مجهول الماضى ومعلوم المضارع ، وفي الأول بعد . **قوله** ( كان النبي ﷺ يصلي من الليل مثنى مثنى ) استدل به على فضل الفصل لكونه أمر بذلك وفعله ، وأما الوصل فورد من فعله فقط . **قوله** ( ويوتر بركعة ) لم يعين وقتها ، وبينت عائشة أنه فعل ذلك في جميع أجزاء الليل ، والسبب في ذلك ما سيذكر في الباب الذى بعده .

**قوله** (وكان) بتشديد النون . **قوله** (بأذنيه) أى لقرب صلاته من الأذان ، والمراد به هنا الإقامة ، فالعنى أنه كان يسرع بركعتي الفجر لإسراع من يسمع إقامة الصلاة خشية فوات أول الوقت ، ومقتضى ذلك تخفيف القراءة فيهما ، فيحصل به الجواب عن سؤال أنس بن سيرين عن قدر القراءة فيهما . ووقع في رواية مسلم أن أنسا قال لابن عمر : إنى لست عن هذا أسألك ، قال : إنك لضخم ألا تدعى أستقرئ لك ، الحديث . ويستفاد من هذا جواب السائل بأكثر مما سأل عنه إذا كان مما يحتاج اليه ، ومن قوله « انك لضخم » أن السمين في الغالب يكون قليل الفهم . **قوله** (قال حماد) أى ابن زيد الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (بسرعة) كذا لأبى ذر وأبى الوقت وابن شويه ، ولغيرهم « سرعة » ، بغير موحدة ، وهو تفسير من الراوى لقوله « كان الأذان بأذنيه » ، وهو موافق لما تقدم . **قوله** (حدثنا أبى) هو حفص بن غياث ، ومسلم هو أبو الضحى لا ابن كيسان . **قوله** (كل الليل) ينصب « كل » على الظرفية . وبالرفع على أنه مبتدأ والجملة خبره ، والتقدير أوتر فيه . ولمسلم من طريق يحيى بن وثاب عن مسروق « من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ : من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر » ، والمراد بأوله بعد صلاة العشاء كما تقدم . **قوله** (إلى السحر) زاد أبو داود والترمذى « حين مات » ، ويحتمل أن يكون اختلاف وقت الوتر باختلاف الأحوال ، فحيث أوتر في أوله لعله كان وجعا ، وحيث أوتر وسطه لعله كان مسافرا ، وأما وتره في آخره فكأنه كان غالب أحواله ، لما عرف من مواظبته على الصلاة في أكثر الليل والله أعلم . والسحر قبيل الصبح ، وحكى الماوردى أنه السدس الأخير ، وقيل أوله الفجر الأول ، وفي رواية طلحة بن نافع عن ابن عباس عند ابن خزيمة « فلما انفجر الفجر قام فوتر بركعة » ، قال ابن خزيمة المراد به الفجر الأول ، وروى أحمد من حديث معاذ مرفوعا « زادنى ربى صلاة وهى الوتر » ، وقتها من العشاء إلى طلوع الفجر ، وفي إسناده ضعف ، وكذا في حديث خارجة بن خذافة في السنن ، وهو الذى احتج به من قال بوجوب الوتر ، وليس صريحا في الوجوب والله أعلم . وأما حديث بريدة رفعه « الوتر حق » ، فمن لم يوتر فليس منا وأعاد ذلك ثلاثا ، ففي سننه أبو المنيب وفيه ضعف ، وعلى تقدير قبوله فيحتاج من احتج به إلى أن يثبت أن لفظ « حق » بمعنى واجب في عرف الشارع ، وأن لفظ واجب بمعنى ما ثبت من طريق الأحاد

### ٣ - باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر

٩٩٧ - **حَدَّثَنَا** مسدد قال **حَدَّثَنَا** يحيى قال **حَدَّثَنَا** هشام قال **حَدَّثَنَا** أبى عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يُصَلَّى وَأَنَا رَاقِدَةٌ مُعْتَرِضَةٌ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُؤْتِرَ أَيقَظَنِي فَأَوْتَرْتُ »

**قوله** (باب إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر) في رواية الكشميني « للوتر » . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (وأنا راقدة معترضة) تقدم الكلام عليه في سيرة المصلى . **قوله** (أيقظني فأوترت) أى فقامت فتوضأت فأوترت ، واستدل به على استحباب جعل الوتر آخر الليل سواء المتجدد وغيره ، وعمله إذا وثق أن يستيقظ بنفسه أو بإيقاظ غيره ، واستدل به على وجوب الوتر لكونه ﷺ سلك به مسلك الواجب حيث لم يدعها نائمة للوتر وأبقاها للتهجد . وتعقب بأنه لا يلزم من ذلك الوجوب ، نعم يدل على تأكيد أمر الوتر وأنه فوق غيره من النوافل الليلية ، وفيه استحباب لإيقاظ النائم لادراك الصلاة ، ولا يختص ذلك بالمفروضة ولا بخشية

خروج الوقت بل يشرع ذلك لإدراك الجماعة وإدراك أول الوقت وغير ذلك من المندوبات ، قال القرطبي : ولا يبعد أن يقال إنه واجب في الواجب مندوب في المندوب ، لأن التامم وإن لم يكن مكلفا لكن مانعه سريع الزوال ، فهو كالغافل ، وتنبيه الغافل واجب

#### ٤ - باب ليَجْمَلَ آخرَ صلاتِهِ وترًا

٩٩٨ - **عُرْشًا** مسدّد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله عن النبي ﷺ قال « اجعلوا آخرَ صلاتِكُم بالليل وترًا »

**قوله** ( باب ليَجْمَلَ آخرَ صلاتِهِ وترًا ) أى بالليل ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب في أثناء الحديث الأول وقد استدلل به بعض من قال بوجوبه ، وتعقب بأن صلاة الليل ليست واجبة فكذلك آخره ، وبأن الأصل عدم الوجوب حتى يقوم دليله

#### ٥ - باب الوترِ على الدابة

٩٩٩ - **عُرْشًا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار أنه قال « كنتُ أسيرُ مع عبد الله بن عمر بطريق مكة ، فقال سعيد : فلما خشيتُ الصبحُ نزلتُ فأوترتُ ثم لحقته ، فقال عبد الله بن عمر : أين كنتُ ؟ فقلتُ : خشيتُ الصبحُ فنزلتُ فأوترتُ . فقال عبد الله : أليس لك في رسول الله ﷺ أسوةٌ حسنةٌ ؟ فقلتُ : بلى والله . قال : فإن رسول الله ﷺ كان يوترُ على البعير »

[ الحديث ٩٩٩ - أطرافه في : ١٠٠٠ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١١٠٥ ]

**قوله** ( باب الوتر على الدابة ) لما كان حديث عائشة في إيقاظها للوتر وحديث ابن عمر في الأمر بالوتر آخر الليل قد تمسك بهما بعض من ادعى وجوب الوتر عقهما المصنف بحديث ابن عمر الدال على أنه ليس بواجب ، فذكره في ترجمتين . إحداهما تدل على كونه نفلا ، والثانية تدل على أنه آكد من غيره . **قوله** ( عن أبي بكر بن عمر ) لا يعرف اسمه ، وهو ثقة ليس له في الصحيحين غير هذا الحديث الواحد . **قوله** ( أما لك في رسول الله أسوة ) فيه إرشاد العالم لرفيقه ما قد يخفى عليه من السنن . **قوله** ( بلى والله ) فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده . **قوله** ( كان يوتر على البعير ) قال الزين بن المنير : ترجم بالدابة تنبيها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم ، والجامع بينهما أن الفرض لا يجزئ على واحدة منهما انتهى . ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فسيأتى في أبواب تقصير الصلاة من طريق سالم عن أبيه « أنه كان يصلي من الليل على دابته وهو مسافر » وروى محمد بن نصر من طريق ابن جريج « قال حدثنا نافع أن ابن عمر كان يوتر على دابته » . قال ابن جريج « وأخبرني موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر كان يخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك » . ( فائدة ) : قال الطحاوي ذكر عن الكوفيين أن الوتر لا يصلى على الراحلة ، وهو خلاف السنة الثابتة ، واستدل بعضهم برواية مجاهد أنه رأى ابن عمر نزل فأوتر ، وليس ذلك بمعارض لكونه أوتر على الراحلة لأنه لا نزاع أن صلاته على الأرض أفضل ، وروى

عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يوتر على راحلته ، وربما نزل فأوتر بالارض

### ٦ - باب الوتر في السفر

١٠٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به يومئذ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ، ويوتر على راحلته » **قوله** ( باب الوتر في السفر ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من قال : إنه لا يسن في السفر ، وهو منقول عن الضحاك . وأما قول ابن عمر لو كنت مسبحا في السفر لا تمت ، كما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق حفص بن عاصم عنه فأنما أراد به رابطة المكتوبة لا النافلة المقصودة كالوتر ، وذلك بين من سياق الحديث المذكور ، فقد رواه الترمذي من وجه آخر بلفظ « سافرت مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يصلون الظهر والعصر ركعتين ركعتين لا يصلون قبلها ولا بعدها ، فلو كنت مصليا قبلها أو بعدها لا تمت ، ويحتمل أن تكون التفرقة بين نوافل النهار ونوافل الليل ، فإن ابن عمر كان يتنفل على راحلته وعلى دابته في الليل وهو مسافر ، وقد قال مع ذلك ما قال . **قوله** ( إلا الفرائض ) أي امكن الفرائض بخلاف ذلك ، فكان لا يصلها على الراحلة . واستدل به على أن الوتر ليس بفرض ، وعلى أنه ليس من خصائص النبي ﷺ وجوب الوتر عليه لكونه أوقعه على الراحلة ، وأما قول بعضهم إنه كان من خصائصه أيضا أن يوقعه على الراحلة مع كونه واجبا عليه فهي دعوى لا دليل عليها لأنه لم يثبت دليل وجوبه عليه حتى يحتاج إلى تكلف هذا الجمع ، واستدل به على أن الفريضة لا تصلى على الراحلة ، قال ابن دقيق العيد : وليس ذلك بقوى ، لأن الترك لا يدل على المنع إلا أن يقال إن دخول وقت الفريضة مما يكثر على المسافر فترك الصلاة لها على الراحلة دائما يشهد بالفرق بينهما وبين النافلة في الجواز وعدمه . وأجاب من ادعى وجوب الوتر من الحنفية بأن الفرض عندهم غير الواجب . فلا يلزم من نفي الفرض نفي الواجب ، وهذا يتوقف على أن ابن عمر كان يفرق بين الفرض والواجب ، وقد بالغ الشيخ أبو حامد فادعى أن أبا حنيفة انفرد بوجوب الوتر ولم يوافق أصحابه ، مع أن ابن أبي شيبة أخرج عن سعيد بن المسيب وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود والضحاك ما يدل على وجوبه عندهم ، وعنده عن مجاهد الوتر واجب ولم يثبت ، و**قوله** ابن العربي عن أصبغ من المالكية ووافقه سحنون ، وكأنه أخذه من قول مالك : من تركه أدب ، وكان جرحه في شهادته

### ٧ - باب القنوت قبل الركوع وبعده

١٠٠١ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال « سئل أنس أقيمت القنوت في السفر ؟ قال : نعم . فقيل له : أو قنيت قبل الركوع ؟ قال : بعد الركوع يسيرا »

[ الحديث ١٠٠١ - أطرافه في : ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٣٠٠ ، ٢٨٠١ ، ٢٨١٤ ، ٣٠٦٤ ، ٣١٧٠ ، ٤٠٨٨ ، ٤٠٨٩ ، ٤٠٩٠ ، ٤٠٩١ ، ٤٠٩٢ ، ٤٠٩٤ ، ٤٠٩٥ ، ٤٠٩٦ ، ٦٣٩٤ ، ٧٣٤١ ]

١٠٠٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** عبد الواحد قال **حدثنا** عاصم قال سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال : قد كان القنوت . قلت : قبل الركوع أو بعده ؟ قال : قبله . قال : فإن فلانا أخبرني أنك قلت :

بعد الركوع . فقال : كَذَبَ ، إِنَّمَا قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا ، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ قَوْمًا يَقَالُ لَهُمْ  
الْقَرَاءَةُ زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ دُونَ أَوْلَائِكَ ، وَكَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ ، فَقَنَتَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ »

١٠٠٣ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنِ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عَجَلَانَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَنَتَ النَّبِيُّ  
ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِجْلٍ وَذَكَوَانٍ »

١٠٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ الْقَنُوتُ  
فِي الْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ »

**قوله** ( باب القنوت قبل الركوع وبعده ) القنوت يطلق على معان ، والمراد به هنا الدعاء في الصلاة في محل  
مخصوص من القيام . قال الزين بن المنير : أثبت بهذه الترجمة مشروعية القنوت إشارة إلى الرد على من روى عنه أنه  
بدعة كابن عمر ، وفي الموطأ عنه أنه كان لا يقنن في شيء من الصلوات ، ووجه الرد عليه ثبوته من فعل النبي ﷺ  
فهو مرتفع عن درجة المباح ، قال : ولم يقيده في الترجمة بصبح ولا غيره مع كونه مقيدا في بعض الأحاديث بالصبح ،  
وأوردهما (١) في أبواب الوتر أخذنا من إطلاق أنس في بعض الأحاديث ، كذا قال ، ويظهر لي أنه أشار بذلك إلى  
قوله في الطريق الرابعة « كان القنوت في الفجر والمغرب ، لأنه ثبت أن المغرب وتر النهار ، فإذا ثبت القنوت فيها ثبت  
في وتر الليل بجامع ما بينهما من الوترية ، مع أنه قد ورد الأمر به صريحا في الوتر ، فروى أصحاب السنن من حديث  
الحسن بن علي قال « علمني رسول الله ﷺ كذا أتقوهن في قنوت الوتر : اللهم اهدني فيمن هديت ، الحديث . وقد  
صححه الترمذي وغيره لكن ليس على شرط البخاري . قوله ( سئل أنس ) في رواية إسماعيل عن أيوب عند مسلم « قلت  
لأنس ، عرف بذلك أنه أبهم نفسه . قوله ( فقلت أو قنن ) في رواية الكشميني بغير واو ، وللإسماعيلي « هل قنن »  
قوله ( قبل الركوع ) زاد الإسماعيلي « أو بعد الركوع » . قوله ( بعد الركوع يسيرا ) قد بين عاصم في روايته مقدار  
هذا اليسير حيث قال فيها « إنما قنن بعد الركوع شهرا » ، وفي صحيح ابن خزيمة من وجه آخر عن أنس « إن النبي  
ﷺ كان لا يقنن إلا إذا دعا لقوم أودعوا على قوم ، وكأنه محمول على ما بعد الركوع ، بناء على أن المراد بالحصر في  
قوله « إنما قنن شهرا » أي متواليا . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول . قوله  
( قد كان القنوت ) فيه اثبات مشروعيته في الجملة كما تقدم . قوله ( قال : فان فلانا أخبرني أنك قلت بعد الركوع ،  
فقال : كذب ) لم أقف على تسمية هذا الرجل صريحا ، ويحتمل أن يكون محمد بن سيرين بدليل روايته المتقدمة ، فان  
مفهوم قوله « بعد الركوع يسيرا » ، يحتمل أن يكون وقبل الركوع كثيرا ، ويحتمل أن يكون لا قنوت قبله أصلا ،  
ومعنى قوله « كذب » أي أخطأ ، وهو لغة أهل الحجاز ، يطلقون الكذب على ما هو أعم من العمد والخطأ ، ويحتمل  
أن يكون أراد بقوله « كذب » أي إن كان حكى أن القنوت دائما بعد الركوع ، وهذا يرجح الاحتمال الأول ، وبينه

( ١ ) أنت الضمير هنا لأنه أراد الترجمة . فذهب

ما أخرجه ابن ماجه من رواية حميد عن أنس أنه سئل عن القنوت فقال : قبل الركوع وبعده ، إسناده قوى ، وروى ابن المنذر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن بعض أصحاب النبي ﷺ قننوا في صلاة الفجر قبل الركوع وبعضهم بعد الركوع ، وروى محمد بن نصر من طريق أخرى عن حميد عن أنس ، أن أول من جعل القنوت قبل الركوع - أى دائماً - عثمان ، لى يدرك الناس الركعة ، وقد وافق عاصم على روايته هذه عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى في المغازى بلفظ : سأل رجل أنسا عن القنوت بعد الركوع أو عند الفراغ من القراءة ؟ قال : لا بل عند الفراغ من القراءة ، وبمجموع ما جاء عن أنس من ذلك أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك ، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع ، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك والظاهر أنه من الاختلاف المباح . قوله ( كان يبعث قوما يقال لهم القراء ) سيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازى ، وكذا على رواية أبي مجلز ، والتسعى الراوى عنه هو سليمان وهو يروى عن أنس نفسه ، ويروى عنه أيضا بواسطة كما في هذا الحديث . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن عليه ، وعالم هو الخلاء قوله ( كان القنوت في المغرب والفجر ) قد تقدم توجيه لإيراد هذه الرواية في أول هذا الباب ، وتقدم الكلام على بعضها في أثناء صفة الصلاة . وقد روى مسلم من حديث البراء نحو حديث أنس هذا ، وتمسك به الطحاوى في ترك القنوت في الصبح قال : لانهم أجمعوا على نسخه في المغرب ، فيكون في الصبح كذلك انتهى . ولا يخفى ما فيه . وقد عارضه بعضهم فقال : أجمعوا على أنه ﷺ قنت في الصبح ، ثم اختلفوا هل ترك ، فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه ؟ وظهر لى أن الحكمة في جعل قنوت النازلة في الاعتدال دون السجود مع أن السجود مظنة الإجابة كما ثبت ، أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ، وثبوت الأمر بالدعاء فيه أن المطلوب من قنوت النازلة أن يشارك المأموم الإمام في الدعاء ولو بالتأمين ، ومن ثم اتفقوا على أنه يجهر به ، بخلاف القنوت في الصبح فاختلف في محله وفي الجهر به . ( تكملة ) : ذكر ابن العربى أن القنوت ورد لعشرة معان ، فنظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فيما أنشدنا لنفسه إجازة غير مرة :

ولفظ القنوت اعدد معانيه محمد	مزيدا على عشر معاني مرضيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة	إقامتها لإقراره بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله	كذلك دوام الطاعة الراجح القنيه

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الوتر من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا ، منها واحد معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية أحاديث ، والخالص سبعة وافقه مسلم على تخريجها ، وفيه من الآثار ثلاثة موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٥ - كتاب الاستسقاء

### ١ - باب الاستسقاء، وخروج النبي ﷺ في الاستسقاء

١٠٠٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** قَالَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْ جَمَّةَ قَالَ « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ بِسَنَدِي وَحَوْلَ رِجَائِهِ »

[ الحديث ١٠٠٥ - أطرافه في : ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ]

( أبواب الاستسقاء ) : ( باب الاستسقاء وخروج النبي ﷺ ) كذا للمستمل دون البسملة ، وسقط ما قبل باب من رواية الحموي والكشميني ، وللأصيل كتاب الاستسقاء فقط ، وثبتت البسملة في رواية ابن شويه . والاستسقاء لغة طلب سقى الماء من الغير للنفس أو الغير ، وشرا طلبه من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة ، وسيأتي في « باب تحويل الرداء » التصريح بسلام عبد الله له من عباد . **قوله** ( عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم ، كما سيأتي صريحا في الباب المذكور وسيألفه أم . **قوله** ( خرج النبي ﷺ ) أي إلى المصل كما سيأتي التصريح به أيضا فيه ، وبأقوال الكلام فيه على كيفية تحويل الرداء ، وزاد فيه « وصلى ركعتين » . وقد اتفق فقهاء الأمصار على مشروعية صلاة الاستسقاء وأنها ركعتان إلا ما روى عن أبي حنيفة أنه قال : يبرزون للدعاء والتضرع ، وإن خطب لهم لحسن . ولم يعرف الصلاة ، هذا هو المشهور عنه . ونقل أبو بكر الرازي عنه التخيير بين الفعل والترك ، وحكى ابن عبد البر الإجماع على استحباب الخروج إلى الاستسقاء ، والبروز إلى ظاهر المصر ، لكن حكى القرطبي عن أبي حنيفة أيضا أنه لا يستحب الخروج ، وكأنه اشتبه عليه بقوله في الصلاة

### ٢ - باب دعاء النبي ﷺ « اجعلها عليهم سنين كسني يوسف »

١٠٠٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ يَقُولُ : اللَّهُمَّ أَنْجِرْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رِيْمَةَ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، اللَّهُمَّ أَنْجِرِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ . وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : غَفَارُ غَفَرِ اللَّهِ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَامِيَهَا اللَّهُ »

قال ابن أبي الزناد عن أبيه هذا كله في الصبح

١٠٠٧ - **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** قَالَ حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ منصور عن أبي الضمعي عن مسروق قال : كنّا

عند عبد الله قال : « إن النبي ﷺ لما رأى من الناس إداً قال : اللهم سبِّح كسب يوسف . فأخذتهم سنة حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ ، حتى أكلوا الجلود والميتة والجيف ، وَنَظَرُوا أَحَدُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فَبَرَى الدُّخَانَ مِنَ الْجُوعِ . فَأَنَاءَهُ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّكَ تَأْمُرُ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبِصَلَةِ الرَّحْمَنِ ، وَإِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَسُوا ، فَادْعُ اللَّهَ لِمِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنَّ رَبَّكَ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ﴾ فَالْبَطْشَةُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَدْ مَضَتْ الدُّخَانُ وَالْبَطْشَةُ وَالْإِزَامُ وَآيَةُ الرُّومِ »

[ الحديث ١٠٠٧ - أطرافه في : ١٠٢٠ ، ٤٦٩٣ ، ٤٧٦٧ ، ٤٧٧٤ ، ٤٨٠٩ ، ٤٨٢١ ، ٤٨٢٢ ، ٤٨٢٣ ، ٤٨٢٤ ، ٤٨٢٥ ]

**قوله ( باب دعاء النبي ﷺ : اجعلها سنين كسنى يوسف )** أورد فيه حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت للمؤمنين والدعاء على الكافرين ، وفيه معنى الترجمة . ووجه ادخاله في أبواب الاستسقاء التنبه على أنه كما شرع الدعاء بالاستسقاء للمؤمنين كذلك شرع الدعاء بالقحط على الكافرين لما فيه من نفع الفريقين باضفاف عدو المؤمنين ورقة قلوبهم لينالوا للمؤمنين . وقد ظهر من ثمره ذلك التجاؤم إلى النبي ﷺ أن يدعو لهم برفع القحط ، كما في الحديث الثاني . ويمكن أن يقال : إن المراد أن مشروعية الدعاء على الكافرين في الصلاة تقتضى مشروعية الدعاء للمؤمنين فيها ، فثبت بذلك صلاة الاستسقاء خلافاً لمن أنكرها . والمراد بسنى يوسف ما وقع في زمانه عليه السلام من القحط في السنين السبع كما وقع في التنزيل ، وقد بين ذلك في الحديث الثاني حيث قال : « سبعا كسب يوسف ، وأضيفت إليه لكونه الذي أُنذِر بها ، أو لكونه الذي قام بأمر الناس فيها . قوله ( حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن ) هو الخزاعي بالمهمل والزاي لا المخزومي ، وهما مدينان من طبقة واحدة لكن الخزاعي معروف بالرواية عن أبي الزناد دون المخزومي ، وقد بينه ابن معين والنسائي . لكنه لم ينفرد بهذا الحديث فسياق في الجهاد من رواية الثوري ، وفي أحاديث الانبياء من رواية شعيب ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية موسى بن عقبة كلهم عن أبي الزناد . قوله ( اللهم اجعلها سنين ) في الرواية الماضية في « باب يهوى بالتكبير من صفة الصلاة » : « اللهم اجعلها عليهم ، والضمير في قوله « اجعلها » يعود على المدة التي تقع فيها الشدة المعبر عنها بالوطأة ، وزاد بعد قوله فيها كسنى يوسف « وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له ، وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في تفسير آل عمران إن شاء الله تعالى . قوله ( وإن النبي ﷺ قال : غفار غفر الله لها الخ ) هذا حديث آخر ، وهو عند المصنف بالإسناد المذكور وكأنه سمعه هكذا فأورده كما سمعه . وقد أخرجه أحمد عن قتيبة كما أخرجه البغاري ، ويحتمل أن يكون له تعلق بالترجمة من جهة أن الدعاء على المشركين بالقحط ينبئ أن يخص بمن كان محاربا دون من كان مسالما ، قوله ( غفار غفر الله لها ) فيه الدعاء بما يشتق من الاسم كأن يقول لاحد : أحمد الله عاقبتك ، ولعل : أهلك الله . وهو من جناس الاشتقاق ، ولا يختص بالدعاء بل يأتي مثله في الخبر ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ ﴾ وسياق في المغازي حديث « عصية عصت الله ورسوله » ، وإنما اختص القيلتان بهذا الدعاء لأن غفارا أسلوا قدما ، وأسلم سألوا النبي ﷺ كما سياتي بيان ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . قوله ( قال ابن أبي الزناد عن أبيه : هذا كله في الصحيح ) يعني أن عبد الرحمن بن أبي الزناد روى هذا الحديث عن أبيه بهذا الإسناد ، فبين أن الدعاء المذكور كان في الصحيح ، وقد تقدم بعض بيان الاختلاف في ذلك في أثناء صفة الصلاة . قوله ( كنا عند عبد الله ) يعني ابن



مسعود ، وسيأتى فى تفسير الدخان سبب تحديث عبد الله بن مسعود بهذا الحديث . **قوله** ( لما رأى من الناس إدباراً ) أى عن الاسلام ، وسيأتى فى تفسير الدخان أن قريشاً لما أبطؤوا عن الإسلام . **قوله** ( فاخذتهم سنة ) بفتح المهملة بعدها نون خفيفة أى أصابهم القحط ، وقوله « حصت ، بفتح الحاء والصاد المهملتين أى استأصلت النبات حتى خلت الأرض منه . **قوله** ( حتى أكلنا ) فى رواية المستعلى والحوذى « حتى أكلوا ، وهو الوجه ، وكذا قوله « ينظر أحدهم ، عند الأكثر » ينظر أحدهم ، وهو الصواب . وسيأتى بقية الكلام عليه بعد تسعة أبواب

### ٣ - باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

١٠٠٨ - **حديث** عمرو بن على قال حدثنا أبو قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه قال : سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب :

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ

[ الحديث ١٠٠٨ - طرفه فى : ١٠٠٩ ]

١٠٠٩ - وقال عمرو بن حمزة : حدثنا سالم عن أبيه « ربمّا ذكرت قول الشاعر وَأَنَا أَنْظَرُ إِلَى وَجْهِ النَّبِيِّ

ﷺ يَسْتَسْقِي ، فَمَا يَنْزِلُ حَتَّى يَجِيشَ كُلُّ مِيزَابٍ :

وَأَبْيَضَ يَسْتَسْقِي الْعَمَامُ بِوَجْهِهِ نِيَالِ الْيَتَامَى عِصْمَةً لِلْأَرَامِلِ

وهو قول أبي طالب »

١٠١٠ - **حديث** الحسن بن محمد قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى قال حدثني أبي عبد الله بن النعمان

عن ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس « أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففدستينا ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فافسقنا . قال : فَيُسْقَوْنَ »

[ الحديث ١٠١٠ - طرفه فى : ٢٧١ ]

**قوله** ( باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ) قال ابن رشيد : لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذى قبله لكان أوضح مما ذكر انتهى . ويظهر لى أنه لما كان من سأل قد يكون مسلماً وقد يكون مشركاً وقد يكون من الفريقين ، وكان فى حديث ابن مسعود المذكور أن الذى سأل كان مشركاً ، ناسب أن يذكر فى الذى بعده ما يدل على ما إذا كان الطلب من الفريقين كما سأبينه ، ولذلك ذكر لفظ الترجمة عاماً لقوله « سؤال الناس ، وذلك أن المصنف أورد فى هذا الباب تمثيل ابن عمر بشعر أبي طالب ، وقول أنس « إن عمر كان إذا قحطوا استسقى بالعباس ، وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : حديث ابن عمر خارج عن الترجمة ، إذ ليس فيه أن أحداً سأل أن يستسقى له ولا فى قصة العباس التى أوردتها أيضاً . وأجاب ابن المنير عن حديث ابن عمر بأن المناسبة تؤخذ من قوله فيه « يستسقى العمام ، لأن فاعله محذوف وهم الناس ، وعن حديث أنس بأن فى قول عمر « كنا نتوسل إليك بنبيك ، دلالة على أن للإمام مدخلا فى الاستسقاء . وتعقب بأنه لا يلزم من كون فاعل « يستسقى ، هو الناس أن يكونوا سألوا الإمام

أن يستسقى لهم كما في الترجمة ، وكذا ليس في قول عمر أنهم كانوا يتوسلون به دلالة على أنهم سألوه أن يستسقى لهم ، إذ يحتمل أن يكونوا في الحالين طلبوا السقيا من الله مستشفعين به ﷺ . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال بطريق الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال انتهى . وهو حسن ويمكن أن يكون أراد من حديث ابن عمر سياق الطريق الثانية عنه ، وأن يبين أن الطريق الأولى مختصرة منها ، وذلك أن لفظ الثانية « ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي ﷺ يستسقى » فدل ذلك على أنه هو الذي باشر الطلب ﷺ ، وأن ابن عمر أشار إلى قصة وقعت في الإسلام حضرها هو لا مجرد ما دل عليه شعر أبي طالب . وقد علم من بقية الأحاديث أنه ﷺ إنما استسقى لإجابة لسؤال من سألته في ذلك كما في حديث ابن مسعود الماضي وفي حديث أنس الآتي وغيرهما من الأحاديث ، وأوضح من ذلك ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من رواية مسلم الملائق عن أنس قال « جاء رجل أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتيفانك وما لنا بغير يسط ، ولا صبي يغط . ثم أثنده شعرا يقول فيه :

وليس لنا إلا اليك فرارنا وأين فرار الناس إلا إلى الرسل

فقام يجر رداءه حتى صعد المنبر فقال « اللهم اسقنا » الحديث وفيه « ثم قال ﷺ : لو كان أبو طالب حيا لقرت عيناه . من يشدنا قوله ؟ فقام على فقال : يا رسول الله ، كأنك أردت قوله « وأيض يستسقى الغمام بوجهه » الآيات ، فظهرت بذلك مناسبة حديث ابن عمر للترجمة ، وإسناد حديث أنس وإن كان فيه ضعف لكنه يصلح للتأبعة ، وقد ذكره ابن هشام في زوائده في السيرة تعليقا عن يثرب به . وقوله « يسط » بفتح أوله وكسر الهمزة وكذا « يغط » بالمعجمة ، والأطيط صوت البعير المثقل ، والغطيط صوت النائم كذلك ، وكفى بذلك عن شدة الجوع ، لأنهما إنما يقعان غالبا عند الشجع . وأما حديث أنس عن عمر فأشار به أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو عند الاسماعيلي من رواية محمد بن المثنى عن الانصارى بإسناد البخارى إلى أنس قال « كانوا إذا قحطوا على عهد النبي ﷺ استسقوا به ، فيستسقى لهم فيسقون فلما كان في إمارة عمر ، فذكر الحديث . وقد أشار إلى ذلك الإسماعيلي فقال : هذا الذي رويته يحتمل المعنى الذي ترجمه ، بخلاف ما أورده هو . قلت : وليس ذلك بمبتدع ، لما عرف بالاستقراء من عاداته من الاكتفاء بالإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده . وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس « أن عمر استسقى بالمصلى ، فقال للعباس : قم فاستسقى ، فقام العباس ، فذكر الحديث ، فتبين بهذا أن في القصة المذكورة أن العباس كان مسعولا وأنه ينزل منزلة الإمام إذا أمره الإمام بذلك . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح الجاني عن مالك الدار - وكان خازن عمر - قال « أصاب الناس قحط في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي ﷺ (١) فقال : يا رسول الله استسقى لامتك فانهم قد هلكوا ، فأتى الرجل في المنام فقيل

(١) هذا الأثر - على فرض صحته كما قال الشارح - ليس بحجة على جواز الاستسقاء بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته ، لأن السائل مجهول ، ولأن عمل الصحابة رضي الله عنهم على خلافه ، وهم أعلم الناس بالفرع ، ولم يأت أحد منهم إلى قبره يسأله السقيا ولا غيرها ، بل عدل عمر عنه لما وقع الجذب إلى الاستسقاء بالعباس ، ولم ينكر ذلك عليه أحد من الصحابة ، فلم أن ذلك هو الحق ، وأن ما فعله هذا الرجل منكر ووسيلة إلى الشرك ، إن قد جعله بعض أهل العلم من أنواع الشرك . وأما تسمية السائل في رواية سيف المذكورة « بلال بن الحارث » ففي صحة ذلك نظر ، ولم يذكر الشارح سند سيف في ذلك ، وعلى تهدير صحته منه لا حجة فيه ، لأن عمل كبار الصحابة بخالفه ، وهم أعلم بالرسول صلى الله عليه وسلم وشريعته من غيرهم . والله أعلم

له : أنت عمر ، الحديث . وقد روى سيف في الفتوح أن الذي رأى المنام المذكور هو بلال بن الحارث المزني أحد الصحابة ، وظهر بهذا كله مناسبة الترجمة لأصل هذه القصة أيضا والله الموفق . **قوله** ( يتمثل ) أى ينشد شعر غيره . **قوله** ( وأبيض ) بفتح الضاد وهو مجرور برب مقدرة أو منصوب باضمار أعنى أو أخص ، والراجح أنه بالنصب عطفا على قوله « سيدا » في البيت الذى قبله . **قوله** ( ثمال ) بكسر المثلثة وتخفيف الميم هو العماد والملجأ والمطعم والمغيث وللعين والسكاني ، قد أطلق على كل من ذلك . وقوله « عصمة للارامل » أى يمنعهم عما يضرهم ، والارامل جمع أرملة وهى الفقيرة التى لا زوج لها ، وقد يستعمل في الرجل أيضا مجازا ، ومن ثم لو أوصى للارامل خص النساء دون الرجال . وهذا البيت من أبيات في قصيدة لأبي طالب ذكرها ابن إسحق في السيرة بطولها ، وهى أكثر من ثمانين بيتا ، قالها لما تملأت قريش على النبي ﷺ ونفروا عنه من يريد الاسلام ، أوها :

ولما رأيت القوم لا ود فيهم	وقد قطعوا كل العرا والوسائل
وقد جاهرونا بالعداوة والأذى	وقد طارعوا أمر العدو المزائل
أعبد مثاف أنتم خير قومكم	فلا تشركوا في أمركم كل واغل
فقد خفت إن لم يصلح الله أمركم	تكونوا كما كانت أحاديث وائل
أعوذ برب الناس من كل طاعن	علينا بسوء أو ملاح بباطل
وثور ومن أرسى ثبيرا مكانه	وراق لبر في حرراء ونازل
وبالبيت حق البيت من بطن مكة	وبالله إن الله ليس بغافل
كذبتم وبيت الله نبي محمدا	ولما نطاعن حوله وتناضل
ونسله حتى نصرع حوله	ونذمل عن أبنائنا والحلائل
وما ترك قوم لا أبالك سيدا	يمحوط الذمار بين بكر بن وائل
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه	ثمال اليتامى عصمة للارامل
يلوذ به الهلاك من آل هاشم	فهم عنده في عصمة وفواضل

قال السهيلي : فإن قيل كيف قال أبو طالب « يستسقى الغمام بوجهه » ، ولم يره قط استسقى ، إنما كان ذلك منه بعد الهجرة ؟ وأجاب بما حاصله : أن أبا طالب أشار إلى ما وقع في زمن عبد المطلب حيث استسقى لقريش والنبي ﷺ معه غلام انتهى . ويحتمل أن يكون أبو طالب مدحه بذلك لما رأى من مخايل ذلك فيه وإن لم يشاهد وقوعه ، وسيأتى في الكلام على حديث ابن مسعود ما يشعر بأن سؤال أبي سفيان للنبي ﷺ في الاستسقاء وقع بمكة . وذكر ابن التين أن في شعر أبي طالب هذا دلالة على أنه كان يعرف نبوة النبي ﷺ قبل أن يبعث لما أخبره به بحيرا أو غيره من شأنه ، وفيه نظر لما تقدم عن ابن إسحق أن إنشاء أبي طالب لهذا الشعر كان بعد المبعث ، ومعرفة أبي طالب بنبوة رسول الله ﷺ جاءت في كثير من الأخبار ، وتمسك بها الشيعة في أنه كان مسلما . ورأيت لعل بن حوزة البصري جزءا جمع فيه شعر أبي طالب وزعم في أوله أنه كان مسلما وأنه مات على الإسلام وأن الحشوية تزعم أنه مات على الكفر وأنهم لذلك يستجيزون لعنه ، ثم بالغ في سبهم والرد عليهم ، واستدل لدعواه بما لا دلالة فيه .

وقد بينت فساد ذلك كله في ترجمة أبي طالب من كتاب الإصابة ، وسيأتي بعضه في ترجمة أبي طالب من كتاب مبعث النبي ﷺ . قوله ( وقال عمر بن حمزة ) أي ابن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عمه ، وعمر يختلف في الاحتجاج به وكذلك عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المذكور في الطريق الموصولة ، فاعتضدت لإحدى الطريقين بالآخرى ، وهو من أمثلة أحد قسمي الصحيح كما تقرر في علوم الحديث ، وطريق عمر المعلقة وصلها أحمد وابن ماجه والإسماعيلي من رواية أبي عقيل عبد الله بن عميل الثقفي عنه ، وعميل فيها بفتح العين . قوله ( يستسقى ) بفتح أوله زاد ابن ماجه في روايته ، على المنبر ، وفي روايته أيضا في المدينة . قوله ( يجيش ) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة يقال : جاش الوادي إذا زخر بالماء ، وجاشت القدر إذا غلت ، وجاش الشيء إذا تحرك . وهو كناية عن كثرة المطر . قوله ( كل ميزاب ) بكسر الميم وبالألف معروف ، وهو ما يسيل منه الماء من موضع عال . ووقع في رواية الحموي ، حتى يجيش لك ، بتقديم اللام على الكاف وهو تصحيف . قوله ( حدثني الحسن بن محمد ) هو الزعفراني والأنصاري شيخه ، يروي عنه البخاري كثيرا وربما أدخل بينهما واسطة كهذا الموضع ، وهم من زعم أن البخاري أخرجه هذا الحديث عن الأنصاري نفسه . قوله ( أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا ) بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط ، وقد بين الزبير بن بكار في الأنساب صفة ما دعا به العباس في هذه الواقعة والوقت الذي وقع فيه ذلك ، فأخرج باسناد له أن العباس لما استسقى به عمر قال : اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ، ولم يكشف إلا بتوبة ، وقد توجه القوم إلى اليك لمكان في نبيك ، وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالنبوة فاسقنا الغيث . فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض ، وعاش الناس ، وأخرج أيضا من طريق داود عن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب ، فذكر الحديث وفيه : فطلب الناس عمر فقال : إن رسول الله ﷺ كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد ، فاقتدوا أيها الناس برسول الله ﷺ في عمه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله ، وفيه : فإبرحوا حتى سقم الله ، وأخرجه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال : عن أبيه ، بدل ابن عمر ، فيحتمل أن يكون لزيد فيه شيخان . وذكر ابن سعد وغيره أن عام الرمادة كان سنة ثمان عشرة ، وكان ابتداءه مصدر الحاج منها ودام تسعة أشهر ، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم ، سمى العام بها لما حصل من شدة الجذب فاغبرت الأرض جدا من عدم المطر ، وقد تقدم من رواية الإسماعيلي رفع حديث أنس المذكور في قصة عمر والعباس ، وكذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق طريق محمد بن المثني بالإسناد المذكور . ويستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة ، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفة بحقه

#### ٤ - باب تحويل الرمادة في الاستسقاء

١٠١١ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى ، فَقَلَبَ رِدَاءَهُ »**

١٠١٢ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ إِنَّهُ سَمِعَ عُبَادَ بْنَ تَمِيمٍ**

يُحَدِّثُ أَبَاهُ عَنْ عَمِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى الْمَصْلَى فَاسْتَسْقَى ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، وَقَلْبَ رِداءَهُ ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : هُوَ صَاحِبُ الْأَذْنِ ، وَلَكِنَّهُ وَهَمَ لِأَنَّ هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ الْمَازِنِيُّ ، مَازِنُ الْأَنْصَارِ

**قوله** ( باب تحويل الرداء في الاستسقاء ) ترجم لمشروعيته خلافا لمن نفاه ، ثم ترجم بعد ذلك لكيفيته كما سيأتي . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأخرجه من طريقه . **قوله** ( عن محمد بن أبي بكر ) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وهو أخو عبد الله بن أبي بكر المذكور في الطريق الثانية من هذا الباب ، وقد حدث به عن عباد أبوها أبو بكر بن محمد بن عمرو كما سيأتي بعد خمسة عشر بابا . **قوله** ( استسقى فقلب رداءه ) ذكر الواقدي أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع وطول إزاره أربعة أذرع وشبرين في ذراعين وشبر ، كان يلبسهما في الجمعة والعيد . ووقع في شرح الأحكام لابن بزيّة ، ذرع الرداء كاللدى ذكره الواقدي في ذرع الإزار ، والاول أولى . قال الزين بن المنير : ترجم بلفظ التحويل ، والذي وقع في الطريقتين اللذين ساقهما لفظ القلب ، وكأنه أراد أنهما بمعنى واحد انتهى . ولم تتفق الرواة في الطريق الثانية على لفظ القلب ، فان رواية أبي ذر « حول » وكذا هو في أول حديث في الاستسقاء ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، وقد وقع بيان المراد من ذلك في « باب الاستسقاء بالمصلى » في زيادة سفيان عن المسعودي عن أبي بكر بن محمد ، ولفظه « قلب رداءه جعل اليمين على الشمال » وزاد فيه ابن ماجه وابن خزيمة من هذا الوجه « والشمال على اليمين » والمسعودي ليس من شرط الكتاب وإنما ذكر زيادته استطرادا ، وسيأتي بيان كون زيادته موصولة أو معلقة في الباب المذكور إن شاء الله تعالى . وله شاهد أخرجه أبو داود من طريق الزبيدي عن الزهري عن عباد بلفظه « لجعل عطاؤه اليمين على عاتقه اليسر ، وعطاؤه اليسر على عاتقه اليمين » ، وله من طريق عمارة بن غزية عن عباد « استسقى وعليه خميصة سوداء ، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها أعلاها ، فلما نقلت عليه قلبها على عاتقه ، وقد استحسب الشافعي في الجديد فعل ما هم به ﷺ من تنكيس الرداء مع التحويل الموصوف ، وزعم القرطبي كغيره أن الشافعي اختار في الجديد تنكيس الرداء لا تحويله ، والذي في « الأم » ما ذكرته . والجمهور على استحباب التحويل فقط ، ولا ريب أن الذي استحسبه الشافعي أحسن (١) . وعن أبي حنيفة وبعض المالكية لا يستحب شيء من ذلك ، واستحب الجمهور أيضا أن يحول الناس بتحويل الإمام ، ويشهد له ما رواه أحمد من طريق أخرى عن عباد في هذا الحديث بلفظه « وحول الناس معه ، وقال الليث وأبو يوسف : يحول الإمام وحده . واستثنى ابن الماجشون النساء فقال : لا يستحب في حقهن . ثم إن ظاهر قوله « فقلب رداءه » أن التحويل وقع بعد فراغ الاستسقاء ، وليس كذلك ، بل المعنى فقلب رداءه في أثناء الاستسقاء . وقد بينه مالك في روايته المذكورة ولفظه « حول رداءه حين استقبل القبلة » ولمسلم من رواية يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد « وإنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه ، وأصله للبصنف كما سيأتي بعد أبواب ، وله من رواية الزهري عن عباد « فقام فدعا الله قائما ، ثم توجه قبل القبلة وحول

(١) ليس الأمر كما قاله الشارح ، بل الأولى والأحسن هو التحويل بمجمل ما على اليمين على اليسر وعكسه ، لأن الحديث بذلك أصح وأصرح ، ولأن فعله أيسر وأسهل . والله أعلم

رداه ، ، فعرف بذلك أن التحويل وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء . واختلف في حكمة هذا التحويل : لجزم المهلب بأنه للتفاضل بتحويل الحال عما هي عليه ، وتعقبه ابن العربي بأن من شرط القول أن لا يقصد اليه . قال : وإنما التحويل أمانة بينه وبين ربه ، قيل له حول رداه ليتحول حاله . وتعقب بأن الذي جزم به يحتاج إلى نقل ، والذي رده ورد فيه حديث رجاله ثقات أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر ، ورجع الدارقطني إرساله . وعلى كل حال فهو أولى من القول بالظن . وقال بعضهم : إنما حول رداه ليكون أثبت على عاتقه عند رفع يديه في الدعاء فلا يكون سنة في كل حال . وأجيب بأن التحويل من جهة إلى جهة لا يقتضى الثبوت على العاتق ، فالحمل على المعنى الأول أولى ، فإن الاتباع أولى من تركه لمجرد احتمال الخصوص . والله أعلم . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( قال عبد الله بن أبي بكر ) أى قال قال ، ويجوز أن يكون ابن عيينة حذف الصيغة مرة ، وجرت عادتهم بحذف أحدهما من الخط ، وفي حذفها من اللفظ بحث . ووقع عند الحوى والمستمل بلفظ : عن عبد الله ، وصرح ابن خزيمة في روايته بتحديث عبد الله به لابن عيينة . **قوله** ( أنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه ) الضمير في قوله « أباه » يعود على عبد الله بن أبي بكر لا على عباد ، وضبطه الكرماني بضم الهمة وراء بدل الموحدة ، أى أظنه . ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا . ومقتضاها أن الراوى لم يجزم بأن رواية عباد له عن عمه . ووقع في بعض النسخ من ابن ماجه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن أبيه عن عبد الله بن زيد ، وقوله « عن أبيه » زيادة وهي وهم ، والصواب ما وقع في النسخ المعتمدة من ابن ماجه عن محمد بن الصباح ، وكذا لابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء كلاهما عن سفيان قال « حدثنا المسعودي ويحيى هو ابن سعيد عن أبي بكر أى ابن محمد بن عمرو بن حزم ، قال سفيان فقلت لعبد الله - أى ابن أبي بكر - حديث حدثناه يحيى والمسعودي عن أبيك عن عباد بن تميم ، فقال عبد الله بن أبي بكر : سمعته أنا من عباد يحدث أبي عن عبد الله بن زيد بن أبي بكر ، فذكر الحديث . **قوله** ( خرج إلى المصلى فاستسقى ) في رواية الزهري المذكورة « بالناس يستسقى » ، ولم أقف في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد على سبب ذلك ولا صفته عليه السلام حال الذهاب إلى المصلى وعلى وقت ذهابه ، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود وابن حبان قالت « شكا الناس إلى رسول الله عليه السلام قحط المطر ، فأمر بمنبر فوضع له بالمصلى ، ووعد الناس يوما يخرجون فيه ، فخرج حين بدا حاجب الشمس فقمعد على المنبر ، الحديث . وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأصحاب السنن « خرج النبي عليه السلام متبذلا متواضعا متضرعا حتى أتى المصلى فرقى المنبر ، وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني « قحط المطر ، فسألنا نبي الله عليه السلام أن يستسقى لنا ، ففدا نبي الله عليه السلام ، الحديث . وقد حكى ابن المنذر الاختلاف في وقتها ، والراجح أنه لا وقت لها معين ، وإن كان أكثر أحكامها كالعيد ، لسكانها تخالفه بأنها لا تختص بيوم معين ، وهل تصنع بالليل ؟ استنبط بعضهم من كونه عليه السلام جهر بالقراءة فيها بالنهار أنها نهائية كالعيد ، وإلا فلا كانت تصلى بالليل لأسرها بالنهار وجهر بالليل كطائفة النوافل . ونقل ابن قدامة الإجماع على أنها لا تصلى في وقت الكراهة ، وأفاد ابن حبان أن خروجه عليه السلام إلى المصلى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست من الهجرة . **قوله** ( فاستقبل القبلة وحول رداه ) تقدم ما فيه قريبا . **قوله** ( وصلى ركعتين ) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة عند ابن خزيمة « وصلى بالناس ركعتين ، وفي رواية الزهري الآتية في « باب كيف حول ظهره » : « ثم صلى المنابر ركعتين ، واستدل به على أن الخطبة

في الاستسقاء قبل الصلاة ، وهو مقتضى حديث عائشة وابن عباس المذكورين ، لكن وقع عند أحمد في حديث عبد الله بن زيد التصريح بأنه بدأ بالصلاة قبل الخطبة ، وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه حيث قال : فصل بنا ركعتين بغير أذان ولا إقامة (١) ، والمرجح عند الشافعية والمالكية الثاني ، وعن أحمد رواية كذلك ، ورواية ويخير ، . ولم يقع في شيء من طرق حديث عبد الله بن زيد صفة الصلاة المذكورة ولا ما يقرأ فيها ، وقد أخرج الدارقطني من حديث ابن عباس أنه يكبر فيهما سبعاً وخمسة كالعيد ، وأنه يقرأ فيهما بسبح وهل أذاك ، وفي إسناده مقال ، لكن أصله في السنن بلفظ : ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد ، فأخذ بظاهره الشافعي فقال : يكبر فيهما . ونقل الفاكهي شيخ شيوختنا عن الشافعي استحباب التكبير حال الخروج إليها كما في العيد ، وهو غلط منه عليه ، ويمكن الجمع بين ما اختلف من الروايات في ذلك بأنه ﷺ بدأ بالدعاء ثم صلى ركعتين ثم خطب ، فاقصر بعض الرواة على شيء وبعضهم على شيء ، وعبر بعضهم عن الدعاء بالخطبة فلذلك وقع الاختلاف . وأما قول ابن بطال : إن رواية أبي بكر بن محمد دالة على تقديم الصلاة على الخطبة وهو مضطرب من ولديه عبد الله ومحمد فليس ذلك بالبين من سياق البخاري ولا مسلم والله أعلم . وقال القرطبي : يعتضد القول بتقديم الصلاة على الخطبة لمشايتها بالعيد ، وكذا ما تقرر من تقديم الصلاة أمام الحاجة . وقد ترجم المصنف لهذا الحديث أيضاً الدعاء في الاستسقاء قائماً واستقبال القبلة فيه ، وحمله ابن العربي على حال الصلاة ثم قال : يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بدعاء الاستسقاء ، ولا يخفى ما فيه ، وقد ترجم له المصنف في الدعوات بالدعاء مستقبل القبلة من غير قيد بالاستسقاء ، وكأنه الحق به ، لأن الأصل عدم الاختصاص : وترجم أيضاً لكونها ركعتين وهو لإجماع عند من قال بها . ولكونها في المصل ، وقد استثنى الخفاف من الشافعية مسجد مكة كالعيد ، وبالجهر بالقراءة في الاستسقاء ، وبتحويل الظهر إلى الناس عند الدعاء وهو من لازم استقبال القبلة . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وقوله ( كان ابن عينة الخ ) يحتمل أن يكون تعليقا ، ويحتمل أن يكون سمع ذلك من شيخه علي بن عبد الله المذكور ، ويرجح الثاني أن الإسماعيلي أخرجه عن جعفر الفريابي عن علي بن عبد الله بهذا الإسناد فقال : عن عبد الله بن زيد الذي أرى الدعاء ، وكذا أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان ، وتعقبه بأن ابن عينة غلط فيه . قوله ( لأن هذا ) يعني راوى حديث الاستسقاء ( عبد الله ) أي هو عبد الله ( ابن زيد بن عاصم ) فالتقدير لأن هذا أي عبد الله بن زيد هو عبد الله بن زيد بن عاصم . قوله ( مازن الأنصار ) احتراز عن مازن تميم ، وهو مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ، أو مازن قيس وهو مازن بن منصور بن الحارث بن خصفة بمجعة ثم مهمل مفتوحين ابن قيس بن عيلان ، ومازن ابن صمصمة بن معاوية بن بكر بن هوازن ، ومازن ضبة وهو مازن بن كعب بن ربيعة بن ثعلبة بن سعد بن ضبة ، ومازن شيدان وهو مازن بن ذهل بن ثعلبة بن شيدان وغيرهم . قال الرشاطي : مازن في القبايل كثير ، والمازن في اللغة بيض الثلج وقد حذف البخاري مقابله والتقدير وذلك أي عبد الله بن زيد رآني الأذان عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصاري ثم إلى الخزرج والصحية والرواية ، واقتفا في الجدل والبطن الذي من الخزرج لأن حفيد عاصم من مازن وحفيد عبد ربه من بلحارث بن الخزرج . والله أعلم

(١) أخرج أحمد رحمه الله حديث أبي هريرة المذكور بإسناد حسن ، وصرح فيه بأنه : خطب بعد الصلاة ، ويجمع بين الحديثين بجواز الأمرين . والله أعلم

٥ - **باب انتقام الرب جل وعز من خلقه بالقسط إذا انتهكت محارم الله**

**قوله** ( باب انتقام الرب عز وجل من خلقه بالقسط إذا انتهكت محارمه ) هكذا وقعت هذه الترجمة في رواية الحموي وحده خالية من حديث ومن أثر . قال ابن رشيد : كأنها كانت في رقعة مفردة فاملها الباقون ، وكأنه وضعها ليدخل تحتها حديثا ، وأليق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود يعنى المذكور في ثاني باب من الاستسقاء ، وآخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت به عادته غالبا فعاقه عن ذلك عائق . والله أعلم

٦ - **باب الاستسقاء في المسجد الجامع**

١٠١٣ -- **حدثنا محمد قال أخبرنا أبو حمزة أنس بن عياض قال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر** أنه سمع أنس بن مالك يذكر أن رجلا دخل يوم الجمعة من باب كان وجاه المنبر ورسول الله ﷺ قائم يخطب ، فاستقبل رسول الله ﷺ قائما فقال : يا رسول الله هلكت الموائس ، واقطعت السبل ، فادع الله فيفدنا . قال فرجع رسول الله ﷺ يديه فقال : اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا ، اللهم اسقنا . قال أنس : ولا والله ما نرى في السماء من سحب ولا قرعة ولا شيثا ، ولا بيننا وبين سنج من بيت ولا دار . قال : فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسّطت السماء انتشرت ، ثم أمطرت . قال : والله ما رأينا الشمس سقيا . ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة - ورسول الله ﷺ قائم يخطب - فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله ، هلكت الأموال ، واقطعت السبل ، فادع الله يمسخها . قال فرجع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والجال والأكام والظراب والأودية ونبات الشجر . قال : فاقطعت ، وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك : فسألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري

**قوله** (باب الاستسقاء في المسجد الجامع) أشار بهذه الترجمة إلى أن الخروج إلى المصلى ليس بشرط في الاستسقاء لأن الملحوظ في الخروج المبالغة في اجتماع الناس ، وذلك حاصل في المسجد الأعظم بناء على المهورد في ذلك الزمان من عدم تعدد الجامع ، بخلاف ما حدث في هذه الأعصار في بلاد مصر والشام والله المستعان . وقد ترجم له المصنف بعد ذلك من اكتفى بصلاة الجمعة في خطبة الاستسقاء ، ، ترجم له أيضا الاستسقاء في خطبة الجمعة ، فأشار بذلك إلى أنه إن اتفق وقوع ذلك يوم الجمعة اندرجت خطبة الاستسقاء وصلاتها في الجمعة ، ومدار الطرق الثلاثة على شريك : فالأول عن أبي حمزة ، والثانية عن مالك ، والثالثة عن إسماعيل بن جعفر ثلاثهم عن شريك . وأخرجه أيضا من طرق أخرى عن أنس سننشير إليها عند النقل لزواندها إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ان رجلا ) لم أقف على تسميته في حديث أنس ، وروى الإمام أحمد من حديث كعب بن مرة ما يمكن أن يفسر هذا المبهم بأنه كعب المذكور ، وسأذكر بعض سياقه بعد قليل ، وروى البيهقي في الدلائل من طريق مرسل ما يمكن أن يفسر بأنه خارجة بن حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري ، ولكن رواه ابن ماجه من طريق شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب بن مرة : يا كعب حدثنا عن رسول الله ﷺ واحذر ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله استسقى الله عز



وجعل ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا ، الحديث . ففي هذا أنه غير كعب ، وسيأتي بعد أبواب في هذه القصة ، فأنه أبو سفيان ، ومن ثم زعم بعضهم أنه أبو سفيان بن حرب ، وهو وهم لأنه جاء في واقعة أخرى كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين ، وقد تقدم في الجمعة من رواية إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس ، وأصاب الناس سنة - أي جدد - على عهد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة قام أعرابي ، وسيأتي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس ، أتى رجل أعرابي من أهل البدو ، وأما قوله في رواية ثابت الآتية في باب الدعاء إذا كثرت المطر ، عن أنس ، فقام الناس فصاحوا ، فلا يمارض ذلك ، لأنه يحتمل أن يكونوا سألوه بعد أن سأل ، ويحتمل أنه نسب ذلك إليهم لموافقة سؤال السائل ما كانوا يريدونه من طلب دعاء النبي ﷺ لهم ، وقد وقع في رواية ثابت أيضا عند أحمد ، إذ قال بعض أهل المسجد ، وهي ترجح الاحتمال الأول . قوله ( من باب كان وجه المنبر ) بكسر واو وجاء ويجوز ضمها أي مواجهة ، ووقع في شرح ابن التين أن معناه مستدير القبلة ، وهو وهم ، وكأنه ظن أن الباب المذكور كان مقابل ظهر المنبر ، وليس الأمر كذلك . ووقع في رواية إسماعيل بن جعفر ، من باب كان نحو دار القضاء ، وفسر بعضهم دار القضاء بأنها دار الإمارة ، وليس كذلك وإنما هي دار عمر ابن الخطاب ، وسميت دار القضاء لأنها بيعت في قضاء دينه فكان يقال لها دار قضاء دين عمر . ثم طال ذلك فتقبل لها دار القضاء ذكره الزبير بن بكار بسنده إلى ابن عمر . وذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني : سمعت ابن أبي فديك عن عمه كانت دار القضاء لعمر ، فأمر عبد الله وحفصة أن يديعها عند وفاته في دين كان عليه ، فباعوها من معاوية ، وكانت تسمى دار القضاء . قال ابن أبي فديك سمعت عمي يقول : إن كانت لتسمى دار قضاء الدين . قال وأخبرني عمي أن الخوخة الشارعة في دار القضاء غربي المسجد هي خوخة أبي بكر الصديق التي قال رسول الله ﷺ ، لا يبقى في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر ، وقد صارت بعد ذلك إلى مروان وهو أمير المدينة ، فلعلها شبة من قال إنها دار الإمارة فلا يكون غطا كما قال صاحب المطالع وغيره ، وجاء في تسميتها دار القضاء قول آخر رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، عن أبي غسان المدني أيضا عن عبد العزيز بن عمران عن راشد بن حفص عن أم الحكم بنت عبد الله عن عمتها سهلة بنت عاصم قالت : كانت دار القضاء لعبد الرحمن بن عوف وإنما سميت دار القضاء لأن عبد الرحمن بن عوف اعتزل فيها ليالي الشورى حتى قضى الأمر فيها فباعها بنو عبد الرحمن من معاوية بن أبي سفيان . قال عبد العزيز : فكانت فيها الدراوين وبيت المال ، ثم صيرها السفاح رحبة للمسجد وزاد أحمد في رواية ثابت عن أنس ، إني لقائم عند المنبر ، فأفاد بذلك قوة ضبطه للقصة لقربه ، ومن ثم لم يرد هذا الحديث بهذا السياق كله إلا من روايته . قوله ( قائم يخطب ) زاد في رواية قتادة في الأدب ، بالمدينة . قوله ( فقال يا رسول الله ) هذا يدل على أن السائل كان مسلما فانتفى أن يكون أبا سفيان فانه حين سؤاله لذلك كان لم يسلم كما سيأتي في حديث عبد الله بن مسعود قريبا . قوله ( هلك الاموال ) في رواية كريمة وأبي ذر جميعا عن الكشميهني ، المواسي ، وهو المراد بالاموال هنا لا الصامت ، وقد تقدم في كتاب الجمعة بلفظ هلك الكراع ، وهو بضم الكاف يطلق على الخيل وغيرها ، وفي رواية يحيى بن سعيد الآتية هلك الماشية ، هلك العيال ، هلك الناس ، وهو من ذكر العام بعد الخاص ، والمراد بهلاكهم عدم وجود ما يعيشون به من الآفات المفقودة بحبس المطر . قوله ( وانقطعت السبل ) في رواية الاصيلي ، ونقطعت ، بمثناة وتشديد الطاء ، والمراد بذلك أن الإبل ضعفت

- لقله القوت - عن السفر ، أو لكونها لا تجد في طريقها من السكلا ما يقيم أودها ، وقيل المراد نفاذ ما عند الناس من الطعام أو قلته فلا يجدون ما يحملونه يجلبونه إلى الاسواق . ووقع في رواية قتادة الآتية عن أنس ، قحط المطر ، أى قل ، وهو بفتح القاف والطاء<sup>(١)</sup> وحكى بضم ثم كسر ، وزاد في رواية ثابت الآتية عن أنس ، واحمرت الشجر ، واحمرارها كناية عن يبس ورقها لعدم شربها الماء ، أو لانتشاره فتصير الشجر أعوادا بغير ورق . ووقع لاحد في رواية قتادة ، وأحلت الأرض ، وهذه الالفاظ يحتمل أن يكون الرجل قال كلها ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة روى شيئا مما قاله بالمعنى لأنها متقاربة فلا تكون غلطا كما قال صاحب المطالع وغيره . **قوله** ( فادع الله بغيثنا ) أى فهو يغيثنا ، وهذه رواية الأكثر ، ولأبي ذر ، أن بغيثنا ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر الآتية للكشميهني ، يغيثنا ، بالجزم ، ويجوز الضم في بغيثنا على أنه من الإغائه وبالفتح على أنه من الغيث ، ويرجح الأول قوله في رواية إسماعيل ابن جعفر ، فقال اللهم أغشنا ، ووقع في رواية قتادة ، فادع الله أن يسقينا ، وله في الأدب ، فاستسق ربك ، قال قاسم بن ثابت رواه لنا موسى بن هارون ، اللهم أغشنا ، وجائز أن يكون من الغوث أو من الغيث ، والمعروف في كلام العرب غشنا لأنه من الغوث ، وقال ابن القطاع : غاث الله عباده غيثا وغياثا سقام المطر ، وأغاثهم أجاب دعاءهم ، ويقال غاث وأغاث بمعنى ، والرابعى أعلى . وقال ابن دريد : الأصل غائه الله يغوثه غوثا فأغيث ، واستعمل أغاثه ، ومن فتح أوله فن الغيث ويحتمل أن يكون معنى أغشنا أعطنا غوثا وغيثا . **قوله** ( فرفع يديه ) زاد النسائي في رواية سعيد بن يحيى بن سعيد ، ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وزاد في رواية شريك ، حذاء وجهه ، ولابن خزيمة من رواية حميد عن أنس حتى رأيت بياض إبطيه ، وتقدم في الجملة بلفظ ، قد يديه ودعا ، زاد في رواية قتادة في الأدب ، فظفر إلى السماء . **قوله** ( فقال : اللهم اسقنا ) أعاده ثلاثا في هذه الرواية ، ووقع في رواية ثابت الآتية عن أنس ، اللهم اسقنا ، مرتين ، والاختذ بالزيادة أولى ، ويرجحها ما تقدم في العلم أنه ﷺ ، كان إذا دعا دعا ثلاثا . **قوله** ( ولا والله ) كذا للأكثر بالواو ، ولأبي ذر بالفاء ، وفي رواية ثابت المذكورة ، وإيم الله . **قوله** ( من صحاب ) أى مجتمع ( ولا قرعة ) بفتح القاف والواو بعدها مهملة أى صحاب متفرق ، قال ابن سيده : القرع قطع من السحاب رقاق ، زاد أبو عبيد : وأكثر ما يجيء في الخريف . **قوله** ( ولا شيئا ) بالنصب عطفا على موضع الجار والمجرور أى ما نرى شيئا ، والمراد نفي علامات المطر من ربح وغيره . **قوله** ( وما بيننا وبين سلع ) بفتح المهملة وسكون اللام جبل معروف بالمدينة ، وقد حكى أنه بفتح اللام . **قوله** ( من بيت ولادار ) أى يحجبنا عن رؤيته ، وأشار بذلك إلى أن السحاب كان مفقودا لا مستترا بيت ولا غيره . ووقع في رواية ثابت في علامات النبوة قال ، قال أنس : وإن السماء لفي مثل الزجاجة ، أى لشدة صفائها ، وذلك مشعر بعدم السحاب أيضا . **قوله** ( فطلعت ) أى ظهرت ( من وراءه ) أى سلع ، وكأنها نشأت من جهة البحر لأن وضع سلع يقتضى ذلك . **قوله** ( مثل الترس ) أى مستديرة ، ولم يزد أنها مثله في القدر لأن في رواية حفص بن عبيد الله عند أبي عوانة ، فنشأت سحابة مثل رجل الطائر وأنا أنظر إليها ، فهذا يشعر بأنها كانت صغيرة ، وفي رواية ثابت المذكورة ، فهاجت ربح أنشأت سحابا ثم اجتمع ، وفي رواية قتادة في الأدب ، فنشأ السحاب بعضه إلى بعض ، وفي رواية إسحق الآتية ، حتى ثار السحاب أمثال الجبال ، أى لكثرت ، وفيه ، ثم لم ينزل عن منبره

( ١ ) كذا في الاصلين ، ولعله بفتح القاف والباء ، كما يعلم من القاموس وغيره

حتى رأينا المطر يتحادر على لحيته ، وهذا يدل على أن السقف وكف لسكونه كان من جريد النخل . **قوله** ( فلما توسطت السماء انتشرت ) هذا يشعر بأنها استمرت مستديرة حتى انتهت إلى الأفق فانبسطت حينئذ ، وكان فائدته تعميم الأرض بالمطر . **قوله** ( ما رأينا الشمس سبتا ) كناية عن استمرار الغيم الماطر ، وهذا في الغالب ، وإلا فقد يستمر المطر والشمس بادية ، وقد تحجب الشمس بغير مطر . وأصرح من ذلك رواية إسحق الآتية بلفظ « فطرنا يوما ذلك ومن الغد ومن بعد الغد والذي يليه حتى الجمعة الأخرى » . وأما قوله « سبتا » فوقع للاكثر بلفظ السبت - يعني أحد الأيام - والمراد به الأسبوع ، وهو من تسمية الشيء باسم بعضه كما يقال جمعة قاله صاحب النهاية قال : ويقال أراد قطعة من الزمان . وقال الزين بن المنير : قوله « سبتا » أى من السبت إلى السبت ، أى جمعة . وقال المحب الطبري مثله وزاد أن فيه تجوزا لأن السبت لم يكن مبدأ ولا الثاني منتهى ، وإنما عبر أنس بذلك لأنه كان من الانصار وكانوا قد جاؤوا اليهود فأخذوا بكثير من اصطلاحهم ، وإنما سماوا الأسبوع سبتا لأنه أعظم الأيام عند اليهود ، كما أن الجمعة عند المسلمين كذلك . وحكى النووي تبعاً لغيره كثابت في الدلائل أن المراد بقوله سبتا قطعة من الزمان ، ولفظ ثابت : الناس يقولون معناه من سبت إلى سبت وإنما السبت قطعة من الزمان . وأن الداودي رواه بلفظ « سبتا » وهو تصحيف . وتعقب بأن الداودي لم ينفرد بذلك فقد وقع في رواية الحموي والمستمل هنا سبتا ، وكذا رواه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن شريك ، ووافقه أحمد من رواية ثابت عن أنس ، وكان من ادعى أنه تصحيف استبعد اجتماع قوله سبتا مع قوله في رواية إسماعيل بن جعفر الآتية سبتا ، وليس بمستبعد لأن من قال سبتا أراد ستة أيام تامة ، ومن قال سبتا أضاف أيضا يوما ملفقا من الجمعتين . وقد وقع في رواية مالك عن شريك « فطرنا من جمعة إلى جمعة » وفي رواية للسنن « فدامت جمعة » وفي رواية عبدوس والقاسي فيما حكاه عياض « سبتنا » كما يقال جمعتنا ، وهم من عزا هذه الرواية لأبي ذر ، وفي رواية قتادة الآتية « فطرنا فأكدنا فصل إلى منازلنا » أى من كثرة المطر ، وقد تقدم للسنن في الجمعة من وجه آخر بلفظ « فخرجنا نخوض الماء حتى أتينا منازلنا » ولمسلم في رواية ثابت « فأمطرنا حتى رأيت الرجل تهمة نفسه أن يأتي أهله » ولابن خزيمة في رواية حميد « حتى أم الشاب القريب الدار الرجوع إلى أهله » وللصنف في الأدب من طريق قتادة « حتى سألت مشاعب المدينة ، ومشاعب جمع مشعب بالمشئة وآخره موحدة مسيل الماء . **قوله** ( ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ) ظاهره أنه غير الأول ، لأن النكرة إذا تكررت دللت على التعدد ، وقد قال شريك في آخر هذا الحديث هنا « سألت أنسا : أهو الرجل الأول ؟ قال : لا أدري ، وهذا يقتضى أنه لم يحزم بالتغاير ، فالظاهر أن القاعدة المذكورة محمولة على الغالب لأن أنسا من أهل اللسان وقد تعددت . وسيأتى في رواية إسحق عن أنس « فقام ذلك الرجل أو غيره » وكذا لقتادة في الأدب ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر كذلك ، وهذا يقتضى أنه كان يشك فيه ، وسيأتى من رواية يحيى بن سعيد « فأتى الرجل فقال : يا رسول الله ، ومثله لأبي عوانه من طريق حفص عن أنس بلفظ « فإزلنا نمطر حتى جاء ذلك الاعرابي في الجمعة الأخرى » وأصله في مسلم ، وهذا يقتضى الجرم بكونه واحدا ، فلعل أنسا تذكره بعد أن نسيه ، أو نسيه بعد أن كان تذكره ، ويؤيد ذلك رواية البيهقي في « الدلائل » من طريق يزيد أن عبيدا السلمي<sup>(١)</sup> قال « لما قفل رسول الله ﷺ من غزوة تبوك أتاه وفد بني فزارة رقيه خارجة بن

(١) في مخطوطة الرياض « يزيد بن حميد »

حصن أخو عينة قدموا على إبل بجاف فقالوا : يا رسول الله ادع لنا ربك أن يغيثنا ، فذكر الحديث وفيه : فقال : اللهم اسق بلدك وبهيمك ، وانشر بركتك . اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريبا مريبا طبقا واسعا عاجلا غير آجل نافعا غير ضار ، اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء ، وفيه : قال فلا والله ما نرى في السماء من قزعة ولا سحب ، وما بين المسجد وسمك من بناء ، فذكر نحوه حديث أنس بتمامه وفيه : قال الرجل - يعنى الذى سأله أن يستسقى لهم - هلكت الأموال ، الحديث كذا فى الأصل . والظاهر أن السائل هو خارجه المذكور لكونه كان كبير الوفد ولذلك سعى من بينهم والله أعلم . وأفادت هذه الرواية صفة الدعاء المذكور ، والوقت الذى وقع فيه . قوله ( هلكت الأموال وانقطعت السبل ) أى بسبب غير السبب الاول ، والمراد أن كثرة الماء انقطع المرمى بسببها فهلكت المواشى من عدم الرعى ، أو لعدم ما يكتنها من المطر ، ويدل على ذلك قوله فى رواية سعيد عن شريك عند النسائي : من كثرة الماء ، وأما انقطاع السبل فلتعذر سلوك الطرق من كثرة الماء . وفى رواية حميد عند ابن خزيمة : واحتبس الركبان ، وفى رواية مالك عن شريك : تهدمت البيوت ، وفى رواية إسحق الآتية : هدم البناء وغرق المال . قوله ( فادع الله بمسكها ) يجوز فى بمسكها الضم والسكون ، وللكشمينى هنا : أن بمسكها ، والضمير يعود على الأمطار أو على السحاب أو على السماء ، والعرب تطلق على المطر سماء ، ووقع فى رواية سعيد عن شريك : أن يمك عنا الماء ، وفى رواية أحمد من طريق ثابت : أن يرفعها عنا ، وفى رواية قتادة فى الأدب : فادع ربك أن يحبسها عنا . فضحك ، وفى رواية ثابت : فنبسم ، زاد فى رواية حميد : بسرعة ملال ابن آدم ، . قوله ( فرفع رسول الله ﷺ يديه ) تقدم الكلام عليه قريبا . قوله ( اللهم حوالينا ) بفتح اللام وفيه حذف تقديره اجعل أو أمطر ، والمراد به صرف المطر عن الأبنية والدور . قوله ( ولا علينا ) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، لأنها تشمل الطرق التى حولهم فاراد إخراجها بقوله : ولا علينا ، . قال الطيبي : فى إدخال الواو هذا معنى لطيف ، وذلك أنه لو أسقطها لكان مستسقى الآكام وما معها فقط . ودخول الواو يقتضى أن طلب المطر على المذكورات ليس مقصودا لعينه ولكن ليكون وقاية من أذى المطر ، فايست الواو مخصصة للعطف واسكنها للتعليل ، وهو كقولهم نجوع الحرّة ولا تأكل بشديها ، فإن الجوع ليس مقصودا لعينه ولكن لكونه مانعا عن الرضاع بأجرة إذ كانوا يكرهون ذلك آنفا هـ . قوله ( اللهم على الآكام ) فيه بيان للبراد بقوله : حوالينا ، والإكام بكسر المعزة وقد تفتح وتمد : جمع أكمة بفتحها ، قال ابن البرقي : هو التراب المجتمع ، وقال الداودى : هى أكبر من الكدية . وقال القزاز : هى التى من حجر واحد وهو قول الخليل . وقال الخطاين : هى الهضبة الضخمة ، وقيل الجبل الصغير ، وقيل ما ارتفع من الأرض ، وقال الثعالبي : الأكمة أعلى من الرابية وقيل دونها . قوله ( والظراب ) بكسر المعجمة وآخره موحدة جمع ظرب بكسر الراء وقد تسكن ، وقال القزاز : هو الجبل المنبسط ليس بالعالى ، وقال الجوهرى : الرابية الصغيرة . قوله ( والأودية ) فى رواية مالك : بطون الأودية ، والمراد بها ما يتحصل فيه الماء لينتفع به ، قالوا : ولم تسمع أفعلة جمع فاعل إلا الأودية جمع واد وفيه نظر ، وزاد مالك فى روايته وره وس الجبال . قوله ( فانقطعت ) أى السماء أو السحابة الماطرة ، والمعنى أنها أمسكت عن المطر على المدينة ، وفى رواية مالك : فانجابت عن المدينة انجياب الثوب ، أى خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس ، وفى رواية سعيد عن شريك : فما هو إلا أن تكلم رسول الله ﷺ بذلك تمزق السحاب حتى ما نرى منه شيئا ، والمراد بقوله : ما نرى منه شيئا ، أى فى

المدينة ، ولمسلم في رواية حفص ، فلقد رأيت السحاب يتمزق كأنه الملا حين تطوى ، والملا بضم الميم والقصر وقد  
يجمع ملاءة وهو ثوب معروف ، وفي رواية قتادة عند المصنف ، فلقد رأيت السحاب ينقطع بيننا وشمالا  
يمطرون - أي أهل النواحي - ولا يمطر أهل المدينة ، وله في الأدب ، فجعل السحاب يتصدع عن المدينة - وزاد  
فيه - يريهم الله كرامة نبيه وإجابة دعوته ، وله في رواية ثابت عن أنس ، قد مكشطت - أي تكشفت - فجعلت تمطر  
حول المدينة ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنظرت إلى المدينة وأنها لمثل الإكليل <sup>(١)</sup> ، ولاحمد من هذا الوجه ، فتقور  
ما فوق رؤسنا من السحاب حتى كأننا في إكليل ، والإكليل بكسر الهمزة وسكون الكاف كل شيء دار من جوانبه ،  
واشتهر لما يوضع على الرأس فيحيط به ، وهو من ملابس الملوك كالنَّاج ، وفي رواية إسحق عن أنس ، نما يشير  
بيده إلى ناحية من السحاب إلا تفرجت حتى صارت المدينة في مثل الجوبة ، والجوبة بفتح الجيم ثم الموحدة وهي  
الحفرة المستديرة الواسعة ، والمراد بها هنا الفرجة في السحاب . وقال الخطابي : المراد بالجوبة هنا القوس ، وضبطها  
الزوين بن المنير تبعاً لغيره بنون بدل الموحدة ، ثم فسر بالشمس إذا ظهرت في خلال السحاب . لكن جزم عياض  
بأن من قاله بالنون فقد صحف . وفي رواية إسحق من الزيادة أيضاً ، وسال الوادي - وادى قناة - شهراً ، وقناة  
بفتح القاف والثون الخفيفة علم على أرض ذات مزارع بناحية أحد ، وواديهما أحد أودية المدينة المشهورة قاله  
الحازمي . وذكر محمد بن الحسن الخزومي في أخبار المدينة ، باسناد له أن أول من سماه وادي قناة تبع اليماني لما  
قدم يثرب قبل الإسلام . وفي رواية له أن تبعاً بعث رائداً ينظر إلى مزارع المدينة فقال : نظرت فإذا قناة حب  
ولا تب ، والجرف حب وتبن ، والحرار - يعني جمع حرة بمهملتين - لا حب ولا تبن هـ . وتقدم في الجملة من هذا  
الوجه ، وسال الوادي قناة ، وأعرب بالضم على البديل على أن قناة اسم الوادي ولعله من تسمية الشيء باسم ما  
جاوره . وقرأت بخط الرضی الشاطبي قال : الفقهاء يقولون بالنصب والنون يتوهمونه قناة من القنوات ، وليس  
كذلك هـ . وهذا الذي ذكره قد جزم به بعض الشراح وقال : هو على التشبيه . أي سال مثل القناة . وقوله في  
الرواية المذكورة ، الاحدث بالجود ، هو بفتح الجيم المطر الغزير ، وهذا يدل على أن المطر استمر فيما سوى  
المدينة ، فقد يشكل بأنه يستلزم أن قول السائل : هلكت الأموال وانقطعت السبل ، لم يرتفع الاهلاك ولا القطع  
وهو خلاف مطلوبه ، ويمكن الجواب بأن المراد أن المطر استمر حول المدينة من الإكام والطراب وبطون الأودية  
لا في الطرق المسلوكة ، ووقوع المطر في بقعة دون بقعة كثير ولو كانت تجاورها ، وإذا جاز ذلك جاز أن يوجد  
للباشية أما كن تكسها وترعى فيها بحيث لا يضرها ذلك المطر فيزول الإشكال . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما  
تقدم جواز مكالمة الإمام في الخطبة للحاجة ، وفيه القيام في الخطبة وأنها لا تنقطع بالكلام ولا تنقطع بالمطر ،  
وفيه قيام الواحد بأمر الجماعة ، وإنما لم يباشر ذلك بعض أكابر الصحابة لأنهم كانوا يسلكون الأدب بالتسليم وترك  
الابتداء بالسؤال ، ومنه قول أنس ، كان يعجبنا أن يحیی الرجل من البادية فيسأل رسول الله ﷺ ، وسؤال الدعاء  
من أهل الخير ومن يرجى منه القبول واجابتهم لذلك ، ومن أدبه بث الحال لهم قبل الطلب لتحصيل الرقة المقترضة  
لصحة التوجه فترجى الاجابة عنده ، وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً ، وإدخال دعاء الاستسقاء في خطبة الجمعة والدعاء به على

المنبر ولا تحويل فيه ولا استقبال ، والاجتزاء بصلاة الجمعة عن صلاة الاستسقاء ، وليس في السياق ما يدل على أنه نواها مع الجمعة ، وفيه علم من أعلام النبوة في إجابة الله دعاء نبيه عليه الصلاة والسلام عقبه أو معه ابتداء في الاستسقاء وانتهاء في الاستسقاء وامتنال السحاب أمره بمجرد الإشارة ، وفيه الأدب في الدعاء حيث لم يدع برفع المطر مطلقا لاحتمال الاحتياج إلى استمراره فاحتز فيه بما يقتضى رفع الضرر وإبقاء النفع ، ويستنبط منه أن من أنعم الله عليه بنعمة لا ينبغي له أن يتسخطها لمارض يعرض فيها ، بل يسأل الله رفع ذلك العارض وإبقاء النعمة . وفيه أن الدعاء برفع الضرر لا ينافي التوكل وإن كان مقام الأفضل التفويض <sup>(١)</sup> لأنه ﷺ كان عالما بما وقع لهم من الجذب ، وآخر السؤال في ذلك تفويضاً لربه ، ثم أجابهم إلى الدعاء لما سألوه في ذلك بيانا للجواز وتقرير السنة في هذه العبادة الخاصة ، أشار إلى ذلك ابن أبي حمزة نفع الله به . وفيه جواز تبسم الخطيب على المنبر تعجبا من أحوال الناس ، وجواز الصباح في المسجد بسبب الحاجة المقتضية لذلك . وفيه التأكيد للكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك جرى على لسان أنس بغير قصد التبيين . واستدل به على جواز الاستسقاء بغير صلاة مخصوصة ، وعلى أن الاستسقاء لا تشرع فيه صلاة ، فاما الاول فقال به الشافعي وكرهه سفيان الثوري ، وأما الثاني فقال به أبو حنيفة كما تقدم ، وتعقب بأن الذي وقع في هذه القصة مجرد دعاء لا ينافي مشروعية الصلاة لها ، وقد بينت في واقعة أخرى كما تقدم ، واستدل به على الاكتفاء بدعاء الإمام في الاستسقاء قاله ابن بطال ، وتعقب بما سيأتى في رواية يحيى بن سعيد ورفع الناس أيديهم مع رسول الله ﷺ يدعون ، وقد استدل به المصنف في الدعوات على رفع اليدين في كل دعاء . وفي الباب عدة أحاديث جمها المنذرى في جزء مفرد وأورد منها النووي في صفة الصلاة في شرح المذهب قدر ثلاثين حديثا ، وسند كروجه الجمع بينها وبين قول أنس وكان لا يرفع يديه إلا في الاستسقاء ، بعد أربعة عشر بابا إن شان الله تعالى . وفيه جواز الدعاء بالاستسقاء للحاجة ، وقد ترجم له البخاري بعد ذلك

## ٧ - باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة

١٠١٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شَرَبِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ جُمُعَةٍ مِنْ بَابٍ كَانَ نَحْوَ بَابِ دَارِ الْقَضَاءِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ - فَاسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتَ الْأَمْوَالُ ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا . فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا اللَّهُمَّ اغْنِنَا . قَالَ أَنَسٌ : وَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَرَعَةٍ ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَاجٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ . قُلْ فَطَلَمَتْ مِنْ وَرَائِهِ سَحَابَةٌ مِثْلُ التُّرْسِ ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءُ انْتَشَرَتْ ، ثُمَّ أَمْطَرَتْ ، فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْنَا الشَّمْسَ سَيِّئًا . ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُخَاطَبُ -**

( ١ ) في هذا ظن . والصواب أن الأخذ بالأسباب والبدار بالدعاء والاستغاثة عند الحاجة أولى وأفضل من التفويض ، وسيرته صلى الله عليه وسلم وسيرة أصحابه رضي الله عنهم تدل على ذلك ، ولعله إنما أخر الدعاء لأسباب اقتضت ذلك غير التفويض ، فلما سأله هذا السائل بادر بإجابته ، وذلك عن إذنت الله سبحانه وتسميته ، لانه صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى . والله أعلم

فاستقبله قائما فقال : يا رسول الله هلكت الأموال ، وانقطعت السبل ، فادع الله يمسكها عنا . قال فرفع رسول الله ﷺ يديه ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم على الآكام والظراب وبطون الأودية ومنابت الشجر . قال فأقامت وخرجنا نمشي في الشمس . قال شريك سألت أنس بن مالك : أهو الرجل الأول ؟ فقال : ما أدري »

**قوله** ( باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة ) أورد فيه حديث أنس المذكور من طريق إسماعيل ابن جعفر عن شريك المذكور ، وقد تقدمت فوائده في الذي قبله . وقوله فيه « يوم الجمعة » في رواية كريمة « يوم جمعة » بالتركيب

### ٨ - باب الاستسقاء على المنبر

١٠١٥ - **حدثنا** سعد قال حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال « بينما رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله قحط المطر ، فادع الله أن يسقينا . فدعا ، فطربنا ، فأكدنا أن نقبل إلى منازلنا ، فإزلنا نمطر إلى الجمعة المقبلة . قال فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : يا رسول الله ادع الله أن يصرقه عنا . فقال رسول الله ﷺ اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فلقد رأيت السحاب يتقطع يمينا وشمالا ، يمحطون ولا يمحط أهل المدينة »

**قوله** ( باب الاستسقاء على المنبر ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من رواية قتادة عن أنس ، وقد تقدمت فوائده أيضا

### ٩ - باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء

١٠١٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن شريك بن عبد الله عن أنس قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال « هلكت المواشي ، وتقطعت السبل . فدعا ، فطربنا من الجمعة إلى الجمعة . ثم جاء فقال : تهدمت البيوت ، وتقطعت السبل ، وهلك المواشي ، فادع الله يمسكها . فقام ﷺ فقال : اللهم على الآكام والظراب والأودية ومنابت الشجر . فأنجأت عن المدينة انجياب الثوب »

**قوله** ( باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق مالك عن شريك وقد تقدم ما فيه أيضا ، وقوله فيه « فدعا فطربنا » في رواية الأصيلي « فادع الله » بدل فدعا ، وكل من اللفظين مقدر فيما لم يذكر فيه ، وفيه تعقب على من استدل به لمن يقول : لا تشرع الصلاة للاستسقاء ، لأن الظاهر ما تضمنته الترجمة

### ١٠ - باب الدعاء إذا تقطعت السبل من كثرة المطر

١٠١٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس بن مالك

قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ المواشي ، واقطعتِ السبلُ فادعُ الله . فدعا رسولُ الله ﷺ فطُروا من جُمعة إلى جُمعة . فجاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ المواشي . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على رموسِ الجبالِ والآكامِ ، وبطونِ الأوديةِ ، ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله ( باب الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر ) أورد فيه الحديث المذكور أيضا من طريق أخرى عن مالك ، وقد تقدم ما فيه . ومراده بقوله « من كثرة المطر » أى وسائر ما ذكر في الحديث مما يشرع الاستسقاء عند وجوده ، وظاهره أن الدعاء بذلك متوقف على سبق السقيا ، وكلام الشافعي في « الأم » يوافقه وزاد : انه لا يسن الخروج للاستسقاء ولا الصلاة ولا تحويل الرداء ، بل يدعى بذلك في خطبة الجمعة أو في أعقاب الصلاة ، وفي هذا تعقب على من قال من الشافعية إنه ليس قول الدعاء المذكور في أثناء خطبة الاستسقاء لأنه لم ترد به السنة

## ١١ - باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة

١٠١٨ - **حدثنا** الحسن بن بشر قال حدثنا معاذ بن عمران عن الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك « أن رجلا شكا إلى النبي ﷺ هلاك المال وجهد العيال ، فدعا الله يستسقى . ولم يذكر أنه حول رداءه ، ولا استقبل القبلة »

قوله ( باب ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه الخ ) إنما عبر عنه بلفظ « قيل » مع صحة الخبر لأن الذي قال في الحديث « ولم يذكر أنه حول رداءه » يحتمل أن يكون هو الراوى عن أنس أو من دونه فلاجل هذا التردد لم يحزم بالحكم ، وأيضاً فسكت الراوى عن ذلك لا يقتضى نفي الوقوع . وأما تقييده بقوله « يوم الجمعة » فليبين أن قوله فيما مضى « باب تحويل الرداء في الاستسقاء » أى الذى يقام فى المصلى . وهذا السياق الذى أورده المصنف لهذا الحديث فى هذا الباب مختصر جدا ، وسيأتى مطولا من الوجه المذكور بعد اثني عشر بابا ، وفيه « يخطب على المنبر يوم الجمعة »

## ١٢ - باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردهم

١٠١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن ثريك بن عبد الله بن أبي نمير عن أنس بن مالك أنه قال « جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هلكتِ المواشي ، وتقطعتِ السبلُ ، فادعُ الله . فدعا الله فطُروا من الجمعة إلى الجمعة . فجاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، تهدمتِ البيوتُ ، وتقطعتِ السبلُ ، وهلكَتِ المواشي . فقال رسولُ الله ﷺ : اللهم على ظهورِ الجبالِ والآكامِ وبُطونِ الأوديةِ ومنابتِ الشجرِ . فانجابتْ عن المدينةِ انجيابُ الثوبِ »

قوله ( باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليستسقى لهم لم يردهم ) أورد فيه الحديث المذكور من وجه آخر عن مالك



أيضا ، قال الزين بن المنير : تقدم له د باب سؤال الناس الإمام إذا قحطوا ، والفرق بين الترجتين أن الأولى لبيان ما هل الناس أن يفعلوه إذا احتاجوا الى الاستسقاء ، والثانية لبيان ما على الإمام من اجابة سؤالهم

### ١٣ - باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط

١٠٢٠ - **حدثنا** محمد بن كثير عن سفيان حدثنا منصور والأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : أتيت

ابن مسعود فقال « إن قريشا أبطلوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ ، فأخذتهم سنة حتى هلكوا فيها ، وأكلوا الميتة والعظام . فجاءه أبو سفيان فقال : يا محمد ، حيث تأمر بصلية الرحيم ، وإن قومك هلكوا ، فادع الله . قرأ « فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين » ثم عادوا إلى كفرهم ، فذلك قوله تعالى « يوم تبيض البطش الكبرى » يوم بدر - قال وزاد أسباط عن منصور - : فدعا رسول الله ﷺ فشقوا النيث ، فأطبقت عليهم سبعا . وشكك الناس كثرة المطر فقال : اللهم حوالينا ولا علينا . فاحدثت السحابة عن رأسه ، فشقوا الناس حوله »

**قوله** ( باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ) قال الزين بن المنير : ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء ، كذا قال ، ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ . واستشكل بعض شيوخنا مطابقة حديث ابن مسعود للترجمة ، لأن الاستشفاع إنما وقع عقب دعاء النبي ﷺ عليهم بالقحط ، ثم سئل أن يدعو برفع ذلك ففعل ، فنظيره أن يكون إمام المسلمين هو الذي دعا على الكفار بالجذب فأجيب فجاءه الكفار يسألونه الدعاء بالسقيا انتهى . ومحصله أن الترجمة أعم من الحديث ، ويمكن أن يقال ، هي مطابقة لما وردت فيه ، ويلحق بها بقية الصور ، إذ لا يظهر الفرق بين ما إذا استشفعوا بسبب دعائه أو بابتلاء الله لهم بذلك ، فإن الجامع بينهما ظهور الخضوع منهم والذلة للؤمنين في التماسهم منهم الدعاء لهم . وذلك من مطالب الشرع . ويحتمل أن يكون ما ذكره شيخنا هو السبب في حذف المصنف جواب د إذا ، من الترجمة ، ويكون التقدير في الجواب مثلا : أجاوبهم مطلقا ، أو أجاوبهم بشرط أن يكون هو الذي دعا عليهم ، أو لم يجبههم إلى ذلك أصلا . ولا دلالة فيما وقع من النبي ﷺ في هذه القصة على مشروعية ذلك لغيره ، إذ الظاهر أن ذلك من خصائصه لا اطلاعه على المصلحة في ذلك بخلاف من بعده من الأئمة ، ولعله حذف جواب د إذا ، لوجود هذه الاحتمالات . ويمكن أن يقال : إذا رجا إمام المسلمين رجوعهم عن الباطل أو وجود نفع عام للمسلمين شرع دعائهم والله أعلم . **قوله** ( عن مسروق قال : أتيت ابن مسعود ) سيأتي في تفسير الروم بالإسناد المذكور في أوله د بينما رجل يحدث في كندة فقال يحيى . دخان يوم القيامة ، فذكر القصة وفيها د ففرعنا فأثبت ابن مسعود ، الحديث . **قوله** ( فقال : إن قريشا أبطلوا ) سيأتي في الطريق المذكورة انكار ابن مسعود لما قاله القاص المذكور ، وسنذكر في تفسير سورة الدخان ما وقع لنا في تسمية القاص المذكور وأقوال العلماء في المراد بقوله تعالى « فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين » مع بقية شرح هذا الحديث ، ونقتصر في هذا الباب على ما يتعلق بالاستسقاء ابتداء وانتهاء . **قوله** ( فدعا عليهم ) تقدم في أوائل الاستسقاء صفة ما دعا به عليهم وهو قوله د اللهم سبعا كسيع يوسف ، وهو منصوب بفعل تقديره أسألك ، أو سلط عليهم . وسيأتي في تفسير

سورة يوسف بلفظ اللهم اكفنيهم بسبع كسيع يوسف ، وفي سورة الدخان اللهم أعني عليهم الخ ، وأفاد الديماطى أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قريش بذلك كان عقب طرحهم على ظهره سلى الجزور الذى تقدمت قصته فى الطهارة وكان ذلك بمكة قبل الهجرة ، وقد دعا النبي ﷺ عليهم بذلك بعدها بالمدينة فى القنوت كما تقدم أوائل الاستسقاء من حديث أبي هريرة ، ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص إذ لا مانع أن يدعو بذلك عليهم مرارا والله أعلم .

قوله ( لجاءه أبو سفيان ) يعنى الأموى والذ معاوية ، والظاهر أن بجيشه كان قبل الهجرة لقول ابن مسعود ، ثم عادوا ، فذلك قوله ( يوم نبطش البطشة الكبرى ) يوم بدر ، ولم ينقل أن أبا سفيان قدم المدينة قبل بدر ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو طالب كان حاضرا ذلك فلذلك قال ، وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ، البيت ، لكن سياقى بعد هذا بقليل ما يدل على أن القصة المذكورة وقعت بالمدينة ، فإن لم يحمل على التعدد وإلا فهو مشكل جدا والله المستعان .

قوله ( جئت تأمر بصلوة الرحم ) يعنى والذين هلكوا بدعائك من ذوى رحمك فينبغى أن تصل رحمك بالدعاء لهم ، ولم يقع فى هذا السياق التصريح بأنه دعا لهم ، وسياقى هذا الحديث فى تفسير سورة ص بلفظ ، فكشف عنهم ثم عادوا ، وفي سورة الدخان من وجه آخر بلفظ ، فاستسقى لهم فسقوا ، ونحوه فى رواية أسباط المعلقة .

قوله ( بدخان مبین الآية ) سقط قوله الآية لغير أبي ذر ، وسياقى ذكر بقية اختلاف الرواية فى تفسير سورة الدخان ، قوله ( يوم نبطش البطشة الكبرى ) زاد الاصيل بقية الآية . قوله ( وزاد أسباط ) هو ابن نصر ، وروى من زعم أنه أسباط بن محمد . قوله ( عن منصور ) يعنى بإسناده المذكور قبله إلى ابن مسعود وقد وصله الجوزقى والبيهقى من رواية على بن ثابت عن أسباط بن نصر عن منصور وهو ابن المعتز عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود قال ، لما رأى رسول الله ﷺ من الناس إدارا ، فذكر نحو الذى قبله وزاد لجاءه أبو سفيان وناس من أهل مكة فقالوا : يا محمد إنك تزعم أنك بعثت رحمة وإن قومك قد هلكوا فادع الله لهم ، فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث ، الحديث ، وقد أشاروا بقولهم ، بعثت رحمة ، إلى قوله تعالى ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) .

قوله ( فسقوا الناس حولهم ) كذا فى جميع الروايات فى الصحيح بضم السين والقاف وهو على لغة بنى الحارث ، وفى رواية البيهقى المذكورة ، فأسقى الناس حولهم ، وزاد بعد هذا ، فقال - يعنى ابن مسعود - لقد مرت آية الدخان وهو الجوع الخ ، وقد تعقب الداودى وغيره هذه الزيادة ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط فى قوله ، وشكا الناس كثرة المطر الخ ، وزعموا أنه أدخل حديثا فى حديث ، وأن الحديث الذى فيه شكوى كثرة المطر وقوله ، اللهم حولينا ولا علينا ، لم يكن فى قصة قريش وإنما هو فى القصة التى رواها أنس ، وليس هذا التعقب عندى بحيد إذ لا مانع أن يقع ذلك مرتين ، والدليل على أن أسباط بن نصر لم يغلط ما سياقى فى تفسير الدخان من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى فى هذا الحديث ، فقليل : يا رسول الله استسقى الله لمضر ، فانها قد هلكك . قال : لمضر ؟ إنك لجرى . فاستسقى فسقوا ، ه . والقائل ، فقليل ، يظهر لى أنه أبو سفيان لما ثبت فى كثير من طرق هذا الحديث فى الصحيحين ، لجاءه أبو سفيان ، ثم وجدت فى الدلائل للبيهقى من طريق شعبة عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم عن أبي الجعد عن شرجيل بن السمط عن كعب بن مرة - أو مرة بن كعب - قال دعا رسول الله ﷺ على مضر ، فاناه أبو سفيان فقال : ادع الله لقومك فانهم قد هلكوا ، ورواه أحمد وابن ماجه من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة بهذا الاسناد عن كعب بن مرة ولم يشك ، فأبهم أبا سفيان قال ، جاءه رجل فقال استسقى الله

لنصر، فقال : انك لجرى . ، المضر ؟ قال : يا رسول الله استنصرت الله فنصرك ، ودعوت الله فأجابك ، فرفع يديه فقال : اللهم اسقنا غيثا مغيثا مربيا طبقا عاجلا غير راث نافعا غير ضار ، قال فاجيبوا ، فاجابوا ، فاشكوا اليه كثرة المطر فقالوا : قد تهدمت البيوت ، فرفع يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، لنجعل السحاب ينقطع يمينا وشمالا ، فظهر بذلك أن هذا الرجل المبهم المقول له « انك لجرى » ، هو أبو سفيان ، لكن يظهر لي أن فاعل « قال يا رسول الله استنصرت الله الخ » ، هو كعب بن مرة راوى هذا الخبر لما أخرجه أحمد أيضا والحاكم من طريق شعبة أيضا عن عمرو بن مرة بهذا الإسناد إلى كعب قال دعا رسول الله ﷺ على مضر . فأتيته فقلت : يا رسول الله ، إن الله قد نصرك وأعطاك واستجاب لك ، وإن قومك قد هلكوا ، الحديث ، فعلى هذا كان أبو سفيان وكعبا حضرا جميعا ، فسكلمه أبو سفيان بشىء وكعب بشىء . ، فدل ذلك على اتحاد قصتهما ، وقد ثبت في هذه مائدت في تلك من قوله انك لجرى . ، ومن قوله « فقال : اللهم حوالينا ولا علينا » ، وغير ذلك ، وظهر بذلك أن أسباط بن نصر لم يغلط في الزيادة المذكورة ولم ينتقل من حديث إلى حديث ، وسياق كعب بن مرة يشعر بأن ذلك وقع في المدينة بقوله « استنصرت الله فنصرك » ، لأن كلا منهما كان بالمدينة بعد الهجرة ، لكن لا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصة مع قصة أنس ، بل قصة أنس واقعة أخرى لأن في رواية أنس « فلم يزل على المنبر حتى مطروا » ، وفي هذه « فإكان الجمعة أو نحوها حتى مطروا » ، والسائل في هذه القصة غير السائل في تلك فهما قصتان وقع في كل منهما طلب الدعاء بالاستسقاء ثم طلب الدعاء بالاستسقاء ، وإن ثبت أن كعب بن مرة أسلم قبل الهجرة حمل قوله « استنصرت الله فنصرك » ، على النصر باجابة دعائه عليهم ، وزال الاشكال المتقدم والله أعلم . وإنى ليسكثر نجبي من كثرة إقدام الدمياطى على تغليب ما في الصحيح بمجرد التوهم ، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل ، والتعقيب عن الطرق ، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الالفاظ ، فله الحمد على ما علم وأنعم

١٤ - باب الدعاء إذا كثرت المطر « حوالينا ولا علينا »

١٠٢١ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا معتمر عن عبيد الله عن ثابت عن أنس قال « كان النبي ﷺ يحطب يوم الجمعة ، فقام الناس فصاحوا فقالوا : يا رسول الله قحط المطر ، واحترت الشجر ، وهلك البهائم ، فادع الله يسقينا . فقال : اللهم اسقنا (مرتين) . وإيم الله ما ترى في السماء قرعة من سحاب ، فنشأت سحابة وأمطرت ، ونزل عن المنبر فصلى . فلما انصرف لم تزل تمطر إلى الجمعة التي تليها . فلما قام النبي ﷺ يحطب صاحوا إليه : تهدمت البيوت واقطعت السبل ، فادع الله يهبسها عنا . فتبسم النبي ﷺ ثم قال : اللهم حوالينا ولا علينا . فكشطت المدينة ، فجعلت تمطر حولها ، ولا تمطر بالمدينة قطرة ، فنفذت إلى المدينة وإنها لفي مثل الإكليل »

قوله (باب الدعاء إذا كثرت المطر : حوالينا ولا علينا) كان التقدير أن يقول حوالينا ، وتكلف له الكرماني إعرابا آخر ، وأورد فيه حديث أنس من طريق ثابت عنه ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وإنما اختار لهذه الترجمة رواية ثابت لقوله فيها « وما تمطر بالمدينة قطرة » ، لأن ذلك أبلغ في انكشاف المطر ، وهذه اللفظة لم تقع إلا في

هذه الرواية ، وقوله فيها « وانكسخت ، كذا للاكثر ، ولكريمة فاكسخت ، على البناء للجهول

### ١٥ - باب الدعاء في الاستسقاء قائماً

١٠٢٢ - وقال لنا أبو نعيم عن زهير عن أبي إسحاق « خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري وخرج معه البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم فاستسقى ، فقام بهم على رجلهم على غير وزير ، فاستغفر ثم صلى ركعتين يجهر بالقراءة ، ولم يؤذن ولم يقيم . قال أبو إسحاق : ورأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ »

١٠٢٣ - **حدثنا** أبو اليان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عباد بن تميم أن عمه - وكان من أصحاب النبي ﷺ - أخبره أن النبي ﷺ خرج بالناس يستسقى لهم ، فقام فدعا الله قائماً ، ثم توجه قبل القبلة وحول رداءه فاستقوا »

**قوله** ( باب الدعاء في الاستسقاء قائماً ) أى في الخطبة وغيرها ، قال ابن بطال : الحكمة فيه كونه حال خشوع وإذابة فيناسبه القيام ، وقال غيره : القيام شعار الاعتناء والاهتمام ، والدعاء أهم أعمال الاستسقاء فناسبه القيام ، ويحتمل أن يكون قام ليراه الناس فيقتدوا بما يصنع . **قوله** ( وقال لنا أبو نعيم ) قال الكرماني تبعاً لغيره : للترق بين « قال لنا » و « حدثنا » أن القول يستعمل فيما يسمع من الشيخ في مقام المذاكرة ، والتحديث فيما يسمع في مقام التحمل اهـ . لكن ليس استعمال البخاري لذلك منحصراً في المذاكرة فإنه يستعمله فيما يكون ظاهره الوقف ، وفيما يصلح للتابعات ، لتخلص صيغة التحديث لما وضع الكتاب لأجله من الأصول المرفوعة . والدليل على ذلك وجود كثير من الأحاديث التي عبر فيها في الجامع بصيغة القول معبراً فيها بصيغة التحديث في تصانيفه الخارجة عن الجامع **قوله** ( عن زهير ) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، وأبو اسحق هو السبيعي . **قوله** ( خرج عبد الله بن يزيد الأنصاري ) يعنى إلى الصحراء يستسقى ، وذلك حيث كان أميراً على الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير في سنة أربع وستين قبل غلبة المختار بن أبي عبيد عليها . ذكر ذلك ابن سعد وغيره ، وقد روى هذا الحديث قبيصة عن الثوري عن أبي اسحق قال « بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد الخطمي أن استسقى بالناس ، فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن أرقم والبراء بن عازب ، أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه وخالفه عبد الرزاق عن الثوري فقال فيه « ان ابن الزبير خرج يستسقى بالناس ، الحديث ، وقوله إن ابن الزبير هو الذي فعل ذلك وهم ، وإنما الذي فعله هو عبد الله بن يزيد بأمر ابن الزبير ، وقد وافق قبيصة عبد الرحمن بن مهدى عن الثوري على ذلك . **قوله** ( فقام بهم ) في رواية أبي الوقت وأبي ذر « لهم » . **قوله** ( فاستسقى ) في رواية أبي الوقت « فاستغفر » ، ( فائدة ) : أورد الحميدي في « الجمع » هذا الحديث فيما انفرد به البخاري وهم في ذلك ، وسببه أن رواية مسلم وقعت في المغازي ضمن حديث يزيد بن أرقم . **قوله** ( ثم صلى ركعتين ) ظاهره أنه أخر الصلاة عن الخطبة ، وصرح بذلك الثوري في رواية وخالفه شعبه فقال في روايته عن أبي اسحق « ان عبد الله بن يزيد خرج يستسقى بالناس فصلى ركعتين ثم استسقى » أخرجه مسلم ، وقد تقدم في أوائل الاستسقاء ذكر الاختلاف في ذلك وأن الجمهور ذهبوا إلى تقديم الصلاة ، ومن اختار تقديم الخطبة ابن المنذر ، وصرح الشيخ أبو حامد وغيره بأن هذا الخلاف في الاستحباب لا في الجواز .

قوله (ولم يؤذن ولم يقم) قال ابن بطال : اجمعوا على أن لا أذان ولا إقامة للاستسقاء والله أعلم . قوله ( قال أبو اسحق و رأى عبد الله بن يزيد النبي ﷺ ) كذا الأكثر ، وللمحموى وحده ، وروى عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ ، ثم وجدته كذلك في نسخة الصغاني ، فإن كانت روايته محفوظة احتل أن يكون المراد أنه روى هذا الحديث بعينه ، والأظهر أن مراده أنه روى في الجملة فيوافق قوله رأى لأن كلا منهما ثبت له الصحة ، أما سماع هذا الحديث فلا . وقوله « قال أبو اسحق » هو موصول ، وقد رواه الاسماعيل من رواية أحمد بن يونس وعلى بن الجهمدي عن زهير وصرحا باتصاله إلى أبي اسحق ، وكأن السر في إيراد هذا الموقف هنا كونه يفسر المراد بقوله في الرواية المرفوعة بعده « فداء الله قائماً ، أي كان على رجله لا على المنبر . والله أعلم

### ١٦ - باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء

١٠٢٤ - حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ يستسقى ، فتوجه إلى القبلة يدعو ، وحول رداءه ، ثم صلى ركعتين جهر فيهما بالقراءة »  
قوله ( باب الجهر بالقراءة في الاستسقاء ) أي في صلاتها ، ونقل ابن بطال أيضاً الإجماع عليه . قوله ( ثم صلى ركعتين بجهر ) في رواية كريمة والاصيلي « جهر » بلفظ الماضي

### ١٧ - باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس

١٠٢٥ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه قال « رأيت النبي ﷺ لما خرج يستسقى ، قل : حول إلى الناس ظهره واستقبل القبلة يدعو ، ثم حول رداءه . ثم صلى لنا ركعتين جهر فيهما بالقراءة »

قوله ( باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس ) أورد فيه الحديث المذكور وفيه « حول إلى الناس ظهره » وقد استشكل لأن الترجمة لسببية التحويل والحديث دال على وقوع التحويل فقط ، وأجلب الكرماني بأن معناه حوله حال كونه داعياً ، وحمل الزين بن المنير قوله « كيف » على الاستفهام فقال : لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية اليمين أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه اهـ ، والظاهر أنه لما لم يتبين من الخبر ذلك كأنه يقول هو على التخيير ، لكن المستفاد من خارج أنه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنه كان يعجبه اليمين في شأنه كله ، ثم إن محل هذا التحويل بعد فراغ الموعظة وإرادة الدعاء . قوله ( ثم حول رداءه ) ظاهره أن الاستقبال وقع سابقاً لتحويل الرداء ، وهو ظاهر كلام الشافعي ، ووقع في كلام كثير من الشافعية أنه يحوله حال الاستقبال ، والفرق بين تحويل الظهر والاستقبال أنه في ابتداء التحويل وأوسطه يكون منحرفاً حتى يبلغ الانحراف غاية فيصير مستقبلًا

### ١٨ - باب صلاة الاستسقاء ركعتين

١٠٢٦ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه « أن النبي ﷺ استسقى فصلى ركعتين ، وقلب رداءه »

**قوله** (باب صلاة الاستسقاء ركعتين) هو مجرور على البدل من صلاة المجرور بالاضافة ، والتقدير صلاة ركعتين في الاستسقاء ، أو هو عطف بيان أو منصوب بمقدر ، وقد تقدم حديث الباب في « باب تحويل الرداء » وقوله فيه « عن عمه أن النبي ﷺ ، في رواية أبي الوقت « سمع النبي ﷺ ،

### ١٩ - باب الاستسقاء في المصلّى

١٠٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا سفيان عن عبد الله بن أبي بكر سمع عباد بن تميم عن عمه قال « خرج النبي ﷺ إلى المصلّى يستسقى ، واستقبل القبلة فصلّى ركعتين ، وقلب رداءه - قال سفيان : فأخبرني المسعودي عن أبي بكر قال - جعل اليمين على الشمال »

**قوله** (باب الاستسقاء في المصلّى) هذه الترجمة أخص من الترجمة المتقدمة أول الأبواب وهي « باب الخروج الى الاستسقاء » لأنه أعم من أن يكون الى المصلّى ، ووقع في رواية هذا الباب تعيين الخروج الى الاستسقاء الى المصلّى ، بخلاف تلك فتناسب كل رواية ترجمتها . **قوله** (قال سفيان) هو ابن عيينة ، وهو متصل بالإسناد الأول ، وهم من زعم أنه معلق كالزى حيث علم على المسعودي في التهذيب علامة التعليل ، فانه عند ابن ماجه من وجه آخر عن سفيان عن المسعودي ، وكذا قول ابن القطان لا ندرى عن أخذه البخارى قال : ولهذا لا يعد أحد المسعودي في رجاله ، وقد تعقبه ابن المواق بأن الظاهر أنه أخذه عن عبد الله بن محمد شيخه فيه ، ولا يلزم من كونهم لم يعدوا المسعودي في رجاله أن لا يكون وصل هذا الموضع عنه لأنه لم يقصد الرواية عنه ، وإنما ذكر الزيادة التي زادها استطراداً ، وهو كما قال . **قوله** (عن أبي بكر) يعنى ابن محمد بن عمرو بن حزم بأسناده وهو عن عباد بن تميم عن عمه ، وزعم ابن القطان أيضاً أنه لا يدري عن أخذ أبو بكر هذه الزيادة اه . وقد بين ذلك ما أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة من طريق سفيان بن عيينة وفيه بيان كون أبي بكر رواها عن عباد بن تميم عن عمه ، وكذا أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة مبيناً . قال ابن بطال : حديث أبي بكر يدل على أن الصلاة قبل الخطبة لأنه ذكر أنه صلى قبل قلب رداءه قال : وهو أضيف للقصة من ولده عبد الله بن أبي بكر حيث ذكر الخطبة قبل الصلاة

### ٢٠ - باب استقبال القبلة في الاستسقاء

١٠٢٨ - **حدثنا** محمد قال أخبرنا عبد الوهاب قال حدثنا يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد أن عباد بن تميم أخبره أن عبد الله بن زيد الأنصارى أخبره أن النبي ﷺ خرج إلى المصلّى يصلى ، وأنه لما دعا - أو أراد أن يدعو - استقبل القبلة وحوّل رداءه « قال أبو عبد الله : ابن زيد هذا مازنى ، والأول كوفى هو ابن يزيد **قوله** (باب استقبال القبلة في الاستسقاء) أى في أثناء الخطبة التي تقع من أجله في المصلّى . **قوله** (حدثنا محمد) بين أبو ذر في روايته أنه ابن سلام . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفى **قوله** (خرج الى المصلّى يصلى) في رواية المستمل يدعو ، **قوله** (وانه لما دعا أو أراد أن يدعو) الشك من الراوى ويحتمل أنه يحيى بن سعيد فقد رواه السراج من طريق يحيى بن أيوب عنه بالشك أيضاً ورواه مسلم من رواية سليمان بن بلال عنه فلم يشك

كما تقدم في «باب تحويل الرداء»، وكأنه كان يشك فيه نارة ويجزم به أخرى، وتقدم الكلام على بقية فوائده هناك **قوله** (قال أبو عبد الله) هو المصنف، **قوله** (عبد الله بن زيد هذا مازني) يعني راوى حديث الاستسقاء، والاول كوفي وهو ابن يزيد، كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميني وحده هنا، وألقي المواضع بها «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً»، فإن فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً وعن عبد الله بن زيد حديثاً، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرا جميعاً، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكر، ولعل هذا من تصرف الكشميني وكأنه رآه في ورقة مفردة فكتبه في هذا الموضع احتياطاً، ويمكن أن يكون قوله «والاول»، أى الذى مضى في «باب الدعاء في الاستسقاء»، هو ابن يزيد بزيادة الياء في أول اسم أبيه

## ٢١ - باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

١٠٢٩ - قال أيوب بن سليمان حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان عن بلال قال يحيى بن سعيد سمعت أنس بن مالك قال «أتى رجل أعرابي من أهل البدر إلى رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: يا رسول الله هلكت للماشية، هلكت العيال، هلكت الناس: فرفع رسول الله ﷺ يديه يدعو، ورفع الناس أيديهم معه يدعوون. قال: فاخرجنا من المسجد حتى نمطرنا، فإنا نمطر حتى كانت الجمعة الأخرى، فأتى الرجل إلى نبي الله ﷺ فقال: يا رسول الله بشق المسافر، ومنع الطريق»

١٠٣٠ - وقال الأويس حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد ومبرك سمعا أنسا عن النبي ﷺ أنه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه»

**قوله** (باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء) تضمنت هذه الترجمة الرد على من زعم أنه يكتفى بدعاء الإمام في الاستسقاء، وقد أشرنا إليه قريباً. **قوله** (وقال أيوب بن سليمان) أى ابن بلال، وهو من شيوخ البخارى، إلا أنه ذكر هذه الطريق عنه بصيغة التعليق، وقد وصلها الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق أبي إسماعيل الترمذى عن أيوب، وقد تقدم الكلام على بقية المتن في «باب تحويل الرداء». **قوله** (فأتى الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله بشق المسافر) كذا ذكره كثير بفتح الموحدة وكسر المعجمة بعدها قاف، واختلف في معناه فوقع في البخارى بشق أى مل، وحكى الخطابي أنه وقع فيه بشق اشتد أى اشتد عليه الضرر، وقال الخطابي: يشق ليس بشيء، وإنما هو «لثق» يعنى بلام ومثلاثة بدل الموحدة والشين يقال: لثق الطريق أى صار ذا وحل ولثق الثوب إذا أصابه ندى المطر قلت وهو رواية أبي إسماعيل التى ذكرناها، قال الخطابي: ويحتمل أن يكون مشق بالميم بدل الموحدة أى صارت الطريق زلقة، ومنه مشق الخط والميم والباء متقاربان. وقال ابن بطلال: لم أجد لبشق في اللغة معنى. وفي نوادر الحياتي: نشق بالنون أى نشب انتهى. وفي النون والقاف من مجل اللغة لابن فارس وكذا في الصحاح: نشق الظبي في الحباله أى علق فيها، ورجل نشق إذا كان ممن يدخل في أمور لا يتخلص منها. ومقتضى كلام هؤلاء أن الذى وقع في رواية البخارى تصحيف، وليس كذلك بل له وجه في اللغة لا كما قالوا، فقد المنعند، لكرام

بشق بفتح الموحدة تأخر ولم يتقدم ، فعلى هذا فمعنى بشق هنا ضعف عن السفر وعجز عنه كضعف الباشق وعجزه عن الصيد لأنه ينفر الصيد ولا يصيد . وقال أبو موسى في ذيل الغربيين<sup>(١)</sup> الباشق طائر معروف ، فلو اشتق منه فعل فقيل بشق لما امتنع ، قال : ويقال بشق الثوب وبشكه قطعه في خفة ، فعلى هذا يكون معنى بشق أى قطع به من السير . انتهى كلامه . وأما ما وقع في بعض الروايات بشق بموحدة ومثله فلم أره في شيء مما اتصل بنا ، وهو تصحيف ، فإن البشق الانفجار ولا معنى له هنا . قوله ( وقال الأويسى ) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر هو ابن أبي كثير المدني أخو اسماعيل . وهذا التعليق ثبت هنا للمستمل وثبت لأبي الوقت وكريمة في آخر الباب الذى بعده ، وسقط لبقاين رأساً لأنه مذكور عند الجميع في كتاب الدعوات ، وقد وصله أبو تميم في المستخرج كما سيأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

١٠٣١ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك قال « كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه » [ الحديث ١٠٣١ - طرقاه في : ٣٥٦ ، ٦٤٤ ]

قوله ( باب رفع الإمام يده في الاستسقاء ) ثبتت هذه الترجمة في رواية الحموى والمستمل ، قال ابن رشيد : مقصوده بتسكير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء ، قال : ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس ، وإن ادرج معه رفع الإمام . قال : ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله « حتى يرى بياض إبطيه » انتهى . وقال الزين بن المنير ما محصله : لا تكرار في هاتين الترجمتين ، لأن الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين ، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء . قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبي عروبة . قوله ( عن قتادة عن أنس ) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد « عن قتادة أن أنسا حدثهم ، كما سيأتى في صفة النبي ﷺ . قوله ( إلا في الاستسقاء ) ظاهره نفي الرفع في كل دعاء غير الاستسقاء ، وهو معارض بالأحاديث الثابتة بالرفع في غير الاستسقاء وقد تقدم أنها كثيرة ، وقد أفرداها المصنف بترجمة في كتاب الدعوات وساق فيها عدة أحاديث ، فذهب بعضهم إلى أن العمل بها أولى ، وحمل حديث أنس على نفي رؤيته ، وذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره . وذهب آخرون إلى تأويل حديث أنس المذكور لأجل الجمع بأن يحمل النسب على صفة مخصوصة إما الرفع البليغ فيدل عليه قوله « حتى يرى بياض إبطيه » ، ويؤيده أن غالب الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الدعاء إنما المراد به مد اليدين وبسطهما عند الدعاء ، وكأنه عند الاستسقاء مع ذلك زاد فرعهما إلى جهة وجهه حتى حاذياه وبه حينئذ يرى بياض إبطيه ، وأما صفة اليدين في ذلك فلما رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس « أن رسول الله ﷺ استسقى فأشار بظهر كفيه إلى السماء ، ولأبي داود من حديث

( ١ ) في الأصل « الغرب » والتصحيح من مخطوطة الرياض . والمراد بالغربيين غريب القرآن وغريب الحديث . وأبو موسى هو الحافظ محمد بن أبي بكر الاصمغاني المتوفى سنة ٨١ هـ مؤلف الذيل على الجمع بين التربين لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠٩ هـ المطبعة



أنس أيضا دكان يستسقى هكذا ومد يديه وجعل بطونهما بما يلي الأرض - حتى رأيت بياض لإبطيه ، قال النوى : قال العلماء : السنة في كل دعاء لرفع البلاء أن يرفع يديه جاعلا ظهور كفيه إلى السماء ، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله أن يجعل كفيه إلى السماء انتهى . وقال غيره : الحكمة في الإشارة بظهور الكفين في الاستسقاء دون غير للتناؤل بتقلب الحال ظهراً لبطن كما قيل في تحويل الرداء ، أو هو إشارة إلى صفة المسئول وهو نزول الصحاب إلى الأرض

### ٢٣ - باب ما يُقال إذا أمطرت

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : كَصَيْبٍ : المطر . وقال غيره : صَابَ وَأَصَابَ بصوب

١٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو الْحَسَنِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ هـ

نَافِعٌ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عُمَيْدٍ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ : صَيْبًا نَافِعًا »

تَابَعَهُ الْقَاسِمُ بْنُ يُحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ . وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَعَقِيلٌ عَنْ نَافِعٍ

قوله ( باب ما يقال ) يحتمل أن تكون « ما » موصولة أو موصوفة أو استفهامية . قوله ( إذا مطرت ) كذا لا في ذر من الثلاثي والباقيين « أمطرت » من الرباعي وهما بمعنى عند الجمهور ، وقيل : يقال مطر في الخير وأمطر في الشر . قوله ( وقال ابن عباس : كصيب المطر ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه بذلك وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم : الصيب السحاب ، ولعله أطلق ذلك مجازاً . قال ابن المنير : مناسبة أثر ابن عباس لحديث عائشة لما وقع في حديث الباب المرفوع قوله « صيباً » ، قدم المصنف تفسيره في الترجمة ، وهذا يقع له كثيراً . وقال أخوه الزين : وجه المناسبة أن الصيب لما جرى ذكره في القرآن قرن بأحوال مكروهة ، ولما ذكر في الحديث وصف بالنفع فأراد أن يبين بقول ابن عباس أنه المطر وأنه ينقسم إلى نافع وضار . قوله ( وقال غيره : صاب وأصاب يصوب ) كذا وقع في جميع الروايات ، وقد استشكل من حيث أن يصوب مضارع صاب ، وأما أصاب فمضارعه يصيب ، قال أبو عبيدة الصيب تقديره من الفعل سيد وهو من صاب يصوب فله كان في الاصل وانصاب كما حكاه صاحب المحكم فسقطت النون كما سقطت ينصاب بعد يصوب ، أو المراد ما حكاه صاحب الافعال صاب المطر يصوب إذا نزل فاصاب الأرض فوقع فيه تقديم وتأخير . قوله ( حدثنا محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، ونافع مولى ابن عمر ، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق ، وقد سمع نافع من عائشة ونزل في هذه الرواية عنها ، وكذا سمع عبيد الله من القاسم ونزل في هذه الرواية عنه ، مع أن معمرأ قد رواه عن عبيد الله بن عمر عن القاسم نفسه باسقاط نافع من السند أخرجه عبد الرزاق عنه . قوله ( اللهم صيباً نافعاً ) كذا في رواية المستمل وسقط اللهم لغيرهما . وصيباً منصوب بفعل مقدر أي اجعله ، ونافعاً صفة للصيب وكأنه احتزبها عن الصيب الضار . وهذا الحديث من هذا الوجه مختصر ، وقد أخرجه مسلم من رواية عطاء عن عائشة تاماً ولفظه « كان إذا كان يوم ريح عرف ذلك في وجهه ويقول إذا رأى المطر رحمة » وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق ثمر بن حازم عن عائشة أوضح منه ولفظه « كان إذا رأى ناشئاً في أفق السماء ترك العمل ، فان كشف حمد الله فان أمطرت قال : اللهم صيباً نافعاً » وسيأتى للمصنف في أوائل بدء الخلق من رواية عطاء أيضاً عن عائشة

مقتصرا على معنى الشق الاول وفيه « أقبل وأدبر وتغير وجهه ، وفيه » وما أدرى لعله كما قال قوم عاد ( هذا عارض ) الآية ، وعرف برواية شريح أن الدعاء المذكور يستحب بعد نزول المطر للزيادة من الخير والبركة مقيدا بدفع ما يحذر من ضرر . قوله ( تابعه القاسم بن يحيى ) أى ابن عطاء بن مقدم المقدسى عن عبيد الله بن عمر المذكور بأسناده ، ولم أقف على هذه الرواية موصولة . وقد أخرج البخارى فى التوحيد عن مقدم بن محمد عن عمه القاسم بن يحيى بهذا الأسناد حديثا غير هذا ، وزعم مغلطى أن الدارقطنى وصل هذه المتابعة فى غرائب الأفراد من رواية يحيى عن عبيد الله . قلت : ليس ذلك مطابقا إلا إن كان نسخه سقط منها من متن البخارى لفظ القاسم بن يحيى . قوله ( ورواه الاوزاعى وعقيل عن نافع ) يعنى كذلك ، فلما رواية الاوزاعى فأخرجها النسائى فى « عمل يوم وليلة » عن محمود بن خالد عن الوليد بن مسلم عن الاوزاعى بهذا لفظه « هنيئا ، بدل نافعا ، ورويناها فى « الغيلانيات » من طريق دحيم عن الوليد وشعيب هو ابن إسحق قالوا حدثنا الاوزاعى حدثنى نافع فذكره ، وكذلك وقع فى رواية ابن أبي العشرين عن الاوزاعى حدثنى نافع أخرجه ابن ماجه ، وزال بهذا ما كان يخشى من تدليس الوليد وتسويته ، وقد اختلف فيه على الاوزاعى اختلافا كثيرا ذكره الدارقطنى فى العلل وأرجحها هذه الرواية ، ويستفاد من رواية دحيم صحة سماع الاوزاعى عن نافع ، خلافا لمن نفاه . وأما رواية عقيل فذكرها الدارقطنى أيضا ، قال الكرماني : قال أولا تابعه القاسم ثم قال ورواه الاوزاعى ، فكان تغير الاسلوب لإفادة العموم فى الثانى ، لأن الرواية أعم من أن تكون على سبيل المتابعة أم لا ، فيحتمل أن يكونا روياه عن نافع كما رواه عبيد الله ، ويحتمل أن يكونا روياه على صفة أخرى انتهى . وما أدرى لم ترك احتمال أنه صنع ذلك للتفنن فى العبارة مع أنه الواقع فى نفس الأسر لما بينا من أن رواية الجميع متفقة لأن الخلاف الذى ذكره الدارقطنى إنما يرجع إلى إدخال واسطة بين الاوزاعى ونافع أو لا ، والبخارى قد قيد رواية الاوزاعى بكونها عن نافع ، والرواة لم يختلفوا فى أن نافعا رواه عن القاسم عن عائشة ، فظهر بهذا كونها متابعة لا مخالفة ، وكذلك رواية عقيل ، لكن لما كانت متابعة القاسم أقرب من متابعتها لأنه تابع فى عبيد الله وهما تابعان فى شيخه حسن أن يفردا منها ولما أفردا تفنن فى العبارة

#### ٢٤ - باب من تَطَرَّفى فى المطر حتى يتحدَّروا على لحيتيه

١٠٣٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعى قال حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى قال حدثنى أنس بن مالك قال « أصابت الناس سنة على عبد رسول الله ﷺ ، فبينما رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يوم الجمعة قام أعرابى فقال : يا رسول الله ، هلك المال ، وجاع البعير ، فادع الله لنا أن يسقينا . قال : فرفع رسول الله ﷺ يديه وما فى السماء قرعة . قال : فثار أصحاب أمثال الجبال ، ثم لم ينزل عن منبره حتى رأيت المطر يتحدَّروا على لحيتيه . قال فطَرنا يومنا ذلك وفى الغد ومن بعد الغد الذى يليه إلى الجمعة الأخرى . فقام ذلك الأعرابى أو رجل غيره فقال : يا رسول الله ، تهدم البناء وغرق المال ، فادع الله لنا ، فرفع رسول الله ﷺ يديه وقال : اللهم حوالينا ولا علينا . قال : فاجعل يسير بيده إلى ناحية من السماء إلا تفرجت ،

حَتَّى صَارَتِ الْمَدِينَةُ فِي مِثْلِ الْجُوبَةِ ، حَتَّى سَالَ الْوَادِي - وَادِي قَنَاءَ - شَهْرًا ، قَالَ : فَلَمْ يَجِ أَحَدٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِلَاحِ حَتَّى بَآلَجُودِ »

**قوله** ( باب من تمطر ) بتشديد الطاء أى تعرض لوفور المطر ، وتفعل يأتى لمعان أليقها هنا أنه بمعنى مواصلة العمل في مهلة نحو تفكر ، ولعله أشار إلى ما أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال « حَسِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ الْمَطَرُ وَقَالَ لِأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : مَعْنَاهُ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِتَكْوِينِ رَبِّهِ ، وَكَانَ الْمُصَنِّفُ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ تَحَادُّرَ الْمَطَرِ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ انْتِفَاقًا وَإِنَّمَا كَانَ قَصْدًا فَلِذَلِكَ تَرَجَّمَ بِقَوْلِهِ مِنْ تَمَطَّرَ ، أَيْ قَصْدَ نَزُولِ الْمَطَرِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ بِاخْتِيَارِهِ لَنَزَلَ مِنَ الْمَنْزَرِ أَوَّلَ مَا وَكَفَ السَّقْفُ ، لَكِنَّهُ تَمَادَى فِي خُطْبَتِهِ حَتَّى كَثُرَ نَزْوُلُهُ بِحَيْثُ تَحَادَّرَ عَلَى لِحْيَتِهِ ﷺ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ أَنْسٍ مُسْتَوْفَى فِي « بَابِ تَحْوِيلِ الرَّدَاءِ » ،

## ٢٥ - بَابُ إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ

١٠٣٤ - حَدَّثَنَا سَمِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ أَسَا يَقُولُ « كَانَتِ الرِّيحُ الشَّدِيدَةُ إِذَا هَبَّتْ عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ »

**قوله** ( باب إذا هبت الريح ) أى ما يصنع من قول أو فعل . قيل وجه دخول هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن المطلوب بالاستسقاء نزول المطر ، والريح في الغالب تعقبه ، وقد سبق قريباً التنبيه على إيضاح ما يصنع عند هبوبها . ووقع في حديث عائشة الآتي في بدء الخلق ووقع عند أبي يعلى باسناد صحيح عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا هاجت ريح شديدة قال : اللهم إني أسألك من خير ما أمرت به ، وأعوذ بك من شر ما أمرت به ، وهذه زيادة على رواية حميد يجب قبولها لثقة روايتها . وفي الباب عن عائشة عند الترمذي ، وعن أبي هريرة عند أبي داود والنسائي ، وعن ابن عباس عند الطبراني وعن غيرهم . والتعبير في هذه الرواية في وصف الريح بالشديدة يخرج الريح الخفيفة والله أعلم . وفيه الاستعداد بالمراقبة لله ، والاتجاه إليه عند اختلاف الأحوال وحدث ما يخاف بسببه

## ٢٦ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « نُصِرْتُ بِالصَّبَا »

١٠٣٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأَهْلِكَتْ عَادٌ بِالذَّبُورِ »

[ الحديث ١٠٣٥ - أطرافه في : ٣٧٠ ، ٣٣٤٣ ، ٤١٠٥ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ نصرت بالصبا ) قال الزين بن المنير : في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص حديث أنس الذي قبله بما سوى الصبا من جميع أنواع الريح لأن قضية نصرها له أن يكون مما يسرها دون غيرها ، ويحتمل أن يكون حديث أنس على العموم إما بأن يكون نصرها له متأخراً عن ذلك لأن ذلك وقع في غزوة الأحزاب وهو المراد بقوله تعالى ( فارسلنا عليهم ريحا وجنوداً لم تروها ) كما جزم به مجاهد وغيره وإما بأن يكون نصرها له بسبب إهلاك أعدائه

فيخشى من هبوبها أن تهلك أحداً من عصاة أمته وهو كان بهم رؤوفاً رحياً ﷺ . وأيضاً فالصبا تؤلف السحاب وتجمعه ، فالطر في الغالب يقع حينئذ ، وقد وقع في الخبر الماضي أنه كان إذا أمطرت سرى عنه ، وذلك يقتضى أن تكون الصبا أيضاً مما يقع التخوف عند هبوبها فيعكر ذلك على التخصيص المذكور والله أعلم . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم . قوله ( بالصبا ) بفتح المهملة بعدها موحدة مقصورة يقال لها القبول بفتح القاف لأنها تقابل باب الكعبة إذ مهبها من مشرق الشمس ، وضدها الدبور وهي التي أهلكت بها قوم عاد ، ومن لطيف المناسبة كون القبول نصرت أهل القبول وكون الدبور أهلك أهل الإديار ، وأن الدبور أشد من الصبا لما سنذكره في قصة عاد أنها لم يخرج منها إلا قدر يسير ومع ذلك استأصلتهم ، قال الله تعالى ( فهل ترى لهم من باقية ) . ولما علم الله رافة نبيه ﷺ بقومه رجاء أن يسلموا سلط عليهم الصبا فكانت سبب رحيلهم عن المسلمين لما أصابهم بسببها من الشدة ، ومع ذلك فلم تهلك منهم أحداً ولم تستأصلهم . ومن الرياح أيضاً الجنوب والشمال ، فهذه الأربع تهب من الجهات الأربع ، وأى ريح هبت من بين جهتين منها يقال لها النكباء بفتح النون وسكون الكاف بعدها موحدة ومبد ، وسيأتى الكلام على بنية فوائد هذا الحديث في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

## ٢٧ - باب ما قيل في الزلازل والآيات

١٠٣٦ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب قال أخبرنا أبو الزناد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم ، وتكثر الزلازل ، ويتنازب الزمان ، وتظهر الفتن ، ويكثر الهرج - وهو القتل القتل - حتى يسكن فيكم المال فيفيض »

١٠٣٧ - **حدثنا** محمد بن المثنى قال حدثنا حسين بن الحسن قال حدثنا ابن عوف عن نافع عن ابن عمر قال « اللهم بارك لنا في شامنا وفي ميثنا . قال قالوا : وفي نجدنا . قال قال : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلم قرن الشيطان »

[ الحديث ١٠٣٧ - طرفه في : ٧٠٩٤ ]

**قوله** ( باب ما قيل في الزلازل والآيات ) قيل لما كان هبوب الريح الشديدة يوجب التخوف المفضى إلى الخشوع والإناابة كانت الزلزلة ونحوها من الآيات أولى بذلك ، لاسيما وقد نص في الخبر على أن أكثر الزلازل من أسراط الساعة ، وقال الزين بن المنير : وجه ادخال هذه الترجمة في أبواب الاستسقاء أن وجود الزلزلة ونحوها يقع غالباً مع نزول المطر ، وقد تقدم لنزول المطر دعاء يخصه فأراد المصنف أن يبين أنه لم يثبت على شرطه في القول عند الزلازل ونحوها شيء ، وهل يصلح عند وجودها ؟ حكى ابن المنذر فيه الاختلاف ، وبه قال أحد واسحق وجماعة ، وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث عن علي ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وغيره . وروى ابن حبان في صحيحه من طريق عبيد بن عمير عن عائشة مرفوعاً وصلاة الآيات ست ركعات وأربع سجعات ، ثم أورد المصنف في هذا الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة من طريق أبي الزناد عن عبد الرحمن وهو ابن هرم الأعرج عنه مرفوعاً « لا تقوم الساعة حتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى

في كتاب الفتن فانه أخرج هذا الحديث هناك مطولا ، وذكر منه قسطا هنا وفي الزكاة وفي الرقاق . واختلف في قوله « يتقارب الزمان » فقتيل على ظاهره فلا يظهر التفاوت في الليل والنهار بالقصر والطول ، وقيل المراد قرب يوم القيامة ، وقيل تذهب البركة فيذهب اليوم واليلة بسرعة ، وقيل المراد يتقارب أهل ذلك الزمان في الشر وعدم الخير وقيل تتقارب صدور الدول وتطول (١) مدة أحد لكثرة الفتن . وقال النووي في شرح قوله « حتى يقترب الزمان » معناه حتى تقرب القيامة ، وهواه الكرماني وقال هو من تحصيل الحاصل ، وليس كما قال بل معناه قرب الزمان العام من الزمان الخاص وهو يوم القيامة ، وعند قربه يقع ما ذكر من الأمور المنسكرة (٢) . الحديث الثاني حديث ابن عمر « اللهم بارك لنا في شامنا » الحديث وفيه « قالوا وفي نجدنا » . قال : هناك الزلازل والفتن ، هكذا وقع في هذه الروايات التي اتصلت لنا بصورة الموقوف عن ابن عمر قال « اللهم بارك » لم يذكر النبي ﷺ . وقال القابسي : سقط ذكر النبي ﷺ من النسخة ، ولا بد منه لأن مثله لا يقال بالرأى انتهى . وهو من رواية الحسين بن الحسن البصري من آل مالك بن يسار عن عبيد الله بن عون عن نافع ، ورواه أزهري السمان عن ابن عون مصرحا فيه بذكر النبي ﷺ كما سيأتي في كتاب الفتن ، ويأتي الكلام عليه أيضاً هناك ، ونذكر فيه من وافق أزهري على التصريح برفعه إن شاء الله تعالى وقوله فيه « قالوا وفي نجدنا » ، قائل ذلك بعض من حضر من الصحابة كما في الحديث الآخر عند الدعاء للحلقةين « قالوا والمقصرون » .

## ٢٨ - باب قول الله تعالى [ ٨٢ الوفة ] ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾

قال ابن عباس : شكركم

١٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عمار حدثني مالك بن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليل ، فلما انصرف النبي ﷺ أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر ، فأما من قال مطربا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأما من قال بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب » .

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكْذِبُونَ ﴾ ) قال ابن عباس شكركم ) يحتمل أن يكون مراده أن ابن عباس قرأها كذلك ، ويشهد له ما رواه سعيد بن منصور « عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان يقرأ وتجعلون شكركم أنكم تكذبون » وهذا إسناد صحيح ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن مردويه في التفسير المسند ، وروى مسلم من طريق أبي ذميل عن ابن عباس قال « مطر الناس على عهد رسول الله ﷺ » ، فذكر نحو حديث زيد بن خالد في الباب وفي آخره « فأنزلت هذه الآية : فلا أقسم بمواقع النجوم » ، إلى قوله

( ١ ) بهامش طبعة بولاق : كذا بالنسخ ، ولعل « لا » سقطت من النسخ أي « ولا تطول » .

( ٢ ) الأقرب تفسير التقارب المذكور في الحديث بما وقع في هذا الصرح من تقارب ما بين المدن والأقاليم وقصر زمن المسافة بينها بسبب اختراع الطائرات والديارات والإذاعة وما إلى ذلك . والله أعلم

تكذبون ، وعرف بهذا مناسبة الترجمة وأثر ابن عباس لحديث زيد بن خالد ، وقد روى نحوه أثر ابن عباس المعلق مرفوعاً من حديث علي لكن سياقه يدل على التفسير لا على القراءة ، أخرجه عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي مرفوعاً ، وتجعلون رزقكم ، قال : تجعلون شكركم ، تقولون مطرنا بنوء كذا ، وقد قيل في القراءة المشهورة حذف تقديره وتجعلون شكر رزقكم . وقال الطبري : المعنى وتجعلون الرزق الذي وجب عليكم به الشكر تكذيبكم به ، وقيل بل الرزق بمعنى الشكر في لغة أزد شنوءة نقله الطبري عن الهيثم بن عدي . قوله (عن زيد بن خالد الجهني) هكذا يقول صالح بن كيسان لم يختلف عليه في ذلك ، وغالفة الزهري فرواه عن شيخهما عبيد الله فقال : عن أبي هريرة أخرجه مسلم عقب رواية صالح فصحيح الطريقتين ، لأن عبيد الله سمع من زيد بن خالد وأبي هريرة جميعاً عدة أحاديث منها حديث العسيف وحديث الأمة إذا زنت ، فعلمه سمع هذا منها حدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وإنما لم يجمعها لاختلاف لفظها كما سنشير إليه . وقد صرح صالح بسماعه له من عبيد الله عن أبي عوانة ، وروى صالح عن عبيد الله بواسطة الزهري عدة أحاديث منها حديث ابن عباس في شاة ميمونة كما تقدم في الطهارة ، وحديثه منه في قصة هرقل كما تقدم في بدء الوحى ، قوله (صلى لنا) أى لأجلنا ، أو اللام بمعنى الباء أى صلى بنا ، وفيه جواز إطلاق ذلك مجازاً وإنما الصلاة لله تعالى . قوله (بالحديدية) بالمملة والتصغير وتخفف ياؤها وثقل ، يقال سميت بشجرة حذاء هناك . قوله (على إثر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة على المشهور وهو ما يعقب الشيء . قوله (سما) أى مطر وأطلق عليه سما لكونه ينزل من جهة السماء وكل جهة علو تسمى سما . قوله (كانت من الليل) كذا الأكثر ، وللمستمل والحموى د من الليلة ، بالإفراد . قوله (فلما انصرف) أى من صلاته أو من مكانه . قوله (هل تدرون) لفظ استفهام معناه التنبيه ، ووقع في رواية سفيان عن صالح عند النسائي د ألم تسمعوا ما قال ربكم الليلة ، وهذا من الأحاديث الإلهية وهي تحتمل أن يكون النبي ﷺ أخذها عن الله بلا واسطة أو بواسطة . قوله (أصبح من عبادي) هذه إضافة عموم بدليل التقسيم إلى مؤمن وكافر بخلاف مثل قوله تعالى ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ فانها إضافة تشریف . قوله (مؤمن وكافر) يحتمل أن يكون المراد بالكفر هنا كفر الشرك بقرينة مقابلته بالإيمان ، ولا أحد من رواية نصر بن عاصم الليثي عن معاوية الليثي مرفوعاً د يكون الناس مجذبين فينزل الله عليهم رزقاً من السماء من رزقه فيصبحون مشركين يقولون : مطرنا بنوء كذا ، ويحتمل أن يكون المراد به كفر النعمة ، ويرشد إليه قوله في رواية معمر عن صالح بن سفيان د فاما من حدثني على سقياي وأثنى على فذلك آمن في ، وفي رواية سفيان عند النسائي والإسماعيلي نحوه وقال في آخره د وكفري ، أو قال د كفر نعمتي ، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم د قال الله : ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها ، وله في حديث ابن عباس د أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر ، وعلى الأول حله كثير من أهل العلم ، وأعلى ما وقفت عليه من ذلك كلام الشافعي ، قال في د الام ، : من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك ينعنون من إضافة المطر إلى أنه مطر نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ لأن النوء وقت الوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئاً ، ومن قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا في وقت كذا فلا يكون كفراً ، وغيره من الكلام أحب الى منه ، بمعنى حسبا للبادية ، وعلى ذلك يحمل إطلاق الحديث ، وحكى ابن قتيبة في د كتاب الانواء ، أن العرب كانت في ذلك على مذهبين على نحوه ما ذكره الشافعي ، قال : ومعنى النوء سقوط نجم في المغرب من النجوم الثمانية والعشرين التي هي منازل القمر

قال : وهو مأخوذ من ناء إذا سقط ، وقال آخرون : بل النوء طلوع نجم منها ، وهو مأخوذ من ناء إذا نهض ، ولا تخالف بين القولين في الوقت لأن كل نجم منها إذا طلع في المشرق وقع حال طلوعه آخر في المغرب لا يزال ذلك مستمراً إلى أن تنتهى الثمانية والعشرون بانهاء السنة ، فان لكل واحد منها ثلاثة عشر يوماً تقريباً ، قال : وكانوا في الجاهلية يظنون أن نزول الغيث بواسطة النوء إما بصنعه على زعمهم وإما بهلامته ، فأبطل الشرع قولهم وجعله كفراً ، فان اعتقد قائل ذلك أن للنوء صنفاً في ذلك فكفره كفر تشريك ، وإن اعتقد أن ذلك من قبيل التجربة فليس بشرك لكن يجوز إطلاق الكفر عليه وإرادة كفر النعمة لأنه لم يقع في شيء من طرق الحديث بين الكفر والشرك واسطة ، فيحمل الكفر فيه على المعنيين لتناول الأمرين ، والله أعلم . ولا يرد الساكت ، لأن المعتقد قد يشكر بقلبه أو يكفر ، وعلى هذا فالقول في قوله « فاما من قال ، لما هو أعم من النطق والاعتقاد ، كما أن الكفر فيه لما هو أعم من كفر الشرك وكفر النعمة ، والله أعلم بالصواب . قوله ( مطرنا بنوء كذا وكذا ) في حديث أبي سعيد عند النسائي « مطرنا بنوء المجدح ، بكسر الميم وسكون الجيم وفتح الدال بعدها مهملة ويقال بضم أوله هو الدبران بفتح المهملة والموحدة بعدها ، وقيل سمي بذلك لاستدباره الثريا ، وهو نجم أحمر صغير منير . قال ابن قتيبة : كل النجوم المذكورة له نوء غير أن بعضها أحمر وأغزر من بعض ، ونوء الدبران غير محمود عندهم انتهى . وكان ذلك ورد في الحديث تنبيهاً على مبالغتهم في نسبة المطر إلى النوء ولو لم يكن محموداً ، أو اتفق وقوع ذلك المطر في ذلك الوقت إن كانت القصة واحدة . وفي معازي الواقدي أن الذي قال في ذلك الوقت « مطرنا بنوء الشعرى » هو عبد الله ابن أبي المعروف بابن سلول أخرجه من حديث أبي قتادة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم طرح الامام المسألة على أصحابه وإن كانت لا تدرك إلا بدقة النظر . ويستنبط منه أن اللولى المتمكن من النظر في الإشارة (١) أن يأخذ منها عبارات ينسبها إلى الله تعالى (٢) كذا قرأت بخط بعض شيوخنا . وكأنه أخذه من استنطاق النبي ﷺ أصحابه عما قال ربهم وحمل الاستفهام فيه على الحقيقة ، لكنهم رضى الله عنهم فهموا خلاف ذلك ، ولهذا لم يجيبوا إلا بتقويض الأمر إلى الله ورسوله

## ٢٩ - باب لا يدري متى يجيء المطر إلا الله

وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « خمس لا يعلمن إلا الله »

١٠٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف قال حدثنا سفيان عن غيد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول

الله ﷺ « مفتاح النيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم أحد ما يكون في غد ، ولا يعلم أحد ما يكون في الأرحام ، ولا تعلم نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفس بأى أرض تموت ، وما يدري أحد متى يجيء المطر »

[ الحديث ١٠٣٩ - أطرافه في : ٤٦٢٧ ، ٤٦٩٧ ، ٤٧٧٨ ، ٧٣٧٩ ]

( ١ ) في غسولة الرياض « الإشارات »

( ٢ ) هذا خطأ بين ، وقول على أنه بغير علم ، فلا يجوز لمسلم أن يتطامى ذلك ، بل عليه أن يقول إذا سئل عما لا يعلم : الله أعلم ، كما فعل الصعابة رضى الله عنهم . والله أعلم

**قوله** (باب لا يدري متى يحيى المطر إلا الله تعالى) عقب الترجمة الماضية بهذه لأن تلك تضمنت أن المطر إنما ينزل بقضاء الله وأنه لا تأثير للكواكب في نزوله ، وقضية ذلك أنه لا يعلم أحد متى يحيى إلا هو . **قوله** ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : خمس لا يعلمهن إلا الله ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الإيمان وفي تفسير لقمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام ، لكن لفظه د في خمس لا يعلمهن إلا الله ، ووقع في بعض الروايات في التفسير بلفظ د وخمس ، وروى ابن مردويه في التفسير من طريق يحيى بن أيوب البجلي عن جده عن أبي زرعة عن أبي هريرة رفعه د خمس من الغيب لا يعلمهن إلا الله ( إن الله عنده علم الساعة ) الآية . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( مفتاح ) في رواية الكشميخي د مفتاح . **قوله** ( وما يدري أحد متى يحيى المطر ) زاد الإسماعيلي د إلا الله ، أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري ، وفيه رد على من زعم أن لنزول المطر وقتا معينة لا يتخلف عنه ، وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث في تفسير لقمان إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الاستسقاء من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثا ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر فيها وفيما مضى سبعة وعشرون حديثا ، والخاص ثلاثة عشر ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر الذي فيه شعر أبي طالب وحديث أنس عن عمر في الاستسقاء بالعباس وحديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء على رجله وحديث عبد الله بن زيد في صفة تحويل الرداء - وإن كان أخرج أصله - وحديث عائشة في قوله صيبا نافعا وأصله أيضا فيه وحديث أنس د كان إذا هبت الرياح الشديدة ، وسيأتي بيان ما انفرد به من حديث أبي هريرة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم أثران . والله أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٦ - كتاب الكسوف

( أبواب الكسوف ) ثبتت البسملة في رواية كريمة ، والترجمة في رواية المستمل ، وفي بعض النسخ كتاب بدل أبواب ، والكسوف لغة التغير إلى سواد ومنه كسف وجهه وحاله ، وكسفت الشمس اسودت وذهب شعاعها . واختلف في الكسوف والحسوف هل هما مترادفان أو لا كما سيأتي قريباً

### ١ - باب الصلاة في كسوف الشمس

١٠٤٠ - **حدثنا** عمرو بن عون قال حدثنا خالد بن يونس عن الحسن بن أبي بصرة قال « كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ يجر رداءه حتى دخل المسجد ، فدخلنا ، فصلّى بنا ركعتين حتى انجلت الشمس ، فقال ﷺ : إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ، فإذا رأيتموها فصلّوا وادعوا حتى يكشف ما بكم »

[ الحديث ١٠٤٠ - أطرافه في : ١٠٤٨ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٧٨٥ ]

١٠٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد قال حدثنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل بن قيس قال : سمعت أبا مسعود يقول : قال النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فقوموا فصلّوا »

[ الحديث ١٠٤١ - طرفاه في : ١٠٥٧ ، ٣٢٠٤ ]

١٠٤٢ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم حدثته عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يخبر عن النبي ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلّوا »

[ الحديث ١٠٤٢ - طرفه في : ٣٢٠١ ]

١٠٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد قال حدثنا هاشم بن القاسم قال حدثنا شيبان أبو معاوية عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ يوم مات إبراهيم فقال الناس : كسفت الشمس لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ « إنّ الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم فصلّوا وادعوا الله »

[ الحديث ١٠٤٣ طرفاه في : ١٠٦٠ ، ٦١٩٩ ]

**قوله** ( باب الصلاة في كسوف الشمس ) أى مشروعيتهما ، وهو أمر متفق عليه ، لكن اختلف في الحكم وفي الصفة ، فالجمهور على أنها سنة مؤكدة ، وصرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها ، ولم أره أنيره إلا ما حكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة . ونقل الزين بن المنير عن أبي حنيفة أنه أوجبها ، وكذا نقل بعض مصنفي الخنفة أنها واجبة ، وسيأتى الكلام على الصفة قريباً . **قوله** ( حدثنا خالد ) هو ابن عبد الله الطحان ، ويونس هو ابن عبيد ، والإسناد كله بصريون ، وترجمة الحسن عن أبي بكر متصلة عند البخارى منقطعة عند أبي حاتم والدارقطنى ، وسيأتى التصريح بالاخبار فيه بعد أربعة أبواب وهو يؤيد صنيع البخارى . **قوله** ( فانكسفت ) يقال كسفت الشمس بفتح الكاف وانكسفت بمعنى ، وأنكر الفزاز انكسفت وكذا الجوهرى حيث نسبته للعامة والحديث يرد عليه ، وحكى كسفت بضم الكاف وهو نادر . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ بجر رداءه ) زاد في اللباس من وجه آخر عن يونس « مستعجلاً ، وللنساء من رواية يزيد بن زريع عن يونس « من العجلة ، ولمسلم من حديث أسماء « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ففرغ فخطأ بدرع حتى أدرك رداءه » ، يعنى أنه أراد لبس رداءه فلبس الدرع من شغل خاطره بذلك ، واستدل به على أن جر الثوب لا يذم إلا بمن قصد به الخيلاء <sup>(١)</sup> . ووقع في حديث أبي موسى بيان السبب في الفرغ كما سيأتى . **قوله** ( فصلى بنا ركعتين ) زاد النسائي « كما تصلون » ، واستدل به من قال أن صلاة الكسوف كصلاة النافلة ، وحمله ابن حبان والبيهقى على أن المعنى كما تصلون في الكسوف ، لأن أبا بكره خاطب بذلك أهل البصرة ، وقد كان ابن عباس عليهم أنها ركعتان في كل ركعة ركوعان كما روى ذلك الشافعى وابن أبي شبة وغيرهما ، ويؤيد ذلك أن في رواية عبد الوارث عن يونس الآتية في أواخر الكسوف أن ذلك وقع يوم مات إبراهيم ابن النبي ﷺ ، وقد ثبت في حديث جابر عند مسلم مثله وقال فيه « أن في كل ركعة ركوعين » ، فدل ذلك على اتحاد القصة ، وظهر أن رواية أبي بكره مطلقة . وفي رواية جابر زيادة بيان في صفة الركوع ، والأخذ بها أولى . ووقع في أكثر الطرق عن عائشة أيضاً « أن في كل ركعة ركوعين » ، وعند ابن خزيمة من حديثها أيضاً أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام . **قوله** ( حتى انجلت ) استدل به على إطالة الصلاة حتى يقع الانجلاء ، وأجاب الطحاوى بأنه قال فيه « فصلوا وادعوا » ، فدل على أنه إن سلم من الصلاة قبل الانجلاء يتشاغل بالدعاء حتى تنجلي ، وقرره ابن دقيق العيد بأنه جعل الغاية لمجموع الأمرين ، ولا يلزم من ذلك أن يكون غاية لكل منهما على انفراده لحاج أن يكون السماء تمتد إلى غاية الانجلاء بعد الصلاة « فيصير غاية المجموع » ، ولا يلزم منه تطويل الصلاة ولا تكريرها . وأما ما وقع عند النسائي من حديث الثعالب بن بشير قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فجعل يصلى ركعتين ركعتين ويسأل عنها حتى انجلت » ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون معنى قوله ركعتين أى ركوعين ، وقد وقع التعبير عن الركوع بالركعة في حديث الحسن « خسف القمر وابن عباس بالبصرة فصلى ركعتين في كل ركعة ركعتان » ، الحديث أخرجه الشافعى ، وأن يكون السؤال وقع بالإشارة فلا يلزم التكرار ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أبي قلابة « أنه ﷺ كان كلما ركع ركعة أرسل رجلاً ينظر هل انجلت ، فتعين الاحتمال المذكور ، وإن ثبت تعدد القصة زال الإشكال أصلاً . **قوله** ( فقال النبي ﷺ : ان الشمس ) زاد في رواية ابن خزيمة « فلما كشف هنا خطبنا فقال » ،

(١) لو قال : إذا كان من غير قصد الجبر لكان أصح ، لعدم الحديث الصحيح « ما أسفل من السكبين فهو في النار » والله أعلم

واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطية كما سيأتي . **قوله** ( لموت أحد ) في رواية عبد الوارث الآتية بيان سبب هذا القول ولفظه . وذلك أن أبنا للنبي ﷺ يقال له إبراهيم مات فقال الناس في ذلك ، وفي رواية مبارك بن فضالة عند ابن حبان . فقال الناس : إنما كسفت الشمس لموت إبراهيم ، ولاحد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من رواية أبي قلابة عن النعمان بن بشير قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فخرج فرجا يجر ثوبه حتى أتى المسجد ، فلم يزل يصلي حتى انجلت ، فلما انجلت قال : إن الناس يزعمون أن الشمس والقمر لا يتكسفان إلا لموت عظيم من العظماء ، وليس كذلك ، الحديث . وفي هذا الحديث لإبطال ما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من تأثير الكواكب في الأرض ، وهو نحو قوله في الحديث الماضي في الاستسقاء : يقولون مطرنا بنوء كذا ، قال الخطابي : كانوا في الجاهلية يعتقدون أن الكسوف يوجب حدوث تغير في الأرض من موت أو ضرر ، فأعلم النبي ﷺ أنه اعتقاد باطل ، وأن الشمس والقمر خلقان مسخران لله ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قدرة على الدفع عن أنفسهما . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الشفقة على أمته وشدة الخوف من ربه ، وسيأتي لذلك مزيد بيان **قوله** ( فاذا رأيتموها ) في رواية كريمة . رأيتموها ، بالثنية ، وسيأتي القول فيه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا شهاب بن عباد ) هو العبدى الكوفى من شيوخ البخارى ومسلم ، ولهم شيخ آخر يقال له شهاب بن عباد العبدى لكنه بصري وهو أقدم من الكوفى يكون في طبقة شيوخ شيوخه أخرجه له البخارى وحده في الأدب المفرد ، وإبراهيم بن حميد شيخه هو ابن عبد الرحمن الرؤاسى بضم الراء بعدها همزة خفيفة ، وفي طبقته إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ولم يخرجوا له . واسماعيل هو ابن أبى خالد ، وقيس هو ابن أبى حازم ، وهذا الاسناد كله كوفيون . **قوله** ( آيتان ) أى علامتان ( من آيات الله ) أى الدالة على وحدانية الله وعظيم قدرته أو على تخويف العباد من بأس الله وسطوته ، ويؤيده قوله تعالى ( وما يرسل بالآيات إلا تخويفا ) وسيأتي قوله ﷺ ( يخوف الله بهما عباده ، في باب مفرد . **قوله** ( فاذا رأيتموها ) أى الآية ، وللكشميهي رأيتموها ، بالثنية ، وكذا في رواية الإسماعيل ، والمعنى إذا رأيتم كسوف كل منهما لاستحالة وقوع ذلك فيهما معاً في حالة واحدة عادة وإن كان ذلك جائزاً في القدرة الإلهية . واستدل به على مشروعية الصلاة في كسوف القمر ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية ابن المنذر ( حتى ينجلي كسوف أيهما انكسف ، وهو أصرح في المراد ، وأفاد أبو عوانة أن في بعض الطرق أن ذلك كان يوم مات إبراهيم ، وهو كذلك في مسند الشافعى ، وهو يؤيد ما قدمناه من اتحاد القصة . **قوله** ( فقوموا فصلوا ) استدلل به على أنه لا وقت أصلاً للكسوف معين ، لأن الصلاة هلكت برويته ، وهى ممكنة في كل وقت من النهار ، وهذا قال الشافعى ومن تبعه ، واستثنى الحنفية أوقات الكراهة وهو مشهور مذهب أحد ، وعن المالكية وقتها من وقت حل النافلة إلى الزوال ، وفي رواية إلى صلاة العصر ، ورجح الأول بأن المقصود إيقاع هذه العبادة قبل الانجلاء . وقد انفقوا على أنها لا تقضى بعد الانجلاء ، فلو انحصرت في وقت لا يمكن الانجلاء قبله فيفوت المقصود ، ولم أقف في شيء من الطرق مع كثرتها على أنه ﷺ صلاها الاضحى لكن ذلك وقع اتفاقاً ولا يدل على منع ما عداه وانفقت الطرق على أنه بادر إليها . **قوله** ( أخبرني حمرو ) هو ابن الحارث المصرى ، وعبد الرحمن بن القاسم هو ابن أبى بكر الصديق ، ونصف رجال هذا الاسناد الأعلى مديون ونصفه الأدنى مصريون . **قوله** ( لا يخسفان ) بفتح أوله ويجوز الضم ، وحكى ابن الصلاح منعه ، وروى ابن

خزيمة والبرار من طريق نافع عن ابن عمر قال : خسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، الحديث وفيه : فافزعوا إلى الصلاة وإلى ذكر الله وادعوا وتصدقوا ، . قوله ( ولا لحياته ) استشكلت هذه الزيادة لأن السياق إنما ورد في حق من ظن أن ذلك لموت إبراهيم ولم يذكروا الحياة . والجواب أن فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي كونه سبباً للفقد أن لا يكون سبباً للإيجاد ، فعمم الشارع النبي لدفع هذا التوهم . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندى ، وحاشم هو أبو النضر وشيبان هو النحوى . قوله ( يوم مات إبراهيم ) يعنى ابن النبي ﷺ ، وقد ذكر جمهور أهل السير أنه مات في السنة العاشرة من الهجرة ، فقيل في ربيع الأول وقيل في رمضان وقيل في ذى الحجة ، والأكثر على أنها وقعت في عاشر الشهر وقيل في رابعه وقيل في رابع عشره ، ولا يصح شيء منها على قول ذى الحجة لأن النبي ﷺ كان إذ ذاك بمكة في الحج ، وقد ثبت أنه شهد وفاته وكانت بالمدينة بلا خلاف ، نعم قيل إنه مات سنة تسع فإن ثبت يصح ، وجزم النووي بأنها كانت سنة الحديبية ، ويحاج بأنه كان يومئذ بالحديبية ورجع منها في آخر الشهر ، وفيه رد على أهل الهيئة لأنهم يزعمون أنه لا يقع في الأوقات المذكورة ، وقد فرض الشافعى وقوع العيد والكسوف معاً . واعترضه بعض من اعتمد على قول أهل الهيئة ، وانتدب أصحاب الشافعى لدفع قول المعترض فأصابوا . قوله ( فإذا رأيتم ) أى شيئاً من ذلك ، وفي رواية الاسماعيلي : فإذا رأيتم ذلك ، وسيأتى من وجه آخر بعد أبواب : فإذا رأيتموها ، ( تنبيه ) : ابتداء البخارى أبواب الكسوف بالأحاديث المطلقة في الصلاة بغير تقييد بصفة إشارة منه إلى أن ذلك يعطى أصل الامتثال ، وإن كان إيقاعها على الصفة المخصوصة عنده أفضل ، وبهذا قال أكثر العلماء . ووقع لبعض الشافعية كالبندينجى أن صلاتها ركعتين كالنافلة لا يجزئ . والله أعلم

## ٢ - باب الصدقة في الكسوف

١٠٤٤ - **عَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : « خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَالِ النَّاسِ فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ ، ثُمَّ قَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ - وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ - ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ فَأَطَالَ السُّجُودَ ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ مِثْلَ مَا فَعَلَ فِي الْأَوَّلِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ انْجَلَتِ الشَّمْسُ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتُ اللَّهِ لَا يَنْخَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا . ثُمَّ قَالَ : يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أُغْيِرُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَرَى عِبْدَهُ أَوْ يَرَى أُمَّتَهُ . يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلاً وَلَبَسَكُمُ كَثِيراً »

[الحديث ١٠٤٤ - أطرافه في : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٢١٢ ، ٣٢٠٣ ، ٤٦٢٤ ، ٥٢٢١ ، ٦٦٣١]

قوله ( باب الصدقة في الكسوف ) أورد فيه حديث عائشة من رواية هشام بن عروة عن أبيه ثم عنها ، ورده بعد باب من رواية ابن شهاب عن عروة ، ثم بعد بابين من رواية حمزة عن عائشة ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر وورد الأمر - في الأحاديث التي أوردتها في الكسوف - بالصلاة والصدقة والذكر والدعاء وغير ذلك ، وقد قدم منها الأهم فالأهم . ووقع الأمر بالصدقة في رواية هشام دون غيرها فناسب أن يترجم بها ، ولأن الصدقة تالية للصلاة

فلذلك جعلها تلو ترجمة الصلاة في الكسوف **قوله** (خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ فصلي) استدل به على أنه ﷺ كان يحافظ على الوضوء فلماذا لم يحتاج إلى الوضوء في تلك الحال ، وفيه نظر لأن في السياق حذفاً سيأتى في رواية ابن شهاب ، خسفت الشمس فخرج إلى المسجد فصف الناس وراءه ، وفي رواية عمرة ، وخسفت فراجع ضحى فمر بين الحجر ثم قام يصلي ، وإذا ثبتت هذه الأفعال جاز أن يكون حذف أيضاً فتوضاً ثم قام يصلي فلا يكون نصاً في أنه كان على وضوء . **قوله** ( فأطال القيام ) في رواية ابن شهاب ، فاقترأ قراءة طويلة ، وفي أواخر الصلاة من وجه آخر عنه ، فقرأ بسورة طويلة ، وفي حديث ابن عباس بعد أربعة أبواب ، فقرأ نحواً من سورة البقرة في الركعة الأولى ، ونحوه لأبي داود من طريق سليمان بن يسار عن عرويه وزاد فيه أنه ، قرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحواً من آل عمران . **قوله** ( ثم قام فأطال القيام ) في رواية ابن شهاب ، ثم قال سمع الله لمن حمده ، وزاد من وجه آخر عنه في أواخر الكسوف ، ربنا ولك الحمد ، واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في أول القيام الثاني من الركعة الأولى ، واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لقيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء ممن قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة الفاتحة فيه وإن كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه ، والجواب أن صلاة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيها ، بل كل ما ثبت أنه ﷺ فعله فيها كان مشروعاً لأنها أصل برأسه ، وهذا المعنى رد الجمهور على من قاسها على صلاة النافلة حتى منع من زيادة الركوع فيها . وقد أشار الطحاوي إلى أن قول أصحابه جرى على القياس في صلاة النوافل ، لكن اعترض بأن القياس مع وجود النص بضمحل ، وبأن صلاة الكسوف أشبه بصلاة العيد ونحوها مما يجمع فيه من مطلق النوافل ، فامتازت صلاة الجنائز بترك الركوع والسجود ، وصلاة العيدين بزيادة التكبيرات ، وصلاة الخوف بزيادة الأفعال الكثيرة واستدبار القبلة ، فكذلك اختصت صلاة الكسوف بزيادة الركوع ، فالأخذ به جامع بين العمل بالنص والقياس بخلاف من لم يعمل به . **قوله** ( فأطال الركوع ) لم أر في شيء من الطرق بيان ما قال فيه ، إلا أن العلماء اتفقوا على أنه لا قراءة فيه ، وإنما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع فيه السجود بعده ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين ، وسيأتى البحث فيه في « باب طول السجود » . **قوله** ( ثم فعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الأولى ) وقع ذلك مفسراً في رواية عمرة الآتية . **قوله** ( ثم انصرف ) أي من الصلاة ( وقد تجملت الشمس ) في رواية ابن شهاب ، انجملت الشمس قبل أن ينصرف ، وللنساء ، ثم تشهد وسلم . **قوله** ( فخطب الناس ) فيه مشروعية الخطبة للكسوف ، والعجب أن مالكا روى حديث هشام هذا وفيه التصريح بالخطبة ولم يقل به أصحابه ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . واستدل به على أن الانجلاء لا يسقط الخطبة ، بخلاف ما لو انجملت قبل أن يشرع في الصلاة فإنه يسقط الصلاة والخطبة ، فلو انجملت في أثناء الصلاة أتمها على الهيئة المذكورة عند من قال بها ، وسيأتى ذكر دليله ، وعن أصبغ : يتمها على هيئة النوافل المعتادة . **قوله** ( لحمد الله وأثنى عليه ) زاد النساء في حديث سمرة ، وشهد أنه عبد الله ورسوله . **قوله** ( فاذكروا الله ) في رواية الكشميني ، فادعوا الله . **قوله** ( والله ما من أحد ) فيه القسم لتأكيد الخبر وإن كان الثاني غير شاك فيه . **قوله** ( ما من أحد غير ) بالنصب على أنه الخبر وعلى أن « من » زائدة ، ويجوز فيه الرفع على لفظة تميم ، أو « غير » مخفوض صفة لأحد ، والخبر محذوف تقديره موجود . **قوله** ( غير ) أفعل تفضيل من الغيرة بفتح الغين المعجمة وهي في اللغة تفسير

يحصل من الحية والأنافة، وأصلها في الزوجين والأهلين وكل ذلك محال على الله تعالى (١) لأنه منزه عن كل تغير ونقص فيتعين حمله على المجاز، فقيل: لما كانت ثمرة الغيرة صون الحريم ومنعهم وزجر من يقصد إليهم، أطلق عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعله وتوعده، فهو من باب تسميه الشيء بما يترتب عليه. وقال ابن فورك: المعنى ما أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله. وقال: غيرة الله ما يغير من حال العاصي بانتقامه منه في الدنيا والآخرة أو في أحدهما، ومنه قوله تعالى (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) وقال ابن دقيق العيد: أهل التنزيه في مثل هذا على قولين، إما ساكت، وإما مؤول على أن المراد بالغيرة شدة المنع والحماية، فهو من مجاز الملازمة. وقال الطيبي وغيره: وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله «فاذكروا الله الخ»، من جهة أنهم لما أمروا باستدفاع البلاء بالذكر والدعاء والصلاة والصدقة ناسب ردعهم عن المعاصي التي هي من أسباب جلب البلاء، وخص منها الزنا لأنه أعظمها في ذلك. وقيل: لما كانت هذه المعصية من أقبح المعاصي وأشدّها تأثيراً في إثارة النفوس وغلبة الغضب ناسب ذلك تحويرهم في هذا المقام من مواخذة رب الغيرة وخلقها سبحانه وتعالى. وقوله «يا أمة محمد، فيه معنى الإشفاق كما يخاطب الوالد ولده إذا أشفق عليه بقوله «يا بني»، كذا قيل، وكان قضية ذلك أن يقول يا أمي لكن لعدوله عن المضمر إلى المظهر حكمة، وكأنها بسبب كون المقام مقام تحذير وتخويف لما في الإضافة إلى الضمير من الإشعار بالتكريم، ومثله «يا فاطمة بنت محمد لا أغني عنك من الله شيئاً» الحديث. وصدر ﷺ كلامه باليمين لإرادة التأكيد للخبر وإن كان لا يرتاب في صدقه، ولعل تخصيص العيد والأمة بالذكر رعاية لحسن الأدب مع الله تعالى لتنزهه عن الزوجة والأهل عن يتعلق بهم الغيرة غالباً. ويؤخذ من قوله «يا أمة محمد»، أن الواعظ ينبغي له حال وعظه أن لا يأتي بكلام فيه تفخيم لنفسه، بل يبالغ في التواضع لأنه أقرب إلى انتفاع من يسمعه. قوله (لوتعلمون ما أعلم) أي من عظيم قدرة الله وانتقامه من أهل الاجرام، وقيل معناه لودام عليكم كما دام على، لأن عليه متواصل بخلاف غيره، وقيل: معناه لو علمت من سعة رحمة الله وحلمه وغير ذلك ما أعلم بكميتكم على ما فاتكم من ذلك. قوله (لضحكتكم قليلاً) قيل معنى القلة هنا العدم، والتقدير اتركتم الضحك ولم يقع منكم إلا نادراً لغلبة الخوف واستيلاء الحزن. وحكى ابن بطال عن المهلب أن سبب ذلك ما كان عليه الأنصار من محبة الله والغناء. وأطال في تقرير ذلك بما لا طائل فيه ولا دليل عليه. ومن أين له أن المخاطب بذلك الأنصار دون غيرهم؟ والقصة كانت في أواخر زمنه ﷺ حيث امتلأت المدينة بأهل مكة وفود العرب؟ وقد بالغ الزين بن المنير في الرد عليه والتشنيع بما يستغنى عن حكايته. وفي الحديث ترجيح التخويف في الخطبة على التوسع في الترخيص لما في ذكر الرخص من ملادة النفوس لما جبلت عليه من الشهوة، والطبيب الحاذق يقابل العلة بما يضادها لا بما يزيدها. واستدل به على أن لصلاة الكسوف هيئة تخصها من التطويل الزائد على العادة في القيام وغيره، ومن زيادة ركوع في كل ركعة. وقد وافق عائشة على رواية ذلك عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومتفق عليهما، ومثله عن أسماء بنت أبي بكر كما تقدم في صفة الصلاة، وعن جابر عند مسلم، وعن علي عند أحمد، وعن أبي هريرة عند النسائي، وعن ابن عمر عند البزار، وعن أم

(١) المحال عليه سبحانه وتعالى وصفه بالغيرة المشابهة لغيرة الخلق، وأما الغيرة اللاتفة بجلاله سبحانه وتعالى فلا يستعمل وصفه بها كما دل عليه هذا الحديث وما جاء في معناه. فهو سبحانه يوصف بالغيرة عند أهل السنة على وجه لا يماثل فيه صفة المخلوقين، ولا يعلم كمها وكيفيتها إلا هو سبحانه، كالقول في الاستواء والنزول والرضا والنضب وغير ذلك من صفاته سبحانه. والله أعلم

سفيان عند الطبراني وفي رواياتهم زيادة رواها الحفاظ الثقات فالأخذ بها أولى من إلغائها وبذلك قال جمهور أهل العلم من أهل الفتيا ، وقد وردت الزيادة في ذلك من طرق أخرى فعند مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وآخر عن جابر أن في كل ركعة ثلاث ركوعات ، وعنده من وجه آخر عن ابن عباس أن في كل ركعة أربع ركوعات ، ولأبي داود من حديث أبي بن كعب ، والبزار من حديث علي أن في كل ركعة خمس ركوعات ، ولا يخلو إسناد منها عن علة وقد أوضح ذلك البيهقي وابن عبد البر ، ونقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطاً من بعض الرواة ، فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ، ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتحدت القصة تعين الأخذ بالراجح ، وجمع بعضهم بين هذه الأحاديث بتعدد الواقعة ، وأن الكسوف وقع مراراً ، فيكون كل من هذه الأوجه جائزاً ، وإلى ذلك نحا إسحاق لسنن لم تثبت عنده الزيادة على أربع ركوعات . وقال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وغيرهم من الشافعية : يجوز العمل بجميع ما ثبت من ذلك وهو من الاختلاف المباح ، وقواه النووي في شرح مسلم ، وأبدى بعضهم أن حكمة الزيادة في الركوع والنقص كان بحسب سرعة الانجلاء وبطءه ، حين وقع الانجلاء في أول ركوع اقتصر على مثل النافلة ، وحين أبطأ زاد ركوعاً ، وحين زاد في الإبطاء زاد ثالثاً وهكذا إلى غاية ما ورد في ذلك . وتعقبه النووي وغيره بأن إبطاء الانجلاء وعدمه لا يعلم في أول الحال ولا في الركعة الأولى ، وقد اتفقت الروايات على أن عدد الركوع في الركعتين سواء ، وهذا يدل على أنه مقصود في نفسه منبى من أول الحال . وأجيب باحتمال أن يكون الاعتداد على الركعة الأولى ، وأما الثانية فهي تبع لها فهما اتفق وقوعه في الأولى بسبب بطء الانجلاء يقع مثله في الثانية ليساوي بينهما ، ومن ثم قال أصبغ كما تقدم : إذا وقع الانجلاء في أثنائها يصل الثانية كالعادة . وعلى هذا فيدخل المصلي فيها على نية مطلق الصلاة ، ويزيد في الركوع بحسب الكسوف . ولا مانع من ذلك . وأجاب بعض الحنفية عن زيادة الركوع بحمله على رفع الرأس لرؤية الشمس هل انجلت أم لا فإذا لم يرها انجلت رجع إلى ركوعه ففعل ذلك مرة أو مراراً فظن بعض من رآه يفعل ذلك ركوعاً زائداً . وتعقب بالأحاديث الصحيحة الصريحة في أنه أطال القيام بين الركوعين ولو كان الرفع لرؤية الشمس فقط لم يحتاج إلى تطويل ، ولا سيما الأخبار الصريحة بأنه ذكر ذلك الاعتدال ثم شرع في القراءة فكل ذلك يرد هذا الحمل ، ولو كان كما زعم هذا القائل لكان فيه إخراج لفعل الرسول عن العبادة المشروعة أو لرم منه أثبات هيئته في الصلاة لا عهد بها وهو ما فر منه . وفي حديث عائشة من الفوائد غير ما تقدم المبادرة بالصلاة وسائر ما ذكر عند الكسوف ، والوجه عن كثرة الضحك ، والحث على كثرة البكاء ، والتحقيق بما سيصير إليه المراء من الموت والفناء والاعتبار بآيات الله . وفيه الرد على من زعم أن للسكواكب تأثيراً في الأرض لانقضاء ذلك عن الشمس والقمر فكيف بما دونهما . وفيه تقديم الإمام في الموقوف ، وتعديل الصفوف ، والتكبير بعد الوقوف في موضع الصلاة ، وبيان ما يخشى اعتقاده على غير الصواب ، واهتمام الصحابة بنقل أفعال النبي ﷺ ليقترن به فيها . ومن حكمة وقوع الكسوف تبين أنموذج ما سيقع في القيامة ، وصورة عقاب من لم يذنب ، والتنبية على سلوك طريق الخوف مع الرجاء لوقوع الكسوف بالكوكب ثم كشف ذلك عنه ليكون المؤمن من ربه على خوف ورجاء . وفي الكسوف إشارة إلى تقبيل رَأْيٍ من يعبد الشمس أو القمر ، وحمل بعضهم الأمر في قوله تعالى ﴿ لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ﴾ على صلاة الكسوف لأنه الوقت الذي يناسب الإعراض عن عبادتهما لما

يظهر فيهما من التغيير والنقص المنزه عنه المعبود جل وعلا سبحانه وتعالى

### ٣ - باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف

١٠٤٥ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ الْخَدَشِيِّ الدَّمَشْقِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ : «إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ» [الحديث ١٠٤٥ - طرفه في : ١٠٥١]

**قوله** ( باب النداء بالصلاة جامعة ) هو بالنصب فيهما على الحكاية ، ونصب « الصلاة » في الاصل على الاغراء ، وجامعة على الحال ، أى احضروا الصلاة في حال كونها جامعة . وقيل برفعهما على أن الصلاة مبتدأ وجامعة خبره ومعناه ذات جماعة ، وقيل جامعة صفة والخبر محذوف تقديره فاحضروها . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور على رأى الجبائي أو ابن راهويه على رأى أبي نعيم ، ويحيى بن صالح من شيوخ البخارى وربما أخرج عنه بواسطة كهذا . **قوله** ( الجبائي بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، وهم من ضبطه بضم أوله وسكون ثانيه . **قوله** ( أخبرني أبو سلمة عن عبد الله ) في رواية حجاج الصواف عن يحيى وحدثنا أبو سلمة حدثني عبد الله ، أخرجه ابن خزيمة . **قوله** ( نودي ) كذا فيه بلفظ البناء للمفعول ، وصرح الشيخان في حديث عائشة بأن النبي ﷺ بعث مناديا فنادى بذلك . قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث حجة لمن استحب ذلك ، وقد اتفقوا على أنه لا يؤذن لها ولا يقام . **قوله** ( أن الصلاة ) بفتح المهملة وتخفيف النون وهى المفسرة ، وروى بتشديد النون والخبر محذوف تقديره ان الصلاة ذات جماعة حاضرة و يروى برفع جامعة على أنه الخبر ، وفي رواية الكشميني « نودي بالصلاة جامعة » وفيه ما تقدم في لفظ الترجمة . وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما ، والرفع فيهما ، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس

### ٤ - باب خطبة الإمام في الكسوف

وقالت عائشة وأسماء : خطب النبي ﷺ

١٠٤٦ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنَسَةَ قَالَ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « خَسَفَتِ الشَّمْسُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَخَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ ، فَصَفَّ النَّاسُ وَرَاءَهُ ، فَكَبَّرَ ، فَاقْرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ قَامَ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً هِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَكِعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَالَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ فَاسْتَكْمَلَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ، وَانْجَلَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَنْصَرِفَ . ثُمَّ قَامَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : هُمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لَمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَانْزِعَا إِلَى الصَّلَاةِ » . وَكَانَ يُحَدِّثُ كَثِيرٌ مِنْ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ



رضي الله عنهما كان يحدث يوم خَسَفَتِ الشمسُ بمثل حديث عروة عن عائشة ، فقلت لعروة : إِنَّ أَخَاكَ يَوْمَ خَسَفَتْ بِالْمَدِينَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى رَكْعَتَيْنِ مِثْلَ الصُّبْحِ ، قال : أَجَلٌ ، لَأَنَّهُ أَخْطَأَ السَّنَةَ

**قوله** ( باب خطبة الإمام في الكسوف ) اختلف في الخطبة فيه ، فاستحبها الشافعي وإسحق وأكبر أصحاب الحديث قال ابن قدامة : لم يبلغنا عن أحمد ذلك . وقال صاحب الهداية من الحنفية : ليس في الكسوف خطبة لأنه لم ينقل . وتعقب بأن الأحاديث ثبتت فيه وهي ذات كثرة . والمشهور عند المالكية أن لا خطبة لها ، مع أن مالكا روى الحديث ، وفيه ذكر الخطبة . وأجاب بعضهم بأنه عليه السلام لم يقصد لها خطبة بخصوصها ، وإنما أراد أن يبين لهم الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس . وتعقب بما في الأحاديث الصحيحة من التصريح بالخطبة وحكاية شرائطها من الحمد والثناء والموعظة وغير ذلك مما تضمنته الأحاديث ، فلم يقتصر على الإعلام بسبب الكسوف ، والأصل مشروعية الاتباع ، والخصائص لا تثبت إلا بدليل . وقد استضعف ابن دقيق العيد التأويل المذكور وقال : إن الخطبة لا تنحصر مقاصدها في شيء معين ، بعد الاتيان بما هو المطلوب منها من الحمد والثناء والموعظة ، وجميع ما ذكر من سبب الكسوف وغيره . هو من مقاصد خطبة الكسوف ، فينبغي التأسي بالنبي عليه السلام فيذكر الإمام ذلك في خطبة الكسوف . نعم نازع ابن قدامة في كون خطبة الكسوف كخطبتي الجمعة والعيد ، إذ ليس في الأحاديث المذكورة ما يقتضي ذلك ، وإلى ذلك نحا ابن المنير في حاشيته ورد على من أنكر أصل الخطبة لشبوت ذلك صريحا في الأحاديث وذكر أن بعض أصحابهم احتج على ترك الخطبة بأنه لم ينقل في الحديث أنه صعد المنبر ، ثم زيفه بأن المنبر ليس شرطا ، ثم لا يلزم من أنه لم يذكر أنه لم يقع . **قوله** ( وقالت عائشة وأسماء : خطب النبي عليه السلام ) أما حديث عائشة فقد مضى قبل بباب في رواية هشام صريحا ، وأورد المصنف في هذا الباب حديثها من طريق ابن شهاب وليس فيه التصريح بالخطبة ، لكنه أراد أن يبين أن الحديث واحد ، وأن الثناء المذكور في طريق ابن شهاب كان في الخطبة . وأما حديث أسماء - وهي بنت أبي بكر أخت عائشة لأبيها - فسيأتي الكلام عليه بعد أحد عشر بابا . **قوله** ( فصف الناس ) بالرفع أي اصطفوا ، يقال صف القوم إذا صاروا صفا ، ويجوز النصب والفاعل محذوف والمراد به النبي عليه السلام . **قوله** ( ثم قال في الركعة الآخرة مثل ذلك ) فيه إطلاق القول على الفعل ، فقد ذكره من هذا الوجه في الباب الذي يليه بلفظ **ثم فعل** . **قوله** ( فافزعوا ) بفتح الزاي أي التجئوا وتوجهوا ، وفيه إشارة إلى المبادرة إلى الأمور به ، وأن الالتجاء إلى الله عند المخاوف بالدعاء والاستغفار سبب لمحو ما فرط من العصيان يرجى به زوال المخاوف وأن الذنوب سبب للبلايا والعقوبات العاجلة والآجلة ، نسأل الله تعالى رحمته وعفوه وغفرانه . **قوله** ( إلى الصلاة ) أي المعهودة الخاصة وهي التي تقدم فعلها منه عليه السلام قبل الخطبة . ولم يصب من استدلل به على مطلق الصلاة . ويستنبط منه أن الجماعة ليست شرطا في صحتها لأن فيه إشعارا بالمبادرة إلى الصلاة والمسايرة إليها ، وانتظار الجماعة قد يؤدي إلى فواتها وإلى إخلاء بعض الوقت من الصلاة . **قوله** ( وكان يحدث كثير بن عباس ) هو بتقديم الخبر على الاسم ، وقد وقع في مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري بلفظ **د** وأخبرني كثير بن العباس ، وصرح برفعه ، وأخرجه مسلم أيضا والندائي من طريق عبد الرحمن بن نمر عن الزهري كذلك وساق المتن بلفظ **د** صلى يوم كسفت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات ، وطوله الاستماع على من هذا الوجه . **قوله** ( فقلت لعروة ) هو مقول الزهري أيضا . **قوله** ( إن أخاك ) يعني عبد الله بن الزبير ، وصرح به المصنف من وجه آخر كما سيأتي في أواخر

الكسوف ، وللاسماعيلي « فقلت لعروة والله ما فعل ذلك أخوك عبد الله بن الزبير ، انخسفت الشمس وهو بالمدينة زمن أراد أن يسير الى الشام فاصلى إلا مثل الصبح » . قوله ( قال أجل لأنه أخطأ السنة ) في رواية ابن حبان « فقال أجل ، كذلك صنع وأخطأ السنة » واستدل به على أن السنة أن يصل صلاة الكسوف في كل ركعة ركوعان ، وتعقب بأن عروة تابعي وعبد الله صحابي فالأخذ بفعله أولى ، وأجيب بأن قول عروة وهو تابعي « السنة كذا » وإن قلنا أنه مرسل على الصحيح لكن قد ذكر عروة مستنده في ذلك وهو خبر عائشة المرفوع ، فانتفى عنه احتمال كونه موقوفاً أو منقطعاً ، فيرجح المرفوع على الموقوف ، فلذلك حكم على صنيع أخيه بالخطأ ، وهو امر نسي وإلا فاصنعه عبد الله يتأدى به أصل السنة وإن كان فيه تمصير بالنسبة إلى كمال السنة . ويحتمل أن يكون عبد الله أخطأ السنة عن غير قصد لأنها لم تبلغه . والله أعلم

## ٥ - باب هل يقول كَسَفَتِ الشمسُ أو خَسَفَتْ ؟

وقال الله تعالى [ ٨ القيامة ] : ﴿ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴾

١٠٤٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي هُرَيْرُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى يَوْمَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَقَامَ فَكَبَّرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَقَامَ كَمَا هُوَ ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الْقِرَاءَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهِيَ أَدْنَى مِنَ الرُّكُوعَةِ الْأُولَى ، ثُمَّ سَجَدَ سَجُودًا طَوِيلًا ، ثُمَّ فَعَلَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ سَلَّمَ - وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ - فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ : إِنِّهْمَا آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمُوتٍ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمَا فَافْزِعُوا إِلَى الصَّلَاةِ »

قوله ( باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت ) قال الزين بن المنير : أتى بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يرجع عنده في ذلك شيء . قلت ولعله أشار الى ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال « لا تقولوا كسفت الشمس ولكن قولوا خسفت » وهذا موقوف صحيح رواه سعيد بن منصور عنه . وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عنه لكن الأحاديث الصحيحة تخالفه لثبوتها بلفظ الكسوف في الشمس من طرق كثيرة ، والمشهور في استعمال الفقهاء أن الكسوف للشمس والخسوف للقمر واختاره ثعلب وذكر الجوهري أنه أفصح ، وقيل يتعين ذلك . وحكى عياض عن بعضهم عكسه وغلطه لثبوت به بالحاء في القمر في القرآن ، وكأن هذا هو السر في استشهاده المؤلف به في الترجمة ، وقيل : يقال بهما في كل منهما وبه جاءت الأحاديث ، ولا شك أن مدلول الكسوف لغة غير مدلول الخسوف لأن الكسوف التغير الى سواد ، والخسوف النقصان أو الذل ، فاذا قيل في الشمس كسفت أو خسفت لأنها تتغير ويلحقها النقص ساغ ، وكذلك القمر ، ولا يلزم من ذلك أن الكسوف والخسوف مترادفان . وقيل بالكاف في الابتداء وبالحاء في الانتهاء وقيل بالكاف لذهاب جميع الضوء وبالحاء لبعضه ، وقيل بالحاء لذهاب كل اللون وبالكاف لتغيره . قوله ( وقال الله عز وجل : وخسف القمر ) في إirاده لهذه الآية احتمالان : أحدهما أن يكون أراد أن يقال خسف

القمر كما جاء في القرآن ولا يقال كسف ، وإذا اختص القمر بالكسوف أشعر باختصاص الشمس بالكسوف .  
والثاني أن يكون أراد أن الذي يتفق للشمس كالذي يتفق للقمر ، وقد سمي في القرآن بالخاء في القمر فليكن الذي  
للشمس كذلك . ثم ساق المؤلف حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة بلفظ « خسفت الشمس » وهذا موافق لما  
قال عروة ، لكن روايات غيره بلفظ « كسفت » كثيرة جدا . قوله فيه ( ثم سجد سجودا طويلا ) فيه رد على من  
زعم أنه لا يسن تطويل السجود في الكسوف ، وسيأتي ذكره في باب مفرد

## ٦ - باب قول النبي ﷺ « يُخَوِّفُ اللَّهُ عِبَادَهُ بِالْكَسُوفِ » قاله أبو موسى عن النبي ﷺ

١٠٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ : قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنْ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، وَلَكِنْ اللَّهُ تَعَالَى  
يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وقال أبو عبد الله : لم يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحُمَادُ بْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ  
يُونُسَ « يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ » . وتابعه أشعث عن الحسن . وتابعه موسى عن مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي  
أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُخَوِّفُ بِهِمَا عِبَادَهُ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : يخوف الله عباده بالكسوف . قاله أبو موسى عن النبي ﷺ ) سيأتي حديثه موصولا  
بعصد سبعة أبواب . ثم أورد المصنف حديث أبي بكره من رواية حماد بن زيد عن يونس وفيه « ولكن يخوف  
الله بهما عباده » وفي رواية الكشميهني « ولكن الله يخوف » وقد تقدم الكلام عليه في أول الكسوف . قوله ( لم  
يذكر عبد الوارث وشعبة وخالد بن عبد الله وحماد بن سلمة عن يونس : يخوف الله بهما عباده ) أما رواية عبد  
الوارث فأوردها المصنف بعد عشرة أبواب عن أبي معمر عنه وليس فيها ذلك ، لكنه ثبت من رواية عبد الوارث  
من وجه آخر أخرجه النسائي عن عمران بن موسى عن عبد الوارث وذكر فيه يخوف الله بهما عباده ، وقال البيهقي : لم  
يذكره أبو معمر ، وذكره غيره عن عبد الوارث . وأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الباب المذكور وليس فيها  
ذلك ، وأما رواية خالد بن عبد الله فسبق في أول الكسوف ، وما رواية حماد بن سلمة فوصلها الطبراني من رواية  
حجاج بن منهل عنه بلفظ رواية خالد ومعناه وقال فيه « فإذا كسف واحد منهما فصلوا وادعوا » . قوله ( وتابعه  
أشعث ) يعني ابن عبد الملك الحراني ( عن الحسن ) يعني في حذف قوله « يخوف الله بهما عباده » ، وقد وصل النسائي هذه  
الطريق وابن حبان وغيرهما من طرق عن أشعث عن الحسن وليس فيها ذلك . قوله ( وتابعه موسى عن مُبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي  
أَبُو بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ ) في رواية غير أبي ذر « أن الله تعالى » . وموسى  
هو ابن اسماعيل التبوذكي كما جزم به المزني ، وقال الدمياطي ومن تبعه : هو ابن داود الضبي ، والاول أرجح لأن ابن  
اسماعيل معروف في رجال البخاري دون ابن داود ، ولم تقع لي هذه الرواية الى الآن من طريق واحد منهما ، وقد  
أخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن حبان من رواية هذبة وقاسم بن أصبغ من رواية سليمان بن حرب كلهم  
عن مبارك ، وساق الحديث بتمامه . إلا أن رواية هذبة ليس فيها « يخوف الله بهما عباده » . ( تنبيه ) : وقع قوله  
« تابعه أشعث » في رواية كريمة عقب متابعة موسى ، والصواب تقديمه لما بيناه من خلو رواية أشعث من قوله « يخوف »

الله بهما عباده . . قوله ( يخوف ) فيه رد على من يزعم من أهل الهيئة أن الكسوف أمر عادي لا يتأخر ولا يتقدم ، إذ لو كان كما يقولون لم يكن في ذلك تخويف ويصير بمنزلة الجزر والمد في البحر ، وقد رد ذلك عليهم ابن العربي وغير واحد من أهل العلم بما في حديث أبي موسى الآتي حيث قال : فقام فرعا يخشى أن تكون الساعة ، قالوا : فلو كان الكسوف بالحساب لم يقع الفزع ، ولو كان بالحساب لم يكن للأمر بالعتق والصدقة والصلاة والذكر معنى ، فإن ظاهر الأحاديث أن ذلك يفيد التخويف ، وأن كل ما ذكر من أنواع الطاعة يرجى أن يدفع به ما يخشى من أثر ذلك الكسوف . وبما نقض ابن العربي وغيره أنهم يزعمون أن الشمس لا تنكسف على الحقيقة ، وإنما يحول القمر بينها وبين أهل الأرض عند اجتماعهما في العقدتين فقال : هم يزعمون أن الشمس أضعاف القمر في الجرم ، فكيف يحجب الصغير الكبير إذا قابله ، أم كيف يظلم الكثير بالقليل ، ولا سيما وهو من جنسه ؟ وكيف تحجب الأرض نور الشمس وهي في زاوية منها لانهم يزعمون أن الشمس أكبر من الأرض بتسعين ضعفا . وقد وقع في حديث الثعالب بن بشير وغيره للكسوف سبب آخر غير ما يزعمه أهل الهيئة وهو ما أخرجه أحمد والذنادني وابن ماجه وصححه ابن خزيمة والحاكم بلفظ : أن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله ، وإن الله إذا تجلى لشيء من خلقه خشع له ، وقد استشكل الغزالي هذه الزيادة وقال : أنها لم تثبت فيجب تكذيبنا قائلها . قال : ولو صحت لكان تأويلها أهون من مكابرة أمور قطعية لا تصادم أصلا من أصول الشريعة . قال ابن بزرة : هذا عجب منه ، كيف يسلم دعوى الفلاسفة يزعم أنها لا تصادم الشريعة مع أنها مبنية على أن العالم كرى الشكل وظاهر الشرع يعطى خلاف ذلك والثابت من قواعد الشريعة أن الكسوف أثر الإرادة القديمة وقيل الفاعل المختار ، فيخلق في هذين الجرمين النور متى شاء والظلمة متى شاء من غير توقف على سبب أو ربط باقتراب . والحديث الذي رده الغزالي قد أثبتته غير واحد من أهل العلم ، وهو ثابت من حيث المعنى أيضا ، لأن النورية والاضاءة من عالم الجمال الحسي ، فإذا تجلت صفة الجلال انطلمست الانوار لهيبته . ويؤيده قوله تعالى ﴿ فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا ﴾ ١٥ . ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن طائوس أنه نظر الى الشمس وقد انكسفت فبكى حتى كاد أن يموت وقال : هي أخوف لله منا . وقال ابن دقيق العيد : ربما يعتقد بعضهم أن الذي يذكره أهل الحساب يتنافى قوله : يخوف الله بهما عباده ، وليس بشيء (١) لأن الله أفعالا على حسب العادة ، وأفعالا خارجة عن ذلك ، وقدرته حاكمة على كل سبب ، فله أن يقطع ما يشاء من الأسباب والمسببات بعضها عن بعض . وإذا ثبت ذلك فالعلماء بالله لقوة اعتقادهم في عموم قدرته على خرق العادة وأنه يفعل ما يشاء إذا وقع شيء غريب حدث عندهم الخوف لقوة ذلك الاعتقاد ، وذلك لا يمنع أن يكون هناك أسباب تجري عليها العادة إلى أن يشاء الله خرقها . وحاصله أن الذي يذكره أهل الحساب إن كان حقا في نفس الأمر لا يتنافى كون ذلك مخوفا لعباد الله تعالى

## ٧ - باب التموذ من عذاب القبر في الكسوف

(١) ما قاله ابن دقيق العيد هنا تحقيق جيد . وقد ذكر كثير من المحققين - كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - ما يوافق ذلك ، وإن الله سبحانه قد أجرى المادة بخسوف الشمس والقمر لأسباب مطلوبة يعقلها أهل الحساب ، والواقع شاهد بذلك ولكن لا يلزم من ذلك أن يصيب أهل الحساب في كل ما يقولون ، بل قد يخطئون في حسابهم ، فلا ينبغي أن يصدقوا ولا أن يكذبوا ، والتخويف بذلك حاصل على كل تقدير لمن يؤمن بالله واليوم الآخر . والله أعلم

١٠٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا فَقَالَتْ لَهَا أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : أَلْيَعَذَّبُ النَّاسُ فِي قُبُورِهِمْ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ » [ الحديث ، ١٠٤٩ - أطرافه في : ١٠٥٥ ، ١٢٧٢ ، ٦٣٦٦ ]

١٠٥٠ - **ثُمَّ** رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ مَرَكِبًا فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ ، فَرَجَعَ نَحْيَى ، فَرَزَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ . **ثُمَّ** قَامَ يُصَلِّي ، وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، **ثُمَّ** رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَفَعَ فَسَجَدَ ، **ثُمَّ** قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، **ثُمَّ** رَفَعَ فَسَجَدَ ، وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، **ثُمَّ** أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ »

**قَوْلُهُ** ( باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ ) قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي الْحَاشِيَةِ : مَنَاسِبَةُ التَّعَوُّذِ عِنْدَ الْكُسُوفِ أَنْ ظِلَّةَ النَّهَارِ بِالْكُسُوفِ تَشَابَهَ ظِلَّةَ الْقَبْرِ وَإِنْ كَانَ نَهَارًا ، وَالشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يَذَكِّرُ ، فَيَخَافُ مِنْ هَذَا كَمَا يَخَافُ مِنْ هَذَا ، فَيَحْصِلُ الْإِتِّعَاضُ بِهَذَا فِي التَّمَسُّكِ بِمَا يَنْجُو مِنْ غَائِلَةِ الْآخِرَةِ . **ثُمَّ** سَأَلَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ عَائِشَةَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ عَنْهَا ، وَأَسْنَدَهُ كُلُّهُ مَدِينُونَ . **قَوْلُهُ** ( عَائِذًا بِاللَّهِ مِنْ ذَلِكَ ) قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ : هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي يَحْيَى . عَلَى مِثَالِ فَاعِلٍ كَقَوْلِهِمْ عَوْفِي عَافِيَةٍ . أَوْ عَلَى الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ النَّاتِيَةِ مِنْ الْمَصْدَرِ وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ كَأَنَّهُ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ عَائِذًا ، وَلَمْ يَذَكِّرِ الْفِعْلَ لِأَنَّ الْحَالِ نَاتِيَةٌ عَنْهُ ، وَرَوَى بِالرَّفْعِ أَيْ أَنَا عَائِذٌ وَكَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ يُطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . **قَوْلُهُ** ( بَيْنَ ظَهْرَانِي ) بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَالنُّونَ عَلَى التَّشْدِيدِ وَدِ الْحَجَرِ ، بِضَمِّ الْمِهْمَلَةِ وَقَطْعِ الْجِيمِ جَمْعُ حَجَرَةٍ بِسُكُونِ الْجِيمِ قِيلَ الْمُرَادُ بَيْنَ ظَهْرِ الْحَجَرِ وَالنُّونَ وَالْيَاءُ زَائِدَتَانِ ، وَقِيلَ بِلِ الْكَلِمَةِ كُلُّهُمَا زَائِدَةٌ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَجَرِ بَيُوتُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . **قَوْلُهُ** ( وَانصَرَفَ فَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ) تَقْدِيمُ بَيَانِهِ فِي رِوَايَةِ عُمَرَ ، وَأَنَّهُ خُطِبَ وَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالذِّكْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

## ٨ - بَابُ طُولِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ

١٠٥١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي حَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ « لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُودِيَ : إِنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ . فَرَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، **ثُمَّ** قَامَ فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ فِي سَجْدَةٍ ، **ثُمَّ** جَلَسَ ، **ثُمَّ** جَلَّى عَنِ الشَّمْسِ . قَالَ : وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : مَا سَجَلْتُ سَجُودًا قَطُّ كَانَ أَطْوَلَ مِنْهَا »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ طُولِ السُّجُودِ فِي الْكُسُوفِ ) أَشَارَ بِهِ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ إِلَى الرَّدْعِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَهُ ، وَاسْتَدَلَّ بِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَرْكِ إِطْلَاقِهِ بَانَ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ الطُّوِيلُ شَرَعَ تَكَرُّارَهُ كَالْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَلَمْ تَشْرَعْ الزِّيَادَةُ فِي السُّجُودِ فَلَا يَشْرَعْ تَطْوِيلُهُ ،



١٠٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ، ثُمَّ رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَقَدْ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ ﷺ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ . فَأَوَّا يَارَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْنَاكَ تَنَاقَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ كَفَسَكْتَ . قَالَ ﷺ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ ، فَتَنَاقَلْتُ عَنْقُودًا وَلَوْ أَصْبَهْتُ لَأَكَلْتُ مِنْهُ مَا بَقِيَتْ الدُّنْيَا . وَارْتَبْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ قَطُّ أَظْفَعُ . وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ . قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بَكْفَرِهِنَّ . قِيلَ : يَكْفِرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ : يَكْفِرْنَ الْعَشِيرَ ، وَيَكْفِرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ »

**قوله** ( باب صلاة الكسوف جماعة ) أى وإن لم يحضر الإمام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور ، وعن الشورى إن لم يحضر الإمام صلوا فرادى . **قوله** ( وصلى لهم ابن عباس في صفة زمزم ) وصله الشافعي وسعيد بن منصور جميعا عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوسا يقول : كسفت الشمس فصلى بنا ابن عباس في صفة زمزم ست ركعات في أربع سجعات ، وهذا موقوف صحيح ، إلا أن ابن عيينة خولف فيه رواه ابن جريج عن سليمان فقال : ركعتين في كل ركعة أربع ركعات ، أخرجه عبد الرزاق عنه . وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن ابن جريج ، لكن قال « سجعات ، بدل ركعات ، وهو وهم من غندر . وروى عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن صفوان ابن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركعتين . **قوله** ( في صفة زمزم ) كذا لاكثر بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء وهى معروفة ، وقال الازهرى : الصفة موضع بهو مظل . وفى نسخة الصغاني بضاد معجمة مفتوحة ومكسورة وهى جانب النهر ولا معنى لها هنا إلا بطريق التجوز . **قوله** ( وجمع على بن عبد الله بن عباس ) لم أقف على أثره هذا موصولا . **قوله** ( وصلى ابن عمر ) يحتمل أن يكون بقية أثر على المذكور ، وقد أخرج ابن أبي شيبة معناه عن ابن عمر . **قوله** ( عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس ) كذا فى الموطأ وفى جميع من أخرجه من طريق مالك ، ووقع فى رواية اللؤلؤى فى سنن أبي داود ، عن أبي هريرة ، بدل ابن عباس وهو غلط . **قوله** ( ثم سجد ) أى سجدة . **قوله** ( ثم قام قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ) فيه أن الركعة الثانية أقصر من الأولى ، وسيأتى ذلك فى باب مفرد . **قوله** ( قالوا يارسول الله ) فى حديث جابر عند أحمد بإسناد حسن . فلما قضى الصلاة قال له أنى بن كعب شيئا صنعت فى الصلاة لم تكن تصنعه ، فذكر نحو حديث ابن عباس ، إلا أن فى حديث جابر أن ذلك كان فى الظهر أو العصر ، فإن كان محفوظاً فهى قصة أخرى ، ولعلها القصة التى حكاه أنس

وذكر أنها وقعت في صلاة الظهر ، وقد تقدم سياقه في « باب وقت الظهر إذا زالت الشمس ، من كتاب المواقيت ، لكن فيه » عرضت على الجنة والنار في عرض هذا الحائط حسب ، وأما حديث جابر فهو شبيه بسياق ابن عباس في ذكر العنقود وذكر النساء والله أعلم . قوله ( رأيتك تناولت ) كذا للأكثر بصيغة الماضي ، وفي رواية الكشميني « تناول » بصيغة المضارع بضم اللام وبحذف إحدى التائين وأصله تتناول . قوله ( ثم رأيتك كعمكت ) في رواية الكشميني تكعمكت بزيادة تاء في أوله ومعناه تأخرت ، يقال كع الرجل إذا نكص على عقبيه ، قال الخطابي : أصله تكعمت فاستثقلوا اجتماع ثلاث عينات فأبدلوا من إحداها حرفاً مكرراً . ووقع في رواية مسلم « ثم رأيتك كففت ، بفاءين خفيفتين . قوله اني رأيت الجنة فتناولت منها عنقوداً » ظاهره أنها رؤية عين فمنهم من حمله على أن الحجب كشفت له دونها فأراها على حقيقة تناول وطويت المسافة بينها حتى أمكنه أن يتناول منها ، وهذا أشبه بظاهر هذا الخبر ، ويؤيده حديث أسماء الماضي في أوائل صفة الصلاة بلفظ « دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجتكم بقطف من قطافها » ومنهم من حمله على أنها مثلت له في الحائط كما تنطبع الصورة في المرآة فرأى جميع ما فيها ، ويؤيده حديث أنس الآتي في التوحيد « لقد عرضت على الجنة والنار أنفقاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي » وفي رواية « لقد مثلت ، ولمسلم » لقد صورت ، ولا يرد على هذا أن الانطباع إنما هو في الأجسام الثقيلة لأننا نقول هو شرط عادي فيجوز أن تنخرق العادة خصوصاً للنبي ﷺ ، لكن هذه قصة أخرى وقعت في صلاة الظهر ولا مانع أن يرى الجنة والنار مرتين بل مراراً على صور مختلفة . وأبعد من قال : إن المراد بالرؤية رؤية العلم ، قال القرطبي : لا إحالة في إبقاء هذه الأمور على ظواهرها لاسيما على مذهب أهل السنة في أن الجنة والنار قد خلقتا ووجدتا ، فيرجع إلى أن الله تعالى خلق لنبينا ﷺ إدراكاً خاصاً به أدرك به الجنة والنار على حقيقتها . قوله ( ولو أصبته ) في رواية مسلم ولو أخذه ، واستشكل مع قوله « تناولت » وأجيب بحمل تناول على تكلف الأخذ لاحقيقة الأخذ ، وقيل المراد تناولت لنفسى ولو أخذته لكم حكاة الكرماني وليس بجيد . وقيل : المراد بقوله تناولت أى وضعت يدي عليه بحيث كنت قادراً على تحويله لكن لم يقدر لي قطنة ، ولو أصبته أى لو تمكنت من قطفه . ويدل عليه قوله في حديث عقبة بن عامر عند ابن خزيمة « أهوى بيده ليتناول شيئاً » وللصنف في حديث أسماء في أوائل الصلاة « حتى لو اجترأت عليها ، وكأنه لم يؤذن له في ذلك فلم يجترأ عليه » وقيل الإرادة مقدره ، أى أردت أن أتناول ثم لم أفعل وبؤيده حديث جابر عند مسلم « واقد مددت يدي وأنا أريد أن أتناول من ثمرها انتظروا اليه » ثم بدا لي أن لا أفعل ، ومثله للصنف من حديث عائشة كما سيأتي في آخر الصلاة بلفظ « حتى لقد رأيتني أريد أن آخذ قطعاً من الجنة حين رأيتموني جعلت أقدم » ولعبد الرزاق من طريق رسالة أردت أن آخذ منها قطعاً لأريكموه فلم يقدر » ولاحمد من حديث جابر « خيل بيني وبينه » قال ابن بطال : لم يأخذ العنقود لأنه من طعام الجنة وهو لا يفنى ، والدنيا فانية لا يجوز أن يؤكل فيها ما لا يفنى . وقيل لأنه لو رآه الناس لكان من إيمانهم بالشهادة لا بالغيب فيخشى أن يقع رفع التوبة فلا ينفع نفساً إيمانها . وقيل : لأن الجنة جزاء الأعمال ، والجزاء بها لا يقع إلا في الآخرة . وحكى ابن العري في « قانون التأويل » عن بعض شيوخه أنه قال : معنى قوله « لا كلم منه الخ » أن يخلق في نفس الآكل مثل الذي أكل دائماً بحيث لا يغيب عن ذوقه . وتعقب بأنه رأى فلسفي مبنى على أن دار الآخرة لا حقائق لها وإنما هي أمثال ، والحق أن ثمار الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة ، وإذا قطعت خلقت في الحال ، فلا مانع أن يخلق الله مثل ذلك في الدنيا إذا شاء ، والفرق



بين الدارين في وجوب الدوام وجوازه . (قائدة) : بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر عن زيد بن أسلم أن تناول المذكور كان حين قيامه الثاني من الركعة الثانية . قوله (وأريت النار) في رواية غير أبي ذر ، ورايت ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة أن رؤيته النار كانت قبل رؤيته الجنة وذلك أنه قال فيه : عرضت على النبي ﷺ النار فتأخر عن مصلاه حتى ان الناس ليركب بعضهم بعضاً ، وإذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب يمشي حتى وقف في مصلاه ، ولمسلم من حديث جابر : لقد جئنا بالنار حين رأيتوني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه : ثم جئنا بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى ، وزاد فيه : ما من شيء توعده لولا قدر رأيت في صلاتي هذه ، وفي حديث سمرة عند ابن خزيمة : لقد رأيت منذقت أصلي ما أتم لاقون في دنياكم وآخرتكم . . قوله (فلم أر منظر كالיום قط أظلم) المراد باليوم الوقت الذي هو فيه ، أى لم أر منظراً مثل منظر رأيت اليوم ، لحذف المرنى وأدخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى فيه وبعده عن المنظر المألوف ، وقيل : الكاف اسم والتقدير ما رأيت مثل منظر هذا اليوم منظراً . ووقع في رواية المستملى والحموى : فلم أنظر كالיום قط أظلم . . قوله (ورأيت أكثر أهلها النساء) هذا يفسر وقت الرؤية في قوله لمن في خطبة العيد : تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار ، وقد مضى ذلك في حديث أبي سعيد في كتاب الحيض ، وقد تقدم في العيد الإلام بتسمية القائل «يكفرن» ، قوله (يكفرن بالله؟ قال يكفرن العشير) كذا للجمهور عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم من رواية حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ، ووقع في موطأ يحيى بن يحيى الأندلسي قال : «يكفرن العشير» بزيادة واو ، وافقوا على أن زيادة الواو غلط منه ، فإن كان المراد من تغليظه كونه خالف غيره من الرواة فهو كذلك ، وأطلق على الشذوذ غلطاً ، وإن كان المراد من تغليظه فساد المعنى فليس كذلك لأن الجواب طابق السؤال وزاد ، وذلك أنه أطلق لفظ النساء فممن المؤمنة منهن والكافرة ، فلما قيل «يكفرن بالله» فأجاب «يكفرن العشير الخ» وكأنه قال : نعم يقع منهن الكفر بالله وغيره ، لأن منهن من يكفر بالله ومنهن من يكفر بالإحسان . وقال ابن عبد البر وجه رواية يحيى أن يكون الجواب لم يقع على وفق سؤال السائل ، لإحاطة العلم بأن من النساء من يكفر بالله فلم يحتج إلى جوابه لأن المقصود في الحديث خلافه . قوله (يكفرن العشير) قال الكرماني : لم يعد كفر العشير بالباء كما عدى الكفر بالله لأن كفر العشير لا يتضمن معنى الاعتراف . قوله (ويكفرن بالإحسان) كأنه بيان لقوله «يكفرن العشير» لأن المقصود كفر إحسان العشير لا كفر ذاته ، وتقدم تفسير العشير في كتاب الإيمان ، والمراد بكفر الإحسان تغليظه أو جحده ، وبدل عليه آخر الحديث . قوله (لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله) بيان للتغطية المذكورة ، ودلو ، هنا شرطية لا امتناعية ، قال الكرماني : ويحتمل أن تكون امتناعية بأن يكون الحكم ثابتاً على النقيضين والطرف المسكوت عنه أولى من المذكور ، والدهر منصوب على الظرفية ، والمراد منه مدة عمر الرجل أو الزمان كله مبالغة في كفرانهم ، وليس المراد بقوله «أحسنت» مخاطبة رجل بعينه بل كل من يتأتى منه أن يكون مخاطباً ، فهو خاص لفظاً عام معنى . قوله (شيئاً) التنوين فيه للتقليل أى شيئاً قليلاً لا يوافق غرضها من أى نوع كان ، ووقع في حديث جابر ما يدل على أن المرنى في النار من النساء من اتصف بصفات ذميمة ذكرت ولفظه : وأكثر من رأيت فيها من النساء اللاتي ان اتمن أفشين ، وإن سئلن بخن ، وإن سئلن الحفن ، وإن أعطين لم يشكرن ، الحديث ، وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم المبادرة إلى الطاعة عند رؤية ما يحذر منه واستدفاع البلاء بذكر الله وأنواع

طاعته ، ومعجزة ظاهرة للنبي ﷺ وما كان عليه من نصح أمته ، وتعليمهم ما ينفعهم وتحذيرهم عما يضرهم ، ومراجعة المتعلم للعالم فيما لا يدركه فهمه ، وجواز الاستفهام عن علة الحكم ، وبيان العالم ما يحتاج اليه تليذه ، وتحريم كفران الحقوق ، ووجوب شكر المنعم . وفيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان اليوم ، وجواز اطلاق الكفر على ما لا يخرج من الملة ، وتعذيب أهل التوحيد على المعاصي ، وجواز العمل في الصلاة إذا لم يكثُر

### ١٠ - باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف

١٠٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّهِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهَا قَالَتْ « أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ - فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يَصُفُّونَ ، وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تَصَلِّي . فَقُلْتُ : مَا لِلنَّاسِ ؟ فَأَشَارَتْ بِبِهَا إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَتْ : سُبْحَانَ اللَّهِ . فَقُلْتُ : آيَةٌ ؟ فَأَشَارَتْ أَيْ نَعَمْ . قَالَتْ : قَعَمْتُ حَتَّى تَجَلَّيَ النَّعْشُ ، فَجُمِلْتُ أَصْبًا فَوْقَ رَأْسِي الْمَاءِ . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَمْدَ اللَّهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا ، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارَ . وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَى أُنْكَمُ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبًا مِنْ - فِتْنَةِ الدَّجَالِ ( لَا أَدْرِي أَيْتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ ) ، يُؤْتَى أَحَدُكُمْ فَيَقَالُ لَهُ : مَا عَلَيْكَ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوِ الْمُؤْمِنَةُ - ( لَا أَدْرِي أَيْ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ ) فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا وَأَمَنَّا وَاتَّبَعْنَا ، فَيَقَالُ لَهُ : تَمَّ صَالِحًا ، فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّكَ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا . وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوِ الْمُنَافِقَةُ - ( لَا أَدْرِي أَيْتَهُمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ ) فَيَقُولُ : لَا أَدْرِي ، سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ »

قوله ( باب صلاة النساء مع الرجال في الكسوف ) أشار بهذه الترجمة إلى رد قول من منع ذلك وقال : يصلين فرادى ، وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين . وفي المدونة : تصلي المرأة في بيتها وتخرج المتجالة . وعن الشافعي يخرج الجميع إلا من كانت بارعة الجلال . وقال القرطبي : روى عن مالك أن الكسوف إنما يخاطب به من يخاطب بالجمعة ، والمشهور عنه خلاف ذلك وهو إلحاق المصلي في حقن بحكم المسجد . قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر ) هي جدة فاطمة وهشام لأبويهما . قوله ( فأشارت أي نعم ) وفي رواية الكشميهي « أن نعم ، بنون بدل التحاتية ، وقد تقدمت فوائده في » باب من أجاب الفتيا بالإشارة ، من كتاب العلم وفي « باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل » من كتاب الطهارة ، ويأتي الكلام على ما يتعلق بالقبر في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . قال الزين ابن المنير : استدلل به ابن بطال على جواز خروج النساء إلى المسجد لصلاة الكسوف ، وفيه نظر لأن أسماء إنما صلت في حجرة عائشة ، لكن يمكنه أن يتمسك بما ورد في بعض طرقه أن نساء غير أسماء كن بعيدات عنها ، فملى هذا فقد كن في مؤخر المسجد كما جرت عادتهن في سائر الصلوات

### ١١ - باب من أحب العناقة في كسوف الشمس

١٠٥٤ - حَدَّثَنَا رَيْغُ بْنُ يُحْيَى قَالَ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ « لَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ

ﷺ بالعنقة في كسوف الشمس»

قوله (باب من أحب العنقة) بفتح العين المهملة (في كسوف الشمس) قيده اتباعا للسبب الذي ورد فيه ، لأن أسماء إنما روت قصة كسوف الشمس - وهذا طرف منه - إما أن يكون هشام حدث به هكذا فسمعه منه زائدة ، أو يكون زائدة اختصره ، والاول أرجح فسيأتي في كتاب العتق من طريق عثمان بن علي عن هشام بلفظ «كنا نؤمر عند الكسوف بالعنقة» . قوله (لقد أمر) في رواية معاوية بن عمرو عن زائدة عند الإسماعيلي «كان النبي ﷺ يأمرهم» .

## ١٢ - باب صلاة الكسوف في المسجد

١٠٥٥ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها «ان يهودية جاءت تسألها فقالت : أعاذك الله من عذاب القبر . فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أيُعَذِّبُ الناسُ في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ : أعاذاً بالله من ذلك»

١٠٥٦ - «ثم ركب رسول الله ﷺ ذات غداة مراكباً فكسفت الشمس ، فرجع ضحى فقرأ رسول الله ﷺ بين ظهرائي الحجر ، ثم قام فصلّى ، وقام الناس وراءه ، فقام قياماً طويلاً ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع فسجد سجوداً طويلاً ، ثم قام فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول ، ثم سجد وهو دون السجود الأول . ثم انصرف فقال رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر»

قوله (باب صلاة الكسوف في المسجد) أورد فيه حديث عائشة من رواية عمرة عنها وقد تقدم قبل أربعة أبواب من هذا الوجه ، ولم يقع فيه التصريح بكونها في المسجد ، لكنه يؤخذ من قولها فيه «فر بين ظهرائي الحجر» لأن الحجر بيوت أزواج النبي ﷺ وكانت لاصقه بالمسجد ، وقد وقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن عمرة عند مسلم ولفظه «فخرجت في نسوة بين ظهرائي الحجر في المسجد فأتى النبي ﷺ من مركبه حتى أتى إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، الحديث ، والمركب الذي كان النبي ﷺ فيه بسبب موت ابنه إبراهيم كما تقدم في الباب الاول ، فلما رجع ﷺ أتى المسجد ولم يصلها ظاهراً ، وصح أن السنة في صلاة الكسوف أن تصل في المسجد ، ولولا ذلك لكانت صلاتها في الصحراء أجدر بروقية الإنجلاء . والله أعلم

## ١٣ - باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته

رواه أبو بكره والنيرة وأبو موسى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم

١٠٥٧ - **حديث** مسدد قال حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : الشمس والقمر لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فصلوا .

١٠٥٨ - **حديث** عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري وهشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام النبي ﷺ فصلّى بالناس فأطال القراءة ، ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهي دون قراءته الأولى ، ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول ، ثم رفع رأسه فسجد سجدتين ، ثم قام فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك ، ثم قام فقال : إن الشمس والقمر لا يتكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله يريهما عباده ، فإذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة »

**قوله** ( باب لا تنكسف الشمس لموت أحد ولا لحياته ) تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في الباب أول . **قوله** ( رواه أبو بكره والمغيرة ) تقدم حديثهما فيه . **قوله** ( وأبو موسى ) سيأتي حديثه في الباب الذي يليه . **قوله** ( وابن عباس ) تقدم حديثه قبل ثلاثة أبواب . **قوله** ( وابن عمر ) تقدم حديثه في الباب الأول ، وقد ذكر المصنف في الباب أيضا حديث ابن مسعود وفيه ذلك ، وقد تقدم في الباب الأول أيضا من وجه آخر ، وكذا حديث عائشة ، وفي الباب ما لم يذكره عن جابر عند مسلم وعن عبد الله بن عمرو والنعمان بن بشير وقيصة وأبي هريرة كلها عند النسائي وغيره ، وعن ابن مسعود وسمرة بن جندب ومحمود بن لبيد كلها عند أحمد وغيره ، وعن عقبه بن عامر وبلال عند الطبراني وغيره ، فهذه عدة طرق غالبا على شرط الصحة ، وهي تفيد القطع عند من اطلع عليها من أهل الحديث بأن النبي ﷺ قال ، فيجب تكذيب من زعم أن الكسوف علامة على موت أحد أو حياة أحد . **قوله** ( معمر عن الزهري وهشام ) ساقه على لفظ الزهري ، وقد تقدمت رواية هشام مفردة في الباب الثاني ، وتقدم الكلام عليه هناك . وبين عهد الرزاق عن معمر أن في رواية هشام من الزيادة « فتصدقوا » وقد تقدم ذلك أيضا

١٤ - **باب** الذكر في الكسوف ، رواه ابن عباس رضي الله عنهما

١٠٥٩ - **حديث** محمد بن العلاء قال حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال « خسفت الشمس ، فقام النبي ﷺ فزعا يخشى أن تكون الساعة ، فأتى المسجد فصلّى بأطول قيام وركوع وسجود رأيته قط يفعله وقال : هذه الآيات التي يرسل الله لا تكون لموت أحد ولا لحياته ، ولكن يخوف الله بها عباده ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره »

**قوله** ( باب الذكر في الكسوف رواه ابن عباس ) أي عن النبي ﷺ ، وقد تقدم حديثه بلفظ « فاذكروا الله » **قوله** ( فقام النبي ﷺ فزعا ) بكسر الزاي صفة مشبهة ، ويجوز العتج على أنه مصدر بمعنى الصفة . **قوله** ( يخشى أن

تكون الساعة) بالضم على أن كان تأمة أى يخشى أن تحضر الساعة ، أو ناقصة والساعة اسمها والخبر محذوف ، أو العكس . قيل وفيه جواز الإخبار بما يوجب الظن من شاهد الحال ، لأن سبب الفزع يخفى عن المشاهد لصورة الفزع فيحتمل أن يكون الفزع لغير ما ذكر ، فعلى هذا فيشكل هذا الحديث من حيث أن الساعة مقدمات كثيرة لم تكن وقعت كفتح البلاد واستخلاف الخلفاء وخروج الخوارج . ثم الأشرار كطلوع الشمس من مغربها والذباب والسهال والدخان وغير ذلك . ويحاج عن هذا باحتمال أن تكون قصة الكسوف وقعت قبل إعلام النبي ﷺ بهذه العلامات ، أو لعله خشي أن يكون ذلك بعض المقدمات ، أو أن الراوى ظن أن الحشية لذلك وكانت لغيره كمقوبة تحدث كما كان يخشى عند هبوب الريح . هذا حاصل ما ذكره النووي تبعا لغيره ، وزاد بمضمون أن المراد بالساعة غير يوم القيامة ، أى الساعة التى جعلت علامة على أمر من الأمور ، كموته ﷺ ، أو غير ذلك ، وفى الأول نظر لأن قصة الكسوف متأخرة جدا ، فقد تقدم أن موت إبراهيم كان فى العاشرة كما اتفق عليه أهل الاخبار ، وقد أخبر النبي ﷺ بكثير من الأشرار والحوادث قبل ذلك . وأما الثالث فتحسين الظن بالصحابى يقتضى أنه لا يجوز بذلك إلا بتوقيف . وأما الرابع فلا يخفى بعده . وأقربها الثانى فلعله خشى أن يكون الكسوف مقدمة لبعض الأشرار كطلوع الشمس من مغربها ، ولا يستحيل أن يتخلل بين الكسوف والطلوع المذكور أشياء بما ذكر وتقع متتالية بعضها إثر بعض مع استحضار قوله تعالى ﴿ وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب ﴾ ، ثم ظهر لى أنه يحتمل أن يخرج على مسألة دخول النسخ فى الاخبار فإذا قيل بجواز ذلك زال الإشكال . وقيل لعله قدر وقوع الممكن لولا ما أعله الله تعالى بأنه لا يقع قبل الأشرار تعظيما منه لأمر الكسوف ليتبين لمن يقع له من أمته ذلك كيف يخشى ويفزع لا سيما إذا وقع لهم ذلك بعد حصول الأشرار أو أكثرها . وقيل لعل حالة استحضار إمكان القدرة غلبت على استحضار ما تقدم من الشروط لاحتمال أن تكون تلك الأشرار كانت مشروطة بشرط لم يتقدم ذكره فيقع الخوف بغير أشرار لفقد الشرط والله سبحانه وتعالى أعلم . قوله ( هذه الآيات التى يرسل الله ) ثم قال ( ولكن يخوف الله بها عباده ) موافق لقوله تعالى ﴿ وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ﴾ وموافق لما تقدم تقريره فى الباب الاول ، واستدل بذلك على أن الأمر بالمبادرة إلى الذكر والدعاء والاستغفار وغير ذلك لا يختص بالكسوفين لأن الآيات أعم من ذلك ، وقد تقدم القول فى ذلك فى أواخر الاستسقاء . ولم يقع فى هذه الرواية ذكر الصلاة ، فلا حجة فيه لمن استحباها هند كل آية . قوله ( إلى ذكر الله ) فى رواية الكشميهنى « إلى ذكره » ، والضمير يعود على الله فى قوله « يخوف الله بها عباده » ، وفيه النذب إلى الاستغفار عند الكسوف وغيره لأنه مما يدفع به البلاء .

#### ١٥ - باب الدعاء فى الكسوف ، قوله أبو موسى وعائشة رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٦٠ - **عنه** أبو الوليد قال حدثنا زائدة قال حدثنا زياد بن علفة قال سمعت للنيرة بن شعبة يقول « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم ، فقال الناس انكسفت لموت إبراهيم ، فقال رسول الله ﷺ : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى ينجلى »

**قوله** ( باب الدعاء في الكسوف ) في رواية كريمة وأبي الوقت في الخسوف . **قوله** ( قاله أبو موسى وعائشة ) يشير إلى حديث أبي موسى الذي قبله ، وأما حديث عائشة فوقع الأمر فيه بالدعاء من طريق هشام عن أبيه وهو في الباب الثاني ، وورد الأمر بالدعاء أيضا من حديث أبي بكره وغيره ، ومنهم من حل الذكر والدعاء على الصلاة لكونهما من أجزائها ، والأول أولى لأنه جمع بينهما في حديث أبي بكره حيث قال « فصلوا وادعوا » ، ووقع في حديث ابن عباس عند سعيد بن منصور « فاذكروا الله وكبروه وسبحوه وهللوه » وهو من هطف الخاص على العام ، وقد تقدم الكلام على حديث المغيرة في الباب الأول

### ١٦ - باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعدُ

١٠٦١ - وقال أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني فاطمة بنت المنذر عن أسماء قالت « فأنصرف رسول الله ﷺ وقد تجلّت الشمس ، فخطب فحمد الله بما هو أهله ثم قال : أما بعدُ »

**قوله** ( باب قول الإمام في خطبة الكسوف : أما بعد ) ذكر فيه حديث أسماء مختصرا معلقا فقال « وقال أبو أسامة » ، وقد تقدم مطولا من هذا الوجه في كتاب الجمعة ، ووقع فيه هنا في رواية أبي علي بن السكن وهم به عليه أبو علي الجبائي وذلك أنه أدخل - بين هشام وفاطمة بنت المنذر - عروة بن الزبير والصواب حذفه . قلت : لمه كان عنده « هشام بن عروة بن الزبير » فتصحفه « ابن » فصارت « عن » وذلك من النسخ ، وإلا فإن السكن من الحفاظ الكبار . وفيه تأييد لمن استحج الصلاة الكسوف خطبة كما تقدم في بابه

### ١٧ - باب الصلاة في كسوف القمر

١٠٦٢ - **حدثنا** محمود قال حدثنا سعيد بن عاصم عن شعبة عن يونس عن الحسن عن أبي بكره رضي الله عنه قال « انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى ركعتين »

١٠٦٣ - **حدثنا** أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا يونس عن الحسن عن أبي بكره قال « خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فخرج يجرؤ رداه حتى انتهى إلى المسجد ، وثاب الناس إليه فصلّى بهم ركعتين ، فانجلت الشمس فقال : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا يجسفان لموت أحد ، وإذا كان ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم . وذلك أن ابنا النبي ﷺ مات يُقال له إبراهيم ، فقال الناس في ذلك »

**قوله** ( باب الصلاة في كسوف القمر ) أورد فيه حديث أبي بكره من وجهين مختصرا ومطولا ، واعترض عليه بأن المختصر ليس فيه ذكر القمر لا بالتخصيص ولا بالاحتال ، والجواب أنه أراد أن يبين أن المختصر ببعض الحديث المطول ، وأما المطول فيؤخذ المقصود من قوله « وإذا كان ذلك فصلوا » بعد قوله « ان الشمس والقمر » وقد وقع في بعض طرقه ما هو أوضح من ذلك ، فعند ابن حبان من طريق نوح بن قيس عن يونس بن عبيد في

هذا الحديث ، فإذا رأيتم شيئا من ذلك ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو ، فإذا انكسف أحدهما ، وقد تقدم حديث أبي مسعود بلفظ « كسوف أيهما انكسف ، وفي ذلك رد على من قال لا تغيب الجماعة في كسوف القمر ، وفرق بوجود المشقة في الليل غالبا دون النهار ووقع عند ابن حبان من وجه آخر أنه عليه السلام صلى في كسوف القمر ولفظه من طريق النضر بن شميل عن أشعث بإسناده في هذا الحديث ، صلى في كسوف الشمس والقمر ركعتين مثل صلاتكم ، وأخرجه الدارقطني أيضا ، وفي هذا رد على من أطلق كابن رشيد أنه عليه السلام لم يصل فيه ، ومنهم من أول قوله ، صلى ، أي أمر بالصلاة ، جما بين الروایتين ، وقال صاحب الهدى : لم ينقل أنه صلى في كسوف القمر في جماعة ، لكن حكى ابن حبان في السيرة له ، أن القمر خسف في السنة الخامسة فصلى النبي عليه السلام بأصحابه صلاة الكسوف وكانت أول صلاة كسوف في الاسلام ، وهذا إن ثبت اتفق التأويل المذكور ، وقد جزم به مغلطاي في سيرته المختصرة وتبعه شيخنا في نظمها . (تنبيه) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية الأصيل في حديث أبي بكره هذا « انكسف القمر ، بدل الشمس ، وهذا تفسير لامعنى له ، وكأنه عسرت عليه مطابقة الحديث للترجمة فظن أن لفظه مغير فغيره هو الى ما ظنه صوابا وليس كذلك

## ١٨ - باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

١٠٦٤ - حدثنا محمود قال حدثنا أبو أحمد قال حدثنا سُفْيَان عن يحيى عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه السلام صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين ، الأول الأول أطول »

**قوله** (باب الركعة الاولى في الكسوف أطول) كذا وقع هنا للحموى والكشميني ، ووقع بدله للستمي ، باب صب المرأة على رأسها الماء إذا أطال الامام القيام في الركعة الاولى ، قال ابن رشيد وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة ، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الاولى قطعا ، وأما الثانية فحقها أن تذكر في موضع آخر ، وكان المصنف ترجم بها وأخل بياضا ليدكرها حديثا أو طريقا كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة الى بعض فنشأ هذا ، والآتي بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نص فيه انتهى . ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري فإنه ذكره باب صب المرأة ، أولا وقال في الحاشية : ليس فيه حديث ، ثم ذكره باب الركعة الاولى أطول ، وأورد فيه حديث عائشة ، وكذا صنع الاسماعيل في مستخرجه : فعلى هذا فلذی وقع من صنع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد ، أما من اقتصر على الاولى وهو المستملي خطأ محض ، اذ لا تعلق لها بحديث عائشة ، وأما الآخران فمن حيث انهما حذفوا الترجمة أصلا ، وكانهما استشكلاهما لحذفها ، ولهذا حذف من رواية كريمة أيضا عن الكشميني ، وكذا من رواية الأكثر . **قوله** (حدثنا أبو أحمد) هو الزبيرى ، وسفيان هو الثوري ، وهذا المتن طرف من الحديث الطويل الماضي في « باب صلاة الكسوف في المسجد ، وكأنه مختصر منه بالمعنى فإنه قال فيه « ثم قام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ، وقال في هذا » أربع ركعات في سجدتين الاولى أطول ، وقد رواه الاسماعيل بلفظ « الاولى فالاولى أطول ، وفيه دليل لمن قال : ان القيام الاول من الركعة الثانية يكون دون القيام الثاني من الركعة الاولى ، وقد قال ابن بطال : إنه لا خلاف أن الركعة الاولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها . وقال النووي : اتفقوا على أن

القيام الثاني وركوعه فهما أقصر من القيام الأول وركوعه فهما ، واختلفوا في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء ؟ قيل : وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله « وهو دون القيام الأول » هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع الى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله . ورواية الإسماعيلي تعين هذا الثاني ، ويرجحها أيضا أنه لو كان المراد من قوله « القيام الأول » أول قيام من الأولى فقط لكان القيام الثاني والثالث مسكوتا عن مقدارهما ، فالأول أكثر فائدة . والله أعلم

### ١٩ - باب الجهر بالقراءة في الكسوف

١٠٦٥ - **حدثنا محمد بن مهران** قال حدثنا الوليد قال أخبرنا **ابن نعيم** سمع **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله عنها « **جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته** ، فاذا فرغ من قراءته كبر فركع ، وإذا رفع من الركعة قال : **سمع الله لمن حمده** ، ربنا ولك الحمد . ثم يداود القراءة في صلاة الكسوف أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات »

١٠٦٦ - وقال **الأوزاعي** وغيره سمعت **الزهرى** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله عنها « ان الشمس خسفت على عهد رسول الله ﷺ ، فبث مناديا بالصلاة جامعة ، فتقدم فصل أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات » . وأخبرني **عبد الرحمن بن نعيم** سمع **ابن شهاب** مثله . قال **الزهرى** : قلت ما صنع أخوك ذلك ، **عبد الله بن الزبير** ما صلى إلا ركعتين مثل الصبح إذ صلى بالمدينة . قال : أجل ، إنه أخطأ السنة . تابعه **سفيان بن حسين** و**سليمان بن كثير** عن **الزهرى** في الجهر

**قوله** ( باب الجهر بالقراءة في الكسوف ) أى سواء كان للشمس أو للقمر . **قوله** ( أخبرنا ابن نعيم ) بفتح النون وكسر الميم ، اسمه **عبد الرحمن** ، وهو دمشقي وثقه **دحيم** و**الذهلي** و**ابن البرقي** وآخرون ، وضعفه **ابن معين** لأنه لم يرو عنه غير الوليد وليس له في الصحيحين غير هذا الحديث ، وقد تابعه عليه **الأوزاعي** وغيره . **قوله** ( **جهر النبي ﷺ في صلاة الخسوف بقراءته** ) استدلل به على الجهر فيها بالنهار ، وحمله جماعة ممن لم يربذك على كسوف القمر ، وليس بجيد لأن **الإسماعيلي** روى هذا الحديث من وجه آخر عن الوليد بلفظ « كسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ » ، فذكر الحديث ، وكذا رواية **الأوزاعي** التي بعده صريحة في الشمس . **قوله** ( وقال **الأوزاعي** وغيره سمعت **الزهرى** الخ ) وصله **مسلم** عن **محمد بن مهران** عن **الوليد بن مسلم** حدثنا **الأوزاعي** وغيره فذكره ، وأعاد الإسناد الى الوليد قال : أخبرنا **عبد الرحمن بن نعيم** فذكره ، وزاد فيه **مسلم** طريق **كثير بن عباس** عن أخيه ولم يذكر قصة **عبد الله بن الزبير** ، واستدل بعضهم على ضعف رواية **عبد الرحمن بن نعيم** في الجهر بأن **الأوزاعي** لم يذكر في روايته الجهر ، وهذا ضعيف لأن من ذكر حجة على من لم يذكر ، لا سيما والذي لم يذكره لم يتعرض لنفيه ، وقد ثبت الجهر في رواية **الأوزاعي** عند **أبي داود** و**الحاكم** من طريق **الوليد بن مزيد** عنه ، ووافقه **سليمان بن كثير** وغيره كما ترى . **قوله** ( قال أجل ) أى نعم وزنا ومعنى ، وفي رواية **الكشميني** « من أجل ، بسكون الميم ، وعلى الأول فقوله



« انه خطأ ، بكر حمزة إنه وهل الثاني بفتحها . قوله ( تابعه سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري في الجهر ) يعني بإسناده المذكور ، ورواية سليمان وصلها أحمد بن عبد الصمد بن عبد الوارث عنه بلفظ « خسفت الشمس على عهد النبي ﷺ فأتى النبي ﷺ فكبر ثم كبر الناس ثم قرأ الجهر بالقراءة ، الحديث ، ورويناه في مسند أبي داود الطيالسي عن سليمان بن كثير بهذا الاسناد مختصراً ، ان النبي ﷺ جهر بالقراءة في صلاة الكسوف ، وأما رواية سفيان بن حسين فوصلها الترمذي والطحاوي بلفظ « صلى صلاة الكسوف وجهر بالقراءة فيها » وقد تابعهم على ذكر الجهر عن الزهري عقيل عند الطحاوي واسحق بن راشد عند الدارقطني ، وهذه طرق بمضند بعضها بمضنا يفيد مجموعها الجزم بذلك فلامعنى لتعليل من أعله بتضمين سفيان بن حسين وغيره ، فلم يرد في ذلك إلا رواية الاوزاعي لكانت كافية ، وقد ورد الجهر فيها عن علي مرفوعاً وموقوفاً أخرجه ابن خزيمة وغيره . وقال به صاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية ، وقال الطبري : يخبر بين الجهر والاسرار ، وقال الأئمة الثلاثة : يسر في الشمس ويجهز في القمر ، واحتج الشافعي بقول ابن عباس « قرأ نوحاً من سورة البقرة ، لأنه لو جهر لم يحتاج إلى تقدير ، وتعمق باحتمال أن يكون بعيداً منه ، لكن ذكر الشافعي تعليقاً عن ابن عباس أنه صلى بمجنب النبي ﷺ في الكسوف فلم يسمع منه حرفاً ، ووصله البيهقي من ثلاثة طرق أسانيداً واهية ، وعلى تقدير صحتها فثبت الجهر معه قدر زائد فالأخذ به أولى ، وإن ثبت التعدد فيكون فعل ذلك إيمان الجواز ، وهكذا الجواب عن حديث سمرة عند ابن خزيمة والترمذي « لم يسمع له صوتاً » وأنه إن ثبت لا يدل على نفي الجهر ، قال ابن العربي : الجهر عندى أولى لأنها صلاة جامعة يتأدى لها ويخطب فأشبهت العيد والاستسقاء . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتملت أبواب الكسوف على أربعين حديثاً نصفها موصول ونصفها معلق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون ، والخالص ثمانية . وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكرة ، وحديث أسماء في العتاقة ، ورواية عمرة من عائشة الأولى أطول لكنه أخرج أصله . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار فيها أثر عبد الله بن الزبير ، وفيها أثر عروة في تحفظته ، وهما موصولان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٧ - كتاب سجود القرآن

## ١ - باب ما جاء في سجود القرآن وسُنَّتِهِ

١٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَسَدَ عَنْ هَبِيدٍ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النَّجْمَ بِمَكَّةَ فَسَجَدَ فِيهَا وَسَجَدَ مِنْ مَعَهُ ، غَيْرَ شَيْخٍ أَخَذَ كَفًّا مِنْ حَصَى أَوْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ وَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . فَرَأَيْتُهُ بَعْدَ ذَلِكَ قُتِلَ كَافِرًا »

[الحديث ١٠٦٧ - أطرافه في : ١٠٧٠ ، ٢٨٥٢ ، ٣٩٧٢ ، ٤٨٦٣]

قوله (أبواب سجود القرآن) كذا للستمل ، ولغيره باب ما جاء في سجود القرآن وسُنَّتِها ، أى سنة سجود التلاوة ، وللأصلي « وسُنَّتِهِ » . وسيأتي ذكر من قال بوجوبها في آخر الأبواب . وسقطت البسمة لابي ذر . وقد أجمع العلماء على أنه يسجد وفي عشرة مواضع وهى متوالية إلا ثانية الحج ووص ، وأضاف مالك ص فقط ، والشافعي في القديم ثانية الحج فقط ، وفي الجديد هى وما فى الفصل وهو قول عطاء ، وعن أحمد مثله فى ، وإية ، وفى أخرى مشهورة زيادة ص وهو قول الليث وإسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج من الشافعية ، وعن أبي حنيفة مثله لكن فى ثانية الحج وهو قول داود ، ووراء ذلك أقوال أخرى منها عن عطاء الخراساني الجميع إلا ثانية الحج والانشقاق ، وقيل بإسقاطها وإسقاط ص أيضا ، وقيل بالجميع مشروع ولكن العزائم الأعراف وسبحان وثلاث الفصل روى عن ابن مسعود ، وعن ابن عباس ألم تنزيل وحم تنزيل والنجم وقرأ ، وعن سعيد بن جبيرة مثله بإسقاط أقرأ ، وعن عبيد بن عمير مثله لكن بإسقاط النجم وإثبات الأعراف وسبحان ، وعن علي ما ورد الأعرافه بالسجود عزيمة ، وقيل يشرع السجود عند كل لفظ وقع فيه الأمر بالسجود أو الحث عليه والتناء على قاعله أو سبق مساق المدح وهذا يبلغ عددا كثيرا وقد أشار إليه أبو محمد بن الحشاش فى قصيدته الالغازية . قوله (سمعت الأسود) هو ابن يزيد ، وعبد الله هو ابن مسعود . قوله (وسجد من معه غير شيخ) سماه فى تفسير سورة النجم من طريق إسرائيل عن أبي إسحق : أمية بن خلف . ووقع فى سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة ، وفيه نظر لانه لم يقتل ، وفى تفسير سفيد : الوليد بن المغيرة أوصبة بن ربيعة بالشك وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال « لما أظهر النبي ﷺ الإسلام أسلم أهل مكة حتى أنه كان يقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء قريش الوليد بن المغيرة وأبو جيل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا : تدعون دين آبائكم ، لكن فى ثبوت هذا نظر ، لقول أبي سفيان فى الحديث الطويل « إنه لم يرتد أحد من أسلم ، ويمكن أن يجمع بأن للنبي مقيد بمن ارتد خطأ لا بسبب مراعاة خاطر رؤسائه . وروى الطبري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة أن الذى رفع التراب فسجد عليه هو سعيد بن العاص بن أمية أبو أحيحة ونبهه النعاض ، وذكر أبو حيان شيخ شيوخنا فى تفسيره أنه أبو هب ولم يذكر مستنده ، وفى مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة « سجدوا فى النجم إلا رجلين من قريش أرادا بذلك الشهرة ، وللسان من حديث المطلب بن أبي وداعة قال « قرأ رسول الله ﷺ النجم ، فسجد وسجد

من معه ، فرفعت رأسى وأيت أن أسجد ، ولم يكن المطلب يومئذ أسلم . ومهما ثبت من ذلك فلعل ابن مسعود لم يره أو خص واحدا بذنركه لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره . وأفاد المصنف في رواية اسرائيل أن النجم أول سورة أنزلت فيها سجدة ، وهذا هو السر في بدء المصنف في هذه الابواب بهذا الحديث ، واستشكل بأن ( اقرأ باسم ربك ) أول السور نزولا وفيها أيضا سجدة فهي سابقة على النجم ، واجيب بأن السابق من اقرأ أوائلها ، وأما بقيتها فنزل بعد ذلك . بدليل قصة أبي جهل في نهيه للنبي ﷺ عن الصلاة ، أو الأولية مقيدة بشئ محذوف بينته رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي اسحق عند ابن مردويه بلفظ : أن أول سورة استعلن بها رسول الله ﷺ والنجم ، وله من رواية عبد الكبير <sup>(١)</sup> بن دينار عن أبي اسحق : أول سورة تلاها على المشركين ، فذكره ، فيجمع بين الروايات الثلاث بأن المراد أول سورة فيها سجدة تلاها جهرا على المشركين . وسيأتى بقية الكلام عليه في تفسير سورة النجم إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب سجدة تنزيل السجدة

١٠٦٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر آتم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان »

**قوله** ( باب سجدة تنزيل السجدة ) قال ابن بطال : اجمعوا على السجود فيها ، وإنما اختلفوا في السجود بها في الصلاة انتهى . وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى حديث أبي هريرة المذكور في الباب في كتاب الجمعة مستوفى

## ٣ - باب سجدة ص

١٠٦٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب وأبو النعمان قالا **حدثنا** حماد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ص ليس من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها »

[ الحديث ١٠٦٩ - طرفه في ٣٤٢٢ ]

**قوله** ( باب سجدة ص ) أورد فيه حديث ابن عباس ص ليس من عزائم السجود ، يعنى السجود في ص إلى آخره ، والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة على فعله كصيغة الأمر مثلا بناء على أن بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي بن أبي طالب بإسناد حسن : أن العزائم حم والنجم وقرأ وألم تنزيل . وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر ، وقيل : الأعراف وسبحان وحم وألم أخرجه ابن أبي شيبة . **قوله** ( وقد رأيت رسول الله ﷺ يسجد فيها ) وقع في تفسير ص عند المصنف من طريق مجاهد قال « سألت ابن عباس من أين سجدت في ص ، ولابن خزيمة من هذا الوجه « من أين أخذت سجدة ص ، ثم اتفقا فقالا ( ومن ذريته داود وسليمان ) الى قوله ( فبهدام اقتده ) ففي هذا أنه استنبط مشروعية السجود فيها

( ١ ) بهامش طبعة بولاق : في نسخة ، عبد الكريم .

من الآية ، وفي الأول أنه أخذه عن النبي ﷺ ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يكون استفاده من الطريقتين . وقد وقع في أحاديث الانبياء من طريق مجاهد في آخره ، فقال ابن عباس : نبيكم من أمر أن يقتدى بهم ، فاستنبط وجه سجود النبي ﷺ فيها من الآية ، وسبب ذلك كون السجدة التي في صر إنما وردت بلفظ الركوع فلولا التوقيف ما ظهر أن فيها سجدة . وفي النسائي من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس مر فوعا د سجدها داود توبة ، ونحن نسجددها شكرا ، فاستدل الشافعي بقوله « شكرا » ، على أنه لا يسجد فيها في الصلاة لأن سجود الشاكر لا يشرع داخل الصلاة ولا في داود وابن خزيمة والحاكم من حديث أبي سعيد د ان النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر ص ، فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه . ثم قرأها في يوم آخر فتهيا الناس للسجود فقال : إنما هي توبة نبي ، ولكني رأيتم تهيأتم فنزل وسجد وسجدوا معه ، فهذا السياق يشعر بأن السجود فيها لم يؤكد كما أكد في غيرها ، واستدل بعض الحنفية من مشروعية السجود عند قوله ﴿ وخر راكعا وأنايب ﴾ بأن الركوع عندها ينوب عن السجود ، فإن شاء المصلي ركع بها وإن شاء سجد ، ثم طرده في جميع سجديات التلاوة وبه قال ابن مسعود

٤ - باب سجدة النجم . قاله ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٠٧٠ - **حديث** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه « ان النبي ﷺ قرأ سورة النجم فسجد بها ، فمات أبي أحمد بن القوم إلا سجد ، فأخذ رجل من القوم كفا من حصى أو تراب فرفعه الى وجهه وقال : يكفيني هذا . ففقد رأيته بعد فنتل كافرا »

**قوله** ( باب سجدة النجم قاله ابن عباس عن النبي ﷺ ، يأتي موصولا في الذي يليه . والكلام على حديث ابن مسعود يأتي في التفسير إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن من رضع جبهته على كفه ونحوه لا يعد ساجدا حتى يضعها بالأرض ، وفيه نظر

٥ - باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء

١٠٧١ - **حديث** مسدد قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ سجد بالنجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون ، والجن والإنس » ورواه ابن طهمان عن أيوب

[ الحديث ١٠٧١ - طرفه في : ٤٨٦٢ ]

**قوله** ( باب سجود المسلمين مع المشركين ، والمشرک نجس ليس له وضوء ) قال ابن التين : روينا قوله د نجس بفتح النون والجيم ويجوز كسرهما . وقال الفراء تسكن الجيم إذا ذكرت لإتباعا في قولهم رجس نجس . **قوله** ( وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء ) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصمعي بحذف د غير ، والأول أولى ، فقد روى ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن عن رجل زعم أنه كنفه عن سعيد بن جبير قال « كان ابن عمر ينزل عن راحلته

فيهرق الماء ثم يركب فيقرأ السجدة فيسجد وما يتوضأ ، وأما ما رواه البيهقي باسناد صحيح عن الثوري عن نافع عن ابن عمر قال : لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر ، فيجمع بينهما بأنه أراد بقوله طاهر الطهارة الكبرى ، أو الثاني على حالة الاختيار والأول على الضرورة . وقد اعترض ابن بطلال على هذه الترجمة فقال : إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه لأن يسجدوا لم يكن على وجه العبادة ، وإنما كان لما ألقى الشيطان إلى آخر كلامه ، قال : وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله « والمشرک نجس » فهو أشبه بالصواب . وأجاب ابن رشيد بأن مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود ، لأن المشرک قد أقر على السجود . وسمى الصحابي فعله يسجودا مع عدم أهليته ، فالمتأهل لذلك أخرى بأن يسجد على كل حالة . ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما يسجد عوقب بأن قتل كافرا ففعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسنى فأسلم لبركة السجود . قال : ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء ، لأنهم لم يتأهبوا لذلك ، وإذا كان كذلك فن بادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء . وأقره النبي ﷺ على ذلك استدلل بذلك على جواز السجود بلا وضوء . عند وجود المشقة بالوضوء ، ويؤيده أن لفظ المثنى « ويسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس » فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع ، وفهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء . ومن لم يكن بوضوء والله أعلم . والقصة التي أشار إليها سيحصل لنا للمسام بشيء منها في تفسير سورة الحج إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء إلا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح ، وأخرجه أيضا بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسلم (١) وهو على غير وضوء . إلى غير القابلة وهو يمتنئئ يوسى إيماء . يقول ( يسجد بالنجم ) زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه « بمكة » فأفاد اتحاد قصة ابن عباس وابن مسعود . قوله ( والجن ) كأن ابن عباس استدلل في ذلك إلى إخبار النبي ﷺ إما مشافهة له وإما بواسطة ، لأنه لم يحضر القصة لصفه . وأيضاً فهو من الأمور التي لا يطلع الإنسان عليها إلا بتوقيف وتجويز أنه كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعا . قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن أيوب ) يأتي الكلام عليه في تفسير سورة النجم

### ٦ - باب من قرأ السجدة ولم يسجد

١٠٧٢ - **حدثنا** سليمان بن داود أبو الربيع قال حدثنا إسماعيل بن جعفر قال أخبرنا يزيد بن خُصيفة

عن ابن قسيط عن عطاء بن بشار أنه أخبره « أنه سأل زيد بن ثابت رضي الله عنه فزعم أنه قرأ على النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها »

[الحدث ١٠٧٢ - طرفه في : ١٠٧٣]

١٠٧٣ - **حدثنا** آدم عن أبي إياس قال حدثنا ابن أبي ذئب قال حدثنا يزيد بن عبد الله بن قسيط عن

عطاء بن بشار عن زيد بن ثابت قال « قرأت على النبي ﷺ والنجم ، فلم يسجد فيها »

(١) كذا في الأميرة والمخطوطة ، ولعل الصواب « ثم يسجد » بدل « ثم يسلم » . والله أعلم

**قوله** ( باب من قرأ السجدة ولم يسجد ) يشير بذلك إلى الرد على من احتج بحديث الباب على أن المفصل لا يسجد فيه كالمسكية ، أو أن النجم بخصوصها لا يسجد فيها كأبي ثور ، لأن ترك السجود فيها في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا ، لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لسكوته كان بلا وضوء أو لسكون الوقت كان وقت كراهة أو لسكون القارىء كان لم يسجد كما سيأتى تقريره بعد باب ، أو ترك حينئذ ليبيان الجواز ، وهذا أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعى ، لأنه لو كان واجبا لأمره بالسجود ولو بعد ذلك . وأما ما رواه أبو داود وغيره من طريق مطهر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس : أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، فقد ضعفه أهل العلم بالحديث لضعف في بعض رواه واختلاف في إسناده . وعلى تقدير ثبوته ، فرواية من أثبت ذلك أرجح إذ المثبت مقدم على النافي ، فسيأتى في الباب الذى يليه ثبوت السجود في ( إذا السماء انشقت ) وروى البرار والدارقطنى من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ سجد في سورة النجم وسجدنا معه ، الحديث رجاله ثقات ، وروى ابن مردويه في التفسير باسناد حسن عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه رأى أبا هريرة سجد في خاتمة النجم فسأله فقال : إنه رأى رسول الله ﷺ يسجد فيها وأبو هريرة إنما أسلم بالمدينة . وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد عن عمر أنه سجد في ( إذا السماء انشقت ) ومن طريق نافع عن ابن عمر أنه سجد فيها ، وفي هذا رد على من زعم أن عمل أهل المدينة استمر على ترك السجود في المفصل . ويحتمل أن يكون المنفى المواظبة على ذلك لأن المفصل تكثر قراءته في الصلاة فترك السجود فيه كثيرا لئلا تختلط الصلاة على من لم يفقه ، أشار إلى هذه العلة مالك في قوله بترك السجود في المفصل أصلا وقال ابن القصار : الأمر بالسجود في النجم ينصرف إلى الصلاة ، ورد بفعله ﷺ كما تقدم قبل . وزعم بعضهم أن عمل أهل المدينة استمر بعد النبي ﷺ على ترك السجود فيها ، وفيه نظر لما رواه الطبري باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبزى عن عمر أنه قرأ النجم في الصلاة فسجد فيها ثم قام فقرأ ( إذا زلزلت ) ، ومن طريق إسحق بن سويد عن نافع عن ابن عمر أنه سجد في النجم . **قوله** ( حدثنا يزيد بن خصيفة ) بالخاء المعجمة والصاد المهملة مصغر ، وهو يزيد بن عبد الله بن خصيفة نسب إلى جده ، وشيخه ابن قسيط هو يزيد بن عبد الله بن قسيط المذكور في الإسناد الثانى ، ورجال الإسنادين معاصرون غير شيخى البخارى . **قوله** ( أنه سأل زيد بن ثابت فزعم ) حذف المسئول عنه ، وظاهر السياق يؤهم أن المسئول عنه السجود في النجم وليس كذلك ، وقد يفنه مسلم عن علي بن حجر وغيره عن إسماعيل بن جعفر بهذا الإسناد قال : سألت زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء ، وزعم أنه قرأ النجم ، الحديث لحذف المصنف الموقوف لأنه ليس من غرضه في هذا المكان ولأنه يخالف زيد بن ثابت في ترك القراءة خلف الإمام وفاقا لمن أوجها من كبار الصحابة تبعا للحديث الصحيح الدال على ذلك كما تقدم في صفة الصلاة . **قوله** ( فزعم ) أراد أخبر ، والزعم يطلق على المحقق قليلا كهذا وعلى المشكوك كثيرا ، وقد تكرر ذلك ، ومن شواهد قول الشاعر : على الله أرزاق العباد كما زعم . ويحتمل أن يكون زعم في هذا الشعر بمعنى ضمن ومنه الزعم غارم أى الضامن . واستنبط بعضهم من حديث زيد بن ثابت أن القارىء إذا تلا على الشيخ لا يندب له سجود التلاوة ما لم يسجد الشيخ أدبا مع الشيخ وفيه نظر . ( فائدة ) : اتفق ابن أبي ذئب ويزيد بن خصيفة على هذا الإسناد على ابن قسيط ، وناهما أبو صخر فرواه عن ابن قسيط عن خارجة بن زيد عن أبيه أخرجه أبو

داود والطبراني فان كان محفوظا حل على ان لابن قسيط فيه شيخين ، وزاد أبو صخر في روايته ، وصليت خلف عمر بن عبد العزيز وأبي بكر بن حزم فإل يسجد فيها ،

### ٧ - باب سجدة ( إذا السماء انشقت )

١٠٧٤ - **حدثنا** مسلم ومعاذ بن فضالة قالا أخبرنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال « رأيت أبا هريرة رضي الله عنه قرأ ( إذا السماء انشقت ) فسجد بها ، قلت : يا أبا هريرة ، ألم أرك تسجد ؟ قال : لو لم أر النبي ﷺ يسجد لم أسجد »

**قوله** ( باب سجدة إذا السماء انشقت ) أورد فيه حديث أبي هريرة في السجود فيها . وهشام هو ابن أبي عبد الله الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . وقوله فسجد بها في رواية الكشميني فيها والباء للظرف . وقول أبي سلمة لم أرك تسجد قيل هو استغمام انكار من أبي سلمة يشعر بأن العمل استمر على خلاف ذلك ولذلك أنكراه أبو رافع كإساقى بعد ثلاثة أبواب ، وهذا فيه نظر ، وعلى التنزل فيمكن أن يتمسك به من لا يرى السجود بها في الصلاة ، أما تركها مطلقا فلا . ويدل على بطلان المدعى أن أبا سلمة وأبا رافع لم ينازعا أبا هريرة بعد أن أعلمها بالسنة في هذه المسألة ولا احتجا عليه بالعمل على خلاف ذلك . قال ابن عبد البر : وأى عمل يدعى مع مخالفة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين بعده ؟

### ٨ - باب من سجد لسجود القارىء

وقال ابن مسعود تميم بن حذلم - وهو غلام - فقرأ عليه سجدة فقال : أسجد ، فأنت إمامنا فيها  
١٠٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد حتى ما يجيد أحدنا موضع جبهته »  
[ الحديث ١٠٧٥ - طرقه في : ١٠٧٦ ، ١٠٧٩ ]

**قوله** ( باب من سجد لسجود القارىء ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن القارىء إذا سجد لزوم المستمع أن يسجد كذا أطلق ، وسيأتي بعد باب قول من جعل ذلك سرورا بقصد الاستماع . وفي الترجمة إشارة إلى أن القارىء إذا لم يسجد لم يسجد السامع . ويتأيد بما سأذكره . **قوله** ( وقال ابن مسعود لتميم بن حذلم ) بفتح المهملة واللام بينهما معجمة ساكنة . **قوله** ( إمامنا ) زاد الخري ، فيها ، وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور من رواية مغيرة عن إبراهيم قال : قال تميم بن حذلم : قرأت القرآن على عبد الله وأنا غلام ، فزرت بسجدة فقال عبد الله : أنت إمامنا فيها . وقد روى مرفوعا أخرجه ابن أبي شيبة من رواية ابن عجلان عن زيد بن أسلم ، أن غلاما قرأ عند النبي ﷺ السجدة ، فانتظر الغلام النبي ﷺ أن يسجد ، فلما لم يسجد قال : يا رسول الله أليس في هذه السجدة سجود ؟ قال : بلى ، ولكنك كنت إمامنا فيها ، ولو سجدت لسجدنا ، رجاله ثقات إلا أنه مرسل . وقد روى عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : بلغني ، فذكر نحوه . أخرجه البيهقي من رواية ابن وهب عن هشام بن سعد وحفص بن ميسرة معاً عن زيد بن أسلم

به . وجوز الشافعي أن يكون القارىء المذكور هو زيد بن ثابت ، لأنه يحكى أنه قرأ عند النبي ﷺ فلم يسجد ، ولأن عطاء بن يسار روى الحديثين المذكورين انتهى . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسيأتى الكلام على المتن فى الباب الأخير

### ٩ - باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة

١٠٧٦ - **حدثنا** بشر بن آدم قال حدثنا علي بن مسهر قال أخبرنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يقرأ السجدة ونحن عنده ، فيسجد وتسجد معه ، فنزدحم حتى ما نجد أحدنا لجنبته موضعاً يسجد عليه »

قوله ( باب ازدحام الناس إذا قرأ الإمام السجدة ) أى لضيق المكان وكثرة الساجدين . قوله ( حدثنا بشر بن آدم ) هو الضرير البغدادي ، بصرى الأصل ، ليس له فى البخارى إلا هذا الموضع الواحد . وفى طبقته بشر بن آدم ابن يزيد بصرى أيضاً وهو ابن بنت أزهر السمان ، وفى كل منهما مقال . ورجح ابن عدى أن شيخ البخارى هنا هو ابن بنت أزهر ، وعلى كل تقدير فلم يخرج له إلا فى المتابعات . فسيأتى من طريق أخرى بعد باب ويأتى الكلام عليه . ثم وافقه على هذه الرواية عن علي بن مسهر سويد بن سعيد أخرجه الإسماعيلي

### ١٠ - باب من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود

وقيل لعمران بن حصين : الرجل يسمع السجدة ولم يجالس لها . قال : أرأيت لو قعد لها . كأنه لا يوجبها عليه وقال سلمان : ما لهذا غدونا . وقال عثمان رضى الله عنه : إنما السجدة على من استمعها وقال الزهرى : لا يسجد إلا أن يكون طاهراً ، فإذا سجدت وأنت فى حصر فاستقبل القبلة ، فإن كنت راكباً فلا عليك حيث كان وجهك . وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص

١٠٧٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى قال أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التميمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التميمي - قال أبو بكر : وكان ربيعة من خيار الناس - عما حضر ربيعة من عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل ، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس ، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى إذا جاء السجدة قال : يا أيها الناس ، اذكروا بالسجود ، فمن سجد فقد أصاب ، ومن لم يسجد فلا إثم عليه . ولم يسجد عمر رضى الله عنه . وإدفع عن ابن عمر رضى الله عنهما « إن الله لم يفرض السجود إلا أن نداء »

قوله ( باب من رأى أن الله لم يوجب السجود ) أى وحمل الأمر فى قوله اجدوا على التدب أو على أن المراد



به سجود الصلاة أو في الصلاة المكتوبة على الوجوب وفي سجود التلاوة على الندب ، على قاعدة الشافعي ومن تابعه في حمل المشترك على معنييه . ومن الأدلة على أن سجود التلاوة ليس بواجب ما أشار اليه الطحاوي من أن الآيات التي في سجود التلاوة منها ما هو بصيغة الخبر ومنها ما هو بصيغة الأمر ، وقد وقع الخلاف في التي بصيغة الأمر هل فيها سجود أو لا ، وهي ثانية الحج وغاية النجم وقرأ ، فلو كان سجود التلاوة واجبا لكان ما ورد بصيغة الأمر أولى أن يتفق على السجود فيه مما ورد بصيغة الخبر . قوله ( وقيل لعمران بن حصين ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه من طريق مطرف قال : سألت عمران بن حصين عن الرجل لا يدرى أسمع السجدة أو لا ؟ فقال : وسمها أو لا فاذا ؟ وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف : أن عمران مر بقاص فقرأ القاص السجدة فغضب عمران ولم يسجد معه ، إسنادهما صحيح . قوله ( وقال سلمان ) هو الفارسي . قوله ( ما لهذا غدونا ) هو طرف من أثر وصله عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : مر سلمان على قوم قعود ، فقرأوا السجدة فسجدوا ، فقيل له ، فقال : ليس لهذا غدونا ، وإسناده صحيح . قوله ( وقال عثمان : إنما السجدة على من استمعها ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب : أن عثمان مر بقاص فقرأ سجدة ليسجد معه عثمان ، فقال عثمان : إنما السجود على من استمع ، ثم مضى ولم يسجد ، ورواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بلفظ : إنما السجدة على من سمعها ، مختصرا ، وروى ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق قتادة عن سعيد ابن المسيب قال : قال عثمان : إنما السجدة على من جلس لها واستمع ، والطريقان صحيحان . قوله ( وقال الزهري الخ ) وصله عبد الله بن وهب عن يونس عنه بتامه ، وقوله فيه : لا يسجد إلا أن يكون طاهرا ، قيل ليس بدال على عدم الوجوب ، لأن المدعى يقول : علق فعل السجود من القارىء والسامع على شرط وهو وجود الطهارة ، لغيث وجد الشرط لزم ؛ لكن موضع الترجمة من هذا الاثر قوله : فإن كنت راكبا فلا عليك حيث كان وجهك ، لأن هذا دليل النقل ، والواجب لا يؤدي على الدابة في الامن . قوله ( وكان السائب بن يزيد لا يسجد لسجود القاص ) بالصاد المهملة الثقيلة : الذي يقص على الناس الاخبار والمواظع ، ولم أقف على هذا الاثر موصولا . ومناسبة هذه الآثار للترجمة ظاهرة ، لأن الذين يزعمون أن سجود التلاوة واجب لم يفرقوا بين قارىء ومستمع ، قال صاحب الهداية من الحنفية : السجدة في هذه المواضع - أي مواضع سجود التلاوة - سوى ثمانية الحج واجبة على التالي والسامع ، سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد اه . وفرق بعض العلماء بين السامع والمستمع بما دلت عليه هذه الآثار ، وقال الشافعي في البويطي : لاؤكد على السامع كماؤكد على المستمع . وأقوى الأدلة على نفي الوجوب حديث عمر المذكور في هذا الباب <sup>(١)</sup> قوله ( أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ) هو أخو محمد ، وعثمان بن عبد الرحمن التيمي وثقه أبو حاتم ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، ولا يبه صحبة ورواية ، وهو ابن عثمان ابن عبيد الله ابن أخي طلحة بن عبيد الله أحد العشرة . وربيعة بن عبد الله بن الهدير هو عم أبي بكر بن المنذر ابن عبد الله بن الهدير الراوى عنه ، والهدير بلفظ التصغير ، ذكر ابن سعد أن ربيعة ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وليس له أيضا في البخاري غير هذا الحديث الواحد . قوله ( عما حضر ربيعة من عمر ) متعلق بقوله : أخبرني ،

(١) أقوى منه وأوضح في الدلالة على عدم وجوب سجود التلاوة حديث ابن عباس المتقدم في قراءة زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم سورة النجم فلم يسجد فيها ولم يأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالسجود ، ولو كان واجبا لأمره به . والله أعلم

أى أخبرني راويًا عن عثمان عن ربيعة عن قصة حضوره مجلس عمر . ووقع عند الاسماعيلي من طريق حجاج عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة أن عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخبره عن ربيعة بن عبد الله أنه حضر عمر ، فذكره . وقوله : عبد الرحمن بن عثمان ، مقلوب والصواب ما تقدم ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . قوله (قرأ) أى أنه قرأ يوم الجمعة . قوله (انا نمر بالسجود) في رواية الكشميهني «لما» . قوله (ومن لم يسجد فلا أثم عليه) ظاهر في عدم الوجوب . قوله (ولم يسجد عمر) فيه تأكيد لبيان جواز ترك السجود بغير ضرورة . قوله (وزاد نافع) هو مقول ابن جريج ، والخبر متصل بالاسناد الاول ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج . أخبرني أبو بكر بن أبي مليكة ، فذكره وقال في آخره «قال ابن جريج : وزادني نافع عن ابن عمر أنه قال : لم يفرض علينا السجود إلا أن نشاء» ، وكذلك رواه الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما من طريق حجاج ابن محمد عن ابن جريج فذكر الاسناد الاول ، قال وقال حجاج قال ابن جريج وزاد نافع فذكره ، وفي هذا رد على الحميدي في زعمه أن هذا معلق ، وكذا علم عليه المزي علامة التعليق ، وهو وهم ، وله شاهد من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عمر لكنه منقطع بين عروة وعمر . ( تنبيه ) : قوله في رواية عبد الرزاق «أنه قال ، الضمير يعود على عمر . أشار إلى ذلك الترمذي في جامعه حيث نسب ذلك إلى عمر في هذه القصة بصيغة الجزم ، واستدل بقوله «لم يفرض» ، على عدم وجوب سجود التلاوة . وأجاب بعض الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب . وتعقب بأنه اصطلاح لم يحدث ، وما كان الصحابة يفرقون بينهما ، وبغنى عن هذا قول عمر «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، كما سيأتي تقريره . واستدل بقوله «إلا أن نشاء» على أن المرء مخير في السجود فيكون ليس بواجب . وأجاب من أوجب بان المعنى إلا أن نشاء قراءتها فيجب ولا يخفى بعده ، ويرده تصريح عمر بقوله «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، فإن انتفاء الإثم عن ترك الفعل مختارا يدل على عدم وجوبه ، واستدل به على أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه ، وأجيب بأنه استثناء منقطع ، والمعنى لكن ذلك موكل إلى مشيئة المرء بدليل إطلاقه «ومن لم يسجد فلا أثم عليه» ، وفي الحديث من الفوائد أن الخطيب أن يقرأ القرآن في الخطبة ، وأنه إذا مر بآية سجدة ينزل إلى الأرض ليسجد بها إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر ، وأن ذلك لا يقطع الخطبة . ووجه ذلك فعل عمر مع حضور الصحابة ولم ينكر عليه أحد منهم ، وعن مالك يمر في خطبته ولا يسجد ، وهذا الاثر وارد عليه

## ١١ - باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها

١٠٧٨ - حدثنا مسدد قال حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال حدثني بكر بن أبي رافع قال «صليت مع أبي هريرة العتمة ، فقرأ ﴿إذا السماء انشقت﴾ فسجد ، فقلت : ما هذه ؟ قال : سجدت بها خاف أبي القاسم عليه السلام ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه»

قوله (باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها) أشار بهذه الترجمة إلى من كره قراءة السجدة في الصلاة المفروضة ، وهو منقول عن مالك ، وعنه كراهته في السرية دون الجهرية وهو قول بعض الحنفية أيضا وغيرهم ،

وحدث أبو هريرة المحتج به في الباب تقدم السلام عليه في « باب الجهر في العشاء ، وبيننا فيه أن في رواية أبي الأشعث عن معمر التصريح بأن سجود النبي ﷺ فيها كان داخل الصلاة ، وكذا في رواية يزيد بن هارون عن سليمان التيمي في صحيح أبي عوانة وغيره ، وفيه حجة على من كره ذلك . وقد تقدم النقل عن زعم أنه لا سجود في ( إذا السماء انشقت ) ولا غيرها من المفصل ، وأن العمل استمر عليه بدليل انكار أبي رافع ، وكذا أنكره أبو سلمة ، وبيننا أن النقل عن علماء المدينة بخلاف ذلك كعمر وابن عمر وغيرهما من الصحابة والتابعين . قوله ( حدثني بكر ) هو ابن عبد الله المزني

## ١٢ - بَاب مَنْ لَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا لِلسَّجْدِ مِنَ الزَّحَامِ

١٠٧٩ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ قَالَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ السُّورَةَ الَّتِي فِيهَا السَّجْدَةُ ، فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لِمَوْضِعِ جَبْهَتِهِ »

قوله ( باب من لم يجد موضعاً للسجود مع الإمام من الزحام ) أى ماذا يفعل . قال ابن بطلان : لم أجده هذه المسألة إلا في سجود الفريضة ، واختلف السلف : فقال عمر يسجد على ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحق ، وقال عطاء والزهرى : يؤخر حتى يرفعوا وبه قال مالك والجمهور ، وإذا كان هذا في سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ، وظاهر صنيع البخارى أنه يذهب إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه . قوله ( كان النبي ﷺ يقرأ السورة التي فيها السجدة ) زاد على بن مسهر في روايته عن عبيد الله « ونحن عنده ، وقد مضى قبل بباب . قوله ( فيسجد فنسجد ) زاد الكشميهنى « معه » . قوله ( لموضع جبهته ) يعنى من الزحام ، زاد مسلم في روايته له « في غير وقت صلاة ، ولم يذكر ابن عمر ما كانوا يصنعون حينئذ ، ولذلك وقع الاختلاف كما مضى ، ووقع في الطبرانى من طريق مصعب بن ثابت عن نافع في هذا الحديث أن ذلك كان بمكة لما قرأ النبي ﷺ النجم ، وزاد فيه « حتى سجد الرجل على ظهر الرجل ، وهو يؤيد ما فهمناه عن المصنف . والذي يظهر أن هذا الكلام وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في أنه لم يبق أحد إلا يسجد ، وسيأتى حديث الباب مشعر بأن ذلك وقع مراراً ، فيحتمل أن تكون رواية الطبرانى بينت مبدأ ذلك ، ويؤيده ما رواه الطبرانى أيضاً من رواية المسور بن مخزومة عن أبيه قال « أظهر أهل مكة الاسلام - يعنى في أول الامر - حتى إن كان النبي ﷺ ليقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام ، حتى قدم رؤساء أهل مكة وكانوا بالطائف فرجعوا عن الاسلام ، واستدل به البخارى على السجود لسجود القارى كما مضى وعلى الازدحام على ذلك

( خاتمة ) : اشتملت أبواب السجود على خمسة عشر حديثاً ، اثنان منها معلقان ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة أحاديث ، والخالص ستة وافقه مسلم على تحريجها سوى حديثي ابن عباس في ص وفي النجم ، وحديث عمر في التخيير في السجود . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم سبعة آثار . والله أعلم بالصواب

## ١٨ - كتاب تقصير الصلاة

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**قوله** (أبواب التقصير) ثبتت هذه الترجمة للمستمل. وفي رواية أبي الوقت «أبواب تقصير الصلاة»، وثبتت البسمة في رواية كريمة والاصلي

### ١ - باب ما جاء في التقصير، وكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرَ

١٠٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال **حدثنا** أبو عوانة عن عاصم وحُصَيْن عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «أقام النبي ﷺ تسعة عشر يَقْصُرُ، فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قَصْرًا، وإن زدنا أَتَمْنَا»

[الحديث ١٠٨٠ - طرقة في: ٤٢٩٨، ٤٢٩٩]

١٠٨١ - **حدثنا** أبو مَعْقَرٍ قال **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثنا** يحيى بن أبي إسحاق قال سمعت أنسًا يقول «خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة، فسكان يُصَلُّ رَكْعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ، حتى رَجَعْنَا إلى المدينة. قلت: أقم بمكة شيئًا؟ قال: أقمنا بها عشرة»

[الحديث ١٠٨١ - طرقة في: ٤٢٩٧]

**قوله** (باب ما جاء في التقصير) تقول: قصرت الصلاة بفتحين مخففا قصرا، وقصرتها بالتشديد تقصيرا، وأقصرتها لإقصارا، والاول أشهر في الاستعمال. والمراد به تخفيف الرابعة الى ركعتين. ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أن لا تقصير في صلاة الصبح ولا في صلاة المغرب، وقال النووي: ذهب الجمهور الى أنه يجوز القصر في كل سفر مباح. وذهب بعض السلف إلى أنه يشترط في القصر الخوف في السفر، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو جهاد، وبعضهم كونه سفر طاعة، وعن أبي حنيفة والثوري في كل سفر سواء كان طاعة أو معصية. **قوله** (وكَمْ يُقِيمُ حَتَّى يَقْصُرُ) في هذه الترجمة إشكال لأن الإقامة ليست سببا للقصر، ولا القصر غاية الإقامة، قاله الكرماني وأجاب بأن عدد الأيام المذكورة سبب لمعرفة جواز القصر فيها ومنع الزيادة عليها، وأجاب غيره بأن المعنى وكَمْ أَقَامَتْهُ الْمَغْيَاةَ بِالْقَصْرِ؟ وحاصله كَمْ يُقِيمُ مَقْصُرٌ؟ وقيل المراد كَمْ يَقْصُرُ حَتَّى يَقِيمَ؟ أي حتى يسمى مقيما فانتقال اللفظ، أو حتى هنا بمعنى حين أي كَمْ يَقِيمُ حِينَ يَقْصُرُ؟ وقيل فاعل يقيم هو المسافر، والمراد أقامته في بلد ما غايتها التي إذا حصلت يقصر. **قوله** (عن عاصم) هو ابن سليمان، وحُصَيْن بالضم هو ابن عبد الرحمن. **قوله** (تسعة عشر) أي يوما بليته، زاد في المغازي من وجه آخر عن عاصم وحده «بمكة»، وكذا رواه ابن المنذر من طريق عبد الرحمن بن الاصبهاني عن عكرمة، وأخرجه أبو داود من هذا الوجه بلفظ «سبعة عشر، بتقديم السين، وكذا أخرجه من طريق حفص بن غياث عن عاصم قال وقال عباد بن منصور عن عكرمة «تسع عشرة، كذا ذكرها معلقة، وقد وصلها البيهقي. ولأبي داود أيضا من حديث عمران بن حصين «غزوت مع رسول الله ﷺ عام الفتح

فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين ، وله من طريق ابن اسحق عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس « أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمسة عشر يقصر الصلاة ، وجمع البيهقى بين هذا الاختلاف بأن قال تسع عشرة عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال سبع عشرة حذفها ، ومن قال ثمانى عشرة عد أحدهما . وأما رواية « خمسة عشر ، فضعفها الثنوى فى الخلاصة ، وليس بمجيد لأن رواها ثقات ، ولم ينفردها ابن اسحق فقد أخرجها النسائى من رواية عراك بن مالك عن عبيد الله كذلك ، وإذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبعة عشر لخذف منها يومى الدخول والخروج فذكر أنها خمسة عشر ، واقتضى ذلك أن رواية تسعة عشر أرجح الروايات ، وهذا أخذ إسحق بن راهويه ، ورجحها أيضا أنها أكثر ما وردت به الروايات الصحيحة ، وأخذ الثورى وأهل الكوفة برواية خمسة عشر لكونها أقل ما ورد ، فيحمل ما زاد على أنه وقع اتفاقا . وأخذ الشافعى بحديث عمران بن حصين لكن محله عنده فيمن لم يجمع الإقامة ، فإنه إذا مضت عليه المدة المذكورة وجب عليه الإتمام ، فإن أزمع الإقامة فى أول الحال على أربعة أيام أتم ، على خلاف بين أصحابه فى دخول يومى الدخول والخروج فيها أولا ، وحجته حديث أنس الذى يليه . قوله ( فنحن إذا سافرنا تسعة عشر قصرنا ، وإن زدنا أتمنا ) ظاهره أن السفر إذا زاد على تسعة عشر لزم الإتمام وليس ذلك المراد ، وقد صرح أبو يعلى عن شيبان عن أبي عوانة فى هذا الحديث بالمراد ولفظه « إذا سافرنا فأقنا فى موضع تسعة عشر ، ويؤيده صدر الحديث وهو قوله « أقام ، وللمزمذى من وجه آخر عن عاصم « فإذا أقنا أكثر من ذلك صلينا أربعة ، . قوله فى حديث أنس « خرجنا من المدينة ، فى رواية شعبة عن يحيى بن أبي إسحق عند مسلم « الى الحج ، . قوله ( فكان يصل ركعتين ركعتين ) فى رواية البيهقى من طريق على بن عاصم عن يحيى بن أبي إسحق عن أنس « إلا فى المغرب ، . قوله ( أقنا بها عشرا ) لا يعارض ذلك حديث ابن عباس المذكور ، لأن حديث ابن عباس كان فى فتح مكة وحديث أنس فى حجة الوداع ، وسيأتى بعد باب من حديث ابن عباس « قدم النبي ﷺ وأصحابه لصبح رابعة ، الحديث ، ولا شك أنه خرج من مكة صبح الرابع عشر فتكون مدة الإقامة بمكة وضواحيها عشرة أيام بلياليها كما قال أنس ، وتكون مدة إقامته بمكة أربعة أيام سواء لأنه خرج منها فى اليوم الثامن فصلى الظهر بمكة ، ومن ثم قال الشافعى : إن المسافر إذا أقام ببلدة قصر أربعة أيام ، وقال أحمد : إحدى وعشرين صلاة . وأما قول ابن رشيد : أراد البخارى أن يبين أن حديث أنس داخل فى حديث ابن عباس لأن إقامة عشر داخل فى إقامة تسع عشرة - فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالوارد متعين - ففيه نظر لأن ذلك إنما يحكى على اتحاد القصتين ، والحق أنهما مختلفتان ، فالمدّة التى فى حديث ابن عباس يسوغ الاستدلال بها على من لم ينو الإقامة بل كان مترددا متى يتهيأ له فراغ حاجته يرحل ، والمدّة التى فى حديث أنس يستدل بها على من نوى الإقامة لأنه ﷺ فى أيام الحج كان جازما بالإقامة تلك المدّة ، ووجه الدلالة من حديث ابن عباس لما كان الأصل فى المقيم الإتمام فلما لم يحكى عنه ﷺ أنه أقام فى حال السفر أكثر من تلك المدّة جعلها غاية للقصر ، وقد اختلف العلماء فى ذلك على أقوال كثيرة كما سيأتى ، وفيه أن الإقامة فى أثناء السفر تسمى إقامة ، وإطلاق اسم البلد على ما جاورها وقرب منها لأن من وعرفه ليسا من مكة ، أما عرفة فلأنها خارج الحرم فليست من مكة قطعا ، وأما منى ففيها احتمال ، والظاهر أنها ليست من مكة إلا إن قلنا إن اسم مكة يشمل جميع الحرم ، قال أحمد بن حنبل : ليس لحديث أنس وجه ، إلا أنه حسب أيام إقامته ﷺ فى حجته منذ دخل مكة إلى أن

خرج منها لا وجه له إلا هذا . وقال المحب الطبري : أطلق على ذلك إقامة بمكة لأن هذه المواضع مواضع النسك وهي في حكم التابع لمكة لأنها المقصود بالأصالة لا يتجه سوى ذلك كما قال الإمام أحمد والله أعلم . وزعم الطحاوي أن الشافعي لم يسبق إلى أن المسافر يصير بنية إقامته أربعة أيام مقبلاً ، وقد قال أحمد نحو ما قال الشافعي ، وهي رواية عن مالك

## ٢ - باب الصلاة بمكة

١٠٨٢ - **حدثنا** سُددٌ قال حدثنا يحيى عن عبيد الله قال : أخبرني نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ وَأَبَى بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَمَعَ عُمَانَ صَدْرًا مِنْ إِمَارَتِهِ ، ثُمَّ أَتَمَّهَا » [ الحديث ١٠٨٢ - طرفه في : ١٦٥٥ ]

١٠٨٣ - **حدثنا** أبو الوليد قال حدثنا شعبة أنبأنا أبو إسحاق قال سمعت حارثة بن وهب قال « صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ آمَنَ مَا كَانَ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ » [ الحديث ١٠٨٣ - طرفه في : ١٦٥٦ ]

١٠٨٤ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ قال حدثنا عبد الواحد عن الأعمش قال حدثنا إبراهيم قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد يقول « صَلَّى بِنَا عُمَانُ بْنُ عُفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ أَرْبَعَ رَكَاتٍ ، فَقِيلَ ذَلِكَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاسْتَرْجَعَ ثُمَّ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّيْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ رَكْعَتَيْنِ ، فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ أَرْبَعِ رَكَاتٍ رَكْعَتَانِ مُتَقَبِّلَتَانِ »

[ الحديث ١٠٨٤ - طرفه في : ١٦٥٧ ]

**قوله** ( باب الصلاة بمكة ) أي في أيام الرمي ، ولم يذكر المصنف حكم المسألة لقوة الخلاف فيها ، وخص مني بالذكر لأنها المحل الذي وقع فيها ذلك قديماً . واختلف السلف في المقيم بمكة هل يقصر أو يتم ، بناء على أن القصر بها للسفر أو للنسك ؟ واختار الثاني مالك ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو كان كذلك لكان أهل مكة يقيمون ولا قائل بذلك . وقال بعض المالكية : لو لم يجوز لأهل مكة القصر بمكة لقال لهم النبي ﷺ أتموا ، وليس بين مكة ومكة مسافة القصر ، فدل على أنهم قصرُوا للنسك . وأجيب بأن الترمذي روى من حديث عمران بن حصين « أنه ﷺ كان يصلي بمكة رَكْعَتَيْنِ ويقول : يَا أَهْلَ مَكَّةَ أتموا فإنا قوم سفر ، وكأنه ترك إعلامهم بذلك بمكة استغناء بما تقدم بمكة . قلت : وهذا ضعيف ، لأن الحديث من رواية علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، ولو صح فالقصة كانت في الفتح ، وقصة مني في حجة الوداع ، وكان لا بد من بيان ذلك لبعده العهد . ولا يخفى أن أصل البحث مني على تسليم أن المسافة التي بين مكة ومكة لا يقصر فيها ، وهو من حال الخلاف كما سيأتي بعد باب . **قوله** ( بمكة ) زاد مسلم في رواية سالم عن أبيه « بمكة وغيره » . **قوله** ( ثم أتمها ) في رواية أبي أسامة عن عبيد الله عند مسلم « ثم إن عثمان

صلى أربعاً فكان ابن عمر إذا صلى مع الإمام صلى أربعاً وإذا صلى وحده صلى ركعتين ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بننى في « باب يقصر إذا خرج من موضعه » . **قوله** ( أنبأنا أبو إسحق ) كذا هو بلفظ الإنباء ، وهو في عرف المتقدمين بمعنى الإخبار والتحديث وهذا منه . **قوله** ( سمعت حارثة بن وهب ) زاد البرقاني في مستخرجه « رجلاً من خزاعة » أخرجه من طريق أبي الويلد شيخ البخارى فيه . **قوله** ( آمن ) أفضل تفضيل من الأمن . **قوله** ( ما كان ) في رواية الكشميضى والحوذى كانت ، أى حالة كونها آمن أوقاته . وفي رواية مسلم « والناس أكثر ما كانوا » وله شاهد من حديث ابن عباس عند الترمذى وصححه النسائى بلفظ « خرج من المدينة إلى مكة لا يخاف إلا الله » ، يصلى ركعتين ، قال الطيبي : ما مصدريه ، ومعناه الجمع ، لأن ما أضيف إليه أفضل يكون جمعا ، والمعنى صلى بنا والحال أنا أكثر أكرأنا في سائر الأوقات أمنا . وسيأتي في « باب الصلاة بنى » من كتاب الحج عن آدم عن شعبة بلفظ « عن أبي إسحق » وقال في روايته « ونحن أكثر ما كنا قط وآمنه » وكلية قط متعلقة بمحذوف تقديره « ونحن ما كنا أكثر منا في ذلك الوقت ولا أكثر أمنا » . وهذا يستدرك به على ابن مالك حيث قال : استعمال قط غير مسبوقه بالنفى عما يخفى على كثير من النحويين ، وقد جاء في هذا الحديث بدون النفى . وقال السكرماني : قوله « وآمنه » بالرفع ويجوز النصب بأن يكون فعلا ماضيا وفاعله الله وخبر المفعول النبي ﷺ ، والتقدير وآمن الله نبيه حينئذ . ولا يخفى بعد هذا الإعراب . وفيه رد على من زعم أن القصر مختص بالخوف ، والذي قال ذلك تمسك بقوله تعالى ﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ ولم يأخذ الجمهور بهذا المفهوم ، فقيل لأن شرط مفهوم المخالفة أن لا يكون خرج مخرج الغالب ، وقيل هو من الأشياء التي شرع الحكم فيها بسبب ثم زال السبب وبقي الحكم كالرمل ، وقيل المراد بالقصر في الآية قصر الصلاة في الخوف إلى ركعة ، وفيه نظر لما رواه مسلم من طريق يعلى بن أمية وله صحبة أنه سأل عمر عن قصر الصلاة في السفر فقال إنه سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فهذا ظاهر في أن الصحابة فهموا من ذلك قصر الصلاة في السفر مطلقا لا قصرها في الخوف خاصة . وفي جواب عمر إشارة إلى القول الثاني . وروى السراج من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة وهو الخذاء لا يعرف اسمه قال : سألت ابن عمر عن الصلاة في السفر فقال : ركعتان ، فقلت إن الله عز وجل قال ﴿ إن خفتم ﴾ ونحن آمنون ، فقال : سنة النبي ﷺ . وهذا يرجع القول الثاني أيضا . **قوله** ( حدثنا إبراهيم ) هو النخعي لا التيمي . **قوله** ( صلى بنا عثمان بننى أربع ركعات ) كان ذلك بعد رجوعه من أعمال الحج في حال إقامته بنى للرى كما سيأتي ذلك في رواية عباد بن عبد الله بن الزبير في قصة معاوية بعد بابين . **قوله** ( فقيل ذلك ) في رواية أبي ذر والاصل « فقيل في ذلك » . **قوله** ( فاسترجع ) أى قال : انا لله وانا اليه راجعون . **قوله** ( ومع عمر ركعتين ) زاد الثوري عن الأعمش ثم تفرقت بكم الطرق ، أخرجه المصنف في الحج من طريقه . **قوله** ( فليت حظى من أربع ركعات ركعتان ) لم يقل الأصل ركعات ، ومن البدلية مثل قوله تعالى ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾ وهذا يدل على أنه كان يرى الإتمام جائزا وإلا لما كان له حظ من الأربع ولا من غيرها فانها كانت تكون فائدة كلها ، وانما استرجع ابن مسعود لما وقع عنده من مخالفة الأولى . ويؤيده ما روى أبو داود « أن ابن مسعود صلى أربعاً ، فقيل له : عبت على عثمان ثم صليت أربعاً » ، فقال : الخلاف شر ، وفي رواية البيهقي « إنى لا أكره الخلاف » ، ولأحمد من حديث

أبي ذر مثل الأول ، وهذا يدل على أنه لم يكن يعتقد أن القصر واجب كما قال الحنفية ووافقهم القاضي إسماعيل من المالكية وهي رواية عن مالك وعن أحد ، قال ابن قدامة : المشهور عن أحمد أنه على الاختيار والقصر عنده أفضل ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، واحتج الشافعي على عدم الوجوب بأن المسافر إذا دخل في صلاة المقيم صلى أربعاً باتفاقهم ، ولو كان فرضه القصر لم يأتهم مسافر بمقيم . وقال الطحاوي : لما كان الفرض لا بد لمن هو عليه أن يأتي به ولا يتخير في الإتيان ببعضه وكان التخيير مختصاً بالتطوع دل على أن المصل لا يتخير في الاثنتين والأربع . وتعقبه ابن بطال بأننا وجدنا واجبا يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه وهو الإقامة بمعنى اهـ . ونقل الداودي عن ابن مسعود أنه كان يرى القصر فرضاً ، وفيه نظر لما ذكرته ، ولو كان كذلك لما تعمد ترك القصر حيث صلى أربعاً وقال إن الخلاف شر ، ويظهر أثر الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة عمداً فصلاته عند الجمهور صحيحة ، وعند الحنفية فاسدة ما لم يكن جلس للشهد ، وسيأتي ذكر السبب في إتمام عثمان بعد بابين إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ؟

١٠٨٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل قال حدثنا وهيب قال حدثنا أيوب عن أبي العالية البراء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ النبي ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَصُبْحِ رَابِعَةٍ يُلْبِثُونَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمَرَةَ ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْمَذْيُ » . تابعه عطاء عن جابر .

[ الحديث ١٠٨٥ - أطرافه في : ١٥٦٤ ، ٢٥٠٥ ، ٢٨٣٢ ]

**قوله** ( باب كم أقام النبي ﷺ في حجته ) أي من يوم قدومه إلى أن خرج منها ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله . والمقصود بهذه الترجمة بيان ما تقدم من أن المحقق فيه نية الإقامة هي مدة المقام بمكة قبل الخروج إلى منى ثم إلى عرفة وهي أربعة أيام ملفقة لانه قدم في الرابع وخرج في الثامن فصلى بها إحدى وعشرين صلاة من أول ظهر الرابع إلى آخر ظهر الثامن (١) ، وقيل أراد مدة إقامته إلى أن توجه إلى المدينة وهي عشرة كما في حديث أنس ، وإن كان لم يصرح في حديث ابن عباس بغايتها فإنها تعرف من الواقع ، فإن بين دخوله وخروجه يوم النفر الثاني من منى إلى الإبطح عشرة أيام سواء . **قوله** ( عن أبي العالية البراء ) هو بتشديد الراء كان يرى النبل ، واسمه زياد وقيل غير ذلك ، وهو غير أبي العالية الرياحي ، وقد اشتركا في الرواية عن ابن عباس ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث وعلى متابعة عطاء عن جابر في كتاب الحج إن شاء الله تعالى

### ٤ - باب في كم يقصر الصلاة ؟ وسمى النبي ﷺ يوماً وليلاً سفرأ

وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يقصران ويفطران في أربعة برود ، وهي ستة عشر فرسَخاً

١٠٨٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال قلت لأبي أصامة : حدثكم عبيد الله عن نافع عن ابن

(١) فيما قاله الشارح هنا نظر ، وسبق أنه صلى الظهر يوم الثامن يعني ، كما صح ذلك من حديث جابر وغيره ، وعليه يكون المحفوظ أنه صلى بمكة قبل التوجه إلى منى عشرين صلاة فقط أولها ظهر اليوم الرابع وآخرها فجر اليوم الثامن . وأما فجر اليوم الرابع فقد اختلف فيه هل سلام بمكة أو في الطريق . والله أعلم



عمرَ رضى الله عنهما أن النبي ﷺ قال « لا تُسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذى محرم »  
[الحديث ١٠٨٦ - طرقة فى ١٠٨٧]

١٠٨٧ - حدثنا مُسَدَّدٌ قال حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لا تُسافر المرأة ثلاثاً إلا مع ذى محرم »

تَابَهُ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٠٨٨ - حدثنا آدم قال حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْقَبْرِىُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَيْسَ مَعَهَا حُرْمَةٌ » . تَابَهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ وَثُمَّيلٌ وَمَالِكٌ عَنِ الْقَبْرِىُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله ( باب فى كم يقصر الصلاة ) يريد بيان المسافة التى إذا أراد المسافر الوصول إليها ساغ له القصر ولا يسوغ له فى أقل منها ، وهى من المواضع التى انتشر فيها الخلاف جدا ، خشى ابن المنذر وغيره فيها نحواً من عشرين قولاً ، فأقل ما قيل فى ذلك يوم وليلة ، وأكثره ما دام غائبا عن بلده . وقد أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ، وأورد ما يدل على أن اختياره أن أقل مسافة القصر يوم وليلة . قوله ( وسُمى النبي ﷺ يوماً وليلة سفراً ) فى رواية أبى ذر السفر يوماً وليلة ، وفى كل منهما تجوز ، والمعنى سُمى مدة اليوم والليلة سفراً ، وكأنه يشير إلى حديث أبى هريرة المذكور عنده فى الباب ، وقد تعقب بأن فى بعض طرقه « ثلاثة أيام ، كما أورده هو من حديث ابن عمر ، وفى بعضها « يوم وليلة » ، وفى بعضها « يوم » ، وفى بعضها « ليلة » ، وفى بعضها « بريد » ، فإن حل اليوم المطلق أو الليلة المطلقة على السكامل أى يوم بليته أو ليلة بيومها قل الاختلاف واندرج فى الثلاث فيكون أقل المسافة يوماً وليلة ، لكن يعكس عليه رواية « بريد » ، ويحاج عنه بما سيأتى قريباً . قوله ( وكان ابن عمر وابن عباس الخ ) ، وصله ابن المنذر من رواية يزيد بن أبى حبيب عن عطاء بن أبى رباح ، وأن ابن عمر وابن عباس كانا يصليان ركعتين ويفطران فى أربعة برد فما فوق ذلك ، وروى السراج من طريق عمرو بن دينار عن ابن عمر نحوه ، وروى الشافعى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم ، أن ابن عمر ركب إلى ذات النصب فقصر الصلاة ، قال مالك وبينها وبين المدينة أربعة برد ، ورواه عبد الرزاق عن مالك هذا فقال : بين المدينة وذات النصب ثمانية عشر ميلاً . وفى الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « كان يقصر فى مسيرة اليوم التام » ، ومن طريق عطاء ، أن ابن عباس سئل : أنقص الصلاة إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى عسفان أو إلى جدة أو الطائف ، وقد روى عن ابن عباس مرفوعاً أخرجه الدارقطنى وابن أبى شيبة من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه وعطاء عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال « يا أهل مكة لا تقصروا الصلاة فى أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان » ، وهذا إسناد ضعيف من أجل عبد الوهاب ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال « لا تقصروا الصلاة إلا فى اليوم » ، ولا تقصر فيما دون اليوم » ، وابن أبى شيبة من وجه آخر صحيح عنه قال « تقصر الصلاة فى مسيرة يوم وليلة » ، ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأن مسافة أربعة برد يمكن سيرها فى يوم وليلة ، وأما حديث ابن عمر الدال على اعتبار

الثلاث فاما أن يجمع بينه وبين اختياره بأن المسافة واحدة ولكن السير يختلف ، أو أن الحديث المرفوع ما سبق لأجل بيان مسافة القصر ، بل لنهى المرأة عن الخروج وحدها ، ولذلك اختلفت الالفاظ في ذلك . ويؤيد ذلك أن الحكم في نهى المرأة عن السفر وحدها متعلق بالزمان ، فلو قطعت مسيرة ساعة واحدة مثلاً في يوم تام لتعلق بها النهى ، بخلاف المسافر فإنه لو قطع مسيرة نصف يوم مثلاً في يومين لم يقصر فافترقا . والله أعلم . وأقل ما ورد في ذلك لفظ « يريد » ، أن كانت محفوظة وسنذكرها في آخر هذا الباب ، وعلى هذا ففي تمسك الحنفية بحديث ابن عمر على أن أقل مسافة القصر ثلاثة أيام إشكال ، ولا سيما على قاعدتهم بأن الاعتبار بما رأى الصحابي لا بما روى ، فلو كان الحديث عنده لبيان أقل مسافة القصر لما خالفه وقصر في مسيرة اليوم التام . وقد اختلف عن ابن عمر في تحديد ذلك اختلافاً غير ما ذكر ، فروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة فيه مال له بخير ، وبين المدينة وخيبر ستة وتسعون ميلاً . وروى وكيع من وجه آخر عن ابن عمر أنه قال « يقصر من المدينة الى السويداء » ، وبينهما اثنان وسبعون ميلاً . وروى عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أنه « سافر الى ريم فقصر الصلاة » ، قال عبد الرزاق : وهى على ثلاثين ميلاً من المدينة . وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن مسعر عن محارب ، سمعت ابن عمر يقول : « إنى لأسافر الساعة من النهار فأقصر » ، وقال الثوري : سمعت جبلة ابن سحيم سمعت ابن عمر يقول « لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة » ، اسناد كل منهما صحيح . وهذه أقوال متفاربة جداً . فأنه أعلم . قوله ( وهى ) أى الأربعة برد ( ستة عشر فرسخاً ) ذكر الفراء أن الفرسخ فارسى معرب ، وهو ثلاثة أميال ، والميل من الأرض منتهى مد البصر لان البصر يميل عنه على وجه الأرض حتى يفنى إدراكه ، وبذلك جزم الجوهرى . وقيل جده أن ينظر إلى الشخص في أرض مسطحة فلا يدرى أهو رجل أو امرأة أو هو ذاهب أو آت ، قال النووي : الميل ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون إصباعاً معترضة معتدلة والإصبع ست شعيرات معترضة معتدلة . وهذا الذى قاله هو الأشهر ، ومنهم من عبر عن ذلك باثنى عشر ألف قدم بقدم الانسان ، وقيل هو أربعة آلاف ذراع ، وقيل بل ثلاثة آلاف ذراع نقله صاحب البيان ، وقيل وخمسمائة صحبه ابن عبد البر ، وقيل هو ألفا ذراع ، ومنهم من عبر عن ذلك بألف خطوة للجمل ، ثم إن الذراع الذى ذكره النووي تحديده قد حرمه غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجده ينقص عن ذراع الحديد بقدر الثمن ، فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول المشهور خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعاً ، وهذه فائدة نفيسة قل من نبه عليها . وحكى النووي أن أهل الظاهر ذهبوا الى أن أقل مسافة القصر ثلاثة أميال ، وكانهم احتجوا في ذلك بما رواه مسلم وأبو داود من حديث أنس قال « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال - أو فراسخ - قصر الصلاة » ، وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه ، وقد حمله من خالفه على أن المراد به المسافة التى يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ، ولا يخفى بعد هذا الحمل ، مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال « سألت أنساً عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة - يعنى من البصرة - فأصلى ركعتين ركعتين حتى أرجع » ، فقال أنس ، فذكر الحديث ، فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذى يبتدأ القصر منه . ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذى يخرج منها ، وردده القرطبي بأنه مشكوك فيه فلا يحتاج به في التحديد بثلاثة فراسخ ، فإن الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر

احتياطاً ، وقد روى ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن عبد الرحمن بن حرمة قال : قلت لسعيد بن المسيب : أقصر الصلاة وأقصر في بريد من المدينة ؟ قال : نعم ، والله أعلم . ( تنبيه ) : اختلف في معنى الفرسخ ، فقيل السكون ذكره ابن سيده ، وقيل السعة ، وقيل المسكان الذي لا فرجة فيه ، وقيل الشيء الطويل . قوله ( حدثنا إسحق ) قال أبو علي الجبائي حيث قال البخاري « حدثنا إسحق » فهو إما ابن راهويه ، وإما ابن نصر السعدي ، وإما ابن منصور الكوسج ، لأن الثلاثة أخرج عنهم عن أبي أسامة . قلت : لكن إسحق هنا هو ابن راهويه ، لأنه ساق هذا الحديث في مسنده بهذه الألفاظ سنداً ومتناً ، ومن عاداته الإتيان بهذه العبارة دون الآخرين . قوله ( حدثكم عبيد الله ) هو ابن عمر العمري ، واستدل به على أنه لا يشترط في صحة التحمل قول الشيخ « نعم » في جواب من قال له حدثكم فلان بكذا ، وفيه نظر لأن في مسند إسحق في آخره فأقر به أبو أسامة وقال : نعم . قوله ( لا تسافر المرأة ثلاثة أيام ) في رواية مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع « مسيرة ثلاث ليال » والجمع بينهما أن المراد ثلاثة أيام بلياليها أو ثلاث ليال بأيامها . قوله ( إلا مع ذي محرم ) في رواية أبي ذر والأصيلي « إلا معها ذو محرم » والمحرم بفتح الميم الحرام والمراد به من لا يحل له نكاحها . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم وأبي داود « إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها » أخرجاه من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه . قوله ( تابعه أحمد ) هو ابن محمد المروزي أحد شيوخ البخاري ، وهم من زعم أنه أحمد بن حنبل لأنه لم يسمع من عبد الله بن المبارك ، ونقل الدارقطني في « العلل » عن يحيى القطان قال : ما أنكرت على عبيد الله بن عمر إلا هذا الحديث . ورواه أخوه عبد الله موقوفاً . قلت : وعبد الله ضعيف ، وقد تابع عبيد الله الضحاك كما تقدم فاعتمد البخاري لذلك . قوله ( لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ) مفهومه أن النهي المذكور يختص بالموثقات ، فتخرج الكافرات كتابية كانت أو حربية ، وقد قال به بعض أهل العلم . وأجيب بأن الإيمان هو الذي يستمر للتصديق به خطاب الشارع فيقتضيه وينقاد له ، فلذلك قيد به ، أو أن الوصف ذكر لتأكيد التحريم ولم يقصد به إخراج ما سواه . والله أعلم . قوله ( مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة ) أي محرم ، واستدل به على عدم جواز السفر للمرأة بلا محرم ، وهو اجماع في غير الحج والعمرة والخروج من دار الشرك . ومنهم من جعل ذلك من شرائط الحج كما سيأتي البحث فيه في موضعه إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي : الهاء في قوله « مسيرة يوم وليلة » للرة الواحدة ، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة ، ولا سلف له في هذا الإعراب ، ومسيرة إنما هي مصدر سار كقوله سيرا مثل عاش معيشة وعيشاً . قوله ( تابعه يحيى بن أبي كثير وسهيل ومالك عن المقبري ) يعني سعيداً ( عن أبي هريرة ) يعني لم يقولوا « عن أبيه » ، فعلى هذا فهي متابعة في المتن لا في الإسناد ، على أنه قد اختلف على سهيل وعلى مالك فيه ، وكان الرواية التي جزم بها المصنف أرجح عنده عنهم ، ورجح الدارقطني أنه عن سعيد عن أبي هريرة ليس فيه « عن أبيه » ، كما رواه معظم رواة الموطأ ، لكن الرواية من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظاً ، وقد وافق ابن أبي ذئب على قوله « عن أبيه » ، الليث بن سعد عند أبي داود ، والليث وابن أبي ذئب من أثبت الناس في سعيد ، فأما رواية يحيى فأخرجها أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان النحوي عنه ولم أجد عنه فيه اختلافاً إلا أن لفظة « أن تسافر يوماً » لا مع ذي محرم ، ويحمل قوله يوماً على أن المراد به اليوم بليته فيوافق رواية ابن أبي ذئب ، وأما رواية سهيل فذكر ابن عبد البر أنه اضطرب في

إسنادها وممتنها ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق خالد الواسطي وحامد بن سلة ، وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم من طريق جرير كلاهما عن سهيل بن أبي صالح عن سعيد عن أبي هريرة كما علقه البخاري ، إلا أن جريرا قال في روايته « بريدا » بدل يوما ، وقال بشر بن المفضل عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أبدل سعيداً بأبي صالح ، وعالف في اللفظ أيضاً فقال « تسافر ثلاثاً » أخرجه مسلم ، ويحتمل أن يكون الحديثان معا عند سهيل ، ومن ثم صح ابن حبان الطريقين عنه ، لكن المحفوظ عن أبي صالح عن أبي سعيد كما تقدمت الإشارة إليه . وأما رواية مالك فهي في الموطأ كما قال البخاري ، وأخرجها مسلم وأبو داود وغيرهما ، وهو المشهور عنه . ورواها بشر بن عمر الزهراني عنه فقال « عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة » أخرجه أبو داود والترمذي وأبو عوانة وابن خزيمة من طريقه ، وقال ابن خزيمة : إنه تفرد به عن مالك ، وفيه نظر لأن الدارقطني أخرجه في « الغرائب » من رواية إسحق بن محمد الثوري عن مالك كذلك ، وأخرجه الاستيعالي من طريق الوليد بن مسلم عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه قوله « عن أبيه » والله أعلم

### ٥ - باب يَقْصُرُ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَوْضِعِهِ

وَخَرَجَ عَلَى رِضَى اللَّهِ عَنْهُ فَقَصَرَ وَهُوَ يَرَى الْبُيُوتَ ، فَلَمَّا رَجَعَ قِيلَ لَهُ : هَذِهِ الْكُوفَةُ ، قَالَ : لَا ، حَتَّى نَدْخُلَهَا

١٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسْكَدِرِ وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَالَتُ الظُّلُمَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَذَى الْخَلِيفَةُ رَكَعَتَيْنِ »

[ الحديث ١٠٨٩ - أطرافه في : ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٩٥١ ، ٢٩٨٦ ]

١٠٩٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الصَّلَاةُ أَوَّلُ مَا فَرَضَتْ رَكَعَتَيْنِ ، فَأَقْرَبُ صَلَاةٍ السَّفَرِ ، وَأَتَمَّتْ صَلَاةَ الْخَصْرِ » قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : مَا بِالْأُتَمَّتْ نُبْتُ ؟ قَالَ : تَأَوَّلَتْ مَا تَأَوَّلَ عُمَرُ

**قوله** ( باب يقصر إذا خرج من موضعه ) يعني إذا قصد سفراً تقصر في مثله الصلاة ، وهي من المسائل المختلف فيها أيضاً . قال ابن المنذر أجمعوا على أن لمن يريد السفر أن يقصر إذا خرج عن جميع بيوت القرية التي يخرج منها ، واختلفوا فيما قبل الخروج عن البيوت : فذهب الجمهور إلى أنه لا بد من مفارقة جميع البيوت . وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي ركعتين ولو كان في منزله . ومنهم من قال : إذا ركب قصر إن شاء ، ورجح ابن المنذر الأول بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت ، واختلفوا فيما قبل ذلك ، فمليه الاتمام على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن له القصر ، قال : ولا أعلم النبي ﷺ قصر في شيء من أسفاره إلا بعد خروجه عن المدينة . **قوله** ( وخرج على تقصر وهو يرى البيوت ، فلما رجع قيل له : هذه الكوفة ، قال : لا ، حتى ندخل ) وصله الحاكم من رواية الثوري عن وقاه بن أياس وهو بكسر الواو بعدها قاف ثم مدة عن علي بن ربيعة قال « خرجنا مع علي بن أبي طالب فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت ، ثم رجعنا فقصرنا الصلاة ونحن نرى البيوت » وأخرجه البيهقي

من طريق يزيد بن هارون عن وفاة بن أبياس بلفظ «خرجنا مع علي متوجهين ههنا» وأشار بيده إلى الشام - فصل  
 ركعتين ركعتين ، حتى إذا رجعنا ونظرنا إلى الكوفة حضرت الصلاة قالوا : يا أمير المؤمنين هذه الكوفة ، أتم  
 الصلاة . قال : لا ، حتى ندخلها ، وفهم ابن بطلان من قوله في التعليق «لا ، حتى ندخلها» ، أنه امتنع من الصلاة حتى  
 يدخل الكوفة ، قال لأنه لو صلى بقصر ساخ له ذلك ، لكنه اختار أن يتم لاتساع الوقت . وقد تبين من سياق  
 أثر على أن الأمر على خلاف ما فهمه ابن بطلان ، وأن المراد بقولهم «هذه الكوفة» أي فاتهم الصلاة ، فقال  
 «لا ، حتى ندخلها» أي لا نزال نقصر حتى ندخلها ، فإنا ما لم ندخلها في حكم المسافرين . قوله في حديث أنس (صليت  
 الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعاً وبذي الحليفة ركعتين) في رواية الكشميनी والعصر بذي الحليفة ركعتين ، وهي  
 ثابتة في رواية مسلم ، وكذا في رواية أبي قلابة عن أنس عند المصنف في الحج ، واستدل به على استباحة قصر  
 الصلاة في السفر القصير لأن بين المدينة وذى الحليفة ستة أميال ، وتعقب بأن ذى الحليفة لم تكن منتهى السفر وإنما  
 خرج إليها حيث كان قاصداً إلى مكة فاتفق نزوله بها وكانت أول صلاة حضرت بها العصر فقصرها واستمر بقصر  
 إلى أن رجع ، ومناسبة أثر على حديث أنس ثم لحديث عائشة أن حديث علي دال على أن القصر يشرع بفراق  
 الحضر ، وكونه ﷺ لم يقصر حتى رأى ذى الحليفة إنما هو لكونه أول منزل نزله ولم يحضر قبله وقت صلاة ،  
 وبإياديه حديث عائشة ففيه تعليق الحكم بالسفر والحضر ، فحيث وجد السفر شرع القصر ، وحيث وجد الحضر  
 شرع الإتمام . واستدل به على أن من أراد السفر لا يقصر حتى يبرز من البلد خلافاً لما قال من السلف يقصر ولو في  
 بيته ، وفيه حجة على مجاهد في قوله : لا يقصر حتى يدخل الليل . قوله في حديث عائشة ( الصلاة أول ما فرضت ) في  
 رواية الكشميनी والصلوات ، بصيغة الجمع ، وأول بالرفع على أنه بدل من الصلاة أو مبتدأ ثان ، ويجوز النصب  
 على أنه ظرف أي في أول . قوله ( ركعتين ) في رواية كريمة «ركعتين ركعتين» . قوله ( فأقرت صلاة السفر )  
 تقدم الكلام عليه في أول الصلاة ، واستدل بقوله «فرضت ركعتين» على أن صلاة المسافر لا تجوز إلا مقصورة ،  
 وردت بأنه معارض بقوله تعالى ﴿ فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ﴾ ولأنه دال على أن الأصل الإتمام ،  
 ومنهم من حل قول عائشة «فرضت» أي قدرت . وقال الطبري : معناه أن المسافر إذا اختار القصر فهو فرضه ،  
 ومن أدل دليل على تعيين تأويل حديث عائشة هذا كونها كانت تتم في السفر ، ولذلك أورده الزهري عن عروة .  
 قوله ( تأولت ما تأول عثمان ) هذا فيه رد على من زعم أن عثمان إنما أتم لكونه تأهل بمكة ، أو لأنه أمير المؤمنين  
 وكل موضع له دار ، أو لأنه عزم على الإقامة بمكة ، أو لأنه استجده أرضاً بمكة ، أو لأنه كان يسبق الناس إلى  
 مكة ، لأن جميع ذلك منتف في حق عائشة وأكثره لا دليل عليه بل هي ظنون ممن قالها ، ويرد الأول أن النبي ﷺ  
 كان يسافر بزوجه ونصر ، والثاني أن النبي ﷺ كان أولى بذلك ، والثالث أن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام  
 كما سيأتي تقريره في الكلام على حديث العلاء بن الحضري في كتاب المغازي ، والرابع والخامس لم ينقل فلا يكفي  
 التخصيص في ذلك ، والأول وإن كان نقل وأخرجه أحمد والبيهقي من حديث عثمان وأنه لما صلى بمكة أربع ركعات  
 أنكر الناس عليه فقال : إني تأملت بمكة لما قدمت وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول «من تأهل ببلدة فانه يصل  
 صلاة مقيم» فهذا الحديث لا يصح لأنه منقطع ، وفي روايته من لا يحتاج به ، ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت  
 ما تأول عثمان ، ولا جاز أن تتأهل عائشة أصلاً . فدل على وجه ذلك الخبر . ثم ظهر لي أنه يمكن أن يكون مراد

عروة بقوله « كما تأول عثمان ، التشبيه بعثمان في الإتمام بتأويل لا اتحاد تأويلهما ، ويقويه أن الأسباب اختلفت في تأويل عثمان فتكاثر ، بخلاف تأويل عائشة . وقد أخرج ابن جرير في تفسير سورة النساء « إن عائشة كانت تصل في السفر أربعا ، فإذا احتجوا عليها تقول : إن النبي ﷺ كان في حرب وكان يخاف ، فهل تخافون أتم ؟ » وقد قيل في تأويل عائشة إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندها إنما يكون في سفر طاعة ، وهذان القولان باطلان لا سيما الثاني ، ولعل قول عائشة هذا هو السبب في حديث حارثة بن وهب الماضي قبل يباين والمنقول أن سبب إتمام عثمان أنه كان يرى القصر محتضا بمن كان شاخصا سائرا ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم المقيم فيتم ، والحجة فيه ما رواه أحمد بإسناد حسن عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال : لما قدم علينا معاوية حاجا صلى بنا الظهر ركعتين بمكة ، ثم انصرف إلى دار الندوة ، فدخل عليه مروان وعمر بن عثمان فقالا : لقد عبت أمر ابن عمك لأنه كان قد أتم الصلاة . قال : وكان عثمان حيث أتم الصلاة إذا قدم مكة صلى بها الظهر والعصر والعشاء أربعا أربعا ، ثم إذا خرج إلى منى وعرفة قصر الصلاة ، فإذا فرغ من الحج وأقام بمنى أتم الصلاة . وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر لأنه أخذ بالأسر من ذلك على أمته ، فأخذا لا تقسهما بالشدة اه . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرطبي ، لكن الوجه الذي قبله أولى لتصريح الراوي بالسبب ، وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن عثمان إنما أتم الصلاة لأنه نوى الإقامة بعد الحج فهو مرسل ، وفيه نظر لأن الإقامة بمكة على المهاجرين حرام كما سيأتي في الكلام على حديث العلامة ابن الحضرمي في المغازي ، وصح عن عثمان أنه كان لا يؤدع النساء إلا على ظهر راحلته ، ويسرع الخروج خشية أن يرجع في هجرته . وثبت عن عثمان أنه قال لما حاصروه - وقال له المغيرة : اركب رواحلك إلى مكة - قال : لن أفارق دار مجرتي . ومع هذا النظر في رواية معمر عن الزهري فقد روى أيوب عن الزهري ما يخالفه ، فروى الطحاوي وغيره من هذا الوجه عن الزهري قال : إنما صلى عثمان بمنى أربعا لأن الأعراب كانوا كثروا في ذلك العام فأحب أن يعلمهم أن الصلاة أربع ، وروى البيهقي من طريق عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عثمان أنه أتم بمنى ثم خطب فقال : ان القصر سنة رسول الله ﷺ وصاحبيه ، ولكنه حدث طعام - يعني بفتح الطاء والمعجمة - فحمت أن يستنوا . وعن ابن جريج أن أعرابيا ناداه في منى : يا أمير المؤمنين ما زلت أصلها منذ رأيتك عام أول ركعتين . وهذه طرق يقوى بعضها بعضا ، ولا مانع أن يكون هذا أصل سبب الإتمام ، وليس بمعارض للوجه الذي اخترته بل يقويه من حيث ان حالة الإقامة في أثناء السفر أقرب إلى قياس الإقامة المطلقة عليها بخلاف السائر ، وهذا ما أدى إليه اجتهد عثمان . وأما عائشة فقد جاء عنها سبب الإتمام صريحا ، وهو فيما أخرجه البيهقي من طريق هشام بن عروة عن أبيه « أنها كانت تصل في السفر أربعا ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقالت : يا ابن أختي إنه لا يشق علي ، اسناده صحيح ، وهو دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل . ويدل على اختيار الجمهور ما رواه أبو يعلى والطبراني بإسناد جيد عن أبي هريرة أنه سافر مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر فكلهم كان يصل ركعتين من حين يخرج من المدينة إلى مكة حتى يرجع إلى المدينة في السير وفي المقام بمكة . قال الكرماني ما ملخصه : تمسك الحنفية بحديث عائشة في أن الفرض في السفر أن يصلي الرباعية كعتين ، وتعقب بأنه لو كان على ظاهره لما أتمت عائشة ، وعندهم العبرة بما رأى الراوي إذا عارض ما روى ، ثم

ظاهر الحديث مخالف لظاهر القرآن لأنه يدل على أنها فرضت في الأصل ركعتين واستمرت في السفر ، وظاهر القرآن أنها كانت أربعة فنقصت . ثم إن قولها : الصلاة ، نعم الخمس ، وهو مخصوص بخروج المغرب مطلقا والصحيح بعدم الزيادة فيها في الحضر ، قال : والعام إذا خسر ضعفت دلالاته حتى اختلف في بقاء الاحتجاج به .

### ٦ - باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر

١٠٩١ - حدثنا أبو أيوب قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء » قال سالم : وكان عبد الله يفعلهُ إذا أعجله السير

[ الحديث ١٠٩١ - أطرافه في : ١٠٩٢ ، ١١٠٦ ، ١١٠٩ ، ١٦٦٨ ، ١٦٧٣ ، ١٨٠٥ ، ٣٠٠٠ ]

١٠٩٢ - وزاد الليث قال : حدثني يونس عن ابن شهاب قال سالم « كان ابن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بالزُدَافَةِ » قال سالم « وأخر ابن عمر المغرب ، وكان استصرخ على امرأته صفية بنت أبي عبيد ، فقلت له : الصلاة . فقال : سر . فقلت : الصلاة ، فقال : سر . حتى سار مِبلين أو ثلاثة ، ثم نزل فصلى ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يصلي إذا أعجله السير » . وقال عبد الله « رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير يؤخر المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يسلم ، ثم قلداً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يسلم ، ولا يسبح بعد العشاء حتى يقوم من جوف الليل »

قوله ( باب يصلي المغرب ثلاثاً في السفر ) أي ولا يدخل القصر فيها ، ونقل ابن المنذر وغيره فيه الإجماع ، وأراد المصنف أن الأحاديث المطلقة في قول الراوي « كان يصلي في السفر ركعتين » محمولة على المقيدة بأن المغرب بخلاف ذلك ، وروى أحمد من طريق ثمامة بن شراحيل قال « خرجت إلى ابن عمر فقلت : ما صلاة المسافر ؟ قال ركعتين ركعتين ، إلا صلاة المغرب ثلاثاً » . قوله ( إذا أعجله السير في السفر ) يخرج ما إذا أعجله السير في الحضر ، كأن يكون خارج البلد في بستان مثلاً . قوله ( وزاد الليث حدثني يونس ) وصله الاسماعيل بطوله عن القاسم بن زكريا عن ابن زنجويه عن إبراهيم بن هاني عن الرمادي كلاهما عن أبي صالح عن الليث به . قوله ( وأخر ابن عمر المغرب وكان استصرخ على صفية بنت أبي عبيد ) هي أخت المختار الثقفي ، وقوله استصرخ بالضم أي استغيث بصوت مرتفع . وهو من الصراخ بالخاء المعجمة ، والمصرخ المغيث قال الله تعالى ﴿ ما أنا بمصرخكم ﴾ . قوله ( فقلت له الصلاة ) بالنصب على الإغراء . قوله ( فقلت له الصلاة ) فيه ما كانوا عليه من مراعاة أوقات العبادة ، وفي قوله « سر » جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب . ( تنبيه ) : ظاهر سياق المؤلف أن جميع ما بعد قوله « زاد الليث » ليس داخلاً في رواية شعيب ، وليس كذلك فإنه أخرج رواية شعيب بعد ثمانية أبواب وفيها أكثر من ذلك ، وإنما الزيادة في قصة صفية وصنيع ابن عمر خاصة ، وفي التصريح بقوله « قال عبد الله رأيت رسول الله ﷺ » فقط . قوله ( حتى سار مِبلين أو ثلاثة ) أخرجه المصنف في « باب السرعة في السير » من كتاب الجهاد من

رواية أسلم مولى عمر قال : كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينهما ، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر المذكور ووقت انتهاء السير والتصريح بالجمع بين الصلاتين ، وأفاد النسائي في رواية أنها كتبت إليه تعليه بذلك ، ولسلم نحوه من رواية نافع عن ابن عمر ، وفي رواية لأبي داود من هذا الوجه : « فأسر حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جميعا ، وللنسائي من هذا الوجه » حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق فصلى بنا ، فهذا محمول على أنها قصة أخرى ، ويدل عليه أن في أوله : « خرجت مع ابن عمر في سفر يريد أرضا له ، وفي الأول أن ذلك كان بعد رجوعه من مكة ، فدل على التعدد . **قوله** ( وقال عبد الله ) أى ابن عمر ( رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير ) يؤخذ منه تقييد جواز التأخير بمن كان على ظهر سير ، وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب . **قوله** ( يقيم المغرب ) كذا للحموى والاكثرب بالقاف ، وهى موافقة للرواية الآتية ، وللمستمل والكشميني « يعتم » ، بعين مهملة ساكنة بعدها مثناة فوقانية مكسورة أى يدخل في العتمة ، ولكريمة « يؤخر » ، وفي الباب عن عمران بن حصين قال : « ما سافر رسول الله ﷺ إلا صلى ركعتين ، إلا المغرب » صححه الترمذى وعن علي « صليت مع رسول الله ﷺ صلاة السفر ركعتين إلا المغرب ثلاثا ، أخرجه البزار ، وفيه أيضا عن خزيمة بن ثابت وجابر وغيرهما وعن عائشة كما تقدم في أول الصلاة

#### ٧ - باب صلاة التطوع على الدواب ، وحيث توجهت به

١٠٩٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال **حدثنا** عبد الأعلى قال **حدثنا** مفضل عن الزهري عن عبد الله بن

عامر عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يصلي على راحلته حيث توجهت به »

[ الحديث ١٠٩٣ - طرفاه في : ١٠٩٧ ، ١١٠٤ ]

١٠٩٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال **حدثنا** شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله أخبره

« أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القيلة »

١٠٩٥ - **حدثنا** عبد الأعلى بن حديد قال **حدثنا** وهيب قال **حدثنا** موسى بن عتبة عن نافع قال « كان

ابن عمر رضي الله عنهما يصلي على راحلته ويوتر عليها . ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعله »

**قوله** ( باب صلاة التطوع على الدابة ) في رواية كريمة وأبي الوقت « على الدواب ، بصيغة الجمع ، قال ابن رشيد : « أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم بأعم ليلحق الحكم بالقياس ، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب ١٥ . وقد تقدم في أبواب الوتر قول الزين بن المنير : انه ترجم بالدابة تنبها على أن لا فرق بينها وبين البعير في الحكم الى آخر كلامه ، وأشرنا هناك إلى ما ورد هنا بعد باب بلفظ « الدابة » . **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى . **قوله** ( عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ) هو المعزى بفتح المهملة والنون بعدها زاي حليف آل الخطاب ، كان من المهاجرين الأولين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الجنائز وآخر علقه في الصيام . وفي رواية عقيل عن ابن شهاب الآتية بعد باب أن عامر ابن ربيعة أخبره . **قوله** ( يصلي على راحلته ) بين في رواية عقيل أن ذلك في غير المكتوبة ، وسيأتى بعد باب ، وكذا



لمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ « السبحة » . **قوله** ( حيث توجهت به ) هو أعم من قول جابر « في غير القبلة » قال ابن التين : قوله « حيث توجهت به » مفهوم أنه يجلس عليها على هيئته التي يركبها عليها ويستقبل بوجهه ما استقبلته الراحلة ، فتقديره يصلى على راحلته التي له حيث توجهت به ، فعلى هذا يتعلق قوله « توجهت به » بقوله « يصلى » ، ويحتمل أن يتعلق بقوله « على راحلته » ، لكن يؤيد الأول الرواية الآتية بمعنى رواية عقيل عن ابن شهاب بلفظ « وهو على الراحلة يسبح قبل أى وجه توجهت » . **قوله** ( حدثنا شيبان ) هو النحوى ، ويحيى هو ابن أبى كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن هو ابن ثوبان كما سنبينه بعد باب . **قوله** ( وهو راكب ) فى الرواية الآتية « على راحلته نحو المشرق » ، وزاد « وإذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة » . وبين فى المغازى من طريق عثمان ابن عبد الله بن سراقه عن جابر أن ذلك كان فى غزوة أنمار ، وكانت أرضهم قبل المشرق لمن يخرج من المدينة ، فتكون القبلة على يسار القاصد اليهم . وزاد الترمذى من طريق أبى الزبير عن جابر بلفظ « لجئت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق السجود أخفض من الركوع » . **قوله** ( كان ابن عمر يصلى على راحلته ) يعنى فى السفر ، وصرح به فى حديث الباب الذى بعده . **قوله** ( ويوتر عليها ) لا يعارض ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة « أن ابن عمر كان يصلى على الراحلة تطوعا ، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر على الأرض » ، لأنه محمول على أنه فعل كلاً من الأمرين ، ويؤيد رواية الباب ما تقدم فى أبواب الوتر أنه أنكر على سعيد بن يسار نزوله الأرض ليوتر ، وإنما أنكر عليه - مع كونه كان يفعله - لأنه أراد أن يبين له أن النزول ليس بحتم ، ويحتمل أن ينزل فصل ابن عمر على حالين : فحسب أوتر على الراحلة كان مجداً فى السير ، وحيث نزل فأوتر على الأرض كان بخلاف ذلك

#### ٨ - باب الإيماء على الدابة

١٠٩٦ - **حدثنا** موسى قال حدثنا عبد العزيز بن مسلم قال حدثنا عبد الله بن دينار قال « كان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما يصلى فى السفر على راحلته أينما توجهت يوى » . وذكر عبد الله أن النبي ﷺ كان يفعلها »

**قوله** ( باب الإيماء على الدابة ) أى للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك ، وهذا قال الجمهور ، وروى أشهب عن مالك أن الذى يصلى على الدابة لا يسجد بل يوى . **قوله** ( حدثنا موسى بن إسماعيل قال حدثنا عبد العزيز ) تقدم هذا الحديث فى أبواب الوتر فى « باب الوتر فى السفر » ، عن موسى هذا عن جويرية بن أسماء ، فكان لموسى فيه شيخين ، فإن الراوى عن ابن عمر فى ذلك مغاير لهذا ، وزاد فى رواية جويرية « يوى . إيماء إلا الفرائض » ، قال ابن دقيق العيد : الحديث يدل على الإيماء مطلقا فى الركوع والسجود معا ، والفقهاء قالوا : يكون الإيماء فى السجود أخفض من الركوع ليكون البديل على وفق الأصل ، وليس فى لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه . قلت : إلا أنه وقع فى حديث جابر عند الترمذى كما تقدم

#### ٩ - باب ينزل المكتوبة

١٠٩٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن

رَبِيعَةَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ رَبِيعَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ يُسَبِّحُ، يُؤَمِّي بِرَأْسِهِ قَبْلَ أَىَّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ»

١٠٩٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي بُونُسُ عَنْ ابْنِ زُهَابٍ قَالَ: قَالَ سَالِمٌ «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُصَلِّي عَلَى دَابَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، مَا يُبَالِي حَيْثُ مَا كَانَ وَجْهَهُ». قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى الرَّاحِلَةِ قَبْلَ أَىَّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَيُوتِرُ عَلَيْهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا الْمَكْتُوبَةَ»

١٠٩٩ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ قَالَ «حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ»

**قوله** (باب ينزل للمكتوبة) أى لأجلها، قال ابن بطال: أجمع العلماء على اشتراط ذلك، وأنه لا يجوز لأحد أن يصلى الفريضة على الدابة من غير عذر، حاشا ما ذكر في صلاة شدة الخوف وذكر فيه حديث عامر بن ربيعة وقد تقدم قريبا. **قوله** (يسبح) أى يصلى النافلة، وقد تكرر في الحديث كثيرا، وسيأتى قريبا حديث عائشة «سبحة الضحى»، والتسبيح حقيقة في قول سبحانه الله، فإذا أطلق على الصلاة فهو من باب إطلاق اسم البعض على الكل، أو لأن المصلى منزله سبحانه وتعالى باخلاص العبادة، والتسبيح التنزيه فيكون من باب الملازمة، وأما اختصاص ذلك بالنافلة فهو عرف شرعى والله أعلم. **قوله** (وقال الليث) وصله الاسماعيلي بالاسنادين المذكورين قبله بباين. **قوله** (حدثنا هشام) هو الدستوانى، ويحى هو ابن أبى كثير. قال المهلب: هذه الأحاديث تخص قوله تعالى (وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) وتبين أن قوله تعالى (فأينما تولوا فثم وجه الله) في النافلة، وقد أخذ بمضمون هذه الأحاديث فقهاء الامصار، إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلة بالتكبير حال ابتداء الصلاة، والحجة لذلك حديث الجارود بن أبى سبرة عن أنس «ان النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلة ثم صلى حيث وجهت ركابه، أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطنى، واختلفوا في الصلاة على الدواب في السفر الذى لا تقصر فيه الصلاة فذهب الجمهور الى جواز ذلك في كل سفر، غير مالك فخصه بالسفر الذى تقصر فيه الصلاة، قال الطبرى: لا أعلم أحدا وافقه على ذلك. قلت: ولم يتفق على ذلك عنه، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم ينقل عنه أنه سافر سفرا قصيرا فصنع ذلك، وحجة الجمهور مطلق الاخبار في ذلك، واحتج الطبرى للجمهور من طريق النظر أن الله تعالى جعل التيمم رخصة للريض والمسافر، وقد أجمعوا على أن من كان خارج المصر على ميل أو أقل ونيتة العود إلى منزله لا إلى سفر آخر ولم يجد ماء أنه يجوز له التيمم، وقال: فكما جاز له التيمم في هذا القدر جاز له التنفل على الدابة لاشتراكهما في الرخصة. اهـ وكان السرفيا ذكر تفسير تحصيل النوافل على العباد وتكثيرها تعظيما لأجورهم رحمة من الله بهم. وقد طرد أبو يوسف ومن وافقه التوسعة في ذلك لجروزه في الحضر أيضا، وقال به من الشافعية أبو سعيد الاصطخرى، واستدل

بقوله « حيث كان وجهه ، على أن جهة الطريق تكون بدلا عن القبلة حتى لا يجوز الانحراف عنها عامدا قاصدا لغير حاجة المسير إلا إن كان سائرا في غير جهة القبلة فانحرف إلى جهة القبلة فإن ذلك لا يضره على الصحيح ، واستدل به على أن الوتر غير واجب عليه ﷺ لا يبقاه إياه على الرحلة كما تقدم البحث فيه في « باب الوتر في السفر » من أبواب الوتر ، واستنبط من دليل التنفل للراكب جواز التنفل للساكن ، ومنعه مالك مع أنه أجازه لراكب السفينة

### ١٠ - باب صلاة التطوع على الحمار

١١٠٠ - حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا حبان قال حدثنا همام قال حدثنا أنس بن سيرين قال

« استقبلنا أنسا حين قدم من الشام ، فلقيناه بعين النمر ، فرأيتُهُ يصلي على حمارٍ ووجهه من ذا الجانب - يعني عن يسار القبلة - فقالت : رأيتُك تُصلي لغير القبلة ، فقال : لولا أني رأيتُ رسولَ الله ﷺ فعلُهُ لم أفعله »

رواه ابن طهمان عن حجاج عن أنس بن سيرين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله ( باب صلاة التطوع على الحمار ) قال ابن رشيد مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات ، بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من هذا الحديث طهارة عرق الحمار ، لأن ملاسته مع التحرز منه متعذر لا سيما إذا طال الزمان في ركوبه واحتمل العرق . قوله ( حدثنا حبان ) بفتح المهملة وبالموحدة هو ابن هلال . قوله ( استقبلنا أنس بن مالك ) بسكون اللام . قوله ( حين قدم من الشام ) كان أنس قد توجه إلى الشام يشكو من الحجاج ، وقد ذكرت طرفا من ذلك في أوائل كتاب الصلاة ، ووقع في رواية مسلم « حين قدم الشام » وغلطوه لأن أنس بن سيرين إنما تلقاه لما رجع من الشام فخرج ابن سيرين من البصرة ليلتقاه ، ويمكن توجيهه بأن يكون المراد بقوله حين قدم الشام مجرد ذكر الوقت الذي وقع له فيه ذلك كما قول فعلت كذا لما حججت ، قال النووي : رواية مسلم صحيحة ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام . قوله ( فلقيناه بعين النمر ) هو موضع بطريق العراق مما يلي الشام وكانت به وقعة شهيرة في آخر خلافة أبي بكر بن خالد بن الوليد والأعاجم ، ووجد بها غلانا من العرب كانوا رهنا تحم يد كسرى منهم جد الكلبي المفسر وحران مولى عثمان وسيرين مولى أنس . قوله ( رأيتك تصلي لغير القبلة ) فيه إشعار بأنه لم يذكر الصلاة على الحمار ولا غير ذلك من هيئة أنس في ذلك ، وإنما أنكر عدم استقبال القبلة فقط ، وفي قول أنس « لولا أني رأيت النبي ﷺ بفعله » يعني ترك استقبال القبلة للتنفل على الدابة ، وهل يؤخذ منه أن النبي ﷺ صلى على حمار ؟ فيه احتمال ، وقد نازع في ذلك الاسماعيلي فقال : خبر أنس إنما هو في صلاة النبي ﷺ راكبا تطوعا لغير القبلة ، فأفراد الترجمة في الحمار من جهة السنة لا وجه له عندي اهـ . وقد روى السراج من طريق يحيى بن سعيد عن أنس أنه رأى النبي ﷺ يصلي على حمار وهو ذاهب إلى خيبر أسناده حسن ، وله شاهد عند مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر « رأيت النبي ﷺ يصلي على حمار وهو متوجه إلى خيبر ، فهذا يرجح الاحتمال الذي أشار إليه البخاري . ( فائدة ) : لم يبين في هذه الرواية كيفية صلاة أنس ، وذكره في الموطأ عن يحيى بن سعيد قال « رأيت أنسا وهو يصلي على حمار وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء من غير أن يضع

جبهته على شيء ، . قوله ( ورواه إبراهيم بن طهمان عن حجاج ) يعني ابن حجاج الباهلي ، ولم يسق المصنف المتن ولا وقفنا عليه موصولا من طريق إبراهيم ، نعم وقع عند السراج من طريق عمرو بن عامر عن الحجاج بن الحجاج بلفظه ، أن رسول الله ﷺ كان يصلي على ناقته حيث توجهت به ، فعل هذا كأن أنسا قاس الصلاة على الراحة بالصلاة على الحمار ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما مضى أن من صلى على موضع فيه نجاسة لا يباشرها بشيء منه أن صلاته صحيحة ، لأن الدابة لا تخطو من نجاسة ولو على منفذها . وفيه الرجوع إلى أفعاله كالرجوع إلى أقواله من غير عرصة للاعتراض عليه . وفيه تلقى المسافر ، وسؤال التلميذ شيخه عن مستند فعله والجواب بالدليل ، وفيه التلطف في السؤال ، والعمل بالإشارة لقوله من ذا الجانب ،

### ١١ = باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها

١١٠١ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن حفص بن عاصم قال « سافر ابن عمر رضي الله عنهما فقال : صحبت النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر ، وقال الله جل ذكره ﴿ اقعد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

[ الحديث ١١٠١ - طرفه في ١١٠٢ ]

١١٠٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن عيسى بن حفص بن عاصم قال : حدثني أبي أنه سمع ابن عمر يقول : صحبت رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأما كبر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »

قوله ( باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة ) زاد الحوى في روايته وقبلها ، والارجح رواية الأكثر لما سيأتى في الباب الذي بعده ، وقد تقدم شيء من مباحث هذا الباب في أبواب الوتر ، والمقصود هنا بيان أن مطلق قول ابن عمر « صحبت النبي ﷺ » فلم أره يسبح في السفر ، أى يتنفل الرواتب التي قبل الفريضة وبعدها ، وذلك مستفاد من قوله في الرواية الثانية « وكان لا يزيد في السفر على ركعتين » ، قال ابن دقيق العيد : وهذا اللفظ يحتمل أن يريد أن لا يزيد في عدد ركعات الفرض فيكون كناية عن نفي الإتمام ، والمراد به الإخبار عن المداومة على القصر ، ويحتمل أن يريد لا يزيد نفلا ، ويمكن أن يريد ما هو أعم من ذلك . قلت : ويدل على هذا الثاني رواية مسلم من الوجه الثاني الذي أخرجه المصنف ولفظه « صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين ، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلسنا معه ، لحانت منه التفاتة فرأى ناسا قياما فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قلت : يسبحون . قال : لم كنت مسبحا لاتمت ، فذكر المرفوع كما ساقه المصنف . قال النووي : أجابوا عن قول ابن عمر هذا بأن الفريضة عتمة ، فلو شرعت تامة لتحتم لإتمامها ، وأما النافلة فهي إلى خيرة المصلي ، فطريق الرخى به أن تكون مشروعة ويخير فيها أهله . ونعقب بأن مراد ابن عمر بقوله « لو كنت مسبحا لاتمت » ، يعني أنه لو كان مخيرا بين الإتمام وصلاة الراتبة لكان الإتمام أحب إليه ، لكنه فهم من القصر التخفيف ، فلذلك كان لا يصلي الراتبة ولا يتم . قوله ( حدثني عمر بن محمد ) هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر ، وحفص هو ابن عاصم أى ابن عمر بن الخطاب ،

ويحيى شيخ مسدد هو القطان . **قوله** ( وأبا بكر ) معطوف على قوله « صحبت رسول الله ﷺ » . **قوله** ( وعمر وعثمان ) أى أنه ( كذلك ) صحبهم ، وكانوا لا يزيدون في السفر على ركعتين ، وفي ذكر عثمان إشكال لأنه كان في آخر أمره يتم الصلاة كما تقدم قريبا ، فيحمل على الغالب . أو المراد به أنه كان لا يتنفل في أول أمره ولا في آخره ، وأنه إنما كان يتم إذا كان نازلا ، وأما إذا كان سائرا فيقصر ، فلذلك قيده في هذه الرواية بالسفر ، وهذا أولى لما تقدم تقريره في الكلام على تأويل عثمان

## ١٢ - باب من تطوع في السفر في غير دُبر الصلوات وقبلها

ورَكَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ فِي السَّفَرِ

١١٠٣ - **حدثنا** حفص بن عمر قال حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي ليلى قال « ما أبأ أحدُ أنه رأى

النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ : ذَكَرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ فِي بَيْتِهَا فَصَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ، فَمَرَّ بِأَيَّتِهِ صَلَّى صَلَاةَ أَحَفِّ مِنْهَا ، غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ »

[ الحديث ١١٠٣ - طرفاه في : ١١٧٦ ، ٤٢٩٢ ]

١١٠٤ - وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال : حدثني عبد الله بن عاصم أن أباه أخبره أنه

رأى النبي ﷺ صلى الشبحة بالليل في السفر على ظهر راحلته حيث توجهت به »

١١٠٥ - **حدثنا** أبو البان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر

رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ ، يُؤْمِي بِرَأْسِهِ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقْعَلُهُ »

**قوله** ( باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة ) هذا مشعر بأن نفي التطوع في السفر محمول على ما بعد الصلاة خاصة فلا يتناول ما قبلها ولا ما لا تعلق له بها من النوافل المطلقة كالتجديد والوتر والضحى وغير ذلك . والفرق بين ما قبلها وما بعدها أن التطوع قبلها لا يظن أنه منها لأنه ينفصل عنها بالاقامة وانتظار الإمام غالبا ونحو ذلك ، بخلاف ما بعدها فإنه في الغالب يتصل بها فقد يظن أنه منها . ( فائدة ) : نقل النووي تبعا لغيره أن العلماء اختلفوا في التنفل في السفر على ثلاثة أقوال : المنع مطلقا ، والجواز مطلقا ، والفرق بين الرواتب والمطلقة ، وهو مذهب ابن عمر كما أخرجه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن مجاهد قال « صحبت ابن عمر من المدينة إلى مكة ، وكان يصلي تطوعا على دابته حينما توجهت به ، فإذا كانت الفريضة نزل فصلى » . وأغفلوا قولاً رابعا وهو الفرق بين الليل والنهار في المطلقة ، وخامسا وهو ما فرغنا من تقريره . **قوله** ( وركع النبي ﷺ في السفر ركعتي الفجر ) قلت : ورد ذلك في حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن صلاة الصبح فيه « ثم صلى ركعتين قبل الصبح ثم صلى الصبح كما كان يصلي » وله من حديث أبي هريرة في هذه القصة أيضا « ثم دعا بئما فوضأ ثم صلى سجدةين - أى ركعتين - ثم أقيمت الصلاة فصلى صلاة الغداة ، الحديث . ولا بن خزيمة والدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عن بلال في هذه القصة

وأمر بلالاً فأذن ، ثم تروضاً فصلوا ركعتين ، ثم صلوا الغداة ، ونحوه للدارقطني من طريق الحسن عن عمران بن حصين ، قال صاحب الهدى : لم يحفظ عن النبي ﷺ أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها في السفر ، إلا ما كان من سنة الفجر . قلت : ويرد على إطلاقه ما رواه أبو داود والترمذي من حديث البراء بن عازب قال : سافرت مع النبي ﷺ ثمانية عشر سفراً فلم أره ترك ركعتين إذا زاعت الشمس قبل الظهر ، وكأنه لم يثبت عنده ، لكن الترمذي استغربه ونقل عن البخاري أنه رآه حسناً ، وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر . والله أعلم . قوله ( ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ صلى الضحى غير أم هانئ ) هذا لا يدل على نفي الوقوع ، لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى إنما نفي ذلك عن نفسه ، وأما قول ابن بطلال : لا حجة في قول ابن أبي ليلى ، وترد عليه الأحاديث الواردة في أنه صلى الضحى وأمر بها ، ثم ذكر منها جملة ، فلا يرد على ابن أبي ليلى شيء منها ، وسيأتي الكلام على صلاة الضحى في باب مفرد في أبواب التطوع ، والمقصود هنا أنه ﷺ صلاها يوم فتح مكة ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ يقصر الصلاة المكتوبة ، وكان حكمه حكم المسافر . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) قد تقدم قبل بيابين موصولاً من رواية الليث عن عقيل ، ولكن لفظ الروایتين مختلف ، ورواية يونس هذه وصلها الذهلي في الزهريات عن أبي صالح عنه . قوله ( يوسى رأسه ) هو تفسير لقوله « يسبح » أى يصلى إيماء ، وقد تقدم في « باب الإيماء على الدابة » من وجه آخر عن ابن عمر ، لكن هناك ذكره موقوفاً ثم عقبه بالمرفوع ، وهذا ذكره مرفوعاً ثم عقبه بالموقوف ، وقائدة ذلك مع أن الحجة قائمة بالمرفوع أن يبين أن العمل استمر على ذلك ولم يتطرق إليه نسخ ولا معارض ولا راجح ، وقد اشتملت أحاديث الباب على أنواع ما يتطوع به سوى الراتبة التي بعد المكتوبة ، فالأول لما قبل المكتوبة ، والثاني لما له وقت مخصوص من النوافل كالضحى ، والثالث لصلاة الليل ، والرابع لمطلق النوافل . وقد جمع ابن بطلال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض ويقول به على الدابة . وقال النووي تبعاً لغيره : لعل النبي ﷺ كان يصلى الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر ، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز اهـ . وما جمعنا به تبعاً للبخاري فيما يظهر أظهر . والله أعلم

### ١٣ - باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء

١١٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعت الزهري عن سالم عن أبيه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جد به السير »

١١٠٧ - وقال إبراهيم بن طهمان عن الحسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يجمع بين صلاة الظهر والعصر إذا كان على ظهر سبيل ، ويجمع بين المغرب والعشاء »

١١٠٨ - وعن حسين بن يحيى بن أبي كثير عن حفص بن غبيد الله بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يجمع بين صلاة المغرب والعشاء في السفر »

وتابعه علي بن المبارك وحرب عن يحيى عن حفص عن أنس « جمع النبي ﷺ »

[الحديث ١١٠٨ - طرفه في : ١١١٠]

**قوله** ( باب الجمع في السفر بين المغرب والعشاء ) أورد فيه ثلاثة أحاديث : حديث ابن عمر وهو مقيد بما إذا جد السير ، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائرا ، وحديث أنس وهو مطلق . واستعمل المصنف الترجمة مطلقة لإشارة إلى العمل بالمطلق لأن المقيد فرد من أفراد ، وكأنه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائرا أم لا ، وسواء كان سيره مجدا أم لا ، وهذا مما وقع فيه الاختلاف بين أهل العلم ، فقال بالاطلاق كثير من الصحابة والتابعين ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأشب ، وقال قوم : لا يجوز الجمع مطلقا إلا بعرفة ومزدلفة وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه ، ووقع عند النووي أن الصاحبين خالفا شيخهما ، ورد عليه السروجي في شرح الهداية وهو أعرف بمذهبه ، وسيأتي الكلام على الجمع بعرفة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وأجابوا عما ورد من الأخبار في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري ، وهو أنه أخر المغرب مثلا إلى آخر وقتها وعجل العشاء في أول وقتها . ونعقبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة ، فلو كان على ما ذكروه لكان أعظم ضيقا من الإتيان بكل صلاة في وقتها ، لأن أوائل الأوقات وأواخرها بما لا يدركه أكثر الخاصة فضلا عن العامة . ومن الدليل على أن الجمع رخصة قول ابن عباس « أراد أن لا يخرج أمته ، أخرجه مسلم ، وأيضا فإن الأخبار جاءت صريحة بالجمع في وقت لإحدى الصلاتين كما سيأتي في الباب الذي يليه ، وذلك هو المتبادر إلى الفهم من لفظ الجمع ، وما يرد الحل على الجمع الصوري جمع التقديم الآتي ذكره بعد باب ، وقيل يختص الجمع بمن يجده في السير قاله نليلث ، وهو القول المشهور عن مالك ، وقيل يختص بالمسافر دون النازل وهو قول ابن حبيب . وقيل يختص بمن نه عذر حكى عن الأوزاعي ، وقيل يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو مروى عن مالك وأحمد واختاره ابن حزم . ( تنبيه ) : أورد المصنف في أبواب التقصير أبواب الجمع لأنه تقصير بالنسبة إلى الإمان ، ثم أبواب صلاة المعذور قاعدا لأنه تقصير بالنسبة إلى بعض صور الأفعال ، ويجمع الجميع الرخصة للمعذور . **قوله** في حديث ابن عمر ( جد به السير ) أى اشتد قاله صاحب المحكم . وقال عياض : جد به السير أسرع ، كذا قال : وكأنه نسب الاسم إلى السير توسعا . **قوله** ( وقال إبراهيم بن طهمان ) وصله البيهقي من طريق محمد بن عبدوس عن أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم المذكور بسنده المذكور إلى ابن عباس بلفظه . **قوله** ( على ظهر سير ) كذا الأثر بإضافة ، وفي رواية الكشميني « على ظهر ، بالثنون » يسير ، بلفظ المضارع بفتحانية مفتوحة في أوله ، قال الطائي : الظهر في قوله « ظهر سير » للتأكيد كقوله الصدقة عن ظهر غني . ولفظ الظهر يقع في مثل هذا اتساعا للكلام كأن السير كان مستندا إلى ظهر قوى من المطي مثلا . وقال غيره : جعل للسير ظهر لأن الراكب ما دام سائرا فكأنه ركب ظهر . قلت : وفيه جناس التحريف بين الظهر والظهر ، واستدل به على جواز جمع التأخير . وأما جمع التقديم فسيأتي الكلام عليه بعد باب . **قوله** ( وعن حسين ) هو معطوف على الذي قبله والتقدير : وقال إبراهيم بن طهمان عن حسين عن يحيى عن حفص ، وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ، ويحتمل أن يكون علقه عن حسين لا بقيد كونه من رواية إبراهيم بن طهمان عنه . **قوله** ( تابعه علي بن المبارك وحرب ) أى ابن شداد ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن حفص ) أى تاما حسينا ، فاما متابعة حرب فوصلها المصنف في آخر الباب

الذى بعده ، وقد تابعهم معمر عند أحمد وأبان بن يزيد عند الطحاوى كلاهما عن يحيى بن أبي كثير

## ١٤ - باب هل يؤذن أو يُقيم ، إذا جمع بين المغرب والعشاء ؟

١١٠٩ - **حدثنا** أبو البنان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء . قال سالم : وكان عبد الله يفعلها إذا أعجله السير ، ويُقيم المغرب فيصليها ثلاثاً ثم يُسلم ، ثم قلماً يلبث حتى يُقيم العشاء فيصليها ركعتين ثم يُسلم ، ولا يُسبحُ بينها بركعة ولا بمد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل »

١١١٠ - **حدثنا** إسحاق بن عمار حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى قال حدثني حفص بن غبيد الله

ابن أنس أن أنساً رضي الله عنه حدثه « أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر ، يعني المغرب والعشاء »

**قوله** ( باب هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء ) قال ابن رشيد : ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان ، لكن في حديث ابن عمر منهما « يقيم المغرب فيصليها » ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب ، فعلى هذا فكأن مراده بالترجمة : هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة ، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً . ولعل المصنف أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عمر ، ففي الدارقطني من طريق عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر في قصة جمعه بين المغرب والعشاء « فزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادى بشيء من الصلاة في السفر ، فقام لجمع بين المغرب والعشاء ثم رفع ، الحديث . وقال الكرماني : لعل الراوي لما أطلق لفظ الصلاة استفيد منه أن المراد بها التامة بأركانها وشروطها وسننها ومن جملتها الأذان والإقامة ، وسبقه ابن بطلال إلى نحو ذلك . **قوله** ( يؤخر صلاة المغرب ) لم يعين غاية التأخير ، وبينه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بأنه بعد أن يغيب الشفق ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن أيوب وموسى بن عقبة عن نافع « فأخر المغرب بعد ذهاب الشفق حتى ذهب هوى من الليل ، والمصنف في الجهاد من طريق أسلم مولى عمر عن ابن عمر في هذه القصة « حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعشاء جمعا بينهما » . ولأبي داود من طريق ربيعة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر في هذه القصة « فصار حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم نزل فصلى الصلاتين جمعا » وجاءت عن ابن عمر روايات أخرى « أنه صلى المغرب في آخر الشفق ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق ، فصلى العشاء » أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن نافع ، ولا تعارض بينه وبين ما سبق لأنه كان في واقعة أخرى . **قوله** ( ثم قلما يلبث حتى يقيم العشاء ) فيه إثبات للثب قليل ، وذلك نحو ما وقع في الجمع بمزدلفة من إناخة الرواحل ، ويدل عليه ما تقدم من الطرق التي فيها جمع بينهما وصلاتها جميعاً ، وفيه حجة على من حل أحاديث الجمع على الجمع الصوري ، قال إمام الحرمين : ثبت



في الجمع أحاديث فصوص لا يتطرق إليها تأويل ، ودليله من حيث المعنى الاستنباط من الجمع بعرفة ومزدلفة ، فإن سببه احتياج الحاج إليه لاشتغالهم بمناسكهم ، وهذا المعنى موجود في كل الأسفار ولم تنقيد الرخص كالقصر والفطر بالنسك ، إلى أن قال : ولا يخفى على منصف أن الجمع أرقق من القصر ، فإن القائم إلى الصلاة لا يشق عليه ركعتان يضمهما إلى ركعتيه ، ورفق الجمع واضح لمشقة النزول على المسافر ، واحتج به من قال باختصاص الجمع لمن جد به السير ، وسيأتي ذلك في الباب الذي بعده . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، ومال أبو على الجبائي إلى أنه إسحق بن منصور ، وقد تقدم الكلام على حديث أنس في الباب الذي قبله

## ١٥ - باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس

فيه ابن عباس عن النبي ﷺ

١١١١ - **حدثنا** حسان الواسطي قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم يجمع بينهما ، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب »

[ الحديث ١١١١ - طرفه في : ١١١٢ ]

قوله ( باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ) في هذا إشارة إلى أن جمع التأخير عند المصنف يختص بمن ارتحل قبل أن يدخل وقت الظهر . قوله ( فيه ابن عباس عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الماضي قبل باب ، فإنه قيد الجمع فيه بما إذا كان على ظهر السير ، ولا قائل بأنه يصلحها وهو راكب فتعين أن المراد به جمع التأخير ، ويؤيده رواية يحيى بن عبد الحميد الحناني في مسنده من طريق مقسم عن ابن عباس فقيها التصريح بذلك وإن كان في إسناده مقال ، لكنه يصلح المتابعة . قوله ( حدثنا حسان الواسطي ) هو ابن عبد الله بن سهل الكندي المصري ، كان أبوه واسطيا فقدم مصر فولد بها حسان المذكور واستمر بها إلى أن مات . قوله ( حدثنا الفضل بن فضالة ) بفتح الفاء بعدها معجمة خفيفة . من ثقات المصريين . وفي الرواة حسان الواسطي آخر لكنه حسان بن حسان يروي عن شعبة وغيره ضعفه الدارقطني ، وهم بعض الناس فزعم أنه شيخ البخاري هنا وليس كذلك فإنه ليست له رواية عن المصريين . قوله ( تزيغ ) بزاي ومعجمة أي تميل ، وزاغت مالت ، وذلك إذا قام الليل . قوله ( ثم يجمع بينهما ) أي في وقت العصر ، وفي رواية قتيبة عن الفضل في الباب الذي بعده ، ثم نزل لجمع بينهما ، رُسل من رواية جابر بن اسماعيل عن عقيل . يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق ، وله من رواية شعبة عن عقيل ، حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما . قوله ( وإذا زاغت ) أي قبل أن يرتحل كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده

## ١٦ - باب إذا ارتحل بعد ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب

١١١٢ - **حدثنا** قتيبة قال حدثنا الفضل بن فضالة عن عقيل عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال

« كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تربع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل لجمع بينهما ، فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب »

**قوله** ( باب إذا ارتحل بعد ما زاعت الشمس صلى الظهر ثم ركب ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبله وفيه « فاذا زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، كذا فيه الظهر فقط ، وهو المحفوظ عن عقيل في الكتب المشهورة ، ومقتضاه أنه كان لا يجمع بين الصلاتين إلا في وقت الثانية منهما ، وبه احتج من أبي جمع التقديم كما تقدم ، ولكن روى إسحق بن راهويه هذا الحديث عن شعبة فقال « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم ارتحل ، أخرجه الإسماعيلي ، وأعلّ بتفرد إسحق بذلك عن شعبة ثم تفرد جعفر الفريابي به عن إسحق ، وليس ذلك بقادح فانهما إمامان حافظان . وقد وقع نظيره في « الأربعين » للحاكم قال « حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم حدثنا محمد بن إسحق الصغاني هو أحد شيوخ مسلم قال حدثنا محمد بن عبد الله الواسطي ، فذكر الحديث وفيه « فان زاعت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب ، قال الحافظ صلاح الدين العلائي : هكذا وجدته بعد التتبع في نسخ كثيرة من الأربعين بزيادة العصر ، وسند هذه الزيادة جيد انتهى . قلت : وهي متبعة قوية لرواية إسحق بن راهويه إن كانت ثابتة ، لكن في ثبوتها نظر ، لأن البيهقي أخرج هذا الحديث عن الحاكم بهذا الاسناد مقرونا برواية أبي داود عن قتبية وقال : إن لفظهما سواء ، إلا أن في رواية قتبية « كان رسول الله ﷺ » وفي رواية حسان « ان رسول الله ﷺ » والمشهور في جمع التقديم ما أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وابن حبان من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ، وقد أعله جماعة من أئمة الحديث بتفرد قتبية عن الليث ، وأشار البخاري إلى أن بعض الضعفاء أدخله على قتبية حكاه الحاكم في علوم الحديث ، وله طريق أخرى عن معاذ بن جبل أخرجه أبو داود من رواية هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وهشام مختلف فيه وقد خالفه الحفاظ من أصحاب أبي الزبير كالك والثوري وقره بن خالد وغيرهم فلم يذكروا في روايتهم جمع التقديم ، وورد في جمع التقديم حديث آخر عن ابن عباس أخرجه أحمد وذكره أبو داود تعليقا والترمذي في بعض الروايات عنه وفي إسناده حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف ، لكن له شواهد من طريق حماد عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس لا أعلمه إلا مرفوعا « انه كان إذا نزل منزلا في السفر فأعجبه أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر ثم يرتحل ، فاذا لم يتهيأ له المنزل مد في السير فساو حتى ينزل فيجمع بين الظهر والعصر ، أخرجه البيهقي ورجاله ثقات ، إلا أنه مشكوك في رفعه ، والمحفوظ أنه موقوف . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر مجزوما بوقفه على ابن عباس ولفظه « إذا كنتم سائرين ، فذكر نحوه . وفي حديث أنس استحباب النفرة في حال الجمع بين ما إذا كان سائرا أو نازلا ، وقد استدلل به على اختصاص الجمع بمن جد به السير ، لكن وقع التصريح في حديث معاذ بن جبل في الموطأ ولفظه « ان النبي ﷺ أخر الصلاة في غزوة تبوك ، ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعا ، ثم دخل ، ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جمعا ، قال الشافعي في « الأم » . قوله « دخل ثم خرج » لا يكون إلا وهو نازل ، فللسافر أن يجمع نازلا ومسافرا . وقال ابن عبد البر : في هذا أوضح دليل على الرد على من قال لا يجمع إلا من جد به السير ، وهو قاطع للالتباس انتهى . وحكى عياض أن بعضهم أول قوله « ثم دخل » أي في الطريق مسافرا « ثم خرج » أي عن الطريق للصلاة ، ثم استبعده ، ولا شك في بعده ، وكأنه

عليه السلام فعل ذلك لبيان الجواز ، وكان أكثر عاداته ما دل عليه حديث أنس والله أعلم . ومن ثم قال الشافعية : ترك الجمع أفضل وعن مالك رواية أنه مكروه ، وفي هذه الأحاديث تخصيص الحديث بالأوقات التي بينها جبريل للنبي ﷺ وبينها النبي ﷺ للأعرابي حيث قال في آخرها : الوقت ما بين هذين ، وقد تقدمت الإشارة إليه في المواقيت ( تنبيه ) : تقدم الكلام على الجمع بين الصلاتين بمذر المطر أو المرض أو الحاجة في الحضر في المواقيت في « باب وقت الظهر » وفي « باب وقت المغرب »

### ١٧ - باب صلاة القاعد

١١١٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك ، فصلّى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

١١١٤ - **حدثنا** أبو نعيم قال حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن أنس رضي الله عنه قال « سقط رسول الله ﷺ من فرس فخذش - أو فجشش - شقه الأيمن ، فدخلنا عليه نعوذ ، فحضر الصلاة فصلّى قاعداً فصلينا فعوداً وقال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا : ربنا ولك الحمد »

١١١٥ - **حدثنا** إسحاق بن منصور قال أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا حسين عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سأل نبي الله ﷺ

وأخبرنا إسحاق قال أخبرنا عبد الصمد قال سمعت أبا عبد الله رضي الله عنه يقول قال ابن بريدة قال حدثني عمران بن حصين - وكان مذبوراً - قال « سألت رسول الله ﷺ عن صلاة الرجل قاعداً فقال : إن صلى قائماً فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد »

[ الحديث ١١١٥ - طرفاه في ١١١٦ ، ١١١٧ ]

**قوله** ( باب صلاة القاعد ) قال ابن رشيد : أطلق الترجمة ، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعدو إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً . ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعدو ويحتمل أن يريد مطلقاً للعدو ولغيره عذر ليين أن ذلك جائز . إلا ما دل الإجماع على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً ١ هـ . **قوله** ( وهو شاك ) بالتموين مخففاً من الشكاية ، وقد تقدم الكلام عليه موضحاً في أبواب الإمامة . وكذا على حديث أنس ، وفيه بيان سبب الشكاية وهما في صلاة الفرض بلا خلاف ، وأما حديث عمران ففيه احتمال سنذكره . **قوله** ( أخبرنا حسين ) هو المعلم كما صرح به في الباب الذي بعده . **قوله** ( عن عمران بن حصين ) في رواية عفان عن عبد الوارث حدثنا عمران أخرجه الإسماعيلي ، وفيه غنية عن تكلف ابن حبان لإقامة الدليل على أن ابن بريدة عاصر عمران . **قوله**

(وأخبرنا إسحق) في رواية الكشمي «وزاد إسحق»، والمراد به على الحالين إسحق بن منصور شيخه في الإسناد الذي قبله . **قوله** (سمعت أبي) هو عبد الوارث بن سعيد التنوري، وهذه الطريق أنزل من التي قبلها، وكذا من التي بعدها بدرجة، لكن استفيد منها تصريح ابن بريدة بقوله حدثني عمران . **قوله** (وكان مبسورا) يسكون الموحدة بعدها مهملة أى كانت به بواسير كما صرح به بعد باب، والبواسير جمع بأسور يقال بالموحدة وبالنون، أو الذي بالموحدة ورم في باطن المقعدة والذي بالنون قرحة فاسدة لا تقبل البرء ما دام فيها ذلك الفساد . **قوله** (عن صلاة الرجل قاعدا) قال الخطابي: كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع - يعنى للقادر - لكن قوله «من صلى نائما» يفسده، لأن المضطجع لا يصلي التطوع كما يفعل القاعد، لأنى لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك، قال: فان صحت هذه اللفظة ولم يكن بعض الرواة أدرجها قياسا منه للمضطجع على القاعد كما يتطوع المسافر على راحلته فالتطوع للقادر على القعود مضطجعا جائز بهذا الحديث . قال: وفي القياس المتقدم نظر، لأن القعود شكل من أشكال الصلاة بخلاف الاضطجاع . قال: وقد رأيت الآن أن المراد بحديث عمران المريض المفترض الذي يمكنه أن يتحمل فيقوم مع مشقة، فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم مرغيا له في القيام مع جواز قعوده انتهى . وهو حمل متجه، ويؤيده صنيع البخارى حيث أدخل في الباب حديث عائشة وأنس وهما في صلاة المفترض قطعا، وكأنه أراد أن تكون الترجمة شاملة لأحكام المصلي قاعدا، ويتلقى ذلك من الأحاديث التي أوردها في الباب، فمن صلى فرضا قاعدا وكان يشق عليه «قيام أجزأه» وكان هو ومن صلى قائما سواء كما دل عليه حديث أنس وعائشة، فلو تحامل هذا المعذور وتكلف القيام ولو شق عليه كان أفضل لمزيد أجر تكلف القيام، فلا يتمتع أن يكون أجره على ذلك نظير أجره على أصل الصلاة، فيصح أن أجر القاعد على النصف من أجر القائم، ومن صلى النفل قاعدا مع القدرة على القيام أجزأه وكان أجره على النصف من أجر القائم بغير إشكال . وأما قول الباجي إن الحديث في المفترض والمنفل معا فإن أراد بالمفترض ما قررناه فذاك، وإلا فقد أبى ذلك أكثر العلماء . وحكى ابن التين وغيره عن أبي عبيد وابن الماجشون وإسماعيل القاضي وابن شعبان وإسماعيل والداودي وغيرهم أنهم حملوا حديث عمران على المنفل، وكذا نقله الترمذى عن الثوري قال: وأما المعذور إذا صلى جالسا فله مثل أجر القائم . ثم قال: وفي هذا الحديث ما يشهد له، يشير إلى ما أخرجه البخارى في الجهاد من حديث أبي موسى رفعه «إذا مرض العبد أو سافر كتب له صالح ما كان يعمل»<sup>(١)</sup> وهو صحيح مقيم، ولهذا الحديث شواهد كثيرة سيأتى ذكرها في الكلام عليه إن شاء الله تعالى . ويؤيد ذلك قاعدة تغليب فضل الله تعالى وقبول عذر من له عذر والله أعلم . ولا يلزم من اقتصار العلماء المذكورين في حمل الحديث المذكور على صلاة التافلة أن لا ترد الصورة التي ذكرها الخطابي، وقد ورد في الحديث ما يشهد لها، فعند أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب عن أنس قال «قدم النبي ﷺ المدينة وهي عمه، فحصى الناس، فدخل النبي ﷺ المسجد والناس يصلون من قعود فقال: صلاة القاعد نصف صلاة القائم، رجاله ثقات . وعند النسائي متابع له من وجه آخر وهو وارد في المعذور فيحمل على من تكلف القيام مع مشقته عليه كما بحثه الخطابي . وأما نفي الخطابي جواز التنفل مضطجعا فقد تبعه ابن بطلال على ذلك وزاد: لكن الخلاف ثابت، فقد نقله الترمذى بإسناده إلى الحسن البصرى قال: إن شاء

(١) في هامش طبعة بولاق: في نسخة «كتب له ما كان الخ»

الرجل صلى صلاة التطوع قائماً وجالسا ومضطجعا . وقال به جماعة من أهل العلم ، وأحد الوجهين للشافعية ، وصححه المتأخرون ، وحكاها عياض وجهها عند المالكية أيضا ، وهو اختيار الأبهري منهم واحتج بهذا الحديث ( فنيه ) : سؤال همران عن الرجل خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له . بل الرجل والمرأة في ذلك سواء . قوله ( ومن صلى قاعدا ) يستثنى من عموم النبي ﷺ ، فإن صلاته قاعدا لا ينقص أجرها عن صلاته قائما ، لحديث عبد الله بن عمرو قال : بلغني أن النبي ﷺ قال : صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة ، فأتيته فوجدته يصلي جالسا فوضعت يدي على رأسي ، فقال : مالك يا عبد الله ؟ فأخبرته ، فقال : أجل ، ولكنتي لست كأحد منكم ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . وهذا يبنى على أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهو الصحيح ، وقد عد الشافعية في خصائصه ﷺ هذه المسألة . وقال عياض في الكلام على تنفله ﷺ قاعدا : قد علله في حديث عبد الله بن عمرو بقوله : لست كأحد منكم ، فيكون هذا مما خص به . قال : ولعله أشار بذلك إلى من لا عذر له ، فكأنه قال إني ذو عذر . وقد رد النووي هذا الاحتمال قال : وهو ضعيف أو باطل . ( فائدة ) : لم يبين كيفية القعود ، فيؤخذ من إطلاقه جوازه على أى صفة شاء المصلي ، وهو قضية كلام الشافعي في البويطي ، وقد اختلف في الأفضل فمن الأئمة الثلاثة يصلي متربعا ، وقيل يجلس مفترشا وهو موافق لقول الشافعي في مختصر المزني وصححه الرافعي ومن تبعه ، وقيل متوركا وفي كل منها أحاديث ، وسيأتي الكلام على قوله « قائما » في الباب الذي يليه

### ١٨ - باب صلاة القاعد بالإيماء

١١١٦ - حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة أن عمران بن حصين وكان رجلا مبسورا . وقال أبو معمر مرة : عن عمران قال « سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال : من صلى قائما فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد » . قال أبو عبد الله : نائما عندي مضطجعا ها هنا

قوله ( باب صلاة القاعد بالإيماء ) أورد فيه حديث عمران بن حصين أيضا ، وليس فيه ذكر الإيماء ، وإنما فيه مثل ما في الذي قبله « ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد » قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء انتهى . وليس ذلك بلازم . نعم يمكن أن يكون البخاري يحتار جواز ذلك ، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع ، وهو أحد الوجهين للشافعية وعليه شرح الكرماني . والأصح عند المتأخرين أنه لا يجوز للقادر الإيماء للركوع والسجود . وإن جاز التنفل مضطجعا ، بل لا بد من الإتيان بالركوع والسجود حقيقة . وقد اعترضه الإسماعيلي فقال : ترجم بالإيماء ولم يقع في الحديث إلا ذكر النوم ، فكأنه صحف قوله « نائما » يعني بنون على اسم الفاعل من النوم فظنه بإيماء يعني بموحدة مصدر أوما ، فلماذا ترجم بذلك انتهى . ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه ، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله « نائما » عندي أى مضطجعا ، فكأن البخاري كوشف بذلك . وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث . قال عبد الوارث : النائم المضطجع أخرجه الإسماعيلي ، قال

الاسماعيلي : معنى قوله نائماً أى على جنب ا ه . وقد وقع في رواية الاصيل على التصحيف أيضاً حكاه ابن رشيد ، ووجهه بأن معناه من صلى قاعداً أو ما بالركوع والسجود ، وهذا موافق للشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نقلاً قاعداً مع القدرة على الركوع والسجود ، وهو الذي يقين من اختيار البخاري . وعلى رواية الاصيل شرح ابن بطلال وأنكر على النسائي ترجمته على هذا الحديث فضل صلاة القاعد على النائم ، وادعى أن النسائي صحفه قال : وغلطه فيه ظاهر لأنه ثبت الأمر للصلى إذا وقع عليه النوم أن يقطع الصلاة ، وعلى ذلك بأنه لعله يستغفر فيسب نفسه ، قال : فكيف يأمره بقطع الصلاة ثم يثبت أن له عليها نصف أجر القاعد ا ه . وما تقدم من التعقب على الاسماعيلي يرد عليه قال شيخنا في شرح الترمذي بعد أن حكى كلام ابن بطلال : لعله هو الذي صحف ، وإنما ألجأه إلى ذلك حل قوله ، نائماً ، على النوم الحقيقي الذي أمر المصلي إذا وجده يقطع الصلاة ، وليس ذلك المراد هنا إنما المراد الاضطجاع كما تقدم تقريره ، وقد ترجم النسائي فضل صلاة القاعد على النائم ، والصواب من الرواية نائماً بالنون على اسم الفاعل من النوم والمراد به الاضطجاع كما تقدم ، ومن قال غير ذلك فهو الذي صحف ، والذي غرم ترجمة البخاري وعسر توجيهها عليهم ، والله الحمد على ما وهب

### ١١٩ - باب إذا لم يُطبق قاعداً صلى على جنب

وقال عطاء : إن لم يَقْدِرْ أن يَتَحَوَّلَ إِلَى الْقِبْلَةِ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ

١١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ الْمُسْكِنِيُّ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ بِي بَوَاسِيرٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فَقَالَ : صَلِّ قَائِماً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ »

قوله ( باب إذا لم يطبق ) أى الإنسان الصلاة في حال القعود صلى على جنبه . قوله ( وقال عطاء إذا لم يقدر ) في رواية الكشميني « إن لم يقدر الخ ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بمعناه ، ومطابقته للترجمة من جهة أن الجامع بينهما أن العاجز عن أداء فرض ينتقل إلى فرض دونه ولا يترك ، وهو حجة على من زعم أن العاجز عن القعود في الصلاة تسقط عنه الصلاة ، وقد حكاه الفزالي عن أبي حنيفة ، وتعقب بأنه لا يوجد في كتب الحنفية . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن المبارك ، وسقط ذكره من رواية أبي زيد المروزي ولا بد منه فإن عبدان لم يسمع من إبراهيم بن طهمان ، والحسين المسكيني هو ابن ذكوان المعلم الذي سبق في الباب قبله ، قال الترمذي : لا نعلم أحداً روى هذا عن حسين إلا إبراهيم ، وروى أبو أسامة وعيسى بن يونس وغيرهما عن حسين على اللفظ السابق ا ه . ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم كما فهمه ابن العربي تبعا لابن بطلال ورد على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول ورواية غيره تخالفها فتكون رواية إبراهيم أرجح ، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الاستناد ، وإلا فافتاق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة ، والحق أن الروایتين صحيحتان كما صنع البخاري ، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى والله أعلم . قوله ( عن الصلاة ) المراد عن صلاة المريض ، بدليل قوله في أوله وكانت بي

بواسير ، وفي رواية وكيع عن إبراهيم بن طهمان « سألت عن صلاة المريض ، أخرجه الترمذي وغيره . ( تنبيه ) : قال الخطابي لعل هذا الكلام كان جواب فتيا استفثاها عمران ، وإلا فليست علّة البواسير بمأنة من القيام في الصلاة على ما فيها من الأذى . ولا مانع من أن يسأل عن حكم ما لم يعلمه لاحتمال أن يحتاج إليه فيما بعد . قوله ( فان لم تستطع ) استدلل به من قال لا ينتقل المريض إلى القعود إلا بعد عدم القدرة على القيام ، وقد حكاه عياض عن الشافعي ، وعن مالك وأحمد وإسحق لا يشترط العدم بل وجود المشقة ، والمعروف عند الشافعية أن المراد بنفي الاستطاعة وجود المشقة الشديدة بالقيام ، أو خوف زيادة المرض ، أو الهلاك ، ولا يكتفى بأدنى مشقة . ومن المشقة الشديدة دوران الرأس في حق راكب السفينة وخوف الفرق لو صلى قائماً فيها ، وهل يعد في عدم الاستطاعة من كان كامناً في الجهاد ولو صلى قائماً لراء العدو فتجوز له الصلاة قاعداً أو لا ؟ فيه وجهان للشافعية الأصح الجواز ، لكن يقضى (١) لكونه عذراً نادراً . واستدل به على تساوى عدم الاستطاعة في القيام والقعود في الانتقال خلافاً لمن فرق بينهما كما يمام الحرمين . ويدل للجمهور أيضاً حديث ابن عباس عند الطبراني بلفظ « يصلى قائماً ، فان ناله مشقة فجالساً ، فان ناله مشقة صلى قائماً » الحديث . فاعتبر في الحالين وجود المشقة ولم يفرق . قوله ( فعلى جنب ) في حديث على عند الدارقطني « على جنبه الأيمن مستقبلاً القبلة بوجهه ، وهو حجة للجمهور في الانتقال من القعود إلى الصلاة على جنب ، وعن الحنفية وبعض الشافعية يستلحق على ظهره ويجعل رجله إلى القبلة . ووقع في حديث على (٢) أن حالة الاستلقاء تكون عند العجز عن حالة الاضطجاع ، واستدل به من قال لا ينتقل المريض بعد عجزه عن الاستلقاء إلى حالة أخرى كالإشارة بالرأس ثم الإيماء بالطرف ثم إجراء القرآن والذكر على اللسان ثم على القلب لكون جميع ذلك لم يذكر في الحديث ، وهو قول الحنفية والمالكية وبعض الشافعية ، وقال بعض الشافعية بالانزيب المذكور وجعلوا مباط الصلاة حصول العقل فحيث كان حاضر العقل لا يسقط عنه التكليف بها فيأتي بما يستطيعه بدليل قوله ﷺ « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » هكذا استدلل به الغزالي ، وتعقبه الرافعي بأن الخبر أمر بالآتيان بما يشتمل عليه المأمور ، والقعود لا يشتمل على القيام وكذا ما بعده إلى آخر ما ذكر ، وأجاب عنه ابن الصلاح بأننا لا نقول إن الآتي بالقعود آت بما استطاعه من القيام مثلاً ، وإسكننا نقول : يكون آتياً بما استطاعه من الصلاة ، لأن المذكورات أنواع لجنس الصلاة بعضها أدنى من بعض ، فإذا عجز عن الأعلى وآتى بالأدنى كان آتياً بما استطاع من الصلاة . وتعقب بأن كون هذه المذكورات من الصلاة فرع لمشروعية الصلاة بها وهو محل النزاع . ( فائدة ) : قال ابن المنير في الحاشية : اتفق لبعض شيوخنا فرع غريب في النقل كثير في الوقوع ، وهو أن يعجز المريض عن التذكر ويقدر على الفعل فألهمه الله أن يتخذ من يلقنه فكان يقول : أحرم بالصلاة ، قل الله أكبر ، اقرأ الفاتحة ، قل الله أكبر للركوع إلى آخر الصلاة ، يلقنه ذلك تلقيناً وهو يفعل جميع ما يقول له بالنطق أو بالإيماء رحمه الله

٣٠ - باب إذا صلى قاعداً ثم صحّ ، أو وجده خفّة ، تمّم ما بقى وقال الحسن : إن شاء المريض صلى ركعتين قائماً ، وركعتين قاعداً

(١) والصواب من حيث الدلائل عدم القضاء ، لأن عذره أولى من عذر المريض . والله أعلم

(٢) وكذا وقع في حديث عمران عند النسائي

١١١٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أنها أخبرته أنها لم تر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط حتى أسن ، فكان يقرأ قاعداً حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع .

[ الحديث ١١١٨ - أطرافه في : ١١١٩ ، ١١٤٨ ، ١١٦١ ، ١١٦٨ ، ٤٨٣٧ ]

١١١٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد وأبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس ، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ، ثم يركع ، ثم سجد ، يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ، فإذا قضى صلاته نظر فإن كنت يقظاً تحدثت معي ، وإن كنت نائمة اضطجع . **قوله** ( باب إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تم ما بقي ) في رواية الكشميनी : أنتم ما بقي ، أي لا يستأنف بل يبني عليه إتيانا بالوجه الإنتم من القيام ونحوه ، وفي هذه الترجمة إشارة إلى الرد على من قال : من افتتح الفريضة قاعداً لم يجزه عن القيام ثم أطلق القيام وجب عليه الاستئناف ، وهو محكي عن محمد بن الحسن ، وخفي ذلك على ابن المنير حتى قال : أراد البخاري بهذه الترجمة رفع خيال من تخيل أن الصلاة لا تتبع بعض فيجب الاستئناف على من صلى قاعداً ثم استطاع القيام . **قوله** ( وقال الحسن إن شاء المريض ) أي في الفريضة ( صلى ركعتين قائماً ) وهذا الاثر وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، وصله الترمذي أيضاً بلفظ آخر ، وتعقبه ابن التين بأنه لا وجه للشبهة هنا لأن القيام لا يسقط عن قدر عليه ، إلا إن كان يريد بقوله : إن شاء ، أي بكلفة كثيرة . ويظهر أن مراده أن من افتتح الصلاة قاعداً ثم استطاع القيام كان له إتمامها قائماً إن شاء بأن يبني على ما صلى ، وإن شاء استأنفها ، فاقضى ذلك جواز البناء وهو قول الجمهور . ثم أورد المصنف حديث عائشة من رواية مالك بإسنادين له أنه ﷺ كان يصلي قاعداً ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثلاثين أو أربعين آية قائماً ثم ركع . وزاد في الطريق الثانية منهما أنه كان يفعل ذلك في الركعة الثانية ، وفي الأولى منهما تقييد ذلك بأنه ﷺ لم يصل صلاة الليل قاعداً إلا بعد أن أسن ، وسيأتي في أثناء صلاة الليل من هذا الوجه بلفظ حتى إذا كبر ، وفي رواية عثمان بن أبي سليمان عن أبي سلمة عن عائشة : لم يمض حتى كان أكثر صلاته جالساً ، وفي حديث حفصة : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي في سبجته جالساً حتى إذا كان قبل موته بعام وكان يصلي في سبجته جالساً ، الحديث أخرجهما مسلم ، قال ابن التين : قيدت عائشة ذلك بصلاة الليل لتخرج الفريضة ، ويقولها حتى أسن ، لتعلم أنه إنما فعل ذلك لإبقاء على نفسه لبستديم الصلاة ، وأفادت أنه كان يديم القيام وأنه كان لا يجلس عما يطيقه من ذلك . وقال ابن بطال : هذه الترجمة تتعلق بالفريضة ، وحديث عائشة يتعلق بالنافلة . ووجه استنباطه أنه لما جاز في النافلة القعود لغير علة مانعة من القيام وكان عليه الصلاة والسلام يقوم فيها قبل الركوع كانت الفريضة التي لا يجوز القعود فيها إلا بعدم القدرة على القيام أولى . والذي يظهر لي أن الترجمة ليست مختصة بالفريضة ، بل قوله ( ثم صح ) يتعلق بالفريضة . وقوله ( أو وجد خفة ) يتعلق بالنافلة ، وهذا الشق مطابق للحديث ، ويؤخذ ما يتعلق بالشق الآخر بالقياس عليه ، والجامع بينهما جواز إيقاع بعض



الصلاة قاعدا وبعضها قائما ، ودل حديث عائشة على جواز القعود في أثناء صلاة النافلة لمن افتتحها قائما كما يباح له أن يفتتحها قاعدا ثم يقوم ، إذ لا فرق بين الحالتين ، ولا سيما مع وقوع ذلك منه ﷺ في الركعة الثانية خلافا لمن أبي ذلك ، واستدل به على أن من افتتح صلاته مضطجعا ثم استطاع الجلوس أو القيام أتمها على ما أدت إليه حاله . قوله ( فاذا بقي من قراءته ) فيه إشارة إلى أن الذي كان يقرأه قبل أن يقوم أكثر ، لأن البقية تطلق في الغالب على الأقل . وفي هذا الحديث أنه لا يشترط لمن افتتح النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب قيام النبي ﷺ بالليل » من أبواب التهجد . قوله ( فاذا قضى صلاته نظر الخ ) يأتي الكلام عليه في أبواب التطوع في الكلام على ركعتي الفجر إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتملت أبواب التقصير وما معه من الأحاديث المرفوعة على اثنين وخمسين حديثا ، المعلق منها ستة عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وثلاثون والبقية موصولة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في قدر الإقامة بمكة ، وحديث جابر في التطوع راكبا إلى غير القبلة ، وحديث أنس في الجمع بين المغرب والعشاء ، وحديث عمران في صلاة القاعد . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ستة آثار . والله أعلم

### تم الجزء الثاني

ويليه إن شاء الله الجزء الثالث ، وأوله كتاب التهجد

# فهرس

الجزء الثاني من فتح الباري

( ٩ -- كتاب مواقيت الصلاة )

رقم ٥٢١ - ٦٠٢

صفحة الباب

٣ ١ - مواقيت الصلاة وفضلها

٧ ٢ - ( منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة )

٧ ٣ - البيعة على إقامة الصلاة

٨ ٤ - الصلاة كفارة

٩ ٥ - فضل الصلاة لوقتها

١١ ٦ - الصلوات الخمس كفارة

١٣ ٧ - تضييع الصلاة عن وقتها

١٤ ٨ - المصل ينادي ربه عز وجل

١٥ ٩ - الإبراد بالظهر في شدة الحر

٢٠ ١٠ - الإبراد بالظهر في السفر

٢١ ١١ - وقت الظهر عند الزوال

٢٣ ١٢ - تأخير الظهر الى العصر

٢٥ ١٣ - وقت العصر

٣٠ ١٤ - إثم من فاتته العصر

٣١ ١٥ - من ترك العصر

٣٣ ١٦ - فضل صلاة العصر

٣٧ ١٧ - من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب

٤٠ ١٨ - وقت المغرب

٤٣ ١٩ - من كره أن يقال للمغرب العشاء

٤٤ ٢٠ - ذكر العشاء والعنتمة ومن رآه واسعا

٤٧ ٢١ - وقت العشاء إذا اجتمع الناس أو تأخروا

٤٧ ٢٢ - فضل العشاء

٤٩ ٢٣ - ما يكره من النوم قبل العشاء

٤٩ ٢٤ - النوم قبل العشاء لمن غلب

٥١ ٢٥ - وقت العشاء الى نصف الليل

٥٢ ٢٦ - فضل صلاة الفجر

٥٣ ٢٧ - وقت الفجر

صفحة الباب

٥٦ ٢٨ - من أدرك من الفجر ركعة

٥٧ ٢٩ - من أدرك من الصلاة ركعة

٥٨ ٣٠ - الصلاة بعد الفجر حتى ترفع الشمس

٦٠ ٣١ - لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس

٦٢ ٣٢ - من لم يكره الصلاة الا بعد العصر والفجر

٦٣ ٣٣ - ما يصلي بعد العصر من الفوائت ونحوها

٦٦ ٣٤ - التبكير بالصلاة في يوم غيم

٦٦ ٣٥ - الأذان بعد ذهاب الوقت

٦٨ ٣٦ - من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت

٧٠ ٣٧ - من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها ، ولا يعيد

إلا تلك الصلاة

٧٢ ٣٨ - قضاء الصلوات الأولى فالأولى

٧٢ ٣٩ - ما يكره من السمر بعد العشاء

٧٣ ٤٠ - السمر في الفقه والخير بعد العشاء

٧٥ ٤١ - السمر مع الضيف والأهل

( ١٠ - كتاب الأذان )

٦٠٣ - ٨٧٥

٧٧ ١ - بدء الأذان

٨٢ ٢ - الأذان مثنى مثنى

٨٣ ٣ - الإقامة واحدة إلا قوله قد قامت الصلاة

٨٤ ٤ - فضل التأذين

٨٧ ٥ - رفع الصوت بالنداء

٨٩ ٦ - ما يحتمن بالأذان من النداء

٩٠ ٧ - ما يقول إذا سمع المنادى

٩٤ ٨ - النداء عند النداء

٩٦ ٩ - الاستهام في الأذان

٩٧ ١٠ - الكلام في الأذان

٩٩ ١١ - أذان الأعشى إذا كان له من يجبره

الباب	صفحة	الباب	صفحة
١٠١- ١٢- الأذان بعد الفجر	١٥٦	١٠١- ١٢- الأذان بعد الفجر	١٥٦
١٠٢- ١٣- الأذان قبل الفجر	١٥٧	١٠٢- ١٣- الأذان قبل الفجر	١٥٧
١٠٦- ١٤- كم بين الأذان والاقامة		١٠٦- ١٤- كم بين الأذان والاقامة	
١٠٩- ١٥- من انتظر الاقامة	١٥٩	١٠٩- ١٥- من انتظر الاقامة	١٥٩
١١٠- ١٦- بين كل أذانين صلاة لمن شاء	١٦٢	١١٠- ١٦- بين كل أذانين صلاة لمن شاء	١٦٢
١١٠- ١٧- من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد	١٦٢	١١٠- ١٧- من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد	١٦٢
١١١- ١٨- الأذان للسافرين إذا كانوا جماعة والاقامة	١٦٣	١١١- ١٨- الأذان للسافرين إذا كانوا جماعة والاقامة	١٦٣
١١٤- ١٩- هل يتبع المؤذن فاه مهنا وههنا	١٦٤	١١٤- ١٩- هل يتبع المؤذن فاه مهنا وههنا	١٦٤
١١٦- ٢٠- قول الرجل فاتتنا الصلاة	١٦٦	١١٦- ٢٠- قول الرجل فاتتنا الصلاة	١٦٦
١١٧- ٢١- لايسمى الى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار	١٦٦	١١٧- ٢١- لايسمى الى الصلاة وليأت بالسكينة والوقار	١٦٦
١١٩- ٢٢- متى يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الاقامة	١٦٧	١١٩- ٢٢- متى يقوم الناس اذا رأوا الامام عند الاقامة	١٦٧
١٢٠- ٢٣- لايسمى الى الصلاة مستعجلا ، وليقم بالسكينة والوقار	١٧٠	١٢٠- ٢٣- لايسمى الى الصلاة مستعجلا ، وليقم بالسكينة والوقار	١٧٠
١٢١- ٢٤- هل يخرج من المسجد لعة	١٧٢	١٢١- ٢٤- هل يخرج من المسجد لعة	١٧٢
١٢٢- ٢٥- اذا قال الامام مكانكم حتى أرجع انتظروه	١٧٢	١٢٢- ٢٥- اذا قال الامام مكانكم حتى أرجع انتظروه	١٧٢
١٢٣- ٢٦- قول الرجل ماصلينا	١٨١	١٢٣- ٢٦- قول الرجل ماصلينا	١٨١
١٢٤- ٢٧- الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة	١٨٢	١٢٤- ٢٧- الامام تعرض له الحاجة بعد الاقامة	١٨٢
١٢٤- ٢٨- السكلام اذا أقيمت الصلاة	١٨٤	١٢٤- ٢٨- السكلام اذا أقيمت الصلاة	١٨٤
١٢٥- ٢٩- وجوب صلاة الجماعة	١٨٧	١٢٥- ٢٩- وجوب صلاة الجماعة	١٨٧
١٣١- ٣٠- فضل صلاة الجماعة	١٨٨	١٣١- ٣٠- فضل صلاة الجماعة	١٨٨
١٣٧- ٣١- فضل صلاة الفجر في جماعة	١٩٠	١٣٧- ٣١- فضل صلاة الفجر في جماعة	١٩٠
١٣٩- ٣٢- فضل التهجير الى الظهر	١٩١	١٣٩- ٣٢- فضل التهجير الى الظهر	١٩١
١٣٩- ٣٣- احتساب الآثار	١٩٢	١٣٩- ٣٣- احتساب الآثار	١٩٢
١٤١- ٣٤- فضل العشاء في جماعة	١٩٢	١٤١- ٣٤- فضل العشاء في جماعة	١٩٢
١٤٢- ٣٥- اثنان فما فوقهما جماعة	١٩٧	١٤٢- ٣٥- اثنان فما فوقهما جماعة	١٩٧
١٤٢- ٣٦- من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد		١٤٢- ٣٦- من جلس في المسجد ينتظر الصلاة ، وفضل المساجد	
١٤٨- ٣٧- فضل من غدا الى المسجد ومن راح	١٩٩	١٤٨- ٣٧- فضل من غدا الى المسجد ومن راح	١٩٩
١٤٨- ٣٨- اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة	٢٠٠	١٤٨- ٣٨- اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة	٢٠٠
١٥١- ٣٩- حد المريض أن يشهد الجماعة	٢٠١	١٥١- ٣٩- حد المريض أن يشهد الجماعة	٢٠١
١٥٦- ٤٠- الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله		١٥٦- ٤٠- الرخصة في المطر والعلّة أن يصلي في رحله	
١٥٧- ٤١- هل يصلي الامام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ؟		١٥٧- ٤١- هل يصلي الامام بمن حضر ، وهل يخطب يوم الجمعة في المطر ؟	
١٥٩- ٤٢- إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة		١٥٩- ٤٢- إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة	
١٦٢- ٤٣- اذا دعى الامام الى الصلاة ويده ما يأكل		١٦٢- ٤٣- اذا دعى الامام الى الصلاة ويده ما يأكل	
١٦٢- ٤٤- من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج		١٦٢- ٤٤- من كان في حاجة أهله فأقيمت الصلاة فخرج	
١٦٣- ٤٥- من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته		١٦٣- ٤٥- من صلى بالناس وهو لا يريد إلا أن يعلمهم صلاة النبي ﷺ وسنته	
١٦٤- ٤٦- أهل العلم والفضل أحق بالامامة		١٦٤- ٤٦- أهل العلم والفضل أحق بالامامة	
١٦٦- ٤٧- من قام الى جنب الامام لعة		١٦٦- ٤٧- من قام الى جنب الامام لعة	
١٦٧- ٤٨- من دخل ليؤم الناس ، فجاه الامام الاول فآخر الآخر		١٦٧- ٤٨- من دخل ليؤم الناس ، فجاه الامام الاول فآخر الآخر	
١٧٠- ٤٩- اذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم		١٧٠- ٤٩- اذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم	
١٧٢- ٥٠- اذا زار الامام قوما فأمرهم		١٧٢- ٥٠- اذا زار الامام قوما فأمرهم	
١٧٢- ٥١- انما جعل الامام ليؤتم به		١٧٢- ٥١- انما جعل الامام ليؤتم به	
١٨١- ٥٢- متى يسجد من خلف الامام		١٨١- ٥٢- متى يسجد من خلف الامام	
١٨٢- ٥٣- لثم من رفع رأسه قبل الامام		١٨٢- ٥٣- لثم من رفع رأسه قبل الامام	
١٨٤- ٥٤- إمامة العبد والمولى		١٨٤- ٥٤- إمامة العبد والمولى	
١٨٧- ٥٥- إذا لم يتم الامام وأتم من خلفه		١٨٧- ٥٥- إذا لم يتم الامام وأتم من خلفه	
١٨٨- ٥٦- إمامة المفتون والمبتدع		١٨٨- ٥٦- إمامة المفتون والمبتدع	
١٩٠- ٥٧- يقوم عن يمين الامام بحذائه سواء إذا كانا اثنين		١٩٠- ٥٧- يقوم عن يمين الامام بحذائه سواء إذا كانا اثنين	
١٩١- ٥٨- اذا قام الرجل عن يسار الامام فحوله الامام الى يمينه		١٩١- ٥٨- اذا قام الرجل عن يسار الامام فحوله الامام الى يمينه	
١٩٢- ٥٩- اذا لم ينو الامام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمرهم		١٩٢- ٥٩- اذا لم ينو الامام أن يؤم ، ثم جاء قوم فأمرهم	
١٩٢- ٦٠- إذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي		١٩٢- ٦٠- إذا طول الامام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي	
١٩٧- ٦١- تخفيف الامام في القيام ، وانما الركوع والسجود		١٩٧- ٦١- تخفيف الامام في القيام ، وانما الركوع والسجود	
١٩٩- ٦٢- اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء		١٩٩- ٦٢- اذا صلى لنفسه فليطول ماشاء	
٢٠٠- ٦٣- من شك إمامه إذا طول		٢٠٠- ٦٣- من شك إمامه إذا طول	
٢٠١- ٦٤- الإيجاز في الصلاة واتمامها		٢٠١- ٦٤- الإيجاز في الصلاة واتمامها	

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٠١	٦٥- من أخف الصلاة عند بكاء الصبي	٢٣٣	٩٢- رفع البصر الى السماء في الصلاة
٢٠٣	٦٦- اذا صلى ثم أم قوما	٢٣٤	٩٣- الالتفات في الصلاة
٢٠٣	٦٧- من أسمع الناس تكبير الامام	٢٣٥	٩٤- هل يلتفت لامر ينزل به أو يرى شيئا أو بصاقا في القبلة
٢٠٤	٦٨- الرجل يأتي بالامام ويأتم الناس بالمأموم	٢٣٦	٩٥- وجوب القراءة للامام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت
٢٠٥	٦٩- هل يأخذ الامام - إذا شك - بقول الناس	٢٤٣	٩٦- القراءة في الظهر
٢٠٦	٧٠- اذا بكى الامام في الصلاة	٢٤٥	٩٧- للقراء في العصر
٢٠٦	٧١- تسوية الصفوف عند الاقامة وبعدها	٢٤٦	٩٨- القراءة في المغرب
٢٠٨	٧٢- اقبال الامام على النار عند تسوية الصفوف	٢٤٧	٩٩- الجهر في المغرب
٢٠٨	٧٣- الصف الأول	٢٥٠	١٠٠- الجهر في العشاء
٢٠٨	٧٤- اقامة الصف من تمام الصلاة	٢٥٠	١٠١- القراءة في العشاء بالسجدة
٢٠٩	٧٥- أتم من لم يتم الصفوف	٢٥١	١٠٢- القراءة في العشاء
٢١١	٧٦- الزاق المنكسب بالمنكسب والقدم بالقدم في الصف	٢٥١	١٠٣- يطول في الاولين ويخذف في الاخرين
٢١١	٧٧- اذا قام الرجل عند يسار الامام وحوله الامام خلفه الى يمينه	٢٥١	١٠٤- القراءة في الفجر
٢١٢	٧٨- المرأة وحدها تكون صفا	٢٥٣	١٠٥- الجهر بقراءة صلاة الفجر
٢١٣	٧٩- ميمنة المسجد والامام	٢٥٥	١٠٦- الجمع بين السورتين في الركعة والقراءة بالخواتيم
٢١٣	٨٠- اذا كان بين الامام وبين القوم حائط أو سرة	٢٦٠	١٠٧- يقرأ في الاخير بين بغاتحة الكتاب
٢١٤	٨١- صلاة الليل	٢٦١	١٠٨- من خافت القراءة في الظهر والعصر
٢١٦	٨٢- ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة	٢٦١	١٠٩- اذا أسمع الامام الآية
٢١٨	٨٣- رفع اليدين في التكبير الاولى مع الاقتتاح سواء	٢٦١	١١٠- يطول في الركعة الاولى
٢١٩	٨٤- رفع اليدين اذا كبر واذا ركع واذا رفع	٢٦٢	١١١- جهر الامام بالتأمين
٢٢١	٨٥- الى أين يرفع يديه	٢٦٦	١١٢- فضل التأمين
٢٢٢	٨٦- رفع اليدين اذا قام من الركعتين	٢٦٦	١١٣- جهر المأموم بالتأمين
٢٢٤	٨٧- وضع اليمنى على اليسرى	٢٦٧	١١٤- اذا ركع دون الصف
٢٢٥	٨٨- الحشوع في الصلاة	٢٦٩	١١٥- اتمام التكبير في الركوع
٢٢٦	٨٩- ما يقول بعد التكبير	٢٧١	١١٦- اتمام التكبير في السجود
٢٣١	٩٠- حديث أسماء في صلاة الكسوف	٢٧٢	١١٧- التكبير اذا قام من السجود
٢٣١	٩١- رفع البصر الى الامام في الصلاة	٢٧٣	١١٨- وضع الاكف على الركب في الركوع
		٢٧٤	١١٩- اذا لم يتم الركوع

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٧٥	١٢٠- استواء الظهر في الركوع	٣٢٠	١٥٠- ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب
٢٧٥	١٢١- حد لإتمام الركوع والاعتدال فيه	٣٢٢	١٥١- من لم يمسخ جبهته وأنفه حتى صلى
٢٧٦	١٢٢- أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالاعادة	٣٢٢	١٥٢- التسليم
٢٨١	١٢٣- الدعاء في الركوع	٣٢٣	١٥٣- يسلم حين يسلم الامام
٢٨٢	١٢٤- ما يقوم الامام ومن خلفه اذا رفع رأسه من الركوع	٣٢٣	١٥٤- من لم ير رد السلام على الامام ، واكتفى بتسليم الصلاة
٢٨٣	١٢٥- فضل اللهم ربنا ولك الحمد	٣٢٤	١٥٥- الذكر بعد الصلاة
٢٨٤	١٢٦- القنوت	٣٢٣	١٥٦- يستقبل الامام الناس إذا سلم
٢٨٧	١٢٧- الاطمأئنة حين يرفع رأسه من الركوع	٣٢٤	١٥٧- مكث الامام في مصلاه بعد السلام
٢٩٠	١٢٨- يهوى بالتكبير حين يسجد	٣٢٧	١٥٨- من صلى بالناس فذكر حاجة فتعظام
٢٩٢	١٢٩- فضل السجود	٣٢٧	١٥٩- الافتتال والانصراف عن اليمن والشمال
٢٩٤	١٣٠- يبدى ضبعيه ويحاذي في السجود	٣٢٩	١٦٠- ماجاء في الثوم النقي والبصل والسكرات
٢٩٥	١٣١- يستقبل بأطراف رجله القبلة	٣٤٤	١٦١- وضوء الصبيان ومق يجب عليهم الغسل
٢٩٥	١٣٢- اذا لم يتم السجود	٣٤٧	١٦٢- خروج النساء الى المساجد بالليل والفلس
٢٩٥	١٣٣- السجود على سبعة أعظم	٣٤٩	١٦٣- انتظار الناس قيام الامام العالم
٢٩٧	١٣٤- السجود على الانف	٣٥٠	١٦٤- صلاة النساء خلف الرجال
٢٩٨	١٣٥- السجود على الانف والسجود في الطين	٣٥١	١٦٥- صرعة انصراف النساء من الصبح ، وقلة مقامهن في المسجد
٢٩٨	١٣٦- عقد الثياب وشدها	٣٥١	١٦٦- استئذان المرأة زوجها بالخروج الى المسجد
٢٩٩	١٣٧- لا يكف شعراً		( ١١ - كتاب الجمعة )
٢٩٩	١٣٨- لا يكف ثوبه في الصلاة		رقم ٨٧٦ - ٩٤١
٢٩٩	١٣٩- التسبيح والدعاء في السجود	٣٥٣	١ - فرض الجمعة
٣٠٠	١٤٠- المسكك بين السجدين	٣٥٦	٢ - فضل الفضل يوم الجمعة
٣٠١	١٤١- لا يفترش ذراعيه في السجود	٣٦٤	٣ - الطيب للجمعة
٣٠٢	١٤٢- من استوى قاعداً في وتر من صلاته ثم نهض	٣٦٦	٤ - فضل الجمعة
٣٠٣	١٤٣- كيف يعتمد على الارض اذا قام من الركعة	٣٧٠	٥ - قول عمر: لم تحتسبون عن الصلاة
٣٠٣	١٤٤- يكبر وهو ينهض من السجدين	٣٧٠	٦ - الدمن للجمعة
٣٠٥	١٤٥- سنة الجلوس في التشهد	٣٧٣	٧ - يلبس أحسن ما يمسد
٣٠٩	١٤٦- من لم ير التشهد الاول واجبا	٣٧٤	٨ - السواك يوم الجمعة
٣١٠	١٤٧- التشهد في الاولى	٣٧٧	٩ - من تسوك بسواك غيره
٣١١	١٤٨- التشهد في الآخرة		
٣٧١	١٤٩- الدعاء قبل السلام		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٧٧	١٠- ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة	٤٢٥	٣٩- الصلاة بعد الجمعة وقبلها
٣٧٩	١١- الجمعة في القرى والمدن	٤٢٧	٤٠- فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض
٣٨١	١٢- هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم	٤٢٨	٤١- القائلة بعد الجمعة
٣٨٢	١٣- حديث أئذنوا للنساء بالليل إلى المساجد		( ١٢ - كتاب صلاة الخوف )
٣٨٤	١٤- الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر	رقم ٩٤٢ - ٩٤٧	
٣٨٥	١٥- من أين تؤتى الجمعة وعلى من تجب	٤٢٩	١ - حديث ابن عمر في صلاة الخوف
٣٨٦	١٦- وقت الجمعة إذا زالت الشمس	٤٣١	٢ - صلاة الخوف رجالاً وركباً
٣٨٨	١٧- إذا اشتد الحر يوم الجمعة	٤٣٣	٣ - يحرس بعضهم بعضاً في صلاة الخوف
٣٩٠	١٨- المشي إلى الجمعة	٤٣٤	٤ - الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو
٣٩٢	١٩- لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة	٤٣٦	٥ - صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء
٣٩٣	٢٠- لا يقيم أعمام يوم الجمعة ويقعد في مكانه	٤٣٨	٦ - التكبير والغسل بالصبيح والصلاة عند الاغارة والحرب
٣٩٣	٢١- الأذان يوم الجمعة		( ١٣ - كتاب العيدين )
٣٩٣	٢٢- المؤذن الواحد يوم الجمعة	رقم ٩٤٨ - ٩٨٩	
٣٩٦	٢٣- يجب الإمام على المنبر إذا سمع النداء	٤٣٩	١ - في العيدين والتجمل فيهما
٣٩٦	٢٤- الجلوس على المنبر عند التأذين	٤٤٠	٢ - الحراب والدروق يوم العيد
٣٩٦	٢٥- التأذين عند الخطبة	٤٤٥	٣ - سنة العيدين لأهل الإسلام
٣٩٧	٢٦- الخطبة على المنبر	٤٤٦	٤ - الأكل يوم الفطر قبل الخروج
٤٠١	٢٧- الخطبة قائماً	٤٤٧	٥ - الأكل يوم النحر
٤٠٢	٢٨- استقبال الناس الإمام إذا خطب	٤٤٨	٦ - الخروج إلى المصلي بغير منبر
٤٠٢	٢٩- من قال في الخطبة بعد البناء : أما بعد	٤٥١	٧ - المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة
٤٠٦	٣٠- القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة	٤٥٣	٨ - الخطبة بعد العيد
٤٠٧	٣١- الاستماع إلى الخطبة	٤٥٤	٩ - ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم
٤٠٧	٣٢- إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصل ركعتين	٤٥٦	١٠- التكبير إلى العيد
٤١٢	٣٣- من جاء والإمام يخطب صلى ركعتين خفيفتين	٤٥٧	١١- فضل العمل في أيام التشريق
٤١٢	٣٤- رفع اليدين في الخطبة	٤٦١	١٢- التكبير أيام منى وإذا غدا إلى عرفة
٤١٣	٣٥- الاستسقاء في الخطبة يوم الجمعة	٤٦٣	١٣- الصلاة إلى الحربة يوم العيد
٤١٣	٣٦- الانصات يوم الجمعة والإمام يخطب	٤٦٣	١٤- العزّة أو الحربة بين يدي الإمام يوم العيد
٤١٥	٣٧- الساعة التي في يوم الجمعة	٤٦٣	١٥- خروج النساء والحجض إلى المصلي
٤٢٢	٣٨- إذا نقر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة		

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٦٤	١٦- خروج الصليان الى المصلى	٥٠٨	١٠- الدعاء إذا انقطعت السبل من كثرة المطر
٤٦٥	١٧- استقبال الامام الناس في خطبة العيد	٥٠٩	١١- ما قيل إن النبي ﷺ لم يحول رداءه في الاستسقاء يوم الجمعة
٤٦٥	١٨- العلم الذي بالمصلى	٥٠٩	١٢- اذا استشفعوا الى الامام ليستسقى لهم لم يردم
٤٦٦	١٩- موعظة الامام النساء يوم العيد	٥١٠	١٣- اذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط
٤٦٩	٢٠- اذا لم يكن لها جلباب في العيد	٥١٢	١٤- الدعاء إذا كثر المطر : حوالينا ولا علينا
٤٧٠	٢١- اعتزال الحيض المصلى	٥١٣	١٥- الدعاء في الاستسقاء قائما
٤٧١	٢٢- النحر والذبح يوم النحر بالمصلى	٥١٤	١٦- الجهر بالقراءة في الاستسقاء
٤٧١	٢٣- كلام الامام والناس في خطبة العيد	٥١٤	١٧- كيف حول النبي ﷺ ظهره الى الناس
٤٧٢	٢٤- من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد	٥١٤	١٨- صلاة الاستسقاء ركعتين
٤٧٤	٢٥- اذا فاته العيد يصلى ركعتين	٥١٥	١٩- الاستسقاء في المصلى
٤٧٦	٢٦- الصلاة قبل العيد وبعدها	٥١٥	٢٠- استقبال القبلة في الاستسقاء
	( ١٤ - كتاب الوتر )	٥١٦	٢١- رفع الناس أيديهم مع الامام في الاستسقاء
	رقم ٩٩٠ - ١٠٠٤	٥١٧	٢٢- رفع الامام يده في الاستسقاء
٤٧٧	١ - ما جاء في الوتر	٥١٨	٢٣- ما يقال اذا أمطرت
٤٨٦	٢ - ساعات الوتر	٥١٩	٢٤- من تمطر في المطر حتى يتحادر على لحية
٤٨٧	٣ - إيقاظ النبي ﷺ أهله بالوتر	٥٢٠	٢٥- اذا هبت الريح
٤٨٨	٤ - ليجعل آخر صلاته وترأ	٥٢٠	٢٦- قول النبي ﷺ نصرت بالصبا
٤٨٨	٥ - الوتر على الدابة	٥٢١	٢٧- ما قيل في الزلازل والآيات
٤٨٩	٦ - الوتر في السفر	٥٢٢	٢٨- ( وتجمعون رزقكم أنكم تكذبون )
٤٨٩	٧ - القنوت قبل الركوع وبعده	٥٢٤	٢٩- لا يدري متى يجي المطر الا الله
	( ١٥ - كتاب الاستسقاء )		( ١٦ - كتاب الكسوف )
	رقم ١٠٠٥ - ١٠٣٩		رقم ١٠٤٠ - ١٠٦٦
٤٩٢	١ - الاستسقاء	٥٢٦	١ - الصلاة في كسوف الشمس
٤٩٢	٢ - اللهم اجعلها عليهم سنين كسنى يوسف	٥٢٩	٢ - الصدقة في الكسوف
٤٩٤	٣ - سؤال الناس الامام الاستسقاء إذا قحطوا	٥٣٣	٣ - النداء بالصلاة جامعه في الكسوف
٤٩٧	٤ - تحويل الرداء في الاستسقاء	٥٣٣	٤ - خطبة الامام في الكسوف
٥٠١	٥ - انتقام الرب بالقحط اذا انتهكت محارمه	٥٣٥	٥ - هل يقول كسفت الشمس أو خسفت
٥٠١	٦ - الاستسقاء في المسجد الجامع	٥٣٦	٦ - قوله ﷺ يخوف الله عباده بالكسوف
٥٠٧	٧ - الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة	٥٣٧	٧ - النعوذ من عذاب القبر في الكسوف
٥٠٨	٨ - الاستسقاء على المنبر	٥٣٨	٨ - طول السجود في الكسوف
٥٠٨	٩ - من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء		

صفحة	الباب
٥٦٠	١٢- من لم يجد موضعاً للسجود من الزحام
	( ١٨ - كتاب تقصير الصلاة )
	رقم ١٠٨٠ - ١١١٩
٥٦١	١ - ما جاء في التقصير وكَمْ يقيم حتى يقصر
٥٦٢	٢ - الصلاة بمنى
٥٦٥	٣ - كم أقام النبي ﷺ في حجته
٥٦٥	٤ - في كم يقصر الصلاة
٥٦٩	٥ - يقصر إذا خرج من موضعه
٥٧٢	٦ - يصلي المغرب ثلاثاً في السفر
٥٧٣	٧ - صلاة التطوع على الدواب وحينما توجهت به
٥٧٤	٨ - الأيماء على الدابة
٥٧٤	٩ - ينزل للكتابة
٥٧٦	١٠ - صلاة التطوع على الحمار
٥٧٧	١١ - من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها
٥٧٨	١٢ - من تطوع في السفر في غير دبر الصلاة وقبلها
٥٧٩	١٣ - اجمع في السفر بين المغرب والعشاء
٥٨١	١٤ - هل يؤذن أو يقيم إذا جمع بين المغرب والعشاء
٥٨٢	١٥ - يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس
٥٨٢	١٦ - إذا ارتحل بعد ما زالت الشمس صلى الظهر ثم ركب
٥٨٤	١٧ - صلاة القاعد
٥٨٦	١٨ - صلاة القاعد بالإيماء
٥٨٧	١٩ - إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب
٥٨٨	٢٠ - إذا صلى قاعداً ثم صح أو وجد خفة تمم ما بقي

صفحة	الباب
٥٣٩	٩ - صلاة الكسوف جماعة
٥٤٣	١٠ - صلاة النساء مع الرجال في الكسوف
٥٤٣	١١ - من أحب العنقة في كسوف الشمس
٥٤٤	١٢ - صلاة الكسوف في المسجد
٥٤٤	١٣ - لا تنكس الشمس لموت أحد ولا حياته
٥٤٥	١٤ - الذكر في الكسوف
٥٤٦	١٥ - الدعاء في الكسوف
٥٤٧	١٦ - قول الامام في خطبة الكسوف أما بعد
٥٤٧	١٧ - الصلاة في كسوف القمر
٥٤٨	١٨ - الركعة الاولى في الكسوف أطول
٥٤٩	١٩ - الجهر بالقراءة في الكسوف
	( ١٧ - كتاب سجود القرآن )
	رقم ١٠٦٧ - ١٠٧٩
٥٥١	١ - ما جاء في سجود القرآن وسنه
٥٥٢	٢ - سجدة تنزيل السجدة
٥٥٢	٣ - سجدة ص
٥٥٣	٤ - سجدة النجم
٥٥٣	٥ - سجود المسلمين مع المشركين
٥٥٤	٦ - من قرأ السجدة ولم يسجد
٥٥٦	٧ - سجدة إذا السماء انشقت
٥٥٦	٨ - من سجد لسجود القاري
٥٥٧	٩ - ازدحام الناس إذا قرأ الامام السجدة
٥٥٧	١٠ - من رأى أن الله عز وجل لم يوجب السجود
٥٥٩	١١ - من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها



## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٦	٣	لم يذكر	لم يذكر	١٠١	١٦	أركعتين	ركعتين
٦	١٠	يستغفر به	يستغفر به	١٠٢	٥	ووجه	ووجه
٦	٢٦	الأوقات	الأوقات	١٠٤	١	ثم مدها	ثم مدها
١١	٤	الدرودي	الدرودي	١٠٤	٢٧	هذا	هكذا
١٨	٤	٥٢٩	٦٢٩	١١١	٨	للسافر	للسافرين
٢٥	١٤	الثات	الثقات	١١٣	٢٠	التأخير	التأخر
٢٦	١٩	فنجدم	فيجدم	١١٤	٢٠	يتبع	يتبع
٢٣	١٩	باب صلاة الفجر	باب فضل صلاة الفجر	١١٦	١٢	ذا	إذا
٣٧	٧	السؤال	السؤال	١٢٤	٢٤	٤٦٣	٦٤٣
٣٩	١٥	به كتاب	به في كتاب	١٢٥	١٣	قبا	قبا
٤٠	١٤	إذا أورد	إذا ورد	١٢٥	١٦	يصمها	يطمها
٤٠	٢٨	فينصرف	فينصرف	١٢٧	٢١	بالنفاق المصية	بالنفاق نفاق المصية
٤٣	١٢	كره	كره	١٢٧	٢٩	أو العشاء	أو العشاء أو العشاء
٥٠	٧	قوله	قوله في	١٢٩	٢٣	وتعرقه	وتعرقه
٥٠	٢٠	على رأسه يده	يده على رأسه	١٣٥	٤	الفرد	الفرض
٥٤	٤	فصلي	فصليا	١٣٦	٣	ويلحق	ويلتحق
٥٤	٧	اسماعيل بن	اسماعيل بن	١٣٩	٢٦	أن يمشي	والمشي
٥٨	٣	وأرضيهم	وأرضاهم	١٤٣	٢٣	فالأول	فالأول
٦٣	١٧	ورواه	رواه	١٤٥	١٢	وهو	وهو
٧١	٢١	فتكون	فيكون	١٤٨	٢٥	في مالك	عن مالك
٧٢	١٢	عبادة الله	عبادة الله	١٥٤	١١	التهادي	والتهادي
٧٤	١٥	في الخير	في خير	١٥٦	١٦	الامة	الائمة
٧٤	١٨	وهنا الذي	وهذا هو الذي	١٦١	٨	ذهاب	من ذهاب
٨٩	١٥	تجب	تجب	١٦٦	٢٠	أب بكر	أبي بكر
٨٩	٢٣	وأمن غلبة	وأمن من غلبة	١٦٧	٢١	المذكور	المذكورة
٩٠	٢٢	عبد الله يوسف	عبد الله بن يوسف	١٦٨	٨	وتقدم	وتقدم
٩١	٤	وفي حديث	في حديث	١٦٩	٢٢	المصلين	المصلين
٩٤	٥	٤١٦	٦١٤	١٧٢	٢٥	المحضب	المخضب
٩٥	٢٠	أوقع	واقع	١٧٤	١٥	بعد الإمام	بعد فراغ الإمام

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧٤	٢٢	(ذهب)	(قذهب)	٣٨٣	٢٠	بفسقهم	بفسقهم ونومهم
١٧٩	٢٥	زائد	زائدا	٤٠٦	١١	يخطها	يخطها
٢٠٤	١٠	لا يسمع	لم يسمع	٤٢٢	١٦	الاختلاف	لا خلاف
٢٠٤	١٢	يخطان	تخطان	٤٢٤	٢٥	ولهم	والهم
٢٠٦	٢٥	ومو	وهو	٤٢٥	٢٠	حبان	حيان
٢٠٧	٢٧	الرؤية	الرواية	٤٢٧	٧	ابن حازم	ابن أبي حازم
٢١٢	٢	ولانه	لانه	٤٢٨	١٨	الموصل	الموصل
٢١٢	١٦	وصليت	صليت	٤٢٩	٥	لم	لم
٢١٤	٢١	أبي فديك	أبي الفديك	٤٣٤	٢٦	يجوز	بجواز
٢٢١	٢٢	ابن شاش	ابن شاس	٤٣٥	٤	قا لم يكن	قان لم يكن
٢٢٤	٧	ابن حازم	أبي حازم	٤٤٠	٧	يلعب السودان	يلعب فيه السودان
٢٢٧	١٨	فه العالمين	لله رب العالمين	٤٤٠	٢٦	ويقال أيضا	ويقال له أيضا
٢٤٣	٨	يقرا فيها	يقرا فيها	٤٤٢	٣٠	الخرقة	الخرقة
٢٥٥	١٧	في كل ركعة	من آل حامي في كل ركعة	٤٧٣	٢٥	الاصحية	الاصحية
٢٦٤	١٠	أى ولم	أى ولو لم	٤٧٥	٢	اجماعه	جماعة
٢٦٩	٢٤	أو المراد عدد	أو المراد إتمام	٤٧٥	٢٤	وهذا أثر	وهذا الأثر
٢٨٩	٣	فلا ينبغي	فلا ينبغي	٤٧٦	١٤	أولا أعم	أو لأعم
٣٠٣	١٤	ابن شيد	ابن رشيد	٤٩٩	١٨	د بالناس	د نخرج بالناس
٣٠٩	١٦	أبو صالح	أبو صالح	٥٠١	١٢	ستا	سبتا
٣٢٢	٢٢	يخذ	ينفذ	٥٠١	١٥	الآكام والظراب	الآكام والظراب
٣٣١	١	لقائله	لقائله	٥٠٣	٦	يفيئنا	يفيئنا
٣٣٤	١٩	النساء	النساء	٥٠٥	٢١	أنما	أنما
٣٣٨	١٤	كالعروف	كالعرق	٥١٥	١١	المسموى	المسموى
٣٤٧	٦	عيد الله	عيد الله	٥١٦	٩	بن بلال	عن بلال
٣٤٩	٧	١٢٣	١٢٣	٥٢٣	٢٢	صالح بن سفيان	صالح عن سفيان
٣٤٩	١١	بن مسلمة	بن مسلمة	٥٢٧	٥	أبي بكر	أبي بكر
٣٤٩	١٦	فأنجوز	فأنجوز	٥٢٩	٢٦	أثم عنها ورده	عنها ثم أورده
٣٥١	٥	وأم	وأم	٥٣٠	٢٨	الثاني	السامع
٣٥٢	٣	د	د	٥٣١	٣	تسميه	تسمية
٣٥٣	٢٥	الأواح	الأرواح	٥٤٥	١٠	أول	الأول

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٥٤٥	١٣	ابن مسعود	أبي مسعود	٥٦٠	١٦	روايته له	رواية له
٥٥٢	٢	بذكره	بذكره	٥٨	آخر سطر سقطت منه فقرة	وصوابها بعد و تابعها	حسيناء : فاما متابعة على بن المبارك فوصلها أبو نعيم في المستخرج من طريق عثمان بن عمر بن فارس عنه . وأما متابعة حرب ، الخ
٥٥٦	٦	لمسجد	مسجد				
٥٥٧	١٢	ثم واقفه	واقفه				
٥٥٨	٢٩	عن النبي	على النبي				

# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

وأُصله تصحيحاً وتحقيقاً  
وأُشرف على مقابلة نسق الطبعة وزينها  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصححه وأشرف على طبعه  
محب الدين الخطيب

رقم كتبه وأبوابه وأمازيجه  
مخففو أد عبد الباقي

الجزء الثالث

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

### على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزارعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجيل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنباط المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الإيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزارعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الإيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجيد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيدة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضع هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على علاف كل محل أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ١٩ - كتاب التهجد

١ - باب التهجد بالليل ، وقوله عز وجل ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ لَهُ نَافِلَةً لَّكَ ﴾

١١٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَهَجَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ فِيمَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ لَكَ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَإِقَاوُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ ، وَبِكَ خَاصَمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْقَدُّمُ وَأَنْتَ الْآخِرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَوْ لَا إِلَهَ غَيْرُكَ » . قَالَ سُفْيَانُ قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ سَمِعَهُ مِنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ١١٢٠ - أطرافه في : ٦٣١٧ ، ٧٣٨٥ ، ٧٤٤٢ ، ٧٤٩٩ ]

قوله ( باب التهجد بالليل ) في رواية الكشميني « من الليل ، وهو أوفق للفظ الآية ، وسقطت البسمة من رواية أبي ذر . وقصد البخاري إثبات مشروعية قيام الليل مع عدم التعرض لحكمه ، وقد أجمعوا إلا شذوذا من القدماء على أن صلاة الليل ليست مفروضة على الأمة ، واختلفوا في كونها من خصائص النبي ﷺ ، وسيأتي تصريح المصنف بعدم وجوبه على الأمة قريبا . قوله ( وقوله عز وجل ومن الليل فتهجد به ) زاد أبو ذر في روايته « أسهر به ، وحكاه الطبري أيضا ، وفي المجاز لأبي عبيدة : قوله ( فتهجد به ) أي أسهر بصلاة . وتفسير التهجد بالسهر معروف في اللغة ، وهو من الأضداد ، يقال تهجد إذا سهر وتهجد إذا نام ، حكاه الجوهري وغيره . ومنهم من فرق بينهما فقال : هجدت نمت وتهجدت سهرت حكاه أبو عبيدة وصاحب العين ، فعلى هذا أصل الهجود النوم ، ومعنى تهجدت طرحت عن النوم . وقال الطبري : التهجد السهر بعد نومة ، ثم ساقه عن جماعة من السلف . وقال ابن فارس : المتهجد المصلي ليلا . وقال كراع : التهجد صلاة الليل خاصة . قوله ( نافلة لك ) النافلة في اللغة الزيادة ، قيل معناه عبادة زائدة في فرائضك . وروى الطبري عن ابن عباس « ان النافلة للنبي ﷺ خاصة ، لأنه أمر بقيام الليل وكتب عليه دون أمته ، وإسناده ضعيف . وقيل معناه زيادة لك خالصة لأن تطوع غيره يكفر ما على صاحبه من ذنب ، وتطوعه هو ﷺ يقع خالصا لكونه لا ذنب عليه ، وروى معنى ذلك الطبري وابن أبي حاتم عن مجاهد بإسناد حسن ، وعن قتادة كذلك ، ورجح الطبري الأول وليس الثاني يبعد من الصواب . قوله ( إذا قام من الليل يتهجد )

في رواية مالك عن أبي الزبير عن طاوس : إذا قام إلى الصلاة من جوف الليل ، وظاهر السياق أنه كان يقول أول ما يقوم إلى الصلاة ، وترجم عليه ابن خزيمة الدليل على أن النبي ﷺ كان يقول هذا التحميد بعد أن يكبر ، ثم ساقه من طريق قيس بن سعد عن طاوس عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام للتهجد قال بعد ما يكبر : اللهم لك الحمد ، وسيأتي هذا في الدعوات من طريق كريب عن ابن عباس في حديث مبينته عند النبي ﷺ في بيت ميمونة وفي آخره : وكان في دعائه : اللهم اجعل في قلبي نوراً ، الحديث . وهذا قاله لما أراد أن يخرج إلى صلاة الصبح كما بينه مسلم من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه . **قوله** ( قيم السموات ) في رواية أبي الزبير المذكورة ، قيام السموات ، وسيأتي السلام عليه في التوحيد ، قال قتادة : القيام القائم بنفسه بتدبير خلقه المقيم لغيره . **قوله** ( أنت نور السموات والأرض ) أي منورها وبك يمتدى من فيهما . وقيل : المعنى أنت المنزه عن كل عيب ، يقال فلان منور أي مبرأ من كل عيب ، ويقال هو اسم مدح تقول : فلان نور البلد أي مزينه . **قوله** ( أنت ملك السموات ) كذا للأكثر ، وللكشميني : لك ملك السموات ، والأول أشبه بالسياق . **قوله** ( أنت الحق ) أي المتحقق الوجود للثابت بلا شك فيه ، قال القرطبي : هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة خاص به لا ينبغي لغيره ، إذ وجوده لنفسه فلم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم بخلاف غيره . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله ، أو بمعنى أن من سماك إله فقد قال الحق . **قوله** ( ووعدك الحق ) أي الثابت ، وعرفه ونكر ما بعده لأن وعده مختص بالإنجاز دون وعد غيره ، والتشكيك في البواري للتعظيم قاله الطيبي<sup>(١)</sup> . واللقاء وما ذكر بعده داخل تحت الوعد . لكن الوعد مصدر وما ذكر بعده هو الموعود به ، ويحتمل أن يكون من الخاص بعد العام كما أن ذكر القول بعد الوعد من العام بعد الخاص قاله الكرماني . **قوله** ( ولقاءك حق ) فيه الإقرار بالبعث بعد الموت وهو عبارة عن مآل الخلق في الدار الآخرة بالنسبة إلى الجزاء على الأعمال . وقيل : معنى ( لقاءك حق ) أي الموت ، وأبطله النورى . **قوله** ( وقولك حق ) تقدم ما فيه . **قوله** ( والجنة حق والنار حق ) فيه إشارة إلى أنهما موجودتان ، وسيأتي البحث فيه في بدء الخلق . **قوله** ( ومحمد ﷺ حق ) خصه بالذكر تعظيماً له ، وعطفه على النبيين إذنا بالتغاير بأنه فائق عليهم بأوصاف مختصة وجردة عن ذاته كأنه غيره ووجب عليه الإيمان به وتصديقه بمبالغة في إثبات نبوته كما في التشهد . **قوله** ( والساعة حق ) أي يوم القيامة ، وأصل الساعة القطعة من الزمان ، وإطلاق اسم الحق على ما ذكر من الأمور معناه أنه لا بد من كونها وأنها بما يجب أن يصدق بها . وتكرار لفظ حق للبالغة في التأكيذ . **قوله** ( اللهم لك أسلمت ) أي انقدت وخضعت (وبك أمنت ) أي صدقت (وعليك توكلت ) أي فوضت الأمر إليك تاركا للنظر في الأسباب العادية<sup>(٢)</sup> (ولإليك أنبت) أي رجعت إليك في تدبير أمري . **قوله** ( وبك خاصمت ) أي بما أعطيتني من البرهان ، وبما لفتنتني من الحجج . **قوله** ( وإليك حاكمت ) أي كل من جحد الحق حاكمته إليك وجعلتك الحكم بيننا ، لا من كانت الجاهلية تتحاكم إليه من كاهن ونحوه . وقدم مجموع صلوات

(١) في مخطوطة الرياض : القرطبي

(٢) ليس هذا التفسير مجيد . والصواب في تفسير التوكل عند أهل التحقيق أنه الاعتماد على الله والثقة به ، والإيمان بأنه مقدر الأشياء ومدير الأمور كلها ، مع النظر في الأسباب العادية من البد وقيامها بها . فالتوكل مركب من شيئين : أحدهما الاعتماد على الله والثقة به والثبوت إلى لكونه قد علم الأشياء وقدرها وله القدرة الشاملة والمشيئة النافذة . والثاني النظر من العبد في الأسباب الدينية والقيمية وقيامها بها ، وإتقانه

هذه الأفعال عليها أشعارا بالتخصيص وإفادة للحصر . وكذا قوله ( ولك الحمد ) وقوله ( فاغفر لي ) قال ذلك مع كونه مغفورا له إما على سبيل التواضع والهضم لنفسه وإجلالا وتعظيما لربه أو على سبيل التعليم لأمته لتقتدى به كذا قيل ، والاولى أنه لمجموع ذلك ، وإلا لو كان للتعليم فقط لكتفى فيه أمرهم بأن يقولوا . **قوله** ( وما قدمت ) أى قبل هذا الوقت ( وما أخرت ) عنه . **قوله** ( وما أسررت وما أعلنت ) أى أخفيت وأظهرت ، أو ما حدثت به نفسى وما تحرك به لسانى . زاد فى التوحيد من طريق ابن جريج عن سليمان ، وما أنت أعلم به منى ، وهو من العام بعد الخاص أيضا . **قوله** ( أنت المقدم وأنت المؤخر ) قال المذهب : أشار بذلك إلى نفسه لأنه المقدم فى البعث فى الآخرة والمؤخر فى البعث فى الدنيا زاد فى رواية ابن جريج أيضا فى الدعوات ، أنت إلهى لا إله لى غيرك ، قال الكرماني : هذا الحديث من جوامع الكلم ، لأن لفظ القيم إشارة إلى أن وجود الجواهر وقوامها منه ، والنور إلى أن الأعراض أيضا منه ، والملك الى أنه حاكم عليها لإيجادا وإعداما يفعل ما يشاء ، وكل ذلك من نعم الله على عباده ، فلهذا قرن كلا منها بالحمد وخصص الحمد به . ثم قوله ، أنت الحق ، إشارة إلى المبدأ ، والقول ونحوه إلى المعاش ، والساعة ونحوها إشارة إلى المعاد ، وفيه الإشارة إلى النبوة وإلى الجزاء ثوابا وعقابا ووجوب الإيمان والإسلام والتوكل والإنابة والنصر إلى الله والخضوع له انتهى . وفيه زيادة معرفة النبي ﷺ بعظمة ربه وعظيم قدرته ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له بحقوقه والإقرار بصدق وعده ووعدته ، وفيه استحباب تقديم الثناء على المسألة عند كل مطلوب اقتدا . به ﷺ . **قوله** ( قال سفيان ، وزاد عبد الكريم أبو أمية ) هذا موصول بالسناد الأول وهو من زعم أنه معلق ، وقد بين ذلك الحميدى فى مسنده عن سفيان قال ، حدثنا سليمان الأحول خال ابن أبي نجیح سمعت طاوسا ، فذكر الحديث وقال فى آخره ، قال سفيان : وزاد فيه عبد الكريم ولا حول ولا قوة إلا بك ، ولم يقلها سليمان . وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج من طريق اسماعيل القاضى عن على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى فيه فقال فى آخره : قال سفيان وكنت إذا قلت لعبد الكريم آخر حديث سليمان ، ولا إله غيرك ، قال ، ولا حول ولا قوة إلا باقى ، قال سفيان : وليس هو فى حديث سليمان انتهى . ومقتضى ذلك أن عبد الكريم لم يذكر إسناده فى هذه الزيادة لكنه على الاحتمال . ولا يلزم من عدم سماع سفيان لها من سليمان أن لا يكون سليمان حدث بها ، وقد وهم بعض أصحاب سفيان فأدرجها فى حديث سليمان أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نعيم عن سفيان فذكرها فى آخر الخبر بغير تفصيل ، وليس لعبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق - فى صحيح البخارى إلا هذا الموضع ، ولم يقصد البخارى التخرىج له فلاجل ذلك لا يعدونه فى رجاله ، وإنما وقعت عنه زيادة فى الخبر غير مقصودة لذاتها كما تقدم مثله للسعودى فى الاستسقاء ، وسيأتى نحوه للحسن بن عمار فى البيوع ، وعلم المزي على هؤلاء علامة التعليق وليس بجيد ، لأن الرواية عنهم موصولة ، إلا أن البخارى لم يقصد التخرىج عنهم ، ومن هنا يعلم أن قول المنذرى : قد استشهد البخارى بعبد الكريم أبو أمية فى كتاب التهجيد ليس بجيد لأنه لم يستشهد به إلا إن أراد بالاستشهاد مقابل الاحتجاج فله وجه ، وأما قول ابن طاهر : ان البخارى ومسلما أخرجا لعبد الكريم هذا فى الحج حديثا واحدا عن مجاهد عن ابن أبي ليلي عن على فى القيام على البدن من رواية ابن عيينة عن عبد الكريم فهو غلط منه ، فإن عبد الكريم المذكور هو الجزرى . والله المستعان . **قوله** ( قال سفيان ) هو موصول أيضا ، وإنما أراد سفيان بذلك بيان سماع سليمان له من طاوس لإيراده



له أولاً بالضعفة ، ووقع في رواية الحميدى التصريح بالجماع كما تقدم ، ولأبى ذر وحده هنا قال على بن خشرم قال سفيان الخ ، ولعل هذه الزيادة عن الفربرى فان على بن خشرم لم يذكره في شيوخ البخارى ، وأما الفربرى فقد سمع من على بن خشرم كما سيأتى في أحاديث الأنبياء في قصة موسى والخضر ، فكان هذا الحديث أيضاً كان عنده عالياً عن على بن خشرم عن سفيان فذكره لأجل العلو . والله أعلم

## ٢ - باب فضل قيام الليل

١١٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام قال أخبرنا معمر . ح

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر : عن الزهري عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على رسول الله ﷺ ، فتضمنت أن أرى رؤيا فأنقصها على رسول الله ﷺ ، وكنت غلاماً شاباً ، وكنت أنا في المسجد على عهد رسول الله ﷺ ، فرأيت في النوم كأن ملكين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كعلي البر ، وإذا لها قرنان ، وإذا فيها أناس قد عرفتهم ، فقلت أقول : أعود بالله من النار . قال : فلقينا ملك آخر فقال لي : لم ترخ »

١١٢٢ - « قصصتها على حفصة ، فقصتها حفصة على رسول الله ﷺ فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل . فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا »

[ الحديث ١١٢٢ - أطرافه في : ١١٥٧ ، ٣٧٣٩ ، ٣٧٤١ ، ٧٠١٦ ، ٧٠٢٩ ، ٧٠٣٦ ]

قوله ( باب فضل قيام الليل ) أورد فيه حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في رقيه ، وفيه « فقال : نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فكان بعد لا ينام من الليل إلا قليلا ، وظاهره أن قوله « فكان بعد لا ينام الخ ، من كلام سالم ، لكن وقع في التعبير من رواية البخارى عن عبد الله بن محمد شيخه هنا بإسناده هذا « قال الزهري : فكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، ومقتضاه أن في السياق الأول إدراج ، لكن أوردته في المناقب من رواية عبد الرزاق وفي آخره « قال سالم : وكان عبد الله لا ينام من الليل إلا قليلا ، فظهر أن لا إدراج فيه ، وأيضاً فكلام سالم في ذلك مغاير لكلام الزهري فالتقى الإدراج عنه أصلاً ورأساً ، وشاهد الترجمة قوله « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، فقتضاه أن من كان يصلي من الليل يوصف بكونه نعم الرجل ، وفي رواية نافع عن ابن عمر في التعبير « أن عبد الله رجل صالح لو كان يصلي من الليل ، وهو أبين في المقصود ، وكان المصنف لم يصح عنده حديث صريح في هذا الباب فاكتفى بحديث ابن عمر ، وقد أخرج فيه مسلم حديث أبي هريرة « أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل ، وكان البخارى توقف فيه للاختلاف في وصله وإرساله وفي رفعه ووقفه . قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ومشام هو ابن يوسف الصنعاني ، ومحمود هو ابن غيلان . قوله ( كان الرجل ) اللام للجائز ولا مفهوم له وإنما ذكر للغالب . قوله ( فتضمنت أن أرى ) في رواية الكشميني « أنى أرى ، وزاد في التعبير من وجه آخر « قلت في نفسي لو كان فيك خير لرأيت مثل ما يرى هؤلاء ، ويؤخذ منه أن الرؤيا الصالحة تدل على خير رآها . قوله ( كأن ملكين ) لم أقف على تسميتهما . قوله ( فذهبا بي إلى النار

فاذا هي مطوية) في رواية أيوب عن نافع الآتية قريبا وكان اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا بي إلى النار فتلقاها ملك فقال: لن ترعا، خليا عنه، وظاهر هذا أنهما لم يذهبا به، ويجمع بينهما بحمل الثاني على إدخاله فيها فالتقدير أن يذهبا بي إلى النار فيدخلاني فيها، فلما نظرتهما فاذا هي مطوية، ورأيت من فيها واستعدت، فلقينا ملك آخر. **قوله** (فاذا هي مطوية) أي مبنية والبئر قبل أن تبنى تسمى قليبا. **قوله** (وإذا لها قرنان) هكذا للجمهور، وحكى الكرماني أن في نسخة وقرنين، فأعربها بالجر أو بالنصب على أن فيه شيئا مضافا حذف وترك المضاف إليه على ما كان عليه وتقديره: فاذا لها مثل قرنين، وهو كقراءة من قرأ (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بالجر أي يريد عرض الآخرة. أو ضمن إذا المفاجأة معنى الوجدان أي فاذا بي وجدت لها قرنين انتهى. والمراد بالقرنين هنا خشبتان أو بناآن تمد عليهما الخشبة العارضة التي تعلق فيها الحديدية التي فيها البكرة، فان كانا من بناء فهما القرنان وأن كانا من خشب فهما الزنوقان بزاي منقوطة قبل المهملة ثم نون ثم كاف، وقد يطلق على الخشبة أيضا القرنان، وسيأتي مزيد لذلك في شرح حديث أبي أيوب في غسل المحرم في باب الاغتسال للمحرم، من كتاب الحج. **قوله** (وإذا فيها أناس قد عرفتهم) لم أقف على تسمية أحد منهم. **قوله** (لم ترع) بضم أوله وفتح الراء بعدها مهملة ساكنة أي لم تخف، والمعنى لا خوف عليك بعد هذا، وفي رواية الكشميني في التعبير لن ترعا، وهي رواية الجمهور بآببات الألف، ووقع في رواية القابسي لن ترع، بحذف الألف. قال ابن التين: وهي لغة قليلة - أي الجزم بلن - حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهدا. وتعقب بقول الشاعر:

لن يجب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة

وبقول الآخر: ولن يحل للعنين بعدك منظر. وزاد فيه: إنك رجل صالح، وسيأتي بعد بضعة عشر بابا زيادة فيه ونقصان. قال القرطبي: إنما فسر الشارع من رؤيا عبد الله ما هو ممدوح لأنه عرض على النار ثم عوفي منها، وقيل له لا روع عليك وذلك لصلاحه، غير أنه لم يكن يقوم من الليل لحصل لعبد الله من ذلك تنبيه على أن قيام الليل مما يتق به النار والدنو منها فذلك لم يترك قيام الليل بعد ذلك. وأشار المهبلي إلى أن السر في ذلك كون عبد الله كان ينام في المسجد ومن حق المسجد أن يتعبد فيه فنبه على ذلك بالتخويف بالنار. **قوله** (لو كان) لو للتمنى لا للشرط ولذلك لم يذكر الجواب، وفي هذا الحديث أن قيام الليل يدفع العذاب، وفيه تمنى الخير والعلم، وسيأتي باقي الكلام عليه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى. (تنبيه): سياق هذا المتن على لفظ محمود، وأما سياق عبد الله بن محمد فسيأتي في التعبير، وأغفل المزي في الأطراف طريق محمود، وهي واردة عليه

### ٣ - باب طول السجود في قيام الليل

١١٢٣ - **حدثنا** أبو الهيثم قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ كان يصلي إحدى عشرة ركعة، كانت تلك صلاته، يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم تحسين آية قبل أن يرفع رأسه، وبركع ركعتين قبل صلاة الفجر. ثم يصحح على شقه الأيمن حتى يأتيه الندى للصلاة»

**قوله** ( باب طول السجود في قيام الليل ) أورد فيه حديث عائشة وفيه « كان يسجد السجدة من ذلك قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية ، وهو دال على ما ترجم له ، وقد تقدم من حديثها في أبواب صفة الصلاة أنه ﷺ كان يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » وفي مسند أحمد من طريق محمد بن عباد عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يقول في صلاة الليل في سجوده : سبحانك لا إله إلا أنت ، رجاله ثقات . **قوله** ( وبركع ركعتين قبل صلاة الفجر ثم يضطجع ) سيأتي الكلام عليه في آخر أبواب التهجد إن شاء الله تعالى

#### ٤ - باب ترك القيام المريض

١١٢٤ - **حدثنا أبو نعيم** قال **حدثنا سفيان** عن **الأسود** قال سمعت **جندبا** يقول « **اشتكى النبي ﷺ** ، فلم يقم ليلة أو ليلتين »

[ الحديث ١١٢٤ - أطرافه في : ١١٢٥ ، ٤٩٥١ ، ٤٩٨٣ ]

١١٢٥ - **حدثنا محمد بن كثير** قال **أخبرنا سفيان** عن **الأسود** بن **قيس** عن **جندب** بن **عبد الله** رضي الله عنه قال « **احتبس جبريل ﷺ على النبي ﷺ** ، فقالت امرأة من قريش : أبطأ عليه شيطاناه ، فزأت ( والضحي ) ، والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك وما قلى »

**قوله** ( باب ترك القيام ) أي قيام المريض . **قوله** ( عن الأسود ) هو ابن قيس ، وجندب هو ابن عبد الله البجلي كما في الإسناد الذي بعده ، وسفيان هو الثوري فيهما ، ووهب من زعم أنه ابن عيينة . ووقع التصريح بسماح الأسود له من جندب في طريق زهير عنه في التفسير . **قوله** ( **اشتكى النبي ﷺ** ) أي مرض ، ووقع في رواية قيس بن الربيع التي سيأتي التنبيه عليها بلفظ « مرض » ، ولم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تفسير هذه الصكاية ، لكن وقع في الترمذي من طريق ابن عيينة عن الأسود في أول هذا الحديث عن جندب قال « كنت مع النبي ﷺ في غار ، فدميت [صعبه فقال : هل أنت إلا لصعب دميت ، وفي سبيل الله ما لقيت ] . قال « وأبطأ عليه جبريل فقال المشركون قد ودع محمد فأنزل الله ( ما ودعك ربك ) انتهى ، فظن بعض الشراح أن هذا بيان للشكاية المجملة في الصحيح ، وليس كما ظن ، فإن في طريق عبد الله بن شداد التي يأتي التنبيه عليها أن نزول هذه السورة كان في أوائل البعثة ، وجندب لم يصحب النبي ﷺ إلا متأخرا ، كما حكاه البغوي في « معجم الصحابة » عن الإمام أحمد . فعلى هذا هما قضيتان حكاهما جندب إحداها رسالة والأخرى موصولة لأن الأولى لم يحضرها فروايتها لها رسالة من مراسيل الصحابة ، والثانية شهدا كما ذكر أنه كان مع النبي ﷺ ، ولا يلزم من عطف إحداها على الأخرى في رواية سفيان اتحادهما والله أعلم . **قوله** ( فلم يقم ليلة أو ليلتين ) هكذا اختصره المصنف ، وقد ساقه في فضائل القرآن تاما أخرجه عن أبي نعيم شيخه فيه هنا بإسناده المذكور فزاد « فأتته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك إلا قد تركك ، فأنزل الله تعالى ( والضحي ) إلى قوله ( وما قلى ) » ، ثم أخرجه المصنف هنا عن محمد بن كثير عن سفيان بلفظ آخر وهو « احتبس جبريل عن النبي ﷺ » فقالت امرأة من قريش ، الحديث . وقد وافق

أبا نعيم أبو أسامة عند أبي عوانة ، ووافق محمد بن كثير وكيع عند الاسماعيلي ، ورواية زهير التي أشرنا إليها في التفسير كرواية أبي نعيم ، لكن قال فيها « فلم يبق ليلة أو ليلتين أو ثلاثا » ورواية ابن عينة عن الاسود عند مسلم كرواية محمد بن كثير ، فالظاهر أن الاسود حدث به على الوجهين فحمل عنه كل واحد ما لم يحمله الآخر ، وحمل عنه سفيان الثوري الأمرين فحدث به مرة هكذا ومرة هكذا ، وقد رواه شعبة عن الاسود على لفظ آخر أخرجه المصنف في التفسير قال « قالت امرأة يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأ عنك » وزاد النسائي في أوله « أبطأ جبريل على النبي ﷺ » ، فقالت امرأة ، الحديث . وهذه المرأة فيما ظهر لي غير المرأة المذكورة في حديث سفيان ، لأن هذه المرأة عبرت بقولها « صاحبك » وتلك عبرت بقولها « شيطانك » . وهذه عبرت بقولها « يا رسول الله » وتلك عبرت بقولها « يا محمد » . وسياق الأولى يشعر بأنها قالت تأسفا وتوجعا ، وسياق الثانية يشعر بأنها قالت تهكما وشماتة . وقد حكى ابن بطال عن تفسير بقي بن مخلد قال « قالت خديجة للنبي ﷺ حين أبطأ عنه الوحي : إن ربك قد فلاك ، فنزلت والضحي » وقد تعقبه ابن المنير ومن تبعه بالإنكار ، لأن خديجة قوية الإيمان لا يليق نسبة هذا القول إليها ، لكن اسناد ذلك قوى أخرجه اسماعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره وأبو داود في أعلام النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهاد وهو من صفار الصحابة والاسناد اليه صحيح ، وأخرجه أبو داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة لكن ليس عند أحد منهم أنها عبرت بقولها « شيطانك » وهذه هي اللفظة المستنكرة في الخبر . وفي رواية اسماعيل وغيره « ما أرى صاحبك » بدل « ربك » والظاهر أنها عنت بذلك جبريل . وأغرب سنيد بن داود فيما حكاه ابن بشكوال فروى في تفسيره عن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه أن عائشة قالت للنبي ﷺ ذلك ، وغلط سنيد في ذلك فقد رواه الطبري عن أبي كريب عن وكيع فقال فيه « قالت خديجة » وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأما المرأة المذكورة في حديث سفيان التي عبرت بقولها « شيطانك » فهي أم جميل الهوراء بنت حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، وهي أخت أبي سفيان بن حرب وامرأة أبي لباب كاهن من طريق إسرائيل عن أبي اسحق عن زيد بن أرقم قال « قالت امرأة أبي لباب لما مكث النبي ﷺ أياما لم ينزل عليه الوحي : يا محمد ما أرى شيطانك إلا قد فلاك » فنزلت والضحي ، رجاله ثقات وفي تفسير الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الاسود في حديث الباب « فقالت امرأة من أهله ومن قومه ، ولا شك أن أم جميل من قومه لأنها من بني عبد مناف . وعند ابن عساکر أنها إحدى عماته ، وقد وقعت على مستنده في ذلك ، وهو ما أخرجه قيس بن الربيع في مسنده عن الاسود بن قيس راويه ، وأخرجه الفريابي شيخ البخاري في تفسيره عنه ولفظه « فأتته إحدى عماته أو بنات عمه فقالت : إني لأرجو أن يكون شيطانك قد ودعك » . ( تنبيه ) : استشكل أبو القاسم بن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة ، وتبعه ابن التين فقال : احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه انتهى . وقد ظهر بسياق تكملة المتن وجه المطابقة ، وذلك أنه أراد أن ينبه على أن الحديث واحد لاتحاد مخرجه وإن كان السبب مختلفا لكنه في قصة واحدة كما أوضحناه ، وسياق بقية السلام على حديث جندب في التفسير إن شاء الله تعالى . وقد وقع في رواية قيس بن الربيع التي ذكرتها « فلم يطلق القيام وكان يحب التهجيد »

٥ - باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب

وطرق النبي ﷺ فاطمة وعليهما السلام ليلة للصلاة

١١٢٦ - **حدثنا** ابنُ مُقاتِلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدِ بِنْتِ الْحَارِثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ لَيْلَةً فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَاذَا أُنْزِلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْفِتْنَةِ ، مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخِزَانِ ، مَنْ يَوْقُظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ ؟ يَا رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ »

١١٢٧ - **حدثنا** أَبُو الْيَمَانِ قَالَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْسَةَ فَقَالَ : أَلَا تُصَلِّيَانِ ؟ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ ، فَاذَا شَاءَ أَنْ يَمِيتَنَا بَمِيتِنَا . فَانصَرَفَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُوَلِّ يَضْرِبُ خَدَّهُ وَهُوَ يَقُولُ ( وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا )

[الحدث ١١٢٧ - أطرافه في : ٤٧٢٤ ، ٧٣٤٧ ، ٧٤٦٥]

١١٢٨ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ ، وَمَا سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأَسْبِّحُهَا »

[الحدث ١١٢٨ - طرفه في : ١١٧٧]

١١٢٩ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ : قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ ، وَلَمْ يَمْتَنِعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ »

قوله (باب تحريض النبي ﷺ) يعني أمته أو المؤمنين (على قيام الليل) في رواية الأصيل وكريمة و صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب ، قال ابن المنير : اشتملت الترجمة على أمرين : التحريض ، ونفي الإيجاب . فحديث أم سلمة وعلى الأول ، وحديث عائشة الثاني . قلت : بل يؤخذ من الأحاديث الأربعة نفي الإيجاب ، ويؤخذ التحريض من حديثي عائشة من قولها « كَانَ يَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّهُ ، لِأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ أَحْبَبَهُ اسْتَلْزَمَ التَّحْرِيزَ عَلَيْهِ لَوْلَا مَا عَارَضَهُ مِنْ خَشْيَةِ الْإِفْرَاضِ كَمَا سَأَلْتِي تَقْرِيرَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : كَانَ الْبُخَارِيُّ فَهَمَّ أَنْ يَمُرَّ بِالْإِيقَاطِ لِلصَّلَاةِ لَا لِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ بِمَا أُنْزِلَ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَجْرَدِ الْإِخْبَارِ لَكَانَ يُمْكِنُ تَأْخِيرُهُ إِلَى النَّهَارِ لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ . قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَمَشَاهِدَةُ حَالِ الْخَيْرِ حِينَئِذٍ أَمْرًا لَا يَكُونُ عِنْدَ التَّأْخِيرِ ، فَيَكُونُ الْإِيقَاطُ فِي الْحَالِ أَبْلَغَ لَوْ عَيَّنَ مَا يُخْبِرُهُنَّ بِهِ وَلَسَمِعْنَ مَا يُعْظَنُ بِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ الْبُخَارِيِّ بِقَوْلِهِ « قِيَامَ اللَّيْلِ » ، مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ وَسَمَاعِ الْمَوْعِظَةِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمَلَكُوتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ « وَالنَّوَافِلُ » ، مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ . قلت : وَهَذَا عَلَى رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ كَمَا يَبَيِّنُهُ ، لَا عَلَى رِوَايَةِ الْأَصِيلِ

وكرامة ، وما نسبته إلى فهم البخارى أولا هو المعتمد ، فانه وقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف في الأدب وغيره في هذا الحديث ، ومن يوقظ صواحب الجبر ، يريد أزواجه حتى يصلين ، فظهرت مطابقة الحديث للترجمة ، وأن فيه التحريض على صلاة الليل ، وعدم الإيجاب يؤخذ من ترك الزامه بذلك . وجرى البخارى على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذى يورده ، وستأتى بقية فوائد حديث أم سلمة في الفتن . وعبد الله المذكور في إسناده هو ابن المبارك ، وأما حديث علي بن الحسين المذكور في إسناده هو زين العابدين ، وهذا من أصح الأسانيد ومن أشرف التراجم الواردة فيمن روى عن أبيه عن جده . وحكى الدارقطنى أن كاتب الليث رواه عن الليث عن عقيل عن الزهري فقال : عن علي بن الحسين عن الحسن بن علي ، وكذا وقع في رواية حجاج ابن أبي منيع عن جده عن الزهري في تفسير ابن مردويه ، وهو وهم والصواب : عن الحسين ، ويؤيده رواية حكيم ابن حكيم عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه أخرجهما النسائى والطبري . قوله ( طرقة وفاطمة ) بالنصب عطفاً على الضمير ، والطروق الاثنان بالليل ، وعلى هذا فقوله ليلة للتأكيد . وحكى ابن فارس أن معنى طروق ، أتى ، فعل هذا يكون قوله ليلة ، لبيان وقت المجئ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ليلة أى مرة واحدة . قوله ( ألا تصلين ) قال ابن بطلال : فيه فضيلة صلاة الليل وإيقاظ النائم من الأهل والقراءة لذلك . ووقع في رواية حكيم بن حكيم المذكورة : ودخل النبي ﷺ على وعلى فاطمة من الليل فابقظنا للصلاة ، ثم رجع إلى بيته فصلى هرباً من الليل فلم يسمع لنا حساً ، فرجع إلينا فأبقظنا ، الحديث . قال الطبري : لولا ما علم النبي ﷺ من عظم فضل الصلاة في الليل ما كان يزعم ابنته وابن عمه في وقت جعله الله لحقه سكتنا ، لكنه اختار لها إحراز تلك الفضيلة على الدعة والسكون امتثالاً لقوله تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) الآية . قوله ( أنفسنا بيد الله ) اقتبس على ذلك من قوله تعالى ( الله يتوفى الأنفس حين موتها ) الآية . ووقع في رواية حكيم المذكورة : قال علي : جلست وأنا أعرك عيني وأنا أقول : والله ما نصلى إلا ما كتب الله لنا ، إنما أنفسنا بيد الله ، وفيه إثبات المشيئة لله ، وأن العبد لا يفعل شيئاً إلا بإرادة الله . قوله ( بعثنا ) بالمثلثة أى أبقظنا ، وأصله إنارة الشيء من موضعه . قوله ( حين قلت ) في رواية كريمة : حين قلنا ، قوله ( ولم يرجع ) بفتح أوله أى لم يجئني ، وفيه أن السكوت يكون جواباً ، والإعراض عن القول الذى لا يطابق المراد وإن كان حقا في نفسه . قوله ( يضرب نخذه ) فيه جواز ضرب الفخذ عند التأسف ، وقال ابن التين : كره احتجاجه بالآية المذكورة ، وأراد منه أن ينسب التقصير إلى نفسه . وفيه جواز الانزعاج من القرآن ، وجميع قول من قال إن اللام في قوله ( وكان الانسان ) للعموم لا لخصوص الكفار . وفيه منقبة لعل حيث لم يكتف ما فيه عليه أدنى غضاظة فقدم مصلحة نشر العلم وتبليغه على كتمه . ونقل ابن بطلال عن المهلب قال : فيه أنه ليس للإمام أن يشدد في النوافل حيث قنع ﷺ بقول على رضي الله عنه : أنفسنا بيد الله ، لأنه كلام صحيح في العذر عن التنفل ، ولو كان فرضاً ما عذره . قال : وأما ضربه نخذه فقرأته الآية فدل على أنه ظن أنه أخرجهم فقدم على إنباههم ، كذا قال ، وأقره ابن بطلال ، وليس بواضح ، وما تقدم أولى . قال النووي : المختار أنه ضرب نخذه تمجبا من سرعة جوابه وعدم موافقته له على الاعتذار بما اعتذره به ، والله أعلم . وأما حديث عائشة الأولى فيشتمل على حديثين : أحدهما ترك العمل خشية إقراضه ، ثانيهما ذكر صلاة الضحى . وهذا الثاني سياق الكلام عليه في باب من لم يصل الضحى . وقوله في الأول ( إن ) بكسر الهمزة وهى المخففة من الثقيلة ، وفيها ضمير

الشأن . وقوله ( ليدع ) بفتح اللام أى يترك ، وقوله ( خشية ) بالنصب متعلق بقوله ليدع ، وقوله ( فيفرض ) بالنصب عطفاً على يعمل ، وسيأتى الكلام على قوائمه فى الحديث الذى بعده . وزاد فيه مالك فى الموطأ وقالت وكان يحب ما خف على الناس ، . وأما حديث عائشة الثانى فهو باسناد الذى قبله . وقوله ( صلى ذات ليلة فى المسجد ) تقدم قبيل صفة الصلاة من رواية عمرة عن عائشة ، أنه صلى فى حجرته ، وليس المراد بها بيته وإنما المراد الحصى التى كان يحتجرها بالليل فى المسجد فيجعلها على باب بيت عائشة فيصلى فيه ويجلس عليه بالانهار ، وقد ورد ذلك مبيناً من طريق سعيد المقبرى عن أبى سلة عن عائشة ، وهو عند المصنف فى كتاب اللباس ولفظه « كان يحتجر حصيرا بالليل فيصلى عليه ويبسطه بالانهار فيجلس عليه ، ولاحد من طريق محمد بن إبراهيم عن أبى سلة عن عائشة ، فأمرنى أن أنصب له حصيرا على باب حجرتى ففعلت » فخرج ، فذكر الحديث . قال النووى : معنى يحتجر يحوط موضعاً من المسجد بحصير يستريحه ليصلى فيه ولا يمر بين يديه مار ليتوفر خشوعه ويتفرغ قلبه . وتعقبه الكرماتى بأن لفظ الحديث لا يدل على أن احتجاره كان فى المسجد قال : ولو كان كذلك للزم منه أن يكون تاركاً للأفضل الذى أمر الناس به حيث قال « فصلوا فى بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء فى بيته إلا المكتوبة » ثم أجاب بأنه إن صح أنه كان فى المسجد فهو إذا احتجر صار كأنه بيت بخصوصيته ، أو أن السبب فى كون صلاة التطوع فى البيت أفضل عدم شوبه بالرياء غالباً ، والنبي ﷺ منزه عن الرياء فى بيته وفى غير بيته . قوله ( ثم صلى من القابلة ) أى من الليلة المقبلة ، وهو لفظ معمر عن ابن شهاب عند أحمد ، وفى رواية المستمل « ثم صلى من القابل ، أى الوقت . قوله ( ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ) كذا رواه مالك بالثبوت ، وفى رواية عقيل عن ابن شهاب كما تقدم فى الجمعة ، فصلى رجال بصلاته ، فأصبح الناس فتحدثوا ، ولمسلم من رواية يونس عن ابن شهاب « يتحدثون بذلك » ونحوه فى رواية عمرة عن عائشة المعاصرة قبل صفة الصلاة ، ولاحد من رواية ابن جريج عن ابن شهاب « فلما أصبح تحدثوا أن النبي ﷺ صلى فى المسجد من جوف الليل ، فاجتمع أكثر منهم ، زاد يونس « فخرج النبي ﷺ فى الليلة الثانية فصلوا معه ، فأصبح الناس يذكرون ذلك . فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج فصلوا بصلاته ، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله ، ولابن جريج « حتى كان المسجد يعجز عن أهله ، ولاحد من رواية معمر عن ابن شهاب « أتت المسجد حتى اغتصر بأهله ، وله من رواية سفيان بن حسين عنه « فلما كانت الليلة الرابعة غص المسجد بأهله ، . قوله ( فلم يخرج ) زاد أحمد فى رواية ابن جريج « حتى سمعت ناساً منهم يقولون : الصلاة ، وفى رواية سفيان بن حسين « فقالوا ما شأنه ، وفى حديث زيد بن ثابت كما سيأتى فى الاعتصام « ففقدوا صوته وظنوا أنه قد نام ، فجعل بعضهم يتنحى ليخرج إليهم ، وفى حديثه فى الأدب « فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب ، . قوله ( فلما أصبح قال : قد رأيت الذى صنعت ) فى رواية عقيل « فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال : أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم ، وفى رواية يونس وابن جريج « لم يخف على شأنكم ، وزاد فى رواية أبى سلة « اكفوا من العمل ما تطيقون ، وفى رواية معمر أن الذى سأله عن ذلك بعد أن أصبح عمر بن الخطاب ، ولم أر فى شئ من طرقه بيان عدد صلاته فى تلك الليالى ، لكن روى ابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر قال « صلى بنا رسول الله ﷺ فى رمضان ثمان ركعات ثم أوتر ، فلما كانت القابلة اجتمعنا فى المسجد ورجونا أن يخرج إلينا حتى أصبحنا ، ثم دخلنا فقلنا : يا رسول الله ، الحديث . فان كانت القصة واحدة احتمل أن يكون جابر ممن جاء فى

الليلة الثالثة فلذلك اقتصر على وصف ليلتين ، وكذا ما وقع عند مسلم من حديث أنس ، كان رسول الله ﷺ يصلي في رمضان ، فحُت فقامت إلى جنبه ، فجاء رجل فقام حتى كنا رهطاً ، فلما أحس بنا تجوز ثم دخل رحله ، الحديث ، والظاهر أن هذا كان في قصة أخرى . قوله ( إلا أني خشيت أن تفرض عليكم ) ظاهر في أن عدم خروجه إليهم كان لهذه الخشية ، لا لكون المسجد امتلاً وضاق عن المصلين . قوله ( أن تفرض عليكم ) في رواية عقيل وابن جريح ، وتمجزوا عنها ، وفي رواية يونس ، ولكني خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل فتمجزوا عنها ، ، وكذا في رواية أبي سلة المذكورة قبيل صفة الصلاة ، خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل ، وقوله ، وتمجزوا عنها ، أي تشق عليكم فتركوها مع القدرة عليها ، وليس المراد العجز السكلي لأنه يسقط التكليف من أصله . ثم إن ظاهر هذا الحديث أنه ﷺ توقع ترتب افتراض الصلاة بالليل جماعة على وجود المواظبة عليها ، وفي ذلك إشكال ، وقد بناء بعض المالكية على قاعدتهم في أن الشروع ملزم وفيه نظر ، وأجاب المحب الطبري بأنه يحتمل أن يكون الله عز وجل أوحى إليه أنك إن واطبت على هذه الصلاة معهم افترضتها عليهم فأحب التخفيف عنهم فترك المواظبة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك وقع في نفسه كما اتفق في بعض القرب التي داوم عليها فافترضت ، وقيل خشي أن يظن أحد من الأمة من مداومته عليها الوجوب ، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال : قوله ، وفرض عليكم ، أي تظنونه فرضاً فيجب على من ظن ذلك ، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه فانه يجب عليه العمل به . قال وقيل : كان حكم النبي ﷺ أنه إذا واطب على شيء من أعمال البر واقتدى الناس به فيه أنه يفرض عليهم انتهى . ولا يخفى بعد هذا الأخير ، فقد واطب النبي ﷺ على رواتب الفرائض وتابعه أصحابه ولم تفرض ، وقال ابن بطال يحتمل أن يكون هذا القول صدر منه ﷺ لما كان قيام الليل فرضاً عليه دون أمته فخشى إن خرج إليهم والزموا معه قيام الليل أن يسوى الله بينه وبينهم في حكمه ، لأن الأصل في الشرع المساواة بين النبي ﷺ وبين أمته في العبادة . قال : ويحتمل أن يكون خشي من مواظبتهم عليها أن يضعفوا عنها فيعصى من تركها بترك اتباعه ﷺ . وقد استشكل الخطابي أصل هذه الخشية مع ما ثبت في حديث الإسراء من أن الله تعالى قال : من خمس وهن خمسون لا يبدل القول لدى ، فإذا أمن التبديل فكيف يقع الخوف من الزيادة ؟ وهذا يدفع في صدور الأجوبة التي تقدمت . وقد أجاب عنه الخطابي بأن صلاة الليل كانت واجبة عليه ﷺ ، وأفعاله الشرعية يجب على الأمة الاقتداء به فيها - يعني عند المواظبة - فترك الخروج إليهم لئلا يدخل ذلك في الواجب من طريق الأمر بالاقتداء به لا من طريق إنشاء فرض جديد زائد على الخمس ، وهذا كما يوجب المرء على نفسه صلاة نذر فتجب عليه ، ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع . قال : وفيه احتمال آخر ، وهو أن الله فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشفاعته نبيه ﷺ ، فإذا عادت الأمة فيما استوهب لها والتمت ما استعفى لهم نبيهم ﷺ منه لم يستنكر أن يثبت ذلك فرضاً عليهم ، كما ألزم ناس الرهبانية من قبل أنفسهم ثم عاب الله عليهم التقصير فيها فقال ( فأرعوها حتى رعايتها ) فخشى ﷺ أن يكون سبيلهم سبيل أولئك ، فقطع العمل بشفقة عليهم من ذلك ، وقد تلقى هذين الجوابين من الخطابي جماعة من الشراح كابن الجوزي ، وهو مبني على أن قيام الليل كان واجباً عليه ﷺ وعلى وجوب الاقتداء بأفعاله ، وفي كل من الأمرين نزاع . وأجاب الكرماني بأن حديث الإسراء يدل على أن المراد بقوله تعالى ( لا يبدل القول لدى ) الأمن من نقص شيء من الخمس ، ولم يتعرض للزيادة انتهى . لكن في ذكر التضعيف بقوله : من خمس وهن خمسون ، إشارة إلى عدم



الزيادة أيضا ، لأن التضعيف لا ينقص عن العشر ، ودفع بعضهم في أصل السؤال بأن الزمان كان قابلا للنسخ فلا مانع من خشية الافتراض ، وفيه نظر لأن قوله ( لا يبدل القول لدى ) خبر والنسخ لا يدخله على الراجح ، وليس هو كقوله مثلا لم صوموا الدهر أبدا فانه يجوز فيه النسخ . وقد فتح الباري بثلاثة أجوبة أخرى : أحدها يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل ، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطا في صحة التنفل بالليل ، ويومئذ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت « حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم » ففهمهم من التجميع في المسجد إشفاقا عليهم من اشتراطه وأمن مع إذنه في المواظبة على ذلك في بيوتهم من افتراضه عليهم . ثانيا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان ، فلا يكون ذلك زائدا على الخمس ، بل هو نظير ما ذهب إليه قوم في العيد ونحوها . ثالثا يحتمل أن يكون الخوف افتراض قيام رمضان خاصة ، فقد وقع في حديث الباب أن ذلك كان في رمضان ، وفي رواية سفيان بن حسين خشيت أن يفرض عليكم قيام هذا الشهر ، فعلى هذا يرتفع الإشكال ، لأن قيام رمضان لا يتكرر كل يوم في السنة فلا يكون ذلك قدرا زائدا على الخمس . وأقوى هذه الأجوبة الثلاثة في نظري الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم ندب قيام الليل ولا سيما في رمضان جماعة ، لأن الخشية المذكورة أمنت بعد النبي ﷺ ، ولذلك جههم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب كما سيأتى في الصيام إن شاء الله تعالى . وفيه جواز الفرار من قدر الله إلى قدر الله قاله المهلب ، وفيه أن الكبير إذا فعل شيئا خلاف ما اعتاده أتباعه أن يذكر لهم عذره وحكمه والحكمة فيه . وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من الزهادة في الدنيا والاكتفاء بما قل منها والشفقة على أمته والرافة بهم ، وفيه ترك بعض المصالح لخوف المفسدة وتقديم أهم المصلحتين ، وفيه جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة كما تقدم وفيه نظر (١) لأن نفي النية لم ينتقل ولا يطلع عليه بالظن ، وفيه ترك الأذان والإقامة للتوافل إذا صليت جماعة

## ٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل

وقالت عائشة رضي الله عنها : كان يقوم حتى تنفطر قدماه . والفطور : الشقوق . انشقت

١١٣٠ - حدثنا أبو نعيم قال حدثنا مسعر عن زياد قال : سمعت المغيرة رضي الله عنه يقول « إن كان

النبي ﷺ يقوم - أو ليصلي - حتى ترم قدماه - أو ساقاه - فيقال له ، فيقول : أفلا أكون عبدا شكورا ؟

[ الحديث ١١٣٠ - طرفاه في : ٤٨٣٦ ، ٦٤٧١ ]

قوله ( باب قيام النبي ﷺ بالليل ) كذا للكشميني من طريقين عنه ، وزاد في رواية كريمة « حتى ترم قدماه ، وللباقين « قيام الليل للنبي ﷺ » . قوله ( وقالت عائشة : كان يقوم ) كذا للكشميني ، وغيره « قام رسول الله ﷺ » . قوله ( حتى تنفطر ) بناء واحدة ، وفي رواية الأصيل « تنفطر » بمثنتين . قوله ( والفطور الشقوق ) كذا ذكره أبو عبيدة في المجاز . قوله ( انشقت : انشقت ) هذا التفسير رواه ابن أبي حاتم موصولا عن الضحاك ، قال :

( ١ ) هذا النظر ليس بعيد ، والصواب جواز الاقتداء بمن لم ينو الإمامة عمدا بظاهر هذا الحديث ، وبحديث ابن عباس حين صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الليلة التي بات فيها عند خالته ميمونة ، ولأحاديث أخر وردت في هذا الباب . ولا فرق بين الفريضة والثانفة لأن الأصل التنسوية بينهما في الأحكام إلا ما خصه الدليل ، ولا يخص هنا فيا أعلم . والله أعلم

وروى عن مجاهد والحسن وغيرهما ذلك ، وكذا حكاه اسماعيل بن أبي زياد الشامي عن ابن عباس ، وحديث عائشة وصله المصنف في تفسير سورة الفتح . **قوله** ( عن زياد ) هو ابن علاقة ، وللمصنف في الزقاق عن خلاد بن يحيى عن مسمر ، حدثنا زياد بن علاقة ، . ( تنبيه ) : هكذا رواه الحفاظ من أصحاب مسمر عنه ، وخالفهم محمد بن بشر وحده فرواه عن مسمر عن قتادة عن أنس أخرجه البزار وقال : الصواب عن مسمر عن زياد ، وأخرجه الطبراني في الكبير من رواية أبي قتادة الحراني عن مسمر عن علي بن مسمر عن علي بن الأقر عن أبي جحيفة ، وأخطأ فيه أيضاً ، والصواب مسمر عن زياد بن علاقة . **قوله** ( ان كان يقوم أو ليصلي ) إن مخفة من الثبيلة و . يقوم ، بفتح اللام ، وفي رواية كريمة ، ليقوم يصلي ، وفي حديث عائشة : كان يقوم من الليل ، . **قوله** ( حتى ترم ) بفتح المثناة وكسر الراء وتخفيف الميم بلفظ المضارع من الورم هكذا سمع وهو نادر ، وفي رواية خلاد بن يحيى ، حتى ترم أو تنتفخ قدماء ، وفي رواية أبي عوانة عن زياد عند الترمذي ، حتى انتفخت قدماء ، . **قوله** ( قدماء أو ساقاه ) وفي رواية خلاد ، قدماء ، ولم يشك ، وللمصنف في تفسير الفتح ، حتى تورمت ، وللنسائي من حديث أبي هريرة ، حتى تزلج قدماء ، بزاي وعين مهملة ، ولا اختلاف بين هذه الروايات : فانه إذا حصل الانتفاخ أو الورم حصل الولع والتشقق والله أعلم . **قوله** ( فيقال له ) لم يذكر المقول ولم يسم القائل ، وفي تفسير الفتح ، فقيل له غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، وفي رواية أبي عوانة ، فقيل له أتتكلف هذا ، وفي حديث عائشة ، فقالت له عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار ، فقيل له تفعل هذا وقد جارك من الله أن قد غفر لك ، . **قوله** ( أفلا أكون ) في حديث عائشة ، أفلا أحب أن أكون ، ( عبدا شكورا ) وزادت فيه ، فلما كثرت له صلى جالسا ، الحديث ، والفاء في قوله ، أفلا أكون ، للسببية ، وهي عن محذوف تقديره أأترك تهجدى فلا أكون عبدا شكورا ، والمعنى أن المغفرة سبب لكون التهجد شكرا فكيف أتركه ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث أخذ الانسان على نفسه بالشدة في العبادة وإن أضر ذلك بيده ، لانه عليه السلام إذا فعل ذلك مع علمه بما سبق له فكيف بمن لم يعلم بذلك فضلا عن لم يأمن أنه استحق النار . انتهى . ومحل ذلك ما إذا لم يفيض الى الملل ، لان حال النبي عليه السلام كانت أكمل الأحوال ، فكان لا يمل من عبادة ربه وإن أضر ذلك بيده ، بل صح أنه قال : وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، كما أخرجه النسائي من حديث أنس ، فأما غيره عليه السلام فإذا خشي الملل لا ينبغي له أن يكره نفسه ، وعليه يحمل قوله عليه السلام ، خذوا من الأعمال ما تطيقون ، فان الله لا يمل حتى تملاوا ، . وفيه مشروعية الصلاة للشكر ، وفيه أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان كما قال الله تعالى ( اعملوا آل داود شكرا ) وقال القرطبي : ظن من سألته عن سبب تحمله المشقة في العبادة أنه إنما يعبد الله خوفا من الذنوب وطلباً للمغفرة والرحمة فنحقق أنه غفر له لا يحتاج إلى ذلك ، فأفادهم أن هناك طريقاً آخر للعبادة وهو الشكر على المغفرة وإيصال النعمة لمن لا يستحق عليه فيها شيئاً فيتعين كثرة الشكر على ذلك ، والشكر الاعتراف بالنعمة والقيام بالخدمة ، فنكثر ذلك منه سعى شكورا ، ومن ثم قال سبحانه وتعالى ( وقليل من عبادى الشكور ) . وفيه ما كان النبي عليه السلام عليه من الاجتهاد في العبادة والخشية من ربه ، قال العلماء : إنما ألزم الانبياء أنفسهم بشدة الخوف لعظم نعمته الله تعالى عليهم وأنه ابتدأهم بها قبل استحقاقها ، فبذلوا مجهودهم في عبادته ليؤدوا بهم شكره ، مع أن حقوق الله أعظم من أن يقوم بها العباد . والله أعلم



ينبغي عمله الماضي على من يراه ، أشار إلى ذلك ابن دقيق العيد ، وحكى عن قوم أن معنى قوله « أحب الصلاة » هو بالنسبة إلى من حاله مثل حال المخاطب بذلك وهو من يشق عليه قيام أكثر الليل ، قال : وعدة هذا القائل اقتضاء القاعدة زيادة الأجر بسبب زيادة العمل . لكن يعارضه هنا اقتضاء العادة والجبلية التقصير في حقوق يمارضها طول القيام ، ومقدار ذلك الفائت مع مقدار الحاصل من القيام غير معلوم لنا . فالأولى أن يجرى الحديث على ظاهره وعمومه ، وإذا تعارضت المصلحة والمفسدة فمقدار تأثير كل واحد منهما في الحث أو المنع غير محقق لنا ، فالطريق أننا نفرض الأمر إلى صاحب الشرع ، ونجرى على ما دل عليه اللفظ مع ما ذكرناه من قوة الظاهر هنا . والله أعلم ( تنبيه ) : قال ابن التين : هذا المذكور إذا أجريناه على ظاهره فهو في حق الأمة ، وأما النبي ﷺ فقد أمره الله تعالى بقيام أكثر الليل فقال ( يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا ) انتهى ، وفيه نظر لأن هذا الأمر قد نسخ كما سيأتي ، وقد تقدم في حديث ابن عباس ، فلما كان نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل ، وهو نحو المذكور هنا . نعم سيأتي بعد ثلاثة أبواب أنه ﷺ لم يكن يجرى الأمر في ذلك على وثيرة واحدة . والله أعلم .

**قوله** ( وأحب الصيام إلى الله صيام داود ) يأتي فيه ما تقدم في الصلاة ، وستأتي بقية مباحثه في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( كان ينام نصف الليل الخ ) في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن مسلم وكان يرقد شطر الليل ، ثم يقوم ثلث الليل بعد شطره ، قال ابن جريج : قلت لعمرو بن دينار عمرو بن أوس هو الذي يقول يقوم ثلث الليل ؟ قال : نعم انتهى . وظاهره أن تقدير القيام بالثلث من تفسير الراوي فيكون في الرواية الأولى إدراج ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرو بن أوس ذكره ، أي بسنده فلا يكون مدرجا . وفي رواية ابن جريج من الفائدة ترتيب ذلك ثم ، ففيه رد على من أجاز في حديث الباب أن تحصل السنة بنوم السدس الأول مثلا وقيام الثلث ونوم النصف الأخير ، والسبب في ذلك أن الواو لا ترتب . ( تنبيه ) : قال ابن رشيد : الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له ، إلا أنه ليس نصا فيه ، فينبه بالحديث الثالث وهو قول عائشة « ما ألفاه السحر عندي إلا قائما ، وأما حديث عائشة الأول فوالد عبدان اسمه عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ، وقوله « عن أشعث » هو ابن أبي الشعثاء المحاربي ، وقوله « الدائم » أي المواظبة العرفية ، وقوله « الصارخ » أي الديك . ووقع في مسند الطيالسي في هذا الحديث « الصارخ الديك » ، والصرخة الصيحة الشديدة ، وجرت العادة بأن الديك يصيح عند نصف الليل غالبا قاله محمد بن ناصر ، قال ابن التين : وهو موافق لقول ابن عباس « نصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل » وقال ابن بطلال : الصارخ يصرخ عند ثلث الليل ، وكان داود يتحرى الوقت الذي ينادى الله فيه « هل من سائل » كذا قال ، والمراد بالدوام قيامه كل ليلة في ذلك الوقت لا الدوام المطلق . **قوله** ( حدثنا محمد ) زاد أبو ذر في رواية « ابن سلام » وكذا نسبه أبو علي بن السكن ، وذكر الجياني أنه وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي « محمد بن سالم » بتقديم الألف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي : سألت أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسما فيه أبو محمد . قلت : وليس في شيوخ البخاري أحد يقال له محمد بن سالم . **قوله** ( عن الأشعث ) يعني بإسناده المذكور ، وظن بعضهم أنه موقوف على أشعث فأخطأ ، فقد أخرجه مسلم عن هناد بن السرى ، وأبو داود عن إبراهيم بن موسى الرازي كلاهما عن أبي الأحوص بهذا الإسناد بلفظ « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقلت لها : أي حين كان يصلي ؟ قالت : إذا سمع الصارخ قام فصلى » لفظ إبراهيم وزاد مسلم في أوله « كان يجب الدائم »

والإسماعيل من رواية خلف بن هشام عن أبي الأحوص بالإسناد ، سألت عائشة : أى العمل كان أحب إلى رسول الله ﷺ ؟ قالت : أدومه ، قال الإسماعيل لم يذكر البخارى في رواية أبي الأحوص بعد الأشعث أحدا ، وأثبت هذه الرواية ما كان يصنع إذا قام وهو قوله ، قام فصل ، بخلاف رواية شعبة فانها بحلة . وفي هذا الحديث الحديث على المداومة على العمل وإن قل ، وفيه الاقتصاد في العبادة وترك التعمق فيها لأن ذلك أنشط والقلب به أشد انشراحا . وأما حديث عائشة الثاني فوالد إبراهيم بن سعد هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وعبر موسى عن إبراهيم بقوله ، ذكر أبي ، وقد رواه أبو داود عن أبي توبة فقال : حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه ، وأخرجه الإسماعيل عن الحسن بن سفيان عن جمعة بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عمه أبي سلمة بن عبد الرحمن . **قوله** ( ما ألفاه ) بالفاء أى وجدناه ، والسحر مرفوع بأنه فاعله ، والمراد نومه بعد القيام الذى مبدؤه عند سماع الصارخ جمعا بينه وبين رواية مسروق التى قبلها . **قوله** ( تعنى النبى ﷺ ) في رواية محمد بن بشر عن سعد بن إبراهيم عند مسلم ، ما ألقى رسول الله ﷺ السحر على فراشى - أو عندي - إلا نائما ، وأخرجه الإسماعيل عن محمود الواسطي عن زكريا بن يحيى عن إبراهيم بن سعد بلفظ ، ما ألقى النبى ﷺ عندي بالاسحار إلا وهو نائم ، وفي هذا التصريح برفع الحديث . ( تنبيه ) : قال ابن التين : قولها ، إلا نائما ، تعنى مضطجعا على جنبه لأنها قالت في حديث آخر ، فإن كنت يقظانة حدثنى وإلا اضطجع ، انتهى . وتعقبه ابن رشيد بأنه لا ضرورة لحل هذا التأويل لأن السياق ظاهر في النوم حقيقة وظاهر في المداومة على ذلك ، ولا يلزم من أنه كان نائما لم يتم وقت السحر هذا التأويل ، فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص ، والثانى أرجح وإليه ميل البخارى لأنه ترجم بقوله ، من نام عند السحر ، ثم ترجم عقبه بقوله ، من تسحر فلم يتم ، فأوما إلى تخصيص رمضان من غيره ، فكأن العادة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر ، إلا في رمضان فإنه كان يتشغل بالسحور في آخر الليل ، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه . وقال ابن بطال : النوم وقت السحر كان يفعله النبى ﷺ في الليالى الطوال وفي غير شهر رمضان ، كذا قال ، ويحتاج في إخراج الليالى القصار الى دليل

## ٨ - باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح

١١٣٤ - **حدثنا يعقوب بن إبراهيم** قال **حدثنا روح** قال **حدثنا سميد** عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه ، أن نبى الله ﷺ وزيد بن ثابت رضى الله عنه تسحرا . فلما فرغا من سحورهما قام نبى الله ﷺ الى الصلاة فصلى . قلنا لأنس : كم كان بين فراغهما من سحورهما ودخولهما في الصلاة ؟ قال : كقدر ما يقرأ الرجل خمسين آية .

**قوله** ( باب من تسحر فلم يتم حتى صلى الصبح ) كذا للأكثر ، وللعموى والمستمل ، من تسحر ثم قام إلى الصلاة . **قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورق ، وروح هو ابن عبادة . **قوله** ( فلما فرغا من سحورهما قام إلى الصلاة فصلى ) هو ظاهر لما ترجم له . والمراد بالصلاة صلاة الصبح ، وقبلها صلاة الفجر ، وقد تقدم توجيهه . وبأى الكلام على بقية فوائد الحديث في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

## ٩ - باب طول القيام في صلاة الليل

١١٣٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صليتُ مع النَّبِيِّ ﷺ ليلةً ، فلم يَزَلْ قائماً حتى هَمَمْتُ بأمر سوء . قلنا : وما همت ؟ قال : همتُ أن أقعد وأدّر النَّبِيَّ ﷺ »

١١٣٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ لِلتَّهَجُّدِ مِنَ اللَّيْلِ يَشُومُ قَاهُ بِالسَّوَالِكِ »

**قوله** ( باب طول القيام في صلاة الليل ) كذا للأكثر ، وللمحموى والمستعمل ، طول الصلاة في قيام الليل ، وحديث الباب موافق لهذا لأنه دال على طول الصلاة لا على طول القيام بخصوصه ، إلا أن طول الصلاة يستلزم طول القيام لأن غير القيام كالركوع مثلاً لا يكون أطول من القيام كما عرف بالاستقراء من صحيحه ﷺ ، ففي حديث الكسوف ، فركع نحواً من قيامه ، وفي حديث حذيفة الذي سأذكره نحوه ، ومضى حديث عائشة قريباً أن السجدة تكون قريباً من خمسين آية ، ومن المعلوم في غير هذه الرواية أنه كان يقرأ بما يزيد على ذلك . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . **قوله** ( بأمر سوء ) بإضافة أمر إلى سوء ، وفي الحديث دليل على اختيار النبي ﷺ تطويل صلاة الليل ، وقد كان ابن مسعود قوياً محافظاً على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وما هم بالعود إلا بعد طول كثير ما اعتاده . وأخرج مسلم من حديث جابر ، أفضل الصلاة طول القنوت ، فاستدل به على ذلك . ويحتمل أن يراد بالقنوت في حديث جابر الخشوع ، وذهب كثير من الصحابة وغيرهم إلى أن كثرة الركوع والسجود أفضل ، وسلم من حديث ثوبان ، أفضل الأعمال كثرة السجود ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وفي الحديث أن مخالفة الإمام في أفعاله معدودة في العمل السيئ . وفيه تنبيه على فائدة معرفة ما بينهم من الأحوال وغيرها ، لأن أصحاب ابن مسعود ما عرفوا مراده من قوله دهمت بأمر سوء ، حتى استفهموه عنه ، ولم ينكر عليهم استفهامهم عن ذلك . وروى مسلم من حديث حذيفة أنه صلى مع النبي ﷺ ليلة فقرأ البقرة وآل عمران والنساء في ركعة ، وكان إذا مر بآية فيها تسبيح سبح أو سؤال سأل أو تعوذ تعوذ ، ثم ركع نحواً بما قام ، ثم قام نحواً بما ركع ، ثم سجد نحواً بما قام . وهذا إنما يتأتى في نحو من ساعتين ، فلعله ﷺ أحيا تلك الليلة كلها . وأما ما يقتضيه حاله في غير هذه الليلة فإن في أخبار عائشة أنه كان يقوم قدر ثلث الليل ، وفيها أنه كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، فيقتضى ذلك تطويل الصلاة والله أعلم . ( تنبيه ) : ذكر الدارقطني أن سليمان بن حرب تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة حكاه عنه البرقاني ، وهو من الأفراد المقيسة ، فان مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق أخرى عن الأعمش . **قوله** ( عن خالد بن عبد الله ) هو الواسطي ، وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي أيضاً ، وقد تقدم حديث حذيفة في الطهارة . واستشكل ابن بطال دخوله في هذا الباب فقال : لا مدخل له هنا لأن التسوك في صلاة الليل لا يدل على طول الصلاة . قال : ويمكن أن يكون ذلك من غلط الناسخ فكتبه في غير موضعه ، أو أن البخاري أجملته المنية قبل تهذيب كتابه ، فان فيه مواضع مثل هذا تدل على ذلك . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون أشار إلى أن استعمال السواك يدل على ما يناسبه من إكمال الهيئة والتأهب ، وهو دليل طول القيام إذ التخفيف لا يتهيأ له

هذا التهجد الكامل . وقد قال ابن رشيد : الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله « إذا قام للتهجد » أي إذا قام لعادته ، وقد تبين عاده في الحديث الآخر ، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر ، ولا شك أن في التسوك عونا على دفع النوم فهو مشعر بالاستعداد للاطالة . وقال البدر بن جماعة : يظهر لي أن البخاري أراد بهذا الحديث استحضر حديث حذيفة الذي أخرجه مسلم ، يعني المثار إليه قريبا ، قال : وإنما لم يخرج له لكونه على غير شرطه ، فاما أن يكون أشار إلى أن الليلة واحدة ، أو أنه بأحد حديثي حذيفة على الآخر . وأقربها توجيه ابن رشيد . ويحتمل أن يكون بيض الترجمة لحديث حذيفة فضم الكاتب الحديث إلى الحديث الذي قبله وحذف البياض

١٠ - باب كيف صلاة النبي ﷺ ، وكما كان النبي ﷺ يصلي من الليل ؟

١١٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « إن رجلا قال : يا رسول الله كيف صلاة الليل ؟ قال : مثنى مثنى ، فاذا خفت الصبح فأوترت بواحدة »

١١٣٨ - **حدثنا** مسدد قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني أبو جرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ركعة . يعني بالليل »

١١٣٩ - **حدثنا** إسحاق قال حدثنا عبيد الله قال أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق قال « سألت عائشة رضي الله عنها عن صلاة رسول الله ﷺ بالليل فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة ، سوى ركعتي الفجر »

١١٤٠ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى قال أخبرنا حنظلة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر وركعتا الفجر »

**قوله** ( باب كيف صلاة الليل ، وكما كان النبي ﷺ يصلي بالليل ) ؟ أورد فيه أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر « صلاة الليل مثنى مثنى ، الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في أول أبواب الوتر ، وأنه الأفضل في حق الأمة لكونه أجاب به السائل ، وأنه ﷺ صح عنه فعل الفصل والوصل . ثانيا حديث أبي جرة عن ابن عباس « كانت صلاة النبي ﷺ ثلاث عشرة ، يعني بالليل . وأخرجه مسلم والترمذي بلفظ « كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول أبواب الوتر أيضا ، وتقدم أيضا بيان الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . ثالثا حديث عائشة من رواية مسروق قال « سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت : سبع وتسع وإحدى عشرة سوى ركعتي الفجر ، . رابعا حديثها من طريق القاسم عنها « كان يصلي من الليل ثلاث عشرة منها الوتر وركعتا الفجر ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « كانت صلاته عشر ركعات ويوتر بسجدة ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ، فأما ما أجابت به مسروقا فإدعاها أن ذلك وقع منه في أوقات مختلفة ، فتارة كان يصلي سبعا وتارة تسعا وتارة إحدى عشرة . وأما حديث القاسم عنها فمحتمل على أن ذلك كان غالب حاله ، وسيأتي

بعد خمسة أبواب من رواية أبي سلة عنها أن ذلك كان أكثر ما يصلي في الليل ، ولفظه « ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة » الحديث ، وفيه ما يدل على أن ركعتي الفجر من غيرها فهو مطابق لرواية القاسم . وأما ما رواه الزهري عن عروة عنها كما سيأتي في « باب ما يقرأ في ركعتي الفجر » بلفظ « كان يصل بالليل ثلاث عشرة ركعة » ثم يصل إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين ، فظاهره يخالف ما تقدم فيحتمل أن تكون أضافت إلى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته ، أو ما كان يفتتح به صلاة الليل فقد ثبت عند مسلم من طريق سعد بن هشام عنها أنه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها عند المصنف وغيره « يصل أربعاً ثم أربعاً ثم ثلاثاً » فدل على أنها لم تعرض للركعتين الخفيفتين وتعرضت لهما في رواية الزهري ، والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وبهذا يجمع بين الروايات . وينبغي أن يستحضر هنا ما تقدم في أبواب الوتر من ذكر الركعتين بعد الوتر والاختلاف هل هما الركعتان بعد الفجر أو صلاة مفردة بعد الوتر ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ « كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وثمان وثلاث ، وعشر وثلاث » ولم يكن يوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا أنقص من سبع ، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك ، وبه يجمع بين ما اختلف عن عائشة من ذلك والله أعلم . قال القرطبي : أشكلت روايات عائشة على كثير من أهل العلم حتى نسب بعضهم حديثها إلى الاضطراب ، وهذا إنما يتم لو كان الراوي عنها واحداً أو أخبرت عن وقت واحد ، والصواب أن كل شيء ذكرته من ذلك محمول على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز والله أعلم . وظهر لي أن الحكمة في عدم الزيادة على إحدى عشرة أن التهجّد والوتر يختص بصلاة الليل ، وفرائض النهار - الظهر وهي أربع والعصر وهي أربع والمغرب وهي ثلاث وتر النهار - فناسب أن تكون صلاة الليل كصلاة النهار في العدد جملة وتفصيلاً . وأما مناسبة ثلاث عشرة فبضم صلاة الصبح لكونها نهارية إلى ما بعدها

( تلييه ) : إسحق المذكور في أول حديثي عائشة هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وعبيد الله المذكور في ثاني حديثها هو ابن موسى ، وقد روى البخاري عنه في هذين الحديثين المتواليين بواسطة وبنيير واسطة وهو من كبار شيوخه ، وكان أولهما لم يقع له سماعه منه ، والله أعلم

## ١١ - بِأَسْبَغِ قِيَامَ النَّبِيِّ ﷺ بِاللَّيْلِ ، وَنَوْمِهِ ، وَمَا نُسَخَّ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ

وقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ الْمَلِكُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً ، نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً ، أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً . إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَمِيلًا ، إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً وَأَقْوَمُ قِيلًا . إِنَّ لَكَ فِي النَّهَارِ سَبْعًا طَوِيلًا ﴾ . وقوله ﴿ عَلَّمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَأَخْرَدَنَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَلْتَمِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ، وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ، وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ قال ابن عباس رضي الله عنهما : شَأْنُ قَامَ بِالْحَبَشَةِ . وِعَاءٌ قَالَ مُوَاطَّاءُ لِلْقُرْآنِ ، أَشَدُّ مُوَاطَّةً



لسمه وبصره وقلبه . ليواطئوا : ليواقوا

١١٤١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنسا رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يَفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا . وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا نَأْمَأَ إِلَّا رَأَيْتُهُ »  
تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد

[ الحديث ١١٤١ - أطرافه في : ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ٣٥٦١ ]

**قوله** (باب قيام النبي ﷺ من الليل من نومه ، وما نسخ من قيام الليل ، وقوله تعالى يا أيها المزمل قم الليل) كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق سعد بن هشام عن عائشة قالت « أن الله افترض قيام الليل في أول هذه السورة - يعني يا أيها المزمل - فقام نبي الله ﷺ وأصحابه حولا ، حتى أنزل الله في آخر هذه السورة التخفيف فصار قيام الليل تطوعا بعد فرضيته ، واستغنى البخاري عن إيراد هذا الحديث - لكونه على غير شرطه - بما أخرجه عن أنس فان فيه « ولا تشاء أن تراه من الليل نائما إلا رأيته ، فانه يدل على أنه كان ربما نام كل الليل وهذا سبيل التطوع ، فلو استمر الوجوب لما أخل بالقيام . وبهذا تظهر مطابقة الحديث للترجمة . وقد روى محمد بن نصر في قيام الليل من طريق سماك الحنفي عن ابن عباس شاهدأ الحديث عائشة في أن بين الإيجاب والنسخ سنة ، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن وعكرمة وقتادة بأسانيد صحيحة عنهم ، ومقتضى ذلك أن النسخ وقع بمكة لأن الإيجاب متقدم على فرض الخمس ليلة الاسراء وكانت قبل الهجرة بأكثر من سنة على الصحيح ، وحكى الشافعي عن بعض أهل العلم أن آخر السورة نسخ افترض قيام الليل (لا ما تيسر منه لقوله) (فاقرؤا ما تيسر منه) ثم نسخ فرض ذلك بالصلوات الخمس . واستشكل محمد بن نصر ذلك كما تقدم ذكره والتعقب عليه في أول كتاب الصلاة ، وتضمن كلامه أن الآية التي نسخت الوجوب مدنية ، وهو مخالف لما عليه الأكثر من أن السورة كلها مكية . نعم ذكر أبو جعفر النحاس أنها مكية إلا الآية الأخيرة ، وقرئ محمد بن نصر هذا القول بما أخرجه من حديث جابر أن نسخ قيام الليل وقع لما توجهوا مع أبي عبيدة في جيش الخبط ، وكان ذلك بعد الهجرة . لكن في إسناده على بن زيد بن جندب وهو ضعيف . وأما ما رواه الطبري من طريق محمد بن طحلاء عن أبي سلمة عن عائشة قالت « احتجر رسول الله ﷺ حصيرا ، فذكر الحديث الذي تقدمت الإشارة إليه قبل خمسة أبواب وفيه « اكلفوا من العمل ما تطيقون ، فان خير العمل أدومه وإن قل ، ونزلت عليه (يا أيها المزمل) فكتب عليهم قيام الليل وأنزل منزلة الفريضة حتى إن كان بعضهم ليربط الحبل فيتعلق به ، فلما رأى الله تكلفهم ابتغاء رضاه وضع ذلك عنهم فردهم إلى الفريضة ووضع عنهم قيام الليل إلا ما تطوعوا به ، فانه يقتضى أن السورة كلها مدنية ، لكن فيه موسى بن عبيدة وهو شديد الضعف فلا حجة فيما تفرد به ، ولو صح ما رواه لاقتضى ذلك وقوع ما خشي منه ﷺ حيث ترك قيام الليل بهم خشية أن يفرض عليهم ، والأحاديث الصحيحة دالة على أن ذلك لم يقع ، والله أعلم .  
**قوله** (يا أيها المزمل) أي المتلفف في ثيابه ، وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة عن ابن عباس قال « يا أيها المزمل أي يا محمد قد زملت القرآن ، فسكان الأصل يا أيها المزمل . قوله (قم الليل إلا قليلا) أي منه . وروى ابن أبي

حاتم من طريق وهب بن منبه قال : القليل ما دون العشار والسدس ، وفيه نظر لما سياتي . قوله ( نصفه ) يحتمل أن يكون بدلا من « قليلا » فكأن في الآية تخيرا بين قيام النصف بتمامه أو قيام أنقص منه أو أزيد ، ويحتمل أن يكون قوله « نصفه » بدلا من الليل و « إلا قليلا » استثناء من النصف حكاه الزحشرى ، وبالأول جزم الطبرى ، وأسند ابن أبي حاتم معناه عن عطاء الخراساني . قوله ( ورتل القرآن تريلا ) أى اقرأه متزسلا بتبيين الحروف وإشباع الحركات . روى مسلم من حديث حفصة « أن النبي ﷺ كان يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها » . قوله ( قولاً نقيلاً ) أى القرآن . وعن الحسن « العمل به » أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج أيضا من طريق أخرى عنه قال « ثقيلاً في الميزان يوم القيامة » وتأوله غيره على ثقل الوحى حين ينزل كما تقدم في بدء الوحى . قوله ( أن ناشئة الليل . قال ابن عباس نشأ قام بالحبشية ) يعنى فيكون معنى قوله تعالى « ناشئة الليل » أى قيام الليل ، وهذا التعليق وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة عنه قال : إن ناشئة الليل هو كلام الحبشة ، نشأ قام . وأخرج عن أبي ميسرة وأبي مالك نحوه ، وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي ميسرة عن ابن مسعود أيضا . وذهب الجمهور إلى أنه ليس في القرآن شئ بغير العربية وقالوا : ما ورد من ذلك فهو من توافق اللغتين ، وعلى هذا فناشئة الليل مصدر بوزن فاعلة من نشأ إذا قام ، أو اسم فاعل أى النفس الناشئة بالليل أى التى تنشأ من مضجعتها إلى العبادة أى تهض ، وحكى أبو عبيد في « الغريين » أن كل ما حدث بالليل وبدا فهو ناشئ وقد نشأ . وفي « المجاز » لأبي عبيدة : ناشئة الليل آناه الليل ناشئة بعد ناشئة . قال ابن التين : والمعنى أن الساعات الناشئة من الليل - أى المقبلة بعضها في أثر بعض - هى أشد . قوله ( وطاء قال : مواطأة للقرآن ، أشد موافقة لسمعه وبصره وقلبه ) وهذا وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد أشد وطاء أى يوافق سمعك وبصرك وقلبك بعضه بعضا ، قال الطبرى : هذه القراءة على أنه مصدر من قولك واطأ اللسان القلب مواطأة ووطاء ، قال : وقرأ الأكثر ووطنا بفتح الواو وسكون الطاء ، ثم حكى عن العرب ووطنا الليل ووطنا أى سرنا فيه ، وروى من طريق قتادة ( أشد ووطنا ) أثبت في الخير ( وأقوم قليلا ) أبلغ في الحفظ . وقال الأخفش : أشد ووطنا أى قياما ، وأصل الوطء في اللغة الثقل كما في الحديث « اشد ووطنا لك على مضر » . قوله ( ليواطئوا ليوافقوا ) هذه الكلمة من تفسير براءة ، وإنما أوردناها هنا تأييدا للتفسير الأول ، وقد وصله الطبرى عن ابن عباس لكن بلفظ « ليشابهوا » . قوله ( سبعا طويلا ) أى فراغا ، وصله ابن أبي حاتم عن ابن عباس وأبي العالية ومجاهد وغيرهم ، وعن السدى سبعا طويلا أى تطوعا كثيرا كأنه جملة من السبعة وهى النافلة . قوله ( حدثني محمد بن جعفر ) أى ابن أبي كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . قوله ( أن لا يصوم منه ) زاد أبو ذر والأصمى « شيئا » . قوله ( وكان لا نشاء أن تراه من الليل مصليا الخ ) أى إن صلاته ونومه كان يختلف بالليل ولا يرتب وقتا معيناً بل بحسب ما تيسر له القيام . ولا يعارضه قول عائشة « كان إذا سمع الصارخ قام » فان عائشة تخبر عما لها عليه اطلاع ، وذلك أن صلاة الليل كانت تقع منه غالباً في البيت ، فغير أنس بحول على ما وراء ذلك . وقد مضى في حديثها في أبواب الوتر « من كل الليل قد أوتر » فدل على أنه لم يكن يخص الوتر بوقت بعينه . قوله ( تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر عن حميد ) كذا ثبتت الواو في جميع الروايات التى اتصلت لنا ، فعلى هذا يحتمل أن يكون سليمان هو ابن بلال كما جزم به خلف ، ويحتمل أن تكون الواو زائدة من الناسخ فإن أبا خالد الأحمر اسمه سليمان ، وحديثه في هذا سياتي موصولا في كتاب الصيام إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

١١٤٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نائم ثلاث عقد ، يضرب على مكان كل عقد : عليك ليل طويل فارقد . فإن استيقظ فذكر الله انحلت عقدة ، فإن توضأ انحلت عقدة ، فإن صلى انحلت عقدة ، فأصبح نشيطاً طيب النفس ، وإلا أصبح خبيث النفس كسلان »

[ الحديث ١١٤٢ - طرقة في ٣٢٦٩ ]

١١٤٣ - حدثنا مؤمل بن هشام قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا عوف قال حدثنا أبو رجاء قال حدثنا سمرة بن جندب رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الرواية قال : أما الذي يُشَلِّغُ رأسه بالحجر فإنه يأخذ القرآن فيرفضه وينام عن الصلاة المكتوبة »

قوله ( باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل ) قال ابن التين وغيره : قوله « إذا لم يصل » مخالف لظاهر حديث الباب ، لأنه دال على أنه يعقد على رأس من صلى ومن لم يصل ، لكن من صلى بعد ذلك تنحل عقده بخلاف من لم يصل . وأجاب ابن رشيد بأن مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله « قد بلغف الفعل وبلغف الجمع ، ثم رأيت الإبراد بعينه للمازى ثم قال : وقد يعتذر عنه بأنه إنما قصد من يستدام العقد على رأسه بترك الصلاة ، وكأنه قدر من انحلت عقده كأن لم تعقد عليه انتهى . ويحتمل أن تكون الصلاة المنفية في الترجمة صلاة العشاء فيكون التقدير إذا لم يصل العشاء ، فكأنه يرى أن الشيطان إنما يفعل ذلك بمن نام قبل صلاة العشاء ، بخلاف من صلاها ولا سيما في الجماعة ، وكأن هذا هو المراد لإبراده لحديث سمرة هب هذا الحديث لأنه قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » ولا يترك على هذا كونه أورد هذه الترجمة في تضعيف صلاة الليل لأنه يمكن أن يجاب عنه بأنه أراد دفع توهم من يحمل الحديثين على صلاة الليل ، لأنه ورد في بعض طرق حديث سمرة مطلقاً غير مقيد بالمكتوبة ، والوعيد علامة الوجوب ، وكأنه أشار إلى خطأ من احتج به على وجوب صلاة الليل حملاً للطلق على المقيد . ثم وجدت معنى هذا الاحتمال للشيخ ولي الدين الملوى وقواه بما ذكرته من حديث سمرة ، فحمدت الله على التوفيق لذلك . ويقويه ما ثبت عنه ﷺ « أن من صلى العشاء في جماعة كان كن قام نصف ليلة ، لأن مسمى قيام الليل يحصل للؤمن بقيام بعضه ، فحينئذ يصدق على من صلى العشاء في جماعة أنه قام الليل ، والعقد المذكورة تنحل بقيام الليل فصار من صلى العشاء في جماعة كن قام الليل في حل عقد الشيطان . وخضيت المناسبة على الإسماعيلي فقال : ورفض القرآن ليس هو ترك الصلاة بالليل . ويتمعجب من اغفاله آخر الحديث حيث قال فيه « وينام عن الصلاة المكتوبة » والله أعلم . قوله ( الشيطان ) كأن المراد به الجنس ، وفاعل ذلك هو الثقلين أو غيره ، ويحتمل أن يراد به رأس الشياطين وهو إبليس ، وتجاوز نسبة ذلك إليه لكونه الأمر به الداعي إليه ، ولذلك أوردته المنصف في باب صفة إبليس ، من بدء الخلق . قوله ( قافية رأس أحدكم ) أى مؤخر عنقه ، وقافية كل شئ مؤخره ومنه قافية القصيدة ، وفي النهاية : القافية التقفا وقيل مؤخر الرأس وقيل وسطه . وظاهر

قوله «أحدكم» التعميم في المخاطبين ومن في معناهم ، ويمكن أن يخص منه من تقدم ذكره ، ومن ورد في حقه أنه يحفظ من الشيطان كالأنياء ، ومن تناوله قوله ( أن عبادى ليس لك عليهم سلطان ) وكن قرأ آية الكرسي عند نومه فقد ثبت أنه يحفظ من الشيطان حتى يصبح ، وفيه بحث سأذكره في آخر شرح هذا الحديث ان شاء الله تعالى . قوله ( إذا هو نام ) كذا الأكثر ، وللحموى والمستمل ( إذا هو نائم ، بوزن فاعل ، والاول أصوب وهو الذى فى الموطأ . قوله ( يضرب على مكان كل عقدة ) كذا المستمل ، ولبعضهم يحذف « على » ، والكشيمى بلفظ « عند مكان » . وقوله « يضرب » أى ييده على العقدة تأكيداً وإحكاماً لها قائل ذلك ، وقيل معنى يضرب يصعب الحسن عن التسائم حتى لا يستيقظ ، ومنه قوله تعالى ( فغضبنا على آذانهم ) أى حجبتنا الحسن أن يلىج في آذانهم فيتنبهوا ، وفي حديث أبي سعيد « ما أحد ينام إلا ضرب على سماخه بجريز معقود ، أخرجه المخلص في فوائده ، والسماخ بكسر المهملة وآخره معجمة ويقال بالصاد المهملة بدل السين ، وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن عمر « ما أصبح رجل على غير وتر إلا أصبح على رأسه جريز قدر سبعين ذراعاً » . قوله ( عليك ليل طويل ) كذا في جميع الطرق عن البخارى بالرفع ، ووقع في رواية أبي مصعب فى الموطأ عن مالك « عليك ليلًا طويلًا » وهى رواية ابن عينة عن أبي الزناد عند مسلم ، قال عياض : رواية الأكثر عن مسلم بالنصب على الإغراء ، ومن رفع فعلى الابتداء ، أى باق عليك . أو باضمار فعل أى بقى . وقال القرطبي : الرفع أولى من جهة المعنى لأنه لا يمكن فى الغرور من حيث انه يخبره عن طول الليل ثم يأمره بالرقاد بقوله « فارقد » وإذا نصب على الإغراء لم يكن فيه إلا الأمر بملازمة طول الرقاد وحينئذ يكون قوله « فارقد » ضائعا ، ومقصود الشيطان بذلك تمويهه بالقيام واللباس عليه . وقد اختلف فى هذه العقدة ف قيل هو على الحقيقة وأنه كما بعقد الساحر من يسحره ، وأكثر من يفعله النساء تأخذ إحداهن الخيط فتعقد منه عقدة وتتكلم عليه بالسحر فيتأثر المسحور عند ذلك ، ومنه قوله تعالى ( ومن شر النفاثات فى العقد ) وعلى هذا فالمعقود شئ عند قافية الرأس لا قافية الرأس نفسها ، وهل العقد فى شعر الرأس أو فى غيره ؟ الأقرب الثانى إذ ليس لكل أحد شعر . ويؤيده ما ورد فى بعض طرقه أن على رأس كل آدمى حبلا . فى رواية ابن ماجه ومحمد بن نصر من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا « على قافية رأس أحدكم حبلى فيه ثلاث عقد » ، ولاحمد من طريق الحسن عن أبي هريرة بلفظ « إذا نام أحدكم عقد على رأسه بجريز ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر مرفوعا « ما من ذكر ولا أنثى إلا على رأسه جريز معقود حين يرقد » الحديث ، وفى الثواب لآدم بن أبي اياس من مرسل الحسن نحوه . والجريز بفتح الجيم هو الحبلى ، وفهم بعضهم من هذا أن العقد لازمة ، ويرده التصريح بأنها تنحل بالصلاة فيلزم إعادة عقدها فأبهم قاعله فى حديث جابر ، وفسر فى حديث غيره . وقيل هو على المجاز كأنه شبه فعل الشيطان بالنائم بفعل الساحر بالمسحور ، فلما كان الساحر يمنع بعقده ذلك تصرف من يحاول عقده كان هذا مثله من الشيطان للنائم . وقيل المراد به عقد القلب وتصميمه على الشئ كأنه يوسوس له بأنه بقى من الليلة قطعة طويلة فيتأخر عن القيام . وانحلال العقد كناية عن عليه بكذبه فيما وسوس به . وقيل العقد كناية عن تثبيط الشيطان للنائم بالقول المذكور ، ومنه عقدت فلانا عن امرأته أى منعت عنها ، أو عن تثقيب عليه النوم كأنه قد شد عليه شدادا . وقال بعضهم : المراد بالعقد الثلاث الأكل والشرب والنوم ، لأن من أكثر الأكل والشرب كثير نومه . واستبعده المحب الطبرى لأن الحديث يقتضى أن العقد تقع عند النوم فهى غيره ،

قال القرطبي : الحكمة في الاختصار على الثلاثة أن أغلب ما يكون انتباه الإنسان في السحر فإن اتفق له أن يرجع إلى النوم ثلاث مرات لم تنقض النومة الثالثة إلا وقد ذهب الليل . وقال البيضاوي : التقيد بالثلاث إما للتأكيد ، أو لأنه يريد أن يقطع عن ثلاثة أشياء الذكر والوضوء والصلاة ، فكأنه منح من كل واحدة منها بعقدها على رأسه وكان تخصيص القفا بذلك لكونه محل الوهم ومجال تصرفه وهو أطوع القوى للشيطان وأسرعها لإجابة لدعوته . وفي كلام الشيخ الملوى أن العقد يقع على خزانة الإلهيات من المحافظة وهي الكنز المحصل من القوى ، ومنها يتناول القلب ما يريد التذكير به . قوله ( انحل عقده ) بلفظ الجمع بغير اختلاف في البخاري ، ووقع لبعض رواة الموطأ بالإفراد ، ويؤيده رواية أحمد المشار إليها قبل فإن فيها ذكر الله انحلت عقدة واحدة ، وإن قام قنوصاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وكأنه محمول على الغالب وهو من ينأى مضطجعا فيحتاج إلى الوضوء إذا انتبه فيكون لكل فعل عقدة يحلها ، ويؤيد الأول ما سيأتى في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ د عقده كلها ، ولمسلم من رواية ابن عيينة عن أبي الزناد انحلت العقد ، وظاهره أن العقد تنحل كلها بالصلاة خاصة ، وهو كذلك في حق من لم يحتاج إلى الطهارة كن تام متمكناً مثلاً<sup>(١)</sup> ثم انتبه ففصل من قبل أن يذكر أو يتطهر ، فإن الصلاة تجزئته في حل العقد كلها لأنها تستلزم الطهارة وتتضمن الذكر ، وعلى هذا فيكون معنى قوله د فإذا صلى انحلت عقده كلها ، إن كان المراد به من لا يحتاج إلى الوضوء فظاهر على ما قررناه ، وإن كان من يحتاج إليه فلهذا انحلت بكل عقدة أو انحلت عقده كلها بانحلال الأخيرة التي بها يتم انحلال العقد ، وفي رواية أحمد المذكورة قبل د فإن قام فذكر الله انحلت واحدة ، فإن قام قنوصاً أطلقت الثانية ، فإن صلى أطلقت الثالثة ، وهذا محمول على الغالب وهو من ينأى مضطجعا فيحتاج إلى تجديد الطهارة عند استيقاظه فيكون لكل فعل عقدة يحلها . قوله ( طيب النفس ) أى لسروبه بما وفقه الله له من الطاعة ، وبما وعده من الثواب ، وبما زال عنه من عقد الشيطان . كذا قيل ، والذي يظهر أن في صلاة الليل سرا في طيب النفس وإن لم يستحضر المصل شيئا مما ذكر ، وكذا عكسه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( إن ناشئة الليل هي أشد وطناً وأقوم قبلاً ) وقد استنبط بعضهم منه أن من فعل ذلك مرة ثم عاد إلى النوم لا يعود إليه الشيطان بالعقد المذكور ثانياً ، واستثنى بعضهم - ممن يقوم ويذكر ويتوضأ ويصلى - من لم ينه ذلك عن الفحشاء بل يفعل ذلك من غير أن يقطع ، والذي يظهر فيه التفصيل بين من يفعل ذلك مع الندم والتوبة والعزم على الإفلاع وبين المصر . قوله ( وإلا أصبح خبيث النفس ) أى بتركه ما كان اعتاده أو أراد من فعل الخير ، كذا قيل ، وقد تقدم ما فيه . وقوله ( كسلان ) غير مصروف للوصف ولزيادة الألف والنون ، ومقتضى قوله د وإلا أصبح ، أنه إن لم يجمع الأمور الثلاثة دخل تحت من يصبح خبيثاً كسلان ، وإن أتى ببعضها وهو كذلك ، لكن يختلف ذلك بالقوة والخفة ، فن ذكر الله مثلاً كان في ذلك أخف ممن لم يذكر أصلاً . وروينا في الجزء الثالث من الأول من حديث المخلص في حديث أبي سعيد الذي تقدمت الإشارة إليه د فإن قام فصلى انحلت العقد كلهن ، وإن استيقظ ولم يتوضأ ولم يصل أصبحت العقد كلها كهيئتها ، وقال ابن عبد البر : هذا الظم يختص بمن لم يقم إلى صلاته وضيمها ، أما من كانت عادته القيام إلى الصلاة المكتوبة أو إلى النافلة بالليل فقلبت عينه فنام فقد ثبت أن

( ١ ) هذا فيه نظر . والصواب أن النوم ينقض الوضوء وإن كان النائم متكبئاً لحديث صفوان د لكن من غائط وبول ونوم فتنبه . والله أعلم

الله يكتب له أجر صلاته ونومه عليه صدقة . وقال أيضا : زعم قوم أن هذا الحديث يعارض قوله ﷺ لا يقول أحدكم خبيث نفسي ، وليس كذلك لأن النهي إنما ورد عن إضافة المراء ذلك إلى نفسه كراهة لتلك الكلمة ، وهذا الحديث وقع ذما لفعله ، واسكل من الحديثين وجهه ، وقال البايجي : ليس بين الحديثين اختلاف ، لأنه نهى عن إضافة ذلك إلى النفس - لسكون الحبث بمعنى فساد الدين - ووصف بعض الأفعال بذلك تحذيرا منها وتنفيها . قلت : تقرير الاشكال أنه ﷺ نهى عن إضافة ذلك إلى النفس فكل ما نهى المؤمن أن يضيفه إلى نفسه نهى أن يضيفه إلى أخيه المؤمن ، وقد وصف ﷺ هذا المراء بهذه الصفة فيلزم جواز وصفنا له بذلك لمحل التأمسي ، ويحصل الانفصال فيما يظهر بأن النهي محمول على ما إذا لم يكن هناك حامل على الوصف بذلك كالتنفيذ والتحذير .

( تنبيهات ) : الأول ذكر اللب في قوله عليك ليل ، ظاهره اختصاص ذلك بنوم الليل ، وهو كذلك ، لكن لا يبعد أن يحى مثله في نوم النهار كالنوم حالة الإبراد مثلا ولا سيما على تفسير البخارى من أن المراد بالحديث الصلاة المفروضة . ثانيا : ادعى ابن العربى أن البخارى أوما هنا إلى وجوب صلاة الليل لقوله « يعقد الشيطان » وفيه نظر ، فقد صرح البخارى في خامس ترجمة من أبواب التهجد بخلافه حيث قال « من غير إيجاب » ، وأيضا فما تقدم تقريره من أنه حل الصلاة هنا على المكتوبة يدفع ما قاله ابن العربى أيضا ، ولم أر النقل في القول بإيجابه إلا عن بعض التابعين . قال ابن عبد البر : شذ بعض التابعين فأوجب قيام الليل ولو قدر حلب شاة ، والذي عليه جماعة العلماء أنه مندوب إليه ، ونقله غيره عن الحسن وابن سيرين ، والذي وجدناه عن الحسن ما أخرجه محمد بن نصر وغيره عنه أنه قيل له : ما تقول في رجل استظهر القرآن كله لا يقوم به إنما يصلى المكتوبة ؟ فقال : لعن الله هذا ، إنما يتوسد القرآن . فقيل له : قال الله تعالى ( فاقروا ما تيسر منه ) قال : نعم ، ولو قدر خمسين آية . وكان هذا هو مستند من نقل عن الحسن الوجوب . ونقل الترمذى عن إسحق بن راهويه أنه قال : إنما قيام الليل على أصحاب القرآن ، وهذا يخص ما قل عن الحسن ، وهو أقرب ، وليس فيه تصريح بالوجوب أيضا . ثالثا : قد يظن أن بين هذا الحديث والحديث الآتى في الوكالة من حديث أبى هريرة الذى فيه « أن قارى آية الكرسي عند نومه لا يقربه الشيطان ، معارضة ، وليس كذلك ، لأن العقد إن حل على الأمر المعنوى والقرب على الأمر الحسى وكذا المكس فلا إشكال ، إذ لا يلزم من سحره إياه مثلا أن يماسه ، كما لا يلزم من ماسه أن يقربه بسرعة أو أذى في جسده ونحوه ذلك . وإن حملا على المعنويين أو العكس فيجاء بإدعاء الخصوص في عموم أحدهما . والأقرب أن الخصوص حديث الباب كما تقدم تخصيصه عن ابن عبد البر بمن لم ينو القيام ، فكندا يمكن أن يقال يخص بمن لم يقرأ آية الكرسي لطرد الشيطان والله أعلم . رابعا : ذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في « شرح الترمذى » أن السر في افتتاح صلاة الليل بركتين خفيفتين المبادرة إلى حل عقد الشيطان ، وبناء على أن الحل لا يتم إلا بتام الصلاة ، وهو واضح ، لأنه لو شرع في صلاة ثم أفسدها لم يساو من أتمها ، وكذا الوضوء . وكان الشروع في حل العقد يحصل بالشروع في العبادة وينتهى بانتهائها . وقد ورد الأمر بصلاة الركعتين الخفيفتين عند مسلم من حديث أبى هريرة فاندفع إيراد من أورد أن الركعتين الخفيفتين إنما وردتا من فعله ﷺ كما تقدم من حديث عائشة ، وهو منزّه عن عقد الشيطان ، حتى ولو لم يرد الأمر بذلك لا يمكن أن يقال : يحمل فعله ذلك على تعليم أمته وإرشادهم إلى ما يحفظهم من الشيطان . وقد وقع عند ابن خزيمة من وجه آخر عن أبى هريرة في آخر الحديث « لحقوا عقد

الشیطان ولو برکتین . خامساً : إنما خص الوضوء بالذكر لأنه الغالب ، وإلا فالجنب لا يحل عقدته إلا الاغتسال ، وهل يقوم التيمم مقام الوضوء أو الغسل لمن ساء له ذلك ؟ محل بحث . والذي يظهر إجزاءه . ولا شك أن في معاناة الوضوء عونا كبيرا على طرد النوم لا يظهر مثله في التيمم . سادساً : لا يتعين الذكر شيء مخصوص لا يحزى غيره ، بل كل ما صدق عليه ذكر الله أجزاء . ويدخل فيه تلاوة القرآن وقراءة الحديث النبوي والاشتغال بالعلم الشرعي ، وأول ما يذكر به ما سيأتي بعد ثمانية أبواب في باب فضل من تعار من الليل ، ويؤيده ما عند ابن خزيمة من الطريق المذكورة فإن تعار من الليل فذكر الله . قوله ( حدثنا عوف ) هو الأعرابي ( وأبو رجاء ) هو العطاردي ، والإسناد كله بصريون ، وسيأتي حديث سمرة مطولا في أواخر كتاب الجنائز . وقوله هنا ( عن الصلاة المكتوبة ) الظاهر أن المراد بها العشاء الآخرة وهو اللائق بما تقدم من مناسبة الحديث الذي قبله . وقوله ( يثلم ) يثلمة ساكنة ولام مفتوحة بعدها معجمة أى يشق أو يחדش . وقوله ( فيرفضه ) بكسر الفاء وضمها

### ١٣ - باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه

١١٤٤ - **حديث** مسدد قال حدثنا أبو الأحوص قال حدثنا منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال « ذكر عند النبي ﷺ رجل فقيل : ما زال نائماً حتى أصبح ، ما قام إلى الصلاة ، فقال : بال الشيطان في أذنه »

[ الحديث ١١٤٤ - طرفه في : ٣٧٧٠ ]

**قوله** ( باب إذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه ) هذه الترجمة للمستعمل وحده . والباقيين ( باب ، فقط ، وهو بمنزلة الفصل من الباب ، وتعلقه بالذي قبله ظاهر لما سنوضحه . **قوله** ( ذكر عند النبي ﷺ رجل ) لم أقف على اسمه لكن أخرج سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود ما يؤخذ منه أنه هو ، وانظره بعد سياق الحديث بنحوه . وإيم الله لقد بال في أذن صاحبكم ليلة ، يعنى نفسه . **قوله** ( فقيل ما زال نائماً حتى أصبح ) في رواية جرير عن منصور في بدء الخلق ، رجل نام ليلة حتى أصبح . **قوله** ( ما قام إلى الصلاة ) المراد الجنس ، ويحتمل المهد ، ويراد به صلاة الليل أو المكتوبة . ويؤيده رواية سفيان هذا عندنا . قام عن الفريضة ، أخرجه ابن حبان في صحيحه . وبهذا يتبين مناسبة الحديث لما قبله . وفي حديث أبي سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص ، أصبحت المقد كلها كهيتها وبال الشيطان في أذنه ، فيستفاد منه وقت بول الشيطان ، ومناسبة هذا الحديث للذي قبله . **قوله** ( في أذنه ) في رواية جرير في أذنيه ، بالثنية . واختلف في بول الشيطان ، فقيل هو على حقيقة . قال القرطبي وغيره لا مانع من ذلك إذ لا إحالة فيه لأنه ثبت أن الشيطان يأكل ويشرب وينسكح فلا مانع من أن يبول . وقيل هو كناية عن سد الشيطان أذن الذي ينام عن الصلاة حتى لا يسمع الذكر . وقيل معناه أن الشيطان ملا سمعه بالباطل لحجب سمعه عن الذكر . وقيل هو كناية عن ازدراء الشيطان به . وقيل معناه أن الشيطان استولى عليه واستخف به حتى اتخذ كالكفيف المعد للبول ، إذ من عادة المستخف بالشئ أن يبول عليه . وقيل هو مثل مضروب للغافل عن القيام بثقل النوم كن وقع البول في أذنه فنقل أذنه وأفدحه . والعرب تكنى عن

الفساد بالبول قال الراجز : بال سهيل في الفضيخ ففسد . وكفى بذلك من طلوعه لأنه وقت إفساد الفضيخ فعب عنه بالبول . ووقع في رواية الحسن عن أبي هريرة في هذا الحديث عند أحمد ، قال الحسن إن بوله والله ثقيل ، وروى محمد بن نصر من طريق قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود ، حسب الرجل من الحية والشر أن ينام حتى يصبح وقد بال الشيطان في أدنه ، وهو موقوف صحيح الاسناد . وقال الطبري : خص الأذن بالذكر وإن كانت العين أنسب بالنوم إشارة إلى ثقل النوم ، فإن المسامح هي موارد الانتباه . وخص البول لأنه أسهل مدخلا في التجاوب وأسرع نفوذا في العروق فيورث الكسل في جميع الأعضاء .

### ١٤ - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل

وقال الله عز وجل ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ أي ما ينامون ﴿ وبالأسحارِ هم يَسْتَغْفِرُونَ ﴾

١١٤٥ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة وأبي عبد الله الآخر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

[ الحديث ١١٤٥ - طرفاه في : ٦٣٢١ ، ٧٤٩٤ ]

قوله ( باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ) في رواية أبي ذر ، الدعاء في الصلاة . قوله ( وقال الله عز وجل ) في رواية الأصيل « وقول الله » . قوله ( ما يهجعون ) زاد الأصيل « أي ينامون » وقد ذكر الطبري وغيره الخلاف عن أهل التفسير في ذلك ، فنقل ذلك عن الحسن والأحنف وإبراهيم النخعي وغيرهم ، ونقل عن قتادة ومجاهد وغيرهما أن معناه كانوا لا ينامون ليلة حتى الصباح لا يتهجدون . ومن طريق المنال عن سعيد عن عباس قال : معناه لم تكن تمضي عليهم ليلة إلا يأخذون منها ولو شيئا . ثم ذكر أقوالا آخر ورجح الأول لأن الله تعالى وصفهم بذلك مادحاً لهم بكثرة العمل . قال ابن التين : وعلى هذا تكون « ما » زائدة أو مصدرية ، وهو أبين الأقوال وأقدها بكلام أدل الالة ، وعلى الآخر تكون « ما » نافية ، وقال الخليل : هجع يهجع هجوعاً وهو النوم بالليل دون النهار . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في الزول من طريق الأغر أبي عبد الله وأبي سلمة جميعاً عن أبي هريرة . وقد اختلف فيه على الزهري فرواه عنه مالك وحفاظ أصحابه كما هنا ، واقتصر بعضهم عنه على أحد الرجلين ، وقال بعض أصحاب مالك عنه : عن سعيد بن المسيب بدلها . ورواه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال الأعرج بدل الأغر فصحفه . وقيل عن الزهري عن عطاء بن يزيد بدل أبي سلمة ، قال الدارقطني : وهو وهم ، والأغر المذكور لقب واسمه سلمان ويكنى أبا عبد الله وهو مدني ، ولهم راو آخر يقال له الأغر أيضاً لكن اسمه وكنيته أبو مسلم ، وهو كوفي . وقد جاء هذا الحديث من طريقه أيضاً أخرجه مسلم من رواية أبي إسحق السبيعي عنه عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً مرفوعاً ، وغلط من جعلهما واحداً . ورواه عن أبي هريرة أيضاً سعيد بن مرجانة وأبو صالح عند مسلم وسعيد المقبري وعطاء مولى أم صبية بالمهملة مصفراً وأبو جعفر المدني ونافع بن جبير بن مطعم كلهم عند النسائي . وفي الباب عن علي وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وعمر بن عتبة عند أحمد



وعن جبير بن مطعم ورفاعة الجهني عند النسائي ، وعن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت وأبي الخطاب غير منسوب عند الطبراني ، وعن عقبة بن عامر وجابر وجد عبد الحميد بن سلمة عند الدارقطني في «كتاب السنة» ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة . قوله ( عن أبي سلمة وأبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة ) في رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري «أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو عبد الله الأغر صاحب أبي هريرة أن أبا هريرة أخبرهما ، قوله ( ينزل ربنا إلى السماء الدنيا ) استدلل به من أثبت الجهة وقال : هي جهة العلو ، وأنكر ذلك الجمهور<sup>(١)</sup> لأن القول بذلك يفضي إلى التحيز تعالى الله عن ذلك . وقد اختلف في معنى النزول على أقوال : فمنهم من حمله على ظاهره وحقيقته وهم المشبهة تعالى الله عن قولهم . ومنهم من أنكر صحة الأحاديث الواردة في ذلك جملة وهم الخوارج والمعتزلة وهو مكابرة ، والعجب أنهم أولوا ما في القرآن من نحو ذلك وأنكروا ما في الحديث إما جهلا وإما عنادا ، ومنهم من أجراه على ما ورد مؤمنا به على طريق الإجمال منزها الله تعالى عن الكيفية والتشبيه وهم جمهور السلف ، ونقله البيهقي وغيره عن الأئمة الأربعة والسفيانيين والحمادين والأوزاعي والليث وغيرهم ، ومنهم من أوله على وجه يليق مستعمل في كلام العرب ، ومنهم من أفرط في التأويل حتى كاد أن يخرج إلى نوع من التحريف . ومنهم من فصل بين ما يكون تأويله قريبا مستعملا في كلام العرب وبين ما يكون بعيدا مهجورا فأول في بعض وفوض في بعض ، وهو منقول عن مالك وجزم به من المتأخرين ابن دقيق العيد ، قال البيهقي : وأسلفها الإيمان بلا كيف والسكوت عن المراد إلا أن يرد ذلك عن الصادق فيصار إليه ، من الدلائل على ذلك اتفاقهم على أن التأويل المعين غير واجب لحينئذ التفويض أسلم . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقال ابن العربي : حكى عن المبتدعة رد هذه الأحاديث ، وعن السلف إمرارها ، وعن قوم تأويلها وبه أقول<sup>(٢)</sup> . فأما قوله ينزل فهو راجع إلى أفعاله لا إلى ذاته ، بل ذلك عبارة عن ملكة الذي ينزل بأمره ونهيه ، والنزول كما يكون في الأجسام يكون في المعاني ، فإن حملته في الحديث على الحسى فتلك صفة الملك المبعوث بذلك ، وإن حملته على المعنوى بمعنى أنه لم يفعل ثم فعل فيسمى ذلك نزولا عن مرتبة إلى مرتبة ، فهي عربية صحيحة انتهى . والحاصل أنه تأوله بوجهين : إما بأن المعنى ينزل أمره أو الملك بأمره ، وإما بأنه استعارة بمعنى التلطف بالداعين والإجابة لهم ونحوه . وقد حكى أبو بكر ابن فورك أن بعض المشايخ ضبطه بضم أوله على حذف المفعول أي ينزل ملكا ، ويقويه ما رواه النسائي من طريق الأغر عن أبي هريرة وأبي سعيد بلفظ «ان الله يمهل حتى يمضي شطر الليل ، ثم يأمر مناديا يقول : هل من داع فيستجاب له ، الحديث . وفي حديث عثمان بن أبي العاص «ينادي مناد هل من داع يستجاب له ، الحديث . قال القرطبي : وبهذا يرتفع الاشكال ، ولا يعكر عليه ما في رواية رفاعة الجهني «ينزل الله إلى السماء الدنيا فيقول :

( ١ ) مراده بالجمهور جمهور أهل الكلام ، وأما أهل السنة - وهم الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان - فانهم يثبتون لله الجهة ، وهي جهة العلو - ويؤمنون بأنه سبحانه فوق العرش بلا تمثيل ولا تشكيك . والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر ، فتنبه واحذر . والله أعلم

( ٢ ) هنا خطأ ظاهر مصادم لصريح النصوص الواردة بآيات النزول ، وهكذا مقاله البيضاوي بعده باطل ، والصواب ما قاله السلف الصالح من الإيمان بالنزول وإمرار النصوص كما وردت من إثبات النزول لله سبحانه على الوجه الذي يليق به من غير تشكيك ولا تمثيل كسائر صفاته . وهذا هو الطريق الأسلم والأقوم والأحكم ، فحسبك به ، وحض عليه بالنواجد ، واحذر ما خالفه تفز بالسلامة . والله أعلم

لا يسأل عن عبادى غيرى ، لانه ليس فى ذلك ما يدفع التأويل المذكور . وقال البيضاوى : ولما ثبت بالقواطع أنه سبحانه منزّه عن الجسمية والتجيز امتنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع أخفض منه ، فالمراد نور رحمة ، أى يقتل من مقتضى صفة الجلال التى تقتضى الغضب والانتقام الى مقتضى صفة الاكرام التى تقتضى الرأفة والرحمة . قوله ( حين يبقى تلك الليل الآخر ) برفع الآخر لأنه صفة الثلث ، ولم تختلف الروايات عن الزهرى فى تعيين الوقت . واختلفت الروايات عن أبى هريرة وغيره . قال الترمذى : رواية أبى هريرة أصح الروايات فى ذلك . ويقوى ذلك أن الروايات المخالفة اختلفت فيها على روايتها ، وسلك بعضهم طريق الجمع وذلك أن الروايات انحصرت فى ستة أشياء : أولها هذه ، ثانيها إذا مضى الثلث الاول ، ثالثها الثلث الاول أو النصف ، رابعها النصف ، خامسها النصف أو الثلث الأخير ، سادسها الإطلاق . فأما الروايات المطلقة فهى محمولة على المقيدة ، وأما التى بأوفان كانت أو للشك فالحجج به مقسم على المشكوك فيه ، وإن كانت للتردد بين حالين فيجمع بذلك بين الروايات بأن ذلك يقع بحسب اختلاف الأحوال لسكون أوقات الليل تختلف فى الزمان وفى الآفاق باختلاف تقدم دخول الليل عند قوم وتأخره عند قوم . وقال بعضهم يحتمل أن يكون النزول يقع فى الثلث الاول والقول يقع فى النصف وفى الثلث الثانى ، وقيل يحمل على أن ذلك يقع فى جميع الأوقات التى وردت بها الاخبار ، ويحمل على أن النبى ﷺ أعلم بأحد الأمور فى وقت فآخبر به ، ثم أعلم به فى وقت آخر فآخبر به ، فعقل الصحابة ذلك عنه والله أعلم . قوله ( من يدعو فى الخ ) لم تختلف الروايات على الزهرى فى الاختصار على الثلاثة المذكورة وهى الدعاء والسؤال والاستغفار ، والفرق بين الثلاثة أن المطلوب إما لدفع المضار أو جلب المسار ، وذلك إما دينى وإما دنيوى .

ففى الاستغفار إشارة الى الاول ، وفى السؤال إشارة الى الثانى ، وفى الدعاء إشارة الى الثالث . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال الدعاء ما لا طلب فيه نحو يا الله ، والسؤال الطلب ، وأن يقال المقصود واحد وإن اختلف اللفظ انتهى . وزاد سعيد عن أبى هريرة د هل من نائب فأتوب عليه ، وزاد أبو جعفر عنه د من ذا الذى يستترزقني فأرزقه ، من ذا الذى يستكشف الضر فأكشف عنه ، وزاد عطاء مولى أم صبية عنه د ألسقيم يستشفى فيشفى ، ومما فيها داخلة فيما تقدم . وزاد سعيد بن مرجانة عنه د من يقرض غير عديم ولا ظلم ، وفيه تحريض على عمل الطاعة ، وإشارة إلى جزيل الثواب عليها . وزاد حجاج بن أبى منيع عن جده عن الزهرى عند الدارقطنى فى آخر الحديث د حتى الفجر ، وفى رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عند مسلم د حتى ينفجر الفجر ، وفى رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة د حتى يطلع الفجر ، وكذا اتفق معظم الرواة على ذلك ، إلا أن فى رواية نافع بن جبير عن أبى هريرة عند النسائى د حتى ترحل الشمس ، وهى شاذة . وزاد يونس فى روايته عن الزهرى فى آخره أيضا د ولذلك كانوا يفضلون صلاة آخر الليل على أوله ، أخرجهما الدارقطنى أيضا . وله من رواية ابن سميان عن الزهرى ما يشير الى أن قائل ذلك هو الزهرى . وبهذه الزيادة تظهر مناسبة ذكر الصلاة فى الترجمة ومناسبة الترجمة التى بعد هذه لهذه . قوله ( فأستجيب ) بالنصب على جواب الاستفهام وبالرفع على الاستئناف ، وكذا قوله ( فأعطيه ، وأغفر له ) وقد قرئ بهما فى قوله تعالى ( من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له ) الآية . وليست السين فى قوله تعالى د فأستجيب ، للطلب بل أستجيب بمعنى أجييب ، وفى حديث الباب من الفوائد تفضيل صلاة آخر الليل على أوله ، وتفضيل تأخير الوتر لكن ذلك فى حق من طمع أن ينتبه ، وأن آخر الليل أفضل للدعاء

والاستغفار، ويشهد له قوله تعالى ﴿والمستغفرين بالأسحار﴾ وإن الدعاء في ذلك الوقت مجاب، ولا يعترض على ذلك بتخلفه عن بعض الداعين لأن سبب التخلف وقوع الخل في شرط من شروط الدعاء كالأحتراس في المطعم والمشرب والملبس أو لاستعمال الداعي أو بأن يكون الدعاء بأثم أو قطيعة رحم، أو تحصيل الإجابة ويتأخر وجود المطلوب لمصلحة المبدأ أو لأمر يريده الله

### ١٥ - باب من نام أول الليل وأحيى آخره

وقال سلمان لأبي الدرداء رضي الله عنهما: سمعنا قال من آخر الليل قال: قم

قال النبي ﷺ «صدق سلمان»

١١٤٦ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة - وحدثني سليمان قال حدثنا شعبة - عن أبي إسحاق عن عبيد الله بن عمرو بن ميمون عن أسود قال «سألت عائشة رضي الله عنها: كيف صلاة النبي ﷺ بالليل؟ قالت: كان ينام أوله، ويقوم آخره فيصلي، ثم يرجع إلى فراشه، فإذا أذن للأذان وثب، فإن كانت به حاجة اغتسل، وإلا توضأ وخرج»

**قوله** (باب من نام أول الليل وأحيى آخره) تقدم في الذي قبله ذكر مناسباته. **قوله** (وقال سلمان) أي الفارسي (لأبي الدرداء) ثم الخ) هو مختصر من حديث طويل أورده المصنف في كتاب الأدب من حديث أبي جحيفة قال «أخبرني رسول الله ﷺ بين سلمان وبين أبي الدرداء، فزار سلمان أبا الدرداء، فذكر القصة وفي آخرها فقال: إن لنفسك عليك حقاً، الحديث. وقوله ﷺ «صدق سلمان، أي في جميع ما ذكر، وفيه منقبة ظاهرة لسلمان. **قوله** (حدثنا أبو الوليد) في رواية أبي ذر وقال أبو الوليد، وقد وصله الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد، وتبين من سياقه أن البخاري ساق الحديث على لفظ سلمان وهو ابن حرب، وفي رواية أبي خليفة «فإذا كان من السحر أو تر، وزاد فيه، فإن كانت له حاجة إلى أهله، وقال فيه، فإن كان جنباً أقاض عليه من الماء. وإلا توضأ، وجمعه آخره مسلم من طريق زهير عن أبي إسحق، قال الاسماعيلي: هذا الحديث يغلط في معناه الأسود، والأخبار الجياد فيها، وكان إذا أود أن ينام وهو جنب توضأ، قلت: لم يرد الاسماعيلي بهذا أن يبيت الباب غلط، وإنما أشار إلى أن أبا إسحاق حدث به عن الأسود بلفظ آخر غلط فيه، والذي أنكره الحفاظ على أبي إسحق في هذا الحديث هو ما رواه الثوري عنه بلفظ «كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء»، قال الترمذي: يرون هذا غلطاً من أبي إسحق، وكذا قال مسلم في التمييز. وقال أبو داود في رواية أبي الحسن بن سعيد عنه: ليس بصحيح، ثم روى عن يزيد بن هرون أنه قال: هو وهم. انتهى وأظن أبا إسحق اختصره من حديث الباب هذا الذي رواه عنه شعبة وزهير، لكن لا يلزم من قولها «فإذا كان جنباً أقاض عليه الماء، أن لا يكون توضأ قبل أن ينام كما دلت عليه الأخبار الأخرى فمن ثم غلطوه في ذلك، ويستفاد من الحديث أنه كان ربما نام جنباً قبل أن يغتسل والله أعلم. وقد تقدم باقي الكلام على حديث عائشة قريباً. وقوله فيه «فإن كانت به حاجة اغتسل، يعكر عليه ما في

رواية مسلم ، أفاض عليه الماء ، وما قالت اغتسل ، ويحاجب بأن بعض الرواة ذكره بالمعنى ، وحافظ بعضهم على اللفظ . والله أعلم

### ١٦ - باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره

١١٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه أخبره أنه « سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنين وطولهن . ثم يصلي أربعا ، فلا تسأل عن حسنين وطولهن . ثم يصلي ثلاثا . قالت عائشة : قلت يا رسول الله أتنام قبل أن تورث ؟ قال : يا عائشة إن عيني تنام ولا يتنام قلبي »

[ الحديث ١١٤٧ - طرفاه في ٢٠١٣ ، ٢٥٦٩ ]

١١٤٨ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما رأيت النبي ﷺ يقرأ في شيء من صلاة الليل جالسا ، حتى إذا كبر قرأ جالسا ، فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ، ثم ركع »

**قوله ( باب قيام النبي ﷺ بالليل في رمضان وغيره )** سقط قوله بالليل ، من نسخة الصغاني . ذكر فيه حديث أبي سلمة أنه سأل عائشة : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ ؟ وقد تقدمت الإشارة إليه في د باب كيف كان النبي ﷺ يصلي بالليل ، وفي الحديث دلالة على أن صلاته كانت متساوية في جميع السنة ، وفيه كراهة النوم قبل الوتر لاستفهام عائشة عن ذلك كأنه تقرر عندهما منع ذلك فأجابها بأنه ﷺ ليس في ذلك كغيره ، وسيأتي هذا الحديث من هذه الطريق في أواخر الصيام أيضا ، ونذكر فيه أن شاء الله تعالى ما بقي من فوائده . **قوله ( عن هشام )** هو ابن عروة . **قوله ( حتى إذا كبر )** بينت حفصة أن ذلك كان قبل موته بعام ، وقد تقدم بيان ذلك مع كثير من فوائده في آخر باب من أبواب التفسير . **قوله ( فإذا بقي عليه من السورة ثلاثون أو أربعون آية قام فقرأهن ثم ركع )** فيه رد على من اشترط على من اقتبس النافلة قاعدا أن يركع قاعدا ، أو قائما أن يركع قائما ، وهو محكي عن أشهب وبعض الحنفية . والحجة فيه ما رواه مسلم وغيره من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في سؤاله لها عن صلاة النبي ﷺ وفيه « كان إذا قرأ قائما ركع قائما ، وإذا قرأ قاعدا ركع قاعدا ، وهذا صحيح ، ولكن لا يلزم منه منع ما رواه عروة عنها ، فيجمع بينهما بأنه كان يفعل كلا من ذلك بحسب النشاط وعدمه . والله أعلم . وقد أنكر هشام ابن عروة على عبد الله بن شقيق هذه الرواية واحتج بما رواه عن أبيه ، أخرج ذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم قال : ولا مخالفة عندي بين الخبرين لأن روايه عبد الله بن شقيق محمولة على ما إذا قرأ جميع القراءة قاعدا أو قائما ، ورواية هشام بن عروة محمولة على ما إذا قرأ بعضها جالسا وبعضها قائما . والله أعلم

### ١٧ - باب فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار

م - ٣٠ ح ٣ . فتح الباري

١١٤٩ - **حَرْشَن** إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي حَيَّانَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبَلَالٍ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ : يَا بَلَالُ حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ ، فَأَنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ . قَالَ : مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَنْظُرْ طُهْرًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهْرِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصِلِّيَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : دَفَّ نَعْلَيْكَ ، يَعْنِي تَحْرِيكَ

قَوْلُهُ ( بَابُ فَضْلِ الطُّورِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَفَضْلِ الصَّلَاةِ عِنْدَ الطُّهْرِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ) كَذَا ثَبَتَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِي ، وَغَيْرِهِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ ، وَاقْتَصَرَ بَعْضُهُمْ عَلَى الشَّقِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجِمَةِ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَسْمَاطِيلُ وَأَكْثَرُ الشُّرَاحِ ، وَالشَّقِ الْأَوَّلُ لَا يَسُ بظَاهِرِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِلَّا إِنْ حُلَّ عَلَى أَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا سَنَذَكُرُهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ . قَوْلُهُ ( عَنْ أَبِي حَيَّانَ ) هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ التَّمِيمِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَأَبُو زُرْعَةَ هُوَ ابْنُ عُمَرَ بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ . قَوْلُهُ ( قَالَ لِبَلَالٍ ) أَيُّ ابْنِ رِبَاحِ الْمُؤَذِّنِ ، وَقَوْلُهُ « عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » فِيهِ إِمَّا شَارَةً إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ لِأَنَّ عَادَتَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقْصُ مَا رَأَى وَيَعْبُرُ مَا رَأَاهُ أَصْحَابُهُ كَمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ التَّعْبِيرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ . قَوْلُهُ ( بِأَرْجَى عَمَلٍ ) بِلَفْظِ أَفْعَلِ التَّنْضِيلِ الْمَجْنِيِّ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَإِضَافَةِ الْعَمَلِ إِلَى الرَّجَاءِ لِأَنَّهُ السَّبَبُ الدَّاعِي إِلَيْهِ . قَوْلُهُ ( فِي الْإِسْلَامِ ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ « مُنْفَعَةٌ عِنْدَكَ » . قَوْلُهُ ( أَنِّي ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَمِنْ مَقْدَرَةٍ قَبْلَهَا صَلَاةٍ لِأَفْعَلِ التَّنْضِيلِ ، وَثَبَتَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ « أَنَّ » بِوَنُونٍ خَفِيفَةٍ بَدَلَ « أَنِّي » . قَوْلُهُ ( فَأَنِّي سَمِعْتُ ) زَادَ مُسْلِمٌ « اللَّيْلَةَ » ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ فِي الْمَنَامِ . قَوْلُهُ ( دَفَّ نَعْلَيْكَ ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ ، رَضَّطَاهَا الْمَحَبُّ الطَّيْبِيُّ بِالْأَعْيَامِ وَالْفَاءُ مُثَقَّلَةٌ ، وَقَدْ فَسَّرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ بِالْتَّحْرِيكِ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : دَفَّ الطَّائِرُ إِذَا حَرَكَ جَنَاحَيْهِ وَهُوَ فَاتِمٌّ عَلَى رِجْلَيْهِ ، وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ : الدَّفُّ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ وَالسَّيْرُ اللَّيْنُ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « خَشَفَ » بِفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ ، قَالَ أَبُو هَبِيبٍ وَغَيْرُهُ : الْخَشَفُ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةُ . وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي أَوَّلِ مَنَاقِبِ عُمَرَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « سَمِعْتُ خَشْفَةً » وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا « خَشْخَشَةً » بِمُعْجَمَتَيْنِ مَكْرُورَتَيْنِ وَهُوَ بِمَعْنَى الْحَرَكَةِ أَيْضًا . قَوْلُهُ ( طُهْرًا ) زَادَ مُسْلِمٌ تَامًا ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا مَفْهُومَ لَهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَخْرُجَ بِذَلِكَ الْوُضُوءُ الْغَوِيُّ ، فَقَدْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لَهْلُودِ النَّوْمِ مِثْلًا . قَوْلُهُ ( فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ) بِتَنْوِينِ سَاعَةٍ وَخَفْضِ لَيْلٍ عَلَى الْبَسْطِ ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « فِي سَاعَةٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » . قَوْلُهُ ( إِلَّا صَلَّيْتُ ) زَادَ الْأَسْمَاعِيلِيُّ « لِرَبِّ » . قَوْلُهُ ( مَا كُتِبَ لِي ) أَيُّ قَدَرٍ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ . قَالَ ابْنُ التِّينِ : إِنَّمَا اعْتَقَدَ بَلَالٌ ذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلِمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ ، وَأَنَّ عَمَلَ الْبَرِّ أَفْضَلُ مِنْ عَمَلِ الْجَهْرِ ، وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدَفِعُ إِرَادُ مَنْ أَوْرَدَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ . وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَعْمَالِ الَّتِي سَأَلَهُ عَنْ إِرْجَائِهَا الْأَعْمَالُ الْمُنْتَطَوِّعُ بِهَا ، وَإِلَّا فَالْمُحَرَّرَةُ أَفْضَلُ قِطْعًا . وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ الاجْتِهَادِ فِي تَوْقِيتِ الْعِبَادَةِ ، لِأَنَّ بَلَالًا تَوَصَّلَ إِلَى مَا ذَكَرْنَا بِالْإِسْتِنْبَاطِ فَصَوَّبَهُ النَّبِيُّ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الصَّلَاةِ عَقِبَ الْوُضُوءِ لِثَلَاثِينَ الْوُضُوءَ خَالِيًا عَنْ مَقْصُودِهِ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : فِيهِ أَنَّ أَقْبَلَ الْعَمَلِ الْحَاجِزَ إِلَى مَا يَسِرُّ الْعَبْدَ مِنْ عَمَلِهِ . وَفِيهِ سَوَالُ الصَّالِحِينَ عَمَّا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِيَقْتَدِيَ بِهَا غَيْرَهُمْ فِي ذَلِكَ . وَفِيهِ أَيْضًا سَوَالُ الشَّيْخِ عَنْ عَمَلِ تَلْمِذِهِ لِيَحِصِّنَهُ عَلَيْهِ ، وَيَرْغِبَ فِيهِ إِنْ كَانَ حَسَنًا ، وَإِلَّا فَيَنْهَاهُ . وَاسْتَدِلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ

هذه الصلاة في الأوقات المكروهة لمعوم قوله ، وفي كل ساعة ، . وتعقب بأن الأخذ بعمومه ليس بأولى من الأخذ بعموم النهي . وتعقبه ابن التين بأنه ليس فيه ما يقتضي الفورية ، فيحمل على تأخير الصلاة قليلا ليخرج وقت الكراهة ، أو أنه كان يؤخر الطهور إلى آخر وقت الكراهة لتقع صلاته في غير وقت الكراهة . لكن عند الترمذي وابن خزيمة من حديث بريدة في نحو هذه القصة ، ما أصابني حدث قط إلا توضأت عندها ، ولأحد من حديثه ما أحدثت إلا توضأت وصليت ركعتين ، فدل على أنه كان يعقب الحدث بالوضوء والوضوء بالصلاة في أى وقت كان . وقال الكرماني : ظاهر الحديث أن السماع المذكور وقع في النوم ، لأن الجنة لا يدخلها أحد إلا بعد الموت . ويحتمل أن يكون في اليقظة لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج . وأما بلال فلا يلزم من هذه القصة أنه دخلها لأن قوله « في الجنة » ظرف للسمع ويكون الدف بين يديه خارجا عنها انتهى . ولا يخفى بعد هذا الاحتمال لأن السياق مشعر بآيات فضيلة بلال لكونه جعل السبب الذي بلغه إلى ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة ، وإنما ثبتت له الفضيلة بأن يكون رؤى داخل الجنة لا خارجا عنها . وقد وقع في حديث بريدة المذكور « يا بلال بم سبقتني إلى الجنة » وهذا ظاهر في كونه رآه داخل الجنة . ويؤيد كونه وقع في المنام ما سيأتي في أول مناقب عمر من حديث جابر مرفوعا « رأيتني دخلت الجنة فسمعت خشقة فقيل هذا بلال » ، ورأيت قصرا بفنائها جلوية ف قيل هذا لعمر ، الحديث . وبعده من حديث أبي هريرة مرفوعا « بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر فقيل : هذا لعمر » الحديث ، فعرف أن ذلك وقع في المنام ، وثبتت الفضيلة بذلك لبلال لأن رؤيا الأنبياء وحى ، ولذلك جزم النبي ﷺ له بذلك . ومقابلة بين يدي النبي ﷺ كان من عادته في اليقظة فانفق مثله في المنام ، ولا يلزم من ذلك دخول بلال الجنة قبل النبي ﷺ لأنه في مقام التابع ، وكأنه أشار ﷺ إلى بقاء بلال على ما كان عليه في حال حياته واستمراره على قرب منزله ، وفيه منقبة عظيمة لبلال . وفي الحديث استحباب إقامة الطهارة ومناسبة المجازاة على ذلك بدخول الجنة لأن من لازم الدوام على الطهارة أن يبيت المرء طاهرا ومن بات طاهرا عرجت روحه فمجدحت تحت العرش كما رواه البيهقي في الشعب من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، والعرش سقف الجنة كما سيأتي في هذا الكتاب . وزاد بريدة في آخر حديثه « فقال النبي ﷺ بهذا » وظاهره أن هذا الثواب وقع بسبب ذلك العمل ، ولا معارضة بينه وبين قوله ﷺ « لا يدخل أحدكم الجنة عمله » ، لأن أحد الأجوبة المشهورة بالجمع بينه وبين قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله ، واقتسام الدرجات بحسب الأعمال فيأتي مثله في هذا (١) . وفيه أن الجنة موجودة الآن خلافا لمن أنكرك ذلك من المعتزلة

( تنبيه ) قول الكرماني : لا يدخل أحد الجنة إلا بعد موته ، مع قوله إن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج وكان المعراج في اليقظة على الصحيح ظاهرهما التناقض ، ويمكن حل الثاني إن كان ثابتا على غير الأنبياء ، أو يخص في الدنيا بمن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم الملكوت ، وهو قريب مما أجاب به السهيلي عز استعمال طلست الذهب ليلة المعراج

(١) وأحسن من هذا الجواب أن الأعمال الصالحة هي سبب دخول الجنة ، ومغفلها يكون رحمة الله وفضله ، لا بمجرد العمل كما في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن يدخل الجنة أحدكم بصله » قالوا : ولأنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمطني الله رحمة منه وفضل ، انتهى

## ١٨ - باب ما يُكره من التشديد في العبادة

١١٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُهَيَّبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَاذًا حَبْلٌ تَمْدُودٌ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ ، فَقَالَ : مَا هَذَا الْحَبْلُ ؟ قَالُوا : هَذَا حَبْلُ زَيْنَبَ ، فَإِذَا فَتَرْتِ تَعَلَّقَتْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا ، حُلُّوهُ ، لِيُصَلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطُهُ ، فَإِذَا فَتَرَ فَلْيَقْعُدْ »

١١٥١ - قَالَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ، فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : فَلَانَةُ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ - تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا - فَقَالَ : مَهْ ، عَلَيْكُمْ مَا تُطَبِّقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا »

قَوْلُهُ (باب ما يكره من التشديد في العبادة) قال ابن بطلال : إنما يكره ذلك خشية الملل المفضي إلى ترك العبادة . قَوْلُهُ (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد ، والإسناد كله بصريون . قَوْلُهُ (دخل النبي ﷺ) زاد مسلم في روايته « المسجد » . قَوْلُهُ (بين الساريتين) أي اللتين في جانب المسجد ، وكأنهما كانتا معهودتين للخطاب ، لكن في رواية مسلم « بين ساريتين ، بالتشكيك » . قَوْلُهُ (قالوا هذا حبل لزيب) جزم كثير من الشراح تبعاً للخطيب في مهماته بأنها بنت جحش أم المؤمنين ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق صريحاً . ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن أبي شيبة رواه كذلك ، لكنني لم أر في مسنده ومصنفه زيادة على قوله « قالوا لزيب » ، أخرجه عن إسماعيل بن علية عن عبد العزيز ، وكذا أخرجه مسلم عنه وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وكذلك رواه أحمد في مسنده عن إسماعيل ، وأخرجه أبو داود عن شيوخين له عن إسماعيل فقال عن أحدهما « زيب » ، ولم ينسبها ، وقال عن آخر « حنة بنت جحش » ، فهذه قرينة في كون زيب هي بنت جحش . وروى أحمد من طريق حماد عن حميد عن أنس أنها حنة بنت جحش أيضاً ، فعمل نسبة الحبل إليهما باعتبار أنه ملك لإحداهما والأخرى المتعلقة به ، وقد تقدم في كتاب الحيض أن بنات جحش كانت كل واحدة منهن تدعى زيب فيما قيل ، فعلى هذا فالحبل لحنة وأطلق عليها زيب باعتبار اسمها الآخر . ووقع في صحيح ابن حزيمة من طريق شعبة عن عبد العزيز « فقالوا لميمونة بنت الحارث » ، وهي رواية شاذة ، وقيل يحتمل تعدد القصة ، وهم من فرها بجويرية بنت الحارث فإن لتلك قصة أخرى تقدمت في أوائل الكتاب رافقه أعلم . وزاد مسلم « فقالوا لزيب نصلي » . قَوْلُهُ (فإذا فترت) بفتح المثناة أي كسكت عن القيام في الصلاة ، ووقع عند مسلم بالشك « فإذا فترت أو كسكت » . قَوْلُهُ (فقال ﷺ لا) يحتمل التني أي لا يكون هذا الحبل أو لا يحمى ، ويحتمل النهي أي لا تفعلوه ، وسقطت هذه الكلمة في رواية مسلم . قَوْلُهُ (نشاطه) بفتح النون أي مدة نشاطه . قَوْلُهُ (فليقع) يحتمل أن يكون أمراً بالعود عن القيام فيستدل به على جواز افتتاح الصلاة قائماً والعود في أثناءها ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه . ويحتمل أن يكون أمراً بالعود عن الصلاة أي بترك ما كان عزم عليه من التنفل ، ويمكن أن يستدل به على جواز قطع النافلة بعد الدخول فيها ، وقد تقدم في « باب الوضوء من النوم » ، في كتاب الطهارة حديث « إذا نسي أحدكم في الصلاة فليتم حتى يعلم ما يقرأ » ، وهو من حديث أنس أيضاً ، وإليه طرف من هذه القصة . وفيه حديث عائشة أيضاً « إذا نسي أحدكم وهو يصلي

فليرقد حتى يذهب عنه النوم ، وفيه دلائل يستغفر فيسب نفسه وهو لا يشعر ، هذا أو معناه ، ويحىء من الاحتمال ما تقدم في حديث الباب . وفيه الحث على الاقتصاد في العبادة ، والنهي عن التعمق فيها ، والأمر بالاقبال عليها بنشاط . وفيه إزالة المنكر باليد واللسان . وجواز تنقل النساء في المسجد . واستدل به على كراهة التعلق في الحبل في الصلاة ، وسيأتى ما فيه في باب استمالة اليد في الصلاة ، بعد الفراغ من أبواب التطوع . قوله ( وقال عبد الله ابن مسلمة ) يعنى القعنى كذا الأكثر ، وفي رواية الحموى والمستملى حدثنا عبد الله ، وكذا رويناه في الموطأ رواية القعنى ، قال ابن عبد البر : تفرد القعنى بروايته عن مالك في الموطأ دون بقية روايته فانهم اقتصروا منه على طرف مختصر . قوله ( تذكر ) للمستملى بفتح أوله بلفظ المضارع المؤنث ، وللحموى بضمه على البناء المفعول بالثذكير ، وللكشميين فذكر ، بقاء وضم المعجمة وكسر الكاف ، ولكل وجه . وعلى الأول يكون ذلك قول عروة أو من دونه ، وعلى الثاني والثالث يحتمل أن يكون من كلام عائشة ، وهو على كل حال تفسير لقولها لا تنام الليل ، ووصفها بذلك خرج مخرج الغالب ، وسئل الشافعى عن قيام جميع الليل فقال : لا أكرهه إلا لمن خشى أن يضر بصلاة الصبح . وفي قوله ﷺ في جواب ذلك « مه » ، إشارة إلى كراهة ذلك خشية الفتور والملا على فاعله لئلا ينقطع عن عبادة الزمها فيكون رجوعا عما بذل لربه من نفسه وقوله « عليكم ما تطيقون من الأعمال » هو عام في الصلاة وفي غيرها . ووقع في الرواية المتقدمة في الإيمان بذكر قوله « من الأعمال » لحمله الباجى وغيره على الصلاة خاصة ، لأن الحديث ورد فيها ، وحمله على جميع العبادات أولى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث عائشة والكلام على قوله « ان الله لا يمل حتى تملاوا » في باب « أحب الدين الى الله أدومه » من كتاب الإيمان . وما يلحق هنا أتى وجدت بعض ما ذكر هناك من تأويل الحديث احتمالا في بعض طرق الحديث وهو قوله « ان الله لا يمل من الثواب حتى تملاوا من العمل » أخرجه الطبرى في تفسير سورة المزمل ، وفي بعض طرقه ما يدل على أن ذلك مدرج من قول بعض رواة الحديث والله أعلم

### ١٩ - باب ما يُسكَّرُهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ اللَّيْلِ مَنْ كَانَ يَقُومُهُ

١١٥٢ - حدثنا عباس بن الحسين قال حدثنا مبدش عن الأوزاعي - وحدثني محمد بن مقاتل أبو الحسن قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا الأوزاعي - قال حدثنا يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ « يا عبد الله ، لا تسكن مثل فلان كان يقوم من الليل فترك قيام الليل » . وقال هشام حدثنا ابن أبي العسر قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا يحيى بن عمر بن الحارث بن ثوبان قال حدثني أبو سلمة . . مثله . وتابعه عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قوله ( باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ) أى إذا أشعر ذلك بالإعراض عن العبادة . قوله ( حدثنا عباس بن حسين ) هو بموحدة ومهملة بغدادى يقال له القنطرى أخرجه عنه البخارى هنا وفي الجهاد فقط . ومبشر بوزن مؤذن من البشارة ، وعبد الله المذكور في الاسناد الثانى هو ابن المبارك ، وقد صرح في سياقه بالحديث في جميع الاسناد فأمّن تدليس الأوزاعي وشيخه . قوله ( مثل فلان ) لم أقف على تسميته فى شيء من



الطرق ، وكان إيهام مثل هذا لقصد السترة عليه كالذي تقدم قريبا في الذي قام حتى أصبح ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يقصد شخصا معينا ، وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمرو من الصنيع المذكور . قوله ( من الليل ) أى بعض الليل ومخط لفظه من ، من رواية الأكثر وهي مرادة . قال ابن العربي : في هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب ، إذ لو كان واجبا لم يكتف لتاركه بهذا التقدير بل كان يذمه أبلغ الذم ، وقال ابن حبان : فيه جواز ذكر الشخص بما فيه من عيب إذا قصد بذلك التحذير من صفة . وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفریط ، ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وإن لم تكن واجبة ، وما أحسن ما عقب المصنف هذه الترجمة بالنسبة إليها لأن الحاصل منهما الترغيب في ملازمة العبادة والطريق الموصل إلى ذلك الاقتصاد فيها . لأن التشديد فيها قد يؤدي إلى تركها وهو مذموم . قوله ( وقال هشام ) هو ابن عمار ، وابن أبي العشرين بلفظ التثنية وهو عبد الحميد بن حبيب كاتب الأوزاعي ، وأراد المصنف بإيراد هذا التعليل التنبيه على أن زيادة عمر بن الحكم أى ابن ثوبان بن يحيى وأبي سلمة من المزيد في متصل الاسانيد ، لأن يحيى قد صرح بسياحه من أبي سلمة ، ولو كان بينهما واسطة لم يصرح بالتحدث ، ورواية هشام المذكورة وصلها الاسماعيلي وغيره . قوله ( بهذا ) في رواية كريمة والأصل مثله . قوله ( وتابعه عمرو بن أبي سلمة ) أى تابع ابن أبي العشرين على زيادة عمر بن الحكم ، ورواية عمر المذكورة وصلها مسلم عن أحمد بن يونس عنه ، وظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يحيى عن أبي سلمة بغیر واسطة ، وظاهر صنيع مسلم بخلافه لأنه اقتصر على الرواية الزائدة ، والراجع عند أبي حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخاري . وقد تابع كلا من الروایتين جماعة من أصحاب الأوزاعي فلاختلاف منه ، وكأنه كان يحدث به على الوجهين فيحمل على أن يحيى حمله عن أبي سلمة بواسطة ثم لقيه لخدمته به فكان يرويه عنه على الوجهين وانه أعلم فصم وأفطر ، وقم ونم .

قوله ( باب ) كذا في الأصل بغیر ترجمة ، وهو كالفصل من الذي قبله وتعلقه به ظاهر ، وكأنه أوما إلى أن المتن الذي قبله طرف من قصة عبد الله بن عمرو في مراجعة النبي ﷺ له في قيام الليل وصيام النهار . قوله ( عن عمرو عن أبي العباس ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان ، حدثنا عمرو سمعت أبا العباس ، وعمرو هو ابن دينار ، وأبو العباس هو السائب بن فروخ ويعرف بالشاعر . قوله ( ألم أخبر ) فيه أن الحكم لا ينبغي إلا بعد التثبت . لأنه ﷺ لم يكتف بما نقل له عن عبد الله حتى لقيه واستثبته فيه ، لاحتمال أن يكون قال ذلك بغیر عزم . أو حلقه بشرط لم يطلع عليه الناقل ونحو ذلك . قوله ( مجتمعت عينك ) بفتح الجيم أى غارت أو ضعفت لكثرة السهر . قوله ( نهت ) بنون ثم فاء مكسورة أى قلت ، وحكى الاسماعيلي أن أبا يعلى رواه له « نهت » بالتاء بدل النون واستضعفه . قوله ( وإن لنفسك عليك حقا ) أى تعطيها ما تحتاج إليه ضرورة البشرية بما أباحه الله للإنسان من الأكل والشرب والراحة التي يقوم بها بدنه ليكون أعون على عبادة ربه ، ومن حقوق النفس قطعها عما سوى

الله تعالى ، لكن ذلك يختص بالتعلقات العقلية . قوله ( ولاهلك عليك حقا ) أى تنظر لهم فيما لا بد لهم منه من أمور الدنيا والآخرة ، والمراد بالأهل الزوجة أو أهم من ذلك من تلزمه نفقته ، وسيأتى بيان سبب ذكر ذلك له في الصيام . ( تنبيه ) : قوله « حقا » فى الموضعين الأكثر بالنصب على أنه اسم إن ، وفى رواية كريمة بالرفع فيما على أنه الحسب والاسم ضمير الشأن . قوله ( فصم ) أى فإذا عرفت ذلك فصم تارة ( وأفطر ) تارة لتجمع بين المصلحتين ، وفيه إيماء إلى ما تقدم فى أوائل أبواب التمجيد أنه ذكر له صوم داود ، وقد تقدم السلام على قوله « قم ونم » وسيأتى فى الصيام فيه زيادة من وجه آخر نحو قوله « وإن لعينك عليك حقا » وفى رواية « فإن لزورك عليك حقا » أى للضيف . وفى الحديث جواز تحدث المرء بما عزم عليه من فعل الخير ، وتفقد الإمام لأمور رعيته كلياتها وجزئياتها ، وتعليمهم ما يصلحهم . وفيه تعليل الحكم لمن فيه أهلية ذلك ، وأن الأولى فى العبادة تقديم الواجبات على المندوبات ، وأن من تكلف الزيادة على ما طبع عليه يقع له الخلل فى الغالب . وفيه الحض على ملازمة العبادة لأنه عليه السلام مع كراهته له التشديد على نفسه حظه على الاقتصاد كأنه قال له ولا يملك اشتغالك بمشغوك من ذكر أن تضييع حق العبادة وترك المندوب جملة ، ولكن اجمع بينهما

## ٢١ - باب فضل من تعار من الليل فصى

١١٥٤ - حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جادة بن أبي أمية حدثني عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال « من تعار من الليل فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . الحمد لله وسبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : اللهم اغفر لي - أو دعا - استجيب . فإن توفيا قبلت صلاته »

١١٥٥ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني الهيثم بن أبي سنان أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه - وهو يفتصص فى قصصه - وهو يذكر رسول الله ﷺ : إن أحبا لكم لا يقولون الرث ، يعنى بذلك عبد الله بن رواحة :

وفينا رسول الله يتلو كتابه إذا انشأ معروف من الفجر ساطع  
أرانا الهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال وإقع  
يبيت يحافى جنبه عن فراشه إذا استنقلت بالمسكين المضاجع  
تابه هليل . وقال الزبيدي أخبرني الزهرى عن سعيد ، والأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه

[الحديث ١١٥٥ - طرفه فى : ٦١٥١]

١١٥٦ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حاد بن زيد عن أيوب عن فافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « رأيت على عهد النبي ﷺ كأن ييدى قطعة استبرق فكانى لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت إليه .

ورأيتُ كأنَّ اثْنَيْنِ أتياني أُرادا أن يَذْهَبا بي إلى النَّارِ ، فَلَاقَها مَلَكٌ فَقَالَ : لِمَ تُرْعُ ، خَلِيًّا عَنْهُ .

١١٥٧ - فَصَّصَتْ حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِخْدَى رُؤْيَايَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : نِعَمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ . فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ .

١١٥٨ - « وَكَانُوا لَا يَزَالُونَ يَقْصُونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الرُّؤْيَا أَنَّهَا فِي اللَّيْلَةِ السَّابِغَةِ مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَرَأَيْتُمْ رُؤْيَاكُمْ قَدْ نَوَاطَأَتْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا مِنَ الْعَشْرِ الْآخِرِ . »

[المحدث ١١٥٨ - طرفاه في ٢٠١٥ ، ٦٩٩١]

**قوله** (باب فضل من تعار من الليل فصولي) تعار بجملة وراء مشددة . قال في المحكم : تعار الظلم معاراة صاح ، والتعار أيضاً السهر والتمطى والتقلب على الفراش ليلا مع كلام . وقال ثعلب : اختلف في تعار فقيل : انقبه ، وقيل تكلم ، وقيل عل ، وقيل تمطى وأن انتهى . وقال الأكثر : التعار اليقظة مع صوت ، وقال ابن التين : ظاهر الحديث أن معنى تعار استيقظ لأنه قال د من تعار فقال ، فمطاب القول على التعار انتهى . ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لما صوت به المستيقظ ، لأنه قد يصوت بغير ذكر ، فخص الفضل المذكور بمن صوت بما ذكر من ذكر الله تعالى ، وهذا هو السر في اختيار لفظ تعار دون استيقظ أو انقبه ، وإنما يتفق ذلك لمن تعود الذكر واستأنس به وغلب عليه حتى صار حديث نفسه في نومه ويقظته ، فأكرم من اتصف بذلك بأجابة دعوته وقبول صلاته .

**قوله** (حدثنا صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وجميع الاسناد كله شاميون ، وجنادة يضم الجيم وتخفيف النون يختلف في صحته . **قوله** (عن الأوزاعي قال حدثنا عمير بن هاني) كذا لمعظم الرواة عن الوليد بن مسلم ، وأخرجه الطبراني في الدعاء من رواية صفوان بن صالح عن الوليد عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن عمير بن هاني ، وأخرجه الطبراني فيه أيضاً عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي - وهو الحافظ الذي يقال له دحيم - عن أبيه عن الوليد مقرئنا برواية صفوان بن صالح ، وما أظنه إلا وهما فانه أخرجه في المعجم الكبير عن إبراهيم عن أبيه عن الوليد عن الأوزاعي كالجادة ، وكذا أخرجه أبو داود وابن ماجه وجعفر الفريابي في الذكر عن دحيم ، وكذا أخرجه ابن حبان عن عبد الله بن سليم عن دحيم ، ورواية صفوان شاذة فان كان حفظها عن الوليد احتمل أن يكون عند الوليد فيه شيخان ، ويؤيده ما في آخر الحديث من اختلاف اللفظ حيث جاء في جميع الروايات عن الأوزاعي فانه قال اللهم اغفر لي الخ ، ووقع في هذه الرواية د كان من خطاياهم كيوم ولدته أمه ، ولم يذكر رب اغفر لي ولا دعاء ، وقال في أوله د ما من عبد يتعار من الليل ، بدل قوله د من تعار ، لكن تخالف اللفظ في هذه أخف من التي قبلها . **قوله** (له الملك وله الحمد) زاد علي بن المديني عن الوليد د يحيى وبميت ، أخرجه أبو نعيم في ترجمة عمير بن هاني من د الحلية ، من وجهين عنه . **قوله** (الحمد لله وسبحان الله) زاد في رواية كريمة د ولا إله إلا الله ، وكذا عند الاسماعيلي والنسائي والترمذي وابن ماجه وأبي نعيم في الحلية ، ولم تختلف الروايات في البخاري على تقديم الحمد على التسبيح ، لكن عند الإسماعيلي بالعكس ، والظاهر أنه من تصرف الرواة لأن الواو لا تستلزم الترتيب .

قوله ( ولا حول ولا قوة إلا بالله ) زاد النسائي وابن ماجه وابن السني « العمل العظيم » . قوله ( ثم قال : اللهم اغفر لي ، أو دعا ) كذا فيه بالكسر ويحتمل أن تكون للتنوين ، ويؤيد الأول ما عند الإسماعيلي بلفظ « ثم قال : رب اغفر لي ، غفر له . أو قال : فدعا ، استجيب له ، شك الوليد ، وكذا عند أبي داود وابن ماجه بلفظ « غفر له ، قال الوليد ، أو قال دعا استجيب له ، وفي رواية علي بن المديني « ثم قال : رب اغفر لي ، أو قال : ثم دعا ، واقتصر في رواية النسائي على الشق الأول . قوله ( استجيب ) زاد الأصيلي « له ، وكذا في الروايات الأخرى . قوله ( فان توضأ قبلت ) أي إن صلى . وفي رواية أبي ذر وأبي الوقت « فان توضأ وصلى ، وكذا عند الإسماعيلي وزاد في أوله « فان هو عزم فقام وتوضأ وصلى ، وكذا في رواية علي بن المديني . قال ابن بطال : وعد الله على لسان نبيه أن من استيقظ من نومه لهجا لسانه بتوحيدربه والإذعان له بالملك والاعتراف بنعمة يحمده عليها ويؤيده عما يليق به بتسليمه والخضوع له بالتكبير والتسليم له بالمعجز عن القدرة إلا بعونه أنه إذا دعاه أجابه ، وإذا صلى قبلت صلاته ، فينبغي لمن بلغه هذا الحديث أن يقتنم العمل به ويخلص نيته لربه سبحانه وتعالى . قوله ( قبلت صلاته ) قال ابن المنير في الحاشية : وجه ترجمة البخاري بفضل الصلاة ، وليس في الحديث إلا القبول ، وهو من لوازم الصحة سواء كانت فاضلة أم مفضولة لأن القبول في هذا الموطن أرجى منه في غيره ، ولولا ذلك لم يكن في الكلام فائدة ، فلأجل قرب الرجاء فيه من اليقين تميز على غيره وثبت له الفضل انتهى . والذي يظهر أن المراد بالقبول هنا قدر زائد على الصحة ، ومن ثم قال الداودي ما محصله : من قبل الله له حسنة لم يعذبه <sup>(١)</sup> لأنه يعلم عواقب الأمور فلا يقبل شيئاً ثم يحبطه ، وإذا أمن الإحباط أمن التعذيب ، ولهذا قال الحسن : وددت أني أعلم أن الله قبل لي بحسنة واحدة . ( فائدة ) : قال أبو عبد الله الفربري الراوي عن البخاري : أجريت هذا الذكر على لساني عند انتباهي ثم نمت فأتاني آت فقرأ ( وهدوا إلى الطيب من القول ) الآية . قوله ( المهيثم ) بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة مفتوحة ، وسمان بكسر الميملة وتونين الأولى خفيفة . قوله ( أنه سمع أبا هريرة وهو يقص في قصصه ) أي مواعظه التي كان أبو هريرة يذكر أصحابه بها . قوله ( وهو يذكر رسول الله ﷺ إن أخطأ لكم ) معناه أن أبا هريرة ذكر رسول الله ﷺ فاستطرد إلى حكاية ما قيل في وصفه فذكر كلام عبد الله بن رواحة بما وصف به من هذه الآيات . قوله ( ان أخطأ لكم ) هو المسموع للميثم ، والرفث الباطل أو الفحش من القول ، والقائل يعني هو الميثم ، ويحتمل أن يكون الزهري . قوله ( إذا انشق ) كذا للأكثر وفي رواية أبي الوقت « كما انشق ، والمعنى مختلف وكلاهما واضح . قوله ( من الفجر ) بيان للعروف الساطع ، يقال سطع إذا ارتفع . قوله ( العمى ) أي الضلالة . قوله ( يجافي جنبه ) أي يرفعه عن الفراش ، وهو كناية عن صلاته بالليل ، وفي هذا البيت الأخير معنى الترجمة لأن التعارض هو السهر والتقلب على الفراش كما تقدم ، وكأن الشاعر أشار إلى قوله تعالى في صفة المؤمنين ( تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفاً وطمئناً ) الآية . ( فائدة ) : وقعت لعبد الله بن رواحة في هذه الآيات قصة أخرجهما الدارقطني من طريق سلة بن وهران عن عكرمة قال : كان عبد الله بن رواحة مضطجعاً إلى جنب امرأته ، فقام إلى جاريته فذكر القصة في رؤيتها إياه على الجارية وجده ذلك والتماسها منه القراءة لأن الجنب

(١) فيما قاله الداودي ظن ، وظاهر النصوخ يخالفه ، ولا يلزم من قبول بعض الأعمال عدم التمثيل على أعمال أخرى من السيئات مانع المدح صرا عليها ، فنبه . وافة أعلم

لا يقرأ ، فقال هذه الآيات ، فقال : آمن بالله وكذبت بصرى ، فأعلم النبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه . قال ابن بطلال : إن قوله ﷺ : إن أبا لكم لا يقول الرفث ، فيه أن حسن الشعر محمود كحسن الكلام انتهى . وليس في سياق الحديث ما يوضح بأن ذلك من قوله ﷺ ، بل هو ظاهر في أنه من كلام أبي هريرة ، ويبان ذلك سياقاً في سياق رواية الزبيدي المطلقة ، وسياقاً بقية ما يتعلق بالشعر في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه عقيل ) أي عن ابن شهاب ، فالضمير ليونس ، ورواية عقيل هذه أخرجها الطبراني في الكبير من طريق سلامة بن روح عن حمه عقيل بن خالد عن ابن شهاب فذكر مثل رواية يونس . قوله ( وقاله الزبيدي إلخ ) فيه إشارة إلى أنه اختلف عن الزهري في هذا الإسناد ، فاتفق يونس وعقيل على أن شيخه فيه الميثم ، وخالفهما الزبيدي فأبدله بسعيد أي ابن المسيب والأعرج أي عبد الرحمن بن هرمز ، ولا يبعد أن يكون الطريقتان صحيحين فأنهم حفاظ آيات ، والزهري صاحب حديث مكث ، ولكن ظاهر صنيع البخاري ترجيح رواية يونس لمتابعة عقيل له ، بخلاف الزبيدي ورواية الزبيدي هذه المتعلقة وصلها البخاري في التاريخ الصغير والطبراني في الكبير أيضاً من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عنه ولفظه : إن أبا هريرة كان يقول في قصصه : إن أبا لكم كان يقول شعراً ليس بالرفث ، وهو عبد الله بن رواحة فذكر الآيات ، وهو يبين أن قوله في الرواية الأولى من كلام أبي هريرة موقوفاً بخلاف ما جزم به ابن بطلال والله أعلم . قوله ( حدثنا أبو النعمان ) هو السدوسي . قوله ( إلا طارت إليه ) سياقاً في التعبير بلفظ إلا طارت في إليه ويأتى بقية فوائده هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم في أوائل أبواب التهجد من وجه آخر عن ابن عمر دون القصة الأولى . قوله ( وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يصلي من الليل ) هو كلام نافع ، وقد تقدم نحوه عن سالم . قوله ( وكانوا ) أي الصحابة . وقوله ( أنها ) أي ليلة القدر . قوله ( فليتحرقوا في العشر الأواخر ) كذا للكشميني . ولغيره من العشر الأواخر ، وسياق الكلام عليه مستوفى في أواخر الصيام . ( تنبيه ) : أغفل المزي في الأطراف هذا الحديث المتعلق بليلة القدر فلم يذكره في ترجمة أيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهو وارد عليه . وبالله التوفيق

## ٢٢ - باب المداومة على ركعتي الفجر

١١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن وهب **عن** أبي أيوب قال **حدثني** جعفر بن ربيعة **عن** عراك بن مالك **عن** أبي سلمة بن عائشة **رضي الله عنها** قالت « **صلى النبي ﷺ** العشاء ، ثم صلى ثمان ركعات ، وركعتين جالساً ، وركعتين بين النداءين ، ولم يكن يدعها أبداً »

قوله ( باب المداومة على ركعتي الفجر ) أي سفرها وحضرها . قوله ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو المقرئ . قوله ( عن عراك بن مالك عن أبي سلمة ) خالف الليث عن يزيد بن أبي حبيب فرواه عن جعفر بن ربيعة عن أبي سلمة لم يذكر بينهما أحداً ، أخرجه أحمد والنسائي ، وكان جعفر أخذته عن أبي سلمة بواسطة ثم حمله عنه . وليزيد فيه إسناد آخر رواه عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم . وكان لعراك فيه شيخين ، والله أعلم . قوله ( وصلى ) في رواية الكشميني ، ثم صلى ، وليس فيه ذكر الوتر ، وهو في رواية الليث ولفظه : كان يصلي

بثلاث عشرة ركعة تسعا قائما وركعتين وهو جالس ، . قوله ( وركعتين بين النداءين ) أي بين الأذان والإقامة ، وفي رواية الليث ، ثم يمهل حتى يؤذن بالاولى من الصبح فيركع ركعتين ، ، ولمسلم من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح ، . قوله ( ولم يكن يدهما أبدا ) استدل به لمن قال بالوجوب ، وهو منقول عن الحسن البصري أخرجه ابن أبي شيبه عنه بلفظ ، كان الحسن يرى الركعتين قبل الفجر واجبتين ، والمراد بالفجر هنا صلاة الصبح . ونقل المرغيناني مثله عن أبي حنيفة . وفي جامع المحبوبي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ، لو صلاهما قاعدا من غير عذر لم يجز ، واستدل به بعض الشافعية للقديم في أن ركعتي الفجر أفضل التطوعات . وقال الشافعي في الجديد : أفضلها الوتر . وقال بعض أصحابه : أفضلها صلاة الليل لما تقدم ذكره في أول أبواب التهجد من حديث أبي هريرة عند مسلم . ( تنبيه ) : قوله « أبدا » ، تقرر في كتب العربية أنها تستعمل للمستقبل ، وأما الماضي فيؤكد بقط . ويحاج عن الحديث المذكور بأنها ذكرت على سبيل المبالغة لإجراء الماضي مجرى المستقبل كأن ذلك دأبه لا يتركه

### ٢٣ - باب الضجعة على الشق الأيمن بعد ركعتي الفجر

١١٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن أبي أيوب قال **حدثني** أبو الأسود عن عروة بن

الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن ،

قوله ( باب الضجعة ) بكسر الصاد المعجمة لأن المراد الهيئة ، وفتحها على ارادة المرة . قوله ( أبو الأسود ) هو النوفلي يتيم عروة . قوله ( على شقه الأيمن ) قيل الحكمة فيه أن القلب في جهة اليسار فلو اضطجع عليه لاستغرق يوما لكونه أبلغ في الراحة ، بخلاف الأيمن فيكون القلب معلقا فلا يستغرق . وفيه أن الاضطجاع إنما يتم إذا كان على الشق الأيمن ، وأما انكار ابن مسعود الاضطجاع وقول إبراهيم النخعي هي ضجعة الشيطان كما أخرجهما ابن أبي شيبه ، فهو محمول على أنه لم يظنهما الأمر بفعله ، وكلام ابن مسعود يدل على أنه إنما أنكر تحتمه فانه قال في آخر كلامه : إذا سلم فقد فصل ، وكذا ما حكى عن ابن عمر أنه بدعه فانه شذ بذلك حتى روى عنه أنه أمر بحصص من اضطجع كما تقدم . وأخرج ابن أبي شيبه عن الحسن أنه كان لا يعجبه الاضطجاع ، وأرجح الأقوال مشروعته للفصل لكن لا بعينه كما تقدم . والله أعلم

### ٢٤ - باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع

١١٦١ - **حدثنا** بشر بن الحكم **حدثنا** سفيان قال **حدثني** سالم أبو النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي

الله عنها « أن النبي ﷺ كان إذا صلى فان كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة »

قوله ( باب من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع ) أشار بهذه الترجمة إلى أنه ﷺ لم يكن يداوم عليها ، وبذلك احتج الأئمة على عدم الوجوب ، وحلوا الأمر الوارد بذلك في حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره على الاستحباب ، وفائدة ذلك الراحة والنشاط لصلاة الصبح ، وعلى هذا فلا يستحب ذلك إلا للتهجد وبه جزم ابن العربي ، ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق أن عائشة كانت تقول « إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنه ، ولقد كان يدأب

ليته فيستريح ، في إسناده راو لم يسم . وقيل إن قائلتها الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح . وعلى هذا فلا اختصاص ، ومن ثم قال الشافعي : تتأدى السنة بكل ما يحصل به الفصل من مشى وكلام وغيره حكاه البيهقي ، وقال النووي : المختار أنه سنة لظاهر حديث أبي هريرة ، وقد قال أبو هريرة راوى الحديث : إن الفصل بالمشى إلى المسجد لا يكفي ، وأفرط ابن حزم فقال يجب عن كل أحد ، وجعله شرطاً لصحة صلاة الصبح ، وردده عليه العلماء بعده حتى طعن ابن تيمية ومن تبعه في صحة الحديث لتفرد عبد الواحد بن زياد به وفي حفظه مقال ، والحق أنه يقوم به الحجة . ومن ذهب إلى أن المراد به الفصل لا يتقيد بالآمين ، ومن أطلق قال : يختص ذلك بالفادر ، وأما غيره فهل يسقط الطلب أو يوسى بالاضطجاع أو يضطجع على الأيسر ؟ لم أقف فيه على نقل ، إلا أن ابن حزم قال : يوسى . ولا يضطجع على الأيسر أصلاً ، ويحمل الأمر به على التنبه كما سيأتى في الباب الذى بعده . وذهب بعض السلف إلى استحبابها في البيت دون المسجد وهو محكى عن ابن عمر ، وقواه بعض شيوخنا بأنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه فعله في المسجد ، وصح عن ابن عمر أنه كان يحصب من يفعله في المسجد أخرجه ابن أبي شيبة . قوله ( كان إذا صلى ركعتي الفجر ) وسنذكر مستند ذلك في الباب الذى بعده . قوله ( حدثني وإلا اضطجع ) ظاهره أنه كان يضطجع إذا لم يحدثها ، وإذا حدثها لم يضطجع ، وإلى هذا جنح المصنف في الترجمة ، وكذا ترجم له ابن خزيمة ، والرخصة في ترك الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ، ويعكز على ذلك ما وقع عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن أبي النضر في هذا الحديث ، كان يصلى من الليل ، فإذا فرغ من صلاته اضطجع ، فإن كنت بقضى تحدث معي ، وإن كنت نائمة نام حتى يأتيه المؤذن ، فقد يقال إنه كان يضطجع على كل حال ، فاما أن يحدثها وإما أن ينام ، لكن المراد بقولها نام أى اضطجع ، ويؤيده ما أخرجه المصنف قبل أبواب التهجيد من رواية مالك عن أبي النضر وعبد الله بن يزيد جميعاً عن أبي سلمة بلفظ « فإن كنت بقضى تحدث معي ، وإن كنت نائمة اضطجع » . قوله ( حتى يؤذن ) بضم أوله وفتح المعجمة الثقيلة ، وفي رواية الكشميهني « حتى نودي » واستدل به على عدم استحباب الضجعة ، ورد بأنه لا يلزم من كونه ربما تركها عدم الاستحباب ، بل يدل تركها أحياناً على عدم الوجوب كما تقدم أول الباب . ( تنبيه ) : تقدم في أول أبواب الوتر في حديث ابن عباس أن اضطجاعه ﷺ وقع بعد الوتر قبل صلاة الفجر ، ولا يعارض ذلك حديث عائشة لأن المراد به نومه ﷺ بين صلاة الليل وصلاة الفجر ، وغايته أنه تلك الليلة لم يضطجع بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح فيستفاد منه عدم الوجوب أيضاً ، وأما ما رواه مسلم من طريق مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة أنه ﷺ اضطجع بعد الوتر فقد خالفه أصحاب الزهري عن عروة فذكروا الاضطجاع بعد الفجر وهو المحفوظ ، ولم يصب من احتج به على ترك استحباب الاضطجاع . والله أعلم

### ٢٣ (١) - باب الحديث بعد ركعتي الفجر

١١٦٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو النضر حدثني عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصلي ركعتين ، فإن كنت مستيقظة حدثني ، وإلا اضطجع . قلت لسفيان فإن

( ١ ) الباب رقم ٢٥ وأحاديثه الستة بأرقام ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ تأتي في ص ٤٨ - ٤٩ بعد الانتهاء من شرح الحديث رقم ١١٧١ وسببه التنازع على ذلك هناك

بعضهم يرويه رَكْعَتِي الْفَجْرِ ، قال سفيان : هو ذاك

قوله ( باب الحديث بعد ركعتي الفجر ) أعاد فيه الحديث المذكور ولفظه « كان يصلي ركعتين ، وفي آخره : قلت لسفيان فان بعضهم يرويه « ركعتي الفجر » قال سفيان : هو ذاك . والقائل « قلت لسفيان » هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده بقوله « بعضهم » مالك كذا أخرجه الدارقطني من طريق بشر بن عمر عن مالك أنه سأل عن الرجل يتكلم بعد طلوع الفجر فحدثني عن سالم فذكره ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عيينة بلفظ « كان يصلي ركعتي الفجر » واستدل به علي جواز الكلام بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح خلافا لمن كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ولا يثبت عنه وأخرجه صحيحا عن إبراهيم وأبي الشعثاء وغيرهما . ( تنبيه ) : وقع هنا في بعض النسخ عن سفيان « قال سالم أبو النضر حدثني أبي » وقوله « أبي » زيادة لا أصل لها ، بل هي غلط محض حمل عليها تقديم الاسم على الصفة فظن بعض من لا خبرة له أن فاعل حدثني راو غير سالم فزاد في السند لفظ أبي ، وقد تقدم الحديث بهذا السند قريبا عن بشر بن الحكم عن سفيان عن أبي النضر عن أبي سلمة ليس بينهما أحد ، وكذا في الذي قبله من رواية مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة ، وقد أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا أبو النضر عن أبي سلمة ، وليس لوالد أبي النضر مع ذلك رواية أصلا لا في الصحيح ولا في غيره فمن زادها فقد أخطأ . وبالله التوفيق

## ٢٧ - باب تعاهد ركعتي الفجر ، ومن سماها تطوعا

١١٦٩ - **حدثنا بيان بن عمرو** و**حدثنا يحيى بن سعيد** و**حدثنا ابن جريج** عن **عطاء** عن **عبيد بن عمير** عن عائشة رضي الله عنها قالت « لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشدَّ منه تعاهداً على ركعتي الفجر »  
قوله ( باب تعاهد ركعتي الفجر ومن سماها ) في رواية الحموي والمستمل « ومن سماها » أي سنة الفجر .  
قوله ( تطوعا ) أورده في الباب بلفظ النوافل ، وأشار بلفظ التطوع إلى ما ورد في بعض طرقه ، ففي رواية أبي عاصم عن ابن جريج عند البيهقي « قلت لعطاء أواجبة ركعتا الفجر أو هي من التطوع ؟ فقال : حدثني عبيد بن عمير ، فذكر الحديث . وجاء عن عائشة أيضا تسميتها تطوعا من وجه آخر ، فعند مسلم من طريق عبد الله بن شقيق « سألت عائشة عن تطوع النبي ﷺ » فذكر الحديث وفيه « وكان إذا طلع الفجر صلى ركعتين » . قوله ( بيان ) بفتح الموحدة والتحتانية الخفيفة . ويحيى بن سعيد هو القطان . قوله ( عن عطاء ) في رواية مسلم عن زهير بن حرب عن يحيى عن ابن جريج وحدثني عطاء . قوله ( عن عبيد بن عمير ) في رواية ابن خزيمة عن يحيى بن حكيم عن يحيى بن سعيد بسنده « أخبرني عبيد بن عمير » . قوله ( أشد تعاهدا ) في رواية ابن خزيمة « أشد معاهدة » ولمسلم من طريق حفص عن ابن جريج « ما رأيته إلى شيء من الخير أسرع منه إلى الركعتين قبل الفجر » زاد ابن خزيمة من هذا الوجه « ولا إلى غنيمة »

## ٢٨ - باب ما يُقرأ في ركعتي الفجر

١١٧٠ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله



عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يُصَلِّيُ بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ يُصَلِّي إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ بِالصُّبْحِ رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ »

١١٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمَّتِهِ مَرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ . ح . وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ لِرَكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي لَأَقُولُ : هَلْ قَرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ »

( باب ما يقرأ في ركعتي الفجر ) هو بضم ، يقرأ ، على البناء للجهول . قوله ( ثلاث عشرة ركعة ) يخالف لما مضى قريباً من طريق أبي سلة عن عائشة ، لم يكن يزيد على إحدى عشرة ، وقد تقدم طريق الجمع بينهما هناك . قوله ( خفيفتين ) قال الاسماعيل : كان حق هذه الترجمة أن تكون تخفيف ركعتي الفجر . قلت : ولما ترجم به المصنف وجه وجيه وهو أنه أشار إلى خلاف من زعم أنه لا يقرأ في ركعتي الفجر أصلاً ، وهو قول محكي عن أبي بكر الاصم وإبراهيم بن عليه ، فنبه على أنه لا بد من القراءة . ولو وصفت الصلاة بكونها خفيفة فكأنها أرادت قراءة الفاتحة فقط مسرعاً ، أو قرأها مع شيء يسير غيرها ، واقتصر على ذلك لأنه لم يثبت عنده على شرطه تعيين ما يقرأ به فيها ، وسنذكر ما ورد من ذلك بعد . واختلف في حكمة تخفيفها فقليل : ليبادر إلى صلاة الصبح في أول الوقت وبه جزم القرطبي ، وقيل : ليستفتح صلاة النهار بركتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما شابهه في الفضل بنشاط واستعداد تام . والله أعلم . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن ) أي ابن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، ويقال اسم جده عبد الله . وقوله « عن عمتي عمرة » هي بنت عبد الرحمن بن سعد ابن زرارة ، وعلى هذا فهي عمه أبيه . وزعم أبو مسعود وتبعه الحميدي أنه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري أبو الرجال ، وهو الخطيب في ذلك وقال : إن شعبه لم يرو عن أبي الرجال شيئاً ، ويؤيد ذلك أن عمرة أم أبي الرجال لا عمتي ، وقد رواه أبو داود الطيالسي عن شعبه فقال : عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة ، وهو فيه أيضاً . ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان . قوله ( ح وحدنا أحمد بن يونس ) في رواية أبي ذر قال وحدنا ، وفاعل قال هو المصنف أبو عبد الله البخاري ، وزهير هو ابن معاوية الجمعي . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد كذا في الأصل وهو الانصاري . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن ) كذا في الأصل غير منسوب والظاهر أنه هو الذي قبله وهو ابن أخى عمرة ، وبذلك جزم أبو الأحوص عن يحيى بن سعيد عند الاسماعيل ، وتابعه آخرون عن يحيى . وذكر الدارقطني في العلل أن سليمان بن بلال رواه عن يحيى بن سعيد قال حدثني أبو الرجال ، وكذا رواه عبد العزيز بن مسلم ومعاوية بن صالح عن يحيى بن محمد بن عمرة وهو أبو الرجال ، وقد تقدم أنه محمد بن عبد الرحمن فيحتمل أن يكون ليحيى فيه شيخان ، لكن رجح الدارقطني الأول ، وحكى فيه اختلافات أخرى عن يحيى موهمة (١) ، وقد رواه مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة فأسقط من الاسناد اثنين .

قوله ( هل قرأ بأمر الكتاب ) في رواية الحوى ، بأمر القرآن ، زاد مالك في الرواية المذكورة : أم لا ؟ ( تنبيه ) :  
 ساق البخاري المتن على لفظ يحيى بن سعيد ، وأما لفظ شعبة فأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر شيخ البخاري فيه  
 بلفظ « اذا طلع الفجر صلى ركعتين أو لم يصل إلا ركعتين » ، أقول : لم يقرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وكذا رواه  
 مسلم من طريق معاذ عن شعبة لكن لم يقل : أو لم يصل إلا ركعتين . ورواه أحمد أيضا عن يحيى القطان عن شعبة  
 بلفظ « كان اذا طلع الفجر لم يصل إلا ركعتين فأقول : هل قرأ فيهما بفاتحة الكتاب ، وقد تمسك به من زعم أنه  
 لا قراءة في ركعتي الفجر أصلا ، وتغيب بما ثبت في الأحاديث الآتية . قال القرطبي : ليس معنى هذا أنها شكت في  
 قراءته عليه السلام الفاتحة وإنما معناه أنه كان يطيل في النوافل ، فلما خفف في قراءة ركعتي الفجر صار كأنه لم يقرأ بالنسبة  
 إلى غيرها من الصلوات . قلت : وفي تخصيصها أم القرآن بالذكر إشارة إلى مواظبتها لقراءتها في غيرها من صلاته .  
 وقد روى ابن ماجه بإسناد قوى عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعتين قبل  
 الفجر وكان يقول : نعم السورتان يقرأ بهما في ركعتي الفجر : قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، ولابن أبي  
 شيبة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة « كان يقرأ فيهما بهما » ، ولمسلم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم « قرأ فيهما  
 بهما » ، وللمزمذى والنسائي من حديث ابن عمر « رقت النبي صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ فيهما بهما » ، وللمزمذى من  
 حديث ابن مسعود مثله بغير تقييد ، وكذا للبخاري عن أنس ، ولابن حبان عن جابر ما يدل على الترخيب في قراءتهما  
 فيهما . واستدل بمحدث الباب على أنه لا يزيد فيهما على أم القرآن وهو قول مالك ، وفي البويطي عن الشافعي  
 استحباب قراءة السورتين المذكورتين فيهما مع الفاتحة عملا بالحديث المذكور ، وبذلك قال الجمهور ، وقالوا : معنى  
 قول عائشة « هل قرأ فيهما بأمر القرآن » ، أى مقتصرًا عليها أو ضم إليها غيرها ، وذلك لإسراعه بقراءتها ، وكان من  
 عادته أن يرتل السورة حتى تكون أطول من أطول منها كما تقدمت الإشارة إليه . وذهب بعضهم إلى إطالة القراءة  
 فيهما وهو قول أكثر الحنفية ، ونقل عن النخعي ، وأورد البيهقي فيه حديثا مرفوعا من مرسل سعيد بن جبيرة وفي  
 مسنده راو لم يسم ، وخص بعضهم ذلك بمن فاته شيء من قراءته في صلاة الليل فيستدركها في ركعتي الفجر ، ونقل  
 ذلك عن أبي حنيفة . وأخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن البصري ، واستدل به على الجهر بالقراءة في  
 ركعتي الفجر ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك عرف بقراءته بعض السورة كما تقدم في صفة الصلاة من حديث  
 أبي قتادة في صلاة الظهر « يسمعا الآية أحيانا » ويدل على ذلك أن في رواية ابن سيرين المذكورة « يقرأ فيهما القراءة »  
 وقد صححه ابن عبد البر ، واستدل بالأحاديث المذكورة على أنه لا يمتنع قراءة الفاتحة في الصلاة لأنه لم يذكرها مع  
 سورتي الاخلاص . وروى مسلم من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم « كان يقرأ في ركعتي الفجر ( قلوا آمنا بالله ) التي  
 في البقرة ، وفي الأخرى التي في آل عمران (١) » . وأجيب بأنه ترك ذكر الفاتحة لوضوح الأمر فيها . ويؤيده أن قول  
 عائشة « لا أدري أقرأ الفاتحة أم لا » ، يدل على أن الفاتحة كان مقررا عندهم أنه لا بد من قراءتها . والله أعلم

( تنبيه ) : هذه الأبواب الستة المتعلقة بركعتي الفجر وقع في أكثر الأصول الفصل بينها بالباب الآتي بعد وهو  
 « باب ما جاء في التطوع متى متى » ، والصواب ما وقع في بعض الأصول من تأخيرها عنها وإيرادها يتلو بعضها

( ١ ) هي قوله تعالى « قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية » ، كما جاء ذلك صريحا في إحدى روايتي مسلم

بعضاً ، قال ابن رشيد : الظاهر أن ذلك وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض . ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله « باب الحديث بعد ركعتي الفجر » ، كالمبين للحديث الذي أدخل تحت قوله « باب من تحدث بعد الركعتين » ، إذ المراد بهما ركعتا الفجر ، وبهذا تبين فائدة إعادة الحديث انتهى . وإنما ضم المصنف ركعتي الفجر إلى التهجد لقرنهما منه كما ورد أن المغرب وتر النهار ، وإنما المغرب في التحقيق من صلاة الليل كما أن الفجر في الشرح من صلاة النهار . والله أعلم

### ٢٥ - باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى

ويذكر ذلك عن عثمان وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى رضى الله عنهم

وقال يحيى بن سعيد الأنصارى : ما أدركتُ قهّاء أرضنا إلا يسلمون في كل اثنتين من النهار

١١٦٢ - **حديث** قتيبة قال حدثنا عبد الرحمن بن أبي اللؤلؤ عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرُ بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم . فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاقدره لى ، وبسرّه لى ، ثم بارك لى فيه . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شرّ لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : عاجل أمري وآجله - فاصرفه عني واصرفني عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ، ثم أرضني . قال : ويسئ حاجته »

[ الحديث ١١٦٢ طراهق : ٦٣٨٢ ، ٣٩٠ ]

١١٦٣ - **حديث** المكي بن إبراهيم عن عبد الله بن سعيد عن عامر بن عبد الله بن الزهرى عن عمرو بن سليم الزرقى سمع أبا قتادة بن ربعي الأنصارى رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجالس حتى يصلى ركعتين »

١١٦٤ - **حديث** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف »

١١٦٥ - **حديث** ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد الجمعة وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء »

١١٦٦ - **حديثنا** آدم قال أخبرنا شعبة أخبرنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ وهو يخطب : إذا جاء أحدكم والإمام يخطب - أو قد خرج - فليصل ركعتين »

١١٦٧ - **حديثنا** أبو نعيم قال حدثنا سيف بن سليمان المكي سمعت مجاهدًا يقول « أتى ابن عمر رضي الله عنهما في منزله فقبل له : هذا رسول الله ﷺ قد دخل الكعبة . قال فقبلت فأجذ رسول الله ﷺ قد خرج ، وأجذ بلالاً عند الباب قائماً ، فقلت : يا بلال ، صلى رسول الله ﷺ في الكعبة ؟ قال : نعم . قلت فأين ؟ قال : بين هاتين الأسطوانتين ، ثم خرج فصلى ركعتين في وجه الكعبة . »

قال أبو عبد الله : قال أبو هريرة رضي الله عنه « أو صاني النبي ﷺ ركعتي الضحى » وقال عتيان « غدا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعدما امتد النهار وصفتنا وراعه ، فركع ركعتين »

قوله ( باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ) أى في صلاة الليل والنهار ، قال ابن رشد : مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردتها أن المراد بقوله في الحديث « مثنى مثنى » أن يسلم من كل ثنتين . قوله ( قال محمد ) هو المصنف . قوله ( ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بن زيد وعكرمة والزهرى ) أما عمار فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبه من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عمار بن ياسر ، أنه دخل المسجد فصلى ركعتين خفيفتين ، أسناده حسن . وأما أبو ذر فكأنه أشار إلى ما رواه ابن أبي شيبه أيضاً من طريق مالك ابن أوس عن أبي ذر ، أنه دخل المسجد فأتى سارية وصلى عندها ركعتين . وأما أنس فكأنه أشار إلى حديثه المشهور في صلاة النبي ﷺ بهم في بيته ركعتين وقد تقدم في الصفوف ، وذكره في هذا الباب مختصراً . وأما جابر ابن زيد وهو أبو الشعثاء البصري فلم أقف عليه بعد ، وأما عكرمة فروى ابن أبي شيبه عن حرمي بن عمار عن أبي خلدة قال « رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين ، وأما الزهرى فلم أقف على ذلك عنه موصولاً . قوله ( وقال يحيى بن سعيد الأنصاري الخ ) لم أقف عليه موصولاً أيضاً . قوله ( فقها أرضنا ) أى المدينة ، وقد أدرك كبار التابعين بها كسعيد بن المسيب ، ولحق قليلاً من صغار الصحابة كأنس بن مالك . ثم أورد المصنف في الباب ثمانية أحاديث مرفوعة ستة منها موصولة واثنتان معلقان : أولها حديث جابر في صلاة الاستعاذة وسيأتي الكلام عليه في الدعوات ، ثانيها حديث أبي قتادة في تحية المسجد وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، ثالثها حديث أنس في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم وقد تقدم في الصفوف ، رابعها حديث ابن عمر في روايت الفرائض وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، خامسها حديث جابر في صلاة التحية والإمام يخطب وسبق الكلام عليه في كتاب الجمعة ، سادسها حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في الكعبة وقد تقدم في أبواب القبلة وسيأتي الكلام عليه في الحج ، سابعها قوله « وقال أبو هريرة أو صاني النبي ﷺ ركعتي الضحى ، هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الصيام بإجماعه ، ثامنها قوله « وقال عتيان بن مالك ، هو طرف من حديث تقدم في مواضع مطولاً ومختصراً : منها في « باب المساجد في البيوت ، وسيأتي قريباً في « باب صلاة التوافل جماعة . » ومراد المصنف بهذه الأحاديث الرد على من زعم أن التطوع في النهار يكون أربعاً موصولة ، واختار الجمهور التسليم من كل ركعتين في صلاة الليل

والنهار ، وقال أبو حنيفة وصاحبه : بخير في صلاة النهار بين الثنتين والأربع وكرهوا الزيادة على ذلك ، وقد تقدم في أوائل أبواب الوتر حكاية استدلال من استدل بقوله ﷺ : صلاة الليل مثنى ، على أن صلاة النهار بخلاف ذلك . وقال ابن المنير في الحاشية : إنما خص الليل بذلك لأن فيه الوتر فلا يقاس على الوتر غيره فيتنفل المصل بالليل أوتارا ، فبين أن الوتر لا يعاد وأن بقية صلاة الليل مثنى ، وإذا ظهرت فائدة تخصيص الليل صار حاصل الكلام صلاة الغافلة سوى الوتر مثنى فيعم الليل والنهار . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتملت أبواب التهجّد وما انضم إليها على ستة وستين حديثا ، المعلق اثنا عشر حديثا ، والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وأربعون حديثا ، والخالص ثلاثة وعشرون وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث عائشة في صلاة الليل سبع وتسع وأحدى عشرة ، وحديث أنس كان يفطر حتى يظن أن لا يصوم ، وحديث سمرة في الرؤيا ، وحديث سلمان وأبي الدرداء ، وحديث عبادة من تعارّف من الليل ، وحديث أبي هريرة في شعر ابن رواحة ، وحديث جابر في الاستخارة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة آثار . والله أعلم

## ٢٩ - باب التطوع بعد المكتوبة

١١٧٢ - حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صليت مع النبي ﷺ سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعد الظهر وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة . فأما المغرب والعشاء ففي بيته » . قال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع

١١٧٣ - وحدثنني أختي حفصة « أن النبي ﷺ كان يصلي سجدتين خفيفتين بعد ما يطأ الفجر ، وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها » . تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع . وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع « بعد العشاء في أهله »

( أبواب التطوع ) لم يفرّد المصنف هذه الترجمة فيما وقفت عليه من الأصول . قوله ( باب التطوع بعد المكتوبة ) ترجم أولا بما بعد المكتوبة ثم ترجم بعد ذلك بما قبل المكتوبة . قوله ( صليت مع النبي ﷺ سجدتين ) أي ركعتين ، والمراد بقوله « مع » التبعية أي أنهما اشتركا في كون كل منهما صلاة إلا التجميع فلا حجة فيه لمن قال يجمع في روايتي الفرائض ، وسيأتي بعد أربعة أبواب من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات ، فذكرها » . قوله ( قبل الظهر ) سيأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله ( فأما المغرب والعشاء ففي بيته ) استدل به على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف روايتي النهار ، وحكى ذلك عن مالك والثوري ، وفي الاستدلال به لذلك نظر ، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عهد وإنما كان ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالبا وبالليل يكون في بيته غالبا ، وتقدم في الجمعة من طريق مالك عن نافع بلفظ « وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف » والحكمة في ذلك أنه كان يبادر إلى الجمعة ثم ينصرف إلى الغافلة ،

بخلاف الظهر فإنه كان يبرد بها وكان يقبل قبلها ، وأغرب ابن أبي ليلى فقال : لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكامه عبد الله بن أحمد عنه عقب روايته لحديث محمود بن لبيد رفعه ، أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت ، وقال إنه حكى ذلك لآبيه عن ابن أبي ليلى فاستحسنه . قوله ( وحدثني أخى حفصة ) أى بنت عمر ، وقائل ذلك هو عبد الله بن عمر . قوله ( بمحدثين ) فى رواية الكشميهنى ركعتين . قوله ( وكانت ساعة ) قائل ذلك هو ابن عمر ، وسألت من رواية أيوب بلفظ ركعتين قبل صلاة الصبح وكانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها ، وحدثني حفصة أنه كان إذا أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين ، وهذا يدل على أنه إنما أخذ عن حفصة وقت إيقاع الركعتين قبل الصبح لا أصل مشروعهنما ، وقد تقدم فى أواخر الجملة من رواية مالك عن نافع وليس فيه ذكر الركعتين اللتين قبل الصبح أصلاً . قوله ( وقال ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن نافع ) أى عن ابن عمر ( بعد العشاء فى أهله ) أى بدل قوله فى بيته . قوله ( تابعه كثير بن فرقد وأيوب عن نافع ) أما رواية كثير فلم تقع لى موصولة ، وأما رواية أيوب فتقدم الإشارة إليها قريباً . وفيه حجة لمن ذهب إلى أن للفرائض رواتب تستحب المواظبة عليها وهو قول الجمهور ، وذهب مالك فى المشهور عنه إلى أنه لا توقيت فى ذلك حاية للفرائض ، لكن لا يمنع من تطوع بما شاء إذا أمن ذلك ، وذهب العراقيون من أصحابه إلى موافقة الجمهور

### ٣٠ - باب من لم يتطوع بعد المكتوبة

١١٧٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت أبا الشعثاء جابرًا قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « صليت مع رسول الله ﷺ ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً » قلت : يا أبا الشعثاء ، أظنه آخر الظهر وعجل العصر ، وعجل العشاء وأخر المغرب . قال : وأنا أظنه

قوله ( باب من لم يتطوع بعد المكتوبة ) أورد فيه حديث ابن عباس فى الجمع بين الصلاتين ، وقد تقدم الكلام عليه فى الموافقة ، ومطابقته للترجمة أن الجمع يقتضى عدم التخلل بين الصلاتين بصلاة رابعة أو غيرها فبدل على ترك التطوع بعد الأولى وهو المراد ، وأما التطوع بعد الثانية فسكوت عنه ، وكذا التطوع قبل الأولى محتمل

### ٣١ - باب صلاة الضحى فى السفر

١١٧٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يحيى عن شعبة عن توبة عن مؤدب قال « قلت لابن عمر رضي الله عنهما : أتصلى الضحى ؟ قال : لا . قلت : فعمر ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالنبي ﷺ ؟ قال : لا إخاله »

١١٧٦ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقول « ما حدثنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلى الضحى غير أم هانئ ، فانها قالت : إن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة فاقبل وصلى ثمانى ركعات ، فلم أر صلاة قط أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »

**قوله** ( باب صلاة الضحى في السفر ) ذكر فيه حديث مروق و قالت لابن عمر أتصل الضحى ؟ قال : لا . قلت : فممن ؟ قال : لا . قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا . قلت : فالتبى ﷺ ؟ قال : لا إخاله ، وحديث أم هانئ في صلاة الضحى يوم فتح مكة . وقد أشكل دخول هذا الحديث في هذه الترجمة ، وقال ابن بطلان : ليس هو من هذا الباب وإنما يصلح في د باب من لم يصل الضحى ، وأظنه من غلط الناسخ . وقال ابن المنير : الذى يظهر لى أن البخارى لما تعارضت عنده الأحاديث نفيا كحديث ابن عمر هذا وإثباتا كحديث أبي هريرة في الوصية له أنه يصلي الضحى نزل حديث التنى على السفر وحديث الإثبات على الحضر ، ويؤيد ذلك أنه ترجم لحديث أبي هريرة و صلاة الضحى في الحضر ، وتقدم عن ابن عمر أنه كان يقول : لو كنت مسبعا لاتممت في السفر ، وأما حديث أم هانئ ففيه إشارة إلى أنها تصلى في السفر بحسب السهولة لفعليها ، وقال ابن رشيد : ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر ، لكن استند ابن المنير الى قوله فيه : ونم على وتر ، فانه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل فلا يفتقر لاصاء أن لا ينام إلا على وتر ، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام . قال ابن رشيد : والذى يظهر لى أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفيا وإثباتا ، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضرا وسفرا ، وأقل ما يحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في د باب من لم يتطوع في السفر ، عن ابن عمر قال : صحبت النبي ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين . قال ويحتمل أن يقال : لما نفي صلاتها مطلقا من غير تقييد بحضر ولا سفر - وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر ويبعد حمله على الحضر دون السفر - لحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف ، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهارا . قال : وأورد حديث أم هانئ ليبين أنها إذا كانت في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد شرعت الضحى وإلا فلا . قلت : ويظهر لى أيضا أن البخارى أشار بالترجمة المذكورة إلى ما رواه أحمد من طريق الضحاك بن عبد الله القرشى عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله ﷺ صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات ، فأراد أن تردد ابن عمر في كونه صلاها أو لا لا يقتضى رد ما جزم به أنس ، بل يؤيده حديث أم هانئ في ذلك ، وحديث أنس المذكور صححه ابن خزيمة والحاكم .

**قوله** ( عن توبة ) بمائة مفتوحة ورواها ساكنة ثم موحدة مفتوحة وهو ابن كيسان الغبري البصرى ، تابعي صغير ما له عند البخارى سوى هذا الحديث وحديث آخر . **قوله** ( عن مروق ) بفتح الواو وكسر الراء الثقيلة ، وفي رواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي سمعت موقا العجلي وهو بصرى ثقة ، وكذا من دونه في الإسناد ، وليس لمروق في البخارى عن ابن عمر سوى هذا الحديث . **قوله** ( لا إخاله ) بكسر الهمزة وفتح أيضا والحاء معجمة أى لا أظنه . وكان سبب توقف ابن عمر في ذلك أنه بلغه عن غيره أنه صلاها ولم يثق بذلك عن ذكره ، وقد جاء عنه الجزم بكونها محدثة فروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال : إنها محدثة وإنها لمن أحسن ما أحدثوا ، وسيأتي في أول أبواب العمرة من وجه آخر عن مجاهد قال : دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد فاذا عبد الله بن عمر جالس الى حجرة عائشة وإذا ناس يصلون الضحى ، فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة ، وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن الحكم بن الأعرج عن الأعرج قال : سألت ابن عمر عن صلاة الضحى فقال : بدعة ونعمت البدعة . وروى عبد الرزاق باسناد صحيح عن سالم عن أبيه قال : لقد قتل عثمان وما أحد يسبها ، وما أحدث الناس شيئا أحب الى منها . وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن الشعبي عن ابن عمر قال :

ما صليت الضحى منذ أسلمت ، إلا أن أطوف بالبيت . أى فأصلى في ذلك الوقت لا على نية صلاة الضحى ، بل على نية الطواف . ويحتمل أنه كان ينويها معا . وقد جله عن ابن عمر أنه كان يفعل ذلك في وقت خاص كما سيأتي بعد سبعة أبواب من طريق نافع أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا يوم يقدم مكة ، فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلى ركعتين . ويوم يأتي مسجد قباء . وروى ابن خزيمة من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر ، كان النبي ﷺ لا يصلى الضحى إلا أن يقدم من غيبة ، فأما مسجد قباء فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان لا يصلى الضحى إلا أن يأتي قباء . وهذا يحتمل أيضا أن يريد به صلاة تحية المسجد في وقت الضحى لا صلاة الضحى . ويحتمل أن يكون ينويها معا كما قلناه في الطواف . وفي الجملة ليس في أحاديث ابن عمر هذه ما يدفع مشروعية صلاة الضحى ، لأن نفيه محمول على عدم رؤيته لا على عدم الوقوع في نفس الأمر ، أو الذي نقاه صفة مخصوصة كما سيأتي نحوه في الكلام على حديث عائشة . قال عياض وغيره : إنما أنكر ابن عمر ملازمتها وإظهارها في المساجد وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة . ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه وأى قوما يصلونها فأنكر عليهم وقال : ان كان ولا بد فني بيوتكم . قوله ( ما حدثنا أحد ) في رواية ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ، أدركت الناس وهم متوافرون فلم يخبرني أحد أن النبي ﷺ صلى الضحى ، إلا أم هاني ، ولسلم من طريق عبد الله بن الحارث الهاشمي قال : سألت وحرصت على أن أجده أحدا من الناس يخبرني أن النبي ﷺ سبّح سبحة الضحى فلم أجده غير أم هاني بنت أبي طالب حدثتني ، فذكر الحديث . وعبد الله بن الحارث هذا هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المذكور في الصحابة لكونه ولد على عهد النبي ﷺ . وبين ابن ماجه في روايته وقت سؤال عبد الله بن الحارث عن ذلك ولفظه « سألت في زمن عثمان والناس متوافرون » . قوله ( غير ) بالرفع لأنه بدل من قوله أحد . قوله ( أم هاني ) هي بنت أبي طالب أخت علي شقيقته ، وليس لها في البخاري سوى هذا وحديث آخر تقدم في الطهارة . قوله ( دخل بيدها يوم فتح مكة فاغتسل وصلى ) ظاهره أن الاغتسال وقع في بيته ، ووقع في الموطأ ومسلم من طريق أبي مرة عن أم هاني أنها ذهبت إلى النبي ﷺ وهو بأعلى مكة فوجدته يغتسل ، وجمع بينهما بأن ذلك تكرر منه . ويؤيده ما رواه ابن خزيمة من طريق مجاهد عن أم هاني وفيه أن أبا ذر ستره لما اغتسل ، وفي رواية أبي مرة عنها أن فاطمة بنته هي التي سترته . ويحتمل أن يكون نزل في بيته بأعلى مكة وكانت هي في بيت آخر بمكة فجاءت إليه فوجدته يغتسل فيصبح القولان . وأما الستر فيحتمل أن يكون أحدهما ستره في ابتداء الغسل والآخر في أثنائه والله أعلم . قوله ( ثمان ركعات ) زاد كريب عن أم هاني « فسلم من كل ركعتين ، أخرجه ابن خزيمة . وفيه رد على من تمسك به في صلاتها موصولة سواء صلى ثمان ركعات أو أقل . وفي الطبراني من حديث ابن أبي أوفى أنه صلى الضحى ركعتين ، فسأله أمرأته فقال إن النبي ﷺ صلى يوم الفتح ركعتين ، وهو محمول على أنه رأى من صلاة النبي ﷺ ركعتين ، ورأت أم هاني بقية الثمان ، وهذا يقوى أنه صلاها مفصولة والله أعلم . قوله ( فلم أر صلاة قط أخف منها ) يعنى من صلاة النبي ﷺ . وقد تقدم في أواخر أبواب التفسير بلفظ « فما رأيته صلى صلاة قط أخف منها » . وفي رواية عبد الله بن الحارث المذكورة « لا أدري أقيامه فيها أطول أم ركوعه أم سجوده كل ذلك متقارب » واستدل به على استحباب تخفيف صلاة الضحى ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون السبب فيه التفرغ لمهمات الفتح لكثرة شغله به ، وقد ثبت من فعله ﷺ أنه



صلى الضحى فطول فيها أخرجه ابن أبي شيبة من حديث حذيفة . واستدل بهذا الحديث على إثبات سنة الضحى ، وحكى عياض عن قوم أنه ليس في حديث أم هانئ دلالة على ذلك ، قالوا : وإنما هي سنة الفتح ، وقد صلاها خالد ابن الوليد في بعض فتوحه كذلك . وقال عياض أيضا : ليس حديث أم هانئ بظاهر في أنه قصد ﷺ بها سنة الضحى وإنما فيه أنها أخبرت عن وقت صلاته فقط وقد قيل إنها كانت قضاء عما شغل عنه تلك الليلة من حربه فيه . وتعقبه النووي بأن الصواب صحة الاستدلال به لما رواه أبو داود وغيره من طريق كريب عن أم هانئ أن النبي ﷺ صلى سبعة الضحى ، ولمسلم في كتاب الطهارة من طريق أبي مرة عن أم هانئ في قصة اغتساله ﷺ يوم الفتح ، ثم صلى ثمان ركعات سبعة الضحى ، وروى ابن عبد البر في التمهيد من طريق عكرمة بن خالد عن أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة فصلى ثمان ركعات ، فقلت ما هذه ؟ قال : هذه صلاة الضحى ، واستدل به على أن أكثر صلاة الضحى ثمان ركعات . واستبعده السبكي ووجه بأن الأصل في العبادة التوقف ، وهذا أكثر ما ورد في ذلك من فعله ﷺ ، وقد ورد من فعله دون ذلك كحديث ابن أبي أوفى أن النبي ﷺ صلى الضحى ركعتين أخرجه ابن عدى ، وسيأتى من حديث عتبان قريبا مثله . وحديث عائشة عند مسلم وكان يصلى الضحى أربعاً ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط أنه ﷺ صلى الضحى ست ركعات ، وأما ما ورد من قوله ﷺ ففيه زيادة على ذلك كحديث أنس مرفوعاً ، من صلى الضحى ثلث عشرة ركعة بنى الله له قصراً في الجنة ، أخرجه الترمذى واستغربه . وليس في إسناده من أطلق عليه الضعف . وعند الطبراني من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ، من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من العافلين ، ومن صلى أربعاً كتب من التائبين (١) ، ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم ، ومن صلى ثمانياً كتب من العابدين ، ومن صلى ثلث عشرة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وفي إسناده ضعف أيضاً ، وله شاهد من حديث أبي ذر رواه البزار وفي إسناده ضعف أيضاً ، ومن ثم قال الرويانى ومن تبعه : أكثرها ثلث عشرة . وقال النووي في شرح المذهب : فيه حديث ضعيف ، كأنه يشير إلى حديث أنس ، لكن إذا ضم إليه حديث أبي ذر وأبي الدرداء قوى وصلاح للاحتجاج به . ونقل الترمذى عن أحمد : أن أصح شيء ورد في الباب حديث أم هانئ . وهو كما قال ، ولهذا قال النووي في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثلث عشرة ، ففرق بين الأكثر والأفضل . ولا يتصور ذلك إلا فيمن صلى الاثنتي عشرة بتسليمية واحدة فالحق نفعاً مطلقاً عند من يقول إن أكثر سنة الضحى ثمان ركعات . فأما من فصل فانه يكون صلى الضحى ، وما زاد على الثمان يكون له نفعاً مطلقاً فتكون صلاته اثنتي عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أتى بالأفضل وزاد ، وقد ذهب قوم منهم أبو جعفر الطبرى وبه جزم الحلي والرويانى من الشافعية إلى أنه لا حد لأكثرها . وروى من طريق إبراهيم النخعي قال : سأل رجل الأسود بن يزيد كم أصلى الضحى ؟ قال : كم شئت . وفي حديث عائشة عند مسلم وكان يصلى الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، وهذا الإطلاق قد يحمل على التشديد فيؤكد أن أكثرها اثنتا عشرة ركعة والله أعلم . وذهب آخرون إلى أن أفضلها أربع ركعات حكى الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من أئمة الحديث أنهم كانوا يختارون أن تصلى الضحى أربعاً لكثرة الأحاديث الواردة في ذلك كحديث أبي الدرداء . وأبي ذر عند الترمذى مرفوعاً عن الله تعالى وابن آدم اركع لى أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره ، وحديث نعيم بن حماد عند النسائى ، وحديث أبي أمامة وعبد الله

(١) في مخطوطة الرياض : من التائبين .

ابن عمرو والنواسة بن سمعان كلهم بنحوه عند الطبراني ، وحديث عقبة بن عامر وأبي مرة الطائفي كلاهما عند أحد بنحوه ، وحديث عائشة عند مسلم كما تقدم ، وحديث أبي موسى رفعه د من صلى الضحى أربعاً بنى الله له بيتاً في الجنة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وحديث أبي أمامة مرفوعاً ، أتدرون قوله تعالى ﴿ وإبراهيم الذي وفى ﴾ قال : وفى عمل يومه بأربع ركعات الضحى ، أخرجه الحاكم ، وجمع ابن القيم في الهدى الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة : الأول مستحبة ، واختلف في عددها فقل أقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ، وقيل أكثرها ثمان ، وقيل كالأول لكن لا تشرع ستاً ولا عشرة ، وقيل كالثاني لكن لا تشرع ستاً ، وقيل ركعتان فقط ، وقيل أربعاً فقط ، وقيل لا أحد لا أكثرها . القول الثاني لا تشرع إلا لسبب ، واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى ، وتعددت الأسباب : لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان بسبب الفتح وأن سنة الفتح أن يصلى ثمان ركعات ، ونقله الطبري من فعل خالد بن الوليد لما فتح الحيرة ، وفي حديث عبد الله بن أبي أوفى أنه ﷺ صلى الضحى حين بشر برأس أبي جهل ، وهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح ، وصلاته في بيت عتيان لإجابة لسؤاله أن يصلى في بيته مكاناً يتخذ مصلى فاتفق أنه جاءه وقت الضحى فاختره الراوى فقال « صلى في بيته الضحى ، وكذلك حديث بنحو قصة عتيان مختصراً قال أنس « ما رأيته صلى الضحى إلا يومئذ ، وحديث عائشة لم يكن يصلى الضحى إلا أن يحيى من مغيبه لأنه كان ينهى عن الطروق ليلاً فيعزم في أمراء النهار فيبدأ بالمسجد فيصلّى وقت الضحى . القول الثالث لا تستحب أصلاً ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف أنه لم يصلها وكذلك ابن مسعود . القول الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها ، وهذه لإحدى الروایتين عن أحمد . والحجة فيه حديث أبي سعيد « كان النبي ﷺ يصلى الضحى حتى تقول لا يدعها ، ويدعها حتى تقول لا يصلها ، أخرجه الحاكم . وعن عكرمة « كان ابن عباس يصلها عشراً ويدعها عشراً ، وقال الثوري عن منصور « كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها كالسكتوبة ، وعن سعيد بن جبير « لا يدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتماً على . الخامس تستحب صلاحها والمواظبة عليها في البيوت ، أى للأمن من الخشية المذكورة . السادس أنها بدعة صح ذلك من رواية عروة عن ابن عمر ، وسئل أنس عن صلاة الضحى فقال « الصلوات خمس ، وعن أبي بكر أنه رأى ناساً يصلون الضحى فقال « ما صلاحها رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لفالب هذه الأقوال مستنداً وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نفساً من الصحابة

(الطيفة) : روى الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر قال « أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلى الضحى بموعد منها والشمس وضحاها والضحى ، انتهى . ومناسبة ذلك ظاهرة جداً

### ٣٢ - باب من لم يصل الضحى ورآه واسعاً

١١٧٧ - حدثنا آدم قال حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضحى ، وإني لأسبّحها »

قوله (باب من لم يصل الضحى ورآه) أى الترك (واسعاً) أى مباحاً . قوله (ما رأيت رسول الله ﷺ سبّح سُبْحَةَ الضحى) تقدم أن المراد بقوله السبحة النافلة ، وأصلها من التسبيح ، وخصت النافلة بذلك لأن التسبيح الذي

في الفريضة نافذة قليل لصلاة النافلة سبحة لأنها كالتسبيح في الفريضة . قوله ( وإني لأسبحها ) كذا هنا من السبحة ، وتقدم في « باب التحريض على قيام الليل ، بلفظ « وإني لأستحبها » من الاستحباب ، وهو من رواية مالك عن ابن شهاب ولكل منهما وجه ، لكن الأول يقتضي الفعل والثاني لا يستلزمه ، وجاء عن عائشة في ذلك أشياء مختلفة أوردتها مسلم : فعنده من طريق عبد الله بن شقيق « فلت لعائشة : أكان النبي ﷺ يصل الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يحى . من مغيبه » ، وعنده من طريق معاذة عنها « كان رسول الله ﷺ يصل الضحى أربعاً ويزيد ما شاء الله ، ففي الأول نفي رؤيتها لذلك مطلقاً ، وفي الثاني تقييد النبي بغير الحجى . من مغيبه » ، وفي الثالث الإثبات مطلقاً . وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب ابن عبد البر وجماعة إلى ترجيح ما اتفق الشيوخان عليه دون ما انفرد به مسلم وقالوا : إن عدم رؤيتها لذلك لا يستلزم عدم الوقوع ، فيقدم من روى عنه من الصحابة الإثبات ، وذهب آخرون إلى الجمع بينهما . قال البيهقي : عندي أن المراد بقولها « ما رأيته سبحها » أي داوم عليها . وقولها « وإني لأسبحها » أي أداوم عليها ، وكذا قولها « وما أحدث الناس شيئاً » تعني المداومة عليها . قال : وفي بقية الحديث - أي الذي تقدم من رواية مالك - إشارة إلى ذلك حيث قالت « وإن كان أيدع العمل وهو يجب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم » انتهى . وحكى المحب الطبري أنه جمع بين قولها « ما كان يصلي إلا أن يحى » من مغيبه ، وقولها « كان يصلي أربعاً ويزيد ما شاء الله » بأن الأول محمول على صلاته إياها في المسجد ، والثاني على البيت . قال : ويكرر عليه حديثها الثالث - يعني حديث الباب - ويحجب عنه بأن المتن صفة مخصوصة ، وأخذ الجمع المذكور من كلام ابن حبان . وقال عياض وغيره : قوله « ما صلاها » معناه ما رأيته يصلها ، والجمع بينهما وبين قولها « كان يصلها » أنها أخبرت في الإنكار عن مشاهدتها وفي الإثبات عن غيرها . وقيل في الجمع أيضاً : يحتمل أن تكون نعت صلاة الضحى المعمودة حينئذ من هيئة مخصوصة بعدد مخصوص في وقت مخصوص ، وأنه ﷺ إنما كان يصلها إذا قدم من سفر لا بعدد مخصوص ولا بغيره كما قالت « يصل أربعاً ويزيد ما شاء الله »

( تنبيه ) : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبة عليه ، وعدها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح . وقول الماوردي في الحاوي إنه ﷺ وأظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد . ولا يقال إن نفي أم هانئ لذلك يلزم (١) منه العدم لأننا نقول : يحتاج من أثبتته إلى دليل ، ولو وجد لم يكن حجة ، لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملاً أثبتته ، فلا تستلزم المواظبة على هذا الوجوب عليه

### ٣٣ - باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عثمان بن مالك عن النبي ﷺ

١١٧٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم أخبرنا شعبة حدثنا عباس الجريري هو ابن فروخ عن أبي عثمان التيمي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت : صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، وصلاة الضحى ، ويوم علي وثر »

[ الحديث ١١٧٨ - طرقة في : ١٩٨١ ]

(١) كذا في النسخ ، والله لا يلزم .

١١٧٩ - **حدثنا** علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت أنس بن مالك الأنصاري قال « قال رجل من الأنصار - وكان ضحاً - للنبي ﷺ « إني لا أستطيع الصلاة معك . فصنع للنبي ﷺ طعاماً فدعاه إلى بيته ، ونصح له طرّف حصير بماه فصلّى عليه ركعتين . وقال فلان ابن فلان ابن جارود لأنس رضي الله عنه : أكان النبي ﷺ يصلّي الضحى ؟ فقال : ما رأيته صلى غير ذلك اليوم »

**قوله** ( باب صلاة الضحى في الحضر ، قاله عتيبان بن مالك عن النبي ﷺ ) كأنه يشير إلى ما رواه أحد من طريق الزهري عن محمود بن الربيع عن عتيبان بن مالك ، أن رسول الله ﷺ صلى في بيته سبعة الضحى فقاموا وراه فصلوا بصلاته ، أخرجه عن عثمان بن عمر عن يونس عنه ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس مطولاً لكن ليس فيه ذكر السبعة ، وكذلك أخرجه المصنف مطولاً ومختصراً في مواضع وسيأتي بعد ما بين . **قوله** ( حدثنا عباس ) بالموحدة والمهملّة ، والمجرى بضم الجيم . **قوله** ( أوصاني خليلي ) الخليل الصديق الخالص الذي تخلّص محبته القلب فصارت في خلاله أي في باطنه ، واختلف هل الخلة أرفع من المحبة أو بالعكس ، وقول أبي هريرة هذا لا يعارضه ما تقدم من قوله ﷺ « لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر » ، لأن المستمع أن يتخذ هو ﷺ غيره خليلاً لا العكس ، ولا يقال إن المخاللة لا تتم حتى تكون من الجانبين لأننا نقول : إنما نظر الصحابي إلى أحد الجانبين فأطلق ذلك ، أو لعله أراد مجرد الصحبة أو المحبة . **قوله** ( بثلاث لا أدعن حتى أموت ) يحتمل أن يكون قوله « لا أدعن الخ » من جملة الوصية ، أي أوصاني أن لا أدعن ، ويحتمل أن يكون من إخبار الصحابي بذلك عن نفسه . **قوله** ( صوم ثلاثة أيام ) بالخفض بدل من قوله « بثلاث » ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . **قوله** ( من كل شهر ) الذي يظهر أن المراد بها البيض ، وسيأتي تفسيرها في كتاب الصوم . **قوله** ( وصلاة الضحى ) زاد أحد في روايته « كل يوم » ، وسيأتي في الصيام من طريق أبي التياح عن أبي عثمان بلفظ « وركعتي الضحى » ، قال ابن دقيق العيد : لعله ذكر الأقل الذي يوجد التأكيد بفعله ، وفي هذا دلالة على استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان ، وعدم مواظبة النبي ﷺ على فعلها لا ينافي استحبابها لأنه حاصل بدلالة القول ، وليس من شرط الحكم أن تنضاف عليه أدلة القول والفعل ، لكن ما واطب النبي ﷺ على فعله مرجح على ما لم يواظب عليه . **قوله** ( ونوم على وتر ) في رواية أبي التياح « وأن أوتر قبل أن أنام » ، وفيه استحباب تقديم الوتر على النوم وذلك في حق من لم يثق بالاستيقاظ ، ويتناول من يصلي بين النومين . وهذه الوصية لأبي هريرة ورد مثلها لأبي الدرداء فيما رواه مسلم ، ولأبي ذر فيما رواه النسائي . والحكمة في الوصية على المحافظة على ذلك تمرين النفس على جنس الصلاة والصيام ليدخل في الواجب منهما بانسراح ، وإينجبر ما لعله يقع فيه من نقص . ومن فوائد ركعتي الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تصبغ على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلثمائة وستون مفصلاً كما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر وقال فيه « ويجزئ » عن ذلك ركعتا الضحى ، وحكى شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين في شرح الترمذي أنه اشتهر بين العوام أن من صلى الضحى ثم قطعها يعصى ، فصار كثير من الناس يتركونها أصلاً لذلك ، وليس لما قالوه أصل ، بل الظاهر أنه ما ألقاه الشيطان على السنة العوام ليحرمهم الخير الكثير لا سيما ما وقع في حديث أبي ذر . ( تنبيهان ) : الأول اقتصر في الوصية لثلاثة المذكورين على الثلاثة المذكورة لأن الصلاة والصيام أشرف العبادات

البدنية ، ولم يكن المذكورون من أصحاب الأموال . وخصت الصلاة بشيئين لأنها تقع ليلا ونهارا بخلاف الصيام . ( الثاني ) ليس في حديث أبي هريرة تقييد بسفر ولا حضر ، والترجمة مختصة بالحضر ، لكن الحديث يتضمن الحضر لأن إرادة الحضر فيه ظاهرة ، وحمله على الحضر والسفر ممكن ، وأما حمله على السفر ذون الحضر فبعيد لأن السفر مظنة التخفيف . **قوله** ( قال رجل من الأنصار ) قيل هو عتبان بن مالك ، لأن في قصته شيئا بقصته ، وقد تقدم هذا الحديث عن آدم بن شعبة بهذا الاسناد والمثل في « باب هل يصلي الامام بمن حضر » من أبواب الإمامة مع الكلام عليه . **قوله** ( يصلي الضحى ) قال ابن رشيد : هذا يدل على أن ذلك كان كالتمعارف عندهم وإلا فصلاته ﷺ في بيت الأنصارى وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى . قلت : إلا أنا قدمنا أن القصة لعتبان بن مالك ، وقد تقدم في صدر الباب أن عتبان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف ، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته . **قوله** ( ما رأيته صلى ) في الرواية الماضية « يصلي الضحى » . **قوله** ( إلا ذلك اليوم ) يأتي فيه ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر وعائشة من الجمع ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ

١١٨٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب قال **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « **حَفِظْتُ** مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَاتٍ : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَانَتْ سَاعَةً لَا يُدْخَلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا »

١١٨١ - **حدثتني** حفصة « أنه كان إذا أذَّنَ الْمُؤَذِّنُ وَطَلَعَ الْفَجْرُ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ »

١١٨٢ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى عن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنشئ عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي ﷺ كان لا يدعُ أربعا قبل الظهر ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَدَاةِ » .  
تابعه ابن أبي عدي وعمر بن شعبة

**قوله** ( باب الركعتين قبل الظهر ) ترجم أولا بالروايات التي بعد المكتوبات ، ثم أورد ما يتعلق بما قبلها ، وقد تقدم الكلام على ركعتي الفجر والكلام على حديث ابن عمر وهو ظاهر فيما ترجم له ، وأما حديث عائشة فقوله فيه « أنه كان لا يدعُ أربعا قبل الظهر » لا يطابق الترجمة ، ويحتمل أن يقال : مراده بيان أن الركعتين قبل الظهر ليستا حتما بحيث يمنع الزيادة عليهما ، قال الداودي : وقع في حديث ابن عمر « أن قبل الظهر ركعتين » وفي حديث عائشة « أربعا » وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال : ويحتمل أن يكون نسي ابن عمر ركعتين من الأربع . قلت : هذا الاحتمال بعيد ، والأولى أن يحمل على حالين : فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعا ، وقيل : هو محمول على أنه كان في المسجد يقتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعا ، ويحتمل أن يكون يصلي إذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصل ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الأمرين ، ويقوى الأول ما رواه أحمد وأبو داود في حديث عائشة « كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعا ثم يخرج »

قال أبو جعفر الطبري : الأربع كانت في كثير من أحواله ، والركعتان في قليلها . قوله ( عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ) بيمين مضمومة ونون ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها شين معجمة مكسورة ثم راء . قوله ( عن أبيه عن عائشة ) في رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه ، سمعت عائشة ، أخرجه الإسماعيلي . وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة مسروقا وأخبره أن حديث وكيع وهم ، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعا على التصريح بسماع محمد من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباها أنه سمع عائشة ، قال الإسماعيلي : ولم يكن يحيى بن سعيد - يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه - ليحمله مدلسا ، قال : والوهم عندي فيه من عثمان بن عمر انتهى . وبذلك جزم الدارقطني في العلل ، وأوضح أن رواية عثمان بن عمر من المزيدي متصل الأسانيد ، لكن أخرجه الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد فلم يذكر فيه مسروقا ، فلما أن يكون سقط عليه أو على من بعده ، أو يكون الوهم في زيادته عن دون عثمان بن عمر . قوله ( تابعه ابن أبي عدي ) زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير كلهم عن شعبة بسنده وليس فيه مسروق . قوله ( وعمره عن شعبة ) يعني عمرو بن مرزوق ، وقد وصل حديثه البرقاني في المصاحفة

### ٣٥ - باب الصلاة قبل المغرب

١١٨٣ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين بن ابن يزيد قال : حدثني عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال « صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ - قال في الثالثة - : لِمَنْ شَاءَ ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَخَذَهَا النَّاسُ سُنَّةً » [ الحديث ١١٨٣ - طريقه في : ٧٣٦٨ ]

١١٨٤ - حدثنا عبد الله بن يزيد قال حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال حدثني يزيد بن أبي حبيب قال سمعت سريدا بن عبد الله اليزني قال « أَتَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ الْجُهَنِيَّ فَقُلْتُ : أَلَا أَعْجَبُكَ مِنْ أَبِي تَيْمٍ ، يَرْكَعُ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ . فَقَالَ عُقْبَةُ : إِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : فَايْمُنُكَ الْآنَ ؟ قَالَ : الشُّفْلُ »

قوله ( باب الصلاة قبل المغرب ) لم يذكر المصنف الصلاة قبل العصر ، وقد ورد فيها حديث لأبي هريرة (١) مرفوع لفظه « رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ، وورد من فعله أيضا من حديث علي بن أبي طالب أخرجه الترمذي والنسائي وفيه « أنه كان يصلي قبل العصر أربعاً » وليس على شرط البخاري . قوله ( عن الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم . قوله ( حدثني عبد الله المزني ) هو ابن مغفل بالمعجمة والفاء المشددة . قوله ( صلوا قبل صلاة المغرب ) زاد أبو داود في روايته عن الفربري عن عبد الوارث بهذا الإسناد « صلوا قبل المغرب ركعتين » ثم قال « صلوا قبل المغرب ركعتين » وأعادها الإسماعيلي من هذا الوجه

(١) هذا وهم ، والصواب « لابن عمر » كما يسلم ذلك من الأصول التي عزاه إليها الشارح ، وقد نسب في بلوغ المرام لابن عمر فأصاب . والله أعلم

ثلاث مرات . وهو موافق لقوله في رواية المصنف ، قال في الثالثة لمن شاء ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج ، صلوا قبل المغرب ركعتين قالها ثلاثاً ثم قال : لمن شاء . . قوله ( كراهية أن يتخذها الناس سنة ) قال المحب الطبري : لم يرد نفى استحبابها لأنه لا يمكن أن يأمر بما لا يستحب ، بل هذا الحديث من أقوى الأدلة على استحبابها . ومعنى قوله « سنة » أي شريعة وطريقة لازمة ، وكان المراد انحطاط مرتبتها عن رواتب الفرائض ، ولهذا لم يعد لها أكثر الشافعية في الرواتب واستدركها بعضهم ، وتعقب بأنه لم يثبت أن النبي ﷺ واظب عليها ، وتقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في « باب كم بين الاذان والاقامة » من أبواب الاذان . قوله ( البرني ) بفتح التحتانية والواو بعدها نون وهو مصري . وكذا بقية رجال الاسناد سوى شيخ البخاري وقد دخلها . قوله ( ألا أعجبك ) بضم أوله وتشديد الجيم من التعجب . قوله ( من أبي تميم ) هو عبد الله بن مالك الجبشاني بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة تابعي كبير مخضرم اعلم في عهد النبي ﷺ وقرأ القرآن على معاذ بن جبل ثم قدم في زمن عمر فشهد فتح مصر وسكنها ، قال ابن يونس : وقد عده جماعة في الصحابة لهذا الإدراك ، ولم يذكر المزني في « التهذيب » أن البخاري أخرجه له ، وهو على شرطه فيرد عليه بهذا الحديث (١) . قوله ( يركع ركعتين ) زاد الاسماعيل . حين يسمع أذان المغرب ، وفيه « فقلت لعقبة وأنا أريد أن أغصه ، وهو بمعجمة ثم مهملة أي أعيبه . قوله ( فقال عقبة الخ ) استدل به على امتداد وقت المغرب ولا حجة فيه كما يبناء في الباب السابق ، وقال قوم : إنما تستحب الركعتان المذكورتان لمن كان متأهباً بالظهر وستر العورة لئلا يؤخر المغرب عن أول وقتها ، ولا شك أن إيقاعها في أول الوقت أولى ، ولا يخفى أن محل استحبابهما ما لم تقم الصلاة ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائده في الباب السابق ، وفيه رد على قول القاضي أبي بكر بن العربي : لم يفعلهما أحد بعد الصحابة ، لأن أبا تميم تابعي وقد فعلهما . وذكر الأثرم عن أحمد أنه قال : ما فعلتهما إلا مرة واحدة حين سمعت الحديث . وفيه أحاديث جياذ عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ، إلا أنه قال ولمن شاء ، فمن شاء صلى

### ٣٦ - باب صلاة النوافل جماعة ، ذكره أنس وعائشة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١١٨٥ - حدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن الربيع الأنصاري « أنه عقل رسول الله ﷺ وعقل حجة مجها في وجهه من بر كانت في دارهم »

١١٨٦ - فزعم محمود أنه سمع عتيان بن مالك الأنصاري رضي الله عنه - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - يقول « كنت أصلي لقومي ببني سالم ، وكان يحول بيني وبينهم وإذا جاءت الأمطار ، فيشق على اجتيازها قبل مسجدكم . فحدث رسول الله ﷺ فقلت له : إني أنكرت بصرى ، وإن الوادي الذي بيني وبين قومي يسيل إذا جاءت الأمطار ، فيشق على اجتيازها ، فوددت أنك تأتي فتصلي من بيتي مكاناً

(١) ليس الرد عليه بظاهر ، لأن البخاري رحمه الله لم يخرج عن أبي تميم هنا خبراً مرفوعاً ولا موقوفاً ، وإنما وقع ذكره في أثناء الرواية من غير احتجاج به . والله أعلم

أَتَخَذُهُ مُصَلًّى . فقال رسول الله ﷺ : سأفعل . ففعلنا على رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه بعد ما اشتدَّ النهار ، فاستأذن رسول الله ﷺ فأذنت له ، فلم يجلس حتى قال : أين تحب أن أصلي من بيتك ؟ فأشرت له إلى المكان الذي أحب أن أصلي فيه ، فقام رسول الله ﷺ فكبَّرَ ، وصَفَّقَا وراءَهُ ، فصلى ركعتين ، ثم سَلَّمَ ، ومَدَّنا حين سَلَّمَ . فحَبَسْتُهُ على خَرِيزٍ يُصْنَعُ لَهُ ، فَسَمِعَ أَهْلُ الدَّارِ رسولَ الله ﷺ في بيتي فثابَ رجالٌ منهم حتى كَثُرَ الرَّجَالُ في البيتِ ، فقال رجلٌ منهم : ما فعل مالك ؟ لا أراه . فقال رجلٌ منهم : ذاك مُتَافِقٌ لا يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ . فقال رسول الله ﷺ : لا تَقُلْ ذاك ، ألا تَرَاهُ قال لا إلهَ إلا اللهُ يُبَيِّنُ بِذَلِكَ وَجَهَ اللهِ ؟ فقال : اللهُ ورسولُهُ أعلمُ ، أَمَا نَحْنُ فَوَاللهِ مَا نَرَى وَدُهُ وَلَا حَدِيثَهُ إِلَّا إِلَى الْمُنَاقِقِينَ . قال رسول الله ﷺ : فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لا إلهَ إلا اللهُ يُبَيِّنُ بِذَلِكَ وَجَهَ اللهِ . قال محمودٌ : لَخَدَّثْتُمَهَا قَوْمًا فِيهِمْ أَبُو أَيُّوبَ صَاحِبُ رسولِ الله ﷺ - في غَزْوَتِهِ الَّتِي تُوُفِّيَ فِيهَا وَيَزِيدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَلَيْهِمُ بَارُضِ الرُّومِ - فَأَنْكَرَهَا عَلَى أَبِي أَيُّوبَ قَالَ : وَاللهِ مَا أَظُنُّ رسولَ الله ﷺ قَالَ مَا قُلْتَ قَطُّ . فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَى ، فَجَعَلَتْ قُلَّةٌ عَلَى إِنْ سَلَّمْتَنِي حَقَّ أَقْبَلَ مِنْ غَزْوَتِي أَنْ أَسْأَلَ عَنْهَا عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنْ وَجَدْتُهُ حَيًّا فِي مَسْجِدِ قَوْمِهِ ، فَذَلِكَ فَأَهْلَكَتُ بِحَبْجَةٍ - أَوْ بَعْمُرَةٍ - ثُمَّ سِرْتُ حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، فَأَتَيْتُ بَنِي سَالِمٍ ، فَإِذَا عِتْبَانُ شَيْخٌ أَمْهَى يُصَلِّيُ لِقَوْمِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ سَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَأَخْبَرْتُهُ مَنْ أَنَا ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ ، لَخَدَّثَنِيهِ كَمَا حَدَّثَنِيهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

قوله ( باب صلاة النوافل جماعة ) قيل مراده النفل المطلق ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك . قوله ( ذكره أنس وعائشة عن النبي ﷺ ) أما حديث أنس فأشار به إلى حديثه في صلاة النبي ﷺ في بيت أم سليم ، وفيه دُفِصَتْ أَنَا وَالْبَيْتُ وَرَأَاهُ ، الحديث ، وقد تقدم في الصفوف وغيرها . وأما حديث عائشة فأشار به إلى حديثها في صلاة النبي ﷺ بهم في المسجد بالليل ، وقد تقدم الكلام عليه في باب التعريض على قيام الليل . . قوله ( حدثنا إسحق ) قيل هو ابن راهويه ، فإن هذا الحديث وقع في مسنده بهذا الإسناد ، لكن في لفظه مخالفة يسيرة فيحتمل أن يكون لإسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور . قوله ( أخبرنا يعقوب ) التعبير بالإخبار قرينة في كون إسحق هو ابن راهويه ، لأنه لا يعبر عن شيوخه إلا بذلك ، لكن وقع في رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما بلفظ التحديث ، ويعقوب بن إبراهيم المذكور هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري . قوله ( وعقل حجة ) تقدم الكلام عليه في كتاب العلم . قوله ( كان في دارهم ) أي الدلو ، وفي رواية الكشميهني « كانت ، أي البئر » . قوله ( فزعم محمود ) أي أخبر ، وهو من إطلاق الزعم على القول . قوله ( فيشق على ) في رواية الكشميهني « فيشق » بصيغة الماضي . قوله ( أين تحب أن أصلي ) بصيغة الجمع كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميهني بالافراد . قوله ( ما فعل مالك ) هو ابن الدخشن . قوله ( لا أراه ) بفتح الهمزة من الرتبة . قوله ( قال محمود بن الربيع ) أي بالإسناد الماضي ( لَخَدَّثَنَا قَوْمًا ) أي رجالا ( فيهم أبو أيوب ) هو خالد بن زيد الأنصاري الذي رُوي عليه



رسول الله ﷺ لما قدم المدينة . **قوله** ( التي توفى فيها ) ذكر ابن سعد وغيره أن أبا أيوب أوصى أن يدفن تحت أقدام الخيل وينيب موضع قبره فدفن إلى جانب جدار القسطنطينية . **قوله** ( ويزيد بن معاوية ) ابن أبي سفيان ، **قوله** ( عليهم ) أي كان أميرا ، وذلك في سنة خمسين وقيل بعدها في خلافة معاوية ، ووصلوا في تلك الغزوة حتى حاصروا القسطنطينية . **قوله** ( فأُنكرها على ) قد بين أبو أيوب وجه الانكار وهو ما غلب على ظنه من نفي القول المذكور ، وأما الباعث له على ذلك فقيل إنه استشكل قوله : إن الله قد حرم النار على من قال لا إله إلا الله ، لأن ظاهره لا يدخل أحد من عصاة الموحدين النار ، وهو مخالف لآيات كثيرة وأحاديث شهيرة منها أحاديث الشفاعة ، لكن الجمع يمكن بأن يحمل التحريم على الخلود ، وقد وافق محمودا على رواية هذا الحديث عن عتبان أنس بن مالك كما أخرجه مسلم من طريقه وهو متابع قوى جدا ، وكان الحامل لمحمود على الرجوع إلى عتبان ليسمع الحديث منه ثاني مرة أن أبا أيوب لما أنكر عليه اتهم نفسه بأن يكون ما ضبط القدر الذي أنكره عليه ، ولهذا قنع بسماعه عن عتبان ثاني مرة . **قوله** ( حتى أقفل ) بقاف وفاء أي أرجع وزنا ومعنى ، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تقدمت مبسطة في باب المساجد في البيوت ، وفيه ما ترجم له هنا وهو صلاة النوافل جماعة ، وروى ابن وهب عن مالك أنه لا بأس بأن يؤم النفر في النافلة ، فأما أن يكون مشتمرا ويجمع له الناس فلا ، وهذا بناء على قاعدته في سد الذرائع لما يخشى من أن يظن من لا علم له أن ذلك فريضة ، واستثنى ابن حبيب من أصحابه قيام رمضان لاشتهار ذلك من فعل الصحابة ومن بعدهم رضى الله عنهم ، وفي الحديث من الفوائد ما تقدم بعضه مبسوطا ، وملاطفة النبي ﷺ بالأطفال ، وذكر المراءى فيه من العلة معتذرا ، وطلب عين القبلة ، وأن المكان المتخذ مسجدا من البيت لا يخرج عن ملك صاحبه ، وأن النهي عن استيطان الرجل مكانا إنما هو في المسجد العام ، وفيه عيب من تخلف عن حضور مجلس الكبير ، وأن من عيب بما يظهر منه لا بعد غيبة وإن ذكر الإنسان بما فيه على جهة التعريف جائز ، وأن التلطف بالشهادتين كاف في إجراء أحكام المسلمين ، وفيه استنبات طالب الحديث شيخه عما حدث به إذا خشي من نسيانه وإعادة الشيخ الحديث ، والرحلة في طلب العلم وغير ذلك . وقد ترجم المصنف بأكثر من ذلك والله المستعان

### ٣٧ - باب التطوع في البيت

١١٨٧ - **حدثنا** عبد الأعلى بن حماد **حدثنا** وهيب عن أيوب وعبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبورا »  
تابعه عبد الوهاب عن أيوب

**قوله** ( باب التطوع في البيت ) أورد فيه حديث ابن عمر ، اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، وقد تقدم بلفظه من وجه آخر عن نافع في باب كراهية الصلاة في المقابر ، من أبواب المساجد مع الكلام عليه . **قوله** ( تابعه عبد الوهاب ) يعني الثقيني هن أيوب ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن المثنى عنه بلفظ « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٠ - كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

### ١ - باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

١١٨٨ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة قال أخبرني عبد الملك عن قزعة قال سمعت أبا سعيد رضي الله عنه أربعاً قال سمعت من النبي ﷺ ، وكان غزاً مع النبي ﷺ ثلثي عشرة غزوة

١١٨٩ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تُشدُّ الرحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى »

١١٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك عن زيد بن رباح وعبيد الله بن أبي عبد الله الأفرع عن أبي عبد الله الأغر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام »

**قوله** ( باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ) ثبت في نسخة الصغاني البسملة قبل الباب ، قال ابن رشيد : لم يقل في الترجمة وبيت المقدس وإن كان مجموعاً إليهما في الحديث لكونه أفرده بعد ذلك بترجمة ، قال : وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليعين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة انتهى . وظاهر إيراد المصنف لهذه الترجمة في أبواب التطوع يشعر بأن المراد بالصلاة في الترجمة صلاة النافلة ، ويحتمل أن يراد بها ما هو أعم من ذلك فيدخل النافلة وهذا الوجه وبه قال الجمهور في حديث الباب ، وذهب الطحاوي إلى أن التفضل مختص بصلاة الفريضة كما سيأتي . **قوله** ( أخبرني عبد الملك ) هو ابن عمير كما وقع في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** ( عن قزعة ) بفتح القاف وكذا الزاى ، وحكى ابن الأثير سكوتها بعدها مهملة ، هو ابن يحيى ويقال ابن الأسود ، وسيأتي بعد خمسة أبواب في هذا الاسناد « سمعت قزعة مولى زياد ، وهو هذا وزباد موله هو ابن أبي سفيان الأمير المشهور ، ورواية عبد الملك بن عمير عنه من رواية الأقران لأنهما من طبقة واحدة . **قوله** ( سمعت أبا سعيد أربعاً ) أى يذكر أربعاً أو سمعت منه أربعاً أى أربع كلمات . **قوله** ( وكان غزاً ) القائل ذلك هو قزعة والمقول عنه أبو سعيد الخدري . **قوله** ( ثلثي عشرة غزوة ) كذا اقتصر المؤلف على هذا القدر ولم يذكر من المتن شيئاً ، وذكر بعده حديث أبي هريرة في شد الرحال فظن الداودي الشارح أن البخاري ساق الإسنادين لهذا المتن ، وفيه نظر لأن حديث أبي سعيد مشتمل على أربعة أشياء كما ذكر المصنف ، وحديث أبي هريرة مقتصر على شد الرحال فقط ، لكن لا يمنع الجمع بينهما في سياق واحد بناء على قاعدة البخاري في إجازة اختصار الحديث ، وقال ابن رشيد : لما كان أحد الأربع هو قوله « لا تشد الرحال » ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي

يتلاقى فيه اقتراح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقطف الحديث ، وكأنه قصد بذلك الإغماض لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب فانه ساقه بتمامه خامس ترجمة . **قوله** ( وحدثنا علي ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة ، وسعيد هو ابن المسيب . ووقع عند البيهقي من وجه آخر عن علي بن المديني قال « حدثنا به سفيان مرة بهذا اللفظ وكان أكثر ما يحدث به بلفظ تشد الرحال » . **قوله** ( لا تشد الرحال ) بضم أوله بلفظ النفي ، والمراد النهي عن السفر الى غيرها ، قال الطبري : هو أبلغ من صريح النهي ، كأنه قال : لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلا هذه البقاع لاختصاصها بما اختصت به ، والرحال بالمهمل جمع رحل وهو البعير كالسرج للفرس ، وكفى بشد الرحال عن السفر لأنه لازمه وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر وإلا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير والمشي في المعنى المذكور ، ويدل عليه قوله في بعض طرقه « إنما يسافر » أخرجه مسلم من طريق عمران بن أبي أنس عن سليمان الأغر عن أبي هريرة . **قوله** ( إلا ) الاستثناء مفرغ والتقدير لا تشد الرحال الى موضع ، ولازمه منع السفر الى كل موضع غيرها ، لأن المستثنى منه في المفرغ مقدر بأعم العام ، لكن يمكن أن يكون المراد بالعموم هنا الموضع المخصوص وهو المسجد كما سيأتي . **قوله** ( المسجد الحرام ) أى الحرم وهو كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب . والمسجد بالحذف على البدلية ، ويجوز الرفع على الاستثناء والمراد به جميع الحرم ، وقيل يختص بالموضع الذي يصلى فيه درن البيوت وغيرها من أجزاء الحرم ، قال الطبري : ويتأيد بقوله « مسجدي هذا » لأن الإشارة فيه الى مسجد الجماعة فينبغي أن يكون المستثنى كذلك ، وقيل المراد به الكعبة حكاية المحب الطبري وذكر أنه يتأيد بما رواه النسائي بلفظ « إلا الكعبة » وفيه نظر لأن الذي عند النسائي « إلا مسجد الكعبة » حتى ولو سقطت لفظة مسجد لكانت مرادة ، ويؤيد الأول ما رواه الطيالسي من طريق عطاء أنه قيل له : هذا الفضل في المسجد وحده أو في الحرم ؟ قال : بل في الحرم لأنه كله مسجد . **قوله** ( ومسجد الرسول ) أى محمد ﷺ ، وفي العدول عن « مسجدي » إشارة الى التعظيم . ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، ويؤيده قوله في حديث أبي سعيد الآتي قريبا « ومسجدي » . **قوله** ( ومسجد الأقصى ) أى بيت المقدس وهو من إضافة الموصوف الى الصفة ، وقد جوزوه الكوفيون واستشهدوا له بقوله تعالى ( وما كنت بجانب الغربي ) والبصريون يؤولونه باضممار المكان ، أى الذي بجانب المكان الغربي ومسجد المسكان الأقصى ونحو ذلك ، وسمى الأقصى لبعده عن المسجد الحرام في المسافة ، وقيل في الزمان ، وفيه نظر لأنه ثبت في الصحيح أن بينهما أربعين سنة ، وسيأتي في ترجمة إبراهيم الخليل من أحاديث الأنبياء وبيان ما فيه من الاشكال والجواب عنه ، وقال الزنجشري : سمي الأقصى لأنه لم يكن حينئذ وراءه مسجد ، وقيل لبعده عن الأقدار والحبث ، وقيل هو أقصى بالنسبة الى مسجد المدينة لأنه بعيد من مكة وبيت المقدس أبعد منه . وبيت المقدس عدة أسماء تقرب من العشرين منها إيلياء بالمد والقصر وبحذف الياء الأولى وعن ابن عباس إدخال الآلاف واللام على هذا الثالث ، وبيت المقدس بسكون القاف وبفتحها مع التشديد ، والقدس بغير ميم مع ضم القاف وسكون الدال وبضمها أيضا ، وشلم بالمعجمة وتشديد اللام وبالمهمل ، وشلام بمعجمة ، وسلم بفتح المهمل وكسر اللام الخفيفة ، وأوردى سلم بسكون الواو وبكسر الراء بعدها تحنانية ساكنة قال الأعشى :

وقد طفت للال آفاقه دمشق فخص فأورى سلم

ومن أسمائه كورة وبيت إيل وصهيون ومصر وثآخره مثانة وكورشيليا وبابوس بموحدين ومعجمة ، وقد تتبع أكثر هذه الأسماء الحسين بن خالويه اللغوي في كتابه « ليس » ، وسيأتي ما يتعلق بمكة والمدينة في كتاب الحج . وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد ومزيتها على غيرها لكونها مساجد الأنبياء ، ولأن الأول قبلة الناس وإلى حجهم ، والثاني كان قبلة الأمم السالفة ، والثالث أسس على التقوى . واختلف في شد الرحال إلى غيرها كالذهاب إلى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا وإلى المواضع الفاضلة لقصد التبرك بها والصلاة فيها فقال الشيخ أبو محمد الجويني : يحرم شد الرحال إلى غيرها عملا بظاهر هذا الحديث ، وأشار القاضي حسين إلى اختياره . وبه قال عياض وطائفة ، ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن من إنكار بصرة الغفاري على أبي هريرة خروجه إلى الطور وقال له : لو أدركت قبلا أن تخرج ما خرجت ، واستدل بهذا الحديث فدل على أنه يرى حمل الحديث على عمومته ، ووافقه أبو هريرة . والصحيح عند إمام الحرمين وغيره من الشافعية أنه لا يحرم ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها أن المراد أن الفضيلة التامة إنما هي في شد الرحال إلى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز ، وقد وقع في رواية لأحمد سيأتي ذكرها بلفظ « لا ينبغي للبطي أن تعمل » وهو لفظ ظاهر في غير التحريم (١) ومنها أن النهي مخصوص بمن نذر على نفسه الصلاة في مسجد من سائر المساجد غير الثلاثة فانه لا يجب الوفاء به قاله ابن بطال ، وقال الخطابي : اللفظ لفظ الخبر ومعناه الإيجاب فيما ينذره الإنسان من الصلاة في البقاع التي يتبرك بها أي لا يلزم الوفاء بشيء من ذلك غير هذه المساجد الثلاثة ، ومنها أن المراد حكم المساجد فقط وأنه لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد للصلاة فيه غير هذه الثلاثة ، وأما قصد غير المساجد لزيارة صالح أو قريب أو صاحب أو طلب علم أو تجارة أو نزهة فلا يدخل في النهي ، ويؤيده ما روى أحمد من طريق شهر بن حوشب قال : سمعت أبا سعيد وذكرته عنده الصلاة في الطور فقال : قال رسول الله ﷺ « لا ينبغي للبطي أن يشد رحاله إلى مسجد يتنهي فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي » وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف . ومنها أن المراد قصدتها بالاحتكاف فيها حكاه الخطابي عن بعض السلف أنه قال : لا يعتكف في غيرها ، وهو أخص من الذي قبله ، ولم أر عليه دليلا ، واستدل به على أن من نذر إتيان أحد هذه المساجد لزمه ذلك ، وبه قال مالك وأحمد والشافعي والبيهقي واختاره أبو إسحق المروزي ، وقال أبو حنيفة لا يجب مطلقا ، وقال الشافعي في « الأم » يجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجدين الآخرين ، وهذا هو المنصور لأصحاب الشافعي ، وقال ابن المنذر : يجب إلى الحرمين ، وأما الأقصى فلا ، واستأنس بحديث جابر ، أن رجلا قال للنبي ﷺ « إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس » قال : صل ههنا ، وقال ابن النين : الحجة على الشافعي أن أعمال المطي إلى مسجد المدينة والمسجد الأقصى والصلاة فيهما قريبة فوجب أن يلزم بالنذر كل مسجد الحرام انتهى . وفيما يلزم من نذر إتيان هذه المساجد تفصيل وخلاف يطول ذكره محله كتب الفرع ، واستدل به على أن من نذر إتيان غير هذه المساجد

(١) ليس الأمر كما قال ، بل هو ظاهر في التحريم والنسك ، وهذه اللفظة في عرف الشارع شأنها عظيم كما في قوله تعالى « وما ينبغي للرجل أن ينذر ولدا به وقوله » قالوا سبحانه ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء به الآية

الثلاثة لصلاة أو غيرها لم يلزمه غيرها لأنها لا فضل لبعضها على بعض فتسكن صلاته في أى مسجد كان ، قال النووي : لا اختلاف في ذلك إلا ما روى عن الليث أنه قال يجب الوفاء به ، وعن الحنابلة رواية يلزمه كفارة يمين ولا ينعتق نذره ، وعن المالكية رواية إن تعلقت به عبادة تختص به كرباط لزم وإلا فلا ، وذكر عن محمد بن مسلمة المالكي أنه يلزم في مسجد فباء لأن النبي ﷺ كان يأتيه كل سبت كما سيأتي ، قال الكرماني : وقع في هذه المسألة في عصرنا في البلاد الشامية مناظرات كثيرة وصنف فيها رسائل من الطرفين ، قلت : يشبر إلى ما رد به الشيخ تقي الدين السبكي وغيره على الشيخ تقي الدين بن تيمية وما انتصر به الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيره لابن تيمية وهي مشهورة في بلادنا ، والحاصل أنهم ألزموا ابن تيمية بتحريم شد الرحل<sup>(١)</sup> إلى زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ وأنكرنا صورة ذلك ، وفي شرح ذلك من الطرفين طول ، وهي من أبشع المسائل المنقولة عن ابن تيمية ، ومن جملة ما استدلت به على دفع ما ادعاه غيره من الاجماع على مشروعية زيارة قبر النبي ﷺ ما نقل عن مالك أنه كره أن يقول زرت قبر النبي ﷺ ، وقد أجاب عنه المحققون من أصحابه بأنه كره اللفظ أدبا لا أصل الزيارة فانها من أفضل الأعمال وأجل القربات الموصلة إلى ذى الجلال وإن مشروعيتها محل إجماع بلا نزاع والله الهادي إلى الصواب . قال بعض المحققين : قوله لا إلى ثلاثة مساجد ، المستثنى منه محذوف ، فاما أن يقدر عاما فيصير : لا تشد الرحل إلى مكان في أى أمر كان إلا إلى الثلاثة ، أو أخص من ذلك . لا سبيل إلى الأول لافضائه إلى سد باب السفر للتجارة وصلة الرحم وطلب العلم وغيرها فتعين الثاني ، والاولى أن يقدر ما هو أكثر مناسبة وهو : لا تشد الرحال إلى مسجد للصلاة فيه إلا إلى الثلاثة ، فيبطل بذلك قول من منع شد الرحال إلى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله أعلم . وقال السبكي الكبير : ليس في الأرض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال إليها غير البلاد الثلاثة ، ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكما شرعيا ، وأما غيرها من البلاد فلا تشد إليها لذاتها بل لزيارة أو جهاد أو علم أو نحو ذلك من المندوبات أو المباحات ، قال : وقد التبس ذلك على بعضهم فزعم أن شد الرحال إلى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع ، وهو خطأ لأن الاستثناء إنما يكون من جنس المستثنى منه ، فعني الحديث : لا تشد الرحال إلى مسجد من المساجد أو إلى مكان من الأماكن لأجل ذلك المكان إلا إلى الثلاثة المذكورة ، وشد الرحال إلى زيارة أو طلب علم ليس إلى المكان بل إلى من في ذلك المكان والله أعلم . قوله ( زيد بن رباح ) بالوحدة ، وعبيد الله بالتصغير ، والأغر هو سليمان شيخ الزهري المتقدم . قوله ( صلاة في مسجدى هذا ) قال النووي : ينبغي أن يحرص المصل على الصلاة في الموضع الذي كان في زمانه ﷺ دون ما زيد فيه بعده ، لأن التضعيف إنما ورد في مسجده ، وقد أكد به قوله هذا ، بخلاف مسجد مكة فإنه يشمل جميع مكة ،

(١) هذا اللازم لا بأس به ، وقد ألزمه الشيخ ، وليس في ذلك بشاعة بحمد الله عند من عرف السنة ومواردها ومصادرها ، والأحاديث الروية في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم كلها ضعيفة بل موضوعة كما حقق ذلك أبو العباس في منسكه وغيره ، ولو صحت لم يكن فيها حجة على جواز شد الرحال إلى زيارة قبره عليه الصلاة والسلام من دون قصد المسجد بل تكون عامة مطلقة ، وأحاديث النهي عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة يخصصها وبقيدها ، والشيخ لم ينسكرك زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم من دون شد الرحال ، وإنما أنسكرك شد الرحل من أجلها مجردا عن قصد المسجد . فقلبه وافهم . والله أعلم

بل صحح النورى أنه يعم جميع الحرم . **قوله** ( إلا المسجد الحرام ) قال ابن بطلال : يجوز في هذا الاستثناء أن يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة أو فاضلا أو مفضولا . والاول أرجح لأنه لو كان فاضلا أو مفضولا لم يعلم مقدار ذلك إلا بدليل ، بخلاف المساواة انتهى . وكأنه لم يقف على دليل ثانى ، وقد أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ ، صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا ، وفي رواية ابن حبان ، وصلاة في ذلك أفضل من مائة صلاة في مسجد المدينة ، قال ابن عبد البر : اختلف على ابن الزبير في رفعه ووقفه ، ومن رفعه أحفظ وأثبت ، ومثله لا يقال بازى . وفي ابن ماجه من حديث جابر مرفوعا ، صلاة في مسجدى أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه ، وفي بعض النسخ ، من مائة صلاة فيما سواه ، فملى الاول معناه فيما سواه إلا مسجد المدينة ، وعلى الثانى معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال إسناده ثقات ، لكن من رواية عطاء في ذلك عنه ، قال ابن عبد البر : جائز أن يكون عند عطاء في ذلك عنهما وعلى ذلك يحمله أهل العلم بالحديث ، ويؤيده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير ، وروى البزار والطبرانى من حديث أبى الدرداء رفعه ، الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة ، والصلاة في مسجدى بألف صلاة ، والصلاة في بيت المقدس بمائة صلاة ، قال البزار لإسناده حسن . فوضح بذلك أن المراد بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام ، وهو يرد على تأويل عبد الله بن نافع وغيره ، وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى الليثى أنه سأل عبد الله بن نافع عن تأويل هذا الحديث فقال : معناه فإن الصلاة في مسجدى أفضل من الصلاة فيه بدون ألف صلاة ، قال ابن عبد البر : لفظ دون يشمل الواحد فيلزم أن تكون الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة ، وحسبك بقول يؤل إلى هذا ضعفا . **قال** : وزعم بعض أصحابنا أن الصلاة في مسجد المدينة أفضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة ، واحتج برواية سليمان بن عتيق عن ابن الزبير عن عمر قال ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه ، وتعقب بأن المحفوظ بهذا الإسناد بلفظ ، صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الرسول فانما فضله عليه بمائة صلاة ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى سليمان بن عتيق وعطاء عن ابن الزبير أنهما سمعا يقول ، صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ، ويشير إلى مسجد المدينة . وللنسائى من رواية موسى الجهنى عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا ولفظه كلفظ أبى هريرة وفي آخره ، إلا المسجد الحرام فانه أفضل منه بمائة صلاة ، واستدل بهذا الحديث على تفضيل مكة على المدينة لان الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة فيه مرجوحة وهو قول الجمهور ، وحكى عن مالك ، وبه قال ابن وهب ومطرف وابن حبيب من أصحابه ، لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل المدينة ، واستدلوا بقوله ﷺ ، ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة ، مع قوله ، موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، قال ابن عبد البر : هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقاوم النص الوارد في فضل مكة ، ثم ساق حديث أبى سلمة عن عبد الله بن عدى بن الحراء قال ، رأيت رسول الله ﷺ واقفا على الخزرة فقال : والله إنك لخير أرض أَرْض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أنى أخرجت منك ما خرجت ، وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه

الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، قال ابن عبد البر : هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدول عنه والله أعلم . وقد رجع عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية ، لكن استثنى عياض البقرة التي دفن فيها النبي ﷺ لحكي الاتفاق على أنها أفضل البقاع ، وتعقب بأن هذا لا يتملق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للعابد . وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود ، وقال النووي في شرح المذهب : لم أر لأصحابنا تقلداً في ذلك ، وقال ابن عبد البر : إنما يحتج بقبر رسول الله ﷺ على من أنكر فضلها ، أما من أور به وأنه ليس أفضل بعد مكة منها فقد أنزلها منزلتها . وقال غيره : سبب تفضيل البقرة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرء يدفن في البقرة التي أخذ منها ترابه عند ما يخلق رواه ابن عبد البر في أواخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقوفاً ، وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكار أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي ﷺ من تراب الكعبة ، فعلى هذا فالبقرة التي ضمت أعضاءه من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة إن صح ذلك والله أعلم . واستدل به على تضعيف الصلاة مطلقاً في المسجدين ، وقد تقدم النقل عن الطحاوي وغيره أن ذلك يختص بالفرائض لقوله ﷺ : « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عموميه فتكون صلاة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف على صلاتها في البيت بغيرهما وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً . ثم إن التضعيف المذكور يرجع إلى الثواب ولا يمتد إلى الإجزاء باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره ، فلو كان عليه صلاتان فصلى في أحد المسجدين صلاة لم تجزه إلا عن واحدة والله أعلم . وقد أوهم كلام المقرئ أبي بكر النقاش في تفسيره خلاف ذلك فإنه قال فيه : حسبت الصلاة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة بالمسجد الحرام عمر خمس وخمسين سنة وستة أشهر وعشرين ليلة انتهى . وهذا مع قطع النظر عن التضعيف بالجماعة فإنها تزيد سبعة وعشرين درجة كما تقدم في أبواب الجماعة ، لكن هل يجتمع التضعيفان أو لا ؟ محل بحث

## ٢ - باب مسجد قباء

١١٩١ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علية أخبرنا أيوب عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان لا يصلي من الضحى إلا في يومين : يوم يقدم مكة فإنه كان يقدمها ضحى فيطوف بالبيت ثم يصلي ركعتين خلف المقام ، ويوم يأتي مسجد قباء فإنه كان يأتيه كل سبت ، فإذا دخل المسجد كره أن يخرج منه حتى يصلي فيه . قال : وكان يحدث أن رسول الله ﷺ كان يزوره راكباً وسائياً .

[ الحديث ١١٩١ - أطرافه في : ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١٣٢٦ ]

١١٩٢ - قال : وكان يقول « إنما أصنع كما رأيت أصحابي يصنعون ، ولا أمتع أحداً أن يصلي في أي ساعة شاء من ليل أو نهار ، غير أن لا تتحرروا طلوع الشمس ولا غروبها »

قوله ( باب مسجد قباء ) أي فضله ، وقباء بضم القاف ثم موحدة مدودة عند أكثر أهل اللغة ، وأنكر السكري قصره لكن شحاه صاحب العين ، قال السكري : من العرب من يذكره فيصرفه ومنهم من يؤثنه فلا

بصرفه . وفي المطالع : هو على ثلاثة أميال من المدينة . وقال يا قوت : على ميلين على يسار قاصد مكة وهو من عوالي المدينة . وسُمي باسم بئر هناك . والمسجد المذكور هو مسجد بنى عمرو بن عوف ، وهو أول مسجد أسسه رسول الله ﷺ ، وسيأتي ذكر الخلاف في كونه المسجد الذي أسس على التقوى في « باب الهجرة » ، إن شاء الله تعالى .  
**قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) في رواية أبي ذر « هو الدورى » . **قوله** ( كان لا يصل الضحى ) تقدم الكلام عليه قريبا . **قوله** ( وكان ) أى ابن عمر . **قوله** ( يزوره ) أى يزور مسجد قباء . **قوله** ( وكان يقول ) أى ابن عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك في أواخر المواقيت . وفي الحديث دلالة على فضل قباء وفضل المسجد الذى بها وفضل الصلاة فيه ، لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة

### ٣ - باب من أتى مسجد قباء كل سبت

١١٩٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتى مسجد قباء كل سبت ماشيا وراكبا ، وكان عبد الله رضى الله عنه يفتله » **قوله** ( باب من أتى مسجد قباء كل سبت ) أراد بهذه الترجمة بيان تقييد ما أطلق في التى قبلها ، لانه قيد فيها في الموقف بخلاف المرفوع فأطلق ، ومن فضائل مسجد قباء ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، باسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال « لأن أصلى في مسجد قباء ركعتين أحب إلى من أن آتى بيت المقدس مرتين ، لو يعلمون ما فى قباء لضربوا إليه أكباد الإبل » . **قوله** ( ماشيا وراكبا ) أى بحسب ما تيسر ، والواو بمعنى أو . **قوله** ( وكان عبد الله ) أى ابن عمر كما ثبت في رواية أبي ذر والاصيلي

### ٤ - باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا

١١٩٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال **حدثنا** نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يأتى قباء راكبا وماشيا » زاد ابن نمير « **حدثنا** عبيد الله عن نافع في ركعتين » **قوله** ( باب إتيان مسجد قباء ماشيا وراكبا ) أفرد هذه الترجمة لاشتغال الحديث على حكم آخر غير ما تقدم . **قوله** ( **حدثنا** يحيى ) زاد الاصيلي « ابن سعيد » وهو القطان ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمرى . **قوله** ( زاد ابن نمير ) أى عبد الله ( عن عبيد الله ) أى ابن عمر . وطريق ابن نمير وصلها مسلم وأبو يعلى قال « أخبرنا محمد بن عبد الله بن نمير أخبرنا أبي به » وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده « **حدثنا** عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله » فذكره بالزيادة ، وادعى الطحاوى أنها مدرجة ، وأن أحد الرواة قاله من عنده لعله أن النبي ﷺ كان من عادته أن لا يجلس حتى يصل . وفي هذا الحديث على اختلاف طرقه دلالة على جواز تخصيص بعض الأيام ببعض الأعمال الصالحة والمداومة على ذلك ، وفيه أن النهى عن شد الرحال لغير المساجد الثلاثة ليس على التحريم<sup>(١)</sup> لكون

(١) هذا فيه نظر . والصواب أنه للتحريم كما هو الأصل في نهيه صلى الله عليه وسلم . والجواب عن حديث قباء أن المراد بشد الرحل في أحاديث النهى السكناية عن السفر لا مجرد شد الرحل ، وعليه فلا إشكال في ركوب النبي صلى الله عليه وسلم إلى مسجد قباء ، وقد سبق لتأخر ما يرشد إلى هذا في كلامه على أحاديث النهى عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة . فذهب . وأما الموقف



النبي ﷺ كان يأتي مسجد قباء راكباً ، وتعقب بأن مجيئه ﷺ إلى قباء إنما كان لمواصلة الانصار وتفقد حالم وحال من تأخر منهم عن حضور الجمعة معه ، وهذا هو السر في تخصيص ذلك بالسبت

### ٥ - باب فضل ما بين القبر والمنبر

١١٩٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ »

١١٩٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمِنْبَرِي عَلَى حَوْضٍ »

[ الحديث ١١٩٦ - أطرافه في : ١٨٨٨ ، ٦٥٨٨ ، ٧٣٣٥ ]

**قوله** ( باب فضل ما بين القبر والمنبر ) لما ذكر فضل الصلاة في مسجد المدينة أراد أن يبه على أن بعض بقاع المسجد أفضل من بعض ، وترجم بذكر القبر ، وأورد الحديثين بلفظ البيت ، لأن القبر صار في البيت وقد ورد في بعض طرقه بلفظ القبر ، قال القرطبي : الرواية الصحيحة ، بيق ، ويروي : قبرى ، وكأنه بالمعنى لأنه دُفِنَ في بيت سكناه . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر والأصيل . **قوله** ( ومنبري على حوض ) سقطت هذه الجملة من رواية أبي ذر ، وسيأتي هذا الحديث بسنده ومثله كاملاً في أواخر فضل المدينة من أواخر كتاب الحج ، ويأتي السلام على المتن هناك إن شاء الله تعالى مسترفي

### ٦ - باب مسجد بيت المقدس

١١٩٧ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَمْعَةَ عَنْ قُرَّةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ بِأَرْبَعٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبَنِي وَأَتَقَنِّي قَالَ : لَا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ يَوْمَيْنِ إِلَّا مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ . وَلَا صَوْمٌ فِي يَوْمَيْنِ : الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى . وَلَا صَلَاةٌ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ . وَلَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِ الْأَنْقَسَى ، وَمَسْجِدِي »

**قوله** ( باب مسجد بيت المقدس ) أى فضله . **قوله** ( وآتقني ) بالمد ثم نون مفتوحة ثم كاف ساكنة بعدها نونان ، يقال آتق كذا إذا أعجبه ، وشىء موقى أى معجب ، وقوله وأعجبني من التأكيد بغير اللفظي ، وحكى ابن الأثير أنه روى ، أيتقني ، بتحتانية بدل الألف قال : وليس بشىء ، وضبطه الاصيل ، أيتقني ، بمشاة فوقانية من التوق ، وإنما يقال منه توقى كشوقى . **قوله** ( لا تسافر المرأة ) سيأتي الكلام عليه في الحج . **قوله** ( ولا صوم ) سيأتي في الصوم ، وقوله في الصلاة تقدم في أواخر المواقيت ، وقوله ( ولا تشد الرحال ) تقدم قريباً

(خاتمة) اشتملت أبواب التطوع وما معها من الأحاديث المرفوعة على أربعة وثلاثين حديثاً المعلوم منها عشرة أحاديث وسائرهما موصولة ، المكرر منها فيها وفيها مضى اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص اثنا عشر وأهمه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر في صلاة الضحى ، وحديث عبد الله بن مغفل في الركعتين قبل المغرب ، وحديث عقبة بن عامر فيه . وفيها من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم أحد عشر أثراً وهي الستة المذكورة في الباب الأول ، وأثر ابن عمر عن أبيه وأبي بكر ونفسه في ترك صلاة الضحى ، وأثر أبي تميم في الركعتين قبل المغرب ، وأثر محمود بن الربيع عن أبي أيوب وكلها موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢١ - كتاب العمل في الصلاة

### ١ - باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : يَسْتَعِينُ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ مِنْ جَسَدِهِ بِمَا شَاءَ

وَوَضَعَ أَبُو إِسْحَقَ قَلَنْسُوتهُ فِي الصَّلَاةِ وَرَفَعَهَا . وَوَضَعَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ كَفَّهُ عَلَى رُصْفِهِ الْأَيْسَرِ

إِلَّا أَنْ يَحْكُ جِلْدًا أَوْ يُصْلِحَ ثَوْبًا

١١٩٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ تَحْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ

أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَهِيَ خَالَتُهُ -

قَالَ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى عَرَضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوِيلِهَا ، فَتَنَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى

انْتَصَفَ اللَّيْلَ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَفَسَ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِ بَيْدِهِ ، ثُمَّ

قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ خَوَاتِيمَ سُورَةِ آلِ هِمْرَانَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَيْءٍ مُتَلَفٍّ فَنَوَضًا مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَمُضَوَّهُ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي .

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : قَعَمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ قَعَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِ الْيُمْنَى ، يَفْتِلُهَا بِيَدِهِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ

رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ

خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ »

( أبواب العمل في الصلاة ) ثبت في نسخة الصغاني هنا بسملة

( باب ) في نسخة الصغاني أبواب . قوله ( استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة . وقال ابن

عباس : يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء . ووضع أبو إسحق - يعني السبيعي - قلنسوته في الصلاة ورفعها .

ووضع على كفه على رصغه الأيسر ، إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا ) هذا الاستثناء من بقية أثر علي على

ما سأوضحه ، وظن قوم أنه من تنمة الترجمة ، فقال ابن رشيد : قوله ( إلا أن يحك جلدًا أو يصلح ثوبًا ، هو مستثنى

من قوله ( إذا كان من أمر الصلاة ، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء مع ما في ذلك من

دفع التشويش عن النفس ، قال : وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله ، وقال ابن عباس ، انتهى .  
وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه فقال : قوله ، إلا أن يحك جلدا ، ينبغي أن يكون  
من صلة الباب عند قوله إذا كان من أمر الصلاة ، وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي العلامة هلاء  
الدين مغلطاي في شرحه ، وتبعه من أخذ ذلك عنه من أدركناه ، وهو وهم ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر على ،  
كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم عن غزوان بن جرير الضبي عن  
أبيه - وكان شديد لزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال : كان على إذا قام إلى الصلاة فكبر ضرب بيده اليمنى  
على رصغه الأيسر ، فلا يزال كذلك حتى يركع ، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا ، هكذا روينا في السفينة  
الجرأمية ، من طريق السلفي بسنده إلى مسلم بن إبراهيم ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ ، إلا  
أن يصلح ثوبه أو يحك جسده ، وهذا هو الموافق للترجمة ولو كان أثر على انتهى عند قوله ، الأيسر ، لما كان فيه تعلق  
بالترجمة إلا بيده ، وهذا من فوائد تخريج التعليقات . والرصغ يسكون الصاد المهملة بعدها معجمة قال صاحب  
العين : هو لغة في الرشح ، وهو مفصل ما بين الكف والساعد . وقال صاحب المحكم : الرصغ مجتمع الساقين  
والقدمين . ثم إن ظاهر هذه الآثار يخالف الترجمة لأنها مقيدة بما إذا كان العمل من أمر الصلاة وهي مطلقه ، وكان  
المصنف أشار إلى أن إطلاقها مقيد بما ذكر ليخرج المعك ، ويمكن أن يقال : لها تعلق بالصلاة لأن دفع ما يؤذى  
المصلح يعين على دوام خشوعه المطلوب في الصلاة ، ويدخل في الاستعانة التعلق بالحبل عند النعب والاعتدال على العصا  
ونحوهما ، وقد رخص فيه بعض السلف ، وقد مر الأمر بحل الحبل في أبواب قيام الليل ، وسيأتي ذكر الاختصار  
بعد أبواب . قوله ( وأخذ بأذني اليمنى يفتلها ) هو شاهد الترجمة ، لأنه أخذ بأذنه أولا لإدارته من الجانب الأيسر  
إلى الجانب الأيمن ، وذلك من مصلحة الصلاة . ثم أخذ بها أيضا لتأنيسه لكون ذلك ليلا كما تقدم تقريره في أبواب  
الصفوف . قال ابن بطال : استبطئ البخاري منه أنه لما جاز للصلي أن يستعين بيده في صلاته فيما يختص بغيره كانت  
استعانته في أمر نفسه ليتقوى بذلك على صلاته وينشط لها إذا احتاج إليه أولى ، وقد تقدم الكلام على بقية فوائد  
حديث ابن عباس في أبواب الوتر

## ٢ - باب ما يدهى من الكلام في الصلاة

١١٩٩ - **حدثنا** ابن نمير قال **حدثنا** ابن فضيل **حدثنا** الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله رضي  
الله عنه قال : **«** كنّا نسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا . فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم  
يرد علينا وقال : إن في الصلاة شغلا »

[ المحدث ١١٩٩ - طرفه في ١٢١٦ ، ٣٨٧٥ ]

**حدثنا** ابن نمير **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** هريم بن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة  
عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه

١٢٠٠ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن إسماعيل عن الحارث بن شبيب عن أبي هريرة الشيباني

قال : قال لي زيد بن أرقم « إن كنا لتسكلم في الصلاة على عهد النبي ﷺ ، يسكلم أحدنا صاحبه بحاجته ، حتى نزلت ( حافظوا على الصلوات ) الآية ، فأمرنا بالسكوت »

[ الحديث ١٢٠٠ - طرفه في : ٤٥٣٤ ]

قوله ( باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ) في رواية الأصمعي والكشميني « ما ينهى عنه » وفي الترجمة إشارة إلى أن بعض الكلام لا ينهى عنه كما سيأتي حكاية الخلاف فيه . قوله ( حدثنا ابن نمير ) هو محمد بن عبد الله بن نمير ، نسب إلى جده ، ولم يدرك البخاري عبد الله . قوله ( كنا نسلم على النبي ﷺ ) وهو في الصلاة ( في رواية أبي وائل ) كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا ، وفي رواية أبي الأحوص « خرجت في حاجة ونحن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة ، وسيأتي للمصنف بعد باب نحوه في حديث التشهد . قوله ( النجاشي ) يفتح النون وحكى كسرهما ، وسيأتي تسميته بالإشارة إلى شيء من أمره في كتاب الجنائز إن شاء الله تعالى . ( فائدة ) : روى ابن أبي شيبة عن مرسل ابن سيرين أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود في هذه القصة السلام بالإشارة ، وقد بوب المصنف لمسألة الإشارة في الصلاة بترجمة مفردة وسيأتي في أواخر مجموع السهو قريباً . قوله ( فلم يرد علينا ) زاد مسلم في رواية ابن فضيل « قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك في الصلاة فنرد علينا » وكذا في رواية أبي عوانة التي في الهجرة . قوله ( إن في الصلاة شغلا ) في رواية أحمد عن ابن فضيل « لشغلا ، بزيادة اللام للتأكيد ، والتذكير فيه للتنويع ، أي بقراءة القرآن والذكر والدعاء ، أو للتعظيم أي شغلا وأي شغل لأنها مناجاة مع الله تستدعي الاستغراق بخدمته فلا يصلح فيها الاشتغال بغيره . وقال النووي : معناه أن وظيفة المصل الاشتغال بصلاته وتدبر ما يقوله فلا ينبغي أن يعرج على غيرها من رد السلام ونحوه ، زاد في رواية أبي وائل « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » وزاد في رواية كلثوم الخزاعي « لا يذكر الله وما ينبغي لكم فقوموا لله قائتين . فأمرنا بالسكوت » . قوله ( هريم ) بهاء وراء مصغرا ، والسلوى بفتح المهملة ولا ميم الأولى خفيفة مضمومة ، ورجال الإسنادين من الطريقتين كلهم كوفيون ، وسفيان هو الثوري ، ورواية الأعمش بهذا الإسناد مما عد من أصح الأسانيد . قوله ( نحوه ) ظاهر في أن لفظ رواية هريم غير متحد مع لفظ رواية ابن فضيل وأن معناه واحد ، وكذا أخرج مسلم الحديث من الطريقتين وقال في رواية هريم أيضا « نحوه » ولم أقف على سياق لفظ هريم إلا عند الجوزقي فانه ساقه من طريق إبراهيم بن إسحق الزهري عنه ولم أر بينهما مغايرة ، إلا أنه قال « قدمنا » بدل رجعنا ، وزاد « فقبل له يا رسول الله » ، والباقي سواء . وسيأتي في الهجرة من طريق أبي عوانة عن الأعمش أوضح من هذا ، وللحديث طرق أخرى منها عند أبي داود والنسائي من طريق أبي ليلى عن ابن مسعود ، وعند النسائي من طريق كلثوم الخزاعي عنه ، وعند ابن ماجه والطحاوي من طريق أبي الأحوص عنه ، وسيأتي التنبيه عليه في « باب قوله تعالى كل يوم هو في شأن » من أواخر كتاب التوحيد . قوله ( عن إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، والحارث بن شبيب ليس له في البخاري غير هذا الحديث ، وأبوه بمعجمة وموحدة وآخره لام مصغر ، وليس لأبي عمر وسعيد ابن أبياس الشيباني شيخه عن زيد بن أرقم غيره . قوله ( ان كنا لتسكلم ) بتخفيف النون ، وهذا حكمه الرفع ، وكذا قوله « أمرنا » لقوله فيه « على عهد النبي ﷺ » حتى ولو لم يقيد بذلك لكان ذكر نزول الآية كافيا في كونه مرفوعا .

قوله ( يكلم أحدهما صاحبه بمحاجته ) تفسير لقوله د تكلم ، والذي يظهر أنهم كانوا لا يتكلمون فيها بكل شيء . وإنما يقتصرون على الحاجة من رد السلام ونحوه . قوله ( حتى نزلت ) ظاهر في أن نسخ الكلام في الصلاة وقع بهذه الآية ، فيقتضى أن النسخ وقع بالمدينة لأن الآية مدنية باتفاق ، فيشكل ذلك على قول ابن مسعود إن ذلك وقع لما رجعوا من عند النجاشي ، وكان رجوعهم من عنده إلى مكة ، وذلك أن بعض المسلمين هاجروا إلى الحبشة ثم بلغهم أن المشركين أسلموا فرجعوا إلى مكة فوجدوا الأمر بخلاف ذلك واشتد الأذى عليهم فخرجوا إليها أيضا فكانوا في المرة الثانية أضعاف الأولى ، وكان ابن مسعود مع الفريقين ، واختلف في مراده بقوله د فلما رجعنا ، هل أراد الرجوع الأول أو الثاني ، لجئ القاضى أبو الطيب الطبرى وآخرون إلى الأول وقالوا كان تحريم الكلام بمكة ، وحلوا حديث زيد على أنه وقومه لم يبلغهم النسخ وقالوا لا مانع أن يتقدم الحكم ثم تنزل الآية بوقفه . وجئ آخرون إلى الترجيح فقالوا : يترجح حديث ابن مسعود بأنه حكى لفظ النبي ﷺ ، بخلاف زيد بن أرقم فلم يحكمه ، وقال آخرون : إنما أراد ابن مسعود رجوعه الثاني ، وقد ورد أنه قدم المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر ، وفي مستدرک الحاكم من طريق أبي إسحق عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن مسعود قال د بعثنا رسول الله ﷺ إلى النجاشي ثمانين رجلا ، فذكر الحديث بطوله وفي آخره د فتمجل عبد الله بن مسعود فشهد بدرا ، وفي السير لابن إسحق : أن المسلمين بالحبشة لما بلغهم أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة جمع منهم إلى مكة ثلاثة وثلاثون رجلا ، فأت منهم رجلان بمكة وحبس منهم سبعة وتوجه إلى المدينة أربعة وعشرون رجلا فشهدوا بدرا . فعلى هذا كان ابن مسعود من هؤلاء ، فظهر أن اجتماعه بالنبي ﷺ بعد رجوعه كان بالمدينة ، وإلى هذا الجئ نحنا الخطابي ولم يقف من تعقب كلامه على مستنده ، ويقوى هذا الجئ رواية كلثوم المتقدمة فانها ظاهرة في أن كلا من ابن مسعود وزيد بن أرقم حكى أن الناسخ قوله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وأما قول ابن حبان : كان نسخ الكلام بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين ، قال : ومعنى قول زيد بن أرقم د كنا نتكلم ، أى كان قومي يتكلمون لأن قومه كانوا يصلون قبل الهجرة مع مصعب بن عمير الذى كان يعلمهم القرآن ، فلما نسخ تحريم الكلام بمكة بلغ ذلك أهل المدينة فتركوه ، فهو متعقب بأن الآية مدنية باتفاق ، وبأن إسلام الأنصار وتوجه مصعب بن عمير إليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وبأن في حديث زيد بن أرقم د كنا نتكلم خلف رسول الله ﷺ ، كذا أخرجه الترمذى قانتين أن يكون المراد الأنصار الذين كانوا يصلون بالمدينة قبل هجرة النبي ﷺ إليهم . وأجاب ابن حبان في موضع آخر بأن زيد بن أرقم أراد بقوله د كنا نتكلم ، من كان يصل خلف النبي ﷺ بمكة من المسلمين ، وهو متعقب أيضا بأنهم ما كانوا بمكة يجتمعون إلا نادرا ، وبما روى الطبراني من حديث أبي أمامة قال د كان الرجل إذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى إلى جنبه فيخبره بما فاتة فيقتضى ثم يدخل معهم ، حتى جاء معاذ يوما فدخل في الصلاة ، فذكر الحديث ، وهذا كان بالمدينة قطعا لأن أبا أمامة ومعاذ بن جبل إنما أسلما بها . قوله ( حافظوا على الصلوات الآية ) كذا في رواية كريمة ، وساق في رواية أبي ذر وأبي الوقت الآية إلى آخرها ، وانتهت رواية الاصيل إلى قوله ( الوسطى ) وسياق الكلام على المراد بالوسطى وبالفتوت في تفسير البقرة ، وحديث زيد بن أرقم ظاهر في أن المراد بالفتوت السكوت . قوله ( فأمرنا بالسكوت ) أى عن الكلام المتقدم ذكره لا مطلقا فان الصلاة ليس فيها حال سكوت حقيقة . قال ابن دقيق العيد : ويترجح بما دل عليه لفظ د حتى ، التى الفاية والفاء التى تشعر بتعليل ما سبق عليها لما يأتى بعدها .

( تنبيه ) : زاد مسلم في روايته ، ونهينا عن الكلام ، ولم يقع في البخاري ، وذكرها صاحب المدة ولم ينه أحد من شراحها عليها ، واستدل بهذه الزيادة على أن الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده ، إذ لو كان كذلك لم يحتاج إلى قوله ونهينا عن الكلام ، وأجيب بأن دلالة على ضده دلالة التزام ، ومن ثم وقع الخلاف فلعله ذكر لكونه أصرح والله أعلم . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أحد ما يستدل به على النسخ وهو تقدم أحد الحكمين على الآخر ، وليس كقول الراوى هذا منسوخ لانه بطرقه احتمال أن يكون قاله عن اجتهاد ، وقيل ليس في هذه القصة نسخ لان إباحة الكلام في الصلاة كان بالبراءة الأصلية ، والحكم المزيل لها ليس نسخا . وأجيب بأن الذي يقع في الصلاة ونحوها مما يمنع أو يباح إذا قرره الشارع كان حكما شرعيا ، فاذا ورد ما يخالفه كان ناهيا وهو كذلك هنا . قال ابن دقيق العيد : وقوله ونهينا عن الكلام ، يقتضى أن كل شئ يسمى كلاما فهو منهى عنه حملا للفظ على ما . ويحتمل أن تكون اللام للمعنى الرجوع إلى قوله ، يكلم الرجل منا صاحبه بما جئته ، وقوله وفأمرنا بالسكوت ، أى عما كانوا يفعلونه من ذلك . ( تكميل ) : أجمعوا على أن الكلام في الصلاة - من عالم بالتحريم حامد لغير مصلحتها أو انتقاد مسلم - مبطل لها ، واختلفوا في السامى والجاهل فلا يبطلها القليل منه عند الجمهور ، وأبطلها الحنفية مطلقا كما سيأتى في الكلام على حديث ذى الدين في السهو ، واختلفوا في أشياء أيضا كمن جرى على لسانه بغير قصد أو نعمة لإصلاح الصلاة سهو دخل على إمامه أو لانتقاد مسلم لثلا يقع في مهلكة أو قبح على إمامه أو سبب لمن مر به أو رد السلام أو أجاب دعوة أحد والديه أو أكره على الكلام أو تقرب بقرية كأعنت عبيد لله ، ففي جميع ذلك خلاف محل بسطه كتب الفقه ، وستأتى الإشارة إلى بعضه حيث يحتاج إليه . قال ابن المنير في الحاشية : الفرق بين قليل الفعل للعامة فلا يبطل وبين قليل الكلام أن الفعل لا تخلو منه الصلاة غالباً لمصلحتها وتخلو من الكلام الأجنب غالباً مطردا ، والله أعلم

### ٣ - باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال

١٢٠١ - حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّحُ بَيْنَ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ، وَحَانتِ الصَّلَاةُ ، فَجَاءَ بِلَالٌ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ : حَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَتَوَمَّ النَّاسُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنْ شِئْتُمْ . فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ ، فَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَلَّى ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ بِشَقِّهَا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ ، فَأَخَذَ النَّاسُ بِالتَّصْفِيحِ . قَالَ سَهْلٌ : هَلْ تَدْرُونَ مَا التَّصْفِيحُ ؟ هُوَ التَّصْفِيحُ . وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا أَكْثَرُوا التَّفَتَّ ، فَازَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّفِّ ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ : مَكَانَكَ . فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ لِحَيْدِ اللَّهِ ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ ، وَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى »

قوله ( باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة ) قال ابن رشيد : أراد إلحاق التسبيح بالحمد بجامع الذكر لان الذي في الحديث الذى ساقه ذكر التمجيد دون التسبيح . قلت : بل الحديث مشتمل عليهما لكنه ساقه هنا مختصرا ، وقد تقدم في « باب من دخل ليوم الناس » من أبواب الإمامة من طريق مالك عن أبي حازم وفيه ورفعه

أبو بكر يديه بحمد الله تعالى ، وفي آخره « من نابه شيء في صلاته فليسبح ، وسيأتي في أواخر أبواب السهو عن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي حازم وفيه هذا . **قوله** ( للرجال ) قال ابن رشيد : قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء . وقد أشعر بذلك تبويبه بعد حيث قال « باب التصفيق للنساء » ، ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين ، وقد قال في الحديث « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء » ، فكأنه قال : لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق إلا للنساء ، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين ، لأن في إعمال العموم إبطالا للمفهوم . ولا يقال إن قوله « للرجال » من باب اللقب ، لأننا نقول : بل هو من باب الصفة ، لأنه في معنى الذكور البالغين انتهى . وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في الباب المذكور . وفيه من الفوائد مما تقدم بعضها مبسوطا : جواز تأخير الصلاة عن أول الوقت ، وأن المبادرة إليها أولى من انتظار الإمام الراتب ، وأنه لا ينبغي التقدم على الجماعة إلا برضا منهم ، يؤخذ ذلك من قول أبي بكر « إن شئتم » مع علمه بأنه أفضل لحاضرين . وأن الالتفات في الصلاة لا يقطعها . وأن من سيج أو حمد لأمر ينوبه لا يقطع صلاته ولو قصد بذلك تنبيه غيره خلافا لمن قال بالبطلان . وقوله فيه « فقال سهل » ، أي ابن سعد راوى الحديث « هل تدرون ما التصفيق هو التصفيق ، وهذه حجة لمن قال إنها بمعنى واحد » ، وبه صرح الخطابي وأبو علي القاسمي والجوهري وغيرهم ، وادعى ابن حزم نفي الخلاف في ذلك ، وتعقب بما حكاه عياض في الإكمال أنه بالحاء الضرب بظاهر إحدى اليدين على الأخرى ، وبالقاف يباطنها على باطن الأخرى ، وقيل بالحاء الضرب بأصبعين للأنذار والتنبيه وبالقاف بجميعهما للهو واللعب ، وأغرب الداودي فزعم أن الصحابة ضربوا بأكفهم على أعقابهم ، قال عياض : كأنه أخذه من حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم ففيه « لجعلوا يضربون بأيديهم على أعقابهم »

#### ٤ - باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم

١٢٠٢ - **حديث** عمرو بن عيسى حدثنا أبو عبد الصمد عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « كُتِبَ نَقولُ : التَّحِيَّةُ فِي الصَّلَاةِ وَنُسَمَّى وَنُسَلِّمُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ . فَمِيعَةُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَال : قُولُوا التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ لِلَّهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ »

**قوله** ( باب من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره وهو لا يعلم ) كذا الأكثر ، وزاد في رواية كريمة بعد على غيره « مواجهة » ، وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحوى إسقاط الهاء من غيره وإضافة مواجهة ، قال : ويحتمل أن يكون يتنوين غير وقع الجهم من مواجهة وبالنصب فيوافق المعنى الأول ، ويحتمل أن يكون بناء التأنيث فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة ، ومفهومه أنه إذا كان مواجهه تبطل ، قال : وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئاً من ذلك لا يبطل الصلاة لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بالإعادة وإنما عليهم ما يستقبلون ، لكن رد عليه أنه لا يستوى حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته ، ويبعد أن يكون

الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعا مقررا فورد النسخ عليه فيقع الفرق انتهى . وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان ، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه . وقد تقدم الكلام على فوائد حديث الباب في أواخر صفة الصلاة . وقوله في هذا السياق « وسمى ناسا بأعيانهم » يفسره قوله في السياق المتقدم « السلام على جبريل السلام على ميكائيل الخ » وقوله « يسلم بعضنا على بعض » ظاهر فيما ترجم له والله تعالى أعلم

### ٥ - باب التصفيق للنساء

١٢٠٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

١٢٠٤ - **حدثنا** يحيى **أخبرنا** وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « التسبيح للرجال والتصفيق للنساء »

قوله ( باب التصفيق للنساء ) تقدم الكلام عليه قبل باب . وسفيان في الإسناد الأول هو ابن حينة ، وفي الثاني هو الثوري ، ويحيى شيخ البخاري هو ابن جعفر ، وكان منع النساء من التسبيح لأنها مأمورة بخفض صوتها في الصلاة مطلقا لما يخشى من الاقتتان ، ومنع الرجال من التصفيق لأنه من شأن النساء ، وعن مالك وغيره في قوله « التصفيق للنساء » أي هو من شأنهن في غير الصلاة وهو على جهة الذم له ولا ينبغي فعله في الصلاة لرجل ولا امرأة ، وقد ثبت برواية حماد بن زيد عن أبي حازم في الأحكام بصيغة الأمر « فليسبح الرجال وليصفيق النساء » فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة ، قال القرطبي : القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خبرا ونظرا

### ٦ - باب من رجع القهقري في صلاته أو تقدم بأمر ينزل به

رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

١٢٠٥ - **حدثنا** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله قال يونس قال الزهري **أخبرني** أنس بن مالك أن المسلمين بينا هم في الفجر يوم الاثنين وأبو بكر رضي الله عنه يصلي بهم ، ففجأهم النبي ﷺ قد كشف ستر حجرة عائشة رضي الله عنها ، فنظر إليهم وهم صفوف ، فتبسم بضحك . فتسكن أبو بكر رضي الله عنه على عتيبه وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم فراحا بالنبي ﷺ حين رأوه . فأشار بيده أن أتموا . ثم دخل الحجرة وأرخى الست . وتوفي ذلك اليوم »

قوله ( باب من رجع القهقري في الصلاة أو تقدم بأمر ينزل به ، رواه سهل بن سعد عن النبي ﷺ ) يشير بذلك إلى حديثه الماضي قريبا ففيه « فرفع أبو بكر يديه لحمد الله ثم رجع القهقري » . وأما قوله « أو تقدم » فهو مأخوذ من الحديث أيضا ، وذلك أن النبي ﷺ وقف في الصف الأول خلف أبي بكر على إرادة الاتهام به فامتنع



أبو بكر من ذلك ، فتقدم النبي ﷺ ورجع أبو بكر من موقف الإمام الى موقف المأموم . ويحتمل أن يكون المراد بحديث سهل ما تقدم في الجمعة من صلاته ﷺ على المنبر ونزوله القهقري حتى يسجد في أصل المنبر ثم تقدم حتى عاد إلى مقامه ، والله أعلم . واستدل به على جواز العمل في الصلاة إذا كان يسيرا ولم يحصل فيه التوالى . قوله ( حدثنا بشر بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( قال يونس قال الزهري ) أى قال قال يونس وهى تحذف خطأ فى الاصطلاح لا نطقا . قوله ( ففجأهم ) قال ابن التين : كذا وقع فى الأصل بالألف وحقه أن يكتب بالياء لان عينه مكسورة كوطئهم انتهى ، وبقية فوائد المتن تقدمت فى باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، من أبواب الإمامة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى فى أواخر المغازى ان شاء الله تعالى

## ٧ - باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة

١٢٠٦ -- قال الليث حدثني جعفر عن عبد الرحمن بن هرم قال : قال أبو هريرة رضى الله عنه . قال رسول الله ﷺ « نادت امرأة ابنها وهو فى صومعة قالت : يا جريج . قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال اللهم أمى وصلاتى . قالت : يا جريج ، قال : اللهم أمى وصلاتى . قالت : اللهم لا يموت جريج حتى ينظروا فى وجه المياميس . وكانت آوى إلى صومعته راعية ترعى النعم ، فولدت ، فقيل لها : بمن هذا الولد ؟ قالت . من جريج نزل من صومعته . قال جريج : ابن هذه التى تزعم أن ولدها لى ؟ قال : يا بابوس ، من أبوك ؟ قال : راعى النعم »

[ الحديث ١٢٠٦ - المرافقة فى : ٢٤٨٢ ، ٣٤٣٦ ، ٣٤٦٦ ]

قوله ( باب إذا دعت الأم ولدها فى الصلاة ) أى هل يجب لإجابتها أم لا ؟ وإذا وجبت هل تبطل الصلاة أو لا ؟ فى المسألتين خلاف ، ولذلك حذف المصنف جواب الشرط . قوله ( وقال الليث ) وصله الاسماعيل من طريق عاصم ابن على أحد شيوخ البخارى عن الليث مطولا ، وجعفر هو ابن ربيعة المصرى ، وجريج بجيمين مصغر . وقوله فى وجه المياميس فى رواية أبى ذر وجوه ، بصيغة الجمع والمياميس جمع مومسة بكسر الميم وهى الزانية ، قال ابن الجوزى : اثبات الياء فيه غلط والصواب حذفها وخرج على إشباع الكسرة وحكى غيره جوازه ، قال ابن بطال : سبب دعاء أم جريج على ولدها أن الكلام فى الصلاة كان فى شرعهم مباحا ، فلما آثر استمراره فى صلاته ومتاجانه على إجابتها دعت عليه لتأخيرها عنها انتهى . والذى يظهر من ترديده فى قوله ، أمى ، وصلاتى ، أن الكلام عنده يقطع الصلاة فلذلك لم يجها ، وقد روى الحسن بن سفيان وغيره من طريق الليث عن يزيد بن حوشب عن أبيه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « لو كان جريج عالما لعلم أن إجابتها أمه أولى من عبادة ربه ، ويزيد هذا مجهول ، وحوشب بمهمة ثم معجمة وزن جعفر ، وروى الديلمى فزع أنه ذو ظليم ، والصواب أنه غيره لأن ذا ظليم لم يسمع من النبي ﷺ ، وهذا وقع التصريح بسأعه . وفوله فيه « يا بابوس » بموحدتين بينهما ألف سا دنة والثانية مضمومة وآخره مهمة قال الفزاز : هو الصغير ، وقال ابن بطال : الرضيع ، وهو بوزن جاسوس . واختلف هل هو عربى أو مغرب ؟ وأهرب الداودى الشارح فقال : هو اسم ذلك الولد بعينه وفيه نظر ، وقد قال الشاعر :

حنت قلوبى الى بابوسها جزعا . وقال الكرماني : إن صحت الرواية بتقنين السين تكون كنية له ويكون معناه يا أبا الشدة ، وسيأتى بقية الكلام عليه فى ذكر بنى اسرائيل

## ٨ باب مسح الحصى فى الصلاة

١٢٠٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَيْقِبٌ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الرَّجُلِ يُسَوِّي التُّرَابَ حَيْثُ يَسْجُدُ قَالَ : إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً »**

**قوله** ( باب مسح الحصى فى الصلاة ) قال ابن رشيد : ترجم بالحصى والمئن الذى أوردته فى التراب ، لينبه على إلحاق الحصى بالتراب فى الاختصار على التسوية مرة . وأشار بذلك أيضا إلى ما ورد فى بعض طرقه بلفظ الحصى ، كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير بلفظ المسح فى المسجد يعنى الحصى ، قال ابن رشيد : لما كان فى الحديث ، يعنى ، ولا يدري أى قول الصحابى أو غيره عدل عنها البخارى إلى ذكر الرواية التى فيها التراب . وقال الكرماني : ترجم بالحصى لأن الغالب أنه يوجد فى التراب فيلزم من تسويته مسح الحصى . قلت : قد أخرجه أبو داود عن مسلم بن إبراهيم عن هشام بلفظ « فان كنت لا بد فاعلا فواحدة تسوية الحصى » وأخرجه الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى بلفظ « سألت النبي ﷺ عن مسح الحصى فى الصلاة ، ففعل البخارى أشار إلى هذه الرواية . أو إلى ما رواه أحمد من حديث حذيفة قال « سألت النبي ﷺ عن كل شئ حتى عن مسح الحصى فقال : واحدة أو دعة ، ورواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر بلفظ « اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى ، وقوله « اذا قام » المراد به الدخول فى الصلاة ليوافق حديث الباب فلا يكون منها عن المسح قبل الدخول فيها ، بل الاولى أن يفعل ذلك حتى لا يشتغل باله وهو فى الصلاة به . ( تنبيه ) : التقييد بالحصى وبالتراب خرج للغالب لكونه كان الموجود فى فرش المساجد إذ ذاك ، فلا يدل تعليق الحكم به على نفيه عن غيره مما يصل عليه من الرمل والقذى وغير ذلك . **قوله** ( حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ، وفى رواية الترمذى من طريق الأوزاعى عن يحيى « حدثني أبو سلمة ، ومعيقيب بالمهملة وبالقف وأخبره موحدة مصغر هو ابن أبي فاطمة الدوسى حليف بنى عبد شمس ، كان من السابقين الأولين ، وليس له فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد . **قوله** ( فى الرجل ) أى حكم الرجل ، وذكر للغالب وإلا فالحكم جار فى جميع المكلفين . وحكى النووى اتفاق العلماء على كراهة مسح الحصى وغيره فى الصلاة ، وفيه نظر فقد حكى الخطابى فى « المعالم » عن مالك أنه لم ير به بأسا وكان يفعله فكأنه لم يبلغه الخبر ، وأفرط بعض أهل الظاهر فقال : إنه حرام إذا زاد على واحدة لظاهر النهى ، ولم يفرق بين ما إذا توالى أو لا . مع أنه لم يقل بوجوب الخشوع ، والذى يظهر أن علة كراهيته المحافظة على الخشوع ، أو لئلا يكثر العمل فى الصلاة . لكن حديث أبي ذر المتقدم يدل على أن العلة فيه أن لا يجعل بينه وبين الرحمة التى تواجهه جانلا . وروى ابن أبي شيبة عن أبي صالح السمان قال « إذا سجدت فلا تمسح الحصى ، فان كل حصاة تحب أن يسجد عليها ، فهذا تعليل آخر والله أعلم . **قوله** ( حيث يسجد ) أى مكان السجود ، وهل يتناول المعنى الساجد ؟ لا يبعد ذلك . وقد روى ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء قال « ما أحب أن لى حر النعم وأنى مسحت مكان جبينى من الحصى ، وقال

عياض : كره السلف مسح الجبهة في الصلاة قبل الانصراف . قلت : وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة حكاية استدلال الحميدى لذلك بحديث أبي سعيد في رؤيته الماء والطين في جبهة النبي ﷺ بعد أن انصرف من صلاة الصبح .  
**قوله** ( فواحدة ) بالنصب على إضمار فعل أى « فأمسح واحدة » ، أو على النعت لمصدر محذوف ، ويجوز الرفع على إضمار الخبر أى فواحدة تكفى ، أو إضمار المبتدأ أى فالمشروع واحدة . ووقع في رواية الترمذى « ان كنت فاعلا فرة واحدة »

### ٩ - باب بسط الثوب في الصلاة للسجود

١٢٠٨ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** بشر **حدثنا** غالب عن بكر بن عبد الله عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كُنَّا نَصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِيعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب بسط الثوب في الصلاة للسجود ) هذه الترجمة من جملة العمل اليسير في الصلاة أيضا ، وهو أن يعتمد إلقاء الثوب على الأرض ليسجد عليه ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة ، وتقدم الخلاف في ذلك وتفرقة من فرق بين الثوب الذى هو لابس أو غير لابس . **قوله** ( حدثنا بشر ) هو ابن المفضل ، وغالب هو القحطان كما وقع في رواية أبي ذر

### ١٠ - باب ما يجوز من العمل في الصلاة

١٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن أبي النضر عن أى سلمة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت أُمِدُّ رَجُلًا فِي قِبْلَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَإِذَا سَحَدَ غَمَزَنِي ، فَرَفَعْتَهَا ، فَإِذَا قَامَ مَدَدْتَهَا »

١٢١٠ - **حدثنا** محمود **حدثنا** شبابة **حدثنا** شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضى الله عنه « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً قَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ رَضِيَ لِي فُسْدًا عَلَى لَيْقِطِ صَلَاةٍ عَلَيَّ ، فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ فَدَعَّعْتُهُ ، وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَوْقِفَهُ إِلَى سَارِيَةٍ حَتَّى تُصْبِحُوا فَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ سَلَامَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَبْنِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ فَرَدَّهُ اللَّهُ خَاسِتًا » ثُمَّ قَالَ النَّضْرُ بْنُ كُثَيْلٍ : فَدَعَّعْتُهُ بِالذَّالِ ، أَيْ خَفَقْتُهُ وَفَدَّعَّعْتُهُ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ ﴿ يَوْمَ يُدْعَوْنَ ﴾ أَيْ يُدْفَعُونَ . والصواب فدععته ، إلا أنه كذا قال بنشيد المين والناء

**قوله** ( باب ما يجوز من العمل في الصلاة ) أى غير ما تقدم ، وأورد فيه حديث عائشة في نومها في قبلة النبي ﷺ وغمره لها إذا سجد ، وقد تقدم الكلام عليه في باب الصلاة على الفراش ، في أوائل الصلاة . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وشبابة بمجمة وموحدتين الأولى خفيفة . **قوله** ( ان الشيطان عرض ) تقدم في باب ربط الغريم في المسجد ، من أبواب المساجد من وجه آخر عن شعبة بلفظ « ان عفريتًا من الجن تفلت على ، وهو ظاهر في أن المراد بالشيطان في هذه الرواية غير ابليس كبير الشياطين . **قوله** ( فسد على ) بالمجمة أى حمل . **قوله** ( ليقتطع ) في رواية الحموى والمستمل بمحذف اللام . **قوله** ( فدععته ) يأتى ضبطه بعد . **قوله** ( فتظنوا ) في رواية الحموى

والمستعمل ، أو تنظروا اليه ، بالشك وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الباب المذكور ويأتى الكلام على بقيته في أول بدء الخلق ان شاء الله تعالى . **قوله** ( قال النضر بن شميل فدعته بالذال ) يعنى المعجمة وتخفيف العين المهملة ( أى خنفته ، وأما فدعته بالمهملة وتشديد العين فن قوله تعالى ( يوم يدعون الى نار جهنم ) أى يدعون والصواب الاول ، إلا أنه - يعنى شعبة - كذا قاله بتشديد العين ) انتهى . وهذا الكلام وقع فى رواية كريمة عن السكسيمي ، وقد أخرجه مسلم من طريق النضر بن شميل بدون هذه الزيادة وهى فى كتاب « غريب الحديث للنضر » وهو فى مروياتنا من طريق أبى داود المصاحفى عن النضر كما بينته فى تعليق التعليق

## ١١ - باب إذا انفلتت الدابة فى الصلاة

وقال قتادة : إن أخذ ثوبه يتبع السارق ويدع الصلاة

١٢١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الأزرق بن قيس قال « كنا بالأهواز فأتنا الحرورية ، فبينما أنا على جرف نهر إذا رجلٌ بهلى ، وإذا لجأ دابته يديه ، فجعلت الدابة تنزع ، وجعل يتبعها - قال شعبة : هو أبو برزة الأسلمي - فجعل رجلٌ من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ . فلما انصرف الشيخ قال : إني سمعت قولكم ، وإني غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أو سبع غزوات وثمان ، وشهدت تبسيرة ، وإني إن كنت أن أراجع مع دابتي أحب إلي من أن أدعها رجع إلى ما فيها فيشقى على »

[ الحديث ١٢١١ - طريقه فى : ٦١٢٧ ]

١٢١٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة قال : قالت عائشة « خست الشمس ، فقام النبي ﷺ قرأ سورة طويلة ، ثم ركع فأطال ، ثم رفع رأسه ، ثم استفتح بشورة أخرى ، ثم ركع حتى قضاها وسجد ، ثم فعل ذلك فى الثانية ثم قال : إنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى يفرج عنكم . لقد رأيتم فى مقامى هذا كل شئ وعدته ، حتى لقد رأيتمنى أريد أن أخذ قطعاً من الجنة حين رأيتمونى جئت أقدم ، ولقد رأيتم جهنم يحطم بعضها بعضاً حين رأيتمونى تأخرت ، ورأيتم فيها عمرو بن لحي وهو الذى سبب السائب »

**قوله** ( باب إذا انفلتت الدابة فى الصلاة ) أى ماذا يصنع ؟ . **قوله** ( وقال قتادة الخ ) وصله عبد الرزاق عن معمر عنه بمعناه وزاد فىرى صيباً على بشر فيتخوف أن يسقط فيها ، قال : ينصرف له . **قوله** ( كنا بالأهواز ) بفتح الهمزة وسكون الهاء هى بلدة معروفة بين البصرة وفارس فتحت فى خلافة عمر ، قال فى المحكم : ليس له واحدة من لفظه ، قال أبو عبيد البكري : هى بلد يجمعها سبع كور فذكرها . قال ابن خرداذبة : هى بلاد واسعة متصلة بالجبل واصبان . **قوله** ( الحرورية ) بمجملات أى الخوارج ، وكان الذى يقاتلهم اذ ذلك المهلب بن أبى صفرة كما فى رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيلى ، وذكر محمد بن قدامة الجوهري فى كتابه « أخبار الخوارج »

أن ذلك كان في سنة خمس وستين من الهجرة ، وكان الخوارج قد حاصروا أهل البصرة مع نافع بن الأزرق حتى قتل وقتل من أمراء البصرة جماعة إلى أن ولي عبد الله بن الزبير الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي على البصرة وولى المهلب بن أبي صفرة على قتال الخوارج ، وكذا ذكر المبرد في الكامل نحوه . وهو يعكر على من أرخ وفاة أبي برزة سنة أربع وستين أو قبلها . قوله ( على جرف نهر ) هو بضم الجيم والراء بعدها فاء وقد تسكن الراء ، وهو المكان الذي أكله السيل . وللكشيميني بفتح المهملة وسكون الراء أى جانبه ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن الأزرق في الأدب دكنا على شاطئ نهر قد غضب عنه الماء ، أى زال وهو قوى رواية الكشيميني ، وفي رواية مهدي بن ميمون عن الأزرق عن محمد بن قدامة وكنت في ظل قصر مهران بالاهواز على شاطئ دجيل ، وعرف بهذا تسمية النهر المذكور وهو بالجيم مصغر . قوله ( إذا رجل ) في رواية الحموي والكشيميني « إذا جاء رجل » . قوله ( قال شعبة هو أبو برزة الأسلي ) أى الرجل المصل ، وظاهره أن الأزرق لم يسمه لشعبة ولكن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة فقال في آخره « فإذا هو أبو برزة الأسلي » ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل « لجاء أبو برزة » ، وفي رواية حماد في الأدب « لجاء أبو برزة الأسلي على فرس فصلي وخلها فانطلقت فانبعها » ، ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الأزرق بن قيس « أن أبا برزة الأسلي مشى إلى دابته وهو في الصلاة » الحديث ، وبين مهدي بن ميمون في روايته أن تلك الصلاة كانت صلاة العصر ، وفي رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل « فضت الدابة في قبته فانطلق فأخذها ثم رجع القهقري » . قوله ( لجعل رجل من الخوارج يقول : اللهم افعل بهذا الشيخ ) في رواية الطيالسي « فإذا بشيخ يصلي قد عمد إلى عنان دابته فجعله في يده فنسكست الدابة فنكس معها ، ومعنا رجل من الخوارج فجعل يسبه ، وفي رواية مهدي أنه قال : ألا ترى إلى هذا الحمار ، وفي رواية حماد فقال : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس . قوله ( أو ثمانيا ) كذا للكشيميني ، وفي رواية غيره « أو ثمانى » بغير ألف ولا تنوين ، وقال ابن مالك في شرح التمهيل : الأصل « أو ثمانى غزوات لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله » ، وقد رواه عمرو بن مرزوق بلفظ « سبع غزوات » بغير شك . قوله ( وشهدت تبسييره ) كذا في جميع الأصول وفي جميع الطرق « من التبشير » ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه وقع هذه « وشهدت تستر » بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة وقال : معنى شهدت تستر أى فتحها ، وكان في زمن عمر انتهى . ولم أر ذلك في شيء من الأصول ، ومقتضاه أن لا يبقى في القصة شائبة رفع ، بخلاف الرواية المحفوظة فإن فيها إشارة إلى أن ذلك كان من شأن النبي ﷺ تجويز مثله ، وزاد عمرو بن مرزوق في آخره « قال فقلت للرجل ما أرى الله إلا مخزبك ، شتمت رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ » ، وفي رواية مهدي بن ميمون « فقلت اسكت فعل الله بك ، هل تدري من هذا ؟ هو أبو برزة صاحب رسول الله ﷺ » ، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية الرجل المذكور ، وفي هذا الحديث من الفوائد جواز حكاية الرجل مناقبه إذا احتاج إلى ذلك ولم يكن في سياق الفخر ، وأشار أبو برزة بقوله « ورويت تبسييره » إلى الرد على من شدد عليه في أن يترك دابته تذهب ولا يقطع صلاته ، وفيه حجة للفقهاء في قولهم : أن كل شيء يخشى إنلافه من متاع وغيره يجوز قطع الصلاة لأجله . وقوله « ما ألفها » يعنى الموضع الذي ألفته واعتادته ، وهذا بناء على غالب أمرها ، ومن الجائز أن لا ترجع إلى ما ألفها بل تنوجه إلى حيث لا يدري بمكانها فيكون فيه تضييع المسال المنهي عنه . ( تنبيه ) : ظاهر سياق هذه القصة أن أبا

برزة لم يقطع صلاته . ويؤيده قوله في رواية عمرو بن مرزوق ، فأخذها ثم رجع القهقري ، فإنه لو كان قطعها ما بالى أن يرجع مستدبر القبلة . وفي رجوعه القهقري ما يشعر بأن مشيه إلى قصدها ما كان كثيرا . وهو مطابق لثاني حديث الباب لأنه يدل أنه ﷺ تأخر في صلاته وتقدم ولم يقطعها . فهو عمل يسير ومشى قليل فليس فيه استدبار القبلة فلا يضر . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، سئل الحسن عن رجل صلى فأشفق أن تذهب دابته ، قال : ينصرف . قيل له أفيتم ؟ قال : إذا ولي ظهره القبلة استأنف ، وقد أجمع الفقهاء على أن المشى الكثير في الصلاة المفروضة يبطلها فيحمل حديث أبي برزة على القليل كما قررناه . وقد تقدم أن في بعض طرقه أن الصلاة المذكورة كانت العصر . قوله ( وإني أن كنت أن أرجع مع دابتي أحب إلى من أن أدعها ) قال الذهبي : إني وما بعدها اسم مبتدأ وأن أرجع اسم مبطل من الاسم الاول وأحب خبر عن الثاني وخبر كان محذوف ، أي إني إن كنت راجعا أحب إلى . وقال غيره أن كنت بفتح الهمزة وحذفت اللام وهي مع كذا بتقدير كوني وفي موضع البطل من الضمير في إني ، وأن الثانية بالفتح أيضا مصدرية . ووقع في رواية حماد ، وقال إن منزلي متراخ - أي متباعد - فلو صليت وتركته - أي الفرس - لم آت أهلي إلى الليل ، أي لبعد المسكان . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، ودة - تقدم ما يتعلق بالكسوف من هذا الحديث من طريق عقيل وغيره عن الزهري مستوفى . وقوله ، فلما قضى ، أي فرغ ولم يرد القضاء الذي هو ضد الاداء . قوله ( لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء وعدته ) في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وعدتم ، وله في حديث جابر ، عرض على كل شيء تولجونه . قوله ( لقد رأيت ) كذا للأكثر وللمحموى والمستمل ، لقد رأيت ، ولمسلم ، حتى لقد رأيتني ، وهو أرجه . قوله ( أريد أن آخذ قطعا ) في حديث جابر ، حتى تناورات منها قطعا قصرت يدي عنه ، والقطف بكسر أوله وذكر ابن الأثير أن كثيرا يروونه بالفتح والكسر هو الصواب . قوله ( قطعا من الجنة ) يعني عنقود عنب كما تقدم في الكسوف من حديث ابن عباس . قوله ( حين رأيتموني جعلت أقدم ) قال السكرماني : قال في جهنم حين رأيتموني تأخرت لأن التقدم كاد أن يقع بخلاف التأخر فإنه قد وقع كذا قال ، وقد وقع التصريح بوقوع التقدم والتأخر جميعا في حديث جابر عند مسلم ولفظه ، لقد جرى بالنار ، وذلك حين رأيتموني تأخرت مخافة أن يصيبني من لفحها ، وفيه ثم جرى بالجنة ، وذلك حين رأيتموني تقدمت حتى قتت في مقامى ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في أبواب الكسوف . قوله ( ورأيت فيما عمرو بن لحي ) باللام والمهملة مصدر وسيأتي شرح حاله في أخبار الجاهلية . قوله ( وهو الذي سيب السوائب ) جمع سائبة ، وسيأتي الكلام عليها في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث أن المشى القليل لا يبطل الصلاة ، وكذا العمل اليسير ، وأن النار والجنة مخلوقتان موجودتان وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف . ووجه تعليق الحديث بالترجمة ظاهر من جهة جواز التقدم والتأخر اليسير ، لأن الذي تنفلت دابته يحتاج في حال إمساكها إلى التقدم أو التأخر كما وقع لأبي برزة ، وقد أشرت إلى ذلك في آخر حديثه . وأغرب السكرماني فقال : وجه تعلقه بها أن فيه مذمة تسبب الدواب مطلقا سواء كان في الصلاة أم لا

## ١٢ - باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة

وَبُذِّكِرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : نَفَخَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَجْدَةِ فِي كُسُوفٍ

١٢١٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى نخامة في قبلة المسجد ، فتعيط على أهل المسجد وقال : إن الله قبل أحدكم ، فإذا كان في صلاته فلا يبرقن - أو قال : لا يتنخمن - ثم نزل فحتمها بيده »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره

١٢١٤ - **حديث** محمد بن حنبل حدثنا غندر حدثنا شعبة قال : سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا كان في الصلاة فأنجى ربه ، فلا يبرقن بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن شماله تحت قدمه اليسرى »

**قوله** ( باب ما يجوز من البصاق والتفخ في الصلاة ) وجه التسوية بينهما أنه ربما ظهر من كل منهما حرفان وهما أقل ما يتألف منه الكلام ، وأشار المصنف إلى أن بعض ذلك يجوز وبعضه لا يجوز ، فيحتمل أنه يرى التفرقة بين ما إذا حصل من كل منهما كلام مفهوم أم لا ، أو الفرق ما إذا كان حصول ذلك محققا فعلة يضر وإلا فلا . **قوله** ( ويذكر عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص ( نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة والطبري وابن حبان من طريق عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال « كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ ، فقام وقفا معه ، الحديث بطوله ، وفيه « وجعل ينفخ في الأرض ويبيك وهو ساجد ، وذلك في الركعة الثانية ، وإنما ذكره البخاري بصيغة التريض لأن عطاء بن السائب مختلف في الاحتجاج به وقد اختلط في آخر عمره ، لكن أخرجه ابن خزيمة من رواية سفيان الثوري عنه وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه ، وأبوه وثقه العجلي وابن حبان وليس هو من شرط البخاري ، ثم أورد البخاري في الباب حديث ابن عمر وحديث أنس في الهوى عن « براق في القبلة » ، فأما حديث ابن عمر فقله فيه « أن الله قبل أحدكم ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي مواجهه ، وقد تقدم في « باب حاك البراق باليد من المسجد » من أبواب المساجد مع الكلام عليه ، وزاد في هذه الرواية « فتعيط على أهل المسجد » ، ففيه جواز معاتبة المجموع على الأمر الذي ينكر وإن كان الفعل صدر من بعضهم لأجل التحذير من معاودة ذلك . **قوله** ( فلا يبرقن أو قال لا يتنخمن ) في رواية الاسماعيلي « لا يبرقن أحدكم بين يديه » . **قوله** فيه ( وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا برق أحدكم فليبرق على يساره ) في رواية الكشميني « عن يساره » ، هكذا ذكره موقوفا ولم تتقدم هذه الزيادة من حديث ابن عمر ، لكن وقع عند الاسماعيلي من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن حماد بن زيد بلفظ « لا يبرقن أحدكم بين يديه » ، ولكن ليزق خلفه أو عن شماله أو تحت قدمه ، فساقه كله معطوفا بعضه على بعض ، وقد بينت رواية البخاري أن المرفوع منه انتهى إلى قوله « فلا يبرقن بين يديه » ، والباقي موقوف . وقد اقتصر مسلم وأبو داود وغيرهما على المرفوع منه مع أن هذا الموقوف عن ابن عمر قد ثبت مثله من حديث أنس مرفوعا ، وقد تقدم الكلام على فوائد الحديث في الباب الذي أشرت إليه قبل وفيما بعده ، قال ابن بطال : وروى عن مالك كراهة النفخ في الصلاة ، ولا يقطعها كما يقطعها الكلام ، وهو قول أبي يوسف وأشهب وأحمد وإسحق ، وفي المدونة : النفخ بمنزلة الكلام يقطع الصلاة .

وعن أبي حنيفة ومحمد : إن كان يسمع فهو بمنزلة الكلام وإلا فلا ، قال والقول الأول أولى ، وليس في النفخ من النطق بالهمزة والفاء أكثر مما في البصاق من النطق بالتاء والفاء ، قال وقد اتفقوا على جواز البصاق في الصلاة فدل على جواز النفخ فيها إذ لا فرق بينهما ، ولذلك ذكره البخاري معه في الترجمة انتهى كلامه ، ولم يذكر قول الشافعية في ذلك والمصحيح عندهم أنه إن ظهر من النفخ أو التنخم أو البكاء أو الأنين أو التأوه أو التنفس أو الضحك أو التنضح حران بطلت الصلاة وإلا فلا ، قال ابن دقيق العيد : وإقائل أن يقول لا يلزم من كون الحرفين يتألف منهما الكلام أن يكون كل حرفين كلاما ، وإن لم يكن كذلك فالإبطال به لا يكون بالنص بل بالقياس فليراع شرطه في مساواة الفرع للأصل ، قال : والأقرب أن ينظر الى مواقع الاجماع والخلاف حيث لا يسمى الملفوظ به كلاما فاأجمع على إلحاقه بالكلام الحق به وما لا فلا . قال : ومن ضعيف التعليل قولهم لإبطال الصلاة بالنفخ بأنه يشبه الكلام فإنه مردود لثبوت السنة الصحيحة أنه ﷺ نفخ في الكسوف انتهى . وأجيب بأن نفخه ﷺ محمول على أنه لم يظهر منه شيء من الحروف ، ورد بما ثبت في أبي داود من حديث عبد الله بن عمرو فإن فيه د ثم نفخ في آخر سجوده فقال أف أف ، فصرح بظهور الحرفين . وفي الحديث أيضا أنه ﷺ قال د وعرضت على النار فجعلت أفنفخ خشبة أن يفشاكم حرها ، والنفخ لهذا الغرض لا يقع إلا بالقصد اليه فانتفى قول من حمله على الغلبة ، والزيادة المذكورة من رواية حماد بن سلمة عن عطاء وقد سمع منه قبل الاختلاط في قول يحيى بن معين وأبي داود والطحاوي وغيرهم . وأجاب الخطابي بأن أف لا تكون كلاما حتى يشدد الفاء ، قال : والنافخ في نفخة لا يخرج الفاء صادقة من مخرجها ، وتعقبه ابن الصلاح بأنه لا يستقيم على قول الشافعية أن الحرفين كلام مبطل أفهما أو لم يفهما ، وأشار البيهقي إلى أن ذلك من خصائص النبي ﷺ ، ورد بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل . ( تنبيهان ) : الأول نقل ابن المنذر الإجماع على أن الضحك يبطل الصلاة ولم يقيد بحرف ولا حرفين ، وكان الفرق بين الضحك والبكاء أن الضحك يترك حرمة الصلاة بخلاف البكاء ونحوه ، ومن ثم قال الحنفية وغيرهم إن كان البكاء من أجل الخوف من الله تعالى لا تبطل به الصلاة مطلقا . ( الثاني ) ورد في كراهة النفخ في الصلاة حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة قالت د رأى النبي ﷺ غلاما لنا يقال له أفلح إذا سجد نفخ ، فقال : يا أفلح ترب وجهك ، رواه الترمذي وقال : ضعيف الاسناد . قلت : ولو صح لم يكن فيه حجة على إبطال الصلاة بالنفخ لأنه لم يأمره بإعادة الصلاة ، وإنما يستفاد من قوله ترب وجهك استحباب السجود على الأرض فهو نحو النهي عن مسح الحصى . وفي الباب عن أبي هريرة في الأوسط للطبراني وعن زيد بن ثابت عند البيهقي وعن أنس وبريدة عند الزار وأسانيد الجميع ضعيفة جداً ، وثبت كراهة النفخ عن ابن عباس كما رواه ابن أبي شيبه ، والرخصة فيه عن قدامة بن عبد الله أخرجه البيهقي

### ١٣ - باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته

فيه سهل بن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قوله ( باب من صفق جاهلا من الرجال في صلاته لم تنفس صلاته ، فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ ) يشير بذلك إلى حديثه الآتي بعد بابين ، لكنه بلفظ د ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم بالتصفيح ، وسيأتي في آخر باب



من أبواب المهور بلفظ ، والتصفيق ، ، ومناسبته للترجمة من جهة أنه لم يأمرهم بالإعادة

#### ١٤ - باب إذا قيل المصلي تقدم أو انتظر فانتظر - فلا بأس

١٢١٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « كان الناس يصلون مع النبي ﷺ وهم عاقِدو أَرْزَمِ مِنَ الصَّغَرِ عَلَى رِقَابِهِمْ ، فَقِيلَ لِلنِّسَاءِ : لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا »

**قوله** ( باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس ) قال الاسماعيلي : كأنه ظن المخاطبة للنساء وقعت بذلك وهن في الصلاة ، وليس كما ظن ، بل هو شيء قيل لمن قبل أن يدخلن في الصلاة انتهى . والجواب عن البخاري أنه لم يصرح بكون ذلك قيل لمن وهن داخل الصلاة بل مقصوده يحصل بقول ذلك لمن داخل الصلاة أو خارجها . والذي يظهر أن النبي ﷺ وصاهن بنفسه أو بغيره بالانتظار المذكور قبل أن يدخلن في الصلاة ليدخلن فيها على علم وبحصل المقصود من حيث انتظارهن الذي أمرن به فإن فيه انتظارهن للرجال ومن لازمه تقدم الرجال عليهن ، وحصل مراد البخاري أن الانتظار إن كان شرعياً جاز وإلا فلا . قال ابن بطال : قوله « تقدم » أي قبل رفيقك وقوله « انتظر » أي تأخر عنه . واستنبط ذلك من قوله للنساء « لا ترفعن رءوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً » فيقتضي امتثال ذلك تقدم الرجال عليهن وتأخرهن عنهن . وفيه من الفقه جواز وقوع فعل المأموم بعد الإمام ، وجواز سبق المأمومين بعضهم بعضاً في الأفعال ، وجوز التربص في أثناء الصلاة لحق الغير ولغير مقصود الصلاة . ويستفاد منه جواز انتظار الإمام في الركوع لمن يدرك الركعة وفي التشهد لمن يدرك الجماعة . وفتح ابن المنير على أنه قيل ذلك للنساء داخل الصلاة فقال : فيه جواز إصغاء المصلي في الصلاة لمن يخاطبه المخاطبة الخفيفة . **قوله** ( حدثنا محمد بن كثير ) هو انصدي البصري ، ولم يخرج البخاري للكوفي ولا للشامي ولا للصغاني شيئا . وسفيان هو الثوري . وقد تقدم الكلام على المتن في أوائل كتاب الصلاة

#### ١٥ - باب لا يرُدُّ السلام في الصلاة

١٢١٦ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا ابن فضال عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « كنت أسلم على النبي ﷺ وهو في الصلاة فيرد علي » ، فلما رجعنا سلمت عليه فلم يرُد علي وقال : إن في الصلاة سُملاً »

١٢١٧ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا كثير بن شذان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ في حاجة له ، فانطلقت ، ثم رجعت وقد قضيتها ، فأنبت النبي ﷺ فسلمت عليه فلم يرُد علي » ، فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، فقلت في نفسي : لعل رسول الله ﷺ وجد علي أني أباطأت عليه . ثم سلمت عليه فلم يرُد علي ، فوقع في قلبي أشد من المرة الأولى . ثم سلمت

عليه فرد عليه فقال : إنما منعتني أن أرد عليك أني كنت أصلي . وكان على راحلته متوجها الى غير القبلة »  
**قوله** ( باب لا يرد السلام في الصلاة ) أي باللفظ المتعارف ، لأنه خطاب آدمي . واختلف فيما إذا رده بلفظ الدعاء كأن يقول : اللهم اجعل علي من سلم علي السلام . ثم أورد المصنف حديث عبد الله وهو ابن مسعود في ذلك ، وقد تقدم قريبا في باب ما ينهي عنه من الكلام في الصلاة . ثم أورد حديث جابر ، وهو دال على أن المستمع الرد باللفظ . **قوله** ( شظير ) بكسر المعجمة وسكون النون بعدما ظاء محجمة مكسورة وهو علم على والد كثير ، وهو في اللغة سوء الخلق . **قوله** ( بشي النبي ﷺ في حاجة ) بين مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر أن ذلك كان في خزوة بني المصطلق . **قوله** ( فلم يرد علي ) في رواية مسلم المذكورة فقال لي بيده هكذا ، وفي رواية له أخرى ، فأشار إلى ، فيحمل قوله في حديث الباب د فلم يرد علي ، أي باللفظ . وكان جابرا لم يعرف أولا أن المراد بالإشارة الرد عليه فلذلك قال : فوقع في قلبي ما الله أعلم به ، أي من الحزن . وكأنه أبهم ذلك إشعارا بأنه لا يدخل من شدته تحت العبارة . **قوله** ( وجد ) بفتح أوله والجمع أي غضب . **قوله** ( أني أبطأت ) في رواية الكشميني د أن أبطأت ، بنون خفيفة . **قوله** ( ثم سلمت عليه فرد علي ) أي بعد أن فرغ من صلاته . **قوله** ( وقال : ما منعتني أن أرد عليك ) أي السلام ( إلا أني كنت أصلي ) ولمسلم د فرجعت وهو يصلي على راحلته ووجهه على غير القبلة ، وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم كراهة ابتداء السلام على المصلي لكونه ربما شغل بذلك فكره واستدعى منه الرد وهو مخوف منه ، وبذلك قال جابر راوي الحديث ، وكرهه عطاء والنسبي ومالك في رواية ابن وهب ، وقال في المدونة : لا يكره ، وبه قال أحمد والجمهور<sup>(١)</sup> وقالوا : يرد إذا فرغ من الصلاة - أو وهو فيها - بالإشارة . وسيأتي اختلافهم في الإشارة في أواخر أبواب سجود السهو

### ٩٦ - باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به

١٢١٨ - **رواه** ثعلبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال « بلغ رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عوف بقاء كان بينهم شيء ، فخرج يصلح بينهم في أناس من أصحابه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضى الله عنهما فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حس وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال الصلاة وتقدم أبو بكر رضى الله عنه فسكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيح - قال سهل : التصفيح هو التصفيق - قال وكان أبو بكر رضى الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فإذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه بأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضى الله عنه يده حميدة الله ، ثم رجع القهقري وراؤه حتى قام في الصف ، وتقدم رسول الله ﷺ فصلي للناس . فلما

(١) هذا القول أصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يسكن على من سلم عليه وهو يصل ، بل نبت عنه أنه رد عليهم بالإشارة ، فدل ذلك على مبرورية السلام على المصل وأنه يرد بالإشارة . والله أعلم

فَرَعَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، مَا لَكُمْ حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ بِالتَّصْفِيحِ ، إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ . مِنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَقُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ لِلنَّاسِ حِينَ أَثَرْتُ إِلَيْكَ ؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قوله ( باب رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد من رواية عبد العزيز عن أبي حازم ، وعبد العزيز هذا هو ابن أبي حازم . قوله ( وحانت الصلاة ) الواو فيه حالية ، وفي رواية الكشميني ، وقد حانت الصلاة ، . قوله ( ان شئت ) في رواية الحموي ، ان شئتم ، . قوله ( من الصف ) في رواية الكشميني ، وفي الصف ، . قوله ( فرفع أبو بكر يده ) في رواية الكشميني ، يديه ، بالتثنية ، وهذا موضع الترجمة . ويؤخذ منه أن رفع اليدين للدعاء ونحوه في الصلاة لا يبطلها ولو كان في غير موضع الرفع لأنها هيئة استسلام وخضوع ، وقد أقر النبي ﷺ أبو بكر على ذلك . قوله ( حيث أشرت عليك ) وفي رواية الكشميني ، حين أشرت إليك ، وقد تقدم الكلام على فوائده كما أشرت إليه قريبا

## ١٧ - باب التحذير في الصلاة

١٢١٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَازِمٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ عَنِ التَّخَصُّرِ فِي الصَّلَاةِ » . وَقَالَ هِشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [الحديث ١٢١٩ - طرله في : ١٢٢٠]

١٢٢٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نُهِيَ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا »

قوله ( باب الخصر في الصلاة ) بفتح المعجمة وسكون المهملة أى حكم الخصر ، والمراد وضع اليدين عليه في الصلاة . قوله ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ومحمد هو ابن سيرين . قوله ( نهى ) بضم النون على البناء للجھول وفاعل ذلك النبي ﷺ كما في رواية هشام . قوله ( وقال هشام ) يعنى ابن حسان ( وأبو هلال ) يعنى الراسبي ( عن ابن سيرين الخ ) أما رواية هشام وهو ابن حسان فوصلها المؤلف في الباب ، لكن وقع في رواية أبي ذر عن الحموي والمستمل ( نهى ) على البناء للفاعل ولم يسمه ، وسماه الكشميني في روايته ، وقد رواه مسلم والترمذي من طريق أبي أسامة عن هشام بلفظ ( نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل مختصرا ، وكذا رواه أبو داود من طريق محمد بن سلمة عن هشام كذلك ، وبلفظ ( عن الخصر في الصلاة ، وأما رواية أبي هلال فوصلها الدارقطني في الأفراد ، من طريق عمرو بن مرزوق عنه بلفظ ( عن الاختصار في الصلاة ، . قوله ( نهى ) بالضم على البناء للفعول ، وفي رواية الكشميني ( نهى النبي ﷺ ) ، . قوله ( مختصرا ) في رواية الكشميني ( مختصرا ، بتضديد الصاد ، وللنساء مختصرا ، بزيادة المثناة ، والاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب ( حدثنا حماد بن زيد قال : قيل لأبيوب إن هشاما روى عن محمد عن أبي هريرة قال : نهى عن الاختصار في الصلاة ، فقال : إنما قال التخصر ، . وكأن بسبب انكسار

أيوب لفظ الاختصار لكونه يفهم معنى آخر غير المختصر كما سيأتي . وقد فسر ابن أبي شيبة عن أبي أسامة بالسند المذكور فقال فيه : قال ابن سيرين هو أن يضع يده على خاضعته وهو يصلي ، وبذلك جزم أبو داود وثقه الترمذي عن بعض أهل العلم ، وهذا هو المشهور من تفسيره . وحكى المروى في الغربيين أن المراد بالاختصار قراءة آية أو آيتين من آخر السورة . وقيل أن يحذف الطمأنينة . وهذا القولان وإن كان أحدهما من الاختصار يمكننا لكن رواية التخصر والتخصر تأباهما ، وقيل الاختصار أن يحذف الآية التي فيها السجدة إذا مر بها في قراءته حتى لا يسجد في الصلاة لتلاوتها حكاه لغزالي . وحكى الخطابي أن معناه أن يمسك بيده مخضرة أى عصا يتوكأ عليها في الصلاة . وأنكر هذا ابن العربي في شرح الترمذي فأبلغ ، ويؤيد الأول ما روى أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن زياد قال : صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاضعتي . فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه . واختلف في حكمة النهي عن ذلك فقيل : لأن إبليس أهبط متخصراً أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال موقوفاً ، وقيل : لأن اليهود تكثروا من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم أخرجه المصنف في ذكر بني إسرائيل عن عائشة . زاد ابن أبي شيبة فيه « في الصلاة » ، وفي رواية له « لا تشبهوا باليهود » ، وقيل : لأنه راحة أهل النار أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً عن مجاهد قال « وضع اليد على الحقو استراحة أهل النار » ، وقيل لأنها صفة الراجز حين ينشد رواءه سعيد بن منصور من طريق قيس بن عباد بأسناد حسن ، وقيل لأنه فعل المتكبرين حكاه المذهب ، وقيل لأنه فعل أهل المصائب حكاه الخطابي ، وقول عائشة أعلى ما ورد في ذلك ولا منافاة بين الجميع . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني في « باب التخصر في الصلاة » : وروى أنه استراحة أهل النار ، وما أظن أن قوله روى إلخ إلا من كلامه لامن كلام البخاري ، وقد ذكرت من رواه والله الحمد ، والله أعلم

### ١٨ - باب يُفَكِّرُ الرجلُ الشيءَ في الصلاة

وقال عمرُ رضي الله عنه : إني لأَجْهَرُ جيشي وأنا في الصلاة

١٢٢١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُثْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ، ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجِيبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ : ذَكَرْتُ - وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ - تَبَرًّا عِنْدَنَا فَكَّرِهْتُ أَنْ يُمَسَّى - أَوْ يُبَيَّتَ - عِنْدَنَا ، فَأَمَرْتُ بِفِسْمَتِهِ »

١٢٢٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا أَدْنَى بِالْهَلَاكِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الدَّائِينَ ، فَإِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا ثَوَّبَ أَدْبَرَ ، فَإِذَا سَكَتَ أَقْبَلَ ، فَلَا يَزَالُ بِالْمَرْءِ يَقُولُ لَهُ أَذْكَرُ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكَرُ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى هـ . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : إِذَا قَعَلَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَسَمِعَهُ أَبُو سَلَمَةَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١٢٢٣ - **حدثنا محمد بن المنقذ** حدثنا عثمان بن عمر قال أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه « يقول الناس : أكثر أبو هريرة . فنقيت رجلاً قتل : بما قرأ رسول الله ﷺ البارحة في العتمة ؟ فقال : لا أدري . فقلت : لم تشهدا ؟ قال : بلى . قلت : أسكن أنا أدري ، قرأ سورة كذا وكذا »

**قوله** ( باب تفكر الرجل الشيء في الصلاة ) الشيء بالنصب على المفعولية ، والتقييد بالرجل لا مفهوماً له لأن بقية المكلفين في حكم ذلك سواء ، قال المذهب : التفكر أمر غالب لا يمكن الاحتراز منه في الصلاة ولا في غيرها لما جعل الله للشيطان من السبيل على الانسان ، ولكن يفتقر الحال في ذلك ، فان كان في أمر الآخرة والدين كان أخف بما يكون في أمر الدنيا . **قوله** ( وقال عمر : إن لأجهز جيشي وأنا في الصلاة ) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي عنه بهذا سواء ، قال ابن التين : إنما هذا فيما يقل فيه التفكر كأن يقول : أجهز فلانا ، أقدم فلانا ، أخرج من العدد كذا وكذا ، فيأتى على ما يريد في أقل شيء من الفكرة . فأما أن يتابع التفكر ويكثر حتى لا يدري كم صلى فهذا اللامى في صلاته فيجب عليه الإعادة انتهى . وليس هذا الإطلاق على وجهه ، وقد جاء عن عمر ما يباه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق هروث بن الزبير قال : قال عمر « انى لأحسب جزيرة البحرين وأنا في الصلاة ، وروى صالح بن أحمد حنبل في كتاب المسائل ، عن أبيه من طريق همام بن الحارث أن عمر صلى المغرب فلم يقرأ ، فلما انصرف قالوا : يا أمير المؤمنين إنك لم تقرأ ، فقال : انى حدثت نفسى وأنا في الصلاة بعير جهزتها من المدينة حتى دخلت الشام ، ثم أعاد وأعاد القراءة . ومن طريق عياض الأشعري قال صلى عمر المغرب فلم يقرأ ، فقال له أبو موسى : إنك لم تقرأ ، فأقبل هلى عبد الرحمن بن عوف فقال : صدق ، فأعاد . فلما فرغ قال : لا صلاة ليست فيها قراءة ، إنما شغلنى غير جهزتها إلى الشام فجعلت أتفكر فيها . وهذا يدل على أنه إنما أعاد لترك القراءة لا لكونه كان مستغرقاً في الفكرة . ويؤيده ما روى الطحاوى من طريق ضميم بن جوس عن عبد الرحمن (١) بن حنظلة بن الراهب « ان عمر صلى المغرب فلم يقرأ في الركعة الاولى فلما كانت الثانية قرأ بفاتحة الكتاب مرتين فلما فرغ ولم يجد سجدة السهو ، ورجال هذه الآثار نفات ، وهى محمولة على أحوال مختلفة ، والآخر كأنه مذهب لعمر . ولهذا المسألة التفات إلى مسألة الخشوع في الصلاة ، وقد تقدم البحث فيه في مكانه . **قوله** ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة ، وعمر بن سعيد هو ابن أبي حسين المكي ، وقد تقدم هذا الحديث وشئ من فوائده في أواخر صفة الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأنه **تفكر** في أمر التبر المذكور ثم لم يعد الصلاة . **قوله** ( عن جعفر ) هو ابن ربيعة المصري . وقد تقدم الكلام على المتن وأوائل أبواب الأذان مستوفى ، وشاهد الترجمة قوله « حتى لا يدري كم صلى » فإنه يدل على أن التفكر لا يقدر في صحة الصلاة ما لم يترك شيئاً من أركانها . **قوله** ( قال

(١) كذا في الأصول التي في أيدينا ، ولعل الصواب « عن أبي عبد الرحمن » لأن ضميم المذكور إنما روى عن عبد الله بن حنظلة وهو يكنى أبا عبد الرحمن ، وليس له رواية عن عبد الرحمن بن حنظلة كما يعلم ذلك من « الاستيعاب » و « الإصابة » و « تهذيب التهذيب »

أبو سلمة بن عبد الرحمن : إذا فعل أحك ذلك فليجد محدثين وهو قاعد ، وسمعه أبو سلمة من أبي هريرة ( هذا التعليق طرف من الحديث الذي قبله في رواية أبي سلمة كما سيأتي في خامس ترجمة من أبواب السهو ، لكنه من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وربما تبادر الى الذهن من سياق المصنف أن هذه الزيادة من رواية جعفر ابن ربيعة عن أبي سلمة ، وليس كذلك ، وسيأتي في سادس ترجمة أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة لكن باختصار ذكر الأذان وهو من طريق هذين عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا بخلاف ما يورثه سياقه هنا ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى هناك . قوله ( قال قال أبو هريرة ) في رواية الاسماعيل « عن أبي هريرة ، قوله ( يقول الناس أكثر أبو هريرة ) أخرجه البيهقي في المدخل من طريق أبي مصعب عن محمد بن إبراهيم بن دينار عن ابن أبي ذئب بالفظ « ان الناس قالوا قد أكثر أبو هريرة من الحديث عن رسول الله ﷺ ، وإن كنت ألزمه لشعب بطني ، فلقيت رجلا فقلت له : بأى سورة ، فذكر الحديث وقال في آخره : أخرجه البخاري عن أبي مصعب انتهى . ولم أر هذه الطريق في صحيح البخاري . وكان البيهقي تبع أطراف خلف فانه ذكرها ، وقد قال ابن عساكر : لم أجدها ولا ذكرها أبو مسعود انتهى . ثم وجدت في مناقب جعفر صدر هذا الحديث ، لكن قال بعد قوله « لشعب بطني : حين لا آكل الخبز ولا ألبس الحرير ، فذكر قصة جعفر بن أبي طالب ، فعمل البيهقي أراد هذا ، وكان المقبرى وغيره من رواة كان يحدث به تاما تارة ومختصرا أخرى . وقد وقع عند الاسماعيل من طريق ابن أبي ذئب عن ابن أبي ذئب في أول هذا الحديث ، حفظت من رسول الله ﷺ وعامين ، الحديث وفيه « ان الناس قالوا : أكثر أبو هريرة ، فذكره . وقوله « حفظت الخ » تقدم في العلم مع الكلام عليه ، وتقدم في العلم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة « ان الناس يقولون أكثر أبو هريرة ، والله لولا آيتان في كتاب الله تعالى ما حدثت ، الحديث وسيأتي في أوائل البيوع من طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة قال « انكم تقولون إن أبا هريرة أكثر ، الحديث وفيه الإشارة إلى سبب إكثاره وأن المهاجرين والأنصار كانوا يشغلهم المعاش ، وهذا يدل على أنه كان يقول هذه المقالة أمام ما يريد أن يحدث به مما يدل على صحة إكثاره وعلى السبب في ذلك وعلى سبب استمراره على التحديث . قوله ( فلقيت رجلا ) لم أقف على تسميته ولا على تسمية السورة ، وقوله « بهم » بكسر الموحدة بغير ألف لأبى ذر وهو المعروف ، ولأكثر باثبات الألف وهو قليل ، أى بأى شئ . قوله ( البارحة ) أى أقرب ليلة مضت . وفي هذه القصة إشارة إلى سبب إكثار أبي هريرة وشدة إتقانه وضبطه ، بخلاف غيره . وشاهد الترجمة دلالة الحديث على عدم ضبط ذلك الرجل كأنه اشتغل بغير أمر الصلاة حتى نسي السورة التي قرأ . أو دلالة على ضبط أبي هريرة كأنه شغل فكره بأفعال الصلاة حتى ضبطها وأتقنها ، كذا ذكر النكرمانى هذين الاحتمالين ، وبالأول جزم غيره والله أعلم

( غائمة ) اشتمت أبواب العمل في الصلاة من الأحاديث المرفوعة على اثنين وثلاثين حديثا ، المعلق من ذلك ستة والبقية موصولة . المكرر منها فيها رقبيا ماضى ثلاثة وعشرون حديثا وبقية حاضرة ، واتفق مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في قصة انفلات دابته ، وحديث عبد الله بن عمرو المعلق في الفتح في السجود ، وحديث أبي هريرة في التخصر ، وحديثه في القراءة في العتمة . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٢ - كتاب السهو

١ - باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة

١٢٢٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من بعض الصلوات ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه . فلما قضى صلاته ونظرنا نسيامه كبراً قبل النسيام فسجد سجدةً وهو جالس ، ثم سَلَّمَ »

١٢٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بحنة رضي الله عنه أنه قال « إن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر لم يجلس بينهما . فلما قضى صلاته سجد سجدةً ، ثم سَلَّمَ بعد ذلك »

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ) وللشمسي والأصلي وأبي الوقت « ركعتي الفرض ، وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر . والسهو الغفلة عن الشيء . وذهاب القلب إلى غيره ، وفرق بعضهم بين السهو والنسيان ، وليس بشيء . واختلف في حكمه فقال الشافعية : مسنون كله ، وعن المالكية السجود للنقص واجب دون الزيادة ، وعن الحنابلة التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب تركها سهواً ، وبين السنن القولية فلا يجب . وكذا يجب إذا سها بزيادة فعل أو قول يطلما عمده . وعن الحنفية واجب كله وحجتهم قوله في حديث ابن مسعود الماضي في أبواب القبلة ، ثم يسجد سجدةً ، ومثله لمسلم من حديث أبي سعيد والأمر للوجوب . وقد ثبت من فعله ﷺ ، وأفضاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب ولا سيما مع قوله « صلوا كما رأيتموني أصلي » . **قوله** ( عن عبد الرحمن الأعرج ) كذا في رواية كريمة ، ولم يسم في رواية الباقرين . **قوله** ( عن عبد الله بن بحنة ) تقدم في التشهد أن بحنة اسم أمه أو أم أبيه ، وعلى هذا فينبغي أن يكتب ابن بحنة بألف . **قوله** ( صلى لنا ) أي بنا أو لأجلنا ، وقد تقدم في أبواب التشهد من رواية شعيب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بهم » ، ويأتي في الأيمان والنذور من رواية ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « صلى بنا » . **قوله** ( من بعض الصلوات ) بين في الرواية التي تنها أنها الظهر . **قوله** ( ثم قام ) زاد الصحاح بن عثمان عن الأعرج « فسبحوا به فمضى حتى فرغ من صلاته ، أخرجه ابن خزيمة . وفي حديث معاوية عند النسائي وعقبة بن عامر عند الحاکم جميعاً نحو هذه القصة بهذه الزيادة . **قوله** ( فلما قضى صلاته ) أي فرغ منها كذا رواه مالك عن شيخه . وقد استدلل به لمن زعم أن السلام ليس من الصلاة حتى لو أحدث بعد أن جلس وقبل أن يسلم تمت صلاته وهو قول بعض الصحابة والتابعين . **قوله** ( قال أبو حنيفة ، وتعقب بأن السلام لما كان للتحليل من الصلاة كان المصلي إذا انتهى إليه كن فرغ من صلاته

ويبدل على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج ، حتى إذا فرغ من الصلاة إلا أن يسلم ، فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه . والزيادة من الحفاظ مقبولة .

**قوله** ( ونظرنا تسليمه ) أى انتظرنا ، وتقدم في رواية شعيب بنلفظ ، وانتظر الناس تسليمه ، وفي هذه الجملة رد على من زعم أنه ﷺ سجد في قصة ابن بحينة قبل السلام سهوا ، أو أن المراد بالسجدة سجدتا الصلاة ، أو المراد بالتسليم التسليم التثنية ، ولا يخفى ضعف ذلك وبعده . **قوله** ( كبر قبل التسليم فسجد بسجدة ) فيه مشروعية سجود السهو وأنه سجدتان فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهيا لم يلزمه شيء أو عامدا بطلت صلاته لأنه تعمد الايتان بسجدة زائدة ليست مشروعة ، وأنه يكبر لهما كما يكبر في غيرهما من السجود . وفي رواية الليث عن ابن شهاب كما سيأتي بعد ثلاثة أبواب ، يكبر في كل سجدة ، وفي رواية الأوزاعي ، فكبر ثم سجد ثم كبر فرفع رأسه ثم كبر فسجد ثم كبر فرفع رأسه ثم سلم ، أخرجه ابن ماجه ، ونحوه في رواية ابن جريج كما سيأتي بيانه عقب حديث الليث . واستدل به على مشروعية التكبير فيهما والجهر به كما في الصلاة وأن بينهما جلسة فاصلة ، واستدل به بعض الشافعية على إلاكتماء بالسجدتين للسهو في الصلاة ، ولو تكرر من جهة أن الذي فات في هذه القصة الجلوس والتشهد فيه وكل منهما لو سها المصلى عنه على انفراده سجد لأجله ولم ينقل أنه ﷺ سجد في هذه الحالة غير سجدتين ، وتعقب بأنه ينبغي على ثبوت مشروعية السجود لترك ما ذكر ، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا الحديث فيستلزم اثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه ، وقد صرح في بقية الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس كما سيأتي من رواية الليث ، نعم حديث ذى البدين دال لذلك كما سيأتي . **قوله** ( وهو جالس ) جملة حالية متعلقة بقوله « بسجد » أى أنشأ السجود جالسا . **قوله** ( ثم سلم ) زاد في رواية يحيى بن سعيد ثم سلم بعد ذلك وزاد في رواية الليث الآتية ، وسجد هما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس ، واستدل به على أن سجود السهو قبل السلام ولا حجة فيه في كون جميعه كذلك . نعم رد على من زعم أن جميعه بعد السلام كالحنفية وسيأتي ذكر مستندهم في الباب الذي بعده ، واستدل بزيادة الليث المذكورة على أن السجود خاص بالسهو فلو تعمد ترك شيء مما يجبر بسجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور ، ورجحه الغزالي وناس من الشافعية ، واستدل به أيضا على أن المأموم يسجد مع الإمام إذا سها الإمام وإن لم يسه المأموم . ونقل ابن حزم فيه الإجماع ، لكن استثنى غيره ما إذا ظن الإمام أنه سها فسجد وتحقق المأموم أن الإمام لم يسه فيما سجد له وفي تصويرها عسر ، وما إذا تبين أن الإمام محدث ، ونقل أبو الطيب الطبري أن ابن سيرين استثنى المسبوق أيضا ، وفي هذا الحديث أن سجود السهو لا تشهد بعده إذا كان قبل السلام وقد ترجم له المصنف قريبا ولأن التشهد الأول غير واجب وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة ، وأن من سها عن التشهد الأول حتى قام إلى الركعة ثم ذكر لا يرجع فقد سبحوا به ﷺ فلم يرجع ، فلو تعمد المصلى الرجوع بعد تلبسه بالركن بطلت صلاته عند الشافعي خلافا للجمهور ، وأن السهو والنسيان جائزان على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فيما طريقه التشريع . وأن محل سجود السهو آخر الصلاة فلو سجد للسهو قبل أن يتشهد ساهيا أعاد عند من يوجب التشهد الأخير وهو الجمهور

## ٢ - باب إذا صلى خمسا

١٢٢٦ - **عنه** أبو الوليد حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن رضى الله عنه



أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الطَّهْرَ حَسًّا ، فَقِيلَ لَهُ : أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ : صَلَّيْتُ حَسًّا ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ »

قوله ( باب إذا صلى خمسا ) قيل أراد البخاري التفرقة بين ما إذا كان السهو بالنقصان أو الزيادة ، ففي الأول يسجد قبل السلام كما في الترجمة الماضية وفي الزيادة يسجد بعده ، وبالتفرقة هكذا قال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية ، وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجا . وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسخ ، ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها . كانت علة قيم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيبا للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضا لما وقع من الخلل ، فانه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي ﷺ بسجود السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك كما في حديث أبي سعيد عند مسلم ، وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضا فقصه ذي الدين وقع السجود فيها بعد السلام وهي عن نقصان ، وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحد أقوى لأنه قال يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روى عن النبي ﷺ في ذلك لرأبته كله قبل السلام ، لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام . وقال إسحق مثله ، إلا أنه قال : ما لم يرد فيه شيء يفرق فيه بين الزيادة والنقصان . فحرر مذهبه من قول أحمد ومالك ، وهو أعدل المذاهب فيما يظهر . وأما داود فجري على ظاهره فقال : لا يشرع بسجود السهو إلا في المواضع التي يسجد النبي ﷺ فيها فقط . وعند الشافعي بسجود السهو كله قبل السلام . وعند الحنفية كله بعد السلام ، واعتمد الحنفية على حديث الباب . وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة ؟ وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن يسجد السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجوزهم الزيادة في الصلاة لأنه كان زمان وقوع النسخ . وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي : إذا شك أحدكم في صلاته فليطهر الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم يسجد سجدتين ، وقد تقدم في أبواب القبلة ، وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم ، وبه تمسك الشافعية . وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين . ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده . ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل . وكذا أطلق النووي . وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في «النهاية» الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبه ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر لأنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه ، والخلاف عند الحنفية قال القدوري : لو سجد للسهو قبل السلام روى عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية . وقال ابن قدامة في «المقنع» من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن نحمد ، وإلا فيتداركه

ما لم يطل الفصل . ويمكن أن يقال : الاجماع الذى نقله الماوردى وغيره قبل هذه الآراء فى المذاهب المذكورة . وقال ابن خزيمة : لا حجة للمراقبين فى حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : ان مجلس المصلى فى الرابعة مقدار التشهد أضاف الى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسجود ، وان لم يجلس فى الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل فى حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها . قوله ( عن الحكم ) هو ابن عتيبة العقبة الكوفى . قوله ( عن إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعى . قوله ( صلى الظهر خمسا ) كذا جزم به الحكم ، وقد تقدم فى أبواب القبلة من رواية منصور عن إبراهيم أنهم من هذا السياق وفيه قال إبراهيم : لا أدري زاد أو نقص . قوله ( فقبل له أزيد فى الصلاة ؟ فقال : وما ذلك ؟ ) أخرجه مسلم وأبو داود من طريق إبراهيم بن سويد النخعى عن ابن مسعود بلفظ : فلما انقفل توشوش القوم بينهم فقال : ما شأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله هل زيد فى الصلاة ؟ قال : لا ، فتبين أن سؤالهم لذلك كان بعد استفساره لهم عن مسأرتهم ، وهو دال على عظيم أدبهم معه عليه السلام ، وقولهم : هل زيد فى الصلاة ، يفسر الرواية الماضية فى أبواب القبلة بلفظ : هل حدث فى الصلاة شيء . ( تنبيه ) : روى الأعمش عن إبراهيم هذا الحديث مختصرا ولفظه : ان النبى ﷺ سجد بسجدة السهو بعد السلام والكلام ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم ، قال ابن خزيمة : ان كان المراد بالكلام قوله : وما ذلك ، فى جواب قولهم : أزيد فى الصلاة ، فهذا نظير ما وقع فى قصة ذى اليمين وسياقى البحث فيه فيها ، وإن كان المراد به قوله : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فقد اختلف الرواة فى الموضع الذى قالها فيه ، ففى رواية منصور أن ذلك كان بعد سلامه من سجدة السهو ، وفى رواية غيره أن ذلك كان قبل ، ورواية منصور أرجح . والله أعلم . قوله ( فسجد سجدتين بعد ما سلم ) يأتى فى خبر الواحد من طريق شعبة أيضا بلفظ : « فثنى رجله وسجد سجدتين ، وتقدم فى رواية منصور « واستقبل القبلة » وفيه الزيادة المشار إليها وهى « اذا شك أحدكم فى صلاة فليتحرك الصواب فليتم عليه » ولمسلم من طريق مسعر عن منصور « فأبكم شك فى صلاة فلينظر أخرى ذلك الى الصواب ، وله من طريق شعبة عن منصور « فليتحرك أقرب ذلك الى الصواب » وله من طريق فضيل بن عياض عن منصور « فليتحرك الذى يرى أنه الصواب » زاد ابن حبان من طريق مسعر « فليتم عليه » واختلف فى المراد بالتحرك فقال الشافعية : هو البناء على اليقين لا على الأغلب ، لأن الصلاة فى الذمة بيقين فلا تسقط إلا بيقين . وقال ابن حزم : التحرك فى حديث ابن مسعود يفسره حديث أبى سعيد ، يعنى الذى أخرجه مسلم بلفظ : واذا لم يدرك أصلى ثلاثا أو أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، وروى سفيان فى جامعه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « اذا شك أحدكم فى صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد أتم » انتهى . وفى كلام الشافعى فحره ولفظه : قوله « فليتحرك » أى فى الذى يظن أنه نقصه فليتمه ، فيكون التحرك أن يعيد ما شك فيه ويبقى على ما استيقن ، وهو كلام عربى مطابق لحديث أبى سعيد ، إلا أن الألفاظ تختلف . وقيل : التحرك الاخذ بمقابل الظن ، وهو ظاهر الروايات التى عند مسلم . وقال ابن حبان فى صحيحه : البناء غير التحرك ، قالبناء أن يشك فى الثلاث أو الأربع مثلا فعليه أن يلغى الشك ، والتحرك أن يشك فى صلاته فلا يدري ما صلى فعليه أن يبني على الأغلب هذه . وقال غيره : التحرك لمن اعتراه الشك مرة بعد أخرى فيبنى على غلبة ظنه ، وبه قال مالك وأحمد ، وعن أحد فى المشهور : التحرك يتعلق بالإمام فهو الذى يبني على ما غلب على ظنه ، وأما المنفرد فيبنى على اليقين دائما . وعن أحد رواية

أخرى كالشافعية ، وأخرى كالحنفية . وقال أبو حنيفة : إن طرأ الشك أولا استأنف ، وإن كثر بنى على غالب ظنه ، وإلا فعلى اليقين . ونقل النووي أن الجمهور مع الشافعى ، وأن التحرى هو القصد قال الله تعالى ﴿ فأولئك تحروا رشدا ﴾ وحكى الأثر من أحد في معنى قوله تعالى لا غرار في صلاة ، قال : أن لا يخرج منها إلا على يقين ، فهذا يقوى قول الشافعى . وأبعد من زعم أن لفظ التحرى في الخبر مدرج من كلام ابن مسعود أو عن دونه لتفرد منصور بذلك عن إبراهيم دون رفيقه ، لأن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، واستدل به على أن من صلى خمسا ساهيا ولم يجلس في الرابعة أن صلاته لا تقصد خلافا للكوفيين ، وقولهم يجعل على أنه قدم في الرابعة يحتاج إلى دليل بل السياق يرشد إلى خلافه ، وعلى أن الزيادة في الصلاة على سبيل السهو لا تبطلها خلافا لبعض المالكية إذا كثرت ، وقيد بعضهم الزيادة بما يزيد على نصف الصلاة ، وعلى أن من لم يعلم بسهوه إلا بعد السلام يسجد للسهو ، فإن طال الفصل فالأصح عند الشافعية أنه يفوت محله ، واحتج له بعضهم من هذا الحديث بتعقيب إعلامهم لذلك بالفاء ، وتعقيب السجود أيضا بالفاء ، وفيه نظر لا يخفى . وعلى أن الكلام العمد فيما يصلح به الصلاة لا يفسدها ، وسيأتى البحث فيه في الباب الذى بعده ، وأن من تحول عن القبلة ساهيا لا إعادة عليه ، وفيه إقبال الإمام على الجماعة بعد الصلاة . واستدل البيهقي على أن عزوب النية بعد الاحرام بالصلاة لا يبطلها . وقد تقدمت بقية مباحثه في أبواب القبلة

### ٣ - باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول

١٢٢٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلم ، فقال له ذو اليمين : الصلاة يا رسول الله أقمصت ؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه : أحق ما يقول ؟ قالوا : نعم . فصلى ركعتين أخريين ، ثم سجد سجدتين » . قال سعد « رأيت هريرة بن الزبير صلى من المغرب ركعتين ، فسلم وتسكلم ، ثم صلى ما بقى وسجد سجدتين وقال : هكذا فعل النبي ﷺ »

قوله ( باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث سجد سجدتين مثل سجود الصلاة أو أطول ) في رواية لغير أبي ذر « فسجد ، والأول أوجه ، وعلى الثاني يكون الجواب محذوفا تقديره ما يكون الحكم في نظائره . أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة ذى اليمين ، وليس في شيء من طرقه إلا التسليم في ثنتين . نعم ورد التسليم في ثلاث في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وسيأتى البحث في كونهما قصتين أولا في الكلام على تسمية ذى اليمين ، وأما قوله « مثل سجود الصلاة أو أطول » فهو في بعض طرق حديث أبي هريرة كما في الباب الذى بعده . قوله ( صلى بنا رسول الله ﷺ ) ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة ، وحمله الطحاوى على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين ، وسبب ذلك قول الزهرى : إن صاحب القصة استشهد بيذر . فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بيذر وهى قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين<sup>(١)</sup> لكن انفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهرى

(١) صوابه بأكثر من أربع سنين ، لأن غزوة بدر وقعت في رمضان من السنة الثانية من الهجرة ، وإسلام أبي هريرة وقع عام خيبر في أول سنة سبع ، فحاصل . واهل أعلم

وهم في ذلك ، وسببه أنه جعل القصة لذى الشمالين ، وذو الشمالين هو الذى قتل بيدر وهو خزاعى واسمه عمير بن عبد عمرو بن فضالة . وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة لأنه حدث هذا الحديث بعد النبي ﷺ كما أخرجه الطبرانى وغيره . وهو سلمى واسمه الخرباق على ما سياتى البحث فيه . وقد وقع عند مسلم من طريق أبى سلمة عن أبى هريرة ، فقام رجل من بنى سليم ، فلما وقع عند الهرى بلفظ : فقام ذو الشمالين ، وهو يعرف أنه قتل بيدر قال لاجل ذلك : ان القصة وقعت قبل بدر ، وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لسكن من ذى الشمالين وذى اليمين وأن أباه هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهى قصة ذى اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقيل يحتمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سببا للاشتباه . ويدفع الجواز الذى ارتكبه الطحاوى ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة فى هذا الحديث عن أبى هريرة بلفظ : بيننا أنا أصل مع رسول الله ﷺ ، وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعى رحمه الله فى اختلاف الحديث . قوله ( الظاهر أو العصر ) كذا فى هذه الطريق عن آدم عن شعبة بالشك ، وتقدم فى أبواب الإمامة عن أبى الوليد عن شعبة بلفظ : الظهر ، بغير الشك ، ولمسلم من طريق أبى سلمة المذكور ، صلاة الظهر ، وله من طريق أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد عن أبى هريرة : العصر ، بغير شك ، وسيأتى بعد باب للمصنف من طريق ابن سيرين أنه قال : وأكثر ظنى أنها العصر ، وقد تقدم فى باب تشبيك الأصابع فى المسجد ، من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة بلفظ : إحدى صلاتى العشى ، قال ابن سيرين : سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا . ولمسلم لإحدى صلاتى العشى ، إما الظهر وإما العصر ، والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يحتمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائى من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبى هريرة ونفذه صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتى العشى - قال أبو هريرة - ولكنى نسيتها ، فالظاهر أن أباه هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، وطرا الشك فى تعيينها أيضا على ابن سيرين وكان السبب فى ذلك الاهتمام بما فى القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة فى حديث عمران فى قصة الخرباق أنها العصر ، فان قلنا إنهما قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر فى حديث أبى هريرة . قوله ( فلم ) زاد أبو داود من طريق معاذ عن شعبة ، فى الركعتين ، وسيأتى فى الباب الذى بعده من طريق أيوب عن ابن سيرين وفى الذى يليه من طريق أخرى عن ابن سيرين بأنهم من هذا السياق ونستوفى الكلام عليه ثم . قوله ( قال سعد ) يعنى ابن إبراهيم راوى الحديث ، وهو بالاسناد المصدّر به الحديث ، وقد أخرجه ابن أبى شيبه عن غندر عن شعبة مفردا . وهذا الأثر يقوى قول من قال : إن الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطئها ، لكن يحتمل أن يكون عروة تكلم ساهيا أو ظانا أن الصلاة تمت ، ومرسل عروة هذا بما يقوى طريق أبى سلمة الموصولة ، ويحتمل أن يكون عروة حمله عن أبى هريرة ، فقد رواه عن أبى هريرة جماعة من رقة عروة من أهل المدينة كابن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وغيرهم من الفقهاء .

٤ - باب من لم يتشهد فى سجدة الشهو

وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا . وقال قتادة : لا يتشهد

١٢٢٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن أيوب بن أبي تميمة السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنين ، فقال له ذو اليدنين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ قال رسول الله ﷺ : صدق ذو اليدنين ؟ فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلّى الاثنتين أخريين ، ثم سلا ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع »

**حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد عن سلمة بن علقمة قال « قت لمحمد : في سجدة السهو تشهد ؟ قال : ليس في حديث أبي هريرة »

**قوله** ( باب من لم يتشهد في سجدة السهو ) أى إذا سجدهما بعد السلام من الصلاة ، وأما قبل السلام فالجمهور على أنه لا بعيد التشهد ، وحكى ابن عبد البر عن الليث أنه يعيده ، وعن البويطى عن الشافعى مثله وخطؤه في هذا النقل فانه لا يعرف ، وعن عطاء يتخير ، واختلف فيه عند المالكية ، وأما من سجد بعد السلام لحكى الترمذى عن أحمد وإسحق أنه يتشهد ، وهو قول بعض المالكية والشافعية ، ونقله أبو حامد الاسفرايينى عن القديم ، لكن وقع في مختصر المزنى ، سمعت الشافعى يقول : إذا سجد بعد السلام تشهد ، أو قبل السلام أجراه التشهد الأول ، وتأول بعضهم هذا النص على أنه تفريع على القول القديم وفيه ما لا يخفى . **قوله** ( وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا ) وصله ابن أبي شيبة وغيره من طريق قتادة عنهما . **قوله** ( وقال قتادة لا يتشهد ) كذا في الأصول التى وقفت عليها من البخارى ، وفيه نظر فقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : يتشهد في سجدة السهو ويسلم ، فلعلى لا ، في الترجمة زائدة ويكون قتادة اختلف عليه في ذلك . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ فصلّى اثنتين ) لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام ، وقد استشكل لأنه ﷺ كان قائما . وأجيب بأن المراد بقوله فقام أى اعتدل ، لأنه كان مستندا إلى الحشبة كما سيأتى ، أو هو كناية عن الدخول في الصلاة . وقال ابن المنير في الحاشية : فيه إجماع إلى أنه أحرم ثم جلس ثم قام ، كذا قال وهو بعيد جدا . **قوله** في آخره ( ثم رفع ) زاد في باب خبر الواحد ، من هذا الوجه « ثم كبر ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع ، وسيأتى الكلام على التكبير في الباب الذى يليه . **قوله** ( حدثنا حماد ) هو ابن زيد ، وكذا ثبت في رواية الاسماعيل من طريق سليمان بن حرب . **قوله** ( عن سلمة بن علقمة ) هو التميمي أبو بشر ، وربما اشتبهه بسلمة بن علقمة المزنى وكنيته أبو محمد لكونهما بصرين متقاربى الطبقة ، لكن الثانى بزيادة ميم في أوله ولم يخرج له البخارى شيئا . **قوله** ( قت لمحمد ) هو ابن سيرين ، وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « سألت محمد بن سيرين ، **قوله** ( قال ليس في حديث أبي هريرة ) في رواية أبي نعيم ، فقال لم أحفظ فيه عن أبي هريرة شيئا وأحب الى أن يتشهد ، وقد يفهم من قوله « ليس في حديث أبي هريرة » أنه ورد في حديث غيره وهو كذلك ، فقد رواه أبو داود والترمذى وابن حبان والحاكم من طريق أشعث بن عبد الملك « عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ صلى بهم فسبا ، فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم ، قال الترمذى : حسن غريب ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وقال ابن حبان : ما روى ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث انتهى . وهو من رواية الأكاكير عن الأصاغر . وضعفه البيهقى وابن عبد البر

وغيرهما وروى رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين ، فإن المحفوظ عن ابن سيرين في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد . وروى السراج من طريق سلة بن علقمة أيضا في هذه القصة « قلت لابن سيرين : فالتشهد ؟ قال : لم أسمع في التشهد شيئا » وقد تقدم في « باب تشييك الأصابع » من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال « نبئت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم » وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا الإسناد في حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم ، فصارت زيادة أشعث شاذة ، ولهذا قال ابن المنذر : لا أحسب التشهد في سجود السهو يثبت . لكن قد ورد في التشهد في سجود السهو عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي ، وعن المغيرة عند البيهقي وفي أسنادهما ضعف ، فقد يقال إن الأحاديث الثلاثة في التشهد باجتماعها ترتقي إلى درجة الحسن ، قال العلاني : وليس ذلك ببعيد ، وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة

##### ٥ - باب من يُكَبِّرُ في سجدة السهو

١٢٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** يزيد بن إبراهيم عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العشي » - قال محمد : وأكثرتُ ظني أنها العصر - ركعتين ، ثم سلم ، ثم قام إلى خشية في مقدم المسجد فوضع يده عليها ، وفيهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فهابا أن يكلماه ، وخرج سرعان الناس ، فقالوا : أفصرت الصلاة ؟ ورجل يدعو رسول الله ﷺ ذا اليدين فقال : أنسيت أم قعرت ؟ فقال : لم أنس ولم تقعر . قال : بلى قد نسيت . فصلَّى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر ، ثم وضع رأسه فكبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

١٢٣٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ثنائي عن ابن شهاب عن الأعرج عن عبد الله بن جهمية الأسدي حليف بني عبد المطلب « أن رسول الله ﷺ قام في صلاة الظهر وعليه جلوس . فلما أتم صلاته سجد سجدتين فكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم ، وسجدهما الناس معه ، مكان ما نسي من الجلوس »

تابعه ابن جريج عن ابن شهاب في التكبير

**قوله** ( باب يكبر في سجدة السهو ) اختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة لإحرام أو يكفي بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء . وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكي القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدة السهو ، قال : وما يتحمل منه بسلام لا بد له من تكبيرة لإحرام ، ويؤيده ما رواه أبو داود من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين في هذا الحديث قال « فكبر ثم كبر وسجد للسهو » قال أبو داود : لم يقل أحد فكبر ثم كبر إلا حماد بن زيد ، فإشارته إلى شذوذ هذه الزيادة . وقال القرطبي أيضا : قوله يعني في رواية مالك الماضية « فصلَّى ركعتين ثم سلم ثم كبر ثم سجد » يدل على أن التكبيرة للإحرام لأنه أتى بثم التي تقتضي التراخي ، فلو كان التكبير للسجود لكان معه ، وتعقب بأن ذلك من نصرف الرواة ، فقد تقدم من طريق ابن عرس عن ابن سيرين بلفظ « فصلَّى ما ترك ثم سلم ثم كبر وسجد » فأني بوار المصاحبة التي تقتضي المعية .

والله أعلم . قوله ( حدثنا يزيد بن إبراهيم ) هو التستري ، ومحمد هو ابن سيرين ، والإسناد كله بصريون .  
 قوله ( وأكثر ظني أنها العصر ) هو قول ابن سيرين بالإسناد المذكور ، وإنما رجح ذلك عنده لأن في حديث  
 عمران الجزم بأنها العصر كما تقدمت الإشارة إليه قبل . قوله ( ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ) أى في جهة القبلة .  
 قوله ( فوضع يده عليها ) تقدم في رواية ابن عون عن ابن سيرين بلفظ « فقام إلى خشبة معروضة في المسجد ، أى  
 موضوعة بالعرض » . وسلم من طريق ابن عينة عن أيوب « ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغضبا ،  
 ولا تنافي بين هذه الروايات لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتدا بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان  
 ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح . قوله ( فهاجا أن يكلاه ) في رواية ابن عون « فهاباه » ،  
 بزيادة الضمير ، والمعنى أنهما غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذواليدن فغلب عليه حرصه  
 على تعلم العلم . قوله ( وخرج سرعان ) بفتح المهملات ، ومنهم من سكن الراء وحكى عياض أن الأصلي ضبطه بضم  
 ثم إسكان كأنه جمع سريع ككثيب وكشيان والمراد بهم أوائل الناس خروجا من المسجد وهم أصحاب الحاجات  
 غالبا . قوله ( فقالوا أقصرت الصلاة ) كذا هنا بهمة الاستفهام ، وتقدم في رواية ابن عون بمخدنها فتحمل تلك  
 على هذه ، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وهاجوا النبي ﷺ أن يسألوه وإنما استغفوه  
 لأن الزمان زمان النسخ . وقصرت بضم اقفاء وكسر المهملة على البناء المفعول أى أن الله قصرها ، وبفتح ثم ضم  
 على البناء للماعل أى صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح . قوله ( ورجل يدعوه النبي ﷺ ) أى  
 يسميه ( ذا اليمين ) والتقدير وهناك رجل ، وفي رواية ابن عون « وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليمين » ،  
 وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبدن قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه  
 كان يعمل بيديه جميعا ، وحكى عن بعض شراح « التنبيه » أنه قال : كان قصير اليمين فكأنه ظن أنه حميد الطويل  
 فهو الذي فيه الخلاف ، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذي اليمين وذى الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم  
 ذي اليمين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتمادا على ما وقع في حديث عمران بن  
 حصين عند مسلم ولفظه « فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول » ، وهذا صنيع من يوحد حديث أبي  
 هريرة بحديث عمران وهو الراجح في نظري ، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا إلى التعدد ، والحامل لهم على  
 ذلك الاختلاف الواقع في السياقين . ففي حديث أبي هريرة أن السلام وقع من اثنين وأنه ﷺ قام إلى خشبة في  
 المسجد ، وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة ، فأما الأول فقد حكى  
 العلائي أن بعض شيوخه حمله على أن المراد به أنه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستبعده ، ولكن طريق الجمع يكتفى  
 فيها بأدنى مناسبة ، وليس بأبعد من دعوى تعدد القصة فإنه يلزم منه كون ذي اليمين في كل مرة استغفم النبي ﷺ  
 عن ذلك واستغفم النبي ﷺ الصعابة عن صحة قوله ، وأما الثاني فلعل الراوى لما رآه تقدم من مكانه إلى جهة الخشبة  
 ظن أنه دخل منزله لتكون الخشبة كانت في جهة منزله ، فإن كان كذلك وإلا فرواية أبي هريرة أرجح لموافقة ابن  
 عمر له على سياقه كما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ، ولموافقة ذي اليمين نفسه له على سياقه كما  
 أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خيثمة وغيرهم ، وقد تقدم في « باب  
 تشبيك الأصابع » ما يدل على أن محمد بن سيرين راوى الحديث عن أبي هريرة كان يرى التوحيد بينهما ، وذلك أنه

قال في آخر حديث أبي هريرة : نبش أن عمران بن حصين قال : ثم سلم . . قوله ( فقال : لم أنس ولم تقصر ) كذا في أكثر الطرق ، وهو صريح في نفي النسيان ونفي القصر ، وفيه تفسير للبراد بقوله في رواية أبي سفيان عن أبي هريرة عند مسلم : كل ذلك لم يكن ، وتأيد لما قاله أصحاب المعاني : إن لفظ كل إذا تقدم وعقبها النفي كان نفيا لكل فرد لا للجموع ، بخلاف ما إذا تأخرت كأن يقول لم يكن كل ذلك ، ولهذا أجاب ذو اليمين في رواية أبي سفيان بقوله : قد كان بعض ذلك ، وأجابه في هذه الرواية بقوله : بلى قد نسيت ، لأنه لما نفي الأمرين وكان مقررا عند الصحابي أن السهو غير جائز عليه في الأمور البلاغية جزم بوقوع النسيان لا بالقصر ، وهو حجة لمن قال : إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع ، وإن كانت عياض نقل الإجماع على عدم جواز دخول السهو في الأقوال التبليغية وخص الخلاف بالأفعال ، لكنهم تعقبوه . نعم اتفق من جوز ذلك على أنه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك إما متصلا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث من قوله : لم أنس ولم تقصر ، ثم تبين أنه نسي ، ومعنى قوله لم أنس أى في اعتقادي لا في نفس الأمر ، ويستفاد منه أن الاعتقاد عند فقد اليقين يقوم مقام اليقين ، وفائدة جواز السهو في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي إذا وقع مثله لغيره ، وأما من منع السهو مطلقا فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة فقليل : قوله لم أنس نفي للنسيان ، ولا يلزم منه نفي السهو . وهذا قول من فرق بينهما ، وقد تقدم رده . ويكتفى فيه قوله في هذه الرواية : بلى قد نسيت ، وأقره على ذلك . وقيل : قوله لم أنس على ظاهره وحقيقته وكان يعتمد ما يقع منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول ، وتعقب بحديث ابن مسعود الماضي في : باب التوجه نحو القبلة ، ففيه : إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فثبت العلة قبل الحكم وقيد الحكم بقوله : إنما أنا بشر ، ولم يكتف باثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسياننا فقال : كما تنسون ، وبهذا الحديث يرد أيضا قول من قال معنى قوله لم أنس انكار اللفظ الذي نفاه عن نفسه حيث قال : لا أنسى ولكن أنسى . وإنكار اللفظ الذي أنكره على غيره حيث قال : بنسنا لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا ، وقد تعقبوا هذا أيضا بأن حديث أنى لا أنسى لا أصل له فانه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد ، وأما الآخر فلا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فان الفرق بينهما واضح جدا ، وقيل إن قوله لم أنس راجع الى السلام أى سلبت قصدا بانيا على ما في اعتقادي أنى صليت أربعين وهذا جيد ، وكان ذا اليمين فهم العموم فقال : بلى قد نسيت ، وكان هذا القول أوقع شكاً احتاج معه الى استثبات الحاضرين . وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذى اليمين عدلا ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده . وبهذا يجاب من قال إن من أخبر بأمر حسي بمحضرة جمع لا يخفى عليهم ولا يجوز عليهم التواطؤ ولا حامل لهم على السكوت عنه ثم لم يكذبوه أنه لا يقطع بصدقه ، فان سبب عدم القطع كون خبره معارضا باعتقاد المسئول خلاف ما أخبر به . وفيه أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحدا أو منعت العادة<sup>(١)</sup> غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره . وفيه العمل بالاستصحاب لان ذا اليمين استصحب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أفعال النبي ﷺ للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسخ ، وبقيّة الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسخ فسكتوا ، والسرعان هم الذين بنوا على النسخ فجزموا بأن الصلاة

(١) في نسخة : ومنعت العادة ، بدون هزة



فصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام . وفيه جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافى سهوا ، قال سحنون : إنما يبنى من سلم من ركعتين كما في قصة ذى اليمين لأن ذلك وقع على غير القياس فيقتصر به على مورد النص وألزم بقصر ذلك على إحدى صلاتي العشي فيمنعه مثلا في الصبح ، والذين قالوا يجوز البناء مطلقا قيده بما إذا لم يطل الفصل ، واختلفوا في قدر الطول فذهب الشافعي في « الأم » ، بالعرف ، وفي البويطي بقدر ركعة ، وعن أبي هريرة قدر الصلاة التي يقع السهو فيها . وفيه أن الباقي لا يحتاج إلى تكبيرة الاحرام ، وأن السلام ونية الخروج من الصلاة سهوا لا يقطع الصلاة ، وأن سجود السهو بعد السلام وقد تقدم البحث فيه ، وأن الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية . وأما قول بعضهم إن قصة ذى اليمين كانت قبل نسخ الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري إنها كانت قبل بدر ، وقد قدمنا أنه إما وهم في ذلك أو أمددت القصة لذى الشمالين المقتول ببدر ولذى اليمين الذي تأخرت وفاته بعد النبي ﷺ ، فقد ثبت شهود أبي هريرة للقصة كما تقدم وشهدها عمران بن حصين وإسلامه متأخر أيضا ، وروى معاوية بن حديج بمهملة وجيم مصغرا قصة أخرى في السهو ووقع فيها الكلام ثم البناء أخرجها أبو داود وابن خزيمة وغيرهما وكان إسلامه قبل موت النبي ﷺ بشهرين ، وقال ابن بطلال : يحتمل أن يكون قول زيد بن أرقم ، ونهينا عن الكلام ، أى إلا إذا وقع سهوا ، أو عمدا لمصلحة الصلاة ، فلا يعارض قصة ذى اليمين انتهى . وسيأتى البحث في الكلام العمدة لمصلحة الصلاة بعد هذا . واستدل به على أن المقدّر في حديث « رفع عن أمي الخطأ والنسيان » أى إثمهما وحكما خلافا لمن قصره على الإثم ، واستدل به على أن تعدد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتعقب بأنه ﷺ لم يتكلم إلا ناسيا ، وأما قول ذى اليمين له « بلى قد نسيت » وقول الصحابة له « صدق ذو اليمين » فانهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظنا أنهم ليسوا في صلاة ، كذا قيل وهو فاسد ، لأنهم كلوه بعد قوله ﷺ « لم تقصر » وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومأوا كما عند أبي داود في رواية ساق مسلم لإسنادها ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حمل القول على الإشارة بجواز سائغ بخلاف عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوى ، وهو أقوى من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذى اليمين « بلى قد نسيت » وبحجاب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جوازا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة كما سيأتى البحث فيه في تفسير سورة الأنفال ، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة ، وأجيب بأنه ثبت مخاطبته في التشهد وهو حتى بقوله « السلام عليك أيها النبي » ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن يقال ما دام النبي ﷺ يراجع المصلّي لجأزه له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذى اليمين « بلى قد نسيت » ولم يبطل صلاته والله أعلم . وفيه أن سجود السهو لا يتكرر بتكرار السهو - ولو اختلف الجنس - خلافا للأوزاعي ، وروى ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي أن لكل سهو سجدين ، وورد على وفقه حديث ثوبان عند أحمد وإسناده منقطع ، وحمل على أن معناه أن من سها بأي سهو كان شرع له السجود أى لا يختص بما سجد فيه الشارع ، وروى البيهقي من حديث عائشة « سجدتا السهو تجزئان من كل زيادة ونقصان » ، وفيه أن اليقين لا يترك إلا باليقين ، لأن ذا اليمين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله . وفيه أن الظن قد يصير يقينا بخبر أهل الصدق ، وهذا مبنى على أنه ﷺ رجح الخبر الجماعة ، واستدل به على أن الامام

يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يتذكر أوبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوزاً لوقوع السهو منه . بخلاف ما إذا كان متحققاً لخلاف ذلك أخذنا من ترك رجوعه ﷺ لذى اليدين ورجوعه للصحابة ، ومن حجته قوله في حديث ابن مسعود الماضي « فإذا نسيت فذكروني ، وقال الشافعي : معنى قوله « فذكروني » أي لا تذكر ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه تذكر عند إخبارهم لا يدفع ، وقد تقدم في « باب هل يأخذ الإمام بقول الناس » من أبواب الإمامة ما يقوى ذلك . وفرق بعض المالكية والشافعية أيضاً بين ما إذا كان المخبرون بمن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كل الصلاة بخلاف غيرهم ، واستنبط منه بعض العلماء الفاتلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وألحقوه بالشهادة ، وفرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يعتمد عليهما ، واستدل به الحنفية على أن الحلال لا يقبل بشهادة الآحاد إذا كانت السماء مصحبة بل لا بد فيه من عدد الاستفاضة ، وتعقب بأن سبب الاستثبات كونه أخبر عن فعل النبي ﷺ بخلاف رؤية الحلال فإن الأبصار ليست متساوية في رؤيته بل متفاوتة قطعاً ، وعلى أن من سلم معتقداً أنه أتم ثم طرأ عليه شك هل أتم أو نقص أنه يكتفي باعتقاده الأول ولا يجب عليه الأخذ باليقين ، ووجهه أن ذا اليدين لما أخبر أثار خبره شكاً ، ومع ذلك لم يرجع النبي ﷺ حتى استثبت . واستدل به البخاري على جواز تشريك الأصابع في المسجد وقد تقدم في أبواب المساجد ، وعلى أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك وقد تقدم في الإمامة ، وعلى جواز التعريف باللقب وسياق في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وعلى الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المستول عنه لا ترجيح خبر على خبر . قوله ( الأسدي ) بسكون المهملة وقد تقدم الكلام على حديثه في أول أبواب السهو وأنه بشرع التكبير لسجود السهو كتكبير الصلاة وهو مطابق لهذه الترجمة ، وقد تقدم في « باب من لم ير التشهد الأول واجباً » أن قول من قال فيه « حليف بن عبد المطلب » وهم وأن الصواب حليف بن المطلب باسقاط « عبد » . قوله ( تابعه ابن جرير عن ابن شهاب في التكبير ) وصله عبد الرزاق عنه ومن طريقه الطبراني ولفظه « يكبر في كل سجدة » ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق وعبد بن بكر كلاهما عن ابن جرير بلفظ « فكبر فسجد ثم كبر فسجد ثم سلم » .

## ٦ - باب إذا لم يذكر كم صلى - ثلاثاً أو أربعاً - سجد سجدتين وهو جالس

١٢٣١ - **حدثنا** مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ ، فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ ، فَإِذَا نُتِبَ بِهَا أَدْبَرَ ، فَإِذَا قُضِيَ التَّنَوُّبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا - مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُهُ - حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى . فَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ كَمْ صَلَّى - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »

قوله ( باب إذا لم يذكر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس ) تقدم الكلام على ما يتعلق بأول المتن في أبواب الأذان ، وأما قوله « حتى يظل الرجل إن يدري » فقوله « إن » بكسر الهمزة وهي نافية ، وقوله « فإذا »

لم يدر أحدكم كصلى الخ ، مساو للترجمة من غير مزيد وظاهره أنه لا يبنى على اليقين لأنه أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها ، وقد تقدم الكلام على خارجها في أواخر الباب الذى قبله ، وأما داخلها فهو معارض بحديث أبى سعيد الذى عند مسلم فانه صريح فى الأمر بطرح الشك والبناء على اليقين ، فقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبى هريرة على من طرأ عليه الشك وقد فرغ قبل أن يسلم فانه لا يلتفت إلى ذلك الشك ويسجد للهوى كمن طرأ عليه بعد أن سلم ، فلو طرأ عليه قبل ذلك بنى على اليقين كما فى حديث أبى سعيد . وعلى هذا فقوله فيه « وهو جالس » يتعلق بقوله إذا شك لا بقوله يسجد ، وهذا أولى من قول من سلك طريق الترجيح فقال حديث أبى سعيد يختلف فى وصله وإرساله بخلاف حديث أبى هريرة وقد وافقه حديث ابن مسعود فهو أوجه ، لأن مخالفه أن يقول : بل حديث أبى سعيد صحيح مسلم والذى وصله حافظ فزيادته مقبولة وقد وافقه حديث أبى هريرة الآتى قريباً فيعارض الترجيح ، وقيل يجمع بينهما بحمل حديث أبى هريرة على حكم ما يجبر به السامع صلاته وحديث أبى سعيد على ما يصنعه من الإتمام وعدمه . ( تنبيه ) : لم يقع فى هذه الرواية تعيين محل السجود ولا فى رواية الزهرى التى فى الباب الذى يليه ، وقد روى الدارقطنى من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبى كثير بهذا الإسناد مرفوعاً وإذا سها أحدكم فلم يدر أزيد أو نقص فليسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم ، لإسناده قوى ، ولأبى داود من طريق ابن أخى الزهرى عن عمه نحوه بلفظ « وهو جالس قبل التسليم » وله من طريق ابن إسحق قال حدثنى الزهرى بإسناده وقال فيه « فليسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم » قال العلائى : هذه الزيادة فى هذا الحديث بمجموع هذه الطرق لا تنزل عن درجة الحسن المحتج به . والله أعلم

## ٧ - باب السهو فى الفرض والتطوع

وسجد ابن عباس رضى الله عنهما سجدتين بصد وتره

١٢٣٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا قام يصلى جاء الشيطان فلبس عليه حتى لا يدرى كم صلى ، فإذا وجد ذلك أحدكم فليسجد سجدتين وهو جالس »

قوله ( باب ) بالتأني . قوله ( السهو فى الفرض والتطوع ) أى هل يفترق حكمه أم يتحد ؟ إلى الثانى ذهب الجمهور ، وخالف فى ذلك ابن سيرين وقادة ونقل عن عطاء ، ووجه أخذه من حديث الباب من جهة قوله « وإذا صلى ، أى الصلاة الشرعية وهو أعم من أن تكون فريضة أو نافلة . وقد اختلف فى إطلاق الصلاة عليهما هل هو من الاشتراك اللفظى أو المعنوى ؟ وإلى الثانى ذهب جمهور أهل الأصول لجامع ما بينهما من الشروط التى لا تنفك ، ومال الفخر الرازى إلى أنه من الاشتراك اللفظى لما بينهما من التباين فى بعض الشروط ، ولكن طريقة الشافعى ومن تبعه فى أعمال المشترك فى معانيه عند التجرد تقتضى دخول النافلة أيضاً فى هذه العبارة ، فان قيل ان قوله فى الرواية التى قبل هذه « إذا نوى للصلاة » قرينة فى أن المراد الفريضة . وكذا قوله « إذا ثوب » أجيب بأن ذلك لا يمنع تناول النافلة لأن الاتيان حينئذ بها مطلوب لقوله ﷺ « بين كل أذانين صلاة » . قوله ( وسجد ابن عباس

سجدة (ين بعد وتره) وصله ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي العالية قال : رأيت ابن عباس يسجد بعد وتره سجدة ، وتعلق هذا الأثر بالترجمة من جهة أن ابن عباس كان يرى أن الوتر غير واجب ويسجد مع ذلك فيه السهو ، وقد تقدم الكلام على المتن في الباب الذي قبله

## ٨ - باب إذا كَلَّمَ وهو يُصَلِّي فأشارَ بيديه واستمعَ

١٢٣٣ - **عزراة** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو عن بكير عن كريب عن ابن عباس والمصور بن مخزومة وعبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنهم أرسلوه إلى عائشة رضي الله عنها فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعاً وسلمها عن الرُّكعتين بعد صلاة العصر وقل لها : إنا أخبرنا أنك تُصليها ، وقد بلغنا أن النبي ﷺ نهى عنها ، وقال ابن عباس : وكنت أضربُ الناسَ مع عمر بن الخطاب عنها . قال كريب : فدخلتُ على عائشة رضي الله عنها فبلغتها ما أرسلوني ، فقالت : سل أم سلمة . فخرجتُ إليهم فأخبرتهم بقولها ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني به إلى عائشة ، فقالت أم سلمة رضي الله عنها : سمعتُ النبي ﷺ ينهى عنها ، ثم رأيته يُصليها حين صلى العصر ، ثم دخل على وعندي نسوة من بني حرام من الأنصار فأرسلتُ إليه الجارية فقلت : قومي بجنبه قولي له : تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأراك تُصليهما ، فإن أشار بيده فاستأخرى عنه . ففعلت الجارية ، فأشار بيده ، فاستأخرت عنه . فلما انصرف قال : يا ابنة أبي أمية ، سألت عن الرُّكعتين بعد العصر ، وإنه أتاني ناسٌ من عبد القيس فشغلوني عن الرُّكعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان »

[المحدث ١٣٣٢ - طره في : ٤٣٧٠]

قوله ( باب إذا كلم ) بضم الكاف في الصلاة ( واستمع ) أي المصلي لم تفسد صلاته . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وبكير بالتصغير هو ابن عبد الله بن الأشج ، ونصف هذا الإسناد المبدأ به بصريون والثاني مدنيون . قوله ( وقد بلغنا ) فيه إشارة إلى أنهم لم يسمِعوا ذلك منه ﷺ ، فأما ابن عباس فقد سُمي الواسطة وهو عمر كما تقدم في المواقيت من قوله : شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر ، الحديث ، وأما المسور وابن أزهر فلم أقف عنهما على تسمية الواسطة ، وقوله قبل ذلك : وإنا أخبرنا ، بضم الهاء ولم أقف على تسمية المخبر وكأنه عبد الله بن الزبير فسيأتي في الحج من روايته عن عائشة ما يشهد لذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحارث قال : دخلت مع ابن عباس على معاوية فأجلسه على السرير ثم قال : ما ركعتان يصليهما الناس بعد العصر ؟ قال ذلك ما يفتي به الناس ابن الزبير ، فأرسل إلى ابن الزبير فسأله فقال : أخبرني بذلك عائشة ، فأرسل إلى عائشة فقالت : أخبرني أم سلمة ، فأرسل إلى أم سلمة فأنطلقت مع الرسول ، فذكر القصة ، واسم الرسول المذكور كثير بن الصلت سماه الطحاوي بإسناد صحيح إلى أبي سلمة ، وإن معاوية قال وهو على المنبر لكثير بن

الصلت : اذهب الى عائشة فاسألها ، فقال أبو سلة : فممت معه ، وقال ابن عباس لعبد الله بن الحارث : اذهب معه ،  
لجئناها فسألناها ، فذكره . قوله ( تصلينهما ) في رواية الكشميني « تصليهما » بحذف النون وهو جائز .  
قوله ( وقال ابن عباس كنت أضرب الناس مع عمر عنها ) أى لأجلها في رواية الكشميني « عنه » وكذا في قوله « نهي  
عنها » وكأنه ذكر الضمير على إرادة الفعل ، وهذا موصول بالإسناد المذكور ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق  
الزهري عن السائب هو ابن يزيد قال « رأيت عمر يضرب المنكدر على الصلاة بعد العصر » . قوله ( قال كريب )  
هو موصول بالإسناد المذكور . قوله ( فقالت سل أم سلة ) زاد مسلم في روايته من هذا الوجه « وخرجت اليهم  
فأخبرتهم بقولها فردوني الى أم سلة » وفي رواية أخرى للطحاوي « فقالت عائشة ليس عندي ، ولكن حدثني أم  
سلة » . قوله ( ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر ثم دخل على ) أى فصلهما حينئذ بعد الدخول ، وفي رواية مسلم  
« ثم رأيت يصليهما » ، أما حين فصلهما فانه صلى العصر ثم دخل عندي فصلهما » . قوله ( من بني حرام ) بفتح  
المهملة . قوله ( فأرسلت اليه الجارية ) لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون بنتها زينب لكن في رواية المنف  
في المغازي « فأرسلت اليه الخادم » . قوله ( فقال يا ابنة أبي أمية ) هو والد أم سلة واسمه حذيفة - وقيل سهيل -  
ابن المغيرة المخزومي . قوله ( عن الركعتين ) أى اللتين صليتهما الآن . قوله ( وانه أتاني فاس من عبد القيس ) زاد  
في المغازي « بالاسلام من قومهم فشقوني » وللطحاوي من وجه آخر « قدم على فلانص من الصدقة ففصلتهما ثم  
ذكرتهما فكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عندك » وله من وجه آخر « لجاءني مال فشغاني »  
وله من وجه آخر « قدم على وفد من بني تميم ، أو جاءني صدقة » وقوله « من بني تميم » وهم ولما هم من عبد القيس  
وكأنهم حضروا معهم بمال المصالحة من أهل البحرين كما سيأتي في الجزية من طريق عمرو بن عوف « ان النبي ﷺ  
كان صالح أهل البحرين وأمر عليهم السلام بن الحضرمي وأرسل أبا عبيدة فأثاه بمجزيتهما ، ويؤيده أن في رواية  
عبد الله بن الحارث المتقدم ذكرها أنه كان بعث ساعيا وكان قد أممه شأن المهاجرين ، وفيه « فقلت ما هاتان  
الركعتان ؟ فقال : شغني أمر الساعي » . قوله ( فهما هاتان ) في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أم سلة  
عند الطحاوي من الزيادة « فقلت أمرت بهما ؟ فقال : لا ، ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما فصليتهما  
الآن » وله من وجه آخر عنها « لم أره صلاهما قبل ولا بعد » لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في مسلم عن أبي  
سلة أنه سأل عائشة عنهما فقالت « كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسهما فصلهما بعد العصر ثم أثبتهما ،  
وكان اذا صلى صلاة أثبتها ، أى داوم عليها . ومن طريق عروة عنها « ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط » ومن  
ثم اختلف نظر العلماء فقيل : تقضى الفوائت في أوقات الكراهة لهذا الحديث ، وقيل هو خاص بالنبي ﷺ ، وقيل  
هو خاص بمن وقع له نظير ما وقع له . وقد تقدم البحث في ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت . وفي الحديث من  
الفوائد سوى ما مضى جواز استماع المصلي الى كلام غيره وفهمه له ولا يتدح ذلك في صلاته . وأن الأدب في ذلك  
أن يقوم المتكلم الى جنبه لا خلفه ولا أمامه لئلا يوش عليه بأن لا تمكنه الإشارة اليه إلا بمشقة ، وجواز  
الإشارة في الصلاة وسيأتي في باب مفرد . وفيه البحث عن علة الحكم وعن دليله . والترغيب في علو الإسناد ،  
والفحص عن الجمع بين المتعارضين ، وأن الصحابي إذا عمل بخلاف ما رواه لا يكون كافيا في الحكم بنسخ مرويه ،  
وأن الحكم إذا ثبت لا يزيله إلا شيء مقطوع به ، وأن الأصل اتباع النبي ﷺ في أفعاله ، وأن الجليل من الصحابة

قد يخفى عليه ما اطلع عليه غيره ، وأنه لا يدل على الفتوى بالرأى مع وجود النص ، وأن العالم لا تقص عليه إذا سئل عما لا يدري فوكل الأمر الى غيره . وفيه قبول لإخبار الآحاد والاعتداد عليه في الأحكام ولو كان شخصا واحدا رجلا أو امرأة لا اكتفاء أم سلة بأخبار الجارية . وفيه دلالة على فطنة أم سلة وحسن تأنيها بلاطقة سؤالها واهتمامها بأمر الدين ، وكأنها لم تباشر السؤال لحال النسوة اللاتي كن عندها فيؤخذ منه لإكرام الضيف واحترامه ، وفيه زيارة النساء المرأة ولو كان زوجها عندها ، والتنفل في البيت ولو كان فيه من ليس منهم ، وكراهة القرب من المصلى لغير ضرورة ، وترك تفويت طلب العلم وإن طرأ ما يشغل عنه ، وجواز الاستئابة في ذلك ، وأن الوكيل لا يشترط أن يكون مثل موكله في الفضل ، وتعليم الوكيل التصرف إذا كان ممن يحل ذلك ، وفيه الاستفهام بعد التحقق لقولها « وأراك تصليهما » والمبادرة إلى معرفة الحكم المشكل قرارا من الوسوسة ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ لأن فائدة استفسار أم سلة عن ذلك تجوزها إما النسيان وإما النسخ وإما التخصيص به ، فظهر وقوع الثالث . والله أعلم

#### ٩ - باب الإشارة في الصلاة . قاله كُربب عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ

١٢٣٤ - **حدثنا** قُتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبيد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بلغه أن بني عمرو بن عوف كان بينهم شيء ، فخرج رسول الله ﷺ يصلح بينهم في أناس معه ، فحس رسول الله ﷺ وحانت الصلاة ، فجاء بلال إلى أبي بكر رضي الله عنه فقال : يا أبا بكر ، إن رسول الله ﷺ قد حَس ، وقد حانت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم إن شئت . فأقام بلال ، وتقدم أبو بكر رضي الله عنه فكبر للناس ، وجاء رسول الله ﷺ يمشي في الصفوف حتى قام في الصف ، فأخذ الناس في التصفيق ، وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته ، فلما أكثر الناس التفت ، فاذا رسول الله ﷺ ، فأشار إليه رسول الله ﷺ بأمره أن يصلي ، فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه فمدا الله ، ورجع القهقري وراءه حتى قام في الصف . فتقدم رسول الله ﷺ فصلي للناس ، فلما قرع أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق ؟ إنما التصفيق للنساء ، من به شيء في صلاته فليقل سبحان الله ، فانه لا يسمعه أحد حين يقول سبحان الله إلا التفت . يا أبا بكر ، ما منعك أن تصلي للناس حين أشرت إليك ؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه : ما كان ينبغي لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله ﷺ »

١٢٣٥ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب حدثنا الثوري عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « دخلت على عائشة رضي الله عنها وهي تصلي قائمة والناس قيام ، فقلت : ما شأن الناس ؟ فأشارت برأسها إلى السماء . فقلت : آية ؟ فقلت برأسها أي نعم »

١٢٣٦ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها قالت « صلى رسول الله ﷺ في بيته - وهو شاك - جالساً ، وصلى وراءه قوم قياماً ، فأشار إليهم أن اجلسوا . فلما انصرف قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا »

**قوله** ( باب الإشارة في الصلاة ) قال ابن رشيد : هذه الترجمة أعم من كونها مرتبة على استدعاء ذلك أو غير مرتبة ، بخلاف الترجمة التي قبلها فإن الإشارة فيها لزمت من الكلام واستماعه فهي مرتبة . ( قاله كريب عن أم سلمة ) يشير إلى حديث الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سهل بن سعد في الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وفيه إرادة أبي بكر الصلاة بالناس ، وشاهد الترجمة قوله فيه « فأخذ الناس في التصفيق ، فانه ﷺ وإن كان أنكره عليهم لكنه لم يأمرهم بأعادة الصلاة ، وحركة اليد بالتصفيق كحركاتها بالإشارة ، وأخذ من جهة الالتفات والإصغاء إلى كلام الغير لأنه في معنى الإشارة ، وأما قوله « يا أبا بكر ما منعك أن تصل بالناس حين أشرت اليك ، فليس بمطابق للترجمة لأن إشارته صدرت منه ﷺ قبل أن يحرم بالصلاة كما تقدم في الكلام على حديث سهل مستوفى في أبواب الإمامة ، ويحتمل أن يكون فهم من قوله « قام في الصف ، الدخول في الصلاة لعدوله ﷺ عن الكلام الذي هو أدل من الإشارة ، ولما يفهمه السياق من طول مقامه في الصف قبل أن تقع الإشارة المذكورة ، ولأنه دخل بنية الانتماء بأبي بكر ، ولأن السنة الدخول مع الإمام على أي حالة وجدته لقوله ﷺ « فما أدركتم فصلوا ، ثانيها حديث أسماء في الصلاة في الكسوف ، أوردته مختصراً جداً ، وشاهد الترجمة قولها فيه « فأشارت برأسها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الكسوف . ثالثها حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في بيته جالساً ، وشاهدها قوله فيه « فأشار إليهم أن اجلسوا » وقد تقدم مستوفى في أبواب الإمامة أيضاً ، وفيه رد على من منع الإشارة بالسلام وجوز مطلق الإشارة لأنه لا فرق بين أن يشير أمراً بالجلوس أو يشير بخبراً برد السلام . والله أعلم

( خاتمة ) اشتملت أبواب السهو من الأحاديث المرفوعة على تسعة عشر حديثاً ، منها اثنان معلقان بمقتضى حديث كريب عن أم سلمة وابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور بن مخرمة أربعة أحاديث لقولهم فيه - سوى أم سلمة - « بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها ، وجميعها مكررة فيه وفيما مضى سواء ، إلا أنه تكرر منه في المواقف طرف مختصر عن أم سلمة ، وسوى حديث أبي هريرة « فليسجد سجدين وهو جالس ، وقد وافقه مسلم على تحريمها جميعاً ، وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم خمسة آثار : منها أثر عروة الموصول في آخر الباب ، ومنها أثر عمر في ضربه على الصلاة بعد العصر . والله الهادي إلى الصواب ، ومنه المبدأ وإلى المآب

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٢٣ - كتاب الجنائز

١ - باب في الجنائز ، ومن كان آخرُ كلامه لا إله إلا الله

وقيل لو هب بن منبه أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله ؟ قال : بلى ، ولكن ليس مفتاح إلا له أسنان فان جثت بمفتاح له أسنان ففتح لك ، وإلا لم يفتح لك

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الجنائز ) كذا للأصلي وأبي الوقت ، والبسملة من الأصل ، ولكرامة باب في الجنائز ، وكذا لأبي ذر لكن بحذف « باب » ، والجنائز بفتح الجيم لاغير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان ، قال ابن قتيبة وجماعة : الكسر أفصح ، وقيل بالكسر للنعش والفتح للبيت ، وقالوا لا يقال نعش إلا إذا كان عليه الميت . ( تنبيه ) أورد المصنف وغيره كتاب الجنائز بين الصلاة والزكاة لتعلقها بهما ، ولأن الذي يفعل بالميت من غسل وتكفين وغير ذلك أهمه الصلاة عليه لما فيها من فائدة الدعاء له بالنجاة من العذاب ولا سيما عذاب القبر الذي سيدين فيه . **قوله** ( ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله ) قيل أشار بهذا إلى ما رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن مرة الحضرمي عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » قال الزين بن المنير : حذف المصنف جواب « من » ، من الترجمة مراعاة لتأويل وهب بن منبه فأبواه إما ليوافقه أو ليبقى الخبر على ظاهره . وقد روى ابن أبي حاتم في ترجمة أبي زرعة : انه لما احتضر أرادوا تلقينه ، فتذكروا حديث معاذ ، فحدثهم به أبو زرعة بأسناده ، وخرجت روحه في آخر قول لا إله إلا الله . ( تنبيه ) : كأن المصنف لم يثبت عنده في التلقين شي على شرطه فاكثف بما دل عليه ، وقد أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر بلفظ « لقنوا موتاكم لا إله إلا الله » ، وعن أبي سعيد كذلك ، قال الزين بن المنير : هذا الخبر يتناول بلفظه من قالها فبغته الموت ، أو طالت حياته لكن لم يتكلم بشيء غيرها ، ويخرج بمفهومه من تكلم لكن استصحب حكمها من غير تجديد لفظي بها ، فان عمل أعمالا سيئة كان في المشيئة ، وإن عمل أعمالا سالحة فقضية سعة رحمة الله أن لا فرق بين الاسلام التلطي والحكمي المستصحب والله أعلم . انتهى . وحكى الترمذي عن عبد الله بن المبارك أنه لقن عند الموت فأكثر عليه فقال : إذا قلت مرة فانا على ذلك ما لم أتكم بكلام . وهذا يدل على أنه كان يرى التفرقة في هذا المقام . والله أعلم . **قوله** ( وقيل لو هب بن منبه : أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله الخ ) يجوز نصب مفتاح على أنه خبر مقدم ورقعه على أنه مبتدأ ، كأن القائل أشار إلى ما ذكر ابن إسحق في السيرة أن النبي ﷺ لما أرسل العلاء بن الحضرمي قال له « إذا سئلت عن مفتاح الجنة قل : مفتاحها لا إله إلا الله » ، وروى عن معاذ بن جبل مرفوعا نحوه أخرجه البيهقي في الشعب وزاد « ولكن مفتاح بلا أسنان ، فان جثت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك » ، وهذه الزيادة نظير ما أجاب به وهب ، فيحتمل أن تكون مدرجة في حديث معاذ . وأما أثر وهب فوصله المصنف في التارخ وأبو نعيم في الحلية من طريق محمد بن سعيد بن رمانة بضم الراء وتشديد الميم وبصد ألف نون قال :



أخبرني أبي قال قيل لو هب بن منبه فذكره . والمراد بقوله لا إله إلا الله في هذا الحديث وغيره كلمتا الشهادة ، فلا يرد إشكال ترك ذكر الرسالة . قال الزين بن المنير : قول لا إله إلا الله لقب جرى على النطق بالشهادتين شرعا . وأما قول وهب فمراده بالأسنان التزام الطاعة فلا يرد إشكال موافقة الخوارج وغيرهم أن أهل الكباير لا يدخلون الجنة . وأما قوله « لم يفتح له فكأن مراده لم يفتح له فتحا تاما ، أو لم يفتح له في أولى الأمر ، وهذا بالنسبة إلى الغالب ، وإلا فالحق أنهم في مشيئة الله تعالى . وقد أخرج سعيد بن منصور بسند حسن عن وهب بن منبه قريبا من كلامه هذا في التهليل ولعظه عن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثل الداعي بلا عمل مثل الراي بلا وتر ، قال الداودي : قول وهب محمول على التشديد ، ولعله لم يبلغه حديث أبي ذر ، أي حديث الباب . والحق أن من قال لا إله إلا الله مخلصا أتى بفتح وله أسنان ، لكن من خلط ذلك بالكباير حتى مات مصرا عليها لم تكن أسنانه قوية . فربما طال علاجه . وقال ابن رشيد : يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له ، والاخلاص يستلزم التوبة والندم ، ويكون النطق علما على ذلك . وأدخل حديث أبي ذر ليبين أنه لا بد من الاعتقاد ، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس : قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم . ومعنى قول وهب إن جئت بفتح له أسنان جواد فهو من باب حذف النعت إذا دل عليه السياق لأن مسمى المفتاح لا يعقل إلا بالأسنان وإلا فهو عود أو حديدة

١٢٣٧ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَحْدَبِ عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ : بَشَّرَنِي - أَنَّهُ مِنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . فَقُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ »

[الحديث ١٢٣٧ - أطرافه في : ١٤٠٨ ، ٢٣٨٨ ، ٣٢٢٢ ، ٥٨٢٧ ، ٦٣٦٨ ، ٦٤١٣ ، ٦٤٤٤ ، ٧٤٨٧]

١٢٣٨ - **حَرْش** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ . وَقُلْتُ أَنَا : مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ »

[الحديث ١٢٣٨ - طرفاه في : ٤٤٩٧ ، ٦٦٨٣]

قوله (أتاني آت) سماه في التوحيد من طريق شعبة عن واصل جبريل ، وجزم بقوله « أخبرني » وزاد الاسماعيلي من طريق مهدي في أوله قصة قال دكنا مع رسول الله ﷺ في مسيره له ، فلما كان في بعض الليل تنحى لبيت طويل ، ثم أتانا فقال ، فذكر الحديث . وأورده المصنف في اللباس من طريق أبي الاسود عن أبي ذر قال « أتيت النبي ﷺ وعليه ثوب أبيض وهو نائم . ثم أتيتُه وقد استيقظ ، فدل على أنها رؤيا منام . قوله (من أمتي) أي من أمة الإجابة ، ويحتمل أن يكون أعم من ذلك أي أمة الدعوة وهو متجه . قوله (لا يشرك بالله شيئا) أورده المصنف في اللباس بلفظ « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك ، الحديث . وإنما لم يورده المصنف هنا جريا على عادته في إظهار الحق على الجلي ، وذلك أن نفي الشرك يستلزم إثبات التوحيد ، ويشهد له استنباط عبد الله بن مسعود في ثاني

حديث الباب من مفهوم قوله « من مات يشرك بالله دخل النار » ، وقال القرطبي : معنى نفي الشرك أن لا يتخذ مع الله شريكا في الإلهية ، لكن هذا القول صار بحكم العرف عبارة عن الإيمان الشرعي . قوله ( فقلت وإن ذنبي وإن سرق ) قد يقبدر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ ، والقول له الملك الذي بشره به ، وليس كذلك ، بل القائل هو أبو ذر ، والقول له هو النبي ﷺ كما بينه المؤلف في اللباس . ولترمذي قال أبو ذر يا رسول الله ، ويمكن أن يكون النبي ﷺ قاله مستوحشا وأبو ذر قاله مستبعا ، وقد جمع بينهما في الرقاق من طريق زيد بن وهب عن أبي ذر . قال الزين بن المنير : حديث أبي ذر من أحاديث الرجاء التي أفضى الانكال عليها ببعض الجبهة إلى الإقدام على المواقف ، وليس هو على ظاهره فإن القواعد استقرت على أن حقوق الآدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان ، ولكن لا يلزم من عدم سقرطها أن لا يتكفل الله بها عن يريد أن يدخله الجنة ، ومن ثم رد ﷺ على أبي ذر استبعاده . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « دخل الجنة » أي صار إليها إما ابتداء من أول الحال وإما بعد أن يقع ما يقع من العذاب ، نسأل الله العفو والعافية . وفي هذا حديث « من قال لا إله إلا الله نفعته يوما من الدهر ، أصابه قبل ذلك ما أصابه » ، وسيأتي بيان حاله في كتاب الرقاق . وفي الحديث أن أصحاب الكبائر لا يخلدون في النار ، وأن الكبائر لا تسلب اسم الإيمان ، وأن غير الموحدين لا يدخلون الجنة . والحكمة في الافتصار على الزنا والسرقه الإشارة إلى جنس حق الله تعالى وحق العباد ، وكأن أبا ذر استحضر قوله ﷺ « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن ، لأن ظاهره معارض لظاهر هذا الخبر ، لكن الجمع بينهما على قواعد أهل السنة يحمل هذا على الإيمان السكامل وبمحمل حديث الباب على عدم التخليف في النار . قوله ( على رغم أنف أبي ذر ) (١) بفتح الراء وسكون المعجمة ويقال بضمها وكسرهما ، وهو مصدر رغم بفتح الغين وكسرهما مأخوذ من الرغم وهو الزراب ، وكأنه دعا عليه بأن يلقى أنفه بالتراب . قوله ( حدثنا عمر بن حفص ) أي ابن غياث ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وكلهم كوفيون . قوله ( من مات يشرك بالله ) في رواية أبي حمزة عن الأحفش في تفسير البقرة « من مات وهو يدعو من دون الله ندا » ، وفي أوله « قال النبي ﷺ كلمة وقلت أنا أخرى » ، ولم تختلف الروايات في الصحيحين في أن المرفوع الوعيد والموقوف الوعد . وزعم الحميدي في « الجمع » وتبعه مغلطاي في شرحه ومن أخذ عنه أن في رواية مسلم من طريق وكيع وابن نمير بالعكس بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ، وقلت أنا من مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وكأن سبب الهم في ذلك ما وقع عند أبي عوانة والاسماعيلي من طريق وكيع بالعكس ، لكن بين الاسماعيلي أن المحفوظ عن وكيع كما في البخاري ، قال : وإنما المحفوظ أن الذي قلبه أبو عوانة (٢) وحده وبذلك جزم ابن خزيمة في صحيحه ، والصواب رواية الجماعة ، وكذلك أخرجه أحمد من طريق عاصم وابن خزيمة من طريق يسار (٣) وابن حبان من طريق المغيرة كلهم عن شقيق ، وهذا هو الذي يقتضيه النظر لأن جانب الوعيد ثابت بالقرآن وجاءت السنة على وفقه فلا يحتاج إلى استنباط ، بخلاف جانب الوعد فإنه في محل البحث إذ لا يصح حمله على ظاهره كما تقدم . وكأن ابن مسعود لم يبلغه حديث جابر الذي أخرجه مسلم بلفظ « قيل : يا رسول الله

(١) قول الفارح « قوله على رغم أنف أبي ذر » ليست في النسخ التي بأيدينا في هذا الباب . اهـ مصححه

(٢) في نسخة « أبو معاوية »

(٣) في نسخة « يسار »

ما الموجبتان ؟ قال : من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، ومن مات يشرك بالله شيئا دخل النار ، وقال النووي : الجيد أن يقال سمع ابن مسعود اللفظتين من النبي ﷺ ولكن في وقت حفظ إحداها وتيقنها ولم يحفظ الأخرى فرفع المحفوظة وضم الأخرى إليها ، وفي وقت بالعكس ، قال : فهذا جمع بين روايتي ابن مسعود وموافقتهم لرواية غيره في رفع اللفظتين انتهى . وهذا الذي قال محتمل بلا شك ، لكن فيه بعد مع اتحاد مخرج الحديث ، فلو تعدد مخرجه إلى ابن مسعود لكان احتمالا قريبا مع أنه يستغرب من انفراد راو من الرواة بذلك دون رفيقته وشيخهم ومن فوقه ، فنسبة السهو إلى شخص ليس بمعصوم أولى من هذا التعسف . ( فائدة ) حكى الخطيب في المدرج ، أن أحمد بن عبد الجبار رواه عن أبي بكر بن عياش عن عاصم مرفوعا كله وأنه وفي ذلك ، وفي حديث ابن مسعود دلالة على أنه كان يقول بدليل الخطاب ، ويحتمل أن يكون أثر ابن مسعود أخذه من ضرورة انحصار الجواز في الجنة والنار . وفي إطلاق الكلمة على السلام الكثير وسيأتي البحث فيه في الإيمان والنذور

## ٢ - باب الأمر باتباع الجنائز

١٢٣٩ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن الأشعث قال : سمعت معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، ونهاانا عن سبع : أمرنا باتباع الجنائز ، وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم ، ورد السلام ، وتسميت العاطس . ونهاانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير ، والدجاج ، والقنبي ، والإستبرق »

[ الحديث ١٢٣٩ - أطرافه في : ٢٤٤٥ ، ٥١٧٥ ، ٥١٣٥ ، ٥٦٥٠ ، ٥٨٣٨ ، ٥٨٤٩ ، ٥٨٦٣ ، ٦٢٢٢ ، ٦٢٣٥ ، ٦٦٥٤ ]

١٢٤٠ - **حدثنا** محمد **حدثنا** عمرو بن أبي سلمة عن الأوزاعي قال أخبرني ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « حق المسلم على المسلم خمس : رد السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتسميت العاطس » . تابعه عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر . ورواه سلامة عن عقيل

قوله ( باب الأمر باتباع الجنائز ) قال الزين بن المنير : لم يفتح بحكمه لأن قوله « أمرنا » أعم من أن يكون للجواب أو للندب . قوله ( عن الأشعث ) هو ابن أبي الشعثاء المحارب . قوله ( عن البراء بن عازب ) أورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة عن الأشعث فقال فيه « سمعت البراء بن عازب » ، ولمسلم من طريق زهير بن معاوية عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال « دخلت على البراء بن عازب فسمعت يقول » فذكر الحديث . قوله ( أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهاانا عن سبع ) أما المأمورات فذكر شرحها في كتابي الأدب واللباس ، والذي يتعلق منها بهذا الباب اتباع الجنائز . وأما المنهيات فعمل شرحها كتاب اللباس وسيأتي الكلام عليها فيه ، وسقط من المنهيات في هذا الباب واحدة سهوا إما من المصنف أو من شيخه . قوله ( حدثنا محمد ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وقال السكلا باذى : هو الذهلي ، وعمرو بن أبي سلمة هو التميمي وقد ضعفه ابن معين بسبب أن في حديثه عن الأوزاعي مناولة وإجازة ، لكن بين أحمد بن صالح المصري أنه كان يقول فيما سمعه « حدثنا » ولا

يقول ذلك فيما لم يسمعه ، وعلى هذا فقد ضمن هذا الحديث فدل على أنه لم يسمعه ، والجواب عن البخاري أنه يعتمد على المناولة ويحتج بها ، وقصارى هذا الحديث أن يكون منها ، وقد قواه بالمناولة التي ذكرها عقبه ، ولم ينفرد به عمرو ، ومع ذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق الوليد بن مسلم وغيره عن الأوزاعي ، وكأن البخاري اختار طريق عمرو لوقوع التصريح فيها بالأخبار بين الأوزاعي والزهرى ، ومتابعة عبد الرزاق التي ذكرها وصلها مسلم وقال في آخره : كان معمر يرسل هذا الحديث وأسنده مرة عن ابن المسيب عن أبي هريرة . وقد وقع لي معلقا في جزء الذهلي ، قال أخبرنا عبد الرزاق ، فذكر الحديث . وأما رواية سلامة وهو بتخفيف اللام وهو ابن أخي عقيل فأظنها في الزهريات للذهلي ، وله نسخة عن عمه عن الزهرى ، ويقال إنه كان يروىها من كتاب . قوله ( حق المسلم على المسلم خمس ) في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق خمس تعجب للمسلم على المسلم ، وله من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : حق المسلم على المسلم ست ، وزاد ، وإذا استصحبك فانصحه له ، وقد تبين أن معنى الحق ، هنا الوجوب خلافا لقول ابن بطال : المراد حق الحرمة والصحبة ، والظاهر أن المراد به هنا وجوب الكفاية . قوله ( رد السلام ) يأتي الكلام على أحكامه في الاستئذان ، وعيادة المريض يأتي الكلام عليها في المرضى ، وإجابة الداعي يأتي الكلام عليها في الولية ، وتسميت العاطس يأتي الكلام عليه في الأدب . وأما اتباع الجنائز فسيأتي الكلام عليه في باب فضل اتباع الجنائز ، في وسط كتاب الجنائز ، والمقصود هنا اثبات مشروعيته فلا تكرار

### ٣ - باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه

١٢٤١ ، ١٢٤٢ - **حدثنا** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله قال أخبرني معمر بن يونس عن الزهرى قال أخبرني أبو سلمة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته قالت « أقبل أبو بكر رضي الله عنه على فرسه من مسكنه بالشئح حتى نزل فدخل المسجد فلم يسكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فتيمة النبي ﷺ - وهو مسجى ببرد حبرة - فكشف عن وجهه ، ثم أكب عليه فقبله ، ثم بكى فقال : يا أبا أنت وأمي يا نبي الله ، لا يجمع الله عليك موتتين : أما الموتة التي كُتبت عليك فقد مئتها » . قال أبو سلمة : فأخبرني ابن عباس رضي الله عنهما « أن أبا بكر رضي الله عنه خرج وعمر رضي الله عنه يسكلم الناس ، فقال : اجلس ، فأبى . فقال : اجلس ، فأبى . فتشهد أبو بكر رضي الله عنه ، قال إليه الناس وتروكوا عمر ، فقال : أما بعد فمن كان منكم يعبد محمداً ﷺ فإن محمداً ﷺ قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، قال الله تعالى ﴿ وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ﴾ ، أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا ، وسيجزي الله الشاكرين ﴾ [آل عمران ١٠٤] . فوالله لكان الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزل الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه ، فتلقاها منه الناس ، فما يسمع بشر إلا يتلوها »

[ الحديث ١٧٤١ - أطرافه في : ٣٦٦٧ ، ٣٦٦٩ ، ٤٤٥٧ ، ٤٤٥٨ ، ٥٧١٠ ]

[ الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في : ٣٦٦٨ ، ٣٦٧٠ ، ٤٤٥٣ ، ٤٤٥٤ ، ٤٤٥٧ ، ٥٧١١ ]

١٢٤٣ - **حَدَّثَنَا** بِحْجَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ نِيْهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ بَايَمَتِ النَّبِيَّ ﷺ - أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً ، فَطَارَ لَنَا عِثَانُ بْنُ مَظْمُونٍ فَأَتَرَلَنَاهُ فِي آيَاتِنَا ، فَوَجِعَ وَجَعَهُ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ ، فَلَمَّا تَوَفَّى وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ يَا السَّائِبَ ، فَشَهِدْتُكَ عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ ؟ قُلْتُ : يَا أَبَا أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ يُكْرِمُهُ اللَّهُ ؟ فَقَالَ : أَمَّا هُوَ قَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ . وَاللَّهُ إِنِّي لأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ ، وَاللَّهُ مَا أُدْرِى - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يُفْعَلُ بِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا .

**حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ . . . مِثْلَهُ . وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يُزَيْدٍ عَنْ عَقِيلٍ « مَا يُفْعَلُ بِهِ » وَتَابِيَةُ شُعَيْبٍ وَتَحْمُورُ بْنُ دِينَارٍ وَمَعْمَرٌ

[ الحديث ١٧٤٣ - أطرافه في : ٣٦٨٧ ، ٣٦٩٩ ، ٧٠٠٣ ، ٧٠٠٤ ، ٧٠١٨ ]

١٢٤٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُسْكَدِيِّ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْثِفُ الثَّوْبَ مِنْ وَجْهِ أَبِي ، وَيَنْهَوْنِي ، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَا يَنْهَانِي ، فَجَعَلْتُ عَمِّي فَاطِمَةَ تُبْكِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَفْعَلُهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ » . تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسْكَدِيِّ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

[ الحديث ١٧٤٤ - أطرافه في : ١٧٩٣ ، ٢٨١٦ ، ٤٠٨٠ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ ) أَيْ لَفِ فِيهَا ، قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ : مَوْقِعُ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْمَوْتَ لَمَّا كَانَ سَبَبُ تَغْيِيرِ عَاسَنِ الْحَيِّ أَنْتَى عَهْدَ عَلَيْهِ - وَلِذَلِكَ أُمِرَ بِتَغْيِيزِهِ وَتَغْيِيزِهِ - كَانَ ذَلِكَ مَظْنَةً لِلنَّعْيِ . وَنُكْشِفُهُ حَتَّى قَالَ النَّخَعِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُطْلَعَ عَلَيْهِ إِلَّا الْغَاسِلُ لَهُ وَمَنْ يَلِيهِ ، فَتَرْجَمُ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَوْرَدَ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ : أَوَّلُهَا حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي دُخُولِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَنْ مَاتَ ، وَثَانِيٌّ مَسْتَوْفٍ فِي بَابِ الْوَفَاةِ آخِرِ الْمَغَازِي ، وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ وَاضِحَةٌ كَمَا سَبَقَ ، وَأَشَدُّ مَا فِيهِ إِشْكَالًا قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ ، وَعَنْهُ أَجُوبَةٌ : فَقِيلَ هُوَ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ سَيَحْيَا فَيَقْطَعُ أَيْدِي رِجَالِهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ ذَلِكَ لَلَزِمَ أَنْ يَمُوتَ مَوْتَهُ أُخْرَى ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ عَلَيْهِ مَوْتَيْنِ كَمَا جَعَلَهُمَا عَلَى غَيْرِهِ كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ ، وَكَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ، وَهَذَا أَوْضَحُ الْأَجُوبَةِ وَأَسْلَبُ . وَقِيلَ أَرَادَ لَا يَمُوتُ مَوْتَهُ أُخْرَى فِي الْقَبْرِ كَغَيْرِهِ إِذْ يَحْيَا لِيَسْتَلَّ ثُمَّ يَمُوتُ ، وَهَذَا جَوَابُ الدَّادَوِيِّ . وَقِيلَ لَا يَجْمَعُ اللَّهُ مَوْتَ نَفْسِكَ وَمَوْتَ شَرِيعَتِكَ . وَقِيلَ كُنْ بِالْمَوْتِ الثَّانِي عَنْ السَّرْبِ ، أَيْ لَا تَلْقَ بَعْدَ كَرْبِ هَذَا الْمَوْتِ كَرْبًا أُخْرَى . فَانْهَاهَا

حديث أم العلاء الانصارية في قصة عثمان بن مظعون وسيأتي بأتم من هذا السياق في باب القرعة ، آخر الشهادات ، وفي التعبير . ثالثا حديث جابر في موت أبيه وسيأتي في كتاب الجهاد . ودلالة الاول والثالث مشكلة لأن أبا بكر إنما دخل قبل الغسل فضلا عن التكفين وعمر ينكر حينئذ أن يكون مات ، ولأن جابرا كشف الثوب عن وجه أبيه قبل تكفينه . وقد يقال في الجواب عن الاول : إن الذي وقع دخول أبي بكر على النبي ﷺ وهو مسجى أى مضطج ، فيؤخذ منه أن الدخول على الميت يمنع إلا إن كان مدرجا في أكفانه أو في حكم المدرج لئلا يطلع منه على ما بكره الاطلاع عليه . وقال الزين بن المنير ما محضه : كان أبو بكر عالما بأنه ﷺ لا يزال مصونا عن كل أذى فساغ له الدخول من غير تنقيب عن الحال ، وليس ذلك لغیره . وأما الجواب عن حديث جابر فأجاب ابن المنير أيضا بأن ثياب الشهيد التي قتل فيها هي أكفانه فهو كالدرج ، ويمكن أن يقال نهيهم له عن كشف وجهه يدل على المنع من الاقتراب من الميت ، ولكن يتعقب بأنه ﷺ لم ينه ، ويحاج بأن عدم نهيهم عن نهي يدل على تقرير نهيهم ، فتبين أن الدخول الثابت في الأحاديث الثلاثة كان في حالة الإدراج أو في حالة تقوم مقامها . قال ابن رشيد : المعنى الذي في الحديثين من كشف الميت بعد تسجيلته مسارا لحاله بعد تكفينه والله أعلم . وفي هذه الأحاديث جواز تقبيل الميت تعظيما وتبركا<sup>(١)</sup> وجواز التدفيع بالآباء والأمهات ، وقد يقال هي لفظة اعتادت العرب أن تقولوا ولا قصد معناها الحقيقي إذ حقيقة التدفيع بعد الموت لا تتصور ، وجواز البكاء على الميت ، وسيأتي مبسوطا .

قوله في حديث عائشة ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ومعه هو ابن راشد ، ويونس هو ابن يزيد ، والسنح بضم المهملة وسكون النون بعدها حاء مهملة منازل بنى الحارث بن الخزرج وكان أبو بكر متزوجا فيهم . قوله ( قسيم ) أى قصد . وبرد حبرة بكسر المهملة وفتح الموحدة بوزن عنية ، ويجوز فيه التنوين على الوصف ، وعدمه على الاضافة ، وهي نوع من برود اللبن مخططة غالبية الثمن . وقوله ( قبله ) أى بين عينيه . وقد ترجم عليه النسائي وأورده صريحا . وقوله ( التي كتب الله ) في رواية الكشميني ، التي كتب ، بضم أوله على البناء للجول . قوله في حديث أم العلاء ( أنه اقسم ) الهاء ضمير الشأن واقسم بضم المثناة ، والمعنى أن الأنصار اقترحوا على سكنى المهاجرين لما دخلوا عليهم المدينة . وقولها ( فطار لنا ) أى وقع في سهمنا ، وذكره بعض المغاربة بالصاد فصار لنا ، وهو صحيح من حيث المعنى إن ثبتت الرواية . وقولها ( أبا السائب ) تعني عثمان المذكور . قوله ( ما يفعل بي ) في رواية الكشميني ، به ، وهو غلط منه ، فإن المحفوظ في رواية الميت هذا ، ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها « ما يفعل به » ، وعلق منها هذا القدر فقط لإشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه ، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي ، وأما متابعة شعيب فستأتي في أواخر الشهادات موصولة ، وأما متابعة عمرو بن دينار فوصلها ابن أبي عمر في مسنده عن ابن عينة عنه ، وأما متابعة معمر فوصلها المصنف في التعبير من طريق ابن المبارك عنه ، وقد وصلها عبد الرزاق عن معمر أيضا ، ورواها في مسند عبد بن حميد قال أخبرنا عبد الرزاق ولفظه « فوافقه ما أدرى وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم » وإنما قال رسول الله ﷺ ذلك موافقة لقوله تعالى في سورة الأحقاف ( قل ما كنت بدعا من الرسل ، وما أدرى ما يفعل بي ولا بكم )

(١) قوله « وتبركا » هذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم جائز لما جعل الله في جسده من البركة ، وأما من سواه من الأموات فلا يجوز أن يقبل للتبرك ، لأن غير النبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه ، ولأن فضل ذلك مع غيره وسيلة إلى الفرك فيمنع ، ولأن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا مثل هذا مع غير النبي صلى الله عليه وسلم للتبرك وهم أعلم الناس بما يعجزه الفرح . والله أعلم

وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ لأن الأحقاف مكية ، وسورة الفتح مدنية بلا خلاف فيهما ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنا أول من يدخل الجنة ، وغير ذلك من الأخبار الصريحة في معناه ، فيحتمل أن يحمل الإثبات في ذلك على العلم الجميل ، والنفي على الاحاطة من حيث التفصيل . قوله في حديث جابر ( ويهنوني ) في رواية الكشميني ويهنوني ، وهو أوجه ، وفاعلة عمه جابر وهي شقيقة أبيه عبد الله بن عمرو ، وهو أو ، في قوله « تبكين أو لا تبكين ، للتخيير ، ومعناه أنه مكرم بصنيع الملائكة وتزاحمهم عليه لصعودهم به ، ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الجهاد . قوله ( تابعه ابن جريج الخ ) وصله مسلم من طريق عبد الرزاق عنه ، وأوله « جاء فومى بأبي قتيل يوم أحد ،

#### ٤ - باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه

١٢٤٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، خرج إلى المصلى فصف بهم وكبر أربعاً »

[الحديث ١٢٤٥ - أطرافه في : ١٣١٨ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٣٣ ، ٣٨٨٠ ، ٣٨٨١]

١٢٤٦ - **حدثنا** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو بوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال . قال النبي صلى الله عليه وسلم « أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله ابن رواحة فأصيب - وإن عتي رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسذرفان - ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة فقتل له »

[الحديث ١٢٤٦ - أطرافه في : ٢٧٩٨ ، ٣٠٦٣ ، ٣٦٣٠ ، ٣٧٥٧ ، ٦٢٤٢]

**قوله** ( باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه ) كذا في أكثر الروايات ، ورفع للكشميني بحذف الموحدة ، وفي رواية الأصيلي بحذف « أهل » فعلى الرواية المشهورة يكون المفعول محذوفا والضمير في قوله « بنفسه » للرجل الذى ينمى الميت إلى أهل الميت بنفسه . وقال الزين بن المنير : الضمير الميت لأن الذى ينكر عادة هو نعى النفس لما يدخل على القبر من هول الموت انتهى ، والأول أولى ، وأشار المذهب إلى أن في الترجمة خللاً قال : والصواب الرجل ينمى إلى الناس الميت بنفسه كذا قال : ولم يصنع شيئاً إلا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس وأثبت المفعول المحذوف ، ولعله كان ثابتاً في الأصل فقط أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه ، أو لفظ « ينمى » بضم أوله ، والمراد بالرجل الميت والضمير حينئذ له كما قال الزين بن المنير ، ويستقيم عليه رواية الكشميني . وأما التعبير بالأهل فلا خلل فيه لأن مراده به ما هو أعم من القرابة وهو أخوة الدين ، وهو أولى من التعبير بالناس لأنه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار ، وأما رواية الأصيلي فقال ابن رشيد إنها فاسدة ، قال : وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعى ليس ممنوعاً كله ، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب الدور والأسواق . وقال ابن المربوط : مراده أن النعى الذى هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح وإن

كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في تلك المفسدة مصالح جمة لما يترتب على معرفة ذلك من المبادرة لشهود جنازته وتبتيته أمره والصلاة عليه والدعاء له والاستغفار وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام . وأما نعي الجاهلية فقال سعيد بن منصور : أخبرنا ابن علية عن ابن عون قال قلت لأبراهيم : أكانوا يكرهون النعي ؟ قال : نعم . قال ابن عون : كانوا إذا توفي الرجل ركب رجل دابة ثم صاح في الناس : أنهي فلانا ، وبه إلى ابن عون قال : قال ابن سبيرين : لا أعلم بأساً أن يؤذن الرجل صديقه وحيمة . وحاصله أن محض الإعلام بذلك لا يكره ، فإن زاد على ذلك فلا ، وقد كان بعض السلف يشدد في ذلك حتى كان حذيفة إذا مات له الميت يقول : لا تؤذنوا به أحداً ، إني أخاف أن يكون نعيًا ، إني سمعت رسول الله ﷺ يذني هاتين ينهي عن النعي ، أخرجه الترمذي وابن ماجه بإسناد حسن ، قال ابن العربي : يؤخذ من مجموع الأحاديث ثلاث حالات ، الأولى إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة ، الثانية دعوة الحفل المفاخرة فهدى تركه ، الثالثة الإعلام بنوع آخر كالنباحة ونحو ذلك فهذا يحرم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في الصلاة على النجاشي وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجنائز ، ثانيهما حديث أنس في قصة قتل الأمراء بمؤنة وسيأتي الكلام عليه في المغازي . وورد في علامات النبوة بلفظ : إن النبي ﷺ نعى زيدا وجهفرا ، الحديث ، قال الزين بن المنير : وجه دخول قصة الأمراء في الترجمة أن نعيمهم كان لأقاربهم وللأسلبيين الذين هم أهلهم من جهة الدين ، ووجه دخول قصة النجاشي كونه كان غريباً في ديار قومه فكان للأسلبيين من حيث الإسلام أخاص كانوا أخص به من قرابته . قلت : ويحتمل أن يكون بعض أقرباء النجاشي كان بالمدينة حينئذ بمن قدم مع جعفر بن أبي طالب من الحبشة كذى مخمر ابن أنس النجاشي فيستوى الحديثان في إعلام أهل كل منهما حقيقة ومجازاً

##### ٥ - باب الإذن بالجنائز

وقال أبو رافع عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا كنتم آذنتوني » ؟

١٢٤٧ - **حديث** محمد أخبرنا أبو معاوية عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده ، فأت بالليل ، فدفعوه ليلاً . فلما أصبح أخبروه فقال : ما منعكم أن تعلموني ؟ قالوا : كان الليل فسكرنا - وكانت ظلمة - أن نشق عليك . فأتى قبره فصلى عليه » **قوله** ( باب الإذن بالجنائز ) قال ابن رشيد : ضبطناه بكسر الهمزة وسكون المعجمة ، وضبطه ابن المراتب بمد الهمزة وكسر الذال على وزن الفاعل . قلت : والأول أوجه ، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصل عليها . قيل : هذه الترجمة تغاير التي قبلها من جهة أن المراد بها الإعلام بالنفس وبالنفس ، قال الزين بن المنير : هي مرتبة على التي قبلها لأن النعي إعلام من لم يتقدم له علم بالميت ، والإذن إعلام من علم بتهيئة أمره وهو حسن . **قوله** ( قال أبو رافع عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ ألا كنتم آذنتوني ) هذا طرف من حديث تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب كنس المسجد » ومناسبتة للترجمة واضحة . **قوله** ( حدثني محمد ) هو ابن سلام كما جزم به أبو علي بن السكن في روايته عن الثوري ، وأبو معاوية هو الضرير . **قوله** ( مات إنسان كان رسول الله ﷺ يعوده ) وقع في شرح الشيخ سراج الدين عمر بن الملقن أنه الميت المذكور في حديث أبي هريرة الذي كان يقم المسجد ،



وهو وهم منه لتغاير القصتين ، فقد تقدم أن الصحيح في الأول أنها امرأة وأنها أم محجن ، وأما هذا فهو رجل واسمه طلحة بن البراء بن عمير البلوي حليف الأنصار روى حديثه أبو داود مختصراً والطبراني من طريق عروة بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن حسين بن وحوح الأنصاري وهو بمهملتين بوزن جعفر ، أن طلحة بن البراء مرض فأناه النبي ﷺ بعوده فقال : إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فلم يبلغ النبي ﷺ بني سالم بن عوف حتى توفي ، وكان قال لأهله لما دخل الليل : إذا مت فادفنونني ولا تدعوا رسول الله ﷺ فاني أخاف عليه يهودا أن يصاب بسببي ، فأخبر النبي ﷺ حين أصبح فجاء حتى وقف على قبره فصف الناس معه ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اني طلحة يضحك اليك وتضحك اليه . قوله ( كان الليل ) بالرفع ، وكذا قوله « وكانت طلحة » فكان فيها تامة ، وسيأتي الكلام على حكم الصلاة على القبر في باب صفوف الصديان مع الرجال على الجنائز ، مع بقية الكلام على هذا الحديث

### ٦ - باب فضل من مات له ولد فاحتسب

وقول الله عز وجل ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴾ [ البقرة - ١٥٥ ]

١٢٤٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ لَوَارِثٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ يُتَوَفَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْخَيْثَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ » [ الحديث ١٢٤٨ - طريقه في : ١٣٨٢ ]

١٢٤٩ - **حدثنا** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذِ كَوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا . فَوَعَّظْنَهُ وَقَالَ : أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ . قَالَتِ امْرَأَةٌ : وَاثْنَانِ ؟ قَالَ : وَاثْنَانِ »

١٢٥٠ - وقال شريك عن ابن الأصبهاني حدثني أبو صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ، قال أبو هريرة « لَمْ يَبْلُغُوا الْخَيْثَ »

١٢٥١ - **حدثنا** عليُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَمُوتُ مُسْلِمٌ ثَلَاثَةً مِنَ الْوَلَدِ فَيَلْجَأَ النَّارَ إِلَّا نَحَلَهُ الْقَسَمَ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾

[ الحديث ١٢٥١ - طريقه في : ٦٦٥٦ ]

**قوله** ( باب فضل من مات له ولد فاحتسب ) قال الزين بن المنير : عبر المصنف بالفضل ليجمع بين مختلف الأحاديث الثلاثة التي أوردتها ، لأن في الأول دخول الجنة ، وفي الثاني المحجب عن النار ، وفي الثالث تقيد الولوج بتعلة القسم ، وفي كل منها ثبوت الفضل لمن وقع له ذلك . ويجمع بينها بأن يقال : الدخول لا يستلزم المحجب فني

ذكر الحجب فائدة لأنها تستلزم الدخول من أول وهلة ، وأما الثالث فالمراد بالولوج الورود وهو المرور على النار كما سيأتي البحث فيه عند قوله « إلا تحلة القسم » ، والمآل عليها على أقسام : منهم من لا يسمع حسيها وهم الذين سبقتم لم الحسنى من الله كما في القرآن ، فلا تنافي مع هذا بين الولوج والحجب ، وعبر بقوله « ولد » ليتناول الواحد فصاعدا وإن كان حديث الباب قد قيد بثلاثة أو اثنين ، لكن وقع في بعض طرقه ذكر الواحد ففي حديث جابر بن سمرة مرفوعا « من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة ، فقالت أم أيمن : أو اثنين ؟ فقال : أو اثنين . فقالت : واحد ؟ فسكت ثم قال : واحد ، أخرجه الطبراني في الأوسط . وحديث ابن مسعود مرفوعا « من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حصنا حصينا من النار . قال أبو ذر : قدمت اثنين ، قال : واثنين . قال أبي بن كعب : قدمت واحدا ، قال : وواحدا ، أخرجه الترمذي وقال : غريب ، وعنده من حديث ابن عباس رفعه « من كان له فرطان من أمي أدخله الله الجنة . فقالت عائشة : فمن كان له فرط ؟ قال : ومن كان له فرط ، الحديث . وليس في شيء من هذه الطرق ما يصلح للاحتجاج ، بل وقع في رواية شريك التي علق المصنف إسنادها كما سيأتي ولم يسأله عن الواحد ، وروى النسائي وابن حبان من طريق حفص بن عبيد الله عن أنس أن المرأة التي قالت واثنان قالت بعد ذلك يا ليتني قلت وواحد . وروى أحمد من طريق محمود بن لبيد عن جابر رفعه « من مات له ثلاث من الولد فاحتسبهم دخل الجنة . قلنا : يا رسول الله واثنان ؟ قال محمود قلت لجابر أراكم لو قتلتم وواحد لقال وواحد ، قال : وأنا أظن ذلك ، وهذه الأحاديث الثلاثة أصح من تلك الثلاثة ، لكن روى المصنف من حديث أبي هريرة كما سيأتي في الرقاق مرفوعا « يقول الله عز وجل : ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة » ، وهذا يدخل فيه الواحد فافوقه ، وهو أصح ما ورد في ذلك ، وقوله « فاحتسب » أي صبر راضيا بقضاء الله راجيا فضله ، ولم يقع التقييد بذلك أيضا في أحاديث الباب ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا كما في حديث جابر بن سمرة المذكور قبل ، وكذا في حديث جابر بن عبد الله وفي رواية ابن حبان والنسائي من طريق حفص بن عبيد الله بن أنس عن أنس رفعه « من احتسب من صلبه ثلاثة دخل الجنة ، الحديث ، واسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فاحتسبهم إلا دخلت الجنة » ، الحديث ، ولأحمد والطبراني من حديث ثقة بن عامر رفعه « من أعطى ثلاثة من صلبه فاحتسبهم على الله وجبت له الجنة » وفي الموطأ عن أبي النضر السلمي رفعه « لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا الجنة من النار » ، الحديث . وقد عرف من القواعد الشرعية أن الثواب لا يترتب إلا على النية ، فلا بد من قيد الاحتساب ، والأحاديث المطلقة محمولة على المقيدة ، ولكن أشار الإسماعيلي إلى اعتراض لفظي فقال : يقال في البالغ احتسب وفي الصغير انشطرت انتهى ، وبذلك قال الكثير من أهل اللغة ، لكن لا يلزم من كون ذلك هو الأصل أن لا يستعمل هذا موضع هذا ، بل ذكر ابن دريد وغيره احتسب فلان بكذا طلب أجرا عند الله . وهذا أعم من أن يكون الكبير أو صغير ، وقد ثبت ذلك في الأحاديث التي ذكرناها وهي حجة في صحة هذا الاستعمال ، قوله ( وقول الله عز وجل وبشر الصابرين ) في رواية كريمة والأصيل « وقال الله » وأراد بذلك الآية التي في البقرة وقد وصف فيها الصابرون بقوله تعالى ( الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ) فكان المصنف أراد تقييد ما أطلق في الحديث بهذه الآية الدالة على ترك

القلق والجزع ، ولفظ « المصيبة » في الآية وإن كان عاما لكنه يتناول المصيبة بالولد فهو من أفرادها . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) هو ابن صهيب وصرح به في رواية ابن ماجه والاسماعيل من هذا الوجه ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( ما من الناس من مسلم ) قيده به ليخرج الكافر ، ومن الأول بيانية والثانية زائدة ، وسقطت من في رواية ابن عليه عن عبد العزيز كما سيأتي في أواخر الجنائز . و« مسلم » اسم ما والاستثناء وما معه الخبر ، والحديث ظاهر في اختصاص ذلك بالمسلم لكن هل يحصل ذلك لمن مات له أولاد في الكفر ثم أسلم ؟ فيه نظر ، ويدل على عدم ذلك حديث أبي ثعلبة الأشجعي قال « قلت يا رسول الله مات لي ولدان ، قال : من مات له ولدان في الاسلام أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد والطبراني ، وعن حمرو بن عيسى مرفوعا « من مات له ثلاثة أولاد في الاسلام فأتوا قبل أن يبلغوا أدخله الله الجنة ، أخرجه أحمد أيضا ، وأخرج أيضا عن رجاء الأسلمية قالت « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ادع الله لي في ابن لي بالبركة فإنه قد توفي لي ثلاثة ، فقال : أمتد أسلمت ؟ قالت : نعم ، . فذكر الحديث . **قوله** ( يتوفى له ) بضم أوله ووقع في رواية ابن ماجه المذكورة « ما من مسلمين يتوفى لهما ، والظاهر أن المراد من ولده الرجل حقيقة ، ويدل عليه رواية النسائي المذكورة من طريق حفص عن أنس ففيها « ثلاثة من صلبه ، ، وكذا حديث عقبة بن عامر ، وهل يدخل في الأولاد أولاد الأولاد ؟ محل بحث ، والذي يظهر أن أولاد الصلب يدخلون ولا سيما عند فقد الوسايط بينهم وبين الأب ، وفي التقييد بكونهم من صلبه ما يدل على إخراج أولاد البنات . **قوله** ( ثلاثة ) كذا الأكثر وهو الموجود في غير البخاري ، ووقع في رواية الأصيل وكريمة « ثلاث ، بخلاف الهاء وهو جائز لكون المميز محذوفا . **قوله** ( لم يبلغوا الحنث ) كذا للجميع بكسر المهملة وسكون النون بعدها مثثة ، وحكى ابن قرقول عن الداودي أنه ضبطه بفتح المعجمة والموحدة وفسره بأن المراد لم يبلغوا أن يعملوا المعاصي ، قال ولم يذكره كذلك غيره ، والمحفوظ الأول ، والمعنى لم يبلغوا الحلم فتكتب عليهم الآثام ، قال الخليل : بلغ الغلام الحنث إذا جرى عليه القلم ، والحنث الذنب قال الله تعالى ﴿ وكانوا يصرون على الحنث العظيم ﴾ وقيل المراد بلغ الى زمان يؤاخذ بيمينه إذا حنث ، وقال الراغب : عبر بالحنث عن البلوغ لما كان الانسان يؤاخذ بما يرتكبه فيه بخلاف ما قبله ، وخص الآثم بالذكر لأنه الذي يحصل بالبلوغ لأن الصبي قد يثاب ، وخص الصغير بذلك لأن الشفقة عليه أعظم والحب له أشد والرحمة له أوفر ، وعلى هذا فن بلغ الحنث لا يحصل لمن فقد ما ذكر من هذا الثواب وإن كان في فقد الولد أجر في الجملة ، وهذا صرح كثير من العلماء ، وفرقوا بين البالغ وغيره بأنه يتصور منه العقوق المقتضى لعدم الرحمة بخلاف الصغير فإنه لا يتصور منه ذلك إذ ليس بمخاطب ، وقال الزين بن المنير : بل يدخل الكبير في ذلك من طريق الفحوى لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كل على أبويه فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي ووصل له منه النفع وتوجه اليه الخطاب بالحقوق ؟ قال : ولعل هذا هو السر في الغاء البخاري التقييد بذلك في الترجمة انتهى . ويقوى الأول قوله في بقية الحديث « بفضل رحمته إياهم ، لأن الرحمة للصغار أكثر لعدم حصول الإثم منهم ، وهل يلتحق بالصغار من بلغ مجنونا مثلا واستمر على ذلك فأت ؟ فيه نظر لأن كونهم لا إثم عليهم يقتضى الإلحاق ، وكون الامتحان بهم يخفف بموتهم يقتضى عدمه ، ولم يقع التقييد في طرق الحديث بشدة الحب ولا عدمه ، وكان القياس يقتضى ذلك لما يوجد من كراهة بعض الناس

لولده وتبرمه منه ولا سيما من كان ضيق الحال ، لكن لما كان الولد مظنة المحبة والشفقة نيط به الحكم وإن تخلف في بعض الأفراد . **قوله** ( إلا أدخله الله الجنة ) في حديث عتبة بن عبد الله السلمي عند ابن ماجه بإسناد حسن نحو حديث الباب لكن فيه ، إلا تلقوه من أبواب الجنة الثانية من أيها شاء دخل ، وهذا زائد على مطلق دخول الجنة ، ويشهد له ما رواه النسائي بإسناد صحيح من حديث معاوية بن قرة عن أبيه مرفوعا في أثناء حديث ، ما يسرك أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة إلا وجدته عنده يسعى يفتح لك . **قوله** ( بفضل رحمته إياهم ) أى بفضل رحمة الله للأولاد . وقال ابن التين : قيل إن الضمير في رحمته للأب لكونه كان يرحمهم في الدنيا فيجازى بالرحمة في الآخرة والأول أولى ، ويؤيده أن في رواية ابن ماجه من هذا الوجه ، بفضل رحمة الله إياهم ، وللنسائي من حديث أبي ذر ، إلا غفر الله لهما بفضل رحمته ، والطبراني وابن حبان من حديث الحارث بن أنيس وهو بضاف ومعجمة مصنف مرفوعا ، ما من مسلمين يموت لهما أربعة أولاد إلا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته ، وكذا في حديث عمرو بن عبسة كما سنذكره قريبا . وقال الكرماني : الظاهر أن المراد بقوله ، إياهم ، جنس المسلم الذي مات أولاده لا الأولاد ، أى بفضل رحمة الله لمن مات لهم ، قال وساغ الجمع لكونه نكرة في سياق النفي فتعم انتهى . وهذا الذى زعم أنه ظاهر ليس بظاهر . بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد ، ففي حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني ، إلا أدخله الله برحمته هو وإياهم الجنة ، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المقدم ذكره ، أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم ، قاله بعد قوله ، من مات له ولدان ، فوضح بذلك أن الضمير في قوله ، إياهم ، للأولاد لا للأباء والله أعلم . الحديث الثاني **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن الأصماني ) في رواية الاصيلي ، أخبرنا ، واسم والد عبد الرحمن المذكور عبد الله ، قال البخاري في التاريخ : إن أصله من أصهبان لما فتحها أبو موسى ، وقال غيره كان عبد الله يتجر إلى أصهبان فقيل له الأصماني ، ولا منافاة بين القولين فيما يظهر لى . **قوله** ( عن ذكوان ) هو أبو صالح السمان المذكور في الإسناد المعلق الذى يليه ، وقد تقدم في العلم من رواية ابن الأصماني أيضا عن أبي حازم عن أبي هريرة ، فتحصل له روايته عن شيخين ، وشيخه أبي صالح روايته عن شيخين . **قوله** ( أن النساء ) تقدم أن في رواية مسلم أنهن كن من نساء الانصار . **قوله** ( اجعل لنا يوما ) تقدم في العلم بأنهم من هذا السياق مع الكلام منه على ما لا يتكرر هنا إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أيما امرأة ) إنما خص المرأة بالذكر لأن الخطاب حينئذ كان للنساء وليس له مفهوم لما في بقية الطرق . **قوله** ( ثلاثة ) في رواية أبي ذر ، ثلاث ، وقد تقدم توجيهه . **قوله** ( من الولد ) بفتحين وهو يشمل الذكر والاثني والمفرد والجمع . **قوله** ( كانوا ) في رواية المستملى والحوذى ، كن ، بضم الكاف وتشديد النون ، وكأنه أنك باعتبار النفس أو النسمة ، وفي رواية أبي الوقت ، إلا كانوا لها حجابا ، . **قوله** ( قالت امرأة ) هى أم سليم الانصارية والدة أنس بن مالك كما رواه الطبراني بإسناد جيد عنها قالت ، قال رسول الله ﷺ ذات يوم وأنا عنده : ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة لم يبلغوا الحلم إلا أدخله الجنة بفضل رحمته إياهم ، فقلت : واثنان ؟ قال : واثنان ، وأخرجه أحمد لكن الحديث دون القصة ، ووقع لأم مبشر الانصارية أيضا السؤال عن ذلك ، فروى الطبراني أيضا من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر ، أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر فقال : يا أم مبشر ، من مات له ثلاثة من الولد دخل الجنة . فقلت : يا رسول الله واثنان ؟ فسكت ثم قال : نعم واثنان ، وقد تقدم من حديث جابر ابن سمرة أن أم أيمن من سأل عن ذلك . ومن حديث ابن عباس أن عائشة أيضا منهن ، وحكى ابن بشكوال أن أم

هاني: أيضا سألت عن ذلك ، ويحتمل أن يكون كل منهن سأل عن ذلك في ذلك المجلس ، وأما تعدد القصة ففيه بعد لأنه عليه السلام لما سئل عن الاثنين بعد ذكر الثلاثة وأجاب بأن الاثنين كذلك فالظاهر أنه كان أوحى إليه ذلك في الحال ، وبذلك جزم ابن بطل وغيره ، وإذا كان كذلك كان الاقتصار على الثلاثة بعد ذلك مستبعدا جدا لأن مفهومه يخرج الاثنين الذين ثبت لهم ذلك الحكم بالوحي بناء على القول بمفهوم العدد وهو معتبر هنا كما سيأتي البحث فيه ، نعم قد تقدم في حديث جابر بن عبد الله أنه سأل عن ذلك ، وروى الحاكم والبخاري من حديث بريدة أن عمر سأل عن ذلك أيضا ولفظه : ما من امرئ ولا امرأة يموت له ثلاثة أولاد إلا أدخله الله الجنة . فقال عمر : يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال الحاكم صحيح الإسناد ، وهذا لا بعد في تعدده لأن خطاب النساء بذلك لا يستلزم علم الرجال به . قوله ( واثنان ) قال ابن التين تبعا لعياض : هذا يدل على أن مفهوم العدد ليس بحجة لأن الصحابة من أهل اللسان ولم يعتبره إذ لو اعتبرته لانتفى الحكم عندهما عما عدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسأله ، كذا قال والظاهر أنها اعتبرت مفهوم العدد إذ لو لم تعتبره لم تسأل ، والتحقيق أن دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وإنما هي محتملة ، ومن ثم وقع السؤال عن ذلك . قال القرطبي : وإنما خصت الثلاثة بالذكر لأنها أول مراتب الكثرة فبعظم المصيبة يكثر الأجر ، فاما إذا زاد عليها فقد يخف أمر المصيبة لأنها تصير كالعادة كما قيل :

روعت بالبين حتى ما أراح له . انتهى . وهذا مصير منه إلى انحصار الأجر المذكور في الثلاثة ثم في الاثنين بخلاف الأربعة والخمسة ، وهو جود شديد ، فإن من مات له أربعة فقد مات له ثلاثة ضرورة لأنهم إن ماتوا دفعة واحدة فقد مات له ثلاثة وزيادة ، ولا خفاء بأن المصيبة بذلك أشد ، وإن ماتوا واحدا بعد واحد فإن الأجر يحصل له عند موت الثالث بمقتضى وعد الصادق ، فيلزم على قول القرطبي أنه إن مات له الرابع أن يرتفع عنه ذلك الأجر مع تجديد المصيبة وكفى بهذا فسادا ، والحق أن تناول الخبر الأربعة فما فوقها من باب أولى وأحرى ، ويؤيد ذلك أنهم لم يسألوا عن الأربعة ولا ما فوقها لأنه كالمعلوم عندهم إذ المصيبة إذا كثرت كان الأجر أعظم والله أعلم . وقال القرطبي أيضا : يحتمل أن يفتقر الحال في ذلك بافتراق حال المصاب من زيادة رقة القلب وشدة الحب ونحو ذلك ، وقد قدمنا الجواب عن ذلك . ( تنبيه ) : قوله : واثنان ، أي وإذا مات اثنان ما الحكم ؟ فقال : واثنان ، أي وإذا مات اثنان فالحكم كذلك . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه : واثنان بالنصب ، أي وما حكم اثنين ، وفي رواية سهل المتقدم ذكرها أو اثنان ، وهو ظاهر في التسوية بين حكم الثلاثة والاثنين ، وقد تقدم النقل عن ابن بطل أنه محمول على أنه أوحى إليه بذلك في الحال ، ولا بعد أن ينزل عليه الوحي في أسرع من طرفه عين ، ويحتمل أن يكون كان العلم عنده بذلك حاصلا لكنه أشفق عليهم أن يتكلموا لأن موت الاثنين غالبا أكثر من موت الثلاثة كما وقع في حديث معاذ وغيره في الشهادة بالتوحيد ، ثم لما سئل عن ذلك لم يكن بد من الجواب والله أعلم . **قوله** ( وقال شريك الخ ) وصله ابن أبي شيبة عنه بلفظه : حدثنا عبد الرحمن بن الأصماني قال : أتاني أبو صالح يعزيني عن ابن أبي فآخذ يحدث عن أبي سعيد وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ما من امرأة تدفن ثلاثة أفراس إلا كانوا لها حجابا من النار . فقالت امرأة : يا رسول الله قدمت اثنين ، قال : واثنين ، ولم تسأله عن الواحد . قال أبو هريرة : من لم يبلغ الحنث ، وهذا السياق ظاهره أن هذه الزيادة عن أبي هريرة موقوفة ، ويحتمل أن يكون المراد أن أبا هريرة - أبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع ، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد وهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم في العلم

من طريق أخرى عن شعبة بالاسناد الاول وقال في آخره : وعن ابن الاصهاني سمعت أبا حازم عن أبي هريرة وقال : ثلاثة لم يبلغوا الحنث ، وهذه الزيادة في حديث أبي سعيد من رواية شريك وفي حفظه نظر ، لكنها ثابتة عند مسلم من رواية شعبة عن ابن الاصهاني . وقوله : ولم تسأله عن الواحد ، تقدم ما يتعلق به في أول الباب ويأتي مزيد لذلك في باب ثناء الناس على الميت ، في أواخر كتاب الجنائز ، ويأتي زيادة على ذلك في كتاب الرقاق في الكلام على الحديث الذي فيه موت الصبي وأن الصبي يتناول الولد الواحد . الحديث الثالث **قوله** ( حدثنا علي ) هو ابن المديني ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد ) وقع في الأطراف ، للزوى هنا : لم يبلغوا الحنث ، وأيست في رواية ابن عيينة عند البخاري ولا مسلم وإنما هي في متن الطريق الآخر ، وفائدة إيراد هذه الطريق الأخيرة عن أبي هريرة أيضا ما في سياقها من العموم في قوله : لا يموت لمسلم الخ ، لشموله النساء والرجال ، بخلاف روايته الماضية فإنها مقيدة بالنساء . **قوله** ( فيلج النار ) بالنصب لأن الفعل المضارع ينصب بعد النفي بتقدير أن ، لكن حكى الطبري أن شرطه أن يكون بين ما قبل الفاء وما بعدها سببية ولا سببية هنا إذ لا يجوز أن يكون موت الأولاد ولا عدمه سببا لولوج من ولد النار ، قال : وإنما الفاء بمعنى الواو التي للجمع وتقديره لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من ولده وولوج النار ، لاحيد عن ذلك إن كانت الرواية بالنصب ، وهذا قد تلقاه جماعة عن الطبري وأفروه عليه ، وفيه نظر لأن السببية حاصلة بالنظر إلى الاستثناء لأن الاستثناء بعد النفي إثبات ، فكأن المعنى أن تخفيف الولوج مسبب عن موت الأولاد ، وهو ظاهر لأن الولوج عام وتخفيفه يقع بأمور منها موت الأولاد بشرطه ، وما ادعاه من أن الفاء بمعنى الواو التي للجمع فيه نظر ، ووجدت في شرح المشارك للشيخ أكل الدين المعنى أن الفعل الثاني لم يحصل عقب الأول فكأنه نفي وقوعها بصفة أن يكون الثاني عقب الأول لأن المقصود نفي الولوج عقب الموت ، قال الطبري : وإن كانت الرواية بالرفع فعناه لا يوجد وولوج النار عقب موت الأولاد إلا مقدارا يسيرا انتهى . ووقع في رواية مالك عن الزهري كما سيأتي في الأيمان والنذور بلفظ : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا تحلة القسم ، وقوله تمسه بالرفع جزما والله أعلم . **قوله** ( إلا تحلة القسم ) بفتح المثناة وكسر المهملة وتشديد اللام أي ما ينحل به القسم وهو اليمين وهو مصدر حلل اليمين أي كفرها يقال حلل تحليلا وتحلة وتحلا بغير هاء والثالث شاذ ، وقال أهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم أي قدر ما حلت به يعني ولم أبالغ ، وقال الخطابي : حلت القسم تحلة أي أبرتها . وقال القرطبي : اختلف في المراد بهذا القسم فقيل هو معين وقيل غير معين . فالجمهور على الأول ، وقيل لم يمن به قسم بعينه وإنما معناه التقليل لأمر ورودها وهذا اللفظ يستعمل في هذا تقول : لا ينأ هذا إلا لتحليل الآلية ، وتقول ما ضربته إلا تحليلا إذا لم نبالغ في الضرب أي قدرا يصيبه منه مكروه . وقيل : الاستثناء بمعنى الواو أي لا تمسه النار قليلا ولا كثيرا ولا تحلة القسم ، وقد جوز الفراء والأخفش مجيء إلا بمعنى الواو وجعلوا منه قوله تعالى ( لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم ) والأول قول الجمهور وبه جزم أبو عبيد وغيره ، وقالوا : المراد به قوله تعالى ( وإن منكم إلا واردة ) قال الخطابي : معناه لا يدخل النار ليعاقب بها ولكنه يدخلها بجنات ولا يكون ذلك الجواز إلا قدر ما يحلل به الرجل يمينه ، وبذل على ذلك ما وقع عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في آخر هذا الحديث : « إلا تحلة القسم » بمعنى الورد . وفي سنن سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة في آخره : ثم قرأ سفيان ( وإن منكم إلا واردة ) ومن

طريق زمعة بن صالح عن الزهري في آخره : قيل وما تحلة القسم ؟ قال : قوله تعالى ( وإن منكم إلا واردها ) وكذا وقع من رواية كريمة في الأصل ، قال أبو عبد الله ( وإن منكم إلا واردها ) وكذا حكاه عبد الملك بن حبيب عن مالك في تفسير هذا الحديث ، وورد نحوه من طريق أخرى في هذا الحديث رواه الطبراني من حديث عبد الرحمن بن بشر الأنصاري مرفوعاً من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث لم يرد النار إلا عابر سبيل ، يعني الجواز على الصراط ، وجاء مثله من حديث آخر أخرجه الطبراني من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه مرفوعاً من حرس وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لم يرد النار بعينه إلا تحلة القسم فإن الله عز وجل قال ( وإن منكم إلا واردها ) . واختلف في موضع القسم من الآية فقيل هو مقدر أي والله إن منكم ، وقيل معطوف على القسم الماضي في قوله تعالى ( فوردك لتحشرنهم ) أي وربك إن منكم ، وقيل هو مستفاد من قوله تعالى ( حتماً مقضياً ) أي قسماً واجباً كذا رواه الطبراني وغيره من طريق مرة عن ابن مسعود ومن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ومن طريق سعيد عن قتادة في تفسير هذه الآية ، وقال الطبراني : يحتمل أن يكون المراد بالقسم ما دل على القطع والبت من السياق ، فإن قوله ( كان على ربك ) تذييل وتقرير لقوله ( وإن منكم ) فهذا بمنزلة القسم بل أبلغ للحجاء الاستثناء بالنفي والاثبات ، واختلف السلف في المراد بالورود في الآية . فقيل هو الدخول روى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار أخبرني من سمع من ابن عباس فذكره ، وروى أحمد والنسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً والورود الدخول لا يبق بر ولا فاجر إلا دخلها فتكون على المؤمنين برداً وسلاماً ، وروى الترمذي وابن أبي حاتم من طريق السدي سمعت مرة يحدث عن عبد الله بن مسعود قال يردونها أو يلجونها ثم يصدرون عنها بأعمالهم ، قال عبد الرحمن بن مهدي قلت : لشعبة : إن إسرائيل يرفعه ، قال : صدق وعهداً أدعه . ثم رواه الترمذي عن عبد بن حميد عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل مرفوعاً ، وقيل المراد بالورود الممر عليها رواه الطبري وغيره من طريق بشر بن سعيد عن أبي هريرة ، ومن طريق أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، ومن طريق معمر وسعيد عن قتادة ، ومن طريق كعب الأحبار وزاد يستون كلهم على متنها ، ثم ينادى مناد : أمسك أصحابك ودعي أصحابي ، فيخرج المؤمنون ندية أبدانهم ، وهذان القولان أصبح ما ورد في ذلك ولا تنافي بينهما ، لأن من عبر بالدخول تجوز به عن المرور ، ووجه أن المار عليها فوق الصراط في معنى من دخلها ، لكن تختلف أحوال المارة باختلاف أعمالهم فأعلام درجة من يمر كلعب البرق كما سيأتي تفصيل ذلك عند شرح حديث الشفاعة في الرقاق إن شاء الله تعالى ، ويؤيد صحة هذا التأويل ما رواه مسلم من حديث أم مبشر : أن حفصة قالت للنبي ﷺ لما قال : لا يدخل أحد شهد الحديبية النار : أليس الله يقول ( وإن منكم إلا واردها ) فقال لها : أليس الله تعالى يقول ( ثم تنجي الذين اتقوا ) الآية ، وفي هذا بيان ضعف قول من قال الورود مختص بالكفار ومن قال معنى الورود الدنو منها ومن قال معناه الإشراف عليها ومن قال معنى ورودها ما يصيب المؤمن في الدنيا من الحى ، على أن هذا الأخير ليس ببعيد ولا يتأني به بقية الأحاديث والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم أن أولاد المسلمين في الجنة لأنه يبعد أن الله يفضر للأبناء بفضل رحمة الأبنا ولا يرحم الأبناء قاله المهلب ، وكون أولاد المسلمين في الجنة قاله الجمهور ووقفت طائفة قليلة وسيأتي البحث في ذلك في أواخر كتاب

الجنائز إن شاء الله تعالى ، وفيه أن من حلف أن لا يفعل (١) كذا ثم فعل منه شيئاً ولو قل برت يمينه خلافاً لما لك قاله عياض وغيره .

## ٧ - باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري

١٢٥٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « مرَّ النبي ﷺ بامرأة عند قبرٍ وهي تبكي فقال : اتقي الله ، واصبري »  
[الحديث ١٢٥٢ - أطرافه في : ١٢٨٣ ، ١٣٠٢ ، ٧١٥٤]

**قوله** ( باب قول الرجل للمرأة عند القبر : اصبري ) قال الزين بن المنير ما محمله : عبر بقوله الرجل ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ ، وعبر بالقول دون الموعظة ونحوها لتكون ذلك الأمر يقع على القدر المشترك من الموعظة وغيره ، واقتصر على ذكر الصبر دون التقوى لأنه المنبسر حينئذ المناسب لما هي فيه ، قال : وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر بمعروف أو نهى عن منكر أو موعظة أو تعزية وأن ذلك لا يختص بهجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية والله أعلم . **قوله** ( حدثنا آدم ) سياق هذا الحديث بهذا الاسناد بعينه أتم من هذا في « باب زيارة القبور » بعد زيادة على عشرين باباً ، وسأني الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . ومناسبة هذه الترجمة لما قبلها للجامع ما بينهما من مخاطبة الرجل المرأة بالموعظة ، لأن في الأول جواز مخاطبتها بما يرغب في الأجر إذا احتسبت مصيبتها ، وفي هذا مخاطبتها بما يرهبها من الإثم لما تضمنه الحديث من الإشارة إلى أن عدم الصبر يتنافى التقوى . والله أعلم

## ٨ - باب غسل الميت ووضوئه بالماء والصدْر

وَحَطَّ ابْنُ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ابْنَا لَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَحَمَلَهُ ، وَصَلَّى وَلَمْ يَقْوَضْ  
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا . وَقَالَ سَمْعٌ : لَوْ كَانَ نَجَسًا مَا مَسَّيْتُهُ  
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ »

١٢٥٣ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدير ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور . فإذا فرغتن فأذني . فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، نفى إزاره »

**قوله** ( باب غسل الميت ووضوئه ) أى بيان حكمه ، وقد نقل النووي الإجماع على أن غسل الميت فرض كفاية ، وهو ذمولى شديد ، فإن الخلاف مشهور عند المالكية حتى أن الفرطى رجح في شرح مسلم أنه سنة ، ولكن

(١) كذا في النسخ ، والصواب « أن يفعل » بإسقاط حرف النفي ، وبذلك يستقيم الكلام . والله أعلم



الجمهور على وجوبه . وقد رد ابن العربي على من لم يقل بذلك ، وقد توارده القول والعمل ، وغسل الطاهر المطهر فكيف بمن سواه . وأما قوله ( ووضوئه ) فقال ابن المنير في الحاشية : ترجم بالوضوء . ولم يأت له بحديث فيحتمل أن يريد انتزاع الوضوء من الغسل لأنه منزل على المعبود من الأغسال كغسل الجنابة ، أو أراد وضوء الغاسل أى لا يلزمه وضوء ، ولهذا ساق أثر ابن عمر انتهى . وفي عود الضمير على الغاسل ولم يتقدم له ذكر بعد إلا أن يقال تقدير الترجمة باب غسل الحى الميت لأن الميت لا يتولى ذلك بنفسه فيعود الضمير على المحذوف فينتجه ، والذي يظهر أنه أشار كمادته إلى ما ورد في بعض طرق الحديث فسياق قريباً في حديث أم عطية أيضاً «أبدأن ييامنها ومواضع الوضوء منها» ، فكأنه أراد أن الوضوء لم يرد الأمر به مجرداً وإنما ورد البداء بأعضاء الوضوء كما يشرع في غسل الجنابة ، أو أراد أن الاقتصار على الوضوء لا يجزئ لورود الأمر بالغسل . **قوله** ( بالماء والسدر ) قال الزين بن المنير : جعلهما معا آلة لغسل الميت ، وهو مطابق لحديث الباب ، لأن قوله بماء وسدر يتعلق بقوله اغسلنها وظاهره أن السدر يخط في كل مرة من مرات الغسل ، وهو مشعر بأن غسل الميت للتنظيف لا للتطهير ، لأن الماء المضاف لا يطهر به انتهى . وقد يمنع لزوم كون الماء يصير مضافاً بذلك<sup>(١)</sup> ، لاحتمال أن لا يغير السدر وصف الماء بأن يعك بالصدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فإن لفظ الخبر لا يأتي ذلك . وقال القرطبي : يجعل السدر في ماء ويخضعض الى أن تخرج رغوته ويدلك به جسده ثم يصب عليه الماء القراح ، فهذه غسلة . وحكى ابن المنذر أن قوماً قالوا : تطرح ورقات السدر في الماء أى ثلاثاً يمازج الماء فيتغير وصفه المطلق . وحكى عن أحمد أنه أنكر ذلك وقال : يغسل في كل مرة بالماء والسدر . وأعلى ما ورد في ذلك ما رواه أبو داود من طريق قتادة عن ابن سيرين أنه كان يأخذ الغسل عن أم عطية فيغسل بالماء والصدر مرتين والثالثة بالماء والكافور . قال ابن عبد البر : كان يقال كن ابن سيرين من أعلم التابعين بذلك . وقال ابن العربي من قال الأولى بالماء القراح والثانية بالماء والسدر أو العكس والثالثة بالماء والكافور فليس هو في لفظ الحديث اهـ . وكأن قائله أراد أن تقع إحدى الغسلات بالماء الصرف المطلق لأنه المطهر في الحقيقة ، وأما المضاف فلا . وتمسك بظاهر الحديث ابن شعبان وابن الفرضي وغيرهما من المالكية فقالوا : غسل الميت إنما هو للتنظيف فيجزئ بالماء المضاف كما ورد ونحوه ، قالوا وإنما يكره من جهة السرف ، والمشهور عند الجمهور أنه غسل تعبدى يشترط فيه ما يشترط في بقية الأغسال الواجبة والمندوبة . وقيل : شرع احتياطاً لاحتمال أن يكون عليه جنابة ، وفيه نظر لأن لازمه أن لا يشرع غسل من هو دون البلوغ وهو خلاف الإجماع . **قوله** ( وحظ ابن عمر ابنا سعيد بن زيد وحمله وصلى ولم يتوضأ ) حنط بفتح المهملة والتون الثقيلة أى طيبه بالحنوط وهو كل شيء يخلط من الطيب للميت خاصة ، وقد وصله مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر حنط ابنا سعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ انتهى . والابن المذكور اسمه عبد الرحمن . كذلك رويناه في نسخة أبي الجهم العلاء بن موسى عن الليث عن نافع أنه رأى عبد الله بن عمر حنط عبد الرحمن بن سعيد بن زيد فذكره . قيل : تعلق هذا الأثر وما بعده بالترجمة من جهة أن المصنف يرى أن المؤمن لا ينجس بالموت وأن غسله إنما هو للتعبد لأنه لو كان نجساً لم يطهره الماء والصدر ولا الماء وحده ،

(١) أصواب أن يقال : إن في هذا الحديث دلالة على أن الماء المضاف طهور ما دام اسم الماء ثابتاً له إذ كان المضاف إليه طاهراً كالسدر ونحوه ، وقد اختار ذلك أبو العباس بن تيمية وتلميذه العلامة ابن القيم رحمهما الله : كما سيأتي مثله عن ابن العربي في شرح الحديث الآتي س ١٢٩ وأتم أعلم

ولو كان نجسا ما مسه ابن عمر ولفسل ما مسه من أعضائه ، وكأنه أشار الى تضعيف ما رواه أبو داود من طريق عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعا « من غسل الميت فليغتسل ومن حمله فليتوضأ » رواه ثقات إلا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، وروى الترمذى وابن حبان من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وهو معلول لأن أبا صالح لم يسمعه من أبي هريرة رضى الله عنه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : الصواب عن أبي هريرة موقوف . وقال أبو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، ولم يبين ناسخه . وقال الذهلى فيما حكاه الحسبك فى تاريخه : ليس فيمن غسل ميتا فليغتسل - حيث ثابت . **قوله** ( وقال ابن عباس رضى الله عنهما الخ ) وصله سعيد بن منصور « حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن ليس ينجس حيا ولا ميتا » إسناده صحيح ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطنى من رواية عبد الرحمن بن يحيى الخزومى عن سفيان ، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن سفيان ، والذي فى مصنف ابن أبي شيبة عن سفيان موقوف كما رواه سعيد بن منصور ، وروى الحاكم نحوه مرفوعا أيضا من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقوله « لا تنجسوا موتاكم » أى لا تقولوا إنهم نجس ، وقوله ينجس بفتح الجيم . **قوله** ( وقال سعد لو كان نجسا ما مسسته ) وقع فى رواية الأصبلى وأبى الوقت « وقال سعيد » بزيادة ياء والأول أولى وهو سعد بن أبي وقاص كذلك أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت « أودن سعد - تعنى أباه - بجمنازة سعيد بن زيد بن عمرو وهو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ، ثم أتى داره فاغتسل ثم قال : لم أغتسل من غسله ، ولو كان نجسا ما مسسته ، ولكنى اغتسلت من الحر ، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك أخرجه سمويه فى فوائده من طريق أبى واقد المدنى قال : قال سعيد بن المسيب لو علمت أنه نجس لم أمسسه . وفى أثر سعد من الفوائد أنه ينبغى للعالم إذا عمل عملا يخشى أن يلتبس على من رآه أن يعلمهم بحقيقة الأمر لئلا يحملوه على غير محله . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : المؤمن لا ينجس ) هذا طرف من حديث لأبى هريرة تقدم موصولا فى « باب الجنب يمشى فى السوق » من كتاب الغسل ، ووجه الاستدلال به أن صفة الإيمان لا تسلب بالموت وإذا كانت بآية فهو غير نجس ، وقد بين ذلك حديث ابن عباس المذكور قبل ، ووقع فى نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله : النجس القدر » انتهى . وأبو عبد الله هو البخارى . وأراد بذلك نفى هذا الوصف وهو النجس عن المسلم حقيقة ومجازا . **قوله** ( عن أيوب عن محمد بن سيرين ) فى رواية ابن جريج عن أيوب سمعت ابن سيرين ، وسيأتى فى « باب كيف الإشعار » وقد رواه أيوب أيضا عن حفصة بنت سيرين كما سيأتى بعد أبواب ، ومدار حديث أم عطية على محمد وحفصة ابني سيرين ، وحفظت منه حفصة ما لم يحفظه محمد كما سيأتى مبينا . قال ابن المنذر : ليس فى أحاديث الغسل للبت أعلى من حديث أم عطية وعليه عول الأئمة . **قوله** ( عن أم عطية الأنصارية ) فى رواية ابن جريج المذكورة « جاءت أم عطية امرأة من الأنصار اللاتي بايعن رسول الله ﷺ قدمت البصرة تبادر ابناهما فلم تدركه ، وهذا الابن ما عرفت اسمه وكأنه كان غازيا ، تقدم البصرة فبلغ أم عطية وهى بالمدينة قدومه وهو مريض فرحلت إليه فأت قبل أن تلقاه ، وسيأتى فى الإحداد ما يدل على أن قدومها كان بعد موته بيوم أو يومين ، وقد تقدم فى المقدمة أن اسمها نسبية بنون ومهملة وموحدة . والمشهور فيها التصغير ، وقيل بفتح أوله وقع ذلك فى رواية أبى ذر عن السرخسى وكذا ضبطه الأصبلى عن يحيى بن معين وظاهر

ابن عبد العزيز في السيرة الهاشمية . قوله ( حين توفيت ابنته ) في رواية الثقي عن أيوب وهي التي تلى هذه وكذا في رواية ابن جريج دخل علينا ونحن نغسل بنته ، ويجمع بينهما بأن المراد أنه دخل حين شرع النسوة في الغسل ، وعند النسائي أن مجيئهن إليها كان بأمره ، ولفظه من رواية هشام بن حسان عن حفصة مأت إحدى بنات رسول الله ﷺ فأرسل اليها فقال اغسلنها . قوله ( ابنته ) لم تقع في شيء من روايات البخاري مسماة ، والمشهور أنها زينب زوج أبي العاصي بن الربيع والدة أمانة التي تقدم ذكرها في الصلاة ، وهي أكبر بنات النبي ﷺ ، وكانت وفاتها فيما حكاه الطبري في الذيل في أول سنة ثمان ، وقد وردت مسماة في هذا عند مسلم من طريق عاصم الأحول عن حفصة عن أم عطية قالت لما مأت زينب بنت رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : اغسلنها ، فذكر الحديث ، ولم أرها في شيء من الطرق عن حفصة ولا عن محمد مسماة إلا في رواية عاصم هذه ، وقد خواف في ذلك لحكي ابن الثين عن الداودي الشارح أنه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان ولم يذكر مستدده ، وتعقبه المنذري بأن أم كلثوم توفيت والنبي ﷺ يدر فلم يشهدا ، وهو غلط منه فان التي توفيت حينئذ رقية ، وعزاه النووي تدما لمياض لبعض أهل السير ، وهو قصور شديد فقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب التقي عن أيوب ولفظه دخل علينا ونحن نغسل أبنته أم كلثوم ، وهذا الاستناد على شرط الشيخين ، وفيه نظر قال في باب كيف الإشعار ، وكذا وقع في المبهات ، لابن بشكوال من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أم عطية قالت كنت فيمن غسل أم كلثوم ، الحديث ، وقرأت بخط مغايطي : زعم الترمذي أنها أم كلثوم وفيه نظر . كذا قال ، ولم أر في الترمذي شيئا من ذلك . وقد روى الدولابي في الذرية الطاهرة من طريق أبي الرجال عن عمرة أن أم عطية كانت ممن غسل أم كلثوم أبنته النبي ﷺ الحديث فيمكن دعوى ترجيح ذلك لجيشه من طرق متعددة ، ويمكن الجمع بأن تكون حضرتها جميعا ، فقد جزم ابن عبد البر رحمه الله في ترجمتها بأنها كانت غاسلة الميتات ، ووقع لي من تسمية النسوة اللاتي حضرن معها ثلاث غيرها ، ففي الذرية الطاهرة أيضا من طريق أسماء بنت عميس أنها كانت ممن غسلها قالت : ومنا حفصة بنت عبد المطلب . ولأبي داود من حديث ليل بنت قانف بقاف ونون وفاء الثقفية قالت : كنت فيمن غسلها . وروى الطبراني من حديث أم سلمة شيئا يرمي إلى أنها حضرت ذلك أيضا ، وسيأتي بعد خمسة أبواب قول ابن سيرين : ولا أدري أي بناته . وهذا يدل على أن تسميتها في رواية ابن ماجه وغيره ممن دون ابن سيرين والله أعلم . قوله ( اغسلنها ) قال ابن بزيعة : استدلل به على وجوب غسل الميت ، وهو مبنى على أن قوله فيما بعد إن رأيت ذلك ، هل يرجع إلى الغسل أو العدد ، والثاني أرجح ، ثبت المدعى . قال ابن دقيق العيد : لكن قوله ثلاثا ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء ، فيتوقف الاستدلال به على تحوير إرادة المعنيين المختلفين بلفظ واحد لأن قوله ثلاثا ، غير مستقل بنفسه فلا بد أن يكون داخل تحت صيغة الأمر فيراد بلفظ الأمر الوجوب بالنسبة إلى أصل الغسل ، والتمذهب بالنسبة إلى الابتاء انتهى . وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك . ومن ثم ذهب السكوفيون وأهل الظاهر والمزني إلى إيجاب الثلاث وقالوا : إن خرج منه شيء بعد ذلك بغسل موضعه ولا يمد غسل الميت ، وهو مخالف لظاهر الحديث . وجاء عن الحسن مثله أخرجه عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال يفعل ثلاثا فان خرج منه شيء بعد غمسا ، فان خرج منه شيء غسل سبعا ، قال هشام وقال الحسن يغسل ثلاثا ، فان خرج منه شيء غسل ما خرج ولم يزد على الثلاث .

**قوله** (ثلاثا أو خمسا) في رواية هشام بن حسان عن حفصة غسائها وترا ثلاثا أو خمسا ، ودأ ، هنا للترتيب لا للتخيير ، قال النووي : المراد غسائها وترا وليسكن ثلاثا فإن احتجن إلى زيادة غمسا ، وحاصله أن الإيتار مطلوب والثلاث مستحبة ، فإن حصل الانقضاء بها لم يشرع ما فوقها وإلا زيد وترا حتى يحصل الإنقاء ، والواجب من ذلك مرة واحدة عامة للبدن انتهى . وقد سبق بحث ابن دقيق العيد في ذلك . وقال ابن العربي : في قوله دأ أو خمسا ، إشارة إلى أن المشروع هو الإيتار لأنه نقلهن من الثلاث إلى الخمس وسكت عن الأربع . **قوله** (أو أكثر من ذلك) بكسر الكاف لأنه خطاب للمؤث ، في رواية أيوب عن حفصة كما في الباب الذي يليه د ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله سبعا التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لابي داود ، وأما ما سواها فاما د أو سبعا ، وإما د أو أكثر من ذلك ، فيحتمل تفسير قوله أو أكثر من ذلك بالسبع ، وبه قال أحمد ، فكره الزيادة على السبع . وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا قال بمجاوزة السبع ، وساق من طريق قتادة أن ابن سيرين كان يأخذ الغسل عن أم عطية ثلاثا وإلا غمسا وإلا فأكثر ، قال : فرأينا أن أكثر من ذلك سبع . وقال الماوردي : الزيادة على السبع سرف . وقال ابن المنذر : بلغني أن جسد الميت يسترخى بالماء فلا أحب الزيادة على ذلك . **قوله** (إن رأيته ذلك) معناه التفويض إلى اجتهادهم بحسب الحاجة لا التشهي . وقال ابن المنذر : إنما فوض الرأي الهن بالشرط المذكور وهو الإيتار ، وحكى ابن التين عن بعضهم قال : يحتمل قوله د إن رأيته ، أن يرجع إلى الأعداد المذكورة ، ويحتمل أن يكون معناه إن رأيته أن تفعل ذلك وإلا فالانقضاء يكفي . **قوله** (بماء وسدر) قال ابن العربي : هذا أصل في جواز التطهر بالماء المضاف إذا لم يساب الماء الإطلاق انتهى . وهو مبنى على الصحيح أن غسل الميت للتطهير كما تقدم . **قوله** (واجعلني في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور) هو شك من الراوي أي اللفظتين قال ، والأول محمول على الثاني لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه ، وجزم في الرواية التي تلي هذه بالثقل الأول ، وكذا في رواية ابن جريج ، وظاهره جعل الكافور في الماء وبه قال الجمهور ، وقال النخعي والكوفيون : إنما يجعل في الخنوط أي بعد انتهاء الغسل والتجفيف ، قبل الحكمة في الكافور مع كونه يطيب رائحة الموضع لأجل من يحضر من الملائكة وغيرهم أن فيه تجفيفا وتبريدا وقوة نفوذ وخاصة في تصليب بدن الميت وطردها عنه وردع ما يتحلل من الفضلات ومنع اسراع الفساد إليه ، وهو أقوى الأرايح الطيبة في ذلك ، وهذا هو السر في جعله في الأخيرة إذ لو كان في الأولى مثلا لأذهب الماء ، وهل يقوم المسك مثلا مقام الكافور ؟ إن نظر إلى مجرد التطيب فقم ، وإلا فلا ، وقد يقال إذا عدم الكافور قام غيره مقامه ولو بخاصية واحدة مثلا . **قوله** (فاذا فرغت فأذني) أي أعلني . **قوله** (فلما فرغنا) كذا للأكثر بصيغة الخطاب من الحاضر ، وللأصل فلما فرغن ، بصيغة الغائب . **قوله** (حقوه) بفتح المهملة - ويجوز كسرهما وهي لغة هذيل - بعدها قاف ساكنة ، والمراد به هنا الإزار كما وقع مفسرا في آخر هذه الرواية ، والحق في الأصل معقد الإزار ، وأطلق على الإزار مجازا ، وسيأتي بعد ثلاثة أبواب من رواية ابن عون عن محمد بن سيرين باللفظ د فنزع من حقوه إزاره ، والحق في هذا على حقيقته . **قوله** (أشعرنها إياه) أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلبس جسدها ، وسيأتي الكلام على صفته في باب مفرد ، قيل الحكمة في تأخير الإزار معه إلى أن يفرغن من الغسل ولم يناولن إياه أولا ليكون قريب العهد من جسده الكريم حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل ، وهو أصل في التبرك

بآثار الصالحين<sup>(١)</sup> وفيه جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد

## ٩ - باب ما يستحب أن يغسل وترأ

١٢٥٤ - **حديثنا** محمد بن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « دخل علينا رسول الله ﷺ ونحن نغسل ابنته فقال : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك بماء وسدر واجعلن في الآخرة كافورا . فاذا فرغتن فاذنني . فلما فرغنا آذناه فالتفت إلينا حقوه فقال : أشعراها إياه . »  
 فقال أيوب : وحدثني حفصة بمثل حديث محمد ، وكان في حديث حفصة « اغسلنها وترأ » وكان فيه « ثلاثا أو خمسا أو سبعا » وكان فيه أنه قال « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها » وكان فيه « ان أم عطية قالت : ومشطناها ثلاثه قرون »

**قوله** ( باب ما يستحب أن يغسل وترأ ) قال الزين بن المنير : يحتمل أن تكون « ما » مصدرية أو موصولة ، والثاني أظهر . كذا قال وفيه نظر ، لأنه لو كان المراد ذلك لوقع التعبير بمن التي لمن يعقل . ثم أورد المصنف فيه حديث أم عطية أيضا من رواية أيوب عن محمد وليس فيه التصريح بالوتر ، ومن رواية أيوب قال حدثتني حفصة وفيه ذلك ، وقد تقدم الكلام فيه قبل . ومحمد شيخه لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع عند الأصيلي حدثنا محمد ابن المثنى ، وقال الجياني : يحتمل أن يكون محمد بن سلام . وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن الوليد وهو البصري عن عبد الوهاب وهو من شيوخ البخاري أيضا . قوله ( فقال أيوب ) كذا للأكثر بالفاء وهو بالاسناد المذكور ، ووقع عند الأصيلي وقال بالواو فرما ظن معاقا وليس كذلك . وقد رواه الاسماعيلي بالاسنادين معا موصولا وسيأتي الكلام على ما في رواية حفصة من الزيادة فيما بعد . وقوله فيه « وترأ ثلاثا أو خمسا » استدله على أن أقل الوتر ثلاث ، ولا دلالة فيه لأنه سبق مساق البيان للمراد إذ لو أطلق لتناول الواحدة فما فوقها

## ١٠ - باب يبدأ بميامن الميت

١٢٥٥ - **حديثنا** علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في غسل ابنته « ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها »  
**قوله** ( باب يبدأ بميامن الميت ) أي عند غسله ، وكأنه أطلق في الترجمة ليشرح بأن غير الغسل يلحق به قياسا عليه . **قوله** ( حدثنا خالد ) هو الخذاء ، وحفصة هي بنت سيرين . **قوله** ( في غسل ابنته ) في رواية هشيم عن خالد عند مسلم أن رسول الله ﷺ حيث أمرها أن تغسل ابنته قال لها . . فذكره . **قوله** ( ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء

( ١ ) قد سبق غير مرة في الحاشية أن التبرك بآثار الصالحين غير جائز ، وإنما يجوز ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة لما جعل الله في جسده وما ماسه من البركة ، وأما غيره فلا يقاس عليه لوجهين : أحدهما أن الصحابة رضي الله عنهم لم يفعلوا ذلك مع غيره للنبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقونا إليه . الثاني أن فعل ذلك مع غيره صلى الله عليه وسلم من وسائل الشرك فوجب منه . والله أعلم

منها) ليس بين الأمرين تناف لإمكان البداءة بمواضع الوضوء وبالميامين معا ، قال الزين بن المنير : قوله « ابدأن بميامنها » أى فى الغسلات التى لا وضوء فيها ( ومواضع الوضوء منها ) أى فى الغسلة المتصلة بالوضوء . وكان المصنف أشار بذلك الى مخالفة أبى قلابة فى قوله « يبدأ بالرأس ثم بالحية » قال : والمحسنة فى الأمر بالوضوء تجديد أثر سمة المؤمنين فى ظهور أثر الغرة والتججيل

### ١١ - باب مواضع الوضوء من الميت

١٢٥٦ - **حديثنا** يحيى بن موسى حدثنا وكيع عن سفيان عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « لما غسنا ابنه النبي ﷺ قال لنا - ونحن نغسلها - ابدؤوا بميامنها ومواضع الوضوء »

**قوله** ( باب مواضع الوضوء من الميت ) أى يستحب البداءة بها . **قوله** ( سفيان ) هو الثورى . **قوله** ( ابدؤا ) كذا الأكثر والكشميني « ابدأن ، وهو الوجه (١) لانه خطاب للنسوة . **قوله** ( ومواضع الوضوء ) زاد أبو ذر « منها ، واستدل به على استحباب المضمضة والاستنشاق فى غسل الميت خلافا للحنفية ، بل قالوا : لا يستحب وضوءه أصلا ، وإذا قلنا باستحبابه فهل يكون وضوءا حقيقيا بحيث يعاد غسل تلك الأعضاء فى الغسل أو جزءا من الغسل بدئت به هذه الأعضاء تشريفا ؟ الثانى أظهر من سياق الحديث ، والبداءة بالميامين ومواضع الوضوء مما زادته حفصة فى روايتها عن أم عطية على أخيها محمد ، وكذا المشط والضفر كما سيأتى

### ١٢ - باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل

١٢٥٧ - **حديثنا** عبد الرحمن بن حماد أخبرنا ابن عون عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت بنت النبي ﷺ فقال لنا : اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ، فاذا فرغتن فاذننى . فلما فرغنا أذناه ، فنزع من حفور إزاره وقال : أشيرنہا إياه »

**قوله** ( باب هل تكفن المرأة فى إزار الرجل ) أورد فيه حديث أم عطية أيضا . وشاهد الترجمة قوله فيه « فاعطاها إزاره » قال ابن رشيد : أشار بقوله « هل » إلى تردد عنده فى المسئلة ، فكأنه أوما إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺ لأن المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون فى غيره ولا سيما مع قرب عمده بهرقه الكريم ، ولكن الأظهر الجواز ، وقد نقل ابن بطال الاتفاق على ذلك . لكن لا يلزم من ذلك التعقب على البخارى لانه إنما ترجم بالنظر الى سياق الحديث وهو قابل للاحتمال . وقال الزين بن المنير نحوه وزاد احتمال الاختصاص بالمحرم أم بمن يكون فى مثل إزار النبي ﷺ وجسده من تحقق النظافة وعدم فة الزوج وغيره أن تلبس زوجته لباس غيره

### ١٣ - باب يجعل الكافور فى الأخيرة

١٢٥٨ - **حديثنا** حامد بن عمر حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أم عطية قالت « توفيت

(١) فى نسخة « وهو الأوجه »

إحدى بنات النبي ﷺ خرج فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن بماء وسدّير واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فاذا فرغتن فأذني . قالت : فلما فرغنا آذناه ، فالتقينا إلهنا حقوه فقال : أشعرنها إياه . وعن أيوب عن حفصة عن أم عطية رضي الله عنهما بنحوه

١٢٥٩ - وقالت : إنه قال « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن » قالت حفصة قالت أم عطية رضي الله عنها « وجعلنا رأسها ثلاثة قرون »

**قوله** ( باب يجعل الكافور في الآخرة ) أى في الغسلة الأخيرة ، قال الزين بن المنير : لم يعين حكم ذلك لاحتمال صيغة « اجعلن » للوجوب والندب . **قوله** ( وعن أيوب ) هو معطوف على الإسناد الاول ، وقد تقدم الكلام عليه فيما قبل . واختلف في هيئة جملة في الغسلة الأخيرة قليل : يجعل في ماء ويصب عليه في آخر غسلة وهو ظاهر الحديث ، وقيل : إذا كمل غسله طيب بالكافور قبل التكفين . وقد ورد في رواية النسائي بلفظ « واجعلن في آخر ذلك كافوراً » . ( تنبيه ) : قيل ما مناسبة ادخال هذه الترجمة - وهي متعلقة بالغسل - بين ترجمتين متعلقتين بالكفن ؟ أجاب الزين بن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج اليه الميت قبل الشروع في الغسل أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله . ومن جملة ذلك الخنوط انتهى ماخصاً . ويحتمل أن يكون أشار بذلك الى خلاف من قال إن الكافور يختص بالخنول ولا يجعل في الماء وهو عن الأوزاعي وبعض الحنفية ، أو يجعل في الماء وهو قول الجمهور كما تقدم قريباً . ولفظة « الآخرة » صفة موصوف فيحتمل أن يكون التقدير الغسلة وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون الحفرة التي تلى الجسد

#### ١٤ - باب نقض شعر المرأة . وقال ابن سيرين : لا بأس أن ينقض شعر الميت

١٢٦٠ - **حدثنا** أحمد **حدثنا** عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج قال أيوب وسمعت حفصة بنت سيرين قالت : **حدثنا** أم عطية رضي الله عنها « أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون ، نقضنه ثم غسلنه ثم جعلنه ثلاثة قرون »

**قوله** ( باب نقض شعر المرأة ) أى الميتة قبل الغسل ، والتقييد بالمرأة خرج مخرج الغالب أو الأكثر ، وإلا فالرجل إذا كان له شعر ينقض لأجل التنظيف ولبيلغ الماء البشرة ، وذهب من منعه الى أنه قد يفضى الى انتناف شعره ، وأجاب من أثبتته بأنه يضم الى ما اتثر منه . **قوله** ( وقال ابن سيرين الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عنه . **قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو على بن شويه عن الفربري « أحمد بن صالح » . **قوله** ( قال أيوب ) في رواية الاسماعيلي من طريق حرمة عن ابن وهب عن ابن جريج « أن أيوب بن أبي تيمية أخبره » . **قوله** ( وسمعت ) هو معطوف على محذوف تقديره سمعت كذا وسمعت حفصة ، وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . **قوله** ( أنهن جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون نقضنه ثم غسلنه ) في رواية الاسماعيلي « قالت نقضته » ، والظاهر ان القائلة أم عطية ، ولعبد الرزاق عن معمر عن أيوب في هذا الحديث . فقلت نقضته فغسلته

لجملته ثلاثة قرون قالت نعم ، والمراد بالرأس شعر الرأس فهو من مجاز المجاورة ، وفائدة النقض تبليغ الماء البشرة وتنظيف الشعر من الاوساخ . ولمسلم من رواية أيوب عن حفصة عن أم عطية « مشطناها ثلاثة قرون ، وهو بتخفيف المعجمة أى سرحناها بالمشط ، وفيه حجة للشافعي ومن وافقه على استحباب تمرير الشعر ، واعتل من كرهه بتقطيع الشعر ، والرفق يؤمن معه ذلك

### ١٥ - باب كيف الإشعار للميت ؟

وقال الحسن : الخرقه الخامسة يشدُّ بها الفخذين والوركين تحت الدرع

١٢٦١ - **حدثنا** أحمد بن عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج أن أيوب أخبره قال : سمعت ابن سيرين يقول « جاءت أم عطية رضي الله عنها - امرأة من الأنصار من اللاتي بايعن - قدمت البصرة تباعد ابنها لها فلم تذكره ، فحدثتنا قالت : دخل علينا النبي ﷺ ونحن نسيلُ ابنته فقال : اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر ، واجعلن في الآخرة كافوراً ، فإذا فرغتن فاذنني . قالت : فلما فرغنا أتى إلينا حقوه فقال : أشعرنها إياه ، ولم يزد على ذلك » . ولا أدري أى بناته . وزعم أن الإشعار الففتها فيه . وكذلك كان ابن سيرين يأمرُ بالمرأة أن تُشعرَ ولا تؤزَرَ

**قوله** ( باب كيف الإشعار للميت ) أورد فيه حديث أم عطية أيضا ، وإنما أفرد له هذه الترجمة لقوله في هذا السياق « وزعم أن الإشعار الففتها فيه ، وفيه اختصار والتقدير وزعم أن معنى قوله أشعرنها إياه الففتها ، وهو ظاهر اللفظ ، لأن الشعار ما يلبس الجسد من الثياب . والقائل في هذه الرواية « وزعم ، هو أيوب . وذكر ابن بطال أنه ابن سيرين ، والاول أولى ، وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج قال « قلت لأيوب قوله أشعرنها تؤزَر به ؟ قال : ما أراه إلا قال الففتها فيه » . **قوله** ( وقال الحسن الخرقه الخامسة الخ ) هذا يدل على أن أول الكلام أن المرأة تكفن في خمسة أثواب . وقد وصله ابن أبي شيبه نحوه . وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت « فكفناها في خمسة أثواب وخمرناها كما يخمر الحى ، وهذه الزيادة صحيحة الإسناد ، وقول الحسن في الخرقه الخامسة قال به زفر ، وقالت طائفة : تشد على صدرها لتضم أكفانها ، وكأن المصنف أشار الى موافقة قول زفر : ولا يكره القميص للمرأة على الراجح عند الشافعية والحنابلة . **قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وقال أبو علي بن شيبه في روايته « حدثنا أحمد يعني ابن صالح ، ( فائدة ) : قوله « ولا أدري أى بناته ، هو مقول أيوب ، وفيه دليل على أنه لم يسمع تسميتها من حفصة ، وقد تقدم قريبا من وجه آخر عنه أنها أم كلثوم

### ١٦ - باب يجعلُ شعرُ المرأةِ ثلاثةَ قُرونٍ

١٢٦٢ - **حدثنا** قبيصةٌ حدثنا سفيانٌ عن هشامٍ عن أمِّ الهذيل عن أمِّ عطية رضي الله عنها قالت « **ضَفَرْنَا** شَعْرَ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ » - تعنى ثلاثة قرون - وقال وكيعٌ قال سفيانٌ « **نَاصِيَتُهَا** وَ**قَرْنُهَا** »



**قوله** ( باب يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون ) أى صفاتر . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، وهشام هو ابن حسان ، وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين . **قوله** ( صفترنا ) بضاد ساقطة وفاء خفيفة ( شعر بنت النبي ﷺ ) تعني ثلاثة قرون ، وقال وكيع قال سفيان ( أى بهذا الإسناد ) ناصيتها وقرنها ( أى جانبي رأسها ) ، ورواية وكيع وصلها الإسماعيلي بهذه الزيادة وزاد ثم ألقيناه خلفها ، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة في الباب الذي يليه . واستدل به على صفتر شعر الميت خلافاً لمن منعه ، فقال ابن القاسم : لا أعرف الصفتر بل يكف (١) وعن الأوزاعي والحنفية : يرسل شعر المرأة خلفها وعلى وجهها مرفوعاً . قال القرطبي : وكأن سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية هل استندت فيه إلى النبي ﷺ فيكون مرفوعاً ، أو هو شيء رأته ففعلته استحساناً ؟ كلا الأمرين محتمل ، لكن الأصل أن لا يفعل في الميت شيء من جنس القرب إلا باذن من الشرع محقق ولم يرد ذلك مرفوعاً ، كذا قال . وقال النووي : الظاهر اطلاع النبي ﷺ وتقريره له . قلت : وقد رواه سعيد بن منصور بلفظ الأمر من رواية هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال لنا رسول الله ﷺ : اغسلنها وترا واجملن شعرها صفاتر ، وقال ابن حبان في صحيحه : ذكر البيان بأن أم عطية إنما مشطت ابنة النبي ﷺ بأمره لا من تلقاء نفسها ، ثم أخرج من طريق حماد عن أيوب قال : قالت حفصة عن أم عطية اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجملن لها ثلاثة قرون ( تنبيه ) : قوله : ثلاثة قرون ، مع قوله : ناصيتها وقرنها ، لا تضاد بينهما ، لأن المراد بالثلاثة قرون الصفاتر ، والمراد بالقرنين الجانبان

## ١٧ - باب يلقى شعر المرأة خلفها

١٢٦٣ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى بن سعيد عن هشام بن حسان قال **حدثنا** حفصة عن أم عطية رضي الله عنها قالت « **تُوقِيتُ** إحدى بنات النبي ﷺ ، فأتانا النبي ﷺ فقال : اغسلنها بالسدر وتراً ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك ، واجملن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور ، فاذا فرغتن فاذنني . فلما فرغنا آذناه ، فالتقى إلينا حقوه ، فصفترنا شعرها ثلاثة قرون وألقيناه خلفها »

**قوله** ( باب يلقى شعر المرأة خلفها ) في رواية الأصل وأبي الوقت : يجعل ، وزاد الحموي : ثلاثة قرون ، ثم أورد المصنف حديث أم عطية من رواية هشام بن حسان عن حفصة وفيه : فصفترنا شعرها ثلاثة قرون فألقيناه خلفها ، أخرجه مسدد عن يحيى بن سعيد ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بلفظ : ومشطناها ، وقد تقدم ذلك من رواية الثوري عن هشام أيضاً ، وعند عبد الرزاق من طريق أيوب عن حفصة : صفترنا رأسها ثلاثة قرون ناصيتها وقرنها وألقيناه إلى خلفها ، قال ابن دقيق العيد : فيه استحباب تسريح المرأة وتصغيرها ، وزاد بعض الشافعية أن يجعل الثلاث خلف ظهرها ، وأورد فيه حديثاً غريباً ، كذا قال وهو ما يتعجب منه مع كون الزيادة في صحيح البخاري ، وقد توبع راويها عليها كما تراه . وفي حديث أم عطية من الفوائد - غير ما تقدم في هذه التراجم العشر - تعليم الإمام من لا علم له بالأمر الذي يقع فيه ، وتفويضه إليه إذا كان أهلاً لذلك بعد أن ينبهه على علة الحكم .

(١) في مخطوطة الرياض ، بل يلف ،

واستدل به على أن الغسل من غسل الميت ليس بواجب لأنه موضع تعليم ولم يأمر به ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون شرع بعد هذه الواقعة . وقال الخطابي : لا أعلم أحدا قال بوجوده . وكأنه ما درى أن الشافعي علق القول به على صحة الحديث ، والخلاف فيه ثابت عند المالكية وصار إليه بعض الشافعية أيضا . وقال ابن بريدة : الظاهر أنه مستحب ، والحكمة فيه تتعلق بالميت ، لأن الغاسل إذا علم أنه سيغتسل لم يتحفظ من شيء يصيبه من أثر الغسل فيبالغ في تنظيف الميت وهو مطمئن ، ويحتمل أن يتعلق بالغاسل ليسكون عند فراغه على يقين من طهارة جسده بما لعله أن يكون أصابه من رشاش ونحوه انتهى<sup>(١)</sup> واستدل به بعض الحنفية على أن الزوج لا يتولى غسل زوجته ، لأن زوج ابنة النبي ﷺ كان حاضرا وأمر النبي ﷺ النسوة بغسل ابتسه دون الزوج ، وتعقب بأنه يتوقف على صحة دعوى أنه كان حاضرا ، وعلى تقدير تسليمه فيحتاج إلى ثبوت أنه لم يكن به مانع من ذلك ولا أثر النسوة على نفسه ، وعلى تسليمه فغاية ما فيه أن يستدل به على أن النسوة أولى منه لا على منعه من ذلك لو أراد . والله أعلم بالصواب

## ١٨ - باب الثياب البيض للكفن

١٢٦٤ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سحولية من كرسف ليس فيهن قميص ولا عمامة »

[الحديث ١٢٦٤ - أطرافه في : ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٨٧]

**قوله** ( باب الثياب البيض للكفن ) أورد فيه حديث عائشة وكفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب بيض ، الحديث ، وتقرير الاستدلال به أن الله لم يكن ليختار لنبه إلا الأفضل ، وكأن المصنف لم يثبت على شرطه الحديث الصريح في الباب وهو ما رواه أصحاب السنن من حديث ابن عباس بلفظ « لبسوا ثياب البياض فانها أظهر وأطيب ، وكفنوا فيها موتاكم ، صححه الترمذي والحاكم ، وله شاهد من حديث سمرة بن جندب أخرجه وإسناده صحيح أيضا ، وحكى بعض من صنف في الخلاف عن الحنفية أن المستحب عذم أن يكون في أحدها ثوب جبرة ، وكأنهم أخذوا بما روى أنه عليه الصلاة والسلام كفن في ثوبين وبرد جبرة أخرجه أبو داود من حديث جابر وإسناده حسن ، لكن روى مسلم والترمذي من حديث عائشة أنهم نزعوها عنه ، قال الترمذي : وتكفيته في ثلاثة أثواب بيض أصح ما ورد في كفنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة « لف في برد جبرة جفف فيه ثم نزع عنه ، ويمكن أن يستدل لهم بعموم حديث أنس « كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الجبرة » أخرجه الشيخان ، وسيأتي في اللباس . والجبرة بكر الحاء المهملة وفتح الموحدة ما كان من البرود مخططا

## ١٩ - باب الكفن في ثوبين

١٢٦٥ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) وقال بعضهم : إن الحكمة في ذلك - والله أعلم - جبر ما يحصل للغاسل من الضعف بسبب مشاهدة الميت وذكر الموت وما بعده ، وهو معنى مناسب . والله أعلم

قال « بينا رجل واقف برفة إذ وقع عن راحلته فوقصته - أو قال : فأوقصته - قال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يبعث يوم القيامة ملبياً »

[ الحديث ١٢٦٥ - أطرافه في : ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٨٣٩ ، ١٨٤٩ ، ١٨٥٠ ، ١٨٥١ ]

قوله ( باب السكفن في ثوبين ) كأنه أشار الى أن الثلاث في حديث عائشة ليست شرطاً في الصحة ، وإنما هو مستحب وهو قول الجمهور . واختلف فيما إذا شح بعض الورقة بالثاني أو الثالث ، والمرجح أنه لا يلتفت اليه . وأما الواحد السائر لجميع البدن فلا بد منه بالاتفاق . قوله ( حدثنا حماد ) في رواية الأصيلي « ابن زيد » . قوله ( بينا رجل ) لم أقف على تسميته . قوله ( واقف ) استدل به على إطلاق لفظ الواقف على الراكب . قوله ( برفة ) سيأتي بعد باب من وجه آخر ، ونحن مع النبي ﷺ . قوله ( فوقصته ، أو قال فأوقصته ) شك من الراوي ، والمعروف عند أهل اللغة الأول والذي بالهمز شاذ ، والوقص كسر العنق ، ويحتمل أن يكون فاعل وقصته الورقة أو الراحلة بأن تكون أصابته بعد أن وقع والأول أظهر ، وقال الكرماني : فوقصته أي راحلته فإن كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز ، وإن حصل من الراحلة بعد الوقوع لحقيقة . قوله ( وكفنوه في ثوبين ) استدل به على إبدال ثياب المحرم وليس بشئ لأنه سيأتي في الحج بلفظ « في ثوبيه » ، وللنسائي من طريق يونس بن نافع عن عمرو ابن دينار « في ثوبيه اللذين أحرم فيهما » ، وقال المحب الطبري : إنما لم يزد ثوباً ثالثاً تكريماً له كما في الشهيد حيث قال « زملوم بدمانهم » ، واستدل به على أن الإحرام لا ينقطع بالموت كما سيأتي بعد باب ، وعلي ترك الثيابة في الحج لأنه ﷺ لم يأمر أحداً أن يكمل عن هذا المحرم أفعال الحج وفيه نظر لا يخفى ، وقال ابن بطال : وفيه أن من شرع في عمل طاعة ثم حال بينه وبين إتمامه الموت رجبى له أن الله يكتبه في الآخرة من أهل ذلك العمل

## ٢٠ - باب الجنوط للبيت

١٢٦٦ - حديث قتيبة حدثنا حماد عن أيوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بينا رجل واقف مع رسول الله ﷺ برفة إذ وقع من راحلته فأقصته - أو قال : فأوقصته - فقال رسول الله ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً »

قوله ( باب الجنوط للبيت ) أي غير المحرم . أورد فيه حديث ابن عباس المذكور عن شيخ آخر ، وشاهد الترجمة قوله « ولا تحنطوه » ثم علل ذلك بأنه يبعث ملبياً ، فدل على أن سبب النهي أنه كان محرماً ، فإذا انتفت العلة انتفى النهي ، وكان الجنوط للبيت كان مقرراً عندهم . وكذا قوله « لا تحمروا رأسه » أي لا تغطوه ، قال البيهقي : فيه دليل على أن غير المحرم يحنط كما يحمر رأسه ، وأن النهي إنما وقع لأجل الإحرام خلافاً لمن قال من المالكية وغيرهم إن الإحرام ينقطع بالموت فيصنع بالميت ما يصنع بالحى ، قال ابن دقيق العيد : وهو مقتضى القياس ، لكن الحديث بعد أن ثبت يقدم على القياس ، وقد قال بعض المالكية : إثبات الجنوط في هذا الخبر بطريق المضموم من منع الجنوط للمحرم ، ولكنها واقعة حال يتطرق الاحتمال الى منطوقها فلا يستدل بمضمونها . وقال بعض

الحنفية : هذا الحديث ليس عاما بلفظه لانه في شخص معين ، ولا بعينه لانه لم يقل يبعث ملبيا لانه محرم فلا يتعدى حكمه الى غيره إلا بدليل منفصل . وقال ابن بزيمة : وأجاب بعض أصحابنا عن هذا الحديث بان هذا مخصوص بذلك الرجل لأن إخباره ﷺ بانه يبعث ملبيا شهادة بأن حجه قبل ، وذلك غير محقق لغيره . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن هذه العلة انما ثبتت لاجل الإحرام فتعم كل محرم ، وأما القبول وعدمه فامر مغيب . واعتل بعضهم بقوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ وبقوله ﷺ : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث » ، وليس هذا منها فينبغي أن ينقطع عمله بالموت ، وأجيب بأن تكفينه في ثوبي إحرامه وتبقيته على هيئة إحرامه من عمل الحى بعده كفعله والصلاة عليه فلا معنى لما ذكره . وقال ابن المنير في الحاشية : قد قال ﷺ في الشهداء « زملوهم بدمائهم » مع قوله « والله أعلم بمن يكلم في سبيله » فعمم الحكم في الظاهر بناء على ظاهر السبب فينبغي أن يعمم الحكم في كل محرم ، وبين المجاهد والمحرم جامع لأن كلا منهما في سبيل الله . وقد اعتذر الداودي عن مالك فقال : لم يبلغه هذا الحديث ، وأورد بعضهم أنه لو كان إحرامه باقيا لوجب أن يكمل به المناسك ولا قائل به . وأجيب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما وقد وضع أن الحكمة في ذلك استبقاء شعار الإحرام كاستبقاء دم الشهيد

## ٢١ - باب كيف يكفن المحرم ؟

١٢٦٧ - **حدثنا** أبو الثمان أخبرنا أبو عوافة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رجلا وقعه بغيره ونحن مع النبي ﷺ وهو محرم ، فقال النبي ﷺ : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيبا ، ولا تحمروا رأسه ، فان الله يبعثه يوم القيامة ملبيا »

١٢٦٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو وأيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رجل واقف مع النبي ﷺ برفة وقع عن راحلته ، قال أيوب : فوقصته - وقال عمرو : فأقصته - فات ، قال : اغسلوه بماء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تحنطوه ، ولا تحمروا رأسه ، فانه يوم القيامة . قال أيوب : يلبى ، وقال عمرو : ملبيا »

قوله ( باب كيف يكفن المحرم ) سقطت هذه الترجمة للاصلي وثبتت لغيره وهو أوجه . وأورد المصنف فيها حديث ابن عباس المذكور من طريقتين ، ففي الاول « فانه يبعث يوم القيامة ملبيا ، كذا للمستمل والباقيين » ملبدا ، بدال بدل التحتانية ، والتليد جمع الشعر بصمغ أو غيره ليخف شعثه ، وكانت عادتهم في الإحرام أن يصنعوا ذلك . وقد أنكر عياض هذه الرواية وقال : ليس بالتليد معنى ، وسيأتي في الحج بلفظ « يلب » ، ورواه النسائي بلفظ « فانه يبعث يوم القيامة محرم » ، لكن ليس قوله ملبدا فاسد المعنى بل توجيه ظاهر . قوله في الرواية الاخرى ( كان رجل واقفا ) كذا لابن ذر والباقيين « واقف » على أنه صفة لرجل ، وكان تأمة أى حصل رجل واقف ، قوله ( فأقصته ) أى هشمته يقال أقصع القملة إذا هشمها ، وقيل هو غاص بكرم العظم ، ولو سلم فلا مانع أن يستعاد لكسر الرقبة . وفي رواية الكشمشني بتقديم العين على الصاد ، والقصص القتل في الحال ومنه قعاص الغنم وهو موتها . قال الزين بن

المخير : تضمنت هذه الترجمة الاستفهام عن الكيفية مع أنها مبينة ، لكنها لما كانت تحتمل أن تكون خاصة بذلك الرجل ، وأن تكون عامة لكل محرم ، أثر المصنف الاستفهام . قلت : والذي يظهر أن المراد بقوله « كيف يكفن » ، أى كيفية التكفين ولم يرد الاستفهام ، وكيف يظن به أنه متردد فيه وقد جزم قبل ذلك بأنه عام في حق كل أحد حيث ترجم بجواز التكفين في ثوبين . **قوله** ( ولا تمسوه ) بضم أوله وكسر الميم من أمس ، قال ابن المنذر : في حديث ابن عباس لإباحة غسل المحرم الحى بالسدر خلافا لمن كرهه له ، وأن الزور في الكفن ليس بشرط في الصحة ، وأن الكفن من رأس المال لأمره عليه السلام بتكفينه في ثوبيه ولم يستفصل هل عليه دين يستغرق أم لا . وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب إحرامه ، وأن إحرامه باق ، وأنه لا يكفن في المخيط . وفيه التعليل بإلقاء لقوله فإنه ، وفيه التكفين في الثياب الملبوسة ، وفيه استحباب دوام النلبية الى أن ينتهى الإحرام ، وأن الإحرام يتعلق بالرأس لا بالوجه ، وسيأتى الكلام على ما وقع في مسلم بلفظ « ولا تخمروا وجهه » ، في كتاب الحج ان شاء الله تعالى . وأغرب القرطبي لحكى عن الشافعى أن المحرم لا يصل على ، وليس ذلك بمعروف عنه . ( قائدة ) : يحتمل اقتضاره له على التكفين في ثوبيه لكونه مات فيهما وهو متلبس بتلك العباداة الفاضلة ، ويحتمل أنه لم يجد له غيرهما

## ٢٢ - باب الكفن في القميص الذى يُسكفُ أو لا يكفُ ، ومن كفّن بغير قميص

١٢٦٩ - **حدثنا** مسدد قال **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عبد الله بن أبي لهي لما توفى جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أ كفنه فيه ، وصل عليه واستغفر له . فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم قميصه فقال : آذني أصلي عليه . فأذنه . فلما أراد أن يصل عليه جذبه عمر رضى الله عنه فقال : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ فقال : أنا بين خيرين قال **استغفر** لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم » فصلى عليه ، فبزلت **ولا تصل على أحد منهم مات أبدا** »

[ الحديث ١٢٦٩ - أطرافه في : ٤٦٧٠ ، ٤٦٧٢ ، ٥٧٩٦ ]

١٢٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** ابن عيينة عن عمرو وسميع جابر رضى الله عنه قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن أبي لهي بعد ما دُفن ، فأخرجته فتفت فيه من ريقه ، وألبسه قميصه »

[ الحديث ١٢٧٠ - أطرافه في : ١٣٥٠ ، ٣٠٠٨ ، ٥٧٩٥ ]

**قوله** ( باب الكفن في القميص الذى يكف أو لا يكف ) قال ابن التين : ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف وبعضهم بالعكس ، وإلقاء مشددة فيهما . وضبطه بعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف إلقاء وكسرها ، والاول أشبه بالمعنى . وتعقبه ابن رشيد بأن الثانى هو الصواب قال : وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسى ، وكذا رأيت في أصل أبى القاسم بن الورد ، قال : والذي يظهر لى أن البخارى لحظ قوله تعالى **استغفر لهم أو لا تستغفر لهم** أى أن النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قيسه سواء كان يكف عنه العذاب أو لا يكف استصلاحا للقلوب

المؤلفة ، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين<sup>(١)</sup> سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا . قال ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له ، قال : وأما الصبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه انتهى ، وقد جزم المهلب بأنه الصواب . وأن الياء سقطت من الكاتب غلطا ، قال ابن بطال : والمراد طويلا كان القميص سابقا أو قصيرا فانه يجوز أن يكفن فيه كذا قال ، ووجهه بعضهم بأن عبد الله كان مفرط الطول كما سيأتي في ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ له قميصه وكان النبي ﷺ معتدل الخلق ، وقد أعطاه مع ذلك قميصه ليكفن فيه ولم يلتفت إلى كونه ساترا بل يجيع بدنه أو لا ونعقب بأن حديث جابر دال على أنه كفن في غيره فلا تنتهض الحجة بذلك . وأما قول ابن رشيد إن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم ، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين ، والمعنى أن التكفين في القميص ليس عمتما سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف ، أو المراد بالكف ترديره دفعا لقول من يدعى أن القميص لا يسوغ إلا إذا كانت أطرافه غير مكفوفة أو كان غير مررر لبشبه الرداء . وأشار بذلك إلى الرد على من سالف في ذلك ، وإلى أن التكفين في غير قميص مستحب ، ولا يكره التكفين في القميص . وفي الخلافات للبيهقي عن طريق ابن عون قال : كان محمد بن سيرين يستحب أن يكون قميص الميت كقميص الحي مكففا مرررا وسباني الكلام على حديث عبد الله بن عمر في قصة عبد الله بن أبي في تفسير براءة أن شاء الله تعالى ، ونذكر فيه أبواب الإشكال الواقع في قول عمر : أليس الله قد نهاك أن تصل على المنافقين ؟ مع أن نزول قوله تعالى ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ﴾ كان بعد ذلك كما سيأتي في سياق حديث الباب حيث قال : فزلت ﴿ ولا تصل ﴾ ، وحصل الجواب أن عمر فهم من قوله ﴿ فلن يغفر الله لهم ﴾ منع الصلاة عليهم ، فأخبره النبي ﷺ أن لا يمنع ، وأن الرجاء لم ينقطع بعد . ثم إن ظاهر قوله في حديث جابر د أن النبي ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما دفن فأخرجه فنفث فيه من ريقه وألبس قميصه ، يخالف أقواله في حديث ابن عمر ولما مات عبد الله بن أبي جاء ابنه فقال : يا رسول الله أعطني قميصك أكفنه فيه ، فأعطاه قميصه وقال : آذني أصلي عليه . فأذنه ، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر ، الحديث . وقد جمع بينهما بأن معنى قوله في حديث ابن عمر د فأعطاه ، أي أنعم له بذلك ، فأطلق على العدة اسم العطية مجازا لتحقق وقوعها . وكذا قوله في حديث جابر د بعد ما دفن عبد الله بن أبي ، أي دلى في حفرته ، وكان أهل عبد الله بن أبي خشوا على النبي ﷺ المشقة في حضوره فبادروا إلى تجهيزه قبل وصول النبي ﷺ ، فلما وصل وجدوا قد دلوه في حفرته فأمر بإخراجه لإنجازا لوغده في تكفينه في القميص والصلاة عليه والله أعلم . وقيل : أعطاه ﷺ أحد قميصه أولا ، ثم لما حضر أعطاه الثاني بسؤال ولده . وفي د الإكليل ، للحاكم ما يؤيد ذلك . وقيل : ليس في حديث جابر دلالة على أنه ألبس قميصه بعد إخراجه من القبر ، لأن لفظه د فوضعه على ركبتيه وألبس قميصه ، والواو لا ترتب قلعه أراد أن يذكر ما وقع في الجملة من إكرامه له من غير إرادة ترتيب . وسيأتي في الجهاد ذكر السبب في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله بن أبي ، وبقية القصة في التفسير وأن اسم ابنه المذكور عبد الله كاسم أبيه إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الإسماعيلي جواز طلب آثار أهل الخير منهم للتبرك بها وإن كان السائل غنيا

(١) انظر ما تقدم في ص ١٣٠ وغيرها من منه التبرك بآثار الصالحين سوى النبي صلى الله عليه وسلم

## ٢٣ - باب الكفن بغير قميص

١٢٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولٍ كُرْسُفٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

١٢٧٢ - حَدَّثَنَا سَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ

**قوله** (باب الكفن بغير قميص) ثبتت هذه الترجمة للأكثر وسقطت للمستمل، ولكنه ضمنها الترجمة التي قبلها فقال بعد قوله أولا يكف، ومن كفن بغير قميص، والخلاف في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم في الاستحباب وعدمه، والثاني عن الجمهور، وعن بعض الحنفية يستحب القميص دون العمامة. وأجاب بعض من خالف بأن قولها ليس فيها قميص ولا عمامة يحتمل نفي وجودهما جملة، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعداد أي الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة والأول أظهر، وقال بعض الحنفية: معناه ليس فيها قميص أي جديد، وقيل ليس فيها القميص الذي غسل فيه، أو ليس فيها قميص مكشوف الأطراف. **قوله** (حدثنا سفیان) هو الثوري. **قوله** (سحول) بضم المهملةين وآخره لام أي بيض، وهو جمع سحل، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من قطن، وقد تقدم في باب الثياب البيض للكفن، بلفظ «بمانية بيض سحولية من كرسف»، وعن ابن وهب: السحول القطن، وفيه نظر، وهو بضم أوله ويروى بفتح نسبه إلى سحول قرية باليمن. وقال الأزهري: بالفتح المدنية، وبالضم الثياب. وقيل النسب إلى القرية بالضم، وأما بالفتح فنسبه إلى القصار لأنه يسحل الثياب أي ينقيها. والكرسف بضم الكاف والمهملتين بينهما راء ساكنة هو القطن، ووقع في رواية للبيهقي «سحولية جدد»

## ٢٤ - باب الكفن بلا عمامة

١٢٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا قِمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ»

**قوله** (باب الكفن بلا عمامة) كذا للأكثر، والمستمل الكفن في الثياب البيض، والاول اولى لثلاث تكرار الترجمة بغير فائدة، وقد تقدم ما في هذا النفي في الباب الذي قبله. **قوله** (ثلاثة أثواب) في طبقات ابن سعد عن الشعبي: إزار ورداء ولفافة،

## ٢٥ - باب الكفن من جميع المال . وبه قال عطاء والزهرى وعمر بن دينار وقنادة

وقال عمرو بن دينار: الحنوط من جميع المال. وقال إبراهيم: يُبَدَأُ بِالْكَفَنِ، ثُمَّ بِالَّذِينَ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ وقال سفیان: أَجْرُ الْقَبْرِ وَالنَّسْلُ هُوَ مِنَ الْكَفَنِ

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسْكِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «أَتَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ

ابن عوف رضي الله عنه يوماً بطعامه ، فقال : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرَ مَنْئِي - فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . وَقُتِلَ حَمْزَةُ - أَوْ رَجُلٌ آخَرُ - خَيْرُ مَنْئِي فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ . لَقَدْ حَسِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَلَتْ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي »

[ الحديث ١٢٧٤ - طرفاه في : ١٢٧٥ ، ٤٠٤٥ ]

قوله ( باب الكفن من جميع المال ) أى من رأس المال ، وكان المصنف راعى لفظ حديث مرفوع ورد بهذا اللفظ أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث على وإسناده ضعيف ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل من حديث جابر ، وحكى عن أبيه أنه منكر ، قال ابن المنذر : قال بذلك جميع أهل العلم إلا رواية شاذة عن خلاص بن عمرو قال : الكفن من الثلث ، وعن طاوس قال : من الثلث أن كان قليلاً . قلت : أخرجهما عبد الرزاق ، وقد يرد على هذا الإطلاق ما استثناه الشافعية وغيرهم من الزكاة وسائر ما يتعلق بعين المال فإنه يقدم على الكفن وغيره من مؤنة تجهيزه كما لو كانت التركة شيئاً مرهوناً أو عبداً جانياً . قوله ( وبه قال عطاء والزهرى وعمرو بن دينار وقتادة ، وقال عمرو بن دينار : الخنوط من جميع المال ) أما قول عطاء فوصله الدارمى من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عنه قال : الخنوط والكفن من رأس المال ، وأما قول الزهرى وقتادة فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن الزهرى وقتادة قال : الكفن من جميع المال ، وأما قول عمرو بن دينار فقال عبد الرزاق : عن ابن جريج عن عطاء : الكفن والخنوط من رأس المال ، قال : وقاله عمرو بن دينار ، وقوله : وقال إبراهيم - يعنى النخعي - يبدأ بالكفن ثم بالدين ثم بالوصية . قوله ( وقال سفيان ) أى الثوري الخ وصله الدارمى من قول النخعي كذلك دون قول سفيان ، ومن طريق أخرى عن النخعي بلفظ : الكفن من جميع المال ، وصله عبد الرزاق عن سفيان أى الثوري عن عبيدة بن معتب عن إبراهيم قال : قُتِلَ لسفيان : فأجر القبر والغسل ؟ قال : هو من الكفن ، أى أجرة حفر القبر وأجرة الغسل من حكم الكفن فى أنه من رأس المال . قوله ( حدثنا أحمد بن محمد المسكى ) هو الأزرق على الصحيح . قوله ( عن سعد ) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف فأبراهيم بن سعد فى هذا الإسناد راو عن أبيه عن جده عن جد أبيه ، وسيأتى سياقه فى الباب الذى يليه أصرح اتصالاً من هذا . ويأتى الكلام على فوائده مستوفى فى باب غزوة أحد ، من كتاب المغازى ، وشاهد الترجمة منه قوله فى الحديث : فلم يوجد له ، لأن ظاهره أنه لم يوجد ما يملكه إلا البرد المذكور ، ووقع فى رواية الأكثر : إلا برده بالضمير العائد عليه ، وفى رواية الكشميهنى : إلا بردة ، بلفظ واحدة البرود ، وسيأتى حديث خباب فى الباب الذى بعده بلفظ : ولم يترك إلا نمرة ، واختلف فيما إذا كان عليه دين مستغرق هل يكون كفنه ساتراً لجميع بدنه أو للعمرة فقط ؟ المرجح الأول ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يجزئ . ثوب واحد يصف ما تحته من البدن . قوله ( أو رجل آخر ) لم أقف على اسمه ، ولم يقع فى أكثر الروايات إلا بذكر حمزة ومصعب فقط ، وكذا أخرجه أبو نعيم فى مستخرجه من طريق منصور بن أبي مزاحم عن إبراهيم بن سعد . قال الزين ابن المنير : يستفاد من قصة عبد الرحمن لإيثار الفقير علم الغنى وإيثار البخلى للعبادة على تعاطى الاكتساب ، فلذلك امتنع من تناول ذلك الطعام مع أنه كان صائماً

٢٦ - باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد



١٢٧٥ - **حديث** محمد بن مُقَاتِل أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ « أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَتَى بَطْلَامَ - وَكَانَ صَائِمًا - فَقَالَ : قُتِلَ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ . وَأَرَاهُ قَالَ : وَقُتِلَ حِزَّةٌ - وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - ثُمَّ بَسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بَسِطَ - أَوْ قَالَ : أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عَجَلَتْ لَنَا . ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ »

**قوله** ( باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد ) أى اقتصر عليه ولا ينتظر بدقته ارتقاب شيء آخر . وفى قول عبيد الرحمن بن عوف « وهو خير مني » دلالة على تواضعه . وفيه إشارة إلى تعظيم فضل من قتل في المشاهد الفاضلة مع النبي ﷺ ، وزاد في هذه الطريق « إن غطي رأسه بدت رجليه » وهو موافق لما في الرواية التي في الباب الذي يليه . وروى الحاكم في المستدرک من حديث أنس أن حزمة أيضا كفن كذلك

## ٢٧ - باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه

١٢٧٦ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعشى حدثنا شقيق حدثنا خباب رضي الله عنه قال « هاجرنا مع النبي ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ : فَتَنَا مِنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا مِنْهُمْ مُصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَمَتَا مِنْ أَيْبَنَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا . قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِيهِ إِلَّا بُرْدَةً إِذَا غَطَّيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِذَا غَطَّيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَتَعَلَّى رَأْسَهُ ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ »

[ الحديث ١٢٧٦ - أطرافه في : ٢٨٩٧ ، ٣٩١٣ ، ٣٩١٤ ، ٤٠٤٧ ، ٤٠٨٢ ، ٦٤٣٢ ، ٦٤٤٨ ]

**قوله** ( باب إذا لم يجد كفنا إلا ما يوارى رأسه أو قدميه ) أى رأسه مع بقية جسده إلا قدميه أو العكس ، كأنه قال : ما يوارى جسده إلا رأسه ، أو جسده إلا قدميه ، وذلك بين من حديث الباب حيث قال « خرجت رجلاه » ولو كان المراد أنه يغطي رأسه فقط دون سائر جسده لكان تغطية العورة أولى . ويستفاد منه أنه إذا لم يوجد ساتر البتة أنه يغطي جميعه بالإذخر ، فإن لم يوجد فبما تيسر من نبات الأرض ، وسيأتي في كتاب الحج قول العباس « إلا الإذخر فإنه لبيوتنا وقبورنا » فكأنها كانت عادة لهم استعماله في القبور ، قال المهب : وإنما استحب لهم النبي ﷺ التكفين في تلك الثياب التي ليست سابقة لأنهم قتلوا فيها انتهى . وفى هذا الجزم نظر ، بل الظاهر أنه لم يجد لهم غيرها كما هو مقتضى الترجمة . **قوله** ( حدثنا شقيق ) هو ابن سلمة أبو وائل ، وخباب بمعجمة وموحدتين الأولى مثقلة هو ابن الأرت ، والأسناد كله كوفيون . **قوله** ( لم يأكل من أجره شيئا ) كناية عن الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتوح ، وكان المراد بالأجر ثمرته ، فليس مقصورا على أجر الآخرة . **قوله** ( أَيْبَنَتْ ) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح النون أى فضحت . **قوله** ( فهو يهديها ) بفتح أوله وكسر الهمزة أى يجتنيها ، وضبطه النووى بضم الدال ، وحكى ابن التين تثليثها . **قوله** ( ما نكفنه به ) سقط لفظ « به » ، من رواية غير أبي ذر ،

وسياتي بقية الكلام على فوائده في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

## ٢٨ - باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه

١٢٧٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضي الله عنه « ان امرأة جاءت النبي ﷺ ببرد منسوجة فيها حاشيتها . أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة . قال : نعم . قالت : نسجتها بيدي ، فبئت لا كسوكها ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فحسناها فلان فقال : اكسنيها ما أحسنها . قال القوم : ما أحسنت ، لبسها النبي ﷺ محتاجاً إليها ثم سألته وعلمت أنه لا يرده . قال : إني والله ما سألته لألبسها ، إنما سألته لتكون كفتي . قال سهل : فكانت كفته »

[ الحديث ١٢٧٧ - أطرافه في : ٢٠٩٣ ، ٦٠٣٦ ]

**قوله** (باب من استعد الكفن في زمن النبي ﷺ فلم ينكر عليه) ضبط في روايتنا بفتح الكاف على البناء للجهول وحكى الكسر على أن فاعل الإنكار النبي ﷺ ، وحكى الزين بن المنير عن بعض الروايات فلم ينكره بهاء بدل عليه وهو بمعنى الرواية التي بالكسر ، وإنما قيد الترجمة بذلك ليشير إلى أن الإنكار الذي وقع من الصحابة كان على الصحابي في طلب البردة فلما أخبرهم بعذرهم لم ينكروا ذلك عليه ، فيستفاد منه جواز تحصيل ما لا بد لليت منه من كفن ونحوه في حال حياته ، وهل يلتحق بذلك حفر القبر ؟ فيه بحث سيأتي . **قوله** (ان امرأة) لم أقف على اسمها . **قوله** (فيها حاشيتها) قال الداودي يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية ، وقال غيره حاشية الثوب هديه فكأنه قال إنها جديدة لم يقطع هديها ولم تلبس بعد ، وقال القزاز : حاشيتا الثوب ناحيتاه الثوب في طرفيها الهدب . **قوله** (أتدرون) هو مقول سهل بن سعد بينه أبو غسان عن أبي حازم كما أخرجه المصنف في الأدب ولفظه « فقال سهل لقوم أتدرون ما البردة ؟ قالوا : الشملة ، انتهى . وفي تفسير البردة بالشملة تجوز لأن البردة كساء والشملة ما يشتمل به فهي أعم ، لكن لما كان أكثر اشتغالهم بها أطلقوا عليها اسمها . **قوله** (فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها) كأنهم عرفوا ذلك بقرينة حال أو تقدم قول صريح . **قوله** (فخرج إلينا وإنها إزاره) في رواية ابن ماجه عن هشام بن عمار عن عبد العزيز ، « فخرج إلينا فيها ، وفي رواية هشام بن سعد عن أبي حازم عند الطبراني « فآتزر بها ثم خرج ، **قوله** (حسناها فلان فقال اكسنيها ما أحسنها) كذا في جميع الروايات هنا بالمهملتين من التحسين . وللصنف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم ، بالجيم بغير نون وكذا للطبراني والاسماعيلي من طريق أخرى عن أبي حازم ، وقوله « فلان ، أفاد المحب الطبري في الأحكام له أنه عبد الرحمن بن عوف ، وعزاه للطبراني ولم أره في المعجم الكبير لا في مسند سهل ولا عبد الرحمن ، ونقله شيخنا ابن الملقن عن المحب في شرح العمدة ، وكذا قال لنا شيخنا الحافظ أبو الحسن الهيثمي إنه وقف عليه ، لكن لم يستحضر مكانه ، ووقع لشيخنا ابن الملقن في « شرح التنبيه ، أنه سهل بن سعد وهو غلط فكأنه التبس على شيخنا اسم ثقات باسم الراوي ، نعم أخرج الطبراني الحديث المذكور عن أحمد بن عبد الرحمن بن يسار<sup>(١)</sup> عن قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن

عن أبي حازم عن سهل وقال في آخره : قال قتيبة هو سعد بن أبي وقاص ، انتهى ، وقد أخرجه البخاري في اللباس والنسائي في الزينة عن قتيبة ولم يذكر عنه ذلك ، وقد رواه ابن ماجه بسنده المتقدم وقال فيه : فجاء فلان رجل سماه يومئذ ، وهو دال على أن الراوي كان ربما سماه . ووقع في رواية أخرى للطبراني من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم أن السائل المذكور أعرابي ، فلم يكن زمعة ضعيفا لا تنفي أن يكون هو عبد الرحمن بن عوف أو سعد بن أبي وقاص ، أو يقال تعددت القصة على ما فيه من بعد والله أعلم . **قوله** ( ما أحسنها ) بنصب النون وما للتعجب ، وفي رواية ابن ماجه والطبراني من هذا الوجه قال نعم فلما دخل طواها وأرسل بها اليه ، وهو للصف في اللباس من طريق يعقوب بن عبد الرحمن بلفظ : فقال نعم فجلس ما شاء الله في المجلس ثم رجع فطواها ثم أرسل بها اليه . **قوله** ( قال القوم ما أحسن ) ما نافية ، وقد وقعت تسمية المعانين له من الصحابة في طريق هشام بن سعد المذكورة ولفظه قال سهل فقلت للرجل لم سأله وقد رأيت حاجته اليها ؟ فقال : رأيت ما رأيتم ، ولكن أردت أن أخبرها حتى أكفن فيها . **قوله** ( انه لا يرد ) كذا وقع هنا بحذف المفعول ، وثبت في رواية ابن ماجه بلفظ : لا يرد سائلا ، ونحوه في رواية يعقوب في البيوع ، وفي رواية أبي غسان في الأدب لا يسأل شيئا فيمنعه . **قوله** ( ما سأله لا لبسها ) في رواية أبي غسان : فقال رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ ، وأفاد الطبراني في رواية زمعة بن صالح أن النبي ﷺ أمر أن يصنع له غيرها فأت قبل أن تفرغ . وفي هذا الحديث من الفوائد حسن خلق النبي ﷺ وسعة جوده وقبوله الهدية ، واستنبط منه المهلب جواز ترك مكافأة الفقير على هديته ، وليس ذلك بظاهر منه فإن المكافأة كانت عادة النبي ﷺ مستمرة فلا يلزم من السكوت عنها هنا أن لا يكون فعلها ، بل ليس في سياق هذا الحديث الجزم بكون ذلك كان هدية فيحتمل أن تكون عرضتها عليه ليشرتها منها ، قال : وفيه جواز الاعتماد على القرائن ولو تجردت أقولم : فأخذها محتاجا اليها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون سبق لم منه قول يدل على ذلك كما تقدم . قال : وفيه الترغيب في المنصوح بالنسبة إلى صانعه إذا كان ماهرا ، ويحتمل أن تكون أرادت بنسبته اليها إزالة ما يخشى من التدليس . وفيه جواز استحسان الإنسان ما يراه على غيره من الملابس وغيرها إما ليعرفه قدرها وإما ليعرض له بطلبه منه حيث يسوغ له ذلك . وفيه مشروعية الإنكار عند مخالفة الأدب ظاهرا وإن لم يبلغ المنكر درجة التحريم . وفيه التبرك بآثار الصالحين (١) وقال ابن بطلان : فيه جواز إعداد الشيء قبل وقت الحاجة اليه ، قال . وقد حفر جماعة من الصالحين قبورهم قبل الموت . وتعقبه الزين بن المنير بأن ذلك لم يقع من أحد من الصحابة ، قال : ولو كان مستحبا لكثير فيهم . وقال بعض الشافعية : ينبغي لمن استعد شيئا من ذلك أن يجتهد في تحصيله من جهة يثق بحلها أو من أثر من يعتقده فيه الصلاح والبركة

### ٢٩ - باب اتباع النساء الجنائز

١٢٧٨ - **حدثنا** قبيصة بن عقبة **حدثنا** سفيان عن خالد عن أم الهذيل عن أم عطية رضي الله عنها قالت

« نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يُسزَم علينا »

(١) هذا خطأ ، والصواب المنع من ذلك لوجوب : أحاديث أن الصحابة لم يفعلوا ذلك مع غير النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو كان خيرا لسبقوا اليه ، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقاس عليه غيره لما بينه وبين غيره من الفروق الكثيرة . الوجه الثاني سد ذريعة المراء ، لأن جواز التبرك بآثار الصالحين يفضي إلى الغلو فيهم وعبادتهم من دون الله فوجب المنع من ذلك . وقد سبق بيان ذلك مرارا

قوله (باب اتباع النساء الجنائز) قال الزين بن المنير : فصل المصنف بين هذه الترجمة وبين فضل اتباع الجنائز بتراجم كثيرة تشتمر بالتفرقة بين النساء والرجال ، وأن الفضل الثابت في ذلك يختص بالرجال دون النساء لان النهي يقتضى التحريم أو الكراهة ، والفضل يدل على الاستحباب ، ولا يجتمعان . وأطلق الحكم هنا لما يتطرق اليه من الاحتمال ، ومن ثم اختلف العلماء في ذلك . ولا يخفى أن عمل الزناح إنما هو حيث تؤمن المفسدة . قوله (حدثنا سفيان) هو الثوري وأم الهذيل هي حفصة بنت سيرين . قوله (نهينا) تقدم في الحيض من رواية هشام بن حسان عن حفصة عنها بلفظ وكنا نهينا عن اتباع الجنائز ، ورواه يزيد بن أبي حكيم عن الثوري بإسناد هذا الباب بلفظ «نهانا رسول الله ﷺ» أخرجه الاسماعيل وفيه رد على من قال : لا حجة في هذا الحديث لانه لم يسم الناهي فيه ، لما رواه الشيخان وغيرهما أن كل ما ورد بهذه الصيغة كان مرفوعا وهو الأصح عند غيرهما من المحدثين ، ويؤيد رواية الاسماعيل ما رواه الطبراني من طريق إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية عن جدته أم عطية قالت «لما دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث اليينا عمر فقال : إني رسول رسول الله اليكن ، بعثن اليكن لأبائكن على أن لا تشركن بالله شيئا ، الحديث ، وفي آخره «وأمرنا أن نخرج في العيد العواتق ، ونهانا أن نخرج في جنازة ، وهذا يدل على أن رواية أم عطية الأولى من مرسل الصحابة . قوله (ولم يعزم علينا) أى ولم يؤكد علينا في المنع كما أكد علينا في غيره من المنهيات ، فكأنها قالت : كره لنا اتباع الجنائز من غير تحريم . وقال القرطبي : ظاهر سياق أم عطية أن النهي نهي تنزيه ، وبه قال جمهور أهل العلم ، ومال مالك الى الجواز وهو قول أهل المدينة . ويدل على الجواز ما رواه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان في جنازة قرأى عمر امرأة فصاح بها فقال «دعها يا عمر» الحديث . وأخرجه ابن ماجه والنسائي من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سلمة بن الأزرق عن أبي هريرة ورجاله ثقات ، وقال المذهب : في حديث أم عطية دلالة على أن النهي من الشارع على درجات . وقال الداودي : قولها «نهينا عن اتباع الجنائز» أى الى أن نصل الى القبور ، وقوله «ولم يعزم علينا» أى أن لا نأتى أهل الميت فنعزيمهم ونترحم على ميتهم من غير أن نلبس جنازته انتهى . وفي أخذ هذا التفصيل من هذا السياق نظر ، نعم هو في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص «ان النبي ﷺ رأى فاطمة مقبلة فقال : من أين جئت ؟ فقالت : رحمت على أهل هذا الميت ميتهم . فقال : لملك بلذت معهم الكسدي ؟ قالت : لا ، الحديث أخرجه أحمد والحاكم وغيرهما . فانكر عليها باوخ الكسدي ، وهو بالضم وتخفيف الدال المقصورة وهي المقابر ، ولم ينكر عليها التعزية . وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون المراد بقولها «ولم يعزم علينا» أى كما عزم على الرجال بتعزيمهم في اتباعها بمحصول القيروط ونحو ذلك ، والاول أظهر . والله أعلم

### ٣٠ - باب إحداد المرأة على غير زوجها

١٢٧٩ - حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين قال «توفي ابن لأم عطية رضى الله عنها ، فلما كان اليوم الثالث دعت بصغرة فتمسحت به وقالت : نهينا أن نسجد أكثر من ثلاث إلا بزواج»

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ أَخْبَرَنِي حُجَيْدُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ فَسَمِعْتُ عَارِضِيهَا وَذِرَاعِيهَا وَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَقَنِيَةً لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ فَإِنَّهَا تُحِدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٠ - أخرته في : ١٢٨١ ، ٥٣٣٤ ، ٥٣٣٩ ، ٥٣٤٥]

١٢٨١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حُجَيْدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ «دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

١٢٨٢ - «نَمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُؤَفِّي أَخُوهَا ، فَدَعَتْ بِطَلِيبٍ فَسَّتْ ، ثُمَّ قَالَتْ : مَالِي بِالطَّلِيبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنَبْرِ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»

[الحديث ١٢٨٢ - طرفه في : ٥٣٣٥]

**قوله** (باب إحداث المرأة على غير زوجها) قال ابن بطال : الإحداث بالمهمة امتناع المرأة المتوفى عنها زوجها من الزينة كلها من لباس وطيب وغيرهما وكل ما كان من دواعي الجماع ، وأباح الشارع للمرأة أن تحد على غير زوجها ثلاثة أيام لما يغلّب من لوعة الحزن ويهجم من ألم الوجد ، وليس ذلك واجبا لانفادهم على أن الزوج لو طالها بالجماع لم يحل لها منه في تلك الحال ، وسيأتي في كتاب الطلاق بقية الكلام على مباحث الإحداث . وقوله في الترجمة د على غير زوجها ، يعم كل ميت غير الزوج سواء كان قريبا أو أجنبيا ، ودلالة الحديث له ظاهرة ، ولم يقيد في الترجمة بالموت لأنه يختص به عرفا ، ولم يبين حكمه لأن الخبر دل على عدم التحريم في الثلاث وأقل ما يقتضيه لإثبات المشروعية . **قوله** (فلما كان يوم الثالث) كذا الأكثر وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة ، وللمستمل «اليوم الثالث» . **قوله** (دعت بصفرة) سيأتي الكلام عليها قريبا . **قوله** (نمينا) رواه أيوب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا تحد على هالك فوق ثلاث» الحديث أخرجه عبد الرزاق ، والطبراني من طريق قتادة عن ابن سيرين عن أم عطية قالت «سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر معناه» . **قوله** (أن تحد) بضم أوله من الرباعي ، ولم يصرّف الأصمعي غيره ، وحكى غيره فتح أوله وضم ثانيه من الثلاثي يقال حدث المرأة وأحدث بمعنى **قوله** (إلا بزواج) وفي رواية الكشميني «إلا لزواج» باللام ، ووقع في العدد من طريقه بلفظ «إلا على زوج» ، والكل بمعنى السببية . **قوله** (عن زينب بنت أبي سلمة) هي ربيعة النبي ﷺ ، وصرح في العدد بالاختبار بينها وبين حميد بن

نافع . قوله (نعم) بفتح النون وسكون المهملة وتخفيف الياء - وكسر المهملة وتشديد الياء - هو الخبر بموت الشخص ، وأبو سفيان هو ابن حرب بن أمية والد معاوية . قوله (دعت أم حبيبة) هي بنت أبي سفيان المذكور . وفي قوله « من الشام ، نظر ، لأن أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف بين أهل العلم بالأخبار ، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل سنة ثلاث ، ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه وأظنها وهما ، وكنت أظن أنه حذف منه لفظ « ابن » لأن الذي جاء نفيه من الشام وأم حبيبة في الحياة هو أخوها يزيد بن أبي سفيان الذي كان أميراً على الشام ، لكن رواه المصنف في العدد من طريق مالك ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حميد بن نافع بلفظ « حين توفي عنها أبوها أبو سفيان بن حرب ، فظهر أنه لم يسقط منه شيء ، ولم يقل فيه واحد منهما من الشام ، وكذا أخرجه ابن سعد في ترجمة أم حبيبة من طريق صفية بنت أبي عبيد عنها . ثم وجدت الحديث في مسند ابن أبي شيبة قال « حدثنا وكيع حدثنا شعبة عن حميد بن نافع - ولفظه - جاء نعي أم حبيبة أو حميم لها فدعت بصفرة فططخت به ذراعها ، وكذا رواه الدارمي عن هاشم بن القاسم عن شعبة لكن بلفظ « ان أخا لأم حبيبة مات أو حميا لها ، ورواه أحمد عن حجاج ومحمد بن جعفر جميعاً عن شعبة بلفظ « ان حميا لها مات ، من غير تردد ، وإطلاق الحميم على الأخ أقرب من إطلاقه على الأب ، فقوى الظن عند هذا أن تكون القصة تعددت لزینب مع أم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان لا مانع من ذلك . والله أعلم . قوله ( بصفرة ) في رواية مالك المذكورة « بطيب فيه صفرة خلو ، وزاد فيه « فدهنت منه جلابة ثم مست بعارضها ، أي بعارضى نفسها . قوله (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك . وساق الحديث هنا من طريق مالك مختصراً ، وأورده مطولاً من طريقه في العدد كما سيأتي . قوله (ثم دخلت) هو مقول لزینب بنت أم سلمة ، وهو مصرح به في الرواية التي في العدد وظاهره أن هذه القصة وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولا يصح ذلك إلا إن قلنا بالتعدد ، ويكون ذلك عقب وفاة يزيد بن أبي سفيان لأن وفاته سنة ثمان عشرة أو تسع عشرة ، ولا يصح أن يكون ذلك عند وفاة أبيه لأن زینب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيحمل على أنها لم ترد ترتيب الوقائع وإنما أرادت ترتيب الأخبار . وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ « ودخلت ، وذلك لا يقتضي الترتيب . والله أعلم . قوله (حين توفي أخوها) لم أتحقق من المراد به ، لأن لزینب ثلاثة إخوة : عبد الله وعبد بغير إضافة وعبيد الله بالتصغير ، فأما الكبير فاستشهد بأحد وكانت زینب إذ ذاك صغيرة جداً لأن أباهما أبا سلمة مات بعد بدر وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي صغيرة ترضع كما سيأتي في الرضاع أن أمها حلت من عدتها من أبي سلمة بوضع زینب هذه ، فاتفق أن يكون هو المراد هنا وإن كان وقع في كثير من الموطآت بلفظ « حين توفي أخوها عبد الله ، كما أخرجه الدارقطني من طريق ابن وهب وغيره عن مالك ، وأما عبد بغير إضافة فيعرف بأبي حميد وكان شاعراً أعمى وعاش إلى خلافة عمر ، وقد جرم ابن إسحق وغيره من أهل العلم بالأخبار بأنه مات بعد أخته زینب بسنة ، وروى ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من وجهين أن أبا حميد المذكور حضر جنازة زینب مع عمر وحكى عنه مراجعة له بسببها ، وإن كان في إسنادها الواقدي لكن يستشهد به في مثل هذا ، فاتفق أن يكون هذا الأخير المراد ، وأما عبيد الله المصغر فأسلم قديماً وهاجر بزوجه أم حبيبة بنت أبي سفيان إلى الحبشة ثم تنصر هناك ومات فتزوج النبي

ﷺ بعده أم حبيبة ، فهذا يحتمل أن يكون هو المراد لأن زينب بنت أبي سلمة عند ما جاء الخبر بوفاة عبيد الله كانت في سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي في الموطأ د حين توفي أخوها عبد الله ، كانت عبيد الله بالتصغير فلم يضبطها الكاتب والله أعلم . ويعكر على هذا قول من قال إن عبيد الله مات بأرض الحبشة فتزوج النبي ﷺ أم حبيبة ، فإن ظاهرها أن تزوجها كان بعد موت عبيد الله ، وزوجها وقع وهي بأرض الحبشة وقبل أن تسمع النهي ، وأيضاً في السياق د ثم دخلت على زينب ، بعد قولها دخلت على أم حبيبة ، وهو ظاهر في أن ذلك كان بعد موت قريب زينب بنت جحش المذكور وهو بعد بحج . أم حبيبة من الحبشة بمدة طويلة ، فإن لم يكن هذا الظن هو الواقع احتمل أن يكون أخت زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاعة ، أو يرجح ما حكاه ابن عبد البر وغيره من أن زينب بنت أبي سلمة ولدت بأرض الحبشة فإن مقتضى ذلك أن يكون لها عند وفاة عبد الله بن جحش أربع سنين ، وما مثلها (١) يضبط في مثلها والله أعلم . قوله ( فست به ) أى شيئاً من جسدها ، وسيأتي في الطريق التي في العدد بلفظ د فست منه ، وسيأتي فيه لزينب حديث آخر عن أمها أم سلمة في الإحداد أيضاً ، وسيأتي الكلام على الأحاديث الثلاثة مستوفى إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب زيارة القبور

١٢٨٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « مر النبي ﷺ بامرأة تبكي عند قبر ، فقال : اتقي الله واصبري . قالت : إليك عني ، فإنك لم تُصب بُصبي ولم تعرفه . فقيل لها : إنه النبي ﷺ ، فأتته النبي ﷺ فلم تجدْ عنده بوابين ، فقالت : لم أعرفك . فقال : إنما الصبر عند الصدمة الأولى »

قوله ( باب زيارة القبور ) أى مشروعيتها وكأنه لم يصرح بالحكم لما فيه من الخلاف كما سيأتي ، وكان المصنف لم يثبت على شرطه الأحاديث المصرحة بالجواز ، وقد أخرجه مسلم من حديث بريدة وفيه نسخ النهي عن ذلك ولفظه « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها ، وزاد أبو داود والنسائي من حديث أنس « فإنها تذكر الآخرة ، ولها كم من حديث فيه وترق القلب وتدمع العين ، فلا تقولوا هجراً ، أى كلاماً فاحشاً ، وهو بضم الهاء وسكون الجيم . وله من حديث ابن مسعود « فإنها تزهد في الدنيا ، ولسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً « زوروا القبور فإنها تذكر الموت » قال النووي تبعاً للمبدى والحازي وغيرهما : اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة . كذا أطلقوا ، وفيه نظر لأن ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقاً حتى قال الشعبي : لو لا نهى النبي ﷺ لورت قبر ابنتي . فعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء ، وكان هؤلاء لم يبلغهم الناسخ والله أعلم . ومقابل هذا قول ابن حزم : إن زيارة القبور واجبة ولو مرة واحدة في العمر لورود الأمر به واختلاف في النساء فقيل : دخلن في عموم الإذن وهو قول الأكثر ، وحله ما إذا أمنت الفتنة . ويؤيد الجواز حديث الباب ، وموضع الدلالة منه أنه ﷺ لم ينكر على المرأة قعودها عند القبر ، وتقريره حجة .

(١) في مخطوطة الرياض : ومثلها ،

ومن حمل الإذن على عومه للرجال والنساء عائشة فروى الحاكم من طريق ابن أبي مليكة أنه رآها زارت قبر أخيها عبد الرحمن ، فقيل لها : أليس قد نهى النبي ﷺ عن ذلك ؟ قالت نعم ، كان نهى ثم أمر بزيارتها ، وقيل الإذن خاص بالرجال ولا يجوز للنساء زيارة القبور ، وبه جزم الشيخ أبو إسحق في «المهذب» واستدل به بحديث عبد الله بن عمرو الذي تقدمت الإشارة إليه في «باب اتباع النساء الجنائز» وبحديث «لعن الله زوارات القبور» أخرجه الترمذي وصححه من حديث أبي هريرة ، وله شاهد من حديث ابن عباس ومن حديث حسان بن ثابت . واختلف من قال بالكراهة في حقهن هل هي كراهة تحريم أو تنزيه ؟ قال القرطبي : هذا اللعن إنما هو للكثيرات من الزيارة لما تقتضيه الصفة من المباغظة ، ولعل السبب ما يفضى إليه ذلك من تضییع حق الزوج والتبرج وما ينشأ منهن من الصياح ونحو ذلك ، فقد يقال : إذا أمن جميع ذلك فلا مانع من الإذن لأن تذكر الموت يحتاج إليه الرجال والنساء . قوله (بأنراة) لم أقف على اسمها ولا اسم صاحب القبر ، وفي رواية لمسلم ما يشعر بأنه ولدها ولفظه «تبكي على صبي لها» وصرح به في مرسل يحيى بن أبي كثير عند عبد الرزاق ولفظه «قد أصيبت بولدها» وسيأتي في أوائل كتاب الأحكام من طريق أخرى عن شعبة عن ثابت «ان أنسا قال لا امرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم . قال : كان النبي ﷺ مر بها ، فذكر هذا الحديث . قوله ( فقال اتقى الله ) في رواية أبي نعیم في المستخرج « فقال يا أمة الله اتقى الله » قال القرطبي : الظاهر أنه كان في بكائها قدر زائد من نوح أو غيره ، ولهذا أمرها بالقوى . قلت : يؤيده أن في مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور « فسمع منها ما يكره فوقف عليها » وقال الطبري : قوله « اتقى الله » توطئه لقوله « واصبري » ، كأنه قيل لها خافي غضب الله إن لم تصبري ولا تجزعي ليحصل لك الثواب . قوله ( اليك عنى ) هو من أسماء الأفعال ، ومعناها تنح وأبعد . قوله ( لم تصب بمصيتي ) سيأتي في الأحكام من وجه آخر عن شعبة بلفظه « فانك خلوت من مصيبتى » وهو بكسر المعجمة وسكون اللام ، ولمسلم « ما تبالي بمصيتي » ولأبي يعلى من حديث أبي هريرة أنها قالت « يا عبد الله إني أنا الحرى الشكلى ، ولو كنت مصابا عذرتي » . قوله ( ولم تعرفه ) جملة حالية أى خاطبته بذلك ولم تعرف أنه رسول الله . قوله ( فقيل لها ) في رواية الأحكام « فمر بها رجل فقال لها : إنه رسول الله » فقالت : ما عرفته ، وفي رواية أبي يعلى المذكورة « قال فهل تعرفينه ؟ قالت : لا » وللطبراني في الأوسط من طريق عطية عن أنس أن الذي سألها هو الفضل بن العباس ، وزاد مسلم في رواية له « فأخذها مثل الموت » أى من شدة الكرب الذى أصابها لما عرفت أنه ﷺ خجلا منه ومهابة . قوله ( فلم تجد عنده بوابين ) في رواية الأحكام « بوابا » بالافراد ، قال الزين بن المنير : فائدة هذه الجملة من هذا الخبر بيان عذر هذه المرأة في كونها لم تعرفه ، وذلك أنه كان من شأنه أن لا يتخذ بوابا مع قدرته على ذلك تواضعا ، وكان من شأنه أنه لا يستتبع الناس وراعه إذا مشى كما جرت عادة الملوك والأكابر ، فلذلك اشتبه على المرأة فلم تعرفه مع ما كانت فيه من شغل الوجد والبكاء . وقال الطبري : فائدة هذه الجملة أنه لما قبل لها لأنه النبي ﷺ استشعرت خوفا وهيبه في نفسها فتصورت أنه مثل الملوك له حاجب وبواب يمنع الناس من الوصول إليه ، فوجدت الامر بخلاف ما تصورته . قوله ( فقالت : لم أعرفك ) في حديث أبي هريرة « فقالت والله ما عرفتك » . قوله ( إنما الصبر عند الصدمة الأولى ) في رواية الأحكام « عند أول صدمة » ونحوه لمسلم ، والمعنى إذا وقع الثبات أول شيء يهجم على القلب من مقتضيات الجرح فذلك هو الصبر الكامل الذى يترتب عليه الأجر ، وأصل الصدم ضرب الشيء الصلب بمثله فاستمير للصدية الواردة على القلب ، قال الخطابي :



المعنى أن الصبر الذي يحمده عليه صاحبه ما كان عند مفاجأة المصيبة ، بخلاف ما بعد ذلك فإنه على الأيام يسور . وحكى الخطابي عن غيره أن المرء لا يؤجر على المصيبة لأنها ليست من صنعه ، وإنما يؤجر على حسن تثبته وجميل صبره . وقال ابن بطال : أراد أن لا يجتمع عليها مصيبة الهلاك وفقد الأجر . وقال الطبري : صدر هذا الجواب منه عليه السلام عن قولها لم أعرفك على أسلوب الحكيم كأنه قال لها : دعي الاعتذار فاني لا أغضب لغير الله وانظري لنفسك . وقال الزين بن المنير : فائدة جواب المرأة بذلك أنها لما جاءت طائفة لما أمرها به من التقوى والصبر معتذرة عن قولها الصادر عن الحزن بين لها أن حق هذا الصبر أن يكون في أول الحال ، فهو الذي يترتب عليه الثواب انتهى . ويؤيده أن في رواية أبي هريرة المذكورة ، فقالت أنا أصبر ، أنا أصبر ، وفي مرسل يحيى بن أبي كثير المذكور ، فقال اذهبي إليك ، فإن الصبر عند الصدمة الأولى ، وزاد عبد الرزاق فيه من مرسل الحسن ، والعبرة لا يملكها ابن آدم . وذكر هذا الحديث في زيارة القبور مع احتمال أن تكون المرأة المذكورة تأخرت بعد الدفن عند القبر والزيارة إنما تطلق على من أنشأ إلى القبر قصدا من جهة استواء الحكم في حقها حيث أمرها بالتقوى والصبر لما رأى من جزعها ولم ينكر عليها الخروج من بيتها فدل على أنه جائز ، وهو أعم من أن يكون خروجها لتشيع ميتها فأقامت عند القبر بعد الدفن أو أنشأت قصد زيارته بالخروج بسبب الميت . وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم ما كان فيه عليه الصلاة والسلام من التواضع والرفق بالجاهل ، ومساحة المصاب وقبول اعتذاره ، وملازمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وفيه أن القاضى لا ينبغي له أن يتخذ من يحبه عن حوائج الناس ، وأن من أمر بمعروف ينبغي له أن يقبل ولو لم يعرف الأمر . وفيه أن الجوع من المنيات لأمره لما بالتقوى مقرونا بالصبر . وفيه الترغيب في احتمال الأذى عند بذل النصيحة ونشر الموعظة ، وأن المواجهة بالخطاب إذا لم تصادف المنوى لا أثر لها . وبني عليه بعضهم ما إذا قال يأمند أنت طالق فصادف عمرة أن عمرة لا تطلق . واستدل به على جواز زيارة القبور سواء كان الزائر رجلا أو امرأة كما تقدم ، وسواء كان المزور مسلما أو كافرا ، لعدم الاستفصال في ذلك . قال النووي : وبالجواز قطع الجمهور ، وقال صاحب الحاوى : لا تجوز زيارة قبر الكافر ، وهو غلط انتهى . وحجة المارودي قوله تعالى ﴿ ولا تقم على قبره ﴾ ، وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . ( تنبيه ) : قال الزين بن المنير : قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشييع الجنازة وما بعد ذلك مما يتقدم الزيارة لأن الزيارة يتكرر وقوعها لجعلها أصلا ومفتاحا لتلك الأحكام انتهى ملخصا . وأشار أيضا إلى أن مناسبة ترجمة زيارة القبور تناسب اتباع النساء الجنائز ، فكأنه أراد حصر الأحكام المتعلقة بخروج النساء متواليه . والله أعلم

٣٢ - باب قول النبي ﷺ « يُمَذَّبُ الْمَيِّتُ بَعْضُ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ »

أقول الله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ وقال النبي ﷺ « كُلُّكُمْ رَاغٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ »

فاذا لم يكن من سُنَّتِهِ فهو كما قالت عائشة رضي الله عنها ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾

وهو كقوله ﴿ وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ - ذُنُوبًا - إِلَى حِمْلِهِ لَا يَحْمِلْ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ وما يُرَخَّصُ مِنَ البكاء من غير نوح . وقال النبي ﷺ « لَا تُقَالُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَائِهِ » وذلك لأنه أول من سنَّ القتل

١٢٨٤ - **حدثنا** عبدان ومحمد قالا: أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم بن سليمان عن أبي عثمان قال حدثني أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال « أرسلت ابنة النبي ﷺ إليه : إن ابناً لي قبيض ، فأرنا . فأرسل يقرئ السلام ويقول : إن الله ما أخذ وله ما أعطى ، وكل عند الله بأجل مسمى ، فلتصبر ولتحتسب . فأرسلت إليه تقيمه عليه كياتينها . فقام ومعه سعد بن عباد ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال . فرفع إلى رسول الله ﷺ الصبي ونفسه تنقمم - قال : حسبت أنه قال : كأنها شئ - ففاضت عيناه ، فقال سعد : يا رسول الله ما هذا ؟ فقال : هذه رحمة جعلها الله في قلوب عبادي ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء »

[ الحديث ١٢٨٤ - أطرافه في : ٥٦٥٥ ، ٦٦٠٢ ، ٦٦٥٥ ، ٧٢٧٢ ، ٧٤٤٨ ]

١٢٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح بن سليمان عن بلال بن علي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « شهدنا بنتا لرسول الله ﷺ ، قال ورسول الله ﷺ جالس على القبر ، قال فرأيت عيني تدمان ، قال فقال : هل منكم رجل لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزل . قال فنزل في قبرها »

[ الحديث ١٢٨٥ - طرفه في : ١٣٤٢ ]

١٢٨٦ - **حدثنا** عبدان حدثنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة قال « توفيت ابنة عثمان رضي الله عنه بمكة وجئنا لنشهدها ، وحضرها ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، وإن الجالس بينهما - أو قال : جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى جنبي - فقال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لعمر بن عثمان : ألا تنهى عن البكاء ؟ فإن رسول الله ﷺ قال : إن الميت يُعذب ببكاء أهله عليه »

١٢٨٧ - فقال ابن عباس رضي الله عنهما : قد كان عمر رضي الله عنه يقول بمض ذلك ، ثم حدث قال : صدرت مع عمر رضي الله عنه من مكة ، حتى إذا كنا بالبتياء إذا هو بركب تحت ظل شجرة ، فقال : اذهب فانظر من هؤلاء الركب . قال : فتنظرت فإذا صهيب ، فأخبرته ، فقال : ادعني . فرجعت إلى صهيب فقلت : ارتحل فالتقى بأمر المؤمنين . فلما أصيب عمر دخل صهيب يبكي يقول : وا أخاه وا صاحباه . فقال عمر رضي الله عنه : يا صهيب أتبكي علي وقد قال رسول الله ﷺ : إن الميت يُعذب ببعض بكاء أهله عليه ؟

[ الحديث ١٢٨٧ - طرفاه في : ١٢٩٠ ، ١٢٩٢ ]

١٢٨٨ - قال ابن عباس رضي الله عنهما « فلما مات عمر رضي الله عنه ذكرت ذلك لأمته رضي الله

عنها فقالت : رَحِمَ اللهُ عَمْرَ ، والله ما حَدَّثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَنَّ اللهَ لِيُعَذِّبَ الْمُؤْمِنَ يُبْكاهُ أَهْلُهُ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ رسولُ اللهِ ﷺ قال : إِنْ اللهُ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ ، وَقَالَتْ : حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ . قال ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ : وَاللهُ ﴿ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴾ قال ابنُ أَبِي مُيَسْكَةَ : وَاللهُ مَا قَالَ ابْنُ عَمْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا شَيْئًا »

[ الحديث ١٢٨٨ - طرفاه في : ١٢٨٩ ، ٢٩٧٨ ]

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَوْسَفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ « إِنَّمَا مَرَّ رسولُ اللهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا فَقَالَ : إِنْهُمْ لِيَكُونَنَّ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا تُعَذِّبُ فِي قَبْرِهَا »

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سُهِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَمَّا أَصِيبَ عَمْرٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَمَلَ مُهَيَّبٌ يَقُولُ : وَآخَاهُ . فَقَالَ عَمْرٌ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ الْمَيِّتَ لَيُعَذِّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ ؟ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : يُعَذِّبُ الْمَيِّتَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ) هَذَا تَقْيِيدٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ لِمَا أَتَى فِي الْحَدِيثِ وَحَلَّ مِنْهُ لِرَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُقْبَدَةِ بِالْمَعْصِيَةِ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو الْمُطْلَقَةِ كَمَا سَأَفِي فِي الْبَابِ عَنْهُمَا ، وَتَقْيِيدٌ مِنْهُ لِلْبَعْضِ الْمُبْهَمِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ النَّوْحُ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُحْذَرِ بَعْضَ الْبُكَاءِ لَا جَمِيعَهُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . وَقَوْلُهُ (إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ) يَوْهَمُ أَنَّهُ بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ قَالَهُ تَفَقُّهُ ، وَبَقِيَّةُ السِّيَاقِ يُرْشِدُ إِلَى ذَلِكَ ، وَهَذَا الَّذِي جُزِمَ بِهِ هُوَ أَحَدُ الْأَقْوَالِ فِي تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . وَاخْتَلَفَ فِي ضَبْطِ قَوْلِهِ « مِنْ سُنَّتِهِ » فَلَا كَثْرَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَعْضُ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ النُّونِ أَيْ طَرِيقَتُهُ وَعَادَتُهُ ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَوْحِدًا تَانِ الْأَوَّلَى مَفْتُوحَةً أَيْ مِنْ أَجَلِهِ ، قَالَ صَاحِبُ الْمُطَالَعِ : حَكَى عَنْ أَبِي الْفَضْلِ بْنِ نَاصِرٍ أَنَّهُ رَجَعَ هَذَا وَأَنكَرَ الْأَوَّلَ فَقَالَ : وَأَيُّ سُنَّةٍ لِلْيَتِّ ؟ انْتَهَى . وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ : بَلِ الْأَوَّلُ أَوَّلَى لِأَشْعَارِهِ بِالْعُنَايَةِ بِذَلِكَ إِذْ لَا يَقَالُ مِنْ سُنَّتِهِ إِلَّا عِنْدَ غَلَبَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَاشْتِهَارِهِ بِهِ . قُلْتُ : وَكَأَنَّ الْبَخَارِيَّ أَلْهَمَ هَذَا الْخِلَافَ فَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ حَيْثُ اسْتَشْهَدَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ ، فَانْهَ يَثْبُتُ مَا اسْتَبْعَدَهُ ابْنُ نَاصِرٍ بِقَوْلِهِ : وَأَيُّ سُنَّةٍ لِلْيَتِّ ؟ وَأَمَّا تَعْبِيرُ الْمُصَنِّفِ بِالنُّوحِ فَرَادَهُ مَا كَانَ مِنَ الْبُكَاءِ بِصِيَاحٍ وَعَوِيلٍ ، وَمَا يَلْتَحِقُ بِذَلِكَ مِنْ لَطَمٍ خَدٍّ وَشَقٍّ جَيْبٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُنْهَيَّاتِ . قَوْلُهُ (لَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا) وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ عَامٌ فِي جِهَاتِ الْوَقَايَةِ وَمِنْ جِهَاتِهَا أَنْ لَا يَكُونَ الْأَصْلُ مَوْلَعًا بِأَمْرِ مُنْكَرٍ لِمَا يَجْرِي أَهْلُهُ عَلَيْهِ بَعْدَهُ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ عَرِفَ أَنَّ لِأَهْلِهِ عَادَةً بِفَعْلٍ أَمْرٍ مُنْكَرٍ وَأَهْمَلُ نَهْيِهِمْ عَنْهُ فَيَكُونُ لَمْ يَنْقُ نَفْسَهُ وَلَا أَهْلَهُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : كَلَامُكُمْ رَاعِ الْحَدِيثِ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ لِابْنِ عَمْرِو قَدْ قَدَّمَ مُوصُولًا فِي الْجُمْلَةِ ، وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ مِنْهُ مَا قَدَّمَ ، لِأَنَّ مِنْ جِلَّةِ رِعَايَتِهِ لَمْ أَنْ يَكُونَ الشَّرُّ مِنْ طَرِيقَتِهِ فَيَجْرِي أَهْلُهُ عَلَيْهِ أَوْ يَرَاهُمْ يَفْعَلُونَ الشَّرَّ فَلَا يَنْهَاهُمْ

عنه فيستدل عن ذلك ويؤاخذ به . وقد تعقب استدلال البخاري بهذه الآية والحديث على ما ذهب إليه من حمل حديث الباب عليه لأن الحديث ناطق بأن الميت يعذب ببكاء أهله ، والآية والحديث يقتضيان أنه يعذب بسنته فلم يتحد الموردان ، والجواب أنه لا مانع في سلوك طريق الجمع من تخصيص بعض العمومات وتقييد بعض المطلقات ، فالحديث وإن كان دالا على تعذيب كل ميت بكل بكاء لكن دلت أدلة أخرى على تخصيص ذلك ببعض البكاء كما سيأتي توجيهه وتقييد ذلك بمن كانت تلك سنته أو أهمل النهي عن ذلك ، فالحنفي على هذا أن الذي يعذب ببعض بكاء أهله من كان راضيا بذلك بأن تكون تلك طريقته الخ ، ولذلك قال المصنف ( فإذا لم يكن من سنته ) أي كمن كان لاشعور عنده بأنهم يفعلون شيئا من ذلك ، أو أدى ماعليه بأن نهم فهذا لا مؤاخذه عليه بفعل غيره ، ومن ثم قال ابن المبارك : إذا كان ينهم في حياته ففعلوا شيئا من ذلك بعد وفاته لم يكن عليه شيء . قوله ( فهو كما قالت عائشة ) أي كما استدلت عائشة بقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) أي ولا تحمل حاملة ذنبا ذنب أخرى عنها ، وهذا حمل منه لانكار عائشة على أنها أنكرت عموم التعذيب لكل ميت بكى عليه . وأما قوله ( وهو كقوله وإن تدع مثقلة إلى حملها لا يحمل منه شيء ) فوقع في رواية أبي ذر وحده ، وإن تدع مثقلة ذنوبا إلى حملها ، وليست ذنوبا في التلاوة وإنما هو في تفسير مجاهد فتعلقه المصنف عنه ، وموقع التشبيه في قوله أن الجملة الأولى دلت على أن النفس المذنب لا يؤاخذ غيرها بذنبا ، فكذلك الثانية دلت على أن النفس المذنب لا يحمل عنها غيرها شيئا من ذنوبها ولو طلبت ذلك ودعت إليه ، وحمل ذلك كله إنما هو في حق من لم يكن له في شيء من ذلك تسبب ، وإلا فهو يشاركه كما في قوله تعالى ( وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم ) وقوله يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فان توليت فانما عليك إثم الأريسين ، . قوله ( وما يرخص من البكاء في غير نوح ) هذا معطوف على أول الترجمة وكأنه أشار بذلك إلى حديث عامر بن سعد عن أبي مسعود الانصاري وقرظة بن كعب قالا : رخص لنا في البكاء عند المصيبة في غير نوح ، أخرجه ابن أبي شبة والطبراني وصححه الحاكم ، لكن ليس إسناده على شرط البخاري فاكتفى بالإشارة إليه واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه . قوله ( وقال النبي يُؤْتِيهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : لا تقتل نفس ظلما الحديث ) هو طرف من حديث لابن مسعود وصله المصنف في الديات وغيرها ، ووجه الاستدلال به أن القاتل المذكور يشارك من صنع صنيعه لكونه فتح له الباب ونهجه له الطريق ، فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت يكون قد نهج لآهله تلك الطريقة فيؤاخذ على فعله الأول . وحاصل ما بحثه المصنف في هذه الترجمة أن الشخص لا يعذب بفعل غيره إلا إذا كان له فيه تسبب ، فمن أثبت تعذيب شخص بفعل غيره فإرادته هذا ، ومن نفاه فإرادته ما إذا لم يكن له فيه تسبب أصلا والله أعلم . وقد اعترض بعضهم على استدلال البخاري بهذا الحديث لأن ظاهره أن الوزر يختص بالبادي دون من أتى بعده ، فعلى هذا يختص التعذيب بأول من سن النوح على الموتى . والجواب أنه ليس في الحديث ما ينفي الإثم عن غير البادي فيستدل على ذلك بدليل آخر ، وإنما أراد المصنف بهذا الحديث الرد على من يقول إن الإنسان لا يعذب إلا بذنب باشره بقوله أو فعله فأراد أن يبين أنه قديم مذنب بفعل غيره إذا كان له فيه تسبب . وقد اختلف العلماء في مسألة تعذيب الميت بالبكاء عليه فمنهم من حمله على ظاهره وهو بين من قصة عمر مع صهيب كما سيأتي في ثالث أحاديث هذا الباب ، وبمحمل أن يكون عمر كان يرى أن المؤاخذه تقع على الميت لا كان قادرا على النهي ولم يقع منه ، فلذلك بادر إلى نهى صهيب ، وكذلك نهى حفصة كما رواه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، ومن أخذ بظاهره أيضا عبد الله

ابن عمر فروى عبد الرزاق من طريقه أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله ، أن رافعا شيخ كبير لا طاقة له بالعذاب ، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه ، ويقابل قول هؤلاء قول من رد هذا الحديث وعارضه بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ ومن روى عنه الإنكار مطلقا أبو هريرة كما رواه أبو يعلى من طريق بكر بن عبد الله المزني قال : قال أبو هريرة ، والله لأن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سقها وجهلا فبكت عليه أيامين هذا الشهيد بذنب هذه السفيرة ، وإلى هذا جنح جماعة من الشافعية منهم أبو حامد وغيره ، ومنهم من أول قوله : ببكاء أهله عليه ، على أن الباء للحال ، أى أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله عليه ، وذلك أن شدة بكائهم غالبا إنما تقع عند دفنه ، وفي تلك الحالة يسأل ويبتدأ به عذاب القبر ، فكأن معنى الحديث أن الميت يعذب حالة بكاء أهله عليه ، ولا يلزم من ذلك أن يكون بكاءهم سببا لتعذيبه حكاية الخطأ ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ولعل قائله إنما أخذه من قول عائشة : إنما قال رسول الله ﷺ أنه يعذب بمصيته أو بذنبه وإن أهله ليكون عليه الآن ، أخرجه مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ، وعلى هذا يكون خاصا ببعض الموتى . ومنهم من أوله على أن الراوى سمع بعض الحديث ولم يسمع بعضه ، وأن اللام في الميت لمعهود معين كما جزم به القاضى أبو بكر الباقلاني وغيره ، وحجتهم ما سياتى في رواية عمرة عن عائشة في رابع أحاديث الباب ، وقد رواه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى وزاد في أوله ذكر لعائشة أن ابن عمر يقول أن الميت يعذب ببكاء الحى ، فقالت عائشة : يغفر الله لابن عبد الرحمن ، أما إنه لم يكذب ، ولكنه نسى أو أخطأ ، إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية ، فذكرت الحديث . ومنهم من أوله على أن ذلك مختص بالكافر وأن المؤمن لا يعذب بذنب غيره أصلا ، وهو بين من رواية ابن عباس عن عائشة وهو ثاك أحاديث الباب . وهذه التأويلات عن عائشة متخالفة ، وفيه اشعار بأنها لم ترد الحديث بحديث آخر بل بما استشرعته من معارضة القرآن . قال الداودى : رواية ابن عباس عن عائشة أثبت ما نفتى عمرة وعروة عنها ، إلا أنها خصته بالكافر لأنها أثبتت أن الميت يرداد عذابا ببكاء أهله ، فأى فرق بين أن يرداد بفعل غيره أو يعذب ابتداء ؟ وقال القرطبي : إنكار عائشة ذلك وحكمها على الراوى بالتخطئة أو النسيان أو على أنه سمع بعضا ولم يسمع بعضا بعيد ، لأن الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون وهم جازمون فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محمل صحيح . وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع : أولها طريقة البخارى كما تقدم توجيهها . ثانياً وهو أخص من الذى قبله ما إذا أوصى أهله بذلك وبه قال المزني وإبراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم حتى قال أبو الليث السمرقندى : إنه قول عامة أهل العلم ، وكذا نقله النووى عن الجمهور قالوا : وكان معروفاً للقدماء حتى قال طرفة بن العبد :

إذا مت فاعينى بما أنا أهله وشق على الجيب يا ابنة معبد

واعترض بأن التعذيب بسبب الوصية يستحق بمجرد صدور الوصية ، والحديث دال على أنه إنما يقع عند وقوع الامتثال . والجواب أنه ليس في السياق حصر ، فلا يلزم من وقوعه عند الامتثال أن لا يقع إذا لم يمتثلوا مثلاً . ثالثاً يقع ذلك أيضاً لمن أهمل نهى أهله عن ذلك ، وهو قول داود وطائفة ، ولا يخفى أن عمله ما إذا لم يتحقق أنه ليست لهم بذلك عادة ، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك . قال ابن المرباط : إذا علم المرء بما جاء في النهى عن النوى وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك ولم يملهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه فاذا عذب على ذلك عذب بفعل

نفسه لا بفعل غيره بمجرد . رابعها معنى قوله « يعذب ببكاء أهله » ، أى بنظير ما يبكيه أهله به ، وذلك أن الأفعال التى يمددون بها عليه غالباً تكون من الأمور الممتنية فهم يمدحونه بها وهو يعذب بصنيعه ذلك وهو عين ما يمدحونه به ، وهذا اختيار ابن حزم وطائفة ، واستدل له بحديث ابن عمر الآتى بعد عشرة أبواب فى قصة موت إبراهيم ابن النبي ﷺ وفيه « ولكن يعذب بهذا » وأشار إلى لسانه . قال ابن حزم : فصح أن البكاء الذى يعذب به الإنسان ما كان منه باللسان إذ يندبون به برياسته التى جار فيها ، وشجاعته التى صرفها فى غير طاعة الله ، وجوده الذى لم يضعه فى الحق ، فأهله يكون عليه بهذه المفاخر وهو يعذب بذلك . وقال الإجماعيل كثير كلام العلماء فى هذه المسألة وقال كل مجتهد على حسب ما قدر له ، ومن أحسن ما حضر فى وجهه لم أرم ذكره ، وهو أنهم كانوا فى الجمالية يغيرون ويسبون ويقتلون ، وكان أحدهم إذا مات بكته بأكته بتلك الأفعال المحرمة ، فعنى الخبر أن الميت يعذب بذلك الذى يبكي عليه أهله به ، لأن الميت يندب بأحسن أفعاله ، وكانت محاسن أفعاله ما ذكر ، وهى زيادة ذنب فى ذنوبه يستحق العذاب عليها . خامسها معنى التعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به كما روى أحد من حديث أبي موسى مرفوعاً « الميت يعذب ببكاء أهله » ، إذا قالت النائحة : واعضداه واناصراه واكاسياه ، جند الميت وقيل له : أنت عضدها ، أنت ناصرها ، أنت كاسيها ، ؟ ورواه ابن ماجه بلفظ « يتعذب به » ويقال : أنت كذلك ، ؟ ورواه الترمذى بلفظ « ما من ميت يموت فتقوم نادبته فتقول : واجبله واستداه أو شبه ذلك من القول إلا وكل به ملكان يلزمانه ، أحكذا كنت ، ؟ وشاهده ما روى المصنف فى المغازى من حديث النعمان بن بشير قال : أغشى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته تبكي وتقول : واجبله واكذا واكذا ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئاً إلا قيل لى أنت كذلك ، ؟ سادسها معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها ، وهذا اختيار أبي جعفر الطبرى من المتقدمين ، ووجه ابن المرباط وعياض ومن تبعه ونصره ابن تيمية وجماعة من المتأخرين ، واستشهدوا له بحديث قيلة بنت محرمة وهى بفتح القاف وسكون التحتانية وأبوها بفتح الميم وسكون المعجمة ثقفية « قلت : يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة ثم أصابته الحمى فأت وزل على البكاء » ، فقال رسول الله ﷺ : أين قلب أحدكم أن يصاحب صويحبه فى الدنيا معروفاً ، وإذا مات استرجع ، فوالذى نفس محمد بيده إن أحدكم ليبكي فيستعير إليه صويحبه ، فيأعبد الله لا تعذبوا موتاكم ، وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبي خيثمة وابن أبي شيبة والطبرانى وغيرهم ، وأخرج أبو داود والترمذى أطرافاً منه . قال الطبرى : ويؤيد ما قاله أبو هريرة أن أعمال العباد تعرض على أقربائهم من موتاهم ، ثم ساقه بأسناد صحيح إليه ، وشاهده حديث النعمان بن بشير مرفوعاً أخرجه البخارى فى تاريخه وصححه الحاكم ، قال ابن المرباط : حديث قيلة نص فى المسألة فلا يعدل عنه . واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصاً ، وإنما هو محتمل ، فإن قوله « فيستعير إليه صويحبه » ليس نصاً فى أن المراد به الميت ، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحى ، وإن الميت يعذب حيثئذ ببكاء الجماعة عليه ، ويحتمل أن يجمع بين هذه التوجيهات فينزل على اختلاف الأشخاص بأن يقال مثلاً : من كانت طريقته النوح فشى أهله على طريقته أو بالغ فأوصاهم بذلك عذب بصنمه ، ومن كان ظالماً فندب بأفعاله الجائرة عذب بما ندب به ، ومن كان يعرف من أهله النياحة فأهلهم عنها فإن كان راضياً بذلك التحتى بالاول وإن كان غير راض عذب بالتوبيخ كيف أحمل اللهى ، ومن سلم من ذلك كله واجتأط فنهى أهله عن المعصية ثم خالفوه وفعلوا ذلك كان تعذيبه تألمه بما يراه منهم من مخالفة أمره وإقدامهم على معصية ربه . وافته

تعالى اعلم بالصواب . وحكى الكرماني تفصيلا آخر وحسنه وهو التفريق بين حال البرزخ وحال يوم القيامة ، فيجعل قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ على يوم القيامة ، وهذا الحديث وما أشبهه على البرزخ . ويؤيد ذلك أن مثل ذلك يقع في الدنيا ، والاشارة اليه بقوله تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ فانها دالة على جواز وقوع التعذيب على الانسان بما ليس له فيه تسبب ، فكذلك يمكن أن يكون الحال في البرزخ بخلاف يوم القيامة والله اعلم . ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة ، قوله ( حدثنا عبدان ومحمد هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( عن أبي عثمان ) هو النهدى كما صرح به في التوحيد من طريق حماد عن عاصم ، وفي رواية شعبة في أواخر الطب عن عاصم سمعت أبا عثمان . قوله ( أرسلت بنت النبي ﷺ ) هي زينب كما وقع في رواية أبي معاوية عن عاصم المذكور في مصنف ابن أبي شيبة . قوله ( ان ابننا لي ) قيل هو علي بن أبي العاص بن الربيع ، وهو من زينب كذا كتب الديلمي بخطه في الحاشية ، وفيه نظر لأنه لم يقع مسمى في شيء من طرق هذا الحديث . وأيضا فقد ذكر الزبير بن بكار وغيره من أهل العلم بالأخبار أن عليا المذكور عاش حتى ناهز الحلم ، وأن النبي ﷺ أودعه على راحلته يوم فتح مكة ، ومثل هذا لا يقال في حقه صبي عرفا ، وإن جاز من حيث اللغة . ووجدت في الانساب للبلاذري أن عبد الله بن عثمان بن عفان من رقية بنت النبي ﷺ لما مات وضعه النبي ﷺ في حجره وقال : انما يرحم الله من عباده الرحماء ، وفي مسند البزار من حديث أبي هريرة قال قتل ابن لفاطمة فبعثت الى النبي ﷺ فذكر نحو حديث الباب وفيه مراجعة سعد بن عباد في البكاء ، فعل هذا فالابن المذكور محسن بن علي ابن أبي طالب ، وقد اتفق أهل العلم بالأخبار أنه مات صغيرا في حياة النبي ﷺ ، فهذا أولى أن يفسر به الابن إن ثبت أن القصة كانت لصبي ولم يثبت أن المرسله زينب ، لكن الصواب في حديث الباب أن المرسله زينب وان الولد صبية كما ثبت في مسند أحمد عن أبي معاوية بالسند المذكور ولفظه « أتى النبي ﷺ بأمامة بنت زينب ، زاد سعدان بن نصر في الثاني من حديثه عن أبي معاوية بهذا الاسناد » وهي لابی العاص بن الربيع ونفسها تقعع كأنها في شن ، فذكر حديث الباب ، وفيه مراجعة سعد بن عباد . وهكذا أخرجه أبو سعيد بن الاعرابي في معجمه عن سعدان ، ووقع في رواية بعضهم أميمة بالتصغير ، وهي أمامة المذكورة ، فقد اتفق أهل العلم بالنسب ان زينب لم تلد لأبي العاص إلا عليا وأمامة فقط ، وقد استشكل ذلك من حيث ان أهل العلم بالأخبار اتفقوا على أن أمامة بنت أبي العاص من زينب بنت النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ حتى تزوجها علي بن أبي طالب بعد وفاة فاطمة ، ثم عاشت عند علي حتى قتل عنها . ويحاج بأن المراد بقوله في حديث الباب « ان ابننا لي قبض » أي قارب أن يقبض ، ويدل على ذلك أن في رواية حماد « أرسلت تدعوه الى ابنها في الموت » وفي رواية شعبة « ان ابنتي قد حضرت » وهو عند أبي داود من طريقه ان ابني أو ابنتي ، وقد قدمنا أن الصواب قول من قال ابنتي لا ابني ، ويؤيده ما رواه الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن عوف في المعجم الكبير من طريق الوليد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال « استهز بأمامة بنت أبي العاص فبعثت زينب بنت رسول الله ﷺ اليه تقول له ، فذكر نحو حديث أسامة وفيه مراجعة سعد في البكاء وغير ذلك ، وقوله في هذه الرواية « استعز » بضم المثناة وكسر المهملة وتشديد الزاي أي اشتد بها المرض وأشرقت على الموت ، والذي يظهر أن الله تعالى أكرم نبيه عليه الصلاة والسلام لما سلم لأمر ربه وصبر ابنته ولم يملك مع ذلك عينييه من الرحمة والشفقة بأن عافي الله ابنته في ذلك الوقت فخلصت من تلك الشدة وعاشت

تلك المدة . وهذا ينبغي أن يذكر في دلائل النبوة والله المستعان . قوله ( يقرئ السلام ) بضم أوله . قوله ( ان الله ما أخذ وله ما أعطى ) قسم ذكر الأخذ على الإعطاء . وان كان متأخرا في الواقع - لما يقتضيه المقام ، والمعنى أن الذي أراد الله أن يأخذه هو الذي كان أعطاه ، فان أخذه أخذ ما هو له ، فلا ينبغي الجزع لأن مستودع الأمانة لا ينبغي له أن يجرع إذا استعيدت منه ، ويحتمل أن يكون المراد بالإعطاء إعطاء الحياة لمن بقي بعد الميت ، أو ثوابهم على المصيبة ، أو ما هو أعم من ذلك . واما ، في الموضوعين مصدرية ، ويحتمل أن تكون موصولة والعائد محذوف ، فعلى الأول التقدير الله الأخذ والإعطاء ، وعلى الثاني الله الذي أخذه من الأولاد وله ما أعطى منهم ، أو ما هو أعم من ذلك كما تقدم . قوله ( وكل ) أى من الأخذ والإعطاء . أو من الأنفس - أو ما هو أعم من ذلك ، وهى جملة ابتدائية معطوفة على الجملة المؤكدة ، ويجوز في كل النصب عطفها على اسم ان فينسحب التأكيذ أيضا عليه ، ومعنى الهندية العلم فهو من مجاز الملامنة ، والأجل يطلق على الحد الأخير وعلى مجموع العمر ، وقوله ( مسمى ) أى معلوم مقدر أو نحو ذلك . قوله ( ولتحتسب ) أى تنوى بصبرها طلب الثواب من ربها ، ليحسب لها ذلك من عملها الصالح . قوله ( فأرسلت اليه تقسم ) وقع في حديث عبد الرحمن بن عوف أنها راجعته مرتين وأنه إنما قام في ثاثة مرة ، وكأنها ألحت عليه في ذلك دفعا لما يظنه بعض أهل الجمل يظنه أنها ناقصة المسكاة عنده ، وألهمها الله تعالى أن حضور نبيه عندها يدفع عنها ما هى فيه من الألم ببركة دعائه وحضوره ، لحقق الله ظننا . والظاهر أنه امتنع أولا مبالغة في إظهار التسليم لربه ، أو ليعين الجواز في أن من دعى لمثل ذلك لم يجب عليه الإجابة بخلاف الوليمة مثلا . قوله ( فقام معهم ) في رواية حماد فقام وقام معه رجال ، وقد سمي منهم غير من ذكر في هذه الرواية عبادة بن الصامت وهو في رواية عبد الواحد في أوائل التوحيد ، وفي رواية شعبة أن أسامة راوى الحديث كان معهم ، وفي رواية عبد الرحمن بن عوف أنه كان معهم ، ووقع في رواية شعبة في الإيمان والنذور وأبى أو أبى كذا فيه بالشك هل قالها بفتح الهمة وكسر الموحدة وتخفيف الياء أو بضم الهمة وفتح الموحدة والتشديد ، فعلى الأول يكون معهم زيد بن حارثة أيضا لكن الثانى أرجح لانه ثبت في رواية هذا الباب بلفظ « وأبى بن كعب » والظاهر أن الشك فيه من شعبة لان ذلك لم يقع في رواية غيره والله أعلم . قوله ( فرفع ) كذا هنا بالراء ، وفي رواية حماد فدفعت ، بالدال وبين في رواية شعبة أنه وضع في حجره ﷺ . وفي هذا السياق حذف والتقدير فشوا الى أن وصلوا الى بيتها فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا فرفع ، ووقع بعض هذا المحذوف في رواية عبد الواحد ولفظه « فلما دخلنا تناولوا رسول الله ﷺ الصبي » . قوله ( ونفسه تقعقع كأنها في شن ) حسب أن قال كأنها شن ( كذا في هذه الرواية ، وحزم بذلك في رواية حماد ولفظه « ونفسه تقعقع كأنها في شن » ، والقعقة حكاية صوت الثوب اليابس إذا حرك ، والشن بفتح المعجمة وتشديد النون القرية الخلقة اليابسة ، وعلى الرواية الثانية شبه البدن بالجلد اليابس الخلق وحركة الروح فيه بما يطرح في الجلد من حصاة ونحوها . وأما الرواية الأولى فسكانه شبه النفس بنفس الجلد وهو أبلغ في الإشارة الى شدة الضعف وذلك أظهر في التشبيه . قوله ( ففاضت عنها ) أى النبي ﷺ ، وصرح به في رواية شعبة . قوله ( فقال سعد ) أى ابن عبادة المذكور ، وصرح به في رواية عبد الواحد ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق عبد الواحد « فقال عبادة بن الصامت ، والصواب ما في الصحيح . قوله ( ما هذا ) في رواية عبد الواحد « فقال سعد ابن عبادة أتبكي » زاد أبو نعيم في المستخرج « وتنهى عن البكاء » . قوله ( فقال هذه ) أى الدمة أثر رحمة ، أى ان



الذي يفيض من الدمع من حزن القلب بغير تعمد من صاحبه ولا استدعاء لا مؤاخذه عليه ، وإنما المنهى عنه الجزع وعدم الصبر . **قوله** ( وإنما يرحم الله من عباده الرحماء ) في دواية شعبة في أو آخر الطب ، ولا يرحم الله من عباده الا الرحماء ، ومن في قوله من عباده بياناً ، وهي حال من المفعول قدمه فيكون أوقع ، والرحماء جمع رحيم وهو من صيغ المبالغة ومقتضاه أن رحمة الله تختص بمن اتصف بالرحمة وتحقق بها بخلاف من فيه أدنى رحمة ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو عند أبي داود وغيره ، والراحمون يرحمهم الرحمن ، والراحمون جمع راحم فيدخل كل من فيه أدنى رحمة ، وقد ذكر الحربي مناسبة الاتيان بلفظ الرحماء في حديث الباب بما حاصله : ان لفظ الجلالة دال على العظمة ، وقد عرف بالاستقراء أنه حيث ورد يكون السلام مسوقاً للتعظيم ، فلما ذكرنا ناسب ذكر من كثرت رحمته وعظمته ليكون السلام جارياً على نسق التعظيم ، بخلاف الحديث الآخر فان لفظ الرحمن دال على العفو فناسب أن يذكر معه كل ذي رحمة وإن قلت ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز استحضار ذوى الفضل للمحضر لرجاء بركتهم ودعائهم وجواز القسم عليهم لذلك ، وجواز المشي الى التعزية والعيادة بغير إذن بخلاف الوليمة ، وجواز إطلاق اللفظ الموم لما لم يقع بأنه يقع بمبالغة في ذلك لينبثق خاطر المسئول في الجبي\* للاجابة الى ذلك ، وفيه استحباب ابرار القسم وأمر صاحب المصيبة بالصبر قبل وقوع الموت ايقع وهو مستشعر بالرضا مقاوما للحزن بالصبر ، وإخبار من يستدعى بالأمر الذي يستدعى من أجله ، وتقديم السلام على الكلام ، وعيادة المريض ولو كان مريضاً أو صدياً صغيراً . وفيه أن أهل الفضل لا ينبغي أن يقطعوا الناس عن فضيلهم ولو ردوا أول مرة ، واستفهام التابع من إمامه عما يشكل عليه مما يتعارض ظاهره ، وحسن الأدب في السؤال لتقديمه قوله يا رسول الله ، على الاستفهام . وفيه الترغيب في الشفقة على خلق الله والرحمة لهم والترهيب من قساوة القلب وجود العين ، وجواز البكاء من غير نوح ونحوه . الحديث الثاني حديث أنس : **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندي ، وأبو عامر هو العقدي . **قوله** ( عن هلال ) في رواية محمد بن سنان الآتية بعد أبواب ، حدثنا هلال ، **قوله** ( شهدنا بقتل النبي ﷺ ) هي أم كلثوم زوج عثمان رواه الواقدي عن فليح بن سليمان بهذا الاسناد ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات في ترجمة أم كلثوم ، وكذا الدولابي في الزرية الطاهرة ، وكذلك رواه الطبري والطحاوي من هذا الوجه ، ورواه حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس فسمها رقية أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط والحاكم في المستدرک ، قال البخاري : ما أدري ما هذا ، فان رقية ماتت والنبي ﷺ يبدر لم يشهدا . قلت : وهم حماد في تسميتها فقط ، ويؤيد الأول ما رواه ابن سعد أيضا في ترجمة أم كلثوم من طريق عمرة بنت عبد الرحمن قالت : نزل في حفرتها أبو طلحة . وأغرب الخطابي فقال : هذه البنت كانت لبعض بنات رسول الله ﷺ فسبها اليه . انتهى ملخصا . وكأنه ظن أن الميتة في حديث أنس هي المحتضرة في حديث أسامة ، وليس كذلك كما بينته . **قوله** ( لم يقارف ) بقاء وفاء ، زاد ابن المبارك عن فليح ، أراه يعني الذنب ، ذكره المصنف في باب من يدخل قبر المرأة ، تعليقا ، ووصله الاسماعيل ، وكذا سريج بن النعمان عن فليح أخرجه أحمد عنه ، وقيل معناه لم يجامع تلك الليلة وبه جزم ابن حزم وقال : معاذ الله أن يتجسس أبو طلحة عند رسول الله ﷺ بأنه لم يذنب تلك الليلة انتهى . ويقويه أن في رواية ثابت المذكورة بلفظ لا يدخل القبر أحد قارف أهله البارحة ، فتحنى عثمان . وحكى عن الطحاوي أنه قال : لم يقارف تصحيف ، والصواب لم يقاول أى لم ينازع غيره الكلام ، لأنهم كانوا يكرهون الحديث بعد العشاء . وتعب بأنه تغايط للثقة بشيء

مستند ، وكأنه استبعد أن يقع لعثمان ذلك لحرصه على مراعاة الخطر الشريف . ويجاب عنه باحتمال أن يكون مرض المرأة طال واحتاج عثمان إلى الوقاع ، ولم يظن عثمان أنها تموت تلك الليلة ، وليس في الخبر ما يقتضي أنه واقع بعد موتها بل ولا حين احتضارها والعلم عند الله تعالى . وفي هذا الحديث جواز البكاء كما ترجم له ، وإدخال الرجال المرأة قبرها لكونهم أقوى على ذلك من النساء ، وإثارة البعيد العهد عن الملاذ في مواراة الميت - ولو كان امرأة - على الأب والزوج ، وقيل إنما آثره بذلك لأنها كانت صمته ، وفيه نظر فإن ظاهر السياق أنه ﷺ اختاره لذلك لكونه لم يقع منه في تلك الليلة جماع ، وعلل ذلك بعضهم بأنه حينئذ يأمن من أن يذكره الشيطان بما كان منه تلك الليلة ، وحكى عن ابن حبيب أن السري في إثارة أبي طلحة على عثمان أن عثمان كان قد جامع بعض جواريه في تلك الليلة فتلطف ﷺ في منعه من النزول في قبر زوجته بغير تصريح ، ووقع في رواية حماد المذكورة ، فلم يدخل عثمان القبر ، وفيه جواز الجلوس على شفير القبر عند الدفن ، واستدل به على جواز البكاء بعد الموت ، وحكى ابن قدامة في المغني عن الشافعي أنه يكره لحديث جابر بن عتيك في الموطأ فإن فيه ، فإذا وجب فلا تبكين باكية ، يعني إذا مات ، وهو محمول على الأولوية ، والمراد لا ترفع صوتها بالبكاء ، ويمكن أن يفرق بين الرجال والنساء في ذلك لأن النساء قد يفضي بهن البكاء إلى ما يحذر من النوح اقله صبرهن ، واستدل به بعضهم على جواز الجلوس عليه مطلقا وفيه نظر ، وسيأتي البحث فيه في باب مفرد إن شاء الله تعالى . وفيه فضيلة لعثمان لإثارة الصدق وإن كانت عليه فيه غضاظة . الحديث الثالث : قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( بنت لعثمان ) هي أم أبان كما سيأتي من رواية أيوب . قوله ( واني لجالس بينهما ، أو قال جلست إلى أحدهما ) هذا شك من ابن جريج ، ولمسلم من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة قال كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن انتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان ، فجاء ابن عباس يقوده قائده فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبني فكننت بينهما ، فإذا صوت من الدار ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عند الحميدي وفيكي النساء ، فظهر السبب في قول ابن عمر لعمر بن عثمان ما قال ، والظاهر أن المكان الذي جلس فيه ابن عباس كان أوفق له من الجلوس يجنب ابن عمر ، أو اختار أن لا يقيم ابن أبي مليكة من مكانه ويجلس فيه للنهي عن ذلك . قوله ( فلما أصيب عمر ) يعني بالقتل ، وأفاد أيوب في روايته أن ذلك كان عقب الحجّة المذكورة ولفظه و فلما قدمنا لم يلبث عمر أن أصيب ، وفي رواية عمرو بن دينار ، لم يلبث أن طعن ، . قوله ( قال ابن عباس : فلما مات عمر ) هذا صريح في أن حديث عائشة من رواية ابن عباس عنها ، ورواية مسلم توهم أنه من رواية ابن أبي مليكة عنها ، والقصة كانت بعد موت عائشة لقوله فيها فجاء ابن عباس يقوده قائده ، فانه إنما عصى في أواخر عمره ، ويؤيد كون ابن أبي مليكة لم يحمله عنها أن عند مسلم في أواخر القصة ، قال ابن أبي مليكة : وحدثني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول ابن عمر قالت : إنكم لتحدثونني عن غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطئ ، وهذا يدل على أن ابن عمر كان قد حدث به مرارا ، وسيأتي في الحديث الذي بعده أنه حدث بذلك أيضا لما مات رافع بن خديج . قوله ( ولكن رسول الله ﷺ ) بسكون نون لكن ويجوز تشديدها . قوله ( حسبكم ) بسكون السين المهملة أي كافيتكم ( القرآن ) أي في تأييد ما ذهبت إليه من رد الخبر . قوله ( قال ابن عباس عند ذلك ) أي عند انتهاء حديثه عن عائشة ( والله هو أضحك وأبكي ) أي أن العبرة لا يملكها ابن آدم ولا تسبب له فيها فكيف يعاقب عليها فضلا عن الميت . وقال الداودي : معناه إن الله تعالى أذن في الجليل من

البكاء فلا يعذب على ما أذن فيه . وقال الطيبي : غرضه تقرير قول عائشة أى ان بكاء الانسان وضحكه من الله يظهره فيه فلا أثر له في ذلك . قوله ( ما قال ابن عمر شيئاً ) قال الطيبي وغيره : ظهرت لابن عمر الحجة فسكت مدعنا . وقال الزين بن المنير : سكوته لا يدل على الإذعان فاعله كره المجادلة في ذلك المقام . وقال القسطنطيني : ليس سكوته لشدة طرا له بعد ما صرح برفع الحديث ، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل ، ولم يتعين له محل يحمله عليه اذ ذلك أو كان المجلس لا يقبل المارة ولم تنمين الحاجة الى ذلك حينئذ . ويحتمل أن يكون ابن عمر فهم من استشهاد ابن عباس بالآية قبول روايته لأنها يمكن أن يتمسك بها في أن الله أن يعذب بلا ذنب فيكون بكاء الحى علامة لذلك ، أشار الى ذلك الكرمانى . الحديث الرابع : قوله ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أى ابن محمد بن عمرو بن حزم . قوله ( إنما مر ) كذا أخرجه من طريق مالك مختصراً ، وهو في الموطأ بلفظ : ذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت يعذب ببكاء الحى عليه ، فقالت عائشة : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، أما انه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ ، إنما مر ، وكذا أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية سفيان عن عبد الله بن أبي بكر كذلك وزاد ان ابن عمر لما مات رافع قال لهم : لا تبكوا عليه فان بكاء الحى على الميت عذاب على الميت . قالت عمرة : فسألت عائشة عن ذلك فقالت : رحمه الله إنما مر ، فذكر الحديث ، ورافع المذكور هو رافع بن خديج كما تقدمت الإشارة اليه في الحديث الاول . الحديث الخامس : قوله ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . قوله ( لما أصيب عمر جعل صهيب يقول واأغاه ) أخرجه مسلم من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة أتم من هذا السياق وفيه قول عمر : علام تبكى . قوله ( ان الميت ليعذب ببكاء الحى ) الظاهر أن الحى من يقابل الميت ، ويحتمل أن يكون المراد به القبيلة وتكون اللام فيه بدل الضمير والتقدير يعذب ببكاء حيه أى قبيلته . فيوافق قوله في الرواية الأخرى : يبكاء أهله ، وفي رواية مسلم المذكورة : من يبكى عليه يعذب ، ولفظها أعم . وفيه دلالة على أن الحكم ليس خاصاً بالكافر ، وعلى أن صهيباً أحد من سمع هذا الحديث من النبي ﷺ وكأد نسيه حتى ذكره به عمر . وزاد فيه عبد الملك بن عمير عن أبي بردة : فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال : كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود ، أخرجه مسلم . قال الزين بن المنير : أنكر عمر على صهيب بكاءه لرفع صوته بقوله واأغاه ، ففهم منه أن إظهاره لذلك قبل موت عمر يشعر باستصحابه ذلك بعد وفاته أو زيادته عليه فابتدعه بالإنكار لذلك والله أعلم . وقال ابن بطلال : إن قيل كيف نهى صهيباً عن البكاء وأقر نساء بنى المغيرة على البكاء على خالد كما سيأتى في الباب الذى يليه ؟ فالجواب أنه خشى أن يكون رفعه لصوته من باب ما نهى عنه ولهذا قال في قصة خالد : ما لم يكن تقع أو لقاعة ،

### ٣٣ - باب ما يُكره من النباح على الميت

وقال عمر رضى الله عنه : دعهن يكنن على أبي سليمان ، ما لم يكنن تقعن أو لقلعة

والنقع : التراب على الرأس ، واللقعة : الصوت

١٢٩١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة عن المغيرة رضى الله عنه قال : سمعت

النبي ﷺ يقول « إن كذباً على ليس ككذب على أحد ، من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » سمعت النبي ﷺ يقول : من نبح عليه يُعذب بما نبح عليه »

١٢٩٢ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال أخبرني أبي عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «لَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَجَحَ عَلَيْهِ». تابعه عبد الأعلى حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قتادة. وقال آدم عن شعبة «لَيْتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ»

قوله (باب ما يكره من النياحة على الميت) قال الزين بن المنير: ما موصولة ومن لبيان الجنس فالتقدير: الذي يكره من جنس البكاء هو النياحة، والمراد بالكراهة كراهة التحريم لما تقدم من الوعيد عليه انتهى. ويحتمل أن تكون ما مصدرية ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة، أشار إلى ذلك ابن المرباط وغيره. وتقبل ابن قدامة عن أحد رواية أن بعض النياحة لا تحرم وإذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ لم ينه عنه جابر (١) لما ناحت عليه فدل على أن النياحة إنما تحرم إذا انضاف إليها فعل من ضرب خد أو شق جيب، وفيه نظر لأنه ﷺ إنما نهى عن النياحة بعد هذه القصة لأنها كانت بأحد، وقد قال في أحد، لكن حمزة لا بواكي له، ثم نهى عن ذلك وتوعد عليه، وذلك بين فيما أخرجه أحد وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق أسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ مر بنساء بني عبد الأشهل يبكين له كاهن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي له. فجاء نساء الانصار يبكين حمزة، فاستيقظ رسول الله ﷺ فقال: ويحهن، ما اتقلبن بعد، مروهن فليقلبن، ولا يبكين على هالك بعد اليوم، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق من طريق عكرمة مرسلا ووجهه ثقات. قوله (وقال عمر: دعوهن يبكين على أبي سليمان الخ) هذا الأثر وصله المصنف في التاريخ الأوسط من طريق الأعمش عن شقيق قال: لما مات خالد بن الوليد اجتمع نسوة بنى المغيرة - أي ابن عبد الله بن عمرو بن مغزوم - وهن بنات عم خالد بن الوليد بن المغيرة يبكين عليه، فقبل لعمر: أرسل إليهن فانهن، فذكره. وأخرجه ابن سعد عن وكيع وغير واحد عن الأعمش. قوله (ما لم يكن تقع أو للقلقة) بقاين الأولى ساكنة، وقد فسره المصنف بأن النقع التراب أي وضعه على الرأس، والقلقة الصوت أي المرتفع وهذا قول الفراء، فاما تفسير للقلقة فتفق عليه كما قال أبو عبيد في غريب الحديث، وأما النقع فروى سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال: النقع الشق أي شق الجيوب، وكذا قال وكيع فيما رواه ابن سعد عنه، وقال الكسائي هو صنعة الطعام للأتم، كأنه ظنه من النقيعة وهي طعام المأتم، والمشهور أن النقيعة طعام القادم من السفر كما سيأتى في آخر الجهاد، وقد أنكره أبو عبيد عليه وقال: الذي رأيت عليه أكثر أهل العلم أنه رفع الصوت، يعني بالبكاء. وقال بعضهم: هو وضع التراب على الرأس، لأن النقع هو الغبار. وقيل: هو شق الجيوب وهو قول شمر، وقيل: هو صوت لطم الحدود حكاة الأزهري، وقال الاسماعيلي معترضا على البخاري: النقع لعمري هو الغبار ولكن ليس هذا موضعه، وإنما هو هنا الصوت العالي، والقلقة ترديد صوت الزواحة انتهى. ولا مانع من حمله على المعنيين بعد أن فسر المراد بكونه وضع التراب على الرأس لأن ذلك من صنيع أهل المصائب، بل قال ابن الأثير: المرجح أنه وضع التراب على الرأس، وأما من فسره بالصوت فيلزم موافقته للقلقة، فحمل اللفظين على معنيين أول من حملهما على معنى واحد، وأجيب بأن بينهما مغايرة من وجه كما تقدم فلا مانع من إرادة ذلك. (تنبية): كانت وفاة خالد بن الوليد بالشام سنة إحدى

(١) مراده لما ناحت على أخيها عبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر رضي الله عنهما

وعشرين . قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد ) هو الطائي . قوله ( عن علي بن ربيعة ) هو الاسدي ، وليس له في البخاري غير هذا الحديث ، والاستناد كله كوفيون ، وصرح في رواية مسلم بسباع سعيد من علي ولفظه « حدثنا » ، والمغيرة هو ابن شعبة وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن عبيد وفيه علي بن ربيعة قال « أتيت المسجد والمغيرة أمير الكوفة فقال : سمعت ، فذكره . ورواه أيضا من طريق وكيع عن سعيد بن عبيد ومحمد بن قيس الاسدي كلاهما عن علي بن ربيعة قال « أول من نصح عليه بالمكوفة قرظة بن كعب » وفي رواية الترمذي « مات رجل من الأنصار يقال له قرظة بن كعب فنيح عليه ، فجاء المغيرة فصعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما بالي النوح في الاسلام ، انتهى . وقرظة المذكور بفتح القاف والراء والطاء المشالة أنصاري خزرجي كان أحد من وجهه عمر إلى الكوفة ليفقه الناس ، وكان على يده فتح الري ، واستخلفه على (١) على الكوفة ، وجزم ابن سعد وغيره بأنه مات في خلافته وهو قول مرجوح لما ثبت في صحيح مسلم أن وفاته حيث كان المغيرة بن شعبة أميراً على الكوفة ، وكانت إمارة المغيرة على الكوفة من قبل معاوية من سنة إحدى وأربعين إلى أن مات وهو عليها سنة خمسين . قوله ( إن كذبا على ) ليس كالكذب على أحد ) أي « غيري » ، ومعناه أن الكذب على الغير قد ألف واستسهل خطبه ، وليس الكذب على بالغا مبلغ ذاك في السهولة وإن كان دونه في السهولة فهو أشد منه في الإثم ، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أورد أن الذي تدخل عليه الكاف أعلى والله أعلم . وكذا لا يلزم من إثبات الوعيد المذكور على الكذب عليه أن يكون الكذب على غيره مباحا ، بل يستدل على تحريم الكذب على غيره بدلائل آخر ، والفرق بينهما أن الكذب عليه توعده فاعله يجعل النار له مسكنا بخلاف الكذب على غيره ، وقد تقدمت بقية مباحث الحديث في كتاب العلم ، ويأتي كثير منها في شرح حديث وائلة في أوائل مناقب قريش إن شاء الله تعالى . قوله ( من ينح عليه يعذب ) ضبطه إلاكثر بضم أوله وفتح النون وجزم المفعلة على أن من شرطية وتجزم الجواب ، ويجوز رفعه على تقدير فانه يعذب ، وروى بكسر النون وسكون التحتانية وفتح المهملة ، وفي رواية الكشميهني « من يناح على أن » من ، موصولة ، وقد أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم بلفظ « إذا نصح على الميت عذب بالنيابة عليه » ، وهو يؤيد الرواية الثانية . قوله ( بما نصح عليه ) كذا للجميع بكسر النون ، ول بعضهم ما نصح بغير موحدة على أن ما ظرفية . قوله ( عن سعيد بن المسيب ) في رواية حدثنا سعيد . قوله ( تابعه عبد الأعلى ) هو ابن حماد ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله ( حدثنا قتادة ) يعني عن سعيد بن المسيب الخ ، وقد وصله أبو يعلى في مسنده عن عبد الأعلى بن حماد كذلك . قوله ( وقال آدم عن شعبة ) يعني بإسناد حديث الباب لكن بغير لفظ المان وهو قوله « يعذب بيبكاء الحى عليه » ، تفرد آدم بهذا اللفظ ، وقد رواه أحمد عن محمد بن جعفر غندر ويحيى ابن سعيد القطان وحجاج بن محمد كلهم عن شعبة كالأول ، وكذا أخرجه مسلم عن محمد بن بشار عن محمد بن جعفر ، وأخرجه أبو عوانة من طريق أبي النضر وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي زيد الهروى وأسود بن عامر كلهم عن سعيد كذلك ، وفي الحديث تقديم من يحدث كلاما يقتضى تصديقه فيما يحدث به فإن المغيرة قدم قبل تحديثه بتحريم النوح أن الكذب على رسول الله ﷺ أشد من الكذب على غيره ، وأشار إلى أن الوعيد على ذلك يمنعه أن يخبر عنه بما لم يقل

(١) في نسخة أخرى « واستخلفه عمر »

٣٤ - باب - ١٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُسَكِّدِ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جِئْتُ بِأَبِي يَوْمَ أُحُدٍ قَدْ مُثِّلَ بِهِ حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ سَجَى ثَوْبًا فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَنَهَانِي قَوْمِي ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَفَعَ ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَاحِيحَةٍ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : ابْنَةُ عَمْرٍو - أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو - قَالَ : قَلِمٌ ؟ تَبْكِي أَوْ لَا تَبْكِي ، فَاذْأَلَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظَلُّهُ بِأَجْنَحَتِهَا حَتَّى رُفِعَ »

قوله ( باب ) كذا في رواية الأصل ، وسقط من رواية أبي ذر وكريمة ، وعلى ثبوته فهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله كما تقدم تقريره غير مرة ، وعلى التقديرين فلا بد له من تعلق بالذي قبله ، وقد تقدم توجيهه في أول الترجمة . قوله ( قد مثل به ) بضم الميم وتشديد المثلثة يقال مثل بالقتيل إذا جدد أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيء من أجزائه ، والاسم المثلة بضم الميم وسكون المثلثة . قوله ( سيجى ثوبا ) بضم المهملة وتشديد الجيم الثقيلة أى غطى بشوب . قوله ( ابنة عمرو أو أخت عمرو ) هذا شك من سفیان ، والصواب بنت عمرو وهى فاطمة بنت عمرو ، وقد تقدم على الصواب من رواية شعبة عن ابن المنكدر في أوائل الجنائز بلفظ « فذهبت عمتي فاطمة ، ووقع في « الاكليل » للحاكم تسميتها هند بنت عمرو ، فلمل لها اسمين أو أحدهما اسمها والآخر لقبها أو كانتا جميعا حاضرتين . قوله ( قال فلم ؟ تبكى أو لا تبكى ) هكذا في هذه الرواية بكسر اللام وفتح الميم على أنه استفهام عن غائبة ، وأما قوله « أو لا تبكى » فالظاهر أنه شك من الراوى هل استفهم أو نهى ، لكن تقدم في أوائل الجنائز من رواية شعبة « تبكى أو لا تبكى » وتقدم شرحه على التخيير ، ومحصله أن هذا الجليل القدر الذى تظله الملائكة بأجنحتها لا ينبغي أن يبكى عليه بل يفرح له بما صار إليه

### ٣٥ - باب - ليس منا من شق الجيوب

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا زَيْدُ الْيَاسَمِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ أَلَمَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »

[ الحديث ١٢٩٤ - أطرافه في : ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ٣٥١٩ ]

قوله ( باب ليس منا من شق الجيوب ) قال الزين بن المنير : أفرد هذا القدر بترجمة ليشرح بأن النبي الذى حاصله التبرى يقع بكل واحد من المذكورات لا مجموعها . قلت : ويؤيده رواية لمسلم بلفظ « أو شق الجيوب ، أو دعا ، الخ . قوله ( حدثنا زبيد ) بزاي وموحدة مصغر . قوله ( الياسمى ) بالتحانية والميم الحفيفة وفي رواية الكشميهني « الياسمى » بزيادة همزة في أوله . والإسناد كاه كوفيون ، وسفیان وهو الثورى فيه إسناد آخر سينذكر بعد باين . قوله ( ليس منا ) أى من أهل سنتنا وطريقتنا . وليس المراد به إخراجهم عن الدين ، ولكن فائدة إيراد هذا اللفظ المبالغة في الردع عن الوقوع في مثل ذلك كما يقول الرجل لولده عند معاتبته : لست منك ولست منى ، أى ما أنت على طريقي . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : التأويل الأول يستلزم أن يكون الخبر إنما ورد عن أمر وجودى ، وهذا يسان كلام الشارع عن الحل عليه ، والأولى أن يقال : المراد أن الواقع في ذلك يكون قد تعرض

لان يهجر ويعرض عنه فلا يخلط بجماعة السنة تأديبا له على استصحابه حالة الجاهلية التي قبحها الاسلام ، فهذا أولى من الحمل على ما لا يستفاد منه قدر رائد على الفعل الموجود . وحكى عن سفيان أنه كان يكره الخوض في تأويله ويقول : ينبغي أن يمسك عن ذلك ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر . وقيل : المعنى ليس على ديننا الكامل ، أى أنه خرج من فرع من فروع الدين وإن كان معه أصله ، حكاه ابن العربي . ويظهر لى أن هذا التنى يفسره التبرى الآتى في حديث أبى موسى بعد باب حيث قال « برى » منه النبى ﷺ ، وأصل البراءة الانفصال من الشيء ، وكأنه توعد به بأن لا يدخله في شفاعته . مثلاً . وقال المهلب : قوله أنا برى . أى من فاعل ما ذكر وقت ذلك الفعل ، ولم يرد نفيه عن الاسلام . قلت : بينما واسطة تعرف بما تقدم أول الكلام ، وهذا يدل على تحريم ما ذكر من شق الجيب وغيره . وكان السبب في ذلك ما تضمنه ذلك من عدم الرضا بالقضاء ، فان وقع التصريح بالاستحلال مع العلم بالتحريم أو التسخط مثلاً بما وقع فلا مانع من حل التنى على الإخراج من الدين . قوله ( لطم الحدود ) خص الحد بذلك لكونه الغالب في ذلك ، وإلا فاضرب بقية الوجه داخل في ذلك . قوله ( وشق الجيوب ) جمع جيب بالجيب والموحدة وهو ما يفتح من الثوب ليدخل فيه الرأس ، والمراد بشقه لإكالم فتحه الى آخره وهو من علامات التسخط . قوله ( ودعا بدعوى الجاهلية ) في رواية مسلم بدعوى أهل الجاهلية ، أى من النياحة ونحوها ، وكذا الندبة كقولهم : وا جبلاه ، وكذا الدعاء بالويل والثبور كما سيأتى بعد ثلاثة أبواب

### ٣٦ - باب رثاء النبى ﷺ سعد بن خولة

١٢٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يعوذنى عام حجة الوداع من وجع اشتد بى ، فقلت : إني قد بلغ بى من الوجع ، وأنا ذومال ، ولا يرئى إلا ابنة ، أفأصدق بثلثى مالى ؟ قال : لا . فقلت : بالشطير ؟ فقال : لا . ثم قال : الثلث والثلث كبير - أو كثير - إنك أن تذّر ورتك أغنياء خير من أن تذرم عالة يسكتفون الناس ، وإنك لن تفيق فقة تبغى بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى ما تجعل فى فى امرأتك . فقلت : يا رسول الله ، أخاف بعد أمهاتى ؟ قال : إنك لن تحلف فتعمل عملاً صالحاً إلا ازددت به درجة ورفعة ، ثم لملك أن تحلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، اللهم أضر لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لسكن البائس سعد بن خولة . يرئى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة »

**قوله** ( باب رثاء النبى ﷺ سعد بن خولة ) سعد بالنصب على المفعولية ، وخولة بفتح الميمجة وسكون الواو والراء بكسر الراء وبالمثناة بعدما مدة مدح الميت وذكر عأسنه ، وليس هو المراد من الحديث حيث قال الراوى « يرئى له رسول الله ﷺ » ، ولهذا اعترض الاسماعيلى الترجة فقال : ليس هذا من مرأى الموتى وإنما هو من التوجع ، يقال رئينه اذا مدحته بعد موته ورئينت له اذا تحزنت عليه . ويمكن أن يكون مراد البخارى هذا بعينه كأنه يقول ما وقع من النبى ﷺ فهو من التحزن والتوجع وهو مباح ، وليس معارضا لنفيه عن المراثى التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهيب الحزن وتعديد اللوعة ، وهذا هو المراد بما أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه

الحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : نهى رسول الله ﷺ عن المرائى ، وهو عند ابن أبي شيبة بلفظ : نهانا أن ترائى ، ولا شك أن الجامع بين الأمرين التوجع والتحزن . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة ادخال هذه الترجمة في تضعيف التراجم المتعلقة بحال من يحضر الميت . قوله ( أن مات ) بفتح الهمزة ولا يصح كسرهما لأنها تكون شرطية والشرط لما يستقبل وهو قد كان مات ، والمعنى أن سعد بن خولة وهو من المهاجرين من مكة الى المدينة وكانوا يكرهون الإقامة في الأرض التي هاجروا منها وتركوها مع حبهم فيها لله تعالى ، فن ثم خشي سعد بن أبي وقاص أن يموت بها ، وتوجع رسول الله ﷺ لسعد بن خولة لكونه مات بها ، وأفاد أبو داود الطيالسي في روايته لهذا الحديث عن إبراهيم بن سعد عن الزهري أن القائل يرئى له الخ هو الزهري ، ويؤيده أن هاشم بن هاشم وسعد بن إبراهيم روايا هذا الحديث عن عامر بن سعد فلم يذكر ذلك فيه ، وكذا في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها كما سيأتى في كتاب الوصايا مع بقية الكلام عليه وذكر الاختلاف في تسمية البنت المذكورة ان شاء الله تعالى

### ٣٧ - باب ما يُنهى عن الخلق عند المصيبة

١٢٩٦ - وقال الحكم بن موسى حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال : حدثني أبو بردة بن أبي موسى رضي الله عنه قال : « وجع أبو موسى وجعاً ففشي عليه ، ورأسه في حجر امرأة من أهله فلم يستطع أن يرُدَّ عليها شيئاً ، فلما أفاق قال : أنا برئ من برئ من برئ من رسول الله ﷺ ، إن رسول الله ﷺ برئ من الصالحة والخالقة والشاقة »

**قوله** ( باب ما يُنهى من الخلق عند المصيبة ) تقدم الكلام على هذا التركيب في باب ما يكره من النياحة على الميت ، وعلى الحكمة في اقتصاره على الخلق دون ما ذكر معه في الباب الذي قبله ، وقوله « عند المصيبة » قصر للحكم على تلك الحالة وهو واضح . قوله ( وقال الحكم بن موسى ) هو القنطري بقاف مفتوحة ونون ساكنة ، ووقع في رواية أبي الوقت : حدثنا الحكم ، وهو وهم فإن الذين جمعوا رجال البخاري في صحيحه أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه فدل على أن الصواب رواية الجماعة بصيغة التعليق . وقد وصله مسلم في صحيحه فقال : حدثنا الحكم بن موسى ، وكذا ابن حبان فقال : أخبرنا أبو يعلى حدثنا الحكم ، . قوله ( عن عبد الرحمن بن جابر ) هو ابن يزيد ابن جابر ، نسب الى جده في هذه الرواية وصرح به في رواية مسلم ، ومخيمرة بمعجمة وراء مضمر . قوله ( وجع ) بكسر الجيم . قوله ( في حجر امرأة من أهله ) زاد مسلم وفصاحت ، وله من وجه آخر من طريق أبي صخرة عن أبي بردة وغيره : قالوا أغشى على أبي موسى ، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة ، الحديث . وللنسائي من طريق يزيد بن أوس عن أم عبد الله امرأة أبي موسى عن أبي موسى فذكر الحديث دون القصة ، ولأبي نعيم في المستخرج على مسلم من طريق ربيع قال : أغشى على أبي موسى فصاحت امرأته بنت أبي دومة ، فخلصنا على أنها أم عبد الله بنت أبي دومة ، وأفاد عمر بن شبة في تاريخ البصرة أن اسمها صفية بنت دمون وأنها والددة أبي بردة بن أبي موسى وأن ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . قوله ( انى برئ ) في رواية الكشميني : أنا برئ . وكذا لمسلم . قوله ( الصالحة ) بالصاد المهملة والقاف أى التي ترفع صوتها بالبكاء ، ويقال فيه بالسین المهملة بدل الصاد ومنه قوله تعالى ( سلقوكم بالنس حداد ) وعن ابن الأعرابي :



الصلق ضرب الوجه حكاها صاحب المحكم والاول أشهر ، والخافقة التي تحلق رأسها عند المصيبة ، والشاقة التي تشق ثوبها ، ولفظ أبي صخرة عند مسلم « أنا برى » من حلق وسلق وخرق ، أى حلق شعره وسلق صوته - أى رفعه - وخرق ثوبه ، وقد تقدم الكلام على المراد بهذه البراءة قبل يباب

### ٣٨ - باب ليس منا من ضرب الخدود

١٢٩٧ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُهَيْبَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »

**قوله** ( باب ليس منا من ضرب الخدود ) وتقدم الكلام عليه قبل بابين ، وعبد الرحمن المذكور في هذا الاسناد هو ابن مهدي

### ٣٩ - باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة

١٢٩٨ - **حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ** حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ »

**قوله** ( باب ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة ) تقدم توجيه هذا التركيب ، وهذه الترجمة مع حديثها سقطت للكشمهني وثبتت للباقيين . ثم أورد المصنف حديث ابن مسعود من وجه آخر وليس فيه ذكر الويل المترجم به ، وكأنه أشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه ، ففي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه وصححه ابن حبان « ان رسول الله ﷺ لعن الخامسة وجهها والشاقة جميعها والداعية بالويل والثبور ، والظاهر أن ذكر دعوى الجاهلية بعد ذكر الويل من العام بعد الخاص

### ٤٠ - باب من جالس عند المصيبة يعرف فيه الحزن

١٢٩٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى قَالَ : أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ : سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ يَعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ وَأَنَا أَنْظَرُ مِنْ صَارِئِ الْبَابِ شَقَّ الْبَابِ ، فَأَنَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ - وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ - فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ ، فَذَهَبَ ، ثُمَّ أَنَاهُ الثَّانِيَةَ لَمْ يَطْمَئِنِّ ، فَقَالَ : إِنَّهِنَّ ، فَأَنَاهُ الثَّالِثَةَ قَالَ : وَاللَّهِ غَلَبَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَرَحِمْتُ أَنَّهُ قَالَ : فَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التَّرَابَ . فَقُلْتُ : أَرَعِمَ اللَّهُ أَهْلَكَ ، لِمَ تَفْعَلُ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلِمَ تَتْرُكُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ »

١٣٠٠ - **حديث** عمرو بن عليّ حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عاصم الأحول عن أنس رضي الله عنه قال « قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَهْرًا حِينَ قَتَلَ الْقُرَاءَ ، فَارَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ »

**قوله** ( باب من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن ) يعرف مبنى الجحول ود من ، موصولة والضمير لها ، ويحتمل أن يكون لمصدر جلس أى جلوسا يعرف ، ولم يفصح المصنف بحكم هذه المسألة ولا التى بعدها حيث ترجمه من لم يظهر حزنه عند المصيبة ، لأن كلا منهما قابل للترجيح ، أما الاول فلمكونه من فعل النبي ﷺ والثاني من تقريره ، وما يباشره بالفعل أرجح غالبا . وأما الثاني فلأنه فعل أبلغ في الصبر وأزجر للنفس فيرجح ، ويحمل فعله ﷺ المذكور على بيان الجواز ويكون فعله في حقه في تلك الحالة أولى . وقال الزين بن المنير ما ملخصه : موقع هذه الترجمة من الفقه أن الاعتدال في الأحوال هو المسلك الأقوم فن أصيب بمصيبة عظيمة لا يفرط في الحزن حتى يقع في المحذور من اللطم والشق والنوح وغيرها ، ولا يفرط في التجلد حتى يفرضى الى القسوة والاستخفاف بقدر المصاب ، فيقتدى به ﷺ في تلك الحالة بأن يجلس المصاب جلسة خفيفة بوقار وسكينة تظهر عليه مخايل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة . **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ويحيى هو ابن سعيد الانصارى .

**قوله** ( لما جاء النبي ﷺ ) هو بالنصب على المفعولية والفاعل قوله ( قتل ابن حارثة ) ، وهو زيد ، وأبوه بالمهمل والمثناة ، وجعفر هو ابن أبي طالب ، وابن رواحة هو عبد الله ، وكان قتلهم في غزوة مؤتة كما تقدم ذكره في رابع باب من كتاب الجنائز ، ووقع تسمية الثلاثة في رواية النساء من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد ، وساق مسلم اسناده دون المتن . **قوله** ( جلس ) زاد أبو داود من طريق سليمان بن كثير عن يحيى « في المسجد » . **قوله** ( يعرف فيه الحزن ) قال الطبري : كأنه كظم الحزن كظما فظهر منه مالا بد للجلة البشرية منه . **قوله** ( صائر الباب ) بالمهمل والتحتانية وقع تفسيره في نفس الحديث شق الباب وهو بفتح الشين المعجمة أى الموضع الذى ينظر منه ، ولم يرد بكسر المعجمة أى الناحية اذ ليست مرادة هنا قاله ابن التين . وهذا التفسير الظاهر أنه من قول عائشة ، ويحتمل أن يكون من بعدها ، قال المازرى : كذا وقع في الصحيحين هنا « صائر » والصواب صير أى بكسر أوله وسكون التحتانية وهو الشق ، قال أبو عبيد في غريب الحديث في الكلام على حديث « من نظر من صير الباب ففقت عينه فهو هدر » الصير الشق ولم نسمعه إلا في هذا الحديث ، وقال ابن الجوزى : صائر وصير بمعنى واحد ، وفي كلام الخطابي نحوه . **قوله** ( فأناه رجل ) لم أقف على اسمه وكأنه أبهم عمدا لما وقع في حقه من غض عائشة منه .

**قوله** ( ان نساء جعفر ) أى امرأته وهى أسماء بنت عميس الخثعمية ومن حضر عندها من أقاربها وأقارب جعفر ومن في معناهم ، ولم يذكر أهل العلم بالاخبار لجعفر امرأة غير أسماء . **قوله** ( وذكر بكاهن ) كذا في الصحيحين ، قال الطبري : هو حال عن المستتر في قوله فقال وحذف خبر ان من القول المحكى لدلالة الحال عليه ، والمعنى قال الرجل إن نساء جعفر فعلن كذا مما لا ينبغي من البسكاء المشتمل مثلا على النوح انتهى . وقد وقع عند أبي عوانة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى « قد كثرت بكأذهن » ، فان لم يكن تصحيحا فلا حذف ولا تقدير ، ويؤيده ما عند ابن حبان من طريق عبد الله بن عمرو عن يحيى بلفظ « قد أكثرت بكاهن » . **قوله** ( فذهب ) أى فتهان فلم يطعنه . **قوله** ( ثم أنه الثانية لم يطعنه ) أى أتى النبي ﷺ المرة الثانية فقال لإنهن لم يطعننه ، ووقع في رواية أبي عوانة المذكورة « فذكر أنهن لم يطعننه » . **قوله** ( قال والله غلبتنا ) في رواية السكشميين « لقد غلبتنا » . **قوله**

(فزعمت) أى عائشة وهو مقول عمره ، والزعم قد يطلق على القول المحقق وهو المراد هنا . قوله ( أنه قال ) فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب د ان النبي ﷺ قال ، . قوله ( فاحت ) بضم المثناة وبكسر هـ يقال حشا يحشو ويحشى . قوله ( التراب ) فى الرواية الآتية ومن التراب ، قال القرطبي : هذا يدل على أنهن رفعن أصواتهن بالبكاء ، فلما لم ينتهين أمره أن يسد أفواههن بذلك ، وخص الأفواه بذلك لأنها محل النوح بخلاف الأعين مثلاً انتهى . ويحتمل أن يكون كناية عن المبالغة فى الزجر ، أو المعنى أعلمن أنهن عاثيات من الأجر المترتب على الصبر لما أظهرن من الجورح كما يقال للخائب : لم يحصل فى يده إلا التراب ، لكن يبعد هذا الاحتمال قول عائشة الآتى . وقيل لم يرد بالامر حقيقة ، قال عياض . هو بمعنى التعجيز ، أى انهن لا يسكتن إلا بسد أفواههن ، ولا يسدها إلا أن تملأ بالتراب ، فان أمكنك فأفعل . وقال القرطبي : يحتمل أنهن لم يطعن الناهى لكونه لم يصرح لمن بأن النبي ﷺ نهاهن ، حمل ذلك على أنه مرشد للصلحة من قبل نفسه ، أو علمن ذلك لكن غلب عليهن شدة الحزن لحرارة المصيبة . ثم الظاهر أنه كان فى بكاتهن زيادة على القدر المباح فيكون النهى للتحريم بدليل أنه كرهه وبالغ فيه وأمر بعقوبتهن إن لم يسكتن . ويحتمل أن يكون بكاء مجرداً والنهى للتنزيه ولو كان للتحريم لارسل غير الرجل المذكور لمنعهن لأنه لا يقر على باطل . ويبعد تتمادى الصحابييات بعد تكرار النهى على فعل الأمر المحرم ، وفائدة نهيهن عن الأمر المباح خشية أن يسترسلن فيه فيفضى بهن الى الأمر المحرم لضعف صبرهن ، فيستفاد منه جواز النهى عن المباح عند خشية إفضائه الى ما يحرم . قوله ( فقلت ) هو مقول عائشة . قوله ( أرغم الله أنفك ) بالراء والمعجمة أى ألصقه بالرقام بفتح الراء والمعجمة وهو التراب إهانة وإذلالاً ، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة لفهمها من قرائن الحال أنه أخرج النبي ﷺ بكثرة تردده اليه فى ذلك . قوله ( لم تفعل ) قال الكرماني أى لم تبأخ النهى ، ونفته وان كان قد نهى ولم يطعنه لأن نهيه لم يترتب عليه الامتثال فكأنه لم يفعل ، ويحتمل أن تكون أرادت لم تفعل أى الحشو بالتراب . قلت : انظروا ، لم يعبر بها عن الماضى ، وقولها ذلك وقع قبل أن يتوجه فن أين علمت أنه لم يفعل ؟ فالظاهر أنها قامت عندها قرينة بأنه لا يفعل فعبرت عنه بلفظ الماضى مبالغة فى نفي ذلك عنه ، وهو مشعر بأن الرجل المذكور كان من الزام<sup>(١)</sup> النسوة المذكورات ، وقد وقع فى الرواية الآتية بعد أربعة أبواب وفواقه ما أنت بفاعل ذلك ، وكذا لمسلم وغيره ، فظهر أنه من تصرف الرواة . قوله ( من العناء ) بفتح المهملة والنون والمد أى المشقة والتعب ، وفى رواية لمسلم د من العى ، بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، ووقع فى رواية العذرى د العى ، بفتح المعجمة بلفظ ضد الرشد . قال عياض : ولا وجه له هنا . وتعقب بأن له وجهاً ولكن الأول أليق لموافقته لمعنى العناء التى هى رواية الأكثر ، قال النووى : مرادها أن الرجل قاصر عن القيام بما أمر به من الإنكار والتأديب ، ومع ذلك لم يفصح بمجزه عن ذلك ليرسل غيره فيستريح من التعب . وفى هذا الحديث من الفوائد أيضاً جواز الجلوس للعزاء بسكينة ووقار ، وجواز نظر النساء المحتجبات الى الرجال الأجانب ، وتأديب من نهى عما لا ينبغي له فعله إذا لم يفته ، وجواز العين لتأكيد الخبر . ( تنبيه ) : هذا الحديث لم يروه عن عمره إلا يحيى بن سعيد ، وقد رواه عن عائشة أيضاً القاسم بن محمد أخرجه ابن إسحق فى المغازى قال د حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، فذكر نحوه . وفيه من الزيادة فى أوله : قالت عائشة وقد نهانا خير الناس عن التكلف<sup>(٢)</sup> . قوله

(١) كذا فى النسخ ، وليس بظاهر المعنى ، فليأمل

(٢) فى نسخة أخرى د وقد نهانا ما ضر الناس التكلف ،

(حدثنا عمرو بن علي) هو الفلاس ، والكلام على المتن تقدم في آخر أبواب الوتر ، وشاهد الترجمة منه قوله ما حزن حزنا قط أشد منه ، فإن ذلك يشمل حالة جلوسه وغيرها

### ٤١ - باب من لم يُظهِر حُزنَهُ عندَ المصيبة

وقال محمد بن كعب القرظي : اَلْجَزَعُ الْقَوْلُ السَّيِّئُ وَالظَّنُّ السَّيِّئُ

وقال يعقوب عليه السلام : إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ

١٣٠١ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « أَشْكِي ابْنَ لَأْبِي طَلْحَةَ ، قَالَ فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ . فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا وَتَحَنَّنَتْ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ . فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : كَيْفَ الْغُلَامُ ؟ قَالَتْ : قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ ، وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاخَ . وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ . قَالَ فَمَاتَ . فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا ارَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَمَلَّ اللَّهُ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمْ فِي لَيْلَتِكُمْ . قَالَ سَفْيَانُ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : فَرَأَيْتُ لَهَا نِسْمَةَ أَوْلَادٍ كَلَّمَتْ قَدْ قَرَأَ اللَّهُ أَنَّ

[الحديث ١٣٠١ - طرفه في : ٥٤٧٠هـ]

قوله ( باب من لم يظهر حزنه عند المصيبة ) تقدم الكلام على ذلك في الترجمة التي قبلها ، ويظهر بضم أوله من الرابعي وحزنه منصوب على المفعولية . قوله ( وقال محمد بن كعب ) يعني القرظي بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مثالة . قوله ( السي ) بفتح المهملة وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة والمراد به ما يبعث الحزن غالبا ، وبالظن السيء اليأس من تعويض الله المصاب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت ، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثواب على الصبر . وقد روى ابن أبي حاتم في تفسير سورة سأل من طريق أيوب بن موسى عن القاسم بن محمد كقول محمد بن كعب هذا . قوله ( وقال يعقوب عليه السلام : إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) قال الزين بن المنير : مناسبة هذه الآية للترجمة أن قول يعقوب لما تضمن أنه لا يشكو - بتصریح ولا تعريض - لإلا فوافق مقصود الترجمة ، وكان خطابه بذلك لبنيه بعد قوله ( يا أسفي على يوسف ) . والبت بفتح الموحدة بعدها مثلثة ثقيلة شدة الحزن . قوله ( حدثنا بشر بن الحكم ) هو النيسابوري ، قال أبو نعيم في المستخرج : يقال إن هذا الحديث مما تفرد به البخاري عن بشر بن الحكم انتهى ، يعني من هذا الوجه من حديث سفيان بن عيينة ولم يخرج أبو نعيم ولا الإسماعيلي من طريق إسحق إلا من جهة البخاري ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة وهو آخر إسحق المذكور عن أنس ، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق أنس بن سيرين ومحمد بن سعد من طريق حميد الطويل كلاهما عن أنس ، وأخرجه مسلم وابن سعد أيضا وابن حبان والطحاوي من طرق عن ثابت عن أنس أيضا ، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية بعض ، وسأذكر ما في كل من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى .

قوله (اشتكى ابن لآبي طلحة) أى مرض ، وليس المراد أنه صدرت منه شكوى ، لكن لما كان الأصل أن المريض يحصل منه ذلك استعمل في كل مرض لكل مريض . والابن المذكور هو أبو عمير الذى كان النبي ﷺ يمازحه ويقول له يا أبا عمير . ما فعل النغير ، كما سيأتى في كتاب الأدب ، بين ذلك ابن حبان في روايته من طريق عمارة ابن زاذان عن ثابت ، وزاد من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت في أوله قصة تزويج أم سليم بأبي طلحة بشرط أن يسلم . وقال فيه « فحملت فولدت غلاما صليحا فكان أبو طلحة يحبه حبا شديدا ، فعاش حتى تحرك فرض ، فخرن أبو طلحة عليه حزنا شديدا حتى تضعضع ، وأبو طلحة يغدر ويروح على رسول الله ﷺ ، فراح روضة فوات الصبي ، فأفادت هذه الرواية تسمية امرأة أبي طلحة ، ومعنى قوله « وأبو طلحة خارج ، أى خارج البيت عند النبي ﷺ في أواخر النهار ، وفي رواية الاسماعيلي « كان لآبي طلحة ولد فتوفى ، فأرسلت أم سليم أنسا يدعو أبا طلحة ، وأمرته أن لا يخبره ب وفاة ابنه ، وكان أبو طلحة صائما . » قوله (هيات شيئا) قال الكرماني : أى أعدت طعاما لآبي طلحة وأصلحته ، وقيل هيات حالها وتزينت . قلت : بل الصواب أن المراد أنها هيات أمر الصبي بأن غسلته وكفنته كما ورد في بعض طرقه صريحا ، في رواية أبو داود الطيالسي عن مشايخه عن ثابت « فهيات الصبي » ، وفي رواية حميد عند ابن سعد « فتوفى الغلام فهيات أم سليم أمره » ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت « فهلك الصبي فقامت أم سليم فغسلته وكفنته وحفظته وسجعت عليه ثوبا . » قوله (ونحته في جانب البيت) أى جعلته في جانب البيت ، وفي رواية جعفر عن ثابت « فجعلته في مخدعها . » قوله (هدأت) بالهمز أى سكنت و (نفسه) يسكون الفاء كذا للأكثر ، والمعنى أن النفس كانت قلقه منزجة بعارض المرض فسكنت بالموت ، وظن أبو طلحة أن مرادها أنها سكنت بالنوم لوجود العافية ، وفي رواية أبي ذر « هدا نفسا ، بفتح الفاء أى سكن ، لأن المريض يكون نفسه عاليا فإذا زال مرضه سكن ، وكذا إذا مات . » ووقع في رواية أنس بن سيرين « هو أسكن ما كان » ، ونحوه في رواية جعفر عن ثابت ، وفي رواية معمر عن ثابت « أمسى هادئا ، وفي رواية حميد « بخير ما كان » ، ومعانيها متقاربة . قوله (وأرجو أن يكون قد استراح) لم تجزم بذلك على سبيل الأدب ، ويحتمل أنها لم تكن علمت أن الطفل لا عذاب عليه ففوضت الأمر الى الله تعالى ، مع وجود رجائها بأنه استراح من نكد الدنيا . قوله (وظن أبو طلحة أنها صادقة) أى بالنسبة الى ما فهمه من كلامها ، وإلا فهي صادقة بالنسبة الى ما أرادت . قوله (فبات) أى معها (فلما أصبح اغتسل) فيه كناية عن الجماع ، لأن الغسل إنما يكون في الغالب منه ، وقد وقع التصريح بذلك في غير هذه الرواية : في رواية أنس بن سيرين « ففقت اليه العشاء فتمشى ، ثم أصاب منها » ، وفي رواية عبد الله « ثم تعرضت له فأصاب منها » ، وفي رواية حماد عن ثابت « ثم تطيبت » ، زاد جعفر عن ثابت « فتعرضت له حتى وقع بها » ، وفي رواية سليمان عن ثابت « ثم تصنعت له أحسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها . » قوله (فلما أراد أن يخرج أعلته أنه قد مات) زاد سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبيد مسلم « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت لو أن قوما أعادوا أهل بيت عارية فطلبوا عاريتهم ألهم أن يمنعهم ؟ قال : لا . قالت : فاحنسب ابنك . فغضب وقال : تركتني حتى تلطخت ، ثم أخبرني بابني » ، وفي رواية عبد الله « فقالت : يا أبا طلحة ، أرايت قوما أعادوا متاعا ثم بدا لهم فيه فآخذوه فكأثمهم وجدوا في أنفسهم » زاد حماد في روايته عن ثابت « فأبوا أن يردوها ، فقال أبو طلحة : ليس لهم ذلك ، ان العارية مؤداة الى أهلها . ثم اتفقا ، فقالت : ان الله أعارنا فلانا ثم أخذه منا ،

زاد حماد « فاسترجع » . قوله ( لعل الله أن يبارك لك في ليلتكما ) في رواية الأصيلي « لها في ليلتهما » ووقع في رواية أنس بن سيرين « اللهم بارك لها » ولا تعارض بينهما فيجمع بأنه دعا بذلك ورجا إجابة دعائه ، ولم تختلف الرواة عن ثابت وكذا عن حميد في أنه قال « بارك الله لك في ليلتكما » وعرف من رواية أنس بن سيرين أن المراد الدعاء وإن كان لفظه لفظ الخبر . وفي رواية أنس بن سيرين من الزيادة « فولدت غلاما » وفي رواية عبد الله ابن عبد الله « فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة » وسيأتي الكلام على قصة تحنيكه وغير ذلك حيث ذكره المصنف في العميقة . قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور . قوله ( فقال رجل من الأنصار الخ ) هو عباية بن رفاعه ، لما أخرجه سعيد بن منصور ومسدود وابن سعد والبيهقي في « الدلائل » كلهم من طريق سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه قال « كانت أم أنس تحت أبي طلحة » فذكر القصة شبهة بسياق ثابت عن أنس ، وقال في آخره « فولدت له غلاما » قال عباية : فلقد رأيت لذلك الغلام سبع بنين كلهم قد ختم القرآن ، وأفادت هذه الرواية أن في رواية سفيان تجوزا في قوله « لها » لأن ظاهره أنه من ولدهما بغير واسطة ، وإنما المراد من أولاد ولدهما المدعو له بالبركة وهو عبد الله بن أبي طلحة . ووقع في رواية سفيان « تسعة » وفي هذه « سبعة » فلعل في أحدهما تصحيحا . أو المراد بالسبعة من ختم القرآن كله وبالتسعة من قرأ معظمه ، وله من الولد فيما ذكر ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب إسحاق وإسماعيل وعبد الله ويعقوب وعمر والقاسم وعمارة وإبراهيم وعمر وزيد ومحمد ، وأربع من البنات . وفي قصة أم سليم هذه من الفوائد أيضا جواز الأخذ بالشدّة وترك الرخصة مع القدرة عليها ، والتسليّة عن المصائب ، وتزوين المرأة لزويها ، وتعرضها لطلب الجماع منه ، واجتهادها في عمل مصالحه ، ومشروعية المعارض الموهمة إذا دعت الضرورة إليها . وشرط جوازها أن لا تبطل حقا لمسلم . وكان الحامل لأم سليم على ذلك المبالغة في الصبر والتسليم لأمر الله تعالى ورجاء لإخلافه عليها ما فات منها ، إذ لو أعلنت أبا طلحة بالأمر في أول الحال تنسكد عليه وقته ولم تبلغ الفرض الذي أرادته ، فلما علم الله صدق نيّتها بلغها منها وأصلح لها ذريتها . وفيه إجابة دعوة النبي ﷺ وأن من ترك شيئا عوضه الله خيرا منه ، وبيان حال أم سليم من التجلّد وجودة الرأى وقوة العزم ، وسيأتي في الجهاد والمغازي أنها كانت تشهد القتال وتقوم بخدمة المجاهدين إلى غير ذلك مما انفردت به عن معظم النسوة ، وسيأتي شرح حديث أبي عمير ما فعل النغير مستوفى في أواخر كتاب الأدب ، وفيه بيان ما كان سمي به غير الكسبية التي اشتهر بها

٤٢ - باب الصبر عند الصّدّة الأولى . وقال عمر رضي الله عنه :

نعم العِذلان ونعم العِلاوة ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ .

أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾

وقوله تعالى ﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ ، وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾

١٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غَدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الصَّبْرُ عِنْدَ الْعَدَمَةِ الْأُولَى »

قوله ( باب الصبر عند الصدمة الاولى ) أى هو المطلوب المبشر عليه بالصلاة والرحمة ، ومن هنا تظهر مناسبة إيراد أثر عمر في هذا الباب . وقد تقدم الكلام على المتن المرفوع مستوفى في زيارة القبور . قوله ( وقال عمر ) أى ابن الخطاب . قوله ( العدلان ) بكسر المهملة أى المثلان ، وقوله ( العلاوة ) بكسرهما أيضا أى ما يعلق على البعير بعد تمام الحمل . وهذا الأثر وصله الحاكم في المستدرک من طريق جرير عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما ساقه المصنف وزاد : ( أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ) نعم العدلان ( وأولئك هم المهتدون ) نعم العلاوة . وهكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم . وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره من وجه آخر عن منصور عن طريق نعيم بن أبي هند عن عمر نحوه ، وظهر بهذا مراد عمر بالعدلين وبالعلاوة وأن العدلين الصلاة والرحمة والعلاوة الاهتداء . ويؤيده وقوعهما بعد د على ، المشعرة بالفوقية المشعرة بالحمل قاله الزين بن المنير . وقد روى نحو قول عمر مرفوعا أخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : أعطيت أمي شيئا لم يعطه أحد من الامم عند المصيبة إنا لله وأنا اليه راجعون - الى قوله - المهتدون ، قال فأخبر أن المؤمن إذا سلم لامر الله واسترجع كتب له ثلاث خصال من الخير : الصلاة من الله ، والرحمة ، وتحقيق سبل الهدى . فأغنى هذا عن التكلف في ذلك كقول المهلب : العدلان إنا لله وأنا اليه راجعون والعلاوة الثواب عليهما ، وعن قول الكرماني : الظاهر أن المراد بالعدلين القول وجزاؤه ، أى قول الكلمتين ونوعا الثواب لأنهما متلازمان . قوله ( وقوله تعالى ( واستعينوا بالصبر والصلاة ) الآية ) هو بالجر عطفا على أول الترجمة ، والتقدير : وباب قوله تعالى ، أى تفسيره أو نحو ذلك . وقوله وإنما قيل أفرد الصلاة لان المراد بالصبر الصوم وهو من التروك أو الصبر عن الميت ترك الجزع ، والصلاة أفعال وأقوال فلذلك قللت على غير الحاشعين ، ومن أسرارها أنها تعين على الصبر لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع وكلها تضاد حب الرئاسة وعدم الاتقياد للأوامر والنواهي ، وكان المصنف أراد بإيراد هذه الآية ما جاء عن ابن عباس أنه نعى اليه أخوه قثم وهو في سفر ، فاسترجع ثم تنحى عن الطريق فاناخ فصلى ركعتين أطال فيهما الجلوس ثم قام وهو يقول ( واستعينوا بالصبر والصلاة ) الآية ، أخرجه الطبري في تفسيره بإسناد حسن ، وعن حذيفة قال وكان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمر صلى ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن أيضا . قال الطبري : الصبر منع النفس محابها وكفها عن هواها ، ولذلك قيل لمن لم يجزع صابر لكفه نفسه ، وقيل لرمضان شهر الصبر لكف الصائم نفسه عن الطعام والمشرب

### ٤٣ - باب قول النبي ﷺ « إنا بك لمحزونون »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « تدمع العين ويحزن القلب »

١٣٠٣ - **حدثنا** الحسن بن عبد العزيز **حدثنا** يحيى بن حسان **حدثنا** قريش هو ابن حيان عن ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « دخلنا مع رسول الله ﷺ على أبي سيف التيمي - وكان ظمرا لإبراهيم عليه السلام - فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبله وشمه . ثم دخلنا عليه بعد ذلك - وإبراهيم يجمود بنفسه - فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان . فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : وأنت يا رسول الله ؟ فقال :

يا ابن عوف إنها رحمة . ثم أتبعها بأخرى فقال ﷺ : إن العين تدمع ، والقلب يحزن ، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإننا بفرأفك يا إبراهيم لمحزونون » . رواه موسى عن سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : أنا بك محزونون ، قال ابن عمر عن النبي ﷺ : تدمع العين ويحزن القلب ) سقطت هذه الترجمة والأثر في رواية الحموي وثبتت للباقين ، وحديث ابن عمر كأن المراد به ما أورده المصنف في الباب الذي بعد هذا إلا أن لفظه : إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ، فيحتمل أن يكون ذكره بالمعنى لأن ترك المؤاخذه بذلك يستلزم وجوده ، وأما لفظه فثبت في قصة موت إبراهيم من حديث أنس عند مسلم ، وأصله عند المصنف كما في هذا الباب ، وعن عبد الرحمن بن عوف عند ابن سعد والطبراني ، وأبي هريرة عند ابن حبان والحاكم ، وأسماء بنت يزيد عند ابن ماجه ، ومحمود بن لبيد عند ابن سعد ، والسائب بن يزيد وأبي أمامة عند الطبراني .

**قوله** ( حدثني الحسن بن عبد العزيز ) هو الجروبي بفتح الجيم والراء منسوب إلى جروة بفتح الجيم وسكون الراء قرية من قرى تنيس ، وكان أبوه أميرها فزهد الحسن ولم يأخذ من تركه أبيه شيئا ، وكان يقال إنه نظير قارون في المال ، والحسن المذكور من طبقة البخاري ومات بعده بسنة وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديثين آخرين في التفسير . **قوله** ( حدثني يحيى بن حسان ) هو التنيسي أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات قبل أن يدخل مصر ، وقد روى عنه الشافعي مع جلالة ومات قبله بمدة ، فوقع للحسن نظير ما وقع لشيخه من رواية لإمام عظيم الشأن عنه ثم يموت قبله . **قوله** ( حدثنا قريش هو ابن حيان ) هو بالقاف والمعجمة وأبوه بالمهملة والتحتانية بصرى يكنى أبا بكر . **قوله** ( على أبي سيف ) قال عياض هو البراء بن أوس ، وأم سيف زوجته هي أم بردة واسمها خولة بنت المنذر . قلت : جمع بذلك بين ما وقع في هذا الحديث الصحيح وبين قول الواقدي فيما رواه ابن سعد في الطبقات عنه عن يعقوب بن أبي صمعة عن عبد الله بن أبي صمعة قال : لما ولد له إبراهيم تنافست فيه نساء الانصار أيتها ترضعه ، فدفعه رسول الله ﷺ إلى أم بردة بنت المنذر بن زيد بن لبيد من بني عدى بن النجار وزوجها البراء بن أوس بن خالد بن الجعد من بني عدى بن النجار أيضا ، فكانت ترضعه ، وكان رسول الله ﷺ يأتيه في بني النجار ، انتهى . وما جمع به غير مستبعد ، إلا أنه لم يأت عن أحد من الأئمة التصريح بأن البراء بن أوس يكنى أبا سيف ولا أن أبا سيف يسمى البراء بن أوس . **قوله** ( القين ) بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هو الحداد ، ويطلق على كل صانع ، يقال قان الشيء إذا أصلحه . **قوله** ( ظئرا ) بكسر المعجمة وسكون التحتانية المهموزة بعدها راء أي مرضعا ، وأطلق عليه ذلك لأنه كان زوج المرضعة ، وأصل الظئر من ظأرت الثاقة إذا عطف على غير ولدها فقيل ذلك لاني ترضع غير ولدها ، وأطلق ذلك على زوجها لأنه يشاركها في تربيته غالبا . **قوله** ( لإبراهيم ) أي ابن رسول الله ﷺ ، ووقع التصريح بذلك في رواية سليمان بن المغيرة المعلقة بعد هذا ولفظه عند مسلم في أوله : ولدت لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم . ثم دفعه إلى أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو سيف ، فانطلق رسول الله ﷺ فأنبسته فأنتهى إلى أبي سيف وهو ينفخ بكيره وقد امتلأ البيت دخانا ، فأسرعت المثنى بين يدي رسول الله ﷺ فقلت : يا أبا سيف أمسك جاء رسول الله ﷺ ، ولمسلم أيضا من طريق عمرو بن سعيد عن أنس ما رأيت أحدا



كان أرحم بالعيال من ربه - ول الله ﷻ . كان إبراهيم مسترضعا في عوالى المدينة ، وكان ينطلق ونحن معه فيدخل البيت وانه ليدخن وكان ظئره قينا . **قوله** ( وإبراهيم يجود بنفسه ) أى يخرجها ويدفعها كما يدفع الانسان ماله ، وفى رواية سليمان ، يكيد ، قال صاحب العين أى يسوق بها ، وقيل معناه يقارب بها الموت ، وقال أبو مروان بن سراج : قد يكون من الكيد وهو الذى يقال منه كاد يكيد شبه تفلح نفسه عند الموت بذلك . **قوله** ( تذر فان ) بذال معجمة وفاء أى يجرى دمعهما . **قوله** ( وأنت يا رسول الله ) ؟ قال الطيبي : فيه معنى التعجب ، والواو تستدعى معطوفا عليه أى الناس لا يبصرون على المصيبة وأنت تفعل كفعلهم ، كأنه تعجب لذلك منه مع عهده منه أنه يحث على الصبر دينهى عن الجزع ، فاجابه بقوله أنها رحمة ، أى الحالة التى شاهدتها منى هى رقة القلب على الولد لا ما توهمت من الجزع انتهى . ووقع فى حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، فقلت يا رسول الله تبكى ، أو لم تته عن البكاء ، وزاد فيه ، إنما نيت عن صوتين أحقن فاجر بن : صوت عند نعمة لهو ولعب ومن امير الشيطان ، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب وردة شيطان . قال : إنما هذا رحمة ومن لا يرحم لا يرحم ، وفى رواية محمود ابن ليبيد فقال ، إنما أنا بشر ، وعند عبد الرزاق من مرسل مكحول ، إنما أنهى الناس عن النياحة أن يندب الرجل بما ليس فيه . **قوله** ( ثم أتبعها بأخرى ) فى رواية الاسماعيلى ، ثم أتبعها والله بأخرى ، بزيادة القسم ، قيل أراد به أنه أتبع الدمعة الاولى بدمعة أخرى ، وقيل أتبع الكلمة الاولى الجملة وهى قوله ، إنما رحمة ، بكلمة أخرى مفصلة وهى قوله ، ان العين تدمع ، ويؤيد الثانى ما تقدم من طريق عبد الرحمن ومرسل مكحول . **قوله** ( ان العين تدمع الخ ) فى حديث عبد الرحمن بن عوف ومحمود بن ليبيد ، ولا نقول ما يسخط الرب ، وزاد فى حديث عبد الرحمن فى آخره ، لو لا أنه أمر حق ووعد صدق وسبيل نأتيه ، وان آخرنا سيلحق بأولنا ، لحزننا عليك حزنا هو أشد من هذا ، ونحوه فى حديث أسماء بنت يزيد ومرسل مكحول وزاد فى آخره ، وفصل رضاعه فى الجنة ، وفى آخر حديث محمود بن ليبيد ، وقال ان له مرضعا فى الجنة ، ومات وهو ابن ثمانية عشر شهرا ، وذكر الرضاع وقع فى آخر حديث أنس عند مسلم من طريق عمرو بن سعيد عنه ، إلا أن ظاهر سياقه الارسال ، فلفظه ، قال عمرو فلما توفي إبراهيم قال رسول الله ﷺ : ان إبراهيم ابني ، وانه مات فى الشدى ، وإن له نظيرين يكلمان رضاعه فى الجنة ، وسيأتى فى أواخر الجنائز حديث البراء ، ان لا إبراهيم لمرضعا فى الجنة ، ( فائدة فى وقت وفاة إبراهيم عليه السلام ) : جزم الواقدي بأنه مات يوم الثلاثاء لعشر ليال خلون من شهر ربيع الاول سنة عشر ، وقال ابن حزم : مات قبل النبي ﷺ بثلاثة أشهر ، وانفقوا على أنه ولد فى ذى الحجة سنة ثمان . قال ابن بطال وغيره : هذا الحديث يفسر البكاء المباح والحزن الجاز ، وهو ما كان يدمع العين ورقة القلب من غير سخط لأمر الله ، وهو أبين شئ وقع فى هذا المعنى . وفيه مشروعية تقبيل الولد وشمه ، ومشروعية الرضاع ، وعيادة الصغير ، والحضور عند المحتضر ، ورحمة العيال ، وجواز الاخبار عن الحزن وإن كان السكتان أولى ، وفيه وقوع الخطاب للغير وإرادة غيره بذلك ، وكل منهما مأخوذ من مخاطبة النبي ﷺ ولده مع أنه فى تلك الحالة لم يكن من يفهم الخطاب لوجهين : أحدهما صغره ، والثانى نزاعه . وإنما أراد بالخطاب غيره من الحاضرين لإشارة الى أن ذلك لم يدخل فى نهي السابق . وفيه جواز الاعتراض على من خالف فعله ظاهر قوله ليظهر الفرق ، وحكى ابن التين قول من قال : إن فيه دايلا على تقبيل الميت وشمه ، ووده بأن القصة إنما وقعت قبل الموت وهو كما قال . **قوله** ( رواه موسى ) هو ابن إسماعيل التبوذكى وطريقه هذه وصلها

البيهقي في «الدلائل»، من طريق تتمام وهو بمثابة لقب محمد بن غالب البغدادي الحافظ عنه، وفي سياقه ما ليس في سياق قريش بن حيان. وإنما أراد البخاري أصل الحديث

#### ٤٤ - باب البكاء عند المريض

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ ابْنِ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَنَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةٍ أَهْلِهِ فَقَالَ: قَدْ قَضَى؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ. فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بَكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا. فَقَالَ: أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَا بِحَزَنِ الْقَابِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ بِرَحْمٍ. وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». وَكَانَ عَمْرُو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا، وَيَرْمِي بِالْحَجَارَةِ، وَيَحْنِي بِالْأَثَرِ

**قوله** (باب البكاء عند المريض) سقط لفظ «باب» من رواية أبي زر، قال الزين بن المنير: ذكر المريض أعم من أن يكون أشرف على الموت أو هو في مبادئ المرض، لكن البكاء عادة إنما يقع عند ظهور العلامات المخوفة كما في قصة سعد بن عبادَةَ في حديث هذا الباب. **قوله** (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث المصري. **قوله** (عن سعيد بن الحارث الأنصاري) هو ابن أبي سعيد بن المعلّى قاضي المدينة. ووقع في رواية مسلم من طريق عمارة بن غزبة عن سعيد بن الحارث بن المعلّى فكأنه نسب أباه لجده، **قوله** (اشتكى) أي ضعف و«شكوى» بغير تنوين. **قوله** (فلما دخل عليه) زاد مسلم في رواية عمارة بن غزبة «فاستأخر قومه من حوله حتى دنا رسول الله ﷺ وأصحابه الذين معه». **قوله** (في غاشية أهله) بمعنى متين أي الذين يفشونه للخدمة وغيرها، وسقط لفظ «أهله» من أكثر الروايات، وعليه شرح الخطابي، فيجوز أن يكون المراد بالغاشية الغشية من الكرب، ويؤيده ما وقع في رواية مسلم في غشيته. وقال التوربشتي: الغاشية هي الداهية من شر أو من مرض أو من مكروه، والمراد ما يتغشاها من كرب الوجع الذي هو فيه لا الموت، لأنه أفاق من تلك المرضة وعاش بعدها زماناً. **قوله** (فلما رأى القوم بكاء رسول الله ﷺ بكوا) في هذا إشعار بأن هذه القصة كانت بعد قصة إبراهيم ابن النبي ﷺ، لأن عبد الرحمن بن عوف كان معهم في هذه ولم يعترض بمثله ما اعترض به هناك، فدل على أنه تقرر عنده العلم بأن مجرد البكاء بدمع العين من غير زيادة على ذلك لا يضّر. **قوله** (فقال ألا تسمعون) لا يحتاج إلى مفعول لأنه جعل كالفعل اللازم، أي ألا توجدون السماع، وفيه إشارة إلى أنه فهم من بعضهم الإنكار، فبين لهم الفرق بين الحالتين. **قوله** (إن الله) بكسر الهمزة لأنه ابتداء كلام. **قوله** (يعذب بهذا) أي إن قال سوءاً. **قوله** (أو يرحم) إن قال خيراً، ويحتمل أن يكون معنى قوله «أو يرحم» أي إن لم ينفذ الوعيد. **قوله** (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه) أي بخلاف غيره، ونظيره قوله في قصة عبد الله بن ثابت التي أخرجه مالك في الموطأ من حديث جابر بن عتيك، ففيه «فصاح النسوة، فجعل ابن عتيك يسكتهن، فقال رسول الله ﷺ: دعن فاذا وجبت فلا تبكين بأكية» الحديث. **قوله** (وكان عمر) هو موصول بالاسناد المذكور إلى ابن عمر، وسقطت هذه الجملة وكذا التي قبلها من رواية مسلم،

ولهذا ظن بعض الناس أنهما معلقان . وفي حديث ابن عمر من الفوائد استحباب عيادة المريض ، وعيادة الفاضل للفقير ، والامام أتباعه مع أصحابه ، وفيه النهي عن المنكر وبيان الوعيد عليه

#### ٤٥ - باب ما ينهى من النوح والبكاء ، والزجر عن ذلك

١٣٠٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرة قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « لما جاء قتل زيد بن حارثة وجعفر وعبد الله بن رواحة جلس النبي ﷺ يعرف فيه الحزن - وأنا أطلع من شق الباب - فأتاه رجل فقال : يا رسول الله إن نساء جعفر - وذكر بكاءهن - فأمره بأن ينهأهن ، فذهب الرجل ، ثم أتى فقال : قد نهيتن ، وذكر أنهن لم يطمئن . فأمره الثانية أن ينهأهن ، فذهب ، ثم أتى فقال : والله لقد غلبتني - أو غلبتنا ، الشك من محمد بن حوشب - فزعمت أن النبي ﷺ قال : فاحت في أفواههن التراب . قلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت بفاعل ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء »

١٣٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حماد بن زيد **حدثنا** أيوب عن محمد عن أم عطية رضي الله عنها قالت « أخذ علينا النبي ﷺ عند البيعة أن لا نوح ، فما وفيت منا امرأة غير خمس نسوة : أم سليم ، وأم العلاء ، وابنة أبي سبرة امرأة معاذ وامراتين ، أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ وامرأة أخرى »

[ الحديث ١٣٠٦ - طرفاه في : ٤٨٩٢ ، ٧٢١٥ ]

**قوله** ( باب ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك ) قال الزين بن المنير : عطف الزجر على النهي للإشارة إلى المواخذة الواقعة في الحديث بقوله « فاحت في أفواه التراب » . **قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الله بن حوشب ) بمهمة وشين معجمة وزن جعفر ثقة من أهل الطائف نزل الكوفة ، ذكر الأصل أنه لم يرو عنه غير البخاري ، وليس كذلك بل روى عنه أيضا محمد بن مسلم بن وارة الرازي كما ذكره المزني في التهذيب ، وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد تقدم الكلام على حديث عائشة قبل أربعة أبواب . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب ) هو الحبيبي ، وحماد هو ابن زيد ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون . وقد رواه عادم عن حماد فقال « عن أيوب عن حفصة ، بدل محمد أخرجه الطبراني ، وله أصل عن حفصة كما سيأتي في الأحكام من طريق عبد الوارث عن أيوب عنها ، فكان حمادا سمعه من أيوب عن كل منهما . **قوله** ( عند البيعة ) أي لما بايعهن على الاسلام . **قوله** ( فما وفيت ) أي بترك النوح . وأم سليم هي بنت ملحان والدة أنس ، وأم العلاء تقدم ذكرها في ثالث باب من كتاب الجنائز ، وابنة أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة ، وأما قوله أو ابنة أبي سبرة وامرأة معاذ فهو شك من أحد رواة هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذ أو غيرها ، وسيأتي في كتاب الأحكام من رواية حفصة عن أم عطية بالشك أيضا ، والذي يظهر لي أن الرواية وباو العطف أصح لأن امرأة معاذ وهو ابن جبل هي أم عمرو بنت خلاد بن عمرو السلية ذكرها ابن سعد ، فعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها . ووقع في « الدلائل »

لأبي موسى من طريق حفصة عن أم عطية «وأم معاذ» بدل قوله وامرأة معاذ وكذا في رواية عارم، لكن لفظه «أو أم معاذ بنت أبي سبرة»، وفي الطبراني من رواية ابن عون عن ابن سيرين عن أم عطية «فا وقت غير أم سليم وأم كلثوم وامرأة معاذ بن أبي سبرة»، وكذا فيه والصواب ما في الصحيح امرأة معاذ وبنت أبي سبرة، ولعل بنت أبي سبرة يقال لها أم كلثوم، وإن كانت الرواية التي فيها أم معاذ محفوظة فلعلمها أم معاذ بن جبل وهي هند بنت سهل الجهمية ذكرها ابن سعد أيضا، وعرف بمجموع هذا النسوة الخمس وهي أم سليم وأم العلاء وأم كلثوم وأم عمرو وهند - إن كانت الرواية محفوظة - والا فيختلج في خاطري أن الخامسة هي أم عطية ورواية الحديث. ثم وجدت ما يؤيده من طريق عاصم عن حفصة عن أم عطية بالفظ «فا وقت غيري وغير أم سليم»، أخرجه الطبراني أيضا. ثم وجدت ما يردده وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت «كان فيما أخذ علينا أن لا نتوح، الحديث، فزاد في آخره «وكانت لا تعد نفسها لأنها لما كان يوم الحرة لم تزل النساء بها حتى قامت معهن فكانت لا تعد نفسها لذلك، ويجمع بأنها تركت عد نفسها من يوم الحرة قلت: يوم الحرة قتل فيه من الأوصار من لا يحصى عدده ونهبت المدينة الشريفة وبذل فيها السيف ثلاثة أيام وكان ذلك في أيام يزيد بن معاوية». وفي حديث أم عطية مصداق ما وصفه النبي ﷺ بأنهن ناقصات عقل ودين. وفيه فضيلة ظاهرة للنسوة المذكورات، قال عياض: معنى الحديث لم يف عن بايع النبي ﷺ مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه النسوة الا المذكورات، لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمسة. وسيأتي الكلام على بقية فوائده في تفسير سورة الممتحنة إن شاء الله تعالى

## ٤٦ - باب القيام للجنّاة

١٣٠٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ قال «إذا رأيتم الجنّاة قوموا حتى تخلفكم» قال سفيان قال الزهري أخبرني سالم عن أبيه قال أخبرنا عامر بن ربيعة عن النبي ﷺ. زاد الحميدي «حتى تخلفكم أو توضع»

[الحديث ١٣٠٧ - طرفه في: ١٣٠٨]

**قوله** (باب القيام للجنّاة) أي إذا مرت على من ليس معها، وأما قيام من كان معها إلى أن توضع بالأرض فسيأتي في ترجمة مفردة، وسنذكر اختلاف العلماء في كل منها فيما بعد. **قوله** (حتى تخلفكم) بضم أوله وفتح المعجمة وتشديد اللام المكسورة بعدها فاء أي ترككم ورائها، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز لأن المراد حاملها. **قوله** (قال سفيان) هذا السياق لفظ الحميدي في مسنده، ويحتمل أن يكون علي بن عبد الله حدث به على السياقين فقال مرة «عن سفيان حدثنا الزهري عن سالم، وقال مرة «قال الزهري أخبرني سالم»، والمراد من السياقين أن كلا منهما سمعه من شيخه. **قوله** (زاد الحميدي) يعني عن سفيان بهذا الإسناد، وقد روينا موصولا في مسنده، وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه كذلك، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شبة وثلاثة معه أربعتهم عن سفيان بالزيادة إلا أنه في سياقهم بالنعمة، وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي في نسق. والله أعلم

## ٤٧ - باب متى يقعد إذا قام للجنائز

١٣٠٨ - **حدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُخَلِّفَهَا أَوْ تَخْلُفَهُ أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخْلَفَ »

١٣٠٩ - **حدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِيَدِ مَرْوَانَ فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ : قُمْ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : صَدَقَ »

[ الحديث ١٣٠٩ - طريقه في : ١٣١٠ ]

قوله ( باب متى يقعد إذا قام للجنائز ) سقط هذا الباب والترجمة من رواية المستمل وثبتت الترجمة دون السباب لرفيعة . قوله ( حتى يخلفها أو تخلفه ) شك من البخاري ، أو من قتبية حين حدثه به ، وقد رواه النسائي عن قتبية ومسلم عن قتبية ومحمد بن ربح كلاهما عن الليث فقالا : حتى تخلفه ، من غير شك . قوله ( أو توضع من قبل أن تخلفه ) فيه بيان البراد من رواية سالم الماضية ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ : إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها حتى تخلفه إذا كان غير متبعها ،

## ٤٨ - باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام

١٣١٠ - **حدَّثَنَا** مُسْلِمٌ - يَعْنِي ابْنَ إِبْرَاهِيمَ - حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا ، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدْ حَتَّى تُوَضَّعَ »

قوله ( باب من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ) كأنه أشار بهذا إلى ترجيح رواية من روى في حديث الباب : حتى توضع بالأرض ، على رواية من روى : حتى توضع في اللحد ، وفيه اختلاف على سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، قال أبو داود : رواه أبو معاوية عن سهيل فقال : حتى توضع في اللحد ، وخالفه الثوري وهو أحفظ فقال : في الأرض ، انتهى ، ورواه جرير عن سهيل فقال : حتى توضع ، حسب ، وزاد : قال سهيل : ورأيت أبا صالح لا يجلس حتى توضع عن مناكب الرجال ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج بهذه الزيادة ، وهو في مسلم بدونها ، وفي المحيط للحنفية : الأفضل أن لا يقعد حتى يهال عليها التراب ، وحجتهم رواية أبي معاوية ورجح الأول عند البخاري بفعل أبي صالح لأنه راوى الخبر وهو أعرف بالمراد منه ، ورواية أبي معاوية مرجوحة كما قال أبو داود . قوله ( فإن قعد أمر بالقيام ) فيه إشارة إلى أن القيام في هذا لا يفوت بالقعود ، لأن المراد به تعظيم أمر الموت ، وهو لا يفوت بذلك . وأما قول المهلب : قعود أبي هريرة ومروان يدل على أن القيام ليس بواجب وأنه ليس عليه العمل ، فإن أراد أنه ليس بواجب عندهما فظاهر ، وإن أراد في نفس الأمر فلا دلالة فيه على ذلك . ويدل على الأول ما رواه الحاكم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فساق نحو

القصة المذكورة وزاد ، ان مروان لما قال له أبو سعيد قم قام ، ثم قال له : لم أقتنى ؟ فذكر الحديث . فقال لأبي هريرة : فما منعك أن تخبرني ؟ قال : كنت إماما جلست ، . فعرف بهذا أن أبا هريرة لم يكن يراه واجبا ، وأن مروان لم يكن يعرف حكم المسألة قبل ذلك ، وأنه بادر الى العمل بها بخبر أبي سعيد . وروى الطحاوى من طريق الشعبي عن أبي سعيد قال : مر على مروان بجنائزة فلم يقم ، فقال له أبو سعيد : ان رسول الله ﷺ مرت عليه جنازة قمام ، قمام مروان ، وأظن هذه الرواية مختصرة من القصة . وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال أكثر الصحابة والتابعين باستحبابه كما نقله ابن المنذر ، وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ومحمد بن الحسن ، وروى البيهقي من طريق أبي سازم الأشجعي عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما أن القائم مثل الحامل ، يعنى فى الاجر . وقال الشعبي والنخعي : يكره القعود قبل أن توضع . وقال بعض السلف : يجب القيام ، واحتج له برواية سعيد عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا : ما رأينا رسول الله ﷺ شهد جنازة قط جالس حتى توضع ، أخرجه النسائي . ( تنبيهان ) الاول : قال الزين بن المنذر : إنما نوسع هذه التراجم مع إمكان جمعها فى ترجمة واحدة للإشارة الى الاعتناء بها وما يختص كل طريق منها بحكمة ، ولأن بعض ذلك وقع قويا ليس على شرطه فاكتفى بذكره فى الترجمة لصلاحه للاستدلال . ( الثانى ) : قال ثبت بين حديثى الباب ترجمة لفظها : باب من تبع جنازة ، وجد ذلك فى نسخة محررة مسموعة ، فان سقطت فى غيرها قدم من أثبت على من نفي ، قال : وانما لم يستغن عنها بما قبلها لتصريحه فى الخبر بأنهما جلسا قبل أن توضع ، وأطال فى تقرير ذلك وأن ذكرهما أولى من حذفها . وهو عجيب منه فان الذى تضمنه الحديث الثانى من الزيادة قد اشتملت عليه الترجمة الاولى ، وليس فى الترجمة زيادة على ما فى الحديثين إلا قوله : عن مناكب الرجال ، وقد ذكرت من وقعت فى روايته . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائى ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وحديث أبي سعيد هذا أبين سياقاً من حديث عامر بن ربيعة ، وهو يوضح أن المراد بالغاية المذكورة من كان معها أو مشاهدا لها ، وأما من مرت به فليس عليه من القيام إلا قدر ما تمر عليه أو توضع عنده بأن يكون بالمصل مثلاً . وروى أحمد من طريق سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة مرفوعاً : من صلى على جنازة ولم يمش معها فليقم حتى تنقب عنه ، وان مشى معها فلا يقعد حتى توضع ، وفى هذا السياق بيان لغاية القيام ، وأنه لا يختص بمن مرت به ، ولفظ القيام يتناول من كان قاعداً ، فأما من كان راكباً فيحتمل أن يقال ينبغى له أن يقف ويكون الوقوف فى حقه كالقيام فى حق القاعد ، واستدل بقوله : فان لم يكن معها ، على أن شهود الجنازة لا يجب على الأيمان

#### ٤٩ - باب من قام بجنازة يهودى

١٣١١ - **حَدَّثَنَا** مُعَاذُ بْنُ فَصَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ حُسَيْدِ بْنِ مِقْسِمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَرَّ بِنَا جَنَازَةٌ قَامَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَى بِهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، قَالَ : إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ قُمُوا »

١٣١٢ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْثَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كَانَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيٍّ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ قَامَا ، فَقِيلَ لهما : إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ

- أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، فَقَالَ : أَلَيْسَتْ نَفْسًا ؟

١٣١٣ - وَقَالَ أَبُو حَازِمَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ « كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ »

وَقَالَ زَكْرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى « كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسٌ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ »

**قَوْلُهُ (بَاب مَنْ قَامَ لِلْجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ) أَيْ أَوْ نَحْوَهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ . قَوْلُهُ (حَدَّثَنَا هِشَامُ) هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ (وَيَحْيَى) هُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ . قَوْلُهُ (مَرَّ بِنَا) بِضَمِّ الْمِيمِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْجَهْوِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « مَرَّتْ » بَفَتْحِ الْمِيمِ . قَوْلُهُ (قَامَ) زَادَ غَيْرَ كَرِيمَةٍ « لَهَا » . قَوْلُهُ (نَقَمْنَا) فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ « وَقَنَا ، بِالْوَاوِ ، وَزَادَ الْأَصْبَلِيُّ وَكَرِيمَةً » لَهُ ، وَالضَّمِيرُ لِلْقِيَامِ أَيْ لِاجْتِلَاءِ قِيَامِهِ ، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى فَلَمَّا ذَهَبْنَا لِنَجْعَلَ قَبِيلَ لِمَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ ، زَادَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ عَنْ مَعَاذِ بْنِ فَضَالَةَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ فِيهِ « فَقَالَ إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ ، وَكَذَا لِلْمُسْلِمِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هِشَامٍ . قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَوْتَ يَفْزَعُ مِنْهُ ، إِشَارَةً إِلَى اسْتِعْظَامِهِ . وَمَقْصُودُ الْحَدِيثِ أَنَّ لَا يَسْتَمِرُّ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَفْلَةِ بَعْدَ رُؤْيَا الْمَوْتِ ، لَمَّا يَشْعُرُ ذَلِكَ مِنَ التَّسَاهُلِ بِأَمْرِ الْمَوْتِ ، فَنُفْثِمُ اسْتَوَى فِيهِ كَوْنُ الْمَيِّتِ مُسْلِمًا أَوْ غَيْرَ مُسْلِمًا . وَقَالَ غَيْرُهُ : جَعَلَ نَفْسَ الْمَوْتِ فَرْعًا مُبَالِغَةً كَمَا يَقَالُ رَجُلٌ عَدْلٌ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : هُوَ مُصَدَّرُ جَرَى يَجْرَى الْوَصْفِ لِلْبَالِغَةِ ، وَفِيهِ تَقْدِيرُ أَيْ الْمَوْتَ ذُو فَرْعٍ أَتَتْهُ . وَيُؤَيِّدُ الثَّانِي رِوَايَةُ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفُظٍّ « أَنَّ لِلْمَوْتِ فَرْعًا ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُهُ عِنْدَ الْبَزَارِيِّ قَالَ : وَفِيهِ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْحَالَةَ يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَاهَا أَنْ يَتَّقِيَ مِنْ أَجْلِهَا وَيَضْطَرِبَ ، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ عَدَمُ الْإِحْتِفَالِ وَالْمُبَالَاهَةِ . قَوْلُهُ (فَرَوْا عَلَيْهِمَا) فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمْلَى وَالْحَمَوِيِّ « عَلَيْهِمَا » أَيْ عَلَى قَيْسٍ وَهُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ وَسَهْلٌ وَهُوَ ابْنُ حَنِيفٍ وَمَنْ كَانَ حِينَئِذٍ مَعَهُمَا . قَوْلُهُ (مَنْ أَهْلُ الْأَرْضِ أَيْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ) كَذَا فِيهِ بَلْفُظٌّ أَيْ الَّتِي يَفْسِرُ بِهَا ، وَهِيَ رِوَايَةُ الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ عَنِ الدَّائِدِيِّ أَنَّهُ شَرَحَهُ بَلْفُظٌّ أَوْ الَّتِي لِلشَّكِّ ، وَقَالَ : لَمْ أَرَهُ لغيرِهِ ، وَقِيلَ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ أَهْلُ الْأَرْضِ لِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا فَتَحُوا الْبِلَادَ أَفْرَوْهُمْ عَلَى عَمَلِ الْأَرْضِ وَحَلَّ الْحَرَجَ . قَوْلُهُ (أَلَيْسَتْ نَفْسًا) هَذَا لَا يَبْعَاضُ التَّعْلِيلُ الْمُتَقَدِّمُ حَيْثُ قَالَ « إِنَّ لِلْمَوْتِ فَرْعًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا مَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا فَقَالَ « إِنَّمَا قُنَا لِلْمَلَائِكَةِ » ، وَنَحْوَهُ لِأَحَدٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى ، وَلِأَحَدٍ مِنْ حِبَّانَ وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا « إِنَّمَا تَقُومُونَ لِإِعْظَامِ الَّذِي يَقْبِضُ النُّفُوسَ ، وَلَقَدْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ « إِعْظَامًا لِلَّهِ الَّذِي يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ » فَإِنَّ ذَلِكَ أَيْضًا لَا يَنَاقِي التَّعْلِيلَ السَّابِقَ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ لِلْفَرْعِ مِنَ الْمَوْتِ فِيهِ تَعْظِيمٌ لِأَمْرِ اللَّهِ ، وَتَعْظِيمٌ لِلْعَاقِبَةِ بِأَمْرِهِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْمَلَائِكَةُ ، وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ « إِنَّمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَازِيًا بِرَيْحِ الْيَهُودِيِّ ، زَادَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ بِالتَّحْتَانِيَةِ وَالْمَعْجَمَةِ « فَأَذَاهُ رِيحٌ بِخَوْرِهَا ، وَلِلطَّبْرَانِيِّ وَبِالْبَيْهَقِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ « كَرَاهِيَةٌ أَنْ تَعْلُوَ رَأْسُهُ » فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَبْعَاضُ الْأَخْبَارَ الْأُولَى السَّحِيحَةَ ، أَمَّا أَوْلَا فَلَا أَنْ يَنْدِيهَا لَا تَقَاوُمُ تِلْكَ فِي الصَّحَّةِ ، وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَا تَعْلِيلَ بِذَلِكَ رَاجِعًا إِلَى مَا فَهَمَهُ الرَّاويُ ، وَالتَّعْلِيلُ الْمَاضِي صَرِيحٌ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُنْ الرَّاويُ لَمْ يَسْمَعْ التَّصْرِيحَ بِالتَّعْلِيلِ مِنْهُ فَعَمِلَ بِاجْتِهَادِهِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ**

من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال : كنا مع رسول الله ﷺ فطلعت جنازة ، فلما رآها قام وقام أصحابه حتى بعدت ، والله ما أدري من شأنها أو من تضايق المكان ، وما سألناه عن قيامه ، . ومقتضى التعليل بقوله : أليست نفسا ، أن ذلك يستحب لكل جنازة ، وإنما اقتصر في الترجمة على اليهودي وقوفا مع لفظ الحديث ، وقد اختلف أهل العلم في أصل المسألة فذهب الشافعي إلى أنه غير واجب فقال : هذا إما أن يكون منسوخا أو يكون قام لعله ، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله ، والحجة في الآخر من أمره ، والقعود أحب إلى انتهى . وأشار بالترك إلى حديث علي : أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد ، أخرجه مسلم ، قال البيضاوي : يحتمل قول علي : ثم قعد ، أي بعد أن جاوزته وبعدت عنه ، ويحتمل أن يريد كان يقوم في وقت ثم ترك القيام أصلا ، وعلى هذا يكون فعله الأخير قرينة في أن المراد بالأمر الوارد في ذلك النذب ، ويحتمل أن يكون نسخا للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر ، والأول أرجح لأن احتمال المجاز - يعني في الأمر - أولى من دعوى النسخ انتهى . والاحتمال الأول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي أنه أشار إلى قوم قاموا أن يجلسوا ثم حدثهم الحديث ، ومن ثم قال بكرهة القيام جماعة منهم سليم الرازي وغيره من الشافعية ، وقال ابن حزم : قعوده ﷺ بعد أمره بالقيام يدل على أن الأمر للنذب ، ولا يجوز أن يكون نسخا لأن النسخ لا يكون إلا بنهي أو بترك منه نهى انتهى . وقد ورد معنى النهي من حديث عبادة قال : كان النبي ﷺ يقوم للجنازة ، فرب به جبر من اليهود فقال : هكذا تفعل ، فقال : اجلسوا وغالوهم ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي ، فلو لم يكن لإسناده ضعيفا لكان حجة في النسخ ، وقال عياض : ذهب جمع من السلف إلى أن الأمر بالقيام منسوخ بحديث علي ، وتعبه النووي بأن النسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن قال : والمختار أنه مستحب ، وبه قال المتولي انتهى . وقول صاحب المذهب هو على التخيير كأنه مأخوذ من قول الشافعي المتقدم لما تقتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، ولكن القعود عنده أولى ، وعكسه قول ابن حبيب وابن الماجشون من المالكية : كان قعوده ﷺ لبيان المجاز ، فن جلس فهو في سعة ، ومن قام فله أجر . واستدل بحديث الباب على جواز إخراج جنازة أهل الذمة نهارا غير متميزة عن جنازة المسلمين ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير قال : وإلزامهم بمخالفة رسوم المسلمين وقع اجتهدا من الائمة . ويمكن أن يقال إذا ثبت النسخ للقيام تبعه ما عداه ، فيحمل على أن ذلك كان عند مشروعية القيام ، فلما ترك القيام منع من الإظهار . قوله ( وقال أبو حمزة ) هو السكري ، وعمرو هو ابن مرة المذكور في الاسناد الذي قبله ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق عبدان عن أبي حمزة ولفظه نحو حديث شعبة : إلا أنه قال في روايته : فرت عليهما جنازة فقاما ، ولم يقل فيه بالقادسية . وأراد المصنف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من سهل وقيس . قوله ( وقال زكرياء ) هو ابن أبي زائدة ، وطريقه هذه موصولة عند سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عنه ، وأبو مسعود المذكور فيها هو البدرى ، ويجمع بين ما وقع فيه من الاختلاف بأن عبد الرحمن بن أبي ليلى ذكر قيسا وسهلا مفردين لكونهما رفعا له الحديث ، وذكره مرة أخرى عن قيس وأبي مسعود لكون أبي مسعود لم يرفعه ، والله أعلم

## ٥٠ - باب حمل الرجال الجنازة دون النساء

١٣١٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد المقبري عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري



رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إذا وضعت الجنائزة واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قد موني . وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها ، أين يذهبون بها ؟ يسمعون صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمع صفع »

[ الحديث ١٣١٤ - طرفاه في : ١٣١٦ ، ١٣٨٠ ]

**قوله** ( باب حمل الرجال الجنائزة دون النساء ) قال ابن رشيد : ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء ، لانه من الحكم المعلق على شرط . وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا ذلك ، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب . ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ، ويؤيده المدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال : اذا وضعت فاحتملها الرجال ، ولم يقل فاحتملت ، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت دل على قصد تخصيص الرجال بذلك ، وأيضا فجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه معارض بأن في الحمل على الاعتناق والأمر بالاسراع مظنة الانكشاف غالبا ، وهو مباين للطلوب منهن من التستر مع ضعف قفوسهن عن مشاهدة الموت غالبا فكيف بالحمل ، مع ما يتوقع من سراخهن عند حمله ووضعته وغير ذلك من وجوه المفاسد انتهى ملخصا . وقد ورد ما هو أصرح من هذا في منهن ، ولكنه على غير شرط المصنف ، ولعله أشار اليه وهو ما أخرجه أبو يعلى من حديث أنس (١) قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فرأى نسوة فقال : اتحملنه ؟ قلن : لا . قال : أتدفنه ؟ قلن : لا . قال : فارجمن مأزورات غير مأجورات . » ونقل النووي في شرح المذهب ، أنه لا خلاف في هذه المسألة بين العلماء ، والسبب فيه ما تقدم ، ولأن الجنائزة لا بد أن يشيها الرجال فلو حملها النساء لكان ذلك ذريعة الى اختلاطهن بالرجال فيفضي الى الفتنة . وقال ابن بطال : قد عذر الله النساء لضعفهن حيث قال ( الا المستضعفين من الرجال والنساء ) الآية ، وتعقبه الزين بن المنير بأن الآية لا تدل على اختصاصهن بالضعف بل على المساواة انتهى . والأولى أن ضعف النساء بالنسبة الى الرجال من الأمور المحسوسة التي لا تحتاج الى دليل خاص . **قوله** ( عن أبيه أنه سمع أبا سعيد ) لسعيد المقبري فيه إسناد آخر رواه ابن أبي ذئب عنه عن عبد الرحمن بن مهران عن أبي هريرة أخرجه النسائي وابن حبان وقال : الطريقان جيما محفوظان . **قوله** ( إذا وضعت الجنائزة ) في رواية ابن أبي ذئب المذكورة « إذا وضع الميت على السرير ، فدل على أن المراد بالجنائزة الميت ، وقد تقدم أن هذا اللفظ يطلق على الميت وعلى السرير الذي يحمل عليه أيضا ، وسيأتي بقية الكلام عليه بعد باب

## ٥١ - باب الشريعة بالجنائزة . وقال أنس رضي الله عنه :

أثم مشيعون . وامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها . وقال غيره : قريبا منها  
١٣١٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

(١) وأصح من هذا الحديث فيما يتعلق بنهي النساء عن حمل الجنائزة ما تقدم من حديث أم عطية قالت « نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا » أخرجه الشيخان . والله أعلم

هَرَبَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ ، فَإِنَّ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ يَكُ سَيِّئٌ ذَلِكَ فَشَرٌّ تَقْصَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ »

قوله ( باب السرعة بالجنازة ) أى بعد أن تحمل . قوله ( وقال أنس : أنتم مشيعون ، فامش ) وفي رواية الكشميني « فامشوا » وأثر أنس هذا وصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في « كتاب الجنائز » له عن حميد عن أنس بن مالك أنه « سئل عن المشي في الجنازة فقال : أمامها وخلفها ، وعن يمينها وشمالها ، إنما أنتم مشيعون » . ورويناه عاليًا في « رباعيات أبي بكر الشافعي » من طريق يزيد بن هرون عن حميد كذلك ، وبنحوه أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عباس عن حميد ، وأخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن حميد « سمعت العيزار - يعنى ابن حريث - سأل أنس بن مالك - يعنى عن المشي مع الجنازة - فقال : إنما أنت مشيع ، فذكر نحوه ، فاشتمل على فائدتين : تسمية السائل ، والتصريح بسماع حميد . قال الزين بن المنير : مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة ، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي ، وقضية الإسراع بالجنازة أن لا يلزموا بمكان واحد يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم ممن يضعف في المشي عن يقوى عليه ، وعمله أن السرعة لا تتفق غالبًا إلا مع عدم التزام المشي في جهة معينة فتناسبًا ، وقد سبق إلى نحو ذلك أبو عبد الله بن المرباط فقال : قول أنس ليس من معنى الترجمة إلا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون . وقال ابن رشيد : ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشييع في أثر أنس أعم من الإسراع والبطء ، فلهذا أراد أن يفسر أثر أنس بالحديث ، قال : ويمكن أن يكون أراد أن يبين بقول أنس أن المراد بالإسراع مالا يخرج عن الوقار لمتبعها بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة . قوله ( وقال غيره قريبًا منها ) أى قال غير أنس مثل قول أنس وقيد ذلك بالقرب من الجنازة لأن من بعد عنها يصدق عليه أيضًا أنه مشى أمامها وخلفها مثلاً ، والغير المذكور أظنه عبد الرحمن بن قرط بضم القاف وسكون الراء بعدها مهمل ، قال سعيد بن منصور « حدثنا مسكين بن ميمون حدثني عروة بن رويم قال شهد عبد الرحمن بن قرط جنازة ، فرأى ناسًا تقدموا وآخرين استأخروا ، فأمر بالجنازة فوضعت ، ثم رامهم بالحجارة حتى اجتمعوا إليه ، ثم أمر بها فحملت ثم قال : بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها ، وعبد الرحمن المذكور صحابي ذكر البخاري ويحيى بن معين أنه كان من أهل الصفة وكان واليًا على حصن في زمن عمر ، ودل لإيراد البخاري لأثر أنس المذكور على اختيار هذا المذهب هو التخيير في المشي مع الجنازة ، وهو قول الثوري وبه قال ابن حزم لكن قيده بالماشي اتباعًا لما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المغيرة بن شعبه مرفوعًا « الراكب خلف الجنازة والماشي حيث شاء منها » وعن النخعي أنه إن كان في الجنازة نساء مشى أمامها وإلا خلفها ، وفي المسألة مذهب آخران مشهوران : فالجمهور على أن المشي أمامها أفضل ، وفيه حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبيزى عن علي قال « المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجساعة على صلاة الفذ » ، استاده حسن ، وهو موقوف له حكم المرفوع ، لكن حكى الأثر عن أحمد أنه تسلم في إسناده ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة ومن تبعهما . قوله ( حفظناه من الزهري ) في رواية المستمل « عن ، بدل من ، والاول أولى لأنه يقتضي سماعه من بخلاف رواية المستمل . وقد صرح الحميدي في مسنده بسماع سفيان له من الزهري .

**قوله** (عن سعيد بن المسيب) كذا قال سفيان وتابعه معمر وابن أبي حفصة عند مسلم ، وخالفهم يونس فقال «عن الزهري حدثني أبو أمامة بن سهل عن أبي هريرة ، وهو يحتمل على أن للزهري فيه شيخين . **قوله** (أسرعوا) نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء ، وشذ ابن حزم فقال بوجوبه ، والمراد بالأسراع شدة المشي وعلى ذلك حمله بعض السلف وهو قول الحنفية . قال صاحب الهداية : ويمشون بها مسرعين دون الخبيب ، وفي المبسوط : ليس فيه شيء مؤقت ، غير أن العجلة أحب إلى أبي حنيفة . وعن الشافعي والجمهور المراد بالأسراع ما فوق سجية المشي المعتاد . ويكره الأسراع الشديد . ومال عياض إلى نفي الخلاف فقال : من استحبه أراد الزيادة على المشي المعتاد ، ومن كرهه أراد الإفراط فيه كالرمل . والحاصل أنه يستحب الإسراع لكن بحيث لا يتبهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل أو المشيع لئلا ينافي المقصود من النظافة وادخال المشقة على المسلم ، قال القرطبي : مقصود الحديث أن لا يتباطأ بالميت عن الدفن ، ولأن التباطؤ ربما أدى إلى التباهي والاختيال . **قوله** (بالجنازة) أي بحملها إلى قبرها ، وقيل المعنى بتجهيزها ، فهو أعم من الأول ، قال القرطبي : والأول أظهر ، وقال النووي : الثاني باطل مردود بقوله في الحديث «تضعونه عن رقابكم» ، وتعبه للفاكهي بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول حمل فلان على رقبته ذنوبا ، فيكون المعنى استريحوا من نظر من لا خير فيه ، قال : ويؤيده أن السكك لا يحملونه انتهى . ويؤيده حديث ابن عمر «سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا مات أحدكم فلا تحبسوه وأسرعوا به إلى قبره» أخرجه الطبراني بإسناد حسن ، ولابن داود من حديث حصين ابن وحوح مرفوعا «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تبقى بين ظهرائي أهله» الحديث . **قوله** (فان تك سالحة) أي الجثة المحمولة . قال الطبري : جعلت الجيازة عين الميت ، وجعلت الجنازة التي هي مكان الميت مقدمة إلى الخير الذي كنى به عن عمله الصالح . **قوله** (نخير) هو خبر مبتدأ محذوف أي فهو خير ، أو مبتدأ خبره محذوف أي فلها خير ، أو فهناك خير ، ويؤيده رواية مسلم بلفظ «قربتموها إلى الخير» ، ويأتي في قوله بعد ذلك «فسر» فظير ذلك . **قوله** (تقدمونها إليه) الضمير راجع إلى الخير باعتبار الثواب ، قال ابن مالك : روى «تقدمونها إليها» فأنث الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو الحسن . **قوله** (تضمونه عن رقابكم) استدل به على أن حمل الجنازة يختص بالرجال للآتيان فيه بضمير المذكر ولا ينبغي ما فيه . وفيه استحباب المبادرة إلى دفن الميت ، لكن بعد أن يتحقق أنه مات ، أما مثل المطعون والمفلوج والمسبوت<sup>(١)</sup> فينبغي أن لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليتحقق موتهم ، نبه على ذلك ابن بريزة ، ويؤخذ من الحديث ترك صحة أهل البطالة وغير الصالحين

## ٥٢ - باب قول الميت وهو على الجنازة : قدّموني .

١٣١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** سعيد عن أبيه أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول «إذا وضعت الجنازة فاحتملها الرجال على أعناقهم ، فإن كانت سالحة

(١) المطعون : هو المصاب بالطاعون ، وهو داء معروف . والمفلوج : المصاب بالقالج . والمسبوت : المصاب بالهشبة ، يقال سبت المريض إذا غشى عليه . والتحديد في تحقق موت مثل هؤلاء باليوم واليلة فيه نظر ، والأولى عدم التحديد ، بل يرجع إلى أقلامات أهله على الموت ، فمضى وجد منها ما يدل على يقين الموت أكتفى بذلك وإن لم يمض يوم وليلة . والله أعلم

قالت : قدّموني ، وإن كانت غيرَ صالحةٍ قالت لأهلها : يا وِبدَها ، أينَ يذهبونَ بها ؟ يسمَعُ صوتَها كلُّ شيءٍ إلا الإنسانَ ، ولو سَمِعَ الإنسانُ لصَعِقَ »

**قوله** ( باب قول الميت وهو على الجنّاة ) أى السرير ( قدموني ) أى إن كان صالحا . ثم أورد فيه حديث أبى سعيد السابق قبل باب . **قوله** ( إذا وضعت الجنّاة ) يحتمل أن يريد بالجنّاة نفس الميت ويضعه جعله فى السرير ، ويحتمل أن يريد السرير والمراد وضعها على الكتف ، والاول أولى لقوله بعد ذلك « فان كانت صالحة قالت ، فان المراد به الميت . ويؤيده رواية عبد الرحمن بن مهران عن أبى هريرة المذكور بلفظ « اذا وضع المؤمن على سريره يقول قدموني ، الحديث . وظاهره أن قائل ذلك هو الجسد المحمول على الأعناق . وقال ابن بطلال : إنما يقول ذلك الروح ، وردّه ابن المنير بأنه لا مانع أن يرد الله الروح الى الجسد فى تلك الحال ليكون ذلك زيادة فى بشرى المؤمن وبؤس الكافر ، وكذا قال غيره وزاد : ويكون ذلك مجازا باعتبار ما يؤل إليه الحال بعد إدخال القبر وسؤال المسكين . قلت : وهو بعيد ولا حاجة الى دعوى إعادة الروح الى الجسد قبل الدفن لانه يحتاج الى دليل ، فن الجائز أن يحدث الله النطق فى الميت إذا شاء . وكلام ابن بطلال فيما يظهر لى أصوب . وقال ابن بزيّة : قوله فى آخر الحديث « يسمع صوتها كل شيء ، دال على أن ذلك بلسان القال لا بلسان الحال . **قوله** ( وان كانت غير ذلك ) فى رواية الكشميهنى « غير صالحة » . **قوله** ( قالت لأهلها ) قال الطيبي : أى لأجل أهلها إظهاراً لوقوعه فى الهلكة ، وكل من وقع فى الهلكة دعا بالويل . ومعنى النداء يا حزنى . وأضاف الويل الى ضمير الغائب حملا على المعنى كراهية أن يضيف الويل الى نفسه ، أو كأنه لما أبصر نفسه غير صالحة نفر عنها وجعلها كأنها غيره . ويؤيد الاول أن فى رواية أبى هريرة المذكورة « قال يا وِبدَها أينَ تذهبونَ بي » ، فدل على أن ذلك من تصرف الرواة . **قوله** ( لصعق ) أى لغشى عليه من شدة ما يسمعه ، وربما أطلق ذلك على الموت ، والضمير فى يسمعه راجع الى دعائه بالويل أى يصيح بصوت منكرو لو سمعه الإنسان لغشى عليه . قال ابن بزيّة : هو مختص بالميت الذى هو غير صالح ، وأما الصالح فن شأنه اللطف والرفق فى كلامه فلا يناسب الصعق من سماع كلامه انتهى . ويحتمل أن يحصل الصعق من سماع كلام الصالح لكونه غير مألوف ، وقد روى أبو القاسم بن منده هذا الحديث فى « كتاب الاحوال » بلفظ « لو سمعه الانسان لصعق من الحسن والمسيء » ، فان كان المراد به المفعول دل على وجود الصعق عند سماع كلام الصالح أيضا ، وقد استشكل هذا مع ما ورد فى حديث السؤال فى القبر فيضربه ضربة فيصعق صعقة يسمعه كل شيء . إلا الثقلين ، والجامع بينهما الميت والصعق ، والاول استثنى فيه الإنسان فقط ، والثانى استثنى فيه الجن والانس . والجواب أن كلام الميت بما ذكر لا يقتضى وجود الصعق . وهو الفرع - إلا من الأدى لكونه لم يألف سماع كلام الميت ، بخلاف الجن فى ذلك . وأما الصيحة التى يصيحها المضروب فانها غير مألوفة للإنس والجن جميعا ، لكون سببها عذاب الله ولا شيء أشد منه على كل مكلف فاشتراك فيه الجن والانس والله أعلم . واستدل به على أن كلام الميت يسمعه كل حيوان ناطق وغير ناطق ، لكن قال ابن بطلال : هو عام أريد به الخصوص ، وان المعنى يسمعه من له عقل كالملائكة والجن والانس ، لأن المتكلم روح وإنما يسمع الروح من هو روح مثله . وتعقب بمنع الملازمة إذ لا ضرورة الى التخصيص ، بل لا يستثنى إلا الانسان كما هو ظاهر الخبر ، وإنما اختص الانسان بذلك إبقاء عليه ،

وبأنه لا مانع من إلتحاق الله الجسد بغير روح كما تقدم . والله تعالى أعلم

### ٥٣ - باب من صف صفتين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام

١٣١٧ - **حديث** مسدد عن أبي عوانة عن قتادة عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ صلى على النجاشي ، فكنت في الصف الثاني أو الثالث »  
[الحدث ١٣١٧ - أطرافه في : ١٣٢٠ ، ١٣٣٤ ، ٣٨٧٧ ، ٣٨٧٨ ، ٣٨٧٩]

**قوله** ( باب من صف صفتين أو ثلاثة على الجنائز خلف الإمام ) أورد فيه حديث جابر في الصلاة على النجاشي وفيه كنت في الصف الثاني أو الثالث ، وقد اعترض عليه بأنه لا يلزم من كونه في الصف الثاني أو الثالث أن يكون ذلك منتهى الصفوف ، وبأنه ليس في السياق ما يدل على كون الصفوف خلف الإمام . والجواب عن الأول أن الأصل عدم الزائد ، وقد روى مسلم من طريق أبيوب عن أبي الزبير عن جابر قصة الصلاة على النجاشي فقال « قمنا فصفنا صفتين ، فمرف بهذا أن من روى عنه كنت في الصف الثاني أو الثالث شك هل كان هنالك صف ثالث أم لا ، وبذلك تصح الترجمة . وعن الثاني بأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه صريحا كما سيأتي في هجرة الحبشة من وجه آخر عن قتادة بهذا الإسناد بزيادة « فصفنا وراه » ، ووقع في الباب الذي يليه من حديث أبي هريرة بلفظ « فصفوا خلفه » ، وسند ذكر بقية فوائد الحديث فيه

### ٥٤ - باب الصفوف على الجنائز

١٣١٨ - **حديث** مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا معمر بن الزهرري عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « نعى النبي ﷺ إلى أصحابه النجاشي ، ثم تقدم فصفوا خلفه ، فكبر أربعا »

١٣١٩ - **حديث** مسلم حدثنا شعبه حدثنا الشيباني عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي ﷺ أنه أتى على قبر منبوذ فصقمهم وكبر أربعا . قلت : يا أبا عمرو من حدثك ؟ قال : ابن عباس رضي الله عنهما »

١٣٢٠ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « قد توفى اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلّم فصلوا عليه . قال : فصفنا ، فصلّى النبي ﷺ عليه ونحن صفوف » . قال أبو الزبير عن جابر « كنت في الصف الثاني »

**قوله** ( باب الصفوف على الجنائز ) قال الزين بن المنير ما ملخصه : إنه أعاد الترجمة لأن الأولى لم يحزم فيها بالزيادة على الصفتين . وقال ابن بطال : أو ما المصنف إلى الرد على عطاء حيث ذهب إلى أنه لا يشرع فيها تسوية الصفوف ، يعني كما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أحق على الناس أن يسووا صفوفهم على الجنائز كما يسوونها في الصلاة ؟ قال : لا ، إنما يكبرون ويستغفرون . وأشار المصنف بصيغة الجمع إلى ما ورد في استحباب ثلاثة صفوف ، وهو ما رواه أبو داود وغيره من حديث مالك بن هبيرة مرفوعا « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب ، حسنه الترمذى وصححه الحاكم <sup>(١)</sup> وفي رواية له «إلا غفر له» قال الطبري : ينبغي لأهل الميت إذا لم يخشوا عليه التغير أن ينتظروا به اجتماع قوم يقوم منهم ثلاثة صفوف لهذا الحديث انتهى . وتعقب بعضهم الترجمة بأن أحاديث الباب ليس فيها صلاة على جنازة ، وإنما فيها الصلاة على الغائب أو على من في القبر ، وأجيب بأن الاصطفاة إذا شرب والجنازة غائبة في الحاضرة أولى . وأجاب الكرماني بأن المراد بالجنازة في الترجمة الميت سواء كان مدفونا أو غير مدفون ، فلا منافاة بين الترجمة والحديث . **قوله** (عن سعيد) هو ابن المسيب كذا رواه أصحاب معمر البصريون عنه ، وكذا هو في مصنف عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه النسائي عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فقال فيه «عن سعيد وأبي سلمة» وكذا أخرجه ابن حبان من طريق يونس عن الزهري عنها ، وكذا ذكره الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق خالد بن مخلد وغيره عن مالك ، والمحفوظ عن مالك ليس فيه ذكر أبي سلمة كذا هو في «الموطأ» ، وكذا أخرجه المصنف كما تقدم في أوائل الجنائز ، والمحفوظ عن الزهري أن نعي النجاشي ، والأمر بالاستغفار له عنده عن سعيد وأبي سلمة جميعا . وأما قصة الصلاة عليه والتكبير فعنده عن سعيد وحده ، كذا فصله عقيل عنه كما سيأتي بعد خمسة أبواب ، وكذا يأتي في حجرة الحبشة من طريق صالح بن كيسان عنه ، وذكر الدارقطني في «العلل» الاختلاف فيه وقال : إن الصواب ما ذكرناه . **قوله** (نعي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف شين معجمة ثم ياء ثقيلة كياء النسب ، وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني ، وهو لقب من ملك الحبشة ، وحكى المطرزي تشديد الجيم عن بعضهم وخطأه . **قوله** (ثم تقدم) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر «خرج وأصحابه إلى البقيع فصفنا خلفه» وقد تقدم في أوائل الجنائز من رواية مالك بلفظ «خرج بهم إلى المصلى» والمراد بالبقيع بقيع بطحان ، أو يكون المراد بالمصلى موضعا معدا للجنائز ببيع الفرقد غير مصلى العيدين والأول أظهر ، وقد تقدم في العيدين أن المصلى كان ببطحان والله أعلم . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وحديث ابن عباس المذكور سيأتي الكلام عليه بعد اثني عشر بابا . **قوله** (قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة ، في رواية مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج «مات اليوم عبد الله صالح أحممة» وللصنف في حجرة الحبشة من طريق ابن عيينة عن ابن جريج «فقموا فصلوا على أخيك أحممة» وسيأتي ضبط هذا الاسم بعد في «باب التكبير على الجنازة» . **قوله** (فصل النبي ﷺ) زاد المستمل في روايته «ونحن صفوف» وبه يصح مقصود الترجمة . وقال الكرماني : يؤخذ مقصودها من قوله «فصفنا» لأن الغالب أن الملازمين له ﷺ كانوا كثيرا ، ولا سيما مع أمره لم بالخروج إلى المصلى . **قوله** (قال أبو الزبير عن جابر كنت في الصف الثاني) وصله النسائي من طريق شعبة عن أبي الزبير بلفظ «كنت في الصف الثاني يوم صلى النبي ﷺ على النجاشي» وهم من نسب وصل هذا التعليق لرواية مسلم ، فانه أخرجه من طريق أيوب عن أبي الزبير وليس فيه مقصود التعليق ، وفي الحديث دلالة على أن للصفوف على الجنازة تأثيرا ولو كان الجمع كثيرا ، لأن الظاهر أن الذين خرجوا معه ﷺ كانوا عددا كثيرا ، وكان المصلى قضا ولا يضيق بهم لو صفوا فيه صفوا واحدا ، ومع ذلك فقد صفهم ، وهذا هو الذي فهمه مالك بن هبيرة الصحابي المتقدم ذكره فكان يصف من يحضر الصلاة على الجنازة ثلاثة صفوف سواء قلوا

(١) لكن في استاده محمد بن إسحق ، وهو مدلس ، وقد رواه بالسنن وهي علة مؤثرة في حق المدلس ، وعليه لا تقوم بهذا الحديث حجة حتى يوجد ما يسهله بالصحة . والله أعلم

أو كثروا ، ويبقى النظر فيما إذا تعددت الصفوف والعدد قليل ، أو كان الصف واحدا والعدد كثير أيهما أفضل ؟ وفي قصة النجاشي علم من أعلام النبوة ، لأنه عليه السلام أعلمهم بموته في اليوم الذي مات فيه ، مع بعد ما بين أرض الحبشة والمدينة . واستدل به على منع الصلاة على الميت في المسجد وهو قول الحنفية والمالكية ، لكن قال أبو يوسف : إن أعد مسجد للصلاة على الموتي لم يكن في الصلاة فيه عليهم بأس . قال النووي : ولا حجة فيه ، لأن الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة عليه ، حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه لمن هو داخله . وقال ابن بزيمة وغيره : استدل به بعض المالكية ، وهو باطل لأنه ليس فيه صيغة نهى ، ولاحتمال أن يكون خرج بهم إلى المصلى لأمر غير المعنى المذكور ، وقد ثبت أنه عليه السلام صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ، فكيف يترك هذا الصريح لأمر محتمل ؟ بل الظاهر أنه إنما خرج بالمسلمين إلى المصلى لقصد تكثير الجمع الذين يصلون عليه ، وإشاعة كونه مات على الإسلام ، فقد كان بعض الناس لم يدركونه أسلم ، فقد روى ابن أبي حاتم في التفسير من طريق ثابت والدارقطني في الأفراد ، والبخاري من طريق حميد كلاهما عن أنس ، أن النبي عليه السلام لما صلى على النجاشي قال بعض أصحابه : صلى على عالج من الحبشة ، فنزلت ﴿ وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليك ﴾ الآية ، وله شاهد في معجم الطبراني الكبير من حديث وحشي بن حرب وآخر عنده في الأوسط من حديث أبي سعيد وزاد فيه أن الذي طعن بذلك فيه كان منافقا ، واستدل به على مشروعية الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، وبذلك قال الشافعي وأحمد وجمهور السلف ، حتى قال ابن حزم : لم يأت عن أحد من الصحابة منعه . قال الشافعي : الصلاة على الميت دماء له ، وهو إذا كان ملففا يصل عليه فكيف لا يدعى له وهو غائب أو في القبر بذلك الوجه الذي يدعى له به وهو ملفف ؟ وعن الحنفية والمالكية لا يشرع ذلك ، وعن بعض أهل العلم إنما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر ، وقال ابن حبان : إنما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة ، فلو كان بلد الميت مستدبر القبلة مثلا لم يجوز ، قال المحب الطبري : لم أر ذلك لغيره وحجته حجة الذي قبله : الجود على قصة النجاشي ، وستأتي حكاية مشاركة الخطابي لهم في هذا الجود . وقد اعتذر من لم يقل بالصلاة على الغائب عن قصة النجاشي بأمر : منها أنه كان بأرض لم يصل عليه بها أحد ، فتعينت الصلاة عليه لذلك ، ومن ثم قال الخطابي : لا يصل على الغائب إلا إذا وقع موته بأرض ليس بها من يصل عليه ، واستحسنه الروباني من الشافعية ، وبه ترجم أبو داود في السنن ، والصلاة على المسلم يليه أهل الشرك ببلد آخر ، وهذا محتمل إلا أنني لم أقف في شيء من الأخبار على أنه لم يصل عليه في بلده أحد ، ومن ذلك قول بعضهم : كشف له عليه السلام عنه حتى رآه ، فتكون صلاته عليه كصلاة الإمام على ميت رآه ولم يره المأمومون ولا خلاف في جوازها . قال ابن دقيق العيد : هذا يحتاج إلى نقل ، ولا يثبت بالاحتمال . وتعقبه بعض الحنفية بأن الاحتمال كاف في مثل هذا من جهة المانع ، وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في أسبابه بغير إسناد عن ابن عباس قال : كشف للنبي عليه السلام عن سرير النجاشي حتى رآه وصلى عليه ، ولا ابن حبان من حديث عمران بن حصين : وقام وصفوا خلفه وهم لا يظنون إلا أن جنازته بين يديه ، أخرجه من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن أبي الهلب عنه ، ولا بن عوانة من طريق أبان وغيره عن يحيى : فصلينا خلفه ونحن لا نرى إلا أن الجنازة قدامنا . ومن الاعتذارات أيضا أن ذلك خاص بالنجاشي لأنه لم يثبت أنه عليه السلام صلى على ميت غائب غيره ، قال المهلب : وكأنه لم يثبت عنده قصة معارفة اليقيني وقد ذكرت في ترجمته في الصحابة أن خبره قوى بالنظر إلى مجموع طرقه ، واستند من قال بتخصيص النجاشي لذلك إلى ما تقدم من إرادة

إشاعة أنه مات مسلماً أو استتلاف قلوب الملوك الذين أسلوا في حياته . قال النووي : لو فتح باب هذا الخصوص لا نسل كثير من ظواهر الشرع ، مع أنه لو كان شيء مما ذكره لتوفرت الدواعي على نقله ، وقال ابن العربي المالكي : قال المالكية ليس ذلك إلا للحمد ، قلنا . وما عمل به محمد تعمل به أمته ، يعني لأن الأصل عدم الخصوصية . قالوا : طويت له الأرض وأحضرت الجنائز بين يديه ، قلنا : إن ربنا عليه لقادر وإن نبينا لأهل لذلك ، ولكن لا تقولوا إلا ما رويتم ، ولا تفتزعوا حديثاً من عند أنفسكم ، ولا تتحدثوا إلا بالثابتات ودعوا الضعاف ، فانها سبيل تلاف ، الى ما ليس له تلاف . وقال الكرماني : قولهم رفع الحجاب عنه ممنوع ، ولئن سلطنا فكان غائباً عن الصحابة الذين صلوا عليه مع النبي ﷺ . قلت : وسبق الى ذلك الشيخ أبو حامد في تعليقه ، ويؤيده حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتمانية في قصة الصلاة على النجاشي قال : فصفنا خلفه صفين وما نرى شيئاً ، أخرجه الطبراني ، وأصله في ابن ماجه ، لكن أجاب بعض الحنفية عن ذلك بما تقدم من أنه يصير كالميت الذي يصلى عليه الإمام وهو يراه ولا يراه المأمومون فانه جائز اتفاقاً . ( فائدة ) : أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب أن ذلك يسقطه فرض الكفاية ، إلا ما حكى عن ابن القطان أحد أصحاب الوجوه من الشافعية أنه قال : يجوز ذلك ولا يسقط الفرض ، وسيأتي الكلام على الاختلاف في عدد التكبير على الجنائز في باب مفرد

### ٥٥ - باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز

١٣٢١ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ مرَّ بقبر قد دُفِنَ لَيْسَ أَفْقَالاً : متى دُفِنَ هذا ؟ قالوا : البارحة . قال : أفلا آذَنُمُوهِي ؟ قالوا : دفنناه في ظلمة الليل فسكرهنا أن نُوفِّكَ . فقام فصنَّفنا خلفه . قال ابن عباس : وأنا فيهم ، فصلَّى عليه »

قوله ( باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز ) في رواية الكشميني « على الجنائز ، أي عند إرادة الصلاة عليها . وقد تقدم الجواب عن الترجمة على الجنائز وإرادة الصلاة على القبر في الباب الذي قبله ، وتقدم أن الكلام على المتن يأتي مستوفى بعد اثني عشر باباً ، وسيأتي بعد ثلاث تراجم « باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ، وذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس المذكور ، وكان ابن عباس في زمن النبي ﷺ دون البلوغ لانه شهد حجة الوداع وقد قارب الاحتلام كما تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة

### ٥٦ - باب سنة الصلاة على الجنائز . وقال النبي ﷺ « مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ »

وقال « صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ » وقال « صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ » سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود ، ولا يُتَكَلَّمُ فيها ، وفيها تكبير وتسليم . وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً ، ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ، ويرفع يديه . وقال الحسن : أدركت الناس وأحقتهم على جنائزهم من رضوم لقرائتهم . وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائز يطأ الماء ولا يتيمم ، وإذا انتهى الى الجنائز وهم يصلون يدخل معهم بتكبير . وقال ابن



المسيب : يُكَبَّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا . وَقَالَ أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : تَكْبِيرُهُ أَنْوَاحٌ اسْتِفْتَحُ الصَّلَاةَ . وَقَالَ ﴿ وَلَا تَصَلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ . وَفِيهِ صَفُوفٌ وَإِمَامٌ

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ « أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنبُوحٍ فَأَمَّا فَصَفَقْنَا خَلْفَهُ . فَقُلْنَا : يَا أَبَا عَمْرٍو مَنْ حَدَّثَكَ ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

**قوله** ( باب سنة الصلاة على الجنائز ) قال الزين بن المنير : المراد بالسنة ما شرعه النبي ﷺ فيها ، يعني فهو أهم من الواجب والمندوب ، ومراده بما ذكره هنا من الآثار والأحاديث أن لها حكم غيرها من الصلوات والشرائط والأركان وليست بمجرد دعاء فلا تجزئ بغير طهارة مثلا ، وسيأتي بسط ذلك في أواخر الباب . **قوله** ( وقال النبي ﷺ من صلى على الجنائز ) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد باب ، وهذا اللفظ عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ومن حديث ثوبان أيضا . **قوله** ( وقال صلوا على صاحبكم ) هذا طرف من حديث لسلة بن ألا كوع سيأتي موصولا في أوائل الحوالة أوله « كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ أتى بجنائزة فقالوا : صل عليها ، فقال : هل عليه دين ، الحديث . **قوله** ( وقال صلوا على النجاشي ) تقدم الكلام عليه قريبا . **قوله** ( سماها صلاة ) أي يشترط فيها ما يشترط في الصلاة وأن لم يكن فيها ركوع ولا سجود ، فانه لا يتكلم فيها ويكبر فيها ويسلم منها بالاتفاق ، وإن اختلف في عدد التكبير والتسليم . **قوله** ( وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا ) وصله مالك في الموطأ عن نافع بلفظ « أن ابن عمر كان يقول : لا يصلي الرجل على الجنائزة إلا وهو طاهر ، . **قوله** ( ولا يصلي عند طلوع الشمس ولا غروبها ) وصله سعيد بن منصور من طريق أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر إذا سئل عن الجنائزة بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر يقول : ما صليتا لوقتتهما ، . ( تنبيه ) : « ما » في قوله ما صليتا ظرفية ، يدل عليه رواية مالك عن نافع قال « كان ابن عمر يصلي على الجنائزة بعد الصبح والعصر اذا صليتا لوقتتهما ، ومقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها حينئذ ، وبين ذلك ما رواه مالك أيضا عن محمد بن أبي حرملة « أن ابن عمر قال وقد أتى بجنائزة بعد صلاة الصبح بغلس : إما أن تصلوا عليها وإما أن تتركوها حتى ترتفع الشمس ، فكان ابن عمر يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها . وروى ابن أبي شيبة من طريق ميمون بن مهران قال « كان ابن عمر يكره الصلاة على الجنائزة اذا طلعت الشمس وحين تغرب ، وقد تقدم ذلك عنه واضحا في « باب الصلاة في مسجد قباء » ، والى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحق . **قوله** ( ويرفع يديه ) وصله البخاري في « كتاب رفع اليدين » ، و « الأدب المفرد » من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « انه كان يرفع يديه في كل تكبيرة على الجنائزة » ، وقد روى مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر بإسناد ضعيف (١) . **قوله** ( وقال الحسن الخ ) لم أره موصولا ، وقوله « من رضوه » في رواية الحموي والمستمل « من رضوهم » بصيغة

(١) وأخرجه الدارقطني في « الملل » بإسناد جيد عن ابن عمر مرفوعا وصوب وقفه لأنه لم يرفعه سوى عمر بن شبة . والأظهر عدم الالتفات إلى هذه القلة لأن عمر المذكور ثقة فيقبل رفته ، لأن ذلك زيادة من ثقة وهي مقبولة على الراجح عند أئمة الحديث ويكون ذلك دليلا على شرعية رفع اليدين في تكبيرات الجنائز . والله أعلم

الجمع . وفائدة أثر الحسن هذا بيان أنه نقل عن الذين أدركم وهو جمهور الصحابة أنهم كانوا يلحقون صلاة الجنائزة بالصلوات التي يجمع فيها ، وقد جاء عن الحسن ، أن أحق الناس بالصلاة على الجنائزة الأب ثم الابن ، أخرجه عبد الرزاق ، وهي مسألة اختلاف بين أهل العلم ، فروى ابن أبي شيبة عن جماعة منهم سالم والقاسم وطاوس أن إمام الحنلي أحق ، وقال علقمة والاسود وآخرون : الوالي أحق من الوالي ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والاوزاعي وأحمد وإسحق . وقال أبو يوسف والشافعي : الوالي أحق من الوالي . **قوله** ( وإذا أحدث يوم العيد أو عند الجنائزة يطلب الماء ولا يقيم ) يحتل أن يكون هذا الكلام معطوفاً على أصل الترجمة ، ويحتمل أن يكون بقية كلام الحسن ، وقد وجدت عن الحسن في هذه المسألة اختلافاً ، فروى سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير قال : « سئل الحسن عن الرجل يكون في الجنائزة على غير وضوء فإن ذهب يتوضأ تقوته ، قال : يقيم ويصلي ، وعن هشيم عن يونس عن الحسن مثله ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن قال : لا يقيم ولا يصلي إلا على طهر ، وقد ذهب جمع من السلف إلى أنه يجوز لها التيمم لمن خاف فواتها لو تشاغل بالوضوء ، وحكاها ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى والنخعي وربيعه والليث والكوفيين ، وهي رواية عن أحمد ، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدى وإسناده ضعيف<sup>(١)</sup> . **قوله** ( وإذا انتهى إلى الجنائزة يدخل معهم بتكبيره ) وجدت هذا الأثر عن الحسن وهو يقوى الاحتمال الثاني ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ عن أشعث عن الحسن في الرجل ينتهي إلى الجنائزة وهم يصلون عليها ، قال : يدخل معهم بتكبيره . والمخالف في هذا بعض المالكية . وفي مختصر ابن الحاجب : وفي دخول المسبوق بين التكبيرتين أو انتظار التكبير قولان انتهى . **قوله** ( وقال ابن المسيب الخ ) لم أره موصولاً عنه ، ووجدت معناه بإسناد قوى عن عقبة بن عامر الصحابي أخرجه ابن أبي شيبة عنه موقوفاً . **قوله** ( وقال أنس التكبير الواحدة ) استفتاح الصلاة ( وصله سعيد بن منصور عن إسماعيل بن علية عن يحيى بن أبي اسحق قال قال زريق بن كريمة لأنس بن مالك : رجل صلى فكبر ثلاثاً ، قال أنس : أو ليس التكبير ثلاثاً ؟ قال : يا أبا حمزة التكبير أربع ، قال : أجل ، غير أن واحدة هي استفتاح الصلاة . **قوله** ( وقال ) أي الله سبحانه وتعالى ( ولا تصل على أحد منهم ) وهذا معطوف على أصل الترجمة . وقوله ( وفيه صفوف وإمام ) معطوف على قوله « وفيها تكبير وتسليم » قرأت بخط مغلطاي : كأن البخاري أراد الرد على مالك ، فإن ابن العربي نقل عنه أنه استحباب أن يكون المصلون على الجنائزة سطراً واحداً ، قال : ولا أعلم لذلك وجهاً . وقد تقدم حديث مالك بن هبيرة في استحباب الصفوف . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في الصلاة على القبر ، وسيأتي الكلام عليه قريباً ، وموضع الترجمة منه قوله « فأما فصفنا خلفه » قال ابن رشيد نقلاً عن ابن المرباط وغيره ما محصله : مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنائزة إنما هي دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة ، فأول المصنف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة ، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع ، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه ، ولما صفهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسنونة ، وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحلل منها كل ذلك دال على أنها على الأبدان لا على اللسان

(١) الأرواح قول من قال لا يصلحها بالقيم لقوله تعالى « فلم نجدوا لها شيئاً مما فتيتموها الآية . وفي الحديث « وجبت تربيتها لنا طهروا إذا لم نجد الماء » . والواجب الأخذ بعموم النصوص حتى يوجد التخصص ، وليس هنا تخصص يعتمد عليه . والله أعلم

وحده ، وكذا امتناع الكلام فيها ، وإنما لم يكن فيما ركوع ولا سجود أثلاً يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للبيت فيفضل بذلك انتهى . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة لها إلا عن الشعبي ، قال ووافقه إبراهيم بن عليّة وهو ممن يرغب عن كثير من قوله . ونقل غيره أن ابن جرير الطبري وافقهما على ذلك وهو مذهب شاذ ، قال ابن رشيد : وفي استدلال البخارى - بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكال ، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعى عارضه عدم الركوع والسجود ، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر في الإطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الإطلاق على القيد عند ارادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود ، فتعين الحمل على المجاز انتهى . ولم يستدل البخارى على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة بل بذلك وبما انضم اليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود ، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها فبقى ما عداها على الأصل . وقال الكرماني : غرض البخارى بيان جواز إطلاق الصلاة على صلاة الجنائز وكونها مشروعة وإن لم يكن فيها ركوع وسجود ، فاستدل تارة بإطلاق اسم الصلاة والأمر بها ، وتارة بإثبات ما هو من خصائص الصلاة نحو عدم التكلم فيها ، وكونها مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم ، وعدم صحتها بدون الطهارة ، وعدم أدائها عند الوقت المكروه ورفع اليد وإثبات الأحقية بالإمامة ، وبوجوب طلب الماء لها ، وبكونها ذات صفوف وإمام . قال : وحاصله أن الصلاة لفظ مشترك بين ذات الأركان المخصوصة وبين صلاة الجنائز ، وهو حقيقة شرعية فما انتهى كلامه . وقد قال بذلك غيره . ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى ، ومطلوب المصنف حاصل كما قدمته بدون الدعوى المذكورة بل بإثبات ما مر من خصائصها كما تقدم . والله أعلم

## ٥٧ - باب فضل اتباع الجنائز . وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه :

إذا صليت فقد قضيت الذي عليك . وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائز إذنا ،

ولكن من صلى ثم رجع فله قيراط

١٣٢٣ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا جرير بن حازم قال سمعت نافعاً يقول : حدث ابن عمر أن أبا هريرة

رضي الله عنهم يقول : من تبع جنازة فله قيراط ، قال : أكثر أبو هريرة علينا

١٣٢٤ - فصدقت - يعني عائشة - أبا هريرة وقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فقال ابن عمر

رضي الله عنهما : لقد فرطنا في قراريط كثيرة « فرطت : ضيعت من أمر الله

قوله ( باب فضل اتباع الجنائز ) قال ابن رشيد ما محمله مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به معنى الاتباع

الذي يجوز به القيراط ، اذ في الحديث الذي أورده إجمال ، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت ، وآثر الحديث المذكور على الذي بعده وإن كان أوضح منه في مقصوده كمعادته المألوفة في الترجمة على اللفظ المشكل ليبين مجمله ، وقد تقدم طرف من بيان ما يحصل به معنى الاتباع في باب السرعة بالجنائز ، وله تعلق بهذا الباب ، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنته ، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع وهو أعم من ذلك ، قال : ويمكن أن يكون قصد هنا

ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة الى تحصيل الصلاة منفردة أو الدفن منفردا أو المجموع . قال : وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه . وقال الزين بن المنير ما محصله : مراد الترجمة لإثبات الأجر والتغيب فيه لا تعين الحكم ، لأن الاتباع من الواجبات على الكفاية ، فالمراد بالفضل ما ذكرناه لا قسم الواجب ، وأجل لفظ الاتباع تبعاً للفظ الحديث الذي أورده لأن القيراط لا يحصل إلا لمن اتبع وصلى أو اتبع وشيع وحضر الدفن لا لمن اتبع مثلاً وشيع ثم انصرف بغير صلاة كما سيأتى بيان الحجة لذلك في الباب الذي يليه ، وذلك لأن الاتباع إنما هو وسيلة لأحد مقصودين : إما الصلاة وإما الدفن ، فإذا تجردت الوسيلة عن المقصد لم يحصل المرتب على المقصود ، وإن كان يرجى أن يحصل لفعل ذلك فضل ما بحسب نيته . وروى سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : اتباع الجنائزة أفضل النوافل ، وفي رواية عبد الرزاق عنه : اتباع الجنائزة أفضل من صلاة التطوع . **قوله** (وقال زيد بن ثابت : إذا صليت فقد قضيت الذي عليك) وصله سعيد بن منصور من طريق عروة عنه بلفظ : إذا صليت على الجنائزة فقد قضيت ما عليكم ظلوا بينها وبين أهلها ، وكذا أخرجه عبد الرزاق ، لكن بلفظ : إذا صليت على جنازة فقد قضيت ما عليك ، ووصله ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ الإفراده ومعناه فقد قضيت حق الميت ، فإن أردت الاتباع فلك زيادة أجر . **قوله** (وقال حميد بن هلال : ما علمنا على الجنائزة إذا نزل من صلى ثم رجع فله قيراط) لم أره موصولاً عنه ، قال الزين بن المنير : مناسبتة للترجمة استعارة بأن الاتباع إنما هو لحض ابتغاء الفضل ، وأنه لا يجرى مجرى قضاء حتى أولياء الميت فلا يكون لهم فيه حق ليتوقف الانصراف قبله على الإذن منهم . قلت : وكان البخاري أراد الرد على ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمرو بن شعيب عن أبي هريرة قال : «ميران وليسأ بأميرين : الرجل يكون مع الجنائزة يصل على أهلها فليس له أن يرجع حتى يستأذن ولها» الحديث ، وهذا منقطع موقوف ، وروى عبد الرزاق مثله من قول إبراهيم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن المسور من فعله أيضاً ، وقد ورد مثله مرفوعاً من حديث جابر أخرجه البزار بإسناد فيه مقال ، وأخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث أبي هريرة مرفوعاً بإسناد ضعيف ، وروى أحمد من طريق عبد الله بن هرم عن أبي هريرة مرفوعاً : «من تبع جنازة فحمل من علوها وحشا في قبرها وقعد حتى يؤذن له رجع بقيراطين» ، وإسناده ضعيف . والذي عليه معظم أئمة الفتوى قول حميد بن هلال ، وحكى عن مالك أنه لا ينصرف حتى يستأذن . **قوله** (حدث ابن عمر) كذا في جميع الطرق «حدث» بضم المهملة على البناء للجهول ، ولم أقف في شيء من الطرق عن نافع على تسمية من حدث ابن عمر عن أبي هريرة بذلك ، وقد أورده أصحاب الأطراف والحميدى في جمعه في ترجمة نافع عن أبي هريرة ، وليس في شيء من طرقه ما يدل على أنه سمع منه<sup>(١)</sup> وإن كان ذلك محتملاً ، ووقفت على تسمية من حدث ابن عمر بذلك صريحاً في موضعين : أحدهما في صحيح مسلم وهو خباب بمجمة وموحدتين الأولى مشددة وهو أبو السائب المدني صاحب المقصورة قيل إن له هبة ، وانظره من طريق داود بن عامر بن سعد عن أبيه ، أنه كان قاعداً عند عبد الله بن عمر إذ طلع خباب صاحب المقصورة فقال : يا عبد الله بن عمر ، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة ؟ فذكر الحديث . والثاني في جامع الترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فذكر الحديث ، قال أبو سلمة فذكرت

(١) وفي نسخة : سمع منه .

ذلك لابن عمر فأرسل الى عائشة **قوله** ( أن أبا هريرة يقول من تبع ) كذا في جميع الطرق لم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق إبراهيم بن راشد عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه ، لكن أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن مهدي بن الحارث عن موسى بن اسماعيل ، وعن أبي أمية عن أبي النعمان ، وعن التستري عن شيبان ثلاثتهم عن جرير بن حازم عن نافع قال : قيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تبع جنازة فله قيراط من الأجر ، فذكره ولم يبين لمن السياق ، وقد أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ كذلك ، فالظاهر أن السياق له . **قوله** ( من تبع جنازة فله قيراط ) زاد مسلم في روايته : من الأجر ، . والقيراط بكسر القاف . قال الجوهري : أصله قرط بالتشديد لأن جمعه قراريط فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء قال : والقيراط نصف دانتق . وقال قبل ذلك : الدانتق سدس الدرهم . فعلى هذا يكون القيراط جزءا من اثني عشر جزءا من الدرهم . وأما صاحب النهاية فقال : القيراط جزء من أجزاء الدينار ، وهو نصف عشرة في أكثر البلاد ، وفي الشام جزء من أربعة وعشرين جزءا ، ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل أنه كان يقول : القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار . والاشارة بهذا المقدار الى الأجر المتعلق بالميت في تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به ، فلم يصلى عليه قيراط من ذلك ، ولمن شهد الدفن قيراط . وذكر القيراط تقريبا للفهم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابلته ، وعد من جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعلم انتهى . وليس الذي قال بيعيد ، وقد روى البزار من طريق مجلان عن أبي هريرة مرفوعا : من أتى جنازة في أهلها فله قيراط ، فان تبعها فله قيراط ، فان صلى عليها فله قيراط ، فان انتظرها حتى تدفن فله قيراط ، فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنائز قيراطا وان اختلفت مقادير القيراط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته ، وعلى هذا فيقال : إنما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذكر لكونهما المقصودين ، بخلاف باقي أحوال الميت فانها وسائل ، ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه : ان لمن تبعها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها قيراطين ، فقط ، ويحجب عن هذا بأن القيراطين المذكورين لمن شهد ، والذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الأعمال التي يحتاج اليها الميت فافترقا ، وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث : فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ، ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة . فمن الأول حديث كعب بن مالك مرفوعا : انكم ستفتحون بلدا يذكر فيها القيراط ، وحديث أبي هريرة مرفوعا : كنت أرى غنما لاهل مكة بالقراريط ، قال ابن ماجه عن بعض شيوخه : يعني كل شاة بقيراط . وقال غيره : قراريط جبل بمكة . ومن المحتمل حديث ابن عمر في الذين أوتوا التوراة : أعطوا قيراطا قيراطا ، وحديث الباب ، وحديث أبي هريرة : من اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط ، وقد جاء تعيين مقدار القيراط في حديث الباب بأنه مثل أحد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وفي رواية عند أحمد والطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر : قالوا : يا رسول الله مثل قراريطنا هذه ؟ قال : لا بل مثل أحد ، قال النووي وغيره : لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لأن عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم . وقال ابن العربي القاضى : الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءا من حبة والحبة ثلث القيراط ، فاذا كانت الذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط ؟ قال : وهذا قدر قيراط الحسنات ، فأما قيراط السيئات فلا . وقال غيره : القيراط في اقتناء المكسب جزء من أجزاء عمل المقتني له في ذلك اليوم . وذهب الأكثر الى أن المراد بالقيراط في حديث الباب جزء

من أجزاء معلومة عند الله ، وقد قربها النبي ﷺ لفهم بتمثيله القيراط بأحد ، قال الطيبي : قوله « مثل أحد » تفسير للقصود من الكلام لا للفظ القيراط ، والمراد منه أنه يرجع بنصيب كبير من الأجر ، وذلك لأن لفظ القيراط مبهم من وجهين ، فبين الموزون بقوله « من الأجر » وبين المقدار المراد منه بقوله « مثل أحد » . وقال الزين بن المنير : أراد تعظيم الثواب فثله للعيان بأعظم الجبال خلقا وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حبا ، لأنه الذي قال في حقه « انه جبل يحبنا ونحبه » انتهى . ولأنه أيضا قريب من مخاطبين يشترك أكثرهم في معرفته ، وخص القيراط بالذكر لأنه كان أقل ما تقع به الإجارة في ذلك الوقت ، أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الأجر بتقليل العمل . واستدل بقوله « من تبع » على أن المشي خلف الجنائزة أفضل من المشي أمامها ، لأن ذلك هو حقيقة الاتباع حسا . قال ابن دقيق العيد : الذين رجحوا المشي أمامها حملوا الاتباع هنا على الاتباع المعنوي أى المصاحبة ، وهو أعم من أن يكون أمامها أو خلفها أو غير ذلك ، وهذا مجاز يحتاج إلى أن يكون الدليل الدال على استحباب التقدم راجحا انتهى . وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في « باب السرعة بالجنائزة » وذكرنا اختلاف العلماء في ذلك بما يغنى عن إعادته .

**قوله** ( أكثر علينا أبو هريرة ) قال ابن التين : لم يتهمه ابن عمر ، بل خشى عليه السهو ، أو قال ذلك لكونه لم ينقل له عن أبي هريرة أنه رفعه ، فظن أنه قال برأيه فاستنكره انتهى . والثاني جهود على سياق رواية البخارى ، وقد بينا أن في رواية مسلم أنه رفعه ، وكذا في رواية خباب عن أبي هريرة عند مسلم أيضا . وقال الكرماني : قوله « أكثر علينا » أى في ذكر الأجر أو في كثرة الحديث ، كأنه خشى لكثرة رواياته أن يشتبه عليه بعض الأمر انتهى .

ووقع في رواية أبي سلمة عند سعيد بن منصور « فبلغ ذلك ابن عمر فتعاضمه » وفي رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد أيضا ومسدود وأحمد بإسناد صحيح « فقال ابن عمر : يا أبا هريرة انظر ما تحدث عن رسول الله ﷺ » .

**قوله** ( فصدقت ) أى عائشة أبا هريرة ) لفظ « يعنى » للبخارى ، كأنه شك فاستعملها . وقد رواه الاسماعيلي من طريق أبي النعمان شيخه فلم يقلها . وفي رواية مسلم « فبعث ابن عمر إلى عائشة يسألها فصدقت أبا هريرة » وفي رواية أبي سلمة عند الترمذى « فذكر ذلك لابن عمر ، فأرسل إلى عائشة فسألها عن ذلك فقالت : صدق » وفي رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم « فأرسل ابن عمر خبابا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه فيخبره بما قالت ، حتى رجع إليه الرسول فقال : قالت عائشة صدق أبو هريرة » ووقع في رواية الوليد بن عبد الرحمن عند سعيد بن منصور « فقام أبو هريرة فأخذ بيده فاطلقا حتى أتيا عائشة فقال لها : يا أم المؤمنين ، أشدك الله أسماء رسول الله ﷺ يقول ، فذكره فقالت « اللهم نعم » . ويجمع بينهما بأن الرسول لما رجع إلى ابن عمر بخبر عائشة بلغ ذلك أبا هريرة فشى إلى ابن عمر فأسمعه ذلك من عائشة مشافهة ، وزاد في رواية الوليد « فقال أبو هريرة : لم يشغلنى عن رسول الله ﷺ غرس الودى ولا صفق بالأسواق ، وإنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ أكلة يطعمنيها أو كلمة يعلمنيها » قال له ابن عمر « كنت الزمنا رسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه » . **قوله** ( لقد فرطنا في قراريط كثيرة ) أى من عدم المواظبة على حضور الدفن ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله بن عمر قال « كان ابن عمر يصلى على الجنائزة ثم ينصرف ، فلما بلغه حديث أبي هريرة ، قال فذكره . وفي هذه القصة دلالة على تميز أبي هريرة في الحفظ ، وأن أنكار العلماء بعضهم على بعض قديم ، وفيه استغراب العالم لما لم يصل إلى علمه وعدم مبالاة الحافظ بأنكار من لم يحفظ ، وفيه ما كان الصحابة عليه من التثبت في الحديث

التبوي والتحرز فيه والتعقيب عليه ، وفيه دلالة على فضيلة ابن عمر من حرصه على العلم وتأسفه على ما فاتته من العمل الصالح . قوله ( فرطت : ضيعت من أمر الله ) كذا في جميع الطرق ، وفي بعض النسخ : فرطت من أمر الله أي ضيعت ، وهو أشبه . وهذه عادة المصنف إذا أراد تفسير كلمة غريبة من الحديث ووافقت كلمة من القرآن فسر الكلمة التي من القرآن ، وقد ورد في رواية سالم المذكورة بلفظ : لقد ضيعنا قراريط كثيرة . ( تكملة ) : وقع لي حديث الباب من رواية عشرة من الصحابة غير أبي هريرة وعائشة : من حديث ثوبان عنده مسلم ، والبراء ، وعبد الله بن مغفل عند النسائي ، وأبي سعيد عند أحمد ، وابن مسعود عند أبي عوانة وأسانيد هؤلاء الخمسة صحاح . ومن حديث أبي بن كعب عند ابن ماجه ، وابن عباس عند البيهقي في الشعب ، وأنس عند الطبراني في الأوسط ، ورواية بن الأسقع عند ابن عدى . وحفصة عند حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال وفي كل من أسانيد هؤلاء الخمسة ضعف . وسأشير الى ما فيها من فائدة زائدة في الكلام على الحديث في الباب الذي يلي هذا

### ٥٨ - باب مَنْ انتظر حتى تُدفنَ

١٣٢٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة قال : قرأت على ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة رضي الله عنه فقال : سمعت النبي ﷺ

حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال حدثني أبي حدثنا يونس قال ابن شهاب . وحدثني عبد الرحمن الأعرج أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من شهد الجنائزة حتى يصليَ فله قيراط ، ومن شهد حتى تُدفنَ كان له قيراطان . قيل : وما القيراطان ؟ قال : مثل الجبيلين العظيمين »

قوله ( باب من انتظر حتى تدفن ) قال الزين بن المنير : لم يذكر المصنف جواب « من » ، إما استغناء بما ذكر في الخبر أو توقفا على إثبات الاستحقاق بمجرد الانتظار إن خلا عن اتباع . قال : وعدل عن لفظ الشهود كما هو في الخبر الى لفظ الانتظار لينبه على أن المقصود من الشهود إنما هو معاضدة أهل الميت والتصدى لمعوتهم ، وذلك من المقاصد المعبرة انتهى . والذي يظهر لي أنه اختار لفظ الانتظار لكونه أعم من المشاهدة ، فهو أكثر فائدة . وأشار بذلك الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الانتظار ليفسر اللفظ الوارد بالمشاهدة به ، ولفظ الانتظار وقع في رواية معمر عند مسلم ، وقد ساق البخاري سندها ولم يذكر لفظها . ووقعت هذه الطريق في بعض الروايات التي لم تصل لنا عن البخاري في هذا الباب أيضا . قوله ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) هو القعنبي . قوله ( عن أبيه ) يعني أبا سعيد كيسان المقبري وهو ثابت في جميع الطرق ، وحكى الكرماني أنه سقط من بعض الطرق . قلت : والصواب إثباته . وكذا أخرجه إسحق بن راهويه والاسماعيلي وغيرهما من طريق ابن أبي ذئب ، نعم سقط قوله « عن أبيه » من رواية ابن عجلان عند أبي عوانة وعبد الرحمن بن إسحق عند ابن أبي شيبة وأبي معشر عند حميد بن زنجويه ثلاثهم عن سعيد المقبري . ( تنبيه ) : لم يسق البخاري لفظ رواية أبي سعيد ، ولفظه عند الاسماعيلي « انه سأل أبا هريرة : ما ينبغي في الجنائزة ؟ فقال : سأخبرك بما قال رسول الله ﷺ ، قال : من تبعها من أهلها حتى يصليَ عليها فله قيراط مثل أحد ، ومن تبعها حتى يفرغ منها فله قيراطان » . قوله ( وحدثني عبد الرحمن ) هو معطوف على مقدر أي قال ابن شهاب حدثني فلان بكذا . وحدثني عبد الرحمن الأعرج بكذا . قوله ( حتى يصلي ) زاد الكشميني « عليه ، واللام

لأكثر مفتوحة ، وفي بعض الروايات بكسرها ، ورواية الفتح محمولة عليها فإن حصول القيراط متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له كما تقدم تقريره ، والبيهقي من طريق محمد بن علي الصائغ عن أحمد بن شبيب شيخ البخاري فيه بلفظ « حتى يصل عليها » ، وكذا هو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس ، ولم يبين في هذه الرواية ابتداء الحضور ، وقد تقدم بيانه في رواية أبي سعيد المقبري حيث قال « من أهلها » وفي رواية خباب عند مسلم « من خرج مع جنازة من بيتها » ، ولأحمد في حديث أبي سعيد الخدري « فشى معها من أهلها » ، ومقتضاه أن القيراط يختص بمن حضر من أول الأمر إلى انقضاء الصلاة ، وبذلك صرح المحب الطبري وغيره ، والذي يظهر لي أن القيراط يحصل أيضا لمن صلى فقط لأن كل ما قبل الصلاة وسيلة إليها ، لكن يكون قيراط من صلى فقط دون قيراط من شيع مثلاً وصلى ، ورواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « أصغرها مثل أحد » يدل على أن القيراط يتفاوت . ووقع أيضا في رواية أبي صالح المذكورة عند مسلم « من صلى على جنازة ولم يقبها فله قيراط » ، وفي رواية نافع بن جبير عن أبي هريرة عند أحمد « ومن صلى ولم يتبع فله قيراط » ، فدل على أن الصلاة تحصل القيراط وإن لم يقع اتباع ، ويمكن أن يحمل الاتباع هنا على ما بعد الصلاة ، وهل يأتي نظير هذا في قيراط الدفن ؟ فيه بحث . قال النووي في شرح البخاري عند الكلام على طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة في كتاب الإيمان بلفظ « من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معها حتى يصل عليها ويخرج من دفنها فإنه يرجع من الأجر بقيراطين » الحديث . ومقتضى هذا أن القيراطين إنما يحصلان لمن كان معها في جميع الطريق حتى تدفن ، فإن صلى مثلاً وذهب إلى القبر وحده فحضر الدفن لم يحصل له إلا قيراط واحد انتهى . وليس في الحديث ما يقتضى ذلك إلا من طريق المفهوم ، فإن ورد منطوق بحصول القيراط لشهود الدفن وحده كان مقدماً . ويجمع حينئذ بتفاوت القيراط ، والذين أبوا ذلك جعلوه من باب المطلق والمقيد ، نعم مقتضى جميع الأحاديث أن من اقتصر على التشيع فلم يصل ولم يشهد الدفن فلا قيراط له إلا على الطريقة التي قدمناها عن ابن عقيل ، لكن الحديث الذي أوردناه عن البراء في ذلك ضعيف . وأما التقييد بالإيمان والاحتساب فلا بد منه لأن ترتب الثواب على العمل يستدعي سبق النية فيه فيخرج من فعل ذلك على سبيل المكافأة المجزدة أو على سبيل المحاباة والله أعلم . قوله ( ومن شهد ) كذا في جميع الطرق بحذف المفعول ، وفي رواية البيهقي التي أشرت إليها « ومن شهدا » . قوله ( فله قيراطان ) ظاهره أنهما غير قيراط الصلاة ، وهو ظاهر سياق أكثر الروايات ، وبذلك جزم بعض المتقدمين . وحكاه ابن التين عن القاضي أبي الوليد ، لكن سياق رواية ابن سيرين يأتي ذلك وهي صريحة في أن الحاصل من الصلاة ومن الدفن قيراطان فقط ، وكذلك رواية خباب صاحب المقصورة عند مسلم بلفظ « من خرج مع جنازة من بيتها ثم تبعها حتى كان له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد » ، ومن صلى عليها ثم رجع كان له قيراط ، وكذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة عند النسائي بمعناه ، ونحوه رواية نافع بن جبير . قال النووي : رواية ابن سيرين صريحة في أن المجموع قيراطان ، ومعنى رواية الأعرج على هذا كان له قيراطان أى بالأول ، وهذا مثل حديث « من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله » ، أى بانضمام صلاة العشاء . قوله ( حتى تدفن ) ظاهره أن حصول القيراط متوقف على فراغ الدفن ، وهو أصح الأوجه عند الشافعية وغيرهم ، وقيل يحصل بمجرد الوضع في اللحد ، وقيل عند انتهاء الدفن قبل إهالة التراب ، وقد وردت الأخبار بكل ذلك ، ويترجح الأول للزيادة ، فعند مسلم عن طريق



معمّر في إحدى الروايتين عنه « حتى يفرغ منها ، وفي الأخرى « حتى توضع في اللحد ، وكذا عنده في رواية أبي حازم بلفظ « حتى توضع في القبر ، وفي رواية ابن سيرين والشعبي « حتى يفرغ منها ، وفي رواية أبي مزاحم عند أحمد « حتى يقضى قضاؤها ، وفي رواية أبي سلمة عند الترمذى « حتى يقضى دفنها ، وفي رواية ابن عياض<sup>(١)</sup> عند أبي عوانة « حتى يسوى عليها ، أى التراب ، وهى أصرح الروايات فى ذلك . ويحتمل حصول القيراط بكل من ذلك ، لكن يتفاوت القيراط كما تقدم . **قوله** ( قيل وما القيراطان ) لم يعين فى هذه الرواية القائل ولا المقول له ، وقد بين الثانى مسلم فى رواية الأعرج هذه فقال « قيل وما القيراطان يا رسول الله ، وعنده فى حديث ثوبان « سئل رسول الله ﷺ عن القيراط ، وبين القائل أبو عوانة من طريق أبي مزاحم عن أبي هريرة ولفظه « قلت وما القيراط يا رسول الله ، « ووقع عند مسلم أن أبا حازم أيضا سأل أبا هريرة عن ذلك . **قوله** ( مثل الجبلين العظيمين ) سبق أن فى رواية ابن سيرين وغيره « مثل أحد ، وفى رواية الوليد بن عبد الرحمن عند ابن أبي شيبة « القيراط مثل جبل أحد ، وكذا فى حديث ثوبان عند مسلم والبراء عند النسائي وأبي سعيد عند أحمد . ووقع عند النسائي من طريق الشعبي « فله قيراطان من الأجر كل واحد منهما أعظم من أحد ، وتقدم أن فى رواية أبي صالح عند مسلم « أصغرهما مثل أحد ، وفى رواية أبي بن كعب عند ابن ماجه « القيراط أعظم من أحد هذا ، كأنه أشار الى الجبل عند ذكر الحديث ، وفى حديث وائلة عند ابن عدى « كتب له قيراطان من أجر أخفهما فى ميزانه يوم القيامة أنقل من جبل أحد ، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التثنية بجبل أحد وأن المراد به زنة الثواب المرتب على ذلك العمل . وفى حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم الترغيب فى شهود الميت ، والقيام بأمره ، والحض على الاجتماع له ، والتنبيه على عظيم فضل الله وتكريمه للسلم فى تكثير الثواب لمن يتولى أمره بعد موته ، وفيه تقدير الاعمال بنسبة الأوزان إما تقريرا للافهام ولما على حقيقته . والله أعلم

### ٥٩ - باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

١٣٢٦ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي بكير حدثنا زائدة حدثنا أبو إسحاق الشيباني عن عامر عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ قبرا فقالوا : هذا دفن - أو دفنت - البارحة . قال ابن عباس رضى الله عنهما : فصفا خلقه ، ثم صلى عليها »

**قوله** ( باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز ) أورد فيه حديث ابن عباس فى صلاته مع النبي ﷺ على القبر ، وقد تقدم توجيهه قبل ثلاثة أبواب ، قال ابن رشيد : أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم ، لقوله فى الحديث الذى ساقه فيها « وأنا فيهم » وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز ، وهو وإن كان الأول دل عليه ضمنا لكن أراد التنصيص عليه وأخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز ليبين أن الصبيان داخلون فى قوله « من تبع جنازة » . والله أعلم

### ٦٠ - باب الصلاة على الجنائز بالمصل والمجد

(١) فى النسخة المخطوطة « ابن عباس »

١٣٢٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَةَ أَنَهَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبْشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ فَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ »

١٣٢٨ - وعن ابنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِم بِالْمُصَلَّى ، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا »

١٣٢٩ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَرة حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عِدِّهِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيَا ، فَأَمَرَ بِهِمَا فُرَجَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ »

[ الحديث ١٣٢٩ - أطرافه في ٢٦٣٥ ، ٤٥٥٦ ، ٦٨١٩ ، ٦٨٤١ ، ٧٣٣٢ ، ٧٥٤٣ ]

**قوله** ( باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد ) قال ابن رشيد : لم يتعرض المصنف ليكون الميت بالمصلى أو لا لان المصلى عليه كان غائبا وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين وفي الحيض من حديث أم عطية « ويعتزل الحيض المصلى ، فدل على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يحتجب فيه ويلحق به ما سوى ذلك ، وقد تقدم الكلام على ما في قصة الصلاة على النجاشي قبل خمسة أبواب . وقوله هنا « وعن ابن شهاب ، هو مطوف على الإسناد المصدر به ، وسيأتي الكلام على عدد التكبير بعد ثلاثة أبواب . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وحكى ابن بطال عن ابن حبيب أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقا بمسجد النبي ﷺ من ناحية جهة المشرق انتهى ، فان ثبت ما قال وإلا فيحتمل أن يكون المراد بالمسجد هنا المصلى المتخذ للعيدين والاستسقاء لأنه لم يكن عند المسجد النبوي مكان يتهاى فيه الزجم ، وسيأتي في قصة ماعز « فرجناه بالمصلى ، ودل حديث ابن عمر المذكور على أنه كان للجنائز مكان معد للصلاة عليها فقد استفاد منه أن ما وقع من الصلاة على بعض الجنائز في المسجد كان لأمر عارض أو لبيان الجواز . والله أعلم . واستدل به على مشروعية الصلاة على الجنائز في المسجد ، ويقويه حديث عائشة « ماصلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد » أخرجه مسلم ، وبه قال الجمهور ، وقال مالك : لا يعجنى ، وكرهه ابن أبي ذئب وأبو حنيفة وكل من قال بنجاسة الميت ، وأما من قال بطهارته منهم فلخشية التلويث ، وحلوا الصلاة على سهيل بأنه كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقا ، وفيه نظر لأن عائشة استدلت بذلك لما أنكروا عليها أمرها بالمرور بمحاذة سعد على حجرتها لتصل عليه ، واحتج بعضهم بأن العمل استقر على ترك ذلك لأن الذين أنكروا ذلك على عائشة كانوا من الصحابة ، ورد بأن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلوا لها فدل على أنها حفظت ما نسوه ، وقد روى ابن أبي شيبة وغيره « ان عمر صلى على أبي بكر في المسجد ، وأن صهيبا صلى على عمر في المسجد ، زاد في رواية « ووضعت الجنائزة في المسجد تجاه المنبر ، وهذا يقتضى الاجماع على جواز ذلك

## ٦١ - باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور

ولما مات الحسن بن الحسن بن علي رضي الله عنهم ضربت امرأته القبة على قبره سنة ، ثم رُفِقت ، فسمعوا صائحا يقول : ألا هل وجدوا ما فقدوا ؟ فأجاباه الآخر : بل يتيسوا فاقبلوا

١٣٣٠ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن هلال هو الوزان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها

« عن النبي ﷺ قال في مريضه الذي مات فيه : لئن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مسجدا . قالت : ولولا ذلك لأبرزوا قبره ، غير أني أخشى أن يتخذ مسجدا »

**قوله** ( باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ) ترجم بعد ثمانية أبواب « باب بناء المسجد على القبر » قال ابن رشد : الاتخاذ أعم من البناء فلذلك أفردته بالترجمة ، ولفظها يقتضي أن بعض الاتخاذ لا يكره ، فكأنه يفصل بين ما إذا ترتب على الاتخاذ مفسدة أو لا . **قوله** ( ولما مات الحسن بن الحسن ) هو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين وهو من ثقات التابعين وروى له النسائي ، وله ولد يسمى الحسن أيضا فهم ثلاثة في نسق ، واسم امرأته المذكورة فاطمة بنت الحسين وهي ابنة عمه . **قوله** ( القبة ) أي الحيمة ، فقد جاء في موضع آخر بلفظ الفسطاط كما روينا في الجزء السادس عشر من حديث الحسين بن اسماعيل بن عبد الله المحاملي رواية الاصبهانيين عنه ، وفي كتاب ابن أبي الدنيا في القبور من طريق المغيرة بن مقسم قال « لما مات الحسن بن الحسن ضربت امرأته على قبره فسطاطا فأقامت عليه سنة ، فذكر نحوه ، ومناسبة هذا الأمر لحديث الباب أن المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصلاة هناك ، فيلزم اتخاذ المسجد عند القبر ، وقد يكون القبر في جهة القبلة فترداد الكراهة . وقال ابن المنير : إنما ضربت الحيمة هناك الاستمتاع بالميت بالقرب منه تعليل للنفس ، وتخيل باستصحاب المألوف من الأنس ، ومكابرة للحس ، كما يتعلل بالوقوف على الأطلال البالية ومخاطبة المنازل الخالية ، فجاءتهم الموعظة على لسان الهاتفين بتقبيح ما صنعوا ، وكأنهما من الملائكة ، أو من مؤمنى الجن . وإنما ذكره البخاري لموافقته للأدلة الشرعية لآلانه دليل برأسه . **قوله** ( عن شيان ) هو ابن عبد الرحمن النحوي ، وهلال الوزان هو ابن أبي حميد علي المشهور ، وكذا وقع مذسوبا عند ابن أبي شيبة والإسماعيلي وغيرهما ، وقال البخاري في تاريخه : قال وكيع هلال بن حميد ، وقال مرة هلال بن عبد الله ولا يصح . **قوله** ( مسجدا ) في رواية الكشمي مساجد . **قوله** ( لأبرز قبره ) أي لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل ، والمراد الدفن خارج بيته ، وهذا قاله عائشة قبل أن يوسع المسجد النبوي ، ولهذا لما وسع المسجد جعلت حجرتها مثلثة الشكل عدة حتى لا يتأتى لأحد أن يصل إلى جهة القبر مع استقبال القبلة . **قوله** ( غير أني أخشى ) كذا هنا ، وفي رواية أبي عوانة عن هلال الآتية في أواخر الجنائز « غير أنه خشي أو خشي ، على الشك هل هو بفتح الحاء المعجمة أو ضمها ، وفي رواية مسلم « غير أنه خشي ، بالضم لا غير ، فرواية الباب تقتضي أنها هي التي امتنعت من إبرازة ، ورواية الضم مهمة يمكن أن تفسر بهذه . والهاء ضمير الشأن وكأنها أرادت قسبا ومن واقفها على ذلك ، وذلك يقتضي أنهم فعلوه باجتهاد ، بخلاف رواية الفتح فإنها تقتضي أن النبي ﷺ هو الذي أسرم بذلك ، وقد تقدم الكلام على بقية فرائد المتن في أبواب المساجد في « باب هل تبش قبور

المشركين ، قال الكرمانى : مفاد الحديث منع اتخاذ القبر مسجدا ، ومدلول الترجمة اتخاذ المسجد على القبر ، ومفهومها متغاير ، ويحاجب بأنهما متلازمان وإن تغاير المفهوم

## ٦٢ - باب الصلاة على النفساء إذا ماتت في نفاستها

١٣٣١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ**

عنه قال « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

**قوله** ( باب الصلاة على النفساء اذا ماتت في نفاستها ) وقع في نسخة ( هـ ) بدل ( في ) ، أى في مدة نفاستها أو بسبب نفاستها ، والاول اعم من جهة أنه يدخل فيه من ماتت منه أو من غيره ، والثانى أليق بخبر الباب فان في بعض طرقه أنها ماتت حاملا وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحيض . وحسين المذكور في هذا الاسناد هو ابن ذكوان المعلم ، قال الزين بن المنير وغيره : المقصود بهذه الترجمة أن النفساء وإن كانت معدودة من جملة الشهداء فان الصلاة عليها مشروعة ، بخلاف شهيد المعركة

## ٦٣ - باب أين يقوم من المرأة والرجل ؟

١٣٣٢ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَرِمَانَ عَنْ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ**

جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا »

**قوله** ( باب أين يقوم ) أى الامام ( من المرأة والرجل ) أورد فيه حديث سمرة المذكور من وجه آخر عن حسين المعلم ، وفيه مشروعية الصلاة على المرأة ، فان كونها نفساء وصف غير معتبر ، وأما كونها امرأة فيحتمل أن يكون معتبرا فان القيام عليها عند وسطها لسترها ، وذلك مطلوب في حقها ، بخلاف الرجل . ويحتمل أن لا يكون معتبرا وأن ذلك كان قبل اتخاذ النعش للنساء ، فاما بعد اتخاذه فقد حصل الستر المطلوب ، ولهذا أورد المصنف الترجمة مورد السؤال ، وأراد عدم التفرقة بين الرجل والمرأة ، وأشار الى تضعيف ما رواه أبو داود والترمذى من طريق أبي غالب عن أنس بن مالك أنه صلى على رجل فقام عند رأسه ، وصلى على امرأة فقام عند عجزها ، فقال له العلاء بن زياد : أهكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> . وحكى ابن رشيد عن ابن المرباط أنه أبدى لكونها نفساء علة مناسبة وهى استقبال جنينها ليناله من بركة الدعاء ، وتمعّب بأن الجنين كعضو منها ، ثم هو لا يصلى عليه اذا انفرد وكان سقطا<sup>(٢)</sup> فأحرى إذا كان باقيا في بطنها أن لا يقصد . والله أعلم

( ١ ) وأخرجه أحمد وابن ماجه ولفظهما ولفظ الترمذى « عند رأس الرجل ووسط المرأة » واسناده جيد ، وهو حجة فاعلة على التفرقة بين الرجل والمرأة في الموقف ، ودليل على أن السنة الوقوف عند رأس الرجل ووسط المرأة . والله أعلم

( ٢ ) القول بدم الصلاة على السقط ضعيف ، والصواب شرعية الصلاة عليه إذا سقط بعد فسخ الروح فيه وكان محكوما بإسلامه لأنه ميت مسلم فصرحت الصلاة عليه كآثر موتى المسلمين ، ولا روى أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى عن المقبرة بن شعبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمعطرة والرحمة » واسناده حسن . والله أعلم

( تنبيه ) : روى حماد بن زيد عن عطاء بن السائب أن عبد الله بن معقل بن مقرن أتى بجنازة رجل وامرأة ف صلى على الرجل ثم صلى على المرأة أخرجه ابن شاهين في الجنائز له ، وهو مقطوع فان عبد الله تابعي

### ٦٤ - باب التكبير على الجنائز أربعة . وقال حميد :

صلى بنا أنس رضي الله عنه فكبر ثلاثاً ثم سلم ، فقيل له : فاستقبل القبلة ، ثم كبر الرابعة ، ثم سلم  
١٣٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلى ، فصَفَّ بهم وكبر عليه أربع تكبيرات »

١٣٣٤ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا سليم بن حيان حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر رضي الله عنه « أن النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فكبر أربعاً »

وقال يزيد بن هارون وعبد الصمد عن سليم « أصحمة » . وتابعه عبد الصمد

**قوله** (باب التكبير على الجنائز أربعة) قال الزين بن المنير : أشار بهذه الترجمة إلى أن التكبير لا يزيد على أربع ، ولذلك لم يذكر ترجمة أخرى ولا خبراً في الباب ، وقد اختلف السلف في ذلك : فروى مسلم عن زيد بن أرقم أنه يكبر خمسا ورفع ذلك إلى النبي ﷺ ، وروى ابن المنذر عن ابن مسعود أنه صلى على جنازة رجل من بني أسد فكبر خمسا ، وروى ابن المنذر وغيره عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستا وعلى الصحابة خمسا وعلى سائر الناس أربعة ، وروى أيضا بإسناد صحيح عن أبي معبد قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فكبر ثلاثا . وسند ذكر الاختلاف على أنس في ذلك . قال ابن المنذر : ذهب أكثر أهل العلم إلى أن التكبير أربع ، وفيه أقوال أخر ، فذكر ما تقدم . قال : وذهب بكر بن عبد الله المزني إلى أنه لا ينقص من ثلاث ولا يزداد على سبع . وقال أحمد مثله لكن قال : لا ينقص من أربع . وقال ابن مسعود : كبر ما كبر الإمام . قال : والذي نختاره ما ثبت عن عمر ، ثم ساق بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيب قال « كان التكبير أربعة وخمسا ، فجمع عمر الناس على أربع ، وروى البيهقي بإسناد حسن إلى أبي وائل قال « كانوا يكبرون على عهد رسول الله ﷺ سبعا وستا وخمسا وأربعة ، فجمع عمر الناس على أربع كأطول الصلاة » . **قوله** (وقال حميد : صلى بنا أنس فكبر ثلاثا ثم سلم ، فقيل له فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم) لم أره موصولا من طريق حميد ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس أنه كبر على جنازة ثلاثا ثم انصرف ناسيا ، فقالوا يا أبا حمزة إنك كبرت ثلاثا فقال : صفوا فصوا ، فكبر الرابعة . وروى عن أنس الاقتصار على ثلاث . قال ابن أبي شيبة : حدثنا معاذ بن معاذ عن عمران بن حدير قال : صليت مع أنس بن مالك على جنازة فكبر عليها ثلاثا لم يزد عليها . وروى ابن المنذر عن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن أبي إسحق قال قيل لأنس إن فلانا كبر ثلاثا فقال : وهل التكبير إلا ثلاثا ؟ انتهى قال مغلطاي لإحدى الروايتين وهم . قلت : بل يمكن الجمع بين ما اختلف فيه على أنس إما بأنه كان يرى الثلاث مجزئة والأربع أكل منها ، ولما بأن من أطلق عنه الثلاث لم

يذكر الأولى لأنها اقتتاح الصلاة كما تقدم في باب سنة الصلاة من طريق ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق أن أنسا قال : أو ليس التكبير ثلاثا ؟ فقيل له : يا أبا حمزة التكبير أربعة . قال : أجل ، غير أن واحدة هي اقتتاح الصلاة ، وقال ابن عبد البر : لا أعلم أحدا من فقهاء الأمصار قال : يزيد في التكبير على أربع إلا ابن أبي ليلى انتهى . وفي المبسوط للحنفية قيل : إن أبا يوسف قال يكبر خمسا . وقد تقدم القول عن أحمد في ذلك . ثم أورد المصنف حديث ابن هريرة في الصلاة على النجاشي ، وقد تقدم الجواب عن إيراد من تعقبه بأن الصلاة على النجاشي صلاة على غائب لا على جنازة ، وحصل الجواب أن ذلك بطريق الأولى . وقد روى ابن أبي داود في الأفراد ، من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ صلى على جنازة فكبر أربعة وقال : لم أرفى شيء من الأحاديث الصحيحة أنه كبر على جنازة أربعة إلا في هذا . قوله ( وقال يزيد بن هرون وعبد الصمد عن سليم ) يعني بإسناده إلى جابر ( أصحمة ) ، ووقع في رواية المستملى وقال يزيد عن سليم أصحمة وتابمه عبد الصمد ، أما رواية يزيد فوصلها المصنف في حجة الحبشة عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها الإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه . ( تنبيه ) : وقع في جميع الطرق التي اتصلت لنا من البخاري أصحمة بمهملتين بوزن أفعلة مفتوح العين في المسند والمعلق معا ، وفيه نظر لأن إيراد المصنف يشعر بأن يزيد خالف محمد بن سنان ، وأن عبد الصمد تابع يزيد ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة عن يزيد صحمة بفتح الصاد وسكون الحاء فهذا متجه ، ويتحصل منه أن الرواة اختلفوا في إثبات الألف وحذفها . وحكى الإسماعيلي أن في رواية عبد الصمد أصحمة مخاء معجمة وإثبات الألف ، قال : وهو غلط فيحتمل أن يكون هذا غل الخ اختلاف الذي أشار إليه البخاري . وحكى كثير من الشراح أن رواية يزيد ورفيقه صحمة بالمهملة بغير ألف ، وحكى الكرماني أن في بعض النسخ في رواية محمد بن سنان أصحمة بموحدة بدل الميم

### ٦٥ - باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة

وقال الحسن : يقرأ على الطفل بفاتحة الكتاب ويقول : اللهم اجعله لنا فرطاً وسلفاً وأجراً

١٣٣٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن سعيد عن طلحة قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما » و**حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال « صليت خلف ابن عباس رضي الله عنهما على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب . قال : لتعلموا أنها سنة »

قوله ( باب قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة ) أي مشروعيتها ، وهي من المسائل المختلف فيها ، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمسور بن مخرمة مشروعيتها ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق ، ونقل عن أبي هريرة وابن عمر ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين . قوله ( وقال الحسن الخ ) وصله عبد الوهاب ابن عطاء في كتاب الجنائز ، له عن سعيد بن أبي عروبة أنه سئل عن الصلاة على الصبي فأخبرهم عن قتادة عن الحسن أنه كان يكبر ثم يقرأ فاتحة الكتاب ثم يقول : اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وأجراً . وروى عبد الرزاق والنسائي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر ثم يقرأ بأمر القرآن ثم يصلي

على النبي ﷺ ثم يخلص الدعاء للبيت ولا يقرأ إلا في الأولى ، إسناده صحيح . قوله ( عن سعد ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن عرف الزهرى ، وطلحة هو ابن عبد الله بن عوف الخزاعى كما نسبهما فى الاسناد الثانى . ( تنبيه ) : ليس فى حديث الباب بيان محل قراءة الفاتحة ، وقد وقع التصريح به فى حديث جابر أخرجه الشافعى بلفظ « وقرأ بأمر القرآن بعد التكبيرة الأولى ، أفاده شيخنا فى شرح الترمذى وقال : إن سنده ضعيف . قوله ( لتعلموا أنها سنة ) قال الاسماعيلي : جمع البخارى بين روايتى شعبة وسفيان ، وسياقهما مختلف اه . فأما رواية شعبة فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والنسائى جميعا عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه بلفظ « فأخذت بيده فسأله عن ذلك فقال : نعم يا ابن أخى ، إنه حق وسنة ، وللحاكم من طريق آدم عن شعبة « فسأله فقلت : يقرأ ؟ قال : نعم ، إنه حق وسنة . » وأما رواية سفيان فأخرجها الترمذى من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه بلفظ « فقال : إنه من السنة ، أو من تمام السنة ، وأخرجها النسائى أيضا من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الاسناد بلفظ « فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا ، فلما فرغ أخذت بيده فسأله ، فقال : سنة وحق ، وللحاكم من طريق ابن عجلان أنه سمع سعيد ابن أبى سعيد يقول « صلى ابن عباس على جنازة لجهر بالحمد ثم قال : إنما جهرت لتعلموا أنها سنة ، وقد أجمعوا على أن قول الصحابى « سنة ، حديث مسند ، كذا نقل الاجماع ، مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير ، وعلى الحاكم فيه مأخذ آخر وهو استدراكه له وهو فى البخارى ، وقد روى الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس أن النبى ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب وقال : لا يصح هذا ، والصحيح عن ابن عباس قوله « من السنة ، وهذا ماصير منه الى الفرق بين الصيغتين ، ولعله أراد الفرق بالنسبة الى الصراحة والاحتمال ، والله أعلم . وروى الحاكم أيضا من طريق شرحبيل بن سعد عن ابن عباس أنه صلى على جنازة بالأبواء فكبر ، ثم قرأ الفاتحة رافعا صوته ، ثم صلى على النبى ﷺ ، ثم قال : اللهم عبدك وابن عبدك أصبح فقيرا الى رحمتك وأنت غنى عن عذابه ، إن كان زاكيا فركه ، وإن كان مخطئا فاغفر له . اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتلنا بعده . ثم كبر ثلاث تكبيرات ثم انصرف فقال : يا أيها الناس ، إني لم أقرأ عليها - أى جهرًا - الا لتعلموا أنها سنة . قال الحاكم : شرحبيل لم يحتج به الشيخان ، وإنما أخرجه لانه مفسر للطرق المتقدمة انتهى . وشرحبيل مختلف فى توثيقه ، واستدل الطحاوى على ترك القراءة فى الأولى بتركها فى باقى التكبيرات وبترك التشهد ، قال : ولعل قراءة من قرأ الفاتحة من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة . وقوله « انها سنة ، يحتمل أن يريد أن الدعاء سنة انتهى . ولا يخفى ما يحجى على كلامه من التعقب ، وما يتضمنه استدلاله من التعسف

## ٦٦ - باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن

١٣٢٦ - **حدثنا جُبَّارُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ** « أَخْبَرَنِي مَنْ سَمَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ فَأَمَّهُمْ وَصَلُّوا خَلْفَهُ . قُلْتُ : مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو ؟ قَالَ : ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا »

١٣٢٧ - **حدثنا محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله**

عنه « ان أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقيم المسجد، فمات ، ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره ذات يوم فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يا رسول الله . قال : أفلا آذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا وكذا - قصته - قال فحرقوا شأنه . قال : فدلوني على قبره . فأتى قبره فصلى عليه »

**قوله** ( باب الصلاة على القبر بعد ما يدفن ) وهذه أيضاً من المسائل المختلف فيها ، قال ابن المنذر : قال بمشروعيتها الجمهور ، ومنعه النخعي ومالك وأبو حنيفة ، وعنه إن دفن قبل أن يصلى عليه شرع وإلا فلا . **قوله** ( قلت من حدثك هذا يا أبا عمرو ) القائل هو الشيباني ، والمقول له هو الشعبي . وقد تقدم في « باب الاذن بالجنائز » ، باتم من هذا السياق ، وفيه عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس ، وتكلمنا هناك على ما ورد في تسمية المقبور المذكور . ووقع في الاوسط للطبراني من طريق محمد بن الصباح الدولابي عن إسماعيل بن زكريا عن الشيباني أنه صلى عليه بعد دفنه ببلتين . وقال : إن إسماعيل تفرد بذلك . ورواه الدراقطني من طريق هريم بن سفيان عن الشيباني فقال « بعد موته بثلاث ، ومن طريق بشر بن آدم عن أبي عاصم عن سفيان الثوري عن الشيباني فقال « بعد شهر » ، وهذه روايات شاذة ، وسياق الطرق الصحيحة يدل على أنه صلى عليه في صبيحة دفنه . **قوله** في حديث أبي هريرة ( فأتى قبره فصلى عليه ) زاد ابن حبان في رواية حماد بن سلمة عن ثابت « ثم قال : ان هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها ، وان الله ينورها عليهم بصلاتي » وأشار الى أن بعض المخالفين احتج بهذه الزيادة على أن ذلك من خصائصه ﷺ . ثم ساق من طريق خارجة بن زيد بن ثابت نحو هذه القصة وفيها « ثم أتى القبر فصفقنا خلفه وكبر عليه أربعاً » قال ابن حبان : في ترك انكاره ﷺ على من صلى معه على القبر بيان جواز ذلك لغیره ، وأنه ليس من خصائصه . وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا يهض دليلًا للاصالة ، واستدل بخبر الباب على رد التفصيل بين من صلى عليه فلا يصلى عليه بأن القصة وردت فيمن صلى عليه ، وأجيب بأن الخصوصية تنسحب على ذلك . وأختلف من قال بشرع الصلاة لمن لم يصل فقيل : يؤخر دفنه ليصلى عليها من كان لم يصل ، وقيل : يبادر بدفنها ويصلى الذي فاتته على القبر ، وكذا اختلف في أمد ذلك : فعند بعضهم الى شهر ، وقيل : ما لم يبل الجسد ، وقيل : يختص بمن كان من أهل الصلاة عليه حين موته وهو الراجح عند الشافعية ، وقيل : يجوز ابداً

## ٦٧ - باب الميتُ يَسْمَعُ خَفَقَ النُّعَالِ

١٣٣٨ - **حدثنا عياش** **حدثنا عبد الأعلى** **حدثنا سعيد** قال . ، وقال لي خليفة : **حدثنا ابن زريع** **حدثنا** **سميد** عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « العبد إذا وُضِعَ في قبره وتوَلَّى وذَهَبَ أصحابه - حتى إنه لَيَسْمَعُ قرع نعالهم - أتاه ملكان فاقعداه ، فيقولان له : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ ؟ فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله . فيقال : انظر إلى مقعدك من النار ، أبدلك الله به مقعداً من الجنة . قال النبي ﷺ : فبها جيمعا . وأما الكافر - أو المنافق - فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول الناس . فيقال : لا دريت ، ولا تلتيت . ثم يضرب بمطرقه من حديد ضربة بين أدنيه ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين »



قوله (باب الميت يسمع خفق النعال) قال الزين بن المنير: جرد المصنف ما ضمنه هذه الترجمة ليجعله أول آداب الدفن من إلزام الوفاة واجتناب اللفظ وقرع الأرض بشدة الوطء عليها كما يلزم ذلك مع الحى التام، وكأنه اقتطع ما هو من سماع الآدميين من سماع ما هو من الملائكة، وترجم بالحقق ولفظ المتن بالقرع إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الحقيق وهو ما رواه أحمد وأبو داود من حديث البراء بن عازب في أثناء حديث طويل فيه دوانه ليسمع خفق نعالهم، وروى إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن الميت ليسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين، أخرجه البزار وابن حبان في صحيحه هكذا مختصرا، وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلفة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نحوه في حديث طويل، واستدل به على جواز المشي بين القبور بالنعال، ولا دلالة فيه. قال ابن الجوزي: ليس في الحديث سوى الحكاية عن يدخل المقابر، وذلك لا يقتضى إباحة ولا تحريما انتهى. وإنما استدل به من استدل على الإباحة أخذنا من كونه ﷺ قاله وأقره فلو كان مكروها لبينه، لكن يعكس عليه احتمال أن يكون المراد سماعه إياها بعد أن يجاوز المقبرة، ويدل على الكراهة حديث بشير بن الخصاصية أن النبي ﷺ رأى رجلا يمشي بين القبور وعليه نعلان سبتيتان فقال: يا صاحب السبتيتين ألقى نعليك، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم. وأغرب ابن حزم فقال: يحرم المشي بين القبور بالنعال السبتيه دون غيرها، وهو جود شديد. وأما قول الخطابي: يشبه أن يكون النهي عنهما لما فيهما من الخيلاء فإنه متعقب بأن ابن عمر كان يلبس النعال السبتيه ويقول: أن النبي ﷺ كان يلبسها، وهو حديث صحيح كما سيأتى في موضعه. وقال الطحاوى: يحمل نهى الرجل المذكور على أنه كان في نعليه قدر، فقد كان النبي ﷺ يصل في نعليه ما لم ير فيهما أذى. قوله (حدثنا عياش) هو ابن الوليد الرقام كما جزم به أبو نعيم في المستخرج، وهو بتحانية ومعجمة، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى. وساق حديثه مقرونا برواية خليفة عن يزيد بن زريع على لفظ خليفة، وسيأتى مفردا في عذاب القبر عن عياش بن الوليد بلفظه وما فيه من زيادة، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله. وقوله هنا إذا وضع في قبره وتولى وأذهب أصحابه، كذا ثبت في جميع الروايات فقال ابن التين: إنه كرر اللفظ والمعنى واحد، ورأيت أنا مضبوطا بخط معتمد وتولى، بضم أوله وكسر اللام على البناء للجهول، أى تولى أمره أى الميت، وسيأتى في رواية عياش بلفظ وتولى عنه أصحابه، وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره

## ٦٨ - باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها

١٣٣٩ - حدثنا محمود بن عمرو حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن عيسى عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَقُلَا جَاءَهُ صَلَواتُهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى عَيْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ. فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ارْجِعْ فَقُلْ لَهُ بِصَمتِهِ عَلَى مَتْنِ نَوْرِ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ. قَالَ: أَيْ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ. قَالَ: فَالآن. فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَوَ كُنْتُ ثُمَّ، لَأُرِيَنَّكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ

عند الكتيب الأحمر ،

**قوله** ( باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها ) قال الزين بن المنير : المراد بقوله « أو نحوها » بقية ما تشد إليه الرجال من الحرمين وكذلك ما يمكن من مدافن الأنبياء وقبور الشهداء والأولياء تيمنا بالجوار وتعرضا للرحمة النازلة عليهم اقتداء بموسى عليه السلام ، انتهى . وهذا بناء على أن المطلوب القرب من الأنبياء الذين دفنوا ببית المقدس ، وهو الذي رجحه عياض ، وقال المهاب : إنما طلب ذلك ليقرب عليه المشي إلى المحشر وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه . ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة « أرسل ملك الموت إلى موسى ، الحديث بطوله من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه عنه ولم يذكر فيه الرفع ، وقد ساقه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه ثم قال : وعن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وقد ساقه مسلم من طريق معمر بالسندين كذلك . وقوله فيه « رمية بحجر » أي قدر رمية حجر ، أي أدنى من مكان إلى الأرض المقدسة هذا القدر ، أو أدنى إليها حتى يكون بيني وبينها هذا القدر ، وهذا الثاني أظهر ، وعليه شرح ابن بطال وغيره . وأما الأول فهو وإن رجحه بعضهم فليس بمجيد إذ لو كان كذلك لطلب الدنو أكثر من ذلك ، ويحتمل أن يكون القدر الذي كان بينه وبين أول الأرض المقدسة كان قدر رمية فلذلك طلبها ، لكن حكى ابن بطال عن غيره أن الحكمة في أنه لم يطلب دخولها ليعمى موضع قبره لثلاثه بعد الجهال من ملته انتهى . ويحتمل أن يكون سزدك أن الله لما منع بني إسرائيل من دخول بيت المقدس وتركهم في التيه أربعين سنة إلى أن أقام الموت فلم يدخل الأرض المقدسة مع يوشع إلا أولادهم ، ولم يدخلها معه أحد ممن امتنع أولا أن يدخلها كما سيأتي شرح ذلك في أحاديث الأنبياء ومات هرون ثم موسى عليهما السلام قبل فتح الأرض المقدسة على الصحيح كما سيأتي واضحا أيضا ، فكان موسى لما لم يتهيأ له دخولها لغلبة الجبارين عليها ولا يمكن نبشه بعد ذلك لينقل إليها طلب القرب منها لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه ، وقيل إنما طلب موسى الدنو لأن النبي يدفن حيث يموت ولا ينقل ، وفيه نظر لأن موسى قد نقل يوسف عليهما السلام معه لما خرج من مصر كما سيأتي ذلك في ترجمته إن شاء الله تعالى ، وهذا كله بناء على الاحتمال الثاني والله أعلم . واختلف في جواز نقل الميت من بلد إلى بلد ، فقيل : يكره لما فيه من تأخير دفنه وتعرضه لهتك حرمة ، وقيل : يستحب ، والأولى تنزيل ذلك على حالتين : فالمتع حيث لم يكن هناك غرض راجع كالدفن في البقاع الفاضلة ، وتختلف الكراهة في ذلك فقد تبلغ التحريم ، والاستحباب حيث يكون ذلك بقرب مكان فاضل كما نص الشافعي على استحباب نقل الميت إلى الأرض الفاضلة كمكة وغيرها . والله أعلم

### ٦٩ - باب الدفن بالليل . ودُفن أبو بكر رضي الله عنه ليلا

١٣٤٠ - **حدثنا عثمان بن أبي شيبة** حدثنا جرير عن الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « **ملى النبي ﷺ على رجل بعد ما دُفن ببلية** ، قام هو وأصحابه ، وكان سأل عنه فقال : من هذا ؟ فقالوا : فلان ، دُفن بالراحة . فصلوا عليه »

**قوله** ( باب الدفن بالليل ) أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من منع ذلك محتجا بحديث جابر « أن النبي ﷺ زجر أن يقبر الرجل ليلا إلا أن يضطر إلى ذلك ، أخرجه ابن حبان ، لكن بين مسلم في روايته السبب في ذلك ولفظه

« أن النبي ﷺ خطب يوماً فذكر رجلاً من أصحابه قبض وكفن في كفن غير طائل وقبر ليلاً ، فزجر أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر لإنسان إلى ذلك . وقال إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه ، فدل على أن النهي بسبب تحسين الكفن . وقوله « حتى يصلى عليه » مضبوط بكسر اللام أى النبي ﷺ فهذا سبب آخر يقتضى أنه إن رجي بتأخير الميت إلى الصباح صلاة من ترجى بركته عليه استحسب تأخيرها ، وإلا فلا ، وبه جزم الطحاوى . واستدل المصنف للجواز بما ذكره من حديث ابن عباس « ولم ينكر النبي ﷺ دفنهم إياه بالليل ، بل أنكروا عليهم عدم إعلامهم بأمره » وأيد ذلك بما صنع الصحابة بأبي بكر ، وكان ذلك كالإجماع منهم على الجواز . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس قريباً . وأما أثر أبي بكر فوصله المصنف في أواخر الجنائز في « باب موت يوم الاثنين » من حديث عائشة وفيه « ودفن أبو بكر قبل أن يصبح » ولابن أبي شيبة من حديث القاسم بن محمد قال « دفن أبو بكر ليلاً » ومن حديث عبيد بن السباق « أن عمر دفن أبا بكر بعد العشاء الآخرة » وصح أن علياً دفن قاطمة ليلاً كما سيأتى في مكانه

#### ٧٠ - باب بناء المسجد على القبر

١٣٤١ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « لما اشتكى النبي ﷺ ذكرت بعض نساء كنيسة رأينها بأرض الحبشة يقال لها مارية ، وكانت أم سلمة وأم حبيبة رضى الله عنهما أتتا أرض الحبشة فذكرتا من حسنها وتصوير فيها . فرفع رأسه فقال : أولئك إذا مات منهن الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ثم صوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرارُ الخلق عند الله » قوله ( باب بناء المسجد على القبر ) أورد فيه حديث عائشة في لمن بنى على القبر مسجداً ، وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب . قال الزين بن المنير : كأنه قصد بالترجمة الأولى اتخاذ المساجد في المقبرة لأجل القبور بحيث لولا تجدد القبر ما اتخذ المسجد . ويؤيده بناء المسجد في المقبرة على حدته لئلا يحتاج إلى الصلاة فيوجد مكان يصلى فيه سوى المقبرة ، فلذلك نحا به منحنى الجواز انتهى . وقد تقدم أن المنع من ذلك إنما هو حال خشية أن يصنع بالقبر كما صنع أولئك الذين لعنوا ، وأما إذا أمن ذلك فلا امتناع ، وقد يقول بالمنع مطلقاً من يرى سد الذريعة وهو هنا متجه قوى<sup>(١)</sup>

#### ٧١ - باب من يدخل قبر المرأة

١٣٤٢ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** فليح بن سليمان **حدثنا** هلال بن علي عن أنس رضى الله عنه قال : شهدنا بنت رسول الله ﷺ - ورسول الله ﷺ جالس على القبر - فرأيت عينيها تدمان ، فقال : هل فيكم من أحد لم يقارف الليلة ؟ فقال أبو طلحة : أنا . قال : فانزل في قبرها . فنزل في قبرها فقبرها « قال ابن مبارك قال فليح : أراه يعنى الذنب . قال أبو عبد الله : ﴿ ليقترِفوا ﴾ أى ليكتسبوا

(١) هذا هو الحق ، لعموم الأحاديث الواردة بالنهي عن اتخاذ القبور مساجد ، ولأن من قل ذلك ، ولأن بناء المساجد على القبور من أعظم وسائل المعرك بالقبور فيها . والله أعلم

**قوله** (باب من يدخل قبر المرأة) أورد فيه حديث أنس في دفن بنت رسول الله ﷺ ، ونزول أبي طلحة في قبرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في «باب الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه» . **قوله** (قال ابن المبارك) تقدم هناك أن الاسماعيلي وصله من طريقه . ووقع في رواية أبي الحسن القاسبي هنا «قال أبو المبارك» ، بلفظ الكنية ، ونقل أبو علي الجبائي عنه أنه قال : أبو المبارك كنية محمد بن سنان يعني راوي الطريق الموصولة ، وتعقبه بأن محمد بن سنان يكنى أبا بكر بغير خلاف عند أهل العلم بالحديث ، والصواب ابن المبارك كما في بقية الطرق . **قوله** (ليقتربوا : ليكتسبوا) ثبت هذا في رواية الكشميهني ، وهذا تفسير ابن عباس أخرجه الطبراني من طريق علي ابن أبي طلحة عنه ، قال في قوله تعالى (وليقتربوا ما هم مقترفون) : ليكتسبوا ما هم مكتسبون . وفي هذا مصير من البخاري الى تأييد ما قاله ابن المبارك عن فليح ، أو أراد أن يوجه الكلام المذكور ، وأن لفظ المقاربة في الحديث أريد به ما هو أخص من ذلك وهو الجماع

## ٧٢ - باب الصلاة على الشهيد

١٣٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **قال** حدثني ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة . وأمر بدفنهم في ديارهم ، ولم يُغسلوا ولم يُصل عليهم»

[الحديث ١٣٤٣ - أطرافه في : ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٥٣ ، ٤٠٧٩]

١٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثني** يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر «أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلّى على أهل أحد صلّاته على الميت ، ثم انصرف إلى النبر فقال : إني فرط لكم ، وأنا شهيد عليكم ، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن ، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض ، أو مفاتيح الأرض . وإني والله ما أخاف عليكم أن تشرّكوا بعدي ، ولكن أخاف عليكم أن تنافسوا فيها»

[الحديث ١٣٤٤ - أطرافه في : ، ٣٥٩٦ ، ٤٠٤٢ ، ٤٠٨٥ ، ٦٤٢٦ ، ٦٥٩٠]

**قوله** (باب الصلاة على الشهداء) قال الزين بن المنير : أراد باب حكم الصلاة على الشهيد ، ولذلك أورد فيه حديث جابر الدال على نفعها ، وحديث عقبة الدال على إثباتها قال : ويحتمل أن يكون المراد باب مشروعية الصلاة على الشهيد في قبره لا قبل دفنه عملاً بظاهر الحديثين ، قال : والمراد بالشهيد قاتل المعركة في حرب الكفار انتهى . وكذا المراد بقوله بعد «من لم ير غسل الشهيد» ، ولا فرق في ذلك بين المرأة والرجل صغيراً أو كبيراً حراً أو عبداً صالحاً أو غير صالح ، وخرج بقوله «المعركة» من جرح في القتال وعاش بعد ذلك حياة مستقرة ، وخرج بحرب الكفار من مات بقتال المسلمين كأهل البنى ، وخرج بجميع ذلك من سمى شهيداً بسبب غير السبب المذكور ، وإنما يقال له شهيد بمعنى ثواب الآخرة ، وهذا كله على الصحيح من مذاهب العلماء . والخلاف في الصلاة على قاتل معركة الكفار

مشهور ، قال الترمذى : قال بعضهم يصلى على الشهيد وهو قول الكوفيين وإسحق ، وقال بعضهم لا يصلى عليه وهو قول المدنيين والشافعى وأحمد ، وقال الشافعى في «الأم» : جاءت الاخبار كأنها عيان من وجوه متواترة أن النبي ﷺ لم يصل على قتلى أحد ، وما روى أنه صلى عليهم وكبر على حمزة سبعين تكبيرة لا يصح . وقد كان ينبغي لمن عارض بذلك هذه الأحاديث الصحيحة أن يستحي على نفسه . قال : وأما حديث عقبة بن عامر فقد وقع في نفس الحديث أن ذلك كان بعد ثمان سنين ، يعنى والمخالف يقول لا يصلى على القبر إذا طالت المدة . قال : وكأنه ﷺ دعا لهم واستغفر لهم حين علم قرب أجله مودعا لهم بذلك ، ولا يدل ذلك على نسخ الحكم الثابت انتهى . وما أشار اليه من المدة والتوديع قد أخرجه البخارى أيضا كما سنبه عليه بعد هذا . ثم إن الخلاف في ذلك في منع الصلاة عليهم على الأصح عند الشافعية ، وفي وجه أن الخلاف في الاستحباب وهو المنقول عن الحنابلة ، قال الماوردى<sup>(١)</sup> عن أحمد : الصلاة على الشهيد أجود . وإن لم يصلوا عليه أجزأ . قوله ( عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر ) كذا يقول الليث عن ابن شهاب ، قال النسائي : لا أعلم أحدا من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك . ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة فذكر الحديث مختصرا ، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق ، والطبرانى من طريق عبد الرحمن بن إسحق وعمرو بن الحارث كلهم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة ، وعبد الله له رؤية حديثه من حيث السماع مرسل ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فزاد فيه جابرا ، وهو بما يقوى اختيار البخارى ، فإن ابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أن الحديث عنده عن شيخين ، ولا سيما أن في رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في رواية عبد الله بن ثعلبة . وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر رواه أسامة ابن زيد الليثى عنه عن أنس أخرجه أبو داود والترمذى ، وأسامة سبي الحفظ ، وقد حكى الترمذى في «العلل» عن البخارى أن أسامة غلط في إسناده . وأخرجه البيهقى من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصارى عن ابن شهاب فقال «عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه» ، وابن عبد العزيز ضعيف ، وقد أخطأ في قوله «عن أبيه» . وقد ذكر البخارى فيه اختلافا آخر كما سيأتى بعد بابين . قوله ( ثم يقول أيهما ) في رواية الكشميضى «أيهم» . قوله ( ولم يصل عليهم ) هو مضبوط في روايتنا بفتح اللام ، وهو اللاتى بقوله بعد ذلك «ولم يغسلوا» وسيأتى بعد بابين من وجه آخر عن الليث بلفظ «ولم يصل عليهم ولم يغسلهم» وهذه بكسر اللام والمعنى ولم يفعل ذلك بنفسه ولا بأمره . وفي حديث جابر هذا مباحث كثيرة يأتى استيفؤها في غزوة أحد من المضامى إن شاء الله تعالى . وفيه جواز تكفين الرجلين في ثوب واحد لأجل الضرورة إما بجمعهما فيه وإما بقطعه بينهما ، وعلى جواز دفن اثنين في لحد ، وعلى استحباب تقديم أفضلهما لداخل اللحد ، وعلى أن شهيد المعركة لا يغسل ، وقد ترجم المصنف لجميع ذلك . ( تنبيه ) : وقع في رواية أسامة المذكورة «لم يصل عليهم» كما في حديث جابر ، وفي رواية عنه عند الشافعى والحاكم «ولم يصل على أحد غيره» ، يعنى حمزة ، وقال الدارقطنى : هذه اللفظة غير محفوفة - يعنى عن أسامة - والصواب الرواية الموافقة لحديث الليث والله أعلم . قوله ( عن أبي الخير ) هو الزنى ، والاسناد كله بصريون ، وهذا معدود من أصح الاسانيد . قوله ( صلته ) بالنصب أى مثل صلته . زاد في غزوة أحد من طريق حيوة بن شريح عن يزيد «بعد ثمان سنين كالمدح للأحياء والأموات» ، وزاد فيه «فكانت آخر نظرة نظرتها الى رسول الله ﷺ» ،

وسياتى الكلام على الزيادة هناك إن شاء الله تعالى . وكانت أحد في شوال سنة ثلاث ، ومات ﷺ في ربيع الاول سنة إحدى عشرة ، فعل هذا في قوله « بعد ثمان سنين » تجوز على طريق جبر الكسر ، وإلا فهى سبع سنين ودون النصف . واستدل به على مشروعية الصلاة على الشهداء وقد تقدم جواب الشافعى عنه بما لا مزيد عليه . وقال الطحاوى : معنى صلاته ﷺ عليهم لا يخلو من ثلاثة معان : إما أن يكون ناسخا لما تقدم من ترك الصلاة عليهم ، أو يكون من سنتهم أن لا يصلى عليهم إلا بعد هذه المدة المذكورة ، أو تكون الصلاة عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانها واجبة . وأياها كان فقد ثبت بصلاته عليهم الصلاة على الشهداء . ثم كأن الكلام بين المختلفين في عصرنا إنما هو في الصلاة عليهم قبل دفنهم ، وإذا ثبتت الصلاة عليهم بعد الدفن كانت قبل الدفن أولى انتهى . وغالب ما ذكره بصدد المنع - لا سيما في دعوى الحصر - فإن صلاته عليهم تحتمل أموراً آخر : منها أن تكون من خصائصه ، ومنها أن تكون بمعنى الدعاء كما تقدم . ثم هى واقعة عين لا عموم فيها ، فكيف ينتهز الاحتجاج بها لدفع حكم قد تقرر ؟ ولم يقل أحد من العلماء بالاحتمال الثانى الذى ذكره والله أعلم . قال النووى : المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وأما كونه مثل الذى على الميت فعناؤه أنه دعا لهم بمثل الدعاء الذى كانت عادته أن يدعو به للموتى . قوله ( إنى فرط لكم ) أى سابقكم ، وقوله ( وإنى والله ) فيه الحلف لتأكيد الخبر وتعظيمه ، وقوله ( لأنظر الى حوضى ) هو على ظاهره ، وكأنه كشف له عنه فى تلك الحالة . وسياتى الكلام على الحوض مستوفى فى كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وكذا على المنافسة فى الدنيا . قوله ( ما أخاف عليكم أن تشركوا ) أى على مجموعكم ، لأن ذلك قد وقع من البعض أعاذنا الله تعالى . وفى هذا الحديث معجزات للنبي ﷺ ، ولذلك أورده المصنف فى « علامات النبوة » ، كما سياتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

### ٢٧ - باب دفن الرجلين والثلاثة فى قبر

١٣٤٥ - **حديث** معيد بن سليمان حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب أن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أخبره « أن النبي ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد »

**قوله** ( باب دفن الرجلين والثلاثة فى قبر ) أورد فيه حديث جابر المذكور مختصراً بلفظ « كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد » ، قال ابن رشيد : جرى المصنف على عادته إما بالإشارة الى ما ليس على شرطه ، وإما بالاكتماء بالقياس . وقد وقع فى رواية عبد الرزاق يعنى المشار اليها قبل بلفظ « وكان يدفن الرجلين والثلاثة فى القبر الواحد » انتهى . وورد ذكر الثلاثة فى هذه القصة عن أنس أيضاً عند الترمذى وغيره ، وروى أصحاب السنن عن هشام ابن عامر الانصارى قال : جاءت الانصار الى رسول الله ﷺ يوم أحد فقالوا : أصابنا قرح وجهد ، قال : احفروا وأوسعوا ، واجعلوا الرجلين والثلاثة فى قبر ، صححه الترمذى . والظاهر أن المصنف أشار الى هذا الحديث . وأما القياس ففیه نظر ، لأنه لو أراد أن يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر ، ويؤخذ من هذا اجواز دفن المراتين فى قبر ، وأما دفن الرجل مع المرأة فروى عبد الرزاق بإسناد حسن عن وائلة بن الاسقع « انه كان يدفن الرجل والمرأة فى القبر الواحد فيقدم الرجل ويجعل المرأة وراءه » ، وكأنه كان يجعل بينهما حائلاً من تراب ولا سيما إن كانا اجنبيين . والله أعلم

## ٧٤ - باب من لم ير غسل الشهداء

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ ، بِعَنَى يَوْمَ أُحُدٍ . وَلَمْ يُسَلَّمْهُمْ »

قوله ( باب من لم ير غسل الشهداء ) في نسخة « الشهيد » بالافراد . أشار بذلك الى ما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال : يغسل الشهيد ، لان كل ميت يجب فيجب غسله حكام ابن المنذر ، قال : وبه قال الحسن البصري . ورواه ابن أبي شيبة عنهما أى عن سعيد والحسن ، وحكى عن ابن سريج من الشافعية وعن غيره ، وهو من الشذوذ . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ قال في قتلى أحد : لا تغسلوهم فان كل جرح - أو كل دم - يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم ، فبين الحكمة في ذلك ، ثم أورد المصنف حديث جابر المذكور قبل مختصرا بلفظ « ولم يغسلهم » واستدل بمعمومه على أن الشهيد لا يغسل حتى ولا الجنب والحائض ، وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يغسل للجنابة لا بنية غسل الميت ، لما روى في قصة حنظلة بن الراهب أن الملائكة غسلته يوم أحد لما استشهد وهو جنب ، وقصته مشهورة رواها ابن إسحق وغيره ، وروى الطبراني وغيره من حديث ابن عباس بإسناد لا بأس به عنه قال « أصيب حمزة بن عبد المطلب وحنظلة بن الراهب وهما جنب ، فقال رسول الله ﷺ « رأيت الملائكة تغسلهما » غريب في ذكر حمزة ، وأجيب بأنه لو كان واجبا ما اكتفى فيه بغسل الملائكة ، فدل على سقوطه عن يتولى أمر الشهيد . والله أعلم

## ٧٥ - باب من يُقدم في اللحد . ويُسمى اللحد لأنه في ناحية

وكل جابرٍ مُلحدٌ . ( مُلتحداً ) : معديلاً . ولو كان مُستقبلاً كان ضريحاً

١٣٤٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْإِثْبُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي قُبٍّ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ : أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ . وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يُسَلَّمْهُمْ »

١٣٤٨ - وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ : أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ - وَقَالَ جَابِرٌ - فَسَكَنَ أَبِي وَعُمَى فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ »

وقال سليمان بن كثير : حَدَّثَنِي الزَّهْرِيُّ حَدَّثَنَا مِنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله ( باب من يقدم في اللحد ) أى إذا كانوا أكثر من واحد ، وقد دل حديث الباب على تقديم من كان أكثر قرآناً من صاحبه ، وهذا نظير تقديمه في الإمامة . قوله ( وسمى اللحد لانه في ناحية ) قال أهل اللغة : أصل اللحد

الميل والعدول عن الشيء ، وقيل للبائل عن الدين ملحد . وسمى اللحد لأنه شق يعمل في جانب القبر فيميل عن وسط القبر الى جانبه بحيث يسع الميت فيوضع فيه ويطبق عليه اللابن . وأما قول المصنف بعد ، ولو كان مستقيماً لكان ضريحاً ، فلأن الضريح شق يشق في الأرض على الاستواء ويدفن فيه . قوله ( ملتحداً : معدلاً ) هو قول أبي عبيدة ابن المثنى في كتاب المجاز . قال : قوله ملتحداً أى معدلاً ، وقال الطبري معناه ولن تجد من دونه معدلاً تعدل اليه عن الله ، لأن قدرة الله محيطة بجميع خلقه . قال : والملتحد مغتمل من اللاحد ، يقال منه لحدث الى كذا اذا ملت اليه انتهى . ويقال : لحدثه وألحدثه ، قال الفراء : الرباعي أجود ، وقال غيره : الثلاثى أكثر . ويؤيده حديث عائشة في قصة دفن النبي ﷺ « فأرسلوا الى الشقاق واللاحد ، الحديث أخرجه ابن ماجه ، ثم ساق المصنف حديث جابر من طريق ابن المبارك عن الليث متصلاً ، وعن الأوزاعي منقطعاً لأن ابن شهاب لم يسمع من جابر . زاد ابن سعد في الطبقات عن الوليد بن مسلم : حدثني الأوزاعي بهذا الإسناد قال : زملوهم بمحراهم فأتى أنا الشهيد عليهم ، ما من مسلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة يسيل دماً ، الحديث . قوله في رواية الأوزاعي ( فكفن أبي وعمرى في نمرة ) هي بفتح النون وكسر الميم : بردة من صوف أو غيره مخططة . وقال الفراء : هي دراعة فيها لونان سواد وبياض ، ويقال للسهابة اذا كانت كذلك نمرة ، وذكر الواقدي في المغازي وابن سعد أنهما كفنا في نمرتين ، فإن ثبت حمل على أن النمرة الواحدة شقت بينهما نصفين ، وسيأتى مزيد لذلك بعد بابين . والرجل الذي كفن معه في النمرة كأنه هو الذي دفن معه كما سيأتى الكلام على تسميته بعد باب . قوله ( وقال سليمان بن كثير الخ ) هو موصول في الزهريات للذهلي ، وفي رواية سليمان المذكور لإمام شيخ الزهري وقد تقدم البحث فيه قبل بابين ، قال الدارقطني في « التتبع » : اضطرب فيه الزهري ، وأجيب بمنع الاضطراب لأن الحاصل من الاختلاف فيه على الثقات أن الزهري حمله عن شيخين ، وأما إمام سليمان لشيخ الزهري وحذف الأوزاعي له فلا يؤثر ذلك في رواية من سماه ، لأن الحجة لمن ضبط وزاد اذا كان ثقة لا سيما اذا كان حافظاً ، وأما رواية أسامة وابن عبد العزيز فلا تقدرح في الرواية الصحيحة لضعفهما ، وقد بينا أن البخاري صرح بخلط أسامة فيه ، وسيأتى الكلام على بقية فوائد حديث جابر في المغازي ، وفيه فضيلة ظاهرة لقارى القرآن ، ويلحق به أهل الفقه والزهد وسائر وجوه الفضل

## ٧٦ - باب الإذخِر والحشيش في القبر

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ : لَا يُجْتَنَلَى خَلَاها ، وَلَا يُعَصَّدُ شَجَرُها ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُها ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُها إِلَّا لِمَعْرُوفٍ . قَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا الْإِذْخِرَ لَهَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا . فَقَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « لَقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا »

وقال أبانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ » مثله



وقال مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما «لَقَيْنِهِمْ وَيُؤْنِسُهُمْ»

[ الحديث ١٣٤٩ - أطرافه في : ١٥٨٧ ، ١٨٣٣ ، ١٨٣٤ ، ٢٠٩٠ ، ٢٤٢٣ ، ٢٧٨٣ ، ٢٨٢٥ ، ٣٠٧٧ ، ٣١٨٩ ، ٤٣١٣ ]  
**قوله** ( باب الإذخر والحشيش في القبر ) أورد فيه حديث ابن عباس في تحريم مكة ، وفيه « فقال العباس إلا الإذخر لصاغتنا وقبورنا ، وسيأتي الكلام على فوائده في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . وجوز ابن مالك في قوله « إلا الإذخر ، الرفع والنصب ، وترجم ابن المنذر على هذا الحديث طرح الإذخر في القبر وبسطه فيه ، وأراد المصنف بذكر الحشيش التنبيه على إلحاقه بالإذخر وأن المراد باستعمال الإذخر البسط ونحوه لا التطيب ، ومراده بالحشيش ما يجوز حشه من الحرم اذ لم يقيد في الترجمة بشيء ، وقد تقدم في « باب إذا لم يجد كفنا » في قصة مصعب ابن عمير لما قصر كفنه أن يغطي رأسه وأن يجعل على رجليه من الإذخر ، ولأحمد من طريق خباب أيضا أن حمزة لم يوجد له كفن إلا بردة إذا جعلت على رأسه قلصت عن قدميه ، وإذا جعلت على قدميه قلصت عن رأسه حتى مدت على رأسه وجعل على قدميه الإذخر . **قوله** ( وقال أبو هريرة الخ ) هو طرف من حديث طويل فيه قصة أبي شاه وقد تقدم موصولا في كتاب العلم . **قوله** ( وقال أبان بن صالح الخ ) وصله ابن ماجه من طريقه وفيه « فقال العباس إلا الإذخر ، فإنه البيوت والقبور » . **قوله** ( وقال مجاهد الخ ) هو طرف من الحديث الأول ، وسيأتي موصولا في كتاب الحج ، وأورده لقوله فيه « لقينهم ، بدل لقبورهم ، والفين بفتح القاف وسكون الشحانية بعدها نون هو الحداد ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية الأولى لموافقة رواية أبي هريرة وصفية ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحج ان شاء الله تعالى

## ٧٧ - باب هل يخرج الميت من القبر والأحد ليلته ؟

١٣٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أتى رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي بعد ما أدخل حفرته ، فأمر به فأخرج ، فوضعه على ركبتيه ، ونفث عليه من ريقه ، وألبسه قميصه ، فالتفأ أعلم وكان كسا عباسا قميصا . قال سفيان وقال أبو هارون : وكان على رسول الله ﷺ قميصان ، فقال له ابن عبد الله : يا رسول الله ألبس أبي قميصك الذي بكى جلدك . قال سفيان : فبرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافاة لما صنع »

١٣٥١ - **حدثنا** مسدد أخبرنا بشر بن الفضل **حدثنا** حسين المعلم عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال « لما حضر أحد دعاني أبي من الليل فقال : ما أراي إلا مقتولا في أول من يقتل من أصحاب النبي ﷺ ، وإنني لا أترك بعدى أعز علي منك ، غير نفس رسول الله ﷺ . وإن علي ديننا ، فاقض ، واستوص بأخوانك خيرا . فأصبحتنا ، فكان أول قتيل ، ودفن معه آخر في قبر ، ثم لم تطيب نفسي أن أتركه مع الآخر ، فاستخرجته بعد ستة أشهر ، فاذا هو كيوم وضعته هنية ، غير أذنه »

[ الحديث ١٣٥١ - طرفه في : ١٣٥٢ ]

١٣٥٢ - **حَرْشًا** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ ، فَلَمْ تَطْلُبْ نَفْسِي حَتَّى أُخْرِجْتُهُ ، فَجَمَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حَدِّهِ »

**قوله** ( باب هل يخرج الميت من القبر والحد لعله ) أى لسبب ، وأشار بذلك الى الرد على من منع إخراج الميت من قبره مطلقاً أو لسبب دون سبب ، كمن خص الجواز بما لو دفن بغير غسل أو بغير صلاة ، فإن في حديث جابر الأول دلالة على الجواز إذا كان في نفسه مصلحة تتعلق به من زيادة البركة له ، وعليه يتنزل قوله في الترجمة « من القبر » ، وفي حديث جابر الثاني دلالة على جواز الإخراج لأمر يتعلق بالحى لأنه لا ضرر على الميت في دفن ميت آخر معه ، وقد بين ذلك جابر بقوله « فلم تطلب نفسى » وعليه يتنزل قوله « والحد » لأن والد جابر كان في الحد ، وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام لأن قصة عبد الله بن أبي قحافة للتخصيص ، وقصة والد جابر ليس فيها تصريح بالرفع ، قاله الزين بن المنير . ثم أورد المصنف فيه حديث عمرو - وهو ابن دينار - عن جابر في قصة عبد الله بن أبي ، وقد سبق ذكره في « باب الكفن في القميص » وزاد في هذه الطريق « وكان كسا عباساً قميصاً » وفي رواية الكشميني قميصه ، والعباس المذكور هو ابن عبد المطلب عم النبي ﷺ . **قوله** ( قال سفيان : وقال أبو هرون الخ ) كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها ، ووقع في كثير من الروايات « وقال أبو هريرة » ، وكذا في مستخرج أبي نعيم وهو تصحيف ، وأبو هرون المذكور جزم المزى بأنه موسى بن أبي عيسى الحنطاط بمهملة ونون المدنى ، وقيل هو الغنوى واسمه إبراهيم بن العلاء من شيوخ البصرة ، وكلاهما من أتباع التابعين ، فالحديث معضل . وقد أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان فسماه عيسى ولفظه « حدثنا عيسى بن أبي موسى (١) » ، فهذا هو المعتمد . **قوله** ( قال سفيان : فيرون أن النبي ﷺ ألبس عبد الله قميصه مكافأة لما صنع بالعباس ) هذا القدر متصل عند سفيان ، وقد أخرجه البخارى في أواخر الجهاد في « باب كسوة الأسارى » عن عبد الله بن محمد عن سفيان بالسند المذكور قال « لما كان يوم بدر أتى بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه فكساه النبي ﷺ إياه » ، فلذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذى ألبسه ، ويحتمل أن يكون قوله « فلذلك » من كلام سفيان أدرج في الخبر ، بينته رواية على بن عبد الله التى في هذا الباب ، وأسأتوفى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا حسين المعلم عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن جابر ) هكذا أخرجه البخارى هذا الحديث عن مسدد عن بشر بن المفضل عن حسين ، ولم أره بعد التتبع الكثير في شيء من كتب الحديث بهذا الاسناد الى جابر إلا في البخارى ، وقد عز على الاسماعيلى أخرجه فأخرجه في مستخرجه من طريق البخارى ، وأما أبو نعيم فأخرجه من طريق أبي الأشعث عن بشر بن المفضل فقال « عن سعيد بن يزيد عن أبي نضرة عن جابر » ، وقال بعده : ليس أبو نضرة من شرط البخارى . قال : وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جداً . قلت : وطريق سعيد مشهورة عنه ، أخرجه أبو داود وابن سعد والحاكم والطبرانى من طريقه عن أبي نضرة عن جابر ، واحتمل عندى أن يكون لبشر بن المفضل فيه شيخان ، إلى أن رأيته في « المستدرک » للحاكم قد أخرجه عن أبي بكر بن أسحق عن معاذ بن

(١) هكذا في المخطوطة التى بأيدينا وفي طبعة بولاق ، وهو غلط من النسخ أو سبق قلم ، والصواب « موسى بن أبي عيسى » كما تقدم في كلام المزى وكما يعلم من المراجع المتقدمة ، فتأمل . والله أعلم

المثنى عن مسدد عن بشر كما رواه أبو الأشعث عن بشر ، وكذا أخرجه في الإكليل ، بهذا الإسناد إلى جابر ولفظه لفظ البخارى سواء ، فقلب على الظن حينئذ أن في هذه الطريق وهما ، لكن لم يتبين لى من هو ، ولم أر من نبه على ذلك ، وكأن البخارى استشعر بشئ من ذلك فعقب هذه الطريق بما أخرجه من طريق ابن أبي نجيم عن عطاء عن جابر مختصراً ليوضح أن له أصلاً من طريق عطاء عن جابر . والله أعلم . قوله ( ما أراى ) بضم الهمزة بمعنى الظن ، وذكر الحاكم في المستدرک ، عن الواقدي أن سبب ظنه ذلك منام رآه أنه رأى مبشر بن عبد المنذر . وكان من استشهد بدور - يقول له : أنت قادم علينا في هذه الأيام ، فقصها على النبي ﷺ فقال : هذه الشهادة . وفي رواية أبي نضرة المذكورة عند ابن السكّن عن جابر أن أباه قال له : انى معرض نفسى للقتل . الحديث . وقال ابن التين : إنما قال ذلك بناء على ما كان عزم عليه ، وإنما قال من أصحاب رسول الله ﷺ إشارة إلى ما أخبر به النبي ﷺ أن بعض أصحابه سبقتل كما سيأتى واضحاً في المغازى . قوله ( وإن على ديننا ) سيأتى مقداره في علامات النبوة . قوله ( فافض ) كذا في الأصل بمحذوف المفعول ، وفي رواية الحاكم فافضه . قوله ( باخوانك ) سيأتى الكلام على ذكر عدتهن ومن عرف اسمها منهن في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قوله ( ودفن معه آخر ) هو عمرو بن الجوح بن زيد بن حرام الانصارى ، وكان صديق والد جابر وزوج أخته هند بنت عمرو ، وكان جابراً سماه عمه تعظيماً . قال ابن اسحق في المغازى : حدثنى أبى عن رجال من بنى سلة أن النبي ﷺ قال حين أصيب عبد الله بن عمرو وعمرو بن الجوح : اجمعوا بينهما فإنهما كانا متصادقين في الدنيا ، وفي مغازى الواقدي ، عن عائشة أنها رأت هند بنت عمرو تسوق بعيراً لها عليه زوجها عمرو بن الجوح وأخوها عبد الله بن عمرو بن حرام لتدفنهما بالمدينة ، ثم أمر رسول الله ﷺ برد القتلى إلى مضاجعهم . وأما قول الدهياطى إن قوله دوعى ، وهم فليس بجيد ، لأن له محلاً سائفاً ، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً . وحكى الكرماني عن غيره أن قوله دوعى ، تصحيف من د عمرو ، وقد روى أحمد بإسناد حسن من حديث أبي قتادة قال : قتل عمرو بن الجوح وابن أخيه يوم أحد فأمر بهما رسول الله ﷺ فجعل في قبر واحد ، قال ابن عبد البر في التمهيد : ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه ، وهو كما قال قلعه كان أسن منه . قوله ( فاستخرجته بعد ستة أشهر ) أى من يوم دفنه وهذا يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو الانصاريين كانا قد حفر السيل قبرهما ، وكانا في قبر واحد ، فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجدوا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان بين أحد ويوم حفر عنهما ست وأربعون سنة ، وقد جمع بينهما ابن عبد البر بتعدد القصة ، وفيه نظر لأن الذى في حديث جابر أنه دفن أباه في قبر وحده بعد ستة أشهر وفي حديث الموطأ أنهما وجدوا في قبر واحد بعد ست وأربعين سنة ، فاما أن يكون المراد بكونهما في قبر واحد قرب المجاورة ، أو أن السيل خرق أحد القبرين فصارا كقبر واحد ، وقد ذكر ابن اسحق القصة في المغازى فقال : حدثنى أبى عن أشياخ من الانصار قالوا : لما ضرب معاوية عينه التي مرت على قبور الشهداء انفجرت العين عليهم فجثا فأخرجناهما - يعنى عمرا وعبد الله - وعليهما بردتان قد غطى بهما وجوههما وعلى أقدامهما شئ من نبات الارض ، فأخرجناهما يتثنيان ثنيا كأنهما دفنا بالأمس . وله شاهد بإسناد صحيح عند ابن سعد من طريق أبي الزبير عن جابر . قوله ( فاذا هو كيوم وضعته هنية غير أذنه ) وقال عياض في رواية أبي السكّن والدسني : غير هنية في أذنه ، وهو الصواب بتقديم وغير ، وزيادة دنى ، وفي الاول تغيير ، قال ومعنى قوله : هنية ،

أى شيئاً يسيراً ، وهو بنون بعدها تحتانية مصغراً ، وهو تصغير دهنه ، أى شيء ، فصغره لكونه أثراً يسيراً تسمى . وقد قال الاسماعيلي عقب سياقه بلفظ الأكثر : إنما هو عند<sup>(١)</sup> . قلت : وكذا وقع في رواية أبي ذر عن لكشميني ، لكن يبق في السلام نقص ، ويبينه ما في رواية ابن أبي خيثمة والطبراني من طريق غسان بن مضر عن أبي سلة بلفظ وهو كيوم دفتته ، إلهية عند أذنه ، وهو موافق من حيث المعنى لرواية ابن السكن التي صوبها عياض . وجمع أبو نعيم في روايته من طريق أبي الأشعث بين لفظ د غير ، ولفظ د عند ، فقال د غير هنية عند أذنه ، ووقع في رواية الحاكم المشار إليها د فاذا هو كيوم وضعته غير أذنه ، سقط منها لفظ د هنية ، وهو مستقيم المعنى . وكذلك ذكره الحميدي في د اجمع ، في أفراد البخاري ، والمراد بالأذن بعضها . وحكى ابن التين أنه في روايته بفتح الهاء وسكون التحتانية بعدها همزة ثم مثناة منصوبة ثم هاء الضمير ، أى على حالته . وقد أخرجه ابن السكن من طريق شعبة عن أبي مسلة<sup>(٢)</sup> بلفظ د غير أن طرف أذن أحدهم تغير ، ولابن سعد من طريق أبي هلال عن أبي مسلة د لإقليلا من شحمة أذنه ، ولابن داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلة د إلا شعرات كن من لحية ما يلي الأرض ، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد الشعرات التي تتصل بشحمة الأذن ، وأفادت هذه الرواية سبب تغير ذلك دون غيره ، ولا يعكر على ذلك ما رواه الطبراني بإسناد صحيح عن محمد بن المنكدر عن جابر د أن أباه قتل يوم أحد ثم مثلا به لجدعوا أنفه وأذنيه ، الحديث ، وأصله في مسلم ، لأنه محمول على أنهم قطعوا بعض أذنيه لاجتماعهما والله أعلم . قوله ( عن ابن أبي نجیح عن عطاء ) كذا للأكثر ، وحكى أبو علي الجبائي أنه وقع عند أبي علي بن السكن د عن مجاهد ، بدل د عطاء ، قال : والذي رواه غيره أصح . قلت : وكذا أخرجه ابن سعد والنسائي والاسماعيلي وآخرون كلهم من طريق سعيد بن عامر بالسند المذكور فيه وهو الصواب . وفي قصة والد جابر من الفوائد : الإرشاد إلى بر الأولاد بالآباء خصوصا بعد الوفاة ، والاستعانة على ذلك بأخبارهم بمكاتبتهم من القلب . وفيه قوة إيمان عبد الله المذكور لاستثنائه النبي ﷺ عن جعل ولده أعز عليه منهم . وفيه كرامته بوقوع الأمر على ما ظن ، وكرامته بكون الأرض لم تبلى جسده مع لبثه فيها ، والظاهر أن ذلك لمكان الشهادة . وفيه فضيلة لجابر لعمله بوصية أبيه بعد موته في قضاء دينه كما سيأتي بيانه في مكانه

## ٧٨ - باب اللحد والشق في القبر

١٣٥٣ - **حَرْش** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَسْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِّنْ قَتْلَى أَحَدٍ ثُمَّ يَقُولُ : أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ فَقَالَ : أَنَا نَهَيْدُ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ ، وَلَمْ يُفْسَلْهُمْ »

**قوله** ( باب اللحد والشق في القبر ) أورد فيه حديث جابر في قصة قتلى أحد وليس فيه للشق ذكر ، قال ابن رشيد : قوله في حديث جابر د قدمه في اللحد ، ظاهر في أن الميتين جميعا في اللحد ، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد

(١) أى د عند أذنه ، بدل د غير أذنه ، لكنه لا يتم بها السلام كما قال الشارح ، والله أعلم

(٢) في المخطوطة : من أبي سلة

والذى يليه في الشق لمشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين ، وهذا يؤيد ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله « فكفن أبى وعمرى في ثمرة واحدة ، أى شقت بينهما ، ويحتمل أن يكون ذكر الشق في الترجمة ليزنه على أن اللحد أفضل منه ، لانه الذى وقع دفن الشهداء فيه مع ما كانوا فيه من الجهد والمشقة ، فلولا مزيد فضيلة فيه ما طأوه . وفي السنن لأبى داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعا « اللحد لنا والشق لغيرنا ، وهو يؤيد فضيلة اللحد على الشق . والله أعلم

٧٩ - باب إذا أسلم الصبي فأت هل يصلى عليه ، وهل يعرض على الصبي الإسلام ؟

وقال الحسن وشريح وإبراهيم وقناة : إذا أسلم أحدهما قالوا قد مع المسلم

وكان ابن عباس رضى الله عنهما مع أمه من المستضعفين ، ولم يكن مع أبيه على دين قومه

وقال : الاسلام يعلمو ولا يطلى

١٣٥٤ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضى الله عنهما أخبره أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بن مغالة - وقد قارب ابن صياد الحلم - فلم يشعر حتى ضرب النبي ﷺ بيده ثم قال لابن صياد : تشهد أئى رسول الله ؟ فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الأميين . فقال ابن صياد للنبي ﷺ : أشهد أئى رسول الله ؟ فرفضه وقال : آمنت بالله وبرأسه . فقال له : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب . فقال النبي ﷺ : خلط عليك الأمر . ثم قال له النبي ﷺ : إني قد خبأت لك خبيئاً . فقال ابن صياد : هو النخ . فقال : أخاً ، فلن تعدو قدرك . فقال عمر رضى الله عنه : دعنى يا رسول الله أضرب عنقه . فقال النبي ﷺ : إن يكنه فلن نسلط عليه ، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله «

[ الحديث ١٣٥٤ - أطرافه في : ٣٠٥٥ ، ٦١٧٣ ، ٦٦١٨ ]

١٣٥٥ - وقال سالم : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبى ابن كعب إلى النخل التى فيها ابن صياد ، وهو يتخيل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه ابن صياد ، فراه النبي ﷺ وهو مضطجع - يعنى فى قطيفة له فيها رزمة ، أو رزمة - فأت أم ابن صياد رسول الله ﷺ وهو يتقى مجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : يا صاف - وهو اسم ابن صياد - هذا محمد ﷺ ، فثار ابن صياد . فقال النبي ﷺ : لو تر كنهه بين . « وقال شعيب في حديثه : فرفضه . رزمة ، أو رزمة . وقال اسحاق الكلبى وعقيل : رزمة . وقال معمر : رزمة

[ الحديث ١٣٥٥ - أطرافه في : ٢٦٣٨ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٥٦ ، ٦١٧٤ ]

١٣٥٦ - **حَدَّثَنَا** سَلَامٌ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَدَرَسَ ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ : أَسْلِمَ . فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : أَطِيعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ . فَأَسْلَمَ . فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَقْدَمَهُ مِنَ النَّارِ »

[ الحديث ١٣٥٦ - طرته في : ٥٦٧ ]

١٣٥٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ قَالَ جُبَيْدُ اللَّهِ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ : أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ »

[ الحديث ١٣٥٧ - أطرافه في : ٤٥٨٧ ، ٤٥٨٨ ، ٤٥٩٧ ]

١٣٥٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَقِّئًا وَإِنْ كَانَ لِنَفْسٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبَوْهُ خَاصَّةً وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ ، إِذَا اسْتَمَلَ صَارَ خَا صَليَّ عَلَيْهِ ، وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَا يَسْتَمِلُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ ، فَإِنْ أَبَا هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجِعُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةِ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا » الْآيَةَ

[ الحديث ١٣٥٨ - أطرافه في : ١٣٥٩ ، ١٣٨٥ ، ٤٧٧٠ ، ٦٥٩٩ ]

١٣٥٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَا تُنْتَجِعُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةِ جَمَاءَ ، هَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ ؟ » ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَاتِ هَلْ يُصَلِّي عَلَيْهِ ؟ وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ ) ؟ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لَصَحَّةِ الْإِسْلَامِ الصَّبِيِّ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ اخْتِلَافٍ كَمَا سَبَقَ . وَقَوْلُهُ « وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَيْهِ ، ذَكَرَهُ هُنَا بِلَفْظِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَتَرْجَمَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ بِصِيغَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْجُزْمِ بِذَلِكَ فَقَالَ « وَكَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ ، ؟ وَكَأَنَّهُ لَمَّا أَقَامَ الْأَدْلَةَ هُنَا عَلَى صَحَّةِ إِسْلَامِهِ اسْتَغْنَى بِذَلِكَ وَأَفَادَ هُنَاكَ ذِكْرَ الْكَيْفِيَّةِ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ الْحَسَنُ الْخ ) أَمَّا أَثَرُ الْحَسَنِ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ أَظَنَّهُ فِي كِتَابِ الْفَرَائِضِ لَهُ قَالَ « حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الْحَسَنِ فِي الصَّغِيرِ ؟ قَالَ : مَعَ الْمُسْلِمِ مِنَ وَالِدَيْهِ . وَأَمَّا أَثَرُ إِبْرَاهِيمَ فَوَسَّلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ فِي نَصْرَانِيَيْنِ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ فَاسْلَمَ أَحَدُهُمَا ؟ قَالَ : أَوْلَاهُمَا بِهِ الْمُسْلِمُ . وَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِالْإِسْنَادِ

المذكور الى يحيى بن يحيى ، حدثنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن شريح أنه اختصم اليه في صبي أحد أبويه نصراني ، قال : الوالد المسلم أحق بالولد . وأما أثر قتادة فوصله عبد الرزاق عن معمر عنه نحو قول الحسن . قوله ( وكان ابن عباس مع أمه من المستضعفين ) وصله المصنف في الباب من حديثه بالمنظ كنت أنا وأمي من المستضعفين ، واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية . قوله ( ولم يكن مع أبيه على دين قومه ) هذا قاله المصنف تفقها ، وهو مبنى على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر ، وقد اختلف في ذلك فقيل : أسلم قبل الهجرة وأقام بأمر النبي ﷺ له في ذلك لمصلحة المسلمين . روى ذلك ابن سعد من حديث ابن عباس ، وفي إسناده الكلبي وهو مقروك . ويرده أن العباس أسر ببدر ، وقد فدى نفسه كما سيأتي في المغازي واضحا ، ويرده أيضا أن الآية التي في قصة المستضعفين نزلت بعد بدر بلا خلاف ، فالمنهور أنه أسلم قبل فتح خيبر ، ويدل عليه حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط كما أخرجه أحمد والنسائي ، وروى ابن سعد من حديث ابن عباس أنه هاجر الى النبي ﷺ بخيبر وورده بقصة الحجاج المذكور ، والصحيح أنه هاجر عام الفتح في أول السنة وقدم مع النبي ﷺ فشهد الفتح والله أعلم . قوله ( وقال : الاسلام يعلو ولا يعلى ) كذا في جميع نسخ البخاري لم يعين القائل ، وكنت أظن أنه معطوف على قول ابن عباس فيكون من كلامه ، ثم لم أجده من كلامه بعد التتبع الكثير ، ورأيت موصولا مرفوعا من حديث غيره أخرجه الدارقطني ومحمد بن هرون الروياني في مسنده من حديث عائذ بن عمرو المزني بسند حسن ، ورويناه في فوائد أبي يعلى الخليلي ، من هذا الوجه وزاد في أوله قصة وهي أن عائذ بن عمرو جاء يوم الفتح مع أبي سفيان بن حرب ، فقال الصحابة : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو ، فقال رسول الله ﷺ : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان ، الاسلام أعز من ذلك ، الاسلام يعلو ولا يعلى . وفي هذه القصة أن للبدا به في الذكر تأثيرا في الفضل لما يفيد من الاهتمام ، وليس فيه حجة على أن الواو ترتب . ثم وجدته من قول ابن عباس كما كنت أظن ذكره ابن حزم في المحلى قال : ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا أسلمت اليهودية أو النصرانية تحت اليهودي أو النصراني يفرق بينهما ، الاسلام يعلو ولا يعلى ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث ترجع ما ذهب اليه من صحة إسلام الصبي ، أولها حديث ابن عمر في قصة ابن صياد وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الباب المشار اليه في الجهاد ، ومقصود البخاري منه الاستدلال هنا بقوله ﷺ لابن صياد : « أتشهد أني رسول الله » ؟ وكان إذ ذاك دون البلوغ . وقوله « أطم » ، تضمنين بناء كالحصن . ود مغالة ، بفتح الميم والمعجمة الخفيفة بطن من الانصار ، وابن صياد في رواية أبي ذر صائد وكلا الأمرين كان يدعى به ، وقوله « فرفضه » ، لأن أكثر بالضاد المعجمة أي تركه ، قال الزين بن المنير : أنكرها القاضي . ولبعضهم بالمهملة أي دمه برجله ، قال عياض : كذا في رواية أبي ذر عن غير المستمل ولا وجه لها . قال المازري : لعله رفضه بالسين المهملة أي ضربه برجله ، قال عياض : لم أجده هذه اللفظة في جماهير اللغة يعني بالصاد ، قال : وقد وقع في رواية الأصيلي بالقاف بدل الفاء ، وفي رواية عبدوس « فوقصه » بالواو والقاف ، وقوله « وهو يخل » بمعجمة ساكنة بعدها مثناة مكسورة أي يخلعه ، والمراد أنه كان يريد أن يستغفله لسمع كلامه وهو لا يشعر . قوله ( له فيها رمزة أو زمرة ) كذا الأكثر على الشك في تقديم الراء على الزاي أو تأخيرها ، ولبعضهم « زمرة أو رمرة » ، على الشك هل هو بزايين أو براين مع زيادة ميم فيهما ، ومعاني هذه الكلمات المختلفة متقاربة ، فاما التي بتقديم الراء وميم واحدة فهي فعلة من الرمز وهو الإشارة ، واما التي بتقديم الزاي كذلك فن

الزمر والمراد حكاية صوته ، وأما التي بالمهملتين وميمين فأصله من الحركة وهي هنا بمعنى الصوت الخفي ، وأما التي بالمهمجتين كذلك فقال الخطابي : هو تحريك الشفتين بالكلام ، وقال غيره : وهو كلام العلوج وهو صوت بصوت من الخياشيم والخلق . قوله ( فتار ابن صياد ) أى قام كذا للأكثر ، وللكشميين « فثاب » بوحدة أى رجوع عن الحالة التي كان فيها . قوله ( وقال شعيب زمزمة فرفسه ) فى رواية أبى ذر بالزايين وبالصاد المهملة ، وفى رواية غيره « وقال شعيب فى حديثه فرفسه زمزمة أو رمرمة » بالشك . وسيأتى فى الأدب موصولا من هذا الوجه بالشك ، لكن فيه « فرفسه » بغير فاء وبالتشديد ، وذكره الخطابي فى غريبه بمهملة أى ضعفه وضم بعضه الى بعض . قوله ( وقال إسحق الكلبي وعقيل رمرمة ) يعنى بمهملتين ( وقال معمر رمزة ) يعنى براء ثم زاي ، أما رواية إسحق فوصلها الذهلي فى الزهريات وسقطت من رواية المستمل والكشميين وأبى الوقت ، وأما رواية عقيل فوصلها المصنف فى الجهاد وكذا رواية معمر . ثانى الأحاديث حديث أنس ( كان غلام يهودى يخدم ) لم أقف فى شيء من الطرق الموصولة على تسميته ، إلا أن ابن بشكوال ذكر أن صاحب « العتبية » حكى عن زياد شيطون أن اسم هذا الغلام عبد القدوس ، قال : وهو غريب ما وجدته عند غيره . قوله ( وهو عنده ) فى رواية أبى داود « عند رأسه » أخرجه عن سليمان ابن حرب شيخ البخارى فيه ، وكذا الاسماعيلي عن أبى خليفة عن سليمان . قوله ( فأسلم ) فى رواية النسائي عن إسحق بن راهويه عن سليمان المذكور فقال « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » . قوله ( ألقاه من النار ) فى رواية أبى داود وأبى خليفة « ألقاه فى من النار » ، وفى الحديث جواز استخدام المشرك ، وعيادته اذا مرض ، وفيه حسن العهد ، واستخدام الصغير ، وعرض الاسلام على الصبي ولولا صحته منه ما عرضه عليه . وفى قوله « ألقاه فى من النار » دلالة على أنه صح اسلامه ، وعلى أن الصبي اذا عقل الكفر ومات عليه أنه يعذب (١) . وسيأتى البحث فى ذلك من حديث سمرة الطويل فى الرؤيا الآتى فى « باب أولاد المشركين » ، فى أواخر الجناز . ثالثها حديث ابن عباس « كنت أنا وأمى من المستضعفين » وقد تقدم الكلام عليه فى الترجمة . رابعها حديث أبى هريرة فى أن كل مولود يولد على الفطرة ، أخرجه من طريق ابن شهاب عن أبى هريرة منقطعاً ، ومن طريق آخر عنه عن أبى سلمة عن أبى هريرة ، فالاعتماد فى المرفوع على الطريق الموصولة ، وإنما أورد المنقطعة لقول ابن شهاب الذى استنبطه من الحديث ، وقول ابن شهاب « لغية » بكسر اللام والمعجمة وتشديد التحتانية أى من زنا ، ومراده أنه يصلى على ولد الزنا ولا يمنع ذلك من الصلاة عليه لانه محكوم باسلامه تبعاً لأمه ، وكذلك من كان أبوه مسلماً دون أمه ، وقال ابن عبد البر : لم يقل أحد إنه لا يصلى على ولد الزنا إلا قتادة وحده ، واختلاف فى الصلاة على الصبي فقال سعيد بن جبير : لا يصلى عليه حتى يبلغ ، وقيل حتى يصلى ، وقال الجمهور : يصلى عليه حتى السقط إذا استهل (٢) . وقد تقدم فى « باب قراءة فاتحة الكتاب » ما يقال فى الصلاة على جنازة الصبي ، ودخل فى قوله « كل مولود » السقط

( ١ ) فى هذه الفاتحة نظر لأنه ليس فى الحديث المذكور دلالة سريجة على أن الغلام المذكور لم يبلغ ، وقد صح عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « رفع القلم عن ثلاثة » وذكر منهم الصغير حتى يبلغ . والله أعلم

( ٢ ) الصواب شرعية الصلاة عليه وإن لم يستن ، إذا كان قد نفخ فيه الروح ، لعموم حديث « السقط يصلى عليه » وتقدم البحث فى ذلك فى ص ٢٠١ ، والله أعلم



فلذلك قيده بالاستهلال ، وهذا مصير من الزهري الى تسمية الزاني أبا لمن زنى بأمه فانه يتبعه في الاسلام ، وهو قول مالك ، وسيأتى الكلام على المتن المرفوع وعلى ذكر الاختلاف على الزهري فيه في باب أولاد المشركين ، ان شاء الله تعالى

### ٨٠ - باب إذا قال المشرك عند الموت : لا إله إلا الله

١٣٦٠ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه أنه أخبره « أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجدته عنده أبا جهل بن هشام وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة ، قال رسول الله ﷺ لأبي طالب : يا عثم ، قل لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، أترغب عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليهم وبمودان بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : هو على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول لا إله إلا الله . فقال رسول الله ﷺ : أما والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فأنزل الله تعالى فيه [ ١١٣ التوبة ] : ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية »

[ الحديث ١٣٦٠ - أطرافه في : ٣٨٨٤ ، ٤٦٧٥ ، ٤٧٧٢ ، ٦٦٨١ ]

**قوله** ( باب إذا قال المشرك عند الموت لا إله إلا الله ) . قال الزين بن المنير : لم يأت بجواب إذا لانه ﷺ لما قال لعنه ، قل لا إله إلا الله أشهد لك بها ، كان عتملاً لأن يكون ذلك خاصاً به ، لأن غيره إذا قالها وقد أيقن بالوفاة لم ينفعه . ويحتمل أن يكون ترك جواب إذا ليفهم الواقف عليه أنه موضع تفصيل وفكر ، وهذا هو المعتمد . ثم أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير برادة . وقوله في هذه الطريق : ما لم أنه عنه ، أى الاستغفار ، وفي رواية الكشميني « عنك » . وقوله « فأنزل الله فيه الآية » ، معنى قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي ﴾ الآية كما سيأتى . وقد ثبت لغير أبي ذر « فأنزل الله فيه : ما كان للنبي » الآية

### ٨١ - باب الجريدة على القبر . وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان

ورأى ابن عمر رضي الله عنهما قسطاطاً على قبر عبد الرحمن فقال : انزعها يا غلام ، فأنما يؤلف عمله وقال خارجة بن زيد : رأيتني ونحن شبان في زمن عثمان رضي الله عنه وإن أشدنا وثبة الذي يثب قبر عثمان بن مظعون حتى يجاوزه . وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبره وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال : إنما كره ذلك لمن أحدث عليه . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور

١٣٦١ - **حدثنا** يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله

عنهما عن النبي ﷺ « أنه مرَّ بقبرين يُعَذَّبَانِ فقال : إنهما ليعَذَّبَانِ ، وما يُعَذَّبَانِ في كبيرٍ : أما أحدهما فكان لا يستترُّ من البول ، وأما الآخرُ فكان يمشي بالنميمة . ثم أخذ جريدة رطبة فشَقَّها بنصفين ، ثم غَرَزَ في كلِّ قبرٍ واحدةً . فقالوا : يا رسول الله لم صنعتَ هذا ؟ فقال : لعاهُ أن يُخَفَّفَ عنهما ، ما لم يئبسا »

قوله ( باب الجريدة على القبر ) أى وضعا أو غرزا . قوله ( وأوصى بريدة الاسلى الخ ) ونع في رواية الأكثر في قبره ، وللمستملى على قبره ، وقد وصله ابن سعد من طريق موري العجلي قال : أوصى بريدة أن يوضع في قبره جريدتان ، ومات بأدنى خراسان ، قال ابن المرباط وغيره : يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرزا في ظاهر القبر اقتداء بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين ، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعل في داخل القبر لما في النخلة من البركة لقوله تعالى ﴿ كشجرة طيبة ﴾ والأول أظهر ، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب ، وكان بريدة حل الحديث على عومه ولم يره خاصا بذنك الرجلين . قال ابن رشيد : ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما (٢) لذلك عقبه بقول ابن عمر : إنما يظله عمله . قوله ( ورأى ابن عمر فسقاطا على قبر عبد الرحمن ) الفسقاط بضم الفاء وسكون المهملة وبطاءين مهملتين هو البيت من الشعر ، وقد يطلق على غير الشعر ، وفيه لغات أخرى بتثنية الفاء وبالمشتاتين بدل الطاءين وإبدال الطاء الأولى مشاة وإدغامهما في السين وكسر أوله في الثلاثة ، وعبد الرحمن هو ابن أبي بكر الصديق بينه ابن سعد في روايته له موصولا من طريق أيوب بن عبد الله بن يسار قال : مر عبد الله بن عمر على قبر عبد الرحمن بن أبي بكر أخى عائشة وعليه فسقاط مضروب ، فقال : يا غلام ازرعه ، فأنا يظله عمله . قال الغلام : تضربني مولائي . قال : كلا . فزرعه . ومن طريق ابن عون عن رجل (٣) قال : قدمت عائشة ذا طوى حين رفعوا أيديهم عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، فأمرت بفسقاط فضرب على قبره وولت به إنسانا وارتحلت ، فقدم ابن عمر ، فذكر نحوه ، وقد تقدم توجيه إدخال هذا الأثر تحت هذه الترجمة . قوله ( وقال خارجة ابن زيد ) أى ابن ثابت الانصارى أحد ثقات التابعين ، وهو أحد السبعة الفقهاء من أهل المدينة الخ . وعنه المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق ابن اسحق : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصارى سمعت خارجة بن زيد ، فذكره ، وفيه جواز تعلية القبر ورفعه عن وجه الارض ، وقوله ( رأيتني ، بضم المثناة والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد ، وهو من خصائص أفعال القلوب . ومظعون والد عثمان بطاء معجمة ساكنة ثم مهملة ، ومناسبتة من وجه أن وضع الجريد على القبر يرشد الى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الارض ، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في آخر الجائز . قال ابن المنير في الحاشية : أراد البخاري أن الذى ينفع أصحاب القبور هي الأعمال الصالحة ، وأن علو البناء والجلوس عليه وغير ذلك لا يضر بصورته وإنما يضر بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه

( ١ ) القول بالخصوصية هو الصواب ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يفرز الجريدة إلا على قبور علم تعذيب أهلها ، ولم يقل ذلك لسائر القبور ، ولو كان سنة لقله بالجميع ، ولأن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة لم يفعلوا ذلك ، ولو كان مشروعا لبادروا إليه . أما ما قلناه بريدة فهو اجتهد منه ، والاجتهاد يخطئ ويصيب ، والصواب مع من ترك ذلك كما تقدم . واهة أعلم

( ٢ ) هذا الأثر ضعيف من أجل الرجل المهم ، وعلى فرض صحته فالصواب ما قلناه ابن عمر لعموم الأحاديث الواردة على تحريم البناء على القبور ، وهى تشمل بناء القباب وغيرها ، ولأن ذلك من وسائل الشرك بالقبور حرم فعله كسائر وسائل الشرك . واهة أعلم

بما يضر مثلاً . **قوله** ( وقال عثمان بن حكيم : أخذ بيدي خارجة ) أى ابن زيد بن ثابت الخ ، وصله مسدد في مسنده الكبير وبين فيه سبب إخبار خارجة لحكيم بذلك ولفظه « حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عثمان بن حكيم حدثنا عبد الله بن سرجس وأبو سلمة بن عبد الرحمن أنهما سمعا أبا هريرة يقول : لأن أجلس على جرة فتعرق ما دون الحى حتى تفضى إلى » ، أحب إلى من أن أجلس على قبر . قال عثمان : قرأت خارجة بن زيد في المقابر ، فذكرت له ذلك ، فأخذ بيدي ، الحديث . وهذا إسناد صحيح . وقد أخرج مسلم حديث أبي هريرة مرفوعاً من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عنه ، وروى الطحاوى من طريق محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة : من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جرة ، لكن إسناده ضعيف . قال ابن رشيد : الظاهر أن هذا الأثر الذى بعده من الباب الذى بعد هذا وهو « باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله ، وكان بعض الرواة كتبته في غير موضعه . قال : وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب وهو الإشارة إلى أن ضرب الفسطاط إن كان لغرض صحيح كالتستر من الشمس مثلاً للحى لا لإظلال الميت فقط جاز ، وكأنه يقول : إذا أعل القبر أغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه . قال : والظاهر أن المراد بالحدث هنا التغوط ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من أحداث مالا يليق من الفحش قولاً وفعلًا لتأذى الميت بذلك انتهى . ويمكن أن يقال : هذه الآثار المذكورة في هذا الباب تحتاج إلى بيان مناسبتها للترجمة ، وإلى مناسبة بعضها لبعض ، وذلك أنه لم يذكر حكم وضع الجريدة ، وذكر أثر برودة وهو يؤذن بمشروعيتها ، ثم أثر ابن عمر المشعر بأنه لا تأثير لما يوضع على القبر ، بل التأثير للعمل الصالح ، وظاهرهما التعارض فلذلك أبهم حكم وضع الجريدة ، قاله الزين بن المنير . والذي يظهر من تصرفه ترجيح الوضع ، ويحاج عن أثر ابن عمر بأن ضرب الفسطاط على القبر لم يرد فيه ما ينتفع به الميت بخلاف وضع الجريدة لأن مشروعيتها ثبتت بفعله عليه السلام ، وإن كان بعض العلماء قال : إنها وافعة عين يحتمل أن تكون مخصوصة بمن أطلعه الله تعالى على حال الميت ، وأما الآثار الواردة في الجلوس على القبر فإن عموم قول ابن عمر « إنما يظله عمله ، يدخل فيه أنه كما لا ينتفع بظليله ولو كان تعظيماً له لا يتضرر بالجلوس عليه ولو كان تحميراً له . والله أعلم . **قوله** ( وقال نافع : كان ابن عمر يجلس على القبور ) وصله الطحاوى من طريق بكير بن عبد الله بن الأشج أن نافعاً حدثه بذلك ، ولا يعارض هذا ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه قال « لأن أطلا على رضى أحب إلى » من أن أطلا على قبر ، وهذه من المسائل المختلف فيها ، وورد فيها من صحيح الحديث ما أخرجه مسلم عن أبي مرثد الغنوى مرفوعاً « لا تجلسوا على القبور ، ولا تصلوا إليها ، قال النووي : المراد بالجلوس القعود عند الجمهور ، وقال مالك : المراد بالقعود الحدث ، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى . وهو يوم انفراد مالك بذلك ، وكذا أوهمه كلام ابن الجوزى حيث قال : جمهور الفقهاء على الحرابة خلافاً لمالك ، وصرح النووي في « شرح المذهب » بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور ، وليس كذلك ، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوى واحتج له بأثر ابن عمر المذكور ، وأخرج عن علي بن نحوه ، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً « إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث غانط أو بول ، ورجال إسناده ثقات . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم الانصارى مرفوعاً « لا تقعدوا على القبور ، وفي رواية له عنه « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متكئ على قبر فقال :

لا تؤذ صاحب القبر، إسناده صحيح، وهو دال على أن المراد بالجلوس القعود على حقيقة، ورد ابن حزم التأويل المتقدم بأن لفظ حديث أبي هريرة عند مسلم «لأن يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده» قال: وما عهدنا أحدا يقعد على ثيابه للغائط، فدل على أن المراد القعود على حقيقة. وقال ابن بطال: التأويل المذكور بعيد، لأن الحديث على القبر أجمع من أن يكره، وإنما يكره الجلوس المتعارف<sup>(١)</sup>. قوله (حدثنا يحيى) قال أبو على الجبائي: لم أراه منسوبا لاحد من المشايخ. قلت: قد نسب أبو نعيم في «المستخرج» يحيى بن جعفر، ويحزم أبو مسعود في «الاطراف» وتبعه المزي بأنه يحيى بن يحيى، ووقع في رواية أبي على بن شبيب عن الفربري «حدثنا يحيى بن موسى» وهذا هو المعتمد. وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء بما فيه مفتح بعون الله تعالى. والله أعلم

## ٨٢ - باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله

(يخرجون من الأجداث): الأجداث القبور. (بُعِثَتْ): أثيرت. بُعِثَتْ حَوْضِي: أى جعلت أسفله أعلاه. الإيفاض: الإسراع. وقرأ الأعمش (إلى نصب): إلى شيء منصوب يستقيقون إليه. والنصب واحد، والنصب مصدر. يوم الخروج من القبور (ينسلون): يخرجون

١٣٦٢ - حدثنا عثمان قال حدثني جرير عن منصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه قال «كنا في جنازة في بقيع الرقيد، فأتانا النبي ﷺ فقمنا، وقعدنا حوله، ومعه مخصرة. فنكس فجعل ينكس بمخصرته، ثم قال: ما منكم من أحد، ما من نفس منقوسة إلا كتبت مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة. فقال رجل: يا رسول الله، أفلا تتسكل على كتابنا وندع العمل، فمن كان ميتا من أهل السعادة فيصير إلى عمل أهل السعادة، وأما من كان ميتا من أهل الشقاوة فيصير إلى عمل أهل الشقاوة؟ قال: أما أهل السعادة فيميسرون لعمل السعادة، وأما أهل الشقاوة فيميسرون لعمل الشقاوة. ثم قرأ (فأما من أعطى واتقى) الآية»

[الحديث ١٣٦٢ - أطرافه في: ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٦٢٩٧، ٦٦٠٥، ٧٥٥٢]

قوله (باب موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله) كأنه يشير إلى التفصيل بين أحوال القعود، فإن كان لمصلحة تتعلق بالحي أو الميت لم يكره، ويحمل النهي الوارد عن ذلك على ما يخالف ذلك. قوله (يخرجون من

(١) ويؤيده ما ذهب إليه الجمهور من النهي عن القعود على القبور مطلقا ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن يبنى عليه». وهذا الحديث الصحيح وما جاء في مناه يدل على تحريم تجصيص القبور والبناء عليها، لأن ذلك من تظيها وهو من وسائل الشرك كما وقع ذلك في كثير من الأمصار. فالواجب على أهل العلم وعلى جميع المسلمين إنسكلوه والتحذير منه. وإذا كان البناء على القبر مسجدا صارت المعصية أعظم، والوسيلة إلى الشرك أظهر، ولهذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن من اتخذ القبور مساجد وقال عليه الصلاة والسلام «ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، فإني أنهاكم عن ذلك»

الاجداث : الاجداث القبور ) أى المراد بالاجداث فى الآيه القبور . وقد وصله ابن أبى حاتم وغيره من طريق قتادة والسدى وغيرهما ، واحدهما حدث بفتح الجيم والمهمله . قوله ( بعثت : اثرت . بعثت حوضى : جعلت أسفله أعلاه ) هذا كلام أبى عبيدة فى « كتاب المجاز » . وقال السدى : بعثت أى حركت ، يخرج ما فيها . ورواه ابن أبى حاتم . قوله ( الايفاض ) بيا . تحتانية ساكنة قبلها كسرة وباء . ومعجمة ( الاسراع ) كذا قال الفراء فى « المعانى » . وقال أبو عبيدة : يوفضون أى يسرعون . قوله ( وقرأ الأعشى : إلى نصب ) يعنى بفتح النون كذا الأكثر ، وفى رواية أبى ذر بالضم ، والاول أصح . وكذا ضبطه الفراء عن الأعشى فى « كتاب المعانى » ، وهى قراءة الجمهور . وحكى الطبرانى أنه لم يقرأه بالضم الا الحسن البصرى . وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك ، ونقلها غيره عن مجاهد وأبى عمران الجونى . وفى « كتاب السبعة » لابن مجاهد : قرأها ابن عامر بضمين ، يعنى بلفظ الجمع . وكذا قرأها حفص عن عاصم . ومن هنا يظهر سبب تخصيص الأعشى بالذكر لأنه كوفى ، وكذا عاصم فى انفراد حفص عن عاصم بالضم شذوذ . قال أبو عبيدة : النصب بالفتح هو العلم الذى نصبوه ليعبدوه ، ومن قرأ نصب بالضم فهى جماعة مثل رهن ورهن . قوله ( يوفضون الى شئ . منصوب : يستيقنون ) قال ابن أبى حاتم : حدثنا أبى حدثنا مسلم بن إبراهيم عن قرعة عن الحسن فى قوله ( الى نصب يوفضون ) أى يتندرون أيهم يستله أول . قوله ( والنصب واحد والنصب مصدر ) كذا وقع فيه ، والذي فى « المعانى للفراء » ، النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع الانصاب . وكان التغيير من بعض النقلة . قوله ( يوم الخروج من قبورهم ) أى خروج أهل القبور من قبورهم . قوله ( وينسلون يخرجون ) كذا أورده عبد بن حميد وغيره عن قتادة ، وسيأتى له معنى آخر إن شاء الله تعالى . وفى نسخة الصغاني بعد قوله ( يخرجون ) : من النسلان . وهذه التفسيرات أوردها لتعلقها بذكر القبر استطرادا ، ولها تعلق بالموعظة أيضا . قال الزين بن المنير : مناسبة لإيراد هذه الآيات فى هذه الترجمة للإشارة الى أن المناسب لمن قعد عند القبر أن يقصر كلامه على الإنذار بقرب المصير الى القبور ثم الى النشر لاستيفاء العمل . ثم أورد المصنف حديث على بن أبى طالب مرفوعا « ما من نفس منقوسة إلا كتبت مكانها من الجنة والنار » الحديث . وسيأتى مبسوطا فى تفسير ( والليل اذا يغشى ) ، وهو أصل عظيم فى إثبات القدر . وقوله فيه « اعملوا » مجرى مجرى أسلوب الحكيم ، أى الزموا ما يجب على العبد من العبودية ، ولا تصرفوا فى أمر الربوبية . وعثمان شيخه هو ابن أبى شيبة ، وجريه هو ابن عبد الحميد . وموضع الحاجة منه « فقعده وقعدنا حوله » . وقوله « فقال رجل ، هو عمر أو غيره كما سيأتى إن شاء الله تعالى

### ٨٣ - باب ما جاء فى قاتل النفس

١٣٦٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن أبى قلابة عن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف بملء غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كما قال ، ومن قتل نفسه بمحبة جندب به فى نار جهنم »

[ الحديث ١٣٦٣ - أطرافه فى : ٤١٧١ ، ٤٨٤٣ ، ٦٠٤٧ ، ٦١٠٥ ، ٦٦٥٢ ]

١٣٦٤ - وقال حجاج بن منهال **حدثنا** جرير بن حازم عن الحسن « **حدثنا** جندب رضى الله عنه فى هذا

المسجد فما نسينا وما تخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال : كان برجل جراح فقتل نفسه ، فقال الله :  
بذكرني عبدي بنفسه ، حرمت عليه الجنة »

[ الحديث ١٣٦٤ - طرفه في : ٣٤٦٣ ]

١٣٦٥ - حدثنا أبو اليان أخبرتنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال : قال النبي ﷺ « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يقطعنها يقطعنها في النار »

[ الحديث ١٣٦٥ - طرفه في : ٥٧٧٨ ]

قوله ( باب ما جاء في قاتل النفس ) قال ابن رشيد : مقصود الترجمة حكم قاتل النفس . والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه ، فهو أخص من الترجمة ، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه قاتل غيره من باب الأولى ، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بافاته نفسه . قال ابن المنير في الحاشية : عادة البخاري إذا توقف في شيء ترجم عليه ترجمة مهمة كأنه يبنه على طريق الاجتهاد . وقد نقل عن مالك أن قاتل النفس لا تقبل توبته ، ومقتضاه أن لا يصلى عليه ، وهو نفس قول البخاري . قلت : لعن البخاري أشار بذلك إلى ما رواه أصحاب السنن (١) من حديث جابر بن سمرة « أن النبي ﷺ أتى رجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه ، وفي رواية للنسائي « أما أنا فلا أصلي عليه » ، ولكنه لما لم يكن على شرطه أو ما إليه هذه الترجمة وأورد فيها ما يشبهه من قصة قاتل نفسه ، ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ثابت بن الضحاك فيمن قتل نفسه بحديدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الإيمان والنذور ، وخالد المذكور في إسناده هو الخذاء . ثانياً حديث جندب ، وهو ابن عبد الله البجلي قال فيه « قال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم ، وقد وصله في ذكر بني إسرائيل فقال « حدثنا محمد حدثنا حجاج بن منهال ، فذكره . وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه ربما علق عن بعض شيوخه ما بينه وبينه واسطة ، لكنه أورد هنا مختصراً وأورده هناك مبسوطاً فقال في أوله « كان فيمن كان قبلكم رجل ، وقال فيه « لجرح فأخذ سكيناً فخر بها يده فارقاً الدم حتى مات ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، ولم أقف على تسمية هذا الرجل . ثالثاً حديث أبي هريرة مرفوعاً « الذي يخنق نفسه يخنقها في النار ، والذي يقطعنها يقطعنها في النار ، وهو من أفراد البخاري من هذا الوجه . وقد أخرجه أيضاً في الطب من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطولاً ، ومن ذلك الوجه أخرجه مسلم وليس فيه ذكر الخنق ، وفيه من الزيادة ذكر السم وغيره واقتضاه « فهو في نار جهنم خالدًا مخلداً فيها أبداً ، وقد تمسك به المعتزلة وغيرهم من قال بتخليده أصحاب المعاصي في النار ، وأجلب أهل السنة عن ذلك بأجوبة : منها توهم هذه الزيادة ، قال الترمذي بعد أن أخرجه : رواه محمد بن مجمل عن سعيد المقبري عن أبي هريرة فلم يذكر « خالدًا مخلداً ، وكذا رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة يشير إلى رواية الباب قال : وهو أصح لأن الروايات قد صححت أن أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون منها ولا يخلدون ، وأجلب غيره بحمل ذلك على من استحله ، فانه يصير باستحلاله كافراً والكافر مخلد بلا ريب . وقيل : ورد مورد الجرح والتخليط ، وحقيقته غير مرادة . وقيل : المعنى أن هذا جزاؤه ، لكن قد تكرم الله على الموحدين فأخرجهم من النار بتوحيدهم . وقيل : التقدير مخلداً فيها إلى أن يشاء الله . وقيل : المراد

( ١ ) هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه باللفظ المذكور كما ذكره الشارح في بلوغ المرام . والله أعلم

بالخلود طول المدة لا حقيقة الدوام كأنه يقول بخالد مدة معينة ، وهذا أبعد ما . وسيأتى له مزيد بسط عند الكلام على أحاديث الشفاعة إن شاء الله تعالى . واستدل بقوله ، الذى يطعن نفسه يطعن فى النار ، على أن القصاص من القاتل يكون بما قتل به اقتداء بمقاب الله تعالى لقاتل نفسه ، وهو استدلال ضعيف (١)

( تنبيه ) : قوله فى حديث الباب ، يطعن ، هو بضم العين المهملة كذا ضبطه فى الأصول

## ٨٤ - باب ما يُكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين

رواه ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٣٦٦ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ : « لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَلُولَ دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْصَلْ عَلَى ابْنِ أَبِي وَقْدٍ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا كَذَا وَكَذَا - أَعَدُّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ - فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : أَخْرَعْ عَنِّي يَا عُمَرُ . فَلَمَّا كَثُرَتْ عَلَيْهِ قَالَ : إِنِّي خَيْرٌ فَاخْتَرْتُ . لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ يُغْفَرُ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا . قَالَ فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ انصَرَفَ ، فَلَمْ يَمْسُكْ إِلَّا بِسِيرَةٍ حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَاتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ ( وَلَا تَصَلُّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا - إِلَى - وَمَنْ فَاسِقُونَ ) قَالَ : فَجِئْتُ بَعْدَ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ »

[ الحديث ١٣٦٦ - طرفه فى : ٦٧١ ، ]

**قوله** ( باب ما يكره من الصلاة على المنافقين والاستغفار للمشركين ) قال الزين بن المنير : عدل عن قوله كراهة الصلاة على المنافقين لينبه على أن الامتناع من طلب المغفرة لمن لا يستحقها ، لا من جهة العبادة الواقعة من صورة الصلاة ، فقد تكون العبادة طاعة من وجه معصية من وجه . والله أعلم . **قوله** ( رواه ابن عمر عن النبي ﷺ ) كأنه يشير الى حديثه فى قصة الصلاة على عبد الله بن أبي أيضا ، وقد تقدم فى باب القميص الذى يكف ، ثم أورد المصنف الحديث المذكور من طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب ، وسيأتى من هذا الوجه أيضا فى التفسير

## ٨٥ - باب ثناء الناس على الميت

١٣٦٧ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « مَرُّوا بِجَنَازَةٍ فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَجِبَتْ . ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا ، فَقَالَ : وَوَجِبَتْ . فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا وَجِبَتْ ؟ قَالَ : هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجِبَتْ لَهُ »

( ١ ) هذا من الشارح غريب ، والصواب أنه استدلال جيد ، ويدل عليه قوله تعالى « وجزاء سيئة سيئة مثلها » وقوله تعالى « وإن عاقبتهم فاعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » وما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من رضى رأس اليهودى التى رضى رأس الجارية . والأدلة فى ذلك كثيرة . والله أعلم

الجنة ، وهذا أنتم عليه شراً فوجبت له النار . أنتم شهداء الله في الأرض »  
[ الحديث ١٣٦٧ - طرفه في : ٢٦٤٣ ]

١٣٦٨ - **حديث** عفان بن مسلم حدثنا داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « قدمت المدينة - وقد وقع بها مرض - فجلست إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فرت بهم جنازة فأتني على صاحبها خيراً ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مرُّ بأخرى فأتني على صاحبها خيراً ، فقال عمر رضي الله عنه : وجبت . ثم مرُّ بالثالثة فأتني على صاحبها شراً ، فقال : وجبت . فقال أبو الأسود : قلت وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . فقلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . فقلنا : واثنتان ؟ قال : واثنتان . ثم لم نسأله عن الواحد »

[ الحديث ١٣٦٨ - طرفه في : ٢٦٤٣ ]

**قوله** ( باب ثناء الناس على الميت ) أي مشروعيته وجوازه مطلقاً ، بخلاف الحي فإنه منهي عنه إذا أفنى إلى الإطراء خشية عليه من الزهو ، أشار إلى ذلك الزين بن المنير . **قوله** ( مر ) بضم الميم على البناء للجهمول . **قوله** ( فأتوا عليها خيراً ) في رواية النضر بن أنس عن أبيه عند الحاكم : كنت قاعداً عند النبي ﷺ فر بجنازة فقال : ما هذه الجنازة ؟ قالوا : جنازة فلان الغلاني ، كان يحب الله ورسوله ، ويعمل بطاعة الله ويسمى فيها . وقال ضد ذلك في التي أتوا عليها شراً . ففيه تفسير ما أبهم من الخير والشر في رواية عبد العزيز . وللحاكم أيضاً من حديث جابر : فقال بعضهم لنعم المرء ، لقد كان عفيفاً مسلماً ، وفيه أيضاً : فقال بعضهم بئس المرء كان ، إن كان لفظاً غليظاً . **قوله** ( وجبت ) في رواية اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عند مسلم : وجبت وجبت وجبت ، ثلاث مرات . وكذا في رواية النضر المذكورة ، قال النووي : والتكرار فيه لتأكيد الكلام المهم ليحفظ ويكون أبلغ . **قوله** ( فقال عمر ) زاد مسلم : فداء لك أبي وأمي ، وفيه جواز قول مثل ذلك . **قوله** ( قال : هذا أنتم عليه خيراً فوجبت له الجنة ) فيه بيان لأن المراد بقوله : وجبت ، أي الجنة لذى الخير ، والنار لذى الشر ، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب ، والاصل أنه لا يجب على الله شيء ، بل الثواب فضله ، والعقاب عدله ، لا يسأل عما يفعل . وفي رواية مسلم : من أنتم عليه خيراً وجبت له الجنة ، ونحوه للإسماعيلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة ، وهو أبين في العموم من رواية آدم ، وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه ، وإنما هو خبر عن حكم أعله الله به . **قوله** ( أنتم شهداء الله في الأرض ) أي المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان . وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم . قال : والصواب أن ذلك يختص بالثقات والمتقين انتهى . وسيأتي في الشهادات بلفظ : المؤمنون شهداء الله في الأرض ، ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة : إن بعضكم على بعض شهيد ، وسيأتي مزيد بسط فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال النووي : والظاهر أن الذي أتوا عليه شراً كان من المنافقين . قلت : يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة باسناد صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذي أتوا عليه شراً ، وصلى على الآخر . **قوله** ( حدثنا عفان ) كذا للأكثر . وذكر أصحاب



الأطراف أنه أخرجه قائلا فيه ، قال عفان ، وبذلك جزم البيهقي . وقد وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن عفان به ، ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** (حدثنا داود بن أبي الفرات) هو بلفظ النهر المشهور ، واسمه عمرو ، وهو كندى من أهل مرو . ولهم شيخ آخر يقال له داود بن أبي الفرات اسم أبيه بكر وأبو الفرات اسم جده وهو أنجمي من أهل المدينة ، أقدم من الكندى . **قوله** (عن أبي الأسود) هو الدليل التابعي الكبير المشهور ، ولم أره من رواية عبد الله بن بريدة عنه إلا معنعنا . وقد حكى الدارقطني في «كتاب التتبع» عن علي بن المديني أن ابن بريدة إنما بروى عن يحيى بن يعمر عن أبي الأسود ، ولم يقل في هذا الحديث سمعت أبا الأسود . قلت : وابن بريدة ولد في عهد عمر ، فقد أدرك أبا الأسود بلا ريب ، لكن البخاري لا يكتفي بالمعاصرة (١) فعليه أخرجه شاهدا واكتفى للأصل بحديث أنس الذي قبله والله أعلم . **قوله** (قدمت المدينة وقد وقع بها مرض) زاد المصنف في الشهادات عن موسى بن إسماعيل عن داود ، وهم يموتون موتا ذريعا ، وهو بالذال المعجمة أى سريعا . **قوله** (فأثنى على صاحبها خيرا) كذا في جميع الأصول «خيرا» بالنصب ، وكذا «شرا» وقد غلط من ضبط أثنى بفتح الهمزة على البناء للفاعل فانه في جميع الأصول مبنى للفعول ، قال ابن التين : والصواب الرفع وفي نصبه بعد في اللسان . ووجهه غيره بأن الجار والمجرور أقيم مقام المفعول الأول وخيرا مقام الثاني ، وهو جائز وإن كان المشهور عكسه . وقال النووي : هو منصوب بنزع الخافض ، أى أثنى عليها بخير . وقال ابن مالك : «خيرا» صفة لمصدر محذوف فأقيمت مقامه فنصبت ، لأن «أثنى» مسند الى الجار والمجرور . قال : والتفاوت بين الاسناد الى المصدر والاسناد الى الجار والمجرور قليل . **قوله** (فقال أبو الأسود) هو الراوى ، وهو بالاسناد المذكور . **قوله** (فقلت : وما وجبت) هو معطوف على شيء مقدر ، أى قلت هذا شيء عجيب ، وما معنى قولك لكل منهما وجبت مع اختلاف الثناء بالخير والشر . **قوله** (قلت كما قال النبي ﷺ : أيما مسلم الخ) الظاهر أن قوله «أيما مسلم» هو المقول حينئذ يكون قول عمر لكل منهما وجبت ، قاله بناء على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله ﷺ «أدخله الله الجنة» ، وأما اقتصار عمر على ذكر أحد الشقين فهو إما للاختصار وإما لإحالة السامع على القياس ، والأول أظهر ، وعرف من القصة أن المثنى على كل من الجنائز المذكورة كان أكثر من واحد ، وكذا في قول عمر «قلنا وما وجبت» إشارة الى أن السائل عن ذلك هو غيره . وقد وقع في تفسير قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) في البقرة عند ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة أن أبي بن كعب سأل عن ذلك . **قوله** (قلنا وثلاثة) فيه اعتبار مفهوم الموافقة لأنه سأل عن الثلاثة ولم يسأل عما فوق الأربعة كالخمس مثلا ، وفيه أن مفهوم العدد ليس دليلا قطعيا بل هو في مقام الاحتمال . **قوله** (ثم لم نسأله عن الواحد) قال الزين بن المنير : إنما لم يسأل عمر عن الواحد استبعادا منه أن يكتفى في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب ، وقال أخوه في الحاشية : فيه إيماء الى الاكتفاء بالتزكية واحد . كذا قال ، وفيه غموض . وقد استدلل به المصنف على أن أقل ما يكتفى به في الشهادة اثنان كما سيأتى في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . قال الداودي : المحترز في ذلك شهادة أهل الفضل والصدق ، لا الفسقة لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم ، ولا من بينه وبين الميت عداوة لأن شهادة

(١) ظاهر كلام المزي في (التهذيب) والشارح في (تهذيب التهذيب) في ترجمة أبي الأسود وترجمة عبد الله المذكور أن عبد الله قد سمع من أبي الأسود ، ولم ينقل عن أحد أنه لم يسمع منه ، وذلك هو ظاهر صحيح البخاري هنا ، لأنه لا يكتفى بالمعاصرة . والله أعلم

العدو لا قبل . وفي الحديث فضيلة هذه الأمة ، وإعمال الحكم بالظاهر . ونقل الطيبي عن بعض شراح « المصابيح » قال : ليس معنى قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » أن الذي يقولونه في حق شخص يكون كذلك حتى يصير من يستحق الجنة من أهل النار بقولهم ، ولا العكس ، بل معناه أن الذي أنتموا عليه خيرا رأوه منه كان ذلك علامة كونه من أهل الجنة ، وبالعكس . وتعقبه الطيبي بأن قوله « وجبت » بعد الثناء حكم عقب وصفا مناسبا فأشعر بالعلية . وكذا قوله « أنتم شهداء الله في الأرض » لأن الإضافة فيه للتحريف لأنهم بمنزلة عالية عند الله ، فهو كالتركية للأمة بعد أداء شهادتهم ، فينبغي أن يكون لها أثر . قال : وإلى هذا يومى قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ الآية . قلت : وقد استشهد محمد بن كعب القرظي لما روى عن جابر نحو حديث أنس بهذه الآية ، أخرجه الحاكم . وقد وقع ذلك في حديث مرفوع غيره عند ابن أبي حاتم في التفسير ، وفيه أن الذي قال للنبي ﷺ « ما قولك وجبت » هو أن بن كعب . وقال النووي : قال بعضهم معنى الحديث أن الثناء بالخير لمن أنتمى عليه أهل الفضل . وكان ذلك مطابقا للواقع . فهو من أهل الجنة ، فإن كان غير مطابق فلا ، وكذا عكسه . قال : والصحيح أنه على عمومته وأن من مات منهم فألمه تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة سواء كانت أعماله تقتضى ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا إلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فائدة الثناء انتهى . وهذا في جانب الخير واضح ، ويؤيده ما رواه أحمد وابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مرفوعا « ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين أنهم لا يعلمون منه إلا خيرا إلا قال الله تعالى : قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون » ولأحد من حديث أبي هريرة نحوه وقال « ثلاثة » بدل أربعة وفي أسناده من لم يسم ، وله شاهد من مراسيل بشير بن كعب أخرجه أبو مسلم الكجى . وأما جانب الشر فظاهر الأحاديث أنه كذلك ، لكن إنما يقع ذلك في حق من غلب شره على خيره ، وقد وقع في رواية النضر المثار إليها أولا في آخر حديث أنس « إن الله ملائكة تنطق على ألسنة بنى آدم بما في المرء من الخير والشر ، واستدل به على جواز ذكر المرء بما فيه من خير أو شر للحاجة ولا يكون ذلك من الغيبة . وسيأتى البحث عن ذلك في « باب النهى عن سب الأموات » آخر الجنائز ، وهو أصل في قبول الشهادة بالاستقافة ، وأن أقل أصلها اثنان . وقال ابن العربي : فيه جواز الشهادة قبل الاستشهاد ، وقبلها قبل الاستفصال . وفيه استعمال الثناء في الشر للمؤاخاة والمساكنة ، وحقيقته إنما هي في الخير . والله أعلم

#### ٨٦ - باب ما جاء في عذاب القبر ، وقوله تعالى [ الأنعام ٩٣ ] :

﴿ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسُطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ ﴾ هو الهوان . والمهون الرفق . وقوله جل ذكره [ التوبة ١٠١ ] : ﴿ سَتُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾ وقوله تعالى [ غافر ٤٥ ] : ﴿ وَحَاقَ بِالْأَلْفِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ، النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ، وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾

١٣٦٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب

رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إذا أُمِّدَ المؤمنُ في قبره أُنِيَ نَمٌّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ﴾ »

**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا ، وَزَادَ ﴿ يُبَيِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

[الحديث ١٢٦٩ - طرفه في : ٤٦٩٩]

١٣٧٠ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ قَالَ « أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَالِبِ فَقَالَ : وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا . قِيلَ لَهُ : تَدْعُو أَمْوَاتًا ؟ قَالَ : مَا أَتَمُّ بِاتِّمَاعِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَحْيِيُونَ »

[الحديث ١٣٧٠ - طرفه في : ٣٩٨٠ ، ٤٠٢٦]

١٣٧١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقٌّ ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى ﴾ »

[الحديث ١٣٧١ - طرفه في : ٣٩٧٩ ، ٣٩٨١]

١٣٧٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ شُعْبَةَ سَمِعَتْ الْأَشْعَثَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ يَهُودِيَّةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ فَقَالَتْ لَهَا : أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فَقَالَ : نَعَمْ ، عَذَابُ الْقَبْرِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَوةٍ إِلَّا تَقَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . زَادَ غُنْدَرٌ : « عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ »

١٣٧٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطِيبًا فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ . فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ صَجَّ الْمُسْلِمُونَ صَجَّةً »

١٣٧٤ - **حَدَّثَنَا** عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْ أَصْحَابِهِ - وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِصَالِهِمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ فَيَقْعِدَانِهِ فَيَقُولَانِ : مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ ؟ لِحَمْدِ ﷺ . فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ . فَيَقَالُ لَهُ : انْظُرْ إِلَى مَقْعِدِكَ مِنَ النَّارِ ، قَدْ أَبْدَلَاكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا » قَالَ قَتَادَةُ : وَذُكِرْنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ « وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيَقَالُ لَهُ :

ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقول الناس. فيقال: لا دريت ولا نليت. ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين»

قوله (باب ما جاء في عذاب القبر) لم يتعرض المصنف في الترجمة لتكون عذاب القبر يقع على الروح فقط أو عليها وعلى الجسد، وفيه خلاف شهير عند المتكلمين، وكأنه تركه لأن الأدلة التي برضاها ليست قاطعة في أحد الأمرين فلم يتخذ الحكم في ذلك واكتفى باثبات وجوده، خلافا لمن نقاه مطلقا من الخوارج وبعض المعتزلة كضرار ابن عمرو وبشر المريسي ومن وافقهما، وخالفهم في ذلك أكثر المعتزلة وجميع أهل السنة وغيرهم وأكثروا من الاحتجاج له. وذهب بعض المعتزلة كالجلياني إلى أنه يقع على الكفار دون المؤمنين، وبعض الأحاديث الآتية ترد عليهم أيضا. قوله (وقوله تعالى) بالجر عطفا على عذاب القبر، أي ما ورد في تفسير الآيات المذكورة. وكان المصنف قدم ذكر هذه الآيات لينبه على ثبوت ذكره في القرآن، خلافا لمن رده وزعم أنه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد. فأما الآية التي في الأنعام فروى الطبراني وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطو أيديهم) قال: هذا عند الموت، والبسط الضرب يضربون وجوههم وأدبارهم انتهى. ويشهد له قوله تعالى في سورة القتال (فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم) وهذا وإن كان قبل الدفن فهو من جملة العذاب الواقع قبل يوم القيامة، وإنما أضيف العذاب إلى القبر لتكون معظمه يقع فيه، ولكون الغالب على الموتى أن يقيموا، وإلا فالكافر ومن شاء الله تعذيبه من العصاة يعذب بعد موته ولو لم يدفن، ولكن ذلك محجوب عن الخلق إلا من شاء الله. قوله (وقوله جل ذكره: سنعذبهم مرتين) وروى الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في الأوسط أيضا من طريق السدي عن أبي مالك عن ابن عباس قال: خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: أخرج يا فلان فأنك مذائق، فذكر الحديث، وفيه: ففصح الله المنافقين، فهذا العذاب الأول، والعذاب الثاني عذاب القبر. وروى أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة نحوه، ومن طريق محمد بن ثور عن معمر عن الحسن: سنعذبهم مرتين: عذاب الدنيا وعذاب القبر، وعن محمد بن إسحق قال: بلغني، فذكر نحوه. وقال الطبري بعد أن ذكر اختلافا عن غير هؤلاء: والأغلب أن إحدى المرتين عذاب القبر، والآخرى تحتل أحد ما تقدم ذكره من الجوع أو السبي أو القتل أو الإذلال أو غير ذلك. قوله (وقوله تعالى (وحاق بآل فرعون) الآية) روى الطبري من طريق الثوري عن أبي قيس عن هزيل ابن شريحيل قال: أرواح آل فرعون في طيور سود تغدو وتروح على النار فذلك عرضها. ووصله ابن أبي حاتم من طريق ليث عن أبي قيس فذكر عبد الله بن مسعود فيه، وليث ضعيف، وسيأتي بعد باين في الكلام على حديث ابن عمر بيان أن هذا العرض يكون في الدنيا قبل يوم القيامة. قال القرطبي: الجمهور على أن هذا العرض يكون في البرزخ، وهو حجة في تثبيت عذاب القبر. وقال غيره: وقع ذكر عذاب الدارين في هذه الآية مفسرا ميئا، لكنه حجة على من أنكر عذاب القبر مطلقا لا على من خصه بالكفار. واستدل بها على أن الأرواح باقية بعد فراق الأجساد، وهو قول أهل السنة كما سيأتي. واحتج بالآية الأولى على أن النفس والروح شيء واحد لقوله تعالى (أخرجوا أنفسهم) والمراد الأرواح، وهي مسألة مشهورة فيها أقوال كثيرة وستأتي الإشارة إلى شيء منها في التفسير عند قوله تعالى (ويسألونك عن الروح) الآية. ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث: أولها حديث

لعله  
الجبائي  
عنه  
الطبراني  
الجبائي  
أما الحديث  
أبو علي  
سنة  
هذا الحديث  
عنه

البراء في قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ وقد أورد المصنف في التفسير عن أبي الوليد الطيالسي عن شعبة ، وصرح فيه بالإخبار بين شعبة وعلقمة ، وبالسباع بين علقمة وسعد بن عبيدة . **قوله** ( إذا أقعد المؤمن في قبره أتى ثم شهد ) في رواية الحموي والمستمل ثم يشهد ، هكذا ساقه المصنف بهذا اللفظ ، وقد أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن حفص بن عمر شيخ البخاري فيه بلفظ آيين من لفظه قال : ان المؤمن إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف محمدا في قبره فذلك قوله الخ ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه وغيره بلفظ « أن النبي ﷺ ذكر عذاب القبر فقال : إن المسلم إذا شهد أن لا إله إلا الله وعرف أن محمدا رسول الله ، الحديث . **قوله** في الطريق الثانية ( بهذا وزاد ) يثبت الله الذين آمنوا ) نزلت في عذاب القبر ) يوم أن لفظ غندر كلفظ حفص وزيادة ، وليس كذلك ، وإنما هو بالمعنى ، فقد أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، والقدر الذي ذكره هو أول الحديث ، وبقية عندهم « يقال له من ربك ؟ فيقول : ربى الله ونبي محمد ، ، والقدر المذكور أيضا أخرجه مسلم والنسائي من طريق خيشمة عن البراء ، وقد اختصر سعد وخيشمة هذا الحديث جدا ، لكن أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن خيشمة فزاد فيه « ان كان صالحا وفق ، وان كان لا خير فيه وجد أبه ، وفيه اختصار أيضا وقد رواه زاذان أبو عمر عن البراء مطولا مبينا أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وغيره وفيه من الزيادة في أوله « استعينوا بالله من عذاب القبر ، وفيه « فترد روحه في جسده ، وفيه « فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : ربى الله . فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : ديني الاسلام . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هو رسول الله . فيقولان له : وما يدريك ؟ فيقول : قرأت القرآن كتاب الله فأمنت به وصدقت . فذلك قوله تعالى ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ ، وفيه « وان الكافر تعاد روحه في جسده ، فيأتيه ملكان فيجلسانه فيقولان له : من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، الحديث . وسيأتى نحو هذا في حديث أنس سادس أحاديث الباب ، ويأتى السلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . قال الكرماني : ليس في الآية ذكر عذاب القبر ، قلعله سمي أحوال العبد في قبره عذاب القبر تغليبا لفتنة الكافر على فتنة المؤمن لأجل التخويف ، ولأن القبر مقام الهول والوحشة ، ولأن ملاقات الملائكة مما يهاب منه ابن آدم في العادة . ثانيا حديث ابن عمر في قصة أصحاب القليب قلب بدر وفيه قوله ﷺ « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، أوردته هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا في المغازي . وصالح المذكور في الإسناد هو ابن كيسان . ثالثا حديث عائشة قالت « إنما قال النبي ﷺ لأنهم ليعلمون الآن ما أن كنت أقول لهم حق ، وهذا مصير من عائشة الى رد رواية ابن عمر المذكورة ، وقد خالفها الجمهور في ذلك وقبلوا حديث ابن عمر لموافقة من رواه غيره عليه . وأما استدلالها بقوله تعالى ﴿انك لا تسمع الموتى﴾ فقالوا معناها لا تسمعهم سماعا ينفعهم ، أو لا تسمعهم إلا أن يشاء الله . وقال السهيلي : عائشة لم تحضر قول النبي ﷺ ، فغيرها من حضر أحفظ لفظ النبي ﷺ ، وقد قالوا له « يا رسول الله أتخطب قوما قد جيفوا ؟ فقال : ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحال عالين جاز أن يكونوا سامعين إما بأذان رد وسهم كما هو قول الجمهور ، أو بأذان الروح على رأى من يوجه السؤال الى الروح من غير رجوع الى الجسد . قال : وأما الآية فانها كقوله تعالى ﴿ أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى ﴾ أى إن الله هو الذى يسمع ويهتدى انتهى . وقوله : إنها لم تحضر صحيح ، لكن لا يقدح ذلك في روايتها لأنه مرسل صحابي وهو محمول على أنها سمعت

ذلك من حضره أو من النبي ﷺ بعد . ولو كان ذلك قادحا في روايتها لقدح في رواية ابن عمر فانه لم يحضر أيضا ، ولا مانع أن يكون النبي ﷺ قال اللفظين معا فانه لا تعارض بينهما . وقال ابن التين : لا معارضة بين حديث ابن عمر والآية لأن الموتى لا يسمعون بلا شك ، لكن إذا أراد الله لإسماع ما ليس من شأنه السماع لم يتمتع كقوله تعالى ( إنا عرضنا الأمانة ) الآية ، وقوله ( فقال لها وللارض انثيا طوعا أو كرها ) الآية . وسيأتى في المغازى قول قتادة : إن الله أحيام حتى سمعوا كلام نبيه توبيخا ونقمة انتهى . وقد أخذ ابن جرير وجماعة من الكرامية من هذه القصة أن السؤال في القبر يقع على البدن فقط ، وأن الله يخلق فيه إدراكا بحيث يسمع ويعلم ويلذ ويألم . وذهب ابن حزم وابن هبيرة إلى أن السؤال يقع على الروح فقط من غير عود إلى الجسد ، وخالفهم الجمهور فقالوا : تعاد الروح إلى الجسد أو بعثه كما ثبت في الحديث ، ولو كان على الروح فقط لم يكن للبدن بذلك اختصاص ، ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تتفرق أجزاؤه ، لأن الله قادر أن يعيد الحياة إلى جزء من الجسد ويقع عليه السؤال ، كما هو قادر على أن يجمع أجزائه . والحامل للقائلين بأن السؤال يقع على الروح فقط أن الميت قد يشاهد في قبره حال المسألة لا أثر فيه من إلقاء ولا غيره ، ولا ضيق في قبره ولا سعة ، وكذلك غير المقبور كالصلوب . وجوابهم أن ذلك غير متمتع في القدرة ، بل له نظير في العادة وهو النائم فانه يجد لذة وألما لا يدركه جليسه ، بل اليقظان قد يدرك ألما أو لذة ما يسمعه أو يفكر فيه ولا يدرك ذلك جليسه ، وإنما أتى الغلط من قياس الغائب على الشاهد وأحوال ما بعد الموت على ما قبله ، والظاهر أن الله تعالى صرف أبصار العباد وأسماعهم عن مشاهدة ذلك وستره عنهم إبقاء عليهم لئلا يتدافقوا ، وليست للجوارح الدنيوية قدرة على إدراك أمور الملكوت إلا من شاء الله . وقد ثبتت الأحاديث بما ذهب إليه الجمهور كقوله « انه ليسمع خفق نعالهم » وقوله « تختلف أضلاعه أضمة القبر » وقوله « يسمع صوته إذا ضربه بالمطراق » وقوله « يضرب بين أذنيه » وقوله « فيقعدانه » وكل ذلك من صفات الأجساد . وذهب أبو الهذيل ومن تبعه إلى أن الميت لا يشعر بالتعذيب ولا بغيره إلا بين النفختين ، قالوا وحاله كحال النائم والمغشى عليه لا يحس بالضرب ولا بغيره إلا بعد الافاقة ، والأحاديث الثابتة في السؤال حالة تولى أصحاب الميت عنه ترد عليهم . ( تنبيه ) : وجه إدخال حديث ابن عمر وما عارضه من حديث عائشة في ترجمة عذاب القبر أنه لما ثبت من سماع أهل القلب وتوبيخه لهم دل إدراكهم الكلام بحاسة السمع على جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات إذ الجامع بينهما وبين بقية الأحاديث أن المصنف أشار إلى طريق من طرق الجمع بين حديثي ابن عمر وعائشة بحمل حديث ابن عمر على أن مخاطبة أهل القلب وقعت وقت المسألة وحينئذ كانت الروح قد أعيدت إلى الجسد ، وقد تبين من الأحاديث الأخرى أن الكافر المستول يعذب ، وأما إنكار عائشة فمحتمل على غير وقت المسألة فينتق الخبران . ويظهر من هذا التقرير وجه إدخال حديث ابن عمر في هذه الترجمة والله أعلم . رابع أحاديث الباب حديث عائشة في قصة اليهودية . قوله ( سمعت الأشعث ) هو ابن أبي الشعثاء سليم بن الأسود المخارب . قوله ( عن أبيه ) في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عن أشعث « سمعت أبي » . قوله ( أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر ) وقع في رواية أبي وائل عن مسروق عند المصنف في الدعوات « دخلت عجوزان من عجز يهود المدينة فتالتا : إن أهل القبور يعذبون في قبورهم ، وهو محمول على أن إحداهما تكلمت وأقرتها الأخرى على ذلك فنسبت القول لهما مجازا ، والإفراد يحمل على المتكلمة . ولم أقف على اسم واحدة منهما . وزاد في رواية أبي وائل « فكذبتهما » ووقع عند مسلم من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على امرأة من اليهود وهي

نقول : هل شعرت أنكم تقتنون في القبور . قالت : فارتاع رسول الله ﷺ وقال : إنما يفتن يهود . قالت عائشة : فلبننا ليالي ، ثم قال رسول الله ﷺ : هل شعرت أنه أوحى إلى أنكم تقتنون في القبور . قالت عائشة : فسمعت رسول الله ﷺ يستعيد من عذاب القبر ، وبين هاتين الروايتين مخالفة ، لأن في هذه أنه ﷺ أنكر على اليهودية ، وفي الأول أنه أقرها . قال النووي تبعا للطحاوي وغيره : هما قصتان ، فأنكر النبي ﷺ قول اليهودية في القصة الأولى ، ثم أعلم النبي ﷺ بذلك ولم يعلم عائشة ، فجاءت اليهودية مرة أخرى فذكرت لها ذلك فأنكرت عليها مستندة إلى الانكار الأول ، فأعلمها النبي ﷺ بأن الوحي نزل باتبائه انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أنه ﷺ كان يتعوذ سرا فلما رأى استغراب عائشة حين سمعت ذلك من اليهودية أعلن به انتهى . وكأنه لم يقف على رواية الزهري عن عروة التي ذكرناها عن صحيح مسلم ، وقد تقدم في باب التعوذ من عذاب القبر ، في الكسوف من طريق عمرة عن عائشة ، ان يهودية جاءت تسألها فقالت لها : أعاذك الله من عذاب القبر ، فسألت عائشة رسول الله ﷺ : أنعذب الناس في قبورهم ؟ فقال رسول الله ﷺ عائذا بالله من ذلك . ثم ركب ذات غدادة مركبا تخسفت الشمس ، فذكر الحديث ، وفي آخره : ثم أمرهم أن يتعوذوا من عذاب القبر ، وفي هذا موافقة لرواية الزهري وأنه ﷺ لم يكن علم بذلك . وأصرح منه ما رواه أحمد بإسناد على شرط البخاري عن سعيد بن عمرو بن سعيد الأموي عن عائشة : ان يهودية كانت تخدمها ، فلا تصنع عائشة اليها شيئا من المعروف إلا قالت لها اليهودية : وقال الله عذاب القبر . قالت : فقلت يا رسول الله هل للقبر عذاب ؟ قال : كذبت يهود ، لا عذاب دون يوم القيامة . ثم مكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث ، فخرج ذات يوم نصف النهار وهو ينادى بأعلى صوته : أيها الناس استعيذوا بالله من عذاب القبر ، فان عذاب القبر حق ، وفي هذا كله أنه ﷺ إنما علم بحكم عذاب القبر إذ هو بالمدينة في آخر الأمر كما تقدم تاريخ صلاة الكسوف في موضعه . وقد استشكل ذلك بأن الآية المتقدمة مكية وهي قوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا ﴾ وكذلك الآية الأخرى المتقدمة وهي قوله تعالى ﴿ النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ﴾ والجواب أن عذاب القبر إنما يؤخذ من الأول بطريق المفهوم في حق من لم يتصف بالإيمان ، وكذلك بالمنطوق في الأخرى في حق آل فرعون وإن التحق بهم من كان له حكمهم من الكفار ، فالذي أنكره النبي ﷺ إنما هو وقوع عذاب القبر على الموحدين ، ثم أعلم ﷺ أن ذلك قد يقع على من يشاء الله منهم لجزم به وحذر منه وبالف في الاستعاذة منه تعليقا لأمرته وإرشادا ، فانتفى التمارض بحمد الله تعالى . وفيه دلالة على أن عذاب القبر ليس بخاص بهذه الأمة بخلاف المسألة ففيها اختلاف سيأتى ذكره آخر الباب . قوله ( قال نعم عذاب القبر ) كذا الأكثر ، زاد في رواية الحموي والمستمل « حق » ، وليس بجيد لأن المصنف قال عقب هذه الطريق : زاد غندر « عذاب القبر حق » ، فتبين أن لفظ « حق » ليست في رواية عبدان عن أبيه عن شعبة ، وأنها ثابتة في رواية غندر عن شعبة وهو كذلك . وقد أخرج طريق غندر النسائي والإسماعيلي كذلك وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . ( تنبيه ) : وقع قوله « زاد غندر الخ » في رواية أبي ذر وحده ، ووقع ذلك في بعض النسخ عقب حديث أسماء بنت أبي بكر وهو غلط . خامسها حديث أسماء بنت أبي بكر أورده مختصرا جدا بلفظ « قام رسول الله ﷺ خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء » ، فلما ذكر ذلك ضج المسلمون ضجة ، وهو مختصر ، وقد ساقه النسائي والإسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري فزاد بعد قوله ضجة « حالت بيني وبين أن أفهم آخر كلام رسول الله ﷺ » ، فلما سكث

ضجيجهم قلت لرجل قريب مني : أي بارك الله فيك ، ماذا قال رسول الله ﷺ في آخر كلامه ؟ قال قال : قد أوحى إلى أنسكم تقتنون في القبور قريبا من فتنة الدجال ، انتهى . وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الكسوف من طريق فاطمة بنت المنذر عن أسماء بتمامه ، وفيه من الزيادة « يؤتى أحدكم فيقال له : ما عليك بهذا الرجل ، الحديث ، فلم يبين فيه ما بين في هذه الرواية من تفهيم الرجل المذكور لأسماء فيه . وأخرجه في كتاب الجمعة من طريق فاطمة أيضا وفيه أنه « لما قال أما بعد لفظ نسوة من الانصار ، وأنها ذهبت لتسكتبن فاستفهمت عائشة عما قال ، فيجمع بين مختلف هذه الروايات أنها احتاجت إلى الاستفهام مرتين ، وأنه لما حدثت فاطمة لم تبين لها الاستفهام الثاني . ولم أقف على اسم الرجل الذي استفهمت منه عن ذلك إلى الآن . ولأحد من طريق محمد بن المنكدر عن أسماء مرفوعا « إذا دخل الإنسان قبره فإن كان مؤمنا احتق به عمله فيأتيه الملك فترده الصلاة والصيام ، فيناديه الملك : اجلس ، فيجلس فيقول : ما تقول في هذا الرجل محمد ؟ قال : أشهد أنه رسول الله . قال : على ذلك عشت وعليه مت ، وعليه تبعث ، الحديث . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الحديث الذي يليه . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد حديث أسماء في كتاب العلم ، ووقع في بعض النسخ هنا « زاد غندر عذاب القبر ، وهو غلط لأن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة الذي قبله ، وأما حديث أسماء فلا رواية لغندر فيه . سادس أحاديث الباب حديث أنس ، وقد تقدم بهذا الاسناد في « باب خفق النعال ، وعبد الأعلى المذكور فيه هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . قوله ( إن العبد إذا وضع في قبره ) كذا وقع عنده مختصرا ، وأوله عند أبي داود من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بهذا السند « أن نبي الله ﷺ دخل نخلابني النجار ، فسمع صوتا ففرح فقال : من أصحاب هذه القبور ؟ قالوا : يا رسول الله ناس ماتوا في الجاهلية . فقال : تتوّدوا بالله من عذاب القبر ومن فتنة الدجال . قالوا : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : إن العبد ، فذكر الحديث ، فأفاد بيان سبب الحديث . قوله ( وانه ليسمع قرع نعالهم ) زاد مسلم « إذا انصرفوا ، وفي رواية له « يأتيه ملكان ، زاد ابن حبان والترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة « أسودان أزرقان يقال لأحدهما المنكر وللآخر النكير ، وفي رواية ابن حبان « يقال لهما منكر ونكير ، زاد الطبراني في الأوسط من طريق أخرى عن أبي هريرة « أعينهما مثل قدور النحاس ، وأنيابهما مثل صياصي البقر ، وأصواتهما مثل الرعد ، ونحوه لعبد الرزاق من مرسل عمرو بن دينار وزاد « يحفران بأنيابهما ويطنان في أشعارهما ، معهما مرزبة لو اجتمع عليها أهل منى لم يقلوها ، وأورد ابن الجوزي في « الموضوعات ، حديثا فيه « أن فيهم رومان وهو كبيرهم ، وذكر بعض الفقهاء أن اسم اللذين يسألان المذنب منكر ونكير ، وأن اسم اللذين يسألان المطيع مبشر وبشير . قوله ( فيقعدانه ) زاد في حديث البراء فتعاد روحه في جسده كما تقدم في أول أحاديث الباب ، وزاد ابن حبان من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، فإذا كان مؤمنا كانت الصلاة عند رأسه ، والزكاة عن يمينه ، والصوم عن شماله ، وفعل المعروف من قبل رجله . فيقال له : اجلس ، فيجلس وقد مثلت له الشمس عند الغروب ، زاد ابن ماجه من حديث جابر « فيجلس فيمسح عينيه ويقول : دعوني أصلي . . قوله ( فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ) زاد أبو داود في أوله « ما كنت تعبد ؟ فإن هداه الله قال : كنت أعبد الله . فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل ، ولأحد من حديث عائشة « ما هذا الرجل الذي كان فيكم ، وله من حديث أبي سعيد « فإن كان مؤمنا قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله .



فيقال له : صدقت ، زاد أبو داود ، فلا يسأل عن شيء غيرهما ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر المتقدم في العلم والطهارة وغيرهما ، فلما المؤمن أو الموقن فيقول : محمد رسول الله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأجبنا وآمنا واتبعنا . فيقال له : ثم صالحا ، وفي حديث أبي سعيد عند سعيد بن منصور ، فيقال له : ثم نومة العروس ، ثم يكون في أحل نومة نامها أحد حتى يبعث ، وللترمذى في حديث أبي هريرة ، ويقال له : ثم ، فينام نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحب أهله إليه حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك ، ولابن حبان وابن ماجه من حديث أبي هريرة وأحمد من حديث عائشة ، ويقال له : على اليقين كنت وعليه مت وعليه تبعث أن شاء الله . **قوله** ( فيقال له : انظر الى مقعدك من النار ) في رواية أبي داود ، فيقال له : هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عز وجل عصمك ورحمك فأبدلك الله به بيتا في الجنة . فيقول : دعوني حتى أذهب فأبشر أهلي ، فيقال له : اسكت ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، كان هذا منزلك لو كبرت بربك ، ولابن ماجه من حديث أبي هريرة باسناد صحيح ، فيقال له : هل رأيت الله ؟ فيقول ما ينبغي لأحد أن يرى الله ، فتفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها يحطم بعضها بعضا فيقال له : انظر الى ما وقاك الله ، وسيأتي في أواخر الرقاق من وجه آخر عن أبي هريرة ، لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكرا ، وذكر عكسه . **قوله** ( قال قتادة : وذكر لنا أنه يفسح له في قبره ) زاد مسلم من طريق شيبان عن قتادة ، سبعون ذراعا ، ويملا خضرا الى يوم يبعثون ، ولم أقف على هذه الزيادة موصولة من حديث قتادة . وفي حديث أبي سعيد من وجه آخر عند أحمد ، ويفسح له في قبره ، وللترمذى وابن حبان من حديث أبي هريرة ، فيفسح له في قبره سبعين ذراعا ، زاد ابن حبان ، في سبعين ذراعا ، وله من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويرحب له في قبره سبعون ذراعا ، وينور له كالقمر ليلة البدر ، وفي حديث البراء الطويل ، فينادى مناد من السماء : إن صدق عبدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له بابا في الجنة وألبسوه من الجنة . قال فيأتيه من روحها وطيبها ، ويفسح له فيها مد بصره ، زاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ، فيزداد غبطة وسرورا ، فيعاد الجلد الى ما بدأ منه وتجعل روحه في نسمة طائر يملق في شجر الجنة ، <sup>(١)</sup> . **قوله** ( وأما المنافق والكافر ) كذا في هذه الطريقين بواو العطف ، وتقدم في باب خفق النعال ، بها ، وأما الكافر أو المنافق ، بالشك ، وفي رواية أبي داود ، وإن الكافر إذا وضع ، وكذا لابن حبان من حديث أبي هريرة ، وكذا في حديث البراء الطويل ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، وإن كان كافرا أو منافقا ، بالشك ، وله في حديث أسماء ، فإن كان فاجرا أو كافرا ، وفي الصحيحين من حديثها ، وأما المنافق أو المرتاب ، وفي حديث جابر عند عبد الرزاق وحديث أبي هريرة عند الترمذى ، وأما المنافق ، وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي هريرة عند ابن ماجه ، وأما الرجل السوء ، وللطبراني من حديث أبي هريرة ، وإن كان من أهل الشك ، فاختلفت هذه الروايات لفظا وهي مجتمعة على أن كلا من الكافر والمنافق يسأل ، ففيه تعقب على من زعم أن السؤال إنما يقع على من يدعى الإيمان إن محقا وإن مبطلا ، ومستندهم في ذلك ما رواه

(١) خرج الامام أحمد عن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : نسمة المؤمن طائر يملق في شجر الجنة حتى يرجعه الله الى جسده يوم يبعثه . قال الحافظ ابن كثير في اسناد هذا الحديث : انه إسناد صحيح عزيز عظيم . قال : ومعنى « يملق » أي يأكل . وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود مرفوعا : أرواح الشهداء في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح في الجنة حيث شاءت ، ثم تأوي الى تلك القناديل ، الحديث . والله أعلم

عبد الرزاق من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين قال : إنما يفتن رجلان : مؤمن ومنافق ، وأما الكافر فلا يسأل عن محمد ولا يعرفه ، وهذا موقوف . والاحاديث الناصة على أن الكافر يسأل مرفوعة مع كثرة طرقها الصحيحة فهي أولى بالقبول ، وجزم الترمذى الحكيم بأن الكافر يسأل ، واختلف في الطفل غير المميز فحزم القرطبي في التذكرة بأنه يسأل ، وهو منقول عن الحنفية ، وجزم غير واحد من الشافعية بأنه لا يسأل ، ومن ثم قالوا : لا يستحب أن يلقن . واختلف أيضا في النبي هل يسأل ، وأما الملك فلا أعرف أحدا ذكره ، والذي يظهر أنه لا يسأل لأن السؤال يختص بمن شأنه أن يفتن ، وقد مال ابن عبد البر الى الأول وقال : الآتي تذل على أن الفتنة لمن كان منسوباً الى أهل القبلة ، وأما الكافر الجاحد فلا يسأل عن دينه . وتعقبه ابن القيم في «كتاب الروح» وقال : في الكتاب والسنة دليل على أن السؤال للكافر والمسلم ، قال الله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويصل الله الظالمين ﴾ وفي حديث أنس في البخاري « وأما المنافق والكافر ، يواو العطف ، وفي حديث أبي سعيد « فان كان مؤمناً - فذكره وفيه - وان كان كافراً ، وفي حديث البراء « وان الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا - فذكره وفيه - فيأتيه منكر ونكير ، الحديث أخرجه أحمد هكذا ، قال : وأما قول أبي عمر : فأما الكافر الجاحد فليس من يسأل عن دينه ، فجوابه أنه نبي بلا دليل ، بل في الكتاب العزيز الدلالة على أن الكافر يسأل عن دينه ، قال الله تعالى ﴿ فلنسلن الذين أرسل اليهم ولنسلن المرسلين ﴾ وقال تعالى ﴿ فوردك لنسألتهم أجمعين ﴾ لكن للناس أن يقول إن هذا السؤال يكون يوم القيامة . قوله ( فيقول لا أدري ) في رواية أبي داود المذكورة « وان الكافر اذا وضع في قبره أتاه ملك فينتهره فيقول له : ما كنت تعبد ، وفي أكثر الاحاديث « فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل » وفي حديث البراء « فيقولان له من ربك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، فيقولان له : ما دينك ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري . فيقولان له : ما هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : هاه هاه لا أدري ، وهو أتم الاحاديث سياقاً . قوله ( كنت أقول ما يقول الناس ) في حديث أسماء « سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، وكذا في أكثر الاحاديث . قوله ( لا دريت ولا تليت ) كذا في أكثر الروايات بمشاة مفتوحة بعد هاء لام مفتوحة وتحتانية ساكنة ، قال ثعلب : قوله « تليت » أصله تلوت ، أى لا فهمت ولا قرأت القرآن ، والمعنى لا دريت ولا اتبع من يدرى ، وإنما قاله بالياء لمواخاة دريت . وقال ابن السكيت : قوله « تليت » إتباع ولا معنى لها ، وقيل صوابه ولا اتليت بزيادة همزتين قبل المشاة بوزن افتعلت من قولهم ما ألوت أى ما استطعت ، حكى ذلك عن الأصمى ، وبه جزم الخطابي . وقال الفراء : أى قصرت كأنه قيل له لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية ثم أنت لا تدري وقال الأزهري : الآلو يكون بمعنى الجهد وبمعنى التقصير وبمعنى الاستطاعة . وحكى ابن قتيبة عن يونس بن حبيب أن صواب الرواية « لا دريت ولا اتليت » بزيادة ألف وتسكين المشاة كأنه يدعو عليه بأن لا يكون له من يتبعه ، وهو من الاتلاء يقال ما أتلت ابله أى لم تلد أولادا يتبعونها . وقال : قول الأصمى أشبه بالمعنى ، أى لا دريت ولا استطعت أن تدري . ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد « لا دريت ولا اهدت » وفي مرسل عبيد بن عمير عند عبد الرزاق « لا دريت ولا أفاحت » . قوله ( بمطارق من حديد ضربة ) تقدم في « باب خفق النعال » بلفظ « بمطرقة » على الإفراد ، وكذا هو في معظم الاحاديث . قال الكرماني : الجمع مؤذن بأن كل جزء من أجزاء تلك المطرقة مطرقة برأسها مبالغة . وفي حديث البراء « لو ضرب بها جبل لصار

تراباً ، وفي حديث أسماء ، ويسلط عليه دابة في قبره معها سوط ثمرته جرة مثل غرب البعير تضربه ما شاء الله صماء لا تسمع صوته فترحه ، وزاد في أحاديث أبي سعيد وأبي هريرة وعائشة التي أشرنا إليها ، ثم يفتح له باب إلى الجنة فيقال له : هذا منزلك لو آمنت بربك ، فاما اذ كفرت فان الله أبدلك هذا ، ويفتح له باب إلى النار ، زاد في حديث أبي هريرة ، فيزداد حسرة وثبوراً ، ويضيق عليه قبره حتى تختلف أضلاعه ، وفي حديث البراء ، فينادى منذ من السماء : أفرشوه من النار ، وألبسوه من النار ، وافتحوا له باباً إلى النار ، فيأتيه من حرها وسمومها ، .

**قوله** (من يليه) قال المهلب : المراد الملائكة الذين يلون قننته ، كذا قال ، ولا وجه لتخصيصه بالملائكة فقد ثبت أن الهائم تسمعه . وفي حديث البراء : يسمعه من بين المشرق والمغرب ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، يسمعه خلق الله كلهم غير الثقلين ، وهذا يدخل فيه الحيوان والجماد ، لكن يمكن أن يخص منه الجماد . ويؤيده أن في حديث أبي هريرة عند البراء : يسمعه كل دابة إلا الثقلين ، والمراد بالثقلين الإنس والجن ، قيل لم ذلك لأنهم كالثقل على وجه الأرض . قال المهلب : الحكمة في أن الله يسمع الجن قول الميت قدموني ولا يسمعون صوته إذا عذب بأن كلامه قبل الدفن متعلق بأحكام الدنيا وصوته إذا عذب في القبر متعلق بأحكام الآخرة ، وقد أخفى الله على المكلفين أحوال الآخرة إلا ما شاء الله إبقاء عليهم كما تقدم . وقد جاء في عذاب القبر غير هذه الأحاديث : منها عن أبي هريرة وابن عباس وأبي أيوب وسعد وزيد بن أرقم وأم خالد في الصحيحين أو أحدهما ، وعن جابر عند ابن ماجه ، وأبي سعيد عند ابن مردويه ، وعمر وعبد الرحمن بن حسنة وعبد الله بن عمرو عند أبي داود ، وابن مسعود عند الطحاوي ، وأبي بكرة وأسماء بنت يزيد عند النسائي ، وأم مبشر عند ابن أبي شيبة ، وعن غيرهم . وفي أحاديث الباب من الفوائد : إثبات عذاب القبر ، وأنه واقع على الكفار ومن شاء الله من الموحدين . والمساءلة وهل هي واقعة على كل واحد ؟ تقدم تقرير ذلك ، وهل تختص بهذه الأمة أم وقعت على الأمم قبلها ؟ ظاهر الأحاديث الأول وبه جزم الحكيم الترمذي وقال : كانت الأمم قبل هذه الأمة تأتيمهم الرسل فان أطاعوا فذاك وإن أبوا اعتزلوهم وعوجلوا بالعذاب ، فلما أرسل الله محمداً رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب ، وقبل الإسلام بمن أظهره سواء أسر الكفر أولاً ، فلما ماتوا قبض الله لهم فتان القبر ليستخرج سرهم بالسؤال وليبزي الله الحبيث من الطيب ويثبت الله الذين آمنوا ويصل الله الظالمين انتهى . ويؤيده حديث زيد بن ثابت مرفوعاً ، ان هذه الأمة تنبئ في قبورها ، الحديث أخرجه مسلم ، ومثله عند أحمد عن أبي سعيد في أثناء حديث ، ويؤيده أيضا قول المسكين ، ما تقول في هذا الرجل محمد ، وحديث عائشة عند أحمد أيضا بإفظ ، وأما فتنة القبر في تفتنون وعنى تسألون ، وجنح ابن القيم إلى الثاني . قال : ليس في الأحاديث ما ينفي المسألة عن تقدم من الأمم ، وإنما أخبر النبي ﷺ أمته بكيفية امتحانهم في القبور ، أنه نفي ذلك عن غيرهم ، قال : والذي يظهر أن كل نبي مع أمته كذلك ، فتعذب كفارهم في قبورهم بعد سؤالهم إقامة الحجج عليهم كما يعذبون في الآخرة بعد السؤال وإقامة الحجج . وحكي في مسألة الأطفال احتلالاً ، والظاهر أن ذلك لا يمتنع في حق المميز دون غيره . وفيه ذم التقليد في الاعتقادات لمعاينة من قال : كنت أسمع الناس يقولون بينما ففاته ، وفيه أن الميت يحيا في قبره للمسألة خلافاً لمن رده واحتج بقوله تعالى ﴿ قالوا ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ﴾ الآية قال : فلو كان يحيا في قبره للزم أن يحيا ثلاث مرات ويموت ثلاثاً وهو خلاف النص ، والجواب بأن مراد بالحياة في القبر للمسألة ليست الحياة المستقرة المصودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتدبيره وتصرفه

وتحتاج الى ما يحتاج اليه الاحياء ، بل هي مجرد اعادة لفائدة الامتحان الذي وردت به الاحاديث الصحيحة ، فهي إعادة عارضة ، كما حي خلق لكثير من الانبياء لمساكنهم لهم عن أشياء ثم عادوا موتى . وفي حديث عائشة جواز التحديث عن أهل الكتاب بما وافق الحق

### ٨٧ - باب التعموذ من عذاب القبر

١٣٧٥ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى **حدثنا** شعبة قال **حدثني** عون بن أبي جحيفة عن أبيه عن البراء بن عازب عن أبي أيوب رضي الله عنهم قال « خرج النبي ﷺ وقد وجبت الشمس ، فسمع صوتاً فقال : يهود تعذب في قبورها . وقال النضر : أخبرنا شعبة **حدثنا** عون سمعت أبي سمعت البراء عن أبي أيوب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ »

١٣٧٦ - **حدثنا** مكي **حدثنا** وهيب عن موسى بن عتبة قال : **حدثني** ابنه خالد بن سعيد بن العاص « أنها سمعت النبي ﷺ وهو يتعموذ من عذاب القبر . » [ الحديث ١٣٧٦ - طرفه في ٦٣٦٤ ]

١٣٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يدعو : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة المعيا والمات ، ومن فتنة المسيح الدجال »

**قوله** ( باب التعموذ من عذاب القبر ) قال الزين بن المنير : أحاديث هذا الباب تدخل في الباب الذي قبله ، وإنما أفردتها عنها لأن الباب الأول يعقود لثبوته ردا على من أنكروه ، والثاني لبيان ما ينبغي اعتياده في مدة الحياة من التوسل الى الله بالنجاة منه والابتهاال اليه في الصرف عنه . **قوله** ( أخبرنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان . **قوله** ( عن أبي أيوب ) هو الأنصاري . وفي هذا الاسناد ثلاثة من الصحابة في نسق أولهم أبو جحيفة . **قوله** ( وجبت الشمس ) أي سقطت ، والمراد غروبها . **قوله** ( فسمع صوتاً ) قيل يحتمل أن يكون سمع صوت ملائكة العذاب أو صوت اليهود المذبذبين أو صوت وقع العذاب . قلت : قد وقع عند الطبراني من طريق عبد الجبار بن العباس عن عون بهذا السند مفسراً ولفظه « خرجت مع النبي ﷺ حين غربت الشمس ومعى كوز من ماء ، فانطلق لحاجته حتى جاء فوضأته فقال : أسمع ما أسمع ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : أسمع أصوات اليهود يعذبون في قبورهم » . **قوله** ( يهود تعذب في قبورها ) هو خبر مبتدأ أي هذه يهود ، أو هو مبتدأ خبره مخذوف . قال الجوهرى : اليهود قبيلة والأصل اليهوديون خذفت ياء الاضافة مثل زنج وزنجي ثم عرف على هذا الحد لجمع على قياس شعير وشعيرة ثم عرف الجمع بالآلف واللام ولولا ذلك لم يحز دخول الآلف واللام لأنه معرفة مؤنث مجرى مجرى القبيلة وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث . وهو موافق لقوله فيما تقدم من حديث عائشة « إنما تعذب اليهود ، وإذا ثبت أن اليهود تعذب يهودتهم ثبت تعذيب غيرهم من المشركين لأن كفرهم بالشرك أشد من كفر اليهود . **قوله** ( وقال النضر

الخ) ساق هذه الطريق لتصریح عون فيها بسماعه له من أبيه وسماخ أبيه له من البراء ، وقد وصلها الاسماعيلی من طريق أحمد بن منصور عن النضر ولم يسق المتن ، وساقه إسحق بن راهويه في مسنده عن النضر بلفظه فقال : هذه يهود تعذب في قبورها ، قال ابن رشيد : لم يجر للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث ذكر ، فلهذا قال بعض الشارحين : إنه من بقية الباب الذي قبله ، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز ، قال : ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه عليه السلام تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود ، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب فكيف مع سماعه . قال : وهذا جار على ما عرف من عادة المصنف في الأغماض . وقال الكرمانی : العادة قاضية بأن كل من سمع مثل ذلك الصوت يتعوذ من مثله . قوله (حدثنا علي) هو ابن أسد ، وبنت خالد اسمها أمة وتكنى أم خالد ، وقد أورده المصنف في الدعوات من وجه آخر ، عن موسى بن عقبة سمعت أم خالد بنت خالد ولم أسمع أحدا سماع من النبي غيرها ، فذكره . ووقع في الطبراني من وجه آخر عن موسى بلفظه استجبروا بالله من عذاب القبر فان عذاب القبر حق ، قوله في حديث أبي هريرة (كان رسول الله ﷺ يدعو) زاد الكشميهني ويقولون وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في آخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة

## ٨٨ - باب عذاب القبر من الغيبة والبول

١٣٧٨ - **حديث** قتبية حدثنا جرير عن الأعمش عن مجاهد عن طاووس قال ابن عباس رضي الله عنهما «مر النبي ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير . ثم قال : بلى ، أما أحدهما فكان يسمى بالنسيمة ، وأما أحدهما فكان لا يستتر من بوله . قال : ثم أخذ عوداً رطباً فكسره بانتنتين ، ثم غرز كل واحد منهما على قبر ثم قال : لعله يخفف عنهما ، ما لم ييبسا»

قوله (باب عذاب القبر من الغيبة والبول) قال الزين بن المنير : المراد بتخصيص هذين الأمرين بالذكر تعظيم أمرهما ، لا نفي الحكم عما عداهما . فعلى هذا لا يلزم من ذكرهما حصر عذاب القبر فيهما ، لكن الظاهر من الاختصار على ذكرهما أنهما أمكن في ذلك من غيرهما ، وقد روى أصحاب السنن من حديث أبي هريرة استنزهوا من البول ، فان عامة عذاب القبر منه ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس في قصة القبرين ، وليس فيه للغيبة ذكر ، وإنما ورد بلفظ النسيمة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الطهارة . وقيل مراد المصنف أن الغيبة تلازم النسيمة لأن النسيمة مشتقة على ضربين : نقل كلام المفتاب إلى الذي اغتابه ، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده . قال ابن رشيد : لكن لا يلزم من الوعيد على النسيمة ثبوته على الغيبة وحدها ، لأن منسية النسيمة أعظم ، وإذا لم تساوها لم يصح اللاحق اذ لا يلزم من التعذيب على الأشد التعذيب على الأخف ، لكن يجوز أن يكون ورد على معنى التوقع والحذر فيكون قصد التحذير من المغتاب لئلا يكون له في ذلك نصيب انتهى . وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ الغيبة كما بيناه في الطهارة ، فالظاهر أن البخاري جرى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث والله أعلم

## ٨٩ - باب الميت يُعرض عليه مقعده بالغداة والعشي

١٣٧٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إن أحدكم إذا مات عُرضَ عليه مقعده بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة »

[ الحديث ١٣٧٩ - طرفاه في : ٣٧٤ ، ٦٥١٥ ]

**قوله** ( باب الميت يُعرض عليه مقعده بالغداة والعشي ) أورد فيه حديث ابن عمر ، أن أحدكم إذا مات عُرضَ عليه مقعده بالغداة والعشي ، قال ابن التين : يحتمل أن يريد بالغداة والعشي غداة واحدة وعشية واحدة يكون العرض فيها . ومعنى قوله حتى يبعثك الله ، أى لا تصل إليه الى يوم البعث . ويحتمل أن يريد كل غداة وكل عشي ، وهو محمول على أنه يحيا منه جزء . ليدرك ذلك فغير يمنع أن تعاد الحياة الى جزء من الميت أو أجزاء وأصح مخاطبته والعرض عليه انتهى . والاول موافق للأحاديث المتقدمة قبل بآيين في سياق المسألة وعرض المقعدين على كل أحد . وقال القرطبي : يجوز أن يكون هذا العرض على الروح فقط ، ويجوز أن يكون عليه مع جزء من البدن . قال : والمراد بالغداة والعشي وقتها وإلا فالوقت لا صباح عندم ولا مساء . قال : وهذا في حق المؤمن والكافر واضح ، فأما المؤمن المخطئ فحتمل في حق أيضا ، لأنه يدخل الجنة في الجملة ، ثم هو مخصوص بغير الشهداء لأنهم أحياء وأرواحهم تسرح في الجنة . ويحتمل أن يقال : إن فائدة العرض في حقهم تبشير أرواحهم باستقرارها في الجنة مقترنة بأجسادها ، فإن فيه قدرا زائدا على ما هي فيه الآن . **قوله** ( أن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة ) اتحد فيه الشرط والجزاء لفظا ولا بد فيه من تقدير ، قال التوربشقي : التقدير إن كان من أهل الجنة فمقعده من مقاعد أهل الجنة يُعرض عليه . وقال الطيبي : الشرط والجزاء إذا اتحدا لفظا دل على الفخامة ، والمراد أنه يرى بعد البعث من كرامة الله ما ينسبه هذا المقعد انتهى . ووقع عند مسلم بلفظ « أن كان من أهل الجنة فالجنة » أى فالعرض الجنة . وفي هذا الحديث إثبات عذاب القبر ، وأن الروح لا تفنى بفناء الجسد لأن العرض لا يقع إلا على حي . وقال ابن عبد البر : استدلل به على أن الأرواح على أقدية القبور<sup>(١)</sup> . قال : والمعنى عندى أنها قد تكون على أقدية قبورها لا أنها لا تفارق الأقدية ، بل هي كما قال مالك إنه يلزمه أن الأرواح تسرح حيث شاءت . **قوله** ( حتى يبعثك الله يوم القيامة ) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك ، حتى يبعثك الله يوم القيامة ، وحكى ابن عبد البر فيه الاختلاف بين أصحاب مالك ، وأن الأكثر رواه كرواية البخاري وأن ابن القاسم رواه كرواية مسلم ، قال : والمعنى حتى يبعثك الله الى ذلك المقعد . ويحتمل أن يعود الضمير الى الله ، فألى الله ترجع الأمور ، والاول

( ١ ) ما قاله ابن عبد البر ومالك في الأرواح ضعيف مخالف لظاهر القرآن الكريم ، وقد دل ظاهر القرآن على أن الأرواح ممسكة عند الله سبحانه وتعالى من العذاب والنعم ما شاء الله من ذلك ، ولا مانع من عرض العذاب والنعم عليها وإحساس البدن أو ما بق منه بما شاء الله من ذلك كما هو قول أهل السنة ، والدليل المعارف قوله تعالى « وإله يتوفى الأنفس حين موتها ، والتي لم تمت في منامها ، فيمسك التي قضى عليها الموت ، ويرسل الأخرى الى أجل مسمى » . وقد دلت الأحاديث على إعادتها الى الجسد بعد الدفن عند السؤال ، ولأمانع من إعادتها إليه فيما يشاء الله من الأوقات كوقت السلام عليه . وثبت في الحديث الصحيح أن أرواح المؤمنين في شكل منور تعلق بشجر الجنة وأرواح الشهداء في أجواف طير خضر تسرح في الجنة حيث شاءت . الحديث . والله أعلم

أظهر ٥١ . ويؤيده رواية الزهري عن سالم عن أبيه بلفظ « ثم يقال : هذا مقعدك الذي تبعث إليه يوم القيامة » أخرجه مسلم . وقد أخرج النسائي رواية ابن القاسم لكن لفظه كلفظ البخاري

### ٩٠ - باب كلام الميت على الجنائز

١٣٨٠ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ فَاحْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ قَدَّمُونِي ، قَدَّمُونِي . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ : يَا وَيْلَهَا ، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا ؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ »

**قوله** ( باب كلام الميت على الجنائز ) أى بعد حملها . أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل بضعة وثلاثين باباً ، وترجم له قول الميت وهو على الجنائز قدموني ، قال ابن رشيد : الحكمة في هذا التكرير أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها وهي باب السرعة بالجنائز ، لاشتغال الحديث على بيان موجب الاسراع ، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للتي قبلها كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العرض إنما يكون عند حمل الجنائز لأنها حينئذ يظهر لها ما تؤل إليه فتقول ما تقول

### ٩١ - باب ما قيل في أولاد المسلمين . وقال أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ :

« مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ »

١٣٨١ - **حَدَّثَنَا** يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَا مِنْ نَاسٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ يَبَاهُمْ »

١٣٨٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا تُوُفِّيَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ » [ الحديث ١٣٨٢ - طرقه في : ٣٢٥٥ ، ٦١٩٥ ]

**قوله** ( باب ما قيل في أولاد المسلمين ) أى غير البالغين . قال الزين بن المنير : تقدم في أوائل الجنائز ترجمة « من مات له ولد فأحتسب » وفيها الحديث المصدر به ، وإنما ترجم بهذه لمعرفة مال الأولاد ، ووجه انتزاع ذلك أن من يكون سببا في حجب النار عن أبيه أولى بأن يحجب هو لأنه أصل الرحمة وسببها . وقال النووي : أجمع من يعتد به من علماء المسلمين على أن من مات من أطفال المسلمين فهو من أهل الجنة . وتوقف فيه بعضهم لحديث عائشة ، بنى الذي أخرجه مسلم بلفظ « توفى صبي من الأنصار فقلت : طوبى له لم يعمل سوءا ولم يدركه . فقال النبي ﷺ : أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلا ، الحديث . قال والجواب عنه أنه له لها من المسارعة الي القطع من غير دليل ، أو قال ذلك قبل أن يعلم أن أطفال المسلمين في الجنة انتهى . وقال القرطبي : نبي بعضهم

الخلاف في ذلك . وكأنه عنى ابن أبي زيد فانه أطلق الإجماع في ذلك ، ولعله أراد إجماع من يعتد به . وقال المازري : الخلاف في غير أولاد الأنبياء انتهى . ولعل البخارى أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث أبي هريرة الذى بدأ به كما سيأتى ، فان فيه التصريح بادخال الأولاد الجنة مع آبائهم . وروى عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن علي مرفوعا ، ان المسلمين وأولادهم في الجنة ، وان المشركين وأولادهم في النار ، ثم قرأ ﴿ والذين آمنوا واتبعهم ﴾ الآية ، وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية وبه جزم ابن عباس . قوله ( وقال أبو هريرة الخ ) لم أره موصولا من حديثه على هذا الوجه ، نعم عند أحمد من طريق عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما الله وإياهم بفضل رحمته الجنة » ، ولمسلم من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا « لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسب إلا دخلت الجنة » الحديث . وله من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة « ان النبي ﷺ قال لامرأة : دفنت ثلاثة ؟ قالت : نعم . قال : لقد احتظرت بحظار شديد من النار ، وفي صحيح أبي عوانة من طريق عاصم عن أنس « مات ابن للزبير فخرج عليه ، فقال النبي ﷺ : من مات له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث كانوا له حجابا من النار » . قوله ( كان له ) كذا للأكثر أى كان موتهم له حجابا ، وللكشميني كانوا ، أى الأولاد . قوله ( ثلاثة من الولد ) سقط قوله « من الولد » في رواية أبي زر ، وكذا سبق من رواية عبد الوارث عن عبد العزيز في « باب فضل من مات له ولد فاحتسب » وتقدم الكلام عليه مستوفى هناك . قوله ( لما توفى إبراهيم ) زاد الاسماعيلى من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة بسنده « ابن رسول الله ﷺ » وله من طريق معاذ عن شعبة بسنده عن النبي ﷺ « توفى ابنه إبراهيم » . قوله ( ان له مرضعا في الجنة ) قال ابن التين : يقال امرأة مرضع بلاهاء مثل حائض ، وقد ارضعت فهى مرضعة إذا بنى من الفعل ، قال الله تعالى ﴿ تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾ قال : وروى « مرضعا » بفتح الميم أى إرضاعا انتهى . وقد سبق الى حكاية هذا الوجه الخطايبى ، والأول رواية الجمهور ، وفي رواية عمرو المذكورة « مرضعا ترضعه في الجنة » وقد تقدم الكلام على قصة موت إبراهيم مستوفى في « باب قول النبي ﷺ إنا بك لمحزونون » وإيراد البخارى له في هذا الباب بشره باختيار القول الصائر الى أنهم في الجنة ، فكأنه توقف فيه أولا ثم جزم به .

## ٩٢ - باب ما قيل في أولاد المشركين

١٣٨٣ - **حديث** جَبَّانٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مَعْيَدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ « سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ، فَقَالَ : اللَّهُ إِذَا خَلَقَهُمْ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » [الحديث ١٣٨٣ - طرفه في : ٦٠٩٧]

١٣٨٤ - **حديث** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذُرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ » [الحديث ١٣٨٤ - طرفاه في : ٦٠٩٨ ، ٦٦٠٠]

١٣٨٥ - **حديث** آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُمَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ



الله عنه قال : قال النبي ﷺ « كلُّ مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كمثل البهيمة تُذَنَّبُ البهيمة ، هل تَرَى فيها جذعاء ؟ »

**قوله** ( باب ما قيل في أولاد المشركين ) هذه الترجمة تشعر أيضا بأنه كان متوقفا في ذلك ، وقد جزم بعد هذا في تفسير سورة الزوم بما يدل على اختيار القول الصائر الى أنهم في الجنة كما سيأتي تحريره ، وقد رتب أيضا أحاديث هذا الباب ترتيبا يشير الى المذهب المختار ، فانه صدره بالحديث الدال على التوقف ، ثم نفي بالحديث المرجح لكونهم في الجنة ، ثم ثلث بالحديث المصرح بذلك فان قوله في سياقه د وأما الصبيان حوله فأولاد الناس ، قد أخرجه في التعبير بلفظ د وأما الولدان الذين حوله فبكل مولود يولد على الفطرة . فقال بعض المسلمين : وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، ويؤيده ما رواه أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا د سألت ربي اللاهين من ذرية البشر أن لا يهذبهم فأعطانيهم ، إسناده حسن . وورد تفسير د اللاهين ، بأنهم الاطفال من حديث ابن عباس مرفوعا أخرجه البزار ، وروى أحد من طريق خنساء بنت معاوية بن صريم عن عمها قالت د قلت يا رسول الله من في الجنة ؟ قال : النبي في الجنة ، والشهيد في الجنة ، والمولود في الجنة ، إسناده حسن . واختلف العلماء قديما وحديثا في هذه المسألة على أقوال : أحدها أنهم في مشيئة الله تعالى ، وهو منقول عن الحادين وابن المبارك وإسحق ، ونقله البيهقي في الاعتقاد ، عن الشافعي في حق أولاد الكفار خاصة ، قال ابن عبد البر : وهو مقتضى صنيع مالك ، وليس عنده في هذه المسألة شيء منصوص ، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة وأطفال الكفار خاصة في المشيئة ، والحجة فيه حديث د الله أعلم بما كانوا عاملين ، . ثانيا أنها تبع آبائهم ، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار ، وحكاه ابن حزم عن الأزارقة من الخوارج ، واحتجوا بقوله تعالى ( رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ) وتعبه بأن المراد قوم نوح خاصة ، وإنما دعا بذلك لما أوحى الله اليه ( أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ) وأما حديث د هم من آبائهم أو منهم ، فذاك ورد في حكم الحربى ، وروى أحد من حديث عائشة د سألت رسول الله ﷺ عن ولدان المسلمين ، قال : في الجنة . وعن أولاد المشركين ، قال : في النار فقلت : يا رسول الله لم يدركوا الأعمال ، قال : ربك أعلم بما كانوا عاملين ، لو شئت أسمعك تضاعفهم في النار ، وهو حديث ضعيف جدا لأن في أسناده أبا عقيل مولى بهية وهو متروك . ثالثا أنهم يكونون في برزخ بين الجنة والنار ، لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة ، ولا سيأت يدخلون بها النار . رابعا خدم أهل الجنة ، وفيه حديث عن أنس ضعيف أخرجه أبو داود الطيالسي وأبو يعلى ، والطبراني والبزار من حديث سمرة مرفوعا د أولاد المشركين خدم أهل الجنة ، وإسناده ضعيف . خامسا أنهم يصيرون ترابا ، روى عن ثمامة بن أشرس . سادسها هم في النار حكاه عياض عن أحد ، وغلطه ابن أبي عمير بأنه قول لبعض أصحابه ولا يحفظ عن الامام أصلا . سابعها أنهم يمتحنون في الآخرة بأن ترفع لهم نار ، فمن دخلها كانت عليه بردا وسلاما ، ومن أبى عذب ، أخرجه البزار من حديث أنس وأبي سعيد ، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل . وقد صحت مسألة الامتحان في حق المجنون ومن مات في الفترة من طرق صحيحة ، وحكى البيهقي في د كتاب الاعتقاد ، أنه المذهب الصحيح ، وتعبق بأن الآخرة ليست دار تسكليف فلا عمل فيها ولا ابتلاء ، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع الاستقرار في الجنة أو النار ، وأما في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك ، وقد قال تعالى ( يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا

يستطيعون) وفي الصحيحين « ان الناس يؤمرون بالسجود، فيصير ظهر المسافر طبقا، فلا يستطيع أن يسجد، .  
 ناهيا عنهم في الجنة، وقد تقدم القول فيه في « باب فضل من مات له ولد، قال النووي: وهو المذهب الصحيح  
 المختار الذي صار اليه المحققون، لقوله تعالى ( وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ) وإذا كان لا يعذب العاقل  
 لكونه لم يبلغه الدعوة فلأن لا يعذب غير العاقل من « باب الأولى، ولحديث سمرة المذكور في هذا الباب، ولحديث  
 عمة خنساء المتقدم، ولحديث عائشة الآتي قريبا. ناسمها الوقف. عاشرها الإمساك. وفي الفرق بينهما دقة. ثم  
 أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث: أحدها حديث ابن عباس وأبي هريرة وسئل عن أولاد المشركين، وفي  
 رواية ابن عباس « ذراري المشركين، ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية هذا السائل، لكن عند أحد وأبي  
 داود عن عائشة ما يحتمل أن تكون هي السائلة، فأخرجنا من طريق عبد الله بن أبي قيس عنها قالت « قلت:  
 يا رسول الله ذراري المسلمين؟ قال: مع آبائهم. قلت: يا رسول الله بلا عمل؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين،  
 الحديث. وروى عبد الرزاق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « سألت خديجة النبي ﷺ  
 عن أولاد المشركين، فقال: هم مع آبائهم، ثم سأله بعد ذلك فقال: الله أعلم بما كانوا عاملين، ثم سأله بعد  
 ما استحكم الاسلام فنزل ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) قال: هم على الفطرة، أو قال: في الجنة، وأبو معاذ  
 هو سليمان بن أرقم وهو ضعيف، ولو صح هذا لكان قاطعا للزاع رافعا لكثير من الاشكال المتقدم. قوله ( الله  
 أعلم ) قال ابن قتيبة: معنى قوله « بما كانوا عاملين، أي لو أبقاهم، فلا تحكوا عليهم بشيء. وقال غيره: أي علم  
 أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبر بعلم شيء<sup>(١)</sup> لوجود كيف يكون، مثل قوله ( ولو ردوا  
 لعادوا ) ولكن لم يرد أنهم يجازون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل. ( تنبيه ): لم يسمع ابن  
 عباس هذا الحديث من النبي ﷺ، بين ذلك أحد من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال: كنت أقول في  
 أولاد المشركين: هم منهم، حتى حدثني رجل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، فلقيته فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال  
 « ربهم أعلم بهم، هو خلقهم وهو أعلم بما كانوا عاملين، فأمسكت عن قولي أنهم. وهذا أيضا يوقع القول الأول  
 الذي حكيناه. وأما حديث أبي هريرة فهو طرف من ثاني أحاديث الباب كما سيأتي في القدر من طريق همام عن أبي  
 هريرة، ففي آخره « قالوا: يا رسول الله، أفرأيت من يموت وهو صغير؟ قال: الله أعلم بما كانوا عاملين، وكذا  
 أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فقال رجل: يا رسول الله أ رأيت لو مات قبل ذلك، ولأبي  
 داود من طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو رواية همام، وأخرج أبو داود عقبه عن ابن  
 وهب سمعت مالكا وقيل له « إن أهل الاهواء يحتجون علينا بهذا الحديث يعني قوله « فأبواه يهودانه أو ينصرانه،  
 فقال مالك: احتج عليهم بآخره « الله أعلم بما كانوا عاملين. ووجه ذلك أن أهل القدر استدلوا على أن الله فطر  
 العباد على الاسلام ولأنه لا يضل أحدا وإنما يضل الكافر أبواه، فأشار مالك الى الرد عليهم بقوله « الله أعلم، فهو  
 دال على أنه يعلم بما يصيرون اليه بعد إجماعهم على الفطرة، فهو دليل على تقدم العلم الذي ينكره غلاتهم، ومن ثم قال  
 الشافعي: أهل القدر إن أثبتوا العلم خصموا. قوله ( عن أبي سلة ) « كذا رواه ابن أبي ذئب عن الزهري، وتابعه  
 يونس كما تقدم قبل أبواب من طريق عبد الله بن المبارك عنه، وأخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس،

وخالفهما الزبيدي ومعمّر فروياه عن الزهري عن سعيد بن المسيب بدل أبي سلمة ، وأخرجه الذهلي في «الزهریات» من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، وقد تقدم أيضا من طريق شعيب عن الزهري عن أبي هريرة من غير ذكر واسطة . وصنيع البخاري يقتضي ترجيح طريق أبي سلمة ، وصنيع مسلم يقتضي تصحيح القولين عن الزهري ، وبذلك جزم الذهلي . قوله ( كل مولود ) أي من بني آدم ، وصرح به جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » وكذا رواه خالد الواسطي عن عبد الرحمن ابن إسحق عن أبي الزناد عن الأعرج ذكرها ابن عبد البر ، واستشكل هذا التركيب بأنه يقتضي أن كل مولود يقع له التهود وغيره مما ذكر ، والترض أن بعضهم يستمر مسلما ولا يقع له شيء ، والجواب أن المراد من التركيب أن الكفر ليس من ذات المولود ومقتضى طبعه ، بل إنما حصل بسبب خارجي ، فإن سلم من ذلك السبب استمر على الحق . وهذا بقوى المذهب الصحيح في تأويل الفطرة كما سيأتي . قوله ( يولد على الفطرة ) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين ، وأصرح منه رواية يونس المتقدمة بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « ليس من مولود يولد إلا على هذه الفطرة حتى يعبر عنه لسانه » ، وفي رواية له من هذا الوجه « ما من مولود إلا وهو على الفطرة » . وحكى ابن عبد البر عن قوم أنه لا يقتضي العموم ، وإنما المراد أن كل من ولد على الفطرة وكان له أبوان على غير الإسلام فقلاه إلى دينهما ، فتقدير الخبر على هذا : كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودان مثلاً فانهما يهودانه ثم يصير عند بلوغه إلى ما يحكم به عليه . ويكنى في الرد عليهم رواية أبي صالح المتقدمة . وأصرح منها رواية جعفر بن ربيعة بلفظ « كل بني آدم يولد على الفطرة » ، وقد اختلف السلف في المراد بالفطرة في هذا الحديث على أقوال كثيرة ، وحكى أبو عبيد أنه سأل محمد بن الحسن صاحب أبي خنيفة عن ذلك فقال : كان هذا في أول الإسلام قبل أن تنزل الفرائض ، وقبل الأمر بالجهاد . قال أبو عبيد : كأنه عني أنه لو كان يولد على الإسلام فأت قبل أن يهوده أبواه مثلاً لم يرثاه . والواقع في الحكم أنهما يرثانه فدل على تغير الحكم . وقد تعقبه ابن عبد البر وغيره . وسبب الاشتباه أنه حمله على أحكام الدنيا ، فلذلك ادعى فيه النسخ . والحق أنه لإخبار من النبي ﷺ بما وقع في نفس الأمر ، ولم يرد به إثبات أحكام الدنيا . وأشهر الأقوال أن المراد بالفطرة الإسلام ، قال ابن عبد البر : وهو المعروف عند عامة السلف . وأجمع أهل العلم بالتأويل على أن المراد بقوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ الإسلام ، واحتجوا بقول أبي هريرة في آخر حديث الباب : اقرؤا إن شئتم ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ ومحدث عياض بن حمار عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه « أني خلقت عبادة حنفاء كلهم ، فأجتلتهم الشياطين عن دينهم ، الحديث . وقد رواه غيره فزاد فيه « حنفاء مسلمين ، ورجحه بعض المتأخرين بقوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ لأنها إضافة مدح ، وقد أمر نبيه بلزومها ، فعلم أنها الإسلام . وقال ابن جرير : قوله ﴿ فأقم وجهك للدين ﴾ أي سدد لطاعته ﴿ حنيفا ﴾ أي مستقيما ﴿ فطرة الله ﴾ أي صفة الله ، وهو منصوب على المصدر الذي دل عليه الفعل الأول ، أو منصوب بفعل مقدر ، أي الزم . وقد سبق قبل أبواب قول الزهري في الصلاة على المولود : من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام ، وسيأتي في تفسير سورة الروم جزم المصنف بأن الفطرة الإسلام ، وقد قال أحد : من مات أبواه وهما كافران حكم بإسلامه . واستدل بحديث الباب فدل على أنه فسر الفطرة بالإسلام . وتعقبه بعضهم بأنه كان يلزم أن لا يصح استرقاقه ، ولا يحكم

باسلامه اذا أسلم أبويه . والحق أن الحديث سيق لبيان ما هو في نفس الأمر ، لا لبيان الأحكام في الدنيا .  
وحكى محمد بن نصر أن آخر قول أحد أن المراد بالفطرة الاسلام . قال ابن القيم : وقد جاء عن أحد أجوبة كثيرة  
يحتج فيها بهذا الحديث على أن الطفل إنما يحكم بكفره بأبويه ، فاذا لم يكن بين أبوين كافرين فهو مسلم . وروى أبو  
داود عن حماد بن سلمة أنه قال : المراد أن ذلك حيث أخذ الله عليهم العهد حيث قال ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾  
ونقله ابن عبد البر عن الأوزاعي وعن سخنون ، ونقله أبو يعلى بن الفراء عن إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو  
ما حكاه الميموني عنه وذكره ابن بطه ، وقد سبق في باب اسلام الصبي ، في آخر حديث الباب من طريق يونس  
ثم يقول ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها - الى قوله - القيم ﴾ وظاهره أنه من الحديث المرفوع ، وليس كذلك بل  
هو من كلام أبي هريرة أدرج في الخبر ، بينه مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري ولفظه « ثم يقول أبو هريرة  
اقرأوا إن شئتم ، قال الطيبي : ذكر هذه الآية عقب هذا الحديث بقوى ما أوله حماد بن سلمة من أوجه : أحدها  
أن التعريف في قوله « على الفطرة » إشارة الى معبود وهو قوله تعالى ﴿ فطرة الله ﴾ ومعنى المأمور في قوله ﴿ فأقم  
وجهك ﴾ أى اثبت على العهد القديم . ثانيا ورود الرواية بلفظ « الملة » بدل الفطرة و « الدين » في قوله ﴿ للدين  
حنيفا ﴾ هو عين الملة ، قال تعالى ﴿ دينا قيا ملة إبراهيم حنيفا ﴾ ويؤيده حديث عياض المتقدم . ثالثا التشبيه  
بالمحسوس المعان ليفيد أن ظهوره يقع في البيان مبلغ هذا المحسوس ، قال : والمراد تمكن الناس من الهدى في  
أصل الجبلية ، والتهيؤ لقبول الدين ، فلو ترك المرء عليها لاستمر على لزومها ولم يفارقها الى غيرها ، لأن حسن هذا  
الدين ثابت في النفوس ، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالتقليد انتهى . والى هذا مال القرطبي في « المفهم »  
فقال : المعنى أن الله خلق قلوب بني آدم مؤهلة لقبول الحق ، كما خلق أعينهم وأسماعهم قابلة للمرئيات والمسموعات ،  
فما دامت باقية على ذلك القبول وعلى تلك الأهلية أدركت الحق ، ودين الاسلام هو الدين الحق ، وقد دل على هذا  
المعنى بقية الحديث حيث قال « كما تنتج البهيمة » ، يعنى أن البهيمة تلد الولد كامل الخلقة ، فلو ترك كذلك كان بريئا من  
العيب ، لكنهم تصرفوا فيه بقطع أذنه مثلا فخرج عن الأصل ، وهو تشبيه واقع ووجهه واضح والله أعلم . وقال  
ابن القيم : ليس المراد بقوله « يولد على الفطرة » أنه خرج من بطن أمه يعلم الدين ، لأن الله يقول ﴿ والله أخرجكم  
من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾ ولكن المراد أن فطرته مقتضية لمعرفة دين الاسلام ومحبه ، فنفس الفطرة  
تستلزم الإقرار والمحبة ، وليس المراد بمجرد قبول الفطرة لذلك ، لأنه لا يتغير بتوיד الأبوين مثلا بحيث يخرج عن  
الفطرة عن القبول ، وإنما المراد أن كل مولود يولد على إقراره بالربوبية ، فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن  
ذلك الى غيره ، كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من ارتضاع اللبن حتى يصرفه عنه الصارف ، ومن ثم شبهت  
الفطرة باللبن بل كانت إياه في تأويل الرؤيا . والله أعلم . وفي المسألة أقوال أخر ذكرها ابن عبد البر وغيره : منها  
قول ابن المبارك : ان المراد أنه يولد على ما يصير اليه من شقاوة أو سعادة ، فمن علم الله أنه يصير مسلما ولد على  
الإسلام ، ومن علم الله أنه يصير كافرا ولد على الكفر ، فكأنه أول الفطرة بالعلم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يكن  
لقوله « فأبواه يهودانه الخ » معنى لانهما فعلا به ما هو الفطرة التي ولد عليها فينثني في التمثيل بحال البهيمة . ومنها أن  
المراد أن الله خلق فيهم المعرفة بالانكار ، فلما أخذ الميثاق من الذرية قالوا جميعا ﴿ بلى ﴾ أما أهل السعادة فقالوا  
طوعا ، وأما أهل الشقاوة فقالوا كرها . وقال محمد بن نصر : سمعت إسحق بن راهويه يذهب الى هذا المعنى ويرجح ،

وتعقب بأنه يحتاج الى نقل صحيح ، فانه لا يعرف هذا التفصيل عند أخذ الميثاق إلا عن السدى ولم يسنده ، وكأنه أخذه من الاسرائيليات . حكاه ابن القيم عن شيخه . ومنها أن المراد بالفطرة الخلقة أى يولد سالماً لا يعرف كفراً ولا إيماناً ، ثم يعتقد إذا بلغ التكليف . ورجحه ابن عبد البر وقال : إنه يطابق التمثيل بالهيمه ولا يخالف حديث عياض لأن المراد بقوله ( حنيفاً ) أى على استقامة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقتصر فى أحوال التبديل على ملل الكفر دون ملة الاسلام . ولم يكن لاستشهاد أبى هريرة بالآية معنى . ومنها قول بعضهم : ان اللام فى الفطرة للعهد أى فطرة أبويه ، وهو متعقب بما ذكر فى الذى قبله . ويؤيد المذهب الصحيح أن قوله « فأبواه يهودانه الخ » ليس فيه لوجود الفطرة شرط . بل ذكر ما يمنع موجبها كحصول اليهودية مثلاً متوقف على أشياء خارجة عن الفطرة ، بخلاف الاسلام . وقال ابن القيم : سبب اختلاف العلماء فى معنى الفطرة فى هذا الحديث أن القدرية كانوا يحتاجون به على أن الكفر والمعصية ليسا بقضاء الله بل بما ابتدأ الناس لإحداثه ، فحاول جماعة من العلماء مخالفتهم بتأويل الفطرة على غير معنى الإسلام ، ولا حاجة لذلك ، لأن الآثار المنقولة عن السلف تدل على أنهم لم يفهموا من لفظ الفطرة إلا الإسلام ، ولا يلزم من حملها على ذلك موافقة مذهب القدرية ، لأن قوله « فأبواه يهودانه الخ » محمول على أن ذلك يقع بتقدير الله تعالى ، ومن ثم احتج عليهم مالك بقوله فى آخر الحديث « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وقوله ( فأبواه ) أى المولود ، قال الطيبي : الفاء اما للتعقيب أو السببية أو جزاء شرط مقدر ، أى إذا تقرر ذلك فن تغير كان بسبب أبويه إما بتعليمهما إياه أو بترغيبهما فيه ، وكونه تبعاً لهما فى الدين يقتضى أن يكون حكمه حكمهما . وخص الأبوان بالذكر للعالم ، فلا حجة فيه لمن حكم باسلام الطفل الذى يموت أبواه كافرين كما هو قول أحد ، فقد استمر عمل الصحابة ومن بعدهم على عدم التعرض لأطفال أهل الذمة . وقوله ( كمثل الهيمه تنتج الهيمه ) أى تلدها فالهيمه الثانية بالنصب على المفعولية وقد تقدم بلفظ « كما تنتج الهيمه هيمه » ، قال الطيبي : قوله « كما » حال من الضمير المنسوب فى « يهودانه » ، أى يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة تشبهاً بالهيمه التى جدعت بعد أن خلقت سليمة ، أو هو صفة مصدر محذوف أى يغيرانه تغييراً مثل تغييرهم الهيمه السليمة ، قال : وقد تنازعت الأفعال الثلاثة فى « كما » على التقديرين . قوله ( تنتج ) يضم أوله وسكون النون وفتح المثناة بعدها جيم ، قال أهل اللغة : تنتج الناقة على صيغة ما لم يسم فاعله تنتج بفتح المثناة وأنتج الرجل ناقته ينتجها لإنتاجا ، زاد فى الرواية المتقدمة وهيمه جمعاء ، أى لم يذهب من بدنها شيء ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها . قوله ( هل ترى فيها جدعاء ) ؟ قال الطيبي : هو فى موضع الحال أى سليمة مقولاً فى حقها ذلك ، وفيه نوع التأكيد أى إن كل من نظر إليها قال ذلك لظهور سلامتها . والجدعاء المقطوعة الأذن ، فقيه إيماناً الى أن تصميمهم على الكفر كان بسبب صممهم عن الحق . ووقع فى الرواية المتقدمة بلفظ « هل تحسون فيها من جدعاء » . هو من الإحساس والمراد به العلم بالشئ . يريد أنها تولد لا جدع فيها وإنما يجدعها أهلها بعد ذلك . وسيأتى فى تفسير سورة الروم أن معنى قوله ( لا تبديل لخلق الله ) أى لدين الله وتوجيه ذلك . ( تنبيه ) : ذكر ابن هشام فى « المغنى » عن ابن هشام الخضرأوى أنه جعل هذا الحديث شاهداً لورود « حتى » للاستثناء ، فذكره بلفظ « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » وقال : ولك أن تخرجه على أن فيه حذفاً أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون ، يعنى فتكون للغاية على بابها انتهى . ومال صاحب « المغنى » فى موضع آخر الى أنه ضمن « يولد » معنى

ينشأ مثلاً ، وقد وجدت الحديث في تفسير ابن مردويه من طريق الاسود بن سريع بلفظ « ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة ، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها » الحديث . وهو يؤيد الاحتمال المذكور . واللفظ الذي ساقه الحضراوي لم أره في الصحيحين ولا غيرهما ، إلا عند مسلم كما تقدم في رواية « حتى يعرب عنه لسانه » ثم وجدت أبا نعيم في مستخرجه على مسلم أورد الحديث من طريق كثير بن عبيد عن محمد بن حرب عن الزبيدي عن الزهري بلفظ « ما من مولود يولد في بني آدم إلا يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه يهودانه ، الحديث . وكذا أخرجه ابن مردويه من هذا الوجه ، وهو عند مسلم عن حاجب بن الوليد عن محمد بن حرب بلفظ « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، أبواه يهودانه » الحديث

٩٣ - باب \* ١٣٨٦ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** جرير بن حازم **حَدَّثَنَا** أبو رجاء عن **سَمُرَةَ** بن جندب قال « كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه فقال : مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا ؟ قال : فَمَنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا ، فيقولُ ما شاء الله . فسألنا يوماً فقال : هل رأى أحدٌ منكم رؤْيَا ؟ قلنا : لا . قال : لَسَكُنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي ، فَأَخَذَا يَدَيَّ فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمَقْدَسَةِ ، فَذَا رَجُلٌ جَالِسٌ وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ - قال بعض أصحابنا عن موسى : كَلْبٌ مِنْ حَدِيدٍ يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ - حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُ شِدْقَهُ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَيَلْتَمِسُ شِدْقَهُ هَذَا ، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ . قلت : ما هذا ؟ قلنا : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى أتينا على رجلٍ مضطجعٍ على قَفَاهُ ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ يَفْهَرُ أَوْ صَخْرَةً ، فَيَشْدَحُ بِهِ رَأْسَهُ ، فَذَا ضَرْبَةٌ تَدْهَمُهُ الْحَجَرُ ، فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِسَ رَأْسَهُ وَعَادَ رَأْسَهُ كَمَا هُوَ ، فَذَا إِلَيْهِ فَضْرِبَةٌ ، قلت : مَنْ هَذَا ؟ قلنا : انْطَلِقْ . فانطلقنا إلى ثَمَبٍ مِثْلِ الثَّنُورِ أَعْلَاهُ ضَيْقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا ، فَذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا ، فَذَا تَخَدَّتْ رَجَعُوا فِيهَا ، وَفِيهَا رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ . قلت : مَنْ هَذَا ؟ قلنا : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى أتينا على نَهْرٍ مِنْ دِيمَ ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ ، عَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ - قال يزيدُ وَوَهَبُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ : وَعَلَى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ - فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ ، فَذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِي فِيهِ فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ ، فَجَلَّ كَلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ . قلت : ما هذا ؟ قلنا : انْطَلِقْ . فانطلقنا حتى انتهينا إلى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصِيَانٌ ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يوقِدُهَا ، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَرَ قَطُّ أَحْسَنَ مِنْهَا ، فِيهَا رَجُلَانِ شَيْخٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصِيَانٌ ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ ، فِيهَا شَيْخٌ وَشَبَابٌ . قلت : طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُمْ . قلنا : نعم . أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ يَحْدُثُ بِالْكَذْبَةِ فَيَحْتَمِلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ ، فَيُصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتَهُ

يُشَدِّحُ رَأْسَهُ فَرَجُلٌ عَلَيْهِ اللَّهُ الْقُرْآنَ ، فَنَامَ عَنْهُ بِاللَّيْلِ وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ ، يُفَعِّلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّقَبِ فَهَمُّ الزُّنَاةِ وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ آكُلُو الرُّبَا . وَالشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ . وَالَّذِي يُوَقِّدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ . وَالْدَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشَّهَادَةِ . وَأَنَا جِبْرِيلُ ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ . فَارْفَعْ رَأْسَكَ . فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا فَوْقَ مِثْلُ السَّحَابِ ، قَالَا : ذَاكَ مَنَزِلُكَ . قُلْتُ : دَعَانِي أَدْخُلْ مَنَزِلِي . قَالَا : إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمُرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ ، فَطَرِ اسْتَكْمَلْتَ أَتَيْتَ مَنَزِلَكَ »

**قوله ( باب )** كذا ثبت لجميعهم إلا لأبي ذر ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلق الحديث به ظاهر من قوله في حديث سمرة المذكور ، والشَّيْخُ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ ، وَالصَّبِيَانُ حَوْلَهُ أَوْلَادُ النَّاسِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ أُوْرِدَ فِي التَّعْبِيرِ بزيادة قالوا وأولاد المشركين ؟ فقال : وأولاد المشركين ، وسيأتي الكلام على بقیة الحديث مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . **قوله** في هذه الطريق ( فإذا رجل جالس ورجل قائم بيده ، قال بعض أصحابنا عن موسى : كُوب من حديد في شدقه ) كذا في رواية أبي ذر وهو سياق مستقيم ، ووقع في رواية غيره بخلاف ذلك . والبعض المهم لم أعرف المراد به إلا أن الطبراني أخرجه في « المعجم الكبير » ، عن العباس بن الفضل الأسقاطي عن موسى بن إسماعيل فذكر الحديث بطوله مثل حديث قبله وفيه « بيده كلاب من حديد » . **قوله** فيه ( حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم على وسط النهر . قال يزيد ووهب بن جرير عن جرير بن حازم وعلى شط النهر رجل ) وهذا التعليق عن هذين ثبت في رواية أبي ذر أيضا ، فأما حديث يزيد وهو ابن هارون فوصله أحمد عنه فساق الحديث بطوله وفيه « فإذا نهر من دم فيه رجل ، وعلى شط النهر رجل ، وأما حديث ووهب ابن جرير فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريقه فساق الحديث بطوله وفيه « حتى ينتهي إلى نهر من دم ورجل قائم في وسطه ورجل قائم على شاطئ النهر ، الحديث . وأصل الحديث عند مسلم من طريق ووهب لكن باختصار ، وقوله فيه « إذا ارتفعوا ، كذا فيه بالغاء والعين المهملة ، ووقع في جمع الحميدي « ارتقوا ، بالظاف فقط من الارتقاء وهو الصعود

#### ٩٤ - باب موت يوم الإثنين

١٣٨٧ - **حدثنا** علي بن أسيد **حدثنا** وهيب عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « دخلت على أبي بكر رضي الله عنه فقال : في كم كفنتم النبي ﷺ ؟ قالت : في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة . وقال لها : في أي يوم توفى رسول الله ﷺ ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : فأي يوم هذا ؟ قالت : يوم الإثنين . قال : أرجو فيا بني وبين الليل . فنظر إلى ثوب عليه كان يبرأ فيه ، به رذع من زعفران فقال : اغسلوا ثوبي هذا وزيدوا عليه ثوبين فكفنتوني فيها . قلت إن هذا خلق . قال : إن الحى أخفى بالجديد من الميت ، إنما هو للهيلة . فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ، ودفن قبل أن يصبح »

قوله ( باب موت يوم الاثنين ) قال الزين بن المنير : تعين وقت الموت ليس لأحد فيه اختيار ، لكن في النسب في حصوله مدخل كالرغبة الى الله لغرض التبرك فمن لم تحصل له الاجابة أنيب على اعتقاده . وكان الخبر الذي ورد في فضل الموت يوم الجمعة لم يصح عند البخاري فاقصر على ما وافق شرطه ، وأشار الى ترجيحه على غيره ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر » وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أبو يعلى من حديث أنس نحوه وإسناده أضعف . قوله ( قالت عائشة : دخلت على أبي بكر ) تعني إياها ، زاد أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه « فرأيت به الموت ، فقلت هيب هيب »

من لا يزال دمه مقنعا فإنه في مرة مدفوق

فقال : لا تقول هذا ، ولكن قولي ( وجاءت سكرة الموت بالحق ) الآية - ثم قال - في أي يوم ، الحديث . وهذه الزيادة أخرجه ابن سعد مفردة عن أبي سامة عن هشام . وقولها « هيب » بالجم حكاية بكائها . قوله ( في كم كفنتم النبي ﷺ ) أي كم ثوبا كفنتم النبي ﷺ فيه ؟ وقوله « في كم » معمول مقدم لكفنتم ، قيل : ذكر لها أبو بكر ذلك بصيغة الاستفهام توطئة لها للصبر على فقده ، واستنطاقا لها بما يعلم أنه يعظم عليها ذكره ، لما في بدائه لها بذلك من إدخال الغم العظيم عليها ، لأنه يبعد أن يكون أبو بكر نسي ما سأل عنه مع قرب العهد ، ويحتمل أن يكون السؤال عن قدر الكفن على حقيقته ، لأنه لم يحضر ذلك لاشتغاله بأمر البيعة . وأما تعيين اليوم فنسيانه أيضا محتمل لأنه ﷺ دفن ليلة الاربعاء ، فيمكن أن يحصل التردد هل مات يوم الاثنين أو الثلاثاء . وقد تقدم الكلام على الكفن في موضعه . قوله ( قلت يوم الاثنين ) بالنصب أي في يوم الاثنين ، وقولها بعد ذلك « قلت يوم الاثنين » بالرفع أي هذا يوم الاثنين . قوله ( أرجو فيما بيني وبين الليل ) في رواية المستمل « الليلة » ، وابن سعد من طريق الزهري عن عروة عن عائشة « أول بدء مرض أبي بكر أنه اغتسل يوم الاثنين لسبع خلون من جمادى الآخرة ، وكان يوما باردا ، غم خمسة عشر يوما ، ومات مساء ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة » وأشار الزين بن المنير الى أن الحكمة في تأخر وفاته عن يوم الاثنين مع أنه كان يحب ذلك ويرغب فيه لكونه قام في الأمر بعد النبي ﷺ فتاسب أن تكون وفاته متأخرة عن الوقت الذي قبض فيه رسول الله ﷺ . قوله ( به ردع ) يسكون المهمة بعدما عين مهمة أي لطخ لم يعمه كله . قوله ( وزيدوا عليه ثوبين ) زاد ابن سعد عن أبي معاوية عن هشام « جديدين » . قوله ( فكفنتوني فيهما ) أي المزيدي والمزيد عليه ، وفي رواية غير أبي ذر « فيها » أي الثلاثة . قوله ( خلق ) بفتح المعجمة واللام أي غير جديد ، وفي رواية أبي معاوية عند ابن سعد « ألا نجعلها جددا كلها ؟ قال : لا » ، وظاهره أن أبا بكر كان يرى عدم المغالاة في الأكفان . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنما هو للمهمة » وروى أبو داود من حديث علي مرفوعا « لا تغالوا في الكفن فإنه يسلب سريعا » ولا يعارضه حديث جابر في الأمر بتحسين الكفن أخرجه مسلم . فإنه يجمع بينهما بحمل التحسين على الصفة وحمل المغالاة على الثمن . وقيل التحسين حق الميت ، فإذا أوصى بتركه أتبع كما فعل الصديق ، ويحتمل أن يكون اختار ذلك الثوب بعينه لمضى فيه من التبرك به لكونه صار اليه من النبي ﷺ ، أو لكونه كان جاهد فيه أو تعبد فيه . ويؤيده ما رواه ابن سعد من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : قال أبو بكر « كفنتوني في ثوبي اللذين كنت أصلي فيهما » .



قوله (إنما هو) أى التكفن . قوله (للمهلة) قال عياض : روى بضم الميم وفتحها وكسرها . قلت : جزم به الخليل . وقال ابن حبيب : هو بالكسر الشديد ، وبالفتح القهل ، وبالضم عكر الزيت ؟ والمراد هنا الشديد . ويحتمل أن يكون المراد بقوله (إنما هو) أى الجديد ، وأن يكون المراد بالمهلة ، على هذا القهل أى إن الجديد لمن يريد البقاء ، والاول أظهر . ويؤيده قول القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : كفن أبو بكر في ربطة بيضاء وربطة حمراء وقال : إنما هو لما يخرج من أنفه وفيه ، أخرجه ابن سعد . وله عنه من وجه آخر (إنما هو للمهل والتراب ، وضبط الاصمعي هذه بالفتح . وفي هذا الحديث استحباب التكفين في الثياب البيض وثلاث التكفين وطلب الموافقة فيما وقع للأكابر تبركا بذلك <sup>(١)</sup> . وفيه جواز التكفين في الثياب المفسولة ، وإثبات الحى بالجديد ، والدفن بالليل ، وفضل أبي بكر وصحة فراسته وثباته عند وفاته . وفيه أخذ المراء العلم عن دونه ، وقال أبو عمر : فيه أن التكفين في الثوب الجديد والحلق سواء . وتعقب بما تقدم من احتمال أن يكون أبو بكر اختاره لمعنى فيه ، وعلى تقدير أن لا يكون كذلك فلا دليل فيه على المساواة

### ٩٥ - باب موت الفجأة ، البغنة

١٣٨٨ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : إن أمتي افتلتت نفسها ، وأظننها لو تكلفت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم »

[ الحديث ١٣٨٨ - طرقة في : ٢٧٦٠ ]

قوله (باب موت الفجأة ، البغنة) قال ابن رشيد : هو مضبوط بالكسر على البدل ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أى هي البغنة ، ووقع في رواية الكشميني « بغنة » . والفجأة بضم الفاء وبعد الجيم مد ثم همز ، ويرى بفتح ثم سكون بغير مد ، وهي الهجوم على من لم يشعر به . وموت الفجأة وقوعه بغير سبب من مرض وغيره ، قال ابن رشيد : مقصود المصنف والله أعلم بالإشارة إلى أنه ليس بمكروه ، لأنه ﷺ لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افتلتت نفسها ، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ « موت الفجأة أخذة أسف » . وفي استناده مقال ، لخرى على عادته في الترجمة بما لم يوافق شرطه ، وادخال ما يؤمى إلى ذلك ولو من طرف خفي انتهى . والحديث المذكور أخرجه أبو داود من حديث عبيد بن خالد السلي ورجاله ثقات ، إلا أن راويه رفعه مرة ووقفه أخرى . وقوله « أسف » أى غضب وزنا ومعنى ، وروى بوزن فاعل أى غضبان ، ولأحمد من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ مر بجدار مائل فأسرع وقال : أكره موت الفجوات » قال ابن بطال : وكان ذلك - والله أعلم - لما في موت الفجأة من خوف حرمان الوصية ، وترك الاستعداد للعاد بالثبوت وغيرها من الأعمال الصالحة . وقد روى ابن أبي الدنيا في « كتاب الموت » من حديث أنس نحو حديث عبيد بن خباب « راد فيه » المحروم من حرم وصيته ، انتهى . وفي « مصنف ابن أبي شيبة » عن عائشة وابن مسعود « موت الفجأة راحة للؤمن وأسف على الفاجر » انتهى .

(١) هذا فيه نظر . والصواب أن ذلك غير مشروع إلا بالنسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الله سبحانه شرع لنا التأسي به ، وأما غيره فينبغي رعيه . وسبق في هذا المعنى حواشي في المجلد الأول والثاني وأوائل هذا الجزء ، فراجعها إن شئت . والله الموفق

وقال ابن المنير : لعل البخارى أراد بهذه الترجمة أن من مات فجأة فليست تدرك ولده من أعمال البر ما أمكنه مما يقبل الأيابة ، كما وقع في حديث الباب . وقد نقل عن أحمد وبعض الشافعية كراهة موت الفجأة . ونقل النووى عن بعض المتقدمين أن جماعة من الأنبياء والصالحين ماتوا كذلك . قال النووى : وهو محبوب للراقيين . قلت : وبذلك يجتمع القولان . قوله ( حدثنا محمد بن جعفر ) أى ابن أبى كثير المدنى . قوله ( ان رجلاً ) هو سعد بن عباد ، واسم أمه عمرة ، وسبب حديثه والكلام عليه فى الوصايا إن شاء الله تعالى . قوله ( افتلت ) بضم المشاء وكسر اللام أى سلبت ، على ما لم يسم فاعله ، يقال افتلت فلان أى مات فجأة وافتلت نفسه كذلك ، وضبطه بعضهم بفتح السين إما على التمييز ، وإما على أنه مفعول ثان ، والفتلة والافتلات ما وقع بغمة من غير روية . وذكره ابن قتيبة بالوقف وتقديم المشاء وقال : هى كلمة يقال لمن قتله الحب ولمن مات فجأة ، والمشهور فى الرواية بالفاء . والله أعلم

## ٦٩ - باب ما جاء فى قبر النبي ﷺ وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما

( فَاقْبَرَهُ ) . اقْبَرْتُ الرَّجُلَ : إِذَا جَعَلْتُ لَهُ قَبْرًا . وَقَبْرَتُهُ : دَفَنَتْهُ

( كِفَاتًا ) يَكُونُونَ فِيهَا أَحْيَاءً ، وَيُدْفَنُونَ فِيهَا أَمْوَاتًا

١٣٨٨ - **حدثنا** إسماعيل حدثنى سليمان عن هشام . وحدثنى محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء عن هشام عن عروة عن عائشة قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليمتدّر في مرضه : أين أنا اليوم ، أين أنا غداً ؟ استبطأ ليوم عائشة . فلما كان يوم قبضه الله بين سحرى ونحرى ، ودُفِنَ فى بيتى ،

١٣٩٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن هلال عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « قال رسول الله ﷺ فى مرضه الذى لم يقم منه : آعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . لولا ذلك أبرز قبره ، غير أنه خشى - أو خشى - أن يتخذ مسجداً »

وعن هلال قال : كثنى عروة بن الزبير ولم يولد لى

**حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو بكر بن عياش عن سفيان الثمالي أنه حدثه أنه رأى قبر النبي ﷺ مُسْنَمًا

**حدثنا** عروة حدثنا على عن هشام بن عروة عن أبيه لما سقط عليهم الحائط فى زمان الوليد بن عبد الملك أخذوا فى بنائه ، فبدت لهم قدم ، ففرغوا وظنوا أنها قدم النبي ﷺ ، فاجدوا أحداً يعلم ذلك حتى قال لهم عروة : لا والله ، ما هى قدم النبي ﷺ ، ما هى إلا قدم عمر رضى الله عنه

١٣٩١ - وعن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها أوصت عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما :

لا تدفنى معهم ، وادفنى مع صواحبى بالبييع ، لا أزكى به أبداً

[ الحديث ١٣٩١ - طرقه فى : ٧٣٢٧ ]

١٣٩٢ - **حديث** قتبية حدثنا جرير بن عبد الحميد حدثنا حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن ميمون الأودي قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يا عبد الله بن عمر ، اذهب إلى أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فقل : يقرأ عمر بن الخطاب عليك السلام ، ثم سألها أن أذفن مع صاحب . قالت : كنت أريده نفسي ، فلا ورتته اليوم على نفسي . فلما أقبل قال له : ما لديك ؟ قال : أذيت لك يا أمير المؤمنين . قال : ما كان شيئا أهم إلي من ذلك المضجع ، فإذا قبضت فاحملوني ، ثم سلموا ، ثم قل : يستأذن عمر بن الخطاب ، فإن أذنت لي فادفوني ، وإلا فردوني إلى مقابر المسلمين ، إني لا أعلم أحدا أحق بهذا الأمر من هؤلاء الذر الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض ، فمن استخلفوا بعدى فهو الخليفة فسمعوا له وأطعوا . فسمي عثمان وعائيا وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعبد بن أبي وقاص . وبلغ عليه شاب من الأنصار فقال : أبشر يا أمير المؤمنين بشري الله : كان لك من القدم في الإسلام ما قد علمت ، ثم استخلفت فعدلت ، ثم الشهادة بعد هذا كله . فقال : ليتني يا ابن أخي وذلك كفافا لا على ولا لي . أوصى الخليفة من بعدى بالمهاجرين الأولين خيرا ، أن يعرف لهم حقهم ، وأن يحفظ لهم حرمتهم . وأوصيه بالأنصار خيرا ، الذين تبوءوا الدار والإيمان أن يقبل من محسنهم ويعني عن مبغضهم . وأوصيه بدمه الله وذمة رسوله ﷺ أن يوفى لهم بهديهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وأن لا يكلفوا فوق طاقتهم »

[الحديث ١٣٩٢ - أطرافه في : ٣٠٥٢ ، ٣١٦٢ ، ٣٧٠٠ ، ٤٨٨٨ ، ٧٢٠٧]

**قوله** ( باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ) قال ابن رشيد : قال بعضهم مراده بقوله « قبر النبي ﷺ » المصدر من قبرته قبرا ، والأظهر عندي أنه أراد الاسم ، ومقصوده بيان صفته من كونه مسما أو غير مسم وغير ذلك مما يتعلق بضمه ببعض . **قوله** ( قول الله عز وجل : فأقبه ) يريد تفسير الآية ( ثم أماته بقبره ) أي جعله من يقبر لا ممن يلقي حتى تأكله الكلاب مثلا . وقال أبو عبيدة في « المجاز » : أقبه أمر بأن يقبر . **قوله** ( أقبرت الرجل إذا جعلت له قبرا وقبرته دفنته ) قال يحيى الفراء في المعاني : يقال أقبه جعله مقبورا وقبره دفنه . **قوله** ( كفافا الخ ) روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله ( ألم نجعل الأرض كفافا ، أحياء وأمواتا ) قال : يكونون فيها ما أرادوا ثم يدفنون فيها . ثم أورد المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث عائشة « أن كان رسول الله ﷺ ليمتدر في مرضه ، وقد ضبط في روايتنا بالعين المهملة والذال المعجمة أي يتمنع ، وحكى ابن التين أنه في رواية القابسي بالقاف والعدل المهملة أي يسأل عن قدر ما بقي إلى يومها ، لأن المريض يجحد عند بعض أهله من الأنس مالا يجحد عند بعض . وسيأتى الكلام على فوائد هذا الحديث والذي بعده في « باب الوفاة النبوية » آخر المغازي أن شاء الله تعالى . والمقصود من إيرادها هنا بيان أنه ﷺ دفن في بيت عائشة . وتقدم ثانيهما في « باب ما يكره من اتخاذ القبور على المساجد » من طريق هلال المذكور ، وفي « باب بناء المسجد على القبر » من وجه آخر ، وفي أبواب المساجد أيضاً . **قوله** ( وعن هلال ) يعني بالإسناد المذكور إليه . **قوله** ( كنانى عروة بن الزبير ) أي الذي

روى عنه ذلك الحديث . واختلف في كنية هلال : فاشتهر أنه أبو عمرو ، وقيل أبو أمية ، وقيل أبو الجهم . قوله ( عن سفيان الثوري ) هو ابن دينار على الصحيح ، وقيل ابن زياد ، والصواب أنه غيره ، وكل منهما عصفري كوفي . وهو من كبار أتباع التابعين ، وقد لحق عصر الصحابة ، ولم أر له رواية عن صحابي . قوله ( مسنأ ) أى مرتفعاً ، زاد أبو نعيم في المستخرج ، وقبر أبي بكر وعمر كذلك ، واستدل به على أن المستحب تسنيم القبور ، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشافعية ، وادعى القاضي حسين اتفاق الأصحاب عليه ، وتعقب بأن جماعة من قدماء الشافعية استحبوا التسطيط كما فعل عليه الشافعي وبه جزم الماوردي وآخرون . وقول سفيان الثوري لا حجة فيه كما قال البيهقي لاحتمال أن قبره عليه السلام لم يكن في الأول مسنأ ، فقد روى أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر قال : دخلت على عائشة فقلت : يا أمة الكشي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه ، فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة ، مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء ، زاد الحاكم : فرأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدماً ، وأبا بكر رأسه بين كنفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر رأسه عند رجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا كان في خلافة معاوية ، فكأنها كانت في الأول مسطحة ، ثم لما بنى جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على المدينة من قبل الوليد بن عبد الملك صيروها مرتفعة . وقد روى أبو بكر الآجري في « كتاب صفة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم » من طريق إسحق بن عيسى ابن بنت داود بن أبي هند عن غنيم بن بسطام المدني قال : رأيت قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في إمارة عمر بن عبد العزيز فرأيت مرتفعاً نحواً من أربع أصابع ، ورأيت قبر أبي بكر وراء قبره ، ورأيت قبر عمر وراء قبر أبي بكر أسفل منه . ثم الاختلاف في ذلك في أيهما أفضل لا في أصل الجواز ، ورجح المزني التسنيم من حيث المعنى بأن المسطح يشبه ما يصنع للجوس بخلاف المسمم ، ورجحه ابن قدامة بأنه يشبه أبنية أهل الدنيا وهو من شمار أهل البدع فكان التسنيم أولى . ويرجح التسطيط ما رواه مسلم من حديث فضالة بن عبيد أنه أمر بقبر فسوى ، ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها . قوله ( حدثنا فروة ) هو ابن أبي المغراء ، وعلى هو ابن مسهر ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . قوله ( لما سقط عليهم الحائط ) أى حائط حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي رواية الخوي عنهم : والسبب في ذلك ما رواه أبو بكر الآجري من طريق شبيب بن إسحق عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبي قال : كان الناس يصلون إلى القبر فأمر به عمر بن عبد العزيز فرفع حتى لا يصل إلى أحد . فلما هدم بدت قدم بساق وركبة ففرع عمر بن عبد العزيز ، فأنام عروة فقال : هذا ساق عمر وركبته ، فسرني عن عمر بن عبد العزيز ، وروى الآجري من طريق مالك بن مغول عن رجاء بن حيوة قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عمر بن عبد العزيز - وكان قد اشترى حجر أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم - أن يهدمها ووسع بها المسجد ، ففعل عمر في ناحية ، ثم أمر يهدمها ، فرأيت باكية أكثر من يومئذ . ثم بناء كما أراد . فلما أن بنى البيت على القبر وهدم البيت الأول ظهرت القبور الثلاثة وكان الرمل الذي عليها قد انهار ، ففرع عمر بن عبد العزيز وأراد أن يقوم فيسويها بنفسه ، فقلت له : أصلحك الله ، إنك إن قت قام الناس معك ، فلو أمرت رجلاً أن يصلحها . ورجوت أنه يأمرني بذلك ، فقال : يا مزاحم - يعني مولاه - قم فأصلحها . قال رجاء : وكان قبر أبي بكر عند وسط النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعمر خلف أبي بكر رأسه عند وسطه . وهذا ظاهره يخالف حديث القاسم ، فإن أمكن الجمع وإلا لحديث القاسم أصح . وأما ما أخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة : أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره ، فسند ضعيف ، ويمكن تأويله . والله أعلم .

قوله (وعن مقام) هو بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه المصنف في الاعتصام من وجه آخر عن هشام وأخرجه الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام وزاد فيه ، وكان في بيتها موضع قبر ، . قوله (لا أركى) بضم أوله وفتح الكاف على البناء للمجهول ، أى لا يثنى على بسببه ويحمل لى بذلك مزية وفضل وأنا في نفس الأمر يحتمل أن لا أكون كذلك ، وهذا منها على سبيل التواضع وهضم النفس بخلاف قولها للمركنت أريده لنفسى فكان اجتهداها في ذلك تغير أو لما قالت ذلك للمركن قبل أن يقع لها ما وقع في قصة الجمل فاستحييت بعد ذلك أن تدفن هناك وقد قال عنها عمار بن ياسر وهو أحد من حاربها يومئذ : إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ، وسيأتى ذلك مبسوطا في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى ، وهو كما قال رضى الله تعالى عنهم أجمعين . قوله (رأيت عمر بن الخطاب قال يا عبد الله ابن عمر) هذا طرف من حديث طويل سيأتى في مناقب عثمان وزاد فيه ، وقل يقرأ عليك عمر السلام ولا نقل أمير المؤمنين ، وفي أوله قدر ورقة في سياق مقتله وفي آخره قدر صفحة في قصة بيعة عثمان . قال ابن التين : قول عائشة في قصة عمر ، كنت أريده لنفسى ، يدل على أنه لم يبق ما يسع إلا موضع قبر واحد ، فهو يغابر قولها عند وفاتها لا تدفن عندم فانه يشعر بأنه بقي من البيت موضع الدفن . والجمع بينهما . أنها كانت أولا تظن انه لا يسع إلا قبرا واحدا فلما دفن ظهر لها أن هناك وسعا لقبر آخر ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال : انما استأذنها عمر لان الموضع كان بيتها وكان لها فيه حق ، وكان لها أن تؤثر به على نفسها فأثرت عمر . وفيه الحرص على مجاورة الصالحين في القبور طمعا في اصابة الرحمة اذا نزلت عليهم وفي دعاء من يزورهم من أهل الخير . وفي قول عمر ، قل يستأذن عمر فان أذنت ، أن من وعدة جازله الرجوع فيها ولا يلزم بالوفاء . وفيه أن من بعث رسول في حاجة مهمة أن له أن يسأل الرسول قبل وصوله اليه ولا يعد ذلك من قلة الصبر بل من الحرص على الخير . والله أعلم

## ٩٧ - باب ما ينهى من سب الأموات

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

« لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا » . ورواه عبدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ

أَنَسٍ عَنِ الْأَعْمَشِ . تَابَهُ عَلَى بْنِ الْجَلْدِ وَابْنُ عَرَبَةَ وَابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ

[الحديث ١٣٩٢ - طرقة في : ٦٥١٦]

قوله (باب ما ينهى من سب الأموات) قال الزين بن المنير : لفظ الترجمة يشعر بانقسام السب الى منهى وغير منهى ، ولفظ الخبر مضمونه النهى عن السب مطلقا . والجواب أن عمره مخصوص بحديث أنس السابق حيث قال ﷺ عند ثنائهم بالخير وبالشر ، وأتم شهداء الله في الأرض ، ولم ينكر عليهم . ويحتمل أن اللام في الأموات عهدية والمراد به المسلمون ، لأن الكفار مما يتقرب الى الله بسبهم . وقال القرطبي في الكلام على حديث ، وجبت ، يحتمل أجوبة ، الأول أن الذى كان يحدث عنه بالشر كان مستظفرا به فيكون من باب لا غيبة لغاسق ، أو كان منافقا . ثانيها يحتمل النهى على ما بعد الدفن ، والحواز على ما قبله ليمتظ به من يسمعه . ثالثها يكون النهى العام متأخرا فيكون ناهيا ، وهذا ضعيف . وقال ابن رشيد ما عصبه : ان السب ينقسم في حق الكفار وفي حق

المسلمين ، أما الكافر فيمنع إذا نأذى به الحى المسلم ، وأما المسلم فيحث تدعو الضرورة الى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة ، وقد يجب في بعض المواضع ، وقد يكون فيه مصلحة للبيت ، كمن علم أنه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد الى صاحبه . قال : ولاجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخارى سها عن حديث الثناء بالخير والشر ، وإنما قصد البخارى أن يبين أن ذلك الجائر كان على معنى الشهادة ، وهذا المنوع هو على معنى السب ، ولما كان الميت قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التى بعده . وتأول بعضهم الترجمة الاولى على المسلمين خاصة . والوجه عندى حمله على العموم إلا ما خصصه الدليل . بل لقاتل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبا في اللغة . وقال ابن بطال : سب الأموات يجرى مجرى الغيبة ، فإن كان أغلب أحوال المرء الخير - وقد تكون منه الفتنة - فلا غيبة له ممنوع ، وإن كان فاسقا معلنا فلا غيبة له ، فكذلك الميت . ويحتمل أن يكون النهى على عمومهم فيما بعد الدفن ، والمباح ذكر الرجل بما فيه قبل الدفن ليعتظ بذلك فساق الأحياء ، فإذا صار الى قبره أمسك عنه لأفضائه الى ما قدم . وقد عملت عائشة راوية هذا الحديث بذلك في حق من استحق عندها اللعن فكانت تلغنه وهو حى ، فلما مات تركت ذلك ونهت عن لعنه كما سأذكره .

**قوله ( أفضوا )** أى وصلوا الى ما عملوا من خير أو شر ، واستدل به على منع سب الأموات مطلقا ، وقد تقدم أن عمومهم مخصوص ، وأصح ما قيل في ذلك أن أموات الكفار والفساق يجوز ذكر مساوئهم للتحذير منهم والتنفير عنهم . وقد أجمع العلماء على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتا . **قوله ( رواه عبد الله بن عبد القدوس ومحمد بن أنس عن الأعمش )** أى متابعين لشعبة ، وأنس والد محمد كالجادة ، وهو كوفى سكن الدينور ، ونفقه أبو زرعة وغيره ، وروى عنه من شيوخ البخارى إبراهيم بن موسى الرازى . وأما ابن عبد القدوس فذكره البخارى في التاريخ فقال : لأنه صدوق إلا أنه يروى عن قوم ضعفاء . واختلف كلام غيره فيه ، وليس له فى الصحيح غير هذا الموضع الواحد . ووقع لنا أيضا من رواية محمد بن فضيل عن الأعمش بزيادة فيه ، أخرجه عمر بن شبة فى كتاب أخبار البصرة ، عن محمد بن يزيد الرافعى عنه بهذا السند الى مجاهد ، ان عائشة قالت : ما فعل يزيد الأرجى لعنه الله ؟ قالوا : مات . قالت : أستغفر الله . قالوا : ما هذا ؟ فذكرت الحديث ، وأخرج من طريق مسروق ، ان عليا بعث يزيد بن قيس الأرجى فى أيام الجمل برسالة فلم ترد عليه جوابا ، فبلغها أنه عاب عليها ذلك فكانت تلغنه ، ثم لما بلغها موته نهت عن لعنه وقالت : إن رسول الله نهانا عن سب الأموات ، وصححه ابن حبان من وجه آخر عن الأعمش عن مجاهد بالنص . **قوله ( تابعه على بن الجعد )** وصله المصنف فى الرقاق عنه . **قوله ( ومحمد بن عرعة وابن أبى عدى )** لم أره من طريق محمد بن عرعة موصولا ، وطريق ابن أبى عدى ذكرها الاسماعيلى . ووصله أيضا من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة ، وهو عند أحمد عنه

### ٩٨ - باب ذكر شرار الموتى

١٣٩٤ - **حدثنا عمر بن حفص** **حدثنا أبى** **حدثنا الأعمش** **حدثنى** **عمرو بن مرة** عن **سعيد بن جبيرة** عن **ابن عباس** رضى الله عنهما قال : **قال أبو لهب عليه لعنة الله للنبي ﷺ : نبيّا لك سائر اليوم ، فنزلت ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾**

قوله ( باب ذكر شرار الموتى ) تقدم في الباب قبله من شرح ذلك ما فيه كفاية . وحديث الباب أورده هنا مختصرا ، وسيأتى مطولا مع الكلام عليه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الجنائز من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث و عشرة أحاديث ، المعلق من ذلك والمتابعة ستة وخمسون حديثا ، والبقية موصولة . المكرر من ذلك فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة أحاديث ، والمخالص مائة حديث وحديث . وافقه سلم على تخريجها سوى أربعة وعشرين حديثا وهي : حديث عائشة د أقبل أبو بكر على فرسه ، ، وحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وحديث أنس د أخذ الراية زيد فاصيب ، ، وحديثه د ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة ، ، وحديث عبد الرحمن بن عوف د قتل مصعب بن عمير ، ، وحديث سهل بن سعد د ان امرأة جاءت ببردة منسوجة ، ، وحديث أنس د شهدنا بنتا للنبي ﷺ ، ، وحديث أبي سعيد د اذا وضعت الجنائزة واحتملها الرجال ، ، وحديث ابن عباس في القراءة على الجنائزة بفاتحة الكتاب ، ، وحديث جابر في قصة قتلى أحد د زلومهم بدمائهم ، ، وحديثه في قصة استشهاد أبيه ودفعه ، ، وحديث صفية بنت شيبة في تحریم مكة ، ، وحديث أنس في قصة الغلام اليهودي ، ، وحديث ابن عباس د كنت أنا وأُمي من المستضعفين ، ، وقد وهم المزي تبعا لأبي مسعود في جملة من المتفق ، ، وقد تعقبه الحميدى على أبي مسعود فأجاد ، ، وحديث أبي هريرة الذي يخفق نفسه كما أوضحت فيما مضى ، ، وحديث عمر د أيما مسلم شهد له أربعة بخير ، ، وحديث بنت خالد بن سعيد في التعوذ ، ، وحديث البراء لما توفى إبراهيم ، ، وحديث سمرة في الرؤيا بطوله لكن عند مسلم طرف يسير من أوله ، ، وحديث عائشة د توفى رسول الله ﷺ يوم الاثنين ، ، وحديثها في وصيتها أن لا تدفن معهم ، ، وحديث عمر في قصة وصيته عند قتله ، ، وحديث عائشة د لا تسبوا الأموات ، ، وحديث ابن عباس في قول أبي لهب . وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة ومن بعدهم ثمانية وأربعون أثرا ، منها ستة موصولة ، والبقية معلقة . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٤ - كتاب الزكاة

١ - **باب** وجوب الزكاة . وقول الله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة ٤٣ ، ٨٣ ، ١١٠]  
وقال ابن عباس رضي الله عنهما : حدثني أبو سفيان رضي الله عنه فذكر حديث النبي ﷺ فقال « يا مَرُونا بالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَاةِ »

١٣٩٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفي عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن فقال : ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم »

[الحديث ١٣٩٥ - أطرافه في : ١٤٥٨ ، ١٤٩٦ ، ٢٤٤٨ ، ٤٣٤٧ ، ٧٣٧١ ، ٧٣٧٢]

١٣٩٦ - **حدثنا** خصص بن عمر حدثنا شعبة عن ابن عثمان بن عبد الله بن موهب عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب رضي الله عنه « أن رجلاً قال للنبي ﷺ : أخبرني بعمل يدخلني الجنة . قال : ماله ماله . وقال النبي ﷺ : أرب ماله ، تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقال بهز : حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عثمان وأبو عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طلحة عن أبي أيوب عن النبي ﷺ بهذا . قال أبو عبد الله : أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو

[الحديث ١٣٩٦ - طرقاه في : ٥٩٨٢ ، ٥٩٨٣]

١٣٩٧ - **حدثنا** محمد بن عبد الرحيم حدثنا ثمان بن مسلم حدثنا وهيب عن يحيى بن سعيد بن حبان عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فقال : دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . قال : تعبد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤتي الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان . قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا . فلما ولى قال النبي ﷺ : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا

**حدثنا** مسدد عن يحيى عن أبي حبان قال : أخبرني أبو زرعة عن النبي ﷺ بهذا

١٣٩٨ - **حدثنا** حجاج حدثنا حماد بن زيد حدثنا أبو جرة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما



يقول « قَدِمَ وَفَدُّ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ مِنْ رِبْعَةٍ قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كِفَارٌ مُضَرٌّ ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، فَرُّنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا . قَالَ : أَمَرُكُمْ بِأَرْبَعٍ ، وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ . الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدِهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ . وَأَنْهَاكُمْ عَنِ الدِّبَاءِ ، وَالْحِفْظِ وَالنَّقِيرِ وَالزُّفْتِ »  
وَقَالَ سَلْيَانُ وَأَبُو النَّعْمَانِ عَنْ حَمَادٍ « الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »

١٣٩٩ - **حديث** أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا تَوَقَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أُبْرِتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمِنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مَنَى مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ »

[ الحديث ١٣٩٩ - أطرافه في : ١٤٥٧ ، ٦٩٢٤ ، ٧٢٨٤ ]

١٤٠٠ - « قَالَ : وَاللَّهِ لَا قَاتِلَ مِنْ فِرْقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ . وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا . قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ »

[ الحديث ١٤٠٠ - أطرافه في : ١٤٥٦ ، ٦٩٢٥ ، ٧٢٨٥ ]

قَوْلُهُ ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - كِتَابُ الزَّكَاةِ ) الْبَسْمَلَةُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَلَا كَثُرَ الرَّوَاةُ بِأَبٍ ، بَدَلُ كِتَابٍ ، وَسَقَطَ ذَلِكَ لِأَبِي ذَرٍّ فَلَمْ يَقُلْ بِأَبٍ وَلَا كِتَابٍ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ « كِتَابُ الزَّكَاةِ - بِأَبٍ وَجُوبُ الزَّكَاةِ » . وَالزَّكَاةُ فِي اللُّغَةِ النَّهْءُ ، يَقَالُ زَكَ الزُّرْعَ إِذَا نَمَا ، وَتَرَدَّ أَيْضًا فِي الْمَالِ ، وَتَرَدَّ أَيْضًا بِمَعْنَى التَّطَهِيرِ . وَشَرْعًا بِالْإِعتَابَيْنِ مَعًا : أَمَّا بِالْأَوَّلِ فَلِأَنَّهُ إِخْرَاجُهَا سَبَبُ النَّهْءِ فِي الْمَالِ ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ الْأَجْرَ بِسَبَبِهَا يَكْثُرُ ، أَوْ بِمَعْنَى أَنَّ مَتْلَقَهَا الْأَمْوَالُ ذَاتُ النَّهْءِ كَالْتِجَارَةِ وَالزَّرَاعَةِ . وَدَلِيلُ الْأَوَّلِ مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ ، وَلِأَنَّهَا يَضَاعَفُ ثَوَابُهَا كَمَا جَاءَ « أَنَّ اللَّهَ يَرْبِي الصَّدَقَةَ » . وَأَمَّا بِالثَّانِي فَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلنَّفْسِ مِنْ رَذِيلَةِ الْبَخْلِ ، وَتَطْهِيرٌ مِنَ الذُّنُوبِ . وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّلَاثُ مِنَ الْأَرْكَانِ الَّتِي بَنَى الْإِسْلَامَ عَلَيْهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ . وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : تَطْلُقُ الزَّكَاةُ عَلَى الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمُسَدَّوْبَةِ وَالنَّفَقَةِ وَالْحَقِّ وَالْعَفْوِ . وَتَعْرِيفُهَا فِي الشَّرْعِ : إِعْطَاءُ جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ الْحَوْلِيِّ إِلَى فَقِيرٍ وَنَحْوِهِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَلَا مُطَّلَبِيٍّ . ثُمَّ لَهَا رُكْنٌ وَهُوَ الْإِخْلَاصُ ، وَشَرْطٌ هُوَ السَّبَبُ وَهُوَ مَلِكُ النَّصَابِ الْحَوْلِيِّ ، وَشَرْطٌ مِنْ تَجِبِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ . وَلَهَا حُكْمٌ وَهُوَ سَقُوطُ الْوَاجِبِ فِي الدُّنْيَا وَحَصُولُ الثَّوَابِ فِي الْآخِرَةِ . وَحِكْمَةٌ هِيَ التَّطَهِيرُ مِنَ الْأَدْنَاسِ وَرَفْعُ الدَّرَجَةِ وَاسْتِرْقَاقُ الْأَحْرَادِ أَنْتَهَى . وَهُوَ جَيِّدٌ لَكِنْ فِي شَرْطٍ مِنْ تَجِبِ عَلَيْهِ اخْتِلَافٌ . وَالزَّكَاةُ أَمْرٌ مُقَطَّوعٌ بِهِ فِي الشَّرْعِ يَسْتَفْنَى عَنْ تَكْلِيفِ الْإِحْتِجَاجِ لَهُ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي بَعْضِ فُرُوعِهِ ، وَأَمَّا أَصْلُ فَرَضِيَّةِ الزَّكَاةِ فَمَنْ جَعَلَهَا كُفْرًا . وَإِنَّمَا تَرْجَمُ الْمَصْنُفَ بِذَلِكَ عَلَى عَادَتِهِ فِي إِيرادِ الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا وَالمُخْتَلَفِ

نہا . قوله ( وقول الله ) هو بالرفع . قال الزين بن المنير : مبشداً وخبره مخدوف أى هو دليل على ما قلناه من الوجوب . ثم أورد المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي سفيان - هو ابن حرب - الطويل في قصة هرقل ، أورده هنا معلقاً واقتصر منه على قوله : يأمر بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف ، ، ودلالته على الوجوب ظاهرة . ثانياً حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن ، ودلالته على وجوب الزكاة أوضح من الذى قبله . ثالثاً حديث أبي أيوب في سؤال الرجل عن العمل الذى يدخل به الجنة ، وأجيب بأن : تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم ، ، وفي دلالته على الوجوب غموض . وقد أجيب عنه بأجوبة : أحدها أن سؤاله عن العمل الذى يدخل الجنة يقتضى أن لا يجاب بالنوافل قبل الفرائض فتحمل على الزكاة الواجبة . ثانياً الأجوبة أن الزكاة قرينة الصلاة كما سيأتى في الباب من قول أبي بكر الصديق ، وقد قرن بينهما في الذكر هنا . ثالثاً أنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها أداء الزكاة ، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل ، ومن لم يدخل الجنة دخل النار ، وذلك يقتضى الوجوب . رابعاً أنه أشار الى أن القصة التى في حديث أبي أيوب والقصة التى في حديث أبي هريرة التى يعقبه واحدة ، فإراد أن يفسر الاول بالثاني لقوله فيه : وتؤدى الزكاة المفروضة ، وهذا أحسن الأجوبة . وقد أكثر المصنف من استعمال هذه الطريقة . رابع الأحاديث حديث أبي هريرة وقد أوضحناه . خامساً حديث ابن عباس في وفد عبد القيس ، وهو ظاهر أيضاً . سادساً حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانع الزكاة ، واحتجاجة في ذلك بقوله ﷺ : ان عصمة النفس والمال تتوقف على أداء الحق ، وحق المال الزكاة . فأما حديث أبي سفيان فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، وأما حديث ابن عباس في بعث معاذ فسيأتى الكلام عليه في أواخر كتاب الزكاة قبل أبواب صدقة الفطر بستة أبواب ، وقوله في أوله : ان النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال ادعهم ، هكذا أورده في التوحيد مختصراً في أوله واختصر أيضاً من آخره ، وأورده في التوحيد عن أبي عاصم مثله لكنه قرنه برواية غيره ، وقد أخرجه الدارمى في مسنده عن أبي عاصم ولفظه في أوله : ان النبي ﷺ لما بعث معاذاً الى اليمن قال : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فادعهم ، وفي آخره بعد قوله فقرائهم : فان هم أطاعوا لك في ذلك فأياك وكرائم أموالهم ، وإياك ودعوة المظلوم فانها ليس لها من دون الله حجاب ، وكذا قال في المواضع كلها : فان أطاعوا لك في ذلك ، والذي عند البخارى هنا : فان هم أطاعوا لذلك ، وسنأتى هذه الزيادة من وجه آخر مع شرحها إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي أيوب فقوله فيه : عن ابن عثمان ، الإبهام فيه من الراوى عن شعبة ، وذلك أن اسم هذا الرجل عمرو ، وكان شعبة يسميه محمداً ، وكان الخدائق من أصحابه بهمونه كما وقع في رواية حفص بن عمرو كما سيأتى في الأدب عن أبي الوليد عن شعبة ، وكان بعضهم يقول محمد كما قال شعبة ، وبيان ذلك في طريق بهز التى علقها المصنف هنا ووصله في كتاب الأدب الآتى عن عبد الرحمن بن بشير عن بهز بن أسد ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى من طريق بهز . قوله ( عن موسى بن طلحة عن أبي أيوب ) هو الأنصارى . ووقع في رواية مسلم الآتى ذكرها : حدثنا موسى بن طلحة حدثني أبو أيوب ، . قوله ( ان رجلاً ) هذا الرجل حكى ابن قتيبة في : غريب الحديث ، له أنه أبو أيوب الراوى ، وغلطه بعضهم في ذلك فقال : انما هو راوى الحديث . وفي التغليط نظر ، إذ لا مانع أن يهيم الراوى نفسه لغرض له ، ولا يقال يبعد ، لوصفه في رواية أبي هريرة التى بعد هذه بكونه أعرابياً ، لأننا نقول : لا مانع من تعدد القصة فيكون السائل في حديث أبي أيوب هو نفسه لقوله إن رجلاً ، والسائل في حديث أبي هريرة

أعرابي آخر قد سمي فيما رواه البغوي وابن السكن والطبراني في الكبير وأبو مسلم الكجني في السنن من طريق محمد بن جحادة وغيره عن المنيرة بن عبد الله اليشكري أن أباه حدثه قال : انطلقت الى الكوفة فدخلت المسجد ، فإذا رجل من قيس يقال له ابن المنتفق وهو يقول : وصف لي رسول الله ﷺ فطلبت له فلقيته بعرفات ، فزاحمت عليه ، فقيل لي اليك عنه ، فقال : دعوا الرجل ، أرب ما له . قال فزاحمت عليه حتى خلصت اليه فأخذت بنظام راحلته فسا غير على ، قال شيئين أسألك عنهما : ما ينجيني من النار ، وما يدخلني الجنة ؟ قال فنظر الى السماء ثم أقبل على بوجهه الكريم فقال : لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وطولت فاعقل على ، اعبد الله لا تشرك به شيئا ، وأقم الصلاة المكتوبة ، وأد الزكاة المفروضة ، وصم رمضان . وأخرجه البخاري في «التلخيص» من طريق يونس بن أبي إسحق عن المغيرة بن عبد الله اليشكري عن أبيه قال : غدت فاذا رجل يحدثهم ، قال وقال جرير عن الأعشى عن عمرو بن مرة عن المغيرة بن عبد الله قال : سألت أعرابي النبي ﷺ ، ثم ذكر الاختلاف فيه عن الأعشى وأن بعضهم قال فيه عن المغيرة بن سعد بن الأخرم عن أبيه والصواب المغيرة بن عبد الله اليشكري . وزعم الصيرفي أن اسم ابن المنتفق هذا لقيط بن صبرة وافد بني المنتفق ، فله أعلم . وقد يؤخذ من هذه الرواية أن السائل في حديث أبي هريرة هو السائل في حديث أبي أيوب لأن سياقه شبيه بالقصة التي ذكرها أبو هريرة لكن قوله في هذه الرواية «أرب ما له» في رواية أبي أيوب دون أبي هريرة ، وكذا حديث أبي أيوب وقع عند مسلم من رواية عبد الله بن نعيم عن عمرو بن عثمان بلفظ «إن أعرابيا عرض لرسول الله ﷺ وهو في سفر ، فأخذ بنظام ناقته ثم قال : يا رسول الله ، أخبرني ، فذكره . وهذا شبيه بقصة سؤال ابن المنتفق . وأيضا فأبو أيوب لا يقول عن نفسه «إن أعرابيا» والله أعلم . وقد وقع نحو هذا السؤال لصخر بن القعقاع الباهلي ، ففي حديث الطبراني أيضا من طريق فرقة بن سويد الباهلي : حدثني أبي حدثني خالي واسمه صخر بن القعقاع قال : أتيت النبي ﷺ بين عرفة ومزدلفة ، فأخذت بنظام ناقته فقلت : يا رسول الله ما يقربني من الجنة ويباعدني من النار ، فذكر الحديث وإسناده حسن . قوله ( قال ماله ماله ، فقال رسول الله ﷺ : أرب ما له ) كذا في هذه الرواية لم يذكر فاعل قال ماله ماله ، وفي رواية بهز المعلقة هنا الموصولة في كتاب الأدب «قال القوم ماله ماله» قال ابن بطلان : هو استفهام والتكرار للتأكيد . وقوله «أرب» بفتح الهمزة والراء منونا أي حاجة ، وهو مبتدأ وخبره محذوف ، استفهم أولا ثم رجع الى نفسه فقال «له أرب» انتهى ، وهذا بناء على أن فاعل قال النبي ﷺ ، وليس كذلك لما بيناه ، بل المستفهم الصحابة والمجيب النبي ﷺ ، وما زائدة كأنه قال : له حاجة ما . وقال ابن الجوزي : المعنى له حاجة مهمة مفيدة جاءت به لأنه قد علم بالسؤال أن له حاجة . وروى بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الفعل الماضي ، وظاهره الدعاء والمعنى التعجب من السائل . وقال النضر بن شميل : يقال أرب الرجل في الأمر إذا بلغ فيه جهده . وقال الأصمعي : أرب في الشيء صار ماهر فيه فهو أريب ، وكأنه تعجب من حسن فطنته والتهدي الى موضع حاجته . ويؤيده قوله في رواية مسلم المشار اليها فقال النبي ﷺ : لقد وفق ، أو لقد هدى ، وقال ابن قتيبة : قوله «أرب» من الآراب وهي الأعضاء ، أي سقطت أعضاؤه وأصيب بها كما يقال تربت يمينك وهو عما جاء بصيغة الدعاء ولا يراد حقيقته . وقيل : لما رأى الرجل يزاحمه دعا عليه ، لكن دعاؤه على المؤمن طهر له كما ثبت في الصحيح . وروى بفتح أوله وكسر الراء والتثنية أي هو أرب أي حاذق فطن . ولم أقف على صحة هذه الرواية . وجزم الكرماني بأنها ليست محفوفة . وحكى الفاضل عن

رواية لأبي ذر أرب بفتح الجميع وقال : لا وجه له . قلت : وقعت في الأدب من طريق الكشمة بنى وحده . وقوله « يدخلني الجنة ، بضم اللام والجملة في موضع جر صفة لقوله « بعمل » . ويجوز الجزم جوابا للأمر . وردده بعض شراح « المصاييح » ، لأن قوله بعمل يصير غير موصوف مع أنه نكرة فلا يفيد . وأجيب بأنه موصوف تقديرأ لأن التنكير للتعظيم فأفاد ولأن جزاء الشرط محذوف والتقدير إن عملته يدخلني . قوله ( وتصل الرحم ) أي تواسي ذوى القرابة في الخيرات . وقال النووي : معناه أن تحسن إلى أقاربك ذوى رحمك بما تيسر على حسب حالك وحالهم من إتفاق أو سلام أو زيارة أو طاعة أو غير ذلك . وخص هذه الخصلة من بين خلال الخير نظرا إلى حال السائل ، كأنه كان لا يصل رحمه فأمره به لأنه المهم بالنسبة إليه . ويؤخذ منه تخصيص بعض الأعمال بالحض عليها بحسب حال المخاطب واقتراره بالتنبيه عليها أكثر مما سواها إما لمشقتها عليه وإما تسهيله في أمرها . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( أخشى أن يكون محمد غير محفوظ ، إنما هو عمرو ) وجزم في « التاديج » ، بذلك ، وكذا قال مسلم في شيوخ شعبه ، والدارقطني في « العلل » ، وآخرون : المحفوظ عمرو بن عثمان . وقال النووي : اتفقوا على أنه وهم من شعبه ، وأن الصواب عمرو والله أعلم . وأما حديث أبي هريرة فقد تقدم الكلام عليه في كون الأعرابي السائل فيه هل هو السائل في حديث أبي أيوب أو لا ، والأعرابي بفتح الهمزة من سكن البادية كما تقدم . قوله ( عن يحيى بن سعيد بن حيان عن أبي زرعة ) قال أبو علي : وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا عن يحيى بن سعيد بن أبي حيان أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيان ، وهو خطأ إنما هو يحيى بن سعيد بن حيان كما لغيره من الرواة . قوله ( وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة ) قيل : فرق بين القيسدين كراهية لتكرير اللفظ الواحد ، وقيل : عبر في الزكاة بالمفروضة للاحتراز عن صدقة التطوع فانها زكاة لغوية ، وقيل : احتراز من الزكاة المعجلة قبل الحول فانها زكاة وإيست مفروضة . قوله فيه ( وتصوم رمضان ) لم يذكر الحج لأنه كان حينئذ حاجا ولعله ذكره له فاختصره . قوله ( قال : والذي نفسى بيده لا أزيد على هذا ) زاد مسلم عن أبي بكر ابن إسحق عن عفان بهذا السند « شيئا أبدا ، ولا أنقص منه » ، وباقى الحديث مثله . وظاهر قوله ( من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فليُنظر إلى هذا ) إما أن يحمل على أنه ﷺ اطلع على ذلك فأخبر به ، أو في الكلام حذف تقديره إن دام على فعل الذى أمر به . ويؤيده قوله في حديث أبي أيوب عند مسلم أيضا « إن تمسك بما أمر به دخل الجنة » ، قال القرطبي : في هذا الحديث - وكذا حديث طلحة في قصة الأعرابي وغيرهما - دلالة على جواز ترك التطوعات ، لكن من داوم على ترك السنن كان نقصا في دينه ، فإن كان تركها تهاونا بها ورغبة عنها كان ذلك فسقا ، يعنى لورود الوعيد عليه حيث قال ﷺ « من رغب عن سننى فليس منى » ، وقد كانت صدر الصحابة ومن تبعهم يواظبون على السنن مواظبتهم على الفرائض ، ولا يفرقون بينهما في اغتنام ثوابهما . وإنما احتاج الفقهاء إلى التفرقة لما يقترب عليه من وجوب الإعادة وتركها ووجوب العقاب على الترك ونفيه ، ولعل أصحاب هذه القصص كانوا حديثي عهد بالاسلام فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحال لتلايثل ذلك عليهم فيملاوا ، حتى إذا انشروا صدورهم لفهم عنه والحرص على تحصيل ثواب المندوبات سهلت عليهم انتهى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في شرح حديث طلحة في كتاب الايمان . قوله ( حدثنا مسدد عن يحيى ) هو القطان . قوله ( عن أبي حيان ) هو يحيى بن سعيد بن حيان المذكور في الاسناد الذى قبله . وأفادت هذه الرواية تصريح أبي حيان بسماحه

له من أبي زرعة ، وبطل الزرد الذي وقع عند الجرجاني ، لكن لم يذكر يحيى القطان في هذا الاسناد أبا هريرة كما هو في رواية أبي ذر وغيرها من الروايات المعتمدة ، وثبت ذكره في بعض الروايات ، وهو خطأ فقد ذكر الدارقطني في «التبعية» أن رواية القطان مرسلة كما تقدم ذلك في المقدمة . وأما حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الايمان . وحجاج شيخ البخاري هنا هو ابن منهل .

**قوله** ( وقال سليمان وأبو النعمان عن حماد ) يعني ابن زيد بالاسناد المذكور في طريق حجاج ( الايمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله ) أي وافقا حجاجا على سياقه إلا في إثبات الواو في قوله « وشهادة أن لا إله إلا الله » لحذفها وهو أصوب ، فأما سليمان فهو ابن حرب ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في المغازي . وأما أبو النعمان فهو محمد بن الفضل ، وقد وصل المصنف حديثه هذا عنه في الخس . وأما حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال مانى الزكاة فقد تقدم الكلام عليه في شرح حديث ابن عمر في باب قوله ( فان تابوا وأقاموا الصلاة ) ويأتى الكلام على بقية ما يختص به في كتاب أحكام المرتدين إن شاء الله . وقوله في هذه الرواية ( لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر ) « كان » تامة بمعنى حصل والمراد به قام مقامه . ( تكميل ) : اختلف في أول وقت فرض الزكاة ، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة ، فقبل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في باب السير من الروضة ، وجزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة ، وفيه نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة ، وكذا مخالطة أبي سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها « بأمرنا بالزكاة » لكن يمكن تأويل كل ذلك كما سيأتى في آخر الكلام . وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فيها « لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي ﷺ عاملا فقال ما هذه إلا جزية أو أخت الجزية » والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة ، لكنه حديث ضعيف لا يحتج به . وادعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة ، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال للنجاشي في جملة ما أخبره به عن النبي ﷺ « وبأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » انتهى ، وفي استدلاله بذلك نظر ، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد ، ولا صيام رمضان . فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النجاشي ، وإنما أخبره بذلك بعد مدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام ، وبلغ ذلك جعفر فقال « بأمرنا » بمعنى يأمر به أمته ، وهو بعيد جدا . وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا - إن سلم من قدح في إسناده - أن المراد بقوله « بأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام » أي في الجملة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة الصلوات الخمس ولا بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب والحوال والله أعلم . وبما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث أنس المتقدم في العلم في قصة ضمام ابن ثعلبة وقوله « أنشدك الله » آفة أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا » ، وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم . وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات ، وذلك يستدعى تقدم فريضة الزكاة قبل ذلك . وبما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة ، لأن الآية الدالة على فرضيته مدنية بلا خلاف ، وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضا والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عباد قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة » ثم نزلت فريضة

الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، إسناده صحيح رجاله رجال الصحيح إلا أبا عمار الراوى له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عرب بالمهمله المفروجه ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين ، وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب . ووقع في تاريخ الاسلام : في السنة الأولى فرضت الزكاة ، وقد أخرج البيهقي في الدلائل حديث أم سلمة المذكور من طريق المغازي لابن إسحق ، من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة ، وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن إسحق لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه ، وفي سلمة مقال . والله أعلم

### ٢ - باب البيعة على إيتاء الزكاة

( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ) [ ١١ التوبة ]

١٤٠١ - **حدثنا** ابن نعيم قال حدثني أبي حدثنا إسماعيل عن قيس قال « قال جرير بن عبد الله : بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والنصح لكل مسلم »  
قوله ( باب البيعة على إيتاء الزكاة ) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لتضمنها أن بيعة الإسلام لا تتم إلا بالتزام إيتاء الزكاة وأن مانعها ناقض لعهده مبطل لبيعته فهو أخص من الإيجاب لأن كل ما تضمنته بيعة النبي ﷺ واجب وليس كل واجب تضمنته بيعته ، وموضع التخصيص الاهتمام والاعتناء بالذكر حال البيعة . قال : وأتبع المصنف الترجمة بالآية معتضداً بحكمها لأنها تضمنت أنه لا يدخل في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا من أقام الصلاة وآتى الزكاة انتهى . وقد تقدم الكلام على حديث جرير مستوفى في آخر كتاب الإيمان

### ٣ - باب إثم مانع الزكاة ، وقول الله تعالى [ ٣٤ - ٣٥ التوبة ] :

( والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب ألیم . يوم يحسب عليهم نار جهنم ، فتسكوى بها جبابهم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكسبون )  
١٤٠٢ - **حدثنا** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هو لم يعط فيها حقها ، تطؤه بأخفافها . وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطؤه بأخلافها وتنهطه بقرونها . قال : ومن حقها أن تحلب على الماء . قال : ولا يأتي أحدكم يوم القيامة بشاة يحملها على رقبته لها يمار فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بليت . ولا يأتي بغير يحملها على رقبته له رغاء فيقول : يا محمد ، فأقول : لا أملك لك شيئاً ، قد بليت »

[ الحديث ١٤٠٢ - أطرافه في : ٢٣٧٨ ، ٣٠٧٣ ، ٣٠٨٨ ]

١٤٠٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** هاشم بن القاسم **حدثنا** عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهز متيه - يعني شذقيه - ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك . ثم تلا [ آل عمران ١٨٠ ] : ﴿ ولا يحسن الذين يبخلون ﴾ الآية »

[ الحديث ١٤٠٣ - أطرافه في : ٤٥٦٥ ، ٤٦٥٩ ، ٦٩٥٧ ]

**قوله** ( باب إثم مانع الزكاة ) قال الزين بن المنير : هذه الترجمة أخص من التي قبلها لتضمن حديثها تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة وبرى نبيه منه بقوله له « لا لمالك لك من الله شيئا ، وذلك مؤذن بانقطاع رجائه . وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت المثوبات والعقوبات ، فما شددت عقوبته كان إيجابه أكدم مما جاء فيه مطلق العقوبة . وعبر المصنف بالإنهم ليشمل من تركها جحدا أو بخلا والله أعلم . **قوله** ( وقول الله تعالى ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ﴾ الآية ) فيه تلييح إلى تقوية قول من قال من الصحابة وغيرهم : إن الآية عامة في حق الكفار والمؤمنين . خلافا لمن زعم أنها خاصة بالكفار ، وسيأتي ذكر ذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى ، وذلك مأخوذ من قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب « أنا مالك ، أنا كنزك » ، وقد وقع نحو ذلك أيضا في الحديث الأول عند النسائي والطبراني في مسند الشاميين ، من طريق شبيب أيضا في آخر الحديث ، وأفرد البخاري الجملة المحذوفة فذكرها في تفسير براءة هذا الإسناد باختصاره . ( تنبيه ) : المراد بسبيل الله في الآية المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لاختص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية . **قوله** ( نأتي الإبل على صاحبها ) يعني يوم القيامة كما سيأتي . **قوله** ( على خير ما كانت ) أي من العظم والسمن ومن الكثرة . لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها . **قوله** ( إذا هو لم يبط فيها حقها ) أي لم يؤد زكاتها . وقد رواه مسلم من حديث أبي ذر بهذا اللفظ . **قوله** ( تطاؤه بأخفافها ) في رواية همام عن أبي هريرة في ترك الحيل وفتخبط وجهه بأخفافها ، ولمسلم من طريق أبي صالح عنه « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطاؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها ، كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة . حتى يقضى الله بين العباد ، ويرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ، وللصنف من حديث أبي ذر « إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمته » . ( تنبيه ) : كذا في أصل مسلم « كلما مرت عليه أولاها ردت عليه أخرها » قال عياض : قالوا هو تغيير وتصحيف ، وصوابه ما في الرواية التي بعده من طريق سهيل عن أبيه « كلما مر عليه أخرها رد عليه أولاها » ، وبهذا ينتظم الكلام ، وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضا وأقره النووي على هذا وحكاه القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إنما يرد الأول الذي قد مر قبل ، وأما الآخر فلم يمر بعد فلا يقال فيه رد . ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمشى عليه تلاحقت بها أخرها ، ثم إذا أردت الأولى الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع لجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخر الأولى . وكذا وجهه الطيبي فقال : إن المعنى أن أولاها إذا مرت على التابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية

وتبعها ما يليها الى أن تنتهى أيضا الى الأولى . والله أعلم . قوله ( في الغنم تطؤه بأظلالها وتنطعه بقرونها ) بكسر الطاء من تنطعه ويجوز الفتح . زاد في رواية أبي صالح المذكورة ، ليس فيها هقضاء ولا جلاء ولا عضباء ، تنطعه بقرونها ، وزاد فيه ذكر البقر أيضا وذكر في البقر والغنم ما ذكر في الإبل ، وسيأتي ذكر البقر في حديث أبي ذر أيضا في باب مفرد . قوله ( قال ومن حثها أن تحلب على الماء ) بجاء مهملة أى لمن يحضرها من المساكين ، وإنما خص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المساكن وأرفق بالماشية . وذكره الداودي بالجيم وفسره بالإحضار الى المصدق . وتعقبه ابن دحية وجزم بأنه تصحيف ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي هرير الغداني عن أبي هريرة ما يوم أن هذه الجملة مرفوعة ولفظه « قلنا يا رسول الله ما حقها ؟ قال : لإطراق لخلها وإعارة دلوها ومنحتها وحلبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله ، وسيأتي في أواخر الشرب هذه القطعة وحدها مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة . قوله ( ولا يأتي أحدكم ) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب ، ألا لا يأتي أحدكم ، وهذا حديث آخر متعلق بالغلول من الغنائم ، وقد أخرجه المصنف مفردا من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ، وبأى الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية لها يمار ، بتحتانية مضمومة ثم مهملة : صوت المعز ، وفي رواية المستملى والكشميني هنا « نغاء » بضم المثناة ثم معجمة بغير راء ، ورجحه ابن التين ، وهو صياح الغنم . وحكى ابن التين عن القزاز أنه رواه « تعار » بمثناة ومهملة وليس بشيء ، وقوله « نغاء » بضم الراء ومعجمة : صوت الإبل ، وفي الحديث « إن الله يحيي البهائم لمعاقب بها مانع الزكاة » ، وفي ذلك معاملة له بنقيض قصده ، لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها ، فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه ، والحكمة في كونها تعاد كلها مع أن حق الله فيها إنما هو في بعضها لأن الحق في جميع المال غير متميز ، ولأن المال لما لم يخرج زكاته غير مطهر ، وفيه أن في المال حقا سوى الزكاة ، وأجاب العلماء عنه بجوابين أحدهما أن هذا الوعيد كان قبل فرض الزكاة ، ويؤيده ما سيأتي من حديث ابن عمر في الكنز ، لكن يعكس عليه أن فرض الزكاة متقدم على إسلام أبي هريرة كما تقدم تقريره . ثاني الاجوبة أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه ، وإنما ذكر استطرادا ، لما ذكر حثها بين الكمال فيه وإن كان له أصل يزول الدم بفعله وهو الزكاة ، ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر الى شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة . وقال ابن بطلال : في المال حقان فرض عين وغيره ، فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الاخلاق . ( تنبيه ) : زاد النسائي في آخر هذا الحديث قال « ويكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع يفر منه صاحبه وطلبه : أنا كنزك ، فلا يزال حتى يلقمه إصبه » . وهذه الزيادة قد أفرد البخاري بعضها كما قدمنا الى قوله « أقرع » ولم يذكر بقيته ، وكأنه استغنى عنه بطريق أبي صالح عن أبي هريرة وهو ثاني حديثي الباب . قوله ( عن أبي صالح ) كذا رواه عبد الرحمن وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم وساقه مطولا ، وكذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه ابن حبان من طريق ابن عجلان عن القعقاع بن حلية عن أبي صالح ، لكنهما وقفه على أبي هريرة ، وغالطهم عبد العزيز ابن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أخرجه النسائي ورجحه ، لكن قال ابن عبد البر : رواية عبد العزيز خطأ بين ، لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا انتهى . وفي هذا التعليل نظر . وما المانع أن يكون له فيه شيخان ؟ نعم الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز



شاذة لأنه سلك الجمادة ، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه . قوله ( مثل له ) أى صور ، أو ضمن مثل معنى التصيير أى صير ماله على صورة شجاع ، والمراد بالمال الناض كما أشرت إليه في تفسير براءة ، ووقع في رواية زيد بن أسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره ، ولا تنافي بين الروایتين لاحتمال اجتماع الأمرين مما ، فرواية ابن دينار توافق الآية التي ذكرها وهي ديسطوقون ، ورواية زيد بن أسلم توافق قوله تعالى ( يوم يحصى عليها في نار جهنم ) الآية قال البيضاوي : خص الجنب والجبين والظهر لأنه جمع المال ، ولم يصرفه في حقه ، لتحصيل الجاه والتنعم بالطعام والملابس ، أو لأنه أعرض عن الفقير وولاه ظهره ، أو لأنها أشرف الأعضاء الظاهرة لاشتغالها على الأعضاء الرئيسة . وقيل : المراد بها الجهات الأربع التي هي مقدم البدن ومؤخره وجنباه ، نسأل الله السلامة . والمراد بالشجاع - وهو بضم المعجمة ثم جيم - الحية الذكر ، وقيل الذي يقوم على ذنبه ويوانب الفارس ، والاقرج الذي قرع رأسه أى تمطع لكثرة سمه . وفي كتاب أبي عبيد ، : سمي أقرع لأن شعر رأسه يتمطع لجمعه السم فيه . وسميه القزاز بأن الحية لا شعر برأسها ، فلعله يذهب جلد رأسه . وفي تهذيب الأزهري : سمي أقرع لأنه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تتمطع فروة رأسه ، قال ذو الرمة :

قرى السم حتى انمار فروة رأسه عن العظم صل قاتل السبع ماردة

وقال القرطبي : الأقرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم ، ومن الناس الذي لا شعر برأسه . قوله ( له ) ذيبتان ) ثنية زيبية بفتح الزاى وموحدتين ، وهما الزبدتان اللتان في الشدقين يقال تسكلم حتى زيد شدقه أى خرج الزبد منهما ، وقيل هما السكتتان السوداءوان فوق عينيه ، وقيل فقطتان يكتنفان فاه ، وقيل هما في حلقه بمنزلة زئبق العنز ، وقيل لختان على رأسه مثل القرنين ، وقيل نابان يخرجان من فيه . قوله ( بطوفة ) بضم أوله وفتح الواو الثقيلة ، أى يصير له ذلك الثعبان طوقا . قوله ( ثم يأخذ بلهزمتيه ) فاعل يأخذ هو الشجاع ، والمأخوذ يد صاحب المال كما وقع مبينا في رواية ممام عن أبي هريرة الآية في ترك الحيل ، بلفظ لا يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه . قوله ( بلهزمتيه ) بكسر اللام وسكون الهاء بعدها زاي مكسورة ، وقد فسر في الحديث بالشدقين ، وفي الصحاح : هما العظان اللتان في اللحيين تحت الأذنين . وفي الجامع : هما لحم الخدين الذي يتحرك إذا أكل الانسان . قوله ( ثم يقول : أنا مالك ، أنا كنزك ) وقائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه النعم ، وفيه نوع من التهمك . وزاد في ترك الحيل ، من طريق ممام عن أبي هريرة : يفر منه صاحبه ويطلبه ، وفي حديث ثوبان عند ابن حبان : يتبعه فيقول أنا كنزك الذي تركته بعدك ، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده فيمضنها ثم يتبعه سائر جسده . . ولمسلم في حديث جابر : يتبع صاحبه حيث ذهب وهو يفر منه ، فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه فجعل يقضمها كما يقضم الفحل ، والطبراني في حديث ابن مسعود : ينقر رأسه ، وظاهر الحديث أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة . وفي حديث جابر عند مسلم : لا مثل له ، كما هنا ، قال القرطبي : أى صور أو نصب وأقيم ، من قولهم مثل قائما أى منتصبا . قوله ( ثم تلا ) ولا يحسن الذين يبخلون ( الآية ) ، في حديث ابن مسعود عند الشافعي والبيهقي : ثم قرأ رسول الله ﷺ ، فذكر الآية . ونحوه في رواية الترمذي : قرأ مصداقه : ديسطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ، وفي هذين الحديثين تقوية لقول من قال : المراد بالتطويق في الآية

الحقيقة ، خلافا لمن قال إن معناه سيطوقون الإثم . وفي تلاوة النبي ﷺ الآية دلالة على أنها نزلت في مانعي الزكاة ، وهو قول أكثر أهل العلم بالتفسير ، وقيل : إنما نزلت في اليهود الذين كتبوا صفة النبي ﷺ ، وقيل : نزلت فيمن له قرابة لا يصاهم قاله مسروق

#### ٤ - باب ما أدَّى زكاته فليس بكبير

لقول النبي ﷺ « ليس فيما دون خمسة أواق صدقة »

١٤٠٤ - وقال أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال « خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال أعرابي : أخبرني عن قول الله ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال ابن عمر رضي الله عنهما : من كثرها فلم يؤد زكاتها فويل له ، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما أنزلت جعلها الله طهراً للأموال »  
[ الحديث ١٤٠٤ - أطرافه في : ٤٦٦١ ]

١٤٠٥ - **حدثنا** إسحاق بن يزيد أخبرنا شعيب بن إسحاق قال الأوزاعي أخبرني يحيى بن أبي كثير أن عمرو بن يحيى بن عمار أخبره عن أبيه يحيى بن عمار بن أبي الحسن أنه سمع أبا سعيد رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « ليس فيما دون خمس أواق صدقة » ، وليس فيما دون خمس دراهم صدقة ، وليس فيما دون خمس أوسق صدقة »

[ الحديث ١٤٠٥ - أطرافه في : ١٤٤٧ ، ١٤٥٩ ، ١٤٨٤ ]

١٤٠٦ - **حدثنا** علي بن سميح هُشَيباً أخبرنا حصين عن زيد بن وهب قال « مررت بالربذة ، فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه ، فقلت له : ما أنزلت من ذلك هذا ؟ قال : كنت بالشأم فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال معاوية : نزلت في أهل الكتاب ، فقلت : نزلت فينا وفيهم ، فكان بيني وبينه في ذلك ، وكتب إلى عثمان رضي الله عنه يشكوني ، فكتب إلى عثمان أن أقدم المدينة ، فقدمتها ، فكثر على الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك ، فذكرت ذلك لعثمان ، فقال لي : إن شئت تدحيت فكنت قريباً . فذاك الذي أنزاني هذا المنزل ، ولو أسروا على حبشياً سمعت وأطعت »

[ الحديث ١٤٠٦ - طرقة في : ٤٦٦٠ ]

١٤٠٧ - **حدثنا** تياش حدثنا عبد الأعلى حدثنا الجري عن أبي العلاء عن الأحنف بن قيس قال « جلست » . وحدثني إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الصمد قال حدثني أبي حدثنا الجري عن أبي العلاء ابن الشخير أن الأحنف بن قيس حدثهم قال « جاست إلى ملا من قريش ، فجاء رجل خشن الشعر والعياب

والهيئة ، حتى قام عليهم فلم يسم ثم قال : بَشِّرِ السَّكَارِزِينَ بِرَضْفٍ يُجْمَعُ عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَاةٍ تَنْدِي أَحَدَهُمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ نَضْفٌ كَيْفَهُ ، وَيُوضَعُ عَلَى نَضْفٍ كَيْفَهُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَاةٍ تَنْدِي بِتَزَلُّزٍ . ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ . وَتَبِعَتْهُ وَجَاسَتْ إِلَيْهِ وَأَبَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ ، فَقُلْتُ لَهُ : لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قَالَتْ . قَالَ : إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا .

١٤٠٨ - قال لي خليلي - قال قلت : مَنْ خَالِيكَ ؟ قال : النَّبِيُّ ﷺ - يَا أَبَا ذَرٍّ أَتُبْعِرُ أَحَدًا ؟ قَالَ فَظَنَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِئُ فِي حَاجَةٍ لَهُ ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا أَتَقْتَهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَابِيرَ . وَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا . لَا وَاللَّهِ ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ .

قوله ( باب ما أدى زكاته فليس بكنز ) ، أقول النبي ﷺ : ليس فيما دون خمس أواق صدقة ) قال ابن بطال وغيره : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث للترجمة أن الكنز المنهي هو المتوعد عليه الموجب لصاحبه النار لا مطلق الكنز الذي هو أعم من ذلك ، وإذا تقرر ذلك لحديث « لا صدقة فيما دون خمس أواق » ، مفهومه أن ما زاد على الخمس فيه الصدقة ، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة فلا وعيد على صاحبه فلا يسمى ما يفضل بعد إخراج الصدقة كنزا . وقال ابن رشيد : وجه التمسك به أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عفى عن الحق فيه فليس بكنز قطعا ، والله قد أثنى على فاعل الزكاة ، ومن أثنى عليه في واجب حق المال لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه وهو المال . انتهى . وينتخلص أن يقال : ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزا لأنه محفو عنه ، فليكن ما أخرجت منه الزكاة كذلك لأنه عفى عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزا . ثم إن لفظ الترجمة لفظ حديث روى مرفوعا وهو موقوف عن ابن عمر أخرجه مالك عن عبد الله بن دينار عنه موقوفا ، وكذا أخرجه الشافعي عنه ، ووصله البيهقي والطبراني من طريق الثوري عن عبد الله بن دينار وقال : إنه ليس بمحفوظ . وأخرجه البيهقي أيضا من رواية عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز » ، وكل ما لا تؤدي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا على وجه الأرض ، وأورده مرفوعا ثم قال : ليس بمحفوظ ، والمشهور وقفه . وهذا يؤيد ما تقدم من أن المراد بالكنز معناه الشرعي . وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره » ، ورجع أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البراء . وعن أبي هريرة أخرجه الترمذي بلفظ « إذا أدبت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » ، وقال : حسن غريب ، وصححه الحاكم ، وهو على شرط ابن حبان . وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضا وأخرجه أبو داود . وقال ابن عبد البر : في سنده مقال . وذكر شيخنا (١) في شرح الترمذي ، أن سنده جيد .

(١) هو الحافظ العراقي . ولفظه عند أبي داود « عن أم سلمة أنها كانت تلبس أوصاما من ذهب فقالت : يا رسول الله ، أكنز هو ؟ قال : ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي ، فليس بكنز » . اهـ ، وسنده جيد كما قال العراقي . وهو حجة ظاهرة على أن الكنز المتوعد عليه بالذاب هو المال الذي لا تؤدي زكاته . والله أعلم

وعن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً بلفظ الترجمة ، وأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ : إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم ، وفيه قصة . قال ابن عبد البر : والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته . ويشهد له حديث أبي هريرة مرفوعاً : إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ، فذكر بعض ما تقدم من الطرق ثم قال : ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كابن ذر ، وسيأتي شرح ما ذهب إليه من ذلك في هذا الباب . قوله ( وقال أحمد بن شبيب ) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر : حدثنا أحمد ، وقد وصله أبو داود في كتاب النسخ والمنسوخ ، عن محمد بن يحيى وهو الذهلي ، عن أحمد بن شبيب بإسناده . ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي وسيافه أتم بما في البخاري وزاد فيه سؤال الأعرابي : أترث العمة ؟ قال ابن عمر : لا أدري . فلما أدبر قبل ابن عمر يديه<sup>(١)</sup> ثم قال : نعم ما قال أبو عبد الرحمن - يعني نفسه - سئل عما لا يدري فقال : لا أدري . وزاد في آخره - بعد قوله : طهارة للأموال - ثم التفت إلى فقال : ما أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً أعلم جده أزيه وأعمل فيه بطاعة الله تعالى ، وهو عند ابن ماجه من طريق عقيل عن الزهري . قوله ( من كنزها فلم يؤد زكاتها ) أفرد الضمير إما على سبيل تأويل الأموال ، أو عوداً إلى الغضة لأن الاتقاع بها أكثر أو كان وجودها في زمنهم أكثر من الذهب ، أو على الاكتفاء ببيان حالها عن بيان حال الذهب ، والحامل على ذلك رعاية لفظ القرآن حيث قال ﴿ ينفقونها ﴾ قال صاحب الكشف : أفرد ذهباً إلى المعنى دون اللفظ ، لأن كل واحد منهما جملة وافية . وقيل : المعنى ولا ينفقونها ، والذهب كذلك ، وهو كقول الشاعر : وإنني وقيار بها لغريب ، أي وقيار كذلك ، قوله ( إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ) هذا مشعر بأن الوعيد على الاكتفاء - وهو حبس ما فضل عن الحاجة عن المواساة به - كان في أول الإسلام ، ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة لما فتح الله الفتوح وقدرت نصب الزكاة ، فعلى هذا المراد بنزول الزكاة بيان نصها ومقاديرها لا إنزال أصلها . والله أعلم . وقول ابن عمر : لا أبالي لو كان لي مثل أحد ذهباً ، كأنه يشير إلى قول أبي ذر الآتي آخر الباب . والجمع بين كلام ابن عمر وحديث أبي ذر أن يحمل حديث أبي ذر على مال تحت يد الشخص لغيره فلا يجب أن يحبس عنه ، أو يكون له لكنه بمن يرجي فضله وأطلب عائده كالامام الأعظم فلا يجب أن يدخر عن المحتاجين من رعيته شيئاً ، ويحمل حديث ابن عمر على مال يملكه قد أدى زكاته فهو يجب أن يكون عنده ليصل به قرابته ويستغنى به عن مسألة الناس ، وكان أبو ذر يحمل الحديث على إطلاقه فلا يرى بادخار شيء أصلاً . قال ابن عبد البر : وردت عن أبي ذر آثار كثيرة تدل على أنه كان يذهب إلى أن كل مال يجمع يفضل عن القوت وسداد العيش فهو كنز يدم فأنله ، وأن آية الوعيد نزلت في ذلك ، وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة ، وأصح ما تمسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الأعرابي حيث قال : هل علي غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، انتهى . والظاهر أن ذلك كان في أول الأمر كما تقدم عن ابن عمر ، وقد استدلل له ابن بطلان بقوله تعالى ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ﴾ أي ما فضل عن الكفاية ، فكان ذلك واجباً في أول الأمر ثم نسخ . والله أعلم . وفي المسند من طريق يعلى بن شداد بن أرس عن أبيه قال : كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله ﷺ فيه الشدة ثم يخرج إلى قومه ، ثم يرخص فيه النبي ﷺ فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي سعيد في تقدير نصب زكاة الورق

(١) في المخطوطة : يده .

رغيره . قوله ( أخبرني يحيى بن أبي كثير ) تعقبه الدارقطني وأبو مسعود بأن عبد الوهاب بن نجدة خائف إسحق بن يزيد شيخ البخاري فيه فقال : عن شعيب عن الأوزاعي حدثني يحيى بن سعيد وحجاج ، ورواه داود بن رشيد وهشام ابن خالد جميعا عن شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بن مسروق وقال : الوليد بن مسلم رواه عن الأوزاعي عن عبد الرحمن بن الحبان عن يحيى بن سعيد ، وقال الإسماعيلي : هذا الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد رواه عنه الحلق ، وقد رواه داود بن رشيد عن شعيب فقال : عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد ، انتهى . وقد تابع إسحق بن يزيد سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن شعيب بن إسحق أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي من طريقه ، وذلك دال على أنه عند شعيب عن الأوزاعي على الوجهين ، لكن ذلك رواية الوليد بن مسلم على أن رواية الأوزاعي عن يحيى بن سعيد بغير واسطة موهومة أو مدلسة ، ولذلك عدل عنها البخاري واقتصر على طريق يحيى بن أبي كثير . والله أعلم .

قوله ( عن أبيه يحيى بن عمار ) في رواية يحيى بن سعيد عن عمرو أنه سمع أباہ ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد بضعة وعشرين بابا . ثانيا حدثني أبي ذر مع معاوية . قوله ( حدثنا على سمع هشبا ) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه : حدثنا علي بن أبي هاشم ، وهو المعروف بابن طبراخ بكسر المهملة وسكون الواحدة وآخره معجمة ، ووقع في أطراف المزي ، عن علي بن عبد الله المدني وهو خطأ . قوله ( عن زيد بن وهب ) هو التابعي الكبير الكوفي أحد المحضرين . قوله ( بالربذة ) بفتح الراء والواحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة ، نزل به أبو ذر في عهد عثمان ومات به ، وقد ذكر في هذا الحديث سبب نزوله ، وإنما سأله زيد بن وهب عن ذلك لأن مبعضى عثمان كانوا يشنعون عليه أنه نفي أبا ذر ، وقد بين أبو ذر أن نزوله في ذلك المكان كان باختياره . نعم أمره عثمان بالتسعى عن المدينة لدفع المفسدة التي خافها على غيره من مذهبه المذكور فاختار الربذة ، وقد كان يغدو إليها في زمن النبي ﷺ كما رواه أصحاب السنن من وجه آخر عنه ، وفيه قصة له في التيمم . وروينا في فوائد أبي الحسن بن جندب بإسناده إلى عبد الله بن الصامت قال : دخلت مع أبي ذر على عثمان ، لحس عن رأسه فقال : والله ما أنا منهم يعني الخوارج . فقال : إنما أرسلنا إليك لتجاوزنا بالمدينة . فقال : لا حاجة لي في ذلك ، ائذن لي بالربذة . قال : نعم . ورواه أبو داود الطيالسي من هذا الوجه دون آخره وقال بعد قوله ما أنا منهم : ولا أدركهم ، سيام التحقيق . يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، والله لو أمرتني أن أقوم ما قعدت ، وفي طبقات ابن سعد ، من وجه آخر : إن ناسا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة : إن هذا الرجل فعل بك وفعل ، هل أنت ناصب لنا راية - يعني فنقاتله - فقال : لا ، لو أن عثمان سيرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت .

قوله ( كنت بالشام ) يعني بدمشق ، ومعاوية اذ ذاك عامل عثمان عليها . وقد بين السبب في سكناه الشام ما أخرجه أبو يعلى من طريق أخرى عن زيد بن وهب : حدثني أبو ذر قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا بلغ البناء - أي بالمدينة - سلما فارتحل إلى الشام . فلما بلغ البناء سلما قدمت الشام فسكنت بها ، فذكر الحديث نحوه . وعنده أيضا بإسناد فيه ضعف عن ابن عباس قال : استأذن أبو ذر على عثمان فقال : إنه يؤذينا ، فلما دخل قال له عثمان : أنت الذي تزعم أنك خير من أبي بكر وعمر ؟ قال : لا ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن أحبكم إلي وأقربكم مني من بقي على العهد الذي عاهدته عليه ، وأنا باق على عهدي . قال فامرأه أن يلحق بالشام . ولكن يحدتهم ويقول : لا يبيتين عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقة في سبيل الله أو يعده لغريم . فكتب معاوية إلى عثمان :

إن كان لك بالشام حاجة فابحث الى أبي ذر . فكتب إليه عثمان أن اقدم عليّ ، قدم . قوله ( في والذين يكفرون الذهب والفضة ) سيأتي في تفسير بزاة من طريق جرير عن حصين بلفظ وفقرأت والذين يكفرون الذهب والفضة ، الى آخر الآية . قوله ( نزلت في أهل الكتاب ) في رواية جرير ما هذه فينا . قوله ( فكثرت على الناس حتى كأنهم لم يروني ) في رواية الطبري : أنهم كثروا عليه يسألونه عن سبب خروجه من الشام ، قال غشي عثمان على أهل المدينة ما خشيه معاوية على أهل الشام . قوله ( ان شئت تنحيت ) في رواية الطبري ، فقال له تنح قريبا . قال : والله لن أدع ما كنت أقوله ، وكذا لابن مردويه من طريق ورقاء عن حصين بلفظ والله لا أدع ما قلت . قوله ( حبشيا ) في رواية ورقاء ، عبدا حبشيا ، ولأحمد وأبي يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمه عن أبي ذر ، أن النبي ﷺ قال له : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ أي المسجد النبوي ، قال : آتي الشام . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منها ؟ قال : أعود إليه ، أي المسجد . قال : كيف تصنع إذا أخرجت منه ؟ قال : أضرب بسيفي . قال : أدلك<sup>(١)</sup> على ما هو خير لك من ذلك وأقرب رشدا ، قال : تسمع وتطيع وتنساق لهم حيث سافوك . وعند أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد عن أبي ذر نحوه ، والصحيح أن إنكار أبي ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه . وزعمه للنووي بالإبطال ، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر وعمر وعثمان ، وهؤلاء لم يخونوا . قلت : لقوله محل ، وهو أنه أراد من يفعل ذلك وإن لم يوجد حينئذ من يفعله . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة لاتفاق أبي ذر ومعاوية على أن الآية نزلت في أهل الكتاب . وفيه ملاحظة الأئمة للعلاء ، فإن معاوية لم يحسر على الإنكار عليه حتى كاتب من هو أعلى منه في أمره ، وعثمان لم يحنق على أبي ذر مع كونه كان مخالفا له في تأويله . وفيه التحذير من الشقاوة والخروج على الأئمة ، والزرغيب في الطاعة لأولى الأمر وأمر الأفضل بطاعة المفضول خشية المفسدة ، وجواز الاختلاف في الاجتهاد ، والأخذ بالشدّة في الأمر بالمعروف وإن أدى ذلك الى فراق الوطن ، وتقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طالب العلم ، ومع ذلك فرجع عند عثمان دفع ما يتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة ، ولم يأمره بعد ذلك بالرجوع عنه لأن كلا منهما كان مجتهدا . الحديث الثالث : قوله ( حدثنا عياش ) هو ابن الوليد الرقام ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى ، والجريري بضم الجيم هو سميد ، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الأشخير . وأردف المصنف هذا الإسناد بالإسناد الذي بعده وإن كان أنزل منه لتصريح عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فيه بتحديث أبي العلاء للجريري ، والأحنف لأبي العلاء . وقد روى الأسود بن شيبان عن أبي العلاء يزيد المذكور عن أخيه مطرف عن أبي ذر طرفا من آخر هذا الحديث أيضا ، وأخرجه أحمد ، وليس ذلك بعلّة لحديث الأحنف لأن حديث الأحنف أتم سباقا وأكثر فوائد ، ولا مانع أن يكون يزيد فيه شيخان . قوله ( جلست الى ملا ) في رواية مسلم والاسماعيل من طريق اسماعيل بن علية عن الجريري ، قدمت المدينة ، فبينما أنا في حلقة من قريش . قوله ( خشن الشعر الخ ) كذا الأكثر بمجمعتين من الحشونة ، وللقابسي بمهملتين من الحسن ، والأول أصح . ووقع في رواية مسلم ، أخشن الشياح أخشن الجسد أخشن الوجه فقام عليهم ، وليعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الأحنف ، قدمت

المدينة فدخلت مسجدها إذ دخل رجل آدم طوال أبيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا : هذا أبو ذر ، .  
 قوله ( بشر الكنازين ) في رواية الإسماعيل « بشر الكنازين » . قوله ( برصف ) بفتح الراء وسكون الميم بعدها  
 فاء هي الحجارة المحلاة واحدها رصفة . قوله ( نهض ) بضم النون وسكون الميم بعدها ضاد معجمة : العظم الدقيق  
 الذي على طرف الكتف أو على أعلى الكتف ، قال الخطابي : هو الماخص منه ، وأصل النهض الحركة فسمي  
 ذلك الموضع نهضا لانه يتحرك بحركة الإنسان . قوله ( يتزلزل ) أي يضطرب ويتحرك ، في رواية الإسماعيل  
 « فيتجلجل » بجميعين ، وزاد إسماعيل في هذه الرواية « فرضع القوم رؤوسهم » ، فأرأيت أحدا منهم رجع إليه شيئا .  
 قال : فأدبر ، فأنبعته حتى جلس الى سارية ، . قوله ( وأنا لا أدري من هو ) زاد مسلم من طريق خليلد المصري  
 عن الأحنف « فقلت : من هذا ؟ قالوا : هذا أبو ذر ، فقمتم اليه فقلت : ما شيء سمعتك تقوله ؟ قال : ما قلت الا  
 شيئا سمعته من نبيهم ﷺ » . وفي هذه الزيادة رد لقول من قال إنه موقوف على أبي ذر فلا يكون حجة على غيره .  
 ولأحمد من طريق يزيد الباغي عن الأحنف « كنت بالمدينة ، فإذا أنا برجل يفر منه الناس حين يروونه ، قلت :  
 من أنت ؟ قال : أبو ذر . قلت : ما نفس الناس عنك ؟ قال : إني أنفاهم عن الكنوز التي كان ينههم عنها رسول الله  
 ﷺ » . قوله ( انهم لا يعقلون شيئا ) بين وجه ذلك في آخر الحديث حيث قال « إنما يجمعون الدنيا » . وقوله  
 « لا أسألم دنيا » في رواية إسماعيل المذكورة « فقلت : مالك وإخوانك من قریش ، لا تستريهم ولا تصيب  
 منهم ؟ قال : وربك لا أسألم دنيا الخ » . قوله ( قلت : ومن خليلك ؟ قال : النبي ﷺ ) فاعل قال هو أبو ذر  
 والنبي ﷺ خبر المبتدأ كأنه قال : خليلي النبي ﷺ . وسقط بعد ذلك قال النبي ﷺ أو قال فقط ، وكان بعض  
 الرواة ظنوا مكررة لحذفها ولا بد من إثباتها . قوله ( يا أبا ذر أتبصر أحدا ) وهو حديث مستقل سنأتي الكلام  
 عليه مستوفى في كتاب الرقاق ، وعلى ما وقع في هذه الرواية من قوله « إلا ثلاثة دنائير » إن شاء الله تعالى . وإنما  
 أورده أبو زر للأحنف لتقوية ما ذهب اليه من ذم اكتناز المال ، وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ،  
 ومن ثم عقبه المصنف بالترجمة التي تليه فقال :

### ٥ - باب اتفاق المال في حقه

١٤٠٩ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله  
 عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فبسطه على هكسكته في  
 الحق ، ورجل آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

و باب اتفاق المال في حقه ، وأورد فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك ، وهو من أدل دليل على أن  
 أحاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة ، وأما حديث « ما أحب أن لي أحدا ذهباً ، فمحمول على الأولوية ،  
 لأن جمع المال وإن كان مباحا لكن الجامع مستول عنه ، وفي المحاسبة خطر وإن كان الترك أسلم ، وما ورد من  
 الترغيب في تحصيله وإنفاقه في حقه فمحمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه ، فانه  
 إذا أنفق حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ، ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما تقدم شاهده في حديث « ذهب  
 أهل الدثور بالأجور » ، والله أعلم . وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في أوائل كتاب العلم ، قال الزين بن

المنير : في هذا الحديث حجة على جواز إنفاق جميع المال وبذله في الصحة والخروج عنه بالسكية في وجوه الخير ، ما لم يؤد إلى حرمان الوارث من نحو ذلك مما منع منه الشرع . قوله ( وإن هؤلاء لا يعقلون ) هو من كلام أبي ذر كرهه تأكيده لكلامه ولربط ما بعده عليه .

٦ - باب الرياء في الصدقة ، لقوله [ البقرة ٢٦٤ ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى - إِلَى قَوْلِهِ - وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾

وقال ابن عباس رضي الله عنهما ( صلتاً ) : ليس عليه شيء وقال عكرمة ( وأبلى ) : مطر شديد . و ( الطل ) : الندى

قوله ( باب الرياء في الصدقة ) قال الزين بن المنير : يحتمل أن يكون مراده إبطال الرياء للصدقة فيحمل على ما تمحض منها لحب المحمدة والثناء من الخلق بحيث لولا ذلك لم يتصدق بها . قوله ( لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الكافرين ) قال الزين بن المنير : وجه الاستدلال من الآية أن الله تعالى شبه مقارنة المن والأذى للصدقة أو ابتاعها بذلك بانفاق الكافر المرأى الذي لا يجد بين يديه شيئاً منه ، ومقارنة الرياء من المسلم لصدقته أقبح من مقارنة الإيذاء ، وأولى أن يشبه بانفاق الكافر المرأى في إبطال انفاقه . وقال ابن رشيد : اقتصر البخاري في هذه الترجمة على الآية ، ومراده أن المشبه بالشيء يكون أخفى من المشبه به ، لأن الخفي ربما شبه بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور . ولما كان الإنفاق رياء من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة شبه به الإبطال بالمن والأذى ، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء ، هذا من حيث الجملة ، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المان شبهه بحال المرأى ، لأنه لما من ظهر أنه لم يقصد وجه الله ، وحال المؤذى يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين لأن من يعلم أن للوذي ناصراً ينصره لم يؤذه ، فلم بهذا أن حالة المرأى أشد من حالة المان والمؤذى انتهى . ويتلخص أن يقال : لما كان المشبه به أقوى من المشبه ، وإبطال الصدقة بالمن والأذى قد شبه بإبطالها بالرياء فيها كان أمر الرياء أشد . قوله ( وقال ابن عباس : صلتاً ليس عليه شيء ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس هكذا في قوله ( فتركه صلتاً ) أي ليس عليه شيء . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه الآية قال : هذا مثل ضربه الله لأعمال الكفار يوم القيامة يقول : لا يقدرون على شيء مما كسبوا يومئذ كما ترك هذا المطر الصفا نقياً ليس عليه شيء ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه . قوله ( وقال عكرمة : وأبلى مطر شديد ، والطل الندى ) وصله عبد بن حميد عن روح ابن عباد عن عثمان بن غياث سمعت عكرمة قال في قوله وأبلى قال : مطر شديد ، والطل الندى ،

٧ - باب لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله [ البقرة ٢٦٣ ] :

﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ، وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴾

٨ - باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله [ البقرة ٢٧٦ - ٢٧٧ ] :



﴿ وَيُرَبِّي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

١٤١٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَصْدَقَ بَعْدَ تَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُهَا بِيَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرْتَبُهَا لِصَاحِبِهِ كُلِّ يَرٍ أَحَدُكُمْ قَأْوَةٌ ، حَتَّى تَسْكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . تَابَعَهُ سَلْيَانُ بْنُ دِينَارٍ . وَقَالَ وَرَقَةُ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَسُهَيْلٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ١٤١٠ - طرفه في : ٧٤٣٠ ]

قوله ( باب لا تقبل صدقة من غلول ) كذا الأكثر على البناء للجهول ، وفي رواية المستمل لا يقبل الله ، وهذا طرف من حديث أخرجه مسلم باللفظ الأول ، وقد سبق باقيه في ترجمته في كتاب الطهارة . وأخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده عن أبي كامل أحد مشايخ مسلم فيه بلفظ ولا يقبل الله صلاة إلا بطهور ، ولا صدقة من غلول ، ولأبي داود من حديث أبي المليح عن أبيه مرفوعاً ولا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بغير طهور ، وإسناده صحيح . قوله ( ولا يقبل إلا من كسب طيب ) هذا للمستمل وحده . وهو طرف من حديث أبي هريرة الآتي بعده . قوله ( أقوله : قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى - إلى قوله - حلیم ) قال ابن المنير : جرى المصنف على عادته في إثبات الخفي على الجلي ، وذلك أن في الآية أن الصدقة لما يتبعها سيئة الأذى بطلت ، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى ، أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تفررها تبطل الطاعة فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية ، لأن الغال في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير ، فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة وقد أبطلت المعصية الطاعة المحققة من أول أمرها ؟ وتعبه ابن رشيد بأنه ينبغي على أن الأذى أعم من أن يكون من جهة المتصدق للمتصدق عليه أو إيدائه لغيره كما في الغلول فيكون من باب الأولى ، وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده ، فإن الظاهر أن المراد بالأذى في الآية إنما هو ما يكون من جهة المسئول للسائل ، فإنه عطف على المن وجمع معه بالواو . والذي يظهر أن البخاري قصد أن المتصدق عليه إذا علم أن المتصدق به غلول أو غصب أو نحوه تأذى بذلك ولم يرض به ، كما قال أبو بكر اللبني لما علم أنه من وجه غير طيب ، وقد صدق على المتصدق أنه مؤذله بتعريضه لكل ما لو علمه لم يقبله . والله أعلم . قوله ( قول معروف ) فسرّه بالرد الجليل ، وقوله ( ومغفرة ) أي عفو عن السائل إذا وجد منه ما يشغل على المسئول . وقيل : المراد عفو من الله بسبب الرد الجليل ، وقيل عفو من جهة السائل أي معذرة منه للمسئول لكونه رده ردا جميلا . والثاني أظهر . وظاهر الآية أن الصدقة تحبط بالمان والأذى بعد أن تقع سالمة ، لكن يمكن أن يقال : لعل قبولها موقوف على سلامتها من المن والأذى ، فإن وقع ذلك عدم الشرط فعدم المشروط فعبء عن ذلك بالإبطال . والله أعلم . ( تنبيهان ) : الأول دل قوله لا تقبل صدقة

من غلول ، أن الغال لا تبرأ ذمته إلا برد الغلول الى أصحابه بأن يتصدق به <sup>(١)</sup> اذا جهلهم مثلا . والسبب فيه أنه من حق الغانين ، فلو جهات أعيانهم لم يكن له أن يتصرف فيه بالصدقة على غيرهم . الثاني : وقع هنا للمستمل والكشميهي وابن شويه ، باب الصدقة من كسب طيب ، لقوله تعالى ﴿ ويربي الصدقات ﴾ الى قوله - ولا هم يحزنون ﴿ وعلى هذا فتخلو الترجمة التي قبل هذا من الحديث ، وتكون كالتي قبلها في الاقتصار على الآية ، لكن تزيد عليها بالإشارة الى لفظ الحديث الذي في الترجمة . ومناسبة الحديث لهذه الترجمة ظاهرة ومناسبتها التي قبلها من جهة مفهوم المخالفة ، لأنه دل بمنطوقه على أن الله لا يقبل إلا ما كان من كسب طيب ، ففهو ما ليس بطيب لا يقبل ، والغلول فرد من أفراد غير الطيب فلا يقبل . والله أعلم . ثم إن هذه الترجمة إن كان « باب ، بغير تنوين فاجملة خبر المبتدأ ، والتقدير هذا باب فضل الصدقة من كسب طيب ، وإن كان منونا فما بعده مبتدأ والخبر عذوف تقديره الصدقة من كسب طيب مقبولة أو يكثر الله نواها . ومعنى الكسب المكسوب ، والمراد به ما هو أعم من تعاطى التكسب أو حصول المكسوب بغير تعاط كالمراث . وكأنه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال ، والمراد بالطيب الحلال لأنه صفة الكسب ، قال القرطبي : أصل الطيب المستلذ بالطيب ، ثم أطلق على المطلق بالشرع وهو الحلال ، وأما قول المصنف « لقوله تعالى : ويربي الصدقات ، بعد قوله « الصدقة من كسب طيب ، فقد اعترضه ابن التين وغيره بأن تكثير أجر الصدقة ليس علة لكون الصدقة من كسب طيب ، بل الأمر على عكس ذلك ، فإن الصدقة من الكسب الطيب سبب لتكثير الأجر . قال ابن التين : وكان الأبين أن يستدل بقوله تعالى ﴿ أففقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقال ابن بطال : لما كانت الآية مشتملة على أن الربا يحرمه الله لأنه حرام دل ذلك على أن الصدقة التي تتقبل لا تكون من جنس المحقوق . وقال الكرماني : لفظ « الصدقات ، وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطيب ومن غيره ، لكنه مقيد بالصدقات التي من الكسب الطيب بقريته السياق نحو ﴿ ولا يميموا الحديث منه تنفقون ﴾ . قوله ( بعدل تمرة ) أي بقيمتها لأنه بالفتح المثل وبالكسر الحل بكسر المهملة ، هذا قول الجمهور ، وقال الفراء : بالفتح المثل من غير جنسه وبالكسر من جنسه ، وقيل بالفتح مثله في القيمة وبالكسر في النظر . وأنكر البصريون هذه التفرقة ، وقال الكسائي : هما بمعنى كما أن لفظ المثل لا يختلف . وضبط في هذه الرواية للاكثر بالفتح . قوله ( ولا يقبل الله إلا الطيب ) في رواية سليمان بن بلال الآتي ذكرها ، ولا يصعد الى الله إلا الطيب ، وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء لتقرير ما قبله ، زاد سهيل في روايته الآتي ذكرها ، فيضعها في حقها ، قال القرطبي : وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمتصدق ، وهو ممنوع من التصرف فيه ، والمتصدق به متصرف فيه ، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأمورا منبها من وجه واحد وهو محال . قوله ( يتقبلها يمينه ) في رواية سهيل « إلا أخذها يمينه ، وفي رواية مسلم بن أبي مريم الآتي ذكرها « فيقبضها ، وفي حديث عائشة عند البرار « فيتلقاها الرحمن بيده » . قوله ( فلو ) بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المبر لأنه يفل أي يظم ، وقيل هو كل فطم من ذات حافر ، واجمع أفلاء كدو وأعداء . وقال أبو زيد : إذا فتحت الفاء شددت الواو ، وإذا كسرتها سكنت اللام بكرو . وضرب به المثل لأنه يزيد زيادة بينة ، ولأن الصدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون للنتاج الى التربية إذا كان فطيا فاذا أحسن العناية به انتهى الى حد الكمال ، وكذلك عمل ابن آدم - لا سيما

(١) كذا في الأصل الذي بأيدينا ، ولعله « لا بأن يتصدق به » فتأمل ، والله أعلم

الصدقة - قال العبد إذا تصدق من كسب طيب لا يزال نظر الله اليها يكسبها نمت السكال حتى تنتهي بالتضعيف الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين النقرة الى الجبل . ووقع في رواية القاسم عن أبي هريرة عند الترمذى وقلوه أو مهره ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن القاسم مهره أو نصيله ، وفي رواية له عند البزار مهره أو رضيعه أو نصيله ، ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة دقلوه أو قال نصيله ، وهذا يشعر بأن د أو ، لشك . قال المازرى : هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا عنه فكفى عن قبول الصدقة باليمين وعن تضعيف أجرها بالثرية . وقال عياض : لما كان الشيء الذي يرتضى بتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعير لقبول لقول القائل تلقاها عراة باليمين ، أى هو مؤهل للجد والشرف وليس المراد بها الجارحة (١) . وقيل : عبر باليمين عن جهة القبول ، إذ الشمال بضده . وقيل : المراد بين الذي تدفع اليه الصدقة وأضافها الى الله تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة في بين الأخذ لله تعالى . وقيل : المراد سرعة القبول ، وقيل حسنه . وقال الزين بن المنير : السكناية عن الرضا والقبول بالتلقى باليمين لتثبيت المعاني المحقولة من الاذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يذهبك في القبول كما لا يذهبك من عين التلقى للشيء يمينه ، لا أن التناول كالتناول المعهود ولا أن المتناول به جارحة . وقال الترمذى في جامعه : قال أهل العلم من أهل السنة والجماعة تؤمن بهذه الأحاديث ولا توهم فيها تشبيها ولا نقول كيف ، هكذا روى عن مالك وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم ، وانكرت الجهمية هذه الروايات انتهى . وسيأتى الرد عليهم مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . قوله ( حتى تكون مثل الجبل ) وسلم من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة د حتى تكون أعظم من الجبل ، ولابن جرير من وجه آخر عن القاسم د حتى يوافي بها يوم القيامة وهى أعظم من أحد ، يعنى النقرة . وهى في رواية القاسم عند الترمذى بلفظ د حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد ، قال : وتصديق ذلك في كتاب الله ( بحق الله الربى ويربى الصدقات ) وفي رواية ابن جرير التصريح بأن تلاوة الآية من كلام أبي هريرة . وزاد عبد الرزاق في روايته من طريق القاسم أيضا د قصدوا ، والظاهر أن المراد بعظمها أن عينا تعظم لتثقل في الميزان ، ويحتمل أن يكون ذلك معبرا به عن ثوابها . قوله ( تابعه سليمان ) هو ابن بلال ( عن ابن دينار ) أى عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه المتابعة ذكرها المصنف في التوحيد فقال : وقال خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال فساق مثله ، إلا أن فيه مخالفة في اللفظ يسيرة ، وقد وصله أبو عروانة والجوزقى من طريق محمد بن معاذ بن يوسف عن خالد بن مخلد بهذا الاسناد . ووقع في صحيح مسلم حدثنا أحمد بن عثمان حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن سهيل عن أبي صالح ولم يسق لفظه كله ، وهذا إن كان أحمد بن عثمان حفظه فليسليمان فيه شيخان عبد الله بن دينار وسهيل عن أبي صالح ، وقد غفل صاحب الأطراف فسوى بين روايتي الصحيحين في هذا وليس بمجيد . قوله ( وقال ورقاء ) هو ابن عمر ( عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة ) يعنى أن ورقاء خالف عبد الرحمن وسليمان لجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح ، ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة ، وقد أشار الداودى

(١) هذه التأويلات ليس لها وجه ، والصواب إجراء الحديث على ظاهره ، وليس في ذلك بحمد الله محذور عند أهل السنة والجماعة لأن عقيدتهم الايمان بما جاء في الكتاب والسنة الصحيحة من أسماء الله سبحانه وصفاته ، وانبات ذلك لله على وجه السكال مع تفرسه تعالى عن مشابهة المخلوقات ، وهذا هو الحق الذى لا يجوز الصدول عنه . وفي هذا الحديث دلالة على اثبات اليمين لله سبحانه وعلى أنه يقبل الصدقة عن الكسب الطيب ويضاعفها . وانظر ما يأتى من كلام الإمام الترمذى يتضح لله ما ذكرته أنا . والله الموفق

لأنها وهم لتوارد الرواة عن أبي صالح دون سعيد بن يسار ، وليس ما قال مجيد لأنه محفوظ عن سعيد بن يسار من وجه آخر كما أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما . نعم رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وهب الرحمن والله أعلم . ( تنبيه ) : وقفت على رواية ورقاء موصولة وقد بينت ذلك في كتاب التوحيد . قوله ( ورواه مسلم ابن أبي مريم وزيد بن أسلم وسهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة ) أما رواية مسلم فرويناها موصولة في كتاب الزكاة ليوسف بن يعقوب القاضي قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا سعيد بن سلة هو ابن أبي الحسام عنه به ، وأما رواية زيد بن أسلم وسهيل فوصلهما مسلم ، وقد قدمت ما في سياق الثلاثة من فائدة وزيادة

### ٩ - باب الصدقة قبل الرد

١٤١١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** تميم بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب قال : سمعت النبي ﷺ يقول « تصدقوا ، فإنه يأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فلا يجيد من يقبلها ، يقول الرجل : لو جئت بها بالأمس آقبلتها ، فأما اليوم فلا حاجة لي بها »

[ الحديث ١٤١١ - طرقاه في : ١٤٢٤ ، ٧١٢٠ ]

١٤١٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب **حدثنا** أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، فيفيض ، حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته ، وحتى يمرضه فيقول الذي يمرضه عليه : لا أرب لي »

١٤١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم النبيل أخبرنا سعدان بن بشير **حدثنا** أبو مجاهد **حدثنا** محمد بن خليفة الطائي قال سمعت عدي بن حاتم رضي الله عنه يقول « كنت عند رسول الله ﷺ فجاءه رجلان : أحدهما يشكو العيلة ، والآخر يشكو قطع السبل . فقال رسول الله ﷺ : أما قطع السبل فإنه لا يأتي عليك إلا قليل حتى تخرج العير إلى مكة بغير خفير . وأما العيلة فإن الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجيد من يقبلها منه . ثم ليتقين أحدكم بين يدي الله ليس يذنه ويذنه حجاب ولا ترهان يترجم له ، ثم ليتقوا له : ألم أوتيك مالا ؟ فليقولن : بلى . ثم ليتقوا : ألم أرسل إليك رسولا ؟ فليقولن : بلى . فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، ثم ينظر عن شماله فلا يرى إلا النار . فليتقين أحدكم كم النار ولو بشق تمر ، فإن لم يجد فيكم طيبة »

[ الحديث ١٤١٣ - أطرافه في : ١٤١٧ ، ٣٥٩٥ ، ٦٠٢٣ ، ٦٥٣٩ ، ٦٥٤٠ ، ٦٥٦٣ ، ٧٤٤٣ ، ٧٥١٧ ]

١٤١٤ - **حدثنا** محمد بن الصلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه . عن النبي ﷺ قال « لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجيد أحدا يأخذها منه ، ويرى الرجل الواحد يتبعم أربعون امرأة يلدن به ، من قلة الرجال وكثرة النساء »

قوله (باب الصدقة قبل الرد) قال الزين بن المنير ما ملخصه : مقصوده بهذه الترجمة الحث على التحذير من التسويف بالصدقة ، لما في المساعدة اليها من تحصيل الغنى المذكور . قيل لأن التسويف بها قد يكون ذريعة الى عدم القابل لها إذ لا يتم مقصود الصدقة إلا بمصادفة المحتاج اليها ، وقد أخبر الصادق أنه سيقع فقد الفقراء المحتاجين الى الصدقة بأن يخرج الغنى صدقته فلا يجد من يقبلها . فان قيل إن من أخرج صدقته مثاب على نيته ولو لم يجد من يقبلها ، فالجواب أن الواجد يثاب ثواب المجازاة والفضل ، والثابري يثاب ثواب الفضل فقط والاول أرخص واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث في كل منها الإنذار بوقوع فقدان من يقبل الصدقة : أولها حديث حارثة بن وهب وهو الخزاعي . قوله (فانه يأتي عليكم زمان) سيأتي بعد سبعة أبواب - من وجه آخر - بلفظ « فسيأتي » . قوله (يقول الرجل) أي الذي يريد المتصدق أن يعطيه إياها . قوله (فأما اليوم فلا حاجة لي بها) في رواية الكشميني « فيها » ، والظاهر أن ذلك يقع في زمن كثرة المال وفيضه قرب الساعة كما قال ابن بطال ، ومن ثم أورده المصنف في كتاب الفتن كما سيأتي ، وهو بين من سياق حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وقد ساقه في الفتن بالإسناد المذكور هنا مطولا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله (حتى يهم) بفتح أوله وضم الهاء ، و (رب المال) منصوب على المفعولية وفاعله قوله (من يقبله) يقال همه الشيء أحزنه . ويروي بضم أوله يقال أحمه الأمر أفلقه . وقال النووي في شرح مسلم : ضبطوه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يحزنه ، والثاني يفتح أوله وضم الهاء ورب المال فاعل ومن مفعول أي يفقد . والله أعلم . قوله (لا أرب لي) زاد في الفتن « به » ، أي لا حاجة لي به لاستغنائي عنه . ثالثا حديث عدى بن حاتم ، وقد أورده المصنف بأنهم من هذا السياق ، ويأتي الكلام عليه مستوفى . وشاهده هنا قوله فيه (فان الساعة لا تقوم حتى يطوف أحدكم بصدقته لا يجد من يقبلها منه) وهو موافق لحديث أبي هريرة الذي قبله ومشعر بأن ذلك يكون في آخر الزمان . وحديث أبي موسى الآتي بعده مشعر بذلك أيضا ، وقد أشار عدى بن حاتم - كما سيأتي في علامات النبوة - الى أن ذلك لم يقع في زمانه وكانت وفاته في خلافة معاوية بعد استقرار أمر الفتوح ، فانتفى قول من زعم أن ذلك وقع في ذلك الزمان . قال ابن التين : إنما يقع ذلك بعد نزول عيسى حين تخرج الأرض بركانها حتى تسبح الرمانة أهل البيت ولا يبقى في الأرض كافر . ويأتي الكلام على انقضاء النار ولو بشق تمره في الباب الذي يليه . رابعا حديث أبي موسى . قوله (من الذهب) خصه بالذكر مبالغة في عدم من يقبل الصدقة ، وكذا قوله يطوف ثم لا يجد من يقبلها وقوله (ويرى الرجل الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى في « باب رفع العلم » من كتاب العلم

#### ١٠ - باب اتقوا النار ولو بشق تمره ، والقليل من الصدقة

(ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وثبتت من أنفسهم) الآية - إلى قوله (من كل الثمرات) ١٤١٥ - **حديث** حبيب الله بن سعيد حدثنا أبو الثمان الحسكي هو ابن عبد الله البصري حدثنا شعبة عن سليمان عن أبي وائل عن أبي مسعود رضي الله عنه قال « لما نزلت آية الصدقة كننا نحامل ، فجاء رجل فصدق بشيء كثير ، فقالوا : مرأى . وجاء رجل فصدق بصاع ، فقالوا : أن الله لغني عن صاع هذا . فنزلت (الذين يلغزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات ، والذين لا يجيدون إلا جهم) الآية »

[ الحديث ١٤١٥ - أطرافه في : (٤١٦ ، ٢٣٧٣ ، ٤٦٦٨ ، ٤٦٦٩ ) ]

١٤١٦ - **عَدِيٌّ** سَمِعَ **بْنَ يُحْيَى** حَدَّثَنَا **أَبِي** حَدَّثَنَا **الْأَمْشُ** عَنْ **شَقِيقٍ** عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَسْرَنَا بِالْصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى الشُّوقِ فَتَحَامَلُ ، فَيُصِيبُ اللَّهُ ، وَإِنْ لِي فِيهِمْ يَوْمَ لِمَاةٍ أَلْفٍ »

١٤١٧ - **عَدِيٌّ** سَمِعَ **بْنَ يُحْيَى** حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** عَنْ **أَبِي إِسْحَاقَ** قَالَ سَمِعْتُ **عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ** قَالَ : سَمِعْتُ **عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ »

١٤١٨ - **عَدِيٌّ** يَشْرُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللَّهِ** أَخْبَرَنَا **مَعْمَرٌ** عَنْ **الزَّهْرِيِّ** قَالَ حَدَّثَنِي **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ** بْنُ **حَزْمٍ** عَنْ **عُرْوَةَ** عَنْ **عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَتْ امْرَأَةٌ مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ ، فَأَعْطَيْتُهُمَا إِنْيَاهَا ، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا ، وَلَمْ نَأْكُلْ مِنْهَا ، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ . فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ : مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ شَيْءٌ كُنَ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ »

[ الحديث ١٤١٨ طرده في : ٥٩٩٥ ]

**قَوْلُهُ** ( باب اتقوا النار ولو بشق تمرة ، والقليل من الصدقة ، ومثل الذين ينفقون أموالهم - إلى قوله - فيها من كل الثمرات ) قال الزين بن المنير وغيره : جمع المصنف بين لفظ الخبر والآية لاشتغال ذلك كله على الحث على الصدقة قليلا وكثيرا ، فإن قوله تعالى ( أموالهم ) يشمل قليل الصدقة وكثيرها ، ويشهد له قوله ( لا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس ) ، فإنه يتناول القليل والكثير ، إذ لا قائل يحمل القليل دون الكثير . وقوله ( اتقوا النار ولو بشق تمرة ) يتناول الكثير والقليل أيضا ، والآية أيضا مشتملة على قليل الصدقة وكثيرها من جهة التمثيل المذكور فيها بالطل والواابل ، فسميت الصدقة بالقليل باصالة الطل والصدقة بالكثير باصالة الواابل . وأما ذكر القليل من الصدقة بعد ذكر شق التمرة فهو من عطف العام على الخاص ، ولهذا أورد في الباب حديث أبي مسعود الذي كان سببا لنزول قوله تعالى ( والذين لا يجدون إلا جهنم ) . وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : تقدير الآية مثل تضعيف أجور الذين ينفقون كمثل تضعيف ثمار الجنة بالمطر ، إن قليلا فقليل ، وإن كثيرا فكثير . وكان البخاري أنبح الآية الأولى التي ضربت مثلا بالرؤية بالآية الثانية التي تضمنت ضرب المثل لمن عمل عملا يفقده أخرج ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرياء في الصدقة ، ولأن قوله تعالى ( والله بما تعملون بصير ) يشعر بالوعيد بعد الوعد ، فأوضحه بذكر الآية الثانية ، وكان هذا هو السر في اقتصاده على بعضها اختصارا ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي مسعود من وجهين تاما ومختصرا . **قَوْلُهُ** ( عن سليمان ) هو الأَمْشُ ، وأبو مسعود هو الأنصاري البصري . **قَوْلُهُ** ( لما نزلت آية الصدقة ) كأنه يشير إلى قوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة ) الآية . **قَوْلُهُ** ( كنا نحامل ) أي نحمل على ظهورنا بالأجرة ، يقال حملت بمعنى حملت كسافرت . وقال الخطابي : يريد تكلف الحمال بالأجرة لنكتسب ما تصدق به ، ويؤيده قوله في الرواية الثانية التي بعد هذه حيث قال ، انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، أي يطلب الحمل بالأجرة . **قَوْلُهُ** ( لما رجل تصدق بشيء كثير )

هو عبد الرحمن بن عوف كما سيأتى فى التفسير ، والشئ المذكور كان ثمانية آلاف أو أربعة آلاف . **قوله** ( وجاء رجل ) هو أبو عقيل بفتح العين كما سيأتى فى التفسير ، ونذكر هناك إن شاء الله تعالى الاختلاف فى اسمه واسم أبيه ومن وقع له ذلك أيضا من الصحابة كأبى خيثمة ، وأن الصاع إنما حصل لأبى عقيل لكونه أجر نفسه على النزع من البر بالحبلى . **قوله** ( فقالوا ) سعى من اللامزى فى « مغازى الواقدي » ، مصتب بن قشير وعبد الرحمن بن نبتل بنون ومثناة مفتوحين بينهما موحدة ساكنة ثم لام . **قوله** ( يلبزون ) أى يبيعون ، وشاهد الترجمة قوله ( والذين لا يجدون إلا جهدهم ) . **قوله** ( سعيد بن يحيى ) أى ابن سعيد الأموى . **قوله** ( فيجامل ) بضم التحتانية واللام مضمومة بلفظ المضارع من المفاعلة . ويروى بفتح المثناة وفتح اللام أيضا ، ويؤيده قوله فى رواية زائدة الآتية فى التفسير ، فيجتال أحدنا حتى يجهى بالمد ، . **قوله** ( فيصيب المد ) أى فى مقابلة أجرته فيصدق به . **قوله** ( وإن لبعضهم اليوم لمائة ألف ) زاد فى التفسير ، كأنه يعرض بنفسه ، وأشار بذلك الى ما كانوا عليه فى عهد النبي ﷺ من قلة الشئ ، والى ما صاروا اليه بعده من التوسع لكثرة الفتح ، ومع ذلك فكانوا فى العهد الاول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا ، والذين أشار اليهم آخرًا بخلاف ذلك . ( تنبيه ) : وقع بخط مغلطى فى شرحه ، وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف ، وهو تصحيف . ثانياً حديث عدى بن حاتم وهو بلفظ الترجمة ، وهو طرف من حديثه المذكور فى الباب الذى قبله ، و « بشق » بكسر المعجمة نصفها أو جانبها ، أى ولو كان الاتقاء بالتصدق بشق ثمرة واحدة فانه يفيد . وفى الطبرانى من حديث فضالة بن عبيد مرفوعاً : اجعلوا بينكم وبين النار حجاباً ولو بشق ثمرة ، ولأحمد من حديث ابن مسعود مرفوعاً باسناد صحيح : لبتق أحدكم وجهه النار ولو بشق ثمرة ، وله من حديث عائشة باسناد حسن : يا عائشة ، استترى من النار ولو بشق ثمرة ، فانها تسد من الجائع مسدها من الشبعان ، ولأبى يعلى من حديث أبى بكر الصديق نحوه : وأنتم منه بلفظ : تقع من الجائع موقعها من الشبعان ، وكان الجامع بينهما فى ذلك حلاوتها . وفى الحديث الحث على الصدقة بما قل وما جل ، وأن لا يهتقر ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة يستر المتصدق من النار . ثالثاً حديث عائشة ، وسيأتى فى الأدب من وجه آخر عن الزهري بسنده ، وفيه التقييد بالاحسان ولفظه : من ابتلى من البنات بشئ فأحسنهن كن له ستراً من النار ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ومناسبتة للترجمة من جهة أن الأم المذكورة لما قسمت الثمرة بين ابنتها صار لكل واحدة منهما شق ثمرة ، وقد دخلت فى عموم خبر الصادق أنها من ستر من النار لأنها من ابتلى بشئ من البنات فأحسن ومناسبة فعل عائشة للترجمة من قوله : والقليل من الصدقة ، والآية من قوله ( والذين لا يجدون إلا جهدهم ) لقولها فى الحديث : فلم تجد عندي غير ثمرة ، وفيه شدة حرص عائشة على الصدقة امتثالاً لوصيته ﷺ لها حيث قال : لا يرجع من عندك سائل ولو بشق ثمرة ، رواه البزار من حديث أبى هريرة

#### ١١ - باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

لقوله [ ١٠ المنافقون ] : ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ الآية

وقوله [ ٢٥٤ البقرة ] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴾ الآية

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا حُمَارَةُ بْنُ الْقَفَّحِ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ حَدَّثَنَا

أبو هريرة رضي الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً ؟ قال : أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

[الحديث ١٤١٩ - طرفه في : ٢٧٤٨]

قوله ( باب فضل صدقة الشحيح الصحيح ) هكذا لابي ذر ، ولغيره ، أي الصدقة أفضل ، وصدقة الشحيح الصحيح ، لقوله تعالى ( وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت ) الآية ، فعلى الأول المراد فضل من كان كذلك على غيره وهو واضح ، وعلى الثاني كأنه تردد في إطلاق أفضلية من كان كذلك ، فأورد الترجمة بصيغة الاستفهام . قال الزين بن المنير ما ملخصه : مناسبة الآية للترجمة أن معنى الآية التحذير من التسويف بالتأجيل استبصاراً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل ، والترغيب في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الامنية . والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض يخوف فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله « ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم » ، ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة في القرية كان ذلك أفضل من غيره ، وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية . والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في رواية غير أبي ذر تقديم آية المنافقين على آية البقرة ، وفي رواية أبي ذر بالعكس . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( جاء رجل ) لم أفهم على تسميته ، ويحتمل أن يكون أبا ذر ، ففي مسند أحمد عنه أنه سأل أي الصدقة أفضل ، لكن في الجواب « جهد من مقل أو مر إلى فقير ، وكذا روى الطبراني من حديث أبي أمامة أن أبا ذر سأل فاجيب . قوله ( أي الصدقة أعظم أجراً ) في الوصايا من وجه آخر عن عمارة بن التميمي « أي الصدقة أفضل » . قوله ( أن تصدق ) بتشديد الصاد وأصله تصدق فادغمت إحدى التامين . قوله ( وأنت صحيح شحيح ) في الوصايا « وأنت صحيح حريص » ، قال صاحب المنتهى : الشح بخل مع حرص . وقال صاحب المحكم : الشح مثلث الشين والضم أعلى . وقال صاحب الجامع : كأن الفتح في المصدر والضم في الاسم . وقال الخطابي : فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه ، وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سيمة البخل ، فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقفاً في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر ، وأحد الأمرين للوصي والثالث للوارث لأنه إذا شاء أبطله . قال الكرماني : ويحتمل أن يكون الثالث نبوي أيضاً لخروجه عن الاستقلال بالتصرف فيما يشاء فلذلك نقص ثوابه عن حال الصحة . قال ابن بطال وغيره : لما كان الشح غالباً في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر ، بخلاف من ينس من الحياة ورأى مصير المال لغيره . قوله ( وتأمل ) بضم الميم أي تطمع . قوله ( إذا بلغت ) أي الروح ، والمراد قاربته بلوغه إذ لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته . ولم يجر للروح ذكر اغتناء بدلالة السياق . والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الوصايا إن شاء الله تعالى

١٤٢٠ - باب \* حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن فراس بن الشَّيْبَانِي عن مسروق عن .



عائشة رضي الله عنها أن بعض أزواج النبي ﷺ قال للنبي ﷺ: أينما أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكن يداً. فأخذوا قصبةً يذرهونها، فكانت سودةً أطولهن يداً. فقلنا بعد أنما كانت طول يديها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به، وكانت تحب الصدقة»

قوله (باب) كذا الأكثر وبه جزم الاسماعيل، وسقط لا بد ذر، فعلى روايته هو من ترجمة فضل صدقة الصحيح، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه وأورد فيه المصنف قصة سؤال أزواج النبي ﷺ منه أينما أسرع لحوقاً به، وفيه قوله لمن أطولكن يداً، الحديث. ووجه تعلقه بما قبله أن هذا الحديث تضمن أن الإيثار والاستكثار من الصدقة في زمن القدرة على العمل سبب للحاق بالنبي ﷺ، وذلك الغاية في الفضيلة، أشار إلى هذا الزين بن المنير. وقال ابن رشيد: وجه المناسبة أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقتضى للحاق به الطول (١)، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة وبذلك يتم المراد. والله أعلم.

قوله (أن بعض أزواج النبي ﷺ) لم أقف على تعيين السائلة منهن عن ذلك، إلا عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد، قالت قتلت، بالثناة، وقد أخرجها النسائي من هذا الوجه بلفظ «قتلت»، بالنون فاقه أعلم. قوله (أسرع بك لحوقاً) منصوب على التمييز، وكذا قوله يداً، وأطولكن مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف. قوله (فأخذوا قصبةً يذرهونها) أي يقدرونها بذراع كل واحدة منهن، وإنما ذكره بلفظ جمع المذكر بالنظر إلى لفظ الجمع لا بلفظ جماعة النساء، وقد قيل في قول الشاعر «وان شئت حرمت النساء سواكم»، أنه ذكره بلفظ جمع المذكر تعظيماً. وقوله «أطولكن» يناسب ذلك، وإلا لقال طولاً كن. قوله (فكانت سودة) زاد ابن سعد عن عفان عن أبي عوانة بهذا الإسناد «بنت زمعة بن قيس». قوله (أطولهن يداً) في رواية عفان «ذراعاً»، وهي تعيين أنهم فهم من لفظ اليد الجارحة. قوله (فقلنا بعد) أي لما مات أول نسائه به لحوقاً. قوله (انما) بالفتح، والصدقة بالرفع، وطول يديها بالنصب لأنه الخبر. قوله (وكانت أسرعنا) كذا وقع في الصحيح بغير تعيين، ووقع في «التاريخ الصغير» للمصنف عن موسى بن إسماعيل بهذا الإسناد «فكانت سودة أسرعنا الخ»، وكذا أخرجه البيهقي في «الدلائل»، وابن حبان في صحيحه من طريق العباس الدوري عن موسى، وكذا في رواية عفان عند أحمد وابن سعد عنه، قال ابن سعد: قال لنا محمد بن عمر - يعني الواقدي - هذا الحديث وهل في سودة، وإنما هو في زينب بنت جحش، فهي أول نسائه به لحوقاً وتوفيت في خلافة عمر وبقيت سودة إلى أن توفيت في خلافة معاوية في شوال سنة أربع وخمسين، قال ابن بطال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا الخ، ولكن يعكز على هذا التأويل تلك الروايات المتقدمة المصريح فيها بأن الضمير لسودة. وقرأت بخط الخطاط أبي على الصدفي: ظاهر هذا اللفظ أن سودة كانت أسرع وهو خلاف المعروف عند أهل العلم أن زينب أول من مات من أزواج، ثم نقله عن مالك من روايته عن الواقدي، قال: ويقويه رواية عائشة بنت طلحة. وقال ابن الجوزي: هذا الحديث غلط من بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه ولا أصحاب التعاليق ولا أهل بفساد

(١) هو جمع النساء، أي الجوه وسنة الطاء. والله أعلم

ذلك الخطابي فانه فصره وقال : لحوق سودة به من أعلام النبوة . وكل ذلك وهم ، وانما هي زينب ، فانها كانت أطولهن يدا بالمعطاء كما رواه مسلم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ : فكانت أطولنا يدا زينب لانها كانت تعمل وتصدق ، انتهى . وتلقى مغلطاي كلام ابن الجوزي لجزم به ولم ينسبه له . وقد جمع بعضهم بين الروايتين فقال الطيبي : يمكن أن يقال فيما رواه البخاري المراد الحاضرات من أزواجه دون زينب ، وكانت سودة أولهن موتا . قلت : وقد وقع نحوه في كلام مغلطاي ، لكن يعكر على هذا أن في رواية يحيى بن حماد عند ابن حبان أن نساء النبي ﷺ اجتمعن عنده لم تغادر منهن واحدة ، ثم هو مع ذلك إنما يتأني على أحد القولين في وفاة سودة ، فقد روى البخاري في تاريخه بأسناد صحيح إلى سعيد بن هلال أنه قال : ماتت سودة في خلافة عمر ، وجزم الذهبي في « التاريخ الكبير » ، بانها ماتت في آخر خلافة عمر ، وقال ابن سيد الناس : انه المشهور . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محي الدين حيث قال : أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه . وسبقه الى نقل الاتفاق ابن بطلان كما تقدم . ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير ، فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير . وأما على قول الواقدي الذي تقدم فلا يصح . وقد تقدم عن ابن بطلان أن الضمير في قوله : فكانت ، لزينب وذكرت ما يعكر عليه ، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة لسكون غيرها لم يتقدم له ذكر ، فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقا به جعل الضمائر كلها لسودة ، وهذا عندي من أبي هوانة ، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأ بخط أبي القاسم ابن الورد ، ولم أقف الى الآن على رواية ابن عيينة هذه ، لكن روى يونس بن بكير في « زبادات المغازي » ، والبيهقي في « الدلائل » ، بأسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي التصريح بأن ذلك لزينب ، لكن قصر زكريا في إسناده فلم يذكر مسروقا ولا عائشة ، ولفظه « قلن النسوة لرسول الله ﷺ : أينما أسرع بك لحوقا ؟ قال : أطولكن يدا ، فأخذن يتنازعن أيتهن أطول يدا ، فلما توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهن يدا في الخير والصدقة ، ويؤيده أيضا ما روى الحاكم في المناقب من مستدركه من طريق يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ لأزواجه : أسرعكن لحوقا بي أطولكن يدا . قالت عائشة : فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة رسول الله ﷺ نمد أيدينا في الجدار نتطاول ، فلم نزل نفعل ذلك حتى توفيت زينب بنت جحش . وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا - فعرفنا حينئذ أن النبي ﷺ إنما أراد بطول اليد الصدقة ، وكانت زينب امرأة صناعة باليد ، وكانت تدبغ وتخز وتصدق في سبيل الله ، قال الحاكم على شرط مسلم انتهى . وهي رواية مفصلة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب ، قال ابن رشيد : والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها « فعلينا بعد » ، إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة الى المجاز إلا الموت ، فإذا طلب السامع سبب العدول لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى فعلينا بعد أن أخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات ، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب ، فيستعين الحل عليه ، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى ( حتى توارت بالحجاب ) قال الزين بن المنير : وجه الجمع أن قولها « فعلينا بعد » ، يشعر إشعارا قويا أنهم حلن طول اليد على ظاهره ، ثم علم بعد ذلك خلافه وأنه كناية عن كثرة الصدقة ، والذي علمه آخر خلاف ما اعتقده أولا ، وقد انحصر الثاني في زينب للاتفاق على أنها أولهن

موتا فتعين أن تكون هي المرادة . وكذلك بقية الضائر بعد قوله « فكانت » واستغنى عن تسميتها لشهرتها بذلك انتهى . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال إن في الحديث اختصارا أو اكتفاء بشهرة القصة لزنب ، ويؤول الكلام بأن الضمير يرجع إلى المرأة التي علم رسول الله ﷺ أنها أول من يلحق به ، وكانت كثيرة الصدقة . قلت : الأول هو المعتمد ، وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح لعله بالوم فيه ، وإنه لما ساقه في التاريخ بآيات ذكرها ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضا عن عبد الرحمن بن أبيزى قال « صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش ، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقا به ، وقد تقدم الكلام على تاريخ وفاتها في كتاب الجنائز ، وأنه سنة عشرين . وروى ابن سعد من طريق برزة بنت رافع قالت « لما خرج العطاء أرسل عمر إلى زينب بنت جحش بالذي لها ، فتمعجت وسترته بثوب وأمرت بتفرقة ، إلى أن كشف الثوب فوجئت تحت خمسة وثمانين درهما ثم قالت : اللهم لا يدركني عطاء لعمر بعد عامي هذا ، فانت فكانت أول أزواج النبي ﷺ لحوقا به ، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال : كانت زينب أول نساء النبي ﷺ لحوقا به . فهذه روايات يعضد بعضها ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهما . وقد ساقه يحيى بن حماد عنه مختصرا ولفظه « فأخذن قصبة يتذارعها ، فانت سودة بنت زمعة وكانت كثيرة الصدقة فعلنا أنه قال أطولكن يبدأ بالصدقة ، هذا لفظه عند ابن حبان من طريق الحسن بن مدرك عنه ، ولفظه عند النسائي عن أبي داود وهو الحرائي عنه « فأخذن قصبة لجلن يذرعهما فكانت سودة أسرعن به لحوقا ، وكانت أطولهن بدا ، وكان ذلك من كثرة الصدقة . وهذا السياق لا يحتمل التأويل ، إلا أنه محمول على ما تقدم ذكره من دخول الوم على الراوى في التسمية خاصة وانه أعلم . وفي الحديث علم من أعلام النبوة ظاهر ، وفيه جواز إطلاق اللفظ المشترك بين الحقيقة والمجاز بغير قرينة وهو لفظ « أطولكن » إذا لم يكن محذور . قال الزين بن المنير : لما كان السؤال عن آجال مقدرة لا تعلم إلا بالوحى أجبهن بلفظ غير صريح وأحالهن على ما لا يقين إلا بآخر ، وساق ذلك لكونه ليس من الأحكام التكليفية . وفيه أن من حمل الكلام على ظاهره وحقيقته لم يلم وإن كان مراد المتكلم مجازة ، لأن نسوة النبي ﷺ حملن طول اليد على الحقيقة فلم ينكر عليهن . وأما ما رواه الطبراني في الأوسط من طريق يزيد بن الأصم عن ميمونة أن النبي ﷺ قال لمن : ليس ذلك أعنى إنما أعنى أصنعكن بدا ، فهو ضعيف جدا ، ولو كان ثابتا لم يحتج بعد النبي ﷺ إلى ذرع أيديهن كما تقدم في رواية عمرة عن عائشة . وقال المهلب : في الحديث دلالة على أن الحكم للمعاني لا للألفاظ لأن النسوة فهمن من طول اليد الجارحة ، وإنما المراد بالطول كثرة الصدقة ، وما قاله لا يمكن اطراذه في جميع الأحوال . والله أعلم

١٢ - باب صدقة الملاينة . وقوله عز وجل [ ٢٧٤ البقرة ] :

﴿ الَّذِينَ يُبْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا هُمْ يُعْزَوْنَ ﴾

١٣ - باب صدقة السر . وقال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ

فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ » . قوله تعالى [ ٢٧١ البقرة ] : ﴿ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُهَا الْفُقَرَاءَ

فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية

قوله ( باب صدقة العلانية ، وقوله عز وجل ﴿ الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا يُمْحِزُونَ ﴾ ) ، سقطت هذه الترجمة للمستعمل وثبتت للباقيين ، وبه جزم الاسماعيل ، ولم يثبت فيها لمن ثبتها حديث ، وكأنه أشار الى أنه لم يصح فيها شيء على شرطه . وقد اختلف في سبب نزول الآية المذكورة فعند عبد الرزاق بإسناد فيه ضعف الى ابن عباس أنها نزلت في علي بن أبي طالب كان عنده أربعة دراهم فانفق بالليل واحدا وبالنهار واحدا وفي السر واحدا وفي العلانية واحدا ، وذكره السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس أيضا وزاد ان النبي ﷺ قال له : أما إن ذلك لك . وقيل نزلت في أصحاب الخيل الذين يربطونها في سبيل الله أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة ، وعن قتادة وغيره نزلت في قوم أقفقوا في سبيل الله من غير إصراف ولا تقشير ذكره الطبري وغيره . وقال الماوردي : يحتمل أن يكون في إباحة الارتفاق بالزروع والثمار لانه يرتفق بها كل ما في ليل أو نهار في سر وعلانية وكانت أم

قوله ( باب صدقة السر ، وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما صنعت يمينه . وقوله تعالى ﴿ إِنْ تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتُ فَعِنَّمَا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ الآية وإذا تصدق على غنى ( وهو لا يعلم ) ثم ساق حديث أبي هريرة في قصة الذي خرج بصدقته فوضعها في يد سارق ثم زانية ثم غنى ، كذا وقع في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيرة ، باب اذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ، وكذا هو عند الاسماعيل ، ثم ساق الحديث . ومناسبة ظاهرة ، ويكون قد اقتصر في ترجمة صدقة السر على الحديث المعلق على الآية ، وعلى ما في رواية أبي ذر فيحتاج إلى مناسبة بين ترجمة صدقة السر وحديث المتصدق ؛ ووجهها أن الصدقة المذكورة وقعت بالليل لقوله في الحديث « فأصبحوا يتحدثون » بل وقع في صحيح مسلم التصريح بذلك لقوله فيه « لا تصدقن الليلة » كما سيأتي ، فدل على أن صدقته كانت سرا إذ لو كانت بالجهر نهارا لما خفي عنه حال الغنى لأنها في الغالب لا تخفى ، بخلاف الزانية والسارق ، ولذلك خص الغنى بالترجمة دونهما . وحديث أبي هريرة المعلق طرف من حديث سيأتي بعد باب بتمامه . وقد تقدم مع الكلام عليه مستوفى في « باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة » وهو أقوى الأدلة على أفضلية إخفاء الصدقة ، وأما الآية فظاهرة في تفضيل صدقة السر أيضا ، ولكن ذهب الجمهور الى أنها نزلت في صدقة التطوع ، ونقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإعلان في صدقة الفرض أفضل من الإخفاء ، وصدقة التطوع على العكس من ذلك . وعالف يزيد بن أبي حبيب فقال : إن الآية نزلت في الصدقة على اليهود والنصارى ، قال : فاعلمنى إن تؤتوها أهل الكتابين ظاهرة فلكم فضل ، وإن تؤتوها فقراءكم سرا فهو خير لكم . قال : وكان يأمر بإخفاء الصدقة مطلقا . ونقل أبو إسحق الزجاج أن إخفاء الزكاة في زمن النبي ﷺ كان أفضل ، فأما بعده فإن الظن يساء بمن أخفاها ، فلماذا كان إظهار الزكاة المفروضة أفضل ، قال ابن عطية : ويشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض أفضل ، فقد كثر المانع لها وصار إخراجها عرصة للرياء . انتهى . وأيضا فكان السلف يعطون زكاتهم للسعاة ، وكان من أخفاها اتهم بعدم الإخراج ، وأما اليوم فصار كل أحد يخرج زكاته بنفسه فصار إخفاؤها أفضل . والله أعلم . وقال الزين بن المنير : لو قيل إن ذلك يختلف باختلاف الأحوال لما كان ميذا ، فإذا كان الإمام مثلاً جاترا ومال من وجبت عليه مخفيا فالإسرار أولى ، وإن كان المتطوع ممن يقتدى به ديتبع وتنبعث لهم على التطوع بالانفاق وسلم قصده فالإظهار أولى . والله أعلم

## ١٤ - باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم

١٤٢١ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « قال رجل لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعتها في يد سارق ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على سارق . فقال : اللهم لك الحمد ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعتها في يد زانية ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق الليلة على زانية . فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية ، لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعتها في يدي غنى ، فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على غنى . فقال : اللهم لك الحمد ، على سارق ، وعلى زانية ، وعلى غنى . فأنتى فقيل له : أما صدقتك على سارق فله أن يستعف عن سرقة ، وأما الزانية فاعلمها أن تستعف عن زناها ، وأما الغنى فله أن يعترف ، فينفق مما أعطاه الله »

قوله ( باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ) أى فصدقته مقبولة . قوله ( عن الأعرج عن أبي هريرة ) فى رواية مالك فى الغرائب للدارقطنى ، عن أبي الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز أخبره أنه سمع أبا هريرة . قوله ( قال رجل ) لم أقف على اسمه ، ووقع عند أحمد من طريق ابن لهيعة عن الأعرج فى هذا الحديث أنه كان من بنى اسرائيل . قوله ( لأتصدقن بصدقة ) فى رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليمان بهذا الاسناد « لأتصدقن الليلة ، وكرر كذلك فى المواضع الثلاثة . وكذا أخرجه أحمد من طريق ورقاء ومسلم من طريق موسى بن عقبة والدارقطنى فى « غرائب مالك ، كلهم عن أبي الزناد . وقوله « لأتصدقن » من باب الالتزام كالنذر مثلا ، والقسم فيه مقدر كأنه قال : والله لأتصدقن . قوله ( فوضعتها فى يد سارق ) أى وهو لا يعلم أنه سارق . قوله ( فأصبحوا يتحدثون : أتصدق على سارق ) فى رواية أبي أمية « تصدق الليلة على سارق » وفى رواية ابن لهيعة « تصدق الليلة على فلان السارق » ولم أر فى شئ من الطرق تسمية أحد من الثلاثة المتصدق عليهم . وقوله « تصدق » بضم أوله على البناء للمفعول . قوله ( فقال : اللهم لك الحمد ) أى لالى لأن صدقتى وقعت بيد من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك بارادتك أى لا بارادتى ، فإن ارادة الله كلها جميلة . قال الطيبى : لما عزم على أن يتصدق على مستحق فوضعتها بيد زانية حمد الله على أنه لم يقدر أن يتصدق على من هو أسوأ حالا منها ، أو أجرى الحمد مجرى التسبيح فى استعماله عند مشاهدة ما يتعجب منه تعظيما لله ، فلما تعجبوا من فعله تعجب هو أيضا فقال : اللهم لك الحمد ، على زانية . أى التى تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى . ولا يخفى بعد هذا الوجه ، وأما الذى قبله فأبعده منه . والذى يظهر الأول وأنه سلم وفوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال ، لأنه المحمود على جميع الحال ، لا يحمد على المكروه سواء ، وقد ثبت أن النبى ﷺ كان إذا رأى ما لا يحب قال « اللهم لك الحمد على كل حال » . قوله ( فأنتى فقيل له ) فى رواية الطبرانى فى « مسند الشاميين » عن أحمد بن عبد الوهاب عن أبي اليمان بهذا الاسناد « فساء ذلك فأنتى فى منامه ، وأخرجه أبو نعيم فى المستخرج عنه ، وكذا الاسماعيلى من طريق على بن عياش عن شعيب وفيه تعيين أحد الاحتمالات التى ذكرها ابن التين وغيره ، قال الكرماني : قوله « أنتى » أى أرى فى المنام أو سمع هاتفا مسلكا أو غيره أو أخبره نبى أو افتاه عالم . وقال غيره : أو أتاه ملك فكلمه ، فقد كانت الملائكة تكلم

بعضهم في بعض الأمور . وقد ظهر بالنقل الصحيح أنها كلها لم تقع إلا النقل الاول . **قوله** ( أما صدقتك على سارق ) زاد أبو أمية ، فقد قبلت ، وفي رواية موسى بن عقبة وابن لهيعة ، أما صدقتك فقد قبلت ، وفي رواية الطبراني ، أن الله قد قبل صدقتك ، وفي الحديث دلالة على أن الصدقة كانت عندهم مخصصة بأهل الحاجة من أهل الخير ، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الاصناف الثلاثة . وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموضع . واختلف المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . فان قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة المنع ، ومن ثم أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يحزم بالحكم . فان قيل إن الخبر إنما تضمن قصة خاصة وقع الاطلاع فيها على قبول الصدقة برؤيا صادقة اتفاقية فمن أين يقع تعميم الحكم ؟ فالجواب أن النصيب في هذا الخبر على رجاء الاستغفار هو الدال على تعدية الحكم ، فيقتضي ارتباط القبول بهذه الأسباب . وفيه فضل صدقة السر ، وفضل الاخلاص ، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموضع ، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء ، وبركة التسليم والرضا ، وذم التصبر بالقضاء كما قال بعض السلف : لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول

### ١٥ - باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشكر

١٤٢٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** أبو الجويرية أن معن بن يزيد رضي الله عنه **حدثه** قال « بايت رسول الله ﷺ أنا وأبي وجدتي ، وخطب عليّ فأنا كحني وخصصت إليه . وكان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدق بها ، فوضعها عند رجل في المسجد ، فحتمت فأخذتها فأتيتها بها . فقال : والله ما إليك أردت . فخاصمته إلى رسول الله ﷺ فقال : لك ما نويت يا يزيد ، ولك ما أخذت يا معن »

**قوله** ( باب إذا تصدق ) أي الشخص ( على ابنه وهو لا يشكر ) قال الزين بن المنير : لم يذكر جواب الشرط اختصاراً ، وتقديره جاز ، لأنه يصير لعدم شعوره كالأجنبي . ومناسبة الترجمة للخبر من جهة أن يزيد أعطى من يتصدق عنه ولم يحجر عليه ، وكان هو السبب في وقوع الصدقة في يد ولده . قال : وعبر في هذه الترجمة بنفي الشعور وفي التي قبلها بنفي العلم لأن المتصدق في السابقة بذل وسعه في طلب إعطاء الفقير فأخطأ اجتاده فناسب أن ينفي عنه العلم ، وأما هذا فبإشراك الصدقة غيره فناسب أن ينفي عن صاحب الصدقة الشعور . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الثورياني ، وأبو الجويرية بالجيم مصفراً اسمه حطان بكسر المهملة وكان سمعاً من معن ومن أمير علي غزاة بالروم في خلافة معاوية كما رواه أبو داود من طريق أبي الجويرية . **قوله** ( أنا وأبي وجدتي ) اسم جده الأختس ابن حبيب السلي كما حزم به ابن حبان وغير واحد ، ووقع في الضحابة لمطين وتبعه البارودي والطبراني وابن منده وأبو نعيم أن اسم جد معن بن يزيد ثور فترجموا في كتبهم بثور وساقوا حديث الباب من طريق الجراح والد وكيع عن أبي الجويرية عن معن بن يزيد بن ثور السلي أخرجه مطين عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن جده ، ورواه البارودي والطبراني عن مطين ، ورواه ابن منده عن البارودي ، وأبو نعيم عن الطبراني ، وجهور الرواة عن أبي الجويرية لم يسموا جده من بل تفرد سفيان بن وكيع بذلك وهو ضعيف ، وأظنه كان فيه عن معن بن يزيد أبي ثور السلي فتصحفت أداة السكية بـ ابن ، فان معناً كان يكنى أبا ثور ، فقد ذكر خليفة بن خياط في تاريخه أن معن بن يزيد وابنه ثوراً قتلا يوم مرج راهط مع الضحاك بن قيس . وجمع ابن حبان بين القولين بوجه آخر فقال في

«الصحابة» : ثور السلي جد معن بن يزيد بن الأخنس السلي لأمه . فان كان ضبطه فقد زال الاشكال والله أعلم  
وروى عن يزيد بن أبي حبيب أن معن بن يزيد شهد بدرا هو وأبوه وجده ولم يتابع على ذلك . فقد روى أحد  
والطبراني من طريق صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن يزيد بن الأخنس السلي أنه أسلم فأسلم  
معه جميع أهله إلا امرأة واحدة أبت أن تسلم فأنزل الله تعالى على رسوله ﷺ ﴿ وَلَا تَمْسُكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ ﴾  
فهذا دال على أن إسلامه كان متأخراً لأن الآية متأخرة الإنزال عن بدر قطعا . وقد فرق البغوي وغيره في الصحابة  
بين يزيد بن الأخنس وبين يزيد والد معن ، والجمهور على أنه هو . قوله ( وخطب على فأنكحن ) أى طلب لى  
التكاح فأجيب ، يقال خطب المرأة الى ولها إذا أرادها الخاطب لنفسه ، وعلى فلان إذا أرادها لغيره ، والفاعل  
النبي ﷺ لأن مقصود الراوى بيان أنواع علاقته به من المباينة وغيرها . ولم أقف على اسم المخطوبة ، ولو ورد  
أنها ولدت منه لضاع بيت الصديق في الصحبة من جهة كونهم أربعة في نسق ، وقد وقع ذلك لاسامة بن زيد بن  
حارثة فروى الحاكم في المستدرک ، أن حارثة قدم فأسلم ، وذكر الواقدي في المغازى أن لاسامة ولد له على عهد  
رسول الله ﷺ ، وقد تدبعت نظائر لذلك أكثرها فيه مقال ذكرتها في «النسك على علوم الحديث لابن الصلاح» .  
قوله ( وكان أبي يزيد ) بالرفع على البدلية . قوله ( فوجئها عند رجل ) لم أقف على اسمه ، وفي السياق حذف تقديره  
وأذن له أن يتصدق بها على محتاج إليها إذنا مطلقا . قوله ( فجئت فأخذتها ) أى من المأذون له في التصديق بها بأذنه  
لا بطريق الاعتداء ، ووقع عند البيهقي من طريق أبي حمزة السكري عن أبي الجويرية في هذا الحديث « قلت ما كانت  
خصوصتك ؟ قال : كان رجل يغشى المسجد فيصدق على رجال يعرفهم ، فظن أنى بعض من يعرف ، فذكر الحديث .  
قوله ( فأنيته ) الضمير لآبيه أى فأنيت أبى بالدنانير المذكورة . قوله ( والله ما أياك أردت ) يعنى لو أردت أنك  
تأخذها لنا ولها لك ولم أكل فيها ، أو كما به كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزى ، أو يرى أن الصدقة على  
الآجنى أفضل . قوله ( غاصمت ) تفسير لقوله أولا « غاصمت إليه » . قوله ( لك ما نويت ) أى إنك نويت أن  
تصدق بها على من يحتاج إليها وابنتك محتاج إليها فوقع الموضع ، وإن كان لم يخطر ببالك أنه يأخذها . قوله ( ولك  
ما أخفت يا معن ) أى لأنك أخذتها محتاجا إليها . قال ابن رشيد : الظاهر أنه لم يرد بقوله « والله ما أياك أردت »  
أى إلى أخرجتك بنيتى ، وإنما أطلقت لمن تجزى عن الصدقة عليه ولم تخطر أنت ببالي ، فأمضى النبي ﷺ الإطلاق  
لأنه فوض لا وكيل بلفظ مطلق فنفذ فعله . وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها وإن احتمل أن المطلق  
لو خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم . واستدل به على جواز دفع الصدقة الى كل أصل وفرع  
ولو كان بمن تلزمه نفقته ، ولا حجة فيه لأنها واقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم أباه يزيد نفقته ،  
وسأني الكلام على هذه المسألة مبسوطا في « باب الزكاة على الزوج » بعد ثلاثين بابا إن شاء الله تعالى . وفيه جواز  
الاختار بالماوهاب الربانية والتحدث بنعم الله . وفيه جواز التحاكم بين الأب والابن وأن ذلك بمجرد لا يكون  
حقوقا . ويجوز الاستغلاف في الصدقة ولا سيما صدقة التطوع لأن فيه نوع إسرار . وفيه أن للتصدق أجر ما نواه  
سواء صادف المستحق أو لا . وأن الأب لا رجوع له في الصدقة على ولده بخلاف الهبة . والله أعلم

### ١٦ - باب الصدقة باليمين

١٤٢٢ - حدثنا محمد بن عبيد الله قال حدثني حبيب بن عبيد الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « سبعة يظلهم الله تعالى في ظلّه يوم لا ظلّ إلاّ ظلّه : إمامٌ عدلٌ ، وشابٌّ نشأ في عبادة الله ، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد ، ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجلٌ دعتُه امرأة ذات منصبٍ وجمالٍ فقال : إني أخافُ الله ، ورجلٌ تصدّقَ بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجلٌ ذكر الله خالياً ففاضت عيناه »

١٤٢٤ - **حديث** علي بن الجعد أخبرنا شعبه قال أخبرني معبد بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب الخزاعي رضي الله عنه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول « تصدّقوا ، فسيأتي عليكم زمان يمشي الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك ، فأما اليوم فلا حاجة لي فيها »

قوله ( باب الصدقة بالدين ) أي حكم ، أو باب ، بالتسوين والتقدير أي فاضلة أو يرغب فيها . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة « سبعة يظلهم الله في ظلّه ، وفي قوله « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى كما بينته قريبا . ثم أورد فيه أيضا حديث حارثة بن وهب الذي تقدم في « باب الصدقة قبل الرد » وفيه « يمشي الرجل بصدقته فيقول الرجل : لو جئت بها أمس لقبلتها منك ، قال ابن رشيد : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أنه اشترك مع الذي قبله في كون كل منهما حاملا لصدقته ، لأنه إذا كان حاملا لها بنفسه كان أخفى لها ، فكان في معنى « لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » . ويحمل المطلق في هذا على المقيد في هذا أي الماولة باليمين ، قال : ويقوى أن ذلك مقصده لإنباعه بالترجمة التي بعدها حيث قال « من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه ، وكأنه قصد في هذا من حملها بنفسه »

## ١٧ - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ « هو أحد المتصدقين »

١٤٢٥ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت ، ولزوجها أجره بما كسب ، وللخازن مثل ذلك ، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا »

[ الحديث ١٤٢٥ - أطرافه في : ١٤٣٧ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ٢٠٦٥ ]

قوله ( باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه ) قال الزين بن المنير : فائدة قوله « ولم يناول بنفسه » التنبيه على أن ذلك مما يقتصر ، وأن قوله في الباب قبله « الصدقة باليمين » لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير وإن كانت المباشرة أولى . قوله ( وقال أبو موسى ) هو الأشعري . قوله ( هو أحد المتصدقين ) ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية ، قال الفرطبي : ويجوز الكسر على الجمع أي هو متصدق من المتصدقين . وهذا التعليق طرف من حديث وصله بمقدمة أبواب بلفظه الخازن ، والخازن خادم المالك في الحزن وإن لم يكن خادمه



حقيقة . ثم أورد المصنف هنا حديث عائشة ، إذا أفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث . قال ابن رشيد : نبيه بالترجمة عن أن هذا الحديث مفسر بها ، لأن كلا من الخازن والخدام والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بأذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا انتهى . وسأبقى البحث في ذلك بعد سبعة أبواب

١٨ - باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، ومن صدق وهو محتاج أو أهله محتاج أو عليه دين فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والدين والهبة ، وهو رد عليه ، ليس له أن يئلف أموال الناس . وقال النبي ﷺ « من أخذ أموال الناس يريد اتلافها أتلفه الله » ، إلا أن يكون معروفا بالصبر فيؤثر على نفسه لو كان به خصاصة ، كعمل أبي بكر رضي الله عنه حين صدق بماله . وكذلك أثر الأنصار المهاجرين . ونعى النبي ﷺ عن إضاعة المال ، فليس له أن يضيع أموال الناس بيلة الصدقة . وقال كعب رضي الله عنه « قلت يا رسول الله ، إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ . قال : أمسك عليك بعض مالك ، فهو خير لك . قلت : فإني أمسك سهمي الذي بخير »

١٤٢٦ - حديث عبدان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وابدأ بمن تعول » [ الحديث ١٤٢٦ - أطرافه في : ١٤٢٨ ، ٥٣٥٥ ، ٥٣٥٦ ]

١٤٢٧ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « اليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول . وخير الصدقة عن ظهر غنى ، ومن يستغنى يؤتمه الله ، ومن يستغن يغنيه الله »

١٤٢٨ - وعن وهيب قال أخبرنا هشام عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه بهذا

١٤٢٩ - حديث أبو الزمان قال حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ . ح . وحدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « إن رسول الله ﷺ قال وهو على المنبر - وذكر الصدقة والتصدق والمسألة : اليد العليا خير من اليد السفلى . فاليد العليا هي المنقة ، والسفلى هي السائلة »

قوله ( باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ) أورد في الباب حديث أبي هريرة بلفظ « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وهو مشعر بأن النفي في اللفظ الأول للكمال لا للحقيقة ، فالمعنى لا صدقة كاملة إلا عن ظهر غنى ، وقد أوردته أحد من طريق أبي صالح بلفظ « إنما الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وهو أقرب إلى لفظ الترجمة . وأخرجه أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة بلفظ الترجمة قال « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » الحديث .

وكذا ذكره المصنف تعليقا في الوصايا ، وساقه مغلطاي باسناد له إلى أبي هريرة بلفظه ، وليس هو باللفظ المذكور في الكتاب الذي ساقه منه ، فلا يفتر به ولا يمن تبعه على ذلك . **قوله** ( ومن تصدق وهو محتاج إلى آخر الترجمة ) كأنه أراد تفسير الحديث المذكور بأن شرط المتصدق أن لا يكون محتاجا لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . ويلتحق بالتصدق سائر التبرعات . وأما قوله « فهو رد عليه » فقتضاه أن ذا الدين المستغرق لا يصح منه التبرع ، لكن محل هذا عند الفقهاء إذا حجر عليه الحاكم بالفلس ، وقد نقل فيه صاحب المغني ، وغيره الإجماع ، فيحمل إطلاق المصنف عليه . واستدل له المصنف بالأحاديث التي علقها . وأما قوله « إلا أن يكون معروفا بالصبر » فهو من كلام المصنف ، وكلام ابن التين يوم أنه بقية الحديث فلا يفتر به ، وكان المصنف أراد أن يخص به عموم الحديث الأول . والظاهر أنه يختص بالمحتاج ، ويحتمل أن يكون عاما ويكون التقدير إلا أن يكون كل من المحتاج أو من تلزمه النفقة أو صاحب الدين معروفا بالصبر . ويقوى الأول التثليل الذي مثل به من فعل أبي بكر والأنصار ، قال ابن بطلان : أجمعوا على أن المديان لا يجوز له أن يتصدق بماله ويترك قضاء الدين ، فتعين حمل ذلك على المحتاج . وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه يتصور في المديان فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال فلو أثر بقوته وكان صبوراً جاز له ذلك وإلا كان إثارة سببا في أن يرجع لاحتياجه فيأكل فيتلف أموالهم فيمنع . وإذا تقرر ذلك فقد اشتملت الترجمة على خمسة أحاديث معلقة ، وفي الباب أربعة أحاديث موصولة . فاما المعلقة فأولها قوله « وقال النبي ﷺ : من أخذ أموال الناس ، وهو طرف من حديث لآبي هريرة موصول عنده في الاستقراض . ثانيها قوله « كفعل أبي بكر حين تصدق بماله » هذا مشهور في السير ، وورد في حديث مرفوع أخرجه أبو داود وصححه الترمذي والحاكم من طريق زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر يقول « أمرنا رسول الله ﷺ أن نتصدق ، فوافق ذلك ما لا عندي فقلت : اليوم أسبق أبا بكر إن سبقته يوما » فثبت بنصف مالى ، وأنى أبو بكر بكل ما عنده . فقال له النبي ﷺ : يا أبا بكر ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله ، الحديث تفرد به هشام بن سعد عن زيد ، وهشام صدوق فيه مقال من جهة حفظه . قال الطبري وغيره : قال الجمهور من تصدق بماله كله في صحة بدنه وعقله حيث لا دين عليه وكان صبوراً على الإضاعة ولا عيال له أو له عيال يصبرون أيضا فهو جائز ، فان فقد شيء من هذه الشروط كره . وقال بعضهم : هو مردود . وروى عن عمر حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله . ويمكن أن يجمع له بقصة المدبر الآتي ذكره ، فانه ﷺ باعه وأرسل ثمنه إلى الذي دبره لكونه كان محتاجا . وقال آخرون : يجوز من الثلث ويرد عليه الثلثان ، وهو قول الأوزاعي ومكحول . وعن مكحول أيضا : يرد ما زاد على النصف . قال الطبري : والصواب عندنا الأول من حيث الجواز ، والمختار من حيث الاستحباب أن يجعل ذلك من الثلث جمعا بين قصة أبي بكر وحديث كعب والله أعلم . ثالثها قوله « وكذلك أثر الانصار المهاجرين » هو مشهور أيضا في السير ، وفيه أحاديث مرفوعة : منها حديث أنس « قدم المهاجرون المدينة وليس بأيديهم شيء ، فقامهم الأنصار » ، وسيأتي موصولا في الهبة . وحديث أبي هريرة في قصة الأنصارى الذي أثر ضيفه بعشائه وعشاء أهله ، وسيأتي موصولا في تفسير سورة الحشر . رابعها قوله « ونهى النبي ﷺ عن إضاعة المال » هو طرف من حديث المغيرة ، وقد تقدم بتامه في آخر صفة الصلاة . خاصها قوله « وقال كعب ، يعنى ابن مالك الخ » وهو طرف من حديث الطويل في قصة توبته وسيأتي بتامه في تفسير سورة التوبة . وأما الموصولة فأولها حديث أبي هريرة « خير

الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . ومعنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع من غير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه أو لمن تلزمه نفقته . قال الخطابي : لفظ الظهر يرد في مثل هذا إشباعا للكلام ، والمعنى أفضل الصدقة ما أخرجه الانسان من ماله بعد أن يستبقى منه قدر الكفاية ، ولذلك قال بعده : وأبدأ بمن تعول . وقال البغوي : المراد غنى يستظهر به على النواصب التي تنوبه . ونحوه قولهم ركب من السلامة . والتسكير في قوله « غنى » للتعظيم ، هذا هو المعتمد في معنى الحديث . وقيل : المراد خير الصدقة ما أغنيت به من أعطيته عن المسألة ، وقيل « غنى » للسببية والظهر زائد ، أى خير الصدقة ما كان سببا غنى في المتصدق . وقال النووي : مذهبنا أن التصدق بجميع المال مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ، ويكون هو بمن يصبر على الاضاعة والفقر ، فإن لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه . وقال القرطبي في « المفهم » : يرد على تأويل الخطابي بالآيات والأحاديث الواردة في فضل المؤثرين على أنفسهم ، ومنها حديث أبي ذر : أفضل الصدقة جهد من مقل ، واختار أن معنى الحديث أفضل الصدقة ما وقع بعد القيام بحقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجا بعد صدقته الى أحد ، فمضى الغنى في هذا الحديث حصول ما تدفع به الحاجة الضرورية كالأكل عند الجوع المشوش الذي لا صبر عليه ، وستر العورة ، والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الأذى ، وما هذا سبيله فلا يجوز الإيثار به بل يحرم ، وذلك أنه إذا أثر غيره به أدى الى إهلاك نفسه أو الإضرار بها أو كشف عورته ، فإعادة حقه أولى على كل حال ، فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من مضض الفقر وشدة مشقته ، فهذا يندفع التعارض بين الأدلة إن شاء الله . قوله ( وأبدأ بمن تعول ) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيره ، وسيأتي شرحه في النفقات إن شاء الله تعالى .

ثانيها حديث حكيم بن حزام « اليد العليا خير من اليد السفلى » الحديث ، وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وغير الصدقة عن ظهر غنى » ، وهشام المذكور في الاسناد هو ابن عروة بن الزبير ، وقوله فيه « ومن يستغنى بعفه الله » يأتي الكلام عليه في حديث أبي سعيد بعد أبواب . ثالثها حديث أبي هريرة قال « بهذا ، أى بحديث حكيم ، أوردته مطروفا على إسناد حديث حكيم بلفظ « وعن وهيب » والظاهر أنه حمله عن موسى بن اسماعيل عنه بالطريقين معا ، وكان هشام حدث به وهيبا تارة عن أبيه عن حكيم وتارة عن أبيه عن أبي هريرة ، أو حدثه به عنهما مجموعا ففرقه وهيب أو الراوى عنه . وقد وصل حديث أبي هريرة من طريق وهيب الاسماعيلي قال « أخبرني ابن ياسين حدثنا محمد بن سفيان حدثنا حبان - هو ابن هلال - حدثنا وهيب حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي هريرة قال مثل حديث حكيم » . رابعها حديث ابن عمر من وجهين في ذكر اليد العليا ، وإنما أوردته ليقصر به ما أجمل في حديث حكيم ، قال ابن رشد : والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين : حديث « اليد العليا » وحديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول تكثيرا للطرق . ويحتمل أن يكون مناسبة حديث « اليد العليا » لترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة ، محله ما إذا كان الاتفاق لا يمنع منه بالشرح كالمديان المحجور عليه ، فعمومه مخصوص بقوله « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » ، والله أعلم . ( تنبيه ) : لم يسق البخاري من طريق حماد عن أيوب ، وعطف عليه طريق مالك ، فربما أومأ أنهما سواء ، وليس كذلك لما سنذكره عن أبي داود . وقال ابن عبد البر في « التمهيد » : لم تختلف الرواة عن مالك أحدا في سياقه ، كذا قال وفيه

نظر كما سيأتي . وقال القرطبي : وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا ، وهو نص يرفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله ذلك انتهى . لكن ادعى أبو العباس الداني في «أطراف الموطأ» ، أن التفسير المذكور مدرج في الحديث ، ولم يذكر مستندا لذلك . ثم وجدت في «كتاب العسكري في الصحابة» ، بإسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر أنه كتب إلى بشر بن مروان «لأن سمعت النبي ﷺ يقول : اليد العليا خير من اليد السفلى ، ولا أحسب اليد السفلى إلا السائلة ، ولا العليا إلا المعطية» ، فهذا يشعر بأن التفسير من كلام ابن عمر ، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : كنا نتحدث أن العليا هي المنفقة . قوله ( و ذكر الصدقة والتعفف والمسألة ) كذا للبخاري بالواو قبل المسألة ، وفي رواية مسلم عن قتبية عن مالك ، والتعفف عن المسألة ، ولأبي داود ، والتعفف منها ، أي من أخذ الصدقة ، والمعنى أنه كان يحض الغنى على الصدقة والفقير على التعفف عن المسألة أو يحضه على التعفف ويذم المسألة . قوله ( فاليد العليا هي المنفقة ) قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد : المنفقة ، وقال واحد عنه : المتعفة ، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب انتهى . فأما الذي قال عن حماد المتعفة بالعين وفامين فهو مسدد ، كذلك رويناه عنه في مسنده رواية معاذ بن المثني عنه ، ومن طريقه أخرجه ابن عبد البر في «التمهيد» ، وفيه : «تأمله على ذلك أبو الربيع الزهراني كما رويناه في «كتاب الزكاة» أبو يوسف بن يعقوب القاضى ، حدثنا أبو الربيع . وأما رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة . وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» ، من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ «واليد العليا يد المعطى» ، وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ «المتعفة» ، فقد صحف . قال ابن عبد البر : ورواه موسى بن عقبة عن نافع فاختلف عليه أيضا ، فقال حفص بن ميسرة عنه «المنفقة» كما قال مالك . قلت : وكذلك قال فضيل بن سليمان عنه أخرجه ابن جبان من طريقه قال : ورواه إبراهيم بن طهمان عن موسى فقال «المنفقة» قال ابن عبد البر : رواية مالك أولى وأشبه بالأصول . ويؤيده حديث طارق الحارثي عند النسائي قال «قدمنا المدينة فإذا النبي ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يد المعطى العليا ، انتهى . ولابن أبي شيبة والبرار من طريق ثعلبة بن زهدم مثله ، وللطبراني بإسناد صحيح عن حكيم ابن حزام مرفوعا «يد الله فوق يد المعطى ، ويد المعطى فوق يد المعطى» ، ويد المعطى أسفل الأيدي ، وللطبراني من حديث عدى الجذامي مرفوعا مثله ، ولأبي داود وابن خزيمة من حديث أبي الأحوص عوف بن مالك عن أبيه مرفوعا «الأيدي ثلاثة : يد الله العليا ، ويد المعطى التي تليها ، ويد السائل السفلى» ، ولأحمد والبرار من حديث عطية السعدي «اليد المعطية هي العليا ، والسائلة هي السفلى» ، فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور . وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان بسؤال أم بغير سؤال ، وهذا أباه قوم واستندوا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يد المتصدق عليه . قال ابن العربي : التحقيق أن السفلى يد السائل ، وأما يد الآخذ فلا ، لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها عينا انتهى . وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين ، وأما يد الله تعالى فباعتبار كونه مالك كل شيء نسبت يده إلى الإعطاء ، وباعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يده إلى الآخذ ويده العليا على كل حال ، وأما يد آدمي فهي أربعة : يد المعطى ، وقد تضافرت الأخبار بأنها عليا . ثانيها يد السائل ، وقد تضافرت بأنها سفلى سواء أخذت أم لا ، وهذا موافق لحكيمة الإعطاء والآخذ غالبا وللقابلية بين العلو والسفل المشتق منهما . ثالثها يد

المتعفف عن الأخذ ولو بعد أن تمد إليه يد المعطى مثلاً ، وهذه توصف بكونها علياً علواً معنوياً . رابعها يد الأخذ بغير سؤال ، وهذه قد اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى ، وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس ، وأما المعنوى فلا يطرد فقد تكون علياً في بعض الصور ، وعليه يحمل كلام من أطلق كونها علياً . قال ابن حبان : اليد المتصدقة أفضل من السائلة لا الآخذة بغير سؤال ، إذ محال أن تكون اليد التي أبيع لها استعمال فعل باستعماله ، دون من فرض عليه إثبات شيء فاق به أو تقرب إلى ربه متغفلاً ، فربما كان الأخذ لما أبيع له أفضل وأورع من الذي يعطى انتهى وعن الحسن البصري : اليد العليا المعطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه . وأطلق آخرون من المتصوفة أن اليد الآخذة أفضل من المعطية مطلقاً ، وقد حكى ابن قتيبة في « غريب الحديث » ذلك عن قوم ثم قال : وما أرى هؤلاء إلا قوماً استطابوا السؤال فهم يحتجون للدعاة ، ولو جاز هذا لكان المولى من فوق هو الذي كان رقيقاً فأعقق والمولى من أسفل هو السيد الذي أعتقه انتهى . وقرأت في « مطلع الفوائد » للعلامة جمال الدين بن نباتة في تأويل الحديث المذكور معنى آخر فقال : اليد هنا هي النعمة ، وكان المعنى أن العطية الجزيلة خير من العطية القليلة . قال : وهذا حث على المسكارم بأوجز لفظ ، ويشهد له أحد التأويلين في قوله « ما أبت غنى » أي ما حصل به السائل غنى عن سؤاله كمن أراد أن يتصدق بألف فلو أعطاه مائة لإنسان لم يظهر عليهم الغنى ، بخلاف ما لو أعطاهما لرجل واحد . قال : وهو أولى من حمل اليد على الجارحة ، لأن ذلك لا يستمر إذ فيمن يأخذ من هو خير عند الله ممن يعطى . قلت : التفاضل هنا يرجع إلى الإعطاء والأخذ ، ولا يلزم منه أن يكون المعطى أفضل من الآخذ على الإطلاق . وقد روى إسحق في مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام قال : يا رسول الله ، ما اليد العليا ؟ قال : التي تعطى ولا تأخذ ، فقوله « ولا تأخذ » صريح في أن الآخذة ليست بعليا والله أعلم . وكل هذه التأويلات المتحسفة تضيع عند الأحاديث المتقدمة المصروفة بالمراد ، فأولى مفسر الحديث بالحديث ، وعجل مافي الآثار المتقدمة أن أعلى الأيدي المنفقة ، ثم المتعففة عن الأخذ ، ثم الآخذة بغير سؤال . وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله أعلم . قال ابن عبد البر : وفي الحديث لإباحة الكلام للخطيب بكل ما يصلح من موعظة وعلم وقربة . وفيه الحث على الإتفاق في وجوه الطاعة . وفيه تفضيل الغنى مع القيام بحقوقه على الفقر ، لأن العطاء إنما يكون مع الغنى ، وقد تقدم الخلاف في ذلك في حديث « ذهب أهل الدثور ، في أواخر صفة الصلاة » وفيه كراهة السؤال والتنفير عنه ، وعمله إذا لم تدع إليه ضرورة من خوف هلاك ونحوه . وقد روى الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد فيه مقال مرفوعاً « ما المعطى من سعة بأفضل من الآخذ إذا كان محتاجاً » وسيأتي حديث حكيم مطولاً في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفيه بيان سببه إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب المنان بما أعطى ، لقوله [٢٩٢ البقرة] :

﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ الآية

قوله ( باب المنان بما أعطى ، لقوله تعالى ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ﴾ الآية هذه الترجمة ثبتت في رواية الكشميني وحده بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه مسلم من حديث أبي ذر مرفوعاً « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المنان الذي لا يعطى شيئاً إلا من به ، الحديث ، ولما لم يكن على شرطه

اقتصصر على الإشارة اليه . ومناسبة الآية للترجمة واضحة من جهة أن النفقة في سبيل الله لما كان المان بها مذموما كان ذم المعطى في غيرها من باب الأول . قال القرطبي : المن غالبا يقع من البخيل والمعجب ، فالبخيل تعظم في نفسه العطية وإن كانت حقيرة في نفسها ، والمعجب يحمله المعجب على النظر لنفسه بهين العظمة وأنه منهم . بالله على المعطى وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه ، ولو نظر مصيره لعلم أن المنه للأخذ لما يترتب له من الفوائد

## ٢٠ - باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها

١٤٣٠ - **حديث** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة أن عتبة بن الحارث رضى الله عنه حدثه قال « صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت فلم يلبث أن خرج ، فقلت - أوقيل - له فقال : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتته ، فقسمته »

**قوله** ( باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها ) ذكر فيه حديث عتبة بن الحارث صلى بنا النبي ﷺ العصر فأسرع ، ثم دخل البيت ، الحديث وفيه : كنت خلفت في البيت تبرأ من الصدقة فسكرت أن أبيتته فقسمته ، قال ابن بطال : فيه أن الخير ينبغي أن يبادر به ، فإن الآفات تعرض والموانع تمنع والموت لا يؤمن والتسويق غير محمود ، زاد غيره : وهو أخلص للذمة وأنى للحاجة وأبعد من المطل المذموم وأرضى الرب وأحى للذنب . وقد تقدمت بقية فوائده في أواخر صفة الصلاة . وقال الزين بن المنير : ترجم المصنف بالاستحباب وكان يمكن أن يقول كراهة تبليط الصدقة لان الكراهة صريحة في الخبر ، واستحباب التعجيل مستنبط من قرآن سياق الخبر حيث أسرع في الدخول وللقسمة ، لجرى على عادته في إثارة الاخفى على الاجلى . **قوله** ( أن أبيتته ) أى أتركه حتى يدخل عليه الليل ، يقال بات الرجل دخل في الليل ، وبيتته تركه حتى دخل الليل

## ٢١ - باب التحريض على الصدقة ، والشفاعة فيها

١٤٣١ - **حديث** مسلم حدثنا شعبة حدثنا عدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خرج النبي ﷺ يوم عيد فصلى ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم مال على النساء - ومعه بلال - فوعظهن ، وأمرهن أن يتصدقن ، فجعلت المرأة تلقى القلب والخرص »

١٤٣٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا أبو بريدة بن عبد الله بن أبي بردة حدثنا أبو بريدة بن أبي موسى عن أبيه رضى الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طُلبت إليه حاجة قال : أشفعوا تؤجروا ، ويقضى الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء »

[ الحديث ١٤٣٢ - أطرافه في : ٦٠٢٧ ، ٦٠٢٨ ، ٧٤٧٦ ]

١٤٣٣ - **حديث** صدقة بن النضر أخبرنا عتبة عن هشام عن فاطمة عن أسماء رضى الله عنها قالت :

قال لي النبي ﷺ « لا تُؤْكِلُ فَيُؤْكِلُ عَلَيْكَ »

حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن عبدة وقال « لا تُعْمَى فَيُحْصَى اللهُ عَلَيْكَ »

[ الحديث ١٤٣٣ - أطرافه في : ١٤٣٤ ، ٢٥٩٠ ، ٢٥٩١ ]

قوله (باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها) قال الزين بن المنير يجمع التحريض والشفاعة في أن كلا منهما إيصال الراحة للمحتاج ، ويفترقان في أن التحريض معناه الترغيب بذكر مافي الصدقة من الأجر ، والشفاعة فيها معنى السؤال والتقاضى للاجابة انتهى ، ويفترقان بأن الشفاعة لا تكون إلا في خير ، بخلاف التحريض ، وبأنها قد تكون بغير تحريض . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث ابن عباس في تحريض النساء على الصدقة ، وقد تقدم مبسوطا في العميد . وقوله هنا « عن عدى » هو ابن ثابت ، وقوله « القلب » بضم القاف وسكون اللام آخرها موحدة هو السواد وقيل هو مخصوص بما كان من عظم . ود الحرس ، بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة هي الحلقة . ثانيا حديث أبي موسى « اشفعوا تؤجروا » وقد أورد في « باب الشفاعة » من كتاب الأدب ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وعبد الواحد في الإسناد هو ابن زياد ، قال ابن بطال : المعنى اشفعوا يحصل لكم الأجر مطلقا ، سواء قضيت الحاجة أو لا . ثالثا حديث أسماء وهي بنت أبي بكر الصديق « لا تؤكِلُ فَيُؤْكِلُ عَلَيْكَ » كذا عنده بفتح الكاف ولم يذكر الفاعل ، وفي رواية له « لا تحصى فيحصى الله عليك » فبرز الفاعل ، وكلاهما بالنصب لكونه جواب النهى وبالفاء . قوله (عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي زوج هشام ، وأسماء جدتهما لابويهما . وقوله « حدثنا عثمان عن عبدة » أي باسناده المذكور ، ويحتمل أن يكون الحديث كان عند عبدة عن هشام باللفظين لحدث به تارة هكذا وتارة هكذا ، وقد رواه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن هشام باللفظين معا ، وسيأتي في الهبة عند المصنف من طريق ابن نمير عن هشام باللفظين ، لكن بعين مهمة بدل الكاف ، وهو بمعناه ، يقال أوعيت المتاع في الوعاء أوعيه إذا جمعته فيه ، ووعيت الشيء حفظته ، وإسناد الوعي إلى الله مجاز عن الامساك (١) . والايكاه شد رأس الوعاء بالوكاء وهو الرباط الذي يربط به ، والإحصاء معرفة قدر الشيء وزنا أو عددا ، وهو من باب المقابلة ، والمعنى انتهى عن منع الصدقة خشية التفاد ، فإن ذلك أعظم الاسباب لقطع مادة البركة ، لأن الله يشب على العطاء بغير حساب ، ومن لا يحاسب عند الجزاء لا يحسب عليه عند العطاء ؛ ومن علم أن الله يرزقه من حيث لا يحتسب لحقه أن يعمى ولا يحسب . وقيل : المراد بالاحصاء عد الشيء لأن يدخر ولا ينفق منه ، وأحصاء الله قطع البركة عنه أو حبس مادة الرزق أو المحاسبة عليه في الآخرة . وسيأتي ذكر سبب هذا الحديث في كتاب الهبة مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قال ابن رشيد : قد تخفى مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة ، وليس بخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معا فإنه يصلح أن يقال في كل منهما ، وهذه هي التسكئة في ختم الباب به

(١) هنا خطأ لأباني من الشارح والصواب إثبات وصف الله بذلك حقيقة ، على الوجه اللائق به سبحانه كسائر الصفات . وهو سبحانه يخازي العامل بمثل عمله ، فمن مكر مكر به ومن خادع خدعه ، وهكذا من أوعى أوعى الله عليه . وهذا قول أهل السنة والجماعة فالزمه نهر بالنجاة والسلامة . والله الموفق

## ٢٢ - باب الصدقة فيما استطاع

١٤٣٤ - **حديث** أبو عاصم عن ابن جريج . وحدثني محمد بن عبد الرحيم عن حجاج بن محمد عن ابن جريج قال : أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها جاءت إلى النبي ﷺ فقال « لا تؤعي فؤوعي الله عليك . أرضخني ما استطعت »

**قوله** ( باب الصدقة فيما استطاع ) أو رد فيه حديث أسماء المذكور من وجه آخر عنها من وجهين ، وساقه هنا على لفظ حجاج بن محمد لخلو طريق أبي عاصم من التقييد بالاستطاعة ، وسيأتي في الهبة بلفظ أبي عاصم وسياقه أتم . وقوله « أرضخني » بكسر الهمزة من الرضخ بمجمتين وهو العطاء اليسير ، فالمنى أنفق بغير إجحاف مادامت قادرة مستطيعة

## ٢٣ - باب الصدقة تكفر الخطيئة

١٤٣٥ - **حديث** قتيبة حدثنا جريز عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال « قال عمر رضي الله عنه : أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ عن الفتن ؟ قال : قلت أنا أحفظه كما قال . قال : إنك عليه تجري » ، فكيف قال ؟ قلت : فتنة الرجل في أهله وولده وجاريه تكفرها الصلاة والصدقة والمعروف . قال سليمان : قد كان يقول الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . قال : ليس هذه أريد ، وإنما أريد التي تموج كوج البحر . قال : قلت ليس عليك بها يا أمير المؤمنين بأس ، بينك وبيننا باب معلق . قال : فيكسر الباب أو يفتح ؟ قال قلت : لا ، بل يكسر . قال : فانه إذا كسر لم يطاق أبدا . قال قلت : أجل . قال فبهنا أن نسأله من الباب . فقلنا المسروق : قلله . قال فسأله فقال : عمر رضي الله عنه . قال قلنا : فعلم عمر من تنبي ؟ قال : نعم ، كما أن دون غد ليلة . وذلك أني حدثته حديثا ليس بالأظالم »

**قوله** ( باب الصدقة تكفر الخطيئة ) أورد فيه حديث حذيفة دقتة الرجل في أهله وولده تكفرها الصلاة والصدقة ، الحديث وقد تقدم في باب الصلاة ، وسيأتي الكلام عليه مبسوطا في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب من تصدق في الشرك ثم أسلم

١٤٣٦ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله ، أرأيت أشياء كنت أتعنت بها في الجاهلية من صدقة أو هبة أو من صيلة رحم ، فهل فيها من أجر ؟ فقال النبي ﷺ : أسلت على ما سأل من خير »

[ الحديث ١٤٣٦ - أطرافه في : ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ]

**قوله** ( باب من تصدق في الشرك ثم أسلم ) أي هل يعتد له بثواب ذلك أولا ؟ قال الزين بن المنير : لم يبت الحكم



من أجل قوة الاختلاف فيه . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الإيمان في الكلام على حديث : إذا أسلم العبد لحسن إسلامه ، وأنه لا مانع من أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه في الكفر تفضلاً وإحساناً . قوله ( اتحنت ) بالمثلثة أى أتقرب ، والحنث في الأصل الإثم ، وكانه أراد ألنى عن الإثم . ولما أخرج البخارى هذا الحديث في الأدب عن أبي إيمان عن شعيب عن الزهري قال في آخره : ويقال أيضاً عن أبي إيمان أنحت بمعنى بالمثلثة . ونقل عن أبي اسحق أن التحنث التبرر ، قال : وتابعه هشام بن عروة عن أبيه . وحديث هشام أورده في العتق بلفظ : كنت اتحنت بها ، يعنى أتبرر بها . قال عياض : رواه جماعة من الرواة في البخارى بالمثلثة وبالمثلثة ، وبالثلثة أصح رواية ومعنى . قوله ( من صدقة أو عتاقة أو صلة ) كذا هنا بلفظ د أو ، وفي رواية شعيب المذكورة بالوار في الموضعين ، وسقط لفظ الصدقة ، من رواية عبد الرزاق عن معمر ، وفي رواية هشام المذكورة أنه أعتق في الجاهلية مائتي رقبة ، وحل على مائتي بعير . وزاد في آخره : فوافقه لا أدع شيئاً صنعته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله . . . قوله ( أسلمت على ما سلف من خير ) قال المازرى : ظاهره أن الخير الذي أسلفه كتب له ، والتقدير أسلمت على قبول ما سلف لك من خير . وقال الحرابي : مضاه ما تقدم لك من الخير الذي عملته هو لك ، كما تقول أسلمت على أن أحوز لنفسى ألف درهم ، وأما من قال إن الكافر لا يثاب لحمل معنى الحديث على وجوه أخرى<sup>(١)</sup> منها أن يكون المعنى أنك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام ، وتكون تلك العادة قد مهدت لك معونة على فعل الخير ، أو أنك اكتسبت بذلك ثناء جميلاً فهو باق لك في الإسلام ، أو أنك ببركة فعل الخير هديت إلى الإسلام لأن المبادئ عنوان الغايات ، أو أنك بتلك الأفعال رزقت الرزق الواسع . قال ابن الجوزي : قيل إن النبي ﷺ وروى عن جوابه ، فإنه سأل : هل لى فيها من أجر ؟ فقال : أسلمت على ما سلف من خير . والعتق فعل خير ، وكأنه أراد أنك فعلت الخير والخير يمدح فاعله ويمجّزى عليه في الدنيا ، فقد روى مسلم من حديث أنس مرفوعاً : إن الكافر يثاب في الدنيا بالرزق على ما يفعله من حسنة .

#### ٢٥ - باب أجر الخادم إذا تصدّق بأمرٍ صاحبه غير مُفسدٍ

١٤٣٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « إذا تصدّقت المرأة من طعام زوجها غير مُفسدة كان لها أجرها ، ولزوجها بما كسب ، وللخازن مثل ذلك »

١٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال « الخازن المسلم الأمين الذي ينفذ - وربما قال : يعطى - ما أمر به كاملاً موقراً طيباً به نفسه فيدفعه إلى الذي أمر له به أحد المتصدقين »

[ الحديث ١٤٣٨ - طرفاه ق : ٢٢٦٠ ، ٣٣١٩ ]

(١) هذه الحامل ضيقة ، والصواب ما قاله المازرى والحرابي في معنى الحديث ، وهو دليل على أن ما فعله الكافر من الحسنات يقبل منه إذا مات على الإسلام . واهم

**قوله** ( باب أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد ) قال ابن العربي : اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ، فهم من أجاز له لكن في الشيء اليسير الذي لا يؤبه له ولا يظهر به نقصان . ومنهم من حله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال ، وهو اختيار البخاري ، ولذلك قيد الترجمة بالأمر به . ويحتمل أن يكون ذلك محمولا على العادة ، وأما التقييد بغير الإفساد فتفق عليه . ومنهم من قال : المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال في مصالحه ، وليس ذلك بأن يفتتوا على رب البيت بالاتفاق على الفقراء بغير إذن . ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال : المرأة لها حق في مال الزوج والنظر في بيتها لجاز لها أن تصدق ، بخلاف الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه فيشترط الإذن فيه . وهو متعقب بأن المرأة إذا استوفت حقها فتصدقت منه فقد تخصصت به ، وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسألة كما كانت والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة وسيأتي في الباب الذي بعده . ثانيهما حديث أبي موسى ، وقد قيد الخازن فيه بكونه مسلما فأخرج الكافر لأنه لا نية له ، وبكونه أمينا فأخرج الخائن لأنه مأزور . ورتب الأجر على إعطائه ما يؤمر به غير ناقص لكونه خائنا أيضاً ، وبكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعدم النية فيفقد الأجر وهي قيود لا بد منها . **قوله** ( الذي ينفذ ) بفاء مكسورة مثقلة ومخففة

## ٢٦ - باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة

١٤٣٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** منصور **والأعمش** عن أبي واثل عن مسروق عن عائشة رضي

الله عنها عن النبي ﷺ **تعى** إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها

١٤٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي

الله عنها قالت : قال النبي ﷺ « إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة لها أجرها وله مثله وللخازن مثل ذلك ، له بما اكتسب ولها بما أنفقت »

١٤٤١ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها عن النبي ﷺ قال « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فلها أجرها ، وللزوج بما اكتسب ، وللخازن مثل ذلك »

**قوله** ( باب أجر المرأة إذا تصدقت أو أطعمت من بيت زوجها غير مفسدة ) قد تقدمت مباحثه في الذي قبله ، ولم يقيد بالأمر كما قيد الذي قبله فقيل : إنه فرق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها أن تصرف في بيت زوجها بما ليس فيه إفساد للرضا بذلك في الغالب ، بخلاف الخادم والخازن . ويدل على ذلك ما رواه المصنف من حديث همام عن أبي هريرة بالفظ ، إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره ، وسيأتي في البيوع وأورد فيه المصنف حديث عائشة المذكور من ثلاثة طرق تدور على أبي واثل وشقيق بن سلمة عن مسروق عنها : أولها شعبة عن منصور والأعمش عنه ولم يسق لفظه بتمامه ، ثانيها حفص بن غياث عن الأعمش وحده . ثالثها

جرير عن منصور وحده ، ولفظ الاعمش ، إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها ، ولفظ منصور ، إذا أنفقت من طعام بيتها ، وقد أورده الإسماعيلي من حديث شعبة ولفظه ، إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كتب لها أجر ولزوجها مثل ذلك وللخازن مثل ذلك لا ينقص كل واحد منهم من أجر صاحبه شيئاً ، للزوج بما اكتسب ولها بما أنفقت غير مفسدة ، ولشعبة فيه اسناد آخر أورده الإسماعيلي أيضاً من روايته عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة ليس فيه مسروق وقد أخرجه الترمذي بالإسنادين وقال : إن رواية منصور والاعمش بذكر مسروق فيه أصح . قوله في هذه الرواية ( وله مثله ) أى مثل أجرها ( وللخازن مثل ذلك ) أى بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى ، وظاهره يقتضي تساويهم في الأجر ، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر ، لكن التعبير في حديث أبي هريرة الذي ذكرته بقوله ، فلها نصف أجره ، يشهر بالتساوى ، وقد سبق قبل ستة أبواب من طريق جرير أيضاً وزاد في آخره ، لا ينقص بعضهم أجر بعض ، والمراد عدم المسامحة والمزاومة في الأجر ، ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم . وفي الحديث فضل الامانة ، وسخاوة النفس ، وطيب النفس في فعل الخير ، والاعانة على فعل الخير

٢٧ - باب قول الله تعالى [ ه الليل ] : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى

فَسُيِّرَتْهُ لِلْيسْرَى . وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ، فَسُيِّرَتْهُ لِلْعُسْرَى ﴾

اللهم أعط منفقاً مالاً خلفاً

١٤٤٢ - حدثنا إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن معاوية بن أبي مَرْزُوقٍ عن أبي الحُبَابِ عن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال : ما من يوم يُصبحُ الدُّيَّانُ فيه إلا مَلَسَكَ بَنَزِلَانِ فيقول أحدهما : اللهم أعط منفقاً خلفاً ، ويقول الآخر : اللهم أعط مُمسِكاً تلفاً

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية ) قال الزين بن المنير : أدخل هذه الترجمة بين أبواب الترغيب في الصدقة ليفهم أن المقصود الخاص بها الترغيب في الإنفاق في وجوه البر ، وأن ذلك موعود عليه بالخلف في العاجل زيادة على الثواب الآجل . قوله ( اللهم أعط منفق مال خلفاً ) قال الكرماني : هو معطوف على الآية وحذف أداة العطف كثير ، وهو مذكور على سبيل البيان للحسن ، أى تيسير الحسن له إعطاء الخلف . قلت : قد أخرج الطبري من طرق متعددة عن ابن عباس في هذه الآية قال : أعطى بما عنده واتقى ربه وصدق بالخلف من الله تعالى . ثم حكى عن غيره أقوالاً أخرى قال : وأشبهها بالصواب قول ابن عباس . والذي يظهر لى أن البخاري أشار بذلك الى سبب نزول الآية المذكورة ، وهو بين فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق قتادة ، حدثني خالد المصري عن أبي الدرداء مرفوعاً ، نحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وزاد في آخره : فأُزِلَ الله في ذلك ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الى قوله - للمصري - وهو عند أحمد من هذا الوجه ، لكن ليس فيه آخره . وقوله « منفق مال » بالاضافة ، وبعضهم « منفقاً مالاً خلفاً » ومالا مفعول منفق بدليل رواية الإضافة ولولاها احتمل أن يكون مفعول أعطى ، والاول أول من جهة أخرى وهى أن سياق الحديث للحض على إنفاق المال فتناسب أن

يكون مفعول منق ، وأما الخلف فإيهامه أولى ليقنأول المال والثواب وغيرهما ، وكـ من متق مات قبل أن يقع له الخلف المالى . فيكون خلفه الثواب المعد له فى الآخرة ، أو يدفع عنه من السوء ما يقابل ذلك . قوله (حدثنا إسماعيل حدثنى أخى) هو أبو بكر بن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، وأبو الحباب بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة وسماه مسلم فى روايته سعيد بن يسار وهو عم معاوية الراوى عنه ، ومزرد بضم الميم وفتح الزاى وتشديد الراء الثقيلة واسم أبى مزرد عبد الرحمن ، وهذا الاسناد كله مدنيون . قوله (ما من يوم) فى حديث أبى الدرداء « ما من يوم طلعت فيه الشمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان بسمه حتى الله كلهم إلا الثقلين : يا أيها الناس ، هلوا الى ربكم ، إن ما قل وكفى خير مما كثر وألهى ، ولا غربت شمس إلا وبجنتيها ملكان يناديان ، فذكر مثل حديث أبى هريرة . قوله (إلا ملكان) فى حديث أبى الدرداء « إلا وبجنتيها ملكان » والجنتية بسكون النون الناحية ، وقوله دخلفا ، أى عوضا . قوله (أعطى مسكا نلقا) التعبير بالعطية فى هذا للدشاة ، لأن التالف ليس بهطية . وأفاد حديث أبى هريرة أن الكلام المذكور موزع بينهما ، فنسب اليهما فى حديث أبى الدرداء نسبة المجموع الى المجموع ، وتضمنت الآية الوعد بالتيسير لمن ينفق فى وجوه البر ، والوعيد بالتعسير لمنكسه . والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال الدنيا أو لأحوال الآخرة ، وكذا دعاء الملك بالخلف يحتمل الأمرين ، وأما الدعاء بالتلف فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس صاحب المال ، والمراد به فوات أعمال البر بالتشاغل بغيرها . قال النووي : الانفاق الممدوح ما كان فى الطاعات وعلى العيال والضيقات والتطوعات . وقال القرطبي : وهو يعم الواجبات والمندوبات ، لكن الممسك عن المندوبات لا يستحق هذا الدعاء إلا أن يذلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذى عليه ولو أخرجه . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك فى قوله فى حديث أبى موسى « طيبة بها نفسه » والله أعلم

## ٢٨ - باب مثل المتصدق والبخل

١٤٤٣ - **حديث** موسى عليه السلام حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبى ﷺ « مثل البخل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد » وحدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « مثل البخل والمنفق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد من نذيهما إلى ترقيقهما . فأمّا المنفق فلا ينفق إلا سبقت - أو وفرت - على جلد حتى تخفى بقاءه وتنفق أثره . وأمّا البخل فلا يريد أن ينفق شيئا إلا لزقت كل حلقة مكانها ، فهو يؤسفها ولا تنفس »

تابعه الحسن بن مسلم عن طاووس فى الجبتين

[ الحديث ١٤٤٣ - أطرافه فى : ٢٩١٧ ، ٥٢٩٩ ، ٥٧٩٧ ]

١٤٤٤ - وقال حنظلة عن طاووس « جبتان »

وقال الليث : حدثنى جعفر عن ابن هريرة سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ « جبتان »

قوله ( باب مثل المتصدق والبخيل ) قال الزين بن المنير : قام التثيل في خبر الباب مقام الدليل على تفضيل المتصدق على البخيل ، فاكثرت المصنف بذلك عن أن يضمن الترجمة مقاصد الخبر على التفصيل . قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبرذكي ، وابن طاوس اسمه عبد الله . ولم يسق المتن من هذه الطريق الأولى هنا ، وقد أورده في الجهاد عن موسى بهذا الاسناد فسادته بتمامه . قوله ( أن عبد الرحمن ) هو ابن هرمز الأعرج . قوله ( مثل البخيل والمنفق ) وقع عند مسلم من طريق سفيان عن أبي الزناد ، مثل المنفق والمتصدق ، قال عياض : وهو وهم ، ويمكن أن يكون حذف مقابله لدلالة السياق عليه . قلت : قد رواه الحميدي وأحمد وابن أبي عمر وغيرهم في مسانيدهم عن ابن عينة فقالوا في روايتهم ، مثل المنفق والبخيل ، كما في رواية شعيب عن أبي الزناد وهو الصواب ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم عن طاوس ، ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق ، أخرجه المصنف في اللباس . قوله ( عليهم جبتان من حديد ) كذا في هذه الرواية بضم الجيم بعدها موحدة ، ومن رواه فيها بالنون فقد صحف ، وكذا رواية الحسن بن مسلم ، ورواه حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن طاوس بالنون ورجحت لقوله ، من حديد ، والجنة في الأصل الحصن ، وسميت بها الدرع لأنها تمن صاحبها أي تحميه ، والجبة بالوحدة ثوب مخصوص ، ولا مانع من اطلاقه على الدرع ، واختلف في رواية الأعرج والأكثر على أنها بالوحدة أيضا . قوله ( من نديهما ) بضم المثناة جمع ندى ، و ( تراقبهما ) بمثابة وقاف جمع ترقوة . قوله ( سبغت ) أي امتدت وغطت . قوله ( أر وفرت ) شك من الراوي ، وهو بتخفيف الفاء من الوفور ، ووقع في رواية الحسن بن مسلم ، انبسطت ، وفي رواية الأعرج ، اتسعت عليه ، وكلها متقاربة . قوله ( حتى نخفي بنانه ) أي تستر أصابعه ، وفي رواية الحميدي ، حتى تخب ، بكسر الجيم وتشديد النون وهي بمعنى تخفي ، وذكرها الخطابي في شرحه للبخاري كرواية الحميدي ، وبنانه بفتح الموحدة ونونين الأولى خفيفة : الإصبع ، ورواه بعضهم ثيابه ، بمثابة وبعد الألف موحدة وهو تصحيف . وقد وقع في رواية الحسن بن مسلم ، حتى تثنى - بمجمتين - أنامله ، . قوله ( وتغفو أثره ) بالنصب أي تستر أثره ، يقال عفا الشيء وعفوته أما لازم ومتهدد ، ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب ، والمعنى أن الصدقة تستر خطاياهم كما يغطي الثوب الذي يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى بمرو الزبل عليه . قوله ( لوقت ) في رواية مسلم ، انقبضت ، وفي رواية همام ، غاصت كل حلقة مكانها ، وفي رواية سفيان عند مسلم ، قلصت ، وكذا في رواية الحسن بن مسلم عند المصنف ، والمفاد واحد لكن الأولى نظر فيها الى صورة الضيق والآخره نظر فيها الى سبب الضيق . وزعم ابن التين أن فيه إشارة إلى أن البخيل يكوى بالنار يوم القيامة ، قال الخطابي وغيره : وهذا مثل ضربه النبي ﷺ للبخيل والمتصدق ، فشبههم ما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه ، فصبها على رأسه ليلبسها ، والدروع أول ما تقع على الصدر والتدين الى أن يدخل الانسان يديه في كمها ، فجعل المنفق كمن لبس درعا سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه ، وهو معنى قوله ( حتى تغفو أثره ) أي تستر جميع بدنه . وجعل البخيل كمثل رجل غلت يده الى عنقه ، كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته ، وهو معنى قوله ، قلصت ، أي تضامت واجتمعت ، والمراد أن الجوار إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق ، والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شح نفسه فضاقت صدره وانقبضت يده ( ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ) . وقال المذهب : المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة ، بخلاف البخيل فإنه

يفضحه . ومعنى تعفو أثره تمحو خطاياه . وتعقبه عياض بأن الخبر جاء على التمثيل لا على الإخبار عن كائن . قال : وقيل هو تمثيل لنماء المال بالصدقة ، والبخل بضده . وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل ، وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء وتعود ذلك ، وإذا أمسك صار ذلك عادة . وقال الطبري : قيد المشبه به بالحديد إعلاماً بأن القبض والشدة من جملة الانسان ، وأوقع المتصدق موقع السخى لكونه جملة في مقابلة البخل إشعاراً بأن السخاء هو ما أمر به الشارع وندب إليه من الإنفاق لا ما يتعناه المسرفون . قوله (فهو يوسعها ولا تنسع) ، وقع في رواية سفيان عند مسلم . قال أبو هريرة فهو يوسعها ولا تنسع ، وهذا يوم أن يكون مدرجاً وليس كذلك ، وقد وقع التصريح برفع هذه الجملة في طريق طاوس عن أبي هريرة : ففي رواية ابن طاوس عند المصنف في الجهاد ، فسمع النبي ﷺ يقول : فيجهد أن يوسعها ولا تنسع ، وفي رواية مسلم . فسمعت رسول الله ﷺ ، فذكره ، وفي رواية الحسن بن مسلم عندهما ، فانا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه هكذا في جيبه فلو رأيت يوسعها ولا تنسع ، ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن أبي الزناد في هذا الحديث ، وأما البخل فانها لا تزداد عليه إلا استحكاماً ، وهذا بالمعنى . قوله ( تابعه الحسن بن مسلم عن طاوس ) وصله المصنف في اللباس من طريقه . قوله ( وقال حنظلة عن طاوس ) ذكره في اللباس أيضاً تعليقاً بلفظ . وقال حنظلة سمعت طاوساً سمعت أبا هريرة ، وقد وصله الاسماعيلي من طريق إسحق الأزرق عن حنظلة . قوله ( وقال الليث حدثني جعفر ) هو ابن ربيعة ، وابن هرمز هو عبد الرحمن الأعرج ، ولم تقع لي رواية الليث موصولة إلى الآن ، وقد رأيت عنه باسناد آخر أخرجه ابن حبان من طريق عيسى ابن حماد عن الليث عن ابن عجلان عن أبي الزناد بسنده

## ٢٩ - باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى [ ٢٦٧ البقرة ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾

قوله ( باب صدقة الكسب والتجارة ، لقوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) الآية إلى قوله حميد ) هكذا أورد هذه الترجمة مقتصرًا على الآية بغير حديث ، وكأنه أشار إلى ما رواه شعبة عن الحكم عن مجاهد في هذه الآية ( يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) قال : من التجارة الحلال أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق آدم عنه ، وأخرجه الطبري من طريق هشيم عن شعبة ولفظه ( من طيبات ما كسبتم ) قال : من التجارة ، ( وما أخرجنا لكم من الأرض ) قال : من الثمار . ومن طريق أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي قال في قوله ( وما أخرجنا لكم من الأرض ) قال : يعني من الحب والتمر كل شيء عليه زكاة . قال الزين بن المنير : لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب كما في الآية استثناء عن ذلك بما قدم في ترجمة . باب الصدقة من كسب طيب ،

## ٣٠ - باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف

١٤٤٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ

ﷺ قال : « على كل مسلم صدقة . فقالوا : يا نبي الله فمَن لم يجد ؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق » ،

قالوا : فان لم يجد ؟ قال : يُعَيِّنُ ذَا الْحَاجَةِ لِلْمُهْوَفِ . قالوا : فان لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف ، وليُنْسِكِ  
عن الشر ، فاسأله صدقة »

[ الحديث ١٤٤٥ - أخرجه في : ٦٠٧٢ ]

**قوله** ( باب على كل مسلم صدقة ، فمن لم يجد فليعمل بالمعروف ) قال الزين بن المنير : نصب هذه الترجمة علما على  
الخبر مقتصر على بعض ما فيه [ مجازا . **قوله** ( سعيد بن أبي بردة ) أى ابن أبي موسى الأشعري . ووقع التصريح  
به عند أبي عوانة في صحيحه . **قوله** ( على كل مسلم صدقة ) أى على سبيل الاستحباب المتأكد أو على ما هو أعم من  
ذلك ، والمبادرة سالحة للاستحباب والاستحباب كقوله عليه الصلاة والسلام : على المسلم ست خصال ، فذكر منها ما هو  
ستحب اتفاقا ، وزاد أبو هريرة في حديثه تقييد ذلك بكل يوم كما سيأتي في الصلح من طريق ممام عنه ، ولمسلم  
من حديث أبي ذر مرفوعا : يصبح على كل سلاى من أحدكم صدقة ، والسلامى بضم المهملة وتخفيف اللام : المفصل ،  
وله في حديث عائشة : خلق الله كل انسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل . **قوله** ( فقالوا يا نبي الله فمن لم  
يجد ) كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عن ليس عنده شيء . ، فين لم أن المراد بالصدقة ما هو أعم من  
ذلك ولو بإغائة الملهوف والأمر بالمعروف ، وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من  
الفرص الذي أدخل به ؟ فيه نظر ، الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور أنها شرعت بسبب عتق  
المفصل حيث قال في آخر هذا الحديث : فانه يسمى يومئذ وقد زحزح نفسه عن النار . **قوله** ( الملهوف ) أى  
المستغنى وهو أعم من أن يكون مظلوما أو عاجزا . **قوله** ( فليعمل بالمعروف ) في رواية المصنف في الأدب من  
وجه آخر عن شعبة : فليأمر بالخير أو بالمعروف ، زاد أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة : وينهى عن المنكر . .  
**قوله** ( ولينسك ) في روايته في الأدب : قالوا : فان لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر ، وكذا لمسلم من طريق أبي  
أسامة عن شعبة وهو أصح سياقا ، فظاهر سياق الباب أن الأمر بالمعروف والإمسك عن الشر رتبة واحدة ،  
وليس كذلك بل الإمساك هو الرتبة الأخيرة . **قوله** ( فانها ) كذا وقع هنا بضمير المؤنث ، وهو باعتبار الحصلة  
من الخير وهو الإمساك ، ووقع في رواية الأدب : فانه أى الإمساك له أى للمسك ، قال الزين بن المنير : إنما  
يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالإمسك القربة ، بخلاف محض الترك ، والإمساك أعم من أن يكون عن  
غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه ، فان كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الأثم ،  
قال : وليس ما تضمنه الخبر من قوله : فان لم يجد ، ترتيبا ، وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من  
الحاصل المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى ، فمن أمكنه أن يعمل بيده فيصدق وأن يفتك الملهوف وأن يأمر  
بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك عن الشر فليفعل الجميع ، ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة  
الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها . ويفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال  
القاصرة ، ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله ، وهي إما بالمال أو غيره ، والمال  
إما حاصل أو مكتسب ، وغير المال إما فعل وهو الإغائة وإما ترك وهو الإمساك انتهى . وقال الشيخ أبو محمد  
ابن أبي جرة نفع الله به : ترتيب هذا الحديث أنه ندب إلى الصدقة ، وعند العجز عنها ندب إلى ما يقرب منها أو  
شوم مقامها وهو العمل والانتفاع ، وعند العجز عن ذلك ندب إلى ما يقوم مقامه وهو الإغائة ، وعند عدم ذلك

نذب الى فعل المعروف أى من سوى ما تقدم كإمالة الأذى ، وعند عدم ذلك نذب الى الصلاة ، فإن لم يطق فترك الشر وذلك آخر المراتب . قال : ومعنى الشر هنا ما منعه الشرع ، ففيه تسلية للعاجز عن فعل المنذوبات إذا كان مجزؤه عن ذلك عن غير اختيار . قلت : وأشار بالصلاة الى ما وقع في آخر حديث أبي ذر عند مسلم ، ويجزى عن ذلك كله ركعتا الضحى ، وهو يؤيد ما قدمناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يحتل من الفرض ، لأن الزكاة لا تفكّل الصلاة ولا العكس فدل على الفراق الصدقتين . واستشكل الحديث مع تقدم ذكر الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزى عنه صلاة الضحى وهى من التطوعات ؟ وأجيب بحمل الأمر هنا على ما إذا حصل من غيره فسقط به الفرض ، وكأن فى كلامه هو زيادة فى تأكيد ذلك فلو تركه أجزأت عنه صلاة الضحى ، كذا قيل وفيه نظر ، والذي يظهر أن المراد أن صلاة الضحى تقوم مقام الثلثانة وستين حسنة التى يستحب للبر أن يسعى فى تحصيلها كل يوم ليعتق مفاصله التى هى بعدها ، لا أن المراد أن صلاة الضحى تغنى عن الأمر بالمعروف وما ذكر معه ، وإنما كان كذلك لأن الصلاة عمل بجميع الجسد فتتحرك المفاصل كلها فيها بالعبادة ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الركعتين تشتملان على ثلثانة وستين ما بين قول وفعل إذا جعلت كل حرف من القراءة مثلاً صدقة ، وكان صلاة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض وراتبته ، وقد أشار فى حديث أبي ذر الى أن صدقة السلاى نهارية لقوله « يصبح على كل سلامى من أحدكم ، وفى حديث أبي هريرة « كل يوم تطلع فيه الشمس ، وفى حديث عائشة « فيسمى وقد زحزح نفسه عن النار ، وفى الحديث أن الأحكام تجرى على الغالب ، لأن فى المسلمين من يأخذ الصدقة المأمور بصرفها ، وقد قال « على كل مسلم صدقة ، وفيه مراجعة العالم فى تفسير الجمل وتخصيص العام . وفيه فضل التكسب لما فيه من الإعانة ، وتقديم النفس على الغير والمراد بالنفس ذات الشخص وما يلزمه . والله أعلم

### ٣١ - باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة

١٤٤٦ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** أبو شهاب عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها قالت « بُعث إلى نسيبة الأنصارية بشاة ، فأرسلت الى عائشة رضى الله عنها منها ، فقال النبي ﷺ : عندكم شئ ؟ قلت : لا ، إلا ما أرسلت به نسيبة من تلك الشاة . فقال : هات ، قد بلغت محلها » [ الحديث - ١٤٤٦ طرقه فى : ١٤٩٤ ، ٢٥٧٩ ]

قوله ( باب قدر كم يعطى من الزكاة والصدقة ، ومن أعطى شاة ) أورد فيه حديث أم عطية فى إهدائها الشاة التى تصلى بها عليها . قال الزين بن المنير : عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص ، إذ لو اقتصر على الزكاة لأفهم أن غيرها بخلافها ، وحذف مفعول يعطى اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف ، وأشار بذلك الى الرد على من كره أن يدفع الى شخص واحد قدر النصاب ، وهو محكى عن أبي حنيفة . وقال محمد بن الحسن : لا بأس به انتهى . وقال غيره : لفظ الصدقة يعم الفرض والنفل ، والزكاة كذلك لكنها لا تطلق غالباً إلا على المفروض دون التطوع فهى أخص من الصدقة من هذا الوجه ، ولفظ الصدقة من حيث الإطلاق على الفرض مرادف الزكاة لا من حيث الإطلاق على النفل ، وقد تكرّر فى الأحاديث لفظ الصدقة على المفروضة ولكن الأغلب التفرقة . والله أعلم



**قوله** (بمعنى نسبة الانصارية) هي أم عطية كذا وقع في رواية ابن السكن عن الفربري عن البخاري في آخر هذا الحديث ، وكان السياق يقتضي أن يقول « بمعنى » ، بلفظ ضمير المتكلم المجرور كما وقع عند مسلم من طريق ابن علية عن خالد ، لكنه في هذا السياق وضع الظاهر موضع المضمحل إما تجريدا وإما التفاتا ، وسيأتي الكلام على بقية فوائدها هذا الحديث في باب إذا حولت الصدقة ، في أواخر كتاب الزكاة إن شاء الله تعالى

## ٣٢ - باب زكاة الورق

١٤٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة »

**حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال حدثني يحيى بن سعيد قال أخبرني عمرو سمع أبا عن أبي سعيد رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ بهذا

**قوله** (باب زكاة الورق) أي الفضة ، يقال « ورق » ، بفتح الواو وبكسرهما وبكسر الواو وسكونها ، قال ابن المنير : لما كانت الفضة هي المال الذي يكثر دورانه في أيدي الناس ويروج بكل مكان كان أولى بأن يقدم على ذكر تفاصيل الأموال الزكوية . **قوله** (عن عمرو بن يحيى المازني) في موطن ابن وهب ، عن مالك أن عمرو بن يحيى حدثه ، **قوله** (عن أبيه) في مسند الخدي عن سفيان ، سألت عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي الحسن المازني حدثني عن أبيه ، وفي رواية يحيى بن سعيد وهو الأنصاري التي ذكرها المصنف عقب هذا الإسناد التصريح بسام عمرو وهو ابن يحيى المذكور له من أبيه ، وهذا هو السر في إيراد الإسناد خاصة ، وقد حكى ابن عبد البر عن بعض أهل العلم أن حديث الباب لم يأت إلا من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : وهذا هو الأغلب ، إلا أنني وجدته من رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ومن طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر انتهى . ورواية سهيل في الأموال لأبي عبيد ، ورواية مسلم <sup>(١)</sup> في المستدرک ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن جابر ، وجاء أيضا من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وعائشة وأبي رافع ومحمد بن عبد الله بن جحش أخرجه أحاديث الأربعة الدارقطني ، ومن حديث ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة وأبو عبيد أيضا . **قوله** (خمس ذود) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد . **قوله** (خمس أواق) زاد مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد « خمس أواق من الورق صدقة » ، وهو مطابق للفظ الترجمة ، وكان المصنف أراد أن يبين بالترجمة ما أجمع في لفظ الحديث اعتمادا على الطريق الأخرى . و « أواق » ، بالتنوين وبألفات التحتانية مشددا ومخففا جمع أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتانية ، وحكى اللحياني « وقية » ، بحذف الألف وفتح الواو . ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق ، والمراد بالدرهم الخالص من الفضة سواء كان مضروبا أو غير مضروب ، قال عياض قال أبو عبيد : إن الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن

(١) كذا في المخطوطة وطبعة بولاق ، والصواب ، ورواية ابن مسلم ، كما يعلم من السياق . والله أعلم

مروان لجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، قال : وهذا يلزم منه أن يكون ﷺ أحال بنصاب الزكاة على أمر مجهول وهو مشكل ، والصواب أن معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن شيء منها من ضرب الإسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة إلى العدد ، ف عشرة مثلاً وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية ، فاتفق الرأي على أن تنقش بكتابة عربية ويصير وزنها وزناً واحداً . وقال غيره : لم يتغير المثل في جاهلية ولا إسلام ، وأما الدرهم فأجمعوا على أن كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم ، ولم يخالف في أن نصاب الزكاة مائتا درهم يبلغ مائة وأربعين مثقالاً من الفضة الخالصة إلا ابن حبيب الأندلسي فإنه انفرد بقوله : إن كل أهل بلد يتعاملون بدراهمهم . وذكر ابن عبد البر اختلافاً في الوزن بالنسبة إلى دراهم الأندلس وغيرها من دراهم البلاد ، وكذا خرق الميرسي الإجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن ، وانفرد السرخسي من الشافعية بحكاية وجه في المذهب أن الدراهم المغشوشة إذا بلغت قدرها لو ضم اليه قيمة الغش من نحاس مثلاً ليبلغ نصاباً فإن الزكاة تجب فيه كما نقل عن أبي حنيفة ، واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما إذا نقص من النصاب ولو حبة واحدة ، خلافاً لمن سأل بنقص يسير كما نقل عن بعض المالكية : **قوله** ( أوسق ) جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما كما حكاه صاحب « المحكم » وجمعه حينئذ أوساق كحمل وأحمال ، وقد وقع كذلك في رواية لمسلم ، وهو ستون صاعاً بالاتفاق ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي البختري عن أبي سعيد نحو هذا الحديث وفيه « والوسق ستون صاعاً » ، وأخرجها أبو داود أيضاً لكن قال « ستون عتوما » <sup>(١)</sup> والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والوسق ستون صاعاً ، ولم يقع في الحديث بيان المكييل بالأوسق لكن في رواية مسلم « ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة » وفي رواية له « ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق » ، وللفظ « دون » في المواضع الثلاثة معنى أقل لا أنه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله . واستدل بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الأمور الثلاثة ، واستدل به على أن الزرع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق ، وعن أبي حنيفة تجب في قليله وكثيره لقوله ﷺ « فيما سقت السماء العشر » وسيأتي البحث في ذلك في باب مفرد إن شاء الله تعالى . ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود ، وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها ، وأما الفضة فقال الجمهور هو كذلك ، وعن أبي حنيفة لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ النصاب وهو أربعون فجعل لها وقصاً كالمناشية ، واحتج عليه الطبراني بالقياس على الثمار والمحبوب ، والجامع كون الذهب والفضة مستخرجين من الأرض بكلفة ومؤنة ، وقد أجمعوا على ذلك في خمسة أوسق فما زاد . ( فائدة ) : أجمع العلماء على اشتراط الحول في المناشية والنقد دون المعشرات . والله أعلم

### ٣٣ - باب العرض في الزكاة

وقال طاووس قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن : ائتوني بـ **برضي ثياب خبيص** أو **لبيس** في الصدقة مكان الشمبر والذرة ، أهون عليكم ، وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة  
وقال النبي ﷺ « وأما خالد فقد احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله »

(١) ثم روى أبو داود بعد ما ذكر اللفظ المذكور عن إبراهيم النخعي ما نصه قال : الوسق ستون صاعاً عتوماً بالمجاهي . وما قاله إبراهيم المذكور يعرف معنى قوله « عتوما » في الرواية التي ذكرها الشارح . والله أعلم

وقال النبي ﷺ « تصدقن ولو من حلييكن » فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها . فجاءت المرأة تُلقَى خُرصها وسبخاتها . ولم يُخص الذهب والفضة من العروض

١٤٤٨ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ « وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ تَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُوقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ تَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ »

[الحدث ١٤٤٨ - أضرافه في : ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ٢٤٨٧ ، ٣١٠٦ ، ٥٨٧٨ ، ٦٩٥٥]

١٤٤٩ - **حدثنا** مؤمِّلٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي بَرْزَاءٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ « أَتَمَّ هَذَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَصَلَّى قَبْلَ الْخَطْبَةِ فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّعِ النِّسَاءَ ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَافِرٌ نَوِيهُ فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ ، فَجَاءَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقَى » وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى حَلْقِهِ

قوله (باب العرض في الزكاة) أي جواز أخذ العرض ، وهو بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة ، والمراد به ما عدا النعدين . قال ابن رشيد : وافق البخاري في هذه المسألة الحنفية مع كثرة مخالفتهم ، لكن قاده الى ذلك الدليل . وقد أجاب الجمهور عن قصة معاذ وعن الأحاديث كما سيأتي عقب كل منها . قوله (وقال طاوس : قال معاذ لاهل اليمن) هذا التعليق صحيح الاسناد الى طاوس ، لكن طاوس لم يسمع من معاذ فهو منقطع ، فلا يقتر بقول من قال ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة الى من علق عنه : وأما باقي الإسناد فلا ، إلا أن إirاده له في معرض الاحتجاج به يقتضى قوته عنده ، وكأنه عضده عنده الأحاديث التي ذكرها في الباب . وقد روينا أنه طاوس المذكور في كتاب الخراج ليجي بن آدم ، من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة وعمر بن دينار فرقهما كلاهما عن طاوس . وقوله « خميس » ، قال الداودي والجمهورى وغيرهما : ثوب خميس بسين مهملة هو ثوب طوله خمسة أذرع ، وقيل سمي بذلك لأن أول من عمله الخميس ملك من ملوك اليمن . وقال عياض : ذكره البخاري بالصاد ، وأما أبو عبيدة فذكره بالسين ، قال أبو عبيدة : كأن معاذاً عنى الصفيق من الثياب . وقال عياض : قد يكون المراد ثوب خميس أى خيصة ، لكن ذكره على إرادة الثوب . وقوله « ليس ، أى ملبوس فعيل بمعنى مفعول . وقوله « في الصدقة » ، يرد قول من قال إن ذلك كان في الخراج ، وحكى البيهقي أن بعضهم قال فيه « من الجزية » بدل الصدقة ، فإن ثبت ذلك سقط الاستدلال ، لكن المشهور الأول ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « أن معاذاً كان يأخذ العروض في الصدقة ، وأجلب الاسماعيلي باحتمال أن يكون المعنى اتونى به أخذه منكم مكان الشمير والذرة الذي أخذه شراء بما أخذه فيكون بقبضه قد بلغ محله ، ثم يأخذ مكانه ما يشتريه بما هو أوسع عندهم وأنفع للأخذ . قال : ويؤيده أنها لو كانت من الزكاة لم تكن مردودة على الصعابة ، وقد أمره النبي ﷺ أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها

على فقرائهم . وأجيب بأنه لا مانع من أنه كان يحمل الزكاة الى الإمام ليتولى قسمتها . وقد احتج به من يحجز نقل الزكاة من بلد الى بلد ، وهي مسألة خلافية أيضا . وقيل في الجواب عن قصة معاذ إنها اجتهد منه فلا حجة فيها ، وفيه نظر لأنه كان أعلم الناس بالحلال والحرام ، وقد بين له النبي ﷺ لما أرسله الى اليمن ما يصنع . وقيل كانت تلك واقعة حال لا دلالة فيها لاحتمال أن يكون علم بأهل المدينة حاجة لذلك وقد قام الدليل على خلاف عمله ذلك . وقال القاضي عبد الوهاب المالكي : كانوا يطلقون على الجزية اسم الصدقة فلعل هذا منها . وتعقب بقوله : مكان الشعير والذرة ، وما كانت الجزية حينئذ من أولئك من شعير ولا ذرة إلا من التقدين . وقوله : أهون عليكم ، أراد معنى تسلط السهولة عليهم فلم يقل أهون لكم . وقوله : وخير لأصحاب محمد ، أى أرفق بهم لأن مؤنة النقل ثقلة فرأى الأخف في ذلك خيرا من الانتقال . قوله ( وقال النبي ﷺ وأما خالد ) هو طرف من حديث لأبي هريرة أوله : أمر النبي ﷺ بصدقة ، فليل منع ابن جميل ، الحديث وسيأتى موصولا في باب قول الله وفي الرقاب ، مع بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال النبي ﷺ : تصدق ولو من حليكن فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها ، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، ولم يخص الذهب والفضة من العروض ) أما الحديث فطرف من حديث لابن عباس أخرجه المصنف بمعناه وقد تقدم في العبدن ، وهو عند مسلم بلفظه من طريق عدى بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأوله : خرج النبي ﷺ يوم فطر أو أضحي ، الحديث وفيه : فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخاها ، والخرص بضم المعجمة وسكون الراء بعدها مهملة الحلقة التي تجمل في الاذن ، وقد ذكره المصنف موصولا في آخر الباب لكن لفظه : فجعلت المرأة تلقى ، وأشار أيوب الى أذنه وحلقه ، وقد وقع تفسير ذلك بما ذكره في الترجمة من قوله : تلقى خرصها وسخاها ، لان الخرص من الاذن والسخاب من الحلق ، والسخاب بكسر المهملة بعدها معجمة وآخره فوحدة القلادة . وقوله : فلم يستثن ، وقوله : فلم يخص ، كل من الكلامين للبخاري ذكرهما بيانا لكيفية الاستدلال على أداء العرض في الزكاة ، وهو مصير منه الى أن مصارف الصدقة الواجبة كمصارف صدقة التطوع بجامع ما فيهما من قصد القرية ، والمصرف إليهم بجامع الفقر والاحتياج ، إلا ما استثناه الدليل . وأما من وجهه فقال : لما أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة في ذلك اليوم وأمره على الوجوب صارت صدقة واجبة ، ففيه نظر لأنه لو كان للإيجاب هنا لكان مقدرا وكانت المجازفة فيه وقبول ما تيسر غير جائز . ويمكن أن يكون تمسك بقوله : تصدق ، فانه مطلق يصلح لجميع أنواع الصدقات واجبا ونفلا وجميع أنواع المتصدق به عينا وعرضا ، ويكون قوله : ولو من حليكن ، للبالغة أى ولو لم تجدن إلا ذلك . وموضع الاستدلال منه للعرض قوله : وسخابها ، لانه قلادة تتخذ من مسك وقرنفل ونحوهما تجمل في العنق ، والبخاري فيما عرف بالاستقراء من طريقته يتمسك بالمطالقات . تمسك غيره بالعمومات . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس أن أبا بكر كتب له فذكر طرفا من حديث الصدقات ، وسيأتى معظمه في باب زكاة الفهم ، وموضع الدلالة منه قبول ما هو أنفس مما يجب على المتصدق وإعطاؤه التماوت من جنس غير الجنس الواجب ، وكذا العكس ، لكن أجاب الجمهور عن ذلك بأنه لو كان كذلك لكان ينظر الى ما بين الشبثين في القيمة ، فكان العرض (١) يزيد تارة وينقص أخرى لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة ، فلما قدر الشارع التفاوت بمقدار معين لا يزيد ولا ينقص كان ذلك هو الواجب في

(١) كذا في النسخ ، ولله : فان العرض ،

الاصل في مثل ذلك ، ولولا تقدير الشارع بذلك لتعينت بنت الخاض مثلاً ولم يجر أن تبدل بنت لبون مع التفاوت . والله أعلم

### ٣٤ - باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع

وَيُذَكِّرُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »

قوله ( باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ) في رواية الكشميني « متفرق ، بتقديم التاء وتشديد الراء . قال الزين بن المنير : لم يقيّد المصنف الترجمة بقوله خشية الصدقة لاختلاف نظر العلماء في المراد بذلك كما سيأتي . قوله ( ويذكر عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ ) أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عنه موصولاً ، وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري ، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال : ان فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين لأنه قال عن الزهري « قال أقر أنها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها ، فذكر الحديث ولم يقل إن ابن عمر حدث به ، ولهذا العلة لم يحرم به البخاري ، لكن أوردته شاهداً لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه « ولا يجمع بين متفرق ، بتقديم التاء أيضاً وزاد « خشية الصدقة ، واختلف في المراد بالخشية كما سنذكره ، وفي الباب عن علي عند أصحاب السنن وعن سويد بن غفلة قال « أنا ما مصدق النبي ﷺ فقرأت في عهده ، فذكر مثله أخرجه النسائي ، وعن سعد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي . قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيها الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون الخليطين مائتا شاة وشانان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه فيفروقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة . وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة والساعي من جهة ، فأمر كل واحد منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن تسكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر ، فعنى قوله خشية الصدقة أي خشية أن تسكثر الصدقة أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملاً للامرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر ، فحمل عليهما معاً ، لكن الذي يظهر أن حمله على المالك أظهر والله أعلم . واستدل به على أن من كان عنده دون النصاب من الفضة ودون النصاب من الذهب مثلاً أنه لا يجب ضم بعضه الى بعض حتى يصير نصاباً كاملاً فتجب فيه الزكاة خلافاً لمن قال يضم على الأجزاء كالملكية أو على القيم كالحنفية ، واستدل به لاحد على أن من كان له ماشية يبذل لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوفة ومثلها بالبصرة أنها لا تضم باعتبار كونها ملك رجل واحد وتؤخذ منها الزكاة لبلوغها النصاب قاله ابن المنذر ، وخالفه الجمهور فقالوا : يجمع على صاحب المال أمواله

ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة . واستدل به على إبطال الحيل والعمل على المقاصد المدلول عليها بالقرائن ، وأن زكاة العين لا تسقط بالهبة مثلاً ، والله أعلم

٣٥ - باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية

وقال طاوس وعطاء : إذا علم الخليطان أموالهما فلا يجمع مالهما

وقال سفيان : لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة

١٤٥١ - حدثنا محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضى

الله عنه كتب له التي فرض رسول الله ﷺ « وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية »

قوله ( باب ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية ) اختلف في المراد بالخليط كما سيأتي ، فعند أبي حنيفة أنه الشريك قال : ولا يجب على أحد منهم فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه لو لم يكن خلط ، وتعقبه ابن جرير بأنه لو كان تفريقهما مثل جمعهما في الحكم لبطلت فائدة الحديث ، وإنما نهى عن أمر لو فعله كانت فيه فائدة قبل النهي ، ولو كان كما قال لما كان لتراجع الخليطين بينهما بالسوية معنى . قوله ( يتراجعان ) قال الخطابي : معناه أن يكون بينهما أربعون شاة مثلاً لكل واحد منهما عشرون قد عرف كل منهما عين ماله فيأخذ المصدق من أحدهما شاة فيرجع المأخوذ من ماله على خليطه بقيمة نصف شاة ، وهذه تسمى خلطة الجوار . قوله ( وقال طاوس وعطاء الخ ) هذا التعليق وصله أبو عبيد في كتاب الأموال ، قال : حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن طاوس قال : إذا كان الخليطان يملكان أموالهما لم يجمع مالهما في الصدقة ، قال - يعني ابن جريج - قد ذكرته لعطاء فقال : ما أراه إلا خطأ ، وهكذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن شيخه ، وقال أيضاً عن ابن جريج : قلت لعطاء : ناس خلطاء لهم أربعون شاة ؟ قال : عليهم شاة . قلت : فلأحد تسعة وثلاثون شاة ولآخر شاة ؟ قال : عليهما شاة . . قوله ( وقال سفيان لا تجب حتى يتم لهذا أربعون شاة ولهذا أربعون شاة ) قال عبد الرزاق عن الثوري : قولنا لا يجب على الخليطين شيء إلا أن يتم لهذا أربعون وأربعون ، انتهى ، وبهذا قال مالك . وقال الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث : إذا بلغت ما شئتهما النصاب زكياً ، والخلطة عندهم أن يجتمعا في المرح والمبيت والحوض والفحل ، والشركة أحص منها . وفي د جامع سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر : ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بالسوية . قلت لعبيد الله : ما معنى بالخليطين ؟ قال : إذا كان المراح واحداً والراعى واحداً والدلو واحداً . ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أنس المذكور وفيه لفظ الترجمة . واختلف في المراد بالخليط ، فقال أبو حنيفة هو الشريك ، واعترض عليه بأن الشريك قد لا يعرف عين ماله وقد قال إنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وما يدل على أن الخليط لا يستلزم أن يكون شريكاً قوله تعالى ( وإن كثيراً من الخلطاء ) وقد بينه قبل ذلك بقوله ( إن هذا أخى له نسع وتسعون نعمة ولي نعمة واحدة ) واعتذر بعضهم عن الحنفية بأنهم لم يبلغهم هذا الحديث ، أو رأوا أن الأصل قوله « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » وحكم الخلطة بغير هذا الأصل فلم يقولوا به

### ٣٦ - باب زكاة الإبل . ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ

١٤٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** الوليد بن مسلم **حدثنا** الأوزاعي قال **حدثني** ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « أن أعرابياً سأل رسول الله ﷺ عن الهجرة فقال : ويحك ، إن شأنها شديد ، فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار فإن الله لن يترك من عملك شيئاً »

[ الحديث ١٤٥٢ - أطرافه في : ٢٦٣٣ ، ٢٩٧٢ ، ٦١٦٥ ]

**قوله** ( باب زكاة الإبل ) سقط لفظ « باب » من رواية الكشميهني والحموي . **قوله** ( ذكره أبو بكر وأبو ذر وأبو هريرة رضى الله عنهم عن النبي ﷺ ) أما حديث أبي بكر فقد ذكره مطولاً كما سيأتي بعد باب من رواية أنس عنه ، ولأبي بكر حديث آخر تقدم أيضاً فيما يتعلق بقتال مانعي الزكاة . وأما حديث أبي ذر فسيأتي بعد ستة أبواب من رواية المروزي بن سويد عنه في وعيد من لا يؤدي زكاة أبله وغيرها ويأتي معه حديث أبي هريرة أيضاً في ذلك إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث الأعرابي الذي سأل عن شأن الهجرة ، وموضع الحاجة منه قوله « فهل لك من إبل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قال الزين بن المنير : في هذه الأحاديث أحكام متعددة تتعلق بهذه الترجمة ، منها إيجاب الزكاة ، والتسوية بينها وبين الصلاة في قتال مانعها حتى لو منعوا عقلاً وهو الذي تربط به الإبل ، وتسميتها فريضة وذلك أعلى الواجبات ، وتوعد من لم يؤديها بالعقوبة في الدار الآخرة كما في حديثي أبي ذر وأبي هريرة . وفي حديث أبي سعيد فضل أداء زكاة الإبل ، ومعادلة إخراج حق الله منها لفضل الهجرة ، فإن في الحديث إشارة إلى أن استقراره بوطئه إذا أدى زكاة إبله يقوم له مقام ثواب هجرته وإقامته بالمدينة

### ٣٧ - باب من بلغت عنده صدقة بنت تخاض وليست عنده

١٤٥٣ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال **حدثني** أبي قال **حدثني** ثمامة أن أنساً رضى الله عنه **حدثه** أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي أمر الله ﷻ رسول الله ﷺ « من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعندة حقة فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً . ومن باقت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وليست عنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ويعطيه للصدقة عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت كيون فإنها تقبل منه بنت كيون ويعطى شاتين أو عشرين درهماً . ومن بلغت صدقته بنت كيون وعندة حقة فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه للصدقة عشرين درهماً أو شاتين . ومن بلغت صدقته بنت كيون وليست عنده وعندة بنت تخاض فإنها تقبل منه بنت تخاض ويعطى معها عشرين درهماً أو شاتين »

قوله (باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده) أورد فيه طرفا من حديث أنس المذكور، وليس فيه ما ترجم به، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في «باب العرض في الزكاة» وحذفه هنا، فقال ابن بطال: هذه غفلة منه. وتعبه ابن رشيد وقال: بل هي غفلة من ظن به الغفلة، وإنما مقصده أن يستدل على من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده هي ولا ابن لبون لكن عنده مثلاً حقه وهي أرفع من بنت مخاض لأن بينهما بنت لبون، وقد تقرر أن بين بنت الليون وبنت المخاض عشرين درهما أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سن يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الرائد والناقص، والمنفصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك، فعل هذا من بلغت صدقة بنت مخاض وليست عنده إلا حقه أن يرد عليه المصدق أربعين درهما أو أربع شياه جبراً أو بالعكس، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض، فتدبره انتهى. قال الزين بن المنير: من أمن النظر في تراجم هذا الكتاب وما أودعه فيها من أسرار المقاصد استبعد أن يغفل أو يهمل أو يضع لفظاً بغير معنى أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقدم وأولى، وإنما قصد بذكر ما لم يترجم به أن يقرر أن المفقود إذا وجد الأكل منه أو الانقص شرع الجبران كما شرع ذلك فيما تضمنه هذا الخبر من ذكر الأسنان فإنه لا فرق بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها. قال: ولو جمل العمدة في هذا الباب الخبر المشتمل على ذكر فقد بنت المخاض لكان نصاً في الترجمة ظاهراً، فلما تركه واستدل بنظيره أفهم ما ذكرناه من الإلحاق بنى الفرق وتسويته بين فقد بنت المخاض ووجود الأكل منها وبين فقد الحقة ووجود الأكل منها. والله أعلم

### ٣٨ - باب زكاة النسم

١٤٥٤ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنساً حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين «بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فمن سئلمها من المسلمين على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط: في أربع وعشرين من الإبل فادونها من النعم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى، فإذا بلغت ستاً وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى، فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حمة طروقة الجبل، فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة، فإذا بلغت - يعني ستاً وسبعين - إلى تسعين ففيها بنتا لبون. فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حيتان طروقة الجبل. فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة. ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت خمساً من الإبل ففيها شاة. وفي صدقة النعم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة. فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت



على ثلاثمائة ففي كلِّ مائة شاةٌ ، فإذا كانت ساعةُ الرجل ناقصةً من أربعين شاةً واحدةً فليسَ فيها صدقةٌ إلا أن يشاء ربُّها . وفي الرَّقَّةِ رُبْعُ العُشْرِ ، فإن لم تسكن إلا تسعين ومائة فليسَ فيها شيءٌ إلا أن يشاء ربُّها »

قوله ( باب زكاة الغنم ) قال الزين بن المنير : حذف وصف الغنم بالسائمة وهو ثابت في الخبر ، إما لأنه لم يعتبر هذا المفهوم أو لتردده من جهة تعارض وجوه النظر فيه عنده ، وهي مسألة خلافية شهيرة ، والراجح في مفهوم الصفة أنها إن كانت تناسب الحكم مناسبة العلة لمعلولها اعتبرت وإلا فلا ، ولا شك أن السوم بشعر بخفة المؤنة ودرء المشقة بخلاف العلف فالراجح اعتباره هنا واقفه أعلم . قوله ( حدثني ثمامة ) هو عم الراوى عنه لأنه عبد الله ابن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك ، وهذا الإسناد مسلسل بالبصريين من آل أنس بن مالك . وعبد الله بن المثني اختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة : ليس بشيء . وقواه أبو زرعة وأبو حاتم والمجلى . وأما النسائي فقال : ليس بالقوى . وقال العقيلي : لا يتابع في أكثر حديثه انتهى . وقد تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتابا زعم أن أبا بكر كتبه لأنس وعليه خانم رسول الله ﷺ حين بعثه مصدقا فذكر الحديث ، هكذا أخرجه أبو داود عن أبي سلمة عنه ، ورواه أحمد في مسنده قال : حدثنا أبو كامل حدثنا حماد قال أخذت هذا الكتاب من ثمامة بن عبد الله بن أنس عن أنس أن أبا بكر ، فذكره . وقال إسحق بن راهويه في مسنده : أخبرنا النضر بن شميل حدثنا حماد بن سلمة أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه عن أنس عن النبي ﷺ ، فذكره . فوضح أن حمادا سمعه من ثمامة وأقرأه الكتاب فاتفق تعليل من أعله بكونه مكانة ، واتفق تعليل من أعله بكون عبد الله بن المثني لم يتابع عليه . قوله ( أن أبا بكر رضى الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين ) أى عاملا عليها ، وهي اسم لإقليم مشهور يشتمل على مدن معروفة قاعدتها هجر ، وهكذا ينطق به بلفظ التثنية والنسبة إليه بحراني . قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم هذه ) قال الماوردي : يستدل به على اثبات البسمة في ابتداء الكتب وعلى أن الابتداء بالحد ليس بشرط . قوله ( هذه فريضة الصدقة ) أى نسخة فريضة تخفف المضاف للعلم به ، وفيه أن اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لمن منع ذلك من الحنفية . قوله ( التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين ) ظاهر في رفع الخبر إلى النبي ﷺ وأنه ليس موقفا على أبي بكر ، وقد صرح برفعه في رواية إسحق المتقدم ذكرها . ومعنى فرض ، هنا أوجب أو شرع يعنى بأمر الله تعالى ، وقيل معناه قدر لأن إيجابها ثابت في الكتاب ففرض النبي ﷺ لها بيانه للمجمل من الكتاب بتقدير الأنواع والأجناس . وأصل الفرض قطع الشيء الصلب ثم استعمال في التقدير لكونه مقنطعا من الشيء الذي يقدر منه ، ويرد بمعنى البيان كقوله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ) وبمعنى الانزال كقوله تعالى ( إن الذي فرض عليك القرآن ) وبمعنى الحل كقوله تعالى ( ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له ) وكل ذلك لا يخرج من معنى التقدير . ووقع استعمال الفرض بمعنى اللزوم حتى كاد يغلب عليه وهو لا يخرج أيضا عن معنى التقدير ، وقد قال الراغب : كل شيء ورد في القرآن فرض على فلان فهو بمعنى الالتزام ، وكل شيء فرض له فهو بمعنى لم يحرمه عليه . وذكر أن معنى قوله تعالى ( إن الذي فرض عليك القرآن ) أى أوجب عليك العمل به ، وهذا يؤيد قول الجمهور إن الفرض مرادف للوجوب . وتفرق الحنفية بين الفرض والواجب باعتبار ما يثبتان به لامشاحه فيه ، وإنما النزاع في حمل ماورد من الأحاديث الصحيحة على ذلك لأن اللفظ السابق لا يحمل على الاصطلاح الحادث والله أعلم . قوله ( على المسلمين ) استدلل به على أن

السكافر ليس مخاطباً بذلك ، وتعقب بأن المراد بذلك كونها لا تصح منه ، لا أنه لا يعاقب عليها وهو محل النزاع .  
**قوله** ( والى أمر الله بها رسوله ) كذا في كثير من نسخ البخارى ، ووقع في كثير منها بحذف د بها ، وأنكرها  
 الثنوى في شرح المذهب ، ووقع في رواية أبي داود المقدم ذكرها ، التى أسر ، بغير واو على أنها بدل من الأولى .  
**قوله** ( فن سئلها من المسلمين على وجهها فليطها ) أى على هذه الكيفية المبينة في هذا الحديث . وفيه دلالة على دفع  
 الاموال الظاهرة إلى الامام . **قوله** ( ومن سئل فوقها فلا يعط ) أى من سئل زائداً على ذلك في سن أو عدد فله  
 المنع . ونقل الرافعى الاتفاق على ترجيحه . وقيل معناه فليمنع الساعى وليتول هو لإخراجه بنفسه أو يساع  
 آخر فان الساعى الذى طلب الزيادة يكون بذلك متعدياً وشرطه أن يكون أميناً ، لكن محل هذا إذا طلب الزيادة  
 بغير تأويل . **قوله** ( فى كل أربع وعشرين من الإبل فادونها ) أى إلى خمس . **قوله** ( من الغنم ) كذا الأكثر ،  
 وفى رواية ابن السكن بإسقاط د من ، وصوبها بعضهم ، وقال عياض : من أثبتنا فمعناه ذكاتها أى الإبل من الغنم ،  
 ود من ، للبيان لا للتعيين . ومن حذفها فالغنم مبتدا والخبر مضمرة فى قوله د فى كل أربع وعشرين ، وما بعده ،  
 وإنما قدم الخبر لأن الغرض بيان المقادير التى تجب فيها الزكاة ، والزكاة إنما تجب بعد وجود النصاب لحسن التقديم ،  
 واستدل به على تعين إخراج الغنم فى مثل ذلك وهو قول مالك وأحمد ، فلو أخرج بعيراً عن الأربع والعشرين لم  
 يحزه . وقال الشافعى والجمهور : يحزونه لأنه يحزى عن خمس وعشرين ، فادونها أولى . ولأن الأصل أن يجب من  
 جنس المال ، وإنما عدل عنه رفقا بالمالك ، فاذا رجع باختياره إلى الأصل أجزأه ، فان كانت قيمة البعير مثلاً  
 دون قيمة أربع شياه ففيه خلاف عند الشافعية وغيرهم ، والأفيس أنه لا يحزى ، واستدل بقوله د فى كل أربع  
 وعشرين ، على أن الأربع مأخوذة عن الجمع وان كانت الأربع الزائدة على العشرين وقصا وهو قول الشافعى فى  
 البريطى ، وقال فى غيره : إنه عفو . ويظهر أمر الخلاف فيمن له مثلاً تسع من الإبل قتلت منها أربعة بعد الحول  
 وقبل التمكن حيث قلنا إنه شرط فى الوجوب وجبت عليه شاة بلا خلاف ، وكذا إن قلنا التمكن شرط فى الضمان  
 وقلنا الوقص عفو ، وإن قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة أتساع شاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر ،  
 وعن مالك رواية كالاول . تنبيه : الوقص بفتح الواو والقاف ويجوز إسكانها وبالسین المهملة بدل الصاد : هو ما بين  
 الفرضين عند الجمهور ، واستعمله الشافعى فيما دون النصاب الأول أيضاً والله أعلم . **قوله** ( فاذا بلغت خمسا  
 وعشرين ) فيه أن فى هذا القدر بنت مخاض ، وهو قول الجمهور إلا ما جاء عن على أن فى خمس وعشرين خمس شياه  
 فاذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض أخرجه ابن أبى شيبه وغيره عنه موقوفاً ومرفوعاً وإسناده المرفوع  
 ضعيف . **قوله** ( إلى خمس وثلاثين ) استدل به على أنه لا يجب فيما بين العديدين شيء غير بنت مخاض ، خلافاً لمن قال ،  
 كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب فى كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى بنت المخاض . **قوله** ( فاضها بنت مخاض  
 أنى ) زاد حماد بن سلمة فى روايته فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، وقوله أنى وكذا قوله ذكر للتأكيد  
 أولتنبيه رب المال لطبيب نفسه بالزيادة ، وقبل احتراز بذلك من الحثي وفيه بعد . وبنت المخاض بفتح الميم والمعجمة  
 الحفيفة وآخره معجمة هى التى أتى عليها حول ودخلت فى الثانى وحملت أمها ، والماخض الحامل ، أى دخل وقت  
 حملها وان لم تحمل . وابن اللبون الذى دخل فى ثالث سنة فصارت أمه لبونا بوضع الحل . **قوله** ( إلى خمس وأربعين )  
 إلى للغاية وهو يقتضى أن ما قبل للغاية يشتمل عليه الحكم المقصود بيانه بخلاف ما بعده فلا يدخل إلا بدليل ، وقد

دخلت هنا بدليل قوله بعد ذلك ، فاذا بلغت ستا وأربعين ، فعلم أن حكمها حكم ما قبلها . **قوله** ( حقة طروقة الجبل ) حقة بكسر الميملة وتشديد القاف واجمع حقائق بالكسر والتخفيف ، وطروقة بفتح أوله أى مطروقة وهى فعولة بمعنى مفعولة كحلوبة بمعنى مخلوبة ، والمراد أنها بلغت أن يطرقها الفحل ، وهى التى أنت عليها ثلاث سنين ودخلت فى الرابعة . **قوله** ( جذعة ) بفتح الجيم والمعجمة وهى التى أنت عليها أربع ودخلت فى الخامسة . **قوله** ( فاذا بلغت معنى ستا وسبعين ) كذا فى الاصل بزيادة معنى ، وكأن العدد حذف من الأصل اكتفاء بدلالة السلام عليه فذكره بعض رواته وأتى بلفظ معنى لينبه على أنه مزيد ، أو شك أحد رواته فيه . وقد ثبت بغير لفظ « يعنى » فى رواية الاسماعيلى من طريق أخرى عن الانصارى شيخ البخارى فيه فيحتمل أن يكون الشك فيه من البخارى ، وقد وقع فى رواية حماد بن سلمة بابائنا أيضا . **قوله** ( فاذا زادت على عشرين ومائة ) أى واحدة فصاعدا ، وهذا قول الجمهور . وعن الاصطخري من الشافعية يجب ثلاث بنات لبون لزيادة بعض واحدة لصدق الزيادة ، وتصور المسألة فى الشركة ، ويرده ما فى كتاب عمر المذكور ، وإذا كان إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعا وعشرين ومائة ، ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فزكاته بالابل خاصة ، وعن أبى حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضة الغنم فيسكون فى خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة . **قوله** ( فاذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفى صدقة الغنم الخ ) . تنبيه : اقتطع البخارى من بين هاتين الجملتين قوله « ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة » إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى قبله وقد ذكر آخره فى « باب العرض فى الزكاة » وزاد بعد قوله فيه : يقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ، فإن لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعنده ابن لبون فإنه يقبل منه وليس معه شيء ، وهذا الحكم متفق عليه ، فلو لم يجد واحدا منهما فله أن يشتري أيهما شاء على الأصح عند الشافعية ، وقيل بتعين شراء بنت مخاض وهو قول مالك وأحمد ، وقوله « ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين » هو قول الشافعى وأحمد وأصحاب الحديث . وعن الثورى « عشرة » وهى رواية عن إسحق ، وعن مالك يلزم رب المال بشراء ذلك السن بغير جبران ، قال الخطابى : يشبه أن يكون الشارع جعل الشاتين أو العشرين درهما تقديرا فى الجبران لئلا يكل الأمر إلى اجتihad الساعى لأنه يأخذها على المياه حيث لا حاكم ولا مقوم غالبا ، فضبطه بشئ يرفع النزاع كالصاع فى المصرة والغرة فى الجنين والله أعلم . وبين هاتين الجملتين قوله « وفى صدقة الغنم » وسياق التنبيه على ما حذفه منه أيضا فى موضع آخر قريبا . **قوله** ( إذا كانت ) فى رواية الكشميهنى « إذا بلغت » . **قوله** ( فاذا زادت على عشرين ومائة ) فى كتاب عمر « فاذا كانت إحدى وعشرين حتى تبلغ مائتين ففيها شاتان » ، وقد تقدم قول الاصطخري فى ذلك والتعقب عليه . **قوله** ( فاذا زادت على ثلثائة ففى كل مائة شاة ) مقتضاه أنه لا يجب الشاة الرابعة حتى توفى أربعائة وهو قول الجمهور ، قالوا فائدة ذكر الثلثائة لبيان التصاب الذى بعده لكون ما قبله مختلفا ، وعن بعض الكوفيين كالحسن بن صالح ورواية عن أحمد إذا زادت على الثلثائة واحدة وجب الأربع . **قوله** ( ففى كل مائة شاة شاة فاذا كانت سائمة الرجل ) . تنبيه : اقتطع البخارى أيضا من بين هاتين الجملتين قوله « ولا يخرج فى الصدقة حرمة إلى آخر ما ذكره فى الباب الذى يليه » ، واقتطع منه أيضا قوله « ولا يجمع بين متفرق إلى آخر ما ذكره فى بابه » ، وكذا قوله « وما كان من خليطين » ، إلى آخر ما ذكره فى بابه ، ويل هذا قوله هنا « فاذا كانت سائمة الرجل » الخ . وهذا حديث واحد يشتمل على هذه الاحكام التى فرقها

المصنف في هذه الأبواب غير مراعى للترتيب فيها بل بحسب ما ظهر له من مناسبة إيراد التراجم المذكورة . **قوله** ( وفي الرقة ) بكسر الراء وتخفيف القاف : الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة ، قيل أصلها الورق لحذفت الواو وعوضت الهاء ، وقيل يطلق على الذهب والفضة بخلاف الورق فعلى هذا فتميل أن الأصل في زكاة النقيدين نصاب الفضة ، فإذا بلغ الذهب ما قيمته مائتا درهم فضة خالصة وجبت فيه الزكاة وهوربع العشر ، وهذا قول الزهري وخالفه الجمهور . **قوله** ( فإن لم تكن ) أى الفضة ( إلا تسعين ومائة ) يوم أنها إذا زادت على التسعين ومائة قبل بلوغ المائتين أن فيها صدقة ، وليس كذلك ، وإنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ، والحساب إذا جاوز الآحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والآلاف ، فذكر التسعين ليدل على أن لاصدقة فيما نقص عن المائتين ، ويدل عليه قوله الماضي ، ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، . **قوله** ( إلا أن يشاء ربها في المواضع الثلاثة ) أى إلا أن يتبرع متطوعا

### ٣٩ - باب لا تؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ ولا تيسٌ ، إلا ما شاء المصدقُ

١٤٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثني أبي قال حدثني ثمامة أن أنسا رضي الله عنه حدثه أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له ألقى أمر الله رسولَه ﷺ « ولا يُخرجُ في الصدقةِ هَرَمَةٌ ولا ذاتُ عَوَارٍ ولا تيسٌ ، إلا ما شاء المصدقُ »

**قوله** ( باب لا يؤخذ في الصدقة هَرَمَةٌ - إلى قوله - ما شاء المصدق ) اختلف في ضبطه فالاكثر على أنه بالتشديد والمراد المالك ، وهذا اختيار أبي عبيد ، وتقدير الحديث لا تؤخذ هَرَمَةٌ ولا ذات عيب أصلا ، ولا يؤخذ التيس وهو خلل الغنم إلا برضا المالك لكونه يحتاج إليه ، في أخذه بغير اختياره إضرار به والله أعلم . وعلى هذا فالاستثناء يختص بالثالث ، ومنهم من ضبطه بتخفيف الصاد وهو الساعي وكأنه يشير بذلك إلى التفويض إليه في اجتهاده لكونه يجري مجرى الوكيل فلا يتصرف بغير المصلحة فيقتضيه القواعد ، وهذا قول الشافعي في البريطي ولفظه : ولا تؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هَرَمَةٌ إلا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للساكنين فيأخذه على النظر انتهى . وهذا أشبه بقاعدة الشافعي في تناول الاستثناء جميع ما ذكر قبله ، فلو كانت الغنم كلها ممية مثلا أو تيوسا أجزأه أن يخرج منها ، وعن المالكية يلزم المالك أن يشتري شاة مجزئة تمسكا بظاهر هذا الحديث ، وفي رواية أخرى عندهم كالاول . **قوله** ( هَرَمَةٌ ) بفتح الهاء وكسر الراء : الكبيرة التي سقطت أسنانها . **قوله** ( ذات عوار ) بفتح العين المهملة وبضمها أى ممية ، وقيل بالفتح العيب وبالضم العور ، واختلف في ضبطها فالاكثر على أنه ما يثبت به الرد في البيع ، وقيل ما يمنع الإجزاء في الأضحية ، ويدخل في المعيب المريض والذكورة بالنسبة إلى الانوثة والصغير سنا بالنسبة إلى سن أكبر منه

### ٤٠ - باب أخذ الصَّنَاقِ في الصدقة

١٤٥٦ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شبيب عن الزهري . وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن أبي عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « قال أبو بكر رضي الله

عنه : والله لو مَنَعُونِي عَنَّاكَ كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا »

١٤٥٧ - « قَالَ عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَما هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْفَتْلِ فَفَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ »

**قوله** ( باب أخذ العناق ) بفتح المهملة ، أورد فيه طرفاً من قصة عمر مع أبي بكر في قتال مانع الزكاة وفيه قوله « لو مَنَعُونِي عَنَّاكَ » وكان البخاري أشار بهذه الترجمة السابقة الى جواز أخذ الصغيرة من الغنم في الصدقة لأن الصغيرة لا عيب فيها سوى صغر السن فهي أولى أن تؤخذ من الهرمة إذا رأى الساعي ذلك ، وهذا هو السر في اختيار لفظ الأخذ في الترجمة دون الإعطاء ، وعالف في ذلك المالكية فقالوا معناه كانوا يؤدون عنها ما يلزم أدائه ، وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : لا يؤدي عنها إلا من غيرها ، وقيل المراد بالعناق في هذا الحديث الجذعة من الغنم ، وهو خلاف الظاهر . والله أعلم . **قوله** في أثناء الاسناد ( وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد الخ ) وصله الذهلي في « الزهريات » ، عن أبي صالح عن الليث ، وليث فيه اسناد من طريق أخرى ستأتي في كتاب المرتدين . عن عقيل عن ابن شهاب

#### ٤١ - باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة

١٤٥٨ - **حديثنا** أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع حدثنا روح بن القاسم عن إسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صبيح عن أبي معبد عن ابن عباس رضى الله عنها « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ قَالَ : إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ ، فليَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا الصَّلَاةَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرَدَّ عَلَى فَقَرَانِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ ، وَتَوَقَّ كِرَامَهُمْ أَمْوَالِ النَّاسِ » **قوله** ( لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ) هذه الترجمة مقيدة لمطلق الحديث لأن فيه « وتوقَّ كرائم أموال الناس » ، بخير تقييد بالصدقة ، وأموال الناس يستوى التوقُّ لها بين الكرائم وغيرها فقيدها في الترجمة بالصدقة وهو بين من سياق الحديث لانه ورد في شأن الصدقة ، والكرائم جمع كريمة يقال ناقة كريمة أى غزيرة اللبن ، والمراد فئانس الأموال من أى صنف كان ، وقيل له نفيس لأن نفس صاحبه تتعلق به وأصل الكريمة كثيرة الخير ، وقيل للبال النفيس كريم لكثرة منفعته . وسيأتى الكلام على بقية الحديث قبيل أبواب زكاة الفطر ان شاء الله تعالى

#### ٤٢ - باب ليس فيما دون خمس دود صدقة

١٤٥٩ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صممعة المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَيْسَ بِمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ ،

وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة »

قوله ( باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ) الذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الزين بن المنير : أضاف خمس إلى ذود وهو مذكر لأنه يقع على المذكر والمؤنث ، وأضافه إلى الجمع لأنه يقع على المفرد والجمع . وأما قول ابن قتيبة إنه يقع على الواحد فقط فلا يدفع ما نقله غيره أنه يقع على الجمع انتهى . والأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد : من الثنتين إلى العشرة . قال : وهو يختص بالإناث . وقال سيبويه : تقول ثلاث ذود لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكر . وقال القرطبي : أصله ذاد يذود إذا دفع شيئاً فهو مصدر ، وكان من كان عنده دفع عن نفسه مرة الفقر وشدة الفاقة والحاجة . وقوله « من الإبل » بيان للذود . وأنكر ابن قتيبة أن يراد بالذود الجمع وقال : لا يصح أن يقال خمس ذود كما لا يصح أن يقال خمس ثوب . وغلطه العلماء في ذلك ، لكن قال أبو حاتم السجستاني : تركوا القياس في الجمع فقالوا خمس ذود لخمس من الإبل كما قالوا لثلاثة على غير قياس . قال القرطبي : وهذا صريح في أن الذود واحد في لفظه ، والأشهر ما قاله المتقدمون إنه لا يقصر على الواحد . قال الزين بن المنير أيضاً : هذه الترجمة تتعلق بركة الإبل ، وإنما اقتطعها من ثم لأن الترجمة المتقدمة مسوقة للإيجاب وهذه للنفي فلذلك فصل بينهما بركة الغنم وثوابه . كذا قال ، ولا يخفى تكلفه . والذي يظهر لي أن لها تعلقاً بالغنم التي تعطى في الزكاة من جهة أن الواجب في الخمس شاة ، وتعلقها بركة الإبل ظاهر فإنها تعلق بهما كالتى قبلها . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة المازني ) كذا وقع في رواية مالك ، والمعروف أنه محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة نسب إلى جده ونسب جده إلى جده . قوله ( عن أبيه ) كذا رواه مالك . وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد هذا عن عمرو بن يحيى وعباد بن نعيم كلاهما عن أبي سعيد . ونقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن محمداً سمعه من ثلاثة أنفس وأن الطريقين محفوظان . وقد سبق باقي الكلام على حديث الباب في « باب زكاة الورق »

٤٣ - **باب** زكاة البقر . وقال أبو حميد : قال النبي ﷺ « لأعرفن ما جاء الله رجلٌ ببقرة لها خوار »

ويقال : جُوار . تجأرون : ترفعون أصواتكم كما تجأر البقرة

١٤٦٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المروزي عن سويد عن أبي ذر

رضي الله عنه قال « انتهت إليه قال : والذي نفسي بيده - أو والذي لا إله غيره ، أو كما حلف - ما من رجل نسكون له إبل أو بقرة أو غنم لا يؤدى حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمنّه ، تَطَوَّرُهُ بأخفافها وتنطحه بقرونها ، كلما جازت أхраها ردت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس » . رواه بكير عن

أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[ الحديث ١٤٦٠ - طرقة في : ٦٦٣٨ ]

قوله ( باب زكاة البقر ) البقر اسم جنس يكون للمذكر والمؤنث ، اشتق من بقرت الشيء إذا شققته لأنها تبقر

الأرض بالحراثة . قال الزين بن المنير : أخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجودا ونصبا ، ولم يذكر في الباب شيئا مما يتعلق بنصائها لكون ذلك لم يقع على شرهه ، فتقدير الترجمة لإيجاب زكاة البقر ، لأن جملة ما ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها ، إذ لا يتوعد على ترك غير الواجب . قال ابن رشيد : وهذا الدليل يحتاج الى مقدمة ، وهو أنه ليس في البقر حق واجب سوى الزكاة ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال : باب إثم مانع الزكاة ، وذكر فيه حديث أبي هريرة لكن ليس فيه ذكر البقر ، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر ، وأشار الى أن ذكر البقر وقع أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة والله أعلم . وزعم ابن بطال أن حديث معاذ المرفوع « إن في كل ثلاثين بقرة تبيها وفي كل أربعين مسنة ، متصل صحيح وإن مثله في كتاب الصدقات لأبي بكر وعمر ، وفي كلامه نظر : أما حديث معاذ فأخرجه أصحاب السنن وقال الترمذي حسن وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقا لم يلق معاذ وإنما حسنه الترمذي لشواهد ، ففي الموطأ من طريق طاوس عن معاذ نحوه ، وطاوس عن معاذ منقطع أيضا ، وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود ، وأما قوله إن مثله في كتاب الصدقة لأبي بكر فوم منه لأن ذكر البقر لم يقع في شيء من طرق حديث أبي بكر ، نعم هو في كتاب عمر والله أعلم . قوله ( وقال أبو حميد ) هو الساعدي ، وهذا طرف من حديث أورده المصنف موصولا من طرق ، وهذا القدر وقع عنده موصولا في كتاب ترك الحيل في أثناء الحديث المذكور . قوله ( لأعرفن ) أى لأعرفنكم غدا هذه الحالة ، وفي رواية الكشممى « لا أعرفن » بحرف التني أى ما ينبغي أن تكونوا على هذه الحال فأعرفكم بها . قوله ( ما جاء الله رجل ) ما مصدرية أى بجى . رجل الى الله . قوله ( لها حوار ) بضم المعجمة وتخفيف الواو : صوت البقر . قوله ( ويقال جوار ) هذا كلام البخارى ، يريد بذلك أن هذا الحرف جاء بالخاء المعجمة وتخفيف الواو وبالجميم والواو المهموزة ، ثم فسر فقال : تجأرون ترفعون أصواتكم ، وهذه عادة البخارى إذا مرّت به لفظة غريبة توافق كلمة في القرآن فنقل تفسير تلك الكلمة التي من القرآن ، والتفسير المذكور رواه ابن أبي حاتم عن السدى ، وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله « يجأرون » قال : يستغيثون . وقال القزاز : الحوار بالمعجمة والجوار بالجميم بمعنى واحد في البقر . وقال ابن سيده : حار الرجل رفع صوته بتضرع . قوله ( عن المعروف بن سويد ) هو بالعين المهملة . قوله ( قال انتهيت اليه ) هو مقول المعروف والصغير يعود على أبي ذر وهو الخائف ، وقوله ( أو كما حلف ) يشير بذلك إلى أنه لم يضبط اللفظ الذي حلف به . وقوله « أعظم » بالنصب على الحال ( وأسمه ) عطف عليه . وقوله ( جازت ) أى مرت ، و ( ردت ) أى أعيدت . قوله ( لا يؤدى حقها ) في رواية مسلم من طريق وكيع وأبي معاوية كلاهما عن الأعمش لا يؤدى زكاتها ، وهو أصرح في مقصود الترجمة . وقد تقدم الكلام على بقية المتن في أوائل الزكاة ، واستدل بقوله « يكون له ابل أو بقرة » على استواء زكاة البقر والابل في النصاب ، ولا دلالة فيه لأنه قرن معه النعم وليس نصابها مثل نصاب الابل اتفاقا . تنبيه ٢ : أخرج مسلم في أول هذا الحديث قصة فيها « هم الاكثرون أموالا ، إلا من قال هكذا وهكذا » وقد أورد البخارى هذه القصة فأخرجها في كتاب الإيمان والنذور بهذا الاسناد ولم يذكر هناك القدر الذي ذكره هنا . قوله ( رواه بكير ) يعنى ابن عبد الله بن الأشج ، ومراد البخارى بذلك موافقة هذه الرواية لحديث أبي ذر في ذكر البقر لأن الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه ، وقد أخرجه مسلم موصولا من طريق بكير بهذا الاسناد مطولا

٤٤ - باب الزكاة على الأقارب . وقال النبي ﷺ « له أجران : أجر القرابة والصدقة »

١٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب أمواله إليه يبرحاء ، وكانت مستقبلة للمسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . قال أنس : فلما أنزلت هذه الآية ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تبارك وتعالى يقول ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلى يبرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضمها يا رسول الله حيث أراك الله . قال فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح ، ذلك مال راجح ، وقد سمعت ما قلت ، وإني أرى أن تبجلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

تابعه روح . وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك « راجح »

[ الحديث ١٤٦١ - أطرافه في : ٣٣١٨ ، ٢٧٥٢ ، ٢٧٥٨ ، ٢٧٦٩ ، ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥ ، ٥١١١ ]

١٤٦٢ - **حدثنا** ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « خرج رسول الله ﷺ في أغمى أو فطر إلى الصلوة ، ثم انصرف فوعظ الناس وأمرهم بالصدقة فقال : أيها الناس ، تصدقوا . فرأى على النساء تصدقن ، فأنى رأيتكن أكثر أهل النار . قلن : وبم ذلك يا رسول الله ؟ قال : تكثرن اللعن ، وتكفرن العشير . ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن يا معشر النساء . ثم انصرف ، فلما صار إلى منزله جاءت زينب امرأة ابن مسعود تستأذن عليه ، فقيل : يا رسول الله ، هذه زينب . فقال : أي الزيانب ؟ فقيل : امرأة ابن مسعود . قال : نعم ، انذنوا لها ، فأذن لها . قالت : يا نبي الله ، إنك أمرت اليوم بالصدقة ، وكان عندى حل لي فأردت أن أنصدق بها ، فزعم ابن مسعود أنه وولده أحق من تصدقت به عليهم . فقال النبي ﷺ : صدق ابن مسعود ، زوجك وولده أحق من تصدقت به عليهم »

**قوله** ( باب الزكاة على الأقارب ) قال الزين بن المنير : وجه استدلاله لذلك بأحاديث الباب أن صدقة التطوع على الأقارب لما لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصلة معا كانت صدقة الواجب كذلك ، لكن لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المراء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك . وقد اعترضه الإسماعيلي بأن الذي في الأحاديث التي ذكرها مطلق الصدقة لا الصدقة الواجبة فلا يتم استدلاله إلا إن أراد الاستدلال على أن الأقارب في الزكاة أحق بما إذا رأى النبي ﷺ صرف الصدقة المتطوع بها إلى الأقارب أفضل فذلك حينئذ له وجه . وقال ابن



رشيد : قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية ، وذلك أن النعمة في قوله ( حتى تنفقوا ) أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها ، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته ، ولا يعارضها قوله تعالى ( إنما الصدقات للفقراء ) الآية لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين . وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوى القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم ، وسيأتى ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد ما بين . **قوله** ( وقال النبي ﷺ له أجزان أجر القرابة وأجر الصدقة ) هذا طرف من حديث فيه قصة لامرأة ابن مسعود ، وسيأتى موصولا بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : حديث أنس في تصدق أبي طلحة بأرضه ، وحديث أبي سعيد في قصة امرأة ابن مسعود وغير ذلك . فأما حديث أنس فسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الوقف ، وقوله فيه « بيرحاء » بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الراء وبالمهمل والمد ، وجاء في ضبطه أوجه كثيرة جمعها ابن الأثير في النهاية فقال : يرى بفتح الباء وبكسر الراء وبفتح الراء وضما وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات . وفي رواية حماد بن سلة « بيرحاء » بفتح أوله وكسر الراء وتقديمها على التحتانية ، وفي سنن أبي داود « بارحاء » مثله لكن بزيادة ألف ، وقال الباجي : أفصحها بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء مقصور ، وكذا جزم به الصغاني وقال : إنه فيعمل من البراح ، قال : ومن ذكره بكسر الموحدة وظن أنها بر من آبار المدينة فقد صحف . **قوله** ( تابعه روح ) يعنى عن مالك في قوله « راح » بالموحدة وسيأتى من طريقه موصولا في البيوع . **قوله** ( وقال يحيى بن يحيى وإسماعيل عن مالك راح ) يعنى بالتحتانية ، أما رواية يحيى فستأتى موصولة في الوكالة وعزاها مغلطاي لتخريج الدارقطني فأبعد ، وأما رواية إسماعيل وهو ابن أبي أويس فوصلها المصنف في التفسير ، وقد وهم صاحب المطالع ، فقال : رواية يحيى بن يحيى بالموحدة ، وكأنه اشتبه عليه الأندلسى بالنيسابورى ، فالذى عنه هو الأندلسى والذى عنه البخارى النيسابورى ، قال الدانى في أطرافه : رواه يحيى بن يحيى الأندلسى بالموحدة وتابعه جماعة ، ورواه يحيى بن يحيى النيسابورى بالمشنة وتابعه إسماعيل وابن وهب ، ورواه القعنبي بالشك اهـ . ورواية القعنبي وصلها البخارى في الأشربة بالشك كما قال والرواية الأولى واضحة من الريح أى ذو ربح . وقيل هو فاعل بمعنى مفعول أى هو مال مربوح فيه ، وأما الثانية فمعناها راح عليه أجره ، قال ابن بطال : والمعنى أن مسافته قريبة وذلك أنفس الأموال ، وقيل معناه يروح بالأجر ويغدو به واكتفى بالرواح عن الغدو ، وادعى الإسماعيلي أن من رواها بالتحتانية فقد صحف والله أعلم . وأما حديث أبي سعيد فقد تقدم الكلام على صدره مستوفى في كتاب الحيض ، وبقية ما فيه من قصة امرأة ابن مسعود يأتى الكلام عليه بعد ما بين مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فقيل يا رسول الله هذه زينب » القائل هو بلال بن رباح ، وقوله « ائذنوا لها فأذن لها فقالت يا رسول الله الخ » لم يبين أبو سعيد عن سمع ذلك ، فإن يكن حاضرا عند النبي ﷺ حال المراجعة المذكورة فهو من مسنده وإلا فيحتمل أن يكون تحمله عن زينب صابغة القصة . والله أعلم

#### ٤٥ - باب ليس على المسلم في قرمه صدقة

١٤٦٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الله بن دينار قال : سمعت سفيان بن عمار عن عراك بن

مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ « ليس على المسلم في فرسه وغلामه صدقة »  
[ الحديث ١٤٦٣ - طرقة و ١٤٦٤ ]

#### ٤٦ - باب ليس على المسلم في عبده صدقة

١٤٦٤ - حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد عن خثيم بن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه »

**قوله** ( باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ) وقال في الذي يليه ( ليس على المسلم في عبده صدقة ) ثم أورد حديث أبي هريرة بألفاظ الزمخشري مجموعا من طريقين ، لكن في الأولى بلفظ « غلامه ، بدل عبده ، قال ابن رشيد : أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد ، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعبد للركوب ، ولا خلاف أيضا أنها لا تؤخذ من الرقاب ، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة . ولعل البخاري أشار إلى حديث علي مرفوعا ، قد عفوت عن الخيل والرقبة فها توار صدقة الرقة ، الحديث أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن ، والخلاف في ذلك عن أبي حنيفة إذا كانت الخيل ذكرا أو إناثا نظرا إلى الذسل ، فإذا انفردت فتمه روايتان ، ثم عنده أن المالك يتخير بين أن يخرج عن كل فرس دينار أو يتوهم ويخرج ربع العشر ، واستدل عليه بهذا الحديث . وأجيب بحمل النفي فيه على الرقة لا على القيمة ، واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقا ولو كانا للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث . والله أعلم

#### ٤٧ - باب الصدقة على اليتامى

١٤٦٥ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى بن هلال بن أبي ميمونة حدثنا عطاء بن يسار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يحدث « أن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو يأتي الخبير بالشر ؟ فسكت النبي ﷺ . فقيل له : ما شألك منكم النبي ﷺ ولا يكلمك ؟ فأبنا أنه ينزل عليه . قال فسبح عنه الرخصاء فقال : أين السائل - وكأنه حده - فقال : إنه لا يأتي الخبير بالشر ، وإن مما يفتي الربيع يقتل أو يلعن ، إلا آكلة الخضراء ، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استقبلت عين الشمس فثلطت وبالت ورتعت . وإن هذا المال خضرة حلوة ، فبئس صاحب المسلم ما أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل - أو كما قال النبي ﷺ - وإنه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ، ويكون شهيدا عليه يوم القيامة »

**قوله** ( باب الصدقة على اليتامى ) قال الزين بن المنير : عبر بالصدقة دون الزكاة لتردد الخبر بين صدقة الفرض والتطوع ، لتكون ذكر اليتيم جاء متوسطا بين المسكين وابن السبيل وهما من مصارف الزكاة . وقال ابن رشيد : لما

قال : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع ، فلما قال : الصدقة على اليتامى ، أحال على معهود . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ( عن يحيى ) هو ابن أبى كثير ، وسيأتى الكلام على المتن مستوفى في الرقاق . وقوله في هذه الطريق ( ان مما أخاف ) في رواية الحموى ، انى مما أخاف ، وقوله ( فرأينا أنه ينزل عليه ) في رواية الكشميهنى ، فأرينا ، بتقديم الهمزة ، وقوله ( الا آكلة الخضر ) في رواية الكشميهنى ، الخضراء ، بزيادة ألف ، وقوله ( أو كما قال النبي ﷺ ) شك من يحيى . وسيأتى في الجهاد من طريق فليح عن هلال بلفظ : لجمعه في سبيل الله واليتامى والمساكين وابن السبيل ،

#### ٤٨ - باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر . قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ

١٤٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبى حدثنا الأعشى قال حدثنى شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله رضى الله عنها . قال فذكرته لإبراهيم فحدثنى إبراهيم عن أبى عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله بمثلها سواء قالت « كنت في السجدة فرأيت النبي ﷺ فقال : تصدق ولو من حليكن . وكانت زينب تنفق على عبد الله وأيتام في حجرها . فقالت لعبد الله : سئل رسول الله ﷺ أيجزى عنى أن أنفق عليك وعلى أيتامى في حجرى من الصدقة ؟ فقال : سلى أنت رسول الله ﷺ . فانطلقت إلى النبي ﷺ فوجدت امرأة من الأنصار على الباب حاجتها مثل حاجتى . فرأينا بلالاً فقلنا : سئل النبي ﷺ أيجزى عنى أن أنفق على زوجى وأيتامى في حجرى . وقلنا : لا تخبر بنا . فدخل فساءله فقال : من ها ؟ قال : زينب . قال : أى الزيانب ؟ قال : امرأة عبد الله . قال : نعم ، ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة »

١٤٦٧ - **حدثنا** عثمان بن أبى شيبة **حدثنا** عبدة عن هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة قالت : قلت يا رسول الله ، ألى أجر أن أفق على بنى أبى سلمة ؟ إنما هم ننى . فقال : أفق عليهم ، فلك أجر ما أنفقت عليهم »

[ الحديث ١٤٦٧ - طرفه في : ٥٣٦٩ ]

**قوله** ( باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، قاله أبو سعيد عن النبي ﷺ ) يشير الى حديثه السابق موصولا في : باب الزكاة على الأيتام ، وسنذكر ما فيه في هذا الحديث . قال ابن رشيد : أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وخصوص الثانية ، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم لأن الإعطاء أعم من كونه واجبا أو مندوبا . **قوله** ( عن عمرو بن الحارث ) هو ابن أبى ضرار بكسر المعجمة الخزاعى ثم المصطفى أخو جويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ له صحبة ، وروى هنا عن صحابة ، وفي الإسناد تابعى عن تابعى الأعشى عن شقيق ، وصحابى عن صحابى عمرو عن زينب وهى بنت معاوية . ويقال بنت عبد الله بن معاوية - بن عتاب الثقفية ويقال لها أيضا رائطة ، وقع ذلك في صحيح ابن حبان ، في نحو هذه القصة ، ويقال لها ثنتان عند الأكثر ومن جزم به ابن سعد ، وقال الكلابة رائلة هى المعروفة بزينب ، وبهذا جزم الطحاوى فقال رائلة هى زينب لا يعلم

أن لعبد الله امرأة في زمن رسول الله ﷺ غيرها ، ووقع عند الترمذى عن هناد عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن امرأة عبد الله فزاد في الإسناد رجلا ، والموصوف بكونه ابن أخى زينب هو عمرو بن الحارث نفسه ، وكان أباه كان أخا زينب لأمها لأنها ثقفية وهو خزاعي . ووقع عند الترمذى أيضا من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب امرأة عبد الله عن زينب ، لجملة عبد الله بن عمرو ، هكذا جزم به المزى وعقد لعبد الله ابن عمرو في د الاطراف ، ترجمة لم يزد فيها على ما في هذا الحديث ، ولم أقف على ذلك في الترمذى بل وقفت على عدة نسخ منه ليس فيها إلا عمرو بن الحارث ، وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذى في ترجيح رواية شعبة في قوله د عن عمرو بن الحارث عن ابن أخى زينب ، لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ ، وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه وقد زاد في الإسناد رجلا ، لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد لأن ابن أخى زينب حينئذ لا يعرف حاله . وقد حكى الترمذى في د الطل المفردات ، أنه سأل البخارى عنه لحكم على رواية أبي معاوية بالوم وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث ابن أخى زينب . قلت : ووافقه منصور عن شقيق أخرجه أحمد ، فان كان محفوظا فامل أبا وائل حمله عن الأب والابن ، وإلا فالمحفوظ عن عمرو بن الحارث ، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة على الصواب فقال د عمرو بن الحارث . قوله ( قال فذكرته لابراهيم ) القائل هو الأعمش ، وإبراهيم هو ابن يزيد النخعي ، وأبو عبيدة هو ابن عبد الله بن مسعود ، ففي هذه الطريق ثلاثة من التابعين ، ورجال الطريقين كلهم كوفيون . قوله ( كنت في المسجد فرأيت الخ ) في هذا زيادة على ما في حديث أبي سعيد المتقدم ، وبيان السبب في سؤالها ذلك . ولم أقف على تسمية الأيتام الذين كانوا في حجرها . قوله ( فوجدت امرأة من الانصار ) في رواية الطيالسي المذكورة د فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أبي معاوية عن الأعمش ، وزاد من وجه آخر عن علقمة عن عبد الله قال د انطلقت امرأة عبد الله يعني ابن مسعود وامرأة أبي مسعود يعني عقبه ابن عمرو الانصاري . قلت : لم يذكر ابن سعد لأبي مسعود امرأة انصارية سوى هزيمة بنت ثابت بن ثعلبة الخزرجية فلعل لها اسمين ، أو وهم من سماها زينب انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها . قوله ( وأيتام لي في حجرى ) في رواية النسائي المذكورة د على أزواجنا وأيتام في حجورنا ، وفي رواية الطيالسي المذكورة أنهم بنو أخيهما وبنو أختها . وللنسائي من طريق علقمة د لإحداها فضل مال وفي حجرها بنو أخ لها أيتام ، وللأخرى فضل مال وزوج خفيف ذات اليد ، وهذا القول كناية عن الفقر . قوله ( ولها أجران : أجر القرابة وأجر الصدقة ) أى أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة ، وهذا ظاهره أنها لم تشافه بالسؤال ولا شافهها بالجواب ، وحديث أبي سعيد السابق يبين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه د يا نبي الله إنك أمرت ، وقوله فيه د صدق زوجك ، فيحتمل أن يكونا قصتين ، ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز ، وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها الى زوجها ، وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وعن أحمد كذا أطلق بعضهم ورواية المنع عنه مقيدة بالوارث وعبارة الجوزقي : ولا لمن تلزمه مؤنته ، فنشرحه ابن قدامة بما قيدته قال : والأظهر الجواز مطلقا

إلا للأبوين والولد ، وحلوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها ، أنجزى\* عنى ، وبه جزم المازرى ، وتعقبه هياض بأن قوله ، ولو من حديقك ، وكون صدقتها كانت من صناعتها يدلان على التطوع ، وبه جزم النووي ، وتأولوا قوله ، أنجزى\* عنى ، أى في الوقاية من النار كأنها حافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود . وما أشار اليه من الصناعة احتج به الطحاوى لقول أبي حنيفة ، فأخرج من طريق راتلة امرأة ابن مسعود أنها كانت امرأة صنعاء البدين فكانت تنفق عليه وعلى ولده ، قال : فهذا يدل على أنها صدقة تطوع ، وأما الحلبي فأنما يحتج به على من لا يوجب فيه الزكاة ، وأما من يوجب فلا . وقد روى الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال : قال ابن مسعود لامرأته في حلها ، إذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة ، فكيف يحتج على الطحاوى بما لا يقول به ، لكن تمسك الطحاوى بقولها في حديث أبي سعيد السابق ، وكان عندى حل لى فأردت أن أنصدق به ، لأن الحلبي ولو قيل بوجوب الزكاة فيه إلا أنها لا تجب في جميعه . كذا قال وهو متعقب ، لأنها وإن لم تجب في عينه فقد تجب فيه بمعنى أنه قدر النصاب الذى وجب عليها لإخراجها . واحتجوا أيضا بأن ظاهر قوله في حديث أبي سعيد المذكور ، زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم ، دال على أنها صدقة تطوع ، لأن الولد لا يعطى من الزكاة الواجبة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره ، وفي هذا الاحتجاج نظر لأن الذى يمنع إعطاؤه من الصدقة الواجبة من يلزم المعطى نفقته والام لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه . وقال ابن التيمي : قوله ، وولدك ، محمول على أن الإضافة للتربية لا للولادة فكأنه ولده من غيرها . وقال ابن المنير : اعتل من منعها من إعطائها زكاتها لزوجها بأنها تعود إليها في النفقة فكأنها ما خرجت عنها ، وجوابه أن احتمال رجوع الصدقة إليها واقع في التطوع أيضا ، ويؤيد المذهب الأول أن ترك الاستفصال ينزل منزلة العموم ، فلما ذكرت الصدقة ولم يستفصلها عن تطوع ولا واجب فكأنه قال : تجزى\* عنك فرضا كان أو تطوعا . وأما ولدها فليس في الحديث تصريح بأنها تعطى ولدها من زكاتها ، بل معناه أنها إذا أعطت زوجها فأنفقته على ولدها كانوا أحق من الأجانب ، فالإجزاء يقع بالإعطاء للزوج والوصول الى الولد بعد بلوغ الزكاة محلها . والذى يظهر لى أنهما قضيتان : إحداهما في سؤاها عن تصدقها بحلها على زوجها وولده ، والآخرى في سؤاها عن النفقة والله أعلم . وفي الحديث الحث على الصدقة على الأقارب ، وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطى نفقته منهم . واختلف في علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطى ، أو لأنهم أغنياء بانفاقه عليهم ، والزكاة لا تصرف لغنى . وعن الحسن وطاوس لا يعطى قرابته من الزكاة شيئا وهو رواية عن مالك . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغنى بها عن الزكاة ، وأما إعطاؤها للزوج فاختلاف فيه كما سبق . وفيه الحث على صلة الرحم وجواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها . وفيه عظة النساء ، وترغيب ولى الأمر في أفعال الخير للرجال والنساء ، والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة ، والتخويف من المأخذة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب . وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه ، وطلب الترقى في تحمل العلم . قال القرطبي : ليس لإخبار بلال باسم المرأة بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجهين : أحدهما أنها لم تلزمه بذلك وإنما علم أنها رأتا أن لا ضرورة<sup>(١)</sup> تهوج الى كتمانها . ثانيهما أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لسؤن

(١) كذا في الاصلين الذين بأيدينا ، وفيه إشكال ، ولعل الصواب ، وإنما علم أن لا ضرورة ، وافة أعلم

لجأته أوجب من أنفسك بما أمرناه به من الكتان ، وهذا كله بناء على أنه التزم لها بذلك . ويحتمل أن تكونا سألته ، ولا يجب إسماع كل سائل . قوله ( حدثنا عبدة ) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . وفي الاسناد تابعي عن تابعي : هشام عن أبيه . وصحابة عن صحابة : زينب عن أمها . قوله ( على بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الأسد ، وكان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ فتزوجها النبي ﷺ ولها من أبي سلمة عمر ومحمد وزينب ودرة ، وليس في حديث أم سلمة تصريح بأن الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة ، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الاتفاق على الإيتام والله أعلم . قوله ( فلما أجمعت عليهم ) رواء الأكثر بالإضافة على أن تكون دما ، موصولة ، وجوز أبو جعفر الفراء طي نزيل حلب تنوين دأجر ، على أن تكون دما ، ظرفية ، ذكر ذلك لنا عنه الشيخ برهان الدين المحدث بحلب

٤٩ - **باب** قول الله تعالى [التوبة ٦٠]: ﴿ وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ﴾

وَيَذْكُرُهُنَّ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَازٌ، وَيُعْطَى فِي الْمَجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجْ ثُمَّ تَلَا [التوبة ٦٠]: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الْآيَةَ، فِي أَيُّهَا أُعْطِيَتْ أَجْرَاتُ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنْ خَالَداً احْتَبَسَ أَدْرَاعُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ « حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلٍ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ »

١٤٦٨ **عشر** أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، فَقِيلَ : مَنْعَ ابْنِ جَعْلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا يَنْفَعُ ابْنَ جَعْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَانْكَمْ تَطْلُمُونَ خَالِدًا ، قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعُهُ وَأَعْدَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ فَنَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَى عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا »  
 تَابِعَهُ ابْنُ أَبِي الزَّادِ عَنْ أَبِيهِ . وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزَّادِ « حَى عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا »  
 وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : حَدَّثْتُ عَنْ الْأَعْرَجِ مِثْلَهُ

قوله ( باب قوله الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ) قال الزين بن المنير : اقتطع البخاري هذه الآية من التفسير للاحتياج اليها في بيان مصاريف الزكاة . قوله ( ويذكر عن ابن عباس يعق من زكاة ماله ويعطى في الحج ) وصله أبو عبيد في كتاب الاموال ، من طريق حسان بن أبي الاشرس عن مجاهد عنه أنه كان لا يرى بأسا أن يعطى الرجل من زكاة ماله في الحج وان يعق منه الرقبة أخرجه عن أبي معاوية عن الاعمش عنه ، وأخرج عن أبي بكر بن عياش عن الاعمش عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال « اعتق من زكاة مالك » ، وتابع أبا معاوية عبدة بن سليمان رويناه في « فوائد يحيى بن معين » رواية أبي بكر بن علي المروزي عنه عن عبدة عن الاعمش عن ابن أبي الاشرس ولفظه « كان يخرج زكاته ثم يقول جهزوا منها إلى الحج » وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله

يشترى الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق ويحمل في ابن السبيل ؟ قال : نعم ، ابن عباس يقول ذلك ولا أعلم شيئاً يدفعه . وقال الخلال : أخبرنا أحمد بن حاشم قال قال أحمد : كنت أرى أن يعتق من الزكاة ، ثم كففت عن ذلك لأنني لم أره يصح . قال حرب : فاحتج عليه بحديث ابن عباس ، فقال : هو مضطرب انتهى . وإنما وصفه بالاضطراب للاختلاف في إسناده على الاعمش كما ترى ، ولهذا لم يحرم به البخاري . وقد اختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وفي الرقاب ﴾ فقيل : المراد شراء الرقبة لتعتق ، وهو رواية ابن القاسم عن مالك واختيار أبي عبيد وأبي ثور وقول إسحق وإليه مال البخاري وابن المنذر ، وقال أبو عبيد : أعلى ما جاء فيه قول ابن عباس وهو أولى بالاتباع وأعلم بالتأويل . وروى ابن وهب عن مالك أنها في المكاتب وهو قول الشافعي والليث والكوفيين وأكثر أهل العلم ، ورجحه الطبري . وفيه قول ثالث أن سهم الرقاب يحمل نصفين : نصف لكل مكاتب يدعى الاسلام ، ونصف يشترى بها رقاب من صلى وصام ، أخرجه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في الأموال بإسناد صحيح عن الزهري أنه كتب ذلك لعمر بن عبد العزيز ، واحتج للأول بأنها لو اقتصت بالمكاتب لدخل في حكم الفارين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقيق ليعتق أول من إعانة المكاتب لأنه قد يمان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والزكاة لا تصرف للعبد ، ولأن الشراء يتيسر في كل وقت بخلاف الكتابة ، ولأن ولاده يرجع للسيد فيأخذ المال والولاء بخلاف ذلك فإن عتقه يتنجز ويصير ولاؤه للسلبين ، وهذا الأخير على طريقة مالك في ذلك . وقال أحمد وإسحق : رد ولاؤه في شراء الرقاب للعتق أيضاً . وعن مالك : الولاء للمعتق تمسكاً بالعموم . وقال عبيد الله العنبري : يحمل في بيت المال . وأما سبيل الله فالأكثر على أنه يختص بالغازی غنياً كان أو فقيراً إلا أن أبا حنيفة قال : يختص بالغازی المحتاج . وعن أحمد وإسحق الحج من سبيل الله ، وقد تقدم أثر ابن عباس . وقال ابن عمر : أما إن الحج من سبيل الله ، أخرجه أبو عبيد بإسناد صحيح عنه . وقال ابن المنذر : إن ثبت حديث أبي لاس - يعني الآتي في هذا الباب - قلت بذلك . وتعقب بأنه يحتمل أنهم كانوا فقراء وحلوا عليها خاصة ولم يتملكوها . قوله ( وقال الحسن الخ ) هذا صحيح عنه أخرجه أوله ابن أبي شبة من طريقه وهو مصير منه إلى القول بالمسألين مع الاعتاق من الزكاة والصرف منها في الحج ، إلا أن تنصيصه على شراء الأب لم يوافقه عليه الباقر لأنه يعتق عليه ولا يصير ولاؤه للسلبين فيستعيد المنفعة ويوفر ما كان يخرج منه من خالص ماله لدفع عار استرقاق أبيه . وقوله ( في أيها أعطيت جزت ، كذا في الأصل بغير همز أي قضت ، وفيه مصير منه إلى أن اللام في قوله ( للفقراء ، لبيان المصروف لالتملك ، فلو صرف الزكاة في صنف واحد كفى . قوله ( وقال النبي ﷺ إن خالدا الخ ) سياق موصول في هذا الباب . قوله ( ويذكر عن أبي لاس ) بسين مهملة ، خزاعي اختلف في اسمه فقيل زياد ، وقيل عبد الله بن عتبة بمهملة ونون مفتوحتين ، وقيل غير ذلك . له محبة وحديثان هذا أحدهما . وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم وغيرهم من طريقه ، وانظر أحمد د على إبل من إبل الصدقة ضعاف للحج ، فقلنا يا رسول الله ما نرى أن تحمل هذه ، فقال : إنما يحمل الله ، الحديث ورجاله ثقات ، إلا أن فيه عننة ابن إسحق ولهذا توقف ابن المنذر في ثبوته . قوله ( عن الأعرج ) في رواية النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب مما حدثه عبد الرحمن الأعرج بما ذكر أنه سمع أبا هريرة يقول قال قال عمر فذكره ، صرح بالتحديث في الإسناد وزاد فيه عمر ، والمحفوظ أنه من مسند أبي هريرة وإنما جرى لعمر فيه ذكر فقط . قوله ( أمر رسول الله ﷺ بصدقة ) في رواية مسلم من طريق ورقاء عن أبي

الزناد ، بعث رسول الله ﷺ عمر ساعيا على الصدقة ، وهو مشعر بأنها صدقة الفرض ، لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة . وقال ابن القصار المالكي : الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بهؤلاء الصحابة أنهم منعوا الفرض . وتعقب بأنهم ما منعوه كلهم جمدا ولا عنادا ، أما ابن جميل فقد قبل : إنه كان منافقا ثم تاب بعد ذلك ، كذا حكاه المهلب ، وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزك ( ومنهم من عاهد الله ) الآية انتهى . والمشهور أنها نزلت في ثعلبة ، وأما خالد فكان متأولا باجزاء ما حبسه عن الزكاة ، وكذلك العباس لاعتقاده ما سيأتى التصريح به ، ولهذا عذر النبي ﷺ خالد والعباس ولم يعذر ابن جميل . قوله ( فقيل منع ابن جميل ) قائل ذلك عمر كما سيأتى في حديث ابن عباس في الكلام على قصة العباس ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عند أبي عبيد ، فقال بعض من يلز ، أى يعيب . وابن جميل لم أقف على اسمه في كتب الحديث ، لكن وقع في تعليق القاضي الحسين المروزي الشافعي وتبعه الروباني أن اسمه عبد الله ، ووقع في شرح الشيخ سراج الدين بن الملقن أن ابن بريدة سماه حميدا ، ولم أر ذلك في كتاب ابن بريدة . ووقع في رواية ابن جريج أبو جهم بن حذيفة بدل ابن جميل ، وهو خطأ لإطلاق الجميع على ابن جميل ، وقول الأكثر أنه كان أنصاري ، وأما أبو جهم بن حذيفة فهو قرشي فافترقا ، وذكر بعض المتأخرين أن أبا عبيد البكري ذكر في شرح الامثال له أنه أبو جهم بن جميل . قوله ( والعباس ) زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد ، أن يعطوا الصدقة ، قال غطب رسول الله ﷺ فذب عن اثنين العباس وخالد . قوله ( ما ينقم ) بكسر القاف أى ما ينكر أو يكره ، وقوله ، فأغناه الله ورسوله ، إنما ذكر رسول الله ﷺ نفسه لأنه كان سببا لدخوله في الاسلام فأصبح غنيا بعد فقره بما آفاه الله على رسوله وأباح لامته من الغنائم ، وهذا السياق من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر الا ما ذكر من أن الله أغناه فلا عذر له ، وفيه التعريض بكفران النعم وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الاحسان . قوله ( احتبس ) أى حبس . قوله ( وأعتده ) بضم المثناة جمع عند بفتحين ، ووقع في رواية مسلم ، وأعتاده ، وهو جمعه أيضا ، قيل هو ما بعده الرجل من الدواب والسلاح ، وقيل الخيل خاصة ، يقال فرس عتيد أى صلب أو معد للركوب أو سريع الثوب أقوال ، وقيل إن لبعض رواة البخاري ، وأعتده ، بالموحدة جمع عبد حكاه عياض « والاول هو المشهور . قوله ( فهى عليه صدقة ومثلها معها ) كذا في رواية شعيب ، ولم يقل ورقاء ولا موسى بن عقبة صدقة ، فعلى الرواية الاولى يكون ﷺ ألزمه بتضيف صدقة (١) ليكون أرفع لقدره وأنه لذكره ، وأننى للذم عنه ، فالمنى فهى صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف اليها مثلها كرما ، ودلت رواية مسلم على أنه ﷺ ألزم باخراج ذلك عنه لقوله « فهى على » وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله « إن العلم صنو الاب ، تفضيلا له وتشريفا ، ويحتمل أن يكون يحمل عنه بما فيسقط منه أن الزكاة تتعلق بالذمة كما هو أحد قولى الشافعي ، وجمع بعضهم بين رواية « على » ورواية « عليه » ، بأن الاصل رواية « على » ، ورواية « عليه » ، مثلها إلا أن فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ، وقيل معنى قوله « على » أى هى عندى قرض لاننى استسلمت منه صدقة عامين ، وقد ورد ذلك صريحا فيما أخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي اسناده مقال ، وفي الدارقطني من طريق موسى بن طلحة أن النبي ﷺ قال « إنا كنا احتجنا فتحجلنا من

(١) هذا فيه نظر ، وظاهر الحديث يدل على أنه صلى الله عليه وسلم تركها له ونحملها عنه وسمى ذلك صدقة مجوزا وشاعرا في اللفظ ، ويدل على ذلك رواية مسلم فهى « على ومثلها » ، فحامل



العباس صدقة ماله سنتين ، وهذا مرسل ، وروى الدارقطني أيضا موصولا بذكر طلحة فيه وإسناد المرسل أصح ، وروى الدارقطني أيضا من حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ بعث عمر ساعيا ، فأتى العباس فأعظله ، فأخبر النبي ﷺ فقال : إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام ، والعام المقبل ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه أيضا هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضا ، ومن حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ تعجل من العباس صدقته سنتين ، وفي إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ، ولو ثبت لكان رافعا للإشكال ولرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات ، وفيه رد لقول من قال : : إن قصة التعجيل إنما وردت في وقت غير الوقت الذي بعث فيه عمر لاختد الصدقة ، وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس يبعد في النظر بمجموع هذه الطرق والله أعلم . وقيل : المعنى استسلف منه قدر دقة عامين ، فأمر ابن يقاص به من ذلك ، واستبعد ذلك بأنه لو كان وقع لكان ﷺ أعلم عمر بأنه لا يطالب العباس ، وليس يبعد . ومعنى عليه ، على التأويل الأول أى لازمة له ، وليس معناه أنه يقبضها لأن الصدقة عليه حرام لكونه من بنى هاشم ، ومنهم من جعل رواية الباب على ظاهرها فقال : كان ذلك قبل تحريم الصدقة على بنى هاشم ، ويؤيده رواية موسى بن عقبة عن أبي الزناد عند ابن خزيمة بلفظ « فبى له ، بدل عليه ، وقال البيهقي : اللام هنا بمعنى على لتتفق الروايات ، وهذا أولى لأن المخرج واحد ، واليه مال ابن حبان . وقيل : معناها فبى له أى القدر الذى كان يراد منه أن يخرج له لانتفى التزمت عنه بإخراجه ، وقيل إنه أخرها عنه ذلك العام إلى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله أبو عبيد ، وقيل إنه كان استدان حين فادى عقيل وغيره فصار من جملة الغارمين فساغ له أخذ الزكاة بهذا الاعتبار . وأبعد الأقوال كلها قول من قال : كان هذا في الوقت الذى كان فيه التأديب بالمال ، فالزم العباس بامتناعه من أداء الزكاة بأن يؤدى ضعف ماوجب عليه لعظمة قدره وجلالته كما في قوله تعالى في نساء النبي ﷺ ﴿ يضاعف لها العذاب ضعفين ﴾ الآية ، وقد تقدم بعضه في أول الكلام . واستدل بقصة خالد على جواز إخراج مال الزكاة في شراء السلاح وغيره من آلات الحرب والإعانة بها في سبيل الله ، بناء على أنه عليه الصلاة والسلام أجاز لخالد أن يحاسب نفسه بما حبسه فيما يجب عليه كما سبق ، وهى طريقة البخارى . وأجاب المحمور بأجوبة : أحدها أن المعنى أنه ﷺ لم يقبل اخبار من أخبره بمنع خالد حملا على أنه لم يصرح بالمنع ، وإنما نقلوه عنه بناء على ما فهموه ، ويكون قوله « تظلمونه ، أى بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لا يمنع ، وكيف يمنع الفرض وقد تطوع بتحسيس سلاحه وخيله ؟ » <sup>١</sup> أنهم ظنوا أنها للتجارة فطالبوه بركة قيمتها فأعلمهم عليه الصلاة والسلام بأنه لا زكاة عليه فيما حبس ، وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون فيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة ، ولئن أوجبهما في عروض التجارة . ثالثا أنه كان نوى بإخراجها عن ملكه الزكاة عن ماله لأن أحد الأوصاف سبيل الله وهم المجاهدون ، وهذا يتوله من يجوز إخراج القيم في الزكاة كالحفنية ومن يجوز التعجيل كالحافعية ، وقد تقدم استدلال البخارى به على إخراج العروض في الزكاة . واستدل بقصة خالد على مشروعية تحسيس الحيوان والسلاح ، وأن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه ، وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة وقد سبق ما فيه ، وعلى صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ذلك بأن القصة واقعة عين ، محتملة لما ذكر ولغيره ، فلا ينهض الاستدلال بها على شئ مما ذكر ، قال : ويحتمل أن يكون تحسيس خالد لإرسادا وعدم تصرف ، ولا يبعد أن يطلق على ذلك التحسيس فلا يتعين الاستدلال بذلك

لما ذكر . وفي الحديث بصث الإمام المال لجباية الزكاة ، وتنبيه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه ، والعتب على من منع الواجب ، وجواز ذكره في غيبته بذلك ، وتحمل الامام عن بعض رعيته ما يجب عليه ، والاعتذار عن بعض الرعية بما يسوغ الاعتذار به . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ٥٠ - باب الاستغفار عن المسألة

١٤٦٩ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « إن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم ، حتى نفد ما عنده فقال : ما يكون عندي من خير فلن أدخركم عنكم ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ ، ومن يستغفر يَغْفِرُ اللهُ ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » [ الحديث ١٤٦٩ - طرفه في : ٦٤٧٠ ]

١٤٧٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « والذي قسمي بيده ، لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خير له من أن يأتي رجلاً فيسأله ، أعطاه أو منعه » [ الحديث ١٤٧٠ - أطرافه في : ١٤٨٠ ، ٢٠٧٤ ، ٣٣٧٤ ]

١٤٧١ - **حديث** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بمزقة الحطب على ظهره فيبسطها فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منوه » [ الحديث ١٤٧١ - طرفاه في : ٢٠٧٥ ، ٢٣٧٣ ]

١٤٧٢ - **حديث** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ، ثم سألته فأعطاني ثم قال : يا حكيم ، إن هذا المال خضرة حلوة ، فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بأسراف نفس لم يبارك له فيه ، كالذي يأكل ولا يشبع . اليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : قلت : يا رسول الله ، والذي بعتك بالحق لا أرزأ أحدًا بعدك شيئاً حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر رضي الله عنه يدعو حكيماً إلى العطاء فيأبى أن يقبله منه . ثم إن عمر رضي الله عنه دعا ليعطيه فأبى أن يقبل منه شيئاً ، قال عمر : إني أشهدكم يا معشر المسلمين على حكيم أني أعرض عليه حقه من هذا التي فيأبى أن يأخذ ، فلم يرزأ حكيم أحدًا من الناس بعد رسول الله ﷺ حتى توفى » [ الحديث ١٤٧٢ - أطرافه في : ٢٧٥٠ ، ٣١٤٣ ، ٦٤٤١ ]

**قوله** (باب الاستعفاف عن المسألة) أى فى شئ من غير المصالح الدينية ، وذكر فى الباب ثلاثة أحاديث : أحدهما حديث أبى سعيد . **قوله** (ان ناسا من الأنصار) لم يتعين لى أسماءهم ، إلا أن النسائي روى من طريق عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى عن أبيه ما يدل على أن أبا سعيد راوى هذا الحديث خوطب بشئ من ذلك ولفظه فى حديثه : سرحتنى أمى إلى النبي ﷺ يعنى لاسأله من حاجة شديدة ، فأتيته وقعدت ، فاستقبلنى فقال : من استغنى أغناه الله ، الحديث وزاد فيه : ومن سأل وله أوقية فقد ألحف . فقلت : ناقتى خير من أوقية ، فرجعت ولم أسأله ، وعند الطبرانى من حديث حكيم بن حزام أنه من خوطب ببعض ذلك ، ولكنه ليس أنصاريا إلا بالمعنى الاعم . **قوله** (حتى نقد) بكسر الفاء أى فرغ . **قوله** (فلن أدخره عنكم) أى أحبسه وأخبؤه وأمنعكم إياه منفردا به عنكم ، وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله ، وفيه إعطاء السائل مرتين ، والاعتذار إلى السائل ، والحض على التعفف . وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى توكه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة ، وقوله : ومن يستغف ، فى رواية الكشميهنى : يستغف ، . ثانيا حديث أبى هريرة والزبير بن العوام بمعناه ، وفى رواية الزبير زيادة ، فيبيحها فيكف الله بها وجهه ، وذلك مراد فى حديث أبى هريرة وحذف لدلالة السياق عليه . وفى رواية أبى هريرة : باتى رجلا ، وفى حديث الزبير : يسأل الناس ، والمعنى واحد . وزاد فى أول حديث أبى هريرة قوله : والذى نفنى بيده ففيه القسم على الشئ المقطوع بصدقه لنا كيدته فى نفس السامع ، وفيه الحض على التعفف عن المسألة والتزهد عنها ولوامتنن المرء نفسه فى طلب الرزق وارتكب المشقة فى ذلك ، ولولا قبج المسألة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذل السؤال ومن ذل الرد إذا لم يعط ولما يدخل على المسؤل من الضيق فى ماله إن أعطى كل سائل ، وأما قوله : خير له ، فليست بمعنى أفضل التفضيل إذ لاخير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيرا وهو فى الحقيقة شر ، والله أعلم . ثالثا حديث حكيم بن حزام . **قوله** (ان هذا المال خضرة) أنت الخير لان المراد الدنيا . **قوله** (خضرة حلوة) شبهه بالرغبة فيه والميل اليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء المستلذة ، فان الاخضر مرغوب فيه على انفراده بالنسبة إلى اليابس ، والحلو مرغوب فيه على انفراده بالنسبة للحامض ، فالعجاب بهما إذا اجتمعا أشد . **قوله** (بسخاوة نفس) أى بغير شره ولا الحاح أى من أخذه بغير سؤال ، وهذا بالنسبة إلى الآخذ ، ويحتمل أن يكون بالنسبة إلى المعطى أى بسخاوة نفس المعطى أى انشراحه بما يعطيه . **قوله** (كالذى يأكل ولا يشبع) أى الذى يسمى جوعه كذابا لأنه من علة به وسقم ، فكما أكل ازداد سقا ولم يجد شبعاً . **قوله** (اليد العليا) تقدم الكلام عليه مستوفى فى : باب لاهدقة إلا عن ظهر غنى ، . **قوله** (لا أرزأ) بفتح الهمزة وإسكان الراء وفتح الزاى بعدها همزة أى لا أنقص ماله بالطلب منه ، وفى رواية لاسحقى . قلت فوائده لا تكون يدي بمدك تحت يديمن أيدي العرب ، وإنما امتنع حكيم من أخذ العطاء مع أنه حقه لأنه خشى أن يقبل من أحد شيئا فيعتاد الآخذ فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد ففطمها عن ذلك وترك ما يريه إلى ما لا يريه ، وإنما أشهد عليه عمل لانه أراد أن لا ينسب أحد لم يعرف باطن الامر إلى منع حكيم من حقه . **قوله** (حتى توفى) زاد لاسحقى ابن راهويه فى مسنده من طريق عمر بن عبد الله بن عروة مرسلأ أنه ما أخذ من أبى بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ديوانا ولا غيره حتى مات لعشر سنين مع إمارة معاوية . قال ابن أبى جرة : فى حديث حكيم فوائد ، منها أنه قد يقع الزهد مع الآخذ ، فان سخاوة النفس هو زهدها ، تقول سخط بكذا أى جلدت وسخطت عن كذا أى لم

تلتفت اليه . ومنها أن الاخذ مع سخاوه النفس يحصل أجر الزهد والبركة في الرزق ، فتبين أن الزهد يحصل خيري الدنيا والآخرة . وفيه ضرب المثل لما لا يعقله السامع من الأمثلة ، لأن الغالب من الناس لا يعرف البركة إلا في الشيء الكثير فيبين بالمثال المذكور أن البركة هي خلق من خلق الله تعالى ، وضرب لهم المثل بما يهدون ، فالأكل إنما يأكل ليشبع فإذا أكل ولم يشبع كان عناء في حقه بغير فائدة ، وكذلك المال ليست الفائدة في عينه وإنما هي لما يتحصل به من المنافع ، فإذا كثر عند المرء بغير تحصيل منفعة كان وجوده كالعدم . وفيه أنه ينبغي للإمام أن لا يبين للطالب ما في مسأله من المفسدة إلا بعد قضاء حاجته لتفقد موعظته له الموضع ، اثلا يتخيل أن ذلك سبب لمنعه من حاجته . وفيه جواز تكرار السؤال ثلاثا ، وجواز المنع في الرابعة والله أعلم ، وفي الحديث أيضا أن سؤال الأعلى ليس بعار ، وأن رد السائل بعد ثلاث ليس بمكروه ، وأن الإجمال في الطلب مقرون بالبركة . وقد زاد اسحق بن راهويه في مستنده من طريق معمر عن الزهري في آخره : فأت حين مات وإنه لمن أكثر قریش مالا . وفيه أيضا سبب ذلك وهو أن النبي ﷺ أعطى حكيم بن حزام دون ما أعطى أصحابه فقال حكيم : يا رسول الله ما كنت أظن أن تقصر بي دون أحد من الناس ، فزاده ، ثم استزاده حتى رضى ، فذكر نحو الحديث

### ٥١ - باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس

﴿ وفي أموالهم حق للسائل والمحروم ﴾ [ ١٩ الذريات ]

١٤٧٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن يونس عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول « كان رسول الله ﷺ يعطى العطاء فأقول : أعطه من هو أفقر إليهم مني ، فقال : خذ ، إذا جاءك من هذا المال شيء وأنت غير مشرف ولا سائل ، فخذ ، وما لا تتبعه نفسك » [ الحديث ١٤٧٣ - طرفاه في : ٧١٦٣ ، ٧١٦٤ ]

**قوله** (باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس . وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) في رواية المسنن تقديم الآية ، وسقطت للأكثر ، ومطابقتها للحديث الباب من جهة دلالتها على مدح من يعطى السائل وغير السائل ، وإذا كان المعطى مدحا فمعطيه مقبولة وأخذها غير ملوم . وقد اختلف أهل العلم بالتفسير في المراد بالمحروم : فروى الطبري من طريق ابن شهاب أنه المنعف الذي لا يسأل . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلفه ، فذكر مثله ، وأخرجه الطبري عن قتادة مثله ، وأخرج فيه أقوالا أخرى ، وعلى التفسير المذكور تنطبق الترجمة . والاشراف بالمعجمة التعرض لشيء والحرص عليه ، من قولهم أشرف على كذا إذا تطاول له ، وقيل للسكان المرتفع شرف لذلك . وتقدير جواب الشرط فليقبل ، أي من أعطاه الله مع انتفاء القيدين المذكورين فليقبل . وإنما حذفه للعلم به ، وأوردهما بلفظ العموم وإن كان الخبر ورد في الاعطاء من بيت المال لأن الصدقة للفقير في معنى العطاء لفتى إذا اتنى الشيطان . قال أبو داود سألت أحمد عن إشراف النفس فقال : بالقلب . وقال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال : هو أن يقول مع نفسه يبعث إلى فلان بكذا . وقال الأثرم : يضيق عليه أن يردده إذا كان كذلك . **قوله** ( فأقول أعطه من هو أفقر إليهم مني ) زاد في رواية شعيب عن الزهري الآية في الأحكام ، حتى أعطاني مرة مالا فقلت : أعطه من هو أفقر إليهم مني ، فقال : خذ فتموله وتصدق به ، وذكر

شميب فيه عن الزهري إسناداً آخر قال : أخبرني السائب بن يزيد أن حوطب بن عبد العزى أخبره أن عبد الله بن السعدى أخبره أنه قدم على عمر في خلافته فذكر قصة فيها هذا الحديث . والسائب فن فوقه صحابة ، فقيه أربعة من الصحابة في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن الزهري بالاسنادين ، لكن قال فيه : عن سالم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يعطى عمر ، فذكره ، جملة من مسند ابن عمر . وأخرجه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن السعدى عن عمر ، لكن قال فيه ابن السعدى وزاد فيه : ان عطية النبي ﷺ لعمر بسبب العمالة ، ولهذا قال الطحاوى : ليس معنى هذا الحديث في الصدقات ، وإنما هو في الأموال التي يقسمها الإمام ، وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق ، فلما قال عمر أعطه من هو أفقر إليه منى لم يرض بذلك لأنه إنما أعطاه لمعنى غير الفقر قال : ويؤيده قوله في رواية شميب : خذه فتموله ، فدل ذلك على أنه ليس من الصدقات . وقال الطبري : اختلفوا في قوله فغذه بعد إجماعهم على أنه أمر نذب ، فقيل هو نذب اسكل من أعطى عطية أبي قبورها كائناً من كان ، وهذا هو الراجح يعنى بالشرطين المتقدمين . وقيل هو مخصوص بالسلطان ، ويؤيده حديث سمرة في السنن : إلا أن يسأل ذا سلطان ، وكان بعضهم يقول : يحرم قبول العطية من السلطان ، وبعضهم يقول يكره ، وهو محمول على ما إذا كانت العطية من السلطان الجائر ، والكراهة محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله أعلم . والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته ، ومن علم كون ماله حراماً فتمحرم عطيته ، ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ، ومن أباحه أخذ بالأصل . قال ابن المنذر : واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود ( سماعون للكذب أكلون للسحت ) وقد رهن الشارع درعه عند يهودى مع علمه بذلك ، وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة . وفي حديث الباب أن للإمام أن يعطى بعض رعيته إذا رأى لذلك وجهاً وإن كان غيره أحوج إليه منه ، وأن رد عطية الإمام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول ﷺ لقوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) الآية

## ٥٢ - باب من سأل الناس تَكَثُّراً

١٤٧٤ - حدثنا يحيى بن بُسكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر قال سمعت حمزة بن عبد الله ابن عمر قال : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مُرَّةٌ لحم » .

١٤٧٥ - وقال « إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن . فبينا هم كذلك استغاثوا بآدم ، ثم بموسى ، ثم بمحمد ﷺ . وزاد عهد الله : حدثني الليث حدثني ابن أبي جعفر « فيشفع ليقضى بين الخلق ، فيمشى حتى يأخذ بحلقة الباب ، فيؤمئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمدُه أهلُ الجمع كلهم » .

وقال مولى حدثنا وهيب عن النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخى الزهري عن حمزة سمع ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ في المسألة

[ الحديث ١٤٧٥ - طرفه في : ٤٧١٨ ]

قوله (باب من سأل الناس تكثراً) أى فهو مذموم ، قال ابن رشيد : حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذى أورده في الباب الذى يليه أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب ، وإنما أثره عليه لأن من عاداته أن يترجم بالاختي ، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطات ، أو السؤال عما لا يعنى ، أو عما لم يقع بما يكره وقوعه ، قال : وأشار مع ذلك الى حديث ليس على شرطه ، وهو ما أخرجه الترمذى من طريق حبشى بن جنادة في أثناء حديث مرفوع وفيه : ومن سأل الناس ليثرى ماله كان خوشاً في وجهه يوم القيامة ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر ، انتهى . وفي صحيح مسلم من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة ما هو مطابق للفظ الترجمة ، فاحتمال كونه أشار اليه أولى ولفظه : من سأل الناس تكثراً قائماً يسأل جراً ، الحديث ، والمعنى أنه يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج اليه . قوله (عن عبيد الله بن أبي جعفر) في رواية أبي صالح الآتية : حدثنا عبيد الله ، . قوله (مزرعة لحم) مزرعة بضم الميم وحكى كسرهما وسكون الواو بعدها مهملة أى قطعة ، وقال ابن التين : ضبطه بعضهم بفتح الميم والزاي ، والذي أحفظه عن المحدثين الضم ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون المراد أنه يأتي سافطاً لا قدر له ولا جاه ، أو يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكلة العقوبة في مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال ، أو أنه يبعث ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذى يعرف به انتهى . والاول صرف للحديث عن ظاهره ، وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني والبرقي من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً : لا يزال العبد يسأل وهو غنى حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه ، وقال ابن أبي جرة : معناه أنه ليس في وجهه من الحسن شيء ، لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم . ومال المهلب الى حمله على ظاهره ، والى أن السر فيه أن الشمس تدنو يوم القيامة ، فإذا جاء لا لحم بوجهه كانت أذية الشمس له أكثر من غيره ، قال : والمراد به من سأل تكثراً وهو غنى لا تحمل له الصدقة ، وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه انتهى . وهذا يظهر مناسبة لإيراد هذا الطرف من حديث الشفاعة عقب هذا الحديث ، قال ابن المنير في الحاشية : لفظ الحديث دال على ذم تكثير السؤال ، والترجمة لمن سأل تكثراً ، والفرق بينهما ظاهر ، لكن لما كان المتوعد عليه على ما تشهد به القواعد هو السائل عن غنى وأن مؤال ذى الحاجة مباح نزل البخارى الحديث على من يسأل ليكثر ماله . قوله (بآدم ثم بموسى) هذا فيه اختصار ، وسيأتى في الرقاق في حديث الشفاعة الطويل ذكر من يقصدونه بين آدم وموسى وبين موسى ومحمد ﷺ ، وكذا الكلام على بقية ما في حديث الشفاعة مما يحتاج الى الشرح . قوله (وزاد عبد الله بن صالح) كذا عند أبي ذر ، وسقط قوله : ابن صالح ، من رواية الأكثر ، ولهذا جزم خلف وابو نعيم بأنه ابن صالح ، وقد روينا في الإيمان ، لابن منده من طريق أبي زرعة الرازى عن يحيى بن بكير وعبد الله بن صالح جميعاً عن الليث ، وساقه بلفظ : عبد الله بن صالح ، وقد رواه موهولاً من طريق عبد الله بن صالح وحده البراء عن محمد بن إسحق الصغانى والطبراني في الأوسط عن مطلب بن شبيب وابن منده في «كتاب الإيمان» ، من طريق يحيى بن عثمان ثلاثتهم عن عبد الله بن صالح فذكره وزاد بعد قوله : استغاثوا بآدم : فيقول لست بصاحب ذلك ، وتابع عبد الله بن صالح على هذه الزيادة عبد الله بن عبد الحكم عن الليث أخرجه ابن منده أيضاً . قوله (بمعلقة الباب) أى باب الجنة ، أو هو مجاز عن القرب الى الله تعالى ، والمقام المحمود هو الشفاعة العظمى التى اختص بها وهى لإزالة الموقف من أهوال القضاء بينهم والفراغ من حسابهم والمراد بأهل الجمع أهل الحشر

لأنه يوم يجمع فيه الناس كلهم ، وسيأتى بقية الكلام على المقام المحمود في تفسير سورة سبحان ان شاء الله تعالى .  
**قوله** ( وقال معلى ) بضم الميم وفتح المهملة وتشديد اللام المفتوحة ، وهو ابن أسد ، وقد وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عنه ، ومن طريقه البيهقي ، وآخر حديثه « مزعة لحم ، وفيه قصة لحزة بن عبد الله بن عمر مع أبيه في ذلك ، ولهذا قيده المصنف بقوله « في المسألة » ، أى في الشق الاول من الحديث دون الزيادة ، ورويناه أيضا في « معجم أبي سعيد بن الاعراب » قال حدثنا حمدان بن علي بن معلى بن أسد به ، وفي هذا الحديث أن هذا الوحيد يختص به أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه ، ويؤخذ منه جواز سؤال غير المسلم لأن لفظ « الناس » يعم قالة ابن أبي جهرة ، وحكى عن بعض الصالحين أنه كان اذا احتاج سأل ذميا لثلاث يعاقب المسلم بسببه لو رده .

٥٣ - **باب** قول الله تعالى [ ٢٧٣ البقرة ] ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْثَارًا ﴾

وكم الغنى ، وقول النبي ﷺ « وَلَا يَحْدُ غَنًى يُغْنِيهِ »

﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله - إلى قوله - فإن الله به عليم ﴾ [ ٢٧٣ البقرة ]

١٤٧٦ - **حديث** حجاج بن منهال حدثنا شعبه أخبرني محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس المسكين الذى ترمده الأكلة والأكلتان ، ولكن المسكين الذى ليس له غنى ويستحي ، أو لا يسأل الناس إحقاقا »

[ الحديث ١٤٧٦ - طرفاه فى : ١٤٧٩ ، ٤٥٣٩ ]

١٤٧٧ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علية حدثنا خالد الحذاء عن ابن أشوح عن الشعبي حدثني كاتب المغيرة بن شعبة قال « كتب معاوية الى المغيرة بن شعبة أن اكتب الى بشير سمعته من النبي ﷺ . فكتب اليه : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله كره لكم ثلاثا : قيل وقال ، وإضاعة المال ، وكثرة السؤال »

١٤٧٨ - **حديث** محمد بن غزير الزهرى حدثنا يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد عن أبيه قال « أعطى رسول الله ﷺ رجلا وأنا جالس فيهم ، قال فترك رسول الله ﷺ منهم رجلا لم يعطيه - وهو أعجبهم إلى - فقمت إلى رسول الله ﷺ فسأرتنه فقلت : مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . قال فسكت قليلا ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . قال فسكت قليلا ، ثم غلبني ما أعلم فيه فقلت : يا رسول الله ، مالك عن فلان ، والله إني لأراه مؤمنا . قال : أو مسلما . إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلى منه خشية أن يكذب في النار على وجهه » . وعن أبيه عن صالح عن إسماعيل بن محمد أنه قال : سمعت أبي

يُحَدِّثُ بهذا فقال في حديثه « فغرب رسول الله ﷺ بيده جمع بين غنى وكفى ثم قال : أفبل أى سعد ، إني لأعطي الرجل » . قال أبو عبد الله ( فكتبوا ) : قلوبوا . ( مكيا ) : أكب الرجل إذا كان فله غير واقع على أحد ، فاذا وقع الفعل قلت : كبه الله لوجهه ، وكبته أنا

١٤٧٩ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ليس المسكين الذي يطفو على الناس ترده اللقمة والقمطان والتمران ، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا يظن به فيصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس »

١٤٨٠ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لأن يأخذ أحدكم حبله ثم يقدو - أحسبه قال إلى الجبل - فيحتطب فيبيع فياكل ويصدق خير له من أن يسأل الناس » . قال أبو عبد الله : صالح بن كيسان أكبر من الزهري ، وهو قد أدرك ابن عمر قوله ( باب قول الله عز وجل ( لا يسألون الناس إلحافا ) وكم الغنى ؟ وقول النبي ﷺ « لا يجد غنى يغنيه » أقول الله عز وجل ( للفقراء الذين أحصروا ) الآية ) هذه اللام التي في قوله « أقول الله » لام التمليل لأنه أورد الآية تفسيراً لقوله في الترجمة « وكم الغنى » وكأنه يقول : وقول النبي ﷺ « لا يجد غنى يغنيه » مبين لقدرة الغنى لأن الله تعالى جعل الصدقة للفقراء الموصوفين بهذه الصفة ، أي من كان كذلك فليس بغنى ومن كان بخلافها فهو غنى ، لحاصله أن شرط السؤال عدم وجدان الغنى لوصف الله الفقراء بقوله ( لا يستطيعون ضرباً في الأرض ) إذ من استطاع ضرباً فيها فهو واجد لنوع من الغنى ، والمراد بالذين أحصروا الذين حصرهم الجهاد أي منعهم الاشتغال به من الضرب في الأرض - أي التجارة - لاشتغالهم به عن التكسب ، قال ابن علية : كل محيط يحصر بفتح أوله وضم الصاد ، والأعداء المانعة تحصر بضم المثناة وكسر الصاد أي تجعل المرء كالحائط به ، والفقراء يتعلق بمحذوف تقديره الاتفاق المقدم ذكره لهؤلاء انتهى . وأما قول المصنف في الترجمة « وكم الغنى » فلم يذكر فيه حديثاً صريحاً فيحتمل أنه أشار إلى أنه لم يرد فيه شيء على شرطه ، ويحتمل أن يستفاد المراد من قوله في حديث أبي هريرة « الذي لا يجد غنى يغنيه » فإن معناه لا يجد شيئاً يقع موقعاً من حاجته ، فن وجد ذلك كان غنياً . وقد ورد فيه ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعاً « من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيامة ومسألته في وجهه خوش » . نيل : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال : خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ، وفي أسناده حكيم بن جبير وهو ضعيف . قد تكلم فيه شعبة من أجل هذا الحديث ، وحدث به سفيان الثوري عن حكيم فقيل له : إن شعبة لا يحدث عنه ، ال : لقد حدثني به زبيد أبو عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد يعني شيخ حكيم أخرجه الترمذي أيضاً ، نص أحمد في « علل الخلال » وغيرها على أن رواية زبيد موقوفة ، وقد تقدم حديث أبي سعيد قريباً من عند نسائي في « باب الاستعفاف » وفيه « من سأل وله أوقية فقد ألحف » وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه بلفظ « فهو لحف » وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ « فهو الملحف » وعن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد له صحبة في أثناء حديث مرفوع قال فيه « من سأل منك وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافاً »



أخرجه أبو داود ، وعن سهل بن الحنظلية قال قال رسول الله ﷺ : من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكثر من النار . فقالوا : يا رسول الله وما يغنيه ؟ قال قدر ما يغديه ويعشيه ، أخرجه أبو داود أيضا وصححه ابن حبان ، قال الترمذى فى حديث ابن مسعود : والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق . قال : ووسع قوم فى ذلك فقالوا : إذا كان عنده خمسون درهما أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكاة ، وهو قول الشافعى وغيره من أهل العلم انتهى . وقال الشافعى : قد يكون الرجل غنيا بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . وفى المسألة مذاهب أخرى : أحدها قول أبي حنيفة : إن الغنى من ملك نصابا فيحرم عليه أخذ الزكاة ، واحتج بحديث ابن عباس فى بحث معاذ الى البين وقول النبى ﷺ له : تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالغنى وقد قال : لا تحل الصدقة لغنى . ثانيا أن حده : من وجد ما يغديه ويعشيه ، على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابى عن بعضهم ، ومنهم من قال : وجهه من لا يجد غداء ولا عشاء على دائم الأوقات . ثالثا أن حده أربعون درهما ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد ، وهو الظاهر من تصرف البخارى لانه أتبع ذلك قوله ( لا يسألون الناس إلحافا ) وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافا ، ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة فى ذكر المسكين أوردته من طريقين ، والمسكين مفعيل من السكون قاله القرطبى قال فكأنه من قلة المال سكنت حركاته ولذا قال تعالى ( أو مسكينا ذا متربة ) أى لاصق بالتراب . قوله ( الأكلة والآكلتان ) بالضم فهما ، ويؤيده ما فى رواية الأعرج الآتية آخر الباب : اللقمة واللقمتان والقررة والقررتان ، وزاد فيه : الذى يطوف على الناس ، قال أهل اللغة الأكلة بالضم اللقمة وبالفتح المرة من الغداء والعشاء . قوله ( ليس له غنى ) زاد فى رواية الأعرج غنى يغنيه ، وهذه صفة زائدة على اليسار المنفى ، اذ لا يلزم من حصول اليسار للبر أن يغنى به بحيث لا يحتاج الى شئ آخر ، وكان المعنى نفى اليسار المقيد بأنه يغنيه مع وجود أصل اليسار ، وهذا كقوله تعالى ( لا يسألون الناس إلحافا ) . قوله ( ويستحى ) زاد فى رواية الأعرج : ولا يقطن به ، وفى رواية الكشمينى : نه فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس ، وهو بنصب يتصدق ويسأل ، وموضع الترجمة منه قوله : ليس له غنى ، وقد أورد المصنف فى التفسير من طريق أخرى عن أبي هريرة يظهر تعلقها بهذه الترجمة أكثر من هذه الطريق ، ولفظه هناك : إنما المسكين الذى يتعفف ، اقرؤا إن شئتم معنى قوله : لا يسألون الناس إلحافا ، كذا وقع فيه بزيادة يعنى ، وقد أخرجه مسلم وأحمد من هذا الوجه بدونها ، وكذلك وقع فيه <sup>(١)</sup> بزيادة ابن أبي حاتم فى تفسيره . ثانيا حديث المغيرة وابن أشوع بالشين المعجمة وزاد أحمد فى رواية الكشمينى ابن الأشوع ، وهو سعيد بن عمرو بن الأشوع نسب لجده وكاتب المغيرة هو وراد . قوله ( وإضاعة الأموال ) فى رواية الكشمينى : المال ، وموضع الترجمة منه قوله : وكثرة السؤال ، قال ابن التين : فهم منه البخارى سؤال الناس ، ويحتمل أن يكون المراد السؤال عن المشكلات ، أو عما لا حاجة للسائل به ، ولذلك قال ﷺ : ذرونى ما تركتكم . قلت : وحله على المعنى الأعم أولى ويستقيم مراد البخارى مع ذلك . وقد مضى بعض شرحه فى كتاب الصلاة ، ويأتى فى كتاب الأدب وفى الرافى مستوفى إن شاء الله تعالى . ثالثا حديث سعد بن أبي وقاص أوردته باسنادين ، وموضع الترجمة منه قوله فى

( ١ ) كذا فى الاصلين اللذين بأيدينا ، وفى السلام نفسى وتعريف ، فليأمل وليعبر

الرواية الثانية : لجمع بين عتيق وكتني ثم قال : أقبل أي سعد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الإيمان ، وأنه أمر بالاقبال أو بالقبول ، ووقع عند مسلم ، اقبالا أي سعد ، على أنه مصدر أي اقبالي قبلا بهذه المعارضة ؟ وسيافه بضمر بأنه عليه السلام كره منه إلحاحه عليه في المسألة ، ويحتمل أن يكون من جهة أن المشفوع له ترك السؤال فدح . قوله ( وعن أبيه عن صالح ) هو معطوف على الإسناد الأول . وكذا أخرجه مسلم عن الحسن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . قوله ( أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( فكسكبوا الخ ) تقدمت الإشارة إليه في الإيمان ، وجرى المصنف على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن . وقوله ( غير واقع ) أي لازما و ( إذا وقع ) أي إذا كان متعديا ، والغرض أن هذه الكلمة من النوادر حيث كان الثلاثي متعديا والمزيد فيه لازما عكس القاعدة التصريفية ، قيل ويجوز أن يكون ألف أكب للصيرورة . قوله ( صالح بن كيسان ) يعني المذكور في الإسنادين . قوله ( أكبر من الزهري ) يعني في السن ، ومثل هذا جاء عن أحمد وابن معين ، وقال علي بن المديني : كان أسن من الزهري ، فإن مولده سنة خمسين وقيل بعدها ومات سنة ثلاث وعشرين ومائة وقيل سنة أربع ، وأما صالح بن كيسان فمات سنة أربعين ومائة وقيل قبلها . وذكر الحاكم في مقدار عمره سنا (١) تعقبوه عليه . وقوله ( أدرك ابن عمر ) ، يعني أدرك السماع منه . وأما الزهري فختلف في لقيه له والصحيح أنه لم يلقه وإنما يروى عن ابنه سالم عنه ، والحديثان اللذان وقع في رواية معمر عنه أنه سمعهما من ابن عمر ثبت ذكر سالم بينهما في رواية غيره والله أعلم . رابعها حديث أبي هريرة الدال على ذم السؤال ومدح الاكتساب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الاستعفاف عن المسألة ، وفي الحديث الأول أن المسكنة إنما تحمد مع العفة عن السؤال والصبر على الحاجة ، وفيه استحباب الحياء في كل الأحوال ، وحسن الارشاد لوضع الصدقة ، وأن يتحرى وضعها فيمن صفته التعفف دون الإلحاح . وفيه دلالة لمن يقول : إن الفقير أسوأ حالا من المسكين ، وأن المسكين الذي له شيء لكنه لا يكفيه ، والفقير الذي لا شيء له كما تقدم توجيهه ، ويؤيده قوله تعالى ( أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ) فسامح مساكين مع أن لهم سفينة يعملون فيها ، وهذا قول الشافعي وجمهور أهل الحديث والفقه ، وعكس آخرون فقالوا : المسكين أسوأ حالا من الفقير ، وقال آخرون : هما سواء ، وهذا قول ابن القاسم وأصحاب مالك ، وقيل الفقير الذي يسأل والمسكين الذي لا يسأل حكاه ابن بطلال ، وظاهره أيضا أن المسكين من اتصف بالتعفف وعدم الإلحاف في السؤال ، لكن قال ابن بطلال : معناه المسكين الكامل وليس المراد نفى أصل المسكنة عن الطوائف ، بل هي كقوله ( أتدرون من المفلس ) الحديث ، وقوله تعالى ( ليس البر ) الآية ، وكذا قرره القرطبي وغير واحد ، والله أعلم

### ٥٤ - باب خرص التمر

١٤٨١ - حدثنا سهل بن بكشار حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباس الساعدي عن أبي حميد الساعدي قال « غزونا مع النبي ﷺ غزوة تبوك ، فلما جاء وادي القرى إذا امرأة في حديق لها ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : احرصوا ، وحرص رسول الله ﷺ عشرة أوسقي ، فقال لها : أحصي ما يخرج منها . فلما أتينا تبوك

قال : أما إنها ستهب الليلة ربح شديدة ، فلا يقوم أحد ، ومن كان معه بغير فليعه له ، فعقلناها ، وهبت ربح شديدة فقام رجل فآلقته بجبل طيء . وأهدى ملك أيلة النبي ﷺ بغلة بيضاء ، وكساه برداً ، وكتب له ببحرهم فلما أتى وادى القرى قال للمرأة : كم جاء حديقك ؟ قالت : عشرة أوسني خرس رسول الله ﷺ . فقال النبي ﷺ : إني متجمل إلى المدينة ، فمن أراد منكم أن يتجمل معي فليتبجل . فلما - قال ابن بكشار كلمة معناها - أشرف على المدينة قال : هذه طابة ، فلما رأى أحداً قال : هذا جيبيل يحبنا ونحبه . ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى . قال : دور بني النجار ، ثم دور بني عبد الأشهل ، ثم دور بني ساعدة أو دور بني الحارث ابن الخزرج ، وفي كل دور الأنصار يعني خيراً »

[ الحديث ١٤٨١ - أطرافه في : ١٨٧٢ ، ٣١٦١ ، ٣٧٩١ ، ٤٤٧٢ ]

١٤٨٢ - وقال سليمان بن ليلال حدثني عمرو « ثم دار بني الحارث ثم بني ساعدة »

وقال سليمان عن سعد بن سعيد عن حمارة بن غزيرة عن عباس عن أبيه عن النبي ﷺ قال « أخذ جيل يحبنا ونحبه » . قال أبو عبد الله : كل بستان عليه حائط فهو حديقة ، وما لم يكن عليه حائط لم يقل حديقة قوله ( باب خرس التمر ) أي مشروعيته ، والخرص بفتح المعجمة وحكى كسرهما وبسكون الراء بعدها مهملة هو حرز ما على النخل من الرطب تمرا ، حكى الترمذي عن بعض أهل العلم أن تفسيره أن الثمار إذا أدركت من الرطب والعنب مما يجب فيه الزكاة بصت السلطان خارصا ينظر فيقول : يخرج من هذا كذا وكذا زيبيا وكذا وكذا تمرا فيحصيه وينظر مبلغ العشر فيثبته عليهم ويحلى بينهم وبين الثمار ، فإذا جاء وقت الجذاذ أخذ منهم العشر انتهى . وقائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في التناول منها والبيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء ، لأن في منعهم منها تضيقا لا يخفى . وقال الخطابي : أنكر أصحاب الرأي الخرص ، وقال بعضهم : إنما كان يفعل تحويفا للمزارعين لئلا يخونوا لا يلزم به الحكم لانه تخمين وغرور ، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقمار . ونعقب الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم ، والخرص عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات ، ثم أبو بكر وعمر فن بعدهم ، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي ، قال : وأما قولهم إنه تخمين وغرور فليس كذلك ، بل هو اجتهاد في معرفة مقدار التمر وإدراكه بالخرص الذي هو نوع من المقادير . وحكى أبو عبيد عن قوم منهم أن الخرص كان خاصا بالنبي ﷺ لانه كان يوفق من الصواب ما لا يوفق له غيره ، ونعقبه بأنه لا يلزم من كون غيره لا يسدد لما كان يسدد له سواء أن تثبت بذلك الخصوصية ولو كان المرء لا يجب عليه الاتباع إلا فيما يعلم أنه يسدد فيه كتسديد الأنبياء لسقط الاتباع ، وترد هذه الحجة أيضا بارسال النبي ﷺ الخراص في زمانه والله أعلم ، واعتل الطحاوي بأنه يجوز أن يحصل للثمرة آفة فتتلفها فيكون ما يؤخذ من صاحبها مأخوذاً بدلا مما لم يسلم له ، وأجيب بأن القائلين به لا يضمنون أرباب الأموال ما تلف بعد الخرص ، قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه العلم أن الخرص إذا أصابته جائحة قبل الجذاذ فلا ضمان . قوله ( عن عمرو بن يحيى ) هو المازني ، ولمسلم من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى . قوله ( عن عباس الساعدي ) هو ابن سهل بن سعد ، ووقع في رواية أبي داود عن

سهل بن بكار شيخ البخاري فيه عن العباس الساعدي يعني ابن سهل بن سعد ، وفي رواية الاسماعيل من وجه آخر عن وهيب حدثنا عمرو بن يحيى حدثنا عباس بن سهل الساعدي . قوله ( غزوة تبوك ) سيأتي شرحها في المغازي . قوله ( فلما جاء وادي القرى ) هي مدينة قديمة بين المدينة والنام سيأتي ذكرها في البيوع ، وأغرب ابن قرقول فقال : لأنها من أعمال المدينة . قوله ( إذا امرأة في حديقة لها ) استدل به على جواز الابتداء بالنكرة لكن بشرط الإفادة ، قال ابن مالك : لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة على الإطلاق ، بل إذا لم تحصل فائدة ، فلو اقتصرت بالنكرة المحضة قرينة يتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها نحو انطلقت فاذا سبغ في الطريق الخ . ووقع في رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن يحيى عند مسلم . فأتينا على حديقة امرأة ، ولم أقف على اسمها في شيء من الطرق . قوله ( أخرصوا ) بضم الراء ، زاد سليمان دخرصنا ، ولم أقف على أسماء من خرص منهم . قوله ( وخرص ) في رواية سليمان دخرصها . . قوله ( أخصى ) أى احتفظى عدد كيلها ، وفي رواية سليمان دأخصها حتى نرجع اليك إن شاء الله تعالى ، وأصل الإحصاء العدد بالخصى لأنهم كانوا لا يحسنون الكتابة فكانوا يضبطون العدد بالخصى . قوله ( ستهب الليلة ) زاد سليمان دعليكم . . قوله ( فلا يقوم أحد ) في رواية سليمان د فلا يقيم فيها أحد منكم . . قوله ( فليقله ) أى يشده بالعقال وهو الحبل ، وفي رواية سليمان د فليشد عقاله ، وفي رواية ابن إسحق في المغازي عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عباس بن سهل د ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له . . قوله ( فقام رجل فالتفت بجبل طى ) في رواية الكشي د بجبل طى ، وفي رواية الاسماعيل من طريق عفان عن وهيب د ولم يبق فيها أحد غير رجلين ألقتهما بجبل طى ، وفيه نظر بينته رواية ابن إسحق ولفظه د ففعل الناس ما أمرهم إلا رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج آخر في طلب بعيره له ، فاما الذي ذهب لحاجته فانه خنق على مذهبه ، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحت به بجبل طى ، فاخبر رسول الله ﷺ فقال : ألم أنهكم أن يخرج رجل إلا ومعه صاحب له . ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فدفعه ، وأما الآخر فانه وصل الى رسول الله ﷺ حين قدم من تبوك ، والمراد بجبل طى المسكان الذي كانت القبيلة المذكورة تنزله ، واسم الجبلين المذكورين د أجاء ، بهمة وجم مفتوحتين بهما همزة بوزن قر وقد لا تهمز فيكون بوزن عصا د سلى ، وهما مشهوران ، ويقال لهما سمييا باسم رجل وامرأة من العالين . ولم أقف على اسم الرجلين المذكورين وأظن ترك ذكرهما وقع هذا ، فقد وقع في آخر حديث ابن إسحق أن عبد الله بن أبي بكر حدثه أن العباس بن سهل سمي الرجلين ولكنه استكتفى أياهما قال : وأبى عبد الله أن يسميهما لنا . قوله ( وأهدى ملك أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التحتانية بعدها لام مفتوحة بلدة قديمة بإساحل البحر تقدم ذكرها في باب الجمعة في القرى والمدن ، ووقع في رواية سليمان عند مسلم د وجاء رسول ابن العلماء صاحب أيلة الى رسول الله ﷺ بكتاب وأهدى له بغلة بيضاء ، وفي مغازي ابن إسحق د ولما انتهى رسول الله ﷺ الى تبوك أتاه يوحنا بن روبة صاحب أيلة فصالح رسول الله ﷺ وأعطاه الجزية ، وكذا رواه إبراهيم الحارثي في الهدايا من حديث علي ، فاستفيد من ذلك اسمه واسم أبيه ، فلعل العلماء اسم أمه ، ويوحنا بضم التحتانية وفتح المهملة وتشديد النون ، وروبة بضم الراء وسكون الواو بعدها موحدة ، واسم البغلة المذكورة دلل هكذا جزم به النوى ، ونقل عن العلماء أنه لا يعرف له بغلة سواها ، وتعقب بأن الحاكم أخرج في المستدرک ، عن ابن عباس د أن كسري أهدى للنبي ﷺ بغلة فركبها بجبل من شعر ثم أردفني خلفه ، الحديث ،

وهذه غير دليلا . ويقال إن النجاشي أهدى له بغلة ، وإن صاحب دومة الجندل أهدى له بغلة ، وأن دليلا إنما أهداها له المقوقس . وذكر السهيلي أن التي كانت تحته يوم حنين تسمى فضة وكانت شهباء ، ووقع هند مسلم في هذه البغلة أن فروة أهداها له . قوله ( وكتب له ببحرم ) أى ببلدكم ، أو المراد بأهل ببحرم لأنهم كانوا سكانا بساحل البحر أى أنه أقره عليهم بما التزموه من الجزية ، وفي بعض الروايات « ببحرهم » أى بلدتهم ، وقيل البحرة الأرض . وذكر ابن إسحق الكتاب ، وهو بعد البسمة : « هذه أمنة من الله ومحمد النبي رسول الله ليوحنا بن روبة وأهل أيلة سفنهم وسياراتهم في البر والبحر ، لهم ذمة الله ومحمد النبي ، وساق بقية الكتاب . قوله ( كم جاء حديقتك ) أى تمر حديقتك ، وفي رواية مسلم « فسأل المرأة عن حديثها كم بلغ ثمرها ، وقوله « عشرة » بالنصب على نزع الخافض أو على الحال ، وقوله « خرص » بالنصب أيضا إما بدلا وإما بيانا ، ويجوز الرفع فيهما وتقديره الحاصل عشرة أوسق وهو خرص رسول الله . قوله ( فلما قال ابن بكار كلمة معناها أشرف على المدينة ) ابن بكار هو سهل شيخ البخاري ، فكان البخاري شك في هذه اللفظة فقال هذا ، وقد زواه أبو نعيم في « المستخرج » ، عن فاروق عن أبي مسلم وغيره عن سهل فذكرها بهذا اللفظ سواء ، وسيأتي الكلام على بقية الحديث وما يتعلق بالمدينة في فضل المدينة ، وما يتعلق بالانصار في مناقب الانصار ، فانه ساق ذلك هناك أتم بما هنا . وقوله « طابة » هو من أسماء المدينة كطيبة . قوله ( وقال سليمان بن بلال حدثني عمرو ) يعنى ابن يحيى بالاسناد المذكور ، وهذه الطريق موصولة في فضائل الانصار . قوله ( وقال سليمان ) هو ابن بلال المذكور ، وسعد بن سعيد هو الانصاري أخو يحيى ابن سعيد ، وعباس هو ابن سهل بن سعد ، وهى موصولة في « فوائده على بن خزيمة » ، قال « حدثنا أبو اسماعيل الترمذي حدثنا أيوب بن سليمان أى ابن بلال حدثني أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال ، فذكره وأوله « أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب لأنها أقرب الى المدينة وترك الأخرى ، فساق الحديث ولم يذكر أوله ، واستفيد منه بيان قوله « اتى متجلا الى المدينة » ، فمن أحب فليتعجل معي ، أى اتى سالك الطريق القريبة فمن أراد فليأت معي يعنى ممن له اقتدار على ذلك دون بقية الجيش . وظاهر أن عمارة بن غزية خالف عمرو بن يحيى في إسناد الحديث فقال عمرو « عن عباس عن أبي حميد ، وقال عمارة « عن عباس عن أبيه ، فيحتمل أن يسلك طريق الجمع بأن يكون عباس أخذ القدر المذكور وهو « أحد جبل يحبنا ونحبه » ، عن أبيه وعن أبي حميد معا ، أو حمل الحديث عنهما معا ، أو كله عن أبي حميد ومعظمه عن أبيه وكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولذلك كان لا يجمعهما . وقد وقع في رواية ابن إسحق المذكورة « عباس بن سهل بن سعد أو عباس عن سهل » ، فتردد فيه هل هو مرسل أو رواه عن أبيه فيوافق قول عمارة ، لكن سياق عمرو بن يحيى أتم من سياق غيره ، والله أعلم . وفي هذا الحديث مشروعية الخرص ، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه أول الباب ، واختلف القائلون به هل هو واجب أو مستحب ، لحكى الصيمرى من الشافعية وجها بوجوبه ، وقال الجمهور هو مستحب إلا أن تعلق به حق لمجور مثلا أو كان شركاؤه غير مؤتمنين فيجب لحفظ مال الغير ، واختلف أيضا هل يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يعم كل ما ينتفع به رطبا وجافا ؟ وبالأول قال شريح القاضي وبعض أهل الظاهر ، والثاني قول الجمهور ، والى الثالث نحا البخاري . وهل يعضى قول الخارص أو يرجع الى ما آل اليه الحال بعد الجفاف ؟ الأول قول مالك وطائفة ، والثاني قول الشافعي ومن تبعه . وهل يكفى خارص واحد عارف ثقة أو لا بد من

اثنين ؟ وهما قولان للشافعي ، والجمهور على الأول . واختلف أيضا هل هو اعتبار أو تضمين ؟ وهما قولان للشافعي أظهرهما الثاني ، وفائدته جواز التصرف في جميع الثروة ولو ألتف المالك الثروة بعد الحرص أخذت منه الزكاة بحساب ما خرص . وفيه أشياء من أعلام النبوة كالإخبار عن الريح وما ذكر في تلك القصة ، وفيه تدريب الأتباع وتعليمهم ، وأخذ الحذر بما يتوقع الخوف منه . وفضل المدينة والأنصار ، ومشروعية المفاضلة بين الفضلاء بالاجمال والتعيين ، ومشروعية الهدية والمسكافة عليها . ( تكميل ) : في السنن وصحيح ابن حبان من حديث سهل ابن أبي حشمة مرفوعا « إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث ، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع » ، وقال بظاهره الليث وأحمد وإسحق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في « كتاب الأموال » ، أنه القدر الذي يأكلونه بحسب احتياجهم اليه فقال : يترك قدر احتياجهم . وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم شيء ، وهو المشهور عن الشافعي ، قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، وأقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب مما يؤكل رطباً . قوله ( قال أبو عبيد<sup>(١)</sup> ) هو القاسم بن سلام الإمام المشهور صاحب « الفريب » ، وكلامه هذا في غريب الحديث له ، وقال صاحب « المحكم » : هو من الرياض كل أرض استدارت ، وقيل كل أرض ذات شجر مشمر ونخل ، وقيل كل حفرة تكون في الوادي يحتبس فيها الماء ، فإذا لم يكن فيه ماء فهو حديقة ، ويقال الحديقة أعظم من الغدير والحديقة القطعة من الزرع يعني أنه من المشترك

### ٥٥ - باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري

ولم يرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ في العسلِ شيئاً

١٤٨٣ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « فيما سقت السماء والعيون أو كان غريباً العشر » وما سقى بالنضح نصف العشر »

قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول لأنه لم يوقت في الأول ، يعني حديث ابن عمر « فيما سقت السماء العشر » وبين في هذا الوقت . والزيادة مقبولة ، والمفسر يقضي على المبهمة إذا رواه أهل الثبوت ، كما روى الفضل بن عباس « أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة » وقال بلال « قد صلى » فأخذ بقول بلال وترك قول الفضل

قوله ( باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري ) قال الزين بن المنير : عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر إلى الماء الجاري ليجري التفسير للصود من ماء العيون وأنه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر أو غدير حكمه ما يجري من العيون انتهى ، وكأنه أشار إلى ما في بعض طرقه ، فعند أبي داود « فيما سقت السماء والأنهار والعيون » الحديث . قوله ( ولم يرَ عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً ) أي زكاة ، وصله مالك في « الموطأ » ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز

(١) كذا في نسخة الدارح ، وفي نسخة أخرى « قال أبو عبد الله » يعني البخاري ، قاله الصطائلي . فخبه

إلى أبي وهو يبنى أن لا تأخذ من الخيل ولا من العسل صدقة . وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح إلى نافع مولى ابن عمر قال : بعثنى عمر بن عبد العزيز على اليمن فأردت أن أخذ من العسل العشر ، فقال مغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء . فكسبت إلى عمر بن عبد العزيز فقال : صدق ، هو عدل رضا ، ليس فيه شيء . وجاء عن عمر بن عبد العزيز ما يخالفه أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن كتاب إبراهيم بن ميسرة قال : وذكر لي بعض من لا أتهم من أهل أنه تذاكر هو وعروة بن محمد السعدي فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العسل ، فزعم عروة أنه كتب إليه : إنا قد وجدنا بيان صدقة العسل بأرض الطائف فخذ منه العشر انتهى . وهذا إسناد ضعيف لجهالة الواسطة ، والاول أثبت ، وكان البخاري أشار إلى تضعيف ما روى ، ان في العسل العشر ، وهو ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن أبي هريرة قال : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر ، وفي إسناده عبد الله بن محرز وهو بمهمات وزن محمد قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ، ولا يصح في زكاة العسل شيء . قال الترمذي : لا يصح في هذا الباب شيء . قال الشافعي في القديم : حديث ان في العسل العشر ضعيف ، وفي أن لا يؤخذ منه العشر ضعيف ، إلا عن عمر بن عبد العزيز انتهى . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق طاوس ، أن معاذ لما أتى اليمن قال : لم أؤمر فيها بشيء ، يعني العسل وأوقاص البقر ، وهذا منقطع ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان - أي بضم الميم وسكون المثناة بعدها مهملة - إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له وكان سألته أن يحمي له واديا لحما له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله : إن أدى اليك عشور نحل فاحم له سلبه وإلا فلا ، وإسناده صحيح إلى عمرو (١) وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالا أعطى ذلك تطوعا ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينهاء أن يأخذ من العسل صدقة إلا إن كان النبي ﷺ أخذها لجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم على النبي ﷺ بعسل فقال : ما هذا ؟ قال : صدقة فأمر برفعها ولم يذكر عشورا ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب . وقال ابن المنذر : ليس في العسل خبر بثبت ولا إجماع فلا زكاة فيه ، وهو قول الجمهور وعن أبي حنيفة وأحمد وإسحق يجب العشر فيما أخذ من غير أرض الحراج ، وما نقله عن الجمهور مقابله قول الترمذي بعد أن أخرج حديث ابن عمر فيه ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم . وقال بعض أهل العلم : ليس في العسل شيء ، وأشار شيخنا في شرحه إلى أن الذي نقله ابن المنذر أقوى ، قال ابن المنذر : مناسبة أثر عمر في العسل للترجمة من جهة أن الحديث يدل على أن لا عشر فيه لأنه خص العشر أو نصفه بما يسقى ، فأفهم أن ما لا يشقى لا يعشر ، زاد ابن رشيد فإن قيل المفهوم إنما يبنى العشر أو نصفه لا مطلق الزكاة ، فالجواب أن الناس قائلان : مثبت للعشر وناف للزكاة أصلا فم المراد ، قال : ووجه إدخاله العسل أيضا للتنبيه على الخلاف فيه وأنه لا يرى فيه زكاة وإن كانت النحل تتغذى بما يشقى من السماء لكن المتولد بالمباشرة كالزروع ليس كالمتولد بواسطة حيوان كاللبن فإنه متولد عن الرعي ولا زكاة

(١) مراده أن إسناده هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح ، وأما رواية عمرو عن أبيه عن جده فمختلف فيها بين أهل الحديث ، والصواب أنها حجة ما لم يخالفها ما هو أقوى منها ، كما أشار إليه الشارح ، وقد ذكر ذلك غيره من أهل العلم ، وصرح به العلامة ابن القيم في بعض كتبه . واقه أهل

فيه . (قوله عثريا) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، وحكى عن ابن الاعراب تشديد المثلثة ورده ثعلب وحكى ابن عديس في المثلث فيه ضم أوله واسكان ثانيه قال الخطابي : هو الذى يشرب بعروقه من غير سقي ، زاد ابن قدامة عن القاضي أبي يعلى : وهو المستنقع في بركة ونحوها يصب اليه من ماء المطر في سوان تشق له قال : واشتقاقه من للمأثور وهى الساقية التى يجرى فيها الماء لأن الماشى يعثر فيها . قال ومنه الذى يشرب من الأنهار بغير مؤنة أو يشرب بعروقه كأن بغرس في أرض يكون الماء قريباً من وجهها فيصل اليه عروق الشجر فيستغنى عن السقي ، وهذا التفسير أولى من إطلاق أبي عبيد أن العثرى ما سقته السماء ، لأن سياق الحديث يدل على المغارة ، وكذا قول من فسر العثرى بأنه الذى لا حمل له لأنه لا زكاة فيه ، قال ابن قدامة : لا نعلم في هذه التفرقة التى ذكرناها خلافاً قوله ( بالنضح ) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أى بالسائية ، وهى رواية مسلم والمراد بها الإبل التى يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا قال بقر وغيرها كذلك في الحكم . (قوله) قال أبو عبد الله : هذا تفسير الاول الخ ( هكذا وقع في رواية أبي ذر هذا الكلام عقب حديث ابن عمر في العثرى ، ووقع في رواية غيره عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذى بعده ، وهو الذى وقع عند الاسماعيل أيضاً ، وجرم أبو على الصدى بأن ذكره عقب حديث ابن عمر من قبل بعض نساخ الكتاب انتهى ولم يقف الصغاني على اختلاف الروايات لجرم بأنه وقع هنا في جميعها قال وحقه أن يذكر في الباب الذى يليه ، قلت : ولذكره عقب كل من الحديثين وجه ، لكن تعبيره بالاول يرجح كونه بعد حديث أبي سعيد لأنه هو المفسر الذى قبله وهو حديث ابن عمر ، لحديث ابن عمر بعمومه ظاهر في عدم اشتراط النصاب وفي إيجاب الزكاة في كل ما يستقى بمؤنة وبغير مؤنة ، ولكنه عند الجمهور مختص بالمعنى الذى سبق لاجله وهو التمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر بخلاف حديث أبي سعيد فإنه مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره فأخذ به الجمهور عملاً بالدليلين كما سيقى بسط القول فيه بعد إن شاء الله تعالى . وقد جزم الإسماعيلي بأن كلام البخارى وقع عقب حديث أبي سعيد ودل حديث الباب على التفرقة في القدر المخرج الذى يستقى بنضح أو بغير نضح ، فإن وجهه ما يستقى بهما فظاهر أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر اذا تساقى ذلك وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر نص عليه أحد ، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأحد قولى الشافعى ، والثاني يؤخذ بالقسط ، ويحتمل أن يقال : إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه ، وعن ابن القاسم صاحب مالك العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل قاله ابن التين عن حكاية أبي محمد بن أبي زيد عنه والله أعلم . ( تنبيه ) قال النسائي عقب تخریج هذا الحديث : رواه نافع عن ابن عمر عن عمر ، قال وسالم أجل من نافع وقول نافع أولى بالصواب . وقوله بعده ( هذا تفسير الاول لأنه لم يوقت في الاول ) أى لم يذكر حداً للنصاب ، وقوله ( وبين في هذا ) يعنى في حديث أبي سعيد . (قوله) ( والزيادة مقبولة ) أى من الحفاظ ، والثبت بتحريك الموحدة الثبات والحجة . (قوله) ( والمفسر يقضى على المبيم ) أى الخاص يقضى على العام لأن دليلاً سقت ، عام يشمل النصاب ودونه ، ود ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، خاص بقدر النصاب وأجلب بعض الحنفية بأن محل ذلك ما إذا كان البيان وفق المبيم لا زكداً عليه ولا ناقصاً عنه ، أما إذا اتفق شئ من أفراد العام مثلاً فيمكن التمسك به كحديث أبي سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق ، وسكت عما لا يقبل التوسيق فيمكن التمسك بعموم قوله فيما سقت السماء العشر أى بما لا يمكن التوسيق فيه عملاً بالدليلين ، وأجلب الجمهور



بما روى مرفوعاً ولا زكاة في الخضراوات ، رواه الدارقطني من طريق علي وطلحة ومعاذ مرفوعاً وقال الترمذي لا يصح فيه شيء إلا مرسل موسى بن طلحة عن النبي ﷺ وهو دال على أن الزكاة إنما هي فيما يكال بما يدخر للاقتيات في حال الاختيار . وهذا قول مالك والشافعي . وعن أحمد يخرج من جميع ذلك ولو كان لا يقتات وهو قول محمد وأبي يوسف وحكي ابن المنذر الإجماع على أن الزكاة لا تجب فيما دون خمسة أوسق مما أخرجت الأرض ، إلا أن أبا حنيفة قال تجب في جميع ما يقصد بزراعته نماء الأرض إلا الحطب والقصب والحشيش والشجر الذي ليس له ثمر انتهى . وحكي عياض عن داود أن كل ما يدخل فيه السكيل يراعى فيه النصاب ، ومالا يدخل فيه السكيل ففي قليله وكثيره الزكاة ، وهو نوع من الجمع بين الحديثين المذكورين والله أعلم وقال ابن العربي أقوى المذاهب وأهو طمها للساكنين قول أبي حنيفة ، وهو التمسك بالعموم قال : وقد زعم الجويني أن الحديث إنما جاء لتفصيل ما قل بما تكثر مؤثته ، قال ابن العربي : لا مانع أن يكون الحديث يقتضي الوجوهين والله أعلم . قوله ( كما روى الخ ) أي كما أن المثلث مقدم على الثنائي في حديثي الفضل وبلال ، وحديث الفضل أخرجه أحمد وغيره ، وحديث بلال سيأتي موصولاً في كتاب الحج إن شاء الله تعالى . ( تكميل ) اختلف في هذا النصاب هل هو تحديد أو تقريب ؟ وبالأول جزم أحمد ، وهو أصح الوجهين للشافعية ، إلا إن كان نقصاً يسيراً جداً بما لا يضبط فلا يضرب قاله ابن دقيق العيد ، وصحح النووي في شرح مسلم أنه تقريب ، واتفقوا على وجوب الزكاة فيما زاد على الخمسة أوسق بحسابه ولا وقص فيها

#### ٥٦ - باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

١٤٨٤ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى **حدثنا** مالكٌ قال **حدثني** محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعب عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس فيما أقل من خمسة أوسق صدقة ، ولا في أقل من خمسة من الإبل الذود صدقة ، ولا في أقل من خميس أواق من الوريق صدقة »  
قال أبو عبد الله : هذا تفسير الأول إذا قال « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » . ويؤخذ أبدأ في العلم بما زاد أهل الثبوت أو يثبتوا

**قوله** باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (أورد فيه حديث أبي سعيد وقد تقدم ذكره في باب زكاة الوريق ، وذكر فيه قدر الوسق وقوله هنا ليس فيما أقل ، ما زائدة وأقل في موضع جر بني وقد ذكره بعده بلفظ وليس في أقل

#### ٥٧ - باب أخذ صدقة التمر عند صيرام النخل

وهل يُترك الصبي فيمس ثمر الصدقة ؟

١٤٨٥ - **حدثنا** عمر بن محمد بن الحسن الأسدي **حدثني** أبي **حدثنا** إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ يُؤتي بالتمر عند صيرام النخل ، فيجىء هذا بتمره وهذا من تمره ، حتى يصير عنده كوماً من تمر ، فجعل الحسن والحسين رضي الله عنهما يلعبان بذلك التمر ، فأخذ

أَحَدُهَا تَمْرَةٌ جُعِلَتْ فِيهِ ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ فَقَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ »

[ الحديث ١٤٨٥ - طرفاه في : ١٤٩١ ، ٣٠٧٢ ]

**قوله** باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل ، وهل يترك الصبي فيمس تمر الصدقة (الصرام بكسر المهملة الجداد والقفاف وزنا ومعنى<sup>(١)</sup>) وقد اشتمل هذا الباب على ترجمتين أما الأولى فلها تعلق بقوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) واختلَفوا في المراد بالحق فيها فقال ابن عباس : هي الواجبة ، وأخرجه ابن جرير عن أنس . وقال ابن عمر : هو شيء سوى الزكاة أخرجه ابن مردويه وبه قال عطاء وغيره ، وحديث الباب يشمر بأنه غير الزكاة ، وكأنه المراد بما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث جابر ، أن النبي ﷺ أمر من كل جاذ عشرة أوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد للبساكين ، وقد تقدم ذكره في باب القسمة وتعليق القنو في المسجد ، من كتاب الصلاة . وأما الترجمة الثانية فربطها بالترك إشارة منه إلى أن الصبا وإن كان مانعا من توجيه الخطاب إلى الصبي فليس مانعا من توجيه الخطاب إلى الولي بتأديبه وتعليمه . وأوردها بلفظ الاستفهام لاحتمال أن يكون النهي خاصا بمن لا يحل له تناول الصدقة . قوله (كوم) بفتح الكاف وسكون الواو معروف ، وأصله القطة العظيمة من الشيء ، والمراد به هنا ما اجتمع من التمر كالعروة ، ويروى وكوما ، بالنصب أى حتى يصير التمر عنده كوما . قوله (فأخذ أحدهما) سياقي بعد باين من رواية شعبة عن محمد بن زياد بلفظ فأخذ الحسن بن علي ، قوله (جعله) أى المأخوذ ، وفي رواية الكشي يهني<sup>(٢)</sup> وجعلها ، أى التمرة وسياقي بقية الكلام عليه قريبا ، قال الاسماعيلي قوله وعند صرام النخل ، أى بعد أن يصير تمرا لأن النخل قد يصرم وهو رطب فيتم في المربد ولكن ذلك لا يتناول لحسن أن ينسب إلى الصرام كما في قوله تعالى (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) فان المراد بعد أن يداس وينقى . والله أعلم

## ٥٨ - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر

أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة  
وقول النبي ﷺ « لَا تَبِعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا » فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد ، ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب

١٤٨٦ - **حديث** حجاج حدثنا شعبة أخبرني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر رضي الله عنهما « نهى

النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها » . وكان إذا سئل عن صلاحها قال : حتى تذهب عاهته »

[ الحديث ١٤٨٦ - أطرافه في : ٢١٨٣ ، ٢١٩٤ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩ ]

١٤٨٧ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثني الليث حدثني خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح عن

جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها »

[ الحديث ١٤٨٧ - أطرافه في : ٢١٨٩ ، ٢١٩٦ ، ٢٢٨١ ]

(١) ضبط الجيم في القاموس بالكسر والفتح وقال في الجذاذ بالذال المعجمة : إنه مثلث الجيم . فتنبه . والله أعلم

١٤٨٨ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ . قَالَ : حَتَّى تَخْمَرَ »

[ الحديث ١٤٨٨ - أطرافه في : ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ، ٢٢٠٨ ]

قوله ( باب من باع ثماره أو أرضه أو نخله أو زرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره ، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة الخ ) ظاهر سياق هذه الترجمة أن المصنف يرى جواز بيع الثمرة بعد بدو الإصلاح ولو وجبت فيها الزكاة بالخرص مثلاً لعموم قوله « حتى يبدو صلاحها » ، وهو أحد قولي العلماء ، والثاني لا يجوز بيعها بعد الخرص لتعلق حق المساكين بها ، وهو أحد قولي الشافعي ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعد الإصلاح وقبل الخرص جمعاً بين الحديثين . وأما قوله « العشر أو الصدقة » ، فمن العام بعد الخاص ، وفيه إشارة إلى الرد على من جعل في الثمار العشر مطلقاً من غير اعتبار نصاب ، ولم يرد أن الصدقة تسقط بالبيع ، وأما قوله « فأدى الزكاة من غيره » ، لأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة فقد فعل امراً جائزاً كما تقدم فتعلقت الزكاة بذمته فله أن يعطيها من غيره أو يخرج قيمتها على رأى من يجهزه وهو اختيار البخاري كما سبق . وأما قوله « ولم يخص من وجبت عليه الزكاة من لم يجب » ، فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتعلق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضي أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأى من جعلها في الزكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء لا لبيان زمان الوجوب ، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الخرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين ، فطواها بتقديمه حكم الخرص فيما سبق أشار إلى ذلك ابن رشيد ، وقال ابن بطال : أراد البخاري الرد على أحد قولي الشافعي بفساد البيع كما تقدم ، وقال أبو حنيفة المشتري بالخيار ويؤخذ العشر منه ويرجع هو على البائع ، وعن مالك العشر على البائع إلا أن يشترطه على المشتري وهو قول الليث ، وعن أحد الصدقة على البائع مطلقاً وهو قول الثوري والاوزاعي والله أعلم . قوله ( وقول النبي ﷺ لا تتبعوا الثمرة ) أسنده في الباب بهجاء ، وأما هذا اللفظ فذكر عند في موضعين من كتاب البيع من حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام هناك على حديثه وعلى حديث أنس أيضاً . وقوله « وكان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته » ، أي الثمر وفي رواية الكشميهني عاهتها وهو مقول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه « فقيل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال تذهب عاهته »

٥٩ - **باب** هل يشتري صدقته ؟ ولا بأس أن يشتري صدقة غيره

لأن النبي ﷺ إنما نهى المتصدق خاصة عن الشراء ولم ينه غيره

١٤٨٩ - **حَدَّثَنَا** بِحْجَى بْنُ بَكْبَرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ زُهَابٍ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ فَقَالَ : لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ . فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا نَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَلَّاهُ صَدَقَةً »

[ الحديث ١٤٨٩ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٦ ، ٢٢٠٢ ]

١٤٩٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتُ عمرَ رضى الله عنه يقول « سَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ - وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ - فَلَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِ ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ »

[ الحديث ١٤٩٠ - أخرجه في : ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٦ ، ٢٩٧٠ ، ٣٠٠٣ ]

**قوله** ( باب هل يشتري الرجل صدقته ) قال الزين بن المنير : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تنزيل حديث الباب على سببه يضعف معه تعميم المنع لاحتمال تخصيصه بالشراء بدون القيمة لقوله « وظننت أنه يبيعه برخص » ، وكذا إطلاق الشارع العود عليه بمعنى أنه في معنى رجوع بعضها اليه بغير عوض ، قال : وقصد هذه الترجمة التنبيه على أن الذي تضمنته الترجمة التي قبلها من جواز بيع الثمرة قبل إخراج الزكاة ليس من جنس شراء الرجل صدقته ، والفرق بينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لأحد أن يتصدق ثم يشتريها للنهي الثابت ، ويلزم من ذلك فساد البيع إلا إن ثبت الإجماع على جوازه . **قوله** ( ولا بأس أن يشتري صدقة غيره ) قد استدلل به بما ذكر ، ومراده قوله ﷺ في الحديث « لا تعد » وقوله « العائد في صدقته » ، ولو كان المراد تعميم المنع لقال لا تشتروا الصدقة مثلاً ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في باب إذا حولت الصدقة . ثم أورد المصنف حديث عمر في تصدقه بالفرس واستئذانه في شرائه بعد ذلك من طريقين فسياق الأولى يقتضي أنه من حديث ابن عمر والثانية أنه من مسند عمر ، ورجح الدارقطني الأولى ، لكن حيث جاء من طريق سالم وغيره من الرواة عن ابن عمر فهو من مسنده ، وأما رواية أسلم مولى عمر فهي عن عمر نفسه والله أعلم . **قوله** ( تصدق بفرس ) أي حل عليه رجلاً في سبيل الله كما في الطريق الثانية والمعنى أنه مله له ، ولذلك ساعه له يبيعه ومنهم من قال كان عمر قد حبسه ، وإنما ساعه للرجل يبيعه لأنه حصل فيه هزال عجز لاجله عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به ، وأجاز ذلك ابن القاسم ، ويدل على أنه حل تملك قوله « ولا تعد في صدقتك » ، ولو كان حبساً لعله به ، وقوله فيها « فأضاعه الذي كان عنده » أي بترك القيام عليه بالخدمة والعلف ونحوهما ، وقال في الأولى « فوجده يباع » . **قوله** ( وإن أعطاكه بدرهم ) هو مبالغة في رخصه وهو الحامل له على شرائه . **قوله** ( ولا تعد ) في رواية أحمد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « ولا تعودن » ، وسمى شراءه برخص عوداً في الصدقة من حيث أن الغرض منها ثواب الآخرة ، فإذا اشتراها برخص فكأنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضي بيع مثل ذلك برخص لغير المتصدق فكيف بالمتصدق فيصير راجعاً في ذلك المقدار الذي سوح فيه . ( فائدة ) أفاد ابن سعد في الطبقات أن اسم هذا الفرس الورد وأنه كان تميم الدار فأهداه للنبي ﷺ فأعطاه لعمر ، ولم أقف على اسم الرجل الذي حمله عليه . **قوله** ( كالعائد في قيته ) استدلل به على تحريم ذلك لأن النبي ﷺ حرام قال القرطبي : وهذا هو الظاهر من سياق الحديث ، ويحتمل أن يكون التشبيه للتنفير خاصة لكون القى مما يستعذر وهو قول الأكثر ، ويلحق بالصدقة الكفارة والنذر وغيرهما من القربات . وأما إنذاره فلا كراهة . وأبعد من قال يتصدق به . **قوله** في الطريق الأولى « ولهذا كان ابن عمر لا يترك أن يبتاع شيئاً يتصدق به إلا جعله صدقة » كذا في رواية أبي ذر ، وعلى حرف لا تضبيب ولا أدرى ما وجهه . وبإنبات النفي يتم المعنى أي كان

إذا اتفق له أن يشتري شيئاً مما تصدق به لا يتركه في ملكه حتى يتصدق به ، وكأنه فهم أن الهبة عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردّها صدقة . وفي الحديث كرامة الرجوع في الصدقة وفضل الحمل في سبيل الله والإعانة على الغزو بكل شيء . وأن الحمل في سبيل الله تمليك وإن للدخول بيعه والاتفاق بثمنه . وسيأتي تكميل الكلام على هذا الحديث في أبواب الهبة إن شاء الله تعالى

### ٦٠ - باب ما يذكر في الصدقة للنبي ﷺ

١٤٩١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال : أخذ الحسن بن علي رضي الله عنهما ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال النبي ﷺ : كخ ، كخ ، ليطرحها . ثم قال : أما شعرت أننا لا نأكل الصدقة ؟

قوله (باب ما يذكر من الصدقة للنبي ﷺ وآله) لم يعين الحكم لشهرة الاختلاف فيه . والنظر فيه في ثلاثة مواضع : أولاً المراد بالآل هنا بنو هاشم وبنو المطلب على الأرجح من أقوال العلماء وسيأتي دليله في أبواب الحسن في آخر الجهاد قال الشافعي أشركهم النبي ﷺ في سهم ذوى القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عوضه بدلاً عما حرموه من الصدقة . وعن أبي حنيفة ومالك بنو هاشم فقط ، وعن أحمد في بني المطلب روايتان ، وعن المالكية فيما بين هاشم وغالب بن فهر قولان ، فمن أصبح منهم هم بنوقصي وعن غيره بنو غالب بن فهر . ثانياً كان يحرم على النبي ﷺ صدقة الفرض والتطوع كما نقل فيه غير واحد منهم الخطابي الإجماع لكن حكى غير واحد عن الشافعي في التطوع قولاً وكذا في رواية عن أحمد وأفظه في رواية الميموني « لا يحل للنبي ﷺ وأهل بيته صدقة العترة وزكاة الأموال والصدقة بصرفها الرجل على محتاج يريد بها وجه الله فأما غير ذلك فلا أليس يقال كل معروف صدقة ، قال ابن قدامة ليس ما نقل عنه من ذلك بواضح الدلالة وإنما أراد أن ما ليس من صدقة الأموال كالقرض والهبة وفعل المعروف كان غير محرم . قال الماوردي يحرم عليه كل ما كان من الأموال متقرباً ، وقال غيره لا تحرم عليه الصدقة العامة كقيام الآبار وكالمسجد ، وسيأتي دليل تحريم الصدقة مطلقاً في النقطة ، واختلف هل كان تحريم الصدقة من خصائصه دون الأنبياء أو كلهم سواء في ذلك . ثالثاً هل يلتحق به آله في ذلك أم لا ؟ قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحمل لهم الصدقة المفروضة كذا قال ، وقد نقل الطبري الجواز أيضاً عن أبي حنيفة وقيل عنه يجوز لهم إذا حرموا سهم ذوى القربى حكاه الطحاوي ونقله بعض المالكية عن الإبري منهم ، وهو وجه لبعض الشافعية ، وعن أبي يوسف يحمل من بعضهم لبعض لامن غيرهم ، وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة : الجواز المنع جواز التطوع دون الفرض عكسه ، وأدلة المنع ظاهرة من حديث الباب ومن غيره وأقوله تعالى ( قل ما أسألكم عليه من أجر ) ولو أحلها لآله لأرشد أن يطعموا فيه ، وأقوله ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ) وثبت عن النبي ﷺ والصدقة أو ساخ الناس كما رواه مسلم ، ويؤخذ من هذا جواز التطوع دون الفرض وهو قول أكثر الحنفية والمصالح عند الشافعية والحنابلة ، وأما عكسه فقالوا إن الواجب حق لازم لا يلحق بأخذه ذلة بخلاف التطوع ، ووجه التفرقة بين بني هاشم وغيرهم أن موجب المنع رفع يد الأدنى على الأعلى ، فأما الأعلى على مثله فلا ، ولم أر لمن أجلا مطلقاً دليلاً إلا ما تقدم عن أبي حنيفة . قوله ( سمعت أبا هريرة قال أخذ الحسن ) في رواية معمر عن محمد بن زياد أنه سمع

أبا هريرة قال ذكرنا عند رسول الله ﷺ وهو يقسم تمران تمر الصدقة والحسن في حجره ، أخرجه أحد . **قوله** (جعلها في فيه) زاد أبو مسلم السكبي من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد ، فلم يفتن له النبي ﷺ حتى قام ولما به يسيل ، فضرب النبي ﷺ شدة ، وفي رواية معمر ، فلما فرغ حمله على عاتقه فسأل لعابه فرفع رأسه فاذا تمر في فيه ، **قوله** (كن) بفتح الكاف ركسها وسكون المعجمة مثقلا ومخففا وبكسر الحاء منونة وغير منونة فيخرج من ذلك ست لغات ، والثانية توكيد للاولى ، وهي كلمة تقال لردع الصبي عند تناوله ما يستقذر ، قيل عربية وقيل أعجمية ، وزعم الداودي أنها معربة ، وقد أوردها البخاري في «باب من تكلم بالفارسية» . **قوله** (ليطرحها) زاد مسلم دارم بها ، وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عند أحمد ، فنظر اليه فاذا هو يلوك تمره فخره خذه وقال ألقها يا بني ألقها يا بني ، ويجمع بين هذا وبين قوله «كن كن» ، بانه كله أولا بهذا فلما تهادى قال له كن كن إشارة الى استنذار ذلك له ، ويحتمل العكس بأن يكون كله أولا بذلك فلما تهادى نزعها من فيه . **قوله** (انا لا نأكل الصدقة) في رواية مسلم «انا لا نأكل الصدقة» ، وفي رواية معمر «ان الصدقة لا تأكل لآل محمد» ، وكذا عند أحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه قال كنت مع النبي ﷺ فرعى جرين من تمر الصدقة فأخذت منه تمره فألقيتها في فأخذها بلعها فقال : انا آل محمد لا تأكل الصدقة ، وإسناده قوى . وللطبراني والطحاوي من حديث أبي ليلى الانصاري نحوه وفي الحديث دفع الصدقات إلى الإمام ، والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة ، وجواز إدخال الاطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك . واستنبط بعضهم منه منع ولي الصغيرة إذا اعتدت من الزينة ، وفيه الإعلام بسبب النهي ومخاطبة من لا يميز اقصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلا ، وأما قوله «أما شعرت» ، وفي رواية البخاري في الجهاد «أما تعرف» ، ولمسلم «أما علمت» فهو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم يكن المخاطب بذلك عالما أى كيف خفى عليك هذا مع ظهوره ، وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل ، وقد تقدم ذكر بعض فوائده قبل بابين

## ٦١ - باب الصدقة على موال أزواج النبي ﷺ

١٤٩٢ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **حدثنا** عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «وجد النبي ﷺ شاة مينة أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، قال النبي ﷺ : هلا أنتمتم بجلدها ؟ قالوا : إنها مينة . قال : إنما حرم أكلها»

[الحديث ١٤٩٢ - أطرافه في : ٢٢٢١ ، ٥٥٣١ ، ٥٥٣٢]

١٤٩٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري برة العتق ، وأراد موالها أن يشتروا ولأهلها ، فذكرت عائشة للنبي ﷺ ، فقال لها النبي ﷺ : اشتريها ، فأنما الولاء لمن أعتق . قالت : وأتى النبي ﷺ بلحم ، فقلت : هذا ما تصدق به على برة ، فقال : هو لها صدقة ولنا هدية»

قوله ( باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ) لم يترجم لأزواج النبي ﷺ ولا لموالى النبي ﷺ لأنه لم يثبت عنده فيه شيء ، وقد نقل ابن بطلان أنهم - أى الأزواج - لا يدخلون في ذلك بانفاق الفقهاء ، وفيه نظر فقد ذكر ابن قدامة أن الحلال أخرج من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : « إنا آل محمد لا نحمل لنا الصدقة ، قال وهذا يدل على تحريمها . قلت : واستأذنه إلى عائشة حسن ، وأخرجه ابن أبي شيبه أيضا ، وهذا لا يقدح فيما نقله ابن بطلان . وروى أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان وغيره عن أبي رافع مرفوعا : « إنا لا نحمل لنا الصدقة ، وإن موالى القوم من أنفسهم ، وبه قال أحمد وأبو حنيفة وبعض المالكية كابن الماجشون ، وهو الصحيح عند الشافعية . وقال الجمهور يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، ولذلك لم يعوضوا بخمس الخس ، ومثلاً الخلاف قوله « منهم ، أو « من أنفسهم » هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أو لا ، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة ، وقد انفقوا على أنه لا يخرج السبب . وإن اختلفوا : هل يخص به أو لا ؟ ويمكن أن يستدل لم يحدث الباب لأنه يدل على جوازها لموالى الأزواج ، وقد تقدم أن الأزواج ليسوا في ذلك من جملة الآل فوالهيم أخرى بذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : « إنا أورد البخارى هذه الترجمة ليحقق أن الأزواج لا يدخل موالين في الخلاف ولا يحرم عليهم الصدقة قولاً واحداً لثلاث ظان أنه لما قال بعض الناس بدخول الأزواج في الآل أنه يطرد في موالين ، فبين أنه لا يطرد . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في الانتفاع بجلد الشاة لقوله فيه « أعطيتها مولاة لميمونة من الصدقة ، وسياق الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى . ولم أقف على اسم هذه المولاة . ثانيهما حديث عائشة في قصة بريرة وفيه قوله ﷺ في اللحم الذى تصدق به عليها « هو لها صدقة وأنا هدية ، وسياق الكلام عليه مستوفى في الصق إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قال الاسماعيلى : هذه الترجمة مستغنى عنها ، فإن تسمية المولى لغير فائدة ، وإنما هو لسوق الحديث على وجهه فقط . كذا قال وقد علمت ما فيها من الفائدة

## ٦٢ - باب إذا تحولت الصدقة

١٤٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية الانصارية رضى الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ على عائشة رضى الله عنها فقال : هل عندكم شيء ؟ فقالت : لا ، إلا شيء بعثت به إلينا نسيئة من الشاة التى بعثت بها من الصدقة . فقال : إنها قد بلغت تحملها »

١٤٩٥ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** وكيع **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس رضى الله عنه « إن النبي ﷺ أتى بلحم تصدق به على بريرة فقال : هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية »

وقال أبو داود : « أنا أنا شعبة عن قتادة سمع أنس عن النبي ﷺ »

[ الحديث ١٤٩٥ - طرقة ق : ٢٥٧٧ ]

قوله ( باب إذا تحولت الصدقة ) في رواية أبي ذر « إذا حولت ، بضم أوله ، أى فقد جاز لها شئ تناولها . قوله ( حدثنا خالد ) هو الحذاء والاسناد كله بصريون . قوله ( هل عندكم شيء ) أى من الطعام . وقوله « نسيئة ،

بالتون والمهمل والموحدة مصغر اسم أم عطية . **قوله** ( من الشاة التي بعثت ) بفتح المثناة أى بعثت بها أنت . **قوله** ( بلغت محلها ) أى أنها لما تصرف فيها بالهدية لصحة ملكها لما انتقلت عن حكم الصدقة خلعت محل الهدية وكانت تحمل لرسول الله ﷺ ، بخلاف الصدقة كما سيأتى في الهبة ، وهذا تقرير ابن بطال بعد أن ضبط محلها بفتح الحاء ، وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول أى بلغت مستقرها ، والاول أولى ، وعليه قول البخارى في الترجمة . وهذا نظير قصة بريرة كما سيأتى بسطه في كتاب الهبة . ثم أورد المصنف حديث أنس في قصة بريرة مختصراً وقال بعده « وقال أبو داود أنبأنا شعبة ، فذكر الإسناد دون المتن لتصريح قتادة فيه بالسماع . وأبو داود هو الطيالسي ، وقد أخرجه في مسنده كذلك ورأيت في النسخة التي وقفت عليها منه معنفا ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق معاذ عن شعبة فصرح بسماع قتادة من أنس أيضا ، واستنبط البخارى من قصة بريرة وأم عطية أن للهاشمي أن يأخذ من سهم العاملين إذا عمل على الزكاة ، وذلك أنه إنما يأخذ على عمله ، قال : فلما حل للهاشمي أن يأخذ ما يملك بالهدية مما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحمل له أخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة . واستدل به أيضا على جواز صدقة التطوع لأزواج النبي ﷺ لأنهم فرقوا بين أنفسهم وبينه ﷺ ولم ينكر عليهم ذلك ، بل أخبرهم أن تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليه فيها كما تقدم تقريره . والله أعلم

### ٦٣ - باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، وترد في الفقراء حيث كانوا

١٤٩٦ - **حديث** محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتى قوماً أهل كتاب ، فإذا جنتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . فإن هم أطاعوا لك بذلك فإتاك وكرائم أموالهم . واتق دعوة المظلوم ، فإنه ليس بينه وبين الله حجاب »

**قوله** ( باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ) قال الاسماعيل : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخارى جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله « فترد في فقرائهم » ، لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى . والذي يتبادر الى الذهن من هذا الحديث عدم النقل ، وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر ، فلا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة انتهى . وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فاجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجرى عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختار البخارى





والجواب أن اعتقاد الشهادتين يستلزم ترك اعتقاد التشبيه ودعوى بنوة عزير وغيره فيسكتني بذلك ، واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف إليها الشهادة لمحمد بالرسالة وهو قول الجمهور ، وقال بعضهم يصير بالآولى مسلما ويطلب بالثانية . وفائدة الخلاف تظهر بالحكم بالردة . ( تنبيهان ) : أحدهما كان أصل دخول اليهودية في اليمن في زمن أسعد أبي كرب وهو تبع الأصغر كما حكاه ابن إسحق في أوائل السيرة النبوية . ثانيهما قال ابن العربي في شرح الترمذى : تبرأت اليهود في هذه الأزمان من القول بأن العزيز ابن الله وهذا لا يمنع كونه كان موجودا في زمن النبي ﷺ لأن ذلك نزل في زمنه واليهود معه بالمدينة وغيرها فلم ينقل عن أحد منهم أنه رد ذلك ولا تعقبه ، والظاهر أن القائل بذلك طائفة منهم لا جميعهم بدليل أن القائل من النصارى إن المسيح ابن الله طائفة منهم لا جميعهم فيجوز أن تكون تلك الطائفة انقرضت في هذه الأزمان كما انقلب اعتقاد معظم اليهود عن التشبيه إلى التمثيل وتحول معتقد النصارى في الابن والاب إلى أنه من الأمور المعنوية لا الحسية ، فسبحان مقلب القلوب . قوله ( فان هم أطاعوا لك بذلك ) أى شهدوا واقبالوا ، وفي رواية ابن خزيمة « فان هم أجابوا لذلك » ، وفي رواية الفضل بن العلاء كما تقدم « فاذا عرفوا ذلك » ، وعنه أى أطاع باللام وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى انقاد ، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا بعارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته لكن قال حذاق المتكلمين : ما عرف الله من شبهه بخلقه أو أضاف إليه اليد أو أضاف إليه الولد<sup>(١)</sup> فعبودهم الذى عبده ليس هو الله وإن سموه به . واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعوا أولا إلى الإيمان فقط ، ثم دعوا إلى العمل ، ورتب ذلك عليها بالفاء . وأيضا فان قوله « فان هم أطاعوا فآخبرهم » يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لا يجب عليهم شيء ، وفيه نظر لأن مفهوم الشرط يختلف في الاحتجاج به ، وأجاب بعضهم عن الاول بأنه استدلال ضعيف ، لأن الترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب ، كما أن الصلاة والزكاة لا ترتيب بينهما في الوجوب ، وقد قدمت إحداهما على الأخرى في هذا الحديث ورتبت الأخرى عليها بالفاء ، ولا يلزم من عدم الاتيان بالصلاة إسقاط الزكاة . وقيل الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة أن الذى يقر بالتوحيد ويحمد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيئا فلا تنفعه الزكاة ، وأما قول الخطابي إن ذكر الصدقة أخز عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم وأنها لا تكرر تكرار الصلاة فهو حسن ، وتامه أن يقال بدأ بالآلام فالآلام ، وذلك من التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة . قوله ( خمس صلوات ) استدلل به على أن الوتر ليس بفرض وقد تقدم البحث فيه في موضعه . قوله ( فان هم أطاعوا لك بذلك ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل وجهين أحدهما أن يكون المراد لإقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها ، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل ، وقد يرجح الاول بأن المذكور هو الاخبار بالفريضة فتعود الإشارة بذلك إليها ، ويرجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالفريضة فبادروا إلى الامثال بالفعل لكنني ولم يشترط التلفظ بخلاف الشهادتين ، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب انتهى . والذي يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين ، فمن امتثل بالإقرار أو بالفعل كفاه أو بهما فأولى ،

(١) لا شك أن من شبه الله بخلقه أو أضاف إليه الولد جاهل به سبحانه ولم يقدره حق قدره ، لانه سبحانه لا يشبه له ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا . وأما إضافة اليد إليه سبحانه فعل تفصيل ، فمن أضافها إليه سبحانه على أنها من جنس أيدي المخلوقين فهو مشبه ضال ، وأما من أضافها إليه على الوجه الذى يليق بجلاله من غير أن يشابه خلقه في ذلك فهذا حق ، وأثبتها لله على هذا الوجه واجب كما أطلق به القرآن وصحت به السنة ، وهو مذهب أهل السنة ، فذهب . والله الموفق

وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة «فاذا صلوا» وبعد ذكر الزكاة «فاذا أقرأوا بذلك فخذ منهم» .  
**قوله** ( صدقة ) زاد في رواية أبي عاصم عن ذكره في أموالهم ، كما تقدم في أول الزكاة ، وفي رواية الفضل بن العلاء  
افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من غنيمهم فتد على فقرهم . **قوله** ( تؤخذ من أغنيائهم ) استدل به على أن  
الامام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه ، فمن امتنع منها أخذت منه قهرا . **قوله** ( على  
فقرائهم ) استدل به لقول مالك وغيره إنه يكفي لإخراج الزكاة في صنف واحد ، وفيه بحث كما قال ابن دقيق العيد  
لاحتيال أن يكون ذكر الفقراء لكونهم الغالب في ذلك وللطابقة بينهم وبين الأغنياء ، وقال الخطابي : وقد يستدل  
به من لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يفضل من الدين الذي عليه قدر نصاب لأنه ليس بغنى إذا كان  
إخراج ماله مستحقا لغرمائه . **قوله** ( فإياك وكرائم أموالهم ) كرائم منصوب بفعل مضمحل لا يجوز إظهاره قال ابن  
قتيبة : ولا يجوز حذف الوار ، والكرائم جمع كريمة أى نفيسة ، ففيه ترك أخذ خيار المال ، والنسكة فيه أن  
الزكاة لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإصحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك كما تقدم البحث فيه . **قوله** ( واتق  
دعوة المظلوم ) أى تجنب الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم . وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ، والنسكة في  
ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم الإشارة إلى أن أخذها ظلم . وقال بعضهم : عطف واتق على عامل إياك المحذوف  
وجوبا ، فالتقدير اتق نفسك أن تعرض للكرائم . وأشار بالعطف إلى أن أخذ الكرائم ظلم ، ولكنه عم إشارة  
إلى التحرز عن الظلم مطلقا . **قوله** ( حجاب ) أى نيس لها صارف يصرفها ولا مانع ، والمراد أنها مقبولة وإن كان  
عاصيا كما جاء في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعا دعوة المظلوم مستجابة ، وإن كان فاجرا فجوره على نفسه ،  
وإسناده حسن ، وليس المراد أن الله تعالى حجابا يحجبه عن الناس . وقال الطبري : قوله «اتق دعوة المظلوم» تذييل  
لاشتائه على الظلم الخاص من أخذ الكرائم وعلى غيره ، وقوله «فانه ليس بفناء وبين الله حجاب» تعليل للاتقاء  
وتتمثيل للدعاء ، كمن يقصد دار السلطان منتظلا فلا يحجب ، وسيأتى لهذا مزيد في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى .  
قال ابن العربي : إلا أنه وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب : إما أن يجعل له  
ما طلب ، وإما أن يدخر له أفضل منه ، وإما أن يدفع عنه من سوء مثله . وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى ( أم من  
يجيب المضطر إذا دعاه ) بقوله تعالى ( فيكشف ما تدعون إليه إن شاء ) وفي الحديث أيضا الدعاء إلى التوحيد  
قبل القتال ، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها ، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة ، وقبول خبر  
الواحد ووجوب العمل به ، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله «من أغنيائهم» ، قاله عياض وفيه  
بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم ،  
وأن الفقير لا زكاة عليه ، وأن من ملك نصابا لا يعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير ،  
ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غنى والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى ، قال ابن دقيق  
العيد : وليس هذا البحث بالشديد القوة ، وقد تقدم أنه قول الحنفية . وقال البغوي : فيه أن المال إذا تلف قبل  
التمكّن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال وفيه نظر أيضا . ( تكميل ) : لم يقع في هذا الحديث ذكر  
الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم كان في آخر الأمر ، وأجاب ابن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة ،  
وتعقب بأنه يفضي إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث النبوية لاحتمال الزيادة والنقصان . وأجاب الكرمانى

بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ، ولهذا كررا في القرآن فن ثم لم يذكر الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الاسلام ، والسرف في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلا بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية ، والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه كما في المعصوب ، ويحتمل أنه حينئذ لم يكن شرع انتهى . وقال شيخنا شيخ الاسلام : إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء . كحديث ابن عمر « بني الاسلام على خمس ، فإذا كان في الدعاء إلى الاسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً ، وحديث ابن عمر أيضاً « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، وغير ذلك من الأحاديث ، قال : والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة : اعتقادي وهو الشهادة ، وبدني وهو الصلاة ، ومالي وهو الزكاة . اقتصر في الدعاء إلى الاسلام عليها لتفرع الركنين الآخرين عليها ، فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي ، وأيضا فكلية الاسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جبهة الانسان من حب المال ، فإذا أذن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها . والله أعلم

٦٤ - باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله [ ١٠٣ التوبة ] :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

١٤٩٧ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عمرو عن عبد الله بن أبي أوفى قال « كان النبي ﷺ

إذا أتاه قومٌ بصدقتهم قال : اللهم صل على آل فلان . فأتاه أبي بصدقته فقال : اللهم صل على آل أبي أوفى »

[ الحديث ١٤٩٧ - أطرافه في : ٤١٦٦ ، ٦٣٣٢ ، ٦٣٥٩ ]

**قوله** ( باب صلاة الامام ودعائه لصاحب الصدقة ، وقوله تعالى : خذ من أموالهم صدقة - الى قوله - سكن لهم ) قال الزين بن المنير : عطف الدعاء على الصلاة في الترجمة ليبين أن لفظ الصلاة ليس محتما بل غيره من الدعاء ينزل منزلته انتهى . ويؤيد عدم الانحصار في لفظ الصلاة ما أخرجه النسائي من حديث وائل بن حجر أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقاة حسنة في الزكاة اللهم بارك فيه وفي ليله ، وأما استدلاله بالآية لذلك فكأنه فهم من سياق الحديث مداومة النبي ﷺ على ذلك ، لحمله على امتثال الأمر في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ . وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ قال : ادع لهم . وقال ابن المنير في الحاشية : عبر المصنف في الترجمة بالإمام ليبطل شبهة أهل الردة في قولهم للصدیق : إنما قال الله لرسوله ﴿ وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ﴾ وهذا خاص بالرسول فأراد أن يبين أن كل إمام داخل في الخطاب . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي السكوني تابعي صغير لم يسمع من الصحابة إلا من ابن أبي أوفى ، قال شعبة : كان لا يدلس .

**قوله** ( عن عبد الله ) سيأتي في المغازي بلفظ « سمعت ابن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة » . **قوله** ( قال : اللهم صل على فلان ) في رواية غير أبي ذر : على آل فلان . **قوله** ( على آل أبي أوفى ) يريد أبا أوفى نفسه لأن الآل يطلق على ذات الشيء كقوله في قصة أبي موسى « لقد أوتى مزمارا من مزامير آل داود » وقيل : لا يقال ذلك إلا في حق

الرجل الجليل القدر ، واسم أبي أوفى هلقمة بن خالد بن الحارث الأسلمى شهد هو وابنه عبد اللهبيعة الرضوان تحت الحجر وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الانبياء وكرمه مالك والجمهور ، قال ابن التين : وهذا الحديث يكثر عليه ، وقد قال جماعة من العلماء : يدعو آخذ الصدقة للتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث ، وأجاب الخطابي عنه قديما بأن أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعو له ، فصلاة النبي ﷺ على أمته دعاء لهم بالمغفرة ، وصلاة أمته عليه دعاء له بزيادة القربى والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره انتهى . واستدل به على استحباب دعاء آخذ الزكاة لمعطيها ، وأوجه بعض أهل الظاهر وحكام المناطى وجهها لبعض الشافعية ، ونعقب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السعاة ، ولأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة ، وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصا به لكون صلاته سكنا لم بخلاف غيره

### ٦٥ - باب ما يستخرج من البحر

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، هو شئ دسره البحر وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الطحس ، فانما جعل النبي ﷺ في الركاز الطحس ، ليس في الذي يصاب في الماء ١٤٩٨ - وقال الليث : حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « ان رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار ، فدفعها اليه ، فخرج في البحر فلم يجد مركبا ، فأخذ خشبة ففقرها فأدخل فيها ألف دينار فرمى بها في البحر ، فخرج الرجل الذي كان أسلفه فإذا بالخشبة ، فأخذها لأهله حطباً - فذكر الحديث - فلما نشرها وجد المال »

[ الحديث ١٤٩٨ - أطرافه في : ٢٠٦٣ ، ٢٢٩١ ، ٢٤٠٤ ، ٢٤٣٠ ، ٢٧٣٤ ، ٦٧٦١ ]

قوله ( باب ما يستخرج من البحر ) أى هل تجب فيه الزكاة أو لا ؟ وإطلاق الاستخراج أعم من أن يكون بسهولة كما يوجد في الساحل ، أو بصعوبة كما يوجد بعد القوص ونحوه . قوله ( وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ليس العنبر بركاز ، إنما هو شئ دسره البحر ) اختلف في العنبر فقال الشافعي في كتاب السلم من الأم : أخبرني عدد من أئمة بخبره أنه نبات يخلق الله في جنبات البحر ، قال : وقيل إنه يأكله حوت فيموت فيلقيه البحر فيؤخذ فيشق بطنه فيخرج منه . وحكى ابن رستم عن محمد بن الحسن أنه ينبت في البحر بمنزلة الخشيش في البر ، وقيل هو شجر ينبت في البحر فيتكسر فيلقيه الموج الى الساحل ، وقيل يخرج من عين قاله ابن سينا ، قال : وما يحكى من أنه روث دابة أو قيؤها أو من زبد البحر بميد . وقال ابن البيطار في جامعه : هو روث دابة بحرية ، وقيل هو شئ ينبت في قعر البحر ، ثم حكى نحوه ما تقدم عن الشافعي . وأما الركاز فبكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره زاي سيأى تحقيقه في الباب الذى بعده ، ودسره أى دفعه ورى به الى الساحل ، وهذا التعليق وصله الشافعي قال د أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس ، فذكر مثله . وأخرجه البيهقي من طريقه ومن طريق يعقوب بن سفيان د حدثنا الحميدى وغيره عن ابن عيينة ، وصرح فيه بسماع أذينة له من ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه

عن وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار مثله ، وأذينة بمعجمة ونون مصغر تابعي ثقة . وقد جاء عن ابن عباس التوقف فيه فأخرج ابن أبي شيبة من طريق طاوس قال « سئل ابن عباس عن العنبر فقال : إن كان فيه شيء فففيه الخس ، ويجمع بين القواين بأنه كان يشك فيه ، ثم تبين له أن لا زكاة فيه فحزم بذلك . قوله ( وقال الحسن : في العنبر واللؤلؤ الخس ) وصله أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريقه بلفظ « انه كان يقول في العنبر الخس ، وكذلك اللؤلؤ » . قوله ( فانما جعل النبي ﷺ الخ ) سيأتي موصولا في الذي بعده ، وأراد بذلك الرد على ما قال الحسن . لأن الذي يستخرج من البحر لا يسمى في لغة العرب ركازا على ما سيأتي شرحه ، قال ابن القصار : ومفهوم الحديث أن غير الركاز لا خمس فيه ولا سيما اللؤلؤ والعنبر لانهما يتولدان من حيوان البحر فاشبهها السمك . انتهى . قوله ( وقال الليث الخ ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أورده ثم وصله في البيوع ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ووقع هنا في روايتنا من طريق أبي ذر معلقا ، وصله أبو ذر فقال « حدثنا علي بن وصيف حدثنا محمد بن غسان حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث به ، وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصديقي هذا الحديث رواه عاصم بن علي عن الليث ، فاعل البخاري إنما لم يسنده عنه لكونه ما سمعه منه ، أو لأنه تفرد به فلم يوافقه عليه أحد انتهى . والاول بعيد ، سلطنا ، لكن لم ينفرد به عاصم فقد اعترف أبو علي بذلك فقال في آخر كلامه « رواه محمد بن ربح عن الليث » . قلت : وكأنه لم يقف على الموضع الذي وصله فيه البخاري عن عبد الله بن صالح وبالله التوفيق . قال الاسماعيلي : ليس في هذا الحديث شيء يناسب الترجمة ، رجل اقترض قرضا فارتجع قرضه ، وكذا قال الداودي : حديث الخشب ليس من هذا الباب في شيء ، وأجاب أبو عبد الملك بأنه أشار به الى أن كل ما ألقاه البحر جاز أخذه ولا خمس فيه . وقال ابن المنير : موضع الاستشهاد منه أخذ الرجل الخشب على أنها حطب ، فاذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا فيستفاد منه إباحة ما يلفظه البحر من مثل ذلك مما نشأ في البحر أو عطب فاقطع ملك صاحبه ، وكذلك ما لم يتقدم عليه ملك لا حد من باب الأولى ، وكذلك ما يحتاج الى معاناة وتعب في استخراجه أيضا ، وقد فرق الأوزاعي بين ما يوجد في الساحل فيخمس أو في البحر بالفرض أو نحوه فلا شيء فيه ، وذهب الجمهور الى أنه لا يجب فيه شيء إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز كما أخرجه ابن أبي شيبة وكذا الزهري والحسن كما تقدم وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد

## ٦٦ - باب في الركاز الخس ، وقال مالك وإن إدريس : الركاز دفن الجاهلية ، في قليله وكثيره

الخس . وليس المعدن بركايز . وقد قال النبي ﷺ في المعدن جبار ، وفي الركاز الخس . وأخذ عمر بن عبد العزيز من المادين من كل مائتين خمسة . وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب فففيه الخس ، وما كان من أرض السلم فففيه الزكاة . وإن وجدت اللقطة في أرض العدو فمرقها ، وإن كانت من العدو فففيها الخس . وقال بعض الناس المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية ، لأنه يقال . أركز المعدن إذا خرج منه شيء . قيل له : قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثر نمرة أركزت . ثم ناقض وقال : لا بأس أن يسكرته فلا يؤدّي الخس

١٤٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن معبد بن المسيب وعن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « العجاء جبار ، البثر جبار ، والمدين جبار » ، وفي الرء كاز الخمس »

[ الحديث ١٤٩٩ - أطرافه في : ٣٣٥٥ ، ٦٩١٢ ، ٦٩١٣ ]

**قوله** ( باب في الركاز الخمس ) الركاز بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره ذاي المال المدفون مأخوذ من الرکز بفتح الراء يقال ركزه يركزه ركزا إذا دفنه فهو مركز ، وهذا متفق عليه ، واختلف في المعدن كما سيأتي . **قوله** ( وقال مالك وابن ادریس : الركاز دفن الجاهلية الخ ) أما قول مالك فرواه أبو عبيد في « كتاب الاموال » حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير عن مالك قال : المعدن بمنزلة الزرع ، تؤخذ منه الزكاة كما تؤخذ من الزرع حتى يحصد ، قال : وهذا ليس بركاز إنما الركاز دفن الجاهلية الذي يؤخذ من غير أن يطلب بمال ولا يتكلف له كثير عمل انتهى . وهكذا هو في سماعتنا من « الموطأ » ، رواية يحيى بن بكير ، لكن قال فيه « عن مالك عن بعض أهل العلم » ، وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فنقله ابن المنذر عنه كذلك وفيه عند أصحابه عنه اختلاف ، وقوله « دفن الجاهلية » بكسر الدال وسكون الفاء الشئ المدفون كذبح بمعنى مذبح ، وأما بالفتح فهو المصدر ولا يراد هنا . وأما ابن ادریس فقال ابن التين قال أبو ذر : يقال إن ابن اديس هو الشافعي ، ويقال عبد الله بن ادریس الأودي السكوني وهو أشبه ، كذا قال ، وقد جزم أبو زيد المروزي أحد الرواة عن الفربري بأنه الشافعي ، وتابعه البيهقي وجهور الأئمة ، ويؤيده أن ذلك وجد في عبارة الشافعي دون الأودي ، فروى البيهقي في « المعرفة » من طريق الربيع قال قال الشافعي : والركاز الذي فيه الخمس دفن الجاهلية ما وجد في غير ملك لأحد ، وأما قوله « في قليله وكثيره الخمس » فهو قوله في القديم كما نقله ابن المنذر واختاره ، وأما الجديد فقال : لا يجب فيه الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة ، والأول قول الجمهور كما نقله ابن المنذر أيضا وهو مقتضى ظاهر الحديث . **قوله** ( وقد قال النبي ﷺ : في المعدن جبار وفي الركاز الخمس ) أي فجار بينهما ، وهذا وصله في آخر الباب من حديث أبي هريرة ، وبأقي الكلام عليه . **قوله** ( واخذ عمر بن عبد العزيز من المعادن من كل مائتين خمسة ) وصله أبو عبيد في « كتاب الاموال » ، من طريق الثوري عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم نحوه ، وروى البيهقي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عمر بن عبد العزيز جعل المعدن بمنزلة الركاز يؤخذ منه الخمس ، ثم عقب بكتاب آخر لجعل فيه الزكاة . **قوله** ( وقال الحسن : ما كان من ركاز في أرض الحرب ففيه الخمس ، وما كان في أرض السلم ففيه الزكاة ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عاصم الأحول عنه بلفظ « إذا وجد الكنز في أرض العدو ففيه الخمس » ، وإذا وجد في أرض العرب ففيه الزكاة ، قال ابن المنذر : ولا أعلم أحدا فرق هذه التفرقة غير الحسن . **قوله** ( وان وجدت اللقطة في أرض العدو فعرفها وإن كانت من العدو ففيها الخمس ) لم أقف عليه موصولا وهو بمعنى ما تقدم عنه . **قوله** ( وقال بعض الناس : المعدن ركاز الخ ) قال ابن التين : المراد ببعض الناس أبو حنيفة . قلت : وهذا أول موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة ، ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من السكونيين من قال بذلك ، قال ابن بطال : ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز ، واحتج لهم بقول العرب : أركر الرجل إذا أصاب ركازا ، وهي قطع من الذهب تخرج من المعادن . والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف

فصح أنه غيره ، قال : وما ألزم به البخارى القائل المذكور قد يقال لمن وهب له الشيء أو ربح ربحا كثيرا أو أكثر ثمرة : أركزت حجة بالغة ، لأنه لا يلزم من الاشتراك في الأسماء الاشتراك في المعنى ، إلا إن أوجب ذلك من يجب التسليم له ، وقد أجمعوا على أن المال الموهوب لا يجب فيه الخس ، وإن كان يقال له أركز فكذا ذلك المعدن . وأما قوله : ثم ناقض ، إلى آخر كلامه فليس كما قال ، وإنما أجاز له أبو حنيفة أن يكتبه إذا كان محتاجا ، بمعنى أنه يتأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في النية فأجاز له أن يأخذ الخس لنفسه عوضا عن ذلك لا أنه أسقط الخس عن المعدن هـ . وقد نقل الطحاوى المسألة التي ذكرها ابن بطلال ونقل أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء ، وبهذا يتجه اعتراض البخارى . والفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز ، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة وما خفت زيد فيه . وقيل إنما جعل في الركاز الخس لأنه مال كافر فزل من وجده منزلة الغنائم فكان له أربعة أخماسه . وقال الزين بن المنير : كأن الركاز مأخوذ من أركزته في الأرض إذا غرزته فيها ، وأما المعدن فانه ينبت في الأرض بغير وضع واضح . هذه حقيقتهم ، فاذا افرقا في أصلهما فكذا في حكمهما . قوله ( المعجم جبار ) في رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة : العجم عظمها جبار ، وسيأتي في الديات مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى ، وسميت الهيمة عجم لأنها لا تتكلم . قوله ( والمعدن جبار ) أى هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلا للعمل في معدن مثلا فهلك فهو هدر ولا شيء على من استأجره ، وسيأتي بسطه في الديات . قوله ( وفي الركاز الخس ) قد تقدم ذكر الاختلاف في الركاز ، وأن الجمهور ذهبوا إلى أنه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلك أو مسجد فهو لقطه ، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذى وجده فهو له ، وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له وإلا فهو لمن تلقاه عنه إلى أن ينتهى الحال إلى من أحصى تلك الأرض ، قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : من قال من الفقهاء بأن في الركاز الخس إما مطلقا أو في أكثر الصور فهو أقرب إلى الحديث ، وخصه الشافعى أيضا بالذهب والفضة ، وقال الجمهور : لا يختص ، واختاره ابن المنذر . واختلفوا في مصرفه فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : مصرفه مصرف خمس النقي ، وهو اختيار المزنى . وقال الشافعى في أصح قوليه : مصرفه مصرف الزكاة . وعن أحد روايتان . وينبئ على ذلك ما إذا وجده ذى فعند الجمهور يخرج منه الخس وعند الشافعى لا يؤخذ منه شيء ، واتفقوا على أنه لا يشترط فيه الحول بل يجب إخراج الخس في الحال . وأغرب ابن العربى في شرح الترمذى ، فحكى عن الشافعى الاشتراط ، ولا يعرف ذلك في شيء من كتبه ولا من كتب أصحابه

٦٧ - باب قول الله تعالى [ ٦٠ التوبة ] : ﴿ والعاملين عليها ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام

١٥٠٠ - حديث يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل رسول الله ﷺ رجلا من الأنس على صدقات بني سليم يدعى ابن الأثيبه فلما جاء حابيه »

قوله ( باب قول الله تعالى ) ( والعاملين عليها ) ومحاسبة المصدقين مع الإمام ( قال ابن بطلال : اتفق العلماء على



أن العاملين عليها السعاة المتولون لقبض الصدقة وقال المهلب: حديث الباب أصل في محاسبة المؤمنين، وأن المحاسبة تصحيح أمانته. وقال ابن المنير في الحاشية: يحتمل أن يكون العامل المذكور صرف شيئا من الزكاة في مصارفه فحوسب على الحاصل والمصروف. قلت: والذي يظهر من مجموع الطرق أن سبب مطالبتهم بالمحاسبة ما وجد معه من جنس مال الصدقة وادعى أنه أهدى إليه. ثم أورد المصنف فيه طرفا من حديث أبي حميد في قصة ابن التثبية وفيه « فلما جاء حاسبه » وسيأتى الكلام عليه حيث ذكره المصنف مستوفى في الاحكام إن شاء الله تعالى. وابن التثبية المذكور اسمه عبد الله فيما ذكر ابن سعد وغيره، ولم أعرف اسم أمه. وقوله « على صدقات بني سليم، أفاد العسكري بأنه بعث على صدقات بني ذبيان، فلم له كان على القبييلتين. والتثبية بضم اللام وسكون المثناة بعدها موحدة من بني لثب حتى من الازد قاله ابن دريد، قيل إنها كانت أمه فعرف بها، وقيل التثبية بفتح اللام والمثناة

### ٦٨ - باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل

١٥٠١ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا يحيى عن شعبة حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناساً من غربة اجتروا المدينة، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا بإبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها. فقتلوا الراعي واستاقوا الذود. فأرسل رسول الله ﷺ فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم وتركهم بالحرّة يعصّون الحجارة ». تابعه أبو قلابة وحيد وثابت عن أنس

قوله (باب استعمال إبل الصدقة وألبانها لأبناء السبيل) قال ابن بطال: غرض المصنف في هذا الباب لإثبات وضع الصدقة في صنف واحد خلافا لمن قال يجب استيعاب الأصناف الثمانية، وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصتهم. على أنه ليس في الخبر أيضا أنه ملكهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للدواي، فاستنبط منه البخاري جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق، وأما تملك رقابها فلم يقع، وتقدير الترجمة استعمال إبل الصدقة وشرب ألبانها، فاكتفى عن التصريح بالشرب لوضوحه، فغاية ما يفهم من حديث الباب أن الإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة - دون الرقبة - صنفا دون صنف بحسب الاحتياج، على أنه ليس في الخبر أيضا تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئا لغير العريين، فليست الدلالة منه لذلك بظاهرة أصلا بخلاف ما ادعى ابن بطال أنه حجة قاطعة. قوله (تابعه أبو قلابة وحيد وثابت عن أنس) أما متابعة أبي قلابة فتقدمت في الطهارة، وأما متابعة حميد فوصلها مسلم والنسائي وابن خزيمة، وأما متابعة ثابت فوصلها المصنف في الطب. وقد سبق الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الطهارة

### ٦٩ - باب وسّم الإمام إبل الصدقة بيده

١٥٠٢ - **حديثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو الأوزاعي حدثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه قال « غدوت إلى رسول الله ﷺ بهدي الله بن أبي طلحة ليحنكه، فوافيته في يده الميسم يسّم إبل الصدقة »

قوله ( باب وسم الإمام إيل الصدقة بيده ) ذكر فيه طرفا من حديث أنس في قصة عبدالله بن أبي طلحة ، وفيه مقصود الباب . وسيأتي في الذبائح من وجه آخر عن أنس أنه رآه يسم غنما في آذانها ، ويأتي هناك النهي عن الوسم في الوجه . قوله في الاسناد ( حدثنا الوليد ) هو ابن مسلم ، وأبو عمرو هو الأوزاعي كما ثبت في رواية غير أبي زر . قوله ( وفي يده الميسم ) بوزن مفعل مكسور الاول وأصله موسم لان فاه واو لكتنها لما سكنت وكسر ما قبلها قلبت ياء . وهي الحديدة التي يوسم بها أي يعلم ، وهو نظير الخاتم . والحسكة فيه تمييزها ، وليردها من أخذها ومن التفطها ، ويعرفها صاحبها فلا يشتريها إذا تصدق بها مثلاً لثلاث يعود في صدقته . ولم أقف على تصريح بما كان مكتوباً على ميسم النبي ﷺ . إلا أن ابن الصباغ من الشافعية نقل إجماع الصحابة على أنه يكتب (١) في ميسم الزكاة ، أو صدقة . وفي حديث الباب حجة على من كره الوسم من الحنفية بالميسم لدخوله في عموم النهي عن المثلة ، وقد ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ فدل على أنه مخصوص من العموم المذكور للحاجة كالحلتان اللادى ، قال المهلب وغيره : في هذا الحديث أن للإمام أن يتخذ ميسماً وليس للناس أن يتخذوا نظيره ، وهو كالخاتم ، وفيه اعتناء الإمام بأموال الصدقة وتوليها بنفسه ، ويلتحق به جميع أمور المسلمين . وفيه جواز إبلام الحيوان للحاجة . وفيه قصد أهل الفضل لتحنيك المولود لاجل البركة (٢) . وفيه جواز تأخير القسمة لانها لو عجلت لاستغنى عن الوسم . وفيه مباشرة أعمال المهنة وترك الاستتابة فيها للرغبة في زيادة الأجر ونفي الكبر . والله أعلم

٧٠ - باب فرض صدقة الفطر . ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة

١٥٠٣ - حدثنا يحيى بن محمد بن السكن حدثنا محمد بن جهم حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة »

[ الحديث ١٥٠٣ - أطرافه في : ١٥٠٤ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٩ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ]

قوله ( باب فرض صدقة الفطر ) كذا للبسملي ، واقتصر الباقر على « باب » ، وما بعدم ، ولا في نعم وكتاب ، بدل باب ، وأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر من رمضان . وقال ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس ، مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخنقة . والاول أظهر . ويؤيده قوله في بعض طرق الحديث كما سيأتي « زكاة الفطر من رمضان » . قوله ( ورأى أبو العالية وعطاء وابن سيرين صدقة الفطر فريضة ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، ووصله ابن أبي شبة من طريق عاصم الأحول عن الآخرين . وإنما اقتصر البخاري على ذكر هؤلاء الثلاثة لكونهم صرحوا بفرضيتها ، وإلا فقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك ، لكن الحنفية

( ١ ) قال مصحح طبعة بولاق : في نسخة أخرى « كتب » بصيغة الماضي

( ٢ ) سبق غير مرة في الحاشية أن التماس البركة من النبي صلى الله عليه وسلم خاص به لا يقاس عليه غيره ، لما جعل الله في جسده من البركة ، بخلاف غيره فلا يجوز التماس البركة منه سداً للدرجة العرك وتأسياً بالصعابة فانهم لم يقلوا ذلك مع غيره ، وهم أعلم الناس بالسنة وأسبغهم الى كل خير رضي الله عنهم . والله أعلم

يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة . وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لأن ابراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الاصم قالان وجوبها نسخ ، واستدل بها بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عبادة قال « أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله ، وتعمق بأن في إسناده راوياً مجهولاً ، وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول ، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية ، وأولوا قوله « فرض » في الحديث بمعنى قدر ، قال ابن دقيق العبد : هو أصله في اللغة ، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب فاحمل عليه أولى انتهى . وبزيده تسميتها زكاة ، وقوله في الحديث « على كل حر وعبد » والتصريح بالأمر بها في حديث قيس بن سعد وغيره ، ولدخلها في عموم قوله تعالى ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ فينبى ﷺ نفا صيل ذلك ومن جعلها زكاة الفطر ، وقال الله تعالى ﴿ قد أفصح من تركي ﴾ وثبت أنها نزلت في زكاة الفطر ، وثبت في الصحيحين اثبات حقيقة الفلاح من اقتصر على الواجبات ، قيل وفيه نظر لأن الآية ( وذكر اسم ربه فصل ) فيلزم وجوب صلاة العيد ، ويحاج بأنه خرج بدليل عموم « من خمس لا يؤيدل القول لدى » . قوله ( حدثنا محمد بن جهم ) بالجيم والضاد المعجمة وزن جعفر ، وعمر بن نافع هو مولى ابن عمر ثقة ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في النهي عن الفزع . قوله ( زكاة الفطر ) زاد مسلم من رواية مالك عن نافع « من رمضان » ، واستدل به على أن وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان ، وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لأن الليل ليس محلاً للصوم ، وإنما يبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر ، والاول قول الثوري وأحمد وإسحق والشافعي في الجديد وإحدى الروايتين عن مالك ، والثاني قول أبي حنيفة والليث والشافعي في القديم والرواية الثانية عن مالك . ويقويه قوله في حديث الباب « وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » قال المازنى : قيل إن الخلاف يبنى على أن قوله « الفطر من رمضان » الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب ، أو الفطر الطارىء بعد فيكون بطلوع الفجر . وقال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لأن الإضافة إلى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضى إضافة هذه الزكاة إلى الفطر من رمضان ، وأما وقت الوجوب فيطلب من أمر آخر ، وسيأتى شئ من ذلك في « باب الصدقة قبل العيد » . قوله ( صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ) انتصب « صاعاً » على التمييز أو أنه مفعول ثان ، ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن نافع فزاد فيه السلت والزبيب ، فأما السلت فهو بضم المهملة وسكون اللام بعدها مثناة : نوع من الشعير ، وأما الزبيب فسيأتى ذكره في حديث أبي سعيد ، وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبد العزيز فيه بالوهم ، وسنذكر البحث في ذلك في الكلام على حديث أبي سعيد . قوله ( على العبد والحر ) ظاهره إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال : يجب على السيد أن يمكن العبد من الاكتساب لها كما يجب عليه أن يمكنه من الصلاة ، وخالفه أصحابه والناس واحتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً « ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر » أخرجه مسلم ، وفي رواية له « ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد تقدم من عند البخارى قريباً بغير الاستثناء ، ومقتضاه أنها على السيد ، وهل يجب عليه ابتداء

أو يجب على المبدئ يتحملها السيد ؟ وجهان للشافعية ، وإلى الثاني نحا البخاري كما سيأتي في الترجمة التي تلي هذه .  
**قوله** ( والذكر والابن ) ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر ، وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحق يجب على زوجها الحاقا بالنفقة ، وفيه نظر لأنهم قالوا إن أعسر وكانت الزوجة أمة وجبت فطرتها على السيد بخلاف النفقة فافترقا ، واتفقوا على أن المسلم لا يخرج عن زوجته الكافرة مع أن نفقتها تلزمه ، وإنما احتج الشافعي بما رواه من طريق محمد بن علي الباقر مرسلًا نحو حديث ابن عمر وزاد فيه « بمن تموتون » ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في إسناده ذكر علي وهو منقطع أيضا ، وأخرجه من حديث ابن عمر وإسناده ضعيف أيضا . **قوله** ( والصغير والكبير ) ظاهره وجوبها على الصغير ، لكن المخاطب عنه وليه فوجوبها على هذا في مال الصغير والا فملي من تلزمه نفقته وهذا قول الجمهور ، وقال محمد بن الحسن : هي على الأب مطلقا فان لم يكن له أب فلا شيء عليه ، وعن سعيد بن المسيب والحسن البصري لا يجب إلا على من صام . واستدل لما بحديث ابن عباس مرفوعا « صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث » ، أخرجه أبو داود . وأجيب بأن ذكر التطهير خرج على الغالب كما أنها يجب على من لم يذنب كمتحقق الصلاح أو من أسلم قبل غروب الشمس بالحفا ، ونقل ابن المنذر الإجماع على أنها لا يجب على الجنين قال : وكان أحمد يستحب ولا يوجب ، ونقل بعض الحنابلة رواية عنه بالإيجاب ، وبه قال ابن حزم لكن قيده بمائة وعشرين يوما من يوم حمل أمه به ، وتعقب بأن الحمل غير محقق وبأنه لا يسمى صغيراً لغة ولا عرفاً ، واستدل بقوله في حديث ابن عباس « طهرة للصائم » على أنها يجب على الفقير كما يجب على الغني ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي هريرة عند أحمد وفي حديث ثعلبة بن أبي صغير عند الدارقطني . وعن الحنفية لا يجب إلا على من ملك نصاباً ، ومقتضاه أنها لا يجب على الفقير على قاعدتهم في الفرق بين الغني والفقير واستدل لهم بحديث أبي هريرة المتقدم « لا صدقة إلا عن ظهر غني » ، واشترط الشافعي ومن تبعه أن يكون ذلك فاضلاً عن قوت يومه ومن تلزمه نفقته . وقال ابن بريزة : لم يدل دليل على اعتبار النصاب فيها لأنها زكاة بدنية لا مالية . **قوله** ( من المسلمين ) فيه رد على من زعم أن مالها تفرد بها وسيأتي بسط ذلك في الأبواب الذي بعده . **قوله** ( وأمر بها الخ ) استدلل بها على كراهة تأخيرها عن ذلك ، وحله ابن حزم على التعريم ، وسيأتي البحث في ذلك بعد أبواب

## ٧١ - باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين

١٥٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حرٍ أو عبيد ذكرٍ أو أنثى من المسلمين »

**قوله** ( باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ) ظاهره أنه يرى أنها يجب على العبد وإن كان سيده يتحملها عنه ، ويؤيده عطف الصغير عليه فإنها يجب عليه وإن كان الذي يخرجها غيره . **قوله** ( من المسلمين ) قال ابن عبد البر : لم تختلف الرواية عن مالك في هذه الزيادة ، إلا أن قتيبة بن سعيد رواه عن مالك بدونها ، وأطلق أبو قلابة الرقاشي ومحمد بن وضاح وابن الصلاح ومن تبعه أن مالها تفرد بها دون أصحاب نافع ، وهو متعقب برواية عمر  
٢ - ج ٣ ، ١٧ \* فتح الباري

ابن نافع المذكورة في الباب الذي قبله ، وكذا أخرجه مسلم من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع بهذه الزيادة ، وقال أبو عوانة في صحيحه : لم يقل فيه من المسلمين ، غير مالك والضحاك ورواية عمر بن نافع ترد عليه أيضا ، وقال أبو داود بعد أن أخرجه من طريق مالك وعمر بن نافع : رواه عبد الله العمري عن نافع فقال : على كل مسلم ، ورواه سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه : من المسلمين ، والمشهور عن عبيد الله ليس فيه من المسلمين ، انتهى . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق سعيد بن عبد الرحمن المذكورة ، وأخرج الدارقطني وابن الجارود طريق عبد الله العمري ، وقال الترمذي في الجامع ، بعد رواية مالك : رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وقال في العلل ، التي في آخر الجامع : روى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين ، وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على تحفظه انتهى . وهذه العبارة أولى من عبارته الأولى ، ولكن لا يدري من عني بذلك . وقال النووي في شرح مسلم : رواه ثقتان غير مالك عمر بن نافع والضحاك انتهى . وقد وقع لنا من رواية جماعة غيرهما منهم كثير بن فرقد عند الطحاوي والدارقطني والحاكم ويونس بن يزيد عند الطحاوي والمعلل بن اسماعيل عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي ليلى عند الدارقطني أخرجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ابن أبي ليلى وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وهذه الطريق ترد على أبي داود في إشارته إلى أن سعيد بن عبد الرحمن تفرد بهما عن عبيد الله بن عمر ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته حل لفظ ابن أبي ليلى على لفظ عبيد الله ، وقد اختلف فيه على أيوب أيضا كما اختلف على عبيد الله بن عمر : فذكر ابن عبد البر أن أحمد بن خالد ذكر عن بعض شيوخي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد عن أيوب فذكر فيه من المسلمين ، قال ابن عبد البر : وهو خطأ والمحفوظ فيه عن أيوب ليس فيه من المسلمين انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عبيد الله بن شاذب عن أيوب وقال فيه أيضا من المسلمين . وذكر شيخنا سراج الدين بن الملقن في شرحه تبعا لمغلطاي أن البيهقي أخرجه من طريق أيوب بن موسى وموسى بن عتبة ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن نافع وفيه الزيادة ، وقد تقدمت تصانيف البيهقي فلم أجد فيها هذه الزيادة من رواية أحد من هؤلاء الثلاثة . وفي الجلة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك ، لأنه لم يفتق على أيوب وعبيد الله في زيادتها ، وليس في الباقيين مثل يونس ، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال . واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر ومقتضاه أنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهو أمر متفق عليه ، وهل يخرجها عن غيره كستولده المسلمة مثلا ؟ نقل ابن المنذر فيه الاجماع على عدم الوجوب ، لكن فيه وجه للشافعية ورواية عن أحمد . وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر ؟ قال الجمهور : لا ، خلافا لعطاء والنخعي والثوري والحنفية وإسحق ، واستدلوا بعموم قوله : ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر ، وقد تقدم . وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام ، فعموم قوله : في عبده ، مخصوص بقوله : من المسلمين ، وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للخارجين لا للداخلين ، وظاهر الحديث يأباه لأن فيه العبد وكذا الصغير في رواية عمر بن نافع وهما ممن يخرج عنه ، فدل على أن صفة الاسلام لا تختص بالخارجين ، وبؤيده رواية الضحاك عند مسلم بلفظ : على كل نفس من المسلمين حر أو عبد ، الحديث وقال القرطبي : ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها

عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع . ويؤيده حديث أبي سعيد الآتي فإنه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه « عن كل صغير وكبير ، لكن لا بد من أن يكون بين المخرج وبين الغير ملازمة كما بين الصغير ووليّه والعبد وسيدّه والمرأة وزوجها . وقال الطيبي : قوله من المسلمين حال من العبد وما عطف عليه ، وتزيلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص ، فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين ، وأما كونها قيم وجبت وعلى من وجبت ؟ فيعلم من انصوص أخرى انتهى . ونقل ابن المنذر أن بعضهم احتج بما أخرجه من حديث ابن إسحق « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج عن أهل بيته حرم وعبدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق » قال : وابن عمر راوى الحديث ، وقد كان يخرج عن عبده الكافر ، وهو أعرف بمراد الحديث . وتعقب بأنه لو صح حمل على أنه كان يخرج عنهم تطوعاً ولا مانع منه ، واستدل بمضمون قوله من المسلمين على تناولها لأهل البادية خلافاً للزهري وربيعة والليث في قولهم إن زكاة الفطر تختص بالحاضرة ، وسنذكر بقية ما يتعلق بزكاة الفطر عن العبيد في أواخر أبواب صدقة الفطر إن شاء الله تعالى

### ٧٢ - باب صاع من شعير

١٥٠٥ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كنّا نطعم الصدقة صاعاً من شعير »

[ الحديث ١٥٠٥ - أطراعه في : ١٥٠٦ ، ١٥٠٨ ، ١٥١٠ ]

**قوله** ( باب صدقة الفطر صاع من شعير ) أورد فيه حديث أبي سعيد مختصراً من رواية سفيان وهو الثوري ، وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عنه تماماً ، وقد أخرجه ابن خزيمة عن الزعفراني عن قبيصة شيخ البخاري فيه تماماً وقوله فيه « كنّا نطعم الصدقة » اللام للمهد عن صدقة الفطر

### ٧٣ - باب صدقة الفطر صاعاً من طعام

١٥٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « كنّا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقطر أو صاعاً من زبيب »

**قوله** ( باب صدقة الفطر صاع من طعام ) في رواية غير أبي ذر « صاعاً » بالنصب ، ووجه الرفع ظاهر على أنه الخبر ، وأما النصب فبتقدير فعل الإخراج ، أي باب إخراج صدقة الفطر صاعاً من طعام ، أو على أنه خبر كان الذي حذف أو ذكر على سبيل الحكاية بما في لفظ الحديث . **قوله** ( صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير ) ظاهره أن الطعام غير الشعير وما ذكره ، وسيأتي البحث فيه بعد باب

### ٧٤ - باب صدقة الفطر صاعاً من تمر

١٥٠٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** الليث عن نافع أن عبد الله قال « أمر النبي ﷺ بزكاة الفطر

صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعير . قال عبدُ الله رضى اللهُ عنه : فجعلَ الناسُ عدلهُ مُدَّينٍ من حنطة »

قوله ( باب صدقة الفطر صاعاً من تمر ) كذا وقع عند أبي ذر بالنصب كرواية الجماعة . قوله ( حدثنا الليث عن نافع ) لم أره إلا بالنعنة ، وسامع الليث من نافع صحيح ، ولكن أخرجه الطحاوى والدارقطنى والحاكم وغيرهم من طريق يحيى بن بكير عن الليث عن كثير بن فرقد عن نافع وزاد فيه « من المسلمين ، كما تقدم ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الليث سمعه من نافع بدون هذه الزيادة ومن كثير بن فرقد عنه بها ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي الوليد عن الليث عن نافع في أول هذا الحديث « أن ابن عمر كان يقول : لا تجب في مال صدقة حتى يحول الحول عليه ، أن رسول الله ﷺ أمر بصدقة الفطر ، الحديث . قوله ( أمر ) استدلل به على الوجوب ، وفيه نظر لأنه يتعلق بالمقدار لا بأصل الإخراج . قوله ( قال عبد الله لجعل الناس عدله ) بكسر المهملة أى نظيره ، وقد تقدم القول على هذه المادة في « باب الصدقة من كسب طيب » . قوله ( مدين من حنطة ) أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله « الناس » الى معاوية ومن تبعه ، وقد وقع ذلك صريحاً في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ولفظه « صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر » ، قال ابن عمر : فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير ، وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر عن سفيان ، وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد الآتى بعده وهو أصرح منه . وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع قال فيه « فلما كان عمر كثرت الحنطة ، لجعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء » فقد حكم مسلم في كتاب التيميز على عبد العزيز فيه بالوهم وأوضح الرد عليه . وقال ابن عبد البر : قول ابن عيينة عندى أولى . وزعم الطحاوى أن الذى عدل عن ذلك عمر ثم عثمان وغيرهما فأخرج عن يسار ابن نمير أن عمر قال له « أنى أحلف لا أعطى قوماً ثم يبدو لى فأفعل ، فإذا رأيتنى فعلت ذلك فأطعم عنى عشرة صاعين لكل مسكين نصف صاع من حنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، ومن طريق أبي الأشعث قال : خطبنا عثمان فقال « أدوا زكاة الفطر مدين من حنطة ، وسيأتى بقية السلام على ذلك في الباب الذى بعده »

## ٧٥ - باب صاع من زبيب

١٥٠٨ - حدثنا عبدُ الله بنُ مُنِيرٍ سَمِعَ يَزِيدَ العَدَنِيَّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ حَدَّثَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعاً مِنْ طَمَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ : أَرَى مُدَّاً مِنْ هَذَا يَحْدِلُ مُدَّيْنِ »

قوله ( باب صاع من زبيب ) أى إجزائه ، وكان البخارى أراد بتفريق هذه التراجم الاشارة الى ترجيح التخيير في هذه الأنواع ، إلا أنه لم يذكر الاقط وهو ثابت في حديث أبي سعيد ، وكأنه لا يراه مجزئاً في حال وجدان غيره كقول أحمد ، وحملوا الحديث على أن من كان يخرج له كان قوته إذ ذاك أو لم يقدر على غيره ، وظاهر الحديث بخلافه ، وعند الشافعية فيه خلاف ، وزعم الماوردى أنه يختص بأهل البادية وأما الحاضرة فلا يجرى عنهم

بلا خلاف ، وتعقبه النوى في شرح المذهب ، وقال : قطع الجمهور بأن الخلاف في الجميع . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن أبي سعيد ) تقدم في رواية مالك بلفظ : أنه سمع أبا سعيد ، . قوله ( كنا نعطها ) أى زكاة الفطر . قوله ( في زمان النبي ﷺ ) هذا حكمه الرفع لإضافته الى زمنه ﷺ فيه إشمار باطلاعه ﷺ على ذلك وتقريره له ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره وهو الأمر بقبضها وتفريقها . قوله ( صاعا من طعام أو صاعا من تمر ) هذا يقتضى المقارنة بين الطعام وبين ما ذكر بعده ، وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له قال : ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات والحنطة أعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف « أو » الفاصلة ، وقال هو وغيره : وقد كانت لفظه « الطعام » تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب الى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه ، لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال : ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد « صاعا من طعام » حجة لمن قال صاعا من حنطة ، وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسره ، ثم أورد طريق حفص ابن ميسرة المذكورة في الباب الذى بلى هذا وهى ظاهرة فيما قال ولفظه « كننا نخرج صاعا من طعام » ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر ، وأخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه « ولا يخرج غيره » ، قال وفي قوله « فلما جاء معاوية وجاءت السمراء » دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا ، فدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجوداً ؟ انتهى كلامه . وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما من طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكروا عنده صدقة رمضان فقال « لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ : صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط » فقال له رجل من القوم : أو مدين من قح ، فقال : لا تلك قيمة معاوية مطوية لا أقبلها ولا أعمل بها ، قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدرى بمن الوهم ، وقوله « فقال رجل الخ » دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبر أنهم كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله ﷺ صاعا لما كان الرجل يقول له : أو مدين من قح ، وقد أشار أبو داود الى رواية ابن إسحق هذه وقال : ان ذكر الحنطة فيه غير محفوظ ، وذكر أن معاوية بن هشام روى في هذا الحديث عن سفيان « نصف صاع من بر » وهو وهم وإن ابن عيينة حدث به عن ابن مجلان عن عياض فزاد فيه « أو صاعا من دقيق » ، وأنهم انكروا عليه فكرهه ، قال أبو داود : وذكر الدقيق وهم من ابن عيينة . وأخرج ابن خزيمة أيضا من طريق فضيل ابن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال « لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة » ، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبي سعيد « كننا نخرج من ثلاثة أصناف : صاعا من تمر ، أو صاعا من أقط ، أو صاعا من شعير » ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة . وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الحنطة ، فيحتمل أن تكون الذرة فانه المعروف عند أهل الحجاز الآن وهى قوت غالب لهم . وقد روى الجوزقى من طريق ابن مجلان عن عياض في حديث أبي سعيد « صاعا من تمر ، صاعا من سلت أو ذرة » ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون قوله « صاعا من شعير الخ » بعد قوله



«صاعا من طعام»، من باب عطف الخاص على العام، لكن محل العطف أن يكون الخاص أشرف، وليس الأمر هنا كذلك. وقال ابن المنذر أيضا: لا نعلم في القمح خبرا ثابتا عن النبي ﷺ يعتمد عليه، ولم يكن البر بالمدينة ذلك الوقت إلا الشيء اليسير منه، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير، وهم الأئمة، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم. ثم اسند عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطرة نصف صاع من قمح انتهى. وهذا مصير منه إلى اختيار ما ذهب إليه الحنفية، لكن حديث أبي سعيد دال على أنه لم يوافق على ذلك، وكذلك ابن عمر، فلا إجماع في المسألة خلافا للطحاوي. وكأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع ما يخالفها في القيمة دل على أن المراد لإخراج هذا المقدار من أي جنس كان، فلا فرق بين الحنطة وغيرها. هذه حجة الشافعي ومن تبعه، وأما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناء منه على أن قيم ما عدا الحنطة متساوية، وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن، لكن يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا ينضب، وربما لزم في بعض الأحيان لإخراج أصح من حنطة، ويدل على أنهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر القرباني في «كتاب صدقة الفطر»، أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم بإخراج زكاة الفطر وبين لهم أنها صاع من تمر، إلى أن قال: أو نصف صاع من بر. قال: فلما جاء على ورأى رخص أسعارهم قال: اجعلوها صاعا من كل، فدل على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك، ونظر أبو سعيد إلى الكيل كما سيأتي. ومن عجيب تأويله قوله: إن أبا سعيد ما كان يعرف القمح في الفطرة، وإن الخبر الذي جاء فيه أنه كان يخرج صاعا أنه كان يخرج النصف الثاني تطوعا، وأن قوله في حديث ابن عمر «لجعل الناس عدله مدين من حنطة». أن المراد بالناس الصحابة، فيكون إجماعا. وكذا قوله في حديث أبي سعيد عند أبي داود «فأخذ التمر بذلك»، وأما قول الطحاوي: إن أبا سعيد كان يخرج النصف الآخر تطوعا فلا يخفى تكلفه. والله أعلم.

قوله (فلما جاء معاوية) زاد مسلم في روايته «فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية حاجا أو معتمرا فحكم الناس على المنبر، وزاد ابن خزيمة «وهو يومئذ خليفة». قوله (وجاءت السمراء) أي القمح الشامي. قوله (يعدل مدين) في رواية مسلم «أرى مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر، وزاد «قال أبو سعيد: أما أنا فلا أزال أخرجه أبدا ما عشت، وله من طريق ابن عجلان عن عياض «فانكر ذلك أبو سعيد وقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ، ولابن داود من هذا الوجه «لا أخرج أبدا إلا صاعا، ولدارقطني وابن خزيمة والحاكم «فقال له رجل: مدين من قمح، فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها، وقد تقدم ذكر هذه الرواية وما فيها. ولابن خزيمة «وكان ذلك أول ما ذكر الناس المدين، وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر وعثمان إلا أن يحمل على أنه كان لم يطلع على ذلك من قصتهما، قال النووي: تمسك بقول معاوية من قال بالمدين من الحنطة، وفيه نظر، لأنه فعل صحابي قد خالفه فيه أبو سعيد وغيره من الصحابة ممن هو أطول حجة منه وأعلم بحال النبي ﷺ، وقد صرح معاوية بأنه رأى رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ. وفي حديث أبي سعيد ما كان عليه من شدة الاتباع والنسك بالآثار وترك العدول إلى الاجتهاد مع وجود النص، وفي صنيع معاوية وموافقة الناس له دلالة على جواز الاجتهاد، وهو محمود، لكنه مع وجود النص فاسد الاعتبار

## ٧٦ - باب الصدقة قبل العيد

١٥٠٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** حفص **بن** ميسرة **حدثنا** موسى **بن** عتبة **عن** نافع **عن** ابن عمر **رضي** الله **عنهما** « أن النبي **ﷺ** أمر **ب**زكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة »

١٥١٠ - **حدثنا** معاذ **بن** فضالة **حدثنا** أبو عمر **عن** زيد **عن** عياض **بن** عبد الله **بن** سعيد **عن** أبي سعيد **الخدري** **رضي** الله **عنه** قال « كنا نخرج في عهد رسول الله **ﷺ** يوم الفطر صاعاً من طعام - قال أبو سعيد - وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر »

قوله ( باب الصدقة قبل العيد ) قال ابن التين : أى قبل خروج الناس إلى صلاة العيد ، وبعد صلاة الفجر . وقال ابن عينة في تفسيره : عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته ، فإن الله يقول ( قد أفلق من تركي وذكر اسم ربه فله ) . ولابن خزيمة من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده (١) « أن رسول الله **ﷺ** سئل عن هذه الآية فقال : نزلت في زكاة الفطر ، ثم أخرج المصنف في الباب حديث ابن عمر ، وقد تقدم مطولاً في الباب الأول . وحديث أبي سعيد وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . وقوله في الاسناد : **حدثنا** أبو عمر ، هو حفص بن ميسرة ، وزيد هو ابن أسلم . ودل حديث ابن عمر على أن المراد بقوله « يوم الفطر » أى أوله ، وهو ما بين صلاة الصبح إلى صلاة العيد . وحمل الشافعي التقييد بقيل صلاة العيد على الاستحباب لصدق اليوم على جميع النهار ، وقد رواه أبو معشر عن نافع عن ابن عمر بلفظ « كان يأمرنا أن نخرجها قبل أن نصلي ، فإذا انصرف قسمه بينهم وقال : أغنؤهم عن الطلب » أخرجه سعيد بن منصور ، ولكن أبو معشر ضعيف . وهم ابن العربي في عزو هذه الزيادة لمسلم ، وسيأتي بقرينة حكم هذه المسألة في الباب الذي يليه

## ٧٧ - باب صدقة الفطر على الحر والمملوك

وقال الزهري في الملوكين للتجارة : يُزكى في التجارة ، ويُزكى في الفطر

١٥١١ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد **بن** زيد **حدثنا** أيوب **عن** نافع **عن** ابن عمر **رضي** الله **عنهما** قال « فرض النبي **ﷺ** صدقة الفطر - أو قال : رمضان - على الذكّر والأنثى والحرّ والمملوك صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، فمدّل الناس به نصف صاع من بُرٍّ ، فكان ابن عمر **رضي** الله **عنهما** يعطى التمر ، فأعوز أهل المدينة من التمر فأعطى شعيراً ، فكان ابن عمر يعطى عن الصغير والكبير حتى إن كان يعطى عن بَنِي . وكان ابن عمر **رضي** الله **عنهما** يعطيهما الذين يقبلونهما . وكانوا يعطون قبل الفطر يوماً أو يومين »

قوله ( باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ) قيل : هذه الترجمة تكرار لما تقدم من قوله « باب صدقة الفطر على المملوك وغيره من المسلمين » وأجاب ابن رشيد باحتمالين : أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله

(١) هذا الحديث ضممت الاسناد ، لأن كثيراً ما ضعف جداً عند أهل الحديث

« والمملوك ، لمفهوم قوله » من المسلمين ، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس ، وعلى كل تقدير فيستوى في ذلك مسلمهم وكافرهم . وقال الزين بن المنذر : غرضه من الأولى أن الصدقة لا تخرج عن كافر ، ولهذا قيدها بقوله » من المسلمين ، ، وغرضه من هذه تمييز من يجب عليه أو عنه بعد وجود الشرط المذكور ولذلك استغنى عن ذكره فيها . قوله ( وقال الزهري الخ ) وصله ابن المنذر في كتابه الكبير ولم أقف على إسناده ، وذكر بعضه أبو عبيد في « كتاب الأموال ، قال » حدثنا عبد الله بن صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : ليس على المملوك زكاة ولا يزكى عنه سيده إلا زكاة الفطر ، وما نقله المصنف عن الزهري هو قول الجمهور ، وقال النخعي والثوري والحنفية : لا يزم السيد زكاة الفطر عن عبيد التجارة لأن عليه فيهم الزكاة ، ولا يجب في مال واحد زكاتان . قوله ( فكان ابن عمر يعطى التمر ) في رواية مالك في الموطأ عن نافع « كان ابن عمر لا يخرج إلا التمر في زكاة الفطر ، إلا مرة واحدة فانه أخرج شعيرا ، ولابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « كان ابن عمر إذا أعطى أعطى التمر إلا عاما واحدا . » قوله ( فأعوز ) بالمهمل والزاي أى احتاج ، يقال أعوزني الشيء إذا احتجت إليه فلم أقدر عليه . وفيه دلالة على أن التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر ، وقد روى جعفر الغرياني من طريق أبي مجلز قال « قلت لابن عمر : قد أوسع الله ، والبر أفضل من التمر ، أفلا تعطى البر ؟ قال : لا أعطى إلا كما كان يعطى أصحابي ، ويستنبط من ذلك أنهم كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي يقات بها لأن التمر أعلى من غيره مما ذكر في حديث أبي سعيد وإن كان ابن عمر فهم منه خصوصية التمر بذلك والله أعلم . » قوله ( حتى إن كان يعطى عن بني ) زاد في نسخة الصفاني « قال أبو عبد الله : يعنى بنى نافع » قال السكرماني : روى بفتح أن وكسرها ، وشرط المفتوحة قد وشرط المكسورة اللام فاما أن يحمل على الحذف أو تكون أن مصدرية وكان زائدة . وقول نافع هذا هو شاهد الترجمة ، وجه الدلالة منه أن ابن عمر راوى الحديث فهو أعلم بالمراد منه من غيره ، وأولاد نافع إن كان رزقهم وهو بعد في الرق فلا إشكال ، وإن كان رزقهم بعد أن أعتق فلعن ذلك كان من ابن عمر على سبيل التبرع ، أو كان يرى وجوبها على جميع من يملكه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه . وقد روى البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن نافع « أن ابن عمر كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وغير أرضه ، وعن كل إنسان يعوله من صغير وكبير ، وعن رقيق امرأته ، وكان له مكاتب فكان لا يؤدي عنه ، وروى ابن المنذر من طريق ابن إسحق قال « حدثني نافع أن ابن عمر كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرهم وعبيدهم صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق ، وهذا يقوى بحث ابن رشيد المتقدم ، وقد حمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعا . » قوله ( وكان ابن عمر يعطى للذين يقبلونها ) أى الذى ينصبه الإمام لقبضا ، وبه جزم ابن بطال . وقال ابن التيمي : معناه من قال أنا فقير . والاول أظهر . ويؤيده ما وقع في نسخة الصفاني عقب الحديث « قال أبو عبد الله هو المصنف : كانوا يعطون للجميع لا للفقراء . » وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب « قلت متى كان ابن عمر يعطى ؟ قال : إذا قعد العامل . قلت متى بقعد العامل ؟ قال قبل الفطر بيوم أو يومين . » ولما كان في الموطأ ، عن نافع « أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر الى الذى يجمع عنده قبل الفطر بيومين أو ثلاثة ، وأخرجه الشافعي عنه وقال : هذا حسن ، وأنا أستحبّه - يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر - انتهى . ويدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخارى في الوكالة وغيرها عن أبي هريرة قال « وكلفني رسول الله

ﷺ يحفظ زكاة رمضان ، الحديث . وفيه أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر ، فدل على أنهم كانوا يعملونها . وعكسه الجوزقي فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للامرين

## ٧٨ - باب صدقة الفطر على الصغير والكبير

١٥١٢ - **حديث** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

« فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفَطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ »

**قوله** ( باب صدقة الفطر على الصغير والكبير ) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق يحيى وهو القاطن عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى عن نافع عنه ، وقد تقدم الكلام عليه

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الزكاة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنين وسبعين حديثا ، الموصول منها مائة حديث وتسعة عشر حديثا ، والبقية متابعة ومعلقة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث سواء . والخالص اثنان وسبعون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى سبعة عشر حديثا وهي حديث أبي ذر مع عثمان ومعاوية ، وحديث ابن عمر في ذم الذي يكثر ، وحديث أبي هريرة لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ، ، وحديث عدي ابن حاتم جاء رجلان أحدهما يشكو العيلة ، ، وحديث عائشة دأبنا أسرع لحوقا بك ، ، وحديث معن بن يزيد في الصدقة على الولد ، وحديث أبي بكر الصديق في إثباته بماله ، وحديث أبي هريرة خير الصدقة عن ظهر غنى ، ، وحديث أنس عن أبي بكر في الزكاة ، وحديث ابن عمر لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، ، وحديث أبي سعيد في قصة زينب امرأة ابن مسعود ، وحديث أبي لاس في ركوب إبل الصدقة ، وحديث الزبير لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطط به ، ، وحديث سهل بن سعد وأحد جبل يحبنا ونحبه ، ، وحديث ابن عمر وفيما سقت السماء العشر ، ، وحديث الفضل بن عباس في الصلاة في الكعبة ، وحديث أبي هريرة في قصة الرجل من بني إسرائيل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثرا منها أثر عمر في قوله لحكيم بن حزام لما أبى أن يأخذ حقه من النبي . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٥ - كتاب الحج

١ - باب وجوب الحج وفضله . وقول الله [ ٩٧ آل عمران ] .

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ فَتَىٰ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾

١٥١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ الْفَضْلُ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِهِ ، فَجَمَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَجَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ الْفَضْلُ إِلَى الشَّقِّ الْآخَرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَدْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا لَا يَثْبُتُ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ »

[ الحديث ١٥١٣ - أطرافه في : ١٨٥٤ ، ١٨٥٥ ، ٤٣٩٩ ، ٦٧٢٨ ]

**قوله** ( باب وجوب الحج وفضله ، وقول الله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) كذا لأبي ذر ، وسقط لغيره البسملة وباب ، ول بعضهم قوله « وقول الله ، وفي رواية الاصيل وكتاب المناسك » . وقدم المصنف الحج على الصيام لمناسبة لطيفة تقدم ذكرهما في المقدمة . ورتبه على مقاصد متناسبة : فبدأ بما يتعلق بالمواقيت ، ثم بدخول مكة وما معها ثم بصفة الحج ، ثم بأحكام العمرة ، ثم بمحرمات الإحرام ، ثم بفضل المدينة . ومناسبة هذا الترتيب غير خفية على الفطن . وأصل الحج في اللغة القصد ، وقال الخليل : كثرة القصد إلى معظم . وفي الشرع القصد إلى البيت الحرام بأعمال مخصوصة . وهو بفتح الميم وبكسرهما لغتان ، نقل الطبري أن الكسر لغة أهل نجد والفتح لغيرهم ، ونقل عن حسين الجعفي أن الفتح الاسم والكسر المصدر ، وعن غيره عكسه . ووجوب الحج معلوم من الدين بالضرورة . وأجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لعارض كالنذر . واختلف هل هو على الفور أو التراخي ؟ وهو مشهور . وفي وقت ابتداء فرضه فقيل : قبل الهجرة وهو شاذ . وقيل بعدها . ثم اختلف في سنته فالجمهور على أنها سنة ست لأنها نزل فيها قوله تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وهذا يثبت على أن المراد بالاتمام ابتداء الفرض ، ويؤيده قراءة علقمة وسروق وإبراهيم النخعي بلفظ « وأقيموا » أخرجه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم ، وقيل المراد بالإتمام الإكمال بعد الشروع ، وهذا يقتضي تقدم فرضه قبل ذلك . وقد وقع في قصة ضمام ذكر الأمر بالحج ، وكان قدومه على ما ذكر الواقدي سنة خمس ، وهذا يدل - إن ثبت - على تقدمه على سنة خمس أو وقوعه فيها ، وسيأتي مزيد بسط في الكلام على هذه المسألة في أول الكلام على العمرة . وأما فضله فمشهور ولا سيما في الوعيد على تركه في الآية ، وسيأتي في باب مفرد . ولكن لم يورد المصنف في الباب غير حديث الحثمية ، وشاهد الترجمة منه خفي ، وكأنه أراد إثبات فضله من جهة تأكيد الأمر

به بحيث ان العاجز عن الحركة اليه يلزمه أن يستنذب غيره ولا يعذر بترك ذلك ، وسيأتى الكلام على حديث الخثعمية والاختلاف في إسناده على الزهري في أواخر محرمات الإحرام . والمراد منه هنا تفسير الاستطاعة المذكورة في الآية . وأنها لا تختص بالزاد والراحلة بل تتعلق بالمال والبدن ، لأنها لو اختلفت للزم المعضوب أن يشد على الراحلة ولو شق عليه ، قال ابن المنذر : لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة ، والآية الكريمة عامة ليست بمحلة فلا تقتصر الى بيان ، وكأنه كلف كل مستطيع قدر مال أو بدن ، وسيأتى بيان الاختلاف في ذلك في الكلام على الحديث المذكور إن شاء الله تعالى . ( تقسيم ) : الناس قسمان ، من يجب عليه الحج ومن لا يجب ، الثاني العبد وغير المكلف وغير المستطيع . ومن لا يجب عليه إما أن يجزئه المأني به أو لا ، الثاني العبد وغير المكلف . والمستطيع إما أن تصح مباشرته منه أو لا . الثاني غير المميز . ومن لا تصح مباشرته إما أن يباشر عنه غيره أو لا ، الثاني الكافر . فتبين أنه لا يشترط لصحة الحج إلا الاسلام

## ٢ - باب قول الله تعالى [ ٢٧ الحج ] :

﴿ يَا تَوْكُ رَجُلًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ . (لِجَاجَا : الطَّرِيقُ الْوَاسِعَةُ

١٥١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْكَبُ رَاحَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ يُرِلُّ حَتَّى تَسْتَوِيَ بِهِ قَائِمَةً »

١٥١٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ سَمِعَ عَطَاءَ يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ إِبْرَاهِمَ لَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ » . رواه أنس وابن عباس رضي الله عنهم

قوله ( باب قول الله تعالى يا توك رجلاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ) قيل إن المصنف أراد أن الراحلة ليست شرطاً للوجوب ، وقال ابن القصار : في الآية دليل قاطع لمالك أن الراحلة ليست من شرط السبيل ، فإن المخالف يزعم أن الحج لا يجب على الراجل وهو خلاف الآية انتهى وفيه نظر ، وقد روى الطبري من طريق عمر بن ذر قال : قال بجاهد كانوا لا يركبون فانزل الله ( يا توك رجلاً وعلى كل ضامر ) فأمرهم بالزاد ورخص لهم في الركوب والمتجر . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس : ما فاتني شيء أشد على أن لا أكون حججت ماشياً لأن الله يقول ( يا توك رجلاً وعلى كل ضامر ) فبدأ بالرجال قبل الركبان . قوله ( لِجَاجَا الطَّرِيقُ الْوَاسِعَةُ ) قال يحيى الفراء في المعاني ، في سورة نوح : قوله لِجَاجَا واحدها فج وهي الطريق الواسعة . واعترضه الاسماعيل فقال : يقال الفج الطريق بين الجبلين ، فإذا لم يكن كذلك لم يسم الطريق لجاً ، كذا قال وهو قول بعض أهل اللغة . وجزم أبو عبيد ثم الأزهري بأن الفج الطريق الواسع ، وقد نقل صاحب المحكم ، أن الفج الطريق الواسع في جبل أو في قبل جبل ، وهو أوسع من الشعب . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( لِجَاجَا ) يقول طرقاً مختلفة . ومن طريق شعبة عن قتادة قال : طرقاً وأعلاماً .

وقال أبو عبيدة في (المجاز) : فج عميق أى بعيد القمر ، وهذا تفسير العميق يقال بئر عميقة القمر أى بعيدة القمر . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في إلهلال رسول الله ﷺ حين استوت به راحلته ، وحديث جابر نحوه ، وسيأتى السلام عليه بعد أبواب ، وعرضه منه الرد على من زعم أن الحج ماشياً أفضل لتقديمه في الذكر على الراكب فيبين أنه لو كان أفضل لفعله النبي ﷺ بدليل أنه لم يحرم حتى استوت به راحلته ، ذكر ذلك ابن المنير في الحاشية . وقال غيره : مناسبة الحديث للآية أن ذا الخليفة فج عميق والركوب مناسب لقوله وعلى كل ضامر . وقال الاسماعيلي : ليس في الحديثين شيء مما ترجم الباب به ، ورد بأن فيهما الإشارة إلى أن الركوب أفضل فيؤخذ منه جواز المشى . قوله (رواه أنس وابن عباس) أى إلهلاله بعد ما استوت به راحلته ، وسيأتى حديث أنس موصولاً في باب من بات بذى الخليفة حتى أصبح ، وحديث ابن عباس قبله في باب ما يلبس المحرم من الثياب ، في أثناء حديث . قال ابن المنذر : اختلف في الركوب والمشى للحجاج أيهما أفضل ؟ فقال الجمهور : الركوب أفضل لفعله النبي ﷺ ولكونه أعون على الدعاء والابتهال ولما فيه من المنفعة ، وقال إسحق بن راهويه : المشى أفضل لما فيه من التعب . ويحتمل أن يقال : يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص فالله أعلم . (تفنيه) : أحمد بن عيسى شيخ المصنف في حديث ابن عمر وقع هكذا في رواية أبي ذر ووافقه أبو على الشبوي وأهمله الباقون ، وإبراهيم شيخه في حديث جابر وقع مهملاً الأكثر وفي رواية أبي ذر حدثنا إبراهيم بن موسى الرازي وهو الحافظ المعروف بالفراء الصغير

### ٣ - باب الحج على الرّحل

١٥١٦ - وقال أبانٌ حدثنا مالك بن دينار عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها « أن النبي ﷺ بعث معها أخاها عبد الرحمن فأعمرها من التمتع ، وحملها على قتب »  
وقال عمر رضى الله عنه : شدوا الرّحال في الحج ، فإنه أحد الجهادين

١٥١٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عذرة بن ثابت عن ثمامة بن عبيد الله بن أنس قال « حج أنس على رّحل ، ولم يكن شحيحاً ، وحدث أن رسول الله ﷺ حج على رّحل وكانت زاملته »

١٥١٨ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا أيمن بن نابل حدثنا القاسم بن محمد « عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : يا رسول الله اعتمرتم ولم أعتمر . فقال : يا عبد الرحمن ، اذهب بأخيك فأعمرها من التمتع . فأحفظها على ناقة ، فأعتمرت »

قوله ( باب الحج على الرّحل ) بفتح الراء وسكون المهملة وهو للبعير كالسرج للفرس أشار بهذا إلى أن التقشف أفضل من الترفه . قوله ( وقال أبان ) هو ابن يزيد العطار ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق ورواها أبو نعيم في المستخرج من طريق حرمي بن حفص عن أبان بن يزيد العطار به ، وسمناه بعلو في فوائد أبي العباس بن نجيع ، ولم يخرج البخاري لما لك بن دينار وهو الزاهد المشهور البصري غير هذا الحديث الواحد

المعلق والغرض منه قوله فيه ، وحملها على قتب ، وهو بفتح القاف والمثناة بعدها موحدة رحل صغير على قدر السنام وقد ذكره في آخر الباب موصولا بلفظ ، فأحبتها ، أى أردفها على الحقيقة وهى الزنار الذى يجعل فى مؤخر القتب . فقوله فى رواية أبان ، على قتب ، أى حملها على مؤخر قتب ، والحاصل أنه أردفها وكان هو على قتب . فإن القصة واحدة . وسيأتى بسط القول فى اعتبار عائشة من التنعيم فى أبواب العمرة . قوله ( وقال عمر شدوا الرحال فى الحج فإنه أحد الجهادين ) - وله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم التخمي عن عابس بن ربيعة وهو بموحدة ومهمة أنه سمع عمر يقول وهو يخاطب « إذا وضعتم السروج فشدوا الرحال إلى الحج والعمرة فإنه أحد الجهادين ، ومعناه إذا فرغتم من الغزو لحجوا واعتمروا . وتسمية الحج جهادا لما من باب التغليب أو على الحقيقة ، والمراد جهاد النفس لما فيه من إدخال المشقة على البدن والمال ، وسيأتى فى ثانى أحاديث الباب الذى بعده ما يؤيده .

**قوله** ( حدثنا محمد بن أبى بكر هو المقدمى ) كذا وقع فى رواية أبى ذر ، ولغيره . وقال محمد بن أبى بكر ، وقد وصله الإسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى والحسن بن سفيان وغيرهما قالوا : حدثنا محمد بن أبى بكر به . وعذرة بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها راء تأنيث عزز وهو المنع ومنه قوله تعالى ( ويعزروه ) ، ورجال هذا الاسناد كلهم بصريون . وقد أنكره على بن المدينى لما سئل عنه فقال : ليس هذا من حديث يزيد بن زريع والله أعلم . **قوله** ( وكانت زاملته ) أى الراحلة التى ركها ، وهى وإن لم يجر لها ذكر لكن دل عليها ذكر الرحل ، والزاملة البعير الذى يحمل عليه الطعام والمتاع ، من الزمل وهو الحمل ، والمراد أنه لم تكن معه زاملة تحمل طعامه ومتاعه بل كان ذلك محمولا معه على راحلته وكانت هى الراحلة والزاملة . وروى سعيد بن منصور من طريق هشام بن عروة قال : كان الناس يحجون وتحتمهم أزودتهم ، وكان أول من حج على رحل وليس تحته شئ عثمان بن عفان ، وقوله فيه ، ولم يكن شحيحا ، إشارة إلى أنه فعل ذلك تواضعا واتباعا لا عن قلة وبخل . وقد روى ابن ماجه هذا الحديث بلفظ آخر لكن إسناده ضعيف فذكر بعد قوله ، على رحل رث وقطيفة تساوى أربعة دراهم - ثم قال : اللهم حجة لا وباء فيها ولا سممة . . **قوله** ( حدثنا عمرو ) هو ابن على الفلاس ، وأبو عاصم هو النبيل شيخ البخارى ، وروى عنه هنا بواسطة ، ونايل والد أئمن بنون وموحدة . **قوله** ( فأحبتها على ناقة ) فى رواية الكشميهنى ناقتة ، وسيأتى الكلام عليه

#### ٤ - باب فضل الحج المبرور

١٥١٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « سئل النبي ﷺ : أى الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله ورسوله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : جهاد فى سبيل الله . قيل : ثم ماذا ؟ قال : حج مبرور »

١٥٢٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك **حدثنا** خالد أخبرنا حبيب بن أبى عمرة عن عائشة بنت طلحة « عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أنها قالت يا رسول الله ، نرى الجهاد أفضل العمل ، أفلا نجاهد ؟ قال : لا ، وأسكن أفضل الجهاد حج مبرور »



[ الحديث رقم ١٥٢٠ - أطرافه في : ١٨٦١ ، ٢٧٨٤ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٦ ]

١٥٢١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا سَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

[ الحديث رقم ١٥٢١ طرفاه في : ١٨١٩ ، ١٨٢٠ ]

قوله ( باب فضل الحج المبرور ) قال ابن خالويه : المبرور المقبول ، وقال غيره : الذي لا يخاطه شيء من الإثم ، ورجحه النووي ، وقال القرطبي : الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى ، وهي أنه الحج الذي وقبت أحكامه ووقع موقعها لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم . وقد تقدم في ذلك أقوال أخر مع مباحث الحديث الأول في « باب من قال إن الإيمان هو العمل » من كتاب الإيمان ، منها أنه يظهر بآخره فإن رجع خيراً مما كان عرف أنه مبرور . ولأحمد والحاكم من حديث جابر « قالوا يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام » وفي إسناده ضعف ، فلو ثبت لكان هو المتمم دون غيره . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن المبارك ) هو العيشي بالتمحانية والشين المدهمة بصري وليس أخا لعبد الله بن المبارك المروزي الفقيه المشهور ، وشيخه خالد هو ابن عبد الله الواسطي . قوله ( نرى الجهاد أفضل العمل ) وهو بفتح النون أى نعتقد ونعلم ، وذلك لكثرة ما يسمع من فضائله في الكتاب والسنة . وقد رواه جرير عن صهيب عند النسائي بلفظ « فأنى لا أرى عملاً فى القرآن أفضل من الجهاد » . قوله ( لكن أفضل الجهاد ) اختلف في ضبط « لكن » فلاكثر بضم الكاف خطاب للنسوة ، قال القابسي : وهو الذى تميل إليه نفسى .. وفى رواية الحموى لكن بكسر الكاف وزيادة ألف قبلها بلفظ الاستدراك ، والأول أكثر فائدة لأنه يشتمل على إثبات فضل الحج وعلى جواب سؤالها عن الجهاد ، وسماه جهاداً لما فيه من مجاهدة النفس ، وسيأتى بقية الكلام فى أواخر كتاب الحج فى « باب حج النساء » إن شاء الله تعالى . واحتجاج إليه هنا كونه جعل الحج أفضل الجهاد . الحديث الثالث : قوله ( سمعت أبا حازم ) هو سلمان ، وأما أبو حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد فلم يسمع من أبي هريرة ، وسيار أبو الحكم الراوى عنه بتقديم المهمة وتشديد التمحانية . قوله ( من حج لله ) فى رواية منصور عن أبي حازم الآتية قبيل جزاء الصيد « من حج هذا البيت ، ولمسلم من طريق جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو يشمل الحج والعمرة . وقد أخرجه الدارقطني من طريق الأعمش عن أبي حازم بلفظ « من حج أو اعتمر ، لكن فى الإسناد الى الأعمش ضعف . قوله ( فلم يرفث ) الرفث الجماع ، ويطلق على التعريض به وعلى الفحش فى القول ، وقال الأزهري : الرفث اسم جامع لكل ما يريد الرجل من المرأة ، وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء . وقال عياض : هذا من قول الله تعالى ( فلا رفث ولا فسوق ) والجمهور على أن المراد به فى الآية الجماع انتهى . والذى يظهر أن المراد به فى الحديث ما هو أعم من ذلك ، واليه نحا القرطبي ، وهو المراد بقوله فى الصيام « فإذا كان صوم أحدكم فلا يرفث » . ( فائدة ) : فاء الرفث مثلثة فى الماضى والمضارع والأفصح الفتح فى الماضى والضم فى المستقبل والله أعلم . قوله ( ولم يفسق ) أى لم يأت بسبيته ولا معصية ، وأغرب ابن الأعرابي فقال : إن لفظ الفسق لم يسمع فى الجاهلية ولا فى أشعارهم وإنما هو إسلامي ، وتعقب بأنه كثر استعماله فى القرآن وحكايته عن قبل الإسلام . وقال غيره : أصله انفسقت الرطبة إذا خرجت فسمى الخارج عن الطاعة فاسقاً . قوله ( رجع كيوم ولدته أمه ) أى بغير ذنب ،

وظاهره غفران الصفات والكبائر والتبغات ، وهو من أقوى الشواهد لحديث العباس بن مرداس المصرح بذلك ، وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبري ، قال الطبري : الفاء في قوله « فلم يرفث » معطوف على الشرط ، وجوابه رجع أي صار ، والجار والمجرور خبر له . ويجوز أن يكون حالا أي صار مشابها لنفسه في البراءة عن الذنوب في يوم ولدته أمه . وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة « رجع كهيئته يوم ولدته أمه » . وذكر لنا بعض الناس أن الطبري أفاد أن الحديث إنما لم يذكر فيه الجدل كما ذكر في الآية على طريق الاكتفاء بذكر البعض وترك ما دل عليه ما ذكر ، ويحتمل أن يقال إن ذلك يختلف بالقصد لأن وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج إذا كان المراد به المجادلة في أحكام الحج فيما يظهر من الأدلة ، أو المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر أيضا فإن الفاحش منها داخل في عموم الرفث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير ، والمستوى الطرفين لا يؤثر أيضا

### ٥ - باب فرض موافقة الحج والعمرة

١٥٢٢ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير قال « **حدثني** زيد بن جبير أنه أتى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما في منزله - وله فسطاط وسرادق - فسأله : من أين يجوز أن أعتير ؟ قال : فَرَضَها رسولُ الله ﷺ لأهل نجد قرناً ، ولأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة »

قوله ( باب فرض موافقة الحج والعمرة ) المواقيت جمع ميقات كروايد وميعاد ، ومعنى « فرض » قدر أو أوجب ، وهو ظاهر نص المصنف وأنه لا يميز الإحرام بالحج والعمرة من قبل الميقات ، ويزيد ذلك وضوحاً ما سيأتي به قليل حيث قال « ميقات أهل المدينة ولا يهلون قبل ذى الحليفة » ، وقد نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الجواز ، وفيه نظر فقد نقل عن إسحق وداود وغيرهما عدم الجواز وهو ظاهر جواب ابن عمر ، وبؤيده القياس على الميقات الزماني فقد أجمعوا على أنه لا يجوز التقدم عليه ، وفرق الجمهور بين الزماني والمكاني فلم يميزوا التقدم على الزماني واجازوا في المكاني ، وذهب طائفة كالحنفية وبعض الشافعية إلى ترجيح التقدم ، وقال مالك بكره ، وسيأتي شيء من ذلك في ترجمة الحج أشهر معلومات ، في قوله « وكره عثمان أن يحرم من خراسان » . قوله ( **حدثنا** زهير ) هو ابن ميمونة الجعفي ، ورجال هذا الإسناد سوى ابن عمر كوفيون ، وجبير والد زيد بالجيم والموحدة مصغر ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وفي الرواة زيد بن جبير بفتح الجيم وزيادة هاء في آخره لم يخرج له البخاري شيئاً . قوله ( وله فسطاط وسرادق ) الفسطاط معروف وهي الخيمة ، وأصله عمود الخباء الذي يقوم عليه ، وقيل لا يقال لما ذلك إلا إذا كانت من قطن ، وهو أيضاً مما يغطى به صحن الدار من الشمس وغيرها ، وكل ما أحاط بشئ فهو سرادق ومنه ( أحاط بهم سرادقها ) . قوله ( فسأله ) فيه التنفات لأنه قال أولاً إنه أتى ابن عمر فكان السياق يقتضي أن يقول فسأله ، لكن وقع عند الإسماعيلي « قال فدخلت عليه فسأله » . قوله ( فرضها ) أي قدرها وعينها ، ويحتمل أن يكون المراد أوجها وبه يتم مراد المصنف ، وبؤيده قرينة قول السائل « من أين يجوز لي » ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب

### ٦ - باب قول الله تعالى [ ١٩٧ البقرة ] : ﴿ وَتَزَوَّدُوا ، فَإِنْ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾

١٥٢٣ - **حدثنا** يحيى بن بشر **حدثنا** شبابة عن ورقاء عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس

رضي الله عنهما قال : كان أهل اليمن يَحْجُونَ ولا يَتَزَوَّدُونَ ، ويقولون : نحن المتوَكَّلُونَ ، فإذا قدموا مكة سألوا الناس . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِكْرِمَةَ مَرْسَلًا

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وتزودوا فإن خير الزاد التقوى ) قال مقاتل بن حيان ، لما نزلت قام رجل فقال : يا رسول الله ما نجد زادًا ، فقال : تزود ما تكف به وجهك عن الناس ، وخير ما تزودتم التقوى ، أخرجه ابن أبي حاتم . **قوله** ( حدثنا يحيى بن بشر ) بكسر الموحدة وبالمعجمة وهو البلخي ، ولم يخرج للجريري الذي أخرجه له مسلم وهو من طبقته ، وجعلهما ابن طاهر وأبو علي الجبائي رجلًا واحدًا والصواب التفرقة . **قوله** ( كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ) زاد ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس ، يقولون نخرج بيت الله أفلا يطعمنا . **قوله** ( فإذا قدموا المدينة ) في رواية الكشميهني : مكة ، وهو أصوب ، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن عبد الله الخرمي عن شبابة . **قوله** ( رَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عِكْرِمَةَ ) يعني لم يذكر فيه ابن عباس ، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبري عن عمرو بن علي وابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ كلاهما عن ابن عيينة مرسلا ، قال ابن أبي حاتم : وهو أصح من رواية ورفاه . قلت : وقد اختلف فيه على ابن عيينة فأخرجه النسائي عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه موصولا بذكر ابن عباس فيه ، لكن حكى الاسماعيل عن ابن صاعد أن سعيدا حدثهم به في كتاب المناسك موصولا ، قال وحدثنا به في حديث عمرو بن دينار فلم يجاوز به عكرمة انتهى . والمحفوظ عن ابن عيينة ليس فيه ابن عباس ، لكن لم ينفرد شبابة بوصله ، فقد أخرجه الحاكم في تاريخه من طريق الفرات بن خالد عن سفيان الثوري عن ورفاه موصولا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس كما سبق ، قال المهبلي : في هذا الحديث من الفقه أن ترك السؤال من التقوى ، ويؤيده أن الله مديح من لم يسأل الناس إلحافًا فإن قوله ﴿ فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ﴾ أي تزودوا واتفقوا أذى الناس بسؤالكم لإيائهم والاثم في ذلك ، قال : وفيه أن التوكل لا يكون مع السؤال ولما التوكل المحمود أن لا يستعين بأحد في شيء ، وقيل هو قطع النظر عن الأسباب بعد تهيمه الأسباب كما قال عليه السلام « اعقلها وتوكل »

## ٧ - باب مهل أهل مكة للحج والعمرة

١٥٢٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال « إن النبي ﷺ وَفَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلِأَهْلِ الشَّأْمِ الْجُحْفَةَ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَنَازِلِ ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَنَّمُ ، مَنْ لَمْ يَنْزِلْ مِنْهُمْ أُنْزِلَ عَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَفِيهِ أَنْشَاءٌ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »

[ الحديث ١٥٢٤ - أطرافه في : ١٥٢٦ ، ١٦٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٨٤٥ ]

**قوله** ( باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ) المهل بضم الميم وفتح الهاء وتثديد اللام موضع الإهلال ، وأصله رفع الصوت لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية عند الأحرام ، ثم أطلق على نفس الأحرام اتساعا ، قال ابن

المجوزى : وإنما يقوله بفتح الميم من لا يعرف . وقال أبو البقاء العكبرى : هو مصدر بمعنى الإهلاك كالدخل والمخرج بمعنى الإدخال والإخراج ، وأشار المصنف بالترجمة الى حديث ابن عمر فانه سيأتى بلفظ « مهل » ، وأما حديث الباب فذكره بلفظ « وقت ، أى حدد ، وأصل التوقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فأطلق على المكان أيضا ، قال ابن الأثير : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو بيان مقدار المدة يقال : وقت الشئ بالتشديد بوقته ووقت بالتخفيف بقتة إذا بين مدته ، ثم اتسع فيه ف قيل للموضع ميقات . وقال ابن دقيق العيد : قيل إن التوقيت في اللغة التحديد والتعيين ، فعلى هذا فالتحديد من لوازم الوقت ، وقوله هنا « وقت ، يحتمل أن يريد به التحديد أى حد هذه المواضع للاحرام ، ويحتمل أن يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن بالشرط المعتبر . وقال عياض : وقت أى حدد ، وقد يكون بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ﴾ انتهى . ويؤيده الرواية الماضية بلفظ « فرض » . **قوله** ( وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ) أى مدينته عليه الصلاة والسلام . **قوله** ( ذا الخليفة ) بالمهمله والفاء مصغرا مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن حزم ، وقال غيره : بينهما عشر مراحل . وقال النووي : بينها وبين المدينة ستة أميال ، وهم من قال بينهما ميل واحد وهو ابن الصباغ . وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب ، وبها بئر يقال لها بئر على . **قوله** ( الجحفة ) بضم الجيم وسكون المهمله ، وهى قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل أو ستة ، وفى قول النووي فى « شرح المذهب » ثلاث مراحل نظر ، وسيأتى فى حديث ابن عمر أنها مبيعة بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة ، وسيت الجحفة لان السيل أجحف بها ، قال ابن السكيت : كان الغاليت يسكنون يثرب ، فوقع بينهم وبين بنى عييل - بفتح المهمله وكسرة الموحدة وهم لإخوة عاد - حرب فأخرجوهم من يثرب فنزلوا مبيعة فجاء سيل فاجتحمهم أى استأصلهم فسميت الجحفة . ووقع فى حديث عائشة عند النسائي « ولأهل الشام ومصر الجحفة » والمكان الذى يحرم منه المصريون الآن رابع بوزن فاعل براء وموحدة وغين معجمة قريب من الجحفة ، واختصت الجحفة بالحى فلا ينزلها أحد إلا حم كما سيأتى فى فضائل المدينة . **قوله** ( ولأهل نجد قرن المنازل ) أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع ، والمراد منها هنا التى أعلاها تهامة واليمن وأسفلها الشام والعراق . والمنازل بلفظ جمع المنزل ، والمركب الاضافى هو اسم المكان ، ويقال له قرن أيضا بلا إضافة ، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعدها نون ، وضبطه صاحب « الصحاح » بفتح الراء وغطاؤه ، وبالغ النووى لحكى الاتفاق على تحطته فى ذلك ، لكن حكى عياض تعليق القابسى أن من قاله بالإسكان أراد الجبل ومن قاله بالفتح أراد الطريق ، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان . وحكى الرويانى عن بعض قدماء الشافعية أن المكان الذى يقال له قرن موضعان : أحدهما فى هبوط وهو الذى يقال له قرن المنازل ، والآخر فى صعود وهو الذى يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول . وفى « أخبار مكة » للفاكهى أن قرن الثعالب جبل مشرف على أسفل منى بينه وبين مسجد منى ألف وخمسة ذراع ، وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان يأوى اليه من الثعالب ، فظهر أن قرن الثعالب ليس من المواقيت ، وقد وقع ذكره فى حديث عائشة فى إتيان النبي ﷺ الطائف يدعوهم الى الإسلام وردم عليه قال « فلم أستفق إلا وأنا بقرن الثعالب » الحديث ذكره ابن إسحق فى السيرة النبوية . ووقع فى مرسل عطاء عند الشافعى « ولأهل نجد قرن ، ولئن سلك نجدا من أهل اليمن وغيرهم قرن المنازل » . ووقع فى عبارة

القاضي حسين في سياقه لحديث ابن عباس هذا « ولاهل نجد البين ونجد الحجاز قرن ، وهذا لا يوجد في شيء . من طرق حديث ابن عباس ، وانما يوجد ذلك من مرسل عطاء ، وهو المعتمد فان لأهل البين إذا قصدوا مكة طريقين : أحدهما طريق أهل الجبال وهم يصلون الى قرن أو يحاذونه فهو ميقاتهم كما هو ميقات أهل المشرق ، والآخرى طريق أهل تهامة فيمرون ببيلم أو يحاذونه وهو ميقاتهم لا يشاركون فيه إلا من أتى عليه من غيرهم . قوله ( ولاهل البين يلم ) بفتح التحتانية واللام وسكون الميم بعدها لام مفتوحة ثم ميم مكان على مرحلتين من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها ألم بالهمزة وهو الأصل والياء تسهيل لها ، وحكى ابن السيد فيه يرمم براءين بدل اللامين . ( تنبيه ) : أبعد المواقيت من مكة ذو الحليفة . ميقات أهل المدينة ، فقيل الحكمة في ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة ، وقيل رفقا بأهل الآفاق لان أهل المدينة أقرب الآفاق الى مكة أى عن له ميقات معين . قوله ( هن لم ) أى المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة . ووقع في رواية أخرى كما يأتي في باب دخول مكة بغير إحرام ، بلفظ « هن لمن ، أى المواقيت للجماعات المذكورة أو لاهلن على حذف المضاف والأول هو الأصل ، ووقع في « باب مهل أهل البين » بلفظ « هن لاهلن » كما شرحت . وقوله « هن ضمير جماعة المؤنث وأصله لمن يعقل ، وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة ، وقوله « ولمن أتى عليهن » أى على المواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، ويدخل في ذلك من دخل بلاد ذات ميقات ومن لم يدخل ، فالذى لا يدخل لا إشكال فيه إذا لم يكن له ميقات معين ، والذي يدخل فيه خلاف كالشامى إذا أراد الحج فدخل المدينة فيقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يؤخر حتى يأتي الجحفة التي هي ميقاته الأصلي ، فان أخر أساء ولزمه دم عند الجمهور ، وأطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شريحه لمسلم والمذهب في هذه المسألة فلعلة أراد في مذهب الشافعى وإلا فالمعروف عند المالكية أن للشامى مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام الى ميقاته الأصلي وهو الجحفة جاز له ذلك وان كان الأفضل خلافه وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية ، قال ابن دقيق العيد : قوله « ولاهل الشام الجحفة ، يشمل من مر من أهل الشام بذى الحليفة ومن لم يمر ، وقوله « ولمن أتى عليهن من غير أهلن » يشمل الشامى اذا مر بذى الحليفة وغيره ، فهنا عموم ان قد تعارض انتهى ملخصا . وبحصل الانفكاك عنه بأن قوله « هن لمن » مفسر لقوله مثلاً وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، وأن المراد بأهل المدينة ساكنوها ومن سلك طريق سفرهم فر على ميقاتهم ، ويؤيده عراقى خرج من المدينة فليس له مجاوزة ميقات المدينة غير محرم ، ويترجح بهذا قول الجمهور ويتنقى التعارض . قوله ( من أراد الحج والعمرة ) فيه دلالة على جواز دخول مكة بغير إحرام ، وسيأتى في ترجمة مفردة . قوله ( ومن كان دون ذلك ) أى بين الميقات ومكة . قوله ( فمن حيث أنشأ ) أى فيقاته من حيث أنشأ الإحرام إذ السفر من مكانه الى مكة وهذا متفق عليه إلا ما روى عن مجاهد أنه قال : ميقات هؤلاء نفس مكة ، واستدل به ابن حزم على أن من ليس له ميقات فيقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أى الى جهة مكة كما تقدم ، ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد للنسك لجاوز الميقات ثم بدا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تعهد له القصد ولا يجب عليه الرجوع الى الميقات لقوله « فمن حيث أنشأ » . قوله ( حتى أهل مكة ) يجوز فيه الرفع والكسر . قوله ( من مكة ) أى لا يحتاجون الى الخروج الى الميقات للإحرام منه بل يحرمون من مكة كالأفاق الذى بين الميقات ومكة فانه يحرم من مكانه ولا يحتاج الى الرجوع الى الميقات ليحرم منه ، وهذا خاص بالحاج ، واختلف في

أفضل الأماكن التي يحرم منها كما سيأتي في ترجمة مفردة . وأما المعتمر فيجب عليه أن يخرج إلى أدنى الحل كما سيأتي بيانه في أبواب العمرة . قال المحب الطبري : لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة ، فتعين حمله على القارن ، واختلف في القارن فذهب الجمهور إلى أن حكمه حكم الحاج في الإحلال من مكة ، وقال ابن الماجشون : يجب عليه الخروج إلى أدنى الحل ، ووجهه أن العمرة إنما تدرج في الحج فيما عمله واحد كالطواف والسعي عند من يقول بذلك ، وأما الإحرام فعمله فيهما مختلف ، وجواب هذا الإشكال أن المقصود من الخروج إلى الحل في حق المعتمر أن يرد على البيت الحرام من الحل فيصح كونه وافدا عليه ، وهذا يحصل للقارن لخروجه إلى عرفة وهي من الحل ورجوعه إلى البيت لطواف الإفاضة فحصل المقصود بذلك أيضا . واختلف فيمن جاوز الميقات مريدا للنسك فلم يحرم ، فقال الجمهور : يأثم ويلزمه دم ، فأما لزوم الدم فبدليل غير هذا ، وأما الإثم فلترك الواجب . وقد تقدم الحديث من طريق ابن عمر بلفظ « فرضها » وسيأتي بلفظ « يهل » وهو خبر بمعنى الأمر والأمر لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أريد تأكيده ، وتأكيده الأمر للوجوب ، وسبق في العلم بلفظ « من أين تأمرنا أن نهل » ولمسلم من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة » . وذهب عطاء والنخعي إلى عدم الوجوب ، ومقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجه وبه قال ابن حزم ، وقال الجمهور : لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم ، قال أبو حنيفة بشرط أن يعود مليا ، ومالك بشرط أن لا يبعد ، وأحمد لا يسقط بشئ . ( تنبيه ) الأفضل في كل ميقات أن يحرم من طرفه الأبعد من مكة ، فلو أحرم من طرفه الأقرب جاز

## ٨ - باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلوا قبل ذى الحليفة

١٥٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ، وأهل نجد من قرن » . قال عبد الله « وبلغني أن رسول الله ﷺ قال : ويهل أهل اليمن من يلملم »

قوله ( باب ميقات أهل المدينة ، ولا يهلون قبل ذى الحليفة ) قد تقدمت الإشارة إلى هذا في « باب فرض المواقيت » واستنبط المصنف من إيراد الخبر بصيغة الخبر مع إرادة الأمر تعين ذلك ، وأيضا فلم ينقل عن أحد من حج مع النبي ﷺ أنه أحرم قبل ذى الحليفة ، ولولا تعين الميقات لبادروا إليه لأنه يكون أشق فيكون أكثر أجرا ، وقد تقدم شرح المتن في الذي قبله . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن عمر . قوله ( وبلغني الخ ) سيأتي من رواية ابنه سالم عنه بعد باب بلفظ « زعموا أن النبي ﷺ قال ولم أسمعه » ، وتقدم في العلم من وجه آخر بلفظ « لم ألقه هذه من النبي ﷺ » ، وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة ، وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما في الباب قبله ، ومن حديث جابر عند مسلم ، ومن حديث عائشة عند النسائي ، ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي

## ٩ - باب مهل أهل الشام

١٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا حماد عن عمرو بن دينار عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

« وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْتِ يَلْسَمَ ، فَهَنْ لَهْنٌ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنَّ مِنْ أَهْلِهِ وَكَذَلِكَ حَقُّ أَهْلِ مَكَّةَ يُهَيِّئُونَ مِنْهَا »

قوله ( باب مهل أهل الشام ) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم قبل باب ، وحماد المذكور في الاسناد هو ابن زيد

### ١٠ - باب مهل أهل نجد

١٥٢٧ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حِفْظَانُهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « وَقَتَ النَّبِيُّ ﷺ »

١٥٢٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمُهَلُّ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ وَهِيَ الْجَنْفَةُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ » قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « زَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - وَلَمْ أَسْمَعْهُ - : وَمُهَلُّ أَهْلِ الْبَيْتِ يَلْسَمُ »

قوله ( باب مهل أهل نجد ) أورد فيه حديث ابن عمر من طريقين إلى الزهري ، فعلى شيخه في الاسناد الأول هو ابن المديني ، وأحد في الثاني هو ابن عيسى كما ثبت في رواية أبي ذر ، وقد تقدم الكلام عليه قريباً

### ١١ - باب مهل من كان دون المواقيت

١٥٢٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْتِ يَلْسَمَ ، وَلَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنًا ، فَهَنْ لَهْنٌ وَلَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ لَمْ يَكُنْ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَهِنَّ مِنْ أَهْلِهِ ، حَقُّ إِنْ أَهْلَ مَكَّةَ يُهَيِّئُونَ مِنْهَا »

قوله ( باب مهل من كان دون المواقيت ) أي دونها إلى مكة أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر ، وحماد هو ابن زيد ، وعمرو هو ابن دينار

### ١٢ - باب مهل أهل البين

١٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُتَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجَنْفَةَ ، وَلَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ ، وَلَأَهْلِ الْبَيْتِ يَلْسَمَ ، هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ وَلِكُلِّ آتَى أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ لَمْ يَكُنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ

حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»

**قوله** (باب مهل أهل اليمن) أورد فيه حديث ابن عباس وقد سبق ما فيه . (تكميل) : حكى الأثر عن أحمد أنه سئل في أي سنة وقت النبي ﷺ المواقيت ؟ فقال : عام حج انتهى . وقد سبق حديث ابن عمر في العلم بلفظ «ان رجلا قام في المسجد فقال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهمل ؟»

### ١٣ - باب ذات عرق لأهل العراق

١٥٣١ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن نمير **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ **حد** لأهل نجد قرنا وهو جواز عن طريقنا ، وإننا إن أردنا قرنا شق علينا . قال : فانظروا **حد**وها من طريقكم . ف**حد** لهم ذات عرق »

**قوله** (باب ذات عرق لأهل العراق) هي بكسر العين وسكون الراء بعدها قاف ، سمى بذلك لأن فيه عرقا وهو الجبل الصغير ، وهي أرض سبخة تبت الطرء ، بينها وبين مكة مرحلتان ، والمسافة اثنان وأربعون ميلا وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة . **قوله** (لما فتح هذان المصران) كذا للاكثر بضم ، فتح ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية الكشميني «لما فتح هذين المصرين ، بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل والتقدير لما فتح الله ، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في المستخرج ، وبه جزم عياض ، وأما ابن مالك فقال : تنازع «فتح» و«أتوا» ، وهو على إعمال الثاني واسناد الأول الى ضمير عمر ، ووقع عند الاسماعيليين من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصرا ، وزاد في الإسناد عن عمر أنه حد لأهل العراق ذات عرق ، والمصران ثنية مصر والمراد بهما الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق ، والمراد بفتحهما غلبة المسلمين على مكان أرضهما ، وإلا فهما من تمصير المسلمين . **قوله** (وهو جواز) بفتح الجيم وسكون الواو بعدها راء أى ميل ، والجور الميل عن القصد ومنه قوله تعالى ومنها جائز . **قوله** (فانظروا حدوها) أى اعتبروا ما يقابل الميقات من الأرض التي تسلكونها من غير ميل فاجعلوه ميقاتا ، وظاهره أن عمر **حد** لهم ذات عرق باجتهاد منه ، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال «لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئا فاتخذ الناس بحيال قرن ذات عرق ، وروى أحمد عن هشيم عن يحيى بن سعيد وغيره عن نافع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت وزاد فيه «قال ابن عمر فآثر الناس ذات عرق على قرن ، وله عن سفيان عن صدقة عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت «قال فقال له قائل : فأين العراق ؟ فقال ابن عمر : لم يكن يومئذ عراق ، وسيأتي في الاعتصام من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال «لم يكن عراق يومئذ ، ووقع في «غرائب مالك» ، للدارقطني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال «وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرنا ، قال عبد الرزاق قال لي بعضهم إن مالكا محاه من كتابه . قال الدارقطني : تفرد به عبد الرزاق . قلت : والاسناد اليه ثقات أثبات ، وأخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عنه وهو غريب جدا ، وحديث الباب يرد . وروى الشافعي من طريق طاوس قال «لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق» وقال في «الام» : لم يثبت عن النبي ﷺ أنه **حد** ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس



منصوصا ، وبه قطع الغزالي والرافعي في « شرح المسند » ، والنووي في « شرح مسلم » ، وكذا وقع في « المدونة » ، لما لك ، وصحح الحنفية والحنابلة وجهور الشافعية والرافعي في « الشرح الصغير » ، والنووي في « شرح المذهب » ، أنه منصوص ، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهل فقال : سمعت أحسبه رفع إلى النبي ﷺ ، فذكره ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه بلفظ « فقال سمعت أحسبه يريد النبي ﷺ » ، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشك في رفعه . ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمرو السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، فلعل من قال إنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ، ولهذا قال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث . وقال ابن المنذر : لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً انتهى . لكن الحديث بمجموع الطرق يقوى كما ذكرنا . وأما إعلال من أعلاه بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر : هي غفلة ، لأن النبي ﷺ وقت المواقيت لأهل النواحي قبل الفتوح ، لكنه علم أنها ستفتح ، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى . وبهذا أجاب الماوردي وآخرون ، لكن يظهر لي أن مراد من قال لم يكن العراق يومئذ أي لم يكن في تلك الجهة ناس مسلمون ، والسبب في قول ابن عمر ذلك أنه روى الحديث بلفظ « أن رجلاً قال : يا رسول الله من أين تأمرنا أن نهل ، ؟ فأجابه . وكل جهة غيبتها في حديث ابن عمر كان من قبلها ناس مسلمون بخلاف المشرق والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ وقت لاهل المشرق العتيق فقد تفرد به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف ، وإن كان حفظه فقد جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميقات الوجوب ، والعتيق ميقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق . ومنها أن العتيق ميقات لبس العراقيين وهم أهل المدائن ، والآخر ميقات لاهل البصرة ، وقع ذلك في حديث لأنس عند الطبراني وإسناده ضعيف . ومنها أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العتيق الآن ثم حوالت وقربت إلى مكة فعلى هذا فذات عرق والعتيق شيء واحد ، ويتعين الإحرام من العتيق ولم يقل به أحد ، وإنما قالوا يستحب احتياطاً . وحكى ابن المنذر عن الحسن بن صالح أنه كان يحرم من الربة وهو قول القاسم بن عبد الرحمن وخفيف الجزري ، قال ابن المنذر : وهو أشبه في النظر إن كانت ذات عرق غير منصوصة ، وذلك أنها تحاذي ذا الحليفة ، وذات عرق بعدها ، والحكم فيمن لبس له ميقات أن يحرم من أول ميقات يحاذيه ، لكن لما سن عمر ذات عرق وتبعه عليه الصحابة واستمر عليه العمل كان أولى بالاتباع . واستدل به على أن من ليس له ميقات أن عليه أن يحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت الخمسة ، ولا شك أنها محيطة بالحرم ، فذو الحليفة شامية ويلزم يمانية فهي مقابله وإن كانت إحداها أقرب إلى مكة من الأخرى ، وقرن شرقية والجنينة غربية فهي مقابله وإن كانت إحداها كذلك ، وذات عرق تحاذي قرنا ، فعلى هذا فلا تخلو بقعة من بقاع الأرض من أن تحاذي ميقاتاً من هذه المواقيت ، فبطل قول من قال من ليس له ميقات ولا يحاذي ميقاتاً هل يحرم من مقدار أبعد من المواقيت أو أقربها ؟ ثم حكى فيه خلافاً ، والفرض إن هذه الصورة لا تتحقق لما قلناه إلا أن يكون قائلة فرضه فيمن لم يطلع على المحاذاة كمن يجهلها ، وقد نقل النووي في « شرح المذهب » ، أنه يلزمه أن يحرم على مرحلتين اعتباراً بقول عمر هذا في توقيته ذات عرق ، وتعقب بأن عمر إنما أحدها

لأنها تحاذى قرنا ، وهذه الصورة إنما هي حيث يحمل المحاذاة ، فعمل القائل بالمرحلتين أخذ بالأقل لأن ما زاد عليه مشكوك فيه ، لكن مقتضى الأخذ بالاحتياط أن يعتبر الأكثر الأبعد ، ويحتمل أن يفرق بين من هن بين الكعبة وبين من عن شمالها لأن المواقيت التي عن يمينها أقرب من التي عن شمالها فيقدر اليمين الأقرب وللشمال الأبعد والله أعلم . ثم إن مشروعية المحاذاة مختصة بمن ليس له أمامه ميقات معين ، فأما من له ميقات معين كالمصري مثلاً يمر ببدر وهي تحاذى ذا الحليفة فليس عليه أن يحرم منها بل له التأخير حتى يأتي الجحفة والله أعلم . ( تنبيه ) : العقيق المذكور هنا واد يتدفق ماؤه في غوري تهامة ، وهو غير العقيق المذكور بعد بابين كما سيأتي بيانه

١٤ - باب \* ١٥٣٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَاخَ بِالْبَطْحَاءِ بَذَى الْحُلَيْفَةِ فَصَلَّى بِهَا ، وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفْعُلُ ذَلِكَ »**

قوله ( باب ) كذا في الاصول بغير ترجمة ، وهو بمنزلة الفصل من الأبواب التي قبله ، ومناسبتها لها من جهة دلالة حديثه على استحباب صلاة ركعتين عند إرادة الإحرام من الميقات ، وقد ترجم عليه بعض الشارحين « نزول البطحاء والصلاة بذى الحليفة » وحكى الفطابغ أنه في بعض النسخ قال : وسقط في نسخة سماعنا لفظ « باب » وفي شرح ابن بطلان الصلاة بذى الحليفة ، قوله ( أناخ ) بالنون والحاء المعجمة أى أبرك بعيره ، والمراد أنه نزل بها . والبطحاء قد بين أنها التي بذى الحليفة . وقوله « فصلّى بها » يحتمل أن يكون للإحرام ويحتمل أن يكون للفريضة ، وسيأتي من حديث أنس « أنه ﷺ صلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، ثم إن هذا النزول يحتمل أن يكون في الذهاب وهو الظاهر من تصرف المصنف ، ويحتمل أن يكون في الرجوع ويؤيده حديث ابن عمر الذي بعده بلفظ « وإذا رجع صلى بذى الحليفة بطن الوادي وبات حتى أصبح » ويمكن الجمع بأنه كان يفعل الأمرين ذهاباً وإياباً والله أعلم

١٥ - باب **خُرُوجِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى طَرِيقِ الشَّجَرَةِ**

١٥٣٣ - **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ طَرِيقِ الْمَرْسِ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ بُصِّلَ فِي مَسْجِدِ الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بِذَى الْحُلَيْفَةِ بَطْنِ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى يُصْبَحَ »**

قوله ( باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة ) قال عياض : هو موضع معروف على طريق من أراد الذهاب إلى مكة من المدينة ، كان النبي ﷺ يخرج منه إلى ذى الحليفة فيبيت بها ، وإذا رجع بات بها أيضاً ودخل على طريق المرس بفتح الراء المثقلة وبالمهملةين وهو مكان معروف أيضاً ، وكل من الشجرة والمرس على ستة أميال من المدينة لكن المرس أقرب ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان في ذلك . قال ابن بطلان : كان ﷺ يفعل ذلك كما يفعل في العيد يذهب من طريق ويرجع من أخرى ، وقد تقدم القول في حكمة ذلك مبسوطاً ، وقد قال

مضمهم : ان نزوله هناك لم يكن قصدا وإنما كان اتفاقا حكاه اسماعيل القاضي في أحكامه عن محمد بن الحسن وتعقبه ، الصحيح أنه كان قصدا لثلا يدخل المدينة ليلا ، ويدل عليه قوله « وبات حتى يصبح » ، والمعنى فيه وهو التبرك به كما سيأتى في الباب الذى بعده ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من حديث الباب في أواخر أبواب المساجد ، وسيألفه هناك أبسط من هذا

## ١٦ - باب قول النبي ﷺ « العقيق وادى مبارك »

١٥٣٤ - حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَبِشْرُ بْنُ بُكْرِ النَّبَسِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ إِنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوَادِي الْعَقِيقِ يَقُولُ : أَنَا فِي اللَّيْلَةِ آتٍ مِنْ رَبِّي فَقَالَ : صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْ : عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ » [ الحديث ١٥٣٤ - طرأه في : ٢٢٣٧ ، ١٢٤٣ ]

١٥٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ رَأَى فِي مُعَرَّسٍ بِذِي الْحُلَيْفَةِ بَيْطُنَ الْوَادِي قِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بَيْطُحَاءٌ مَبَارَكَةٌ . وَقَدْ أَنْخَبْنَا سَالِمٌ يَتَوَخَّى بِالْمُنَاحِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُبْنِيخُ يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَيْطُنَ الْوَادِي ، بَيْنَهُمُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ العقيق وادى مبارك ) أورد فيه حديث عمر في ذلك ، وليس هو من قول النبي ﷺ ، وإنما حكاه عن الآتي الذي أتاه . لكن روى أبو أحمد بن عدى من طريق يعقوب بن إبراهيم الزهرى عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا « تخيموا بالعقيق فانه مبارك » ، فكأنه أشار الى هذا . وقوله « تخيموا » بالخاء المعجمة والتحتانية أمر بالتخيم والمراد به النزول هناك . وذكر ابن الجوزى في « الموضوعات » عن حمزة الاصماني أنه ذكر في « كتاب التصحيف » أن الرواية بالتحتمانية تصحيف وأن الصواب بالمشاة الفوقانية ، ولما قاله اتجاه لأنه وقع في معظم الطرق ما يدل على أنه من الخاتم ، وهو من طريق يعقوب بن الوليد عن هشام بلفظه ، ووقع في حديث عمر تحتوا بالعقيق فان جبريل أتاني به من الجنة الحديث وأسانيده ضعيفة . قوله ( آت من ربى ) هو جبريل . قوله ( فقال صل في هذا الوادى المبارك ) يعنى وادى العقيق ، وهو بقرب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال . روى الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أن تسبعا لما رجع من المدينة انحدروا في مكان فقال : هذا عقيق الأرض ، فسمى العقيق . قوله ( وقل عمره في حجة ) برفع عمره الأكثر وبنصبها لأن ذر على حكاية اللفظ أى قل جعلناها عمرة ، وهذا دال على أنه ﷺ كان قارنا ، وسيأتى بيان ذلك بعد أبواب . وأبعد من قال معناه عمرة مدرجة في حجة أى ان عمل العمرة يدخل في عمل الحج فيجوز لها طواف واحد ، وقال : من معناه أنه يعتمر في تلك السنة بعد فراغ حجه . وهذا أبعد من الذى قبله ، لأنه ﷺ لم يفعل ذلك . نعم يحتمل أن يكون أمر أن يقول ذلك لأصحابه ليعلمهم مشروعية القران ، وهو كقوله « دخلت العمرة في الحج » ، قاله الطبرى . واعترضه ابن المنير في الحاشية فقال : ليس نظيره ، لأن قوله « دخلت الح » تأسيس قاعدة ، وقوله « عمرة في حجة » بالتسكير يستدعى

الوحدة وهو إشارة الى الفعل الواقع من القران إذ ذاك . قلت : ويؤيده ما يأتي في كتاب الاعتصام بلفظ « عمرة وحجة » ، بوار العطف وسيأتي بيان ذلك بعد أبواب . وفي الحديث فضل العقيق كفضل المدينة وفضل الصلاة فيه ، وفيه استحباب نزول الحاج في منزلة قريبة من البلد ومبيتهم بها ليجتمع اليهم من تأخر عنهم ممن أراد مرافقتهم ، وليستدرك حاجته من نسبا مثلاً فيرجع اليها من قريب . **قوله** في حديث ابن عمر ( انه أرى ) بضم الهمزة أى في المنام ، وفي رواية كريمة « روى » بتقديم الراء أى رآه غيره . **قوله** ( وهو معرس ) في رواية السكشمي « في معرس » ، بالتثوين ، وقوله « بطن الوادى » ، تبين من حديث ابن عمر الذى قبله أنه وادى العقيق . **قوله** ( وقد أناخ بنا سالم ) هو مقول موسى بن عقبة الراوى عنه ؛ وقوله « يتوخى » ، بالخاء المعجمة أى يقصد ، و « المناخ » ، بضم الميم المبرك . **قوله** ( وهو أسفل ) بالنصب ويجوز الرفع ، والمراد بالمسجد الذى كان هناك في ذلك الزمان . وقوله « بينه » ، أى بين المعرس ، وفي رواية الحوى « بينهم » ، أى بين النازلين وبين الطريق ، وقوله « وسط من ذلك » ، بفتح المهملة أى متوسط بين بطن الوادى وبين الطريق ، وعند أبي ذر « وسطاً من ذلك » ، بالنصب

### ١٧ - باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب

١٥٣٦ - قال أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاة أن صفوان بن يعلى أخبره « أن يعلى قال لعمر رضى الله عنه : أرني النبي ﷺ حين يوحى إليه . قال : فبينما النبي ﷺ بالجعرانة - ومعه نفر من أصحابه - جاءه رجل فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجل أحرم بعمره وهو متضمخ بطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ساعة ، فجاءه الوحي ، فأشار عمر رضى الله عنه الى يعلى ، فجاء يعلى - وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظل به - فادخل رأسه ، فاذا رسول الله ﷺ محمر الوجه وهو يفيط ، ثم سري عنه فقال : أين الذى سأل عن العمرة ؟ فأتى برجل فقال : اغسل الطيب الذى بك ثلاث مرات ، وانزع عنك الجبة ، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك . قلت (عطاة) : أراد الإلقاء حين أمره أن يغسل ثلاث مرات ؟ قال : نعم »

[ الحديث ١٥٣٦ - أطرافه في : ١٧٨٩ ، ١٨٤٧ ، ٤٣٢٩ ، ٤٩٨٥ ]

**قوله** ( باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ) الخلق بفتح الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران . **قوله** ( قال أبو عاصم ) هو من شيوخ البخارى ولم أره عنه إلا بصيغة التعليق ، وبذلك جزم الاسماعيل فقال : ذكره عن أبي عاصم بلا خبر ، وأبو نعم فقال : ذكره بلا رواية . وحكى الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « حدثنا محمد حدثنا أبو عاصم ، وعمر هو ابن معمر أو ابن بشار ويحتمل أن يكون البخارى ، ولم يقع في المتن ذكر الخلق وإنما أشار به الى ما ورد في بعض طرقه وهو في أبواب العمرة بلفظ « وعليه أثر الخلق » . **قوله** ( أن يعلى ) هو ابن أمية التميمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهى أمه وقيل جدته ، وهو والد صفوان الذى روى عنه ، وليست رواية صفوان عنه لهذا الحديث بواضحة لأنه قال فيها « إن يعلى قال لعمر ، ولم يقل ان يعلى أخبره أنه قال لعمر ، فان يكن صفوان حضر مراجعتهما وإلا فهو منقطع ، لكن سيأتى في أبواب العمرة من وجه آخر « عن صفوان بن يعلى عن أبيه » ، فذكر الحديث . **قوله** ( جاءه رجل ) سيأتى بعد أبواب

بلفظ « جاء أعرابي » ، ولم أقف على اسمه لكن ذكر ابن قتيون في « الذيل » ، عن « تفسير الطراطوشي » ، أن اسمه عطاء ابن منية ، قال ابن قتيون : أن ثبت ذلك فهو أخو يعلى بن منية راوى الخبر ، ويجوز أن يكون خطأ من اسم الراوى فانه من رواية عطاء عن صفوان بن يعلى بن منية عن أبيه ، ومنهم من لم يذكر بين عطاء ويعلى أحدا ، ووقع في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن ما نصه : هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد إذ في كتاب « الشفاء » ، للقاضي عياض عنه قال « أتيت النبي ﷺ وأنا متخلق فقال ورس حط حط وغشيتني بقضيب بيده في بطني فأوجعني ، الحديث » ، فقال شيخنا : لكن عمرو هذا لا يدرك ذا فانه صاحب ابن وهب انتهى كلامه . وهو معترض من وجهين : أما أولا فليست هذه القصة شبيهة بهذه القصة حتى يفسر صاحبها بها ، وأما ثانيا ففي الاستدراك غفلة عظيمة لأن من يقول « أتيت النبي ﷺ » لا يتخيل فيه أنه صاحب ابن وهب صاحب مالك ، بل أن ثبت فهو آخر وافق اسمه اسم أبيه اسم أبيه ، والفرض أنه لم يثبت لأنه انقلب على شيخنا وإنما الذي في « الشفاء » ، سواد بن عمرو وقيل سواده بن عمرو ، أخرج حديثه المذكور عبد الرزاق في مصنفه والبغوي في « معجم الصحابة » ، وروى الطحاوي من طريق أبي حفص بن عمرو عن يعلى أنه مر على النبي ﷺ وهو متخلق فقال ألك امرأة ؟ قال لا ، قال اذهب فأغسله . فقد يتوهم من لا خبرة له أن يعلى بن أمية هو صاحب القصة ، وليس كذلك فإن راوى هذا الحديث يعلى بن مرة الثقفي ، وهي قصة أخرى غير قصة صاحب الإحرام . نعم روى الطحاوي في موضع آخر أن يعلى بن أمية صاحب القصة قال « حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا عبد الرحمن هو ابن زياد الوضاحي حدثنا شعبة عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا يقال له يعلى بن أمية أحرم وعليه جبة فأمره النبي ﷺ أن يزعها ، قال قتادة قلت لعطاء إنما كنا نرى أن نشقها ، فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد . قوله ( قد أظلم به ) بضم أوله وكسر الظاء المعجمة أى جعل عليه كالأظلمة . ووقع عند الطبراني في الأوسط وابن أبي حاتم أن الآية نزلت على النبي ﷺ حينئذ قوله تعالى ﴿ واتموا الحج والعمرة لله ﴾ ويستفاد منه أن المأمور به وهو الاتمام يستدعى وجوب اجتناب ما يقع في العمرة . قوله ( يغط ) بفتح أوله وكسر المعجمة وتشديد الطاء المهملة أى ينفخ ، والنفطيط صوت النفس المتردد من التأم أو المغنى ، وسبب ذلك شدة ثقل الوحى ، وكان سبب إدخال يعلى رأسه عليه في تلك الحال أنه كان يحب لو رآه في حالة نزول الوحى كما سيأتى في أبواب العمرة من وجه آخر عنه ، وكان يقول ذلك لعمر فقال له عمر حينئذ : تعال فانظر ، وكأنه علم أن ذلك لا يشق على النبي ﷺ . قوله ( سرى ) بضم المهملة وتشديد الراء المكسورة أى كشف عنه شيئا بعد شئ . قوله ( اغسل الطيب الذى بك ) هو أعم من أن يكون بثوبه أو بيده ، وسيأتى البحث فيه . قوله ( واصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك ) في رواية الكشميهنى « كما تصنع » ، وسيأتى في أبواب العمرة بلفظ « كف تأمرنى أن أصنع في عمرتى ، وسلم من طريق قيس بن سعد عن عطاء » وما كنت صانعا في حجك فأصنع في عمرتك ، وهو دال على أنه كان يعرف أعمال الحج قبل ذلك ، قال ابن العربي : كأنهم كانوا في الجاهلية يظلمون الثياب ويحتنبون الطيب في الأحرام إذا حجوا ، وكانوا يتساهلون في ذلك في العمرة فأخبره النبي ﷺ أن مجراهما واحد . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله « واصنع » ، معناه اترك لأن المراد بيان ما يحتنبه المحرم ، فيؤخذ منه فائدة حسنة وهى أن الترك فعل . قال : وأما قول ابن بطال أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه الحج والعمرة ففقه نظر لأن التروك مشتركة بخلاف الأعمال فإن في الحج أشياء زائدة على العمرة كالوقوف

وما بعده . وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد : ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج . وقال الباجي : المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق ، لأنه صرح له بهما فلم يبق إلا الغدية . كذا قال ولا وجه لهذا الحصر ، بل الذي تبين من طريق أخرى أن المأمور به الغسل والنزع ، وذلك أن عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار وعن عطاء في هذا الحديث فقال : ما كنت صانعا في حجبك ؟ قال أنزع عنى هذه الثياب وأغسل عنى هذا الخلق . فقال : ما كنت صانعا في حجبك فاصنعه في عمرتك . قوله ( فقلت لعطاء ) القائل هو ابن جريج ، وهو دال على أنه فهم من السياق أن قوله ثلاث مرات ، من لفظ النبي ﷺ ، لكن يحتمل أن يكون من كلام الصحابي وأنه ﷺ أعاد لفظة د اغسله ، مرة ثم مرة على عادته أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لتفهم عنه نية عليه عياض ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث الباب أن الخلق كان على الثوب كما في الترجمة ، وإنما فيه أن الرجل كان متضمنا . وقوله له د اغسل الطيب الذي بك ، يوضح أن الطيب لم يكن في ثوبه وإنما كان على بدنه ولو كان على الجبة لكان في نزعها كفاية من جهة الاحرام اهـ . والجواب أن البخاري على عادته يشير الى ما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وسيأتى في محرمات الاحرام من وجه آخر بلفظ د عليه قيض فيه أثر صفرة ، والخلق في العادة إنما يكون في الثوب . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن قتادة عن عطاء بلفظ د رأى رجلا عليه جبة عليها أثر خلق ، ولمسلم من طريق رباح بن أبي معروف عن عطاء مثله ، وقال سعيد بن منصور د حدثنا هشيم أخبرنا عبد الملك ومنصور وغيرهما عن عطاء عن يعلى بن أمية ، أن رجلا قال : يا رسول الله إني أحرمت وعلى جبتى هذه وعلى جبتي ردغ من خلق ، الحديث وفيه د فقال اخلع هذه الجبة واغسل هذا الزعفران ، واستدل بحديث يعلى على منع استدامة الطيب بعد الإحرام للأمر بغسل أثره من الثوب والبدن ، وهو قول مالك ومحمد بن الحسن . وأجاب الجمهور بأن قصة يعلى كانت بالجعرانة كما ثبت في هذا الحديث ، وهي في سنة ثمان بلا خلاف . وقد ثبت عن عائشة أنها طيبت رسول الله ﷺ بيديها عند إحرامها كما سيأتى في الذي بعده وكان ذلك في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف ، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من الأمر ، وبأن المأمور بغسله في قصة يعلى إنما هو الخلق لا مطلق الطيب ، فلعل علة الأمر فيه ما خالطه من الزعفران . وقد ثبت النهي عن نزع الرجل مطلقا محرما وغير محرم ، وفي حديث ابن عمر الآتي قريبا د ولا يلبس - أى المحرم - من الثياب شيئا منه زعفران ، وفي حديث ابن عباس الآتي أيضا د ولم ينه إلا عن الثياب المزعفرة ، وسيأتى مزيد في ذلك في الباب الذي بعده ، واستدل به على أن من أصابه طيب في إحرامه ناسيا أو جاهلا ثم علم فبادر الى إزالته فلا كفارة عليه ، وقال مالك إن طال ذلك عليه لزمه ، وعن أبي حنيفة وأحمد في رواية يجب مطلقا ، وعلى أن المحرم إذا صار عليه المخيط نزع ولا يلزمه تمزيقه ولا شقه خلافا للنخعي والشعبي حيث قالوا : لا ينزعه من قبل رأسه لئلا يصير مغطيا لرأسه أخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وعن علي نحوه ، وكذا عن الحسن وأبي قلابة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ د اخلع عنك الجبة فخلعها من قبل رأسه ، وعلى أن المفتي والمحاكم إذا لم يعرف الحكم بمسك حتى يتبين له ، وعلى أن بعض الأحكام ثبت بالوحي وإن لم يكن مما يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في الأوسط ، أن الذي نزل على النبي ﷺ قوله تعالى ( وأتموا الحج والعمرة لله ) وعلى أن النبي ﷺ لم يكن يحكم بالاجتهاد إلا إذا لم يحضره الوحي

## ١٨ - باب الطيب عند الإحرام ، وما يلبس إذا أراد أن يحرم ، ويترجل ويدهن

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يَشْمُ الحَرَمُ الرِّيحَانَ، وَيَنْظُرُ فِي الْمِرَاةِ، وَيَتَدَاوَى بِمَا يَأْكُلُ الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ  
وقال عطاء: يَتَخَتَّمُ وَيَلْبَسُ الْهَمِيَانَ. وطاف ابن عمر رضي الله عنهما وهو محرمٌ وقد حَزَمَ على بطنه بثوبٍ  
ولم ترَ عائشةُ بالتَّبَانِ بِأَسَا لِلَّذِينَ يَرَحْلُونَ هَوْدَجَهَا

١٥٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ  
اللهُ عَنْهُمَا يَدَّهْنُ بِالزَّيْتِ، فَذَكَرْتُهُ لِأَبِرَاهِيمَ قَالَ: مَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ:

١٥٣٨ - حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ  
رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ»

١٥٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ  
عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ «كَنتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرِمُ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ  
بِالْبَيْتِ»

[الحديث ١٥٣٩ - أطرافه في: ١٧٥٤، ٥٩٢٢، ٥٩٢٨، ٥٩٣٠]

قوله (باب الطيب عند الاحرام ، وما يلبس اذا أراد أن يحرم ويترجل ويدهن) أراد بهذه الترجمة أن يبين  
أن الامر بغسل الخلق الذي في الحديث قبله إنما هو بالنسبة الى الثياب ، لان الحرم لا يلبس شيئاً مسه الزعفران كما  
سيأتى في الباب الذي بعده ، وأما الطيب فلا يمنع استدأمة على البدن ، وأضاف الى التطيب المقتصر عليه في حديث  
الباب التزجل والادهان للجامع ما بينهما من الترفه فكأنه يقول يلحق بالتطيب سائر الترفهات فلا يحرم على المحرم ،  
كذا قال ابن المنير ، والذي يظهر أن البخاري أشار الى ما سيأتى بعد أربعة أبواب من طريق كريب عن ابن عباس  
قال : انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترجل وادهن ، الحديث ، وقوله : ترجل ، أى سرح شعره ، وكأنه يؤخفه  
من قوله في حديث عائشة : طيبته في مفرقه ، لان فيه نوع ترجيل ، وسيأتى من وجه آخر زيادة : وفي أصول  
شعره . . قوله ( وقال ابن عباس الخ ) أما شم الريحان فقال سعيد بن منصور : حدثنا ابن عيينة عن أيوب عن  
عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى بأساً للمحرم بشم الريحان ، وروينا في المعجم الأوسط ، مثله عن عثمان ،  
وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر خلفه ، واختلف في الريحان فقال إسحق : يباح ، وتوقف أحمد . وقال الشافعي :  
يحرم ، وكرهه مالك والحنفية . ومنشأ الخلاف أن كل ما يتخذ منه الطيب يحرم بلا خلاف ، وأما غيره فلا .  
وأما النظر في المرأة فقال الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه : عن هشام بن حسان عن عكرمة  
عن ابن عباس قال : لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن هشام به ،  
ونقل كراهته عن القاسم بن محمد . وأما التداوى فقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا أبو خالد الأحمر وعباد بن العوام  
عن أشعث عن عطاء عن ابن عباس أنه كان يقول : يتداوى المحرم بما يأكل ، وقال أيضاً : حدثنا أبو الاحوص  
عن أبي إسحق عن الضحاك عن ابن عباس قال : اذا شققت يد المحرم أو رجلاه فليدهنهما بالزيت أو بالسمن ، ووقع

في الاصل « يتداوى بما يأكل الزيت والسمن ، وهما بالجر في روايتنا وصح عليه ابن مالك عطفاً على ما الموصولة فانها مجرورة بالباء ووقع في غيرها بالنصب ، وليس المعنى عليه لأن الذي يأكل هو الآكل لا المأكول ، لكن يجوز على الاتساع . وفي هذا الأثر رد على مجاهد في قوله ان تداوى بالسمن أو الزيت فعليه دم أخرجه ابن أبي شيبة . ( تنبيه ) قوله « يشم » بفتح الشين المعجمة على الأشهر وحكى ضنها . قوله ( وقال عطاء يتختم ويلبس الهميان ) هو بكسر الهاء معرب ، يشبه تكة السراويل يحصل فيها النفقة ويشد في الوسط . وقد روى الدارقطني من طريق الثوري عن ابن إسحق عن عطاء قال : لا بأس بالخاتم للحرم . وأخرج أيضاً من طريق شريك عن أبي إسحق عن عطاء . وربما ذكره عن سعيد بن جبيرة . عن ابن عباس قال : لا بأس بالهميان والخاتم للحرم والاول أصح . وأخرجه الطبراني وابن عدى في الكامل من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً وإسناده ضعيف . قال ابن عبد البر : أجاز ذلك فقهاء الأمصار ، وأجازوا عقده اذا لم يمكن لإدخال بعضه في بعض ، ولم ينقل عن أحد كراهته إلا عن ابن عمر ، وعنه جوازه . ومنع إسحق عقده وقيل إنه تفرد بذلك ، وليس كذلك فقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال : لا بأس بالهميان للحرم ، ولكن لا يعقد عليه السير ولكن يلفه لفا . وقال ابن أبي شيبة حدثنا الفضل بن دكين عن إسماعيل بن عبد الملك قال : رأيت على سعيد بن جبيرة خاتماً وهو محرم وعلى عطاء . قوله ( وطاف ابن عمر وهو محرم وقد حزم على بطنه بثوب ) وصله الشافعي من طريق طاوس قال : رأيت ابن عمر يسمى وقد حزم على بطنه بثوب . وروى من وجه آخر عن نافع أن ابن عمر لم يكن عقد الثوب عليه وإنما غرز طرفه على إزاره . وروى ابن أبي شيبة من طريق مسلم بن جندب سمعت ابن عمر يقول : لا تعقد عليك شيئاً وأنت محرم . قال ابن التين : هو محمول على أنه شده على بطنه فيكون كالمهميان ولم يشده فوق المئزر وإلا فالك يرى على من فعل ذلك الفدية . قوله ( ولم تر عائشة بالتبان بأساً للذين يرحلون هودجها ) وقع في نسخة الصغاني بعد قوله بأساً : قال أبو عبد الله يعني الذين الخ . التبان بضم المثناة وتشديد الموحدة سراويل قصير بغير أكمام ، والهودج بفتح الهاء وبالجم معروف ، ويرحلون بفتح أوله وسكون الراء وفتح الحاء المهملة قال الجوهري : رحلت البعير أرحله بفتح أوله رحلاً اذا شددت على ظهره الرحل ، قال الأعشى : « رحلت أميمة غدوة أجمالها » ، وسيأتي في التفسير استشهاد البخاري بقول الشاعر : « اذا ما قت أرحلها بليل » ، وعلى هذا فهم من ضبطه هنا بتشديد الحاء المهملة وكسرها . وقد وصل أثر عائشة سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها حججت ومعهما غلمان لها وكانوا إذا شدوا رحلها يبدو منهم الشيء فأمرتهم ان يتخذوا التبايين فيلبسونها وهم محرمون . وأخرجه من وجه آخر مختصراً بلفظ « يشدون هودجها » وفي هذا رد على ابن التين في قوله : أرادت النساء لانهن يلبسن الخيط بخلاف الرجال ، وكان هذا رأى رآته عائشة وإلا فالأكثر على أنه لا فرق بين التبان والسراويل في منعه للحرم . قوله ( سفيان ) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز ، والاسناد الى ابن عمر كوفيون وكذا الى عائشة . قوله ( يدهن بالزيت ) أى عند الإحرام بشرط أن لا يكون مطبياً ، كما أخرجه الترمذي من وجه آخر عنه مرفوعاً ، والموقوف عنه أخرجه ابن أبي شيبة وهو أصح ، ويؤيده ما تقدم في كتاب الغسل من طريق محمد بن المنتشر أن ابن عمر قال « لأن أظلي بقطران أحب الى من أن أظطب ثم أصبح محرماً » وفيه انكار عائشة عليه ، وكان ابن عمر يتبع في ذلك أباه فانه كان يكره استدامة الطيب بعد الإحرام كما سيأتي ، وكانت عائشة تنكر عليه



ذلك . وقد روى سعيد بن منصور عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن عائشة كانت تقول : لا بأس بأن يمس الطيب عند الاحرام ، قال فدعوت رجلا وأنا جالس بجانب ابن عمر فأرسلته اليها وقد علت قولها ولكن أحببت أن يسمعه أبى ، فجاءنى رسولى فقال : إن عائشة تقول لا بأس بالطيب عند الاحرام فأصب ما بدا لك . قال فسكت ابن عمر . وكذا كان سالم بن عبد الله بن عمر يخالف أباه وجده فى ذلك لحديث عائشة ، قال ابن عيينة : أخبرنا عمرو بن دينار عن سالم أنه ذكر قول عمر فى الطيب ثم قال : قالت عائشة ، فذكر الحديث ، قال سالم : سنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع . قوله ( فذكرته لإبراهيم ) هو مقول منصور ، وإبراهيم هو النخعي . قوله ( فقال ما تصنع بقوله ) يشير الى ما بينته وإن كان لم يتقدم إلا ذكر الفعل ، ويؤخذ منه أن المفزع فى النوازل الى السنن وأنه مستغنى بها عن آراء الرجال وفيها المنع . قوله ( كأنى أنظر ) أرادت بذلك قوة تحققها لذلك بحيث أنها لشدة استحضارها له كأنها ناظرة اليه . قوله ( ويبص ) بالموحدة المكسورة وآخره صاد مهملة هو البريق ، وقد تقدم فى الفصل قول الاسماعيلي : لمن الوبص زيادة على البريق ، وإن المراد به التلاؤ ، وأنه يدل على وجود عين قائمة لا الريح فقط .

قوله ( فى مفارق ) جمع مفروق وهو المكان الذى يفرق فيه الشعر فى وسط الرأس ، قيل ذكرته بصيغة الجمع تعميما لجوانب الرأس التى يفرق فيها الشعر . قوله ( لإحرامه ) أى لأجل إحرامه ، وللنساء حين أراد أن يحرم ، ولمسلم نحوه كما سيأتى قريبا . قوله ( ولحله ) أى بعد أن يرى ويحلق . واستدل بقولها : كنت أطيب ، على أن كان لا تقتضى التكرار لأنها لم يقع منها ذلك إلا مرة واحدة ، وقد صرحنا فى رواية عروة عنها بأن ذلك كان فى حجة الوداع كما سيأتى فى كتاب اللباس ، كذا استدلى به النووي فى شرح مسلم ، وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام ، ولا مانع من أن يتكرر التطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه . وقال النووي فى موضع آخر : المختار أنها لا تقتضى تكرارا ولا استمرارا ، وكذا قال الفخر فى المحصول ، وجزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه قال : ولهذا استدلنا من قولهم : كان حاتم يقرى الضيف ، أن ذلك كان يتكرر منه ، وقال جماعة من المحققين إنها تقتضى التكرار ظهورا ، وقد تقع قرينة تدل على عدمه ، لكن يستفاد من سياقه لذلك المبالغة فى إثبات ذلك ، والمعنى أنها كانت تكرر فعل التطيب لو تكرر منه فعل الإحرام لما اطلعت عليه من استحبابه لذلك ، على أن هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها ، فسيأتى للبحارى من طريق سفيان ابن شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم شيخ مالك فيه هنا بلفظ : طيب رسول الله ﷺ ، وسائر الطرق ليس فيها صيغة : كان ، والله أعلم . واستدل به على استحباب التطيب عند إرادة الاحرام ، وجواز استدامته بعد الاحرام ، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته ، وإنما يحرم ابتداءه فى الإحرام وهو قول الجمهور ، وعن مالك يحرم ولكن لأفدية ، وفى رواية عنه يجب ، وقال محمد بن الحسن : يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما يبقى عينه بعده . واحتج المالكية بأمر : منها أنه ﷺ اغتسل بعد أن تطيب لقوله فى رواية ابن المنذر المتقدمة فى الفصل : ثم طاف بفسائه ثم أصبح محرما ، فإن المراد بالطواف الجماع ، وكان من عادته أن يغتسل عند كل واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يبقى للطيب أثر ، ويرده قوله فى الرواية الماضية أيضا : ثم أصبح محرما ينضح طيبا ، فهو ظاهر فى أن ينضح الطيب - وهو ظهور رائحته - كان فى حال إحرامه ، ودعوى بعضهم أن فيه تقدما وتأخيرا والتقدير طاف على نسائه ينضح طيبا ثم أصبح محرما خلاف الظاهر ، ويرده قوله فى رواية الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم عن مسلم : كان

إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ، ثم أراه في رأسه ولحيته بعد ذلك ، وللنساء وابن حبان ، رأيت الطيب في مفرقه بعد ثلاث وهو محرم ، وقال بعضهم : إن الوييص كان بقايا الدهن المطيب الذي تطيب به فزال وبقى أثره من غير رائحة ، ويرده قول عائشة ينضح طيبا . وقال بعضهم : بقي أثره لا عينه ، قال ابن العربي : ليس في شيء من طرق حديث عائشة أن عينه بقيت انتهى . وقد روى أبو داود وابن أبي شبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت : كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم ثم نحرم فنغرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا . فهذا صريح في بقاء عين الطيب ، ولا يقال إن ذلك خاص بالنساء لأنهم أجمعوا على أن الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب إذا كانوا محرمين . وقال بعضهم : كان ذلك طيبا لا رائحة له تمسكا برواية الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة ، بطيب لا يشبه طيبكم ، قال بعض رواة : يعني لا بقاء له أخرجه النسائي . ويرد هذا التأويل ما في الذي قبله . ولمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم ، بطيب فيه مسك ، وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن إبراهيم ، وكان أنظر إلى وييص المسك ، وللشيخين من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، بأطيب ما أجد . وللطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة ، بالغالية الجيدة ، وهذا يدل على أن قولها بطيب لا يشبه طيبكم أي أطيب منه ، لا كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء . وادعى بعضهم أن ذلك من خصائصه ﷺ قاله المهلب وأبو الحسن القصار وأبو الفرج من المالكية ، قال بعضهم : لأن الطيب من دواعي التكاح فهي الناس عنه وكان هو أملك الناس لأربه ففعله ، ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في التكاح ، وقد ثبت عنه أنه قال : حجب إلى النساء والطيب ، أخرجه النسائي من حديث أنس ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالقياس . وقال المهلب : إنما خص بذلك لمباشرته الملائكة لأجل الوحي ، وتعقب بأنه فرع ثبوت الخصوصية وكيف بها ، ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم . وروى سعيد ابن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت : طيبت أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم ، وبقولها : طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين ، أخرجه الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عنها ، وسيأتي من طريق سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : وأشارت بيديها ، واعتذر بعض المالكية بأن عمل أهل المدينة على خلافه ، وتعقب بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج جمع ناسا من أهل العلم - منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله ابنا عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - فسألهم عن التطيب قبل الإفاضة ، فكلهم أمر به . فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك ، فكيف يدعى مع ذلك العمل على خلافه . قوله ( ولحله قبل أن يطوف بالبيت ) أي لأجل إحلاله من إحرامه قبل أن يطوف طواف الإفاضة ، وسيأتي في اللباس من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ : قبل أن يفيض ، وللنسائي من هذا الوجه : وحين يريد أن يزور البيت ، ولمسلم نحوه من طريق عمرة عن عائشة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة : ولحله بعد ما يرى جرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت ، واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي جرة العقبة ، ويستمر امتناع الجماع ومتعلقاته على الطواف بالبيت ، وهو دال على أن للحج تحللين فمن قال إن الحلق نسك كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه ، ويؤخذ ذلك

من كونه ﷺ في حجته رمى ثم حلق ثم طاف ، فلولا أن الطيب بعد الرمي والحلق لما اقتصر على الطواف في قولها « قبل أن يطوف بالبيت » قال النووي في « شرح المهذب » : ظاهر كلام ابن المنذر وغيره أنه لم يقل بأن الحلق ليس بنسك إلا الشافعي ، وهو في رواية عن أحمد ، وحكى عن أبي يوسف ، واستدل به على جواز استدامة الطيب بعد الإحرام ، وخالف الحنفية فأوجبوا فيه الفدية قياساً على اللبس ، وتعقب بأن استدامة اللبس ليس واستدامة الطيب ليس بطيب ، ويظهر ذلك بما لو حلف . وقد تقدم التعقب على من زعم أن المراد بريق الدهن أو أثر الطيب الذي لا راحة له بما فيه كفاية

## ١٩ - باب من أهل ملبداً

١٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مَلْبِدًا »

[ الحديث ١٥٤٠ - أطرافه في : ١٥٤٩ ، ٥٩١٤ ، ٥٩١٥ ]

**قوله** ( باب من أهل ملبدا ) أى أحرم وقد لبث شعر رأسه ، أى جعل فيه شيئاً نحو الصمغ ليجتمع شعره لئلا يتشعث في الإحرام أو يقع فيه القمل . ثم أورد حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في ذلك وهو مطابق للترجمة ، وقوله « سمعته يهل ملبدا ، أى سمعته يهل في حال كونه ملبدا ، ولأبى داود والحاكم من طريق نافع عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام لبث رأسه بالعسل ، قال ابن عبد السلام يحتمل أنه بفتح المهملة ، ويحتمل أنه بكسر المعجمة وسكون المهملة ، وهو ما يفصل به الرأس من خطمى أو غيره : قلت : ضبطناه في روايتنا في سنن أبى داود بالمهملتين

## ٢٠ - باب الإهلال عند مسجد ذى الحليفة

١٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ « مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ » يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحَلِيفَةِ

**قوله** ( باب الإهلال عند مسجد ذى الحليفة ) أى لمن حج من المدينة . أورد فيه حديث سالم أيضاً عن أبيه في ذلك من وجهين ، وساقه بلفظ مالك . وأما لفظ سفیان فأخرجه الحميدى في مسنده بلفظ « هذه البيداء التى تكذبون فيها على رسول الله ﷺ » ، والله ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذى الحليفة ، وأخرجه مسلم من طريق حاتم بن إسماعيل عن موسى بن عقبة بلفظ « كان ابن عمر إذا قيل له الإحرام من البيداء قال : البيداء التى تكذبون فيها الخ » ، إلا أنه قال : من عند الشجرة حين قام به بعيره ، وسيأتى للمصنف بعد أبواب ترجمة « من أهل » حين استوت به راحلته ، وأخرج فيه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر قال « أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة » ، وكان ابن عمر يذكر على رواية ابن عباس الآتية بعد ما بين بلفظ « ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل » ، وقد أزال الاشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير ، قلت لابن

عباس : عجبت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله - فذكر الحديث وفيه - فلما صلى في مسجد ذى الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم لحفظوه ، ثم ركب فلما استقلت به راحلته أهل ، وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهل حين استقلت به راحلته ، ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهل ، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فقل كل أحد ما سمع ، وإنما كان إهلاله في مصلاه وإيم الله ، ثم أهل ثانيا وثالثا ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه دون القصة ، فعلى هذا فكان لإنكار ابن عمر على من يخص الإهلال بالقيام على شرف البيداء ، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل

( فائدة ) : البيداء هذه فوق على ذى الحليفة لمن صعد من الوادي ، قاله أبو عبيد البكري وغيره

## ٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب

١٥٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان رجلاً قال : يا رسول الله ، ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا التمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد نملين فليلبس خفين وليتطعهما أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه زعفران أو ورن »

قوله ( باب ما لا يلبس المحرم من الثياب ) المراد بالمحرم من أحرم بحج أو عمره أو قرن ، وحكى ابن دقيق العيد أن ابن عبد السلام كان يستشكل معرفة حقيقة الإحرام بمعنى على مذهب الشافعي ويرد على من يقول إنه النية ، لأن النية شرط في الحج الذي الإحرام ركنه ، وشرط الشيء غيره ، ويعترض على من يقول إنه التلبية بأنها ليست ركناً وكأنه يحرم على تعيين فعل تتعلق به النية في الابتداء انتهى . والذي يظهر أنه مجموع الصفة الحاصلة من تيمرد وتلبية ونحو ذلك ، وسيأتي في آخر باب التلبية ، ما يتعلق بشيء من هذا الغرض . قوله ( ان رجلاً قال يا رسول الله ) لم أقف على اسمه في شيء من الطرق ، وسيأتي في باب ما ينهى من الطيب للمحرم ، ومن طريق الليث عن نافع بلفظ « ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام » وعند النسائي من طريق عمر بن نافع عن أبيه « ما تلبس من الثياب إذا أحرمنا » وهو مشعر بأن السؤال عن ذلك كان قبل الإحرام ، وقد حكى الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري أن في رواية ابن جريج والليث عن نافع أن ذلك كان في المسجد ، ولم أر ذلك في شيء من الطرق عنهما . نعم أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب ، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن عبد الله بن عون ، كلاهما عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان ، وأشار نافع الى مقدم المسجد فذكر الحديث ، وظهر أن ذلك كان بالمدينة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي في أوائل الحج أنه ﷺ يخطب بذلك في عرفات فيحمل على التعدد ، ويؤيده أن حديث ابن عمر أجاب به السائل ، وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة . قوله ( ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص الخ ) قال النووي : قال العلماء هذا الجواب من بديع الكلام وجوزله لأن ما لا يلبس منحصر لحصل التصريح به ، وأما الملبوس الجز فغير منحصر فقال :

لا يلبس كذا أى ويلبس ما سواه انتهى . وقال البيضاوى : سئل عما يلبس فأجاب بما لا يلبس ليدل بالالتزام من طريق المفهوم على ما يجوز ، وإنما عدل عن الجواب لأنه أخصر وأحصر ، وفيه إشارة الى أن حق السؤال أن يكون عما لا يلبس لأنه الحكم العارض فى الاحرام المحتاج لبيان ، اذ الجواز ثابت بالأصل معلوم بالاستصحاب فكان الايق السؤال عما لا يلبس ، وقال غيره : هذا يشبه أسلوب الحكيم ، ويقرب منه قوله تعالى ﴿ يستلونك ماذا ينفقون ﴾ ، قل ما أنفقتم من خير فللوالدين ﴿ الآية ﴾ ، فعدل عن جنس المنفق وهو المستول عنه الى ذكر المنفق عليه لأنه أهم . وقال ابن دقيق العيد : يستفاد منه أن المعتبر فى الجواب ما يحصل منه المقصود كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا تشترط المطابقة انتهى . وهذا كله بناء على سياق هذه الرواية وهى المشهورة عن نافع ، وقد رواه أبو عوانة من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « ما يترك المحرم ، وهى شاذة والاختلاف فيها على ابن جريج لا على نافع ، ورواه سالم عن ابن عمر بلفظ « ان رجلا قال : ما يجتنب المحرم من الثياب ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وأبو عوانة فى صحيحهما من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عنه ، وأخرجه أحمد عن ابن عينة عن الزهرى فقال مرة « ما يترك ، ومرة « ما يلبس » ، وأخرجه المصنف فى أواخر الحج من طريق ابراهيم بن سعد عن الزهرى بلفظ نافع ، فالاختلاف فيه على الزهرى يشعر بأن بعضهم رواه بالمعنى فاستقامت رواية نافع لعدم الاختلاف فيها ، واتجه البحث المتقدم . وطعن بعضهم فى قول من قال من الشراح ان هذا من أسلوب الحكيم بأنه كان يمكن الجواب بما يحصر أنواع ما لا يلبس كأن يقال ما ليس بمخيط ولا على قدر البدن كالقميص أو بعضه كالسراويل أو الخف ولا يستر الرأس أصلا ولا يلبس ما مسه طيب كالورس والزعفران ، ولعل المراد من الجواب المذكور ذكر المهم وهو ما يحرم لبسه ويوجب الفدية . قوله ( المحرم ) أجمعوا على أن المراد به هنا الرجل ، ولا يلتحق به المرأة فى ذلك . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمرأة لبس جميع ما ذكر ، وإنما تشرتكت مع الرجل فى منع الثوب الذى مسه الزعفران أو الورس ، ويؤيده قوله فى آخر حديث الليث الآتى فى آخر الحج « لا تنتقب المرأة ، كما سأتى البحث فيه ، وقوله « لا تلبس » بالرفع على الخبر وهو فى معنى النهى ، وروى بالجزم على أنه نهى ، قال عياض : أجمع المسلمون على أن ما ذكر فى هذا الحديث لا يلبسه المحرم ، وأنه نهي بالقميص والسراويل على كل مخيط ، وبالعامة والبرانس على كل ما يغطى الرأس به مخيطا أو غيره ، وبالخفاف على كل ما يسر الرجل انتهى . وخص ابن دقيق العيد الإجماع الثانى بأهل القياس وهو واضح ، والمراد بتحريم المخيط ما يلبس على الموضع الذى جعل له ولو فى بعض البدن فأما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس . وقال الخطاين : ذكر العامة والبرانس معا ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد ولا بالنادر ، قال : ومن النادر المكتمل يحمله على رأسه . قلت : إن أراد أنه يجعله على رأسه كلباس القبع صح ما قال ، وإلا فجرد وضعه على رأسه على هيئة الحامل لحاجته لا يضر على مذهبه . ومما لا يضر أيضا الانغماس فى الماء فإنه لا يسمى لابسا ، وكذا ستر الرأس باليد . قوله ( إلا أحد ) قال ابن المنذر فى الحاشية : يستفاد منه جواز استعمال أحد فى الاثبات خلافا لمن خصه بضرورة الشعر ، قال : والذى يظهر لى بالاستقراء أنه لا يستعمل فى الاثبات إلا إن كان يعقبه نفي . قوله ( لا يجد نعلين ) زاد معمر فى روايته عن الزهرى عن سالم فى هذا الموضع زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهى قوله « وليحرم أحدكم فى إزار ورداء ونعلين ، فإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين ، واستدل بقوله « فإن لم يجد ، على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين

المقطوعين وهو قول الجمهور ، وعن بعض الشافعية جوازه وكذا عند الحنفية . وقال ابن العربي : إن صار كالنعلين جاز وإلا متى ستر من ظاهر الرجل شيئا لم يحز إلا للفائدة ، والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لفقده أو ترك بذل المالك له وعجزه عن الثمن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ، ولو بيع بغيره لم يلزمه شراؤه أو وهب له لم يجب قبوله إلا إن أعير له . قوله ( فليلبس ) ظاهر الأمر للوجوب ، لكنه لما شرع للتسهيل لم يناسب التثجيل وإنما هو للرخصة . قوله ( وليقطعهما أسفل من الكعبين ) في رواية ابن أبي ذئب الماضية في آخر كتاب العلم ، حتى يكونا تحت الكعبين ، والمراد كشف الكعبين في الإحرام وهما العظمان النانثان عند مفصل الساق والقدم ، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا اضطر المحرم إلى الخفين يخرق ظهورهما وترك فيهما قدر ما يستمسك رجلاه . وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية : الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك ، وقيل إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة ، وقيل إنه لا يثبت عن محمد وأن السبب في نقله عنه أن هشام بن عبيد الله الرازي سمعه يقول في مسئلة المحرم إذا لم يجد النعلين حيث يقطع خفيه فأشار محمد بيده إلى موضع القطع ، ونقله هشام إلى غسل الرجلين في الطهارة ، وهذا يتممب على من نقل عن أبي حنيفة كان بطلان أنه قال : إن الكعب هو الشاخص في ظهر القدم ، فانه لا يلزم من نقل ذلك عن محمد بن الحسن - على تقدير صحته عنه - أن يكون قول أبي حنيفة . ونقل عن الأصمعي وهو قول الإمامية أن الكعب عظم مستدير تحت عظم الساق حيث مفصل الساق والقدم ، وجمهور أهل اللغة على أن في كل قدم كعبين . وظاهر الحديث أنه لا فدية على من لبسهما إذا لم يجد النعلين ، وعن الحنفية تجب ، وتعقب بأنها لو وجبت لبينها النبي ﷺ لأنه وقت حاجة . واستدل به على اشتراط القطع ، خلافا للشهور عن أحمد فانه أجاز لبس الخفين من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس الآتي في أواخر الحج بلفظ : ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين ، وتعقب بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المقيد فينبغي أن يقول بها هنا ، وأجاب الحنابلة بأشياء : منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر ، فقد روى الدارقطني من طريق عمرو بن دينار أنه روى عن ابن عمر حديثه وعن جابر بن زيد عن ابن عباس حديثه وقال : انظروا أي الحديثين قبل ، ثم حكى الدارقطني عن أبي بكر التميمي بوري أنه قال : حديث ابن عمر قبل لأنه كان بالمدينة قبل الإحرام ، وحديث ابن عباس برفات . وأجاب الشافعي عن هذا في الأم ، فقال : كلاهما صادق حافظ ، وزيادة ابن عمر لا تخالف ابن عباس لاحتمال أن تكون عريت عنه أو شك أو قالها فلم يقبلها عنه بعض رواة انتهى . وسلك بعضهم الترجيع بين الحديثين ، قال ابن الجوزي : حديث ابن عمر اختلف في وقفه ورفع ، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه انتهى . وهو تعليل مردود بل لم يختلف على ابن عمر في رفع الأمر بالقطع إلا في رواية شاذة ، على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضا فرواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن سميد بن جبير عن ابن عباس موقوفا ، ولا يرغاب أحد من المحدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس لأن حديث ابن عمر جاء باسناد وصف بكونه أصح الأسانيد ، واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم ، بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعا إلا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الأصمعي : إنه شيخ بصري لا يعرف كذا قال . وهو معروف موصوف بالفقهاء عند الأئمة . واستدل بعضهم بالقياس على السراويل كما سيأتي البحث فيه في حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى ، وأجيب بأن القياس مع وجود النص فاسد الاعتبار . واحتج بعضهم بقول عطاء : إن القطع فساد

واقفه لا يجب الفساد ، وأجيب بأن الفساد إنما يكون فيما نهى الشرع عنه لا فيما أذن فيه . وقال ابن الجوزي : يحمل الأمر بالقطع على الإباحة لا على الاشتراط عملاً بالحدِيثين ، ولا ينبغي تكلفه . قال العلماء : والحكمة في منع المحرم من اللباس والطيب البعد عن الترفه ، والاتصاف بصفة الخاشع ، ولتذكر بالتجرد القدوم على ربه فيكون أقرب إلى مراقبته وامتناعه من ارتكاب المحظورات . قوله ( ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه زعفران أو ورس ) قيل عدل عن طريقة ما تقدم ذكره إشارة إلى اشتراك الرجال والنساء في ذلك وفيه نظر ، بل الظاهر أن نكتة العدول أن الذي يحاطه الزعفران والورس لا يجوز لبسه سواء كان مما يلبسه المحرم أو لا يلبسه . والورس يفتح الواو وسكون الراء بعدها مهملة ثبت أصغر طيب الريح يصبغ به ، قال ابن العربي : ليس الورس بطيب ، ولكنه نبه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملامة الشم ، فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به التطيب . واستدل بقوله « منه » على تحريم ما صبغ كله أو بعضه ولو خفيت رائحته ، قال مالك في الموطأ : إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنفض . وقال الشافعية : إذا صار الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تقع له رائحة لم يمنع . والحجة فيه حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي تقدم بلفظه « ولم ينه عن شيء من الثياب إلا المزعفرنة التي تردع الجلود » وأما المنسول فقال الجمهور : إذا ذهبت الرائحة جاز خلافاً لمالك ، واستدل لم يروى أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث « إلا أن يكون غسلاً » أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عنه ، وروى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره على الحماني ، فقال له عبد الرحمن بن صالح الأزدي : قد كتبت عن أبي معاوية . وقام في الحال فأخرج له أصله فكتبه عنه يحيى بن معين انتهى . وهي زيادة شاذة لأن أبا معاوية وإن كان متقناً لكن في حديثه عن غير الأعمش مقال ، قال أحمد : أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله ولم يحج بهذه الزيادة غيره . قلت : والحماني ضعيف وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال ، واستدل به المهلب على منع استدامة الطيب وفيه نظر ، واستنبط من منع لبس الثوب المزعفر منع أكل الطعام الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية ، وعن المالكية خلاف ، وقال الحنفية لا يحرم لأن المراد اللبس والتطيب والآكل لا يعد متطيباً . ( تنبيه ) : زاد الثوري في روايته عن أيوب عن نافع في هذا الحديث « ولا القباء » أخرجه عبد الرزاق عنه ، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع أيضاً . والقباء بالاقاف والموحدة معروف ، ويطلق على كل ثوب مفرج ، ومنع لبسه على المحرم متفق عليه ، إلا أن أبا حنيفة قال : يشترط أن يدخل بديه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفيه ، ووافقه أبو ثور والخرقي من الحنابلة . وحكى الماوردي نظيره أن كان كفه ضيقاً ، فإن كان واسعاً فلا

## ٢٢ - باب الرُّكُوبِ والازْتِدَادِ في الْحَجِّ

١٥٤٣ ، ١٥٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب بن جبر **حدثنا** أبي عن يونس الأيلي عن الزُّهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة رضي الله عنه كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قال : لم يزل النبي ﷺ

يُلْبَى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ النَّعْبَةِ ،

[ الحديث ١٥٤٣ - طريقه في : ١٦٨٦ ]

[ الحديث ١٥٤٤ - طريقه في : ١٦٧٠ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٧ ]

قوله ( باب الركب والارتداف في الحج ) أورد فيه حديث ابن عباس في إردافه ﷺ أسامة ثم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في « باب التلبية والتكبير غداة النحر » ، والقصة وإن كانت وردت في حالة الدفع من عرفات إلى منى لكن يلحق بها ما تضمنته الترجمة في جميع حالات الحج ، قال ابن المنير : والظاهر أنه ﷺ قصد إردافه من ذكر ليحدث عنه بما يتفق له في تلك الحال من التشريع

### ٢٣ - باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر

وَلَبِستُ عائشة رضي الله عنها الثياب المصفرة - وهي محرمة - وقالت : لا تَلْمَمَنَّ ولا تَتَبَرَّقَنَّ ولا تَلْبَسَنَّ ثوباً بوزنس ولا زعفران . وقال جابر : لا أرى المصفر طيباً . ولم تر عائشة بأساً بالحلي والثوب الأسود والمورد وأخلف للمرأة . وقال إبراهيم : لا بأس أن يُبدل ثيابه

١٥٤٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر القُدَمِيُّ حَدَّثَنَا فضيل بن سليمان قال حَدَّثَنِي موسى بن عُقبة قال أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما تَرَجَّلَ وأَدَهَنَ وَلَبِسَ إزاره وِرْداءَهُ هو وأصحابه ، فلم يَنْتَهِ عن شيء من الأردية والأزر تَلْبَسُ إِلَّا المِزْعَفَرَةُ التي تَرَدَّعُ على الجِلْدِ ، فأصبح بذى الحليفة ، ركب راحلته حتى استوى على البداء أهل هو وأصحابه ، وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ ، وذلك لخمس بَيْنَيْنِ من ذى القعدة ، قَدِمَ مكة لأربع ليالٍ خَلَوْنَ من ذى الحجة ، فطاف بالبيت ، وسعى بين الصفا والمروة ، ولم يحلَّ من أجل بُدْنِهِ لِأَنَّهُ قَلَّدَهَا . ثُمَّ نَزَلَ بِأَعْلَى مكة عِنْدَ الْحِجُونَ وهو مُهْلٌ بالحج ، ولم يقرب السكعة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفة ، وأمر أصحابه أن يهلّوا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثُمَّ يَقْصُرُوا من رؤوسهم ثُمَّ يُحْلُوا ، وذلك لمن لم يسكن معه بدنة قَلَّدَهَا ، وَمَنْ كانت معه أسراةُ فحَى لَهُ حلالٌ والطيب والثياب »

[ الحديث ١٥٤٥ - طريقه في : ١٦٧٥ ، ١٧٣١ ]

قوله ( باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر ) هذه الترجمة مغايرة للسابقة التي قبلها من حيث إن تلك معقودة لما لا يلبس من أجناس الثياب ، وهذه لما يلبس من أنواعها . والأزر بضم الهمزة والزاي جمع إزار . قوله ( ولبست عائشة الثياب المصفرة وهي محرمة ) وصله سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال كانت عائشة تلبس الثياب المصفرة وهي محرمة ، إسناده صحيح . وأخرجه البيهقي من طريق ابن أبي مليكة « أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالمصفر الخفيف وهي محرمة » وأجاز الجمهور لبس المصفر للحرم . وعن أبي حنيفة المصفر طيب وفيه الفدية ، واحتج بأن عمر كان ينهى عن الثياب المصبغة ، وتعبه ابن المنذر بأن عمر كره ذلك لئلا يقتدى به الجاهل فيظن جواز لبس المورس والمزعر ، ثم ساق له قصة مع طلحة فيها بيان ذلك . قوله ( وقالت )



أى عائشة ( لا تلثم ) بمثناة واحدة وتشديد المثلثة وهو على حذف إحدى التامين ، وفي رواية أبى ذر تلثم بسكون اللام وزيادة مثناة بعدها أى لا تغطى شفتها بثوب ، وقد وصله البيهقي ، وسقط من رواية الجوى من الأصل ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : تبدل المرأة جلبابها من فوق رأسها على وجهها ، وفي مصنف ابن أبى شيبة ، عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن وعطاء قالا : لا تلبس المحرمة القفازين والسرراويل ولا تبرقع ولا تلثم ، وتلبس ما شاءت من الثياب إلا ثوبا ينفض عليها ورسا أورعفرانا ، وهذا يشبه ما ذكر في الأصل عن عائشة . قوله ( وقال جابر ) أى ابن عبد الله الصحابي . قوله ( لا أرى المعصفر طيبا ) أى تطيبا ، وصله الشافعي ومسند بلفظ : لا تلبس المرأة ثياب الطيب ولا أرى المعصفر طيبا ، وقد تقدم الخلاف في ذلك . قوله ( ولم تر عائشة بأسا بالحلى والثوب الاسود والمرد والحف للبرأة ) وصله البيهقي من طريق ابن باباه المسكي : أن امرأة سألت عائشة : ما تلبس المرأة في إحرامها ؟ قالت عائشة : تلبس من خزها وبزها وأصباغها وحليها ، وأما المورّد والمراد ما صبغ على لون الورد فسيأتى موصولا في باب طواف النساء ، في آخر حديث عطاء عن عائشة ، وأما الحف فوصله ابن أبى شيبة عن ابن عمر والقاسم بن محمد والحسن وغيرهم ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة تلبس الخيط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلا خفيفا تستتر به عن نظر الرجال ، ولا تخمره إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبى بكر ، تعني جدتها قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمر سدلا كما جاء عن عائشة قالت : كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه ، انتهى . وهذا الحديث أخرجه هو من طريق مجاهد عنها وفي إسناده ضعف . قوله ( وقال إبراهيم ) أى النخعي . قوله ( لا بأس أن تبدل ثيابه ) وصله سعيد بن منصور وابن أبى شيبة كلاهما عن هشيم عن مغيرة وعبد الملك ويونس ، أما مغيرة فعن إبراهيم ، وأما عبد الملك فعن عطاء ، وأما يونس فعن الحسن قالوا : يغير المحرم ثيابه ما شاء ، لفظ سعيد ، وفي رواية ابن أبى شيبة : أنهم لم يروا بأسا أن تبدل المحرم ثيابه ، قال سعيد : وحدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال : كان أصحابنا إذا أتوا بئر ميمون اغتسلوا ولبسوا أحسن ثيابهم فدخلوا فيها مكة . قوله ( حدثنا فضيل ) هو بالتصغير . قوله ( ترجل ) أى سرح شعره . قوله ( وادهن ) قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أن للحرم أن يأكل الزيت والشحم والسمن والشيرج وأن يستعمل ذلك في جميع بدنه سوى رأسه ولحيته . وأجمعوا أن الطيب لا يجوز استعماله في بدنه ، ففرقوا بين الطيب والزيت في هذا ، فقياس كون المحرم ممنوعا من استعمال الطيب في رأسه أن يباح له استعمال الزيت في رأسه ، وقد تقدمت الإشارة الى الخلاف في ذلك قبل بابواب . قوله ( التي تردع ) بالمهمل أى تلتطخ يقال ردع إذا التلطخ ، والردع أثر الطيب ، وردع به الطيب إذا لوق بجلده ، قال ابن بطال : وقد روى بالمعجمة من قولهم أردغت الأرض اذا كثرت مناقع المياه فيها ، والردغ بالغين المعجمة الطين انتهى ، ولم أر في شيء من الطرق ضبط هذه اللفظة بالغين المعجمة ولا تعرض لها عياض ولا ابن قرقول والله أعلم . ووقع في الأصل تردع على الجلد قال ابن الجوزي : الصواب حذف د على ، كذا قال ، وإثباتها موجه أيضا كما تقدم . قوله ( فأصبح بذى الخليفة ) أى وصل إليها نهارا ثم بات بها كما سيأتى صريحا في الباب الذي بعده من حديث أنس . قوله ( حتى استوى على البيداء أهل ) تقدم نقل الخلاف

في ذلك وطريق الجمع بين المختلف فيه . **قوله** ( وذلك لخمس بقين من ذى القعدة ) أخرجه مسلم مثله من حديث عائشة ، احتج به ابن حزم في كتاب د حجة الوداع ، له على أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم الخميس ، قال : لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس بلا شك لأن الوقفة كانت يوم الجمعة بلا خلاف ، وظاهر قول ابن عباس و لخمس ، يقتضى أن يكون خروجه من المدينة يوم الجمعة بناء على ترك عد يوم الخروج ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى الظهر بالمدينة أربعا كما سيأتي قريبا من حديث أنس ، فتبين أنه لم يكن يوم الجمعة فتعين أنه يوم الخميس . وتعقبه ابن القيم بأن المتعين أن يكون يوم السبت بناء على عد يوم الخروج أو على ترك عده ويكون ذو القعدة تسعا وعشرين يوما انتهى . ويؤيده ما رواه ابن سعد والحاكم في د الاكليل ، أن خروجه ﷺ من المدينة كان يوم السبت لخمس بقين من ذى القعدة ، وفيه رد على من منع إطلاق القول في التاريخ لثلا يكون الشهر ناقصا فلا يصح الكلام فيقول مثلا لخمس إن بقين بزيادة أداة الشرط ، وحجة المجيز أن الإطلاق يكون على الغالب ومقتضى قوله أنه دخل مكة لأربع خلون من ذى الحجة أن يكون دخلها صباح يوم الأحد وبه صرح الواقدي . **قوله** ( والطيب والثياب ) أى كذلك ، وقوله د الحجون ، بفتح المهملة بعدها جيم مضمومة هو الجبل المطل على المسجد بأعلى مكة على يمين المصعد وهناك مقبرة أهل مكة . وسيأتي بقية شرح ما اشتمل عليه حديث ابن عباس هذا مفردا في الأبواب

## ٢٤ - باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ، قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٤٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف **أخبرنا** ابن جريج **حدثنا** محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « **صلى** النبي ﷺ بالمدينة أربعا ، وبذى الحليفة ركعتين ، ثم بات حتى أصبح بذى الحليفة ، فلما ركب راحته واستوت به أهل »

١٥٤٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه « **أن النبي ﷺ صلى** الظهر بالمدينة أربعا ، وصلى العصر بذى الحليفة ركعتين ، قال : وأحسبُه بات بها حتى أصبح »

**قوله** ( باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح ) يعنى إذا كان حجه من المدينة ، والمراد من هذه الترجمة مشروعية المبيت بالقرب من البلد التي يسافر منها ليكون أمكن من التوصل الى مهماته التي ينساها مثلا ، قال ابن بطال : ليس ذلك من سنن الحج ، وإنما هو من جهة الرفق ليلحق به من تأخر عنه ، قال ابن المنير : لعله أراد أن يدفع توهم من يتوهم أن الإقامة بالمبقات وتأخير الإحرام شبيه بمن تعداه بغير إحرام فبين أن ذلك غير لازم حتى يفصل عنه . **قوله** ( قاله ابن عمر ) يشير الى حديثه المتقدم في د باب خروج النبي ﷺ على طريق الشجرة . - **قوله** ( حدثني ابن المنكدر ) كذا رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه ، وخالفهم عيسى بن يونس فقال د عن ابن جريج عن الزهري عن أنس ، وهى رواية شاذة . **قوله** ( وبذى الحليفة ركعتين ) فيه مشروعية قصر الصلاة لمن خرج من بيوت البلد وبات خارجا عنها ولو لم يستمر سفره ، واحتج به أهل الظاهر في قصر الصلاة في السفر القصير ، ولا حجة فيه لأنه كابتداء سفر لا المنتهى ، وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة ، وتقدم الخلاف في ابتداء

إلهاله ﷺ قريبا . قوله في الرواية الثانية (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقة . قوله (وأحسبه) الشك فيه من أبي قلابه ، وقد تقدم في طريق ابن المنكدر التي قبلها بغير شك ، وسيأتي بعد بابين من طريق أخرى عن أبواب بأنهم من هذا السياق

## ٢٥ - باب رفع الصوت بالإهلال

١٥٤٨ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْبٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قال « **صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْمَصْرَ بَدَى الْخَلِيفَةُ رَكْعَتَيْنِ ، وَسَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا جَمِيعًا** »

قوله ( باب رفع الصوت بالإهلال ) قال الطبري : الإهلال هنا رفع الصوت بالتلبية وكل رافع صوته بشيء فهو مهل به ، وأما أهل القوم الهلال فأرى أنه من هذا لأنهم كانوا يرفعون أصواتهم عند رؤيته انتهى . وسيأتي اختيار البخاري خلاف ذلك بعد أبواب . قوله ( وسمعتهم يصرخون بهما جميعا ) أى بالحج والعمرة ، ومراد أنس بذلك من نوى منهم القرآن ، ويحتمل أن يكون على سبيل التوزيع ، أى بعضهم بالحج وبعضهم بالعمرة قاله الكرماني . ويشكل عليه قوله في الطريق الأخرى « يقول لييك بحجة وعمرة معا ، وسيأتي إنكار ابن عمر على أنس ذلك ، وسيأتي ما فيه في « باب التمتع والقرآن » وفيه حجة للجمهور في استحباب رفع الأصوات بالتلبية ، وقد روى مالك في « الموطأ » وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم من طريق خلاد بن السائب عن أبيه مرفوعا « جاءني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي يرفعون أصواتهم بالإهلال ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف على التابعي في صحابه . وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال « كنت مع ابن عمر فلبى حتى أسمع ما بين الجبلين ، وأخرج أيضا بإسناد صحيح من طريق المطلب بن عبد الله قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تسمع أصواتهم ، واختلف الرواة عن مالك فقال ابن القاسم عنه : لا يرفع صوته بالتلبية إلا في المسجد الحرام ومسجد منى ، وقال في الموطأ : لا يرفع صوته بالتلبية في مسجد الجماعات ، ولم يستثن شيئا . ووجه الاستثناء أن المسجد الحرام جمل للحاج والمعتبر وغيرهما وكان الملبى إنما يقصد إليه فكان ذلك وجه الخصوصية ، وكذلك مسجد منى

## ٢٦ - باب التلبية

١٥٤٩ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ** تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : **لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَاللَّكَّ ، لَا شَرِيكَ لَكَ** »

١٥٥٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُجَارَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت « **إِنِّي لَأَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي : أَلَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، أَلَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ** » . تابعه أبو معاوية عن الأعمش

وقال شعبة : أخبرنا سليمان سمعت خيثة عن أبي عطية سمعت عائشة رضي الله عنها

قوله ( باب التلبية ) هي مصدر لبي أى قال : لبيك ، ولا يكون عامله إلا مضمرًا . قوله ( لبيك ) هو لفظ مثنى عند سيبويه ومن تبعه . وقال يونس : هو اسم مفرد وألله إنما انقلبت ياء لاتصالها بالضمير كلدى وعلى . ورد بأنها قلبت ياء مع المظهر . وعن الفراء : هو منصوب على المصدر ، وأصله لبا لك فثنى على التأكيد أى إلبابا بعد إلباب ، وهذه التثنية ليست حقيقية بل هي للتكثير أو المبالغة ، ومعناه إجابة بعد إجابة أو إجابة لازمة ، قال ابن الأنبارى : ومثله حنانيك أى تحننا بعد تحنن . وقيل : معنى لبيك اتجأه وقصدى إليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجها . وقيل : معناه محببى لك مأخوذ من قولهم امرأة لبة أى محبة . وقيل لإخلاصى لك من قولهم حب لباب أى خالص . وقيل أنا مقيم على طاعتك من قولهم لب الرجل بالمكان إذا أقام . وقيل قربا منك من الإلباب وهو القرب . وقيل خاضعا لك . والاول أظهر وأشهر لأن المحرم مستجيب لدعاء الله إياه فى حج بيته ، ولهذا من دعى فقال لبيك فقد استجاب . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن فى الناس بالحج انتهى . وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم فى تفاسيرهم عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد والأسانيد بهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع فى مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له أذن فى الناس بالحج ، قال : رب وما يبلغ صوتى ؟ قال : أذن وعلى البلاغ . قال فنادى إبراهيم : يا أيها الناس كتب عليكم الحج الى البيت العتيق ، فسمعه من بين السماء والارض ، أفلا ترون أن الناس يجيئون من أقصى الارض يلبنون ، ومن طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس وفيه وفأجابوه بالتلبية فى أصلاب الرجال وأرحام النساء . وأول من أجابه أهل اليمن ، فليس حاج يحج من يومئذ الى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ ، قال ابن المنير فى الحاشية : وفى مشروعية التلبية تنبيه على إكرام الله تعالى لعباده بأن وفودهم على بيته إنما كان باستدعاء منه سبحانه وتعالى . قوله ( ان الحمد ) روى بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على التعليل ، والكسر أجود عند الجمهور ، وقال ثعلب لأن من كسر جعل معناه إن الحمد لك على كل حال ، ومن فتح قال معناه لبيك لهذا السبب . وقال الخطابي : لمحج العامة بالفتح وحكاة الزمخشري عن الشافعى ، قال ابن عبد البر : المعنى عندى واحد لأن من فتح أراد لبيك لأن الحمد لك على كل حال ، وتعقب بأن التقييد ليس فى الحمد وإنما هو فى التلبية . قال ابن دقيق العيد : الكسر أجود لأنه يقتضى أن تكون الإجابة مطلقة غير معللة ، وأن الحمد والنعمة لله على كل حال ، والفتح يدل على التعليل فكأنه يقول : أجبته لك لهذا السبب والاول أعم فهو أكثر فائدة . ولما حكى الرافعى الوجهين من غير ترجيح رجح النووى الكسر ، وهذا خلاف ما نقله الزمخشري أن الشافعى اختار الفتح وأن أبا حنيفة اختار الكسر . قوله ( والنعمة لك ) المشهور فيه النصب ، قال عياض : ويجوز الرفع على الابتداء ويكون الخبر محذوفا والتقدير ان الحمد لك والنعمة مستقرة لك ، قاله ابن الأنبارى . وقال ابن المنير فى الحاشية : قرن الحمد والنعمة وأفرد الملك لأن الحمد متعلق بالنعمة ، ولهذا يقال الحمد لله على نعمه لجمع بينهما كأنه قال : لا حمد إلا لك لأنه لا نعمة إلا لك ، وأما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر لتحقيق أن النعمة كلها لله لأنه صاحب الملك . قوله ( والملك ) بالنصب أيضا على المشهور ويجوز الرفع ، وتقديره والملك

كذلك . ووقع عند مسلم من رواية موسى بن عقبة عن نافع وغيره عن ابن عمر ، كان رسول الله ﷺ إذا استوت به راحلته عند مسجد ذي الحليفة أهل فقال : لبيك ، الحديث . والمصنف في اللباس من طريق الزهري عن سالم عن أبيه ، سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبدا يقول : لبيك اللهم لبيك ، الحديث . وقال في آخره ، لا يزيد على هذه الكلمات ، زاد مسلم من هذا الوجه ، قال ابن عمر : كان عمر يهل بهذا ويزيد لبيك اللهم لبيك وسعديك والخير في يدك والرغباء اليك والعمل ، وهذا القدر في رواية مالك أيضا عنده عن نافع عن ابن عمر أنه كان يزيد فيها فذكر نحوه ، فحرف أن ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور بن عخرمة قال : كانت تلبية عمر ، فذكر مثل المرفوع وزاد : لبيك مرغوبا ومرغوبا اليك ذا النعماء والفضل الحسن ، واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي ﷺ في ذلك ، قال الطحاوي بعد أن أخرجه من حديث ابن عمر وابن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن معد يكرب : أجمع المسلمون جميعا على هذه التلبية ، غير أن قوما قالوا : لا بأس أن يزيد فيها من الذكر لله ما أحب ، وهو قول محمد والثوري والأوزاعي ، واحتجوا بحديث أبي هريرة يعني الذي أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم قال : كان من تلبية رسول الله ﷺ لبيك لله الحق لبيك ، وبزيادة ابن عمر المذكورة ، وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي أن يزداد على ما علمه رسول الله ﷺ الناس كما في حديث عمرو بن معد يكرب ثم فعله هو ولم يقل لبوا بما شئتم مما هو من جنس هذا بل عليهم كما عليهم التكبير في الصلاة فكذلك لا ينبغي أن يتعدى في ذلك شيئا مما علمه . ثم أخرج حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمع رجلا يقول : لبيك ذا المعارج ؟ فقال : أنه لذو المعارج ، وما هكذا كنا نلبى على عهد رسول الله ﷺ . قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التلبية وبه نأخذ انتهى . ويدل على الجواز ما وقع عند النسائي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : كان من تلبية النبي ﷺ ، فذكره ففيه دلالة على أنه قد كان يلبى بغير ذلك ، وما تقدم عن عمر وابن عمر ، وروى سعيد بن منصور من طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول : لبيك غفار الذنوب ، وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج ، حتى استوت به ناقته على البيداء أهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك الخ ، قال : وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد عليهم شيئا منه ، ولزم تلبيته ، وأخرجه أبو داود من الوجه الذي أخرجه منه مسلم قال : والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا ، وفي رواية البيهقي : ذا المعارج وذا الفواضل ، وهذا يدل على أن الاختصار على التلبية المرفوعة أفضل لمداومته هو ﷺ عليها وأنه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردّها عليهم وأقرهم عليها ، وهو قول الجمهور وبه صرح أشهب ، وحكى ابن عبد البر عن مالك الكراهة قال : وهو أحد قول الشافعي ، وقال الشيخ أبو حامد : حكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القديم أنه كره الزيادة على المرفوع ، وغلطوا بل لا يكره ولا يستحب . وحكى الترمذي عن الشافعي قال : فإن زاد في التلبية شيئا من تعظيم الله فلا بأس ، وأحب إلى أن يقتصر على تلبية رسول الله ﷺ ، وذلك أن ابن عمر حفظ التلبية عنه ثم زاد من قبله زيادة . ونحسب البيهقي الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي فقال : الاختصار على المرفوع أحب ، ولا ضيق أن يزيد عليها . قال وقال أبو حنيفة إن زاد لحسن . وحكى في المعرفة ، عن الشافعي قال : ولا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه ، غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روى عن النبي ﷺ في ذلك انتهى . وهذا أعدل الوجوه ، فيفرد ما جاء مرفوعا ، وإذا اختار قول ما جاء موقوفا أو أنشأه هو من قبل نفسه

ما ياتي قاله على انفراده حتى لا يمتلظ بالرفوع . وهو شديد بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه « ثم استخير من المسألة والثناء ماشاء » أى بعد أن يفرغ من الرفوع كما تقدم ذلك في موضعه . ( تكميل ) : لم يتعرض المصنف لحكم التلبية ، وفيها مذاهب أربعة يمكن توصيلها الى عشرة : الأول أنها سنة من السنن لا يجب بتركها شيء ، وهو قول الشافعى وأحمد . ثانياها واجبة ويجب بتركها دم ، حكاه الماوردى عن ابن أبى هريرة من الشافعية وقال : إنه وجد للشافعى نصا يدل عليه ، وحكاه ابن قدامة عن بعض المالكية والخطابي عن مالك وأبى حنيفة ، وأغرب النووي فحكى عن مالك أنها سنة ويجب بتركها دم ، ولا يعرف ذلك عندهم إلا أن ابن الجلاب قال : التلبية في الحج مستنونة غير مفروضة ، وقال ابن التين : يريد أنها ليست من أركان الحج وإلا فهي واجبة ولذلك يجب بتركها الدم ولو لم تكن واجبة لم يجب ، وحكى ابن العربى أنه يجب عندهم ترك تبركاتها دم وهذا قدر زائد على أصل الوجوب . ثالثاها واجبة لكن يقوم مقامها فعل يتعاق بالهجع كالتوجه على الطريق وبهذا صدر ابن شاس من المالكية كلامه في « الجواهر » له ، وحكى صاحب « الهداية » من الحنفية مثله لكن زاد القول الذى يقوم مقام التلبية من الذكر كما في مذهبهم من أنه لا يجب لفظ معين ، وقال ابن المنذر قال أصحاب الرأى : إن كبر أو هلل أو سبح ينوى بذلك الإحرام فهو محرم . رابعاها أنها ركن في الإحرام لا يتعد بدونها حكاه ابن عبد البر عن الثورى وأبى حنيفة وابن حبيب من المالكية والزيبرى من الشافعية وأهل الظاهر قالوا : هى نظير تكبيرة الإحرام للصلاة ، ويقويه ما تقدم من بحث ابن عبد السلام عن حقيقة الإحرام وهو قول عطاء . أخرجه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عنه قال : التلبية فرض الحج ، وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وطاوس وعكرمة ، وحكى النووي عن داود أنه لا بد من رفع الصوت بها وهذا قدر زائد على أصل كونها ركنا . قوله ( عن أبى عطية ) هو مالك بن عامر وسيأتى الخلاف في اسمه في تفسير سورة البقرة ، ورجال هذا الاسناد الى عائشة كوفيون إلا شيخ البخارى ، وأردف المصنف حديث ابن عمر بحديث عائشة لما فيه من الدلالة على أنه كان يديم ذلك ، وقد تقدم أن في حديث جابر عند مسلم التصريح بالمداومة . قوله ( تابعه أبو معاوية ) يعنى تابع سفيان وهو الثورى عن الأعمش وروايته وصالحا مسند في مسنده عنه وكذلك أخرجه الجوزى من طريق عبد الله بن هشام عنه . قوله ( وقال شعبة الخ ) وصله أبو داود الطيالسى في مسنده عن شعبة ولفظه مثل لفظ سفيان إلا أنه زاد فيه « ثم سمعتها تلبى وليس فيه قوله لا شريك لك » وهذا أخرجه أحمد عن غندر عن شعبة ، وسليمان شيخ شعبة فيه هو الأعمش والطريقان جميعا محفوظان ، وهو محمول على أن للأعمش فيه شيخين ، ورجح أبو حاتم في « العلل » رواية الثورى ومن تبعه على رواية شعبة فقال إنها وهم ، وخيشمة هو ابن عبد الرحمن الجعفي وأفادت هذه الطريق بيان سماع أبى عطية له من عائشة . والله أعلم

## ٢٧ - باب التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ الرُّكُوبِ عَلَى الدَّابَّةِ

١٥٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَنَحْنُ مَعَهُ بِالْمَدِينَةِ - الظُّهْرَ أَرْبَعًا وَالْعَصْرَ بِنِزْلِ الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ حَمَدَ اللَّهُ وَسَبَّحَ وَكَبَّرَ ، ثُمَّ أَهْلَ بِحِجٍّ وَحُمْرَةٍ وَأَهْلَ النَّاسُ مَعَهُمَا ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَ النَّاسَ لَحْوَا ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ أَهْلُوا بِالْحِجِّ . قَالَ وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بَدَنَاتٍ بِيَدِهِ قِيَامًا ،

وَذَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ .  
 قَوْلُهُ ( بَابُ التَّحْمِيدِ وَالتَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ قَبْلَ الْإِهْلَالِ ) سَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُسْتَعْلَى لَفْظُ التَّحْمِيدِ وَالْمُرَادُ ،  
 بِالْإِهْلَالِ هُنَا التَّلْبِيَةِ ، وَقَوْلُهُ دَعْدَ الرُّكُوبِ ، أَيْ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الدَّابَّةِ لَا حَالٍ وَضَعُ الرَّجُلِ مِثْلًا فِي الرُّكُوبِ ،  
 وَهَذَا الْحَكْمُ - وَهُوَ اسْتِحْبَابُ التَّسْبِيحِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ قَبْلَ الْإِهْلَالِ - قُلٌ مِنْ تَعْرِضٍ لَذِكْرِهِ مَعَ ثَبُوتِهِ ، وَقِيلَ أَرَادَ  
 الْمُصَنِّفُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَكْتَفَى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ عَنِ التَّلْبِيَةِ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ أَتَى بِالتَّسْبِيحِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ لَمْ  
 يَكْتَفِ بِهِ حَتَّى لِيَ . ثُمَّ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَنَسٍ وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى أَحْكَامٍ ، فَتَقَدَّمَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِقَصْرِ الصَّلَاةِ  
 وَبِالْأَحْرَامِ وَسِيَاقُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَانِ قَرِيبًا . قَوْلُهُ ( ثُمَّ بَاتَ بِهَا حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ رَكِبَ ) ظَاهِرُهُ أَنَّ إِهْلَالَهُ كَانَ بَعْدَ  
 صَلَاةِ الصُّبْحِ ، لَكِنْ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَانَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثُمَّ دَعَا  
 بَنَاتَهُ فَأَشْعَرَهَا ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلَ بِالْحَجِّ ، وَلِلنِّسَاءِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسٍ دَانَهُ  
 ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ بِالْبَيْدَاءِ ثُمَّ رَكِبَ ، وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ صَلَّاهَا فِي آخِرِ ذِي الْحَلِيفَةِ وَأَوَّلِ الْبَيْدَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( ثُمَّ  
 أَهْلَ بِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ ) يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ، قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . قَوْلُهُ ( حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ )  
 بَضَمَ يَوْمَ لِأَنَّ كَانَ تَامَةً . قَوْلُهُ ( وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنَاتِ بَيْدَةٍ قِيَامًا ، وَذَجَّ بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ )  
 هُوَ الْمُصَنِّفُ ( قَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا عَنْ أَيُّوبَ عَنْ رَجُلٍ عَنْ أَنَسٍ ) هَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَبَعْضُ الْمُبْهَمِ هُنَا  
 لَيْسَ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ كَمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْ مَسَدِّدٍ عَنْهُ فِي بَابِ نَحْرِ الْبَدَنِ قَائِمَةً ، بِدُونِ هَذِهِ  
 الزِّيَادَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ عَنْ أَيُّوبَ لَكِنْ صَرَحَ بِذِكْرِ أَبِي قَلَابَةَ ،  
 وَوَهَيْبٌ أَيْضًا ثَقَّةٌ فَقَدْ جَمَعَهُ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ فَعَرَفَ أَنَّهُ الْمُبْهَمُ ، وَقَدْ تَابَعَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ  
 الثَّقَفِيُّ عَلَى حَدِيثِ ذَجَّ الْكَبْشَيْنِ الْأَمْلَحَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْأَضَاحِيِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## ٢٨ - بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً

١٥٥٢ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَهْلٌ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً »

قَوْلُهُ ( بَابُ مَنْ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً ) أَوْرَدَ فِيهِ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ مُخْتَصِرًا وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ  
 قَرِيبًا ، وَرِوَايَةُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ مِنَ الْأَقْرَانِ ، وَقَدْ سَمِعَ ابْنُ جُرَيْجٍ مِنْ نَافِعٍ كَثِيرًا وَرَوَى هَذَا عَنْهُ بِوَسْطَةِ ،  
 وَهُوَ دَالٌ عَلَى قَلَّةِ تَدْلِيْسِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## ٢٩ - بَابُ الْإِهْلَالِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ

١٥٥٣ - وَقَالَ أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
 إِذَا صَلَّى بِالْعَدَاةِ بِذِي الْحَلِيفَةِ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَرُحِلَتْ ، ثُمَّ رَكِبَ ، فَذَا اسْتَوَتْ بِهِ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ قَائِمًا ثُمَّ يُكَبِّرُ  
 حَتَّى يَبْلُغَ الْحَرَّمَ ، ثُمَّ يُمَسِّكُ ، حَتَّى إِذَا جَاءَ ذَا طُوًى بَاتَ بِهِ حَتَّى يُصْبِحَ ، فَذَا صَلَّى الْعَدَاةَ اغْتَسَلَ وَزَعَمَ أَنَّ

رسول الله فعل ذلك . تابعه إسماعيل عن أيوب في الغسل

[ الحديث ١٥٥٣ - أطرافه في : ١٥٥٤ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ]

١٥٥٤ - **حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع** حدثنا **فليح** عن **نافع** قال « كان ابن عمر رضي الله عنهما إذا أراد الخروج إلى مكة أذهن بذهن ليس له رائحة طيبة ، ثم يأتي مسجد الحليفة فيصلي ، ثم يركب . وإذا استوت به راحلته قائمة أحرم ثم قال : هكذا رأيت النبي ﷺ يفعل »

**قوله ( باب الإهلال مستقبل القبلة )** زاد المستمل والغداة بذى الحليفة ، وسيأتي شرحه . **قوله ( وقال أبو معمر )** هو عبد الله بن عمرو لا إسماعيل القطيعي ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق عباس الدوري عن أبي معمر وقال : ذكره البخاري بلا رواية . **قوله ( إذا صلى بالغداة )** أي صلى الصبح بوقت الغداة ، وللكتشميني « إذا صلى الغداة » أي الصبح . **قوله ( فرحلت )** بتخفيف الحاء . **قوله ( استقبل القبلة قائما )** أي مستويا على ناقته ، أو وصفه بالقيام لقيام ناقته ، وقد وقع في الرواية الثانية بلفظ « فإذا استوت به راحلته قائمة » وفهم الداودي من قوله « استقبل القبلة قائما » أي في الصلاة فقال : في السياق تقديم وتأخير ، فسكأنه قال : أمر براحلته فرحلت ثم استقبل القبلة قائما ، أي فصلى صلاة الإحرام ثم ركب حكاة ابن التين قال : وإن كان ما في الأصل محفوظا فلعله لقرب إهلاله من الصلاة انتهى ، ولا حاجة إلى دعوى التقديم والتأخير بل صلاة الإحرام لم تذكر هنا والاستقبال إنما وقع بعد الركوب ، وقد رواه ابن ماجه وأبو عوانة في صحيحه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « كان إذا أدخل رجله في الفرز واستوت به ناقته قائما أهل » . **قوله ( ثم يمسك )** الظاهر أنه أراد يمسك عن التلبية ، وكأنه أراد بالحرم المسجد ، والمراد بالامساك عن التلبية التشاغل بغيرها من الطواف وغيره لا تركها أصلا ، وسيأتي نقل الخلاف في ذلك وأن ابن عمر كان لا يلبى في طوافه كما رواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عطاء قال « كان ابن عمر يدع التلبية إذا دخل الحرم ، ويراجعها بعد ما يقضى طوافه بين الصفا والمروة » ، وأخرج نحوه من طريق القاسم بن محمد عن ابن عمر ، قال السكرماني : ويحتمل أن يكون مراده بالحرم منى بمعنى فيوافق الجمهور في استمرار التلبية حتى يرمى جرة العقبة ، لكن يشكل عليه قوله في رواية إسماعيل بن علي « إذا دخل أدنى الحرم » والأولى أن المراد بالحرم ظاهره لقوله بعد ذلك « حتى إذا جاء ذا طوى » فجعل غاية الإمساك الوصول إلى ذي طوى ، والظاهر أيضا أن المراد بالامساك ترك تكرار التلبية ومواظبتها ورفع الصوت بها الذي يفعل في أول الإحرام لا ترك التلبية رأسا والله أعلم . **قوله ( ذا طوى )** بضم الطاء وفتحها وقيدوا الأصلي بكسرهما : واد معروف بقرب مكة ويعرف اليوم ببئر الزاهر ، وهو مقصور منون وقد لا يثنون ، ونقل السكرماني أن في بعض الروايات « حتى إذا حاذى طوى » بحاء مهملة بغير همز وفتح الذال قال : والأول هو الصحيح لأن اسم الموضع ذو طوى لا طوى فقط . **قوله ( وزعم )** هو من إطلاق الزعم على القول الصحيح ، وسيأتي من رواية ابن علي عن أيوب بلفظ « ويحدث » . **قوله ( تابعه إسماعيل )** هو ابن علي . **قوله ( عن أيوب في الغسل )** أي وغيره لكن من غير مقصود الترجمة لأن هذه المتابعة وصلها المصنف كما سيأتي بعد أبواب « عن يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن علي » ولم يقتصر فيه على الغسل بل ذكره كله إلا القصة الأولى وأوله « كان إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية »



والباقي مثله ، ولهذه النكبة أورد المصنف طريق فليح عن نافع المقتصرة على القصة الاولى بزيادة ذكر الدهن الذي ليست له رائحة طيبة ، ولم يقع في رواية فليح التصريح باستقبال القبلة لئلا يظن من لازم الموجه الى مكة في ذلك الموضع أن يستقبل القبلة ، وقد صرح بالاستقبال في الرواية الاولى وهما حديث واحد ، وإنما احتاج الى رواية فليح للنكبة التي بينتها والله أعلم . وهذا التقرير يندفع اعتراض الاسماعيلي عليه في إيراد حديث فليح وأنه ليس فيه للاستقبال ذكر ، قال المهلب : استقبال القبلة بالتلبية هو المناسب ، لأنها إجابة لدعوة إبراهيم ، ولأن المجيب لا يصلح له أن يولى الجباب ظهره بل يستقبله ، قال : وإنما كان ابن عمر يدهن لئلا يمتنع بذلك القمل عن شعره ، ويحتجب ما له رائحة طيبة صيانة للحرام

### ٣٠ - باب التلبية إذا انحدر في الوادي

١٥٥٥ - **حدثنا محمد بن المثنى** قال حدثني **ابن أبي عدي** عن **ابن عون** عن **مجاهد** قال « **كنا عند ابن عباس** رضي الله عنهما ، فذكروا الدجال أنه قال **مكتوب بين عيني** : كافر . فقال **ابن عباس** : لم أسمع ، ولكنه قال : أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي يلبّي »

[ الحديث ١٥٥٥ - طرفاه في : ٣٣٥٥ ، ٥٩١٣ ]

**قوله** ( باب التلبية إذا انحدر في الوادي ) أورد فيه حديث ابن عباس « أما موسى كآني أنظر اليه إذا انحدر الى الوادي يلبّي » وفيه قصة وسيأتي بهذا الاسناد بآتم من هذا السياق في كتاب اللباس . وقوله « أما موسى كآني أنظر اليه » قال المهلب : هذا وهم من بعض رواه لانه لم يأت أثر ولا خبر أن موسى حي وأنه سيحج ، وإنما أتى ذلك عن عيسى فاشتبه على الراوي ، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر « **للهن ابن مريم** بفتح الروحاء » انتهى ، وهو تغليب للنفقات بمجرد التوهم ، فسيأتي في اللباس بالاسناد المذكور بزيادة ذكر إبراهيم فيه أفيقال إن الراوي غلط فزاده ؟ وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي العالية عن ابن عباس بلفظ « كآني أنظر الى موسى هابطاً من الثنية واضعاً لإصبعيه في أذنيه ماراً بهذا الوادي وله جوار الى الله بالتلبية » ، قاله لما مر بوادي الأزرق ، واستفيد منه تسمية الوادي ، وهو خلف أبح بينه وبين مكة ميل واحد ، وأبح بفتح الهزة والميم وبالجم قرية ذات مزارع هناك ، وفي هذا الحديث أيضاً ذكر يونس ، أفيقال إن الراوي الآخر غلط فزاد يونس ؟ وقد اختلف أهل التحقيق في معنى قوله « كآني أنظر » ، على أوجه : الأول هو على الحقيقة والأنبياء أحياء عند ربهم يرزقون فلا مانع أن يحجوا في هذا الحال كما ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أنه **ﷺ** رأى موسى قائماً في قبره يصلي ، قال القرطبي : حُببت اليهم العبادة فهم يتعبدون بما يجدونه من دواعي أنفسهم لا بما يلزمون به ، كما يلهم أهل الجنة الذكر . ويؤيده أن عمل الآخرة ذكر ودعاء لقوله تعالى ﴿ **دعواهم فيها سبحانك اللهم** ﴾ الآية . لكن تمام هذا التوجيه أن يقال إن المنظور اليه هي أرواحهم ، فاعلموا مثلت له **ﷺ** في الدنيا كما مثلت له لينة الاسراء ، وأما أجسادهم فهي في القبور ، قال ابن المنير وغيره : يحمل الله لروحه مثلاً فيرى في القطة كما يرى في النوم . ثانياً كأنه مثلت له أحوالهم التي كانت في الحياة الدنيا كيف تعبدوا وكيف حجوا وكيف لبوا ، ولهذا قال « كآني » . ثالثاً كأنه أخبر بالوحي عن ذلك فلشدة قطعه به قال « كآني أنظر اليه » . رابعاً كأنها رؤية منام تقدمت له فأخبر عنها لما حج عند ما تذكر.

ذلك ، ورؤيا الانبياء وحى ، وهذا هو المعتمد عندي لما سياتى فى أحاديث الانبياء من التعميم بنحو ذلك فى أحاديث آخر ، وكون ذلك كان فى المنام والذى قبله أيضا ليس ببعيد والله أعلم . قال ابن المنير فى الحاشية : توهم المهلب الراوى وهم منه ، وإلا فأى فرق بين موسى وعيسى لأنه لم يثبت أن عيسى منذ رفع نزل الى الارض وإنما ثبت أنه سينزل . قلت : أراد المهلب بأن عيسى لما ثبت أنه سينزل كان كالمحقق فقال : كفى أنظر اليه ، ولهذا استدل المهلب بحديث أبى هريرة الذى فيه : ليهلن ابن مريم بالحج ، والله أعلم . **قوله** ( إذا انحدر ) كذا فى الاصول وحكى عياض أن بعض العلماء أنكروا إثبات الألف وغلط رواه قال : وهو غلط منه إذ لا فرق بين إذا واذ هنا لانه وصفه حالة انحدره فيما مضى . وفى الحديث أن التلبية فى بطون الاودية من سنن المسلمين ، وأنها تتأكد عند الهبوط كما تتأكد عند الصعود . ( تنبيه ) : لم يصرح أحد من روى هذا الحديث عن ابن عون بذكر النبي ﷺ قاله الاسماعيلى ، ولا شك أنه مراد لأن ذلك لا يقوله ابن عباس من قبل نفسه ولا عن غير النبي ﷺ ، والله أعلم

### ٣١ - باب كيف تهل الحائض والنفساء ؟

أهل : تكلم به . واستهلنا وأهلنا الهلال : كلّه من الظهور . واستهل المطر : خرج من السحاب

( وما أهل لغير الله به ) وهو من استهلل الصبي

١٥٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « خرجنا مع النبي ﷺ فى حجة الوداع فأهلنا بعمره ، ثم قال النبي ﷺ : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حتى يهل منها جميعا . فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك الى النبي ﷺ فقال : انقضى رأسك وامتشطى وأهل بالحج ودعى العمرة ، ففعلت . فلما قضينا الحج أرسانى النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر الى النعيم فاعتمرت فقال : هذه مسكن عمرتك . قالت : فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمره بالبيت وبين الصفا والمروة ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا واحدا بعد أن رجعوا من منى ، وأما الذين جمعوا الحج والعمره فانما طافوا طوافا واحدا »

**قوله** ( باب كيف تهل الحائض والنفساء ) أى كيف تحرم . **قوله** ( أهل تكلم به الخ ) هكذا فى رواية المستمل والكشميهنى ، وليس هذا مخالفا لما قدمناه من أن أصل الاهلال رفع الصوت لأن رفع الصوت يقع بذكر الشيء عند ظهوره . **قوله** ( وما أهل لغير الله به وهو من استهلل الصبي ) أى انه من رفع الصوت بذلك فاستهل الصبي أى رفع صوته بالصياح إذا خرج من بطن أمه ، وأهل به لغير الله أى رفع الصوت به عند الذبح للاصنام ، ومنه استهلل المطر والدمع وهو صوت وقع به بالارض ومن لازم ذلك الظهور غالبا . **قوله** ( فأهلنا بعمره ) قال عياض : اختلفت الروايات فى إحرام عائشة اختلافا كثيرا . قلت : وسيأتى بسط القول فيه بعد بابين فى « باب التمتع والقران » . **قوله** ( فقال انقضى رأسك ) هو بالقاف وبالجملة . **قوله** ( وامتشطى وأهل بالحج ) وهو شاهد الترجمة ، وقد سبق فى كتاب الحيض بلفظ « وافعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت » وسيأتى بقية الكلام

عليه بعد هذا . **قوله** ( ثم طافوا طوافاً آخر ) كذا للكشميني والجرجاني ، ولغيرهما طوافاً واحداً ، والاول هو الصواب قاله عياض ، قال الخطابي : استشكل بعض أهل العلم أمره لما بنقض رأسها ثم بالامشاط ، وكان الشافعي يتأوله على أنه أمرها أن تدع العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة ، قال : وهذا لا يشاكل القصة . وقيل إن مذهبا أن المعتسر إذا دخل مكة استباح ما يستبيحه الحاج إذا رمى الجرة ، قال : وهذا لا يعلم وجهه . وقيل كانت مضطرة الى ذلك . قال : ويحتمل أن يكون نقض رأسها كان لاجل الغسل لتهل بالحج لا سيما إن كانت ملبدة فباحتاج الى نقض الضفر ، وأما الامشاط فلعل المراد به تسريحها شعرها بأصابعها برفق حتى لا يسقط منه شيء ثم تضفره كما كان

### ٣٢ - باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ

قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٥٥٧ - **حدثنا** السكتي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر رضي الله عنه « أمر النبي ﷺ علياً رضي الله عنه أن يُقيم على إحرامه ، وذكر قول سُرَاقَةَ »

[ الحديث ١٥٥٧ - أطرافه في : ١٥٦٨ ، ١٥٧٠ ، ١٦٥١ ، ١٧٨٥ ، ٢٥٠٦ ، ٤٣٥٢ ، ٧٣٣٠ ، ٧٣٦٧ ]

١٥٥٨ - **حدثنا** الحسن بن علي التلألؤ الهذلي حدثنا عبد الصمد حدثنا سليم بن حيّان قال سمعتُ سَروانَ الأصغر عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قَدِمَ على النبي ﷺ رضي الله عنه علي النبي ﷺ من اليمن فقال : بما أهلت ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . فقال : لولا أن معي الهذلي لأحلتُ » وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج « قال له النبي ﷺ : بما أهلت يا علي ؟ قال : بما أهل به النبي ﷺ . قال : فأهْدِ واشكُتُ حراماً كما أنت »

١٥٥٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سُفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « بَعَثَ النبي ﷺ إلى قوم باليمن ، فحُتُّ وهو بالبطحاء فقال : بما أهلت ؟ قلتُ أهلتُ كإهلال النبي ﷺ . قال : هل معك من هذلي ؟ قلت : لا . فأمرني فطُنتُ بالبيت وبالصفاء والمروة . ثم أمرني فأحلتُ ، فأتيت امرأة من قومي فشعَلتني أو غَسَلت رأسي . فقَدِمَ عمر رضي الله عنه فقال : إن نأخذُ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام ، قال الله [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ﴾ . وإن نأخذُ بسنة النبي ﷺ فإنه لم يَمِلْ حتى نَحْرَ المَدْيَ »

[ الحديث ١٥٥٩ ، أطرافه في : ١٥٦٥ ، ١٧٣٤ ، ١٧٩٥ ، ٤٣٤٦ ، ٤٣٩٧ ]

**قوله** ( باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ) أي فأقره النبي ﷺ على ذلك لحاجز الإحرام على الإيهام ، لكن لا يلزم منه جواز تعليقه إلا على فعل من يتحقق أنه يعرفه كما وقع في حديثي الباب ، وأما مطابق الإحرام على الإيهام فهو جائز ثم بصرفه المحرم لما شاء لكونه ﷺ لم يَنْهَ عن ذلك وهذا قول الجمهور ، وعن المالكية

لا يصح الإحرام على الإيهام وهو قول الكوفيين ، قال ابن المنير : وكأنه مذهب البخارى لانه أشار بالترجمة الى أن ذلك خاص بذلك الزمن لأن عليا وأبا موسى لم يكن عندهما أصل يرجعان اليه في كيفية الإحرام فأحاله على النبي ﷺ ، وأما الآن فقد استقرت الأحكام وعرفت مراتب الاحرام فلا يصح ذلك والله أعلم . وكأنه أخذ الإشارة من تقييده بزمن النبي ﷺ . **قوله** ( قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ ) يشير الى ما أخرجه موصولا في باب بعث على ابن النين ، من كتاب المغازي من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر فذكر فيه حديثا ، فقد قدم علينا على بن أبي طالب من اليمن حاجا فقال له النبي ﷺ بما أهملت فان معنا أهلك ، قال أهملت بما أهل به النبي ﷺ ، الحديث ، وإنما قال له فان معنا أهلك ، لأن فاطمة كانت قد تمتعت بالعمرة وأحلت كما بينه مسلم من حديث جابر . **قوله** ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد ، ومروان الأصغر يقال اسم أبيه عاقان وهو أبو خلف البصري ، وروى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما من الصحابة ، وليس له في البخارى عن أنس سوى هذا الحديث وهو من أفراد الصحيح قال الترمذى حسن غريب ، وقال الدارقطنى في الأفراد ، لا أعلم رواه عن سليم ابن حيان غير عبد الصمد بن عبد الوارث . **قوله** ( قدم على من اليمن ) سيأتى في المغازي ذكر سبب بعث على الى اليمن وان ذلك قبل حجة الوداع وبيان ذلك من حديث البراء بن عازب ومن حديث بريدة . **قوله** ( وزاد محمد بن بكر عن ابن جريج ) يعنى عن عطاء عن جابر ، ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن بشار وأبو عوانة في صحيحه عن عمار بن رجا ، كلاهما عن محمد بن بكر به ، وسيأتى معلقا أيضا في المغازي من هذا الوجه مقرونا بطريق مكى بن إبراهيم أيضا هناك أتم ، والمذكور في كل من الموضوعين قطعة من الحديث ، وأورد بقيته بهذين السنتين معلقا وموصولا في كتاب الاعتصام ، والمراد بقوله في طريق مكى وذكر قول سراقه ، أى سؤاله ، أعمرتنا لعامنا هذا أو للابد قال بل للابد ، وسيأتى موصولا في أبواب العمرة من وجه آخر عن عطاء عن جابر . **قوله** ( وأمكت حراما كما أنت ) في حديث ابن عمر المشار اليه قال « فأمسك فان معنا هديا » . **قوله** ( عن طارق بن شهاب ) في رواية أيوب بن عابد الآتية في المغازي عن قيس بن مسلم « سمعت طارق بن شهاب » . **قوله** ( عن أبي موسى ) هو الأشعري ، وفي رواية أيوب المذكورة « حدثني أبو موسى » . **قوله** ( بعثنى النبي ﷺ الى قوى باليمن ) سيأتى تحرير وقت ذلك وسببه في كتاب المغازي . **قوله** ( وهو بالبطحاء ) زاد في رواية شعبة عن قيس الآتية في « باب متى يحل المعتصر » منيخ أى نازل بها وذلك في ابتداء قدومه . **قوله** ( بما أهملت ) في رواية شعبة « فقال أحججت ؟ قلت نعم قال بما أهملت » . **قوله** ( قلت أهملت ) في رواية شعبة « قلت ليلىك باهلال كاهلال النبي ﷺ » ، قال أحسنت . **قوله** ( فأمرني فلفظت ) في رواية شعبة « طف بالبيت وبالصفى والمروة » . **قوله** ( فأنت امرأة من قوى ) في رواية شعبة « امرأة من قيس » ، والمتبادر الى الذهن من هذا الإطلاق أنها من قيس عيلان وليس بينهم وبين الأشعريين نسبة لكن في رواية أيوب بن عائذ امرأة من نساء بني قيس وظهر لى من ذلك أن المراد بقيس قيس بن سليم والد أبي موسى الأشعري وأن المرأة زوج بعض إخوته ، وكان لأبي موسى من الإخوة أبو رهم وأبو بردة قيل ومحمد . **قوله** ( أو غسلت رأسي ) كذا فيه بالشك ، وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان بلفظ « وغسلت رأسي » ، وبواو العطف . **قوله** ( قدم عمر ) ظاهر سياقه أن قدوم عمر كان في تلك الحجة وليس كذلك بل البخارى اختصره ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي أيضا بعد قوله

« وغسلت رأسي : فكسنت أفتى الناس بذلك في إمامة أبي بكر وإمامة عمر ، فاني اقامت بالموسم إذ جاءني رجل فقال : إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك » ، فذكر القصة وفيه « فلما قدم قلت يا أمير المؤمنين ما هذا الذي أحدثت في شأن النسك » ؟ فذكر جوابه . وقد اختصره المصنف أيضا من طريق شعبة لكنه أبين من هذا ولفظه « فكسنت أفتى به حتى كانت خلافة عمر فقال : إن أخذنا ، الحديث ، ولمسلم أيضا من طريق إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن أبيه أنه كان يفتي بالمتعة ، فقال له رجل وبيدك بيعض قتيك الحديث . وفي هذه الرواية تعيين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع وهي قوله « قد علمت أن النبي ﷺ فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين بمن - أي بالنساء - ثم يروحوا في الحج تقطع رؤوسهم » انتهى ، وكان من رأى عمر عدم اتفرقه للخج بكل طريق ، فكره لهم قرب عهدهم بالنساء لئلا يستمر الميل الى ذلك بخلاف من بعد عهده به ، ومن يقطع ينقطع . وقد أخرج مسلم من حديث جابر أن عمر قال « افصلوا حجكم من عمرتكم فانه أتم لحجكم وأنتم عمرتكم » ، وفي رواية « إن الله يحل لرسوله ما شاء » ، فاتموا الحج والعمرة كما أمركم الله . **قوله** ( أن نأخذ بكتاب الله الخ ) يحصل جواب عمر في منعه الناس من التحلل بالعمرة أن كتاب الله دال على منع التحلل لأمره بالانتمام فيقتضى استمرار الاحرام الى فراغ الحج ، وإن سنة رسول الله ﷺ أيضا دالة على ذلك لانه لم يحل حتى بلغ الهدى محله ، لكن الجواب عن ذلك ما أجاب به هو ﷺ حيث قال « ولولا أن معي الهدى لاحلت » ، فدل على جواز الاحلال لمن لم يكن معه هدى ، وتبين من مجموع ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة . وقال المازري : قيل إن المتعة التي نهى عنها عمر فسخ الحج الى العمرة ، وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه ، وعلى الثاني إنما نهى عنها ترغيبا في الأفراد الذي هو أفضل لا أنه يعتقد بطلانها وتحريمها . وقال عياض : الظاهر أنه نهى عن الفسخ ولهذا كان يضرب الناس عليها كما رواه مسلم بناء على معتقده أن الفسخ كان خاصا بتلك السنة ، قال النووي : واختار أنه نهى عن المتعة المعروفة التي هي الاعتبار في أشهر الحج ثم الحج من عامه وهو على التنبيه للترغيب في الأفراد كما يظهر من كلامه ، ثم انعقد الاجماع على جواز التمتع من غير كراهة ونفي الاختلاف في الأفضل كما سيأتي في الباب الذي بعده ، ويمكن أن يتمسك من يقول بأنه إنما نهى عن الفسخ بقوله في الحديث الذي أثرننا اليه قريبا من مسلم « إن الله يحل لرسوله ما شاء » ، والله أعلم . وفي قصة أبي موسى وعلى « دلالة على جواز تعليق الإحرام بإحرام الغير مع اختلاف آخر الحديثين في التحلل » ، وذلك أن أبا موسى لم يكن معه هدى فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدى وقد قال « ولولا الهدى لاحلت » ، أي وفسخت الحج الى العمرة كما فعله أصحابه بأمره كما سيأتي ، وأما على فكان معه هدى فلذلك أمره بالبقاء على إحرامه وصار مثله قارنآ . قال النووي : هذا هو الصواب ، وقد تأوله الخطابي وعياض بتأويلين غير مرضيين انتهى . فأما تأويل الخطابي فانه قال : فعل أبي موسى يخالف فعل على ، وكأنه أراد بقوله أهلت كاهلال النبي ﷺ أي كما يبينه لي ويبيته لي من أنواع ما يحرم به فأمره أن يحل بعمل عمرة لانه لم يكن معه هدى ، وأما تأويل عياض فقال : المراد بقوله « فكسنت أفتى الناس بالمتعة » أي بفسخ الحج الى العمرة ، والحامل لها على ذلك اعتقادهما أنه ﷺ كان مفردا مع قوله « ولولا أن معي الهدى لاحلت » ، أي فسخ الحج وجعلته عمرة فلماذا أمر أبا موسى بالتحلل لانه لم يكن معه هدى ، بخلاف على . قال عياض : وجهور الأئمة على أن فسخ الحج الى العمرة كان خاصا بالصحابة انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : ظاهر كلام عمر التفريق بين ما دل عليه الكتاب

ودلت عليه السنة ، وهذا التأويل يقتضى أنهما يرجعان الى معنى واحد ، ثم أجاب بأنه لعله أراد ابطال وهم من توهم أنه خالف السنة حيث منع من الفسخ فبين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالانتماء وأن الفسخ كان خاصاً بتلك السنة لا بطلان اعتقاد الجاهلية أن العمرة لا تصح في أشهر الحج انتهى . وأما اذا قلنا كان قارناً على ما هو الصحيح المختار فالمعتمد ما ذكر النووى والله أعلم . وسيأتى بيان اختلاف الصحابة في كيفية التمتع في باب التمتع والقرآن ، إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز الإحرام المبهمة وأن المحرم به بصرفه لما شاء وهو قول الشافعى وأصحاب الحديث ، ومحل ذلك ما إذا كان الوقت قابلاً بناء على أن الحج لا ينعقد في غير أشهره كما سيأتى في الباب الذى يليه

**٣٣ - باب قول الله تعالى [١٩٧ البقرة]: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ، فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ، [١٨٩ البقرة]: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾**  
وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهرُ الحجِّ شَوَّالٌ وذو القعدةِ وعشرٌ من ذى الحجةِ  
وقال ابن عباس رضى الله عنهما « من السنة أن لا يُحرمَ بالحجِّ إلا في أشهرِ الحجِّ »  
وكرهه عثمان رضى الله عنه أن يُحرمَ من خُراسانَ أو كُرمَانَ

**١٥٦٠ - حديثا محمد بن بشر** قال حدثنى أبو بكرٍ الخدفيُّ حدثنا أفلحُ بنُ مُحَمِّدٍ سمعتُ القاسمَ بنَ محمدٍ عن عائشة رضى الله عنها قالت « خرجنا مع رسولِ الله ﷺ في أشهرِ الحجِّ ، وليسالى الحجِّ ، وحرُمُ الحجِّ ، فزَلْنَا بِسَرِفٍ . قالت : فخرَجَ إلى أصحابِهِ فقال : مَنْ لم يكنْ منكمْ معه هَذِي فَأَحْبَبُ أَنْ يَحْمِلَهَا عُمَرَةُ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلَا . قالت : فَالْأَخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا مِنْ أَصْحَابِهِ . قالت : فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرِجَالُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ فَكَانُوا أَهْلَ قُوَّةٍ وَكَانَ مَعَهُمُ الْهَدْيُ فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْعُمْرَةِ . قالت : فَدَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ : مَا يُبْكِيكِ يَا هُنْتَاهُ ؟ قُلْتُ : سَمِعْتُ قَوْلَكَ لِأَصْحَابِكَ فَمِنْهُمْ الْعُمْرَةُ . قال : وما شأنُكِ ؟ قُلْتُ : لَا أَصَلِّي . قال : فَلَا بِضَيْرِكِ ، إِنَّمَا أَنْتِ امْرَأَةٌ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكِ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ ، فَكُونِي فِي حِجَّتِكَ فَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكُنَّ . قالت : فخرجنا في حِجَّتِهِ حَتَّى قَدِمْنَا مِثْيَ فَطْمَرَتْ ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ مِثْيَ فَأَفْضْتُ بِالْبَيْتِ . قالت : ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ فِي النَّفَرِ الْآخِرِ حَتَّى نَزَلَ الْمُحَصَّبَ وَنَزَلْنَا مَعَهُ ، فدعا عبد الرحمن بن أبى بكرٍ فقال : اخرجْ بأختك من الحرمِ فلتَهْلِ بِعُمَرَةَ ثُمَّ أفرغائِمِ اثْنِيَا هَا هُنَا فَإِنِّي أَنْظَرُكُمْ كَمَا حَتَّى تَأْتِيَانِي . قالت فخرجنا حتى إذا فرغتُ وفرغتُ مِنَ الطَّوَافِ ثُمَّ جِئْتُهُ بِسَحَرٍ فقال : هل فرغتم ؟ فقلتُ نعم ، فَأَذَنَ بِالرَّحِيلِ فِي أَصْحَابِهِ ، فَارْتَحَلَ النَّاسُ ، فَرَّ مَتَوَجِّهاً إِلَى الْمَدِينَةِ . ضَيْرٍ مِنْ ضَارٍ بِضَيْرٍ ضَيْراً ، وَيُقَالُ ضَارٌ يَصُورُ ضَوْرًا ، وَضَرٌ يَضُرُّ ضَرًّا **قوله** ( باب قول الله تعالى الحج أشهر معلومات الى قوله في الحج ، وقوله يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت

للناس والحج) قال العلماء : تقدير قوله (الحج أشهر معلومات) أى الحج جميع أشهر معلومات أو أشهر الحج أو وقت الحج أشهر معلومات لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . وقال الواحدى : يمكن حمله على غير إضمار وهو أن الأشهر جعلت نفس الحج اتساعا لتكون الحج يقع فيها كقولهم ليل نائم . وقال الشيخ أبو إسحق فى المذهب : المراد وقت إحرام الحج لأن الحج لا يحتاج إلى أشهر فدل على أن المراد وقت الإحرام به ، وأجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال ، لكن اختلفوا هل هى ثلاثة بكاملها وهو قول مالك ونقل عن الاملاء : للشافعى ، أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقرين ، ثم اختلفوا فقال ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وآخرون : عشر ليال من ذى الحجة ، وهل يدخل يوم النحر أو لا ؟ قال أبو حنيفة وأحمد : نعم ، وقال الشافعى فى المشهور المصحح عنه : لا ، وقال بعض أتباعه : تسع من ذى الحجة ولا يصح فى يوم النحر وإلا فى ليلته وهو شاذ . واختلف العلماء أيضا فى اعتبار هذه الأشهر هل هو على الشرط أو الاستصحاب ؟ فقال ابن عمر وابن عباس وجابر وغيرهم من الصحابة والتابعين : هو شرط فلا يصح الإحرام بالحج إلا فيها ، وهو قول الشافعى ، وسيأتى استدلال ابن عباس لذلك فى هذا الباب ، واستدل بعضهم بالقياس على الوقوف وباتقياس على إحرام الصلاة وليس بواضح لأن الصحيح عند الشافعية أن من أحرم بالحج فى غير أشهره انقلب عمره تجزئته عن عمرة الفرض ، وأما الصلاة فلا أحرم قبل الوقت انقلب نفلا بشرط أن يكون ظانا بدخول الوقت لا عالما باختلافه من وجهين . قوله ( وقال ابن عمر رضى الله عنهما : أشهر الحج الخ ) وصله الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج أشهر معلومات ، شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ، وروى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان ، وأما ما رواه مالك فى «الموطأ» عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : من اعتمر فى أشهر الحج - شوال أو ذى القعدة أو ذى الحجة - قبل الحج فقد استمتع ، فلعلة تجوز فى «اللاق ذى الحجة» جمعا بين الرويتين والله أعلم . قوله ( وقال ابن عباس الخ ) وصله ابن خزيمة والحاكم والدارقطنى من طريق الحاكم عن مقسم عنه قال : لا يحرم بالحج إلا فى أشهر الحج ، فإن من سنة الحج أن يحرم بالحج فى أشهر الحج ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن ابن عباس قال : لا يصلح أن يحرم أحد بالحج إلا فى أشهر الحج ، . قوله ( وكره عثمان رضى الله عنه أن يحرم من خراسان أو كرمان ) وصله سعيد بن منصور . حدثنا هشيم حدثنا يونس بن عبيد أخبرنا الحسن هو البصرى أن عبد الله بن عامر أحرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان لأمه فيما صنع وكرهه ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : أحرم عبد الله بن عامر من خراسان ، فقدم على عثمان فلامه وقال : غزوت وهان عليك نسكك ، وروى أحمد بن سيار فى «تاريخ مرو» من طريق داود ابن أبي هند قال : لما فتح عبد الله بن عامر خراسان قال : لأجعلن شكرى لله أن أخرج من موضعى هذا محرما ، فأحرم من نيسابور ، فلما قدم على عثمان لأمه على ما صنع ، . وهذه أسانيد يقوى بعضها بعضا . وروى يعقوب بن سفيان فى تاريخه من طريق محمد بن إسحق أن ذلك كان فى السنة التى قتل فيها عثمان ، ومناسبة هذا الأثر للذى قبله أن بين خراسان ومكة أكثر من مسافة أشهر الحج ، فيستلزم أن يكون أحرم فى غير أشهر الحج فكره ذلك عثمان ، وإلا فظايره يتعلق بكراهة الإحرام قبل الميقات فيكون من متعلق الميقات المنكأ لا الزماني . ثم أورد المصنف فى الباب حديث عائشة فى قصة عمرتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى الباب الذى بعده ، وشاهد الترجمة منه قولها

« خرجنا مع رسول الله ﷺ في أشهر الحج وليالي الحج وحرم الحج ، فان هذا كله يدل على أن ذلك كان مشهورا عندهم معلوما ، وقوله فيه « وحرم الحج ، بضم الحاء المهملة والراء أى أزمته وأمكثته وحالاته ، وروى بفتح الراء وهو جمع خرمه أى ممنوعات الحج ، وقوله « يا هنتاه ، بفتح الهاء والنون - وقد تسكن النون - بعدها مشاة وآخرها هاء ساكنة كناية عن شيء لا يذكره باسمه تقول في النداء للذكر يا هن وقد تزداد الهاء في آخره للسكت فتقول يا هنة ، وإن تشبه الحركة في النون فتقول يا هناه وتزداد في جميع ذلك للدونث مشاة ، وقال بعضهم الألف والهاء في آخره كهما في الندبة ، وقوله « قلت لا أصلى ، كناية عن أنها حاضت ، قال ابن المنير : كنت عن الحيض بالحكم الخاص به أدبا منها ، وقد ظهر أثر ذلك في بناتها المؤمنات فكانهن يكنين عن الحيض بحرمان الصلاة أو غير ذلك . وقوله « فلا يضرك ، في رواية الكشميهني « بكسر الضاد وتخفيف التحتانية من الضير ، وقوله « النفر الثاني ، هو رابع أيام منى ، وقوله « فاني أنظركما ، في رواية الكشميهني « أنتظركما ، بزيادة مشاة ، وقوله « حتى اذا فرغت ، أى من الاعتار وفرغت من الطواف وحذف الاول للعلم به

### ٣٤ - باب التمتع واليران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى

١٥٦١ - **حدثنا عثمان** حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج ، فلما قدمنا تطوفنا بالبيت ، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساقى الهدى أن يحل ، فحل من لم يكن ساقى الهدى ونساؤه لم يسقن فأحلن . قالت عائشة رضى الله عنها : لحضت ، فلم أطف بالبيت . فلما كانت ليلة الحصة قالت : يا رسول الله ، يرجع الناس بعمره وحجة وأرجع أنا بحجة . قال : وما طفت ليالى قدمننا مكة ؟ قلت : لا . قال : فاذهبي مع أخيك إلى التعميم فأهلي بعمره ، ثم موعدك كذا وكذا . قالت صفية : ما أراى إلا حابسهم . قال : عقرى حلقى ، أو ما طفت يوم النحر ؟ قالت : قلت بلى . قال : لا بأس ، انبرى . قالت عائشة رضى الله عنها : فلفيتنى النبي ﷺ وهو مضيد من مكة وأنا منهبط عليها ، أو أنا مضيدة وهو منهبط منها »

١٥٦٢ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع ، ففنا من أهل بعمره ، ومنا من أهل بحجة وعمره ، ومنا من أهل بالحج ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج . فاما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر »

١٥٦٣ - **حدثنا محمد بن بشر** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن الحكم عن علي بن حسين عن مروان بن الحكم قال « شهدت عثمان وعلياً رضى الله عنهما ، وعثمان يعنى عن المتعة وأن يجمع بينهما ، فلما رأى علي ، أهل



بهما : لَبَيْكَ بُعْرَةَ وَحَبَّجَهُ ، قال : ما كنتُ لأَدْعَ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ لقولِ أحدٍ »  
[ الحديث ١٥٦٣ - طرفه في : ١٥٦٩ ]

١٥٦٤ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ نَهْرِ الْفَيْ في الأرض ، ويجعلونَ الْحَرَّمَ صَوْرًا ، ويقولون : إذا برَأَ الدَّبَرُ ، وَعَقَا الْأَثَرُ ، وَانْسَلَخَ صَفَرُ ، حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ . قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةِ مُهَلِّينَ بِالْحَجِّ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهَا عُمْرَةً ، فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ الْحِلِّ ؟ قال : حِلٌّ كُلُّهُ »

١٥٦٥ - **حَدَّثَنَا** محمد بن المثنى حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَرَهُ بِالْحِلِّ »

١٥٦٦ - **حَدَّثَنَا** إسماعيلُ قال حَدَّثَنِي مَالِكٌ . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا ثَأْنُ النَّاسِ حَلَّوْا بِعُمْرَةٍ وَلَمْ تَخْلُلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قال : إني لَبَدْتُ رَأْسِي ، وَقَلَدْتُ هَذِي ، فَلَا أُحِلُّ حَتَّى أَنْعَمَ »

[ الحديث ١٥٦٦ - أطرافه في : ١٦٩٧ ، ١٧٢٥ ، ٤٣٩٨ ، ٥١١٦ ]

١٥٦٧ - **حَدَّثَنَا** آدمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا أَبُو جَرَّةٍ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضَّبِّيُّ قَالَ « تَمَتَّعْتُ ، فَتَهَانَى نَاسٌ ، فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَأَمَرَنِي ، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ رَجُلًا يَقُولُ لِي : حَجٌّ مَبْرُورٌ وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ ، فَأَخْبَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ . فَقَالَ لِي : أَقِمْ عِنْدِي فَأَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي . قَالَ شُعْبَةُ : فَقُلْتُ : لَمْ ؟ فَقَالَ : لِلرَّؤْيَا الَّتِي رَأَيْتُ »

[ الحديث ١٥٦٧ - طرفه في : ١٦٨٨ ]

١٥٦٨ - **حَدَّثَنَا** أبو نعيم حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ قَالَ : قَدِمْتُ مُتَمَتِّعًا مَكَّةَ بِعُمْرَةٍ ، فَدَخَلْنَا قَبْلَ التَّرْوِيَةِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَقَالَ لِي أَنَسٌ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ : تَصِيرُ الْآنَ حَجَّتُكَ مَكِّيَّةً ، فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءٍ اسْتَفْتَيْهِ فَقَالَ « حَدَّثَنِي جَابِرُ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقِ الْبُذْنِ مَعَهُ وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا فَقَالَ لَهُمْ : أَحِلُّوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ لِيَطُوفَ الْبَيْتَ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَقَصِّرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَمَتِّعًا ، فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتَمَتِّعًا وَقَدْ سَمِعْنَا الْحَجَّ ؟ قَالَ : افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ ، فَلَوْلَا أَنِّي سَقَتُ الْهَدْيَ لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ ، وَلَسَكُنْ لَا يَحِلُّ مِنِّي حَرَامٌ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ . ففعلوا »

١٥٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ عُمَرَ الْأَعْمُرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ « اِخْتَلَفَ عَلَىَّ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَا بَعْضُهُمَا فِي الْمَنَعَةِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : مَا تَرِيدُ إِلَّا أَنْ تَنْهَى عَنْ أَمْرِ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِمَا جَمِيعًا »

**قوله** ( باب التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدى ) أما التمتع فالمعروف أنه الاعتار في أشهر الحج ثم التحلل من تلك العمرة والإهلال بالحج في تلك السنة قال الله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ) ويطابق التمتع في عرف السلف على القران أيضا ، قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقوله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج ) أنه الاعتار في أشهر الحج قبل الحج ، قال : ومن التمتع أيضا القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلده ، ومن التمتع فسخ الحج أيضا الى العمرة انتهى . وأما القران فوقع في رواية أبي ذر الدارقان ، بالالف وهو خطأ من حيث اللغة كما قاله عياض وغيره ، وصورته الإهلال بالحج والعمرة معا ، وهذا لا خلاف في جوازه . أو الإهلال بالعمرة ثم يدخل عليها الحج أو عكسه وهذا مختلف فيه . وأما الافراد فالإهلال بالحج وحده في أشهره عند الجميع وفي غير أشهره أيضا عند من يجزه ، والاعتار بعد الفراغ من أعمال الحج لمن شاء . وأما فسخ الحج فالإحرام بالحج ثم يتحلل منه بعمل عمرة فيصير متمتعا وفي جوازه اختلاف آخر ، وظاهر تصرف المصنف لإجازته ، فان تقدير الترجمة باب مشروعية التمتع الخ ، ويحتمل أن يكون التقدير باب حكم التمتع الخ فلا يكون فيه دلالة على أنه يجزه . ثم أورد المصنف في الباب سبعة أحاديث : الأول حديث عائشة من وجهين . **قوله** ( خرجنا مع النبي ﷺ ) تقدم في الباب قبله بيان الوقت الذي خرجوا فيه . **قوله** ( ولا نرى إلا أنه الحج ) ، ولأبي الأسود عن عروة عنها كل سيأتي « مهلين بالحج » ، ولسلم من طريق القاسم عنها « لا نذكر إلا الحج » ، وله من هذا الوجه « لبينا بالحج » ، وظهره أن عائشة مع غيرها من الصحابة كانوا أولا عمرين بالحج ، لكن في رواية عروة عنها هنا « فمنا من أهل بعمرة » ، ومنا من أهل بحج وعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، فيحمل الأول على أنها ذكرت ما كانوا يعدونه من ترك الاعتار في أشهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الاحرام وجوز لهم الاعتار في أشهر الحج ، وسيأتي في « باب الاعتار بعد الحج » من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها « فقال : من أحب أن يهل بعمرة فليهل ، ومن أحب أن يهل بحج فليهل » ، ولاحد من طريق ابن شهاب عن عروة « فقال : من شاء فليهل بعمرة » ، ومن شاء فليهل بحج » ، ولهذا التمكنة أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس « كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أجز الفجور » ، فأشار الى الجمع بين ما اختلف عن عائشة في ذلك ، وأما عائشة نفسها فسيأتي في أبواب العمرة وفي حجة الوداع من المفازي من طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها في أثناء هذا الحديث قالت « وكنت ممن أهل بعمرة » ، وسبق في كتاب الحيض من طريق ابن شهاب نحوه عن عروة ، زاد أحمد من وجه آخر عن الزهري « ولم أسق هديا » ، فادعى اسماعيل القاضي وغيره أن هذا غلط من عروة وأن الصواب رواية الأسود والقاسم وعروة عنها أنها أهلت بالحج مفردا وتمتع بأن قول عروة عنها إنما أهلت بعمرة صريح ، وأما قول الأسود وغيره عنها « لا نرى إلا الحج » ، فليس صريحا في إهلالها بحج مفرد فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها ، وقد وافقه جابر بن عبد الله الصحابي

وعمرة  
استشهد  
(١٨/٢١٧)  
بوفاء

كما أخرجه مسلم عنه ، وكذا رواه طاوس ومجاهد عن عائشة ، ويحتمل في الجمع أيضا أن يقال : أهلت عائشة بالحج ممردا كما فعل غيرها من الصحابة ، وعلى هذا ينزل حديث الأسود ومن تبعه ، ثم أمر النبي ﷺ أصحابه أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، وعلى هذا ينزل حديث عروة ، ثم لما دخلت مكة وهي حائض فلم تقدر على الطواف لاجل الحيض أمرها أن تحرم بالحج ، على ما سيأتي من الاختلاف في ذلك واقفه أعلم .

**قوله** ( فلما قدمنا تطوفنا بالبيت ) أى غيرها لقولها بعده ، فلم أطف ، فانه تبين به أن قولها ، تطوفنا ، من العام الذي أريد به الحاضر . **قوله** ( فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل ) أى من الحج بعمل العمرة ، وهذا هو فسخ الحج المترجم به . **قوله** ( ونسأوه لم يسقن ) أى الهدى . **قوله** ( فأحلن ) أى وهى منهن لكن منعها من التحلل كونها حاضت ليلة دخولهم مكة ، وقد مضى في الباب قبله بيان ذلك وأنها بكثت وأن النبي ﷺ قال لها ، كوني في حجك ، فظاهره أنه ﷺ أمرها أن تجعل عمرتها حجا ولهذا قالت ، يرجع الناس بحج وعمره وأرجع بحج ، فأمرها لاجل ذلك من التنعيم ، وقال مالك : ليس العمل على حديث عروة قديما ولا حديثا ، قال ابن عبد البر : يريد ليس عليه العمل في رفض العمرة وجعلها حجا بخلاف جعل الحج عمره فانه وقع للصحابة . واختلف في جوازها من بعدهم لكن أجاب جماعة من العلماء عن ذلك باحتمال أن يكون معنى قوله ، ارفضى عمرتك ، أى اتركى التحلل منها وأدخلى عليها الحج فتصير قارنة ، ويؤيده قوله في رواية لمسلم ، وأمسكى عن العمرة ، أى عن أعمالها ، وإنما قالت عائشة ، وأرجع بحج ، لاعتقادها أن أفراد العمرة بالعمل أفضل كما وقع لغيرها من أمهات المؤمنين ، واستبعد هذا التأويل لقولها في رواية عطاء عنها ، وأرجع أنا بحجة ليس معها عمره ، أخرجه أحمد ، وهذا يقوى قول الكوفيين إن عائشة تركت العمرة وحجت مفردة ، وتمسكوا في ذلك بقولها في الرواية المتقدمة ، دعى عمرتك ، وفي رواية ، ارفضى عمرتك ، ونحو ذلك . واستدلوا به على أن للراءة إذا أهلت بالعمره متمتعة لحاضت قبل أن تطوف أن ترك العمرة وتهل بالحج مفردا كما فعلت عائشة ، لكن في رواية عطاء عنها ضعف ، والرافع للاشكال في ذلك ما رواه مسلم من حديث جابر ، ان عائشة أهلت بعمره ، حتى اذا كانت بسرف حاضت فقال لها النبي ﷺ : أهلى بالحج ، حتى اذا طهرت طافت بالكعبة وسمعت فقال : قد حلت من حجك وعمرتك ، قالت : يا رسول الله إني أجد في نفسي أنى لم أطف بالبيت حتى حججت ، قال فأمرها من التنعيم ، ولمسلم من طريق طاوس عنها ، فقال لها النبي ﷺ : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، فهذا صريح في أنها كانت قارنة لقوله ، قد حلت من حجك وعمرتك ، وإنما أجمرها من التنعيم تطايبا لقلها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معتمرة . وقد وقع في رواية لمسلم ، وكان النبي ﷺ وجلا سهلا إذا هويت الشيء تابعها عليه ، وسيأتي الكلام على قصة صفية في أواخر الحج وعلى ما في قصة اعتماد عائشة من الفوائد في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وأرجع أنا بحجة ) في رواية الكشميهنى ، وأرجع لى بحجة . **قوله** في الطريق الثانية ( فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمره لم يحلوا حتى كان يوم النحر ) كذا فيه هنا ، وسيأتى في حجة الوداع بلفظ ، فلم يحلوا ، بزيادة فاء وهو الوجه . الحديث الثانى : **قوله** ( عن الحسن ) هو ابن عتيبة بالمشقة والموحدة مصفرا الفقيه الكوفي ، وعلى بن الحسين هو زين العابدين . **قوله** ( شهدت عثمان وعلي ) سيأتى في آخر الباب من طريق سعيد بن المسيب أن ذلك كان بعسفان . **قوله** ( عثمان ينهى عن المتمتعة وإن جمعه بينهما ) أى بين الحج والعمره ( فلما رأى على ) في رواية سعيد بن المسيب ، فقال على ما تريد إلى أن

نهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ ، وفي رواية الكشي «إلا أن تنهى ، بحرف الاستثناء ، زاد مسلم من هذا الوجه ، فقال عثمان : دعنا عنك . قال : إني لا أستطيع أن أدعك ، وقوله «وأن يجمع بينهما ، يحتمل أن تكون الواو عاطفة فيكون نهى عن التمتع والقران معا ، ويحتمل أن يكون عطفا تفسيرا وهو على ما تقدم أن السلف كانوا يطلقون على القران تمعا ، ووجهه أن القارن يتمتع بترك النصب بالسفر مرتين فيكون المراد أن يجمع بينهما قرانا أو إيقاعا لها في سنة واحدة بتقديم العمرة على الحج ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب بلفظ «نهى عثمان عن التمتع ، وزاد فيه «فلي على وأصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان ، فقال له على : ألم تسمع رسول الله ﷺ تتمتع ؟ قال : بلى ، وله من وجه آخر «سمعت رسول الله ﷺ يلبى بهما جميعا ، زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال «أجل ، ولكنا كنا خائفين ، قال النووي : اهله أشار الى عمرة القضية سنة سبع ، لكن لم يكن في تلك السنة حقيقة تتمتع إنما كان عمرة وحدها . قلت : هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك ، والتمتع إنما كان في حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين «كنا آمن ما يكون الناس ، وقال القرطبي : قوله «خائفين ، أى من أن يكون أجر من أفرد أعظم من أجر من تمتع ، كذا قال ، وهو جمع حسن ولكن لا يخفى بعده . ويحتمل أن يكون عثمان أشار الى أن الأصل في اختياره ﷺ فسخ <sup>(١)</sup> الى العمرة في حجة الوداع دفع اعتقاد قريش منع العمرة في أشهر الحج ، وكان ابتداء ذلك بالحديبية لأن لإحرامهم بالعمرة كان في ذى القعدة وهو من أشهر الحج ، وهناك يصح إطلاق كونهم خائفين ، أى من وقوع القتال بينهم وبين المشركين ، وكان المشركون صدومهم عن الوصول الى البيت فتحلوا من عمرتهم ، وكانت أول عمرة وقعت في أشهر الحج ، ثم جاءت عمرة القضية في ذى القعدة أيضا ، ثم أراد ﷺ تأكد ذلك بالمبالغة فيه حتى أمرهم بفسخ الحج الى العمرة . قوله ( ما كنت لأدع الخ ) زاد النسائي والإسماعيلي «فقال عثمان : ترانى أنهى الناس وأنت تفعله ؟ فقال : ما كنت أدع ، . وفي قصة عثمان وعلى من الفوائد إشاعة العالم ما عنده من العلم واطواره ، ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيره لمن قوى على ذلك لقصد مناصحة المسلمين ، والبيان بالفعل مع القول ، وجواز الاستنباط من النص لأن عثمان لم يخف عليه أن التمتع والقران جائزان ، وإنما نهى عنهما ليحتمل بالأفضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على أن يحتمل غيره النهى على التحريم فأشاع جواز ذلك ، وكل منهما مجتهد مأجور . ( تنبيه ) : ذكر ابن الحاجب حديث عثمان في التمتع دليلا لمسألة اتفاق أهل العصر الثاني بعد اختلاف أهل العصر الاول فقال : وفي الصحيح أن عثمان كان نهى عن المتعة ، قال البغوي : ثم صار إجماعا . وتعقب بأن نهى عثمان عن المتعة إن كان المراد به الاعتبار في أشهر الحج قبل الحج فلم يستقر الإجماع عليه لأن الحنفية يخالفون فيه ، وإن كان المراد به فسخ الحج الى العمرة فكذلك لأن الحنابلة يخالفون فيه ، ثم وراء ذلك أن رواية النسائي السابقة مشعرة بأن عثمان رجع عن النهى فلا يصح التمسك به ، ولفظ البغوي بعد أن ساق حديث عثمان في «شرح السنة : : هذا خلاف على وأكثر الصحابة على الجواز ، وافقت عليه الأئمة بعد لحمله على أن عثمان نهى عن التمتع المهود ، والظاهر أن عثمان ما كان يبطله وإنما كان يرى أن الافراد أفضل منه ، وإذا كان كذلك فلم تتفق الأئمة على ذلك فإن الخلاف في أى الأمور الثلاثة أفضل باق والله أعلم . وفيه أن المجتهد لا يلزم مجتهدا

(١) في طبعة بولاق : مكنا في النسخ التي بأيدينا ، ولعله سقط منه لفظة «حججه ،

آخر بتقليده لعدم انكار عثمان على ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله أعلم . الحديث الثالث : عن ابن عباس قال ( كانوا يرون أن العمرة ) بفتح أوله أى يعتقدون ، والمراد أهل الجاهلية . ولابن حبان من طريق أخرى عن ابن عباس قال : والله ما أعر رسول الله ﷺ عائشة فى ذى الحجة إلا ليقطع بذلك أمر أهل الشرك ، فان هذا الحى من قریش ومن دان دينهم كانوا يقولون ، فذكر نحوه فعرف بهذا تعيين القائلين . قوله ( من أجز الفجور ) هذا من تحكمتهم الباطلة المأخوذة عن غير أصل . قوله ( ويجعلون المحرم صفر ) كذا هو فى جميع الاصول من الصحيحين ، قال النووي : كان ينبغى أن يكتب بالالف ، ولكن على تقدير حذفها لا بد من قراءته منصوبا لأنه مصروف بلا خلاف ، يعنى والمشهور عن اللغة الربيعية كتابة المنصوب بغير ألف فلا يلزم من كتابته بغير ألف أن لا يصرف فيقرأ بالالف . وسبقه عياض الى نبي الخلاف فيه لكن فى المحكم ، كان أبو عبيدة لا يصرفه فقبل له : إنه لا يتمتع الصرف حتى يجتمع عثتان فىهما ؟ قال : المعرفة والساعة . وفسره المطرزي بأن مراده بالساعة أن الازمنة ساعات والساعة مؤنثة انتهى . وحديث ابن عباس هذا حجة قوية لآبى عبيدة ، ونقل بعضهم أن فى صحيح مسلم « صفرا » بالالف . وأما جعلهم ذلك فقال النووي : قال العلماء المراد الإخبار عن النسيء الذى كانوا يفعلونه فى الجاهلية فكانوا يسمون المحرم صفرا ويحلونه ويؤخرون تحريم المحرم الى نفس صفر لثلاث تتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة فيضيق عليهم فيها ما اعتادوه من المقاتلة والغارة بعضهم على بعض ، فضللهم الله فى ذلك فقال ( إنما النسيء زيادة فى الكفر يضل به الذين كفروا ) الآية . قوله ( ويقولون اذا برأ الدبر ) بفتح المهلة والموحدة أى ما كان يحصل بظهور الابل من الحمل عليها ومشقة السفر فانه كان يبرأ بعد انصرافهم من الحج ، وقوله ( وعفا الاثر ) أى اندرس أثر الابل وغيرها فى سيرها ، ويحتمل أثر الدبر المذكور . وفى سنن أبى داود « وعفا الوبر » أى كثرت وبر الابل الذى خلق بالرحال ، وهذه الالفاظ تقرأ ساكنة الزاء لارادة السجع ، ووجه تعلق جواز الاعتار بالنسلاخ صفر - مع كونه ليس من أشهر الحج وكذلك المحرم - أنهم لما جعلوا المحرم صفراً ولا يستقرون ببلادهم فى الغالب ويرأ دبر إبلهم إلا عند انسلاخه ألقوه بأشهر الحج على طريق التبعية وجعلوا أول أشهر الاعتار شهر المحرم الذى هو فى الأصل صفر ، والعمرة عندهم فى غير أشهر الحج . وأما تسمية الشهر صفرا فقال رؤبة أصابها أنهم كانوا يغيرون فيه بعضهم على بعض فيتركون منازلهم صفراً أى خالية من المتاع ، وقيل لإصفار أماكنهم من أهلها . قوله ( قدم النبي ﷺ ) كذا فى الأصول من رواية موسى بن اسماعيل عن وهيب ، وقد أخرجه المصنف فى أيام الجاهلية ، عن مسلم بن إبراهيم عن وهيب بلفظ « فقدم » بزيادة فاء وهو الوجه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق بن أسد والاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج كلاهما عن وهيب . قوله ( صبيحة رابعة ) أى يوم الأحد . قوله ( مهلين بالحج ) فى رواية إبراهيم بن الحجاج « وهم يلبون بالحج » وهى مفسرة لقوله مهلين ، واحتج به من قال كان حج النبي ﷺ مفردا ، وأجاب من قال كان قارنا بأنه لا يلزم من إهلاله بالحج أن لا يكون أدخل عليه العمرة . قوله ( أن يجعلوها عمرة فتعظم ذلك عندهم ) أى لما كانوا يعتقدونه أولا ، وفى رواية إبراهيم بن الحجاج « فكبر ذلك عندهم » . قوله ( أى الحل ) كأنهم كانوا يعرفون أن للحج تحللين فأرادوا بيان ذلك فبين لهم أنهم يتحللون الحل كله ، لأن العمرة ليس لها إلا تحلل واحد . ووقع فى رواية الطحاوى « أى الحل نحل ؟ قال : الحل كله » . الحديث الرابع : حديث أبى موسى « قدمت على النبي ﷺ فأمرنى بالحل »

هكذا أوردته مختصرا ، وقد تقدم تاما مشروحا قبل بياب . ووقع للكشميني « فأمره بالحل » على الالتفات .  
 الحديث الخامس : حديث حفصة « أنها قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلوا بعمرة ، الحديث ، لم يقع في رواية  
 مسلم قوله « بعمرة » وذكر ابن عبد البر أن أصحاب مالك ذكرها بعضهم وحذفها بعض ، واستشكل كيف حلوا  
 بعمرة مع قولها ولم تحل من عمرتك ، والجواب أن المراد بقولها بعمرة أى إن إحرامهم بعمرة كان سببا لسرعة  
 حلهم ، واستدل به على أن من ساق الهدى لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه ، لأنه لا العلة  
 في بقائه على إحرامه كونه أهدي ، وكذا وقع في حديث جابر سابع أحاديث الباب ، وأخبر أنه لا يحل حتى ينحر  
 الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ، ويؤيده قوله في حديث عائشة أول حديث الباب : فأمر من لم  
 يكن ساق الهدى أن يحل ، والأحاديث بذلك متضادة ، وأجاب بعض المالكية « أنه أقمية عن ذلك بأن السبب في  
 عدم تحلله من العمرة كونه أدخلها على الحج » وهو مشكل عليه لأنه يقول إن حجه كان مفردا . وقال بعض العلماء :  
 ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال ، لأنه إن قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى  
 لأن عدم التحلل لا يمتنع على من كان قارنا عنده ، وجنح الأصيلي وغيره إلى توهم مالك في قوله « ولم تحل » أنت من  
 عمرتك ، وأنه لم يقله أحد في حديث حفصة غيره ، وتعقبه ابن عبد البر . على تقدير تسليم انفراجه . بأنها زيادة حافظ  
 فيجب قبولها ، على أنه لم ينفرد ، فقد تابعه أيوب وعبيد الله بن عمر وهما مع ذلك حفاظ أصحاب نافع انتهى .  
 ورواية عبيد الله بن عمر عند مسلم ، وقد أخرجه مسلم من رواية ابن جريج والبخاري من رواية موسى بن عقبة  
 والبيهقي من رواية شعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن نافع بدونها ، ووقع في رواية عبيد الله بن عمر عند الشيخين « فلا  
 أحل حتى أحل من الحج » ولا تنافي هذه رواية مالك لأن القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى ينحر ، فلا  
 حجة فيه لمن تمسك بأنه عليه السلام كان متمتعا كما سيأتي ، لأن قول حفصة « ولم تحل من عمرتك » وقوله هو « حتى أحل  
 من الحج » ظاهر في أنه كان قارنا . وأجاب من قال كان مفردا عن قوله « ولم تحل من عمرتك » بأجوبة : أحدها  
 قاله الشافعي معناه ولم تحل أنت من إحرامك الذي ابتدأته معهم بنية واحدة ، بدليل قوله « لو استقبلت من أمرى  
 ما استدبرت ما سقت الهدى ولجعلتها عمرة » وقيل معناه ولم تحل من حجتك . كما أمرت أصحابك ، قالوا وقد  
 تأتي « من » بمعنى الباء كقوله عز وجل ( يحفظونه من أمر الله ) أى بأمر الله ، والتقدير ولم تحل أنت بعمرة  
 من إحرامك ، وقيل ظنت أنه فسح حجه بعمرة كما فعل أصحابه بأمره فقالت لم تحل أنت أيضا من عمرتك ؟ ولا يخفى  
 على بعض هذه التأويلات من التعسف . والذي تجتمع به الروايات أنه عليه السلام كان قارنا بمعنى أنه أدخل العمرة على  
 الحج بعد أن أهل به مفردا ، لا أنه أول ما أهل أحرم بالحج والعمرة معا ، وقد تقدم حديث عمر مرفوعا « وقل  
 عمرة في حجة » وحديث أنس « ثم أهل بحج وعمرة » ولمسلم من حديث عمران بن حصين « جمع بين حج وعمرة »  
 ولابن داود والنسائي من حديث الرام مرفوعا « أتى سقت الهدى وقرنت ، وللنسائي من حديث علي عليه السلام ، ولا أحد  
 من حديث سراقه « أن النبي عليه السلام قرب في حجة الوداع » وله من حديث أبي طلحة « جمع بين الحج والعمرة »  
 وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة والبرار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثتهم مرفوعا « ما مثله » . أجاب البيهقي  
 عن هذه الأحاديث وغيرها نصرة لمن قال إنه عليه السلام كان مفردا فنقل عن سليمان بن حرب أن رواية أبي أنس  
 « أنه سمعهم يصرخون بها جميعا » أثبت من رواية من روى عنه أنه عليه السلام جمع بين الحج والعمرة .

قتادة وغيره من الحفاظ روه عن أنس كذلك ، فالاختلاف فيه على أنس نفسه ، قال فلعله سمع النبي ﷺ يعلم غيره كيف يهل بالقران فظن أنه أهل عن نفسه ، وأجاب عن حديث حفصة بما نقل عن الشافعي أن معنى قولها ، ولم تحل أنت من عمرتك ، أى من إحرامك كما تقدم ، وعن حديث عمر بأن جماعة روه بلفظ ، صلى في هذا الوادى وقال عمرة في حجة ، قال : وهؤلاء أكثر عدداً من رواه ، ونقل عمرة في حجة ، فيسكون إذنا في القران لا أمراً للنبي ﷺ في حال نفسه ، وعن حديث عمران بأن المراد بذلك إذنه لأصحابه في القران بدليل روايته الأخرى ، أنه ﷺ أعمر بعض أهله في العشر ، وروايته الأخرى ، أنه ﷺ تمتع ، فإن مراده بكل ذلك إذنه في ذلك ، وعن حديث البراء بأنه ساقه في قصة على وقد رواها أنس يعنى كما تقدم في هذا الباب وجابر كما أخرجه مسلم وليس فيها لفظ « وقرنت » ، وأخرج حديث مجاهد عن عائشة قالت « لقد علم ابن عمر أن النبي ﷺ قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنها في حجته ، أخرجه أبو داود ، وقال البيهقي تفرد أبو إسحق عن مجاهد بهذا ، وقد رواه منصور عن مجاهد بلفظ « فقالت ما اعتمر في رجب قط » ، وقال هذا هو المحفوظ يعنى كما سيأتى في أبواب العمرة ، ثم أشار الى أنه اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زهير بن معاوية عنه هكذا وقال زكريا عن أبي إسحق عن البراء ، ثم روى حديث جابر « ان النبي ﷺ حج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن معها عمرة ، يعنى بعد ما هاجر ، وحكى عن البخارى أنه أهله لأنه من رواية زيد بن الحباب عن الثوري عن جعفر عن أبيه عنه ، وزيد ربما يهمل في الشيء ، والمحفوظ عن الثوري مرسل ، والمعروف عن جابر أن النبي ﷺ أهل بالحج خالصاً ، ثم روى حديث ابن عباس نحو حديث مجاهد عن عائشة وأهله بدواد العطار وقال إنه تفرد بوصله عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه ابن عينة عن عمرو فأرسله لم يذكر ابن عباس ، ثم روى حديث الصبي بن معبد أنه أهل بالحج والعمرة معا فانكر عليه ، فقال له عمر « هديت لسنة نبيك » الحديث وهو في السنن وفيه قصة ، وأجاب عنه بأنه يدل على جواز القران لأن النبي ﷺ كان قارناً ، ولا يخفى ما في هذه الأجوبة من التعسف . وقال النووي : الصواب الذي نتمتده أن النبي ﷺ كان قارناً ، ويؤيده أنه ﷺ لم يعتمر في تلك السنة بعد الحج ، ولا شك أن القران أفضل من الإفراد الذي لا يعتمر في سنته عندنا ، ولم ينقل أحد أن الحج وحده أفضل من القران ، كذا قال والخلاف ثابت قديماً وحديثاً : أما قديماً فالثابت عن عمر أنه قال « إن أتم لحجكم وعمرتكم أن تنفضوا لكل منهما سفراً » وعن ابن مسعود نحوه أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وأما حديثاً فقد صرح القاضي حسين والمتولى بترجيح الأفراد ولو لم يعتمر في تلك السنة ، وقال صاحب الهداية من الحنفية : الخلاف بيننا وبين الشافعي مبنى على أن القارن يطوف طوافاً واحداً وسعيهما واحداً فبهذا قال إن الإفراد أفضل ، ونحن عندنا أن القارن يطوف طوافين وسعين فهو أفضل لكونه أكثر عملاً . وقال الخطابي : اختلفت الرواية فيما كان النبي ﷺ به محرماً ، والجواب عن ذلك بأن كل راوٍ أضاف إليه ما أمر به اتساعاً ، ثم رجح بأنه كان أفرد الحج ، وهذا هو المشهور عند المالكية والشافعية ، وقد بسط الشافعي القول فيه في « اختلاف الحديث » ، وغيره ورجح أنه ﷺ أحرم إحراماً مطلقاً ينتظر ما يؤمر به فزل عليه الحكم بذلك وهو على الصفا ، ورجحوا الإفراد أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه ولا يظن بهم المواظبة على ترك الأفضل ، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الإفراد ، وقد نقل عنهم كراهية التمتع والجمع بينهما حتى فعله على لبيان الجواز ، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بالإجماع بخلاف التمتع والقران انتهى . وهذا ينبى على أن دم القران دم جهزان وقد

منعه من رجح القرآن وقال إنه دم فضل وثواب كالأضحية ، ولو كان دم نقص لما قام الصيام مقامه ، ولأنه يؤكل منه ودم النقص لا يؤكل منه كدم الجزاء . قاله الطحاوي . وقال عياض نحو ما قال الخطابي وزاد : وأما لإحرامه هو فقد تضافرت الروايات الصحيحة بأنه كان مفردا ، وأما رواية من روى شتمتها فعنده أمر به لأنه صرح بقوله « ولولا أن معي الهدى لاحللت ، فصح أنه لم يتحلل » . وأما رواية من روى القرآن فهو لإخبار عن آخر أحواله لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الودى وقيل له « قل عمرة في حجة » انتهى . وهذا الجمع هو المعتمد ، وقد سبق إليه قديما ابن المنذر وبينه ابن حزم في « حجة الوداع » ، بيانا شافيا ومهده المحب الطبري تمهيدا بالغيا يطول ذكره ، ومحصله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال ، وكل من روى عنه التمتع أراد ما أمر به أصحابه ، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره ، ويرجح رواية من روى القرآن بأمر : منها أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره ، وبأن من روى الأفراد والتمتع اختلف عليه في ذلك : فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجته كما تقدم ، وابن عمر وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أهل بالحج كما سيأتي في أبواب الهدى ، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك وسيأتي أيضا ، وجابر وقد تقدم قوله إنه اعتمر مع حجته أيضا . وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه ، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال أفردت ولا تمتعت ، بل صح عنه أنه قال « قرنت » ، وصح عنه أنه قال « لولا أن معي الهدى لاحللت » ، وأيضا فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف بخلاف من روى الأفراد فانه محمول على أول الحال ويتنقى التعارض ، ويؤيده أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم ، ومن روى عنه التمتع فانه محمول على الاقتصار على سفر واحد للسكين ، ويؤيده أن من جاء عنه التمتع لما وصفه وصفه بصورة القرآن لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج وهذه إحدى صور القرآن ، وأيضا فإن رواية القرآن جاءت من بضعة عشر صحابيا بأسانيدها جياد بخلاف روايتي الأفراد والتمتع وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك والمصير إلى أنه كان قارنا ، ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال النوري وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحق المروزي ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحيث مع النووي في اختياره أنه ﷺ كان قارنا وأن الأفراد مع ذلك أفضل مستندا إلى أنه ﷺ اختار الأفراد أولا ثم أدخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في أشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدونه من أجزء الفجور كما في ثالث أحاديث الباب ، وملخص ما يتعقب به كلامه أن البيان قد سبق منه ﷺ في عمره الثلاث فانه أحرم بكل منها في ذى القعدة عمرة الحديبية التي صد عن البيت فيها وعمرة القضية التي بعدها وعمرة الجعرانة ، ولو كان أراد باعتماره مع حجته بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه لاكتفى في ذلك بأمره أصحابه أن يفسخوا حجهم إلى العمرة . وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه ﷺ تماء فقال « لولا أني سقت الهدى لاحللت » ، ولا يتعين إلا الأفضل ، وهو قول أحمد بن حنبل في المشهور عنه ، وأجيب بأنه إنما تماء تطيبا لقلوب أصحابه لحزهم على فوات موافقته وإلا فالأفضل ما اختاره الله له واستمر عليه . وقال ابن قدامة : يرجح التمتع بأن الذي يفرد إن اعتمر بعدها فهي عمرة مختلف في إجرائها عن حجة الاسلام بخلاف عمرة التمتع فهي مجزئة بخلاف فيترجح التمتع على الأفراد وبليه القرآن ، وقال من رجح



القران : هو أشق من التمتع وعمرته مجزئة بلا خلاف فيكون أفضل منهما ، وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاث في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه ، وعن أبي يوسف القران والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد ، وعن أحمد : من ساق الهدى فالقران أفضل له ليوافق فعل النبي ﷺ ومن لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تنهاه وأمر به أصحابه ، زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلده سفرا فالأفراد أفضل له قال : وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة ، فن قال الأفراد أفضل فعلى هذا يتنزل لأن أعمال سفرين للنسكين أكثر مشقة فيكون أعظم أجرا ولتهجزى عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف . ومن العلماء من جمع بين الأحاديث على نمط آخر مع موافقته على أنه كان قارنا كالحطحاوي وابن حبان وغيرهما فقبل أهل أولا بعمره ثم لم يتحلل منها الى أن أدخل عليها الحج يوم التروية ، ومستند هذا القائل حديث ابن عمر الآتي في أبواب الهدى **بهذه** فبدأ رسول الله ﷺ بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا لا ينافي إنكار ابن عمر على أنس كونه نفل أنه ﷺ أهل بالحج والعمرة كما سيأتي في حجة الوداع من المغازي لاحتمال أن يكون محل إنكاره كونه نفل أنه أهل بهما معا وإنما المعروف عنده أنه أدخل أحد النسكين على الآخر لكن جزمه بأنه ﷺ بدأ بالعمرة مخالف لما عليه أكثر الأحاديث فهو مرجوح ، وقيل أهل أولا بالحج مفردا ثم استمر على ذلك الى أن أمر أصحابه بأن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة وفسخ معهم ، ومنعه من التحلل من عمرته المذكورة ما ذكره في حديث الباب وغيره من سوق الهدى فاستمر معتبرا الى أن أدخل عليها الحج حتى تحلل منهما جميعا ، وهذا يستلزم أنه أحرم بالحج أولا وآخرا ، وهو محتمل لكن الجمع الأول أولى . وقيل إنه ﷺ أهل بالحج مفردا واستمر عليه الى أن تحلل منه بمعنى ولم يعتمر في تلك السنة وهو مقتضى من رجح أنه كان مفردا . والذي يظهر لي أن من أنكر القران من الصحابة نفي أن يكون أهل بهما جميعا في أول الحال ، ولا يبنى أن يكون أهل بالحج مفردا ثم أدخل عليه العمرة فيجتمع القولان كما تقدم والله أعلم . قوله ( ولم تحلل ) بكسر اللام الاولى أى لم تحل ، وإظهار التضعيف لغة معروفة . قوله ( أبدت ) بتشديد الموحدة أى شعر رأسى ، وقد تقدم بيان التلييد ، وهو أن يجعل فيه شئ ليلتصق به ، ويؤخذ منه استحباب ذلك للحرم . قوله ( فلا أحل حتى أنحر ) يأتي الكلام عليه في الحديث السابع . الحديث السادس : قوله ( أبو جرة ) بالجيم والراء . قوله ( تمتعت فهاى ناس ) لم أقف على أسمائهم ، وكان ذلك في زمن ابن الزبير وكان ينهى عن المتعة كما رواه مسلم من حديث أبي الزبير عنه وعن جابر ، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن الزبير أنه كان لا يرى التمتع الا للمحصر ، ووافقه علقمة وإبراهيم ، وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للمحصر . قوله ( فأمرنى ) أى أن أستم على عرتى ، ولاحمد ومسلم من طريق غندر عن شعبة ، فأثبت ابن عباس فسأله عن ذلك فأمرنى بها ، ثم انطلقت الى البيت فسمت فأتاني آت في منامى . . قوله ( وعمرة متقبلة ) في رواية النضر عن شعبة كما سيأتي في أبواب الهدى د متعة متقبلة ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هذه عمرة متقبلة ، وقد تقدم تفسير المبرور فيه وأوائل الحج . قوله ( فقال سنة أبي القاسم ) هو خبر مبتدأ محذوف أى هذه سنة ، ويجوز فيه النصب أى وافقت سنة أبي القاسم أو على الاختصاص ، وفي رواية النضر وقال : الله أكبر ، سنة أبي القاسم ، وزاد فيه زيادة يأتي السلام عليها هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم قال لي ) أى ابن عباس ( أقم عندي وأجعل لك سهما من مالى ) أى نصيبا ( قال شعبة فقلت ) يعنى لابي جرة ( ولم ) أى استفهمه عن سبب ذلك ( فقال للرؤيا ) أى لاجل

الرؤيا المذكورة . ويؤخذ منه لإكرام من أخبر المرء بما يسره ، وفرح العالم بموافقة الحق ، والاستئناس بالرؤيا لموافقة الدلائل الشرعية ، وعرض الرؤيا على العالم ، والتكبير عند المسرة ، والعمل بالدلالة الظاهرة ، والتنبيه على اختلاف أهل العلم ليعمل بالراجح منه الموافق الدليل . الحديث السابع : قوله ( حدثنا أبو شهاب ) هو الأكبر واسمه موسى بن نافع . قوله ( حجك مكيا ) في رواية الكشميني « حجك مكية » ، يعني قليلة الثواب لقلة مشقتها ، وقال ابن بطال : معناه أنك تذهب « حجك » من مكة كما ينشئ أهل مكة منها فيفنونك فضـل الإحرام من الميقات . قوله ( فدخلت على عطاء ) أي ابن أبي رباح . قوله ( يوم ساق البدن معه ) بضم الموحدة وإسكان الدال جمع بدنة وذلك في حجة الوداع ، وقد رواه مسلم عن ابن نمير عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « عام ساق الهدى » ، قوله ( فقال لهم أحلوا من إحرامكم الخ ) أي اجعلوا حجكم عمرة وتحلوا منها بالطواف والسعي . قوله ( وقصروا ) إنما أمرهم بذلك لأنهم يهلون بعد قليل بالحج فأخـر الحلق لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط . قوله ( واجعلوا التي قدمتم بها متعة ) أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلتم بها عمرة تتحلوا منها فتصيروا متمتعين ، فأطلق على العمرة متعة مجازا والعلاقة بينهما ظاهرة . ووقع في رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عند مسلم « قلنا قدمننا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، ونحوه في رواية الباقر عن جابر في الخبر الطويل عند مسلم . قوله ( فقال افعلوا ما أمرتكم ، فلو لا أني سقت الهدى الخ ) فيه ما كان عليه عليه السلام من تطيب قلوب أصحابه وتلطفه بهم وحله عنهم . قوله ( لا يحل مني حرام ) بكسر حاء يحل أي شيء حرام ، والمعنى لا يحل مني ما حرم علي ، ووقع في رواية مسلم « لا يحل مني حراما ، بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفعل محذوف تقديره لا يحل طول المكث ونحو ذلك مني شيئا حراما حتى يبلغ الهدى محله ، أي إذا نحر يوم منى . واستدل به على أن من اعتمر فساق هديا لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر ، وقد تقدم حديث حفصة نحوه ، ويأتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ « من أحرم بعمرة فأهدى فلا يحل حتى ينحر » ، وتأول ذلك المالكية والشافعية على أن معناه ومن أحرم بعمرة وأهدى فلهل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه ، ولا يخفى ما فيه . قلت : فانه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة وبالله التوفيق . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( أبو شهاب ليس له حديث مسند إلا هذا ) أي لم يرو حديثا مرفوعا إلا هذا الحديث ، قال مغلطاي : كأنه يقول من كان هكذا لا يجعل حديثه أصلا من أصول العلم . قلت : إذا كان موصوفا بصفة من يصح حديثه لم يضره ذلك مع أنه قد توبع عليه . ثم كلام مغلطاي محمول على ظاهر الإطلاق ، وقد أجاب غيره بأنه مقيد بالرواية عن عطاء فان حديثه هذا طرف من حديث جامع الطويل الذي انفرد مسلم بسياقه من طريق جعفر بن محمد ابن علي عن أبيه عن جابر ، وفي هذا الطرف زيادة بيان لصفة التحلل من العمرة ليس في الحديث الطويل حيث قال فيه « أحلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقيموا حللا إلى يوم التروية وأهلوا بالحج ، ويستفاد منه جواز جواب المفتي لمن سأله عن حكم خاص بأن يذكر له قصة مسندة مرفوعة إلى النبي ﷺ تشتمل على جواب سؤاله ويكون ما اشتملت عليه من الفوائد الزائدة على ذلك زيادة خير ، وينبغي أن يكون محل ذلك لاقتضا بحال السائل . ثم ذكر المصنف حديث اختلاف عثمان وعلي في التمتع وقد تقدم من وجه آخر وهو ثاني أحاديث هذا الباب ، فاشتملت أحاديث الباب على ما ترجم به ، لحديث عائشة من طريق يؤخذ منه الفسخ والإفراد ، وحديث علي

من طريقه يؤخذ منه التمتع والقرآن ، وحديث ابن عباس يؤخذ منه الفسخ ، وكذا حديث أبي موسى وجابر ، وحديث حفصة يؤخذ منه أن من تمتع بالعمرة الى الحج لا يحل من عمرته إن كان ساق الهدي ، وكذا حديث جابر ، وحديث ابن عباس الثاني يؤخذ منه مشروعية التمتع وكذا حديث جابر أيضا . والله أعلم

### ٣٥ - باب من لبي بالحج وسماء

١٥٧٠ - **حَرْش** مسددٌ حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قال سمعتُ مجاهدًا يقول حدثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « قَدِمْنَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ ونحن نقولُ : كَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بالحجِّ ، فأمرنا رسولُ اللَّهِ ﷺ فجعلناها عُمرَةً »

**قوله** ( باب من لبي بالحج وسماء ) أورد فيه حديث جابر مختصرا من طريق مجاهد عنه وهو بين فيما ترجم له ، ويؤخذ منه فسخ الحج الى العمرة . وقد ذهب الجمهور الى أنه منسوخ ، وذهب ابن عباس الى أنه محكم وبه قال أحمد وطائفة يسيرة

### ٣٦ - باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ

١٥٧١ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن قتادة قال : حدثني مطرف عن عمران رضي الله عنه قال « تَمَتَّعْنَا على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ، فنزلَ القرآنُ ، قال رجلٌ برأيه ما شاء » [ الحديث ١٥٧١ - طرفه في : ٤٥١٨ ]

**قوله** ( باب التمتع على عهد رسول الله ﷺ ) كذا في رواية أبي ذر ، وسقط لغيره « على عهد الخ » وللمصنف « باب » بغير ترجمة ، وكذا ذكره الاسماعيلي ، والاول أولى . وفي الترجمة إشارة الى الخلاف في ذلك وإن كان الأمر استقرار بعد على الجواز . **قوله** ( حدثني مطرف ) هو ابن عبد الله بن الشيخير ، ورجال الاسناد كلهم بصريون . **قوله** ( عن عمران ) هو ابن حصين الخزاعي ، ولمسلم من طريق شعبة عن قتادة عن مطرف « بعث الى عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال : إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك » ، فذكر الحديث . **قوله** ( ونزل القرآن ) أي بجوازه يشير الى قوله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج ) الآية . ورواه مسلم من طريق عبد الصمد ابن عبد الوارث عن همام بلفظ « ولم ينزل فيه القرآن » أي بمنعه ، وتوضحه رواية مسلم الأخرى من طريق شعبة وسعيد بن أبي عروبة كلاهما عن قتادة بلفظ « ثم لم ينزل فيها كتاب الله ولم ينه عنها نبي الله ، وزاد من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف « ولم ينزل فيه قرآن بحرمة » وله من طريق أبي العلاء عن مطرف « فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم تنه عنه حتى مضى لوجهه » ، وللإسماعيلي من طريق عفان عن همام « تمتعنا مع رسول الله ﷺ ونزل فيه القرآن ولم ينهنا رسول الله ﷺ ولم ينسخها شيء » ، وقد أخرجه المصنف في تفسير البقرة من طريق أبي رجاء الطاطري عن عمران بلفظ « أنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن بحرمة فلم ينه عنها حتى مات » ، **قوله** ( قال رجل برأيه ما شاء ) وفي رواية أبي العلاء « أدت أي كل امرئ بعد ما شاء أن يرتي » ، قائل ذلك هو عمران بن حصين ، وروى من زعم أنه مطرف الراوي عنه لثبوت ذلك

في رواية أبي رجاء عن عمران كما ذكرته قبل ، وحكى الحميدى أنه وقع في البخارى في رواية أبي رجاء عن عمران قال البخارى يقال إنه عمر ، أى الرجل الذى عنه عمران بن حصين ، ولم أر هذا فى شيء من الطرق التى اتصلت لنا من البخارى ، لكن نقله الاسماعيل عن البخارى كذلك فهو عمدة الحميدى فى ذلك ، وبهذا جزم القرطى والنوى وغيرهما ، وكان البخارى أشار بذلك الى رواية الجريرى عن مطرف فقال فى آخره : 'ارتأى رجل برأيه ما شاء ، يعنى عمر ، كذا فى الأصل أخرجه مسلم عن محمد بن حاتم عن وكيع عن الثورى عنه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يريد عمر أو عثمان ، وأغرب الكرماني فقال : ظاهر سياق كتاب البخارى أن المراد به عثمان ، وكأنه اتقرب بهذه بقصة عثمان مع على جزم بذلك ، وذلك غير لازم فقد سبقت قصة عمر مع أبي موسى فى ذلك ، ووقعت لمعاوية أيضا مع سعد بن أبي وقاص فى صحيح مسلم قصة فى ذلك ، والاولى أن يفسر بعمر فانه أول من نهى عنها وكان من بعده كان تابعا له فى ذلك ، ففى مسلم أيضا أن ابن الزبير كان ينهى عنها وابن عباس يأمر بها ، فسألوا جابرا فأشار الى أن أول من نهى عنها عمر ، ثم فى حديث عمران هذا ما يعكس على عياض وغيره فى جزمهم أن المتعة التى نهى عنها عمر وعثمان هى فسخ الحج الى العمرة لا العمرة التى يحج بعدها ، فان فى بعض طرقه عند مسلم التصريح بكونها متعة الحج ، وفى رواية له أيضا ، ان رسول الله ﷺ أمر بعض أهله فى العشر ، وفى رواية له : جمع بين حج وعمرة ، ومراده التمتع المذكور وهو الجمع بينهما فى عام واحد كما سيأتى صريحا فى الباب بعده فى حديث ابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه فى حديث أبي موسى . وفيه من الفوائد أيضا جواز نسخ القرآن بالقرآن ولا خلاف فيه ، وجواز نسخه بالسنة وفيه اختلاف شهير ، ووجه الدلالة منه قوله : ولم ينه عنها رسول الله ﷺ ، فان مفهومه أنه لو نهى عنها لامتتعت ويستلزم رفع الحكم ومقتضاه جواز النسخ ، وقد يؤخذ منه أن الإجماع لا ينسخ به لكونه حصر وجوه المنع فى نزول آية أو نهى من النبى ﷺ . وفيه وقوع الاجتهاد فى الأحكام بين الصحابة ، وإنكار بعض المجتهدين على بعض بالنص

### ٣٧ - باب قول الله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

١٥٧٢ - وقال أبو كامل فضيل بن حسين البصرى حدثنا أبو معشر حدثنا عثمان بن عبيد عن بكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن متعة الحج فقال : « أهل المهاجرون والأنصار وأزواج النبى ﷺ فى حجة الوداع وأهلنا ، فلما قدمنا مكة قال رسول الله ﷺ : اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة إلا من قلده الهدى ، فطفنا بالبيت وبالصفاء والروية وأتينا النساء وليسنا الثياب ، وقال : من قلده الهدى فانه لا يحل له حتى يبلغ الهدى محله . ثم أمرنا عشية التروية أن نهل بالحج ، فاذا فرغنا من المناسك حبنا فطفنا بالبيت وبالصفاء والروية وقد تم حبنا وعلينا الهدى كما قال الله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَصْوَاحِكُمْ ، الشَّاءُ تَجَزَى . لَكُمْ عَسَاكِرُ فِي عَامِ بَيْنِ الْحَجِّ وَالْعُمَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنزَلَهُ فِي كِتَابِهِ وَسَنَّهُ نَبِيٌّ ﷺ وَأَبَاحَهُ لِلنَّاسِ غَيْرَ أَهْلِ مَكَّةَ ، قَالَ اللَّهُ ﴾ ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرًا الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾

وأشهرُ الحجِّ التي ذكرَ اللهُ تعالى : شَوَّالٌ وذو القعدةِ وذو الحِجَّةِ ، فمن تَمَتَّعَ في هَذِهِ الْأَشْهُرِ فَعَلِيهِ دَمٌ أَوْ صَوْمٌ »  
وَالرَّفْتُ الْجَمْعُ ، وَالتُّسُقُ الْمَعَاصِي ، وَالْجِدَالُ الْمِرَاءُ

**قوله** (باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) أى تفسير قوله ، وذلك في الآية إشارة إلى التمتع لأنه سبق فيها (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) إلى أن قال (ذلك) . واختلف السلف في المراد بحاضري المسجد فقال نافع والاعرج : هم أهل مكة بعينها وهو قول مالك واختاره الطحاوي ورجحه ، وقال طاوس وملائقة : هم أهل الحرم وهو الظاهر . وقال مكحول : من كان منزله دون المواقيت وهو قول الشافعي في القديم ، وقال في الجديد : من كان من مكة على دون مسافة القصر ، ووافقه أحمد ، وقال مالك : أهل مكة ومن حولها سوى أهل المناهل كعسفان وسوى أهل منى وعرفة . **قوله** (وقال أبو كامل) وصله الاسماعيل قال حدثنا القاسم المطرز حدثنا أحمد بن سنان حدثنا أبو كامل ، فذكره بطوله لكنّه قال عثمان بن سعد ، بدل عثمان بن غياث وكلاهما بصري وله رواية عن عكرمة ، لكن عثمان بن غياث ثقة وعثمان بن سعد ضعيف ، وقد أشار الاسماعيل إلى أن شيخه القاسم وهم في قوله عثمان بن سعد ، ويؤيده أن أبا مسعود الدمشقي ذكر في (الأطراف) أنه وجده من رواية مسلم بن الحجاج عن أبي كامل كما ساقه البخاري قال : فأظن البخاري أخذه عن مسلم لأنني لم أجده إلا من رواية مسلم ، كذا قال وتعقب باحتمال أن يكون البخاري أخذه عن أحمد بن سنان فإنه أحد مشايخه ، ويحتمل أيضا أن يكون أخذه عن أبي كامل نفسه فإنه أدركه وهو من الطبقة الوسطى من شيوخه ولم نجد له ذكرا في كتابه غير هذا الموضع . وأبو معشر البراء اسمه يوسف بن يزيد والبراء بالتشديد نسبة له إلى برى السهام . **قوله** (فلما قدمنا مكة) أى قربها لأن ذلك كان بسرف كما تقدم عن عائشة . **قوله** (اجعلوا إهلالكم بالحج عمرة) الخطاب بذلك لمن كان أهلًا بالحج مفردا كما تقدم وانحما عن عائشة أنهم كانوا ثلاث فرق . **قوله** (طفنا) في رواية الأصيلي طفنا ، بزيادة فاء وهو الوجه ، ووجه الاول بالحمل على الاستئناف أو هو جواب لما وقال جملة حالية وقد مقدرة فيها . **قوله** (ونسكننا المناسك) أى من الوقوف والمجبت وغير ذلك . **قوله** (وأتيانا النساء) المراد به غير المتكلم لأن ابن عباس لم يكن إذ ذاك بالغا . **قوله** (عشية التروية) أى بعد الظهر ثامن ذى الحجة ، وفيه حجة على من استحب تقديمه على يوم التروية كما نقل عن الحنفية ، وعن الشافعية يختص استحباب يوم التروية بعد الزوال بمن ساق الهدى . **قوله** (فقد تم صحننا) لكشمينى وقد ، بالواو . ومن هنا إلى آخر الحديث موقف على ابن عباس ، ومن هنا إلى أوله مرفوع . **قوله** (فصيام ثلاثة أيام في الحج) سيأتى عن ابن عمر وعائشة موقفا أن آخرها يوم عرفة فإن لم يفعل صام أيام منى أى الثلاثة التي بعد يوم النحر وهى أيام التشريق ، وبه قال الزهري والأوزاعي ومالك والشافعي في القديم ، ثم رجع عنه وأخذ بعموم النهى عن صيام أيام التشريق . **قوله** (وسبعة إذا رجعت إلى أمصاركم) كذا أورده ابن عباس ، وهو تفسير منه للرجوع في قوله تعالى (إذا رجعتن) ويوافقه حديث ابن عمر الآتي في (باب من ساق البدن معه) من طريق عقيل عن الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا قال للناس من كان منكم أهدي فإنه لا يحل ، إلى أن قال : فمن لم يجد هديا فيلصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وهذا قول الجمهور ، وعن الشافعي معناه الرجوع إلى مكة ، وعبر عنه مرة بالفراغ من أعمال الحج ، ومعنى الرجوع التوجه من مكة

فيصومها في الطريق إن شاء وبه قال اسحق بن راهويه . **قوله** ( الشاة تجزى ) أى عن الهدى ، وهى جملة حالية وقمت بدون وار وسيأتى فى أبواب الهدى بيان ذلك . **قوله** ( بين الحج والعمرة ) بيان المراد بقوله « فجمعوا للنسكين » وهو باسكان السين قال الجوهري النسك بالاسكان العبادة وبالضم الذبيحة . **قوله** ( فإن الله أنزله ) أى الجمع بين الحج والعمرة وأخذ بقوله ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج ) . **قوله** ( وستة نبيسه ) أى شرعه حيث أمر أصحابه به . **قوله** ( غير أهل مكة ) بنصب غير ويجوز كسره ، وذلك إشارة الى التمتع ، وهذا مبنى على مذهبه بأن أهل مكة لا تمتعه لهم وهو قول الحنفية ، وعند غيرهم أن الإشارة الى حكم التمتع وهو الفدية فلا يجب على أهل مكة بالتمتع دم إذا أحرموا من الحل بالعمرة ، وأجاب السكرمانى بجواب ليس طائلا . **قوله** ( اتى ذكر الله ) أى بعد آية التمتع حيث قال ( الحج أشهر معلومات ) وقد تقدم نقل الخلاف فى ذى الحجة هل هو بكالهِ أو بعضه . **قوله** ( فمن تمتع فى هذه الأشهر ) ليس لهذا القيد مفهوم لأن الذى يعتمد فى غير أشهر الحج لا يسمى متمتعا ولا دم عليه وكذلك المسكى عند الجمهور ، وخالفه فيه أبو حنيفة كما تقدم والله أعلم . ويدخل فى عموم قوله « فمن تمتع » من أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم رجع الى بلده ثم حج منها وبه قال الحسن البصرى ، وهو مبنى على أن التمتع لإيقاع العمرة فى أشهر الحج فقط ، والذى ذهب اليه الجمهور أن التمتع أن يجمع الشخص الواحد بينهما فى سفر واحد فى أشهر الحج فى عام واحد وأن يقدم العمرة وأن لا يكون مكيا ، فتى اختل شرط من هذه الشروط لم يكن متمتعا . **قوله** ( والجدال المراء ) روى ابن أبى نسيبة من طريق مسمى عن ابن عباس قال « ولا جدال فى الحج : تمارى صاحبك حتى تغضبه ، وكذا أخرجه عن ابن عمر مثله ، ومن طريق عكرمة وإبراهيم النخعي وعطاء بن يسار وغيرهم نحو قول ابن عباس ، وأخرج من طريق عبد العزيز بن ربيع عن مجاهد قال : قوله « ولا جدال فى الحج » قال : قد استقام أمر الحج . ومن طريق ابن أبى نعيم عن مجاهد قال : قد صار الحج فى ذى الحجة لا شهر ينسأ ولا شك فى الحج ، لأن أهل الجاهلية كانوا يحجون فى غير ذى الحجة

### ٣٨ - باب الاغتسال عند دخول مكة

١٥٧٣ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عتيبة أخبرنا أيوب عن نافع قال « كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا دخل أدنى الحرم أمسك عن التلبية ، ثم بيث بذي طوى ، ثم يصلى به الصبح ويغتسل ، ويحذو ، ن النبي ﷺ كان يفعل ذلك »

**قوله** ( باب الاغتسال عند دخول مكة ) قال ابن المنذر : الاغتسال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس فى تركه عتدم فدية ، وقال أكثرهم تجزى منه الوضوء . وفى « الموطأ » أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام ، وظاهره أن غسله لدخول مكة كان لجسده دون رأسه . وقال الشافعية إن يجز عن الغسل تيمم . وقال ابن التين : لم يذكر أصحابنا الغسل لدخول مكة وإنما ذكروه للطواف ، والغسل لدخول مكة هو فى الحقيقة للطواف . **قوله** ( ثم بيث بذي طوى ) بضم الطاء وبفتحها . **قوله** ( ويغتسل ) أى به . **قوله** ( كان يفعل ذلك ) يحتمل أن الإشارة به الى الفعل الأخير وهو الغسل وهو مقصود الترجمة ، ويحتمل أنها الى الجميع وهو الاظهر ، فسأنى فى الباب الذى يليه ذكر المبيت فقط مرفوعا من رواية أخرى عن ابن عمر ، وتقدم الحديث بآتم من هذا فى

• باب الاملال مستقبل القبلة •

### ٣٩ - باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً

بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بَذَى طُؤَى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقَعُهُ

١٥٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ

« بَاتَ النَّبِيُّ ﷺ بَذَى طُؤَى حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ دَخَلَ مَكَّةَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقَعُهُ »

**قوله** (باب دخول مكة نهاراً أو ليلاً) أورد فيه حديث ابن عمر في المبيت بذي طوى حتى يصبح، وهو ظاهر في الدخول نهاراً ، وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن نافع بلفظ «كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة نهاراً ، وأما الدخول ليلاً فلم يقع منه ﷺ إلا في عمرة الجعرانة فانه ﷺ أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً ففضى أمر العمرة ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كبائن كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث محرش الكعبي ، وترجم عليه النسائي «دخول مكة ليلاً ، وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يستحبون أن يدخلوا مكة نهاراً ويخرجوا منها ليلاً . وأخرج عن عطاء : إن شئتم فادخلوا ليلاً ، إنكم لستم كرسول الله ﷺ ، إنه كان إماماً فأحب أن يدخلها نهاراً ليراه الناس انتهى . وقضية هذا أن من كان إماماً يقتدى به استحب له أن يدخلها نهاراً

### ٤٠ - باب من أين يدخل مكة

١٥٧٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنِي مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى »

[الحديث ١٥٧٥ - طرفه في : ١٥٧٦]

**قوله** (باب من أين يدخل مكة) أورد فيه حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قال «كان رسول الله ﷺ يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى ، أخرجه عن إبراهيم بن المنذر عن معن بن عيسى عنه ، وليس هو في الموطأ ، ولا رأيت في «غرائب مالك الدارقطني ، ولم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى ، وقد تابع إبراهيم ابن المنذر عليه عبد الله بن جعفر البرمكي ، وقد عز على الاسماعيل استخراجه فأخرجه عن ابن ناجية عن البخاري مثله وزاد في آخره «يعني ثنيتي مكة ، وهذه الزيادة قد أخرجه أيضاً أبو داود حيث أخرج الحديث عن عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن بن عيسى مثله ، وقد ذكره المصنف في الباب الذي بعده من طريق أخرى عن نافع وسياقه أبين من سياق مالك

### ٤١ - باب من أين يخرج من مكة

١٥٧٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّةٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ مِنْ كِدَاءٍ مِنَ الثَّنِيَةِ الْعُلْيَا الَّتِي بِالْبَطْحَاءِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الثَّنِيَةِ السُّفْلَى »

قال أبو عبد الله: كان يُقال: هو مُسَدَّدٌ كاسمه. قال أبو عبد الله: سمعتُ يحيى بن مَعِينٍ يقول سمعتُ يحيى ابنَ سعيدٍ يقول: لو أنَّ مُسَدَّدًا أتَيْتُهُ في بيته فخذتُهُ لاستحقَّ ذلك، وما أبالي كُنِّي كنتَ عندي أو عندَ مُسَدَّدٍ

١٥٧٧ - **حديث** الجديُّ ومحمد بن المثنى قالا حدثنا سفيان بن عُيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ لما جاء إلى مكة دخل من أعلاها وخرج من أسفلها »  
[الحديث ١٥٧٧ - أطرافه في: ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ٤٢٩٠ ، ٤٢٩١]

١٥٧٨ - **حديث** محمود بن غيلان المروزي حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء وخرج من كداء من أعلى مكة »

١٥٧٩ - **حديث** أحمد حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء أعلى مكة ». قال هشام وكان عروة يدخل على كليهما - من كداء وكداء - وأكثُر ما يدخل من كداء، وكانت أقربهما إلى منزله

١٥٨٠ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حاتم عن هشام عن عروة « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء من أعلى مكة، وكان عروة أكثُر ما يدخل من كداء، وكان أقربهما إلى منزله »

١٥٨١ - **حديث** موسى حدثنا وهيب حدثنا هشام عن أبيه « دخل النبي ﷺ عام الفتح من كداء، وكان عروة يدخل منها كليهما، وأكثُر ما يدخل من كداء أقربهما إلى منزله »  
قال أبو عبد الله: كداء وكداء موضعان

**قوله** (باب من أين يخرج من مكة) . **قوله** (من كداء) بفتح الكاف والمد قال أبو عبيد: لا يصرف. وهذه النية هي التي ينزل منها إلى المعلى مقبرة أهل مكة، وهي التي يقال لها الحجون بفتح المهملة وضم الجيم، وكانت صعبة المرتقى فسهاها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي على ما ذكره الأزرقي، ثم سهل في عصرنا هذا منها سنة إحدى عشرة وثمانمائة موضع، ثم سهلت كلها في زمن سلطان مصر الملك المؤيد في حدود العشرين وثمانمائة، وكل عقبة في جبل أو طريق عال فيه تسمى نية. **قوله** (النية السفلى) ذكر في ثاني حديثي الباب، وخرج من كداء، وهو بضم الكاف مقصور وهي عند باب شبيكة بقرب شعب الشاميين من ناحية قعيقعان، وكان بناء هذا الباب عليها في القرن السابع. **قوله** (من أعلى مكة) كذا رواه أبو أسامة فقلبه، والصواب ما رواه عمرو وحاتم عن هشام « دخل من كداء من أعلى مكة، ثم ظهر لي أن الوهم فيه من دون أبي أسامة، فقد رواه أحمد عن أبي أسامة على الصواب. **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة بالاسناد المذكور. **قوله** (وكان عروة يدخل من كليهما) في رواية الكشميني « على، بدل من. **قوله** (وأكثر ما يدخل من كداء) بالضم والقصر للجميع وكذا في رواية حاتم وهيب وهي الطريقة الرابعة لحديث عائشة. **قوله** (وكانت أقربهما إلى منزله) فيه اعتذار هشام لانيه لكونه روى الحديث



وخالفه لانه رأى أن ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيرا ما يفعل غيره بقصد التيسير ، قال عياض والقرطبي وغيرهما : اختلف في ضبط كداء وكدا فالأكثر على أن العليا بالفتح والمد والسفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس . قال النووي : وهو غلط . قالوا : واختلف في المعنى الذى لاجله خالف عليه السلام بين طريقه فقيل : ليتبرك به كل من في طريقه ، فذكر شيئا مما تقدم في الصيد وقد استوعبت ما قيل فيه هناك ، وبعضه لا يتأتى اعتباره هنا والله أعلم . وقيل : الحكمة في ذلك المناسبة بجهة العلو عند الدخول لما فيه من تعظيم المكان وعكسه الإشارة الى فراقه ، وقيل : لأن إبراهيم لما دخل مكة دخل منها ، وقيل : لانه عليه السلام خرج منها محتفيا في الهجرة فأراد أن يدخلها ظاهرا عاليا ، وقيل : لأن من جاء من تلك الجهة كان مستقبلا للبيت ، ويحتمل أن يكون ذلك لكونه دخل منها يوم الفتح فاستمس على ذلك ، والسبب في ذلك قول أبي سفيان بن حرب للعباس : لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء ، فقلت ما هذا ؟ قال شئ طلع بقلبي وإن الله لا يطلع الخيل هناك أبدا ، قال العباس : فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل . والبيهقي من حديث ابن عمر قال : قال النبي عليه السلام لا بى بكر : كيف قال حسان ؟ فأشده :

عدمت بنيتى أن لم تروها تثير النقع مطالعها كداء

فتبسم وقال : ادخلوها من حيث قال حسان ، . ( تنبيه ) : حكى الحميدى عن أبي العباس العذرى أن بمكة موضعا ثالثا يقال له كدى وهو بالضم والتصغير يخرج منه الى جهة اليمن ، قال المحب الطبرى : حقه العذرى عن أهل المعرفة بمكة . قال : وقد بنى عليها باب مكة الذى يدخل منه أهل اليمن . ( تنبيهات ) : أولها محمود فى الطريق الثانية من حديث عائشة هو ابن غيلان ، وعمره فى الطريق الثالثة هو ابن الحارث ، وأحمد فى أول الاسناد لم أره منسوبا فى شئ من الروايات ، وقد تقدم فى أوائل الحج أحمد عن ابن وهب وأنه أحمد بن عيسى فيشبه أن يكون هو المذكور هنا ، وسأتم فى الطريق الثالثة هو ابن اسماعيل . ( التنبيه الثانى ) : اختلف على هشام بن عروة فى وصل هذا الحديث وإرساله ، وأورد البخارى الوجهين مشيرا الى أن رواية الإرسال لا تقدر فى رواية الوصل لأن الذى وصله حافظ وهو ابن عيينة وقد تابعه ثقتان ، ولعله إنما أورد الطريقتين المرسلتين ليستظهر بهما على وهم أبى أسامة الذى أشرت اليه أولا . ( الثالث ) : وقع فى رواية المستمل وحده فى آخر الباب د قال أبو عبد الله : كداء وكدا موضعان ، والمراد بأبى عبد الله المصنف ، وهذا تفسير غير مفيد فصولم أنهما موضعان بمجرد السياق ، وقد يصر الله بنقل ما فيها من ضبط وتعيين جهة كل منهما

#### ٤٣ - باب فضل مكة وبنائها ، وقوله تعالى [ ١٢٥ - ١٢٨ البقرة ] :

﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ . وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ . وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ ، رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾

١٥٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عامر قال أخبرني ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « لما بُذِيتِ الكعبةُ ذهبَ النبي ﷺ وعبَّاسُ بْنُ عَلِيٍّ الحِجَارَةَ ، فقال العباسُ للنبي ﷺ : اجعلْ إزارَكَ على رَقِيتِكَ . فخرَّ إلى الأرض ، وطَمَحَت عَيْنَاهُ إلى السماء ، فقال : أَرِنِي إِزَارِي ، فَشَدَّهُ عَلَيْهِ »

١٥٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد ابن أبي بكرٍ أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ قال لها : أَلَمْ تَرَيْنِي أَنَّ قَوْمَكَ لَمَّا بَنَوْا الكعبةَ اقْتَصَرُوا على قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَرُدُّهَا على قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ؟ قَالَ : لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَقَعَلْتُ »

فقال عبد الله رضي الله عنه : لئن كانت عائشة رضي الله عنها سمعت هذا من رسول الله ﷺ مَا أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ اسْتِغْلَامَ الرُّكْنَيْنِ اللَّذَيْنِ يَلِيَانِ الْحِجْرَةَ إِلَّا أَنَّ الْبَيْتَ لَمْ يُتِمَّ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ

١٥٨٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** أبو الأحوص **حدثنا** أشعث عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت « سألتُ النبي ﷺ عن الْجِدْرِ أَمِنَ الْبَيْتَ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَمَا لَمْ يَدْخُلُوهُ فِي الْبَيْتِ ؟ قَالَ : إِنَّ قَوْمَكَ قَصَرَتْ بِهِمُ النِّفَقَةُ . قُلْتُ : فَمَا شَأْنُ بَابِهِ سُرْتَعْمًا ؟ قَالَ : فَعَلَّ ذَلِكَ قَوْمَكَ لِيَدْخُلُوا مَنْ شَاءُوا وَيَمْنَعُوا مَنْ شَاءُوا ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ فَأَخَافُ أَنْ تُسَكِّرَ قُلُوبُهُمْ أَنْ أَدْخَلَ الْجِدْرَ فِي الْبَيْتِ وَأَنْ أُلْصِقَ بَابَهُ بِالْأَرْضِ »


١٥٨٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْلَا حَدِيثَانِ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ الْبَيْتَ ثُمَّ لَبْنَيْتُهُ عَلَى أُسَاسِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَإِنَّ قُرَيْشًا اسْتَقْصَرَتْ بِنَاءَهُ ، وَجَعَلَتْ لَهُ خَلْفًا » . قَالَ أَبُو معاوية : **حدثنا** هشام : **حدثنا** يعني باباً

١٥٨٦ - **حدثنا** بيان بن عمرو **حدثنا** يزيد **حدثنا** جرير بن حازم **حدثنا** يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا : يَا عَائِشَةُ لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثُ عَهْدِ بَجَاهِلِيَّةٍ لَأَمَرْتُ بِالْبَيْتِ فَنُفِذَهُمْ ، فَأَدْخَلْتُ فِيهِ مَا أَخْرَجَ مِنْهُ ، وَأَزَقْتُهُ بِالْأَرْضِ ، وَجَعَلْتُ لَهُ بَابَيْنِ بَابًا شَرْقِيًّا وَبَابًا غَرْبِيًّا فَبَلَغْتُ بِهِ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ » . فَذَلِكَ الَّذِي حَمَلَ ابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى هَدْمِهِ . قَالَ يَزِيدُ : وَشَهِدْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ حِينَ هَمَّهُ وَبَنَاهُ وَأَدْخَلَ فِيهِ مِنَ الْحِجْرِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ أُسَاسَ إِبْرَاهِيمَ حِجَارَةً كَأُسْنِمَةِ الْإِبِلِ . قَالَ جَرِيرٌ : فَقُلْتُ لَهُ أَيْنَ

مَوْضِعُهُ ؟ قال : أَرَبَكُمْ الْآنَ . فدخلتُ معه الْحِجْرَ ، فَأشارَ إلى مكانٍ فقال : ها هُنَا . قال جَرِيرٌ : فَحَزَرْتُ مِنْ  
الْحِجْرِ سِتَّةَ أَذْرُعٍ أَوْ نَحْوَهَا

قوله ( باب فضل مكة وبنائها وقوله تعالى ( واذجعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ) فساق الآيات الى قوله :  
التواب الرحيم ) كذا في رواية كريمة ، وساق الباقر بعض الآية الاولى ، ولابي ذر كلام ثم قال : الى قوله التواب  
الرحيم . ثم ساق المصنف في الباب حديث جابر في بناء الكعبة ، وحديث عائشة في ذلك من أربعة طرق ، وليس في  
الآيات ولا الحديث ذكر لبنان مكة لكن بنیان الكعبة كان سبب بنیان مكة وعمارتها فاكتفى به . واختلف في أول  
من بنى الكعبة كما سيأتى في أحاديث الانبياء في الكلام على حديث أبي ذر أى مسجد وضع في الارض أول ، وكذا  
قصة بناء إبراهيم وإسماعيل لها يأتى في أحاديث الانبياء ، ويقتصر هنا على قصة بناء قريش لها وعلى قصة بناء ابن  
الزبير وما غيره الحجاج بعده لتعلق ذلك بحديثي الباب . والبيت اسم غالب للكعبة كالنجم للثريا ، وقوله تعالى  
( مثابة ) أى مرجعا للحجاج والعمار يتفرقون عنه ثم يعودون اليه ، روى عبد بن حميد بإسناد جيد عن مجاهد قال  
« يحجون ثم يعودون ، وهو مصدر وصف به الموضع ، وقوله ( وأمنا ) أى موضع أمن وهو كقوله ( أو لم  
يروا أنا جعلنا حرما آمنا ) والمراد ترك القتال فيه كما سيأتى شرحه في الكلام على حديث الباب الذى بعده . وقوله  
( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) أى وقلذا اتخذوا منه موضع صلاة ، ويجوز أن يكون معطوفا على اذكروا  
نعمتى أو على معنى مثابة أى ثوبوا اليه واتخذوا ، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق . وقرأ نافع وابن عامر  
( واتخذوا ) بلفظ الماضى عطفا على ( جعلنا ) أو على تقدير إذ أى وإذ جعلنا وإذا اتخذوا ، ومقام إبراهيم  
الحجر الذى فيه أثر قدميه على الاصح ، وسيأتى شرحه في قصة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، وعن عطاء مقام إبراهيم  
عرفة وغيرها من المناسك لأنه قام فيها ودعا . وعن النخعي الحرم كله . وكذا رواه السكبي عن أبي صالح عن ابن  
عباس ، وقد تقدمت الإشارة الى شئ من ذلك في أوائل كتاب الصلاة . وقوله ( والركع السجود ) استدل به  
على جواز صلاة الفرض والتفل داخل البيت ، وخالف مالك في الفرض قوله ( اجعل هذا بلدا آمنا ) يأتى الكلام  
عليه في حديث « ان إبراهيم حرم مكة ، وأنه لا يمارض حديث « ان الله حرم هذا البلد يوم خلق السموات  
والارض ، لان معنى الأول أن إبراهيم أعلم الناس بذلك ، والثاني ما سبق من تقدير الله . وقوله ( من آمن ) بدل  
من أهله أى وارزق المؤمنين من أهله خاصة ( ومن كفر ) عطف على من آمن قيل فاس إبراهيم الرزق على  
الامامة فعرف الفرق بينهما وإن الرزق قد يكون استدراجا وإلزاما للحجة ، وسيأتى الكلام على القواعد في تفسير  
البقرة وأنها الاساس ، وظاهره أنه كان مؤسسا قبل إبراهيم ، ويحتمل أن يكون المراد بالرفع نقلها من مكانها الى  
مكان البيت كما سيأتى عند نقل الاختلاف في ذلك ان شاء الله تعالى . وقوله ( ربنا تقبل منا ) أى يقولان ربنا  
تقبل منا ، وقد أظهره ابن مسعود في قراءته ، قوله ( وأرنا مناسكنا ) قال عبد بن حميد : حدثنا يزيد بن هارون  
حدثنا سليمان التيمي عن أبي مجلز قال : لما فرغ إبراهيم من البيت أنه جبريل فأراه الطواف بالبيت سبعا قال وأحسبه  
وبين الصفا والمروة ، ثم أتى به عرفة فقال : أعرفت ؟ قال نعم ، قال : فن ثم سميت عرفات . ثم أتى به جمعا فقال :  
ههنا يجمع الناس الصلاة . ثم أتى به منى فعرض لها الشيطان فأخذ جبريل سبع حصيات فقال ارمه بها وكبر مع كل

**قوله** (وتب علينا) قيل طلبا الثبات على الايمان لانهما معصومان ، وقيل أراد ان يعرف الناس أن ذلك الموقف مكان التوبة ، وقيل المعنى وتب على من اتبعنا . **قوله** (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمعى ، وهذا أحد الاحاديث التي أخرجه البخارى عن شيخه أبى عاصم النبيل بواسطة . **قوله** (لما بنيت الكعبة) هذا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يدرك هذه القصة ، فيحتمل أن يكون سمعها من النبي ﷺ أو ممن حضرها من الصحابة ، وقد روى الطبراني وأبو نعيم في «الدلائل» من طريق ابن لهيعة عن أبى الزبير قال «سألت جابراً هل يقوم الرجل عريانا؟ فقال: أخبرني النبي ﷺ أنه لما انهدمت الكعبة نقل كل بطن من قريش وأن النبي ﷺ نقل مع العباس ، وكانوا يضعون ثيابهم على العواتق يتقوون بها - أى على حمل الحجارة - فقال النبي ﷺ : فاعتقلت رجلى فخررت وسقط ثوبى فقلت للعباس : هلم ثوبى ، فليست أتعرى بعدها إلا الى الغسل ، لكن ابن لهيعة ضعيف ، وقد تابعه عبد العزيز بن سليمان عن أبى الزبير ذكره أبو نعيم فإن كان محفوظا وإلا فقد حضره من الصحابة العباس كما في حديث الباب ، فلعل جابرا حمله عنه . وروى الطبراني أيضا ، والبيهقي في «الدلائل» من طريق عمرو بن أبى قيس ، والطبري في التهذيب من طريق هارون بن المغيرة ، وأبو نعيم في «المعرفة» من طريق قيس بن الربيع ، وفي «الدلائل» من طريق شعيب بن خالد كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس حدثني أبى العباس بن عبد المطلب قال «لما بنت قريش الكعبة انقردت رجلين رجلين ينقلون الحجارة ، فكنت أنا وابن أخى ، لجعلنا نأخذ أزرنا فنضعها على مناكبنا ونجعل عليها الحجارة ، فإذا دونوا من الناس لبسنا أزرنا ، فبينما هو أمامى إذ صرع فسعيت وهو شاخص يبصره الى السماء قال فقلت لابن أخى : ما شأنك؟ قال : نبيت أن أمشى عريانا قال فكسمته حتى أظهر الله نبوته ، تابعه الحكم بن أبان عن عكرمة أخرجه أبو نعيم أيضا ، وروى ذلك أيضا من طريق النضر أبى عمر عن عكرمة عن ابن عباس ليس فيه العباس وقال في آخره «فكان أول شئ رأى من النبوة» والنضر ضعيف ، وقد خبط في أسناده وفي متنه ، فانه جعل القصة في معالجة زمزم بأمر أبى طالب وهو غلام ، وكذا روى ابن إسحق في «السيرة» عن أبيه عن حدثه عن النبي ﷺ قال «لنى لمع غلمان هم أسناني قد جعلنا أزرنا على أعناقنا الحجارة ننقلها إذ لكنى لا كم لكعة شديدة ثم قال : أشدد عليك إزارك ، فكأن هذه قصة أخرى ، واغتر بذلك الأزرقى لحكى قولاً «ان النبي ﷺ لما بنيت الكعبة كان غلاما ، وامل عمدته في ذلك ما سياتى عن معمر عن الزهرى ، ولحديث معمر شاهد من حديث أبى الطفيل أخرجه عبد الرزاق ومن طريقه الحاكم والطبراني قال «كانت الكعبة في الجاهلية مبنية بالرضم ليس فيها مدر ، وكانت قدر ما يفتحها العناق ، وكانت ثيابها توضع عليها تسدل سدا ، وكانت ذات ركنين كهيئة

هذه الحلقة :  ، فأقبلت سفينة من الروم ، حتى اذا كانوا قريبا من جدة انكسرت ، فخرجت قريش لتأخذ خشبها فوجدوا الرومى الذى فيها نجارا أقدموا به وبالحشب ليبنوا به البيت ، فكانوا كلما أرادوا القرب منه لهدمه بدت لهم حية فاتحة فاهها ، فبعث الله طيرا أعظم من النسر ففرز مخالبه فيها فألقاها نحو أجياد ، فهدمت قريش الكعبة وبنوها بحجارة الوادى . فرفعوها في السماء عشرين ذراعا . فبينما النبي ﷺ يحمل الحجارة من أجياد وعليه نمرة فضاعت عليه النمرة فذهب يضعها على عاتقه فبدت عورته من صغرها ، ففودى : يا محمد خمر عورتك ، فلم ير عريانا بعد ذلك ، وكان بين ذلك وبين المبعث خمس سنين ، قال معمر : وأما الزهرى فقال «لما بلغ رسول الله ﷺ الحلم أجمرت امرأة الكعبة فطارت شرارة من بجرها في ثياب الكعبة فاحترقت : فتشاورت قريش في هدمها وهاجوه ، فقال الوليد : إن

م - ٥٦ ج ٣ \* فتح الباري

الله لا يهلك من يريد الإصلاح ، فارتقى على ظاهر البيت ومعه العباس فقال : اللهم لا تريد إلا الإصلاح ، ثم هدم . فلما رآه سالما تابعوه ، قال عبد الرزاق وأخبرنا ابن جريج قال : قال مجاهد وكان ذلك قبل المنبث بخمس عشرة سنة ، وكذا رواه ابن عبد البر من طريق محمد بن جبير بن مطعم بإسناد له ، وبه جزم موسى بن عقبة في مفازيه والأول أشهر ، وبه جزم ابن إسحق . ويمكن الجمع بينهما بأن يكون الحريق تقدم وقته على الشروع في البناء ، وذكر ابن إسحق أن السيل كان يأتي فيصيب الكعبة فيتساقط من بنائها ، وكان رضا فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وذلك أن فقرأ سرقوا كنز الكعبة ، فذكر القصة مطولة في بنائهم الكعبة وفي اختلافهم فيمن يضع الحجر الأسود حتى رضوا بأول داخل ، فدخل النبي ﷺ فحكموه في ذلك فوضعه بيده . قال : وكانت الكعبة على عهد النبي ﷺ ثمانية عشر ذراعا ، ووقع عند الطبراني من طريق أخرى عن ابن خثيم عن أبي الطفيل أن اسم النجار المذكور باقوم ، وللقاكمي من طريق ابن جريج مثله ، قال : وكان يتجر إلى بسندرواء ساحل عدن ، فأنكسرت سفينته بالشعبية ، فقال اقريش : إن أجريتم عيرى مع غيركم إلى الشام أعطيكم الخشب ، ففعلوا ، وروى سفيان بن عيينة في جامعه عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول : اسم الذي بنى الكعبة لقريش باقوم ، وكان روميا ، وقال الأزرق : كان طولها سبعة وعشرين ذراعا ، فاقتصرت قريش منها على ثمانية عشر ، ونقصوا من عرضها أذراعا أدخلوها في الحجر . قوله ( نخر إلى الأرض ) في رواية زكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار الماضية في باب كراهية التعرى ، من أوائل الصلاة ، فجعله على منكبه فسقط مغشيا عليه . قوله ( فطمحت عيناه ) بفتح المهملة والميم أى ارتفعتا ، والمعنى أنه صار ينظر إلى فوق . وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج في أوائل السيرة النبوية : ثم أفاق فقال . قوله ( أرني إزارى ) أى أعطاني ، وحكى ابن التين كسر الراء وسكونها وقد قرئ بهما ، وفي رواية عبد الرزاق الآتية : إزارى إزارى ، بالتكرير . قوله ( فشدّه عليه ) زاد زكريا بن إسحق : فارتوى بعد ذلك عريانا ، وقد تقدم شاهدنا من حديث أبي الطفيل . الحديث الثاني ساقه من أربعة طرق . قوله في الطريق الأولى ( عن سالم بن عبد الله ) أى ابن عمر . قوله ( أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر ) أى الصديق ، ووقع في رواية مسلم : أبي بكر بن أبي قحافة ، وعبد الله هذا هو أخو القاسم بن محمد . قوله ( أخبر عبد الله بن عمر ) بنصب عبد الله على المفعولية ، وظاهره أن سالما كان حاضرا لذلك فيكون من روايته عن عبد الله بن محمد ، وقد صرح بذلك أبو أويس عن ابن شهاب ، لكنّه سماه عبد الرحمن بن محمد فوهم أخرجه أحمد ، وأغرب إبراهيم بن طهمان فرواه عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني في غرائب مالك ، والمحفوظ الأول . وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم لكنّه اختصره ، وأخرجه مسلم من طريق نافع عن عبد الله بن محمد بن أبي بكر عن عائشة فتابع سالما فيه وزاد في المتن : ولأنفق كنز الكعبة ، ولم أر هذه الزيادة إلا من هذا الوجه ، ومن طريق أخرى أخرجه أبو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عائشة وسيأتي البحث فيها في باب كسوة الكعبة . قوله ( قومك ) أى قريش . قوله ( اقتصروا عن قواعد إبراهيم ) سيأتي بيان ذلك في الطريق التي تلي هذه . قوله ( لولا حدثان ) بكسر المهملة وسكون الدال بعدها مثناة بمعنى الحدث ، أى قرب عهدهم . قوله ( لفعلت ) أى لرددتها على قواعد إبراهيم . قوله ( فقال عبد الله ) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، وقد رواه معمر عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه بهذه القصة مجردة . قوله ( لأن كانت ) ليس هذا شكا من ابن عمر في صدق

عائشة ، لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقرير واليقين . قوله ( ما أرى ) بضم الميمزة أى أظن ، وهى رواية معمر ، وزاد في آخر الحديث « ولا طاف الناس من وراء الحجر إلا لذلك ، ونحوه في رواية أبي أويس المذكورة . قوله ( استلام ) افتعال من السلام ، والمراد هنالمس الركن بالقبلة أو اليد . قوله ( يلبان ) أى يقربان من ( الحجر ) بكسر الميملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقدرها تسع وثلاثون ذراعا ، والتقدير الذى أخرج من الكعبة سيأتى قريبا . قوله في الطريقة الثانية ( حدثنا الأشعث ) هو ابن أبي الشعثاء المحاربى ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأسود بزيادة نهنا على ما فيها هناك . قوله ( عن الجدر ) بفتح الجيم وسكون الميملة كذا للأكثر وكذا هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، وفي رواية المستمل « الجسدار » قال الخليل : الجدر لغة في الجدار انتهى . وهم من ضبطه بضمها لأن المراد الحجر ، ولابن داود الطيالسى في مسنده عن أبي الأحوص شيخ مسدد فيه « الجدر أو الحجر » بالشك ، ولابن عوانة من طريق شيبان عن الأشعث « الحجر » بغير شك . قوله ( أمن البيت هو ؟ قال نعم ) هذا ظاهره أن الحجر كله من البيت : وكذا قوله في الطريق الثانية ( أن أدخل الجدر في البيت ) وبذلك كان يفتى ابن عباس كما رواه عبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل قال « سمعت ابن عباس يقول : لو وليت من البيت ما ولى ابن الزبير لأدخلت الحجر كله في البيت ، فلم يظاف به إن لم يكن من البيت » ؟ وروى الترمذى والنسائى من طريق علقمة عن أمه عن عائشة قالت « كنت أحب أن أصلى في البيت ، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني الحجر فقال : صلى فيه فأنا هو قطعة من البيت ، ولكن قومك استقصروه حين بنوا الكعبة فأخرجوه من البيت » ونحوه لابن داود من طريق صفية بنت شبة عن عائشة ، ولابن عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة ، ولأحمد من طريق سعيد بن جبير عن عائشة وفيه « أنها أرسلت الى شبة الحبشى ليفتح لها البيت بالليل فقال : ما قمتنا في جاهلية ولا إسلام بليل ، وهذه الروايات كلها مطلقة ، وقد جاءت روايات أصح منها مقيدة ، منها مسلم من طريق أبي قرة عن الحارث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب « حتى أزيد فيه من الحجر » ، وله من وجه آخر عن الحارث عنها « فإن بدا لقومك أن يبنوه بعدى فهلى لأريك ما تركوا منه ، فأراها قريبا من سبعة أذرع » ، وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث « وزدت فيها من الحجر ستة أذرع » ، وسيأتى في آخر الطريق الرابعة قول يزيد بن رومان الذى رواه عن عروة أنه أراه لجرير بن حازم فخره ستة أذرع أو نحوها ، ولسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شابر عن مجاهد « أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع مما يلى الحجر » ، وله عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير « ستة أذرع وشبر » وهكذا ذكر الشافعى عن عدد لقيهم من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقى في « المعرفة » عنه ، وهذه الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة ودون السبعة ، وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعا « لكننت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع » فهى شاذة ، والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات الحفاظ ، ثم ظهر لى لرواية عطاء وجه وهو أنه أريد بها ما عدا الفرجة التى بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى ، فإن الذى عدا الفرجة أربعة أذرع وشبر ، ولهذا وقع عند الفاكهى من حديث أبي عمرو بن عدى بن الحراء « أن النبي ﷺ قال لعائشة في هذه القصة : ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع ، فيحمل هذا على إلغاء الكسر ، ورواية عطاء على جبره ، ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقنى الى ذلك ، وسأذكر ثمرة هذا البحث في آخر

الكلام على هذا الحديث . قوله ( ألم ترى ) أى ألم تعرفى . قوله ( قصرت بهم النفقة ) بتشديد الصاد أى النفقة العلية التى أخرجوها لذلك كما جزم به الأزرقي وغيره ، ويوضحه ما ذكر ابن إسحق فى « السيرة » عن عبد الله بن أبى نجيح أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية « أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم - وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبى وهب المخزومى - قال لقريش : لا تدخلوا فيه من كسبكم إلا الطيب ، ولا تدخلوا فيه مهر بنى ولا بيع ربا ولا مظلة أحد من الناس » وروى سفيان بن عيينة فى جامعه « عن عبيد الله بن أبى يزيد عن أبيه أنه شهد عمر ابن الخطاب أرسل الى شيخ من بنى زهرة أدرك ذلك فسأله عمر عن بناء الكعبة فقال : ان قريشا تقربت لبناء الكعبة - أى بالنفقة الطيبة - فعمزت فتركوا بعض البيت فى الحجر ، فقال عمر صدقت . » قوله ( ليدخلوا ) فى رواية المستمل « يدخلوا » بغير لام زاد مسلم من طريق الحارث بن عبد الله عن عائشة « فكان الرجل إذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقى حتى إذا كاد أن يدخل دفعوه فسقط . » قوله ( حديث عهدهم ) بتنوين حديث . قوله ( بجاهلية ) فى رواية الكشميهنى بالجاهلية ، وقد تقدم فى العلم من طريق الأسود « حديث عهد بكفر » ، ولابى عوانة من طريق قتادة عن عروة عن عائشة « حديث عهد بشرك » . قوله ( فأخاف أن تنكر قلوبهم ) فى رواية شيبان عن أشعث « تنفر » بالفاء بدل الكاف ، ونقل ابن بطال عن بعض علمائهم أن النفرة التى خشىها ﷺ أن ينسبوه الى الانفراد بالفخر دونهم . قوله ( أن أدخل الجدر ) كذا وقع هنا ، وهو مؤول بمعنى المصدر أى أخاف إنكار قلوبهم لإدخال الحجر ، وجواب لولا محذوف ، وقد رواه مسلم عن سعيد بن منصور عن أبى الاحوص بلفظ « فأخاف أن تنكر قلوبهم لنظرت أن أدخل » ، فأثبت جواب لولا ، وكذا أثبتة الاسماعيل من طريق شيبان عن أشعث ولفظه « لنظرت فأدخلته » . قوله فى الطريق الثالثة ( عن هشام ) هو ابن عروة . قوله ( عن عائشة ) كذا رواه مسلم من طريق أبى معاوية والنسائى من طريق عبدة بن سليمان ، وأبو عوانة من طريق على بن مسهر ، وأحمد عن عبد الله بن نمير كلهم عن هشام ، وخالفهم القاسم بن معن فرواه عن هشام عن أبيه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن عائشة أخرجه أبو عوانة ، ورواية الجماعة أرجح ، فإن رواية عروة عن عائشة لهذا الحديث مشهورة من غير هذا الوجه ، فسيأتى فى الطريق الرابعة من طريق يزيد بن رومان عنه وكذا لابى عوانة من طريق قتادة وأبى النضر كلاهما عن عروة عن عائشة بغير واسطة ، ويحتمل أن يكون عروة حمل عن أخيه عن عائشة منه شيئا زائدا على روايته عنها كما وقع للأسود بن يزيد مع ابن الزبير فيما تقدم شرحه فى كتاب العلم . قوله ( وجعلت له خلفا ) بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها فاء ، وقد فسره فى الرواية المعلمة ، وضبطه الحربى فى « الغريب » بكسر الخاء المعجمة قال : والخالفة عمود فى مؤخر البيت ، والصواب الاول ، وبينه قوله فى الرواية الرابعة « وجعلت لها بابين » . ( تنبيه ) قوله « وجعلت » بسكون اللام وضم التاء عطفا على قوله « لبنيتها » وضبطها القابسى بفتح اللام وسكون المشاة عطفا على استقصرت وهو وهم ، فإن قريشا لم تجعل له بابا من خلف ، وإنما هم النبي ﷺ بجعله ، فلا يعتر بمن حفظ هذه الكلمة بفتح ثم سكون . قوله ( قال أبو معاوية حدثنا هشام ) يعنى ابن عروة بسنده هذا ( خلفا يعنى بابا ) ، والتفسير المذكور من قول هشام بينه أبو عوانة من طريق على بن مسهر عن هشام قال : الخلف الباب . وطريق أبى معاوية وصلها مسلم والنسائى ، ولم يتم فى روايتها التفسير المذكور . وأخرجه ابن خزيمة عن أبى كريب عن أبى أسامة وأدرج التفسير ولفظه « وجعلت لها خلفا » يعنى بابا آخر من خلف يقابل الباب المقدم . قوله فى

الطريق الرابعة (حدثنا يزيد) هو ابن هارون كما جزم به أبو نعيم في «المستخرج». قوله (عن عروة) كذا رواه الحفاظ من أصحاب يزيد بن هارون عنه فأخرجه أحمد بن حنبل وأحمد بن سنان وأحمد بن منيع في مسانيدهم عنه هكذا، والنسائي عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام، والاسماعيلي من طريق هارون الجمال والزعفراني كلهم عن يزيد ابن هارون، وخالفهم الحارث بن أبي أسامة فرواه عن يزيد بن هارون فقال: «عن عبد الله بن الزبير» بدل عروة ابن الزبير، وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي الازهر عن وهب بن جرير بن حازم عن أبيه، قال الاسماعيلي: «إن كان أبو الازهر ضبطه فكان يزيد بن رومان سمعه من الأخوين». قلت: قد تابعه محمد بن مشكان كما أخرجه الجوزقي عن الدغولي عنه عن وهب بن جرير، ويزيد قد حمله عن الأخوين، لكن رواية الجماعة أوضح فهي أصح. قوله (حديث عهد) كذا بجميع الرواة بالاضافة، وقال المطرزي: لا يجوز حذف الواو في مثل هذا والصواب «حديث عهد» والله أعلم. قوله (فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه) زاد وهب بن جرير في روايته «وبناؤه». قوله (قال يزيد) هو ابن رومان بالاسناد المذكور. قوله (وشهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه - الى قوله - كأسنمة الابل) هكذا ذكره يزيد بن رومان مختصرا، وقد ذكره مسلم وغيره واطحا فروى مسلم من طريق عطاء بن أبي رباح قال: «لما احترق البيت زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان»، وللأفكهي في «كتاب مكة» من طريق أبي أويس عن يزيد بن رومان وغيره «قالوا لما أحرق أهل الشام الكعبة ودموها بالمنجنيق وهت الكعبة» ولا بن سعد في الطبقات من طريق أبي الحارث بن زعمة قال «ارتحل الحصين بن نمير - يعني الأمير الذي كان يقاتل ابن الزبير من قبل يزيد بن معاوية - لما أتاهم موت يزيد بن معاوية في ربيع الآخر سنة أربع وستين قال: فأمر ابن الزبير بالخصاص التي كانت حول الكعبة فهدمت، فاذا الكعبة تنفض - أي تتحرك - متوهنة ترجح من أعلاها الى أسفلها فيها أمثال جيوب النساء من حجارة المنجنيق»، وللأفكهي من طريق عثمان بن ساج «بلغني أنه لما قدم جيش الحصين بن نمير أحرق بعض أهل الشام على باب بني جهم، وفي المسجد يومئذ خيام فشى الحريق حتى أخذ في البيت فظن الفريقان أنهم هالكون، وضعف بناء البيت حتى أن الطير ليقع عليه فتتناثر حجارته، ولعبد الرزاق عن أبيه عن مرثد بن شرحبيل أنه حضر ذلك قال «كانت الكعبة قد وهت من حريق أهل الشام قال فهدمها ابن الزبير، فتركه ابن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يحرقهم على أهل الشام، فلما صدر الناس قال: أشيروا على في الكعبة» الحديث، ولا بن سعد من طريق ابن أبي مليكة قال «لم يبن ابن الزبير الكعبة حتى حرق جميع الناس سنة أربع وستين، ثم بناها حين استقبل سنة خمس وستين» وحكى عن الواقدي أنه رد ذلك وقال: «الأنثى عذى أنه ابتداء بناها بعد رحيل الجيش بسبعين يوما، وجزم الازرقى بأن ذلك كان في نصف جمادى الآخرة سنة أربع وستين». قلت: ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون ابتداء البناء في ذلك الوقت وامتد أمداه الى الموسم ليراه أهل الآفاق لينشع بذلك على بني أمية. ويؤيده أن في تاريخ المسبحي أن الفراغ من بناء الكعبة كان في سنة خمس وستين، وزاد المحب الطبري أنه كان في شهر رجب والله أعلم. وإن لم يكن هذا الجمع مقبولا فالذي في الصحيح مقدم على غيره. وذكر مسلم في رواية عطاء إشارة ابن عباس عليه بأن لا يفعل، وقول ابن الزبير لو أن أحداكم احترق بيته بناه حتى يجمده، وأنه استخار الله ثلاثا ثم عزم على أن ينفذها، قال قتادة الناس «صعد رجل فالتق منه حجارة، فلما لم يره الناس أصابه شيء تابعوا فنقضوه حتى بلغوا به الأرض، وجعل ابن الزبير أعمدة



فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه ، وقال ابن عيينة في جامعه عن داود بن سابور عن مجاهد قال « خرجنا الى منى فأقننا بها ثلاثا ننتظر العذاب ، وارتقى ابن الزبير على جدار الكعبة هو بنفسه فهمم ، وفي رواية أبي أويس المذكورة « ثم عزل ما كان يصلح أن يعاد في البيت فبنوا به فنظروا الى ما كان لا يصلح منها أن يبنى به فأمر به أن يحفر له في جوف الكعبة فيدفن ، واتبعوا قواعد إبراهيم من نحو الحجر فلم يصيبوا شيئا حتى شق على ابن الزبير ، ثم أدركوها بعد ما آمنوا ، فنزل عبد الله بن الزبير فكشفوا له عن قواعد إبراهيم وهي صخر أمثال الخلف من الإبل ، فأففضوا له أى حركوا تلك القواعد بالمثل فنفضت قواعد البيت ورأوه بنيانا مربوطا ببعضه ببعض ، فحمد الله وكبره ، ثم أحضر الناس فأمر بوجوههم وأشرفهم فزلوا حتى شاهدوا ما شاهدوه ورأوا بنيانا متصلا فأشهدهم على ذلك ، وفي رواية عطاء ، « وكان طول الكعبة ثمان عشرة ذراعا فراد ابن الزبير في طولها عشرة أذرع ، وقد تقدم من وجه آخر أنه كان طولها عشرين ذراعا ، فلعل راويه جبر الكسر ، وجزم الازرق بأن الزيادة تسعة أذرع فلعل عطاء جبر الكسر أيضا . وروى عبد الرزاق من طريق ابن سابط عن زيد « أنهم كشفوا عن القواعد فاذا الحجر مثل الخلفة والحجارة مشبكة ببعضها ببعض ، ولما كفى من وجه آخر عن عطاء قال « كنت في الأماء الذين جمعوا على حفره ، فحفروا قائمة ونصفا ، فهجموا على حجارة لها عروق تتصل بزد عرق المروة ، فضربوه فارتجت قواعد البيت فكبر الناس ، فبنى عليه ، وفي رواية مرثد عند عبد الرزاق « فكشف عن رطب في الحجر أخذ بعضه ببعض فتركه مكشوفاً ثمانية أيام ليشهدوا عليه ، فرأيت ذلك الرطب مثل خلف الإبل : ووجه حجر ووجه حجران ، ورأيت الرجل يأخذ العتلة فيضرب بها من ناحية الركن فيهتر الركن الآخر ، قال مسلم في رواية عطاء « وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه ، وفي رواية الأسود التي في العلم « ففعله عبد الله بن الزبير ، وفي رواية اسماعيل ابن جعفر عند الاسماعيلي « فنقضه عبد الله بن الزبير فجعل له بابين في الارض ، ونحوه للترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحق ، وللقاسمي من طريق أبي أويس عن موسى بن ميسرة « انه دخل الكعبة بعد ما بناها ابن الزبير ، فكان الناس لا يزدحمون فيها يدخلون من باب ويخرجون من آخر ، . ( فصل ) لم يذكر المصنف رحمه الله قصة تفسير الحجاج لما صنعه ابن الزبير ، وقد ذكرها مسلم في رواية عطاء قال « فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك ابن مروان يخبره أن ابن الزبير قد وضعه على أس نظر العدول من أهل مكة اليه ، فكتب اليه عبد الملك : لانا لسنا من تطليخ ابن الزبير في شيء ، أما ما زاد في طول فأكفره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده الى بنائه وسد بابه الذي فتحه . فنقضه وأعاد الى بنائه ، وللقاسمي من طريق أبي أويس عن هشام بن عروة « فبادر - يعني الحجاج - فهدمها وبنى شئها الذي يلي الحجر ، ورفع بابها ، وسد الباب الغربي . قال أبو أويس : فأخبرني غير واحد من أهل العلم أن عبد الملك ندم على إذهبه للحجاج في هدمها ، ولعن الحجاج ، ولابن عيينة عن داود بن سابور عن مجاهد « فرد الذي كان ابن الزبير أدخل فيها من الحجر ، قال فقال عبد الملك : وددنا أنا تركنا أبا خبيب وما تولى من ذلك ، وقد أخرج قصة ندم عبد الملك على ذلك مسلم من وجه آخر ، فعنده من طريق الوليد بن عطاء « ان الحارث بن عبد الله ابن أبي ربيعة وفد على عبد الملك في خلافته فقال : ما أظن أبا خبيب - يعني ابن الزبير - سمع من عائشة ما كان يزعم أنه سمع منها ، فقال الحارث : بلى أنا سمعته منها ، زاد عبد الرزاق عن ابن جريج فيه « وكان الحارث مصدقا لا يكذب . فقال عبد الملك : أنت سمعتها تقول ذلك ؟ قال : نعم ، فسكت ساعة بعصاه وقال : وددت أني تركته

وما تحمل ، وأخرجهما أيضا من طريق أبي قزعة قال : بينما عبد الملك يطوف بالبيت إذ قال : قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أم المؤمنين - فذكر الحديث - فقال له الحارث : لا تقل هذا يا أمير المؤمنين ، فانا سمعت أم المؤمنين تحدث بهذا ، فقال : لو كنت سمعته قبل أن أهدهم لتركته على بناء ابن الزبير . ( تنبيه ) : جميع الروايات التي جمعتها هذه القصة متفقة على أن ابن الزبير جعل الباب بالأرض ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي زاده على سمته ، وقد ذكر الأزرقي أن جملة ما غيره الحجاج الجدار الذي من جهة الحجر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي عن يمين الركن الثاني وما تحت عتبة الباب الأصلي وهو أربعة أذرع وشبر ، وهذا موافق لما في الروايات المذكورة ، لكن المشاهد الآن في ظهر الكعبة باب مسدود يقابل الباب الأصلي وهو في الارتفاع مثله ، ومقتضاه أن يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير لم يكن لاصقا بالأرض ، فيحتمل أن يكون لاصقا كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره رفعه ورفع الباب الذي يقابله أيضا ثم بدا له فسد الباب المجدد ، لكن لم أر النقل بذلك صريحا . وذكر الفاكهي في « أخبار مكة » أنه شاهد هذا الباب المسدود من داخل الكعبة في سنة ثلاث وستين ومائتين فإذا هو مقابل باب الكعبة وهو بقدره في الطول والعرض ، وإذا في أعلاه كلاليب ثلاثة كما في الباب الموجود سواء . فانه أعلم . قوله ( غزرت ) بتقديم الزاي على الراء أي قدرت . قوله ( ستة أذرع أو نحوها ) قد ورد ذلك مرفوعا إلى النبي ﷺ كما تقدم في الطريق الثانية وأنها أرجح الروايات ، وإن الجمع بين المختلف منها يمكن كما تقدم ، وهو أولى من دعوى الاضطراب والظن في الروايات المقيمة لأجل الاضطراب كما جنح إليه ابن الصلاح وتبعه النووي ، لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ، ولم يتعذر ذلك هنا ، فيتعين حمل المطلق على المقيد كما هي قاعدة مذهبهما ، ويؤيده أن الأحاديث المطلقة والمقيمة متوادة على سبب واحد وهو أن قريشا قصرُوا عن بناء إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وأن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم ، وأن الحجاج أعاده على بناء قريش ، ولم تأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت ، قال المحب الطبري في « شرح التنبيه » له : والاصح أن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع ، والرواية التي جاء فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد ، فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازا ، وإنما قال النووي ذلك فصرة لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت ، وعنده في ذلك أن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان عملا مستمرا ، ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت ، وهذا متعقب فانه لا يلزم من إيجاب الطواف من ورائه أن يكون كله من البيت ، فقد نص الشافعي أيضا كما ذكره البيهقي في « المعرفة » أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ، ونقله عن عدة من أهل العلم من قريش لقيهم كما تقدم ، فعلى هذا فلعلة رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطا ، وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب ، فعلى النبي ﷺ ومن بعده فعملوه استحبابا للراحة من تسور الحجر لا سيما الرجال والنساء يطوفون جميعا فلا يؤمن من المرأة التكهف ، فلعلهم أرادوا حسم هذه المادة . وأما ما نقله المهلب عن ابن أبي زيد أن حائط الحجر لم يكن مبنيًا في زمن النبي ﷺ وأبي بكر حتى كان عمر قبناه ووسمه قطعا للشك ، وأن الطواف قبل ذلك كان حول البيت ، ففيه نظر . وقد أشار المهلب إلى أن عمدته في ذلك ما سيأتي في « باب بنين الكعبة » ، في أوائل السيرة النبوية بلفظ « لم

يكن حول البيت حائط ، كانوا يصلون حول البيت حتى كان عمر فين حوله حائطاً جدره قصيرة ، فبناء ابن الزبير ، انتهى . وهذا إنما هو في حائط المسجد لا في الحجر ، فدخل الوهم على قائله من هنا . ولم يزل الحجر موجوداً في عهد النبي ﷺ كما صرح به كثير من الأحاديث الصحيحة ، نعم في الحكم بفساد طواف من دخل الحجر وخطى بينه وبين البيت سبعة أذرع نظر ، وقد قال بصحته جماعة من الشافعية كامام الحرمين ومن المالكية كآبي الحسن اللخمي ، وذكر الأزرقي أن عرض ما بين الميزاب ومنتهى الحجر سبعة عشر ذراعاً ، وثلاث ذراع منها عرض جدار الحجر ذراعان وثلاث وفي بطن الحجر خمسة عشر ذراعاً ، فعلى هذا فنصف الحجر ليس من البيت فلا يفسد طواف من طاف دونه والله أعلم . وأما قول المهلب إن القضاء لا يسمى بيتاً وإنما البيت البنيان لأن شخصاً لو حاف لا يدخل بيتاً فأنهدم ذلك البيت فلا يحث بدخوله فليس بواضح ، فإن المشروع من الطواف ما شرع للتحليل بالاتفاق ، فعلينا أن نطوف حيث طاف ولا يسقط ذلك بانهدام حرم البيت لأن العبادات لا يسقط المقدور عليه منها بفوات المعجوز عنه ، فحرمة البقعة ثابتة ولو فقد الجدار ، وأما الذين فتمتلكة بالعرف . ويؤيده ما قائله أنه لو أنهدم مسجد فنقلت حجراته إلى موضع آخر بقيت حرمة المسجد بالبقعة التي كان بها ولا حرمة لتلك الحجارة المنقولة إلى غير مسجد ، فدل على أن البقعة أصل للجدار بخلاف العكس ، أشار إلى ذلك ابن المنير في الحاشية . وفي حديث بناء الكعبة من الفوائد غير ما تقدم ما ترجم عليه المصنف في العلم وهو ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر عنه فهم بعض الناس ، والمراد بالاختيار في عبارته المستحب . وفيه اجتناب ولي الأمر ما يتسرع الناس إلى إنكاره وما يخشى منه تولد الضرر عليهم في دين أو دنيا ، وتألف قلوبهم بما لا يترك فيه أمر واجب . وفيه تقديم الأهم فالأهم من دفع المفسدة وجلب المصلحة ، وأنهما إذا تعارضا بدى بدفع المفسدة ، وأن المفسدة إذا أمن وقوعها عاد استحباب عمل المصلحة ، وحديث الرجل مع أهله في الأمور العامة ، وحرص الصحابة على امتثال أوامر النبي ﷺ . ( تكميل ) : حكى ابن عبد البر وتبعه عياض وغيره عن الرشيد أو المهدي أو المنصور أنه أراد أن يعيد الكعبة على ما فعله ابن الزبير ، فنأشده مالك في ذلك وقال : أخشى أن يصير ملعباً للبلوك ، فتركه . قلت : وهذا بعينه خشية جدم الأعلى عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما فأشار على ابن الزبير لما أراد أن يهدم الكعبة ويحجد بناءها بأن يرم ما وهى منها ولا يتعرض لها بزيادة ولا نقص ، وقال له : لا آمن أن يحج من بعدك أمير فيغير الذي صنعت ، أخرجه الفهاكهي من طريق عطاء عنه ، وذكر الأزرقي أن سليمان بن عبد الملك هم بنقض ما فعله الحجاج ، ثم ترك ذلك لما ظهر له أنه فعله بأمر أبيه عبد الملك ، ولم أقف في شيء من التواريخ على أن أحداً من الخلفاء ولا من دونهم غير من الكعبة شيئاً مما صنعه الحجاج إلى الآن إلا في الميزاب والباب وعتبته ، وكذا وقع الترميم في جدارها غير مرة وفي سقفها وفي سلم سطحها ، وجدد فيها الرخام فذكر الأزرقي عن ابن جرير : أن أول من فرشها بالرخام الوليد بن عبد الملك ، ووقع في جدارها الشامي ترميم في شهور سنة سبعين ومائتين ، ثم في شهور سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة ، ثم في شهور سنة تسع عشرة وستمائة ، ثم في سنة ثمانين وستمائة ، ثم في سنة أربع عشرة وثمانمائة ، وقد ترادفت الاخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم فاهتم بذلك سلطان الاسلام الملك المؤيد وأرجو من الله تعالى أن يسهل له ذلك ، ثم حججت سنة أربع وعشرين وتأملت المسكن الذي قيل عنه فلم أجده في تلك البشاعة ، وقد رم ما تشعشع من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين

على يدى بعض الجند لجدها سقفا ورخم السطح ، فلما كان في ستة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل الى داخل الكعبة أشد مما كان أولا ، فأداه رأيه الفاسد الى تقص السقف مرة أخرى وسد ما كان في السطح من الطاقات التي كان يدخل منها الضوء الى الكعبة ، ولزم من ذلك امتحان الكعبة ، بل صار العمال يصعدون فيها بغير أدب ، فغار بعض المجاورين فكتب الى القاهرة يشكو ذلك ، فبلغ السلطان الظاهر فأذكر أن يكون أمر بذلك ، وجهر بعض الجند لكشف ذلك فتمصب للاول بعض من جاور واجتمع الباقون رغبة ورهبة فكاتبوا محضرا بأنه ما فعل شيئا إلا عن ملاء منهم ، وأن كل ما فعله مصلحة ، فسكن غضب السلطان وغطى عنه الامر . وقد جاء عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي وهو بالتحانية قبل الألف وبعدها معجزة عن النبي ﷺ قال : « ان هذه الامة لا تزال بخير ما عظموا هذه الحرمه - يعنى الكعبة - حتى تعظيمها ، فاذا ضيعوا ذلك (١) هلكوا » ، أخرجه أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في كتاب مكة ، وسنده حسن ، فنسأل الله تعالى الأمن من الفتن بحمله وكرمه . وما يتعجب منه أنه لم يتفق الاحتياج في الكعبة الى الاصلاح إلا فيما صنعه الحجاج لما من الجدار الذي بناه في الجهة الشامية ولما في السلم الذي جده للسطح والعتبة ، وما عدا ذلك مما وقع فانما هو لزيادة محضة كالرخام أو لتحسين كالأبواب والميزاب ، وكذا ما حكاه الفاكهي عن الحسن بن مكرم عن عبد الله بن بكر السهمي عن أبيه قال : « جاورت بمكة فماتت - أى بالعين المهمة وبالباء الموحدة - أسطوانة من أساطين البيت فأخرجت وجيء بأخرى ليبدلها مكانها فطالت عن الموضع ، وأدركهم الليل والكعبة لا تفتح ليلا فتزكوها ليعودوا من غد ليصلحوها فجاءوا من غد فأصابوها أقدم من قذح ، أى بكسر القاف وهو السهم ، وهذا اسناد قوى رجاله ثقات ، وبكر هو ابن حبيب من كبار أتباع التابعين ، وكان القصة كانت في أوائل دولة بني العباس ، وكانت الاسطوانة من خشب . والله سبحانه وتعالى أعلم

### ٤٣ - باب فضل الحرم ، وقوله تعالى [٩١. النمل] :

﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا ، وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ ، وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

وقوله جل ذكره ( ٥٧ القصص ) :

﴿ أَوَلَمْ نَمَسْكَنْ لَمْ حَرَمًا آمَنًا يُحْيِي إِلَيْهِ نَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا ، وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

١٥٨٧ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمُهُ اللَّهُ ، لَا يُفْضَدُ شَوْكُهُ ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، وَلَا يُلْتَقِطُ لُقَاتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا »

قوله ( باب فضل الحرم ) أى المكي الذي سيأتي ذكر حدوده في « باب لا يعصد شجر الحرم » . قوله ( وقوله تعالى ) ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أُعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدِ الَّذِي حَرَّمَهَا ﴾ الآية ( وجه تعليقها بالترجمة من جهة إضافة الربوبية الى البلدة فانه على سبيل التشريف لها ، وهى أصل الحرم . قوله ( أو لم نمسك لَمْ حَرَمًا آمَنًا الآية ) روى النسائي في

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : في نسخة . صنعوا ذلك ،

التفسير : ان الحادث بن مر بن نوفل قال للنبي ﷺ : إن تتبع الهدى معك تتخطف من أرضنا ، فأُزيل الله عز وجل وداعليه ( أ ولم يتمكن لهم حرما آمنّا ) الآية ، أى إن الله جعلهم في بلد أمين وهم منه في أمان في حال كفرهم فكيف لا يكون آمناء بعد أن أسلوا وتابوا الحق . وأورد المصنف في الباب حديث ابن عباس : ان هذا البلد حرمه الله ، أخرجه مختصرا ، وسيأتى بآتم من هذا السياق في باب لا يحل القتال بمكة ، ويأتى الكلام عليه مستوفى قريبا هناك إن شاء الله تعالى

٤٤ - باب توريث دور مكة وبيعتها وشراؤها . وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى [ ٢٥ الحج ] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءَ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ ، وَمَنْ يُرِذِّ فِيهِ بِالْهَادِ يُظْلَمُ نُذِقُهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ . البادى : الطارى . مكشوفاً : محبوسا

١٥٨٨ - حديث أصبغ قال أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أنه قال : يا رسول الله أين تنزل ، في دارك بمكة ؟ قال : وهل ترك عقيل من ربيع أو دور ؟ وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ، ولم يرثه جعفر ولا علي رضى الله عنهما شيئا ، لأنهما كلنا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين ، فكان همر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر قال ابن شهاب وكانوا يتأولون قول الله تعالى [ ٧٢ الأنفال ] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَانَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ الآية [ الحديث ١٥٨٨ - أطرافه في : ٣٠٥٨ ، ٤٢٨٢ ، ٦٧٦٤ ]

قوله ( باب توريث دور مكة وبيعتها وشراؤها ، وأن الناس في المسجد الحرام سواء خاصة ، لقوله تعالى ) ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء ( الآية ) أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن فضالة قال : توفى رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، وما تدعى ربيع مكة إلا السوايب ، من احتاج سكن ، أخرجه ابن ماجه وفي إسناده انقطاع وإرسال ، وقال بظاھر ابن عمر ومجاهد وعطاء ، قال عبد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، فأخبرني أن عمر بنى أن تبوئ دور مكة لانها ينزل الحاج في عرصاتها ، فكان أول من بوئ داره سهيل بن عمرو واعتذر عن ذلك لعمر . وروى الطحاوى من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أنه قال : مكة مباح ، لا يحل بيع رباعها ولا إجارة بيوتها . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عمر : لا يحل بيع بيوت مكة ولا إجارته . وبه قال الثوري وأبو حنيفة ، وخالفه صاحبه أبو يوسف ، واختلف عن محمد ، وبالجواز قال الجمهور واختاره الطحاوى . ويحاج عن حديث علقمة على تقديم صحته بحمله على ما سيجمع به ما اختلف عن عمر في ذلك . واحتج الشافعى بحديث أسامة الذى أورده البخارى في هذا الباب ، قال الشافعى : فأضاف الملك اليه والى من ابتاعها منه وبقوله ﷺ عام الفتح : من دخل دار أبى سفيان فهو آمن ، فأضاف الدار اليه . واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى ( للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ) فنسب الله الديار اليهم كما نسب الأموال اليهم ، ولو كانت الديار ليست بملك لهم لما

كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم ، قال : ولو كانت الدور التي باعها عقيل لا تملك لكان جعفر وعلى أولى بها إذ كانا مسلمين دونه . وسيأتي في البيوع أثر عمر أنه اشترى دارا للسجن بمكة . ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحجاج أخرجه عبد بن حميد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن منصور عن مجاهد إن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبوابا ، لينزل البادية حيث شاء ، وقد تقدم من وجه آخر عن عمر ، فيجمع بينهما بكرامة الكراء رقعا بالفود ، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء ، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون . واختلف عن مالك في ذلك ، قال القاضي اسماعيل : ظاهر القرآن يدل على أن المراد به المسجد الذي يكون فيه النسك والصلاة لا سائر دور مكة . وقال الأبهري : لم يختلف قول مالك وأصحابه في أن مكة فتحت عنوة ، واختلفوا هل من بها على أهلها اعظم حرمتها أو أقرت للمسلمين ؟ ومن ثم جاء الاختلاف في بيع دورها والكراء ، والراجح عند من قال إنها فتحت عنوة أن النبي ﷺ من بها على أهلها تخالف حكم غيرها من البلاد في ذلك ذكره السهيلي وغيره ، وليس الاختلاف في ذلك ناشئا عن هذه المسألة فقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله هنا « المسجد الحرام » هل هو الحرم كله أو مكان الصلاة فقط ، واختلفوا أيضا هل المراد بقوله « سواء » في الامن والاحترام أو فيما هو أعم من ذلك وبواسطة ذلك نشأ الاختلاف المذكور أيضا . قال ابن خزيمة : لو كان المراد بقوله تعالى ﴿ سواء العاكف فيه والباد ﴾ جميع الحرم وأن اسم المسجد الحرام واقع على جميع الحرم لما جاز حفر بئر ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولا لقاء الجيف والذئب . قال : ولا نعلم عالما منع من ذلك ولا كره لخاص ولا لجانب دخول الحرم ولا الجماع فيه ، ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحواليها ولا يقول بذلك أحد والله أعلم . قلت : والقول بأن المراد بالمسجد الحرام الحرم كله ورد عن ابن عباس وعطاء ومجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنهم ، والأسانيد بذلك كلها اليهم ضعيفة ، وسند ذكر في « باب فتح مكة » من المغازي الراجح من الخلاف في فتحها صلحا أو عنوة إن شاء الله تعالى . قوله ( البادية الطارية ) هو تفسير منه بالمعنى وهو مقتضى ما جاء عن ابن عباس وغيره كما رواه عبد بن حميد وغيره . وقال الاسماعيل : البادية الذي يكون في البدو ، وكذا من كان ظاهر البلدة فهو باد ، ومعنى الآية أن المقيم والطارى سيات . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ( سواء العاكف فيه والباد ) قال : سواء فيه أهل مكة وغيرهم . قوله ( معكوكا محبوسا ) كذا وقع هنا ، وليست هذه الكلمة في الآية المذكورة وإنما هي في آية الفتح ، ولكن مناسبة ذكرها هنا قوله في هذه الآية ﴿ العاكف ﴾ والتفسير المذكور قاله أبو عبيدة في المجاز ، والمراد بالعاكف المقيم . وروى الطحاوي من طريق سفيان عن أبي حصين قال : أردت أن أعتكف وأنا بمكة ، فسألت سعيد بن جبيرة فقال : أنت عاكف ، ثم قرأ هذه الآية . قوله ( عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان ) في رواية مسلم عن حرمة وغيره عن ابن وهب « أن علي ابن الحسين أخبره أن عمرو بن عثمان أخبره » . قوله ( ابن تزل ، في دارك ) حذف أداة الاستفهام من قوله « في دارك » ، بدليل رواية ابن خزيمة والطحاوي عن يونس عن عبد الأعلى عن ابن وهب باللفظ « أنزل في دارك » ، وكذا أخرجه الجوزقي من وجه آخر عن أصيبغ شيخ البخاري فيه ، وللصنف في المغازي من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري « أن تزل غدا » فكأنه استفهم أولا عن مكان نزوله ثم ظن أنه ينزل في داره فاستفهم عن ذلك ، وظاهر هذه الفصة أن ذلك كان حين أراد دخول مكة ، ويُرْثَى وضوح رواية زمعة بن صالح عن الزهري

بلفظ « لما كان يوم الفتح قبل أن يدخل النبي ﷺ مكة قيل : ابن نزل أفي بيوتكم ، الحديث ، وروى علي بن المديني عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي بن حسين قال : قيل للنبي ﷺ حين قدم مكة : أين نزل ؟ قال : وهل ترك لنا عقيل من طل ، قال علي بن المديني : ما أشك أن محمد بن علي بن الحسين أخذ هذا الحديث عن أبيه ، لكن في حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال ذلك حين أراد أن ينزل من منى ، فيحمل على تعدد القصة . قوله ( وهل ترك عقيل ) في رواية مسلم وغيره « وهل ترك لنا » . قوله ( من رباح أو دور ) الرباح جمع ربع بفتح الراء وسكون الموحدة وهو المنزل المشتعل على أبيات وقيل هو الدار فعلى هذا فقوله « أو دور » إما للتأكيد أو من شك الراوى . وفي رواية محمد بن أبي حفصة « من منزل » وأخرج هذا الحديث الفاكهى من طريق محمد بن أبي حفصة وقال في آخره : ويقال إن الدار التي أشار إليها كانت دار هاشم بن عبد مناف ، ثم صارت لعبد المطلب ابنه فسمها بين ولده حين عمر ، فمن صار للنبي ﷺ حتى أبيه عبد الله وفيها ولد النبي ﷺ . قوله ( وكان عقيل الخ ) حصل هذا أن النبي ﷺ لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما وراثه من أبيهما لكونهما كانا لم يسلبا ، وباعتبار ترك النبي ﷺ لحقه منها بالهجرة ، وفقد طالب بيد فباع عقيل الدار كلها . وحكى الفاكهى أن الدار لم تزل بأولاد عقيل إلى أن باعوها محمد بن يوسف أخى الحجاج بمائة ألف دينار<sup>(١)</sup> وزاد في روايته من طريق محمد بن أبي حفصة « فكان علي بن الحسين يقول من أجل ذلك : تركنا نصيبنا من الشعب ، أى حصة جددهم علي من أبيه أبي طالب . وقال الداودى وغيره : كان من هاجر من المؤمنين باع قريبه الكافر داره ، وأمضى النبي ﷺ تصرفات الجاهلية تأليفا لقلوب من أسلم منهم ، وسيأتى في الجهاد مزيد بسط في هذه المسألة إن شاء الله تعالى . وقال الخطابي : وعندى أن تلك الدار إن كانت قائمة على مالك عقيل فانما لم ينزلها رسول الله ﷺ لأنها دور هجرها في الله تعالى فلم يرجعوا فيما تركوه . وتعقب بأن سياق الحديث يقتضى أن عقيل باعها ، ومفهومه أنه لو تركها لنزلها قوله ( فكان عمر ) في رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب عند الاسماعيل « فمن أجل ذلك كان عمر يقول ، وهذا القدر الموقوف على عمر قد ثبت مرفوعا بهذا الاسناد وهو عند المصنف في المغازى من طريق محمد بن أبي حفصة ومصر عن الزهرى وأخرجه مفردا في الفرائض من طريق ابن جريج عنه ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . ويختلج في خاطرى أن القائل « وكان عمر الخ » هو ابن شهاب فيكون منقطعا عن عمر . قوله ( قال ابن شهاب وكانوا يتأولون الخ ) أى كانوا يفسرون قوله تعالى ( بعضهم أولياء بعض ) بولاية الميراث أى يتولى بعضهم بعضا في الميراث وغيره

#### ٤٥ - باب نزول النبي ﷺ مكة

١٥٨٩ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ حين أراد قدوم مكة : مَتَرْنَا غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاتَمُوا عَلَى الْكُفْرِ »

[الحديث ١٥٨٩ - أطرافه في : ١٥٩٠ ، ٣٨٨٢ ، ٤٢٨٤ ، ٤٢٨٥ ، ٧٤٧٩]

(١) بهامش طبعة بولاق : في نسخة « ثمانية آلاف دينار »

١٥٩٠ - **حديث** الحديث حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ - وَهُوَ بَيْنِي - نَحْنُ نَازِلُونَ غَدَاً بِجَنَفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَامَتُوا عَلَى الْكَفْرِ ، يَعْنِي بِذَلِكَ الْحَصْبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - أَوْ بَنِي الْمُطَّلِبِ - أَنْ لَا يُبَايَعُوا وَلَا يُبَايَعُوا حَتَّى يَبَايَعُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ »

وقال سلامه عن عقيل ، ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي : أخبرني ابن شهاب . وقال : بني هاشم وبني المطلب . قال أبو عبد الله : بني المطلب أشبه

**قوله** ( باب نزول النبي ﷺ مكة ) أي موضع نزوله ، ووقع هنا في نسخة الصغاني قال أبو عبد الله : نسبت الدور الى عقيل وتورث الدور وتباع وتنتري . قلت : والمحل اللائق بهذه الزيادة الباب الذي قبله لما تقدم فقريره والله أعلم . **قوله** ( حين أراد قدوم مكة ) بين في الرواية التي بعدها أن ذلك كان حين رجوعه من منى . **قوله** ( أن شاء الله تعالى ) هو على سبيل التبرك والامتنال للآية . **قوله** في الطريق الثانية ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم عن زهير ابن حرب عن الوليد بن مسلم بسنده « حدثني أبو سلمة حدثنا أبو هريرة ، **قوله** ( يعني بذلك الحصب ) في رواية المستمل ، يعني ذلك ، والأول أصح ، ويختلج في خاطري أن جميع ما بعد قوله يعني الحصب الى آخر الحديث من قول الزهري أدرج في الخبر ، فقد رواه شعيب كما في هذا الباب وإبراهيم بن سعد كما سيأتي في السيرة ويونس كما سيأتي في التوحيد كلهم عن ابن شهاب مقتصرين على الموصول منه الى قوله « على الكفر » ومن ثم لم يذكر مسلم في روايته شيئاً من ذلك . **قوله** ( وذلك أن قريشاً وكنانة ) فيه إشعار بأن في كنانة من ليس قريشاً إذ العطف يقتضي المغايرة فيترجح القول بأن قريشاً من ولد فهر بن مالك على القول بأنهم ولد كنانة ، نعم لم يعقب النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فقريش ولد النضر بن كنانة وأما كنانة فأعقب من غير النضر فلهذا وقعت المغايرة . **قوله** ( تحالفت على بني هاشم وبني عبد المطلب أو بني المطلب ) كذا وقع عنده بالشك ، ووقع عند البيهقي من طريق أخرى عن الوليد « وبني المطلب » بغير شك فكأن الوهم منه فسيأتي على الصواب ويأتي شرحه في أواخر الباب . **قوله** ( أن لا يبايعوهم ولا يبايعوهم ) في رواية محمد بن مصعب عن الأوزاعي عند أحمد « أن لا يبايعوهم ولا يخالطوهم » وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد عند الاسماعيل « وأن لا يكون بينهم وبينهم شيء » وهي أعم ، وهذا هو المراد بقوله في الحديث « على الكفر » . **قوله** ( حتى يسلبوا ) بضم أوله وإسكان المهملة وكسر اللام . **قوله** ( وقال سلامه عن عقيل ) وصله ابن خزيمة في صحيحه من طريقه . **قوله** ( ويحيى بن الضحاك عن الأوزاعي ) وقع في رواية أبي ذر وكريمة ويحيى عن الضحاك ، وهو وهم ، وهو يحيى بن عبد الله بن الضحاك نسب لجده البجلي بموحدتين وبعد اللام المضمومة مثناة مشددة يزيل حران وليس له في البخاري إلا هذا الموضع ، ويقال إنه لم يسمع من الأوزاعي ، ويقال إن الأوزاعي كان زوج أمه ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه والخطيب في المدرج ، وقد تابعه على الجزم بقوله « بني هاشم وبني المطلب » محمد بن مصعب عن الأوزاعي أخرجه أحمد وأبو عوانة أيضاً ، وسيأتي شرح هذه القصة في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى



## ٤٦ - باب قول الله تعالى [٣٥ إبراهيم] :

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَتَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ . رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّانَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ ، فَمَنْ أَتَّبَعْنِي فَانَّهُ مَنِي ، وَمَنْ عَصَانِي فَانَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ . رَبَّنَا إِنِّي أَصْبَحْتُ بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْحَرَمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ) الآية

قوله ( باب قول الله عز وجل وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني - الى قوله - لعلمهم يشكرون ) لم يذكر في هذه الترجمة حديثا ، وكأنه أشار الى حديث ابن عباس في قصة إسكان إبراهيم لهاجر وابنها في مكان مكة ، وسيأتي مبسوطا في أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . ووقع في شرح ابن بطال ضم هذا الباب الى الذي بعده فقال بعد قوله يشكرون ، وقول الله : جعل الله الكعبة البيت الحرام الخ ، ثم قال فيه أبو هريرة فذكر أحاديث الباب الثاني

## ٤٧ - باب قول الله تعالى [٩٧ المائدة] :

( جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ، ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ )

١٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « يُحْرَبُ الْكَعْبَةُ ذُو الشَّوَيْقَتَيْنِ مِنَ الْحَبَشَةِ » [الحديث ١٥٩١ - طرفه في : ١٥٩٦]

١٥٩٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانُ ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُّ فِيهِ الْكَعْبَةُ . فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ »

[الحديث ١٥٩٢ - أطرافه في : ١٨٩٣ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ٣٨٣١ ، ٤٥٠٢ ، ٤٥٠٤]

١٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ حَجَّاجٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْةٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لِيُحْجَنَّ الْبَيْتُ وَلِيُعْتَمَرَ بِهِ خُرُوجَ يَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ » . تَابِعَهُ أَبَانُ وَعِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُحْجِيَ الْبَيْتَ » . وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ . سَمِعَ قَتَادَةَ عَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا سَعِيدٍ

قوله ( باب قول الله تعالى : جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس - الى قوله - عليم ) كأنه يشير الى أن

المراد بقوله « قياما » أى قواما وأنها ما دامت موجودة فالدين قائم ، ولهذه النكتة أورد في الباب قصة هدم الكعبة في آخر الزمان ، وقد روى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن الحسن البصرى أنه تلا هذه الآية فقال : لا يزال الناس على دين ما حجوا البيت واستقبلوا القبلة . وعن عطاء قال : قياما للناس لو تركوه عاما لم ينظروا أن يهلكوا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة « يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة » وسيأتى الكلام عليه في الباب الذى بعده . ثانيها حديث عائشة في صيام عاشوراء قبل نزول فرض رمضان ، وسيأتى الكلام عليه في باب مفرد في آخر كتاب الصيام ، والمقصود منه هنا قوله في هذه الطريق « وكان يوما تستر فيه الكعبة » فانه يفيد أن الجاهلية كانوا يعظمون الكعبة قديما بالستور ويقومون بها ، وعرف بهذا جواب الاسماعيل في قوله : ليس في الحديث مما ترجم به شيء سوى بيان اسم الكعبة المذكورة في الآية ، ويستفاد من الحديث أيضا معرفة الوقت الذى كانت الكعبة تكسى فيه من كل سنة وهو يوم عاشوراء ، وكذا ذكر الواقدي بإسناده عن أبي جعفر الباقر أن الأمر استمر على ذلك في زمانهم ، وقد تغير ذلك بعد فصارت تكسى في يوم النحر ، وصاروا يعمدون اليه في ذى القعدة فيعلقون كسوته الى نحو نصفه ، ثم صاروا يقطعونها فيصير البيت كهيئة الحرم ، فاذا حل الناس يوم النحر كسوه الكسوة الجديدة . ( تنبيه ) : قال الاسماعيل جمع البخارى بين رواية عقيل وابن أبي حفصة في المتن ، وليس في رواية عقيل ذكر الستر ، ثم ساقه بدونه من طريق عقيل . وهو كما قال ، وعادة البخارى التجوز في مثل هذا . وقد رواه الفاكهي من طريق ابن أبي حفصة فصرح بسماع الزهرى له من عروة . ثالثها حديث أبي سعيد الخدرى في حج البيت بعد يأجوج ومأجوج ، وأورده موضولا من طريق إبراهيم - وهو ابن طهمان - عن الحجاج بن الحجاج وهو الباهلى البصرى عن قتادة عن عبد الله بن أبي عتبة عنه وقال بعده : سمع قتادة عبد الله بن أبي عتبة وعبد الله سمع أبا سعيد الخدرى ، وغرضه بهذا أنه لم يقع فيه تدليس . وهل أراد بهذا أن كلا منهما سمع هذا الحديث بخصوصه أو في الجملة ؟ فيه احتمال . وقد وجدته من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة مصرحا بسماع قتادة من عبد الله بن أبي عتبة في حديث « كان ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها » وهو عند أحمد ، وعند أبي عوانة في مستخرجه من وجه آخر . قوله ( ليحجن ) بضم أوله وفتح المهملة والجيم . قوله ( تابعه أبان وعمران عن قتادة ) أى على لفظ المتن ، فأما متابعة أبان - وهو ابن يزيد العطار - فوصلها الإمام أحمد عن عفان وسويد بن عمرو الكلبي وعبد الصمد بن عبد الوارث ثلاثتهم عن أبان فذكر مثله ، وأما متابعة عمران وهو القطان فوصلها أحمد أيضا عن سليمان بن داود وهو الطيالسى عنه ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو يعلى من طريق الطيالسى ، وقد تابع هؤلاء سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أخرجه عبد بن حميد عن روح بن عباد عنه ولفظه « ان الناس ليحجون ويعتصرون وينفرون النخل بعد خروج يأجوج ومأجوج » . قوله ( فقال عبد الرحمن ) يعنى ابن مهدى . قوله ( عن شعبة ) يعنى عن قتادة بهذا السند . قوله ( لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت ) وصله الحاكم من طريق أحمد بن حنبل عنه قال البخارى : والاول أكثر ، أى لاتفاق من تقدم ذكره على هذا اللفظ وانفراد شعبة بما يخالفهم ، وإنما قال ذلك لأن ظاهرهما التعارض ، لأن المفهوم من الاول أن البيت يحج بعد أشراف الساعة ، ومن الثانى أنه لا يحج بعدها ، ولكن يمكن الجمع بين الحديثين : فانه لا يلزم من حج الناس بعد خروج يأجوج ومأجوج أن يمتنع الحج في وقت ما عند قرب ظهور الساعة ، ويظهر والله أعلم أن المراد بقوله « ليحجن البيت » أى مكان البيت لما سيأتى بعد باب

أن الحبشة إذا خبروه لم يعمر بعد ذلك

## ٤٨ - باب كِسْوَةِ الكعبة

١٥٩٤ - **قوله** عبد الله بن عبد الوهّاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سُفيانُ حدثنا واصلُ الأحَدَبُ عن أبي وائلٍ قال : جِئْتُ إلى شَيْبَةَ . وَحَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ وَاصِلٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : جَاسَتْ مَعَ شَيْبَةَ عَلَى الْكَرْسِيِّ فِي الْكَعْبَةِ فَقَالَ : أَقْدَ جَلَسَ هَذَا الْحَجَّاسَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ « لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ لَا أَدَعَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ إِلَّا قَسَمْتُه . قُلْتُ إِنَّ صَاحِبَيْكَ لَمْ يَفْعَلَا . قَالَ : هُمَا الْمَرَّانِ أَقْتَدَى بِهِمَا »

[ الحديث ١٥٩٤ - طرفه في : ٧٢٧٥ ]

**قوله** ( باب كِسْوَةِ الكعبة ) أى حكمها في التصرف فيها ونحو ذلك . **قوله** ( حدثنا سُفيان ) هو الثوري في الطريقين ، وإنما قدم الأولى مع نزولها لتصريح سُفيان بالتحديث فيها ، وأما ابن عيينة فلم يسمعه من واصل بل رواه عن الثوري عنه أخرجه ابن خزيمة من طريقه . **قوله** ( جلست مع شيبَةَ ) هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزى ابن عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصى العبدي الحنفي بفتح المهملة والجيم ثم موحدة نسبة إلى حجب الكعبة يكنى أبا عثمان . **قوله** ( على الكرسي ) في رواية عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الشيباني عند ابن ماجه والطبراني بهذا السند د بحث معي رجل بدراهم هدية إلى البيت ، فدخلت البيت وشيبة جالس على كرسي ، فذاولته إياها فقال : لك هذه ؟ فقلت : لا ولو كانت لي لم آتَكَ بها ، قال أما إن قلت ذلك فقد جلس عمر بن الخطاب مجلسك الذي أنت فيه ، فذكره . **قوله** ( فيها ) أى الكعبة . **قوله** ( صفراء ولا بيضاء ) أى ذهباً ولا فضة ، قال القرطبي : غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة ، وإنما أراد الكنز الذي بها ، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد عن الحاجة ، وأما الحلى فحُبسة عليها كالقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها . وقال ابن الجوزي : كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها فيجتمع فيها . **قوله** ( إلا قسمته ) أى المال ، وفي رواية عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن قبيصة شيخ البخاري فيه « إلا قسمتها ، وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سُفيان عند المصنف في الاعتصام « إلا قسمتها بين المسلمين ، وعند الاسماعيلي من هذا الوجه « لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة بين فقراء المسلمين » ومثله في رواية المحاربي المذكورة . **قوله** ( قلت إن صاحبيك لم يفعلوا ) في رواية ابن مهدي المذكورة « قلت ما أنت بفاعل . قال لم ؟ قلت : لم يفعله صاحباك ، وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه وكذا المحاربي « قال ولم ذاك ؟ قلت : لأن رسول الله ﷺ قد رأى مكانه وأبو بكر وهما أحوج منك إلى المال فلم يحركاه . **قوله** ( هما المران ) ثانية مرة بفتح الميم ويجوز ضمها والراء ساكنة على كل حال بعدما همزة أى الرجلان . **قوله** ( أقتدى بهما ) في رواية عمر بن شبة تكرير قوله « المران أقتدى بهما ، وفي رواية ابن مهدي في الاعتصام « يقتدى بهما ، على البناء للجهول ، وفي رواية الاسماعيلي والمحاربي « فقام كما هو وخرج » . ودار نحو هذه القصة بين عمر أيضاً وأبي بن كعب أخرجه عبد الرزاق وعمر بن شبة من طريق الحسن « أن عمر أراد أن يأخذ كنز الكعبة فينفقه في سبيل الله فقال له أبي بن كعب : قد سبقك صاحباك ، فلو كان فضلاً لفعلاه ، لفظ عمر بن شبة ، وفي رواية عبد الرزاق « فقال له أبي بن كعب : والله ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قال : أقره رسول الله ﷺ ، قال ابن بطلان : أراد عمر لسكنته اتفاقه في منافع المسلمين ،

ثم لما ذكر بأن النبي ﷺ لم يتعرض له أسماك ، وإنما تركا ذلك والله أعلم لأن ما جعل في الكعبة وسبل لها مجرى مجرى الأوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه ، وفي ذلك تعظيم الاسلام وتهييب العدو . قلت : أما التعليل الأول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه ﷺ لذلك رعاية لقلوب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد إبراهيم ، ويؤيده ما وقع عند مسلم في بعض طرق حديث عائشة في بناء الكعبة « لأنفقت كنز الكعبة » ، ولفظه « لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لانفقت كنز الكعبة في سبيل الله » ، ولجعلت بابها بالأرض ، الحديث ، فهذا التعليل هو المعتمد . وحكى الفاكهي في « كتاب مكة » أنه ﷺ وجد فيها يوم الفتح ستين أوقية ، فقيل له : لو استعنت بها على حربك فلم يحركه ، وعلى هذا فافتاقه جائز كما جاز لابن الزبير بناءها على قواعد إبراهيم لزوال سبب الامتناع ، ولولا قوله في الحديث « في سبيل الله » ، لأمكن أن يحمل الاتفاق على ما يتعلق بها فيرجع الى أن حكمه حكم التحبيس ، ويمكن أن يحمل قوله في سبيل الله على ذلك لأن عمارة الكعبة يصدق عليه أنه في سبيل الله ، واستدل التقي السبكي بحديث الباب على جواز تعليق قناديل الذهب والفضة في الكعبة ومسجد المدينة فقال : هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها أو ينذر لها ، قال : وأما قول الرافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعليق قناديلها فيها حكى الوجهين في ذلك : أحدهما الجواز تعظيماً كما في المصحف ، والآخر المنع إذ لم ينقل من فعل السلف ، فهذا مشكل لأن الكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد بدليل تجويز سترها بالحرير والديباج ، وفي جواز ستر المساجد بذلك خلاف . ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال : ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته . ثم استدلل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما قال : وليس في تحلية المساجد بالقناديل الذهب شيء من ذلك ، وقد قال الغزالي : من كتب القرآن بالذهب فقد أحسن فانه لم يثبت في الذهب إلا تحريمه على الأمة فيما ينسب للذهب وهذا بخلافه فيبقى على أصل الحل ما لم ينته الى الاسراف انتهى . وتعقب بأن تجويز ستر الكعبة بالديباج قام الاجماع عليه ، وأما التحلية بالذهب والفضة فلم ينقل عن فعل من يقتدى به ، والوليد لا حجة في فعله ، وترك عمر بن عبد العزيز التكبير أو الازالة يحتمل عدة معان ففعله كان لا يقدر على الإنكار خوفاً من سطوة الوليد ، ولعله لم يزها لانه لا يتحصل منها شيء ، ولا سيما ان كان الوليد جعل في الكعبة صفائح ففعله رأى أن تركها أولى لأنها صارت في حكم المال الموقوف فكأنه أحفظ لها من غيره ، وربما أدى قلعه الى إزعاج بناء الكعبة فتركه ، ومع هذه الاحتمالات لا يصلح الاستدلال بذلك للجواز . وقوله ان الحرام من الذهب إنما هو استعماله في الأكل والشرب الخ هو متعقب بأن استعمال كل شيء بحسبه ، واستعمال قناديل الذهب هو تعليقها للزينة ، وأما استعمالها للايقاد فممكن على بعد ، وتمسكه بما قاله الغزالي يشكل عليه بأن الغزالي قيده بما لم ينته الى الاسراف ، والقنديل الواحد من الذهب يكتب تحلية عدة مصاحف ، وقد أنكر السبكي على الرافعي تمسكه في المنع بكون ذلك لم ينقل عن السلف . وجوابه أن الرافعي تمسك بذلك مضموماً الى شيء آخر وهو أنه قد صح النهي عن استعمال الحرير والذهب فلما استعمل السلف الحرير في الكعبة دون الذهب - مع عنايتهم بها وتعظيمها - دل على أنه بقي عندهم على عموم النهي ، وقد نقل الشيخ الموفق الاجماع على تحريم استعمال أواني الذهب ، والقناديل من الأواني بلا شك ، واستعمال كل شيء بحسبه والله أعلم . ( تنبيه ) : قال الاسماعيلي إيس في حديث الباب لكسوة الكعبة ذكر ، يعني فلا يطابق الترجمة . وقال ابن بطال :

معنى الترجمة صحيح ، ووجهها أنه معلوم أن الملوك في كل زمان كانوا يتفخرون بكسوة الكعبة برفع الثياب المنسوجة الذهب وغيره كما يتفخرون بتسبيح الاموال لها ، فأراد البخاري أن عمر لما رأى قسمة الذهب والفضة صوابا كان حكم الكسوة حكم المال تجوز قسمتها ، بل ما فضل من كسوتها أولى بالقسمة . وقال ابن المنير في الحاشية : يحتمل أن يكون مقصوده التنبيه على أن كسوة الكعبة مشروع ، والحجة فيه أنها لم تزل تقصد بالمال يوضع فيها على معنى الزينة إعظاما لها فالكسوة من هذا القبيل ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما في بعض طرق الحديث كعادته ويكون هناك طريق موافقة للترجمة إما لخلل شرطها وإما لتبجح الناظر في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون أخذه من قول عمر : لا أخرج حتى أقسم مال الكعبة ، فالمال يطلق على كل شيء فيدخل فيه الكسوة ، وقد ثبت في الحديث : ليس لك من مالك إلا ما لبست فأبليت ، قال : ويحتمل أيضا - فذكر نحو ما قال ابن بطال وزاد - فأراد التنبيه على أنه موضع اجتهاد ، وإن رأى عمر جواز التصرف في المصالح . وأما الترك الذي احتج به عليه شعبة فليس صريحا في المنع ، والذي يظهر جواز قسمة الكسوة العتيقة ، إذ في بقائها تعريض لإتلافها ولا جمال في كسوة عتيقة مطبوعة ، قال : ويؤخذ من رأى عمر أن صرف المال في المصالح أكد من صرفه في كسوة الكعبة ، لكن الكسوة في هذه الأزمنة أهم . قال : واستدلال ابن بطال بالترك على إيجاب بقاء الاحساس لا يتم إلا إن كان القصد بمال الكعبة لإقامتها وحفظ أصولها إذا احتيج إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون القصد منه منفعة أهل الكعبة وسدتها أو إرضاء لمصالح الحرم أو لأعم من ذلك ، وعلى كل تقدير فهو تحييس لا نظير له فلا يقاس عليه انتهى . ولم أر في شيء من طريق حديث شعبة هذا ما يتعلق بالكسوة ، إلا أن الفاكهي روى في كتاب مكة ، من طريق علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل علي شعبة الحنفي فقال : يا أم المؤمنين ، إن ثياب الكعبة تجتمع عندنا فتكثر ، فنزعهما ونحضر بثارا فنعمتها ونذفها لكي لا تلبسها الحائض والجنب ، قالت : بثما صنعت ، ولكن بهما فاجعل عنهما في سبيل الله وفي المساكين ، فانما إذا نزعتهما لم يضر من لبسها من حائض أو جنب ، فكان شعبة يبعث بها إلى اليمن فتباع له فيضعها حيث أمرته ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، لكن في إسناده راو ضعيف ، وإسناده الفاكهي سالم منه . وأخرج الفاكهي أيضا من طريق ابن خيثم : حدثني رجل من بني شعبة قال : رأيت شعبة بن عثمان يقسم ما سقط من كسوة الكعبة على المساكين ، وأخرج من طريق ابن أبي نجيع عن أبيه : أن عمر كان ينزع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ، فلعل البخاري أشار إلى شيء من ذلك

(فصل) في معرفة بدء كسوة البيت : روى الفاكهي من طريق عبد الصمد بن معقل عن وهب بن منبه أنه سمعه يقول : زعموا أن النبي ﷺ نهي عن سب أسعد ، وكان أول من كسا البيت الوصائل ، ورواه الواقدي عن معمر بن مہام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عنه ، ومن وجه آخر عن عمر موقفا ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغنا أن تبعا أول من كسا الكعبة الوصائل فسترت بها . قال : وزعم بعض علمائنا أن أول من كسا الكعبة اسماعيل عليه السلام . وحكى الزبير بن بكار عن بعض علمائهم أن عدنان أول من وضع أنصاب الحرم ، وأول من كسا الكعبة ، أو كسيت في زمنه . وحكى البلاذري أن أول من كساها الانطاع عدنان بن أد . وروى الواقدي أيضا عن إبراهيم بن أبي ربيعة قال : كسى البيت في الجاهلية الانطاع ، ثم كساه رسول الله ﷺ الثياب البجانية ، ثم كساه عمر وعثمان القباطي ، ثم كساه الحجاج الديباج . وروى الفاكهي

باسناد حسن عن سعيد بن المسيب قال : لما كان عام الفتح أتت امرأة تجمر الكعبة فاحترقت ثيابها وكانت كسوة المشركين ، فكساها المسلمون بعد ذلك . وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا وكيع عن حسن هو ابن صالح عن ليث هو ابن أبي سليم قال : كانت كسوة الكعبة على عهد النبي ﷺ المسوح والانطاع . ليث ضعيف ، والحديث معضل . وقال أبو بكر أيضا حدثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحق عن مجوز من أهل مكة قالت : أصيب ابن عفان وأنا بنت أربع عشرة سنة ، قالت : ولقد رأيت البيت لم يكس في عهد أبي بكر ولا عمر ، يعني لم يجد له كسوة . وروى الفاكهي بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه كان يكسو بدنه القباطي والحبرات يوم يقلدها ، فاذا كان يوم النحر نزعها ثم أرسل بها إلى شيبة بن عثمان فناطها على الكعبة . زاد في رواية صحيحة أيضا : فلما كست الأمراء الكعبة جملها القباطي ، ثم تصدق بها . وهذا يدل على أن الأمر كان مطلقا للناس . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت : سألت عائشة أنكسو الكعبة ؟ قالت : الأمراء يكفونكم . وروى عبد الرزاق عن الأسلي هو إبراهيم بن أبي يحيى عن هشام بن عروة أن أول من كساها الديباج عبد الله بن الزبير ، وإبراهيم ضعيف . وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو ضعيف أيضا أخرجه الزبير عنه عن هشام ، وروى الواقدي عن إسحق بن عبد الله عن أبي جعفر الباقر قال : كساها يزيد بن معاوية الديباج ، وإسحق بن أبي فروة ضعيف . وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أن عمر كان يكسوها القباطي ، وأخبرني غير واحد أن النبي ﷺ كساها القباطي والحبرات وأبو بكر وعمر وعثمان ، وأول من كساها الديباج عبد الملك بن مروان ، وأن من أدرك ذلك من الفقهاء قالوا أصاب ما نعلم لها من كسوة أوفق منه . وروى أبو عروبة في الأوائل ، له عن الحسن قال : أول من لبس الكعبة القباطي النبي ﷺ . وروى الفاكهي في كتاب مكة ، من طريق مسمر عن جسر قال : أصاب خالد بن جعفر بن كلاب لطيفة في الجاهلية فيها نمط من ديباج ، فأرسل به إلى الكعبة فنيط عليها ، فعلى هذا هو أول من كسا الكعبة الديباج . وروى الدارقطني في المؤتلف أن أول من كسا الكعبة الديباج ثبلة بنت جناب والدة العباس بن عبد المطلب كانت أضلت العباس صغيرا فنذرت إن وجدته أن تكسو الكعبة الديباج . وذكر الزبير بن بكار أنها أضلت ابنها ضاراد بن عبد المطلب فثبقت العباس فنذرت أن وجدته أن تكسو البيت فردها عليها رجل من جهنم فكست الكعبة ثيابا بيضا . وهذا محمول على تعدد القصة . وحكى الأزرق أن معاوية كساها الديباج والقباطي والحبرات ، فكانت تكسى الديباج يوم عاشوراء والقباطي في آخر رمضان ، فحصلنا في أول من كساها مطلقا على ثلاثة أقوال : إسماعيل وعدنان وتبع وهو أسعد المذكور في الرواية الأولى ، ولا تعارض بين ما روى عنه أنه كساها الانطاع والوصائل لأن الأزرق حكى في كتاب مكة ، أي تبعا أرى في المنام أن يكسو الكعبة فكساها الانطاع ، ثم أرى أن يكسوها فكساها الوصائل وهي ثياب حبرة من عصب الين ، ثم كساها الناس بعده في الجاهلية . ويجمع بين الأقوال الثلاثة إن كانت ثابتة بأن إسماعيل أول من كساها مطلقا ، وأما تبع فأول من كساها ما ذكر ، وأما عدنان فله أول من كساها بعد إسماعيل ، وسيأتي في أوائل غزوة الفتح ما يشعر أنها كانت تكسى في رمضان ، وحصلنا في أول من كساها الديباج على ستة أقوال : خالد أو ثبلة أو معاوية أو يزيد أو ابن الزبير أو الحجاج ، ويجمع بينها بأن كسوة خالد وثبلة لم تشملها كلها وإنما كان فيما كساها شيء من الديباج ، وأما معاوية فله كساها في آخر

خلافته فصادف ذلك خلافة ابنه يزيد ، وأما ابن الزبير فكأنه كساها ذلك بعد تجديد عمارتها فأوليته بذلك الاعتبار ، لكن لم يداوم على كسوتها الديباج ، فلما كساها الحجاج بأمر عبد الملك استمر ذلك فكأنه أول من داوم على كسوتها الديباج في كل سنة . وقول ابن جرير أول من كساها ذلك عبد الملك يوافق القول الأخير ، فإن الحجاج لما كساها بأمر عبد الملك . وقول ابن إسحق إن أبا بكر وعمر لم يكسيا الكعبة فيه نظر ، لما تقدم عن ابن أبي نجیح عن أبيه أن عمر كان ينزعها كل سنة ، لكن يعارض ذلك ما حكاه الفاكهي عن بعض المسكين أن شبيه ابن عثمان استأذن معاوية في تجريد الكعبة فأذن له فكان أول من جردها من الخلفاء ، وكانت كسوتها قبل ذلك تطرح عليها شيئا فوق شيء . وقد تقدم سؤال شبيه لعائشة أنها تجتمع عندهم فتكثر . وذكر الأزرقي أن أول من ظاهر الكعبة بين كسوتين عثمان بن عفان . وذكر الفاكهي أن أول من كساها الديباج الأبيض المأمون بن الرشيد واستمر بعده . وكسيت في أيام الفاطميين الديباج الأبيض . وكساها محمد بن سبكتكين ديباجا أصفر ، وكساها الناصر العباسي ديباجا أخضر ، ثم كساها ديباجا أسود فاستمر إلى الآن . ولم تزل الملوك يتداولون كسوتها إلى أن وقف عليها الصالح اسماعيل بن الناصر في سنة ثلاث وأربعين وسبعائة قرية من نواحي القاهرة يقال لها ببسوس كان اشترى الثلثين منها من وكيل بيت المال ثم وقفها كلها على هذه الجهة فاستمر ، ولم تزل تكتس من هذا الوقف إلى سلطنة الملك المؤيد شيخ سلطان العصر فكساها من عنده سنة اضعف وقفها ، ثم فوض أمرها إلى بعض أمثاله وهو القاضي زين الدين عبد الباسط - بسط الله له في رزقه وعمره - فبالغ في تحسينها بحيث يعجز الوصف عن صفة حسنها جزاء الله على ذلك أفضل المجازاة . وحاول ملك الشرق شاه روخ في سلطنة الاشرف برسبای أن يأذن له في كسوة الكعبة فامتنع ، فعاد راسله أن يأذن له أن يكسوها من داخلها فقط فأبى ، فعاد راسله أن يرسل الكسوة إليه ويرسلها إلى الكعبة ويكسوها ولو يوما واحدا ، واعتذر بأنه نذر أن يكسوها ويريد الوفاء بنذره ، فاستفحق أهل العصر فتوقفت عز الجواب وأثرت إلى أنه إن خشي منه الفتنة فيجيب دفعا للضرر ، وتسرع جماعة إلى عدم الجواز ولم يستندوا إلى طائل ، بل إلى موافقة هوى السلطان ، ومات الاشرف على ذلك

#### ٤٩ - باب هدم الكعبة

قالت عائشة رضي الله عنها : قال النبي ﷺ « يَغْزُو جِبشُ الكعبةَ فَيُخَسَفُ بِهِمْ »

١٥٩٥ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** عبيد الله بن الأحنس **حدثني** ابن أبي

مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كَانِي بِهِ أَسْوَدَ أَفْجَحَ يَقْلَعُهَا حَجْرًا حَجْرًا »

١٥٩٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يُخْرَبُ الكعبةُ ذُو الشَّوْبَتَيْنِ مِنَ المَبْشَةِ »

**قوله** ( باب هدم الكعبة ) أي في آخر الزمان . **قوله** ( وقالت عائشة ) في رواية غير أبي ذر ، قالت ، يحذف

الواو ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن جبير عنها بلفظ « يغزو جبش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم ، ثم يعشون على نياتهم ، وسيأتي السلام عليها

هناك ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة أن فيه إشارة الى أن غزو الكعبة سيقع ، فرة يهلكهم الله قبل الوصول إليها وأخرى يمكنهم ، والظاهر أن غزو الذين يخربونه متأخر عن الأولين . قوله ( عبيد الله بن الاخنس ) بمعجمة ونون ثم مهملة وزن الآخر ، وعبيد الله بالتصغير كوفي يكنى أبا مالك . قوله ( كذا في ) كذا في جميع الروايات عن ابن عباس في هذا الحديث ، والذي يظهر أن في الحديث شئنا حذف ، ويحتمل أن يكون هو ما وقع في حديث عليّ عند أبي عبيد في « غريب الحديث » ، من طريق أبي العالية عن عليّ قال : استكثروا من الطواف بهذا البيت قبل أن يحال بينكم وبينه ، فسكناني برجل من الحبشة أصلع - أو قال أصم - حش الساقين قاعد عليها وهي تهدم ، ورواه الفاكهي من هذا الوجه ولفظه : أصلع ، بدل أصلع وقال : قائما عليها يهدمها بمسحاته ، ورواه يحيى الخاني في مسنده من وجه آخر عن عليّ مرفوعا . قوله ( كذا في به أسود أخج ) بوزن أفعل بفاء ثم حاء ثم جيم ، والفصح تباعد ما بين الساقين ، قال الطيبي وفي إعرابه أوجه : قيل هو حال من خبر كان وهو باعتبار المعنى الذي أشبه الفعل ، وقيل هما حالان من خبر كان وذو الحال إما المستقر المرفوع أو المجرور والثاني أشبه أهما بدلان من الضمير المجرور ، وعلى كل حال يلزم إضمار قبل الذكر ، وهو مبهم يفسره ما بعده كقولك رأيت رجلا ، وقيل هما منصوبان على التمييز . وقوله : حجرا حجرا ، حال كقولك بوبته بابا بابا ، وقوله في حديث عليّ : أصلع أو أصلع أو أصم ، الأصلع من ذهب شعر مقدم رأسه ، والأصلع الصغير الرأس ، والأصم الصغير الأذن . وقوله : حش الساقين ، بحاء مهملة وميم ساكنة ثم معجمة أى دقيق الساقين ، وهو موافق لقوله في رواية أبي هريرة : ذو السويتين ، كما سيأتي في الحديث الذي بعده . قوله ( يقلعها حجرا حجرا ) زاد الاسماعيل والفاكهي في آخره : يعني الكعبة . قوله ( عن ابن شهاب ) كذا رواه الليث عن يونس ، وتابعه عبد الله بن وهب عن يونس عند أبي نعيم في المستخرج ، وخالفهما ابن المبارك فرواه عن يونس عن الزهري فقال عن سحيم مولى بنى زهرة عن أبي هريرة رواه الفاكهي من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك ، فإن كان محضوفا فيكون للزهري فيه شيخان عن أبي هريرة . قوله ( ذو السويتين ) تثنية سويقة وهي تصغير ساق أى له ساقان دقيقتان . قوله ( من الحبشة ) أى رجل من الحبشة ، ووقع هذا الحديث عند أحمد من طريق سعيد بن سميان عن أبي هريرة بأنهم من هذا السياق ولفظه : يبايع للرجل بين الركن والمقام ، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب ، ثم تجيء الحبشة فيخربونه خرابا لا يعمر بعده أبدا ، وهم الذين يستخرجون كثره ، ولأبي قرة في « السنن » ، من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا : لا يستخرج كنز الكعبة إلا ذو السويتين من الحبشة ، ونحوه لابن داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وزاد أحمد والطبراني من طريق مجاهد عنه : فيسلها حليتها ويجردا من كسوتها ، كأنى أنظر اليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته أو بمعوله . وللفاكهي من طريق مجاهد نحوه وزاد : قلنا هدم ابن الزبير الكعبة جئت أنظر اليه هل أرى الصفة التي قال عبد الله بن عمرو فلم أرها ، قيل : هذا الحديث يخالف قوله تعالى ( أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ) ولأن الله حبس عن مكة الفيل ولم يمكن أصحابه من تخريب الكعبة ولم تكن إذ ذاك قبلة ، فكيف يسلم عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين ؟ وأجيب بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان قرب قيام الساعة حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول الله الله كما ثبت في صحيح مسلم : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ، ولهذا وقع في رواية سعيد بن سميان : لا يعمر بعده أبدا ، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال



وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية ثم من بعده في وقائع كثيرة من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاثمائة قتلوا من المسلمين في المطاف من لا يحصى كثرة وقلموا الحجر الأسود لحولوه إلى بلادهم ثم أعادوه بعد مدة طويلة . ثم غزى مرارا بعد ذلك ، وكل ذلك لا يمارض قوله تعالى ﴿ أولم يروا أننا جعلنا خروما آمنا ﴾ لأن ذلك إنما وقع بأيدي المسلمين فهو مطابق لقوله ﷺ « ولن يستحل هذا البيت إلا أهله » ، فوقع ما أخبر به النبي ﷺ ، وهو من علامات نبوته ، وليس في الآية ما يدل على استمرار الأمن المذكور فيها . والله أعلم

#### ٥٠ - باب ما ذكر في الحجر الأسود

١٥٩٧ - **عنه** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه « انه جاء الى الحجر الأسود فتبّله فقال : إني أعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولو لا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك »

[ الحديث ١٥٩٧ - طريقه في : ١٦٠٥ ، ١٦١٠ ]

**قوله** ( باب ما ذكر في الحجر الأسود ) أورد فيه حديث عمر في تقبيل الحجر وقوله « لا تضر ولا تنفع » ، وكأنه لم يثبت عنده فيه على شرطه شيء غير ذلك ، وقد وردت فيه أحاديث : منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : « إن الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ، ولولا ذلك لأضآ ما بين المشرق والمغرب » أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف قال الترمذي : حديث غريب ، وروى عن عبد الله بن عمرو موقوفا ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وقفه أشبه والذي رفعه ليس بقوى . ومنها حديث ابن عباس مرفوعا « نزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن ، فسودته خطايا بني آدم » أخرجه الترمذي وصححه ، وفيه عطاء بن السائب وهو صدوق لكنّه اختلط ، وجري من سمع منه بعد اختلاطه ، لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بها ، وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصرا ولفظه « الحجر الأسود من الجنة » وحماد من سمع من عطاء قبل الاختلاط ، وفي صحيح ابن خزيمة أيضا عن ابن عباس مرفوعا « ان لهذا الحجر لسانا وشفقتين يشهدان لمن استلمه يوم القيامة بحق » وصححه أيضا ابن حبان والحاكم ، وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم أيضا . **قوله** ( عن إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي ، وقد رواه سفيان وهو الثوري بإسناد آخر عن إبراهيم وهو ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر أخرجه مسلم . **قوله** ( اني أعلم أنك حجر ) في رواية أسلم الآتية بعد باب عن عمر أنه قال « أما والله إني لأعلم أنك » . **قوله** ( لا تضر ولا تنفع ) أي إلا باذن الله ، وقد روى الحاكم من حديث أبي سعيد أن عمر لما قال هذا قال له علي بن أبي طالب إنه يضر وينفع ، وذكر أن الله لما أخذ المواثيق على ولد آدم كتب ذلك في رق وألقه الحجر ، قال : وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول « يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود وله لسان ذلق يشهد لمن استلمه بالتوحيد » ، وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف جدا ، وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك الى النبي ﷺ أخرجه من طريق طاوس عن ابن عباس قال « رأيت عمر قبل الحجر ثلاثا ثم قال : إنك حجر لا تضر ولا تنفع ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبلتك » ثم قال « رأيت رسول الله ﷺ فعل مثل ذلك » قال الطبري : إنما قال

ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشى عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله ﷺ لا لأن الحجر ينفع ويضر بذاته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان ، وقال المهلب : حديث عمر هذا يرد على من قال إن الحجر يمين الله في الأرض يصافح بها عباده ، وماذا الله أن يكون لله جارحة ، وإنما شرع تقبيله اختيارا ليعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع ، وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم . وقال الخطابي : معنى أنه يمين الله في الأرض أن من صاغ في الأرض كان له عند الله عهد ، وجرت العادة بأن العهد يعقده الملك بالمصافحة لمن يريد موالاته والاختصاص به فحاطبهم بما يعهدونه . وقال المحب الطبري : معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه قلنا كان الحاج أول ما يقدم يسئ له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المثل الأعلى . وفي قول عمر هذا التسليم للشارع في أمور الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشف عن معانيها ، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة فيه ، وفيه دفع ما وقع لبعض الجاهل من أن في الحجر الاسود خاصة ترجع الى ذاته ، وفيه بيان السنن بالقول والفعل ، وأن الإمام إذا خشي على أحد من فعله فساد اعتقاد أن يبادر إلى بيان الأمر ويوضح ذلك ، وسيأتي بقية الكلام على التقبيل والاستلام بعد تسعة أبواب . قال شيخنا في شرح الترمذي : فيه كراهة تقبيل ما لم يرد الشرع بتقبيله ، وأما قول الشافعي ومهما قبل من البيت لحسن فلم يرد به الاستحباب لأن المباح من جملة الحسن عند الأصوليين . ( تكميل ) : اعترض بعض الملحدن على الحديث الماضي فقال : كيف سؤدته خطايا المشركين ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد ؟ وأجيب بما قال ابن قتيبة : لو شاء الله لكان ذلك ، وإنما أجرى الله العادة بأن السواد يصبغ ، ولا ينصبغ على العكس من البياض . وقال المحب الطبري : في بقائه أسود هبة لمن له بصيرة ، فإن الخطايا إذا أثرت في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد . قال : وروى عن ابن عباس أنما غيره بالسواد لئلا ينظر أهل الدنيا الى زينة الجنة ، فان ثبت فهذا هو الجواب . قلت : أخرجه الحميدي في فضائل مكة بإسناد ضعيف والله أعلم

### ٥١ - باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء

١٥٩٨ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا **الْبَيْهَقِيُّ** عَنْ **ابْنِ شَهَابٍ** عَنْ **سَالِمٍ** عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ قَالَ « **دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** الْبَيْتَ هُوَ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ بْنُ مَالِكٍ فَغَلَقُوا عَلَيْهِمْ ، فَلَمَّا فَتَحُوا كُنْتُ أَوَّلَ مَنْ وَجَّحَ ، فَلَقِيتُ بِلَالًا فَسَأَلْتُهُ : هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَمْ ، بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الَّتِي بَيْنَ »

قوله ( باب إغلاق البيت ، ويصلى في أي نواحي البيت شاء ) أورد فيه حديث ابن عمر عن بلال في صلاة النبي ﷺ في السكبة بين العمودين ، ونهق بأن يغاير الترجمة من جهة أنها تدل على التأخير ، والفعل المذكور يدل على التعمين . وأجيب بأنه حل صلاة النبي ﷺ في ذلك الموضع بعينه على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد لزيادة فضل في ذلك المسكان على غيره ، ويحتمل أن يكون مراده أن ذلك الفعل ليس حتما وإن كانت الصلاة في تلك البقعة التي اختارها النبي ﷺ أفضل من غيرها ، ويؤيده ما سيأتي في الباب الذي يليه من تصريح ابن عمر بنصر الترجمة مع كونه كان يقصد المسكان الذي صلى فيه النبي ﷺ ليصل فيه لفضله ، وكأن المصنف أشار بهذه الترجمة الى الحكمة في إغلاق الباب حيثئذ ، وهو أولى من دعوى ابن بطل الحكمة فيه لئلا يظن الناس أن ذلك سنة ، وهو مع ضعفه

منتقض بأنه لو أراد إخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه ، وإثبات الحكم بذلك يكفي فيه فعل الواحد . وقد تقدم بسط هذا في « باب الغلق للكعبة » من كتاب الصلاة ، وظاهر الترجمة أنه يشترط للصلاة في جميع الجوانب لإغلاق الباب ليصير مستقبلاً في حال الصلاة غير الفضاء ، والمحكي عن الحنفية الجواز مطلقاً ، وعن الشافعية وجه مثله لكن يشترط أن يكون للباب عتبة بأى قدر كانت ، ووجه يشترط أن يكون قدر مؤخر الرجل وهو المصحح عندهم ، وفي الصلاة فوق ظهر الكعبة نظير هذا الخلاف والله أعلم . وأما قول بعض الشارحين إن قوله « ويصل في أى نواحى البيت شاء » يعكس على الشافعية فيما إذا كان البيت مفتوحاً ففيه نظر لأنه جعله حيث يغلق الباب ، وبعد الغلق لا توقف عندهم في الصحة . قوله ( دخل رسول الله ﷺ البيت ) كان ذلك في عام الفتح كما وقع مبيناً من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند المصنف في كتاب الجهاد بزيادة فوائد ولفظه « أقبل النبي ﷺ يوم الفتح من أعلى مكة على راحلته » وفي رواية فليح عن نافع الآتية في المغازي « وهو مردف أسامة - يعنى ابن زيد - على القصواء » ثم اتفقا معه بلال وعثمان بن طلحة حتى أنماخ في المسجد ، وفي رواية فليح « عند البيت » وقال لعثمان اثنتا بالمفتاح ، فجاءه بالمفتاح ففتح له الباب فدخل ، ولمسلم وعبد الرزاق من رواية أيوب عن نافع « ثم دعا عثمان بن طلحة بالمفتاح فذهب إلى أمه فأبى أن تعطيه ، فقال : والله لتعطينه أو لأخرجن هذا السيف من صلي ، فلما رأت ذلك أعطته » فجاء به إلى رسول الله ﷺ ففتح الباب ، فظهر من رواية فليح أن فاعل فتح هو عثمان المذكور ، لكن روى الفاكهي - من طريق ضعيفة - عن ابن عمر قال « كان بنو أبي طلحة يزعمون أنه لا يستعليح أحد فتح الكعبة غيرهم » ، فأخذ رسول الله ﷺ المفتاح ففتحها بيده ، وعثمان المذكور هو عثمان بن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب ، ويقال له المحجبي بفتح المهملة والجيم ، ولآل بيته المحجبة لحجهم الكعبة ، ويعرفون الآن بالشيبين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة وهو ابن عم عثمان هذا لا ولده ، وله أيضاً صحبة ورواية ، واسم أم عثمان المذكورة سلافة بضم المهملة والتخفيف والفاء . قوله ( هو وأسامة ابن زيد وبلال وعثمان ) زاد مسلم من طريق أخرى « ولم يدخلها معهم أحد » ووقع عند النسائي من طريق ابن عون عن نافع « ومعه الفضل بن عباس وأسامة وبلال وعثمان ، زاد الفضل ، ولاحد من حديث ابن عباس » وحديث أخى الفضل - وكان معه حين دخلها - أنه لم يصل في الكعبة ، وسيأتى البحث فيه بعد بابين . قوله ( فأغلقوا عليهم ) زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عند أبي عوانة « من داخل » ، وزاد يونس « فكثت نهاراً طويلاً » وفي رواية فليح « زماناً ، بدل نهاراً » وفي رواية جويرية عن نافع التي مضت في أوائل الصلاة « فأطال » ولمسلم من رواية ابن عون عن نافع « فكثت فيها ملياً » ، وله من رواية عبيد الله عن نافع « فأجافوا عليهم الباب طويلاً » ومن رواية أيوب عن نافع « فكثت فيها ساعة » وللنسائي من طريق ابن أبي مليكة « فوجدت شيئاً فذهبت ثم جئت سريعاً فوجدت النبي ﷺ خارجاً منها » ووقع في الموطأ بلفظ « فأغلقها عليه » والضمير لعثمان وبلال ، ولمسلم من طريق ابن عون عن نافع « فأجاف عليهم عثمان الباب » ، واجمع بينهما أن عثمان هو المباشر لذلك لأنه من وظيفته ، ولعل بلالاً ساعده في ذلك . ورواية الجمع يدخل فيها الأمر بذلك والراضى به . قوله ( فلما فتحوا كنت أول من ولج ) في رواية فليح « ثم خرج فابتدر الناس الدخول فسبقتهم » وفي رواية أيوب « وكنت رجلاً شاباً قوياً فبادرت الناس فبدرتهم » وفي رواية جويرية « كنت أول الناس ولج على أثره » وفي رواية ابن عون « فرقيت الدججة

فدخلت البيت ، وفي رواية مجاهد الماضية في أوائل الصلاة عن ابن عمر « وأجد بلالا قائما بين البابين ، وأفاد الأذرق في «كتاب مكة» أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب عنه الناس ، وكأنه جاء بعد ما دخل النبي ﷺ وأغلق . قوله ( فلقيت بلالا فسألته ) زاد في رواية مالك عن نافع الماضية في أوائل الصلاة « ما صنع » ، وفي رواية جويرية ويونس وجهور أصحاب نافع « فسألت بلالا أين صلى » ، اختصروا أول السؤال ، وثبت في رواية سالم هذه حيث قال « هل صلى فيه » قال نعم ، وكذا في رواية مجاهد وابن أبي مليكة عن ابن عمر « فقلت : أصلى النبي ﷺ في الكعبة » قال نعم ، فظهر أنه استثبت أولا هل صلى أولا ، ثم سأل عن موضع صلاته من البيت . ووقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فأخبرني بلال أو عثمان بن طلحة ، على الشك ، والمحفوظ أنه سأل بلالا كما في رواية الجمهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن ابن عمر أنه سأل بلالا وأسامة بن زيد حين خرجا « أين صلى النبي ﷺ فيه » فقالا على جهته ، وكذا أخرجه البزار نحوه ، ولأحمد والطبراني من طريق أبي الشعثاء عن ابن عمر قال « أخبرني أسامة أنه صلى فيه هنا ، ولمسلم والطبراني من وجه آخر « فقلت أين صلى النبي ﷺ » فقالوا ، فإن كان محفوظا حمل على أنه ابتداء بلالا بالسؤال كما تقدم تفصيله ، ثم أراد زيادة الاستثبات في مكان الصلاة فسأل عثمان أيضا وأسامة ، ويؤيد ذلك قوله في رواية ابن عون عند مسلم « ونسيت أن أسألهم كم صلى ، بصيغة الجمع ، وهذا أولى من جزم عياض بروم الرواية التي أشرنا إليها من عند مسلم ، وكأنه لم يقف على بقية الروايات ، ولا يعارض قصته مع قصة أسامة ما أخرجه مسلم أيضا من حديث ابن عباس أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ لم يصل فيه ، ولكنه كبر في نواحيه . فانه يمكن الجمع بينهما بأن أسامة حيث أثبتها اعتمد في ذلك على غيره ، وحيث نفاها أراد ما في علمه لكونه لم يره ﷺ حين صلى . وسيأتي مزيد بسط فيه بعد بابين في الكلام على حديث ابن عباس إن شاء الله تعالى . قوله ( بين العمودين اليمانيين ) في رواية جويرية « بين العمودين المقدمين » ، وفي رواية مالك عن نافع « جعل عمودا عن يمينه وعمودا عن يساره » ، وفي رواية عنه « عمودين عن يمينه » ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في «باب الصلاة بين السواري» بما ينفي عن إعادته ، لكن نذكر هنا ما لم يتقدم ذكره : فوقع في رواية فليح الآتية في المغازي « بين ذينك العمودين المقدمين ، وكان البيت على ستة أعمدة سطرين ، صلى بين العمودين من السطر المقدم وجعل باب البيت خلف ظهره » ، وقال في آخر روايته « وعند المكان الذي صلى فيه مرمرة حمراء » وكل هذا لإخبار عما كان عليه البيت قبل أن يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير ، فاما الآن فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع كما في الباب الذي يليه أن بين موقفه ﷺ وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة أذرع ، وجزم برفع هذه الزيادة مالك عن نافع فيما أخرجه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن مهدي والدارقطني في «الغرائب» من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما عنه ولفظه « وصلى وبينه وبين القبلة ثلاثة أذرع » ، وكذا أخرجهما أبو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع ، وهذا فيه الجزم بثلاثة أذرع . لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ « نحو من ثلاثة أذرع » ، وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة . وفي «كتاب مكة» الأذرق والقا كهي من وجه آخر أن معاوية سأل ابن عمر « أين صلى رسول الله ﷺ » فقال : اجعل بينك وبين الجدار ذراعين أو ثلاثة ، فعلى هذا ينبغي لمن أراد الاتباع في ذلك أن يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة أذرع فانه تقع قدماه في مكان قدميه ﷺ إن كانت ثلاثة أذرع سواء ، وتقع ركبته أو يده ووجهه إن كان أقل من ثلاثة والله أعلم . وأما مقدار صلاته

حينئذ فقد تقدم البحث فيه في أوائل الصلاة ، وأشرت الى الجمع بين رواية مجاهد عن ابن عمر أنه صلى ركعتين وبين رواية من روى عن نافع أن ابن عمر قال نسبت أن أسأله كم صلى ، والى الرد على من زعم أن رواية مجاهد غلط بما فيه مقتض محمد الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد : رواية صاحب عن صاحب ، وسؤال المفضل مع وجود الأفضل والاكتفاء به ، والحجة بنجر الواحد ، ولا يقال هو أيضا خبر واحد فكيف يحتاج للشيء بنفسه ؟ لأننا نقول : هو فرد ينضم الى نظائر مثله يوجب العلم بذلك ، وفيه اختصاص السابق بالبقعة الفاضلة ، وفيه السؤال عن العلم والحرص فيه ، وفضيلة ابن عمر لشدة حرصه على تتبع آثار النبي ﷺ ليعمل بها ، وفيه أن الفاضل من الصحابة قد كان يغيب عن النبي ﷺ في بعض المشاهد الفاضلة ويحضره من هو دونه فيطلع على ما لم يطلع عليه ، لأن أبا بكر وعمر وغيرهما من هو أفضل من بلال ومن ذكر معه لم يشاركهم في ذلك ، واستدل به المصنف فيما مضى على أن الصلاة الى المقام غير واجبة ، وعلى جواز الصلاة بين السورى في غير الجماعة ، وعلى مشروعية الأبواب والخلق للساجد ، وفيه أن السترة إنما تشرع حيث يخشى المرور فانه ﷺ صلى بين العمودين ولم يصل الى أحدهما ، والذي يظهر أنه ترك ذلك للاكتفاء بالقرب من الجدار كما تقدم أنه كان بين مصلاه والجدار نحو ثلاثة أذرع ، وبذلك ترجم له النسائي على أن حد الدفوف من السترة أن لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أذرع ، ويستفاد منه أن قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه ﷺ جاء فأناخ عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلاة إما لكون الكعبة للمسجد المستقل أو هو تحية المسجد العام والله أعلم . وفيه استحباب دخول الكعبة ، وقد روى ابن خزيمة والبيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا : من دخل البيت دخل في حسنة وخرج مغفورا له ، قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف ، وحكى القرطبي عز بعض العلماء أن دخول ابن أبي شبة من قول ابن عباس : أن دخول البيت ليس من الحج في شيء ، وحكى القرطبي عز بعض العلماء أن دخول البيت من مناسك الحج ، ورده بأن النبي ﷺ إنما دخله عام الفتح ولم يكن حينئذ محرما ، رأما ما رواه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن خزيمة والحاكم عن عائشة : أنه ﷺ خرج من عندها وهو قريب العين ثم رجع وهو كتيب فقال : دخلت الكعبة فأخاف أن أكون شققت على أمي ، فقد يتمسك به لصاحب هذا القول المحكى لكون عائشة لم تكن معه في الفتح ولا في عمرته ، بل سيأتي بعد بابين أنه لم يدخل في الكعبة في عمرته ، فتعين أن القصة كانت في حجته وهو المطلوب ، وبذلك جزم البيهقي ، وإنما لم يدخل في عمرته لما كان في البيت من الأصنام والصور كما سيأتي ، وكان إذ ذلك لا يتمكن من إزالتها ، بخلاف عام الفتح . ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لعائشة بالمدينة بعد رجوعه فليس في السياق ما يمنع ذلك ، وسيأتي النقل عن جماعة من أهل العلم أنه لم يدخل الكعبة في حجته . وفيه استحباب الصلاة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ، ويلتحق به الفرض إذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور ، وعن ابن عباس لا تصح الصلاة داخلها مطلقا ، وعمله بأنه يلزم من ذلك استبعاد بعضها وقد ورد الأمر باستقبالها فيحمل على استقبال جميعها ، وقال به بعض المالكية والظاهرية والطبري ، وقال المازري : المشهور في المذهب منع صلاة الفرض داخلها ووجوب الإعادة ، وعن ابن عبد الحكم الإجزاء ، وصححه ابن عبد البر ، وابن العربي . وعن ابن حبيب يعيد أبدا ، وعن أصبغ إن كان متعمدا ، وأطلق الترمذي عن مالك جواز التوافل ، وقيد به بعض أصحابه بغير الرواتب وما تشرع فيه الجماعة ، وفي شرح الصمد : لابن دقيق العيد : كره مالك الفرض

أو منعه فكأنه أشار إلى اختلاف النقل عنه في ذلك ، وليلتحق بهذه المسألة الصلاة في الحجر . ويأتى فيها الخلاف السابق في أول الباب في الصلاة إلى جهة الباب ، نعم إذا استدبر الكعبة واستقبل الحجر لم يصح على القول بأن تلك الجهة منه ليست من الكعبة ، ومن المشكل ما نقله النووي في « زوائد الروضة » عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة - إن لم يجر جماعة - أفضل منها خارجها ، ووجه الاشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها ، فكيف يكون المختلف في صحتها أفضل من المتفق

### ٥٢ - باب الصلاة في الكعبة

١٥٩٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع بن عمر رضي الله عنهما « أنه كان إذا دخل الكعبة مشى قبل الوجه حين يدخل ويحمل الباب قبل الظهر يمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من ثلاث أذرع فيصلي ، يتوحنى المكان الذي أخبره بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فيه ، وليس على أحد بأس أن يصلي في أي نواحي البيت شاء »

قوله ( باب الصلاة في الكعبة ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك من طريق عبد الله بن المبارك عن موسى بن عتبة عن نافع . قوله ( قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي مقابل . قوله ( يتوحنى ) بتشديد الخاء المعجمة أي يقصد . قوله ( وليس على أحد بأس الخ ) الظاهر أنه من كلام ابن عمر مع احتمال أن يكون من كلام غيره ، وقد تقدم الحديث المرفوع في كتاب الصلاة في « باب الصلاة بين السواري »

### ٥٣ - باب من لم يدخل الكعبة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحج كثيراً ولا يدخل

١٦٠٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف بالبيت ، وصلى خلف القائم ركعتين ومعه من يستتره من الناس ، فقال له رجل : أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ؟ قال : لا »

[ الحديث ١٦٠٠ - أطرافه في : ١٧٩١ ، ٤١٨٨ ، ٤٢٥٥ ]

قوله ( باب من لم يدخل الكعبة ) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى الرد على من زعم أن دخولها من مناسك الحج ، وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، واقترع المصنف على الاحتجاج بفعل ابن عمر لأنه أشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فلو كان دخولها عنده من المناسك لما أحل به مع كثرة اتباعه ، قوله ( وكان ابن عمر الخ ) وصله سفيان الثوري في جامعه من رواية عبد الله بن الوليد الصدقي عنه عن حنظلة عن طاوس قال « كان ابن عمر يحج كثيراً ولا يدخل البيت ، وأخرجه الفاكهي في « كتاب مكة » من هذا الوجه . قوله ( خالد بن عبد الله ) هو الطحان البصري ، وهذا الإسناد نصفه بصري ونصفه كوفي . قوله ( اعتمر ) أي في سنة سبغ عام التضحية . قوله ( أدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة ) ؟ الحمزة للاستفهام ، أي في تلك العمرة . قوله ( قال لا ) قال النووي :

قال العلماء سبب ترك دخوله ما كان في البيت من الأصنام والصور ، ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها ، فلما كان في الفتح أمر بإزالة الصور ثم دخلها ، يعني كما في حديث ابن عباس الذي بعده انتهى . ويحتمل أن يكون دخول البيت لم يقع في الشرط ، فلو أراد دخوله لمنعوه كما منعوه من الإقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لثلاث ممنعه . وفي « السيرة » عن علي أنه دخلها قبل الهجرة فأزال شيئا من الأصنام ، وفي « الطبقات » عن عثمان بن طلحة نحو ذلك ، فإن ثبت ذلك لم يشكل على الوجه الأول لأن ذلك الدخول كان لازالة شيء من المنكرات لا لفصد العبادة ، والإزالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح . ( تنبيه ) : استدلل المحب الطبري به على أنه ﷺ دخل الكعبة في حجته وفي فتح مكة ، ولا دلالة فيه على ذلك لأنه لا يلزم من نفي كونه دخلها في عمرته أنه دخلها في جميع أسفاره . والله أعلم

### ٥٤ - باب من كبر في نواحي الكعبة

١٦٠١ - **حَرْش** أبو مَعْرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ ابْنُ أَبِي أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ وَفِيهِ آلَهُ ، فَأَسْرَ بِهَا فَأَخْرَجَتْ ، فَأَخْرَجُوا صُورَةَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ فِي أَيْدِيهِمَا الْأَزْلَامَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَأَتَاهُمُ اللَّهُ ، أَمَا وَاللَّهِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا لَمْ يَسْتَفْعِيَا بِهَا قَطْ . فَدَخَلَ الْبَيْتَ فَكَبَّرَ فِي نَوَاحِيهِ ، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ »

قوله ( باب من كبر في نواحي الكعبة ) أورد فيه حديث ابن عباس ، أنه ﷺ كبر في البيت ولم يصل فيه ، وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقديم حديث بلال في إثبات الصلاة فيه عليه ، ولا معارضة في ذلك بالنسبة إلى الترجمة لأن ابن عباس أثبت التكبير ولم يتعرض له بلال ، وبلال أثبت الصلاة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس ، وقد يقدم إنبات بلال على نفي غيره لأميرين : أحدهما أنه لم يكن مع النبي ﷺ يومئذ وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة ، وقد روى أحد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل نفي الصلاة فيها فيحتمل أن يكون تناقاه عن أسامة فإنه كان معه كما تقدم ، وقد مضى في كتاب الصلاة أن ابن عباس روى عنه نفي الصلاة فيها عند مسلم ، وقد وقع إنبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عن أسامة عند أحد وغيره فتعارضت الرواية في ذلك عنه ، فتترجح رواية بلال من جهة أنه مثبت وغيره ناف ومن جهة أنه لم يختلف عليه في الإنبات واختلف على من نفي ، وقال النووي وغيره : يجمع بين إنبات بلال ونفي أسامة بأنهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو فاشتغل أسامة بالدعاء في ناحية والنبي ﷺ في ناحية ، ثم صلى النبي ﷺ قرأه بلال لقربه منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله ، ولأن باغلاق الباب تشكون الطلبة مع احتمال أن يحجبه عنه بعض الأعمدة فنفاها عملا بظنه ، وقال المحب الطبري : يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للحاجة فلم يمهدهم صلاته انتهى . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة قال : دخلت على رسول الله ﷺ في الكعبة فرأى صوراً فدعا بدلو من ماء فأتيته به فضرب به الصور ، فهذا الاستاذ جيد ، قال القرطبي : فلعله استصحب النبي ﷺ لسرعة

عوده انتهى . وهو مرفوع على أن هذه القصة وقعت عام الفتح ، فإن لم يكن فقد روى عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق علي بن بزيمة - وهو تابعي وأبوه يفتح الموحدة ثم معجزة وزن عظيمة - قال : دخل النبي ﷺ الكعبة ودخل معه بلال ، وجلس أسامة على الباب ، فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فأخذ بحبوته فخلها ، الحديث ، فقلعه احتجى فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته ، فلما سئل عنها نقاهها مستصحباً للنبي لقصراً من احتجائه ، وفي كل ذلك إنما نفي رويته لا ما في نفس الأمر ، ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح أحدهما على الآخر وذلك من أوجه : أحدها حمل الصلاة المثبتة على اللغوية والمنفية على الشرعية ، وهذه طريقة من يكره الصلاة داخل الكعبة فرضاً وفقلاً ، وقد تقدم البحث فيه ، ويرد هذا الحل ما تقدم في بعض طرقه من تعيين قدر الصلاة ، فظهر أن المراد بها الشرعية لا مجرد الدعاء . ثانياً قال القرطبي : يمكن حل الإثبات على التطوع والنفي على الفرض ، وهذه طريقة المشهور من مذهب مالك ، وقد تقدم البحث فيها . ثالثاً قال المهلب شارح البخاري : يحتمل أن يكون دخول البيت وقعه مرتين ، صلى في إحداها ولم يصل في الأخرى . وقال ابن حبان : الأشبه عندى في الجمع أن يجعل الخبران في وقتين فيقال : لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ، ويجعل نفي ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجته التي حج فيها لأن ابن عباس نقاهها وأسنده إلى أسامة ، وابن عمر اثبتها وأسند اثباته إلى بلال وإلى أسامة أيضاً ، فإذا حل الخبر على ما وصفنا بطل التعارض ، وهذا جمع حسن ، لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف أنه ﷺ دخل في يوم الفتح لا في حجة الوداع ، ويشهد له ما روى الأزرق في « كتاب مكة » عن سفيان عن غير واحد من أهل العلم أنه ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها ، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمتنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالواحدة التي في خبر ابن عيينة وحده السفر لا الدخول ، وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة ما يشهد لهذا الجمع والله أعلم . ويؤيد الجمع الأول ما أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » من طريق حماد عن أبي حمزة عن ابن عباس قال : قلت له كيف أصلي في الكعبة ؟ قال : كما تصلي في الجنازة ، تسبح وتكبر ولا تركع ولا تسجد ، ثم عند أركان البيت سبع وكبر وتضرع واستغفر ولا تركع ولا تسجد ، وسنده صحيح . قوله ( وفيه الآلهة ) أي الأصنام ، وأطلق عليها الآلهة باعتبار ما كانوا يزعمون ، وفي جواز إطلاق ذلك وقعة ، والذي يظهر كراهته ، وكانت تماثيل على صور شتى فامتنع النبي ﷺ من دخول البيت وهي فيه لأنه لا يقر على باطل ، ولأنه لا يجب فراق الملائكة وهي لا تدخل ما فيه صورة . قوله ( الأزام ) سيأتي شرحها مبيناً حيث ذكرها المصنف في تفسير المائة . قوله ( أم والله ) كذا للكثير ول بعضهم ، أما ، بآيات الألف . قوله ( لقد علموا ) قيل وجه ذلك أنهم كانوا يعلون اسم أول من أحدث الاستقسام بها ، وهو عمرو بن لحي ، وكانت نسبتهم إلى إبراهيم وولده الاستقسام بها اقترأ عليهما لتقدمهما على عمرو

## ٥٥ - باب كيف كان بدء الرَّمْل ؟

١٦٠٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، فَقَالَ الْمَشْرُكُونَ : إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَقَدْ وَهَنَهُمْ حَتَّى يَثْرَبَ . فَأَسْرَمَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمَلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ ، وَأَنْ يَمْشُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعُهُ أَنْ يَأْسِرَهُمْ أَنْ



يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِبْقَاءَ عَلَيْهِمْ»

[ الحديث ١٦٠٢ - طرفه في : ٤٢٥٦ ]

قوله ( باب كيف كان بدء الرمل ) أى ابتداء منروعيته ، وهو بفتح الراء والميم هو الإسراع ، وقال ابن دريد : هو شبيه بالهرولة ، وأصله أن يحرك الماشى منكبيه في مشيه ، وذكر حديث ابن عباس في قصة الرمل في عمرة القضية ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في المغازى ، وعلى ما يتعلق بحكم الرمل بعد باب . وقوله ( أن يرملوا ) بضم الميم وهو في موضع مفعول بأمرهم تقول أمرته كذا وأمرته بكذا . و ( الأشواط ) بفتح الهمزة بعدها معجمة جمع شوط بفتح الشين وهو الجرى مرة الى الغاية ، والمراد به هنا الطوفة حول الكعبة ، و ( الإبقاء ) بكسر الهمزة وبالموحدة والقاف الرقن والشفة ، وهو بالرفع على أنه فاعل لم يمنع ، ويجوز النصب . وفي الحديث جواز تسمية الطوفة شوطا ، ونقل عن مجاهد والشافعى كراهته ، ويؤخذ منه جواز إظهار القوة بالعدة والسلاح ونحو ذلك للكمار إرهاباً لهم ، ولا يعد ذلك من الرياء المذموم . وفيه جواز المعارض بالفعل كما يجوز بالقول ، وربما كانت بالفعل أولى

٥٦ - باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ، ويرمل ثلاثاً

١٦٠٣ - حدثنا أضغ بن الفرج أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثاً أطواف من السبع »

[ الحديث ١٦٠٣ - أطرافه في : ١٦٠٤ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦٤٤ ]

قوله ( باب استلام الحجر الأسود حين يقدم مكة أول ما يطوف ويرمل ثلاثاً ) أورد فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو مطابق للترجمة من غير مزيد . وقوله ( يحب ) بفتح أوله وضم الحاء المعجمة بعدها موحدة أى يسرع في مشيه ، والخب بفتح المعجمة والموحدة بعدها موحدة أخرى : العدو السريع ، يقال خبت الدابة إذا أسرعت وراوحت بين قدميها ، وهذا يشعر بترادف الرمل والخب عند هذا القائل . وقوله ( أول ) منصوب على الظرف ، وقوله ( من السبع ) بفتح أوله أى السبع طوافات ، وظاهره أن الرمل يستوعب الطوفة ، فهو مغاير لحديث ابن عباس الذى قبله لأنه صريح في عدم الاستيعاب ، وسيأتى القول فيه في الباب الذى بعده في الكلام على حديث عمر إن شاء الله تعالى

٥٧ - باب الرمل في الحج والعمرة

١٦٠٤ - حدثني محمد حدثنا شريح بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال

« سعى النبي ﷺ ثلاثة أشواط ومشى أربعة في الحج والعمرة »

تابعه الليث قال : حدثني كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٦٠٥ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَرِيمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَرَأْتُ كَنْ : أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ مَا اسْتَلَمْتُكَ . فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ قَالَ : مَا لَنَا وَلِلرَّعْمَلِ ؟ إِنَّمَا كُنَّا رَاوَيْنَا بِهِ لِلشَّرِكِينَ ، وَقَدْ أَهْلَكَهُمُ اللَّهُ . ثُمَّ قَالَ : شَيْءٌ صَنَعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا نَحِبُّ أَنْ نَتَرُكَهُ »

١٦٠٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « مَا تَرَكَتُ اسْتِلَامَ هَذَيْنِ الرَّثِّ كَنْيْنِ فِي شِدَّةٍ وَلَا رَخَاءٍ مُنْذُ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا . قُلْتُ لِنَافِعٍ : أَمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمْشِي بَيْنَ الرَّثِّ كَنْيْنِ ؟ قَالَ : إِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لِيَكُونَ أَيْسَرُ لاسْتِلَامِهِ »

[الحديث ١٦٠٦ - طرفه في : ١٦١١]

**قوله** ( باب الرمل في الحج والعمرة ) أى في بعض الطواف ، والقصد إثبات بقاء مشروعيته ، وهو الذى عليه الجمهور . وقال ابن عباس : ليس هو بسنة ، من شاء رمل ومن شاء لم يرمل . **قوله** ( حدثني محمد هو ابن سلام ) كذا لأبي ذر ، وللباقين سوى ابن السكن غير منسوب ، وأما أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن نعيم عن شريح<sup>(١)</sup> أخرجه البخارى عن محمد ويقال هو ابن نعيم ، ورجح أبو على الجبائى أنه محمد بن رافع لسكونه روى في موضع آخر عنه عن شريح<sup>(٢)</sup> ويحتمل أن يكون ابن يحيى الذهلى وهو قول الحاكم ، والصواب أنه ابن سلام كما نسب أبو ذر وجزم بذلك أبو على ابن السكن في روايته ، على أن شريحا شيخ محمد فقيه قد أخرج عنه البخارى بغير واسطة في الجمعة<sup>(٣)</sup> وغيرها فيحتمل أن يكون محمد هو البخارى نفسه والله أعلم . **قوله** ( سعى ) أى أسرع المشى في الطوافات الثلاث الأولى ، وقوله ( في الحج والعمرة ) أى حجة الوداع وعمرة القضية لأن الحديث لم يمكن فيها من الطواف ، والجمعة لم يكن ابن عمر معه فيها ولهذا أنكرها ، والتي مع حجة اندرجت أفعالها في الحج ، فلم يبق إلا عمرة القضية . نعم عند الحاكم من حديث أبي سعيد رمل رسول الله ﷺ في حجته وعمره كلها وأبو بكر وعمر والخلفاء . **قوله** ( تابعه الليث قال حدثني كثير الخ ) وصلها النسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه والبيهقي من طريق يحيى بن بكير عن الليث قال حدثني فذكره بلفظ : أن عبد الله بن عمر كان يحب في طوافه حين يقدم في حج أو عمرة ثلاثا ويمشى أربعا ، قال : وكان رسول الله ﷺ يفعل ذلك . **قوله** ( أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال للركن ) أى للأسود ، وظاهره أنه خاطبه بذلك ، وإنما فعل ذلك لسمع الحاضرين . **قوله** ( ثم قال ) أى بعد استلامه . **قوله** ( مالنا وللرمل ) في رواية بعضهم « والرمل » بغير لام ، وهو بالنصب على الأفصح ، وزاد أبو داود من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم « فيم الرمل والكشف عن الماكب ، الحديث ، والمراد به الاضطباع ،

(١) في طبعة بولاق : هكذا في النسخ التي بأيدينا ، وضبطه القسطلاني (سريج) بالسين المهملة والجيم الهاء . ولعله الصواب إذا كان محمد شيخ البخارى في هذا الحديث هو ابن رافع ، لأن سريج بن النعمان من شيوخه كما في تهذيب التهذيب

(٢) الذى أخرج عنه البخارى في كتاب الجمعة برقم ٩٠٤ هو سريج بن النعمان . ومن قرأ خط الحافظ ابن حجر - كسودته لكتابه ( أبناء النعمان ) التي في دار الكتب الظاهرية بدمشق - يندر ناسخ فتح الباري فيها تصحيف عليهم من خطه

وهي هيئة تعين على إسراع المشي بأن يدخل رداءه تحت إبطه الأيمن ويرد طرفه على منكبه الأيسر فيبدي منكبه الأيمن ويستر الأيسر ، وهو مستحب عند الجمهور سوى مالك قاله ابن المنذر . قوله ( إنما كنا راينا ) بوزن فاعلنا من الرؤية ، أى آريناهم بذلك أنا أقوياء قاله عياض ، وقال ابن مالك : من الرياء أى أظهرنا لهم القوة ونحن ضعفاء ، ولهذا روى راينا بياين حلاله على الرياء وإن كان أصله الرئاء بهزتين ، ومحصله أن عمر كان هم بترك الرمل في الطواف لأنه عرف سببه وقد انقضى فهم أن يتركه لفقد سببه ، ثم رجع عن ذلك لاحتمال أن تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى أن الاتباع أولى من طريق المعنى ، وأيضا إن فاعل ذلك إذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على إعزاز الاسلام وأهله . قوله ( فلا نحب أن نتركه ) زاد يعقوب بن سفيان عن سعيد شيخ البخارى فيه في آخره . ثم رمل ، أخرجه الاسماعيلى من طريقه ، ويؤيده أنهم اقتصروا عند مراة المشركون على الإسراع إذا سروا من جهة الركنين الشاميين لأن المشركون كانوا بازاء تلك الناحية ، فاذا مروا بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ، ولما رملوا في حجة الوداع أسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ، ولهذا التكتة سأل عبيد الله بن عمر نافعا كما في الحديث الذى بعده عن مشى عبد الله بن عمر بين الركنين اليمانيين فأعلمه أنه إنما كان يفعله ليكون أسهل عليه في استلام الركن ، أى كان يرفق بنفسه ليتمكن من استلام الركن عند الادرحام . وهذا الذى قاله نافع إن كان استند فيه الى فهمه فلا يدفع احتمال أن يكون ابن عمر فعل ذلك اتباعا للصفة الاولى من الرمل لما عرف من مذهبه في الاتباع . ( تكميل ) : لا يشرع تدارك الرمل ، فلو تركه في الثلاث لم يقضه في الأربع ، لأن هيئتها السكينة فلا تغير ، ويختص بالرجال فلا رمل على النساء ، ويختص بطواف يعقبه سعى على المشهور ، ولا فرق في استحبابه بين ماش وراكب ، ولا دم بتركه عند الجمهور . واختلف عند المالكية . وقال الطبرى : قد ثبت أن الشارع رمل ولا مشرك يومئذ بمكة يعنى في حجة الوداع ، فلم أنه من مناسك الحج إلا أن تاركه ليس تاركا لعمل بل لهيئة مخصوصة فكان كرفع الصوت بالتلبية فن لبي خافضا صوته لم يكن تاركا للتلبية بل لصفته ولا شيء عليه . ( تنبيه ) : قال الاسماعيل بعد أن خرج الحديث الثالث مقتصر على المرفوع منه وزاد فيه قال نافع ورأيت عبد الله - يعنى ابن عمر - يراحم على الحجر حتى يدمى ، قال الاسماعيل : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء . يعنى باب الرمل ، وأجيب بأن القدر المتعلق بهذه الترجمة منه ثابت عند البخارى ، ووجهه أن معنى قوله « كان ابن عمر يمشى بين الركنين » أى دون غيرهما ، وكان يرمل ، ومن ثم سأل الراوى نافعا عن السبب في كونه كان يمشى في بعض دون بعض والله أعلم . ( تنبيه آخر ) : استشكل قول عمر « راينا ، مع أن الرياء بالعمل مذموم ، والجواب أن صورته وإن كانت صورة الرياء لكنها ليست مذمومة ، لأن المذموم أن يظهر العمل ليقال إنه عامل ولا يعمل به فبينة إذا لم يره أحد ، وأما الذى وقع في هذه القصة فانما هو من قبيل المخادعة في الحرب ، لأنهم أوهموا المشركون أنهم أقوياء لئلا يطمعوا فيهم ، وثبت أن الحرب خدعة

## ٥٨ - باب استلام الركن بالمحجن

١٦٠٧ - حدثنا أحمد بن صالح ويحيى بن سليمان قالوا حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن

شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ في حجة الوداع على بعير

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَنَ بِمَحْجَنٍ . تَابِعُهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ عَنْ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمِّهِ

[ الحديث ١٦٠٧ - أطرافه في : ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦٣٢ ، ٥١٩٣ ]

**قوله** ( باب استلام الركن بالمحجن ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم بعدها نون ، هو عصا منحنية الرأس ، والمحجن الاعوجاج ، وبذلك سمي المحجون ، والاستلام افتعال من السلام بالفتح أى التحية قاله الأزهري ، وقيل من السلام بالكسر أى الحجارة والمعنى أنه يرمى ببعضها إلى الركن حتى يصيبه . **قوله** ( عن عبيد الله ) كذا قال يونس وخالفه الليث وأسامة بن زيد وزمعة بن صالح فرووه عن الزهري قال د بلغني عن ابن عباس ، ولهذه النكتة استظهر البخاري بطريق ابن أخي الزهري فقال د تابعه الدراوردي عن ابن أخي الزهري ، وهذه المتابعة أخرجها الإسماعيلي عن الحسين بن سفيان عن محمد بن عباد عن عبد العزيز الدراوردي فذكره ولم يقل د في حجة الوداع ، ولا د على بعير ، وسياق البحث في مسألة الطواف راكبا بعد خمسة عشر بابا . **قوله** ( يستلم الركن بمحجن ) زاد مسلم من حديث أبي الطفيل د ويقبل المحجن ، وله من حديث ابن عمر انه د استلم الحجر بيده م قبله ، ورفع ذلك ، ولسعید بن منصور من طريق عطاء قال د رأيت أبا سعيد وأبا هريرة وابن عمر وجابرا إذا استلبوا الحجر قبلوا أيديهم . قيل : وابن عباس ؟ قال : وابن عباس ، أحسبه قال كثيرا ، وبهذا قال الجمهور ان السنة أن يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع أن يستلمه بيده استلمه بشيء في يده وقبل ذلك الشيء فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك ، وعن مالك في رواية لا يقبل يده ، وكذا قال القاسم ، وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبيل

#### ٥٩ - باب مَنْ لَمْ يَسْتَلِمِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ

١٦٠٨ - وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء أنه قال « وَمَنْ يَتَّقِ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ ؟ وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يَسْتَلِمُ الْأَرْكَانَ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّهُ لَا يُسْتَلَمُ هَذَانِ الرُّكْنَانِ . فَقَالَ : لَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْبَيْتِ مَهْجُورًا . وَكَانَ ابْنُ الزَّيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَلِمُهُنَّ كُلَّهُنَّ »

١٦٠٩ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنهما قال « لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الرُّكْنَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ »

**قوله** ( باب من لم يستلم الا الركنين الباقيين ) أى دون الركنين الشاميين ، والباقي بتخفيف الياء على المشهور لان الالف عوض عن باء النسب فلو شددت لكان جمعا بين العوض والم عوض ، وجوز سبويه التشديد وقال إن الالف زائدة . **قوله** ( وقال محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج ) لم أراه من طريق محمد بن بكر ، وقد أخرجه الجوزقي من طريق عثمان بن الهيثم به ، و د من ، في قوله د ومن يتقى ، استفهامية على سبيل الإنكار . **قوله** ( وكان معاوية يستلم الأركان ) وصله أحد والترمذي والحاكم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الطفيل قال د كنت مع ابن عباس ومعاوية فكان معاوية لا يمر بركن الا استلمه ، فقال ابن عباس : ان رسول الله ﷺ لم يستلم الا الحجر والباقي ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجورا ، وأخرج مسلم المرفوع فقط من وجه آخر عن ابن عباس ، وروى أحمد أيضا من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال د حج معاوية وابن عباس ، فجعل ابن عباس يستلم

الأركان كلها ، فقال معاوية : إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين اليمانيين ، فقال ابن عباس : ليس من أركانه شيء مهجور ، قال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فقال : قلبه شعبة ، وقد كان شعبة يقول : الناس يخالفونني في هذا ، ولكنني سمعته من قتادة هكذا انتهى . وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة على الصواب أخرجه أحمد أيضا ، وكذا أخرجه من طريق مجاهد عن ابن عباس نحوه ، وروى الشافعي من طريق محمد بن كعب القرظي : أن ابن عباس كان يسمح الركن اليماني والحجر ، وكان ابن الزبير يسمح الأركان كلها ويقول : ليس شيء من البيت مهجور ، فيقول ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، ولفظ رواية مجاهد المذكورة عن ابن عباس أنه طاف مع معاوية ، فقال معاوية : ليس شيء من البيت مهجور ، فقال له ابن عباس : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فقال معاوية : صدقت . وهذا يدين ضعف من حمله على التعدد ، وأن اجتهاد كل منهما تغير إلى ما أنكره على الآخر ، وإنما قلت ذلك لأن مخرج الحديثين واحد وهو قتادة عن أبي الطفيل ، وقد جزم أحمد بأن شعبة قلبه فسقط التجويز العقلي . **قوله** ( أنه ) الهاء للشأن . **قوله** ( لا يستلم هذان الركنان ) كذا الأكثر على البناء للمجهول ، وللمحموى والمستعمل . لا نستلم هذين الركنين ، بفتح النون ونصب هذين الركنين على المفعولية . **قوله** ( وكان ابن الزبير يستلمن كلهن ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباه يستلم الأركان كلها وقال : أنه ليس شيء منه مهجور ، وأخرج الشافعي نحوه عنه من وجه آخر كما تقدم ، وفي « المطأ » عن هشام بن عروة بن الزبير أن أباه كان إذا طاف بالبيت يستلم الأركان كلها ، وأخرجه سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام بلفظ : إذا بدأ استلم الأركان كلها وإذا ختم . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال : لم أر النبي ﷺ يستلم من البيت إلا الركنين اليمانيين ، وقد تقدم قول ابن عمر : إنما ترك رسول الله ﷺ استلام الركنين الشاميين لأن البيت لم يتمم على قواعد إبراهيم ، وعلى هذا المعنى حل ابن التين تبعا لابن القصار استلام ابن الزبير لها لأنه لما عمر الكعبة أتم البيت على قواعد إبراهيم انتهى ، وتعقب ذلك بعض الشراح بأن ابن الزبير طاف مع معاوية واستلم الكل ، ولم يقف على هذا الأثر وإنما وقع ذلك لمعاوية مع ابن عباس ، وأما ابن الزبير فقد أخرج الأزرقي في كتاب مكة ، فقال : إن ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وأدخل فيه من الحجر ما أخرج منه ورد الركنين على قواعد إبراهيم خرج إلى التنعيم واعتمر وطاف بالبيت واستلم الأركان الأربعة ، فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير إذا طاف الطائف استلم الأركان جميعها حتى قتل ابن الزبير . وأخرج من طريق ابن إسحق قال : بلغني أن آدم لما حج استلم الأركان كلها ، وأن إبراهيم وإسماعيل لما فرغا من بناء البيت طاف به سبعا يستلمان الأركان . وقال الداودي : ظن معاوية أنهما ركنان البيت الذي وضع عليه من أول ، وليس كذلك ، لما سبق من حديث عائشة ، والجمهور على ما دل عليه حديث ابن عمر ، وروى ابن المنذر وغيره استلام جميع الأركان أيضا عن جابر وأنس والحسن والحسين من الصحابة وعن سويد بن غفلة من التابعين . وقد يشعر ما تقدم في أوائل الطهارة من حديث عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر : رأيتك تصنع أربعاً لم أر أحداً من أصحابك يصنعها ، فذكر منها : ورأيتك لاتمس من الأركان إلا اليمانيين ، الحديث بأن الذين رأهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصررون في الاستلام على الركنين اليمانيين ، وقال بعض أهل العلم : اختصاص الركنين مبين بالسنة ومستند التعميم القياس ، وأجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت مهجوراً بأن لم ندع استلامهما هجرأ البيت ،

وكيف يهجره وهو يطوف به ، ولكننا تتبع السنة فعلا أو تركا ، ولو كان ترك استلامها هجرا لها لكان ترك استلام ما بين الأركان هجرا لها ولا قائل به ، ويؤخذ منه حفظ المراتب وإعطاء كل ذي حق حقه وتنزيل كل أحد منزلته . ( فائدة ) : في البيت أربعة أركان ، الاول له فضيلتان : كون الحجر الأسود فيه ، وكونه على قواعد إبراهيم . والثانية فقط ، وليس الآخرين شيء منهما . فإذلك يقبل الاول ويستلم الثاني فقط ولا يقبل الآخران ولا يستلبان ، هذا على رأى الجمهور . واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني أيضا . ( فائدة أخرى ) : استنبط بعضهم من مشروعية تقبيل الأركان جواز تقبيل كل من يستحق التعظيم من آدمي وغيره ، فأما تقبيل يد الآدمي فيأتى في كتاب الأدب ، وأما غيره فنقل عن الإمام أحمد أنه سئل عن تقبيل منبر النبي ﷺ وتقبيل قبره فلم يره بأسا ، واستبعد بعض اتباعه صحة ذلك ، ونقل عن ابن أبي الصيف إيماني أحد علماء مكة من الشافعية جواز تقبيل المصحف وأجزاء الحديث وقبور الصالحين (١) وبالله التوفيق

### ٦٠ - باب تقبيل الحجر

١٦١٠ - **حدثنا أحمد بن سنان** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **زفاه** أخبرنا **زيد بن أسلم** عن أبيه قال « رأيت **عمر بن الخطاب** رضى الله عنه قبل الحجر وقال : لولا أنى رأيت رسول الله ﷺ قبلك ما قبألتك »

١٦١١ - **حدثنا مسدد** حدثنا **حماد** عن **الزبير بن عري** قال « سألت رجلا ابن عمر رضى الله عنهما عن استلام الحجر فقال : رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله . قال قلت : رأيت إن زحمت ، رأيت إن غلبت ؟ قال : اجمل « رأيت » باليمن ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله »

**قوله** ( باب تقبيل الحجر ) بفتح المهملة والجيم أى الأسود ، أورد فيه حديث عمر مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . ثم أورد فيه حديث ابن عمر ، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبله ، ولابن المنذر من طريق أبي خالد عن عبيد الله عن نافع « رأيت ابن عمر استلم الحجر وقبل يده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، ويستفاد منه استحباب الجمع بين التسليم والتقبيل بخلاف الركن اليماني فيستلمه فقط والاستلام المسح باليد والتقبيل بالفم ، وروى الشافعى من وجه آخر عن ابن عمر قال « استقبل النبي ﷺ الحجر فاستلمه ، ثم وضع شفتيه عليه طويلا ، الحديث واختص الحجر الأسود بذلك لاجتماع الفضيلتين له كما تقدم . **قوله** ( حدثنا حماد ) في رواية أبي الوقت « ابن زيد » . **قوله** ( عن الزبير بن عري ) في رواية أبي داود الطيالسى عن حماد « حدثنا الزبير » . **قوله** ( سألت رجلا ) هو الزبير الراوى ، كذلك وقع عند أبي داود الطيالسى عن حماد « حدثنا الزبير سألت ابن عمر » . **قوله** ( رأيت إن زحمت ) أى أخبرنى ما أصنع إذا زحمت ، وزحمت بضم الزاى بغير إشباع ، وفى بعض

( ١ ) الأحكام التى تنسب الى الدين لا بد من ثبوتها فى نصوص الدين ، وكل ما لم يكن عليه الأمر فى زمن التشريع وفى احوال التشريع فهو مردود على من يزعمه . وتقدم قول الإمام الشافعى « ولكننا تتبع السنة فعلا أو تركا » ، وهو مقتضى قول أمير المؤمنين عمر فيما خاطب به الحجر الأسود برقم ١٥٩٧ و ١٦١٠ . هذه هى النصوص ، وسيأتى قول الحفاظ عن ابن عمر فى جوابه لمن سأله عن استلام الحجر « أمره إذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتق الرأى » . والخروج عن هذه الطريقة تغيير للدين وخروج به الى غير ما أَرَادَ الله

الروايات بزيادة واو . قوله ( اجعل أرايت بالين ) يشعر بأن الرجل يمانى ، وقد وقع في رواية أبي داود المذكورة . اجعل أرايت عند ذلك الكوكب ، وإنما قال له ذلك لانه فهم منه معارضة الحديث بالرأى فأنكر عليه ذلك وأمره اذا سمع الحديث أن يأخذ به ويتقى الرأي ، والظاهر أن ابن عمر لم ير الزحام عذرا في ترك الاستلام ، وقد روى سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد قال : رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدمى ، ومن طريق أخرى أنه قيل له في ذلك فقال هوت الاقنعة اليه فأريد أن يكون فؤادى معهم ، وروى الفاكهي من طرق عن ابن عباس كراهة المراحة وقال : لا يؤذى ولا يؤذى . ( فائدة ) : المستحب في التقبيل ان لا يرفع به صوته ، وروى الفاكهي عن سعيد بن جبير قال : اذا قبلت الركن فلا ترفع بها صوتك كقبلة النساء . ( تنبيه ) : قال أبو علي الجياني : وقع عند الاصيلي عن أبي أحمد الجرجاني « الزبير بن عدى » بدال مهمة بعدها ياء مشددة ، وهو وهم وصوابه « عربى » براء مهمة مفتوحة بعدها موحدة ثم ياء مشددة ، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربرى انتهى . وكان البخارى استشعر هذا التصحيح فأشار الى التحذير منه فحكى الفربرى أنه وجد في كتاب أبي جعفر - يعنى محمد بن أبي حاتم وراق البخارى - قال « قال أبو عبد الله يعنى البخارى : الزبير بن عربى هذا بصرى ، والزبير بن عدى كوفى ، انتهى . هكذا وقع عند أبي ذر عن شيوخه عن الفربرى ، وعند الترمذى من غير رواية الكرخى ، وعقب هذا الحديث : الزبير هذا هو ابن عربى ، وأما الزبير بن عدى فهو كوفى ، ويؤيده أن في رواية أبي داود المقدم ذكرها « الزبير بن العربى » بزيادة ألف ولام ، وذلك بما يرفع الاشكال . والله أعلم

### ٦١ - باب من أشار الى الركن إذا أتى عليه

١٦١٢ - **حدثنا محمد بن النعمان** حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه »  
قوله ( باب من أشار الى الركن ) أى الأسود قوله ( اذا أتى عليه ) أورد فيه حديث ابن عباس « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى على الركن أشار اليه ، وقد تقدم قبل بيابين بزيادة شرح فيه ، قال ابن التين : تقدم أنه كان يستلذه بالمحجن ، فيدل على قربته من البيت ، لكن من طاف راكبا يستحب له أن يبعد إن خاف أن يؤذى أحدا ، فيحمل فعله ﷺ على الأمن من ذلك انتهى . ويحتمل أن يكون في حال استلامه قريبا حيث أمن ذلك ، وأن يكون في حال إشارته بعيدا حيث خاف ذلك

### ٦٢ - باب التكبير عند الركن

١٦١٣ - **حدثنا مسدد** حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طاف النبي ﷺ بالبيت على بعير ، كلما أتى الركن أشار إليه بشيء كان عنده وكبر »  
تابعه إبراهيم بن طهمان عن خالد الخذاء

قوله ( باب التكبير عند الركن ) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور وزاد « أشار اليه بشيء كان عنده وكبر » والمراد بالنبي ﷺ المحجن الذى تقدم في الرواية الماضية قبل بايين ، وفيه استحباب التكبير عند الركن الأسود في كل

طوفة . قوله ( تابعه ابراهيم بن طهمان عن خالد ) يعنى في التكبير ، وأشار بذلك الى أن رواية عبد الوهاب عن خالد المذكورة في الباب الذى قبله الخالية عن التكبير لا تقدر في زيادة خالد بن عبد الله لم تابعة لبراهيم ، وقد وصل طريق لبراهيم في كتاب الطلاق ، وسيأتى الكلام في طواف المريض راكبا في بابه ان شاء الله تعالى

### ٦٣ - باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته

ثم صلى ركعتين ، ثم خرج إلى الصفا

١٦١٤ ، ١٦١٥ - **حدثنا** أصبغ عن ابن وهب أخبرني عمرو عن محمد بن عبد الرحمن ذكرت لرواة قال فأخبرتني عائشة رضى الله عنها « أن أول شيء بدأ به حين قدم النبي ﷺ أنه توضأ ثم طاف ثم لم تكن عمرة . ثم حج أبو بكر وعمر رضى الله عنهما مثله . » ثم حججت مع أبي الزبير رضى الله عنه ، فأول شيء بدأ به الطواف . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلونه . وقد أخبرني أمي أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الرء كن حلاوا »

[ الحديث ١٦١٤ - طريقه في : ١٦٤١ ]

[ الحديث ١٦١٥ - طريقه في : ١٦٤٢ ، ١٧٩٦ ]

١٦١٦ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو خزيمة أسد حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا طاف في الحج أو العمرة أول ما يقدم سعى ثلاثة أطواف ويمشي أربعة ، ثم سجد سجدتين ، ثم يطوف بين الصفا والمروة »

١٦١٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أسد بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول يحب ثلاثة أطواف ويمشي أربعة ، وأنه كان يسمى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة »

قوله ( باب من طاف بالبيت إذا قدم مكة قبل أن يرجع الى بيته الخ ) قال ابن بطال : غرضه بهذه الترجمة الرد على من زعم أن المعتمر إذا طاف حل قبل أن يسعى بين الصفا والمروة ، فأراد أن يبين أن قول عروة « فلما مسحوا الركن حلوا » محمول على أن المراد لما استلموا الحجر الأسود وطافوا وسعوا حلوا ، بدليل حديث ابن عمر الذى أردفه به في هذا الباب ، وزعم ابن التين أن معنى قول عروة « مسحوا الركن ، أى ركن المروة أى عند ختم السعى ، وهو منعقب برواية ابن الاسود عن عبد الله مولى أسماء عن أسماء قالت « اعتمرت أنا وعائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسحنا البيت أحللتنا » أخرجه المصنف ، وسيأتى في أبواب العمرة ، وقال النووي : لا بد من تأويل قوله « مسحوا الركن » ، لأن المراد به الحجر الأسود ومسحه يكون في أول الطواف ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع ، فتقديره : فلما مسحوا الركن وآتموا طوافهم وسعهم وحلقوا حلوا . وحذفت هذه المقدسات للعلم بها



أظهروها . وقد أجمعوا على أنه لا يتحمل قبل تمام الطواف . ثم مذهب الجمهور أنه لا بد من السعي بعده ثم الحلق . وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكسائية عن تمام الطواف لا سيما واستلام الركن يكون في كل طوفة ، فالمعنى فلما فرغوا من الطواف حلوا ، وأما السعي والحلق فبمختلف فيهما كما قال ، ويحتمل أن يكون المعنى فلما فرغوا من الطواف وما يتبعه حلوا . قلت : وأراد بمسح الركن هنا استلامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر ، فينبذ لا يبقى إلا تندير وسعوا لأن السعي شرط عند عروة بخلاف ما نقل عن ابن عباس ، وأما تقدير حلقوا فينظر في رأى عروة فإن كان الحلق عنده نسكا فيقدر في كلامه وإلا فلا . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث كما سيأتي بعد أربعة عشر بابا من وجه آخر عن ابن وهب . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن ) هو أبو الأسود النوفلي المدني المعروف ببيتيم عروة . قوله ( ذكرت لعروة قال فاخبرني عائشة ) حذف البخاري صورة السؤال وجوابه واقتصر على المرفوع منه ، وقد ذكره مسلم من هذا الوجه ولغظه « أن رجلا من أهل العراق قال له : سل لي عروة بن الزبير عن رجل يهل بالحج ، فإذا طاف أيحل أم لا ؟ فإن قال لك لا يحل فقل له : إن رجلا يقول ذلك . قال فسأله قال : لا يحل من أهل بالحج إلا بالحج ، قال فتصدى لي الرجل فحدثته فقال : فقل له فإن رجلا كان يخبر أن رسول الله ﷺ قد فعل ذلك ، وما شأن أسماء والزبير فعلا ذلك ؟ قال فحدثته أي عروة فذكرت له ذلك فقال : من هذا ؟ فقلت : لا أدري ، أي لا أعرف اسمه . قال : فما باله لا يأتي بنفسه يسألني ؟ أظنه عراقيا . يعني وهم يتعمقون في المسائل . قال « قد حج رسول الله ﷺ فاخبرني عائشة أن أول شيء بدأ به رسول الله ﷺ حين قدم مكة أنه توضأ ، فذكر الحديث ، والرجل الذي سأل لم أقف على اسمه ، وقوله « فإن رجلا كان يخبر » عني به ابن عباس فإنه كان يذهب إلى أن من لم يسق الهدى وأهل بالحج إذا طاف يحل من حجه ، وأن من أراد أن يستمر على حجه لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة ، وكان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ بأن لم يسق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة ، وقد أخرج المصنف ذلك في « باب حجة الوداع » في أواخر المغازي من طريق ابن جريج « حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إذا طاف بالبيت فقد حل . فقلت من أين ؟ قال : هذا ابن عباس قال . من قوله سبحانه « ثم علفا إلى البيت العتيق » ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يحلوا في حجة الوداع ، قلت إنما كان ذلك بعد ذلك المعرف ، قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج بلفظ « كان ابن عباس يقول : لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل . قلت لعطاء : من أين تقول ذلك ؟ فذكره ، ولمسلم من طريق قتادة سمعت أبا حسان الأعرج قال « قال رجل لابن عباس : ما هذه الفتيا أن من طاف بالبيت فقد حل ؟ فقال : سنة نبيكم وإن رغنتم ، وله من طريق وبرة بن عبد الرحمن قال « كنت جالسا عند ابن عمر فجاءه رجل فقال : أبلغ لي أن أطوف بالبيت قبل أن آتي الموقف ؟ فقال : نعم . فقال : فإن ابن عباس يقول لا تطف بالبيت حتى تأتي الموقف ، فقال ابن عمر : قد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف ، فبعول رسول الله ﷺ أن نأخذ أو بقول ابن عباس إن كنت صادقا ، وإذا تقرر ذلك فعني قوله في حديث أبي الأسود « قد فعل رسول الله ﷺ ذلك » أي أمر به ، وعرف أن مأخذه فيه هذا مذهب لابن عباس خالفه فيه الجمهور ووافقه فيه ناس قليل منهم إسحق بن راهويه ، وعرف أن مأخذه فيه ما ذكر ، وجواب الجمهور أن النبي ﷺ أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجملوه عمرة ، ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصا بهم ، وذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم ، واتفقوا كلهم أن من أهل بالحج مفردا

لا يضره الطواف بالبيت ، وبذلك احتج عروة في حديث الباب أن النبي ﷺ بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمرة وكذا أبو بكر وعمر ، فعنى قوله « ثم لم تكن عمرة ، أى لم تكن الفعلة عمرة ، هذا إن كان بالنصب على أنه خبر كان ، ويحتمل أن تكون كان تامة والمعنى ثم لم تحصل عمرة وهى على هذا الرفع ، وقد وقع في رواية مسلم بدل عمرة « غيره » ، بغين معجمة وياء ساكنة وآخره هاء ، قال عياض وهو تصحيف ، وقال النووي لها وجه أى لم يكن غير الحج ، وكذا وجه القرطبي . قوله ( ثم حججت مع أبي الزبير ) كذا الأكثر ، والزبير بالكسر بدل من أبى ، ووقع في رواية الكشميني مع ابن الزبير يعنى أخاه عبد الله ، قال عياض : وهو تصحيف ، وسيأتى في الطريق الآتية بعد أربعة عشر بابا مع أبي الزبير بن العوام وكان سبب هذا التصحيف أنه وقع في تلك الطريق من الزيادة بعد ذكر أبي بكر وعمر ذكر عثمان ثم معاوية وعبد الله بن عمر قال « ثم حججت مع أبي الزبير ، فذكره وقد عرف أن قتل الزبير كان قبل معاوية وابن عمر ، لكن لا مانع أن يحجا قبل قتل الزبير فرأهما عروة ، أو لم يقصد بقوله « ثم » ، الترتيب فإن فيها أيضا « ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ، فأعاد ذكره مرة أخرى ، وأغرب بعض الشارحين فرجح رواية الكشميني موجهها لها بما ذكرته ، وقد أوضحت جوابه بحمد الله . قوله ( وقد أخبرني أمي ) هى أسماء بنت أبي بكر ، وأختها هى عائشة ، واستشكل من حيث أن عائشة في تلك الحجة لم تطف لأجل حيضها ، وأجيب بالحل على أنه أراد حجة أخرى غير حجة الوداع ، فقد كانت عائشة بعد النبي ﷺ تحج كثيرا ، وسيأتى الإلزام بشئ من هذا في أبواب العمرة إن شاء الله تعالى . قوله ( فلما مسحوا الركن حلوا ) أى صاروا حللا ، وقد تقدم في أول الباب ما فيه من الإشكال وجوابه ، وفي هذا الحديث استحباب الابتداء بالطواف للقادم لأنه تحية المسجد الحرام ، واستثنى بعض الشافعية ومن وافقه المرأة الجميلة أو الشريفة التي لا تبرأ فيستحب لها تأخير الطواف الى الليل إن دخلت نهارا ، وكذا من خاف فوت مكتوبة أو جماعة مكتوبة أو مؤكدة أو فاتئة فإن ذلك كله يقدم على الطواف ، وذهب الجمهور الى أن من ترك طواف القدوم لأشئ عليه ، وعن مالك وأبي ثور من الشافعية عليه دم ، وهل يتداركه من تعمد تأخيره لغير عذر؟ وجهان كتحية المسجد ، وفيه الوضوء للطواف ، وسيأتى حيث ترجم له المصنف بعد أربعة عشر بابا . الحديث الثاني حديث ابن عمر أخرجه من وجهين كلاهما من رواية نافع عنه : أحدهما من رواية موسى بن عقبة والآخر من رواية عبيد الله ، والراوى عنهما واحد وهو أبو ضمرة أنس بن عياض ، زاد في رواية موسى « ثم سجد بسجدةتين » والمراد بهما ركعتا الطواف « ثم سعى بين الصفا والمروة » ، وزاد في رواية عبيد الله أنه كان يسعى ببطن المسيل ، وقد تقدم ما يتعلق بالرمل قبل خمسة أبواب ، وأما السعى بين الصفا والمروة فسيأتى الكلام عليه حيث ترجم له المصنف بعد خمسة عشر بابا إن شاء الله تعالى ، والمراد ببطن المسيل الوادى لأنه موضع السيل

### ٦٤ - باب طواف النساء مع الرجال

١٦١٨ - وقال عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم قال ابن جريج أخبرني عطاة - إذ منع ابن هشام النساء الطواف مع الرجال - قال : كيف يمتنعن وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ؟ قلت : أبعد الحجاب أو قبل ؟ قال : إى لتمرى لقد أدركته بعد الحجاب . قلت : كيف يخالطن الرجال ؟ قال : لم يكن يخالطن ، كانت

عائشة رضي الله عنها تطوف حَجْرَةَ مِنَ الرِّجَالِ لَا تَخَاطِبُهُمْ ، فقالت امرأة : انطلقى نَسْتَلِمُ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، قالت : انطلقى عنكِ ، وأبت . يَخْرُجْنَ مُتَكَبِّرَاتٍ بِاللَّيْلِ فَيَطْفُنَّ مَعَ الرِّجَالِ ، ولكنهنَّ كُنَّ إِذَا دَخَلْنَ الْبَيْتَ قُفْنَ حَتَّى يَدْخُلْنَ وَأَخْرِجَ الرِّجَالُ ، وكنتُ آتِي عائشة أنا وعبيد بن عمير وهى مُجَاوِرَةٌ فِي جَوْفِ ثَبِيرٍ ، قلتُ : وما حِجَابُهَا ؟ قال : هِيَ فِي قُبَّةٍ تُرَكِّبُ لَهَا غِشَاءً ، وما بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا غَيْرُ ذَلِكَ ، ورأيتُ عليها دِرْعًا مُوَرَّدًا .

١٦١٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَوَافِلٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَتْ « شَكَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي فَقَالَ : طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ ، فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَئِذٍ يَصِلُ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَسْطُورٍ ﴾ »

قوله ( باب طواف النساء مع الرجال ) أى هل يختلطن بهم أو يطفن معهم على حدة بغير اختلاط أو ينفردن . قوله ( وقال لى عمرو بن على حدثنا أبو عاصم ) هذا أحد الأحاديث التى أخرجها عن شيخه عن أبي عاصم النبيل بواسطة ، وقد ضاق على الاسماعيل مخرجه فأخرجه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه هكذا وكذا البيهقي ، وأما أبو نعيم فأخرجه أولاً من طريق البخارى ثم أخرجه من طريق أبي قرة موسى بن طارق عن ابن جريج قال مثله غير قصة عطاء مع عبيد بن عمير ، قال أبو نعيم : هذا حديث عزيز ضيق المخرج . قلت : قد أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن جريج بتمامه ، وكذا وجدته من وجه آخر أخرجه الفاكهى فى « كتاب مكة » ، عن ميمون بن الحكم الصنعاني عن محمد بن جهم وهو يجمع ومعجمة مضمومتين بينهما عين مهملة قال أخبرنى ابن جريج فذكره بتمامه أيضاً . قوله ( اذ منع ابن هشام ) هو إبراهيم - أو أخوه محمد - بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن غزوم الخزومى وكانا خالى هشام بن عبد الملك فولى محمداً لأمرة مكة وولى أخاه إبراهيم بن هشام لأمرة المدينة وفوض هشام لإبراهيم لأمرة الحج بالناس فى خلافته فلهمذا قلت : يحتتمل أن يكون المراد ، ثم عذبهما يوسف بن عمر الثقفى حتى ماتا فى محنته فى أول ولاية الوليد بن يزيد بن عبد الملك بأمره سنة خمس وعشرين ومائة قاله خليفة بن خياط فى تاريخه ، وظاهر هذا أن ابن هشام أول من منع ذلك ، لكن روى الفاكهى من طريق زائدة عن إبراهيم النخعى قال : نهى عمر أن يطوف الرجال مع النساء ، قال فرأى رجلاً ممن فضربه بالدرّة ، وهذا إن صح لم يعارض الأول لأن ابن هشام ممنعه أن يطفن حين يطوف الرجال مطلقاً ، فلهمذا أنكر عليه عطاء واحتج بصنيع عائشة وصنيعها شبيه بهذا المنقول عن عمر ، قال الفاكهى : ويذكر عن ابن عيينة أن أول من فرق بين الرجال والنساء فى الطواف خالد بن عبد الله القسرى انتهى ، وهذا إن ثبت فلعله منع ذلك وقتاً ثم تركه فانه كان أمير مكة فى زمن عبد الملك بن مروان وذلك قبل ابن هشام بمدة طويلة . قوله ( كيف بمنع ) معناه أخبرنى ابن جريج بزمان المنع قائلاً فيه كيف بمنع . قوله ( وقد طاف نساء النبي ﷺ مع الرجال ) أى غير مختلطات بهن . قوله ( بعد الحجاب ) فى رواية المستملى « أبعد » ، بإثبات همزة الاستفهام ، وكذا هو للفاكهى . قوله ( لى لعمرى ) هو بكسر الهمزة بمعنى نعم . قوله ( لقد أدركته بعد الحجاب ) ذكر عطاء هذا لرفع توهم من يتوهم أنه حمل ذلك عن غيره ، ودل على أنه

رأى ذلك منهم ، والمراد بالحجاب نزول آية الحجاب وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ مَنْ مَلَأَ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ وكانت ذلك في تزويج النبي ﷺ بزينب بنت جحش كما سيأتي في مكانه ، ولم يدرك ذلك عطاء قطما .

**قوله** ( يخاططن ) في رواية المستمل ( يخاططن ) في الموضعين ، والرجال بالرفع على الفاعلية . **قوله** ( حجرة ) بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها راء أي ناحية ، قال القزاز : هو مأخوذ من قولهم : نزل فلان حجرة من الناس أي معتزلا . وفي رواية الكشميني « حجرة » بالزاي وهي رواية عبد الرزاق فانه فسره في آخره فقال : يعني محجوزاً بينها وبين الرجال بثوب ، وأنكر ابن قرقول حجرة بضم أوله وبالراء ، وليس بمنكر فقد حكاه ابن عديس وابن سيده فقالا : يقال قعد حجرة بالفتح والضم أي ناحية . **قوله** ( فقالت امرأة ) زاد الفاكهي « معها » ولم أقف على اسم هذه المرأة ، ويحتمل أن تكون ذقرة بكسر المهملة وسكون القاف امرأة روى عنها يحيى بن أبي كثير أنها كانت تطوف مع عائشة بالليل فذكر قصة أخرجها الفاكهي . **قوله** ( انطلق عنك ) أي عن جهة نفسك . **قوله** ( يخرجن ) زاد الفاكهي « وكن يخرجن الخ » . **قوله** ( متكررات ) في رواية عبد الرزاق « مستترات » واستنبط منه الداودي جواز التقاب للنساء في الإحرام وهو في غاية البعد . **قوله** ( إذا دخلن البيت قن ) في رواية الفاكهي « سترن » .

**قوله** ( حين يدخلن ) في رواية الكشميني « حتى يدخلن » ، وكذا هو للفاكهي ، والمعنى إذا أردن دخول البيت وقفن حتى يدخلن حال كون الرجال مخرجين منه . **قوله** ( وكنت آتي عائشة أنا وعبيد بن عمير ) أي الليثي ، والقائل ذلك عطاء ، وسيأتي في أول الهجرة من طريق الأوزاعي عن عطاء قال « ذرت عائشة مع عبيد بن عمير » . **قوله** ( وهي مجاورة في جوف ثبير ) أي مقيمة فيه ، واستنبط منه ابن بطلال الاعتكاف في غير المسجد لأن ثبيراً خارج عن مكة وهو في طريق منى انتهى ، وهذا مبنى على أن المراد بثبير الجبل المشهور الذي كانوا في الجاهلية يقولون له : أشرق ثبير كيما تغير ، وسيأتي ذلك بعد قليل ، وهذا هو الظاهر ، وهو جبل المزدلفة ، لكن بمكة خمسة جبال أخرى يقال لكل منها ثبير ذكرهما أبو عبيد البكري وياقوت وغيرهما ، فيحتمل أن يكون المراد لأحدها ، لكن يلزم من إقامة عائشة هناك أنها أرادت الاعتكاف ، سلمنا لكن لعلنا اتخذت في المكان الذي جاورت فيه مسجداً اعتكفت فيه وكأنها لم يتيسر لها مكان في المسجد الحرام تعتكف فيه فاتخذت ذلك . **قوله** ( وما حجابها ) زاد الفاكهي « حينئذ » .

**قوله** ( تركية ) قال عبد الرزاق : هي قبة صغيرة من لبود تضرب في الأرض . **قوله** ( درعا مورداً ) أي قيصاً لونه لون الورد ، ولعبد الرزاق « درعا معصفرا وأنا صبي » ، فبين بذلك سبب رؤيته إياها ، ويحتمل أن يكون رأى ما عليها اتفاقاً ، وزاد الفاكهي في آخره « قال عطاء وبلغني أن النبي ﷺ أمر أم سلمة أن تطوف راكبة في خدوها من وراء المصلين في جوف المسجد » وأفرد عبد الرزاق هذا ، وكأن البخاري حذفه لسكونه مرسلاً فاعتنى عنه بطريق مالك الموصولة فأخرجها عقبه . **قوله** ( عن محمد بن عبد الرحمن ) هو أبو الأسود يتيم عروة . **قوله** ( عن أم سلمة ) هي والدة زينب الزاوية عنها . **قوله** ( أني أشتكى ) أي أنها ضعيفة ، وقد بين المصنف من طريق هشام بن عروة عن أبيه سبب طواف أم سلمة وأنه طواف الوداع ، وسيأتي بعد ستة أبواب . **قوله** ( وأنت راكبة ) في رواية هشام « على بعيرك » . **قوله** ( والنبي ﷺ يصل ) في رواية هشام « والناس يصلون » ، وبين فيه أنها صلاة الصبح ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة ، وفيه جواز الطواف للراكب إذا كان لعذر ، وإنما أمرها أن تطوف من وراء الناس ليكون أسرها ولا تقطع صفوفهم أيضاً ولا يتأذون بدابتها ، فأما طواف الراكب من

غير عذر فسياق البحث فيه بعد أبواب ، ويلتحق بالراكب المحمول إذا كان له عذر ، وهل يجزئ هذا الطواف عن الجامل والمحمول ؟ فيه بحث . واحتج به بعض المالكية لطهارة بول ما يؤكل لحمه ، وقد تقدم توجيه ذلك والتعقب عليه في باب ادخال البعير المسجد لليلة .

### ٦٥ - باب الكلام في الطواف

١٦٢٠ - **حدثنا إبراهيم بن موسى** حدثنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سليمان الأحول أن طائفاً أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ مرّ وهو يطوف بالكعبة بانسان ربط يده إلى إنسان يسير - أو بحيط أو بشيء غير ذلك - فقطعه النبي ﷺ بيده ثم قال : قدّه بيده » [ الحديث ١٦٢٠ - أطرافه في : ١٦٢١ ، ١٦٠٢ ، ٦٧٠٣ ]

**قوله** ( باب الكلام في الطواف ) أي لإباحته ، وإنما لم ينصرح بذلك لأن الخبر ورد في كلام يتعلق بأمر معروف لا بمطلق الكلام ، ولعله أشار إلى الحديث المشهور عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً ، الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أباح فيه الكلام ، فمن نطق فلا ينطق إلا بخير ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وقد استنبط منه ابن عبد السلام أن الطواف أفضل أعمال الحج لأن الصلاة أفضل من الحج فيكون ما اشتملت عليه أفضل ، قال : وأما حديث « الحج عرفة ، فلايتعين ، التقدير معظم الحج عرفة بل يجوز إدراك الحج بالوقوف بعرفة . قلت : وفيه نظر ، ولو سلم فلا يتقوم الحج إلا به أفضل مما ينجر ، والوقوف والطواف سواء في ذلك فلا تفضيل . **قوله** ( بانسان ربط يده إلى انسان ) زاد أحمد عن عبد الرزاق عن ابن جريج « إلى انسان آخر ، وفي رواية النسائي من طريق حجاج عن ابن جريج « بانسان قد ربط يده بانسان » . **قوله** ( يسير ) بمهمل مفتوحة ويا ساكنة معروف ، وهو ما يقدر من الجلد وهو الشراك . **قوله** ( أو بشيء غير ذلك ) كأن الراوي لم يضبط ما كان مربوطاً به ، وقد روى أحمد والفاكهى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « ان النبي ﷺ أدرك رجلين وهما مقترنان فقال : ما بال قران ؟ قالا : إنا نذرنا لتقترن حتى نأتي الكعبة ، فقال : أطلقا أنفسكما ، ليس هذا نذراً إنما النذر ما يبتغي به وجه الله ، وإسناده إلى عمرو حسن ، ولم أقف على تسمية هذين الرجلين صريحاً إلا أن في الطبراني من طريق فاطمة بنت مسلم « حدثني خليفة بن بشر عن أبيه أنه أسلم ، فرد عليه النبي ﷺ ماله وولده ، ثم لقيه هو وابنه طلق بن بشر مقترنين بحبل فقال : ما هذا ؟ فقال : حلفت أن رد الله على مالي وولدي لأحجن بيت الله مقرونا ، فأخذ النبي ﷺ الحبل فقطعه وقال لهما : حجاً ، إن هذا من عمل الشيطان ، فيمكن أن يكون بشر وابنه طلق صاحبي هذه القصة . وأغرب الكرماني فقال : قيل اسم الرجل المقود هو ثواب ضد العقاب انتهى ، ولم أر ذلك لغيره ولا أدري من أين أخذه . **قوله** ( قد ) بضم القاف وسكون الدال فعل أمر ، وفي رواية أحمد والنسائي « قدّه ، بإثبات هاء الضمير وهو الرجل المقود ، قال النووي : وقطعه عليه الصلاة والسلام السير محمول على أنه لم يمكن إزالة هذا المنكر إلا بقطعه ، أو أنه دل على صاحبه فتصرف فيه ، وقال غيره : كان أهل الجاهلية يتقربون إلى الله بمثل هذا الفعل . قلت : وهو بين من سياق حديث عمرو بن شعيب وخليفة بن بشر . وقال ابن بطال في هذا الحديث : إنه يجوز للطائف فعل ما خف من الأفعال وتغيير ما يراه الطائف من المنكر . وفيه الكلام في الأمور الواجبة

والمستحبة والمباحة . قال ابن المنذر : أولى ما شغل المرء به نفسه في الطواف ذكر الله وقراءة القرآن ، ولا يحرم الكلام المباح إلا أن الذكر أسلم . وحكى ابن التين خلافا في كراهة الكلام المباح . وعن مالك تقييد الكراهة بالطواف الواجب . قال ابن المنذر : واختلصوا في القراءة ، فكان ابن المبارك يقول : ليس شيء أفضل من قراءة القرآن ، وفعله مجاهد ، واستحبه الشافعي وأبو ثور ، وقيده الكوفيون بالسرة ، وروى عن عروة والحسن كراهته ، وعن عطاء ومالك أنه محدث ، وعن مالك لا بأس به إذا أخفاه ولم يذكر منه ، قال ابن المنذر : من أباح القراءة في البوادي والطرق ومنعه في الطواف لا حجة له . ونقل ابن التين عن الداودي أن في هذا الحديث من نذر ما لا طاعة لله تعالى فيه لا يلزمه ، وتعبه بأنه ليس في هذا الحديث شيء من ذلك وإنما ظاهر الحديث أنه كان ضرر البصر ولهذا قال له قد بهد انتهى . ولا يلزم من أمره له بأن يقوده أنه كان ضررا بل يحتمل أن يكون بمعنى آخر غير ذلك ، وأما ما أنكره من النذر فتمتع بما في النسائي من طريق خالد بن الحارث عن ابن جريج في هذا الحديث أنه قال انه نذر ، ولهذا أخرجه البخاري في أبواب النذر كما سيأتي الكلام عليه مشروحا هناك ان شاء الله تعالى

### ٦٦ - باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعته

١٦٢١ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طلوس عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه »

قوله ( باب إذا رأى سيرا أو شيئا يكره في الطواف قطعته ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن ابن جريج بأسناده ولفظه رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه ، وهذا مختصر من الحديث الذي قبله ، وقد تقدم الكلام عليه في الذي قبله ، قال ابن بطال : وإنما قطعه لأن القود بالآزمة إنما يفعل بالهائم وهو مشته

### ٦٧ - باب لا يطوف بالبيت عريان ، ولا يحج مشرك

١٦٢٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث قال يونس قال ابن شهاب حدثني حفيد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره « أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعته في الحججة التي أُسره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذّن في الناس : ألا لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان »

قوله ( باب لا يطوف بالبيت عريان ) أورد فيه حديث ابن هريرة في ذلك ، وفيه حجة لاشتراط ستر العورة في الطواف كما يشترط في الصلاة ، وقد تقدم طرف من ذلك في أوائل الصلاة ، والمخالف في ذلك الحنفية قالوا : ستر العورة في الطواف ليس بشرط فن طاف عريانا أعاد ما دام بمكة ، فإن خرج لزمه دم . وذكر ابن إسحق في سبب هذا الحديث أن قريشا ابتدعت قبل الفيل أو بعده أن لا يطوف بالبيت أحد من يقدم عليهم من غيرهم أول ما يطوف إلا في ثياب أحدهم ، فإن لم يجد طاف عريانا ، فإن خالف وطاف بثيابه ألقاها إذا فرغ ثم لم يتفزع بها لجاء الاسلام فهدم ذلك كله . قوله ( أن لا يحج ) بالنصب ، وفي رواية صالح بن كيسان عن الزهري عند المؤلف في التفسير « أن لا يحج » وهو يعين ذلك للنهي ، وقوله « ولا يطوف » يجوز فيه النصب ، والتقدير وأن لا يطوف ، والرفع على أن « أن » مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن يقرأ بفتح الطاء وتشديد الواو وسكون الفاء عطفا على الذي قبله ، وسيأتي

السلام على بقية شرح هذا الحديث في تفسير براءة إن شاء الله تعالى

**٦٨ - باب** إذا وَقَفَ في الطواف . وقال عطاءُ فيمن يطوفُ فُتَقَامُ الصلاةُ ، أو يُدْفَعُ عن مكانه :

إذا سلمَ يَرْجِعُ إلى حيثُ قُطِعَ عليه . ويُذَكَّرُ نحوهُ عن ابنِ عمرَ وعبدِ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ رضيَ اللهُ عنهم **قوله** ( باب إذا وقف في الطواف ) أى هل ينقطع طوافه أو لا ، وكأنه أشار بذلك الى ما روى عن الحسن أن من أقيمت عليه الصلاة وهو في الطواف فقطعه أن يستأنفه ولا يبنى على ما مضى ، وخالفه الجمهور فقالوا يبنى ، وقيدته مالك بصلاة الفريضة وهو قول الشافعى ، وفي غيرها إتمام الطواف أولى فان خرج بنى ، وقال أبو حنيفة وأشهب يقطعه ويبنى ، واختار الجمهور قطعه للحاجة ، وقال نافع طول القيام في الطواف بدعة . **قوله** ( وقال عطاء الخ ) وصل نحوه عبد الرزاق عن ابن جريج . قلت لعطاء الطواف الذى يقطعه على الصلاة وأعتد به أيجزى ؟ قال نعم ، وأحب الى أن لا يعتد به . قال فأردت أن اركع قبل أن أتم سبعى ، قال : لا ، أوف سبعاك إلا أن تمنع من الطواف ، وقال سعيد بن منصور . حدثنا هشيم . حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه كان يقول في الرجل يطوف بعض طوافه ثم تحضر الجنازة يخرج فيصلى عليها ثم يرجع فيعضى ما بقى عليه من طوافه . **قوله** ( ويذكر نحوه عن ابن عمر ) وصل نحوه سعيد بن منصور . حدثنا اسماعيل بن زكريا عن جميل بن زيد قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت فأقيمت الصلاة فصلّى مع القوم ، ثم قام فبنى على ما مضى من طوافه . **قوله** ( وعبد الرحمن بن أبي بكر ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء . أن عبد الرحمن بن أبي بكر طاف في إمارة عمرو بن سعيد على مكة - يعنى في خلافة معاوية - فخرج عمرو الى الصلاة ، فقال له عبد الرحمن : انظرنى حتى أعرف على وتر ، فانهرف على ثلاثة أطواف - يعنى ثم صل - ثم أتم ما بقى ، وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس قال : من بدت له حاجة وخرج اليها فليخرج على وتر من طوافه ويركع ركعتين ، ففهم بعضهم منه أنه يجزى عن ذلك ولا يلزمه الإتمام ، ويؤيده ما رواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عطاء . أن كان الطواف تطوعا وخرج في وتر فانه يجزى عنه ، ومن طريق أبي الشعثاء أنه أقيمت الصلاة وقد طاف خمسة أطواف فلم يتم ما بقى . ( تنبيه ) : لم يذكر البخارى في الباب حديثا مرفوعا إشارة الى أنه لم يجد فيه حديثا على شرطه ، وقد أسقط ابن بطال من شرحه ترجمة الباب الذى يليه فصارت أحاديثه لترجمة . إذا وقف في الطواف ، ثم استشكل إيراد كونه عليه الصلاة والسلام طاف أسبوعا وصلى ركعتين في هذا الباب ، وأجاب بأنه يستفاد منه أنه عليه الصلاة والسلام لم يقف ولا جلس في طوافه فكانت السنة فيه الموالاة

**٦٩ - باب** صلى النبي ﷺ لبوعيه ركعتين . وقال نافع : كان ابن عمر رضي الله عنهما يصلى لكل أسبوع ركعتين . وقال إسماعيل بن أمية : قلت للزهري إن عطاء يقول تميزته المكتوبة من رصعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يظف النبي ﷺ أسبوعاً قط إلا صلى ركعتين »

١٦٢٣ - **حديث** قتبية بن سعيد . حدثنا سفيان عن عمرو : سألنا ابن عمر رضي الله عنهما أيقع الرجل على امراته في العمرة قبل أن يطوف بين الصفا والمروة ؟ قال « قدّم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعا ثم

صَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَقَالَ ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ ،  
 ١٦٢٤ — قَالَ : وَسَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ « لَا يَقْرَبُ امْرَأَتَهُ حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا  
 وَالْمَرْوَةِ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ صَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِسَبْعَةِ رَكَعَتَيْنِ ) السَّبْعُ بضم المهملة والموحدة لغة قليلة في الأسبوع ، قال ابن التين  
 هو جمع سبع بالضم ثم السكون كبرد وبرود ، ووقع في حاشية « الصحاح » مضبوطا بفتح أوله . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ نَافِعُ )  
 ( الخ ) وسله عبد الرزاق عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أنه « كان يطوف بالبيت  
 سبعا ثم يصلي ركعتين » وعن معمر عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر كان يكره قرن الطواف ويقول : على كل سبع  
 صلاة ركعتين ، وكان لا يقرن » . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ ) وصله ابن أبي شيبة مختصرا قال « حدثنا يحيى بن  
 سليم عن إسماعيل بن أمية عن الزهري قال : مضت السنة أن مع كل أسبوع ركعتين » ، وصله عبد الرزاق عن معمر  
 عن الزهري بتمامه ، وأراد الزهري أن يستدل على أن المكتوبة لا تجزئ عن ركعتي الطواف بما ذكره من أنه ﷺ لم  
 يطف أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ، وفي الاستدلال بذلك نظر لأن قوله « إلا صلى ركعتين » أعم من أن يكون نفلا  
 أو فرضا ، لأن الصبح ركعتان فيدخل في ذلك لكن الحثيئة سرعية ، والزهري لا يخفى عليه هذا القدر فلم يرد بقوله  
 « إلا صلى ركعتين » ، أي من غير المكتوبة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر قال « قدم رسول الله ﷺ فطاف  
 بالبيت سبعا ثم صلى خلف المقام ركعتين ، الحديث » ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في أبواب العمرة إن شاء الله  
 تعالى . **قَوْلُهُ** ( وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ) فيه تجوز ، لأنه يسمى سعيًا لا طوافًا إذ حقيقة الطواف الشرعية فيه غير  
 موجودة أو هي حقيقة لغوية . **قَوْلُهُ** ( قَالَ وَسَأَلْتُ ) القائل هو عمرو بن دينار الراوي عن ابن عمر ، ووجه الدلالة  
 منه لمقصود الترجمة وهو أن القرآن بين الأسابيع خلاف الأولى من جهة أن النبي ﷺ لم يفعله ، وقد قال « خذوا عني  
 مناسككم » وهذا قول أكثر الشافعية وأبي يوسف ، وعن أبي حنيفة ومحمد يكره ، وأجازه الجمهور بغير كراهة .  
 وروى ابن أبي شيبة بإسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه « كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والعصر ،  
 فإذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين » ، وقال بعض الشافعية : إن قلنا إن ركعتي الطواف واجبتان  
 كقول أبي حنيفة والمالكية فلا بد من ركعتين لكل طواف . وقال الرافعي : ركعتا الطواف وإن قلنا بوجوبهما  
 فليستا بشرط في صحة الطواف ، لكن في تعليل بعض أصحابنا ما يقتضي اشتراطهما ، وإذا قلنا بوجوبهما هل يجوز  
 فعلهما عن قومود مع القدرة ؟ فيه وجهان ، أحدهما لا ولا يسقط بفعل فريضة كالظهر إذا قلنا بالوجوب ، والأصح  
 أنهما سنة كقول الجمهور

٧٠ - **بَابُ** مَنْ لَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ وَلَمْ يَطُفْ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى عَرَفَةَ وَيَرْجِعَ بَعْدَ الطَّوَافِ الْأَوَّلِ

١٦٢٥ - **عَدَسُ** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلٌ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
 عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ فَطَافَ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلَمْ يَقْرَبِ الْكَعْبَةَ بَعْدَ  
 طَوَافِهَا حَتَّى رَجَعَ مِنْ عَرَفَةَ »



قوله ( باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج الى عرفة ) أى لم يطف تطوعا ، ويقرب بضم الراء ويجوز كسرهما . أورد فيه حديث ابن عباس فى ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف ، فلمله عليه السلام ترك الطواف تطوعا خشية أن يظن أحد أنه واجب ، وكان يجب التخفيف على أمته ، واجترأ عن ذلك بما أخبرهم به من فضل الطواف بالبيت ، ونقل عن مالك أن الحاج لا يتنفل بطواف حتى يتم حجه ، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد . ( تنبيه ) : نقل ابن التين عن الداودى أن الطواف الذى طافه النبي صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة من فروض الحج ولا يكون إلا وبعده السعى . ثم ذكر ما يتعلق بالتمتع ، قال ابن التين : وقوله « من فروض الحج ، ليس بصحيح لأنه كان مفردا والمفرد لا يجب عليه طواف القدوم لقدمه ، وليس طواف القدوم للحج ولا هو فرض من فروضه ، وهو كما قال

## ٧١ - باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد

وصلى عمر رضى الله عنه خارجا من الحرم

١٦٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها « شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . و **حدثني** محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكرياء الغساني عن هشام عن عروة عن أم سلمة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو بمكة وأراد الخروج - ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج - فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون . ففعلت ذلك ، فلم تصل حتى خرجت »

قوله ( باب من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد ) هذه الترجمة معقودة لبيان أجزاء صلاة ركعتي الطواف فى أى موضع أراد الطائف وإن كان ذلك خلف المقام أفضل ، وهو متفق عليه إلا فى الكعبة أو الحجر ، ولذلك عقبها بترجمة من صلى ركعتي الطواف خلف المقام . قوله ( وصلى عمر خارجا من الحرم ) سيأتى شرحه فى الباب الذى يلى الباب بعده . قوله ( عن أم سلمة قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وحدثني محمد بن حرب الخ ) هكذا عطف هذه على التى قبلها وساقه هنا على لفظ الرواية الثانية ، ويجوز فى ذلك فإن اللفظين مختلفان ، وقد تقدم لفظ الرواية الأولى فى « باب طواف النساء مع الرجال » ويأتى بعد بابين أيضا . قوله ( يحيى بن أبي زكريا الغساني ) هو يحيى بن يحيى اشتهر باسمه واشتهر أبوه بكنيته ، والغساني بغير معجمة وسين مهملة مشددة نسبة إلى بنى غسان ، قال أبو على الجياني : وقع لأبى الحسن القابسي فى هذا الاسناد تصحيف فى نسب يحيى فضبطه بعين مهملة ثم شين معجمة ، وقال ابن التين : قيل هو العشاني بعين مهملة ثم معجمة خفيفة نسبة إلى بنى عشانة ، وقيل هو بالهاء يعنى بلان نسبة إلى بنى عشاه . قلت : وكل ذلك تصحيف ، والاول هو المعتمد . قال ابن قرقول : رواه القابسي بمهملة ثم معجمة خفيفة وهو وم . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة . قوله ( عن عروة عن أم سلمة ) كذا للاكثر ، ووقع للأصيلي عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة ، وقوله « عن زينب » زيادة فى هذه الطريق فقد أخرجه أبو على بن السكن عن على ابن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب شيخ البخارى فيه ليس فيه زينب ، وقال الدارقطني فى « كتاب التتبع » فى

طريق يحيى بن أبي زكريا هذه : هذا منقطع ، فقد رواه حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أمها أم سلمة ولم يسمعه عروة عن أم سلمة انتهى . ويحتمل أن يكون ذلك حديثاً آخر فإن حديثها هذا في طواف الوداع كما بيناه قبل قليل ، وأما هذه الرواية فذكرها الأثرم قال : قال لي أبو عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - حدثنا أبو معاوية عن هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ أمرها أن توافيه يوم النحر بمكة . قال أبو عبد الله : هذا خطأ ، فقد قال وكيع عن هشام عن أبيه أن النبي ﷺ أمرها أن توافيه صلاة الصبح يوم النحر بمكة . قال : وهذا أيضاً عجيب ، ما يفعل النبي ﷺ يوم النحر بمكة ؟ وقد سألت يحيى بن سعيد - يعني القطان - عن هذا فحدثني به عن هشام بلفظ أمرها أن توافي ليس فيه هاء . قال أحمد : وبين هذين فرق ، فإذا عرف ذلك تبين التباين بين القصةين ، فإن إحداها صلاة الصبح يوم النحر والأخرى صلاة صبح يوم الرحيل من مكة ، وقد أخرج الاسماعيلي حديث الباب من طريق حسان بن إبراهيم وعلي بن هاشم ومخاض بن المورع وعبد بن سليمان ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق عبدة كلهم عن هشام عن أبيه عن أم سلمة وهذا هو المحفوظ ، وسماع عروة من أم سلمة يمكن فانه أدرك من حياتها نيفاً وثلاثين سنة وهو معها في بلد واحد ، وقد تقدم الكلام على حديث أم سلمة في « باب طواف النساء مع الرجال » وموضع الحاجة منه هنا قوله في آخره « فلم يصل حتى خرجت » أي من المسجد أو من مكة ، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك . وفي رواية حسان عند الاسماعيلي « إذا قامت صلاة الصبح فطوف على بعيرك من وراء الناس وهم يصلون . قالت ففعلت ذلك ولم أصل حتى خرجت » أي فصليت وبهذا ينطبق الحديث مع الترجمة ، وفيه رد على من قال يحتمل أن تكون أكملت طوافها قبل فراغ صلاة الصبح ثم أدركتهم في الصلاة فصلت معهم صلاة الصبح ورأت أنها تجزئها عن ركعتي الطواف ، وإنما لم يبت البخاري المحكم في هذه المسألة لاحتمال كون ذلك يختص بمن كان له عذر لكون أم سلمة كانت شاكية ولكون عمر إنما فعل ذلك لكونه طاف بعد الصبح وكان لا يرى التنفل بعده مطلقاً حتى تطلع الشمس كما سيأتي وانحاز بعد باب ، واستدل به على أن من نسي ركعتي الطواف قضاها حيث ذكرها من حل أو حرم وهو قول الجمهور ، وعن الثوري يركعهما حيث شاء ما لم يخرج من الحرم ، وعن مالك إن لم يركعهما حتى تباعد ورجع إلى بلده فعليه دم ، قال ابن المنذر : ليس ذلك أكثر من صلاة المكتوبة وليس على من تركها غير قضاها حيث ذكرها

## ٧٢ - باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام

١٦٢٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول « قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين ثم خرج إلى الصفا ، وقد قال الله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ »

قوله ( باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام ) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قبل باين ، وسيأتي الكلام عليه في أبواب العمرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . وفي حديث جابر الطويل في صفة حجة الوداع عند مسلم « طاف ثم تلا ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ فصلى عند المقام ركعتين » قال ابن المنذر : احتملت قراءته أن تكون

صلاة الركعتين خلف المقام فرضاً ، لكن أجمع أهل العلم على أن الطائف تجزئته ركعتا الطواف حيث شاء ، إلا شيئاً ذكر عن مالك في أن من صلى ركعتي الطواف الواجب في الحجر يعيد ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بذلك مستوفى في أوائل كتاب الصلاة في باب قول الله تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ،

### ٧٣ - باب الطواف بعد الصبح والعصر

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين يذئ طوى

١٦٢٨ - **حدثنا** الحسن بن عمر البصري **حدثنا** يزيد بن زريع عن حبيب عن عطاء عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن ناساً طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم قعدوا إلى الذكركر ، حتى إذا طلعت الشمس قاموا يصلون ، فقالت عائشة رضي الله عنها : قعدوا ، حتى إذا كانت الساعة التي تكرر فيها الصلاة قاموا يصلون »

١٦٢٩ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو ضمرة **حدثنا** موسى بن عقيب عن نافع أن عبد الله رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ ينهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها »

١٦٣٠ - **حدثني** الحسن بن محمد هو الزعفراني **حدثنا** عبيدة بن حميد **حدثني** عبد العزيز بن رافع قال « رأيت عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما يطوف بعد الفجر ويصلي ركعتين »

١٦٣١ - قال عبد العزيز « ورأيت عبد الله بن الزبير يصلي ركعتين بعد العصر ويخبر أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يدخل بيتها إلا صلاتها »

قوله ( باب الطواف بعد الصبح والعصر ) أى ما حكم صلاة الطواف حينئذ ؟ وقد ذكر فيه آثاراً مختلفة ، ويظهر من صنيعه أنه يختار فيه التسعة ، وكأنه أشار إلى ما رواه الثاقفي وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث جبير بن مطعم « أن رسول الله ﷺ قال : يا بني عبد مناف ، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار ، وإنما لم يخرجها لأنه ليس على شرطه ، وقد أورد المصنف أحاديث تتعلق بصلاة الطواف ، ووجه تعلقها بالترجمة إما من جهة أن الطواف صلاة لحكهما واحد ، أو من جهة أن الطواف مستلزم للصلاة التي نشرع بعده وهو أظهر ، وأشار به إلى الخلاف المشهور في المسألة ، قال ابن عبد البر : كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح ، قالوا فان فعل فليؤخر الصلاة ، ولعل هذا عند بعض الكوفيين وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره وإنما تكره الصلاة ، قال ابن المنذر : رخص في الصلاة بعد الطواف في كل وقت جمهور الصحابة ومن بعدهم ، ومنهم من كره ذلك أخذاً بدموم النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وهو قول عمر والثوري وطائفة وذهب إليه مالك وأبو حنيفة ، وقال أبو الزبير :

رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلاتين ما يطوف به أحد . وروى أحمد بإسناد حسن عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا نطوف فتمسح الركن الفاتحة والخاتمة ، ولم تكن نطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ، قال : وسمعت رسول الله ﷺ يقول : تطلع الشمس بين قرني شيطان . قوله ( وكان ابن عمر رضي الله عنهما يصلي ركعتي الطواف ما لم تطلع الشمس ) . وصلة سميد بن منصور من طريق عطاء : أنهم صلوا الصبح بغلس ، وطاف ابن عمر بعد الصبح سبعا ثم التفت الى أفق السماء فرأى أن عليه غلسا ، قال : فاتبعته حتى أنظر أى شئ يصنع فصلى ركعتين ، قال وحدنا داود العطار عن عمرو بن دينار : رأيت ابن عمر طاف سبعا بعد الفجر وصلى ركعتين وراء المقام ، هذا إسناد صحيح ، وهذا جار على مذهب ابن عمر في اختصاص الكراهة بحال طلوع الشمس وحال غروبها ، وقد تقدم ذلك عنه صريحا في أبواب المواقيت ، وروى الطحاوى من طريق مجاهد قال : كان ابن عمر يطوف بعد العصر ويصلى ما كانت الشمس بيضاء حية نقية ، فإذا اصفرت وتغيرت طاف طوافا واحدا حتى يصلى المغرب ، ثم يصلى ركعتين ، وفي الصبح نحو ذلك ، وقد جاء عن ابن عمر أنه كان لا يطوف بعد هاتين الصلاتين ، قال سعيد بن أبي عروبة في ( المناسك ) : عن أيوب عن نافع : أن ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح ، وأخرجه ابن المنذر من طريق حماد عن أيوب أيضا ، ومن طريق أخرى عن نافع : كان ابن عمر إذا طاف بعد الصبح لا يصلى حتى تطلع الشمس ، وإذا طاف بعد العصر لا يصلى حتى تغرب الشمس ، ويجمع بين ما اختلف عنه في ذلك بأنه كان في الأغلب يفعل ذلك ، والذي يعتمد من رأيه عليه التفصيل السابق . قوله ( وطاف عمر بعد الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذى طوى ) وصلة مالك عن الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القارى عن عمر به ، وروى الاثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهرى مثله ، إلا أنه قال : عن عروة ، بدل حميد ، قال أحمد : أخطأ فيه سفيان ، قال الاثرم : وقد حدثني به نوح بن يزيد من أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهرى كما قال سفيان انتهى . وقد روينا به عن مالك عن ابن منده ، من طريق سفيان ولفظه : أن عمر طاف بعد الصبح سبعا ثم خرج الى المدينة ، فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين ، قوله ( عن حبيب ) هو المعلم كما جزم به المزى في ( الأطراف ) ، وقد ضاق على الاسماعيل وأبي نعيم مخرجه فتركه الإسماعيلي ، وأخرجه أبو نعيم من طريق البخارى هذه ، والحسن بن عمر البصرى شيخه جزم المزى بأنه الحسن بن عمر بن شقيق وهو من أهل البصرة وكان يتجر الى بلخ فكان يقال له البلخي ، وسيأتي له ذكر في كتاب اللباس . قوله ( ثم قعدوا الى المذكور ) بالمعجمة وتشديد الكاف أى الواقظ ، وضبطه ابن الاثير في ( النهاية ) بالتخفيف بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه قال : وأرادت موضع الذكر ، إما الحجر ، وإما الحجر . قوله ( الساعة التي تكره فيها الصلاة ) أى التي عند طلوع الشمس ، وكأن المذكورين كانوا يتحرون ذلك الوقت فأخروا الصلاة اليه قصدا فلذلك أنكرت عليهم عائشة هذا إن كانت ترى أن الطواف سبب لا تكراه مع وجوده الصلاة في الأوقات المنهية ، ويحتمل أنها كانت تحمل النهي على عمومها ، ويدل لذلك ما رواه ابن أبي شيبة عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة أنها قالت : إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف ، وأخر الصلاة حتى تغيب الشمس أو حتى تطلع فصل لـكل أسبوع ركعتين ، وهذا إسناد حسن . قوله ( قال عبد العزيز ) يعنى بالاسناد المذكور وليس بمعلق ، وكان عبد الله بن الزبير استنبط جواز الصلاة بعد الصبح من جواز الصلاة بعد

العصر فكان يفعل ذلك بناء على اعتقاده أن ذلك على عمومه ، وقد تقدم الكلام على ذلك مبسوطا في أواخر المواقيت قبيل الأذان ، وبيننا هناك أن عائشة أخبرت أنه ﷺ لم يتركها وأن ذلك من خصائصه ، أعني المراقبة على ما يفعله من النوافل لا صلاة الزاوية في وقت الكراهة فأعني ذلك عن أعادته هنا ، والذي يظهر أن ركعتي الطواف تلتحق بالرواتب . والله أعلم

### ٧٤ - باب المريض يطوف راکبا

١٦٣٢ - **حدثنا** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد بن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ طاف بالبيت وهو على بعير كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر »

١٦٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب ابنة أم سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي ، قال : طوفي من وراء الناس وأنت راكبة . فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور »

**قوله** ( باب المريض يطوف راکبا ) أورد فيه حديث ابن عباس وحديث أم سلمة ، والثاني ظاهر فيما ترجم له لقولها فيه « اني أشتكي ، وقد تقدم الكلام عليهما في باب إدخال البعير المسجد لليلة ، في أواخر أبواب المساجد ، وإن المصنف حمل سبب طوافه ﷺ راکبا على أنه كان عن شكوى ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضا بلفظ « قدم النبي ﷺ مكة وهو يشتكي فطاف على راحلته » ووقع في حديث جابر عند مسلم « ان النبي ﷺ طاف راکبا ليراه الناس وليسألوه ، فيحتمل أن يكون فعل ذلك للامرين ، وحينئذ لا دلالة فيه على جواز الطواف راکبا لغير عذر ، وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى ، والركوب مكروه تنزيها ، والذي يترجح المنع لأن طوافه ﷺ وكذا أم سلمة كان قبل أن يحوط المسجد ، ووقع في حديث أم سلمة « طوفي من وراء الناس » وهذا يقتضي منع الطواف في المطاف ، وإذا حوط المسجد امتنع داخله ، إذ لا يؤمن التسليط فلا يجوز بعد التحويط ، بخلاف ما قبله فانه كان لا يحرم التسليط كما في السعي ، وعلى هذا فلا فرق في الركوب - إذا ساع - بين البعير والفرس والمار ، وأما طواف النبي ﷺ راکبا فللحاجة إلى أخذ المناسك عنه ولذلك عده بعض من جمع خصائصه فيها ، واحتمل أيضا أن تكون راحلته عصمت من التسليط حيثئذ كرامة له فلا يقاس غيره عليه ، وأبعد من استدلال به على طهارة بول البعير وبعره ، وقد تقدم حديث ابن عباس قبل أبواب ، وزاد أبو داود في آخر حديثه « فلما فرغ من طوافه أباخ فصلى ركعتين ، واستدل به للتكبير عند الركن ، وتقدم الكلام على حديث أم سلمة أيضا . ( تنبيه ) : خالد هو الطحان ، وخالد شيخه هو الحذاء

### ٧٥ - باب سقاية الحاج

١٦٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** أبو صمرة **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « استأذن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة لیسالی منى من

أجل سقايته ، فأذن له »

[ الحديث ١٦٣٤ - أطرافه في : ١٧٤٣ ، ١٧٤٤ ، ١٧٤٥ ]

١٦٣٥ - **حدثنا إسحاق** **حدثنا خالد** عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ جاء الى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فضل اذهب إلى أمك فأت رسول الله ﷺ بشراب من عندها . فقال : استنى . قال : يا رسول الله ! إنهم يجعلون أيديهم فيه . قال : استنى . فشرب منه . ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها فقال : اعملوا فانكم على عمل صالح . ثم قال : لولا أن تغابوا لزلت حتى أضع الحبل على هذه . يعني عاتقه . وأشار الى عاتقه »

**قوله** ( باب سقاية الحاج ) قال الفاكهي : حدثنا أحمد بن محمد حدثنا الحسن بن محمد بن عبيد الله حدثنا ابن جريج عن عطاء قال : سقاية الحاج زمزم . وقال الأزرق : كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب الى مكة ويسكبه في حياض من أدم بفناء الكعبة للحجاج ، ثم فعله ابنه هاشم بعده ، ثم عبد المطلب ، فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم ويسقي الناس . قال ابن إسحق : لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة كان إليه الحجابة والسقاية واللواء والزفارة ودار الندوة ، ثم تصالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والزفارة والبقية للاخوين . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد : ثم ولي السقاية من بعد عبد المطلب ولده العباس - وهو يومئذ من أحدث إخوته سناً - فلم تزل بيده حتى قام الاسلام وهي بيده ، فأقرها رسول الله ﷺ معه ، فهي اليوم الى بني العباس . وروى الفاكهي من طريق الشعبي قال : تكلم العباس وعلى وشيبة بن عثمان في السقاية والحجابة ، فانزل الله عز وجل ( أجعلتم سقاية الحاج ) الآية الى قوله ( حتى يأتي الله بأمره ) قال : حتى تفتح مكة . ومن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس : أن العباس لما مات أراد على أن يأخذ السقاية ، فقال له طلحة : أشهد لرأيت أباه يقوم عليها ، وأن أباك أبا طالب لنازل في إبله بالأراك بعرفة . قال فكف على عن السقاية . ومن طريق ابن جريج قال : قال العباس : يا رسول الله ، لو جمعت لنا الحجابة والسقاية ، فقال : إنما أعطيتكم ما ترمزون ولم أعطيكم ما ترمزون ، الأول بضم أوله وسكون الراء وفتح الزاي والثاني بفتح أوله وضم الزاي ، أي أعطيتكم ما ينقصكم لا ما تمقصون به الناس . وروى الطبراني والفاكهي حديث السائب المخزومي أنه كان يقول : اشربوا من سقاية العباس فإنه من السنة ، ثم ذكر البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في الأذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي منى ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر صفة الحج . ثانيهما حديث ابن عباس في قصة شربه ﷺ من شراب السقاية . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو الواسطي ، وقد مضى هذا الاسناد بعينه في أول الباب الذي قبله . **قوله** ( فاستسقى ) أي طلب الشرب . والفضل هو ابن العباس أخو عبد الله ، وأمه هي أم الفضل لبابة بنت الحارث الهلالية ، وهي والدة عبد الله أيضا . **قوله** ( إنهم يجعلون أيديهم فيه ) في رواية الطبراني من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة في هذا الحديث : أن العباس قال له : إن هذا قد مرث ، أفلا أسقيك من بيوتنا ؟ قال لا ، ولكن استقني بما يشرب منه الناس . **قوله** ( قال استقني ) زاد أبو علي بن السكن في روايته : فنأوله العباس الدلو . **قوله** ( فشرب منه ) في رواية يزيد المذكورة : فأتى به فذاقه فطرب ، ثم دعا بماء فسكره . قال : وقطيبه إنما كان لمخوضته ، وكرسه بالماء ليهون عليه شربه ، وعرف بهذا جنس المطلوب شربه إذ

ذاك وقد أخرج مسلم من طريق بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس فقال : قدم رسول الله ﷺ وخلفه أسامة فاستسقى ، فأثنياه بأناه من نبيذ فشرب<sup>(١)</sup> وسقى فضله أسامة وقال : أحسنتم كذا فاصنعوا . **قوله** (لولا أن تغلبوا) بضم أوله على البناء للجهول ، قال الداودي أى إنكم لا تتركوني أستقي ، ولا أحب أن أفعل بكم ما تكرهون فتغلبوا ، كذا قال . وقال غيره : معناه لولا أن تقع لكم الغلبة بأن يجب عليكم ذلك بسبب فعل . وقيل : معناه لولا أن يغلبكم الولاة عليها حرصا على حيازة هذه المكرمة . والنبي يظهر أن معناه لولا أن تغلبكم الناس على هذا العمل إذا رأوني قد عملته لرغبتهم في الاقتداء بي فيغلبوك بالمسكثرة لفعلت . ويؤيد هذا ما أخرج مسلم من حديث جابر ، أتى النبي ﷺ بني عبد المطلب وهم يسقون على زمزم فقال : انزعوا بني عبد المطلب ، فلولا أن تغلبكم الناس على سقايتكم لنزعنا معكم ، واستدل بهذا على أن سقاية الحاج خاصة ببني العباس ، وأما الرخصة في المبيت ففيها أقوال للعلماء هي أوجه للشافعية : أحصحها لا يختص بهم ولا بسقائتهم ، واستدل به الخطابي على أن أفعاله للوجوب ، وفيه نظر . وقال ابن بريدة : أراد بقوله (لولا أن تغلبوا) ، قصر السقاية عليهم وأن لا يشاركوا فيها ، واستدل به على أن الذي أرصد للصالح العامة لا يحرم على النبي ﷺ ولا على آله تناوله ، لأن العباس أرصد سقاية زمزم لذلك ، وقد شرب منها النبي ﷺ . قال ابن المنير في الحاشية : يحمل الأمر في مثل هذا على أنها مرصدة للنفع العام فتكون للنفى في معنى الهدية ، وللفقير صدقة . وفيه أنه لا يكره طلب السقي من الغير ، ولا رد ما يعرض على المرء من الإكرام إذا عارضته مصلحة أولى منه ، لأن رده لما عرض عليه العباس مما يؤتى به من نبيذ لمصلحة التواضع التي ظهرت من شربه مما يشرب منه الناس . وفيه الترغيب في سقي الماء خصوصا ماء زمزم . وفيه تواضع النبي ﷺ وحرص أصحابه على الاقتداء به وكرهه التقذر والتكره للمأكولات والمشروبات . قال ابن المنير في الحاشية : وفيه أن الأصل في الأشياء الطهارة لتناوله ﷺ من الشراب الذي غمست فيه الأيدي

### ٧٦ - باب ما جاء في زمزم

١٦٣٦ - وقال عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن أنس بن مالك « كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله ﷺ قال : فرج سقني وأنا بمكة ، فنزل جبريل عليه السلام ففرج صدري ، ثم غسله بماء زمزم ، ثم جاء بطست من ذهب مملوءة حكمة وإيمانا ، فأفرغها في صدري ثم أطبقه ، ثم أخذ بيدي فخرج إلى السماء الدنيا ، قال جبريل لخازن السماء الدنيا : افتح . قال : من هذا ؟ قال : جبريل »

١٦٣٧ - **حديث** محمد بن عبد الله بن سلام أخبرنا الفزاري عن عاصم عن الشعبي أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثاه قال « سقيت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب وهو قائم قال عاصم : فحلف عكرمة ما كان يؤمئذ إلا على بعير »

[ الحديث ١٦٣٧ - طرفه في : ٥٦١٧ ]

(١) النبيذ كل شراب نبيذ ، سواء تمجّلوا شربه وهو حلو قبل أن يتخمر وهو الأكثر ، وهو المراد هنا ، أو تركوه حتى يتخمر ، وكل ذلك يسمى عندهم نبيذا

**قوله** (باب ما جاء في زمزم) كأنه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحا ، وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر ، أنها طعام طعم ، زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم « وشفاء سقم » وفي المستدرک من حديث ابن عباس مرفوعا « ماء زمزم لما شرب له ، رجاله موثقون ، إلا أنه اختلف في إرساله وإرساله أصح ، وله شاهد من حديث جابر ، وهو أشهر - منه أخرجه الشافعي وابن ماجه ورجالهم ثقات إلا عبد الله بن المؤمل المكي فذكر العقيلي أنه نفرد به ، لكن ورد من رواية غيره عند البيهقي من طريق إبراهيم بن طهمان ومن طريق حمزة الزيات كلاهما عن أبي الزبير بن سعيده عن جابر ، ووقع في « فوائد ابن المقرئ » من طريق سويد بن سعيد عن ابن المبارك عن ابن أبي الموالي عن ابن المنكدر عن جابر ، وزعم الدمياطي أنه على رسم الصحيح وهو كما قال من حيث الرجال إلا أن سويدا وإن أخرج له مسلم فإنه خلط وطعنوا فيه وقد شذ به بأسناده ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن ابن المؤمل ، وقد جمعت في ذلك جزءا ، والله أعلم . وسميت زمزم لكثرتها ، يقال ماء زمزم أى كثير ، وقيل لاجتماعها نقل عن ابن هشام ، وقال أبو زيد : الزمزمة من الناس خمسون ونحوهم ، وعن مجاهد : إنما سميت زمزم لأنها مشتقة من الهزمة والهزمة الغمز بالعقب في الأرض ، أخرجه الفاكهي بإسناد صحيح عنه ، وقيل لحركتها قاله الحربي ، وقيل لأنها زمت بالميزان ثلثا تأخذ يمينا وشمالا ، وستأتي قصتها في شأن اسماعيل وهاجر في أحاديث الانبياء وقصة حفر عبد المطلب لها في أيام الجاهلية إن شاء الله تعالى . **قوله** (وقال عبدان) سيأتي في أحاديث الانبياء أنهم منه بلفظ « وقال لي عبدان ، وأورده هنا مختصرا ، وقد وصله الجوزقي بتمامه عن الدغولي عن محمد بن الليث عن عبدان بطوله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الصلاة . والمقصود منه هنا قوله « ثم غسله بماء زمزم » . **قوله** (حدثنا محمد) في رواية أبي ذر هو ابن سلام ، والفزاري هو مروان بن معاوية وغلط من قال هو أبو إسحق ، وعاصم هو ابن سديان الأحوال ، قال ابن بطال وغيره : أراد البخاري أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج . وفي « المصنف » عن طاوس قال « شرب نبيذ السقاية من تمام الحج ، وعن عطاء « لقد أدركته وإن الرجل ليشر به فتلزق شفتاه من حلاوته ، وعن ابن جريج عن نافع « أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج ، فكأنه لم يثبت عنده أن النبي ﷺ شرب منه لأنه كان كثير الاتباع والآثار أو خشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج كما نقل عن طاوس **قوله** (خلف عكرمة ما كان يومئذ إلا على بعير) عند ابن ماجه من هذا الوجه قال عاصم : فذكرت ذلك لعكرمة خلف بالله ما فعل - أى ما شرب قائما - لأنه كان حينئذ راكبا انتهى . وقد تقدم أن عند أبي داود من رواية عكرمة عن ابن عباس أنه أناخ فصلى ركعتين ، ففعل شربه من زمزم كان بعد ذلك ، ولعل عكرمة إنما أنكر شربه قائما لئلا يظن أنه ، لكن ثبت عن علي عند البخاري « أنه ﷺ شرب قائما ، فيحمل على بيان الجواز

## ٧٧ - باب طوافي القارن

١٦٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع فأهلنا بعمرة ثم قال : من كان معه هدى فليهل بالحج والعمرة ثم لا يهل حتى يهل منها . فقدمت مكة وأنا حائض ، فلما قضينا حجنا أرسلني مع عبد الرحمن إلى التمتع فاعتبرت ،



فقال ﷺ : هَذِهِ مَكَانَ عُمَرَتِكَ . فطافَ الَّذِينَ أَهَلُوا بِالْعِمْرَةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثًى . وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ فَأَتَمُّوا طَوَافًا وَاحِدًا »

١٦٣٩ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دَخَلَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَظَهَرَهُ فِي الدَّارِ فَقَالَ : إِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَكُونَ الْعَامَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ فَيَصُدُّوكَ عَنِ الْبَيْتِ ، فَلَوْ أَقْبَتَ . فَقَالَ : قَدْ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَحَالَ كَفْشَارُ قَرِيشَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ ، فَإِنْ حِيلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَقْتُلُ كَمَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) ثُمَّ قَالَ : أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ مَعَ عُمَرَى حَجًّا . قَالَ : ثُمَّ قَدِمَ فطافَ لهما طَوَافًا وَاحِدًا »

[ الحديث ١٦٣٩ - أطرافه في : ١٦٤٠ ، ١٦٩٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧٢٩ ، ١٨٠٦ ، ١٨٠٧ ، ١٨٠٨ ، ١٨١٠ ، ١٨١٢ ، ١٨١٣ ، ١٨١٤ ]

[ ٤١٨٤ ، ٤١٨٥ ]

١٦٤٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَرَادَ الْحَجَّ هَامَ نَزَلَ الْحُجَّاجُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَقِيلَ لَهُ إِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَهُمْ قِتَالٌ وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ ، فَقَالَ ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) إِذَا أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً . ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ : مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمَرَى . وَأَهْدَى هَذِيًّا اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَنْحَرْ وَلَمْ يَحِلَّ مِنْ شَيْءٍ حَرُمَ مِنْهُ وَلَمْ يَحِلِّقْ وَلَمْ يَقَصِّرْ حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ فَفَحَرَ وَحَلَّقَ ، وَرَأَى أَنَّ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بطَوَافِهِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

**قوله ( باب طواف القارن )** أى هل يكتفى بطواف واحد أو لا بد من طوافين ، أورد فيه حديث عائشة في حجة الوداع وفيه ، وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طَوَافًا وَاحِدًا ، وحديث ابن عمر في حجة عام نزل الحجاج بابن الزبير أوردته من وجهين في كل منهما أنه : جمع بين الحج والعمرة أهل بالعمرة أولاً ثم أدخل عليها الحج وطاف لهما طَوَافًا وَاحِدًا كما في الطريق الأولى ، وفي الطريق الثانية : ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطَوَافِهِ الْأَوَّلِ ، وفي هذه الرواية رفع احتمال قد يؤخذ من الرواية الأولى أن المراد بقوله طَوَافًا وَاحِدًا أى طاف لكل منهما طَوَافًا يشبه الطواف الذى الآخر ، والحديثان ظاهران في أن القارن لا يجب عليه إلا طواف واحد كلفرد ، وقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر أصرح من سياق حديثي الباب في الرفع ولفظه « عن النبي ﷺ قال : من جمع بين الحج والعمرة كفاه لهما طواف واحد وسعى واحد ، وأعله الطحاري بأن الدراوردي أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف ، وتمسك في تحفظه بما رواه أيوب والليث وموسى بن عقبة وغير واحد عن نافع نحو سياق ما في الباب من أن ذلك وقع لابن عمر وأنه قال « ان النبي ﷺ فعل ذلك ، لا أنه روى

هذا اللفظ عن النبي ﷺ ، وهو تعليل مردود فالدروردي صدوق ، وليس ما رواه مخالفا لما رواه غيره ، فلا مانع من أن يكون الحديث عند نافع على الوجهين . واحتج الحنفية بما روى عن علي أنه دمج بين الحج والعمرة فطاف لها طوافين وسعى لها سعيين ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل ، وطرقه عن علي عند عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما ضعيفة ، وكذا أخرج من حديث ابن مسعود بأسناد ضعيف نحوه ، وأخرج من حديث ابن عمر نحوه ذلك وفيه الحسن بن عماره وهو متروك ، والخروج في الصحيحين وفي السنن عنه من طرق كثيرة الاكتفاء بطواف واحد ، وقال البيهقي إن ثبتت الرواية أنه طاف طوافين فيحمل على طواف القدوم وطواف الافاضة ، وأما السعي مرتين فلم يثبت . وقال ابن حزم : لا يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء أصلا . قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا<sup>(١)</sup> عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت ، ولم أر في الباب أصح من حديثي ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب ، وقد أجاب الطحاوي عن حديث ابن عمر بأنه اختلف عليه في كيفية إحرام النبي ﷺ وأن الذي يظهر من مجموع الروايات عنه أنه ﷺ أحرم أولا بحجة ثم فسحها فصيها عمرة ثم تمتع بها إلى الحج ، كذا قال الطحاوي مع جزمه قبل ذلك بأنه ﷺ كان قارنا . وهب أن ذلك كما قال فلم لا يكون قول ابن عمر : هكذا فعل رسول الله ﷺ ، أي أمر من كان قارنا أن يقتصر على طواف واحد ، وحديث ابن عمر المذكور ناطق بأنه ﷺ كان قارنا فانه مع قوله فيه تمتع رسول الله ﷺ وصف فعل القرآن حيث قال : بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج ، وهذا من صور القرآن ، وغايته أنه ساء تمتعا لأن الإحرام عنده بالعمرة في أشهر الحج كيف كان يسمى تمتعا . ثم أجاب عن حديث عائشة بأنها أرادت بقولها : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا لها طوافا واحدا ، يعني الذين تمتعوا بالعمرة إلى الحج لأن حجتهم كانت مكية ، والحجة المكية لا يطاف لها إلا بعد عرفة ، قال : والمراد بقولها : جمعوا بين الحج والعمرة ، جمع تمتع لا جمع قرآن انتهى . وإني لكثير التعجب منه في هذا الموضع كيف ساخ له هذا التأويل ، وحديث عائشة مفصل للحالتين فانها صرحت بفعل من تمتع ثم من قرن حيث قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة ثم حلوا طوافا آخر بعد أن رجعوا من منى ، فهؤلاء أهل التمتع ثم قالت : وأما الذين جمعوا الخ ، فهؤلاء أهل القرآن ، وهذا أبين من أن يحتاج إلى إيضاح والله المستعان . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لم يطاف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا ، ومن طريق طاوس عن عائشة : أن النبي ﷺ قال لها : يسعك طوافك للحج وعمرتك ، وهذا صريح في الإجزاء . وإن كان العلماء اختلفوا فيما كانت عائشة محرمة به ، قال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة ابن كهيل قال : حلف طاوس ما طاف أحد من أصحاب رسول الله ﷺ لحجه وعمرته إلا طوافا واحدا ، وهذا إسناد صحيح ، وفيه بيان ضعف ما روى عن علي وابن مسعود من ذلك ، وقد روى آل بيت علي عنه مثل الجماعة ، قال جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أنه كان يحفظ عن علي : للقارن طواف واحد ، خلاف ما يقول أهل العراق ، وما يضعف ما روى عن علي من ذلك أن أمثل طرقه عنه رواية عبد الرحمن بن أدينة عنه وقد ذكر فيها أنه : يمتنع على من ابتدأ الإهلال بالحج أن يدخل عليه العمرة ، وإن القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ، والذين احتجوا بحديثه

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة : موقوفا .

لا يقولون بامتناع ادخال العمرة على الحج ، فان كانت الطريق صحيحة عندهم لزمهم العمل بما دلت عليه وإلا فلا حجة فيها . وقال ابن المنذر : احتج أبو أيوب (١) من طريق النضر بن أنس أن أجزنا جميعا للحج والعمرة سفرا واحدا وإحراما واحدا وتلبية واحدة فكذلك يجوز عنهما طواف واحد وسعى واحد لانهما خالفا في ذلك سائر العبادات . وفي هذا القياس مباحث كثيرة لا فطيل بها . واحتج غيره بقوله ﷺ دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، وهو صحيح كما سلف فدل على أنها لا تحتاج بعد أن دخلت فيه الى عمل آخر غير عمله ، والحق أن المتبع في ذلك السنة الصحيحة وهي مستغنية عن غيرها ، وقد تقدم الكلام على بقية حديث عائشة ، وسيأتى الكلام على حديث ابن عمر في أبواب المحصر إن شاء الله تعالى ، وزنه هناك على اختلاف الرواية فيه . قوله ( لا آمن ) كذا للاكثر بالمد وفتح الميم الخفيفة أى أخاف ، وللمستعمل ( لا آيمن ، بياء ساكنة بين الهمزة والميم فقيلا لأنها إمالة ، وقيل لفظة تيمية وهي عندهم بكسر الهمزة . قوله ( فان حيل ) كذا للاكثر ، وللكشميمي ( وان يحل ، بضم الياء وفتح الميم واللام ساكنة ، وقوله في الطريقت الثانية بطوافه الاول ، أى الذى طافه يوم النحر للافاضة ، وتوهم بعضهم أنه أراد طواف القدوم فحمل على السعى ، وقال ابن عبد البر : فيه حجة لما لك في قوله أن طواف القدوم إذا وصل بالسعى يجزى عن طواف الافاضة لمن تركه جاهلا أو نسيه حتى رجع الى بلده وعليه الهدى ، قال : ولا أعلم أحدا قال به غيره وغير أصحابه ، وتعقب بأنه إن حل قوله طوافه الاول ، على طواف القدوم فانه أجزأ عن طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تعمده لا بقيد الجهل والنسيان لا إذا حلنا قوله طوافه الاول على طواف الافاضة يوم النحر أو على السعى ، ويؤيد التأويل الثانى حديث جابر عند مسلم لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا طوافه الاول ، وهو محمول على ما حل عليه حديث ابن عمر المذكور والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع هنا عقب الطريق الثانية لحديث ابن عمر المذكور في نسخة الصنفان تعليقا للسند المذكور لبعض الرواة ولفظه : قال أبو إسحق حدثنا قتيبة ومحمد بن ربح قالوا حدثنا الليث مثله ، وأبو إسحق هذا إن كان هو المستعمل فقد سقط بينه وبين قتيبة وابن ربح رجل وان كان غيره فيحتمل أن يكون إبراهيم بن معقل النسفي الراوى عن البخارى والله أعلم

## ٧٨ - باب الطواف على وضوء

١٦٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ فَقَالَ « قَدْ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ حِينَ قَدِمَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ عَمَّرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ . ثُمَّ حَجَّ زَيْدَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَرَاتَهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ تَكُنْ مُعْمَرَةً . ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ .

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة ، أبو نور ،

ثم حَبَّجْتُ مع أبي - الزبير بن الدوام - فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ، ثم لم تكن عمرة . ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ، ثم لم تكن عمرة . ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم يقضها عمرة . وهذا ابن عمر عندهم فلا يسألونه ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدعون بشيء حتى يضعوا أقدامهم من الطواف بالبيت ثم لا يحلوا . وقد رأيت أمي وخالتي حين تقدماني لا تبتديان بشيء أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان »

١٦٤٢ - وقد أخبرني أمي « أنها أهدت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حَلَّوا »

قوله ( باب الطواف على وضوء ) أورد فيه حديث عائشة ، أن أول شيء بدأ به النبي ﷺ حين قدم أنه توضأ ثم طاف ، الحديث بطوله ، وليس فيه دلالة على الاشتراط إلا إذا انضم إليه قوله ﷺ « خفوا عني مناسككم » ، وباشتراط الوضوء للطواف قال الجمهور ، وخالف فيه بعض الكوفيين ، ومن الحجج عليهم قوله ﷺ لعائشة لما حاضت « غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري » ، وسيأتي بيان الدلالة منه بعد بابين . قوله ( ما كانوا يبدعون بشيء حين يضعون أقدامهم من الطواف بالبيت ) قال ابن بطال : لا بد من زيادة لفظ « أول » ، بعد لفظ « أقدامهم » ، وأجاب الكرمانى بأن معناه ما كانوا يبدعون بشيء آخر حين يضعون أقدامهم في المسجد لاجل الطواف انتهى ، وحاصله أنه لم يتعين حذف لفظ أول بل يجوز أن يكون الحذف في موضع آخر لكن الأول أولى لأن الثاني يحتاج إلى جعل من بمعنى من أجل وهو قليل ، وأيضا فلنظ « أول » ، قد ثبت في بعض الروايات وثبت أيضا في مكان آخر من الحديث نفسه ووقع في رواية الكشميهني ، حتى يضعوا ، بدل « حين يضعون » وتوجيه واضح . قوله ( ثم انهما لا تحلان ) أي سواء كان إحرامهما بالحج وحده أو بالقران خلافا لما قال ابن حجر منردا فطاف حل بذلك كما تقدم عن ابن عباس . وقوله « أمي » ، يعني أسماء بنت أبي بكر ، وخالتها هي عائشة ، وقد تقدم الكلام على فوائد هذا الحديث في « باب من طاف إذا قدم » . ( تنبيه ) : قال الداودي ما ذكر من حج عثمان « ومن كلام عروة » ، وما قبله من كلام عائشة . وقال أبو عبد الملك : انتهى حديث عائشة عند قوله « ثم لم تكن عمرة » ، ومن قوله « ثم حج أبو بكر الخ » ، من كلام عروة انتهى ، فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعا لأن عروة لم يدرك أبا بكر ولا عمر ، نعم أدرك عثمان ، وعلى قول الداودي يكون الجميع متصلا وهو الأظهر

## ٧٩ - باب وجوب الصفا والمروة ، وحمل من شعائر الله

١٦٤٣ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال عروة « سألت عائشة رضي الله عنها فقلت لها رأيت قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّامَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ، فَن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما » فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة . قالت : بئس ما قلت يا ابن أخي ، إن هذِهِ لو كانت

٢ - ٣٤٣ - فتح الباري

كَأَوَّلَتِهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَطَوَّفَ بِهِمَا ، وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاةَ الطَّائِفَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلَّلِ ، فَكَانَ مَنْ أَهْلٌ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمُرْوَةِ ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ بَيْنَ الصَّفا وَالْمُرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا . ثُمَّ أَخْبَرْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا لَعِلْمٌ مَا كُنْتُ سَمِعْتُهُ ، وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَذْكُرُونَ أَنَّ النَّاسَ - إِلَّا مَنْ ذَكَرَتْ عَائِشَةُ عَنْ كَانَ يَهْلُ بِمَنَاةَ - كَانُوا يَطُوفُونَ كُلَّهُم بِالصَّفا وَالْمُرْوَةِ ، فَلَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا وَالْمُرْوَةَ فِي الْقُرْآنِ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كُنَّا نَطُوفُ بِالصَّفا وَالْمُرْوَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ فَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا ، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِالصَّفا وَالْمُرْوَةِ ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّفا وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ الْآيَةَ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَاسْمِعْ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي الْفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا : فِي الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَرَّجُونَ أَنْ يَطُوفُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِالصَّفا وَالْمُرْوَةِ ، وَالَّذِينَ يَطُوفُونَ ثُمَّ تَحَرَّجُوا أَنْ يَطُوفُوا بِهِمَا فِي الْإِسْلَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَذْكُرِ الصَّفا ، حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الطَّوْفَ بِالْبَيْتِ »

[ الحديث ١٦٤٣ - أطرافه في : ١٧٩٠ ، ٤٤٩٥ ، ٤٨٦١ ]

**قوله** ( باب وجوب الصَّفا والمروة وجعل من شعائر الله ) أى وجوب السعي بينهما مستفاد من كونهما جملاً من شعائر الله قاله ابن المنير في الحاشية ، وتام هذا نقل أهل اللغة في تفسير الشعائر قال الازهرى : الشعائر المقالة التي تدب الله إليها وأمر بالقيام عليها ، وقال الجوهرى : الشعائر أعمال الحج وكل ما جعل علماً لطاعة الله . ويمكن أن يكون الوجوب مستفاداً من قول عائشة « ما أتم الله حجاج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصَّفا والمروة » وهو في بعض طرق حديثها المذكور في هذا الباب عند مسلم ، واحتج ابن المنذر للوجوب بحديث صفية بنت شيبة عن حبيبة بنت أبي تيجر - بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها راء ثم ألف ساكنة ثم هاء - وهى إحدى نساء بنى عبد الدار - قالت « دخلت مع فسوة من قريش دار آل أبي حسين فرأيت رسول الله ﷺ يسعى وإن مئزره ليدور من شدة السعى ، وسمعتة يقول : اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى ، أخرجه الشافعى وأحمد وغيرهما ، وفي إسناد هذا الحديث عبد الله بن المؤمل وفيه ضعف ، ومن ثم قال ابن المنذر : أن ثبت فهو حجة في الوجوب . قلت : له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة ، وعند الطبرانى عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت ، واختلفت على صفية بنت شيبة في اسم الصحابية التي أخبرتها به ، ويجوز أن تكون أخذته عن جماعة ، فقد وقع عند الدارقطنى عنها « أخبرتنى نسوة من بنى عبد الدار ، فلا يضره الاختلاف ، والعمدة في الوجوب قوله ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في إهلاله ، وقد تقدم في أبواب المواقيت وفيه « طف بالبيت وبين الصَّفا والمروة » واختلف أهل العلم في هذا : فالجمهور قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه ، وعن أبي حنيفة واجب

يجبر بالدم ، وبه قال الثوري في الناسي لا في العائد ، وبه قال عطاء ، وعنه أنه سنة لا يجب بتركه شيء ، وبه قال أنس فيما نقله ابن المنذر ، واختلف عن أحمد ك هذه الأقوال الثلاثة ، وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالبيت ، وأغرب ابن العربي فحكي الإجماع على أن السعي ركن في العمرة ، وإنما الاختلاف في الحج . وأغرب الطحاوي فقال في كلام له على المشعر الحرام : قد ذكر الله أشياء في الحج لم يرد بذكرها لإيجابها في قول أحد من الأمة من ذلك قوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية ، وكل أجمع على أنه لو حج ولم يطوف بهما أن حجه قد تم وعليه دم . وقد أطلب ابن المنير في الرد عليه في حاشيته على ابن بطلال . قوله ( فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفا والمروة الخ ) الجواب محصله أن عروة احتج للإباحة باقتصار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك لأن رفع الإثم علامة المباح ، ويزداد المستحب بأثبت الأجر ، ويزداد الوجوب عليهما بعقاب التارك ، ومحل جواب عائشة أن الآية ما كتبه عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الإثم عن الفاعل ، وأما المباح فيحتاج إلى رفع الإثم عن التارك ، والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لأنهم توهّموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية أنه لا يستمر في الإسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ، وأما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ، ولا مانع أن يكون الفعل واجبا ويعتقد انسان امتناع إيقاعه على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ، ولا يستلزم ذلك نفي الوجوب ، ولا يلزم من نفي الإثم عن الفاعل نفي الإثم عن التارك ، فلو كان المراد مطلق الإباحة لنفي الإثم عن التارك ، وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة أنها لو كانت للإباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن أبي داود في المصاحف ، وابن المنذر وغيرهم عن أبي بن كعب وابن مسعود وابن عباس ، وأجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا ، زائدة ، وكذا قال الطحاوي ، وقال غيره : لا حجة في الشواذ إذا خالفت المشهور ، وقال الطحاوي أيضا : لا حجة لمن قال إن السعي مستحب بقوله (فن تطوع خيرا) لأنه راجع إلى أصل الحج والعمرة لا إلى خصوص السعي لإجماع المسلمين على أن التطوع بالسعي لغير الحاج والمعتبر غير مشروع والله أعلم . قوله ( يهلون ) أي يحجون . قوله (لنماء) بفتح الميم والنون الحفيفة صنم كان في الجاهلية ، وقال ابن الكلبي : كانت صخرة نصبها عمرو بن لحي لهذيل وكانوا يعبدونها ، والطاغية صفة لها إسلامية . قوله ( بالمثل ) بضم أوله وفتح المعجمة ولامين الأولى مفتوحة مثقلة هي الثانية المشرقة على قديد ، زاد سفيان عن الزهري ( بالمثل من قديد ، أخرجه مسلم وأصله للبصنف كما سيأتي في تفسير النجم ، وله في تفسير البقرة من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن - فذكر الحديث وفيه - كانوا يهلون لنماء ، وكانت مناة حذو قديد ، أي مقابله ، وقديد بقاف مصغر قرية جامعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله أبو عبيد البكري . قوله ( فكان من أهل ) يتخرج أن يطوف بين الصفا والمروة ) وقوله بعد ذلك (لأننا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) ظاهره أنهم كانوا في الجاهلية لا يطوفون بين الصفا والمروة ويقتصرون على الطواف بمناة فسألوا عن حكم الاسلام في ذلك ، ويصرح بذلك رواية سفيان المذكورة بلفظ (لأننا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة) بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة ، وفي رواية معمر عن الزهري (لأننا كنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيما لمناة ، أخرجه البخاري تعليقا ، ووصله أحمد وغيره ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم إن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فتخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم ، من

أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة ، فطرق الزهري متفقة ، وقد اختلف فيه على هشام بن غروة عن أبيه فرواه مالك عنه بنحو رواية شعيب عن الزهري ، ورواه أبو أسامة عنه بلفظ « إنما أنزل الله هذا في أناس من الأنصار كانوا إذا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة » أخرجه مسلم ، وظاهره يوافق رواية الزهري ، وبذلك جزم محمد بن إسحق قيارواه الفاكهي من طريق عثمان بن ساج عنه « ان عمرو بن لحي نصب مناة على ساحل البحر بما يلي قديد ، فكانت الأزد و غسان يحجونها ويعظمونها ، إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مناة فأهلوا لها ، فمن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة - قال - وكانت مناة للأوس والخزرج والأزد من غسان ومن دان دينهم من أهل يثرب ، فهذا يوافق رواية الزهري ، وأخرج مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام هذا الحديث بخلاف جميع ما تقدم ولفظه « إنما كان ذلك لأن الأنصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لها أساف ونائلة فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلون ، فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية ، فهذه الرواية تقتضي أن تحرجهما إنما كان لثلاث يفعلوا في الإسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لأن الإسلام أبطل أفعال الجاهلية إلا ما أذن فيه الشارع ، فخشوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشارع ، فهذه الرواية توجبها ظاهر بخلاف رواية أبي أسامة فانها تقتضي أن يخرج عن الطواف بين الصفا والمروة لكونهم كانوا لا يفعلونه في الجاهلية ، ولا يلزم من تركهم فعل شيء في الجاهلية أن يتحرجوا من فعله في الإسلام ، ولولا الزيادة التي في طريق يونس حيث قال وكانت سنة في آباتهم الخ لكان الجمع بين الروایتين ممكنا بأن نقول : وقع في رواية الزهري حذف تقديره أنهم كانوا يهلون في الجاهلية لمناة ثم يطوفون بين الصفا والمروة فكان من أهل أي بعد ذلك في الإسلام يتحرج أن يطوف بين الصفا والمروة لثلاث يضاهي فعل الجاهلية . ويمكن أيضا أن يكون في رواية أبي أسامة حذف تقديره كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية ، فجاء الإسلام فظنوا أنه أبطل ذلك فلا يحل لهم ، ويبين ذلك رواية أبي معاوية المذكورة حيث قال فيها « فلما جاء الإسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية » ، إلا أنه وقع فيها وهم غير هذا به عليه عياض فقال : قوله لصنمين على شط البحر وهم ، فانها ما كانا قط على شط البحر وإنما كانا على الصفا والمروة ، إنما كانت مناة بما يلي جهة البحر انتهى . وسقط من روايته أيضا إلهالهم أولا لمناة ، فكانهم كانوا يهلون لمناة قديد دونها ثم يطوفون بين الصفا والمروة لأجل أساف ونائلة ، فمن ثم تحرجوا من الطواف بينهما في الإسلام ، ويؤيد ما ذكرناه حديث أنس المذكور في الباب الذي بعده بانظ « أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ فقال . نعم . لأنها كانت من شعائر الجاهلية » وروى النسائي بإسناد قوي عن زيد بن حارثة قال « كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما أساف ونائلة كان المشركون إذا طافوا تمسحوا بهما ، الحديث ، وروى الطبراني وابن أبي حاتم في التفسير بإسناد حسن من حديث ابن عباس قال « قالت الأنصار : إن السعي بين الصفا والمروة من أمر الجاهلية ، فأُنزل الله عز وجل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » ، وروى الفاكهي وإسماعيل القاضي في « الأحكام » بإسناد صحيح عن الشعبي قال « كان صنم بالصفا يدعى أساف ووثن بالمروة يدعى نائلة ، فكان أهل الجاهلية يسعون بينهما ، فلما جاء الإسلام رمى بهما وقالوا : إنما كان ذلك يصنعه أهل الجاهلية من أجل أوثانهم ، فأمسكوا عن السعي بينهما ، قال فأُنزل الله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية » وذكر الواحدى في « أسبابه » عن ابن عباس نحوه هذا وزاد فيه :

يزعم أهل الكتاب أنها زنيا في السكبة فسخا حجرين فوضعا على الصفا والمروة ليعتبر بهما ، فلما طالت المدة عبداً والباقي نحوه . وروى الفاكهي بإسناد صحيح الى أبي مجلز نحوه . وفي كتاب مكة ، لعمر بن شبة بإسناد قوى عن مجاهد في هذه الآية قال : قالت الانصار ان السعي بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، فزلت . ومن طريق السكبي قال : كان الناس أول ما أسلوا كرهوا الطواف بينهما لأنه كان على كل واحد منهما صنم فزلت ، فهذا كله يوضح قوة رواية أبي معاوية وتقدمها على رواية غيره ، ويحتمل أن يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية أبي معاوية ، ومنهم من كان لا يقر بهما على ما اقتضته رواية الزهري واشترك الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونه كان عندهم جميعا من أفعال الجاهلية ، فيجمع بين الروایتين بهذا . وقد أشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله أعلم . ( تنبيهه ) : قول عائشة د سن رسول الله ﷺ الطواف بين الصفا والمروة ، أى فرضه بالسنة ، وليس مرادها نفي فرضيتها ، ويؤيده قولها د لم يتم الله حج أحدكم ولا عمرته ما لم يطف بينهما . قوله ( ثم أخبرت أبا بكر بن عبد الرحمن ) ، القائل هو الزهري ، ووقع في رواية سفيان عن الزهري عند مسلم د قال الزهري : فذكرت ذلك لأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأعجبه ذلك . قوله ( ان هذا العلم ) كذا لاكثر ، أى ان هذا هو العلم المتين ، وللكشمي د ان هذا لعلم ، بفتح اللام وهي المؤكدة وبالتنوين على أنه الخبر . قوله ( ان الناس إلا من ذكرت عائشة ) إنما ساخ له هذا الاستثناء مع أن الرجال الذين أخبروه أطلقوا ذلك لبيان الخبر عنده من رواية الزهري له عن عروة عنها ، وحصل ما أخبر به أبو بكر بن عبد الرحمن أن المانع لهم من التطوف بينهما أنهم كانوا يطوفون بالبيت وبين الصفا والمروة في الجاهلية ، فلما أنزل الله الطواف بالبيت ولم يذكر الطواف بينهما ظنوا رفع ذلك الحكم فسألوا هل عليهم من حرج إن فعلوا ذلك . بناء على ما ظنوه من أن التطوف بينهما من فعل الجاهلية . ووقع في رواية سفيان المذكورة د إنما كان من لا يطوف بينهما من العرب يقولون : إن طوافنا بين هذين الحجرين من أمر الجاهلية ، وهو يؤيد ما شرحناه أولا . قوله ( فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين ) كذا في معظم الروايات باثبات الهزة وضم العين بصيغة المضارعة للتسكيم ، وضبطه الديلمي على نسيخته بالوصل وسكون العين بصيغة الأمر ، والاول أصوب فقد وقع في رواية سفيان المذكورة د فأراها نزلت ، وهو بضم الهزة أى أظنها ، وحاصله أن سبب نزول الآية على هذا الأسلوب كان للرد على الفريقين : الذين تخرجوا أن يطوفوا بينهما لكونه عندهم من أفعال الجاهلية ، والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهما لم يذكرهما . قوله ( حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت ) بمعنى تأخر نزول آية البقرة في الصفا والمروة عن آية الحج وهي قوله تعالى ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ، ووقع في رواية المستمل وغيره د حتى ذكر بعد ذلك ما ذكر الطواف بالبيت ، وفي توجيهه عسر ، وكأن قوله د الطواف بالبيت د بدل من قوله د ما ذكره بتقدير الاول إنما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة لأن قوله ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ دل على الطواف بالبيت ولا ذكر للصفا والمروة فيه حتى نزل ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ بعد نزول ﴿ وليطوفوا بالبيت ﴾ وأما الثاني فيجوز أن تكون ما مصدرية أى بعد ذلك الطواف بالبيت الطواف بين الصفا والمروة . والله أعلم

## ٨٠ - باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : السعي من دار بنى عبادة الى زقاق بنى أبي حسين



١٦٤٤ - **حديث** محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى بن يونس عن يزيد بن عمار عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ إذا طاف الطواف الأول خبث ثلاثاً وثمناً أربعاً . وكان يسعى بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . فقلت لنافع : أكان عبد الله يمشي إذا بلغ الركن الثاني ؟ قال : لا ، إلا أن يراحم على الركن ، فإنه كان لا يدعه حتى يستلمه . »

١٦٤٥ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار قال « سألت ابن عمر رضي الله عنه عن رجل طاف بالبيت في محرمة ولم يطوف بين الصفا والمروة أباقي امرأته ؟ فقال : قدّم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين فطاف بين الصفا والمروة سبعاً . ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) »

١٦٤٦ - « وسألنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فقال : لا يقرّبونها حتى يطوف بين الصفا والمروة »

١٦٤٧ - **حديث** المسكين بن إبراهيم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال « قدّم النبي ﷺ مكة فطاف بالبيت ثم صلى ركعتين ، ثم سعى بين الصفا والمروة . ثم تلا [ ٢١ الاحزاب ] : ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) »

١٦٤٨ - **حديث** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم قال « قلت لأنس بن مالك رضي الله عنه . أكنتم تكرهون السعي بين الصفا والمروة ؟ قال : نعم ، لأنها كانت من شمار الجاهلية ، حتى أنزل الله [ ١٥٨ البقرة ] : ( إن الصفا والمروة من شمار الله ، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) »

[ الحديث ١٦٤٨ - طرقة في : ٤٤٩٦ ]

١٦٤٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إنما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليبري المشركين قوته »

زاد الحميدي : حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمعت عطاء عن ابن عباس . . مثله

[ الحديث ١٦٤٩ - طرقة في : ٤٢٥٧ ]

قوله ( باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة ) أي في كيفية . قوله ( وقال ابن عمر الخ ) وصله الفاكهي من طريق ابن جريج . أخبرني نافع قال : نزل ابن عمر من الصفا ، حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى ، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرظة ، ومن طريق عبيد الله بن أبي يزيد قال : رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين ، قال سفيان هو بين هذين العليين . وروى ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد وعطاء قال : رأيتهما يسعيان من خوخة بني عباد إلى زقاق بني أبي حسين ، قال فقلت لمجاهد ، فقال : هذا بطن المسيل الأول ، اه . والبيان المذاهب أشار إليهما مروقان إلى الآن . وروى ابن خزيمة

والعالمى من طريق أبى الطفيل قال : سألت ابن عباس عن السعى فقال : لما بعث الله جبريل الى ابراهيم ليريه المناسك عرض له الشيطان بين الصفا والمروة ، فأمر الله أن يجيز الوادى . قال ابن عباس : فكانت سنة ، وسيأتى فى أحاديث الانبياء أن ابتداء ذلك كان من هاجر . وروى الفاكهى باسناد حسن عن ابن عباس قال : هذا ما أورتكموه أم اسماعيل ، وسيأتى حديثه فى آخر الباب فى سبب فعل النبي ﷺ ذلك . ثم أورد المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث ابن عمر . قوله ( حدثنا محمد بن عبيد ) زاد أبو ذر فى روايته : هو ابن أبى حاتم ، ولغيره : محمد بن عبيد بن ميمون ، وهو الصواب وبه جزم أبو نعيم ، ولعل حاتم اسم جد له إن كانت رواية أبى ذر فيه مضبوطة . وقد ذكر أبو على الجياني أنه رآه بخط أبى محمد الاصيل فى نسخه : حدثنا محمد بن عبيد بن حاتم . قوله ( كان اذا طاف الطواف الاول ) أى طواف القدوم . قوله ( خب ) بهتم المعجمة وتشديد الموحدة وقد تقدم فى باب من طاف اذا قدم مكة . قوله ( وكان يسمى بطن المسيل ) أى المكان الذى يجتمع فيه السيل ، وقوله بطن منصوب على الظرف ، وهذا مرفوع عن ابن عمر ، وكأن المصنف بدأ بالموقوف عنه فى الترجمة لسكونه مفسرا لحد السعى ، والمراد به شدة المشى وان كان جميع ذلك يسمى سعيا . قوله ( فقلت لنافع ) القائل عبيد الله بن عمر المذكور ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالاستلام قبل بأبواب . الثانى حديث ابن عمر أيضا فى طواف النبي ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ، أورده من وجهين ، وقد تقدم فى باب صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين ، قال شيخنا ابن الملقن هنا قال صاحب المحيط من الحنفية : لو بدأ بالمروة وختم بالصفا أعاد شوطا فان البداء واجبة ، ولا أصل لما قال الكرماني ان الترتيب ليس بشرط ولكن تركه مكروه لترك السنة فيستحب إعادة الشوط . قلت : الكرماني المذكور عالم من الحنفية وليس هو شمس الدين شارح البخارى ، وإنما نهت على ذلك لثلاث يتوهم أن شيخنا وقف على شرحه ونقل منه فان هذا الكلام ما هو فى شرح شمس الدين وشمس الدين شافعى المذهب يرى الترتيب شرطا فى صحة السعى . الثالث حديث أنس فى نزول قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ وقد تقدم الكلام عليه فى الباب الذى قبله . الرابع حديث ابن عباس : لما سعى رسول الله ﷺ بالبيت وبين الصفا والمروة ليرى المشركين قوته ، والمراد بالسعى هنا شدة المشى ، وقد تقدم القول فيه فى باب بدء الرمل . قوله ( زاد الحميدى الخ ) أى زاد التمهيد بالتحديث من عمرو لسفيان ومن دطاء لعمرو . وهكذا روينا فى مسند الحميدى ، رواية بشر بن موسى عنه ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، وأخرج مسلم فى هذا الباب حديث جابر : انه ﷺ لما فرغ من الركعتين بعد طوافه خرج الى الصفا فقال : أبدأ بما بدأ الله به ، واستدل به على اشتراط البداء بالصفا ، ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال : ابدؤا بما بدأ الله به . ( تكميل ) : قال ابن عبد السلام المروة أفضل من الصفا لأنها تقصد بالذكر والدعاء أربع مرات بخلاف الصفا فانما يقصد ثلاثا ، قال : وأما البداء بالصفا فليس بوارد لأنه وسيلة . قلت : وفيه نظر لأن الصفا تقصد أربعاً أيضا أولها عند البداء فكل منهما مقصود بذلك ويمتاز بالابتداء ، وعند النزول يتعادلان ، ثم ما ثمة هذا التفضيل مع أن العبادة المتعلقة بهما لا تتم إلا بهما معا ؟

## ٨١ - باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت

وإذا صلى على غير وضوء بين الصفا والمروة

١٦٥٠ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « قدمت مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، قالت : فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : افعل كما يفعل الحاج ، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري »

١٦٥١ - **حديث** محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب . قال : وقال لي خليفة حدثنا عبد الوهاب حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال « أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج ، وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة . وقدم على من الين - معه هدى - فقال : أهلت بما أهل به النبي ﷺ . فأمر النبي ﷺ أصحابه أن يحملوها محررةً ويطوفوا ثم يقصروا ويحلقوا ، إلا من كان معه الهدى . فقالوا نطليق إلى منى وذكرنا يقطر ! فبلغ النبي ﷺ فقال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ، ولولا أن معي الهدى لأحلت . وحاض عائشة رضي الله عنها ففسدت المناسك كلها ، غير أنها لم تطف بالبيت . فلما طهرت طافت بالبيت ، قالت : يا رسول الله ، تطلقون بحجة ومعمة وأنصاق بمح ! فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التميم ، فاعتمرت بعد الحج » .

١٦٥٢ - **حديث** مؤمل بن هشام حدثنا إسماعيل عن أيوب عن حفصة قالت « كنا نمنع عواتقنا أن يخرجن ، فقدمت امرأة فزالت قصر بني خلف ، فحدثت أن أختها كانت تحت رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد غزا مع رسول الله ﷺ فنتى عشرة غزوة ، وكانت أختي معه في ست غزوات . قلت : كنا ندأوى الكلداني ، ونقوم على الرضى . فسألت أختي رسول الله ﷺ فقالت : هل على إحدانا بأس إن لم يكن لها جلباب أن لا تخرج ؟ قال : لتلبسها صاحبته من جلبابها ولتشهد الخيرة ودعوة المؤمنين . فلما قدمت أم عطية رضي الله عنها سألتها - أو قالت : سألتها - فقالت وكانت لا تذكر رسول الله ﷺ إلا قالت : بأبي - قلنا : أسمع رسول الله ﷺ يقول كذا وكذا ؟ قالت : نعم بأبي فقال : لتخرج العواتق ذوات الخدور - أو العواتق وذوات الخدور - والخبيض فيشهدن الخير ودعوة المسلمين ، ويعتزل الخبيض المصلى . فقالت : الحائض ؟ قالت : أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا ؟ »

قوله ( باب تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت ، وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة ) جزم بالحكم الأول لتصريح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك ، وأورد المسألة الثانية مورد الاستفهام للاحتمال ، وكأنه أشار إلى ما روى عن مالك في حديث الباب بزيادة : ولا بين الصفا والمروة ، قال ابن عبد البر : لم يقله أحد عن مالك إلا يحيى بن يحيى التميمي النسابةوري . قلت : فإن كان يحيى يحفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء للسعي لأن

السعي يتوقف على تقدم طواف قبله فإذا كان الطواف ممسحاً امتنع لذلك لا لاشتراط الطهارة له . وقد روى عن ابن عمر أيضاً قال : «تفنى الخائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة» أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح قال : «حدثنا ابن فضيل عن عاصم قلت لابن العالية تقرأ الخائض؟ قال : لا ، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . ولم يذكر ابن المنذر عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري ، وقد حكى المجد ابن تيمية من الحنابلة رواية عندهم مثله ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح «إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسعى بين الصفا والمروة فلتسع» وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله ، وهذا إسناد صحيح عن الحسن فلعله يفرق بين الخائض والمحدث كما سيأتي . وقال ابن بطال : كأن البخاري فهم أن قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعى ولهذا قال : «وإذا سعى على غير وضوء اه» وهو توجيه جيد لا يخالف التوجيه الذي قدمته وهو قول الجمهور ، وحكى ابن المنذر عن عطاء قولين فيمن بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت ، وبالإجراء قال بعض أهل الحديث واحتج بحديث أسامة بن شريك «ان رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : سميت قبل أن أطوف» قال : طف ولا حرج ، وقال الجمهور : لا يجزئه ، وأولوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة وفيه «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري» وهو بفتح التاء والطاء المهمة المشددة وتشديد الهاء أيضاً أو هو على حذف إحدى التاءين وأصله تتطهري ، ويؤيده قوله في رواية مسلم «حتى تغتسل» والحديث ظاهر في نهي الخائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته ، وفي معنى الخائض المجنب والمحدث وهو قول الجمهور ، وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط ، قال ابن أبي شيبة : حدثنا غندر حدثنا شعبة سألت الحكم وحمادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً . وروى عن عطاء : «إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعداً ثم حاضت أجزأ عنها» . وفي هذا تعقب على النووي حيث قال في «شرح المذهب» : انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف ، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله اه ، ولم ينفردوا بذلك كما ترى ، فلعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة ، لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف واجبة تجبر بالدم ، وعند المالكية قول يوافق هذا . الحديث الثاني حديث جابر في الإهلال بالحج وفيه قصة قدريم على ومعه الهدى ، وقصة عائشة «حاضت فنسكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت» الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في «باب عمرة التنعيم» من أبواب العمرة ، والاحتياج منه لقوله «غير أنها لم تطف بالبيت» . (تنبه) : ساقه المؤلف هنا رحمه الله بلفظ خليفة ، وسيأتي لفظ محمد بن المثنى في «باب عمرة التنعيم» . الحديث الثالث حديث حفصة «كننا نمنع عواتقنا أن يخرجن» فقدمت امرأة فنزلت قصر بني خلف - وفيه - ويعتزل الحيض المصلي ، وقد تقدم في الحيض وفي العيدين وتقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الحيض ، والمحتاج إليه هنا قولها في آخره «أو ليس تشهد عرفة وتشهد كذا وتشهد كذا» فهو المطابق لقول جابر «فنسكت المناسك كلها إلا الطواف بالبيت» وكذا قولها «ويعتزل الحيض المصلي» فانه يناسب قوله «ان الخائض لا تطوف بالبيت» لأنها إذا أمرت باعتزال المصلي كانت اعتزالها للمسجد بل للمسجد الحرام بل للكعبة من باب الأولى

## ٨٢ - باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى وللحاج إذا خرج إلى منى

وسئل عطاء عن الجاور يلبى بالحج ، قال : وكان ابن عمر رضي الله عنهما يلبى يوم التروية إذا صلى الظهر وستوى على راحلته . وقال عبد الملك عن عطاء عن جابر رضي الله عنه : قدمنا مع النبي ﷺ فأحللنا حتى يوم التروية وجعلنا مكة بظهر لبينا بالحج . وقال أبو الزبير عن جابر : أهللنا من البطحاء . وقال عبيد بن جريح لابن عمر رضي الله عنهما : رأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم يُهَلْ أنت حتى يوم التروية ، فقال : لم أر النبي ﷺ يهَل حتى تدبعت به راحلته

قوله ( باب الإهلال من البطحاء وغيرها للمسكى والحاج إذا خرج من منى ) كذا في معظم الروايات ، وفي نسخة معتمدة من طريق أبي الوقت د إلى منى ، وكذا ذكره ابن بطل في شرحه والاسماعيل في مستخرجه ولا إشكال فيها ، وعلى الأول فلعله أشار إلى الخلاف في ميقات المسكى ، قال النووي : ميقات من بمكة من أهلها أو غيرهم نفس مكة على الصحيح ، وقيل مكة وسائر الحرم اه . والثاني مذهب الحنفية ، واختلف في الأفضل فاتفق المنهجون على أنه من باب المنزل ، وفي قول للشافعي من المسجد ، وحجة الصحيح ما تقدم في أول كتاب الحج من حديث ابن عباس د حتى أهل مكة يهلون منها ، وقال مالك وأحمد وإسحق : يهل من جوف مكة ولا يخرج إلى الحل إلا محرما ، واختلفوا في الوقت الذي يهل فيه : فذهب الجمهور إلى أن الأفضل أن يكون يوم التروية ، وروى مالك وغيره بإسناد منقطع وابن المنذر بإسناد متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة د ما لكم يقدم الناس عليكم شعنا وأنتم تتضعون طيبا مدخنين ، إذا رأيتم الهلال فأهلوا بالحج ، وهو قول ابن الزبير ومن أشار إليهم عبيد بن جريح بقوله لابن عمر أهل الناس إذا رأوا الهلال ، وقيل إن ذلك محمول على الاستحباب وبه قال مالك وأبو ثور ، وقال ابن المنذر : الأفضل أن يهل يوم التروية إلا المتمتع الذي لا يجد الهدى ويريد الصوم فيعجل الإهلال ليصوم ثلاثة أيام بعد أن يحرم ، واحتج الجمهور بحديث أبي الزبير عن جابر وهو الذي علقه المصنف في هذا الباب ، وقوله في الترجمة د للمسكى ، أى إذا أراد الحج ، وقوله د الحاج ، أى الآفاقي إذا كان قد دخل مكة متمتعا . قوله ( وسئل عطاء الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريقه بلفظ د رأيت ابن عمر في المسجد فقبل له : قد روى الهلال - فذكر قصة فيها - فأمسك حتى كانت يوم التروية فأتى البطحاء ، فلما استوت به راحلته أحرم ، وروى مالك في الموطأ ، أن ابن عمر أهل ليل ذي الحجة ، وذلك أنه كان يرى التوسعة في ذلك . قوله ( وقال عبد الملك الخ ) الظاهر أن عبد الملك هو ابن أبي سليمان وقد وصله مسلم من طريقه عن عطاء عن جابر قال د أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج ، فلما قدمنا مكة أمرنا أن نحل ونجعلها عمرة ، فسكبر ذلك علينا ، الحديث وفيه د أيها الناس أحلوا ، فأحللنا ، حتى كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهللنا بالحج ، وقد روى عبد الملك بن جريح نحو هذه القصة وسيأتي في أثناء حديث . ( تنبيه ) : قوله د بظهر ، أى وراء ظهورنا . وقوله د أهللنا بالحج ، أى جعلنا مكة من ورائنا في يوم التروية حال كوننا مهلين بالحج ، فلم أنهم حين الخروج من مكة كانوا محرمين ، ويوضح ذلك ما بعده . قوله ( وقال أبو الزبير عن جابر أهللنا من البطحاء ) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريح عنه عن جابر قال د أمرنا النبي ﷺ إذا أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى ، قال :

فأهلنا من الأبطح ، وأخرجه مسلم مطولا من طريق الليث عن أبي الزبير فذكر قصة فسبحهم الحج الى العمرة ، وقصة عائشة لما حاضت وفيه « ثم أهلنا يوم التروية ، وزاد من طريق زهير عن أبي الزبير « أهلنا بالحج ، وفي حديثه الطويل عنده نحوه . ( تنبيه ) : يوم التروية سياتى الكلام عليه في الترجمة التي بعد هذه . قوله ( وقال عبيد بن جريح لابن عمر الخ ) رصده المؤلف في أوائل الطهارة في اللباس بأنهم من سيقاه هنا ، قال ابن بطلان وغيره : وجه احتجاج ابن عمر على ما ذهب اليه أنه يهل يوم التروية اذا كان بمكة باهلا النبي ﷺ ، وهو إنما أهل حين انبعثت به راحلته بذى الحليفة ، ولم يكن بمكة ولا كان ذلك يوم التروية من جهة أنه ﷺ أهل من ميقاته من حين ابتداءه في عمل حجته واتصل له عمله ولم يكن بينهما مكث ربما انقطع به العمل . فكذلك المكي اذا أهل يوم التروية اتصل عمله . بخلاف ما لو أهل من أول الشهر ، وقد قال ابن عباس : لا يهل أحد من مكة بالحج حتى يريد الرواح الى منى

### ٨٣ - باب أين يصلى الظهر يوم التروية ؟

١٦٥٣ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك رضي الله عنه قلت : أخبرني بشيء عقلت عن النبي ﷺ ، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النحر ؟ قال : بالأبطح . ثم قال : افعل كما يفعل أمراؤك »

[ الحديث ١٦٥٣ - طرفاه في : ١٦٥٤ ، ١٧٦٣ ]

١٦٥٤ - **حدثنا** علي بن سمع أبو بكر بن عياش حدثنا عبد العزيز بن ربيعة أنس . وحدثني إسماعيل بن أبان حدثنا أبو بكر عن عبد العزيز قال « خرجت إلى منى يوم التروية فتقيت أنسا رضي الله عنه ذاهبا على حمار ، فقلت : أين صلى النبي ﷺ هذا اليوم الظهر ؟ فقال : انظر حيث يصلي أمراؤك فصل »

قوله ( باب أين يصلى الظهر يوم التروية ) أى يوم الثامن من ذى الحجة ، وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الواو وكسر الواو وتخفيف التحتانية لأنهم كانوا يردون فيها لإبلهم ويتروون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون ، وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنوا عن حمل الماء . وقد روى الفاكهي في « كتاب مكة » من طريق مجاهد قال : قال عبد الله بن عمر : يا مجاهد ، إذا رأيت الماء بطريق مكة ، ورأيت البناء يعلو أخاشبها ، فخذ حذرك . وفي رواية : فاعلم أن الأمر قد أظلك . وقيل في تسميته التروية أقوال أخرى شاذة : منها أن آدم رأى فيه حواء واجتمع بها . ومنها أن إبراهيم رأى في ليلته أنه يذبح ابنه فأصبح متفكرا يتروى . ومنها أن جرير عليه السلام أرى فيه إبراهيم مناسك الحج . ومنها أن الإمام يعلم الناس فيه مناسك الحج . ووجه شذوذها أنه لو كان من الأول لكان يوم الروية ، أو الثاني لكان يوم التروى بتشديد الواو ، أو من الثالث لكان من الرقبا . أو من الرابع لكان من الرواية . قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وإسحق الأزرق هو ابن يوسف ، وسفيان هو الثوري . قال الترمذي بعد أن أخرجه : صحيح يستغرب من حديث إسحق الأزرق عن الثوري ، يعنى أن إسحق تفرد به . وأظن أن لهذه النكتة أردفه البخارى بطريق أبي بكر بن عياش عن عبد العزيز ،

ورواية أبي بكر وإن كان قصر فيها كما سنوضحه لكنها متبعة قوة لطريق إسحق ، وقد وجدنا له شواهد : منها ما وقع في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم ، فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، الحديث . وروى أبو داود والترمذي وأحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال : صلى النبي ﷺ بمبنى خمس صلوات ، وله عن ابن عمر أنه : كان يحب - إذا استطاع - أن يصلي الظهر بمبنى يوم التروية ، وذلك أن رسول الله ﷺ صلى الظهر بمبنى ، وحديث ابن عمر في : الموطأ ، عن نافع عنه موقوفاً ، ولابن خزيمة والحاكم من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج أن يصلي الإمام الظهر وما بعدها والفجر بمبنى ثم يفتنون إلى عرفة ، قوله : ( يوم النفر ) بفتح النون وسكون الفاء يأتي الكلام عليه في أواخر أبواب الحج . قوله : ( حدثنا علي ) لم أره منسوباً في شيء من الروايات ، والذي يظهر لي أنه ابن المديني ، وقد ساق المصنف الحديث على لفظ إسماعيل بن أبان ، وإنما قدم طريق علي لتصريحه فيها بالتحديث بين أبي بكر وهو ابن عياش وعبد العزيز وهو ابن ربيع . قوله : ( فليقت أنسا ذاهباً ) في رواية الكشميني « راكباً » . قوله : ( انظر حيث يصلي أمراؤك فصل ) هذا فيه اختصار يوضحه رواية سفيان وذلك أنه في رواية سفيان بين له المكان الذي صلى فيه النبي ﷺ الظهر يوم التروية وهو منى كما تقدم ، ثم خشي عليه أن يحرص على ذلك فينسب إلى المخالفة أو تقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع الأمراء حيث يصلون ، وفيه إشعار بأن الأمراء إذا كانوا لا يواظبون على صلاة الظهر ذلك اليوم بمكان معين فأشار أنس إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان الاتباع أفضل ، ولما خلت رواية أبي بكر بن عياش عن القدر المرفوع وقع في بعض الطرق عنه وهم فرواه إسماعيل من رواية عبد الحميد بن بيان عنه بلفظ « ابن صلى النبي ﷺ الظهر هذا اليوم ؟ قال : صلى حيث يصلي أمراؤك ، قال إسماعيلي : قوله « صلى » غلط . قلت : ويحتمل أن يكون كانت « صل » بصيغة الأمر كغيرها من الروايات فأشبع الناسخ اللام فكتب بعدها ياء فقرأها الراوي بفتح اللام ، وأغرب الحميدي في جمعه لحذف لفظ فصل من آخر رواية أبي بكر ابن عياش فصار ظاهره أن أنسا أخبر أنه صلى حيث يصلي الأمراء ، وليس كذلك فهذا بعينه الذي أطلق إسماعيلي أنه غلط . وقال أبو مسعود في « الأطراف » : جود إسحق عن سفيان هذا الحديث ولم يجوده أبو بكر بن عياش . قلت : وهو كما قال ، وقد قدمت عذر البخاري في تخريجهم وأنه أراد به دفع من يتوقف في تصحيحه لتفرد إسحق به عن سفيان . ووقع في رواية عبد الله بن محمد في هذا الباب زيادة لفظه لم يتابعه عليها سائر الرواة عن إسحق وهي قوله « ابن صلى الظهر والعصر ؟ » فإن لفظ « العصر » لم يذكره غيره ، فسيأتي في أواخر صفة الحج عن أبي موسى محمد بن الحنفى عند المصنف ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أبي موسى ، وأخرجه أحمد في مسنده عن إسحق نفسه ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب ، وأبو داود عن أحمد بن إبراهيم والترمذي عن أحمد بن منيع ومحمد بن وزير ، والفساني عن محمد بن إسماعيل بن علي وعبد الرحمن بن محمد بن سلام ، والدارمي عن أحمد بن حنبل ومحمد بن أحمد ، وأبو عوانة في صحيحه عن سعدان بن يزيد ، وابن الجارود في « المتقى » عن محمد بن وزير ، وسوي في فوائده عن محمد بن بشار بن دار ، وأخرجه ابن المنذر وإسماعيلي من طريق بن دار ، زاد إسماعيلي وزهير بن حرب وعبد الحميد بن بيان وأحمد بن منيع كلهم - وهم اثنا عشر نفساً - عن إسحق الأزرق ، ولم يقل أحد منهم في روايته « والعصر » ، وادعى الداودي أن ذكر العصر هنا وهم وإنما ذكر العصر في النفر ، وتعب بأن العصر المذكور في هذه

الرواية في الموضعين ، وقد تقدم التصريح في حديث جابر عند مسلم بأنه صلى الظهر والعصر وما بعد ذلك الى صبح يوم عرفة بمضى ، فالزيادة في نفس الأمر صحيحة إلا أن عبد الله بن محمد تفرد بذكرها عن إسحق دون بقية أصحابه والله أعلم . ( تكميل ) : ليس لعبد العزيز بن ربيع عن أنس في الصحيحين إلا هذا الحديث الواحد ، وله عن غير أنس أحاديث تقدم بعضها في باب من طاف بعد الصبح ، والمراد بالنفر الرجوع من منى بعد انقضاء أعمال الحج ، والمراد بالأبطلح المحصب كما سيأتى في مكانه . وفي الحديث أن السنة أن يصلح الحاج الظهر يوم التروية بمضى وهو قول الجمهور ، وروى الثوري في جامعه عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن الزبير صلى الظهر يوم التروية بمكة . وقد تقدمت رواية القاسم عنه أن السنة أن يصلحها بمضى . فقامله فعل ما نقله عمرو عنه لضرورة أو لبيان الجواز ، وروى ابن المنذر من طريق ابن عباس قال ، إذا زاغت الشمس فليرح الى منى ، قال ابن المنذر في حديث ابن الزبير : أن من السنة أن يصلح الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بمضى ، قال به علماء الأمصار ، قال : ولا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه أوجب على من تخلف عن منى ليلة التاسع شيئاً . ثم روى عن عائشة أنها لم تخرج من مكة يوم التروية حتى دخل الليل وذهب ثنته ، قال ابن المنذر : والخروج الى منى في كل وقت مباح . إلا أن الحسن وعطاء قالا : لا بأس أن يتقدم لحاج الى منى قبل يوم التروية بيوم أو يومين . وكرهه مالك ، وكرهه الأئمة بمكة يوم التروية حتى يمسي إلا إن أدركه وقت الحمة فمليه أن يصلحها قبل أن يخرج . وفي الحديث أيضا الإشارة الى متابعة أول الأمر ، والاحتراز عن مخالفة الجماعة

#### ٨٤ - باب الصلاة بمضى

١٦٥٥ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « صلى رسول الله ﷺ بمضى ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صدراً من خلافته »

١٦٥٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق الهمداني عن حارثة بن وهب الخزازي رضي الله عنه قال « صلى بنا النبي ﷺ - ونحن أكره ما كنا قط وآمنه - بمضى ركعتين »

١٦٥٧ - حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه قال « صليت مع النبي ﷺ ركعتين ، ومع أبي بكر رضي الله عنه ركعتين ، ومع عمر رضي الله عنه ركعتين ، ثم تفرقت بكم الطرق ، فيا ليت حظي من أربع ركعتان متقبلتان »

قوله ( باب الصلاة بمضى ) أى هل يقصر الرابعة أم لا ؟ وقد تقدم البحث في ذلك في أبواب قصر الصلاة في الكلام على نظير هذه الترجمة ، وأورد فيها أحاديث الباب الثلاثة ، لكن غابر في بعض أسانيدنا : فانه أورد حديث ابن عمر هناك من طريق نافع عنه ، وهنا من طريق ولده عبيد الله عنه . قوله ( وعثمان صدراً من خلافته ) زاد في رواية نافع المذكورة ثم أنعمها ، وأورد حديث حارثة هناك عن أبي الوليد وهنا عن آدم كلاهما عن شعبة ، وحديث



ابن مسعود هناك من رواية عبد الواحد وهنا من رواية سفيان كلاهما عن الأعمش . قوله ( فليت حظي من أربع ركعتان ) قال الداودي : خشي ابن مسعود أن لا يحزى الأربع فاعلمها وتبع عثمان كراهة لخلافه ، وأخبر بما يستفده . وقال غيره : يريد أنه لو صلى أربعاً تكلفها فليتها تقبل كما تقبل الركعتان انتهى . والذي يظهر أنه قال ذلك على سبيل التفويض الى الله لعدم اطلاعه على الغيب وهل يقبل الله صلاته أم لا ، فتعنى أن يقبل منه من الأربع التي يصلها ركعتان ولو لم يقبل الزائد ، وهو يشعر بأن المسافر عنده خير بين القصر والإتمام والركعتان لا بد منهما ، ومع ذلك فكان يخاف أن لا يقبل منه شيء ، فحاصله أنه قال : إنما أنتم متابعة لعثمان ، وليت الله قبل منى ركعتين من الأربع . وقد تقدم الكلام على بقية فوائد هذه الأحاديث في أبواب القصر وعلى السبب في إتمام عثمان بمنى والله الحمد

### ٨٥ - باب صوم يوم عرفة

١٦٥٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري **حدثنا** سالم قال سمعتُ عُمرَ مولى أم الفضل عن أم الفضل « شكَّ الناسُ يومَ عرفة في صوم النبي ﷺ ، فبعثتُ الى النبي ﷺ بشراب فشربه » [ الحديث ١٦٥٨ - أطرافه في : ١٦٦١ ، ١٦٨٨ ، ١٦٠٤ ، ٥٦١٨ ، ٥٦٣٦ ]

قوله ( باب صوم يوم عرفة ) يعني بعرفة ، وأورد فيه حديث أم الفضل ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الصيام مستوفى إن شاء الله تعالى ، وترجم له بنظير هذه الترجمة سواء

### ٨٦ - باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى الى عرفة

١٦٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفى أنه سأل أنس بن مالك - وهما غاديان من منى الى عرفة - كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله ﷺ ؟ فقال : كان يُهلُّ منّا للمهلِّ فلا يُنكرُ عليه ، ويُكبرُ مِنّا المكبرُ فلا يُنكرُ عليه »

قوله ( باب التلبية والتكبير إذا غدا من منى الى عرفة ) أى مشروعتيهما ، وغرضه بهذه الترجمة الرد على من قال : يقطع المحرم التلبية إذا راح الى عرفة ، وسيأتي البحث فيه بعد أربعة عشر باباً إن شاء الله تعالى . قوله ( عن محمد بن أبي بكر الثقفى ) تقدم في العيدين من وجه آخر عن مالك **حدثني** محمد ، وليس لمحمد المذكور في الصحيح عن أنس ولا غيره غير هذا الحديث الواحد ، وقد وافق أنسا على روايته عبد الله بن عمر أخرجه مسلم . قوله ( وهما غاديان ) أى ذاهبان غدوة . قوله ( كيف كنتم تصنعون ) أى من الذكر ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر « قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التلبية في هذا اليوم » . قوله ( فلا ينكر عليه ) بضم أوله على البناء للمجهول ، في رواية موسى بن عقبة ولا يعيب أحدنا على صاحبه ، وفي حديث ابن عمر المشار اليه من طريق عبد الله بن أبي سبرة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه « غدونا مع رسول الله ﷺ من منى الى عرفات ، منا الملهي ومنا المكبر ، وفي رواية له « قال - يعنى عبد الله بن أبي سبرة - فقلت له - يعنى لعبيد الله - عجبا لكم كيف لم تسألوه ماذا رأيت رسول الله ﷺ يصنع ، وأراد عبد الله بن أبي سبرة بذلك الوقوف على الأفضل ، لأن الحديث يدل على التخيير بين التكبير والتلبية من تقريره لم ﷺ على ذلك ، فاراد أن يعرف ما كان يصنع هو

يعرف الأفضل من الأمرين ، وسيأتى من حديث ابن مسعود بيان ذلك إن شاء الله تعالى

## ٨٧ - باب التَّهْجِيرِ بِالرَّوَّاحِ يَوْمَ عَرَفَةَ

١٦٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ قَالَ « كَتَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِلَى الْحُجَّاجِ أَنْ لَا يُخَالَفَ ابْنَ عُمَرَ فِي الْحَجِّ . فِجَاءُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنَا مَعَهُ يَوْمَ عَرَفَةَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَصَاحَ عِنْدَ سِرَادِقِ الْحُجَّاجِ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ مِلْحَفَةٌ مُعَصَّرَةٌ فَقَالَ : مَا لَكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ فَقَالَ : الرِّوَّاحُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ . قَالَ : هَذِهِ السَّاعَةُ ؟ قَالَ : نَمَ . قَالَ : فَأَنْظِرْنِي حَتَّى أَفِيضَ عَلَى رَأْسِي ثُمَّ أَخْرُجُ . فَنَزَلَ حَتَّى خَرَجَ الْحُجَّاجُ ، فَسَارَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَبِي ، فَقُلْتُ إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السَّنَةَ فَأَقْصِرِ الْخُطْبَةَ وَعَجِّلِ الْوُقُوفَ . فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ : صَدَقَ »

[ الحديث ١٦٦٠ - طرفاه في : ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ]

قوله ( باب التهجير بالرواح يوم عرفة ) أى من نمرة ، لحديث ابن عمر أيضا « غدا رسول الله ﷺ حين صلي الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة فزل نمرة - وهو منزل الامام الذي ينزل فيه بعرفة - حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله ﷺ مهجرا لجمع بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح فوقف ، أخرجه أحمد وأبو داود ، وظاهره أنه توجه من منى حين صلي الصبح بها ، لكن في حديث جابر الطويل عند مسلم أن توجهه ﷺ منها كان بعد طلوع الشمس ولفظه « فضربت له قبة بنمرة فزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصوى فرحلت فأتى بطن الوادى ، انتهى ، ونمرة بفتح النون وكسر الميم موضع بقرب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات . قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( كتب عبد الملك ) يعنى ابن مروان . قوله ( الى الحج ) يعنى ابن يوسف الثقفى حين أرسله الى قتال ابن الزبير كما سيأتى مبينا بعد باب . قوله ( فى الحج ) أى فى أحكام الحج ، وللنساء من طريق أشهب عن مالك « فى أمر الحج ، وكان ابن الزبير لم يمكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف قبل الطواف . قوله ( فجاء ابن عمر رضى الله عنهما وأنا معه ) القائل هو سالم ، ووقع فى رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى « فركب هو وسالم وأنا معهما ، وفى روايته « قال ابن شهاب : وكنت يومئذ صائما فلقيت من الحر شدة ، واختلف الحفاظ فى رواية معمر هذه فقال يحيى بن معين : هى وهم ، وابن شهاب لم ير ابن عمر ولا سمع منه ، وقال الذهلى لست أدفع رواية معمر لأن ابن وهب روى عن العمرى عن ابن شهاب نحو رواية معمر ، وروى عنبسة بن خالد عن يونس عن ابن شهاب قال « وفدت الى مروان وأنا محتل ، قال الذهلى : ومروان مات سنة خمس وستين ، وهذه القصة كانت سنة ثلاث وسبعين انتهى . وقال غيره : ان رواية عنبسة هذه أيضا وهم ، وإنما قال الزهرى وفدت على عبد الملك ، ولو كان الزهرى وقد على مروان لادرك جلة الصحابة ممن ليست له عنهم رواية إلا بواسطة . وقد أدخل مالك وعقيل - واليهما المرجع فى حديث الزهرى - بينه وبين ابن عمر فى هذه القصة سالما فهذا هو المعتمد . قوله ( فصاح عند سرادق الحجاج ) أى خيمته ، زاد الاسماعيلي من هذا الوجه « أين هذا ، أى الحجاج . ومثله يأتى بعد باب من رواية القعنبي . قوله ( وعليه ملحفة ) بكسر الميم أى إزار كبير ، والمعصفر

المصبوغ بالمعصر . وقوله : يا أبا عبد الرحمن ، هي كنية ابن عمر ، وقوله : الرواح ، بالنصب أى مجل أو رح . قوله ( ان كنت تريد السنة ) في رواية ابن وهب ، ان كنت تريد أن تصيب السنة ، . قوله ( فأنظرنى ) بالهمزة وكسر الظاء المعجمة أى أخرنى ، ولكشمينى بألف وصل وضم الظاء أى انتظرنى . قوله ( فزل ) يعنى ابن عمر كما صرح به بعد بابين . قوله ( فاقصر ) بألف موصولة ومهمل مكسورة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث يدخل عندهم في المسند لأن المراد بالسنة سنة رسول الله ﷺ إذا أطلقت ما لم تضاف الى صاحبها كسنة العمرين . قلت : وهى مسألة خلاف عند أهل الحديث والأصول ، وجهورهم على ما قال ابن عبد البر ، وهى طريقة البخارى ومسلم ، ويقويه قول سالم لابن شهاب إذ قال له : أفعل ذلك رسول الله ﷺ ؟ فقال : وهل يتبعون فى ذلك إلا سنته ، ؟ وسيأتى بعد باب . قوله ( ومجل الوقوف ) قال ابن عبد البر : كذا رواه القعنبي وأشهب ، وهو عندى غلط لأن أكثر الرواة عن مالك قالوا : ومجل الصلاة ، قال ورواية القعنبي لها وجه ، لأن تعجيل الوقوف يستلزم تعجيل الصلاة . قلت : قد وافق القعنبي عبد الله بن يوسف كما ترى ، ورواية أشهب التى أشار اليها عند النسائى ، فهؤلاء ثلاثة روه هكذا ، فالظاهر أن الاختلاف فيه من مالك ، وكأنته ذكره باللائم لأن الغرض بتعجيل الصلاة حينئذ تعجيل الوقوف ، قال ابن بطال : وفى هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحاج لعبد الله أنظرنى ، فانتظره ، وأهل العلم يستحبونه انتهى . ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما انتظره لخله على أن اغتسله عن ضرورة . نعم روى مالك فى الموطأ ، عن نافع أن ابن عمر كان يغتسل لوقوفه عشية عرفة ، وقال الطحاوى : فيه حجة لمن أجاز المعصر للحرم ، وتعقبه ابن المنير فى الحاشية بأن الحاج لم يكن يتقى المنكر الأعظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقى المعصر ، وإنما لم ينه ابن عمر لعله بأنه لا ينجح فيه النهى ، ولعله بأن الناس لا يقتدون بالحجاج انتهى ملخصا . وفيه نظر لأن الاحتجاج إنما هو بعدم إنكار ابن عمر ، فبعدم إنكاره يتمسك الناس فى اعتقاد الجواز ، وقد تقدم الكلام على مسألة المعصر فى باب . وقال المهلب : فيه جواز تأمير الأدون على الأفضل ، وتعقبه ابن المنير أيضا بأن صاحب الأمر فى ذلك هو عبد الملك ، وليس بحجة ولا سيما فى تأمير الحاج ، وأما ابن عمر فانما أطاع لذلك فرادا من الفتنة . قال : وفيه أن إقامة الحج الى الخلفاء ، وأن الأمير يعمل فى الدين بقول أهل العلم ويصير الى رأيهم . وفيه مداخلة العلماء السلاطين وأنه لا تقيصة عليهم فى ذلك . وفيه فتوى التليد بحضرة معله عند السلطان وغيره ، وابتداء العالم بالفتوى قبل أن يسأل عنه ، وتعقبه ابن المنير بأن ابن عمر إنما ابتدأ بذلك لمسألة عبد الملك له فى ذلك ، فان الظاهر أنه كتب اليه بذلك كما كتب الى الحاج ، قال : وفيه الفهم بالإشارة والنظر لقول سالم : فجعل الحاج ينظر الى عبد الله ، فلما رأى ذلك قال : صدق ، انتهى . وفيه طلب العلو فى العلم لتشوف الحاج الى سماع ما أخبره به سالم من أبيه ابن عمر ، ولم ينكر ذلك ابن عمر . وفيه تعليم الفاجر السن لمنفعة الناس . وفيه احتمال الفسدة الخفيفة لتحصيل المصلحة الكبيرة يؤخذ ذلك من مضى ابن عمر الى الحاج وتعليمه . وفيه الحرص على نشر العلم لانتفاع الناس به . وفيه صحة الصلاة خلف الفاسق ، وأن التوجه الى المسجد الذى بعرفة حين نزول الشمس للجمع بين الظهر والعصر فى أول وقت الظهر سنة ، ولا يضر التأخر بقدر ما يشتغل به المرء من متعلقات الصلاة كالغسل ونحوه . وسيأتى بقية ما فيه فى الذى يليه

١٦٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ مُعْبِرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ « عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ نَاسًا اخْتَلَفُوا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ : فَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ ابْنِ وَهْبٍ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرٍ فَشَرِبَ »

قَوْلُهُ ( باب الوقوف على الدابة بعرفة ) أورد فيه حديث أم الفضل في فطره ﷺ يوم عرفة بها ، وقد تقدم قريباً ، ويأتي الكلام عليه في كتاب الصيام ، وموضع الحاجة منه قوله فيه « وهو واقف على بعيره ، وأصرح منه حديث جابر الطويل عند مسلم ففيه « ثم ركب إلى الموقف فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، واختلف أهل العلم في أيهما أفضل : الركوب أو تركه بعرفة ؟ فذهب الجمهور إلى أن الأفضل الركوب لكونه ﷺ وقف راكباً ، ومن حيث النظر فإن في الركوب عوناً على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكروا مثله في الفطر ، وذهب آخرون إلى أن استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس إلى التعليم منه ، وعن الشافعي قول أنهما سواء ، واستدل به على أن الوقوف على ظهر الدواب مباح ، وأن النهي الوارد في ذلك محمول على ما إذا أجهض بالدابة

## ٨٩ - باب الجمع بين الصلاتين بعرفة

وكان ابن عمر رضي الله عنهما إذا فاتته الصلاة مع الإمام جمع بينهما

١٦٦٢ - وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني سالم أن الحجاج بن يوسف - هَامَ نَزَلَ بِابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَيْفَ تَصْنَعُ فِي الْمَوْقِفِ يَوْمَ عَرَفَةَ ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : إِنْ كُنْتَ تَرِيدُ السَّنَةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : صَدَقَ ، لَئِنْ كَانُوا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي السَّنَةِ . فَقُلْتُ لِسَالِمٍ : أَفَقُلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ سَالِمٌ : وَهَلْ يَتَّبِعُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سَنَتَهُ ؟ »

قَوْلُهُ ( باب الجمع بين الصلاتين بعرفة ) لم يبين حكم ذلك ، وقد ذهب الجمهور إلى أن ذلك الجمع المذكور يختص بمن يكون مسافراً بشرطه ، وعن مالك والأوزاعي وهو وجه للشافعية أن الجمع بعرفة جمع للنسك فيجوز لكل أحد ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن القاسم بن محمد « سمعت ابن الزبير يقول : إن من سنة الحج أن الإمام يروح إذا زالت الشمس يخطب فيخطب الناس ، فإذا فرغ من خطبته نزل فصلى الظهر والعصر جميعاً ، واختلف فيمن صلى وحده كما سيأتي . قَوْلُهُ ( وكان ابن عمر الخ ) وصله إبراهيم الحارثي في المناسك له قال « حدثنا الحارثي عن همام أن نافعا - هَدَّثَهُ - أن ابن عمر كان إذا لم يدرك الإمام يوم عرفة جمع بين الظهر والعصر في منزله ، وأخرج الثوري في جامعه رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع مثله : وأخرجه ابن المنذر من هذا الوجه ، وبهذا قال الجمهور ، وخالفهم في ذلك النخعي والثوري وأبو حنيفة فقالوا : يختص الجمع بمن صلى مع الإمام ، وخالف أبا حنيفة في ذلك أصحابه والطحاوي ، ومن أقوى الأدلة لهم صنيع ابن عمر هذا ، وقد روى حديث جمع النبي ﷺ بين الصلاتين وكان مع ذلك يجمع وحده فدل على أنه عرف أن الجمع لا يختص بالإمام ، ومن قواعدهم

أن الصحابي إذا خالف ما روى دل على أن عنده علما بأن مخالفه أرجح تحسينا للظن به فينبغي أن يقال هذا هنا ، وهذا في الصلاة بعرفة ، وأما صلاة المغرب فعند أبي حنيفة وزفر ومحمد يجب تأخيرها الى العشاء فلو صلاها في الطريق أباد ، وعن مالك يجوز لمن به أو بدايته عند فصلها لكن بعد مغيب الشفق الاخر ، وعن المدونة يعيد من صلى المغرب قبل أن يأتي جمعا ، وكذا من جمع بينها وبين العشاء بعد مغيب الشفق فيعيد العشاء ، وعن أشهب : إن جاء جمعا قبل الشفق جمع . وقال ابن القاسم : حتى يغيب ، وعند الشافعية وجمهور أهل العلم : لو جمع تقديم أو تأخيرا قبل جمع أو بعد أن زلها أو أفرد أجزاء وفاتت السنة . واختلافهم مبنى على أن الجمع بعرفة وبمزدلفة للنسك أو للسفر . قوله ( وقال الليث الخ ) وصله الاسماعيل من طريق يحيى بن بكير وأبي صالح جميعا عن الليث . قوله ( سأل عبد الله ) يعني ابن عمر . قوله ( فخرج بالصلاة ) أى صلى بالهاجرة وهي شدة الحر . قوله ( انهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة ) بضم المهملة وتشديد النون أى سنة النبي ﷺ ، وكأن ابن عمر فهم من قول ولده سالم « فخرج بالصلاة ، أى الظهر والعصر معا فأجاب بذلك فطابق كلام ولده . وقال الطيبي : قوله « في السنة » هو حال من فاعل يجمعون أى متوغلين في السنة ، قاله تعريضا بالحجاج . قوله ( فقلت لسالم ) القائل هو ابن شهاب ، وقوله « أفعل » بهمة استفهام ، وقوله « وهل يتبعون بذلك » بتشديد المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة كذا للاكثر من الاتباع ، وللبكشي « يبتغون في ذلك » بسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها غين معجمة من الابتغاء أى لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سنة النبي ﷺ ، وفي رواية الخوى بحذف « في » وهي مقدرة

#### ٩٠ - باب قصر الخطبة بعرفة

١٦٦٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الملك ابن مروان كتب الى الججاج أن يأتيهم بعد الله بن عمر في الحج » ، فلما كان يوم عرفة جاء ابن عمر رضي الله عنهما وأنا معه حين زاعت الشمس - أو زالت - فصاح عند فسطاطه : « أين هذا ؟ فخرج اليه ، فقال ابن عمر : الرواح . فقال : الآن ؟ قال : نعم . قال : أنظرني أفيض على ماء . فنزل ابن عمر رضي الله عنهما حتى خرج ، فسار بيني وبين أبي ، فقلت : إن كنت تريد أن تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الوقوف . فقال ابن عمر : صدق »

قوله ( باب قصر الخطبة بعرفة ) أورد فيه حديث ابن عمر الماضي قريبا وفيه قول سالم « ان كنت تريد السنة اليوم فاقصر الخطبة » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى ، وقيد المصنف قصر الخطبة بعرفة اتباعا للفظ الحديث ، وقد أخرج مسلم الاسر باقتصار الخطبة في أثناء حديث لعمار أخرجه في الجمعة ، قال ابن التين : أطلق أصحابنا العراقيون أن الإمام لا يخطب يوم عرفة ، وقال المدنيون والمغاربة يخطب وهو قول الجمهور ، ويحمل قول العراقيين على معنى أنه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة بخطبة الجمعة ، وكأنهم أخذوه من قول مالك : كل صلاة يخطب لها يجهر فيها بالقراءة . فقليل له : فعرقة يخطب فيها ولا يجهر بالقراءة ، فقال : إنما تلك للتعليم

#### باب التمجيل الى الموقف

قوله ( باب التعجيل الى الموقف ) كذا للأكثر هذه الترجمة بغير حديث ، وسقط من رواية أبي ذر أصلا ، ووقع في نسخة الصغاني هنا ما لفظه « يدخل في الباب حديث مالك عن ابن شهاب - يعني الذي رواه عن سالم وهو المذكور في الباب الذي قبل هذا - ولكنني أريد أن أدخل فيه غير معاد » يعني حديثا لا يكون تكرار كله سندنا ومثنا . قلت : وهو يقتضي أن أصل قصده أن لا يكرر ، فيحمل على أن كل ما وقع فيه من تكرار الأحاديث إنما هو حيث يكون هناك مغايرة إما في السند وإما في المتن حتى أنه لو أخرج الحديث في الموضوعين عن شيخين حدثاه به عن مالك لا يكون عنده معادا ولا مكررا ، وكذا لو أخرجه في موضوعين بسند واحد لكن اختصر من المتن شيئا ، أو أوردته في موضع موصلا وفي موضع معلقا ، وهذه الطريق لم يخالفها إلا في مواضع يسيرة مع طول الكتاب إذا بعد ما بين البابين بعدا شديدا . وتقل الكرماني أنه رأى في بعض النسخ عقب هذه الترجمة « قال أبو عبد الله يعني المصنف : يزاد في هذا الباب هم حديث مالك عن ابن شهاب ، ولكنني لا أريد أن أدخل فيه معادا ، أي مكررا . قلت : كأنه لم يحضره حينئذ طريق للحديث المذكور عن مالك غير الطريقين اللتين ذكرهما ، وهذا يدل على أنه لا يعيد حديثا إلا لفائدة إستاديه أو متنيه كما قدمته ، وأما قوله في هذه الزيادة التي نقلها الكرماني « هم » فهي بفتح الهاء وسكون الميم ، قال الكرماني : قيل لأنها فارسية وقيل عربية ومعناها قريب من معنى أيضا . قلت : صرح غير واحد من علماء العربية ببغداد بأنها لفظة اصطلاح عليها أهل بغداد وليست بفارسية ولا هي عربية قطعا ، وقد دل كلام الصغاني في نسخته التي أقتناها وحررها - وهو من أئمة اللغة - على كلام البخاري عن هذه اللفظة

#### ٩١ - باب الوقوف بعرفة

١٦٦٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** عمرو **حدثنا** محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه « كنت أطلب بعيرا لي ... » . و**حدثنا** مسدد **حدثنا** سفيان عن عمرو بن سميح **حدثنا** محمد بن جبير عن أبيه جبير بن مطعم قال « أضللت بعيرا لي ، فذهبت أطلبه يوم عرفة ، فرأيت النبي ﷺ واقفا بعرفة ، قلت : هذا والله من أحسن ، فاشأه ها هنا ؟ »

١٦٦٥ - **حدثنا** فروة بن أبي المعراء **حدثنا** علي بن مسهر عن هشام بن عروة قال عروة « كان الناس يطوفون في الجاهلية عرّة إلا الحنّس - والحنّس فريش وما ولدت - وكانت الحنّس يحتمسون على الناس ، يعطى الرجل الرجل الثياب يطوف فيها ، وتعطى المرأة للمرأة الثياب تطوف فيها ، فمن لم يعطه الحنّس طاف بالبيت عريانا . وكان يفيض جماعة الناس من عرفات ويفيض الحنّس من جمع . قال : وأخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن هذه الآية نزلت في الحنّس ( ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ) قال : كانوا يفيضون من جمع فدفعوا إلى عرفات »

[ الحديث ١٦٦٥ - طرّفه في : ٤٥٢٠ ]

قوله ( باب الوقوف بعرفة ) أي دون غيرها فيما دونها أو فوقها . وأورد المصنف في ذلك حديثين : الأول

قوله (حدثنا سفيان هو ابن عيينة) وعمره هو ابن دينار . قوله (أضلت بعيرا) كذا الأكثر في الطريق الثانية ، وفي رواية الكشمميين دلى ، كما في الأولى . قوله (فذهبت أطلبه يوم عرفة) في رواية الخيدي في مسنده ومن طريقه أخرجه أبو نعيم . أضلت بعيرا لي يوم عرفة فخرجت أطلبه بعرفة ، فعلى هذا فقوله يوم عرفة يتعلق بأضلت ، فإن جبراً إنما جاء إلى عرفة ليطلب بعيره لا ليوقف بها . قوله (من الحس) بضم المهملة وسكون الميم بعدها مهملة سياقاً نفسه . قوله (فأشأنه هنا) في رواية الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن أبي عمر جميعاً عن سفيان . قاله خرج من الحرم ، وزاد مسلم في روايته عن عمرو الناقد وأبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان بعد قوله . فأشأنه هنا ، وكانت قريش تعد من الحس وهذه الزيادة توهم أنها من أصل الحديث وليس كذلك بل هي من قول سفيان بينه الخيدي في مسنده عنه ، ولفظه متصلاً بقوله . فأشأنه هنا : قال سفيان والاحس الشديد على دينه ، وكانت قريش تسمى الحس ، وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم إنكم إن عظمتم غير حرمكم استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون من الحرم ، ووقع عند الاسماعيل من طريقه بعد قوله . فأشأنه خرج من الحرم : قال سفيان الحس يعني قريشا ، وكانت تسمى الحس وكانت لتجاوز الحرم ويقولون نحن أهل الله لا نخرج من الحرم وكان سائر الناس يوقف بعرفة وذلك قوله (ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس) انتهى . وعرف بهاتين الزيادتين معنى حديث جبر ، وكان البخاري حذفهما استغناءً بالرواية عن عروة ، لكن في سياق سفيان فوائد زائدة . وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة وإسحق بن راهويه في مسنده موصولاً من طريق ابن إسحق حدثنا عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبر عن أبيه قال . كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون نحن الحس فلا نخرج من الحرم ، وقد تركوا الموقف بعرفة ، قال : فرأيت رسول الله ﷺ في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جمل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا ، . ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحق في المغازي مختصراً وفيه . توفيقاً من الله له ، . وأخرجه إسحق أيضاً عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء أن جبر بن مطعم قال : أضلت حماري في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفاً بعرفات مع الناس ، فلما أسلست علمت أن الله وفقه لذلك ، . وأما تفسير الحس فروى إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، من طريق ابن جريج عن مجاهد قال . الحس قريش ومن كان يأخذ مأخذها من القبائل كالأوس والخزرج وخزاعة وثقيف وغزوان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة إلا بني بكر ، والاحس في كلام العرب الشديد ، وسموا بذلك لما شددوا على أنفسهم ، وكانوا إذا أهلوا بحج أو عمرة لا يأكلون لحماً ولا يضربون وبرا ولا شعرا ، وإذا قدموا مكة وضعوا ثيابهم التي كانت عليهم . وروى إبراهيم أيضاً من طريق عبد العزيز بن عمران المدني قال : سموا حساً بالكعبة لأنها حساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد انتهى . والأول أشهر وأكثر وأنه من التحمس وهو التشدد ، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : تحمس تشدد ، ومنه حس الوغى إذا اشتد ، وسياق مزيد لذلك في الكلام على الحديث الذي بعده . وأفادت هذه الرواية أن رواية جبر له لذلك كانت قبل الهجرة ، وذلك قبل أن يسلم جبر ، وهو فظير روايته أنه سمعه يقرأ في المغرب بالطور وذلك قبل أن يسلم جبر أيضاً كما تقدم ، وتضمن ذلك التعقب على السهيل حيث ظن أن رواية جبر لذلك كانت في الإسلام في حجة الوداع فقال : انظر كيف أنكر جبر هذا وقد حج بالناس عتاب سنة ثمان وأبو بكر سنة تسع ، ثم قال : إما أن يكونا وفقاً يجمع كما كانت قريش تصنع ، وإما أن يكون جبر لم يشهد

معهما الموسم . وقال الكرماني : وقفة رسول الله ﷺ بعرفة كانت سنة عشر وكان جبير حينئذ مسلما لأنه أسلم يوم الفتح ، فان كان سؤاله عن ذلك إنكارا أو تعجبا فلعله لم يبلغه نزول قوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ وان كان للاستفهام عن حكمة المخالفة عما كانت عليه الحس فلا إشكال ، ويحتمل أن يكون لرسول الله ﷺ وقفة بعرفة قبل الهجرة انتهى ملخصا . وهذا الأخير هو المعتمد كما بينته قبل بدلائله ، وكأنه تبع السهيلي في ظنه أنها حجة الوداع ، أو وقع له اتفاقا ، ودل هذا الحديث على أن المراد بقوله تعالى ﴿ ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ﴾ الإفاضة من عرفة ، وظاهر سياق الآية أنها الإفاضة من مزدلفة لأنها ذكرت بلفظة « ثم » ، بعد ذكر الأمر بالذكر عند المشعر الحرام . وأجاب بعض المفسرين بأن الأمر بالذكر عند المشعر الحرام بعد الإفاضة من عرفات التي سبقت بلفظ الخبر لما ورد منه على المسكان الذي تشرع الإفاضة منه ، فالتقدير فاذا أفضتكم أذكروا ثم لتكن لإفاضة من حيث أفاض الناس لا من حيث كان الحس يفيضون ، أو التقدير فاذا أفضتكم من عرفات إلى المشعر الحرام فاذكروا الله عنده ولتكن لإفاضة من المسكان الذي يفيض فيه الناس غير الحس . الحديث الثاني : قوله ( قال عروة ) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن وهشام بن عروة عن أبيه فذكره ، قوله ( والحس قریش وما ولدت ) زاد معمر « وكان ممن ولدت قریش خزاعة وبنو كنانة وبنو عامر بن صعصعة » ، وقد تقدم في أثر مجاهد أن منهم أيضا غزوان وغيرهم ، وذكر إبراهيم الحربي في غريبه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى قال : كانت قریش اذا خطب اليهم الغريب اشترطوا عليه أن ولدها على دينهم . فدخل في الحس من غير قریش ثقیف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم . وعرف بهذا أن المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهاته قریشية ، لا جميع القبائل المذكورة . قوله ( فأخبرني أبي ) القائل هو هشام بن عروة ، والموصول من الحديث هذا القدر في سبب نزول هذه الآية ، وسيأتي في تفسير البقرة من وجه آخر أتم من هذا . وقوله « فدفنوا إلى عرفات » ، في رواية الكشميني « فرفعوا » بالراء ، وسلم من طريق أبي أسامة عن هشام « رجعوا إلى عرفات » ، والمعنى أنهم أمروا أن يتوجهوا إلى عرفات ليفقوا بها ثم يفيضوا منها ، وقد تقدم في طريق جبير سبب امتناعهم من ذلك ، وتقدم الكلام على قصة الطواف عربانا في أوائل الصلاة ، وعرف برواية عائشة أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ أفيضوا ﴾ النبي ﷺ ، والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم . وروى ابن أبي حاتم وغيره عن الضحاك أن المراد بالناس هنا إبراهيم الخليل عليه السلام ، وعنه المراد به الإمام ، وعن غيره آدم ، وقرئ في الشواذ « الناس » بكسر السين بوزن القاضي والاول أصح ، نعم الوقوف بعرفة مودوث عن إبراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال « كنا وقفا بعرفة فأتانا ابن مريع فقال : اني رسول رسول الله اليكم ، يقول لكم : كونوا على مشاعركم ، فانكم على إرث من إرث إبراهيم ، الحديث ، ولا يلزم من ذلك أن يكون هو المراد خاصة بقوله ﴿ من حيث أفاض الناس ﴾ بل هو الأعم من ذلك ، والسبب فيه ما حكته عائشة رضي الله عنها . وأما الاثنيان في الآية بقوله ﴿ ثم ﴾ فقيل هي بمعنى الوار وهذا اختيار الطحاوي ، وقيل لقصد التأكيد لا لحض الترتيب ، والمعنى فاذا أفضتكم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الإفاضة التي تفيضونها من حيث أفاض الناس لا من حيث كنتم تفيضون ، قال الزعزعي : وموقع ﴿ ثم ﴾ هنا موقعها من قولك أحسن إلى الناس ثم لا تحسن إلى غير كريم ، فتأتي ثم لتفاوت ما بين الإحسان إلى الكريم والإحسان إلى غيره ، فكذاك حين أمرهم بالذكر عند الإفاضة من عرفات بين لهم مكان الإفاضة





زال يسير على هيئته حتى أتى جمعا ، وهذا يشعر بأن ابن عباس إنما أخذه عن أسامة كاستأنى الحجة لذلك ، وقال ابن عبد البر : في هذا الحديث كيفية السير في الدفع من عرقه الى مزدلفة لأجل الاستعجال للصلاة ، لأن المغرب لا تصل إلا مع العشاء بالمزدلفة ، فيجتمع بين المصلحين من الوفا والسكينة عند الزحمة ، ومن الاسراع عند عدم الزحام ، وفيه أن السلف كانوا يحرصون على السؤال عن كيفية أحواله عليه السلام في جميع حركاته وسكونه ليقصدوا به في ذلك . قوله ( فجوة ) بفتح الفاء وسكون الجيم المسكان المتسع كما سيأتى تفسيره في آخر الباب ، ورواه أبو مصعب ويحيى بن بكير وغيرهما عن مالك بلفظ « فرجة » بضم الفاء وسكون الراء وهو بمعنى الفجوة . قوله في رواية المستمل وحده ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . ( فجوة : متسع واجمع لجوات ) أى بفتحتين . ( ولجاء ) أى بكسر الفاء والمد . ( وكذلك ركوة وركاء ) وركوات . قوله ( مناص ليس حين فراد ) أى هرب ، أى تفسير قوله تعالى ﴿ ولات حين مناص ﴾ وإنما ذكر هذا الحرف هنا لقوله « نص » ولا تعلق له به إلا لدفع وهم من يتوهم أن أحدهما مشتق من الآخر إلا فائدة نص غير مادة ناص ، قال أبو عبيدة في « المجاز » : المناص مصدر من قوله ناص ينوص

### ٩٣ - باب النزول بين عرفة وجمع

١٦٦٧ - **حديث** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب فقضى حاجته فتوضأ . فقات . يا رسول الله أنصلي ؟ فقال : الصلاة أمامك »

١٦٦٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع قال « كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يجمع بين المغرب والعشاء بجمع ، غير أنه يمر بالشعب الذي أخذه رسول الله ﷺ فيدخل فيتنفض ويتوضأ ولا يصلي حتى يصلي بجمع »

١٦٦٩ - **حديث** قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن كريب مولى ابن عباس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال « ردفت رسول الله ﷺ من عرفات ، فلما باع رسول الله ﷺ الشعب الأيسر الذي دون المزدلفة أناخ فبال ، ثم جاء فصبت عليه الوضوء فتوضأ وضوءاً خفيفاً ، قلت : الصلاة ارسول الله . قال : الصلاة أمامك . فركب رسول الله ﷺ حتى أتى المزدلفة فصلى ، ثم ردفت الفضل رسول الله ﷺ غداة جمع »

١٦٧٠ - قال كريب « فأخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن الفضل أن رسول الله ﷺ لم يرزل يلبى حتى بلغ الحجرة »

قوله ( باب النزول بين عرفة وجمع ) أى لقضاء الحاجة ونحوها ، وليس من المناسك . قوله ( عن يحيى بن

سعيد) هو الانصاري وروايته عن موسى بن عقبة من رواية الاقران لانهما تابعيان صغيران ، وقد حله موسى عن كريب فصار في الاسناد ثلاثة من التابعين . **قوله** ( حيث أفاض ) في رواية أبي الوقت دحين ، وهى أولى لانها ظرف زمان وحيث ظرف مكان . (نسكية) : في حيث ست لغات ضم آخرها وفتحته وكسره وبالواو بدل الياء مع الحركات . **قوله** ( مال الى الشعب ) بين محمد بن أبي حرمة في روايته الآتية بعد حديث عن كريب أنه قرب المزدلفة ، وأردف المصنف بهذا الحديث حديث ابن عمر أنه كان يقتدى برسول الله ﷺ في ذلك في كونه يقضى الحاجة بالشعب ويتوضأ لكنه لا يصل الا بالمزدلفة ، وقوله « فينتفض ، بقاء وضاد معجمة أى يستجمر ، وقد سبق بيانه في كتاب الطهارة ، وأخرجه الفاكهي من وجه آخر عن ابن عمر من طريق سعيد بن جبسير قال « دفعت مع ابن عمر من عرفة ، حتى إذا وازينا الشعب الذى يصل فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فنتفض فيه ، ثم توضأ وكبر ، فانطلق حتى جاء جمعا فأقام فصلى المغرب ، فلما سلم قال : الصلاة ، ثم صلى العشاء ، وأصله في الجمع بجمع عند مسلم وأصحاب السنن ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن جريج قال : قال عطاء « أردف النبي ﷺ أسامة ، فلما جاء الشعب الذى يصل فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضأ ، وظاهر هذين الطريقتين أن الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء ، وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلاتين بمزدلفة . ووقع عند مسلم من طريق محمد بن عقبة عن كريب « لما أتى الشعب الذى ينزله الأمراء ، وله من طريق ابراهيم بن عقبة عن كريب « الشعب الذى ينسخ فيه للناس فيه للمغرب ، والمراد بالخلفاء والأمراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك ، وقد جاء عن عكرمة إنكار ذلك ، وروى الفاكهي أيضا من طريق ابن أبي نجيح سمعت عكرمة يقول : اتخذ رسول الله ﷺ مبالا وأخذتموه مصلى ، وكأنه أنكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلاتين لمخالفته السنة في ذلك ، وكان جابر يقول : لا صلاة الا بجمع ، أخرجه ابن المنذر باسناد صحيح ، ونقل عن السكوفيين ، وعند ابن القاسم صاحب مالك وجوب الإعادة ، وعن أحمد إن صلى أجزأه وهو قول أبي يوسف والجمهور . **قوله** ( عن محمد ابن أبي حرمة ) هو المدنى مولى آل حويطب ولا يعرف اسم أبيه ، وكان خصيف يروى عنه فيقول « حدثني محمد ابن حويطب ، فذكر ابن حبان أن خصيفا كان ينسبه الى جد مواليه ، والاسناد من شيخ قتيبة الخ كلهم مدنيون . **قوله** ( ردفت رسول الله ﷺ ) بكسر الدال أى ركبت ورائه ، وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ، وعمله اذا كانت مطيقة ، وارتداد أهل الفضل ، وبعد ذلك من إكرامهم للريف لا من سوء أدبه . **قوله** ( فصبيت عليه الوضوء ) بفتح الواو أى الماء الذى يتوضأ به ، ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء ، وللفقهاء فيها تفصيل لأنها إما أن تكون في إحضار الماء مثلا أو في صبه على المتوضئ أو مباشرة غسل أعضائه ، فالاول جائز والثالث مكروه إلا إن كان لعذر ، واختلف في الثاني والأصح أنه لا يكره بل هو خلاف الاول ، فاما وقوع ذلك من النبي ﷺ فهو إما لبيان الجواز وهو حينئذ أفضل في حقه أو للضرورة . **قوله** ( وضوءا خفيفا ) أى خففه بأن توضأ مرة مرة وخفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عادته ، وهو معنى قوله في رواية مالك الآتية بعد باب بلفظ « فلم يسبخ الوضوء ، وأغرب ابن عبد البر فقال : معنى قوله « فلم يسبخ الوضوء ، أى استنجى به ، وأطلق عليه اسم الوضوء اللزوى لانه من الوضوء وهى النظافة ومعنى الاسباغ الإكمال أى لم يكمل وضوءه فيتوضأ للصلاة ، قال : وقد قيل إنه توضأ وضوءا خفيفا ، ولكن الاصول تدفع هذا لانه لا يشرع الوضوء لصلاة واحدة مرتين ،

وليس ذلك في رواية مالك . ثم قال : وقد قيل إن معنى قوله « لم يسبغ الوضوء » ، أى لم يتوضأ في جميع أعضاء الوضوء بل اقتصر على بعضها ، واستضعفه هـ . وحكى ابن بطال أن عيسى بن دينار من قدماء أصحابهم سبق ابن عبد البر إلى ما اختاره أولاً ، وهو متعقب بهذه الرواية الصريحة ، وقد تابع محمد بن أبي حرملة عليها محمد بن عقبة أخو موسى أخرجه مسلم بمثل لفظه ، وتابعهما إبراهيم بن عقبة أخو موسى أيضاً أخرجه مسلم أيضاً بلفظ « فتوضأ وضوءاً ليس بالبالغ » ، وقد تقدم في الطهارة من طريق يزيد بن عارون عن يحيى بن سعيد عن موسى بن عقبة بلفظ « لم يجمع له أصب عليه ويتوضأ » ، ولم تكن عادته عليه السلام أن يباشر ذلك أحد منه حال الاستنجاء ، ويؤخره ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق عطاء مولى ابن سباع عن أسامة في هذه القصة قال فيها أيضاً « ذهب إلى الغائط فلما رجع صبيت عليه من الإداوة » ، قال القرطبي : اختلف الشراح في قوله « لم يسبغ الوضوء » ، هل المراد به اقتصر به على بعض الأعضاء فيكون وضوءاً لغوياً ، أو اقتصر على بعض العدد فيكون وضوءاً شرعياً ؟ قال : وكلاهما محتمل ، لكن يعضد من قال بالثاني قوله في الرواية الأخرى « وضوءاً خفيفاً » ، لأنه لا يقال في الناقص خفيف ، ومن موضحات ذلك أيضاً قول أسامة له « الصلاة » ، فانه يدل على أنه رأى يتوضأ وضوءه للصلاة ولذلك قال له أتصلي ، كذا قال ابن بطال وفيه نظر لأنه لا مانع أن يقول له ذلك لاحتمال أن يكون مراده أن تريد الصلاة فلم لم تتوضأ وضوءها ؟ وجوابه بأن الصلاة أمامك معناه أن المغرب لا تصلي هنا فلا تحتاج إلى وضوء الصلاة ، وكأن أسامة ظن أنه عليه السلام نسي صلاة المغرب ورأى وقتها قد كاد أن يخرج أو خرج ، فأعلمه النبي عليه السلام أنها في تلك الليلة يشرع تأخيرها لتجمع مع العشاء بالمزدلفة ، ولم يكن أسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك . وأما اعتلال ابن عبد البر بأن الوضوء لا يشرع مرتين لصلاة واحدة فليس بلازم لاحتمال أنه توضأ ثانياً عن حدث طارئ ، وليس الشرط بأنه لا يشرع تجديد الوضوء إلا لمن أدى به صلاة فرضاً أو نفلاً متفق عليه ، بل ذهب جماعة إلى جوازها وإن كان الأصح خلافه ، وإنما توضأ أولاً ليستديم الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج إلى ذكر الله حينئذ ، وخفف الوضوء لقلة الماء حينئذ ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الطهارة . وقال الخطابي : إنما ترك إسباغها حين نزل الشعب ليكون مستحباً للطهارة في طريقه ، وتجوز فيه لأنه لم يرد أن يصلي به ، فلما نزل وأرادها أسبغها . وقول أسامة « الصلاة » ، بالنصب على إختار الفعل ، أى تذكر الصلاة أو صل ، ويجوز الرفع على تقدير حضرت الصلاة مثلاً . وقوله « الصلاة أمامك » ، بالرفع وأمامك بفتح الهمزة بالنصب على الظرفية أى الصلاة ستصلي بين يديك ، أو أطلق الصلاة على مكانها أى المصلي بين يديك ، أو معنى أمامك لا تفوتك وستذكرها ، وفيه تذكير التابع بما تركه مشبوعه ليفعله أو يعتد عنه أو يبين له وجه صوابه . **قوله** ( حتى أتى المزدلفة فصل ) أى لم يبدأ بشيء قبل الصلاة ، ووقع في رواية إبراهيم بن عقبة عنه مسلم « ثم سار حتى بلغ جماً فصل المغرب والعشاء » ، وقد بينه في رواية مالك بعد باب بلفظ « حتى جاء المزدلفة فتوضأ فأسبغ الوضوء » ، ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ، ثم أناخ كل إنسان بعيره في منزله ، ثم أقيمت الصلاة فصل المغرب ولم يصل بينهما يمينين مسلم من وجه آخر عن إبراهيم بن عقبة عن كريب أنهم لم يزيدوا بين الصلاتين على الاناخة ولفظه « فأقام المغرب » ، ثم أناخ الناس ، ولم يحلوا حتى أقام العشاء فصلوا ثم حلوا ، وكانهم صنعوا ذلك رفقا بالواب أو للأمن من تشويشهم بها ، وفيه إشعار بأنه خفف القراءة في الصلاتين ، وفيه أنه لا بأس بالعمل اليسير بين الصلاتين اللتين يجمع بينهما ولا يقطع ذلك الجمع ، وسيأتى البحث في ذلك بعد ثلاثة أبواب . وقوله في رواية

مالك « ولم يصل بينهما ، أى لم يتنفل ، وسيأتى حديث ابن عمر فى ذلك بعد بابى . **قوله** ( ثم ردف الفضل ) أى ركب خلف رسول الله ﷺ ، وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب ، ووقع فى رواية إبراهيم بن عتبة عند مسلم « قال كريب فقلت لأسامة : كيف فعلتم حين أصبحتم ؟ قال ردفه الفضل بن العباس وانطلقت أنا فى سباق قريش على رجلى » ، يعنى الى منى . وسيأتى الكلام على التلبية بعد سبعة أبواب ، واستدل بالحديث على جمع التأخير وهو لإجماع بمزدلفة ، لكنه عند الشافعية وطائفة بسبب السفر وعند الحنفية والمالكية بسبب النسك ، وأغرب الخطابي فقال : فيه دليل على أنه لا يجوز أن يصل الحاج المغرب اذا أفاض من عرفة حتى يبلغ المزدلفة ، ولو أجزأته فى غيرها لما أخرها النبي ﷺ عن وقتها الموقت لها فى سائر الايام

#### ٩٤ - باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض ، وإشارته اليهم بالسوط

١٦٧١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** إبراهيم بن سويد **حدثنى** عمرو بن أبي عمرو **مولى** المطلب أخبرنى سعيد بن جبير **مولى** والبة الكوفي **حدثنى** ابن عباس رضى الله عنها أنه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة ، فسمع النبي ﷺ وراءه زجراً شديداً وضرباً وصوتاً للابل ، فأشار بسوطه اليهم وقال : أيها الناس ، عليكم بالسكينة ، فإن البر ليس بالإيضاع .

أوضحوا : أسرعوا . خلالكم من التخلل : بينكم . ﴿ وفجرنا خلالها ﴾ : بينها

**قوله** ( باب أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاض ) أى من عرفة . **قوله** ( حدثنا إبراهيم بن سويد ) هو المدني وهو ثقة لكن قال ابن حبان : فى حديثه مناكير انتهى . وهذا الحديث قد تابعه عليه سليمان بن بلال عند الاسماعيل ، والراوى عنه إبراهيم بن سويد مدنى أيضاً واسم جده حبان ، وهم الاصيل فسماه مولى حكاية الجياني وخطأه فيه . **قوله** ( مولى المطلب ) أى ابن عبد الله بن حنطب . **قوله** ( مولى والبة ) بكسر اللام بعدها موحدة خفيفة بطن من بنى أسد . **قوله** ( انه دفع مع النبي ﷺ يوم عرفة ) أى من عرفة . **قوله** ( زجراً ) بفتح الزاى وسكون الجيم بعدها راء أى صياحاً لحث الابل . **قوله** ( وضرباً ) زاد فى رواية كريمة « وصوتا ، وكأنها تصحيف من قوله وضرباً فظنت معطوفة . **قوله** ( عليكم بالسكينة ) أى فى السير ، والمراد السير بالرفق وعدم المزاحمة . **قوله** ( فإن البر ليس بالإيضاع ) أى السير السريع ، ويقال هو سير مثل الخبب فبين ﷺ أن تكلف الاسراع فى السير ليس من البر أى مما يتقرب به ، ومن هذا أخذ عمر بن عبد العزيز قوله لما خطب بعرفة « ليس السابق من سبق بعيره وفرسه ، ولكن السابق من غفر له » ، وقال المهلب : إنما نهام عن الإسراع لبقاء عليهم لئلا يمحضوا بأنفسهم مع بعد المسافة . **قوله** ( أوضحوا أسرعوا ) هو من كلام المصنف ، وهو قول أبى عبيدة فى المجاز . **قوله** ( خلالكم من التخلل بينكم ) هو أيضاً من قول أبى عبيدة ولفظه « ولا أوضحوا أى لأسرعوا . خلالكم أى بينكم وأصله من التخلل ، وقال غيره المعنى وليسوا بينكم بالنيمة يقال أوضع البعير أسرعه وخص الراكب لأنه أسرع من الماشى ، وقوله ( وفجرنا خلالها : بينهما ) هو قول أبى عبيدة أيضاً ولفظه « وفجرنا خلالها أى وسطهما وبينهما » ، وإنما ذكر البخارى هذا التفسير لمناسبة أوضحوا لفظ الأيضاع ، ولما كان متعلقاً بوضوح الخلاص ذكر تفسيره تكثيراً للفائدة

## ٩٥ - باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة

١٦٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ « دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَرَفَةَ ، فَنَزَلَ الشَّعْبَ فَبَالَ ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحْ الْوُضُوءَ . فَقُلْتُ لَهُ : الصَّلَاةُ . فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَمَامَكَ . فَجَاءَ لِلزُّدْلِفَةِ فَتَوَضَّأَ فَأَسْبَغَ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا »

قوله ( باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة ) أى المغرب والعشاء ، ذكر فيه حديث أسامة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل باب . قوله ( عن كريب عن أسامة ) قال ابن عبد البر رواه أصحاب مالك عنه هكذا ، إلا أشهب وابن الماجشون فأنهما أدخلوا بين كريب وأسامة عبد الله بن عباس أخرجه النسائي

## ٩٦ - باب مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَتَطَوَّعْ

١٦٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِمَجْمَعٍ ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِاقَامَةٍ وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا عَلَى لَأْتَرٍ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا »

١٦٧٤ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ تَخْلِيدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ حَدَّثَنَا يُمَيْيُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَزِيدٍ الْأَنْطَلِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ »

[ الحديث ١٦٧٤ - طرقة في : ٤٤٤ ]

قوله ( باب من جمع بينهما ) أى بين الصلاتين المذكورتين . قوله ( ولم يتطوع ) أى لم يتنفل بينهما . قوله ( جمع ) أى بين المغرب والعشاء ( كذا لا بد ) ولغيره بين المغرب والعشاء . قوله ( بجمع ) بفتح الجيم وسكون الميم أى بالمزدلفة ، وسميت جمعا لأن آدم اجتمع فيها مع حواء ، وازدلف إليها أى دنا منها ، وروى عن قتادة أنها سميت جمعا لأنها يجمع فيها بين الصلاتين ، وقيل وصفت بفعل أهلها لانهم يجتمعون بها ويزدلفون إلى الله أى يتقربون إليه بالوقوف فيها ، وسميت بالمزدلفة إما لاجتماع الناس بها أو لاقترابهم إلى منى أو لازدلاف الناس منها جميعا أو للزول بها في كل ذلقة من الليل أو لأنها منزلة وقربة إلى الله أو لازدلاف آدم إلى حواء بها . قوله ( باقامة ) لم يذكر الاذان ، وسيأتى البحث فيه بعد باب . قوله ( ولم يسبح بينهما ) أى لم يتنفل ، وقوله ( ولا على لآتر كل واحدة منهما ) أى عضها ، ويستفاد منه أنه ترك التنفل عقب المغرب وعقب العشاء ، ولما لم يكن بين المغرب والعشاء مهلة صرح بأنه لم يتنفل بينهما ، بخلاف العشاء فإنه يحتمل أن يكون المراد أنه لم يتنفل عقبها لكنه تنفل بعد ذلك في أثناء الليل ، ومن ثم قال الفقهاء تؤخر سنة العشاءين عنهما ، وقل ابن المنذر الاجماع على ترك التطوع بين الصلاتين

بالمزدلفة لانهم اتفقوا على أن السنة الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، ومن تنفل بينهما لم يصح أنه جمع بينهما انتهى . ويعكر على نقل الاتفاق فعل ابن مسعود الآتي في الباب الذي بعده . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الانصارى وفي روايته عن عدى بن ثابت رواية تابعى عن تابعى ، وفي رواية عبد الله بن يزيد شيخ عدى فيه رواية صحابي عن صحابي ، والإسناد كله دأثر بين مدني وكوفي ، وزاد مسلم من رواية الليث عن يحيى عن عدى عن عبد الله ابن يزيد ، وكان أميراً على الكوفة على عهد ابن الزبير . **قوله** ( بالمزدلفة ) مبين لقوله في رواية مالك عن يحيى بن سعيد التي أخرجها المصنف في المغازي بلفظ ، انه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً ، وللطبراني من طريق جابر الجعفي عن عدى بهذا الإسناد ، صلى بجمع المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة ، وفيه رد على قول ابن حزم : ان حديث أبي أيوب ليس فيه ذكر أذان ولا إقامة ، لأن جابراً وان كان ضعيفاً فقد تابعه محمد بن أبي ليلى عن عدى على ذكر الإقامة فيه عند الطبراني أيضاً فيقوى كل واحد منهما بالآخر

### ٩٧ - باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما

١٦٧٥ - **حدثنا** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد يقول « حجَّ عبد الله رضي الله عنه ، فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فاذن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعشائه فعمش ، ثم أمر - أرى رجلاً - فاذن وأقام » قال عمرو لا أعلم الشك إلا من زهير « ثم صلى العشاء ركعتين . فلما طلع الفجر قال : إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبد الله : هما صلاتان ثمولان عن وقتها : صلاة المغرب بعد ما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبرُخ الفجر ، قال : رأيتُ النبي ﷺ يفعله »

[ الحديث ١٦٧٥ - طرفاه في : ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ]

**قوله** ( باب من أذن وأقام لكل واحدة منهما ) أي من المغرب والعشاء بالمزدلفة . **قوله** ( زهير ) هو الجعفي ، وأبو إسحق هو السبيعي ، وشيخه هو النخعي ، وعبد الله هو ابن مسعود . **قوله** ( حج عبد الله ) في رواية أحمد عن حسن بن موسى ، وللنسائي من طريق حسين بن عياش كلاهما عن زهير بالإسناد « حج عبد الله بن مسعود فأمرني علقمة أن أزمه فلزمته فكنت معه ، وفي رواية لإسرائيل الآتية بعد باب « خرجت مع عبد الله إلى مكة ثم قدمنا جميعاً » . **قوله** ( حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ) أي من مغيب الشفق . **قوله** ( فأمر رجلاً ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو عبد الرحمن بن يزيد فإن في رواية حسن وحسين المذكورتين « فكنت معه فأتينا المزدلفة ، فلما كان حين طلع الفجر قال قم ، فقلت له إن هذه الساعة ما رأيتك صليت فيها » . **قوله** ( ثم أمر أرى رجلاً فاذن وأقام ، قال عمرو ولا أعلم الشك إلا من زهير ) أرى بضم الهزة أي أظن ، وقد بين عمرو وهو ابن خالد شيخ البخاري فيه أنه من شيخه زهير ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق الحسن بن موسى عن زهير مثل ما رواه عنه عمرو ولم يقل ما قال عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عمرو عن زهير وقال فيه « ثم أمر قال زهير أرى فاذن وأقام ، وسيأتي بعد باب رواية إسرائيل عن أبي إسحق بأصرح مما قال زهير ولفظه « ثم قدمنا جميعاً

فصلی الصلاتین کل صلاة وحدهما بأذان وإقامة والعشاء بينهما ، والعشاء بفتح العين ورواه ابن خزيمة وأحمد من طريق ابن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ « فاذن وأقام ثم صلى المغرب ثم تعشى ثم قام فأذن وأقام وصلى العشاء ثم بات بجمع ، حتى إذا طلع الفجر فأذن وأقام ، ولأحمد من طريق جرير بن حازم عن أبي إسحق « فصلی بنا المغرب ، ثم دعا بعشاء فتعشى ثم قام فصلی العشاء ثم رقد » ووقع عند الاسماعيلي من رواية شبابة عن ابن أبي ذئب في هذا الحديث « ولم يتطوع قبل كل واحدة منهما ولا بعدها ، ولأحمد من رواية زهير « فقلت له إن هذه لساعة ما رأيتك صليت فيها » . قوله ( فلما طلع الفجر ) في رواية المستملی والكشميني « فلما حين طلع الفجر » وفي رواية الحسين ابن عياش عن زهير « فلما كان حين طلع الفجر » . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن مسعود . قوله ( عن وقتها ) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي « عن وقتها » بالافراد ، وسيأتي في رواية إسرائيل بعد باب رفع هذه الجملة الى النبي ﷺ . قوله ( حين يبرخ ) بزي مضمومة وغيث معجمة أى يطلع ، وفي هذا الحديث مشروعية الأذان والإقامة لسلك من الصلاتين إذا جمع بينهما ، قال ابن حزم : لم نجد مرويًا عن النبي ﷺ ، ولو ثبت عنه لقلت به . ثم أخرج من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عياش عن أبي إسحق في هذا الحديث : قال أبو إسحق فذكرته لأبي جعفر محمد بن علي فقال : أما نحن أهل البيت فهكذا نصنع ، قال ابن حزم : وقد روى عن عمر من فعله ، قلت أخرجه الطحاوي باسناد صحيح عنه ، ثم تأوله بأنه محمول على أن أصحابه تفرقوا عنه فأذن لهم ليجمعوا ليجتمع بهم ، ولا يخفى تكلفه ، ولوناقى له ذلك في حق عمر . لكونه كان الإمام الذي يقيم للناس حجهم - لم يتأت له في حق ابن مسعود لأنه إن كان معه ناس من أصحابه لا يحتاج في جمعهم الى من يؤذن لهم ، وقد أخذ بظاهره مالك ، وهو اختيار البخاري . وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقوفاً ومع كونه لم يروه ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع ، قال ابن عبد البر : وأعجب أنا من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روى في ذلك عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً . قلت : الجواب عن ذلك أن مالكاً اعتمد على صنيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في « الموطأ » واختار الطحاوي ما جاء عن جابر يعني في حديثه الطويل الذي أخرجه مسلم أنه جمع بينهما بأذان واحد وإقامتين ، وهذا قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد وبه قال ابن الماجشون وابن حزم وقواه الطحاوي بالقياس على الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وقال الشافعي في الجديد والثوري وهو رواية عن أحمد : يجمع بينهما بإقامتين فقط . وهو ظاهر حديث أسامة الماضي قريباً حيث قال « فأقام المغرب ثم أناخ الناس ولم يحلوا حتى أقام العشاء » وقد جاء عن ابن عمر كل واحد من هذه الصفات أخرجه الطحاوي وغيره ، وكأنه كان يراه من الأمر الذي يتخير فيه الانسان ، وهو المشهور عن أحمد ، واستدل بحديث ابن مسعود على جواز التنفل بين الصلاتين لمن أراد الجمع بينهما لكون ابن مسعود تعشى بين الصلاتين ، ولا حجة فيه لأنه لم يرفعه ، ويحتمل أن لا يكون قصد الجمع ، وظاهر صنيعه يدل على ذلك لقوله إن المغرب تحول عن وقتها فرأى أنه وقت هذه المغرب خاصة ، ويحتمل أن يكون قصد الجمع وكان يرى أن العمل بين الصلاتين لا يقطع إذا كان ناوياً للجمع ، ويحتمل قوله « تحول عن وقتها » أى المعتاد ، وأما إطلاقه على صلاة الصبح أنها تحول عن وقتها فليس معناه أنه أوقع الفجر قبل طلوعها ، وإنما أراد أنها وقعت قبل الوقت المعتاد فعلها فيه في الحضر ، ولا حجة فيه لمن منع التغليس بصلاة الصبح لأنه ثبت



عن عائشة وغيرها كما تقدم في المرافقة التغليس بها ، بل المراد هنا أنه كان إذا أتاه المؤذن بطلوع الفجر صلى ركعتي الفجر في بيته ثم خرج فصلى الصبح مع ذلك بغلس ، وأما بمزدلفة فكان الناس مجتمعين والفجر نصب أعينهم فبادر بالصلاة أول ما بزغ حتى أن بعضهم كان لم يتبين له طلوعه ، وهو بين في رواية إسرائيل الآتية حيث قال « ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع ، واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود هذا على ترك الجمع بين الصلاتين في غير يوم عرفة وجمع لقول ابن مسعود « ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير ميقاتها إلا صلاتين ، وأجاب المجوزون بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد ثبت الجمع بين الصلاتين من حديث ابن عمر وأنس وابن عباس وغيرهم وتقدم في موضعه بما فيه كفاية ، وأيضاً فلا استدلال به إنما هو من طريق المفهوم وهم لا يقولون به ، وأما من قال به فشرطه أن لا يعارضه منطوق ، وأيضاً فالحصر فيه ليس على ظاهره لإجماعهم على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر بعرفة

### ٩٨ - باب من قدم صَفَةَ أهله بليل ، فيقفون بالمزدلفة ويدعون ، ويُقَدَّم إذا غاب القمر

١٦٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب قال سالم « وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يُقدِّم صَفَةَ أهله فيقفون عند الأشعر الحرام بالمزدلفة بليل فيذكرون الله ما بدا لهم ، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع ، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر ، ومنهم من يقدم بعد ذلك ، فإذا قدموا رموا الجرة . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول : أرخص في أولئك رسول الله ﷺ »

١٦٧٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « بعثني رسول الله ﷺ من جمع بليل »

[ الحديث ١٦٧٧ - طرفه في : ١٦٧٨ ، ١٨٥٦ ]

١٦٧٨ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان قال أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس رضي الله عنهما

يقول « أنا من قدم النبي ﷺ ليلة للمزدلفة في صَفَةِ أهله »

١٦٧٩ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن ابن جريج قال حدثني عبد الله مولى أسماء عن أسماء أنها زلت

ليلة جمع عند المزدلفة قامت نُصلي ، فصلت ساعة ثم قالت : يا بُنَيَّ هل غاب القمر ؟ قلت : لا . فصلت ساعة ثم قالت : هل غاب القمر ؟ قلت : نعم . قالت : فارتحلوا ، فارتحلنا ومضينا ، حتى رميت الجرة ، ثم رجعت فصلت الصبح في منزليها . فقلت لها : يا هنتاه ، ما أرانا إلا قد غلطنا . قالت : يا بُنَيَّ ، إن رسول الله ﷺ أذن للظعن

١٦٨٠ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان **حدثنا** عبد الرحمن - هو ابن القاسم - عن القاسم من

عائشة رضي الله عنها قالت : استأذنت سودة النبي ﷺ ليلة جمع - وكانت قبيلة ثبلة - فأذن لها »

[ الحديث ١٦٨٠ - طرفه في : ١٦٨١ ]

١٦٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ هَاشِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « نَزَّلَنَا الْمَزْدَلِفَةَ ، فَأَسَازَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ سَوْدَةَ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ - وَكَانَتْ امْرَأَةً بَطِيئَةً - فَأَذِنَ لَهَا ، فَدَفَعَتْ قَبْلَ حَطْمَةِ النَّاسِ ، وَأَقْنَا حَتَّى أَصْبَحْنَا نَحْنُ ، ثُمَّ دَفَعْنَا بِدَفْعِهِ ، فَلَأَنَّ أَوْ كَوْنِ اسْتَأْذَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا اسْتَأْذَنْتِ سَوْدَةُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مَفْرُوحٍ بِهِ »

قوله ( باب من قدم ضعة أهله ) أى من نساء وغيرهم . قوله ( بليلى ) أى من منزله بجمع . قوله ( فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم ) ضبطه الكرمانى بفتح القاف وكسر الدال قال : وحذف الفاعل للصلح به وهو من ذكر أولا ، وفتح الدال على البناء للمجهول . وقوله « اذا غاب القمر » بيان للبراد من قوله فى أول الترجمة « بليلى » ، ومغيب القمر تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الاخير ، ومن ثم قيده الشافعى ومن تبعه بالنصف الثانى . قال صاحب « المعنى » : لا نعلم خلافا فى جواز تقديم الضعة لبليلى من جمع الى معنى . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : الاول حديث ابن عمر . قوله ( قال سالم ) فى رواية ابن وهب عند مسلم عن يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبره . قوله ( المشر ) بفتح الميم والعين ، وحكى الجوهري كسر الميم وقيل لأنه لغة أكثر العرب ، وقال ابن قرقول : كسر الميم لغة لا رواية . وقال ابن قتيبة : لم يقرأ بها فى الشواذ ، وقيل بل قرئ « حكاها الهذلى . وسعى المشر لأنه معل للعبادة ، والحرام لأنه من الحرم أو لحرمته . وقوله « ما بدا لهم » بغير همز أى ظهر لهم ، وأشعر ذلك بأنه لا توقيف لهم فيه . قوله ( ثم يرجعون ) فى رواية مسلم « ثم يدفعون » ، وهو أوضح ، ومعنى الاول أنهم يرجعون عن الوقوف الى الدفع ثم يقدمون منى على ما فصل فى الخبر ، وقوله « لصلاة الفجر » أى عند صلاة الفجر . قوله ( وكان ابن عمر يقول أرخص فى أرثك رسول الله ﷺ ) كذا وقع فيه أرخص ، وفى بعض الروايات رخص بالتشديد وهو أظهر من حيث المعنى لأنه من الترخيص لا من الرخص ، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب الميت بمزدلفة على غير الضعة لأن حكم من لم يرخص له ليس حكم من رخص له ، قال : ومن زعم أنها سواء لزمه أن يحجز الميت على منى لسائر الناس لكونه ﷺ أرخص لأصحاب السقاية وللرعاة أن لا يبيتوا بمنى ، قال : فان قالوا تعدوا بالرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ، ولا يأذن لاحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص له رسول الله ﷺ انتهى . وقد اختلف السلف فى هذه المسألة فقال علقمة والنخعي والشعبي : من ترك الميت بمزدلفة فاته الحج ، وقال عطاء والزهرى وقتادة والشافعى والكوفيون وإسحق : عليه دم ، قالوا : ومن بات بها لم يحجز له الدفع قبل النصف ، وقال مالك : إن مر بها فلم ينزل فعليه دم ، وإن نزل فلا دم عليه متى دفع ، وفى حديث ابن عمر دلالة على جواز رمى جمرة العقبة قبل طلوع الشمس لقوله « ان من يقدم عند صلاة الفجر اذا قدم رمى الجمرة ، وسيأتى ذلك صريحا من صنيع أسماء بنت أبى بكر فى الحديث الثالث من هذا الباب ، ويأتى الكلام عليه فيه ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى حديث ابن عباس ، وقائده تعيين من أذن لهم النبي ﷺ من أهله فى ذلك ، وأورده من وجهين فى الثانى منهما أنه ليس البعث المذكور خاصا له لأن اللفظ الاول وهو قوله « بمعنى » قد يوم اختصاصه بذلك وفى الثانى « انا من قدم » فأفهم أنه لم يحتص ، وقوله فى الثانى « فى ضعة أهله » قد أخرجه المصنف فى « باب حج الصبيان » من طريق حماد عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فى الثقل » زاد مسلم من هذا الوجه « وقال فى الضعة » ، ولسفيان

فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه عن حمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد أخرج طريق عطاء هذه مطولة الطحاوى من رواية إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيّر<sup>(١)</sup> عن عطاء [قال أخبرنى<sup>(٢)</sup>] ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ للعباس ليلة المزدلفة : اذهب بضعتائنا ونساتنا فليصلوا الصبح بمنى ولا يرموا جرة العقبة قبل أن تصيبهم دفعة الناس ، قال فكان عطاء يفعل بعد ما كبر وضعف ، ولابى داود من طريق حبيب عن عطاء عن ابن عباس : كان رسول الله ﷺ يقدم العيال والضعفة الى منى من المزدلفة . الحديث الثالث حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق . قوله (حدثنى عبد الله مولى أسماء) هو ابن كيسان المدني يكنى أبا عمر ، ليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر سياقى فى أبواب العمرة ، وقد صرح ابن جريج بتحديث عبد الله له هكذا فى رواية مسند هذه عن يحيى ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن أبي بكر المسمى وابن خزيمة عن بندار ، وكذا أخرجه أحمد فى مسنده كلهم عن يحيى ، وأخرجه مسلم من طريق عيسى بن يونس ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق داود العطار ، والطبرانى من طريق ابن عينة ، والطحاوى من طريق سعيد بن سالم ، وأبو نعيم من طريق محمد بن بكر كلهم عن ابن جريج ، وأخرجه أبو داود عن محمد بن خلاد عن يحيى القطان عن ابن جريج عن عطاء أخبرنى تخبر عن أسماء ، وأخرجه مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء أن مولى أسماء أخبره ، وكذا أخرجه الطبرانى من طريق أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد ، فالظاهر أن ابن جريج سمعه من عطاء سم لقي عبد الله فأخذه عنه ، ويحتمل أن يكون مولى أسماء شيخ عطاء غير عبد الله . قوله (قالت فارتحلوا) فى رواية مسلم . قالت ارتحل بنى . قوله (فضينا حتى رمت الجرة) فى رواية ابن عينة . فضينا بها . قوله (يا هنتاه) أى يا هذه ، وقد سبق ضبطه فى باب الحج أشهر معلومات . قوله (ما أرانا) بضم الهمزة أى أظن ، وفى رواية مسلم بالجرم . فقلت لها لقد غلشنا ، وفى رواية مالك . لقد جئنا منى بغلس ، وفى رواية داود العطار . لقد ارتحلنا بليل ، وفى رواية أبى داود . فقلت انا زمينا الجرة بليل وغلشنا ، أى جئنا بغلس . قوله (اذن للظعن) بضم الظاء المعجمة جمع ظعينة وهى المرأة فى الهودج ثم أطلق على المرأة مطلقا ، وفى رواية أبى داود المذكورة . إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله ﷺ ، وفى رواية مالك . لقد كنا نفعل ذلك مع من هو خير منك ، تعنى النبي ﷺ ، واستدل بهذا الحديث على جواز الرمي قبل طلوع الشمس هند من خص التعجيل بالضعفة وعند من لم يخصص ، وخالف فى ذلك الحنفية فقالوا : لا يرمى جرة العقبة إلا بعد طلوع الشمس ، فإن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر جاز ، وإن رماها قبل الفجر أعادها ، وبهذا قال أحمد وإسحق والجمهور ، وزاد إسحق . ولا يرميها قبل طلوع الشمس ، وبه قال النخعي ومجاهد والثوري وأبو ثور ، ورأى جواز ذلك قبل طلوع الفجر عطاء وطاوس والشعبي والشافعي ، واحتج الجمهور بحديث ابن عمر الماضى قبل هذا ، واحتج إسحق بحديث ابن عباس . ان النبي ﷺ قال لغلمان بنى عبد المطلب : لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس ، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والنسائي والطحاوى وابن حبان من طريق الحسن العرفى . وهو بضم المهملة وقح الراى بعدها نون . عن ابن عباس ، هـ أخرجه الترمذى والطحاوى من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق حبيب عن عطاء ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان . وإذا كان من رخص له منع أن

يرى قبل طلوع الشمس فن لم يرخص له أولى . واحتج الشافعي بحديث أسماء هذا . ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل الأمر في حديث ابن عباس على النذب ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه قال : بمعنى النبي ﷺ مع أهله وأمرني أن أرى مع الفجر ، وقال ابن المنذر : السنة أن لا يرى إلا بعد طلوع الشمس كما فعل النبي ﷺ ، ولا يجوز الرمي قبل طلوع الفجر لأن فاعله مخالف للسنة ، ومن رمى حينئذ فلا إعادة عليه إذ لا أعلم أحدا قال لا يجزئه . واستدل به أيضا على إسقاط الوقوف بالمشعر الحرام عن الضعفة ، ولا دلالة فيه لأن رواية أسماء ساكنة عن الوقوف ، وقد يفتنه رواية ابن عمر التي قبلها . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فكان بعضهم يقول : من مر بمزدلفة فلم ينزل بها فعليه دم ، ومن نزل بها ثم دفع منها في أي وقت كان من الليل فلا دم عليه ولو لم يقف مع الإمام . وقال مجاهد وقتادة والزهري والثوري : من لم يقف بها فقد ضيع نسكا وعليه دم ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق وأبي ثور ، وروى عن عطاء ، وبه قال الأوزاعي لا دم عليه مطلقا ، وإنما هو منزل من شاء نزل به ومن شاء لم ينزل به . وروى الطبري بسند فيه ضعف عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : إنما جمع منزل لدخ المسلمين ، وذهب ابن بنت الشافعي وابن خزيمة إلى أن الوقوف بها ركن لا يتم الحج إلا به ، وأشار ابن المنذر إلى ترجيحه ، ونقله ابن المنذر عن عاتمة والنخعي ، والعجب أنهم قالوا من لم يقف بها فاته الحج ويحصل لإحرامه عمرة ، واحتج الطحاوي بأن الله لم يذكر الوقوف وإنما قال ﴿ فاذكروا الله عند المشعر الحرام ﴾ وقد أجمعوا على أن من وقف بها بغير ذكر أن حجه تام ، فإذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالوطن الذي يكون الذكر فيه أخرى أن لا يكون فرضا . قال : وما احتجوا به من حديث عروة بن مضر - وهو بضم الميم - وفتح المعجمة وتشديد الراء المسكورة بعدها مهملة - رفعه قال : من شهد معنا صلاة الفجر بالمزدلفة وكان قد وقف قبل ذلك بعرفة ليلا أو نهارا فقد تم حجه ، لاجتماعهم أنه لو بات بها ووقف ونام عن الصلاة فلم يصلها مع الإمام حتى فاتته أن حجه تام انتهى . وحديث عروة أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم ولفظ أبي داود عنه : أنيت رسول الله ﷺ بالموقف - يعني بجمع - قلت : جئت يا رسول الله من جبل طي . فالكلت مطيحي وأتعبت نفسي ، والله ما تركت من جبل إلا وقفت عليه ، فهل لي من حج ؟ فقال رسول الله ﷺ : من أدرك معنا هذه الصلاة وأتى عرفات قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى نفسه ، وللتاسي : من أدرك جمعا مع الإمام والناس حتى يفيضوا فقد أدرك الحج ، ومن لم يدرك مع الإمام والناس فلم يدرك ، ولأبي يعلى : ومن لم يدرك جمعا فلا حج له ، وقد صنف أبو جعفر العقيلي جزءا في إنكار هذه الزيادة وبين أنها من رواية مطرف عن الشعبي عن عروة وإن مطرفا كان يهيم في المتون ، وقد ارتكب ابن جزم الشطط فزعم أنه من لم يصل صلاة الصبح بمزدلفة مع الإمام أن الحج يفوته التزاما لما ألزمه به الطحاوي ، ولم يعتبر ابن قدامة مخالفته هذه فحكى الإجماع على الإجزاء كما حكاه الطحاوي ، وعند الحنفية يجب بترك الوقوف بها دم لمن ليس به عذر ، ومن جملة الأعذار عندهم الزحام . الحديث الرابع حديث عائشة أورده من طريقين . قوله ( عن التاسم ) هو ابن محمد بن أبي بكر والد عبد الرحمن الرازي عنه . قوله ( استأذنت سودة ) أي بنت زمعة أم المؤمنين . قوله ( ثقيلة ) أي من عظم جسمها . قوله ( ثبلة ) بفتح المثناة وكسر الموحدة بعدها مهملة خفيفة أي بطيئة الحركة كأنها تثبط بالأرض أي تشبث بها ، ولم يذكر محمد بن كثير شيخ البخاري فيه عن سفيان وهو الثوري ما استأذنته سودة فيه ، فلذلك عقبه بطريق أفلح

عن القاسم الميمنة لذلك ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن الثوري فبين ذلك ولفظه « ان سودة بنت زمعة كانت امرأة ثبطة ، فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تدفع من جمع قبل دفعة الناس فأذن لها ، ولأبي عوانة من طريق قبيصة عن الثوري « قدّم رسول الله ﷺ سودة ليلة جمع ، وأخرجه مسلم من طريق وكيع فلم يسق لفظه ، ومن طريق هيبه الله بن عمر العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « وددت أني كنت استأذنت رسول الله ﷺ كما استأذنته سودة فأصل الصباح يعني فأرمى الحجر قبل أن يأتي الناس ، فذكر بقية الحديث مثل سياق محمد بن كثير ، وله نحوه من طريق أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه من الزيادة « وكانت عائشة لا تقيض إلا مع الإمام ، قوله ( حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم ) في رواية الإسماعيلي من طريق ابن المبارك عن أفلح « أخبرنا القاسم ، وله من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح « سمعت القاسم ، قوله ( أن تدفع قبل حطمة الناس ) في رواية مسلم عن القنبي عن أفلح « أن تدفع قبله وقبل حطمة الناس ، والحطمة بفتح الحاء وسكون الطاء المهملتين الزحمة . قوله ( فلأن أكون ) بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره « أحب ، وقولها « مفروح ، أي ما يفرح به من كل شيء . ( تنبيه ) : وقع عند مسلم عن القنبي عن أفلح بن حميد ما يشعر بأن تفسير الثبطة بالثقلية من القاسم راوى الخبر ولفظه « وكانت امرأة ثبطة ، يقول القاسم : والثبطة الثقيلة ، ولأبي عوانة من طريق ابن أبي قديك عن أفلح بعد أن ساق الحديث بلفظ « وكانت امرأة ثبطة قال : الثبطة الثقيلة ، وله من طريق أبي عاصم العدي عن أفلح « وكانت امرأة ثبطة ، يعني ثقيلة ، فعلى هذا فقوله في رواية محمد بن كثير عند المصنف وكانت امرأة ثبطة من الإدراج الواقع قبل ما أدرج عليه وأمثته قليلة جدا ، وسببه أن الراوى أدرج التفسير بعد الأصل فظن الراوى الآخر أن اللفظين ثابتان في أصل المتن فقدم وأخر . والله أعلم

### ٩٩ - باب متى يصلى الفجر بجمع

١٦٨٢ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** عمارة عن عبد الرحمن عن عبد الله رضي الله عنه قال « ما رأيت النبي ﷺ صلى صلاة لفجر بمقاتها ، إلا صلاتين : جمع بين المغرب والعشاء ، وصلى الفجر قبل بمقاتها »

١٦٨٣ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال « خرجنا مع عبد الله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قدّمنا جملنا فصلّي الصلاتين : كل صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما . ثم صلى الفجر حين طلع الفجر - قائل يقول طلع الفجر ، وقائل يقول لم يطلع الفجر - ثم قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن هاتين الصلاتين حوّلتا عن وقتيهما في هذا المكان : المغرب والعشاء ، فلا يقدم الناس جمعا حتى يسموا ، وصلاة الفجر هذه الساعة . ثم وقف حتى أسفر ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أقاض الآن أصاب السنة . فاأدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان رضي الله عنه ، فلم يزل يلبى حتى رمى بحجر العقبة يوم النحر »

قوله ( باب متى يصل الفجر بجمع ) ذكر فيه حديث ابن مسعود مختصرا ومطولا . قوله ( حدثني عمارة ) هو ابن عمير ، وعبد الرحمن هو ابن يزيد النخعي ، والاسناد كله كوفيون . قوله ( لغير ميقاتها ) في رواية غير أبي ذر « بغير » بالموحدة بدل اللام . والمراد في غير وقتها المعتاد كما بيانه في الكلام عليه قبل باب . قوله في الطريق الثانية ( خرجت ) في رواية غير أبي ذر « خرجنا » . قوله ( والعشاء بينهما ) بفتح المهملة لا بكسرها أى الأكل ، وقد تقدم إيضاحه . قوله ( فلا يقدم ) بفتح الدال . قوله ( حتى يعتموا ) أى يدخلوا في العتمة وهو وقت العشاء الآخرة كما تقدم بيانه في المواقيت . قوله ( لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن ) يعنى عثمان كما بين في آخر الكلام ، وقوله ( فما أدري ) هو كلام عبد الرحمن بن يزيد الرازي عن ابن مسعود . وأخطأ من قال إنه كلام ابن مسعود ، والمراد أن السنة الدفوع من المشعر الحرام عند الإسفار قبل طلوع الشمس ، خلافا لما كان عليه أهل الجاهلية كما في حديث عمر الذي بعده . ( فائدة ) : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي إسحق عنده أحمد من الزيادة في هذا الحديث أن نظير هذا القول صدر من ابن مسعود عند الدفوع من عرفة أيضا ولفظه « لما رقمنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما أدري أكلام ابن مسعود أسرع أو إفاضة عثمان ، قال : فأوضح الناس . ولم يزد ابن مسعود على العنتى حتى أتى جمعا ، وله من طريق زكريا عن أبي إسحق في هذا الحديث « أفاض ابن مسعود من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جمعا ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا سفيان وأبو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد أن ابن مسعود أوضع بعيره في وادي محسر ، وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم . قوله ( فلم يزل يلبي حتى رى جرة العقبة ) سيأتى الكلام عليه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى

## ١٠٠ - باب متى يدفع من جمع

١٦٨٤ - **حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهْزَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ مَيْمُونٍ يَقُولُ « سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى بِجَمْعٍ الصُّبْحِ ، ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ : إِنَّ الْمَشْرُكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَقُولُونَ : أَشْرُقَ ثُبَيْرٌ . وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ ، ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ »**

[ الحديث ١٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٣٨ ]

قوله ( باب متى يدفع من جمع ) أى بعد الوقوف بالمشعر الحرام . قوله ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي . قوله ( لا يفيضون ) زاد يحيى القطان عن شعبة « من جمع » أخرجه الاسماعيل ، وكذا هو البصنف في أيام الجاهلية من رواية سفيان الثوري عن أبي إسحق ، وزاد الطبراني من رواية عبيد الله بن موسى عن سفيان « حتى يروا الشمس على ثبير » . قوله ( ويقولون : أشرق ثبير ) أشرق بفتح أوله فعل أمر من الاشراق أى ادخل في الشروق ، وقال ابن التين : وضبطه بعضهم بكسر الهمزة كأنه ثلاثى من شرق وليس بين ، والشهور أن المعنى لتطلع عليك الشمس ، وقيل : معناه أضى . يا جبل ، وليس بين أيضا . وثبير بفتح المثناة وكسر الموحدة جبل معروف هناك ، وهو على يسار الذهاب الى منى ، وهو أعظم جبال مكة ، عرف برجل من هذيل اسمه ثبير دفن فيه ، زاد أبو الوليد عن شعبة « كما نغير » أخرجه الاسماعيل ، ومثله لابن ماجه من طريق حجاج بن أرطاة عن أبي إسحق ، وللطبري من طريق

إسرائيل عن أبي إسحق : أشرق ثبير لعلنا نغير ، قال الطبري : معناه كيا ندفع للنحر ، وهو من قولهم أغار الفرس إذا أسرع في عدوه ، قال ابن التين : وضبطه بعضهم بسكون الراء في ثبير وفي نغير لإرادة السجع . قوله ( ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس ) الإفاضة الدفعة قاله الأصمعي ، ومنه أفاض القوم في الحديث إذا دفعوا فيه ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض عمر فيكون انتهاء حديثه ما قبل هذا ، ويحتمل أن يكون فاعل أفاض النبي ﷺ لعطفه على قوله خالفهم ، وهذا هو المعتمد . وقد وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة عند الترمذي « فأفاض » وفي رواية الثوري « فخالفهم النبي ﷺ فأفاض » ، والطبري من طريق ذكرها عن أبي إسحق بسنده « كان المشركون لا ينفرون حتى تطلع الشمس » ، وإن رسول الله ﷺ كره ذلك فنفر قبل طلوع الشمس ، وله من رواية إسرائيل « فدفع لقدر صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة » ، وأوضح من ذلك ما وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم « ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله تعالى وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جدا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس » ، وقد تقدم حديث ابن مسعود في ذلك وصنيع عثمان بما يوافقه ، وروى ابن المنذر من طريق الثوري عن أبي إسحق « سألت عبد الرحمن بن يزيد : متى دفع عبد الله من جمع ؟ قال : كانصراف القوم المسفرين من صلاة الغداة » ، وروى الطبري من حديث علي قال : لما أصبح رسول الله ﷺ بالمزدلفة غدا فوقف على قرح وأردف الفضل ثم قال : هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف . حتى إذا أسفر دفع ، وأصله في الترمذي دون قوله « حتى إذا أسفر » ، ولابن خزيمة والطبري من طريق عكرمة عن ابن عباس « كان أهل الجاهلية يقفون بالمزدلفة ، حتى إذا طلعت الشمس فسكانت على رؤوس الجبال كأنها العام على رؤوس الرجال دفعوا » ، فدفع رسول الله ﷺ حين أسفر كل شيء ، قبل أن تطلع الشمس ، وللبهقي من حديث المسور بن مخرمة نحوه ، وفي هذا الحديث فضل الدفع من الموقف بالمزدلفة عند الاسفار ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيمن دفع قبل الفجر . ونقل الطبري الإجماع على أن من لم يقف فيه حتى طلعت الشمس فاته الوقوف قال ابن المنذر : وكان الشافعي وجهور أهل العلم يقولون بظاهر هذه الأخبار ، وكان مالك يرى أن يدفع قبل الاسفار ، واحتج له بعض أصحابه بأن النبي ﷺ لم يجعل الصلاة مغلصا إلا ليدفع قبل الشمس ، فمكل من بعد دفعه من طلوع الشمس كان أولى

#### ١٠١ - باب التلبية والتكبير غداة النحر حين يرمى الجمره ، والازتداف في السير

١٦٨٥ - **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد أخبرنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ أردف الفضل ، فأخبر الفضل أنه لم يزل يلبى حتى رمى الجمره »

١٦٨٦ ، ١٦٨٧ - **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا وهب بن جابر حدثنا أبي عن يونس الأيلي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان ردف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ، ثم أردف الفضل من المزدلفة إلى منى ، قال فكلاهما قالا : لم يزل النبي ﷺ يلبى بآي حتى رمى جمره العترة »

قوله ( باب التلبية والتكبير غداة النحر حتى يرمى ) في رواية الكشميهني « حين يرمى » وهو أصوب . قال

الكرمانى : ليس فى الحديث ذكر التكبير ، فيحتمل أن يكون أشار الى الذكر الذى فى خلال التلبية ، وأراد أن يستدل على أن التكبير غير مشرع حينئذ لأن قوله « لم يزل » يدل على إدامة التلبية وإدامتها تدل على ترك ما عداها ، أو هو مختصر من حديث فيه ذكر التكبير انتهى . والمعتمد أنه أشار الى ما ورد فى بعض طرقه كما جرت به عادته ، فعند أحمد وابن أبى شيبة والطحاوى من طريق مجاهد عن أبى معمر عن عبد الله « خرجت مع رسول الله ﷺ فأتى ترك التلبية حتى رمى جرة العقبة إلا أن يخطبها بتكبير » . قوله ( فأخبر الفضل ) فى رواية مسلم من طريق عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء « فأخبرنى ابن عباس أن الفضل أخبره » . قوله فى الطريق الثانية ( فكلها ) أى الفضل بن عباس وأسامة بن زيد ، وفى ذكر أسامة إشكال لما تقدم فى « باب النزول بين عرفة وجمع » ، أن عند مسلم فى رواية لإبراهيم بن عتبة عن كريب أن أسامة قال « وناظقت أنا فى سباق قريش على رجلى ، لأن مقتضاه أن يكون أسامة سبق الى رمى الجرة فيكون إختياره بمثل ما أخبر به الفضل من التلبية مرسلًا ، لكن لا مانع أنه يرجع مع النبي ﷺ الى الجرة أو يقيم بها حتى يأتى النبي ﷺ . وقد أخرج مسلم أيضا من حديث أم الحصين قالت « قرأت أسامة بن زيد وبلالا فى حجة الوداع وأحدهما أخذ بخظام ناقة النبي ﷺ والآخر رافع ثوبه يستتره من الحر حتى رمى جرة العقبة » . ( تنبيه ) : زاد ابن أبى شيبة من طريق على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل فى هذا الحديث « فرماها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة » ، وسيأتى هذا الحكم بعد نيف وثلاثين بابا ، وفى هذا الحديث أن التلبية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر ، وبعدها يشرع الحاج فى التحلل . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول « التلبية شعار الحج » ، فان كنت حاجا فلب حتى بدى حلك ، وبدى حلك أن ترمى جرة العقبة ، وروى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال « حججت مع عمر لإحدى عشرة حجة ، وكان يلبي حتى يرمى الجرة » وباستمرارها قال الشافعى وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأحمد وإسحق وأتباعهم ، وقالت طائفة : يقطع الحرم التلبية إذا دخل الحرم ، وهو مذهب ابن عمر ، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة الى عرفة . وقالت طائفة : يقطعها إذا راح الى الموقف ، رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن أبى وقاص وعلى ، وبه قال مالك وقيد بزوال الشمس يوم عرفة ، وهو قول الأوزاعى والليث ، وعن الحسن البصرى مثله لكن قال « إذا صلى الغداة يوم عرفة » ، وهو بمعنى الأول . وقد روى الطحاوى بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال « حججت مع عبد الله ، فلما أفاض الى جمع جعل يلبي ، فقال رجل : أعرأبى هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ، وأشار الطحاوى الى أن كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على أنها لا تشرع ، وجمع فى ذلك بين ما اختلف من الآثار والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يقطع التلبية مع رمى أول حصاة أو عند تمام الرمي ؟ فذهب الى الأول الجمهور ، والى الثانى أحمد وبعض أصحاب الشافعى ، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن على بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال « أفضت مع النبي ﷺ من عرفات ، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة » ، ثم قطع التلبية مع آخر حصاة ، قال ابن خزيمة : هذا حديث صحيح مفسر لما أبهم فى الروايات الأخرى ، وإن المراد بقوله « حتى رمى جرة العقبة » أى أنهم رموها

١٠٢ - باب ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فاستبسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى



الحجَّ وسبعة إذا رجعتُمْ تلكَ عشرةً كاملة ، ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ﴿ ١٩٦ البقرة

١٦٨٨ - **حديث** إسحاق بن منصور أخبرنا النضر أخبرنا شعبة حدثنا أبو جرة قال « سألتُ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما عن المِثْمَةِ فأمرني بها ، وسألته عن الهدى فقل فيها جزورٌ أو بقرةٌ أو شاةٌ أو شركٌ في دم . قال : وكأنَّ ناساً كرهوها ، فذمتُ فرأيتُ في المنام كأنَّ إنساناً يُنادي : حجَّ مبرور ، ومُتَمَّةٌ مُتَقَبِّلَةٌ . فأنبتُ ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما فحدثنهُ ، فقال : الله أكبر ، منهُ أبي القاسم عليه السلام »  
قال وقال آدمُ وهبُ بنُ جريرٍ وغندَرٌ عن شُعْبَةَ « عُمَرَةُ مُتَقَبِّلَةٌ ، وحجَّ مبرور »

**قوله** ( باب فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى - الى قوله تعالى - حاضري المسجد الحرام ) كذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في طريق كريمة ما بين قوله ( الهدى ) وقوله ( حاضري المسجد الحرام ) وغرض المصنف بذلك تفسير الهدى ، وذلك أنه لما انتهى في صفة الحج الى الوصول الى منى أراد أن يذكر أحكام الهدى والنحر ، لأن ذلك يكون غالباً بمنى . والمراد بقوله ( فمن تمتع ) أى في حال الأمن لقوله ( فاذا أمتم فمن تمتع ) وفيه حجة للجمهور في أن التمتع لا يختص بالحصص ، وروى الطبري عن عروة قال في قوله ( فاذا أمتم ) أى من الوجع ونحوه ، قال الطبري : والاشبه بتأويل الآية أن المراد بها الأمن من الخوف ، لأنها نزلت وهم مخائفون بالحديبية فبينت لهم ما يعملون حال الحصر ، وما يعملون حال الأمن . **قوله** ( أخبرنا النضر ) هو ابن شميل صاحب العربية . **قوله** ( أبو جرة ) بالجيم والراء وقد تقدم لهذا الحديث طريق في آخره باب التمتع والقران ، وقد تقدم الكلام عليه هناك ، والفرض منه هنا بيان الهدى . **قوله** ( وسألته ) أى ابن عباس . **قوله** ( عن الهدى ) فقال فيها أى المِثْمَةُ بمعنى يجب على من تمتع دم . **قوله** ( جزور ) بفتح الجيم وضم الزاى أى بعير ذكر اكن أو أنثى ، وهو مأخوذ من الجزر أى القطع ولفظها مؤنث تقول هذه الجزور . **قوله** ( أو شرك ) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء أى مشاركة في دم أى حيث يجزى الشيء الواحد عن جماعة ، وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج ، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة » وبهذا قال الشافعي والجمهور ، سواء كان الهدى تطوعاً أو واجباً ، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم ، وعن أبي حنيفة : يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدى ، وعن زفر مثله بزيادة أن تكون أسبابهم واحدة ، وعن داود وبعض المالكية : يجوز في هدى التطوع دون الواجب ، وعن مالك : لا يجوز مطلقاً ، واحتج له اسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان بالحديبية حيث كانوا عشرين ، وأما حديث ابن عباس فغالف أبا جرة عنه فثقات أصحابه فرووا عنه أن ما استيسر من الهدى شاة ، ثم ساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم عن ابن عباس قال : وقد روى ليك عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي جرة ، وليك ضعيف . قال : وحدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن عباس قال « ما كنت أرى أن دماً واحداً يقضى عن أكثر من واحد » انتهى . وليس بين رواية أبي جرة ورواية غيره منافاة لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة ، وإنما أراد ابن عباس بالاعتصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدى

بالابل والبقر ، وذلك واضح فيما سذكره بعد هذا . وأما رواية محمد عن ابن عباس فنقطعة ، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخبر أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد حتى صح عنه النقل بصحة الاشتراك فأقنى به أبا جهره ، وبهذا تجتمع الاخبار ، وهو أولى من الطعن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه والاحتجاج بروايته وهو أبو جهره الضبعي . وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك ، ثم رجح عن ذلك لما بلغته السنة . قال أحمد : حدثنا عبد الوهاب حدثنا مجاهد عن الشعبي قال : سألت ابن عمر قلت : الجزور والبقرة تجزى عن سبعة ؟ قال : يا شعبي ، ولها سبعة أنفس ؟ قال قلت : فإن أصحاب محمد يزعمون أن رسول الله ﷺ من الجزور عن سبعة والبقرة عن سبعة . قال فقال ابن عمر لرجل : أكذلك يا فلان ؟ قال : نعم . قال : ما شعرت بهذا . وأما تأويل اسماعيل لحديث جابر بأنه كان بالحديبية فلا يدفع الاحتجاج بالحديث ، بل روى مسلم من طريق أخرى عن جابر في أثناء حديث قال « فأمرنا رسول الله ﷺ إذا أحللتنا أن نهدي ونجمع النفر منا في الهدية » وهذا يدل على صحة أصل الاشتراك ، وانفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة ، إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال : تجزى عن عشرة ، وبه قال إسحق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية ، واحتج لذلك في صحيحه وقواه ، واحتج له ابن خزيمة بحديث رافع بن خديج « أنه ﷺ قسم فعدل عشرة من الغنم ببيعير » الحديث وهو في الصحيحين ، وأجمعوا على أن الشاة لا يصح الاشتراك فيها ، وقوله « أو شاة » هو قول الجمهور ، ورواه الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد صحيحة عنهم ، ورويا بإسناد قوى عن القاسم بن محمد عن عائشة وابن عمر أنها كانا لا يريان ما استيسر من الهدى إلا من الابل والبقر ، ووافقهما القاسم وطائفة : قال اسماعيل القاضي في « الاحكام » له : أظنهم ذهبوا الى ذلك لقوله تعالى ﴿ والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ﴾ فذهبوا الى تخصيص ما يقع عليه اسم البدن ، قال : ويرد هذا قوله تعالى ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ وأجمع المسلمون أن في الطي شاة فوقع عليها اسم هدى . قلت : قد احتج بذلك ابن عباس فأخرج الطبري بإسناد صحيح الى عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال ابن عباس : الهدى شاة . فقيل له في ذلك ، فقال : أنا قرأ عليكم من كتاب الله ما تقوون به ، ما في الطي ؟ قالوا شاة ، قال : فإن الله تعالى يقول ﴿ هديا بالغ الكعبة ﴾ . قوله ( ومتمعة متبلة ) قال الاسماعيلي وغيره : تفرد النضر بقوله « متمعة » ولا أعلم أحدا من أصحاب شعبة رواه عنه الا قال « عمرة » وقال أبو نعيم : قال أصحاب شعبة كلهم عمرة الا النضر فقال متمعة . قلت : وقد أشار المصنف الى هذا بما علقه بعد . قوله ( وكان آدم ووهب بن جرير وغندر عن شعبة عمرة الخ ) أما طريق آدم فوصلها عنه في « باب التمتع والقران » ، وأما طريق وهب بن جرير فوصلها البيهقي من طريق ابراهيم بن مرزوق عن وهب ، وأما طريق غندر فوصلها أحمد عنه ، وأخرجها مسلم عن أبي موسى وبندار كلاهما عن غندر

١٠٣ - **باب** ركوب البدن ، لقوله [ ٣٦ الحج ] : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ ، فَاذْكُرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا صَوَافٍ ، فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْقَارِعَ وَالْمُعْتَرَّ ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ . لَنْ يَنْالَ اللَّهُ لَحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنْالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ، كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتَكْبِرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴾ . قال مجاهد : سُمِّيَتِ الْبُدْنُ لَبْدَنِهَا . والقارِعُ : السائل ، والمُعْتَرُّ : الذي يعتزُّ بالبدن من غنى أو فقر . وشعائرُ الله : استعظامُ البدن واستحسانها . والعتيق : عتقه من

الجبارة . ويقال وَجَبَتْ : سقطت الى الارض ، ومنه وَجَبَتْ الشمسُ

١٦٨٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . فَقَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا وَبَلَّكَ ، فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الثَّانِيَةِ »

[ الحديث ١٦٨٩ - أطرافه في : ١٧٠٦ ، ٢٧٥٥ ، ٦١٦٠ ]

١٦٩٠ - **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالََا حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . قَالَ : إِنَّهَا بَدَنَةٌ . قَالَ : ارْكَبْهَا . ثَلَاثًا »

[ الحديث ١٦٩٠ - طرفاه في : ٢٧٥٤ ، ٦١٥٩ ]

**قَوْلُهُ** ( باب ركوب البدن لقوله تعالى : والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ، فاذكروا اسم الله عليها صوافً ، فاذا وجبت جنوبها - الى قوله تعالى - وبشر المحسنين ) هكذا في رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق في رواية كريمة الآيتين ، واستدل المصنف لجواز ركوب البدن بعموم قوله تعالى ( لكم فيها خير ) وأشار الى قول ابراهيم النخعي ( لكم فيها خير ) : من شاء ركب ومن شاء حلب ، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره عنه بإسناد جيد . والبدن يسكون الدال في قراءة الجمهور ، وقرأ الاعرج وهي رواية عن عاصم بضمها ، وأصلها من الابل وألحقت بها البقر شرعا . **قَوْلُهُ** ( قال مجاهد سميت البدن لبدنها ) هو بفتح الموحدة والمهملة للاكثر ، وبضمها وسكون الدال لبعضهم ، وفي رواية الكشميني لبدانتها أى سمها ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : إنما سميت البدن من قبل السمانه . **قَوْلُهُ** ( والقانع السائل ، والمعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير ) أى يطيف بها متعرضا لها ، وهذا التعليق أخرجه أيضا عبد بن حميد من طريق عثمان بن الأسود قلت لمجاهد : ما القانع ؟ قال جارك الذي ينتظر ما دخل بيتك ، والمعتز الذي يعتز بيباك ويريك نفسه ولا يسألك شيئا . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : القانع هو الطامع . وقال مرة : هو السائل . ومن طريق الثوري عن فرات عن سعيد بن جبير : المعتز الذي يعتريك يزورك ولا يسألك . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد : المعتز الذي يعتز بالبدن من غنى أو فقير . وقال الخليل في العين : القنوع المتذلل للسألة ، قنع اليه مال وخضع ، وهو السائل . والمعتز الذي يعترض ولا يسأل . ويقال قنع بكسر النون اذا رضى وقنع بفتحها اذا سأل . وقرأ الحسن ، المعتزى ، وهو بمعنى المعتز . **قَوْلُهُ** ( وشعائر الله استعظام البدن واستحسانها ) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيم عن مجاهد في قوله ( ومن يعظم شعائر الله ) قال استعظام البدن استحسانها واستئمانها . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس نحوه ، لكن فيه ابن أبي ليلى وهو سىء اللفظ . **قَوْلُهُ** ( والعتيق عتقه من الجبارة ) أخرجه عبد بن حميد أيضا من طريق سفيان عن ابن أبي نجيم عن مجاهد قال : إنما سمي العتيق لانه أعتق من الجبارة . وقد جاء هذا مرفوعا أخرجه الهزار من حديث

عبد الله بن الزبير . قوله ( ويقال وجبت سقطت الى الارض ومنه وجبت الشمس ) هو قول ابن عباس ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقسم عن ابن عباس قال : فاذا وجبت أى سقطت ، وكذا أخرجه الطبري من طريقين عن مجاهد . قوله ( عن الأعرج ) لم يختلف الرواة عن مالك عن أبي الزناد فيه ، ورواه ابن عيينة عن أبي الزناد فقال عن الأعرج عن أبي هريرة ، أو عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، أخرجه سعيد بن منصور عنه . وقد رواه الثوري عن أبي الزناد بالاسنادين مفردا . قوله ( رأى رجلا ) لم أقف على اسمه بعد طول البحث . قوله ( يسوق بدنة ) كذا في معظم الأحاديث ، ووقع لاسلم من طريق بكير بن الأخنس عن أنس « مر ببذنة أو هدية » ولابي عوانة من هذا الوجه « أو هدى » ، وهو مما يوضح أنه ليس المراد بالبذنة مجرد مدلولها اللغوي ، ولاسلم من طريق المغيرة عن أبي الزناد « بينا رجل يسوق بدنة مقلدة » كذا في طريق همام عن أبي هريرة ، وسيأتي للمصنف في باب تقليد البدن ، أنها كانت مقلدة نعل . قوله ( فقال اركبها ) زاد النسائي من طريق سعيد عن قتادة ، والجوزقي من طريق حميد عن ثابت كلاهما عن أنس « وقد جهده المشي » ، ولابي يعلى من طريق الحسن عن أنس « حافيا » لكنها ضعيفة . قوله ( ويلك في الثانية أو في الثالثة ) وقع في رواية همام عند مسلم « ويلك اركبها » ، ويلك اركبها ، ولأحمد من رواية عبد الرحمن بن إسحق والثوري كلاهما عن أبي الزناد ، ومن طريق مجمل عن أبي هريرة قال « اركبها ويحك » . قال : إنها بدنة . قال : اركبها ويحك ، زاد أبو يعلى من رواية الحسن « فركبها » ، وقد قلنا إنها ضعيفة ، لكن سيأتي للمصنف من طريق عكرمة عن أبي هريرة « فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقه » ، وتبين بهذه الطرق أنه أطلق البدنة على الواحدة من الإبل المهداة الى البيت الحرام ، ولو كان المراد مدلولها اللغوي لم يحصل الجواب بقوله إنها بدنة لأن كونها من الإبل معلوم ، فالظاهر أن الرجل ظن أنه خفي كونها هديا فلذلك قال إنها بدنة ، والحق أنه لم يخف ذلك على النبي ﷺ لكونها كانت مقلدة ، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته « ويلك » واستدل به على جواز ركوب الهدى سواء كان واجبا أو متطوعا به ، لكونه ﷺ لم يستفصل صاحب الهدى عن ذلك ، فدل على أن الحكم لا يختلف بذلك . وأصرح من هذا ما أخرجه أحمد من حديث علي « انه سئل : هل يركب الرجل هديه ؟ فقال : لا بأس » ، قد كان النبي ﷺ يمر بالرجال يمضون فيا مرهم يركبون هديه ، أى هدى النبي ﷺ ، وإسناده صالح . والجواز مطلقا قال عروة بن الزبير ، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحق ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو الذي جزم به النووي في « الروضة » تبعا لأصله في الضحايا ، ونقله في « شرح المذهب » عن الففال والماوردي ، ونقل فيه عن أبي حاتم والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة ، وقال الرويانى : تجوز به بغير حاجة بخالف النص ، وهو الذي حكاه الترمذى عن الشافعى وأحمد وإسحق ، وأطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة عن الشافعى ومالك وأبي حنيفة وأكثر الفقهاء ، وقيده صاحب « الهداية » من الحنفية بالاضطرار الى ذلك ، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شبة ولفظه : لا يركب الهدى إلا من لا يجد منه بدا . ولفظ الشافعى الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي : يركب اذا اضطر ركوبا غير فادح . وقال ابن العربي عن مالك : يركب للضرورة ، فاذا استراح نزل . ومتضمن من قيده بالضرورة أن من انتهت ضرورته لا يعود الى ركوبها إلا من ضرورة أخرى ، والدليل على اعتبار هذه القيود الثلاثة - وهى الاضطرار والركوب بالمعروف وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة - ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا بلفظ « اركبها بالمعروف اذا ألجئت إليها حتى تجد ظهرا » ، فإن مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها ، وروى سعيد بن

منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : يركبها اذا أعيأ قدر ما يستريح على ظهرها . وفي المسألة مذهب خامس وهو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ، ولكن الذى نقله الطحاوى وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال : ومع ذلك يضمن ما يقص منها بركوبه . وضمان النقص وافق عليه الشافعية فى الهدى الواجب كالنذر . ومذهب سادس وهو وجوب ذلك نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الأمر ، ولخالفه ما كانوا عليه فى الجاهلية من البحيرة والسائبة ، وردّه بأن الذين ساقوا الهدى فى عهد النبي ﷺ كانوا كثيرا ولم يأمر أحدا منهم بذلك انتهى . وفيه نظر لما تقدم من حديث على ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح رواه أبو داود فى « المراسيل » عن عطاء « كان النبي ﷺ يأمر بالبدنة إذا احتاج إليها سيدها أن يحمل عليها ويركبها غير منكبها . قلت : ماذا ؟ قال : الرجل والمشيح اليسير فإن نتجت حمل عليها ولدها » (١) ولا يتمتع القول بوجوبه اذا تعين طريقا الى انقاذ مهجة انسان من الهلاك . واختلف الجيزون هل يحمل عليها متاعه ؟ فتمعه مالك وأجازة الجمهور . وهل يحمل عليها غيره ؟ أجازة الجمهور أيضا على التفصيل المتقدم . ونقل عياض الإجماع على أنه لا يؤجرها . وقال الطحاوى فى « اختلاف العلماء » : قال أصحابنا والشافعية ان احتلب مَتًّا شيئا تصدق به ، فان أكله تصدق بشمته ، ويركب اذا احتاج فان قصه ذلك ضمن . وقال مالك : لا يشرب من لبنه فان شرب لم يغرّم . ولا يركب إلا عند الحاجة فان ركب لم يغرّم . وقال الثوري : لا يركب إلا اذا اضطر . قوله ( ويلك ) قال القرطبي : قالها له تأديبا لأجل صراجهته له مع عدم خفاء الحال عليه ، وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالفحوى حتى قال : الويل لمن راجع فى ذلك بعد هذا قال : ولولا أنه ﷺ اشترط على ربه ما اشترط لذلك الرجل لا محالة . قال القرطبي : ويحتمل أن يكون فهم عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية فى السائبة وغيرها فزجره عن ذلك ، فعلى الحالتين هى لإنشاء . ووجهه عياض وغيره قالوا : والأمر هنا وإن قلنا إنه للإرشاد لكنه استحق النذر بتوقفه على امثال الأمر . والذى يظهر أنه ما ترك الامتثال عمادا ، ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو لثم وأن الإذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه فتوقف ، فلما أغلظ له بادر الى الامتثال . وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجهد . وويل كلمة تقال لمن وقع فى هلكة ، فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب ، فعلى هذا هى لإخبار وقيل هى كلمة تدعم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقوله لا أم لك ، ويقويه ما تقدم فى بعض الروايات بلفظ « يحك » بدل ويلك ، قال الهروي : ويل يقال لمن وقع فى هلكة يستحقها ، وويح لمن وقع فى هلكة لا يستحقها . وفى الحديث تكرير الفتوى ، والندب الى المبادرة الى امثال الأمر ، وزجر من لم يبادر الى ذلك وتوبيخه ، وجواز مسامرة الكبار فى السفر ، وأن الكبير إذا رأى مصلحة للصغير لا يأنف عن إرشاده إليها ، واستنبط منه المصنف جواز انتفاع الواقف بوقفه ، وهو موافق للجمهور فى الاوقاف العامة أما الخاصة فالوقف على النفس لا يصح عند الشافعية ومن وافقهم كما سيأتى بيانه فى مكانه إن شاء الله تعالى . قوله ( عن أنس ) فى رواية على بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل « سمعت أنس بن مالك » . قوله ( قال اركبها ثلاثا ) كذا فى رواية أبى ذر مختصرا وفى رواية غيره قال « لأنها بدنة » قال اركبها . قال لأنها بدنة ، قال اركبها . ثلاثا » وكذا أخرجه أبو مسلم الكجى فى السنن عن مسلم بن إبراهيم شيخ

(١) فى « مراسيل أبى داود » المطبوعة بمصر سنة ١٣١٠ ص ١٩ « قلت ماذا ؟ قال : الرجل الزاجل ، والنزع السير ، وإن نتجت حمل عليها ولدها وعدله »

البخارى فيه ، ومن طريقه أبو نعيم في « المستخرج » . وأخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن مسلم كذلك لكن قال في آخره « وملك » بدل « ثلاثا » ولترمذى من طريق أبي عوانة عن قتادة « فقال له في الثالثة أو الرابعة : اركبها ويحك أو وملك » وللنسائي من طريق سعيد عن قتادة « قال في الرابعة : اركبها وملك »

#### ١٠٤ - باب من ساق البدن معه

١٦٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ، وأهدى فساق معه الهدى من ذى الحليفة ، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ، فتمتع الناس مع النبي ﷺ بالعمرة الى الحج ، فكان من الناس من أهدى فساق الهدى ، وضمهم من لم يهد . فلما قدم النبي ﷺ مكة قال للناس : من كان منكم أهدى فانه لا يحل لشيء حرّم منه حتى يقضى حجه ، ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصّر وليحلق ثم ليحل بالحج ، فمن لم يجد هذيا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع الى أهله . فطاف حين قدم مكة ، واستلم الركن أول شيء . ثم حَبَّ ثلاثة أطواف ومشى أربعاً ، فركع حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ، ثم سلم فانصرف فأتى الصفا ، فطاف بالصفا والمروة سبعة أطواف ثم لم يحل من شيء حرّم منه حتى قضى حجه ونحر هديه يوم النحر وأفاض فطاف بالبيت ، ثم حل من كل شيء حرّم منه ، وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ من أهدى وساق الهدى من الناس »

١٦٩٢ - وعن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته عن النبي ﷺ في تمتعه بالعمرة الى الحج ، فتمتع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ »

قوله ( باب من ساق البدن معه ) أى من الحل الى الحرم ، قال المذهب : أراد المصنف أن يعرف أن السنة في الهدى أن يساق من الحل الى الحرم ، فان اشتراه من الحرم خرج به إذا حج الى عرفة . وهو قول مالك قال : فان لم يفعل فعليه البدل ، وهو قول الليث . وقال الجمهور : إن وقف به بعرفة لحسن وإلا فلا بد عليه . وقال أبو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي ﷺ إنما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم . وهذا كله في الابل ، فأما البقر فقد يضمن عن ذلك ، والغنم أضعف ، ومن ثم قال مالك : لا يساق إلا من عرفة أو ما قرب منها لأنها تضعف عن قطع طول المسافة . قوله ( عن عقيل ) في رواية مسلم من طريق شبيب بن الليث عن أبيه « حدثني عقيل » . قوله ( تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة الى الحج ) قال المذهب : معناه أمر بذلك ، لأنه كان ينكر على أنس قوله انه قرن ويقول بل كان مفردا ، وأما قوله « وبدأ فأهل بالعمرة » فعنه أمرهم بالتمتع ، وهو أن يهلوا بالعمرة أولا ويقدموها قبل الحج ، قال : ولا يد من هذا التأويل لدفع التناقض عن ابن عمر . قلت : لم يسيئ هذا التأويل المتصنف ، وقد قال ابن المنير في الحاشية : ان حل قوله « تمتع » على معنى أمر من أبعد التأويلات ، والاستئمان

عليه بقوله رجم وإنما أمر بالرجم من أوهن الاستشادات ، لأن الرجم من وظيفة الإمام ، والذي يتولاه إنما يتولاه نيابة عنه ، وأما أعمال الحج من أفراد وقران وتمتع فانه وظيفة كل أحد عن نفسه . ثم أجاز تأويلا آخر وهو أن الراوى عهد أن الناس لا يفعلون إلا كفعله لاسيما مع قوله « خذوا عني مناسككم » ، فلما تحقق أن الناس تمتعوا ظن أنه عليه الصلاة والسلام تمتع فأطلق ذلك . قلت : ولم يتعين هذا أيضا ، بل يحتمل أن يكون معنى قوله « تمتع » محمولا على مدلوله اللغوى وهو الانتفاع بأسقاط عمل العمرة والخروج الى ميقاتها وغيرها ، بل قال النووى : إن هذا هو المتعين . قال : وقوله « بالعمرة الى الحج » أى بادخال العمرة على الحج ، وقد قدمنا فى « باب التمتع والقران » تقرير هذا التأويل ، وإنما المشكل هنا قوله « بدأ فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج » ، لأن الجمع بين الأحاديث الكثيرة فى هذا الباب استقر كما تقدم على أنه بدأ أولا بالحج ثم أدخل عليه العمرة ، وهذا بالعكس . وأجيب عنه بأن المراد به صورة الإهلال ، أى لما أدخل العمرة على الحج لبي بهما فقال : لبيك بعمرة وحجة معا . وهذا مطابق لحديث أنس المتقدم ، لكن قد أنكر ابن عمر ذلك على أنس ، فيحتمل أن يحمل إنكار ابن عمر عليه كونه أطلق أنه ﷺ جمع بينهما أى فى ابتداء الأمر ، ويعين هذا التأويل قوله فى نفس الحديث « وتمتع الناس الخ » ، فإن الذين تمتعوا إنما بدؤوا بالحج لكن فسخوا حجهم الى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم . قوله ( فساق معه الهدى من ذى الحليفة ) أى من الميقات ، وفيه التنبؤ الى سوق الهدى من المواقيت ومن الأماكن البعيدة ، وهى من السنن التى أغفلها كثير من الناس . قوله ( فانه لا يحل من شيء ) تقدم بيانه فى حديث حفصة فى « باب التمتع والقران » . قوله ( ويقصر ) كذا لآبى ذر ، وأما الأكثر فعندهم « وليقصر » ، وكذا فى رواية مسلم ، قال النووى : معناه أنه يفعل الطواف والسعى والتقصير ويصير حللا ، وهذا داليل على أن الحلق أو التقصير نكس ، وهو الصحيح ، وقيل استباحة محظور . قال : وإنما أمره بالتقصير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبى له شعر يحلقه فى الحج . قوله ( وليحل ) هو أمر معناه الخبر أى قد صار حللا فله فعل كل ما كان محظورا عليه فى الإحرام ، ويحتمل أن يكون أسرا على الإباحة لفعل ما كان عليه حراما قبل الإحرام . قوله ( ثم ليل بالحج ) أى يحرم وقت خروجه الى عرفة ، ولهذا أتى بـ « ثم الدالة على التراخى » ، فلم يرد أنه يلب بالحج عقب إهلاله من العمرة . قوله ( وليهد )<sup>(١)</sup> أى هدى التمتع وهو واجب بشروطه . قوله ( فمن لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام فى الحج ) أى لم يجد الهدى بذلك المكان ، ويتحقق ذلك بأن يعدم الهدى أو يعدم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج اليه لأهم من ذلك أو يجده لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه إلا بغلته فينقل الى الصوم كما هو نص القرآن ، والمراد بقوله « فى الحج » أى بعد الإحرام به ، وقال النووى : هذا هو الأفضل ، فإن صامها قبل الإهلال بالحج أجزأه على الصحيح ، وأما قبل التحلل من العمرة فلا على الصحيح قاله مالك وجوزة الثورى وأصحاب الرأى ، وعلى الأول فمن استحسب صيام عرفة بعرفة قال : يحرم يوم السابع ليصوم السابع والثامن والتاسع وإلا فيحرم يوم السادس ليفطر بعرفة ، فإن فاته الصوم قضاء ، وقيل يسقط ويستقر الهدى فى ذمته وهو قول الحنفية . وفى صوم أيام التشريق لهذا قولان للشافعية أظهرهما لا يجوز ، قال النووى : وأصحهما من حيث الدليل الجواز . قوله ( ثم خب ) تقدم الكلام عليه فى « باب استلام الحجر الأسود » وتقدم الكلام على السعى فى بابيه ، وقوله « ثم سلم فانصرف فأتى الصفا » ظاهره أنه لم يتخلل بينهما

( ١ ) هذه الكلمة ليست فى نسخ الصحيح اتى بأيدينا

عمل آخر ، لكن في حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم « ثم رجع إلى الحجر فاستلمه ثم خرج من باب الصفا » . قوله ( ثم حل من كل شيء حرم منه ) تقدم أن سبب عدم إحلاله كونه ساق الهدى ، وإلا لكان يفسخ الحج إلى العمرة ويتحل منها كما أمر به أصحابه . واستدل به على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم خلافا لابن عباس وهو واضح ، وقد تقدم البحث فيه . وقوله « وفعل مثل ما فعل » إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك ، وفيه مشروعية طواف القدوم للقارن والرمل فيه إن عقبه بالسعي ، وتسمية السعي طوافا ، وطواف الإفاضة يوم النحر ، واستدل به على أن الحلق ليس بركن ، وليس بواضح لأنه لا يلزم من ترك ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عموم قوله « حتى قضى حجه » . ( تنبيه ) : وقع بين قوله « وفعل مثل ما فعل رسول الله ﷺ » وبين قوله « من أهدي وساق الهدى من الناس » في روايه أبي الوقت لفظ « باب » ، وقال « فيه عن عروة عن عائشة الخ » وهو خطأ شنيع فإن قوله « من أهدي » فاعل قوله « وفعل » ، فالفصل بينهما بلفظ باب خطأ ويصير فاعل فعل محذوفا ، وأغرب الكرماني فشرحه على أن فاعل فعل هو ابن عمر راوى الخبر ، وأما أبو نعيم في « المستخرج » فساق الحديث بتمامه الخ ثم أعاد هذا اللفظ بترجمة مستقاة ، وساق حديث عائشة بالاسناد الذي قبله وقال في كل منهما « أخرجه البخاري عن يحيى بن بكير » وهذا غريب<sup>(١)</sup> والأصوب ما رواه الأكثر ، ووقع في رواية أبي الوليد الباجي عن أبي ذر بعد قوله « ما فعل رسول الله ﷺ » ، فاصلة صورتها ( . ) وبعدها « من أهدي وساق الهدى من الناس » وعن عروة أن عائشة أخبرته . قال أبو الوليد : أمرنا أبو ذر أن نضرب على هذه الترجمة ، يعني قوله « من أهدي وساق الهدى من الناس » انتهى . وهو عجيب من أبي الوليد ومن شيخه ، فإن قوله « من أهدي » هو صفة لقوله « وفعل » ولكنهما ظنا أنها ترجمة خشكا عليها بالوهم ، وليس كذلك . وكذا أخرجه مسلم من رواية شعيب فساق حديث ابن عمر إلى قوله « من الناس » ثم أعاد الاسناد بعينه إلى عائشة قال عن رسول الله ﷺ في تمتعه بالحج إلى العمرة « وتمع الناس معه بمثل الذي أخبرني سالم عن عبد الله » ، وقد تعقب المهلب قول الزهري « بمثل الذي أخبرني سالم » فقال : يعني مثله في الوهم لأن أحاديث عائشة كلها شاهدة بأنه حج مفردا . قلت : وليس وهما إذ لا مانع من الجمع بين الروایتين بمثل ما جمعنا به بين المختلف عن ابن عمر بأن يكون المراد بالإفراد في حديثها البداءة بالحج وبالتمتع بالعمرة لإدخالها على الحج ، وهو أولى من توهم جبل من جبال الحفظ . والله أعلم

#### ١٠٥ - باب من اشترى الهدى من الطريق

١٦٩٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد عن أيوب عن نافع قال « قال عبد الله بن هبدي الله بن عمر رضي الله عنهم لأبيه : أرقم فاني لا آمنها أن تصد عن البيت . قال : إذن أفعل كما فعل رسول الله ﷺ » ، وقد قال الله « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فانا أشهدكم أني قد أوجبت على نفسي العمرة . فأهل بالعمرة . قال : ثم خرج حتى إذا كان بالبيداء أهل بالحج والعمرة وقال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد . ثم اشترى الهدى من قديد ، ثم قدم فطاف لها طوافا واحدا ، فلم يحل حتى حلّ منهما جميعا »

(١) في نسخة قريب ،



قوله (باب من اشترى الهدى من الطريق) أى سواء كان فى الحل أو الحرم إذ سوقه معه من بلده ليس بشرط ، وقال ابن بطلال : أراد أن يبين أن مذهب ابن عمر فى الهدى أنه ما أدخل من الحل الى الحرم ، لأن قديدا من الحل . قلت : لا يخفى أن الترجمة أعم من فعل ابن عمر فكيف تكون بياناً له . قوله (فأى لا آمنها) بالمد وفتح الميم الخفيفة ، وقد تقدم فى «باب طواف القارن» بلفظ «لا آمن» والهاء هنا ضمير الفتنة أى لا آمن الفتنة أن تكون سبباً فى صدك عن البيت ، وسيأتى بيان ذلك فى «باب المحصر» مع بقية الكلام عليه . وفى رواية المستملى والسرخسى هنا «لا أئمنها» وقد تقدم ضبطه وشرحه فى «باب طواف القارن» . قوله (أن تصد) فى رواية السرخسى «أن ستصد» قوله (فأهل بالعمرة) زاد فى رواية أبى ذر «من الدار» وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية على بن عبد العزيز عن أبى النعمان شيخ البخارى فيه ، ويؤخذ منه جواز الإحرام من قبل الميقات ، وللعلماء فيه اختلاف : فنقل ابن المنذر الإجماع على الجواز ، ثم قيل هو أفضل من الإحرام من الميقات ، وقيل دونه ، وقيل مثله ، وقيل من كان له ميقات معين فهو فى - منه أفضل وإلا فن داره ، وللشافعية فى أرجحية الميقات عن الدار اختلاف ، وقال الرافعى يؤخذ من تحليلهم أن من أس على نفسه كان أرجح فى حقه وإلا فن الميقات أفضل ، وقد تقدم قول المصنف «وكره عثمان أن يحرم من خراسان أو كرمان» فى «باب قوله تعالى الحج أشهر معلومات» . قوله (فلم يحمل حتى حل) فى رواية السرخسى «حتى أحل» بزيادة ألف والحاء مفتوحة وهى لغة شهبيرة يقال حل وأحل

#### ١٠٦ - باب من أشعرَ وقلدَ بذى الحليفة ثم أحرمَ

وقال نافع : كان ابن عمر رضى الله عنهما إذا أهدى من المدينة قلده وأشعره بذى الحليفة

يطعن فى شئ سنامه الأيمن بالشفرة ، ووجهها قبل القبلة بركة

١٦٩٤ ، ١٦٩٥ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير

عن المسور بن مخرمة وسروان قال «خرج النبى ﷺ زمن الحديبية فى بضعة عشرة مائة من أصحابه حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده النبى ﷺ الهدى وأشعر وأحرم بالعمرة»

[الحدث ١٦٩٤ - أطرافه فى : ١٨١١ ، ٢٧١٢ ، ٢٧٣١ ، ٤١٥٨ ، ٤١٧٨ ، ٤١٨١]

[الحدث ١٦٩٥ - أطرافه فى : ٢٧١١ ، ٢٧٣٢ ، ٤١٥٧ ، ٤١٧٩ ، ٤١٨٠]

١٦٩٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا أفلح عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت «قتلت فلائد بذى

النبى ﷺ بيدى ، ثم قلدها وأشعرها وأهداها ، فأحرمت عليه شئ» كان أحل له

[الحدث ١٦٩٦ - أطرافه فى : ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ٢٣١٧ ، ٥٥٦٦]

قوله (باب من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم) قال ابن بطلال : غرضه أن يبين أن المستحب أن لا يشعر المحرم ولا يقلد إلا فى ميقات بلده انتهى . والذي يظهر أن غرضه الإشارة الى رد قول مجاهد لا يشعر حتى يحرم أخرجه ابن أبى شبة لقوله فى الترجمة «من أشعر ثم أحرم» ، ووجه الدلالة لذلك من حديث المسور قوله «حتى إذا كانوا بذى الحليفة قلده الهدى وأحرم» فان ظاهره البداءة بالتقليد ، ومن حديث عائشة قوله «ثم قلدها وأشعرها

وما حرم عليه شيء ، فانه يدل على أن تقدم الإحرام ليس شرطاً في صحة التقليد والإشعار ، وأبين من ذلك لتحصيل مقصود الترجمة ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : « صلى النبي ﷺ الظهر بذى الحليفة ثم دعا بناقته فأشعرها في سنامها الأيمن وسلت الدم وقلدها نعلين ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهل بالحج ، وسيأتى الكلام على حديث المسور حيث ساقه المصنف مطولاً في كتاب الشروط وعلى حديث عائشة بعد بابين . قوله ( زمن الحديبية ) وقع عند الكشميني « من المدينة » . قوله في صدر الباب ( وقال نافع كان ابن عمر الخ ) وصله مالك في « الموطأ » ، قال « عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة على ساكنها الصلاة والسلام قلده بذى الحليفة بقلده قبل أن يشعره وذلك في مكان واحد وهو متوجه الى القبلة يقلده بنعلين ويشعره من الشق الأيسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به فإذا قدم غداة النحر نحره . وعن نافع عن ابن عمر كان اذا طعن في سنام هديه وهو يشعره قال بسم الله والله أكبر ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب عن مالك وعبد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله بن عمر كان يشعر بدنه من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً ، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعر من الشق الأيمن ، وإذا أراد أن يشعرها وجهها الى القبلة ، وتبين بهذا أن ابن عمر كان يطعن في الأيمن نارة وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتيسر له ذلك ، والى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحباً أبي حنيفة وأحمد في رواية ، والى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية ، ولم أر في حديث ابن عمر ما يدل على تقدم ذلك على لإحرامه . وذكر ابن عبد البر في « الاستذكار » ، عن مالك قال : لا يشعر الهدى إلا عند الإهلال ، يقلده ثم يشعره ثم يصلى ثم يحرم . وفي هذا الحديث مشروعية الإشعار ، وفائدته الإعلام بأنها صارت هدياً ليقبعا من يحتاج الى ذلك ، وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت ، أو ضلت عرفت ، أو عطبت عرفها المساكين بالعلامة فأكلوها مع ما في لك من تعظيم شعار الشرع وحث الغير عليه . وأبعد من منع الإشعار ، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي من المثلة ، فان النسخ لا يصار اليه بالاحتمال ، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان ، وسيأتى نقل الخلاف في ذلك بعد باب

### ١٠٧ - باب قتل القلائد للبدن والبقر

١٦٩٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم قالت « قلت : يا رسول الله ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت ؟ قال : إني كبذت رأسي وقلدت هدي ، فلا أحل حتى أحل من الحج »

١٦٩٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثنا** ابن شهاب عن عروة وعن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يهدي من المدينة ، فأقبل قلاند هديه ، ثم لا يمتنّب شيئاً مما يمتنّبهُ الحرم »

قوله ( باب قتل القلائد للبدن والبقر ) أورد فيه حديث حفصة « ما شأن الناس حلوا » وحديث عائشة « كان يهدي من المدينة فأقبل قلاند هديه » ، قال ابن المنير في الحاشية : ليس في الحديث ذكر البقر إلا أنهما مطلتان ، وقد

صح أنه أهداها جميعا ، كذا قال ، وكأنه أراد حديث عائشة ، دخل علينا يوم النحر بلحم بقر ، الحديث وسيأتي بعد أبواب ، ولا دلالة فيه على أنه كان ساق البقر ، وترجمة البخارى صحيحة لأنه إن كان المراد بالهدى في الحديث الإبل والبقر معا فلا كلام ، وإن كان المراد الإبل خاصة فالبقر في معناها ، وقد سبق الكلام على حديث حفصة مستوفى في « باب التمتع والقران » ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن التقليد يستلزم تقدم القتل عليه ، ويوضح ذلك حديث عائشة المذكور معه ، ويأتي الكلام عليه بعد باب . ( تنبيه ) : أخذ بعض المتأخرين من اقتصار البخارى في هذه الترجمة على الإبل والبقر أنه موافق لمالك وأبي حنيفة في أن الغنم لا تقلد ، وغفل هذا المتأخر عن أن البخارى أفرد ترجمة لتقليد الغنم بعد أبواب يسيرة كمادته في تفريق الأحكام في التراجم

### ١٠٨ - باب إسماعيل البدن

وقال عروة عن المسور رضى الله عنه « قَلَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْهَدْيَ وَأَشْعَرَهُ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ »

١٦٩٩ - **حديث** عبد الله بن مسleme حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت « قَلَدْتُ قَلَانِدَ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ أَشْعَرَهَا وَقَلَدَهَا - أَوْ قَلَدْتُهَا - ثُمَّ بَعَثَ بِهَا إِلَى الْبَيْتِ وَأَقَامَ بِالْمَدِينَةِ فَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ شَيْءٌ كَانَ لَهُ حِلٌّ »

قوله ( باب إسماعيل البدن ) ذكر فيه حديث عروة عن المسور معلقا ، وقد تقدم موصولا قبل باب ، وحديث عائشة ، قلت قلانيد هدى النبي ﷺ ثم أشعرها وقلدها ، الحديث ، وفيه مشروعية الإشعار ، وهو أن يكشط جلد البدنة حتى يسيل دم ثم يسلمته فيكون ذلك علامة على كونها هديا ، وبذلك قال الجمهور من السنف والخلف ، وذكر الطحاوى في « اختلاف العلماء » كراهته عن أبي حنيفة ، وذهب غيره إلى استحبابه للأنباع ، حتى « أحياه أبو يوسف ومحمد فقالا : هو حسن . قال وقال مالك : يختص الإشعار بمن لها سنم ، قال الطحاوى : ثبت عن عائشة وابن عباس التخيير في الإشعار وتركه ، فدل على أنه ليس بنسك ، لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي ﷺ . وقال الخطابي وغيره : اعتلال من كره الإشعار بأنه من أمثلة مردود ، بل هو باب آخر كالسكى وشق أذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الوسم ، كالختان والحجامة ، وشفقة الإنسان على المال عادة فلا يخشى ما توهموه من سريان الجرح حتى يفضى إلى الهلاك ، ولو كان ذلك هو الملحوظ لتقيد الذى كرهه به كأن يقول : الإشعار الذى يفضى بالجرح إلى السراية حتى تهلك البدنة مكروه ، فكان قريبا . وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار ، وانتصر له الطحاوى في « المعاني » فقال : لم كره أبو حنيفة أصل الإشعار ، وإنما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح ، لا سيما مع الطعن بالشفرة ، فأراد سد الباب عن العامة لأنهم لا يراعون الحد في ذلك ، وأما من كان غارفا بالنسبة في ذلك فلا . وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال : لا أعلم أحدا كره الإشعار إلا أبا حنيفة ، وخالفه أصحابه فقالا بقول الجماعة انتهى . وروى عن إبراهيم النخعي أيضا أنه كره الإشعار ، ذكر ذلك الترمذى قال : سمعت أبا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل : روى عن إبراهيم النخعي أنه قال الإشعار مثله ، فقال له وكيع : أقول لك أشعر رسول الله ﷺ وتقول قال إبراهيم ؟ ما أحقك بأن تحبس انتهى . وفيه

تعقب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف . وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع . ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحارى فانه أعلم من غيره بأقوال أصحابه . ( تنبيه ) : اتفق من قال بالإشعار بالحق البقرى في ذلك بالابل ، إلا سعيد بن جبير . واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعضها ، ولكون صوفها أو شعرها يستر موضع الإشعار ، وأما على ما نقل عن مالك فلكونها ليست ذات أستمه . والله أعلم

### ١٠٩ - باب من قلّد القلائد بيده

١٧٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته « أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة رضي الله عنها : إن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : من أهدى هدياً حرّم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر هديه . قالت عمرة : فقالت عائشة رضي الله عنها : ليس كما قال ابن عباس ، أنا فتلت قلائد هدى رسول الله ﷺ بيدي ، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيديه ، ثم بعث بها مع أبي ، فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له حتى نحر الهدى » **قوله** ( باب من قلّد القلائد بيده ) أى الهدايا ، وله حالان : إما أن يسوق الهدى ويقصد النسك فانما يقلدها ويشعرها عند إحرامه ، وإما أن يسوقه ويقيم فيقلدها من مكانه وهو مقتضى حديث الباب ، وسيأتى بيان ما يقلده به بعد باب والغرض بهذه الترجمة أنه كان عالماً بابتداء التقليد ليرتب عليه ما بعده ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون قول عائشة « ثم قلدها بيده » ، بإذا لحفظها للأمر ومعرفة بها ، ويحتمل أن تكون أرادت أنه ﷺ تناول ذلك بنفسه وعلم وقت التقليد ، ومع ذلك فلم يمتنع من شيء يمتنع منه المحرم لئلا يظن أحد أنه استباح ذلك قبل أن يعلم بتقليد الهدى . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم ) كذا للأكثر ، وسقط « عمرو » من رواية أبي ذر . وعمرة هى خالة عبد الله أراوى عنها ، والإسناد كله مدنيون إلا شيخ البخارى . **قوله** ( أن زياد بن أبي سفيان ) كذا وقع في « الموطأ » ، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بنى أمية وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه ، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له زياد بن عبيد ، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفى تحت عبيد المذكور فولدت زيادا على فراشه فكان ينسب إليه ، فلما كان في خلافة معارفة شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زيادا ولده فاستلحقه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأمر زيادا على العراقيين البصرة والكوفة جمعها له ومات في خلافة معارفة سنة ثلاث وخمسين . ( تنبيه ) : وقع عند مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك في هذا الحديث « أن ابن زياد » بدل قوله « أن زياد بن أبي سفيان » وهو وهم نبه عليه الفسائى ومن تبعه ، قال النووى وجميع من تكلم على صحيح مسلم : والصواب ما وقع في البخارى ، وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ . **قوله** ( حتى ينحر هديه ) زاد مسلم في روايته « وقد بعثت بهدي فاكنتى إلى بأمرى » زاد الطحارى من رواية ابن وهب عن مالك « وأمرى صاحب الهدى » لى الذى معه الهدى ، أى بما يصنع . **قوله** ( قالت عمرة ) هو بالسند المذكور . وقد روى الحديث المرفوع عن عائشة الناسم وعروة كما مضى قريبا مختصرا ، ورواه عنها أيضا مسروق ، وسيأتى في آخر الباب الذى بعده مختصرا ، وأورده في الصحايبا مطولا وترجم هناك على حكم من أهدى وأقام هل يصير محرما أو لا ؟ ولم يترجم

به هنا ، ولفظه هناك ، عن مسروق أنه قال : يا أم المؤمنين إن رجلا يبعث بالهدى الى الكعبة ويجلس في المصر فيوصي أن تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يحل الناس ، فذكر الحديث نحوه ، ولفظ الطحاوي في حديث مسروق : قال قلت لعائشة : إن رجلا هبنا يبعثون بالهدى الى البيت ويأمرون الذي يبعثون معه بمعلم لهم يقلدها في ذلك اليوم ، فلا يزالون محرمين حتى يحل الناس ، الحديث وقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم حدثنا يحيى ابن سعيد حدثنا محدث عن عائشة وقيل لها إن زيادا إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسك عنه المحرم حتى ينحر هديه ، فقالت عائشة : أو له كعبة يطوف بها ، قال : وحدثنا يعقوب حدثنا هشام عن أبيه بلغ عائشة أن زيادا بعث بالهدى وتجرد فقالت ان كنت لأقتل قلائد هدى النبي ﷺ ثم يبعث بها وهو مقيم عندنا ما يجتنب شيئا ، وروى مالك في الموطأ : عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى رجلا متجردا بالعراق فسأل عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، قال ربيعة : فلبست عبد الله بن الزبير فذكرت له ذلك فقال : بدعة ورب الكعبة ، ورواه ابن أبي شيبة : عن الثقي عن يحيى بن سعيد أخبرني محمد بن إبراهيم أن ربيعة أخبره أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة في زمان على متجردا على منبر البصرة ، فذكره ، فمرف بهذا اسم المهم في رواية مالك . قال ابن التين : خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء ، واحتجت عائشة بفعل النبي ﷺ ، وما روته في ذلك يجب أن يصار إليه ، ولعل ابن عباس رجع عنه انتهى . وفيه قصور شديد فإن ابن عباس لم ينفرد بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر رواه ابن أبي شيبة عن ابن علي عن أيوب وابن المنذر من طريق ابن جريج كلاهما عن نافع : أن ابن عمر كان إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلي ، ومنهم قيس بن سعد بن عبادة أخرجه سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب عنه نحو ذلك ، وروى ابن أبي شيبة من طريق محمد بن علي بن الحسين عن عمر وعلى أنهما قالا في الرجل يرسل بدنته : انه يمسك عما يمسك عنه المحرم ، وهذا منقطع . وقال ابن المنذر : قال عمر وعلى وقيس بن سعد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون : من أرسل الهدى وأقام حرم عليه ما يحرم على المحرم . وقال ابن مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وآخرون : لا يصير بذلك محرما ، والى ذلك صار فقهاء الامصار ، ومن حجة الاولين ما رواه الطحاوي وغيره من طريق عبد الملك بن جابر عن أبيه قال : كنت جالسا عند النبي ﷺ ففقد قيصه من جيبه حتى أخرجه من رجله وقال : اني أمرت بيدني التي بعثت بها أن تقلد اليوم وتشعر على مكان كذا ، فلبست قيصي ونسيت فلم أكن لاخرج قيصي من رأسي ، الحديث وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده ، إلا أن نسبة ابن عباس الى التفرد بذلك خطأ . وقد ذهب سعيد بن المسيب الى أنه لا يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم إلا الجماع ليلة جمع ، رواه ابن أبي شيبة عنه بإسناد صحيح . نعم جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما قال ابن عباس ، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه وأخرجه البيهقي من طريقه قال : أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة ، فذكر الحديث عن عروة وعمره عنها قال : فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ، وذهب جماعة من فقهاء الفتوى الى أن من أراد النسك صار بمجرد تقليده الهدى محرما حكاه ابن المنذر عن الثوري وأحمد وإسحق ، قال وقال أصحاب الرأي : من ساق الهدى وأم البيت ثم قد وجب عليه الاحرام . قال وقال الجمهور : لا يصير بتقليد الهدى محرما ولا يجب عليه شيء . ونقل الخطابي عن أصحاب الرأي مثل قول ابن عباس ، وهو خطأ عليهم ، فالطحاوي أعلم بهم منه . ولعل

الخطابي ظن التسوية بين المسألتين . قوله ( يبدى ) فيه رفع مجاز أن تكون أرادت أنها قتلت بأمرها . قوله ( مع أبي ) بفتح الهزرة وكسر الموحدة الخفيفة ، تريد بذلك أباهما أبا بكر الصديق . واستفيد من ذلك وقت البعث وأنه كان في سنة تسع عام حج أو بكر بالناس . قال ابن التين : أرادت عائشة بذلك عليها بجميع القصة ، ويحتمل أن تريد أنه آخر فعل النبي ﷺ لأنه حج في العام الذي يليه حجة الوداع ثلثا يظن ظان أن ذلك كان في أول الاسلام ثم نسخ ، فأرادت لخدالة هذا اللبس وأكملت ذلك بقولها ، فلم يحرم عليه شيء كان له حلا حتى نحر الهدى ، أى وانقضى أمره ولم يحرم ، وترك لإحرامه بعد ذلك أخرى وأولى ، لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلأن ينتفى عند انتفاء الشبهة أولى . وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب الى ما أفنى به قياسا للتولية في أمر الهدى على المباشرة له ، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة . وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وإن كان له من يكفيه إذا كان بما يهتم به ، ولا سيما ما كان من إقامة النرائع وأمور الديانة . وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ، ورد الاجتهاد بالنص ، وأن الاصل في أفعاله ﷺ التأسى به حتى تثبت الخصوصية

### ١١٠ - باب تقليد الغنم

١٧٠١ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا الأعمش** عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « أهدى النبي ﷺ مرة غنما »

١٧٠٢ - **حدثنا أبو النعمان** **حدثنا عبد الواحد** **حدثنا الأعمش** **حدثنا إبراهيم** عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أفيل الغنم للنبي ﷺ ، فيقلد الغنم ويقيم في أهله حلالا »

١٧٠٣ - **حدثنا أبو النعمان** **حدثنا حماد** **حدثنا منصور بن المعتمر** . **وحدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « كنت أفيل غنم للنبي ﷺ فيبعث بها ، ثم يمكث حلالا »

١٧٠٤ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا زكرياء** عن عاصم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « فقلت لهدى النبي ﷺ - تعنى القلائد - قبل أن يُحرم »

قوله ( باب تقليد الغنم ) قال ابن المنذر : أنكر مالك وأصحاب الرأي تقليدها . زاد غيره : وكأنهم لم يبلغهم الحديث . ولم نجد لهم حجة إلا قول بعضهم إنها تضعف عن التقليد ، وهي حجة ضعيفة لأن المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشعر لأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها ، والخفنية في الاصل يقولون : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى . وقال ابن عبد البر : احتج من لم ير باهداء الغنم بأنه ﷺ حج مرة واحدة ولم يهد فيها غنما انتهى . وما أدري ما وجه الحجة منه ، لأن حديث الباب دال على أنه أرسل بها وأقام ، وكان ذلك قبل حجته قطعا ، فلا تعارض بين الفعل وترك لأن مجرد الترك لا يدل على نسخ الجواز . ثم من الذي صرح من الصحابة بأنه لم يكن في هداياه في حجته غنم حتى يسوخ الاحتجاج بذلك ؟ ثم ساق ابن المنذر من طريق

عطاء وعبيد الله بن أبي يزيد وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهم قالوا : رأينا الغنم تقدم متقلدة . ولابن أبي شيبة عن ابن عباس نحوه . والمراد بذلك الرد على من ادعى الإجماع على ترك إهداء الغنم وتقليدها . وأعلّ بعض المخالفين حديث الباب بأن الأسود تفرد عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيتها وغيرهم ، قال المنذري وغيره : وليست هذه بعلة لأنه حافظ ثقة لا يضره التفرد . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وإنما أردف البخاري بطريقه طريق أبي نعيم مع أن طريق أبي نعيم عنده أعلى درجة لتصريح الأعمش بالتحديث عن إبراهيم في رواية عبد الواحد ، مع أن في رواية عبد الواحد زيادة التقليد وزيادة إقامته في أهله حلالا . ثم أردفه برواية منصور عن إبراهيم استظهاراً لرواية عبد الواحد لما في حفظ عبد الواحد عندهم وإن كان هو عنده حجة ، وأما إردافه برواية مسروق مع أنه لا تصريح فيها بكون القلائد للغنم فلا نفط الهدى أعم من أن يكون لغنم أو غيرها ، فالغنم فرد من أفراد ما يهدي ، وقد ثبت أنه ﷺ أهدى الأبل وأهدى البقر ، فن ادعى اختصاص الأبل بالتقليد فعليه البيان . وعاصر في طريق مسروق هو الشعبي ، وزكريا الراوي عنه هو ابن أبي زائدة . وقد ذكرت في الباب الذي قبله أنه أخرج طريق مسروق من وجه آخر عن الشعبي مطولا

### ١١١ - باب القلائد من العهن

١٧٠٥ - **حدثنا عمرو بن علي** **حدثنا معاذ بن مغازي** **حدثنا ابن عون** عن **القاسم** عن **أم المؤمنين رضي الله عنها** قالت « قتلْتُ قلائدَها من عهنٍ كان عندي »

قوله ( باب القلائد من العهن ) بكسر المهملة وسكون الهاء أي الصوف ، وقيل : هو المصبوغ منه ، وقيل : هو الآخر خاصة . قوله ( عن أم المؤمنين ) هي عائشة ، بينه يحيى بن حكيم عن معاذ أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وكذا وقعت تسميتها عند الاسماعيليين من وجه آخر عن ابن عون . قوله ( قتلْتُ قلائدَها ) أي الهدايا ، وفي رواية يحيى المذكورة « أنا قتلْتُ تلك القلائد » ولمسلم من وجه آخر عن ابن عون مثله وزاد « فأصبح فينا حلالا يأتي ما يأتي الحلال من أهله » وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض ، وهو منقول عن ربيعة ومالك . وقال ابن التين : لعله أراد أنه الأولى ، مع القول بجواز كونها من الصوف . والله أعلم

### ١١٢ - باب تقليد النعل

١٧٠٦ - **حدثنا محمد** **أخبرنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى** عن **معمّر** عن **يحيى بن أبي كثير** عن **عكرمة** عن **أبي هريرة رضي الله عنه** « أن نبي الله ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة قال : اركبها ، قال : إنها بدنة . قال : اركبها ، قال : فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقه » . تابعه محمد بن بشار

**حدثنا عثمان بن عمر** **أخبرنا علي بن المبارك** عن **يحيى** عن **عكرمة** عن **أبي هريرة رضي الله عنه** عن

النبي ﷺ

قوله ( باب تقليد النعل ) يحتمل أن يريد الجنس ، ويحتمل أن يريد الوحدة أي النعل الواحدة فيكون فيه إشارة

الى من اشترط نعلين وهو قول الثوري ، وقال غيره تجزئ الواحدة ، وقال آخرون : لا تتعين النعل بل كل ما قام مقامها أجزأ حتى أذن الإداوة . ثم قيل : الحكمة في تقليد النعل أن فيه إشارة الى السفر والجد فيه ، فعلى هذا يتعين والله أعلم . وقال ابن المنير في الحاشية : الحكمة فيه أن الدرب تعتد النعل مركوبة لكونها نقي عن صاحبها وتحمل عنه وعن الطريق ، وقد كفى بعض الشعراء عنها بالناقة ، فكأن الذي أهدى خرج عن مركوبه لله تعالى حيوانا وغيره ، كما خرج حين أحرم عن ملبوسه ، ومن ثم استحب تقليد نعلين لا واحدة ، وهذا هو الأصل في نذر المشي حافيا الى مكة . قوله ( حدثنا محمد ) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن السكن و محمد بن سلام ، ولأبي ذر و محمد بن ابن سلام ، ورجح أبو علي الجبائي أنه محمد بن المثني لأن المصنف روى عن محمد بن المثني عن عبد الأعلى حديثا غير هذا سياقي قريبا ، وأيده غيره بأن الاسماعيل وأبا نعيم أخرجاه في مستخرجيهما من رواية محمد بن المثني ، وليس ذلك بلازم ، والعمدة على ما قال ابن السكن فانه حافظ . قوله ( عن عكرمة ) هو مولى ابن عباس ، وأما عكرمة بن عمار فهو تلميذ يحيى بن أبي كثير لا شيخه ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب قبل تسعة أبواب . قوله ( تابعه محمد بن ابن بشار الخ ) المتابع بالفتح هنا هو معمر ، والمتابع بالكسر ظاهر السياق أنه محمد بن بشار ، وفي التحقيق هو علي بن المبارك ، وإنما احتاج معمر عنده الى المتابعة لأن في رواية البصريين عنه مقالا لكونه حدثهم بالبصرة من حفظه وهذا من رواية البصريين ، ولم تقع لي رواية محمد بن بشار موصولة ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق وكيع عن علي بن المبارك بمتابعة عثمان بن عمرو قال : إن حسين المعلم رواه عن يحيى بن أبي كثير أيضا

### ١١٣ - باب الجلال للبدن

وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يشق من الجلال إلا موضع السنام

وإذا نحرها نزع جلالا مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها

١٧٠٧ - حدثنا فبيضة حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « أسرى رسول الله ﷺ أن أتصدق بجلال البدن التي نحرته وبجلودها »

[الحديث ١٧٠٧ - أخرجه في : ١٧١٦ ، ١٧١٦ م ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ٢٢٩٩]

قوله ( باب الجلال للبدن ) بكسر الجيم وتخفيف اللام جمع جل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه . قوله ( وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا موضع السنام فإذا نحرها نزع جلالا مخافة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها ) هذا التعليل وصل بعضه مالك في « الموطأ » ، عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه » ، وعن نافع « أن ابن عمر كان يجلل بدنه القباطي والحلل ثم يبعث بها الى الكعبة فيكسوها لباه » ، وعن مالك أنه سأل عبد الله بن دينار « ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسبت الكعبة هذه الكسوة ؟ قال : كان يتصدق بها » ، وقال البيهقي بعد أن أخرجه من طريق يحيى بن بكير عن مالك زاد فيه غيره عن مالك « إلا موضع السنام » الى آخر الأثر المذكور . قال المهلب : ليس التصديق بجلال البدن فرضا ، وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أضيف اليه . وفائدة شق الجل من موضع السنام ليظهر الإشعاع لئلا يستتر ما تحبها . وروى ابن المنذر من طريق أسامة بن زيد عن نافع « أن ابن عمر كان يجلل بدنه الأنماط والبرود والخبر حتى يخرج



من المدينة ، ثم يزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرها ، ثم يتصدق بها ، قال نافع : وربما دفعها الى بنى شيبه . وأورد المصنف حديث علي في التصدق بجلال البدن مختصرا ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى بعد سبعة أبواب ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : ما في هذه الأحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضى أن إظهار التقرب بالهدى أفضل من إخفائه ، والمقرر أن إخفاء العمل الصالح غير الفرض أفضل من إظهاره ، فاما أن يقال إن أفعال الحج مبنية على الظهور كالأحرام والطواف والوقوف فمكافئ الاشعار والتقليد كذلك فيمخص الحج من عموم الإخفاء ، وإما أن يقال لا يلزم من التقليد والاشعار إظهار العمل الصالح لأن الذى يهديها يمكنه أن يبيعها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول إنها لفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل ، وأبعد من استدلال بذلك على أن العمل إذا شرع فيه صار فرضا . وإما أن يقال إن التقليد جملة علما لكونها هديا حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها

### ١١٤ - باب من اشترى هديته من الطريق وقلدها

١٧٠٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو ضمرة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع قال « أراد ابن عمر رضى الله عنهما الحج ، عام حجة الحرورية في عهد ابن الزبير رضى الله عنهما ، فقيل له : إن الناس كانوا بينهم قتال ونخاف أن يصدوك ، فقال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » ، إذا أصنع كما صنع ، أشهدكم أنى أوجبتم حجة . حتى إذا كان بظاهر البداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد ، أشهدكم أنى جتمت حجة مع حجة . وأهدى هديا مقلدا اشتراء ، حتى قدم فطاف بالبيت بالصفا ، ولم يزد على ذلك ولم يحلل من شيء حرم منه حتى يوم النحر ، فحاق ونحر ، ورأى أن قد قضى طوافة للحج والعمرة بطوافه الأول ، ثم قال : كذلك صنع النبي ﷺ »

قوله ( باب من اشترى هديه من الطريق وقلدها ) تقدم قبل ثمانية أبواب من اشترى الهدى من الطريق ، وأورد فيه حديث ابن عمر هذا من وجه آخر ، وإنما زادت هذه الترجمة التقليد ، وقد تقدم القول فيه مستوفى في باب من قلده القلائد بيده ، وحديث ابن عمر يأتى الكلام عليه مستوفى في أبواب المحصر ان شاء الله تعالى . لكن قوله في هذه الرواية عام حجة الحرورية ، وفي رواية الكشميهني حج الحرورية في عهد ابن الزبير ، مغاير لقوله في باب طواف القارن ، من رواية الليث عن نافع عام نزول الحجاج بابن الزبير ، لأن حجة الحرورية كانت في السنة التي مات فيها يزيد بن معاوية سنة أربع وستين وذلك قبل أن يتسمى ابن الزبير بالخلافة ، ونزول الحجاج بابن الزبير كان في سنة ثلاث وسبعين وذلك في آخر أيام ابن الزبير ، فاما أن يحمل على أن الراوى أطلق على الحجاج وأتباعه حرورية لجامع ما بينهم من الخروج على أئمة الحق ، وإما أن يحمل على تعدد القصة . وقد ظهر من رواية أيوب عن نافع أن القائل لابن عمر الكلام المذكور هو ولده عبيد الله كما تقدم في باب من اشترى الهدى من الطريق ، وسيأتى في أول الإحصار مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى

## ١١٥ - باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن

١٧٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِنَحْسِ بَقِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا دَوْنَا مِنْ مَكَّةِ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ وَسِىَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ : فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُهُ لِقَاسِمٍ فَقَالَ : أَتُنْكِرُ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ »

قوله ( باب ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن ) أما التعبير بالذبح مع أن حديث الباب بلفظ النحر فإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الذبح ، وسيأتى بعد سبعة أبواب من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، ونحر البقر جائز عند العلماء إلا أن الذبح مستحب عندهم لقوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتُمْ لَا تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ وخالف الحسن بن صالح فاستحب نحرها ، وأما قوله « من غير أمرهن » فأخذه من استفهام عائشة عن اللحم لما دخل به عليها ، ولو كان ذبحه عليها لم تحتج إلى الاستفهام ، لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال ، فيجوز أن يكون عليها بذلك تقدم بأن يكون استأذنها في ذلك ، لكن لما أدخل اللحم عليها احتمل عندها أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وأن يكون غير ذلك فاستفهمت عنه لذلك . قوله ( عن عمرة ) في رواية سليمان المذكورة حدثني عمرة . قوله ( لا نرى ) بضم النون أى لا نظن . وقوله ( إلا الحج ) تقدم القول فيه في الكلام على « باب التمتع والافراد والقران » . وقوله ( فدخل علينا ) بضم الدال على البناء للجھول . قوله ( بلحم بقر ) قال ابن بطال : أخذ بظاهره جماعة فأجازوا الاشتراك في الهدى والأضحية ، ولا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون عن كل واحدة بقرة وأما رواية يونس عن الزهري عن عائشة « أن رسول الله ﷺ نحر عن أزواجه بقرة واحدة » ، فقد قال إسماعيل القاضي : تفرد يونس بذلك ، وقد خالفه غيره . ورواية يونس أخرجهما النسائي وأبو داود وغيرهما ، ويونس ثقة حافظ ، وقد تابعه معمر عند النسائي أيضا ولفظه أصرح من لفظ يونس قال « ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع إلا بقرة » وروى النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال « ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه في حجة الوداع بقرة يذبن » ، صححه الحاكم ، وهو شاهد قوى لرواية الزهري . وأما ما رواه عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « ذبح عنا رسول الله ﷺ يوم حججنا بقرة واحدة » ، أخرجه النسائي أيضا فهو شاذ مخالف لما تقدم ، وقد رواه المصنف في الاضاحي ومسلم أيضا من طريق ابن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ « ذبح رسول الله ﷺ عن نسائه البقر » ، ولم يذكر ما زاده عمار الدهني ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز الماجشون عن عبد الرحمن لكن بلفظ « أهدى » بدل « ذبح » ، والظاهر أن التصرف من الرواة لأنه ثبت في الحديث ذكر النحر لحمله بعضهم على الأضحية ، فإن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عن اعتمر من نسائه فتويت رواية من رواه بلفظ « أهدى » ، وتبين أنه هدى التمتع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأضاحيا على أهل منى ، وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأضحية والله أعلم .

واستدل به على أن الإنسان قد يلحقه من عمل غيره ما عمله عنه بغير أمره ولا علمه ، وتعقب باحتيال الاستئذان كما تقدم في الكلام على الترجمة ، وفيه جواز الأكل من الهدى والأضحية ، وسيأتى نقل الخلاف فيه بعد سبعة أبواب .  
**قوله** ( قال يحيى ) هو ابن سعيد الأنصارى بالاسناد المذكور كله اليه . **قوله** ( فذكرته للقاسم ) يعنى ابن محمد بن أبى بكر الصديق . **قوله** ( فقال أتتكم بالحديث على وجهه ) أى ساقته لك سيافاً تاماً لم تختصر منه شيئاً ، وكأنه يشير بذلك الى روايته هو عن عائشة فانها مختصرة كما قدمت الإشارة اليها في هذا الباب

### ١١٦ - باب المنحر في منحر النبي ﷺ

١٧١٠ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم سمع خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع « ان عبد الله رضى الله عنه كان ينحر في المنحر . قال عبيد الله : منحر رسول الله ﷺ »  
 ١٧١١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يبعث بهديه من جمع من آخر الليل حتى يدخل به منحر النبي ﷺ مع حُجَّاجٍ فيهم الحر والمملوك »

**قوله** ( باب المنحر في منحر النبي ﷺ ) قال ابن التين : منحر النبي ﷺ عند الجرة الاولى التى تلى المسجد انتهى . وكأنه أخذه من أثر أخرجه الفاكهى من طريق ابن جريج عن طاوس قال « كان منزل النبي ﷺ بمنى عن يسار المصلى » . قال وقال غير طاوس من أشياخنا مشله وزاد « وأمر بنسائه أن يزلن جنب الدار بمنى » ، وأمر الانصار أن يزلوا الشعب وراء الدار . قلت : والشعب هو عند الجرة المذكورة . قال ابن التين : وللمنحر فيه فضيلة على غيره لقوله ﷺ « هذا المنحر ، وكل منى منحر » انتهى . والحديث المذكور أخرجه مسلم من حديث جابر ولفظه « نحرنا هنا ، ومنى كلها منحر ، فانحروا فى رحالكم ، وهذا ظاهره أن نحره ﷺ بذلك المكان وقع من اتفاق ، لا لشيء يتعلق بالنسك ، ولكن ابن عمر كان شديد الانباع . وقد روى عمر بن شبة فى كتابه من طريق ابن جريج عن عطاء قال « كان ابن عمر لا ينحر إلا بمنى » ، وحكى ابن بطال قول مالك فى النحر بمنى للحاج والمنحر بمكة للمعتمر ، وأطال فى تقرير ذلك وترجيحه ، ولا خلاف فى الجواز وإن اختلف فى الافضل . **قوله** ( حدثنا إسحاق بن إبراهيم ) هو المعروف بابن راهويه ، كذلك أخرجه فى مسنده . وأخرجه من طريقه أبو نعيم . **قوله** ( قال عبيد الله ) أى ابن عمر بالاسناد المذكور ، والمعنى أن مراد نافع باطلاق المنحر منحر رسول الله ﷺ . وقد روى المصنف هذا الحديث فى الأضاحى أوضح من هذا ولفظه « حدثنى محمد بن أبى بكر المسمى حدثنا خالد بن الحارث ، فذكر الحديث قال « قال عبيد الله يعنى منحر النبي ﷺ » ، ولهذا أردفه المصنف هنا بطريق موسى بن عقبة عن نافع المصروفة بإضافة المنحر الى رسول الله ﷺ فى نفس الخبر ، وأفادت رواية موسى زيادة وقت بعث الهدى الى المنحر وأنها من آخر الليل . وقوله « مع حجج » بضم المهملة جمع حاج ، وقوله « فيهم الحر والمملوك » معناه أنه لا يشترط بعث الهدى مع الاحرار دون الارقاء ، وسيأتى فى الأضاحى من طريق كثير بن فرقد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى » وهذا محمول على الاضحية بالمدينة

## ١١٧ - باب من نحر هديه بيده

١٧١٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي فِلَالَةَ عَنْ أَنَسٍ - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ -  
 قَالَ « وَنَحَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ سَبْعَ بَدَنٍ فِيمَا ، وَضَعِي بِالْمَدِينَةِ كَبْشَيْنِ أَمْحَيْنِ أَفْرَانَيْنِ ، مَخْتَصِرًا »

قوله ( باب من نحر هديه بيده ) أورد فيه حديث أنس مختصرا وفيه « نحر النبي ﷺ بيده سبع بدن » وسيأتي بعد باب واحد بنامه بالاسناد الذي ساقه هنا سواء ، وليست هذه الترجمة وحديثها عند أكثر الرواة ، بل ثبتت لأبي ذر عن المستمل وحده ، وفي نسخة الصفاني بعد الترجمة ما نصه « حديث سهل بن بكار عن وهيب » فاكثرت بالإشارة

## ١١٨ - باب نحر الإبل مقيدة

١٧١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ قَالَ « رَأَيْتُ  
 ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اتَّيَ عَلَى رَجُلٍ قَدْ أَدْخَلَ بَدَنَتَهُ يَنْحَرُهَا ، قَالَ : أْبَعْتُهَا فَيَا مُقَيَّدَةً سَنَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ »  
 وَقَالَ شُعْبَةُ عَنْ يُونُسَ : أَخْبَرَنِي زِيَادٌ

قوله ( باب نحر الإبل مقيدة ) أورد فيه حديث ابن عمر ، وهو مطابق لما ترجم له . قوله ( عن يونس ) هو ابن عبيد ، في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن عبد الأعلى عن يزيد بن زريع ، أخبرنا يونس ، والاسناد سوى الصحابي كلهم بصريون . قوله ( عن زياد بن جبير ) بجيم وموحدة مضمر بصري تابعي ثقة ليس له في الصحيحين سوى هذا الحديث وحديث آخر أخرجه المصنف في النذر بهذا الاسناد وأخرجه في الصوم بأحد آخر إلى يونس ابن عبيد ، وقد سبق في أوائل الحج حديث غير هذا من طريق يزيد بن جبير عن ابن عمر - وهو غير زياد بن جبير هذا وليس أحاله أيضا لأن زيادا طائ كوفي وزيادا ثقي بصري لكنهما اشتركا في الثقة وفي الرواية عن ابن عمر . قوله ( أتى على رجل ) لم أقف على اسمه . قوله ( قد أدخل بدنته ينحرها ) زاد أحمد عن اسماعيل بن علية عن يونس « لينحرها بمخى » . قوله ( أبعثا ) أى أثرها ، يقال بعثت الناقة أثرها . وقوله ( قياما ) أى عن قيام وقياما مصدر بمعنى قائمة وهى حال مقدرة ، أو قوله « أبعثا » أى أقها ، أو العامل محذوف تقديره انحرها . وقد وقع في رواية عند الاسماعيل « انحرها قائمة » . قوله ( مقيدة ) أى معقولة الرجل قائمة على ما بقى من قوائمها ، ولا بد داود من حديث جابر « ان النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون البدنة معقولة اليسرى قائمة على ما بقى من قوائمها » وقال سعيد ابن منصور « حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهى معقولة إحدى يديها » . قوله ( سنة محمد ) بنصب سنة بعامل مضمر كالاحتصاص ، أو التقدير متبعا سنة محمد . قلت : ويجوز الرفع ، ويدل عليه رواية الحلبي في المناسك بلفظ « فقال له انحرها قائمة فانها سنة محمد » وفي هذا الحديث استحباب نحر الإبل على الصفة المذكورة ، وعن الخفية يستوى نحرها قائمة وباركة في الفضيلة ، وفيه تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وإن كان مباحا ، وفيه أن قول الصحابي من السنة كذا مرفوع عند الشيخين لاحتجاجهما بهذا الحديث

في صحيحهما . **قوله** ( وقال شعبة عن يونس أخبرني زياد ) هذا التعليق أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده قال « أخبرنا النضر بن شميل حدثنا شعبة عن يونس سمعت زياد بن جبير يقول : انتهيت مع ابن عمر فإذا رجل قد أضجع بدنته وهو يريد أن ينحراها فقال : قياما مقيدة سنة محمد ﷺ ، وقد نسب مغلطى ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة ، فراجعته فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالنعنة ، وليس في ذلك وفاء بمقصود البخارى ، فانه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد ، وكذا أخرجه أحد عن محمد بن جعفر غلند عن شعبة بالنعنة »

### ١١٩ - باب نحر البدن قائمة

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : سنة محمد ﷺ . وقال ابن عباس رضي الله عنهما : ( صواف ) قياما ١٧١٤ - **حدثنا سهل بن بكار** حدثنا وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين فبات بها ، فلما أصبح ركب راحلته فجعل يهلل ويُسبح . فلما علا على البيداء أتى بهما جميعاً . فلما دخل مكة أمرهم أن يحلوا ، ونحر النبي ﷺ بيده سبع بدن قياما ، وضخى بالمدينة كبشين أحمرين »

١٧١٥ - **حدثنا مسدد** حدثنا إسماعيل عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « صلى النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً ، والعصر بذى الحليفة ركعتين » . وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه « ثم بات حتى أصبح فصلّى الصبح ، ثم ركب راحلته ، حتى إذا استوت به البيداء أهل بجمرة وحجة » **قوله** ( باب نحر البدن قائمة ) في رواية الكشميني قياما . **قوله** ( وقال ابن عمر سنة محمد ) يشير الى حديثه في الباب الذي قبله . **قوله** ( وقال ابن عباس صواف قياما ) وهكذا ذكره سفيان بن عيينة في تفسيره عن عبيد الله بن أبي يزيد عنه في تفسير قوله تعالى ( اذكروا اسم الله عليها صواف ) قال : قياما ، أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة ، وأخرجه عبد بن حميد عن أبي نعيم عنه . وقوله « صواف » بالتشديد جمع صافة أى مصطفة في قيامها . ووقع في « مستدرک الحاكم » من وجه آخر عن ابن عباس في قوله تعالى « صوافن » أى قياما على ثلاث قوائم معقولة ، وهى قراءة ابن مسعود « صوافن » بكسر الفاء بعدها نون جمع صافنة وهى التى رفعت لإحدى يديها بالعقل لثلاث تضطرب . **قوله** ( « حدثنا سهل بن بكار » ) الإسناد الى آخره بصريون . **قوله** ( فبات بها فلما أصبح ) في رواية الكشميني « فبات بها حتى أصبح » . وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحج ، والمراد منه هنا قوله « ونحر بيده سبع بدن قياما » كذا في رواية أبي ذر وفي رواية كريمة وغيرها سبعة بدن<sup>(١)</sup> فقيل في توجيهها أراد أبعرة فلذا ألحق بها الهاء . والجمع بينه وبين ما قبله واضح ، وسيأتى بيان ما نحره وعدده في حديث على إن شاء الله تعالى قريبا ، ويأتى الكلام على حديث التضحية بالكبشين في كتاب الاضاحى . **قوله** في الطريق الثانية ( وعن أيوب عن رجل عن أنس )

(١) الذى في التعليلانى : ولى رواية غير أبي ذر « سبع بدن » بدون تاء

المراد به بيان اختلاف اسماء بن علي و وهيب على أيوب فيه ، فبقائه وهيب عنه باسناد واحد وفصل اسماعيل بعضه فقال : عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس ، وقال في بعضه : عن أيوب عن رجل عن أنس ، قال الداردي : لو كان كله عند أيوب عن أبي قلابة ما أبهمه ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون اسماعيل شك فيه أو نسيه ، وهيب ثقة فقد جزم بان جميع الحديث عنه ، وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في باب التسييح والتحميد ، في أوائل الحج . ( تنبيه ) : حكى ابن بطلان عن المهلب أنه وقع عنده هنا : فلما أهلكنا جميعا ، قال ومعناه أمر من أهل بالقران لانه هو كمن مفردا ، فعني : أهل لنا ، أي أباح لنا الإهلال فكان ذلك أمرا وتعليلهم كيف يهلون ، وإلا فما معنى : لنا ، في هذا الموضع ؟ انتهى . ولم أقف في شيء من الروايات التي اتصلت لنا في هذا الحديث ولا في غيره على ما ذكر . وإنما الذي في أصولنا : فلما علا على البيداء لبى بهما جميعا ، ولعله وقع في نسخته : فلما علا على البيداء أهل ، وفي أخرى : لبي ، فكتبت : لبي ، بألف فصارت صورتها : لنا ، بنون خفيفة وجمع بينها وبين الرواية الأخرى فصارت : أهل لنا ، ولا وجود لذلك في شيء من الطرق

### ١٢٠ - باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا

١٧١٦ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان قال أخبرني ابن أبي نجيع عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « بعثني النبي ﷺ فمعت على البدن ، فأمرني فقسمت لحومها ، ثم أمرني فقسمت جلالها وجلودها »

١٧١٦ م - قال سفيان وحدثني عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي رضي الله عنه قال « أمرني النبي ﷺ أن أقوم على البدن ، ولا أعطي عليها شيئا في جزارتها »

قوله ( باب لا يعطى الجزار من الهدى شيئا ) فاعل : يعطى ، محذوف أي صاحب الهدى ، والجزار منصوب على المفعولية وروى بفتح الطاء والجزار بالرفع . قوله ( أخبرنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن عبد الرحمن ) سيأتي في الباب الذي بعده التصريح بالأخبار بين مجاهد وعبد الرحمن وبين عبد الرحمن وعلي . قوله ( وقال سفيان ) هو المذكور بالاسناد المذكور وليس معلقا ، وقد وصله النسائي قال : أخبرنا إسحق بن منصور حدثنا عبد الرحمن هو ابن مهدي حدثنا سفيان ، وعبد الكريم المذكور هو الجزري كما في الرواية التي في الباب بعده . قوله ( فمعت على البدن ) أي التي أُرصد لها الهدى ، وفي الرواية الأخرى : أن أقوم على البدن ، أي عند نحرها إتحفاظ بها ، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك أي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيا وغير ذلك ، ولم يقع في هذه الرواية عدد البدن ، لكن وقع في الرواية الثالثة أنها مائة بدنة ، ولأبي داود من طريق ابن إسحق عن ابن أبي نجيع عن مجاهد ونحر النبي ﷺ ثلاثين بدنة ، وأمرني فنحرت سائرهما ، وأصح منه ما وقع عند مسلم في حديث جابر الطويل فإن فيه : ثم أنصرف النبي ﷺ إلى المنحرف فنحرت ثلاثا وستين بدنة ، ثم أعطى عليا فنحرت ما غبر وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببعضة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من خبزها وشربا من مرقها ، فعرف بذلك أن البدن كانت مائة بدنة وأن النبي ﷺ نحرت منها ثلاثا وستين ونحرت على الباقي ، والجمع بينه وبين رواية ابن إسحق أنه ﷺ نحرت ثلاثين ثم أمر

عليها أن ينحر فنحر سبعا وثلاثين مثلاً ثم نحر النبي ﷺ ثلاثاً وثلاثين ، فان ساغ هذا الجمع وإلا فإف في الصحيح أصح . قوله ( ولا أعطى عليها شيئاً في جزارتها ) وكذا قوله في الرواية التي في الباب بعده : ( ولا يعطى في جزارتها شيئاً ) ظاهرهما أن لا يعطى الجزار شيئاً البتة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن لا يعطى الجزار منها شيئاً كما وقع عند مسلم ، وظاهره مع ذلك غير مراد بل بين النسائي في روايته من طريق شعيب بن إسحق عن ابن جريج أن المراد منع عطية الجزار من الهدى عوضاً عن أجرته ولفظه « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » واختلف في الجزارة فقال ابن التين : الجزارة بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسواقط ، فعلى هذا فينبغي أن يقرأ بالكسر وبه صحت الرواية ، فان صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أجرة الجزار ، وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري : الجزارة بالضم اسم لما يعطى كالعالة وزنا ومعنى ، وقيل : هو بالكسر كالحجامة والحياطة ، وجوز غيره الفتح ، وقال ابن الأثير : الجزارة بالضم كالعالة ما يأخذه الجزار من الذبيحة عن أجرته ، وأصلها أطراف البعير - الرأس واليدان والرجلان - سميت بذلك لأن الجزار كان يأخذها عن أجرته

### ١٢١ - باب يتصدق بجلود الهدى

١٧١٧ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني الحسن بن مسلم وعبد الكريم الجزري أن مجاهداً أخبرهما أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علياً رضي الله عنه أخبره « أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه ، وأن يقسم بدنه كلها لحومها وجلودها وجلالها ، ولا يعطى في جزارتها شيئاً »

قوله ( باب يتصدق بجلود الهدى ) أورد فيه حديث على من رواية ابن جريج عن عبد الكريم الجزري وهو ابن مالك والحسن بن مسلم وهو المكي جميعاً عن مجاهد ، وساقه بلفظ الحسن بن مسلم ، وأما لفظ عبد الكريم فقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي خيثمة زهير بن معاوية عنه نحوه وزاد « وقال نحن نعطيهِ من عندنا » . قوله ( وأن يقسم بدنه ) يسكون الدال المهملة ويجوز ضمها . قوله ( لحومها وجلودها وجلالها ) زاد ابن خزيمة من هذا الوجه في روايته « على المساكين » . قوله ( ولا يعطى في جزارتها شيئاً ) زاد مسلم وابن خزيمة « ولا يعطى في جزارتها منها شيئاً » قال ابن خزيمة : المراد بقوله « يقسمها كلها » على المساكين إلا ما أمر به من كل بدنة ببضعة فطبخت كما في حديث جابر يعني الطويل عند مسلم كما تقدم التنبيه عليه ، قال : والنهي عن إعطاء الجزار المراد به أن لا يعطى منها عن أجرته ، وكذا قال البغوي في شرح السنة ، قال : وأما إذا أعطى أجرته كاملة ثم تصدق عليه إذا كان فقيراً كما يتصدق على الفقراء فلا بأس بذلك . وقال غيره : إعطاء الجزار على سبيل الأجرة ممنوع لكونه معاوضة ، وأما إعطاؤه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ، ولكن لإطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لئلا تقع ماسة في الأجرة لأجل ما يأخذ فيرجع إلى المعاوضة ، قال القرطبي : ولم يرخص في إعطاء الجزار منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير . واستدل به على منع بيع الجلد ، قال القرطبي : فيه دليل على أن جلود الهدى وجلالها لا تباع لمطافها على اللحم وإعطائها حكمه ، وقد اتفقوا على أن لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال ، وأجازها الأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وهو وجه عند الشافعية ، قالوا : ويصرف ثمنه مصرف الأضحية . واستدل أبو ثور على أنهم اتفقوا على جواز الاتئاع به ، وكل ما جاز الاتئاع به جاز بيعه ، وعورض بالتساقم على جواز

الأكل من لحم هدى التطوع ، ولا يلزم من جواز أكله جواز بيعه ، وسيأتى الكلام على الأكل منها في الباب الذى بعده ، وأقوى من ذلك فى رد قوله ما أخرجه أحد فى حديث قتادة بن النعمان مرفوعاً « لا تبيعوا لحوم الأضاحى والهدى ، وتصرفوا وكلوا ، واستمتعوا بجلودها ولا تبيعوها ، وإن أطعمتم من لحومها فكلوا إن شئتم »

### ١٢٢ - باب يُتصدقُ بجلالِ البدنِ

١٧١٨ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا سيف بن أبي سليمان** قال سمعت مجاهداً يقول **حدثنى ابن أبي ليلى** أن **علياً** رضى الله عنه **حدثه** قال « **أهدى** النبي ﷺ مائة بدنة ، فأمرنى بلحومها فقسمتها ، ثم أمرنى بجلالها فقسمتها ، ثم بجلودها فقسمتها »

قوله ( باب يتصدق بجلال البدن ) أورد فيه حديث على من طريق أخرى عن مجاهد ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب فى « باب الجلال والبدن » . وفى حديث على من الفوائد سوق الهدى ، والوكالة فى نحر الهدى ، والاستئجار عليه ، والقيام عليه وتفرقة والإشراك فيه ، وإن من وجب عليه شيء لله فله تخليصه ، ونظيره الزرع يعطى عشره ولا يحسب شيئاً من نفقته على المساكين

١٢٣ - **باب** ( **وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت أن لا تشركنى شيئاً ، وطهرت بيتى للطائفين والقائمين واركع السجود . وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ، يشهدوا صانع لهم ، ويذكروا اسم الله فى آيات مملومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ، فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير ، ثم لينضوا تمثهم وليؤفوا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق . ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه » ) [ الحج ٢٦ - ٣٠ ]**

### ١٢٤ - باب ما يأكل من البدن وما يتصدق

وقال عبيد الله أخبرنى ناهع عن ابن عمر رضى الله عنهما : لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر ويؤكل مما سوى ذلك . وقال عطاء : يأكل ويؤطعم من المتمة

١٧١٩ - **حدثنا مسدد** **حدثنا يحيى** عن **ابن جريج** **حدثنا عطاء** سمع **جابر بن عبد الله** رضى الله عنهما يقول « **كننا** نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى ، فرخص لنا النبي ﷺ فقال : **كلوا وتزودوا ، فأكلنا وتزودنا** » قلت لعطاء : أقال حتى جئنا المدينة ؟ قال : لا

[ الحديث ١٧١٩ - أطرافه فى : ٢٩٨٠ ، ٥٤٢٤ ، ٥٥٦٧ ]

١٧٢٠ - **حدثنا خالد بن مخلد** **حدثنا سليمان** قال **حدثنى يحيى** قال **حدثنى حمرة** قالت : سمعت عائشة رضى الله عنها تقول « **خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس بقين من ذى القعدة ولا نرى إلا الحج ، حتى إذا دنونا**



من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل . قالت عائشة رضي الله عنها : فدخل علينا يوم النحر يلجم بقر ، فقلت ما هذا ؟ فقيل ذبح النبي ﷺ عن أزواجه ، قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم فقال : أنتك بالحديث على وجهه

**قوله** ( باب : واذا بوه أنا لأبراهيم مكان البيت أن لا تشرك بى شيئا ، وطهر بيتى للطائفين والقائمين والركع السجود . وأذن فى الناس بالحج يأتوك رجالا ) وقوله ( الى قوله : خير له عند ربى ) وقع سياق الآيات كلها فى رواية كريمة ، والمراد منها هنا قوله تعالى ﴿ فسلخوا منها وأطعموا البائس الفقير ﴾ ولذلك عطفت عليها فى الترجمة « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، أى بيان المراد من الآية . **قوله** ( وقال عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ( أخبرنى نافع عن ابن عمر لا يؤكل من جزاء الصيد والنذر وبؤكل مما سوى ذلك ) وصله ابن أبى شيبة عن ابن نمير عنه بمناه قال : اذا عطبت البدنة أو كسرت أكل منها صاحبها ولم يبدلها ، إلا أن تكون نذرا أو جزاء صيد . ورواه الطبرى من طريق القطان عن عبيد الله بنفظ التعليق المذكور ، وهذا القول إحدى الروايتين عن أحمد ، وهو قول مالك وزاد لإفادة الأذى . والرواية الأخرى عن أحمد : ولا يؤكل إلا من هدى التطوع والتمتع والقران ، وهو قول الحنفية بناء على أصلهم أن دم التمتع والقران دم نسك لا دم جبران . **قوله** ( وقال عطاء : يأكل ويطعم من المتعة ) هذا التعليق وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه ، وروى سعيد بن منصور من وجه آخر عن عطاء : لا يؤكل من جزاء الصيد ولا مما يجعل للمساكين من النذر وغير ذلك ولا من الفدية . وبؤكل مما سوى ذلك . وروى عبد بن حميد من وجه آخر عنه : إن شاء أكل من الهدى والأضحية وإن شاء لم يأكل . ولا تخالف بين هذه الآثار عن عطاء فإن حاصلها ما دل عليه الاثر الثانى . وزعم ابن القصار المالكي أن الشافعى تفرد بمنع الأكل من دم التمتع . ( تنبيه ) : وقع فى رواية كريمة بعد قوله « فهو خير له عند ربى » وقبل قوله « وما يأكل من البدن وما يتصدق ، لفظ « باب ، وسقط من رواية أبى ذر وهو الصواب . **قوله** ( كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى ) بإضافة ثلاث الى منى وسياق الكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى فى أواخر كتاب الأضاحى وهو من الحكم المتفق على فسحه . **قوله** ( سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى ، والاسناد كله مدينون ، وعالده وإن كان أصله كوفيا فقد سكن المدينة مدة . وقد تقدم الكلام على حديث عائشة هذا فى « باب ذبح الرجل البقر عن نسائه » وقوله فى رواية سليمان هذه « حتى إذا دنونا من مكة أمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت ثم يحل ، كذا للاكثر من طريق الفربرى ، وكذا وقع فى رواية النسفى ، لكن جعل على قوله « ثم ، ضبة . ووقع فى رواية أبى ذر بلفظ « أن ، بدل ثم ولا اشكال فيها . وكذا أخرجه مسلم عن القعنبى عن سليمان بن بلال بلفظ « أن يحل ، وزاد قبلها « اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ، وقد شرحه الكرماني على لفظ « ثم ، فقال : جواب إذا محذوف والتقدير يتم عمرته ثم يحل . قال : ويجوز أن يكون جواب من ثم محذوف ، ويجوز أن تكون ثم زائدة كما قال الأخفش فى قوله تعالى ﴿ أن لا ملجأ من الله إلا اليه ثم تاب عليهم ﴾ ان تاب جواب حتى اذا قلت : وكله تكلف ، وقد تبين من رواية مسلم أن التغير من بعض الرواة ولا سيما وقد وقع مثله فى رواية أبى ذر الهروى ، وتقدمت رواية مالك قريبا ومثلها فى الجهاد ، وكذا للاسماعيلى من وجه آخر عن يحيى بن سعيد وهو الصواب

## ١٢٥ - باب الذبح قبل الحلق

١٧٢١ - **حديث** محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا هشيم أخبرنا منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ عن حلق قبل أن يذبح ونحوه فقال : لا حرج ، لا حرج »

١٧٢٢ - **حديث** أحمد بن يونس أخبرنا أبو بكر عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما « قال رجل للنبي ﷺ : زرت قبل أن أرى ، قال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : لا حرج . قال : ذبحت قبل أن أرى ، قال : لا حرج » . وقال عبد الرحيم الرازي عن ابن خنيم أخبرني عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خنيم عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خنيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ . وقال حماد بن قيس بن سعيد وعباد بن منصور عن عطاء عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

١٧٢٣ - **حديث** محمد بن المنثري حدثنا عبد الأعلى حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سئل النبي ﷺ فقال : رميت بعد ما أمسيت ، فقال : لا حرج . قال : حلفت قبل أن أنحر ، قال : لا حرج »

١٧٢٤ - **حديث** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قدمت على رسول الله ﷺ وهو بالبطحاء فقال : أحجبت ؟ قلت : نعم . قال : بما أهلت ؟ قلت : لبك باهلال كإهلال النبي ﷺ . قال : أحسنت ، انطلق فطف بالبيت وبالصفا والمروة . ثم أتيت امرأة من نساء بني قيس فقلت رأسي ، ثم أهلت بالحج ، فكنت أفني به الناس حتى خلافة عمر رضي الله عنه ، فذكرته له فقال : إن أخذ بكتاب الله فانه يأمرنا بالتمام ، وإن أخذ بسنة رسول الله ﷺ فان رسول الله ﷺ لم يبل حتى بلغ الهدى محله »

قوله ( باب الذبح قبل الحلق ) أورد فيه حديث السؤال عن الحلق قبل الذبح ، ووجه الاستدلال به لما ترجم له أن السؤال عن ذلك دال على أن السائل عرف أن الحكم على عكسه ، وقد أورد حديث ابن عباس من طرق ثم حديث أبي موسى ، فاما الطريق الأولى لحديث ابن عباس فن طريق منصور بن زاذان عن عطاء عنه بلفظ « سئل عن حلق قبل أن يذبح ونحوه » ، والثانية من طريق أبي بكر وهو ابن عباس عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء عن ابن عباس فذكر فيه الزيارة قبل الرمي والحلق قبل الذبح والذبح قبل الرمي وعرف به المراد بقوله في رواية منصور « ونحوه » ،

والثالثة من رواية ابن خثيم عن عطاء . قوله ( وقال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم )<sup>(١)</sup> وهو عبد الله بن عثمان ، وهذه الرواية المعلقة وصلها الاسماعيل من طريق الحسن بن حماد عنه ولفظه : ان رجلا قال : يا رسول الله ، طفت بالبيت قبل أن أرى . قال : ارم ولا حرج ، وصله الطبراني في الأوسط ، من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الاشعري عن عبد الرحيم ، وقال : تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم . كذا قال ، والرواية التي تلى هذه ترد عليه . وعرف هذا أن مراد البخاري أصل الحديث لا خصوص ما ترجم به من الذبح قبل الحلق . قوله ( وقال القاسم بن يحيى حدثني ابن خثيم ) لم أقف على طريقه موصولة . قوله ( وقال عفان أراه عن وهيب حدثنا ابن خثيم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس ) الفائل : أراه ، هو البخاري ، فقد أخرجه أحمد عن عفان بدونها ولفظه : جاء رجل فقال : يا رسول الله ، حلقته ولم أنحر . قال : لا حرج فأنحر . وجاءه آخر فقال : يا رسول الله ، نحرته قبل أن أرى . قال : فإرم ولا حرج ، وزعم خلف أن البخاري قال فيه : حدثنا عفان ، والمراد بهذا التعليق بيان الاختلاف فيه على ابن خثيم هل شيخه فيه عطاء أو سعيد بن جبير ، كما اختلف فيه على عطاء هل شيخه فيه ابن عباس أو جابر ، فالذي يتبين من صنيع البخاري ترجيح كونه عن ابن عباس ثم كونه عن عطاء وأن الذي يخالف ذلك شاذ ، وإنما قصد بإياديه بيان الاختلاف . وفي رواية عفان هذه الدلالة على تعدد السائلين عن الاحكام المذكورة . قوله ( وقال حماد ) يعني ابن سلة الخ . هذه الطريق وصلها النسائي والطحاوي والاسماعيل وابن حبان من طرق عن حماد بن سلة به نحو سياق عبد العزيز بن رفيع ، والطريق الرابعة من طريق عكرمة عن ابن عباس . قوله ( عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى وخالد هو الحذاء ، وكان البخاري استظهر به لما وقع في طريق عطاء من الاختلاف ، فأراد أن يبين أن لحديث ابن عباس أصلا آخر . وفي طريق عكرمة هذه زيادة حكم الرمي بعد المساء فان فيه إشعارا بأن الأصل في الرمي أن يكون نهارا ، وسيأتي الكلام على حكم هذه المسألة بعد أربعة أبواب . وأما حديث أبي موسى فقد تقدم الكلام عليه . باب التمتع والقران ، ومطابقته للترجمة من قول عمر فيه : لم يحل حتى بلغ الهدى عمله . لأن بلوغ الهدى عمله يدل على ذبح الهدى فلو تقدم الحلق عليه لصار متحلا قبل بلوغ الهدى عمله ، وهذا هو الأصل ، وهو تقدم الذبح على الحلق ، وأما تأخيرها فهو رخصة كما سيأتي . قوله ( فقلت ) بقاء التعقيب بعدها فاه ثم لام خفيفة مفتوحتين ثم مشاء أى تتبعته القمل منه

## ١٢٦ - باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق

١٧٢٥ - حدّثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن عوف عن ابن عمر عن حفصة رضي الله عنهم أنها قالت « يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بعمره ولم تحلل أنت من عمرك ؟ قال : إني لبّدت رأسي وقلدت كذي ، فلا أحل حتى أنحر »

قوله ( باب من لبّد رأسه عند الإحرام وحلق ) أى بعد ذلك عند الاحلال ، قيل أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فيمن لبّد هل يتعين عليه الحلق أو لا ؟ فقتل ابن بطال عن الجمهور تعيين ذلك حتى عن الشافعي ، وقال أهل الرأي

(١) كذا بفتح الصرح ، قال مصحح طبعة بولاق : ولعله رواية للشافعي

لا يتعين بل إن شاء قصر اه ، وهذا قول الشافعي في الجديد وليس للاول دليل صريح ، وأعلى ما فيه ما سياتي في اللباس عن عمر ، من ضفر رأسه فليحلق ، وأورد المصنف في هذا الباب حديث حفصة وفيه ، اني لبنت رأسي ، وليس فيه تعرض للحلق إلا أنه معلوم من حاله عليه السلام أنه حلق رأسه في حجه . وقد ورد ذلك صريحا في حديث ابن عمر كما في أول الباب الذي بعده ، وأردفه ابن بطان بحديث حفصة لجملة من هذا الباب لمناسبته للترجمة ، وقد قلت غير مرة إنه لا يلزمه أن يأتي بجميع ما اشتمل عليه الحديث في الترجمة بل اذا وجدت واحدة كفت ، وقد تقدم الكلام على حديث حفصة في باب التمتع والقران ،

## ١٢٧ - باب الخلق والتقصير عند الإحلال

١٧٢٦ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب بن أبي حمزة قال نافع كان ابن عمر رضي الله عنهما يقول « حاق رسول الله ﷺ في حَبَّتِهِ »

[ الحديث ١٧٢٦ - طرفاه في : ٤٤٩٠ ، ٤٤٩١ ]

١٧٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : اللهم ارحم المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ، قال : والمقصرين . » . وقال الايث حدثني نافع « ارحم الله المحلقين مرة أو مرتين » . قال : وقال عبيد الله حدثني نافع « وقال في الرابعة والمقصرين »

١٧٢٨ - **حدثنا** عياش بن الوليد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عمار بن القُنتاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قال : اللهم اغفر للمحلقين ، قالوا والمقصرين ، قلها ثلاثا : قال : والمقصرين »

١٧٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله قال « حاق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم »

١٧٣٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس عن معاوية رضي الله عنهم قال « قصرت عن رسول الله ﷺ بشئ »

قوله ( باب الخلق والتقصير عند الإحلال ) قال ابن المنير في الحاشية : أفهم البخاري بهذه الترجمة ، أن الخلق نسك لقوله « عند الإحلال ، وما يصنع عند الإحلال وليس هو نفس التحلل وكأنه استدل على ذلك بدعائه ﷺ لفاعله والدعاء يشعر بالثواب والثواب لا يكون إلا على العبادة لا على المباحات ، وكذلك تفضيله الخلق على التقصير يشعر بذلك لأن المباحات لا تتفاضل ، والقول بأن الخلق نسك قول الجمهور إلا رواية مضعفة عن الشافعي أنه استباحة محظورة ، وقد أوهم كلام ابن المنذر أن الشافعي تفرد بها ، لكن حكيت أيضا عن عطاء وعن أبي يوسف وهي رواية عن أحمد وعن بعض المالكية ، وسيأتي ما فيه بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب لابن عمر ثلاثة

أحاديث ولا بن هريرة حديثا ولا بن عباس حديثا . فالحديث الأول لابن عمر من طريق شعيب بن أبي حمزة قال : قال نافع « كان ابن عمر يقول : خلق رسول الله ﷺ في حجته ، وهذا طرف من حديث طويل أوله « لما نزل الحجاج بان الزبير ، الحديث ، نبه على ذلك الاسماعيلي . والحديث الثاني لابن عمر في الدعاء للمخلقين وسيأتي بسطه . والحديث الثالث لابن عمر من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبد الله وهو ابن عمر قال « خلق النبي ﷺ وطائفة من أصحابه وقصر بعضهم ، وكان البخاري لم يقع له على شرطه التصريح بمحل الدعاء للمخلقين فاستنبط من الحديث الأول والثالث أن ذلك كان في حجة الوداع ، لأن الأول صرح بأن حلقه وقع في حجته ، والثالث لم يصرح بذلك إلا أنه بين فيه أن بعض الصحابة خلق وبعضهم قصر ، وقد أخرجه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « خلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه وقصر بعضهم ، وأخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن نافع مثل حديث جويرية سواء وزاد فيه أن رسول الله ﷺ قال « يرحم الله المخلقين ، فأشعر ذلك بأن ذلك وقع في حجة الوداع ، وسنذكر البحث فيه مع ابن عبد البر هنا إن شاء الله تعالى . ( تلييه ) : أفاد ابن خزيمة في صحيحه من الوجه الذي أخرجه البخاري منه في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع متصلا بالمثنى المذكور قال - وزعموا أن الذي خلقه معمر بن عبد الله بن فضالة ، وبين أبو مسعود في « الأعراف » أن قائل « وزعموا » ابن جريج الراوي له عن موسى بن عقبة . قوله ( قالوا والمقصرون يا رسول الله ) لم أقف في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد ، والواو في قوله « والمقصرون » معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصرون أو قل وأرحم المقصرين ، وهو يسمى العطف التلقيني ، وفي قوله ﷺ « والمقصرون » اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولوتخلل بينهما السكوت لغير عذر . قوله ( قال والمقصرون ) كذا في معظم الروايات عن مالك إعادة الدعاء للمخلقين مرتين ، وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة ، وانفرد يحيى بن بكير دون رواية « الموطأ » بإعادة ذلك ثلاث مرات نبه عليه ابن عبد البر في « التقصي » وأغفله في « التمهيد » بل قال فيه : أنهم لم يختلفوا على مالك في ذلك . وقد راجعت أصل سماعي من موطأ يحيى بن بكير فوجدته كما قال في « التقصي » . قوله ( وقال الليث ) وصله مسلم ولفظه « رحم الله المخلقين مرة أو مرتين ، قالوا : والمقصرون ، قال : والمقصرون ، والشك فيه من الليث وإلا فأكثرهم موافق لما رواه مالك . قوله ( وقال عبيد الله ) بالتصغير وهو العمري ، وروايته وصلها مسلم من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه باللفظ الذي علقه البخاري ، وأخرجه أيضا عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عنه بلفظ « رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون » فذكر مثل رواية مالك سواء وزاد « قال رحم الله المخلقين . قالوا : والمقصرون يا رسول الله ، قال : والمقصرون ، وبيان أن كونها في الرابعة أن قوله والمقصرون معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المخلقين ، وإنما قال ذلك بعد أن دعا للمخلقين ثلاث مرات صريحا فيكون دعاؤه للمقصرون في الرابعة . وقد رواه أبو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله بلفظ « قال في الثالثة والمقصرون » والجمع بينهما واضح بأن من قال في الرابعة فعل ما شرعناه ، ومن قال في الثالثة أراد أن قوله « والمقصرون » معطوف على الدعوة الثالثة ، أو أراد بالثالثة مسألة السائلين في ذلك ، وكان ﷺ لا يراجع بعد ثلاث كما ثبت ، ولو لم يدع لهم بعد ثالث مسألة ما سأله ذلك . وأخرجه أحمد من طريق أيوب عن نافع بلفظ « اللهم اغفر للمخلقين . قالوا : والمقصرون - حتى قالها ثلاثا أو أربعاً - ثم قال : والمقصرون » ورواية من جزم مقدمة على رواية من شك . قوله ( حدثنا عياش بن الوليد )

هو الرقام بالتحنانية والمعجمة ، ووقع في رواية ابن السكن بالموحدة والمهملة ، وقال أبو علي الجبائي : الأول أرجح بل هو الصواب ، وكان القابسي يشك عن أبي زيد فيه فيحمل ضبطه فيقول : عباس أو عياش . قلت : لم يخرج البخاري للعباس - بالموحدة والمهملة - ابن الوليد إلا ثلاثة أحاديث نسبة في كل منهما «الترسي» ، أحدها في علامات النبوة والآخر في المغازي والثالث في الفتن ذكره معلقا قال «وقال عباس الترسي» ، وأما الذي بالتحنانية والمعجمة فأكثر عنه وفي الغالب لا ينسبه والله أعلم . قوله ( قالها ثلاثا ) أي قوله «اللهم اغفر للحقلين» ، وهذه الرواية شاهدة لأن عبيد الله العمري حفظ الزيادة . ( تنبيه ) : لم أر في حديث أبي هريرة من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عنه إلا من رواية محمد بن فضيل هذه بهذا الاسناد في جميع ما رقت عليه من السنن والمسانيد ، فهي من أفراد عن عمارة ومن أفراد عمارة عن أبي زرعة ، وتابع أبا زرعة عليه عبد الرحمن بن يعقوب أخرجه مسلم من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة ، ورواية أبي زرعة أتم . واختلف المتكلمون على هذا الحديث في الوقت الذي قال فيه رسول الله ﷺ ذلك ، فقال ابن عبد البر : لم يذكر أحد من رواة نافع عن ابن عمر أن ذلك كان يوم الحديبية ، وهو تقصير وحذف ، وإنما جرى ذلك يوم الحديبية حين صد عن البيت ، وهذا محفوظ مشهور من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وحبشي بن جنادة وغيرهم . ثم أخرج حديث أبي سعيد بلفظ «سمعت رسول الله ﷺ يستغفر لاهل الحديبية للحقلين ثلاثا وللنصرين مرة» ، وحديث ابن عباس بلفظ «خلق رجال يوم الحديبية وقصر آخرون» . فقال رسول الله ﷺ : رحم الله المحلقين ، الحديث ، وحديث أبي هريرة من طريق محمد بن فضيل الماضي ولم يسق لفظه بل قال «فذكر معناه» ، وتجوز في ذلك فانه ليس في رواية أبي هريرة تعيين الموضع ولم يقع في شيء من طرق التصريح بسماعه لذلك من النبي ﷺ ، ولو وقع لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدا ولم يشهد الحديبية ، ولم يسق ابن عبد البر عن ابن عمر في هذا شيئا ، ولم أقف على تعيين الحديبية في شيء من الطرق عنه ، وقد قدمت في صدر الباب أنه مخرج من مجموع الأحاديث عنه أن ذلك كان في حجة الوداع كما يؤول إليه صنيع البخاري ، وحديث أبي سعيد الذي أخرجه ابن عبد البر أخرجه أيضا الطحاوي من طريق الأوزاعي وأحمد وابن أبي شيبة ، وأبو داود الطيالسي من طريق هشام المستوأي كلاهما عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم الأنصاري عن أبي سعيد ، وزاد فيه أبو داود أن الصحابة حلقوا يوم الحديبية إلا عثمان وأبا قتادة ، وأما حديث ابن عباس فأخرجه ابن ماجه من طريق ابن إسحق «حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه» ، وهو عند ابن إسحق في المغازي بهذا الاسناد وأن ذلك كان بالحديبية ، وكذلك أخرجه أحمد وغيره من طريقه ، وأما حديث حبشي بن جنادة فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق عنه ولم يعين المكان ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه وزاد في سياقه «عن حبشي وكان ممن شهد حجة الوداع» ، فذكر هذا الحديث ، وهذا يشعر بأنه كان في حجة الوداع . وأما قول ابن عبد البر «فوم» ، فقد ورد تعيين الحديبية من حديث جابر عند أبي قرة في «السنن» ومن طريق الطبراني في «الوسط» ، ومن حديث المسور بن مخرمة عند ابن إسحق في «المغازي» ، وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي مريم السلولي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم الحصين عند مسلم ، ومن حديث قارب بن الأسود الثقفي عند أحمد وابن أبي شيبة ، ومن حديث أم عمارة عند الحارث ، فالأحاديث التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددا وأصح إسنادا ولهذا قال النووي عقب أحاديث ابن عمر وأبي هريرة وأم

الحسين : هذه الأحاديث تدل على أن هذه الواقعة كانت في حجة الوداع ، قال : وهو الصحيح المشهور . وقيل : كان في الحديبية ، وجزم بأن ذلك كان في الحديبية لإمام الحرمين في « النهاية » ، ثم قال النووي : لا يبعد أن يكون وقع في الموضعين انتهى . وقال عياض : كان في الموضعين . ولذا قال ابن دقيق العيد أنه الأقرب . قلت : بل هو المتعين لتظاهر الروايات بذلك في الموضعين كما قدمناه ، إلا أن السبب في الموضعين مختلف ، فالذي في الحديبية كان بسبب توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن لكونهم منعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم في أنفسهم على ذلك بخلافهم النبي ﷺ وصالح قريشا على أن يرجع من العام المقبل ، والقصة مشهورة كما ستأتى في مكانها . فلما أمرهم النبي ﷺ بالإحلال توقفوا ، فأشارت أم سلمة أن يحل هو ﷺ قبلهم ففعل ، فقبضوه لخلق بعضهم وقصر بعض ، وكان من بادر إلى الخلق أسرع إلى امتثال الأمر عن اقتصر على التقصير . وقد وقع التصريح بهذا السبب في حديث ابن عباس المشار إليه قبل فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال المحلقين ظهرت لهم بالرحمة ؟ قال : لأنهم لم يشكروا . وأما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع فقال ابن الأثير في « النهاية » : كان أكثر من حج مع رسول الله ﷺ لم يستطع الهدى ، فلما أمرهم أن يفسخوا الحج إلى العمرة ثم يتحللوا منها ويحلقوا ردوسهم شق عليهم ، ثم لما لم يكن لهم بد من الطاعة كان التقصير في أنفسهم أخف من الخلق ففعله أكثرهم ، فرجع النبي ﷺ فحل من حلق لكونه أبين في امتثال الأمر انتهى . وفيما قاله نظر وإن تابعه عليه غير واحد ، لأن المتمتع يستحب في حقه أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج إذا كان ما بين النسيكين متقاربا ، وقد كان ذلك في حقهم كذلك . والاولى ما قاله الخطابي وغيره : أن عادة العرب أنها كانت تحب توفير الشعر والتزين به ، وكان المحلق فيهم قليلا وربما كانوا يرونه من الشهرة ومن زى الاعاجم ، فلذلك كرهوا الخلق واقتصروا على التقصير . وفي حديث الباب من الفوائد أن التقصير يحزى عن الخلق ، وهو مجمع عليه إلا ما روى عن الحسن البصري أن الخلق يتعين في أول حجة ، حكاه ابن المنذر بصيغة التريض ، وقد ثبت عن الحسن خلافه . قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط ، فإن شاء حلق وإن شاء قصر . نعم روى ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا حج الرجل أول حجة حلق ، فإن حج أخرى فإن شاء حلق وإن شاء قصر . ثم روى عنه أنه قال : كانوا يحبون أن يحلقوا في أول حجة وأول عمرة انتهى . وهذا يدل على أن ذلك للاستحباب لا لزوم . نعم عند المالكية والحنابلة أن عمل تعيين الخلق والتقصير أن لا يكون المحرم لبس شعره أو حفره أو عقصه ، وهو قول الثوري والشافعي في القديم والجمهور ، وقال في الجديد وفاقا للحنفية : لا يتعين إلا إن نذر أو كان شعره خفيفا لا يمكن تقصيره أو لم يكن له شعر فيمسح موسى على رأسه . وأغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الخلق لمن لبس ، ولا حجة فيه ، وفيه أن الخلق أفضل من التقصير ، ووجهه أنه أبلغ في العبادة وأبين للخضوع والذلة وأدل على صدق النية ، والذي يقصر يبقى على نفسه شيئا مما يتزين به ، بخلاف المحلق فإنه يشعر بأنه ترك ذلك لله تعالى . وفيه إشارة إلى التجرد ، ومن ثم استحب الصلحاء لقاء الشعور عند التوبة وأنه أعلم . وأما قول النووي تبعا لغيره في تعليل ذلك بأن التقصير يبقى على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر ففيه نظر ، لأن الخلق إنما يقع بعد انقضاء زمن الأمر بالتقشف فإنه يحل له عقبه كل شيء إلا النساء في الحج خاصة . واستدل بقوله « المحلقين » على مشروعية حلق جميع الرأس لأنه الذي تقتضيه الصيغة ، وقال بوجوب حلق جميعه مالك وأحمد

واستحب السكوفيون والثانعي ، ويجزئ البعض عندهم ، واختنفوا فيه فعن الحنفية الربع ، إلا أبا يوسف فقال النصف ، وقال الثانعي : أقل ما يجب حلق ثلاث شعرات ، وفي وجه لبعض أصحابه شعرة واحدة ، والتصير كالحلق فالأفضل أن يقصر من جميع شعر رأسه ، ويستحب أن لا ينقص عن قدر الأتلة ، وإن اقتصر على دورها أجزأ ، هذا للشافعية وهو مرتب عند غيرهم على الحلق ، وهذا كله في حق الرجال وأما النساء فالمشروع في حقهن التقصير بالإجماع ، وفيه حديث لابن عباس عند أبي داود ولفظه : ليس على النساء حلق ، وإنما على النساء التقصير ، وللتزمذي من حديث علي « نهى أن تحلق المرأة رأسها » ، وقال جمهور الشافعية : لو حلق أجزأها ويكره ، وقال الناضيان أبو الطيب وحسين : لا يجوز ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع له ، وتكرار الدعاء لمن فعل أراجح من الأمرين الخير فيهما والتنبيه بالتكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائز وإن كان مرجوحا . قوله ( عن الحسن بن مسلم ) في رواية يحيى بن سعيد عن ابن جريج « حدثني الحسن بن مسلم » أخرجه مسلم ، والاسناد سوى أبي عاصم مكيون ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . ومعاوية هو ابن أبي سفيان الخليفة المشهور . قوله ( عن معاوية ) في رواية مسلم « ان معاوية بن أبي سفيان أخبره » . قوله ( قصرت ) أي أخذت من شعر رأسه ، وهو يشعر بأن ذلك كال في نفسك ، إما في حج أو عمرة ، وقد ثبت أنه حلق في حجته فتعين أن يكون في عمرة ، ولا سيما وقد روى مسلم في هذا الحديث أن ذلك كان بالمرءة ولفظه « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة » أو « رأيت يقصر عنه بمشقص وهو على المروة » وهذا يحتمل أن يكون في عمرة القضية أو الجعرانة ، لكن وقع عند مسلم من طريق أخرى عن طاوس بلفظ « أما علمت أني قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص وهو على المروة ؟ فقلت له لا أعلم هذه إلا حجة عليك ، وبين المراد من ذلك في رواية النساني فقال بدل قوله « فقلت له لا أعلم » يقول ابن عباس « وهذه على معاوية أن ينهى الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله ﷺ » ولاحمد من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال « تمتع رسول الله ﷺ حتى مات » الحديث وقال « وأول من نهى عنها معاوية . قال ابن عباس : فعجبت منه ، وقد حدثني أنه قصر عن رسول الله ﷺ بمشقص » انتهى . وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة لوداع لقوله لمعاوية « ان هذه حجة عليك » اذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة . وأصرح منه ما وقع عند أحمد من طريق قيس بن سعد عن عطاء « ان معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله ﷺ في أيام العشر بمشقص معي وهو محرم ، وفي كونه في حجة الوداع نظر ، لأن النبي ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدى محله فكيف يقصر عنه على المروة . وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال : هذا الحديث محمول على أن معاوية قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة لأن النبي ﷺ في حجة الوداع كان قارنا وثبت أنه حلق بمني وفرق أبو طلحة شعره بين الناس ، فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ، ولا يصح حله أيضا على عمرة اقتضاء الوافعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلما وإنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان ، هذا هو الصحيح المشهور ، ولا يصح قول من حله على حجة لوداع وزعم أن النبي ﷺ كان متمعا لأن هذا غلط فاحش ، فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قيل له « ما شأن الناس حلوا من العمرة ولم تحل أنت من عمرتك ؟ فقال : إني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أنحر » . قلت : ولم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية ، والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند ، لكن



يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتم إسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح . وقد أخرج ابن عساكر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية تصريح معاوية بأنه أسلم بين الحديبية والقضية وأنه كان يخفي إسلامه خوفا من أبيه ، وكان النبي ﷺ لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظرونه وأصحابه يطوفون بالبيت ، فعمل معاوية كمن يخلف بمكة لسبب اقتضاه ، ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره « فعلناها - يعني العمرة - في أشهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش ، بضمين يعني بيوت مكة ، يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبر بما استصحبه من حاله ولم يطلع على إسلامه لكونه كان يخفيه . ويعكر على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي ﷺ ركب من الجعرانة بعد أن أحرم بعمرة ولم يستصحب أحدا معه إلا بعض أصحابه المهاجرين ، فقدم مكة فطاف وسعى وحلق ورجع إلى الجعرانة فأصبح بها كباث ، تخفيت عمرته على كثير من الناس . كذا أخرجه الترمذي وغيره ، ولم يعد معاوية فيمن صحبه حينئذ ، ولا كان معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجده بمكة ، بل كان مع القوم وأعطاه مثل ما أعطى أباه من الغنيمة مع جملة المؤلفة ، وأخرج الحاكم في الإكليل ، في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه ﷺ في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بنى بياضة ، فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فقصر عنه بالمروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصر عنه أولا وكان الحلاق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل ، وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه ﷺ حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار كلها ، وهذا مما فتح الله على به في هذا الفتح والله الحمد ثم لله الحمد أبدا . قال صاحب « الهدى » الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه ﷺ لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله « فلا أحل حتى أنحر » وهو خبر لا يدخله الوهم بخلاف خبر غيره ، ثم قال : ولعل معاوية قصر عنه في عمرة الجعرانة فنسى بعد ذلك وظن أنه كان في حجة انتهى . ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمة لتصريحه فيها بكون ذلك في أيام العشر ، إلا أنها شاذة ، وقد قال قيس بن سعد عنها : والناس ينكرون ذلك انتهى . وأظن قيسا رواها بالمعنى ثم حدث بها فوقع له ذلك ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون في قول معاوية « قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص » حذف تقديره قصرت أنا شعري عن أمر رسول الله ﷺ انتهى . ويعكر عليه قوله في رواية أحمد « قصرت عن رسول الله ﷺ عند المروة » أخرجه من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن عباس ، وقال ابن حزم يحتمل أن يكون معاوية قصر عن رأس رسول الله ﷺ بقية شعر لم يكن الحلاق استوفاه يوم النحر ، وتعقبه صاحب « الهدى » بأن الحلاق لا يبقى شعرا يقصر منه ، ولا سيما وقد قسم ﷺ شعره بين الصحابة الشجرة والشمرتين ، وأيضا فهو ﷺ لم يسع بين الصفا والمروة إلا سعي واحد في أول ما قدم فاذا يصنع عند المروة في العشر . قلت : وفي رواية العشر نظر كما تقدم ، وقد أشار النووي إلى ترجيح كونه في الجعرانة وصوبه المحب الطبري وابن القيم ، وفيه نظر لأنه جاء أنه حلق في الجعرانة ، واستبعاد بعضهم أن معاوية قصر عنه في عمرة الحديبية لكونه لم يكن أسلم ليس ببعيد . قوله ( بمشقص ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح القاف وآخره صاد مبهمة ، قال القزاز : هو فصل عريض يرمى به الوحش . وقال صاحب « المحكم » : هو الطويل من النصال وليس بعريض . وكذا قال أبو عبيد والله أعلم

## ١٢٨ - باب تقصير المتمتع بعد العمرة

١٧٣١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَا قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ مَكَّةَ أَمْرَ أَصْحَابِهِ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمُرُوءَةِ ، ثُمَّ يَحْلُوا وَيَحْلِقُوا أَوْ يَقْصُرُوا»

قوله ( باب تقصير المتمتع بعد العمرة ) أى عند الإحلال منها . قوله ( حدثنا محمد بن أبي بكر ) هو المقدمي ، وفضيل شيخه بالتصغير . قوله ( ثم يحلوا ويحلقوا أو يقصروا ) فيه التخيير بين الحلق والتقصير للمتمتع ، وهو على التفصيل الذي قدمناه إن كان بحيث يطلع شعره فالأولى له الحلق وإلا فالتقصير أيقع له الحلق في الحج . والله أعلم

## ١٢٩ - باب الزيارة يوم النحر

وقال أبو الزبير عن عائشة وابن عباس رضى الله عنهم « آخر النبي ﷺ الزيارة الى الليل »

ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس رضى الله عنهما « ان النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى »

١٧٣٢ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه طاف طوافاً واحداً ، ثم يقبل ، ثم يأتي منى » يعنى يوم النحر . ورفعه عبد الرزاق أخبرنا عبيد الله

١٧٣٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَفْضَنَّا يَوْمَ النَّحْرِ ، فَخَاضَتْ صَفِيَّةُ ، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا مَا يُرِيدُ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِيَّهَا حَائِضٌ . قَالَ : حَائِضَتُنَا هِيَ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ . قَالَ : اخْرُجُوا »

ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة رضى الله عنها « أفاضت صافية يوم النحر »

قوله ( باب الزيارة يوم النحر ) أى زيارة الحاج البيت للطواف به ، وهو طواف الأفاضة ، ويسمى أيضاً طواف الصدر وطواف الركن . قوله ( وقال أبو الزبير الخ ) وصله أبو داود والترمذي وأحمد من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي الزبير به ، قال ابن القطان القاسى : هذا الحديث مخالف لما رواه ابن عمر وجابر عن النبي ﷺ أنه طاف يوم النحر نهراً انتهى . فكأن البخارى عقب هذا بطريق أبي حسان ليجمع بين الأحاديث بذلك ، فيحمل حديث جابر وابن عمر على اليوم الأول ، وحديث ابن عباس هذا على بقية الأيام . قوله ( ويذكر عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يزور البيت أيام منى ) وصله الطبرانى من طريق قتادة عنه ، وقال ابن المدبني في العلل ، روى قتادة حديثاً غريباً لا تحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام ، فنسخته من كتاب ابنه معاذ بن هشام ولم اسمعه منه عن أبيه عن قتادة حدثني أبو حسان عن ابن عباس « ان النبي ﷺ كان يزور البيت كل ليلة ما أقام بمنى ، وقال الأثرم قلت لأحمد تحفظ عن قتادة ؟ فذكر هذا الحديث فقال : كتبوه من كتاب معاذ ، قلت :

فان هنا إنسانا يزعم أنه سمعه من معاذ ، فأنكر ذلك . وأشار الأثرم بذلك الى إبراهيم بن محمد بن عرعة فان من طريقه أخرجه الطبراني بهذا الاسناد ، وأبو حسان ٨٤٠ مسلم بن عبد الله قد أخرج له مسلم حديثا غير هذا عن ابن عباس ، وليس هو من شرط البخاري . ولرواية أبي حسان هذه شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة ، وحديثنا ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قال يفرض كل ليلة . قوله ( وقال لنا أبو نعيم الخ ) ثم قال ( رفعه عبد الرزاق حديثنا عبيد الله ) وصله ابن خزيمة والاسماعيلي من طريق عبد الرزاق بلفظ أبي نعيم وزاد في آخره ، ويذكر - أي ابن عمر - أن النبي ﷺ فعله ، وفيه التنصيص على الرجوع الى منى بعد القيولة في يوم النحر ، ومقتضاه أن يكون خرج منها الى مكة لأجل الطواف قبل ذلك . ثم ذكر المصنف حديث أبي سلمة أن عائشة قالت : حججنا مع رسول الله ﷺ وأفضنا يوم النحر ، أي طفنا طواف الإفاضة ، وهو مطابق للترجمة ، وذكر فيه قصة صفة وسيأتي الكلام عليه في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، قريبا . قوله ( ويذكر عن القاسم وعروة والأسود عن عائشة أفاضت صفة يوم النحر ) وغرضه بهذا أن أبا سلمة لم ينفرد عن عائشة بذلك ، وإنما لم يجزم به لأن بعضهم أوردوه بالمعنى كما نيينه ، أما طريق القاسم فهي عند مسلم من طريق أنس بن حديد عن عائشة قالت : كنا نتخوف أن تحيض صفة قبل أن تفيض ، فجاءنا رسول الله ﷺ فقال : أحابستنا صفة ؟ قلنا : قد أفاضت . قال : فلا اذا ، ورواه أحمد من وجه آخر عن القاسم عنها ، ان صفة حاضت بمنى وكانت قد أفاضت ، الحديث . وأما طريق عروة فرواه المصنف في المغازي من طريق شعيب عن الزهري عنه عن عائشة : ان صفة حاضت بعد ما أفاضت ، وأخرجه الطحاوي عقب رواية الاسود عن عائشة بلفظ : أكنت أفضت يوم النحر ؟ قالت : نعم ، أخرجه من طريق يونس عن الزهري به وقال نحوه ، وأما طريق الاسود فوصلها المصنف في باب الادلاج من المحصب ، بلفظ : حاضت صفة ، الحديث وفيه : أطافت يوم النحر ؟ فقيل نعم .

### ١٣٠ - باب إذا رمى بعد ما أمسى ، أو حلق قبل أن يذبح ، ناسيا أو جاهلا

١٧٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير فقال : لا حرج »

١٧٣٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ يسأل يوم النحر بمنى فيقول : لا حرج ، فساله رجل فقال : حلفت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . وقال : رميت بعد ما أمست ، فقال : لا حرج »

قوله ( باب اذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ناسيا أو جاهلا ) أورد فيه حديث ابن عباس في ذلك ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ولم يبين الحكم في الترجمة لإشارة منه الى أن الحكم برفع الحرج مقيد بالجاهل أو الناسي فيحتمل اختصاصهما بذلك ، أو الى أن نفي الحرج لا يستلزم رفع وجوب القضاء أو الكفارة ، وهذه المسألة مما وقع فيها الاختلاف بين العلماء كما سنبينه ان شاء الله تعالى ، وكأنه أشار بلفظ النسيان والجهل الى اورد في بعض طرق الحديث كما يأتي بيانه أيضا في الباب الذي يليه . وأما قوله : اذا رمى بعد ما أمسى ، فنزع من

حديث ابن عباس في الباب قال « رميت بعد ما أمسيت ، أى بعد دخول المساء ، وهو يطلق على ما بعد الزوال الى أن يشتد الظلام ، فلم يتعين لكون الرمي المذكور كان بالليل

### ١٣١ - باب الفتيا على الدابة عند الجرة

١٧٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع فجعلوا يسألونه ، فقال رجل : لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح ، قال : اذبح ولا حرج . فجاء آخر فقال : لم أشعر فنحرته قبل أن أرمي ، قال : ارم ولا حرج ، فاستل يومئذ عن شيء قدّم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٧ - **حدثنا** سعيد بن يحيى بن سعيد حدثنا أبي حدثنا ابن جريج حدثني الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه حدثه أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر فقام إليه رجل فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، فخلت قبل أن أنحر ، فخلت قبل أن أرمي ، وأشباه ذلك ، فقال النبي ﷺ : افعل ولا حرج لمن كلهن ، فاستل يومئذ عن شيء إلا قال : افعل ولا حرج »

١٧٣٨ - **حدثنا** إسحاق قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « وقف رسول الله ﷺ على ناقته . . فذكر الحديث » . تابعه معمر بن الزهري

قوله ( باب الفتيا على الدابة عند الجرة ) هذه الترجمة تقدمت في كتاب العلم لكن بلفظ « باب الفتيا وهو واقف على الدابة أو غيرها » ثم قال بعد أبواب كثيرة « باب السؤال والفتيا عند رمي الجمار » وأورد في كل من الترجمتين حديث عبد الله بن عمرو المذكور في هذا الباب ، ومثل هذا لا يقع له إلا نادرا ، وقد اعترض عليه الاسماعيل بأنه ليس في شيء من الروايات عن مالك أنه كان على دابة ، بل في رواية يحيى القطان عنه أنه جلس في حجة الوداع فقام رجل ، ثم قال الاسماعيل : فإن ثبت في شيء من الطرق أنه كان على دابة فيحمل قوله « جلس » على أنه ركبا وجلس عليها . قلت : وهذا هو المتعين ، فقد أورد هو رواية صالح بن كيسان بلفظ « وقف على راحلته ، وهي بمعنى جلس ، والدابة تطلق على المركوب من ناقه وفرس وبغل وحمار ، فإذا ثبت في الراحلة كان الحكم في البقية كذلك . ثم قال الاسماعيل : ان صالح بن كيسان انفرد بقوله « وقف على راحلته » وليس كما قال ، فقد ذكر ذلك أيضا يونس عند مسلم ومعمر عند أحمد والنسائي كلاهما عن الزهري ، وقد أشار المصنف الى ذلك بقوله « تابعه معمر » أى في قوله « وقف على راحلته » ، ثم أورد المصنف حديث عبد الله بن عمرو وهو ابن العاصي كما في الطريق الثانية ، بخلاف ما وقع في بعض نسخ العمدة وشرح عليه ابن دقيق العيد ومن تبعه على أنه ابن عمر بضم العين أى ابن الخطاب ، وأورده

المصنف من أربعة طرق عن الزهري عن عيسى بن طلحة ، وطلحة هو ابن عبيد الله أحد العشرة عن عبد الله ، ولم أره من حديثه إلا بهذا الاسناد ، وقد اختلف أصحاب الزهري عليه في سياقه ، وأتهم عنه سياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة ، ولم يسق المصنف لفظها ، وهي عند أحمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق ابن جريج ومالك ، وقد تابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة أيضا سنينها . قوله ( مالك عن ابن شهاب ) كذا في «الموطأ» ، وعند النسائي من طريق يحيى وهو القطان عن مالك «حدثني الزهري» . قوله ( عن عيسى ) في رواية صالح «حدثني عيسى» . قوله ( عن عبد الله ) في رواية صالح «أنه سمع عبد الله» ، وفي رواية ابن جريج وهي الثانية «أن عبد الله حدثه» . قوله في الثانية ( حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا أبي ) هو يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاصي الأموي . قوله في الطريق الثالثة ( حدثني إسحق ) كذا للأكثر غير منسوب ، ونسبه أبو علي بن السكن فقال «إسحق بن منصور» وأورده أبو نعيم في «المستخرج» من «مسند إسحق بن راهويه» وهو المترجح عندي لتعبيره بقوله «أخبرنا يعقوب» لأن إسحق بن راهويه لا يحدث عن مشايخه إلا بلفظ الإخبار بخلاف إسحق بن منصور فيقول «حدثنا» . قوله ( وقف في حجة الوداع ) لم يعين المكان ولا اليوم ، لكن تقدم في كتاب العلم عن إسماعيل عن مالك «بني» ، وكذا في رواية معمر ، وفيه من طريق عبد العزيز بن أبي سلة عن الزهري «عند الجرة» وفي رواية ابن جريج وهي الطريق الثانية هنا «يخطب يوم النحر» وفي رواية صالح ومعمر كما تقدم «على راحلته» قال عياض : جمع بعضهم بين هذه الروايات بأنه موقف واحد على أن معنى خطب أي علم الناس لا أنها من خطب الحج المشروعة ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في موطنين أحدهما على راحلته عند الجرة ولم يقل في هذا خطب ، والثاني يوم النحر بعد صلاة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الإمام فيها الناس ما بقي عليهم من مناسكهم . وصبوب الزووي هذا الاحتمال الثاني . فان قيل لا منافاة بين هذا الذي صوبه وبين الذي قبله فإنه ليس في شيء من طرق الحديثين - حديث ابن عباس وحديث عبد الله بن عمرو - بيان الوقت الذي خطب فيه من النهار ، قلت : نعم لم يقع التصريح بذلك ، لكن في رواية ابن عباس «أن بعض السائلين قال رميت بعد ما أمسيت» وهذا يدل على أن هذه القصة كانت بعد الزوال لأن المساء يطلق على ما بعد الزوال ، وكأن السائل علم أن السنة للحاج أن يرى الجرة أول ما يقدم ضحى فلما أخرها إلى بعد الزوال سأل عن ذلك ، على أن حديث عبد الله بن عمرو من مخرج واحد لا يعرف له طريق إلا طريق الزهري هذه عن عيسى عنه ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري ، وغايته أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر ، واجتمع من مرويه ورواية ابن عباس أن ذلك كان يوم النحر بعد الزوال وهو على راحلته يخطب عند الجرة ، وإذا تقرر أن ذلك كان بعد الزوال يوم النحر تعين أنها الخطبة التي شرعت لتعليم بقية المناسك ، فليس قوله خطب مجازا عن مجرد التعليم بل حقيقة ، ولا يلزم من وقوفه عند الجرة أن يكون حينئذ رماها فسيأتى في آخر الباب الذي يليه من حديث ابن عمر أنه ﷺ وقف يوم النحر بين الجرات فذكر خطبته ، فلعل ذلك وقع بعد أن أفاض ورجع إلى منى . قوله ( فقال رجل ) لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ، ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة ، وسأبين أنهم كانوا جماعة ، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه ، وكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم . قوله ( لم أشعر ) أي لم أفطن ، يقال شعرت بالشيء شعورا إذا فطنت له ، وقيل الشعور العلم ، ولم ينصح في رواية مالك بمقتضى الشعور ، وقد بينه يوفس عند مسلم ولفظه «لم

أشعر أن الرمي قبل النحر فنحرت قبل أن أرمي ، وقال آخر د لم أشعر أن النحر قبل الخلق خلقت قبل أن أنحر ، وفي رواية ابن جريج : كنت أحسب أن كذا قبل كذا ، وقد تبين ذلك في رواية يونس ، وزاد في رواية ابن جريج : وأشبه ذلك . ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم د خلقت قبل أن أرمي ، وقال آخر د أقضت الى البيت قبل أن أرمي ، وفي حديث معمر عند أحمد زيادة الخلق قبل الرمي أيضا ، لخاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو السؤال عن أربعة أشياء : الخلق قبل الذبح ، والخلق قبل الرمي ، والنحر قبل الرمي ، والإفاضة قبل الرمي ، والاوليان في حديث ابن عباس أيضا كما مضى ، وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضا السؤال عن الخلق قبل الرمي ، وكذا في حديث جابر وفي حديث أبي سعيد عند الطحاوي ، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الخلق ، وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والإفاضة معا قبل الخلق ، وفي حديث جابر الذي علقه المصنف فيما مضى ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الإفاضة قبل الذبح ، وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف . قوله ( اذبح ولا حرج ) أي لا ضيق عليك في ذلك ، وقد تقدم في باب الذبح قبل الخلق ، تقرير ترتيبه ، وذلك أن وظائف يوم النحر بالاتفاق أربعة أشياء : رمي جمرة العقبة ، ثم نحر الهدى أو ذبحه ، ثم الخلق أو التقصير ، ثم طواف الإفاضة . وفي حديث أنس في الصحيحين د ان النبي ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فنحر ، وقال للحاق خذ ، ولابي داود د رمي ثم نحر ثم حلق ، وقد أجمع العلماء على مطلوبة هذا الترتيب ، إلا أن ابن الجهم المالكي استثنى القاذن فقال : لا يحلق حتى يطوف ، كأنه لاحظ أنه في عمل العمرة والعمرة يتأخر فيها الخلق عن الطواف ، ورد عليه النووي بالاجماع ، ونازعه ابن دقيق العيد في ذلك . واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على الإجزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغني ، إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع ، وقال القرطبي : روى عن ابن عباس ولم يثبت عنه أن من قدم شيئا على شيء فعليه دم ، وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنخعي وأصحاب الرأي انتهى . وفي نسبة ذلك الى النخعي وأصحاب الرأي نظر ، فانهم لا يقولون بذلك إلا في بعض المواضع كما سيأتي . قال : وذهب الشافعي وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم لقوله للسائل د لا حرج ، فهو ظاهر في رفع الإثم والفدية معا ، لأن اسم الضيق يشملهما . قال الطحاوي : ظاهر الحديث يدل على التوسعة في تقديم بعض هذه الأشياء على بعض ، قال : إلا أنه يحتمل أن يكون قوله د لا حرج ، أي لا إثم في ذلك الفعل ، وهو كذلك لمن كان ناسيا أو جاهلا ، وأما من تعدد المخالفة فتجب عليه الفدية ، وتعقب بأن وجوب الفدية يحتاج الى دليل ، ولو كان واجبا لبينه ﷺ حينئذ لانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها . وقال الطبري : لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد أجزأ الفعل ، إذ لو لم يجرى لأمره بالإعادة ، لأن الجهل والنسيان لا يضعمان عن المرة الحكم الذي يلزمه في الحج ، كما لو ترك الرمي ونحوه فانه لا يأثم بتركه جاهلا أو ناسيا لكن يجب عليه الإعادة . والعجب ممن يحمل قوله د لا حرج ، على نفي الإثم فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض ، فإن كان الترتيب واجبا يجب بتركه دم فليكن في الجميع وإلا فما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تعميم الشارع الجميع بنفي الحرج . وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الخلق على غيره بقوله تعالى ( ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ) قال : فن حلق قبل الذبح اهراق دمأ عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، فقد أجيب بأن المراد ببلوغ محله وصوله الى الموضع الذي يحل ذبحه فيه وقد حصل ،

ولما يتم ما أراد أن لو قال ولا تحلقوا حتى تحمروا . واحتج الطحاوي أيضا بقول ابن عباس : من قدم شيئا من نسكه أو أخره فلهرق لذلك دما ، قال وهو أحد من روى أن لا حرج ، فدل على أن المراد بنبي الحرج نبي الائم فقط . وأجيب بأن الطريق بذلك إلى ابن عباس فيها ضعف ، فإن ابن أبي شيبة أخرجه وفيها إبراهيم بن مهاجر وفيه مقال ، وعلى تقدير الصحة فيلزم من يأخذ بقول ابن عباس أن يوجب الدم في كل شيء من الأربعة المذكورة ولا يخصه بالخلق قبل الذبح أو قبل الرمي . وقال ابن دقيق العيد : منع مالك وأبو حنيفة تقديم الحلق على الرمي والذبح لأنه حينئذ يكون حلقا قبل وجود التحللين ، وللشافعي قول مثله ، وقد بنى القولان له على أن الحلق نسك أو استباحة محظورة ؟ فإن قلنا إنه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لأنه يكون من أسباب التحلل ، وإن قلنا إنه استباحة محظورة فلا ، قال : وفي هذا البناء نظر ، لأنه لا يلزم من كون الشيء نسكا أن يكون من أسباب التحلل ، لأن النسك ما يثاب عليه ، وهذا مالك يرى أن الحلق نسك ويرى أنه لا يقدم على الرمي مع ذلك . وقال الأوزاعي : إن أفاض قبل الرمي اهراق دما . وقال عياض : اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي . وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف ، فإن توجه إلى بلده بلا إعادة وجب عليه دم . قال ابن بطال : وهذا يخالف حديث ابن عباس ، وكأنه لم يبلغه انتهى . قلت : وكذا هو في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو ، وكان مالك لم يحفظ ذلك عن الزهري . قوله ( فاستل النبي ﷺ عن شيء قدم ولا أخر ) في رواية يونس عند مسلم وصالح عند أحمد ، فاستمته سئل يومئذ عن أمر ما ينسى المرء أو يحول من تقديم بعض الأمور على بعض أو أشباهها إلا قال : افعلوا ذلك ولا حرج ، واحتج به بقوله في رواية مالك « لم أشعر » بأن الرخصة تختص بمن نسي أو جهل لا بمن تعمد ، قال صاحب المغني ، قال الأثرم عن أحمد : إن كان ناسيا أو جاهلا فلا شيء عليه ، وإن كان عالما فلا لقوله في الحديث « لم أشعر » . وأجاب بعض الشافعية بأن الترتيب لو كان واجبا لما سقط بالسهو ، كالترتيب بين السعي والطواف فإنه لو سعى قبل أن يطوف وجب إعادة السعي ، وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الإفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ، ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء قلنا : لو لم يطف للقدوم ولا لغيره وقدم السعي قبل طواف الإفاضة أجزأه ، أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عنه . وقال ابن دقيق العيد : ما قاله أحمد أقوى من جهة أن الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله « خذوا عني مناسككم » وهذه الأحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخيرها قد قرئت بقول السائل « لم أشعر » فيختص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمدة على أصل وجوب الاتباع في الحج . وأيضا فالحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبرا لم يحجز أطراحه ، ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم المؤاخذه ، وقد علق به الحكم فلا يمكن أطراحه بالحاق العمدة به إذ لا يساويه ، وأما التسك بقول الراوي « فاستل عن شيء الخ » فإنه يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى ، فجوابه أن هذا الإخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا يبقى حجة في حال العمدة والله أعلم . قوله في رواية ابن جريج ( فقال النبي ﷺ لمن كلمن : افعل ولا حرج ) قال الكرماني : اللام في قوله « لمن » متعلقة بقال ، أي قال لأجل هذه الأفعال ، أو بمحذوف أي قال يوم النحر لاجلهم أو بقوله « لا حرج » ، أي لا حرج لاجلهم انتهى . ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي قال

عنهم كلهم . ( تكميل ) : قال ابن التين هذا الحديث لا يقتضى رفع الحرج في غير المسألتين المنصوص عليهما بمعنى المذكورتين في رواية مالك لأنه خرج جواباً للسؤال ولا يدخل فيه غيره انتهى . وكأنه غفل عن قوله في بقية الحديث « فما سئل عن شيء قدم ولا أخر » وكأنه حمل ما أبهم فيه على ما ذكر ، لكن قوله في رواية ابن جريج « وأشياء ذلك » يرد عليه ، وقد تقدم فيما حررناه من مجموع الأحاديث عدة صور ، وبقية عدة صور لم تذكرها الرواة إما اختصاراً وإما لكونها لم تقع ، وبلغت بالتقسيم أربعاً وعشرين صورة ، منها صورة الترتيب المتفق عليها والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد جواز القعود على الراحة للحاجة ، وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ لكون الذين خالفوها لما علوا سألوه عن حكم ذلك ، واستدل به البخارى على أن من حلف على شيء ففعله ناسياً أن لا شيء عليه كما سيأتى في الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى . قوله ( وقف النبي ) في رواية ابن جريج « انه شهد النبي ﷺ » . قوله ( تابعه معمر عن الزهري ) قد سبق أن أحمد وصله

### ١٣٢ - باب الخطبة أيام منى

١٧٣٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثني يحيى بن سعيد حدثنا فضيل بن غزوان حدثنا عكرمة بن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال : يا أيها الناس ، أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام . قال : فأى بلد هذا ؟ قالوا : بلد حرام . قال : فأى شهر هذا ؟ قالوا : شهر حرام . قال : فان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . فأعادها مراراً . ثم رفع رأسه فقال : اللهم هل بلغت ؟ اللهم هل بلغت ؟ قال ابن عباس رضي الله عنهما : فوالذي نفسى بيده ، إنهما لو صيته إلى أمته فليبلغن الشاهد الغائب ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

[ الحديث ١٧٣٩ - طرفه في : ٧٠٧٩ ]

١٧٤٠ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو قال سمعت جابر بن زيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت النبي ﷺ يخطب بعرفات . تابعه ابن عيينة عن عمرو [ الحديث ١٧٤٠ - أطرافه في : ١٨١٢ ، ١٨٤١ ، ٥٨٠٤ ، ٥٨٥٣ ]

١٧٤١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا قرة عن محمد بن سيرين قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبي بكر ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر رضي الله عنه قال « خطبنا النبي ﷺ يوم النحر قال : أتدرون أى يوم هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، فقال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى بلد هذا ؟ قلنا :



الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيُسميه بغير اسمه، قال: أليست بالبلدية الحرام؟ قلنا: بلى. قال: فان دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم. قال: اللهم أشهد، فليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»

١٧٤٢ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «قال النبي ﷺ بئى: أتدرون أى يوم هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: فان هذا يوم حرام. أفقدرون أى بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: بلد حرام. أفقدرون أى شهر هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهر حرام. قال: فان الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا» وقال هشام بن الناز: أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بهذا، وقال: هذا يوم الحج الأكبر. فنفق النبي ﷺ يقول: اللهم أشهد. وودع الناس فقالوا: هذه حجة الوداع»

[ الحديث ١٧٤٢ - أطرافه في: ٤٤٠٣، ٦٠٤٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٦٨٦٨، ٧٠٧٧ ]

قوله (باب الخطبة أيام منى) أى مشروعتها خلافاً لمن قال إنها لا تشرع وأحاديث الباب صريحة في ذلك إلا حديث جابر بن زيد عن ابن عباس وهو ثانی أحاديث الباب، فان فيه التقييد بالخطبة بعرفات، وقد أجاب عنه ابن المنير كما سيأتى. وأيام منى أربعة يوم النحر وثلاثة أيام بعده، وليس في شئ من أحاديث الباب التصريح بغير يوم النحر وهو الموجود في أكثر الأحاديث كحديث الهرماس بن زياد وأبي أمامة كلاهما عند أبي داود، وحديث جابر ابن عبد الله عند أحمد «خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال: أى يوم أعظم حرمة، الحديث، وقد تقدم حديث عبد الله بن عمرو وفيه ذكر الخطبة يوم النحر، وأما قوله في حديث ابن عمر أنه قال ذلك بمعنى فهو مطلق فيحمل على المقيد فيستعين يوم النحر، قلل المصنف أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث الباب كما عند أحمد من طريق أبي حرة الرقاشي عن عمه فقال «كنت أخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ في أوسط أيام التشريق أذود عنه الناس، فذكر نحو حديث أبي بكر، فقوله «في أوسط أيام التشريق، يدل أيضاً على وقوع ذلك أيضاً في اليوم الثاني أو الثالث. وفي حديث سراء بنت نهبان عند أبي داود «خطبنا النبي ﷺ يوم الروم فقال: أى يوم هذا؟ أليس أوسط أيام التشريق». وفي الباب عن كعب بن عاصم عند الدارقطني، وعن ابن أبي نجيح عن رجلين من بني بكر عند أبي داود، وعن أبي نضرة عن سمع خطبة النبي ﷺ عند أحد، قال ابن المنير في الحاشية: أراد البخاري الرد على من زعم أن يوم النحر لا خطبة فيه للحاج، وأن المذكور في هذا الحديث من فيل الوصايا العامة لا على أنه من شعار الحج، فأراد البخاري أن يبين أن الراوى قد سماها خطبة كما سمى التي وقعت في عرفات خطبة، وقد اتفقوا على مشروعية الخطبة بعرفات فكأنه ألحقا بالخطبة فيه بالتفق عليه انتهى والله أعلم. وسنذكر قلة الاختلاف في

مشروعية الخطبة يوم النحر في آخر الباب . وعلى بن عبد الله المذكور في الإسناد الاول هو ابن المديني ويحيى بن سعيد هو القطان وفضيل بالتصغير وغروان بفتح المعجمة وسكون الزاي . قوله ( فقال : يا أيها الناس أي يوم هذا ؟ قالوا : يوم حرام ) كذا في حديث ابن عباس هذا ، وفي حديث أبي بكرة ثالث أحاديث الباب ، أتدرون أي يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه ، قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى ، وحديث ابن عمر المذكور بعده نحوه إلا أنه ليس فيه « فسكت الخ » بل فيه بعد قولهم أعلم « قال هذا يوم حرام » فقيل في الجمع بين الحديثين : لعلهما واقعتان ، وليس بشئ لأن الخطبة يوم النحر لما تشرع مرة واحدة وقد قال في كل منهما ان ذلك كان يوم النحر ، وقيل في الجمع بينهما إن بعضهم بادر بالجواب وبعضهم سكت ، وقيل في الجمع إنهم فوضوا أولا كلهم بقولهم الله ورسوله أعلم ، فلما سكت أجاب بعضهم دون بعض ، وقيل وقع السؤال في الوقت الواحد مرتين بلفظين ، فلما كان في حديث أبي بكرة ثالثة ليست في الاول لقوله فيه « أتدرون » سكتوا عن الجواب بخلاف حديث ابن عباس لخلوه عن ذلك ، أشار الى ذلك الكرماني . وقيل : في حديث ابن عباس اختصار بينته رواية أبي بكرة وابن عمر ، فكأنه أطلق قولهم يوم حرام باعتبار أنهم قرروا ذلك بقولهم بلى ، وسكت في رواية ابن عمر عن ذكر جوابهم ، وهذا جمع حسن ، وقد تقدم الكلام في هذا باختصار في كتاب العلم في « باب قوله رب مبلغ أوعى من سامع » . قوله ( يوم حرام ) أي يحرم فيه القتال ، وكذلك الشهر وكذلك البلد ، وسيأتي الكلام على قوله « لا ترجعوا بعدي كفارا » في كتاب الفتن مستوعبا إن شاء الله تعالى . قوله ( فأعادها مرارا ) لم أقف على عددها صريحا ويشبه أن يكون ثلاثا كما دته عليه السلام . قوله ( ثم رفع رأسه ) زاد الاسماعيلي من هذا الوجه « الى السماء » . قوله ( قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته ) يريد بذلك الكلام الأخير وهو قوله عليه السلام « فليبلغ الشاهد الغائب » الى آخر الحديث ، وقد رواه أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نمير عن فضيل بإسناد الباب بلفظ « ثم قال ألا فليبلغ الخ » وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . قوله ( الى أمته ) في رواية أحمد عن ابن نمير « أنها لوصيته الى ربه » وكذلك رواه عمرو بن علي الفلاس والمقدسي عن يحيى بن سعيد أخرجه أبو نعيم من طريقهما . ( تنبيه ) : لستة أيام متوالية من أيام ذى الحجة أسماء : الثامن يوم التروية ، والتاسع عرفة ، والعاشر النحر ، والحادي عشر القر ، والثاني عشر النفر الاول ، والثالث عشر النفر الثاني . وذكر مكى بن أبي طالب أن السابع يسمى يوم الزينة وأنكره النووي . قوله في الحديث الثاني ( أخبرنا عمرو ) هو ابن دينار . وقوله ( يخطب بعرفات ) هو طرف من حديث سيأتي في « باب ليس الخفين للحرم » عن أبي الوليد عن شعبة بهذا الاسناد وبعده متصلا « يخطب بعرفات بقوله : من لم يجد الثعلين فليلبس الخفين » الحديث وذكره بعده بباب عن آدم عن شعبة بلفظ « خطبنا النبي عليه السلام بعرفات فقال : من لم يجد » فذكر الحديث . قوله ( تابعه ابن عيينة عن عمرو ) أي ان سفيان بن عيينة تابع شعبة في رواية هذا الحديث ، والمراد به أصل الحديث ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن سفيان بن عيينة ولفظه « سمعت النبي عليه السلام يخطب يقول : من لم يجد » فذكره فلم يعين موضع الخطبة ، وكذلك رواه الحميدي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سفيان ، وهو عند مسلم وغيره من طريق سفيان كذلك . قوله في الحديث الثالث ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، وأبو عامر هو المقدسي ، وقرة هو ابن خالد ، وحيد بن عبد الرحمن هو الحيري ، وإنما كان عند ابن سيرين أفضل من عبد الرحمن بن أبي بكرة لأنه دخل في الولايات وكان حميد زاهدا . قوله ( أليس يوم النحر ) بنصب يوم

على أنه خبر ليس والتقدير أليس اليوم يوم النحر ، ويجوز الرفع على أنه اسم ليس والتقدير أليس يوم النحر هذا اليوم والاول أوضح ، لكن يؤيد هذا الثاني قوله « أليس ذو الحجة ، أى أليس ذو الحجة هذا الشهر . قوله ( بالبلدة الحرام ) كذا فيه بتأنيث البلد وتذكير الحرام وذلك أن لفظ الحرام انمحل منه معنى الوصفية وصار اسما ، قال الخطابي : يقال إن البلدة اسم خاص بمكة وهى المرادة بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ أَن تَسْكُنُوا فِيهَا وَلَا تُغْلِبُوا فِيهَا مِنْ يَتَّبِعْكُمْ مِنْ حَوْلِهَا ﴾ . المطبق محمول على الكامل وهى الجامعة للخير المستجمعة للكمال ، كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها الطيبى : وقد اختصرت ذلك من كلام طويل للتوريشى . قوله ( الى يوم تلقون ) بفتح يوم وكسره مع التنوين وعدمه ، وترك التنوين مع الكسر هو الذى ثبتت به الرواية . قوله ( اللهم اشهد ) تقدم أنه أعاد ذلك فى حديث ابن عباس ، وإنما قال ذلك لأنه كان فرضا عليه أن يبلغ ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه . « والمبلغ » بفتح اللام أى رب شخص بلغه كلامى فكان أحفظ له وأفهم لمعناه من الذى نقله له ، قال المهلب : فيه أنه يأتى فى آخر الزمان من يكون له من الفهم فى العلم ما ليس لمن تقدمه ، إلا أن ذلك يكون فى الأقل لأن رب ، موضوعه للتقليل . قلت : هى فى الأصل كذلك إلا أنها استعملت فى التكثير بحيث غلبت على الاستعمال الاول ، لكن يؤيد أن التقليل هنا مراد أنه وقع فى رواية أخرى تقدمت فى العلم بلفظ « عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » وفى الحديث دلالة على جواز تحمل الحديث لمن لم يفهم معناه ولا فقهه إذا ضبط ما يحدث به ، ويجوز وصفه بكونه من أهل العلم بذلك . وفى الحديث من الفوائد أيضا وجوب تبليغ العلم على الكفاية ، وقد يتعين فى حق بعض الناس ، وفيه تأكيد التحريم وتغليظه بأبلغ ممكن من تكرار ونحوه ، وفيه مشروعية ضرب المثل وإلحاق النظر بالنظر ليكون أوضح للسامع ، وإنما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لأن المخاطبين بذلك كانوا لا يرون تلك الأشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك أشد العيب ، وإنما قدم السؤال عنها تذكارا لحرمتها وتقريراً لما ثبت فى نفوسهم لينبئ عليه ما أراد تقريره على سبيل التأكيد . قوله ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر فروايته عن جده . قوله ( أقتدرون ) فى رواية الاسماعيلى عن القاسم المطرز عن محمد بن المثنى شيخ البخارى قال « أو تدرؤن » قوله ( وقال هشام بن الغاز ) بالغين المعجمة وآخره زاي خفيفة ، وقد وصله ابن ماجه قال « حدثنا هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا هشام » وأخرجه الطبرانى عن أحمد بن المعلى ، والاسماعيلى عن جابر بن سمير عن هشام بن عمار ، وعن جعفر الفريابي عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن هشام بن الغاز ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو داود . قوله ( بين الجمرات ) بفتح الجيم والميم فيه تعيين البقعة التى وقف فيها ، كما أن فى الرواية التى قبلها تعيين المكان ، كما أن فى حديث ابن عباس وأبى بكره تعيين اليوم ، ووقع تعيين الوقت من اليوم فى رواية رافع بن عمر والمزنى عند أبى داود والنسائى ولفظه « رأيت النبي ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى » الحديث . قوله ( فى الحجة التى حج ) هذا هو المعروف عند من ذكر أولا ، ووقع فى رواية الكشميهنى « فى حجة التى حج » ولطبرانى « فى حجة الوداع » . قوله ( بهذا ) أى بالحديث الذى تقدم من طريق محمد بن زيد عن جده ، وأراد المصنف بذلك أصل الحديث وأصل معناه لكن السياق مختلف فان فى طريق محمد بن زيد أنهم أجابوا بقولهم « الله ورسوله أعلم » وفى هذا عند ابن ماجه وغيره فى أجوبتهم قالوا : يوم النحر ، قالوا : بلد حرام ، قالوا : شهر حرام . ويجمع بينهما بنحو ما تقدم وهو أنهم أجابوا أولا بالتفويض فلما سكنت أجابوا بالمطلوب . وأغرب الكرماني فقال : قوله « بهذا »

أى وقف متلبسا بهذا الكلام . قوله ( وقال هذا يوم الحج الأكبر ) فيه دليل لمن يقول إن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر وسيأتى البحث فيه فى أول تفسير سورة براءة إن شاء الله تعالى . قوله ( فطلق ) فى رواية ابن ماجه وغيره بين قوله « يوم الحج الأكبر » وبين قوله « فطلق » من الزيادة « ودماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة هذا البلد فى هذا اليوم » وقد وقع معنى ذلك فى طريق محمد بن زيد أيضا . قوله ( فودع الناس ) وقع فى طريق ضعيفة عند البيهقي من حديث ابن عمر سبب ذلك ولفظه « أنزلت » ( إذا جاء نصر الله والفتح ) على رسول الله ﷺ فى وسط أيام التشريق ، وعرف أنه الوداع ، فأمر براحلته القصواء فرحلت له فركب ، فوقف بالعقبة واجتمع الناس إليه فقال : يا أيها الناس ، فذكر الحديث ، وفى هذه الأحاديث دلالة على مشروعية الخطبة يوم النحر ، وبه أخذ الشافعى ومن تبعه ، وخالف ذلك المالكية والحنفية قالوا : خطب الحج ثلاثة ، سابع ذى الحجة ، ويوم عرفة ، وثانى يوم النحر . ووافقهم الشافعى إلا أنه قال بدل ثانى النحر ثالثه لأنه أول النحر ، وزاد خطبة رابعة وهى يوم النحر وقال : إن بالناس حاجة إليها ليتعلموا أعمال ذلك اليوم من الرمي والذبح والحلق والطواف . وتعبه الطحاوى بأن الخطبة المذكورة ليست من متعلقات الحج لأنه لم يذكر فيها شيئا من أمور الحج وإنما ذكر فيها وصايا عامة ، ولم ينقل أحد أنه علمهم فيها شيئا من الذى يتعلق بيوم النحر ، فعرفنا أنها لم تقصد لأجل الحج . وقال ابن القصار : إنما فعل ذلك من أجل تبليغ ما ذكره لكثرة الجمع الذى اجتمع من أقاصى الدنيا ، فظن الذى رآه أنه خطب ، قال : وأما ما ذكره الشافعى أن بالناس حاجة إلى تعليمهم أسباب التحلل المذكورة فليس بمتعين لأن الإمام يمكنه أن يعلمهم أيامها يوم عرفة . وأجيب بأنه نبه ﷺ فى الخطبة المذكورة على تعظيم يوم النحر ، وعلى تعظيم شهر ذى الحجة ، وعلى تعظيم البلد الحرام ، وقد جزم الصحابة المذكورون بتسميتها خطبة فلا يلتفت لتأويل غيرهم ، وما ذكره من إمكان تعليم ما ذكر يوم عرفة يعكس عليه فى كونه يرى مشروعية الخطبة ثانى يوم النحر ، وكان يمكن أن يعلموا ذلك يوم عرفة ، بل كان يمكن أن يعلموا يوم التروية جميع ما يأتى بعده من أعمال الحج ، لكن لما كان فى كل يوم أعمال ليست فى غيره شرع تجديد التعليم بحسب تجديد الأسباب ، وقد بين الزهرى - وهو عالم أهل زمانه - أن الخطبة ثانى يوم النحر نقلت من خطبة يوم النحر ، وأن ذلك من عمل الأمراء ، يعنى من بنى أمية . قال ابن أبى شيبة « حدثنا وكيع عن سفيان هو الثوري عن ابن جريج عن الزهرى قال : كان النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، فشغل الأمراء فأخروه إلى الغد » وهذا وإن كان مرسلًا لكنه يعتضد بما سبق ، وبأن به أن السنة الخطبة يوم النحر لا ثانية ، وأما قول الطحاوى إنه لم ينقل أنه علمهم شيئا من أسباب التحلل فلا ينفي وقوع ذلك أو شيئا منه فى نفس الأمر ، بل قد ثبت فى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص كما تقدم فى الباب قبله أنه شهد النبي ﷺ يخطب يوم النحر ، وذكر فيه السؤال عن تقدم بعض المناسك على بعض ، فكيف ساغ للطحاوى هذا النفي المطلق مع روايته هو لحديث عبد الله بن عمرو ، وثبت أيضا فى بعض طرق أحاديث الباب أنه ﷺ قال للناس حينئذ « خذوا عني مناسككم » فسكانه وعظماؤه بما وعظهم به وأحال فى تعليمهم على تلقى ذلك من أفعاله . وما يرد به على تأويل الطحاوى ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن مسعود قال « قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته بعرفات : أتدرون أى يوم هذا » الحديث ، ونحوه للطبرانى فى الكبير من حديث ابن عباس ، وأخرج أحمد من حديث نعيم بن شريط أنه رأى النبي ﷺ واقفا بعرفة على بعير أحر يخطب « فسمعته يقول : أى يوم أحرم ؟ » «وا : هذا اليوم . قال فأى بلد أحرم ؟

الحديث ، ونحوه لأحد من حديث العداء بن خالد ، فهذا الحديث - الذي وقع في الصحيح أنه ﷺ خطب به يوم النحر - قد ثبت أنه خطب به قبل ذلك يوم عرفة ، وأما الأحاديث التي وردت عن الصحابة بتصريحهم أنه ﷺ خطب يوم النحر غير ما تقدم ، فمنها حديث الهرماس بن زياد أخرجه أبو داود ولفظه : رأيت النبي ﷺ يخطب الناس على ناقته الجداء يوم الاضحى ، وحديث أبي امامة : سمعت خطبة النبي ﷺ بمنى يوم النحر ، أخرجه عبد الرحمن ، وحديث معاذ : خطبنا رسول الله ﷺ ونحن بمنى ، أخرجه (١) وحديث رافع بن عمرو : رأيت رسول الله ﷺ يخطب الناس بمنى حين ارتفع الضحى ، أخرجه (٢) وأخرج من مرسل مسروق : ان النبي ﷺ خطب يوم النحر ، والله أعلم

### ١٣٣ - باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ؟

١٧٤٣ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون **حدثنا** عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « رخص النبي ﷺ ... » ح

١٧٤٤ - **حدثنا** يحيى بن موسى **حدثنا** محمد بن بكر **أخبرنا** ابن جريج **أخبرني** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ أذن ... » ح

١٧٤٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير **حدثنا** أبي **حدثنا** عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان العباس رضي الله عنه استأذن النبي ﷺ لبيت بمكة ليالى منى من أجل سقايته ، فأذن له . » تابعه أبو أسامة وعقبة بن خالد وأبو ضمرة

قوله ( باب هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة ليالى منى ) مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض أو شغل كالخطابين والراء . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . قوله ( رخص رسول الله ﷺ ) كذا اقتصر عليه وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند الاسماعيل من طريق إبراهيم بن موسى عن عيسى بن يونس المذكور في الاسناد ان رسول الله ﷺ رخص للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقايته . قوله في طريق ابن جريج ( ان النبي ﷺ أذن ) كذا اقتصر عليه أيضا وأحال به على ما بعده ، ولفظه عند أحمد في مسنده عن محمد بن بكر المذكور في الاسناد ان العباس بن عبد المطلب أن يبيت بمكة ليالى منى من أجل السقاية . قوله ( تابعه أبو أسامة ) أي تابع ابن نمير ، وصله مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة قال **حدثنا** ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله ولفظه مثل رواية ابن نمير . قوله ( وعقبة بن خالد ) وصله عثمان بن أبي شيبة في مسنده عنه . قوله ( وأبو ضمرة ) يعني أنس بن عياض ، وقد تقدم في باب سقاية الحاج ، في أثناء أبواب الطواف ولفظه مثل رواية ابن نمير ، والنكتة في استظهار البخاري بهذه المتابعات بعد إبراده له من ثلاثة طرق لشك وقع في رواية يحيى بن سعيد القطان في وصله ،

(١) يانئ بالأصل (٢) يانئ بالأصل وعبارة التمهلات في قيد أن التي أخرج حديث رافع بن عمرو هو أبو داود والنسائي

فقد أخرجه أحمد عن يحيى عن عبيد الله عن نافع قال : ولا أعلمه إلا عن ابن عمر ، قال الاسماعيلي : وقد وصله أيضا بغير شك موسى بن عقبة والنداردي وعلي بن مسهر ومحمد بن قليح وغيرهم كلهم عن عبيد الله ، وأرسله ابن المبارك عن عبيد الله . قلت : الظاهر أن عبيد الله كان ربما شك في وصله بدليل رواية يحيى القطان ، وكأنه كان في أكثر أحواله يحزم بوصله بدليل رواية الجماعة ، وفي الحديث دليل على وجوب المبيت بمنى وأنه من مناسك الحج لأن التمييز بالرخصة يقتضى أن مقابلها عزيمة وأن الإذن وقع لليلة المذكورة ، وإذا لم توجد أو ما في معناها لم يحصل الإذن ، وبالوجوب قال الجمهور ، وفي قول الشافعي ورواية عن أحمد وهو مذهب الحنفية أنه سنة ، وجوب الدم بتركه مبنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت إلا بمعظم الليل ، وهل يختص الإذن بالسقاية وبالعباس أو بغير ذلك من الأوصاف المعتبرة في هذا الحكم ؟ فقول يختص بالحكم بالعباس وهو جود ، وقيل يدخل معه آله ، وقيل قومه وهم بنو هاشم ، وقيل كل من احتاج إلى السقاية فله ذلك . ثم قيل أيضا يختص بالحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يرخص لصاحبها في المبيت لاجلها ، ومنهم من عممه وهو الصحيح في الموضعين ، واليلة في ذلك إعداد الماء للشاربين ، وهل يختص ذلك بالماء أو يلتحق به ما في معناه من الأكل وغيره ؟ محل احتمال . وجزم الشافعية بالحاق من له مال يخاف ضياعه أو أمر يخاف فوته أو مريض يتعاهده بأهل السقاية ، كما جزم الجمهور بالحاق الرعاء خاصة ، وهو قول أحد واختاره ابن المنذر ، أعني الاختصاص بأهل السقاية والرعاء لإبل ، والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه اقتصر صاحب المغنى ، وقال المالكية : يجب الدم في المذكورات سوى الرعاء ، قالوا : ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دم عن كل ليلة ، وقال الشافعي : عن كل ليلة لإطعام مسكين ، وقيل عنه التصديق بدرهم وعن الثلاث دم وهي رواية عن أحمد ، والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه ، وقد تقدم الكلام على سقاية العباس في الباب المشار إليه في أول الكلام على هذا الباب . وفي الحديث أيضا استئذان الأمراء والكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام وبدار من استؤمر إلى الإذن عند ظهور المصلحة . والمراد بأيام منى ليلة الحادى عشر والثين بعده ، ووقع في رواية روح عن ابن جريج عند أحمد أن مبيت تلك الليلة بمنى ، وكأنه عنى ليلة الحادى عشر لأنها تعقب يوم الإفاضة ، وأكثر الناس يفيضون يوم النحر ثم في الذى يليه وهو الحادى عشر . والله أعلم

### ١٣٤ - باب رمى الجمار

وقال جابر : رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى ، ورمى بعد ذلك بعد الزوال

١٧٤٦ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا مسعر عن وبرة قال « سألت ابن عمر رضي الله عنهما : متى أرمى الجمار ؟ قال : إذا رمى إمامك فارممه . فأعدت عليه المسألة ، قال : كنتا نتحج ، فإذا زالت الشمس رمينا » قوله ( باب رمى الجمار ) أى وقت رميها أو حكم الرمي ، وقد اختلف فيه : فالجمهور على أنه واجب يجبر تركه بدم ، وعند المالكية سنة مؤكدة فيجبر ، وعندهم رواية أن رمى جمرة العقبة ركن يبطل الحج بتركه ، ومقابله قول بعضهم إنها إنما تشرع حفظا للتكبير فان تركه وكبر أجزاءه حكاه ابن جرير عن عائشة وغيرها . قوله ( وقال جابر رمى النبي ﷺ يوم النحر ضحى . الحديث ) وصله مسلم وابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج « أخبرني أبو الزبير عن جابر قال : رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة ضحى يوم النحر وحده ، ورمى بعد ذلك بعد زوال الشمس »

ورواه الدارمي عن عبيد الله بن موسى عن ابن جريج بلفظ التعليق ، لكن قال « وبعد ذلك عند زوال الشمس ، ورواه إسحق بن راهويه في مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج » أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا ، فذكره . قوله ( عن وبرة ) بفتح الواو والموحدة ، هو ابن عبد الرحمن السلي بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام كوفي ثقة ، ورجال الاسناد الى ابن عمر كوفيون . قوله ( متى أرى الجمار ) يعنى في غير يوم الأضحية . قوله ( فارمه ) بهاء ساكنة للسكت ، وقوله ( اذا رى إمامك فارمه ) يعنى الأمير الذى على الحج ، وكأن ابن عمر خاف عليه أن يخالف الأمير فيحصل له منه ضرر فلما أعاد عليه المسألة لم يسعه الكتمان فأعلمه بما كانوا يفعلونه في زمن النبي ﷺ ، وقد رواه ابن عيينة عن مسعر بهذا الاسناد فقال فيه « فقلت له أوأيت إن أخر إمامى ، أى الرى فذكر له الحديث أخرجه ابن أبي عمير في مسنده عنه ومن طريقه الاسماعيلي ، وفيه دليل على أن السنة أن يرمى الجمار في غير يوم الأضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور ، وخالف فيه عطاء وطاوس فقالا : يجوز قبل الزوال مطلقا ، ورخص الحنفية في الرى في يوم النحر قبل الزوال ، وقال إسحق : إن رى قبل الزوال أعاد ، إلا في اليوم الثالث فيجزئه

### ١٣٥ - باب رى الجمار من بطن الوادى

١٧٤٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال « رى عبد الله من بطن الوادى ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، إن ناسا يرمونها من فوقها ، فقال : والذي لا إله غيره ، هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفيان حدثنا الأعمش بهذا

[ الحديث ١٧٤٧ - أخرجه في : ١٧٤٨ ، ١٧٤٩ ، ١٧٥٠ ]

قوله ( باب رى الجمار من بطن الوادى ) كأنه أشار بذلك الى رد ما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عطاء « أن النبي ﷺ كان يعلو إذا رى الجمره ، لكن يمكن الجمع بين هذا وبين حديث الباب بأن الذى ترمى من بطن الوادى هى جمره العقبة لسكونها عند الوادى بخلاف الجمرتين الأخرتين ، وبوضح ذلك قوله في حديث ابن مسعود في الطريق الآتية بعد باب بلفظ « حين رى جمره العقبة » وكذا روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون عن عمر « أنه رى جمره العقبة في السنة التى أصيب فيها وفي غيرها من بطن الوادى » ومن طريق الاسود « رأيت عمر رى جمره العقبة من فوقها ، وفي إسناد هذا الثانى حجاج بن أرطاة وفيه ضعف ، وسنذكر بقية الكلام عليه هناك . قوله ( وقال عبد الله بن الوليد ) هو العدنى هكذا روينا موصولا في « جامع سفيان الثوري » رواية العدنى عنه من طريق عبد الرحمن بن منده بإسناده الى عبد الله بن الوليد ، وفائدة هذا التعليق بيان سماع سفيان وهو الثوري له من الأعمش . وتمتاز جمره العقبة عن الجمرتين الأخرتين بأربعة أشياء : اختصاصها بيوم النحر ، وأن لا يوقف عندها ، وترى ضحى ، ومن أسفلها استجابا

### ١٣٦ - باب رى الجمار بسبع حصيات . ذكره ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٤٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله

رضي الله عنه « أنه انتهى إلى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ، ورمى بسبع وقال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

### ١٣٧ - باب من رمى جرة العقبة فجعل البيت عن يساره

١٧٤٩ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد « أنه حج مع ابن مسعود رضي الله عنه فرآه يرمي الجرة الكبرى بسبع حصيات ، فجعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه ثم قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة »

قوله ( باب رمى الجمار بسبع حصيات ، ذكره ابن عمر عن النبي ﷺ ) يشير بذلك إلى حديث ابن عمر الموصول عنده بعد ما بين ويأتي الكلام عليه هناك ، وأشار في الترجمة إلى رد ما رواه قتادة عن ابن عمر قال : ما أبالي رميت الجمار بست أو سبع ، وأن ابن عباس أنكر ذلك ، وقاتلة لم يسمع من ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة ، وروى من طريق مجاهد : من رمى بست فلا شيء عليه . ومن طريق طاوس : يتصدق بشيء . وعن مالك والأوزاعي : من رمى بأقل من سبع وفاته التدارك يجبره بدم . وعن الشافعية : في ترك حصاة مد ، وفي ترك حصاتين مدان ، وفي ثلاثة فأكثر دم . وعن الحنفية : إن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صاع وإلا فدم . قوله ( عن إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي ، ورواية الحكم عنه لهذا الحديث مختصرة ، وقد ساقها الأعمش عنه أنهم من هذا كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

### ١٣٨ - باب يكبر مع كل حصاة . قاله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

١٧٥٠ - **حدثنا** مسدد عن عبد الواحد **حدثنا** الأعمش قال « سمعت الحجاج يقول على المنبر : الشؤدة التي يذكر فيها البقرة . والسورة التي يذكر فيها آل عمران ، والسورة التي يذكر فيها النساء . قال فذكرت ذلك لإبراهيم فقال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع ابن مسعود رضي الله عنه حين رمى جرة العقبة ، فاستبطن الوادي ، حتى إذا حاذى بالشجرة اعترضها فرمى بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ثم قال : من ها هنا - والذي لا إله غيره - قام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ﷻ »

قوله ( باب يكبر مع كل حصاة ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ ) يأتي الكلام عليه بعد باب . قوله ( عن عبد الواحد ) هو ابن زياد البصري . قوله ( سمعت الحجاج ) يعني ابن يوسف الأمير المشهور ، ولم يقصد الأعمش الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك ، بخلاف الحجاج وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بما رواه عن ابن مسعود من الجواز . قوله ( جرة العقبة ) هي الجرة الكبرى ، وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة ، وهي التي بايع النبي ﷺ الانصار عندها على الهجرة ، والجرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها ، يقال تجمر بنو فلان إذا



اجتمعوا ، وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جمارا فسميت تسمية الشيء بلازمه ، وقيل لأن آدم أو إبراهيم لما عرض له إبليس فحصبه جمر بين يديه أى أسرع فسميت بذلك . قوله ( فاستبطن الوادى ) فى رواية أبى معاوية عن الأعمش د قيل له - أى لعبد الله بن مسعود - إن ناسا يرمونها من فوقها ، الحديث أخرجه مسلم . قوله ( حاذى ) بمهلة وبالذال المعجمة من المحاذاة ، وقوله ( اعترضها ) أى الشجرة يدل على أنه كان هناك شجرة عند الجرة ، وقد روى ابن أبى شيبة عن الثقفى عن أيوب قال « رأيت القاسم وسالمنا ونافعا يرمون من الشجرة ، ومن طريق عبد الرحمن ابن الأسود « انه كان إذا جاوز الشجرة رعى العقبة من تحت غصن من أغصانها » . وقوله ( فرمى ) أى الجرة ، وفى رواية الحكم عن إبراهيم فى الباب الذى قبله « جعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه ، ووقع فى رواية أبى صخرة عن عبد الرحمن بن يزيد « لما أتى عبد الله جرة العقبة استبطن الوادى واستقبل القبلة » أخرجه الترمذى ، والذى قبله هو الصحيح ، وهذا شاذ فى إسناده المسعودى وقد اختلط ، وبالأول قال الجمهور ، وجزم الرافعى من الشافعية بأنه يستقبل الجرة ويستدير القبلة ، وقيل يستقبل القبلة ويجعل الجرة عن يمينه ، وقد أجمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواء استقبلها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها أو وسطها ، والاختلاف فى الأفضل . قوله ( مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة ) قال ابن المنير خص عبد الله سورة البقرة بالذكر لأنها التى ذكر الله فيها الرمى ، فأشار الى أن فعله ﷺ مبين لمعاد كتاب الله تعالى . قلت : ولم أعرف موضع ذكر الرمى من سورة البقرة ، والظاهر أنه أراد أن يقول ان كثيرا من أفعال الحج المذكور فيها فكأنه قال هذا مقام الذى أنزلت عليه أحكام المناسك ، منها بذلك على أن أفعال الحج توقيفية . وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام ، أو أشار بذلك الى أنه يشرع الوقوف عندها بقدر سورة البقرة والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على اشتراط رمى الجمرات واحدة واحدة لقوله « يكبر مع كل حصاة » ، وقد قال ﷺ « خذوا عني مناسككم » ، وخالف فى ذلك عطاء وصاحبه أبو حنيفة فقالا : لو روى السبع دفعة واحدة أجزأه . وفيه ما كان الصحابة عليه من مراعاة حال النبي ﷺ فى كل حركة وهيئة ولا سيما فى أعمال الحج ، وفيه التكبير عند رمى حصى الجمار ، وأجمعوا على أن من لم يكبر فلا شيء عليه . ( فائدة ) : زاد محمد بن عبد الرحمن بن يزيد النخعى عن أبيه فى هذا الحديث عن ابن مسعود « انه لما فرغ من رمى جرة العقبة قال : اللهم أجعله حجاً مبروراً ، وذنباً مغفورا »

### ١٣٩ - باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ

قوله ( باب من رمى جرة العقبة ولم يقف ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ ) سيأتى موصولا فى الباب الذى بعده ، وعند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، ولا نعرف فيه خلافا

### ١٤٠ - باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبلاً القبلة ويسهل

١٧٥١ - حدثنا عثمان بن أبى شيبة حدثنا طلحة بن يحيى حدثنا يونس عن الزهرى عن سالم عن ابن

عمر رضى الله عنهما « انه كان يرمى الجرة الدنيا بسبع حصيات يكبر على إثر كل حصاة » ، ثم يتقدم حتى يسهل فيقوم مستقبلاً القبلة ، فيقوم طويلا ، ويدعو ويرفع يديه ، ثم يرمى الوسطى ، ثم يأخذ ذات الشمال

فَيَسْتَهْلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ »

[ الحديث ١٧٥١ - طرفه في : ١٧٥٢ ، ١٧٥٣ ]

قوله ( باب إذا رمى الجمرتين يقوم مستقبل القبلة ويسهل ) المراد بالجمرتين ما سوى جمره العقبة ، وهي التي يبدأ بها في الرمي في أول يوم ثم تصير الأخيرة في كل يوم بعد ذلك . قوله ( حدثنا طلحة بن يحيى ) أى ابن النعمان بن أبي عياش الزرق الأنصاري المدني نزيل بغداد ، وثقة ابن معين ، وقال أحمد : مقارب الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بقوى ، وزعم ابن طاهر أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قلت : لكنه لم يحتج به على انفراده ، فقد استظهر له بمتابعة سليمان بن بلال في الباب الذي بعده : وبتابعة عثمان بن عمر أيضا كلاهما عن يونس كما سيأتي بعد باب ، وتابعهم عبد الله بن عمر النخعي عن يونس عند الاستماعي . قوله ( الجمره الدنيا ) بضم الدال وبكسرها أى القريبة الى جهة مسجد الخيف . وهى أول الجمرات التي ترمى من ثاني يوم النحر . قوله ( يسهل ) بضم أوله وسكون المهملة أى يقصد السهل من الأرض وهو المكان المصطحب الذي لا ارتفاع فيه . قوله ( ثم يأخذ ذات الشمال ) أى يمشى الى جهة شماله ( فيقوم طويلا ) في رواية سليمان « فيقوم قياما طويلا » ، وسيأتي الكلام فيه بعد باب . قوله ( ويرفع يديه ) أى في الدعاء . قوله ( ثم يرمى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال ) أى ليقف داعيا في مكان لا يصيبه الرمي ، وفي رواية سليمان « ثم يرمى الجمره الوسطى كذلك فيأخذ ذات الشمال » وفي رواية عثمان « ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبل القبلة » . قوله ( ثم يرمى جمره ذات العقبة ) هونحو « يا نساء المؤمنات » أى يأتي الجمره ذات العقبة ، وثبت كذلك في رواية سليمان ، وفي رواية عثمان بن عمر « ثم يأتي الجمره التي عند العقبة » . قوله ( ثم ينصرف ) في رواية سليمان « ولا يقف عندها »

#### ١٤١ - باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى

١٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يُونُسَ عَنْ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ ، ثُمَّ يُسْكَبُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيُسْهَلُ ، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الْوُسْطَى كَذَلِكَ ، فَيَأْخُذُ ذَاتَ الشَّامِلِ فَيُسْهَلُ ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ قِيَامًا طَوِيلًا ، فَيَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ . ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ذَاتَ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ، وَيَقُولُ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ »

قوله ( باب رفع اليدين عند جمره الدنيا والوسطى ) قال ابن قدامة : لا نعلم لما تضمنه حديث ابن عمر هذا مخالفا إلا ما روى عن مالك من ترك رفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار ، فقال ابن المنذر : لا أعلم أحدا أنكر رفع اليدين في الدعاء عند الجمره إلا ما حكاه ابن القاسم عن مالك انتهى ، ورد ابن المنير بأن الرفع لو كان هنا سنة ثابتة ما خفى عن أهل المدينة ، وغفل رحمه الله تعالى عن أن الذي رواه من أعلم أهل المدينة من الصحابة في زمانه ، وأبنه

سالم أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة ، والراوى عنه ابن شهاب عالم المدينة ثم الشام في زمانه ، فن علماء المدينة إن لم يكونوا هؤلاء ؟ والله المستعان

### ١٤٢ - باب الدعاء عند الجرتين

١٧٥٣ - وقال محمد رحمته عثمان بن عمر أخبرنا يونس عن الزهري « أن رسول الله ﷺ كان إذا رعى الجرة التي تلى مسجد منى يرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رعى بحصاة ، ثم تقدم أمامها فوقف مُستقبل القبلة ، رافعاً يديه يدعو ، وكان بطيل الوقوف . ثم يأتي الجرة الثانية فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ كلما رعى بحصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي ، فيقف مُستقبل القبلة رافعاً يديه يدعو . ثم يأتي الجرة التي عند العقبة فيرميها بسبع حصيات ، يكبرُ عند كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها » قال الزهري « سمعت سالم بن عبد الله يحدث مثل هذا عن أبيه عن النبي ﷺ ، وكان ابن عمر يفعله »

**قوله** ( باب الدعاء عند الجرتين ) أى وبيان مقداره . **قوله** ( وقال محمد حدثنا عثمان بن عمر ) قال أبو علي الجياني : اختلف في محمد هذا فنسبه أبو علي بن السكن فقال : محمد بن بشار . قلت : وهو المتمد . وقال الكلبي : هو محمد بن بشار أو محمد بن المثنى . وجزم غيره بأنه النخعي . **قوله** ( قال الزهري سمعت الخ ) هو بالاسناد المصدر به الباب ، ولا اختلاف بين أهل الحديث أن الاسناد يمثل هذا السياق موصول ، وغايته أنه من تقديم المتن على بعض السند ، وإنما اختلفوا في جواز ذلك . وأغرب الكرماني فقال : هذا الحديث من مراسيل الزهري ، ولا يصير بما ذكره آخر مسنداً لأنه قال يحدث بمثله لا بنفسه . كذا قال ، وليس مراد المحدث بقوله في هذا « بمثله » ، إلا نفسه ، وهو كالموسق المتن باسناد ثم عقبه باسناد آخر ولم يعد المتن بل قال « بمثله » ، ولا نزاع بين أهل الحديث في الحكم بوصل مثل هذا ، وكذا عند أكثرهم لو قال « بمثناه » خلافاً لمن يمنع الرواية بالمعنى . وقه أخرج الحديث المذكور الاسماعيلي عن ابن ناجية عن محمد بن المثنى وغيره عن عثمان بن عمر وقال في آخره « قال الزهري سمعت سالم يحدث بهذا عن أبيه عن النبي ﷺ » ، فعرف أن المراد بقوله مثله نفسه ، وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب . وفي الحديث مشروعية التكبير عند رعى كل حصاة ، وقد أجمعوا على أن من تركه لا يلزمه شيء ، إلا الثوري فقال يطعم ، وإن جبره بدم أحب إلى . وعلى الرى بسبع وقد تقدم ما فيه . وعلى استقبال القبلة بعد الرى والقيام طويلاً . وقد وقع تفسيره فيما رواه ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن عطاء « كان ابن عمر يقوم عند الجرتين مقدراً ما يقرأ سورة البقرة » وفيه التباعد من موضع الرى عند القيام للدعاء حتى لا يصيب رى غيره . وفيه مشروعية رفع اليدين في الدعاء ، وترك الدعاء والقيام عند جرة العقبة ، ولم يذكر المصنف حال الرى في المشى والركوب ، وقد روى ابن أبي شيبة باسناد صحيح « أن ابن عمر كان يمشى إلى الجمار مقبلاً ومدبراً ، وعن جابر أنه « كان لا يركب إلا من ضرورة »

### ١٤٣ - باب الطيب بعد رمى الجمار ، والحاق قبل الإفاضة

١٧٥٤ - رحمته علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع أباہ - وكان أفضل

أهل زمانه - يقول : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين حين أحرم ، ولحله حين أحل قبل أن يطوف . وبسّطت يديها »

**قوله** ( باب الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الإفاضة ) أورد فيه حديث عائشة « طيبت رسول الله ﷺ بيدي حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف ، الحديث ، ومطابقته للترجمة من جهة أنه ﷺ لما أفاض من مزدلفة لم تكن عائشة مسأيرته ، وقد ثبت أنه استمر راكباً الى أن رمى جرة العقبة ، فدل ذلك على أن تطيبها له وقع بعد الرمي ، وأما الحلق قبل الإفاضة فلأنه ﷺ حلق رأسه بمضى لما رجع من الرمي ، وأخذه من حديث الباب من جهة التطيب فإنه لا يقع إلا بعد التحلل ، والتحلل الأول يقع بأمرين من ثلاثة : الرمي والحلق والطواف ، فلو لا أنه حلق بعد أن رمى لم يتطيب . وفي هذا الحديث حجة لمن أجاز الطيب وغيره من عظورات الاحرام بعد التحلل الأول ، ومنعه مالك ، وروى عن عمر وابن عمر وغيرهما ، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مستوفى في « باب الطيب عند الاحرام ، وأحلت على هذا السياق هناك . ( تنبيه ) : قوله « حين أحرم ، أى حين أراد الاحرام ، وقوله « حين أحل ، أى لما وقع الإحلال ، وإنما كان كذلك لأن الطيب بعد وقوع الإحرام لا يجوز ، والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن المحرم ممنوع من الطيب . والله أعلم

#### ١٤٤ - باب طواف الوداع

١٧٥٥ - **حَرْشٌ** مسدّدٌ حدثنا سفيان عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المأنص »

١٧٥٦ - **حَرْشٌ** أصبغ بن الفرج أخبرنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه « أن النبي ﷺ صلى الظهر والمغرب والعشاء ، ثم رقدَ رقدَةً بالحصب ، ثم ركب الى البيت فطاف به . تابعه الليث حدثني خالد عن سعيد بن قتادة أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ

[ الحديث ١٧٥٦ - طرقة في : ١٧٦٤ ]

**قوله** ( باب طواف الوداع ) قال النووي : طواف الوداع واجب يلزم بتركه دم على الصحيح عندنا وهو قول أكثر العلماء . وقال مالك وداود وابن المنذر : هو سنة لا شيء في تركه انتهى والذي رأيته في « الاوسط » لابن المنذر أنه واجب للامر به إلا أنه لا يجب بتركه شيء . قوله ( أمر الناس ) كذا في رواية عبد الله بن طاووس عن أبيه على البناء لما لم يسم فاعله والمراد به النبي ﷺ ، وكذا قوله « خفف » وقد رواه سفيان أيضاً عن سليمان الأحول عن طاووس فصرح فيه بالرفع ولفظه عن ابن عباس قال « كان الناس ينصرفون في كل وجه ، فقال رسول الله ﷺ : لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت ، أخرجه مسلم هو والذي قبله عن سعيد بن منصور عن سفيان بالاسنادين فرقهما ، فكان طاووساً حدث به على الوجهين ، ولهذا وقع في رواية كل من الراويين عنه ما لم يقع في

رواية الآخر ، وفيه دليل على وجوب طواف الوداع للأمر المؤكد به وللتعبير في حق الحائض بالتخفيف كما تقدم ، والتخفيف لا يكون إلا من أمر مؤكد ، واستدل به على أن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده . قوله ( عن قتادة ) سيأتي بعد باب من وجه آخر عن ابن وهب التصريح بتحديث قتادة ، ويأتي الكلام هناك ، والمقصود منه هنا قوله في آخره « ثم ركب إلى البيت فطاف به » . قوله ( تابعه الليث ) أي تابع عمرو بن الحارث في روايته لهذا الحديث عن قتادة بطريق أخرى إلى قتادة ، وقد وصله البزار والطبراني من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث ، وعالم شيخ الليث هو ابن يزيد ، وذكر البزار والطبراني أنه تفرد بهذا الحديث عن سعيد وأن الليث تفرد به عن خالد وأن سعيد بن أبي هلال لم يرو عن قتادة عن أفس غير هذا الحديث

#### ١٤٥ - باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت

١٧٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ قال : أحاسنتنا هي ؟ قالوا : إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا »

١٧٥٨ ، ١٧٥٩ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن عكرمة « أن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت ، قال لهم : تنفروا ، قالوا : لا نأخذ بقولك وندع قول زيد ، قال : إذا قدمتم المدينة فسألوا ، فقدموا المدينة فسألوا ، فكان فيمن سألوا أم سليم ، فذكرت حديث صفية « رواه خالد وقاتدة عن عكرمة »

١٧٦٠ - **حدثنا** مسلم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « رخص للحائض أن تنفر إذا أفاضت »

١٧٦١ - قال « وسعت ابن عمر يقول : إنها لا تنفر ، ثم سمعته يقول بعد : إن النبي ﷺ رخص لهن »

١٧٦٢ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع النبي ﷺ ولا نرى إلا الحج ، فقيدم النبي ﷺ فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ولم يحل ، وكان معه الهدى فطاف من كان معه من نساياه وأصحابه ، وحل منهم من لم يكن معه الهدى ، فحاضت هي ، فنسكننا مناسكنا من حجنا . فلما كان ليلة الحنيفة ليلة النفر قالت : يا رسول الله كل أصحابك يرجع بجمع وعمرة غيري . قال : ما كنت أطوفين بالبيت إياي قديمنا ؟ قالت : لا . قال : فاخرجي مع أخيك إلى التمتع فأهلتي بعمره . وموعدي مكان كذا وكذا . فخرجت مع عبد الرحمن إلى التمتع فأهلتي بعمره . وحاضت صفية بنت حيي ، فقال النبي ﷺ : عثري حلق ، إنك لحاسنتنا ، أما كنت طفت يوم النحر ؟ قالت : بلى . قال : فلا

بأس انفري . فَلَقِيْتُهُ مُضْعِداً عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَبَةٌ ، أَوْ أَنَا مُصْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَبٌ . وَقَالَ مُسَدَّدٌ « قُلْتُ : لَا » . تَابِعُهُ جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ فِي قَوْلِهِ « لَا »

**قوله** ( باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ) أى هل يجب عليها طواف الوداع أو يسقط ، وإذا وجب هل يجبر بدم أم لا ؟ وقد تقدم معنى هذه الترجمة في كتاب الحيض بلفظ « باب المرأة تحيض بعد الافاضة » قال ابن المنذر : قال عامة الفقهاء بالامصار : ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع . وروينا عن عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت أنهم أمروها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع ، وكانهم أوجبوه عليها كما يجب عليها طواف الافاضة اذ لو حاضت قبله لم يسقط عنها . ثم أسند عن عمر باسناد صحيح الى نافع عن ابن عمر قال « طافت امرأة بالبيت يوم النحر ثم حاضت ، فأمر عمر بحبسها بمكة بعد أن ينفر الناس حتى تطهر وتطوف بالبيت » قال : وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد بن ثابت عن ذلك ، ويقر عمر مخالفته لثبوت حديث عائشة . يشير بذلك الى ما تضمنته أحاديث هذا الباب . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد « كان الصحابة يقولون : إذا أفاضت المرأة قبل أن تحيض فقد فرغت ، إلا عمر فإنه كان يقول : يكون آخر عهدها بالبيت » وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي ﷺ غيره ، فروى أحمد وأبو داود والنسائي والطحاوي - واللفظ لابن داود - من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن أوس الثقفي قال « أتيت عمر فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض ، قال : ليسكن آخر عهدها بالبيت . فقال الحارث كذلك أفتاني - وفي رواية أبي داود هكذا حدثني - رسول الله ﷺ » واستدل الطحاوي بحديث عائشة ومحدث أم سليم على نسخ حديث الحارث في حق الحائض . قوله ( حاضت ) أى بعد أن أفاضت يوم النحر كما تقدم في « باب الزيارة يوم النحر » . قوله ( فذكر ) كذا في هذه الرواية بضم الذال على البناء للجهول ، وقد تقدم في الباب المذكور من وجه آخر أن عائشة هي التي ذكرت له ذلك . قوله ( أحابستنا ) أى مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي أردنا التوجه فيه ، ظنا منه ﷺ أنها ما طافت طواف إفاضة ، وإنما قال ذلك لأنه كان لا يتركها ويتوجه ، ولا يأمرها بالتوجه معه وهي باقية على إحرامها ، فيحتاج الى أن يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني . قوله ( قالوا ) سيأتي في الطريق التي في آخر الباب أن صفيه هي قالت « بلى » وفي رواية الأعرج عن أبي سلمة عن عائشة التي مضت في باب الزيارة يوم النحر « حججنا فافضنا يوم النحر ، لحاضت صفيه ، فأراد النبي ﷺ منها ما يريد الرجل من أهله فقلت : يا رسول الله إنها حائض ، الحديث ، وهذا مشكل لأنه ﷺ إن كان علم أنها طافت طواف الافاضة فكيف يقول أحابستنا هي ؟ وإن كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ؟ ويحاج عنه بأنه ﷺ ما أراد ذلك منها إلا بعد أن أستأذنه فسأوه في طواف الافاضة فأذن لهم فكان باناً على أنها قد حلت ، فلما قيل له إنها حائض جوز أن يكون وقع لها قبل ذلك حتى منما من طواف الافاضة فاستفهم عن ذلك فأعلته عائشة أنها طافت معهن فزال عنه ما خشيته من ذلك والله أعلم . وقد سبق في كتاب الحيض من طريق عمرة عن عائشة أنه قال لهم « اعلموا تحبستنا ، ألم تكن طافت ممكن ؟ قالوا : بلى ، وسأذكر بقية اختلاف ألفاظ هذه القصة في آخر الباب إن شاء الله تعالى . قوله ( فلا إذا ) أى فلا حبس علينا حينئذ ، أى إذا أفاضت فلا مانع لنا من التوجه لأن الذي يجب عليها قد فعلته . قوله ( حماد ) هو ابن زيد . قوله ( أن أهل المدينة ) أى

بعض أهلها وقد رواه الإسماعيلي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب بلفظ « أن ناسا من أهل المدينة ، .  
**قوله** ( قال لم تنفر ) زاد الثقفي ، فقالوا : لا نبالي أفتيتنا أو لم تقتنا ، زيد ابن ثابت يقول لا تنفر ، . **قوله** ( فكان  
 فيمن سألوا أم سليم ) في رواية الثقفي ، فسألوا أم سليم وغيرها فذكرت صفية ، كذا ذكره مختصرا ، وسأله الثقفي  
 بتمامه قال ، فأخبرتهم أن عائشة قالت لصفية : أفي الخيبة أنت ؟ إنك لحابستنا ، فقال رسول الله ﷺ : ما ذاك ؟  
 قالت عائشة : صفية حاضت ، قيل إنها قد أفاضت ، قال : فلا إذا . فرجعوا إلى ابن عباس فقالوا وجدنا الحديث كما  
 حدثتنا . . **قوله** ( رواه خالد ) يعني الحذاء . ( وقناة عن عكرمة ) أما رواية خالد فوصلها البيهقي من طريق معلى بن  
 منصور عن هشيم عنه عن عكرمة عن ابن عباس قال : إذا طافت يوم النحر ثم حاضت فلتنفر ، وقال زيد بن ثابت  
 : لا تنفر حتى تطهر وتطوف بالبيت . ثم أرسل زيد بعد ذلك إلى ابن عباس : اني وجدت الذي قلت كما قلت ،  
 وأما رواية قناة فوصلها أبو دارود الطيالسي في مسنده قال : حدثنا هشام هو المستوفى عن قناة عن عكرمة قال  
 : « اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت بالبيت يوم النحر ، فقال زيد : يكون آخر  
 عهدا بالبيت ، وقال ابن عباس : تنفر إن شئت ، فقالت الانصار : لا تبايعك يا ابن عباس وأنت تخالف زيدا ،  
 فقال : سلوا صاحبكم أم سليم - يعني فسألوه - فقالت : حضت بعد ما طفت بالبيت فأمرني رسول الله ﷺ أن  
 أنفر ، وحاضت صفية فقالت لها عائشة حبستنا فأمرها النبي ﷺ أن تنفر ، ورواه سعيد بن أبي عروبة في كتاب  
 المناصير الذي رويناه من طريق محمد بن يحيى القطعي عن عبد الأعلى عنه قال : عن قناة عن عكرمة نحوه ، وقال فيه  
 : « لا تبايعك إذا خالفت زيد بن ثابت ، وقال فيه : « وأنبت أن صفية بنت حيي حاضت بعد ما طافت بالبيت يوم  
 النحر فقالت لها عائشة : الخيبة لك حبستنا ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمرها أن تنفر ، وهكذا أخرجه إسماعيل في مسنده  
 عن عبدة عن سعيد وفي آخره : « وكان ذلك من شأن أم سليم أيضا ، . ( تنبيه ) : طريق قناة هذه هي المحفوظة ،  
 وقد شذ عباد بن العوام فرواه عن سعيد بن أبي عروبة عن قناة عن أنس مختصرا في قصة أم سليم أخرجه الطحاوي  
 من طريقه انتهى . ولقد اختصر البخاري حديث عكرمة جدا ، ولولا تخريج هذه الطرق لما ظهر المراد منه ، فله الحمد  
 على ما أنعم به وتفضل . وقد روى هذه القصة طاوس عن ابن عباس متابعا لصكرمة ، أخرجه مسلم والنسائي  
 والإسماعيلي من طريق الحسن بن مسلم عن طاوس : كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت : تفتي أن تصدق  
 الحائض قبل أن يكون آخر عهدا بالبيت ؟ فقال ابن عباس : أما لا فسل فلانة الانصارية هل أمرها النبي ﷺ ؟  
 قال فرجع إليه فقال : ما أراك إلا قد صدقت ، لفظ مسلم ، والنسائي : كنت عند ابن عباس فقال له زيد بن ثابت  
 أنت الذي تفتي ، وقال فيه : فسألها ، ثم رجع وهو يضحك فقال : الحديث كما حدثني ، وللإسماعيلي بعد قوله أنت  
 الذي الخ : قال : نعم . قال : فلا تفت بذلك . قال : فسل فلانة ، والباقي نحوه سياق مسلم . وزاد في إسناده عن ابن  
 جريج قال : وقال عكرمة بن خالد عن زيد وابن عباس نحوه وزاد فيه : فقال ابن عباس سل أم سليم وصواحبها هل  
 أمرهن رسول الله ﷺ بذلك ؟ فسألن ، فقلن : قد أمرنا رسول الله ﷺ بذلك ، وقد عرف برواية عكرمة الماضية  
 أن الانصارية هي أم سليم ، وأما صواحبها فلم أقف على تسميتهن . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وهيب  
 هو ابن خالد وابن طاوس هو عبد الله **قوله** ( رخص ) بضم الراء على البناء لما لم يسم فاعله ، ووقع في رواية يحيى  
 ابن حسان عن وهيب عند النسائي ، رخص رسول الله ﷺ ، **قوله** ( قال وسمعت ابن عمر ) القائل ذلك هو طاوس

بالإسناد المذكور ، بينه النسائي في روايته المذكورة . قوله ( ثم سمعته يقول بعد ) سيأتي أن ذلك كان قبل موت ابن عمر بعام . قوله ( أن النبي ﷺ رخص لمن ) هذا من مراسيل الصحابة ، وكذا ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه والحاكم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « من حج فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض رخص لمن رسول الله ﷺ ، فإن ابن عمر لم يسمعه من النبي ﷺ وسنوضح ذلك ، فعند النسائي من طريق إبراهيم بن سيرة عن طاوس عن ابن عمر أنه كان يقول قريبا من سنتين عن الحائض لا تنفر حتى يكون آخر عهدها بالبيت . ثم قال بعد : أنه رخص للنساء . وله والطحاوي من طريق عقيل عن الزهري عن طاوس أنه سمع ابن عمر يسئل عن النساء إذا حضن قبل النفر وقد أفطن يوم النحر فقال : إن عائشة كانت تذكر عن رسول الله ﷺ رخصة لمن وذلك قبل موته بعام . وفي رواية الطحاوي قبل موت ابن عمر بعام . وروى ابن أبي شبة أن ابن عمر كان يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف الوداع ، قال الشافعي : كأن ابن عمر سمع الأمر بالوداع ولم يسمع الرخصة أولا ثم بلغته الرخصة فعمل بها ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذا الحديث في أواخر الحيض . قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي والأسود هو خاله وهو نخعي أيضا ، وقد سبق الكلام على حديث عائشة فيما يتعلق بطواف الحائض في باب تقضي الحائض المناسك إلا الطواف ، ويأتي الكلام على حديث عمرتها في أبواب العمرة . قوله ( ليلة الحصة ) في رواية المستملي « ليلة الحصباء » وقوله بعده « ليلة النفر » عطف بيان ليلية الحصباء ، والمراد بتلك الليلة التي يتقدم النفر من منى قبلها فهي شبهة بليلة عرفة ، وفيه تعقب على من قال كل ليلة تسبق يومها إلا ليلة عرفة فإن يومها يسبقها ، فقد شاركتها ليلة النفر في ذلك . قوله فيه ( ما كنت تطوفين بالبيت ليالي قدمنا مكة ؟ قلت لا ) كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملي « قلت بلى » وهي محمولة على أن المراد ما كنت أطوف . قوله ( وحاضت صفية ) أي في أيام منى ، وسيأتي في أبواب الإدلاج من المحصب أن حيضها كان ليلة النفر ، زاد الحاكم عن إبراهيم عند مسلم « لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفية على باب خباتها كشيبة حمزية ، فقال : عقرى » الحديث ، وهذا يشعر بأن الوقت الذي أراد منها ما يريد الرجل من أهله كان بالقرب من وقت النفر من منى ، واستشكله بعضهم بناء على ما فهمه أن ذلك كان وقت الرحيل ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أن يكون الوقت الذي أراد منها ما أراد سابقا على الوقت الذي رآها فيه على باب خباتها الذي هو وقت الرحيل ، بل ولو اتحد الوقت لم يكن ذلك مانعا من الإرادة المذكورة . قوله ( عقرى حلق ) بالفتح فهما ثم السكون وبالقصر بفسير تنوين في الرواية ، ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد ، لأن معناه الدعاء بالعقر والحلق ، كما يقال سقيا ورعيا ونحو ذلك من المصادر التي يدعي بها ، وعلى الأول هو نعت لا دعاء ، ثم معنى عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها عاقرا لا تلد ، وقيل عقر قومها . ومعنى حلقى حلق شعرها وهو زينة المرأة ، أو أصابها وجع في حلقها ، أو حلق قومها بشؤمها أي أهلكتهم . وحكى القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض ، فهذا أصل هاتين الكلمتين ، ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقتها كما قالوا قاتله الله وتربت يداه ونحو ذلك ، قال القرطبي وغيره : شتان بين قوله ﷺ هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج « هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » لما يشعر به من الميل لها والحنو عليها بخلاف صفية . قلت : وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عنده ، لكن اختلفت الكلام باختلاف المقام ، فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفا على ما فاتها من النسك فسلها بذلك ، وصفية أراد منها ما يريد الرجل من



أهله فأبدت المانع فناسب كلا منهما ما خاطبها به في تلك الحالة . قوله ( فلا بأس أنفري ) هو بيان لقوله في الرواية الماضية أول الباب « فلا اذا » وفي رواية أبي سلمة « قال أخرجوا » وفي رواية عمرة « قال أخرجي » وفي رواية الزهري عن عروة عن عائشة في المغازي « فلتنفر » ومعانيها متقاربة ، والمراد بها كلها الرحيل من منى الى جهة المدينة . وفي أحاديث الباب أن طواف الإفاضة ركن ، وأن الطهارة شرط لصحة الطواف ، وأن طواف الوداع واجب وقد تقدم ذلك ، واستدل به على أن أمير الحاج يلزمه أن يؤخر الرحيل لأجل من تحيض ممن لم تطف للإفاضة ، ونعقب باحتمال أن تكون إرادته عليه السلام تأخير الرحيل إكراماً لصفية كما احتبس بالناس على عقد عائشة . وأما الحديث الذي أخرجه البزار من حديث جابر وأخرجه البيهقي في فوائده من طريق أبي هريرة مرفوعاً « أميران وليسا بأميرين : من تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن أهلها ، والمرأة تصح أو تمتنع مع قوم فتحيض قبل طواف الركن فليس لهم أن ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم » فلا دلالة فيه على الوجوب إن كان صحيحاً ، فإن في اسناد كل منهما ضعفاً شديداً . وقد ذكر مالك في « الموطأ » أنه يلزم الجبال أن يجلس لها الى انقضاء أكثر مدة الحيض ، وكذا على النساء . واستشكله ابن الموزان بأنها تعريضاً للفساد كقطع الطريق ، وأجاب عياض بأن محل ذلك مع أمن الطريق كما أن محله أن يكون مع المرأة محرم . قوله ( وقال مسدد : قلت لا . وتابعه جرير عن منصور في قوله لا ) هذا التعليق لم يقع في رواية أبي ذر وثبت لغيره ، فأما رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده رواية أبي خليفة عنه قال « حدثنا أبو عوانة » فذكر الحديث بسنده ومثله وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما ؟ قلت : لا » وأما رواية جرير فوصلها المصنف في « باب التمتع والقران » عن عثمان بن أبي شيبة عنه وقال فيه « ما كنت طفت ليالى قدما مكة ؟ قلت : لا » وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستمل حيث وقع عنده بلى موضع لا كما تقدم ، وتقدم توجيهه

### ١٤٦ - باب من صلى العصر يوم النفر بالأنبطح

١٧٦٣ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثنا إسحاق بن يوسف حدثنا سفيان الثوري عن عبد العزيز بن ربيعة قال « سألت أنس بن مالك : أخبرني بشيء علقته عن النبي ﷺ أين صلى الظهر يوم التروية ؟ قال : بمنى . قلت : فأين صلى العصر يوم النفر ؟ قال : بالأنبطح ، أفعل كما يفعل أمراؤك »

١٧٦٤ - **حدثنا عبد المتعال بن طالب** حدثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة حدثه عن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثه عن النبي ﷺ أنه « صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء وركعتاً بالأنبطح » ثم ركب الى البيت فطاف به «

قوله ( باب من صلى العصر يوم النفر بالأنبطح ) أى البطحاء التي بين مكة ومنى ، وهى ما انبطح من الوادى واسع . وهى التي يقال لها المحصب والمعرس ، وحدها ما بين الجبلين الى المقبرة . وقد تقدم الكلام على حديث أنس الأول في « باب أين صلى الظهر يوم التروية » وهو مطابق لما ترجم به هنا . وفي سياق حديث أنس الثاني ما يشعر بأنه صلى بالأنبطح وهو المحصب مع ذلك المغرب والعشاء وركعتاً بالبيت فطاف به أى طواف

الوداع ، وأما قوله فيه : انه صلى الظهر ، فلا ينافي أنه ﷺ لم يرم إلا بعد الزوال لأنه رمى فنفر فنزل المحصب فصل الظهر به

### ١٤٧ - باب المحصب

١٧٦٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « إِنَّمَا كَانَ مَنَزِلُ بَنِيهِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ لَخُرُوجِهِ » يَعْنِي بِالْأَبْطَحِ

١٧٦٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ ، إِنَّمَا هُوَ مَنَزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

قوله ( باب المحصب ) بمهملتين ثم موحدة بوزن د محمد ، أى ما حكم النزول به ؟ وقد نقل ابن المنذر الاختلاف فى استحبابه مع الاتفاق على أنه ليس من المناسك . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وفى رواية الاسماعيلى من طريق يزيد بن هارون عن سفيان حدثنا هشام . قوله ( إنما كان منزلاً ) فى رواية مسلم من طريق عبد الله بن عمير عن هشام « نزول الأبطح ليس بسنة إنما نزل » الحديث . قوله ( أسمع ) أى أسهل لتوجهه الى المدينة ليستوى فى ذلك البطء والمعتدل ، ويكون ميبتهم وقيامهم فى السحر ورحيلهم بأجمعهم الى المدينة . قوله ( تعنى بالأبطح ) فى رواية الكشميهنى « تعنى الأبطح » بحذف الموحدة ، وفى رواية مسلم المذكورة « كان أسمع لخروجه اذا خرج » . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، قال الدارقطني : هذا الحديث سمعه سفيان من الحسن بن صالح عن عمرو بن دينار ، يعنى أنه دلّسه هنا عن عمرو ، وتعقب بأن الحميدى أخرجه فى مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو » ، وكذلك أخرجه الاسماعيلى من طريق أبي خيثمة عن سفيان فالتفت تهمة تدليس . قوله ( ليس التحصيب بشيء ) أى من أمر المناسك الذى يلزم فعله قاله ابن المنذر ، وقد روى أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة قالت « ثم ارتحل حتى نزل المحصب قالت : والله ما نزلها إلا من أجل » ، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن أبي رافع قال « لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت فضربت قبته فجاء فنزل » اهـ لكن لما نزل النبي ﷺ كان النزول به مستحباً اتباعاً له لتقريره على ذلك ، وقد فعله الخلفاء بعده كما رواه مسلم من طريق عبد الرزاق عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر ينزلون الأبطح » وسياًقى للبصيف فى الباب الذى يليه ، لكن ليس فيه ذكر أبي بكر ، ومن طريق أخرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع « وقد حسب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده » فالخلاف أن من نفي أنه سنة كعائشة وابن عباس أراد أنه ليس من المناسك فلا يلزم بتركه شيء ، ومن أثبت كابن عمر أراد دخوله فى عموم التأسى بأفعاله ﷺ لا الإلزام بذلك ، ويستحب أن يصلّى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به بعض الليل كما دل عليه حديث أنس ، ويأتى نحوه من حديث ابن عمر فى الباب الذى يليه

### ١٤٨ - باب النزول بذي طوى قبل أن يدخل مكة

والنزول بالأبطح التى بذي الحليفة إذا رجع من مكة

١٧٦٧ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَبْتَغِي بَذَى طَوًى بَيْنَ الثَّنَائِيَتَيْنِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مِنَ الثَّنِيَةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ . وَكَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا لَمْ يُبْنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فَيَأْتِي الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ فَيَبْدَأُ بِهِ ، ثُمَّ يَطُوفُ سَبْعًا : ثَلَاثًا سَمِيًّا ، وَأَرْبَعًا مَشِيمًا . ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ يَنْطَلِقُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَيَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ . وَكَانَ إِذَا صَدَرَ عَنِ الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أُنَاحَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْحَلِيفَةِ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبْنِخُ بِهَا »

١٧٦٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ : سَأَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ الْمُحْصَبِ ، فَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ »

وعن نافعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُصَلِّي بِهَا - يَعْنِي الْمُحْصَبَ - الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ - أَحْسِبُهُ قَالَ : وَالْمَغْرِبَ - قَالَ خَالِدٌ : لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ ، وَيَرْجِعُ هَجْمَةً ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

**قَوْلُهُ** ( بَابِ الزَّوْلِ بَذَى طَوًى قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ ، وَالزَّوْلُ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْحَلِيفَةِ ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ الْمَدِينَةَ ، وَالْمَقْصُودُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اتِّبَاعَهُ ﷺ فِي الزَّوْلِ بِمَنَازِلِهِ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُحْصَبِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَى مَكَانِ الدَّخُولِ إِلَى مَكَّةَ فِي أَوَائِلِ الْحَجِّ ، وَالزَّوْلُ بِبَطْحَاءِ ذِي الْحَلِيفَةِ صَرِيحٌ فِي حَدِيثِ الْبَابِ . **قَوْلُهُ** ( بَذَى الطَّوًى ) كَذَا لِلتَّسْمِيَةِ وَالسَّرْخِ بِأَنْبَاءِ الْآلِفِ وَاللَّامِ وَلَفْظُهُمَا بِحَذْفِهِمَا . **قَوْلُهُ** ( بَيْنَ الثَّنَائِيَتَيْنِ ) أَيْ الَّتِي بَيْنَ الثَّنَائِيَتَيْنِ . **قَوْلُهُ** ( لَمْ يُبْنِخْ نَاقَتَهُ إِلَّا عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ ) أَيْ إِذَا بَاتَ بَذَى طَوًى ثُمَّ أَصْبَحَ رَكِبَ نَاقَتَهُ فَلَمْ يَنْتَحِ إِلَّا بِبَابِ الْمَسْجِدِ . **قَوْلُهُ** ( فَيُصَلِّي سَجْدَتَيْنِ ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ رَكْعَتَيْنِ . **قَوْلُهُ** ( وَكَانَ إِذَا صَدَرَ ) أَيْ رَجَعَ مُتَوَجِّهًا نَحْوَ الْمَدِينَةِ . **قَوْلُهُ** ( سَأَلَ عُبَيْدُ اللَّهِ ) يَعْنِي ابْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ . **قَوْلُهُ** ( نَزَلَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ ) هُوَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلٌ وَعَنْ عُمَرَ مُنْقَطِعٌ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْصُولٌ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَافِعٌ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ ابْنِ عُمَرَ فَيَكُونُ الْجَمِيعُ مَوْصُولًا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الَّتِي قَدَّمْتُهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . **قَوْلُهُ** ( وَعَنْ نَافِعٍ ) هُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى الْأَسْنَادِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَيْسَ بِمَعْلُوقٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ بْنِ مَسْعُودَةَ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ مِثْلَهُ . **قَوْلُهُ** ( يُصَلِّي بِهَا يَعْنِي الْمُحْصَبَ ) قِيلَ فَسَرِ الضَّمِيرُ الْمُؤَنَّثُ بِلَفْظِ مَذْكُورٍ وَأَرَادَ الْبَقْعَةَ ، وَلَئِنْ مِنْ أَسْمَائِهَا الْبَطْحَاءُ . **قَوْلُهُ** ( قَالَ خَالِدٌ ) هُوَ ابْنُ الْحَارِثِ رَأَى أَصْلَ الْإِسْنَادِ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْعُطْفِ الَّذِي قَبْلَهُ . **قَوْلُهُ** ( لَا أَشْكُ فِي الْعِشَاءِ ) يَرِيدُ أَنَّهُ شَكَّ فِي ذِكْرِ الْمَغْرِبِ ، وَقَدْ رَوَاهُ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بِغَيْرِ شَكٍّ فِي الْمَغْرِبِ وَلَا غَيْرَهَا عَنْ أَيُّوبَ ، وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُصَلِّي بِالْبَطْحَاءِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ يَهْجِعُ هَجْمَةً » أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ ، وَهُوَ غُنْدُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيِّ وَعَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ

#### ١٤٩ - **بَابُ** مَنْ نَزَلَ بَذَى طَوًى إِذَا رَجَعَ مِنْ مَكَّةَ

١٧٦٩ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ كَانَ إِذَا

أَقْبَلَ بَنَى طَوًى ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحَ دَخَلَ ، وَإِذَا نَفَرَ مَرَّ بَنَى طَوًى وَبَاتَ بِهَا حَتَّى بُصْبَحَ . وَكَانَ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ »

**قوله** ( باب من نزل بنى طوى إذا رجع من مكة ) تقدم الكلام على النزول بنى طوى والمبيت بها الى الصبح ان أراد أن يدخل مكة في أوائل الحج ، والمقصود بهذه الترجمة مشروعية المبيت بها أيضا للراجع من مكة ، وغفل الداودي فظن أن هذا المبيت متحد بالمبيت بالمحصب فجعل ذا طوى هو المحصب ، وهو غلط منه ، وإنما يقع المبيت بالمحصب في الليلة التي تلي يوم النفر من منى فيصبح سائرا الى أن يصل الى ذى طوى فينزل بها ويمبيت ، فهذا الذى يدل عليه سياق حديث الباب . **قوله** ( وقال محمد بن عيسى ) هو ابن الطباع أخو إسحق البصرى . حدثنا ( حماد ) اختلف في حماد هذا فجزم الإسماعيلي بأنه ابن سلة ، وجزم المزى بأنه ابن زيد فلم يذكر حماد بن سلة في شيوخ محمد ابن عيسى وذكر حماد بن زيد ، ولم تقع لى رواية محمد بن عيسى موصولة . وقد أخرج الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق حماد بن زيد عن أيوب طرفا من الحديث وليس فيه مقصود الترجمة ، وهذا الطرف تقدم فى باب الاغتسال لدخول مكة ، من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب ، وأخرجه الإسماعيلي هنا عن الحسن بن سفيان عن محمد بن أبان عن حماد ابن سلة عن أيوب ، ولم يذكر مقصود الترجمة ، فلم يتضح لى صحة ما قال ان حمادا فى التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلة ، بل الظاهر أنه ابن زيد والله أعلم . وليس لمحمد بن عيسى هذا فى البخارى سوى هذا الموضع وآخر فى كتاب الأدب سياتى بسط القول فيه ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وإذا نفر مر بنى طوى ) فى رواية الكشميضى « وإذا نفر مر من ذى طوى الخ ، قال ابن بطلال : وليس هذا أيضا من مناسك الحج . قلت : وإنما يؤخذ منه أما كن نزوله ﷺ ليتأسى به فيها ، اذ لا يخلو شئ من أفعاله عن حكمة

#### ١٥٠ - باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية

١٧٧٠ - **حدثنا** عثمان بن الهيثم أخبرنا ابن جريج قال عمرو بن دينار قال ابن عباس رضى الله عنهما « كان ذو المجاز وعكاظ متجرا الناس فى الجاهلية ، فلما جاء الإسلام كانوا كرهوا ذلك حتى نزلت [ ١٩٨ البقرة ] : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ﴾ فى موسم الحج »

[ الحديث ١٧٧٠ - أطرافه فى : ٢٠٥٠ ، ٢٠٩٨ ، ٤٥١٩ ]

**قوله** ( باب التجارة أيام الموسم والبيع فى أسواق الجاهلية ) أى جواز ذلك ، والموسم بفتح الميم وسكون الواو وكسر الميم قال الأزهري سمي بذلك لأنه مطلق يجتمع اليه الناس مشتق من السمة وهى السلامة ، وذكر فى حديث الباب من أسواق الجاهلية اثنين وترك اثنين سنذكرهما إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال عمرو بن دينار ) فى رواية إسحق بن راهويه فى مسنده عن عيسى بن يونس عن ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار . **قوله** ( عن ابن عباس ) هذا هو المحفوظ ، ووقع عند الإسماعيلي عن المنيعى عن عثمان بن أبى شيبة عن يحيى بن أبى زائدة عن ابن جريج عن عمرو عن ابن الزبير ، قال الإسماعيلي : كذا فى كتابى وعليه صح . قلت : وهو وهم من بعض رواه كأنه دخل عليه حديث فى حديث ، فإن حديث ابن الزبير عند ابن عينة وابن جريج عن عبيد الله بن أبى يزيد عنه وهو أخصر

من سياق ابن عباس ، وقد رواه ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس ثم لم يختلف عليه في ذلك ، وكذلك رواه الاسماعيل من وجه آخر عن ابن أبي زائدة . **قوله** ( كان ذو الحجاز ) بفتح الميم وتخفيف الجيم وفي آخره زاي وهو بلفظ ضد الحقيقة ، وعكاظ بضم المهملة وتخفيف الكاف وفي آخره ظاء مثالة ، زاد ابن عيينة عن عمرو كما سيأتي في أوائل البيوع وفي تفسير البقرة « ومجنة » ، وهي بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون . **قوله** ( متجر الناس في الجاهلية ) أي مكان تجارتهم وفي رواية ابن عيينة « أسواقا في الجاهلية » ، فأما ذو الحجاز فذكر الفاكهي من طريق ابن إسحق أنها كانت بناحية عرفة الى جانبها ، وعند الازرق من طريق هشام بن الكلبي أنه كان لهذيل على فرسخ من عرفة ، ووقع في شرح الكرماني أنه كان بمنى وليس بشيء ، لما رواه الطبري عن مجاهد أنهم كانوا لا يبيعون ولا يشترون في الجاهلية بعرفة ولا بمنى ، لكن سيأتى عن تخريج الحاكم خلاف ذلك . وأما عكاظ فعن ابن إسحق أنها فيما بين نخلة والطائف الى بلد يقال له الفتق بضم الفاء والمثناة بعدهما قاف ، وعن ابن الكلبي أنها كانت وراء قرن المنازل بمحلة على طريق صنعاء ، وكانت لفيس وتقيف . وأما مجنة فعن ابن إسحق أنها كانت بمر الظهران الى جبل يقال له الاصغر ، وعن ابن الكلبي كانت بأسفل مكة على بريد منها غربي البيضاء وكانت لكنانة ، وذكر من أسواق العرب في الجاهلية أيضا حباشة بضم المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الألف معجمة ، وكانت في ديار بارق نحو قنوق بفتح القاف وبضم النون الخفيفة وبعد الألف نون مقصورة من مكة الى جهة اليمن على ست مراحل ، قال وإنما لم يذكر هذه السوق في الحديث لأنها لم تكن من مواسم الحج ، وإنما كانت تقام في شهر رجب ، قال الفاكهي : ولم تزل هذه الأسواق قائمة في الاسلام الى أن كان أول ما ترك منها سوق عكاظ في زمن الخوارج سنة تسع وعشرين ومائة وآخر ما ترك منها سوق حباشة في زمن داود بن عيسى بن موسى العباسي في سنة سبع وتسعين ومائة . ثم أسند عن ابن الكلبي أن كل شريف كان إنما يحضر سوق بلده إلا سوق عكاظ فإنهم كانوا يتوافون بها من كل جهة ، فكانت أعظم تلك الأسواق . وقد وقع ذكرها في أحاديث أخرى منها حديث ابن عباس « انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه حامدين الى سوق عكاظ ، الحديث في قصة الجن ، وقد مضى في الصلاة ويأتى في التفسير . وروى الزبير ابن بكار في « كتاب النسب » من طريق حكيم بن حزام أنها كانت تقام صبح هلال ذى القعدة الى أن يمضي عشرون يوما ، قال : ثم يقام سوق مجنة عشرة أيام الى هلال ذى الحجة ، ثم يقوم سوق ذى الحجاز ثمانية أيام ، ثم يتوجهون الى منى للحج . وفي حديث أبي الزبير عن جابر « ان النبي ﷺ لبث عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في الموسم بمجنة وعكاظ يبلغ رسالات ربه ، الحديث أخرجه أحمد وغيره . **قوله** ( كأنهم ) أي المسلمين . **قوله** ( كرهوا ذلك ) في رواية ابن عيينة « فكأنهم تأثموا » ، أي خشوا من الوقوع في الاثم للاشتغال في أيام النسك بغير العبادة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس « ان الناس في أول الحج كانوا يتبايعون بمنى وعرفة وسوق ذى الحجاز ومواسم الحج ، يخافوا البيع وهم حرم ، فأنزل الله تعالى ﴿ لا جناح عليكم أن تبتعوا فضلا من ربكم ﴾ في مواسم الحج » ، قال لحدثنى عبيد بن عمير أنه كان يقرأها في المصحف ، ولابن داود وإسحق بن راهويه من طريق مجاهد عن ابن عباس « كانوا لا يتجرون بمنى ، فأمروا بالتجارة اذا أفاضوا من عرفات ، وقرأ هذه الآية ، وأخرجه إسحق في مسنده من هذا الوجه بلفظ « كانوا يمتنعون البيع والتجارة في أيام الموسم يقولون : إنها أيام ذكر ، فزلت » ، وله من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « كانوا يكرهون أن يدخلوا في حجهم التجارة

حتى نزلت ، . قوله ( حتى نزلت الخ ) سيأتي في تفسير البقرة عن ابن عمر قول آخر في سبب نزولها ، قوله ( في مواسم الحج ) قال الكرماني : هو كلام الراوى ذكره تفسيرا انتهى . وفاته ما زاده المصنف في آخر حديث ابن عينة في البيوع « قرأها ابن عباس ، ورواه ابن عمر في مسنده عن ابن عينة وقال في آخره ، وكذلك كان ابن عباس يقرأها ، وروى الطبري بإسناد صحيح عن أيوب عن عكرمة أنه كان يقرأها كذلك ، فهي على هذا من القراءة الشاذة وحكمها عند الأئمة حكم التفسير ، واستدل بهذا الحديث على جواز البيع والشراء للمعتكف قياسا على الحج ، والجامع بينهما العبادة ، وهو قول الجمهور . وعن مالك كراهة ما زاد على الحاجة كالخبز إذا لم يجد من يكفيه ، وكذا كراهة عطاء ومجاهد والزهرى ، ولا ريب أنه خلاف الأولى ، والآية إنما نفت الجناح ولا يلزم من نفيه نفي أولوية مقابله . والله أعلم

### ١٥١ - باب الأدلاج من المحصب

١٧٧١ - **حَدَّثَنَا مُعْرِ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « حَاضَتْ صَفِيَّةُ لَيْلَةَ النَّفْرِ قَالَتْ : مَا أُرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَرَأْتُ حَلْقِي ، أَطَأْتُ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاقْرَأِي »**

١٧٧٢ - قال أبو عبد الله : وزادني محمدٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ النَّفْرِ حَاضَتْ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْبٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : حَلْقِي عَقْرَى ، مَا أُرَاهَا إِلَّا حَابِسَتَكُمْ . ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ طَأْتُ يَوْمَ النَّفْرِ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَاقْرَأِي . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي لَمْ أَكُنْ حَلْتُ . قَالَ : فَاعْتَمِرِي مِنَ التَّنْعِيمِ . فَخَرَجَ مَعَهَا أَخُوهَا ، فَلَقَيْنَاهُ مَدْلُجًا . فَقَالَ : مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا »

**قوله ( باب الأدلاج من المحصب )** وقع في رواية لابن ذر الأدلاج بسكون الدال والصواب تشديدها فانه بالسكون سير أول الليل وبالتشديد سير آخره وهو المراد هنا ، والمقصود الرحيل من مكان المبيت بالمحصب سحرا وهو الواقع في قصة عائشة ، ويحتمل أن تكون الترجمة لأجل رحيل عائشة مع أخيها للاعتار فانها رحلت معه من أول الليل فقصد المصنف التنبيه على أن المبيت ليس بلام وأن السير من هناك من أول الليل جائز ، وسيأتي الكلام على حديث عائشة قريبا في أبواب العمرة . **قوله ( حدثنا أبي )** هو حفص بن غياث والإسناد كله الى عائشة كوفيون ، وليس في المتن الذي ساقه من طريق حفص مقصود الترجمة ، وإنما أشار الى أن القصة التي في روايته وفي رواية محاضر واحدة . وقد تقدم الكلام على قصة صفية قريبا . **قوله ( وزادني محمد )** وقع في رواية أبي علي بن السكن « محمد بن سلام ، ومحاضر بضم الميم وجاء مهمة خفيفة وبعد الألف ضاد معجمة لم يخرج عنه البخاري في كتابه إلا تعليقا ، لكن هذا الموضع ظاهره الوصل ، ويأتي الكلام على حديث عائشة مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « فخرج معها أخوها ، هو عبد الرحمن بن أبي بكر كما سيأتي ، وقوله فيه « فلقيناه » أي انهما لقيا النبي ﷺ (مدلجا)

هو بتشديد الدال أى سائرا من آخر الليل ، فانهما لما رجعا الى المنزل بعد أن قضت عائشة العمرة صادفا النبي ﷺ متوجها الى طواف الوداع ، وقوله « موعدا كذا وكذا » أى موضع المنزل كما سيأتى بيانه أن شاء الله تعالى (خاتمة) اشتمل كتاب الحج من أوله الى أبواب العمرة على ثلثائة واثنى عشر حديثا ، المعلق منها سبعة وخمسون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيها مئتي مائة وأحد وتسعون حديثا والخالص منها مائة وأحد وعشرون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث جابر في « الإهلال اذا استقلت الراحلة » وحديث أنس في « الحج على رحل رث » وحديث عائشة « لكن أفضل الجهاد حج مبرور » وحديث ابن عباس في نزول ﴿ وتزودوا فان خير الزاد التقوى ﴾ ، وحديث عمر « حد لاهل نجد قرنا » وحديثه « وقل عمرة في حجة » وحديث ابن عباس « انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن » وحديثه أنه سئل عن متعة الحج ، وحديث أبي سعيد « ليعجن البيت وليعتمرون بعد يأجوج ومأجوج » وحديث ابن عباس في هدم الكعبة على يد الاسود ، وحديثه في ترك دخول الكعبة وفيها الأصنام ، وحديث ابن عمر في استلام الحجر وتقبيله ، وحديث عائشة في طوافها حجرة من الرجال ، وحديث ابن عباس « مر برجل يطوف وقد خزم أنفه » وحديث الزهري المرسل « لم يطف إلا صلى ركعتين » وحديث ابن عباس « قدم فطاف وسمى » وحديث عائشة في كراهة الطواف بعد الصبح ، وحديث ابن عباس في الشرب من سقاية المباس ، وحديث ابن عمر في تعجيل الوقوف ، وحديث ابن عباس « ليس البر بالايضاح » وحديثه في تقديم الضعفة ، وحديث عمر في إفاضة المشركين من مزدلفة ، وحديث المسور ومروان في الهدى ، وحديث ابن عمر في النحر في المنحر ، وحديث جابر في السؤال عن الخلق قبل الذبح ، وحديث ابن عمر « خلق في حجته » وحديث ابن عباس « آخر الزيارة الى الليل » وحديث عائشة في ذلك ، وحديث جابر في رمى جمرة العقبة ضحى وبعد ذلك بعد الزوال ، وحديث ابن عمر في هذا المعنى ، وحديثه « كان يرى الجرة الدنيا بسبع ويكبر مع كل حصاة » وحديثه في نزول المحصب ، وحديث ابن عباس « كان ذو الحجاز وعكاظ » وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ستون أمرا أكثرها معلق . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٦ - كتاب العمرة

## ١ - باب العمرة . وجوب العمرة وفضلها

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ليس أحدٌ إلا وعليه حجةٌ وعُمرة

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : إنها آتيتان في كتاب الله ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة ١٩٦]

١٧٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . أبواب العمرة . باب وجوب العمرة وفضلها ) سقطت البسملة لأبي ذر ، وثبتت الترجمة هكذا في روايته عن المستمل ، وسقط عنده عن غيره « أبواب العمرة » ، وثبت لأبي نعيم في المستخرج « كتاب العمرة » ، وللأصيلي وكريمة « باب العمرة وفضلها » ، حسب . والعمرة في اللغة الزيارة ، وقيل إنها مشتقة من عمارة المسجد الحرام ، وجزم المصنف بوجوب العمرة ، وهو متابع في ذلك للشهور عن الشافعي وأحمد وغيرهما من أهل الأثر ، والمشهور عن المالكية أن العمرة تطوع وهو قول الحنفية ، واستدلوا بما رواه الحاجب بن أوطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر « أتى أعرابي النبي ﷺ فقال : يا رسول الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي ؟ فقال : لا ، وأن تعمّر خير لك » أخرجه الترمذي ، والحجاج ضعيف . وقد روى ابن هبة عن عطاء عن جابر مرفوعا « الحج والعمرة فريضتان » أخرجه ابن عدي ، وابن هبة ضعيف ولا يثبت في هذا الباب عن جابر شيء ، بل روى ابن الجهم المالكي بإسناد حسن عن جابر « ليس مسلم إلا عليه عمرة » موقوف على جابر ، واستدل الأولون بما ذكر في هذا الباب ويقول صبي بن معبد لعمر « رأيت الحج والعمرة مكشوبين على فأهلتهما بهما . فقال له : هديت لسنة نبيك » أخرجه أبو داود . وروى ابن خزيمة وغيره في حديث عمر سؤال جبريل عن الإيمان والاسلام فوقع فيه « وإن تحج وتعمّر ، وإسناده قله أخرجه مسلم لكن لم يسق لفظه ، وبأحاديث أخر غير ما ذكر ، ويقول تعالى ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أي أقيمواهما . وزعم الطحاوي أن معنى قول ابن عمر « العمرة واجبة » أي وجوب كفاية ، ولا يخفى بعده مع اللفظ الوارد عن ابن عمر كما سنذكره ، وذهب ابن عباس وعطاء وأحمد إلى أن العمرة لا تجب على أهل مكة وإن وجبت على غيرهم . قوله ( وقال ابن عمر ) هذا التعليق وصله ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول « ليس من خلق الله أحد إلا عليه حجة وعُمرة واجبتان من استطاع سبيلا ، فمن زاد شيئا فهو خير وتطوع » وقال سعيد بن أبي عروبة في المناسك عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « الحج والعمرة فريضتان » . قوله ( وقال ابن عباس ) هذا التعليق وصله الشافعي وسعيد بن



منصور كلاهما عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عباس يقول والله إنها لقريبتها في كتاب الله : وأتموا الحج والعمرة لله ، ولحاكم من طريق عطاء عن ابن عباس : الحج والعمرة فريضة ، واستاده ضعيف ، والضمير في قوله « لقريبتها » للفريضة وكان أصل الكلام أن يقول لقرينته لأن المراد الحج . قوله ( عن سمي ) قال ابن عبد البر : تفرد سمي بهذا الحديث واحتج اليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح حدث به عن سمي عن أبي صالح فكأن سهيلا لم يسمعه من أبيه ، وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح . قوله ( العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ) أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصفات دون الكبائر قال : وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ، ثم بالغ في الإنكار عليه . وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة . واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فإذا تكفر العمرة ؟ والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمناها ، وتكفير الاجتناب عام لجميع عمر العبد ، فتقاربا من هذه الحيثية . وأما مناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة وهو وجوب العمرة فشكل ، بخلاف الشق الآخر وهو فضائها فانه واضح ، وكأن المصنف والله أعلم أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور وهو ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث ابن مسعود مرفوعا « تابعوا بين الحج والعمرة فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكبر خبث الحديد . وليس للوجه البرورة ثواب إلا الجنة » فان ظاهره التسوية بين أصل الحج والعمرة فيوافق قول ابن عباس « إنها لقريبتها في كتاب الله » ، وأما إذا اتصف الحج بكونه مبرورا فذلك قدر زائد ، وقد تقدم الكلام على المراد به في أوائل الحج . ووقع عند أحمد وغيره من حديث جابر مرفوعا « الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » . قيل يا رسول الله ما بر الحج ؟ قال إطعام الطعام وإفشاء السلام ، ففي هذا تفسير المراد بالبر في الحج ، ويستفاد من حديث ابن مسعود المذكور المراد بالتكفير المبهم في حديث أبي هريرة ، وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتمار خلافا لقول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالملكبة ولما قال مرة في الشهر من غيرهم ، واستدل لهم بأنه ﷺ لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله على الوجوب أو الندب ، وتعقب بأن المندوب لم ينحصر في أفعاله ، فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته ، وقد ندب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد . واتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبسا بأعمال الحج ، إلا ما نقل عن الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ونقل الأئمة عن أحمد : إذا اعتمر فلا بد أن يخلق أو يقصر ، فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام ليتمكن خلق الرأس فيها . قال ابن قدامة : هذا يدل على كراهة الاعتمار عنده في دون عشرة أيام ، وقال ابن التين : قوله « العمرة إلى العمرة » ، يحتمل أن تكون إلى بمعنى مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما ، وفي الحديث أيضا إشارة إلى جواز الاعتمار قبل الحج وهو من حديث ابن مسعود الذي أشرنا إليه عند الترمذي وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه

## ٢ - باب من اعتمر قبل الحج

١٧٧٤ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج « أن عكرمة بن خالد سأل ابن عمر رضي الله عنهما عن العمرة قبل الحج فقال : لا بأس . قال عكرمة قال ابن عمر : اعتمر النبي ﷺ قبل أن

يحيى . وقال إبراهيم بن سعيد عن ابن إسحاق حدثني عكرمة بن خالد « سألت ابن عمر . . مثله »

**حديثنا** - عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج قال سألته بن خالد « سألت ابن عمر رضي الله عنهما . . مثله »

قوله ( باب من اعتمر قبل الحج ) أى هل تجزئه العمرة أم لا ؟ قوله ( حدثنا أحمد بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( ان عكرمة بن خالد ) هو الخزومي . قوله ( سأل ) هذا السياق يقتضى أن هذا الاسناد مرسل لأن ابن جريج لم يدرك زمان سؤال عكرمة لابن عمر ، ولهذا استظهر البخارى بالتعليق عن ابن إسحاق المصرح بالاتصال ثم بالاسناد الآخر عن ابن جريج ، فهو يرفع هذا الاشكال المذكور حيث قال عن ابن جريج قال « قال عكرمة ، فان قيل ان ابن جريج ربما دلس فالجواب أن ابن خزيمة أخرجه من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « قال عكرمة بن خالد ، فذكره . قوله ( لا بأس ) زاد أحمد وابن خزيمة « فقال لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحيى . . قوله ( قال عكرمة ) هو ابن خالد بالاسناد المذكور . قوله ( وقال إبراهيم بن سعد الخ ) وصله أحمد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد بالاسناد المذكور ولفظه « حدثنا عكرمة بن خالد بن العاصي الخزومي قال : قدمت المدينة في نفر من أهل مكة فلقيت عبد الله بن عمر فقلت : إنا لم نخرج قط ، أفنعتمر من المدينة ؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك ؟ فقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل حججه . قال فاعتمرنا ، قال ابن بطلان : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل اعتباره ، ويتفرع عليه هل الحج على الفور أو التراخي ، وهذا يدل على أنه على التراخي ، قال : وكذلك أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج الى العمرة دال على ذلك انتهى . وقد نوزع في ذلك إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد النسكين على الآخر نفي الفورية فيه . وقد تقدم في أول الحج نقل الخلاف في ابتداء فرض الحج ، وسيأتى الكلام على عدة عمر النبي ﷺ في الباب الذى يليه ، ومن الصريح فى الترجمة الاثر المذكور فى آخر الباب الذى يليه عن مسروق وعطاء ومجاهد قالوا « اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحيى ، وحديث البراء فى ذلك أيضا

### ٣ - باب كم اعتمر النبي ﷺ ؟

١٧٧٥ - **حديثنا** قتيبة حدثنا جريز عن منصور عن مجاهد قال « دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فاذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما جالس إلى حجرة عائشة ، وإذا ناس يصلون فى المسجد صلاة الضحى ، قال فسألناه عن صلاتهم فقال : بدعة . ثم قال له : كم اعتمر رسول الله ﷺ ؟ قال : أربعاً ، إحداهن فى رجب . فسكرهنا أن نرد عليه »

[ الحديث ١٧٧٥ - طرفه فى : ٤٢٥٣ ]

١٧٧٦ - قال وسمعنا استئذان عائشة أم المؤمنين فى الحجرة فقال عروة : يا أم المؤمنين ، ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : ما يقول ؟ قال يقول : إن رسول الله ﷺ اعتمر أربع حمرات إحداهن فى رجب . قالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، ما اعتمر حُمْرة إلا وهو شاهده ، وما اعتمر فى رجب قط »

[ الحديث ١٧٧٦ - طرأه في : ١٧٧٧ ، ٤٢٥٤ ]

١٧٧٧ - **حدثنا** أبو عاصم **أخبرنا** ابن جريج **قال** أخبرني عطاء عن عروة بن الزبير **قال** « سألت عائشة رضي الله عنها قالت : ما اعتمر رسول الله ﷺ في رجب »

١٧٧٨ - **حدثنا** حسان بن حسان **حدثنا** هشام عن قتادة « سألت أنس رضي الله عنه : كم اعتمر النبي ﷺ ؟ قال أربع : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صدّه المشركون ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجمرات إذ قسم غنيمة - أراه - حنين . قلت : كم حج ؟ قال : واحدة » [ الحديث ١٧٧٨ - طرأه في ١٧٧٩ ، ١٧٨٠ ، ٣٠٦٦ ، ٤١٤٨ ]

١٧٧٩ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك **حدثنا** هشام عن قتادة **قال** « سألت أنس رضي الله عنه **قال** » اعتمر النبي ﷺ حيث ردّوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، وعمرة في ذي القعدة ، وعمرة مع حجته »

١٧٨٠ - **حدثنا** هذبة **حدثنا** هشام **وقال** « اعتمر أربع عمر في ذي القعدة ، إلا التي اعتمر مع حجته : عمرته من الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجمرات حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته »

١٧٨١ - **حدثنا** أحمد بن عثمان **حدثنا** شريح بن مسleme **حدثنا** إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق **قال** « سألت مسروقاً وعطاء ومجاهداً فقالوا : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج . وقال : سمعت أبا عبد الله رضي الله عنهما يقول : اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين »

**قوله** ( باب كم اعتمر النبي ﷺ ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في أنه اعتمر أربعاً ، وكذا حديث أنس ، وختم بحديث البراء أنه اعتمر مرتين ، والجمع بينهما وبين أحاديثهم أنه لم يعد العمرة التي قرنها بحجته لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع في ذي القعدة والتي في حجته كانت في ذي الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التي صد عنها وإن كانت وقعت في ذي القعدة أو بعدها ولم يعد عمرة الجمرات لخفائها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرش الكعبي فيما أخرجه الترمذي . وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي ، وعبد الرزاق جميعاً عن عمر بن ذر عن مجاهد عن أبي هريرة **قال** « اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة ، وهو موافق لحديث عائشة وابن عمر وزاد عليه تعيين الشهر ، لكن روى سعيد بن منصور عن الدراوردي عن هشام عن أبيه عن عائشة « ان النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر : عمرتين في ذي القعدة وعمرة في شوال » أسنده قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مرسل . لكن قولها « في شوال » مغاير لقول غيرها « في ذي القعدة » ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع في آخر شوال وأول ذي القعدة ، وبؤيده ما رواه ابن ماجه بأسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة « لم يعتمر رسول الله ﷺ إلا في ذي القعدة » . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . **قوله** ( المسجد ) يعني مسجد المدينة النبوية . **قوله** ( جالس الى حجرة عائشة ) في رواية مفضل عن منصور عند أحمد « فإذا ابن عمر مستند الى حجرة عائشة » .

قوله (واذا أناس) في رواية الكشميهني «فاذا ناس، بغير ألف». قوله (فقال بدعة). تقدم الكلام على ذلك والبحث فيه في أبواب التطوع. قوله (ثم قال له) يعني عروة، وصرح به مسلم في روايته عن إسحق بن راهويه عن جرير. قوله (قال أربع) كذا للأكثر ولا يذّر «قال أربعاً، أى اعتمر أربعاً». قال ابن مالك: الأكثر في جواب الاستفهام مطابقة اللفظ والمعنى، وقد يكتفى بالمعنى، فمن الأول قوله تعالى ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ ومن الثاني قوله عليه الصلاة والسلام «أربعين» في جواب قولهم «كم يلبث»، فأضمر يلبث وفصب به أربعين، ولو قصد تكميل المطابقة لقال أربعون، لأن الاسم المستفهم به في موضع الرفع، فظهر بهذا أن النصب والرفع جائزان في مثل قوله أربع، إلا أن النصب أقيس وأكثر نظاً. قوله (لأحداهن في رجب) كذا وقع في رواية منصور عن مجاهد، وخالفه أبو إسحق فرواه عن مجاهد عن ابن عمر، قال «اعتمر النبي ﷺ مرتين، فبلغ ذلك عائشة فقالت: اعتمر أربع عمر» أخرجه أحمد وأبو داود فاختلفاً، جعل منصور الاختلاف في شهر العمرة وأبو إسحق الاختلاف في عدد الاعتار، ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر سئل أولاً عن العدد فأجاب فردت عليه عائشة فرجع إليها، فسئل مرة ثانية فأجاب بموافقتها. ثم سئل عن الشهر فأجاب بما في ظنه. وقد أخرج أحمد من طريق الأعمش عن مجاهد قال «سأل عروة بن الزبير ابن عمر في أى شهر اعتمر النبي ﷺ؟ قال: في رجب». قوله (فكرهنا أن نرد عليه) زاد إسحق في روايته «ونكذب». قوله (وسمعنا استئذان عائشة) أى حس مرور السواك على أسنانها، وفي رواية عطاء عن عروة عند مسلم «ولما لنسمع ضربها بالسواك تستن». قوله (عمرات) يجوز في ميمها الحركات الثلاث. قوله (يا أمه) كذا للأكثر يسكون الهاء، ولا يذّر «يا أمه»، يسكون الهاء أيضاً بغير ألف، وقول عروة لهذا بالمعنى الأخص لكونها حالته وبالمعنى الأعم لكونها أم المؤمنين. قوله (يرحم الله أبا عبد الرحمن) هو عبد الله بن عمر ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي، وقرئها (ما اعتمر) أى رسول الله ﷺ (عمرة إلا وهو) أى ابن عمر (شاهده) أى حاضر معه، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله لأحداهن في رجب. قوله (وما اعتمر في رجب قط) زاد عطاء عن عروة عند مسلم في آخره «قال وابن عمر يسمع»، فما قال لا ولا نعم، سكنت. قوله (عن عروة بن الزبير سألت عائشة) كذا أورده مختصراً، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بطولاً ذكر فيه قصة ابن عمر وسؤاله له نحو ما رواه مجاهد، إلا أنه لم يقل فيه «كم اعتمر»، وقد أشرت إلى ما فيه من فائدة زائدة، وأغرب الاسماعيل فقال: هذا الحديث لا يدخل في باب كم اعتمر وإنما يدخل في باب متى اعتمر اه، وجوابه أن غرض البخاري الطريق الأولى، وإنما أورد هذه لينبه على الخلاف في السياق. قوله (وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمة أراه حنين) كذا وقع هنا ينصبه غنيمة بغير تنوين، وكأن الراوى طرأ عليه شك فادخل بين المضاف والمضاف إليه لفظ «أراه»، وهو بضم الهيمزة أى أظنه، وقد رواه مسلم عن هذبة عن همام بغير شك فقال «حيث قسم غنائم حنين»، وسقط من رواية حسان هذه العمرة الرابعة، ولهذا استظهر المصنف بطريق أبي الوليد التي ذكرها في آخر الحديث وهو قوله «وعمرة مع حجه»، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الصمد عن هشام، فتبين بهذا أن التقصير فيه من حسان شيوخ البخاري. وقال الكرماني: العمرة الرابعة في هذا الحديث داخلة في ضمن الحج لأنه ﷺ إما أن يكون قارناً أو متمتعاً فالعمرة حاصلة أو مفرداً، لكن أفضل أنواع الأفراد لا بد فيه من العمرة في تلك السنة، ورسول الله ﷺ لا يترك الأفضل انتهى. وليس

ما ادعى أنه الأفضل متفقاً عليه بين العلماء ، فكيف ينسب فعل ذلك إلى النبي ﷺ وفعل النبي ﷺ هو الذي يحتاج به إذا نسب لاحد فعله على ما يختار بعض المجتهدين رجحانه . قوله في رواية أبي الوليد ، اعتمر النبي ﷺ حيث ردوه ، ومن القابل عمرة الحديبية ، قال ابن التين هذا أراءهما لأن التي ردوه فيها هي عمرة الحديبية وأما التي من قابل فلم يردوه منها . قلت : لا وهم في ذلك لأن كلا منهما كان من الحديبية ، ويحتمل أن يكون قوله « عمرة الحديبية » يتعلق بقوله حيث ردوه . قوله ( حدثنا هبة حدثنا همام وقال اعتمر ) أى بالاسناد المذكور وهو « عن قتادة أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذى القعدة إلا التي مع حجته ، الحديث كذا ساقه مسلم عن هدا بن خالد وهو هبة المذكور ، وقوله « إلا التي مع حجته » استشكل ابن التين هذا الاستثناء فقال : هو كلام زائد ، والصواب أربع عمر : في ذى القعدة عمرة من الحديبية الحديث ، قال : وقد عدت التي مع حجته في الحديث فكيف يستثنى أولاً ؟ وأجاب عياض بأن الرواية صواب ، وكأه قال في ذى القعدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته ، أو المعنى كلها في ذى القعدة إلا التي اعتمر في حجته لأن التي في حجته كانت في ذى الحجة . قوله ( شريح بن مسلمة ) بمجموعة أوله ومهملة آخره ، وإبراهيم بن يوسف أى ابن إسحق بن أبي إسحق السبيعي ، ورجال هذا الحديث كلهم كوفيون إلا عطاء ومجاهدا ، وقد سبق الكلام عليه وتقدم الكلام على الخلاف فيما كان ﷺ به محرماً في حجته والجمع بين ما اختلف فيه من ذلك فأغنى عن إعادته ، والمشهور عن عائشة أنه كان مفرداً وحديثه هذا يشعر بأنه كان قارناً ، وكذا ابن عمر أنكروا على أنس كونه كان قارناً مع أن حديثه هذا يدل على أنه كان قارناً لأنه لم ينقل أنه اعتمر بعد حجته فلم يبق إلا أنه اعتمر مع حجته ، ولم يكن متمتعاً لأنه اعتذر عن ذلك بكونه ساق الهدى ، واحتاج ابن بطلان إلى تأويل ما وقع عن عائشة وابن عمر هنا فقال : إنما تجوز نسبة العمرة الرابعة إليه باعتبار أنه أمر الناس بها وعلمت بحضرته لا أنه ﷺ اعتمرها بنفسه ، ومن تأمل ما تقدم من الجمع استغنى عن هذا التأويل المتعسف . وقال ابن التين : في عدم عمرة الحديبية التي صد عنها ما يدل على أنها عمرة تامة ، وفيه إشارة إلى صحة قول الجمهور إنه لا يجب القضاء على من صد عن البيت خلافاً للخنفية ، ولو كانت عمرة القضية بدلاً عن عمرة الحديبية لكانتا واحدة ، وإنما سميت عمرة القضية والقضاء لأن النبي ﷺ قاضى قريشاً فيها لا أنها وقعت قضاء عن العمرة التي صد عنها إذ لو كان كذلك لكانتا عمرة واحدة . وفيه دلالة على جواز الإعتار في أشهر الحج بخلاف ما كان عليه المشركون . وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المسكين الشديد الملازمة للنبي ﷺ قد يخفى عليه بعض أحواله ، وقد يدخله الوهم والسيان لكونه غير معصوم . وفيه رد بعض العلماء على بعض وحسن الأدب في الرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب إذا ظن السامع خطأ المحدث . وقال النووي : سكوت ابن عمر على إنكار عائشة يدل على أنه كان أشدبه عليه أو نسي أو شك ، وقال القرطبي : عدم إنكاره على عائشة يدل على أنه كان على وهم وأنه رجع لقولها ، وقد تعسف من قال : إن ابن عمر أراد بقوله « اعتمر في رجب » عمرة قبل هجرته لأنه وإن كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردّها عليه لسكلامه ولا سيما وقد بينت الأربع وأنها لو كانت قبل الهجرة فالذي كان يمنعه أن يفصح بمراحه فيرجع الاشكال ؟ وأيضا فان قول هذا القائل لأن قريشاً كانوا يعتمرون في رجب يحتاج إلى نقل ، وعلى تقديره فمن أين له أنه ﷺ وافقهم ؟ وهب أنه وافقهم فكيف اقتصر على مرة ؟

## ٤ - باب عمرة في رمضان

١٧٨٢ - **حدثنا يحيى بن جريج** عن **عطاء** قال سمعت **ابن عباس** رضي الله عنهما **يخبرنا يقول** : قال رسول الله ﷺ **لا امرأة من الأنصار - سماها ابن عباس فسيت اسمها - ما منعك أن تحجبي معنا ؟ قالت** : كان لنا ناضح ، فركبه أبو فلان وابنه - وزوجها وابنها - وتركنا ناضحاً ننضح عليه . قال : فإذا كان رمضان اعتمرى فيه ، فإن عمرة في رمضان حجة « أو نحوها » قال

[ الحديث ١٧٨٢ - طرفه في : ١٨٦٣ ]

قوله ( باب عمرة في رمضان ) كذا في جميع النسخ ولم يصرح في الترجمة بفضيلة ولا غيرها ، ولعله أشار الى ما روى عن عائشة قالت « خرجت مع رسول الله ﷺ في عمرة رمضان ، فأفطر وصمت ، وقصر وأتممت ، الحديث أخرجه الدارقطني من طريق العلاء بن زهير عن عبد الرحمن بن الاسود بن يزيد عن أبيه عنها وقال : إن إسناده حسن . وقال صاحب الهدى : إنه غلط لأن النبي ﷺ لم يعتمر في رمضان . قلت : ويمكن حمله على أن قوله في رمضان متعلق بقولها خرجت ويكون المراد سفر فتح مكة فإنه كان في رمضان ، واعتمر النبي ﷺ في تلك السنة من الجعرانة لكن في ذي القعدة كما تقدم بيانه قريباً ، وقد رواه الدارقطني بإسناد آخر الى العلاء بن زهير فلم يقل في الإسناد عن أبيه ولا قال فيه في رمضان . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وقوله « عن عطاء » في رواية مسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج « أخبرني عطاء . » قوله ( لا امرأة من الأنصار سماها ابن عباس فسيت اسمها ) القائل نسيت اسمها ابن جريج ، بخلاف ما يتبادر الى الذهن من أن القائل عطاء ، وإنما قلت ذلك لأن المصنف أخرج الحديث في « باب حج النساء » من طريق حبيب الملم عن عطاء فجاءها ولفظه « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأم سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ، الحديث ، ويحتمل أن عطاء كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذاكرها له لما حدث به حبيباً ، وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن أبيه عن ابن عباس قال « جاءت أم سليم الى رسول الله ﷺ فقالت : حج أبو طلحة وابنه وتركاني . فقال : يا أم سليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي ، أخرجه ابن حبان ، وتابعه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أخرجه ابن أبي شبة ، وتابعهما معقل الجزري لكن خالف في الإسناد قال « عن عطاء عن أم سليم » فذكر الحديث دون القصة ، فهو لاء ثلاثة يبعد أن يتفقوا على الخطأ ، فلعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ، لكن رواه أحمد بن منيع في مسنده بإسناد صحيح « عن سعيد بن جبير عن امرأة من الأنصار يقال لها أم سنان أنها أرادت الحج ، فذكر الحديث نحوه دون ذكر قصة زوجها ، وقد اختلف في صحابه على عطاء اختلافاً آخر يأتي ذكره في « باب حج النساء » ، وقد وقع شبهة بهذه القصة لأم معقل أخرجه النسائي من طريق معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث « عن امرأة من بني أسد يقال لها أم معقل قالت : أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : اعتمرى في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة » ، وقد اختلف في إسناده فرواه مالك عن سمي عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال « جاءت امرأة ، فذكره مرسلأ وأبهما ، ورواه النسائي أيضاً من طريق عمارة بن عمير وغيره عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي معقل ، ورواه أبو داود من طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن رسول مروان عن أم معقل ، والذي

يظهر لي أنهما قصتان وقعتا لمرأتين ، فعند أبي داود من طريق عيسى بن معقل عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل قالت : لما حج رسول الله ﷺ حجة الوداع وكان لنا جمل فجعله أبو معقل في سبيل الله ، وأصابنا مرض فهلك أبو معقل ، فلما رجع رسول الله ﷺ من حجته جثت فقال : ما منعك أن تحجني معنا ؟ فذكرت ذلك له قال : فهلا حججت عليه ، فإن الحج من سبيل الله ، فاما إذا فاتك فاعتمرى في رمضان فانها حجة ، ووقعت لأم طليق قصة مثل هذه أخرجها أبو علي بن السكن وابن منده في « الصحابة » والدولابي في « الكنى » من طريق طلق بن حبيب « أن أبا طليق حدثه أن امرأته قالت له - وله جمل وناق - أعطني جمالك أحج عليه ، قال : جملي حبيس في سبيل الله ، قالت : إنه في سبيل الله أن أحج عليه ، فذكر الحديث وفيه « فقال رسول الله ﷺ صدقت أم طليق » وفيه « ما يعدل الحج قال عمرة في رمضان » وزعم ابن عبد البر أن أم معقل هي أم طليق لها كنيستان ، وفيه نظر لأن أبا معقل مات في عهد النبي ﷺ وأبا طليق عاش حتى سمع منه طلق بن حبيب وهو من صفار التابعين فدل على تغاير المرأتين ، ويدل عليه تغاير السياقين أيضا ، ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بأنها أم سنان أو أم سليم لما في القصة التي في حديث ابن عباس من التغاير للقصة التي في حديث غيره ، ولقوله في حديث ابن عباس أنها أنصارية ، وأما أم معقل فانها أسدية ، ووقعت لأم الهيثم أيضا والله أعلم . قوله ( أن تحجني ) في رواية كريمة والاصيلي « أن تحجيني » بزيادة النون وهي لغة . قوله ( ناضح ) بضاد معجمة ثم مهملة أى بعير ، قال ابن بطلال : الناضح البعير أو الثور أو الحمار الذي يستقى عليه ، لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية أبي داود بكونه جملا ، وفي رواية حبيب المذكورة « وكان لنا ناضحان » وهي أبين ، وفي رواية مسلم من طريق حبيب « كانا لأبي فلان زوجها » . قوله ( وابنه ) إن كانت هي أم سنان فيحتمل أن يكون اسم ابنها سنانا ، وإن كانت هي أم سليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن أن يصح سوى أنس ، وعلى هذا فنسبته إلى أبي طلحة بكونه ابنه بجازا . قوله ( ننضح عليه ) بكسر الضاد . قوله ( فاذا كان رمضان ) بالرفع وكان تامة وفي رواية الكشميهني « فاذا كان في رمضان » . قوله ( فإن عمرة في رمضان حجة ) وفي رواية مسلم « فإن عمرة فيه تعدل حجة » ولعل هذا هو السبب في قول المصنف « أو نحو ما قال » ، قال ابن خزيمة : في هذا الحديث أن الشيء يشبه الشيء ويجعل عدله إذا أشبه في بعض المعاني لا جميعها ، لأن العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا التذو . وقال ابن بطلال : فيه دليل على أن الحج الذي ندبها إليه كان تطوعا لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة . وتعقبه ابن المنير بأن الحجة المذكورة هي حجة الوداع ، قال : وكانت أول حجة أقيمت في الإسلام فرضا ، لأن حج أبي بكر كان إنذارا . قال : فعلى هذا يستحيل أن تكون تلك المرأة كانت قامت بوظيفة الحج . قلت : وما قاله غير مسلم ، إذ لا مانع أن تكون حجت مع أبي بكر وسقط عنها الفرض بذلك ، لكنه بنى على أن الحج إنما فرض في السنة العاشرة حتى يسلم بما يرد على مذهبه من القول بأن الحج على الفور . وعلى ما قاله ابن خزيمة فلا يحتاج إلى شيء مما يجهل ابن بطلال . فالخلاص أنه أغلبها أن العمرة في رمضان تعدل الحجة في الثواب لا أنها تقوم مقامها في إسقاط الفرض ، للإجماع على أن الاعتار لا يجزئ عن حج الفرض . ونقل الترمذي عن إسحق بن راهويه أن معنى الحديث نظير ما جاء أن قل جو الله أحد ) تعدل تلك القرآن . وقال ابن العربي : حديث العمرة هذا صحيح ، وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها . وقال ابن الجوزي : فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت

كما يزيد بحضور القلب وبخلوص القصد . وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد عمرة فريضة في رمضان كحجة فريضة وعمرة نافلة في رمضان كحجة نافلة . وقال ابن التين : قوله « كحجة » يحتمل أن يكون على بابه ، ويحتمل أن يكون لبركة رمضان ، ويحتمل أن يكون مخصوصا بهذه المرأة . قلت : الثالث قال به بعض المتقدمين ، ففي رواية أحمد بن منيع المذكورة قال سعيد بن جبير : ولا نعلم هذا إلا لهذه المرأة وحدها . ووقع عند أبي داود من حديث يوسف بن عبد الله بن سلام عن أم معقل في آخر حديثها « قال فكانت تقول : الحج حجة والعمرة عمرة ، وقد قال هذا رسول الله ﷺ لي ، فا أدري إلى خاصة ، تعني أو للناس عامة . انتهى . والظاهر حمله على العموم كما تقدم . والسبب في التوقف استكمال ظاهره ، وقد صح جوابه ، والله أعلم

( فصل ) لم يعتصر النبي ﷺ إلا في أشهر الحج كما تقدم ، وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث الباب ، فأيهما أفضل ؟ الذي يظهر أن العمرة في رمضان لغير النبي ﷺ أفضل ، وأما في حقه فما صنعه هو أفضل ، لأن فعله لبيان جواز ما كان أهل الجاهلية يمنعون ، فأراد الرد عليهم بالقول والفعل ، وهو لو كان مكروها لغيره لكان في حقه أفضل ، والله أعلم . وقال صاحب « الهدى » : يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل في رمضان من العبادة بما هو أهم من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته إذ لو اعتصر في رمضان لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة في الجمع بين العمرة والصوم ، وقد كان يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض على أمته وخوفا من المشقة عليهم

### ٥ - باب العمرة ليلة الحصة وغيرها

١٧٨٣ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافقين لهلال ذي الحجة ، فقال لنا : من أحب منكم أن يهمل بالحج فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بعمرة فليهمل بعمرة ، فلو لا أني أهديت لأهلي بعمرة . قالت : ففنا من أهل بعمرة ، ومنا من أهل بالحج ، وكنت من أهل بعمرة ، فأظلمني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى النبي ﷺ فقال : ارفضي عمرتك ، وانفضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج . فلما كان ليلة الحصة أرسل ممي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأهلت بعمرة مكان عمرتي »

قوله ( باب العمرة ليلة الحصة وغيرها ) الحصة بالمهملتين وموحدة وزن الضربة ، والمراد بها ليلة البيت المحصب . وقد سبق الكلام على التحصيب في أواخر أبواب الحج ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وفيه « قلنا كان ليلة الحصة أرسل ممي عبد الرحمن إلى التنعيم » قال ابن بطال : فتنه هذا الباب أن الحاج يجوز له أن يعتصر إذا تم حجه بعد انقضاء أيام التشريق ، وليلة الحصة هي ليلة النفر الأخير لأنها آخر أيام الرمي . واختلف السلف في العمرة أيام الحج ، فروى عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال « سئل عمر وعلى وعائشة عن العمرة ليلة الحصة ، فقال عمر : هي خير من لا شيء . وقال علي نحوه . وقالت عائشة : العمرة على قدر النفقة ، انتهى وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من الخروج من مكة إلى أدنى الحل ، وسيأتي تقرير ذلك بعد بابين ، وسيأتي الكلام على الحديث بعد باب . ومحمد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام



## ٦ - باب عمرة التمتع

١٧٨٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُرَدِّفَ عَائِشَةَ وَيُعْمِرََهَا مِنَ التَّمَتُّعِ ». قَالَ سَفْيَانُ مَرَّةً : سَمِعْتُ عَمْرًا ، كَمْ سَمِعْتُهُ مِنْ عَمْرِو

[ الحديث ١٧٨٤ - طرفه ١ : ٧٩٨٥ ]

١٧٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَدِ عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ عَنْ عَطَاءٍ حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٌ غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ وَطَلْحَةَ ، وَكَانَ عَلَى قَدَمٍ مِنَ الْبَنِيَّةِ وَمَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ : أَهَلْتُ بِمَا أَهْلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِأَصْحَابِهِ أَنْ يَجْعَلُوا عُمْرَةً يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ ثُمَّ يُقَصِّرُوا وَيَحْلُوا ، إِلَّا مَنْ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فَقَالُوا : نَطْلُقُ إِلَى مَنَى وَذَكَرُوا أَحَدًا يَقْطُرُ . فَبَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهَدَيْتُ ، وَلَوْلَا أَنَّ مَنَى الْهَدْيِ لَأَحْلَمْتُ . وَأَنَّ عَائِشَةَ حَاضَتْ فَذَسَّكَتِ لِلنَّاسِكِ كُلِّهَا ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تَطْفُ بِالْبَيْتِ . قَالَ : فَلَمَّا طَهَّرْتُ وَطَافْتُ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتَطْلِقُونَ بَعْرَةَ وَحُجَّةً وَأَنْطَلِقُ بِالْحَجِّ ؟ فَأَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا إِلَى التَّمَتُّعِ ، فَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فِي ذِي الْحِجَّةِ . وَأَنَّ مُرَاقَةَ بْنَ مَالِكٍ بْنِ جُعْشَمٍ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْعَقِيَةِ وَهُوَ يَرْمِيهَا ، فَقَالَ : أَلَسْكُمْ هَذِهِ خَاصَّةً يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلِ لِلْأَبَدِ »

قوله ( باب عمرة التمتع ) يعني هل تتعين لمن كان بمكة أم لا ؟ وإذا لم تتعين هل لها فضل على الاعتار من غيرها من جهات الحل أو لا ؟ قال صاحب « الهدى » : لم ينقل أنه ﷺ اعتمر مدة أقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا دخلا إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجا من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها انتهى . وبعد أن فعلته عائشة بأمره دل على مشروعيتها . واختلف السلف في جواز الاعتار في السنة أكثر من مرة ، فذكره مالك ، وخالفه مطرف وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور ، واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ، ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة ، واستثنى الشافعي البائت بمعنى لرى أيام التشريق ، وفيه وجه اختاره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقا كقول الجمهور والله أعلم . واختلفوا أيضا هل يتعين التمتع لمن اعتمر من مكة ؟ فروى الفاكهي وغيره من طريق محمد بن سيرين قال د بلغنا أن رسول الله ﷺ وقت لأهل مكة التمتع ، ومن طريق عطاء قال : من أراد العمرة بمن هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التمتع أو إلى الجمرات فليحرم منها ، وأفضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقاتا من مواقيت الحج . قال الطحاوي : ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التمتع ، ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت إلى الحج . وعالمهم آخرون فقالوا : ميقات العمرة الحل وإنما أمر النبي ﷺ عائشة

بالاحرام من التمتع لانه كان أقرب الحل من مكة . ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قالت « وكان أدنانا من الحرم التمتع فاعتمرت منه ، قال ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل ، وأن التمتع وغيره في ذلك سواء . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( سمع عمرو بن أوس ) يعني أنه سمع ، ولفظ « أنه » بما يحذف من الاسناد خطأ في الغالب كما تحذف إحدى لفظي « قال » . وقد بين سفيان سماعه له من عمرو بن دينار في آخره . ووقع عند الحميدي عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار » قال سفيان : هذا مما يعجب شعبة ، يعني التصريح بالإخبار في جميع الاسناد . قوله ( ويعمرها من التمتع ) معطوف على قوله « أمره ان يردف » وهذا يدل على أن إعمارها من التمتع كان بأمر النبي ﷺ . وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال « يا عبد الرحمن أردف أختك عائشة فأعمرها من التمتع » الحديث ، ونحوه رواية مالك السابقة في أوائل الحج عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أرسلني النبي ﷺ مع عبد الرحمن إلى التمتع » ورواية الأسود عن عائشة السابقة في أواخر الحج « قال فاذهي مع أخيك إلى التمتع » وسيأتي بعد باب من وجه آخر عن الأسود والقاسم جميعا عنها بلفظ « فأخرجني إلى التمتع » ، وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي ﷺ . وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها السابقة في أوائل الحج حيث أورده بلفظ « أخرج بأختك من الحرم » . وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عنها في هذا الحديث قال « ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال : أحملها خلفك حتى تخرج من الحرم ، فوالله ما قال فتخرجها إلى الجعرانة ولا إلى التمتع » فهي رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ، ويحتمل أن يكون قوله « فوالله الخ » من كلام من دون عائشة قاله متمسكا باطلاق قوله « فأخرجها من الحرم » لكن الروايات المقيدة بالتمتع مقدمة على المطلقة فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدهما والله أعلم . ( فائدة ) : زاد أبو داود في روايته بعد قوله « إلى التمتع » : « فإذا هبطت بها من الأكمة فلتحرم فانها عمرة متقبلة » ، وزاد أحد في رواية له « وذلك ليلة الصدر » ، وهو بفتح المهملة والدال أي الرجوع من منى ، وفي قوله « فإذا هبطت بها » إشارة إلى المكان الذي أحرمت منه عائشة . والتمتع بفتح المثناة وسكون التون وكسر المهملة مكان معروف خارج مكة ، وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة المدينة كما نقله الفاكهي ، وقال المحب الطبري : التمتع أبعد من أدنى الحل إلى مكة بقليل ، وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ، ومن أطلق عليه أدنى الحل فقد تجاوز . قلت : أو أراد بالنسبة إلى بقية الجهات . وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال : إنما سمي التمتع لأن الجبل الذي عن يمين الداخل يقال له ناعم ، والذي عن اليسار يقال له منعم ، والوادي نعان . وروى الأزرقي من طريق ابن جريج قال : رأيت عطاء يصف الموضع الذي اعتمرت منه عائشة قال فأشار إلى الموضع الذي ابتنى فيه محمد بن علي بن شافع المسجد الذي وراء الأكمة ، وهو المسجد الحبيب . ونقل الفاكهي عن ابن جريج وغيره أن ثم مسجدين يزعم أهل مكة أن الحرب الأدنى من الحرم هو الذي اعتمرت منه عائشة ، وقيل هو المسجد الأبعد على الأكمة الحمراء ، ورجحه المحب الطبري . وقال الفاكهي : لا أعلم إلا أني سمعت ابن أبي عمر يذكر عن أشياخه أن الأول هو الصحيح عندهم . وفي هذا الحديث جواز الخلوة بالمحارم سفرا وحضرا ، وإرداف الحرم محرمه معه . واستدل به علي بن تميم الخروج إلى الحل لمن أراد العمرة ممن كان بمكة ، وهو أحد قول العلماء . والثاني تصح العمرة ويجب عليه دم أترك الميقات ، وليس في حديث الباب ما يدفع ذلك ، واستدل به على أن

أفضل جهات الحل التنعيم ، وتعقب بأن إحرام عائشة من التنعيم إنما وقع لكونه أقرب جهة الحل إلى الحرم ، لا أنه الأفضل ، وسيأتي أيضاً هذا في « باب أجر العمرة على قدر التعب » . **قوله** ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح . **قوله** ( وليس مع أحد منهم هدى غير النبي ﷺ وطلحة ) هذا يخالف لما رواه أحد ومسلم وغيرهما من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة « أن الهدي كان مع النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وذوي اليسار ، وسيأتي بعد بابين للمصنف من طريق أفلح عن القاسم بلفظ « ورجال من أصحابه ذوى قوة » ويجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من اطلع عليه ، وقد روى مسلم أيضاً من طريق مسلم القرطبي وهو بضم القاف وتشديد الراء عن ابن عباس في هذا الحديث « وكان طلحة بمن ساق الهدي فلم يحل » وهذا شاهد للحديث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهد لحديث عائشة في أن طلحة لم ينفرد بذلك ودخل في قوله « وذوي اليسار » ولمسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر أن الزبير كان من كان معه الهدي . **قوله** ( وكان على قدم من اليمن ) في رواية ابن جريج عن عطاء عند مسلم « من سعائيه » وسيأتي بيان ذلك في أواخر المغازي . **قوله** ( بما أهل به رسول الله ﷺ ) في رواية ابن جريج عن عطاء عن جابر ، وعن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس في هذا الحديث عند المصنف في الشركة « فقال أحدهما يقول لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ ، وقال الآخر يقول لبيك بحجة رسول الله ﷺ ، فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدي ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب من أهل في زمن النبي ﷺ باهلال النبي ﷺ » ، في أوائل الحج . **قوله** ( وان النبي ﷺ أذن لأصحابه أن يحملوها عمرة ) زاد ابن جريج عن عطاء فيه « وأصيبوا النساء » قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم ، يعني إتيان النساء ، لأن من لازم الإحلال لإباحة إتيان النساء ، وقد تقدم شرح ذلك في آخر « باب التمتع والقران » . **قوله** ( وان عائشة حاضت ) في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان بسرف قبل دخولهم مكة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي ﷺ عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية ، ووقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة أن طهرها كان بعرفة ، وفي رواية القاسم عنها « وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قدمنا منى » ، وله من طريقه « فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فطهرت ، ثم طفنا بالبيت ، الحديث . واتفقت الروايات كلها حتى أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر . واقتصر النووي في « شرح مسلم » على النقل عن أبي محمد بن حزم أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذى الحجة وطهرت يوم السبت عاشره يوم النحر ، وإنما أخذ ابن حزم من هذه الروايات التي في مسلم . ويجمع بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأت الطهر وهى بعرفة ولم تنهياً للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى ، أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأت الطهر إلا بعد أن نزلت منى ، وهذا أولى والله أعلم . **قوله** ( وأنطلق بالحج ) تمسك به من قال ان عائشة لما حاضت تركت عمرتها واقتصرت على الحج ، وقد تقدم البحث فيه في « باب التمتع والقران » . **قوله** ( وان سراقه لى النبي ﷺ بالعقبة وهو يرميها ) يعني وهو يرمى جمره العنقة ، وفي رواية يزيد بن زريع عن حبيب المعلم عند المصنف في كتاب التمني « وهو يرمى جمره العقبة ، هذا فيه بيان المكان الذى سأل فيه سراقه عن ذلك ، ورواية مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر كذلك ، وسيأتي مسلم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر يقتضى أنه قال له ذلك لما أمر أصحابه أن يجعلوا حجهم عمرة ، وبذلك تمسك من قال إن سؤاله كان عن فسخ الحج عن العمرة ، ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين لتعدد المكانين . **قوله** ( ألکم هذه حاصة يا رسول الله ؟ قال : لا ، بل للأبد ) في رواية يزيد بن زريع « ألنا هذه حاصة » ، وفي رواية

بمغفر هند مسلم و فقام سرافقة فقال : يا رسول الله ، ألعامنا هذه أم للابد ؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى وقال : دخلت العمرة في الحج مرتين ، لا بل للابد أبدا ، قال النووي : معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالا لما كان عليه الجاهلية ، وقيل معناه جواز القرآن أى دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج ، وقيل معناه سقط وجوب العمرة ، وهذا ضعيف لأنه يقتضى النسخ بغير دليل ، وقيل معناه جواز فسخ الحج الى العمرة ، قال : وهو ضعيف . وتعقب بأن سياق السؤال يقوى هذا التأويل ، بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ والجواب وقع عما هو أعم من ذلك حتى يتناول التأويلات المذكورة إلا الثالث . والله أعلم

## ٧ - باب الاعتار بعد الحج بغير هدى

١٧٨٦ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي قال أخبرني عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ موافين لهلال ذي الحجة ، فقال رسول الله ﷺ : من أحب أن يهمل بعمرة فليهمل ، ومن أحب أن يهمل بحجة فليهمل ، ولولا أني أهديت لأهملت بعمرة . فمنهم من أهل بعمرة ، ومنهم من أهل بحجة ، وكنت بمن أهل بعمرة ، فحضت قبل أن أدخل مكة ، فأدركني يوم عرفة وأنا حائض ، فشكوت إلى رسول الله ﷺ فقال : دعي عمرتك ، وانقضي رأسك وامتشطي ، وأهلي بالحج ، فنعلت . فلما كانت ليلة الخصب أرسل معي عبد الرحمن إلى التنعيم ، فأردفها ، فأهلت بعمرة مكان عمرتها ، فقضى الله حجها وعمرتها ، ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم »

قوله ( باب الاعتار بعد الحج بغير هدى ) كأنه يشير بذلك الى أن اللازم من قول من قال ان أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بكاله كما هو منقول في رواية عن مالك وعن الشافعي أيضا ، ومن أطلق أن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج كما نقل ابن عبد البر فيه الاتفاق فقال : لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى ( فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ) هو الاعتار في أشهر الحج قبل الحج أن من أحرم بالعمرة في ذي الحجة بعد الحج فعليه الهدى ، وحديث الباب دال على خلافه ، لكن القائل بأن ذا الحجة كله من أشهر الحج يقول إن التمتع هو الاحرام بالعمرة في أشهر الحج قبل الحج فلا يلزمهم ذلك . قوله ( خرجنا موافين لهلال ذي الحجة ) أى قرب طلوعه ، وقد تقدم أنها قالت ( خرجنا لخمس بقين من ذي القعدة ، والخمس قريبة من آخر الشهر ، فوافاهم الهلال وهم في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة . قوله ( لأهملت بعمرة ) في رواية السرخسي « لاحتلت » بالخاء المهملة أى من الحج . قوله ( أرسل معي عبد الرحمن الى التنعيم ، فأردفها ) فيه التفات ، لان السياق يقتضى أن يقول فأردفني . قوله ( مكان عمرتها ) تقدم توجيهه وأن المراد مكان عمرتها التي أرادت أن تكون منفردة عن الحج ، قال عياض وغيره : الصواب في الجمع بين الروايات المختلفة عن عائشة أنها أحرمت بالحج كما هو ظاهر رواية القاسم وغيره عنها ، ثم فسخته الى العمرة لما فسخ الصحابة ، وعلى هذا يتناول قول عروة عنها « أحرمت بعمرة » فلما حاضت وتعذر عليها التحلل من العمرة لأجل الحيض وجاء وقت الخروج الى الحج أدخلت الحج على العمرة فصارت قارنة ، واستمرت الى أن تحللت ، وعليه بدل قوله لها في رواية طاوس عنها عند مسلم « طوافك

٢ - ٧٧ ج ٣ • فتح البلى

يسعك لحجك وعمرتك ، وأما قوله لها : هذه مكان عمرتك ، فعناء العمرة المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم أنشئوا الحج منفرداً ، فعلى هذا فقد حصل لعائشة عمرتان . وكذا قولها : يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ، أى يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة ، وأما قوله في هذا الحديث : فقضى الله حجها وعمرتها ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صدقة ولا صوم ، فظاهره أن ذلك من قول عائشة ، وكذا أخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبدة بن سليمان ومسلم من طريق ابن نمير والاسماعيل من طريق علي بن مسهر وغيره ، لكن قد تقدم الحديث في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة الخ فقال في آخره : قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك الخ ، فتبين أنه في رواية يحيى القطان ومن واقته مدرج ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق وهيب والحادين عن هشام ، ووقع في الحديث موضع آخر مدرج وهو قوله قبل ذلك : فقضى الله حجها وعمرتها ، فقد بين أحد في روايته عن وكيع عن هشام أنه من قول عروة ، وبينه مسلم عن أبي كريب عن وكيع بياناً شافياً فانه أخرجه عقب رواية عبدة عن هشام وقال فيه : فساق الحديث بنحوه ، وقال في آخره : قال عروة فقضى الله حجها وعمرتها ، قال هشام : ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة ، وساقه الجوزقي من طريق مسلم بهذا الاسناد بتمامه بغير حواله ، ورواه ابن جريج عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة ، وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الاسود عن عروة بدون الزيادة ، قال ابن بطلال : قوله : فقضى الله حجها وعمرتها ، الى آخر الحديث ليس من قول عائشة وإنما هو من كلام هشام بن عروة حدث به هكذا في العراق فوهم فيه ، فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال إن عائشة لم تكن قارئة حيث قال : لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقران ، وحمل قوله لها : ارفضى عمرتك ، على ظاهره ، لكن طريق الجمع بين مختلف الأحاديث تقتضى ما قرناه ، وقد ثبت عن عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبركا تقدم ، وروى مسلم من حديث جابر : أن النبي ﷺ أهدى عنها ، فيحمل على أنه ﷺ أهدى عنها من غير أن يأمرها بذلك ولا أغلبها به ، قال القرطبي : أشكل ظاهر هذا الحديث : ولم يكن في ذلك هدى ، على جماعة ، حتى قال عياض : لم تكن عائشة قارئة ولا متمتعة وإنما أحرمت بالحج ثم نوت فسخره الى عمرة فنعما من ذلك حيضاً فرجعت الى الحج فأكملته ثم أحرمت عمرة مبتدأة فلم يجب عليها هدى ، قال : وكان عياضاً لم يسمع قولها : كنت ممن أهل بعمرة ، ولا قوله ﷺ لها : طوافك يسعك لحجك وعمرتك ، والجواب عن ذلك أن هذا الكلام مدرج من قول هشام كأنه نفى ذلك بحسب عليه ، ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الأمر . ويحتمل أن يكون قوله : لم يكن في ذلك هدى ، أى لم تسكلف له بل قام به عنها انتهى . وقال ابن خزيمة : معنى قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى ، أى في تركها لعمل العمرة الأولى وإدراجها لها في الحج ، ولا في عمرتها التي اعتمرتها من التمتع أيضاً ، وهذا تأويل حسن والله أعلم

#### ٨ - باب أجر العمرة على قدر النصب

١٧٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَعَنْ ابْنِ عُيَيْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ ، قَالَ : « قَالَتِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، يَصْدُرُ النَّاسُ بِنَسْكِينَ وَأَصْدُرُ بِنَسْكِ ؟ فَقِيلَ لَهَا : انْظُرِي ، فَإِذَا طُهِرْتَ فَأَخْرُجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي ، ثُمَّ آتَيْنَا بِمَكَانٍ كَذَا ، وَلَكِنَّا عَلَى قَدَرٍ قَفْنَتِكَ ، أَوْ نَصَبِكَ »

قوله (باب أجر العمرة على قدر النصب) بفتح النون والمهملة أى التعب . قوله (وعن ابن عون) هو معطوف على الإسناد المذكور ، وقد بينه أحد مسلم من رواية ابن عليه عن ابن عون بالاسنادين وقال فيه : يحدثنان ذلك عن أم المؤمنين ، ولم يسمها . قال فيه لا أعرف حديث ذا من حديث ذا ، وظهر بحديث يزيد بن زريع أنها عائشة وأنها روي ذلك عنها بخلاف سياق يزيد . قوله (يصدر الناس) أى يرجعون . قوله (بمكان كذا . كذا) (١) فى رواية اسماعيل «بجبل كذا» وضبطه فى صحيح مسلم وغيره بالجيم وفتح الموحدة ، لكن أخرجه الاسماعيل من طريق حسين بن حسن عن ابن عون وضبطه بالحاء المهملة يعنى وللسكان الموحدة ، والسكان المهم هنا هو الأبطح كما تبين فى غير هذا الطريق . قوله (على قدر نفقتك أو نصبك) قال الكرماني «أو» إما التنوين فى كلام النبي ﷺ وإما شك من الراوى ، والمعنى أن الثواب فى العبادة يكثر بكثرة النصب أو النفقة ، والمراد النصب الذى لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووى انتهى . ووقع فى رواية الاسماعيل من طريق أحمد بن منيع عن اسماعيل «على قدر نصبك أو على قدر تعبك» وهذا يؤيد أنه من شك الراوى ، وفى روايته من طريق حسين بن حسن «على قدر نفقتك أو نصبك» أو كما قال رسول الله ﷺ . وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام عن ابن عون بلفظ «ان لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك» ، بوار العطف ، وهذا يؤيد الاحتمال الأول . وقوله فى رواية ابن عليه «لا أعرف حديث ذا من حديث ذا» قد أخرج الدارقطنى والحاكم من وجه آخر ما يدل على أن السياق الذى هنا للقاسم ، فانهما أخرجا من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها فى عمرتها «انما أجرك فى عمرتك على قدر نفقتك» واستدل به على أن الاعتبار لمن كان بمكة من جهة الحل القريبة أقل أجرا من الاعتبار من جهة الحل البعيدة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقال الشافعى فى «الإملاء» : أفضل بقاع الحل للاعتبار الجعراة لأن النبي ﷺ أحرم منها ، ثم التنعيم لأنه أذن لعائشة منها . قال : وإذا تنحى عن هذين الموضعين فأين أبعد حتى يكون أكثر لسفره كان أحب الى ، وحكى الموفق فى «المغنى» عن أحمد أن المسكى كلما تباعد فى العمرة كان أعظم لأجره ، وقال الحنفية : أفضل بقاع الحل للاعتبار التنعيم ، ووافقهم بعض الشافعية والحنابلة . ووجه ماقدماه أنه لم ينقل أن أحدا من الصحابة فى عهد النبي ﷺ خرج من مكة إلى الحل ليحرم بالعمرة غير عائشة . وأما اعتباره ﷺ من الجعراة فمكان حين رجوع من الطائف مجتازا إلى المدينة ، ولكن لا يلزم من ذلك تعين التنعيم للفضل لما دل عليه هذا الخبر أن الفضل فى زيادة التعب والنفقة ، وإنما يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى الحل لا من جهة أبعد منه ، والله أعلم . وقال النووى : ظاهر الحديث أن الثواب والفضل فى العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة ، وهو كما قال ، لكن ليس ذلك بمطرد : فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها ، وبالنسبة للسكان كصلاة ركعتين فى المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات فى غيره ، وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو أطول من قراءتها ونحو ذلك من صلاة الساقلة ، وكدرهم من أركاة بالنسبة إلى أكثر منه من التطوع . أشار إلى ذلك ابن عبد السلام فى «القواعد» قال : وقد كانت الصلاة قرعة عين النبي ﷺ وهى شاقة على غيره ، وليست صلاة غيره مع مشقتها مساوية لصلاته مطلقا . والله أعلم

(١) الذى فى المتن «بمكان كذا» من غير تكرار

## ٩ - باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع ؟

١٧٨٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **أفلق بن حُميد** عن **القاسم** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « خرجنا مهلين بالحج في أشهر الحج وجرم الحج ، فزلنا بسرف ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليقل ، ومن كان معه هدي فلا . وكان مع النبي ﷺ ورجال من أصحابه ذوى قوة الهدى فلم تكن لهم عمرة . فدخل على النبي ﷺ وأنا أبكى ، فقال : ما يبكيك ؟ قلت : سمعتك تقول لأصحابك ما قلت ، فنفيت العمرة . قال : وما شأنك ؟ قلت : لا أصلي . قال ، فلا يصرك ، أنت من بنات آدم ، كتب عليك ما كذب عليهن ، فكوني في حجتيك ، عسى الله أن يرزقكها . قالت : فكنت حتى نقرنا من متى فزلنا المحصب ، فدعا عبد الرحمن فقال : اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ، ثم افرغا من طوافكما ، أنتظركا ها هنا . فأتينا في جوف الليل ، فقال : قرعنا ؟ قلت : نعم . فدأى بالرحيل في أصحابه ، فارتحل الناس ، ومن طاف بالبيت قبل صلاة الصبح ، ثم خرج موجها إلى المدينة »

قوله ( باب المعتبر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئهُ من طواف الوداع ) أورد فيه حديث عائشة في عمرتها من التمتع ، وفيه قوله ﷺ لعبد الرحمن « اخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما » الحديث . قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء أن المعتبر إذا طاف غرج الى بلده أنه يجزئهُ من طواف الوداع ، كما فعلت عائشة . انتهى . وكان البخاري لما لم يكن في حديث عائشة التصريح بأنها ما طافت للوداع بعد طواف العمرة لم يثبت الحكم في الترجمة ، وأيضا فان قياس من يقول إن إحدى العبادتين لا تندرج في الأخرى أن يقول بمثل ذلك هنا . ويستفاد من قصة عائشة أن السعي إذا وقع بعد طواف الركن - إن قلنا إن طواف الركن يغني عن طواف الوداع - أن تخلل السعي بين الطواف والخروج لا يقطع أجزاء الطواف المذكور عن الركن والوداع معا . قوله في الحديث ( فزلنا بسرف ) في رواية أبي ذر وأبي الوقت « سرف » بخذف الباء ، وكذا لمسلم من طريق إسحق ابن عيسى بن الطباع عن أفلق . قوله ( لأصحابه من لم يكن معه هدي ) ظاهره أن أمره ﷺ لأصحابه بفسخ الحج إلى العمرة كان بسرف قبل دخولهم مكة ، والمعروف في غير هذه الرواية أن قوله لهم ذلك بعد دخول مكة ، ويحتمل التعدد . قوله ( قلت لا أصلي ) كنت بذلك عن الحيض ، وهي من لطيف الكنايات . قوله ( كتب عليك ) كذا الأكثر على البناء لما لم يسم فاعله ، ولأبي ذر « كتب الله عليك » ، وكذا لمسلم . قوله ( فكوني في حجتيك ) في رواية أبي ذر « في حجك » ، وكذا لمسلم . قوله ( حتى نقرنا من متى فزلنا المحصب ) في هذا السياق اختصار بيته رواية مسلم بلفظ « حتى نزلنا متى قطهرت ثم طفت بالبيت فنزل رسول الله ﷺ المحصب » . قوله ( فدعا عبد الرحمن ) في رواية مسلم « عبد الرحمن بن أبي بكر » . قوله ( اخرج بأختك الحرم ) في رواية الكشي « من الحرم » ، وهي أوضح ، وكذا لمسلم . قوله ( فأتينا في جوف الليل ) في رواية الاسماعيل « من آخر الليل » ، وهي أوفق لبقية الروايات ، وظهرها أنها أتت الى النبي ﷺ ، وقد تقدم قبل أبواب أنها قالت « فلقيته وأنا منهطة وهو مصعد » ،

أو العكس ، والجمع بينهما واضح كما سيأتي . قوله ( فارتحل الناس ومن طاف بالبيت ) هو من عطف الخاص على العام لأن الناس ، أعم من الطائفين ، ولعلها أرادت بالناس من لم يطف طواف الوداع ، ويحتمل أن يكون الوصول صفة الناس من باب توسط العاطف بين الصفة والموصوف كقوله تعالى ﴿ إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾ وقد أجاز سيديوه نحو مررت بزيد وصاحبك إذا أراد بالصاحب زيدا المذكور . وهذا كله بناء على صحة هذا السياق ، والذي يغلب عندي أنه وقع فيه تحريف ، والصواب . فارتحل الناس ثم طاف بالبيت الخ ، وكذا وقع عند أبي داود من طريق أبي بكر الحنفي عن أفلح بلفظ : فأذن في أصحابه بالرحيل ، فارتحل فر بالبيت قبل صلاة الصبح فطاف به حين خرج ، ثم انصرف متوجها إلى المدينة ، وفي رواية مسلم : فأذن في أصحابه بالرحيل فخرج ، فر بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ، ثم خرج إلى المدينة ، وقد أخرجه البخاري من هذا الوجه بلفظ : فارتحل الناس ، فر متوجها إلى المدينة ، أخرجه في باب الحج أشهر معلومات ، قال عياض : قوله في رواية القاسم يعني هذه : لحجنا رسول الله ﷺ وهو في منزله فقال : فهل فرغت ؟ قلت نعم ، فأذن بالرحيل ، وفي رواية الأسود عن عائشة يعني التي مضت في باب إذا حاضت بعد ما أفاضت : : « فلقيني رسول الله ﷺ وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة أو أنا مصعدة وهو منهبط منها ، وفي رواية صفية عنها يعني عند مسلم : فاقبلنا حتى أتيناها وهو بالحصبية ، وهذا موافق لرواية القاسم ، وهما موافقان لحديث أنس يعني الذي مضى في « باب طواف الوداع » أنه ﷺ وقد رقدت بالحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به ، قال : وفي حديث الباب من الإشكال قوله « فر بالبيت فطاف به » بعد أن قال لعائشة « أفرغت ؟ قالت نعم ، مع قولها في الرواية الأخرى انه « توجه لطواف الوداع وهي راجعة إلى المنزل الذي كان به » قال فيحتمل أنه أعاد طواف الوداع لأن منزله كان بالأبطح وهو بأعلى مكة ، وخروجه من مكة إنما كان من أسفلها ، فكانه لما توجه طالبا للمدينة اجتاز بالمسجد ليخرج من أسفل مكة فكرر الطواف ليكون آخر عهده بالبيت انتهى ، والقاضي في هذا معذور لأنه لم يشاهد تلك الأماكن ، فظن أن الذي يقصد الخروج إلى المدينة من أسفل مكة يتحتم عليه المرور بالمسجد ، وليس كذلك كما شاهده من عاينه ، بل الراحل من منزله بالأبطح يمر بجحطان من ظاهر مكة إلى حيث مقصده من جهة المدينة ولا يحتاج إلى المرور بالمسجد ولا يدخل إلى البلد أصلا ، قال عياض : وقد وقع في رواية الأصيل في البخاري « فخرج رسول الله ﷺ ومن طاف بالبيت » قال فلم يذكر أنه أعاد الطواف . فيحتمل أن طوافه هو طواف الوداع وأن لقاءه لعائشة كان حين انتقل من المحصب كما عند عبد الرزاق أنه كره أن يقتدى الناس بآناخته بالبطحاء فرحل حتى أتاها على ظهر العقبة أو من ورائها ينتظرها ، قال : فيحتمل أن يكون لقاءه لها كان في هذا الرحيل ، وأنه المكان الذي عنته في رواية الأسود بقوله لها « ووعدك بمكان كذا وكذا » ثم طاف . بعد ذلك طواف الوداع انتهى . وهذا التأويل حسن ، وهو يقتضي أن الرواية التي عزاها للأصيل مسكوت عن ذكر طواف الوداع فيها ، وقد بينا أن الصواب فيها « فر بالبيت فطاف به » بدل قوله ومن طاف بالبيت ، ثم في عزو عياض ذلك إلى الأصيل وحده نظر ، فإن كل الروايات التي وقفنا عليها في ذلك سواء حسي رواية إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري والله أعلم . قوله ( موجها ) بضم الميم وفتح الواو وتشديد الجيم ، وفي رواية ابن عساكر متوجها بزيادة تاء وبكسر الجيم ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث قريبا



## ١٠ - باب يَعْمَلُ بِالْعُمْرَةِ مَا يَعْمَلُ بِالْحَجِّ

١٧٨٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا **هَمَّامٌ** حَدَّثَنَا **عَطَاءٌ** قَالَ حَدَّثَنِي **صَفْوَانُ بْنُ بَعْلَى** **بْنِ أُمَيَّةَ** **بْنِ أَبِي** « أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجُمُرَةِ ، وَعَلَيْهِ حُبَّةٌ وَعَلَيْهِ أَثَرُ الْخُلُقِ - أَوْ قَالَ صُفْرَةٌ - فَقَالَ : كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَبَّحَ ثَوْبٌ ، وَوَدِدْتُ أَنْيَ قَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ . فَقَالَ عُمَرُ : تَعَالَى ، أَيْسُرُكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْوَحْيَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَرَفَعَ طَرَفَ الثَّوْبِ ، فَتَنَظَّرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ - وَأَحْسِبُهُ قَالَ : كَتَمَ طِيطَ الْبَكْرِ - فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ : أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ ؟ اخْلَعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخُلُقِ عَنْكَ وَأَقِ الصُّفْرَةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجَّتِكَ »

١٧٩٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ** أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُروَةَ** عَنْ **أَبِيهِ** أَنَّهُ قَالَ « قُلْتُ لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَنَا يَوْمَئِذٍ حَدِيثُ السِّنِّ - أَرَأَيْتِ قَوْلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ فَلَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ شَيْئًا أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا . فَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَلَّا ، لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولُ كَانَتْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا ، إِنَّمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْأَنْصَارِ ، كَانُوا يُهْلُونَ لِمَنَاءَ ، وَكَانَتْ مَنَاءُ حَدَوْ قُدَيْدٍ ، وَكَانُوا يَحْرُجُونَ أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرَوَّةِ ، فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمُرَوَّةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ، فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا ﴾ زَادَ سُفْيَانُ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ **هِشَامٍ** « مَا أَتَمَّ اللَّهُ حَجَّ امْرِئٍ وَلَا عُمْرَتَهُ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرَوَّةِ »

قوله (باب يفعل بالعمرة ما يفعل بالحج) في رواية المستملى د يفعل في العمرة ، وللكشميهني د ما يفعل في الحج ، أي من التروك لا من الأفعال ، أو المراد بعض الأفعال لا كلها ، والأول أرجح لما يدل عليه سياق حديث يعلى بن أمية وقد تقدم تقريره في أوائل الحج مع مباحثه . قوله ( كيف تأمرني أن أصنع في عُمُرَتِي ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ) لم أقف في شيء من الروايات على بيان المنزل حينئذ من القرآن ، وقد استدلل به جماعة من العلماء على أن من الوحي ما لا يتلى ، لكن وقع عند الطبراني في د الأوسط ، من طريق أخرى أن المنزل حينئذ قوله تعالى ﴿ وَاتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ووجه الدلالة منه على المطلوب عموم الأمر بالإتمام ، فإنه يتناول الهيات والصفات والله أعلم . قوله ( وَأَقِ الصُّفْرَةَ ) بفتح الهمزة وسكون النون ، ووقع للمستملى هنا بهمزة وصل ومثناة مشددة من التقوى ، قال صاحب د المطالع ، : وهي أوجه وإن رجعا إلى معنى واحد . ووقع لابن السكن د اغسل أثر الخلق وأثر الصفرة ، والأول هو المشهور . ثم ذكر المصنف في الباب حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ان الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ ووجه الدلالة منه اشتراك الحج والعمرة في مشروعية السعي بين الصفا والمروة لقوله تعالى ﴿ فن حج البيت أو اعتمر ﴾ وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في د باب وجوب الصفا والمروة ، في أثناء الحج . وقوله د أن لا

يطوف بهما ، في رواية الكشميني « بينهما » . قوله ( زاد سفيان وأبو معاوية عن هشام ) يعني عن أبيه عن عائشة قوله ( ما أتم الله حج امرئ الخ ) أما رواية سفيان فوصلها الطبري من طريق وكيع عنه عن هشام فذكر الموقف فقط وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عائشة موقوفا أيضا ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها مسلم وقد تقدم الكلام على ما فيها من فائدة ويبحث في الباب المشار اليه

١١ - باب متى يحل المعتمر ؟ وقال عطاة عن جابر رضى الله عنه :

« أمر النبي ﷺ أصحابه أن يجعلوها حُمْرَةً وبَطُوفُوا ، ثم يُفَصِّرُوا وَيَحِلُّوا »

١٧٩١ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى قال « اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه ، فلما دخل مكة طاف وطأنا معه ، وأتى الصفا والمروة وآتيناهما معه ، وكنا نستتره من أهل مكة أن يرميه أحد . فقال له صاحب لي : أكان دخل الكعبة ؟ قال : لا »

١٧٩٢ - قال غُذَنَّا ما قال لخديجة قال « بَشِّرُوا خَدِيجَةَ ببيت في الجنة من قَصَبٍ ، لا صَخَبٍ فيه ولا نَصَبٍ »

[ الحديث ١٧٩٢ - طرفه في : ٣٨١٩ ]

١٧٩٣ - **حديث** الحميدي قال حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ « سَأَلْنَا ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمْرَةٍ وَلَمْ يَحُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، أَيَأْتِي أَمْرَانَهُ ؟ فَقَالَ : قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا ، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ »

١٧٩٤ - قال : وسألنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما فقال « لا يَقْرَبْنَهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ »

١٧٩٥ - **حديث** محمد بن بشار حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْبَطْحَاءِ وَهُوَ مُنِيخٌ فَقَالَ : أَحْجَجْتَ ؟ قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ : بَمَا أَهَلَّتْ ؟ قُلْتُ : كَلْبِكَ بِإِهْلَالِ كَاهِلِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : أَحْسَنْتَ ، طُفَّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ أَهْلُ . فَطُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ قَيْسٍ فَقُلْتُ رَأْسِي ، ثُمَّ أَهَلْتُ بِالْحِجِّ ، فَكُنْتُ أَتَقِي بِهِ . حَتَّى كَانَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ فَقَالَ : إِنْ أَخَذْنَا بِكِتَابِ اللَّهِ فَانْهَ يَأْمُرُنَا بِالتَّامِّ ، وَإِنْ أَخَذْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَانْهَ لَمْ يَحِلَّ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ »

١٧٩٦ - **حدثنا** أحمد بن عيسى **حدثنا** ابن وهب **أخبرنا** عمرو عن أبي الأسود أن عبد الله مولى أسماء بنت أبي بكر **حدثه** أنه كان يسمع أسماء تقول كلًّا مرَّت بالحجون : صلى الله على محمد ، لقد زلنا معه ها هنا ونحن يومئذ خفاف ، قليل ظهْرنا ، قليلة أزوادنا . فاعتمرنا أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان ، فلما مسعنا البيت أهدلنا من العشي بالحج .

**قوله** ( باب متى يحل المعتمر ) أشار بهذه الترجمة الى مذهب ابن عباس وقد تقدم القول فيه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافا بين أئمة الفتوى أن المعتمر لا يحل حتى يطوف ويسعى ، إلا ما شذبه ابن عباس فقال : يحل من العمرة بالطواف ، ووافقه إسحق بن راهويه ، ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن بعض الناس ذهب الى أن المعتمر إذا دخل الحرم حل وإن لم يطوف ولم يسع ، وله أن يفعل كل ما حرم على المحرم ، ويكون الطواف والسعي في حقه كالزعمى بالبيت في حق الحاج ، وهذا من شذوذ المذاهب وغرائبها ، وغفل القطب الحلبي فقال فيمن استلم الركن في ابتداء الطواف وأحل حينئذ : إنه لا يحصل له التحلل بالإجماع . **قوله** ( وقال عطاء عن جابر الخ ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في « باب عمرة التمتع » وبين المصنف بحديث عمرو بن دينار عن جابر - وهو ثالث أحاديث الباب - أن المراد بقوله في هذه الرواية : يطوفوا ، أى بالبيت وبين الصفا والمروة ، لجزم جابر بأنه لا يحل له أن يقرب امرأته حتى يطوف بين الصفا والمروة . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : أولها حديث ابن أبي أوفى وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث . **قوله** ( **حدثنا** إسحق بن إبراهيم عن جرير ) لإسحق هو ابن راهويه ، وقد أورده في مسنده بلفظ « **أخبرنا** جرير » وهو ابن عبد الحميد وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وسيأتى الكلام على حديث عبد الله بن أبي أوفى في المغازي وعلى ما يتعلق بخديجة في مناقبها إن شاء الله تعالى ، وتقدم الكلام على قوله « أدخل الكعبة » في « باب من لم يدخل الكعبة في أثناء الحج » وقوله « لا » في جواب « أدخل الكعبة » معناه أنه لم يدخلها في تلك العمرة . الثاني حديث عمرو بن دينار عن ابن عمر مرفوعا وعن جابر موقوفا . **قوله** ( عن عمرو بن دينار ) تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد عن الحميدي في كتاب الصلاة في أبواب القبلة بلفظ « **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** عمرو بن دينار ، فعبّر بالحديث هناك والنعنة هنا وساق الاسناد والمتن جميعا بغير زيادة ، ووقوع مثل هذا نادر جدا . **قوله** ( عن رجل طاف بالبيت في عمرة ) في رواية أبي ذر « عن رجل طاف في عمرته » ، وقد تقدم بعض الكلام على هذا الحديث في الصلاة وأن ابن عمر أشار الى الاتباع وأن جابرا أقفاهم بالحكم وهو قول الجمهور إلا ماروي عن ابن عباس أنه يحل من جميع ما حرم عليه بمجرد الطواف . ووقع عند النسائي من طريق غندر عن شعبة عن عمرو بن دينار أنه قال : وهو سنة ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر وهو غندر به . **قوله** ( **أبأتى** امرأته ) أى يجامعها ، والمراد هل حصل له التحلل من الإحرام قبل السعى أم لا ؟ وقوله « لا يقربنها » بنون التأكيد المراد نهى المباشرة بالجماع ومقدماته لا مجرد القرب منها . **قوله** ( وطاف بين الصفا والمروة ) أى سعى ، وإطلاق الطواف على السعى إما للشكاكة وإما لكونه نوعا من الطواف ولوقوعه في مصاحبة طواف البيت . **قوله** ( أسوة ) بكسر الهمزة ويجوز ضمها . **قوله** ( وسألنا جابرا ) القائل هو عمرو بن دينار ، وقد تقدم هذا الحديث في « باب من صلى ركعتي الطواف خلف المقام » من طريق شعبة وفي « باب السعى » من طريق ابن جرير كلاهما عن عمرو بن دينار عن ابن عمر بالحديث دون

السؤالين لابن عمر ولجابر ، وفي الحديث أن السعى واجب في العمرة ، وكذا صلاة ركعتي الطواف ، وفي تعيينهما خلف المقام خلف سبق في بابہ المشار اليه ، ونقل ابن المنذر الاتفاق على جوازهما في أى موضع شاء الطائف ، إلا أن مالساكرهما في الحجر ، ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام . الثالث حديث أبي موسى في إلهاله كإلهال النبي ﷺ ، وشاهد الترجمة منه قوله دطف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم أحل ، فانه يقتضى تأخير الإحلال عن السعى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في د باب من أهل في زمن النبي ﷺ . قوله ( يا سرنا بالتمام ) في رواية الكشميني د يا سر ، . قوله ( حتى يبلغ ) في رواية الكشميني د بلغ ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله في أوله د أحججت ، أى هل أحرمت بالحج أو نويت الحج ؟ وهذا كقوله له بعد ذلك د بما أهلت ، أى بما أحرمت ، أى بحج أو عمرة ؟ الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر . قوله ( حدثنا أحمد ) كذا الأكثر غير منسوب وفي رواية كريمة د حدثنا أحمد بن عيسى ، وفي رواية أبي ذر د حدثنا أحمد بن صالح ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عيسى عن ابن وهب . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحازم ، وعبد الله مولى أسماء تقدم له حديث عنها غير هذا في د باب من قدم ضعفة أهله ، وليس له عنده غيرها . وهذا الاسناد نصفه مصريون ونصفه مدنيون . قوله ( بالحجون ) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة : جبل معروف بمكة ، وقد تكرر ذكره في الأشعار ، وعنده المقبرة المعروفة بالمعل على يسار الداخل إلى مكة وبين الخارج منها إلى منى ، وهذا الذى ذكرنا حصل ما قاله الأزرقي والفاكهي وغيرهما من العلماء ، وأغرب السهيلي فقال : الحجون على فرسخ وثلاث من مكة ، وهو غلط واضح ، فقد قال أبو عبيد البكري : الحجون الجبل المشرف بحذاء المسجد الذى يسكنه شعب الجرارين ، وقال أبو عبد الله القالى : الحجون تبة المدنين - أى من يقدم من المدينة - وهى مقبرة أهل مكة عند شعب الجرارين انتهى . ويدل على غلط السهيلي قول الشاعر :

سفيكك ما أرسى ثبيره سكانه وما دام جارا للحجون المحصب

وقد تقدم ذكر المحصب وحده وأنه خارج مكة ، وروى الواقدي عن أشياخه أن قصى بن كلاب لما مات دفن بالحجون فتدافن الناس بعده ، وأنشد الزبير لبعض أهل مكة :

كم بالحجون وبينه من سيد بالشعب بين دكذلك وأكام

والجرارين التى تقدم جمع جرار بجمع وراء ثقيلة ذكرها الرضى الشاطبي وكتب على الرأى صح صح ، وذكر الأزرقي أنه شعب أبي دب رجل من بني عامر . قلت : قد جعل هذا الشعب الآن إلا أن بين سور مكة الآن وبين الجبل المذكور مكانا يشبه الشعب فلعله هو . قوله ( ونحن يومئذ خفاف ) زاد مسلم في روايته خفاف الخفاف ، والخفاف جمع حقبة بفتح المهملة وبالقاف وبالموحدة وهى ما احتقبه الراكب خلفه من حوائجه في موضع الرديف ، قوله ( فاعتمرت أنا وأختي ) أى بعد أن فسخوا الحج إلى العمرة ، ففي رواية صفية بنت شيبة عن أسماء د قدمناع رسول الله ﷺ مهلين بالحج فقال : من كان معه هدى فليقيم على إحرامه ، ومن لم يكن معه هدى فليحل ، فلم يكن معى هدى فأحللت ، وكان مع الزبير هدى فلم يحل ، انتهى . وهذا مغاير لذكرها الزبير مع من أحل في رواية عبد الله مولى أسماء ، فان قضية رواية صفية عن أسماء أنه لم يحل لكونه ممن ساق الهدى ، فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع - كما أشار إليه النووي على بعده - وإلا فقد رجح عند البخاري رواية عبد الله مولى

أسماء فاقصر على إخراجها دون رواية صفة بنت شيبه ، وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف . ويقوى صنيع البخارى ما تقدم فى « باب الطواف على وضوء » من طريق محمد بن عبد الرحمن وهو أبو الاسود المذكور فى هذا الاسناد قال : سألت عروة بن الزبير ، فذكر حديثا فى آخره « وقد أخبرتنى أى أنها أهلت هى وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة ، فلما مسحوا الركن حلوا » والقائل « أخبرتنى » عروة المذكور ، وأمه هى أسماء بنت أبى بكر ، وهذا موافق لرواية عبد الله مولى أسماء عنها . وفيه إشكال آخر وهو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا ، وكنت أولته هناك على أن المراد أن تلك العمرة كانت فى وقت آخر بعد النبى ﷺ ، لكن سياق رواية هذا الباب تأباه ، فانه ظاهر فى أن المقصود العمرة التى وقعت لهم فى حجة الوداع ، والقول فىما وقع من ذلك فى حق الزبير كالقول فى حق عائشة سواء ، وقد قال عياض فى الكلام عليه : ليس هو على عمومه ، فان المراد من عدا عائشة ، لأن الطرق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت ولا تحللت من عمرتها . قال : وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرتها التى فعلتها من التمتع ، ثم حكى التأويل السابق وأنها أدادت عمرة أخرى فى غير التى فى حجة الوداع ، وخطأه ولم يعرج على ما يتعلق بالزبير من ذلك . قوله ( وفلان وفلان ) كأنها ست بعض من عرفته ممن لم يسق الهدى ، ولم أقف على تعيينهم ، فقد تقدم من حديث عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك . قوله ( فما مسحنا البيت ) أى طفنا بالبيت فاستلنا الركن ، وقد تقدم فى « باب الطواف على غير وضوء » من حديث عائشة بلفظ « مسحنا الركن » وساغ هذا المجاز لأن كل من طاف بالبيت يمسح الركن فصار يطلق على الطواف كما قال عمر ابن أبى ربيعة :

ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالأركان من هو ماسح

أى طاف من هو طائف ، قال عياض . ويحتمل أن يكون معنى مسحوا طافوا وسعوا ، وحذف السعى اختصارا لما كان منوطا بالطواف ، قال : ولا حجة فى هذا الحديث لمن لم يوجب السعى لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وقد جاء مفسرا من طرق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحمل ما أجل على ما بين والله أعلم ، واستدل به على أن الحلق أو التقصير استباحة محظور لقولها إنهم أحلوا بعد الطواف ، ولم يذكر الحلق . وأجاب من قال بانه فسك بأنها سكنت عنه ولا يلزم من ذلك ترك فعله ، فان القصة واحدة . وقد ثبت الأمر بالتقصير فى عدة أحاديث منها حديث جابر المصنف بذكره . واختلفوا فيمن جامع قبل أن يقصر بعد أن طاف وسعى فقال الأكثر : عليه الهدى ، وقال عطاء : لا شئ عليه ، وقال الشافعى : تفسد عمرته وعليه المضي فى فاسدها وقضاؤها . واستدل به الطبرى على أن من ترك التقصير حتى يخرج من الحرم لا شئ عليه ، بخلاف من قال عليه دم

## ١٢ - باب ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو التزو؟

١٧٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « ان رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يسكب على كل ترف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير . آمين ، تائبون ،

عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون . صدقَ اللهُ وَعَدَهُ ، ونصرَ عِبْدَهُ ، وهَزَمَ الأَحْزَابَ وَحَدَهُ »

[ الحديث ١٧٩٧ - أطرافه في : ٢٩٩٥ ، ٣٠٨٤ ، ٤١١٦ ، ٦٣٨٥ ]

**قوله** (باب مايقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الغزو) أورد المصنف هنا تراجم تتعلق بأداب الراجع من السفر لتعلق ذلك بالحاج والمعتمر ، وهذا في حق المعتمر الآفاقي ، وقد ترجم لحديث الباب حديث نافع عن ابن عمر في الدعوات ما يقول إذا أراد سفرا أو رجع ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

### ١٣ - باب استقبال الحاج القادمين ، والثلاثة على الدابة

١٧٩٨ - **حدثنا** مُعَلَّى بْنُ أُسَيْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْجٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ «لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَةَ اسْتَقْبَلَتْهُ أَغْيَلُهُ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، لَحْمَلٌ وَاحِدٌ بَيْنَ يَدَيْهِ وَآخَرٌ خَلْفَهُ»

[ الحديث ١٧٩٨ - طرفاه في : ٥٩٦٥ ، ٥٩٦٦ ]

**قوله** ( باب استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة ) اشتملت هذه الترجمة على حكين ، وأورد فيها حديث ابن عباس لما قدم النبي ﷺ استقباله أغيلة بني عبد المطلب أى صبيانهم ، ودلالة حديث الباب على الثاني ظاهرة ، وقد أفردهما بالذكر قبيل كتاب الادب وأورد فيها هذا الحديث بعينه ، ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى ، ويان أسماء من حله من بني عبد المطلب ، وقوله « أغيلة » تصغير غلبة بكسر الغين المعجمة وغلبة جمع غلام ، وأما الحكم الأول فأخذه من حديث الباب من طريق العموم ، لأن قدومه ﷺ مكة أعم من أن يكون في حج أو عمرة أو غزو ، وقوله « القادمين » صفة للحاج لأنه يقال للفرد وللجمع ، وكون الترجمة لتلقى القادم من الحج ، والحديث دال على تلقى القادم للحج إيس بينهما تخالف لاتفاقهما من حيث المعنى . والله أعلم

### ١٤ - باب القدوم بالغداة

١٧٩٩ - **حدثنا** أحمد بن الحجاج حدثنا أنس بن هياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى مكة يصل في مسجد الشجرة ، وإذا رجع صلى بذي الحليفة بطن الوادي ، وبات حتى يصبح »

**قوله** ( باب القدوم بالغداة ) أورد فيه حديث ابن عمر في خروجه ﷺ إلى مكة من طريق الشجرة ومبىته بذي الحليفة إذا رجع ، وفيه ما ترجم له . وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أوائل الحج

### ١٥ - باب الدخول بالعشي

١٨٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ لا يطرق أهلَهُ ، كان لا يدخل إلا غُدُوَةً أو عَشِيَّةً »

**قوله** ( باب الدخول بالعشي ) قال الجوهري : العشيّة من صلاة المغرب إلى العتمة ، وقيل هي من حين الزوال . قلت : والمراد هنا الأول ، وكأنه عقب الترجمة الأولى بهذه ليبين أن الدخول في الغداة لا يتعين ، وإنما المنهى عنه

الدخول ليلاً ، وقد بين صلة ذلك في حديث جابر حيث قال : لتمشط الشعثة ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح

## ١٦ - باب لا يطرق أهلُه إذا بلغ المدينة

١٨٠١ - **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ

ﷺ أَنْ يَطْرُقَ أَهْلَهُ لَيْلًا »

قوله ( باب لا يطرق أهلُه ) أى لا يدخل عليهم ليلاً إذا قدم من سفر ، يقال طرق يطرق بضم الراء ، وأما قوله في حديث جابر في الباب الذى بعده « أن يطرق أهلُه ليلاً » فلتأكيده لاجل رفع المجاز لاستعمال طرق في النهار ، وقد حكى ابن فارس طرق بالنهار وهو مجاز . قوله ( إذا بلغ المدينة ) في رواية السرخسى « إذا دخل » والمراد بالمدينة البلد الذى يقصد دخولها ، والحكمة في هذا النهى مبينة في حديث جابر المذكور في الباب حيث أوردته مطولاً في أبواب عشرة النساء من كتاب النكاح ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ان شاء الله تعالى

## ١٧ - باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة

١٨٠٢ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي حُمَيْدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ

عنه يقول « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَأَبْصَرَ دَرَجَاتِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ نَاقَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ دَابَّةً حَرَّكَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : زَادَ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدٍ « حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا »

**حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « جُدِرَاتٍ » . تَابَعَهُ الْحَارِثُ بْنُ عُمَيْرٍ

[ الحديث ١٨٠٢ - طرئه في : ١٨٨٦ ]

قوله ( باب من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة ) قال الاسماعيل ، قوله « أسرع ناقته » ، ليس بصحيح ، والصواب أسرع بناقته يعنى أنه لا يعتدى بنفسه وإنما يتعدى بالباه . وفيما قاله نظر . فقد حكى صاحب المحكم أن أسرع يتعدى بنفسه ويتعدى بحرف الجر ، وقال الكرمانى : قول البخارى « أسرع ناقته » أصله أسرع بناقته فنصب بنزع الخافض . قوله ( محمد بن جعفر ) أى ابن أبى كثير المدنى أخو اسماعيل . قوله ( فأبصر درجات ) بفتح المهملة والراء بعدها جيم جمع درجة كذا للاكثر والمراد طرقها المرتفعة ، وللمستملى « دوحات » بفتح المهملة وسكون الواو وبعدها مهملة جمع دوحه وهى الشجرة العظيمة ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد « جدرات » بضم الجيم والذال كما وقع في هذا الباب ، وهو جمع جدر بضمين جمع جدار ، وقد رواه الاسماعيل من هذا الوجه بلفظ « جسدان » بسكون الدال وآخره نون جمع جدار ، وله من رواية أبى ضمرة عن حميد بلفظ « جدر » قال صاحب المطالع : « جدرات أرجح من دوحات ومن درجات . قلت : وهى رواية الترمذى من طريق اسماعيل بن جعفر أيضا . قوله ( أوضع ) أى أسرع السير . قوله ( زاد الحارث بن عمير عن حميد ) يعنى عن أنس ( من حبها ) وهو يتعلق بقوله حركها أى حرك دابته بسبب حبه المدينة ، ثم قال المصنف « حدثنا قتيبة حدثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس قال جدرات »

تابعه الحارث بن عمير ، يعنى في قوله « جدرات » ، ورواية الحارث بن عمير هذه وصلها الإمام أحمد قال « حدثنا إبراهيم بن إسحق حدثنا الحارث بن عمير عن حميد الطويل عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا قدم من سفر فنظر الى جدرات المدينة أوضع ناقته ، وإن كان على دابة حركها من حياها ، وأخرجه أبو يعين في « المستخرج » ، من طريق خالد ابن مخلد عن محمد بن جعفر بن أبي كثير والحارث بن عمير جميعا عن حميد ، وقد أورد المصنف طريق قتيبة المذكورة في فضائل المدينة بلفظ الحارث بن عمير ، إلا أنه قال « راحلته » بدل ناقته ، ووقع في نسخه الصغاني « وزاد الحارث ابن عمير وغيره عن حميد » ، وقد نهت على من رواه كذلك موافقا للحارث بن عمير في الزيادة المذكورة. وفي الحديث دلالة على فضل المدينة ، وعلى مشروعية حب الوطن والحنين اليه

## ١٨ - باب قول الله تعالى [ ١٨٩ البقرة ] : ﴿ وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾

١٨٠٣ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه يقول « نَزَلَتْ هذه الآية فينا ، كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا لم يدخلوا من قِبَلِ أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ ، وَلَكِنْ مِنْ ظُهُورِهَا ، فجاء رجلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فدخلَ مِنْ قِبَلِ بَابِهِ ، فَكَأَنَّهُ غَيْرَ بِذَلِكَ ، فَنَزَلَتْ ﴿ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا ، وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾ ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا ﴾ [ الحديث ١٨٠٣ - طرفه في : ٤٥١٢ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى وأتوا البيوت من أبوابها ) أى بيان نزول هذه الآية . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي . **قوله** ( كانت الأنصار إذا حجوا فجاءوا ) هذا ظاهر في اختصاص ذلك بالأنصار ، لكن سيأتى في حديث جابر أن سائر العرب كانوا كذلك الا قريشا ، ورواه عبد بن حميد عن مرسل قتادة كما قال البراء ، وكذلك أخرجه الطبري عن مرسل الربيع بن أنس نحوه . **قوله** ( إذا حجوا ) سيأتى في تفسير البقرة من طريق إسرائيل عن أبي إسحق بلفظ « إذا أحرموا في الجاهلية » . **قوله** ( جاء رجل من الأنصار ) هو قطبة بضم القاف وإسكان المهمله بعدها موحدة ابن عامر بن حديدة بمهمات وزن كبيرة الأنصارى الخزرجى السلبى كما أخرجه ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما من طريق عمار بن زريق « عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر قال : كانت قريش تدعى الحس ، وكانوا يدخلون من الأبواب في الإحرام ، وكانت الأنصار وسائر العرب لا يدخلون من الأبواب ، فبينما رسول الله ﷺ في بستان فخرج من بابه فخرج معه قطبة بن عامر الأنصارى ، فقالوا : يا رسول الله إن قطبة رجل فاجر ، فانه خرج معك من الباب ، فقال : ما حملك على ذلك ؟ فقال رأيتك فعلته ففعلت كما فعلت ، قال : إني أحسى ، قال فان ديني دينك ، فأنزل الله الآية » ، وهذا الإسناد وإن كان على شرط مسلم لكن يختلف في وصله على الأعشى عن أبي سفيان فرواه عبد ابن حميد عنه فلم يذكر جابرا أخرجه تقي وأبو الشيخ في تفسيرهما من طريقه ، وكذا سماه الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس ، وكذا ذكر مقاتل بن سليمان في تفسيره . وجزم البغوى وغيره من المفسرين بأن هذا الرجل يقال له رفاعه بن تابوت ، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه عبد بن حميد وابن جرير من طريق داود بن أبي هند « عن قيس بن جبير النهشلى قال : كانوا إذا أحرموا لم يأتوا بيتا من قبل بابه ، ولكن من قبل ظهره ، وكانت الحس تفعله ، فدخل رسول الله ﷺ حائطا فانبه رجل يقال له رفاعه بن تابوت ولم يكن من الحس ، فذكر القصة . وهذا



مرسل ، والذي قبله أقوى اسنادا فيجوز أن يحمل على التعدد في القصة ، إلا أن في هذا المرسل نظرا من وجه آخر ، لأن رفاعه بن تابوت معدود في المناققين ، وهو الذي هبت الريح العظيمة لموته كما وقع مبهما في صحيح مسلم ومفسرا في غيره من حديث جابر ، فإن لم يحمل على أنها رجلان توافق اسمها واسم أبيهما وإلا فكونه قطبة بن عامر أولى ، ويؤيده أن في مرسل الزهري عند الطبري قد دخل رجل من الأنصار من بني سلة ، وقطبة من بني سلة بخلاف رفاعه ، ويدل على التعدد اختلاف القول في الإنكار على الداخل ، فإن في حديث جابر « فقالوا إن قطبة رجل فاجر » وفي مرسل قيس بن جبير « فقالوا يارسول الله نافق رفاعه » لكن ليس بممتنع أن يتعدد القائلون في القصة الواحدة ، وقد وقع في حديث ابن عباس عند ابن جريج أن القصة وقعت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة ، وفي أسناده ضعف وفي مرسل الزهري أن ذلك وقع في عمرة الحديبية ، وفي مرسل السدي عند الطبري أيضا أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وكأنه أخذه من قوله « كانوا إذا حجوا ، لكن وقع في رواية الطبري « كانوا إذا أحرموا ، فهذا يتناول الحج والعمرة ، والأقرب ما قال الزهري ، وبين الزهري السبب في صنيعهم ذلك فقال : كان ناس من الأنصار إذا أهلوا بالعمرة لم يحل بينهم وبين السماء شيء فكان الرجل إذا أهل فبنت له حاجة في بيته لم يدخل من الباب من أجل السقف أن يحول بينه وبين السماء ، واتفقت الروايات على نزول الآية في سبب الإحرام إلا ما أخرجه عبد بن حميد بأسناد صحيح عن الحسن قال « كان الرجل من الجاهلية يهيم بالشئ يصنعه فيحبس عن ذلك فلا يأتي بيتا من قبل بابه حتى يأتي الذي كان هم به ، فجعل ذلك من باب الطيرة ، وغيره جعل ذلك بسبب الإحرام ، وخالفهم محمد بن كعب القرظي فقال « كان الرجل إذا اعتكف لم يدخل منزله من باب البيت فزلت » أخرجه ابن أبي حاتم بأسناد ضعيف (١) وأغرب الزجاج في معانيه فحرم بأن سبب نزولها ما روى عن الحسن ، لكن ما في الصحيح أصح والله أعلم . واتفقت الروايات على أن الحس كانوا لا يفعلون ذلك بخلاف غيرهم ، وعكس ذلك مجاهد فقال « كان المشركون إذا أحرم الرجل منهم ثقب كوة في ظهر بيته فدخل منها ، فجاء رسول الله ﷺ ذات يوم ومعه رجل من المشركين فدخل من الباب ، وذهب المشرك ليدخل من الكوة فقال له رسول الله ﷺ : ما شأنك ؟ فقال : إني أحسى ، فقال : وأنا أحسى ، فزلت ، أخرجه الطبري

## ١٩ - باب السفر قطعة من العذاب

١٨٠٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « السفر قطعة من العذاب : يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه . فاذا قضى نهمته فليعجل إلى أهله »

[ الحديث ١٨٠٤ - طرفاه في : ٣٠٠٦ ، ٥٤٢٩ ]

قوله ( باب السفر قطعة من العذاب ) قال ابن المنير : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة في أواخر أبواب الحج والعمرة أن الإقامة في الأهل أفضل من الجاهدة انتهى ، وفيه نظر لا يخفى ، لكن يحتمل أن يكون المصنف أشار بإيراده في الحج إلى حديث عائشة بلفظ « إذا قضى أحدكم حجه فليعجل إلى أهله » وسيأتي بيان من أخرجه . قوله ( عن )

سمى) كذا لاكثر الرواة عن مالك ، وكذا هو في الموطأ ، وصرح يحيى بن يحيى التيسابورى عن مالك بتحديث سمي له به ، وشذ خالد بن مخلد عن مالك فقال : عن سهيل ، بدل سمي أخرجه ابن عدى ، وذكر الدارقطنى أن ابن الماجشون رواه عن مالك عن سهيل أيضا فتابع خالد بن مخلد ، لكن قال الدارقطنى : ان أبا علقمة القروى تفرد به عن ابن الماجشون وأنه وهم فيه ، ورواه الطبرانى عن أحمد عن بشير الطيالسى عن محمد بن جعفر الوركاني عن مالك عن سهيل ، وخالفه موسى بن هرون فرواه عن الوركاني عن مالك عن سمي ، قال الدارقطنى حدثنا به دعلج عن موسى ، قال : والوهم في هذ من الطبرانى أو من شيخه ، وسمى هو المحفوظ في رواية مالك قاله ابن عدى ، وأخرجه الدارقطنى وغيرهما ولم يروه عن سمي غير مالك قاله ابن عبد البر ، ثم أسند عن عبد الملك بن الماجشون قال قال مالك : ما لأهل العراق يسألوننى عن حديث : السفر قطعة من العذاب ، ؟ فقيل له لم يروه عن سمي أحد غيرك ، فقال : لو عرفت ما حدثت به ، وكان مالك ربما أرسله لذلك ، ورواه عتيق بن يعقوب عن مالك عن أبي الضر عن أبي صالح ، وهم فيه أيضا على مالك أخرجه الطبرانى والدارقطنى ، ورواه رواد بن الجراح عن مالك فزاد فيه اسنادا آخر فقال عن ربيعة عن القاسم عن عائشة ، وعن سمي باسناده فذكره ، قال الدارقطنى أخطأ فيه رواد بن الجراح ، وأخرجه ابن عبد البر من طريق أبي مصعب عن عبد العزيز الدراوردي عن سهيل عن أبيه ، وهذا يدل على أن له في حديث سهيل أصلا وأن سميا لم ينفرد به ، وقد أخرجه أحمد في مسنده من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن عدى من طريق جهمان عن أبي هريرة أيضا فلم ينفرد به أبو صالح ، وأخرجه الدارقطنى والحاكم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة باسناد جيد فلم ينفرد به أبو هريرة ، بل في الباب عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر عند ابن عدى بأسانيد ضعيفة . قوله ( السفر قطعة من العذاب ) أى جزء منه ، والمراد بالعذاب الألم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى من ترك المؤلف . قوله ( يمنع أحدكم ) كأنه فصله عما قبله بيانا لذلك بطريق الاستئناف كالجواب لمن قال كان كذلك فقال : يمنع أحدكم نومه الخ أى وجه التشبيه الاشتغال على المشقة ، وقد ورد التعليل في رواية سعيد المقبرى ولفظه : السفر قطعة من العذاب ، لان الرجل يشتغل فيه عن صلاته وصيامه ، فذكر الحديث ، والمراد بالمنع في الأشياء المذكورة منع كالأهل لا أصلها ، وقد وقع عند الطبرانى بلفظ : لا يهنا أحدكم بنومه ولا طعامه ولا شربه ، وفي حديث ابن عمر عند ابن عدى : وانه ليس له دواء إلا سرعة السير ، قوله ( نهمة ) بفتح النون وسكون الهاء أى حاجته من وجهه أى من مقصده وبيانه في حديث ابن عدى بلفظ : اذا قضى أحدك وطره من سفره ، وفي رواية رواد بن الجراح : فاذا فرغ أحدكم من حاجته ، قوله ( فليعجل الى أهله ) في رواية عتيق وسعيد المقبرى : فليعجل الرجوع الى أهله ، وفي رواية أبي مصعب : فليعجل الكربة الى أهله ، وفي حديث عائشة : فليعجل الرحلة الى أهله ، فانه أعظم لأجره ، قال ابن عبد البر : زاد فيه بعض الضعفاء عن مالك : وليتخذ لأهله هدية وان لم يجد الاحجرا ، يعنى حجر الزناد ، قال : وهى زيادة منكرة ، وفي الحديث كراهة التغرب عن الأهل لغير حاجة ، واستجاب استعجال الرجوع ولا سيما من يخشى عليهم الضيعة بالغبية ، ولما في الإقامة في الأهل من الراحة المعينة على صلاح الدين والدنيا ، ولما في الإقامة من تحصيل الجماعات والقوة على العبادة . قال ابن بطل : ولاتعارض بين هذا الحديث وحديث ابن عمر مرفوعا : « سافروا تصحوا » فانه لايلزم من الصحة بالسفر لما فيه من الرياضة أن لا يكون قطعة من العذاب لما فيه من المشقة ، فصار كالدواء المر المعقب للصحة وان كان في تناوله الكراهة ، واستنبط منه الخطاى تغريب الزانى لأنه

قد أمر بتعذيبه - والسفر من حلة العذاب - ولا يخفى ما فيه . ( لطيفة ) : سئل لإمام الحرمين حين جلس ووضع أبيه : لم كان السفر قطعة من العذاب ؟ فأجاب على الفور : لأن فيه فراق الاحباب

## ٢٠ - باب المسافر إذا جدَّ به السيرُ يُعجلُ إلى أهله

١٨٠٥ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزيم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن أسلم عن أبيه قال « كنت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما بطريق مكة ، فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع ، فأسرع السير ، حتى كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والمغربة - جمع بينهما - ثم قال : إني رأيت النبي ﷺ إذا جدَّ به السيرُ أخرَّ المغربَ وجمعَ بينهما »

قوله ( باب المسافر إذا جدَّ به السيرُ ويعجلُ إلى أهله ) أى ماذا يصنع ؟ كذا ثبتت الواو في رواية الكشميني وهي رواية النسفي ، وأورد المصنف فيه قصة ابن عمر حين بلغه عن صفية شدة الوجع فأسرع السير ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب تقصير الصلاة ، وسيأتى من هذا الوجه في أبواب الجهاد ، وبالله التوفيق

( خاتمة ) : اشتملت أبواب العمرة وما في آخرها من آداب الرجوع من السفر من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة المكرر منها فيها وفيها ماضى أحد وعشرون حديثاً وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في الاعتماد قبل الحج ، وحديث البراء فيه ، وحديث عائشة « العمرة على قدر النصب » ، وحديث ابن عباس في إرداف اثنين . وفيه من الموقوفات خمسة آثار منها ثلاثة موصولة في ضمن حديث البراء . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

## ثم الجزء الثالث

وينيه إن شاء الله الجزء الرابع ، وأوله ( كتاب المحصر وجزاء الصيد )

## تفنيه واعتذار

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله . أما بعد فلقد يسر الله وله الحمد والمنة إكمال مقابلة المجلد الأول والثاني من هذا الكتاب على قطعة من نسخة خطية في مكتبة شيخنا الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله ، وعلى النسخة المطبوعة في بولاق من هذا الكتاب وهي المشهورة بالأميرية كما سبق التنبيه على ذلك في المجلد الأول ، وكتبنا على المجلدين المذكورين ما تيسر من التعليقات والتنبيهات المفيدة ، وصححنا ما أمكن تصحيحه من الأخطاء ، ثم شرعنا في المجلد الثالث من هذا الكتاب مقابلة وتصحيحا وتعليقا كما تقدم حتى انتهينا إلى آخر الجناز ، فانتهت القطعة الخطية المشار إليها وهي التي يشار إليها في الطبعة الجديدة بخطوطه الرياض ، ثم استمر التصحيح والمقابلة على طبعة بولاق ، وعلى نسخته خطية استحصلنا عليها من أخينا أحمد بن محمد القاصر من مكتبة المحفوظة في ضد من قرى جيزان ، حتى انتهينا إلى كتاب الحج . ثم رأينا بعد ذلك أن الاستمرار في التصحيح والمقابلة والتعليق على الطريقة المتقدمة يشق علينا كثيرا ، ويحول بيننا وبين أعمال هامة ، تتعلق بالمصالح العامة ، ولا سيما بعد إسناد أمر رئاسة الجامعة الإسلامية بالمدينة إلينا بالنيابة عن سماحة شيخنا العلامة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، وقيامنا بالتدريس في المسجد النبوي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم ، ، وظهر لنا أننا إن استمررنا على ما تقدم من التصحيح والمقابلة والتعليق وعيننا لذلك أوقانا واسعة تليق بعظمة الكتاب وطوله تعطل علينا مصالح كثيرة ، وإن عيننا له أوقانا لاتكفي تأخر الكتاب وطالت مدة طبعه ، والقراء والمساهمون في حاجة إلى إنجاز طبعه ، فلذلك رأينا الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق ، وأن يكمل طبع المجلد الثالث وما بعده من الأجزاء على طبعة بولاق لكونها أصح الطباعات وأقلها أخطاء ، وأوصينا القائم بطبع الكتاب وهو أخونا ومحبونا في الله الشيخ العلامة محب الدين الخطيب أن يجتهد في إنجاز الكتاب وتصحيح ما أمكن تصحيحه وتعليق ما تيسر له تعليقة من الفوائد والتنبيهات ، لأنه وفقه الله بمن له اليد الطولى في هذا الشأن ، وكتبه وتعليقاته المفيدة معلومة للقراء ، وأسأل الله أن يعينه على إكماله على ما يرام وأن يضاعف لنا وله ولكل من ساعد في تصحيح هذا الكتاب وإبرازه للقراء الأجبر ، وأن يرفع به المسلمين ، إنه جواد كريم . وإن من أعظم ميزات هذه الطبعة ما يسر الله لها من التصحيح والتعليق والتنبيه على مواضع الأحاديث المكررة ، فالحمد لله على ذلك كله أولا وأخرا . وإنني لأشكر شكرا كثيرا جميع الإخوان الذين ساعدوني في مقابلة وتصحيح مامضى من هذا الكتاب ، وأسأل الله أن يجزيهم عن ذلك خيرا ، وأن يمنحهم العلم النافع والعمل الصالح والمزيد من كل خير . وإنني لأعتذر إلى القراء والمساهمين عما حصل من الإمساك عن المقابلة والتصحيح والتعليق على بقية المجلد الثالث وما بعده بالأعذار التي أسلفت ذكرها ، وأرجو أن يعذروني ، وأسأل الله لي ولهم صلاح النية والعمل ، والتوفيق لكل خير ، انه سميع قريب ، والحمد لله على كل حال ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

حرر في ١٧ / ٧ / ١٣٨١ هـ

# فهرس

## الجزء الثالث من فتح الباري

### ( ١٩ - كتاب التهجد )

رقم ١١٢٠ - ١١٨٧

صفحة	الباب
٤٣	٢٣ الضمعة على الشق الايمن بعد ركعتي الفجر
٤٣	٢٤ من تحدث بعد الركعتين ولم يضطجع
٤٨	٢٥ ما جاء في التطوع مشى مشى
٤٤	٢٦ الحديث بعد ركعتي الفجر
٤٥	٢٧ تعاهد ركعتي الفجر ومن سهاها تطوعها
٤٥	٢٨ ما يقرأ في ركعتي الفجر
٥٠	٢٩ التطوع بعد المكتوبة
٥١	٣٠ من لم يتطوع بعد المكتوبة
٥١	٣١ صلاة الضحى في السفر
٥٥	٣٢ من لم يصل الضحى ورآه واسما
٥٦	٣٣ صلاة الضحى في الحضر
٥٨	٣٤ الركعتان قبل الظهر
٥٩	٣٥ الصلاة قبل المغرب
٦٠	٣٦ صلاة النوافل جماعة
٦٢	٣٧ التطوع في البيت

### ( ٢٠ - كتاب فضل الصلاة )

#### في مسجد مكة والمدينة

رقم ١١٨٨ - ١١٩٧

٦٣	١ فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة
٦٨	٢ مسجد قباء
٦٩	٣ من أتى مسجد قباء كل سبت
٦٩	٤ إتيان مسجد قباء ما شيا وراكبا
٧٠	٥ فضل ما بين القبر والمنبر
٧٠	٦ مسجد بيت المقدس

### ( ٢١ - كتاب العمل في الصلاة )

رقم ١١٩٨ - ١٢٣٣

٧١	١ استعاة اليد في الصلاة
----	-------------------------

### صفحة الباب

٣	١ التهجد بالليل
٦	٢ فضل قيام الليل
٧	٣ طول السجود في قيام الليل
٨	٤ ترك القيام للرريض
٩	٥ تحريضه ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب
١٤	٦ قيام النبي ﷺ بالليل حتى ترم قدماه
١٦	٧ من نام عند السحر
١٨	٨ من تسحر فلم ينام حتى صلى الصبح
١٩	٩ طول القيام في صلاة الليل
٢٠	١٠ كيف كان صلاته ﷺ وكما كان يصلي من الليل
٢١	١١ قيامه ﷺ بالليل ونومه ، وما نسخ من قيام الليل
٢٤	١٢ عقد الشيطان على قافية الرأس اذا لم يصل بالليل
٢٨	١٣ اذا نام ولم يصل بال الشيطان في أذنه
٢٩	١٤ الدعاء والصلاة من آخر الليل
٣٢	١٥ من نام أول الليل وأحيا آخره
٣٣	١٦ قيامه ﷺ بالليل في رمضان وغيره
٣٣	١٧ فضل الطهور بالليل والنهار ، وفضل الصلاة بعد الوضوء بالليل والنهار
٣٦	١٨ ما يكره من التشديد في العبادة
٣٧	١٩ ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه
٣٨	٢٠ حديث "إن لنفسك حقا . . فسم وأفطر"
٣٩	٢١ فضل من تعار من الليل فصلى
٤٢	٢٢ مداومة على ركعتي الفجر

صفحة الباب	صفحة الباب
٧٢ ٢ ما ينهى من الكلام في الصلاة	١٠٤ ٧ السهو في الفرض والتطوع
٧٥ ٣ ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال	١٠٥ ٨ اذا كلم وهو يصل فأشار بيده واستمع
٧٦ ٤ من سعى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره	١٠٧ ٩ الاشارة في الصلاة
٧٧ ٥ التصفيق للنساء	٢٣ - كتاب الجنائز
٧٧ ٦ من رجع القهقري في صلاته ، أو تقدم بأمر ينزل به	رقم ١٢٣٧ - ١٢٩٤
٧٨ ٧ اذا دعت الأم ولدها في الصلاة	١ ١٠٩ في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله
٧٩ ٨ مسح الحصى في الصلاة	٢ ١١٢ الأمر باتباع الجنائز
٨٠ ٩ بسط الثوب في الصلاة للسرور	٣ ١١٣ الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في كفنه
٨٠ ١٠ ما يجوز من العمل في الصلاة	٤ ١١٦ الرجل ينهى إلى أهل الميت بنفسه
٨١ ١١ اذا انفلتت الدابة في الصلاة	٥ ١١٧ الاذن بالجنائز
٨٣ ١٢ ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة	٦ ١١٨ فضل من مات له ولد فاحتسب
٨٥ ١٣ من صفق جاهلاً من الرجال في صلاته لم تفسد صلاته	٧ ١٢٥ قول الرجل للمرأة عند القبر اصبري
٨٦ ١٤ اذا قيل للمصل تقدم أو انتظر فانتظر فلا بأس	٨ ١٢٥ غسل الميت ووضوؤه بالماء والسدر
٨٦ ١٥ لا يرد السلام في الصلاة	٩ ١٣٠ ما يستحب أن يفسل وترأ
٨٧ ١٦ رفع الأيدي في الصلاة لأمر ينزل به	١٠ ١٣٠ يبدأ بيمين الميت
٨٨ ١٧ الحصر في الصلاة	١١ ١٣١ مواضع الوضوء من الميت
٨٩ ١٨ تفكر الرجل الشيء في الصلاة	١٢ ١٣١ هل تكفن المرأة في إزار الرجل
٢٢ - كتاب السهو	١٣ ١٣١ يجعل الكافور في الأخيرة
رقم ١٢٣٦ - ١٢٣٧	١٤ ١٣٢ نقض شعر المرأة
٩٢ ١ ما جاء في السهو اذا قام من ركعتي الفريضة	١٥ ١٣٣ كيف الاشعار للميت
٩٣ ٢ اذا صلى خمسا	١٦ ١٣٣ يجعل شعر المرأة ثلاثة قرون
٩٦ ٣ اذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدة	١٧ ١٣٤ يلتقي شعر المرأة خلفها
٩٧ ٤ من لم يشهد في سجدة السهو	١٨ ١٣٥ الثياب البيض للكفن
٩٩ ٥ من يكبر في سجدة السهو	١٩ ١٣٥ الكفن في نوبين
١٠٣ ٦ اذا لم يدرك صلى ثلاثاً أو أربع سجدة	٢٠ ١٣٦ الحنوط للميت
سجدة	٢١ ١٣٧ كيف يكفن المحرم
	٢٢ ١٣٨ الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف
	ومن كفن بغير قميص
	٢٣ ١٤٠ الكفن بغير قميص
	٢٤ ١٤٠ الكفن بلا عمامة
	٢٥ ١٤٠ الكفن من جميع المال

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
١٤١ ٢٦	إذا لم يوجد إلا ثوب واحد	١٨٦ ٥٣
١٤٢ ٢٧	إذا لم يجد كفنا الا ما يوارى رأسه أو قدميه غطى رأسه	١٨٦ ٥٤
١٤٣ ٢٨	من استعد السكفن في زمن النبي ﷺ فلم يشكر عليه	١٨٩ ٥٥
١٤٤ ٢٩	اتباع النساء الجنائز	١٨٩ ٥٦
١٤٥ ٣٠	إحداذ المرأة على غير زوجها	١٩٢ ٥٧
١٤٨ ٣١	زيارة القبور	١٩٦ ٥٨
١٥٠ ٣٢	قوله ﷺ يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه	١٩٨ ٥٩
١٦٠ ٣٣	ما يكره من النياحة على الميت	١٩٨ ٦٠
١٦٣ ٣٤	حديث جابر في استشهاد أبيه يوم أحد	٢٠٠ ٦١
١٦٣ ٣٥	ليس منا من شق الجيوب	٢٠١ ٦٢
١٦٤ ٣٦	رثاء النبي ﷺ سعد بن خولة	٢٠١ ٦٣
١٦٥ ٣٧	ما ينهى عن الخلق عند المصيبة	٢٠٢ ٦٤
١٦٦ ٣٨	ليس منا من ضرب الحدود	٢٠٣ ٦٥
١٦٦ ٣٩	ما ينهى من الويل ودعوى الجاهلية عند المصيبة	٢٠٤ ٦٦
١٦٦ ٤٠	من جلس عند المصيبة يعرف فيه الحزن	٢٠٥ ٦٧
١٦٩ ٤١	من لم يظهر حزنه عند المصيبة	٢٠٦ ٦٨
١٧١ ٤٢	الصبر عند الصدمة الأولى	٢٠٧ ٦٩
١٧٢ ٤٣	قول النبي ﷺ «إنا بك لمحزونون»	٢٠٨ ٧٠
١٧٥ ٤٤	البكاء عند المريض	٢٠٨ ٧١
١٧٦ ٤٥	ما ينهى من النوح والبكاء والزجر عن ذلك	٢٠٩ ٧٢
١٧٧ ٤٦	القيام للجنائز	٢١١ ٧٣
١٧٨ ٤٧	متى يقعد إذا قام للجنائز	٢١٢ ٧٤
١٧٨ ٤٨	من تبع جنازة فلا يقعد حتى توضع عن مناكب الرجال ، فإن قعد أمر بالقيام	٢١٢ ٧٥
١٧٩ ٤٩	من قام لجنازة يهودي	٢١٣ ٧٦
١٨١ ٥٠	حمل الرجال الجنازة دون النساء	٢١٤ ٧٧
١٨٢ ٥١	السرعة بالجنازة	٢١٧ ٧٨
١٨٤ ٥٢	قول الميت وهو على الجنازة قدموفى	٢١٨ ٧٩
		٢٢٢ ٨٠
		٢٢٢ ٨١

صفحة الباب		صفحة الباب
٨٢ ٢٢٥	موعظة المحدث عند القبر وقعود أصحابه حوله	١٠ ٢٨٢
٨٣ ٢٢٦	ما جاء في قاتل النفس	١١ ٢٨٤
٨٤ ٢٢٨	ما يكره من الصلاة على المنافقين ، والاستغفار للشركين	١٢ ٢٨٨
٨٥ ٢٢٨	ثناء الناس على الميت	١٣ ٢٨٨
٨٦ ٢٣١	ما جاء في عذاب القبر	١٤ ٢٩٠
٨٧ ٢٤١	التعوذ من عذاب القبر	١٥ ٢٩١
٨٨ ٢٤٢	عذاب القبر من الغيبة والبول	١٦ ٢٩٢
٨٩ ٢٤٣	الميت يعرض عليه مقعدة بالعداء والعشى	١٧ ٢٩٣
٩٠ ٢٤٤	كلام الميت على الجنائز	١٨ ٢٩٤
٩١ ٢٤٤	ما قيل في أولاد المسلمين	١٩ ٢٩٨
٩٢ ٢٤٥	ما قيل في أولاد المشركين	٢٠ ٢٩٩
٩٣ ٢٥١	حديث روى بالنبي ﷺ إبراهيم وحوله أولاد الناس	٢١ ٢٩٩
٩٤ ٢٥٢	موت يوم الاثنين	٢٢ ٣٠١
٩٥ ٢٥٤	موت الفجاءة ، البغته	٢٣ ٣٠١
٩٦ ٢٥٥	ما جاء في قبره ﷺ وأبي بكر وعمر	٢٤ ٣٠١
٩٧ ٢٥٨	ما ينهى من سب الأموات	٢٥ ٣٠٢
٩٨ ٢٥٩	ذكر شرار الموتى	٢٦ ٣٠٣
( ٢٤ - كتاب الزكاة )		
رتب ١٢٩٥ - ١٥١٢		
١ ٢٦	وجوب الزكاة	٢٧ ٣٠٤
٣ ٢٦٧	البیمة على إيتاء الزكاة	٢٨ ٣٠٥
٣ ٢٦٧	ثم مانع الزكاة	٢٩ ٣٠٧
٤ ٢٧١	ما أدى زكاته فليس بكفر	٣٠ ٣٠٧
٥ ٢٧٦	انفاق المال في حقه	٣١ ٣٠٩
٦ ٢٧٧	الرياء في الصدقة	٣٢ ٣١٠
٧ ٢٧٧	لا يقبل الله صدقة من غلول	٣٣ ٣١١
٨ ٢٧٧	الصدقة من كسب طيب	٣٤ ٣١٤
٩ ٢٨١	الصدقة قبل الرد	٣٥ ٣١٥
		٣٦ ٣١٦
		٣٧ ٣١٦
		٣٨ ٣١٦
		٣٩ ٣١٦
		٤٠ ٣١٦
		٤١ ٣١٦
		٤٢ ٣١٦
		٤٣ ٣١٦
		٤٤ ٣١٦
		٤٥ ٣١٦
		٤٦ ٣١٦
		٤٧ ٣١٦
		٤٨ ٣١٦
		٤٩ ٣١٦
		٥٠ ٣١٦
		٥١ ٣١٦
		٥٢ ٣١٦
		٥٣ ٣١٦
		٥٤ ٣١٦
		٥٥ ٣١٦
		٥٦ ٣١٦
		٥٧ ٣١٦
		٥٨ ٣١٦
		٥٩ ٣١٦
		٦٠ ٣١٦
		٦١ ٣١٦
		٦٢ ٣١٦
		٦٣ ٣١٦
		٦٤ ٣١٦
		٦٥ ٣١٦
		٦٦ ٣١٦
		٦٧ ٣١٦
		٦٨ ٣١٦
		٦٩ ٣١٦
		٧٠ ٣١٦
		٧١ ٣١٦
		٧٢ ٣١٦
		٧٣ ٣١٦
		٧٤ ٣١٦
		٧٥ ٣١٦
		٧٦ ٣١٦
		٧٧ ٣١٦
		٧٨ ٣١٦
		٧٩ ٣١٦
		٨٠ ٣١٦
		٨١ ٣١٦
		٨٢ ٣١٦
		٨٣ ٣١٦
		٨٤ ٣١٦
		٨٥ ٣١٦
		٨٦ ٣١٦
		٨٧ ٣١٦
		٨٨ ٣١٦
		٨٩ ٣١٦
		٩٠ ٣١٦
		٩١ ٣١٦
		٩٢ ٣١٦
		٩٣ ٣١٦
		٩٤ ٣١٦
		٩٥ ٣١٦
		٩٦ ٣١٦
		٩٧ ٣١٦
		٩٨ ٣١٦
		٩٩ ٣١٦
		١٠٠ ٣١٦
		١٠١ ٣١٦
		١٠٢ ٣١٦
		١٠٣ ٣١٦
		١٠٤ ٣١٦
		١٠٥ ٣١٦
		١٠٦ ٣١٦
		١٠٧ ٣١٦
		١٠٨ ٣١٦
		١٠٩ ٣١٦
		١١٠ ٣١٦
		١١١ ٣١٦
		١١٢ ٣١٦
		١١٣ ٣١٦
		١١٤ ٣١٦
		١١٥ ٣١٦
		١١٦ ٣١٦
		١١٧ ٣١٦
		١١٨ ٣١٦
		١١٩ ٣١٦
		١٢٠ ٣١٦
		١٢١ ٣١٦
		١٢٢ ٣١٦
		١٢٣ ٣١٦
		١٢٤ ٣١٦
		١٢٥ ٣١٦
		١٢٦ ٣١٦
		١٢٧ ٣١٦
		١٢٨ ٣١٦
		١٢٩ ٣١٦
		١٣٠ ٣١٦
		١٣١ ٣١٦
		١٣٢ ٣١٦
		١٣٣ ٣١٦
		١٣٤ ٣١٦
		١٣٥ ٣١٦
		١٣٦ ٣١٦
		١٣٧ ٣١٦
		١٣٨ ٣١٦
		١٣٩ ٣١٦
		١٤٠ ٣١٦
		١٤١ ٣١٦
		١٤٢ ٣١٦
		١٤٣ ٣١٦
		١٤٤ ٣١٦
		١٤٥ ٣١٦
		١٤٦ ٣١٦
		١٤٧ ٣١٦
		١٤٨ ٣١٦
		١٤٩ ٣١٦
		١٥٠ ٣١٦
		١٥١ ٣١٦
		١٥٢ ٣١٦
		١٥٣ ٣١٦
		١٥٤ ٣١٦
		١٥٥ ٣١٦
		١٥٦ ٣١٦
		١٥٧ ٣١٦
		١٥٨ ٣١٦
		١٥٩ ٣١٦
		١٦٠ ٣١٦
		١٦١ ٣١٦
		١٦٢ ٣١٦
		١٦٣ ٣١٦
		١٦٤ ٣١٦
		١٦٥ ٣١٦
		١٦٦ ٣١٦
		١٦٧ ٣١٦
		١٦٨ ٣١٦
		١٦٩ ٣١٦
		١٧٠ ٣١٦
		١٧١ ٣١٦
		١٧٢ ٣١٦
		١٧٣ ٣١٦
		١٧٤ ٣١٦
		١٧٥ ٣١٦
		١٧٦ ٣١٦
		١٧٧ ٣١٦
		١٧٨ ٣١٦
		١٧٩ ٣١٦
		١٨٠ ٣١٦
		١٨١ ٣١٦
		١٨٢ ٣١٦
		١٨٣ ٣١٦
		١٨٤ ٣١٦
		١٨٥ ٣١٦
		١٨٦ ٣١٦
		١٨٧ ٣١٦
		١٨٨ ٣١٦
		١٨٩ ٣١٦
		١٩٠ ٣١٦
		١٩١ ٣١٦
		١٩٢ ٣١٦
		١٩٣ ٣١٦
		١٩٤ ٣١٦
		١٩٥ ٣١٦
		١٩٦ ٣١٦
		١٩٧ ٣١٦
		١٩٨ ٣١٦
		١٩٩ ٣١٦
		٢٠٠ ٣١٦
		٢٠١ ٣١٦
		٢٠٢ ٣١٦
		٢٠٣ ٣١٦
		٢٠٤ ٣١٦
		٢٠٥ ٣١٦
		٢٠٦ ٣١٦
		٢٠٧ ٣١٦
		٢٠٨ ٣١٦
		٢٠٩ ٣١٦
		٢١٠ ٣١٦
		٢١١ ٣١٦
		٢١٢ ٣١٦
		٢١٣ ٣١٦
		٢١٤ ٣١٦
		٢١٥ ٣١٦
		٢١٦ ٣١٦
		٢١٧ ٣١٦
		٢١٨ ٣١٦
		٢١٩ ٣١٦
		٢٢٠ ٣١٦
		٢٢١ ٣١٦
		٢٢٢ ٣١٦
		٢٢٣ ٣١٦
		٢٢٤ ٣١٦
		٢٢٥ ٣١٦
		٢٢٦ ٣١٦
		٢٢٧ ٣١٦
		٢٢٨ ٣١٦
		٢٢٩ ٣١٦
		٢٣٠ ٣١٦
		٢٣١ ٣١٦
		٢٣٢ ٣١٦
		٢٣٣ ٣١٦
		٢٣٤ ٣١٦
		٢٣٥ ٣١٦
		٢٣٦ ٣١٦
		٢٣٧ ٣١٦
		٢٣٨ ٣١٦
		٢٣٩ ٣١٦
		٢٤٠ ٣١٦
		٢٤١ ٣١٦
		٢٤٢ ٣١٦
		٢٤٣ ٣١٦
		٢٤٤ ٣١٦
		٢٤٥ ٣١٦
		٢٤٦ ٣١٦
		٢٤٧ ٣١٦
		٢٤٨ ٣١٦
		٢٤٩ ٣١٦
		٢٥٠ ٣١٦
		٢٥١ ٣١٦
		٢٥٢ ٣١٦
		٢٥٣ ٣١٦
		٢٥٤ ٣١٦
		٢٥٥ ٣١٦
		٢٥٦ ٣١٦
		٢٥٧ ٣١٦
		٢٥٨ ٣١٦
		٢٥٩ ٣١٦
		٢٦٠ ٣١٦
		٢٦١ ٣١٦
		٢٦٢ ٣١٦
		٢٦٣ ٣١٦
		٢٦٤ ٣١٦
		٢٦٥ ٣١٦
		٢٦٦ ٣١٦
		٢٦٧ ٣١٦
		٢٦٨ ٣١٦
		٢٦٩ ٣١٦
		٢٧٠ ٣١٦
		٢٧١ ٣١٦
		٢٧٢ ٣١٦
		٢٧٣ ٣١٦
		٢٧٤ ٣١٦
		٢٧٥ ٣١٦
		٢٧٦ ٣١٦
		٢٧٧ ٣١٦
		٢٧٨ ٣١٦
		٢٧٩ ٣١٦
		٢٨٠ ٣١٦
		٢٨١ ٣١٦
		٢٨٢ ٣١٦
		٢٨٣ ٣١٦
		٢٨٤ ٣١٦
		٢٨٥ ٣١٦
		٢٨٦ ٣١٦
		٢٨٧ ٣١٦
		٢٨٨ ٣١٦
		٢٨٩ ٣١٦
		٢٩٠ ٣١٦
		٢٩١ ٣١٦
		٢٩٢ ٣١٦
		٢٩٣ ٣١٦
		٢٩٤ ٣١٦
		٢٩٥ ٣١٦
		٢٩٦ ٣١٦
		٢٩٧ ٣١٦
		٢٩٨ ٣١٦
		٢٩٩ ٣١٦
		٣٠٠ ٣١٦
		٣٠١ ٣١٦
		٣٠٢ ٣١٦
		٣٠٣ ٣١٦
		٣٠٤ ٣١٦
		٣٠٥ ٣١٦
		٣٠٦ ٣١٦
		٣٠٧ ٣١٦
		٣٠٨ ٣١٦
		٣٠٩ ٣١٦
		٣١٠ ٣١٦
		٣١١ ٣١٦
		٣١٢ ٣١٦
		٣١٣ ٣١٦
		٣١٤ ٣١٦
		٣١٥ ٣١٦
		٣١٦ ٣١٦
		٣١٧ ٣١٦
		٣١٨ ٣١٦
		٣١٩ ٣١٦
		٣٢٠ ٣١٦
		٣٢١ ٣١٦
		٣٢٢ ٣١٦
		٣٢٣ ٣١٦
		٣٢٤ ٣١٦
		٣٢٥ ٣١٦
		٣٢٦ ٣١٦
		٣٢٧ ٣١٦
		٣٢٨ ٣١٦
		٣٢٩ ٣١٦
		٣٣٠ ٣١٦
		٣٣١ ٣١٦
		٣٣٢ ٣١٦
		٣٣٣ ٣١٦
		٣٣٤ ٣١٦
		٣٣٥ ٣١٦
		٣٣٦ ٣١٦
		٣٣٧ ٣١٦
		٣٣٨ ٣١٦
		٣٣٩ ٣١٦
		٣٤٠ ٣١٦
		٣٤١ ٣١٦
		٣٤٢ ٣١٦
		٣٤٣ ٣١٦
		٣٤٤ ٣١٦
		٣٤٥ ٣١٦
		٣٤٦ ٣١٦
		٣٤٧ ٣١٦
		٣٤٨ ٣١٦
		٣٤٩ ٣١٦
		٣٥٠ ٣١٦
		٣٥١ ٣١٦
		٣٥٢ ٣١٦
		٣٥٣ ٣١٦
		٣٥٤ ٣١٦
		٣٥٥ ٣١٦
		٣٥٦ ٣١٦
		٣٥٧ ٣١٦
		٣٥٨ ٣١٦
		٣٥٩ ٣١٦
		٣٦٠ ٣١٦
		٣٦١ ٣١٦
		٣٦٢ ٣١٦
		٣٦٣ ٣١٦
		٣٦٤ ٣١٦
		٣٦٥ ٣١٦
		٣٦٦ ٣١٦
		٣٦٧ ٣١٦
		٣٦٨ ٣١٦
		٣٦٩ ٣١٦
		٣٧٠ ٣١٦
		٣٧١ ٣١٦
		٣٧٢ ٣١٦
		٣٧٣ ٣١٦
		٣٧٤ ٣١٦
		٣٧٥ ٣١٦
		٣٧٦ ٣١٦
		٣٧٧ ٣١٦
		٣٧٨ ٣١٦







صفحة الباب	صفحة الباب
٤٨٤ ٦٨	إذا وقف في الطواف
٤٨٤ ٦٩	صلى النبي ﷺ لسبوعه ركعتين
٤٨٥ ٧٠	من لم يقرب السكبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع بعد الطواف الأول
٤٨٦ ٧١	من صلى ركعتي الطواف خارجا من المسجد
٤٨٧ ٧٢	من صلى ركعتي الطواف خلف المقام
٤٨٨ ٧٣	الطواف بعد الصبح والمصر
٤٩٠ ٧٤	المريض يطوف رأكبا
٤٩٠ ٧٥	سقاية الحاج
٤٩٢ ٧٦	ما جاء في زمزم
٤٩٣ ٧٧	طواف القارن
٤٩٦ ٧٨	الطواف على وضوء
٤٩٧ ٧٩	وجرب الصفا والمروة، وجعل من شعائر الله
٥٠١ ٨٠	ما جاء في السعي بين الصفا والمروة
٥٠٣ ٨١	تقضى الخائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت
٥٠٦ ٨٢	الاهلال من البطحاء وغيرها للمكي والحاج
٥٠٧ ٨٣	إذا خرج إلى منى أين يصلى الظهر يوم التروية
٥٠٩ ٨٤	الصلاة بمنى
٥١٠ ٨٥	صوم يوم عرفة
٥١٠ ٨٦	التلبية والتكبير إذا غدا من منى إلى عرفة
٥١١ ٨٧	التجبير بالرواح يوم عرفة
٥١٢ ٨٨	الوقوف على الدابة بعرفة
٥١٣ ٨٩	الجمع بين الصلاتين بعرفة
٥١٤ ٩٠	قصر الخطبة بعرفة
٥١٥ ٩١	الوقوف بعرفة
٥١٨ ٩٢	السير إذا دفع من عرفة
٥١٩ ٩٣	الزول بين عرفة وجمع
٥٢٢ ٩٤	أمر النبي ﷺ بالسكينة عند الإفاضة وإشارته إليهم بالسوط
٥٢٣ ٩٥	الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
٥٢٣ ٩٦	من جمع بينهما ولم يتطوع
٥٢٤ ٩٧	من أذن وأقام لكل واحدة منهما
٥٢٦ ٩٨	من قدم ضعة أهله لبيل فيقفون بالمزدلفة ويدعون ويقدم إذا غاب القمر
٥٣٠ ٩٩	مقى يصلى الفجر بجمع
٥٣١ ١٠٠	مقى يدفع من جمع
٥٣٢ ١٠١	التلبية والتكبير غداة النحر حين يرى الجمرة، والارتداد في السير
٥٣٣ ١٠٢	فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى
٥٣٥ ١٠٣	ركوب البدن
٥٣٩ ١٠٤	من ساق البدن معه
٥٤١ ١٠٥	من اشترى الهدى من الطريق
٥٤٢ ١٠٦	من أشعر وقلد بذى الحليفة ثم أحرم
٥٤٣ ١٠٧	قتل القلائد للبدن والبقر
٥٤٤ ١٠٨	إشمار البدن
٥٤٥ ١٠٩	من قلد القلائد بيده
٥٤٧ ١١٠	تقليد الغنم
٥٤٨ ١١١	القلائد من العين
٥٤٨ ١١٢	تقليد النمل
٥٤٩ ١١٣	الجلال للبدن
٥٥٠ ١١٤	من اشترى هدي من الطريق وقلدها
٥٥١ ١١٥	ذبح الرجل البقر عن نسائه من غير أمرهن
٥٥٢ ١١٦	النحر في منحر النبي ﷺ بمنى
٥٥٣ ١١٧	من نحر بيده
٥٥٣ ١١٨	نحر الأبل مقيدة
٥٥٤ ١١٩	نحر البدن قائمة
٥٥٥ ١٢٠	لا يعطى الجزار من الهدى شيئا
٥٥٦ ١٢١	يتصدق بجلود الهدى
٥٥٧ ١٢٢	يتصدق بجلال البدن

صفحة الباب	الباب	صفحة الباب
١٢٣ ٥٥٧	(وإذ برأنا لإبراهيم مكان للبيت أن لا تشرك في شيئا)	١٤٨ ٥٩١
١٢٤ ٥٥٧	ما يأكل من البدن وما يتصدق به	١٤٩ ٥٩٢
١٢٥ ٥٥٩	الذبح قبل الحلق	١٥٠ ٥٩٣
١٢٦ ٥٦٠	من لبد رأسه عند الاحرام وحلق	١٥١ ٥٩٥
١٢٧ ٥٦١	الحلق والتقصير عند الاحلال	
١٢٨ ٥٦٧	تقصير التمتع بعد العمرة	
١٢٩ ٥٦٧	الزيارة يوم النحر	١ ٥٩٧
١٣٠ ٥٦٨	إذا رمى بعد ما أسمى أو حلق قبل أن يذبح	٢ ٥٩٨
	ناسيا أو جاهلا	٣ ٥٩٩
١٣١ ٥٦٩	الفتيا على الدابة عند الحجرة	٤ ٦٠٣
١٣٢ ٥٧٣	الخطبة أيام منى	٥ ٦٠٥
١٣٣ ٥٧٨	هل يبيت أصحاب السقاية أو غيرهم بمكة	٦ ٦٠٦
	ليالى منى	٧ ٦٠٩
١٣٤ ٥٧٩	رمى الجمار	٨ ٦١٠
١٣٥ ٥٨٠	رمى الجمار من بطن الوادى	٩ ٦١٢
١٣٦ ٥٨٠	رمى الجمار بسبع حصيات	
١٣٧ ٥٨١	من رمى جمره العقبة لجعل البيت عن يساره	١٠ ٦١٤
١٣٨ ٥٨١	يكبر مع كل حصاة	١١ ٦١٥
١٣٩ ٥٨٢	من رمى جمره العقبة ولم يقف	١٢ ٦١٨
١٤٠ ٥٨٢	إذا رمى الجمرتين يقوم ويسبل مستقبل القبلة	١٣ ٦١٩
١٤١ ٥٨٣	رفع اليدين عند الحجرة الدنيا والوسطى	١٤ ٦١٩
١٤٢ ٥٨٤	الدعاء عند الجمرتين	١٥ ٦١٩
١٤٣ ٥٨٤	الطيب بعد رمى الجمار والحلق قبل الافاضة	١٦ ٦٢٠
١٤٤ ٥٨٥	طواف الوداع	١٧ ٦٢٠
١٤٥ ٥٨٦	إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت	١٨ ٦٢١
١٤٦ ٥٩٠	من صلى العصر يوم النفر بالآبطع	١٩ ٦٢٢
١٤٧ ٥٩١	الحصبة	٢٠ ٦٢٥
	(٢٦ - كتاب العمرة)	
	رقم ١٧٣٣ - ١٨٠٠	
	وجوب العمرة وفضلها	١ ٥٩٧
	من اعتمر قبل الحج	٢ ٥٩٨
	كم اعتمر النبي ﷺ	٣ ٥٩٩
	عمرة في رمضان	٤ ٦٠٣
	العمرة ليلة الحصة وغيرها	٥ ٦٠٥
	عمرة التمتع	٦ ٦٠٦
	الاعتبار بعد الحج بغير هدى	٧ ٦٠٩
	أجر العمرة على قدر النصب	٨ ٦١٠
	المعتمر إذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل	٩ ٦١٢
	هل يجزئه من طواف الوداع	
	يفعل في العمرة ما يفعل في الحج	١٠ ٦١٤
	متى يحل المعتمر	١١ ٦١٥
	ما يقول إذا رجع من الحج أو العمرة أو الفزرو	١٢ ٦١٨
	استقبال الحاج القادمين والثلاثة على الدابة	١٣ ٦١٩
	القدوم بالعداة	١٤ ٦١٩
	الدخول بالعشى	١٥ ٦١٩
	لا يطرق أهله إذا بلغ المدينة	١٦ ٦٢٠
	من أسرح ناقته إذا بلغ المدينة	١٧ ٦٢٠
	(وأقروا البيوت من أبوابها)	١٨ ٦٢١
	المسافر إذا وجد به السير يسجل إلى أهله	١٩ ٦٢٢
		٢٠ ٦٢٥

## تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٣	٢٥	خالصا	خالصا له	٥٩	٢٧	الأول	الأصول
٧	٢٦	شرة	عشرة	٦١	٤	خريز	خزير
٩	٣٠	صلاة الليل	قيام الليل	٦١	٤	الدار رسول	الدار أن رسول
١٠	٤	أخبر	أخبرني	٦٦	٢٢	سليمان	سليمان
١٤	٢٧	عمدا	علا	٧٠	١٩	إلا معها	إلا ومعها
١٥	٥	عن علي بن مسر عن علي بن الأقر	عن علي بن الأقر	٧٣	٢٧	لابي عمر وسعيد	لابي عمرو وسعد
١٦	٢٣	لأنما صارت	ولأنما صارت	٧٦	١٠	الحاضرين	الحاضرين
٢٠	١٣	عبيد الله	عبيد الله بن موسى	٧٨	١٠	صومعة	صومعة
٢١	٢٢	بالليل ونومه	بالليل ونومه	٨٠	١٨	رض	عرض
٢١	٢٨	قال ابن عباس قال أبو عبد الله قال ابن عباس	قال ابن عباس	٨٠	٢١	العين	العين
٢٣	٥	روى مسلم	وروى مسلم	٨١	١٢	وثما	وثما فيا
٢٣	١٦	بجاهد أشد	بجاهد قال أشد	٨١	١٣	أراجع	أراجع
٢٤	١٠	يصل الليل	يصل بالليل	٨١	١٣	رجع	ترجع
٢٦	١	على الثلاثة	على الثلاث	٨١	٢٣	واحدة	واحد
٢٧	٢٢	ونحوه ذلك	ونحو ذلك	٨٦	١٤	وجوز التريص	وجواز التريص
٢٩	١٦	عن عباس	عن ابن عباس	١٠٥	١٨	بصريون	مصريون
٣٠	١٤	من الدليل	ومن الدليل	١٠٧	١١	كريب	كريب
٣٤	٩	ابن عمر	ابن عمرو	١١٣	١٨	نزول	نزل
٣٧	٢٤	أبو سلة مثله	أبو سلة بهذا مثله	١١٨	١٤	١٣٨٢	١٣٨١
٤٢	٢٥	خالف الليث	خالفه الليث	١٤٣	٨	٢٠٩٣ ، ٢٠٣٦	٢٠٩٣ ، ٢٠٣٦ ، ٦٠٣٦
٤٣	٢٤	إذا صلى فإن	إذا صلى سنة الفجر فإن	١٨٠	٩	فلنا ذهبنا	فلنا ذهبنا
٤٨	١٥	أرضني	أرضني به	١٩٣	١١	الوجه بلفظ الافراد	الوجه بلفظ الافراد
٤٩	٧	بركتي	بركتي	٢٠٥	٢٩	[المحدث ١٣٣٨ - طرفه	[المحدث ١٣٣٨ - طرفه
٥٦	٢٧	ويوم	ونوم	٢٠٧	٢	[في ١٣٧٤	[في ١٣٧٤
٥٧	٣	ابن جارود	ابن الجارود	٢١١	١٧	٣٧ -	٧٣ -
٥٨	١١	باب الركعتين	باب الركعتين	٢٥٥	٩	٦٩ -	٩٦ -
٥٨	١٤	كانت	وكانت	٢٨١	١٣	٦٩ -	٩٦ -
٥٩	١٨	أع بك	أعجبك			٦٩ -	٩٦ -

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٨٢	٢٧	آية	آية	٢٨٣	١	٤١١٦	١٤١٦
٣٠٥	٢٢	تُدَيِّهَها	تُدَيِّهَها	٣١١		٢١١	٣١١
٣١٢		٢١٢	٣١٢	٣١٢		٢١٢	٣١٢
٣١٢	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٣١٢	٧	٢٤٨٧، ١٤٥٤	٢٤٨٧، ١٤٥٤
٣٢٨	١٦	بنت أم سلة	بنت أم سلة عن أم سلة	٣٢٨	١٦	بنت أم سلة	بنت أم سلة عن أم سلة
٣٤٨	٤	ميسره	ميسرة	٣٤٨	٤	ميسره	ميسرة
٣٦٤	٢	البر	والبر	٣٦٤	٢	البر	والبر
٣٦٤	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس	٣٦٤	١٣	ان ابن ادريس	ان ابن ادريس
٣٦٦	١٦	في الخير	في الخير	٣٦٦	١٦	في الخير	في الخير
٣٧٢	٢٦	التخير	التخير	٣٧٢	٢٦	التخير	التخير
٣٧٥	٥	نخرج	نخرج	٣٧٥	٥	نخرج	نخرج
٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد	٣٨١	٢٨	الجهاد	الجهاد
٣٨٤	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩	٣٨٤	٢٦	١٦٢٩	١٥٢٩
٤٠٥	١٥	بقين	بقين	٤٠٥	١٥	بقين	بقين
٤٠٥	١٩	يُحَلِّوا	يَحْلُوا	٤٠٥	١٩	يُحَلِّوا	يَحْلُوا

١٨٤٣، ١٨٤١

١٨٤١، ١٨١٢

٢١

[الحديث ١٧٨١ -

أطرافه في: ١٨٤٤،

٢٦٩٨، ٢٦٩٩،

٢٧٠٠، ٣١٨٤،

٤٢٥١

# فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَحِ

## صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَرَّ الْعَسْقَلَانِيِّ  
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسرار كتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نُسَخِ الطَّبَعَةِ وَالنُّسْخَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأُسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحَّهَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَّمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَادِيئَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الرابع

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

### على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
(ج ١)	٥ - الغسل	(ج ١٢)	٨٦ - الحدود	(ج ٤)	٣٧ - الإجارة
(ج ١٣)	٩٢ - الفتن	(ج ٥)	٤١ - الحرث والمزارعة	(ج ١٣)	٩٣ - الأحكام
(ج ١٢)	٨٥ - الفرائض	(ج ٤)	٣٨ - الحوالة	(ج ١٣)	٩٥ - أخبار الأحاد
(ج ٦)	٥٧ - فرض الخمس	(ج ١)	٦ - الحيض	(ج ١٠)	٧٨ - الأدب
(ج ٧)	٦٢ - فضائل الصحابة	(ج ١٢)	٩٠ - الجبل	(ج ٢)	١٠ - الأذان
(ج ٩)	٦٦ - فضائل القرآن	(ج ٥)	٤٤ - الخصومات	(ج ١٢)	٨٨ - استئانة المرتدين
(ج ٤)	٢٩ - فضائل المدينة	(ج ٦)	٥٧ - الخمس	(ج ٢)	١٥ - الاستسقاء
(ج ٣)	٢٠ - فضل الصلاة	(ج ٢)	١٢ - الخوف	(ج ٥)	٤٣ - الاستقراض
(ج ١١)	٨٢ - القدر	(ج ١١)	٨٠ - الدعوات	(ج ١١)	٧٩ - الاستئذان
(ج ٢)	١٦ - الكسوف	(ج ١٢)	٨٧ - الذبائح	(ج ١٠)	٧٤ - الأشربة
(ج ١١)	٨٤ - كفارات الأيمان	(ج ٩)	٧٢ - الذبائح والصيد	(ج ١٠)	٧٣ - الأضاحي
(ج ٤)	٣٩ - الكفالة	(ج ١١)	٨١ - الرقاق	(ج ٩)	٧٠ - الأطعمة
(ج ١٠)	٧٧ - اللباس	(ج ٥)	٤٨ - الرهن	(ج ١٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة
(ج ٥)	٤٥ - اللقطة	(ج ٣)	٢٤ - الزكاة	(ج ٤)	٣٣ - الاعتكاف
(ج ٤)	٣٢ - ليلة القدر	(ج ٢)	١٧ - سجود القرآن	(ج ١٢)	٨٩ - الإكراه
(ج ٤)	٢٧ - المحصر	(ج ٤)	٣٥ - السلم	(ج ٦)	٦٠ - الأنبياء
(ج ١٠)	٧٥ - المرضى	(ج ٣)	٢٢ - السهو	(ج ١)	٢ - الإيمان
(ج ٥)	٤١ - المزارعة	(ج ٦)	٥٦ - السير	(ج ١١)	٨٣ - الأيمان والندور
(ج ٥)	٤٢ - المساقاة	(ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة	(ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق
(ج ٥)	٤٦ - المظالم	(ج ٥)	٤٧ - الشركة	(ج ١)	١ - بدء الوحي
(ج ٧ - ٨)	٦٤ - المغازي	(ج ٥)	٥٤ - الشروط	(ج ٤)	٣٤ - البيوع
(ج ٥)	٥٠ - المكاتب	(ج ٤)	٣٦ - الشفعة	(ج ٤)	٣١ - التراويح
(ج ٦)	٦١ - المناقب	(ج ٥)	٥٢ - الشهادات	(ج ١٢)	٩١ - التعبير
(ج ٧)	٦٣ - مناقب الأنصار	(ج ١)	٨ - الصلاة	(ج ٨)	٦٥ - تفسير القرآن
(ج ٢)	٩ - مواقيت الصلاة	(ج ٥)	٥٣ - الصلح	(ج ٢)	١٨ - تقصير الصلاة
(ج ١١)	٨٣ - النذور	(ج ٤)	٣٠ - الصوم	(ج ١٣)	٩٤ - التمني
(ج ٩)	٦٩ - النفقات	(ج ٩)	٧٢ - الصيد	(ج ٣)	١٩ - التهجد
(ج ٩)	٦٧ - النكاح	(ج ١٠)	٧٦ - الطب	(ج ١٣)	٩٧ - التوحيد
(ج ٥)	٥١ - الهبة	(ج ٩)	٦٨ - الطلاق	(ج ١)	٧ - التيمم
(ج ٢)	١٤ - الوتر	(ج ٥)	٤٩ - العتق	(ج ٤)	٢٨ - جزاء الصيد
(ج ١)	١ - الوحي	(ج ٩)	٧١ - العقيقة	(ج ٦)	٥٨ - الجزية والموادعة
(ج ٥)	٥٥ - الوصايا	(ج ١)	٣ - العلم	(ج ٢)	١١ - الجمعة
(ج ١)	٤ - الوضوء	(ج ٣)	٢٦ - العمرة	(ج ٣)	٢٣ - الجنائز
(ج ٤)	٤٠ - الوكالة	(ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة	(ج ٦)	٥٦ - الجهاد والسير
		(ج ٢)	١٣ - العيدين	(ج ٣)	٢٥ - الحج

(\*) وضعت هذا الفهرس وفق المعجم المهرس لألعاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمحدد الذي يحتوي عليه. وقد وضعا على غلاف كل عدد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق

(يوسف المرعشلي)



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٧ - كتاب المحصر

وقوله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ( فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَإِسْتَيْسِرْ مِنَ الْهَدْيِ ، وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ) . وقال عطاء : الإحصارُ من كل شيءٍ يُحْبَسُهُ

قوله ( باب المحصر وجزاء الصيد ) ثبتت البسمة للجميع ، وذكر أبو ذر د أبواب ، بلفظ الجمع ، وللباقين د باب ، بالإنفراد . قوله ( وقول الله تعالى : فإن أحصرتم ) أى وتفسير المراد من قوله ( فإن أحصرتم ) وأما قوله ( ولا تخلقوا رؤوسكم ) فسياق في الباب الذى يليه . وفي اقتصاره على تفسير عطاء إشارة إلى أنه اختار القول بتعميم الإحصار ، وهى مسألة اختلاف بين الصحابة وغيرهم ، فقال كثير منهم : الإحصار من كل حابس حبس الحاج من عدو ومرض وغير ذلك ، حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدخ بانه محصر أخرجه ابن جرير بأسناد صحيح عنه . وقال النخعي والكوفيون : المحصر الكسر والمرض والخوف ، واحتجوا بحديث حجاج بن عمرو الذى سنذكره في آخر الباب . وأثر عطاء المشار اليه وصله عبد بن حميد عن أبي نعيم عن الثوري عن ابن جريج عنه قال في قوله تعالى ( فإن أحصرتم ) فإستيسر من الهدى ) ، قال : الإحصار من كل شيءٍ يحبسه . وكذا روينا في تفسير الثوري رواية أبي حذيفة عنه . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه ، ولفظه ( فإن أحصرتم ) قال : من أحرم بحج أو عمرة ثم حبس عن البيت بمرض يجده أو عدو يحبسه فعليه ذبح ما استيسر من الهدى ، فإن كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت حجة بعد الفريضة فلا قضاء عليه ، وقال آخرون : لا حصر إلا بالعدو . وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وأخرجه الشافعي عن ابن عيينة كلاهما عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لا حصر إلا من حبسه عدو فيحل بعمره ، وليس عليه حج ولا عمرة ، ، وروى مالك في الموطأ ، والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال : من حبس دون البيت بالمرض فإنه لا يحل حتى يطوف بالبيت ، وروى مالك عن أيوب عن رجل من أهل البصرة قال : خرجت إلى مكة حتى إذا كنت بالطريق كسرت نخذي ، فأرسلت إلى مكة - وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس - فلم يرخص لي أحد في أن أحل ، فاقمت على ذلك الماء تسعة أشهر ثم حلت بعمره ، ، وأخرجه ابن جرير من طرق وسمى الرجل يزيد بن عبد الله بن الشخير ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد ، قال الشافعي : جعل الله على الناس إتمام الحج والعمرة ، وجعل التحلل للمحصر رخصة ، وكانت الآية في شأن منع العدو فلم نعد بالرخصة موضعها . وفي المسألة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره ، وهو أنه لا حصر بعد النبي ﷺ ، وروى مالك في الموطأ ، عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه : الحرم لا يحل حتى يطوف ، أخرجه في د باب ما يفعل من أحصر بغير عدو ، ، وأخرج ابن جرير عن عائشة بأسناد صحيح قالت : لا أحل الحرم يحل بشيء دون البيت ، وعن ابن عباس بأسناد ضعيف قال : لا إحصار اليوم ، وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير .

والسبب في اختلافهم في ذلك اختلافهم في تفسير الإحصار ، فالشهور عن أكثر أهل اللغة - منهم الاخفش والكسائي والقرء وأبو عبيدة وأبو عبيد وابن السكيت ونعلب وابن قتيبة وغيرهم - أن الإحصار إنما يكون بالمرض ، وأما بالعدو فهو المحصر وبهذا قطع النحاس ، وأثبت بعضهم أن أحصر وحصر بمعنى واحد ، يقال في جميع ما يمنع الإنسان من التصرف ، قال تعالى ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض ﴾ ، وإنما كانوا لا يستطيعون من منع العدو إياهم ، وأما الشافعي ومن تابعه لحجته في أن لا إحصار إلا بالعدو اتفاق أهل النقل على أن الآيات نزلت في قصة الحديبية حين صد النبي ﷺ عن البيت ، فسمى الله صد العدو إحصاراً ، وحجة الآخرين التمسك بمعوم قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم ﴾ . قوله ( قال أبو عبد الله : حصوراً لا يأتى النساء ) هكذا ثبت هذا التفسير هنا في رواية المستمل خاصة ، ونقله الطبري عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، وقد حكاه أبو عبيدة في « المجاز » ، وقال : إن له معاني أخرى فذكرها ، وهو بمعنى محصور لأنه منع مما يكون من الرجال ، وقد ورد فعول بمعنى مفعول كثيراً . وكان البخاري أراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى أن المادة واحدة ، والجامع بين معانيها المنع . والله أعلم

### ١١ - باب إذا أحصر المعتير

١٨٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين خرج إلى مكة مُعْتِراً في الفتنة قال : إن صُدِدْتُ عن البيت صنعت كما صنعتا مع رسول الله ﷺ . فأهل بصره ، من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل بصره عام الحديبية » .

١٨٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جوبرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسلم ابن عبد الله أخبراه أنها كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ليلى نزل الجيش بآب الزبير فقالا : لا يضرك أن لا تهج العام ، وإننا نخاف أن يُحَالَ بينك وبين البيت . فقال : خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فحال كفار قريش دون البيت ، ففزع النبي ﷺ هذبه ، وخلق رأسه . وأشهدكم أني قد أوجبت العمرة إن شاء الله ، أنطلق ، فإن خلني بيني وبين البيت طفت ، وإن حيل بيني وبينه فملت كما فعل النبي ﷺ وأنا معه . فأهل بالعمرة من ذى الحليفة ، ثم سار ساعة ، ثم قال : إنما شأنهما واحد ، أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرى . فلم يحل منها حتى دخل يوم النحر وأهدى ، وكان يقول : لا يحل حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة » .

١٨٠٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جوبرية عن نافع « أن بعض بني عبد الله قال له :

لو أقيمت بهذا »

١٨٠٩ - **حدثنا** محمد بن عبد الله قال حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى بن أبي كثير عن حكيم قال : قال ابن عباس رضي الله عنهما « قد أحصر رسول الله ﷺ فخلق رأسه ، وجامع نساءه ونحمر هذبه ، حتى اعتقر عاماً قابلاً »

قوله ( باب إذا أحصر المعتصر ) قيل غرض المصنف بهذه الترجمة الرد على من قال التحلل بالاحصار خاص بالحاج بخلاف المعتصر فلا يتحلل بذلك بل يستمر على إحرامه حتى يطوف بالبيت ، لأن السنة كلها وقت للعمرة فلا يخشى فواتها بخلاف الحج ، وهو محكى عن مالك ، واحتج له اسماعيل القاضي بما أخرجه بإسناد صحيح عن أبي قلابة قال : خرجت معتمراً ، فوَقعت عن راحلتي فأنكسرت ، فأرسلت إلى ابن عباس وابن عمر فقالا : ليس لها وقت كالحج يكون على إحرامه حتى يصل إلى البيت . قوله ( أن عبد الله بن عمر حين خرج إلى مكة معتمراً في الفتنة ) هذا السياق يشعر بأنه عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة لكن رواية جويرية التي بعده تقتضى أن نافعاً حل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما حيث قال فيها : عن جويرية عن نافع أن عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كلما عبد الله بن عمر ، فذكر القصة والحديث ، هكذا قال البخارى عن عبد الله بن محمد ابن أسماء ، ووافقة الحسن بن سفيان وأبو يعلى كلاهما عن عبد الله أخرجه الاسماعيل عنهما ، وتابعم معاذ بن الثني عن عبد الله بن محمد بن أسماء أخرجه البيهقي . لكن في رواية موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع أن بعض بنى عبد الله بن عمر قال له ، فذكر الحديث ، وظاهره أنه لنافع عن ابن عمر بغير واسطة ، وقد عقب البخارى رواية عبد الله برواية موسى لينبه على الاختلاف في ذلك ، واقتصر في رواية موسى هنا هل الإسناد ، وساقه في المغازى بتمامه . وقد رواه يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع كذلك ولفظه : أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله ، فذكر الحديث أخرجه مسلم ، وقد أخرجه البخارى في المغازى عن مسدد عن يحيى مختصراً قال فيه عن نافع عن ابن عمر أنه أهل فذكر بعض الحديث ، وفي قوله عن نافع عن ابن عمر دلالة على أنه لا واسطة بين نافع وابن عمر فيه كما هو ظاهر سياق مسلم ، وأخرجه البخارى كما سيأتى بعد باب من طريق عمر بن محمد عن نافع مثل سياق يحيى عن عبيد الله سواء ، وأخرجه في المغازى من طريق فليح وفيما مضى من الحج من طريق أيوب والليث كلهم عن نافع ، وأعرض مسلم عن تخرج طريق جويرية ووافق على طريق تخرج الليث وأيوب عن عبيد الله بن عمر ، وكذا أخرجه النسائي من طريق أيوب بن موسى واسماعيل بن أمية كلهم عن نافع عن ابن عمر بغير واسطة . والذي يرجح في نقدي أن ابني عبد الله أخبرا نافعاً بما كلما به أباهما وأشارا عليه به من التأخير ذلك العام ، وأما بقية القصة فشاهدها نافع ومعهما من ابن عمر لملازمته إياه ، فالقصد من الحديث موصول ، وعلى تقدير أن يكون نافع لم يسمع شيئاً من ذلك من ابن عمر فقد عرف الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر سالم وعبد الله وهما ثقتان لا مظن فيهما ، ولم أر من نبه على ذلك من شراح البخارى . ووقع في رواية جويرية المذكورة عبيد الله ابن عبد الله بالتصغير ، وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير ، وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع ، قال البيهقي : عبد الله - يعنى مكبراً - أصح . قلت : وليس بمستبعد أن يكون كل منهما كلم أباه في ذلك ، ولعل نافعاً حضر كلام عبد الله المكبر مع أخيه سالم ولم يحضر كلام عبيد الله المصغر مع أخيه سالم أيضاً بل أخبراه بذلك فقص عن كل ما انتهى إليه عليه . قوله ( معتمراً ) في الموطأ من هذا الوجه : خرج إلى مكة يريد الحج . فقال : إن صدقت ، فذكره ، ولا اختلاف فانه خرج أولاً يريد الحج فلما ذكروا له أمر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال : ماشأتهما إلا واحداً فاضاف إليها الحج فصار قارناً . قوله ( في الفتنة ) بينه في رواية جويرية فقال : ليالى نزل الجيش بابن الزبير ، وقد مضى في باب طواف القارن ، من طريق الليث عن نافع بلفظ : حين نزل الحاج بابن الزبير ، وسلم رواية في

يحيى القطان المذكورة - حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير ، وقد تقدم في « باب من اشترى هديه من الطريق » ، من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، أراد ابن عمر الحج عام حج الحزورية ، وتقدم طريق الجمع بينه وبين رواية الباب . **قوله** ( إن صدقت عن البيت ) هذا الكلام قاله جواباً لقول من قال له : إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت ، كما أوضحته الرواية التي بعد هذه . **قوله** ( كما صنعنا مع رسول الله ﷺ ) في رواية موسى بن عقبة ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، إذن اصنع كما صنع ، زاد في رواية الليث عن نافع في « باب طواف القارن » : « كما صنع رسول الله ﷺ » ، ونحوه في رواية أيوب عن نافع في « باب طواف القارن » . **قوله** ( فأهل ) يعني ابن عمر ، والمراد أنه رفع صوته بالاهلال والتلبية ، زاد في رواية جويرية التي بعد هذه : فقال : خرجنا مع النبي ﷺ ، لحال كفار قريش دون البيت ، فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه . **قوله** ( من أجل أن النبي ﷺ كان أهل بعرة عام الحديبية ) قال النووي : معناه أنه أراد إن صدقت عن البيت وأحصرت تحللت من العمرة كما تحلل النبي ﷺ من العمرة . وقال عياض : يحتمل أن المراد أهل بعرة كما أهل النبي ﷺ بعرة ، ويحتمل أنه أراد الأمرين أي من الاهلال والاحلال وهو الاظهر . وتعقبه النووي ، وليس هو بمردود . **قوله** ( بعرة ) زاد في رواية جويرية « من ذي الحليفة » ، وفي رواية أيوب الماضية « فأهل بالعمرة من الدار » ، والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ، ويحتمل أن يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بأنه أهل بالعمرة من داخل بيته ، ثم أعلن بها وأظهرها بعد أن استقر بذى الحليفة . **قوله** ( عام الحديبية ) سيأتي بيان ذلك وشرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وأورده المصنف بعد بابين عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن مالك فزاد فيه « ثم إن عبد الله بن عمر نظر في أمره فقال : ما أمرها إلا واحد » ، أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالاحصار والاحلال ، فالتفت إلى أصحابه فذكر القصة . وبين في رواية جويرية أن ذلك وقع بعد أن سار ساعة ، وهو يؤيد الاحتمال الأول الماضي في أن المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة . ووقع في رواية الليث « أشهدكم أني قد أوجبت عمرة » . ثم خرج حتى إذا كان بظاهر البيداء قال : ماشاً بالحج والعمرة إلا واحد ، ولو كان لإيجابه العمرة من داره التي بالمدينة لكان ما بينها وبين ظاهر البيداء أكثر من ساعة . **قوله** في رواية جويرية ( فلم يحل منهما حتى دخل يوم النحر ) زاد في رواية الليث « فنحر وحلق ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول . وهذا ظاهره أنه اكتفى بطواف القدوم عن طواف الإفاضة ، وهو مشكل . ووقع في رواية اسماعيل المذكورة « ثم طاف لهما طوافاً واحداً ورأى أن ذلك مجزئ » عنه ، وقد تقدم البحث في ذلك في آخر « باب طواف القارن » . **قوله** في رواية جويرية ( أشهدكم أني قد أوجبت ) أي ألزمت نفسي ذلك ، وكأنه أراد تعليم من يريد الاقتداء به ، وإلا فالتلفظ ليس بشرط . **قوله** ( وإن حيل بيني وبينه ) أي البيت - أي منعت من الوصول إليه لأطوف - تحللت بعمل العمرة ، وهذا يبين أن المراد بقوله « ما أمرها إلا واحد » ، يعني الحج والعمرة في جواز التحلل منهما بالإحصار أو في إمكان الإحصار عن كل منهما ، ويؤيد الثاني قوله في رواية يحيى القطان المذكورة بعد قوله « ما أمرها إلا واحد » إن حيل بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج ، فكأنه رأى أولاً أن الإحصار عن الحج أشد من الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله فاختار الإهلال بالعمرة ، ثم رأى أن الإحصار بالحج يفيد التحلل عنه بعمل العمرة فقال « ما أمرها إلا واحد » . وفيه أن الصحابة كانوا يستعملون القياس ويتجنبون به . وفي هذا الحديث من الفوائد أن من أحصر بالعدو بأن منعه عن المضى في نسكه

حيث كان أو عمرة جازله التحلل بأن ينوى ذلك وينحر هديه ويحلق رأسه أو يقصر منه . وفيه جواز إدخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ، لكن شرطه عند الأكثر أن يكون قبل الشروع في طواف العمرة ، وقيل إن كان قبل مضي أربعة أشواط صح وهو قول الحنفية ، وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ، ونقل ابن عبد البر أن أبا ثور شذ فنع لإدخال الحج على العمرة قياساً على منع لإدخال العمرة على الحج . وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وقد تقدم البحث فيه في بابه . وفيه أن القارن يبدى ، وشذ ابن حزم فقال : لا هدى على القارن . وفيه جواز الخروج إلى النسك في الطريق المظنون خوفه إذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر . قوله في رواية موسى بن اسماعيل ( إن بعض بني عبد الله ) قد تقدم اسمه في الرواية التي قبلها وأنه سالم بن عبد الله أو أخوه عبيد الله أو عبد الله ، ولم يظهر لي من الذي تولى مخاطبته منهم . ( تنبيه ) وقع في رواية القعني عن مالك في أول أحاديث الباب في آخر قصة ابن عمر زيادة وهي : وأهدى شاة ، قال ابن عبد البر : هي زيادة غير محفوظة ، لأن ابن عمر كان يفسر ما استيسر من الهدى بأنه بدنة دون بدنة أو بقرة دون بقرة فكيف يهدي شاة . قوله في حديث ابن عباس في آخر الباب ( حدثنا محمد ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، لحزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وأبو مسعود بأنه محمد بن مسلم بن وادة ، وذكر الكلإباذي عن ابن أبي سبيد أنه أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي ، وذكر أنه رآه في أصل عتيق ، ويؤيده أن الحديث وجد من حديثه عن يحيى بن صالح المذكور ، كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق أبي حاتم ، ورواية البخاري عنه في باب الذبح فانه روى عنه البخاري . قلت : ويحتمل أن يكون هو محمد بن إسحق الصغاني فقد وجدت الحديث من روايته عن يحيى بن صالح كما سأذكره . قوله ( عن عكرمة قال فقال ابن عباس ) هكذا رأيته في جميع النسخ وهو يقتضي سبق كلام يعقبه قوله « فقال ابن عباس » ، ولم ينسب عليه أحد من شراح هذا الكتاب ولا بينه الاسماعيلي ولا أبو نعيم لانهما اقتصرنا من الحديث على ما أخرجه البخاري ، وقد بحث عنه إلى أن يسر الله بالوقوف عليه ، فقرأت في « كتاب الصحابة » لابن السكن قال « حدثني هارون بن عيسى حدثنا الصغاني هو محمد بن إسحق أحد شيوخ مسلم حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى بن أبي كثير قال : سألت عكرمة فقال : قال عبد الله بن رافع مولى أم سلمة لأنها سألت الحجاج بن عمرو الأنصاري عن حبس وهو محرم فقال : قال رسول الله ﷺ « من عرج أو كسر أو حبس فليجزى مثلها وهو في حل » ، قال لحدثت به أبا هريرة فقال : صدق ، وحدثته ابن عباس فقال : قد أحصر رسول الله ﷺ خلقاً ونحر هديه وجامع نسائه حتى اعتمر عاماً قابلاً ، فمرف بهذا السياق القدر الذي حذفه البخاري من هذا الحديث ، والسبب في حذفه أن الزائد ليس على شرطه لأنه قد اختلف في حديث الحجاج بن عمرو على يحيى بن أبي كثير عن عكرمة مع كون عبد الله ابن رافع ليس من شرط البخاري فأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة والدارقطني والحاكم من طرق عن الحجاج الصواف عن يحيى عن عكرمة عن الحجاج به وقال في آخره « قال عكرمة فسألت أبا هريرة وابن عباس فقالا صدق ، ووقع في رواية يحيى القطان وغيره في سياقه » سمعت الحجاج ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق معمر عن يحيى عن عكرمة عن عبد الله بن رافع عن الحجاج قال الترمذي : وتابع معمر على زيادة عبد الله بن رافع معاوية بن سلام ، وسمعت محمداً يعني البخاري يقول : رواية معمر ومعاوية أصح انتهى . فاقصر البخاري على ما هو من شرط كتابه ، مع أن الذي حذفه ليس بعيداً من الصحة ، فانه إن كان عكرمة سمعه من الحجاج بن عمرو فذاك ، وإلا فالواسطة بينهما

- وهو عبد الله بن رافع - قلة وإن كان البخاري لم يخرج له . وهذا الحديث احتج من قال : لا فرق بين الإحصار بالعند وبغيره كما تقدمت الإشارة إليه ، واستدل به على أن من تحلل بالإحصار وجب عليه قضاء ما تحلل منه وهو ظاهر الحديث ، وقال الجمهور : لا يجب ، وبه قال الحنفية . وعن أحد روايتان . وسيأتي البحث فيه بعد ما بين إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب الإحصار في الحج

١٨١٠ - **عَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يونسُ** عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ قَالَ : كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِنْ حُبِسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَخُجَّ عَامًا قَابِلًا فَيُهْدَى أَوْ يَصُومُ إِنْ لَمْ يَحْذَ مَذْبَا » . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ . . . نَحْوَهُ

قوله ( باب الإحصار في الحج ) قال ابن المنير في الحاشية : أشار البخاري إلى أن الإحصار في عهد النبي ﷺ إنما وقع في العمرة ، فحاشا العلماء الحج على ذلك ، وهو من الإلحاق بنبي الفارق وهو من أقوى الأقيسة . قلت : وهذا ينبغي على أن مراد ابن عمر بقوله « سنة نبيكم » قياس من يحصل له الإحصار وهو حاج على من يحصل له في الإحصار ، لأن الذي وقع للنبي ﷺ هو الإحصار عن العمرة ، ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله سنة نبيكم وبما بينه بعد ذلك شيئا سمعا من النبي ﷺ في حق من لم يحصل (١) له ذلك وهو حاج ، والله أعلم . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد وقد عقب المصنف هذا الحديث بأن قال « وعن عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري نحوه » ، وهو معطوف على الإسناد الأول ، فكان ابن المبارك كان يحدث به تارة عن يونس وتارة عن معمر ، وليس هو بمعلق كما ادعاه بعضهم . وقد أخرجه الترمذي عن أبي كريب عن ابن المبارك عن معمر ولفظه « أنه كان ينكر الاشتراط ويقول : أليس حسبكم سنة نبيكم ، وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق الحسن بن عرفة والاسماعيل من طريقه ومن طريق أحمد بن منيع وغيره كلهم عن ابن المبارك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأحمد عنه عن معمر مقتصرًا على هذا القدر ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن عبد الرزاق بتمامه ، وكذا أخرجه النسائي . وأما إنكار ابن عمر الاشتراط فتأبى في رواية يونس أيضا إلا أنه حذف في رواية البخاري هذه ، فأخرجه البيهقي من طريق السراج عن أبي كريب عن ابن المبارك عن يونس ، وأخرجه النسائي والاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس ، وأشار ابن عمر بانكار الاشتراط إلى ما كان يفتي به ابن عباس ، قال البيهقي : لو بلغ ابن عمر حديث بضاعة الاشتراط لقال به ، وقد أخرجه الشافعي عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه « أن رسول الله ﷺ مر بضاعة بنت الزبير فقال : أما تريدن الحج ؟ فقالت : أني شاكية . فقال لها : حجّي واشترطي أن علي حيث حبستني ، قال الشافعي : لو ثبت حديث عروة لم أعد إلى غيره ، لأنه لا يحمل عندي خلاف ما ثبت عن رسول الله ﷺ . قال البيهقي :

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : كذا بالنسخ ، ولعل الأولى حذف « لم » .

قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي ﷺ . ثم ساقه من طريق عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة موصولا بذكر عائشة فيه وقال : وقد وصله عبد الجبار وهو ثقة . قال : وقد وصله أبو أسامة ومعه كلاهما عن هشام . ثم ساقه من طريق أبي أسامة وقال : أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة . قلت : وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج بل حذف منه ذكر الاشتراط أصلا : لأنها كما في حديث عائشة ونفيا كما في حديث ابن عمر . وأما رواية معمر التي أشار إليها البيهقي فأخرجها أحمد عن عبد الرزاق ، ومسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام والزهرى فرفعهما كلاهما عن عروة عن عائشة . ولقصة ضباعة شواهد منها حديث ابن عباس : أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أنت رسول الله ﷺ فقالت : إني امرأة ثقيلة - أى في الضعف - وإنى أريد الحج ، فما تأمرني ؟ قال : أهلي بالحج ، واشترطي أن على حيث تحبسنى . قال فادركت ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن والبيهقي من طرق عن ابن عباس ، قال الترمذى : وفي الباب عن جابر وأسماء بنت أبي بكر . قلت : وعن ضباعة نفسها وعن سعدى بنت عوف وأسانيدها كلها قوية . وصح القول بالاشتراط عن عمر وعثمان وعلي وعمار وابن مسعود وعائشة وأم سلمة وغيرهم من الصحابة ولم يصح إنكاره عن أحد من الصحابة إلا عن ابن عمر ، وواقفه جماعة من التابعين ومن بعدهم من الحنفية والمالكية ، وحكى عياض عن الأصيلي قال : لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح ، قال عياض : وقد قال النسائي لا أعلم أحده عن الزهرى غير معمر ، وتعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش ، لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة انتهى . وقول النسائي لا يلزم منه تضعيف طريق الزهرى التي تفرد بها معمر فضلا عن بقية الطرق لأن معمر ثقة حافظ فلا يضره التفرد ، كيف وقد وجد لما رواه شواهد كثيرة . قوله ( أليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ ، إن حبس أحدكم عن الحج طاف ) قال عياض : ضبطناه سنة بالنصب على الاختصاص أو على إضمار فعل ، أى تمسكوا وشبهه . وخبر حسبكم في قوله طاف بالبيت ، وبصح الرفع على أن سنة خبر حسبكم أو الفاعل بمعنى الفعل فيه ويكون ما بعدها تفسيرا للسنة . وقال السهيلي : من نصب سنة فإنه باضمار الأمر كأنه قال : الزموا سنة نبيكم ، وقد قدمت البحث فيه . قوله ( طاف بالبيت ) أى إذا أمكنه ذلك . وقد وقع في رواية عبد الرزاق : إن حبس أحدكم عن البيت فاذا وصل إليه طاف به ، الحديث . والذي تحصل من الاشتراط في الحج والعمرة أقوال : أحدها مشروعيتها ، ثم اختلف من قال به فقليل : واجب لظاهر الأمر . وهو قول الظاهرية . وقيل مستحب وهو قول أحد وغلط من حكى عنه إنكاره ، وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد . والحق أن الشافعى نص عليه في القديم وعلق القول بصحته في الجديد فصار الصحيح عنه القول به ، وبذلك جزم الترمذى عنه ، وهو أحد المواضع التي علق القول بها على صحة الحديث ، وقد جمعها في كتاب مفرد مع الكلام على تلك الأحاديث . والذين أنكروا مشروعية الاشتراط أجابوا عن حديث ضباعة بأجوبة : منها أنه خاص بضباعة حكاه الخطابي ثم الرويانى من الشافعية ، قال النووي : وهو تأويل باطل . وقيل معناه على حيث حبسني الموت إذا أدركتني الوفاة انقطع لإحرامى حكاه إمام الحرمين ، وأنكره النووي وقال : إنه ظاهر الفساد . وقيل إن الشرط خاص بالتحلل من العمرة لا من الحج حكاه المحب الطبري ، وقصة ضباعة ترد كما تقدم من سياق مسلم . وقد أطنب ابن حزم في التعقب على من أنكّر الاشتراط بما لا مزيد عليه ، وسيأتى الكلام على بقية حديث ضباعة في الاشتراط حيث ذكره المصنف في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

## ٣ - باب النحر قبل الخلق في المحصر

١٨١١ - **حديثنا** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن يسور رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق ، وأمر أصحابه بذلك »

١٨١٢ - **حديثنا** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا أبو بكر شجاع بن الوليد عن محمد بن محمد العمري . قال وحدثنا فم أن عبد الله وسالمًا كلما عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فقال « خرجنا مع النبي ﷺ منضمين فقال كفار قريش دون البيت ، فنحر رسول الله ﷺ بدنه وحلق رأسه »

**قوله** ( باب النحر قبل الخلق في المحصر ) ذكر فيه حديث المسور « أن رسول الله ﷺ نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك ، وهذا طرف من الحديث الطويل الذي أخرجه المصنف في الشروط من الوجه المذكور هنا ولفظه في أواخر الحديث « فلما فرغ من قضية الكتاب قال رسول الله ﷺ لأصحابه قوموا فانحروا ثم احلقوا ، فذكر بقية الحديث وفيه قول أم سلمة للنبي ﷺ « اخرج ، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بدتك ، فخرج فنحر بدنه ودعا حالقه لحلقه ، وعرف بهذا أن المصنف أورد القدر المذكور هنا بالمعنى ، وأشار بقوله في الترجمة « في المحصر ، إلى أن هذا الترتيب يختص بحال من أحصر ، وقد تقدم أنه لا يجب في حال الاختيار في « باب إذا رمى بعد ما أمسى أو حلق قبل أن يذبح ، ولم يتعرض المصنف لما يجب على من حلق قبل أن ينحر ، وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : عليه دم . قال إبراهيم : وحدثني سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر الماضي قبل باب مختصراً وفيه « فنحر بدنه وحلق رأسه » ، وقد أورده البيهقي من طريق أبي بكر شجاع بن الوليد - وهو الذي أخرجه البخاري من طريقه بأسناده المذكور - ولفظه « أن عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما عبد الله بن عمر ليالي نزل الحجاج بابن الزبير وقالوا : لا بضرك أن لا تصحج العام ، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت . فقال : خرجنا ، فذكر مثل سياق البخاري وزاد في آخره « ثم رجع » ، وكذا ساقه الاسماعيل من طريق أبي بكر إلا أنه لم يذكر القصة التي في أوله ، وساقه من طريق أخرى عن أبي بكر أيضاً فقال فيها عن ابن عمر أنه قال « أن حبل بيني وبين البيت فقلت كما فعل رسول الله ﷺ وأنا معه ، فأهل بالعمرة ، الحديث . قال ابن التيمي : ذهب مالك إلى أنه لا هدى على المحصر ، والحجة عليه هذا الحديث لأنه نقل فيه حكم وسبب ، فالسبب المحصر والحكم النحر ، فافتضى الظاهر تعلق الحكم بذلك السبب . والله أعلم

٤ - **باب** من قال : ليس على المحصر بدك . وقال روح عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما إنما البدك على من قنع حجه بالتلذذ ، فأما من حبسه عذراً أو غير ذلك فإنه يحل ولا يرجع ، وإن كان معه هدي وهو محصر نحره إن كان لا يستطيع أن يبعث به ، وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى تحله . وقال مالك وغيره : ينحر هديه ويحلق في أي موضع كان ولا فضاء عليه ، لأن



النبي ﷺ وأصحابه بالحديبية نَحَرُوا وَحَلَقُوا وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ الطَّوَافِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ الْعَدْيُ إِلَى الْبَيْتِ ، ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا أَنْ يَفْضُوا شَيْئًا وَلَا يَمُودُوا لَهُ . وَالْحَدْيِيَّةُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ

١٨١٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُتَعَبِّرًا فِي الْفَتَنِ « إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَأَهْلُ بَعْرَةٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَهْلُ بَعْرَةٍ عَامَ الْحَدْيِيَّةِ . ثُمَّ إِنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَرْثَدٍ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ . فَالْتَقَتْ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحُجَّ مَعَ الْعَمْرِ . ثُمَّ طَافَ لَهَا طَوَافًا وَاحِدًا . وَرَأَى أَنَّ ذَلِكَ مُجْرَى عَنْهُ ، وَاهْدَى »

قوله ( باب من قال ليس على المحصر بدل ) بفتح الموحدة والمهملة أى قضاء لما أحصر فيه من حج أو عمرة ، وهذا هو قول الجمهور كما تقدم قريبا . قوله ( وقال روح ) يعنى ابن عباد ، وهذا التعليق وصله إسحق بن راهويه فى تفسيره عن روح بهذا الاسناد وهو موقوف على ابن عباس ، ومراده بالتلذذ وهو بمجمعتين الجماع . وقوله ( حبسه عند ، كذا للأكثر بضم المهمله وسكون المعجمة بعدها راء ، ولأبى ذر ، حبسه عدو ، بفتح أوله وفى آخره واو . وقوله ( أو غير ذلك ، أى من مرض أو نقاد نفقة . وقد ورد عن ابن عباس نحو هذا بإسناد آخر أخرجه ابن جرير من طريق على بن أبى طلحة عنه وفيه ( فان كانت حجة الاسلام فعليه قضاؤها ، وإن كانت غير الفريضة فلا قضاء عليه . ) وقوله ( وإن استطاع أن يبعث به لم يحل حتى يبلغ الهدى محله ) هذه مسألة اختلاف بين الصحابة ومن بعدهم ، فقال الجمهور يذبح المحصر الهدى حيث يحل سواء كان فى الحل أو فى الحرم ، وقال أبو حنيفة لا يذبحه إلا فى الحرم ، وفصل آخرون كما قاله ابن عباس هنا وهو المعتمد . وسبب اختلافهم فى ذلك هل نحر النبي ﷺ الهدى بالحديبية فى الحل أو فى الحرم ، وكان عطاء يقول لم ينحر يوم الحديبية إلا فى الحرم ، ووافقه ابن إسحق ، وقال غيره من أهل المغازى : إنما نحر فى الحل . وروى يعقوب بن سفيان من طريق جمع بن يعقوب عن أبيه قال ( لما حبس رسول الله ﷺ وأصحابه نَحَرُوا بِالْحَدْيِيَّةِ وَحَلَقُوا ، وَبَعَثَ اللَّهُ رِيحًا حَمَلَتْ شَعُورَهُمْ فَأَلْقَتْهَا فِي الْحَرَمِ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي « الاسْتِذْكَارِ » : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ حَلَقُوا فِي الْحَلِّ . قُلْتُ : وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَزُومُ مِنْ كَوْنِهِمْ مَا حَلَقُوا فِي الْحَرَمِ لِمَنْعِهِمْ مِنْ دَخُولِهِ أَنْ لَا يَكُونُوا أَرْسَلُوا الْهَدْيَ مَعَ مَنْ نَحَرَ فِي الْحَرَمِ ، وَقَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ نَاجِيَةِ بْنِ جَنْدَبٍ . الْأَسْلَى « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْعَثْ مَعِيَ بِالْهَدْيِ حَتَّى أَنْحَرَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَفَعَلَ ، أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ عَنْ بَجْرَةَ بْنِ زَاهِرٍ عَنْ نَاجِيَةِ ، وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْرَائِيلَ لَكِنْ قَالَ ( عَنْ نَاجِيَةِ عَنْ أَبِيهِ ، لَكِنْ لَا يَزُومُ مِنْ وَقُوعِ هَذَا وَجُوبِهِ ، بَلْ ظَاهِرُ الْقِصَّةِ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ نَحَرُوا فِي مَكَانِهِ وَكَانُوا فِي الْحَلِّ وَذَلِكَ دَالٌّ عَلَى الْجَوَازِ . وَاقِعُهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ ) هُوَ مَذْكُورٌ فِي « الْمَوَاطَأِ » وَلَفْظُهُ أَنَّهُ بَلَّغَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَدْيِيَّةِ فَنَحَرُوا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رءُوسَهُمْ وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ ، ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَا مِنْ كَانٍ مَعَهُ أَنْ يَفْضُوا شَيْئًا وَلَا أَنْ يَمُودُوا لَشَيْءٍ . وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ

أحصر بعدو فقال : يحل من كل شيء وينحر هديه ويحلق رأسه حيث حبس وليس عليه قضاء . وأما قول البخاري وغيره فالذي يظهر لي أنه عني به الشافعي ، لأن قوله في آخره « والحديبية خارج الحرم » هو من كلام الشافعي في « الأم » ، وعنه أن بعضها في الحل وبعضها في الحرم ، لكن إنما نحر رسول الله ﷺ في الحل استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وصدوكم عن المسجد الحرام والهدى معكوكا أن يبلغ محله ﴾ قال : وحل الهدى عند أهل العلم الحرم ، وقد أخبر الله تعالى أنهم صدوم عن ذلك . قال : لحيث ما أحصر ذبح وحل ، ولا قضاء عليه من قبل أن الله تعالى لم يذكر قضاء ، والذي أعقله في أخبار أهل المغازي شبيه بما ذكرت لأننا علمنا من متواطئ أحاديثهم أنه كان معه عام الحديبية رجال معروفون ، ثم اعتمر عمرة القضية فتخلف بعضهم بالمدينة من غير ضرورة في نفس ولا مال ، ولولزمهم القضاء لأمرهم بأن لا يتخلفوا عنه . وقال في موضع آخر : إنما سميت عمرة القضاء والقضية للمقاضاة التي وقعت بين النبي ﷺ وبين قريش ، لا على أنهم وجب عليهم قضاء تلك العمرة انتهى . وقد روى الواقدي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق أبي معشر وغيرهما قالوا « أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يعتمروا فلم يتخلف منهم إلا من قتل بجبير أو مات ، وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يشهد الحديبية وكانت عدتهم ألفين ، ويمكن الجمع بين هذا إن صح وبين الذي قبله بأن الأمر كان على طريق الاستحباب ، لأن الشافعي جازم بأن جماعة تخلفوا بغير عذر ، وقد روى الواقدي أيضاً من حديث ابن عمر قال « لم تسكن هذه العمرة قضاء ، ولكن كان شرطاً على قريش أن يعتمر المسلمون من قابل في الشهر الذي صدمه المشركون فيه » . قوله ( ثم طاف لها ) أي للحج والعمرة ، وهذا يخالف قول الكوفيين إنه يجب لها طوافان . قوله ( ورأى أن ذلك مجزئ عنه ) كذا لأبي ذر وغيره بالرفع على أنه خبر أن ، ووقع في رواية كريمة « مجزئاً » فقيل هو على لغة من ينصب بأن المبتدأ والخبر ، أو هي خبر كان المحذوفة . والذي عندي أنه من خطأ الكاتب ، فإن أصحاب الموطأ اتفقوا على روايته بالرفع على الصواب

٥ - باب قول الله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام

١٨١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال « لَمَلَكَ آذَاكَ هَوَامُكَ ؟ قال نعم يا رسول الله . فقال رسول الله ﷺ : احلق رأسك ، وصم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين أو انسك بشاة »

[ الحديث ١٨١٤ - أطرافه في : ١٨١٥ ، ١٨١٦ ، ١٨١٧ ، ١٨١٨ ، ٤١٥٩ ، ٤١٩٠ ، ٤١٩١ ، ٤٥١٧ ، ٥٦٦٥ ، ٥٧٠٣ ، ٦٨٠٨ ]  
قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ ) وهو مخير ، فأما الصوم فثلاثة أيام ( أي باب تفسير قوله تعالى كذا ، وقوله « مخير » من كلام المصنف استفادة من « أو » ، المكررة ، وقد أشار إلى ذلك في أول « باب كفارات الأيمان » فقال : وقد خير النبي ﷺ كعباً في الفدية ، ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن « أو » فصاحبه بالخيار . وسيأتي ذكر من وصل هذه الآثار هناك ، وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود من طريق الشعبي عن ابن أبي

ليل عن كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال له : إن شئت فانسك نسيتك ، وإن شئت فصم ثلاثة أيام ، وإن شئت فأطعم ، الحديث . وفي رواية مالك في « الموطأ » ، عن عبد الكريم باسناده في آخر الحديث « أى ذلك فعلت أجزأ » ، وسيأتى البحث في ذلك إن شاء الله تعالى . وقوله « فأما الصوم » ، في رواية الكشميهني « الصيام » ، والصيام المطلق في الآية مقيد بما ثبت في الحديث بالثلاث ، قال ابن التين وغيره : جعل الشارع هنا صوم يوم معادلا بصاح ، وفي الفطر من رمضان عدل مد ، وكذا في الظهار والجماع في رمضان ، وفي كفارة ، البين بثلاثة أمداد وثلك ، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات . وقسم قوله « فأما الصوم » محذوف تقديره : وأما الصدقة فهي إطعام ستة مساكين ، وقد أفرد ذلك بترجمة . **قوله** ( عن حميد بن قيس ) في رواية أشهب عن مالك « أن حميد بن قيس حدثه » ، أخرجه الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** ( مجاهد عن عبد الرحمن ) صرح سيف عن مجاهد بسماعه عن عبد الرحمن وبأن كعبا حدث عبد الرحمن كما في الباب الذي يليه ، قال ابن عبد البر في رواية حميد بن قيس هذه : كذا رواه الأكثر عن مالك ، ورواه ابن وهب وابن القاسم وابن غفير عن مالك باسقاط عبد الرحمن بين مجاهد وكعب ابن عجرة . قلت : ومالك فيه إسنادان آخران في « الموطأ » ، أحدهما عن عبد الكريم الجزري عن مجاهد وفي سياقه ما ليس في سياق حميد بن قيس ، وقد اختلف فيه على مالك أيضا على العكس مما اختلف فيه على طريق حميد بن قيس ، قال الدارقطني : رواه أصحاب « الموطأ » ، عن مالك عن عبد الكريم عن عبد الرحمن لم يذكروا مجاهدا ، حتى قال الشافعي : إن مالكا وهم فيه ، وأجلب ابن عبد البر بأن ابن القاسم وابن وهب في « الموطأ » ، وتابعهما جماعة عن مالك خارج الموطأ منهم بشر بن عمر الزهراني وعبد الرحمن بن مهدي وإبراهيم بن طهمان والوليد بن مسلم أنبتوا مجاهدا بينهما ، وهذا الجواب لا يرد على الشافعي . وطريق ابن القاسم المشار إليها عند النسائي وطريق ابن وهب عند الطبري وطريق عبد الرحمن بن مهدي عند أحمد وسائرهما عند الدارقطني في « الفرائب » . والإسناد الثالث لمالك فيه عن ~~عطاء~~ الخراساني عن رجل من أهل الكوفة عن كعب بن عجرة ، قال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن أبي ليلى أو عبد الله بن معقل ، ونقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال : حديث كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ، ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل ، قال : وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة . قال الزهري : سألت عنها علماء ناكلهم حتى سمعت بن المسيب فلم يبينوا كم عدد المساكين . قلت : فيما أطلقه ابن صالح نظر ، فقد جاءت هذه السنة من رواية جماعة من الصحابة غير كعب ، منهم عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبري والطبراني ، وأبو هريرة عند سعيد بن منصور ، وابن عمر عند الطبري ، وفصالة الأنصاري عن لا يهتم من قومه عند الطبري أيضا . ورواه عن كعب بن عجرة غير المذكورين أبو وائل عند النسائي ، ومحمد بن كعب القرظي عند ابن ماجه ، ويحيى بن جهمدة عند أحمد ، وعطاء عند الطبري . وجاء عن أبي قلاية والشعبي أيضا عن كعب وروايتهما عند أحمد ، لكن الصواب أن بينهما واسطة وهو ابن أبي ليلى على الصحيح . وقد أورد البخاري حديث كعب هذا في أربعة أبواب متوالية ، وأورده أيضا في المغازي والطب وكفارات الأيمان من طرق أخرى مدار الجميع على ابن أبي ليلى وابن معقل ، فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصحة فإن بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال إلا لطريق أبي وائل ، وسأذكر ما في هذه الطرق من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن رسول الله ﷺ أنه قال : لملك ) في رواية أشهب المقدم ذكرها « أن رسول الله ﷺ قال له » ، وفي رواية عبد الكريم

« أنه كان مع رسول الله ﷺ وهو محرم فأذاه القمل ، وفي رواية سيف في الباب الذي يليه ، وقف على رسول الله ﷺ بالحديبية ورأسى يتهاقت قلا فقال : أيؤذيك هوامك . قلت : نعم . قال : فاحلق رأسك . الحديث وفيه - قال في نزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ، زاد في رواية أبي الزبير عن مجاهد عند الطبراني أنه أهل في ذى القعدة ، وفي رواية مغيرة عن مجاهد عند الطبراني (١) أنه لقيه وهو عند الشجرة وهو محرم ، وفي رواية أيوب عن مجاهد في المغازي « أتى على النبي ﷺ وأنا أوقد تحت برمة والقمل يتناثر على رأسى ، زاد في رواية ابن عون عن مجاهد في الكفارات « فقال ادن ، فدنوت ، فقال : أيؤذيك ، وفي رواية ابن بشر عن مجاهد فيه قال « كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية ونحن عمرون وقد حصرنا المشركون ، وكانت لى وفرة لجمعت الهوام تتساقط على وجهى ، فقال : أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت : نعم . فانزلت هذه الآية ، وفي رواية أبي وائل عن كعب « أحرمت فكثرت قل رأسى فبلغ ذلك النبي ﷺ فأتانى وأنا أطيخ قدرا لاصحائي ، وفي رواية ابن أبي نجيح عن مجاهد بعد باين « رآه وانه ليستقط القمل على وجهه ، فقال : أيؤذيك هوامك ؟ قال : نعم ، فامرأه أن يحلق ، وهم بالحديبية ولم يبين لهم أنهم يحلون ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فانزل الله الفدية . وأخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن كثير عن مجاهد بهذه الزيادة ، ولأحمد وسعيد بن منصور في رواية أبي قلابة « قلت حتى ظننت أن كل شعرة من رأسى فيها القمل من أصلها إلى فرعها ، زاد سعيد « وكنت حسن الشعر ، وأول رواية عبد الله بن معقل بعد باب « جلست إلى كعب ابن عجرة فسأله عن الفدية فقال : نزلت في خاصة وهى لكم عامة ، حملت إلى رسول الله ﷺ والقمل يتناثر على وجهى فقال : ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ، زاد مسلم من هذا الوجه « فسأله عن هذه الآية (فدية من صيام) الآية ، ولأحمد من وجه آخر في هذه الطريق « وقع القمل في رأسى ولحيتى حتى حاجبى وشاربى ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فأرسل إلى فدعائى ، فلما رأتى قال : لقد أصابك بلاء ونحن لانشعر ، ادع إلى الحجامة ، لحلقنى ، ولأبي داود من طريق الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن كعب « أصابتنى هوام حتى تخوفت على بصرى ، وفي رواية أبي وائل عن كعب عند الطبراني « لحق رأسى بأصبعه فانتثر منه القمل ، زاد الطبراني من طريق الحكم « إن هذا لأذى ، قلت شديد يارسول الله ، واجمع بين هذا الاختلاف في قول ابن أبي ليلى عن كعب أن النبي ﷺ مر به فراه ، وفي قول عبد الله بن معقل « أن النبي ﷺ أرسل إليه فراه ، أن يقال : مر به أولا فراه على تلك الصورة فاستدعى به إليه فحاطبه وحلق رأسه بحضرته ، فنقل كل واحد منهما ما لم ينقله الآخر ، ويوضحه قوله في رواية ابن عون السابقة حيث قال فيها « فقال ادن فدنوت ، فالظاهر أن هذا الاستدناء كان عقب رؤيته إياه إذ مر به وهو يوقد تحت القدر . قوله ( لعلك آذاك هوامك ) قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التى يترتب عليها الحكم ، فلما أخبره بالمشقة التى نالته خفف عنه . ود الهوام ، بتشديد الميم جمع هامة وهى ما يذب من الأحشاش ، والمراد بها ما يلزم جسد الإنسان غالبا إذا طال عهده بالتنظيف ، وقد عين في كثير من الروايات أنها القمل ، واستدل به على أن الفدية مرتبة على قتل القمل ، وتعقب بذكر الحاق ، فالظاهر أن الفدية مرتبة عليه ، وهما وجهان عند الشافعية . يظهر أثر الخلاف فيما لو حلق ولم يقتل قلا . قوله ( احلق رأسك وصم ) قال ابن قدامة : لا نعلم خلافا في إلحاق الإزالة بالخلق سواء كان

(١) في هامش طبعة بولاق : في بعض النسخ « عند الطبراني »

بحوى أو مقص أو نودة أو غير ذلك ، وأغرب ابن حزم فأخرج التنف عن ذلك فقال : يلحق جميع الإزالات بالخلق إلا التنف . قوله ( أو أطعم ) ليس في هذه الرواية بيان قدر الإطعام ، وسيأتى البحث فيه بعد باب ، وهو ظاهر في التخيير بين الصوم والإطعام . وكذا قوله « أو انسك بشاة » ، ووقع في رواية الكشميهنى « شاة » ، بغير موحدة ، والأول تقديره تقرب بشاة ولذلك عناه بالباء ، والثاني تقديره اذبح شاة . والانسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص ، وسياق رواية الباب موافق للآية ، وقد تقدم أن كعبا قال إنها نزلت بهذا السبب ، وقد قدمت في أول الباب أن رواية عبد الكريم صريحة في التخيير حيث قال « أى ذلك فعلت أجزأ » ، وكذا رواية أبي داود التى فيها « ان شئت وإن شئت » ، ووافقتها رواية عبد الوارث عن ابن أبي نجيح أخرجه مسند فى مسنده ومن طريقه الطبرانى ، لكن رواية عبد الله بن معقل - الآتية بعد باب - تقتضى أن التخيير إنما هو بين الإطعام والصيام لمن لم يجد النسك ولفظه « قال أتجد شاة ؟ قال لا . قال : فصم أو أطعم » ، ولابن داود فى رواية أخرى « أمك دم ؟ قال : لا . قال : فان شئت فصم » ، ونحوه الطبرانى من طريق عطاء عن كعب ، ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبرانى وزاد بعد قوله ما أجد هديا « قال : فأطعم . قال : ما أجد . قال : صم » ، ولهذا قال أبو عوانة فى صحيحه : فيه دليل على أن من وجد فسكا لا يصوم ، يعنى ولا يطعم ، لكن لا أعرف من قال بذلك من العلماء إلا مارواه الطبرى وغيره عن سعيد بن جبير قال : النسك شاة ، فان لم يجد قومى الشاة دراهم والدرهم طعاما فتصدق به أو صام لكل نصف صاع يوما ، أخرجه من طريق الأعمش عنه قال : قد ذكرته لأبراهيم فقال : سمعت علقمة مثله . حينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروایتين ، وقد جمع بينهما بأرجحه : منها ما قال ابن عبد البر إن فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا لإيجابه . ومنها ما قال النووي : ليس المراد أن الصيام أو الإطعام لا يجزئ إلا لفائدة الهدى ، بل المراد أنه استخبره : هل معه هدى أو لا ؟ فان كان واجده أعله أنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام ، وإن لم يجده أعله أنه مخير بينهما . ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجدان الذبح تعيينه لاحتمال أنه لو أعله أنه يجده لأخبره بالتخيير بينه وبين الإطعام والصوم . ومنها ما قال غيرهما : يحتمل أن يكون النبي ﷺ لما أذن له فى خلق رأسه بسبب الأذى أقتاه بأن يكفر بالذبح على سبيل الاجتهاد منه ﷺ أو يوحى غير متلو ، فلما أعله أنه لا يجد نزلت الآية بالتخيير بين الذبح والإطعام والصيام تخيره حينئذ بين الصيام والإطعام لعله بأنه لا ذبح معه ، فصام لكونه لم يكن معه ما يطعمه . ويوضح ذلك رواية مسلم فى حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال « أتجد شاة ؟ قلت : لا . فنزلت هذه الآية (فقدية من صيام أو صدقة أو نسك) فقال : صم ثلاثة أيام أو أطعم » ، وفى رواية عطاء الخراسانى قال « صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين » ، قال « وكان قد علم أنه ليس عندى ما أنسك به » . ونحوه فى رواية محمد بن كعب القرظى عن كعب ، وسياق الآية يشعر بتقديم الصيام على غيره ، وليس ذلك لكونه أفضل فى هذا المقام من غيره ، بل السرفيه أن الصحابة الذين خوطبوا شفاهما بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والإطعام . وعرف من رواية أبى الزبير أن كعبا اقتدى بالصيام . ووقع فى رواية ابن إسحق ما يشعر بأنه اقتدى بالذبح لأن لفظه « صم أو أطعم أو انسك شاة » . قال : خلقت رأسى ونسكت ، وروى الطبرانى من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب فى آخر هذا الحديث « فقلت يا رسول الله لخرلى ، قال : أطعم ستة مساكين » ، وسيأتى البحث فيه فى الباب الأخير وفيه بقية مباحث هذا الحديث إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب قول الله تعالى [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ وهى إطعام ستة مساكين

١٨١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ حَدَّثَهُ قَالَ « وَقَفَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ وَرَأَى يَتَعَافَتُ قَمَلًا ، قَالَ : يُؤْذِيكَ هَوَائِكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَاحْلِقْ رَأْسَكَ - أَوْ قَالَ : احْلِقْ - قَالَ : فِي تَزَكَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴾ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ إِلَى آخِرِهَا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « ثُمَّ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقٍ بَيْنَ سِتَّةٍ ، أَوْ أَنْسُكْ بِمَا تَيْسَّرُ »

قوله ( باب قول الله عز وجل ﴿ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ وهى إطعام ستة مساكين ) يشير بهذا الى أن الصدقة فى الآية مبهمة فسرتها السنة ، وبهذا قال جمهور العلماء . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الحسن قال : الصوم عشرة أيام ، والصدقة على عشرة مساكين . وروى الطبرى عن عكرمة ونافع نحوه ، قال ابن عبد البر : لم يقل بذلك أحد من فقهاء الأمصار . قوله ( حدثنا سيف ) هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان . قوله ( يتعافت ) بالفاء أى يتساقط شيئاً فشيئاً . قوله ( فاحلق رأسك أو احلق ) بحذف المفعول ، وهو شك من الراوى . قوله ( بفرق ) بفتح الفاء والراء . وقد تسكن قاله ابن فارس ، وقال الأزهري : كلام العرب بالفتح ، والمحدثون قد يسكنونه ، وآخره قاف : مكيال معروف بالمدينة وهو ستة عشر رطلا . ووقع فى رواية ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عند أحمد وغيره « والفرق ثلاثة أصع » ، ولمسلم من طريق ابن قلابة عن ابن أبي ليلى « أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين ، وإذا ثبت أن الفرق ثلاثة أصع اقتضى أن الصاع خمسة أرتال وثلث خلافاً لما فى الصاع ثمانية أرتال . قوله ( أو أنسك بما تيسر ) كذا لأبى ذر والأكثر ، وفى رواية كريمة « أو أنسك بما تيسر » بصيغة الأمر وبالوحدة وهى المناسبة لما قبلها ، وتقدير الاول أو أنسك بنفسك ، والمراد به الذبح

## ٧ - باب الإطعام فى الفدية نصف صاع

١٨١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَضْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، قَالَ « جَلَسْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْفِدْيَةِ ، فَقَالَ : تَزَكَّتْ فِي خَاصَّةٍ وَهِيَ لَكُمْ عَامَةٌ . حُلِّيتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُلُوبُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ ، قَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . أَوْ مَا كُنْتُ أَرَى الْجَهْدَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى . تَجِدُ شَاءَ ؟ قُلْتُ : لَا . فَقَالَ : فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ اطْعِمْ سِتَّةً مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ »

قوله ( باب الإطعام فى الفدية نصف صاع ) أى لكل مسكين من كل شئ ، يشير بذلك الى الردهلى من فرق فى ذلك بين القمح وغيره ، قال ابن عبد البر قال أبو حنيفة والكوفيون : نصف صاع من قمح وصاع من تمر وغيره . وعن أحمد رواية تضاهى قولهم . قال عياض : وهذا الحديث يرد عليهم . قوله ( عن عبد الرحمن بن الاصبهاني ) هو ابن عبد الله ، مرفى الجناز وأنه كوفى ثقة . ولشعبة فى هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبرانى من طريق

حفص بن عمر عنه عن أبي بشر عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب . **قوله** ( عن عبد الله بن معقل ) في رواية أحمد « سمعت عبد الله بن معقل » أخرجه عن عفان . وعن هز فرقهما عن شعبة حدثنا عبد الرحمن ، وهو بفتح الميم وسكون المهملة وكسر القاف هو ابن مقرن بالقاف وزن محمد لكن بكسر الراء ، لايه صحبة وهو من ثقات التابعين بالكوفة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر عن عدى بن حاتم ، مات سنة ثمان وثمانين من الهجرة ، يلتبس بعبد الله بن مغفل بالغين المعجمة وزن محمد ويحتمل أن كلا منهما مزني ، لكن يفرقان بأن الراوى عن كعب تابعي والآخر صحابي ، وفي التابعين من اتفق مع الراوى عن كعب في اسمه واسم أبيه ثلاثة : أحدهم روى عن عائشة وهو عماري ، والآخر يروى عن أفس في المسح على العمامة وحديثه عند أبي داود ، والثالث أصغر منهما أخرج له ابن ماجه . **قوله** ( جلست إلى كعب بن عجرة ) زاد مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة وهو في المسجد ولأحمد عن هز « قدمت إلى كعب بن عجرة في هذا المسجد » وزاد في رواية سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني « يعني مسجد الكوفة » . وفيه الجلوس في المسجد ومذاكرة العلم والاعتناء بسبب الزول لما يترتب عليه من معرفة الحكم وتفسير القرآن . **قوله** ( ما كنت أرى الوجع بلغ بك ما أرى ) في رواية المستمل والحموي « يبلغ بك » وأرى الأول بضم الهزة أى أظن ، وأرى الثانية بفتح الهزة من الرؤية ، وكذا في قوله « أو ما كنت أرى الجهد بلغ بك » وهو يشك من الراوى هل قال الوجع أو الجهد ، والجهد بالفتح المشقة قال النووي والضم لغة في المشقة أيضا ، وكذا حكاها عياض عن ابن دريد ، وقال صاحب العين : بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، فيتمين الفتح هنا بخلاف لفظ الجهد الماضي في حديث بدء الوحى حيث قال « حتى بلغ منى الجهد » فانه محتمل للبعين . **قوله** ( فقلت لا ) زاد مسلم وأحمد « فزلت هذه الآية ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) » قال : صوم ثلاث أيام ، الحديث . **قوله** ( لكل مسكين نصف صاع ) كررها مرتين<sup>(١)</sup> والطبراني عن أحمد بن محمد الخزاعي عن أبي الوليد شيخ البخارى فيه « لكل مسكين نصف صاع تمر » ولأحمد عن هز عن شعبة « نصف صاع طعام » ولبشر بن عمر عن شعبة « نصف صاع حنطة » ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضى أنه نصف صاع من زبيب فانه قال « يطعم فرقا من زبيب بين ستة مساكين » قال ابن حزم : لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها قصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد . قلت : المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث « نصف صاع من طعام » والاختلاف عليه في كونه تمرا أو حنطة لعله من تصرف الرواة ، وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم ، وقد أخرجهما أبو داود وفي إسنادهما ابن إسحق ، وهو حجة في المغازى لا في الأحكام إذا خالف ، والمحفوظ رواية الترمذى وقع الجزم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة كما تقدم ولم يختلف فيه على أبي قلابة . وكذا أخرجه الطبرى من طريق الشعبي عن كعب ، وأحمد من طريق سليمان بن قرم عن ابن الاصهاني ، ومن طريق أشعث وداود عن الشعبي عن كعب ، وكذا في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعرف بذلك قوة قول من قال لا فرق في ذلك بين التمر والحنطة وأن الواجب ثلاثة أصع لكل مسكين نصف صاع ، ولمسلم عن ابن أبي عمر عن سفیان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح وغيره عن مجاهد في هذا الحديث « وأطعم فرقا بين

(١) في طبعة بولاق : كذا في نسخ المصح التي يابديننا ، وليس في نسخ البخارى التي وقفنا عليها تكرار ، وفي القطايف ماله

« زاد مسلم نصف صاع كررها مرتين .

سنة مساكين ، والفرق ثلاثة أصع . وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة فقال فيه : قال سفيان : والفرق ثلاثة أصع ، فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج ، لكنه مقتضى الروايات الأخر ، ففي رواية سليمان بن قرم عن ابن الأصهباني عند أحمد : لكل مسكين نصف صاع ، وفي رواية يحيى بن جعدة عند أحمد أيضا : « أو أطعم ستة مساكين مدين مدين » ، وأما ما وقع في بعض النسخ عند مسلم من رواية زكريا عن ابن الأصهباني : « أو يطعم ستة مساكين لكل مسكين صاع » فهو تحريف عن دون مسلم ، والصواب ما في النسخ الصحيحة : لكل مسكينين ، بالتثنية ، وكذا أخرجه مسند في مسنده عن أبي عوانة عن ابن الأصهباني على الصواب

## ٨ - باب النسك شاة

١٨١٧ - حدثنا إسحاق حدثنا روح حدثنا شيبان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ رآه وأنه بسط على وجهه القمل ، فقال : أؤذيك هوأمك ؟ قال : نعم . فأمره أن يحلق وهو بالحدبية ، ولم يتبين لهم أنهم يحلقونها ، وهم على طمع أن يدخلوا مكة . فأنزل الله الفدية ، فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم فرقا بين سنة ، أو يهدي شاة ، أو يصوم ثلاثة أيام »

١٨١٨ - وعن محمد بن يوسف حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أخبرنا عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ رآه وقمله بسط على وجهه » مثله

قوله ( باب النسك شاة ) أي النسك المذكور في الآية حيث قال ( أو نسك ) وروى الطبري من طريق مغيرة عن مجاهد في آخر هذا الحديث « فأنزل الله ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) والنسك شاة » . ومن طريق محمد بن كعب القرظي عن كعب « أمرني أن أحلق وأفتدي بشاة ، قال عياض ومن تبعه تبعنا لابي هر : كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسرا فأنما ذكروا شاة ، وهو أمر لا خلاف فيه بين العلماء . قلت : يعكر عليه ما أخرجه أبو دارود من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى لخلق ، فأمره النبي ﷺ أن يهدي بقرة ، ولطبراني من طريق عبد الوهاب بن بخت عن نافع عن ابن هر قال : حلق كعب بن عجرة رأسه ، فأمره رسول الله ﷺ أن يفتدي ، فافتدى ببقرة ، ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال « افتدى كعب من أذى كان برأسه خلفه ببقرة قلدها وأشعرها ، ولعبد بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار « قيل لابن كعب بن عجرة : ما صنع أبوك حين أصابه الأذى في رأسه ؟ قال : ذبح بقرة » ، فهذه الطرق كلها تدور على نافع ، وقد اختلف عليه في الوسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب وقمله في النسك إنما هو شاة . وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقرئ عن أبي هريرة « أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه » وهذا أصوب من الذي قبله ، واعتمد ابن بطال على رواية نافع عن سليمان بن يسار فقال : أخذ كعب بأرفع الكفارات ، ولم يخالف النبي ﷺ فيما أمره به من ذبح الشاة ، بل وافق



وزاد . ففيه أن من أتى بأيسر الأشياء فله أن يأخذ بأرفسها كما فعل كعب . قلت : هو فرع ثبوت الحديث ، و  
يثبت لما قدمته . والله أعلم . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن داهويه كما جزم به أبو نعيم ،  
وروح هو ابن عبادة ، وشبل هو ابن عباد المسكي . قوله ( رآه وأنه يسقط ) كذا للأكثر ، ولابن السكن وأبو ذر  
ليسقط بزيادة لام والفاعل محذوف والمراد القمل وثبت كذلك في بعض الروايات . ورواه ابن خزيمة عن محمد بن معمر  
عن روح بلفظ « رآه وقله يسقط على وجهه » ، وللإسماعيلي من طريق أبي حذيفة عن شبل « رأى قمله يتساقط على  
وجهه » . قوله ( فأمره أن يحلق وهو بالحديبية ، ولم يتبين لهم أنهم يحلون الخ ) هذه الزيادة ذكرها الراوي ليان  
أن الحلق كان استجابة محظور بسبب الأذى لا لقصد التحلل بالحصر وهو واضح قال ابن المنذر : يؤخذ منه أن من  
كان على رجاء من الوصول إلى البيت أن عليه أن يقيم حتى ييأس من الوصول فيحلق . واتفقوا على أن من يئس من  
الوصول وجاز له أن يحلق فنادى على إحرامه ثم أمكنه أن يصل أن عليه أن يمضي إلى البيت ليم نكس . وقال المذهب  
وغيره ما معناه : يستفاد من قوله « ولم يتبين لهم أنهم يحلون » أن المرأة التي تعرف أو أن حيضها والمريض الذي  
يعرف أو أن حاءه بالعادة فيهما إذا أفطرا في رمضان مثلاً في أول النهار ثم ينكشف الأمر بالحيض والحمل في ذلك  
النهار أن عليهما قضاء ذلك اليوم لأن الذي كان في علم الله أنهم يحلون بالحديبية لم يسقط عن كعب الكفارة التي وجبت  
عليه بالحلق قبل أن ينكشف الأمر لهم ، وذلك لأنه يجوز أن يتخلف ما عرفاه بالعادة فيجب القضاء عليهما لذلك .  
قوله ( فأُزيل الله الفدية ) قال عياض : ظاهره أن النزول بعد الحكم . وفي رواية عبد الله بن معقل أن النزول قبل  
الحكم ، قال : فيحتمل أن يكون حكم عليه بالكفارة بوحى لا يتلى ثم نزل القرآن ببيان ذلك . قلت : وهو يؤيد  
الجمع المتقدم . قوله ( وعن محمد بن يوسف ) الظاهر أنه عطف على « حدثنا روح » ، فيكون إسحق قد رواه عن روح  
بإسناده ، وعن محمد بن يوسف وهو الفريابي بإسناده ، وكذا هو في تفسير إسحق ، ويحتمل أن تكون العنقة للفريابي  
فيكون أورده عن شيخه الفريابي بالعنقة كما يروى تارة بالتحديث ولفظ قال وغير ذلك ، وعلى هذا فيكون شديداً  
بالتحقيق . وقد أورده الإسماعيلي وأبو نعيم من طريق هاشم بن سعيد عن محمد بن يوسف الفريابي ولفظه مثل سياق  
روح في أكثره ، وكذا هو في تفسير الفريابي بهذا الإسناد . وفي حديث كعب بن عجرة من الفوائد غير ما تقدم  
أن السنة مبينة لجمل الكتاب لاطلاق الفدية في القرآن وتقييدها بالسنة ، وتحريم حلق الرأس على المحرم ، والرخصة  
له في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع . وفيه تلميح الكبير بأصحابه وعنايته بأحوالهم وتفقد له ، وإذا  
رأى ببعض أتباعه ضرراً سأل عنه وأوشده إلى الخروج منه . واستنبط منه بعض المالكية لإيجاب الفدية على من تمتد  
حلق رأسه بغير عذر ، فإن إيجابها على المعذور من التنبيه بالأدنى على الأعلى ، لكن لا يلزم من ذلك التسوية بين  
المعذور وغيره ، ومن قال الشافعي والجمهور : لا يتخير العامد بل يلزمه الدم ، وخالف في ذلك أكثر المالكية ،  
واحتج لهم القرطبي بقوله في حديث كعب « أو اذبح نسكا » ، قال : فهذا يدل على أنه ليس بهدي . قال : فعلى هذا يجوز  
أن يذبحها حيث شاء . قلت : لا دلالة فيه إذا يلزم من تسميتها نسكا أو نسكة أن لا تسمى هدياً أو لا تعطى حكم  
الهدي ، وقد وقع تسميتها هدياً في الباب الأخير حيث قال « أو تهدي شاة » وفي رواية مسلم « وأهد هدياً » ، وفي  
رواية للطبري « هل لك هدي ؟ قلت : لا أجد » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . ويؤيده قوله في رواية مسلم  
« أو اذبح شاة » واستدل به على أن الفدية لا يتعين لها مكان ، وبه قال أكثر التابعين . وقال الحسن : تمنع مكة .

وقال مجاهد : النسك بمكة ومعى ، والإطعام بمكة ، والصيام حيث شاء . وقريب منه قول الشافعى وأبى حنيفة : الدم والإطعام لأهل الحرم ، والصيام حيث شاء إذ لا منفعة فيه لأهل الحرم . وألحق بمضى أصحاب أبى حنيفة وأبو بكر ابن الجهم من المالكية الإطعام بالصيام ، واستدل به على أن الحج على التراخى لأن حديث كعب دل على أن نزول قوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ قَهْ ﴾ كان بالحديبية وهى فى سنة ست وفيه بحث . والله أعلم

#### ٩ - باب قول الله تعالى [ ١٩٧ البقرة ] : ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾

١٨١٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن منصور عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ ، رَجَعَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

#### ١٠ - باب قول الله عز وجل [ ١٩٧ البقرة ] : ﴿ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾

١٨٢٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن منصور عن أبى حازم عن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ »

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : فلا رفث ) ذكر فيه حديث أبى هريرة « من حج البيت فلم يرفث ، وأورده من طريق شعبة عن منصور عن أبى حازم عنه . ثم قال : باب قول الله عز وجل : ولا فسوق ولا جدال في الحج ، وذكر الحديث بعينه لكن من طريق سفيان وهو الثورى عن منصور بهذا السند ، وليس بين السياقين اختلاف إلا فى قوله فى رواية شعبة « كما ولدته أمه » ، وفى رواية سفيان « كيوم ولدته أمه » . وأبو حازم المذكور فى الموضعين هو سليمان مولى عزة الأشجعية ، وصرح منصور بسماحه له فى رواية أبى حازم من شعبة ، فأتى بذلك تعليل من أعله بالاختلاف على منصور ، لأن البيهقى أورده من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن هلال بن يساف عن أبى حازم زاد فيه رجلا ، فإن كان إبراهيم حفظه فلمعله حمله منصور عن هلال ثم لقي أبا حازم فسمعه منه فحدث به على الوجهين . وصرح أبو حازم بسماحه له من أبى هريرة كما تقدم فى أوائل الحج من طريق شعبة أيضا عن يسار عن أبى حازم . وقوله « كما ولدته أمه » ، أى عاريا من الذنوب . وللترمذى من طريق ابن عينة عن منصور « غفر له ما تقدم من ذنبه » ، ولمسلم من رواية جرير عن منصور « من أتى هذا البيت ، وهو أعم من قوله فى بقية الروايات « من حج » ، ويجوز حمل لفظ حج على ما هو أعم من الحج والعمرة فتساوى رواية « من أتى » ، من حيث أن الغالب أن إتيانه إنما هو للحج أو للعمرة ، وقد تقدمت بقية مباحثه فى « باب فضل الحج المبرور » ، فى أوائل كتاب الحج ، وتقدم تفسير الرفث وما ذكر معه فى آخر حديث ابن عباس المذكور فى « باب قول الله تعالى : ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » .

## ٢٨ - كتاب جزاء الصيد

١ - باب قول الله تعالى [ ٩٥ المائدة ] : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بِالْغِ كَسْبِيَّةٍ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامٍ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِه ، هَذَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ، وَاللَّهُ هَزَبٌ ذُو انْتِقَامٍ . أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ، وَاقْوُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾

قوله ( باب جزاء الصيد ونحوه وقول الله تعالى لا تقتلوا الصيد ) كذا في رواية أبي ذر وأثبت قبل ذلك البسملة ، ولغيره د باب قول الله تعالى الخ ، بحذف ما قبله . قيل السبب في نزول هذه الآية أن أبا اليسر - بفتح التحتانية والمهملة - قتل حمار وحش وهو محرّم في حمرة الهديبية فزلت حكاة مقاتل في تفسيره . ولم يذكر المصنف في رواية أبي ذر في هذه الترجمة حديثا ، ولعله أشار إلى أنه لم يثبت على شرطه في جزاء الصيد حديث سرفوح . قال ابن بطال : اتفق أئمة الفتوى من أهل الحجاز والعراق وغيرهم على أن المحرم إذا قتل الصيد عدا أو خطأ فعليه الجزاء ، وخاف أهل الظاهر وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية في الخطأ ، وتمسكوا بقوله تعالى ( متعمدا ) فإن مفهومه أن الخطيئ بخلافه ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وعكس الحسن ومجاهد فقالا يجب الجزاء في الخطأ دون العمد فيختص الجزاء بالخطأ والنقمة بالعمد ، وعنهما يجب الجزاء على العمد أول مرة ، فإن عاد كان أعظم لآعنه وعليه النقمة لا الجزاء . قال الموفق في د المغنى : لا نعلم أحدا خالف في وجوب الجزاء على العمد غيرهما . واختلفوا في الكفارة فقال الأكثر : هو غير كما هو ظاهر الآية ، وقال الثوري : يقدم المثل فإن لم يجد أطعم فإن لم يجد صام . وقال سعيد بن جبير : إنما الطعام والصيام فيما لا يبلغ ثمن الصيد واتفق الأكثر على تحريم أكل ماصاده المحرم . وقال الحسن والثوري وأبو ثور وطائفة : يجوز أكله ، وهو كذبيحة السارق ، وهو وجه للشافعية . وقال الأكثر أيضا : إن الحكم في ذلك ما حكم به السلف لا يتجاوز ذلك ، وما لم يحكموا فيه يستأنف فيه الحكم ، وما اختلفوا فيه يجتهد فيه . وقال الثوري : الاختيار في ذلك للحكمين في كل زمن . وقال مالك : يستأنف الحكم ، والخيار إلى المحكوم عليه ، وله أن يقول للحكمين لا تحكم علي إلا بالإطعام . وقال الأكثر الواجب في الجزاء فظير الصيد من النعم . وقال أبو حنيفة : الواجب القيمة ويجوز صرفها في المثل . وقال الأكثر : في الكبير كبير وفي الصغير صغير ، وفي الصحيح صحيح وفي الكسير كسير . وخالف مالك فقال : في الكبير والصغير كبير وفي الصحيح والمعيب صحيح . واتفقوا على أن المراد بالصيد ما يجوز أكله للحلال من الحيوان الوحشي وأن لاشئ فيما يجوز قتله ، واختلفوا في المتولدة ، فألحقه الأكثر بالما كول ، ومساثل هذا الباب وفروعه كثيرة جداً فلنقتصر على هذا القدر هنا

## ٢ - باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرمة الصيد أكله

ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً . وهو في غير الصيد ، نحو الإبل والنعم والبقر والدجاج والخيل يقال عدل ذلك : مثل . فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك . قياماً : قواماً : يعدلون : يحملون عدلاً

١٨٢١ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة قال « انطلق أبي عام الحديبية ، فأحرّم أصحابه ولم يحرم . وحدث النبي ﷺ أن عدواً ينزوه ، فانطلق النبي ﷺ ، فبينما أنا مع أصحابي يضحك بعضهم إلى بعض ، فنظرت ، فإذا أنا بحمار وحش ، فخذت عليه فطنته فأثبتته ، واستمعت بهم فأبوا أن يمينوني . فأكلنا من لحمه ، وحشينا أن نفتطم ، فطلبت النبي ﷺ أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً ، فليت رجلاً من بني غفار في جوف الليل ، قلت : أين تركت النبي ﷺ ؟ قال : تركته بتمعن ، وهو قائل الشفيا . قلت : يا رسول الله ، إن أهلك يقرءون عليك السلام ورحمة الله ، أنهم قد خشوا أن يقتلوا دونك ، فانتظروهم . قلت : يا رسول الله أصبت حماراً وحشاً وعندي منه فاضلة . فقال للقوم : كلوا . وهم محرمون »

[ الحديث ١٨٢١ - أطرافه في : ١٨٢٢ ، ١٨٢٣ ، ١٨٢٤ ، ٢٥٧٠ ، ٢٨٥٤ ، ٢٩١٤ ، ٤١٤٩ ، ٥٤٠٦ ، ٥٤٠٧ ، ٥٤٩٠ ، ٥٤٩١ ، ٥٤٩٢ ]

قوله (باب إذا صاد الحلال فأهدى للحرمة الصيد أكله) كذا ثبت لابي ذر ، وسقط للباقين لجعلوه من جملة الباب الذي قبله . قوله ( ولم ير ابن عباس وأنس بالذبح بأساً ، وهو في غير الصيد نحو الإبل والنعم والبقر والدجاج والخيل ) المراد بالذبح ما يذبحه المحرم ، والأمر ظاهره العموم ، لكن المصنف خصه بما ذكر تفقها ، فان الصحيح أن حكم ما يذبحه المحرم من الصيد حكم الميتة ، وقيل يصح مع الحرمة حتى يجوز لغير المحرم أكله ، وبه قال الحسن البصري . وأثر ابن عباس وصله عبد الرزاق من طريق عكرمة أن ابن عباس أمره أن يذبح جزوراً وهو محرم ، وأما أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق الصباح البجلي « سألت أنس بن مالك عن المحرم يذبح ؟ قال : نعم ، وقوله « وهو ، أي المذبح الخ من كلام المصنف قاله تفقها ، وهو متفق عليه فيما عدا الخيل فانه مخصوص بمن يليح أكلها . قوله ( يقال عدل مثل ، فإذا كسرت عدل فهو زنة ذلك ) أما تفسير العدل بالفتح بالمثل والكسر بالزنة فهو قول أبي عبيدة في « المجاز ، وغيره . وقال الطبري العدل في كلام العرب بالفتح هو قدر الشيء من غير جنسه ، والعدل بالكسر قدره من جنسه . قال : وذهب بعض أهل العلم بكلام العرب الى أن العدل مصدر من قول القائل : عدلت هذا بهذا . وقال بعضهم : العدل هو القسط في الحق ، والعدل بالكسر المثل انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في الزكاة . قوله ( قياماً : قواماً ) ، هو قول أبي عبيدة أيضاً ، وقال الطبري : أصله الواو خولت عين الفعل ياء كما قالوا في الصوم صمت صياماً وأصله صواماً قال الشاعر : قيام فلان قيام البيت وقوام دين . فردّه الى أصله ، قال الطبري : فالمنعنى جعل الله الكعبة بمنزلة الرئيس الذي يقوم به أمر أتباعه ، يقال فلان قيام البيت وقوامه الذي يقيم شأنهم . قوله ( يعدلون : يحملون له عدلاً ) هو متفق عليه بين أهل التفسير ، ومما سببه إيراد هنا ذكر لفظ العدل في قوله « أو عدل ذلك صياماً » وفي قوله « يعدلون » فأشار إلى أنهما من مادة واحدة ، وقوله « يحملون له عدلاً » أي مثلاً ، تعالى الله عن قولهم . قوله ( حدثنا

هشام) هو السوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله (عن عبد الله بن أبي قتادة) في رواية مطوية بن سلام عن يحيى  
 عند مسلم أخبرني عبد الله بن أبي قتادة . قوله ( انطلق أبي عام الحديبية ) هكذا ساقه مرسلًا ، وكذا أخرجه مسلم من  
 طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، وأخرجه أحمد بن ابن حنبل عن هشام ، لكن أخرجه أبو داود الطيالسي عن هشام  
 عن يحيى فقال « عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه أنه انطلق مع النبي ﷺ » ، وفي رواية علي بن المبارك عن يحيى  
 المذكورة في الباب الذي يليه أن أباه حدثه ، وقوله « بالحديبية » أصح من رواية الواقدي من وجه آخر عن عبد الله  
 ابن أبي قتادة أن ذلك كان في حمرة القضية . قوله ( فأحرم أصحابه ولم يحرم ) الضمير لأبي قتادة بينه مسلم « أحرم  
 أصحابي ولم أحرم » وفي رواية علي بن المبارك « وأنبتنا بعدو بغيقة فتوجهنا نحوهم » ، وفي هذا السياق حذف  
 بيته رواية عثمان بن موهب عن عبد الله بن أبي قتادة وهي بعد باين بلفظ « ان رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا  
 معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا  
 أحرموا كلهم إلا أبا قتادة » وسيأتي الجمع هناك بين قوله في هذه الرواية « خرج حاجا » وبين قوله في حديث الباب  
 « عام الحديبية » ، إن شاء الله تعالى . وبين المطلب عن أبي قتادة عن سعيد بن منصور مكان صرفهم ولفظه « خرجنا  
 مع رسول الله ﷺ حتى إذا بلغنا الروحاء » . قوله ( وحدث ) بضم أوله على البناء للجھول ، وقوله « بغيقة » أي  
 في غيقة وهو بفتح الغين المعجمة بعدها ياء ساكنة ثم قاف مفتوحة ثم هاء قال السكوني : هو ماء لبني غفار بين مكة  
 والمدينة ، وقال يعقوب : هو قليب لبني ثعلبة يصب فيه ماء رضوى ويصب هو في البحر . وحاصل القصة أن النبي  
 ﷺ لما خرج في حمرة الحديبية فبلغ الروحاء - وهي من ذى الخليفة على أربعة وثلاثين ميلا - أخبروه بأن عدوا  
 من المشركين بوادي غيقة يخشى منهم أن يقصدوا غرته ، فجهز طائفة من أصحابه فيهم أبو قتادة إلى جهتهم ليأمن شرم  
 فلما أمنوا ذلك لحق أبو قتادة وأصحابه بالنبي ﷺ فأحرموا ، إلا هو فاستمر هو حلالا لأنه إما لم يجاوز الميقات  
 وإما لم يقصد العمرة ، وبهذا يرتفع الاشكال الذي ذكره أبو بكر الأثرم قال : كنت أسمع أصحابنا يتعجبون من هذا  
 الحديث ويقولون : كيف جاز لأبي قتادة أن يجاوز الميقات وهو غير محرم ؟ ولا يدرون ما وجهه ، قال : حتى وجدته  
 في رواية من حديث أبي سعيد فيها « خرجنا مع رسول الله ﷺ فأحرمنا ، فلما كنا بمكان كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان  
 النبي ﷺ بمش في وجهه » الحديث قال : فاذا أبو قتادة إنما جاز له ذلك لأنه لم يخرج يريد مكة . قلت : وهذه  
 الرواية التي أشار إليها تقتضي أن أبا قتادة لم يخرج مع النبي ﷺ من المدينة ، وليس كذلك لما بيناه . ثم وجدت  
 في صحيح ابن حبان والبراد من طريق عياض بن عبد الله عن أبي سعيد قال « بعث رسول الله ﷺ أبا قتادة على الصدقة  
 وخرج رسول الله ﷺ وأصحابه وهم محرمون حتى نزلوا بمصنفان ، فهذا سبب آخر ، ويحتمل جمعهما . والذي يظهر أن  
 أبا قتادة إنما أخر الإحرام لأنه لم يتحقق أنه يدخل مكة فساغ له التأخير ، وقد استدلل بقصة أبي قتادة على جواز  
 دخول الحرم بغير إحرام لمن لم يردحجا ولا حمرة ، وقيل كانت هذه القصة قبل أن يؤقت النبي ﷺ المواقيت .  
 وأما قول عياض ومن تبعه : إن أبا قتادة لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة وإنما بمش أهل المدينة إلى النبي  
 ﷺ يعلمونه أن بعض العرب قصدوا الإغارة على المدينة ، فهو ضعيف مخالف لما ثبت في هذه الطريق الصحيحة  
 طريق عثمان بن موهب الآتية بعد باين كما أشرت إليها قبل . قوله ( فبينما أبي مع أصحابه يضحك بعضهم إلى بعض )  
 في رواية علي بن المبارك « فبصر أصحابي بمحار وحش فجعل بعضهم يضحك إلى بعض » زاد في رواية أبي حازم

« وأحبوا لو أن أبصرته ، هكذا في جميع الطرق والروايات ، ووقع في رواية العذري في مسلم <sup>١</sup> الخجل بعضهم يضحك إلى ، فشددت الياء من الـ ، قال عياض : وهو خطأ ونصحيح ، وإنما سقط عليه لفظه « بعض » ، ثم احتج لضعفها بأنهم لو ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال لهم النبي ﷺ : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه ؟ قالوا لا . وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً ، وإنما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى . وتعقبه الثوري بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى ، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة ، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة ، قال بعض العلماء : وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدرة لهم عليه . قلت : قوله فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ، ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضي ، فإن قوله « يضحك بعضهم إلى بعض » هو مجرد ضحك ، وقوله « يضحك بعضهم إلى » فيه مزيد أمر على مجرد الضحك ، والفرق بين الموضعين أنهم اشتكروا في رؤيته فاستنوا في ضحك بعضهم إلى بعض ، وأبو قتادة لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب بأعشاله على التفطن إلى رؤيته ، ويؤيد ما قال القاضي ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة كما سيأتي في الصيد بلفظ إذ رأيت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش ، فقلت : ما هذا ؟ فقالوا : لا ندرى فقلت : هو حمار وحش . فقالوا : هو ما رأيت ، ووقع في حديث أبي سعيد عند البزار والطحاوي وابن حبان في هذه القصة « وجاء أبو قتادة وهو حل فنكسوا رؤوسهم كراهية أن يحدوا أبصارهم له فيفطن فيراه » اهـ . فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه ؟ قتبين أن الصواب ما قال القاضي . وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر ، لأن الاختلاف في إثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقتين مختلفتين ، وإنما وقع في سياق إسناد واحد مما عند مسلم ، فكان مع من أثبت لفظ « بعض » زيادة علم سالمة من الإشكال فهي مقدمة ، وبين محمد بن جعفر في روايته عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما سيأتي في الهبة أن قصة صيده للحمار كانت بعد أن اجتمعوا بالنبي ﷺ وأصحابه ونزلوا في بعض المنازل ولفظه « كنت يوماً جالسا مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة ورسول الله ﷺ نازل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم » ، وبين في هذه الرواية السبب الموجب لرؤيتهم إياه دون أبي قتادة بقوله « فابصروا حماراً وحشياً وأنا مشغول أخصف نعلي ، فلم يؤذوني به ، وأحبوا لو أن أبصرته ، والتفت فأبصرته » . ووقع في حديث أبي سعيد المذكور أن ذلك وقع وهم بعسفان وفيه نظر ، والصحيح ما سيأتي بعد باب من طريق صالح بن كيسان عن أبي محمد مولى أبي قتادة عنه قال « كنا مع النبي ﷺ بالقاحه ، ومنا المحرم وغير محرم ، فرأيت أصحابي يتراءون شبيهاً فنظرت فإذا حمار وحش ، الحديث ، والقاحه بقاف ومهملة خفيفة بعد الألف موضع قريب من السقياء كما سيأتي . قوله ( فنظرت ) هذا فيه التقات ، فإن السياق الماضي يقتضي أن يقول فنظر لقوله « فبينما أنا مع أصحابي ، فالتقدير : قال أبي فنظرت ، وهذا يؤيد الرواية الموصولة . قوله ( فإذا أنا بحمار وحش ) قد تقدم أن رؤيته له كانت متأخرة عن رؤية أصحابه ، وصرح بذلك فضيل بن سليمان في روايته عن أبي حازم كما سيأتي في الجهاد ولفظه « فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة ، فلما رأوه تركوه حتى رآه فركب » . قوله ( خملت عليه ) في رواية محمد بن جعفر « فقمتم إلى الفرس فأسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والريح . فقلت لهم : ناولوني السوط والريح » ، فقالوا : لا والله لا نعينك عليه بشيء ، فغضبت فنزلت فأخذتهما ثم ركبت ، وفي رواية فضيل بن سليمان « فركب فرساً له يقال له الجرادة فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا فتناولوه » ، وفي رواية أبي النضر « وكنت نسيت سوطي فقلت لهم : ناولوني

سوطي ، فقالوا لا نعينك عليه ، فنزل فأخذته ، ووقع عند النسائي من طريق شعبة عن عثمان بن موهب ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن ربيع ، وأخرج مسلم اسنادهما كلاهما عن أبي قتادة « فاختلس من بعضهم سوطا ، والرواية الأولى أقوى ، ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه قصيرا فأخذ سوط غيره ، واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختياراً لامتنع . قوله ( فطعته فأثبتته ) بالمثلثة ثم الموحدة ثم المثناة أي جعلته ثابتا في مكانه لا حراك به ، وفي رواية أبي حازم « فشددت على الحمار فعفرته ثم جثت به وقد مات ، وفي رواية أبي النضر « حتى عقرته فأثيت اليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، فقالوا لا نمس ، لحملته حتى جثتهم به . » قوله ( فأكلنا من لحمه ) في رواية فضيل عن أبي حازم « فاكلوا فندموا ، وفي رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم « فوقعوا يأكلون منه ، ثم انهم شكوا في أكلهم لإياه وهم حرم فرحنا وغبأت العضد معي ، وفي رواية مالك عن أبي النضر « فأكل منه بعضهم وأبي بعضهم » وفي حديث أبي سعيد « فجعلوا يشوون منه ، وفي رواية المطلب عن أبي قتادة عند سعيد بن منصور « فظللنا نأكل منه ما شئنا طيبنا وشواء ثم تزودنا منه . » قوله ( وخشينا أن تقتطع ) أي نصير مقطوعين عن النبي ﷺ منفصلين عنه لكونه سبقهم ، وكذا قوله بعد هذا « وخشوا أن يقطعوا دونك ، وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ « وخشينا أن يقطعنا العدو . » وفيها عند المصنف « وأنهم خشوا أن يقطعهم العدو دونك ، وهذا يشعر بأن سبب إسراع أبي قتادة لإدراك النبي ﷺ خشية على أصحابه أن يناهض بعض أعدائهم ، وفي رواية أبي النضر الآتية في الصيد « فابى بعضهم أن يأكل ، فقلت أنا أستوقف لكم النبي ﷺ فأدركته لخدمته الحديث ، ففي هذا أن سبب إدراكه أن يستفتيه عن قصة أكل الحمار ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك بسبب الأمرين . قوله ( أرفع ) بالتخفيف والتشديد أي أكلفه السير ، « وشأوا » بالثين المعجمة بعدها همزة ساكنة أي تارة ، والمراد أنه يركضه تارة ويسير بسهولة أخرى . قوله ( فلقيت رجلا من بني غفار ) لم أقف على اسمه . قوله ( تركته بتمن ، وهو قائل السقيا ) السقيا بضم المهملة وإسكان القاف بعدها تحتانية مقصورة : قرية جامعة بين مكة والمدينة ، وتمن بكسر المثناة وفتحها بعدها عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون ، ورواية الأكثر بالكسر وبه قيدها البكري في معجم البلاد ، ووقع عند الكشميهني بكسر أوله وثالثه ، ولغيره بفتحهما ، وحكى أبو ذر الهروي أنه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء ، ومنهم من بضم التاء ويفتح العين ويكسر الهاء ، قيل وهو من تغييراتهم والصواب الأول ، وأغرب أبو موسى المديني فضبطه بضم أوله وثانيه وبتشديد الهاء قال : ومنهم من يكسر التاء ، وأصحاب الحديث يسكنون العين ، ووقع في رواية الإسماعيلي بدعهم بالبدال المهملة بدل المثناة . وقوله « قائل ، قال النورى : روى بوجهين أحدهما وأشهرهما همزة بين الألف واللام من القبلولة أي تركته في الليل بتمن وعزمه أن يقبل بالسقيا ، فعنى قوله وهو قائل أي سيقيل . والوجد الثاني أنه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنه تصحيف ، فإن صح فعناه أن تمن موضع مقابل للسقيا ، فعلى الأول الضمير في قوله « وهو ، للنبي ﷺ ، وعلى الثاني الضمير للوضع وهو تمن ، ولا شك أن الأول أصوب وأكثر فائدة . وأغرب القرطبي فقال : قوله « وهو قائل ، اسم فاعل من القول أو من القائمة ، والأول هو المراد هنا . والسقيا مفعول بفعل مضمر ، وكأنه كان بتمن وهو يقول لأصحابه اقصدوا السقيا . ووقع عند الإسماعيلي من طريق ابن علية عن هشام « وهو قائم بالسقيا » فأبدل اللام في قائل ميا وزاد الباء في السقيا ، قال الإسماعيلي : الصحيح قائل باللام . قلت : وزيادة الباء توهم الاحتمال الأخير المذكور .

قوله ( قلعت ) في السياق حذف تقديره : فسرت فأدرسته قلعت ، ويوضح رواية علي بن المبارك في الباب الذي يليه بلفظ : فلحقت برسول الله ﷺ حتى أتيت قلعت : يا رسول الله . . . قوله ( ان أهلك بقرءون عليك السلام ) المراد بالأهل هنا الأصحاب بدليل رواية مسلم وأحمد وغيرهما من هذا الوجه بلفظ : ان أصحابك ، . قوله ( فانتظروهم ) بصيغة فعل الأمر من الانتظار ، زاد مسلم من هذا الوجه : فانتظروهم ، بصيغة الفعل الماضي منه ، ومثله لأحمد عن ابن عليه ، وفي رواية علي بن المبارك : فانتظروهم ففعل ، . قوله ( أصبت حمار وحش وعندي منه فاضلة ) كذا الأكثر بضاد معجمة أى فضلة ، قال الخطابي : قطعة فضلت منه فهي فاضلة أى باقية . قوله ( فقال للقوم كلوا ) سياق الكلام عليه وعلى ما في الحديث من الفوائد بعد ما بين

### ٣ - باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال

١٨٢٢ - حدثنا سعيد بن الربيع حدثنا علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباہ حدثه قال « انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية ، فأحرمت أصحابه ولم أحرمت ، فأنبأنا بمدبر ببيعة ، فتوجهنا نحوهم ، فبصر أصحابي بحمار وحش ، فجعل بعضهم يضحك إلى بعض ، فظنرت فرأيت ، فسلمت عليه الفرس ، فسلمت فأنذرت ، فاستغفروهم فأبوا أن يعينوني ، فأكلنا منه . ثم لحقت برسول الله ﷺ وحسينا أن تقطع ، أرفع فرسي شأواً وأخبر عليه شأواً . فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت له : أين تركت رسول الله ﷺ ؟ فقال : تركته بتمعن ، وهو قاتل الشقيا . فاحقت برسول الله ﷺ حتى أتيت ، فقلت يا رسول الله إن أصحابك أرسلوا يقرءون عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، وإنهم قد خشوا أن يقطعهم العدو ذنك ، فانظروهم ، ففعل . فقلت : يا رسول الله إنا اصدنا حمار وحش ، وإن عندنا فاضلة . فقال رسول الله ﷺ لأصحابه : كلوا ، وهم محرمون »

قوله ( باب إذا رأى المحرمون صيداً فضحكوا ففطن الحلال ) أى لا يكون ذلك منهم إشارة له إلى الصيد فيحل لهم أكل الصيد ، ويجوز كسر الطاء من فطن وفتحها . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( وأنبأنا ) بضم أوله أى أخبرنا . قوله ( فبصر ) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وفي رواية الكشميني : فظنر ، بنون وطاء مشالة ، وعلى هذا فدخل الباء في قوله : بحمار وحش ، مشكل إلا أن يقال ضمن نظر معنى بصر ، أو الباء بمعنى إلى على مذهب من يقول إنها تتناوب . قوله ( إنا اصدنا ) بتشديد المهملة والذال للأكثر بالادغام وأصله اصطدنا فأبدلت الطاء مثناة ثم أدغمت ، ولبعضهم بتخفيف الصاد وسكون الذال أى أثرنا من الاصاد وهو الانارة ، ولبعضهم : صدنا ، بضم ألف

### ٤ - باب لا يؤمن المحرم الحلال في قتل الصيد

١٨٢٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا صالح بن كيسان عن أبي محمد النافع مولى أبي قتادة



سَمِعَ أَبَا قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثٍ » ح

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقَاحَةِ ، وَمِنَّا الْخُرْمُ وَمِنَّا غَيْرُ الْخُرْمِ » ، فَرَأَيْتُ أَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا ، فَنَظَرْتُ فَأَذا حِمَارٌ وَحِشٌ - يَعْنِي وَقَعَ سَوْطُهُ - فَقَالُوا لَا نَعْيُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، إِنَّا مُحْرَمُونَ ، فَتَنَاولْتُهُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ أَتَيْتُ الْحِمَارَ مِنْ وَرَاءِ أَكْبَةِ قَمَرَتِهِ ، فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُوا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَأْكُلُوا . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ أَمَاتُنَا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : كُلُوهُ حَلَالٌ . قَالَ لَنَا عَمْرُو : اذْهَبُوا إِلَى صَالِحٍ فَتَلَوْهُ عَنْ هَذَا وَغَيْرِهِ . وَقَدِمَ عَلَيْنَا هَاهُنَا

**قوله** ( باب لا يعين المحرم الحلال في قتل الصيد ) أى بفعله ولا قول ، قيل أراد بهذه الترجمة الرد على من فرق من أهل الرأى بين الإعانة التى لا يتم الصيد إلا بها فتحرم ، وبين الإعانة التى يتم الصيد بدونها فلا تحرم . قوله ( حدثنا عبد الله ) هو ابن محمد الجمعى المسندى ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن صالح ) فى رواية كريمة وغيرها « حدثنا صالح » . قوله ( بالقاحه ) بالقاف والمهمله : واد على نحو ميل من السقيا الى جهة المدينة ، ويقال لوادها وادى العباديد . وقد بين المصنف فى الطريق الأولى أنها من المدينة على ثلاث أى ثلاث مراحل ، قال عياض : رواه الناس بالقاف إلا القابسى فضبطوه عنه بالقاف ، وهو تصحيف . قلت : ووقع عند الجوزقى من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان « بالصفاح » بدل القاحه ، والصفاح بكسر المهملة بعدها فاء وآخره مهملة وهو تصحيف فان الصفاح موضع بالروحاء ، وبين الروحاء وبين السقيا مسافة طويلة ، وقد تقدم أن الروحاء هو المكان الذى ذهب أبو قتادة وأصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاحه وبها وقع له الصيد المذكور ، وكأنه تأخر هو ورفقته للراحة أو غيرها وتقديمهم النبي ﷺ الى السقيا حتى لحقوه . قوله ( وحدثنا على بن عبد الله ) هو ابن المدينى ، هكذا حول المصنف الإسناد الى رواية على للتصريح فيه عن سفيان بقوله « حدثنا صالح بن كيسان » وقد اعتبرته فوجدته ساق المتن على لفظ على خاصة ، وهذه عادة المصنف غالبا إذا تحول الى إسناد ساق المتن على لفظ الثانى . قوله ( عن أبي محمد ) هو نافع مولى أبي قتادة الذى روى عنه أبو النضر ، وسيأتى فى كتاب الصيد من طريق مالك وغيره عنه ، ووقع عند مسلم عن ابن عمر عن سفيان عن صالح « سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة » ، وكذا وقع هنا فى رواية كريمة ، ولأحمد من طريق سعد بن إبراهيم « سمعت رجلا كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى ، أى لأبي قتادة . وفى رواية ابن إسحق عن عبد الله بن أبي سلبه أن نافعا مولى بنى غفار ، فتحصل من ذلك أنه لم يكن مولى لأبي قتادة حقيقة ، وقد صرح بذلك ابن حبان فقال : هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ، وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب اليه ولم يكن مولاه . قلت : فيحتمل أنه نسب اليه لكونه كان زوج مولاته ، أو لزومه لإياه أو نحو ذلك ، كما وقع لمقسم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم . قوله ( يترأون ) يتفعلون من الرؤية . قوله ( فإذا حمار وحش يعنى وقع سوطه فقالوا لا نعيذك ) كذا وقع هنا والشك فيه من البخارى ، فقد رواه أبو عوانة عن أبي داود الحمرانى عن على بن المدينى بلفظ « فإذا حمار وحش ، فركبت فرسى وأخذت الرمح والسوط ، فسقط منى السوط فقلت : ناولونى ،

قالوا : ليس نبيك عليه بشيء ، إنما محرمون ، وفي قولهم إنما محرمون دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الإغارة على قتل الصيد . قوله ( فتأملت ) زاد أبو عروانة (١) د بشيء . وبهذا يندفع إشكال من قال ذكر التناول بعد الأخذ تكرار ، أو معناه تكلف الأخذ فأخذته . قوله ( من وراء أكمة ) بفتححات هي التل من حجر واحد ، وقد قدم ذكرها في الاستسقاء . قوله ( فقال بعضهم كلوا ) قد تقدم من عدة أوجه أنهم أكلوا ، والظاهر أنهم أكلوا أول ما أنام به ، ثم طرأ عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن موهب في الباب الذي يليه ، فأكلنا من لحمها ثم قلنا : أنا كل من لحم صيد ونحن محرمون ، وأصرح من ذلك رواية أبي حازم في الهبة بلفظ : ثم جمعت به فوقموا فيه يأكلون ، ثم إنهم شكوا في أكلهم لزيادهم حرم ، وفي حديث أبي سعيد : فجعلوا يشوون منه ثم قالوا : رسول الله بين أظهرنا ، وكان تقدمهم فلهفوه فسالوه . قوله ( وهو أماننا ) بفتح أوله . قوله ( فقال كلوه حلال ) كذا وقع بحذف المبتدأ ، وبين ذلك أبو عروانة فقال : كلوه فهو حلال ، وفي رواية مسلم فقال : هو حلال فكلوه . قوله ( قال لنا عمرو ) أي ابن دينار ، وصرح به أبو عروانة في روايته ، والقائل سفيان ، والغرض بذلك تأكيد ضبطه له وسماحه له من صالح وهو ابن كيسان ، وقوله : ههنا ، يعني مكة . والحاصل أن صالح بن كيسان كان مدنيا فقدم مكة فدل عمرو بن دينار أصحابه عليه ليسموا منه . وقرأت بخط بعض من تكلم على هذا الحديث ما نصه : في قول سفيان : قال لنا عمرو ، إشكال ، فإن سفيان روى ذلك عن صالح فكيف يقول له عمرو ولن معه اذهبوا إلى صالح ؟ فيحتمل أنه قال ذلك تأكيدا في تجديد سماع سفيان ذلك منه مرة بعد أخرى ، ويؤخذ منه أن سفيان حدث بذلك عن صالح في حال حياته انتهى . وهو احتمال بعيد جداً . وزعم أن عمرو بن دينار قال لهم ذلك حين قدم سفيان بالكوفة ، قال : وكأنه سمع سفيان يحدث به عن صالح فصدقه وأكده بما قال . وقوله اذهبوا إليه أي إلى صالح بالمدينة اه . وهذا أبعد من الأول ، وما سمع سفيان من صالح إلا بمكة ، ولم يقدم هرو الكوفة وإنما قال ذلك لسفيان وهما بمكة ، وبما حدث به سفيان لعملي إلا بعد موت صالح وعمرو بمدة طويلة ، وأراد بقوله قال لنا عمرو اذهبوا إلح كيفية تحمله له من صالح وأنه بدلالة عمرو . والله أعلم

### ه - باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال

١٨٢٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عروانة حدثنا عثمان - هو ابن موهب - قال أخبرني عبد الله بن أبي قتادة أن أباه أخبره « أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً فخرج جماعة معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقي ، فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرّموا كلهم إلا أبو قتادة لم يُحرّم . فبينما هم يسرون إذ رأوا حمار وحش ، فحمل أبو قتادة على الحمار فعمّر منها أتاناً ، فنزلوا فأكلوا من

لجها وقالوا: أنا كلُّ لحم صيِّد ونحن مُحرِّمون؟ فحَمَلْنَا ما بَقِيَ من لحم الأمانِ، فلما أتوا رسولَ الله ﷺ قالوا: يا رسولَ الله، إنَّا كنَّا أحرَمَنا، وقد كان أبو قتادة لم يُحرِّم، فرأينا مُحرَّ وحشٍ، فحَمَلْنَا عليها أبو قتادة فقتل منها أنانا، فزَرَلْنَا فأَكَلْنَا مِن لجها، ثم قُلْنَا: أنا كلُّ لحم صيِّد ونحن مُحرِّمون؟ فحَمَلْنَا ما بَقِيَ مِن لجها. قال: مِنكم أحدٌ أمرُهُ أن يَحْمِلَ عليها أو أشارَ إليها؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بَقِيَ مِن لجها.»

قوله (باب لا يثير الحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال) أشار المصنف إلى تحريم ذلك، ولم يتعرض لوجوب الجزاء في ذلك، وهي مسألة خلاف: فاتفقوا - كما تقدم - على تحريم الإشارة إلى الصيد ليصطاد، وعلى سائر وجوه الدلالات على الحرم، لكن قيده أبو حنيفة بما إذا لم يمكن الاصطياد بدونها، واختلفوا في وجوب الجزاء على الحرم إذا دل الحلال على الصيد بإشارة أو غيرها أو أعان عليه، فقال الكوفيون وأحد وإسحق: يضمن الحرم ذلك، وقال مالك والثوري: لا ضمان عليه كما لو دل الحلال حلالا على قتل صيد في الحرم. قالوا: ولا حجة في حديث الباب، لأن السؤال عن الإعانة والإشارة إنما وقع لبيان لم هل يحمل لحم أكله أو لا؟ ولم يتعرض لذكر الجزاء. واحتج الموفق بأنه قول علي وابن عباس ولا نعلم لها مخالفا من الصحابة. وأجيب بأنه اختلف فيه علي ابن عباس، وفي ثبوته عن علي نظر، ولأن القاتل انفرد بقتله باختياره مع انفصال الدال عنه فصار كمن دل محرما أو صائما على امرأة فوطئها فإنه يأثم بالدلالة ولا يلزمه كفارة ولا يفطر بذلك. قوله (حدثنا عثمان هو ابن موهب) بفتح الهاء وموهب جده، وهو عثمان بن عبد الله التيمي مدني تابعي ثقة، روى هنا عن تابعي أكبر منه قليلا. قوله (خرج حاجا) قال الاسماعيلي: هذا غلط، فإن القصة كانت في عمرة، وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر. ولعل الراوي أراد خرج محرما فغير عن الاحرام بالحج غلطا. قلت: لا غلط في ذلك، بل هو من المجاز السائخ. وأيضا فالحج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً البيت، ولهذا يقال للعمرة الحج الأصغر. ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدي عن أبي عوانة بلفظ «خرج حاجا أو معتمرا»، أخرجه البيهقي، فتبين أن الشك فيه من أبي عوانة، وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمرة الحديبية وهذا هو المعتمد. قوله (إلا أبا قتادة) كذا للكشيميني، ولغيره «إلا أبو قتادة»، بالرفع، ووقع بالنصب عند مسلم وغيره من هذا الوجه، قال ابن مالك في «التوضيح»: حق المستثنى بالا من كلام تام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكلا معناه بما بعده، فالمفرد نحو قوله تعالى ﴿الْأَخْلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ والمكمل نحو ﴿إِنَّا لَنَجْزِيهِمْ أَجْعَمِينَ﴾، إلا أمرأته قدرنا أنها لمن الغابرين ﴿ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء مع ثبوت الخبر ومع حذفه، فن أمثلة الثابت الخبر قول أبي قتادة «أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم»، فلا بمعنى لكن، وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره، ونظيره من كتاب الله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم أحد، إلا امرأتك إنه مصيها ما أصابهم﴾ فإنه لا يصح أن يجعل امرأتك بدلا من أحد لأنها لم تسر معهم فيتضمنها ضمير المخاطبين. وتكلف بعضهم بأنه وإن لم يسر بها لكنها شعرت بالعذاب فتبتهم ثم التفتت فهلكت. قال: وهذا على تقدير صحته لا يوجب دخولها في المخاطبين، ومن أمثلة المحذوف الخبر

قوله ﷺ : كل أمي معافى إلا المجاهرون ، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون ، ومنه من كتاب الله تعالى قوله تعالى ( فثربوا منه إلا قليل منهم ) أي لكن قليل منهم لم يثربوا . قال : ولكوفين في هذا الثاني مذهب آخر وهو أن يجعلوا ، إلا ، حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها هـ . وفي نسبة الكلام المذكور لابن أبي قتادة دون أبي قتادة نظر ، فإن سياق الحديث ظاهر في أن قوله قول أبي قتادة حيث قال : ان أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجا فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم فيهم أبو قتادة - إلى أن قال - أحرموا كلهم إلا أبو قتادة . وقول أبي قتادة : فيهم أبو قتادة ، من باب التجريد ، وكذا قوله : إلا أبو قتادة ، ولا حاجة إلى جملة من قول ابنه لأنه يستلزم أن يكون الحديث مرسلا . ومن توجيه الرواية المذكورة وهي قوله إلا أبو قتادة أن يكون على مذهب من يقول على بن أبو طالب . قوله ( لحمل أبو قتادة على الحر فقهر منها أئانا ) في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لأنها متفقة على أفراد الحار بالروية ، وأفادت هذه الرواية أنه من جملة الحر وأن المقتول كان أئانا أي أئى ، فعل هذا في إطلاق الحار عليها تجوز . قوله ( لحملنا ما بقي من لحم الأئان ) وفي رواية أبي حازم الآتية للصف في الهبة : فرحنا وخبأت العضد معي ، وفيه : معكم منه شيء ؟ فناولته العضد فأكلها حتى تمرقها ، وله في الجهاد قال : معنا رجله ، فأخذها فأكلها ، وفي رواية المطلب : قد رفعنا لك الذراع ، فأكل منها . قوله ( قال أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها أو أشار إليها ؟ قالوا لا ) وفي رواية مسلم : هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ، وله من طريق شعبة عن عثمان : هل أشرتم أو أعنتم أو اصطدتم ، ولابن عوانة من هذا الوجه : أشرتم أو اصطدتم أو قتلتم . قوله ( قال فكلوا ما بقي من لحها ) صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب ، لأنها وقعت جوابا عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ، ف وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ، ولم يذكر في هذه الرواية أنه ﷺ أكل من لحها ، وذكره في روايتي أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه ولم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره ، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد وأبي داود الطيالسي وأبي عوانة ولفظه : فقال كلوا وأطعموني ، وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عن سعيد بن منصور ، ووقع لنا من رواية أبي محمد وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصيد ، ومن رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عند إسحق ، ومن رواية عباد بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد ، وتفرد معمر بن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايتي أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره : فذكرت شأنه لرسول الله ﷺ وقلت : إنما اصطدته لك ، فأمر أصحابه فأكلوه ، ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطدته له ، قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي : تفرد بهذه الزيادة معمر ، قال ابن خزيمة : إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون ﷺ أكل من لحم ذلك الحار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله ، فلما أحله امتنع إبه ، وفيه نظر لأنه لو كان حراما ما أقر النبي ﷺ على الأكل منه إلى أن أحله أبو قتادة بأنه صاده لأجله ، ويحتمل أن يكون ذلك لبیان الجواز ، فإن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله ، وأما إذا أتى بلحم لا يدرى ألحم صيد أو لا لحمله على أصل الإباحة فأكل منه لم يكن ذلك حراما على الأكل . وعندى بعد ذلك فيه وقفة ، فإن الروايات المتقدمة ظاهرة في أن الذي تأخر هو العضد ، وأنه ﷺ أكلها حتى تمرقها أي لم يبق منها إلا العظم ، ووقع عند البخاري

في الهبة « حتى نفدها ، أي فرغها ، فأى شيء يبقى منها حينئذ حتى يأمر أصحابه بأكله . لكن رواية أبي محمد الآتية في الصيد « أبقى معكم شيء منه ؟ قلت : نعم . قال : كلوا ، فهو طعمة أطعمكموها الله ، فأشعر بأنه بقي منها غير العصد والله أعلم . وسيأتي البحث في حكم ما يصيده الحلال بالنسبة إلى المحرم في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . وفي حديث أبي قتادة من الفوائد أن تمنى المحرم أن يقع من الحلال الصيد لياً كل المحرم منه لا يقدر في إحرامه ، وأن الحلال إذا صاد لنفسه جاز للمحرم الأكل من صيده ، وهذا يقوى من حل الصيد في قوله تعالى ﴿ وحرم عليكم صيد البر ﴾ على الاصطياد ، وفيه الاستيهاب من الاصدقاء وقبول الهدية من الصديق . وقال عياض : عندي أن النبي ﷺ طلب من أبي قتادة ذلك تخليفاً لقلب من أكل منه بياناً للجواز بالقول والفعل لإزالة الشبهة التي حصلت لهم ، وفيه تسمية الفرس ، وألحق المصنف به الحمار فترجم له في الجهاد ، وقال ابن العربي : قالوا تجوز التسمية لما لا يعقل ، وإن كان لا يتفطن له ولا يحجب إذا نودي ، مع أن بعض الحيوانات ربما أدمن على ذلك بحيث يصير يميز اسمه إذا دعى به . وفيه إمساك نصيب الرفيق الغائب ممن يتعين احترامه أو ترجى بركته أو يتوقع منه ظهور حكم تلك المسئلة بخصوصها . وفيه تفريق الإمام أصحابه للصلحة ، واستعمال الطليعة في الغزو ، وتبليغ السلام عن قرب وعن بعد ، وليس فيه دلالة على جواز ترك رد السلام ممن بلغه لأنه يحتمل أن يكون وقع وليس في الخبر ما ينفيه . وفيه أن دفر الصيد ذكاته ، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ . قال ابن العربي : هو اجتهاد بالقرب من النبي ﷺ لا في حضرته . وفيه العمل بما أدى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله « فلم يعب ذلك علينا ، وكان الأكل تمسك بأصل الإباحة ، والممتنع نظر إلى الأمر الطارىء . وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة ، وركض الفرس في الاصطياد ، والتصيد في الأماكن الوعرة ، والاستمان بالفارس ، وحمل الزاد في السفر ، والرفق بالأصحاب والرفقاء في السير ، واستعمال الكناية في الفعل كما تستعمل في القول لأنهم استعملوا الضحك في موضع الإشارة لما اعتقدوه من أن الإشارة لا تحل . وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله « وأسير شأوا ، ونزول المسافر وقت القائلة ، وفيه ذكر الحكم مع الحكمة في قوله « إنما هي طعمة أطعمكموها الله ، » ( تكملة ) لا يجوز للمحرم قتل الصيد إلا إن صال عليه فقتله دفعا فيجوز ، ولا ضمان عليه . والله أعلم

### ٦ - باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل

١٨٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ الْأَيْمِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَاراً وَحْشِيًّا وَهُوَ بِالْأَنْوَاءِ - أَوْ بَوْدَانَ - فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ ،

[ الحديث ١٨٢٥ - طرفاه في : ٢٥٧٣ ، ٢٥٩٦ ]

قوله ( باب إذا أهدى ) أي الحلال ( للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل ) كذا قيده في الترجمة بكونه حياً ، وفيه إشارة إلى أن الرواية التي تدل على أنه كان مذبوها موهمة ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( عن ابن شهاب الخ ) لم يختلف على مالك في سياقه معنا وأنه من مسند الصعب إلا ما وقع في « موطأ ابن وهب » فإنه قال في روايته عن ابن عباس « أن الصعب بن جثامة أهدى ، لجملة من مسند ابن عباس ، نبه على ذلك الدارقطني في « الموطآت »

وكذا أخرجه مسلم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب ، والمحفوظ في حديث مالك الأول ، وسيأتي للمصنف في الهبة من طريق شعيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله أن ابن عباس أخبره أنه سمع الصعب - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يخبر أنه أهدى ، والصعب بفتح الصاد وسكون العين المهملتين بعدها موحدة ، وأبوه جثامة بفتح الجيم وثقليل المثلثة وهو من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، وكان ابن أخت أبي سفيان ابن حرب ، أمه زينب بنت حرب بن أمية ، وكان النبي ﷺ أخى بينه وبين عوف بن مالك . قوله (حمارا وحشيا) لم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، وتابعه عامة الرواة عن الزهري ، وخالفهم ابن عيينة عن الزهري فقال : لحم حمار وحش ، أخرجه مسلم ، لكن بين الحيدى صاحب سفيان أنه كان يقول في هذا الحديث : حمار وحش ، ثم صار يقول : لحم حمار وحش ، فدل على اضطرابه فيه ، وقد توبع على قوله : لحم حمار وحش ، من أوجه فيها مقال ، منها ما أخرجه الطبراني من طريق عمرو بن دينار عن الزهري لكن إسناده ضعيف ، وقال إسحق في مسنده : أخبرنا الفضل بن موسى عن محمد بن عمرو بن علقمة عن الزهري فقال : لحم حمار ، وقد خالفه خالد الواسطي عن محمد بن عمرو فقال : حمار وحش ، كالأكثر ، وأخرجه الطبراني من طريق ابن إسحق عن الزهري فقال : رجل حمار وحش ، وابن إسحق حسن الحديث إلا أنه لا يحتاج به إذا خولف ، ويدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ابن جرير قال : قلت للزهري الحمار عقير ؟ قال لا أدري ، أخرجه ابن خزيمة وابن عوانة في صحيحهما ، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر أن الذي أهدها الصعب لحم حمار فأخرجه مسلم من طريق الحاكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : أهدى الصعب إلى النبي ﷺ رجل حمار ، وفي رواية عنده : عجز حمار وحش يقطر دما ، وأخرجه أيضا من طريق حبيب بن أبي ثابت عن سعيد قال تارة : حمار وحش ، وتارة : شق حمار ، ويقوى ذلك ما أخرجه مسلم أيضا من طريق طاوس عن ابن عباس قال : قدم زيد بن أرقم ، فقال له عبد الله بن عباس يستذكره : كيف أخبرني عن لحم صيد أهدى لرسول الله ﷺ وهو حرام ؟ قال : أهدى له عضو من لحم صيد فرده وقال : إنا لا نأكله ، إنا حرم ، وأخرجه أبو داود وابن حبان من طريق عطاء عن ابن عباس أنه قال : يا زيد بن أرقم ، هل علمت أن رسول الله ﷺ ، فذكره . وانفقت الروايات كلها على أنه رده عليه ، إلا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه بإسناد حسن من طريق عمرو بن أمية : أن الصعب أهدى للنبي ﷺ عجز حمار وحش وهو بالجحفة فأكل منه وأكل القوم ، قال البيهقي : إن كان هذا محفوظا فلعله رد الحى وقبل اللحم ، قلت وفي هذا الجمع نظر لما بينته ، فإن كانت الطرق كلها محفوظة فلعله رده حيا لكونه صيد لأجله ورد اللحم تارة لذلك وقبله تارة أخرى حيث علم أنه لم يصد لأجله ، وقد قال الشافعي في : الأم ، : إن كان الصعب أهدى له حمارا حيا فليس للحرم أن يذبح حمار وحش حيا ، وإن كان أهدى له لحما فقد يَحْتَمَلُ أن يكون علم أنه صيد له . ونقل الترمذي عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التنزه . ويحتمل أن يحمل القبول المذكور في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه ﷺ من مكة ، ويؤيده أنه جازم فيه بوقوع ذلك بالجحفة وفي غيرها من الروايات بالابواء أو بordan ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون الصعب أحضر الحمار مذبوحا ثم قطع منه عضوا بحضرة النبي ﷺ فقدمه له ، فن قال أهدى حمارا أراد بهما مذبوحا لا حيا ، ومن قال لحم حمار أراد ما قدمه للنبي ﷺ ، قال : ويحتمل أن يكون من قال حمارا أطلق وأراد بعضه مجازا ، قال ويحتمل أنه أهدها له حيا فلما رده عليه ذكاه وأماه بعضو منه ظانا أنه إنما

رده عليه لمحي يختص بجملة : فأعلمه بامتناعه أن حكم الجزء من الصيد حكم الكل ، قال : واجمع مهما أمكن أولى من توهم بعض الروايات . وقال النووي : ترجم البخاري يكون الحمار حيا ، وليس في سياق الحديث تصريح بذلك ، وكذا نقلوا هذا التأويل عن مالك ، وهو باطل لأن الروايات التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبح انتهى . وإذا تأملت ما تقدم لم يحسن إطلافه بطلان التأويل المذكور ولا سيما في رواية الزهري التي هي عمدة هذا الباب ، وقد قال الشافعي في « الآم » : حديث مالك أن الصمب أهدى حمارا أثبت من حديث من روى أنه أهدى لحم حمار ، وقال الترمذي : روى بعض أصحاب الزهري في حديث الصمب « لحم حمار وحش » ، وهو غير محفوظ . **قوله** ( بالابواء ) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالد : جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعدها مهملة ، قيل سمي الابواء لوبائه على القلب ، وقيل لأن السيول تقبؤه أي تحله . **قوله** ( أو بودان ) شك من الراوي ، وهو بفتح الواو وتشديد الدال وآخرها نون موضع بقرب الجحفة ، وقد سبق في حديث عمرو بن أمية أنه كان بالجحفة ، وودان أقرب إلى الجحفة من الابواء فإن من الابواء إلى الجحفة للآتي من المدينة ثلاثة وعشرين ميلا ، ومن ودان إلى الجحفة ثمانية أميال ، وبالشك جزم أكثر الرواة ، وجزم ابن إسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان ، وجزم معمر وعبد الرحمن بن إسحق وعمر بن عبد الوارث بالابواء ، والذي يظهر لي أن الشك فيه من ابن عباس لأن الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك أيضا . **قوله** ( فلما رأى ما في وجهه ) في رواية شعيب « فلما عرف في وجهي رده هديتي » ، وفي رواية الليث عن الزهري عند الترمذي « فلما رأى ما في وجهه من الكراهية » ، وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج المذكورة . **قوله** ( لما لم نرده عليك ) في رواية شعيب وابن جريج « ليس بنا رد عليك » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند الطبراني « لما لم نرده عليك كراهية له ولكننا حرم » ، قال عياض : ضبطناه في الروايات « لم نرده » بفتح الدال ، وأبى ذلك المحققون من أهل العربية وقالوا : الصواب أنه بضم الدال لأن المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعدها ، قال : وليس الفتح بغير بل ذكره ثعلب في الفصيح . نعم تعقبوه عليه بأنه ضميم ، وأوهم ضميمه أنه فصيح ، وأجازوا أيضا الكسر وهو أضعف الأوجه . قلت : ووقع في رواية الكشميهني بفك الإدغام « لم نرده » بضم الأولى وسكون الثانية ولا إشكال فيه . **قوله** ( إلا أنا حرم ) زاد صالح بن كيسان عند النسائي « لا نأكل الصيد » ، وفي رواية سعيه عن ابن عباس « لولا أنا محرمون لقبلائنا منك » . واستدل بهذا الحديث على تحريم الأكل من لحم الصيد على المحرم مطلقا لأنه اقتصر في التعليل على كونه محرما فدل على أنه سبب الامتناع خاصة . وهو قول علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري وإسحق لحديث الصمب هذا ، ولما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي « انه قال لناس من أشجع : أتعلون أن رسول الله ﷺ أهدى له رجل حمرا وحش وهو محرم فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم » ، لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم أيضا من حديث طلحة أنه « أهدى له لحم طير وهو محرم ، فوقف من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ » وحديث أبي قتادة المذكور في الباب قبله وحديث عمير بن سلمة « ان الهزلي أهدى للنبي ﷺ ظبيا وهو محرم ، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق » ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وغيره ، وبالجواز مطلقا قال الكوفيون وطائفة من السلف ، وجمع الجمهور بين ما اختلف من ذلك بأن أحاديث القبول محمولة على ما يصيده الحلال لنفسه ثم يهدي منه للمحرم ، وأحاديث الرد محمولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم . قالوا والسبب في الاقتصاد

على الإحرام عند الاعتذار الصعب أن الصيد لا يحرم على المراء إذا صيد له إلا إذا كان محرما ، فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه ، وقد بينه في الأحاديث الأخر . ويؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعا « صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » أخرجه الترمذى والنسائى وابن خزيمة . قلت : وقد تقدم أن عند النسائى من رواية صالح بن كيسان « أنا حرم لا تأكل الصيد » فبين العلتين جميعا ، وجاء عن مالك تفصيل آخر بين ما صيد للمحرّم قبل إحرامه يجوز له الأكل منه أو بعد إحرامه فلا ، وعن عثمان التفصيل بين ما يصاد لاجله من المحرمين فيمتنع عليه ولا يمتنع على محرم آخر . وقال ابن المنير في الحاشية : حديث الصعب يشكل على مالك لأنه يقول : ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غير المحرم ، فيمكن أن يقال قوله « فرده عليه » لا يستلزم أنه أباح له أكله ، بل يجوز أن يكون أمره بإرساله إن كان حيا وطرحه إن كان مذبوحا فان السكوت عن الحكم لا يدل على الحكم بضده ، وتعقب بأنه وقت البيان فلو لم يحز له الانتفاع به لم يردده عليه أصلا إذ لا اختصاص له به . وفى حديث الصعب الحكم بالعلامة لقوله « فلما رأى ما فى وجهى » . وفيه جواز رد الهدية لعله ، وترجم له المصنف « من رد الهدية لعله » وفيه الاعتذار عن رد الهدية تطييبا لقلب المهدي ، وأن الهبة لا تدخل فى الملك إلا بالقبول ، وأن قدرته على تملكها لا تصيره مالكا لها ، وأن على المحرم أن يرسل ما فى يده من الصيد الممتنع عليه اصطياده

#### ٧ - باب ما يقتل المحرم من الدواب

١٨٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على المحرم فى قتلهن جناح »  
وعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال . .  
[ الحديث ١٨٢٦ - طرقة فى : ٣٣١٥ ]

١٨٢٧ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول « حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ : يقتل المحرم . . »  
[ الحديث ١٨٢٧ - طرقة فى : ١٨٢٨ ]

١٨٢٨ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن سالم قال : قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قالت حفصة قال رسول الله ﷺ « خمس من الدواب لا حرج على من قتلهن : الغراب والحداة والفأرة والعقرب والكلب العقور »

١٨٢٩ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب والحداة والعقرب والفأرة والكلب العقور »  
[ الحديث ١٨٢٩ - طرقة فى : ٣٣١٤ ]



١٨٣٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ **بْنُ** غِيَاثٍ **حَدَّثَنَا** أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ بَنِي إِذْ نَزَلَ عَلَيْهِ (وَالرَّسَلَاتِ) وَإِنَّهُ لَيَتْلُوهَا وَإِنِّي لَأَتَلْقَاهَا مِنْ فِيهِ وَإِنَّ قَاهُ لَرَطِبٌ بِهَا ، إِذْ وَثَبْتُ عَلَيْهَا حَيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اقْتُلُوهَا . فَابْتَدَرْنَاهَا فَذَهَبَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَفُتِّتْ شَرٌّ كَمَا وَفُتِّمَ شَرُّهَا »  
[ الحديث ١٨٣٠ - أطرافه في : ٣٣١٧ ، ٤٩٣٠ ، ٤٩٣١ ، ٤٩٣٤ ]

١٨٣١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْوَزْعِ : قُوسِيْقٌ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ »  
[ الحديث ١٨٣١ - طرفه في : ٣٣٠٦ ]

قوله ( باب ما يقتل المحرم من الدواب ) أى بما لا يجب عليه فيه الجزاء ، وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الاول منها اختلف فيه على ابن عمر ، فساقه المصنف على الاختلاف كما سألينه . قوله ( خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح ) كذا أورده مختصرا وأحال به على طريق سالم ، وهو فى الموطأ وتماهه د الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور . . قوله ( وعن عبد الله بن دينار ) هو معطوف على الطريق الأولى ، وهو فى الموطأ كذلك عن نافع عن ابن عمر ، وعن عبد الله بن دينار عن ابن عمر . وقد أورده المصنف فى بدء الخلق عن القعنبي عن مالك وساق لفظه مثله سواء ، وكذا أخرجه مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار ، وأخرجه أحمد من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار فقال « الحية ، بدل العقرب . قوله ( عن زيد بن جبير ) هو الطائى الكوفى ، ليس له فى الصحيح رواية عن غير ابن عمر ، ولأله فيه لإلهذا الحديث وآخر تقدم فى المواقيت ، وقد خالف نافعا وعبد الله بن دينار فى إدخال الواسطة بين ابن عمر وبين النبي ﷺ فى هذا الحديث ، ووافق سالما ، إلا أن زيدا أبهما وسالما سماها . قوله ( حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال يقتل المحرم ) كذا ساق منه هذا التسدر وأحال به على الطريق التى بعده ، وفيه إشارة منه الى تفسير المهمة فيه بأنها المسماة فى الرواية الأخرى ، فقد وصله أبو نعيم فى المستخرج من طريق أبي خليفة عن مسدد بإسناد البخارى ، وبقيته كرواية حفصة إلا أن فيه تقدما وتأخيرا فى بعض الأسماء . وأخرجه مسلم عن شيبان عن أبي عوانة فزاد فيه أشياء ولفظه « سأل رجل ابن عمر ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم ؟ فقال : حدثتني إحدى نسوة النبي ﷺ أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحدأة والغراب والحية ، قال « وفى الصلاة أيضا ، فلم يقل فى أوله خمسا وزاد الحية ، وزاد فى آخره ذكر الصلاة لينبه بذلك على جواز قتل المذكورات فى جميع الأحوال ، وسأذكر البحث فى ذلك ، ولم أر هذه الزيادة فى غير هذه الطريق ، فقد أخرجه مسلم من طريق زهير بن معاوية والإسماعيلي من طريق إسرائيل كلاهما عن زيد بن جبير بدونها . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد . قوله ( عن سالم ) فى رواية مسلم « أخبرني سالم ، أخرجه عن حرملة عن ابن وهب . قوله ( قال عبد الله ) فى رواية مسلم « قال لى عبد الله ، وفى رواية الإسماعيلي عن سالم عن أبيه أخرجه من طريق إبراهيم بن المنذر عن ابن وهب . قوله ( قالت حفصة ) فى رواية الإسماعيلي وعن حفصة ، وهذا والذي قبله قد يوم أن عبد الله بن عمر ما سمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، ولكن وقع فى بعض

طرق نافع عنه « سمعت النبي ﷺ ، أخرجه مسلم من طريق ابن جريج قال « أخبرني نافع ، وقال مسلم بعده : لم يقل أحد عن نافع عن ابن عمر سمعت إلا ابن جريج ، وتابعه محمد بن إسحق ، ثم ساقه من طريق ابن إسحق عن نافع كذلك ، فالظاهر أن ابن عمر سمعه من أخته حفصة عن النبي ﷺ وسمعه أيضا من النبي ﷺ يحدث به حين سئل عنه ، فقد وقع عند أحد من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نادى رجل ، ولأبي عوانة في المستخرج من هذا الوجه « أن أعرابيا نادى رسول الله ﷺ ما تقتل من الدواب إذا أحرمتها ، والظاهر أن المهمة في رواية زيد بن جبير هي حفصة ، ويحتمل أن تكون عائشة ، وقد رواه ابن عيينة عن ابن شهاب فأسقط حفصة من الاسناد والاصواب لإثباتها في رواية سالم والله أعلم . الحديث الثاني حديث عائشة في المعنى . قوله ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد أيضا ، وظاهر بهذا أن لابن وهب عنه عن الزهري فيه إسنادين : سالم عن أبيه عن حفصة وعروة عن عائشة ، وقد كان ابن عيينة ينكر طريق الزهري عن عروة ، قال الحيدى عن سفيان « حدثنا والله الزهري عن سالم عن أبيه ، فقيل له إن معمرا يرويه عن الزهري عن عروة عن عائشة ، فقال « حدثنا والله الزهري لم يذكر عروة . قلت : وطريق معمرا المشار إليها أوردها المصنف في بدء الخلق من طريق يزيد بن زريع عنه ، ورواها النسائي من طريق عبد الرزاق قال عبد الرزاق : ذكر بعض أصحابنا أن معمرا كان يذكره عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وعن عروة عن عائشة ، وطريق الزهري عن عروة رواها أيضا شعيب بن أبي حمزة عند أحمد وأبان بن صالح عند النسائي ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وقد تابع الزهري عن عروة هشام بن عروة أخرجه مسلم أيضا . قوله ( خمس ) التقيد بالخمس وإن كان مفهومه اختصاص المذكورات بذلك لكنه مفهوم عدد ، وليس بحجة عند الأكثر . وعلى تقدير اعتباره فيحتمل أن يكون قاله ﷺ أولا ثم بين بعد ذلك أن غير الخمس يشترك معها في الحكم ، فقد ورد في بعض طرق عائشة بلفظ « أربع » وفي بعض طرقها بلفظ « ست » ، فأما طريق أربع فأخرجها مسلم من طريق القاسم عنها فأسقط المقرب ، وأما طريق ست فأخرجها أبو عوانة في « المستخرج » من طريق المحارب عن هشام عن أبيه عنها فأثبتها وزاد الحية ، ويشهد لها طريق شيبان التي تقدمت من عند مسلم وإن كانت غالية عن العدد ، وأغرب عياض فقال : وفي غير كتاب مسلم ذكر الألفى فصارت سبعا . وتعقب بأن الألفى داخلة في معنى الحية . والحديث الذي ذكرت فيه أخرجه أبو عوانة في « المستخرج » من طريق ابن عون عن نافع في آخر حديث الباب قال : قلت لنافع فالألفى ؟ قال ومن يشك في الألفى ؟ ١٤ هـ . وقد وقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود نحو رواية شيبان وزاد السبع العادى فصارت سبعا . وفي حديث أبي هريرة عند ابن خزيمة وابن المنذر زيادة ذكر الذئب والنمر على الخمس المشهورة فتصير بهذا الاعتبار تسعا ، لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوى للكلب العقور . ووقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ قال « يقتل المحرم الحية والذئب » ورجاله ثقات ، وأخرج أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال « أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب للجرم ، وحجاج ضعيف ، وخالفه صدق عن وبرة فرواه موقوفا أخرجه ابن أبي شيبة ، فهذا جميع ما وقفت عليه في الأحاديث المرفوعة زيادة على الخمس المشهورة ، ولا يخلو شيء من ذلك من مقال والله أعلم . قوله ( من الدواب ) بتشديد الموحدة ، جمع دابة وهو ما دب من الحيوان . وقد أخرج بعضهم منها الطير لقوله تعالى ( وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه )

الآية ، وهذا الحديث يرد عليه ، فانه ذكر في الدواب الخس الغراب والحدأة ، ويدل على دخول الطير أيضا عموم قوله تعالى ﴿ وما من دابة في الارض الا على الله رزقها ﴾ ؛ وقوله تعالى ﴿ وكأين من دابة لا تحمل رزقها ﴾ الآية ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم في صفة بدء الخلق « وخلق الدواب يوم الخميس ، ولم يفرد الطير بذكر . وقد تصرف أهل العرف في الدابة ، فمنهم من يخصها بالحمار ، ومنهم من يخصها بالفرس ، وقائمة ذلك تظهر في الحلف . قوله (كلهن فاسق يقتلن ) ، قبل فاسق صفة لكل ، وفي يقتلن ضمير راجع الى معنى كل . ووقع في رواية مسلم من هذا الوجه « كلها فواسق » وفي رواية معمر التي في بدء الخلق « خمس فواسق » قال النووي : هو باضافة خمس لا بتثنيته ، وجوز ابن دقيق العيد الوجهين وأشار الى ترجيح الثاني فانه قال : رواية الاضافة تشعر بالتخصيص فيخالفها غيرها في الحكم من طريق المفهوم ، ورواية التثني تقتضي وصف الخس بالنفس من جهة المعنى فيشعر بأن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل ملل بما جعل وصفا وهو النفس فيدخل فيه كل فاسق من الدواب ، ويؤيده رواية يونس التي في حديثه الباب . قال النووي وغيره : تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارية على وفق اللغة ، فان أصل الفسق لغة الخروج ، ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها ، وقوله تعالى ﴿ فسق عن أمره ﴾ أى خرج ، وسعى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص ، وزعم ابن الاعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعرهم فاسق ، بمعنى بالمعنى الشرعي . وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فقيل : لخروجها عن حكم غيرها من الحيوان في تحريم قتلها ، وقيل في حل أكلها لقوله تعالى ﴿ أوفسقا أهل نغير الله به ﴾ وقوله ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق ﴾ وقيل : لخروجها عن حكم غيرها بالإيذاء والإفساد وهدم الاتضاع ، ومن ثم اختلف أهل الفتوى : فمن قال بالأول ألحق بالخمس كل ما جاز قتلها للحلال في الحرم وفي الحل ، ومن قال بالثاني ألحق ما لا يؤكل إلا ما نهى عن قتلها وهذا قد يجامع الأول ، ومن قال بالثالث ينص الإلحاق بما يحصل منه الإفساد . ووقع في حديث أبي سعيد عند ابن ماجه : قيل له لم قيل للفأرة فويسقة ؟ فقال : لأن النبي ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفئيلة لتحرق بها البيت . فهذا يؤيد الى أن سبب تسمية الخس بذلك لكون فعلها يشبه فعل الفساق ، وهو يرجع القول الاخير . والله أعلم . قوله ( يقتلن في الحرم ) تقدم في رواية نافع بلفظ « ليس على الحرم في قتلن جناح » وعرف بذلك أن لا إثم في قتلها على الحرم ولا في الحرم ، ويؤخذ منه جواز ذلك للحلال ، وفي الحل من باب الأولى . وقد وقع ذكر الحل صريحا عند مسلم من طريق معمر عن الزهري عن عروة بلفظ « يقتلن في الحل والحرم » ويعرف حكم الحلال بكونه لم يثم به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز أولى ، ثم انه ليس في نفي الجناح - وكذا الحرج في طريق سالم - دلالة على أرجحية الفعل على الترك ، لكن ورد في طريق زيد بن جبير عند مسلم بلفظ « أمر » وكذا في طريق معمر ، ولأبي عوانة من طريق ابن نمير عن هشام عن أبيه بلفظ « ليقتل الحرم » وظاهر الأمر الوجوب ، ويحتمل التندب والاباحة ، وروى البزار من طريق أبي رافع قال « بينا رسول الله ﷺ في صلته إذ ضرب شيئا ، فاذا هي عقرب فقتلها ، وأمر بقتل العقرب والحية والفأرة والحدأة والبحرم ، لكن هذا الأمر ورد بعد الحظر لعموم نهى الحرم عن القتل فلا يكون للوجوب ولا للتندب ، ويؤيد ذلك رواية الليث عن نافع بلفظ « أذن » أخرجه مسلم والنسائي عن قتبية عنه ، لكن لم يسق مسلم لفظه . وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وغيره « خمس قتلن حلال للحرم » . قوله ( الغراب ) زاد في رواية سعيد بن المسيب

عن عائشة عند مسلم « الأبقع ، وهو الذى فى ظهره أو بطنه بياض ، وأخذ بهذا القيد بعض أصحاب الحديث كما حكاه ابن المنذر وغيره ، ثم وجدت ابن خزيمة قد صرح باختياره ، وهو قضية حمل المطلق على المقيد . وأجاب ابن بطال بأن هذه الزيادة لا تصح لأنها من رواية قتادة عن سعيد ، وهو مدلس وقد شد بذلك ، وقال ابن عبد البر : لا تثبت هذه الزيادة . وقال ابن قدامة : الروايات المطلقة أصح . وفى جميع هذا التحليل نظر ، أما دعوى التدليس فردودة بأن شعبة لا يروى عن شيوخه المدلسين إلا ما هو مسموع لهم وهذا من رواية شعبة ، بل صرح النسائي فى روايته من طريق النضر بن شميل عن شعبة بسباع قتادة . وأما نفي الثبوت فردود بأخراج مسلم . وأما الترجيح فليس من شرط قبول الزيادة بل الزيادة مقبولة من الثقة الحافظ وهو كذلك هنا . نعم قال ابن قدامة : يلتحق بالأبقع ما شاركه فى الإيذاء وتحريم الأكل . وقد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذى يأكل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ ، وأفتوا بجواز أكله ، فبقى ما عداه من الغربان ملتحقاً بالأبقع . ومنها الغداف على الصحيح فى « الروضة » بخلاف تصحيح الرافعى ، وسمى ابن قدامة الغداف غراب البين ، والمعروف عند أهل اللغة أنه الأبقع ، قيل سمي غراب البين لأنه بان عن نوح لما أرسله من السفينة ليكشف خبر الأرض ، فلقى جيفة فوقع عليها ولم يرجع الى نوح ، وكان أهل الجاهلية يتشاءمون به فكانوا إذا نعب مرتين قالوا : آذن بشر ، وإذا نعب ثلاثاً قالوا : آذن بخير ، فأبطل الاسلام ذلك ، وكان ابن عباس إذا سمع الغراب قال : اللهم لا طير إلا طيرك ولا خير إلا خيرك ولا إله غيرك . وقال صاحب الهداية : المراد بالغراب فى الحديث الغداف والأبقع لانهما يأكلان الجيف ، وأما غراب الزرع فلا . وكذا استثناء ابن قدامة ، وما أظن فيه خلافاً ، وعليه يحمل ما جاء فى حديث أبى سعيد عند داود أن صح حيث قال فيه « ويرى الغراب ولا يقتله » . وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن على ومجاهد ، قال ابن المنذر : أباح كل من يحفظ عنه العلم قتل الغراب فى الإحرام إلا ما جاء عن عطاء قال فى محرم كسر قرن غراب فقال : إن أدامه فعليه الجزاء . وقال الخطابي : لم يتابع أحد عطاء على هذا انتهى . ويحتمل أن يكون مراده غراب الزرع . وعند المالكية اختلاف آخر فى الغراب والحدأة هل يتقيد جواز قتلها بأن يتدنا بالأذى ، وهل يختص ذلك بكبارها ؟ والمشهور عنهم - كما قال ابن شأس - لا فرق وفاقاً للجمهور . ومن أنواع الغربان الادهص ، وهو الذى فى رجله أو فى جناحيه أو بطنه بياض أو حمرة ، وله ذكر فى قصة حفر عبد المطلب لوزنم ، وحكمه حكم الأبقع . ومنها العقق وهو قدس الحامة على شكل الغراب ، قيل سمي بذلك لأنه يقع فراخه فيتركها بلا ملعم ، وبهذا يظهر أنه نوع من الغربان ، والعرب تنشأ به أيضاً . ووقع فى فتاوى قاضى خان الحنفى : من خرج لسفر فسمع صوت العقق فرجع كفر ، وحكمه حكم الأبقع على الصحيح ، وقيل حكم غراب الزرع . وقال أحمد : إن أكل الجيف وإلا فلا بأس به . قوله ( والحدأة ) بكسر أوله وفتح ثانيه بعدها همزة بغير مد . وحكى صاحب « المحكم » المد فيه ندورا ، ووقع فى رواية الكشميهنى فى حديث عائشة « الحدأة » بزيادة هاء بلفظ الواحدة وليست للتأنيث بل هى كالحاء فى التمرة ، وحكى الازهرى فيها « حدوة » بواو بدل الهمزة ، وسيأتى فى بدء الخلق من حديثها بلفظ « الحديا » بضم أوله وتشديد التحتانية مقصور ، ومثله لمسلم فى رواية هشام بن عروة عن أبيه قال : قال قاسم ابن ثابت : الوجه فيه الهمزة ، وكأنه سهل ثم أدغم ، وقيل هى لغة حجازية ، وغيرهم يقول « حدية » وقد تقدم ذكرها فى الكلام على الغراب . ومن خواص الحدأة أنها تقف فى الطيران ، ويقال إنها لا تحتطف إلا من جهة

اليين ، وقد مضى لها ذكر في الصلاة في قصة صاحبة الوشاح . ( تنبيه ) : يلتبس بالحدأة الحدأة بفتح أوله : فأس له رأسان . قوله ( والعقرب ) هذا اللفظ الذكر والأنثى ، وقد يقال عقربة وعقرباء ، وليس منها العقربان بل هي دويبة طويلة كثيرة القوائم ، قال صاحب المحكم ، ويقال إن عينها في ظهرها وإنها لا تضر ميتا ولا ناعما حتى يتحرك . ويقال لدغته العقرب بالغين المعجمة ولسمته بالمهملتين . وقد تقدم اختلاف الرواة في ذكر الحية بدلها في حديث الباب ومن جمعهما ، والذي يظهر لي أنه ﷺ نبه بأحدهما على الأخرى عند الاختصار وبين حكمهما معا حيث جمع ، قال ابن المنذر : لا نعلمهم اختلفوا في جواز قتل العقرب . وقال نافع لما قيل له : فالحية ؟ قال : لا يختلف فيها . وفي رواية : ومن يشك فيها ؟ ونعقبه ابن عبد البر بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شعبة أنه سأل الحكم وحدا فتالا : لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب . قال : ومن حجتكما أنهما من هوام الارض فيلزم من أباح قتلها مثل ذلك في سائر الهوام ، وهذا اعتلال لا معنى له ، نعم عند المالكية خلاف في قتل صغير الحية والعقرب التي لا تتمكن من الأذى . قوله ( والفأر ) بهزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل ، ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للمحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فانه قال : فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن المنذر ، وقال : هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع أهل العلم . وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد بن زيد قال لما ذكروا له هذا القول : ما كان بالكوفة أخش ردا للأئمة من إبراهيم النخعي لقلة ما سمع منها ، ولا أحسن اتباعا لها من الشعبي لكثرة ما سمع . ونقل ابن شاس عن المالكية خلافا في جواز قتل الصغير منها الذي لا يتمكن من الأذى . والفأر أنواع : منها الجرذ بالجيم بوزن عمر ، والحلذ بضم المعجمة وسكون اللام ، وفأرة الابل ، وفأرة المسك ، وفأرة النبط ، وحكمها في تحريم الأكل وجواز القتل سواء ، وسيأتي في الادب لإطلاق الفويسقة عليها من حديث جابر ، وتقدم سبب تسميتها بذلك من حديث أبي سعيد . وقيل إنما سميت بذلك لأنها قطعت حبال سفينة نوح والله أعلم . قوله ( والكلب العقور ) الكلب معروف والأثق كلبة والجمع أكلب وكلاب وكليب بالفتح ، كأعبد وعباد وعبيد . وفي الكلب بهيمية وسبعية كأنه مركب . وفيه منافع للحراسة والصيد كما سيأتي في بابه . وفيه من اقتناء الأثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره . وقيل إن أول من اتخذ الحراسة نوح عليه السلام . وقد سبق البحث في نجاسته في كتاب الطهارة ، ويأتي في بدء الخلق جملة من خصاله . واختلف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقورا مفهوما أو لا ؟ فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن أبي هريرة قال : الكلب العقور الأسد . وعن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم سألوه عن الكلب العقور فقال : وأي كلب أعقر من الحية ؟ وقال زهر : المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة . وقال مالك في الموطأ : كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والفهد والفيث والذئب هو العقور . وكذا نقل أبو عبيد عن سفيان ، وهو قول الجمهور . وقال أبو حنيفة : المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ، ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب . واحتج أبو عبيد الجمهور بقوله ﷺ : اللهم سلط عليه كلبا من كلابك ، فقتله الأسد ، وهو حديث حسن أخرجه الحاكم من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عبيد أبيه ، واحتج بقوله تعالى ( وما علمتم من الجوارح مكلبين ) فاشتقها من اسم الكلب ، فلهذا قيل لكل جوارح عقور . واحتج الطحاوي للحنفية بأن العلماء انفقوا على تحريم قتل البازي والصقر وصما من سباح الطير فدل ذلك على اختصاص التحريم بالغراب والحدأة ، وكذلك يختص التحريم بالكلب وما شاركه في صفته وهو الذئب .

وتعقب برد الاتفاق ، فان مخالفهم أجازوا قتل كل ما عدا الفرس ، فيدخل فيه الصقر وغيره ، بل معظمهم قال : يلتحق بالخنس كل ما نهى عن أكله إلا ما نهى عن قتله . واختلف العلماء في غير العقور عما لم يؤمر باقتنائه ، فصرح بتحريم قتله القاضيان حسين والماوردي وغيرهما ، ووقع في « الآم » ، للشافعي الجواز ، واختلف كلام النووي فقال في البيع من « شرح المذهب » : لا خلاف بين أصحابنا في أنه محترم لا يجوز قتله ، وقال في التيسر والغصب : إنه غير محترم ، وقال في الحج : يكره قتله كراهة تنزيه . وهذا اختلاف شديد ، وعلى كراهة قتله اقتصر الرافعي وتبعه في « الروضة » ، وزاد : أنها كراهة تنزيه والله أعلم . وذهب الجمهور كما تقدم إلى إلحاق غير الخنس بها في هذا الحكم ، إلا أنهم اختلفوا في المعنى فقيل : لكونها مؤذية فيجوز قتل كل مؤذ ، وهذا قضية مذهب مالك . وقيل : لكونها مما لا يؤكل ، فعلى هذا كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فيه ، وهذا قضية مذهب الشافعي . وقد قسم هو وأصحابه الحيوان بالنسبة للحرم إلى ثلاثة أقسام : قسم يستحب كالخنس وما في معناها مما يؤذى ، وقسم يجوز كسائر ما لا يؤكل لحمه وهو قسمان : ما يحصل منه نفع وضرر فيباح لما فيه من منفعة الاصطياد ولا يكره لما فيه من العدوان ، وقسم ليس فيه نفع ولا ضرر فيكره قتله ولا يحرم . والقسم الثالث ما أيسح أكله أو نهى عن قتله فلا يجوز ففيه الجزاء إذا قتله المحرم . وخالف الحنفية فاقصروا على الخنس إلا أنهم ألحقوا بها الحية لثبوت الخبر ، والذئب لمشاركته للكلب في السكينة ، وألحقوا بذلك من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها ، وتعقب بظهور المعنى في الخنس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب ، والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى ، كما وافقوا عليه في مسائل الربا . قال ابن دقيق العيد : والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالإضافة إلى تصرف أهل القياس ، فانه ظاهر من جهة الإيحاء بالتعليل بالنفسق وهو الخروج عن الحد ، وأما التعليل بحرمته الأكل ففيه إبطال لما دل عليه إيماء النص من التعليل بالنفسق انتهى . وقال غيره : هو راجع إلى تفسير النفسق ، فمن فسر به بأنه الخروج عن بقية الحيوان بالأذى علل به ، ومن قال بجواز القتل وتحريم الأكل علل به ، وقال من علل بالأذى : أنواع الأذى مختلفة ، وكأنه نبه بالمقرب على ما يشاركها في الأذى بالسع ونحوه من ذوات السموم كالحية والزئجور ، وبالفأرة على ما يشاركها في الأذى بالنقب والقرض كإبن عرس ، وبالفراغ والحدأة على ما يشاركهما بالاختطاف كالصقر ، وبالسكيب العقور على ما يشاركه في الأذى بالعدوان والعقر كالأسد والفهد ، وقال : من علل بتحريم الأكل وجواز القتل إنما اقتصر على الخنس لكثرة ملابستها للناس بحيث يتم أذاها ، والتخصيص بالغلبة لا مفهوم له . ( تكملة ) : نقل الرافعي عن الإمام أن هذه الفواسق لا ملك فيها لأحد ولا اختصاص ، ولا يجب ردها على صاحبها ، ولم يذكر مثل ذلك في غير الخنس مما يلتحق بها في المعنى ، فليتأمل . واستدل به على جواز قتل من لجأ إلى الحرم من وجب عليه القتل لأن إباحة قتل هذه الأشياء محلل بالنفسق والقتال فاسق فيقتل بل هو أولى ، لأن فسق المذكورات طبيعي ، والمسكيب إذا ارتكب النفسق هاتك لحمة نفسه فهو أولى بأقامة مقتضى النفسق عليه . وأشار ابن دقيق العيد إلى أنه بحث قابل للنزاع ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . ( الحديث الثالث ) حديث ابن مسعود . قوله ( حدثني إبراهيم ) هو ابن يزيد النخعي ، والأسود هو النخعي خاله ، وعبد الله هو ابن مسعود . وقد اختلف على الأعشى في إسناد هذا الحديث كما سيأتي بيانه في بدء الخلق . قوله ( في غار بني ) وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن حفص بن غياث أن ذلك كان ليلة عرفة ، وبذلك يتم

الاحتجاج به على مقصود الباب من جواز قتل الحية للحرم ، كما دل قوله « يعني ، على أن ذلك كان في الحرم ، وعرف بذلك الرد على من قال ليس في حديث عبد الله ما يدل على أنه أمر بقتل الحية في حال الإحرام ، لاحتمال أن يكون ذلك بعد طواف الافاضة ، وقد رواه مسلم وابن خزيمة واللفظ له عن أبي كريب عن حصص بن غياث مختصراً ولفظه « ان النبي ﷺ أمر محرمًا بقتل حية في الحرم يعني ، ووقع في رواية أبي الوقت عقب حديث الباب : قال أبو عبد الله وهو المصنف : إنما أردنا بهذا أن منى من الحرم ، وأنهم لم يروا بقتل الحية - يعني فيه - بأساً . ووقع هذا الكلام عند أبي ذر في آخر الباب ، وعمله عقب حديث ابن مسعود . قوله ( رطبة ) أى لم يحف ريقه بها . قوله ( كما وقيت شرها ) بالنصب لأنه مفعول ثان ، وكذلك قوله « وقيت شرهم » أى ان الله سلمها منكم كما سلمكم منها ، وهو من مجاز المقابلة . قال ابن المنذر : أجمع من يحفظ عنه من أهل العلم على أن للحرم قتل الحية ، وتعقب بما تقدم عن الحكم وحامد وبما عند المالكية من استثناء ما صغر منها بحيث لا يتمكن من الأذى . ( الحديث الرابع ) : قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( قال للوزغ فويسق ) اللام بمعنى عن ، والمعنى أنه سماه فويسقا ، وهو تصغير تحقير مبالغة في الذم . قوله ( ولم أسمعه أمر بقتله ) هو مقول عن عائشة والضمير للنبي ﷺ ، وقضية تسميته إياه فويسقا أن يكون قتله مباحا ، وكونها لم تسمعه لا يدل على منع ذلك فقد سمعه غيرها كما سيأتي في بدء الخلق عن سعد بن أبي وقاص وغيره ، وقتل ابن عبد البر الاتفاق على جواز قتله في الحل والحرم ، لكن قتل ابن عبد الحكم وغيره عن مالك : لا يقتل المحرم الوزغ ، زاد ابن القاسم : وإن قتله يتصدق ، لأنه ليس من الخمس المأمور بقتلها . وروى ابن أبي شيبة أن عطاء سئل عن قتل الوزغ في الحرم فقال : إذا آذاك فلا بأس بقتله . وهذا يفهم توقف قتله على آذاه

## ٨ - باب لا يُمضدُ شجرُ الحرم

وقال ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « لا يُمضدُ شوكُهُ »

١٨٣٢ - **حديث** فتيبةُ حدثنا الليث عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح السدوسي أنه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة « ائذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول الله ﷺ للنسب من يوم الفتح ، فسمعتُه أذناني ووعاد قلبي وأبصرتُه عيناى حين تكلم به ، إنه حدى الله وأثنى عليه ثم قال : إن مكة حرمة الله ولم يحرّمها الناس ، فلا يحل لامرئٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ، ولا يمضد بها شجرة . فان أحد تَرَخص لِقَتالِ رسولِ الله ﷺ فقولوا له : إن الله أذن لرسوله ﷺ ولم يأذن لكم ، ولأنما أذن لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأسس ، وتبلغ الشاهد الغائب . فقيل لأبي شريح : ما قال لك حمزة ؟ قال : أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ، إن الحرم لا يُعِيدُ عاصياً ، ولا فازاً بدم ، ولا فازاً بجزية » خُبة : بِلغة

**قوله** (باب لا يعضد شجر الحرم) يضم أوله وفتح الصاد المعجمة أى لا يقطع . **قوله** (وقال ابن عباس عن النبي ﷺ لا يعضد شوكه) سياق موصول بعد باب ويأتى البحث فيه هناك . **قوله** (عن سعيد) فى رواية عبد الله بن يوسف عن الثيث حدثني سعيد كما تقدم فى العلم . **قوله** (عن أبي شريح العدوى) كذا وقع هنا ، وفيه نظر لأنه خزاعى من بنى كعب بن ربيعة بن لحي بطن من خزاعة ، ولهذا يقال له الكعبي أيضا ، وليس هو من بنى عدى ، لا هدى قريش ولا عدى مضر ، فلعله كان حليفا لبنى عدى بن كعب من قريش ، وقيل فى خزاعة بطن يقال لهم بنو هدى ، وقد وقع فى رواية ابن أبي ذئب عن سعيد سمعت أبا شريح ، أخرجه أحمد ، واختلف فى اسمه فالشهور أنه خويلد بن عمرو وقيل ابن صخر وقيل هاني بن عمرو وقيل عبد الرحمن وقيل كعب وقيل عمرو بن خويلد وقيل مطر ، أسلم قبل الفتح ، وحمل بعض أولية قومه ، وسكن المدينة ومات بها سنة ثمان وستين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وحديثين آخرين . **قوله** (لعمر بن سعيد) أى ابن أبي العاص بن سعيد بن العاص بن أمية المعروف بالاشدق ، وقد تقدم ذلك مع شرح بعض الحديث فى باب تبليغ العلم ، من كتاب العلم . ووقع عند أحمد من طريق ابن إسحق عن سعيد المقبرى زيادة فى أوله توضح المقصود وهى لما بعث عمرو بن سعيد الى مكة بعث لغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فسلمه وأخبره بما سمع من رسول الله ﷺ ، ثم خرج الى نادى قومه مجلس فيه ، فقامت اليه جلست معه فحدث قومه قال : قلت له يا هذا إنا كنا مع رسول الله ﷺ حين افتتح مكة ، فلما كان الغد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه وهو مشرك ، فقام فينا رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر الحديث . وأخرج أحمد أيضا من طريق الزهري عن مسلم بن يزيد الليثى عن أبي شريح الخزاعى أنه سمعه يقول «اذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح فى قتال بنى بكر حتى أصبنا منهم ثأرنا وهو بمكة ، ثم أمر رسول الله ﷺ بوضع السيف ، فلقى الغد رهط منا رجلا من هذيل فى الحرم يريد رسول الله ﷺ وقد كان وترهم فى الجاهلية وكانوا يطلبونه فقتلوه ، فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ غضب غضبا شديدا ما رأيته غضب غضبا أشد منه ، فلما صلى قام فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن الله حرم مكة ، انتهى . وقد ذكر أبو هريرة فى حديثه هذه القصة مختصرة وتقدم الكلام عليها فى باب كتابة العلم ، من كتاب العلم ، وذكرنا أن عمرو بن سعيد كان أميرا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية وأنه جهز الى مكة جيشا لغزو عبد الله بن الزبير بمكة ، وقد ذكر الطبرى القصة عن مشايخه فقالوا : كان قدوم عمرو بن سعيد واليا على المدينة من قبل يزيد بن معاوية فى ذى القعدة سنة ستين ، وقيل قدمها فى رمضان منها وهى السنة التى ولى فيها يزيد الخلافة ، فامتنع ابن الزبير من بيعته وأقام بمكة ، فجهز اليه عمرو بن سعيد جيشا وأمر عليهم عمرو بن الزبير وكان معاديا لآخيه عبد الله ، وكان عمرو بن سعيد قد ولاء شرطته ثم أرسله الى قتال أخيه ، فجاء مروان الى عمرو بن سعيد فنهاه فامتنع ، وجاء أبو شريح فذكر القصة ، فلما نزل الجيش ذا طوى خرج اليهم جماعة من أهل مكة فهزموهم وأسر عمرو بن الزبير فسجنه أخوه بسجن عارم ، وكان عمرو بن الزبير قد ضرب جماعة من أهل المدينة ممن اتهم بالميل الى أخيه فأقادم عبد الله منه حتى مات عمرو من ذلك الضرب . (تنبية) : وقع فى السيرة لابن إسحق ومغازى الواقدي أن المراجعة المذكورة وقعت بين أبي شريح وبين عمرو بن الزبير ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون أبو شريح راجع الباعث والمبعوث . والله أعلم . **قوله** (وهو يبعث البعوث) هى جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المجهز للقتال . **قوله** (ابن)



أصله أئذن بهمزين قلبه الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . **قوله** (أيها الأمير) الأصل فيه يا أيها الأمير لحذف حرف النداء ، ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون أدعى لقبولهم النصيحة وأن السلطان لا يخاطب إلا بعد استئذانه ولا سيما إذا كان في أمر يعترض به عليه ، فترك ذلك والفاظة له قد يكون سببا لاثابة نفسه ومعاندة من يخاطبه ، وسيأتى في الحدود قول والد المصيف « وائذن لى » . **قوله** (قام به) صفة للقول ، والمقول هو حمد الله تعالى الخ . وقوله « الغد » بالنصب أى ثانى يوم الفتح وقد تقدم بيانه . **قوله** (سمعت أذناى الخ) فيه إشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه ، فقوله « سمعت » أى حملته عنه بغير واسطة ، وذكر الأذنين للتأكيد ، وقوله « ووعاه قلبى » تحقيق لفهمه وثبته ، وقوله « وأبصرته عيناى » زيادة فى تحقيق ذلك وأن سماعه منه ليس اعتيادا على الصوت فقط بل مع المشاهدة ، وقوله « حين تكلم به » أى بالقول المذكور ، ويؤخذ من قوله « ووعاه قلبى » أن العقل محلله القلب . **قوله** (انه حمد الله) هو بيان لقوله تكلم ، ويؤخذ منه استحباب الثناء بين يدى تعليم العلم وتبيين الاحكام والمخاطبة فى الامور المهمة . وقد تقدم من رواية ابن إسحق أنه قال فيها « أما بعد » . **قوله** (ان الله حرم مكة) أى حكم بتحريمها وقضاء ، وظاهره أن حكم الله تعالى فى مكة أن لا يقتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له ، وهو أحد أقوال المفسرين فى قوله تعالى (ومن دخله كان آمنا) وقوله (أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا) ، وسيأتى بعد باب فى حديث ابن عباس بلفظ « هذا بلد حرمه الله يوم خلق السموات والارض » ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله الآتى فى الجهاد وغيره من حديث أنس « ان إبراهيم حرم مكة » ، لأن المعنى أن إبراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا باجتهاده ، أو أن الله قضى يوم خلق السموات والارض أن إبراهيم سيحرم مكة ، أو المعنى أن إبراهيم أول من أظهر تحريمها بين الناس ، وكانت قبل ذلك عند الله حراما ، أو أول من أظهره بعد الطوفان ، وقال القرطبي : معناه أن الله حرم مكة ابتداء من غير سبب ينسب لاحد ولا لأحد فيه مدخل ، قال : ولاجل هذا أكد المعنى بقوله « ولم يحرمها الناس » والمراد بقوله ولم يحرمها الناس أن تحريمها ثابت بالشرع لا مدخل للعقل فيه ، أو المراد أنها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك ، وليس من محرمات الناس يعنى فى الجاهلية كما حرموا أشياء من عند أنفسهم فلا يسوغ الاجتهاد فى تركه . وقيل معناه أن حرمتها مستمرة من أول الخلق ، وليس مما اختصت به شريعة النبي ﷺ . **قوله** (فلا يحل الخ) فيه تنبيه على الامتثال لأن من آمن بالله لزمته طاعته ، ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه ، وقد تعلق به من قال : إن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة ، والصحيح عند الأكابر خلافه ، وجوابهم بأن المؤمن هو الذى ينقاد للاحكام وينزجر عن المحرمات فجعل الكلام معه ، وليس فيه نفي ذلك عن غيره . وقال ابن دقيق العيد : الذى أراه أنه من خطاب التبيين ، نحو قوله تعالى (وعلى الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين) فالمعنى أن استحلال هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافيه ، فهذا هو المتقضى لذكر هذا الوصف ، ولو قيل لا يحل لأحد مطلقا لم يحصل منه هذا الغرض وإن أفاد التحريم . **قوله** (أن يسفك بها دما) تقدم ضبطه فى العلم ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة ، وسيأتى البحث فيه بعد باب فى الكلام على حديث ابن عباس . **قوله** (ولا يعضد بها شجرة) أى لا يقطع ، قال ابن الجوزى : أصحاب الحديث يقولون « يعضد » بضم الضاد ، وقال لنا ابن الحشاش هو بكسر ها ، والمعضد بكسر أوله الالة التى يقطع بها ، قال الخليل : المعضد الممتن من السيوف فى قطع الشجر ، وقال

الطبرى : أصله من عضد الرجل إذا أصابه بسوء في عضده ، ووقع في رواية لعمر بن شبة بلفظ « لا يعضد » ، بالخاء المعجمة بدل العين المهملة ، وهو راجع الى معناه فإن أصل الخضد الكسر ويستعمل في القطع ، قال القرطبي : خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمى ، فأما ما ينبت بمعالجة آدمى فاختلاف فيه والجمهور على الجواز ، وقال الشافعى : فى الجميع الجزاء ، ورجحه ابن قدامة . واختلفوا فى جزاء ما قطع من النوع الأول فقال مالك : لا جزاء فيه بل يأثم ، وقال عطاء : يستغفر ، وقال أبو حنيفة : يؤخذ بقيمته هدى . وقال الشافعى : فى العظيمة بقرة وفى ما دونها شاة . واحتج الطبرى بالقياس على جزاء الصيد ، وتعبه ابن القصار بأنه كان يلزمه أن يجهل الجزاء على المحرم إذا قطع شيئاً من شجر الحل ولا قائل به . وقال ابن العربى : اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، إلا أن الشافعى أجاز قطع السواك من فروع الشجرة ، كذا نقله أبو ثور عنه ، وأجاز أيضاً أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضرها ولا يهلكها وهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما ، وأجازوا قطع الشوك لكونه يؤذى بطبعه فأشبهه الفواسق ، ومنه الجمهور كما سيأتى فى حديث ابن عباس بعد باب بلفظ « ولا يعضد شوكه » ، وصححه المتولى من الشافعية ، وأجابوا بأن القياس المذكور فى مقابلة النص . فلا يعتبر به ، حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان فى تحريم قطع الشجر دليل على تحريم قطع الشوك لأن غالب شجر الحرم كذلك ، ولقيام الفارق أيضاً فإن الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر ، قال ابن قدامة : ولا بأس بالاتّباع بما أنكر من الأغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمى ولا بما يسقط من الورق نص عليه أحد ولا نعلم فيه خلافاً . قوله ( فإن أحد ) هو فاعل بفعل مضمر يفسره ما بعده ، وقوله « ترخص » مشتق من الرخصة ، وفى رواية ابن أبى ذئب عند أحمد « فإن ترخص مترخص فقال : أحلت لرسول الله ﷺ ، فإن الله أحلها لى ولم يحلها للناس ، وفى مرسل عطاء بن يزيد عند سعيد بن منصور « فلا يستأن بن أحد فيقول قتل فيها رسول الله ﷺ » . قوله ( وإنما اذن لى ) بفتح أوله و« اذاعل الله » ، ويروى بضمه على البناء للفعول . قوله ( ساعة من نهار ) تقدم فى العلم أن مقدارها ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر ، ولفظ الحديث عند أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « لما فتحت مكة قال : كفوا السلاح ، إلا خزاعة عن بنى بكر . فاذن لهم حتى صلى العصر » ثم قال : كفوا السلاح ، فلقى رجل من خزاعة رجلاً من بنى بكر من غد بالمزدلفة فقتله ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقام خطيباً فقال ، ورأيت مسنداً ظهره الى الكعبة ، فذكر الحديث . ويستفاد منه أن قتل من أذن النبي ﷺ فى قتلهم - كبن خطل - وقع فى الوقت الذى أبيض للنبي ﷺ فيه القتال ، خلافاً لمن حمل قوله « ساعة من النهار » على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصة ابن خطل . قوله ( وقد عادت حرمتها ) أى الحكم الذى فى مقابلة لإباحة القتال المستفادة من لفظ الإذن . وقوله ( اليوم ) المراد به الزمن الحاضر ، وقد بين غايته فى رواية ابن أبى ذئب المذكورة بقوله « ثم هى حرام الى يوم القيامة » . وكذا فى حديث ابن عباس الآتى بعد باب بقوله « فهى حرام بحرمة الله الى يوم القيامة » . قوله ( فليبلغ الشاهد الغائب ) قال ابن جرير : فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد . لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ ، وأنه لم يأمرهم بالإبلاغ الغائب عنهم إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه كالذى لازم السامع سواء ، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة . قوله ( فتيل لآبى شريح ) لم أعرف اسم القاتل ، وظاهر رواية ابن إسحق أنه بعض قومه من خزاعة . قوله ( لا يعيد ) بالذال المعجمة أى لا يجر ولا يعصم . قوله ( ولا فازاً ) بالفاء وتثقيل الراء أى هارباً ، والمراد

من وجب عليه حد القتل فهرب الى مكة مستجيرا بالحرم ، وهي مسألة خلاف بين العلماء ، وأغرب عمرو بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بلا مستند . قوله ( بخبره ) تقدم تفسيره في العلم ، وأشار ابن العربي الى ضبطه بكسر أوله وبالزاي بدل الراء والتحتانية بدل الموحدة جعله من الخزي ، والمعنى صحيح لكن لا تساعد عليه الرواية . وأغرب الكرماني لما حكى هذا الوجه فأبدل الحاء المعجمة جيماء جعله من الجزية ، وذكر الجزية وكذا الدم بعد ذكر العصيان من الخاص بعد العام . قوله ( خبره بلية ) هو تفسير من الراوى ، والظاهر أنه المصنف ، فقد وقع في المغازى في آخره « قال أبو عبد الله : الخبرة البلية » وسبق في العلم في آخره « يعنى السرقه » وهي أحد ما قيل في تأويلها ، وأصلها سرقة الابل ثم استعملت في كل سرقة . وعن الخليل : الخبرة الفساد في الإبل ، وقيل العيب ، وقيل بضم أوله المودة وقيل الفساد ، وبفتحه الفعلة الواحدة من الخرابه وهي السرقه . وقد وهم من عد كلام عمرو بن سعيد هذا حديثا واحتج بما تضمنه كلامه ، قال ابن حزم : لا كرامة للطيم الشيطان يكون أعلم من صاحب رسول الله ﷺ . وأغرب ابن بطلال فزعم أن سكوت أبي شريح عن جواب عمرو بن سعيد دال على أنه رجع اليه في التفصيل المذكور ، وبمكر عليه ما وقع في رواية أحمد أنه قال في آخره : قال أبو شريح فقلت لعمرو قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد أمرنا أن يبلغ شاهدنا غائبنا ، وقد بلغتك . فهذا يشعر بأنه لم يوافقه ، وإنما ترك مشافقته لبعزه عنه لما كان فيه من قوة الشوكه . وقال ابن بطلال أيضا : ليس قول عمرو جوابا لابي شريح ، لأنه لم يختلف معه في أن من أصاب حدا في غير الحرم ثم لجأ اليه أنه يجوز إقامة الحد عليه في الحرم ، فان أبا شريح أنكر بعث عمرو الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها فأحسن في استدلاله بالحديث ، وحاد عمرو عن جوابه وأجابته عن غير سؤاله . وتعقبه الطيبي بأنه لم يجد في جوابه ، وإنما أجاب بما يقتضى القول بالموجب كأنه قال له : صح سماحك وحفظك ، لكن المعنى المراد من الحديث الذى ذكرته خلاف ما فهمته منه ، فان ذلك الترخص كان بسبب الفتح وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم ، والذى أنا فيه من القليل الثانى . قلت : لكنها دعوى من عمرو بنيزير دليل ، لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاذ بالحرم فرادا منه حتى يصح جواب عمرو ، نعم كان عمرو يرى وجوب طاعة يزيد الذى استنابه ، وكان يزيد أمر ابن الزبير أن يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعنى مظلولا فامتنع ابن الزبير وعاذ بالحرم فكان يقال له بذلك عائذ الله ، وكان عمرو يعتقد أنه عاصر بامتناعه من امتثال أمر يزيد ولهذا صدر كلامه بقوله « ان الحرم لا يعيذ عاصيا » ثم ذكر بقية ما ذكر استطرادا ، فهذه شبهة عمرو وهي واهية . وهذه المسألة التى وقع فيها الاختلاف بين أبي شريح وعمرو فيها اختلاف بين العلماء أيضا كما سيأتى بعد باب في الكلام على حديث ابن عباس . وفي حديث أبي شريح من الفوائد غير ما تقدم جواز إخبار المرء عن نفسه بما يقتضى ثقته وضبطه لما سمعه ونحو ذلك ، وإنكار العالم على الحاكم ما يميزه من أمر الدين والمواظفة بلطف وتدرج ، والاقتصار فى الإنكار على اللسان اذا لم يستطع باليد ، ووقوع التأكيد فى الكلام البليغ ، وجواز المجادلة فى الأمور الدينية ، وجواز النسخ ، وأن مسائل الاجتهاد لا يكون فيها مجتهد حجة على مجتهد . وفيه الخروج عن صعدة التبليغ والصبر على المسكاره لمن لا يستطيع بدّا من ذلك ، وتمسك به من قال : ان مكة فتحت عنوة . قال النووي : تأول من قال فتحت صلحا بأن القتال كان جائزا له لوفعه لكن لم يحتج اليه ، وتعقب بأنه خلاف الواقع ، وسيأتى البحث فيه فى المغازى . وقد تقدمت تسمية القاتل والمقتول فى قصة أبي شريح فى الكلام على

حديث أبي هريرة

## ٩ - باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ

١٨٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ ، فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُحْتَلَى خِلَاؤها ، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا ، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ، وَلَا تُلْتَقَطُ لُصَاتُهَا إِلَّا لِمَعْرُوفٍ . وَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ »

وعن خالد عن عكرمة قال : هل تدري ما « لا يُنْفَرُ صَيْدُهَا » ؟ هو أن يُنْحِيَهُ مِنَ الظِّلِّ يَنْزِلُ مَكَانَهُ

قوله ( باب لا يُنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ ) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة ، قيل هو كناية عن الاصطياد ، وقيل هو على ظاهره كما سيأتي ، قال النورى : يحرم التنفير - وهو الازعاج - عن موضعه ، فإن نفره عصي سواء تلف أو لا ، فإن تلف في نفاذه قبل سكونه ضمن وإلا فلا . قال العلماء : يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الإلتاف بالأولى .

قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى ، وخالد هو الحذاء . قوله ( أن الله حرم مكة فلم تحل لأحد بعدى ) في رواية الكشميهنى « فلا تحل » وهو أليق بقصد الأمر الآتى ، وقد ذكره في الباب الذى بعده بلفظ « وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلى » وهو عند المصنف فى أوائل البيوع من طريق خالد الطحان عن خالد الحذاء بلفظ « فلم تحل لأحد قبلى ولا تحل لأحد بعدى » ومثله لأحمد من طريق وهيب عن خالد ، قال ابن بطال : المراد بقوله « ولا تحل لأحد بعدى » الإخبار عن الحكم فى ذلك لا الإخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك فى الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى . ومحصله أنه خبر بمعنى النهي ، بخلاف قوله « فلم تحل لأحد قبلى » ، فإنه خبر محض ، أو معنى قوله « ولا تحل لأحد بعدى » ، أى لا يحلها الله بعدى ، لأن النسخ ينقطع بعنده لكونه خاتم النبيين . قوله ( وعن خالد ) هو بالإسناد المذكور ، وسيأتى فى أوائل البيوع بأوضح مما هنا . قوله ( هل تدري ما لا يُنْفَرُ صَيْدُهَا ) قيل نبه عكرمة بذلك على المنع من الإلتاف وسائر أنواع الأذى تنبيهها بالأدنى على الأعلى ، وقد خالف عكرمة عطاء ومجاهد فقالا : لا بأس بطرده ما لم يفض الى قتله ، أخرجه ابن أبى شيبة . وروى ابن أبى شيبة أيضا من طريق الحكم عن شيخ من أهل مكة أن حامدا كان على البيت فذرق على يد عمر ، فأشار عمر بيده فطار فوقه على بعض بيوت مكة ، فجاءت حية فأكلته ، لحكم عمر على نفسه بشاة . وروى من طريق أخرى عن عثمان نحوه

## ١٠ - باب لا يحل القتال بمكة

وقال أبو شريح رضى الله عنه عن النبي ﷺ : لا يَسْنِكُ بِهَا دَمًا

١٨٣٤ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ افْتَتَحَ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ ، وَلَسَكِنْ جِهَادٌ وَبَيْتَةٌ ، وَإِذَا اسْتَفِيرْتُمْ فَأَنْفِرُوا ،

فإن هذا بلدٌ حَرَّمَ اللهُ يومَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وهو حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللهِ إلى يومِ الْقِيَامَةِ ، وإنَّهُ لمَ يَحِلَّ الْقِتَالُ فيه لأحدٍ قبلي ، ولمَ يَحِلَّ لي إلا سَاعَةٌ من نهارٍ ، فهو حَرَامٌ بِجُرْمَةِ اللهِ إلى يومِ الْقِيَامَةِ ، لا يُعْصَدُ شَوْكُهُ ، ولا يُنْفَرُ صَيْدُهُ ، ولا يَلْتَقِطُ لُقْطَتُهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا ، ولا يُخْتَلَى خَلَاها . قال العباسُ : يا رسولَ اللهِ إلا الإذْخِرَ ، فإنه لَقَمِينُهُمْ وَلِبْيُورَتُهُمْ . قال : قال إلا الإذْخِرَ .

**قوله** ( باب لا يحل القتال بمكة ) هكذا ترجم بلفظ القتال ، وهو الواقع في حديث الباب ، ووقع عند مسلم في رواية كذلك ، وفي أخرى بلفظ القتل ، بدل القتال ، وللعلماء في كل منهما اختلاف سنذكره . **قوله** ( وقال أبو شريح الخ ) تقدم موصولا قبل باب ، ووجه الاستدلال به لتحريم القتال من جهة أن القتال يفضي إلى القتل ، فقد ورد تحريم سفك الدم بها بلفظ السكره في سياق النبي فيمعم . **قوله** ( عن مجاهد عن طاوس ) كذا رواه منصور موصولا ، وخالفه الأعمش فرواه عن مجاهد عن النبي ﷺ مرسلًا أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عنه ، وأخرجه أيضا عن سفيان عن داود بن شابر عن مجاهد مرسلًا ، ومنصور ثقة حافظ فالحكم لوصله . **قوله** ( يوم افتتح مكة ) هو ظرف للقول المذكور . **قوله** ( لا هجرة ) أي بعد الفتح ، وأفصح بذلك في رواية علي بن المديني عن جرير في كتاب الجهاد . **قوله** ( ولكن جهاد ونية ) المعنى أن وجوب الهجرة من مكة انقطع بفتحها إذ صارت دار إسلام ، ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج إليه ، وفسره بقوله « فإذا استنفرتهم فأنفروا » أي إذا دعيتهم إلى الغزو فأجيبوا ، قال الطبري : قوله « ولكن جهاد » عطف على مدخول « لا هجرة » أي الهجرة إما فرارا من الكفار وإما إلى الجهاد وإما إلى نحو طلب العلم ، وقد انقطعت الأولى فاعتنموا الأخيرتين ، وتضمن الحديث بشارة من النبي ﷺ بأن مكة تستمر دار إسلام ، وسيأتي البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فإن هذا بلد حرم ) الفاء جواب شرط محذوف تقديره إذا علمت ذلك فاعملوا أن هذا بلد حرام ، وكان وجه المناسبة أنه لما كان نصب القتال عليه حراما كان التفسير يقع منه لا إليه ، ولما روى مسلم هذا الحديث عن إسحق عن جرير فصل الكلام الأول من الثاني بقوله « وقال يوم الفتح إن الله حرم الخ » فجعله حديثا آخر مستقلا ، وهو مقتضى صنيع من اقتصر على الكلام الأول كعلي بن المديني عن جرير كما سيأتي في الجهاد . **قوله** ( حرمه الله ) سبق مشروحا في حديث أبي شريح ، ووقع في رواية غير الكشميني « حرم الله » بحذف الهاء . **قوله** ( وهو حرام بحرمه الله ) أي بتحريمه ، وقيل الحرمة الحق أي حرام بالحق المانع من تحليله ، واستدل به على تحريم القتل والقتال بالحرم ، فأما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على جواز إقامة حد القتل فيها على من أوقعه فيها ، وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ إلى الحرم ، ومن نقل الإجماع على ذلك ابن الجوزي ، واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها ، ولا حجة فيه لأن ذلك كان في الوقت الذي أحلت فيه للنبي ﷺ كما تقدم ، وزعم ابن حزم أن مقتضى قول ابن عمر وابن عباس وغيرهما أنه لا يجوز القتل فيها مطلقا ، ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء . وقال أبو حنيفة : لا يقتل في الحرم حتى يخرج إلى الحل باختياره ، لكن لا يجالس ولا يكلم ، ويعزظ ويذكر حتى يخرج . وقال أبو يوسف : يخرج مضطرا إلى الحل ، وفعله ابن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة من طريق طاوس عن ابن عباس « من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ، وعن مالك والشافعي : يجوز إقامة الحد مطلقا فيها ، لأن العاصي هتك حرمة نفسه فأبطل

ما جعل الله له من الأمن ، وأما القتال فقال الماوردي : من خصائص مكة أن لا يحارب أهلها ، فلو بقوا على أهل العدل فإن أمكن ردمهم بغير قتال لم يجر ، وإن لم يمكن إلا بالقتال فقال الجمهور يقاتلون لأن قتال البغاة من حقوق الله تعالى فلا يجوز إضاعتها . وقال آخرون : لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم إلى أن يرجعوا إلى الطاعة ، قال النووي : والأول فص عليه الشافعي ، وأجلب أصحابه عن الحديث بحمله على تحريم نصب القتال بما يعم أذاء كالمجنين ، بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فانه يجوز قتالهم على كل وجه . وهن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وجزم به في شرح التلخيص ، وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية ، قال الطبري : من أتى حدا في الحل واستجار بالحرم فللإمام إلجأؤه إلى الخروج منه ، وليس للإمام أن ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة ، لقوله ﷺ « ولما أحلت لي ساعة من نهار ، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس ، فعمل أنها لا تحمل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها . ومال ابن العربي إلى هذا ، وقال ابن المنير : قد أكد النبي التحريم بقوله « حرمة الله » ثم قال « فهو حرام بحرمة الله » ثم قال « ولم تحمل لي إلا ساعة من نهار ، وكان إذا أراد التأكيذ ذكر الشيء ثلاثا » قال فهذا نص لا يحتمل التأويل . وقال القرطبي : ظاهر الحديث يقتضي تخصيصه ﷺ بالقتال لاعتذاره عما أبسح له من ذلك مع أن أهل مكة كانوا اذذاك مستحقين للقتال والقتل لصددهم عن المسجد الحرام وإخراجهم أهلهم منه وكفرهم ، وهذا الذي فهمه أبو شريح كما تقدم ، وقال به غير واحد من أهل العلم . وقال ابن دقيق العيد : يتأكد القول بالتحريم بأن الحديث دال على أن المأذون للنبي ﷺ فيه لم يؤذن لغيره فيه ، والذي وقع له إنما هو مطلق القتال لا القتال الخاص بما يعم كالمجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور ؟ وأيضا فسباق الحديث يدل على أن التحريم لإظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها ، وذلك لا يختص بما يستأصل ، واستدل به على اشتراط الإحرام على من دخل الحرم ، قال القرطبي : معنى قوله حرمة الله أي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ، ويجرى هذا مجرى قوله تعالى ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أي وطؤهن ، و ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ أي أكلها ، فعرف الاستعمال يدل على تعيين المخذوف ، قال : وقد دل على صحة هذا المعنى اعتذاره عن دخوله مكة غير محرم مقاتلا بقوله « لم تحمل لي إلا ساعة من نهار ، الحديث . قال : وبهذا أخذ مالك والشافعي في أحد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا : لا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرما ، إلا إذا كان ممن يكثر التكرار . قلت : وسيأتي بسط القول في ذلك بعد سبعة أبواب . قوله ( وأنه لا يحل القتال ) الماء في « انه » ضمير الشأن ، ووقع في رواية الكشميني « لم يحل » بلفظ لم بدل لا وهي أشبه لقوله قبلي . قوله ( لا يعضد شوكة ) تقدم البحث فيه في حديث أبي شريح . قوله ( ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها ) سيأتي البحث فيه في كتاب اللقطة إن شاء الله تعالى . قوله ( ولا يحتل خلاها ) بالهاء المعجمة ، والخلا مقصور ، وذكر ابن التين أنه وقع في رواية القابسي بالمدة وهو الرطب من النبات واختلاؤه قطعه واحتشاشه ، واستدل به على تحريم رعيه لكونه أشد من الاحتشاش ، وبه قال مالك والكوفيون واختاره الطبري . وقال الشافعي : لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس ، بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يعمد ذلك إلى غيره . وفي تخصيص التحريم بالرطب إشارة إلى جواز رعي الياض واختلاؤه ، وهو أصح الوجهين للشافعية لأن الثبت الياض كالصيد الميت ، قال ابن قدامة : لكن في استثناء الإذخر إشارة إلى تحريم الياض من الحشيش ، ويدل عليه أن في بعض طرق حديث أبي هريرة « ولا يحتمش حشيشها » قال وأجمعوا على إباحة أخذ

ما استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشعوم فلا بأس برعيه واختلافه . قوله ( فقال العباس ) أي ابن عبد المطلب كما وقع مينا في المغازي من وجه آخر . قوله ( إلا الإذخر ) يجوز فيه الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى البذل بما قبله ، وأما النصب فلكونه استثناء واقعا بعد النفي . وقال ابن مالك : المختار النصب لكون الاستثناء وقع متراخيا عن المستثنى منه فبعدت المشاكلة بالبدلية ، ولكون الاستثناء أيضا عرض في آخر الكلام ولم يكن مقصودا . والاذخر نبت معروف عند أهل مكة طيب الريح له أصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن ، وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البيطار ، قال : والذي بمكة أجوده ، وأهل مكة يسقفون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين الينابيع في القصور ويستعملونه بدلا من الخلفاء في الوقود ، ولهذا قال العباس « فانه لقيهم » وهو يتبع القاف وسكون التحتانية بعدها نون أي الحداد . وقال الطبري : القين عند العرب كل ذى صناعة يعالجها بنفسه . ووقع في رواية المغازي « فانه لا بد منه للقين والبيوت » وفي الرواية التي في الباب قبله « فانه لصاغتنا وقبورنا » ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة الجمع بين الثلاثة ، ووقع عنده أيضا « فقال العباس : يا رسول الله ، إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقيهم وبيوتهم ، وهذا يدل على أن الاستثناء في حديث الباب لم يرد به أن يستثنى هو وإنما أراد به أن يلقن النبي ﷺ الاستثناء ، وقوله ﷺ في جوابه « إلا الإذخر » هو استثناء بعض من كل لدخول الإذخر في عموم ما يحتل . واستدل به على جواز النسخ قبل الفعل وليس بواضح ، وعلى جواز الفصل بين المستثنى والمستثنى منه ، ومذهب الجمهور اشتراط الاتصال إما لفظا وإما حكما لجواز الفصل بالتفليس مثلا ، وقد اشتهر عن ابن عباس الجواز مطلقا ، ويمكن أن يحتاج له بظاهر هذه القصة . وأجابوا عن ذلك بأن هذا الاستثناء في حكم المتصل لاحتمال أن يكون ﷺ أراد أن يقول إلا الإذخر فشغله العباس بكلامه فوصل كلامه نفسه فقال : إلا الإذخر ، وقد قال ابن مالك : يجوز الفصل مع إضمار الاستثناء متصلا بالمستثنى منه ، واختلفوا هل كان قوله ﷺ « إلا الإذخر » باجتهاد أو وحى ؟ وقيل كان الله فوض له الحكم في هذه المسألة مطلقا ، وقيل أوحى إليه قبل ذلك أنه إن طلب أحد استثناء شيء من ذلك فأجب سؤاله ، وقال الطبري : سأغ للعباس أن يستثنى الإذخر لأنه احتمل عنده أن يكون المراد بتحريم مكة تحريم القتال دون ما ذكر من تحريم الاختلاء فانه من تحريم الرسول باجتهاده فسأغ له أن يسأله استثناء الإذخر ، وهذا مبني على أن الرسول كان له أن يجتهد في الأحكام ، وليس ما قاله بلازم بل في تقريره ﷺ للعباس على ذلك دليل على جواز تخصيص العام ، وحكي ابن بطال عن المهلب أن الاستثناء هنا للضرورة كتحليل أكل الميتة عند الضرورة ، وقد بين العباس ذلك بأن الإذخر لا غنى لأهل مكة عنه . وتعقبه ابن المنير بأن الذي يباح للضرورة يشترط حصولها فيه ، فلو كان الإذخر مثل الميتة لامتنع استعماله إلا فيمن تحققت ضرورته إليه ، والاجماع على أنه مباح مطلقا بغير قيد الضرورة انتهى . ويحتمل أن يكون مراد المهلب بأن أصل إباحته كانت للضرورة وسببها ، لأنه يريد أنه مقيد بها ، قال ابن المنير : والحق أن سؤال العباس كان على معنى الضراعة ، وترخيص النبي ﷺ كان تبليغا عن الله إما بطريق الإلهام أو بطريق الوحي ، ومن ادعى أن نزول الوحي يحتاج إلى أمد متبع فقد وهم . وفي الحديث بيان خصوصية النبي ﷺ بما ذكر في الحديث ، وجواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية ، والمبادأة إلى ذلك في الجامع والمشاهد ، وعظيم منزلة العباس عند النبي ﷺ ، وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه ، وفيه رفع وجوب الهجرة عن مكة إلى المدينة ، وإبقاء حكمها من بلاد الكفر إلى يوم القيامة ،

وأن الجهاد يشترط أن يقصد به الاخلاص ووجوب النفير مع الامة

١١ - باب الحجامة للمحرّم . وكوى ابن عمر ابنه وهو محرّم . ويتداوى ما لم يكن فيه طيب

١٨٣٥ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ قَالَ عَمْرُو : أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ « سَمِعْتُ

ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ » . ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ « حَدَّثَنِي طَاوُسٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ » فَقُلْتُ : لَعَلَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُمَا

[ الحديث ١٨٣٥ - أطرافه في : ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ ، ٢١٠٣ ، ٢٢٧٨ ، ٢٢٧٩ ، ٥٦٩١ ، ٥٦٩٤ ، ٥٦٩٥ ، ٥٦٩٦ ، ٥٧٠٠ ، ٥٧٠١ ]

١٨٣٦ - **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ تَخْلِيدٍ** حَدَّثَنَا سَلِيَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ خَلْقَةَ بِنْتِ أَبِي حَلَفَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ

عَنِ ابْنِ بُجَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ يَلْبَسِي جَمَلٍ فِي وَسْطِ رَأْسِهِ »

[ الحديث ١٨٣٦ - طرفه في : ٥٦٩٨ ]

قوله ( باب الحجامة للمحرّم ) أى هل يمنع منها أو تباح له مطلقاً أو للضرورة ؟ والمراد في ذلك كله المحجوم لا الحاجم . قوله ( وكوى ابن عمر ابنه وهو محرّم ) هذا الابن اسمه واقد ؛ وصل ذلك سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال « أصاب واقد بن عبد الله بن عمر برسام في الطريق وهو متوجه الى مكة فكواه ابن عمر ، فأبان أن ذلك كان للضرورة . قوله ( ويتداوى ما لم يكن فيه طيب ) هذا من تنمة الترجمة ، وليس في أثر ابن عمر كما ترى . وأما قول الكرماني : فاعل « يتداوى ، إما المحرم وإما ابن عمر فكلام من لم يقف على أثر ابن عمر ، وقد سبق في أوائل الحج في « باب الطيب عند الاحرام » قول ابن عباس « ويتداوى بما يأكل ، وهو موافق لهذا ، والجامع بين هذا وبين الحجامة عموم التدوى . وروى الطبري من طريق الحسن قال « ان أصاب المحرم شجة فلا بأس بأن يأخذ ما حوّلها من الشعر ثم يداويها بما ليس فيه طيب » . قوله ( قال لنا عمرو أول شيء ) أى أول مرة ، في رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا عمرو وهو ابن دينار ، أخرجه أبو نعيم وأبو هوانة من طريقه . قوله ( ثم سمعته ) هو مقول سفيان والضمير لعمرو ، وكذا قوله « فقلت لعله سمعه ، وقد بين ذلك الحميدى عن سفيان فقال : حدثنا بهذا الحديث عمرو مرتين فذكره ، لكن قال : فلا أدري أسمعه منهما أو كانت إحدى الروايتين وهما ، زاد أبو هوانة : قال سفيان : ذكر لي أنه سمعه منهما جميعاً . وأخرجه ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة نحوه رواية على ابن عبد الله وقال في آخره : فظننت أنه رواه عنهما جميعاً . وقد أخرجه الاسماهيلي من طريق سليمان بن أيوب عن سفيان قال عن عمرو عن عطاء فذكره . قال : ثم حدثنا عمرو عن طاوس به ، فقلت لعمرو : إنما كنت حدثتنا عن عطاء ، قال : اسكت يا صبي ، لم أغلط ، كلامها حدثني . قلت : فإن كان هذا محفوظاً فلعل سفيان تردد في كون عمرو سمعه منهما لما خشى من كون ذلك صدر منه حالة الغضب ، على أنه قد حدث به لجمعهما . قال أحمد في مسنده : حدثنا سفيان قال قال عمرو أولاً لحفظناه : قال طاوس عن ابن عباس فذكره ، فقال أحمد : وقد حدثنا به سفيان فقال : قال عمرو عن عطاء وطاوس عن ابن عباس . قلت : وكذا جمعهما عن سفيان مسند عند المصنف في الطب ، وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو خيثمة وإسحق بن راهويه عند مسلم ، وقيية عند الترمذي والنسائي . وتابع سفيان على روايته



له عن عمرو لكن عن طاوس وحده ذكرى بن إسحق أخرجه أحمد وأبو عوانة وابن خزيمة والحاكم ، وله أصل عن عطاء أيضا أخرجه أحمد والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير ، ومن طريق ابن جريج كلاهما عنه . ( تنبيه ) :  
 زعم الكرماني أن مراد البخاري بالسياق المذكور أن عمرا حدث به سفيان أولا عن عطاء عن ابن عباس بغير واسطة ، ثم حدثه به ثانيا عن عطاء بواسطة طاوس . قلت : وهو كلام من لم يقف على طريق مسدد التي في الكتاب الذي شرح فيه فضلا عن بقية الطرق التي ذكرناها ، ولا تعرف مع ذلك لعطاء عن طاوس رواية أصلا . والله المستعان . قوله ( وهو محرم ) زاد ابن جريج عن عطاء « صائم » ( بلحى جل ) وزاد ذكرى « على رأسه » ، وستأتي رواية عكرمة في الصوم ، وهذه الزيادات موافقة لحديث ابن بجمينة ثاني حديثي الباب دون ذكر الصيام . قوله ( عن علقمة بن أبي علقمة ) في رواية النسائي من طريق محمد بن خالد عن سليمان « أخبرني علقمة ، واسم أبي علقمة بلال ، وهو مدني تابعي صغير سمع أنسا ، وهو علقمة بن أم علقمة واسمها مرجانة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . قوله ( عن عبد الرحمن الأعرج عن ابن بجمينة ) في رواية المصنف في الطب عن اسماعيل - وهو ابن أبي أويس - عن سليمان عن علقمة أنه سمع عبد الرحمن الأعرج أنه سمع عبد الله بن بجمينة . قوله ( بلحى جل ) بفتح اللام وحكى كسرهما وسكون المهملة وفتح الجيم والميم : موضع بطريق مكة . وقد وقع مبينا في رواية اسماعيل المذكورة « بلحى جل من طريق مكة ، ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بئر جل التي ورد ذكرها في حديث أبي جهم ، يعنى الماضى في التيمم . وقال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا . ووقع في رواية أبي ذر « بلحى جل » ، بصيغة التثنية ، ولغيره بالافراد . وروى من ظنه فكى الجبل الحيوان المعروف وأنه كان آلة الحجيم ، وجزم الحازمي وغيره بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وسيأتى البحث في أنه هل كان صائما في كتاب الصيام . قوله ( في وسط ) بفتح المهملة أى متوسطة ، وهو ما فوق اليافوخ فيما بين أعلى القرنين ، قال الليث : كانت هذه الحجابة في فأس الرأس ، وأما التي في أعلاه فلا لأنها ربما أعمت ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قال الثوري : إذا أراد المحرم الحجابة لغير حاجة فإن تضرعت قطع شعر ففى حرام لقطع الشعر ، وإن لم تتضمنه جازت عند الجمهور ، وكرها مالكا . وعن الحسن فيها الفدية وإن لم يقطع شعرا . وإن كان لضرورة جاز قطع الشعر وتجب الفدية . وخص أهل الظاهر الفدية بشعر الرأس . وقال الداودى : إذا أمكن مسك المحاجم بغير حلق لم يحز الحلق . واستدل بهذا الحديث على جواز الفصد وبط الجرح والدمل وقطع العرق وقلع الضرس وغير ذلك من وجوه التدأوى إذا لم يكن في ذلك ارتكاب ما نهى عنه المحرم من تناول الطيب وقطع الشعر ، ولا فدية عليه في شئ . من ذلك . والله أعلم

## ١٢ - باب تزويج المخرم

١٨٣٧ - حدثنا أبو الميرة عبد القدوس بن الحجاج حدثنا الأوزاعي حدثني عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما « إن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم »

[ الحديث ١٨٣٧ - أطراة في : ٤٢٥٨ ، ٤٢٥٩ ، ٥١١٤ ]

قوله ( باب تزويج المحرم ) أورد فيه حديث ابن عباس في تزويج ميمونة ، وظاهر صنيحه أنه لم يثبت عنده

النهي عن ذلك ، ولا أن ذلك من الخصائص ، وقد ترجم في النكاح ، باب نكاح المحرم ، ولم يزد على إيراد هذا الحديث ، ومراده بالنكاح التزويج للإجماع على إفساد الحج والعمرة بالجماع . وقد اختلف في تزويج ميمونة ، فالشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم ، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة ، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا ، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في « باب عمرة القضاء » من كتاب المفازي إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في هذه المسألة ، فالجمهور على المنع لحديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتل الخصوصية ، فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به . وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة : يجوز للحر أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء ، ونعقب بأنه قياس في معارضة السنة فلا يعتبر به . وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فتعقب بالتصريح فيه بقوله « ولا ينكح » بضم أوله ، وبقوله فيه « ولا يخطب »

### ١٣ - باب ما ينهى من الطيب للمحرّم والمحرمة

وقالت عائشة رضي الله عنها : لا تلبس المحرمة ثوبا بوزن أو زعفران

١٨٣٨ - حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا الليث حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال

« قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام ؟ فقال النبي ﷺ : لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ، إلا أن يكون أحد ليس له نملان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين . ولا تلبسوا شيئا منه زعفران ولا الورس . ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين . تأبئة موسى بن عتبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وجويرية وابن إسحاق في الثياب والقفازين . وقال عبيد الله : ولا ورس . وكان يقول : لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين . وقال مالك من نافع عن ابن عمر : لا تنتقب المحرمة . وتأبئة ليث بن أبي سليم

١٨٣٩ - حدثنا فضيلة حدثنا جرير عن منصور عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال : وقصت برجل محرم ناقته فقتلته ، فأبى به رسول الله ﷺ فقال : اغسلوه وكفّنوه ولا تمسكوا رأسه ولا تقربوه طيبا ، فإنه يبيث يهل »

قوله ( باب ما ينهى ) أي عنه ( من الطيب للحرّم والمحرمة ) أي أنهما في ذلك سواء ، ولم يختلف العلماء في ذلك ، وإنما اختلفوا في أشياء هل تعد طيبا أو لا ، والحكمة في منع المحرم من الطيب أنه من دواعي الجماع ومقدماته التي تفسد الأحرام ، وبأنه ينافي حال المحرم فإن المحرم أشعث أغبر . قوله ( وقالت عائشة : لا تلبس المحرمة ثوبا بوزن أو زعفران ) وصله البيهقي من طريق معاذ عن عائشة قالت : المحرمة تلبس من الثياب ما شامت

إلا ثوبا منه درس أو زعفران ، ولا تبرقع ولا تلثم ، وتسفل الثوب على وجهها إن شئت ، وقد تقدم في أوائل الباب أن المرأة كالرجل في منع الطيب إجماعا . وروى أحمد وأبو داود والحاكم أصل حديث الباب من طريق ابن إسحق حدثني نافع عن ابن عمر بلفظ : « أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في إحرامهن عن القفازين والثقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب ، وتلبس بعد ذلك ما أحببت من ألوان الثياب » ثم أورد المصنف حديث ابن عمر : « قام رجل فقال : يا رسول الله ماذا تأمرنا أن نلبس ؟ الحديث » ، وقد تقدم في أوائل الحج مع سائر مباحثه في باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وزاد فيه هنا : « ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » ، وذكر الاختلاف في رفع هذه الزيادة ووقفها ، وسأبين ما في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه موسى بن عتبة ) وصله النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عنه من نافع في آخر الزيادة المذكورة قبل . قوله ( واسماعيل بن إبراهيم ) أي ابن عتبة ، وهو ابن أخي موسى المذكور قبله ، وقد روينا من طريقه موصولا في « فوائد علي بن محمد المصري » من رواية السلي عن الثقي عن ابن بشران عنه عن يوسف بن يزيد عن يعقوب بن أبي عباد عن اسماعيل عن نافع به . قوله ( وجورية ) أي ابن أسماء ، وصله أبو يعلى عن عبد الله بن محمد بن أسماء عنه عن نافع وفيه الزيادة . قوله ( وابن إسحق ) وصله أحمد وغيره كما تقدم في أول الباب . قوله ( في الثقاب والقفازين ) أي في ذكرهما في الحديث المرفوع . والقفاز بضم القاف وتشديد الفاء وبعد الألف زاي : ما تلبسه المرأة في يدما فينطى أصابعها وكفيها عند مماثلة الشيء كغزل ونحوه ، وهو ليد كلحف للرجل . والثقاب الحمار الذي يشد على الأتق أو تحته الحاجر ، وظاهره اختصاص ذلك بالمرأة ، ولكن الرجل في القفاز مثلها لكونه في معنى الحف فان كلاهما محيط بحوزه من البدن ، وأما الثقاب فلا يحرم على الرجل من جهة الاحرام لأنه لا يحرم عليه تنظية وجهه على الراجح كما سيأتي الكلام عليه في حديث ابن عباس في هذا الباب . قوله ( وقال عبيد الله ) يعني ابن عمر العمري ( ولا درس ) وكان يقول « لا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ، يعني أن عبيد الله المذكور خالف المذكورين قبل في رواية هذا الحديث عن نافع فوافقهم على رفعه إلى قوله « زعفران ولا درس » ، وفصل بقية الحديث لمجمله من قول ابن عمر . وهذا التعليق عن عبيد الله وصله إسحق بن راهويه في مسنده عن محمد بن بشر وحماد بن مسعدة وابن خزيمة من طريق بشر بن الفضل ثلاثهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع فساق الحديث إلى قوله « ولا درس » قال : وكان عبد الله - يعني ابن عمر - يقول « ولا تنتقب المحرمة ولا تلبس القفازين » ، ورواه يحيى القطان عند النسائي وحفص بن غياث عند الدارقطني كلاهما عن عبيد الله فاقصر على المتفق على رفعه . قوله ( وقال مالك الخ ) هو في « الموطأ » كما قال ، والفرض أن مالك اقتصر على الموقوف فقط ، وفي ذلك تقوية لرواية عبيد الله وظهر الإدراج في رواية غيره . وقد استشكل ابن دقيق العيد الحكم بالإدراج في هذا الحديث لورود النهي عن الثقاب والقفاز مفردا مرفوعا وللاستدلال بالنهي عنهما في رواية ابن إسحق المرفوعة المقدم ذكرهما وقال في « الاقتراح » : « دعوى الإدراج في أول المتن ضعيفة . وأجيب بأن الثقات إذا اختلفوا وكان مع أحدهم زيادة قدمت ولا سيما إن كان حافظا ولا سيما إن كان أحفظ ، والأمر هنا كذلك فان عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من خالفه وقد فصل المرفوع عن الموقوف ، وأما الذي اقتصر على الموقوف فرفعه قد شد بذلك وهو ضعيف ، وأما الذي ابتدأ في المرفوع بالموقوف فانه من التصرف في الرواية بالمعنى ، وكأنه رأى أشياء متماثلة فقدم وأخر لجواز ذلك عنده : ومع الذي فصل زيادة علم فهو أولى ، أشار إلى

ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » . وقال الكرماني : فان قلت فلم قال بلفظ « قال » وثانيا بلفظ « كان يقول » ؟ قلت :  
 لعله قال ذلك مرة وهذا كان يقوله دائما مكررا ، والفرق بين المرويين إما من جهة حذف المرأة وإما من جهة أن  
 الأول بلفظ « لا تنقب » من التفعّل والثاني من الاقتعال ، وإما من جهة أن الثاني بضم الباء على سبيل النفي لا غير  
 والأول بالضم والكسر نفيا ونهيا ، انتهى كلامه ولا يخفى تكلفه . قوله ( وتابعه ليث بن أبي سليم ) أى تابع مالك  
 في وقفه ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من طريق فضيل بن غزوان عن نافع موقوفا على ابن عمر . ومعنى قوله « ولا  
 تنقب » أى لا تستر وجهها كما تقدم . واختلف العلماء في ذلك فمنه الجمهور وأجازوه الحنفية وهو رواية عند الشافعية  
 والمالكية ، ولم يختلفوا في منعها من ستر وجهها وكفها بما سوى النقاب والقفازين . قوله ( مسه ورس الخ )  
 مفهومه جواز ما ليس فيه ورس ولا زعفران ، لكن ألحق العلماء بذلك أنواع الطيب للاشتراك في الحكم واختلفوا  
 في المصبوغ بغير الزعفران والورد وقد تقدم ذلك ، والورد نبات بالين قاله جماعة وجزم بذلك ابن العربي  
 وغيره ، وقال ابن البيطار في مفرداته : الورد يؤتى به من اليمن والهند والصين ، وليس بنبات بل يشبه زهر  
 المصفر ، ونبتة شبيهة بنفسج ، ويقال إن الكرم عروقه . قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، والحكم هو  
 ابن عتيبة . قوله ( وقصت ) بفتح القاف والصاد المهملة تقدم تفسيره في « باب كفن المحرم » ويأتى في « باب المحرم  
 يموت بعرقه » بيان اختلاف في هذه اللفظة ، والمراد هنا قوله « ولا تقرّ به طيبا » وهى بتشديد الراء ، وسيأتى  
 قريبا بلفظ « ولا تحنطوه » وهو من الحنوط بالمهملة والنون وهو الطيب الذى يصنع لليت . وقوله ( يبعث مليبا )  
 أى على هيئة التى مات عليها . واستدل بذلك على بقاء إحرامه خلافا للمالكية والحنفية ، وقد تمسكوا من هذا  
 الحديث بلفظة اختلف في ثبوتها وهى قوله « ولا تخمروا وجهه » فقالوا : لا يجوز للحرم تغطية وجهه ، مع أنهم  
 لا يقولون بظاهر هذا الحديث فيمن مات محرما ، وأما الجمهور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا : ان في ثبوت ذكر  
 الوجه مقالا ، وتردد ابن المنذر في صحته ، وقال البيهقي : ذكر الوجه غريب وهو وهم من بعض رواة ، وفي كل ذلك  
 نظر فان الحديث ظاهره الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وأبي الزبير كلاهما عن سعيد بن  
 جبير عن ابن عباس فذكر الحديث قال منصور « ولا نغطوا وجهه » وقال أبو الزبير « ولا تكشفوا وجهه »  
 وأخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا تخمروا وجهه ولا رأسه » وأخرجه  
 مسلم أيضا من حديث شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير بلفظ « ولا يمس طيبا خارج رأسه » قال شعبة : ثم  
 حدثني به بعد ذلك فقال « خارج رأسه ووجهه » انتهى . وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية ،  
 وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث ، فلعل بعض رواة انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية . وقال أهل  
 الظاهر : يجوز للحرم الحى تغطية وجهه ولا يجوز للحرم الذى يموت عملا بالظاهر في الموضعين . وقال آخرون :  
 هى واقعة عين لا عموم فيها لأنه علل ذلك بقوله « لأنه يبعث يوم القيامة مليبا » وهذا الأمر لا يتحقق وجوده في  
 غيره فيكون خاصا بذلك الرجل ؛ ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضاء مناسكه ، وسيأتى ترجمة المصنف بنى  
 ذلك . وقال أبو الحسن بن القصار : لو أريد تعميم هذا الحكم في كل محرم لقال « فان المحرم » كما جاء « ان الشهيد يبعث

وجرحه يثب دماء ، وأجيب بأن الحديث ظاهر في أن العلة في الأمر المذكور كونه كل في نفسك وهي طامة في كل حرم ، والاصل أن كل ما ثبت لواحد في زمن النبي ﷺ ثبت لغيره حتى يتضح التخصيص . واختلف في الصائم يموت هل يبطل صومه بالموت حتى يجب قضاء صوم ذلك اليوم عنه أو لا يبطل ؟ وقال النووي : يتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس ليكون المحرم لا يجوز تغطية وجهه بل هو صيانة للرأس ، فأنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطي رأسه <sup>هـ</sup> . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء قال : يغطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين أي من أعلى ، وفي رواية : ما دون عينيه . وكأنه أراد مزيد الاحتياط لكشف الرأس والله أعلم . ( تكملة ) : كان وقوح المحرم المذكور عند الصخرات من عرقة . وفي الحديث إطلاق الواقف على الزاكن ، واستحباب دوام التلبية في الاحرام ، وأنها لا تنقطع بالتوجه لعرقة ، وجواز غسل المحرم بالسدر ونحوه بما لا يمد طيبا . وحكى المزي عن الشافعي أنه استدل على جواز قطع صدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه : واغسلوه بماء وسدر ، والله أعلم . ( تنبيه ) : لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على تسمية المحرم المذكور ، وقد وهم بعض المتأخرين فزعم أن اسمه واقد بن عبد الله وعزاه لابن قتيبة في ترجمة حمر من كتاب المغازي ، وسبب الهم أن ابن قتيبة لما ذكر ترجمة حمر ذكر أولاده ومنهم عبد الله بن حمر ، ثم ذكر أولاد عبد الله بن حمر فذكر فيهم واقد بن عبد الله بن حمر فقال : وقع عن بعيره وهو محرم فهلك ، فظن هذا المتأخر أن لواقد بن عبد الله بن حمر صحبة وأنه صاحب القصة التي وقعت في زمن النبي ﷺ ، وليس كما ظن فان واقد المذكور لا صحبة له فان أمه صفية بنت أبي هبيل إنما تزوجها أبوه في خلافة أبيه حمر واختلف في صحبتها ، وذكرها العجلي وغيره في التابعين ، ووجدت في الصحابة واقد بن عبد الله آخر لكن لم أر في شيء من الاخبار أنه وقع عن بعيره فهلك ، بل ذكر غير واحد منهم ابن سعد أنه مات في خلافة حمر ، فبطل تفسير المبهم بأنه واقد بن عبد الله من كل وجه

١٤ - باب الاختصال للمحرم . وقال ابن عباس رضي الله عنه : يدخل المحرم المحل

ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأما

١٨٤٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس والسيور بن عخرمة اختلفا بالأبواء ، فقال عبد الله بن عباس : يغسل المحرم رأسه ، وقال السيور : لا يغسل المحرم رأسه . فأرسلني عبد الله بن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري فوجدته يغتسل بين القرنين وهو يستتر بقبوب ، فسلمت عليه ، فقال : من هذا ؟ قلت أنا عبد الله بن حنين ، أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك : كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم ؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأه حتى بدا لي رأسه ثم قال لإنسان بصب عليه : اصب . فصب على رأسه ، ثم حرك رأسه بيديه فاقبل بها وأدبر . وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل .

قوله ( باب الاختصال للمحرم ) أي ترفها وتنظفا وتطهرا من الجنابة ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أن للمحرم

أن يقتل من الجنابة ، واختلفوا فيما عدا ذلك . وكان المصنف أشار الى ما روى عن مالك أنه كره للمحرم أن يغسل رأسه في الماء ، وروى في الموطأ ، عن نافع أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من احتلام .

**قوله** ( وقال ابن عباس يدخل المحرم الحمام ) وصله الدارقطني والبيهقي من طريق أيوب عن عكرمة عنه قال : المحرم يدخل الحمام ، وينزع ضرسه ، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول : أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع باذاكم شيئاً . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن عباس أنه دخل حماماً بالجمعة وهو محرم وقال : ان الله لا يعبا بأوساخكم شيئاً . وروى ابن أبي شيبة كراهة ذلك عن الحسن وعطاء . **قوله** ( ولم ير ابن عمر وعائشة بالحك بأسا ) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي مجلز قال : رأيت ابن عمر يحك رأسه وهو محرم ، ففطنت له فإذا هو يحك بأطراف أنامله ، وأما أثر عائشة فوصله مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه واسمها مرجانة سمعت عائشة تسأل عن المحرم أيحك جسده ؟ قال نعم وليشدد . وقالت عائشة : لو ربطت يداي ولم أجد إلا أن أحك برجلي لحككت ، اه .

ومناسبة أثر ابن عمر وعائشة للترجمة بجامع ما بين الغسل والحك من إزالة الأذى . **قوله** ( عن زيد بن أسلم عن إبراهيم ) كذا في جميع الموطآت ، وأغرب يحيى بن يحيى الاندلسي فأدخل بين زيد وإبراهيم نافعاً ، قال ابن عبد البر وذلك معدود من خطئه . **قوله** ( عن إبراهيم ) في رواية ابن عينة عن زيد : أخبرني إبراهيم ، أخرجه أحد وإسحق والحيدى في مسانيدهم عنه ، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم : أن إبراهيم بن عبد الله بن حنين مولى ابن عباس أخبره ، كذا قال ، مولى ابن عباس ، وقد اختلف في ذلك والمشهور أن حنينا كان مولى للعباس وحب له النبي ﷺ فأولاده موال له . **قوله** ( أن ابن عباس ) في رواية ابن جريج عند أبي عوانة كنت مع ابن عباس والمسور . **قوله** ( بالأبواء ) أي وهما نازلان بها ، وفي رواية ابن عينة : بالعرج ، وهو بفتح أوله وإسكان ثانيه : قرية جامعة قريبة من الأبواء . **قوله** ( إلى أبي أيوب ) زاد ابن جريج فقال : قل له يقرأ عليك السلام ابن أخيك عبد الله بن عباس ويسألك . **قوله** ( بين القرنين ) أي قرني البئر ، وكذا هو لبعض رواة الموطأ ، وكذا في رواية ابن عينة ، وهما العودان - أي العمودان - المنتصبان لاجل عود البكرة . **قوله** ( أرسلني إليك عبد الله بن عباس يسألك كيف كان الخ ) قال ابن عبد البر : الظاهر أن ابن عباس كان غنده في ذلك نص عن النبي ﷺ أخذه عن أبي أيوب أو غيره ، ولهذا قال عبد الله بن حنين لأبي أيوب : يسألك كيف كان يغسل رأسه ؟ ولم يقل هل كان يغسل رأسه أو لا على حسب ما وقع فيه اختلاف بين المسور وابن عباس . قلت : ويحتمل أن يكون عبد الله بن حنين تصرف في السؤال لفطنته ، كأنه لما قال له سله هل يغتسل المحرم أو لا ؟ لجاء فوجده يغتسل ، فهم من ذلك أنه يغتسل ، فأحب أن لا يرجع إلا بفائدة فسأله عن كيفية الغسل ، وكأنه خص الرأس بالسؤال لأنها موضع الإشكال في هذه المسألة لأنها محل الشعر الذي يخشى انتنانه بخلاف بقية البدن غالباً . **قوله** ( فطأطأه ) أي أزاله عن رأسه ، وفي رواية ابن عينة : جمع ثيابه إلى صدره حتى نظرت إليه ، وفي رواية ابن جريج : حتى رأيت رأسه ووجهه .

**قوله** ( لا ناس ) لم أقف على اسمه ، ثم قال أي أبو أيوب ، وهكذا رأيت - أي النبي ﷺ - يفعل ، زاد ابن عينة : فرجعت إليهما فأخبرتهما ، فقال المسور لابن عباس : لا أماريك أبداً ، أي لا أجادل . وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان ، يقال أمرى فلان فلانا إذا استخرج ما عنده قاله ابن الأنباري ، وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحججة . وفي هذا الحديث من الفوائد مناظرة الصحابة في الأحكام ،

ودرجوعهم الى النصوص ، وقبل لم خبر الواحد ولو كان تابعيا ، وأن قول بعضهم ليس بحجة على بعض ، قال ابن عبد البر : لو كان معنى الاقتداء في قوله ﷺ « أصحاب كالنجوم » يراد به الفتوى لما احتاج ابن عباس الى إقامة اليقينة على دعواه بل كان يقول للسور أنا نحم وأنت نحم فبأينا اقتدى من بعدنا كفاء ، ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل ، لأن جميعهم عدول . وفيه احترام للفاضل بفضله ، وانصاف الصحابة بعضهم بعضا ؛ وفيه استتار الفاسل عند الفسل ، والاستعانة في الطهارة ، وجواز الكلام والسلام حالة الطهارة ، وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء . وذلك بيده اذا أمن تناثره ، واستدل به القرطبي على وجوب ذلك في الفسل قال : لأن الفسل لو كان يتم بدونه لكان المحرم أحق بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه . واستدل به على أن تغليل شعر الحجة في الوضوء باق على استحبابه ، خلافا لمن قال يكره كالتولى من الشافعية خشية انتكاف الشعر ، لأن في الحديث « ثم حرك رأسه يده » ولا فرق بين شعر الرأس والحجة إلا أن يقال إن شعر الرأس أصلب ، والتحقيق أنه خلاف الاول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير . والله أعلم

### ١٥ - باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين

١٨٤١ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو بن دينار سمعت جابر بن زيد سمعت ابن عباس رضي الله عنهما قال « سمعت النبي ﷺ يخطب برفات : من لم يجد النعلين فليلبس الخفين ، ومن لم يجد إزارا فليلبس سراويل للمحرم »

١٨٤٢ - **حدثنا** أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن مسدد حدثنا ابن شهاب عن سالم عن عبد الله رضي الله عنه « سئل رسول الله ﷺ : ما يلبس المحرم من الثياب ؟ قال : لا يلبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوبا منه زعفران ولا ورس ، وإن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين »

**قوله** ( باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد النعلين ) أى هل يشترط قطعهما أولا ؟ وأورد فيه حديث ابن عمر في ذلك وحديث ابن عباس ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب ما لا يلبس المحرم من الثياب » ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عن سالم بن عبد الله بن عمر سئل رسول الله ﷺ : قال الجياقي : الصواب ما رواه ابن السكن وغيره فقالوا « عن سالم عن ابن عمر ، قلت : تصحفت « عن ، فصارت ابن . وقوله في حديث ابن عباس « ومن لم يجد إزارا فليلبس السراويل للمحرم ، أى هذا الحكم للمحرم لا الحلال ، فلا يتوقف جواز لبسه السراويل على فقد الأزار ، قال القرطبي : أخذ بظاهر هذا الحديث أحد فأجاز لبس الخف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والإزار على حالهما . واشترط الجمهور قطع الخف وقتى السراويل فلو لبس شيئا منهما على حاله لزمته الفدية ، والدليل لم قوله في حديث ابن عمر « وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » فيحمل المطلق على المقيد ويلحق النظير بالنظير لاستوائهما في الحكم . وقال ابن قدامة : الاولى قطعهما عملا بالحديث الصحيح وخروجا من الخلاف انتهى .

والأصح عند الشافعية والأكثر جواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحد ، واشترط الفتق محمد بن الحسن وإمام الحرمين وطائفة ، ومن أبي حنيفة منع السراويل للحرم مطلقا ، ومثله عن مالك وكان حديث ابن عباس لم يبلغه ، ففى الموطأ أنه سئل عنه فقال : لم أسمع بهذا الحديث ، وقال الرازى من الحنفية : يجوز لبسه وعليه الفدية كما قاله أصحابهم فى الحنفين ، ومن أجل لبس السراويل على حاله فبده بأن لا يكون فى حالة لو فتقه لكان إزارا لأنه فى تلك الحالة يكون واجدا للإزار

### ١٦ - باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل

١٨٤٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضى الله عما قال « خطبنا النبي ﷺ برفات فقال « من لم يجد الإزار فلم يلبس السراويل ، ومن لم يجد الثعلين فلبس الثعلين »

**قوله** ( باب إذا لم يجد الإزار فلبس السراويل ) أورد فيه حديث ابن عباس وقد تقدم البحث فيه فى الباب الذى قبله ، وجزم المصنف بالحكم فى هذه المسألة دون التى قبلها لقوة دليلها وتصريح المخالف بأن الحديث لم يبلغه فتيهين على من بلغه العمل به

### ١٧ - باب لبس السلاح للمحرّم

وقال **هكرمة** إذا خشي العدو لبس السلاح واقتدى . ولم يتابع عليه فى الفدية

١٨٤٤ - **حدثنا** عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه « اعتصر النبي ﷺ

فى ذى القعدة ، فأبى أهل مكة أن يدعوه يدخل مكة حتى قاضاه : لا يدخل مكة سلاحا إلا فى القرب »

**قوله** ( باب لبس السلاح للمحرّم ) أى إذا احتاج الى ذلك . **قوله** ( وقال **هكرمة** إذا خشى العدو لبس السلاح واقتدى ) أى وجبت عليه الفدية ، ولم أقف على أمر **هكرمة** هذا موصولا . وقوله « ولم يتابع عليه فى الفدية » يقتضى أنه توبع على جواز لبس السلاح عند الخشية وخولف فى وجوب الفدية ، وقد نقل ابن المنذر عن الحسن أنه كره أن يتقلد المحرم السيف . وقد تقدم فى العيدين قول ابن عمر للحجاج « أنت أمرت بحمل السلاح فى الحرم » وقوله له « وأدخلت السلاح فى الحرم ولم يكن السلاح يدخل فيه » وفى رواية « أمرت بحمل السلاح فى يوم لا يحمل فيه حمله » وتقدم الكلام على ذلك مستوفى فى « باب من كره حمل السلاح فى العيد » وذكر من روى ذلك مرفوعا . ثم أورد المصنف فى الباب حديث البراء فى عمرة القضاء مختصرا ، وسيأتى بتامه فى كتاب الصلح عن عبيد الله بن موسى بإسناده هذا ، ووم المزي فى الأطراف ، فزعم أن البخارى أخرجه فى الحج بطوله وليس كذلك

### ١٨ - باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام . ودخل ابن عمر

وإنما أمر النبي ﷺ بالإهلال لمن أراد الحج والعمرة . ولم يذكره للخطابين وغيرهم



١٨٤٥ - **حديثنا** مسلمٌ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ ، وَلِأَهْلِ نَجْدِ قَرْنِ الْمَذَالِ ، وَلِأَهْلِ الْبَيْنِ يَسَلَمَ ، مِنْ لَمَنْ وَلِسْكَ »  
 آتَى أَهْلَهُنَّ مِنْ غَيْرِهِمْ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَكَانَ دُونَ ذَلِكَ فِيمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ »

١٨٤٦ - **حديثنا** عبدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكُتُبَةِ ، فَقَالَ : اقْتُلُوهُ »

[الحديث ١٨٤٦ - أطرافه في : ٣٠٤٤ ، ٤٢٨٦ ، ٥٨٠٨]

قوله ( باب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بمكة هنا البلد فيكون الحرم أعم . قوله ( ودخل ابن عمر ) وصله مالك في « الموطأ » عن نافع قال : أقبل عبد الله بن عمر من مكة حتى إذا كان بقديد - يعني بضم القاف - جاءه خبر عن الفتنة ، فرجع فدخل مكة بغير إحرام . قوله ( وإنما أمر النبي ﷺ بالاهلال لمن أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ولم يذكر الخطابين وغيرهم ) هو من كلام المصنف ، وحاصله أنه خص الإحرام بمن أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، واستدل بمفهوم قوله في حديث ابن عباس « بمن أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ » ، ففهمه أن المتردد إلى مكة - لغیر قصد الحج والعمرة - لا يلزمه الإحرام ، وقد اختلف العلماء في هذا فالشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا ، وفي قول يجب مطلقا ، وفيمن يتكرر دخوله خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب ، والمشهور عن الأئمة الثلاثة الوجوب ، وفي رواية عن كل منهم لا يجب ، وهو قول ابن عمر والزهرى والحسن وأهل الظاهر ، وجزم الحنابلة باستثناء ذوى الحاجات المتكررة ، واستثنى الحنفية من كان داخل الميقات ، وزعم ابن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس وقد تقدم الكلام عليه في المواقيت ، والثاني حديث أنس في المغفر وقد اشترى عن الزهرى عنه ، ووقع لي من رواية يزيد الرقاشي عن أنس في « فوائد أبي الحسن الفراء الموصلى » . وفي الإسناد إلى يزيد مع ضعفه ضعف ، وقيل إن مالكاً تفرد به عن الزهرى ، ومن جزم بذلك ابن الصلاح في « علوم الحديث » له في الكلام على الشاذ ، وتعبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق ابن أخى الزهرى وأبى أويس ومعمار والأوزاعي وقال : إن رواية ابن أخى الزهرى عند البزار ورواية أبى أويس عند ابن سعد وابن عدى وأن رواية معمر ذكرها ابن عدى وأن رواية الأوزاعي ذكرها المزنى ولم يذكر شيخنا من أخرج روايتها ، وقد وجدت رواية معمر في « فوائد ابن المقرئ » ورواية الأوزاعي في « فوائد تمام » . ثم نقل شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العربى قال حين قيل له لم يروه إلا مالك : قد رويته من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك ، وأنه وعد بأخراج ذلك ولم يخرج شيئا ، وأطال ابن مسدى في هذه القصة وأشد فيها شعرا ، وحاصلها أنهم اتهموا ابن العربى في ذلك ونسبوه إلى المجازفة . ثم شرع ابن مسدى يقدح في أصل القصة ولم يصب في ذلك ، فراوى القصة عدل متقن ، والذين اتهموا

ابن العربي في ذلك هم الذين أخطوا لقلة اطلاعهم ، وكأنه بجل عليهم بأخراج ذلك لما ظهر له من أنكارهم ونسبتهم ، وقد تثبت طرقه حتى وقفت على أكثر من الصد الذي ذكره ابن العربي وقه الحمد فوجده من رواية اثني عشر نصا غير الأربعة التي ذكرها شيخنا وهم : عقيل في « معجم ابن جميع » ، ويونس بن يزيد في « الارشاد » ، للخليل ، وابن أبي حفص في « الرواة عن مالك للخطيب » ، وابن عينة في « مسند أبي يعلى » ، وأسامة بن زيد في « تاريخ نيسابور » ، وابن أبي ذئب في « الحلية » ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي الموالي في « أفراد الدارقطني » ، وعبد الرحمن ومحمد ابنا عبد العزيز الانصاريان في « فوائده عبد الله بن إسحق الخراساني » ، وابن إسحق في « مسند مالك لابن هدى » ، وبحر السقاء ذكره جعفر الاندلسي في « تحريجه للجزيني بالجيم والزاي » ، وصالح بن أبي الاخير ذكره أبو ذر المروزي عقب حديث يحيى بن قزعة عن مالك والخروج عند البخاري في المغازي ، فتبين بذلك أن إطلاق ابن الصلاح متعقب ، وأن قول ابن العربي صحيح ، وأن كلام من اتهمه مردود ، ولكن ليس في طريقه شيء على شرط الصحيح إلا طريق مالك ، وأقربها رواية ابن أخي الزهري فقد أخرجهما أيضا وقالوا إنه كان رفيق مالك في السماع عن الزهري ، فيحصل قول من قال افترده مالك - أي بشرط الصحة - وقول من قال توبع أي في الجملة - وعجالة الترمذي سالمة من الاعتراض فإنه قال بعد تحريجه : حسن صحيح غريب لا يعرف كثير أحد رواه غير مالك عن الزهري ، فقوله « كثير » يشير الى أنه توبع في الجملة . قوله (عن أنس) في رواية أبي أويس عند ابن سعد « أن أنس بن مالك حدثه » . قوله (عام الفتح وعلى رأسه المنقر) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء : زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس ، وقيل هو وفرف البينة قاله في « المحكم » . وفي « المشارق » ، هو ما يجعل من فضل دروع الحديد على الرأس مثل القلنسوة ، وفي رواية زيد بن الحباب عن مالك « يوم الفتح وعليه مغفر من حديد » أخرجه الدارقطني في « الغرائب » ، والحاكم في « الاكلیل » ، وكذا هو في رواية أبي أويس . قوله ( فلما نزعاه جاءه رجل ) لم أقف على اسمه ، الا أنه يحتمل أن يكون هو الذي باشر قتله ، وقد جزم الفاكهي في « شرح العمدة » بأن الذي جاء بذلك هو أبو برزة الاسلمي ، وكأنه لما رجح عنده أنه هو الذي قتله رأى أنه هو الذي جاء غبرا بقصته ، ويوشح قوله في رواية يحيى بن قزعة في المغازي « فقال قتله » بصيغة الإفراد . على أنه اختلف في اسم قتله ، ففي حديث سعيد بن يربوع عند الدارقطني والحاكم أنه عليه السلام قال « أربعة لا أؤمنهم لا في حل ولا حرم : الحويرث بن ثقيف بالنون والقاف مصغر ، وهلال بن خطل ، ومقيس بن صباية ، وعبد الله بن أبي سرح » قال - فأما هلال بن خطل فقتله الزبير » الحديث . وفي حديث سعيد بن أبي وقاص عند البزار والحاكم والبيهقي في « الدلائل » نحوه لكن قال « أربعة نفر وأمرأتين فقال اقتلوهن وإن وجدتموهن متعلقين بأستار الكعبة » فذكرهم لكن قال عبد الله بن خطل بدل هلال ، وقال عكرمة بدل الحويرث ، ولم يسم المرأتين وقال « فأما عبد الله بن خطل فأدرك وهو متعلق بأستار الكعبة فاستبق اليه سعيد بن حريث وعمار ابن ياسر فسبق سعيد وعمار وكان أشب الرجلين فقتله » الحديث . وفي زيادات يونس بن بكير في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، وروى ابن أبي شيبة والبيهقي في « الدلائل » من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس « أن رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة إلا أربعة من الناس : عبد العزى بن خطل ، ومقيس ابن صباية الكنتاني ، وعبد الله بن أبي سرح ، وأم سارة . فأما عبد العزى بن خطل فقتل وهو متعلق بأستار

الكعبة ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عثمان النهدي ، أن أبا برزة الأسلمي قتل ابن خطل وهو متعلق بأستار الكعبة ، وأسناده صحيح مع إرساله ، وله شاهد عند ابن المبارك في « البر والصلة » ، من حديث أبي برزة نفسه ، ورواه أحمد من وجه آخر ، وهو أصح ما ورد في تعيين قاتله وبه جزم البلاذري وغيره من أهل العلم بالأخبار ، وتحمل بقية الروايات على أنهم ابتدروا قتله فكان المباشر له منهم أبو برزة ، ويحتمل أن يكون غيره شاركة فيه ، فقد جزم ابن هشام في السيرة بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتراكا في قتله ، ومنهم من سمي قاتله سعيد بن ذؤيب ، وحكى المحب الطبري أن الزبير بن العوام هو الذي قتل ابن خطل ، وروى الحاكم عن طريق أبي معشر عن يوسف بن يعقوب عن السائب بن يزيد قال « فأخذ عبد الله بن خطل من تحت أستار الكعبة فقتل بين المقام وزمزم » وقد جمع الواقدي عن شيوخه أسماء من لم يؤمن يوم الفتح وأمر بقتله عشرة أنفس : ستة رجال وأربع نسوة . والسبب في قتل ابن خطل وعدم دخوله في قوله « من دخل المسجد فهو آمن » ما روى ابن إسحاق في المغازي « حدثني عبد الله بن أبي بكر وغيره أن رسول الله ﷺ حين دخل مكة قال : لا يقتل أحد إلا من قاتل ، إلا نفرا سماهم فقال : اقتلواهم وإن وجدتموهم تحت أستار الكعبة ، منهم عبد الله بن خطل وعبد الله بن سعد ، وإنما أمر بقتل ابن خطل لأنه كان مسلما فبعثه رسول الله ﷺ مصدقا وبعث معه رجلا من الأنصار وكان معه مولى يخدمه وكان مسلما فزله منزلا ، فأمر المولى أن يذبح نيسا ويصنع له طعاما ، فقام واستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قيتان تغنيان بهجاء رسول الله ﷺ . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج قال قال مولى ابن عباس : بعث رسول الله ﷺ رجلا من الأنصار ورجلا من مزينة وابن خطل وقال : أطيعا الأنصار حتى ترجعا ، فقتل ابن خطل الأنصاري وهرب المزني . وكان من أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح . ومن النفر الذين كان أهدر دمهم النبي ﷺ قبل الفتح غير من تقدم ذكره هبار بن الأسود وعكرمة بن أبي جهل وكعب بن زهير ووحشي بن حرب وأسيد بن إلياس بن أبي زئيم وقينتا ابن خطل وهند بنت عتبة . والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزى فلما أسلم سمي عبد الله ، وأما من قال هلال فالتبس عليه بأخ له اسمه هلال ، بين ذلك الكلبي في النسب ، وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل ، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل ، واسم خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب . وهذا الحديث ظاهره أنه ﷺ لما دخل مكة يوم الفتح لم يكن محرما ، وقد صرح بذلك مالك وأبو الحديث كما ذكره المصنف في المغازي عن يحيى بن قزعة عن مالك عقب هذا الحديث ، قال مالك : ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى - والله أعلم - يومئذ محرما . وقول مالك هذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن مالك جازما به أخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، ووقع في « الموطأ » من رواية أبي مصعب وغيره قال مالك « قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرما ، وهذا مرسل ، ويشهد له ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير إحرام » وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن طاوس قال « لم يدخل النبي ﷺ مكة إلا محرما إلا يوم فتح مكة ، وزعم الحاكم في « الاكليل » أن بين حديث أنس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة ، وتعقبوه باحتمال أن يكون أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك ؛ فحكى كل منهما ما رآه ، ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث « أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء » أخرجه مسلم أيضا ، وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول ، وهذا الجمع لمعارض . وقال غيره : يجمع بأن

العمامة السوداء كانت ملفوفة فوق المغفر أو كانت تحت المغفر وقاية لرأسه من صدم الحديد ، فأراد أنس بذكر المغفر كونه دخل متهيبا للحرب ، وأراد جابر بذكر العمامة كونه دخل غير محرم ، وهذا يندفع إشكال من قال : لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير إحرام لاحتمال أن يكون رسول الله ﷺ كان محرما ولكنه غطى رأسه لعذر ، فقد اندفع ذلك بتصريح جابر بأنه لم يكن محرما ، لكن فيه إشكال من وجه آخر لأنه ﷺ كان متأهبا للقتال ومن كان كذلك جاز له الدخول بغير إحرام عند الشافعية وإن كان عياض نقل الاتفاق على مقابله ، وأما من قال من الشافعية كابن القاص : دخول مكة بغير إحرام من خصائص النبي ﷺ ففيه نظر ، لأن الخصوصية لا تثبت إلا بدليل ، لكن زعم الطحاوي أن دليل ذلك قوله ﷺ في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار ، وأن المراد بذلك جواز دخولها له بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لأنهم أجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعياذ بالله تعالى على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها ، وقد عكس استدلاله النووي فقال : في الحديث دلالة على أن مكة تبقى دار إسلام إلى يوم القيامة ، فبطل ما صورده الطحاوي . وفي دعواه الإجماع نظر فإن الخلاف ثابت كما تقدم ، وقد حكاه القفال والماوردي وغيرهما ، واستدل بحديث الباب على أنه ﷺ فتح مكة عنوة ، وأجاب النووي بأنه ﷺ كان صالحهم ، لكن لما لم يأمن غدرهم دخل متأهبا ، وهذا جواب قوى إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحهم فإنه لا يعرف في شيء من الأخبار صريحا كما سيأتي إيضاحه في الكلام على فتح مكة من المغازي إن شاء الله تعالى . واستدل بقصة ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة ، قال ابن عبد البر : كان قتل ابن خطل قودا من قتله المسلم . وقال السبيلي : فيه أن الكعبة لا تعين عاصيا ولا تمنع من إقامة حد واجب . وقال النووي : تأول من قال لا يقتل فيها على أنه ﷺ قتله في الساعة التي أبيحت له ، وأجاب عنه أصحابنا بأنها إنما أبيحت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذن أهلها ، وإنما قتل ابن خطل بعد ذلك انتهى . وتعقب بما تقدم في الكلام على حديث أبي شريح أن المراد بالساعة التي أحلت له ما بين أول النهار ودخول وقت العصر ، وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعاً لأنه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر وذلك عند استقراره بمكة ، وقد قال ابن خزيمة : المراد بقوله في حديث ابن عباس « ما أحل الله لأحد فيه القتل غيري ، أي قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه ، قال : وكان الله قد أباح له القتال والقتل معا في تلك الساعة ، وقتل ابن خطل وغيره بعد تقضى القتال . واستدل به على جواز قتل الذي إذا سب رسول الله ﷺ ، وفيه نظر كما قاله ابن عبد البر لأن ابن خطل كان حربيا ولم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استثناه مع من استثنى وخرج أمره بقتله مع أمانه لغيره مخرجا واحدا ، فلا دلالة فيه لما ذكره انتهى . ويمكن أن يتمسك به في جواز قتل من فعل ذلك بغير استتابة من غير تقييد بكونه ذميا ، لكن ابن خطل عمل بموجبات القتل فلم يتحتم أن سبب قتله السب ، واستدل به على جواز قتل الأسير صبرا لأن القنطرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الإمام وهو غير فيه بين القتل وغيره ، لكن قال الخطابي إنه ﷺ قتله بما جناه في الإسلام . وقال ابن عبد البر : قتله قودا من دم المسلم الذي غدر به وقتله ثم ارتد كما تقدم . واستدل به على جواز قتل الأسير من غير أن يعرض عليه الإسلام ، ترجم بذلك أبو داود . وفيه مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وأنه لا ينافي التوكل ، وقد تقدم في « باب متى يحل للمعتمر » من أبواب العمرة من حديث عبد الله بن أبي أوفى « اعتمر رسول الله ﷺ فلما دخل مكة طاف وطفنا معه ومعه من يستره من أهل مكة أن يرميه

أحد ، الحديث ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان حينئذ محرماً غشى الصحابة أن يرميه بعض سفهاء المشركين بشيء يؤذيه فكانوا حوله يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك . وفيه جواز رفع أخبار أهل الفساد الى ولاية الأمر ، ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة

### ١٩ - باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قيص

وقال عطاء : إذا تطيب أو لبس جاهلاً أو ناسياً فلا كفارة عليه

١٨٤٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا همام حدثنا عطاء قال حدثني صفوان بن يحيى عن أبيه قال « كنت مع رسول الله ﷺ ، فأنابه رجل عليه جبة فيه أثر صفرة أو نحوه ، كان عمر يقول لي : تحب إذا نزل عليه الوحي أن نراه ؟ فنزل عليه ، ثم سرى عنه ، فقال : اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك »

١٨٤٨ - وعص رجل يد رجل - يعني فانتزع ثيابه - فأبطله النبي ﷺ

[ الحديث ١٨٤٨ - أطرافه في : ٢٢٦٥ ، ٢٩٧٣ ، ٤٤١٧ ، ٦٨٩٣ ]

قوله ( باب إذا أحرَمَ جاهلاً وعليه قيص ) أى هل يلزمه فدية أو لا ؟ وإنما لم يجرم بالحكم لأن حديث الباب لا تصرح فيه بإسقاط الفدية ، ومن ثم استظهر المصنف للراجع بقول عطاء راوى الحديث كأنه يشير الى أنه لو كانت الفدية واجبة لما خفيت عن عطاء وهو راوى الحديث ، قال ابن بطل وغيره : وجه الدلالة منه أنه لو لم تكن الفدية لبينها النبي ﷺ لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، وفرق مالك - فيمن تطيب أو لبس ناسياً - بين من بادر فزع وغسل وبين من تمادى ، والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تمادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية ، وقول مالك فيه احتياط ، وأما قول الكوفيين والمزني مخالف هذا الحديث . وأجلب ابن المنير في الحاشية بأن الوقت الذى أحرَمَ فيه الرجل في الجبة كان قبل نزول الحكم ولهذا انتظر النبي ﷺ الوحي ، قال : ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلماذا لم يؤمر الرجل بفدية مما مضى . بخلاف من لبس الآن جاهلاً فانه جهل حكماً استقر وقصر في علم ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه . قوله ( وقال عطاء الخ ) ذكره ابن المنير في الأوسط ووصله الطبراني في الكبير ، وأما حديث يعلى فقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب غسل الخلوف ، في أوائل الحج . قوله في الاسناد ( صفوان بن يحيى بن أمية قال كنت مع النبي ﷺ ) هذا وقع في رواية أبي ذر وهو نصيف ، والصواب ما ثبت في رواية غيره ( صفوان بن يحيى عن أبيه ، فتصحفت عن ، نصارت ابن و د أبيه ، فصارت أمية ، أو سقط من السند عن أبيه ، وليست لصفوان صحة ولا رواية . قوله ( وعص رجل يد رجل ) هذا حديث آخر وسيأتى مبسوطاً مع الكلام عليه في أبواب الدبة إن شاء الله تعالى

### ٢٠ - باب المحرم يموت بعرفة ، ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدى عنه بقية الحج

١٨٤٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن سفيان بن جبير عن ابن

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ - أَوْ قَالَ ثَوْبِيَّه - وَلَا تُحْنَطُوهُ وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلَبِّي »

١٨٥٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقَصَتْهُ - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ ، وَلَا تَمْشُوهُ طَلِيًّا ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، وَلَا تُحْنَطُوا ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا »

قوله ( باب المحرم يموت بعرفة ولم يأمر النبي ﷺ أن يؤدي عنه بقية الحج ) يعني لم ينقل ذلك . وذكر فيه حديث ابن عباس في الرجل المحرم الذي وقع عن بعيره بعرفة فات ، وقد تقدم التنبيه عليه في « باب ما ينهى عن الطيب للحرم » ، وأورده المصنف من حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وعن أيوب فرقهما كلاهما عن سعيد بن جبير ، ووقع في رواية عمرو « فوقصته أو قال فأقصته » ، وفي رواية أيوب « فوقصته أو قال فأوقصته » ، وكلها بمعنى ، وزاد في رواية أيوب « ولا تمشوه طليبا » ، والباقي سواء . وقد وقع عند مسلم من رواية إسماعيل بن علية في هذا الحديث عن أيوب قال « نبتت عن سعيد بن جبير ، فأنه أعلم »

### ٢١ - باب سنة المحرم إذا مات

١٨٥١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَات ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبِيَّه ، وَلَا تَمْشُوهُ بِطَيِّبٍ ، وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا » ، قوله ( باب سنة المحرم إذا مات ) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من وجه آخر « عن سعيد بن جبير ، وقد سبق »

### ٢٢ - باب الحج والذئور عن الميت ، والرَّجُلُ يُحْجُّ عَنِ الْمَرْأَةِ

١٨٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُرَيْمَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنَّ أُمَّيْ نَذَرَتْ أَنْ تُحْجَّ فَلَمْ تُحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأُحْجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَ كُنْتَ قَاضِيَتَهُ ؟ أَقْضُوا اللَّهَ ، فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ »

[ الحديث ١٨٥٢ - طرفاه في : ٦٦٩٩ ، ٧٣١٥ ]

قوله (باب الحج والندور عن الميت) كذا ثبت للأكثر بلفظ الجمع، وفي رواية النسفي «الندور» بالافراد .  
 قوله (والرجل يحج عن المرأة) يعني أن حديث الباب يستدل به على الحكمين، وفيه على الحكم الثاني نظر، لأن لفظ الحديث «ان امرأة سألت عن نذر كان على أبيها»، فكان حق الترجمة أن يقول والمرأة تحج عن الرجل، وأجاب ابن بطلان بأن النبي ﷺ خاطب المرأة بخطاب دخل فيه الرجال والنساء وهو قوله «اقضوا الله»، قال: ولا خلاف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل، ولم يخالف في جواز حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل إلا الحسن بن صالح انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالترجمة الى رواية شعبة عن أبي بشر في هذا الحديث فانه قال فيها «أتى رجل النبي ﷺ فقال: ان أختي نذرت أن تحج، الحديث وفيه «فاقض الله فهو أحق بالقضاء»، أخرجه المصنف في كتاب النذور، وكذا أخرجه أحمد والنسائي من طريق شعبة . قوله (ان امرأة من جهينة) لم أقف على اسمها ولا على اسم أبيها، لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه «ان غائبة أو غائبة أتت النبي ﷺ فقالت: ان أمي ماتت وعليها نذر أن تمشي الى الكعبة»، فقال اقض عنها، أخرجه ابن منده في حرف الغين المذهبة من الصحابييات، وتردد هل هي بتقديم المثناة التحتانية على المثناة أو بالعكس، وجزم ابن طاهر في المبهمات بأنه اسم الجهينة المذكورة في حديث الباب . وقد روى النسائي وابن خزيمة وأحمد من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال «أمرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني أن يسأل رسول الله ﷺ عن أمها توفيت ولم تحج، الحديث لفظ أحمد، ووقع عند النسائي «سنان بن سلة» والاول أصح، وهذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب أن المرأة سألت بنفسها وفي هذا أن زوجها سأل لها، ويمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال إليها مجازية وإنما الذي تولى لها السؤال زوجها، وغايته أنه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجة المستول عنها كانت نذرا، وأما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني أن عمته حدثته أنها أتت النبي ﷺ فقالت: ان أمي توفيت وعليها مشي الى الكعبة نذرا الحديث، فان كان محفوظا حمل على واقعيتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة أمها المفروضة، وبأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة أمها المنذورة، ويفسر من في حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها غائبة كما تقدم، ولم تسم المرأة ولا العمه ولا أم واحدة منهما . قوله (ان أمي نذرت أن تحج) كذا رواه أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من رواية أبي عوانة عنه، وسيأتي في النذور من طريق شعبة عن أبي بشر بلفظ «أتى رجل النبي ﷺ فقال له ان أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت»، فان كان محفوظا احتمل أن يكون كل من الإخ سأل عن أخته والبنات سألت عن أمها، وسيأتي في الصيام من طريق أخرى عن سعيد بن جبير بلفظ «قالت امرأة ان أمي ماتت وعليها صوم شهر، وسيأتي بسط القول فيه هناك . وزعم بعض المخالفين أنه اضطراب يعمل به الحديث، وأيس كما قال، فانه محمول على أن المرأة سألت عن كل من الصوم والحج، ويدل عليه ما رواه مسلم عن بريدة «ان امرأة قالت: يا رسول الله إني تصدقت على أمي بجمارية رانها ماتت، قال: وجب أجرك وردها عليك الميراث . قالت: انه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: صومي عنها . قالت لأنها لم تحج أفأحج عنها؟ قال: حجي عنها .» وللسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس أهل آخر أخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه، وله شاهد من حديث أنس عند البزار والطبراني والدارقطني، واستدل به على صحة نذر الحج بمن لم يحج فاذا حج أجزاء عن حجة الاسلام عند الجمهور وعليه الحج عن

النذر ، وقيل يجرى عن النذر ثم يحج حجة الاسلام ، وقيل يجرى عنها . قوله ( قال ثم حجي عنها ) في رواية موسى بن سلمة ، أفيجزى عنها أن أحج عنها ؟ قال نعم ، . قوله ( أرأيت الخ ) فيه مشروعية اقياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع في نفس السامع وأقرب الى سرعة فهمه ، وفيه تشبيه ما يختلف فيه وأشكل بما اتفق عليه . وفيه أنه يستحب للفق التنبية على وجه الدليل اذا ترتبت على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستقي وأدعى لاذعانه . وفيه أن وفاة الدين المالى عن الميت كان معلوما عندهم مقروا ولهذا حسن الإلحاق به . وفيه إجزاء الحج عن الميت ، وفيه اختلاف : فروى سعيد بن منصور وغيره عن ابن عمر بإسناد صحيح لا يحج أحد عن أحد ، ونحوه عن مالك والليث ، وعن مالك أيضا إن أوصى بذلك فليحج عنه وإلا فلا ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . قوله ( أكنت قاضيته ) كذا للاكثر بضمير يعود على الدين ، والكشمة قاضية بوزن فاعلة على حذف المفعول . وفيه أن مات وعليه حج وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله كما أن عليه قضاء ديونه ، فقد أجمعوا على أن دين الآدمي من رأس المال فكذلك ما شبه به في القضاء ، ويلتحق بالحج كل حق ثبت في ذمته من كفارة أو نذر أو زكاة أو غير ذلك ، وفي قوله « قاله أحق بالوفاء » دليل على أنه مقدم على دين الآدمي ، وهو أحد أقوال الشافعي ، وقيل بالعكس ، وقيل هما سواء ، قال الطبري : في الحديث إشعار بأن المستول عنه خلف مالا فأخبره النبي ﷺ أن حق الله مقدم على حق العباد وأوجب عليه الحج عنه والجامع علة المالية . قلت : ولم يتحم في الجواب المذكور أن يكون خلف مالا كما زعم ، لأن قوله « أكنت قاضيته » أهم من أن يكون المراد عما خلفه أو تبرعا

### ٢٣ - باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة

١٨٥٣ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس عن الفضل بن عباس رضي الله عنهم أن امرأة . . ح

١٨٥٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة حدثنا ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنها قال « جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يمشي على الرحلة ، فهل يقضى عنه أن أحج عنه ؟ قال : نعم »

**قوله** ( باب الحج عن لا يستطيع الثبوت على الراحة ) أى من الأحياء ، خلافا لما لك في ذلك ولما قال لا يحج أحد عن أحد مطلقا كابن عمر . ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على أنه لا يجوز أن يستنيب من يقدر على الحج بنفسه في الحج الواجب ، وأما النفل فيجوز عند أبي حنيفة خلافا للشافعي ، وعن أحد روايتان . قوله ( عن ابن شهاب عن سليمان ) في رواية الترمذي من طريق روح عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب حدثني سليمان بن يسار ، . قوله ( عن ابن عباس ) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان عن ابن شهاب « أخبرني سليمان » أخبرني عبد الله بن عباس . . قوله ( عن الفضل بن عباس ) كذا قال ابن جريج وتابعه معمر ، وخالفهما مالك وأكثر الرواة عن الزهري فلم يقولوا فيه عن الفضل ، وروى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن أبيه « عن ابن عباس » أخبرني



حصين بن عوف الخثعمي قال : قلت يا رسول الله ان أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج ، الحديث ، قال الترمذي : سألت محمداً يعني البخاري عن هذا فقال : أصح شيء فيه ما روى ابن عباس عن الفضل ، قال : فيحتمل أن يكون ابن عباس سمعه من الفضل ومن غيره ثم رواه بغير واسطة اهـ . وإنما رجح البخاري الرواية عن الفضل لأنه كان ردف النبي ﷺ حينئذ ، وكان ابن عباس قد تقدم من مزدلفة إلى منى مع الضعفة كما سيأتي بعد باب ، وقد سبق في باب التلبية والتكبير ، من طريق عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ أوقف الفضل فأخبر الفضل أنه لم يزل يلي حتى رمى الجرة ، فكان الفضل حدث أخاه بما شاهده في تلك الحالة . ويحتمل أن يكون سؤال الخثعمية وقع بعد رمي جرة العقبة فخره ابن عباس فنفله تارة عن أخيه لكونه صاحب القصة وتارة عما شاهده ، ويؤيد ذلك ما وقع عند الترمذي وأحمد وابنه عبد الله والطبري من حديث علي بما يدل على أن السؤال المذكور وقع عند المنحر بعد الفراغ من الرمي وأن العباس كان شاهداً ، ولفظ أحمد عندهم من طريق عبيد الله بن أبي رافع عن علي قال : وقف رسول الله ﷺ بعرفة فقال : هذه عرفة وهو الموقف ، فذكر الحديث وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ، ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته ، وفي رواية عبد الله : ثم جاءت جارية شابة من خشم فقالت : ان أبي شيخ كبير قد أدركته فريضة الله في الحج ، أفيجزى أن أحج عنه ؟ قال : حجي عن أبيك . قال ولوى عنق الفضل فقال العباس : يا رسول الله لويت عنق ابن عمك ، قال : رأيت شاباً وشابة فلم آمن عليهما الشيطان ، وظاهر هذا أن العباس كان حاضراً لذلك ، فلا مانع أن يكون ابنه عبد الله أيضاً كان معه . ( تنبيه ) لم يسق المصنف لفظ رواية ابن جريج ، بل تحول إلى إسناد عبد العزيز بن أبي سلمة وساق الحديث على لفظه كما دلت ، وبقية حديث ابن جريج : ان امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : ان أبي أدركه الحج وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يركب البعير ، أفأحج عنه ؟ قال : حجي عنه ، أخرجه أبو مسلم الكجعي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه ، والطبراني عن أبي مسلم كذلك ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن جريج فقال : ان امرأة من خشم قالت : يا رسول الله ان أبي شيخ كبير عليه فريضة الله في الحج ، الحديث . قوله ( عام حجة الوداع ) في رواية شعيب الآتية في الاستئذان « يوم النحر » وللنسائي من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « غداة جمع ، وسيأتي بقية الكلام عليه في الباب الذي بعده

## ٢٤ - باب حج المرأة عن الرجل

١٨٥٥ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « كان الفضل رديف النبي ﷺ ، فجاءت امرأة من خشم ، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه ، فجعل النبي ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر ، فقالت : ان فريضة الله أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : نعم . وذلك في حجة الوداع »

قوله ( باب حج المرأة عن الرجل ) تقدم نقل الخلاف فيه قبل باب . قوله ( كان الفضل ) يعني ابن عباس ، وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد العباس وبه كانت يكنى . قوله ( رديف ) زاد شعيب « على عجز راحلته » . قوله ( لجاءته امرأة من خشم ) بفتح المعجمة وسكون المثناة قبيلة مشهورة . قوله ( لجعل الفضل ينظر إليها ) في

رواية شعيب ، وكان الفضل رجلا وضيئا - أى جميلا - وأقبلت امرأة من خشم وضيئة فطفق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسنها . قوله ( يصرف وجه الفضل ) فى رواية شعيب « فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها فأخلف بيده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها ، وهذا هو المراد بقوله فى حديث على « فلوى عنق الفضل ، ووقع فى رواية الطبري فى حديث على « وكان الفضل غلاما جميلا ، فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله ﷺ وجه الفضل الى الشق الآخر ، فاذا جاءت الى الآخر صرف وجهه عنه - وقال فى آخره - رأيت غلاما حدثا وجارية حدثة غشيت أن يدخل بينهما الشيطان » . قوله ( ان فريضة الله أدركت أبى شيخا كبيرا ) فى رواية عبد العزيز وشعيب « ان فريضة الله على عباده فى الحج ، وفى رواية النسائي من طريق يحيى بن أبى إسحق عن سليمان بن يسار « ان أبى أدركه الحج » ، وانفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وأنها سألت عن أبيها ، وخالفه يحيى بن أبى إسحق عن سليمان فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه فى إسناده ومثله ، أما إسناده فقال هشيم عنه « عن سليمان عن عبد الله بن عباس » وقال محمد بن سيرين عنه « عن سليمان عن الفضل » أخرجهما النسائي ، وقال ابن عليه عنه « عن سليمان حدثني أحد ابني العباس إما الفضل وإما عبد الله » أخرجه أحمد . وأما المتن فقال هشيم « ان رجلا سأل فقال : ان أبى مات ، وقال ابن سيرين « لجاه رجل فقال : إن أبى عجوز كبيرة ، وقال ابن عليه « لجاه رجل فقال : ان أبى أو أمى ، وخالف الجميع معمر بن يحيى بن أبى إسحق فقال فى روايته « ان امرأة سألت عن أمها ، وهذا الاختلاف كله عن سليمان بن يسار ، فأحببنا أن ننظر فى سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس عن حصين بن عوف الخثعمي قال « قلت يا رسول الله إن أبى أدركه الحج ، واذا عطاء الخراساني قد روى « عن أبى الفوث بن حصين الخثعمي أنه استفتى النبي ﷺ عن حجة كانت على أبيه ، أخرجهما ابن ماجه ، والرواية الاولى أقوى إسنادا ، وهذا يوافق رواية هشيم فى أن السائل عن ذلك رجل سأل عن أبيه . ويوافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس « ان رجلا قال : يا رسول الله إن أبى شيخ كبير ، ويوافقهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فإنه أخرجه من طريق عوف عن الحسن قال « بلغنى أن رسول الله ﷺ أتاه رجل فقال ان أبى شيخ كبير أدرك الاسلام لم يحج ، الحديث ، ثم ساقه من طريق عوف عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة قال مثله إلا أنه قال ان السائل سأل عن أمه . قلت : وهذا يوافق رواية ابن سيرين أيضا عن يحيى بن أبى إسحق كما تقدم . والذي يظهر لى من مجموع هذه الطرقات أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضا والمسئول عنه أبو الرجل وأمهم جميعا . ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال « كنت ردفت النبي ﷺ وأعراني معه بنت له حسناء فجعل الأعراني يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها ، وجعلت التفت إليها ، ويأخذ النبي ﷺ برأسى فلوليه ، فكان يلبي حتى رى جرة العقبة ، فعلى هذا فقول الشابة ان أبى لعلها أرادت به جدّها لان أباها كان معها وكأنه أمرها أن تسأل النبي ﷺ ليسمع كلامها ويرأها رجاء أن يتزوجها ، فلما لم يرضها سأل أبوها عن أبيه ، ولا مانع أن يسأل أيضا عن أمه . وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين بن عوف الخثعمي . وأما ما وقع فى الرواية الاخرى أنه أبو الفوث بن حصين فان إسناده ضعيف ولملّه كان فيه عن أبى الفوث حصين فزيد فى الرواية ابن أو أن أبا الفوث أيضا كان مع أبيه حصين فسأل كما سأل أبوه وأخته والله أعلم . ووقع السؤال هذه المسألة من شخص آخر وهو

أبو رزين - بفتح الراء وكسر الزاي - العقيل بالتصغير واسمه لقيط بن عامر ، في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيرهما من حديثه أنه قال « يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، قال : حج عن أبيك واعتمر ، وهذه قصة أخرى ، ومن وحد بينها وبين حديث الخثعمي فقد أبعد وتكلف . قوله ( شيخنا كبيرا لا يثبت على الراحة ) قال الطيبي : « شيخنا ، حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة ، والمعنى أنه وجب عليه الحج بأن أسلم وهو بهذه الصفة . وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز وشعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عيينة « لا يستمسك على الرحل » وفي رواية يحيى بن أبي إسحاق من الزيادة « وإن شدته خشيت أن يموت » وكذا في مرسل الحسن وحديث أبي هريرة عند ابن خزيمة بلفظ « وإن شدته بالهبل على الراحة خشيت أن أقتله » وهذا يفهم منه أن من قدر على غير هذين الأمرين من الثبوت على الراحة أو الأمن عليه من الأذى لو ربط لم يرخص له في الحج عنه كمن يقدر على حمل موطأ كالحفة . قوله ( أفأحج عنه ) أي يجوز لي أن أنوب عنه فأحج عنه ، لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهزوة معطوف على مقدر ، وفي رواية عبد العزيز وشعيب « فهل يقضى عنه » وفي حديث علي « هل يحزى عنه » . قوله ( قال نعم ) في حديث أبي هريرة فقال « أحجج عن أبيك » . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز الحج عن الغير ، واستدل الكوفيون بعمومه على جواز صحة حج من لم يحج نيابة عن غيره ، وخالفهم الجمهور فنصوه بمن حج عن نفسه ، واستدلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة وغيره من حديث ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ رأى رجلاً يلبي عن شربة فقال : أحججت عن نفسك ؟ فقال : لا . قال : هذه عن نفسك ثم أحجج عن شربة » واستدل به على أن الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس ، وعكس بعض المالكية فقال : من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب ، وأجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على جهة التبرع وليس في شيء من طرقه تصريح بالوجوب ، وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النيابة فيها كالصلاة ، وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن النيابة لا تدخل في الصلاة ، قالوا ولأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء ، وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا باتعاب البدن فيه يظهر الاتقياء أو النفور ، بخلاف الزكاة فإن الابتلاء فيها ينقص المال ، وهو حاصل بالنفس والغير . وأجيب بأن قياس الحج على الصلاة لا يصح ، لأن عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يرجع إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة ، ولهذا قال المازري : من غلب حكم البدن في الحج ألحقه بالصلاة ، ومن غلب حكم المال ألحقه بالصدقة . وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يميزوا ذلك في الصلاة ، وبأن حصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بذله المال في الأجرة ، وقال عياض : لا حاجة للخلاف في حديث الباب لأن قوله « إن فريضة الله على عباده الخ » معناه أن إلزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادق أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحجج عنه ؟ أي هل يجوز لي ذلك ، أو هل فيه أجر ومنفعة ؟ فقال : نعم . وتعقب بأن في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الأجزاء فيتم الاستدلال ، وتقدم في بعض طرق مسلم « أن أبي عليه فريضة الله في الحج » ولاحد في رواية « والحج مكتوب عليه » وادعى بعضهم أن هذه القصة مختصة بالخشمية كما اختص سالم مولى أبي حذيفة بجواز إرضاع الكبير حكاه ابن عبد البر ، وتعقب بأن الأصل عدم الخصوصية ، واحتج بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب « الواضحة » ، بأسنادين مرسلين فزاد في الحديث « حج عنه ، وليس لأحد بعده » ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع إرسالهما . وقد عارضه قوله في حديث

الجهنية الماضي في الباب ، اقضوا الله فانه أحق بالوفاء ، وادعى آخرون منهم أن ذلك خاص بالابن يحج عن أبيه ، ولا يخفى أنه جرد . وقال القرطبي : رأى مالك أن ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ، ولا شك في ترجيحه من جهة تواتره ومن جهة أن القول المذكور قول امرأة ظنت ظنا ، قال : ولا يقال قد أجابها النبي ﷺ على سؤالها ، ولو كان ظنها غلطا لبينه لها ، لانا نقول إنما أجابها عن قولها ، أفأحج عنه ؟ قال حجى عنه ، لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأبيها . وتعقب بأن في تقرير النبي ﷺ لها على ذلك حجة ظاهرة ، وأما ما رواه عبد الرزاق من حديث ابن عباس فزاد في الحديث : حج عن أبيك فإن لم يزد خيرا لم يزد شرا ، فقد جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة ، وعلى تقدير صحتها فلا حجة فيها للمخالف . ومن فروع المسألة أن لا فرق بين من استقر الوجوب في ذمته قبل العضب أو طرأ عليه خلافا للحنفية ، وللجمهور ظاهر قصة الخثعمية وأن من حج عن غيره وقع الحج عن المستنيب ، خلافا لمحمد بن الحسن فقال : يقع عن المباشر وللحجج عنه أجر النفقة . واختلفوا فيما أذاعوا في المعضوب فقال الجمهور : لا يجزئه لأنه تبين أنه لم يكن ميثوسا منه . وقال أحمد وإسحق : لا تلزمه الاعادة لثلاث يفضى إلى إيجاب حجتين . واتفق من أجاز النيابة في الحج على أنها لا تجزئ في الفرض إلا عن موت أو عضب ، فلا يدخل المريض لأنه يرجى برؤه ولا المحنون لأنه ترجى إفاقته ولا المحبوس لأنه يرجى خلاصه ولا الفقير لأنه يمكن استغناؤه والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد أيضا جواز الارتداد ، وسيأتى مبسوطا قبيل كتاب الأدب ، وارتداد المرأة مع الرجل ، وتواضع النبي ﷺ ومنزلة الفضل بن عباس منه ، وبيان ما ركب في الآدمي من الشهوة وجبلت طباعه عليه من النظر إلى الصور الحسنة . وفيه منع النظر إلى الاجنبيات وغض البصر ، قال عياض : وزعم بعضهم أنه غير واجب إلا عند خشية الفتنة ، قال : وعندي أن فعله ﷺ إذ غطى وجه الفضل أبلغ من القول . ثم قال : لعل الفضل لم ينظر نظرا ينكر بل خشى عليه أن يشول إلى ذلك أو كان قبل نزول الأمر بادئا للجلايب . ويؤخذ منه التفريق بين الرجال والنساء خشية الفتنة ، وجواز كلام المرأة وسماع صوتها للاجانب عند الضرورة كالاستفتاء عن العلم والترافع في الحكم والمعاملة . وفيه أن احرام المرأة في وجهها فيجوز لها كشفه في الاحرام ، وروى أحمد وابن خزيمة من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال للفضل حين غطى وجهه يوم عرفة : هذا يوم من مالك فيه سمعه وبصره ولسانه غفر له . وفي هذا الحديث أيضا النيابة في السؤال عن العلم حتى من المرأة عن الرجل ، وأن المرأة تصح بغير محرم ، وأن المحرم ليس من السبيل المشترط في الحج ، لكن الذي تقدم من أنها كانت مع أبيها قد يرد على ذلك . وفيه بر الوالدين والاعتناء بأمرهما والقيام بمصالحهما من قضاء دين وخدمة ونفقة وغير ذلك من أمور الدين والدنيا . واستدل به على أن العمرة غير واجبة لكون الخثعمية لم تذكرها ، ولا حجة فيه لأن مجرد ترك السؤال لا يدل على عدم الوجوب لاستفادة ذلك من حكم الحج ، ولاحتيال أن يكون أبوها قد اعتسر قبل الحج ، على أن السؤال عن الحج والعمرة قد وقع في حديث أبي وزين كما تقدم . وقال ابن العربي : حديث الخثعمية أصل متفق على صحته في الحج خارج عن القاعدة المستقرة في الشريعة من أن ليس للانسان إلا ما سعى رفقا من الله في استدراك ما فرط فيه المرء وماله ، وتعقب بأنه يمكن أن يدخل في عموم السعي ، وبأن عموم السعي في الآية مخصوص انتهاقا

## ٢٥ - باب حج الصبيان

- ١٨٥٦ - **حدثنا** أبو الثمان **حدثنا** حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « يعني - أو قدمني - النبي ﷺ في القنل من جمع بابل »
- ١٨٥٧ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن أخي ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال « أقبلت - وقد ناهزت الحلم - أسير على أتان لي ، ورسول الله ﷺ قائم يصل بمني ، حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول ، ثم نزلت عنها فرميت ، فصفت مع الناس وراء رسول الله ﷺ » . وقال يونس عن ابن شهاب « بمني في حجة الوداع »
- ١٨٥٨ - **حدثنا** عبد الرحمن بن يونس **حدثنا** حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد قال : حج بي مع رسول الله ﷺ وأنا ابن سبع سنين »
- ١٨٥٩ - **حدثنا** عمرو بن زرارة أخبرنا القاسم بن مالك عن الجعيد بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان قد حج به في قتل النبي ﷺ »

[ الحديث ١٨٥٩ - طرقه في : ٦٧١٢ ، ٧٣٣٠ ]

قوله ( باب حج الصبيان ) أي مشروعيته ، وكان الحديث الصريح فيه ليس على شرط المصنف ، وهو ما رواه مسلم من طريق كريب عن ابن عباس قال « رفعت امرأة صبيا لها فقالت : يا رسول الله هذا حج ؟ قال : نعم ، ولك أجر » ، قال ابن بطال : أجمع أئمة الفتوى على سقوط الفرض عن الصبي حتى يبلغ ، إلا أنه إذا حج به كان له تطوعا عند الجمهور . وقال أبو حنيفة : لا يصح إحرامه ولا يلزمه شيء بفعل شيء من محظورات الإحرام ، وإنما يصح به على جهة التدريب ، وشذ بعضهم فقال : إذا حج الصبي أجزأه ذلك عن حجة الاسلام ، لظاهر قوله « نعم » في جواب « هذا حج » . وقال الطحاوي : لا حجة فيه لذلك ، بل فيه حجة على من زعم أنه لا حج له ، لأن ابن عباس راوى الحديث قال : أيما غلام حج به أهله ثم بلغ فعلية حجة أخرى ، ثم ساقه بإسناد صحيح . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : ( أحدها ) حديث ابن عباس قال : « بعثنى النبي ﷺ في القنل - بفتح المثناة والقاف ويجوز إسكانها أي الأئمة - وقد تقدم الكلام عليه في « باب من قدم ضعفة أهله » . ووجه الدلالة منه هنا أن ابن عباس كان دون البلوغ ، ولهذا التسمية أودقه المصنف بحديثه الآخر المصرح فيه بأنه كان حينئذ قد قارب الاحتلام . ثم بين بالطريق المعلقة أن ذلك وقع في حجة الوداع ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب متى يصح سماع الصغير » من كتاب العلم ، وفي « باب سريرة المصل » من كتاب الصلاة ، وقوله فيه « **حدثنا** إسحق » ، نسبة الأصل إلى ابن السكن « ابن منصور » ، وقد أخرجه إسحق بن راهويه ، في مسنده عن يعقوب أيضا ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ، لكن يرجح كونه « ابن منصور » ، أن ابن راهويه لا يعبر عن مشايخه إلا بصيغة « أخبرنا » . ورواية يونس المعلقة وصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ولفظه « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ يصل بمني في حجة الوداع »

الحديث وهو الثاني . الحديث الثالث : قوله ( عن محمد بن يوسف ) في رواية الإسماعيلي وحدثنا محمد بن يوسف وهو الكندي ، حفيد شيخه السائب وقيل سبطه وقيل ابن أخيه عبد الله بن يزيد ، والسائب بن يزيد أي ابن سعيد بن ثمامة بن الأسود الكندي حليف بني عبد شمس ويعرف بابن أخت النضر والنضر رجل حضرمي . قوله ( حج بي ) كذا الأكثر بضم أوله على البناء لما لم يسم فاعله ، وقال ابن سعد عن الواقدي عن حاتم « حجبت بي أمي ، وللفاكهي من وجه آخر عن محمد بن يوسف عن السائب « حج بي أبي ، ويجمع بينهما بأنه كان مع أبيه ، زاد الترمذي عن قتبية عن حاتم « في حجة الوداع » . قوله ( عن الجميع ) بالجميع مصغرا ، والقاسم بن مالك هو المزني . قوله ( سمعت عمر بن عبد العزيز يقول للسائب بن يزيد وكان السائب قد حج به في ثقل النبي ﷺ ) لم يذكر مقول عمر ولا جواب السائب ، وكأنه كان قد سأله عن قدر المدا ، فسيأتى في الكفارات عن عثمان بن أبي شيبة عن القاسم بن مالك بهذا الاسناد « كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مدا وثلاثا ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز » زاد الإسماعيلي من هذا الوجه « قال السائب وقد حج بي في ثقل النبي ﷺ وأنا غلام ، وقال الكرماني : اللام في قوله للسائب للتعليل أي سمعت عمر يقول لأجل السائب ، والمقول « وكان السائب الخ » كذا قال ولا يخفى بعده ، وسيأتى للسائب ترجمة في السكلام على غاتم النبوة إن شاء الله تعالى

## ٢٦ - باب حج النساء

١٨٦٠ - وقال لي أحمد بن محمد : حدثنا إبراهيم عن أبيه عن جده « أذن عمر رضي الله عنه لأزواج

النبي ﷺ في آخر حجة حجها ، فبست مهن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف »

١٨٦١ - حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا حبيب بن أبي عمرة قال : حدثتنا عائشة بنت طلحة

عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله ألا نفرز ونجاهد معكم ؟ فقال : لكن أحسن الجهاد وأجمله الحج حج مبرور . قالت عائشة : فلا أدع الحج بعد إذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ »

١٨٦٢ - حدثنا أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا تسافر المرأة إلا مع ذي تحرّم ، ولا يدخل عليها رجل إلا ومعهما تحرّم . فقال رجل : يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ، واسرائي تريد الحج ، فقال : أخرج معها »

[ الحديث ١٨٦٢ - اطرافه في : ٣٠٠٦ ، ٣٠٦٩ ، ٥٣٣٣ ]

١٨٦٣ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن زيد بن زريع أخبرنا حبيب المسلم عن عطاء عن ابن عباس رضي الله

عنه قال « لما رجع النبي ﷺ من حجته قال لأُمّ سنان الأنصارية : ما منعك من الحج ؟ قالت : أبو فلان - تعني زوجها - كان له ناضحان حج على أحدهما ، والآخر يسقي أرضنا لنا . قال : فأنه حرة في رمضان تنقي

حَبَّة مَعَى ، رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ سَمِعْتُ ابْنَ هُبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

١٨٦٤ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُثَيْمٍ عَنْ قُرَّةَ مَوْلَى زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ - وَقَدْ فَرَاغَ النَّبِيُّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً - قَالَ : أُرْبَعٌ سَمِعْتُهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ يُحَدِّثُهُنَّ هُنَّ النَّبِيُّ ﷺ - فَأَعْجَبْنِي وَأَتَقَنَّنِي : أَنْ لَا تُسَافِرَ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ لَيْسَ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو نَحْرَمٍ . وَلَا صَوْمَ يَوْمَيْنِ : الْفَطْرُ وَالْأَنْهَى . وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاتَيْنِ : بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ، وَبَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ . وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : مَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَمَسْجِدِي ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى

قَوْلُهُ (بَابُ حَجِّ النِّسَاءِ) أَيْ هَلْ يَشْتَرُطُ فِيهِ قَدْرُ زَائِدٍ عَلَى حَجِّ الرِّجَالِ أَوْ لَا ؟ ثُمَّ أوردَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ عِدَّةَ أَحَادِيثَ ، الْأَوَّلُ : قَوْلُهُ (وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ أَدْنَى عُمْرِ) أَيْ ابْنِ الْخَطَّابِ (لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي آخِرِ حَجَّةٍ حَجَّهَا فَبِعَثْ مِائَةٍ عُمَانُ بْنُ عَمَانَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) كَذَا أوردَهُ مُخْتَصَرًا ، وَلَمْ يَسْتَخْرِجْهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَلَا أَبُو نَعِيمٍ ، وَتَقَالُ الْحِمْدِيُّ عَنْ الْبَرْقَانِيِّ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، قَالَ الْحِمْدِيُّ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَبُو مَسْعُودٍ أَنْتَهَى . وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ ، وَقَدْ سَاقَهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ طَوَّلًا ، وَجَعَلَ مِغْلَاقَ تَنْظِيرِ الْحِمْدِيِّ رَاجِعًا إِلَى نِسْبَةِ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ : مُرَادُ الْبَرْقَانِيِّ بِإِبْرَاهِيمَ جَدُّ إِبْرَاهِيمَ الْمُبِهمِ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ، فَظَنَ الْحِمْدِيُّ أَنَّهُ عَيْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ جَدُّهُ لِأَنَّهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ . وَقَوْلُهُ وَقَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَيْ ابْنُ الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ ، وَقَوْلُهُ «أَدْنَى عُمْرٍ» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ عُمَرَ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ ، وَإِدْرَاكُهُ لَذَلِكَ مُمْكِنٌ لِأَنَّ عُمَرَ إِذَا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرٍ سَنِينَ ، وَقَدْ أُثْبِتَ سَمَاعُهُ مِنْ عُمَرَ يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ ، لَكِنْ رَوَى ابْنُ سَعْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْوَاقِدِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ «أُرْسَلَنِي عُمْرٌ» لَكِنْ الْوَاقِدِيُّ لَا يَحْتَاجُ بِهِ فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنِ سَعْدٍ أَيْضًا عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ الْأَغَرِ الْمَكِّيِّ كِلَاهُمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ مِثْلَ مَا قَالَ الْأَزْرَقِيُّ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِبْرَاهِيمُ حَفِظَ أَصْلَ الْقِصَّةِ وَحَمَلَ تَفَاصِيلَهَا عَنْ أَبِيهِ فَلَا تَتَخَالَفُ الرِّوَايَتَانِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ النَّكْتَةُ فِي اقْتِصَارِ الْبُخَارِيِّ عَلَى أَصْلِ الْقِصَّةِ دُونَ بَقِيَّتِهَا . قَوْلُهُ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ) زَادَ عَبْدَانُ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ» وَكَانَ عُثْمَانُ يَنَادِي : أَلَا لَا يَدْنُو أَحَدٌ مِنْهُمْ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ، وَهِيَ فِي الْهَوَادِجِ عَلَى الْأَبْلِ ، فَذَاكَ بَرْنُ أَنْزَلْنِ بِصَدْرِ الشَّعْبِ فَلَمْ يَصْعَدِ إِلَيْهِمْ أَحَدٌ ، وَنَزَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَعُثْمَانُ بِذَنْبِ الشَّعْبِ . وَفِي رِوَايَةِ لَابِ بْنِ سَعْدٍ «فَكَانَ عُثْمَانُ يَسِيرُ أَمَامَهُمْ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ خَلْفَهُ» وَفِي رِوَايَةِ لَهُ «وَعَلَى هَوَادِجِهِنَّ الطَّيَالِسَةَ الْخَضِرَ» فِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ ، وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيِّ قَالَ «رَأَيْتُ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّجْنَ فِي هَوَادِجٍ عَلَيْهَا الطَّيَالِسَةُ زَمَنَ الْمَغِيرَةِ» أَيْ ابْنِ شُعْبَةَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ زَمَنَ وَلَايَةِ الْمَغِيرَةِ عَلَى الْكُوفَةِ لِمَا عَايَا ، وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ قَبْلَهَا . وَلَابْنُ سَعْدٍ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أُمِّ مَعْبِدِ الْخَزَاعِيَةِ قَالَتْ «رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ حُجَّجًا بِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ» فَزَلَنِي بِقَدِيدٍ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمْ وَمَعْنَى ثَمَانٍ ، وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّهُنَّ اسْتَأْذَنَ عُثْمَانُ فِي الْحُجِّ فَقَالَ : أَنَا أَحَبُّ بِكُنْ ،

الحج بنا جميعا إلا زينب كانت مانت ، ولما سودة فانها لم تخرج من بيتها بعد النبي ﷺ ، وروى أبو داود وأحمد من طريق واقد بن أبي واقد الليثي عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال لنسائه في حجة الوداع : هذه ثم ظهور الحصر ، زاد ابن سعد من حديث أبي هريرة ، فكان نساء النبي ﷺ يحجبون ، إلا سودة وزينب فقالا : لا نحر كنا دابة بعد رسول الله ﷺ ، وإسناد حديث أبي واقد صحيح . وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الراضنة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها الى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل ، وهو لإقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل ، والعذر عن عائشة أنها تأولت الحديث المذكور كما تأوله غيرها من صواحباتها على أن المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة ، وتأييد ذلك عندها بقوله ﷺ ، ولكن أفضل الجهاد الحج والعمرة ، ومن ثم عتبه المصنف بهذا الحديث في هذا الباب ، وكأن عمر رضى الله عنه كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له الجواز فأذن لمن ، وتبعه على ذلك من ذكر من الصحابة ومن في عصره من غير تكبير . وروى ابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر قال : منع عمر أزواج النبي ﷺ الحج والعمرة ، ومن طريق أم درة عن عائشة قالت : منعنا عمر الحج والعمرة ، حتى إذا كان آخر عام فأذن لنا ، وهو موافق لحديث الباب ، وفيه زيادة على ما في مرسل أبي جعفر ، وهو محمول على ما ذكرناه . واستدل به على جواز حج المرأة بغير محرم ، وسيأتى البحث فيه في الكلام على الحديث الثالث . ( تكملة ) : روى عمر بن شبة هذا الحديث عن سليمان بن داود الهاشمي عن إبراهيم بن سعد بإسناد آخر فقال : عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة عن أم كلثوم بنت أبي بكر عن عائشة أن عمر أذن لأزواج النبي ﷺ لحجبهن في آخر حجة حنظلة ، فلما ارتحل عمر من الحصة من آخر الليل أقبل رجل فسلم وقال : أين كان أمير المؤمنين ينزل ؟ فقال له قاتل وأنا أسمع : هذا كان منزله . فأناخ في منزل عمر ، ثم رفع عقيرته يتغنى :

عليك سلام من أمير وباركت يد الله في ذاك الأديم الممزق

الآيات . قالت عائشة : فقلت لهم اعلوا لي علم هذا الرجل ، فذهبوا فلم يروا أحدا ، فكانت عائشة تقول : اني لاحسبه من الجن . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( عن عائشة ) في رواية زائدة عن حبيب عند الاسماعيلي : حدثتني عائشة . قوله ( ألا نفزو أو نجاهد ) هذا شك من الراوى ، وهو مسدد شيخ البخارى ، وقد رواه أبو كامل عن أبي عوانة شيخ مسدد بلفظ : ألا نفزو معكم ، أخرجه الاسماعيلي ، وأغرب الكرماني فقال : ليس الفزو والجهاد بمعنى واحد ، فان الفزو القصد الى القتال ، والجهاد بذل النفس في القتال . قال : أو ذكر الثاني تأكيدا للاول اه . وكأنه ظن أن الألف تتعلق بنفزو فشرح على أن الجهاد معطوف على الفزو بالواو ، أو جعل د أو ، بمعنى الواو . وقد أخرجه النسائي من طريق جرير عن حبيب بلفظ : ألا نفزع فنجاهد معكم ، ولابن خزيمة من طريق زائدة عن حبيب مثله وزاد : فانا نجد الجهاد أفضل الأعمال ، والاسماعيلي من طريق أبي بكر بن عياش عن حبيب د لو جاهدنا معكم ، قال : لا جهاد ، ولكن حج مبرور ، وقد تقدم في أوائل الحج من طريق خالد عن حبيب بلفظ : نرى الجهاد أفضل العمل ، فظهر أن التباين بين اللفظين من الرواة فيقوى أن د أو ، للشك . قوله ( لكن أحسن الجهاد ) تقدم نقل الخلاف في توجيهه في أوائل الحج وهل هو بلفظ الاستثناء أو بلفظ خطاب النسوة . قوله ( الحج حج مبرور ) في رواية جرير : حج البيت حج مبرور ، وسيأتى في الجهاد من وجه آخر عن عائشة بنت طلحة بلفظ : استأذنه نساؤه في الجهاد فقال : يكفيكن الحج ، ولابن ماجه من طريق محمد بن فضيل عن



حبيب : قلت يا رسول الله على النساء جهاد ؟ قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه ، الحج والعمرة ، قال ابن بطال : زعم بعض من ينقص عائشة في قصة الجمل أن قوله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) يقتضى تحريم السفر عليهن ، قال : وهذا الحديث يرد عليهم ، لأنه قال : لكن أفضل الجهاد ، فدل على أن لمن جهادا غير الحج والحج أفضل منه اهـ . ويحتمل أن يكون المراد بقوله : لا ، في جواب قولهن : ألا نخرج فنجاهد معك ، أى ليس ذلك واجبا عليكن كما وجب على الرجال ، ولم يرد بذلك تحريمه عليهن ، فقد ثبت في حديث أم عطية أنهن كن يخرجن فيداوين الجرحى ، وفهمت عائشة ومن وافقها من هذا الترغيب في الحج لإباحة تكريره لمن كما أيسر للرجال تكرير الجهاد ، وخص به عموم قوله : هذه ثم ظهور الحصر ، وقوله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) وكان عمر كان متوقفا في ذلك ثم ظهر له قوة دليلها فافق لمن في آخر خلافته ، ثم كان عثمان بعده يحج بهن في خلافته أيضا . وقد وقف بعضهم عند ظاهر النهي كما تقدم . وقال البيهقي : في حديث عائشة هذا دليل على أن المراد بحديث أبي واقد وجوب الحج مرة واحدة كالرجال ، لا المنع من الزيادة . وفيه دليل على أن الأمر بالقرار في البيوت ليس على سبيل الوجوب . واستدل بحديث عائشة هذا على جواز حج المرأة مع من تثق به ولو لم يكن زوجها ولا محرما كما سيأتى البحث فيه في الذى يليه . الحديث الثالث : **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار . **قوله** (عن أبي معبد) كذا رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وابن عينة كلاهما عن عمرو عن أبي معبد به ، ولعمرو بهذا الاسناد حديث آخر أخرجه عبد الرزاق وغيره عن ابن عينة عنه عن عكرمة قال : جاء رجل الى المدينة فقال له رسول الله ﷺ : أين نزلت ؟ قال : على فلاة . قال : أهلفت عليها بابك ؟ مرتين . لا تحجن امرأة إلا ومها ذو محرم . ورواه عبد الرزاق أيضا عن ابن جريج عن عمرو : أخبرني عكرمة أو أبو معبد عن ابن عباس . قلت : والمحفوظ في هذا مرسل عكرمة ، وفي الآخر رواية أبي معبد عن ابن عباس . **قوله** ( لا تسافر المرأة ) كذا أطلق السفر وقيدته في حديث أبي سعيد الآتى في الباب فقال : مسيرة يومين ، ومضى في الصلاة حديث أبي هريرة مقيدا بمسيرة يوم وليلة ، وعنه روايات أخرى ، وحديث ابن عمر فيه مقيدا بثلاثة أيام ، وعنه روايات أخرى أيضا ، وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب بالطلاق لاختلاف التقييدات . وقال النووي : ليس المراد من التحديد ظاهره ، بل كل ما يسمى سفرا فالمرأة منهية عنه إلا بالمحرم ، وإنما وقع التحديد عن أمر واقع فلا يعمل بمفهومه . وقال ابن المنير : وقع الاختلاف في مواطن بحسب السائلين . وقال المنذرى : يحتمل أن يقال إن اليوم المفرد والليلة المفردة بمعنى اليوم والليلة ، يعنى فمن أطلق يوما أراد بليلته أو ليلة أراد بيومها وأن يكون عند جمعها أشار الى مدة الذهاب والرجوع ، وعند أفرادها أشار الى قدر ما تقضى فيه الحاجة . قال : ويحتمل أن يكون هذا كله تمثيلا لأوائل الأعداد . فالיום أول العدد والاثنان أول التكثير والثلاث أول الجمع ، وكأنه أشار الى أن مثل هذا في قلة الزمن لا يحل فيه السفر فكيف بما زاد . ويحتمل أن يكون ذكر الثلاث قبل ذكر ما دونها فيؤخذ بأقل ما ورد في ذلك وأقله الرواية التى فيها ذكر البريد ، فعلى هذا يتناول السفر طويل السير وقصيره ، ولا يتوقف امتناع سير المرأة على مسافة القصر خلافا للحنفية ، وحثهم أن المنع المقيد بالثلاث متحقق وما عداه مشكوك فيه فيؤخذ بالمتيقن ، ونوقض بأن الرواية المطلقة شاملة لكل سفر فينبغى الأخذ بها وطرح ما عداها فانه مشكوك فيه ، ومن قواعد الحنفية تقديم الخبر العام على الخاص ، وترك حمل المطلق على المقيد ، وقد خالفوا ذلك هنا ، والاختلاف إنما وقع في الأحاديث التى وقع فيها التقييد ، بخلاف حديث الباب فانه لم يختلف على ابن عباس فيه . وفرق سفيان

الثوري بين المسافة البعيدة فمنها دون القرية ، وتمسك أحمد بمعوم الحديث فقال : إذا لم تجد زوجا أو محرما لا يجب عليها الحج ، هذا هو المشهور عنه . وعنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث بغير سفر الفريضة ، قالوا : وهو مخصوص بالاجماع ، قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير الفرض إلا مع زوج أو محرم إلا كافرة أسلت في دار الحرب أو أسيرة تخلصت . وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرقة فوجدتها رجل مأمون فانه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرقة ، قالوا : وإذا كان عمومها مخصوصا بالاتفاق فليخص منه حجة الفريضة . وأجاب صاحب المعنى ، بانه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ، ولأنها تدفع ضررا متيقنا بتحمل ضرر مئوم ولا كذلك السفر للحج . وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب من طريق ابن جريج عن عمرو ابن دينار بلفظ لا تصحب امرأة إلا ومعها ذو محرم ، فنص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من بقية الأسفار ؟ والمشهور عند الشافعية اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات ، وفي قول تكني امرأة واحدة ثقة . وفي قول نقله الكراييسي وصححه في المذهب تسافر وحدها إذا كان الطريق آمنا ، وهذا كله في الواجب من حج أو عرة . وأغرب الثفال فطرده في الأسفار كلها ، واستحسنه الروياني قال : إلا أنه خلاف النص . قلت : وهو يعكر على نفي الاختلاف الذي نقله البغوي آنفا . واختلفوا هل المحرم وما ذكر معه شرط في وجوب الحج عليها أو شرط في التمكن فلا يمنع الوجوب والاستقرار في الذمة ؟ وعبارة أبي الطيب الطبري منهم : الشرائط التي يجب بها الحج على الرجل يجب بها على المرأة ، فإذا أرادت أن تؤديه فلا يجوز لهم إلا مع محرم أو زوج أو نسوة ثقات . ومن الأدلة على جواز سفر المرأة مع النسوة الثقات إذا أمن الطريق أول أحاديث الباب ، لانفاق عمر وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وفساء النبي ﷺ على ذلك وعدم نكير غيرهم من الصحابة عليهن في ذلك ، ومن أبي ذلك من أمهات المؤمنين فانما أباهن جهة خاصة كما تقدم لا من جهة توقف السفر على المحرم ، ولعل هذا هو النكتة في إيراد البخاري الحديثين أحدهما عقب الآخر ، ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي أنه خصه بغير المعجوز التي لا تشفى ، وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة ، قال ابن دقيق العيد : الذي قاله الباجي تخصيص للمعوم بالنظر الى المعنى ، يعني مع مراعاة الأمر الاغلب . وتعقبوه بأن لكل ساقطة لاقطة ، والمتعقب راعى الأمر النادر وهو الاحتياط ، قال : والمتعقب على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضا الى المعنى ، يعني فليس له أن ينكر على الباجي ، وأشار بذلك الى الوجه المتقدم والاصح خلافا ، وقد احتج له بحديث عدى بن حاتم مرفوعا : يوشك أن تخرج الطمينة من الحيرة تؤم البيت لا زوج معها ، الحديث ، وهو في البخاري . وتعقب بأنه يدل على وجود ذلك لا على جوازه ، وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منار الاسلام فيحمل على الجواز . ومن المستطرف ان المشهور من مذهب من لم يشترط المحرم أن الحج على التراخي ، ومن مذهب من يشترطه أنه حج على الفور ، وكان المناسب لهذا قول هذا وبالعكس . وأما ما قال النووي في شرح حديث جبريل في بيان الايمان والاسلام عند قوله : أن تلد الأمة ربها ، : فليس فيه دلالة على إباحة بيع أمهات الاولاد ولا منع بيعهن ، خلافا لمن استدلل به في كل منهما ، لأنه ليس في كل شيء . أخبر النبي ﷺ بأنه سقع يكون محرما ولا جائزا انتهى . وهو كما قال ، لكن القرينة المذكورة تقوى الاستدلال به على الجواز . قال ابن دقيق العيد : هذه المسألة تتعلق بالعالمين اذا تعارضا ، فان قوله تعالى ( وقل على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ) عام في

الرجال والنساء ، فقتضاه أن الاستطاعة على السفر إذا وجدت وجب الحج على الجميع ، وقوله **ﷺ** : لا تسافر المرأة إلا مع محرم ، عام في كل سفر فيدخل فيه الحج ، فن أخرجه عنه خص الحديث بعموم الآية ، ومن أدخله فيه خص الآية بعموم الحديث فيحتاج إلى الترجيح من خارج ، وقد رجح المذهب الثاني بعموم قوله **ﷺ** : لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، وليس ذلك بجديد لكونه عاما في المساجد فيخرج عنه المسجد الذي يحتاج إلى السفر بحديث النهي . **قوله** ( إلا مع ذى محرم ) أى فيحل ، ولم يصرح بذكر الزوج ، وسيأتى في حديث أبى سعيد في هذا الباب بلفظ : ليس معها زوجها أو ذو محرم منها ، وضابط المحرم عند العلماء من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح لحرمتها ، نخرج بالتأييد أخت الزوجة وعمتها وبالمباح أم الموطوءة بشبهة وبناتها وبهرمتها الملائعة ، واستثنى أحد من حرمت على التأييد مسلمة لها أب كثناني فقال : لا يكون محرما لها لأنه لا يؤمن أن يفتتها عن دينها إذا خلا بها . ومن قال إن صبد المرأة محرم لها يحتاج أن يزيد في هذا الضابط ما يدخله ، وقد روى سعيد بن منصور من حديث ابن عمر مرفوعا : سفر المرأة مع عبدها ضيعة ، لكن في إسناده ضعف ، وقد احتج به أحمد وغيره ، وينبغى لمن أجاز ذلك أن يقيده بما إذا كانا في قافلة بخلاف ما إذا كانا وحدهما فلا لهذا الحديث . وفي آخر حديث ابن عباس هذا ما يشعر بأن الزوج يدخل في مسمى المحرم ، فانه لما استثنى المحرم فقال القائل ان امرأتى حاجة فكأنه فهم حال الزوج في المحرم ، ولم يرد عليه ما فهمه بل قيل له : اخرج معها . واستثنى بعض العلماء ابن الزوج فكره السفر معه لغلبة الفساد في الناس ، قال ابن دقيق العيد : هذه الكراهية عن مالك ، فان كانت للتحريم ففيه بعد لمخالفة الحديث ، وان كانت للتنزيه فيتوقف على أن لفظ : لا يحل ، هل يتناول المسكوه الكراهة التنزيهية . **قوله** ( ولا يدخل عليها رجل إلا ومعها محرم ) فيه منع الخلوة بالاجنبية وهو اجماع ، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالتسوة الثقات ؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به . وقال القفال : لا بد من المحرم ، وكذا في النسوة الثقات في سفر الحج لا بد من أن يكون مع إحداهن محرم . ويؤيده نص الشافعي أنه لا يجوز للرجل أن يصل بفساء مفردات إلا أن تكون إحداهن محرما له . **قوله** ( فقال رجل يا رسول الله إني أريد أن أخرج في جيش كذا وكذا ) لم أقف على اسم الرجل ولا امرأته ولا على تعيين الغزوة المذكورة ، وسيأتى في الجهاد بلفظ : إني اكتسبت في غزوة كذا ، أى كتبت نفسي في أسماء من عين لتلك الغزاة ، قال ابن المنير : الظاهر أن ذلك كان في حجة الوداع فيؤخذ منه أن الحج على التراخي إذا لو كان على الفور لما تأخر الرجل مع رفقة الذين عينوا في تلك الغزاة . كذا قال ، وليس ما ذكره بلازم لاحتمال أن يكونوا قد حجوا قبل ذلك مع من حج في سنة تسع مع أبى بكر الصديق ، أو أن الجهاد قد تعين على المذكورين بتعيين الامام ، كما لو نزل عدو يقوم فانه يتعين عليهم الجهاد ويتأخر الحج اتفاقا . **قوله** ( اخرج معها ) أخذ بظاهره بعض أهل العلم فأرجب على الزوج السفر مع امرأته إذا لم يكن لها غيره ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والمشهور أنه لا يلزمه كالولى في الحج عن المريض فلو امتنع إلا بأجرة لزمها لأنه من سبيلها فصار في حقها كالزوجة ، واستدل به على أنه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض ، وبه قال أحمد وهو وجه للشافعية ، والأصح عندهم أن له منعها لكون الحج على التراخي . وأما ما رواه الدارقطني من طريق إبراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج ولها مال ولا يأذن لها في الحج فليس لها أن تطلق إلا بأذن زوجها ، فأجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع ههنا بالحديثين ، ونقل ابن المنذر الاجماع على أن للرجل منع

زوجته من الخروج في الاسفار كلها ، وإنما اختلفوا فيما كان واجبا ، واستنبط منه ابن حزم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه عليه السلام لم يأمر بردها ولا عاب سفرها ، وتمتع بأنه لو لم يكن ذلك شرطا لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ، ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ : قال رجل : يا رسول الله اني فذرت أن أخرج في جيش كذا وكذا ، فلو لم يكن شرطا ما رخص له في ترك النذر ، قال الثوري : وفي الحديث تقديم الامم فالامم من الامور المتعارضة ، فانه لما عرض له الغزو والحج رجح الحج لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله أعلم . الحديث الرابع : وله طريقتان موصول ومعلق وآخر معلق . قوله ( حدثنا حبيب المعلم ) هو ابن أبي قريبة بقات وموحدة ، واسم أبي قريبة زيد وقيل زائدة ، وهو غدير حبيب بن أبي عمرة المذكور في ثاني أحاديث الباب . قوله ( قالت أبو فلان تمنى زوجها ) وقد تقدم أنه أبو سنان ، وتقدم الحديث مشروحا في « باب عمرة في رمضان » . قوله ( رواه ابن جريج عن عطاء الخ ) أراد تقوية طريق حبيب بمتابعة ابن جريج له عن عطاء ، واستفيد منه تصريح عطاء بسماحه له من ابن عباس ، وقد تقدمت طريق ابن جريج موصولة في الباب المشار اليه . قوله ( وقال عبيد الله ) بالتصغير وهو ابن عمرو الرقي ( عن عبد الكريم ) وهو ابن مالك الجزري ( عن عطاء عن جابر ) ، وأراد البخاري بهذا بيان الاختلاف فيه على عطاء . وقد تقدم في « باب عمرة في رمضان » أن ابن أبي ليلى ويعقوب بن عطاء واقفا حبيبا وابن جريج ، قتبين شدوذ رواية عبد الكريم ، وشذ مقل الجزري أيضا فقال : عن عطاء عن أم سلم ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية ابن جريج ويؤى الى أن رواية عبد الكريم ليست مطرحة لاحتمال أن يكون لعطاء فيه شيخان ، ويؤيد ذلك أن رواية عبد الكريم خالية عن القصة مقتصرة على المتن وهو قوله : « عمرة في رمضان تعدل حجة » ، كذلك وصله أحمد وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عمرو والله أعلم . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد ، تقدم الكلام عليه في « باب الصلاة في مسجد مكة والمدينة » ، وأنه مشتمل على أربعة أحكام أحدها سفر المرأة ، وقد تقدم البحث فيه في هذا الباب ، ثانيها منع صوم الفطر والأضحية وسياق في الصيام . ثالثها منع الصلاة بعد الصبح والعصر وقد تقدم في « باب أخر الصلاة » ، رابعها منع شد الرجل الى غير المساجد الثلاثة وقد تقدم في « أخر الصلاة » أيضا . قوله ( أو قال يحدثن ) وقع عند الكشميهني بلفظ : « أو قال أخذتهن ، بالحاء والذال المعجمتين أى حملتهن عنه . قوله ( وآتقنى ) بفتح التوين وسكون القاف بوزن أعجبني ، وممناء أى الكلمات ، يقال آتقنى الشيء بالمد أى أعجبني ، وذكر الإعجاب بعده من التأكيد . قوله ( أو ذو محرم ) كذا للاكثر ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر : « أو ذو محرم محرم » ، الأول بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه والثاني بوزن محمد أى عليها

## ٢٧ - باب من نذر المشى الى الكعبة

١٨٦٥ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا الفزاري عن حميد الطويل قال حدثني ثابت عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رأى شيحا يهادى بين ابنيه قال : ما مال هذا ؟ قلوا : نذر أن يمشى . قال : إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى . وأمره أن يركب »

[ الحديث ١٨٦٥ - طرفه في : ٦٧٠١ ]

١٨٦٦ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سعيد

ابن أبي أيوب أن يزيد بن أبي حبيب أخبره أن أبا الخير حدثه عن عتبة بن عامر قال « نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، وأمرتني أن أستاذني لما أتيت النبي ﷺ ، فاستفتيته ، فقال ﷺ : انتدش ولتركب » . قال : وكان أبو الخير لا يفارق عتبة

**حدثنا أبو عامر** عن ابن جريج عن يحيى بن أبيوب عن يزيد بن أبي الخير عن عتبة . . فذكر الحديث قوله ( باب من نذر المشي إلى الكعبة ) أي وغيرها من الأماكن المعظمة هل يجب عليه الوفاء بذلك أو لا ؟ وإذا وجب فكمه قادرا أو عاجزا ماذا يلزمه ؟ وفي كل ذلك اختلاف بين أهل العلم سيأتي إيضاحه في كتاب التذرع إن شاء الله تعالى . قوله ( أخبرنا الفزاري ) هو مروان بن معاوية كما جزم به أصحاب الأطراف والمستخرجون ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن مروان هذا بهذا الاسناد ، وقال ابن حزم : هو أبو إسحق الفزاري أو مروان . قوله ( حدثني ثابت ) هكذا قال أكثر الرواة عن حميد ، وهذا الحديث بما صرح حميد فيه بالواسطة بينه وبين أنس ، وقد حذفه في وقت آخر فأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري والترمذي من طريق ابن أبي عدي كلاهما عن حميد عن أنس ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي ويزيد بن هارون جميعا عن حميد بلا واسطة ، ويقال إن غالب رواية حميد عن أنس بواسطة . لكن قد أخرج البخاري من حديث حميد عن أنس أشياء كثيرة بغير واسطة مع الاعتناء ببيان سماعه لها من أنس ، وقد وافق عمران القطان عن حميد الجماعة على إدخال ثابت بينه وبين أنس . لكن خالفهم في المتن أخرجه الترمذي من طريقه بلفظ « نذرت امرأة أن تمشي إلى بيت الله ، فسئل النبي ﷺ عن ذلك فقال : إن الله لنفي عن مشيها ، مروها فتركب » . قوله ( رأى شيخا يهادي ) بضم أوله من المهاداة ، وهو أن يمشي ممتددا على غيره . وللترمذي من طريق خالد بن الحارث عن حميد « يتهادي » بفتح أوله ثم مشاة . قوله ( بين ابنه ) لم أقف على اسم هذا الشيخ ولا على اسم ابنه ، وقرأت بخط منطلي « الرجل الذي يهادي » ، قال الخطيب : هو أبو إسرائيل ، كذا قال وتبعه ابن الملقن . وليس ذلك في كتاب الخطيب وإنما أورده من حديث مالك « عن حميد بن قيس وثور أنها أخبراه أن رسول الله ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ويصوم » الحديث . قال الخطيب : هذا الرجل هو أبو إسرائيل ، ثم ساق حديث عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة فرأى رجلا يقال له أبو إسرائيل فقال : ما باله ؟ قالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يتكلم » الحديث . وهذا الحديث سيأتي في الإيمان والنفور من حديث ابن عباس ، والمنايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه ، فيحتاج من وحد بين التفتين إلى مستند واقعه المستمان . قوله ( قال ما بال هذا ؟ قالوا نذر أن يمشي ) في حديث أبي هريرة عند مسلم أن النبي ﷺ أجاب النبي ﷺ عن سؤاله ولدا الرجل ولفظه « فقال ما شأن هذا الرجل ؟ قال ابنه » . يا رسول الله كلت عليه نذر . . قوله ( أمره ) في رواية الكشميني « وأمره » ، بزيادة واو . قوله ( أن يركب ) زاد أحمد عن الأنصاري عن حميد فركب ، وإنما لم يأمره بالوفاء بالنذر إما لأن الحج راكبا أفضل من الحج ماشيا فنذر المشي يقتضي التزام ترك الأفضل فلا يجب الوفاء به ، أو لكونه عجز عن الوفاء بنذره وهذا هو الظاهر . قوله ( عن عتبة بن عامر ) هو المجني كذا وقع عند أحمد ومسلم وغيرهما في هذا الحديث من هذا الوجه . قوله ( نذرت أختي ) قال الميندي وابن التطلاني

والقطب الحلبي ومن تبعهم : هي أم حبان بنت عامر ، وهي بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، ونسبوا ذلك لابن  
ماكولا فوهموها فان ابن مأكولا إنما نقله عن ابن سعد ؛ وابن سعد إنما ذكر في طبقات النساء أم حبان بنت عامر بن  
نابى بنون وموحدة ابن زيد بن حرام بمهملتين الانصارية قال : وهي أخت عقبة بن عامر بن نابى شهد بدرا ، وهي  
زوج حرام بن محيصة ، وكان ذكر قبل عقبة بن عامر بن نابى الانصارى وأنه شهد بدرا ولا رواية له ، وهذا كله  
مغاير للجنى فان له رواية كثيرة ولم يشهد بدرا وليس أنصاريا ، فعلى هذا لم يعرف اسم أخت عقبة بن عامر الجنى ،  
وقد كنت تبعت في المقدمة من ذكرت ثم رجعت الآن عن ذلك وبالله التوفيق . قوله ( أن تمشى الى بيت الله ) زاد  
مسلم من طريق عبد الله بن عياش بالياء التحتانية والمعجمة عن يزيد « حافية » ، ولأحمد وأصحاب السنن من طريق  
عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر الجنى « ان أخته نذرت أن تمشى حافية غير محتمة » ، وزاد الطبري من طريق  
إسحق بن سالم عن عقبة بن عامر « وهي امرأة ثقيلة والمشي يشق عليها » ، ولأبي داود من طريق قتادة عن عكرمة عن  
ابن عباس « ان عقبة بن عامر سأل النبي ﷺ فقال إن أخته نذرت أن تمشى الى البيت ، وشكا اليه ضعفها .  
قوله ( فقال ﷺ : قمش واترك ) في رواية عبد الله بن مالك « مرها فلتختمر واترك » ولتصم ثلاثة أيام .  
وروى مسلم عقب هذا الحديث حديث عبد الرحمن بن شماس وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة عن أبي  
الخير عن عقبة بن عامر رفعه « كفارة النذر كفارة البين » ، ولعله مختصر من هذا الحديث ، فان الأمر بصيام ثلاثة  
أيام هو أحد أوجه كفارة البين ، لكن وقع في رواية عكرمة المذكورة « قال فلتركب ولتهد بدنة » ، وسيأتى البحث  
في ذلك في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . قوله ( قال وكان أبو الخير لا يفارق عقبة ) هو مقول يزيد بن أبي حبيب  
الراوى عن أبي الخير ، والمراد بذلك بيان سماع أبي الخير له من عقبة . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف .  
قوله ( عن ابن جريج عن يحيى بن أيوب ) كذا رواه أبو عاصم ، ووافقه روح بن عباد عند مسلم والاسماعيلي جملا  
شيخ ابن جريج في هذا الحديث هو يحيى بن أيوب ، وعالفهما هشام بن يوسف فجعل شيخ ابن جريج فيه سعيد بن  
أبي أيوب ، ورجح الأول الاسماعيلي لانفاق أبي عاصم وروح على خلاف ما قال هشام ، لكن يعكر عليه أن عبد  
الرزاق وافق هشاما وهو عند أحمد ومسلم ، ووافقهما محمد بن بكر عن ابن جريج وحجاج بن محمد عند النسائي ، فهؤلاء  
أربعة حفاظ ورووه عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب ، فان كان الترجيح هنا بالأكثرية فروايتهم أولى . والذي  
ظهر لى من صنيع صاحبي الصحيح أن لابن جريج فيه شيخين ، وقد عبر مغلطاي وتبعه الشيخ سراج الدين عن كلام  
الاسماعيلي ما لا يفهم منه المراد ، والله أعلم . (خاتمة) : اشتملت أبواب المحصر وجزاء الصيد وما مع ذلك الى هنا  
على أحد وستين حديثا ، المعلق منها ثلاثة عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون  
حديثا والخالص ثلاثة وعشرون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النقاب والقفاز موقوفا  
ومرفوعا ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو محرم » ، وحديثه في التي نذرت أن تصح عن أمها ، وحديث السائب  
ابن يزيد أنه حج به ، وحديث جابر « عمرة في رمضان » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنا عشر أمرا .  
وبالله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٩ - كتاب فضائل المدينة

## ١ - باب حرَم المدينة

١٨٦٧ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** ثابت بن يزيد **حدثنا** عاصم أبو عبد الرحمن الأحول عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « المدينة حَرَمٌ من كذا الى كذا ، لا يُقَطَّعُ شجرُها ، ولا يُخَدَّثُ فيها حدث . من أحدث حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »

[ الحديث ١٨٦٧ - طرقة في : ٣٠٦ ]

١٨٦٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَرٍ **حدثنا** عبد الوارث عن أبي التَّيَّاح عن أنس رضي الله عنه « قَدِمَ النبي ﷺ المدينة ، فأمرَ بِنِيبَاءِ المسجدِ فقال : يا بني التَّجَارِ ثَامِنُونِي . فقالوا : لا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ . فأمرَ بِتَجْوِيرِ المَشْرِكِينَ فَنُفِثَتْ ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَنُفِثَتْ ، وبِالنَّخْلِ فَقُطِّعَ ، فَصَفَرُوا النَّخْلَ قِبْلَةَ المسجدِ »

١٨٦٩ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال **حدثني** أخى عن سُيْمَانَ عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « حَرَمٌ ما بين لَابَتَيْ المدينةِ على لسانِي . قال : وأتى النبي ﷺ بنى حارثة فقال : أراكم يا بنى حارثة قد خَرَجْتُمْ مِنَ الحَرَمِ . ثُمَّ التَفَقْتُ فقال : بل أنتم فيه »

[ الحديث ١٨٦٩ - طرقة في : ١٨٧٣ ]

١٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سُفْيَانُ عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال « ما عندنا شيء إلا كتابُ اللَّهِ وَهَذِهِ الصَّحِيفَةُ عَنِ النبي ﷺ : المدينة حَرَمٌ ما بين طَارِئِ الى كَذَا ، من أحدث فيها حَدَثًا أو آوَى مُحَدِّثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ . وقال : ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ ، فَمَنْ أَخْفَرَ مُسْلِمًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ . وَمَنْ تَوَلَّى قَوْمًا بَغِيْرَ إِذْنِ مَوَالِيهِ فعليه لعنة الله والناس أجمعين ، لا يُقْبَلُ منه صَرْفٌ ولا عَدْلٌ » . قال أبو عبد الله : عَدْلٌ فِدَاءٌ

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . فضائل المدينة . باب حرم المدينة ) كذا لا يذعن الخوى ، وسقط الباقي سوى قوله « باب حرم المدينة ، وفي رواية أبي علي الشبوي « باب ما جاء في حرم المدينة » . والمدينة علم على البلدة المحروقة التي هاجر إليها النبي ﷺ ودفن بها ، قال الله تعالى ( يقولون لنرجعنا الى المدينة ) فإذا أطلقت تبادد الى الفهم أنها المراد ، وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بد من قيد ، فهي كالنجم للثريا ، وكان اسمها قبل ذلك يثرب ،

قال الله تعالى ( واذ قالت طائفة منهم يا اهل يثرب ) ويثرب اسم لموضع منها سميت كلها به ، قيل سميت يثرب بن قانية من ولد ارم بن سام بن نوح لانه اول من نزلها حكاها أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ، ثم سماها النبي ﷺ طيبة وطابة كما سيأتي في باب مضرد ، وكان سكانها العالقي ، ثم نزلها طائفة من بني اسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ، ثم نزلها الالوس والخزرج لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل الهرم ، وسيأتي ليوضح ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف هنا أربعة أحداث ، الاول حديث أنس : **قوله** ( عن أنس ) في رواية عبد الواحد عن عاصم ، قلت لأنس ، وسيأتي في الاعتصام ، وليزيد بن هارون عن عاصم ، سألت أنسا ، أخرجه مسلم . **قوله** ( المدينة حرم من كذا الى كذا ) هكذا جاء بهما ، وسيأتي في حديث علي رابع أحداث الباب ، ما بين عائر الى كذا ، فعين الاول وهو بمهمل وزن فاعل ، وذكره في الجزية وغيرها بلفظ د غير ، بسكون التحتانية ، وهو جبل بالمدينة كما سنوضحه . واتفقت روايات البخاري كلها على إلهام الثاني . ووقع عند مسلم د الى ثور ، فقيل إن البخاري أبهمه عمدا لما وقع عنده أنه وهم ، وقال صاحب المشرق ، ود المطالع ، : أكثر رواة البخاري ذكروا غيرا ، وأما ثور فنههم من كفى عنه بكذا ومنهم من ترك مكانه بيضا ، والاصل في هذا التوقف قول مصعب الزبيري : ليس بالمدينة غير ولا ثور . وأثبت غيره غيرا ووافقه على إنكار ثور ، قال أبو عبيد : قوله د ما بين غير الى ثور ، هذه رواية أهل العراق ، وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلا عندهم يقال له ثور وإنما ثور بمكة ، ونرى أن أصل الحديث د ما بين غير الى أحد ، . قلت : وقد وقع ذلك في حديث عبد الله بن سلام عند أحمد والطبراني ، وقال عياض : لا معنى لإنكار غير بالمدينة فانه معروف ، وقد جاء ذكره في أشعارهم ، وأنشد أبو عبيد البكري في ذلك عدة شواهد ، منها قول الاحوص المدني الشاعر المشهور :

فقلت لعمرؤ تلك يا عمرو ناره تشب قفا غير فهل أنت ناظر

وقال ابن السيد د المثلث ، : غير اسم جبل بقرب المدينة معروف . وروى الزبير في أخبار المدينة ، عن عيسى ابن موسى قال : قال سعيد بن عمرو لبشر بن السائب أتدري لم سكننا العقبة ؟ قال لا . قال لانا قتلنا منكم قتيلاني الجاهلية فأخرجنا إليها . فقال : وددت لو أنكم قتلتم منا آخر وسكنتم وراء غير . يعني جبلا . كذا في نفس الخبر . وقد سلك العلماء في إنكار مصعب الزبيري له غير وثور مسالك : ما منها تقدم ، ومنها قول ابن قدامة يحتمل أن يكون المراد مقدار ما بين غير وثور لا أنهما بعينهما في المدينة ، أو سمى النبي ﷺ الجبلين اللذين بطرفي المدينة غيرا وثورا ارتجالا . وحكى ابن الاثير كلام أبي عبيد مختصرا ثم قال : وقيل إن غيرا جبل بمكة ، فيكون المراد أحرهم من المدينة مقدار ما بين غير وثور بمكة على حذف المضاف ووصف المصدر المحذوف . وقال الزوري : يحتمل أن يكون ثور كان اسم جبل هناك إما أحد وإما غيره . وقال المحب الطبري في د الاحكام ، بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه : قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء أحد عن يساره جانحا الى ورائه جبل صغير يقال له ثور ، وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب . أي العارفين بتلك الارض وما فيها من الجبال . فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور ، وتواردوا على ذلك . قال فعلنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح ، وأن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وهدم بحشمه هه . قال وهذه فائدة جلية انتهى . وقرأت بخط شيخنا القطب الحلبي في شرحه :



حكى لنا شيخنا الإمام أبو محمد عبد السلام بن مزروع البصري أنه خرج رسولاً إلى العراق فلما رجع إلى المدينة كان معه دليل وكان يذكر له الأماكن والجبال ، قال : فلما وصلنا إلى أحد إذا بقربة جبل صغير ، فسألته عنه فقال : هذا يسمى ثورا . قال فعلت صحة الرواية . قلت : وكان هذا كان مبدأ سؤاله عن ذلك . وذكر شيخنا أبو بكر بن حسين المراغي نزول المدينة في مختصره لأخبار المدينة أن خلف أهل المدينة ينقلون عن سلفهم أن خلف أحد من جهة الشمال جبلا صغيرا إلى الحرة بتدوير يسمى ثورا ، قال وقد تحققته بالمشاهدة . وأما قول ابن التين أن البخاري أبهم اسم الجبل عمدا لأنه غلط فهو غلط منه ، بل إبهامه من بعض روايته ، فقد أخرجه في الجزية فسماه ، والله أعلم . وما يدل على أن المراد بقوله في حديث أنس من كذا إلى كذا جبلان ما وقع عند مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس مرفوعا ، اللهم أني أحرم ما بين جبليها ، لكن عند المصنف في الجهاد وغيره من طريق محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن ومالك كلهم عن عمرو بلفظ « ما بين لابتها » وكذا في حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب ، وسيأتي بعد أبواب من وجه آخر ، وكذا في حديث رافع بن خديج وأبي سعيد وسعد وجابر وكلها عند مسلم ، وكذا رواه أحمد من حديث عبادة الزرق والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن عوف والطبراني من حديث أبي اليسر وأبي حسين وكعب بن مالك كلهم بلفظ « ما بين لابتها » واللابتان جمع لابة بتخفيف الموحدة وهي الحرة وهي الحجارة السود ، وقد تكرر ذكرها في الحديث . ووقع في حديث جابر عند أحمد « وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها » فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع في رواية ما بين جبليها وفي رواية ما بين لابتها وفي رواية مازمها ، وتعقب بأن الجمع بينهما واضح وبمثل هذا لا ترد الأحاديث الصحيحة ، فإن الجمع لو تعذر أمكن الترجيح ، ولا شك أن رواية « ما بين لابتها » أرجح لتوارد الرواة عليها ، ورواية جبليها لا تنافها فيكون عند كل لابة جبل ، أو لابتها من جهة الجنوب والشمال وجبليها من جهة الشرق والغرب ، وتسمية الجبلين في روايه أخرى لا تضرب ، وأما رواية « مازمها » فهي في بعض طرق حديث أبي سعيد ، والمأزم بكسر الهمزة بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه . واحتج الطحاوي بحديث أنس في قصة أبي عمير ما فعل النضر قال : لو كان صيدها حراما ما جاز حبس الطير ، وأجيب باحتمال أن يكون من صيد الحل ، قال أحمد : من صاد من الحل ثم أدخله المدينة لم يلزمه إرساله لحديث أبي عمير ، وهذا قول الجمهور . لكن لا يرد ذلك على الحنفية ، لأن صيد الحل عندهم إذا دخل الحرم كان له حكم الحرم ، ويحتمل أن تكون قصة أبي عمير كانت قبيل التحريم ، واحتج بعضهم بحديث أنس في قصة قطع النخل لبناء المسجد ، ولو كان قطع شجرها حراما ما فعله عليه السلام . وتعقب بأن ذلك كان في أول الهجرة كما سيأتي واضحاً في أول المغازي ، وحديث تحريم المدينة كان بعد رجوعه عليه السلام من خيبر كما سيأتي في حديث عمرو بن أبي عمرو عن أنس في الجهاد وفي غزوة أحد من المغازي واضحاً ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كانت إليها فكان بقاء الصيد والشجر مما يزيد في زينتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر « أن النبي عليه السلام نهى عن هدم آطام المدينة » فانها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، وما قاله ليس بواضح لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل ، وقد ثبت على الفتوى بتحريمها سعد وزيد ابن ثابت وأبو سعيد وغيرهم كما أخرجه مسلم ، وقال ابن قدامة : يحرم صيد المدينة وقطع شجرها وبه قال مالك والشافعي وأكثر أهل العلم ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم ، ثم من فعل ما حرم عليه فيه شيئا أثم ولا جزاء عليه في

رواية لأحمد ، وهو قول مالك والشافعي في الجديد وأكثر أهل العلم ، وفي رواية لأحمد وهو قول الشافعي في القديم وابن أبي ذئب واختاره ابن المنذر وابن نافع من أصحاب مالك ، وقال القاضي عبد الوهاب أنه الأقيس واختاره جماعة بعدهم فيه الجزاء وهو كما في حرم مكة ، وقيل الجزاء في حرم المدينة أخذ السلب لحديث صححه مسلم عن محمد بن أبي وقاص ، وفي رواية لابن داود من وجد أحدا يصيد في حرم المدينة فليسلبه ، قال القاضي عياض : لم يقل بهذا بعد الصحابة إلا الشافعي في القديم . قلت : واختاره جماعة معه وبعده أصح الخبر فيه ، ولئن قال به اختلاف في كفيته ومصرفه ، والذي دل عليه منيع سعد عند مسلم وغيره أنه كسب القتل وأنه للسلب لكنه لا يخمس ، وأغرب بعض الخنفية فادعى الإجماع على ترك الأخذ بحديث السلب ، ثم استدل بذلك على نسخ أحاديث تحريم المدينة ، ودعوى الإجماع مردودة فبطل ما ترتب عليها . قال ابن عبد البر : لو صح حديث سعد لم يكن في نسخ أخذ السلب ما يسقط الأحاديث الصحيحة . ويجوز أخذ الملف لحديث أبي سعيد في مسلم ولا يخطب فيها شجرة إلا لعلف ، ولابن داود من طريق أبي حسان عن علي نحوه ، وقال المهلب : في حديث أنس دلالة على أن المنهى عنه في الحديث الماضي مقصور على القطع الذي يحصل به الفساد ، فاما من يقصد الإصلاح كمن يفرس بستانا مثلا فلا يمتنع عليه قطع ما كان بملك الأرض من شجر يضر بقاؤه ، قال : وقيل بل فيه دلالة على أن المنهى إنما يتوجه إلى ما أنبته الله من الشجر بما لا صنع للآدمي فيه ، كما حل عليه المنهى عن قطع شجر مكة . وعلى هذا يحمل قطعه بالتلويح التخل وجعله قبل المسجد ولا يلزم منه النسخ المذكور . قوله ( لا يقطع شجرها ) في رواية يزيد بن هارون ( لا يمتلى خلاها ) وفي حديث جابر عند مسلم ( لا يقطع عضاها ولا يصاد صيدها ، ونحوه عنده عن سعد . قوله ( من أحدث فيها حدثا ) زاد شعبة وحامد بن سلمة عن عاصم عند أبي عوانة ( أو أوى محدثا ، وهذه الزيادة صحيحة إلا أن عاصم لم يسمعها من أنس كما سيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتصام . قوله ( فعليه لعنة الله ) فيه جواز لعن أهل المعاصي والفساد ، لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين . وفيه أن المحدث والمؤوى للمحدث في الإثم سواء ، والمراد بالمحدث والمحدث الظلم والظالم على ما قيل ، أو ما هو أعم من ذلك . قال عياض : واستدل بهذا على أن الحديث في المدينة من الكبار ، والمراد بلعنة الملائكة والناس المبالغة في الأبعاد عن رحمة الله . قال : والمراد باللعن هنا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في أول الأمر ، وليس هو كل من الكافر . الحديث الثاني حديث أنس في بناء المسجد ، أورد منه طرفا ، وقد مضى في الصلاة ، وسيأتي بتمامه في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد بينت المراد بإيراده هنا في الكلام على الحديث الأول وهو أن ذلك كان قبل التحريم والله أعلم . الحديث الثالث : قوله ( حدثنا اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه اسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال وقد سمع اسماعيل منه وروى كثيرا عن أخيه عنه ، والأسناد كله حديثون . قوله ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ) قال الاسماعيلي : رواه جماعة عن عبيد الله هكذا ، وقال عبيد بن سليمان : عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة زاد فيه ( عن أبيه ) . قوله ( حرم ما بين لابتى المدينة ) كذا للاكثر يضم أول حرم على البناء لما لم يسم فاعله ، وفي رواية المستمل ( حرم ) بفتحين على أنه خبر مقدم وما بين لابتى المدينة المبتدأ ، ويؤيد الأول ما رواه أحمد عن محمد بن عبيد عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث بلفظ ( أن الله عز وجل حرم على أساني ما بين لابتى المدينة ، ونحوه للاسماعيلي من طريق أنس بن عياض عن عبيد الله ، وقد تقدم القول في اللابتين في الحديث الأول ، وزاد مسلم في بعض طرقه ( وجعل اثني عشر ميلا

حول المدينة حمى ، وروى أبو داود من حديث عدى بن زيد قال : سمى رسول الله ﷺ كل ناحية من المدينة بريدا بريدا ، لا يخطب شجره ولا يعضد إلا ما يساق به الجمل ، . قوله ( وأتى النبي ﷺ بنى حارثة ) في رواية الاسماعيلى : ثم جاء بنى حارثة وهم في سدة الحرة ، أى في الجانب المرتفع منها ، وبنو حارثة بمهمله ومثلثة بطن مشهور من الأوس ، وهو حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وكان بنو حارثة في الجاهلية وبنو عبد الأشهل في دار واحدة ، ثم وقعت بينهم الحرب فانهزمت بنو حارثة الى خير فسكنوها ، ثم اصطلمحوا فرجع بنو حارثة فلم يزلوا في دار بنى عبد الأشهل وسكنوا في دارهم هذه وهى غربى مشهد حمزة . قوله ( بل أنتم فيه ) زاد الاسماعيلى : بل أنتم فيه ، اعادها تأكيداً . وفي هذا الحديث جواز الجزم بما يغلب على الظن ، وإذا تبين أن اليقين على خلافه رجح عنه . الحديث الرابع : قوله ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن أبيه ) هو يزيد بن شريك بن طارق التيمي ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين كوفيون في نسق ، وهذه رواية أكثر أصحاب الأعمش عنه ، وخالفهم شعبة فرواه عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن علي أخرجه أحمد والنسائي ، قال الدارقطني في العلل : : والصواب رواية الثوري ومن تبعه . قوله ( ما عندنا شيء ) أى مكتوب ، وإلا فكان عندهم أشياء من السنة سوى الكتاب ، أو المنى شيء اختصوا به عن الناس . وسبب قول علي هذا يظهر مما أخرجه أحمد من طريق قتادة عن أبي حسان الأعرج : ان عليا كان يأمر بالامر فيقال له : قد فعلناه ، فيقول : صدق الله ورسوله ، فقال له الأشتر : ان هذا الذى تقول أهو شيء عهده اليك رسول الله ﷺ ؟ قال : ما عهد الى شيئا خاصة دون الناس ، إلا شيئا سمعته منه فهو في صحيفة في قراب سبني ، فلم يزلوا به حتى أخرج الصحيفة فإذا فيها ، فذكر الحديث وزاد فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم . قوله ( ما عندنا شيء ) أى ما بين سواهم . ألا لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ، وقال فيه : إن إبراهيم عليه السلام ، وأتى أحرم ما بين حرماتها وحماها كله ، لا يحتل خلاها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها ، ولا يقطع سبيلها إلا أن يعلف رجل بعيره ، ولا يحمل فيها السلاح لقتال ، والباقي نحوه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن قتادة عن أبي حسان عن الأشتر عن علي ، ولأحمد وأبي داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة : عن قتادة عن الحسن بن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا والأشتر الى علي فقلنا : هل عهد اليك رسول الله ﷺ شيئا لم يهبه الى الناس عامة ؟ قال : لا ، إلا ما في كتابي هنا . قال وكتاب في قراب سيفه ، فإذا فيه : المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، فذكر مثل ما تقدم الى قوله في عهده : من أحدث حدثا - الى قوله - أجمعين ، ولم يذكر بقية الحديث . ولأسلم من طريق أبي الطفيل : كسبه عند علي فأتاه رجل فقال : ما كان النبي ﷺ يسر اليك ؟ ففضب ثم قال : ما كان يسر الى شيئا يكتسه عن الناس ، غير أنه حدثني بركات أربع ، وفي رواية له : ما خصنا بشيء لم يعم به الناس كافة إلا ما كان في قراب سيفي هذا ، فأخرج صحيفة مكتوبا فيها : لعن الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من سرق منار الارض ، ولعن الله من لعن والده ، ولعن الله من آوى محدثا ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق أبي جحيفة : قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب الله ، أو فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة . قال قلت : وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكاك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر ، . والجمع بين هذه الاخبار أن الصحيفة المذكورة كانت مشتملة على مجموع ما ذكر ، فنقل كل راو بعضها ، وأتمها سيقا طريق أبي حسان كما ترى والله أعلم . قوله ( المدينة حرم )

كذا أورده مختصرا ، وسيأتى فى الجزية بزيادة فى أوله قال فيها « الجراحات وأسنان الابل » . قوله ( من أحدث فيها حدثا ) يقيد به مطلق ما تقدم فى رواية قيس بن عباد ، وأن ذلك يختص بالمدينة لفضلها وشرافها . قوله ( لا يقبل منه صرف ولا عدل ) يفتح أولها ، واختلف فى تفسيرهما فعند الجمهور الصرف الفريضة والعدل النافذة . ورواه ابن خزيمة بإسناد صحيح عن الثورى ، وعن الحسن البصرى بالعكس ، وعن الأصمعى الصرف التوبة والعدل الفدية ، وعن يونس مثله لكن قال : الصرف الاكتساب ، وعن أبى عبيدة مثله لكن قال : العدل الحيلة وقيل المثل ، وقيل الصرف الدية والعدل الزيادة عليها ، وقيل بالعكس ، وحكى صاحب « المحكم » الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل الصرف الشفاعة والعدل الفدية لأنها تعادل الدية وهذا الأخير جزم البيضاوى ، وقيل الصرف الرشوة والعدل الكفيل قاله أبان بن ثعلب وأنشد : لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا . فحصلنا على أكثر من عشرة أقوال ، وقد وقع فى آخر الحديث فى رواية المستملى « قال أبو عبد الله : عدل فداء » ، وهذا موافق لتفسير الأصمعى والله أعلم . قال عياض : معناه لا يقبل قبول رضا وإن قبل قبول جزاء ، وقيل يكون القول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما ، وقد يكون معنى الفدية أنه لا يجد يوم القيامة فدى يفتدى به بخلاف غيره من المذنبين بأن يفتديه من النار يهودى أو نصرانى كما رواه مسلم من حديث أبى موسى الأشعرى . وفى الحديث رد لما تدعيه الشيعة بأنه كان عند على وآل بيته من النبى ﷺ أمور كثيرة أعلم بها سرا تشتمل على كثير من قواعد الدين وأمور الامارة . وفيه جواز كتابة العلم . قوله ( ذمة المسلمين واحدة ) أى أمانهم صحيح فإذا أمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له . وللأمان شروط معروفة . وقال البيضاوى : الذمة العهد ، سمي بها لأنه يذم متعاطيها على إضاعتها . وقوله يسمى بها (١) أى يتولاها ويذهب ويحى . والمعنى أن ذمة المسلمين سواء صدرت من واحد أو أكثر شريف أو وضيع ، فإذا أمن أحد من المسلمين كافرا وأعطاه ذمة لم يكن لاحد نقضه ، فيستوى فى ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد ، لأن المسلمين كنفس واحدة ، وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الجزية والموادعة . وقوله « فن أخضر » بالخاء المعجمة والفاء أى نقض العهد ، يقال خفرت به غير ألف أمته ، وأخفرت نقضت عهده . قوله ( ومن يتولى قوما بغير إذن مواليه ) لم يجعل الإذن شرطا لجواز الادعاء ، وإنما هو لتأكيد التحريم ، لأنه إذا استأذنهم فى ذلك منعه وحالوا بينه وبين ذلك قاله الخطابى وغيره ، ويحتمل أن يكون كفى بذلك عن بيعة ، فإذا وقع بيعة جاز له الانتماء الى مولاة الثانى وهو غير مولاة الاول ، والمراد موالاة الخلف فإذا أراد الانتقال عنه لا ينتقل إلا باذن . وقال البيضاوى : الظاهر أنه أراد به ولاء العتق لمطقة على قوله « من ادعى الى غير أبيه » والجمع بينهما بالوعيد ، فإن العتق من حيث أنه حمة كالحمة النسب ، فإذا نسب الى غير من مولاه كان كالدعى الذى تبرأ عن من هو منه وألحق نفسه بغيره فيستحق به الدعاء عليه بالطرد والابعاد عن الرحمة . ثم أجاب عن الإذن بنحو ما تقدم وقال : ليس هو للتقييد ، وإنما هو للتنبيه على ما هو المانع ، وهو إبطال حق مواليه ، فأورد الكلام على ما هو الغالب . وسيأتى البحث فى ذلك فى كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : رتب المصنف أحاديث الباب ترتيبا حسنا ، ففى حديث أنس التصريح بكون المدينة حرما ، وفى حديثه الثانى تخصيص النهى

( ١ ) فى هامش طبعة بولاق : وقوله « يسمى بها الخ » له وقتله نسخة نصها « ذمة المسلمين واحدة يسمى بها أدنامهم فن أخضر الخ »

عن قطع الشجر بما لا ينبت الآدميون ، وفي حديث أبي هريرة بيان ما أجل من حد حرمها في حديث أنس حيث قال كذا وكذا ، فبين في هذا أنه ما بين الحرتين ، وفي حديث حل زيادة تأكيد التحريم وبيان حد الحرم أيضا

## ٢ - باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس

١٨٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « أَمَرْتُ بَقْرَةَ تَأْكُلُ الْقُرَى ، يَقُولُونَ : يَثْرِبُ ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَلِيدِ »

قوله ( باب فضل المدينة وأنها تنفي الناس ) أى الشرار منهم ، وراعى في الترجمة لفظ الحديث ، وقرينة إرادة الشرار من الناس ظاهرة من التشبيه الواقع في الحديث ، والمراد بالنفي الإخراج ، ولو كانت الرواية تنفي بالقاف لحل لفظ الناس على عومه . وقد ترجم المصنف بعد أبواب « المدينة تنفي الخبث » . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الانصارى وشيخه أبو الحباب بضم المهملة وبالموحدين الأولى خفيفة ، والاسناد كله مدينون إلا شيخ البخارى ، قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على إسناذه إلا إسحق بن عيسى الطباع فقال « عن مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب ، بدل سعيد بن يسار ، وهو خطأ . قلت : وتابعه أحمد بن عمر عن خالد السلى عن مالك ، وأخرجه الدارقطنى في غرائب مالك ، وقال هذا وهم والصواب عن يحيى بن سعيد بن يسار . قوله ( أمرت بقرة ) أى أمرنى ربى بالهجرة إليها أو سكنها فالأول محمول على أنه قاله بمكة ، والثانى على أنه قاله بالمدينة . قوله ( تأكل القرى ) أى تغلبهم ، وكفى بالاكل عن الغلبة لأن الآكل غالب على المأكول . ووقع فى « موطأ ابن وهب » : قلت للملك ما تأكل القرى ؟ قال : تفتح القرى . وبسطه ابن بطال فقال : معناه يفتح أهلها القرى فى كون أموالهم ويسبون ذرائعهم ، قال : وهذا من فصيح الكلام ، تقول العرب : أكلنا بلد كذا إذا ظهرنا عليها . وسبقه الخطابى الى معنى ذلك أيضا . وقال النورى : ذكروا فى معناه وجهين ، أحدهما هذا والآخر أن أكلها وميرتها من القرى المفتحة وألها تساق غنائمها . وقال ابن المنير فى الحاشية : يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضلها على فضل غيرها ، ومعناه أن الفضائل تضمحل فى جنب عظم فضلها حتى تسكاد تكون عدما . قلت : والذى ذكره احتمالا ذكره الفاضل عبد الوهاب فقال : لا معنى لقوله تأكل القرى إلا رجوح فضلها عليها وزيادتها على غيرها ، كذا قال ، ودعوى الحصر مردودة لما مضى ، ثم قال ابن المنير : وقد سميت مكة أم القرى ، قال : والمذكور للمدينة أبلغ منه لأن الأمومة لا تنمى إذا وجدت ما هى له أم ، لكن يكون حق الأم أظهر وفضلها أكثر . قوله ( يقولون يثرب ) وهى المدينة ( أى أن بعض المنافقين يسميها يثرب ، واسمها الذى يليق بها المدينة . وفهم بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا : ما وقع فى القرآن إنما هو حكاية عن قول غير المؤمنين . وروى أحمد من حديث البراء بن عازب رفعه « من سعى المدينة يثرب فليستغفر الله » ، هى طابة هى طابة ، وروى عمر بن شبة من حديث أبى أيوب « أن رسول الله ﷺ نهى أن يقال للمدينة يثرب ، ولهذا قال عيسى بن دينار من المالكية : من سعى المدينة يثرب كتبت عليه خطيئة » ، قال : وسبب هذه الكراهة لأن يثرب إما من التثريب الذى هو التوبيخ والملامة ، أو من الثرب وهو الفساد ، وكلاهما مستقيم ، وكان ﷺ يحب الاسم الحسن وبكره الاسم القبيح . وذكر أبو إسحق

الزجاج في مختصره وأبو عبيد البكري في معجم ما استمعهم ، أنها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن مهلايل بن عيل بن عيص بن إرم بن سام بن نوح لأنه أول من سكنها بعد العرب ، ونزل أخوه خيبر خيبر فسميت به ، وسقط بعض الاسماء من كلام البكري . قوله ( تنفى الناس ) قال عياض : وكان هذا مختص بزمانه لأنه لم يكن يصبر على الهجرة والمقام معه بها إلا من ثبت لإيمانه . وقال النورى : ليس هذا بظاهر ، لأن عند مسلم لا تقوم الساحة حتى تنفى المدينة شرارها كما ينفي الكير خبث الحديد ، وهذا والله أعلم زمن الدجال انتهى . ويحتمل أن يكون المراد كلام من الزمنيين ، وكان الأمر في حياته عليه السلام كذلك للسبب المذكور ، ويؤيده قصة الأعرابي الآتية بعد أبواب فإنه عليه السلام ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابي وسؤاله الإقالة عن البيعة ، ثم يكون ذلك أيضاً في آخر الزمان عندما ينزل بها الدجال فترجف بأهلها فلا يبقى منافق ولا كافر إلا أخرج إليه كما سيأتي بعد أبواب أيضاً ، وأما ما بين ذلك فلا . قوله ( كما ينفي الكير ) بكسر الكاف وسكون التحتانية ، وفيه لغة أخرى كور بضم الكاف ، والمشهور بين الناس أنه الزق الذى ينفخ فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكير حانوت الحداد والصانغ ، قال ابن التين : وقيل الكير هو الزق والحانوت هو الكور ، وقال صاحب المحكم : الكير الزق الذى ينفخ فيه الحداد . ويؤيد الأول ما رواه عمر بن شبة في أخبار المدينة ، بإسناده إلى أبي مودود قال : رأى عمر بن الخطاب كير حداد في السوق فضربه برجله حتى هدمه . والخبث بفتح الميمجة والموحدة بعدها مثله أى وسخه الذى تخرجه النار ، والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دغل ، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحداد ردى الحديد من جيده . ونسبة التمييز للكير لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التى يقع التمييز بها . واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد ، قال المهلب : لأن المدينة هى التى أدخلت مكة وغيرها من القرى في الاسلام فصار الجميع في صفاتها أهلها ، ولأنها تنفى الخبث . وأجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين قسحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفریقين ولا يلزم من ذلك تفضيل أحدى البقيعتين ، وعن الثانى بأن ذلك إنما هو فى خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ﴿ ومن أهل المدينة مردوا على النفاق ﴾ والمنافق خبيث بلا شك ، وقد خرج من المدينة بعد النبي عليه السلام معاذ وأبو عبيدة وابن مسعود وطائفة ثم على وطائفة والزبير وعمار وآخرون وهم من أطيب الخلق ، فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس ووقت دون وقت ، قال ابن حزم : لو فتحت بلد من بلد فثبت بذلك الفضل للاولى للزم أن تكون البصرة أفضل من خراسان وسجستان وغيرها مما فتح من جهة البصرة وليس كذلك ، وسيأتى مزيد لهذا فى كتاب الاعتصام

### ٣ - باب المدينة طابة

١٨٧٢ - **حدثنا** خالد بن محمد **حدثنا** سليمان قال **حدثني** عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل بن سعد عن أبي حميد رضى الله عنه « أقبلنا مع النبي عليه السلام من تبوك حتى أشرقت على المدينة فقال : هذم طابة » **قوله** ( باب المدينة طابة ) أى من أسمائها إذ ليس فى الحديث أنها لا تسمى بغير ذلك ، وذكر فيه طرفاً من حديث أبي حميد الساعدي وقد مضى مطولاً فى أواخر الزكاة ، ووقع فى بعض طرقه طابة وفى بعضها طيبة ، وروى مسلم من حديث جابر بن سمرة مرفوعاً « إن الله سمي المدينة طابة » ورواه أبو داود الطيالسي فى مسنده عن شعبة عن

سماك بلفظ « كانوا يسمون المدينة يثرب » ، فسماها النبي ﷺ طابة ، وأخرجه أبو عوانة ، والطالب والطيب لفتان بمعنى ، واشتقاقهما من الشيء الطيب ، وقيل لطهارة تربتها ، وقيل لطيبها لساكنها ، وقيل من طيب العيش بها ، وقال بعض أهل العلم : وفي طيب ترابها وهوائها دليل شاهد على صحة هذه التسمية ، لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تكاد توجد في غيرها . وقرأت بخط أبي علي الصدفي في هامش نسخته من صحيح البخاري بخطه : قال الحافظ أمر المدينة في طيب ترابها وهوائها يجده من أقام بها ، ويجد لطيبها أقوى رائحة ، ويتضاعف طيبها فيها عن غيرها من البلاد ، وكذلك العود وسائر أنواع الطيب . وللمدينة أسماء غير ما ذكر : منها ما رواه عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من رواية زيد بن أسلم قال : قال النبي ﷺ « للمدينة عشرة أسماء : هي المدينة وطابة وطيبة والمطية والمسكنة والدار وجبرة ومجبرة ومنيرة ويثرب » ، ومن طريق محمد بن أبي يحيى قال : لم أزل أسمع أن للمدينة عشرة أسماء هي : المدينة وطابة والمطية والمسكنة والمدري والجبرة والمجبرة والمحبة والمحبوبة ، ورواه الزبير في « أخبار المدينة » من طريق ابن أبي يحيى مثله وزاد « والقاصمة » ، ومن طريق أبي سهل بن مالك عن كعب الأحبار قال : نجد في كتاب الله الذي أنزل على موسى : أن الله قال للمدينة يا طيبة ويا طابة ويا مسكنة لا تقبلي الكنوز ، أرفع أجاجيرك على القرى . وروى الزبير في « أخبار المدينة » من حديث عبد الله بن جعفر قال : سمى الله المدينة الدار والايمان . ومن طريق عبد العزيز الدراوردي قال : بلغني أن لها أربعين اسما

#### ٤ - باب لَابَتَى الْمَدِينَةِ

١٨٧٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ « لَوْ رَأَيْتُ الطُّبَاءَ بِالْمَدِينَةِ تَرْتَعُ مَا ذَعَرْتُنَّهَا » ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ »

قوله ( باب لابتى المدينة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة « لو رأيت الأطباء تترتع - أى تسمى أو ترعى - بالمدينة ما ذعرتها ، أى ما قصدت أخذها فاخفتها بذلك ، وكفى بذلك عن عدم صيدها . واستدل أبو هريرة بقوله ﷺ « ما بين لابتيها - أى المدينة - حرام » ، لأن المراد بذلك المدينة لأنها بين لابتين شرقية وغربية ، ولها لابتان أيضا من الجانبين الآخرين إلا أنهما يرجعان إلى الأولين لاتصالهما بهما . والحاصل أن جميع دورها كلها داخل ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث في الباب الأول . وقوله « تترتع » أى ترعى وقيل تنبسط ، وفى قول أبي هريرة هذا إشارة إلى قوله في الحديث الماضى « لا ينفر صيدها » ، ونقل ابن خزيمة الاتفاق على أن الأجزاء في صيد المدينة بخلاف صيد مكة

#### ٥ - باب مَنْ رَغِبَ عَنِ الْمَدِينَةِ

١٨٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَتَرُكُونَ الْمَدِينَةَ عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ ، لَا يَنْشَأُهَا إِلَّا التَّوَّافُ »

٢ - ١٢ ج ٤ • فتح البلب

- يُرِيدُ عَوَافِ السَّبَاحِ وَالطَّيْرِ - وَآخِرُ مَنْ يُحْشَرُ رَاعِيَانِ مِنْ مُزَيْنَةِ يُرِيدَانِ الْمَدِينَةَ يَنْعِمَانِ بِنَتْمِهِمَا فَيَجِدَانِهَا وَحُشًّا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْنَا قُدَيْمَةَ الْوَدَاعِ خَرْنَا عَلَى وُجُوهِهِمَا »

١٨٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ سُمَيَّانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « تَفْتَحُ الْمِنْبَرُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الشَّامُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ . وَتَفْتَحُ الْعِرَاقُ ، فَيَأْتِي قَوْمٌ يُبْشُونَ ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ »

**قوله** ( باب من رغب عن المدينة ) أى فهو مذموم ، أو باب حكم من رغب عنها . **قوله** ( تكون المدينة ) كذا الأكثر بناء الخطاب ، والمراد بذلك غير المخاطبين ، لكنهم من أهل البلد أو من نسل المخاطبين أو من نوعهم ، وروى « يتركون » بتحتانية ووجهه القرطبي . **قوله** ( على خير ما كانت ) أى على أحسن حال كانت عليه من قبل ، قال القرطبي تبعاً لعياض : وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصد الناس وملجأهم ، وحملت إليها خيرات الارض وصارت من أعمار البلاد ، فلما انتقلت الخلافة عنها إلى الشام ثم إلى العراق وغلبت عليها الأعراب تعاودتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافى الطير والسباع . والعوافى جمع عافية وهى التى تطلب أقواتها ، ويقال للذكر عاف ، قال ابن الجوزى : اجتمع في العوافى شيان أحدهما أنها طالبة لأقواتها من قولك عفوت فلانا أعفوه فأنا عاف والجمع عفاة أى أتيت أطلب معروفه ، والثانى من العفاء وهو الموضع الخالى الذى لا أنيس به فان الطير والوحش تقصده لأنها على نفسها فيه . وقال النووي : المختار أن هذا الترك يكون فى آخر الزمان عند قيام الساعة ، ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ « ثم يحشر راعيان ، وفى البخارى أنهما آخر من يحشر . قلت : ويؤيده ما روى مالك عن ابن حماس بمهملتين وتخفيف عن عمه عن أبى هريرة رفعه « لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الذئب فيعوى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر ، قالوا : فلن تكون ثمارها ؟ قال : للعوافى الطير والسباع ، أخرجه معن بن عيسى فى « الموطأ » عن مالك ورواه جماعة من الثقات خارج الموطأ ، ويشهد له أيضا ما روى أحمد والحاكم وغيرهما من حديث يحيى بن الأدرج الأسلمى قال « بعثنى النبي ﷺ لحاجة ، ثم لقينى وأنا خارج من بعض طرق المدينة فأخذ بيدي حتى أتينا أحدا ، ثم أقبل على المدينة فقال : ويل لها قرية يوم يدها أهلها كأنى ما يكون . قلت يارسول الله من يأكل ثمرها ؟ قال عافية الطير والسباع » . وروى عمر بن شبة بأسناد صحيح عن عوف بن مالك قال « دخل رسول الله ﷺ المسجد ثم نظر إلينا فقال : أما والله ليدعها أهلها منذلة أربعين عاما للعوافى ، أتدرون ما العوافى ؟ الطير والسباع » . قلت : وهذا لم يقع قطعا . وقال المذهب : فى هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت فى بعض الأوقات لقصد الراعيين بنتمهما إلى المدينة . **قوله** ( وآخر من يحشر راعيان من مزينة ) هذا يحتمل أن يكون حديثا آخر مستقلا لا تعلق له بالذى قبله ، ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذى قبله ، وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذى حكىته عن القرطبي والنووي ، والثانى أظهر



كما قال النووي . قوله ( ينمقان ) بكسر المهملة بعدها قاف ، النميم زجر الغنم ، يقال نمق ينمق بكسر النون وقتلها نميقة ونمقا ونمقا إذا صاح بالغنم ، وأغرب الداردي فقال : معناه يطلب الكلال ، وكأنه فسرهُ بالمقصود من الزجر لأنه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الوسيم . قوله ( فيجدانها وحوشا ) أو يجدانها ذات وحش ، أو يجدان أهلها قد صاروا وحوشا ، وهذا على أن الرواية بفتح الواو أى يجدانها خالية وفي رواية مسلم « فيجدانها وحشا ، أى خالية ليس بها أحد ، والوحش من الأرض الحلال ، أو كثيرة الوحش لما خلعت من سكانها . قال النووي : الصحيح أن معناه يجدانها ذات وحوش ، قال : وقد يكون وحشا بمعنى وحوش ، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش ، وقد يعبر بواحد عن جمعه . وحكى عن ابن المربوط أن معناه أن غنم الراجيين المذكورين تصير وحوشا إما بأن تنقلب ذاتها وإما أن تتوحش وتنفر منها ، وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه ، قال النووي : الصواب الأول . وقال القرطبي : القدرة صالحة لذلك انتهى . ويؤيده أن في بقية الحديث أنها يخرن على وجوهها إذا وصلا إلى ثنية الوداع ، وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك ، فيدل على أنها وجدنا الترحش المذكور قبل دخول المدينة فيعوى أن الضمير يعود على غنمها وكان ذلك من علامات قيام الساعة . وبوضح هذا رواية عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق عطاء بن السائب عن رجل من أشجع عن أبي هريرة موقوفا قال « آخر من يحشر رجلا رجل من مزينة وآخر من جهينة ، فيقولان : أين الناس ؟ فيأتيان المدينة فلا يريان إلا الثعالب ، فينزل إليهما ملصكان فيسحبانهما على وجوههما حتى يلصقاهما بالناس . » قوله « وآخر من يحشر » في رواية مسلم من طريق عقيل عن الزهري « ثم يخرج راعيان من مزينة يريان المدينة ، لم يذكر في الحديث حشرهما ، وإنما ذكر مقدمته ، لأن الحشر إنما يقع بعد الموت ، فذكر سبب موتها والحشر يعقبه . وقوله على هذا « خرا » على وجوههما ، أى سقطا ميتين ، أو المراد بقوله خرا على وجوههما أى سقطا بمن أسقطهما ، وهو الملك كما تقدم في رواية عمر بن شبة . وفي رواية للعقيل . « انهما كانا ينزلان بجبل ورقان » ، وله من حديث حذيفة بن أسيد « انهما يفقدان الناس فيقولان : ننتقل إلى بني فلان ، فيأتيا ناهم فلا يجدان أحدا فيقولان : ننتقل إلى المدينة ، فينطلقان فلا يجدان بها أحدا ، فينطلقان إلى البقيع فلا يريان إلا السباع والثعالب ، وهذا يوضح أحد الاحتمالات المتقدمة ، وقد روى ابن حبان من طريق عروة عن أبي هريرة رفعه « آخر قرية في الإسلام خرابا المدينة » ، وهو يناسب كون آخر من يحشر يكون منها . ( تنبيه ) : أنكر ابن عمر على أبي هريرة تعبيره في هذا الحديث بقوله « خير ما كانت » ، وقال : ان الصواب أحمر ما كانت ، أخرجه ذلك عمر بن شبة في « أخبار المدينة » من طريق مساحق بن عمرو أنه كان جالسا عند ابن عمر « فجاء أبو هريرة فقال له : لم ترد على حديثي ؟ فوالله لقد كنت أنا وأنت في بيت حين قال النبي ﷺ يخرج منها أهلها خير ما كنت . فقال ابن عمر : أجل ولكن لم يقل خير ما كانت ، إنما قال أحمر ما كانت ، ولو قال خير ما كانت لسكان ذلك وهو حي وأصحابه ، فقال أبو هريرة : صدقت والذي نفسى بيده . » وروى مسلم من حديث حذيفة أنه لما سأل النبي ﷺ عن يخرج أهل المدينة من المدينة ، ولعمر بن شبة من حديث أبي هريرة « قيل يا أبا هريرة من يخرجهم ؟ قال أمراء السوء . » الحديث الثاني : قوله ( عن أبيه ) هو عروة بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير أخوه . وفي الإسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن مشاهدا قد لقي بعض الصحابة . قوله ( عن سفيان بن أبي زهير ) كذا للاكثر ورواه

حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره « قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث ، وذكر لي بن المديني أنه اختلف فيه على هشام اختلافاً آخر : فقال وهيب وجماحة كما قال مالك ، وقال ابن عينة عن هشام بسنده : عن سفيان بن الغوث ، وقال أبو معاوية عن هشام بسنده : عن سفيان بن عبد الله الثقفي قلت : قد رواه الحميدي عن سفيان على الصواب ، ورواه أبو خيثمة عن جرير فقال : سفيان بن أبي قلابة ، كأنه عرف خطأ جرير فكفى عنه ، واسم أبي زهير القرد بفتح القاف وكسر الراء بعدها مهملة وقيل نمر ، وهو الشنؤن من أزد شنوءة بفتح الميمية وضم النون وبعد الواو همزة مفتوحة وفي النسب كذلك ، وقيل بفتح النون بعدها همزة مكسورة بلا واو ، وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الازد ، وسمى شنوءة لشأن كان بينه وبين قومه . قوله ( تفتح العين ) قال ابن عبد البر وغيره : افتتحت العين في أيام النبي ﷺ وفي أيام أبي بكر ، وافتتحت الشام بعدها ، والعراق بعدها . وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة ، فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي ﷺ وعلى ترتيبه ، ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء ، ولو صبروا على الإقامة بالمدينة لكان خيراً لهم . وفي هذا الحديث فضل المدينة على البلاد المذكورة ، وهو أمر يجمع عليه . وفيه دليل على أن بعض البقاع أفضل من بعض ، ولم يختلف العلماء في أن للمدينة فضلاً على غيرها ، وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة . قوله ( يبسون ) بفتح أوله وضم الموحدة وبكسرهما من بس يبس ، قال ابن عبد البر : في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة ، وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبيد : معناه يسوقون دوابهم ، والبس سوق الإبل تقول بس بس عند السوق وإرادة السرعة . وقال الداودي : معناه يزجرون دوابهم فيبسون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غباراً ، قال تعالى ﴿ وبست الجبال بساً ﴾ أى سالت سيلاً ، وقيل معناه سارت سيراً ، وقال ابن القاسم : البس المبالغة في الفت ومنه قيل للدقيق المصنوع بالدهن بسيس ، وأنكر ذلك النووي وقال إنه ضعيف أو باطل ، قال ابن عبد البر : وقيل معنى يبسون يسألون عن البلاد ويستقرئون أخبارها ليسيروا إليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة . وقيل معناه يزبنون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحملون بسبب ذلك من المدينة راحلين إليها ، ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم « يأتي على الناس زمان يدعو الرجل ابن عمه وقريبه : هلم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، وعلى هذا فالذين يتحملون غير الذين يبسون ، كأن الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى المجيء إليها لذلك فيتحمل المدعو بأهله وأتباعه . قال ابن عبد البر : وروى يبسون بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي من أبس إبساً ومعناه يزبنون لأهلهم البلاد التي يقصدونها ، وأصل الإبساس للتي تحلب حتى تدر باللبن ، وهو أن يجري يده على وجهها وصفحة عنقها كأنه يزبن لها ذلك ويحسنه لها ، وإلى هذا ذهب ابن وهب ، وكذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك يبسون من الرباعي وفسره بنحو ما ذكرنا ، وأنكر الأول غاية الإنكار . وقال النووي : الصواب أن معناه الإخبار عن خروج من المدينة متحملاً بأهله يساً في سيره مسرعاً إلى الرخاء والأمصار المفتحة . قلت : ويؤيده رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام عن عروة في هذا الحديث بلفظ « تفتح الشام ، فيخرج الناس من المدينة إليها يبسون ، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون » ويوضح ذلك ما روى أحمد من حديث جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « ليأتين على أهل المدينة زمان ينطلق الناس منها إلى الأدياف يلتمسون الرخاء فيجدون رخاء ، ثم يأتون فيتحملون بأهلهم إلى الرخاء ، والمدينة خير لهم

لو كانوا يطبلون ، وفي إسناده ابن طيبة ولا بأس به في المتابعات ، وهو يوضح ما قلناه والله أعلم . وروى أحد في أول حديث سفيان هذا قصة أخرجهما من طريق بشر بن سعيد أنه سمع في مجلس الليثيين يذكرون « أن سفيان بن أبي زهير أخبرهم أن فرس بيت بالعقيق وهو في بيت بهم رسول الله ﷺ ، فرجع اليه يستحمله ، فخرج معه يبتغي له بصيرا فلم يجده إلا ميتا . سجد بهم بن حذيفة المدوني ، فسأله ، فقال له أبو جهم : لا أبيعكم يا رسول الله ، ولكن خذه فأحل عليه . ثم خرج حتى إذا بلغ بئر إهاب قال : يوشك البنيان أن يأتي هذا المسكان ، ويوشك الشام أن يفتح ، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريعه ورعاؤه ، والمدينة خير لهم ، الحديث . قوله ( لو كانوا يطبلون ) أي بفضلها من الصلاة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون « لو » بمعنى ليت فلا يحتاج الى تقدير ، وعلى الوجهين ففيه تجميل لمن فارقه وأثر غيرها ، قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها ، وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معنى الحديث . قال الطبري : الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل مالا يعلون منزلة اللازم لتتنق عنهم المعرفة بالكلية ، ولو ذهب مع ذلك الى التني لكان أبلغ ، لأن التني طلب مالا يمكن حصوله أي ليتهم كانوا من أهل العلم تفلظا وتشديدا . وقال البيضاوي : المعنى أنه يفتح عين فيعجب قوما بلادها وعيش أهلها فيحلمهم ذلك على المهاجرة اليها بأنفسهم وأهليهم حتى يخرجوا من المدينة ، والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لأنها حرم الرسول وجواره ومهبط الوحي ومنزل البركات ، لو كانوا يعلون ما في الإقامة بها من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحقرونها ما يجدونه من المخطوط الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها . وقواه الطبري لتذكير قوم ووصفهم بكونهم يبسون ، ثم توكيده بقوله « لو كانوا يعلون » لأنه يشعر بأنهم ممن ركن الى المخطوط البهيمية والحطام الفاني وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ، ولذلك كرر قوما ووصفه في كل قرينة بقوله يبسون استحضارا لتلك الهيئة القبيحة . والله أعلم

### ٦ - باب الإيمان يارز الى المدينة

١٨٧٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض قال حدثني عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إني الإيمان ليأرز الى المدينة كما تأرز الحية الى جحرها »

قوله ( باب الإيمان يارز ) بفتح أوله وسكون الهمزة وكسر الراء وقد تضم بعدها ذاي ، وحكى ابن التين عن بعضهم فتح الراء وقال ان الكسر هو الصواب ، وحكى أبو الحسن بن سراج ضم الراء ، وحكى القاسبي الفتح ومعناه ينضم ويجمع . قوله ( حدثني عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . قوله ( عن خبيب ) بالمعجمة مصغرا وكذا رواء أكثر أصحاب عبيد الله ، وخبيب هو خال عبيد الله المذكور ، وقد روى عنه بهذا الاسناد عدة أحاديث . وفي رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أخرجه ابن حبان والبرار ، وقال البرار إن يحيى بن سليم أخطأ فيه ، وهو كما قال ، وهو ضعيف في عبيد الله بن عمر . قوله ( عن حفص بن عاصم ) أي ابن عمر بن الخطاب . قوله ( كما تأرز الحية الى جحرها ) أي أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تميش به فإذا راعها شيء رجعت الى جحرها كذلك الإيمان انتشر في المدينة ، وكل مؤمن له من نفسه سائق الى المدينة لمحبة في النبي ﷺ ، فيشمل ذلك جميع

الازمنة لانه في زمن النبي ﷺ لتعلم منه ، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للاقتداء بهديهم ، ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ والصلاة في مسجده (١) والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه . وقال الداودي : كان هذا في حياة النبي ﷺ والقرن الذي كان منهم والذين يلونهم والذين يلونهم خاصة . وقال القرطبي : فيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواء مالك اه . وهذا إن سلم اختصاص بعصر النبي ﷺ والخلفاء الراشدين ، وأما بعد ظهور القرن وانتشار الصحابة في البلاد ولا سيما في أواخر المائة الثانية وهم جرافهو بالمشاهدة بخلاف ذلك

٧ - باب إثم من كاد أهل المدينة

١٨٧٧ - حدثنا حسين بن حريث أخبرنا الفضل عن جعيد عن عائشة - هي بنت سعد - قالت : سمعتُ سعداً رضي الله عنه قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول « لا يَكِيدُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَحَدٌ إِلَّا أَنْعَاعٌ كَمَا يَنْعَاعُ الْمَلْحُ فِي الْمَاءِ »

قوله ( باب إثم من كاد أهل المدينة ) أى أراد بأهلها سوءاً ، والكييد المكر والحيلة في المساءة . قوله ( أخبرنا الفضل ) هو ابن موسى ، والجعيد هو ابن عبد الرحمن ، وعائشة بنت سعد أى ابن أبي وقاص . ( قالت سمعت سعداً ) تعنى أباه . قوله ( الانعاع ) أى ذاب ، وفي رواية مسلم من طريق أبي عبد الله القراط عن أبي هريرة وسعد جميعاً فذكر حديثاً فيه « من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء » ، وفي هذه الطريق تعقب على القطب الحلبي حيث زعم أن هذا الحديث من أفراد البخاري ، نعم في أفراد مسلم من طريق عامر بن سعد عن أبيه في أثناء حديث « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص ، أو ذوب الملح في الماء » ، قال عياض : هذه الزيادة تدفع لشكال الأخذ الآخر ، وتوضح أن هذا حكمه في الآخرة . ويحتمل أن يكون المراد من أرادها في حياة النبي ﷺ بسوء اضمحله أمره كما يضمحل الرصاص في النار ، فيكون في اللفظ تقديم وتأخير ، ويؤيده قوله « أو ذوب الملح في الماء » ، ويحتمل أن يكون المراد لمن أرادها في الدنيا بسوء وأنه لا يعمل بل يذهب سلطانه عن قرب كما وقع لمسلم بن عقبة وغيره فانه عوجل عن قرب وكذلك الذي أرسله ، قال ويحتمل أن يكون المراد من كادها اغتيالاً وطلباً لغرتها في غفلة فلا يتم له أمر ، بخلاف من أتى ذلك جهاراً كما استباحها مسلم بن عقبة وغيره . وروى النسائي من حديث السائب بن خلاد رفعه « من أخاف أهل المدينة ظالماً لهم أخافه الله وكانت عليه لعنة الله ، الحديث ، ولابن حبان نحوه من حديث جابر

## ٨ - باب أطام المدينة

١٨٧٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مفيان حدثنا ابن شهاب قال أخبرني عروة سمعتُ أَسَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ « أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ إِنْى لَأَرَى مَوَاقِعَ النَّتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ النَّطَرِ » تَابَعَهُ مَقْمَرٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ هُنِ الزُّهْرِيُّ

[ الحديث ١٨٧٨ - أطرافه في : ٢٤٦٧ ، ٣٥٩٧ ، ٧٠٦٠ ]

(١) كان الوجه تقديم الصلاة في المسجد ليوافق كلامه النصوص

**قوله** (باب آطام المدينة) بالمد جمع أطم بضمين وهي الحصون التي تبنى بالحجارة ، وقبل هو كل بيت مربع سطح ، والآطام جمع قلة وجمع الكثرة أطوم ، والواحدة أطمه كأكمة . وقد ذكر الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » ما كان بها من الآطام قبل حلول الأوس والخزرج بها ، ثم ما كان بها بعد حلولهم وأطال في ذلك . **قوله** (أشرف) أى نظر من مكان مرتفع . **قوله** (مواقع) أى مواضع السقوط ، و (خلال) أى نواحيها ، شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط القطر في الكثرة والعموم ، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون ، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلم جرا ولا سيما يوم الحرة ، والرؤية المذكورة يحتمل أن تكون بمعنى العلم أو رؤية العين بأن تكون الفتن مثلت له حتى رآها ، كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآها وهو يصلى . **قوله** (تابعه معمر وسليمان بن كثير) أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الفتن ، وأما متابعة سليمان بن كثير فوصلها المؤلف في « بر الوالدين » ، له خارج الصحيح ، وسياق بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الفتن

## ٩ - باب لا يدخل الدجال المدينة

١٨٧٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن جده عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان »

[ الحديث ١٨٧٩ - طرفاه في : ٧١٢٥ ، ٧١٢٦ ]

١٨٨٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله الجعفي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « على أقاب المدينة ملائكة ، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »

[ الحديث ١٨٨٠ - طرفاه في : ٧١٣١ ، ٧١٣٣ ]

١٨٨١ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو حدثنا إسحاق حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ليس من بلد إلا سيطرته الدجال ، إلا مكة والمدينة ، ليس له من قبابها قبب إلا عليه الملائكة صافين يحرمسونها . ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات ، فيخرج الله كل كافر ومنافق »

[ الحديث ١٨٨١ - أطرافه في : ٧١٢٤ ، ٧١٣٤ ، ٧٤٧٣ ]

١٨٨٢ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال « حدثنا رسول الله ﷺ حديثاً طويلاً عن الدجال ، فكان فيها حدثنا به أن قال : يأتي الدجال - وهو محرم عليه أن يدخل قباب المدينة - بعض السباح التي بالمدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو من خير الناس - فيقول : أشهد أنك الدجال الذي حدثنا عنك رسول الله ﷺ حديثه . فيقول الدجال : أرايت إن قتلت هذا ثم أخيتته هل تشكون في الأمر ؟

فَيَقُولُونَ : لَا . فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُخَيِّبُهُ ، فَيَقُولُ حِينَ يُخَيِّبُهُ : وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِّنِّي الْيَوْمَ . فَيَقُولُ الدَّجَالُ : أَقْتُلْهُ فَلَا أَسْلَطُ عَلَيْهِ »

[ الحديث ١٨٨٢ - طرفه في : ٧١٢٢ ]

**قوله** ( باب لا يدخل الدجال المدينة ) أورد فيه أربعة أحاديث : الاول حديث أبي بكرة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن . **قوله** ( عن جده ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( على كل باب ) في رواية الكشميهني ، لكل باب . الثاني حديث أبي هريرة : **قوله** ( على أنقاب المدينة ) جمع ثقب بفتح الذون والقاف بعدها موحدة ، ووقع في حديث أنس وأبي سعيد الذين بعده « على ثقابها » جمع ثقب بالسكون وهما بمعنى ، قال ابن وهب : المراد بها المداخل ، وقيل الأبواب . وأصل الثقب الطريق بين الجبلين ، وقيل : الانقاب الطرق التي يسلكها الناس ، ومنه قوله تعالى ( فتقبوا في البلاد ) . **قوله** ( لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ) سيأتي في الطب بيان من زاد في هذا الحديث مكة . الثالث حديث أنس : **قوله** ( حدثنا أبو عمرو ) هو الأوزاعي وإسحق هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . **قوله** ( ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال ) هو على ظاهره وعمومه عند الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال : المراد إلا يدخله بعثه وجنوده ، وكأنه استبعد إمكان دخول الدجال جميع البلاد لقصر مدته ، وغفل عما ثبت في صحيح مسلم أن بعض أيامه يكون قدر السنة . **قوله** ( ثم ترجف المدينة ) أى يحصل لها زلزلة بعد أخرى ثم ثالثة حتى يخرج منها من ليس مخلصا في إيمانه ويبقى بها المؤمن الخالص فلا يسلط عليه الدجال . ولا يعارض هذا ما في حديث أبي بكرة الماضي أنه لا يدخل المدينة رعب الدجال ، لأن المراد بالرعب ما يحدث من الفرع من ذكره والخوف من عتوه ، لا الرجفة التي تقع بالزلزلة لإخراج من ليس بمخلص . وحمل بعض العلماء الحديث الذي فيه أنها تنفي الخبث على هذه الحالة دون غيرها ، وقد تقدم أن الصحيح في معناه أنه خاص بناس وبزمان ، فلا مانع أن يكون هذا الزمان هو المراد ، ولا يلزم من كونه مرادا نفي غيره . الحديث الرابع حديث أبي سعيد : **قوله** ( بعض السباخ ) بكسر المهملة وبالموحدة الخفيفة وآخره معجمة ، وسيأتي الكلام عليه أيضا في الفتن . وحاصل ما في هذه الأحاديث لإعلامه ﷺ أن الدجال لا يدخل المدينة ولا الرعب منه كما مضى

## ١٠ - باب المدينة تنفي الخبث

١٨٨٣ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فبايحه على الإسلام ، فجاء من القد تخمومًا فقال : أقتلني ، فأبى - ثلاث مرار - فقال : للمدينة كالكبير تنفي خبثها ، وينصع طيبتها »

[ الحديث ١٨٨٣ - أطرافه في : ٧٢٠٩ ، ٧٢١١ ، ٧٢١٦ ، ٧٢٢٢ ]

١٨٨٤ - **حدثنا** سليمان بن جرب **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد قال : سمعت زيد ابن ثابت رضي الله عنه يقول « لما خرج النبي ﷺ إلى أحد رجع ناس من أصحابه ، فقالت فرقة : قتلهم ، وقالت فرقة : لا قتلهم ، فزكت [ النساء ٨٨ ] : ( فلا لكم في المنافقين فئتين ) وقال النبي ﷺ : إنها تنفي

الرجال كما تنفى النار خبث الحديد»

[ الحديث ١٨٨٤ - طرقاته في : ٤٠٠٠ ، ٤٠٨٩ ]

**قوله** (باب) بالتثوين (المدينة تنفى الخبث) أى باخراجه وإظهاره . **قوله** (حدثنا عمرو بن عباس) بالموحدة والمهمله ، وعبد الرحمن هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (عن جابر) وقع في الأحكام من وجه آخر عن ابن المنكدر قال سمعت جابرا . **قوله** (جاء أعرابي) لم أنف على اسمه ، إلا أن الزعشري ذكر في د ربيع الأبرار ، أنه قيس بن أبي حازم ، وهو مشكل لأنه تابعي كبير مشهور صرحوا بأنه هاجر فوجد النبي ﷺ قد مات ، فإن كان محفوظا فلعله أخر وافق اسمه واسم أبيه . وفي الذيل ، لابن موسى في الصحابة قيس بن أبي حازم المتقري ، فيحتمل أن يكون هو هذا . **قوله** (فبايعه على الاسلام ، لجاء من الغد محموا فقال أفلني) ظاهره أنه سأل الإقالة من الاسلام وبه جزم عياض ، وقال غيره إنما استقاله من الهجرة وإلا لكان قتله على الردة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى . **قوله** (ثلاث مرار) يتعلق بأفلني ويقال مما (١) . **قوله** (تنفى خبثها) تقدم الكلام عليه في أوائل المدينة . **قوله** (وتصح) بفتح أوله وسكون النون وبالمهملتين من النضوع وهو الخلو ، والمعنى أنها إذا نفت الخبث تميز الطيب واستقر فيها ، وأما قوله (طيبها) فضبطه الأكثر بالنصب على المفعولية ، وفي رواية الكشميهني بالتحسانية أوله ورفع طيبها على الفاعلية وطيبها للجميع بالتشديد ، وضبطه القزاز بكسر أوله والتخفيف ثم استشكله فقال : لم أر للنضوع في الطيب ذكرا ، وإنما الكلام يتضوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة ، قال : ويروى وتضخ ، بمجمعتين ، وأغرب الزعشري في الفائق ، فضبطه بموحدة وضاد معجمة وعين وقال : هو من أبضعه بضاعة إذا دفعها اليه ، يعنى أن المدينة تعطى طيبها لمن سكنها . وتعقبه الصغاني بأنه خالف جميع الرواة في ذلك . وقال ابن الأثير : المشهور بالنون والضاد المهمله . **قوله** (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي ، وفي الاسناد صحبيان أنصاريان في فسق واحد . **قوله** (رجع ناس من أصحابه) هم عبد الله بن أبي ومن تبعه ، وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، والغرض منه هنا بيان ابتداء قوله « تنفى الرجال » وأنه كان في أحد . **قوله** (الرجال) كذا للاكثر وللكشميهني الدجال بالدال وتشديد الجيم وهو تصحيف ، ووقع في غزوة أحد « تنفى الذنوب » وفي تفسير النساء « تنفى الخبث » وأخرجه في هذه المواضع كلها من طريق شعبة ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق غندر عن شعبة باللفظ الذي أخرجه في التفسير من طريق غندر ، وغندر أثبت الناس في شعبة ، وروايته توافق رواية حديث جابر الذي قبله حيث قال فيه « تنفى خبثها » وكذا أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « تخرج الخبث » ومضى في أول فضائل المدينة من وجه آخر عن أبي هريرة « تنفى الناس » والرواية التي هنا بلفظ « تنفى الرجال » لا تنافي الرواية بلفظ الخبث بل هي مفسرة للرواية المشهورة ، بخلاف « تنفى الذنوب » ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره أهل الذنوب فيلتم مع باقي الروايات

**باب \* ١٨٨٥ -** حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت يونس عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « اللهم اجعل بالمدينة ضمقي ما جعلت بمكة من البركة »

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في النسخ التي بأيدينا . وفي الصطلاني : تنازعه الثعلبان قبله وهما قوله « فقال » وقوله « فأبي »

وهي الأظهر

تابعه عثمان بن عمر عن يونس

١٨٨٩ - **عنه** قُتِبَتْ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدَّمَ مِنْ سَفَرٍ فَنَظَرَ إِلَى جُدُورِ الْمَدِينَةِ أَوْضَعَ رَأْسَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا ، مِنْ حُبِّهَا »  
 قوله (باب) كذا للاكثر بلا ترجمة ، وسقط من رواية أبي ذر فأشكل ، وعلى تقدير نبوته فلا بد له من تعلق بالذي قبله لانه بمنزلة الفصل من الباب . وقد أورد فيه حديثين لأنس ، ووجه تعلق الاول منها بترجمة نبي الحبس أن قضية الدعاء بتضعيف البركة وتكثيرها تقليل ما يضادها فيناسب ذلك نبي الحبس ، ووجه تعلق الثاني أن قضية حب الرسول للمدينة أن تكون بالغة في طيب ذاتها وأهلها فيناسب ذلك أيضا ، وقد تقدم الكلام على الثاني في أواخر أبواب العمرة ، وأما الاول فقوله فيه « حدثنا أبي » هو جرير بن حازم ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (اجعل بالمدينة ضمعي ما جعلت بمكة من البركة) أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في صاعنا ورمدنا » ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك ، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل ، كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة ، واستدل به عن تفضيل المدينة على مكة وهو ظاهر من هذه الجهة ، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضل في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق . وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم أن يكون الشام واليمن أفضل من مكة لقوله في الحديث الآخر « اللهم بارك لنا في شامنا » وأعادها ثلاثا فقد تعقب بأن التأكيد لا يستلزم التكثير المصرح به في حديث الباب . وقال ابن حزم : لا حجة في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة . ورد عياض بأن البركة أعم من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا ، لأنها بمعنى النماء والزيادة ، فاما في الأمور الدينية فلها يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد . وقال النووي : الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكييل بحيث يكفي المد فيها من لا يكفيه في غيرها ، وهذا أمر محسوس عند من سكنها . وقال القرطبي : اذا وجلت البركة فيها في وقت حصلت إجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين ولكل شخص . والله أعلم . قوله (تابعه عثمان بن عمر عن يونس) أي تابع جرير بن حازم في روايته لهذا الحديث عن يونس بن يزيد عن الزهري عثمان بن عمر بن فارس فرواه عن يونس بن يزيد ، ورواية عثمان بن عمر موصولة في « كتاب علل حديث الزهري » جمع محمد بن يحيى الذهلي ، كذا وجدته بخط بعض المصنفين ولم أقف عليه في كتاب الذهلي ، وقد ضاق مخرجه على الاسماعيل فآخذه من طريق عبد الله بن وهب ومن طريق شبيب بن سعيد . وعلقته من طريق عنبسة بن خالد كلهم عن يونس بن يزيد ، وساق رواية وهب بن جرير فقال « حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبه كلاهما عن وهب بن جرير » وصرح في رواية زهير عن وهب بصباح جرير له من يونس ، ثم قال قاسم بن أبي شيبه : ليس من شرط هذا الكتاب . ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا وتبعه شيخنا ابن الملقن وقال في آخره : قال الاسماعيل أبو شيبه ليس من شرط هذا الكتاب ، وهو سهو كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبه فقال وأبو شيبه . ثم قال مغلطاي : وقال الاسماعيل « قال الحسن » أنس أن رسول الله ﷺ قال ، فذكره وقال : يعني المدينة اه . وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه ، إذ الاسماعيل ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متبعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس ، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متبعة لجرير بن حازم عن يونس ، وليس كذلك وإنما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن



سعيد فقال : أخبرني الحسن يعني ابن سفيان حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن الزهري ، ثم تحول الاسماعيلي الى طريق ابن وهب ، قال ابن وهب : حدثنا يونس عن ابن شهاب حدثني أنس ، وساق الحديث على لفظه ثم قال بعد فراغه : وقال الحسن عن أنس ، ومراذه أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب وهو الزهري أن أنسا حدثه ، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان فانه قال فيها : عن أنس

### ١١ - باب كراهية النبي ﷺ أن تمرى المدينة

١٨٨٧ - حدثنا ابن سلام أخبرنا الفزاري عن محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال « أراد بنو سُلَمة أن يتحولوا الى قرب المسجد ، فكره رسول الله ﷺ أن تمرى المدينة وقال : يا بني سُلَمة ألا تحسبون آثاركم ؟ فأناموا »

قوله ( باب كراهية النبي ﷺ أن تمرى المدينة ) ذكر فيه حديث أنس في قصة بني سُلَمة وقد تقدم الكلام عليه في « باب احتساب الآثار » في أوائل صلاة الجمعة . ( تنبيه ) ترجم البخاري بالتعليين ، فترجم في الصلاة باحتساب الآثار لقوله ﷺ « مكانكم تكتب لكم آثاركم » وترجم هنا بما ترى لقول الراوي « فكره النبي ﷺ أن تمرى المدينة ، وكأنه ﷺ اقتصر في مخاطبتهم على التلميل المتعلق بهم لكونه أدعى لهم الى الموافقة . قوله فيه ( ألا تحسبون ) كذا للاكثر ، وفي رواية « ألا تحسبوا » وحذف نون الرفع في مثل هذا لغة مشهورة

### ١٢ - باب

١٨٨٨ - حدثنا سُدد عن يحيى عن عبيد الله بن عمر قال : حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » ومنبري على حوضي »

١٨٨٩ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وهلك أبو بكر وبلال ، فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصيح في أهله والموت أدنى من ثيرائك فله

وكان بلال إذا ألق عنه الحمى يرفع عقيرته يقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادٍ وحولي إذ خرو وجليل

وهل أردد يوما ميادٍ مجتة وهل يبذون لي شامة وطفيل

وقال : اللهم الصن شيبه بن ربيعة وعتبة بن ربيعة وأميمة بن خلف ، كما أخرجونا من أرضنا الى أرض الوباء . ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد . اللهم بارك لنا في ساعنا وفي مدنا ، وصنعنا لنا ، وأهل حناها الى الجنة . قالت : وقد مننا المدينة وهي أوبأ أرض الله ، قالت : فكان بطحان يجرى

نَبَلًا . تعني ماء آتنا »

[ الحديث ١٨٨٩ - أطرافه في : ٣٩٢٦ ، ٥٦٥٤ ، ٥٦٧٧ ، ٦٣٧٢ ]

١٨٩٠ - حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ

أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي شَهَادَةً فِي سَبِيلِكَ ، وَاجْعَلْ مَوْتِي فِي بَلَدِ رَسُولِكَ ﷺ .  
وَقَالَ ابْنُ زُرَيْجٍ عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أُمِّهِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ : سَمِعْتُ  
عَمْرًا . نَحْوَهُ . وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَفْصَةَ : سَمِعْتُ عَمْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

**قوله ( باب )** كذا في جميع النسخ بلا ترجمة ، وهو مشتمل على حديثين وأثر ، ولكل منهما تعلق بالترجمة التي قبله : الحديث « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة » فيه إشارة إلى الترغيب في سكنى المدينة ، وحديث عائشة في قصة وعك أبي بكر وبلال فيه دعاؤه ﷺ للمدينة بقوله « اللهم صحبها » وفي ذلك إشارة إلى الترغيب في سكنائها أيضا ، وأثر عمر في دعائه بأن تكون وفاته بها ظاهر في ذلك ، وفي كل ذلك مناسبة لكرامته ﷺ أن تعرى المدينة أى تصوير خالية ، فأما الحديث الأول في المنبر فقوله « ما بين بيتي ومنبري » كذا للاكثر ، ووقع في رواية ابن عساکر وحده قبرى بدل « بيتي » ، وهو خطأ ، فقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة قبيل الجائز بهذا الاسناد بلفظ « بيتي » وكذلك هو في مسند مسدد شيخ البخارى فيه ، ثم وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند البزار بسند رجاله ثقات وعند الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر ، فعلى هذا المراد بالبيت في قوله بيتي أحد بيوتها لا كلها وهو بيت عائشة الذى صار فيه قبره ، وقد ورد الحديث بلفظ « ما بين المنبر وبينت عائشة روضة من رياض الجنة » أخرجه الطبراني في الاوسط . **قوله ( روضة من رياض الجنة )** أى كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لا سيما في عهده ﷺ فيكون تشبيها بغير أداة ، أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازا ، أو هو على ظاهره وأن المراد أنه روضة حقيقة بأن ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة إلى الجنة . هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث ، وهى على ترتيبها هذا في القوة ، وأما قوله « ومنبري على حوض » أى ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض ؛ وقال الأكثر المراد منبره بعينه الذى قال هذه المقالة وهو فوقه ، وقيل المراد المنبر الذى يوضع له يوم القيامة ، والأول أظهر . ويؤيده حديث أبي سعيد المتقدم وقد رواه الطبراني في « الكبير » من حديث أبي واقد الليثي رفعه « أن قوائم منبري رواق في الجنة » وقيل معناه أن قصد منبره والحضور عنده اللازمة الأعمال الصالحة يورد صاحبه إلى الحوض ويقتضى شربه منه والله أعلم . ونقل ابن زبالة أن ذراع ما بين المنبر والبيت الذى فيه القبر الآن ثلاث وخمسون ذراعا وقيل أربع وخمسون وسدس وقيل خمسون إلا ثلثي ذراع وهو الآن كذلك فسكانه قصص لما أدخل من الحجارة في الجدار ، واستدل به على أن المدينة أفضل من مكة لأنه أثبت أن الأرض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر « لقاب قوس أحدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها » وتلقبه ابن حزم بأن قوله أنها من الجنة مجاز إذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصف الله الجنة ﴿ أن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وإنما المراد أن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من أيام الجنة ، وكما قال ﷺ « الجنة تحت ظلال السيوف » قال : ثم لو ثبت أنه على الحقيقة لما كان الفضل إلا لتلك البقعة خاصة ، فإن قيل إن ما قرب منها أفضل مما بعد لهم أن يقولوا إن الجحفة أفضل من مكة ولا قائل به . وأما حديث عائشة فقوله « وهك »

بضم أوله أى أصابه الوباء وهو الحمى ، وقيل منه الحمى ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى فى كتاب المغازى أول الهجرة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قالت ) يعنى عائشة ، والقائل عروة فهو متصل . **قوله** ( وهى أوبأ ) بالهمز بوزن أفعل من الوباء والوباء مقصور بهمز ويغير همز هو المرض العام ، ولا يعارض قدومهم عليها وهى بهذه الصفة نبيه ﷺ عن القدوم على الطاعون ، لأن ذلك كان قبل النهى ، أو أن النهى يختص بالطاعون ونحوه من الموت النديع لا المرض ولو عم . **قوله** ( قالت فكان بطحان ) يعنى وادى ، المدينة وقولها ( يجرى نجلا ، تعنى ماء آجنا ) هو من تفسير الراوى عنها ، وغرضها بذلك بيان السبب فى كثرة الوباء بالمدينة ، لأن الماء الذى هذه صفته يحدث عنده المرض ، وقيل النجل النز بنون وزاى ، يقال استنجل الوادى إذا ظهر نزوه . ود نجلا ، بفتح النون وسكون الجيم وقد تفتح حكاه ابن التين ، وقال ابن فارس : النجل بفتحين سعة العين وليس هو المراد هنا ، وقال ابن السكيت : النجل العين حين تظهر وينبع عين الماء . وقال الحرلى نجلا أى واسعا ، ومنه عين نجلاء أى واسعة ، وقيل هو الغدير الذى لا يزال فيه الماء . **قوله** ( تعنى ماء آجنا ) بفتح المعزة وكسر الجيم بعدها نون أى متغيرا ، قال صياض : هو خطأ بمن فسره فليس المراد هنا الماء المتغير . قلت : وليس كما قال فإن عائشة قالت ذلك فى مقام التعليل لكون المدينة كانت وبيثة ، ولا شك أن النجل إذا فسر بكونه الماء الحاصل من النز فهو يصدد أن يتغير وإذا تغير كان استعماله مما يحدث الوباء فى العادة . وأما أثر عمر فذكر ابن سعد سبب دعائه بذلك ، وهو ما أخرجه بإسناد صحيح عن عوف بن مالك أنه رأى رؤيا فيها أن عمر شهيد مستشهد ، فقال لما قصها عليه أنى لى بالشهادة وأنا بين ظهراى جزيرة العرب لست أغزو والناس حولى ثم قال : لى يأتى بها الله إن شاء . **قوله** ( وقال ابن زريع عن روح بن القاسم ) وصله الاسماعيل عن إبراهيم بن هاشم عن أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع به ولفظه « عن حفصة قالت : سمعت عمر يقول : اللهم قتلنا فى سبيلك ووفاء ببلد نبيلك . قالت فقلت : وإنى يكون هذا ؟ قال : يأتى به الله إذا شاء » . **قوله** ( وقال هشام ) بن سعد ( عن زيد عن أبيه ) أسلم ، وصله ابن سعد عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه ولفظه « عن حفصة أنها سمعت أباها يقول ، فذكر مثله ، وفى آخره « أن الله يأتى بأمره إن شاء » وأراد البخارى بهذين التعليقين بيان الاختلاف فيه على زيد بن أسلم ، فاتفق هشام بن سعد وسعيد بن أبى هلال على أنه « عن زيد عن أبيه أسلم عن عمر » وقد تابعهما حفص بن ميسرة عن زيد عند عمر بن شبة ، وانفرد روح بن القاسم عن زيد بقوله « عن أمه » وقد رواه ابن سعد « عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم أن عمر ، فذكره مرسل ، وللحديث طريق أخرى أخرجه البخارى فى تاريخه من طريق « محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله القارى » عن جده عن أبيه محمد عن أبيه عبد الله أنه سمع عمر يقول ذلك ، وطريق أخرى أخرجه عمر بن شبة من طريق « عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر » أسانداها صحيح ، ومن وجه آخر منقطع وزاد « فكان الناس يتعجبون من ذلك ولا يدرون ما وجهه حتى طعن أبو لؤلؤة عمر رضى الله عنه » . ( تنبيه ) : تقدم ما يتعلق بفضل الصلاة فى المسجد النبوى ومسجد قباء والمسجد الأقصى فى أبواب فى أواخر كتاب الصلاة . ( خاتمة ) : اشتمل ذكر المدينة على ستة وعشرين حديثا ، المعلق منها أربعة ، والمكرر منها فيه وفيها معنى تسعة ، والخالص سبعة عشر ، وافقه مسلم على تحريجه سوى حديث أبى هريرة فى ذكر بنى حارثة ، وحديث أبى بكر فى ذكر الدجال . وفيه من الآثار أثر واحد وهو أثر عمر الذى ختم به فأخرجه موصولا ومعلقا ، وفيه إشارة الى حسن الختام ، فنسأل الله تعالى أن يحتم لنا بالحسنى ، وأن يعين على ختم هذا الشرح ، ويرفعنا به الى المحل الاسنى ، إنه على كل شيء قدير

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٠ - كتاب الصوم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصوم ) كذا للاكثر ، وفي رواية النسفي « كتاب الصيام ، وثبتت البسمة للجميع ، والصوم والصيام في اللغة الإمساك ، وفي الشرع إمساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة . وقال صاحب « المحكم » : الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام ، يقال صام صوما وصياما ورجل صائم وصوم . وقال الراغب : الصوم في الأصل الإمساك عن الفعل ، ولذلك قيل للفرس المسك عن السير صام ، وفي الشرع إمساك المكلف بالنية عن تناول المأكل والمشرب والاستمنا والامتناع من الفجر الى المغرب

## ١ - باب وجوب صوم رمضان ، وقول الله تعالى [ ١٨٣ البقرة ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَ تَقْنُونَ ﴾

١٨٩١ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي شهيل عن أبيه عن طلحة بن عبيد الله « أن أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فثار الرأس فقال : يا رسول الله ، أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة ؟ فقال : الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئا . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ فقال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئا . فقال : أخبرني ما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال : والذي أكرمك بالحق ، لا أنطوع شيئا ولا أنقص مما فرض الله على شيئا . فقال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق »

١٨٩٢ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك . وكان عبد الله لا يصومه إلا أن يوافي صومه » [ الحديث ١٨٩٢ - طرقه في : ٢٠٠٠ ، ٤٥٠١ ]

١٨٩٣ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب أن عراك بن مالك حدثه أن عروة أخبره عن عائشة رضي الله عنها « أن قريشا كانت تصوم يوم عاشوراء في الجاهلية ، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فرض رمضان ، وقال رسول الله ﷺ : من شاء فليصمه ، ومن شاء أفطره »

دقوله ( باب وجوب صوم رمضان ) كذا الأكثر ، والنسفي « باب وجوب رمضان وفضله ، وقد ذكر أبو الخير الطالقاني في كتابه « حقايق القلوس » لرمضان ستمين اسما ، وذكر بعض الصوفية أن آدم عليه السلام لما أكل من

الحجرة ثم تاب تأخر قبول توبته بما بنى في جسده من تلك الأكلة ثلاثين يوماً ، فلما صفا جسده منها تيب عليه ففرض على ذريته صيام ثلاثين يوماً ، وهذا يحتاج الى ثبوت السند فيه الى من يقبل قوله في ذلك ، وهيئات وجدان ذلك . قوله ( وقول الله تعالى ) يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ( الآية ) أشار بذلك الى مبدأ فرض الصيام ، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه فيه شيء فأورد ما يشير الى المراد ، فانه ذكر فيه ثلاثة أحاديث : حديث طلحة الدال على أنه لا فرض إلا رمضان . وحديث ابن عمر وعائشة المتضمن الأمر بصيام عاشوراء . وكان المصنف أشار الى أن الأمر في روايتهما محمول على التنبؤ بدليل حصر الفرض في رمضان وهو ظاهر الآية ، لأنه تعالى قال ( كتب عليكم الصيام ) ثم بينه فقال ( شهر رمضان ) وقد اختلف السلف هل فرض على الناس صيام قبل رمضان أو لا ؟ فالجمهور - وهو المشهور عند الشافعية - أنه لم يجب قط صوم قبل صوم رمضان ، وفي وجه وهو قول الحنفية أول ما فرض صيام عاشوراء ، فلما نزل رمضان نسخ . فن أدلة الشافعية حديث معاوية مرفوعاً ، لم يكتب الله عليكم صيامه ، وسيأتي في أواخر الصيام ، ومن أدلة الحنفية ظاهر حديث ابن عمر وعائشة المذكورين في هذا الباب بلفظ الأمر ، وحديث الربيع بنت معوذ الآتي وهو أيضاً عند مسلم ، من أصبح صائماً فليتم صومه . قالت : فلم نزل فنصومه ونصوم صياتنا وهم صغار ، الحديث . وحديث مسلمة مرفوعاً ، من أكل فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، الحديث . وبنوا على هذا الخلاف هل يشترط في صحة الصوم الواجب نية من الليل أو لا ؟ وسيأتي البحث فيه بعد عشرين باباً . وقد تقدم الكلام على حديث طلحة في كتاب الإيمان ، وقوله فيه « عن أبيه ، هو مالك ابن أبي عامر جد مالك بن أنس الإمام ، وقوله « عن طلحة » ، قال الديلماني : في سماعه من طلحة نظر ، وتعقب بأنه ثبت سماعه من عمر فكيف يكون في سماعه من طلحة نظر ؟ وقد تقدم في كتاب الإيمان في هذا الحديث ما يدل على أنه سمع منها جميعاً ، وسيأتي الكلام على حديث ابن عمر وعائشة في أواخر الصيام إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب فضل الصوم

١٨٩٤ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الصيام جنة ، فلا يرفث ولا يجمهل . وإن امرؤ قاتله أو شاتته فليقل : إني صائم - مرتين - والذي نفسي بيده يخلو فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي . الصيام لي وأنا أجزى به ، والحسنة بعشر أمثالها »

[ الحديث ١٨٩٤ - أطرافه في : ١٩٠٤ ، ٥٩٢٧ ، ٧٤٩٢ ، ٧٥٣٨ ]

قوله ( باب فضل الصوم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة عن طريق مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه ، وهو يشتمل على حديثين أفردهما مالك في الموطأ ، فمن أوله الى قوله « الصيام جنة » حديث ومن ثم الى آخره حديث ، وجمعهما عنه هكذا القعني ، وعنه رواه البخاري هنا . ووقع عن غير القعني من رواية الموطأ زيادة في آخر الثاني وهي بعد قوله « وأنا أجزى به والحسنة بعشر أمثالها » زادوا « الى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فهو لي وأنا أجزى به » ، وقد أخرج البخاري هذا الحديث بعد أبواب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة وبين في أوله أنه من قول الله

عز وجل كما سألني . قوله ( الصيام جنة ) زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، جنة من النار ، وللنساء من حديث عائمة مثله ، وله من حديث عثمان بن أبي العاص « الصيام جنة بجنة أحدكم من القتال » ، ولأحمد من طريق أبي يونس عن أبي هريرة « جنة وحسن حصن من النار » ، وله من حديث أبي عبيدة بن الجراح « الصيام جنة ما لم يخرقها » زاد الدارمي « بالغبية » ، وبذلك ترجم له هو وأبو داود ، والجنة بضم الجيم الوقاية والستر . وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا السر وأنه من النار ، وبهذا جزم ابن عبد البر . وأما صاحب « النهاية » فقال : معنى كونه جنة أى يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات ، وقال القرطبي : جنة أى ستره يعنى بحسب مشروعته ، فينبغي الصائم أن يصونه بما يفسده وينقص ثوابه ، واليه الإشارة بقوله « فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب فائدته وهو إضعاف شهوات النفس ، واليه الإشارة بقوله « يدع شهوته الخ » ، ويصح أن يراد أنه ستره بحسب ما يحصل من الثواب وتضعيف الحسنات . وقال عياض في « الأكال » : معناه ستره من الآثام أو من النار أو من جميع ذلك ، وبالأخير جزم النووي . وقال ابن العربي : إنما كان الصوم جنة من النار لأنه إصساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات . فالخاصل أنه إذا كف نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك ساترا له من النار في الآخرة . وفي زيادة أبي عبيدة بن الجراح إشارة إلى أن الغيبة تضر بالصيام ، وقد حكى عن عائشة ، وبه قال الأوزاعي : أن الغيبة تقطر الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم . وأفرط ابن حزم فقال : يطله كل مصيبة من متعمد لها ذاكر لصومه سواء كانت فعلا أو قولا ، لعموم قوله « فلا يرفث ولا يجهل » ، ولقوله في الحديث الآتي بعد أبواب « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه » ، واجمهور وإن حلوا النهى على التحريم إلا أنهم خصوا الفطر بالأكل والشرب والجماع ، وأشار ابن عبد البر إلى ترجيح الصيام على غيره من العبادات فقال : حسبك يكون الصيام جنة من النار فضلا . وروى النسائي بسند صحيح عن أبي أمامة قال « قلت يا رسول الله مرني بأمر آخذة عنك » ، قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له ، وفي رواية « لا عدل له » ، والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلاة . قوله ( فلا يرفث ) أى الصائم ، كذا وقع مختصرا ، وفي الموطأ « الصيام جنة » ، فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث الخ » ، ويرفث بالضم والكسر ويجوز في ماضيه التثنية ، والمراد بالرفث هنا وهو يفتتح الزنا والغناء ثم المثلثة الكلام الفاحش ، وهو يطلق على هذا وعلى الجماع وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء أو مطلقا ، ويحتمل أن يكون لما هو أعم منها . قوله ( ولا يجهل ) أى لا يفعل شيئا من أفعال أهل الجهل كالصياح والسفه ونحو ذلك . ولسعيد بن منصور من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه « فلا يرفث ولا يجادل » قال القرطبي : لا يفهم من هذا أن غير يوم الصوم يباح فيه ما ذكر ، وإنما المراد أن المنع من ذلك يتأكد بالصوم . قوله ( وإن امرؤ ) بتخفيف النون ( قاتله أو شتمه ) ، وفي رواية صالح « فإن سابه أحد أو قاتله » ، ولأبي قررة من طريق سهيل عن أبيه « وإن شتمه إنسان فلا يكلمه » ونحوه في رواية هشام عن أبي هريرة عند أحمد ، ولسعيد بن منصور من طريق سهيل « فإن سابه أحد أو ماراه » أى جادله ؛ ولأبي خزيمة من طريق بخلان مولى المشمعل عن أبي هريرة « فإن سابه أحد فقل إني صائم وإن كنت قائما فاجلس » ، ولأحمد والترمذي من طريق ابن المسيب عن أبي هريرة « فإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم » ، وللنسائي من حديث عائشة « وإن امرؤ جهل عليه فلا يشتمه ولا يسبه » ، واتفق الروايات كلها على أنه يقول « إني صائم » ، فهم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة . وقد استشكل ظاهره بأن

المفاعلة تقتضي وقوع الفعل من الجانبين والصائم لا تصدر منه الأفعال التي رتب عليها الجواب خصيصاً بالمفاعلة ، والجواب عن ذلك أن المراد بالمفاعلة التهيؤ لها أى إن تهيأ أحد لمقاتلته أو مشاتمته فليقل لى صائم ، فانه إذا قال ذلك أمكن أن يكف عنه ، فان أصر دفعه بالأخف فالأخف كالصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته لان القتل يطلق على اللعن واللعن من جملة السب - ويؤيده ما ذكرت من الالفاظ المختلفة فان حاصلها يرجع الى الشتم - فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله « انى صائم » واختلف في المراد بقوله « فليقل انى صائم » هل يخاطب بها الذى يكلمه بذلك أو يقولها في نفسه ؟ وبالثانى جزم المتولى وقوله الرافعى عن الأئمة ، ورجح النووي الأول في « الأذكار » وقال في « شرح المذهب » كل منهما حسن ، والقول باللسان أقوى ولو جمعهما لكان حسناً ، ولهذا التردد أتى البخارى في ترجمته كما سيأتى بعد أبواب بالاستفهام فقال « باب هل يقول لى صائم إذا شتم » وقال الرويانى : ان كان رمضان فليقل بلسانه ، وان كان غيره فليقله في نفسه . وادعى ابن العربى أن موضع الخلاف في التطوع ، وأما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً ، وأما تكرير قوله « انى صائم » فليتأكد الانزجار منه أو بمن يخاطبه بذلك . ونقل الزركشى أن المراد بقوله « فليقل انى صائم مرتين » يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه ، فيستفيد بقوله بقلبه كفى لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفى خصمه عنه . وتعقب بأن القول حقيقة باللسان ، وأجيب بأنه لا يمنع المجاز ، وقوله « قاتله » يمكن حمله على ظاهره ويمكن أن يراد بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ، ولا يمكن حمل قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم مأثور بأن يكف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه ؟ وإنما المعنى إذا جاء متعرضاً لمقاتلته أو مشاتمته كأن يبدأه بقتل أو شتم اقتضت العادة أن يكافئه عليه . فالمراد بالمفاعلة إرادة غير الصائم ذلك من الصائم ، وقد تطلق المفاعلة على التهيؤ لها ولو وقع الفعل من واحد ، وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الأمر وعافاه الله ، وأبعد من حمله على ظاهره فقال المراد إذا بدت من الصائم مقابلة الشتم بشتم على مقتضى الطبع فليزجر عن ذلك ويقول لى صائم . وبما يعمده قوله في الرواية الماضية « فان شتمه شتمه » والله أعلم . وفائدة قوله « انى صائم » أنه يمكن أن يكف عنه بذلك ، فان أصر دفعه بالأخف فالأخف كالصائل ، هذا فيمن يروم مقاتلته حقيقة ، فان كان المراد بقوله « قاتله » شاتمته فالمراد من الحديث أنه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله لى صائم . قوله ( والذى نفسى بيده ) أقسم على ذلك تأكيذاً . قوله ( الخلوف ) بضم المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء ، قال عياض : هذه الرواية الصحيحة ، وبعض الشيوخ يقول بفتح الحاء ، قال الخطاين : وهو خطأ ، وحكى القابسي الوجهين ، وبالغ النووي في « شرح المذهب » فقال لا يجوز فتح الحاء ، واحتج غيره لذلك بأن المصادر التي جاءت على فعول - بفتح أوله - قليلة ذكرها سيويو وغيره وليس هذا منها ، واتفقوا على أن المراد به تغير رائحة فم الصائم بسبب العيام . قوله ( فم الصائم ) فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الاضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره . قوله ( أطيب عند الله من ريح المسك ) اختلف في كون الخلوف أطيب عند الله من ريح المسك - مع أنه سبحانه وتعالى منزّه عن استطابة الروائح ، إذ ذاك من صفات الحيوان ، ومع أنه يعلم الشيء على ما هو عليه - على أوجه قال المازرى : هو مجاز لانه جرت العادة بتقريب الروائح الطيبة من عاسمير ذلك للصوم لتقريبه من الله ، فالمعنى أنه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم أى يقرب إليه أكثر من تقريب المسك إليكم ، والى ذلك أشار ابن عبد البر ، وقيل المراد أن ذلك في حق الملائكة

وأنهم يستطيعون ريح الخلوف أكثر مما يستطيعون ريح المسك ، وقيل المعنى أن حكم الخلوف والمسك عند الله على  
 منه ما هو عندكم ، وهو قريب من الاول . وقيل المراد أن الله تعالى يجزيه في الآخرة فتكون نكته أطيب من  
 ريح المسك كما يأتي المسكوم وريح جرحه تفوح مسكا . وقيل المراد أن صاحبه ينال من الثواب ما هو أفضل من  
 ريح المسك لا سيما بالإضافة الى الخلوف حكاهما عياض . وقال الداردي وجماعة : المعنى أن الخلوف أكثر ثوابا من  
 المسك المندوب اليه في الجمع ومجالس الذكر ، ورجح النووي هذا الأخير ، وحاصله حل معنى الطيب على القبول  
 والرضا ، لحصلنا على ستة أوجه . وقد نقل القاضي حسين في تعليقه أن للطاعات يوم القيامة ريحا تفوح ، قال فرأيت  
 الصيام فيها بين العبادات كالمسك ، ويؤيد الثلاثة الأخيرة قوله في رواية مسلم وأحمد والنسائي من طريق عطاء عن  
 أبي صالح د أطيب عند الله يوم القيامة ، وأخرج أحمد هذه الزيادة من حديث بشير بن الخصاصية ، وقد ترجم ابن  
 حبان بذلك في صحيحه ثم قال د ذكر البيان بأن ذلك قد يكون في الدنيا ، ثم أخرج الرواية التي فيها د فم الصائم حين  
 يخلف من الطعام ، وهي عنده وعند أحد من طريق الأعمش عن أبي صالح ، ويمكن أن يحمل قوله د حين يخلف ،  
 على أنه ظرف لوجود الخلوف المشهود له بالطيب فيكون سببا للطيب في الحال الثاني فيوافق الرواية الاولى وهي  
 قوله د يوم القيامة ، لكن يؤيد ظاهره وأن المراد به في الدنيا ما روى الحسن بن سفيان في مسنده والبيهقي في الشعب  
 من حديث جابر في أثناء حديث مرفوع في فضل هذه الامة في رمضان ، وأما الثانية د فان خلوف أفواههم حين  
 يمسون أطيب عند الله من ريح المسك ، قال المنذرى إسناده مقارب ، وهذه المسألة إحدى المسائل التي تنازع فيها  
 ابن عبد السلام وابن الصلاح ، فذهب ابن عبد السلام الى أن ذلك في الآخرة كما في دم الشهيد واستدل بالرواية التي  
 فيها د يوم القيامة ، وذهب ابن الصلاح الى أن ذلك في الدنيا واستدل بما تقدم وأن جمهور العلماء ذهبوا الى ذلك ،  
 فقال الخطابي : طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه ، وقال ابن عبد البر : أذكرى عند الله وأقرب اليه ، وقال البغوي :  
 معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله ، وبنحو ذلك قال القدوري من الخفية والداردي وابن العربي من المالكية  
 وأبو عثمان الصابوني وأبو بكر بن السمعاني وغيرهم من الشافعية . جزموا كلهم بأنه عبارة عن الرضا والقبول ، وأما  
 ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع  
 الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها ، فقيدته بيوم القيامة في رواية وأطلق في باقي الروايات  
 فظفرا الى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين ، وهو كقوله ( أن ربههم بهم يومئذ خير ) وهو خير بهم في كل يوم  
 انتهى . ويترب على هذا الخلاف المشهور في كرامة إزالة هذا الخلوف بالسواك ، وسيأتى البحث فيه بعد بضعة  
 وعشرين بابا حيث ترجم له المصنف ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ من قوله د أطيب من ريح المسك ، أن الخلوف  
 أعظم من دم الشهادة لأن دم الشهيد شبه ريحه بريح المسك ، والخلوف وصف بأنه أطيب ، ولا يلزم من ذلك أن  
 يكون الصيام أفضل من الشهادة لما لا يخفى ، ولعل سبب ذلك النظر الى أصل كل منهما فان أصل الخلوف طاهر وأصل  
 الدم بخلافه فكان ما أصله طاهر أطيب ريحا . قوله ( يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي ) هكذا وقع هنا ،  
 ووقع في الموطأ د وإنما يذر شهوته الخ ، ولم يصرح بنسبته الى الله للعلم به وعدم الاشكال فيه . وقد روى أحمد  
 هذا الحديث عن إسحق بن الطباع عن مالك فقال بعد قوله من ريح المسك د يقول الله عز وجل : إنما يذر شهوته الخ ،  
 وكذلك رواه سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد فقال في أول الحديث د يقول الله عز وجل :



كل عمل ابن آدم هو له ، إلا الصيام فهو لى وأنا أجزى به ، وإنما يذر ابن آدم شهوته وطعامه من أجل ، الحديث ، وسبأى قريبا من طريق هطاء . عن أبي صالح بلفظ « قال الله عز وجل : كل عمل ابن آدم له ، الحديث ، ويأتى فى التوحيد من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « يقول الله عز وجل : الصوم لى وأنا أجزى به » ، الحديث ، وقد يفهم من الإتيان بصيغة المحصر فى قوله « إنما يذر الخ » التنبيه على الجهة التى بها يستحق الصائم ذلك وهو الاخلاص الخاص به ، حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتخمة لا يحصل للصائم الفضل المذكور ، لكن المدار فى هذه الأشياء على الداعى القوى الذى يدور معه الفعل وجودا وعدما ، ولا شك أن من لم يعرض فى خاطره شهوة شيء من الأشياء طول نهاره الى أن أفطر ليس هو فى الفضل كمن عرض له ذلك لمجاهد نفسه فى تركه ، والمراد بالشهوة فى الحديث شهوة الجناح لعطفها على الطعام والشراب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص . ووقع فى رواية الموطأ بتقديم الشهوة عليها فيكون من الخاص بعد العام ، ومثله حديث أبي صالح فى التوحيد ، وكذا جمهور الرواة عن أبي هريرة ، وفى رواية ابن خزيمة من طريق سهيل عن أبي صالح عن أبيه « يدع الطعام والشراب من أجل ، ويدع لذته من أجل ، وفى رواية أبي قره من هذا الوجه « يدع امرأته وشهوته وطعامه وشرابه من أجل » وأصرح من ذلك ما وقع عند الحافظ سميويه فى فوائده من طريق المسيب بن رافع عن أبي صالح « يترك شهوته من الطعام والشراب والجماع من أجل » . قوله ( الصيام لى وأنا أجزى به ) كذا وقع بغير أداة عطف ولا غيرها ، وفى الموطأ « فالصيام » بزيادة الفاء وهى للسببية أى سبب كونه لى أنه يترك شهوته لأجل . ووقع فى رواية مغيرة عن أبي الزناد عند سعيد بن منصور « كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزى به » ومثله فى رواية عطاء عن أبي صالح الآتية ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله تعالى « الصيام لى وأنا أجزى به » مع أن الاعمال كلها له وهو الذى يحزى بها على أقوال : أحدها أن الصوم لا يقع فيه الرياء كما يقع فى غيره حكاه المازرى ونقله عياض عن أبي عبيد ، ولفظ أبي عبيد فى غريبه : قد علمنا أن أعمال البر كلها لله وهو الذى يحزى بها ، فرى والله أعلم أنه إنما خص الصيام لأنه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وإنما هو شيء فى القلب . ويؤيد هذا التأويل قوله يُطَاعُ « ليس فى الصيام رياء » حدثني شعبة عن عقيل عن الزهرى فذكره يعنى مرسل قال : وذلك لأن الاعمال لا تكون إلا بالحركات ، إلا الصوم فانما هو بالنية التى تخفى عن الناس ، هذا وجه الحديث عندى انتهى . وقد روى الحديث المذكور البيهقى فى « الشعب » من طريق عقيل ، وأورده من وجه آخر عن الزهرى موصولا عن أبي سلمة عن أبي هريرة وإسناده ضعيف ولفظه « الصيام لا رياء فيه ، قال الله عز وجل : هو لى وأنا أجزى به » وهذا لو صح لكان قاطعا للنزاع . وقال القرطبي : لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطلع عليه بمجرد فعله إلا الله فأضافه الله الى نفسه ، ولهذا قال فى الحديث « يدع شهوته من أجل » وقال ابن الجوزى : جميع العبادات تظهر بفعلها وقل أن يسلم ما يظهر من شوب ، بخلاف الصوم . وارتضى هذا الجواب المازرى وقرره القرطبي بأن أعمال بنى آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها أضيفت اليهم ، بخلاف الصوم فإن حال المسك شعبة مثل حال المسك تقريبا يعنى فى الصورة الظاهرة . قلت : معنى التنى فى قوله « لا رياء فى الصوم » أنه لا يدخله الرياء بفعله ، وإن كان قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بأنه صائم فقد يدخله الرياء من هذه الحيثية ، فدخل الرياء فى الصوم إنما يقع من جهة الاخبار ، بخلاف بقية الأعمال فإن الرياء قد يدخلها بمجرد فعلها . وقد حاول بعض الأئمة إلحاق شيء من العبادات البدنية بالصوم فقال : ان الذكر بلا إله إلا

الله يمكن أن لا يدخله الرياء ، لأنه بحركة اللسان خاصة دون غيره من أعضاء الفم ، فيمكن التذكر أن يقولها بحضرة الناس ولا يشعرون منه بذلك . ثانياً أن المراد بقوله « وأنا أجزي به » ، أني أنفرد . بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته . وأما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس . قال القرطبي : معناه أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وأنها تضاعف من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله ، إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير . ويشهد لهذا السياق الرواية الأخرى يعني رواية الموطأ ، وكذلك رواية الأعمش عن أبي صالح حيث قال « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله » ، قال الله إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به ، أي أجازي عليه جزاء كثيراً من غير تعيين لمقداره ، وهذا كقوله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى ، والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال . قلت : وسبق إلى هذا أبو عبيد في غريبه فقال : بلغني عن ابن عيينة أنه قال ذلك ، واستدل له بأن الصوم هو الصبر لأن الصائم يصبر نفسه عن الشهوات ، وقد قال الله تعالى ﴿ إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ انتهى . ويشهد له رواية المسيب بن رافع عن أبي صالح عند سمويه « إلى سبعمائة ضعف ، إلا الصوم فإنه لا يدرى أحد ما فيه ، ويشهد له أيضاً ما رواه ابن وهب في جامعه عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن جده زيد مرسلاً ، ووصله الطبراني والبيهقي في « الشعب » من طريق أخرى عن عمر بن محمد عن عبد الله بن ميثان عن ابن عمر مرفوعاً « الأعمال عند الله سبع ، الحديث ، وفيه « وعمل لا يعلم ثواب عامله إلا الله ، ثم قال : وأما العمل الذي لا يعلم ثواب عامله إلا الله فالصيام » ، ثم قال القرطبي : هذا القول ظاهر الحسن ، قال : غير أنه تقدم ويأتي في غير ما حديث أن صوم اليوم بمشرة أيام ، وهي نص في إظهار التضعيف ، فبعد هذا الجواب بل بطل . قلت : لا يلزم من الذي ذكر بطلانه ، بل المراد بما أورده أن صيام اليوم الواحد يكتب بمشرة أيام ، وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى . ويؤيده أيضاً العرف المستفاد من قوله « وأنا أجزي به » ، لأن الكريم إذا قال أنا أتولى الإعطاء بنفسى كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفضيحه . ثالثاً معنى قوله « الصوم لي » ، أي أنه أحب العبادات إلى والمقدم عندي ، وقد تقدم قول ابن عبد البر : كفى بقوله « الصوم لي » ، فضلاً للصيام على سائر العبادات . وروى النسائي وغيره من حديث أبي أمامة مرفوعاً « عليك بالصوم فإنه لا مثل له » ، لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح « واعدلوا أن خير أعمالكم الصلاة » . رابعاً الإضافة إضافة تشريف وتعظيم كما يقال بيت الله وإن كانت البيوت كلها لله ، قال الزين بن المنير : التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه إلا التعظيم والتشريف . خامساً أن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات الرب جل جلاله ، فلما تقرب الصائم إليه بما يوافق صفاته أضافه إليه . وقال القرطبي : معناه أن أعمال العباد مناسبة لأحوالهم إلا الصيام فإنه مناسب لصفة من صفات الحق . كأنه يقول إن الصائم يتقرب إلى بأمر هو متعلق بصفة من صفاتي . سادساً أن المعنى كذلك ، لكن بالنسبة إلى الملائكة لأن ذلك من صفاتهم . سابعاً أنه خالص لله وليس للعبد فيه حظ ، قاله الخطابي ، هكذا نقله عياض وغيره ، فإن أراد بالحظ ما يحصل من الثناء عليه لأجل العبادة رجع إلى المعنى الأول ، وقد أفصح بذلك ابن الجوزي فقال : المعنى ليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فإن له فيه حظاً لثناء الناس عليه لعبادته . ثامناً سبب الإضافة إلى الله أن الصيام لم يعبد به غير الله ، بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك . واعترض على هذا بما يقع من عباد النجوم وأصحاب الهياكل والاستخدامات . فأنهم يتعبدون لها بالصيام . وأجيب

بأنهم لا يعتقدون إلهية الكواكب ، وإنما يعتقدون أنها فعالة بأنفسها ، وهذا الجواب عندى ليس بباطل ، لأنهم طائفتان : أحدهما كانت تعتقد إلهية الكواكب وهم من كان قبل ظهور الاسلام ، واستمر منهم من استمر على كفره . والآخرى من دخل منهم في الاسلام واستمر على تعظيم الكواكب وهم الذين أشير اليهم . ناسمها أن جميع العبادات توفي منها مظالم العباد إلا الصيام ، روى ذلك البيهقي من طريق إسحق بن أيوب بن حسان الواسطي عن أبيه عن ابن عيينة قال : إذا كان يوم القيامة يحاسب الله عبده ويؤدى ما عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له إلا الصوم ، فيتحمل الله ما بقى عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة ، قال الترمذي : قد كنت استحسننت هذا الجواب الى أن فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال : المفلس الذى يأتي يوم القيامة بصلاة وصدقة وصيام ، ويأتى وقد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا ، الحديث وفيه : فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته ، فإذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرحته عليه ، ثم طرح في النار ، فظاهره أن الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك . قلت : ان ثبت قول ابن عيينة أمكن تخصيص الصيام من ذلك ، فقد يستدل له بما رواه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رقهه : كل العمل كفارة إلا الصوم ، الصوم لى وأنا أجزى به ، وكذا رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه : قال ربكم تبارك وتعالى : كل العمل كفارة إلا الصوم ، ورواه قاسم بن أصبغ من طريق أخرى عن شعبة بلفظه : كل ما يعمل ابن آدم كفارة له إلا الصوم ، وقد أخرجه المصنف في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظه يرويه : عن زبكن قال : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزى به ، لحذف الاستثناء ، وكذا رواه أحمد عن غندر عن شعبة لكن قال : كل العمل كفارة ، وهذا يخالف رواية آدم لأن معناها إن لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ، ومعنى رواية غندر كل عمل من الطاعات كفارة للمعاصي ، وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة ، وأخرجه من طريق غندر بذكر الاستثناء فاختلف فيه أيضا على غندر ، والاستثناء المذكور يشهد لما ذهب اليه ابن عيينة ، لكنه وان كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة : فتنة الرجل في أهله وماله وولده يكفرها الصلاة والصيام والصدقة ، ولعل هذا هو السر في تعقيب البخارى لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في الكلام على الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى . عاشرها أن الصوم لا يظهر فتكثبه الحفظة كما تكتسب سائر الاعمال ، واستند قائله الى حديث واه جدا أورده ابن العربى في «المسلسلات» ولفظه : قال الله الاخلاص سر من سرى استودعته قلب من أحب لا يطلع عليه ملك فيكثبه ولا شيطان فيفسده ، ويكنى في رد هذا القول الحديث الصحيح في كتابة الحسنه لمن هم بها وإن لم يعملها . فهذا ما وقفت عليه من الأجوبة ، وقد بلغت أن بعض العلماء بلغوا الى أكثر من هذا وهو الطالقاني في «حظائر القدس» له ولم أقف عليه ، واتفقوا على أن المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولاً وفعلًا . ونقل ابن العربى عن بعض الزهاد أنه مخصوص بصيام خواص الخواص فقال : ان الصوم على أربعة أنواع صيام العوام وهو الصوم عن الاكل والشرب والجماع ، وصيام خواص العوام وهو هذا مع اجتناب المحرمات من قول أو فعل ، وصيام الخواص وهو الصوم عن غير ذكر الله وعبادته ، وصيام خواص الخواص وهو الصوم عن غير الله فلا فطر لهم الى يوم القيامة . وهذا مقام عال لكن في حصر المراد من الحديث في هذا النوع فطر لا يحنى . وأقرب الأجوبة التى ذكرتها الى الصواب الأول والثانى ويقرب منهما الثامن والتاسع . وقال البيضاوى في

الكلام على رواية الأعمش عن أبي صالح التي ينتهيا قبل : لما أراد بالعمل الحسنات وضع الحسنة في الخبر موضع الضمير الرجوع الى المبتدا ، وقوله « الا الصيام » مستثنى من كلام غير محكى دل عليه ما قبله ، والمعنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشرة أمثالها الى سبعمائة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف الى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدره ولا يحصى إلا الله تعالى ، ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله الى غيره . قال : والسبب في اختصاص الصوم بهذه المزية أمران : أحدهما أن سائر العبادات مما يطلع العباد عليه ، والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعله خالصا ويعامله به طالبا لرضاه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فانه لى » . والآخر أن سائر الحسنات راجعة الى صرف المال أو استعمال البدن ، والصوم يتضمن كسر النفس وتعريض البدن للنقصان ، وفيه الصبر على مفضض الجوع والعطش وترك الشهوات ، وإلى ذلك أشار بقوله « يدع شهوته من أجل » ، قال الطيبي : وبيان هذا أن قوله « يدع شهوته الخ » جملة مستأنفة وقعت موقع البيان لموجب الحكم المذكور ، وأما قول البيضاوى : ان الاستثناء من كلام غير محكى ، ففيه نظر ، فقد يقال : هو مستثنى من كل عمل وهو مروى عن الله لقوله في أثناء الحديث « قال الله تعالى ، ولما لم يذكره في صدر الكلام أوردته في أثناءه بيانا ، وفائدته تفخيم شأن الكلام وأنه بإيجاز لا ينطق عن الهوى . قوله ( والحسنة بعشر أمثالها ) كذا وقع مختصرا عند البخارى ، وقد قدمت البيان بأنه وقع في « الموطأ » ، وقد رواه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق القعنبي شيخ البخارى فيه فقال بعد قوله وأنا أجزي به « كل حسنة يعملها ابن آدم بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف ، إلا الصيام فانه لى وأنا أجزي به » ، فأعاد قوله « وأنا أجزي به » ، في آخر الكلام تأكيداً ، وفيه إشارة الى الوجه الثانى . ووقع في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث « للصائم فرحتان يفرحهما » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه بعد ستة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب الصوم كفاً

١٨٩٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** جامع عن أبي وائل عن **حذيفة** قال « قال عمر رضي الله عنه : من يحفظ حديثاً عن النبي ﷺ في الفتن ؟ قال حذيفة : أنا سمعته يقول : فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تسكفها الصلاة والصيام والصدقة . قال : ليس أسأل عن ذيه ، إنما أسأل عن التي تموج كما يوج البحر . قال : وإن دون ذلك باباً مقلقاً . قال : فيفتح أو يكسر ؟ قال : يكسر . قال : ذلك أجدر أن لا يعلق إلى يوم القيامة . فقلنا أسزوي : سلّه ، أكان همرُّ يعلم من الباب ؟ فسأله فقال : نعم ، كما يعلم أن دون غد الليلة »

قوله ( باب الصوم كفاً ) كذا لأبي ذر والجمهور بتنوين باب ، أى الصوم يقع كفاً للذنوب ، ورأيت هنا بخط القطب في شرحه « باب كفارة الصوم » أى باب تكفير الصوم للذنوب . وقد تقدم في أثناء الصلاة « باب الصلاة كفارة » ، وللمستمل « باب تكفير الصلاة » وأورد فيه حديث الباب بعينه من وجه آخر عن أبي وائل ، وقد تقدم طرف من الكلام على الحديث ويأتى شرحه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وفيه ما ترجم له لكن أطلق في الترجمة والخبر مقيد بفئة المال وما ذكر معه ، فقد يقال لا يعارض الحديث السابق في الباب قبله

وهو كون الأعمال كفارة إلا الصوم لأنه يحمل في الانبات على كفارة شيء مخصوص وفي النقي على كفارة شيء آخر ، وقد حله المصنف في موضع آخر على تكفير مطلق الخطيئة فقال في الزكاة : باب الصدقة تكفر الخطيئة ، ثم أورد هذا الحديث بعينه ، ويؤيد الاطلاق ما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا : الصلوات الخمس ورمضان الى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ، وقد تقدم البحث فيه في الصلاة . ولا بن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد مرفوعا : من صام رمضان وعرف حدوده كفر ما قبله ، ولمسلم من حديث أبي قتادة : ان صيام عرفة يكفر سنتين وصيام عاشوراء يكفر سنة ، وعلى هذا فقوله : كل العمل كفارة إلا الصيام ، يحتمل أن يكون المراد إلا الصيام فانه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ، ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه ما وقع خالصا سالما من الرياء والشوائب كما تقدم شرحه . والله أعلم

#### ٤ - باب الريان للصائمين

١٨٩٦ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** ساجان بن بلال قال **حدثني** أبو حازم عن سهل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن في الجنة بابا يقال له الريان ، يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم ، يقال : أين الصائمون ؟ فيقومون ، لا يدخل منه أحد غيرهم ، فاذا دخلوا أغلق ، فلم يدخل منه أحد » [ الحديث ١٨٩٦ - طرفه في : ٣٢٥٧ ]

١٨٩٧ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال **حدثني** معن قال **حدثني** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من أتق زوجين في سبيل الله نودي من أبواب الجنة : يا عبد الله هذا خير ، فمن كان من أهل الصلاة دُعي من باب الصلاة ، ومن كان من أهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصيام دُعي من باب الريان ، ومن كان من أهل الصدقة دُعي من باب الصدقة . فقال أبو بكر رضي الله عنه : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، ما على من دُعي من تلك الأبواب من ضرورة ، فهل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ؟ قال : نعم ، وأرجو أن تكون منهم » [ الحديث ١٨٩٧ - أطرافه في : ٢٨٤١ ، ٣٢١٦ ، ٣٦٦٦ ]

**قوله** ( باب ) بالتثنية ( الريان ) بفتح الراء وتشديد التحتانية وزن فعلان من الرى : اسم علم على باب من أبواب الجنة يختص بدخول الصائمين منه ، وهو مما وقعت المناسبة فيه بين لفظه ومعناه ، لأنه مشتق من الرى وهو مناسب لحال الصائمين ، وسيأتى أن من دخله لم يظمأ . قال القرطبي : اكتنى بذكر الرى عن الشج لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه ، قلت أو لكونه أشق على الصائم من الجوع . **قوله** ( حدثني أبو حازم ) هو ابن دينار ، وسهل هو ابن سعد الساعدي . **قوله** ( ان في الجنة بابا ) قال الزين بن المنير : انما قال في الجنة ولم يقل للجنة ليضمر بأن في الباب المذكور من النعيم والراحة في الجنة فيكون أبلغ في التشويق إليه . قلت : وقد جاء الحديث من وجه

آخر بلفظ « ان الجنة ثمانية أبواب » ، منها باب يسمى الريان لا يدخله الا الصائمون ، أخرجه هكذا الجوزقي من طريق أبي غسان عن أبي حازم ، وهو للبخاري من هذا الوجه في بدء الخلق ، لكن قال « في الجنة ثمانية أبواب » .  
**قوله** ( فاذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد ) كرر في دخول غيرهم منه تأكيداً ، وأما قوله « فلم يدخل » فهو معطوف على « أغلق » ، أى لم يدخل منه غير من دخل . ووقع عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخاري فيه « فاذا دخل آخرهم أغلق » ، هكذا في بعض النسخ من مسلم ، وفي الكثير منها « فاذا دخل أولهم أغلق » ، قال عياض وغيره : هو وهم ، والصواب آخرهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو نعيم في مستخرجيه معاً من طريقه ، وكذا أخرجه الاسماعيلي والجوزقي من طرق عن خالد بن مخلد ، وكذا أخرجه النسائي وابن خزيمة من طريق سعيد بن عبد الرحمن وغيره وزاد فيه « من دخل شرب ومن شرب لا يظلم أبداً » ، ولترمذي من طريق هشام بن سعد عن أبي حازم نحوه وزاد « ومن دخله لم يظلم أبداً » ، ونحوه للنسائي والاسماعيلي من طريق عبد العزيز بن حازم عن أبيه لكنه وقفه ، وهو مرفوع قطعاً لان مثله لا مجال للرأى فيه . قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن ) في رواية شعيب عن الزهري الآتية في فضل أبي بكر « أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف » . قوله ( عن أبي هريرة ) قال ابن عبد البر : اتفق الرواة عن مالك على وصله ، إلا يحيى بن بكير وعبد الله بن يوسف فانهما أرسلاه ، ولم يقع عند القعني أصلاً . قلت : هذا أخرجه الدارقطني في « الموطآت » ، من طريق يحيى بن بكير موصولاً فلهذا اختلف عليه فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق القعني فلهذا حدث به خارج الموطأ . قوله ( من ألتقى زوجين في سبيل الله ) زاد اسماعيل القاضي عن أبي مصعب عن مالك « من ماله » ، واختلف في المراد بقوله « في سبيل الله » ، فقيل أراد الجهاد ، وقيل ما هو أعم منه ، والمراد بالزوجين إلتقاء شيئين من أى صنف من أصناف المال من نوع واحد كما سيأتى ليوضحه . وقوله ( هذا خير ) ليس اسم التفضيل ، بل المعنى هذا خير من الخيرات ، والثنوين فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة . قوله ( ومن كان من أهل الصيام دعى من باب الريان ) في رواية محمد بن عمرو عن الزهري عند أحمد « لكل أهل عمل باب يدعون منه بذلك العمل » ، فلاهل الصيام باب يدعون منه يقال له الريان ، وهذا صريح في مقصود الترجمة ، وسيأتى الكلام على هذا الحديث مستوفى في فضائل أبي بكر ان شاء الله تعالى

## ٥ - باب هل يُقالُ رَمَضانُ أو شهرُ رمضانَ ، ومَن رأى كُلَّهُ واسمًا

وقال النبي ﷺ « مَنْ صَامَ رَمَضانَ » وقال « لَا تَقَدِّمُوا رَمَضانَ »

١٨٩٨ - **حديث** قتيبة حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَمِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا جَاءَ رَمَضانُ فَتُمَتَّعُوا أَبْوَابَ الْجَنَّةِ »

[ الحديث ١٨٩٨ - طرده في : ١٨٩٩ ، ٣٢٧٧ ]

١٨٩٩ - **حديث** يحيى بن بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي لَيْثٌ عَنْ عُثَيْلٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي أَسْرِ

مَوْلَى التَّيْمِيِّ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « إِذَا دَخَلَ شَهْرُ

رَمَضانَ فَتُمَتَّعْتُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَتُعَلِّمُ أَبْوَابُ حَمِّمَ ، وَتُاسِلُ الشَّيَاطِينُ »

١٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا . فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدُرُوا لَهُ » . وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ : حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ « لَهْلَالِ رَمَضَانَ » [ الحديث ١٩٠٠ - طرفاه في : ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ ]

قوله ( باب هل يقال ) كذا للأكثر على البناء للمجهول ، والسرخصى والمستعمل هل يقول ، أى الانسان . قوله ( ومن رأى كله واسما ) أى جائزا بالاضافة وبغير الاضافة ، والكشمسينى « ومن رآه » بزيادة الضمير . وأشار البخارى بهذه الترجمة الى حديث ضعيف رواه أبو معشر نجيح المدنى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعا « لا تقولوا رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله ، ولكن قولوا شهر رمضان ، أخرجه ابن عدى فى الكامل وضعفه بأبى معشر ، قال البيهقى : قد روى عن أبى معشر عن محمد بن كعب وهو أشبه ، وروى عن مجاهد والحسن من طريقين ضعيفين ، وقد احتج البخارى لجواز ذلك بعدة أحاديث انتهى . وقد ترجم النسائى لذلك أيضا فقال « باب الرخصة فى أن يقال لشهر رمضان رمضان ، ثم أورد حديث أبى بكره مرفوعا « لا يقولن أحدكم صمت رمضان ولا فتيه كله » وحديث ابن عباس « عمرة فى رمضان تعدل حجة » ، وقد يتمسك بالتقييد بالشهر بورود القرآن به حيث قال ( شهر رمضان ) مع احتمال أن يكون حذف لفظ شهر من الأحاديث من تصرف الرواة ، وكأن هذا هو السر فى عدم جزم المصنف بالحكم ، ونقل عن أصحاب مالك الكراهية ، وعن ابن الباقلانى منهم وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه الى الشهر فلا يكره ، والجمهور على الجواز . واختلف فى تسمية هذا الشهر رمضان فقيل : لانه ترمض فيه الذنوب أى تحرق لان الرمضاء شدة الحر ، وقيل وافق ابتداء الصوم فيه زمنا حارا والله أعلم . قوله ( وقال النبی ﷺ : من صام رمضان ، وقال : لا تقدموا رمضان ) أما الحديث الاول فوصله فى الباب الذى يليه وفيه تمامه ، وأما الثانى فوصله بعد ذلك من طريق هشام عن يحيى عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ « لا يتقدمون أحدكم » وأخرجه مسلم من طريق على بن المبارك عن يحيى بلفظ « لا تقدموا رمضان » . قوله ( عن أبى سهيل ) هو نافع بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث بن أبى غنيان - بالغين المعجمة والتحتانية - الأصبحى ، عم مالك بن أنس بن مالك ، وأبوه تابعى كبير أدرك عمر . قوله ( اذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة ) كذا أخرجه مختصرا ، وقد أخرجه مسلم والنسائى من هذا الوجه بتمامه مثل رواية الزهرى الثانية ، والظاهر أن البخارى جمع المتن باسنادين وذكر موضع المغايرة وهو « أبواب الجنة » فى رواية اسماعيل بن جعفر « وأبواب السماء » فى رواية الزهرى . قوله ( حدثني ابن أبي أنس ) هو أبو سهيل نافع بن أبى أنس مالك بن أبى عامر شيخ اسماعيل بن جعفر ، وهو من صفار شيوخ الزهرى بحيث أدركه تلامذة الزهرى وهو أصغر منهم كاسماعيل بن جعفر . وهذا الاسناد يعد من رواية الاقران ، وقد تأخر أبو سهيل فى الوفاة عن الزهرى . وقد بين النسائى أن مراد الزهرى بابن أبى أنس نافع هذا فأخرج من وجه آخر عن عقيل عن ابن شهاب « أخبرنى أبو سهيل عن أبيه » وأخرجه من طريق صالح عن ابن شهاب فقال « أخبرنى نافع بن أبى أنس » وروى هذا الحديث معمر عن الزهرى فأرسله وحذف من بينه وبين أبى هريرة ، ورواه ابن إسحاق عن الزهرى عن أويس بن أبى أويس عدیل بنى تيم عن أنس ، قال النسائى وهو خطأ .

قوله (مولى التميمين) أى مولى بنى نيم ، والمراد منهم آل طلحة بن عبيد الله أحد العشرة ، وكان أبو طاهر والد مالك قد قدم مكة فخطبها وحالف عثمان بن عبيد الله أبا طلحة فنسب إليه ، وكان مالك الفقيه يقول : لسنا موالى آل نيم ، إنما نحن عرب من أصبح ، ولكن جدى حالفهم . قوله (وسلسلت الشياطين) قال الحلبي : يحتمل أن يكون المراد من الشياطين مسترقو السمع منهم ، وأن تسلسلهم يقع في ليالى رمضان دون أيامه ، لأنهم كانوا منعوا في زمن نزول القرآن من استراق السمع فزيدوا التسلسل مبالغة في الحفظ ، ويحتمل أن يكون المراد أن الشياطين لا يخلصون من اقتتان المسلمين الى ما يخلصون اليه في غيره لاشتغالهم بالصيام الذى فيه قبح الشهوات وبقرأة القرآن والذكر ، وقال غيره : المراد بالشياطين بعضهم وهم المردة منهم ، وترجم لذلك ابن خزيمة في صحيحه وأورد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ : اذا كان أول ليلة من شهر رمضان صفدت الشياطين ومردة الجن ، وأخرجه النسائى من طريق أبي قلابة عن أبي هريرة بلفظ : وتغل فيه مردة الشياطين ، زاد أبو صالح في روايته : وغلقت أبواب النار فلم يفتح منها باب ، وفتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب ، ونادى مناد : يا باغى الخير أقبل ويا باغى الشر أقصر ، ولله عتقاء من النار وذلك كل ليلة ، لفظ ابن خزيمة ، وقوله « صفدت » بالمهمل المضمومة بعدها فاء ثقيلة مكسورة أى شددت بالاصفاد وهى الاغلال وهو بمعنى سلسلت ، ونحوه للبيهقى من حديث ابن مسعود وقال فيه « فتحت أبواب الجنة فلم يغلق منها باب الشهر كله » قال عياض : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته وأن ذلك كله علامة للملائكة لدخول الشهر وتظيم حرمة ولنع الشياطين من أذى المؤمنين ، ويحتمل أن يكون إشارة الى كثرة الثواب والعفو ، وأن الشياطين يقل إغوائهم فيصيرون كالمصفيدين . قال : ويؤيد هذا الاحتمال الثانى قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم « فتحت أبواب الرحمة » قال : ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات وذلك أسباب لدخول الجنة ، وغلق أبواب النار عبارة عن صرف الهم عن المعاصى الآيلة بأصحابها الى النار ، وتصفيد الشياطين عبارة عن تعجزهم عن الإغواء وتزيين الشهوات ، قال الزين بن المنير : والأول أرجه ، ولا ضرورة تدعو الى صرف اللفظ عن ظاهره . وأما الرواية التى فيها « أبواب الرحمة وأبواب السماء » فمن تصرف الرواة ، والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار ، واستدل به على أن الجنة في السماء لإقامة هذا مقام هذه في الرواية وفيه نظر . وجزم التوربشتى شارح المصابيح بالاحتمال الأخير وعبارته : فتح أبواب السماء كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق عن مساعد أعمال العباد تارة ببذل التوفيق وأخرى بحسن القبول ، وغلق أبواب جهنم كناية عن تنزه أنفس الصوام عن رجس الفواحش والتخلص من البواعث عن المعاصى بقمع الشهوات . وقال الطيبي : فائدة فتح أبواب السماء توقيف الملائكة على استحجاد فعل الصائمين وأنه من الله بمنزلة عظيمة ، وفيه إذا علم المسكف ذلك بأخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بأريحية . وقال القرطبي بعد أن رجح حمله على ظاهره : فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصى واقعة في رمضان كثيرا فلو صفدت الشياطين لم يقع ذلك ؟ فالجواب أنها إنما تقل عن الصائمين الصوم الذى حوفظ على شروطه وروعيت آدابه ، أو المصنف ببعض الشياطين وهم المردة لا كلهم كما تقدم في بعض الروايات ، أو المقصود تقليل الشرور فيه وهذا أمر محسوس فان وقوع ذلك فيه أقل من غيره ، اذ لا يلزم من تصفيد جميعهم أن لا يقع شر ولا معصية لان لذلك أسبابا غير الشياطين كالنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية . وقال غيره : في تصفيد الشياطين في رمضان إشارة



الى رفع عذر المكلف كأنه يقال له قد كفت الشياطين عنك فلا تعطل بهم في ترك الطاعة ولا فعل المصيبة . قوله ( اذا رأيتموه ) أى الهلال وسيأتى التصريح بذلك بعد خمسة أبواب مع الكلام على الحكم ، وكذا هو مصرح بذكر الهلال فيه في الرواية المعلقة ، وإنما أراد المصنف بإيراده في هذا الباب ثبوت ذكر رمضان بغير لفظ شهر ، ولم يقع ذلك في الرواية الموصولة وإنما وقع في الرواية المعلقة . قوله ( وقال غيره عن الليث الخ ) المراد بالغير المذكور أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث ، كذا أخرجه الاسماعيل من طريقه قال « حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ، فذكره بلفظ « سمعت رسول الله ﷺ يقول للال رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث . ووقع مثله في غير رواية الزهري قال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ للال رمضان اذا رأيتموه فصوموا » الحديث ، وسيأتى بيان اختلاف ألفاظ هذا الحديث حيث ذكرته إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية

وقالت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ « يبعثون على نيّاتهم »

١٩٠١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

قوله ( باب من صام رمضان إيماناً واحتساباً ونية ) قال الزين بن المنير : حذف الجواب لإيجازاً واعتداداً على ما في الحديث ، وعطف قوله نية على قوله احتساباً لأن الصوم إنما يكون لأجل التقرب الى الله ، والنية شرط في وقوعه قربة . قال : والاولى أن يكون منصوباً على الحال . وقال غيره : انتصب على أنه مفعول له أو تمييز أو حال بأن يكون المصدر في معنى اسم الفاعل أى مؤمناً محتسباً ، والمراد بالإيمان الاعتقاد بحق فرضية صومه ، وبالاحتساب طلب الثواب من الله تعالى . وقال الخطابي : احتساباً أى عزيمة ، وهو أن يصومه على معنى الرغبة في ثوابه طيبة نفسه بذلك غير مستثقل لصيامه ولا مستطبل لآيامه . قوله ( وقالت عائشة عن النبي ﷺ : يبعثون على نيّاتهم ) هذا طرف من حديث وصله المصنف في أوائل البيوع من طريق نافع بن حابر عنها وأوله « يغزو جيش الكعبة ، حتى إذا كانوا ببنياء من الارض خسف بهم ، ثم يبعثون على نيّاتهم » يعنى يوم القيامة . ووجه الاستدلال منه هنا أن للنية تأثيراً في العمل لاقتضاء الخبر أن في الجيش المذكور المكروه والمختار فانهم إذا بعثوا على نيّاتهم وقعت المؤاخذه على المختار دون المكروه . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ، ووقع في رواية معاذ بن هشام عن أبيه عند مسلم « حدثني أبو سلمة ، ونحوه في رواية شيبان عن يحيى عند أحمد . قوله ( من قام ليلة القدر ) يأتى الكلام عليه في الباب المعقود لها في أواخر الصيام . قوله ( ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه ) زاد أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة « وما تأخر » وقد رواه أحمد أيضاً عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو بدون هذه الزيادة ، ومن طريق يحيى بن سعيد عن أبي سلمة بدونها أيضاً ، ووقعت هذه الزيادة أيضاً في رواية الزهري عن أبي سلمة أخرجهما النسائي عن قتيبة عن سفيان عنه ، وتأخره

حامد بن يحيى عن سفيان أخرجه ابن عبد البر في « التمهيد » واستنكره ، وليس بمنكر ، فقد تابعه قتيبة كما ترى ، وهشام بن عمار وهو في الجزء الثاني عشر من فوائده ، والحسين بن الحسن الروزى أخرجه في كتاب الصيام له ، ويوسف بن يعقوب النجاشي أخرجه أبو بكر بن المقرئ في فوائده كلهم عن سفيان ، والمشهور عن الزهري بدونها . وقد وقعت هذه الزيادة أيضا في حديث عبادة بن الصامت عند الإمام أحمد من وجهين وإسناده حسن . وقد استوعبت الكلام على طريقه في كتاب الخصال المكفرة ، للذنوب المقدمة والمؤخرة ، وهذا محصله . وقوله « من ذنبه » اسم جنس مضاف فيتناول جميع الذنوب ، إلا أنه مخصوص عند الجمهور ، وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الوضوء وفي أوائل كتاب المواقيت ، قال الكرماني : وكلمة « من » إما متعلقة بقوله « غفر » ، أى غفر من ذنبه ما تقدم فهو منصوب المحل ، أو هي مبنية لما تقدم وهو مفعول لما لم يسم فاعله فيكون مرفوع المحل

#### ٧ - باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان

١٩٠٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعيد **أخبرنا** ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير ، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه النبي ﷺ القرآن ، فاذا لقاه جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة »

قوله ( باب أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان ) أورد فيه حديث ابن عباس « كان النبي ﷺ أجود الناس بالخير » ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في بدء الوحي ، قال الزين بن المنذر : وجه التشبيه بين أجوديته ﷺ بالخير وبين أجودية الريح المرسلة أن المراد بالريح ريح الرحمة التي يرسلها الله تعالى لانزال الغيث الصام الذي يكون سببا لاصابة الأرض الميتة وغير الميتة ، أى فيم خير وبره من هو بصفة الفقر والحاجة ومن هو بصفة الغنى والكمالية أكثر مما يعم الغيث الناشئة عن الريح المرسلة ﷺ

#### ٨ - باب من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم

١٩٠٣ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه »

[الحديث ١٩٠٣ - طريقه في : ٦٠٥٧]

قوله ( باب من لم يدع ) أى بترك ( قول الزور والعمل به ) زاد في نسخة الصغاني « في الصوم » . قال الزين بن المنذر : حذف الجواب لأنه لو نص على ما في الخبر لطالت الترجمة ، أو لو عبر عنه بحكم معين لوقع في عهده فسكران الإيجاز ما صنع . قوله ( حدثنا سعيد المقبري عن أبيه ) كذا في أكثر الروايات عن ابن أبي ذئب ، وقد رواه ابن وهب عن ابن أبي ذئب فاختلف عليه : رواه الربيع عنه مثل الجماعة ، ورواه ابن السراج عنه فلم يقل « عن أبيه »

أخرجها النسائي ، وأخرجه الاسماعيل من طريق حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب بإسقاطه أيضا ، واختلاف فيه على ابن المبارك فأخرجه ابن حبان من طريقه بالإسقاط ، وأخرجه النسائي وابن ماجه وابن خزيمة بإثباته ، وذكر الدارقطني أن يزيد بن هارون ويونس بن يحيى روياه عن ابن أبي ذئب بالإسقاط أيضا ، وقد أخرجه أحمد عن يزيد فقال فيه « عن أبيه » ، والذي يظهر أن ابن أبي ذئب كان تارة لا يقول عن أبيه وفي أكثر الاحوال يقولها ، وقد رواه أبو قتادة الخرائي عن ابن أبي ذئب بإسناد آخر فقال « عن الزهري عن عبد الله بن ثعلبة عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحفوظ الاول . قوله ( قول الزور والعمل به ) زاد المصنف في الأدب عن أحمد بن يونس عن ابن أبي ذئب « والجمل » ، وكذا لأحمد عن حجاج بن يزيد بن هارون كلاهما عن ابن أبي ذئب ، وفي رواية ابن وهب « والجمل في الصوم ، ولابن ماجه من طريق ابن المبارك « من لم يدع قول الزور والعمل به ، جمل الضمير في « به » ، يعود على الجمل ، والاول جملة يعود على قول الزور والمعنى متقارب ، ولما روى الترمذي حديث أبي هريرة هذا قال : وفي الباب عن أنس . قلت : وحديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط بلفظ « من لم يدع الخنا والكذب ، ورجاله ثقات ، والمراد بقول الزور الكذب ، والجمل السفه ، والعمل به أى بمقتضاه كما تقدم . قوله ( فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ) قال ابن بطال : ليس معناه أن يؤمر بأن يدع صيامه ، وإنما معناه التحذير من قول الزور وما ذكر معه ، وهو مثل قوله « من باع الخمر فليشقص الخنازير ، أى يذبحها ، ولم يأمره بذببحها ولكنه على التحذير والتعظيم لائم بائع الخمر . وأما قوله « فليس لله حاجة » فلا مفهوم له ، فإن الله لا يحتاج الى شيء ، وإنما معناه فليس لله إرادة في صيامه فوضع الحاجة موضع الإرادة ، وقد سبق أبو عمر بن عبد البر الى شيء من ذلك ، قال ابن المنير في الحاشية : بل هو كناية عن عدم القبول كما يقول المفضض لمن رد عليه شيئا طلبه منه فلم يقم به : لا حاجة لي بكذا ، فالمراد رد الصوم المتلبس بالزور وقبول الصوم السالم منه ، وقريب من هذا قوله تعالى ﴿ لَنْ يَبَالَغَ اللَّهُ لِحُومِهَا وَلَا دِمَائِهَا وَلَكِنْ يَبَالِغُ التَّقْوَى مِنْكُمْ ﴾ فإن معناه لن يصيب رضاه الذي ينشأ عنه القبول . وقال ابن العربي : مقتضى هذا الحديث أن من فعل ما ذكر لا يثاب على « صيامه » ، ومعناه أن ثواب الصيام لا يقرم في الموازنة بأثم الزور وما ذكر معه . وقال البيضاوي : ليس المقصود من « شرعية الصوم نفس الجوع والعطش ، بل ما يتبعه من كسر الشهوات وتطويع النفس الأمانة للنفس المطمئنة ، فإذا لم يحصل ذلك لا ينظر الله اليه نظر القبول ، فقوله « ليس لله حاجة » مجاز عن عدم القبول ، فتنبى السبب وأراد المسبب والله أعلم . واستدل به على أن هذه الأفعال تنقص الصوم ، وتعقب بأنها صفات تكفر بإجتناث الكبائر . وأجاب السبكي الكبير بأن في حديث الباب والذي مضى في أول الصوم دلالة قوية للأول ، لأن الرفق والصخب وقول الزور والعمل به مما علم النهي عنه مطلقا والصوم مأمور به مطلقا ، فلو كانت هذه الأمور إذا حصلت فيه لم يتأثر بها لم يكن لذكرها فيه مشروطة فيه معنى يفهمه ، فلما ذكرت في هذين الحديثين نهيتنا على أمرين : أحدهما زيادة قبجها في الصوم على غيرها ، والثاني البحث على سلامة الصوم عنها ، وأن سلامته منها صفة كمال فيه ، وقوة الكلام تقتضي أن يقبح ذلك لأجل الصوم ، فقتضى ذلك أن الصوم يكل بالسلامة عنها ، قال : فإذا لم يسلم عنها نقص . ثم قال : ولا شك أن التكليف قد ترد بأشياء وينبه بها على أخرى بطريق الإشارة ، وليس المقصود من الصوم العدم المحض كما في المنهيات لأنه يشترط له النية بالاجماع ، ولعل القصد به في الأصل الإمساك عن جميع المخالفات ، لكن لما كان ذلك يشق خفف الله

وأمر بالامساك عن المفطرات ، ونبه الناقل بذلك على الامساك عن المخالفات ، وأرشد الى ذلك ما تضمنته أحاديث المبين عن الله مراده ، فيكون اجتناب المفطرات واجبا واجتناب ما عداها من المخالفات من المكملات والله أعلم . وقال شيخنا في شرح الترمذى : لما أخرج الترمذى هذا الحديث ترجم ما جاء في التشديد في القية للصائم ، وهو مشكل لأن القية ليست قول الزور ولا العمل به ، لأنها أن يذكر غيره بما يكره ، وقول الزور هو الكذب ، وقد وافق الترمذى بقية أصحاب السنن فترجموا بالقية وذكروا هذا الحديث ، وكأنهم فهموا من ذكر قول الزور والعمل به الأمر بحفظ النطق ، ويمكن أن يكون فيه إشارة الى الزيادة التي وردت في بعض طرقه وهي الجمل فانه يصح إطلاقه على جميع المعاصي . وأما قوله « والعمل به » فيعود على الزور ، ويحتمل أن يعود أيضا على الجمل أى والعمل بكل منهما . ( تنبيه ) : قوله « فليس لله » وقع عند البيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب « فليس به » بموحدة وهاء ضمير ، فان لم يكن تحريفا فالضمير للصائم

#### ٩ - باب هل يقول إني صائم إذا شتم

١٩٠٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال أخبرني عطاة عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « قال الله : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام فإنه لي وأنا أجزي به ، والصيام جنة ، وإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ولا يصخب ، فان سابه أحد أو قاتله فليقل إني امرؤ صائم . والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ، وإذا لقي ربه فرح بصومه »

قوله ( باب هل يقول إني صائم إذا شتم ) أورد فيه حديث أبي هريرة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل ستة أبواب . قوله فيه ( ولا يصخب ) كذا الأكثر بالمهمل الساكنة بعدها خاء معجمة ، وبعضهم بالسين بدل الصاد وهو بمناه ، والصخب الخضم والصياح ، وقد تقدم أن المراد بالنهي عن ذلك تأكيده حالة الصوم ، وإلا فغير الصائم منهى عن ذلك أيضا . قوله ( لخلوف ) كذا الأكثر ، والكشميني د لخلف ، بخذف الواو كأنها صيغة جمع ، ويروى في غير البخارى بلفظ « لخنفة » على الوحدة كشم وتمرة . قوله ( للصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح ) زاد مسلم « بفطره » ، وقوله « يفرحهما » أصله يفرح بهما لخذف الجار ووصل الضمير كقوله صام رمضان أى فيه ، قال القرطبي : معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث أيسح له الفطر ، وهذا الفرح طبيعي وهو السابق للفهم ، وقيل إن فرحه بفطره إنما هو من حيث أنه تمام صومه وخاتمة عبادته وتخفيف من ربه ومعونة على مستقبل صومه . قلت : ولا مانع من الحل على ما هو أهم بما ذكر ، ففرح كل أحد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك ، فمنهم من يكون فرحه مباحا وهو الطبيعي ، ومنهم من يكون مستحبا وهو من يكون سببه شيء مما ذكره . قوله ( وإذا لقي ربه فرح بصومه ) أى بجزائه وثوابه . وقيل الفرح الذي عند لقاء ربه إما لسروره بربه أو بشواب ربه على الاحتمالين . قلت : والثاني أظهر إذ لا ينحصر الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتب الجزاء الوافر عليه

## ١٠ - باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة

١٩٠٥ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال « بينا أنا أمشي مع عبد الله رضي الله عنه فقال « كذا مع النبي ﷺ فقال : من استطاع الباءة فليتزوج ، فإنه أخفض للبصر ، وأحسن للفرج . ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء »

[ الحديث ١٩٠٥ - طرفاه في : ٥٠٦٥ ، ٥٠٦٦ ]

قوله ( باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ) بضم المهملة وسكون الزاي بعدها موحدة ، كذا لابي ذر ، ولغيره . العزوبة ، بزيادة واو ، والمراد بالخوف من العزوبة ما ينشأ عنها من إرادة الوقوع في العنت . ثم أورد المصنف فيه حديث ابن مسعود المشهور ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قوله فيه « ومن لم يستطع ، أى لم يجد أهبة النكاح . قوله ( فعليه بالصوم فإنه له وجاء ) بكسر الواو وبجيم ومد وهو رض الخصيتين ، وقيل رض عروقها ، ومن يفعل به ذلك تنقطع شهوته ، ومقتضاه أن الصوم قانع لشهوة النكاح . واستشكل بأن الصوم يزيد في تهيج الحرارة وذلك مما يثير الشهوة ، لكن ذلك إنما يقع في مبدأ الأمر فإذا تهادى عليه واعتاده سكن ذلك . والله أعلم

## ١١ - باب قول النبي ﷺ « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا »

وقال صلياً عن عمار « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ »

١٩٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى ترووه ، فإن غم عليكم فاقدروا له »

١٩٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى ترووه ، فإن غم عليكم فأكولوا المدة ثلاثين »

١٩٠٨ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن جبهة بن شحيم قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « الشهر هكذا وهكذا ، وخذس الإبهام في الثالثة »

[ الحديث ١٩٠٨ - طرفاه في : ١٩١٣ ، ٥٢٠٢ ]

١٩٠٩ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ - أو قال : قال أبو القاسم ﷺ - « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غمّي عليكم فأكولوا حدة شعبان ثلاثين »

١٩١٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن يحيى بن عبد الله بن صفين عن عكرمة بن عبد الرحمن

عن أم سلمة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ آلى من نسائه شهراً ، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً غدا - أورا ح - فقيل له : إنك حلفت أن لا تدخل شهراً فقال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين يوماً »  
[ الحديث ١٩١٠ - طرفه في : ٥٢٠٢ ]

١٩١١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « آلى رسول الله ﷺ من نسائه ، وكانت انفكت رجله ، فأقام في مشربة تسعة وعشرين ليلة ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله آليت شهراً ، فقال : إن الشهر يكون تسعة وعشرين »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : إذا رأيتم الهلال فصوموا ) هذه الترجمة لفظ مسلم من رواية إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة ، وقد سبق للبصنف في أول الصيام من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه بلفظ « إذا رأيتموه » وذكر البخاري في الباب أحاديث تدل على نفي صوم يوم الشك رتبها ترتيباً حسناً : فصدرها بحديث عمار المصريح بعصيان من صامه ، ثم بحديث ابن عمر من وجهين أحدهما بلفظ « فإن غم عليكم فاقدروا له » والآخر بلفظ « فأكلوا المدة ثلاثين » وقصد بذلك بيان المراد من قوله فاقدروا له ، ثم استظهر بحديث ابن عمر أيضاً « الشهر هكذا وهكذا وحسب الإيهام في الثالثة » ثم ذكر شاهداً من حديث أبي هريرة لحديث ابن عمر مصرحاً بأن عدة الثلاثين المأمور بها تكون من شعبان ، ثم ذكر شاهداً لحديث ابن عمر في كون الشهر تسعة وعشرين من حديث أم سلمة مصرحاً فيه بأن الشهر تسع وعشرون ، ومن حديث أنس كذلك ، وسأنتكلم عليها حديثاً حديثاً إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال صلة عن عمار الخ ) أما صلة فهو بكسر المهملة وتخفيف اللام المفتوحة ابن زفر بزاي وفاء وزن عمر كوفي عيسى بموحدة ومهملة من كبار التابعين وفضلائهم ، وهم ابن حزم فزع أنه صلة بن أشيم ، والمعروف أنه ابن زفر ، وكذا وقع مصرحاً به عند جمع من وصل هذا الحديث ، وقد وصله أبو داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن قيس عن أبي إسحق عنه ولفظه عندهم « كنا عند عمار بن ياسر فأتى بشاة مصلية فقال : كلوا . فتنحى بعض القوم فقال إني صائم ، فقال عمار : من صام يوم الشك ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « من صام اليوم الذي يشك فيه » ، وله متابع باسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن ربيع « ان عماراً وناساً معه أتوهم يسألونهم في اليوم الذي يشك فيه ، فاعزلم رجل ، فقال له عمار تعال فكل فقال : إني صائم ، فقال له عمار : ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فتعال وكل ، ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن منصور عن ربيع عن رجل عن عمار ، وله شاهد من وجه آخر أخرجه إسحق بن راهويه من رواية سماك عن عكرمة . ومنهم من وصله بذكر ابن عباس فيه . **قوله** ( فقد عصى أبا القاسم ﷺ ) استدلل به على تحريم صوم يوم الشك لأن الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيسكون من قبيل المرفوع ، قال ابن عبد البر : هو مستند عندهم لا يحتفلون في ذلك . وعالمهم الجوهري المالكي فقال : هو موقوف . والجواب أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً . قال الطيبي : إنما أتى بالموصول ولم يقل يوم الشك مبالغة في أن صوم يوم فيه أدنى شك سبب لعصيان صاحب الشرع فكيف بمن صام يوماً الشك فيه قائم ثابت ، ونحوه قوله تعالى ﴿ ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ﴾ أي الذين أونس منهم أدنى ظلم ، فكيف بالظلم المستمر عليه . قلت : وقد علمت أنه وقع في كثير من الطرق بلفظ « يوم الشك » وقوله « أبا القاسم » قبل فائدة تخصيص ذكر هذه الكنية الإشارة إلى أنه هو الذي يقسم بين عباد الله أحكامه زماناً ومكاناً وغير ذلك ،

وأما حديث ابن عمر فاتفق الرواة عن مالك عن نافع فيه على قوله « فاقدروا له » وجاء من وجه آخر عن نافع بلفظ « فاقدروا ثلاثين » كذلك أخرجه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وهكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال عبد الرزاق : وأخبرنا عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع به وقال « فعدوا ثلاثين » واتفق الرواة عن مالك عن عبد الله بن دينار أيضا فيه على قوله « فاقدروا له » وكذلك رواه الزعفراني وغيره عن الشافعي ، وكذا رواه إسحق الحربي وغيره في « الموطأ » عن القعنبى ، وأخرجه الربيع بن سليمان والمزني عن الشافعي فقال فيه كما قاله البخاري هنا عن القعنبى « فان غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » قال البيهقي في « المعرفة » ان كانت رواية الشافعي والقعنبى من هذين الوجهين محفوظة فيكون مالك قد رواه على الوجهين . قلت : ومع غرابة هذا اللفظ من هذا الوجه فله متابعات : منها ما رواه الشافعي أيضا من طريق سالم عن ابن عمر بتعيين الثلاثين ، ومنها ما رواه ابن خزيمة من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بلفظ « فان غم عليكم فأكملوا ثلاثين » وله شواهد من حديث حذيفة عند ابن خزيمة ، وأبي هريرة وابن عباس عند أبي داود والنسائي وغيرهما ، وعن أبي بكرة وطلق ابن على عند البيهقي ، وأخرجه من طرق أخرى عنهم وعن غيرهم . قوله ( لا تصوموا حتى تروا الهلال ) ظاهره إيجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا أو نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقبل ، وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال أو بعده ، وخالف الشيعة الإجماع فأوجبوه مطلقا ، وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ، ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة لكان ذلك لمن تمسك به ، لكن اللفظ الذى رواه أكثر الرواة أوقع للبخلاف شبهة وهو قوله « فان غم عليكم فاقدروا له » فاحتمل أن يكون المراد التفرقة بين حكم الصحو والغيم ، فيكون التعليق على الرؤية متعلقا بالصحو ، وأما الغيم فله حكم آخر . ويحتمل أن لا تفرقة ويكون الثانى مؤكدا للاول ، والى الاول ذهب أكثر الحنابلة ، والى الثانى ذهب الجمهور فقالوا : المراد بقوله « فاقدروا له » أى انظروا فى أول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ، ويرجح هذا التأويل الروايات الأخر المصروفة بالمراد وهى ما تقدم من قوله « فأكملوا العدة ثلاثين » ونحوها . وأولى ما فسر الحديث بالحديث ، وقد وقع الاختلاف فى حديث أبي هريرة فى هذه الزيادة أيضا فرواها البخاري كما ترى بلفظ « فأكلوا عدة شعبان ثلاثين » وهذا أصرح ما ورد فى ذلك ، وقد قيل ان آدم شيخه انفرد بذلك فان أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه « فعدوا ثلاثين » أشار الى ذلك الاسماعيلي وهو عند مسلم وغيره ، قال فيجوز أن يكون آدم أوردته على ما وقع عنده من تفسير الخبر . قلت : الذى ظنه الاسماعيلي صحيح ، فقد رواه البيهقي من طريق ابراهيم بن يزيد عن آدم بلفظ « فان غم عليكم فعدوا ثلاثين يوما » يعنى عدوا شعبان ثلاثين ، فوقع للبخاري إدراج التفسير فى نفس الخبر . ويؤيده رواية أبي سلة عن أبي هريرة بلفظ « لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين » فانه يشعر بأن المأمور بعده هو شعبان ، وقد رواه مسلم من طريق الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد بلفظ « فأكملوا العدد » وهو يتناول كل شهر فدخل فيه شعبان ، وروى الدارقطني وصححه وابن خزيمة فى صحيحه من حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان . فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام » وأخرجه أبو داود وغيره أيضا . وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة من طريق ربهى عن حذيفة مرفوعا « لا تقدموا الشهر حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة » ثم صوموا حتى تروا الهلال أو تكلوا العدة ، وقيل الصواب فيه عن ربهى عن رجل

من الصحابة مهم ، ولا يقدح ذلك في صحته . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : لأحمد في هذه المسألة - وهي ما إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان - ثلاثة أقوال : أحدها يجب صومه على أنه من رمضان . ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً ، بل قضاء وكفارة ونذراً ونفلاً يوافق عادة ، وبه قال الشافعي ، وقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك . ثالثها المرجع إلى رأى الإمام في الصوم والنفط . واحتج الأول بأنه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث ، قال أحمد : حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث بلفظ « فاقدروا له » ، قال نافع : فكان ابن عمر إذا مضى من شعبان تسع وعشرون يبيت من ينظر ، فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً ، وإن حال أصبح صائماً . وأما ما روى الثوري في جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول : لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذي يشك فيه ، فالجبع بينهما أنه في الصورة التي أوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك ، وهذا هو المشهور عن أحمد أنه خص يوم الشك بما إذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال أو شهد برؤيته من لا يقبل الحاكم شهادته ، فاما إذا حال دون منظره شيء فلا يسمى شكاً . واختار كثير من المحققين من أصحابه الثاني ، قال ابن عبد الهادي في تنقيحه : الذي دلت عليه الأحاديث - وهو مقتضى القواعد - أنه أي شهر غم أو كل ثلاثين سواء في ذلك شعبان ورمضان وغيرهما ، فعلى هذا قوله « فأكلوا العدة » يرجع إلى الجملتين وهو قوله « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة » أي غم عليكم في صومكم أو فطركم ، وبقيّة الأحاديث تدل عليه فاللام في قوله « فأكلوا العدة » للشهر أي عدة الشهر ، ولم يخص شهرًا دون شهر بالاكال إذا غم ، فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك ، إذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الإكال لينته فلا تكون رواية من روى « فأكلوا عدة شعبان » مخالفة لمن قال « فأكلوا العدة » بل مبينة لها . ويؤيد ذلك قوله في الرواية الأخرى « فان حال بينكم وبينه سحاب فأكلوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا » أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة وأبو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ، ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ « ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان » وروى النسائي من طريق محمد بن حذيف عن ابن عباس بلفظ « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » . قوله ( فاقدروا له ) تقدم أن العلماء فيه تأويلين ، وذهب آخرون إلى تأويل ثالث قالوا : معناه فاقدروه بحساب المنازل ، قاله أبو العباس بن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من المحدثين ، قال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف ، وأما ابن قتيبة فليس هو بمن يرجع عليه في مثل هذا . قال : ونقل ابن خويننداد عن الشافعي مسألة ابن سريج والمعروف عن الشافعي ما عليه الجمهور ، ونقل ابن العربي عن ابن سريج أن قوله « فاقدروا له » خطاب لمن خصه الله بهذا العلم ، وأن قوله « فأكلوا العدة » خطاب للعامة . قال ابن العربي : فصار وجوب رمضان عنده مختلف الحال يجب على قوم بحساب الشمس والقمر وعلى آخرين بحساب العدد ، قال : وهذا بعيد عن النبلاء . وقال ابن الصلاح : معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأمانة ، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الآحاد ، قال : فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يدركه من يراقب النجوم ، وهذا هو الذي أراده ابن سريج وقال به في حق العارف بها في خاصة نفسه . ونقل الروياني عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه وإنما قال بجوازه ، وهو اختيار القفال وأبي الطيب ، وأما أبو إسحق في المهذب ، فنقل عن ابن سريج لزوم الصوم في هذه الصورة فتعددت الآراء في هذه المسألة بالنسبة إلى خصوص



النظر في الحساب والمنازل : أحدهما الجواز ولا يجزئ<sup>١</sup> عن الفرض ، ثانيها يجوز ويجزئ<sup>٢</sup> ، ثالثها يجوز للحاسب ويجزئ لا للنجم ، رابعها يجوز لها وإغيرهما تقليد الحاسب دون المنجم ، خامسها يجوز لها ولغيرهما مطلقا . وقال ابن الصباغ أما بالحساب فلا يلزمه بلا خلاف بين أصحابنا . قلت : ونقل ابن المنذر قبله الإجماع على ذلك فقال في الأشراف : صوم يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال مع الصحو لا يجب بإجماع الأمة ، وقد صح عن أكثر الصحابة والتابعين كراهته ، هكذا أطلق ولم يفصل بين حاسب وغيره ، فن فرق بينهم كان محجوجا بالإجماع قبله ، وسيأتي بقية البحث في ذلك بعد باب . قوله ( الشهر تسع وعشرون ) ظاهره حصر الشهر في تسع وعشرين مع أنه لا ينحصر فيه بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين أو اللام للبعد والمراد شهر بعينه أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود<sup>٣</sup> ما سمنا مع النبي ﷺ تسعا وعشرين أكثر مما سمنا ثلاثين ، أخرجه أبو داود والترمذي ، ومثله عن عائشة عند أحمد بإسناد جيد ، ويؤيد الأول قوله في حديث أم سلمة في الباب أن الشهر يكون تسعة وعشرين يوما ، وقال ابن العربي : قوله « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا الخ » معناه حصره من جهة أحد طرفيه ، أي أنه يكون تسعا وعشرين وهو أقله ، ويكون ثلاثين وهو أكثره ، فلا تأخذوا أنفسكم بصوم الأكثر احتياطا ، ولا تقتصروا على الأقل تخفيفا ، ولكن اجمعوا عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاء باستهلاكه . قوله ( فلا تصوموا حتى تروه ) ليس المراد تعليق الصوم بالرؤية في حق كل أحد ، بل المراد بذلك رؤية بعضهم وهو من يثبت به ذلك ، إما واحد على رأى الجمهور أو اثنان على رأى آخرين . ووافق الحنفية على الأول إلا أنهم خصوا ذلك بما إذا كان في السماء علة من غيم وغيره ، وإلا متى كان صحو لم يقبل إلا من جمع كثير يقع العلم بغيرهم . وقد تمسك بتعليق الصوم بالرؤية من ذهب إلى إلزام أهل البلد برؤية أهل بلد غيرها ، ومن لم يذهب إلى ذلك قال لأن قوله « حتى تروه » خطاب لأناس مخصوصين فلا يلزم غيرهم ، ولكنه مصروف عن ظاهره فلا يتوقف الحال على رؤية كل واحد فلا يتقيد بالبلد . وقد اختلف العلماء في ذلك على مذاهب : أحدها لأهل كل بلد رؤيتهم ، وفي صحيح مسلم من حديث ابن عباس ما يشهد له ، وحكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم وإسحق ، وحكاه الترمذي عن أهل العلم ولم يحك سواه ، وحكاه الماوردي وجهها للشافعية . ثانيها مقابلة إذا رؤى ببلدة لزم أهل البلاد كلها ، وهو المشهور عند المالكية ، لكن حكى ابن عبد البر الإجماع على خلافه ، وقال : أجمعوا على أنه لا تراعى الرؤية فيما بعد من البلاد كخراسان والاندلس ، قال القرطبي : قد قال شيوخنا إذا كانت رؤية الهلال ظاهرة قاطعة بموضع ثم نقل إلى غيرهم بشهادة اثنين لزمهم الصوم . وقال ابن الماجشون : لا يلزمهم بالشهادة إلا لأهل البلد الذي ثبتت فيه الشهادة إلا أن يثبت عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلهم لأن البلاد في حقه كالبلد الواحد إذ حكمه نافذ في الجميع . وقال بعض الشافعية : إن تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وإن تباعدت فوجهان : لا يجب عند الأكثر ، واختار أبو الطيب وطائفة الوجوب وحكاه البغوي عن الشافعي . وفي ضبط البعد أوجه : أحدها اختلاف المطالع قطع به العراقيون والصيدلاني وصححه النووي في « الروضة » و « شرح المذهب » . ثانيها مسافة القصر قطع به الإمام والبغوي وصححه الرافعي في « الصغير » والنووي في « شرح مسلم » . ثالثها اختلاف الأقاليم . رابعها حكاه السرخسي فقال : يلزم كل بلد لا يتصور خفاؤه عنهم بلا عارض دون غيرهم . خامسها قول ابن الماجشون المتقدم واستدل به على وجوب الصوم والفطر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله ، وهو قول الأئمة

الأربعة في الصوم ، واختلفوا في الفطر فقال الشافعي : يفطر ويغنيه ، وقال الأكثر : يستمر صائما احتياطاً .  
 قوله ( فان غم عليكم ) بضم المعجمة وتشديد الميم أى حال بينكم وبينه غم ، يقال غممت الشيء اذا غطيته ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق المستمل : فان غم ، ومن طريق الكشميني : أغمى ، ومن رواية السرخسي : غمى ،  
 بفتح الغين المعجمة وتخفيف الموحدة وأغمى وغم وغمى بتشديد الميم وتخفيفها فهو مغموم ، الكل بمعنى ، وأما غمى فأخوذ من الغباوة وهى عدم الفطنة وهى استعارة لخباء الهلال ، ونقل ابن العربى أنه روى دعى ، بالعين المهملة من المعنى قال وهو بمناه لأنه ذهاب البصر عن المشاهدات أو ذهاب البصيرة عن المعقولات . قوله في طريق ابن عمر الثالثة ( الشهر هكذا وهكذا وخمس الايام في الثالثة ) كذا للأكثر بالمعجمة والنون أى قبض ، والاختصاص الاقتباس قاله الخطابي . وفي رواية الكشميني : وحبس ، بالخاء المهملة ثم الموحدة أى منع . قوله ( عن يحيى بن عبد الله بن صيني ) بمهمله وفاء وزن زيدي ، وهو اسم بلفظ النسبة . ووقع في رواية حجاج عن ابن جريح : أخبرني يحيى ، أخرجه مسلم ، وكذا صرح بالاختبار في بقية الاسناد ، وسيأتى الكلام على حديث أم سلبية هذا مستوفى في كتاب الطلاق . قوله ( عن حميد عن أنس ) سيأتى في الطلاق من وجه آخر عن سليمان عن حميد أنه سمع أنسا .  
 قوله ( تسعا وعشرين ) كذا الأكثر والحموي والمستمل : تسعة وعشرين ، وسيأتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب شهر عِيد لا يَنْقُصَان

قال أبو عبد الله قال إسحاق : وإن كان ناقصاً فهو تمام . وقال محمد : لا يَنْقُصَانِ كلاًهما ناقص

١٩١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَحَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ ، شَهْرُ عِيدٍ : رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ »

قوله ( باب شهر عِيد لا يَنْقُصَان ) هكذا ترجم ببعض لفظ الحديث ، وهذا القدر لفظ طريق الحديث الباب عند الترمذي من رواية بشر بن المفضل عن خالد الحذاء . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) فساق الاسناد ثم قال « وحدثني مسدد قال حدثنا معتمر ، فساقه بإسناد آخر لمسدد وساق المتن على لفظ الرواية الثانية ، وكأن النكتة في كونه لم يجمع الاسنادين معاً مع أنها لم يتفائرا إلا في شيخ معتمر أن مسدداً حدثه به مرة ومعه غيره عن معتمر عن إسحق ، وحدثه به مرة أخرى إما وهو وحده وإما بقرائه عليه عن معتمر عن خالد ، ولمسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو داود عنه عن يزيد بن زريع عن خالد وهو محفوظ عن خالد الحذاء من طرق . وأما قول قاسم في الدلائل : سمعت موسى بن هارون يحدث بهذا الحديث عن العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع مرفوعاً ، قال مرسى وأنا أهاب رفعه ، فإن لم يحمل على أن يزيد بن زريع كان ربما وقفه وإلا فليس لمهابة رفعه معنى . وأما لفظ إسحق العدوي فأخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي خليفة وأبي مسلم الكجى جميعاً عن مسدد بهذا الاسناد بلفظ « لا ينقص رمضان ولا ينقص ذو الحجة » وأشار الاسماعيل أيضاً الى أن هذا اللفظ لاسحق العدوي ، لكن أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن محمد بن يحيى عن مسدد بلفظ « شهر عيدا لا ينقصان » كما هو لفظ الترجمة ، وكأن

هذا هو السر في اقتصار البخارى على سياق المتن على لفظ خالد دون إسحق لكونه لم يختلف في سياقه عليه ، وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث : فمنهم من حمله على ظاهره فقال لا يكون رمضان ولا ذو الحجة أبدا إلا ثلاثين ، وهذا قول مردود معاند للوجود المشاهد ، ويكفي في رده قوله عليه السلام : صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة ، فانه لو كان رمضان أبدا ثلاثين لم يحتج الى هذا . ومنهم من تأول له معنى لا تقا . وقال أبو الحسن كان إسحق بن راهويه يقول : لا ينقصان في الفضيلة ان كانا تسعة وعشرين أو ثلاثين انتهى . وقيل لا ينقصان معا ، إن جاء أحدهما تسعا وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد . وقيل لا ينقصان في ثواب العمل فيهما ، وهذان القولان مشهوران عن السلف وقد ثبتا منقولين في أكثر الروايات في البخارى ، وسقط ذلك في رواية أبي ذر وفي رواية النسفي وغيره عقب الترجمة قبل سياق الحديث ، قال إسحق : وان كان ناقصا فهو تمام ، وقال محمد : لا يجتمعان كلاهما ناقص . وإسحق هذا هو ابن راهويه ، ومحمد هو البخارى المصنف . ووقع عند الترمذى نقل القولين عن إسحق ابن راهويه وأحمد بن حنبل ، وكان البخارى اختار مقالة أحمد لحزم بها أو تواردها عليها . قال الترمذى قال أحمد : معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة انتهى . ثم وجدت في نسخة الصغاني ما فيه عقب الحديث : قال أبو عبد الله قال إسحق تسعة وعشرون يوما تام ، وقال أحمد بن حنبل إن نقص رمضان تم ذو الحجة ، وإن نقص ذو الحجة تم رمضان . وقال إسحق : معناه وإن كان تسعا وعشرين فهو تمام غير نقصان . قال : وعلى مذهب إسحق يجوز أن ينقصا معا في سنة واحدة . وروى الحاكم في تاريخه بإسناد صحيح أن إسحق بن إبراهيم سئل عن ذلك فقال : انكم ترون العدد ثلاثين فاذا كان تسعا وعشرين ترونه نقصانا وليس ذلك بنقصان . ووافق أحمد على اختياره أبو بكر أحمد بن عمرو البزار فأوهم مغالطى أنه مراد الترمذى بقوله وقال أحمد ، وليس كذلك ، وإنما ذكره قاسم في الدلائل ، عن البزار فقال : سمعت البزار يقول معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة . قال : ويدل عليه رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب مرفوعا : شهر عید لا يكونان ثمانية وخمسين يوما ، وادعى مغالطى أيضا أن المراد بإسحق إسحق بن سويد العدوى راوى الحديث ، ولم يأت على ذلك بحجة وذكر ابن حبان لهذا الحديث معنيين : أحدهما ما قاله إسحق ، والآخر أن المراد أنهما في الفضل سواء لقوله في الحديث الآخر : ما من أيام العمل فيها أفضل من عشر ذى الحجة ، وذكر القرطبي أن فيه خمسة أقوال فذكر نحو ما تقدم وزاد أن معناه لا ينقصان في عام بعينه وهو العام الذى قال فيه عليه السلام تلك المقالة . وهذا حكاه ابن بزيعة ومن قبله أبو الوليد بن رشد ونقله المحب الطبري عن أبي بكر بن فورك ، وقيل : المعنى لا ينقصان في الأحكام ، وبهذا جزم البيهقي وقبه الطحاوى فقال : معنى لا ينقصان أن الأحكام فيهما وإن كانا تسعة وعشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمهما إذا كانا ثلاثين . وقيل معناه لا ينقصان في نفس الأمر لكن ربما خال دون رؤية الهلال مانع ، وهذا أشار اليه ابن حبان أيضا ، ولا يخفى بعده . وقيل معناه لا ينقصان معا في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وإن ندر وقوع ذلك . وهذا أعدل مما تقدم لأنه ربما وجد وقوعهما ووقوع كل منهما تسعة وعشرين ، قال الطحاوى : الأخذ بظاهره أو حمله على نقص أحدهما يدفعه العيان لأننا قد وجدناهما ينقصان معا في أعوام . وقال الزين بن المنير : لا يتخلو شيء من هذه الأقوال عن الاعتراض ، وأقربها أن المراد أن النقص الحسى باعتبار العدد ينجر بأن كلا منهما شهر عيد عظيم فلا ينبغي وصفهما بالنقصان ، بخلاف غيرهما من الشهور . وحاصله يرجع الى تأييد قول إسحق . وقال البيهقي في المعرفة ، انما خصهما بالذكر لتعلق حكم الصوم والحج بهما ،

وبه جزم الثوري وقال : إنه الصواب المعتبر . والمخفى أن كل ما ورد عنهما من الفضائل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره . ولا يخفى أن محل ذلك ما إذا لم يحصل تقصير في ابتغاء الهلال . وفائدة الحديث رفع ما يقع في القلوب من شك لمن صام تسعا وعشرين أو وقف في غير يوم عرفة . وقد استشكل بعض العلماء إمكان الوقوف في الثامن اجتهدا ، وليس مشكلا لأنه ربما ثبتت الرؤية بشاهدين أن أول ذي الحجة الخميس مثلا فوققوا يوم الجمعة ، ثم تبين أنهما شهدا زورا . وقال الطيبي : ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمزية ليست في غيرهما من الشهور ، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص ، وإنما المراد رفع الحرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعيدين وجواز احتمال وقوع الخطأ فيهما ، ومن ثم قال « شهرا عيد » بعد قوله « شهران لا ينقصان » ولم يقتصر على قوله رمضان وذو الحجة انتهى . وفي الحديث حجة لمن قال إن الثواب ليس مرتبا على وجود المشقة دائما ، بل لله أن يتفضل بالحق الناقص بالتام في الثواب . واستدل به بعضهم لما لك في اكتفائه لرمضان بنية واحدة قال : لأنه جعل الشهر بحملته عبادة واحدة فاكتمنى له بالنية ، وهذا الحديث يقتضى أن التسوية في الثواب بين الشهر الذي يكون تسعا وعشرين وبين الشهر الذي يكون ثلاثين إنما هو بالنظر إلى جعل الثواب متعلقا بالشهر من حيث الجملة لا من حيث تفضيل الأيام . وأما ما ذكره البزار من رواية زيد بن عتبة عن سمرة بن جندب فإسناده ضعيف ، وقد أخرجه الدارقطني في « الأفراد » والطبراني من هذا الوجه بلفظ « لا يتم شهران ستين يوما » وقال أبو الوليد بن رشد : إن ثبت فعناه لا يكونان ثمانية وخمسين في الأجر والثواب وروى الطبراني حديث الباب من طريق هشيم عن خالد الحذاء بسنده هذا بلفظ « كل شهر حرام لا ينقص ثلاثون يوما وثلاثون ليلة ، وهذا بهذا اللفظ شاذ ، والمحموظ عن خالد ما تقدم ، وهو الذي توارى عليه الحفاظ من أصحابه كشعبة وحماد بن زيد ويزيد بن زريع وبشر بن المفضل وغيرهم . وقد ذكر الطحاوي أن عبد الرحمن بن إسحاق روى هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي بكرة بهذا اللفظ ، قال الطحاوي : وعبد الرحمن بن إسحاق لا يقاوم خالدا الحذاء في الحفظ . قلت : فعلى هذا فقد دخل لهشيم حديث في حديث ، لأن اللفظ الذي أورده عن خالد هو لفظ عبد الرحمن . وقال ابن رشد : إن صح فعناه أيضا في الأجر والثواب . قوله ( رمضان وذو الحجة ) أطلق على رمضان أنه شهر عيد لقربه من العيد ، أو لكون هلال العيد ربما رؤى في اليوم الأخير من رمضان قاله الأثرم ، والاول أولى . ونظيره قوله ﷺ « المغرب وتر النهار » أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر ، وصلاة المغرب ليلية جهرية ، وأطلق كونها وتر النهار لقربها منه . وفيه إشارة إلى أن وقتها يقع أول ما تغرب الشمس . ( تنبيه ) ليس لإسحاق بن سويد - وهو ابن هبيرة البصري العدوي عدى مضر ، وهو تابعي صغير روى هنا عن تابعي كبير - في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وقد أخرجه مقرونا بخالد الحذاء وقد روى بالنصب ، وذكره ابن العربي في الضعفاء بهذا السبب

### ١٣ - باب قول النبي ﷺ « لا نكتب ولا نحسب »

١٩١٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا الأسود بن قيس حدثنا سعيد بن عمرو أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » الشهر هكذا وهكذا . يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا تكتب ولا تحسب) بالنون فيها ، والمراد أهل الاسلام الذين يحضره عند تلك المقالة ، وهو محمول على أكثرهم أو المراد نفسه ﷺ . **قوله** (الاسود بن قيس) هو الكوفي تابعي صغير ، وشيخه سعيد بن عمرو أي ابن سعيد بن العاص ، مدني سكن دمشق ثم الكوفة تابعي شهير ، سمع عائشة وأبا هريرة وجماعة من الصحابة ، ففي الاسناد تابعي عن تابعي كالذي قبله . **قوله** (إنا) أي العرب ، وقيل أراد نفسه . وقوله (أمية) بلفظ النسب الى الأم فقيل أراد أمة العرب لأنها لا تكتب ، أو منسوب الى الامهات أي أنهم على أصل ولادة أمهم ، أو منسوب الى الام لأن المرأة هذه صفتها غالبا ، وقيل منسوبون الى أم القرى وقوله (لا تكتب ولا تحسب) تفسير لكونهم كذلك ، وقيل للعرب أميون لأن الكتابة كانت فيهم عزيزة قال الله تعالى ﴿ هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم ﴾ ولا يرد على ذلك أنه كان فيهم من يكتب ويحسب لأن الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة ، والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ، ولم يكونوا يعرفون من ذلك أيضا لا النزر اليسير ، فعلق الحكم بالصوم وغيره بالرؤية لرفع الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدمهم من يعرف ذلك ، بل ظاهر السياق يشعر بنفي تعليق الحكم بالحساب أصلا ، ويوضحه قوله في الحديث الماضي « فان غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين » ولم يقل فسلوا أهل الحساب ، والحكمة فيه كون العدد عند الانقضاء يستوى فيه المكلفون فيرفع الاختلاف والنزاع عنهم ، وقد ذهب قوم الى الرجوع الى أهل التسيير في ذلك وهم الروافض ، ونقل عن بعض الفقهاء موافقتهم ، قال الباجي : واجماع السلف الصالح حجة عليهم . وقال ابن بزيعة : وهو مذهب باطل فقد نهت الشريعة عن الخوض في علم النجوم لأنها حدىس وتخمين ليس فيها قطع ولا ظن غالب ، مع أنه لو ارتبط الامر بها لصاق اذا لا يعرفها الا القليل . **قوله** (الشهر هكذا وهكذا ، يعنى مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين) هكذا ذكره آدم شيخ البخارى مختصرا ، وفيه اختصار عما رواه غندر عن شعبة أخرجه مسلم عن ابن المنذر وغيره عنه بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وعقد الإبهام في الثالثة ، والشهر هكذا وهكذا يعنى تمام الثلاثين ، أى أشار أولا بأصابع يديه العشر جميعا مرتين وقبض الإبهام في المرة الثالثة وهذا المعبر عنه بقوله تسع وعشرون ، وأشار مرة أخرى بهما ثلاث مرات وهو المعبر عنه بقوله ثلاثون ، وفي رواية جيلة بن سحيم عن ابن عمر في الباب الماضي « الشهر هكذا وهكذا وخمس الإبهام في الثالثة » . ووقع من هذا الوجه عند مسلم بلفظ « الشهر هكذا وهكذا وصفق بيديه مرتين بكل أصابعه وقبض في الصفقة الثالثة إبهام اليمنى أو اليسرى » ، وروى أحمد وابن أبي شيبه واللفظ له من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن ابن عمر رفعه « الشهر تسع وعشرون ثم طبق بين كفيه مرتين وطبق الثالثة قبض الإبهام ، قال فقالت عائشة : يغفر الله لابن عبد الرحمن ، إنما هجر النبي ﷺ نساء شهره فزل التسع وعشرين ، فقيل له فقال : ان الشهر يكون تسعا وعشرين وشهر ثلاثون . قال ابن بطال : في الحديث رفع لمراعاة النجوم بقوانين التعديل ، وإنما المعول رؤية الالهة وقد نهينا عن التكلف . ولا شك أن في مراعاة ما غمض حتى لا يدرك إلا بالظنون غاية التكلف . وفي الحديث مستند لمن رأى الحكم بالإشارة ، قلت وبسببى في كتاب الطلاق

#### ١٤ - **باب** لا يُتَقَدَّمُ رَمَضَانُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

١٩١٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى بن أبي كَثْرَةَ عن أبي سلمة عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم يومٍ أو يومين إلا أن يكون رجلٌ كان يصومُ صومه فليصم ذلك اليوم »

**قوله** ( باب لا يتقدم ) بضم أوله وفتح ثانيه ويجوز فتحهما أى المكلف . **قوله** ( لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين ) أى لا يتقدم رمضان بصوم يوم يعد منه بقصد الاحتياط له فإن صومه مرتبط بالرؤية فلا حاجة الى التكلف ، واكتفى في الترجمة عن ذلك لتصریح الخبر به . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي . **قوله** ( عن أبي سلة عن أبي هريرة ) في رواية خالد بن الحارث عن هشام عند الاسماعيلي وحدثني أبو سلة حدثني أبو هريرة ، ونحوه لأبي عوانة من طريق معاوية بن سلام عن يحيى . **قوله** ( لا يتقدم من أحدكم رمضان بصوم ) في رواية أبي داود عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه « لا تقدموا صوم رمضان بصوم » وفي رواية خالد بن الحارث المذكورة « لا تقدموا بين يدي رمضان بصوم » ، وأحمد عن روح عن هشام « لا تقدموا قبل رمضان بصوم » ، ولترمذي من طريق علي بن المبارك عن يحيى لا تقدموا شهر رمضان بصيام قبله . **قوله** ( إلا أن يكون رجل ) كان تامه ، أى إلا أن يوجد رجل . **قوله** ( يصوم صوما ) وفي رواية الكشميني « صومه فليصم ذلك اليوم » ، وفي رواية معمر عن يحيى عند أحمد « إلا رجل كان يصوم صياما فيأتى ذلك على صيامه » ، ونحوه لأبي عوانة من طريق أيوب عن يحيى ، وفي رواية أحمد عن روح « إلا رجل كان يصوم صياما فليصله به » ، ولترمذي وأحمد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة « إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم » ، قال العلماء : معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان ، قال الترمذي لما أخرجه : العمل على هذا عند أهل العلم ، كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان لمعنى رمضان اهـ . والحكمة فيه التقوى بالنظر لرمضان ليدخل فيه بقوة ونشاط ، وهذا فيه نظر لأن مقتضى الحديث أنه لو تقدمه بصيام ثلاثة أيام أو أربعة جاز ، وسنذكر ما فيه قريبا ، وقيل الحكمة فيه خشية إختلاط النفل بالفرض ، وفيه نظر أيضا لأنه يجوز لمن له عادة كما في الحديث ، وقيل لأن الحكم علق بالرؤية فمن تقدمه بيوم أو يومين فقد حاول الطعن في ذلك الحكم وهذا هو المعتمد ، ومعنى الاستثناء أن من كان له ورد فقد أذن له فيه لأنه اعتاده وألفه وترك المألوف شديد وليس ذلك من استقبال رمضان في شيء ، ويلتحق بذلك القضاء والنذر لوجوبهما قال بعض العلماء : يستثنى القضاء والنذر بالأدلة القطعية على وجوب الوفاء بهما فلا يبطل انقطاعي بالظن ، وفي الحديث ود على من يرى تقديم الصوم على الرؤية كالأفصة ، ورد عن من قال بجواز صوم النفل المطلق ، وأبعد من قال : المراد بالنهاى التقدم بنية رمضان ، واستدل بلفظ التقدم لأن التقدم على الشيء بالشيء إنما يتحقق إذا كان من جنسه ، فعلى هذا يجوز الصيام بنية النفل المطلق ، لكن السياق يأبى هذا التأويل ويدفعه . وفيه بيان لمعنى قوله في الحديث الماضي « صوموا لرؤيته » ، فإن اللام فيه للتأقبت لا للتعليل ، قال ابن دقيق العيد : ومع كونها محمولة على التأقبت فلا بد من ارتكاب مجاز لأن وقت الرؤية - وهو الليل - لا يكون محل الصوم . وتعقبه الفاكهي بأن المراد بقوله « صوموا » انووا الصيام ، والليل كله ظرف للنية . قلت : فوقع في الجواز الذي فر منه ، لأن النواي ليس صائما حقيقة بدليل أنه يجوز له الأكل والشرب بعد النية الى أن يطلع الفجر ، وفيه منع انشاء الصوم قبل رمضان إذا كان لأجل الاحتياط ، فإن زاد على ذلك ففهموه الجواز ، وقيل يمتد المنع لما قبل ذلك وبه قطع كثير من الشافعية ، وأجابوا عن الحديث بأن المراد منه

التقديم بالصوم لحيث وجد منع ، وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب بمن يقصد ذلك . وقالوا أمد المنع من أول السادس عشر من شعبان لحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا : إذا انتصف شعبان فلا تصوموا ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره . وقال الرويانى من الشافعية : يحرم التقدم بيوم أو يومين لحديث الباب ، ويكرهه التقدم من نصف شعبان للحديث الآخر . وقال جمهور العلماء : يجوز الصوم تطوعا بعد النصف من شعبان وضمهوا الحديث الوارد فيه . وقال أحد وابن معين إنه منكر ، وقد استدلل البيهقي بحديث الباب على ضعفه فقال : الرخصة في ذلك بما هو أصح من حديث العلاء ، وكذا صنع قبله الطحاوى . واستظهر بحديث ثابت عن أنس مرفوعا : أفضل الصيام بعد رمضان شعبان ، لكن إسناده ضعيف ، واستظهر أيضا بحديث عمران بن حصين : أن رسول الله ﷺ قال لرجل : هل صمت من سرر شعبان شيئا ؟ قال : لا . قال : فإذا أفطرت من رمضان فسم يومين ، ثم جمع بين الحديثين بأن حديث العلاء محمول على من يضعفه الصوم ، وحديث الباب مخصوص بمن يحتاط بزعمه لرمضان . وهو جمع حسن . والله أعلم

### ١٥ - باب قول الله جل ذكره [ ١٨٧ البقرة ] :

﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ، هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ ، فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾

١٩١٥ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال : « كان أصحاب محمد ﷺ إذا كان الرجل صائما فحضر الإفطار فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي . وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائما ، فلما حضر الإفطار أتته امرأته فقال لها : أعندك طعام ؟ قالت : لا ، ولكن أنطلق فأطلب لك ، وكان يومه يسمي ، فغلبته عيناه ، فجاءته امرأته ، فلما رأتها قالت خيبة لك ، فلما انصف النهار غشي عليه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فنزلت هذه الآية ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ففرحوا بها فرحا شديدا ، ونزلت ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾

[ الحديث ١٩١٥ - طرفه في : ٤٥٠٨ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم - إلى قوله - ما كتب الله لكم ) كذا في رواية أبي ذر ، وساق غيره الآية كلها ، والمراد بهذه الترجمة بيان ما كان الحال عليه قبل نزول هذه الآية . ولما كانت هذه الآية منزلة على أسباب تتعلق بالصيام عجل بها المصنف . وقد تعرض لها في التفسير أيضا كما سيأتي . وبؤخذ من حاصل ما استقر عليه الحال من سبب نزولها ابتداء مشروعية السحور وهو المقصود في هذا المكان لأنه جعل هذه الترجمة مقدمة لأبواب السحور . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، وقد رواه الإسماعيلي من طريق يوسف بن موسى وغيره عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه

عن إسرائيل وزهير هو ابن معاوية كلاهما عن أبي إسحق عن البراء زاد فيه ذكر زهير وساقه على لفظ إسرائيل ، وقد رواه الدارمي وعبيد بن حميد في مسندهما عن عبيد الله بن موسى فلم يذكر زهيراً ، وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن زهير به . قوله ( كان أصحاب محمد ﷺ ) أى في أول اقتراض الصيام ، وبين ذلك ابن جرير في روايته من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى مرسل . قوله ( فقام قبل أن يفطر الخ ) في رواية زهير : كان إذا نام قبل أن يتمشى لم يحل له أن يأكل شيئاً ولا يشرب ليله ويومه حتى تغرب الشمس ، ولأبي الشيخ من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق : كان المسلمون إذا أفطروا يأكلون ويشربون ويأتون النساء ما لم يناموا فإذا ناموا لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلى مثلها ، فاتفقت الروايات في حديث البراء على أن المنع من ذلك كان مقيداً بالنوم ، وهذا هو المشهور في حديث غيره ، وقيد المنع من ذلك في حديث ابن عباس بصلاة العتمة أخرجه أبو داود بلفظ : كان الناس على عهد رسول الله ﷺ إذا صلوا العتمة حرم عليهم الطعام والشراب والنساء وصاموا إلى القابلة ، ونحوه في حديث أبي هريرة كما سأذكره قريباً ، وهذا أخص من حديث البراء من وجه آخر ، ويحتمل أن يكون ذكر صلاة العشاء لكون ما بعدها مظنة النوم غالباً ، والتقيد في الحقيقة إنما هو بالنوم كما في سائر الأحاديث ، وبين السدى وغيره أن ذلك الحكم كان على وفق ما كتب على أهل الكتاب كما أخرجه ابن جرير من طريق السدى ولفظه : كتب على النصارى الصيام ، وكتب عليهم أن لا يأكلوا ولا يشربوا ولا ينكحوا بعد النوم ، وكتب على المسلمين أولاً مثل ذلك حتى أقبل رجل من الأنصار ، فذكر القصة . ومن طريق إبراهيم التيمي : كان المسلمون في أول الإسلام يفعلون كما يفعل أهل الكتاب : إذا نام أحدهم لم يطعم حتى القابلة ، ويؤيد هذا ما أخرجه مسلم من حديث عمرو ابن العاص مرفوعاً : فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة الدحر . قوله ( وان قيس بن صرمة ) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء هكذا سمي في هذه الرواية ، ولم يختلف على إسرائيل فيه إلا في رواية أبي أحمد الزبيري عنه فإنه قال : صرمة بن قيس ، أخرجه أبو داود ، ولأبي نعيم في « المعرفة » من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس مثله ، قال وكذا رواه أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس ، ووقع عند أحمد والنسائي من طريق زهير عن أبي إسحق : أنه « أبو قيس بن عمرو » وفي حديث السدى المذكور « حتى أقبل رجل من الأنصار يقال له أبو قيس بن صرمة » ولابن جرير من طريق ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وبالموحدة الثقيلة مرسل : صرمة بن أبي أنس ، ولزهير ابن جرير من هذا الوجه « صرمة بن قيس » كما قال أبو أحمد الزبيري ، وللهذه في « الزهريات » من مرسل القاسم بن محمد : صرمة بن أنس ، ولابن جرير من مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى : صرمة ابن مالك ، والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صرمة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، كذا نسبه ابن عبد البر وغيره ، فمن قال قيس بن صرمة قلبه كما جزم الداودي والسهيلي وغيرهما بأنه وقع مقولاً في رواية حديث الباب ، ومن قال صرمة بن مالك نسبه إلى جده ، ومن قال صرمة بن أنس حذف أداة الكنية من أبيه ، ومن قال أبو قيس بن عمرو أصاب كنيته وأخطأ في اسم أبيه ، وكذا من قال أبو قيس بن صرمة ، وكأنه أراد أن يقول أبو قيس صرمة فزاد فيه ابن ، وقد صحفه بعضهم فروياه في « جزء إبراهيم بن أبي ثابت » من طريق عطاء عن أبي هريرة قال : كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام والشراب والنساء ، وأن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبته عينه ، الحديث ، وقد استدرك ابن الأثير في الصعابة ضمرة بن أنس في حرف



الضاد المعجمة على من تقدمه ، وهو تصحيف وتحريف ولم يتنبه له والصواب صرمة بن أبي أنس كما تقدم ، واهه سبحانه وتعالى أعلم بالصواب . وصرمة بن أبي أنس مشهور في الصحابة يكنى أبا قيس ، قال ابن إسحق فيما أخرجه السراج في تاريخه من طريقه بإسناده إلى عويم بن ساعدة قال : قال صرمة بن أبي أنس وهو يذكر النبي ﷺ :

ثوى في قریش بضع عشرة حجة يذكر لو يلقى صديقاً مؤانداً

الآيات . قال ابن إسحق : وصرمة هذا هو الذي نزل فيه ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ الآية . قال : وحدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال : كان أبو قيس من فارق الأوثان في الجاهلية ، فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم وهو شيخ كبير ، وهو القائل : يقول أبو قيس وأصبح غاديا ألا ما استطعتم من وصاتي فافعلوا

الآيات . قوله ( فقال لما أعندك ) بكسر الكاف ( طعام ؟ قالت لا ، ولكن أنطلق أطلب لك ) ظاهره أنه لم يحج معه بشئ ، لكن في مرسل السدي أنه أتاهما بتمر فقال : استبدل به طحيناً واجعليه سخناً ، فان التمر أحرق جوف . وفيه : لعل آكله سخناً ، وأنها استبدلته له وصنعتة . وفي مرسل ابن أبي ليلى : فقال لاهله أطعموني ، فقالت : حتى أجعل لك شيئاً سخناً . ووصله أبو داود من طريق ابن أبي ليلى فقال : حدثنا أصحاب محمد ، فذكره مختصراً . قوله ( وكان يومه ) بالنصب ( يعمل ) أي في أرضه ، وصرح بها أبو داود في روايته . وفي مرسل السدي كان يعمل في حيطان المدينة بالأجرة ، فعلى هذا فقله ( في أرضه ، إضافة اختصاص . قوله ( فغلبته عيناه ) أي نام ، وللكشمي د عينه ، بالافراد . قوله ( فقالت خيبة لك ) بالنصب وهو مفعول مطلق محذوف العامل ، وقيل إذا كان بغير لام يجب نصبه وإلا جاز . والخبية الحرمان يقال خاب يخيب إذا لم ينل ما طالب . قوله ( فلما انتصف النهار غشي عليه ) في رواية أحمد ، فأصبح صائماً ، فلما انتصف النهار ، وفي رواية أبي داود ( فلم ينتصف النهار حتى غشي عليه ، فيحمل الأول على أن الغشي وقع في آخر النصف الأول من النهار ، وفي رواية زهير عن أبي إسحق ( فلم يطعم شيئاً وبات حتى أصبح صائماً حتى انتصف النهار فغشي عليه ، وفي مرسل السدي ( فأيقظته ، ففكره أن يعصى الله وأبى أن يأكل ، وفي مرسل محمد بن يحيى ( فقالت له كل ، فقال إني قد نمت . فقالت لم تتم . فأبى فأصبح جائعاً مجهداً . قوله ( فذكر ذلك للنبي ﷺ ) زاد في رواية زكريا عند أبي الشيخ ( وأتى عمر امرأته وقد نامت فذكر ذلك للنبي ﷺ ، قوله ( فنزلت هذه الآية ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ﴾ ففرحوا بها فرحاً شديداً ونزل ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ كذا في هذه الرواية وشرح الكرماني على ظاهرها فقال : لما صار الرفث وهو الجماع هنا حلالاً بعد أن كان حراماً كان الأكل والشرب بطريق الأولى ، فلذلك فرحوا بنزولها وفهموا منها الرخصة ، هذا وجه مطابقة ذلك لقصة أبي قيس ، قال : ثم لما كان حلماً بطريق المفهوم نزل بعد ذلك ﴿ وكلاوا واشربوا ﴾ ليعلم بالمنطوق تسهيل الأمر عليهم صريحاً ، ثم قال : أو المراد من الآية هي بتامها . قلت : وهذا هو المعتمد ، وبه جزم السهلي وقال : إن الآية بتامها نزلت في الأمرين معا وقدم ما يتعلق بعمر لفضله . قلت : وقد وقع في رواية أبي داود فنزل ﴿ أحل لكم ليلة الصيام ﴾ إلى قوله ﴿ ( من الفجر ) فهذا يبين أن محل قوله ( ففرحوا بها ، بعد قوله ﴿ الخيط الأسود ﴾ ووقع ذلك صريحاً في رواية زكريا بن أبي زائدة ولنظرة فنزل ﴿ أحل لكم ﴾ إلى قوله ﴿ ( من الفجر ﴾ ففرح المسلمون بذلك ، وسيأتي بيان قصة عمر في تفسير سورة البقرة مع بقية تفسير الآية المذكورة إن شاء الله تعالى

١٦ - باب قول الله تعالى [ ١٨٧ البقرة ] : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ

الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ فيه من البراء عن النبي ﷺ

١٩١٦ - حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ

ابن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ عَمِدْتُ إِلَى عِقَالِ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالِ أَبِيضَ فَبَلَغْتُهُمَا تَحْتَ وَسَادَتِي ، فَبَلَغْتُ أَنْظَرُ فِي الْقِيلِ فَلَا يَسْتَبِينُ لِي . فَتَدَوَّتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ »

[ الحديث ١٩١٦ - طرفه في : ٤٥٠٩ ، ٤٥١٠ ]

١٩١٧ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ح

حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ

« أُنْزِلَتْ ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ وَلَمْ يَنْزِلْ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ ، وَلَمْ يَزَلْ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَاهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدُ ﴿ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ »

[ الحديث ١٩١٧ - طرفه في : ٤٥١١ ]

قَوْلُهُ ( باب قول الله عز وجل : وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ) ساق الى قوله ( الى الليل ) وهذه الترجمة سبقت لبيان انتهاء وقت الأكل وغيره الذي أبيح بعد أن كان ممنوعاً ، واستفيد من حديث سهل الذي في هذا الباب أن ذكر نزول الآية في حديث البراء أريد به معظمها وهو أن قوله ( من الفجر ) تأخر نزوله عن بقية الآية مع أنه ليس في حديث البراء التصريح بأن قوله ( من الفجر ) نزل أولاً فان رواية حديث الباب فيها الى قوله ( الخيط الأسود ) ورواية أبي داود وأبي الشيخ فيها الى قوله ( من الفجر ) فيحمل الثاني على أن قوله ( من الفجر ) لم يدخل في الغاية . قَوْلُهُ ( فيه البراء عن النبي ﷺ ) يريد الحديث الذي مضى قبله وهو موصول كما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : الاول قَوْلُهُ ( أخبرني حصين ) ، روى الطحاوي من طريق اسماعيل بن سالم عن هشيم أنبأنا حصين ومجاهد ، وكذا أخرجه الترمذي عن أحمد بن منيع عن هشيم إلا أنه فرقهما . قوله ( عن عدى بن حاتم ) في رواية الترمذي ، أخبرني عدى بن حاتم ، وكذا أخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن منيع ، وهكذا أورده أبو عوانة من طريق أبي عبيد عن هشيم عن حصين . قَوْلُهُ ( لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود عَمِدْتُ إلخ ) ظاهره أن عبدًا كان حاضراً لما نزلت هذه الآية ، وهو يقتضي تقدم إسلامه ، وليس كذلك لان نزول فرض الصوم كان متقدماً في أوائل الهجرة ، وإسلام عدى كان في التاسعة أو العاشرة كما ذكره ابن إسحق وغيره من أهل المغازي ، فلما أن يقال إن الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو بعيد جداً ، ولما أن يؤول قول عدى هذا على أن المراد بقوله « لما نزلت » أي لما نزلت على عند إسلامي ، أو لما بلغني نزول الآية

أو في السياق حذف تقديره لما نزلت الآية ثم قدمت فأسلست وتعلت الشرائع حدثت ، وقد روى أحمد حديثه من طريق مجالد بلفظ : علمني رسول الله ﷺ الصلاة والصيام فقال : صل كذا وصم كذا ، فإذا غابت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود . قال : فأخذت خيطين ، الحديث . قوله ( إلى عقال ) بكسر الميملة أى حبل وفى رواية مجالد : فأخذت خيطين من شعر . . قوله ( لجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي ) فى رواية مجالد : فلا أستبين الأبيض من الأسود . . قوله ( فقال إنما ذلك ) زاد أبو عبيد : أن وسادك إذا لمريض ، وكذا لأحمد بن هشيم ، وللإسماعيلي عن يوسف القاضي عن محمد بن الصباح عن هشيم : قال فضحك وقال : إن كان وسادك إذا لمريضا ، وهذه الزيادة أو ردها المصنف فى تفسير البقرة من طريق أبي عوانة عن حصين وزاد : إن كان الخيط الأبيض والأسود تحت و سادتك ، وفى رواية أبي إدريس عن حصين عند مسلم : إن وسادك لمريض طويل ، وللمصنف فى التفسير من طريق جرير عن مطرف عن الشعبي : إنك لمريض القفا ، ولأبي عوانة من طريق إبراهيم بن طهمان عن مطرف : فضحك وقال : لا ياعريض القفا ، قال الخطابي فى : المعالم ، فى قوله : إن وسادك لمريض ، قولان : أحدهما يريد أن نومك لكثير ، وكفى بالوسادة عن النوم لأن النائم يتوسد ، أو أراد أن ليك لطويل إذا كنت لا تمسك عن الأكل حتى يتبين لك العقال ، والقول الآخر أنه كنى بالوسادة عن الموضع الذى يضعه من رأسه وعقه على الوسادة إذا نام ، والعرب تقول فلان عريض القفا إذا كان فيه غباوة وغفلة ، وقد روى فى هذا الحديث من طريق أخرى : إنك عريض القفا ، وجزم الزحشرى بالتأويل الثانى فقال : إنما عرض النبي ﷺ قفا عدى لأنه غفل عن البيان ، وعرض القفا مما يستدل به على قلة الفطنة ، وانشد فى ذلك شعرا ، وقد أنكر ذلك كثير منهم القرطبي فقال : حله بعض الناس على النعم له على ذلك الفهم وكأنهم فهموا أنه نسب إلى الجهل والجفاء وعدم الفقه ، وعضدوا ذلك بقوله : « إنك عريض القفا » ، وليس الأمر على ما قالوه لأن من حل اللفظ على حقيقته اللسانية التى هى الأصل إن لم يتبين له دليل التجوز لم يستحق ذما ولا ينسب إلى جهل ، وإنما عني والله أعلم أن وسادك إن كان يغطى الخيطين اللذين أراد الله فهو إذا عريض واسع ، ولهذا قال فى أمر ذلك : إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار ، فكأنه قال : فكيف يدخلان تحت وسادتك ؟ وقوله : إنك لمريض القفا ، أى إن الوساد الذى يغطى الليل والنهار لا يرقد عليه إلا قفا عريض للنسابة . قلت : وترجم عليه ابن حبان « ذكر البيان بأن العرب تتفاوت لغاتها » وأشار بذلك إلى أن عددا لم يكن يعرف فى لغته أن سواد الليل وبياض النهار يعبر عنهما بالخيط الأسود والخيط الأبيض ، وساق هذا الحديث ، قال ابن المنير فى الحاشية : فى حديث عدى جواز التوبيخ بالكلام النادر الذى يسير فصيحا مثلا بشرط صحة القصد ووجود الشرط عند أمن الغلو فى ذلك فإنه مزلة القدم لإلّا من عصمه الله تعالى . الحديث الثانى : قوله ( حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ، وحدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم ) كذا أخرجه البخارى عن سعيد عن شيخين له ، وأعاده فى التفسير عن سعيد عن أبي غسان وحده ، وظهر من سياق أن اللفظ هنا لأبي غسان . وقد أخرجه ابن خزيمة عن الذهلى عن سعيد عن شيخيه وبين أبو نعيم فى المستخرج أن لفظهما واحد . وقد أخرجه مسلم وابن أبي حاتم وأبو عوانة والطحاوى فى آخرين من طريق سعيد عن أبي غسان وحده . قوله ( فكان رجال ) لم أقف على تسمية أحد منهم ، ولا يحسن أن يفسر بعضهم بعدى بن حاتم لأن قصة عدى متأخرة عن ذلك كما سبق ويأتى . قوله ( ربط أحدهم فى رجله ) فى رواية

ففضيل بن سليمان عن أبي حازم عند مسلم لما نزلت هذه الآية جعل الرجل يأخذ خيطاً أبيض وخيطاً أسود فيضمهما تحت وسادته فينظر متى يستبينهما ، ولا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل هذا ، أو يكونوا يجعلونهما تحت الوسادة إلى السحر فيربطونهما حينئذ في أرجلهم ليشاهدوهما . قوله ( حتى يتبين ) كذا للأكثر بالتشديد ، والكشميني « حتى يستبين » بفتح أوله وسكون المهملة والتخفيف . قوله ( رؤيتهما ) كذا لابن ذر ، وفي رواية النسفي « رؤيتهما » بكسر أوله وسكون المهملة وضم التحتانية ، ولمسلم من هذا الوجه « زيهما » بكسر الزاي وتشديد التحتانية ، قال صاحب « المطالع » ضبطت هذه اللفظة على ثلاثة أوجه ثالثها بفتح الراء وقد تكسر بعدها همزة مكسورة ثم تحتانية مشددة ، قال عياض : ولا وجه له إلا بضرب من التأويل ، وكأنه رأى بمعنى مرئى ، والمعروف أن الرؤى التابع من الجن فيحتمل أن يكون من هذا الأصل اثرائيه لمن معه من الانس . قوله ( فانزل الله بعد : من الفجر ) قال القرطبي : حديث عدى يقتضى أن قوله ( من الفجر ) نزل متصلاً بقوله ( من الخيط الأسود ) بخلاف حديث سهل فإنه ظاهر في أن قوله ( من الفجر ) نزل بعد ذلك لرفع ما وقع لهم من الاشكال ، قال : وقد قيل إنه كان بين نزولها عام كامل ، قال : فاما عدى فحمل الخيط على حقيقته وفهم من قوله ( من الفجر ) من أجل الفجر ففعل ما فعل ، قال : واجمع بينهما أن حديث عدى متأخر عن حديث سهل ، فكان عدى لما يبلغه ما جرى في حديث سهل ، وإنما سمع الآية مجردة ففهمها على ما وقع له فبين له النبي ﷺ أن المراد بقوله ( من الفجر ) أن يفصل أحد الخيطين عن الآخر ، وأن قوله ( من الفجر ) متعلق بقوله « يتبين » قال : ويحتمل أن تكون القصتان في حالة واحدة وأن بعض الرواة - يعنى في قصة عدى - تلا الآية تامة كما ثبت في القرآن وإن كان حال النزول إنما نزلت مفرقة كما ثبت في حديث سهل . قلت : وهذا الثاني ضعيف لأن قصة عدى متأخرة لتأخر إسلامه كما قدمته ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق أبي أسامة عن مجاهد في حديث عدى « أن النبي ﷺ قال له لما أخبره بما صنع : يا ابن حاتم ألم أقل لك من الفجر » ولطبراني من وجه آخر عن مجاهد وغيره « فقال عدى : يا رسول الله كل شيء أوصيتني قد حفظته غير الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، لأنى بت البارحة معي خيطان أنظر إلى هذا وإلى هذا ، قال : إنما هو الذي في السماء » فتبين أن قصة عدى مغايرة لقصة سهل ، فأما من ذكر في حديث سهل فحملوا الخيط على ظاهره ، فلما نزل ( من الفجر ) علموا المراد فلذلك قال سهل في حديثه « فعلوا إنما يعنى الليل والنهار ، وأما عدى فكأنه لم يكن في لفة قومه استعارة الخيط للصبح ، وحمل قوله ( من الفجر ) على السببية فظن أن الغاية تنتهى إلى أن يظهر تمييز أحد الخيطين من الآخر بضياء الفجر ، أو نسي قوله ( من الفجر ) حتى ذكره بها النبي ﷺ ، وهذه الاستعارة معروفة عند بعض العرب ، قال الشاعر :

ولما تبنت لنا صدقة ولاح من الصبح خيط أنارا

قوله ( فعلوا أنه إنما يعنى الليل والنهار ) في رواية الكشميني « فعلوا أنه يعنى » وقد وقع في حديث عدى « سواد الليل وبياض النهار » ومعنى الآية حتى يظهر بياض النهار من سواد الليل ، وهذا البيان يحصل بطوارق الفجر الصادق ففيه دلالة على أن ما بعد الفجر من النهار . وقال أبو عبيد : المراد بالخيط الأسود الليل والخيط الأبيض الفجر الصادق ، والخيط اللون ، وقيل المراد بالأبيض أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود ، وبالأسود ما يعتمد معه من غيبش الليل شديدا بالخيط قاله الزغشري . قال : وقوله ( من الفجر ) بيان للخيط الأبيض ،

واكتفى به عن بيان الحيط الأسود لأن بيان أحدهما بيان للآخر ، قال : ويجوز أن تكون « من » لتبويض لأنه بعض الفجر ، وقد أخرجه قوله ( من الفجر ) من الاستعارة إلى التشبيه ، كما أن قولهم رأيت أسدا مجاز فإذا زدت فيه من فلان رجعت تشبيها . ثم قال : كيف جاز تأخير البيان وهو يشبه العبث لأنه قبل نزول ( من الفجر ) لا يفهم منه إلا الحقيقة وهي غير مرادة ، ثم أجاب بأن من لا يجوز - وهم أكثر الفقهاء والمتكلمين - لم يصح عندهم حديث سهل ، وأما من يجوز فيقول ليس بعيب لأن المخاطب يستفيد منه وجوب الخطاب ويعزم على فعله إذا استوضح المراد به انتهى . ونقله نبي التجويز عن الأكثر فيه نظر كما سيأتي ، وجوابه عنهم بعدم صحة الحديث مردود ولم يقل به أحد من الفريقين لأنه ما اتفق الشيخان على صحته وتلقته الأمة بالقبول ، ومسألة تأخير البيان مشهورة في كتب الأصول ، وفيها خلاف بين العلماء من المتكلمين وغيرهم ، وقد حكى ابن السمعاني في أصل المسألة هن الشافعية أربعة أوجه : الجواز مطلقا هن ابن سريج والاصطخري وابن أبي هريرة وابن خيران ، والمنع مطلقا هن أبي إسحق المروزي والقاضي أبي حامد والصيرفي ، ثالثا جواز تأخير بيان الجملة دون العام ، رابعا حكمه وكلامهما هن بعض الشافعية . وقال ابن الحاجب : تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف مالا يطاق ، معنى وهم الأشاعرة فيجوزونه وأكثرهم يقولون لم يقع . قال شارحه : والخطاب المحتاج إلى البيان ضربان : أحدهما ماله ظاهر وقد استعمل في خلافه ، والثاني مالا ظاهر له فقال طائفة من الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية : يجوز تأخير عن وقت الخطاب ، واختاره الفخر الرازي وابن الحاجب وغيرهم ، ومال بعض الحنفية والحنابلة كلهم إلى امتناعه ، وقال الكرخي : يمتنع في غير الجملة ، وإذا تقرر ذلك فقد قال النووي تبعا لمياض : وإنما حمل الحيط الأبيض والأسود على ظاهرهما بعض من لا فقه عنده من الأعراب كالرجال الذين حكى عنهم سهل وبعض من لم يكن في لفته استعمال الحيط في الصبح كمدى ، وادعى الطحاوي والداودي أنه من باب النسخ وأن الحكم كان أولا على ظاهره المفهوم من الحيطين ، واستدل على ذلك بما نقل عن حذيفة وغيره من جواز الأكل إلى الإسفار ، قال : ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى ( من الفجر ) . قلت : ويؤيد ما قاله ما رواه عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات « ان بلالا أتى النبي ﷺ وهو يتسحر فقال : الصلاة يا رسول الله ، قد وافقه أصبحت ، فقال : يرحم الله بلالا ، لولا بلال لرجونا أن يرخص لنا حتى تطلع الشمس ، ويستفاد من هذا الحديث - كما قال عياض - وجوب التوقف عن الألفاظ المشتركة وطلب بيان المراد منها وأنها لا تحمل على أظهر وجوها وأكثر استعمالاتها إلا عند عدم البيان . وقال ابن بزيمة في « شرح الأحكام » : ليس هذا من باب تأخير بيان الجملة ، لأن الصحابة فعلوا أولا على ما سبق إلى أفهامهم بمقتضى اللسان فعلى هذا فهو من باب تأخير ماله ظاهر أريد به خلاف ظاهره . قلت : وكلامه يقتضي أن جميع الصحابة فعلوا ما نقله سهل بن سعد ، وفيه نظر ، واستدل بالآية والحديث على أن غاية الأكل والشرب طلوع الفجر فلو طلع الفجر وهو يأكل أو يشرب فزعم صومه ، وفيه اختلاف بين العلماء . ولو أكل ظانا أن الفجر لم يطلع لم يفسد صومه عند الجمهور لأن الآية دلت على الإباحة إلى أن يحصل التبيين ، وقد روى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قال « أحل الله لك الأكل والشرب ما شككت ، ولابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر نحوه ، وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي الضحى قال « سألت رجلا من عباس عن السحور ، فقال له رجل من جلسائه : كل حتى لا تشك ، فقال ابن عباس : ان هذا لا يقول شيئا كل ما شككت حتى لا تشك ، قال ابن المنذر : وإلى هذا القول صار أكثر العلماء .

وقال مالك يقضى . وقال ابن بريدة في شرح الأحكام ، : اختلفوا هل يحرم الأكل بطول الفجر أو بتبينه عند الناظر تمسكا بظاهر الآية ، واختلفوا هل يجب إمساك جزء قبل طلوع الفجر أم لا بناء على الاختلاف المشهور في مقدمة الواجب ، وسند ذكر بقية هذا البحث في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب قول النبي ﷺ « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال »

١٩١٨ ، ١٩١٩ - **حديث** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، والقاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها « أن بلالاً كان يؤذن بليل ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم ، فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر » . قال القاسم : ولم يكن بين أذانها إلا أن يرقى ذا وينزل ذا »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا يمتنعكم) كذا الأكثر ، والكسبي « لا يمتنعكم » ، بسكون العين بغير تأكيد ، قال ابن بطال : لم يصح عند البخاري لفظ الترجمة ، فاستخرج معناه من حديث عائشة . وقد روى لفظ الترجمة وكيع من حديث سمرة مرفوعا « لا يمتنعكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » ، وقال الترمذي : هو حديث حسن . وحديث سمرة عند مسلم أيضا لكن لم يتعين في مراد البخاري ، فانه قد صح أيضا على شرطه حديث ابن مسعود بلفظ « لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فانه يؤذن بليل ليرجع فانتمكم » ، الحديث ، وقد تقدم في أبواب الأذان في « باب الأذان قبل الفجر » ، وأخرج عنه حديث عبيد الله بن عمر عن شيخه القاسم ونافع كما أخرجه هنا ، فالظاهر أنه مراده بما ذكره في هذه الترجمة ، وقد تقدم الكلام على حديث عبيد الله بن عمر هناك . وفي حديث سمرة الذي أخرجه مسلم بيان لما أبهم في حديث ابن مسعود ، وذلك أن في حديث ابن مسعود « وليس الفجر أن يقول - ووقع بأصابه إلى فوق وطأطأ إلى أسفل - حتى يقول هكذا » ، وفي حديث سمرة عند مسلم « لا يغرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا » ، يعني معترضا . وفي رواية « ولا هذا البياض حتى يستطير » ، وقد تقدم لفظ رواية الترمذي ، وله من حديث طلق بن علي « كلوا واشربوا ولا يهيدنكم الساطع المصعد ، وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الأحمر » ، وقوله « يهيدنكم » بكسر الهاء أي يزججكم فتمتنعوا به عن السحور فانه الفجر الكاذب ، يقال هدته أهيدته إذا أزججته ، وأصل الهيد بالكسر الحركة . ولابن أبي شيبة عن ثوبان مرفوعا « الفجر لجران : فأما الذي كأنه ذنب السرحان فانه لا يحل شيئا ولا يحرمه ، ولكن المستطير » ، أي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلاة ، وهذا موافق للآية الماضية في الباب قبله . وذهب جماعة من الصحابة - وقال به الأعمش من التابعين وصاحبه أبو بكر بن عياش - إلى جواز السحور إلى أن يتضح الفجر ، فروى سعيد بن منصور عن أبي الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال « تسحرنا مع رسول الله ﷺ هو والله النهار غير أن الشمس لم تطلع » ، وأخرجه الطحاوي من وجه آخر عن عاصم نحوه ، وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ذلك عن حذيفة من طرق صحيحة ، وروى سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن المنذر من طرق عن أبي بكر أنه أمر بغلق الباب حتى لا يرى الفجر ، وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن علي أنه صلى الصبح ثم قال : الآن حين تبين الخيط

الابيض من الخيط الاسود ، قال ابن المنذر : وذهب بعضهم إلى أن المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل أن ينتشر البياض في الطرق والسكك والبيوت ، ثم حكى ما تقدم عن أبي بكر وغيره . وروى بإسناد صحيح عن سالم ابن عبيد الاشجعي - وله حجة - أن أبا بكر قال له : اخرج فانظر هل طلع الفجر ؟ قال فنظرت ثم أتبته فقلت : قد ابيض وسطع ، ثم قال : اخرج فانظر هل طلع ؟ فنظرت فقلت : قد اعترض ، فقال : الآن أبلغني شرابي ، وروى من طريق وكيع عن الاعمش أنه قال : لولا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت ، قال إسحق : هؤلاء رأوا جواز الأكل والصلاة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل ، قال إسحق : وبالقول الأول أقول ، لكن لا أطلعن على من تأول الرخصة كالقول الثاني ولا أرى عليه قضاء ولا كفارة . قلت : وفي هذا تعقب على الموفق وغيره حيث نقلوا الإجماع على خلاف ما ذهب إليه الاعمش والله أعلم . قوله ( عن ابن عمر والقاسم بن محمد ) بالجر عطفًا على نافع لا على ابن عمر ، لأن عبيد الله بن عمر رواه عن نافع عن ابن عمر وعن القاسم عن عائشة ، وقد تقدم السلام عليه في المواقيت

## ١٨ - باب تعجيل السجود

١٩٢٠ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه قال « كنت أنسحر في أهلي ، ثم تكون سرعتي أن أدرك السجود مع رسول الله ﷺ »

قوله ( باب تعجيل السجود ) أي الإسراع بالأكل لإشارة إلى أن السجود كان يقع قرب طلوع الفجر . وروى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه : كنا ننصرف - أي من صلاة الليل - فنستعجل بالطعام مخافة الفجر ، قال ابن بطلال ولو ترجم له بباب تأخير السجود لكان حسنًا ، وتعقبه مغلطاي بأنه وجد في نسخة أخرى من البخاري « باب تأخير السجود » ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا . وقال الزين بن المنير : التعجيل من الأمور النسبية ، فإن نسب إلى أول الوقت كان معناه التقديم وإن نسب إلى آخره كان معناه التأخير ، وإنما سماه البخاري تعجيلًا لإشارة منه إلى أن الصحابي كان يسابق بسجوره الفجر عند خوف طلوعه وخوف قوات الصلاة بمقدار ذهابه إلى المسجد . قوله ( عن أبيه أبي حازم ) أشار الإسماعيلي إلى أن عبد العزيز بن أبي حازم لم يسمعه من أبيه ، فأخرج من طريق مصعب الزيري عن أبي حازم عن عبد الله بن عامر الأسدي عن أبي حازم عن سهل ، ثم رواه من طريق أخرى عن عبد الله بن عامر عن أبي حازم . وعبد الله بن عامر هو الأسدي فيه ضعف ، وأشار الإسماعيلي إلى تعليل الحديث بذلك . ومصعب بن عبد الله الزيري لا يقاوم الحفاظ الذين روه عن عبد العزيز عن أبيه بغير واسطة فزيادته شاذة ، ويحتمل أن يكون عبد العزيز سمع من عبد الله بن عامر فيه عن أبيه زيادة لم تكن فيما سمعه من أبيه فلذلك حدث به تارة عن أبيه بلا واسطة وتارة بالواسطة . وقد أخرجه البخاري في المواقيت من وجه آخر عن أبي حازم فبطل التعليل برواية عبد العزيز بن أبي حازم والله أعلم . قوله ( ثم تكون سرعتي ) في رواية سليمان بن بلال « ثم تكون سرعة بي » وسرعة بالضم على أن كان تامة ولفظ « بي » متعلق بسرعة أو ليست تامة و « بي » الخبر أو قوله « أن أدرك » ، ويجوز النصب على أنها خبر كان والاسم ضمير يرجع إلى ما يدل عليه لفظ السرعة . قوله ( أن أدرك السجود ) كذا في رواية الكشمي ، وللنسفي والجمهور « أن أدرك السجود » وهو

الصواب ، ويؤيده أن في الرواية المتقدمة في المواقيت « أن أدرك صلاة الفجر ، وفي رواية الإسماعيلي « صلاة الصبح ، وفي رواية أخرى « صلاة الغداة » قال عياض : مراد سهل بن سعد أن غاية إسراره أن يحوره لقرنه من طلوع الفجر كان بحيث لا يكاد أن يدرك صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ ولشدة تقاليس رسول الله ﷺ بالصبح ، وقال ابن المنير في الحاشية : المراد أنهم كانوا يزاحمون بالسحور الفجر فيختصرون فيه ويستعجلون خوفه الفوات . ( تنبيه ) قال المزي : ذكر خلف أن البخاري أخرج هذا الحديث في الصوم عن محمد بن عبيد الله وقتيبة كلاهما عن عبد العزيز ، قال : ولم نجده في الصحيح ولا ذكره أبو مسعود ، قلت : ورأيت هنا بخط القطب ومغلطاي « محمد ابن عبيد » بغير إضافة ، وهو غلط والصواب « محمد بن عبيد الله » وهو أبو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري

### ١٩ - باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر

١٩٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « تسحرنا مع النبي ﷺ ، ثم قام إلى الصلاة . قلت : كم كان بين الأذان والسحور ؟ قال : قدر خمسين آية »

قوله ( باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ) أى انتهاء السحور وابتداء الصلاة ، لأن المراد تقدير الزمان الذي ترك فيه الأكل ، والمراد بفعل الصلاة أول الشروع فيها قاله الزين بن المنير . قوله ( حدثنا هشام ) هو المستوائي . قوله ( عن أنس ) سبق في المواقيت من طريق سميد عن قتادة قال « قلت لأنس » . قوله ( قلت كم ) هو مقول أنس ، والمقول له زيد بن ثابت ، وقد قسم بيان ذلك في المواقيت وأن قتادة أيضا سأل أنسا عن ذلك ، ورواه أحمد أيضا عن يزيد بن هارون عن همام وفيه أن أنسا قال « قلت لزيد » . قوله ( قال قدر خمسين آية ) أى متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لا سريعة ولا بطيئة ، وقدر بالرفع على أنه خبر المبتدا ، ويجوز النصب على أنه خبر كان المقدرة في جواب زيد لا في سؤال أنس لثلاث تصير كان واسمها من قائل والخبر من آخر . قال المهلب وغيره : فيه تقدير الأوقات بأعمال البدن ، وكانت العرب تقدر الأوقات بالأعمال كقولهم : قدر حلب شاة ، وقدر نحر جزور فعند زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالقراءة إشارة إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ، ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلا قدر درجة أو ثلث خمس ساعة . وقال ابن أبي جرة : فيه إشارة إلى أن أوقاتهم كانت مستغرقة بالعبادة . وفيه تأخير السحور لكونه أبلغ في المقصود ، قال ابن أبي جرة : كان ﷺ ينظر ما هو الأرق بأمته فيفعله لأنه لو لم يتسحر لا تبعوه فيشقى على بعضهم ، ولو تسحر في جوف الليل لثقى أيضا على بعضهم من يغلب عليه النوم فقد يفضى إلى ترك الصبح أو يحتاج إلى المجاهدة بالسهر . وقال : فيه أيضا تقوية على الصيام لعموم الاحتياج إلى الطعام ولو ترك لثقى على بعضهم ولا سيما من كان صفراويا فقد يغشى عليه فيفرض إلى الإفطار في رمضان . قال : وفي الحديث تأنيس الناضل أصحابه بالمؤاكلة ، وجواز المشي بالليل للحاجة ، لأن زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي ﷺ . وفيه الاجتماع على السحور ، وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله « تسحرنا مع رسول الله ﷺ » ، ولم يقل نحن ورسول الله ﷺ لما يشعر لفظ المعية بالتعجبة وقال القرطبي : فيه دلالة على أن الفراغ من السحور كان قبل طلوع



الفجر ، فهو معارض لقول حذيفة د هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع ، انتهى ، والجواب أن لا مطاردة بل تحمل على اختلاف الحال ، فليس في رواية واحد منهما ما يشعر بالمواظبة ، فتكون قصة حذيفة سابقة ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق باسناد هذا الحديث في المواقيت وكونه من مسند زيد بن ثابت أو من مسند أنس

٢٠ - باب بركة السحور من غير إيجاب ، لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور  
 ١٩٢٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ وأصل ، فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهام ، قالوا : إنك تواصل ، قال : لست كهميتكم ، إني أظلم وأسقى »

[ الحديث ١٩٢٢ - طرفه في : ١٩٦٢ ]

١٩٢٣ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « تسحروا ، فإن في السحور بركة »

قوله ( باب بركة السحور من غير إيجاب لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا ولم يذكر السحور ) بضم د يذكر ، على البناء للجحول ، والكشميني والنسي د ولم يذكر سحور ، قال الزين بن المنير : الاستدلال على الحكم إنما يفتر إليه إذا ثبت الاختلاف أو كان متوقعا ، والسحور إنما هو أكل للشهوة وحفظ القوة ، لكن لما جاء الأمر به احتاج أن يبين أنه ليس على ظاهره من الإيجاب ، وكذا انتهى عن الوصال يستلزم الأمر بالأكل قبل طلوع الفجر انتهى . وتعقب بأن النهي عن الوصال إنما هو أمر بالفصل بين الصوم والفطر ، فهو أعم من الأكل آخر الليل فلا ينعين السحور ، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على تدبيرة السحور ، وقال ابن بطال : في هذه الترجمة غفلة من البخاري لأنه قد أخرج بعد هذا حديث أبي سعيد د أيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر ، لجعل غاية الوصال السحر وهو وقت السحور ، قال : والمفسر يقضى على الجمل انتهى . وقد تلقاه جماعة بعده بالتسليم ، وتعقبه ابن المنير في الحاشية بأن البخاري لم يترجم على عدم مشروعية السحور وإنما ترجم على عدم إيجابه . وأخذ من الوصال أن السحور ليس بواجب ، وحيث نهام النبي ﷺ عن الوصال لم يكن على سبيل تحريم الوصال وإنما هو نهي لإرشاد لتعليله إياه بالاشفاق عليهم ، وليس في ذلك إيجاب للسحور ، ولما ثبت أن النهي عن الوصال للكرهية فضد نهى الكراهة الاستحباب فثبت استحباب السحور ، كذا قال ، ومسألة الوصال تختلف فيها ، والراجح عند الشافعية التحريم . والذي يظهر لي أن البخاري أراد بقوله د لأن النبي ﷺ وأصحابه وأصلوا الخ ، الإشارة إلى حديث أبي هريرة الآتي بعد خمسة وعشرين بابا فيه بعد النهي عن الوصال أنه د وأصل بهم يوما ثم يوما ، ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر لردتكم ، فدل ذلك على أن السحور ليس بحتم ، إذ لو كان حتما وأصل بهم فإن الوصال يستلزم ترك السحور سواء قلنا الوصال حرام أولا ، وسيأتي الكلام على اختلاف العلماء في حكم الوصال وعلى حديث ابن عمر أيضا في الباب المشار إليه إن شاء الله تعالى . وقوله د أظلم ، بفتح الهمزة والظاء القائمة المعجمة مضارع ظلمت إذا عملت بالنهار ، وسيأتي هناك بلفظ د أبيت ، وهو دال على أن استعمال أظلم هنا ليس مقيدا بالنهار . قوله في حديث أنس ( تسحروا

فإن في السحور بركة ( هو بفتح السين وبضمها ، لأن المراد بالبركة الاجر والثواب فيناسب الضم لانه مصدر بمعنى التسحر ، أو البركة لكونه يقوى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه فيناسب الفتح لانه ما يتسحر به ، وقيل البركة ما يتضمن من الاستيقاظ والدعاء في السحر ، والاولى أن البركة في السحور تحصل بمجاهات متعددة ، وهي اتباع السنة ، ومخالفة أهل الكتاب ، والتقوى به على العبادة ، والزيادة في النشاط ، ومداقة سوء الخلق الذي يثيره الجوع ، والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك أو يجتمع معه على الاكل ، والتسبب للذكر والدعاء وقصه مظنة الإجابة ، وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام . قال ابن دقيق العيد : هذه البركة يجوز أن تعود الى الامور الاخرية فان اقامة السنة يوجب الاجر وزيادته ، وبمحتمل أن تعود الى الامور الدنيوية كقوة البدن على الصوم وتيسيره من غير إضرار بالصائم . قال : وما يعمل به استحباب السحور المخالفة لاهل الكتاب لانه بمنع عندهم ، وهذا أحد الوجوه المقتضية للزيادة في الاجور الاخرية . وقال أيضا : وقع للتصوفة في مسألة السحور كلام من جهة اعتبار حكمة الصوم وهي كسر شهوة البطن والفرج ، والسحور قد يبين ذلك . قال : والصواب أن يقال مازاد في المقدار حتى تعدم هذه الحكمة بالكلية فليس بمستحب كالذي يصنعه المترفون من التأني في المأكل وكثرة الاستعداد لها ، وما عدا ذلك تختلف مراتبه . ( تكميل ) يحصل السحور بأقل ما يتناولوه المرة من مأكل ومشروب ، وقد أخرج هذا الحديث أحمد من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء ، فإن الله وملائكته يصلون على المتسحرين » ولسميد بن منصور من طريق أخرى مرسل « تسحروا ولو بقلعة »

## ٢١ - باب إذا نوى بالأنهار صوما

رألت أم الدرداء : كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا ، قال : فاني صائم يومى هذا

وقوله أبو طلحة ، وأبو هريرة ، وابن عباس ، وحذيفة - رضى الله عنهم

١٩٢٤ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه « أن النبي ﷺ

بعث رجلا ينادى في الناس يوم عاشوراء : ان من أكل فليتيم أو فانيصم ، ومن لم يأكل فلا يأكل »

[ الحديث ١٩٢٤ - طرفاه في : ٢٠٠٧ ، ٧٢٦٥ ]

قوله ( باب إذا نوى بالأنهار صوما ) أى هل يصح مطلقا أو لا ؟ والعلماء في ذلك اختلاف : فمنهم من فرق بين الفرض والنفل ، ومنهم من خص جواز النفل بما قبل الزوال ، وسيأتى بيان ذلك . قوله ( وأتت أم الدرداء كان أبو الدرداء يقول : عندكم طعام ؟ فإن قلنا لا قال : فاني صائم يومى هذا ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي قلابة عن أم الدرداء قالت « كان أبو الدرداء يغدونا أحيانا حتى فيسأل الغداء ، فربما لم يوافقنا عندنا فيقول : إذا أنا صائم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي إدريس وعن أيوب عن أبي قلابة عن أم الدرداء ، وعن معمر عن قتادة « ان أبا الدرداء كان إذا أصبح سأل أهله الغداء ، فإن لم يكن قال : أنا صائم » ، وعن ابن جريج عن عطاء عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه « كان يأتي أهله حين يتنصف النهار ، فذكر نحوه ، ومن طريق شهر بن حوشب عن أم

الدرء عن أبي الدرداء أنه كان ربما دعا بالغداء فلا يجده ، فيفرض عليه الصوم ذلك اليوم . قوله ( وقوله ) أبو طلحة وأبو هريرة وابن عباس وحذيفة ) أما أثر أبي طلحة فوصله عبد الرزاق من طريق قتادة وابن أبي شيبه من طريق حميد كلاهما عن أنس ، ولفظ قتادة : أن أبا طلحة كان يأتي أهله فيقول : هل من غداء ؟ فإن قالوا لا صام يومه ذلك ، قال قتادة : وكان معاذ بن جبل يفعله ، ولفظ حميد نحوه وزاد : وإن كان عندهم أفطر ، ولم يذكر قصة معاذ . وأما أثر أبي هريرة فوصله البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن حمزة <sup>(١)</sup> عن يحيى عن سعيد بن المسيب قال : رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ، ثم يأتي أهله فيقول : عندكم شيء ؟ فإن قالوا لا قال : فأنا صائم ، ورواه عبد الرزاق بسند آخر فيه انقطاع أن أبا هريرة وأبا طلحة فذكر معناه . وأما أثر ابن عباس فوصله الطحاوي من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أنه : كان يصبح حتى يظهر ثم يقول : والله لقد أصبحت وما أريد الصوم ، وما أكلت من طعام ولا شراب منذ اليوم ، ولأصوم من يومى هذا ، وأما أثر حذيفة فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبه من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال حذيفة : من بدا له الصيام بعد ما تزل الشمس فليصم ، وفي رواية ابن أبي شيبه : أن حذيفة بدا له في الصوم بعد ما زالت الشمس فصام ، وقد جاء نحوه ما ذكرنا عن أبي الدرداء مرفوعا من حديث عائشة أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق طلحة بن يحيى بن طلحة عن عمته عائشة بنت طلحة ، وفي رواية له : حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ قلنا لا ، قال : فاني إذا صائم . . الحديث ، ، ورواه النسائي والطيالسي من طريق سمالك عن عكرمة عن عائشة نحوه ولم يسم النسائي عكرمة . قال النووي : في هذا الحديث دليل للجُمُهور في أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس ، وتأوله الآخرون على أن سؤاله : هل عندكم شيء ، لكونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وأراد الفطر لذلك ، قال : وهو تأويل فاسد وتكلف بعيد . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن أصبح يريد الإفطار ، سم بدا له أن يصوم تطوعا ، فقالت طائفة : له أن يصوم متى بدا له ، فذكر عن تقدم ، وزاد ابن مسعود وأبا أيوب وغيرهما ، وساق ذلك بأسانيدهم ، قال : وبه قال الشافعي وأحمد ، قال : وقال ابن عمر : لا يصوم تطوعا حتى يجمع من الليل أو يتسحر ، وقال مالك في النافلة : لا يصوم إلا أن يبيت ، إلا إن كان يسرد الصوم فلا يحتاج إلى التبييت ، وقال أهل الرأي : من أصبح مفطرا ثم بدا له أن يصوم قبل منتصف النهار أجزأه ، وإن بدا له ذلك بعد الزوال لم يحزه . قلت : وهذا هو الأصح عند الشافعية ، والذي نقله ابن المنذر عن الشافعي من الجواز مطلقا سواء كان قبل الزوال أو بعده هو أحد القولين للشافعي ، والذي نص عليه في معظم كتبه التفرقة ، والمعروف عن مالك والليث وابن أبي ذئب أنه لا يصح صيام التطوع إلا بنية من الليل . قوله ( عن سلة بن الأكوع ) في رواية يحيى وهو القطان : عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلة بن الأكوع ، كما سيأتي في خبر الواحد . قوله ( أن النبي ﷺ بعث رجلا ينادي في الناس ) في رواية يحيى : قال لرجل من أسلم أذن في قومك ، واسم هذا الرجل هند بن أسماء بن حارثة الأسلمي له ولأبيه ولعمه هند بن حارثة صحبة ، أخرج حديثه أحمد وابن أبي خيثمة من طريق ابن إسحق : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن حبيب بن هند بن أسماء الأسلمي عن أبيه قال : بعثنى النبي ﷺ

(١) في طبعة بولاني : قوله : عن حمزة ، في نسخة : عن عمر بن نجيح ، وفي أخرى : عن عثمان بن نجيح ،

الى قوى من أسلم فقال : مر قومك أن يصوموا هذا اليوم يوم عاشوراء ، فمن وجدته منهم قد أكل في أول يومه فليصم  
 آخره ، وروى أحد أيضا من طريق عبد الرحمن بن حرملة عن يحيى بن هند قال : وكان هند من أصحاب الحديبية وأخوه  
 الذي بعثه رسول الله ﷺ يأمر قومه بالصيام يوم عاشوراء ، قال : فحدثني يحيى بن هند عن أسماء بن حارثة أن رسول  
 الله ﷺ بعثه فقال : مر قومك بصيام هذا اليوم ، قال أرأيت إن وجدتهم قد طعموا ؟ قال : فليصموا آخر يومهم ،  
 قلت : فيحتمل أن يكون كل من أسماء وولده هند أرسلنا بذلك ، ويحتمل أن يكون أطلق في الرواية الأولى على الجد  
 اسم الأب فيكون الحديث من رواية حبيب بن هند عن جده أسماء فمتحد الروايتان والله أعلم . واستدل بحديث سلمة  
 هذا على صحة الصيام لمن لم ينوه من الليل سواء كان رمضان أو غيره لأنه ﷺ أمر بالصوم في أثناء النهار فدل على أن  
 النية لا تشترط من الليل ، وأجيب بأن ذلك يتوقف على أن صيام عاشوراء كان واجبا ، والذي يترجح من أقوال  
 العلماء أنه لم يكن فرضا ، وعلى تقدير أنه كان فرضا فقد نسخ بلاريب ، فنسخ حكمه وشرائطه ، بدليل قوله « ومن  
 أكل فليت » ، ومن لا يشترط النية من الليل لا يجزئ صيام من أكل من النهار ، وصرح ابن حبيب من المالكية بأن  
 ترك التبييت لصوم عاشوراء من خصائص عاشوراء ، وعلى تقدير أن حكمه باق فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء  
 فيحتمل أن يكون أمر بالامساك لحزمة الوقت كما يؤمر من قدم من سفر في رمضان نهارا وكما يؤمر من أفطر يوم  
 الشك ثم رأى الهلال ، وكل ذلك لا ينافي أمرهم بالقضاء ، بل ورد ذلك صريحا في حديث أخرجه أبو داود والنسائي  
 من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمه أن أسلم أنت النبي ﷺ فقال : صتم يومكم هذا ؟ قالوا : لا . قال :  
 فأتموا بقية يومكم واقضوه ، وعلى تقدير أن لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء ، لأن من لم  
 يدرك اليوم بكالا لا يلزمه القضاء كمن بلغ أو أسلم في أثناء النهار . واحتج الجمهور لا بشرط النية في الصوم من الليل بما  
 أخرجه أصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة أن النبي ﷺ قال « من لم يبيت الصيام من الليل فلا  
 صيام له ، لفظ النسائي ، ولابن داود والترمذي » من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له ، واختلف في رفعه ووقفه ،  
 ورجح الترمذي والنسائي الموقوف بعد أن أطبب النسائي في تخريج طرقة ، وحكى الترمذي في « العلل » عن البخاري  
 ترجيح وقفه . وعمل بظاهر الاسناد جماعة من الأئمة فصحبوا الحديث المذكور ، منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم  
 وابن حزم ، وروى له الدارقطني طريقا آخر وقال رجالها ثقات ، وأبعد من خصه من الحنفية بصيام القضاء والنذر ،  
 وأبعد من ذلك تفرقة الطحاوي بين صوم الفرض اذا كان في يوم بعينه كما عاشوراء فتجزئ النية في النهار ، او لا في  
 يوم بعينه كرمضان فلا تجزئ الا بنية من الليل ، وبين صوم التطوع فيجزئ في الليل وفي النهار . وقد تعقبه إمام  
 الحرمين بأنه كلام غث لا أصل له . وقال ابن قدامة : تعتبر النية في رمضان لكل يوم في قول الجمهور ، وعن أحمد أنه  
 يجزئ نية واحدة لجميع الشهر ، وهو كقول مالك واسحق ، وقال زفر<sup>(١)</sup> يصح صوم رمضان في حق المقيم الصحيح  
 بغير نية وبه قال عطاء ومجاهد ، واحتج زفر بأنه لا يصح فيه غير صوم رمضان لتعيينه فلا يفتقر الى نية لان الزمن  
 معيار له فلا يتصور في يوم واحد إلا صوم واحد . وقال أبو بكر الرازي : يلزم قائل هذا أن يصح صوم المغني  
 عليه في رمضان إذا لم يأكل ولم يشرب لوجود الامساك بغير نية . قال : فان التزمه كان مستشعنا . وقال غيره : يلزمه  
 أن من أخر الصلاة حتى لم يبق من وقتها الا قدرها فصل حينئذ تطوعا أنه يجزئه عن الفرض . واستدل ابن حزم

(١) في طبعة بولاق : بهامش بعض النسخ « والذي ظاه الكرخي كما في نرح الهداية خلافة ، فانه نقل أن مذهب روم مثل مالك »

بحديث سلة على أن من ثبت له هلال رمضان بالنهار جاز له استدراك النية حينئذ ويجزئه وبناء على أن عاشوراء كان فرضاً أولاً ، وقد أمروا أن يسكوا في أثناء النهار قال : وحكم الفرض لا يتغير ، ولا يخفى ما يرد عليه مما قدمناه ، وألحق بذلك من نسي أن ينوي من الليل لاستواء حكم الجاهل والناسي

### ٢٢ - باب الصائم يُصبح جنباً

١٩٢٥ ، ١٩٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ الْغُبَرَةِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ « كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حِينَ دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ح

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرَّانَ أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِّنْ أَهْلِهِ ، ثُمَّ يَتَنَسَّلُ وَيَصُومُ . وَقَالَ مَرَّانُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ لَتَقْرَعَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَمَرَّانُ يَوْمُنِي عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَسَكَرَهُ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ . ثُمَّ قَدَرْنَا أَنْ نَجْتَمِعَ بَذِي الْحَلِيقَةِ - وَكَانَتْ لَأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ - فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَأَبِي هُرَيْرَةَ : إِنِّي ذَاكَ لَكَ أَسْرَأُ ، وَلَوْلَا مَرَّانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ . فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ عُبَيْسٍ وَهْنُ أَعْلَمُ » . وَقَالَ هُمَامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُ بِالْفِطْرِ » وَالْأَوَّلُ أَسْنَدُ

[ الحديث ١٩٢٥ - طرفه في : ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ]

[ الحديث ١٩٢٦ - طرفه في : ١٩٣٢ ]

قوله ( باب الصائم يصبح جنباً ) أى هل يصح صومه أولاً ؟ وهل يفرق بين العاصم والناسي أو بين الفرض والتطوع ؟ وفي كل ذلك خلاف للسلف ، والجمهور على الجواز مطلقاً . والله أعلم . قوله ( كنت أنا وأبي حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة ) كذا أورده البخاري من رواية مالك مختصراً ، وعقبه بطريق الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قأوم أن سياقهما واحد ، لكنه ساق لفظ مالك بعد ما بين وليس فيه ذكر مروان ولا قصة أبي هريرة ، نعم قد أخرجه مالك في « الموطأ » عن سمي مطولاً ، ولما لك فيه شيخ آخر أخرجه في الموطأ عن عبد ربه بن سعيد عن أبي بكر بن عبد الرحمن مختصراً وأخرجه مسلم من هذا الوجه أيضاً ، وأخرجه مسلم أيضاً من رواية ابن جريج عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أم منه ، وله طرق أخرى كثيرة أطبق الناس في تحريمها وفي بيان اختلاف نقلها ، وما ذكر حصل فواتهما إن شاء الله تعالى . قوله في رواية شعيب ( أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان ) أى ابن الحكم ، وإخبار عبد الرحمن بما ذكر لمروان كان بعد أن أرسله مروان إلى عائشة وأم سلمة ، بين ذلك في « الموطأ » وهو عند مسلم أيضاً من طريقه ولفظه « كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم ، فقال مروان : أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبين إلى أمي المؤمنين عائشة وأم سلمة فلتسألنهما عن ذلك ، قال أبو بكر : فذهب عبد الرحمن وذهبت معه

حتى دخلنا على عائشة ، فساق القصة ، وبين النسائي في رواية له أن عبد الرحمن بن الحارث إنما سمعه من ذكوان مولى عائشة عنها ومن نافع مولى أم سلة عنها . فأخرج من طريق عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن ابن الحارث قال « أرسلني مروان الى عائشة ، فأتيته فلقيت غلامها ذكوان فأرسلته اليها ، فسألها عن ذلك فقالت ، فذكر الحديث مرفوعا قال « فأتيته مروان فحدثته بذلك فأرسلني الى أم سلة ، فأتيته فلقيت غلامها نافعا فأرسلته اليها فسألها عن ذلك ، فذكر مثله ، وفي إسناده نظر لان أبا عياض مجهول ، فان كان محفوظا فيجمع بان كلا من الغلامين كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منهما في السؤال كما في هذه الرواية ، وسمع عبد الرحمن وابنه ابو بكر كلاهما من وراء الحجاب كما في رواية المصنف وغيره ، وسأذكره من رواية أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عند النسائي ففيه « ان عبد الرحمن جاء الى عائشة فسلم على الباب فقالت عائشة : يا عبد الرحمن ، الحديث . **قوله** ( كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم ) في رواية مالك المشار اليها « كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام ، وفي رواية يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة « كان يدركه الفجر في رمضان جنباً من غير حلم ، وستأتي بعد بابين ، وللنسائي من طريق عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عنها « كان يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال « قال مروان لعبد الرحمن بن الحارث : اذهب الى أم سلة فسلها : فقالت كنان رسول الله ﷺ يصبح جنباً مني فيصوم ويأمرني بالصيام ، قال القرطبي : في هذا فائدتان ، احدهما أنه كان يجامع في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر بيانا للجواز ، والثاني أن ذلك كنان من جماع لا من احتلام لانه كان لا يحتمل اذ الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه . وقال غيره : في قولها « من غير احتلام ، إشارة الى جواز الاحتلام عليه ، وإلا لما كان للاستثناء معنى ، ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه ، وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام ، وأرادت بالتمييز بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فاعل ذلك عمدا يفطر ، واذا كان فاعل ذلك عمدا لا يفطر فالذي ينسى الاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك . قال ابن دقيق العيد : لما كان الاحتلام يأتي للرد على غير اختياره فقد يتمسك به من يرخص لغير المتعمد الجماع ، فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جماع لازالة هذا الاحتمال . **قوله** ( وقال مروان لعبد الرحمن بن الحارث أقسم بالله ) في رواية النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن « فقال مروان لعبد الرحمن : اني أبا هريرة لحدثه بهذا ، فقال : انه لجاري ، وإنه لاكره أن استقبله بما يكره . فقال : أعزم عليك لتلقيته ، ومن طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه « فقال عبد الرحمن لمروان : غفر الله لك ، إنه لي صديق ، ولا أحب أن أرد عليه قوله ، وبين ابن جرير في روايته عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه سبب ذلك ففيه « عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : سمعت أبا هريرة يقول في قصصه : ومن أدركه الفجر جنباً فلا يصم . قال فذكرته لعبد الرحمن ، فانطلق وانطلقت معه حتى دخلنا على مروان ، فذكر القصة ، أخرجه عبد الرزاق عنه ومن طريقه مسلم والنسائي وغيرهما ، وفي رواية مالك عن سمى عن أبي بكر « أن أبا هريرة قال : من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم ، وللنسائي من طريق المقبري « كان أبو هريرة يفتي الناس أنه من أصبح جنباً فلا يصوم ذلك اليوم ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول « من احتمل من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، ومن طريق أبي قلابة عن

عبد الرحمن بن الحارث ، أن أبا هريرة كان يقول : من أصبح جنباً فليغفر ، فاتفقت هذه الروايات على أنه كان يفتي بذلك ، وسيأتي بيان من روى ذلك عنه مرفوعاً في آخر الكلام على هذا الحديث . قوله ( لتفرعن ) كذا للأكثر بالغناء والرواية من الفروع وهو الخوف أى لتخيفنه بهذه القصة التي تخالف قنواه ، وللكشميني د لتفرعن ، بفتح قلقة وراء مفتوحة أى تفرح بهذه القصة سمعه ، يقال قرعت بكذا سمع فلان إذا أعلنته به إعلاماً صريحاً . قوله ( مروان يومئذ على المدينة ) أى أمير من جهة معاوية . قوله ( فكره ذلك عبد الرحمن ) قد بينا سبب كراهته ، قيل ويحتمل أن يكون كرهه أيضاً أن يخالف مروان لكونه كان أميراً واجب الطاعة في المعروف ، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك ، فعند النساء من هذا الوجه قال د كنت عند مروان مع عبد الرحمن ، فذكروا قول أبي هريرة فقال : اذهب فاسأل أزواج النبي ﷺ ، قال فذهبنا إلى عائشة فقالت : يا عبد الرحمن ، أما لكم في رسول الله أسوة حسنة ، فذكرت الحديث د ثم أتينا أم سلمة كذلك ، ثم أتينا مروان فاشتد عليه اختلافهم تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله ﷺ ، فقال مروان لعبد الرحمن : عزمت عليك لما أتيت حديثه . قوله ( ثم قدر لنا أن نجتمع بذي الحليفة ) أى المكان المعروف وهو ميقات أهل المدينة ، وقوله ( وكان لأبي هريرة هناك أرض ) فيه رفع توهم من يظن أنها اجتمعا في سفر ، وظاهره أنها اجتمعا من غير قصد ، لكن في رواية مالك المذكورة د فقال مروان لعبد الرحمن : أقسمت عليك لتركن دأبى قانها بالباب فلتذهبين إلى أبي هريرة فإنه بأرضه بالعقيق ، فلتخبرينه . قال فركب عبد الرحمن وركبت معه ، فهذا ظاهر في أنه قصد أبا هريرة لذلك ، فيحمل قوله د ثم قدر لنا أن نجتمع معه ، على المعنى الأعم من التقدير لآعلى معنى الاتفاق ، ولا تخالف بين قوله د بذي الحليفة ، وبين قوله د بأرضه بالعقيق ، لاحتمال أن يكونا قصداً إلى العقيق فلم يجداه ثم وجداه بذي الحليفة وكان له أيضاً بها أرض . ووقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر د فقال مروان عزمت عليكما لما ذهبتما إلى أبي هريرة ، قال فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد ، والظاهر أن المراد بالمسجد هنا مسجد أبي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي جمعاً بين الروايتين ، أو يجمع بأنهما التقيا بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة بحجة أو لم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يتهبأ له ذكر تفصيلها وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد أن رجعا إلى المدينة وأراد دخول المسجد النبوي . قوله ( اني ذاكر لك ) في رواية الكشميني د اني أذكر ، بصيغة المضارعة . قوله ( لم أذكره لك ) في رواية الكشميني د لم أذكر ذلك ، وفيه حسن الأدب مع الأكابر وتقديم الاعتذار قبل تبليغ ما يظن المبلغ أن المبلغ يكرهه . قوله ( فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك ) حدثني الفضل ) ظاهره أن الذي حدثه به الفضل مثل الذي ذكره له عبد الرحمن عن عائشة وأم سلمة ، وليس كذلك لما قدمناه من مخالفة قول أبي هريرة لقول عائشة وأم سلمة ، والسبب في هذا الإيهام أن رواية شعيب في حديث الباب لم يذكر في أولها كلام أبي هريرة كما قدمناه فلذلك أشكل أمر الإشارة بقوله كذلك . ووقع كلام أبي هريرة في رواية معمر وفي رواية ابن جريج كما قدمناه فلذلك قال في آخره د سمعت ذلك - أى القول الذي كنت أقوله - من الفضل ، وفي رواية مالك عن سمي د فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك ، وفي رواية معمر عن ابن شهاب د فتلون وجه أبي هريرة ثم قال : هكذا حدثني الفضل . قوله ( وهو أعلم ) أى بما روى والعهدة عليه في ذلك لآعلى . ووقع في رواية النسبي عن البخاري د ومن أعلم ، أى أزواج النبي ﷺ ، وكذا في رواية معمر ، وفي رواية ابن جريج د فقال أبو هريرة أما قالتاه ؟ قال : نعم قال : مما أعلم ، وهذا يرجح رواية النسبي ، وللنساء من طريق عمر بن أبي

بكر بن عبد الرحمن عن أبيه - هي - أمي عائشة - أعلم برسول الله ﷺ منا ، وزاد ابن جريج في روايته « فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك ، وكذلك وقع في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عند النسائي أنه رجع ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رجع عن قتية : من أصبح جنباً فلا صوم له ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عقبة وعراك بن مالك كلهم عن أبي بكر بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أسأل بذلك على الفضل بن عباس ، لكن عنده من طريق عمر بن أبي بكر عن أبيه « أن أبا هريرة قال في هذه القصة إنما كان أسامة ابن زيد حدثني ، فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما . ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها « إنما حدثني فلان وفلان ، وفي رواية مالك المذكورة « أخبرني عن ، والظاهر أن هذا من تصرف الرواة ، منهم من أجمع الرجلين ومنهم من اقتصر على أحدهما تارة مبهما وتارة مفسراً ، ومنهم من لم يذكر عن أبي هريرة أحداً ، وهو عند النسائي أيضاً من طريق أبي قلابة عن عبد الرحمن بن الحارث في آخره « فقال أبو هريرة : هكذا كنت أحسب » . قوله ( وقال همام وابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة : كان النبي ﷺ يأمر بالفطر والاول أسند ) أما رواية همام فوصلها أحمد وابن حبان من طريق معمر عنه بلفظ « قال ﷺ : إذا نودي للصلاة صلاة الصبح وأحكم جنب فلا يصوم حينئذ ، وأما رواية ابن عبد الله بن عمر فوصلها عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة به ، وقد اختلف على الزهري في اسمه فقال شعيب عنه « أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عمر قال لي أبو هريرة : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً ، أخرجه النسائي والطبراني في « مسند الشاميين » ، وقال عقيل عنه « عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر به ، فاختلف على الزهري هل هو عبد الله مكبراً أو عبيد الله مصغراً ، وأما قول المصنف ، والاول أسند فاستشكله ابن التين قال : لأن أسناد الخبر رفعه فكانه قال : ان الطريق الاول أوضح رفعا ، قال : لكن الشيخ أبو الحسن قال : معناه أن الاول أظهر اتصالاً . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري أن الرواية الاولى أقوى إسناداً ، وهي من حيث الرجحان كذلك لأن حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جا آتيا من طرق كثيرة جداً بمعنى واحد حتى قال ابن عبد البر انه صح وتواتر ، وأما أبو هريرة فأكثر الروايات عنه أنه كان يفتي به ، وجاء عنه من طريق هذين أنه كان يرفعه الى النبي ﷺ . وكذلك وقع في رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ، فذكره ، أخرجه عبد الرزاق ، وللنسائي من طريق عكرمة بن خالد عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : بلغ مروان أن أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ فذكره ، وله من طريق المقبري قال بثت عائشة الى أبي هريرة لا تحدث بهذا عن رسول الله ﷺ ، ولا أحد من طريق عبد الله بن عمرو القاري « سمعت أبا هريرة يقول : ورب هذا البيت ما أنا قلت من أدرك الصبح وهو جنب فلا يصوم ، محمد ورب الكعبة قاله ، لكن بين أبو هريرة كما مضى أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ وإنما سمعه بواسطة الفضل وأسامة ، وكأنه كان لشدة وثوقه بخبرها يخلف على ذلك . وأما ما أخرجه ابن عبد البر من رواية عطاء بن ميناء عن أبي هريرة أنه قال « كنت حدثكم من أصبح جنباً فقد أضر ، وإن ذلك من كيس أبي هريرة ، فلا يصح ذلك عن أبي هريرة لأنه من رواية عمر بن قيس وهو متروك . نعم قد رجع أبو هريرة عن الفتوى بذلك إما لرجحان رواية أمي المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غيرهما مع ما في رواية غيرهما من الاحتمال ، إذ يمكن أن يحمل الامر بذلك على الاستحباب في غير الفرض ، وكذا النهي عن صوم ذلك اليوم ، وإما



لاعتقاده أن يكون خبر أمي المؤمنين ناسخا لخبر غيرهما . وقد بنى على مظلة أبي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذى ، ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي . وأما ابن دقيق العيد فقال : صار ذلك إجماعا أو كالأجماع لكن من الآخذين بحديث أبي هريرة من فرق بين من تعدد الجنازة وبين من احتلم كما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه وكذا حكاها ابن المنذر عن طاوس أيضا . قال ابن بطلان : وهو أحد قولى أبي هريرة . قلت : ولم يصح عنه ، فقد أخرج ذلك ابن المنذر من طريق أبي المهزم وهو ضعيف عن أبي هريرة ، ومنهم من قال : يتم صومه ذلك اليوم ويقضيه حكاها ابن المنذر عن الحسن البصرى وسالم بن عبد الله بن عمر . قلت : وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال اختلف أبو هريرة وعائشة فأرى أن يتم صومه ويقضى اهـ ، وكأنه لم يثبت عنده رجوع أبي هريرة عن ذلك ، وليس ما ذكره سريحا في إيجاب القضاء . ونقل بعض المتأخرين عن الحسن بن صالح بن حلى إيجاب القضاء أيضا ، والذي نقله الطحاوى عنه استحبابه ، ونقل ابن عبد البر عنه وعن النخعي لإيجاب القضاء في الفرض والإجزاء في التطوع ، ووقع لابن بطلان وابن التين والنووى والفاكهى وغير واحد في نقل هذه المذاهب مغايرات في نسبتها لقائلها والمعتمد ما حررته . ونقل الماوردى أن هذا الاختلاف كله إنما هو في حق الجنب ، وأما المحتلم فأجمعوا على أنه يجزئه ، وهذا النقل معترض بما رواه النسائي بإسناد صحيح عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أنه احتلم ليلا في رمضان فاستيقظ قبل أن يطلع الفجر ثم نام قبل أن يغتسل فلم يستيقظ حتى أصبح قال فاستفتيت أبا هريرة فقال أفطر ، وله من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أنه سمع أبا هريرة يقول : من احتلم من الليل أو واقع أهله ثم أدركه الفجر ولم يغتسل فلا يصم ، وهذا صريح في عدم التفرقة . وحل القائلون بفساد صيام الجنب حديث عائشة على أنه من الخصائص النبوية ، أشار إلى ذلك الطحاوى بقوله : وقال آخرون يكون حكم النبي ﷺ على ما ذكرت عائشة وحكم الناس على ما حكى أبو هريرة . وأجاب الجمهور بأن الخصائص لا تثبت إلا بدليل ، وبأنه قد ورد صريحا ما يدل على عدمها ، وترجم بذلك ابن حبان في صحيحه حيث قال : ذكر البيان بأن هذا الفعل لم يكن المصطفى خصوصا به ، ثم أورد ما أخرجه هو ومسلم والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من طريق أبي يونس مولى عائشة عن عائشة : أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب فقال : يا رسول الله تدركنى الصلاة - أى صلاة الصبح - وأنا جنب ، أفأصوم ؟ فقال النبي ﷺ : وأنا تدركنى الصلاة وأنا . جنب فأصوم . فقال : لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : والله إنى لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقى ، وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق ، إلا أن الخبر منسوخ ، لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر فكان للمجماع أن يستمر إلى طلوعه فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر ، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ فاستمر أبو هريرة على الفتيا به ، ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه . قلت : ويقويه أن في حديث عائشة هذا الأخير ما يشعر بأن ذلك كان بعد الحديبية لقوله فيها : قد غفر الله لك ما تقدم وما تأخر ، وأشار إلى آية الفتح وهي إنما نزلت عام الحديبية سنة ست ، وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية ، وإلى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد ، وقرره ابن دقيق العيد بان قوله تعالى ﴿ أحل لكم ليلة الصيام

الرفق الى نسايتكم) يقتضى اباحة الوطء في ليلة الصوم، ومن جعلها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضرورته أن يصبح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب للشيء اباحة لذلك الشيء. قلت: وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما تقدم من قول البخاري «والأول أسند» وكذا قال بعضهم: ان حديث عائشة أرجح لموافقة أم سلمة لها على ذلك، ورواية اثنين تقدم على رواية واحد، ولا سيما وهما زوجتان وهما أهل بذلك من الرجال، ولأن روايتهما توافق المنقول وهو ما تقدم من مدلول الآية، والمعقول وهو أن الغسل شيء واجب بالانزال، وليس في فعله شيء يحرم على صائم، فقد يحتمل بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يحرم عليه بل يتم صومه لجماعاً، فكذلك اذا احتلم ليلاً بل هو من باب الأولى، وإنما يمنع الصائم من تعمد الجماع نهاراً. وهو شيء بمن يمنع من التطيب وهو محرم لكن لو تطيب وهو حلال ثم أحرم فبقى عليه لونه أو ريحه لم يحرم ذلك عليه. وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث أبي هريرة أمر ارشاد الى الأفضل، فان الأفضل أن يغتسل قبل الفجر فلو خالف جاز، ويحمل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي هذا عن أصحاب الشافعي، وفيه نظر، فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ، ويعكز على حمله على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث أبي هريرة بالامر بالفطر وبالتهنى عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان. وقيل هو محمول على من أدركه مجامعاً فاستدام بعد طلوعه عالماً بذلك. ويعكز عليه ما رواه النسائي من طريق أبي حازم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه «أن أبا هريرة كان يقول: من احتلم وعلم باحتلامه ولم يغتسل حتى أصبح فلا يصوم، وحكى ابن التين عن بعضهم أنه سقط «لا» من حديث الفضل، وكان في الاصل «من أصبح جنباً في رمضان فلا يفطر، فلما سقط «لا»، صار «لا يفطر»، وهذا بعيد بل باطل، لانه يستلزم عدم الوثوق بكثير من الاحاديث وأنها يطرقتها مثل هذا الاحتمال، وكأن قائله ما وقف على شيء من طرق هذا الحديث إلا على اللفظ المذكور. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم دخول العلماء على الامراء ومذاكرتهم ايام بالعلم. وفيه فضيلة لمروان بن الحكم لما يدل عليه الحديث من اهتمامه بالعلم ومسائل الدين. وفيه الاستنبات في النقل والرجوع في المعاني الى الأعلم، فان الشيء اذا نوزع فيه رد الى من عنده علمه، وترجيح مروي النساء فيما هن عليه الاطلاع دون الرجال على مروي الرجال كعكسه. وأن المباشر للأمر أعلم به من الخبر عنه، والائتمار بالنبي ﷺ في أفعاله ما لم يقم دليل الخصوصية، وأن للفضول إذا سمع من الأفضل خلاف ما عنده من العلم أن يبحث عنه حتى يقف على وجهه، وأن الحجة عند الاختلاف في المصير الى الكتاب والسنة. وفيه الحجة بخبر الواحد وأن المرأة فيه كالرجل. وفيه فضيلة لأبي هريرة لا عترافه بالحق ورجوعه اليه. وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير تكبير بينهم لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة وإنما بينها لما وقع من الاختلاف. وفيه الادب مع العلماء، والمبادرة لامثال أمر ذي الأمر اذا كان طاعة. ولو كان فيه مشقة على الأمور. (تكميل): في معنى الجنب الخائض والنفساء اذا انقطع دمها ليلاً ثم طلع الفجر قبل اغتسالها، قال النووي في شرح مسلم: مذهب العلماء كافة صحة صومها الا ما حكى عن بعض السلف بما لا يعلم صح عنه أولاً، وكأنه أشار بذلك الى ما حكاه في شرح المذهب عن الاوزاعي، لكن حكاه ابن هب عن الحسن بن صالح أيضاً، وحكى ابن دقيق العيد أن في المسألة في

منصب مالك قولين ، وحكاة القرطبي عن محمد بن مسلمة من أصحابهم ووصف قوله بالشنوذ ، وحكى ابن عبد البر عن عبد الملك بن الماجشون أنها إذا أخرت غسلها حتى طلع الفجر فيومها يوم فطر لأنها في بعضه غير طاهرة ، قال : وليس كالذي يصبح جنباً لأن الاحتلام لا ينقض الصوم والحيض ينقضه

٢٣ - باب المباشرة للصائم . وقالت عائشة رضي الله عنها : يحرم عليه فرجها

١٩٢٧ - حدثنا سليمان بن حرب قال عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله

عنها قالت « كان النبي ﷺ يقبل ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه »

وقال : قال ابن عباس ( مآرب ) : حاجة . قال طاووس ( أولى الإربة ) : الأحمق لا حاجة له في النساء

وقال جابر بن زيد : إن نظر فأنى يتم صومه

[ الحديث ١٩٢٧ - طرفه في : ١٩٢٨ ]

قوله ( باب المباشرة للصائم ) أى بيان حكمها وأصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج . وليس الجماع مراداً بهذه الترجمة . قوله ( وقالت عائشة رضي الله عنها يحرم عليه فرجها ) وصله الطحاوى من طريق أبي مرة مولى عقيل عن حكيم بن عقال قال « سألت عائشة ما يحرم على من أمرأتى وأنا صائم ؟ قالت فرجها ، استأده الى حكيم صحيح ، ويؤدى معناه أيضاً ما رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن مسروق « سألت عائشة ما يحل للرجل من أمراته صائماً ؟ قالت كل شئ إلا الجماع » . قوله ( حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة ) كذا الأكثر ، ووقع للكشميني عن سعيد بمهمة وآخره دال ، وهو غلط فأحش فليس في شيوخ سليمان بن حرب أحد اسمه سعيد حدثه عن الحكم ، والحكم المذكور هو ابن عتبة ، وإبراهيم هو النخعي . وقد وقع عند الاسماعيلي عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عن شعبة على الصواب ، لكن وقع عنده عن إبراهيم « ان علقمة وشرح بن أرطاة ورجلان من النخع كانا عند عائشة ، فقال أحدهما لصاحبه سلها عن القبلة للصائم ، قال : ما كنت لأرؤك عند أم المؤمنين ، فقالت كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم ، وكان أملككم لإربه » ، قال الاسماعيلي : رواه غندر وابن أبي هدى وغير واحد عن شعبة فقالوا « عن علقمة » وحدث به البخاري عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال « عن الأسود » وفيه نظر ، وصرح أبو اسحق بن حمزة فيما ذكره أبو نعيم في « المستخرج » عنه بأنه خطأ . قلت : وليس ذلك من البخاري ، فقد أخرجه البيهقي من طريق محمد بن عبد الله بن معبد عن سليمان بن حرب كما قال البخاري ، وكان سليمان بن حرب حدث به على الوجهين ، فان كان حفظه عن شعبة فلعل شعبة حدث به على الوجهين ، وإلا فأكثر أصحاب شعبة لم يقولوا فيه من هذا الوجه عن الأسود ، وإنما اختلفوا : فمنهم من قال كرواية يوسف المتقدمة وصورتها الارسال ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . ومنهم من قال عن إبراهيم عن علقمة وشرح . وقد ترجم للنسائي في سننه الاختلاف فيه على إبراهيم ، والاختلاف على الحكم وعلى الاعمش وعلى منصور وعلى عبد الله بن عون كلهم عن إبراهيم ، وأورده من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال « خرج نفر من النخع فيهم رجل يدعى شريحاً لحدث أن عائشة قالت ، فذكر الحديث ،

قال فقال له رجل : لقد صمت أن أضرب رأسك بالقبوس ، فقال قولوا له فليكيف عني حتى نأتى أم المؤمنين ؛ فلما أتوها قالوا لعلقة : سلها ، فقال : ما كنت لأرث عندها اليوم ، فسمته فقالت ، فذكر الحديث ، ثم ساقه من طريق عبيدة عن منصور لجعل شريحا هو المنكر وأبهم الذي حدث بذلك عن عائشة ، ثم استوعب النسائي طريقه ، وعرف منها أن الحديث كان عند إبراهيم عن علقمة والاسود ومسروق جميعا فلعله كان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، وتارة يجمع وتارة يفرق ، وقد قال الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه على إبراهيم : كلها صحاح وعرف من طريق إسرائيل سبب تحديث عائشة بذلك واستدراكها على من حدث عنها به على الإطلاق بقولها : ولكنك كان أملككم لإربه ، فاشارت بذلك الى أن الاباحة لمن يكون مالكا لنفسه دون من لا يأمن من الوقوع فيما يحرم . وفي رواية حماد عند النسائي : قال الاسود قلت لعائشة أياش الصائم ؟ قالت : لا . قلت أليس كان رسول الله ﷺ يياشر وهو صائم ؟ قالت : انه كان أملككم لإربه ، وظاهر هذا أنها اعتقدت خصوصية النبي ﷺ بذلك ، قاله القرطبي . قال : وهو اجتهد منها . وقول أم سلمة - بمعنى الآتي ذكره - أولى أن يؤخذ به لانه نص في الواقعة . قلت : قد ثبت عن عائشة صريحا لإباحة ذلك كما تقدم ، فيجمع بين هذا وبين قولها المتقدم انه : يحل له كل شئ إلا الجماع ، بحمل النهي هنا على كراهة التنزيه فانها لا تنافي الاباحة . وقد روينا في كتاب الصيام ليوسف القاضي من طريق حماد ابن سلمة عن حماد بلفظ : سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها ، وكان هذا هو السر في تصدير البخاري بالأنر الأول عنها لانه يفسر مرادها بالنبي المذكور في طريق حماد وغيره والله أعلم . ويدل على أنها لا ترى بتحريمها ولا بكونها من الخصائص ما رواه مالك في «الموطأ» عن أبي النضر : ان عائشة بنت طلحة أخبرته أنها كانت عند عائشة فدخل عليها زوجها وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر فقالت له عائشة : ما يمنك أن تدنو من أهلك فتلاعها وتقبلها ؟ قال أقبلها وأنا صائم ؟ قالت نعم . قوله (كان يقبل ويياشر وهو صائم) التقييل أخص من المباشرة ، فهو من ذكر العام بعد الخاص ، وقد رواه عمرو بن ميمون عن عائشة بلفظ : كان يقبل في شهر الصوم ، أخرجه مسلم والنسائي ، وفي رواية لمسلم : يقبل في رمضان وهو صائم ، فاشارت بذلك الى عدم التفرقة بين صوم الفرض والنفل . وقد اختلف في القبلة والمباشرة للصائم : فكرهها قوم مطلقا وهو مشهور عند المالكية ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن ابن عمر : انه كان يكره القبلة والمباشرة ، ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها ، واحتجوا بقوله تعالى (فألا نأمر بالشر وهو) الآية ، فمنع من المباشرة في هذه الآية نهرا ، والجواب عن ذلك أن النبي ﷺ هو المبين عن الله تعالى ، وقد أباح المباشرة نهرا فدل على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها والله أعلم ، ومن أفتى بإفطار من قبل وهو صائم عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ، ونقله الطحاوي عن قوم لم يسمهم وألزم ابن حزم أهل القياس ان يلحقوا الصيام بالحج في منع المباشرة ومقدمات النكاح للاتفاق على إبطالها بالجماع ، وأباح القبلة قوم مطلقا وهو المنقول صحيحا عن أبي هريرة وبه قال سعيد وسعد بن أبي وقاص وطائفة ، بل بالغ بعض أهل الظاهر فاستحبها ، وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشباب وأباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد ابن منصور وغيرهما ، وجاء فيه حديثان مرفوعان فيهما ضعف أخرج أحدهما أبو داود من حديث أبي هريرة والآخر أحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما اشارت اليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض في كتاب الحيض . وقال الترمذي : ورأى بعض أهل العلم أن

قصاص إذا ملك نفسه أن يقبل والا فلا يلزم له صومه ، وهو قول صفيان والثاقبي ، ويدل على ذلك ما رواه مسلم من طريق عمر بن أبي سلمة وهو ربيب النبي ﷺ أنه « سأل رسول الله ﷺ أيقبل الصائم ؟ فقال : سل هذه - لام سلمة - فاجبره أن رسول الله ﷺ ينع ذلك ، فقال : يا رسول الله قد فسر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فقال : أما والله إنى لأنتهكم الله وأخشاكم له ، فدل ذلك على أن الثياب والشيخ سواء ، لأن عمر حينئذ كان شابا ، ولعله كان أول ما بلغ وفيه دلالة على أنه ليس من الخصائص ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء بن يسار عن رجل من الأنصار أنه قبل امرأته وهو صائم ، فأمر امرأته أن تسأل النبي ﷺ عن ذلك ، فسألته فقال إنى أفعل ذلك ، فقال زوجها : يرخص الله لنيه فيما يشاء ، فرجعت فقال : أنا أعلمكم بحدود الله وأنتاكم ، وأخرجه مالك ، لكنه أرسله قال « من عطاء أن رجلا ، قد ذكر نحوه مطولا . واختلف فيما إذا باشر أو قبل أو نظر فأُزِل أو أُمذَى ، فقال الكوفيون والثاقبي : يقضى إذا أُنزل في غير النظر ، ولا قضاء في الامضاء . وقال مالك ولا يحق : يقضى في كل ذلك ويكفر ، إلا في الامضاء فيقضى فقط . واحتج له بأن الانزال أقصا ما يطلب بالجماع من الالتذاذ في كل ذلك . وتنبأ بأن الأحكام هلكت بالجماع ولو لم يكن لإنزال فاقترعا . وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر أو قبل فألفظ ولم يذ ولا أنزل ، وأنكره غيره عن مالك . وأبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة « من تأمل خلق امرأته وهو صائم بطل صومه ، لكن إسناده ضعيف . وقال ابن قدامة : إن قبل فأُنزل أخطأ بلا خلاف . كذا قال وفيه نظر ، فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر ولو أنزل ، وقوى ذلك وذهب إليه . وسأذكر في الباب الذي يليه زيادة في هذه المسألة إن شاء الله تعالى . قوله ( لأربه ) بفتح الهمزة والراء وبالموحدة أى حاجته ، ويروى بكسر الهمزة وسكون الراء أى عضوه ، والأول أشهر ، والى ترجيحه أشار البخارى بما أورده من التفسير . قوله ( وقال ابن عباس : مأرب حاجة ) مأرب بسكون الهمزة وفتح الراء ، وهذا وصله ابن أبى حاتم من طريق علي بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولى فيها مأرب أخرى ) قال : حاجة أخرى . كذا فيه ، وهو تفسير الجمع بالواحد ، فلهذا كان فيها حاجات أو حوائج فقد أخرجه أيضا من طريق عكرمة عنه بلفظ « مأرب أخرى ، قال : حوائج أخرى ، قوله ( وقال طاوس ) ( غير أولى الأربة ) ( الاحق لاحاجة له في النساء ) وصله عبد الرزاق في تفسيره عن حماد بن ابن طاوس عن أبيه في قوله ( غير أولى الأربة ) قال : هو الاحق الذى ليس له في النساء حاجة . وقد وقع لنا هذا الأثر بطوفى « جزء محمد بن يحيى الذهلى » المروى من طريق السلفى ، وقد تقدم في المحيض بيان الاختلاف في قوله « لأربه » ورأيت بخط مغلطاي في شرحه هنا قال : وقال ابن عباس - أى في تفسير أول الأربة - المقصد ، وقال ابن جبير المصنوع ، وقال عكرمة المنين ، ولم أر ذلك فى شيء من نسخ البخارى . وإنما أرفقه في ذلك أن القطب لما أخرج أثر طاوس قال بعده « وعن ابن عباس المعتقد الخ » ولم يرد القطب أن البخارى ذكر ذلك ، وإنما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير . قوله ( وقال جابر بن زيد : إن نظر فأمنى يتم صومه ) وصله ابن أبى شيبة من طريق عمر بن هرم « مثل جابر بن زيد عن رجل نظر الى امرأته في رمضان فأمنى من شهوتها هل يفطر ؟ قال : لا ، ويتم صومه ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه قريبا . ( تنبيه ) : وقع هذا الأثر في رواية أبى ذر وحده هنا ، ووقع في رواية الباقرين في أول الباب الذى بعده ، وذكره ابن بطلال في الباين معا ، ومناسبتة للباين من جهة التفرقة بين من يقع منه الانزال باختياره وبين من يقع منه بغير اختياره كما سيأتى بسط القول فيه إن

شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب القبلية للصائم

١٩٢٨ - **حدثنا محمد بن النُثَي** **حدثنا يحيى** عن **هشام** قال أخبرني **أبي** عن **عائشة** عن **النبي ﷺ** **ح** و**حدثنا عبد الله بن مسleme** عن **مالك** عن **هشام** عن **أبيه** عن **عائشة** رضى الله عنها قالت « إن كان رسول الله ﷺ ليَبِيلُ بعض أزواجه وهو صائم، ثم ضحك »

١٩٢٩ - **حدثنا مسدد** **حدثنا يحيى** عن **هشام بن أبي عبد الله** **حدثنا يحيى** بن **أبي كثير** عن **أبي سلمة** عن **زينب** ابنة **أم سلمة** عن **أمها** رضى الله عنها قالت « بينما أنا مع رسول الله ﷺ في الخيلة إذ حضت، فانسَلْتُ فأخذت ثيابَ حِصَتِي، فقال: مالك، أتفتي؟ قلت نعم. فدخلتُ معه في الخيلة. وكانت هي ورسول الله ﷺ يَغْسِلَانِ من إناء واحد، وكان يُقْبِلُها وهو صائم »

قوله ( باب القبلية للصائم ) أى بيان حكمها . قوله ( حدثني يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة ، وقد أحال المصنف بالمتن على طريق مالك عن هشام وليس بين لفظها مخالفة ، فقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم » ، وزاد الاسماعيلى من طريق عمرو بن علي بن يحيى قال هشام « قال لى لم أر القبلية تدعو الى خير » ، ورواه سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن عن هشام بلفظ « كان يقبل بعض أزواجه وهو صائم ثم ضحك » ، فقال عروة لم أر القبلية تدعو الى خير ، وكذا ذكره مالك في « الموطأ » ، عن هشام عتب الحديث ، لكن لم يقل فيه ثم ضحك ، وقوله ثم ضحك يحتمل ضحكها التعجب عن خالف في هذا ، وقيل تعجب من نفسها اذ تحدث بمثل هذا مما يستحي من ذكر النساء مثله للرجال ، ولكنها ألجأتها الضرورة في تليخ العلم الى ذكر ذلك ، وقد يكون الضحك خجلا لإخبارها عن نفسها بذلك ، أو تنديها على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بها ، أو سرورا بمكانتها من النبي ﷺ وبمزايتها منه ومحبة لها . وقد روى ابن أبي شيبة عن شريك عن هشام في هذا الحديث « فضحك » ، فظننا أنها هي ، وروى النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت « أهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليقباني فقلت لى صائمة ، فقال وأنا صائم ، فقبلني ، وهذا يؤيد ما قدمناه أن النظر في ذلك مان لا يتأثر بالمباشرة والتفصيل ، لا للتفرقة بين الشاب والشيخ ، لأن عائشة كانت شابة ، نعم لما كان الشاب مظنة لهيجان الشهوة فرق من فرق . وقال المازرى : ينبغى أن يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلية الإيزال حرمت عليه لأن الإيزال يمنع منه الصائم فكذلك ما أدى اليه ، وان كان عنها المنى فمن رأى القضاء منه قال يحرم في حقه ، ومن رأى أن لا قضاء قال يكره . وان لم تؤد القبلية الى شىء فلا معنى للنع منها إلا على القول بسد الذريعة . قال : ومن بديع ما روى في ذلك قوله ﷺ للسائل عنها « رأيت لو تمضمضت ، فأشار الى فمه بديع ، وذلك أن المضمضة لا تنقض الصوم وهى أول الشرب ومفتاحه ، كما أن القبلية من دواعي الجماع ومفتاحه ، والشرب يفسد الصوم كما يفسده الجماع ، وكما ثبت عندهم أن أوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذلك أوائل الجماع اه . والحديث الذى أشار اليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر ، قال النسائي منكر ، وصححه ابن خزيمة وابن

حيان والحاكم وقد سبق الكلام على حديث أم سلمة في كتاب الحيض ، والغرض منه هنا قولها ، وكان يقبلها وهو صائم ، وقد ذكرنا شاهده من رواية عمر بن أبي سلمة في الباب الذي قبله . وقال النووي : القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته لكن الأولى له تركها ، وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح وقيل مكروهة ، وروى ابن وهب عن مالك إباحتها في النفل دون الغرض ، قال النووي : ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا إن أنزل بها . ( فنيه ) روى أبو داود وحده من طريق مصدع بن يحيى عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقبلها ويمص لسانها واسناده ضعيف ، ولو صح فهو محمول على من لم يتلعب بريقه الذي خالط ريقها . والله أعلم

٢٥ - باب اغتسال الصائم . وبطل ابن عمر رضي الله عنهما ثوباً فألقى عليه وهو صائم

ودخل الثمعي الحنظل وهو صائم . وقال ابن عباس : لا بأس أن يتطعم التسدر أو الشيء

وقال الحسن : لا بأس بالضمضة والتبرؤ للصائم . وقال ابن مسعود : إذا كان صوم أحدكم فليصنع دهيماً مترجلاً

وقال أنس : إن لي أذن أقحم فيه وأنا صائم . ويذكر عن النبي ﷺ أنه استاك وهو صائم

وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ولا يلمع ريقه . وقال عطاء : إن ازدرد ريقه لا أقول يطهر

وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب . قيل : له طعم . قال : ولله له طعم وأنت تمتنع به

ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأساً

١٩٣٠ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب حدثنا يونس عن ابن شهاب عن عروة وأبي بكر

قالت عائشة رضي الله عنها « كان النبي ﷺ يدركه الفجر جنباً في رمضان من غير حُلْم فيغتسل ويصوم »

١٩٣١ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن

هشام بن المنيرة أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن « كنت أنا وأبي ، فذهبتُ معه حتى دخلنا على عائشة رضي

الله عنها قالت : أشهد على رسول الله ﷺ إن كان ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصومه »

١٩٣٢ - ثم دخلنا على أم سلمة فقالت مثل ذلك

قوله (باب اغتسال الصائم) أي بيان جوازه ، قال الزين بن المنير : أطلق الاغتسال ليشمل الاغتسال المسنونة والواجبة والمباحة ، وكأنه يشير إلى ضعف ما روى عن علي من النهي عن دخول الصائم الحمام أخرجه عبد الرزاق وفي إسناده ضعف ، واعتمده الحنفية فكهوا الاغتسال للصائم . قوله (وبطل ابن عمر ثوباً فألقى عليه وهو صائم) في رواية الكشميني « فألقاه » وهذا وصله المصنف في التاريخ وابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عثمان أنه رأى ابن عمر يفعل ذلك ، ومناسبته للترجمة من جهة أن بلل الثوب إذا طالت إقامته على الجسد حتى جف ينزل ذلك منزلة الدلك

بالماء ، وأراد البخاري بأثر ابن عمر هذا معارضة ما جاء عن إبراهيم النخعي بأقوى منه ، فإن وكيعا روى عن الحسن بن صالح عن مغيرة عنه أنه كان يكره للصائم بل الثياب . قوله ( ودخل الشعبي الحمام وهو صائم ) وصله ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن أبي إسحق قال : رأيت الشعبي يدخل الحمام وهو صائم ، ومناسبته للترجمة ظاهرة . قوله ( وقال ابن عباس لا بأس أن يتطعم القدر ) بكسر القاف أى طعام القدر أو الشيء ، وصله ابن أبي شيبة عن طريق عكرمة عنه بلفظ لا بأس أن يتطاعم القدر ، ورويناه في الجمعيات ، من هذا الوجه بلفظ لا بأس أن يتطاعم الصائم بالشيء ، يعنى المرقه ونحوها . ومناسبته للترجمة من طريق الفعوى ، لانه اذا لم يناف الصوم لإدخال الطعام في الفم وتطعمه وتقريبه من الازدرد لم ينافه إيصاله الماء الى بشرة الجسد من باب الاولى . قوله ( وقال الحسن : لا بأس بالمضمضة والتبرد للصائم ) وصله عبد الرزاق بمعناه ، ووقع بعضه في حديث مرفوع أخرجه مالك وأبو داود من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال ( رأيت النبي ﷺ بالعرج يصب الماء على رأسه - وهو صائم - من العطش أو من الحر ، ومناسبته للترجمة ظاهرة ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالمضمضة في الباب الذى بعده . قوله ( وقال ابن مسعود إذا كان يوم صوم أحدكم فليصبغ دهنيا مترجلا ) قال الزين بن المنير : مناسبته للترجمة من جهة أن الادهان من الليل يقتضى استحباب أثره في النهار ، وهو مما يربط الدماغ ويقوى النفس فهو أبلغ من الاستعانة ببرد الاغتسال لحظة من النهار ثم يذهب أثره . قلت : وله مناسبة أخرى ، وذلك أن المانع من الاغتسال لعله سلك به مسلك استحباب التشف في الصيام كما ورد مثله في الحج ، والادهان والرجل في غافلة التشف كالإغتسال . وقال ابن المنير الكبير : أراد البخاري الرد على من كره الاغتسال للصائم لانه إن كرهه خشية وصول الماء لحلقه فالعلة باطله بالمضمضة والسواك وبذوق القدر ونحو ذلك ، وإن كرهه للرفاهية فقد استحسب السلف للصائم الترفه والتجمل بالرجل والادهان والكحل ونحو ذلك فلذلك ساق هذه الآثار في هذه الترجمة . قوله ( وقال أنس : ان لى أذن أتقحم فيه وأنا صائم ) الأذن بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاى بعدها نون : حجر منقور شبه الحوض ، وهى كلمة فارسية ولذلك لم يصرفه . وأتقحم فيه أى أدخل . وهذا الأثر وصله قاسم بن ثابت في « غريب الحديث » له من طريق عيسى بن طهمان سمعت أنس بن مالك يقول « ان لى أذن وإذا وجدت الحر تقحمت فيه وأنا صائم ، وكان الأذن كان ملآن ماء فكان أنس اذا وجد الحر دخل فيه يتبرد بذلك . قوله ( وقال ابن عمر : يستاك أول النهار وآخره ) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه ولفظه « كان ابن عمر يستاك اذا أراد أن يروح الى الظهر وهو صائم ، ومناسبته للترجمة قريبة مما تقدم في أثر ابن عباس في تطعم القدر . ووقع في نسخة الصغاني بعد قوله وآخره « ولا يبلع ريقه » . قوله ( وقال ابن سيرين : لا بأس بالسواك الرطب ، قيل له طعم ، قال : والماء له طعم وأنت تغمض به ) وصله ابن أبي شيبة عن طريق أبي حنيفة المازنى قال « أتى ابن سيرين رجل فقال : ما ترى في السواك للصائم ؟ قال لا بأس به . قال : إنه جريد وله طعم ، قال فذكر مثله . قوله ( ولم ير أنس والحسن وإبراهيم بالكحل للصائم بأسا ) أما أنس فروى أبو داود في السنن من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم ، ورواه الترمذي من طريق أبي عاتكة عن أنس مرفوعا ووضفنه ، وأما الحسن فوصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عنه قال « لا بأس بالكحل للصائم » . وأما إبراهيم فاختلف عنه : فروى سعيد بن منصور عن جرير عن القعقاع بن يزيد « سألت إبراهيم أيكتحل الصائم ؟ قال نعم . قلت أجد طعم الصبر في حلتي ، قال ليس بشئ » ،



وروى أبو داود من طريق يحيى بن عيسى عن الاعمش قال : ما رأيت أحدا من أصحابنا يكره الكحل للصائم ، وكان إبراهيم يرخص أن يكتحل الصائم بالصبر ، وروى ابن أبي شيبة عن حفص عن الاعمش عن إبراهيم قال : لا بأس بالكحل للصائم ما لم يجد طعمه ، ثم أورد المصنف حديث عائشة : أن النبي ﷺ كان يغتسل بعد الفجر ويصوم ، وأورده أيضا من حديث أم سلمة وهو مطابق لما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى قبل بابين بحمد الله تعالى

### ٣٦ - باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا

وقال عطاء : إن استنثر فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك

وقال الحسن : إن دخل حلقه الذباب فلا شيء عليه . وقال الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه

١٩٣٣ - **حديث** عبدان أخبرنا يزيد بن زريع حدثنا هشام حدثنا ابن سيرين عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نسي فأكل وشرب فليتم صومه ، فإنما أطعمه الله وسقاه »

[الحديث ١٩٣٣ - طرفه في : ٦٦٦٩]

**قوله** ( باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ) أى هل يجب عليه القضاء أو لا ؟ وهى مسألة خلاف مشهورة ، فذهب الجمهور الى عدم الوجوب ، وعن مالك يبطل صومه ويجب عليه القضاء ، قال عياض هذا هو المشهور عنه وهو قول شيخه ربيع وجميع أصحاب مالك ، لكن فرقوا بين الفرض والنفل . وقال الداودى : لعل مالك لم يبلغه الحديث ، أو أوله على رفع الائم . **قوله** ( وقال عطاء : إن استنثر فدخل الماء في حلقه لا بأس إن لم يملك ) أى دفع الماء بان غلبه ، فان ملك دفع الماء فلم يدفعه حتى دخل حلقه أفطر . ووقع فى رواية أبي ذر والنسفي ( لا بأس ، لم يملك ، باسقاط ) ان ، وهى على هذا جملة مستأنفة كالتحليل لقوله ( لا بأس ، وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء لإنسان يستنثر فدخل الماء في حلقه . قال لا بأس بذلك ، قال عبد الرزاق : وقاله معمر عن قتادة . وقال ابن أبي شيبة حدثنا محمد بن ابن جريج : إن انسانا قال لعطاء : أمضمض فيدخل الماء في حلقه ، قال : لا بأس ، لم يملك ، وهذا يقوى رواية أبي ذر والنسفي . **قوله** وقال الحسن : إن دخل الذباب في حلقه فلا شيء عليه ) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي نعيم . **قوله** وعن مجاهد عن ابن عباس فى الرجل يدخل فى حلقه الذباب وهو صائم قال لا يفطر ، وعن وكيع عن الربيع عن الحسن قال : لا يفطر ، ومناسبة هذين الأثرين لترجمة من جهة أن المغلوب بدخول الماء حلقه أو الذباب لا اختيار له فى ذلك كالناسى ، قال ابن المنير فى الحاشية : أدخل المغلوب فى ترجمة الناسى لاجتماعهما فى ترك العمد وسلب الاختيار . ونقل ابن المنذر الاتفاق على أن من دخل فى حلقه الذباب وهو صائم أن لاشئ عليه ، لكن نقل غيره عن أشهب أنه قال : أحب إلى أن يقضى حكاة ابن التين . وقال الزين بن المنير : دخول الذباب أقصد بالغلبة وعدم الاختيار من دخول الماء لأن الذباب يدخل بنفسه بخلاف الاستنشاق والمضمضة فانما تنشأ عن تسببه ، وفرق إبراهيم بين من كان ذا كرا لصومه حال المضمضة فأوجب عليه القضاء دون الناسى ، وعن الشعبي إن كان لصلاة فلا قضاء والا قضى . **قوله** ( وقال

الحسن ومجاهد : إن جامع ناسيا فلا شيء عليه ) هذان الأثران وصلهما عبد الرزاق قال : أخبرنا ابن جريج عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال : لو وطئ رجل امرأته وهو صائم ناسيا في رمضان لم يكن عليه فيه شيء ، ، وعن الثوري عن رجل عن الحسن قال : هو بمنزلة من أكل أو شرب ناسيا ، وظهر بأثر الحسن هذا مناسبة ذكر هذا الأثر للترجمة ، وروى أيضا : عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن رجل أصاب امرأته ناسيا في رمضان ، قال لا ينسى ، هذا كله عليه القضاء ، وتابع عطاء على ذلك الأوزاعي والليث ومالك وأحمد وهو أحد الوجهين للشافعية ، وفرق هؤلاء كلهم بين الأكل والجماع . وعن أحمد في المشهور عنه : تجب عليه الكفارة أيضا ، وحجتهم قصور حالة الجامع ناسيا عن حالة الأكل ، وألحق به بعض الشافعية من أكل كثيرا لتدور نسيان ذلك ، قال ابن دقيق العيد : ذهب مالك إلى إيجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس ، فإن الصوم قد فات ركنه وهو من باب المأمورات ، والقاعدة أن النسيان لا يؤثر في المأمورات ، قال : وعدة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لأنه أمر بالإتيان ، وسمى الذي يتم صوما ، وظاهره حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على أن المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية . وكأنه يشير بهذا إلى قول ابن القصار : إن معنى قوله « فليتم صومه » أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نية القضاء . قال وقوله « فانما أعلمه الله وسقاه » بما يستدل به على صحة الصوم لاشعاره بأن الفعل الصادر منه مسلوب الإضافة إليه فلو كان أظن لأضيف الحكم إليه ، قال : وتعلق الحكم بالأكل والشرب للغالب لأن نسيان الجماع نادر بالنسبة إليهما ، وذكر الغالب لا يقتضي مفهوما ، وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناسي لا يوجب قضاء ، واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة أو لا مع اتفاقهم على أن أكل الناسي لا يوجبها ، ومدار كل ذلك على قصور حالة الجامع ناسيا عن حالة الأكل ، ومن أراد إلحاق الجماع بالمنصوص عليه فانما طريقه القياس والقياس مع وجود الفارق معتذر ، إلا إن بين القائلين أن الوصف الفارق ملغى . وأجاب بعض الشافعية بأن عدم وجوب القضاء عن الجامع مأخوذ من عموم قوله في بعض طرق الحديث « من أفطر في شهر رمضان ، لأن الفطر أعم من أن يكون بأكل أو شرب أو جماع ، وإنما خص الأكل والشرب بالذكر في الطريق الأخرى لكونها أغلب وقوعا ولعدم الاستغناء عنهما غالبا . قوله ( هشام ) هو النسبوتاني . قوله ( إذا نسي فأكل ) في رواية مسلم من طريق إسماعيل عن هشام « من نسي وهو صائم فأكل ، وللصنف في النذر من طريق عوف عن ابن سيرين ، من أكل ناسيا وهو صائم ، ولا بن داود من طريق حبيب بن الشهيد وأيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « جاء رجل فقال : يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ، وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف **قوله** ( فليتم صومه ) في رواية الترمذي من طريق قتادة عن ابن سيرين « فلا يفطر » . قوله ( فانما أعلمه الله وسقاه ) في رواية الترمذي « فانما هو رزق رزقه الله ، وللدارقطني من طريق ابن عليه عن هشام « فانما هو رزق ساقه الله تعالى إليه ، قال ابن العربي : تمسك جميع فقهاء الأمصار بظاهر هذا الحديث ، وتطلع مالك إلى المسألة من طريقها فاشرف عليه ، لأن الفطر ضد الصوم والأمساك ركن الصوم فأشبهه ما لو نسي ركعة من الصلاة . قال : وقد روى الدارقطني فيه « لا قضاء عليك » ، فتأوله علماؤنا على أن معناه لا قضاء عليك الآن وهذا تصسف ، وإنما أقول ليته صح فنتبعه ونقول به ، إلا على أصل مالك في أن خبر الواحد إذا جاء بخلاف القواعد لم يعمل به ، فلما جاء الحديث الأول الموافق للقاعدة في رفع الائم علمنا به ، وأما الثاني فلا يوافقها فلم نعمل به . وقال القرطبي احتج به

من أسقط القضاء ، وأجيب بأنه لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخذه ، لأن المطلوب صيام يوم لا حرم فيه ، لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو نص لا يقبل الاحتمال ، لكن الشأن في صحته ، فإن صح وجب الأخذ به وسقط القضاء هـ . وأجاب بعض المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين عن ابن شعبان ، وكذا قال ابن القصار ، واعتل بأنه لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع ، وقال المهلب وغيره : لم يذكر في الحديث إثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عنه وإثبات عنده ورفع الإثم عنه وبقاء نيته التي يبيتها هـ . والجواب عن ذلك كله بما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق محمد بن عبد الله الانصاري عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ : من أفطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة ، فعين رمضان وصرح باسقاط القضاء ، قال الدارقطني : تفرد به محمد بن مرزوق عن الانصاري ، وتعقب بأن ابن خزيمة أخرجه أيضا عن إبراهيم بن محمد الباهلي وبأن الحاكم أخرجه من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري فهو المنفرد به كما قال البيهقي وهو ثقة ، والمراد أنه انفرد بذكر اسقاط القضاء فقط لا بتعيين رمضان ، فإن النسائي أخرج الحديث من طريق علي بن بكار عن محمد بن عمرو ولفظه : في الرجل يأكل في شهر رمضان ناسيا فقال : الله أعلمه وسقاه ، وقد ورد اسقاط القضاء من وجه آخر عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني من رواية محمد بن عيسى بن الطباع عن ابن علية عن هشام عن ابن سيرين ولفظه : فأنما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه ، وقال بعد ترجمته : هذا اسناد صحيح وكلهم ثقات . قلت : لكن الحديث عند مسلم وغيره من طريق ابن علية وليس فيه هذه الزيادة . وروى الدارقطني أيضا لاسقاط القضاء من رواية أبي رافع وأبي سعيد المقبري والوايد بن عبد الرحمن وعطاء بن يسار كلهم عن أبي هريرة ، وأخرج أيضا من حديث أبي سعيد رفعه : من أكل في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ، ورأساه وإن كان ضعيفا لكنه صالح للتابعة ، فأقل درجات الحديث بهذه الزيادة أن يكون حسنا فيصالح للاحتجاج به ، وقد وقع الاحتجاج في كثير من المسائل بما هو دونه في القوة ، ويعتضد أيضا بأنه قد أفتى به جماعة من الصحابة من غير مخالفة لهم منهم - كما قاله ابن المنذر وابن حزم وغيرهما - علي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وأبو هريرة وابن عمر ، ثم هو موافق لقوله تعالى ﴿ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم﴾ فالنسيان ليس من كسب القلب ، وموافق للقياس في إبطال الصلاة بعد الأكل لا بنسيانه فكذلك الصيام ، وأما القياس الذي ذكره ابن العربي فهو في مقابلة النص فلا يقبل ، ورده للحديث مع صحته بكونه خبر واحد خالف القاعدة ليس بمسلم ، لأنه قاعدة مستقلة بالصيام فن عارضه بالقياس على الصلاة أدخل قاعدة في قاعدة ، ولو فتح باب رد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا لما بقي من الحديث إلا القليل ، وفي الحديث لطف الله بعباده والتبشير عليهم ورفع المشقة والخرج عنهم ، وقد روى أحمد لهذا الحديث سببا فأخرج من طريق أم حكيم بنت دينار عن مولاتها أم اسحق أنها كانت عند النبي ﷺ ، فأتى بقصعة من ثريد فأكلت معه ، ثم تذكرت أنها كانت صائمة ، فقال لها ذو اليمين : الآن بعد ما شبعمت ؟ فقال لها النبي ﷺ : أتني صومك فأنما هو رزق ساقه الله إليك ، وفي هذا رد على من فرق بين قليل الأكل وكثيره . ومن المستظرفات ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن دينار : أن إنسانا جاء إلى أبي هريرة فقال أصبحت صائما ففسدت فطعمت ، قال لا بأس . قال : ثم دخلت على إنسان ففسدت فطعمت وشربت ، قال : لا بأس الله أطعمك وسقاك . ثم قال : دخلت على آخر ففسدت فطعمت ، فقال أبو هريرة : أنت إنسان لم تتعود الصيام

## ٢٧ - باب سواك الرطب واليابس للصائم

وَيُذَكَّرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِي وَلَا أَعُدُّ»  
 وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»  
 وَبُرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَخْصُ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ  
 وَقَالَ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ» . وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ : يَبْتَغِي رِيقَهُ

١٩٣٤ حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ حُمْرَانَ  
 «رَأَيْتُ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَوَضَّأَ : فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ تَمَضَّمْ وَاسْتَنْشَر ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ  
 غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ  
 الْيُمْنَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ  
 وَوَضُوئِي هَذَا ثُمَّ بَصَلَى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

قوله ( باب سواك الرطب واليابس للصائم ) كذا للأكثر وهو كقولهم مسجد الجامع ، ووقع في رواية  
 الكشميني « باب السواك الرطب واليابس ، وأشار بهذه الترجمة الى الزد على من كره للصائم الاستياك بالسواك الرطب  
 كاللأسكية والشعبي ، وقد تقدم قبل باب قياس ابن سيرين السواك الرطب على الماء الذي يتمضمض به ، ومنه تظهر  
 السكينة في إيراد حديث عثمان في صفة الوضوء في هذا الباب فإن فيه أنه تمضمض واستنشق وقال فيه « من تَوَضَّأَ  
 وَوَضُوئِي هَذَا » ولم يفرق بين صائم ومفطر ، ويتأيد ذلك بما ذكر في حديث أبي هريرة في الباب . قوله ( ويذكر  
 عن عامر بن ربيعة قال : رأيت النبي ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أحصى أو أعد ) وصله أحمد وأبو داود والترمذي  
 من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه ، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه وقال كنت لا  
 أخرج حديث عاصم ، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رواها عنه ، وروى يحيى وعبد الرحمن عن الثوري عنه ،  
 وروى مالك عنه خبرا في غير الموطأ . قلت : وضعفه ابن معين والذهلي والبخاري وغير واحد ، ومناسبتة للترجمة  
 إشعاره بملزمة السواك ولم يخص رطباً من يابس ، وهذا على طريقة المصنف في أن المطلق يسلك به مسلك العموم ،  
 أو أن العام في الأشخاص عام في الأحوال ، وقد أشار الى ذلك بقوله في أواخر الترجمة المذكورة « ولم يخص صائماً  
 من غيره » أي ولم يخص أيضاً رطباً من يابس ، وبهذا التقرير تظهر مناسبة جميع ما أورده في هذا الباب للترجمة ،  
 والجامع لذلك كله قوله في حديث أبي هريرة لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء ، فإنه يقتضي إباحته في كل وقت وعلى  
 كل حال ، قال ابن المنير في الحاشية : أخذ البخاري شرعية السواك للصائم بالدليل الخاص ، ثم انتزعه من الأدلة  
 العامة التي تناولت أحوال تناول السواك وأحوال ما يستاك به ، ثم انتزع ذلك من أعم من السواك وهو  
 المضمضة إذ هي أبلغ من السواك الرطب . قوله ( وقالت عائشة عن النبي ﷺ : السواك مطهرة للفم مرضاة للرب )  
 وصله أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن

أبي بكر الصديق عن أبيه عنها رواه عن عبد الرحمن هذا يزيد بن زريع والد داود وسليمان بن بلال وغير واحد ، وغالفهم حماد بن سلمة فرواه عن عبد الرحمن بن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق أخرجه أبو يعلى والسراج في مسنديهما عن عبد الأعلى بن حماد عن حماد بن سلمة ، قال أبو يعلى في روايته قال عبد الأعلى : هذا خطأ إنما ، هو عن عائشة . قوله (وقال عطاء وقتادة يبتلع ريقه) كذا للأكثر وللمستعمل يبلغ بغير مشاة ، وللمحموى يتبلغ بتقديم المشاة بعدما موحدة ثم مشددة ، فأما قول عطاء فوصله سعيد بن منصور وسيأتي في الباب الذي بعده ، وأما أثر قتادة فوصله عبد بن حميد في التفسير عن عبد الرزاق عن معمر عنه نحوه ، ومناسبتة للترجمة من جهة أن أقصى ما يخشى من السواك الرطب أن يتحلل منه في الفم شيء وذلك الشيء كماء المضمضة فإذا قذفه من فيه لا يضره بعد ذلك أن يبتلع ريقه . قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لولا أن شق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) وصله النسائي من طريق بشر بن عمر عن مالك عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، ووقع لنا بعلو في جزء الذهلي ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق روح بن عبادة عن مالك بلفظ لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء ، والحديث في الصحيحين بغير هذا اللفظ من غير هذا الوجه ، وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء . قوله (ويروى نحوه عن جابر وزيد بن خالد عن النبي ﷺ) أما حديث جابر فوصله أبو نعيم في كتاب السواك من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عنه بلفظ مع كل صلاة سواك ، وعبد الله يختلف فيه ، ووصله ابن عدى من وجه آخر عن جابر بلفظ لجعلت السواك عليهم عزيمة ، وإسناده ضعيف ، وأما حديث زيد بن خالد فوصله أصحاب السنن وأحمد من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة عنه بلفظ عند كل صلاة ، وحكى الترمذي عن البخاري أنه سأله عن رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ورواية محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد فقال : رواية محمد بن إبراهيم أصح ، قال الترمذي : كلا الحديثين صحيح عندي . قلت : رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأميرين : أحدهما أن فيه قصة وهي قول أبي سلمة فكان زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من أذن السكاك فكلما قام إلى الصلاة استاك ، ثانيهما أنه توبع فأخرج الإمام أحمد من طريق يحيى ابن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن يزيد بن خالد فذكر نحوه . (تنبيه) وقع في روايه غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث تقديم وتأخير والخطب فيه يسير ، ثم أورد المصنف في الباب حديث عثمان في صفة الوضوء وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الوضوء وفي أوائل الصلاة وذكرت ما يتعلق بمناسبتة للترجمة قبل

٢٨ - باب قول النبي ﷺ « إذا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْعِرِهِ الْمَاءَ » ولم يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ

وقال الحسن : لا بأسَ بالسَّوْطِ للصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَهْلِكْ إِلَى حَلَقِهِ وَيَكْتَحِلْ

وقال عطاء : إِنْ تَمَسَّصَ ثُمَّ أَقْرَعَ مَا فِي فِيهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَضِرُّهُ إِنْ لَمْ يَزِدْ رِيْقَهُ ، وَمَا ذَا بَقِيَ فِي فِيهِ ؟

وَلَا يَمْضَغُ الْعِلَاقَ ، فَإِنْ أَزْدَرَدَ رِيْقَ الْعِلَاقِ لَا أَقُولُ إِنَّهُ يُفْطِرُ وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ

فَإِنْ اسْتَنْتَرَ فَدَخَلَ الْمَاءَ حَقَّهُ لَا بَأْسَ ، لَمْ يَمْلِكْ

قوله (باب قول النبي ﷺ : إذا توضأ فليستنشق بمنخره الماء) هذا الحديث بهذا اللفظ من الأصول التي لم يوصلها البخاري ، وقد أخرجه مسلم عن طريق همام عن أبي هريرة ، ورويناه في مصنف عبد الرزاق وفي نسخة همام من طريق الطبراني عن إسماعيل عنه عن معمر عن همام ولفظه « إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخره الماء ثم ليستنشر » وقول المصنف « ولم يميز الصائم من غيره » ، قاله تفقها ، وهو كذلك في أصل الاستنشاق ، لكن ورد تمييز الصائم من غيره في المبالغة في ذلك كما رواه أصحاب السنن وصححه بن خزيمة وغيره من طريق عاصم بن لقيط بن صبرة عن أبيه أن النبي ﷺ قال له « بالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائما » ، وكان المصنف أشار بإيراد أثر الحسن عقبه إلى هذا التفصيل قوله (وقال الحسن لا بأس بالسعوط للصائم إن لم يصل الماء إلى حلقه) وصله ابن أبي شيبة نحوه ، وقال الكوفيون والأوزاعي وإسماعيل : يجب القضاء على من استعط . وقال مالك والثايفي : لا يجب إلا إن وصل الماء إلى حلقه . وقوله « ويكتحل » هو من قول الحسن أيضا وقد تقدم ذكره قبل بابين . قوله (وقال عطاء الخ) وصله سعيد بن منصور عن ابن المبارك عن ابن جريج « قلت لعطاء الصائم يمضمض ثم يردد ريقه وهو صائم ؟ قال : لا يضره ، وماذا بقي في فيه ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ووقع في أصل البخاري « وما بقي في فيه » ، قال ابن بطال : ظاهره إباحة الإزدراء لما بقي في الفم من ماء المضمضة ، وليس كذلك لأن عبد الرزاق رواه بلفظ « وماذا بقي في فيه » ، وكان « ذا » سقطت من رواية البخاري انتهى . و « ما » على ظاهر ما أورده البخاري موصولة ، وعلى ما وقع من رواية ابن جريج استفهامية ، وكأنه قال : وأي شيء يبقى في فيه بعد أن يمج الماء إلا أثر الماء ، فإذا بلع ريقه لا يضره . وقوله في الأصل « لا يضره » وقع في رواية المستملي « لا يضره » بزيادة تحتانية والمعنى واحد . قوله (ولا يمضغ العلك الخ) في رواية المستملي « ويمضغ العلك » ، والاول أولى فكذلك أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج « قلت لعطاء يمضغ الصائم العلك ؟ قال لا . قلت إنه يمج ريق العلك ولا يزدرده ولا يمضغه » قال (١) . وقلت له : أيتسوك الصائم ؟ قال نعم . قلت له أيزدرد ريقه ؟ قال لا . قلت ففعل أضره ؟ قال لا ، ولكن ينهي عن ذلك ، وقد تقدم الخلاف في المضمضة في « باب من أكل ناسيا » ، قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا شيء على الصائم فيما يبتلعه مما يجري مع الريق بما بين أسنانه مما لا يقدر على إخراجة ، وكان أبو حنيفة يقول : إذا كان بين أسنانه لحم فأكله متعمدا فلا قضاء عليه . وخالفه الجمهور لأنه معدود من الأكل . وخصص في مضغ العلك أكثر العلماء إن كان لا يتحلب منه شيء ، فإن تحلب منه شيء فازدرده فالجمهور على أنه يفطر انتهى . والعلك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها كاف : كل ما يمضغ ويبقى في الفم كالمصطكي واللبان ، فإن كان يتحلب منه شيء في الفم فيدخل الجوف فهو مفطر ، والا فهو مجفف ومعطش فيكره من هذه الحيثية

## ٢٩ - باب إذا جامع في رمضان

ويذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ وَلَا مَرَضٍ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ » وبه قال ابن مسعود . وقال سعيد بن المسيب والشَّعْبِيُّ وابنُ جُبَيْرٍ وإبراهيمُ وَتَادَةُ وَحَمَّادٌ : يَقْضَى

يوماً مكافئاً

١٩٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَنِيعٍ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ حَدَّثَنَا بِحْيُ هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْقَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « إِنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهُ احْتَرَقَ ، قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَ : أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِمِكَتَلٍ يُدْعَى الْعَرَقُ ، فَقَالَ : أَيْنَ الْحَرَقُ ؟ قَالَ : أَنَا . قَالَ : تَصَدَّقْ بِهَذَا » [ الحديث ١٩٣٥ - طرئه في : ٦٨٧٢ ]

**قوله** ( باب اذا جامع في رمضان ) أى عامدا عالما وجبت عليه الكفارة . **قوله** ويذكر عن أبي هريرة رفعه : من أفطر يوما من رمضان من غير عذر ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن صامه ( وصله أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة من طريق سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمار عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة نحوه ، وفي رواية شعبة ) في غير رخصة رخصها الله تعالى له لم يقض عنه وإن صام الدهر كله ، قال الترمذي سألت محمدا - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال : أبو المطوس اسمه يزيد بن المطوس لا أعرف له غير هذا الحديث ، وقال البخاري في التاريخ أيضا : تفرد أبو المطوس بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا . قلت : واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافا كثيرا فحصلت فيه ثلاث علل : الاضطراب والجهل بحال أبي المطوس والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثلاثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء ، وذكر ابن حزم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثله موقوفا قال ابن بطال : أشار بهذا الحديث الى إيجاب الكفارة على من أفطر بأكل أو شرب قياسا على الجماع ، والجامع بينهما انتهاك حرمة الشهر بما يفسد الصوم عمدا . وقرر ذلك الزين بن المنير بأنه ترجم بالجماع لأنه الذي ورد فيه الحديث المسند ، وإنما ذكر آثار الإفطار ليفهم أن الإفطار بالأكل والجماع بمعنى واحد انتهى . والذي يظهر لي أن البخاري أشار بالآثار التي ذكرها الى أن إيجاب القضاء يختلف فيه بين السلف ، وأن الفطر بالجماع لا بد فيه من الكفارة ، وأشار بمحدث أبي هريرة الى أنه لا يصح لكونه لم يجزم به عنه ، وعلى تقدير صحته فظاهره يقوى قول من ذهب الى عدم القضاء في الفطر بالأكل بل يبقى ذلك في ذمته زيادة في عقوبته لأن مشروعية القضاء تقتضى رفع الائم ، لكن لا يلزم من عدم القضاء عدم الكفارة فيما ورد فيه الأمر بها وهو الجماع ، والفرق بين الانتهاك بالجماع والأكل ظاهر فلا يصح القياس المذكور ، قال ابن المنير في الحاشية ما محمله : إن معنى قوله في الحديث « لم يقض عنه صيام الدهر » أى لا سبيل الى استدراك كمال فضيلة الأداء بالقضاء ، أى في وصفه الخاص ، وإن كان يقضى عنه في وصفه العام فلا يلزم من ذلك اهدار القضاء بالكلية انتهى . ولا يخفى تكلفه ، وسياق أثر ابن مسعود الآتي يرد هذا التأويل ، وقد سوى بينهما البخاري . **قوله** ( وبه قال ابن مسعود ) أى بما دل عليه حديث أبي هريرة ، وأثر ابن مسعود وصله البيهقي ورويناه غالبا في « جزء هلال الحمار » من طريق منصور عن واصل عن المغيرة بن عبد الله الشكري قال : « حدثت أن عبد الله بن مسعود قال : من أفطر يوما من رمضان من غير علة لم يجزه صيام الدهر حتى يلتقي الله ، فإن شاء غفر له وإن شاء عذبه » وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة من وجه آخر عن واصل عن المغيرة عن فلان بن

الحارث عن ابن مسعود ، ووصله الطبراني والبيهقي أيضا من وجه آخر عن عرجة قال قال عبد الله بن مسعود : من أفطر يوما في رمضان متعمدا من غير علة ثم قضى طول الدهر لم يقبل منه ، وبهذا الاسناد عن علي مثله ، وذكر ابن حزم من طريق ابن المبارك باسناد له فيه انقطاع أن أبا بكر الصديق قال لعمر بن الخطاب فيما أوصاه به : من صام شهر رمضان في غيره لم يقبل منه ولو صام الدهر أجمع . قوله ( وقال سعيد بن المسيب والشعبي وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وقتادة وحامد : يقضى يوما مكانه ) أما سعيد بن المسيب فوصله مسند وغيره عنه في قصة المجامع قال : يقضى يوما مكانه ويستغفر الله ، ولم أر عنه التصريح بذلك في الفطر بالأكل ، بل روى ابن أبي شيبة من طريق عاصم قال : كتب أبو قلابة إلى سعيد بن المسيب يسأله عن رجل أفطر يوما من رمضان متعمدا ، قال : يصوم شهرا . قلت : فيومين ؟ قال صيام شهر . قال فعددت أياما قال : صيام شهر ، قال ابن عبد البر كأنه ذهب إلى وجوب التتابع في رمضان ، فإذا تخلله فطر يوم عمدا بطل التتابع ووجب استئناف صيام شهر كمن لزمه صوم شهر متتابع بنذر أو غيره . وقال غيره يحتمل أنه أراد عن كل يوم شهر ، فقوله : فيومين قال صيام شهر ، أي عن كل يوم ، والأول أظهر . وروى البزار والدارقطني مقتضى هذا الاحتمال مرفوعا عن أنس وإسناده ضعيف . وأما الشعبي فقال سعيد ابن منصور : حدثنا هشيم حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في رجل أفطر يوما في رمضان عمدا قال : يصوم يوما مكانه ويستغفر الله عز وجل . ، وأما سعيد بن جبير فوصله ابن أبي شيبة من طريق يعلى بن حكيم عنه فذكر مثله . وأما إبراهيم النخعي فقال سعيد بن منصور : حدثنا هشيم ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا شريك كلاهما عن منيرة عن إبراهيم فذكر مثله . وأما قتادة فذكره عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة في قصة المجامع في رمضان . وأما حماد وهو ابن أبي سليمان فذكره عبد الرزاق عن أبي حنيفة عنه . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الانصاري وفي إسناده هذا أربعة من التابعين في نسق كلهم من أهل المدينة : يحيى وعبد الرحمن قبايعان صغيران من طبقة واحدة ، وفوقهما قليلا محمد بن جعفر ، وأما ابن عمه عباد بن أوساط التابعين . قوله ( ان رجلا ) قيل هو سلة ابن صخر البياضي ولا يصح ذلك كما سيأتي . قوله ( انه احترق ) سيأتي في حديث أبي هريرة أنه عبر بقوله وهلكك ، ورواية الاحتراق تفسر رواية الهلاك ، وكأنه لما اعتقد أن مرتكب الإثم يعذب بالنار أطلق على نفسه أنه احترق لذلك ، وقد أثبت النبي ﷺ له هذا الوصف فقال : أين المحرق ، إشارة إلى أنه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك ، وفيه دلالة على أنه كان عامدا كما سيأتي . قوله ( تصدق بهذا ) هكذا وقع مختصرا ، وأورده مسلم وأبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم وفيه قال أصبت أهلى ، قال تصدق ، قال والله مالى شيء ، قال اجلس فجلس ، فأقبل رجل يسوق حمارا عليه طعام ، فقال ابن المحرق آتيا ؟ فقام الرجل ، فقال تصدق بهذا ، فقال أعلى غيرنا ؟ فوالله إنا لجياع ، قال كلوه ، وقد استدلل به لما لك حيث جزم في كفارة الجماع في رمضان بالأطعام دون غيره من الصيام والعتق ، ولا حجة فيه لأن القصة واحدة وقد حفظها أبو هريرة وقصها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة ، أشار إلى هذا الجواب الطحاوى ، والظاهر أن الاختصار من بعض الرواة ، فقد رواه عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا وأفظه : كان النبي ﷺ جالسا في ظل فارع - يعنى بالفاء والمهمل - لجاءه رجل من بني بياضة فقال : احترقت ، وقست بأمرأتى في رمضان ، قال أعتق رقبة ، قال لا أجدها ، قال أطعم ستمين مسكينا ، قال ليس عندي ، فذكر الحديث أخرجه أبو داود ولم يستل لفظه ، وسأله ابن خزيمة في



صحيحه والبخارى في تاريخه ومن طريقه البيهقي ، ولم يقع في هذه الرواية أيضا ذكر صيام شهرين ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ( تنبيه ) اختلفت الرواية عن مالك في ذلك ، فالشهور ما تقدم ، وعنه يكفر في الأكل بالتخيير وفي الجماع بالإطعام فقط ، وعنه التخيير مطلقا ، وقيل يراعى زمان الحصب والجذب ، وقيل يعتبر حالة المكفر ، وقيل غير ذلك

### ٣٠ - باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليتكفر

١٩٣٦ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : « بينا نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال : يا رسول الله هلكت ، قال : مالك ؟ قال : وقست على امرأتي وأنا صائم . فقال رسول الله ﷺ : هل تجد رقبة تعتقها ؟ قال لا . قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : فهل تجد إطعام ستين مسكينا ؟ قال لا . قال فكذلك النبي ﷺ ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بقرق فيها تمر - والمرق : المسكتل - قال : أين السائل ؟ فقال أنا . قال : خذ هذا فتصدق به . فقال الرجل : على أقر مني يا رسول الله ؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرتين - أهل بيت أقر من أهل بيتي . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال : أطعمه أهلك »

[ الحديث ١٩٣٦ - أطرافه في : ١٩٣٧ ، ٢٦٠٠ ، ٥٣٦٨ ، ٦٠٨٧ ، ٦١٦٤ ، ٦٧٠٩ ، ٦٧١١ ، ٦٨٢١ ]

**قوله** ( باب إذا جامع في رمضان ) أي عامدا عالما ( ولم يكن له شيء ) يعتق أو يطعم ولا يستطيع الصيام ( فتصدق عليه ) أي بقدر ما يجزيه ( فليتكفر ) أي به لأنه صار واجدا ، وفيه إشارة إلى أن الإعسار لا يسقط الكفارة عن الذمة . **قوله** ( أخبرني حميد بن عبد الرحمن ) أي ابن عوف ، هكذا توارد عليه أصحاب الزهري ، وقد جمعت منهم في جزء مفرد لطرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفسا : منهم ابن عيينة والليث ومعمر ومنصور عند الشيخين ، والاوزاعي وشعيب وإبراهيم بن سعد عند البخاري ومالك ، وابن جريج عند مسلم ، ويحيى بن سعيد وعراك بن مالك عند النسائي ، وعبد الجبار بن عمر عند أبي عوامة ، والجوزقي وعبد الرحمن بن مسافر عند الطحاوي ، وعقيل عند ابن خزيمة ، وابن أبي حفصة عند أحمد ، ويونس وحجاج بن أرطاة وصالح بن أبي الأخضر عند الدارقطني ، ومحمد بن اسحق عند البزار ، وسأذكر ما عند كل منهم من زيادة فائدة إن شاء الله تعالى . وخالفهم هشام بن سعد فرواه عن الزهري عن أبي سلفة عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وغيره ، قال البزار وابن خزيمة وأبو عوامة : أخطأ فيه هشام بن سعد . قلت : وقد تابعه عبد الوهاب بن عطاء عن محمد بن أبي حفصة ، فرواه عن الزهري أخرجه الدارقطني في « العلل » ، والمحفوظ عن ابن أبي حفصة كالجماعة . كذلك أخرجه أحمد وغيره من طريق روح بن عباد عنه ، ويحتمل أن يكون الحديث عند الزهري عنهما ، فقد جمعهما عنه صالح بن أبي الأخضر أخرجه الدارقطني في « العلل » ، من طريقه ، وسيأتي في الباب الذي بعده حكاية خلاف آخر فيه على منصور وكذلك في الكفارات حكاية خلاف فيه على سفيان بن عيينة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ان أبا هريرة قال ) في رواية ابن جريج عند مسلم وعقيل عند ابن خزيمة وابن أبي أويس عند الدارقطني التصريح بالتحديث بين حميد

وَأَبَى هَرِيرَةَ . قَوْلُهُ ( بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ ) أَصْلُهُ « بَيْنَ » وَقَدْ تَرَدَّدَ بِغَيْرِ « مَا » فَتَشِعُّ الْفَتْحَةُ ، وَمِنْ خَاصَةِ « بَيْنَا » ، أَنَّهُ تَتَلَقَّى بَازُو بَازًا حَيْثُ تَجْمَعُ لِلْفَاجِئَةِ ، بِخِلَافِ بَيْنَا فَلَا تَتَلَقَّى بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، وَقَدْ وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ كَذَلِكَ . قَوْلُهُ ( عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ) فِيهِ حَسَنُ الْإِدْبَارِ فِي التَّعْبِيرِ لَمَّا تَشَعَّرَ الْعُنْدِيَّةُ بِالْتَعْظِيمِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ مَعَ ، لَكُنْ فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ « مَعَ النَّبِيِّ ﷺ » . قَوْلُهُ ( إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الْغَنِيِّ فِي الْمُبْهِمَاتِ - وَتَبِعَهُ ابْنُ بَشْكُوَالٍ - جَزَمَ بِأَنَّهُ سَلْمَانُ أَوْ سَلْمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ ، وَاسْتَدَلَّ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ سَلْيَمَانَ ابْنِ يَسَارٍ « عَنْ سَلْمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ وَأَنَّهُ وَطَّأَهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : حَرِّرْ رَقَبَةً ، قُلْتُ مَا أَمْلِكُ رَقَبَةً غَيْرَهَا وَضُرِبَ صَفْحَةُ رَقَبَتِهِ ، قَالَ فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصِّيَامِ ؟ قَالَ فَأَطْعَمْتُ سَتِينَ مَسْكِينًا ، قَالَ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا لَنَا طَعَامٌ ، قَالَ فَأَنْطَلَقَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةِ بَنِي زُرَيْقٍ فَلْيَدْفَعْهَا إِلَيْكَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا وَافَقَتَا فَنَافِي فِي قِصَّةِ الْحِجَامِ مَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّهُ كَانَ صَاحِبًا كَمَا سَيَأْتِي ، وَفِي قِصَّةِ سَلْمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلًا فَافْتَرَقَا ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي كَوْنِهِمَا مِنْ بَنِي بِيَّاضَةَ وَفِي صِفَةِ الْكَفَّارَةِ وَكَوْنِهَا مَرْتَبَةً وَفِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا كَانَ لَا يَقْدَرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْ خِصَالِهَا اتِّحَادِ الْقِصَّتَيْنِ ، وَسَنَذْكُرُ أَيْضًا مَا يُؤَيِّدُ الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا . وَأَخْرَجَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَرْجُمَةِ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ مِنْ « التَّمْهِيدِ » مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ سَلْيَمَانُ بْنُ صَخْرٍ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَظُنُّ هَذَا وَهَمًّا ، لِأَنَّ الْمَحْفُوظَ أَنَّهُ ظَاهِرٌ مِنْ امْرَأَتِهِ وَوَقَعَ عَلَيْهَا فِي اللَّيْلِ لَا أَنَّ ذَلِكَ كَانَ مِنْهُ بِالنَّهَارِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ « وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ ، أَيْ لَيْلًا بَعْدَ أَنْ ظَاهَرَ فَلَا يَكُونُ وَهَمًّا وَلَا يُلْزَمُ الْإِتِّحَادُ ، وَوَقَعَ فِي مَبَاحِثِ الْعَامِ مِنْ « شَرْحِ ابْنِ الْحَاجِبِ » مَا يَوْمُ أَنْ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ أَبُو بَرْدَةَ بْنُ يَسَارٍ وَهُوَ يَظْهَرُ مِنْ تَأْمُلِ بَقِيَّةِ كَلَامِهِ . قَوْلُهُ ( فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ) زَادَ عَبْدَ الْجَبَّارِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ « جَاءَ رَجُلٌ وَهُوَ يَنْتَقِفُ شَعْرَهُ وَيَدُقُّ صَدْرَهُ وَيَقُولُ هَلْكَ الْآبَعْدُ ، وَلِحَمْدِ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ « يَلْطُمُ وَجْهَهُ ، وَلِحِجَاجِ بْنِ أَرْطَاهُ « يَدْعُو وَيَلُ » ، وَفِي مَرْسَلِ ابْنِ الْمُسَيْبِ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ « وَيَحْتِثِي عَلَى رَأْسِهِ التُّرَابَ ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى جَوَازِ هَذَا الْفِعْلِ وَالْقَوْلِ مِنْ وَقَعَتْ لَهُ مَعْصِيَةٌ ، وَيُفْرَقُ بِذَلِكَ بَيْنَ مَعْصِيَةِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فَيَجُوزُ فِي مَعْصِيَةِ الدِّينِ لَمَّا يُشْعِرُ بِهِ الْحَالُ مِنْ شِدَّةِ النَّدَمِ وَصَحَّةِ الْإِقْلَاعِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ قَبْلَ النَّهْيِ عَنْ لَطَمِ الْخُدُودِ وَحُلْقِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْمَعْصِيَةِ . قَوْلُهُ ( فَقَالَ هَلَكْتُ ) فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ « فَقَالَ إِنَّ الْآخِرَ هَلْكَ » ، وَالْآخِرُ هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَخَاءٌ مَعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ بِغَيْرِ مَدٍّ هُوَ الْآبَعْدُ ، وَقِيلَ الْغَائِبُ ، وَقِيلَ الْأَرْدَلُ . قَوْلُهُ ( هَلَكْتُ ) فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ كَمَا تَقْدُمُ « احْتَرَقْتُ » ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي حَفْصَةَ « مَا أَرَانِي إِلَّا قَدْ هَلَكْتُ » وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عَامِدًا لِأَنَّ الْهَلَاكَ وَالْإِحْتِرَاقَ بِجَازٍ عَنِ الْعَصِيَانِ الْمُؤَدَّى إِلَى ذَلِكَ ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْمَتَوَقَّعَ كَالْوَاقِعِ ، وَبِالْخَفَرِ عَنْهُ بَلْفَظِ الْمَاضِي ، وَإِذَا تَقَرَّرَ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ عَلَى النَّاسِ ، وَتَمَسَّكُوا بِتَرْكِ اسْتِفْسَارِهِ عَنْ جَمَاعَةِ هَلْ كَانَ عَنْ عَمْدٍ أَوْ نِسْيَانٍ ، وَتَرَكَ الْاسْتِفْصَالَ فِي الْفِعْلِ يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعُمُومِ فِي الْقَوْلِ كَمَا اشْتَهَرَ ، وَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ حَالُهُ بِقَوْلِهِ هَلَكْتُ وَاحْتَرَقْتُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كُنَّ عَامِدًا عَارِفًا بِالتَّحْرِيمِ ، وَأَيْضًا فَدَخُولُ النَّسْيَانِ فِي الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ ، وَاسْتَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ مَنْ ارْتَكَبَ مَعْصِيَةً لَا أَحَدَ فِيهَا وَجَاءَ مُسْتَفْتِيًا أَنَّهُ لَا يَمُزُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَّبِعْهُ مَعَ اعْتِرَافِهِ بِالْمَعْصِيَةِ ، وَقَدْ تَرَجَّمَ لِذَلِكَ الْبُخَارِيُّ فِي الْخُدُودِ وَأَشَارَ إِلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ ، وَتَوَجَّهَ أَنْ يَجِئَهُ مُسْتَفْتِيًا

يقتضى الندم والتوبة ، والتعزير إنما جعل للاستصلاح ولا استصلاح مع الصلاح ، وأيضاً فلو عوقب المستغنى لكان سبياً لترك الاستفتاء . وهي مفسدة فاقضى ذلك أن لا يعاقب ، هكذا قرره الشيخ تقي الدين ، لكن وقع في شرح السنة للبخاري ، أن من جامع متعمداً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه ، وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة ، وبناء بعض المالكية على الخلاف في تعزير شاهد الزور . قوله ( قال مالك ) ؟ بفتح اللام استفهام عن حاله ، وفي رواية حقل ويحك ما شأنك ، ؟ ولابن أبي خضعة « وما الذي أهلكك ؟ » ، ولمعرو « ماذا ؟ » وفي رواية الأوزاعي « ويحك ما صنعت » ؟ أخرجه المصنف في الأدب وترجم « باب ما جاء في قول الرجل ويحك ويحك » ، ثم قال عقبه « تابعه يونس عن الزهري ، يعني في قوله « ويحك » ، وقال عبد الرحمن بن غالة عن الزهري « ويحك » . قلت : وسأذكر من وصلهما هناك إن شاء الله تعالى . وقد تابع ابن غالة في قوله « ويحك » ، صالح بن أبي الأخضر ، وتابع الأوزاعي في قوله « ويحك » ، حقل وابن إسحق وحجاج بن أرطاة فهو أرجح وهو اللائق بالمقام ، فإن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب والمقام يقتضي الأول . قوله ( وقعت على امرأتى ) وفي رواية ابن إسحق « أصبت أهلي » ، وفي حديث عائشة « وطئت امرأتى » ، ووقع في رواية مالك وابن جريج وغيرهما كما سيأتي بيانه بعد قليل في الكلام على الترتيب والتخيير في أول الحديث « أن رجلاً أفطر في رمضان ، فأمره النبي ﷺ ، الحديث واستدل به على إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان وهو قول المالكية ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه ، والجمهور حلوا قوله « أفطر » ، هنا على المقيد في الرواية الأخرى وهو قوله « وقعت على أهلي » ، وكأنه قال أفطر بجماع ، وهو أول من دعوى القرطبي وغيره تعدد القصة . واحتج من أوجب الكفارة مطلقاً بقياس الآكل على الجامع بجامع ما بينهما من انتهاك حرمة الصوم ، وبأن من أكره على الآكل فسد صومه كما يفسد صوم من أكره على الجامع بجامع ما بينهما ، وسيأتي بيان الترجيح بين الروایتين في الكلام على الترتيب . وقد وقع في حديث عائشة نظير ما وقع في حديث أبي هريرة فمظم الروايات فيها « وطئت » ونحو ذلك ، وفي رواية ساق مسلم إسنادها وساق أبو عوانة في مستخرجه متنها أنه قال « أفطرت في رمضان » ، والقصة واحدة ومخرجها متحد فيحمل على أنه أراد أفطرت في رمضان بجماع ، وقد وقع في مرسل ابن المسيب عند سعيد بن منصور « أصبت امرأتى ظهراً في رمضان » ، وتعين رمضان معمول بمفهومه ، وللفرق في وجوب كفارة الجامع في الصوم بين رمضان وغيره من الواجبات كالنذر ، وفي كلام أبي عوانة في صحيحه إشارة إلى وجوب ذلك على من وقع منه في رمضان نهاراً سواء كان الصوم واجباً عليه أو غير واجب . قوله ( وأنا صائم ) جملة حالية من قوله « وقعت » ، فيؤخذ منه أنه لا يشترط في إطلاق اسم المشتق بقاء المعنى المشتق منه حقيقة لاستحالة كونه صائماً مجامعاً في حالة واحدة ، فعلى هذا قوله « وطئت » ، أى شرعت في الوطء أو أراد جامعته بعد إذ أنا صائم ، ووقع في رواية عبد الجبار بن عمر « وقعت على أهلي اليوم وذلك في رمضان » . قوله ( هل تجد رقبة تمتعها ) في رواية منصور « أتجد ما تحرر رقبة » ، وفي رواية ابن أبي خضعة « أستطيع أن أعتق رقبة » ، وفي رواية إبراهيم بن سعد والأوزاعي فقال « أعتق رقبة » ، زاد في رواية مجاهد عن أبي هريرة فقال « بذمتها صنعت أعتق رقبة » . قوله ( قال لا ) في رواية ابن مسافر « فقال لا والله يا رسول الله » ، وفي رواية ابن إسحق « ليس عندي » ، وفي حديث ابن عمر « فقال والذي بمثلك بالحق ما ملكت رقبة قط » ، واستدل بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة الكافرة كقول الحنفية ، وهو ينبنى على أن السبب إذا اختلف

واتحد الحكم هل يقيد المطلق أو لا؟ وهل تقييده بالقياس أو لا؟ والأقرب أنه بالقياس ، ويؤيده التقييد في مواضع أخرى . **قوله** (قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال لا) وفي رواية إبراهيم بن سعد ، قال قسم شهرين متتابعين ، وفي حديث سعد ، قال لا أقدر ، وفي رواية ابن إسحق ، وهل لقيت ما لقيت إلا من الصيام ، ؟ قال ابن دقيق العيد : لا إشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام ، لكن رواية ابن إسحق هذه اقتضت أن عدم استطاعته لشدة شيقه وعدم صبره عن الوقاع فشأاً للشافعية نظر : هل يكون ذلك عنداً - أى شدة الشيق - حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم أو لا؟ والصحيح عندهم اعتبار ذلك ، ويلتحق به من يجد رقبة لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد ، وأما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن إبراهيم بن عامر عن سعيد بن المسيب في هذه القصة مرسلأ أنه قال في جواب قوله هل تستطيع أن تصوم ، انى لأدع الطعام ساعة فما أطيق ذلك ، ففي اسناده مقال ، وعلى تقدير صحته فقله اعتمد بالأمرين . **قوله** (فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ قال لا) زاد ابن مسافر ، يارسول الله ، . ووقع في رواية سفيان ، فهل تستطيع إطعام ، ؟ وفي رواية إبراهيم بن سعد وعراك بن مالك ، وقطعم ستين مسكيناً ؟ قال لا أجده ، وفي رواية ابن أبي حفصة ، أفقتطيع أن قطعم ستين مسكيناً ؟ قال لا ، وذكر الحاجة . وفي حديث ابن عمر ، قال والذي بعثك بالحق ما أشجع أهلى ، قال ابن دقيق العيد : أضاف الإطعام الذى هو مصدر أطعم الى ستين فلا يكون ذلك موجوداً في حق من أطعم ستة مساكين عشرة أيام مثلاً ، ومن أجاز ذلك فكأنه استنبط من النص معنى يعود عليه بالابطال ، والمشهور عن الحنفية الإجزاء حتى لو أطعم الجميع مسكيناً واحداً في ستين يوماً كفى ، والمراد بالإطعام الإعطاء لا اشتراط حقيقة الإطعام من وضع المطعوم في الفم بل يكفى الوضع بين يديه بلا خلاف ، وفي إطلاق الإطعام ما يدل على الاكتفاء بوجود الإطعام من غير اشتراط مناوله ، بخلاف زكاة الفرض فان فيها النص على الإيتاء وصدقة الفطر فان فيها النص على الأداء ، وفي ذكر الإطعام ما يدل على وجود طاعين فيخرج الطفل الذى لم يطعم كقول الحنفية ، ونظر الشافعى الى النوع فقال : يسلم لوليه ، وذكر الستين ليفهم أنه لا يجب ما زاد عليها ، ومن لم يقل بالمفهوم تمسك بالاجماع على ذلك . وذكر في حكمة هذه الحاصل من المناسبة أن من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فناسب أن يعتق رقبة فيفدى نفسه ، وقد صح أن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً منه من النار . وأما الصيام فناسبته ظاهرة لأنه كالمقاصة بجنس الجناية ، وأما كونه شهرين فلأنه لما أمر بمصابة النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أفسد منه يوماً كان كمن أفسد الشهر كله من حيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلف بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لتقيض قصده . وأما الاطعام فناسبته ظاهرة لأنه مقابلة كل يوم بإطعام مسكين . ثم إن هذه الحاصل جامعة لاشتغالها على حق الله وهو الصوم ، وحق الاحرار بالاطعام ، وحق الأرقاء بالاعتاق ، وحق الجاني بثواب الامتثال . وفيه دليل على إيجاب الكفارة بالجماع خلافاً لما شذ فقال لا يجب مستنداً الى أنه لو كان واجباً لما سقط بالاعصار ، وتعقب بمنع الاسقاط كما سياتى في البحث فيه . وقد تقدم في آخر باب الصائم يصبح جنباً ، نقل الخلاف في إيجاب الكفارة بالقبلة والنظر والمباشرة والانماط ، واختلفوا أيضاً هل يلحق الوطء في الدبر بالوطء في القبل ، وهل يشترط في إيجاب الكفارة كل ووطء في أى فرج كان؟ وفيه دليل على جريان الحاصل الثلاث المذكورة في الكفارة . ووقع في المدونة ، ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا صيام ، قال ابن دقيق العيد : وهى معضلة لا يهتدى الى توجيهها مع مصادمة

الحديث الثابت ، غير أن بعض المشتقين من أصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال ، ووجهوا ترجيح الطعام على غيره بأن الله ذكره في القرآن رخصة للقادر ثم نسخ هذا الحكم ، ولا يلزم منه نسخ الفضيلة في ترجيح الاطعام أيضا لا اختيار الله له في حق المفطر بالمعذر ، وكذا أخبر بأنه في حق من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر ، وللمناسبة لإيجاب الإطعام لجز فوات الصيام الذي هو إمساك عن الطعام ، ولشمول نفعه للمساكين ، وكل هذه الوجوه لا تقاوم ماورد في الحديث من تقديم العتق على الصيام ثم الاطعام سواء قلنا الكفارة على الترتيب أو التخيير فإن هذه البداءة إن لم تقتض وجوب الترتيب فلا أقل من أن تقتضى استحبابه . واحتجوا أيضا بأن حديث عائشة لم يقع فيه سوى الإطعام ، وقد تقدم الجواب عن ذلك قبل ، وأنه ورد فيه من وجه آخر ذكر العتق أيضا . ومن المالكية من وافق على هذا الاستحباب ، ومنهم من قال إن الكفارة تختلف باختلاف الأوقات : ففي وقت الشدة يكون بالإطعام وفي غيرها يكون بالعتق أو الصوم ونقلوه عن محقق المتأخرين ، ومنهم من قال : الإفطار بالجماع يكفر بالخصال الثلاث ، وبغيره لا يكفر إلا بالإطعام وهو قول أبي مصعب ، وقال ابن جرير الطبري : هو خير بين العتق والصوم ولا يطعم إلا عند العجز عنهما ، وفي الحديث أنه لا مدخل لغير هذه الخصال الثلاث في الكفارة . وجاء عن بعض المتقدمين إهداء البدنة عند تعذر الرقبة ، وربما أيد بعضهم بالخاق إفساد الصيام بافساد الحج ، وورد ذكر البدنة في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك في «الموطأ» ، عن عطاء الخراساني عنه ، وهو مع إرساله قدرده سعيد بن المسيب وكذب من نقله عنه كما روى سعيد بن منصور عن ابن علية عن خالد الحذاء عن القاسم بن عاصم : قلت لسعيد بن المسيب ما حديث حدثناه عطاء الخراساني عنك في الذي وقع على امرأته في رمضان أنه يعتق رقبة أو يهدي بدنة ؟ فقال : كذب ، فذكر الحديث ، وهكذا رواه الليث عن عمرو بن الحارث عن أيوب عن القاسم بن عاصم ، وتابعه همام عن قتادة عن سعيد ، وذكر ابن عبد البر أن عطاء لم ينفرد بذلك فقد ورد من طريق مجاهد عن أبي هريرة موصولا ، ثم ساقه بإسناده لكنه من رواية ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وليث ضعيف وقد اضطرب في روايته سندا ومتنا فلا حجة فيه . وفي الحديث أيضا أن الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور ، قال ابن العربي : لأن النبي ﷺ نقله من أمر بعد عدمه لآخر وليس هذا شأن التخيير ، ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال : أن مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التخيير ، وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصا لو حث فاستفتى فقال له المفتي : أعتق رقبة فقال لا أجد ، فقال صم ثلاثة أيام الخ ، لم يكن مخالفا لحقيقة التخيير ، بل يحمل على أن إرشاده إلى العتق لكونه أقرب لتنجيز الكفارة . وقال البيضاوي : ترتيب الثاني بإلغاء على فقد الأول ثم الثالث بإلغاء على فقد الثاني يدل على عدم التخيير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم ، وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بأن الذين رووا الترتيب عن الزهري أكثر ممن روى التخيير ، وتعقبه ابن التين بأن الذين رووا الترتيب ابن عينة ومعمر والأوزاعي ، والذين رووا التخيير مالك وابن جريج وفليح بن سليمان وعمرو بن عثمان الخزومي ، وهو كما قال في الثاني دون الأول ، فالذين رووا الترتيب في البخاري الذي نحن في شرحه أيضا إبراهيم بن سعد والليث بن سعد وشعيب بن أبي حمزة ومنصور ، ورواية هذين في هذا الباب الذي نشرحه وفي الذي يليه ، فكيف غفل ابن التين عن ذلك وهو ينظر فيه ؟ بل روى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفسا أو أزيد ، ورجح الترتيب أيضا بأن راويه حكى لفظ القصة

على وجهها لغة ذليلة علم من صورة الواقعة ، وراوى التخيير حكى لفظ راوى الحديث فدل على أنه من تصرف بعض الرواة إما قصد الاختصار أو لغير ذلك . ويرجع الترتيب أيضا بأنه أحوط لأن الأخذ به مجرى سواء قلنا بالتخيير أو لا بخلاف المكس ، وجمع بعضهم بين الروايتين كالمهلل والقرطبي بالحل على التعدد وهو بعيد لأن القصة واحدة والمخرج متحد والأصل عدم التعدد ، وبعضهم حل الترتيب على الأولوية والتخيير على الجواز ، وعكسه بعضهم فقال « أو » ، في الرواية الأخرى ليست للتخيير وإنما هي للتفسير والتقدير ، أمر رجلا أن يعق رقبة أو يصوم إن عجز عن العتق أو يطعم ، وذكر الطحاوى أن سبب إتيان بعض الرواة بالتخيير أن الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه « فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ، قال فرواه بعضهم مختصرا مقتصرا على ما ذكر الزهري أنه آل اليه الأمر ، قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها ثم ساقه من طريقه مثل حديث الباب الى قوله « أطعمه أهلك » ، قال فصار الكفارة الى عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكينا . قلت : وكذلك رواه الدارقطني في « العلل » ، من طريق صالح بن أبي الاخير عن الزهري وقال في آخره « فصار سنة عتق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين مسكينا » . قوله ( فكك عند النبي ﷺ ) كذا هنا بالميم والكاف المفتوحة ، ويجوز ضمها والثاء المثلثة ، وفي رواية أبي نعيم في « المستخرج » ، من وجهين عن أبي الهيثم « فسكت » ، بالمهمله والكاف المفتوحة والمثناة ، وكذا في رواية ابن مسافر وابن أبي الاخير ، وفي رواية ابن عينة « فقال له النبي ﷺ اجلس لجلس » . قوله ( فيينا نحن على ذلك ) في رواية ابن عينة « فيينا هو جالس كذلك » ، قال بعضهم يحتمل أن يكون سبب أمره له بالجلوس انتظار ما يوحى اليه في حقه ، ويحتمل أنه كان عرف أنه سيؤتى بشئ يعينه به ، ويحتمل أن يكون أسقط عنه الكفارة بالعجز . وهذا الثالث ليس بقوى لأنها لو سقطت ما عادت عليه حيث أمره بها بعد إعطائه إياه المكمل . قوله ( أتى النبي ﷺ ) كذا الأكثر بضم أوله على البناء للجهول وهو جواب « بينا » ، في هذه الرواية . وأما رواية ابن عينة المشار إليها فقال فيها « اذ أتى » ، لأنه قال فيها « فيينا هو جالس » ، وقد تقدم تقرير ذلك ، والآتي المذكور لم يسم لكن وقع في رواية معمر كما سيأتي في الكفارات « فجاء رجل من الأنصار » ، وعند الدارقطني من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب مرسل « فأتى رجل من ثقيف » ، فإن لم يحمل على أنه كان حليفا للأنصار أو إطلاق الأنصار بالمعنى الأعم وإلا فرواية الصحيح أصح ، ووقع في رواية ابن إسحق « فجاء رجل بصدقته يحملها » ، وفي مرسل الحسن عند سعيد ابن منصور « بتمر من تمر الصدقة » . قوله ( بمرق ) بفتح المهمله والراء بعدها قاف ، قال ابن التين كذا الأكثر الرواة ، وفي رواية أبي الحسن يعني القابسي باسكان الراء قال عياض والصواب الفتح ، وقال ابن التين أنكروا بعضهم الإسكان لأن الذى بالاسكان هو العظم الذى عليه اللحم . قلت : ان كان الإنكار من جهة الاشتراك مع العظم فليُنكر الفتح لأنه يشترك مع الماء الذى يتحلب من الجسد ، نعم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة أيضا إلا أن الإسكان ليس بمنكر بل أثبتته بعض أهل اللغة كالقزاز . قوله ( والمرق المكمل ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح المثناة بعدها لام ، زاد ابن عينة عند الاسماعيلى وابن خزيمة : المكمل الضخم ، قال الاخفش : سمي المكمل عرقا لأنه يضفر عرقه فالعرق جمع عرقه كملق وعلقه ، والمرقة الصغيرة من الخوص . وقوله والمرق المكمل تفسير من أحد رواته ، وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي ، لكن في رواية ابن عينة ما يشعر بأنه الزهري ، وفي

رواية منصور في الباب الذي يلي هذا ، فأتى بعرق فيه تمر وهو الزبيل ، وفي رواية ابن أبي حفصة ، فأتى بزبيل وهو المكمل ، والزبيل بفتح الزاي وتخفيف الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام بوزن رغيف هو المكمل ، قال ابن دريد يسمى زبيلاً لخل الزبيل فيه ، وفيه لغة أخرى زنبيل بكسر الزاي أوله وزيادة نون ساكنة وقد تدغم النون فتشدد الباء مع بقاء وزنه ، وجمعه على اللغات الثلاث زناويل ، ووقع في بعض طرق عائشة عند مسلم ، لجاءه عرقان ، والمشهور في غيرها عرق ورجحه البيهقي ، وجمع غيره بينها بتعدد الواقعة ، وهو جمع لارضاه لاتحاد مخرج الحديث والاصل عدم التعدد ، والذي يظهر أن التمر كان قدر عرق لكنه كان في عرقين في حال التحميل على الدابة ليكون أسهل في الحمل ، فيحتمل أن الآتي به لما وصل وأفرغ أحدهما في الآخر ، فمن قال عرقان أراد ابتداء الحال ومن قال عرق أراد ما آل إليه والله أعلم . قوله ( أين السائل ) ؟ زاد ابن مسافر ، آتفاً ، أطلق عليه ذلك لأن كلامه متضمن للسؤال فإن مراده هلكت فما ينبغي وما يخلصني مثلاً ، وفي حديث عائشة ، أين المحترق آتفاً ، ؟ وقد تقدم توجيهه ، ولم يعين في هذه الرواية مقدار ما في المكمل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ، ووقع في رواية ابن أبي حفصة ، فيه خمسة عشر صاعاً ، وفي رواية مؤمل عن سفيان ، فيه خمسة عشر أو نحو ذلك ، وفي رواية مهران بن أبي عمر عن الثوري عن ابن خزيمة ، فيه خمسة عشر أو عشرون ، وكذا هو عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب ، وفي مرسله عند الدارقطني الجزم بعشرين صاعاً ، ووقع في حديث عائشة عند ابن خزيمة ، فأتى بعرق فيه عشرون صاعاً ، قال البيهقي قوله عشرون صاعاً بلاغ بلغ محمد بن جعفر يعني بعض رواته ، وقد بين ذلك محمد بن إسحق عنه فذكر الحديث وقال في آخره : قال محمد بن جعفر لحدث بعد أنه كان عشرين صاعاً من تمر . قلت : ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد ، فأمر له ببعضه ، وهذا يجمع الروايات ، فمن قال إنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ، ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة ، وبين ذلك حديث علي عند الدارقطني ، « تطعم ستين مسكيناً لكل مسكين مد » وفيه ، فأتى بخمسة عشر صاعاً فقال أطعمه ستين مسكيناً ، وكذا في رواية حجاج عن الزهري عند الدارقطني في حديث أبي هريرة ، وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من الفصح ثلاثون صاعاً ومن غيره ستون صاعاً ، ولقول عطاء : إن أفطر بالأكل أطعم عشرين صاعاً ، وعلى أشهب في قوله لو غداهم أو عشاها كفي تصدق الإطعام ، ولقول الحسن يطعم أربعين مسكيناً عشرين صاعاً أو بالجماع أطعم خمسة عشر ، وفيه رد على الجوهرى حيث قال في الصحاح المكمل يشبه الزبيل يسع خمسة عشر صاعاً لانه لا حصر في ذلك ، وروى عن مالك أنه قال يسع خمسة عشر أو عشرين ولعله قال ذلك في هذه القصة الخاصة فيوافق رواية مهران والافاظاظهر أنه لا حصر في ذلك والله أعلم . وأما ما وقع في رواية عطاء ومجاهد عن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط أنه ، « أتى بمكمل فيه عشرون صاعاً فقال تصدق بهذا » ، وقال قبل ذلك تصدق بعشرين صاعاً أو بتسع عشرة أو باحدى وعشرين فلا حجه فيه لما فيه من الشك ، ولأنه من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف وقد اضطرب فيه ، وفي الاسناد اليه مع ذلك من لا يحتاج به . ووقع في بعض طرق حديث عائشة عند مسلم ، لجاءه عرقان فيهما طعام ، ووجهه إن كان محفوظاً ما تقدم قريباً والله أعلم . قوله ( خذ هذا فتصدق به ) كذا للأكثر ومنهم من ذكره بمضاه ، وزاد ابن إسحق ، « فتصدق به عن نفسك » ، ويؤيده رواية منصور في الباب الذي يليه بلفظ « أطعم هذا عنك » ، ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب من رواية داود بن أبي هند عنه عند الدارقطني ،

وعنده من طريق ليث عن مجاهد عن أبي هريرة « نحن نتصدق به عنك ، واستدل بإفراده بذلك على أن الكفارة عليه وحده دون الموطوءة ، وكذا قوله في المراجعة « هل تستطيع ، و « هل تجد ، وغير ذلك ، وهو الأصح من قول الشافعية وبه قال الأوزاعي ، وقال الجمهور وأبو ثور وابن المنذر يجب الكفارة على المرأة أيضا على اختلاف وتفاصيل لهم في الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها ، واستدل الشافعية بسكوته عليه الصلاة والسلام عن إعلام المرأة بوجود الكفارة مع الحاجة ، وأجيب بمنع وجود الحاجة إذ ذاك لأنها لم تعترف ولم تسأل واعتراف الزوج عليها لا يوجب عليها حكما ما لم تعترف ، وبأنها قضية حال فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لاحتمال أن تكون المرأة لم تكن صائمة لعذر من الأعذار . ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكهما في تحريم الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما لم يأمره بالفصل . والتخصيص على الحكم في حق بعض المسكفين كاف عن ذكره في حق الباقي ، ويحتمل أن يكون سبب السكوت عن حكم المرأة ما عرفه من كلام زوجها بأنها لا قدرة لها على شيء ، وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده على نفسه فقط أو عليه وعليها أو عليه كفارتان هذه وعنها أو عليه عن نفسه وعليها عنها ، وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساءت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر مع احتمال أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة ، واستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث « هلكت وأهلك ، وهي زيادة فيها مقال ، فقال ابن الجوزي : في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولولا ذلك لم يكن مهلكا لها ، قلت : ولا يلزم من ذلك تعدد الكفارة بل لا يلزم من قوله وأهلك لإيجاب الكفارة عليها ، بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أئمت وأهلك أي كنت سببا في تأني من طاعتني فواقعها إذ لا ريب في حصول الائتم على المطوعة ولا يلزم من ذلك اثبات الكفارة ولا نفيها ، أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارته ، وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر على الإثم ، وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة ، وقد ذكر البيهقي أن للحاكم في بطلانها ثلاثة أجزاء ، وحصل القول فيها أنها وردت من طريق الأوزاعي ومن طريق ابن عينة ، أما الأوزاعي فتفرد بها محمد بن المسيب عن عبد السلام بن عبد الحميد عن عمر بن عبد الواحد والوليد بن مسلم وعن محمد بن عتبة عن علقمة عن أبيه ثلاثتهم عن الأوزاعي قال البيهقي رواه جميع أصحاب الأوزاعي بدونها وكذلك جميع الرواة عن الوليد وعتبة وعمر ، ومحمد بن المسيب كان حافظا مكثرا إلا أنه كان في آخر أمره عحي فلعل هذه اللفظة أدخلت عليه ، وقد رواه أبو علي النيسابوري عنه بدونها ، ويدل على بطلانها ما رواه العباس ابن الوليد عن أبيه قال : سئل الأوزاعي عن رجل جامع امرأته في رمضان قال : عليهما كفارة واحدة إلا الصيام ، قيل له فإن استكرها ؟ قال عليه الصيام وحده . وأما ابن عينة فتفرد بها أبو ثور عن معلى بن منصور عنه ، قال الخطابي : المعلى ليس بذلك الحافظ . وتعقبه ابن الجوزي بأنه لا يعرف أحدا طعن في المعلى ، وغفل عن قول الإمام أحمد إنه كان يخطئ كل يوم في حديثين أو ثلاثة ، فقلعه حدث من حفظه بهذا القوم ، وقد قال الحاكم : وقعت على « كتاب الصيام للمعلى ، بخط موثق به وليس هذه اللفظة فيه ، وزعم ابن الجوزي أن الدارقطني أخرجه من طريق عقيل أيضا ، وهو غلط منه فإن الدارقطني لم يخرج طريق عقيل في « السنن ، وقد ساقه في « العلل ، بالاستناد الذي ذكره عنه ابن الجوزي بدونها . ( تنبيه ) القائل بوجود كفارة واحدة على الزوج عنه وعن موطوءته يقول يعتبر حالهما فإن كانا من أهل المتق أجرأت رقبة ، وإن كانا من أهل الإطعام أطعم ما سبق ، وإن كانا من أهل الصيام صاما



جميعا ، فان اختلف سألها ففيه تفريع محله كتب الفروع . قوله ( فقال الرجل هللى أفقر منى ) أى أتصدق به على شخص أفقر منى ؟ وهذا يشعر بأنه فهم الاذن له فى التصديق على من يتصف بالفقر ، وقد بين ابن عمر فى حديثه ذلك فزاد فيه « إلى من أدفعه ؟ قال إلى أفقر من تعلم » أخرجه البزار والطبرانى فى « الاوسط » وفى رواية لإبراهيم بن سعد « أعللى أفقر من أهلى » ؟ ولابن مسافر « أعللى أهل بيت أفقر منى » ؟ وللأوزاعى « أعللى غير أهلى » ؟ والمنصور « أعللى أحوج منا » ، ولابن إسحق « وهل الصدقة إلا لى وعلى » ؟ قوله ( فوالله ما بين لابتيتها ) تثنى لابة وقد تقدم شرحها فى أواخر كتاب الحج والضمير للبدنية ، وقوله « يريد الحرّتين » من كلام بعض رواة ، زاد فى رواية ابن عينة ومعمّر « والذى بعثك بالحق » ووقع فى حديث ابن عمر المذكور « ما بين حرّتها » وفى رواية الأوزاعى الآتية فى الأدب « والذى نفسى بيده ما بين طنبى المدينة » تثنى طنب - وهو بضم الطاء المهملة بعدها نون - والطنب أحد أطناب الخيمة فاستعاره للطرف . قوله ( أهل بيت أفقر من أهل بيتى ) زاد يونس « منى ومن أهل بيتى » وفى رواية لإبراهيم ابن سعد « أفقر منى » وأفقر بالنصب على أنها خبر ما النافية ، ويجوز الرفع على لغة تميم ، وفى رواية عقيل « ما أحد أحق به من أهلى » ، ما أحد أحوج إليه منى ، وفى إسحق وأحوج ما فى أفقر . وفى مرسل سعيد من رواية داود عنه « وافته ما لعلى من طعام » وفى حديث عائشة عند ابن خزيمة « ما لنا عشاء ليلة » . قوله ( فضحك النبى ﷺ حتى بدت أنيابها ) فى رواية ابن إسحق حتى بدت نواجذه ، ولابن قرة فى « السنن » عن ابن جريج « حتى بدت ثناياه » ولعلها تصحيف من أنيابه فان الثنايا تبين بالنسب غالبا وظاهر السياق إرادة الزيادة على التسم ، ويحصل ما ورد فى صفته ﷺ أن ضحكه كان تبسما على غالب أحواله ، وقيل كان لا يضحك إلا فى أمر يتعلق بالآخرة فان كان فى أمر الدنيا لم يزد على التسم ، قيل وهذه القضية تمكّر عليه وليس كذلك فقد قيل إن سبب ضحكه ﷺ كان من تبين حال الرجل حيث جاء خائفا على نفسه راغبا فى فداها مهما أمكنه ، فلما وجد الرخصة طمع فى أن يأكل ما أعطيه من الكفارة ، وقيل ضحك من حال الرجل فى مقاطع كلامه وحسن تأتبه وتلطفه فى الخطاب وحسن توسله فى توصله إلى مقصوده . قوله ( ثم قال أطعمه أهالك ) تابعة معمّر وابن أبى حفصة ، وفى رواية لابن عينة فى الكفارات « أطعمه عيالك » ولإبراهيم بن سعد « فأتم إذا » وقدم على ذلك ذكر الضحك ، ولابن قرة عن ابن جريج « ثم قال كله » ونحوه ليحيى ابن سعيد وعراك ، وجمع بينهما ابن إسحق ولفظه « خذها وكلها وأنفقها على عيالك » ، ونحوه فى رواية عبد الجبار وحجاج وهشام بن سعد كلهم عن الزهرى ، ولابن خزيمة فى حديث عائشة « عد به عليك وعلى أهالك » ، وقال ابن دقيق العيد : تباین فى هذه القصة المذاهب فقبل لأنه دل على سقوط الكفارة بالاعسار المقارن لوجوبها لأن الكفارة لا تصرف إلى النفس ولا إلى العيال ، ولم يبين النبى ﷺ استقرارها فى ذمته إلى حين يساره ، وهو أحد قولى الشافعية وجزم به عيسى بن دينار من المالكية ، وقال الأوزاعى : يستغفر الله ولا يسود . ويتأيد ذلك بصدقة الفطر حيث تسقط بالاعسار المقارن لسبب وجوبها وهو هلال الفطر ، لكن الفرق بينهما أن صدقة الفطر لها أمد تنهى إليه ، وكفارة الجناح لا أمد لها فتستقر فى الذمة ، وليس فى الخبر ما يدل على إسقاطها بل فيه ما يدل على استمرارها على العاجز ، وقال الجهور : لا تسقط الكفارة بالاعسار ، والذى اذن له فى التصرف فيه ليس على سبيل الكفارة . ثم اختلفوا فقال الزهرى : هو خاص بهذا الرجل ، وإلى هذا نحا إمام الحرمين ، ورد بأن الأصل عدم الخصوصية . وقال بعضهم : هو منسوخ ، ولم يبين قائله ناسخه ، وقيل : المراد بالأهل الذين أمر بصرفها إليهم

من لا تلزمه نفقته من أقاربه ، وهو قول بعض الشافعية ، وضعف بالرواية الاخرى التي فيها عيالك ، وبالرواية المصرفة بالإذن له في الاكل من ذلك ، وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لهم ، وهذا هو ظاهر الحديث ، وهو الذي حمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه بأن المرء لا يأكل من كفارة نفسه . قال الشيخ تقي الدين : وأقوى من ذلك أن يجعل الإعطاء لا على جهة الكفارة بل على جهة التصديق عليه وعلى أهله بتلك الصدقة لما ظهر من حاجتهم ، وأما الكفارة فلم تسقط بذلك ، ولكن ليس استقرارها في ذمته مأخوذا من هذا الحديث . وأما ما اعتلوا به من تأخير البيان فلا دلالة فيه ، لأن العلم بالوجوب قد تقدم ، ولم يرد في الحديث ما يدل على الإسقاط لأنه لما أخبره بعباده ثم أمره باخراج العرق دل على أن لاسقوط غن العاجز ، ولعله أخر البيان الى وقت الحاجة وهو القدرة اه . وقد ورد ما يدل على إسقاط الكفارة أو على إجرائها عنه بانفاقه إياها على أهله وهو قوله في حديث علي « وكله أنت وعيالك فقد كفر الله عنك ، ولكنه حديث ضعيف لا يحتج بما انفرد به ، والحق أنه لما قال له ﷺ خذ هذا فتصدق به لم يقبضه بل اعتذر بأنه أخرج اليه من غيره فاذن له حينئذ في أكله ، فلو كان قبضه للملكة ملكا مشروطا بصفة وهو اخراجه عنه في كفارته فينبني على الخلاف المشهور في التملك المقيد بشرط ، لكنه لما لم يقبضه لم يملكه ، فلما اذن له ﷺ في إطعامه لاهله وأكله منه كان تملكه مطلقا بالنسبة اليه وإلى أهله وأخذهم إياه بصفة الفقر المشروحة ، وقد تقدم أنه كان من مال الصدقة ، وتصرف النبي ﷺ فيه تصرف الامام في اخراج مال الصدقة ، واحتمل أنه كان تملكه بالشرط الاول ومن ثم نشأ الاشكال ، والاول أظهر فلا يكون فيه إسقاط ولا أكل المرء من كفارة نفسه ولا إنفاقه على من تلزمه نفقته من كفارة نفسه . وأما ترجمة البخاري الباب الذي يليه « باب الجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا عجاويز ، فليس فيه تصريح بما تضمنه حكم الترجمة . وإنما أشار إلى الاحتمالين المذكورين بآتيانه بصيغة الاستفهام والله أعلم . واستدل به على جواز إعطاء الصدقة جميعها في صنف واحد ، وفيه نظر لأنه لم يتعين أن ذلك القدر هو جميع ما يجب على ذلك الرجل الذي أحضر القدر ، وعلى سقوط قضاء اليوم الذي أقصدته الجامع اكتفاء بالكفارة ، اذ لم يقع التصريح في الصحيحين بقضائه وهو عكس في مناهج الشافعي ، وعن الاوزاعي يقضى ان كفر بغير الصوم وهو وجه للشافعية أيضا ، قال ابن العربي : إسقاط القضاء لا يشبه منصب الشافعي إذ لا كلام في القضاء لسكونه أقصد العبادة وأما الكفارة فأما هي لما اقترف من الإثم ، قال : وأما كلام الاوزاعي فليس بشئ . قلت : وقد ورد الامر بالقضاء في هذا الحديث في رواية أبي أويس وعبد الجبار وهشام بن سعد كلهم عن الزهري ، وأخرجه البيهقي من طريق إبراهيم بن سعد عن الليث عن الزهري ، وحديث إبراهيم بن سعد في الصحيح عن الزهري نفسه بغير هذه الزيادة ، وحديث الليث عن الزهري في الصحيحين بدونها ، ووقعت الزيادة أيضا في مرسل سميد بن المسيب ونافع بن جبير والحسن ومحمد بن كعب ، وبمجموع هذه الطرق تعرف أن لهذه الزيادة أصلا ، ويؤخذ من قوله « صم يوما ، عدم اشتراط الفورية للتبكير في قوله « يوما » . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - السؤال عن حكم ما يفعله المرء مخالفا للشرع ، والتحدث بذلك لمصلحة معرفة الحكم ، واستعمال الكناية فيما يستقبح ظهوره بصريح لفظه لقوله واقعت أو أصبت ، على أنه قد ورد في بعض طرقه - كما تقدم - وطئت ، والذي يظهر أنه من تصرف الرواة . وفيه الفرق بالمتعلم والتلطف في التعليم والتألف على الدين ، والندم على المعصية ، واستشعار الخوف . وفيه الجلوس في المسجد لغير

الصلاة من المصالح الدينية كنشر العلم ، وفيه جواز الضحك عند وجود سببه ، وإخبار الرجل بما يقع منه مع أهله للحاجة . وفيه الحلف لتأكيد الكلام ، وقبول قول المكلف مما لا يطلع عليه إلا من قبله لقوله في جواب قوله أقفر منا أطمعه أهلك ويحتمل أن يكون هناك قرينة لصدقه . وفيه التعاون على العبادة والسعى في إخلاص المسلم وإعطاء الواحد فوق حاجته الراحة ، وإعطاء الكفارة أهل بيت واحد ، وأن المضطر إلى ما بيده لا يجب عليه أن يعطيه أو بعضه لضطر آخر

### ٣١ - باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهل من الكفارة إذا كانوا محاييج ؟

١٩٣٧ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن الآخر وقع على امرأتى في رمضان . فقال : أتجد ما تحرر رقة ؟ قال لا . قال : فتستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال لا . قال : أفتجد ما تطعم به ستين مسكيناً ؟ قال لا . قال : فأنتي النبي ﷺ بعرق في ثمر - وهو الزيل - قال : أطعم هذا عنك ، قال : على أخوج مثلاً ما بين لابتيها أهل بيت أخوج مثلاً . قال : فأطعمه أهلك »

قوله (باب المجاميع في رمضان هل يطعم أهل من الكفارة إذا كانوا محاييج) ؟ يعني أم لا ؟ ولا مناقاة بين هذه الترجمة والتي قبلها ، لأن التي قبلها آذنت بان الإحصاء بالكفارة لا يسقطها عن الذمة لقوله فيها « إذا جامع ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر » ، والثانية ترددت هل المأذون له بالتصرف فيه نفس الكفارة أم ؟ وعلى هذا ينزل لفظ الترجمة . قوله (عن منصور) هو ابن المعتمر . قوله (عن الزهري عن حميد) كذا للاكثر من أصحاب منصور عنه ، وكذا رواه مؤمل بن إسحاق عن الثوري عن منصور ، وخالفه مهران بن أبي عمر فرواه عن الثوري بهذا الاسناد فقال « عن سعيد بن المسيب ، بدل حميد بن عبد الرحمن أخرجه ابن خزيمة ، وهو قول شاذ والمحفوظ الأول . قوله (ان الآخر) بهمة غير معدودة بعدها خاء معجمة مكسورة ، تقدم في أوائل الباب الذي قبله ، وحكى ابن القوطية فيه مد الهمة . قوله (أتجد ما تحرر رقة) ؟ بالنصب على البدل من لفظ ما ، وهي مفعول بتجد ، ومثله قوله « أفتجد ما تطعم ستين مسكيناً » ، وقد تقدم باقي الكلام عليه مستوفى في الذي قبله ، وقد اعتنى به بعض المتأخرين بمن أدركه شيخنا فتكلم عليه في مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة ، وعصمه إن شاء الله تعالى فيما لمختصه مع زيادات كثيرة عليه ، فله الحمد على ما أنعم

### ٣٢ - باب المجامعة والقيء للصائم

وقال لي يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام حدثنا يحيى عن عمر بن الحكم بن ثوبان سمع أبا هريرة رضي الله عنه : إذا قاء فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يؤرج . وبذكر عن أبي هريرة أنه يفطر ، والأول أصح . وقال ابن عباس وعكرمة : الصوم مما دخل وليس مما خرج . وكان ابن عمر رضي الله عنهما يحتج به وهو



لى يحيى بن صالح) هكذا وقع فى جميع النسخ من الصحيح ، وعادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات إذا أسندها . وقوله فى الإسناد « حدثنا يحيى ، هو ابن أبى كثير . قوله ( إذا قام فلا يفطر ، إنما يخرج ولا يوج ) كذا للأكثر ، وللكمى « انه يخرج ولا يوج » ، قال ابن المنير فى الحاشية يؤخذ من هذا الحديث أن الصحابة كانوا يؤولون الظاهر بالافيسة من حيث الجملة ، وتقض غيره هذا الحصر بالنمى فانه إنما يخرج ، وهو موجب للقضاء والكفارة . قوله ( ويذكر عن ابى هريرة أنه يفطر ، والاول أصح ) كأنه يشير بذلك إلى ما رواه هو فى « التاريخ الكبير » ، قال : قال لى مسدد عن عيسى بن يونس حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة رفعه قال « من ذرعه التمر وهو صائم فليس عليه القضاء ، وإن استقاء فليقض » ، قال البخارى : لم يصح ، وإنما يروى عن عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة وعبد الله ضعيف جدا . ورواه الدارمى من طريق عيسى بن يونس ، ونقل عن عيسى أنه قال : زعم أهل البصرة أن هشاما وهم فيه . وقال أبو داود سمعت أحمد يقول : ليس من ذا شيء . ورواه أصحاب السنن الأربعة والحاكم من طريق عيسى بن يونس به وقال الترمذى غريب لا نعرفه إلا من رواية عيسى بن يونس عن هشام . وسألت محمدا عنه فقال : لا أراه محفوظاً انتهى . وقد أخرجه ابن ماجه والحاكم من طريق حفص بن غياث أيضاً عن هشام قال : وقد روى من غير وجه عن أبى هريرة ولا يصح استناؤه ولكن العمل عليه هذه أهل العلم . قلت : ويمكن الجمع بين قول أبى هريرة « إذا قام لا يفطر » وبين قوله « انه يفطر » بما فصل فى حديثه هذا المرفوع ، فيحتمل قوله قام أنه تعمد التمر واستدعى به ، وبهذا أيضاً يتأول قوله فى حديث أبى الدرداء الذى أخرجه أصحاب السنن مصححاً أن النبى ﷺ قام فأفطر أى استقاء عمداً ، وهو أولى من تأويل من أوله بأن المعنى قام فضعف فأفطر والله أعلم حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . وقال الطحاوى : ليس فى الحديث أن التمر فطره ، وإنما فيه أنه قام فأفطر بعد ذلك . وتعقبه ابن المنير بأن الحكم إذا عقب بالفاء دل على أنه العلة كقولهم سها فسجد . قوله ( وقال ابن عباس وعكرمة الصوم مما دخل ، وليس مما خرج ) أما قول ابن عباس فوصله ابن أبى شيبه عن وكيع عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس فى الحجامة للصائم قال : الفطر مما دخل وليس مما خرج ، والوضوء مما خرج وليس مما دخل ، وروى من طريق إبراهيم النخعى أنه سئل عن ذلك فقال « قال عبد الله يعنى ابن مسعود فذكر مثله ، وإبراهيم لم يلق ابن مسعود وإنما أخذ عن كبار أصحابه ، وأما قول عكرمة فوصله ابن أبى شيبه عن هشام عن حصين عن عكرمة مثله . قوله ( وكان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل ) وصله مالك فى « الموطأ » ، عن نافع عن ابن عمر « أنه احتجم وهو صائم ، ثم ترك ذلك ، وكان إذا صام لم يحتجم حتى يفطر ورويناه فى نسخة أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهرى « كان ابن عمر يحتجم وهو صائم فى رمضان وغيره ، ثم تركه لأجل الضعف » ، هكذا وجدته منقطعا ، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، وكان ابن عمر كثير الاحتياط ، فسكانه ترك الحجامة نهاراً لذلك . قوله ( واحتجم أبو موسى ليلاً ) وصله ابن أبى شيبه من طريق حميد الطويل « عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبى العالىة قال : دخلت على أبى موسى وهو أمير البصرة مسياً فوجدته يأكل تمرأ وكاخاً وقد احتجم ، فقلت له ألا تحتجم نهاراً ؟ قال : أتأمرنى أن أهريق دى وأنا صائم ، ؟ ورواه النسائى والحاكم من طريق مطر الوراق « عن بكر أن أبارافع قال : دخلت على أبى موسى وهو يحتجم ليلاً فقلت : ألا كان هذا نهاراً ؟ فقال : أتأمرنى أن أهريق دى وأنا صائم ، وقد سمعت رسول الله

**عنه** يقول : أفطر الحاجم والمحجوم ، قال الحاكم سمعت أبا علي التيسابوري يقول : قلت لعبدان الأهوازي يصح في أفطر الحاجم والمحجوم ، شيء ؟ قال سمعت عباسا العنبري يقول سمعت علي بن المديني يقول : قد صح حديث أبي رافع عن أبي موسى . قلت : إلا أن مطرا خولف في رفعه فالله أعلم . **قوله** ( ويذكر عن سعد وزيد بن أرقم وأم سلمة أنهم احتجموا صياما ) هكذا أخرجه بصيغة التريض ، والسبب في ذلك يظهر بالتخرج ، فأما أثر سعد وهو ابن أبي وقاص فوصله مالك في د الموطأ ، عن ابن شهاب ، أن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان ، وهذا منقطع عن سعد ، لكن ذكره ابن عبد البر من وجه آخر عن عامر بن سعد عن أبيه ، وأما أثر زيد بن أرقم فوصله عبد الرزاق ، عن الثوري عن يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار قال : حججت زيد بن أرقم وهو صائم ، ودينار هو الحجام مولى جرم بفتح الجيم لا يعرف إلا في هذا الأثر . وقال أبو الفتح الأزدي لا يصح حديثه . وأما أثر أم سلمة فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري أيضا ، عن فرات عن مولى أم سلمة أنه رأى أم سلمة تحتجم وهي صائمة ، وفرات هو ابن عبد الرحمن ثقة لكن مولى أم سلمة مجهول الحال . قال ابن المنذر : ومن رخص في الحجامة للصائم أنس وأبو سعيد والحسين بن علي وغيرهم من الصحابة والتابعين ، ثم ساق ذلك بأسانيد . **قوله** ( وقال بكير عن أم علقمة : كنا تحتجم عند عائشة فلا تنهى ) أما بكير فهو ابن عبد الله بن الأشج ، وأما أم علقمة فاسمها مرجانة . وقد وصله البخاري في تاريخه من طريق مخزومة بن بكير عن أبيه عن أم علقمة قالت : كنا تحتجم عند عائشة ونحن صيام وبنو أخى عائشة فلا تنهنا . **قوله** ( ويروى عن الحسن بن علي بن مرقوعا : أفطر الحاجم والمحجوم ) وصله النسائي من طريق عن أبي حرة عن الحسن بن علي بن المديني : روى يونس عن الحسن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم ، عن أبي هريرة ، ورواه قتادة عن الحسن بن ثوبان ، ورواه عطاء ابن السائب عن الحسن بن معقل بن يسار ، ورواه مطر عن الحسن بن علي ، ورواه أشعث عن الحسن بن أسامة ، زاد الدارقطني في العلل ، أنه اختلف على عطاء بن السائب في الصحابي فقيل : معقل بن يسار المزني ، وقيل معقل ابن سنان الأشجعي ، وروى عن عاصم عن الحسن بن معقل بن يسار أيضا ، وقيل عن مطر عن الحسن بن معاذ . واختلف على قتادة عن الحسن بن علي ، وقيل أبو هريرة . قلت : واختلف على يونس أيضا كما سأذكره قال وقال أبو حرة « عن الحسن بن علي بن مرقوعا ، قال فان كان حفظه صححت الأقوال كلها . قلت : لم ينفرده أبو حرة كما سأبينه . **قوله** ( وقال لي عياش ) بتحتانية ومعجمة ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى . **قوله** ( حدثنا يونس ) هو ابن عبيد ( عن الحسن ) مثله أي « أفطر الحاجم والمحجوم » . **قوله** ( قيل له : عن النبي ﷺ ) قال نعم . ثم قال : الله أعلم ) وهذا متابع لأبي حرة عن الحسن ، وقد أخرجه البخاري في تاريخه والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثني عياش فذكره ، ورواه عن ابن المديني في العلل ، والبيهقي أيضا من طريقه قال حدثنا المعتمر هو ابن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن بن علي بن مرقوعا ، ورواية يونس عن الحسن بن أبي هريرة عند النسائي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن يونس ، وأخرجه من طريق بشر بن المفضل عن يونس عن الحسن قوله ، وذكره الدارقطني من طريق عبيد الله بن تمام عن يونس عن الحسن بن أسامة ، والاختلاف على الحسن في هذا الحديث واضح لكن نقل الترمذي في العلل الكبير ، عن البخاري أنه قال : يحتمل أن يكون سمعه عن غير واحد . وكذا قال الدارقطني في العلل ، أن كان قول الحسن عن غير واحد من الصحابة محفوظا صححت الأقوال

كلها . قلت : يريد بذلك انتفاء الاضطراب ، والا فالحسن لم يسمح من أكثر للذكورين . ثم الظاهر من السياق أن الحسن كان يشك في رفقته وكأنه حصل له بعد الجرم تردد ، وحل الكرماني جزمه على وثوقه بخبر من أخبره به ، وتردده لكونه خبر واحد فلا يفيد اليقين ، وهو حل في غاية البعد . ونقل الترمذى أيضا عن البخارى أنه قال : ليس في هذا الباب أصح من حديث شداد وثوبان ، قلت : فكيف بما فيهما من الاختلاف ؟ يعنى عن أبي قلابه ، قال : كلاهما عندي صحيح لأن يحيى بن أبي كثير روى عن أبي قلابه عن أبي أسماء عن ثوبان ، وعن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد روى الحديثين جميعا ، يعنى فانتفى الاضطراب وتعين الجمع بذلك . وكذا قال عثمان الدارمى : صح حديث أفطر الحاجم والمحجوم من طريق ثوبان وشداد قال : وسمعت أحمد يذكر ذلك ، وقال المروذى : قلت لأحمد إن يحيى بن معين قال ليس فيه شيء ثبت ، فقال : هذا مجازفة . وقال ابن خزيمة : صح الحديثان جميعا ، وكذا قال ابن حبان والحاكم ، وأطنب النسائى فى تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فأجاد وأفاد . وقال أحمد : أصح شيء فى باب « أفطر الحاجم والمحجوم » حديث رافع بن خديج . قلت : يريد ما أخرجه هو والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن السائب بن يزيد عن رافع ، لكن عارض أحمد يحيى بن معين فى هذا فقال : حديث رافع أضعفها ، وقال البخارى : هو غير محفوظ ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : هو عندي باطل ، وقال الترمذى : سألت إسحق بن منصور عنه فأبى أن يحدثنى به عن عبد الرزاق وقال : هو غلط ، قلت ما علمته ؟ قال : روى هشام الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد حديث « مهر البنى خبيث » وروى عن يحيى عن أبي قلابه أن أبا أسماء حدثه أن ثوبان أخبره به ، فهذا هو المحفوظ عن يحيى ، فسكانه دخل لمعمر حديث فى حديث والله أعلم . وقال الشافعى فى « اختلاف الحديث » بعد أن أخرج حديث شداد ولفظه « كنا مع رسول الله ﷺ فى زمان الفتح فرأى رجلا يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو أخذ يبدى : أفطر الحاجم والمحجوم » ثم ساق حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو صائم قال : وحديث ابن عباس أمثلها إسنادا ، فإن توق أحد الحجامه كان أحب إلى احتياطا ، والقياس مع حديث ابن عباس ، والذي أحفظ عن الصحابة والتابعين وعامة أهل العلم أنه لا يفطر أحد بالحجامه . قلت : وكأن هذا هو السر فى إيراد البخارى لحديث ابن عباس عقب حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » وحكى الترمذى عن الزعفرانى أن الشافعى علق القول بأن الحجامه تفطر على صحة الحديث ، قال الترمذى : كان الشافعى يقول ذلك ببغداد وأما بمصر فالإلى الرخصة والله أعلم . وأول بعضهم حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » أن المراد به أنهما سيفطران كقوله تعالى ﴿ إني أراهم أعصر خمرا ﴾ أى ما يؤل إليه ، ولا يخفى تسكف هذا التأويل ، ويقربه ما قال البغوى فى « شرح السنة » : معنى قوله « أفطر الحاجم والمحجوم » أى تعرضا للافطار ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن وصول شيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم فلأنه لا يأمن ضعف قوته بخروج الدم فيؤول أمره إلى أن يفطر ، وقيل معنى أفطرا فعلا مكروها وهو الحجامه فصارا كأنهما غير متلبسين بالعبادة ، وسأذكر بقية كلامهم فى الحديث الذى يليه . قوله ( أن النبى ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم ) هكذا أخرجه من طريق وهيب عن عكرمة عن ابن عباس ، وتابعه عبد الوارث عن أيوب موصولا كما سياتى فى الطب ، ورواه ابن علية ومعمر عن أيوب عن عكرمة مرسلا واختلف على حماد بن زيد فى وصله وإرساله ، وقد بين ذلك النسائى ، وقال منها : سألت أحمد عن هذا الحديث فقال

٢ - ٢٢ ج ٤ . فتح البارى

ليس فيه « صائم » إنما هو « وهو محرم » ، ثم ساقه من طرق عن ابن عباس لكن ليس فيها طريق أيوب هذه ،  
والحديث صحيح لا مريية فيه . قال ابن عبد البر وغيره : فيه دليل على أن حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » منسوخ  
لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك كان في حجة الوداع ، وسبق إلى ذلك الشافعي ، واعترض ابن خزيمة بأن في هذا  
الحديث أنه كان صائما محرما ، قال ولم يكن قط محرما مقيما ببلده إنما كان محرما وهو مسافر ، والمسافر إن كان ناوريا  
للصوم فضى عليه بعض النهار وهو صائم أبيح له الأكل والشرب على الصحيح ، فإذا جاز له ذلك جاز له أن يحتجم  
وهو مسافر ، قال : فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المحجوم فضلا عن الحاجم اه . وتعقب بأن الحديث  
ما ورد هكذا إلا لفائدة ، فالظاهر أنه وجدت منه الحجامة وهو صائم لم يتحلل من صومه واستمر . وقال ابن خزيمة  
أيضا : جاء بعضهم بأعجوبة فزعم أنه عليه السلام إنما قال « أفطر الحاجم والمحجوم » لأنها كانتا يفتانان ، قال فإذا قيل  
له فالفية تفطر الصائم ؟ قال لا ، قال فعلى هذا لا يخرج من مخالفة الحديث بلا شبهة انتهى . وقد أخرج الحديث  
المشار إليه الطحاوي وعثمان الدارمي والبيهقي في « المعرفة » وغيرهم من طريق يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الأشعث عن  
ثوبان ، ومنهم من أرسله ، ويزيد بن ربيعة متروك وحكم على بن المديني بأنه حديث باطل . وقال ابن حزم : صح  
حديث « أفطر الحاجم والمحجوم » ، بل ريب ، لكن وجدنا من حديث أبي سعيد « أرخس النبي عليه السلام في الحجامة  
للصائم » ، وإسناده صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد العزيمة ، فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء  
كان حاجما أو محجوما انتهى . والحديث المذكور أخرجه النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ، ولكن  
اختلف في رفعه ووقفه ، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الدارقطني ولفظه « أول ما كرهت الحجامة للصائم أن  
جعفر بن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فربه رسول الله عليه السلام فقال : أفطر هذان . ثم رخص النبي عليه السلام بعد في  
الحجامة للصائم . وكان أنس يحتجم وهو صائم ، ورواته كلهم من رجال البخاري ، إلا أن في المتن ما ينكر لأن فيه  
أن ذلك كان في الفتح ، وجعفر كان قتل قبل ذلك . ومن أحسن ما ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من  
طريق عبد الرحمن بن عابس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله عليه السلام قال « نهى النبي عن  
الحجامة للصائم وعن المواصلة ولم يحرمها إبقاء على أصحابه ، إسناده صحيح والجهالة بالصحابي لا تنقض ، وقوله « إبقاء  
على أصحابه » يتعلق بقوله نهى ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بإسناده هذا ولفظه « عن أصحاب محمد  
عليه السلام قالوا إنما نهى النبي عليه السلام عن الحجامة للصائم وكرهها للضعيف ، أي لثلاثيضعف . قوله ( سمعت ثابت البناني قال :  
سئل أنس بن مالك ) كذا في أكثر أصول البخاري « سئل ، بضم أوله على البناء للجهول ، وفي رواية أبي الوقت  
« سأل أنسا ، وهذا غلط فان شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس ، وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت فرواه  
الاسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب وإبراهيم بن  
الحسين بن دريد كلهم عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال « عن شعبة عن حميد قال سمعت ثابتا وهو يسأل  
أنس بن مالك ، فذكر الحديث ، وأشار الاسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت للبخاري خطأ وأنه سقط منه  
حميد ، قال الاسماعيلي : وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد . قوله ( وزاد شعبة حديثنا  
شعبة على عهد النبي عليه السلام ) هذا يشعر بأن رواية شعبة موافقة لرواية آدم في الإسناد والمتن إلا أن شعبة زاد فيه ما  
يؤكد رفعه . وقد أخرج ابن منبه في « غرائب شعبة » ، طريق شعبة فقال « حدثنا محمد بن أحمد بن حاتم حدثنا عبد



الله بن روح حدثنا شعبة حدثنا عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد، وبه «عن شعبة عن شعبة عن حميد عن أنس، نحوه وهذا يؤكد صحة ما اعترض به الامام عيسى ومن تبعه ويشعر بأن الخلط فيه من غير البخاري، إذ لو كان إسناد شعبة عنده مخالفا لإسناد آدم لبينه وهو واضح لا خفاء به، والله أعلم بالصواب

### ٣٣ - باب الصوم في السفر والإفطار

١٩٤١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** شفيان عن أبي اسحاق الشيباني **سمِعَ** ابن أبي أوفى **رضي** الله عنه **قال** «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر، فقال لرجل انزل فاجدح لي، قال: يا رسول الله الشمس، قال: انزل فاجدح لي، قال يا رسول الله الشمس، قال: انزل فاجدح لي، فنزل فجدح له فشرب، ثم رمى يده هاتم قال: إذا رأيتم الليل أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم»

تابعه جرير وأبو بكر بن عياش الشيباني عن ابن أبي أوفى قال «كنت مع النبي ﷺ في سفر»

[الحديث ١٩٤١ - أطرافه في: ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨، ٥٧٩٧]

١٩٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن هشام قال **حدثني** أبي عن عائشة «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال: يا رسول الله إني أسرُدُ الصوم»

[الحديث ١٩٤٢ - طرفه في: ١٩٤٣]

١٩٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة **رضي** الله عنها زوج النبي ﷺ «أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي ﷺ: أأصوم في السفر؟ - وكان كثير الصيام - فقال: إن شئت فصم، وإن شئت فافطر»

**قوله** (باب الصوم في السفر والإفطار) أي لإباحة ذلك وتخيير المكلف فيه سواء كان رمضان أو غيره، وسأذكر بيان الاختلاف في ذلك بعد باب، وذكر المؤلف في الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب وموضع الدلالة منه ما يشعر به سياقه من مراجعة الرجل له بكون الشمس لم تغرب في جواب طلبه لما يشير به، فهو ظاهر في أنه كان ﷺ وهو صائم، وقد ذكره في «باب متى يحل فطر الصائم»، وفي غيره بلفظ صريح في ذلك حيث قال «كنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم». **قوله** (الشمس يا رسول الله) بالرفع، ويجوز النصب وتوجيهها ظاهر. **قوله** (تابعه جرير وأبو بكر بن عياش عن الشيباني) يعني تابعنا شفيان وهو ابن عينة، والشيباني هو أبو إسحق شيخهم فيه، ومتابعة جرير وصلها المؤلف في الطلاق، ومتابعة أبي بكر ستأتي موصولة بعد قليل في «باب تعجيل الإفطار»، وتابعهم غير من ذكر كما سيأتي ولفظهم متقارب، والمراد المتابعة في أصل الحديث. **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (أن حمزة بن عمرو الأسلمي) هكذا رواه الحفاظ عن هشام، وقال عبد الرحيم بن سليمان عند النسائي والدارودي عند الطبراني ويحيى بن عبد الله بن سالم عند الدارقطني ثلاثهم عن هشام عن أبيه عن عائشة عن حمزة بن عمرو جعلوه من مسند حمزة والمحفوظ أنه من مسند عائشة، ويحتمل أن

يكون هؤلاء لم يقصدوا بقولهم « عن حمزة » الرواية عنه وإنما أرادوا الاخبار عن حكايته فالتقدير عن عائشة عن قصة حمزة أنه سأل ، لكن قد صح بحديث من رواية حمزة ، فأخرجه مسلم من طريق أبي الأسود عن عروة عن أبي مراوح عن حمزة ، وكذلك رواه محمد بن ابراهيم التيمي عن عروة لكنه أسقط أبا مراوح والصواب لإثباته ، وهو محمول على أن لعروة فيه طريقين : سمعه من عائشة ، وسمعه من أبي مراوح عن حمزة . قوله ( أسرد الصوم ) أي أتابعه ، واستدل به على أن لا كراهية في صيام الدهر ، ولا دلالة فيه لأن التابع يصدق بدون صوم الدهر ، فان ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الإذن بالسرد ، بل الجمع بينهما واضح . قوله ( أصوم في السفر الخ ) قال ابن دقيق العيد : ليس فيه تصريح بأنه صوم رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صيام رمضان في السفر . قلت : وهو كما قال بالنسبة إلى سياق حديث الباب ، لكن في رواية أبي مراوح التي ذكرتها عند مسلم أنه قال « يا رسول الله أجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح ؟ فقال رسول الله ﷺ : هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه ، وهذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة ، وذلك أن الرخصة إنما تطلق في مقابلة ما هو واجب . وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة ابن عمرو عن أبيه أنه قال « يا رسول الله إني صاحب ظهر أعالجه أسافر عليه وأكرهه ، وانه ربما صادفني هذا الشهر - يعني رمضان - وأنا أجد القوة ، وأجدني أن أصوم أهون على من أن أؤخره فيكون ديننا على ، فقال : أي ذلك شئت يا حمزة ،

### ٣٤ - باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر

١٩٤٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج إلى مكة في رمضان فصام ، حتى بلغ الكديد أفطراً ، فأفطر الناس » . قال أبو عبد الله : والكديد ما بين عسفان وقديد

[ الحديث ١٩٤٤ - أطرافه في : ١٩٤٨ ، ٢٩٥٣ ، ٤٢٧٥ ، ٤٢٧٦ ، ٤٢٧٧ ، ٤٢٧٨ ، ٤٢٩٥ ]

قوله ( باب إذا صام أياماً من رمضان ثم سافر ) أي هل يباح له الفطر في السفر أو لا ، وكأنه أشار إلى تضعيف ما روى عن علي ، وإلى رد ما روى عن غيره في ذلك ، قال ابن المنذر : روى عن علي بإسناد ضعيف ، وقال به عبيدة بن عمرو وأبو مجلز وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز وحده ، ووقع في بعض الشروح أبو عبيدة وهو وهم ، قالوا : إن من استهل عليه رمضان في الحضر ثم سافر بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ قال وقال أكثر أهل العلم لا فرق بينه وبين من استهل رمضان في السفر ، ثم ساق ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عمر قال : قوله تعالى ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ نسخها قوله تعالى ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفر ﴾ الآية . ثم احتج للجمهور بحديث ابن عباس المذكور في هذا الباب . قوله ( خرج إلى مكة ) كان ذلك في غزوة الفتح كما سيأتي . قوله ( فلما بلغ الكديد ) بفتح الكاف وكسر الدال المهمة مكان معروف وقع تفسيره في نفس الحديث بأنه بين عسفان وقديد ، يعني بضم القاف على التفسير . ووقع في رواية المستمل وحده نسبة هذا التفسير للبخاري ، لكن سيأتي في المغازي موصولاً من وجه آخر في نفس الحديث ، وسيأتي قريباً عن ابن عباس من وجه

آخر « حتى بلغ عسفان ، بدل الكديد ، وفيه جاز القرب لأن الكديد أقرب إلى المدينة من عسفان ، وبين الكديد ومكة مرحلتان ، قال البكري : هو بين أجم - بفنحتين وجيم - وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير . ووقع عند مسلم في حديث جابر « فلما بلغ كراع النعيم ، هو بضم الكاف والنعيم بفتح المعجمة وهو اسم واد أمام عسفان ، قال عياض : اختلفت الروايات في الموضع الذي أفطر ﷺ فيه ، والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان اه ، وسيأتي في المغازي من طريق معمر عن الزهري سياق هذا الحديث أوضح من رواية مالك ، ولفظ رواية معمر « خرج النبي ﷺ في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف من المسلمين ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة فصار ومن معه من المسلمين يصوم ويصومون حتى بلغ الكديد فأفطر وأفطروا ، قال الزهري : وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمره ﷺ ، وهذه الزيادة التي في آخره من قول الزهري ، وقعت مدرجة عند مسلم من طريق الليث عن الزهري ولفظه « حتى بلغ الكديد أفطر ، قال وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره » وأخرجه من طريق سفيان عن الزهري قال مثله ، قال سفيان : لا أدري من قول من هو ، ثم أخرجه من طريق معمر ومن طريق يونس كلاهما عن الزهري ، وبيننا أنه من قول الزهري ، وبذلك جزم البخاري في الجهاد ، وظاهره أن الزهري ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً ، وأخرج البخاري في المغازي أيضاً من طريق خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ في رمضان والناس صائم ومفطر ، فلما استوى على راحلته دعا بئاء من لبن أو ماء فوضعه على راحلته ثم نظر الناس ، زاد في رواية أخرى من طريق طاوس عن ابن عباس « ثم دعا بئاء فشرب نهاراً ليراه الناس » وأخرجه الطحاوي من طريق أبي الأسود عن عكرمة أوضح من سياق خالد ولفظه « فلما بلغ الكديد بلغه أن الناس يشق عليهم الصيام ، فدعا بقدر من لبن فأمسكه بيده حتى رآه الناس وهو على راحلته ثم شرب فأفطر ، فناولوه رجلاً إلى جنبه فشرب ، وسلم من طريق الدراوردي عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن جابر في هذا الحديث « فقيل له إن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت ، فدعا بقدر من ماء بعد العصر ، وله من وجه آخر عن جعفر « ثم شرب فقيل له بعد ذلك إن بعض الناس قد صام فقال : أولئك العصاة ، واستدل بهذا الحديث على تحمّل الفطر في السفر ، ولا دلالة فيه كما سيأتي . واستدل به علي أن للسافر أن يفطر في أثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز إذ لا خلاف أنه ﷺ استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في أثناءه . ووقع في رواية ابن إسحق في المغازي عن الزهري في حديث الباب أنه خرج لعشر مضين من رمضان ، ووقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من الرواة في ضبط ذلك ، والذي اتفق عليه أهل السير أنه خرج في عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه ، واستدل به علي أن للمرء أن يفطر ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائماً فله أن يفطر في أثناء النهار وهو قول الجمهور وقطع به أكثر الشافعية ، وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستنداً قائله ما وقع في البويطي من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا ، وهذا كله فيما لو نوى الصوم في السفر ، فأما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في أثناء النهار فهل له أن يفطر في ذلك النهار ؟ منعه الجمهور ، وقال أحمد وإسحق بالجواز ، واختاره المزني محتجاً بهذا الحديث ، فقيل له قال كذلك ، ظنا منه أنه ﷺ أفطر في اليوم الذي خرج فيه من المدينة ، وليس كذلك فإن بين المدينة والكديد عدة أيام . وقد وقع في البويطي مثل ما وقع عند

المزني فسلم المزني ، وأبلغ من ذلك ما رواه ابن أبي شيبه والبيهقي عن أنس أنه كان إذا أراد السفر يفطر في الحضر قبل أن يركب . ثم لا فرق عند المجزين في الفطر بكل مفطر ، وفرق أحمد في المشهور عنه بين الفطر بالجماع وغيره فنه في الجماع ، قال فلو جامع فعليه الكفارة إلا إن أفطر بغير الجماع قبل الجماع ، واعترض بعض المانعين في أصل المسألة فقال : ليس في الحديث دلالة على أنه ﷺ نوى الصيام في ليلة اليوم الذي أفطر فيه ، فيحتمل أن يكون نوى أن يصبح مفطرا ثم أظهر الإفطار ليفطر الناس ، لكن سياق الأحاديث ظاهر في أنه كان أصبح صائما ثم أفطر . وقد روى ابن خزيمة وغيره من طريق أبي سلة عن أبي هريرة قال : كنا مع النبي ﷺ بمر الظهران ، فأتى بطعام فقال لأبي بكر وعمر : ادنوا فكلوا ، فقالا إنا صائمان ، فقال اعملوا لصاحبيكم ادخلوا لصاحبيكم ادنوا فكلوا ، قال ابن خزيمة : فيه دليل على أن للصائم في السفر الفطر بعد مضى بعض النهار . ( تنبيه ) قال القاسبي : هذا الحديث من مراسلات الصحابة لأن ابن عباس كان في هذه السفرة مقيا مع أبيه بمكة فلم يشاهد هذه القصة ، فكأنه سمعها من غيره من الصحابة

٣٥ - باب \* ١٩٤٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا يحيى بن حمزة عن عبد الرحمن بن

يزيد بن جابر أن إسماعيل بن عبيد الله حدثه عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال « خرجنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره في يوم حار حتى يضع الرجل يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم ، إلا ما كان من النبي ﷺ وابن رواحة »

قوله ( باب ) كذا للأكثر بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسفي ، وعلى الحالين لا بد أن يكون الحديث أبي الدرداء المذكور فيه تعلق بالترجمة ، ووجه ما وقع من إفطار أصحاب النبي ﷺ في رمضان في السفر بمحض منه ، ولم ينكر عليهم فدل على الجواز ، وعلى رد قول من قال : من سافر في شهر رمضان امتنع عليه الفطر . قوله ( عن أم الدرداء ) في رواية أبي داود من طريق سعيد بن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر الدمشقي « حدثتني أم الدرداء » والاسناد كله شاميون سوى شيخ البخاري وقد دخل الشام ، وأم الدرداء هي الصغرى التابعة . قوله ( خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ) في رواية مسلم من طريق سعيد بن عبد العزيز أيضا « خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان في حر شديد » الحديث ، وبهذه الزيادة يتم المراد من الاستدلال ، ويتوجه الرد بها على أبي محمد بن حزم في زعمه أن حديث أبي الدرداء هذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون ذلك الصوم تطوعا ، وقد كنت ظننت أن هذه السفرة غزوة الفتح لما رأيت في الموطأ ، من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن عن رجل من الصحابة قال : رأيت رسول الله ﷺ بالعرج في الحر وهو يصب على رأسه الماء - وهو صائم - من العطش ومن الحر ، فلما بلغ الكديد أفطر ، فانه يدل على أن غزوة الفتح كانت في أيام شدة الحر ، وقد اتفقت الروايتان على أن كلا من السفرتين كان في رمضان ، لكنني رجعت عن ذلك وعرفت أنه ليس بصواب لأن عبد الله بن رواحة استشهد بمؤنة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وإن كانتا جميعا في سنة واحدة ، وقد استثناء أبو الدرداء في هذه السفرة مع النبي ﷺ فصح أنها كانت سفرة أخرى . وأيضا فإن في سياق أحاديث غزوة الفتح أن الذين استمروا من الصحابة صايما كانوا جماعة ، وفي هذا أنه عبد الله بن رواحة وحده . وأخرج الترمذي من

حديث عمر « غزونا مع النبي ﷺ في رمضان يوم بدو يوم الفتح ، الحديث ، ولا يصح حمله أيضا على بدر لان أبا الرداء لم يكن حينئذ أسلم ، وفي الحديث دليل على أن لا كراهية في الصوم في السفر لمن قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة »

٣٦ - باب قول النبي ﷺ « لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ » ليس من البر الصوم في السفر »

١٩٤٦ - حديث آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن عبد الرحمن الأنصاري قال سمعت محمد بن عمرو بن

الحسن بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى زحاما ورجلا قد ظلل عليه فقال : ما هذا ؟ فقالوا صائم ، فقال : ليس من البر الصوم في السفر »

قوله ( باب قول النبي ﷺ « لَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الْحَرُّ » : ليس من البر الصيام في السفر ) أشار بهذه الترجمة إلى أن سبب قوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » ما ذكر من المشقة ، وأن من روى الحديث مجردا فقد اختصر القصة ، وبما أشار إليه من اعتبار شدة المشقة يجمع بين حديث الباب والذي قبله ، فالخاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر ، والفطر لمن شق عليه الصوم أو أضر عن قبول الرخصة أفضل من الصوم ، وأن من لم يتحقق المشقة يخير بين الصوم والفطر . وقد اختلف السلف في هذه المسألة فالت طائفة : لا يجزئ الصوم في السفر عن الفرض ، بل من صام في السفر وجب عليه قضاؤه في الحضر لظاهر قوله تعالى ( فعدة من أيام أخر ) ولقوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » ومقابلة البر الائم ، وإذا كان آثما بصومه لم يجزئه وهذا قول بعض أهل الظاهر ، وحكي عن عمر وابن عمر وأبي هريرة والزهرى وإبراهيم النخعي وغيرهم ، واحتجوا بقوله تعالى ( فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ) قالوا ظاهره فعليه عدة أو قالوا جب عدة ، وتأوله الجمهور بأن للتقدير فأفطر فعدة ، ومقابل هذا القول قول من قال إن الصوم في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو المشقة الشديدة حكاها الطبري عن قوم ، وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولم يشق عليه ، وقال كثير منهم الفطر أفضل عملا بالرخصة وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحق ، وقال آخرون هو غير مطلقا ، وقال آخرون أفضلهما أيسرهما لقوله تعالى ( يريد الله بكم اليسر ) فان كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه ، وإن كان الصيام أيسر كمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاؤه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول عمر بن عبد العزيز واختاره ابن المنذر ، والذي يرجح قول الجمهور ، ولكن قد يكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضرر به ، وكذلك من ظن به الاعراض عن قبول الرخصة كما تقدم نظيره في المسح على الخفين ، وسيأتي نظيره في تعجيل الإفطار ، وقد روى أحمد من طريق أبي طعمة قال قال رجل لابن عمر : اني أقوى على الصوم في السفر ، فقال له ابن عمر : من لم يقبل رخصة الله كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة ، وهذا عمول على من رغب عن الرخصة لقوله ﷺ « من رغب عن سنتي فليس مني » وكذلك من خاف على نفسه العجب أو الرياء إذا صام في السفر فقد يسكون الفطر أفضل له ، وقد أشار إلى ذلك ابن عمر ، فروى الطبري من طريق مجاهد قال : إذا سافرت فلا تصم ، فانك إن تصم قال أصحابك : اكفوا الصائم ، ارفعوا للصائم ، وقاموا بأمرك ، وقالوا فلان صائم ، فلا تزال كذلك حتى يذهب أجرك . ومن طريق مجاهد أيضا عن جنادة بن أمية عن أبي ذر نحو ذلك ، وسيأتي

في الجهاد من طريق مؤرق عن أنس نحو هذا مرفوعاً حيث قال ﷺ للفطرين حيث خدموا الصيام ذهب المفطرون اليوم بالأجر ، واحتج من منح الصوم أيضاً بما وقع في الحديث الماضي أن ذلك كان آخر الأمرين ، وأن الصحابة كانوا يأخذون بالآخر فالآخر من فعله ، وزعموا أن صومه ﷺ في السفر منسوخ ، وتعقب أولاً بما تقدم من أن هذه الزيادة مدرجة من قول الزهري ، وبأنه استند إلى ظاهر الخبر من أنه ﷺ أفطر بعد أن صام ونسب من صام إلى المصيان ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن مسلماً أخرج من حديث أبي سعيد أنه ﷺ صام بعد هذه القصة في السفر ولفظه « سافرنا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام ، فزلنا منزلاً ، فقال النبي ﷺ : إنكم قد دنوتم من عدوك والفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت رخصة فنا من صام ومنا من أفطر ، فزلنا منزلاً فقال رسول الله ﷺ : إنكم مصبحو عدوك فأفطر أقوى لكم فأفطروا ، فكانت عزيمة فأفطروا . ثم لقد رأيتنا نصوم مع رسول الله ﷺ بعد ذلك في السفر ، وهذا الحديث نص في المسألة ، ومنه يؤخذ الجواب عن نسبته ﷺ للصائمين إلى المصيان لأنه عزم عليهم مخالفاً ، وهو شاهد لما قلناه من أن الفطر أفضل لمن شق عليه الصوم ، ويتأكد ذلك إذا كان محتاج إلى الفطر للتقوى به على لقاء العدو ، وروى الطبري في تهذيبه من طريق خيشمة سألت أنس بن مالك عن الصوم في السفر فقال : لقد أمرت غلاماً أن يصوم ، قال قلت له فأي هذه الآية ( فعدة من أيام أخر ) قال : إنها نزلت ونحن نرتحل جياعاً ونزل على غير شبع ، وأما اليوم فنرتحل شباعاً ونزل على شبع ، فأشار أنس إلى الصفة التي يكون فيها الفطر أفضل من الصوم . وأما الحديث المشهور « الصائم في السفر كالمفطر في الحضر » فقد أخرجه ابن ماجه مرفوعاً من حديث ابن عمر بسند ضعيف ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سلة عن عائشة مرفوعاً أيضاً وفيه ابن طيبة وهو ضعيف ، ورواه الأثرم من طريق أبي سلة عن أبيه مرفوعاً والمخفوظ عن أبي سلة عن أبيه موقوفاً كذلك أخرجه النسائي وابن المنذر ، ومع وقفه فهو منقطع لأن أبا سلة لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على ما تقدم أولاً حيث يكون الفطر أولى من الصوم والله أعلم . وأما الجواب عن قوله ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر » فسلك المجيزون فيه طرقاً : فقال بعضهم قد خرج على سبب فيقصر عليه وعلى من كان في مثل حاله ، وإلى هذا جنح البخاري في ترجمته ، ولذا قال الطبري بعد أن ساق نحو حديث الباب من رواية كعب بن عاصم الأشعري ولفظه « سافرنا مع رسول الله ﷺ ونحن في حر شديد ، فإذا رجل من القوم قد دخل تحت ظل شجرة وهو مضطجع كضجة الوجد » فقال رسول الله ﷺ : « ما صاحبكم ، أي وجع به ؟ فقالوا ليس به وجع ، ولكنه صائم وقد اشتد عليه الحر » فقال النبي ﷺ « حيثئذ ليس البر أن تصوموا في السفر ، عليكم برخصة الله التي رخص لكم ، فكان قوله ﷺ ذلك لمن كان في مثل ذلك الحال . وقال ابن دقيق العيد : أخذ من هذه القصة أن كراهة الصوم في السفر محتملة بمن هو في مثل هذه الحالة بمن يجده الصوم ويشق عليه أو يؤدي به إلى ترك ما هو أولى من الصوم من وجوه القرب ، فينزل قوله « ليس من البر الصوم في السفر » على مثل هذه الحالة . قال : والمائعون في السفر يقولون إن اللفظ عام ، والعبرة بعمومه لا بخصوص السبب ، قال : وينبغي أن يتنبه للفرق بين دلالة السبب والسياق والقرائن على تخصيص العام وعلى مراد المتكلم ، وبين مجرد ورود العام على سبب ، فإن بين العامين فرقاً واضحاً ، ومن أجراها مجرى واحداً لم يصيب ، فإن مجرد ورود العام على سبب لا يقتضي التخصيص به كنزول آية السركة في قصة سرقة رداء صفوان ، وأما المطلق والقرائن الدالة على مراد المتكلم فهي المرشدة لبيان الجملة وتعيين

المختلطات كما في حديث الباب . وقال ابن المنير في الحاشية : هذه القصة تشعر بأن من اتفق له مثل ما اتفق لذلك الرجل أنه يساويه في الحكم ؛ وأما من سلم من ذلك ونحوه فهو في جواز الصوم على أصله واقفه أعلم . وحمل الشافعي نفي البر المذكور في الحديث على من أبي قبول الرخصة فقال : معنى قوله « ليس من البر » أن يبلغ رجل هذا بنفسه في غريضة صوم ولا نافلة ، وقد أُرخص الله تعالى له أن يفطر وهو صحيح ، قال ويحتمل أن يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه أثم ، وجزم ابن خزيمة وغيره بالمعنى الأول ، وقال الطحاوي : المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو أعلى مراتب البر ، وليس المراد به إخراج الصوم في السفر عن أن يكون برا لأن الإفطار قد يكون أبر من الصوم إذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلا ، قال : وهو نظير قوله ﷺ « ليس المسكين بالسكنى بالطواف » الحديث ، فإنه لم يرد إخراجهم من أسباب المسكنة كلها ، وإنما أراد أن المسكين الكامل المسكنة الذي لا يجد غنى يفنيه ويستحي أن يسأل ولا يفتن له . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحمن الانصاري ) عند مسلم من طريق غندر عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد ، ولأبي داود عن أبي الوليد عن شعبة عن محمد بن عبد الرحمن يعني ابن سعد بن زرارة . قوله ( سمعت محمد بن عمرو الخ ) أدخل محمد بن عبد الرحمن بن سعد بينه وبين جابر محمد بن عمرو ابن الحسن في رواية شعبة عنه ، واختلف في حديثه على يحيى بن أبي كثير فأخرجه النسائي من طريق شعيب بن إسحق عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني جابر بن عبد الله فذكره ، قال النسائي : هذا خطأ ، ثم ساقه من طريق الفريابي عن الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن حدثني من سمع جابرا ، ومن طريق علي بن المبارك عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر ثم قال : ذكر تسمية هذا الرجل المبهم ، فساق طريق شعبة ثم قال هذا هو الصحيح ، يعني إدخال رجل بين محمد بن عبد الرحمن وجابر ، وتعقبه المزني فقال ظن النسائي أن محمد بن عبد الرحمن شيخ شعبة في هذا الحديث هو محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى بن أبي كثير فيه ، وليس كذلك لأن شيخ يحيى هو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وشيخ شعبة هو ابن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة اهـ . والذي يترجح في نظري أن الصواب مع النسائي ، لأن مسلما لما روى الحديث من طريق أبي داود عن شعبة قال في آخره : قال شعبة كان بلغني هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير أنه كان يزيد في هذا الاسناد في هذا الحديث « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » فلما سأله لم يحفظه اهـ . والضمير في سألت يرجع إلى محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى لأن شعبة لم يلق يحيى فدل على أن شعبة أخبر أنه كان يبلغه عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن محمد بن عمرو عن جابر في هذا الحديث زيادة ، ولأنه لما لقي محمد بن عبد الرحمن شيخ يحيى سأله عنها فلم يحفظها . وأما ما وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى أنه نسب محمد بن عبد الرحمن فقال فيه ابن ثوبان فهو الذي اعتمده المزني ، لكن جزم أبو حاتم كما نقله عنه ابنه في « العلل » بأن من قال فيه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد وهم ، وإنما هو ابن عبد الرحمن بن سعد اهـ . وقد اختلف فيه مع ذلك على الأوزاعي ، ورجل الرواة عن يحيى بن أبي كثير لم يزيدوا على محمد بن عبد الرحمن ، لا يذكرون جده ولا جده جده والله أعلم . قوله ( كان رسول الله ﷺ في سفر ) تبين من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أنها غزوة الفتح ، ولا بن خزيمة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر « سافرنا مع النبي ﷺ في رمضان ، فذكر نحوه . قوله ( ورجلا قد ظلل عليه ) في رواية حماد المذكورة « فشق على رجل الصوم فجعلت راحلته تهيم به تحت الشجرة » فأخبر النبي ﷺ بذلك فأمره أن يفطر ، الحديث ولم أقف على اسم هذا الرجل ، فتح الباري

ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن ربيعة استشهد قبل غزوة الفتح لأمكن أن يفسر به لقول أبي النضر إنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صائما غيره ، وزعم مغلطى أنه أبو إسرائيل وعزا ذلك لمبهات الخطيب ، ولم يقل الخطيب ذلك في هذه القصة وإنما أورد حديث مالك عن حميد بن قيس وغيره ، أن النبي ﷺ رأى رجلا قائما في الشمس فقالوا نذر أن لا يستظل ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم ، الحديث ، ثم قال : هذا الرجل هو أبو إسرائيل القرشي العامري ، ثم ساق بإسناده إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة فنظر إلى رجل من قريش يقال له أبو إسرائيل فقالوا : نذر أن يصوم ويقوم في الشمس ، الحديث فلم يزد الخطيب على هذا ، وبين الفصحين مغايرات ظاهرة أظهرها أنه كان في الحضر في المسجد وصاحب القصة في حديث جابر كان في السفر تحت ظلال الشجر والله أعلم . وفي الحديث استحباب التمسك بالرخصة عند الحاجة إليها ، وكراهة تركها على وجه التشديد والتنطع . ( تنبيه ) : أوهم كلام صاحب العمد ، أن قوله ﷺ « عليكم برخصة الله التي رخص لكم » ، مما أخرجه مسلم بشرطه ، وليس كذلك وإنما هي بقية في الحديث لم يوصل إسنادهما كما تقدم بيانه ، نعم وقمت عند النسائي مرصولة في حديث يحيى بن أبي كثير بسنده ، وعند الطبراني من حديث كعب بن عاصم الأشعري كما تقدم

### ٣٧ - باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار

١٩٤٧ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال « كننا نساfer مع النبي ﷺ ، فلم يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم »

قوله باب لم يعب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار ( أى في الأسفار ) ، وأشار بهذا إلى تأكيد ما اعتمده من تأويل الحديث الذي قبله ، وأنه محمول على من بلغ حالة يجهد بها ، وأن من لم يبلغ ذلك لا يعاب عليه الصيام ولا الفطر . قوله ( عن أنس ) في رواية أبي خالد عن مسلم عن حميد التصريح بالأخبار بين حميد وأنس ، ولفضله عن حميد ، خرجت قصمت فقالوا لي أحد ، فقلت إن أنسا أخبرني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسافرون فلا يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، قال حميد فليقتل ابن أبي مليكة فأخبرني عن عائشة مثله . قوله كننا نساfer مع النبي ﷺ ( في حديث أبي سعيد عن مسلم ) كننا نغزو مع رسول الله ﷺ فلا يجد الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم ، يرون أن من وجد قوة فصام فإن ذلك حسن ، ومن وجد ضعفا فأفطر أن ذلك حسن ، وهذا التفصيل هو المعتمد ، وهو نص رافع للنزاع كما تقدم والله أعلم . ( تنبيه ) : نقل ابن عبد البر عن محمد بن وضاح أن مالكا تفرد بسياق هذا الحديث على هذا اللفظ ، وتعقبه بأن أبا اسحق الفزاري وأبا ضمرة وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم روه عن حميد مثل مالك

### ٣٨ - باب من أفطر في السفر ليراه الناس

١٩٤٨ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة فصام حتى بلغ عسفان ، ثم دعا بماء فرمته إلى يده ليراه الناس فأفطر حتى قدم مكة ، وذلك في رمضان ، فكان ابن عباس يقول : قد صام



رسول الله ﷺ وأفطرَ ، فَنَ شَاءَ صَامَ وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ »

**قوله** ( باب من أفطر في السفر ليراه الناس ) أى اذا كان ممن يقتدى به ، وأشار بذلك الى أن أفضلية الفطر لا تختص بمن أجهده الصوم أو خشي العجب والرياء أو ظن به الرغبة عن الرخصة ، بل يلحق بذلك من يقتدى به ليتابعه من وقع له شيء من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان . **قوله** ( عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ) كذا عنده من طريق أبي حنيفة عن منصور عن مجاهد ، وكذا أخرجه من طريق جرير عن منصور في المخازي ، وأخرجه النسائي من طريق شعبة عن منصور فلم يذكر طاوسا في الاسناد ، وكذا أخرجه من طريق الحكم عن مجاهد عن ابن عباس ، فيحتمل أن يكون مجاهد أخذ عن طاوس عن ابن عباس ثم لقي ابن عباس لحمله عنه ، أو سمعه من ابن عباس وثبت فيه طاوس ، وقد تقدم نظير ذلك في حديث ابن عباس في قصة الجريدتين على القبرين في الطهارة . **قوله** ( فرفعه الى يده ) كذا في الاصول التي وقفت عليها من البخاري ، وهو مشكل لأن الرفع لما يكون باليد ، وأجاب السكرماني بأن المعنى يحتمل أن يكون رفعه الى أقصى طول يده ، أى انتهى الرفع الى أقصى غايتها . قلت : وقد وقع عند أبي داود عن مسدد عن أبي حنيفة بالاسناد المذكور في البخاري « فرفعه الى فيه » وهذا أوضح ، ولعل الكلمة تصحفت ، وقد تقدم ما يؤيد ذلك في سياق ألفاظ الرواة لهذا الحديث عن ابن عباس وغيره مع بقية مباحث المتن . **قوله** ( ليراه الناس ) كذا للاكثر ، والناس بالرفع على الفاعلية ، وفي رواية المستملى « ليريه » بضم أوله وكسر الراء . وفتح التحتانية والناس بالنصب على المفعولية ، ويحتمل أن يكون النسخ كتب « ليراه الناس » بالياء فلا يكون بين الروایتين اختلاف . **قوله** ( فكان ابن عباس يقول الخ ) فهم ابن عباس من فعله ﷺ ذلك أنه لبيان الجواز لا للأولوية ، وقد تقدم في حديث أبي سعيد وجابر عند مسلم ما يوضح المراد . والله أعلم

### ٣٩ - باب [ ١٨٤ البقرة ] : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾

قال ابن عمر وسامة بن الأكوع : نَسَخَتْهَا ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ ، وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [ البقرة ١٨٥ ]

وقال ابن عمر حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُسَرَّةٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ « نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ يَمْنَنُ بِطَبِيقِهِ ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ، فَنَسَخَتْهَا ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ فَأَمَرُوا بِالصَّوْمِ »

١٩٤٩ - حَدَّثَنَا عِيَّاشٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « قَرَأَ

(فَذِيَّةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ) قَالَ : هِيَ مَنسُوخَةٌ ،

[الحديث ١٩١٩ - طريقه في : ٥٠٦]

قوله (باب قوله تعالى) وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين (قال ابن عمر وسلة بن الأكوع : فسختها شهر رمضان الذي أنزل فيه - إلى قوله - على ما هذاكم ولعلكم تشكرون) أما حديث ابن عمر فوصله في آخر الباب عن عياش وهو بتحتانية ومعجمة ، وقد أخرجه عنه أيضا في التفسير وزاد أنه ابن الوليد وهو الرقام ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالمهملة ، ولكن لم يعين الناسخ ، وقد أخرجه الطبري من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر بلفظ : نسخت هذه الآية (وعلى الذين يطيقونه) التي بعدها (فن شهد منكم الشهر فليصمه) وعلى هذا فقوله في الترجمة وفي حديث سلة نسختها شهر رمضان ، أي الآية التي أولها (شهر رمضان) لاشتغالها على موضع النسخ وقوله تعالى (فن شهد منكم الشهر فليصمه) ، وأما حديث سلة فوصله في تفسير البقرة بلفظ لما نزلت (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) كان من أراد أن يفطر أفطر واقتدى حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها . قوله (وقال ابن نمير الخ) وصله أبو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريقه ، ولفظ البيهقي : قدم النبي ﷺ المدينة ولا عهد لهم بالصيام ، فسكنوا يصومون ثلاثة أيام من كل شهر حتى نزل (شهر رمضان) فاستكثروا ذلك وشق عليهم ، فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن يطقه ورخص لهم في ذلك ، ثم نسخه (وأن تصوموا خير لكم) فامروا بالصيام ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسمودي عن الأعمش مطولا في الأذان والقبلة والصيام ، واختلف في إسناده اختلافا كثيرا ، وطريق ابن نمير هذه أرجحها ، وإذا تقرر أن الإفطار والإطعام كان رخصة ثم نسخ لزم أن يصير الصيام حتما واجبا فكيف مع قوله تعالى (وأن تصوموا خير لكم) والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير ؟ أوجب الكرماني بأن المعنى فالصوم خير من التطوع بالفدية ، والتطوع بها كان سنة ، والخير من السنة لا يكون إلا واجبا أي لا يكون شيء خيرا من السنة إلا الواجب ، كذا قال ولا يخفى بعده وتكلفه . ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة ، بل هو واجب غير ، من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم ، فنصت الآية على أن الصوم أفضل ، وكون بعض الواجب الخير أفضل من بعض لا إشكال فيه ، واتفقت هذه الأخبار على أن قوله (وعلى الذين يطيقونه فدية) منسوخ ، وخالف في ذلك ابن عباس فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه ، وسيأتي بيان ذلك والبحث فيه في كتاب التفسير إن شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف من تفسير البقرة

٤٠ - باب متى يقضى قضاء رمضان ؟

وقال ابن عباس : لا بأس أن يفرق ، يقول الله تعالى [البقرة ١٨٥] : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ، وقال سعيد بن المسيب في صوم العسير : لا يصلح حتى يبدأ برضا . وقال إبراهيم : إذا قرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطاماما . وبذكر عن أبي هريرة مرسلا ، وابن عباس أنه يطعم ، ولم يذكر الله

نصلى الإطعام، إنما قال (فعدة من أيام أخر).

١٩٥٠ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير بن يحيى عن أبي سدة قال: سمعت عائشة رضي الله

عنها تقول: «كان يكون على الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان» قال يحيى: الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ

قوله (باب متى يقضى قضاء رمضان)؟ أى متى تصام الأيام التى تقضى عن فوات رمضان؟ وليس المراد قضاء القضاء على ما هو ظاهر اللفظ، ومراد الاستفهام هل يتعين قضاؤه متتابعاً أو يجوز متفرقاً؟ وهل يتعين على الفور أو يجوز على التراخي؟ قال الزين بن المنير: جعل المصنف الترجمة استفهاماً لتعارض الأدلة، لأن ظاهر قوله تعالى (فعدة من أيام أخر) يقتضى التفريق لصديق أيام أخر، سواء كانت متتابعة أو متفرقة، والقياس يقتضى التسايع للحاق لصفة القضاء بصفة الأداء. وظاهر صنيع عائشة يقتضى إظهار المبادرة إلى القضاء لولا ما منعها من الشغل، فيشعر بأن من كان بغير عند لا ينبغي له التأخير. قلت: ظاهر صنيع البخارى يقتضى جواز التراخي والتفريق لما أودعه فى الترجمة من الآثار كمادته وهو قول الجمهور، ونقل ابن المنذر وغيره عن على وعائشة وجوب التسايع وهو قول بعض أهل الظاهر، وروى عبد الرزاق بسنده عن ابن عمر قال: يقضيه تباعاً. وعن عائشة: نزلت «عدة من أيام أخر متتابعات»، فسقطت متتابعات. وفى الموطأ، أنها قراءة أبى بن كعب، وهذا إن صح يشمر بعدم وجوب التسايع فكأنه كان أولاً واجباً ثم نسخ، ولا يختلف المجيزون للتفريق أن التسايع أولى. قوله (وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى: فعدة من أيام أخر) وصله مالك عن الزهري: أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا فى قضاء رمضان، فقال أحدهما يفرق وقال الآخر لا يفرق. هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، وصله عبد الرزاق معينا عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء من رمضان قال: يقضيه مفرقاً، قال الله تعالى (فعدة من أيام أخر)، وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن معمر بسنده قال: صم كيف شئت. ورويناه فى «فوائد أحمد بن شبيب»، من روايته عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ: لا يضررك كيف قضيتها إنما هى عدة من أيام أخر فأحصه. وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا: فرقة إذا أحصيته. وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر عن أبى هريرة نحو قول ابن عمر، وكأنه اختلف فيه عن أبى هريرة. وروى ابن أبى شيبة أيضاً من طريق معاذ بن جبل: إذا أحصى العدة فليصم كيف شاء. ومن طريق أبى عبيدة بن الجراح ورافع بن خديج نحوه، وروى سعيد بن منصور عن أنس نحوه. قوله (وقال سعيد بن المسيب فى صوم العشر لا يصلح حتى يبدأ برمضان) وصله ابن أبى شيبة عنه نحوه ولفظه لا بأس أن يقضى رمضان فى العشر، وظاهر قوله جواز التطوع بالصوم لمن عليه دين من رمضان، إلا أن الأولى له أن يصوم الدين أولاً لقوله «لا يصلح»، فانه ظاهر فى الإرشاد إلى البداية بالأهم والأكد، وقد روى عبد الرزاق عن أبى هريرة أن رجلاً قال له إن على أياما من رمضان أفأصوم العشر تطوعاً؟ قال: لا، ابدأ بحق الله ثم تطوع ما شئت. وعن عائشة نحوه. وروى ابن المنذر عن على أنه نهى عن قضاء رمضان فى عشر ذى الحجة وإسناده ضعيف، قال وروى بإسناد صحيح نحوه عن الحسن والزهري وأيسر مع أحد منهم حجة على ذلك، وروى ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عن عمر أنه كان يستحب ذلك.

**قوله** (وقال إبراهيم) أى النخعي (إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما ، ولم ير عليه إطعاما) وقع في رواية الكشميهني « حتى جاز ، بزاي بدل الهزمة من الجواز ، وفي نسخة « حان ، بمهملة ونون من الحين ، وصله سعيد ابن منصور من طريق يونس عن الحسن ، ومن طريق الحارث العكلي عن إبراهيم ، قال : إذا تتابع عليه رمضانان صامهما فإن صح بينهما فلم يقض الأول فبئسما صنع فليستغفر الله وليصم . **قوله** ( ويذكر عن أبي هريرة مرسل ، وعن ابن عباس أنه يطعم ) أما أثر أبي هريرة فوجدته عنه من طرق موصولا ، فأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي هريرة قال : أى إنسان مرض في رمضان ثم صح فلم يقضه حتى أدركه رمضان آخر فليصم الذي حدث ثم يقض الآخر ويطعم مع كل يوم مسكينا . قلت لعطاء : كم بلغك يطعم ؟ قال مدا زعموا ، وأخرجه عبد الرزاق أيضا عن معمر عن أبي إسحق عن مجاهد عن أبي هريرة نحوه وقال فيه « وأطعم عن كل يوم نصف صاع من قح ، وأخرجه الدارقطني من طريق مطرف عن أبي إسحق نحوه ، ومن طريق رقة وهو ابن مصقلة قال « زعم عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول في المريض يمرض ولا يصوم رمضان ثم يترك حتى يدركه رمضان آخر قال : يصوم الذي حضره ثم يصوم الآخر ويطعم لكل يوم مسكينا ، ومن طريق ابن جريج وقيس بن سعد عن عطاء نحوه . وأما قول ابن عباس فوصله سعيد بن منصور عن هشيم والدارقطني من طريق ابن عينة كلاهما عن يونس « عن أبي إسحق عن مجاهد عن ابن عباس قال : من فرط في صيام رمضان حتى أدركه رمضان آخر فليصم هذا الذي أدركه ثم ليصم ما فاتته ويطعم مع كل يوم مسكينا ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن برقان ، وسعيد بن منصور من طريق حجاج ، والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم ، كلهم عن ميمون بن مهران عن ابن عباس نحوه . **قوله** ( ولم يذكر الله تعالى الإطعام ، إنما قال : فعدة من أيام أخر ) هذا من كلام المصنف قاله تفقيها ، وظن الزين بن المنير أنه بقية كلام إبراهيم النخعي ، وليس كما ظن فانه مفصول من كلامه بأثر أبي هريرة وابن عباس ، لكن إنما يقوى ما احتج به إذا لم يصح في السنة دليل الإطعام إذ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ، ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء فيه عن جماعة من الصحابة منهم من ذكر ومنهم عمر عند عبد الرزاق ، ونقل الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال : وجدته عن ستة من الصحابة لا أعلم لهم فيه مخالفا انتهى . وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه ، ومال الطحاوي إلى قول الجمهور في ذلك ، وعن قال بالإطعام ابن عمر لكنه بالغ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم ، فروى عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما من طرق صحيحة عن نافع عن ابن عمر قال « من تابعه رمضان وهو مريض لم يصح بينهما قضى الآخر منهما بصيام وقضى الأول منهما بإطعام مد من خنطة كل يوم ولم يصم ، لفظ عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ، قال الطحاوي تفرد ابن عمر بذلك . قلت : لكن عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد قال : بلغني مثل ذلك عن عمر ، لكن المشهور عن عمر خلافه ، فروى عبد الرزاق أيضا من طريق عوف بن مالك سمعت عمر يقول « من صام يوما من غير رمضان وأطعم مسكينا فانهما يعدلان يوما من رمضان ، وقوله ابن المنذر عن ابن عباس وعن قتادة ، وانفرد ابن وهب بقوله : من أفطر يوما في قضاء رمضان وجب عليه لكل يوم صوم يومين . **قوله** ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجمعي أبو خيثمة . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، وهم الكرماني ثبعا لابن التين فقال : هو يحيى بن أبي كثير ، وغفل عما أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه فقال في نفس السند « عن يحيى بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا هو الأنصاري ، وذهل مغلطاي

فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان ، وليس كما قال ، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ، ولا جائز أن يكون القطان لأنه لم يدرك أبا سلة ، وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروى عن زهير . قوله (عن أبي سلة) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي خالد عن يحيى بن سعيد . سمعت أبا سلة ، . قوله (فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان) استدلل به على أن عائشة كانت لا تقطوع بشيء من الصيام إلا في عشر ذي الحجة ولا في عاشوراء ولا غير ذلك ، وهو مبنى على أنها كانت لا ترى جواز صيام التطوع لمن عليه دين من رمضان ، ومن أين لقائله ذلك ؟ قوله ( قال يحيى ) أى الراوى المذكور بالسند المذكور اليه فهو موصول . قوله ( الشغل من النبي أو بالنبي ﷺ ) هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : المانع لها الشغل ، أو هو مبتدأ محذوف الخبر تقديره الشغل هو المانع لها . وفي قوله « قال يحيى » ، هذا تفصيل لكلام عائشة من كلام غيرها ، ووقع في رواية مسلم المذكورة مدرجا لم يقل فيه قال يحيى فصار كأنه من كلام عائشة أو من روى عنها ، وكذا أخرجه أبو عروة من وجه آخر عن زهير ، وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى مدرجا أيضا وأفظه ، وذلك لمكان رسول الله ﷺ ، وأخرجه من طريق ابن جريج عن يحيى فين إدراجه ولفظه « فظننت أن ذلك لمكانها من رسول الله ﷺ » ، يحيى يقوله ، وأخرجه أبو داود من طريق مالك ، والنسائي من طريق يحيى القطان ، وسعيد بن منصور عن ابن شهاب وسفيان ، والاسماعيلي من طريق أبي خالد كلهم عن يحيى بدون الزيادة ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلة بدون الزيادة لكن فيه ما يشعر بها فإنه قال فيه ما معناه : فما أستطيع قضاءها مع رسول الله ﷺ ، ويحتمل أن يكون المراد بالمعية الزمان أى أن ذلك كان خاصا بزمانه . ولترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله الهيثمي عن عائشة « ما قضيت شيئا مما يكون على من رمضان إلا في شعبان حتى قبض رسول الله ﷺ » ، وبما يدل على ضعف الزيادة أنه ﷺ كان يقسم لنسائه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نوبتها فيقبل ويلبس من غير جماع ، فليس في شغلها بشيء من ذلك ما يمنع الصوم ، اللهم إلا أن يقال إنها كانت لا تصوم إلا باذنه ولم يكن يأذن لاحتمال احتياجه إليها فاذا ضاق الوقت اذن لها ، وكان هو ﷺ يكثر الصوم في شعبان كما سيأتى بعد أبواب فلذلك كانت لا تبتئها لها القضاء إلا في شعبان ، وفي الحديث دلالة على جواز تأخير قضاء رمضان مطلقا سواء كان لعذر أو لغير عذر لأن الزيادة كما بيناه مدرجة فلو لم تكن مرفوعة لكان الجواز مقيدا بالضرورة لأن الحديث حكم الرفع لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك مع توفر دواعي أزواجه على السؤال منه عن أمر الشرع فلو لا أن ذلك كان جائزا لم تواظب عائشة عليه ، ويؤخذ من حرصها على ذلك في شعبان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان آخر . وأما الاطعام فليس فيه ما يثبت ولا ينفيه وقد تقدم البحث فيه

#### ٤٩ - باب الحائض تترك الصوم والصلاة

وقال أبو الزناد : إن السنن وجوه الحق لتأتى كثير على خلاف الرأى ، فاجتهد المسلمون بدأ من اتباعها ، من ذلك أن الحائض تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة

١٩٥١ - حدثنا ابن أبي مزيم حدثنا محمد بن جعفر قال حدثني زيد عن عياض عن أبي سعيد رضي

الله عنه قال : قال النبي ﷺ « أليس إذا حاضت لم نصل ولم نعلم ؟ فذلك نقصان دينها »

قوله ( باب الحائض ترك الصوم والصلاة ) قال الزين بن المنير ما محصله : إن الترجمة لم تتضمن حكم القضاء لطابق حديث الباب فانه ليس فيه تعرض لذلك ، قال وأما تعبيره بالترك فللاشارة إلى أنه يمكن حسا ، وإنما تركه اختيارا لمنع الشرع لها من مباشرته . قوله ( وقال أبو الزناد الخ ) قال الزين بن المنير : نظر أبو الزناد إلى الحيض فوجد ما نعا من هاتين العبادتين ، وما سلب الاهلية استحال أن يتوجه به خطاب الاقتضاء ، وما يمنع صحة الفعل يمنع الوجوب ، فلذلك استبعد الفرق بين الصلاة والصوم فأحال بذلك على اتباع السنة والتعبد المحض ، وقد تقدم في كتاب الحيض سؤال معاذة من عائشة عن الفرق المذكور وأنكرت عليها عائشة السؤال وخشيت عليها أن تكون تلقنته من الخواارج الذين جرت عاداتهم باعتراض السنن بأرائهم ، ولم تزدما على الحوالة على النص ، وكأنها قالت لها : دعى السؤال عن العلة إلى ما هو أهم من معرفتها وهو الاتقياد إلى الشارح . وقد تكلم بعض الفقهاء في الفرق المذكور ، واعتمد كثير منهم على أن الحكمة فيه أن الصلاة تتكرر فيشق قضاؤها بخلاف الصوم الذي لا يقع في السنة إلا مرة ، واختار إمام الحرمين أن المتبع في ذلك هو النص وأن كل شيء ذكره من الفرق ضعيف والله أعلم . وزعم المهلب أن السبب في منع الحائض من الصوم أن خروج الدم يحدث ضمنا في النفس غالبا فاستعمل هذا الغالب في جميع الأحوال ، فلما كان الضعف يبيح الفطر ويوجب القضاء كان كذلك الحيض ، ولا يخفى ضعف هذا المأخذ ، فان المريض لو تعامل فصام صح صومه بخلاف الحائض ، وأن المستحاضة في نزف الدم أشد من الحائض وقد أبيح لها الصوم . وقول أبي الزناد إن السنن لثأق كثيرا على خلاف الرأي كأنه يشير إلى قول علي : لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أحق بالمسح من أعلاه أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني ورجال استاده ثقات ، ونظائر ذلك في الشرعيات كثير . وما يفرق فيه بين الصوم والصلاة في حق الحائض أنها لو طهرت قبل الفجر ونوت صح صومها في قول الجمهور ولا يتوقف على الفصل ، بخلاف الصلاة . ثم أورد المصنف طرفا من حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الحيض مقتصر على قوله « أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عمر بلفظ « تمسك الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين » الحديث

٤٢ - باب من مات وعليه صوم . وقال الحسن : إن صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحداً جاز

١٩٥٢ - حدثنا محمد بن خالد حدثنا محمد بن موسى بن أعين حدثنا أبي عن عمرو بن الحارث عن

عبيد الله بن أبي جعفر أن محمد بن جعفر حدثه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « من مات وعليه صيام صام عنه وليه »

تابعه ابن وهب عن عمرو . ورواه يحيى بن أيوب عن ابن أبي جعفر

١٩٥٣ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا زائدة عن الأعمش عن مسلم

البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفقصيه عنها ؟ قال : نعم ، فدين الله أحق أن يقضى » . قال سليمان :

قَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ ، قَالَا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْحَكَمِ وَمُسْلِمِ الْبَيْهَقِيِّ وَسَلَّمَ بَعْضُ سَمْعٍ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٌ وَمُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ » . وَقَالَ بَعْضُ أَبِي مَرْوَانَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ » . وَقَالَ جَبْرِ اللَّهِ ابْنُ هُرَيْرٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ أُمَّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذْرٌ » . وَقَالَ أَبُو حَرِيرَةَ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « قَالَتِ امْرَأَةُ النَّبِيِّ ﷺ : مَاتَتْ أُمَّي وَعَلَيْهَا صَوْمٌ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا »

قوله ( باب من مات وعليه صوم ) أى هل يشرع قضاؤه عنه أم لا ؟ وإذا شرع هل يختص بصيام دون صيام أو يعم كل صيام ؟ وهل يتعين الصوم أو يجزئ الاطعام ؟ وهل يختص الولي بذلك أو يصح منه ومن غيره ؟ والخلاف في ذلك مشهور للعلماء كما سنبينه . قوله ( وقال الحسن ان صام عنه ثلاثون رجلا يوما واحدا جاز ) في رواية الكشميني « في يوم واحد » والمراد من مات وعليه صيام شهر . وهذا الاثر وصله الدارقطني في كتاب الذبح من طريق عبد الله بن المبارك عن سَعِيدِ بْنِ حَامِرٍ وَهُوَ الضَّبْعِيُّ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ فَيَمُنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا لِيُجْمَعَ لَهُ ثَلَاثُونَ رَجُلًا فَصَامُوا عَنْهُ يَوْمًا وَاحِدًا أَجْزَأَ عَنْهُ ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمَهْذَبِ » : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَمْ أَرَفْهَا تَقْلًا فِي الْمَذْهَبِ ، وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ الْأَجْزَاءُ . قُلْتُ : لَكِنَّ الْجَوَازَ مُقَيَّدٌ بِصَوْمٍ لَمْ يَجِبْ فِيهِ التَّابِعُ لِفَقْدِ التَّابِعِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ) أَيُّ ابْنِ خُلَيْلٍ بِمَعْجَمَةٍ وَزَنَ عَلَى كَمَا جُزِمَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَخْرَجِ » ، وَجُزِمَ الْجُوزُقِيُّ بِأَنَّهُ الذَّهَلِيُّ فَانْهَ أَخْرَجَهُ عَنْ أَبِي حَامِدِ بْنِ الشَّرْقِيِّ عَنْهُ وَقَالَ : أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى وَبِذَلِكَ جُزِمَ الْكَلْبَاذِيُّ ، وَصَنِيعُ الْمَزْيِ يُوَافِقُهُ وَهُوَ الرَّاجِحُ ، وَعَلَى هَذَا فَقَدْ نَسَبَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا إِلَى جَدِّ أَبِيهِ لِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ ، وَشَيْخُهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ أَدْرَكَ الْبُخَارِيَّ لَكِنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا بِوَسْطَةِ وَكَانَ لَمْ يَلْقَهُ ، وَهَرُورُ بْنُ الْحَارِثِ هُوَ الْمَصْرِيُّ . قَوْلُهُ ( مَنْ مَاتَ ) عَامٌ فِي الْمُكَلَّفِينَ لِقِرْنِهِ « وَعَلَيْهِ صِيَامٌ » وَقَوْلُهُ « صَامَ عَنْهُ وَلِيهِ » خَبَرٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ تَقْدِيرُهُ فليصم عنه وليه ، وَلَيْسَ هَذَا الْأَمْرُ لِلْجُورِبِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَيَبَالِغُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُ فَادْعُوا الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَوْجَبَهُ فَلَعَلَّهُ لَمْ يَعْتَدِ بِخِلَافِهِمْ عَلَى قَاعِدَتِهِ . وَقَدْ اخْتَلَفَ السُّلَفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : فَأُجَازَ الصِّيَامُ عَنِ الْمَيِّتِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَعَلِقَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ كَمَا نَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْمَرْقَةِ » وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ مُعْتَدِي الشَّافِعِيَّةِ ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْخِلَافَاتِ » : هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ثَابِتَةٌ لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي صَحَّتِهَا فَوَجِبَ الْعَمَلُ بِهَا ، ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ إِلَى الشَّافِعِيِّ قَالَ : كُلٌّ مَأْقُولٌ وَصَحَّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافُهُ لَخَلْفَانَا بِالْحَدِيثِ وَلَا تَقْلَدُونِي . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَصَامُ عَنِ الْمَيِّتِ . وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو عُبَيْدٍ : لَا يَصَامُ عَنْهُ إِلَّا النَّذْرُ حَمَلًا لِلْعُمومِ الَّذِي فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ عَلَى الْقَيْدِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ حَتَّى يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا ، فَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ صَوْرَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ سَأَلَ عَنْهَا مِنْ وَقَعَتْ لَهُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ فَهُوَ تَقْرِيرُ قَاعِدَةٍ عَامَةٍ ، وَقَدْ وَقَعَتْ الْإِشَارَةُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ إِلَى نَحْوِ هَذَا

العموم حيث قيل في آخره « فدين الله أحق أن يقضى » . وأما رمضان فيطعم عنه ، فأما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعوى عمل أهل المدينة كما دعتهم ، وادعى القرطبي تبعا لعياض أن الحديث مضطرب ، وهذا لا يتأتى إلا في حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ، وليس الاضطراب فيه مسلما كما سيأتى ، وأما حديث عائشة فلا اضطراب فيه . واحتج القرطبي بزيادة ابن لهيعة المذكورة لأنها تدل على عدم الوجوب ، وتعقب بأن معظم المجيزين لم يوجبوه كما تقدم وإنما قالوا يتخير الولي بين الصيام والإطعام . وأجاب الماوردي عن الجديد بأن المراد بقوله « صام عنه » وليه أى فعل عنه وليه ما يقوم مقام الصوم وهو الإطعام ، قال وهو نظير قوله « التراب وضوء المسلم إذا لم يجد الماء » ، قال فسمى البديل باسم المبدل فكذلك هنا ، وتعقب بأنه صرف اللفظ عن ظاهره بغير دليل . وأما الحنفية فاعتلوا لعدم القول بهذين الحديثين بما روى عن عائشة أنها « سئلت عن امرأة ماتت وعليها صوم ، قالت : يطعم عنها » . وعن عائشة قالت « لا تصوموا عن موتاكم وأطعموا عنهم » أخرجه البيهقي ، وبما روى عن ابن عباس « قال في رجل مات وعليه رمضان قال يطعم عنه ثلاثون مسكينا » أخرجه عبد الرزاق ، وروى النسائي عن ابن عباس قال « لا يصوم أحد عن أحد » ، قالوا فلما أفتى ابن عباس وعائشة بخلاف ما روياه دل ذلك على أن العمل على خلاف ما روياه ، وهذه قاعدة لهم معروفة ، إلا أن الآثار المذكورة عن عائشة وعن ابن عباس فيها مقال ، وليس فيها ما يمنع الصيام إلا الآثار الذي عن عائشة وهو ضعيف جدا ، والراجح أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لاحتمال أن يخالف ذلك لاجتهاد ومستنده فيه لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنده ، وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك المحقق للظنون ، والمسألة مشهورة في الأصول . واختلف المجيزون في المراد بقوله « وليه » فقيل كل قريب ، وقيل الوارث خاصة ، وقيل عصبته ، والاول أرجح ، والثاني قريب ، ويرد الثالث قصة المرأة التي سألت عن نذر أمها . واختلفوا أيضا هل يختص ذلك بالولي ؟ لأن الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ، ولأنها عبادة لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك في الموت إلا ما ورد فيه الدليل فيقتصر على ما ورد فيه ويبقى الباقي على الأصل وهذا هو الراجح ، وقيل يختص بالولي فلو أمر أجنبيا بأن يصوم عنه أجزأك في الحج ، وقيل يصح استقلال الأجنبي بذلك وذكر الولي لكونه الغالب ، وظاهر صنيع البخاري اختيار هذا الأخير . وبه جزم أبو الطيب الطبري وقواه بتشبيهه عليه السلام بذلك بالدين والدين لا يختص بالقريب . قوله ( تابعه ابن وهب عن عمرو ) يعنى ابن الحارث المذكور بسنده ، وهذه المتابعة وصلها مسلم وأبو داود وغيرهما بلفظه . قوله ( ورواه يحيى بن أيوب ) يعنى المصرى عن عبيد الله بن أبى جعفر بسنده المذكور ، وروايته هذه عند أبى عوانة والدارقطنى من طريق عمرو بن الربيع وابن خزيمة من طريق سعيد بن أبى سريم كلاهما عن يحيى بن أيوب وألفاظهم متوافقة ، ورواه البزار من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبى جعفر فزاد في آخر المتن « إن شاء » . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعقه ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ويعرف بابن الكرماني من قدماء شيوخ البخاري حدث عنه بغير واسطة في أواخر كتاب الجمعة وحدث عنه هنا وفي الجهاد وفي الصلاة بواسطة . وكان طلب معاوية المذكور للحديث وهو كبير وإلا فلو كان طلبه وهو على قدر سنة لكان من أعلى شيوخ البخاري ، وزائدة شيخه هو ابن قدامة الثقفي مشهور قد لقي البخاري جماعة من أصحابه . قوله ( عن مسلم البطين ) بفتح الموحدة وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون ، وسيأتى أن الحديث جاء من رواية شعبة عن الأعمش عن مسلم المذكور ، وشعبة لا يحدث عن شيوخه الذين ربما دلسوا إلا بما تحقق أنهم سمعوه . قوله



( جاء رجل ) في رواية غير زائدة وجاءت امرأة ، وقد تقدم القول في تسميتها في كتاب الحج . قوله ( جاء رجل ) لم أقف على اسمه ، وانفق من عدا زائدة وعثر بن القاسم على أن السائل امرأة ، وزاد أبو حريز في روايته أنها خثعمية . قوله ( ان أمي ) خالف أبو حامد جميع من رواه فقال « ان أختي » ، واختلف على أبي بشر عن سعيد بن جبيرة فقال هشيم عنه « ذات قرابة لها » وقال شعبة عنه « ان أختها » أخرجهما أحمد ، وقال حماد عنه « ذات قرابة لها إما أختها وإما ابنتها » وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيد بن جبيرة . قوله ( وعليها صوم شهر ) هكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية أبي حريز « خمسة عشر يوما » وفي رواية أبي خالد « شهرين متتابعين » ، وروايته تقتضي أن لا يكون الذي عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فانها محتملة لإلا رواية زيد بن أبي أنيسة فقال « ان عليها صوم نذر » وهذا واضح في أنه غير رمضان ، وبين أبو بشر في روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر « ان امرأة ركبت البحر فنذرت أن تصوم شهرا فماتت قبل أن تصوم » فأتت أختها النبي ﷺ ، الحديث ورواه أيضا عن هشيم عن أبي بشر نحوه ، وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة . وقد ادعى بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواة عن سعيد بن جبيرة ، فمنهم من قال : إن السائل امرأة ، ومنهم من قال : رجل ، ومنهم من قال : ان السؤال وقع عن نذر ، فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالحج لما تقدم في أواخر الحج . والذي يظهر أنهما قصتان ، ويؤيده أن السائلة في نذر الصوم خثعمية كما في رواية أبي حريز المطلقة ، والسائلة عن نذر الحج جهنية كما تقدم في موضعه . وقد قدمنا في أواخر الحج أن مسلما روى من حديث بريدة أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معا . وأما الاختلاف في كون السائل رجلا أو امرأة والمسؤل عنه أختا أو أما فلا يقدح في موضع الاستدلال من الحديث لأن الغرض منه مشروعية الصوم أو الحج عن الميت ولا اضطراب في ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى كيفية الجمع بين مختلف الروايات فيه عن الأعمش وغيره والله أعلم . قوله ( فدين الله أحق أن يقضى ) تقدمت مباحثه في أواخر الحج قبيل « فضل المدينة » ، مستوفى . قوله ( قال سليمان ) هو الأعمش ، بمعنى بالإسناد المذكور أولا إليه . قوله ( فقال الحكم ) أي ابن عتيبة ، وسلبه أي ابن كهيل ، والحاصل أن الأعمش سمع هذا الحديث من ثلاثة أنفس في مجلس واحد من مسلم البطيين : أولا عن سعيد بن جبيرة ، ثم من الحكم وسلبه عن مجاهد . وقد خالف زائدة في ذلك أبو خالد الأحمر كما سيأتي . قوله ( ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش الخ ) محصاه أن أبا خالد جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة ، لحدث به عنه عنهم عن شيوخ ثلاثة . وظاهره أنه عنده كل منهم عن كل منهم . ويحتمل أن يكون أراد به اللف والنشر بغير ترتيب ، فيكون شيخ الحكم عطاء ، وشيخ البطيين سعيد بن جبيرة ، وشيخ سلبه مجاهد ، ويؤيده أن النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلا هكذا ، وهو مما يقوى رواية أبي خالد وقد وصلها مسلم لكن لم يسق الماتن بل أحال به على رواية زائدة ، وهو معترض لأن بينهما مخالفة سيأتي بيانها . وصلها أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة والدارقطني من طريق أبي خالد . قوله ( وقال يحيى ) أي ابن سعيد . ( وأبو معاوية عن الأعمش الخ ) واقفا زائدة على أن شيخ مسلم البطيين فيه سعيد بن جبيرة ، وكذلك رواه شعبة وعبد الله بن نمير وعثر بن القاسم وعبيدة بن حميد وآخرون عن الأعمش وطرقهم عند النسائي وأحمد وغيرهما . قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو ) أي الرقي ( عن زيد بن أبي أنيسة الخ ) هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث أن شيخ الحكم فيها عطاء . وفي

هذه شيخه سعيد ، ويحتمل أن يكون سمعه من كل منهما ، وطريق سعيد الله هذه وصلها مسلم أيضا . قوله ( وقال أبو حنيفة ) بالمهمله والراء والزاي ، وهو عبد الله بن الحسين قاضي سجستان ، وطريقه هذه وصلها ابن خزيمة والحسن بن سفيان ومن جهته البيهقي

٤٣ - باب متى يحل فطر الصائم ؟ وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس

١٩٥٤ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة قال سمعت أبي يقول سمعت عاصم بن

عمر بن الخطاب عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا أقبل الليل من هاهنا ، وأدبر النهار من هاهنا ، وغربت الشمس ، فقد أفطر الصائم »

١٩٥٥ - حدثنا إسحاق الواسطي حدثنا خالد بن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه

قال « كنا مع رسول الله ﷺ في سفر وهو صائم ، فلما غابت الشمس قال لبعض القوم : يا فلان قم فاجدح لنا ، فقال : يا رسول الله لو أمسيت ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله فلو أمسيت ، قال : انزل فاجدح لنا ، قال : إن عليك نهرا ، قال : انزل فاجدح لنا . فنزل فجدح لهم ، فشرب النبي ﷺ ثم قال : إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم »

قوله ( باب متى يحل فطر الصائم ) غرض هذه الترجمة الإشارة إلى أنه هل يجب إمساك جزء من الليل لتحقيق معنى النهار أم لا ؟ وظاهر منيعة يقتضي ترجيح الثاني لذكره لأثر أبي سعيد في الترجمة ، لكن محله إذا ما حصل تحقق غروب الشمس . قوله ( وأفطر أبو سعيد الخدري حين غاب قرص الشمس ) وصله سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال « دخلنا على أبي سعيد فأفطر ونحن نرى أن الشمس لم تغرب ، ووجه الدلالة منه أن أبا سعيد لما تحقق غروب الشمس لم يطلب مزيدا على ذلك ولا التفت إلى موافقة من عنده على ذلك ، فلو كان يجب عنده إمساك جزء من الليل لاشتراك الجميع في معرفة ذلك والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، والاسناد كله حجازيون : الحميدي وسفيان مكيان ، والباقيون مدنيون . وفيه رواية الأبناء عن الآباء ، ورواية تابعي صغير عن تابعي كبير هشام بن أبيه ، وصحابي صغير عن صحابي كبير عاصم عن أبيه ، وكان مولد عاصم في عهد النبي ﷺ لكن لم يسمع منه شيئا . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي معاوية عن هشام قال لي . قوله ( إذا أقبل الليل من ههنا ) أي من جهة المشرق كما في الحديث الذي يليه ، والمراد به وجود الظلة حسا ، وذكر في هذا الحديث ثلاثة أمور ، لأنها وإن كانت متلازمة في الأصل لكنها قد تكون في الظاهر غير متلازمة ، فقد يظن إقبال الليل من جهة المشرق ولا يكون إقباله حقيقة بل لوجود أمر يغطي ضوء الشمس وكذلك لإدبار النهار فن ثم قيد بقوله « وغربت الشمس » إشارة إلى اشتراط تحقق الإقبال والإدبار ، وأنهما بواسطة غروب الشمس لا بسبب آخر ، ولم يذكر ذلك في الحديث الثاني فيحتمل أن ينزل على حالين : أما حيث ذكرها في حال القيم مثلا وأما حيث لم يذكرها في

حال الصحو، ويحتمل أن يكونا في حالة واحدة وحفظ أحد الراويين ما لم يحفظ الآخر، وإنما ذكر الإجمال والإدبار مع إمكان وجود أحدهما مع عدم تحقق الغروب قاله القاضي عياض. وقال شيخنا في «شرح الترمذي»: الظاهر الاكتفاء بأحد الثلاثة لأنه يعرف اقتضاء النهار بأحدهما، ويؤيده الاقتصار في رواية ابن أبي أوفى على إقبال الليل. قوله (فقد أفطر الصائم) أي دخل في وقت الفطر كما يقال أنجد إذا أقم بنجد وأنهم إذا أقام بتامة. ويحتمل أن يكون معناه فقد صار مفطرا في الحكم لكون الليل ليس ظرفا للصيام الشرعي، وقد رد ابن خزيمة هذا الاحتمال وأوما إلى ترجيح الأول فقال: قوله «فقد أفطر الصائم» لفظ خبر ومعناه الأمر أي فليفطر الصائم، ولو كان المراد فقد صار مفطرا كان فطر جميع الصوماء واحدا ولم يكن لترغيب في تسجيل الإفطار معنى اه. وقد يجاب بأن المراد فعل الإفطار حسا ليوافق الأمر الشرعي، ولا شك أن الأول أرجح، ولو كان الثاني ممتدا لكان من حلف أن لا يفطر فصام فدخل الليل حنث بمجرد دخوله ولو لم يتناول شيئا، ويمكن الانفصال عن ذلك بأن الأيمان مبنية على العرف، وبذلك أقر الشيخ أبو إسحق الشيرازي في مثل هذه الواقعة بعينها، ومثل هذا لو قال إن أفطرت فانت طالق فصادف يوم العيد لم تطلق حتى يتناول ما يفطر به، وقد ارتكب بعضهم الشطط فقال يحنث، ويرجح الأول أيضا رواية شعبة أيضا بلفظ «فقد حل الإفطار»، وكذا أخرجه أبو عروانة من طريق الثوري عن الشيباني، وسيأتي لذلك مزيد بيان في «باب الوصال» بعد ثلاثة أبواب. الحديث الثاني حديث ابن أبي أوفى، قوله (حدثنا خالد) هو ابن عبد الله الواسطي والشيباني هو أبو إسحق. قوله (عن عبد الله بن أبي أوفى) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن أبي إسحق «سمعت ابن أبي أوفى». قوله (كنا مع النبي ﷺ في سفر) هذا السفر يشبه أن يكون سفر غزوة الفتح، ويؤيده رواية هشيم عن الشيباني عند مسلم بلفظ «كنا مع رسول الله ﷺ في سفر في شهر رمضان» وقد تقدم أن سفره في رمضان منحصر في غزوة بدر وغزوة الفتح، فإن ثبت فلم يشهد ابن أبي أوفى بدرا فتصينت غزوة الفتح. قوله (فلما غابت الشمس) في رواية الباب الذي يليه «فلما غربت الشمس»، وهي تقييد معنى أزيد من معنى غابت. قوله (قال لبعض القوم يا فلان) في رواية شعبة عن الشيباني عند أحمد «فلما صاحب شرابه بشراب فقال لو أسيت»، وسأذكر من سباه في الباب الذي يليه. قوله (فاجدح) بالجيم ثم الحاء المهملة، والجدح تحريك السويق ونحوه بالماء يعود يقال له المجدح مجتح الرأس، وزعم الداودي أن معنى قوله اجدح لي أي احلب، وغلطوه في ذلك. قوله (ان عليك نهارا) يحتمل أن يكون المذكور كان يرى كثرة الضوء من شدة الصحو فيظن أن الشمس لم تغرب ويقول لعلها غطها شيء من جبل ونحوه، أو كان هناك غيم فلم يتحقق غروب الشمس، وأما قول الراوي «وغربت الشمس» فأخبار منه بما في نفس الأمر والا فلو تحقق الصبح أن الشمس غربت ما توقف لأنه حينئذ يكون معاندا، وإنما توقف احتياطا واستكشافا عن حكم المسألة، قال الزين بن المنير: يؤخذ من هذا جواز الاستفسار عن الظواهر لاحتمال أن لا يكون المراد إمرارها على ظاهرها، وكأنه أخذ ذلك من تقريره ﷺ الصحابي على ترك المبادرة إلى الامتثال. وفي الحديث أيضا استحباب تسجيل الفطر، وأنه لا يجب إسراك جزء من الليل مطلقا، بل متى تحقق غروب الشمس حل الفطر. وفيه تذكير العالم بما يخشى أن يكون نسيه وترك المراجعة له بعد ثلاث. وقد اختفت الروايات عن الشيباني في ذلك فأكثر ما وقع فيها أن المراجعة وقعت ثلاثا وفي بعضها مرتين وفي بعضها مرة

واحدة ، وهو محمول على أن بعض الرواة اختصر القصة ، ورواية خالد المذكورة في هذا الباب أنهم سياتوا وهو حافظ لزيادته مقبولة ، وقد جاء أنه عليه السلام كان لا يراجع بعد ثلاث ، وهو عند أحمد من حديث عبد الله بن أبي حنبل في حديث أوله « كان ليهودي عليه دين » . وفي حديث الباب من الفوائد بيان وقت الصوم وأن الغروب متى تحقق كفى ، وفيه إيماء إلى الزجر عن متابعة أهل الكتاب فإنهم يؤخرون الفطر عن الغروب . وفيه أن الأمر الشرعي أبلغ من الحسي ، وأن العقل لا يقضى على الشرع . وفيه البيان بذكر اللازم والمألوم جميعاً لزيادة الإيضاح

#### ٤٤ - باب يفطر بما تيسر من الماء أو غيره

١٩٥٦ - حدثنا مسدد بن عبد الواحد حدثنا الشيباني سليمان قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال « سُرنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم ، فلما غربت الشمس قال أنزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله لو أمسيت ، قال أنزل فاجدح لنا ، قال : يا رسول الله إن عليك نهراً ، قال : أنزل فاجدح لنا ، فأنزل فجدح ، ثم قال : إذا رأيتم الليل أقبل من ها هنا فقد أفطر الصائم ، وأشار بإصبعه قبل المشرق »

قوله ( باب يفطر بما تيسر من الماء أو غيره ) أي سواء كان وحده أو مضافاً ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميني « بالماء » وذكر فيه حديث ابن أبي أوفى وهو ظاهر فيما ترجم له . ولعله أشار إلى أن الأمر في قوله « من وجد تمراً فليفطر عليه ومن لا فليفطر على الماء » ليس على الوجوب ، وهو حديث أخرجه الحاكم من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس مرفوعاً وصححه الترمذي وابن حبان من حديث سليمان بن عامر ، وقد شد ابن حزم فأوجب الفطر على التمر والأفلى الماء . قوله ( سُرنا مع رسول الله ﷺ وهو صائم فلما غربت الشمس قال : أنزل فاجدح لنا ) لم يسم المأمور بذلك ، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه فسماه ولفظه « فقال يا بلال أنزل الخ » وأخرجه الاسماعيلي وأبو زعيم من طرق عن عبد الواحد وهو ابن زياد شيخ مسدد فيه فانفتحت رواياتهم على قوله « يا فلان » فلملها تصحفت ، وأصل هذا هو السرف في حذف البخاري لها ، وقد سبق الحديث في الباب الذي قبله من رواية خالد عن الشيباني بلفظ « يا فلان » وذكرنا أن في حديث عمر عند ابن خزيمة « قال قال لي النبي ﷺ إذا أقبل الليل الخ » فيحتمل أن يكون المخاطب بذلك عمر فإن الحديث واحد ، فلما كان عمر هو المقول له « إذا أقبل الليل الخ » ، احتمل أن يكون هو المقول له أولاً « اجدح » ، لكن يؤيد كونه بلالاً قوله في رواية شعبة المذكورة قبل « فدعا صاحب شرابه » ، فإن بلالاً هو المعروف بخدمة النبي ﷺ

#### ٤٥ - باب تعجيل الإفطار

١٩٥٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال « لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر »

١٩٥٨ - حدثنا أحمد بن يوسف حدثنا أبو بكر عن سليمان عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال

« كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَقَرٍّ ، فَهَمَّ حَتَّى أَمْسَى ، قَالَ لِرَجُلٍ . انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي ، قَالَ : لَوْ أَنْتَظَرْتُ حَتَّى تَمْسِيَ ، قَالَ : انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي ، إِذَا رَأَيْتَ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ »

**قوله** ( باب تعجيل الإفطار ) قال ابن عبد البر : أحاديث تعجيل الإفطار وتأخير السحور صحاح متواترة . وهذا عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح من عمرو بن ميمون الأودي قال : كان أصحاب محمد ﷺ أسرع الناس إفطارا وأبطأهم سحورا . **قوله** ( عن أبي حازم ) هو ابن دينار . **قوله** ( لا يزال الناس بخير ) في حديث أبي هريرة « لا يزال الدين ظاهرا ، وظهور الدين مستلزم لدوام الخير . **قوله** ( ما عجّلوا الفطر ) زاد أبو ذر في حديثه « وأخروا السحور » أخرجه أحمد ، و « ما » ظرفية ، أي مدة فعلهم ذلك امتثالا للسنة واقفين عند حدّها غير متغلّبين بعقولهم ما يغير قواعدها ، زاد أبو هريرة في حديثه « لأن اليهود والنصارى يؤخرون » أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهما ، وتأخير أهل الكتاب له أمد وهو ظهور النجم . وقد روى ابن حبان والحاكم من حديث سهل أيضا بلفظ « لا تزال أمتي على سنتي ما لم تنتظر بفطرها النجوم » وفيه بيان العلة في ذلك ، قال المهبلي : والحكمة في ذلك أن لا يزاد في النهار من الليل ، ولأنه أرفق بالصائم وأقوى له على العبادة ، واتفق العلماء على أن عمل ذلك إذا تحقق غروب الشمس بالرؤية أو بإخبار عدلين ، وكذا عدل واحد في الأرجح ، قال ابن دقيق العيد : في هذا الحديث رد على الشيعة في تأخيرهم الفطر إلى ظهور النجوم ، ولعل هذا هو السبب في وجود الخير بتعجيل الفطر لأن الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة اهـ . وما تقدم من الزيادة عند أبي داود أولى بأن يكون سبب هذا الحديث ، فإن الشيعة لم يكونوا موجودين عند تحديثه ﷺ بذلك ، قال الشافعي في « الأم » تعجيل الفطر مستحب ، ولا يكره تأخيرها إلا لمن تعمدته ورأى الفضل فيه ، ومقتضاه أن التأخير لا يكره مطلقا ، وهو كذلك إذ لا يلزم من كون الشيء مستحبا أن يكون نقيضه مكروها مطلقا ، واستدل به بعض المالكية على عدم استحباب ستة شوال لثلاثين الجاهل أنها ملتصقة برمضان ، وهو ضعيف ولا يخفى الفرق . ( تنبيه ) : من البدع المنكرة ما أحدث في هذا الزمان من إيقاع الأذان الثاني قبل الفجر بنحو ثلث ساعة في رمضان ، وإطفاء المصابيح التي جعلت علامة لتحريم الأكل والشرب على من يريد الصيام زعما عن أحدثه أنه للاحتياط في العبادة ولا يعلم بذلك إلا آحاد الناس ، وقد جرم ذلك إلى أن صاروا لا يؤذنون إلا بعد الغروب بدرجة لتمكين الوقت زعموا ، فأخروا الفطر وعجلوا السحور وخالقوا السنة ، فلذلك قل عنهم الخير وكثير فيهم الشر ، والله المستعان . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش عن سليمان هو أبو إسحق الشيباني ، وقد تقدم الكلام على حديث ابن أبي أوفى قريبا

#### ٤٦ - باب إذا أفطر في رمضان، ثم طلعت الشمس

١٩٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ يوم غيم ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : فأمرُوا بالقضاء ؟ قال : بئذ من قضاء ؟ وقال معمر سمعت هشاما يقول : لا أدري أفصوا أم لا »

**قوله** ( باب إذا أفطر في رمضان ) أي ظاننا غروب الشمس ( ثم طلعت الشمس ) أي هل يجب عليه قضاء ذلك

اليوم أو لا . وهي مسألة خلافية ، واختلف قول عمر فيها كما سيأتي ، والمراد بالطلوع الظهور ، وكأنه راعى لفظ الخبر في ذلك . وأيضاً فإنه يشير بأن قرص الشمس كله ظهر مرتفعاً ، ولو عجب بظهور لم يفد ذلك . قوله (عن هشام ابن عروة) في رواية أبي داود من وجه آخر عن أبي أسامة : حدثنا هشام بن عروة ، . قوله (عن قاطمة) زاد أبو داود : بنت المنذر ، وهي ابنة عم هشام وزوجته ، وأسماء جدهما جميعاً . قوله (يوم غيم) كذا للأكثر فيه بنصب يوم على الظرفية ، وفي رواية أبي داود وابن خزيمة : في يوم غيم . قوله (فيل لهشام) في رواية أبي داود : قال أبو أسامة قلت لهشام ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وأحمد في مسنده عن أبي أسامة . قوله (بد من قضاء) هو استفهام انكار محذوف الأداة والمعنى لابد من قضاء ، ووقع في رواية أبي ذر : لابد من القضاء . قوله (وقال معمر سمعت هشاماً يقول لا أدري أقضوا أم لا) هذا التعليق وصله عبد بن حميد قال : أخبرنا معمر سمعت هشام بن عروة ، فذكر الحديث وفي آخره : فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا ؟ فقال لا أدري ، وظاهر هذه الرواية تعارض التي قبلها ، لكن يجمع بأن جزمه بالقضاء محمول على أنه استند فيه إلى دليل آخر ، وأما حديث أسماء فلا يحفظ فيه لإثبات القضاء ولا نفيه ، وقد اختلف في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى إيجاب القضاء ، واختلف عن عمر فروى ابن أبي شيبة وغيره من طريق زيد بن وهب عنه ترك القضاء ، ولفظ معمر عن الأعمش عن زيد : فقال عمر : لم تقض والله ما يجانفنا الأثم ، وروى مالك من وجه آخر عن عمر أنه قال لما أفطر ثم طلعت الشمس : الخطب يسير وقد اجتهدنا ، وزاد عبد الرزاق في روايته من هذا الوجه : تقضى يوماً ، وله من طريق علي بن حنظلة عن أبيه نحوه ، ورواه سعيد بن منصور وفيه : فقال من أفطر منكم فليصم يوماً مكانه ، وروى سعيد بن منصور من طريق أخرى عن عمر نحوه . وجاء ترك القضاء عن مجاهد والحسن وبه قال لإسحق وأحمد في رواية واختاره ابن خزيمة فقال قول هشام لابد من القضاء لم يسنده ولم يقين عندي أن عليهم قضاء ، ويرجح الأول أنه لو غم هلال رمضان فاصبحوا مفطرين ثم تبين أن ذلك اليوم من رمضان فالتقضاء واجب بالاتفاق فكذلك هذا . وقال ابن التين : لم يوجب مالك القضاء إذا كان في صوم نذر ، قال ابن المنير في الحاشية : في هذا الحديث أن المسكفين إنما خوطبوا بالظاهر ، فإذا اجتهدوا فاختلوا فلا حرج عليهم في ذلك

#### ٤٧ - باب صوم الصبيان

وقال عمر رضي الله عنه لئن شوان في رمضان : وبذلك ، وصبياننا صيام . فصر به

١٩٦٠ - حديث مسدد حدثنا بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن الربيع بن أنس عن أبي بصير عن النبي ﷺ

قالت : « أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار : من أصبح مفطراً فليصم بقية يومه ، ومن أصبح صائماً فليصم . قالت : فكنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من التين . فإذا بكى أحدكم على

الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار »

قوله (باب صوم الصبيان) أي هل يشرع أم لا ؟ والجمهور على أنه لا يجب على من دون البلوغ ، واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي أنهم يؤمرون به للتمرن عليه إذا أطاعوه ، وحده أصحابه بالسبع والعشر كالصلاة ، وحده إسحق بإثني عشرة سنة ، وأحمد في رواية بعشر سنين ، وقال الأوزاعي :

إذا أطاق صوم ثلاثة أيام تباعا لا يصفى فيه من حمل على الصوم ، والأول قول الجمهور ، والمشهور عن المالكية أنه لا يشرع في حق الصبيان ، ولقد تطلب المصنف في التمعق عليهم ما يراد أثر عمر في صدر الترجمة لأن أقصى ما يمتدونه في معارضة الأحاديث دعوى عمل أهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند إليه أقوى من العمل في عهد عمر مع شدة تحريره ووفور الصحابة في زمانه ، وقد قال الذي أفطر في رمضان موبخا له : كيف تفطر وصبياننا صيام ، وأغرب ابن الماجشون من المالكية فقال : إذا أطاق الصبيان الصيام أزموه . فان أفطروا فغير عند فليهم القضاء . قوله ( وقال عمر لنشوان الخ ) أي لانسان نشوان ، وهو بفتح النون وسكون المعجمة كسكران وزنا ومعنى وجمعه نشاوي كسكاري ، قال ابن خالويه : سكر الرجل واتشى وتئل ونزف بمعنى ، وقال صاحب « المحكم » : نشى الرجل واتشى وتنشى كله سكر ، ووقع عند ابن التين النشوان السكران سكرًا خفيفا . وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور والبخاري في « الجعديات » من طريق عبد الله بن الحذيل د أن عمر بن الخطاب أتى برجل شرب الخمر في رمضان ؛ فلما دنا منه جعل يقول : للسخرين والقم ، وفي رواية البخاري « فلما رفع اليه عثر فقال عمر : على وجهك ويحك ، وصبياننا صيام . ثم أمر به فضرب ثمانين سوطا ، ثم سيره الى الشام » وفي رواية البخاري « فضربه الحد ، وكان اذا غضب على انسان سيره الى الشام ، فسيره الى الشام » . قوله ( عن خالد بن ذكوان ) هو أبو الحسين المدني نزيل البصرة ، وهو تابعي صغير وليس له من الصحابة سماع من سوى الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة ، ولم يخرج البخاري من حديثه عن غيرها . قوله ( عن الربيع ) في رواية مسلم من وجه آخر عن خالد د سألت الربيع ، وهي بتشديد الياء مصفرا وأبوها بكسر الواو والتشديد بوزن ممل ، وهو ابن عوف ويعرف بابن عفراء ، يأتي ذكره في وقعة بدر من المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار ) زاد مسلم « التي حول المدينة » وقد تقدم تسمية الرسول بذلك في « باب اذا نوى بالنهار صوما » . قوله ( صبياننا ) زاد مسلم « الصغار ونذهب بهم الى المسجد » . قوله ( من العين ) أي الصوف ، وقد فسره المصنف في رواية المستطيل في آخر الحديث ، وقيل العين الصوف المصبوغ . قوله ( أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار ) هكذا رواه ابن خزيمة وابن حبان ، ووقع في رواية مسلم « أعطيناه إياه عند الإفطار » وهو مشكل ، ورواية البخاري توضح أنه سقط منه شيء ، وقد رواه مسلم من وجه آخر عن خالد بن ذكوان فقال فيه « فاذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة طلبهم حتى يقيموا صومهم » وهو يوضح صحة رواية البخاري . ووقع مسلم شك في تقييده الصبيان بالصغار ، وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة ، وغيره ، وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى ، وأبلغ من ذلك ما جاء في حديث ربيعة بفتح الراء وكسر الزاي أن النبي ﷺ كان يأمر مرضعاته في عاشوراء ورضعاء فاطمة فيقتل في أفواههم ، ويأمر أمهاتهم أن لا يرضعن الى الليل ، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته ، واسناده لا بأس به ، واستدل بهذا الحديث على أن عاشوراء كان فرضا قبل أن يفرض رمضان ، وقد قدمت الإشارة إلى ذلك في أول كتاب الصيام ، وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين بابا ، وفي الحديث حجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كما تقدم لأن من كان في مثل السن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف ، وإنما صنع لهم ذلك للتمرين ، وأغرب القرطبي فقال : لعلى النبي ﷺ لم يعلم بذلك ، ويهد أن يكون أمر بذلك لأنه تعذيب صغير بعبادة غير متكررة في السنة ، وما قلناه من حديث ربيعة يرد عليه ، مع أن الصحيح عند أهل الحديث وأهل الأصول أن الصحابي إذا قال فعلنا كذا في عهد

رسول الله ﷺ كان حكمه الرفع لأن الظاهر اطلاعه ﷺ على ذلك ، وتقريرهم عليه مع توفر دواعيهم على سؤالهم لرباه عن الأحكام ، مع أن هذا بما لا مجال للاجتهاد فيه فافعلوه إلا بتوقيف ، والله أعلم

٤٨ - باب الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام ، لقوله عز وجل ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ونهى النبي ﷺ عنه رحمة لم وإبقاء عليهم ، وما يُكره من التعمق

١٩٦١ - حديث مسند قال حدثني يحيى عن شعبة قال حدثني قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تُواصِلوا ، قالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : لستُ كأحدٍ منكم ، إني أطمعُ وأسقى . أو إني أبيتُ أطمعُ وأسقى »

[ الحديث ١٩٦١ - طريقه في : ٧٢٤١ ]

١٩٦٢ - حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، قالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : إني لستُ مثلكم ، إني أطمعُ وأسقى »

١٩٦٣ - حديث عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول « لا تُواصِلوا ، فأبيكم إذا أراد أن يُواصِلَ فليُواصِلْ حتى السحر ، قالوا : فانك تُواصِلُ يا رسول الله ، قال : إني لستُ كم يبتسك ، إني أبيتُ لي طعمٌ يُطعمني وساقٍ يَسقيني »

[ الحديث ١٩٦٣ - طريقه في : ١٩٦٧ ]

١٩٦٤ - حديث عثمان بن أبي شيبة ومحمد قال : أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « نهى رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم ، فقالوا : إنك تُواصِلُ ، قال : إني لستُ كهنتكم ، إني يُطعمني ربي ويسقيني » . قال أبو عبد الله : لم يذكر عثمان « رحمة لهم »

قوله ( باب الوصال ) هو الترك في ليالي الصيام لما يفطر بالنهار بالقصد ، فيخرج من أمسك اتفاقاً . ويدخل من أمسك جميع الليل أو بعضه ، ولم يجزم المصنف بحكمه لشبهة الاختلاف فيه . قوله ( ومن ) قال ليس في الليل صيام لقوله عز وجل : ﴿ ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد الخير ، وهو حديث ذكره الترمذي في « الجامع » ، ووصله في « العلل المفرد » ، وأخرجه ابن السكن وغيره في « الصحابة » ، والذولابي وغيره في « الكنى » ، كلهم من طريق أبي فروة الراوي عن معقل الكندي عن عبادة بن نسي عنه ولفظ الماتن مرفوعاً « أن الله لم يكتب الصيام بالليل ، فمن صام فقد تقي ، ولا أجر له » ، قال ابن منده : غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال : ما أرى عبادة سمع من أبي سعيد الخير ، وفي المعنى حديث بشير بن الحصاصية وقد أخرجه أحمد والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن أبي حاتم في تفسيرهما بإسناد صحيح إلى ليل امرأة بشير بن الحصاصية قالت « أردت أن أصوم يومين مواصلة فمتعني بشير وقال : إن النبي ﷺ نهى عن هذا وقال :



يفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله تعالى ، أتموا الصيام إلى الليل فإذا كان الليل فافطروا ، لفظ ابن أبي حاتم ، وروى هو وابن أبي شبة عن طريق أبي العالية التابعى أنه سئل عن الوصال في الصيام فقال : قال الله تعالى ( ثم أتموا الصيام إلى الليل ) فإذا جاء الليل فهو مفطر . وروى الطبراني في الأوسط عن طريق علي بن أبي طلحة عن عبد الملك عن أبي ذر رفعه قال : لا صيام بعد الليل ، أى بعد دخول الليل ذكره في أثناء حديث ، وعبد الملك ما عرفته فلا يصح ، وإن كان بقية رجاله ثقات ومعارضه أصح منه كما سأذكره ، ولو صحت هذه الأحاديث لم يكن للوصال معنى أصلاً ولا كان في فعله قرينة ، وهذا خلاف ما تقتضيه الأحاديث الصحيحة من فعل النبي ﷺ ، وإن كان الراجح أنه من خصائصه . قوله ( ونهى النبي ﷺ ) أى أصحابه ( عنه ) أى عن الوصال ( رحمة لهم وإبقاء عليهم ) ، وهذا الحديث قد وصله المصنف في آخر الباب من حديث عائشة بلفظ : نهى النبي ﷺ عن الوصال رحمة لهم ، وأما قوله « وإبقاء عليهم » فكأنه أشار إلى ما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة قال : نهى النبي ﷺ عن الحجامة والمواصلة ولم يحرمهما إبقاء على أصحابه ، وإسناده صحيح كما تقدم التنبيه عليه في « باب الحجامة للصائم » وهو يعارض حديث أبي ذر المذكور قبل . قوله ( وما يكره من التعمق ) هذا من كلام المصنف معطوف على قوله « والوصال » أى باب ذكر الوصال وذكر ما يكره من التعمق ، والتعمق البالغة في تكلف ما لم يكلف به ، وعرق الوادى قعره ، كأنه يشير إلى ما أخرجه في كتاب التمنى من طريق ثابت عن أنس في قصة الوصال فقال ﷺ لو مد بى الشهر لواصلت ، وصلاً يدع المستمعون تعمقهم ، وسيأتى في الباب الذى بعده في آخر حديث أبي هريرة « اكلفوا من العمل ما تطيقون » . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أنس من طريق قتادة عنه ، ويحيى المذكور في الإسناد هو القطان . قوله ( لا توصلوا ) في رواية ابن خزيمة من طريق أبي سعيد مولى بنى هاشم عن شعبة بهذا الإسناد « لا يأكم والوصال ، ولا أحد من طريق همام عن قتادة » نهى النبي ﷺ عن الوصال ، . قوله ( قالوا إنك توصل ) كذا في أكثر الأحاديث ، وفي رواية أبي هريرة الآتية في أول الباب الذى يليه « فقال رجل من المسلمين » وكان القائل واحد ونسب القول إلى الجميع لرضاهم به ، ولم أقف على تسمية القائل فى شيء من الطرق . قوله ( لست كأحد منكم ) فى رواية الكشميهنى « كأحدكم » وفى حديث ابن عمر « لست مثلكم » وفى حديث أبي سعيد « لست كهيئتكم » وفى حديث أبي زرعة عن أبي هريرة عند مسلم « لستم فى ذلك مثلى » ونحوه فى مرسل الحسن عند سعيد بن منصور ، وفى حديث أبي هريرة فى الباب بعده « وأيكم مثلى » وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد ، وقوله « مثلى » أى على صفتى أو منزلتى من ربي . قوله ( أنى أطعم وأسقى ، أو لى أبيت أطعم وأسقى ) هذا الشك من شعبة ، وقد رواه أحمد عن بهز عنه بلفظ « لى أظلم » أو قال « لى أبيت » ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « إن ربي يطعمنى ويسقينى » أخرجه الترمذى ، وقد رواه ثابت عن أنس كما سيأتى فى « باب التمنى » بلفظ « أنى أظلم يطعمنى ربي ويسقينى » ، وبين فى روايته سبب الحديث وهو أنه ﷺ واصل فى آخر الشهر فواصل ناس من أصحابه ، فبلغه ذلك . وسيأتى نحوه فى الكلام على حديث ابن عمر . ثانى الأحاديث حديث ابن عمر ، أخرجه من طريق مالك عن نافع عنه . قوله ( نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ) تقدم فى « باب بركة السجود من غير إيجاب » من طريق جويرية عن نافع ذكر السبب أيضاً ولفظه « أن النبي ﷺ واصل فواصل الناس ، فشق عليهم ، فنهاهم » وكذا رواه أبو قرعة عن موسى بن عقبة عن نافع ، وأخرجه

مسلم من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع مثله وزاد « في رمضان » ، لكن لم يقل فشق عليهم . قوله ( انى أطعم وأسقى ) في رواية جويرية المذكورة « انى أظّل أطعم وأسقى » . ثالثا حديث أبي سعيد وسيأتي بعد باب ، وفيه « فأياكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر » . رابعا حديث عائشة ، قوله فيه ( عبدة ) هو ابن سليمان . قوله ( رحمة لهم ) فيه إشارة الى بيان السبب أيضا ، ويؤيد ذلك ذكر المشقة في الرواية التي قبلها . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( لم يذكر عثمان ) أى ابن أبي شيبة شيخه في الحديث المذكور قوله ( رحمة لهم ) فدل على أنها من رواية محمد بن سلام وحده ، قد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعثمان بن أبي شيبة جميعا وفيه « رحمة لهم » ، ولم يبين أنها ليست في رواية عثمان ، وقد أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مسندهما عن عثمان وليس فيه « رحمة لهم » ، وأخرجه الاسماعيلي عنهما كذلك ، وأخرجه الجوزقي من طريق محمد بن حاتم عن عثمان وفيه « رحمة لهم » ، فيحتمل أن يكون عثمان كان تارة يذكرها وتارة يحذفها ، وقد رواها الاسماعيلي عن جعفر الثريائي عن عثمان لجعل ذلك من قول النبي ﷺ ، ولفظه « قالوا إنك تواصل » ، قال : إنما هي رحمة رحمتكم بها إلى لست كهيئتكم » الحديث . واستدل بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ ، وعلى أن غيره ممنوع منه إلا ما وقع فيه الترخيص من الإذن فيه إلى السحر ، ثم اختلف في المنع المذكور : فقيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة ، وقيل يحرم على من شق عليه ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد اختلف السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير ، وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه أنه كان يواصل خمسة عشر يوما ، وذهب إليه من الصحابة أيضا أخت أبي سعيد ومن التابعين عبد الرحمن بن أبي نعم وطامر بن عبد الله بن الزبير وإبراهيم بن زيد التميمي وأبو الجوزاء كما نقله أبو نعيم في ترجمته في « الحلية » وغيرهم رواه الطبري وغيره ، ومن حججهم ما سيأتي في الباب الذي بعده أنه ﷺ وأصل بأصحابه عليه السلام فكان النهي للتحريم لما أقرهم على فعله ، فلم أنه أراد بالنهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها ، وهذا مثل ما نهاهم عن قيام الليل خشية أن يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه أنه فعله ممن لم يشق عليه ، وسيأتي نظير ذلك في صيام الدهر ، فمن لم يشق عليه ولم يقصد موافقة أهل الكتاب ولا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال . وذهب الأكثرون إلى تحريم الوصال ، وعن الشافعية في ذلك وجهان : التحريم والكراهة ، هكذا اقتصر عليه النووي ، وقد نص الشافعي في « الام » ، على أنه محظور ، وأغرب القرطبي فنقل التحريم عن بعض أهل الظاهر على شك منه في ذلك ، ولا معنى لشكه فقد صرح ابن حزم بتحريمه وصححه ابن العربي من المالكية ، وذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر لحديث أبي سعيد المذكور ، وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره إلا أنه في الحقيقة بمنزلة عشائه إلا أنه يؤخره لأن الصائم له في اليوم واليلة أكلة فإذا أكلها السحر كان قد تقطعا من أول الليل إلى آخره وكان أخف لجسمه في قيام الليل ، ولا يخفى أن محل ذلك ما لم يشق على الصائم وإلا فلا يكون قربة ، وانفصل أكثر الشافعية عن ذلك بأن الامساك إلى السحر ليس وصالا بل الوصال أن يمساك في الليل جميعه كما يمساك في النهار ، وإنما أطلق على الإمساك إلى السحر وصالا لمشابهته الوصال في الصورة ، ويحتاج إلى ثبوت الدعوى بأن الوصال إنما هو حقيقة في إمساك جميع الليل ، وقد ورد « أن النبي ﷺ كان يواصل من سحر إلى سحر » ، أخرجه أحمد وعبد الرزاق من حديث علي ، والطبراني من حديث جابر ، وأخرجه سعيد بن منصور ومرسلان من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه ومن طريق أبي

قلاية ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق حطاء ، واحتجوا للتحريم بقوله في الحديث المتقدم « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد أفطر الصائم » ، إذ لم يحمل الليل محلا لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه **حكيوم** الفطر ، وأجابوا أيضا بأن قوله « رحمة لهم » لا يمنع التحريم فإن من رحمة لهم أن حرمة عليهم ، وأما مواسلتهم بهم بعد تنبيه فلم يكن تقريرا بل تقريرا وتنكيلا ، فاحتمل منهم ذلك لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم ، لأنهم إذا بأسروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك أدعى إلى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف الصلاة والقراءة وغير ذلك ، والجوع الشديد يناق ذلك ، وقد صرح بأن الوصال يختص به لقوله « لست في ذلك مثلكم » ، وقوله « لست كهيتكم » ، هذا مع ما انضم إلى ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابه . قلت : ويدل على أنه ليس بمحرم حديث أبي داود الذي قدمت التنبيه عليه في أوائل الباب ، فإن الصحابي صرح فيه بأنه **ﷺ** لم يحرم الوصال ، وروى البزار والطبراني من حديث سمرة « نهى النبي **ﷺ** عن الوصال » ، وليس بالعزيمة ، وأما ما رواه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي ذر « أن جبريل قال للنبي **ﷺ** : إن الله قد قبل وصالك ولا يحمل لأحد بعدك ، فليس إسناده بصحيح فلا حجة فيه ، ومن أدلة الجواز إقدام الصحابة على الوصال بعد النهي فدل على أنهم فهموا أن النهي للتنبيه لا للتحريم والما أقدموا عليه ، ويؤيد أنه ليس بمحرم أيضا أنه **ﷺ** في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في أول الباب سوى في علة النهي بين الوصال وبين تأخير الفطر حيث قال في كل منهما إنه فعل أهل الكتاب ، ولم يقل أحد بتحريم تأخير الفطر سوى بعض من لا يمتد به من أهل الظاهر ، ومن حيث المعنى مافيه من فطم النفس وشهواتها وقمعها عن ملذوذاتها فهذا استمر على القول بجوازه مطلقا أو مقيدا من تقدم ذكره والله أعلم . وفي أحاديث الباب من الفوائد استواء المسكفين في الأحكام ، وأن كل حكم ثبت في حق النبي **ﷺ** ثبت في حق أمته إلا ما استثنى بدليل ، وفيه جواز معارضة المفتي فيما أفتى به إذا كان بخلاف حاله ولم يعلم المستفتى بسر المخالفة ، وفيه الاستكشاف عن حكمة النهي ، وفيه ثبوت خصائصه **ﷺ** وأن عموم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ مخصوص ، وفيه أن الصحابة كانوا يرجعون إلى فعله المعلوم صفته ويبادرون إلى الاتساء به لإفيا ناهم عنه ، وفيه أن خصائصه لا يتأسى به في جميعها ، وقد توقف في ذلك إمام الحرمين ، وقال أبو شامة ليس لأحد التشبه به في المباح كالزيادة على أربع نساء ، ويستحب التزهد عن المحرم عليه والتشبه به في الواجب عليه كالضحى ، وأما المستحب فلم يتعرض له ، والوصال منه فيحتمل أن يقال إن لم ينه عنه لم يمنع الاتساء به فيه والله أعلم . وفيه بيان قدرة الله تعالى على إيجاد المسببات العاديات من غير سبب ظاهر كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده

#### ٤٩ - باب التنكيل لمن أكثر الوصال . رواه أنس عن النبي **ﷺ**

١٩٦٥ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلفة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله **ﷺ** عن الوصال في الصوم » ، فقال له رجل من المسلمين : إنك تواصل يا رسول الله . قال وأبيكم مثلى ؟ إني أبيت يطعني ربي ويسفين . فلما أبوا أن ينتهوا عن الوصال

واصل بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الهلال ، فقال : لو تأخرَ لُزْدُكُمْ . كالتسكيل لهم حين أبوا أن يذهبوا »

[ الحديث ١٩٦٥ - أطرافه في : ١٩٦٦ ، ٦٨٥١ ، ٧٧٤٢ ، ٧٧٩٩ ]

١٩٦٦ - حدثنا يحيى بن حماد عن معمر بن معمر عن همام أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي

ﷺ قال : « إياكم والوصال ، مرتين . قيل : إنك نواصل . قال : إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني ، فأكفوا

من العمل ما تطبقون »

قوله ( باب التسكيل لمن أكثر الوصال ) التقييد بأكثر قد يفهم منه أن من قلل منه لا نكال عليه ، لأن التقليل

منه مظنة لعدم المشقة ، لكن لا يلزم من عدم التسكيل نبوت الجواز . قوله ( رواه أنس عن النبي ﷺ ) وصله في

كتاب التمني من طريق حميد عن ثابت عنه كما تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . قوله ( أخبرني أبو سلة بن

عبد الرحمن ) هكذا رواه شعيب عن الزهري ، وتابعه عقيل عن الزهري كما سيأتي في ( باب التعزير ) ، ومعمر كما

سيأتي في كتاب التمني ، ويونس عند مسلم وآخرون . وخالفهم عبد الرحمن بن خالد بن مسافر فرواه عن الزهري

عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة علقه المصنف في المحاربين وفي التمني ، وليس اختلافاً ضاراً فقد أخرجه

الدارقطني في « العلل » من طريق عبد الرحمن بن خالد هذا عن الزهري عنهما جميعاً ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن

نعم عن الزهري عن سعيد وأبي سلة جميعاً عن أبي هريرة ، وأخرجه الإسماعيلي ، وكذا ذكر الدارقطني أن الزبيدي

تابع ابن نمير على الجمع بينهما . قوله ( فقال له رجل ) كذا للأكثر ، وفي رواية عقيل المذكورة وقل له رجل ، .

قوله ( عن الوصال ) في رواية الكشميني « من الوصال » . قوله ( واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال )

ظاهره أن قدر المواصله بهم كانت يومين وقد صرح بذلك في رواية معمر المشار إليها . قوله ( لو تأخر ) أي الشهر

( لُزْدُكُمْ ) استدلل به على جواز قول « لو » وحمل النهي الوارد في ذلك على ما لا يتعلق بالأمور الشرعية كما سيأتي بيانه

في كتاب التمني في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله « لو تأخر لُزْدُكُمْ » أي في الوصال إلى أن تعجزوا

عنه فتسألوا التخفيف عنكم بتركه ، وهذا كما أشار عليهم أن يرجعوا من حصار الطائف فلم يعجبهم ، فأمرهم

بمباكرة القتال من الفد فأصابهم جراح وشدة وأحبوا الرجوع فأصبح راجعاً بهم فأعجبهم ذلك ، وسيأتي ذكره

موضحاً في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( كالتسكيل لهم ) في رواية معمر « كالتسكيل لهم » ووقع فيها عند

المستمل « كالتكر » بالراء وسكون النون من الإنكار ، ولحموى « كالتسكي » بفتح التاء ساكنة قبلها كاف مكسورة

خفيفة من النكابة ، والاول هو الذي تضافرت به الروايات خارج هذا الكتاب ، والتسكيل المعاقبة . قوله ( حدثنا

يحيى ) كذا الأكثر غير منسوب ، ولابن ذر « حدثنا يحيى بن موسى » . قوله ( إياكم والوصال مرتين ) في رواية

أحمد عن عبد الرزاق بهذا الاسناد وإياكم والوصال ، إياكم والوصال ، فدل على أن قوله مرتين اختصار من البخاري

أو شيخه ، وأخرجه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة كما قال أحمد ، ورواه ابن أبي شيبة من طريق

أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ « إياكم والوصال ثلاث مرات » ولمساده صحيح ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه

بدون قوله « ثلاث مرات » . قوله ( إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني ) كذا في الطريقتين عن أبي هريرة في هذا الباب

وقد تقدم في الباب الذي قبله من رواية في حديث أنس بلفظ « أظلم » وكذا في حديث عائشة عند الإسماعيلي ، وهي

عمولة على مطلق الكون لاعلى حقيقة اللفظ لأن المتحدث عنه هو الامساك ليلا لا نهارا ، وأكثر الروايات إنما هي « أبيت » وكان بعض الرواة عبر عنها بأظلم نظرا إلى اشتراكهما في مطلق الكون ، يقولون كثيرا أخشى فلان كذا مثلا ولا يريدون تخصيص ذلك بوقت الضحى ، ومنه قوله تعالى ﴿ وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا ﴾ فان المراد به مطلق الوقت ولا اختصاص لذلك بنهار دون ليل ، وقد رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة كلهم عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « انى أظلم عند ربى فيطعنى ويسقنى » وكذلك رواه أحمد أيضا عن ابن نمير ، وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق إبراهيم بن سعيد عن ابن نمير عن الأعمش ، وأخرجه أبو عوانة عن علي بن حرب عن أبي معاوية كذلك ، وأخرجه هو وابن خزيمة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش كذلك ، ووقع لمسلم فيه شيء غريب فانه أخرجه عن ابن نمير عن أبيه فقال بمثل حديث عمارة عن أبي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده « انى أبيت يطعنى ربى ويسقنى » وقد عرفت أن رواية ابن نمير عند أحمد فيها « عند ربى » وليس ذلك في شيء من الطرق عن أبي هريرة إلا في رواية أبي صالح ، ولم ينفرد بها الأعمش فقد أخرجه أحمد أيضا من طريق عاصم بن أي النجود عن أبي صالح ، ووقعت في حديث غير أبي هريرة ، وأخرجها الاسماعيلي في حديث عائشة أيضا عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بسنده الماضي في الباب الذى قبل هذا بلفظ « أظلم عند الله يطعنى ويسقنى » ، وعن عمران بن موسى عن عثمان بلفظ « عند ربى » ووقعت أيضا كذلك عند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من مرسل الحسن بلفظ « انى أبيت عند ربى » واختلف في معنى قوله « يطعنى ويسقنى » فقيل هو على حقيقته وانه يؤتى كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالى صيامه ، وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بأنه لو كان كذلك لم يكن موافقا ، وبأن قوله « يظلم » يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائما ، وأجيب بأن الراجح من الروايات لفظ « أبيت » دون أظلم ، وعلى تقدير الثبوت فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى له من حمل لفظ أظلم على المجاز ، وعلى التناول فلا يضر شيء من ذلك لأن ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجرى عليه أحكام المكلفين فيه كما غسل صدره عليه السلام في طست الذهب . مع أن استعمال أوانى الذهب الدنيوية حرام . وقال ابن المنير في الحاشية : الذى يفطر شرعا إنما هو الطعام المعتاد . وأما الخارق للعادة كالحضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى ، وليس تماطيه من جنس الاعمال وإنما هو من جنس الثواب كأكل أهل الجنة فى الجنة . والكرامة لا تبطل العبادة . وقال غيره : لا مانع من حمل الطعام والشراب على حقيقتهما ، ولا يلزم شيء مما تقدم ذكره ، بل الرواية الصحيحة « أبيت » ، وأكله وشربه فى الليل بما يؤتى به من الجنة لا يقطع وصاله خصوصية له بذلك ، فكأنه قال لما قيل له : لئلا تروا ، فقال : لئلا لست فى ذلك كميئتكم أى على صفتكم فى أن من أكل منكم أو شرب انقطع وصاله ، بل إنما يطعنى ربى ويسقنى ، ولا تنقطع بذلك مواصلى ، فطعامى وشرابى على غير طعامكم وشرابكم صورة ومعنى . وقال الزين بن المنير : هو محمول على أن أكله وشربه فى تلك الحالة كحال النائم الذى يحصل له الشبع والرى بالأكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره . وحاصله أنه يحمل ذلك على حالة استنرافه عليه السلام فى أحواله الشريفة حتى لا يؤثر فيه حينئذ شيء من الأحوال البشرية . وقال الجمهور : قوله يطعنى ويسقنى مجاز عن لازم الطعام والشراب وهو القوة ، فكأنه قال يعطينى قوة الأكل والشراب ، ويفيض على ما يسد مسد الطعام والشراب ويقوى

على أنواع الطاعة من غير ضعف في القوة ولا كلال في الاحساس ، أو المعنى ان الله يخلق فيه من الشبع والري ما يفي به من الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش ، والفرق بينه وبين الأول أنه على الأول يعطى القوة من غير شبع ولا ري من الجوع والظمأ ، وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري ، ورجح الأول بأن الثاني يناقض حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال ، لأن الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها . قال القرطبي : ويبيده أيضا النظر إلى حاله عليه السلام ، فانه كان يجوع أكثر مما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع . قلت : وتمسك ابن حبان بظاهر الحال فاستدل بهذا الحديث على تضعيف الأحاديث الواردة بأنه عليه السلام كان يجوع ويشد الحجر على بطنه من الجوع ، قال : لأن الله تعالى كان يعلم رسوله ويسقيه إذا واصل فكيف يترك جانبا حتى يحتاج إلى شد الحجر على بطنه ؟ ثم قال : وماذا يعني الحجر من الجوع ؟ ثم ادعى أن ذلك تصحيف عن رواه وإنما هي الحجة بالزاي جمع حجرة . وقد أكثر الناس من الرد عليه في جميع ذلك ، وأبلغ ما يرد عليه به أنه أخرج في صحيحه من حديث ابن عباس قال : خرج النبي عليه السلام بالهجرة فرأى أبا بكر وعمر فقال : ما أخرجكما ؟ قالا : ما أخرجنا إلا الجوع ، فقال : وأنا والذي نفسي بيده ما أخرجني إلا الجوع ، الحديث . فهذا الحديث يرد ما تمسك به . وأما قوله وما يعني الحجر من الجوع ؟ لجوابه أنه يقيم الصلب لأن البطن إذا خلا ربما ضعف صاحبه عن القيام لا ثناء بطنه عليه ، فإذا ربط عليه الحجر اشتد وقوى صاحبه على القيام ، حتى قال بعض من وقع له ذلك : كنت أظن الرجلين يحملان البطان ، فإذا البطن يحمل الرجلين . ويحتمل أن يكون المراد بقوله : يطعمني ويسقيني ، أى يشغلني بالتفكير في عظمته والقلى بمشاهدته والتغذى بمعارفه وقرّة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب . وإلى هذا جنح ابن القيم وقال : قد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الاجساد ، ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استفناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما الفرح السرور المطلوبه ، الذي قرت عينه بمحبوبه . قوله ( اكلفوا ) بسكون الكاف وضم اللام <sup>(١)</sup> أى احموا المشقة في ذلك ، يقال كلفت بكذا إذا ولعت به ، وحكى عياض أن بعضهم قاله بهمة قطع وكسر اللام قال : ولا يصح لغة . قوله ( بما تطيقون ) في رواية أحمد : بما لكم به طاقة ، وكذا لمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج

#### ٥٠ - باب الوصال إلى البحر

١٩٦٧ - حدثنا إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن سمع رسول الله عليه السلام يقول « لا تواصلوا ، فأثكم أراد أن يواصل فليواصل حتى السمح ، قال فانك تواصل يا رسول الله ، قال : لست كيهنكم ، إني أبيت لي مطعم يطعمني وساق يسقين »

قوله ( باب الوصال إلى البحر ) أى جوازه ، وقد تقدم أنه قول أحمد وطائفة من أصحاب الحديث ، وتقدم توجيهه ، وأن من الشافعية من قال إنه ليس بواصل حقيقة . قوله ( حدثني ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز ، وشيخه يزيد

( ١ ) في مختار الصحاح : كلف بكذا أى أولع به ، وبابه طرب

هو ابن عبد الله بن المهدي شيخ الليث في الباب الذي قبله في هذا الحديث بعينه ، وعبد الله بن خباب بمجمعة وموحدتين .  
الاولى مثله مدني من موالى الانصار لم أر له رواية إلا عن أبي سعيد الخدري ، وقد أخرج له المصنف سبعة أحاديث  
هذا ثانيها ، وتوقف الجوزقي في مصرفة حاله ، ووثقه أبو حاتم الرازي وغيره ، وقد وافقه على رواية حديث  
الوصال عن أبي سعيد بشر بن حرب أخرجه عبد الرزاق من طريقه . ( تنبيه ) : وقع عند ابن خزيمة في حديث  
أبي صالح عن أبي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش عنه تقييد وصال النبي ﷺ بأنه إلى السحر ، ولفظه  
« كان رسول الله ﷺ يواصل إلى السحر ، ففعل بعض أصحابه ذلك فنهأ ، فقال : يا رسول الله إنك تفعل ذلك ،  
الحديث . وظاهره يعارض حديث أبي سعيد هذا ، فإن مقتضى حديث أبي صالح النهي عن الوصال إلى السحر وصريح  
حديث أبي سعيد الإذن بالوصال إلى السحر ، والمحفوظ في حديث أبي صالح لإطلاق النهي عن الوصال بغير تقييد  
بالسحر ، ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن أبي هريرة ، فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة ، وقد خالفه أبو معاوية  
وهو أصبغ أصحاب الأعمش فلم يذكر ذلك أخرجه أحمد وغيره عن أبي معاوية ، وتابعه عبد الله بن نمير عن الأعمش  
كما تقدم ، وعلى تقدير أن تكون رواية عبيدة بن حميد محفوفة فقد أشار ابن خزيمة إلى الجمع بينهما بأنه يحتمل أن  
يكون نهى ﷺ عن الوصال أولا مطلقا سواء بجميع الليل أو بمضيه ، وعلى هذا يحمل حديث أبي صالح ، ثم خص  
النهي بجميع الليل فأباح الوصال إلى السحر ، وعلى هذا يحمل حديث أبي سعيد ، أو يحمل النهي في حديث أبي  
صالح على كراهة التنزيه ، والنهي في حديث أبي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم . والله أعلم

## ٥١ - باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له

١٩٦٨ - حديث محمد بن بشر حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو الميسر عن عون بن أبي جعيفة  
عن أبيه قال « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ، فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء  
متبذلة فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء فصنع له  
طعاما فقال له : كل ، قال : فإني صائم ، قال : ما أنا بآكل حتى تأكل . قال فأكل ، فلما كان الليل ذهب  
أبو الدرداء يقوم ، قال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، قال : نم . فلما كان من آخر الليل قال سلمان : قم  
الآن ، فصليا . فقال له سلمان : إن ربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل  
ذی حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال له النبي ﷺ : صدق سلمان »

[ الحديث ١٩٦٨ - طرقة في ٦١٣٩ ]

قوله ( باب من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفى له ) ذكر فيه حديث ابن أبي  
جعيفة في قصة أبي الدرداء وسلمان ، فأما ذكر القسم فلم يقع في الطريق التي ساقها كما سأبينه ، وأما القضاء فلم أقف  
عليه في شيء من طرقه إلا أن الأصل عدمه وقد أقره الشارع ، ولو كان القضاء واجبا لبيته له مع حاجته إلى البيان ،  
وكأنه يشير إلى حديث أبي سعيد قال « صنعت للنبي ﷺ طعاما ، فلما وضع قال رجل : أنا صائم ، فقال رسول الله

عليه السلام : هناك أخوك وتكلف لك ، أفطر وصم مكانه إن شئت ، رواه اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن ابن  
المنكدر عنه واسناده حسن أخرجه البيهقي ، وهو دال على عدم الإيجاب ، وقوله : إذا كان أوفق له ، قد يفهم أنه  
يرى أن الجواز وعدم القضاء لمن كان معذورا بفطره لا من تعمله بغير سبب . ( تنبيه ) : قوله : أوفق له ، يروى  
بالواو الساكنة ، وبالراء بدل الواو ، والمعنى صحيح فيهما . قوله ( حدثنا أبو العميس ) بهملتين مصغر ، اسمه  
عتبة ؛ ولم أر هذا الحديث إلا من روايته عن عون بن أبي جحيفة ، ولا رأيت له راويا عنه إلا جعفر بن عون ،  
وإلى تفردهما بذلك أشار البرار . قوله ( أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) ذكر أصحاب المغازي أن المؤاخاة  
بين الصحابة وقعت مرتين : الأولى قبل الهجرة بين المهاجرين خاصة على المواساة والمناصرة ، فكان من ذلك  
أخوة زيد بن حارثة وحمة بن عبد المطلب . ثم أخى النبي ﷺ بين المهاجرين والانصار بعد أن هاجر وذلك بعد  
قدومه المدينة ، وسيأتي في أول كتاب البيوع حديث عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين  
سعد بن الربيع ، وذكر الواقدي أن ذلك كان بعد قدومه ﷺ بخمسة أشهر والمسجد بيني ، وقد سمي ابن إسحق منهم  
جماعة منهم أبو ذر والمنذر بن عمرو ، فأبو ذر مهاجري والمنذر أنصاري . وأنكره الواقدي لأن أبا ذر ما كان  
قدم المدينة بعد ، وإنما قدمها بعد سنة ثلاث . وذكر ابن إسحق أيضا الأخوة بين سلمان وأبي الدرداء كالذي هنا ،  
وتعقبه الواقدي أيضا فيما حكاه ابن سعد أن سلمان إنما أسلم بعد وقعة أحد وأول مشاهدته الخندق ، والجواب عن  
ذلك كله أن التاريخ المذكور للهجرة الثانية هو ابتداء الأخوة ، ثم كان النبي ﷺ يؤاخى بين من يأتي بعد ذلك وهم  
جرا ، وليس باللازم أن تكون المؤاخاة وقعت دفعة واحدة حتى يرد هذا التعقب ، فصح ما قاله ابن إسحق وأيده هذا  
الخبر الذي في الصحيح وارتفع الاشكال بهذا التقرير والله الخد . واعترض الواقدي من جهة أخرى فروى عن  
الزهري أنه كان ينكر كل مؤاخاة وقعت بعد بدر يقول : قطعت بدر الموارث . قلت : وهذا لا يدفع المؤاخاة من  
أصلها ، وإنما يدفع المؤاخاة المخصوصة التي كانت عقدت بينهم ليتوارثوا بها ، فلا يلزم من نسخ التوارث المذكور أن  
لا تقع المؤاخاة بعد ذلك على المواساة ونحو ذلك . وقد جاء ذكر المؤاخاة بين سلمان وأبي الدرداء من طرق صحيحة  
غير هذه ، وذكر البخوي في « معجم الصحابة » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال : أخى النبي ﷺ  
بين أبي الدرداء وسلمان ، فذكر قصة لما غير المذكورة هنا ، وروى ابن سعد من طريق حميد بن هلال قال : أخى  
بين سلمان وأبي الدرداء فزل سلمان الكوفة ونزل أبو الدرداء الشام ، ورجاله ثقات . قوله ( فرار سلمان أبا  
الدرداء ) يعني في عهد النبي ﷺ . فوجد أبا الدرداء غائبا . قوله ( متبذلة ) بفتح المثناة والموحدة وتشديد الذال  
المعجمة المكسورة أى لأبسة ثياب البذلة بكسر الموحدة وسكون الذال وهى المهنة وزنا ومعنى ، والمراد أنها تاركة  
لللبس ثياب الزينة . والكشميتى : متبذلة : بتقديم الموحدة والتخفيف وزن مفتلة والمعنى واحد . وفى ترجمة سلمان  
من « الحلية لابن نعيم » ، باسناد آخر إلى أم الدرداء عن أبي الدرداء أن سلمان دخل عليه فرأى امرأته رثة الهيئة  
فذكر القصة مختصرة . وأم الدرداء هذه هى خيرة بفتح المعجمة وسكون التحتانية بنت أبي حنود الأسلية صحابية  
بنت صحابي ، وحديثها عن النبي ﷺ فى مسند أحمد وغيره ، وماتت أم الدرداء هذه قبل أبي الدرداء . ولابى الدرداء  
أيضا امرأة أخرى يقال لها أم الدرداء تاهية اسمها هجيمة طاشت بعده دهرًا وروت عنه ، وقد تقدم ذكرها فى كتاب  
الصلاة . قوله ( فقال لها ما شأنك ) ؟ زاد الترمذى فى روايته عن محمد بن بشار شيخ البخارى فيه : يا أم الدرداء



أمتبذلة . قوله ( ليس له حاجة في الدنيا ) في رواية الدارقطني من وجه آخر عن جعفر بن عون ، في ثناء الدنيا ، وزاد فيه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى عن جعفر بن عون ، يصوم النهار ويقوم الليل . قوله ( لجاء أبو الدرداء فصنع له ) زاد الترمذي ، فرحب بسلطان وقرب اليه طعاماً . قوله ( فقال له كل ، قال فاني صائم ) كذا في رواية أبي زر ، والقائل « كل ، هو سلطان والمقول له أبو الدرداء وهو المحيى باني صائم ، وفي رواية الترمذي ، فقال كل فاني صائم ، وعلى هذا فالقائل أبو الدرداء . والمقول له سلطان وكلاهما محتمل ، والحاصل أن سلطان وهو الضيف أبي أن يأكل من طعام أبي الدرداء حتى يأكل معه ، وعرضه أن يصرفه عن رأيه فيما يصنعه من جهد نفسه في العبادة وغير ذلك مما شكتة اليه امرأته . قوله ( قال ما أنا بأكل حتى تأكل ) في رواية البزار عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ، فقال أقسمت عليك لتفطرن ، وكذا رواه ابن خزيمة عن يوسف بن موسى ، والدارقطني من طريق علي بن مسلم وغيره والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة والعباس بن عبد العظيم ، وابن حبان من طريق أبي خيثمة كلهم عن جعفر بن عون به ، فكان محمد بن بشار لم يذكر هذه الجملة لما حدث به البخاري ، وبلغ البخاري ذلك من غيره فاستعمل هذه الزيادة في الترجمة مشيراً إلى صحتها وإن لم تقع في روايته ، وقد أعاده البخاري في كتاب الادب عن محمد ابن بشار بهذا الاسناد ولم يذكرها أيضاً ، وأغنى بذلك عن قول بعض الشراح كابن المنير : إن القسم في هذا السياق مقدر قبل لفظ « ما أنا بأكل ، كما قدر في قوله تعالى : وإن منكم إلا واردها ، وترجم المصنف في الادب « با - صنع الطعام والتكلف للضيف ، وأشار بذلك إلى حديث يروي عن سلطان في النهي عن التكلف للضيف أخرجه أحمد وغيره بسند لين ، والجمع بينهما أنه يقرب للضيف ما عنده ولا يتكلف ما ليس عنده ، فإن لم يكن عنده شيء فيسوخ حينئذ التكلف بالطبخ ونحوه . قوله ( فلما كان الليل ) أي في أوله ، وفي رواية ابن خزيمة وغيره « ثم بات عنده » . قوله ( يقوم فقال ثم ) في رواية الترمذي وغيره ، فقال له سلطان ثم ، زاد ابن سعد من وجه آخر مرسل ، فقال له أبو الدرداء أتمنى أن أصوم لربى وأصل لربى . قوله ( فلما كان في آخر الليل ) أي عند السحر ، وكذا هو في رواية ابن خزيمة ، وعند الترمذي ، فلما كان عند الصبح ، والدارقطني ، فلما كان في وجه الصبح . قوله ( فصليا ) في رواية الطبراني ، فقاما فتوضأ ثم ركعا ثم خرجا إلى الصلاة . قوله ( ولاهلك عليك حقاً ) زاد الترمذي وابن خزيمة ، ولضيفك عليك حقاً ، زاد الدارقطني ، فصم وافطر ، وصل ونم ، وانت أهلك . قوله ( فأتى النبي ﷺ ) في رواية الترمذي ، فأتيا ، بالثنية ، وفي رواية الدارقطني ، ثم خرجا إلى الصلاة ، فدنا أبو الدرداء لينحدر النبي ﷺ بالذي قال له سلطان ، فقال له : يا أبا الدرداء إن لجسدك عليك حقاً ، مثل ما قال سلطان ، ففي هذه الرواية أن النبي ﷺ أشار إليهما بأنه علم بطريق الوحي ما دار بينهما ، وليس ذلك في رواية محمد بن بشار ، فيحتمل الجمع بين الأمرين أنه كاشفهما بذلك أولاً ثم أطلعه أبو الدرداء على صورة الحال فقال له : صدق سلمان . وروى هذا الحديث الطبراني من وجه آخر عن محمد بن سيرين مرسلين في الليلة التي بات سلطان فيها عند أبي الدرداء ولفظه قال ، كان أبو الدرداء يحيي ليلة الجمعة ويصوم يومها ، فأثناء سلمان ، فذكر القصة مختصرة وزاد في آخرها ، فقال النبي ﷺ : عويم ، سلمان أفقه منك ، انتهى ، وعويم اسم أبي الدرداء . وفي رواية أبي نعيم المذكورة آنفاً ، فقال النبي ﷺ : لقد أوتي سلمان من العلم ، وفي رواية ابن سعد المذكورة لقد أشبه سلمان علماً . وفي هذا الحديث من الفوائد مشروعية المؤازعة في الله ، وزيادة الإخوان والمييت عندهم ، وجواز مخاطبة الاجنية بالحاجة ، والسؤال عما يترتب

عليه المصلحة وإن كان في الظاهر لا يتعلق بالسائل ، وفيه النصح للسلم وتنبه من أغفل ، وفيه فضل قيام آخر الليل ، وفيه مشروعية تزين المرأة لزوجها ، وثبوت حق المرأة على الزوج في حسن العشرة ، وقد يؤخذ منه ثبوت حقها في الوطء لقوله « ولاهلك عليك حقاً » ثم قال « واثت أهلك » وقرره النبي ﷺ على ذلك . وفيه جواز النهي عن المسحبات إذا خشي أن ذلك يفضي إلى السآة والملل وتفويت الحقوق المطلوبة الواجبة أو المندوبة الراجح فعلها على فعل المستحب المذكور ، وإنما الوعيد الوارد على من نهى . صلياً عن الصلاة مخصوص بمن نهى ظلماً وعدواناً . وفيه كراهية الخل على النفس في العبادة ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في الكلام على حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وفيه جواز الفطر من صوم التطوع كما ترجم له المصنف ، وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك ، وروى عبد الرزاق عن ابن عباس أنه ضرب لذلك مثلاً كن ذهب بمال ليتصدق به ثم رجع ولم يتصدق به أو تصدق ببعضه وأمسك بعضه ، ومن حجته حديث أم هانئ « أنها دخلت على النبي ﷺ وهي صائمة ففدا بشراب فشرب ، ثم ناولها فشربت ، ثم سألته عن ذلك فقال : أكنت تقضين يوماً من رمضان ؟ قالت لا . قال : فلا بأس ، وفي رواية « إن كان من قضاء فصوى مكانه ، وإن كان تطوعاً فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه ، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي ، وله شاهد من حديث أبي سعيد تقدم ذكره في أول الباب . وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعذر ، والمنع وإثبات القضاء بغير عذر . وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وشبهه بمن أفسد حج التطوع فإن عليه قضاءه اتفاقاً ، وتعقب بأن الحج امتياز بأحكام لا يقاس غيره عليه فيها ، فمن ذلك أن الحج يؤمر مفسده بالمضي في فاسده والصيام لا يؤمر مفسده بالمضي فيه فافترقا ، ولأنه قياس في مقابلة النص فلا يعتبر به ، وأغرب ابن عبد البر فنقل الإجماع على عدم وجوب القضاء عن أفسد صومه بعذر ، واحتج من أوجب القضاء بما روى الترمذي والنسائي من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « كنت أنا وحفصة صائمتين ، فمرض لنا طعام اشتيناه فأكلنا منه ، فجاء رسول الله ﷺ فبدرتني إليه حفصة وكانت ببيت أبيها فقالت : يا رسول الله ، فذكرت ذلك فقال « أقضيا يوماً آخر مكانه » قال الترمذي : رواه ابن أبي حفصة وصالح بن أبي الأخضر عن الزهري مثل هذا ، ورواه مالك ومعمروزياد بن سعد وابن عينة وغيرهم من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا وهو أصح لأن ابن جريج ذكر أنه سأل الزهري عنه فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، ولكن سمعت من ناس عن بعض من سأل عائشة ، فذكره ثم أسنده كذلك ، وقال النسائي : هذا خطأ ؛ وقال ابن عينة في روايته : سئل الزهري عنه أهو عن عروة ؟ فقال لا . وقال الخلال : اتفق الثقات على إرساله ، وشذ من وصله . وتوارد الحفاظ على الحكم بضعف حديث عائشة هذا . وقد رواه من لا يوثق به عن مالك موصولاً ذكره الدارقطني في « غرائب مالك » ، وبين مالك في روايته فقال : إن صيامهما كان تطوعاً . وله من طريق أخرى عند أبي داود من طريق زميل عن عروة عن عائشة ، وضعفه أحمد والبخاري والنسائي بجملة حال زميل ، وعلى تقدير أن يكون محفوفاً فقد صح عن عائشة أنه ﷺ كان يفطر من صوم التطوع كما تقدمت الإشارة إليه في « باب من نوى بالانهار صوماً ، وزاد فيه بعضهم » فأكل ثم قال : لكن أصوم يوماً مكانه ، وقد ضعف النسائي هذه الزيادة وحكم بخطها ، وعلى تقدير الصحة فيجمع بينهما بحمل الأمر بالقضاء على التنبه ، وأما قول القرطبي : يحجب عن حديث أبي جحيفة بأن إفطار أبي الدرداء كان أقسم سلمان ولعذر الضيافة ، فيتوقف على أن هذا العذر

من الأذى التي تبيح الإفطار، وقد نقل ابن التين عن مذهب مالك أنه لا يفطر لضعيف نزل به ولا لمن حلف عليه بالطلاق والعاق، وكذا لو حلف هو بالله ليفطرن كفر ولا يفطر، وسيأتي بعد أبواب من حديث أنس رضي الله عنه لما زار أم سليم لم يفطر، وكان صائماً تطوعاً، وقد أنصف ابن المنير في الحاشية فقال: ليس في تحريم الأكل في صورة النفل من غير عذر إلا الأدلة العامة كقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ إلا أن الخاص يقدّم على العام كحديث سلمان، وقول المهلب إن أبا الدرداء أفطر متأولاً ومجتهداً فيكون معذوراً فلا قضاء عليه لا ينطبق على مذهب مالك، فلو أفطر أحد بمثل عذر أبي الدرداء عنده لوجب عليه القضاء. ثم إن النبي ﷺ صوب فعل أبي الدرداء فترق عن مذهب الصحابي إلى نص الرسول ﷺ، وقد قال ابن عبد البر: ومن احتج في هذا بقوله تعالى ﴿ولا تبطلوا أعمالكم﴾ فهو جاهل بأقوال أهل العلم، فإن الأكثر على أن المراد بذلك النهي عن الرياء كأنه قال لا تبطلوا أعمالكم بالرياء بل أخلصوها لله. وقال آخرون: لا تبطلوا أعمالكم بارتكاب الكبائر. ولو كان المراد بذلك النهي عن إبطال ما لم يفرضه الله عليه ولا أوجب على نفسه بنذر وغيره لامتنع عليه الإفطار إلا بما يبيح الفطر من الصوم الواجب وهم لا يقولون بذلك والله أعلم. (تذنيه): هذه الترجمة التي فرغنا منها الآن أول أبواب التطوع، بدأ المصنف منها بحكم صوم التطوع هل يلزم تمامه بالدخول فيه أم لا؟ ثم أورد بقية أبوابه على ما اختاره من الترتيب

## ٥٢ - باب صوم شعبان

١٩٦٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقول لا يفطر، ويفطر حتى يقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله ﷺ استكمل صيام شهر إلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً منه في شعبان» [الحديث ١٩٦٩ - طرقه في: ١٩٧٠ و ٦٤٦٥]

١٩٧٠ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن عائشة رضي الله عنها حدثته قالت: «لم يكن النبي ﷺ يصوم شهراً أكثر من شعبان، وكان يصوم شعبان كله، وكان يقول: خذوا من العمل ما تطيقون، فإن الله لا يملأ حتى تملأوا. وأحب الصلاة إلى النبي ﷺ ما دؤوم عليه وإن قلت. وكان إذا صلى صلاة دأوم عليها»

قوله (باب صوم شعبان) أي استحبابه، وكأنه لم يصرح بذلك لما في عمومته من التخصيص وفي مطلقه من التقييد كما سيأتي بيانه. وسمى شعبان لتشبههم في طلب المياه أو في الغارات بعد أن يخرج شهر رجب الحرام، وهذا أولى من الذي قبله، وقيل فيه غير ذلك. قوله (عن أبي النضر) هو سالم المدني زاد مسلم «مولى عمر بن عبيد الله» وفي رواية ابن وهب عند النسائي والدارقطني في «الغرائب» عن مالك عن أبي النضر أنه حدثهم. قوله (عن عائشة) في رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عائشة حدثته، وهو في ثاني حديثي الباب. وقوله فيه «عن يحيى عن أبي سلمة» في رواية مسلم «عن يحيى بن أبي كثير» وانفق أبو النضر ويحيى ووافقهما محمد بن إبراهيم وزيد بن أبي عتاب عند

النسائي ومحمد بن عمرو عند الترمذي على روايتهم إياه عن أبي سلة عن عائشة ، وغالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلة عن أم سلة أخرجهما النسائي ، وقال الترمذي عقب طريق سالم بن أبي الجعد : هذا اسناد صحيح ، ويحتمل أن يكون أبو سلة رواه عن كل من عائشة وأم سلة . قلت : ويؤيده أن محمد بن ابراهيم التيمي رواه عن أبي سلة عن عائشة تارة وعن أم سلة تارة أخرى أخرجهما النسائي . قوله ( أكثر صياما ) كذا الأكثر الرواة بالنصب ، وحكى السهيلي أنه روى بالخفض ، وهو وهم ولعل بعضهم كتب صياما بغير ألف على رأى من يقف على المنصوب بغير ألف فتوهم غفوضا ، أو أن بعض الرواة ظن أنه مضاف لأن صيغة أفضل تضاف كثيرا فتوهمها مضافة ، وذلك لا يصح هنا قطعا . وقوله « أكثر » بالنصب وهو ثاني مفعولى رأيت ، وقوله « في شعبان » يتعلق بصياما والمعنى كان يصوم في شعبان وغيره ، وكان صيامه في شعبان تطوعا أكثر من صيامه فيما سواه . قوله ( من شعبان ) زاد في حديث يحيى بن أبي كثير « فانه كان يصوم شعبان كله ، زاد ابن أبي ليبد عن أبي سلة عن عائشة عند مسلم « كان يصوم شعبان إلا قليلا » ورواه الشافعي من هذا الوجه بلفظ « بل كان يصوم الخ » وهذا يبين أن المراد بقوله في حديث أم سلة عند أبي داود وغيره « أنه كان لا يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان يصله برمضان » أى كان يصوم معظمه ، ونقل الترمذي عن ابن المبارك أنه قال : جائز في كلام العرب إذا صام أكثر الشهر أن يقول صام الشهر كله ، ويقال قام فلان ليلته أجمع ولعله قد نعى واشتغل ببعض أمره ، قال الترمذي : كأن ابن المبارك جمع بين الحديثين بذلك ، وحاصله أن الرواية الأولى مفسرة للثانية مخصصة لها وأن المراد بالكل الأكثر وهو مجاز قليل الاستعمال ، واستبعده الطيبي قال : لأن الكل تأكيد لارادة الشمول ودفع التجوز ، فتفسيره ببعض مناف له ، قال : فيحمل على أنه كان يصوم شعبان كله تارة وبصوم معظمه أخرى لثلاث يتوهم أنه واجب كله كرمضان ، وقيل المراد بقولها « كله » أنه كان يصوم من أوله تارة ومن آخره أخرى ومن أثنائه طورا فلا يخفى شيئا منه من صيام ولا يخص بعضه بصيام دون بعض . وقال الزين بن المنير : إما أن يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الأكبر وإما أن يجمع بأن قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاخبرت عن أول أمره أنه كان يصوم أكثر شعبان وأخبرت ثانيا عن آخر أمره أنه كان يصومه كله اهـ . ولا يخفى تسكفه ، والاول هو الصواب ، ويؤيده رواية عبد الله بن شقيق عن عائشة عند مسلم وسعد بن هشام عنها عند النسائي ولفظه « ولا صام شهرا كاملا قط منذ قدم المدينة غير رمضان » وهو مثل حديث ابن عباس المذكورة في الباب الذى بعد هذا . واختلف في الحكمة في إكثاره ﷺ من صوم شعبان فقليل : كان يشتغل عن صوم الثلاثة أيام من كل شهر لسفر أو غيره فتجتمع فيه ضيفا في شعبان ، أشار الى ذلك ابن بطال ، وفيه حديث ضعيف أخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عن عائشة « كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، فربما أخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان » وابن أبي ليلى ضعيف وحديث الباب والذي بعده دال على ضعف ما رواه ، وقيل كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان ، وورد فيه حديث آخر أخرجه الترمذي من طريق صدقة بن موسى عن ثابت عن أنس قال « سئل النبي ﷺ أى الصوم أفضل بعد رمضان قال شعبان لتعظيم رمضان » قال الترمذي حديث غريب ، وصدقة عندهم ليس بذاك القوى . قلت : ويعارضه ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « أفضل الصوم بعد رمضان صوم الحرم » . وقيل الحكمة في إكثاره من الصيام في شعبان دون غيره أن نسائه كن يقضين ما عليهن من رمضان في شعبان

وهذا عكس ما تقدم في الحكمة في كونهن كن يؤخرن قضاء رمضان إلى شعبان لأنه ورد فيه أن ذلك لكونهن كن يشتغلن معه ﷺ عن الصوم ، وقيل الحكمة في ذلك أنه يعقبه رمضان وصومه مفترض ، وكان يكثرون الصوم في شعبان قدر ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في أيام رمضان ، والاولى في ذلك ما جاء في حديث أصح مما مضى أخرجه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ، قال : ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم » ونحوه من حديث عائشة عند أبي يعلى لكن قال فيه « إن الله يكتب كل نفس ميتة تلك السنة ، فأحب أن يأتيني أجلي وأنا صائم » ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين ، وكذا ما جاء من النهي عن صوم نصف شعبان الثاني ، فإن الجمع بينهما ظاهر بأن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده . وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان ، وأجاب النووي عن كونه لم يكثروا من الصوم في المحرم مع قوله إن أفضل الصيام ما يقع فيه بأنه يحتمل أن يكون ما علم ذلك إلا في آخر عمره فلم يتمكن من كثرة الصوم في المحرم ، أو اتفق له فيه من الاعتذار بالسفر والمرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه . وقد تقدم الكلام على قوله « لا يعمل الله حتى تملاوا » وعلى بقية الحديث في « باب أحب الدين إلى الله أدومه » وهو في آخر كتاب الإيمان ، ومناسبة ذلك للحديث الإشارة إلى أن صيامه ﷺ لا ينبغي أن يتأسى به فيه إلا من أطاق ما كان يطيق ، وأن من أجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه أن يعمل فيفضي إلى تركه ، والمداومة على العبادة وإن قلت أول من جهد النفس في كثرتها إذا انقطعت ، فالقليل الدائم أفضل من الكثير المنقطع غالباً ، وقد تقدم الكلام على مداومته ﷺ على صلاة التطوع في بابها

### ٥٣ - باب ما يُذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره

١٩٧١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ما صام النبي ﷺ شهراً كاملاً قط غير رمضان ، ويصوم حتى يقول القائل : لا والله لا يفطر ، ويفطر حتى يقول القائل : لا والله لا يصوم »

١٩٧٢ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن حميد أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ يفطر من الشهر حتى نظن أن لا يصوم منه ، ويصوم حتى نظن أن لا يفطر منه شيئاً : وكان لا تشاء تراه من الليل مصلياً إلا رأيته ، ولا نائماً إلا رأيته » . وقال سليمان عن حميد أنه سأل أنساً في الصوم ح

١٩٧٣ - حدثني محمد بن أحمد بن أبي خالد الأحمري أخبرنا حميد قال سألت أنساً رضي الله عنه عن صيام النبي ﷺ فقال « ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائماً إلا رأيته ، ولا مفطراً إلا رأيته ، ولا من الليل

قَاتِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ ، وَلَا مَسْتَحْزَةً وَلَا حَرِيرَةً أَلْبَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تَمِيتُ  
مِسْكَةً وَلَا عَبِيرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

**قوله** ( باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ ) أى التطوع ( وإفطاره ) أى فى خلل صيامه . قال الزين بن المنير :  
لم يصف المصنف الترجمة التى قبل هذه للنبي ﷺ وأطلقها ليفهم الترغيب للامة فى الاقتداء به فى إكثار الصوم فى  
شعبان ، وقصد بهذه شرح حال النبي ﷺ فى ذلك . ثم ذكر البخارى فى الباب حديثين : الأول حديث ابن عباس .  
**قوله** ( عن أبى بشر ) هو جعفر بن أبى وحشية . **قوله** ( عن سعيد بن جبير ) فى رواية شعبة عن أبى بشر .  
سعيد بن جبير ، أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عنه ، ولمسلم من طريق عثمان بن حكيم . سألت سعيد بن جبير  
عن صيام رجب فقال : سمعت ابن عباس . **قوله** ( ما صام النبي ﷺ شهرا كاملا قط غير رمضان ) فى رواية شعبة  
هند مسلم . ما صام شهرا متابعا ، وفى رواية أبى داود الطيالسى . شهرا تاما منذ قدم المدينة غير رمضان . **قوله**  
( ويصوم ) فى رواية مسلم من الطريق التى أخرجه البخارى . وكان يصوم . **قوله** ( حتى يقول القائل لا والله لا يفطر )  
فى رواية شعبة . حتى يقولوا ما يريد أن يفطر . الحديث الثانى حديث أنس : **قوله** ( حدثنى محمد بن جعفر ) أى  
ابن أبى كثير المدنى ، وحيد هو الطويل . **قوله** ( حتى نظن ) بنون الجمع وبالتحتانية على البناء للجھول ، ويجوز  
بالمثناة على المخاطبة ، ويؤيده قوله بعد ذلك . إلا رأيت ، فانه روى بالضم والفتح معا . **قوله** ( أن لا يصوم ) بفتح  
الهمزة ويجوز فى يصوم النصب والرفع . **قوله** ( حدثنى محمد ) كذا الأكثر ولأبى ذر . هو ابن سنان . **قوله** ( وقال  
سليمان عن حميد انه سأل أنسا فى الصوم ) كنت أظن أن سليمان هذا هو ابن بلال لكن لم أراه بعد التبصير التام من  
حديثه فظهر لى أنه سليمان بن حبان أبو خالد الأحمر ، وقد وصل المصنف حديثه عقب هذا وفيه . سألت أنسا  
عن صيام النبي ﷺ ، فذكر الحديث أتم من طريق محمد بن جعفر ، لكن تقدم بعض هذا الحديث فى الصلاة وقال  
فيه . تابعه سليمان وأبو خالد الأحمر ، فهذا يدل على التعدد ، ويحتمل أن تكون الواو مزيدة كما تقدمت الإشارة  
إليه . **قوله** ( ما كنت أحب أن أراه من الشهر صائما إلا رأيت ) يعنى أن حاله فى التطوع بالصيام والقيام كان  
يختلف ، فكان تارة يقوم من أول الليل وتارة فى وسطه وتارة من آخره ، كما كان يصوم تارة من أول الشهر وتارة  
من وسطه وتارة من آخره ، فكان من أراد أن يراه فى وقت من أوقات الليل قائما أو فى وقت من أوقات الشهر  
صائما فراقبه المرة بعد المرة فلا بد أن يصادفه قام أو صام على وفق ما أراد أن يراه ، هذا معنى الخبر ، وليس المراد أنه  
كان يسرد الصوم ولا أنه كان يستوعب الليل قايما . ولا يشكل على هذا قول عائشة فى الباب قبله . وكان إذا صلى  
صلاة داوم عليها ، وقوله فى الرواية الأخرى الآتية بعد أبواب . كان عمله ديمة ، لأن المراد بذلك ما اتخذ راتبا  
لامطلق النافلة ، فهذا وجه الجمع بين الحديثين وإلا فظاهرهما التعارض والله أعلم . **قوله** ( ولا مست ) بكسر المهملة  
الأولى على الافصح ، وكذا شمت بكسر الميم الأولى وفتحها لغة حكاهما الفراء ، ويقال فى مضارعه أشمه وأمسه  
بالفتح فيهما على الافصح وبالضم على اللغة المذكورة . **قوله** ( من رائحة ) كذا الأكثر والكشيمى . من ريح  
رسول الله ﷺ . وفيه أنه ﷺ كان على أكمل الصفات خلقا وخلقا فهو كل السكال وجل الجلال وجملة الجمال عليه  
أفضل الصلاة والسلام ، وسيأتى شرح ما تضمنه هذا الحديث فى « باب صفة النبي ﷺ » ، فى أوائل السيرة النبوية

إن شاء الله تعالى مستوفى . وفي حديث الباب استحباب التنفل بالصوم في كل شهر ، وأن صوم النفل المطلق لا يختص بزمان إلا ما نهى عنه ، وأنه ﷺ لم يصم الدهر ولا قام الليل كله ، وكأنه ترك ذلك لئلا يقتدى به فيشق على الأمة ، وإن كان قد أعطى من القوة ما لو التزم ذلك لاقتدر عليه ، لكنه سلك من العبادة الطريقة الوسطى : فصام وأفطر ، وقام ونام ، أشار إلى ذلك الملب . وفي حديث ابن عباس الحلف على الشيء وإن لم يكن هناك من ينكره مبالغة في تأكيد في نفس السامع

#### ٥٤ - باب حق الضيف في الصوم

١٩٧٤ - **حَرْش** إسحاق أخبرنا هارون بن إسماعيل حدثنا علي حدثنا يحيى قال حدثني أبو سلمة قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال « دخل على رسول الله ﷺ » فذكر الحديث ، يعني « إن لزورك عليك حقاً ، وإن لزورك عليك حقاً . قلت : وما صوم داود ؟ قال : نصف الدهر »

قوله ( باب حق الضيف في الصوم ) قال الزين بن المنير : لو قال حق الضيف في الفطر لكان أوضح لكنه كان لا يفهم منه تعيين الصوم فيحتاج أن يقول من الصوم . وكان ما ترجم به أنصر وأوجز . قوله ( حدثنا إسحق ) قال أبو علي الجبائي لم ينسب لإسحق هذا عند أحد منهم . قلت : لكن جزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه ابن راهويه لأنه أخرجه من مسنده ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق ، ويؤيده أن ابن راهويه لا يقول في الرواية عن شيوخه إلا صيغة الاخبار وكذلك هو هنا ، وهارون بن إسماعيل شيخه هو الخزاز كان تاجراً صدوقاً ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر في الاعتكاف كلاهما من روايته عن علي بن المبارك ، وقد أخرج كلا من الحديثين من غير طريقه ، ويحيى هو ابن أبي كثير . قوله ( دخل على رسول الله ﷺ ) فذكر الحديث ( هكذا أورده مختصراً وفسر البخاري المراد منه بقوله « يعني إن لزورك عليك حقاً » إلى آخر ما ذكر من الحديث ، وهو على طريقة البخاري في جواز اختصار الحديث ، وقد أورده في الباب الذي يليه من طريق الأوزاعي ، وأورده في الأدب من طريق حسين المعلم كلاهما عن يحيى بن أبي كثير ، وأورده قريباً من طريق الزهري عن أبي سلة وسعيد بن المسيب ، ومن طريق أبي العباس الأعمى من وجهين ، ومن طريق مجاهد وأبي الميخائيل كلهم عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالحديث مطولاً ومختصراً ، ورواه جماعة من الكوفيين والبصريين والشاميين عن عبد الله بن عمرو مطولاً ومختصراً ، ففهم من اقتصر على قصة الصلاة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ، ولم أره من رواية أحد من المصريين عنه مع كثرة روايتهم عنه ، وسأذكر الكلام عليه في الباب الذي يليه ، وأنه على ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة سوى ما تقدم شرحه في أبواب التهجد ، وسيأتى ما يتعلق بحق الضيف في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى وهو المستعان

#### ٥٥ - باب حق الجسم في الصوم

١٩٧٥ - **حَرْش** ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني

أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما «قال لي رسول الله ﷺ: يا عبد الله، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟ فقلت: بلى يا رسول الله. قال: فلا تفعل، صم وأفطر، وقم ونم، فإن لجسدك عليك حقاً، وإن لعينيك عليك حقاً، وإن لزورك عليك حقاً. وإن محسبك أن تصوم كل شهر ثلاثة أيام، فإن لك بكل حسنة عشر أمثالها، فاذن ذلك صيام الدهر كله. فشددت فشددي على. قلت: يا رسول الله إني أجد قوّة، قال: فصم صيام نبي الله داود عليه السلام ولا تزدد عليه. قلت: وما كان صيام نبي الله داود عليه السلام؟ قال: نصف الدهر. فكان عبد الله يقول بعد ما كبر: يا ليتني قبلت رخصة النبي ﷺ»

قوله (باب حق الجسم في الصوم) أي على المتطوع، والمراد بالحق هنا المطلوب، أهم من أن يكون واجبا أو مندوبا، فاما الواجب فيختص بما إذا خاف التلف وليس مرادا هنا. قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك. قوله (ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل) زاد مسلم من رواية عكرمة بن عمار عن يحيى «فقلت بلى يا نبي الله، ولم أرد بذلك إلا الخير، وفي الباب الذي يليه» أخبر رسول الله ﷺ أني أقول والله لأصوم من النهار ولأقوم من الليل ما عشت، وللنسائي من طريق محمد بن إبراهيم عن أبي سارة قال «قال لي عبد الله بن عمرو: يا ابن أخي إني قد كنت أجمعت على أن أجتهد اجتهدا شديدا، حتى قلت: لأصوم من الدهر ولأقرآن القرآن في كل ليلة، ويأتي في فضائل القرآن، من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال «أنكحني أبي امرأة ذات حسب وكان يتعاهدها، فأسأله عن بعلمها فقالت: نعم الرجل من رجل، لم يظأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفا منذ أتيناها. فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لي: القى، فلقيته بعد، فذكر الحديث، زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن مجاهد «فوقع عليّ أبي فقال زوجتك امرأة فعزلتها وفعلت وفعلت وفعلت، قال فلم التفت إلى ذلك لما كانت لي من القوة، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: القى به، فأتيته معه، ولاحد من هذا الوجه «ثم انطلق إلى النبي ﷺ فشكاني، وسيأتي بعد أبواب من طريق أبي الميخ عن عبد الله بن عمرو قال «ذكر النبي ﷺ صومي، فدخل علي، فالتقيت له وسادة، ويأتي بعد باب من طريق أبي العباس عن عبد الله بن عمرو «بلغ النبي ﷺ أني أسرد الصوم وأصل الليل، فأمر أرسل لي ولما لقيته، ويجمع بينهما بأن يكون عمرو توجه بابنه إلى النبي ﷺ فكلّمه من غير أن يستوعب ما يريد من ذلك، ثم أتاه إلى بيته زيادة في التأكيد. قوله (فلا تفعل) زاد بعد بابين «فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين، الحديث، وقد تقدم تفسيره في كتاب التهجد، وزاد في رواية ابن خزيمة من طريق حصين عن مجاهد «أن لكل عامل شرة، وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء «ولكل شرة فترة، فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى، ومن كانت فترته إلى غير ذلك فقد هلك». قوله (وان لعينيك عليك حقاً) في رواية الكشمي «لعينك»، بالافراد. قوله (وان لزورك) بفتح الزاي وسكون الواو أي لضيئفك، والزور مصدر. وضع الاسم كصوم في موضع صائم ونوم في موضع نائم، ويقال للواحد والجمع والذكر والانثى زور، قال ابن التين: ويحتمل أن يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجر جمع تاجر، زاد مسلم من طريق حسين المعلم عن يحيى «وان لولدك عليك حقاً، وزاد



النسائي من طريق أبي اسماعيل عن يحيى ، وانه عسى أن يطول بك عمر ، وفيه إشارة إلى ما وقع لعبد الله بن عمرو بعد ذلك من الكبر والضعف كما سيأتي . **قوله** ( وان بحسبك ) باسكان السين المهمة أى كافيك والباء زائدة ، ويأتى فى الأدب من طريق حسين المعلم عن يحيى بلفظ : وان من حسبك . **قوله** ( أن تصوم من كل شهر ) فى رواية الكشميني : فى كل شهر . **قوله** ( فاذن ذلك ) هو بتنوين اذن ، وهى التى يجاب بها : ان ، وكذا : لو ، صريحا أو تقديرًا ، وان هنا مقدرة كأنه قال : ان صمتها فاذن ذلك صوم الدهر ، وروى بغير تنوين وهى للفاجأة وفى توجيهها هنا تكلف . **قوله** ( انى أجد قوة ، قال فصم صيام نبي الله داود ) فى هذه الرواية اختصار ، فان فى رواية حسين المذكورة : فصم من كل جمعة ثلاثة أيام ، ويأتى فى الباب بعده : فصم يوما وأفطر يومين ، وفى رواية أبي المصيح : يكفيك من كل شهر ثلاثة أيام ، قلت يارسول الله ، قال خمسا ، قلت يارسول الله ، قال سبعا ، قلت يارسول الله ، قال تسعا ، قلت يارسول الله ، قال إحدى عشرة . واستدل به عياض على تقديم الوتر على جميع الأمور ، وفيه نظر لما فى رواية مسلم من طريق أبي عياض عن عبد الله بن عمرو : صم يوما يعنى من كل عشرة أيام ولك أجر ما بقى ، قال لى أطيق أكثر من ذلك ، قال صم يومين ولك أجر ما بقى ، قال لى أطيق أكثر من ذلك ، قال صم أربعة أيام ولك أجر ما بقى ، قال لى أطيق أكثر من ذلك ، قال صم صوم داود ، وهذا يقتضى أنه أمره بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ثم بستة ثم بتسعة ثم باثني عشر ثم بخمسة عشر ، فالظاهر أنه أمره بالاختصار على ثلاثة أيام من كل شهر فلما قال إنه يطيق أكثر من ذلك زاده بالتدريج إلى أن وصله إلى خمسة عشر يوما فذكر بعض الرواة عنه ما لم يذكره الآخر ، ويدل على ذلك رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي داود : فلم يزل يناقضى وأناقصه ، ووقع للنسائي فى رواية محمد بن إبراهيم عن أبي سبله : صم الاثنين والخميس من كل جمعة ، وهو فرد من أفراد ما تقدم ذكره . وقد استشكل قوله : صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر ما بقى ، مع قوله : صم من كل عشرة أيام يومين ولك أجر ما بقى الخ ، لأنه يقتضى الزيادة فى العمل والنقص من الأجر ، وبذلك ترجم له النسائي ، وأجيب بأن المراد لك أجر ما بقى بالنسبة الى التضعيف ، قال عياض : قال بعضهم معنى : صم يوما ولك أجر ما بقى ، أى من العشرة : وقوله : صم يومين ولك أجر ما بقى ، أى من العشرين ، وفى الثلاثة ما بقى من الشهر ، وحمله على ذلك استبعاد كثرة العمل وقلة الأجر ، وتعقبه عياض بأن الأجر إنما اتحد فى كل ذلك لأنه كان نيته أن يصوم جميع الشهر فلما منعه عليه السلام من ذلك إبقاء عليه لما ذكر بقى أجر نيته على حاله سواء صام منه قليلا أو كثيرا كما تأوله فى حديث : نية المؤمن خير من عمله ، أى ان أجره فى نيته أكثر من أجر عمله لامتداد نيته بما لا يقدر على عمله انتهى . والحديث المذكور ضعيف ، وهو فى «مسند الشهاب» والتأويل المذكور لا بأس به ، ويحتمل أيضا لإجراء الحديث على ظاهره ، والسبب فيه أنه كلما ازداد من الصوم ازداد من المشقة الحاصلة بسببه المقتضية لتفويت بعض الأجر الحاصل من العبادات التى قد يفوتها مشقة الصوم فينقص الأجر باعتبار ذلك ، على أن قوله فى نفس الخبر : صم أربعة أيام ولك أجر ما بقى ، يرد الحمل الأول ، فانه يلزم منه - على سياق التأويل المذكور - أن يكون التقدير : ولك أجر أربعين ، وقد قيده فى نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون أربعين ، وكذلك قوله فى رواية أخرى للنسائي من طريق ابن أبي ربيعة عن عبد الله بن عمرو بلفظ : صم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر تلك التسعة ، ثم قال فيه : من كل تسعة أيام يوما ولك أجر تلك الثمانية ، ثم قال : من

كل ثمانية أيام يوماً ولك أجر السبعة ، قال : فلم يزل حتى قال صم يوماً وأفطر يوماً ، وله من طريق شعيب بن محمد الله بن عبد الله بن عمرو عن جده بلفظ « صم يوماً ولك أجر عشرة ، قلت زدي . قال : صم يومين ولك أجر تسعة ، قلت زدي قال : صم ثلاثة ولك أجر ثمانية ، فهذا يدفع في صدر ذلك التأويل الأول والله أعلم . **قوله** ( ولا تزدد عليه ) أى على صوم داود ، زاد أحمد وغيره من رواية مجاهد « قلت قد قبلت ، **قوله** ( وكان عبد الله بن عمرو يقول بعد ما كبر : يا ليتني قبلت رخصة رسول الله ﷺ ) قال النووي : معناه أنه كبر وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ فشق عليه فعله لعجزه ، ولم يعجبه أن يتركه لالتزامه له ، فتمنى أن لو قبل الرخصة فأخذ بالأنف ، قلت : ومع عجزه وتمنيه الأخذ بالرخصة لم يترك العمل بما التزمه ، بل صار يتعاطى فيه نوع تخفيف كما في رواية حصين المذكورة . وكان عبد الله حين ضعف وكبر يصوم تلك الأيام كذلك يصل بعضها إلى بعض ثم يفطر بعد تلك الأيام فيقوى بذلك ، وكان يقول : لأن أكون قبلت الرخصة أحب إلى مما عدل به ، لكنني فارقته على أمر أكره أن أخالفه إلى غيره ،

### ٥٦ - باب صوم الدهر

١٩٧٦ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شُعَيْبٌ عن الزُّهْرِيِّ قال أخبرني سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ « أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ : وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا شِئْتُ ، فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ قُلْتُهُ بِأَبَى أَنْتَ وَأُمِّي . قَالَ : فَانْكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَتَمِّمْ وَتَمِّمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِمِثْرِ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ . قُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . » ١٠١٢ ، تَمِّمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ . قُلْتُ إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : فَتَمِّمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا ، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ . قُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » **قوله** ( باب صوم الدهر ) أى هل يشرع أو لا ؟ قال الزين بن المنير : لم ينص على الحكم لتعارض الأدلة واحتمال أن يكون عبد الله بن عمرو خص بالمنع لما أطلع النبي ﷺ عليه من مستقبل حاله ، فيلتحق به من في معناه من يتضرر ببرد الصوم ، ويبقى غيره على حكم الجواز لعموم الترغيب في مطلق الصوم كإساق في الجهاد من حديث أبي سعيد مرفوعاً « من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار » . **قوله** ( فانك لا تستطيع ذلك ) يحتمل أن يريد به الحالة الراهنة لما عليه النبي ﷺ من أنه يتكلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو أهم من ذلك ، ويحتمل أن يريد به ماسياً بعد إذا كبر وعجز كما اتفق له سواء ، وكره أن يوظف على نفسه شيئاً من العبادة ثم يعجز عنه فيتركه لما تقرر من ذم من فعل ذلك . **قوله** ( وصم من الشهر ثلاثة أيام ) ، بعد قوله « فصم وأفطر » بيان لما أجل من ذلك وتقرير له على ظاهره ، إذ الإطلاق يقتضي المساواة . **قوله** ( مثل صيام الدهر ) يقتضي أن المثلية لا تستلزم التساوي من كل جهة لأن المراد به هنا أصل التضعيف دون التضعيف الحاصل من الفعل ، ولكن يصدق على قائل ذلك أنه صام الدهر مجازاً . **قوله** بعد ذكر صيام داود ( لا أفضل من ذلك ) ليس فيه نفي المساواة صريحاً ، لكن قوله في الرواية الماضية في قيام الليل من طريق عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو « أحب الصيام إلى الله

صيام داود ، يقتضى ثبوت الأفضلية مطلقا ، ورواه الترمذى من وجه آخر عن أبى العباس عن عبد الله بن عمرو بلفظ « أفضل الصيام صيام داود » ، وكذلك رواه مسلم من طريق أبى عياض عن عبد الله ، ومقتضاه أن تكون الزيادة على ذلك من الصوم مفضولة ، وسأذكر بسط ذلك فى الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

## ٥٧ - باب حق الأهل فى الصوم ، رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ

١٩٧٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عُيَافٍ أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ سَمِعْتُ عَطَاءً أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ ، وَأُصَلِّيَ اللَّيْلَ فَإِنَّمَا أُرْسِلَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا لَقِيْتُهُ فَقَالَ : أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تُفْطِرُ ، وَتُصَلِّيُ ؟ فَصُمُّ وَأُفْطِرْ وَتُصَلِّ وَتُمْ ، فَإِنِ آمَنَيْتَكَ عَلَيْكَ حَظًّا وَإِنِ لِنَفْسِكَ وَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَظًّا . قَالَ : إِنِّي لَأَقْوَى لِنَذَلِكَ . قَالَ : فَصُمِّ صِيَامَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : وَكَيْفَ ؟ قَالَ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا وَلَا يَغَيِّرُ إِذَا لَاقَى . قَالَ : مَنْ لِي بِهِذِهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؟ قَالَ عَطَاءُ : لَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْآبِدِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا صَامَ مِنْ صَامِ الْآبِدِ » مَرَّتَيْنِ

قوله ( باب حق الأهل فى الصوم رواه أبو جحيفة عن النبي ﷺ ) يعنى حديث أبى جحيفة فى قصة سليمان وأبى الدرداء التى تقدمت قبل خمسة أبواب ، وفيها قول سليمان لأبى الدرداء « وإن لاهلك عليك حقا ، وأقره النبي ﷺ على ذلك ، وقد تقدم الكلام عليه قبل . قوله ( حدثنا عمرو بن على ) الفلاس ، وأبو عاصم هو الضحاك بن مخلد النبيل وهو من شيوخ البخارى الذين أكثر عنهم ، وربما روى عنه بواسطة ما فاته منه كما فى هذا الموضع ، وكأنه اختار النزول من طريقه هذه لوقوع التصريح فيها بسامع ابن جريج له من عطاء وهو ابن أبى رباح ، وأبو العباس يأتى القول فيه بعد باب . قوله ( بلغ النبي ﷺ أَنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ ) سبقت تسمية الذى بلغ النبي ﷺ ذلك وأنه عمرو ابن العاص والد عبد الله . قوله ( وتصلى ) فى رواية مسلم من وجه آخر عن ابن جريج « وتصلى الليل فلا تفعل » . قوله ( فإن لعينيك ) فى رواية السرخسى والكشميني « لعينك » ، بالافراد . قوله ( عليك حظا ) كذا فيه فى الموضعين بالظاء المعجمة ، وكذا لمسلم ، وعند الاسماعيلي « حقا » ، بالقاف ، وعنده وعند مسلم من الزيادة « وصم من كل عشرة أيام يوما ولك أجر التسعة » . قوله ( انى لأقوى لذلك ) أى لسرد الصيام دائما ، وفى رواية مسلم « انى أجدرنى أقوى من ذلك يا نبي الله » . قوله ( قال وكيف ) فى رواية مسلم « وكيف كان داود يصوم يا نبي الله » . قوله ( ولا يفر إذا لاقى ) زاد النسائي من طريق محمد بن ابراهيم عن أبى سلة « وإذا وعد لم يخلف » ، ولم أرها من غير هذا الوجه ، ولها مناسبة بالمقام وإشارة إلى أن سبب النهى خشية أن يعجز عن الذى يلزمه فيكون كمن وعد فأخلف ، كما أن فى قوله « ولا يفر إذا لاقى » ، إشارة إلى حكمة صوم يوم ، قال الخطابي : حصل قصة عبد الله بن عمرو أن الله تعالى لم يتمد عبده بالصوم خاصة ، بل تعبد به بأشواق من العبادات ، فلو استفرغ جهده لتصرف فى غيره ، فالأولى الاقتصاد فيه ليستبقى بعض القوة لغيره ، وقد أشير الى ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام فى داود عليه السلام « وكان لا يفر إذا لاقى لانه كان يتقوى بالفطر لاجل الجهاد » . قوله ( قال عطاء ) أى بالاسناد المذكور . قوله ( لا أدري كيف ذكر صيام الآبد الخ ) أى إن عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الآبد فى هذه القصة ، إلا أنه حفظ أن فيها أنه

ﷺ قال « لا صام من صام الابد » وقد روى أحد والنسائي هذه الجملة وحدها من طريق عطاء ، وسياق يمد باب بلفظ « لا صام من صام الدهر » . قوله ( لا صام من صام الابد مرتين ) في رواية مسلم « قال عطاء : فلا أدري كيف ذكر صيام الابد ، فقال النبي ﷺ : لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد » واستدل بهذا على كراهية صوم الدهر ، قال ابن التين استدل على كراهته من هذه القصة من أوجه : نهي ﷺ عن الزيادة ، وأمره بأن يصوم ويفطر وقوله « لا أفضل من ذلك » ، ودعاؤه على من صام الابد . وقيل معنى قوله « لا صام » ، النبي أي ما صام كقوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلي ﴾ وقوله في حديث أبي قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » أر « ما صام وما أفطر » وفي رواية الترمذي « لم يصم ولم يفطر » وهو شك من أحد رواته ومقتضاه أنهما بمعنى واحد ، والمعنى بالنبي أنه لم يحصل أجر الصوم لمخالفته ، ولم يفطر لانه أمسك . والى كراهية صوم الدهر مطلقا ذهب لإسحق وأهل الظاهر ، وهي رواية عن أحمد . وشذ ابن حزم فقال يحرم ، وروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عن ابن عمرو الشيباني قال « بلغ عمر أن رجلا يصوم الدهر ، فاتاه فعلاه بالدرة وجعل يقول : كل يادهرى ، ومن طريق أبي إسحق أن عبد الرحمن بن أبي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمرو بن ميمون : لو رأى هذا أصحاب محمد لرجوه . واحتجوا أيضا بحديث أبي موسى رفعه « من صام الدهر ضيق عليه جهنم » ، وعقد بيده ، أخرجه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان : وظاهره أنها تضيق عليه حصرا له فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه ﷺ واعتقاده أن غير سنته أفضل منها ، وهذا يقتضي الوعيد الشديد فيكون حراما . والى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال : قوله لا صام من صام الابد إن كان معناه الدعاء فيأويح من أصابه دعاء النبي ﷺ ، وإن كان معناه الخبر فيأويح من أخبر عنه النبي ﷺ أنه لم يصم ، وإذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله ﷺ لانه نفي عنه الصوم ، وقد نفي عنه الفضل كما تقدم ، فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي ﷺ ، وذهب آخرون إلى جواز صيام الدهر وحملوا أخبار النهي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعبدین وهذا اختيار ابن المنذر وطائفة ، وروى عن عائشة نحوه ، وفيه نظر لانه ﷺ قد قال جوابا لمن سألته عن صوم الدهر « لا صام ولا أفطر » وهو يؤذن بأنه ما أجر ولا أثم . ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من أجاز صوم الدهر إلا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما ، وأبضا فان أيام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا فهي بمنزلة الليل وأيام الحيض فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ، ولا يصلح الجواب بقوله « لا صام ولا أفطر » لمن لم يعلم تحريمها . وذهب آخرون الى استحباب صيام الدهر لمن قوى عليه ولم يفوت فيه حقا ، والى ذلك ذهب الجمهور ، قال السبكي : أطلق أصحابنا كراهية صوم الدهر لمن فوت حقا ، ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب أو المندوب ، ويتجه أن يقال إن علم أنه يفوت حقا واجبا حرم ، وإن علم أنه يفوت حقا مندوبا أولى من الصيام كره ، وإن كان يقوم مقامه فلا ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « ذكر العلة التي بها زجر النبي ﷺ عن صوم الدهر » وساق الحديث الذي فيه « إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفثت نفسك » ، ومن حججهم حديث حمزة بن عمرو الذي مضى فان في بعض طرقه عند مسلم « انه قال يا رسول الله إني أسرد الصوم » فحملوا قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو « لا أفضل من ذلك » ، أي في حقك فيلحق به من في معناه ممن يدخل فيه على نفسه مثقة أو يفوت حقا ، ولذلك لم يندب حمزة بن عمرو عن السرد فلو كان السرد ممتنعا لبينه له لأن تأخير البيان

عن وقت الحاجة لا يجوز قاله النووي ، وتعقب بأن سؤال حمزة إنما كان عن الصوم في السفر لاعتن صوم الدهر ، ولا يلزم من سرد الصيام صوم الدهر فقد قال أسامة بن زيد « إن النبي ﷺ كان يسرد الصوم فيقال لا يفطر ، أخرجه أحمد ، ومن المعلوم أن النبي ﷺ لم يكن يصوم الدهر فلا يلزم من ذكر السرد صيام الدهر ، وأجابوا عن حديث أبي موسى المقدم ذكره بأن معناه ضيقت عليه فلا يدخلها ، فعلى هذا تكون « على » بمعنى عن أى ضيقت عنه ، وهذا التأويل حكاه الاثرم عن مسدد . وحكى وده عن أحمد ، وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال : يشبه أن يكون معناه ضيقت عنه فلا يدخلها ، ولا يشبه أن يكون على ظاهره لأن من ازداد الله عملا وطاعة ازداد عند الله رفعة وعلته كرامة ، ورجح هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا : له مناسبة من جهة أن الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهوات بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يبق له فيها مكان لأنه ضيق طرقها بالعبادة ، وتعقب بأنه ليس كل عمل صالح إذا ازداد العبد منه ازداد من الله تقربا . بل رب عمل صالح إذا ازداد منه ازداد بعدا كالصلاة في الأوقات المكروهة . والاولى اجراء الحديث على ظاهره وحله على من فوت حقا واجبا بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد ، ولا يخالف القاعدة التي أشار اليها المازني ، ومن حججهم أيضا قوله ﷺ في بعض طرق حديث الباب كما تقدم في الطريقتين الماضيتين « فان الحسنه بعشرة أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر ، وقوله فيما رواه مسلم « من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكأنما صام الدهر » ، قالوا فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل مما شبه به وأنه أمر مطلوب ، وتعقب بأن التشبيه في الامر المقدّر لا يقتضى جوازه فضلا عن استحبابه . وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثلاثمائة وستين يوما ، ومن المعلوم أن المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على أفضلية المشبه به من كل وجه ، واختلف المجيزون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو أفضل أو صيام يوم وإفطار يوم أفضل ، فصرح جماعة من العلماء بأن صوم الدهر أفضل لأنه أكثر عملا فيكون أكثر أجرا وما كان أكثر أجرا كان أكثر ثوابا ، وبذلك جزم الغزالي أولا وقيده بشرط أن لا يصوم الايام المنهى عنها ، وأن لا يرغب عن السنة بأن يجعل الصوم حجرا على نفسه ، فاذا أمن من ذلك فالصوم من أفضل الاعمال ، فالاستكثار منه زيادة في الفضل . وتعقبه ابن دقيق العيد بأن الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ، ومقدار كل منها في الحث والمنع غير متحقق ، فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه اقتضاء العادة التقييد في حقوق أخرى يعارضها العمل المذكور ، ومقدار الفئات من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق ، فالاولى التفويض الى حكم الشارع ولما دل عليه ظاهر قوله « لا أفضل من ذلك » وقوله « انه أحب الصيام الى الله تعالى » . وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى أن صيام داود أفضل ، وهو ظاهر الحديث بل صريحه ، ويترجح من حيث المعنى أيضا بأن صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم ، وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يشق عليه بل تضعف شهوته عن الأكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب نهارا ويألف تناوله في الليل بحيث يتجدد له طبع زائد ، بخلاف من يصوم يوما ويفطر يوما فانه ينتقل من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر ، وقد نقل الترمذي عن بعض أهل العلم أنه أشق الصيام ، ويأمن مع ذلك غالبا من تفويت الحقوق كما تقدمت الإشارة اليه فيما تقدم قريبا في حق داود عليه السلام ، ولا يفر إذا لاقى لأن من أسباب الفرار ضعف الجسد ولا شك أن سرد الصوم ينهك ، وعلى ذلك يحمل قول ابن مسعود فيما رواه سعيد ابن منصور باسناد صحيح عنه أنه قيل له إنك لتقل الصيام ، فقال : إني أخاف أن يضعفني عن القراءة والقراءة

أحب إلى من الصيام ، نعم إن فرض أن شخصا لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام أصلا ولا يفوت حقا من الحقوق التي خوطب بها لم يعد أن يكون في حقه أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن خزيمة فترجم « الدليل على أن صيام داود إنما كان أعدل الصيام وأحبه إلى الله لأن فاعله يؤدي حق نفسه وأهله وزائره أيام فطره بخلاف من يتابع الصوم » وهذا يشعر بأن من لا يتضرر في نفسه ولا يفوت حقا أن يكون أرجح ، وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال : فمن يقتضى حاله الإكثار من الصوم أكثر منه ، ومن يقتضى حاله الإكثار من الإفطار أكثر منه ، ومن يقتضى حاله المزج فعله ، حتى أن الشخص الواحد قد تختلف عليه الأحوال في ذلك ، وإلى ذلك أشار الغزالي أخيرا . والله أعلم بالصواب

### ٥٨ - باب صوم يوم وإفطار يوم

١٩٧٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، قَالَ : أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ : مُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرُ يَوْمًا ، فَقَالَ اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ : فِي ثَلَاثٍ »

قوله ( باب صوم يوم وإفطار يوم ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو من طريق شعبة عن مغيرة عن مجاهد عنه مختصرا ، وقد أخرجه في « فضائل القرآن » من طريق أبي عوانة عن مغيرة مطولا ، وسيأتي الكلام عليه فيما يتعلق بقراءة القرآن هناك ، وقد تقدم الكلام على فوائد الزيادة المتعلقة بالصيام قريبا

### ٥٩ - باب صوم داود عليه السلام

١٩٧٩ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي أَسَاتٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَسْكِيَّ - وَكَانَ شَاهِرًا ، وَكَانَ لَا يُتَمِّمُ فِي حَدِيثِهِ - قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّكَ أَنْتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ، فَقُلْتُ نَعَمْ ، قَالَ إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ لَهُ الْعَيْنُ وَنَفِثَ لَهُ النَّفْسُ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ . قُلْتُ : فَأَنَّى أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : فَمُمْ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَغِيرُ إِذَا لَاقَى »

١٩٨٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ الْوَاسِطِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيحِ قَالَ : دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَخَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي ، فَدَخَلَ عَلَيَّ ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوُهَا لَيْفٌ ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ وَصَارَتْ الْوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَقَالَ : أَمَا يَسْكُفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؟ قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ . . . قَالَ : سَخَسَا . قُلْتُ : يَا رَسُولَ

الله... قال : سَبَّحًا . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ... قال : إِحْدَى عَشْرَةَ .  
ثم قال النبي ﷺ : لا صَوْمَ فوقَ صَوْمِ داوودَ عليه السلامُ : شَطْرَ الدهرِ ، صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا »

**قوله** ( باب صوم داود عليه السلام ) أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو من وجهين ، وقد قدمت محصل فوائدهما المتعلقة بالصيام . قال الزين بن المنير : أفرد ترجمة صوم يوم وإفطار يوم بالذكر للتنبيه على أفضليته ، وأفرد صيام داود عليه السلام بالذكر للإشارة إلى الاقتداء به في ذلك . **قوله** في الطريق الأولى ( وكان شاعرا وكان لا يهتم في حديثه ) فيه إشارة إلى أن الشاعر بصدد أن يتهم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الإفطار وغيره ، فأخبر الراوى عنه أنه مع كونه شاعرا كان غير متهم في حديثه ، وقوله « في حديثه » يحتمل مرويه من الحديث النبوى ويحتمل فيما هو أعم من ذلك ، والثاني أليق وإلا لكان مرغوبا عنه ، والواقع أنه حجة عند كل من أخرج الصحيح ، وأفصح بتوثيقه أحمد وابن معين وآخرون ، وليس له مع ذلك في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين أحدهما في الجهاد والآخر في المغازى وأعادهما معا في الأدب ، وقد تقدم حديث الباب في التهجد من وجه آخر . **قوله** ( ونفقت ) بكسر الفاء أى تعبت وكنت ، ووقع في رواية النسفى « نفثت » بالمثلثة بدل الفاء وقد استغربها ابن التين فقال : لا أعرف معناها . قلت : وكأنها أبدلت من الفاء فانها تبدل منها كثيرا ، وفي رواية الكشميهنى بدلها « ونهكت » أى هزلت وضعفت . **قوله** ( صوم ثلاثة أيام ) أى من كل شهر ( صوم الدهر كله ) أى بالتضعيف كما تقدم صريحا . **قوله** في الطريق الثانية ( أخبرنى أبو المليح ) هو عامر وقيل زيد وقيل زياد بن أسامة بن عمير الهذلى ، لأبيه صحبة ، وليس لأبى المليح في البخارى سوى هذا الحديث ، وأعاده في الاستئذان ، وآخر تقدم في المواقيت في موضعين من روايته عن بريدة . **قوله** ( دخلت مع أبيك ) وقع في الاستئذان « مع أبيك زيد » وهو والد أبى قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو - وقيل عامر - الجرمى . **قوله** ( فأما أرسل الى وإما لقيته ) شك من بعض رواياته ، وغلط من قال إنه شك من عبد الله بن عمرو ، لما تقدم من أنه ﷺ قصده إلى بيته فدل على أن لقاءه آياه كان عن قصد منه إليه . **قوله** ( جلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه ) فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع وترك الاستئثار على جلسته ، وفي كون الوسادة من آدم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب أحوالهم في عهده ﷺ من الضيق ، إذ لو كان عنده أشرف منها لأكرم بها نبيه ﷺ . **قوله** ( خسا ) في رواية الكشميهنى « خمسة » وكذا في البواقى ، فمن قال خمسة أراد الأيام ومن قال خسا أراد الليالى وفيه تجوز . **قوله** ( قال إحدى عشرة ) زاد في رواية عمرو بن عون « قلت يا رسول الله » . **قوله** ( شطر الدهر ) بالرفع على القطع ، ويجوز النصب على اضمار فعل ، والجر على البدل من صوم داود . **قوله** ( صم يوما وأفطر يوما ) في رواية عمرو بن عون « صيام يوم وإفطار يوم » ، ويجوز فيه الحركات أيضا ، وفي قصة عبد الله بن عمرو هذه من الفوائد غير ما تقدم هنا وفي أبواب التهجد بيان رفق رسول الله ﷺ بأمته وشفقته عليهم وإرشاده لإياهم إلى ما يصلحهم وحشاه لإياهم على ما يطيقون الدوام عليه ، ونهيهم عن التعمق في العبادة لما يخشى من إفضائه إلى الملل المنفضى إلى الترك أو ترك البعض ، وقد ذم الله تعالى قوما لازموا العبادة ثم فرطوا فيها . وفيه التنبه إلى الدوام على ماوظفة الانسان على نفسه من العبادة . وفيه جواز الاخبار عن الأعمال الصالحة والأوراد ومحاسن الأعمال ، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الرياء . وفيه جواز القسم

على التزام العباد ، وفائدته الاستعانة باليمين على النشاط لها ، وأن ذلك لا يخل بصحة التوبة والاخلاص فيها ، وأن  
اليمين على ذلك لا يلحقها بالنذر الذي يجب الوفاء به ، وفيه جواز الحلف من غير استحلاف ، وأن النفل المطلق  
لا ينهى تعديده ، بل يختلف الحال باختلاف الاشخاص والأوقات والأحوال . وفيه جواز التدفيع بالأب والأم ،  
وفيه الإشارة إلى الاقتداء بالانبياء عليهم الصلاة والسلام في أنواع العبادات ، وفيه أن طاعة الوالد لا تجب في ترك  
العبادة ولهذا احتاج عمرو إلى شكوى ولده عبد الله ، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ترك طاعته لآبائه . وفيه زيادة  
الفاضل للفضول في بيته ، وإكرام الضيف بالقاء الفرش ونحوها نحتة ، وتواضع الزائر بحلوسه دون ما يفرش له ،  
وأن لا يخرج عليه في ذلك إذا كان على سبيل التواضع والإكرام للزور

## ٦٠ - باب صيام البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة

١٩٨١ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو التياح قال حدثني أبو عثمان عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال « أوصاني خليلي ﷺ بثلاث : صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر »  
قبل أن أنام »

قوله ( باب صيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ) كذا للاكثر والكشميني « صيام أيام البيض  
ثلاث عشرة الخ » قيل المراد بالبيض الليالي وهي التي يكون فيها القمر من أول الليل إلى آخره ، حتى قال الجواليقي :  
من قال الأيام البيض فجعل البيض صفة الأيام فقد أخطأ ، وفيه نظر لأن اليوم الكامل هو النهار بليته ، وليس في  
الشهر يوم أبيض كله إلا هذه الأيام لأن ليلاً أبيض ونهاراً أبيض فصح قول « الأيام البيض » على الوصف .  
وحكى ابن بركة في تسميتها بعضاً أقوالاً أخر مستندة إلى أقوال وأهية ، قال الاسماعيلي وابن بطال وغيرهما : ليس  
في الحديث الذي أورده البخاري في هذا الباب ما يطابق الترجمة ، لأن الحديث مطلق في ثلاثة أيام من كل شهر والبيض  
مقيدة بما ذكر ، وأجيب بأن البخاري جرى على عادته في الإيحاء إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما رواه  
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال « جاء أعرابي إلى النبي ﷺ بأربع  
قد شواها ، فأمرهم أن يأكلوا وأمسك الأعرابي ، فقال : ما منعك أن تأكل ؟ فقال : إني أصوم ثلاثة أيام من كل  
شهر ، قال : إن كنت صائماً فصم الفرم ، أي البيض ، وهذا الحديث اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافاً كثيراً  
بينه الدارقطني ، وفي بعض طرقه عند النسائي « إن كنت صائماً فصم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة »  
وجاء تقييدها أيضاً في حديث قتادة بن ملحان - ويقال ابن منال - عند أصحاب السنن بلفظ « كان رسول الله ﷺ  
يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وقال : هي كهية الدهر » وللنسائي من حديث  
جرير مرفوعاً « صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر : أيام البيض صبيحة ثلاث عشرة » الحديث وإسناده  
صحيح ، وكان البخاري أشار بالترجمة إلى أن وصية أبي هريرة بذلك لا تختص به ، وأما ما رواه أصحاب السنن  
وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود « أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من غرة كل شهر ، وما روى أبو  
داود والنسائي من حديث حفصة « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين والخميس والاثنين من  
الجمعة الأخرى » فقد جمع بينهما وما قباهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ يصوم



من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أى الشهر صام ، قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره ، وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فأطلقت . والذي يظهر أن الذى أمر به وحث عليه ووصى به أولى من غيره ، وأما هو ففعله كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك ، أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز ، وكل ذلك فى حقه أفضل ، وترجح البيض بكونها وسط الشهر ووسط الشئ أحده ، ولأن الكسوف غالبا يقع فيها ، وقد ورد الأمر بمزيد العبادة إذا وقع فإذا اتفق الكسوف صادف الذى يعتاد صيام البيض صائما فيتمها له أن يجمع بين أنواع العبادات من الصيام والصلاة والصدقة ، بخلاف من لم يصمها فإنه لا يتأتى له استدراك صيامها ، ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل إلا أن صادف الكسوف من أول النهار ، ورجح بعضهم صيام الثلاثة فى أول الشهر لأن المرء لا يدري ما يعرض له من الموانع ، وقال بعضهم : يصوم من أول كل عشرة أيام يوما ، وله وجه فى النظر ، وتقل ذلك عن أبى الدرداء ، وهو يوافق ما تقدم فى رواية النسائي فى حديث عبد الله بن عمرو ، وروى الترمذى من طريق خيشمة عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ، ومن الآخر الثلاثاء والاربعاء والخميس ، وروى موقوفا وهو أشبه ، وكأن الغرض به أن يستوعب غالب أيام الاسبوع بالصيام ، واختار إبراهيم النخعي أن يصومها آخر الشهر ليكون كفارة لما مضى ، وسيأتى ما يؤيده فى الكلام على حديث عمران بن حصين فى الأمر بصيام سراد الشهر ، وقال الرويانى صيام ثلاثة أيام من كل شهر مستحب ، فإن اتفقت أيام البيض كان أحب . وفى كلام غير واحد من العلماء أيضا أن استحباب صيام البيض غير استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر . قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن عمرو ، والاسناد كله بصريون وأبو عثمان هو النهدي ، وقد روى عن أبى هريرة جماعة كل منهم أبو عثمان ، لكن لم يقع فى البخارى حديث موصول من رواية أبى عثمان عن أبى هريرة إلا من رواية النهدي ، وليس له عند البخارى سوى هذا وآخر فى الأطعمة ، ووقع عند مسلم عن شيبان عن عبد الوارث بهذا الاسناد فقال فيه «حدثنى أبو عثمان النهدي ، وتقدم هذا الحديث فى أبواب التطوع من طريق أخرى عن أبى عثمان النهدي ، وقد تقدم الكلام هناك على بقية فوائده ، وما لم يتقدم منها ما نبه عليه أبو محمد بن أبى جرة فى قول أبى هريرة «أوصانى خليلي ، قال فى أفراد» بهذه الوصية ، إشارة إلى أن القدر الموصى به هو اللائق بحاله ، وفى قوله «خليلي ، إشارة إلى موافقته له فى إثبات الاشتغال بالعبادة على الاشتغال بالدنيا لأن أباه هريرة صبر على الجوع فى ملازمته للنبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى فى أوائل البيوع من حديثه حيث قال «أما إخواني فكان يشغلهم الصنف بالأسواق ، وكنت أؤزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فشابه حال النبي صلى الله عليه وسلم فى إثارة الفقر على الغنى والعبودية على الملك ، قال : ويؤخذ منه الافتخار بصحبة الأكابر إذا كان ذلك على معنى التحدث بالنعمة والشكر لله ، لا على وجه المباهاة والله أعلم . وقال شيخنا فى «شرح الترمذى» : حاصل الخلاف فى تعيين البيض تسعة أقوال : أحدها لا تتعين بل يكره تعيينها وهذا عن مالك . الثانى أول ثلاثة من الشهر قاله الحسن البصرى . الثالث أولها الثانى عشر . الرابع أولها الثالث عشر . الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثم من أول الثلاثاء من الشهر الذى يليه وهكذا وهو عن عائشة . السادس أول خميس ثم اثنين ثم خميس . السابع أول اثنين ثم خميس ثم اثنين . الثامن أول يوم والعاشر والعشرون عن أبى الدرداء . التاسع أول كل عشر عن ابن شعبان المالكي . قلت :بقى قول آخر وهو آخر ثلاثة من الشهر عن النخعي فتتم عشرة

## ٦١ - باب من زار قوما فلم يفطر عندهم

١٩٨٢ - حدثنا محمد بن المثنى قال حدثني خالد بن الحارث حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه « دخل النبي ﷺ على أم سليم ، فأتته بتمر وسمن ، قال : أعيذوا سمكم في سقائه وتمرك في وعائه فاني صائم . ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ، فدعا لأم سليم وأهل بيتها . فقالت أم سليم : يا رسول الله إن لي نحو بصة ، قال : ماهي ؟ قالت : خادمك أنس . فارتك خير آخرة ولا دنيا إلا دعائي به : اللهم ارزقه مالا وولدا ، وبارك له . فاني لمن أكثر الأنصار مالا . وحدثني ابنتي أمينة أنه دفن ليصلي مقدم الحجاج البصرة بضعة وعشرون ومائة »

قال ابن أبي سريم أخبرنا يحيى بن أيوب قال حدثني حميد بن سميع أنسا رضي الله عنه عن النبي ﷺ

[ الحديث ١٩٨٢ - أطرافه في : ٦٣٣٤ ، ٦٣٤٤ ، ٦٣٧٨ ، ٦٣٨٠ ]

قوله ( باب من زار قوما فلم يفطر عندهم ) أي في التطوع ، هذه الترجمة تقابل الترجمة الماضية وهي من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، وموقعها أن لا يظن أن فطر المرء من صيام التطوع لطيب خاطر أخيه حتم عليه ، بل المرجع في ذلك الى من علم من حاله من كل منهما أنه يشق عليه الصيام ، فتي عرف أن ذلك لا يشق عليه كان الأولى أن يستمر على صومه . قوله ( حدثني خالد بن الحارث ) كذا في الأصل ، وبيان اسم أبيه من المصنف ، كأن شيخه قال حدثنا خالد فقط فاراد بالبيان رفع الابهام لاشتراك من يسمى خالدا في الرواية عن حميد بن محمد بن المثنى أن يروى عنه ، ولم يطرد للمصنف هذا فانه كثيرا ما يقع له ولشايعه مثل هذا الابهام ولا يعتنى ببيانه . ورجال إسناد هذا الحديث كلهم بصريون . قوله ( دخل النبي ﷺ على أم سليم ) هي والددة أنس المذكور ، ووقع لأحمد من طريق حماد بن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ دخل على أم حرام ، وهي حالة أنس ، لكن في بقية الحديث ما يدل على أنهما معا كانتا مجتمعتين . قوله ( فأتته بتمر وسمن ) أي على سبيل الضيافة ، وفي قوله « أعيذوا سمكم في سقائه » ما يشعر بأنه كان ذائبا ، وليس بلازم . قوله ( ثم قام الى ناحية من البيت فصلى غير المكتوبة ) في رواية أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد فصلى ركعتين وصلينا معه ، وكان هذه القصة غير القصة الماضية في أبواب الصلاة التي صلى فيها على الحصر وأقام أنسا خلفه وأم سليم من ورائه ، لكن وقع عند أحمد في رواية ثابت المذكورة - وهو لمسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت - نحوه ، ثم صلى ركعتين تطوعا فأقام أم حرام وأم سليم خلفنا وأقامني عن يميني ، ويحتمل التعدد لأن القصة الماضية لا ذكر فيها لأم حرام ، وبدل على التعدد أيضا أنه هنا لم يأكل وهناك أكل . قوله ( ان لي نحو بصة ) بتشديد الصاد وتخفيفها تصغير خاصة ، وهو بما اغتفر فيه التقاء الساكنين . وقوله « خادمك أنس » هو عطف بيان أو بدل والخبر محذوف تقديره أطلب منك الدعاء له . ووقع في رواية ثابت المذكورة عند أحمد « ان لي نحو بصة خويدمك أنس ادع الله له » . قوله ( خير آخرة ) أي خيرا من خيرات الآخرة . قوله ( إلا دعائي به : اللهم ارزقه مالا ) كذا في الأصل ، وعند أحمد من رواية هيبدة بن حميد عن حميد « إلا دعائي

به ، وكان من قوله : اللهم ، الخ . **قوله** ( وبارك له ) في رواية الكشميهني « وبارك له فيه ، وقوله « فيه ، بالانفراد نظرا إلى اللفظ ، ولأحمد فيهم ، نظرا إلى المعنى ، ويأتى في الدعوات من طريق قتادة عن أنس « وبارك له فيما أعطيته ، وفي رواية ثابت عند مسلم « فدعا لي بكل خير ، وكان آخر ما دعا لي أن قال : اللهم أكرم ماله وولده وبارك له فيه ، ولم يقع في هذه الرواية التصريح بما دعا له من خير الآخرة لأن المال والولد من خير الدنيا ، وكان بعض الرواة اختصره . ووقع لمسلم في رواية الجهم عن أنس « فدعا لي بثلاث دعوات قد رأيت منها اثنتين في الدنيا وأنا أرجو الثالثة في الآخرة ، ولم يبينها ، وهي المغفرة كما بينها سنان بن ربيعة بزيادة ، وذلك فيما رواه ابن سعد باسناد صحيح عنه عن أنس قال « اللهم أكثر ماله وولده وأطل عمره واغفر ذنبه » . **قوله** ( فأتى لمن أكثر الانصار مالا ) زاد أحمد في رواية ابن أبي عدي « وذكر أنه لا يملك ذهباً ولا فضة غير خاتمه ، يعني أن ماله كان من غير النقدين ، وفي رواية ثابت عند أحمد « قال أنس : وما أصبح رجل من الأنصار أكثر مني مالا ، قال : يا ثابت وما أملك صفراء ولا بيضاء إلا خاتمي ، وللتزمذي من طريق أبي خلدة « قال أبو العالية : كان لأنس بستان يحمل في السنة مرتين ، وكان فيه ربحان يجيء منه ريح المسك ، ولابن نعيم في « الحلية » من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس قال « وإن أرضي لشمر في السنة مرتين ، وما في البلد شيء يشمر مرتين غيرها » . **قوله** ( وحدثني ابنتي أمينة ) بالنون تصغير أمينة ( أنه دفن لصلبي ) أي من ولده دون أسباطه وأحفاده . **قوله** ( مقدم الحجاج البصرة ) بالنصب على نزع الخافض أي من أول ما مات لي من الأولاد إلى أن قدمها الحجاج . ووقع ذلك صريحا في رواية ابن أبي عدي المذكورة ولفظه « وذكر أن ابنته الكبرى أمينة أخبرته أنه دفن لصلبه إلى مقدم الحجاج ، وكان قدوم الحجاج البصرة سنة خمس وسبعين وحر أنس حينئذ نيف وثمانون سنة ، وقد عاش أنس بعد ذلك إلى سنة ثلاث ويقال اثنتين ويقال إحدى وتسعين وقد قارب المائة . **قوله** ( بضع وعشرون ومائة ) في رواية ابن أبي عدي « نيف على عشرين ومائة ، وفي رواية الأنصاري عن حميد عند البيهقي في الدلائل « تسع وعشرون ومائة » وهو عند الخطيب في رواية الآباء عن الأبناء من هذا الوجه بلفظ « ثلاث وعشرون ومائة » وفي رواية حفصة بنت سيرين « ولقد دفنت من صلبى سوى ولد ولدي خمسة وعشرين ومائة ، وفي « الحلية » أيضا من طريق عبد الله بن أبي طلحة عن أنس قال « دفنت مائة لاسقطا ولا ولد ولد » ولعل هذا الاختلاف سبب العدول إلى البضع والنيف ، وفي ذكر هذا دلالة على كثرة ما جاءه من الولدان هذا القدر هو الذي مات منهم ، وأما الذين بقوا في رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم « وإن ولدي وولد ولدي ليتعادون على نحو المائة » . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم جواز التصغير على معنى التلطف لا التحقير ، وتحفة الزائر بما حضر بغير تكلف ، وجواز رد الهدية إذا لم يشق ذلك على المهدى ، وأن أخذ من رد عليه ذلك له ليس من العود في الهبة . وفيه حفظ الطعام وترك التفریط فيه ، وجبر خاطر الزور إذا لم يؤكل عنده بالدعاء له ، ومشروعية الدعاء عقب الصلاة ، وتقديم الصلاة أمام طلب الحاجة ، والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، والدعاء بكثرة المال والولد وأن ذلك لا ينافي الخبر الأخرى ، وأن فضل التقليل من الدنيا يختلف باختلاف الأشخاص . وفيه زيارة الإمام بعض رعيته ، ودخول بيت الرجل في غيبته لأنه لم يقل في طرق هذه القصة إن أبا طلحة كان حاضرا . وفيه إثارة الولد على النفس ، وحسن التلطف في السؤال ، وأن كثرة الموت في الأولاد لا ينافي إجابة الدعاء بطلب كثرتهم ولا طلب البركة فيهم لما يحصل من المصيبة بموتهم والصبر على ذلك من الثواب . وفيه التحدث بهم

الله تعالى ، وبمعجزات النبي ﷺ لما في إجابة دعوته من الأمر النادر وهو اجتماع كثرة المال مع كثرة الولد ، وكون بستان المدعوله صار يشمر مرتين في السنة دون غيره . وفيه التأريخ بالأمر الشهير ، ولا يتوقف ذلك على صلاح المؤرخ به ، وفيه جواز ذكر البضع فيما زاد على عقد العشر خلافاً لمن قصره على ما قبل العشرين . قوله ( قال ابن أبي مريم ) هو سعيد ، وفائدة ذكر هذه الطريق بيان سماع حميد لهذا الحديث من أنس لما اشتهر من أن حميدا كان ربما دلس عن أنس ، ووقع في رواية كريمة والأصلي في هذا الموضع حدثنا ابن أبي مريم ، فيكون موصولا

## ٦٢ - باب الصوم من آخر الشهر

١٩٨٣ - حدثنا الصلت بن محمد حدثنا مَهْدِيُّ عن غِيلَانَ ، وحدثنا أبو النعمان حدثنا مَهْدِيُّ بن مَيْمُونٍ حدثنا غِيلَانَ بن جَبْرِ عن مُطَرِّفٍ عن عِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه سَأَلَهُ - أو سأل رجلاً وعمرانُ يسمعُ - فقال يا فلانُ أما صُمْتَ سَرَرَ هذا الشهر ؟ قال أَظُنُّه قال يعني رمضان ، قال الرجل : لا ، يا رسولَ الله . قال : فإذا أَفْطَرْتَ فُصِّمْ يَوْمَيْنِ ، لم يَقُلِ الصَّلْتُ : أَظُنُّه يعني رمضان » قال أبو عبدِ اللهِ : وقال ثابتٌ عن مُطَرِّفٍ عن عِمْرَانَ عن النبي ﷺ « مِنْ سَرَرَ شعبانَ »

قوله ( باب الصوم من آخر الشهر ) قال الزين بن المنير : أطلق الشهر ، وإن كان الذي يتحرر من الحديث أن المراد به شهر مقيد وهو شعبان إشارة منه إلى أن ذلك لا يختص بشعبان ، بل يؤخذ من الحديث التنبؤ إلى صيام أو آخر كل شهر ليكون عادة للسكف فلا يعارضه النهي عن تقديم رمضان بيوم أو يومين لقوله فيه « إلا رجل كان يصوم صوما فليصمه » . قوله ( حدثنا الصلت بن محمد ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها مشاة ، بصرى مشهور ، وأضاف إليه رواية أبي النعمان وهو عارم لما وقع فيها من تصريح مهدي بالتحديث من غيلان ، والإسناد كله بصريون . قوله ( عن مطرف ) هو ابن عبد الله بن الشخير . قوله ( أنه سأل أو سأل رجلاً وعمران يسمع ) هذا شك من مطرف فإن ثابتاً رواه عنه بنحوه على الشك أيضاً أخرجه مسلم ، وأخرجه من وجهين آخرين عن مطرف بدون شك على الإبهام « أنه قال لرجل ، زاد أبو عوانة في مستخرجه « من أصحابه » ، ورواه أحمد من طريق سليمان التيمي به « قال لعمران ، بغير شك . قوله ( يا فلان ) كذا للأكثر ، وفي نسخة من رواية أبي ذر « يا أبا فلان » ، بأداة الكنية . قوله ( أما صمت سرر هذا الشهر ) في رواية مسلم عن شيبان عن مهدي « سره » ، بضم المهملة وتشديد الراء بعدها هاء ، قال النووي تبعاً لابن قرقول : كذا هو في جميع النسخ انتهى . والذي رأيته في رواية أبي بكر ابن ياسر الجبائي ومن خطه نقلت « سرر هذا الشهر » ، كباقي الروايات ، وفي رواية ثابت المذكورة « أصمت من سرر شعبان شيئاً ؟ قال لا . » . قوله ( قال أَظُنُّه قال يعني رمضان ) هذا الظن من أبي النعمان ، لتصريح البخاري في آخره بأن ذلك لم يقع في رواية أبي الصلت ، وكأن ذلك وقع من أبي النعمان لما حدث به البخاري ، وإلا فقد رواه الجوزقي من طريق أحمد بن يوسف السلي عن أبي النعمان بدون ذلك وهو الصواب ، ونقل الحميدي عن البخاري أنه قال : إن شعبان أصح ، وقيل إن ذلك ثابت في بعض الروايات في الصحيح ، وقال الخطابي : ذكر رمضان هنا وهم لأن رمضان يتعين صوم جميعه وكذا قال الداودي وابن الجوزي ، ورواه مسلم أيضاً من طريق ابن أخي مطرف عن

مطرف بلفظ « هل صمت من سرر هذا الشهر شيئا ، يعني شعبان ، ولم يقع ذلك في رواية هدية ولا عبد الله بن محمد بن أسماء ولا قطر بن حماد ولا عفان ولا عبد الصمد ولا غيرهم عند أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم ولا في باقي الروايات عند مسلم ، ويحتمل أن يكون قوله رمضان في قوله « يعني رمضان » ظرفا لقول الصادر منه ﷺ لا لصيام المخاطب بذلك ، فيوافق رواية الجريري عن مطرف قال فيها عند مسلم « فقال له فاذا أفطرت من رمضان فصم يومين مكانه » . قوله ( وقال ثابت الخ ) وصله أحمد ومسلم من طريق حماد بن سلمة عنه كذلك ، ووقع في نسخة الصنفاني من الزيادة هنا « قال أبو عبد الله : وشعبان أصح » . والسر بفتح السين المهملة ويحوز كسرهما وضما جمع سررة ويقال أيضا سرار بفتح أوله وكسره ، ورجع الفراء الفتح ، وهو من الاستسار ، قال أبو عبيد والجمهور : المراد بالسرر هنا آخر الشهر ، سميت بذلك لاستمرار القمر فيها وهي ليلة ثمان وعشرين وتسع وعشرين وثلاثين . ونقل أبو داود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرره أوله ، ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجمهور ، وقيل السرر وسط الشهر حكاه أبو داود أيضا ورجحه بعضهم ، ووجهه بأن السرر جمع سررة وسرة الشيء وسطه ، وبؤيده النذب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وأنه لم يرد في صيام آخر الشهر نذب ، بل ورد فيه نهى خاص وهو آخر شعبان لمن صامه لأجل رمضان ، ورجحه النووي بأن مسلما أفرد الرواية التي فيها سررة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحض على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم ، لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو « سررة » بل هو عند أحمد من وجهين بلفظ « سرار » ، وأخرجه من طرق عن سليمان التيمي في بعضها سرر وفي بعضها سرار ، وهذا يدل على أن المراد آخر الشهر ، قال الخطابي قال بعض أهل العلم : سؤاله ﷺ عن ذلك سؤال زجر وإنكار ، لأنه قد نهى أن يستقبل الشهر بيوم أو يومين ، ونعقب بأنه لو أنكر ذلك لم يأمره بقضاء ذلك ، وأجاب الخطابي باحتمال أن يكون الرجل أوجبها على نفسه فلذلك أمره بالوفاء . وأن يقضى ذلك في شوال انتهى . وقال ابن المنير في الحاشية : قوله سؤال إنكار فيه تكلف ، ويدفع في صدره قول المستؤل « لا يا رسول الله » ، فلو كان سؤال إنكار لكان ﷺ قد أنكر عليه أنه صام والفرض أن الرجل لم يصم فكيف ينسکر عليه فلم يلم يفعله ؟ ويحتمل أن يكون الرجل كانت له عادة بصيام آخر الشهر فلما سمع نهيه ﷺ أن يتقدم أحد رمضان بصوم يوم أو يومين ولم يبلغه الاستثناء ترك صيام ما كان اعتاده من ذلك فأمره بقضائها لتستمر محافظته على ما وظف على نفسه من العبادة ، لأن أحب العمل إلى الله تعالى ما داوم عليه صاحبه كما تقدم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا كلاما جري من النبي ﷺ جوابا لسكلام لم ينقل إلينا هـ . ولا يخفى ضعف هذا المأخذ . وقال آخرون : فيه دليل على أن النهي عن تقدم رمضان بيوم أو يومين إنما هو لمن يقصد به التحري لأجل رمضان وأما من لم يقصد ذلك فلا يتناوله النهي ولو لم يكن اعتاده ، وهو خلاف ظاهر حديث النهي لأنه لم يستثن منه إلا من كانت له عادة ، وأشار القرطبي إلى أن الحامل لمن حمل سرر الشهر على غير ظاهره وهو آخر الشهر الفرار من المعارضة لنهيه ﷺ عن تقدم رمضان بيوم أو يومين وقال : الجع بين الحديثين ممكن بحمل النهي على من ليست له عادة بذلك وحمل الأمر على من له عادة حملا للمخاطب بذلك على ملازمة عادة التحير حتى لا يقطع ، قال : وفيه إشارة إلى فضيلة الصوم في شعبان وأن صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره أخذا من قوله في الحديث « فصم يومين مكانه » ، يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان . قلت : وهذا لا يتم إلا إن كانت عادة المخاطب بذلك أن

يصوم من شعبان يوما واحدا ، وإلا فقله د هل صحت من سرر هذا الشهر شيئا ، أعم من أن يكون عادته صيام يوم منه أو أكثر ، نعم وقع في سنن أبي مسلم الكجى د قسم مكان ذلك اليوم يومين ، وفي الحديث مشروعية قضاء التطوع ، وقد يؤخذ منه قضاء الفرض بطريق الأولى خلافا لمن منع ذلك

### ٦٣ - باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر

١٩٨٤ - **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة عن محمد بن عباد قال : « سألت جابرا رضي الله عنه : انتهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم » . زاد غيره أبو عاصم : « يعني أن يفرد بصومه »

١٩٨٥ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده »

١٩٨٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن شعبة . ح . و **حدثنا** محمد حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليها يوم الجمعة وهي سائمة فقال : أمت أمس ؟ قالت : لا . قال : تريدن أن تصومي غدا ؟ قالت : لا . قال : فأفطري » وقال حماد بن الجهم سمع قتادة حدثني أبو أيوب « أن جويرية حدثته فأمرها فأفطرت »

**قوله** ( باب صوم يوم الجمعة ، وإذا أصبح صائما يوم الجمعة فعليه أن يفطر ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي « يعني إذا لم يصم قبله ولا يريد أن يصوم بعده ، وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الثوري أو من دونه فانها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري ، ويبعد أن يعبر البخاري عما يقوله بلفظ « يعني » ، ولو كان ذلك من كلامه لقال : أعني ، بل كان يستغنى عنها أصلا ورأسا ، وهذا التفسير لا بد من حمل إطلاق الترجمة عليه لأنه مستفاد من حديث جويرية آخر أحاديث الباب ، إذ في الباب ثلاثة أحاديث : أولها حديث جابر وهو مطلق والتقييد فيه تفسير من أحد رواياته كما سنبينه ، وثانيها حديث أبي هريرة وهو ظاهر في التقييد ، وثالثها حديث جويرية وهو أظهرها في ذلك . **قوله** ( عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شعبة ) أي ابن عثمان ابن أبي طلحة الحنفي ، في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني عبد الحميد » أخرجه أحمد عنه ومسلم من طريقه ، وكذا أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن جريج ، والنسائي من طريق حجاج بن محمد عنه ، وكان ابن جريج ربما رواه عن محمد بن عباد نفسه ولم يذكر عبد الحميد ، كذلك رواه يحيى بن سعيد القطان وحفص بن غياث أخرجه النسائي من طريقهما وكذا الاسماعيلي وزاد فضيل بن سليمان ، وأخرجه النسائي أيضا من طريق النضر بن شميل كلهم عن ابن جريج وأوما الاسماعيلي إلى أن في رواية البخاري عن أبي عاصم نظرا فانه قال : رواه البخاري عن أبي عاصم ، فذكر اسناده قال : وقد روينا من طريق أبي عاصم كما قال يحيى ، ثم ساقه كذلك . قال : وقد رواه أبو سعد الهخاني عن ابن جريج كما ساقه البخاري عن أبي عاصم وأبو سعد ليس كقولاه يعني القطان ومن تابعه . قلت : ولم

يصب الاسماعيلي في ذلك فان رواية البخارى مستقيمة ، وقد وافقه على الزيادة الدارمي في مسنده وأبو مسلم الكجى في سننه فأخرجه عن أبي عاصم كما قال البخارى ، وكذلك رواه أبو موسى كما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصيام له عنه عن أبي عاصم ، وكذلك أخرجه الجوزي من طريق محمد بن عقيل بن خويلد عن أبي عاصم كذلك وابن جرير كان ربما دلس ولهذا قال البيهقي : ان يحيى بن سعيد قصر في إسناده ، لكن وقع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جرير ، أخبرني محمد بن عباد ، فيحمل على أنه سمعه من عبد الحميد عن محمد ثم لقي محمدا فسمعه منه ، أو سمع من محمد واستثبت فيه من عبد الحميد فمكان يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ، ولعل السر في ذلك أنه كان عند أحدهما في المتن ما ليس عند الآخر كما سنوضحه إن شاء الله تعالى ، ولم ينفرد أبو سعد بمتابعة أبي عاصم على ذكر عبد الحميد كما يوهمه كلام الاسماعيلي بل تابعهما عبد الرزاق وأبو قرة وحجاج بن محمد كما قدمت ذكره ، وعبد الحميد أكثر عندنا من رواه عنه بأسقاطه ، وعبد الحميد المذكور تابعي صغير روى عن عمته صفية بنت شيبه وهي من صفار الصحابة ووثقه ابن معين وغيره ، وليس له في البخارى سوى ثلاثة أحاديث هذا وآخر في بدء الخلق وآخر في الادب . قوله (عن محمد بن عباد) في رواية عبد الرزاق عن ابن جرير عن عبد الحميد أن محمد بن عباد أخبره ، ورجال هذا الإسناد مكيون إلا شيخ البخارى فهو بصرى والصحابي فهو مدني وقد أقاما بمكة زمانا . قوله (سألت جابرا) في رواية عبد الرزاق المذكورة وكذا في رواية ابن عيينة عن عبد الحميد عند مسلم وأحمد وغيرهما ، سألت جابر بن عبد الله وهو يظوف بالبيت ، وزادوا أيضا في آخره قال : نعم ورب هذا البيت ، وفي رواية النسائي « ورب الكعبة » وعزاها صاحب « العمدة » لمسلم فوم . وفيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر ، وإضافة الربوبية الى المخلوقات المعظمة تنويها بتعظيمها ، وفيه الاكتفاء في الجواب بنعم من غير ذكر الأمر المفسر بها . قوله ( زاد غير أبي عاصم يعني أن ينفرد بصومه ) وفي رواية الكشميني « أن ينفرد بصوم » ، والغير المشار اليه جزم البيهقي بأنه يحيى ابن سعيد القطان ، وهو كما قال لكن لم يتعين ، فقد أخرجه النسائي بالزيادة من طريقه ومن طريق النضر بن شميل وحفص بن غياث . ولفظ يحيى « سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن ينفرد يوم الجمعة بصوم » قال : أي ورب الكعبة ، ولفظ حفص « نهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة مفردا » ولفظ النضر « ان جابرا سئل عن صوم يوم الجمعة فقال : نهى رسول الله ﷺ أن يفرد » . قوله في حديث أبي هريرة ( لا يصوم أحدكم ) كذا الأكثر وهو بلفظ النفي والمراد به النهي ، وفي رواية الكشميني « لا يصوم من » ، بلفظ النهي المؤكد . قوله ( إلا يوما قبله أو بعده ) تقديره إلا أن يصوم يوما قبله لأن يوما لا يصح استثنائه من يوم الجمعة ، وقال الكرمانى : يجوز أن يكون منصوبا بنزع الخافض تقديره إلا بيوم قبله وتكون الباء للصحابة ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن اشكاب عن عمر بن حفص شيخ البخارى فيه « إلا أن تصوموا قبله أو بعده » ، ولمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعشى « لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يصوم بعده » ، وللنسائي من هذا الوجه « إلا أن يصوم قبله يوما أو يصوم بعده يوما » ، ولمسلم من طريق هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة « لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام ، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » ، ورواه أحمد من طريق عوف عن ابن سيرين بلفظ « نهى أن يفرد يوم الجمعة بصوم » ، وله من طريق أبي الأبرزياد الحارثي « ان رجلا قال لابي هريرة : أنت الذي تنهى الناس عن صوم يوم الجمعة ؟ قال ما ورب الكعبة ثلاثا ، لقد سمعت محمدا ﷺ يقول : لا يصوم

أحدكم يوم الجمعة وحده إلا في أيام معه ، وله من طريق ليل امرأة بشير بن الخصاصة أنه سأل النبي ﷺ فقال « لا نصم يوم الجمعة إلا في أيام هو أحدها » وهذه الأحاديث تقييد النهي المطلق في حديث جابر وتؤيد الزيادة التي تقدمت من تقييد الإطلاق بالأفراد ، ويؤخذ من الاستثناء جوازه لمن صام قبله أو بعده أو اتفق وقوعه في أيام له عادة بصومها كن يصوم أيام البيض أو من له عادة بصوم يوم معين كيوم عرفة فوافق يوم الجمعة ، ويؤخذ منه جواز صومه لمن نذر يوم قدوم زيد مثلاً أو يوم شفاء فلان . الحديث الثالث : **قوله** ( وحدثني محمد حدثنا غندر ) لم ينسب محمد المذكور في شيء من الطرق ، والذي يظهر أنه بNDAR محمد بن بشار وبذلك جزم أبو نعيم في « المستخرج » بعد أن أخرجه من طريقه ومن طريق محمد بن المثنى جميعاً عن غندر . **قوله** ( عن أبي أيوب ) في رواية يوسف القاضي في الصيام له من طريق خالد بن الحارث عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا أيوب » ووافقه همام عن قتادة أخرجه أبو داود وقال في روايته « عن أبي أيوب العتكي » وهو بفتح المهملة والمثناة نسبة إلى بطن من الازد ، ويقال له أيضاً المراغي بفتح الميم والراء ثم بالغين المعجمة ، ورواه الطحاوي من طريق شعبة ومام وحامد بن سلة جميعاً عن قتادة ، وليس لجويرية زوج النبي ﷺ في البخاري من روايتها سوى هذا الحديث ، وله شاهد من حديث جنادة بن أبي أمية عند النسائي بإسناد صحيح بمعنى حديث جويرية ، واتفق شعبة ومام عن قتادة على هذا الإسناد ، وخالفها سعيد بن أبي عروبة فقال عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص « أن النبي ﷺ دخل على جويرية » فذكره أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، والراجح طريق شعبة لمتابعة همام وحامد بن سلة له وكذا حماد ابن الجعد كما سيأتي ، ويحتمل أن تكون طريق سعيد محفوظة أيضاً فإن معمرأواه عن قتادة عن سعيد بن المسيب أيضاً لكن أرسله . **قوله** ( أفطرى ) زاد أبو نعيم في روايته « إذا » . **قوله** ( وقال حماد بن الجعد الخ ) وصله أبو القاسم البغوي في « جمع حديث هدية بن خالد » قال « حدثنا هدية حدثنا حماد بن الجعد سئل قتادة عن صيام النبي ﷺ فقال حدثني أبو أيوب » فذكره وقال في آخره « فأمرها فأفطرت » وحماد بن الجعد فيه لين ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . واستدل بأحاديث الباب على منع أفراد يوم الجمعة بالصيام ، ونقله أبو الطيب الطبري عن أحمد وابن المنذر وبعض الشافعية ، وكأنه أخذ من قول ابن المنذر : ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة كما ثبت عن صوم يوم العيد ، وزاد يوم الجمعة الأمر بفطر من أراد أفراداً بالصوم فهذا قد يشعر بأنه يرى بتحريمه ، وقال أبو جعفر الطبري : يفرق بين العيد والجمعة بأن الإجماع منعقد على تحريم صوم يوم العيد ولو صام قبله أو بعده ؛ بخلاف يوم الجمعة فالإجماع منعقد على جواز صومه لمن صام قبله أو بعده . ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وأبي هريرة وسلمان وأبي ذر ، قال ابن حزم : لانعلم لهم مخالفاً من الصحابة . وذهب الجمهور إلى أن النهي فيه للتنزيه ، وعن مالك وأبي حنيفة لا يكره ، قال مالك : لم أسمع أحداً ممن يقتدى به ينهى عنه ، قال الداودي : لعل النهي ما بلغ مالكا . وزعم عياض أن كلام مالك يؤخذ منه النهي عن أفراده لأنه كره أن يخص يوم من الأيام بالعبادة فيكون له في المسألة روايتان . وعاب ابن العربي قول عبد الوهاب منهم : يوم لا يكره صومه مع غيره فلا يكره وحده ، لكونه قياساً مع وجود النص . واستدل الحنفية بحديث ابن مسعود « كان رسول الله ﷺ يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وقبلنا كان يفطر يوم الجمعة » حسنه الترمذي ، وليس فيه حجة لأنه يحتمل أن يريد كان لا يعتمد فطره إذا وقع في الأيام التي كان يصومها ، ولا بضاد ذلك كراهة أفراد بالصوم جمعا بين الحديثين ، ومنهم من عله من الخصائص ،



وليس بجيد لأنها لا تثبت بالاحتمال . والمشهور عند الشافعية وجهان : أحدهما ونقله المزني عن الشافعي أنه لا يكره إلا لمن أضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلاة والدعاء والذكر ، والثاني وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور واختلف في سبب النهي عن إفراذه على أقوال : أحدها لكونه يوم عيد والعيد لا يصام ، واستشكل ذلك مع الإذن بصيامه مع غيره . وأجاب ابن القيم وغيره بأن شبهه بالعيد لا يستلزم استواءه معه من كل جهة ، ومن صام معه غيره انتفت عنه صورة التحري بالصوم . ثانياً لثلاث يضاعف عن العبادة وهذا اختاره النووي ، وتذهب ببقاء المعنى المذكور مع صوم غيره معه ، وأجاب بأنه يحصل بفضيلة اليوم الذي قبله أو بعده جبر ما يحصل يوم صومه من فتور أو تقصير ، وفيه نظر فإن الجبران لا ينحصر في الصوم بل يحصل بجميع أفعال الخير فيلزم منه جواز إفراذه لمن عمل فيه خيراً كثيراً يقوم مقام صيام يوم قبله أو بعده كمن اعتق فيه رقبة مثلاً ولا قاتل بذلك . وأيضاً فكان النهي يختص بمن يخشى عليه الضعف لا من يتحقق القوة ، ويمكن الجواب عن هذا بأن المظنة أقيمت مقام المثنة كما في جواز الفطر في السفر لمن لم يشق عليه . ثالثاً خوف المبالغة في تعظيمه فيفتن به كما افتتن اليهود بالسبت ، وهو منتقض بثبوت تعظيمه بغير الصيام ، وأيضاً فاليهود لا يعظمون السبت بالصيام فلو كان الملحوظ ترك موافقتهم لتحم صومه لأنهم لا يصومونه . وقد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة أن النبي ﷺ كان يصوم من الأيام السبت والأحد وكان يقول : إنهما يوماء عيد للشركين فأحب أن أخالفهم . رابعاً خوف اعتقاد وجوبه ، وهو منتقض بصوم الاثنين والخميس ، وسيأتي ذكر ما ورد فيهما في الباب الذي يليه . خامساً خشية أن يفرض عليهم كما خشي ﷺ من قيامهم الليل ذلك ، قال المهلب : وهو منتقض بإجازة صومه مع غيره ، وبأنه لو كان كذلك لجاز بعده ﷺ لارتفاع السبب ، لكن المهلب حمله على ذلك اعتقاده عدم الكراهة على ظاهر مذهبه . سادساً مخالفة النصارى لأنه يجب عليهم صومه ونحن مأمورون بمخالفتهم نقله القمولى وهو ضعيف . وأقوى الأقوال وأولاهها بالصواب أولها ، وورد فيه صريحاً حديثان : أحدهما رواه الحاكم وغيره من طريق عامر بن لدين عن أبي هريرة مرفوعاً يوم الجمعة يوم عيد ، فلا تجعلوا يوم عيدكم يوم صيامكم ، إلا أن تصوموا قبله أو بعده . والثاني رواه ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علي وقال : من كان منكم متطوعاً من الشهر فليصم يوم الخميس ، ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر ،

## ٦٤ - باب هل يخص شيئاً من الأيام ؟

١٩٨٧ - **حديث** مسندٌ حدثنا يحيى عن سُفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة « قالت لعائشة رضي الله عنها : هل كان رسول الله ﷺ يخص من الأيام شيئاً ؟ قالت : لا ، كان عمله ديمةً ، وأيضاً يطيق ما كان رسول الله ﷺ يطيق » ؟

[ الحديث ١٩٨٧ - طرفه في ٦٤٦٦ ]

**قوله** ( باب هل يخص ) بفتح أوله أى المكلف ( شيئاً من الأيام ) وفي رواية النسبى « يخص شيئاً » بضم أول يخص على البناء للجهول شيئاً من الأيام ، قال الزين بن المنير وغيره لم يجزم بالحكم لأن ظاهر الحديث لإدماته ﷺ العبادة ومواظبته على وظائفها ، وبإعراضه ما صح عن عائشة نفسها مما يقتضى نفي المدارمة ، وهو ما أخرجه مسلم

من طريق أبي سلة ومن طريق عبد الله بن شقيق جميعا عن عائشة أنها «سئلت عن صيام رسول الله ﷺ فقالت: كان يصوم حتى نقول قد صام ويفطر حتى نقول قد أفطر» ، وتقدم نحوه قريبا في البخارى من حديث ابن عباس وغيره ، فابقى الترجمة على الاستفهام ليترجح أحد الخبرين أو يتبين الجمع بينهما ، ويمكن الجمع بينهما بأن قولها «كان عمله ديمة» معناه أن اختلاف حاله في الاكثار من الصوم ثم من الفطر كان مستداما مستمرا ، وبأنه ﷺ كان يوظف على نفسه العبادة فرما شغله عن بعضها شاغل فيقضيها على التوالى فيشتبه الحال على من يرى ذلك ، فقول عائشة «كان عمله ديمة» منزل على التوظيف ، وقولها «كان لا تشاء أن تراه صائما إلا رأيته» منزل على الحال الثاني ، وقد تقدم نحو هذا في «باب ما يذكر من صوم النبي ﷺ» ، وقيل معناه أنه كان لا يقصد نفلا ابتداء في يوم بعينه فيصومه ، بل إذا صام يوما بعينه كالحائض مثلا داوم على صومه . **قوله** (حدثنا يحيى) هو القطان وسفيان هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي وعلقمة خاله . وهذا الاسناد مما يعد من أصح الاسانيد . **قوله** (هل كان يختص من الأيام شيئا : قالت لا) قال ابن التين : استدلل به بعضهم على كراهة تحرى صيام يوم من الاسبوع ، وأجاب الزين بن المنير بأن السائل في حديث عائشة إنما سأل عن تخصيص يوم من الأيام من حيث كونها أياما ، وأما ما ورد تخصيصه من الأيام بالصيام فأنما خصص لأسر لا يشاركه فيه بقية الأيام كيوم عرقة ويوم عاشوراء وأيام البيض وجميع ما عين لمعنى خاص ، وإنما سأل عن تخصيص يوم لكونه مثالا يوم السبت ، ويشكل على هذا الجواب صوم الاثنين والخميس فقد وردت فيهما أحاديث وكأنها لم تصح على شرط البخارى فهذا أبقى الترجمة على الاستفهام ، فإن ثبت فيهما ما يقتضى تخصيصهما استثنى من عموم قول عائشة لا . قلت : ورد في صيام يوم الاثنين والخميس عدة أحاديث صحيحة ، منها حديث عائشة أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجاشى عنها ولفظه «ان النبي ﷺ كان يتحرى صيام الاثنين والخميس» وحديث أسامة «رأيت رسول الله ﷺ يصوم يوم الاثنين والخميس» فسألته فقال : إن الأعمال تعرض يوم الاثنين والخميس ، فأحب أن يرفع على وأنا صائم» أخرجه النسائى وأبو داود وصححه ابن خزيمة ، فعلى هذا فالجواب عن الاشكال أن يقال : لعل المراد بالأيام المسئول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر ، فكأن السائل لما سمع أنه ﷺ «كان يصوم ثلاثة أيام» ورغب في أنها تكون أيام البيض سأل عائشة : هل كان يخصها بالبيض ؟ فقالت لا ، كان عمله ديمة ، تعنى لو جعلها البيض لتعينت وداوم عليها ، لأنه كان يحب أن يكون عمله دائما ، لكن أراد التوسعة بعدم تعيينها فكان لا يبالي من أى الشهر صامها كما تقدمت الإشارة اليه في «باب صيام البيض» وأن مسلما روى من حديث عائشة أنه ﷺ «كان يصوم من كل شهر ثلاثة أيام» وما يبالي من أى الشهر صام ، وقد أورد ابن حبان حديث الباب وحديث عائشة في صيام الاثنين والخميس وحديثها «كان يصوم حتى نقول لا يفطر» وأشار الى أن بينهما تعارضا ولم يفصح عن كيفية الجمع بينهما ، وقد فتح الله بذلك بفضل . **قوله** (يختص) في رواية جرير عن منصور في الرقاق «يخص» بغير مشناه . **قوله** (ديمة) بكسر أوله وسكون التحتانية أى دائما ، قال أهل اللغة : الديممة مطر يدوم أياما ، ثم أطلقت على كل شيء يستمر . **قوله** (وأبكم يطيق) في رواية جرير «يستطيع» في الموضعين والمعنى متقارب

#### ٦٥ - باب صوم يوم عرفة

١٩٨٨ - **عنه** مسند حديثنا يحيى عن مالك قال : حدثني سالم قال حدثني محمد بن مولى أم الفضل أن

أُمُّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْهُ . ح . وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى مُعْمِرِ بْنِ عُمَيْرٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ مُعْمِرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ « أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ صَائِمٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَيْسَ بِصَائِمٍ . فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ وَهُوَ وَقَفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ »

١٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهَبٍ - أَوْ قُرَيْءٌ عَلَيْهِ - قَالَ أَخْبَرَنِي عُمَرُو عَنْ بُكَيرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ بِجَلَابٍ وَهُوَ وَقَفٌ فِي الْمَوْقِفِ ، فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ »

**قوله** ( باب صوم يوم عرفة ) أى ما حكمه ؟ وكأنه لم تثبت الأحاديث الواردة في الترغيب في صومه على شرطه وأصحها حديث أبي قتادة أنه يكفر سنة آتية وسنة ماضية ، أخرجه مسلم وغيره ، والجمع بينه وبين حديثي الباب أن يحمل على غير الحاج أو على من لم يضعفه صيامه عن الذكر والدعاء المطلوب للحاج كما سيأتى تفصيل ذلك . **قوله** ( حدثني سالم ) هو أبو النضر المذكور في الطريق الثانية وهو بكنيته أشهر ، وربما جاء باسمه وكنيته معا فيقال حدثنا سالم أبو النضر ، وإنما ساق البخارى الطريق الأولى مع نزولها لما فيها من التصريح بالتحديث في المواضع التي وقعت بالنعنة في الطريق الثانية مع علوها ، وما أكثر ما يحرص البخارى على ذلك في هذا الكتاب . **قوله** ( عمير مولى أم الفضل ) هو عمير مولى ابن عباس ، فمن قال مولى أم الفضل فباعتبار أصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار ما آل إليه حاله ، لأن أم الفضل هي والدة ابن عباس وقد انتقل إلى ابن عباس ولاء موالى أمه ، وليس لعمر في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه أيضا في الحج في موضعين وفي الأشربة في ثلاثة مواضع ، وحديث آخر تقدم في التيمم . **قوله** ( ان ناسا تماروا ) أى اختلفوا ، ووقع عند الدارقطني في « الموطآت » من طريق أبي نوح عن مالك « اختلف ناس من أصحاب رسول الله ﷺ » . **قوله** ( في صوم النبي ﷺ ) هذا يشعر بأن صوم يوم عرفة كان معروفا عندهم معتادا لهم في الحضر ، وكأن من جزم بأنه صائم استند إلى ما ألفه من العبادة ، ومن جزم بأنه غير صائم قامت عنده قرينة كونه مسافرا ، وقد عرف نفيه عن صوم الفرض في السفر فضلا عن النفل . **قوله** ( فأرسلت ) سيأتى في الحديث الذى يليه أن ميمونة بنت الحارث هي التي أرسلت ، فيحتمل التعدد ، ويحتمل أنهما معا أرسلتا فنسب ذلك إلى كل منهما لانهما كانتا أختين فتكون ميمونة أرسلت بسؤال أم الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس ، وسيأتى الإشارة إلى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الإرسال . ولم يسم الرسول في طرق حديث أم الفضل ، لكن روى النسائي من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك ، ويقوى ذلك أنه كان ممن جاء عنه أنه أرسل إما أمه وإما خالته . **قوله** ( وهو واقف على بعيره ) زاد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يحيى بن سعيد عن مالك « وهو يخطب الناس بعرفة » وللصنف في الأشربة من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة عن أبي النضر « وهو واقف عشية عرفة ، ولأحمد والنسائي من طريق عبد الله بن عباس عن أمه أم الفضل « أن رسول الله ﷺ أفطر بعرفة » . **قوله** ( فشربه ) زاد في حديث

ميمونة « والناس ينظرون » . قوله في حديث ميمونة ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث ، وبكير هو ابن عبد الله ابن الأشج ، ونصف اسناده الأول مصريون والآخر مديون ، وقوله « بحلاب » بكسر المهملة هو الإناء الذي يجعل فيه اللبن ، وقيل الحلاب اللبن المحلوب ، وقد يطلق على الإناء ولو لم يكن فيه لبن . ( تنبيه ) : روى الاسماعيلي حديث ابن وهب بثلاثة أسانيد : أحدها عنه عن مالك باسناده ، والثاني عنه عن عمرو بن الحارث عن سالم أبي النضر شيخ مالك فيه به ، والثالث عن عمرو عن بكير به ، واقتصر البخاري على أحد أسانيده اكتفاء برواية غيره كما سبق . واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة ، وفيه نظر لأن فعله المجرى لا يدل على نفي الاستحباب إذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ ، نعم روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة أن أبا هريرة حدثهم « أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة » وأخذ بظاهره بعض السلف لاجتماعه عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : يجب فطر يوم عرفة للحاج ، وعن ابن الزبير وأسامة بن زيد وعائشة : أنهم كانوا يصومونه ، وكان ذلك يعجب الحسن ويحكيه عن عثمان ، وعن قتادة مذهب آخر قال : لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء ، ونقله البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي في القديم ، واختاره الخطابي والمتولي من الشافعية ، وقال الجمهور : يستحب فطره ، حتى قال عطاء من أفطره ليتقوى به على الذكر كان له مثل أجر الصائم ، وقال الطبري إنما أفطر رسول الله ﷺ بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدعاء والذكر المطلوب يوم عرفة ، وقيل إنما أفطر لموافقة يوم الجمعة وقد نهى عن إفراجه بالصوم ، ويعنده سياق أول الحديث ، وقيل إنما كره صوم يوم عرفة لأنه يوم عيد لاهل الموقف لاجتماعهم فيه ، ويؤيده ما رواه أصحاب السنن عن عتبة بن عامر مرفوعا « يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الاسلام » . وفي الحديث من الفوائد أن العيان أقطع للحجة وأنه فوق الخبر ، وأن الأكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة ، وفيه قبول الهدية من المرأة من غير استفصال منها هل هو من مال زوجها أولا ، ولعل ذلك من القدر الذي لا يقع فيه المشاحنة ، قال المهلب : وفيه نظر لما تقدم من احتمال أنه من بيت ميمونة زوج النبي ﷺ . وفيه نأسى الناس بأفعال النبي ﷺ . وفيه البحث والاجتهاد في حياته ﷺ ، والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء ، والتحليل على الاطلاع على الحكم بغير سؤال . وفيه فطنة أم الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللائقة بالحال ، لأن ذلك كان في يوم حر بعد الظهيرة ، قال ابن المنذر في الحاشية : لم ينقل أنه ﷺ ناول فضله أحدا ، فلعله علم أنها خصته به ، فيؤخذ منه مسألة التملك المقيد انتهى . ولا يخفى بعده اهـ . وقد وقع في حديث ميمونة « فشرب منه » وهو مشعر بأنه لم يستوف شربه منه . وقال الزين بن المنير : لعل استبقائه لما في القدر كان قصدا لإطالة زمن الشرب حتى يعم نظر الناس اليه ليكون أبلغ في البيان . وفيه الركوب في حال الوقوف ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج ، وترجم له في كتاب الأشربة « في الشرب في القدر وشرب الواقف على البعير » .

## ٦٦ - باب صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ

١٩٩٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال « شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه » فقال : هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن

صيامهما : يومُ فِطْرِكُم من صِيَامِكُم ، واليومُ الآخرُ ناكُلونَ فيه من نُسُكِكُم »  
[ الحديث ١٩٩٠ طرفه - ق : ٥٥٧١ ]

قال أبو عبد الله : قال ابنُ عَيِّنَةَ مَنْ قال مولى ابنِ أَزْهَرَ فقد أَصابَ ، وَمَنْ قال مولى عبدِ الرحمنِ بنِ عَوْفٍ فقد أَصابَ

١٩٩١ - حَدَّثَنَا موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ عمرو بنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّجْرِ ، وَعَنِ الْعَمَاءِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ »  
١٩٩٢ - وعن صلاةٍ بعدَ الصُّبْحِ والمَصْرِ

قوله ( باب صوم يوم الفطر ) أى ما حكمه ؟ قال الزين بن المنير : لعله أشار الى الخلاف فيمن نذر صوم يوم فوافى يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا ؟ وسأذكر ما قيل فى ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( مولى ابن أزهري ) فى رواية الكشميني « مولى بنى أزهري ، وكذا فى رواية مسلم ، وسيأتى ذكره فى آخر الكلام على الحديث . قوله ( شهدت العيد ) زاد يونس عن الزهري فى روايته الآتية فى الأضاحى « يوم الأضحي » . قوله ( هذان ) فيه التغليب ، وذلك أن الحاضر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بذلك فلما أن جمعهما اللفظ قال « هذان » تغليبا للحاضر على الغائب . قوله ( يوم فطركم ) برفع يوم إما على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ، أو على البدل من قوله « يومان » ، وفى رواية يونس المذكورة « أما أحدهما فيوم فطركم » ، قيل وفائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة فى وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم وإظهار تمامه وحده بفطر ما بعده ، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ، ولو شرع صومه لم يكن لمشروعية الذبح فيه معنى فعبّر عن علة التحريم بالأكل من النسك لانه يستلزم النحر ويزيد فائدة التنبيه على التعليل ، والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً ، قيل ويستنبط من هذه العلة تعين السلام للفصل من الصلاة . وفى الحديث تحريم صوم يومى العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالإجماع ، واختلفوا فيمن قدم فصام يوم عيد : فعن أبي حنيفة ينقذ ، وخالفه الجمهور ، فلو نذر صوم يوم قدوم زيد فقدم يوم العيد فلا كثر لا ينقذ النذر ، وعن الحنفية ينقذ ويلزمه القضاء ، وفى رواية يلزمه الإطعام ، وعن الأوزاعي يقضى إلا إن نوى استثناء العيد ، وعن مالك فى رواية يقضى إن نوى القضاء وإلا فلا ، وسيأتى فى الباب الذى يليه عن ابن عمر أنه توقف فى الجواب عن هذه المسألة ، وأصل الخلاف فى هذه المسألة أن النهى هل يقتضى صحة المنهى عنه ؟ قال الأكثر : لا ، وعن محمد بن الحسن نعم ، واحتج بأنه لا يقال للأعشى لا يبصر لانه تحصيل الحاصل ، فدل على أن صوم يوم العيد ممكن ، وإذا أمكن ثبت الصحة . وأجيب أن الإمكان المذكور عقلى . والنزاع فى الشرعى ، والمنهى عنه شرعاً غير ممكن فعله شرعاً . ومن حجج المانعين أن النفل المطلق إذا نهى عن فعله لم ينقذ لأن المنهى مطلوب الترك سواء كان للتحريم أو للتنزيه ، والنفل مطلوب الفعل فلا يجتمع الضدان . والفرق بينه وبين الأمر ذى الوجهين كالصلاة فى الدار المفصولة أن النهى عن الإقامة فى المغصوب ليست لذات الصلاة بل للإقامة وطلب الفعل لذات العبادة ، بخلاف صوم يوم النحر مثلاً فإن النهى فيه لذات الصوم فالتقوا . والله أعلم . قوله ( قال أبو

عبد الله) هو المصنف (قال ابن عينة : من قال مولى ابن أزره فقد أصاب ، ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد أصاب ) انتهى . وكلام ابن عينة هذا حكاية عنه على بن المديني في « العلل » ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده عن ابن عينة عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى ابن أزره » وأخرجه الحميدي في مسنده عن ابن عينة « حدثني الزهري سمعت أبا عبيد » فذكر الحديث ولم يصفه بشيء ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فقال « عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف » وكذا قال جويرية وسعيد الزبيري ومكي بن إبراهيم عن مالك حكاية أبو عمر وذكر أن ابن عينة أيضا كان يقول فيه كذلك ، وقال ابن التين : وجه كون القولين صوابا ما روى أنهما اشتركا في ولاته ، وقيل يحمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ، وسبب المجاز إما بأنه كان يكثر ملازمة أحدهما إما لخدمته أو للاخذ عنه أو لانتقاله من ملك أحدهما إلى ملك الآخر ، وجزم الزبير بن بكار بأنه كان مولى عبد الرحمن بن عوف ، فعلى هذا فنسبته إلى ابن أزره هي المجازية ولعلها بسبب انقطاعه إليه بعد موت عبد الرحمن بن عوف ، واسم ابن أزره أيضا عبد الرحمن وهو ابن عم عبد الرحمن بن عوف وقيل ابن أخيه ، وقد تقدم له ذكر في الصلاة في حديث كريب عن أم سلمة ، ويأتي في أواخر المغازي . قوله ( عن عمرو بن يحيى ) هو المازني . قوله ( وعن الصماء ) بفتح المهملة وتشديد الميم والمدة . قوله ( وإن يحتج الرجل في الثوب الواحد ) زاد الاسماعيل من طريق خالد الطحان عن عمرو بن يحيى « لا يوارى فرجه بشيء » ، ومن طريق عبد العزيز بن المختار عن عمرو « ليس بين فرجه وبين السماء شيء » ، وقد سبق الكلام عليه في « باب ما يستر من العورة » ، في أوائل الصلاة ، وسبق الكلام على بقية الحديث في المواقيت

### ٦٧ - باب صوم يوم النحر

١٩٩٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار عن عطاء بن مينا قال سمعته يحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « ينهى عن صيائمين ويصمتين : النحر والنحر ، والملاسة والمنازمة »

١٩٩٤ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا معاذ أخبرنا ابن عون عن زياد بن جبير قال « جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنهما فقال : رجل تذر أن يصوم يوما قال : أظنه قال الاثنين فوافق ذلك يوم عيد ، فقال ابن عمر : أمر الله بوفاء النذر ، ونهى النبي ﷺ عن صوم هذا اليوم »

[ الحديث ١٩٩٤ - طرفاه في : ٦٧٠٥ ، ٦٧٠٦ ]

١٩٩٥ - حدثنا سجاج بن مينا قال حدثنا شعبه حدثنا عبد الملك بن محمد قال سمعت قرعة قال سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وكان قرأ مع النبي ﷺ ثنتي عشرة قرعة قال : سمعت أربعا من النبي ﷺ فأجهلتني ، قال : لا تسافر المرأة مسيرة يومين إلا ومعهما زوجها أو ذو نحره ، ولا صوم في يومه

الْفِطْرِ وَالْأَنْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ وَلَا بَعْدَ الْمَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا»

قوله (باب صوم يوم النحر) في رواية الكشميني «باب الصوم»، والقول فيه كالقول في الذي قبله. قوله (أخبرنا هشام) هو ابن يوسف. قوله (ينهى) كذا هنا بضم أوله على البناء للجهول، ووقع هذا الحديث هنا مختصرا، وسيأتي الكلام على تفسير الملامسة والمنازمة في البيوع أن شاء الله تعالى. قوله (حدثنا معاذ) هو ابن معاذ العنبري، وابن عون هو عبد الله، والاسناد بصريون، وزيد بن جبير بالجيم والموحدة مصغرا أى ابن حية بالمهمله والتحتانية الثقيلة. قوله (جاء رجل الى ابن عمر) لم أقف على اسمه، ووقع عند أحمد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير «رأيت رجلا جاء إلى ابن عمر، فذكره. وأخرج ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت «جعلت على نفسي أن أصوم كل يوم أربعاء واليوم يوم الاربعاء وهو يوم النحر، فقال: أمر الله بوفاء النذر، الحديث، وله عن اسماعيل عن يونس بسنده «سأل رجل ابن عمر وهو يمشي بمشيى. قوله (أظنه قال الاثنين) ولمسلم من طريق وكيع عن ابن عون «نذرت أن أصوم يوما، ولم يعينه، وعند الاسماعيل من طريق النضر بن شميل عن ابن عون «نذر أن يصوم كل اثنين أو خميس، ومثله لأبي عوانة من طريق شعبة عن يونس بن عبيد عن زيد بن جبير «نذر أن يصوم كل اثنين أو خميس، وفي رواية يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن المصنف في النذر «أن أصوم كل ثلاثاء وأربعاء، ومثله للدارقطني من رواية هشيم المذكورة لكن لم يذكر الثلاثاء، وللجوزقي من طريق أبي قتبية عن شعبة عن يونس «أنه نذر أن يصوم كل جمعة ونحوه لأبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة. قوله (فوافق ذلك يوم عيد) لم يفسر العيد في هذه الرواية، ومقتضى إدخاله هذا الحديث في ترجمة صوم يوم النحر أن يكون المسئول عنه يوم النحر، وهو مصرح به في رواية يزيد بن زريع المذكورة ولفظه «فوافق يوم النحر، ومثله في رواية أحمد عن إسماعيل بن علية عن يونس، وفي رواية وكيع «فوافق يوم أضحى أو فطر». والمصنف في النذور من طريق حكيم عن أبي حرة عن ابن عمر مثله، وهو محتمل أن يكون للشك أو للتقسيم. قوله (أمر الله بوفاء النذر الخ، قال الخطابي: تورع ابن عمر عن قطع الفتيا فيه، وأما فقهاء الأمصار فاختلَفوا. قلت: وقد تقدم شرح اختلافهم قبل، وتقدم عن ابن عمر قريب من هذا في كتاب الحج في «باب متى يحل المعتمر، وأمره في التورع عن بت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور. وقال الزين بن المنير: يحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن كلامه الداليلين يعمل به فيصوم يوما مكان يوم النذر ويترك الصوم يوم العيد فيكون فيه سلف لمن قال بوجوب القضاء. وزعم أخوه ابن المنير في الحاشية أن ابن عمر نبه على أن الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص، فكأنه أنهم أنه يقضى بالخاص على العام، وتقبحه أخوه بأن النهي عن صوم يوم العيد أيضا عموم للخاططين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام، ويحتمل أن يكون ابن عمر أشار إلى قاعدة أخرى وهي أن الأمر والنهي إذا التقيا في عمل واحد أيهما يقدم؟ والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا نضم. وقال أبو عبد الملك: توقف ابن عمر يصر بأن النهي عن صيامه ليس لعينه. وقال الداودي: المفهوم من كلام ابن عمر تقديم النهي لأنه قد روى أمر من نذر أن يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به لم يأمره بالركوب. قوله (سمعت قرعة) بفتح القاف

والزاي هو ابن يحيى ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي سعيد مفرقا : أما سفر المرأة في الحج ، وأما الصلاة بعد الصبح والعصر في المواقيت ، وأما شد الرحال في أواخر الصلاة ، وأما الصوم وهو الفرض من إيراد هذا الحديث هنا فقد تقدم حكمه . واستدل به على جواز صيام أيام التشريق للاقتصار فيه على ذكر يومى الفطر والنحر خاصة ، وسيأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه

### ٦٨ - باب صيام أيام التشريق

١٩٩٦ - قال أبو عبد الله : قال لى محمد بنُ المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرنى أبى « كانت عائشة رضى الله عنها تصوم أيام منى » ، وكان أبوه يصومها »

١٩٩٧ ، ١٩٩٨ - حدثنا محمد بنُ بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة سمعتُ عبد الله بن عيسى عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم ، قال « لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي »

١٩٩٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « الصيام لمن تمتع بالمرة إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام منى » . وعن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مثله . وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب

قوله ( باب صيام أيام التشريق ) أى الأيام التى بعد يوم النحر ، وقد اختلف في كونها يومين أو ثلاثة ، وسميت أيام التشريق لأن لحوم الأضاحى تشرق فيها أى تنشر في الشمس ، وقيل لأن الهدي لا ينحر حتى تشرق الشمس ، وقيل لأن صلاة العيد تقع عند شروق الشمس ، وقيل التشريق التكبير دبر كل صلاة ، وهل تلتحق بيوم النحر في ترك الصيام كما تلتحق به في النحر وغيره من أعمال الحج أو يجوز صيامها مطلقاً أو للتمتع خاصة أو له ولمن هو في معناه ؟ وفي كل ذلك اختلاف للعلماء ، والراجح عند البخارى جوازها للتمتع ، فانه ذكر في الباب حديث عائشة وابن عمر في جواز ذلك ولم يورد غيره ، وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام وأبى طلحة من الصحابة الجواز مطلقاً ، وعن على وعبد الله بن عمرو بن العاص المنع مطلقاً وهو المشهور عن الشافعى وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخرين منعه إلا للتمتع الذى لا يجد الهدي ، وهو قول مالك والشافعى في القديم ، وعن الازاعى وغيره يصومها أيضاً المحصر والقارن ، وحجة من منع حديث نبيشة الهذلى عند مسلم مرفوعاً « أيام التشريق أيام أكل وشرب » وله من حديث كعب بن مالك « أيام منى أيام أكل وشرب » ومنها حديث عمرو بن العاص أنه قال لابنه عبد الله في أيام التشريق « إنها الأيام التى نهى رسول الله ﷺ عن صومهن وأمر بفطرهن » أخرجه أبو داود وابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم . قوله ( قال لى محمد بن المثنى ) كأنه لم يصرح فيه بالتحديث لكونه موقوفاً على عائشة كما عرف من عادته بالاستقراء ، ويحيى المذكور في الاسناد هو القطان وهشام هو ابن عروة . قوله ( أيام منى ) في رواية المستمل « أيام التشريق منى » . قوله ( وكان أبوه يصومها ) هو كلام القطان ، والضمير



لشمام بن عروة ، وفاعل يصومها هو عروة ، والضمير فيه لأيام التشريق . ووقع في رواية كريمة : وكان أبوها ، وعلى هذا فالضمير لعائشة وفاعل يصومها هو أبو بكر الصديق . **قوله** ( سمعت عبد الله بن عيسى ) ز . ، رواية الكشيقي ابن أبي ليلى وأبو ليلى جد أبيه فهو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وهو ابن أخي محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى الفقيه المشهور ، وكان عبد الله أسن من عمه محمد وكان يقال إنه أفضل من عمه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الأنبياء من روايته عن جده عبد الرحمن عن كعب بن عجرة . **قوله** ( عن الزهري ) في رواية الدارقطني من طريق النضر بن شميل عن شعبة عن عبد الله بن عيسى ، سمعت الزهري ، . **قوله** ( وعن سالم ) هو من رواية الزهري عن سالم فهو موصول . **قوله** ( قال لم يرخص ) كذا وواه الحفاظ من أصحاب شعبة بضم أوله على البناء لغير معين ، ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي ، رخص رسول الله ﷺ للتمتع إذا لم يجد الهدى أن يصوم أيام التشريق ، وقال إن يحيى بن سلام ليس بالقوي ، ولم يذكر طريق عائشة ، وأخرجه من وجه آخر ضعيف عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وإذا لم تصح هذه الطرق المصروفة بالرفع بقي الأمر على الاحتمال ، وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي « أمرنا بكذا ونهينا عن كذا » هل له حكم الرفع على أقوال ثالثها إن أضافه إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا ، واختلف الترجيح فيما إذا لم يضافه ، ويلحق به « رخص لنا في كذا وعزم علينا أن لا نفعل كذا » كل في الحكم سواء ، فمن يقول إن له حكم الرفع فغاية ما وقع في رواية يحيى بن سلام أنه روى بالمعنى ، لكن قال الطحاوي إن قول ابن عمر وعائشة « لم يرخص » أخذاه من عموم قوله تعالى ﴿ فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ﴾ لأن قوله ﴿ في الحج ﴾ يعم ما قبل يوم النحر وما بعده فيدخل أيام التشريق ، فعلى هذا فليس بمرفوع بل هو بطريق الاستنباط منهما عما فهماه من عموم الآية ، وقد ثبت نفيه ﷺ عن صوم أيام التشريق وهو عام في حق المتمتع وغيره ، وعلى هذا فقد تعارض عموم الآية المشعر بالأذن وعموم الحديث المشعر بالنهاي ، وفي تخصيص عموم المتواتر بعموم الأحاد نظر لو كان الحديث مرفوعا فكيف وفي كونه مرفوعا نظر ؟ فعلى هذا يترجح القول بالجواز ، ولما هذا جنح البخاري . والله أعلم . **قوله** في طريق عبد الله بن عيسى ( إلا لمن لم يجد الهدى ) في رواية أبي عوادة عن عبد الله بن عيسى عند الطحاوي « لا تمتنع أو محصر » . **قوله** في رواية مالك ( فإن لم يجد ) في رواية الخوي « فمن لم يجد » ، وكذا هو في « الموطأ » . **قوله** ( وتابعه إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب ) رحمه الشافعي قال « أخبرني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن محرومة عن عائشة في المتمتع إذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم أيام منى » ، وعن سالم عن أبيه مثله ، ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ « انهما كانا يرخصان للتمتع » ، فذكر مثله لكن قال « أيام التشريق » وهذا يرجح كونه موقوفا لنسبة الترخيص لإيهما ، فانه يقوى أحد الاحتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها « لم يرخص » ، وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من له الشرع فيكون مرفوعا أو من له مقام الفتوى في الجلة فيحتمل الوقف ، وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي ﷺ وإبراهيم ابن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر وعائشة ، ويحيى ضعيف وإبراهيم من الحفاظ فكانت روايته أرجح ، ويقويه رواية مالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفا والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أن أيام التشريق ثلاثة غير يوم عيد الأضحي لأن يوم العيد لا يصام بالاتفاق وصيام أيام التشريق هي المختلف في

جوازها ، والمستدل بالجواز أخذه من عموم الآية كما تقدم فاقضى ذلك أنها ثلاثة لأنه القدر الذى تضمنته الآية . والله أعلم

### ٦٩ - باب صيام يوم عاشوراء

٢٠٠٠ - **حدثنا** أبو عاصم عن عمر بن محمد عن سالم عن أبيه رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « يوم عاشوراء إن شاء صام »

٢٠٠١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ أسرا بصيام يوم عاشوراء ، فلما فرض رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر »

٢٠٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء يصومه قريش في الجاهلية . وكان رسول الله ﷺ يصومه في الجاهلية ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان ترك يوم عاشوراء ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه »

٢٠٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنها يوم عاشوراء عام حج على المنبر يقول « يا أهل المدينة ، أين علماءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم ، فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر »

٢٠٠٤ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم يوم عاشوراء فقال : ما هذا قالوا : هذا يوم صالح ، هذا يوم نجي الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسى ، قال : فأنا أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه »

[ الحديث ٢٠٠٤ - أطرافه في : ٣٣٩٧ ، ٣٩٤٣ ، ٤٦٨٠ ، ٤٧٣٧ ]

٢٠٠٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو أسامة عن أبي عميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضى الله عنه قال « كان يوم عاشوراء تمدُّهُ اليهود بعيداً ، قال النبي ﷺ : فصوموه أنتم »

[ الحديث ٢٠٠٥ - طرفه في : ٣٩٤٢ ]

٢٠٠٦ - **حديث** عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَعَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ فَضَّلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، وَهَذَا الشَّهْرَ يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ »

٢٠٠٧ - **حديث** الْمُسَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَهْلِهِ أَنْ أَذِّنَ فِي الْمَاسِ أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَسْكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ ، فَإِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ »

قوله ( باب صيام يوم عاشوراء ) أى ما حكمه . وعاشوراء بالمد على المشهور ، وحكى فيه القصر ، وزعم ابن دريد أنه اسم اسلاى وأنه لا يعرف فى الجاهلية ، ورد ذلك عليه ابن دحية بأن ابن الاعرابى حكى أنه سمع فى كلامهم خابوراء ، وبقول عائشة إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه انتهى . وهذا الأخير لا دلالة فيه على رد ما قال ابن دريد . واختلف أهل الشرع فى تعيينه فقال الأكثر هو اليوم العاشر ، قال القرطبي عاشوراء معدول عن عاشرة للبالغة والتعظيم ، وهو فى الأصل صفة الليلة العاشرة لأنه مأخوذ من العشر الذى هو اسم العقد واليوم مضاف إليها ، فإذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة ، إلا أنهم لما عدلوا به عن الصفة غلبت عليه الاسم فاستقروا عن الموصوف فخذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علما على اليوم العاشر ، وذكر أبو منصور الجواليقي أنه لم يسمع فاعولاء إلا هذا وضاروراء وساروراء ودالولاء من الضار والدار والدال ، وعلى هذا فيوم عاشوراء هو العاشر وهذا قول الخليل وغيره : وقال الزين بن المنير : الأكثر على أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم ، وهو مقتضى الاشتقاق والتسمية ، وقيل هو اليوم التاسع فعلى الأول فالיום مضاف ليلته الماضية ، وعلى الثانى هو مضاف ليلته الآتية ، وقيل إنما سمي يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أوراد الأبل كانوا إذا رعو الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها فى التاسع قالوا وردنا عشرا بكسر العين ، وكذلك الى الثلاثة ، وروى مسلم من طريق الحكم بن الأعرج « انتهت الى ابن عباس وهو متوسد رداءه فقلت : أخبرنى عن يوم عاشوراء ، قال : إذا رأيت هلال المحرم فاعبد وأصبح يوم التاسع صائماً ، قلت أهكذا كان النبي ﷺ يصومه ؟ قال نعم ، وهذا ظاهره أن يوم عاشوراء هو اليوم التاسع ، لكن قال الزين بن المنير : قوله إذا أصبحت من تاسعه فاصبح يشعر بأنه أراد العاشر لأنه لا يصبح صائماً بعد أن أصبح من تاسعه إلا إذا نوى الصوم من الليلة المقبلة وهو الليلة العاشرة . قلت : ويقوى هذا الاحتمال ما رواه مسلم أيضاً من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال « لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع فأت قبل ذلك ، فإنه ظاهر فى أنه ﷺ كان يصوم العاشر وهم يصومون التاسع فأت قبل ذلك ، ثم ما هم به من صوم التاسع يحتمل معناه أنه لا يقتصر عليه . بل يضيفه إلى اليوم العاشر إما احتياطاً له وإما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأرجح وبه يشعر بعض روايات مسلم ، ولأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود ، صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده وهذا كان فى آخر الأمر ، وقد كان ﷺ يحب موافقة

أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان ، فلما قمت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب مخالفة أهل الكتاب أيضا كما ثبت في الصحيح ، فهذا من ذلك ، فوافقهم أولا وقال : نحن أحق بموسى منكم ، ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله ويوم بعده خلافا لهم ، ويؤيده رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظه « أمرنا رسول الله ﷺ بصيام عاشوراء يوم العاشر » وقال بعض أهل العلم : قوله ﷺ في صحيح مسلم « لن همت إلى قابل لأصوم التاسع » يحتمل أمرين ، أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع ، والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم ، فلما توفي ﷺ قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين ، وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراقب : أدناها أن يصام وحده ، وفوقه أن يصام التاسع معه ، وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم . ثم بدأ المصنف بالأخبار الدالة على أنه ليس بواجب ، ثم بالأخبار الدالة على الترغيب في صيامه . الحديث الأول حديث ابن عمر أورده من رواية عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن عم أبيه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان التوفلي عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه وصرح بالتحديث في جميع إسناده . قوله ( قال النبي ﷺ يوم عاشوراء إن شاء صام ) كذا وقع في جميع النسخ من البخاري مختصرا ، وعند ابن خزيمة في صحيحه عن أبي موسى عن أبي عاصم بلفظه « إن اليوم يوم عاشوراء فمن شاء فليصمه ومن شاء فليفطره » وعند الإسماعيلي قال « يوم عاشوراء من شاء صامه ومن شاء أفطره » وفي رواية مسلم « ذكر عند رسول الله ﷺ يوم عاشوراء فقال : كان يوم يصومه أهل الجاهلية ، فمن شاء صامه ومن شاء تركه » . قد تقدم في أول كتاب الصيام من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر بلفظه « صام النبي ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه » فلما فرض رمضان تركه ، فيحمل حديث سالم على ثاني الحال التي أشار إليها نافع في روايته ، ويجمع بين الحديثين بذلك . الحديث الثاني حديث عائشة من طريقين : الأول طريق الزهري قال أخبرني عروة ، وهو موافق لرواية نافع المذكورة . والثانية من رواية هشام عن أبيه مثله وفيها زيادة « إن أهل الجاهلية كانوا يصومونه وإن النبي ﷺ كان يصومه في الجاهلية » أي قبل أن يهاجر إلى المدينة ، وأفادت تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قدومه المدينة ، ولا شك أن قدومه كان في ربيع الأول حينئذ كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية ، وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فعلى هذا لم يقع الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فوض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع ، فعلى تقدير صحة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نسخ فرضه بهذه الأحاديث الصحيحة ، ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ، ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب ، وكان ابن عمر يكره قصده بالصوم ثم انقرض القول بذلك ، وأما صيام قريش لعاشوراء فلعلهم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ، ثم رأيت في المجلس الثالث من « مجالس الباغندي الكبير » عن عكرمة أنه سئل عن ذلك فقال : أذنت قريش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم : صوموا عاشوراء يكفر ذلك ، هذا أو مضاه . الحديث الثالث حديث معاوية من طريق ابن شهاب عن حيد بن عبد الرحمن أي ابن عوف عنه ، هكذا رواه مالك وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عينة وغيرهم ، وقال الأوزاعي « عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن » وقال النعمان بن راشد « عن الزهري عن السائب بن يزيد » كلاهما عن معاوية ، والمحفوظ رواية الزهري عن حيد بن عبد الرحمن قاله النسائي وغيره ، ووقع

عند مسلم في رواية يونس عن الزهري ، أخبرني حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية ، **قوله** (عام حج على المنبر) زاد يونس ، بالمدينة ، وقال في روايته ، في قدمه قدامها ، وكأنه تأخر بمكة أو المدينة في حجته إلى يوم عاشوراء ، وذكر أبو جعفر الطبري أن أول حجة حجها معاوية بعد أن استخلف كانت في سنة أربع وأربعين ، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين والذي يظهر أن المراد بها في هذا الحديث الحجة الأخيرة . **قوله** ( أين علماكم ) في سياق هذه القصة إشعار بأن معاوية لم ير لهم اهتماما بصيام عاشوراء ، فلذلك سأل عن علمائهم ، أو بلغه عن يكره صيامه أو يوجب . **قوله** ( ولم يكتب الله عليكم صيامه الخ ) هو كله من كلام النبي ﷺ كما بينه النسائي في روايته ، وقد استدلل به على أنه لم يكن فرضاً قط ، ولا دلالة فيه لاحتمال أن يريد : ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان ، وغايته أنه عام خص بالدلالة الدالة على تقدم وجوبه ، أو المراد أنه لم يدخل في قوله تعالى ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ ككتب على الذين من قبلكم ) ثم فسره بأنه شهر رمضان ، ولا يناقض هذا الأمر السابق بصيامه الذي صار منسوخاً ، ويؤيد ذلك أن معاوية إنما صحب النبي ﷺ من سنة الفتح ، والذين شهدوا أمره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهوده في السنة الأولى أوائل العام الثاني ، ويؤخذ من مجموع الأحاديث أنه كان واجبا لثبوت الأمر بصومه ثم تأكد الأمر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنداء العام ثم زيادته بأمر من أكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامهات أن لا يرضعن فيه الاطفال وبقول ابن مسعود الثابت في مسلم ، لما فرض رمضان ترك عاشوراء ، مع العلم بأنه مترك استحبابه بل هو باق ، فدل على أن المتروك وجوبه . وأما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفى ضعفه ، بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته ﷺ حيث يقول « لئن عشت لاصومن التاسع والعاشر ، وترغبه في صومه وأنه يكفر سنة ، وأى تأكيد أبلغ من هذا ؟ الحديث الرابع حديث ابن عباس في سبب صيام عاشوراء . **قوله** ( عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ) وقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر ، عن أيوب عن سعيد بن جبير ، والمحمول أنه عند أيوب بواسطة وكذلك أخرجه مسلم . **قوله** ( قدم النبي ﷺ المدينة فرأى اليهود تصوم ) في رواية مسلم « فوجد اليهود صياما » . **قوله** ( فقال ما هذا ) في رواية مسلم « فقال لهم ما هذا ، وللصنف في تفسير طه من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير فسألهم . **قوله** ( هذا يوم صالح ، هذا يوم نجى الله بنى إسرائيل من عدوم ) في رواية مسلم « هذا يوم عظيم أنجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه » . **قوله** ( فصامه موسى ) زاد مسلم في روايته « شكراً لله تعالى فنحن نصومه » ، وللصنف في الهجرة في رواية أبي بشر « ونحن نصومه تعظيماً له ، ولأحد من طريق شبيب بن عوف عن أبي هريرة نحوه وزاد فيه « وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً ، وقد استشكل ظاهر الخبر لاقتضائه أنه ﷺ حين قدومه المدينة وجد اليهود صياماً يوم عاشوراء ، وإنما قدم المدينة في ربيع الأول ، والجواب عن ذلك أن المراد أن أول علمه بذلك وسؤاله عنه كان بعد أن قدم المدينة لا أنه قبل أن يقدمها علم ذلك ، وغايته أن في الكلام حذفاً تقديره قدم النبي ﷺ المدينة فاقام الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً ، ويحتمل أن يكون أولئك اليهود كانوا يحسبون يوم عاشوراء بحساب السنين الشمسية فصادف يوم عاشوراء بحسابهم اليوم الذي قدم فيه ﷺ المدينة ، وهذا التأويل مما يرجح به أولوية المسلمين وأحقيتهم بموسى عليه الصلاة والسلام لإضلالهم اليوم المذكور وهداية الله للمسلمين له ، ولكن سياق الأحاديث تدفع هذا التأويل ، والاعتداد على التأويل الأول . ثم وجدت في

والمعجم الكبير، للطبراني ما يزيد ٢ الاحتمال المذكور أولا، وهو ما أخرجه زيد بن ثابت من طريق أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال « ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقوله الناس، وإنما كان يوم تستر فيه الكعبة، وكان يدور في السنة، وكانوا يأتون فلانا اليهودي - يعني ليحسب لهم - فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه، وسنده حسن، قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسانيد: لأدري ما معنى هذا. قلت: ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لأبي الريحان البيروني، فذكر ما حصله: أن جملة اليهود يعتمدون في صيامهم وأعيادهم حساب النجوم، فالسنة عندهم شمسية لاهلالية. قلت: فمن ثم احتاجوا إلى من يعرف الحساب ليعتمدوا عليه في ذلك. قوله ( وأمر بصيامه ) المصنف في تفسير يونس من طريق أبي بشر أيضا. فقال لاصحابه أنتم أحق بموسى منهم فصوموا، واستشكل رجوعه إليهم في ذلك، وأجاب المازري باحتمال أن يكون أوحى إليه بصدقهم أو تواتر عنده الخبر بذلك، زاد عياض أو أخبره به من أسلم منهم كابن سلام، ثم قال: ليس في الخبر أنه ابتداء الأمر بصيامه، بل في حديث عائشة التصريح بأنه كان يصومه قبل ذلك، فغاية ما في القصة أنه لم يحدث له بقول اليهود تجديدهم حكم، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال، ولم تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك، ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة « أن أهل الجاهلية كانوا يصومونه، كما تقدم إذ لا مانع من توارده الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب في ذلك، قال القرطبي: لعل قريشا كانوا يستندون في صومه إلى شرح من مضى كإبراهيم، وصوم رسول الله ﷺ يحتمل أن يكون بحكم الموافقة لهم كما في الحج، أو أذن الله له في صيامه على أنه فعل خير، فلما هاجر ووجد اليهود يصومونه وسألهم وصامهم وأمر بصيامه احتمل ذلك أن يكون ذلك استئلافا لليهود كما استألفهم باستقبال قبلتهم، ويحتمل غير ذلك. وعلى كل حال فلم يصمه اقتداء بهم فإنه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينه عنه. وقد أخرج مسلم من طريق أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء - ابن طريف بمهمة وزن عظيم « سمعت ابن عباس يقول: صام رسول الله ﷺ عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، الحديث. واستشكل بان التعليل بنجاة موسى وغرق فرعون يختص بموسى واليهود، وأجيب باحتمال أن يكون عيسى كان يصومه وهو ما لم ينسخ من شريعة موسى لأن كثيرا منها ما نسخ بشريعة عيسى لقوله تعالى ﴿ ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ﴾ ويقال إن أكثر الأحكام الفرعية إنما تتلقاها النصارى من التوراة. وقد أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي فيه فصامه نوح وموسى شكرا، وقد تقدمت الإشارة لذلك قريبا، وكان ذكر موسى دون غيره هنا لمشاركته لنوح في النجاة وغرق أعدائهما. الحديث الخامس: حديث أبي موسى وهو الأشعري قال « كان يوم عاشوراء تعده اليهود عيداً، فقال النبي ﷺ: فصوموه أتم، وفي رواية مسلم « كان يوم عاشوراء تعظمه اليهود تتخذ عيداً، فظاهره أن الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام ما يفطرون فيه لأن يوم العيد لا يصام، وحديث ابن عباس يدل على أن الباعث على صيامه موافقتهم على السبب وهو شكر الله تعالى على نعمة موسى، لكن لا يلزم من تعظيمهم له واعتقادهم بأنه عيد أنهم كانوا لا يصومونه فلعلهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم أن يصوموه، وقد ورد ذلك صريحا في حديث أبي موسى هذا فيما أخرجه المصنف في الهجرة بلفظه « وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه، ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسلم بإسناده قال « كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نساءهم فيه حلبيهم وشارتهم، وهو بالشين المعجمة

أى هبتهم الحسنة ، وقوله « هذا يوم » الاشارة إلى نوع اليوم لا إلى شخصه ، ومثله قوله تعالى ﴿ ولا تقربا هذه الشجرة ﴾ فيما ذكره الفخر الرازى فى تفسيره . الحديث السادس حديث ابن عباس أيضا من طريق ابن عيينة عن عبيد الله بن أبى يزيد ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة قال « أخبرنى عبيد الله بن أبى يزيد منذ سبعين سنة ، . قوله ( ما رأيت الخ ) هذا يقتضى أن يوم عاشوراء أفضل الأيام للصائم بعد رمضان ، لكن ابن عباس أسند ذلك إلى علمه فليس فيه ما يرد علم غيره ، وقد روى مسلم من حديث أبى قتادة مرفوعا « ان صوم عاشوراء يكفر سنة ، وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين ، وظاهره أن صيام يوم عرفة أفضل من صيام يوم عاشوراء ، وقد قيل فى الحكمة فى ذلك إن يوم عاشوراء منسوب إلى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب إلى النبي ﷺ فلذلك كان أفضل . قوله ( يتحرى ) أى يقصد . قوله ( وهذا الشهر يعنى شهر رمضان ) كذا ثبت فى جميع الروايات وكذا هو عند مسلم وغيره ، وكان ابن عباس اقتصر على قوله « وهذا الشهر » وأشار بذلك إلى شيء مذكور كأنه تقدم ذكر رمضان وذكر عاشوراء أو كانت المقالة فى أحد الزمانين وذكر الآخر فلهاذا قال الراوى عنه : يعنى رمضان . أو أخذه الراوى من جهة المحصر فى أن لا شهر يصام إلا رمضان لما تقدم له عن ابن عباس أنه كان يقول « لم أر رسول الله ﷺ صام شهرا كاملا إلا رمضان ، وإنما جمع ابن عباس بين عاشوراء ورمضان - وان كان أحدهما واجبا والآخر مندوبا - لا اشتراكهما فى حصول الثواب ، لأن معنى « يتحرى » أى يقصد صومه لتحقيق ثوابه والرغبة فيه . الحديث السابع حديث سلة ابن الأكوخ فى الأمر بصوم عاشوراء ، وقد تقدم فى أثناء الصيام فى « باب اذا نوى بالنهار صوما ، وأخرجه غالبا أيضا ثلاثيا وقد تقدم الكلام عليه هناك ، واستدل به على إجزاء الصوم بغير نية لمن طرأ عليه العلم بوجوب صوم ذلك اليوم كمن ثبت عنده فى أثناء النهار أنه من رمضان فانه يتم صومه ويجزئه ، وقد تقدم البحث فى ذلك والرد على من ذهب إليه ، وأن عند أبى داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بامساكه . والله أعلم ( حاتمة ) : اشتمل كتاب الصيام من أوله إلى هنا على مائة وسبعة وخمسين حديثا . المعلق منها ستة وثلاثون حديثا والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى مائة وستون حديثا ، والخالص تسعة وثمانون حديثا ، واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث أبى هريرة « من لم يدع قول الزور ، وحديث عمار فى صوم يوم الشك ، وحديث أنس « آلى من نسائه » وحديث أبى هريرة فى الأمر بفطر الجنب ، وحديث عامر بن ربيعة فى السواك ، وحديث عائشة « السواك مطهرة للقم » وحديث أبى هريرة « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء » ، فأنهى خروجه مسلم بلفظ « عند كل صلاة » وحديث جابر فيه ، وحديث زيد بن خالد فيه ، وحديث أبى هريرة « من أفطر فى رمضان » وحديث الحسن عن غير واحد « أفطر الحاجم والمحجوم » وجميع ذلك سوى الأول معلقات ، وحديث ابن عباس « احتجم وهو صائم » وحديث أنس فى كراهة الحجام للصائم ، وحديث ابن عمر فى نسخ ﴿ وعلى الذين يطيقونه ﴾ ، وحديث سلة بن الأكوخ فى ذلك ، وحديث ابن أبى ليلى عن الصحابى فى تحويل الصيام ، وحديث أبى هريرة فى التفريط ، وحديث النهى عن الوصال لإبقاء عليهم ، وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أبى سعيد فى النهى عن الوصال ، وحديث أبى جحيفة فى قصة سلمان وأبى الدرداء ، وحديث أنس فى الدخول على أم سليم ، وحديث جويرية فى صوم يوم الجمعة ، وحديث ابن عمر فى نذر صوم يوم العيد ، وحديث فى صيام أيام التشريق ، وحديث عائشة فى ذلك على شك فى رفعهما . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستون أثرا أكثرها معلق واليسير منها موصول . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣١ - كتاب صلاة التراويح

(كتاب صلاة التراويح) . كذا في رواية المستمل وحده ، وسقط هو والبسلة من رواية غيره ، والتراويح جمع ترويحة وهي المرة الواحدة من الراحة كتسليمة من السلام . سميت الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين ، وقد عقد محمد بن نصر في « قيام الليل » ، باين لمن استحب التطوع لنفسه بين كل ترويحتين ولمن كره ذلك ، وحكى فيه عن يحيى بن بكير عن الليث أنهم كانوا يستريحون قدر ما يصلي الرجل كذا كذا ركعة

### ١ - باب فضل من قام رمضان

٢٠٠٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة إن أبا هريرة رضي الله عنه قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول رمضان : من قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه »

٢٠٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » قال ابن شهاب ففوّ في رسول الله ﷺ والناس على ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر رضي الله عنها »

٢٠١٠ - وعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال « خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط . فقال عمر : إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد لكان أمثل . ثم عزم فجمعهم على أبي كعب . ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم ، قال عمر : نعم البدعة هذه ، والتي يتنامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون أوله »

٢٠١١ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن رسول الله ﷺ صلى ، وذلك في رمضان »

٢٠١٢ - **وحدثني** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة أن عائشة



رضي الله عنها أخبرته أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلى بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: أما بعد فإنه لم يخف على مكانكم. وليكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها. فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

٢٠١٣ - **هذه** إسماعيل قال حدثني مالك عن سعيد الأنبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه «سأل عائشة رضي الله عنها: كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟ فقالت: ما كان يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثا. فقلت: يا رسول الله أأنام قبل أن نوتر؟ قال: يا عائشة، إن عيني نمامان، ولا يتام قلبي»

**قوله** (باب فضل من قام رمضان) أي قام لياليه مصليا، والمراد من قيام الليل ما يحصل به مطلق القيام كما قدمناه في التهجيد سواء، وذكر النور أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح، يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام لا أن قيام رمضان لا يكون إلا بها، وأغرب الكرماني فقال: انفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح. **قوله** (عن ابن شهاب) في رواية ابن القاسم عند النسائي «عن مالك حدثني ابن شهاب»، **قوله** (أخبرني أبو سلمة) كذا رواه عقيل وتابعه يونس وشعيب وابن أبي ذئب ومعمّر وغيرهم، وخالفه مالك فقال «عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن، بدل أبي سلمة، وقد صح الطريقان عند البخاري فأخرجهما على الولاء، وقد أخرجه النسائي من طريق جويرية بن أسماء عن مالك عن الزهري عنهما جميعا. وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وصحح الطريقين، وحكى أن أبا همام رواه عن ابن عيينة عن الزهري ثلث الجاعة فقال «عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، وخالفه أصحاب سفيان فقالوا «عن أبي سلمة، وقد رواه النسائي من طريق سعيد بن أبي هلال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسل». **قوله** (يقول لرمضان) أي لفضل رمضان أو لأجل رمضان، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى عن أي يقول عن رمضان. **قوله** (إيمانا) أي تصديقا بوعده الله بالثواب عليه (واحسابا) أي طلبا للأجر لا لقصد آخر من رياء أو نحوه. **قوله** (غفر له) ظاهره يتناول الصغائر والكبائر، وبه جزم ابن المنذر. وقال النور: المعروف أنه يختص بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين وعزاء عياض لأهل السنة، قال بعضهم: ويجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادف صغيرة. **قوله** (ما تقدم من ذنبه) زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي «وما تأخر»، وكذا زادها حامد بن يحيى عند قاسم بن أصبغ والحسين بن الحسن المروزي في «كتاب الصيام، له وهشام ابن عمار في الجزء الثاني عشر من فوائده، ويوسف بن يعقوب النجاشي في فوائده كلهم عن ابن عيينة. ووردت هذه الزيادة من طريق أبي سلمة من وجه آخر أخرجه أحمد من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن ثابت عن الحسن كلاهما عن النبي ﷺ، ووقعت هذه الزيادة من رواية مالك نفسه أخرجه

أبو عبد الله الجرجاني في أماليه من طريق بحر بن نصر عن ابن وهب عن مالك ويونس عن الزهري ولم يتابع بحر ابن نصر على ذلك أحد من أصحاب ابن وهب ولا من أصحاب مالك ولا يونس سوى ما قدمناه ، وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر من الذنوب عدة أحاديث جمعها في كتاب مفرد ، وقد استشكلت هذه الزيادة من حيث أن المغفرة تستدعي سبق شيء يغفر والمتأخر من الذنوب لم يأت فكيف يغفر ، والجواب عن ذلك يأتي في قوله عليه السلام حكاية عن الله عز وجل أنه قال في أهل بدر « اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » ، ومحصل الجواب أنه قيل إنه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقح منهم كبيرة بعد ذلك ، وقيل إن معناه أن ذنوبهم تقح مغفورة ، وبهذا أجاب جماعة منهم الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر سنتين سنة ماضية وسنة آتية . **قوله** (قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) في رواية الكشميهني « والأمر » (على ذلك) أي على ترك الجماعة في التراويح . ولاحد من رواية ابن أبي ذئب عن الزهري في هذا الحديث « ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع الناس على القيام » ، وقد أدرج بعضهم قول ابن شهاب في نفس الخبر أخرجه الترمذي من طريق معمر عن ابن شهاب ، وأما ما رواه ابن وهب عن أبي هريرة « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال : ما هذا ؟ فقيل : ناس يصلون بهم أبي ابن كعب ، فقال : أصابوا ونعم ما صنعوا » ذكره ابن عبد البر ، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف ، والمحفوظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب . **قوله** (وعن ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذكور أيضا ، وهو في « الموطأ » بالاسنادين ، لكن فرقهما حديثين ، وقد أدرج بعض الرواة قصة عمر في الاسناد الأول أخرجه إسحق في مسنده عن عبد الله بن الحارث المخزومي عن يونس عن الزهري فزاد بعد قوله وصدرنا من صلاة عمر « حتى جمعهم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان ، فكان ذلك أول اجتماع الناس على قاري واحد في رمضان » وجزم الذهبي في « علل حديث الزهري » بأنه وهم من عبد الله بن الحارث والمحفوظ رواية مالك ومن تابعه ، وإن صح عمر عند ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد وهو بغير إضافة ، لا عن أبي سلمة . **قوله** (أوزاع) يسكون الواو بعدها زاي أي جماعة متفرقون ، وقوله في الرواية « متفرقون » تأكيد لفظي ، وقوله « يصل الرجل لنفسه » بيان لما أجل أولا وحاصله أن بعضهم كان يصل منفردا وبعضهم يصل جماعة ، قيل يؤخذ منه جواز الائتام بالمصل وإن لم ينو الإمامة . **قوله** (أمثل) قال ابن التين وغيره استنبط عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى معه في تلك الليالي ، وإن كان كره ذلك لم يأنما كرهه خشية أن يفرض عليهم ، وكان هذا هو السر في إيراد البخاري لحديث عائشة عقب حديث عمر ، فلما مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم حصل الأمن من ذلك ، ورجح عند عمر ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين ، وإلى قول عمر جنح الجمهور ، وعن مالك في إحدى الروايتين وأبي يوسف وبعض الشافعية الصلاة في البيوت أفضل عملا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة ، وبالغ الطحاوي فقال : إن صلاة التراويح في الجماعة واجبة على الكفاية ، وقال ابن بطال : قيام رمضان سنة لأن عمر لما أخذه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وإنما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم خشية الافتراض . وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه : ثالثها من كان يحفظ القرآن ولا يخاف من الكسل ولا تحتل الجماعة في المسجد بتخلفه فصلاته في الجماعة والبيت سواء ، فن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل . **قوله** (لجمعهم على أبي بن كعب) أي جملة لم إماما وكأنه اختاره عملا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم

« يؤمهم أقرؤهم لكتاب الله ، وسيأتي في تفسير البقرة قول عمر « أقرؤنا أبي » ، وروى سعيد بن منصور من طريق عروة « ان عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال ، وكان تميم الداري يصلي بالنساء ، ورواه محمد بن نصر في « كتاب قيام الليل » ، له من هذا الوجه فقال « سليمان بن أبي حشمة ، بدل تميم الداري ، ولعل ذلك كان في وقتين . قوله ( يخرج ليلة والناس يصلون بصلاة قارئهم <sup>(١)</sup> ) أي إمامهم المذكور ، وفيه إشعار بأن عمر كان لا يواظب على الصلاة معهم وكأنه كان يرى أن الصلاة في بيته ولا سيما في آخر الليل أفضل ، وقد روى محمد بن نصر في « قيام الليل » من طريق طاوس عن ابن عباس قال « كنت عند عمر في المسجد ، فسمع هيئة الناس فقال : ما هذا ؟ قيل : خرجوا من المسجد ، وذلك في رمضان » فقال : ما بق من الليل أحب إلى مما مضى ، ومن طريق عكرمة عن ابن عباس نحوه من قوله . قوله ( قال عمر نعم البدعة ) في بعض الروايات « نعمت البدعة » بزيادة تاء ، والبدعة أصلها ما أحدث على غير مثال سابق ، وتطلق في الشرع في مقابل السنة فتكون مذمومة ، والتحقيق أنها إن كانت مما تدرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وإن كانت مما تدرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبحة وإلا فهي من قسم المباح وقد تنقسم إلى الأحكام الخمسة . قوله ( والتي ينأمون عنها أفضل ) هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل أفضل من أوله ، لكن ليس فيه أن الصلاة في قيام الليل فرادى أفضل من التجميع . ( تكميل ) : لم يقع في هذه الرواية عدد الركعات التي كان يصلي بها أبي بن كعب ، وقد اختلف في ذلك في « الموطأ » ، عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة ، ورواه محمد بن سعيد بن منصور من وجه آخر وزاد فيه « وكانوا يقرؤن بالمائتين ويقومون على العصي من طول القيام » ، ورواه محمد بن نصر المروزي من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن يوسف فقال ثلاث عشرة ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال إحدى وعشرين ، وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة وهذا يحمل على غير الوتر ، وعن يزيد بن رومان قال « كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين » ، وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال « أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث ركعات الوتر » ، واجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الأحوال ، ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها بحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس وبذلك جزم الداودي وغيره ، والعدد الأول موافق للحديث عائشة المذكور بعد هذا الحديث في الباب ، والثاني قريب منه ، والاختلاف فيما زاد عن العشرين راجع إلى الاختلاف في الوتر وكأنه كان نارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث ، وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال « أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز - يعني بالمدينة - يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث » ، وقال مالك هو الأمر القديم عندنا . وعن الزعفراني عن الشافعي « رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين ، وليس في شيء من ذلك حقيق » ، وعنه قال : ان أطالوا القيام وأقلوا السجود لحسن ، وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة لحسن ، والأول أحب إلى . وقال الترمذي : أكثر ما قيل فيه أنها تصل إحدى وأربعين ركعة يعني بالوتر ، كذا قال . وقد نقل ابن عبد البر عن الأسود بن يزيد : تصل أربعين ويوتر بسبع ، وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن أيمن عن مالك ، وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر ، لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة ، فتسكون أربعين إلا واحدة ، قال مالك : وعلى هذا العمل

(١) هذه الرواية تختلف من رواية المتن ، ورواية المتن هي التي شرح عليها الصطلاحي

منذ بضع ومائة سنة ، وعن مالك ست وأربعين وثلاث الوتر وهذا هو المشهور عنه ، وقد رواه ابن وهب عن  
 العمري عن نافع قال : لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعا وثلاثين يوترون منها بثلاث ، وعن زرارة بن أوفى أنه  
 كان يصل بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر ، وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر روى  
 عن أبي مجلز عند محمد بن نصر ، وأخرج من طريق محمد بن إسحق حدثني محمد بن يوسف عن جده السائب بن يزيد  
 قال : كنا نصلي زمن عمر في رمضان ثلاث عشرة ، قال ابن إسحق وهذا أثبت ما سمعت في ذلك ، وهو موافق للحديث  
 عائشة في صلاة النبي ﷺ من الليل والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( أن رسول الله  
 ﷺ صلى وذلك في رمضان ) هكذا أورده مقتصرًا على شيء من أوله وشيء من آخره ، وقد أورده تامًا في أبواب  
 التهجد بلفظ « أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ، فذكر الحديث إلى قوله « خشيت  
 أن تفرض عليكم ، وذلك في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . قوله ( خشيت أن تفرض عليكم ) قال ابن المنير  
 في الحاشية : يؤخذ منه أن الشروع ملزم إذ لا تظهر مناسبة بين كونهم يفعلون ذلك ويفرض عليهم إلا ذلك انتهى ،  
 وفيه نظر لأنه يحتمل أن يكون السبب في ذلك الظهور اقتدارهم على ذلك من غير تكلف فيفرض عليهم . قوله في  
 آخر طريق عقيل ( فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ) هذه الزيادة من قول الزهري كما بينته في الكلام على  
 الحديث الأول . قوله ( ما كان يزيد في رمضان إلخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى في أبواب التهجد ، وأما ما رواه ابن  
 أبي شيبة من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ يصل في رمضان عشرين ركعة والوتر ، فأسناده ضعيف ، وقد  
 عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها . والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر

### ١ - باب فضل ليلة القدر

وقال الله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ . تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ . سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾

قال ابن عيينة : ما كان في القرآن ﴿ وما أدراك ﴾ فقد أعلمه ، وما قال ﴿ وما يدريك ﴾ فانه لم يعلم

٢٠١٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : حفظناه وأبنا حفظ من الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . تابعه سليمان بن كثير عن الزهري

قوله ( باب فضل ليلة القدر ) وقال الله تعالى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾ إلى آخر السورة ( ثبت في رواية أبي ذر قبل الباب بسملة ، وفي رواية غيره « وقول الله عز وجل ، أى وتفسير قول الله ، وساق في رواية كريمة السورة كلها . ومناسبة ذلك للترجمة من جهة أن نزول القرآن في زمان بعينه يقتضى فضل ذلك الزمان ، والضمير في قوله ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ للقرآن لقوله تعالى ( شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ) وبما تضمنته السورة من فضل ليلة القدر تنزل الملائكة فيها ، وسيأتى في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها وغير ذلك من تفسيرها . واختلف في المراد بالقدر الذى أضيفت إليه الليلة ف قيل : المراد به التعظيم كقوله تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ والمعنى أنها ذات قدر لنزول القرآن فيها ، أو لما يقع فيها من نزول الملائكة ، أو لما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة ، أو أن الذى يحياها يصير ذا قدر . وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ﴿ ومن قدر عليه رزقه ﴾ ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها ، أو لأن الأرض تضيق فيها عن الملائكة . وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذى هو مؤاخى القضاء ، والمعنى أنه يقدر فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ وبه صدر النورى كلامه فقال : قال العلماء سميت ليلة القدر لما تكتب فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم ﴾ ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد وعكرمة وقتادة وغيرهم ، وقال التوربشتى : إنما جاء القدر بسكون الدال ، وإن كان الشائع في القدر الذى هو مؤاخى القضاء فتح الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديدته في تلك السنة لتحقيق ما يلقى اليهم فيها مقداراً بمقدار . قوله ( قال ابن عيينة الخ ) وصله محمد بن يحيى بن أبي عمر في « كتاب الإيمان » له من رواية أبي حاتم الرازى عنه قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، فذكره بلفظ كل شيء في القرآن وما أدراك فقد أخبره به ، وكل شيء فيه وما يدرك فلم يخبره به انتهى . وعزاه مغلطاي فيما قرأت بخطه لتفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء فلم أجده فيه ، ومقصود ابن عيينة أنه ﷺ كان يعرف تعيين ليلة القدر ، وقد تعقب

هذا الخبر بقوله تعالى ( لعله يزكى ) فانها نزلت في ابن أم مكتوم ، وقد علم ﷺ بحاله وأنه عن تزكى ونفعته الذكرى . قوله ( حفظناه من الزهرى أيما حفظ ) برفع أى وما زائدة وهو مبتدأ وخبره محذوف تقديره حفظ ومن الزهرى متعلق بحفظناه ، وروى بنصب أيما على أنه مفعول مطلق لحفظ المقدر ، قوله ( من صام رمضان ) تقدم في الباب قبله من رواية مالك عن الزهرى بسنده بلفظ د قام ، بدل صام ، وتقدم الكلام عليه ، وزاد ابن عيينة في روايته هنا « ومن قام ليلة القدر الخ » . قوله ( تابعه سليمان بن كثير عن الزهرى ) وصله الذهلى في « الزهريات » وقد تقدم شرحه في الباب قبله ، وسنذكر بقيه الكلام على ليلة القدر قريبا

## ٢ - باب الناس ليلة القدر في السبع الأواخر

٢٠١٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « إن رجلا

من أصحاب النبي ﷺ أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر ، قال رسول الله ﷺ : أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر ، فمن كان متحريها فليتحريها في السبع الأواخر »

٢٠١٦ - **حدثنا** معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة قال : سألت أبا سعيد - وكان لي

صديقا - فقال « اعتكفنا مع النبي ﷺ العشر الأوسط من رمضان ، فخرج صبيحة عشرين فخطبنا وقال : إني أريت ليلة القدر ثم أنسيتها - أو نسيتها - فالتمسوها في العشر الأواخر في الوتر ، وإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، فمن كان اشتكف معي فليزجج . فرجعنا ، وما نرى في السماء قزعة ، فجاءت سحابة فطرت حتى سالت سقف المسجد ، وكان من جريد النخل ، وأقيمت الصلاة ، فرأيت رسول الله ﷺ يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته »

قوله ( باب الناس ليلة القدر في السبع الأواخر ) في رواية السكسيمي « التسوا » بصيغة الامر . وهذه الترجمة والتي بعدها - وهي تحرى ليلة القدر - معقودتان لبيان ليلة القدر ، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلة بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين . قوله ( أن رجلا من أصحاب النبي ﷺ ) لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء . قوله ( أروا ليلة القدر ) أروا بضم أوله على البناء للمجهول أى قيل لهم في المنام إنها في السبع الأواخر ، والظاهر أن المراد به أواخر الشهر ، وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين ، فعلى الأول لا تدخل ليلة إحدى وعشرين ولا ثلاث وعشرين ، وعلى الثاني تدخل الثانية فقط ولا تدخل ليلة التاسع والعشرين ، وقد رواه المصنف في التعبير من طريق الزهرى عن سالم عن أبيه « ان ناسا أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وان ناسا أروا أنها في العشر الأواخر ، فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ، وكأنه ﷺ نظر الى المتفق عليه من الروايتين فأمر به ، وقد رواه أحمد عن ابن عيينة عن الزهرى بلفظ « رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا ، فقال النبي ﷺ : التسوها في العشر البواقى في الوتر منها » ورواه أحمد من حديث علي مرفوعا « إن غلبتم فلا تغلبوا في السبع البواقى ، ولمسلم عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر بلفظ « من

كان يلتصقها فيلتمسها في العشر الاواخر ، ولمسلم من طريق عقبة بن حريث عن ابن عمر التمسوها في العشر الاواخر ، فان ضعف أحدكم أو عجز فلا يقلبن على السبع البواق ، وهذا السياق يرجح الاحتمال الاول من تفسير السبع . قوله ( أرى ) بفثتين أى أعلم ، والمراد أبصر مجازاً . قوله ( رؤياكم ) قال عياض كذا جاء بأفراد الرؤيا ، والمراد مرائيك لأنها لم تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس ، وقال ابن التين : كذا روى بتوحيد الرؤيا ، وهو جائز لأنها مصدر ، قال : وأفصح منه رؤاكم جمع رؤيا ليكون جمعا في مقابلة جمع . قوله ( نواطأت ) بالهمزة أى توافق وتزنا ومعنى ، وقال ابن التين : روى بغير همز والصواب بالهمز ، وأصله أن يطأ الرجل برجله مكان وطء صاحبه . وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستناد اليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ، وسنذكر بسط القول في أحكام الرؤيا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائى ويحيى هو ابن أبى كثير ، ويأتى في الاعتكاف من طريق على بن المبارك عن يحيى « سمعت أبا سلة » . قوله ( سألت أبا سعيد وكان لى صديقا فقال اعتكفنا ) لم يذكر المسئول عنه في هذه الطريق ، وفي رواية على المذكورة « سألت أبا سعيد : هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر ؟ فقال : نعم » فذكر الحديث . ولمسلم من طريق معمر عن يحيى « تذكرنا ليلة القدر في نفر من قریش ، فاتيت أبا سعيد ، فذكره ، وفي رواية همام عن يحيى في « باب السجود في الماء والطين » من صفة الصلاة « انطلقت الى أبى سعيد فقلت : ألا تخرج بنا إلى النخل فتحدث ؟ فخرج ، فقلت : حدثنى ما سمعت من النبي ﷺ في ليلة القدر ، فأفاد بيان سبب السؤال ، وفيه تأنيس الطالب للشيخ في طلب الاختلاء به ليتمكن مما يريد من مسأله . قوله ( اعتكفنا مع رسول الله ﷺ العشر الأوسط ) هكذا وقع في أكثر الروايات ، والمراد بالعشر الليالي وكان من حقها أن توصف بلفظ التأنيث لكن وصفت بالذكر على إرادة الوقت أو الزمان أو التقدير التثنية كأنه قال : الليالي العشر التي هي الثلث الأوسط من الشهر ، ووقع في « الموطأ » العشر الأوسط بضم الواو والسين جمع وسطى ويروى بفتح السين مثل كبر وكبرى ، ودواء الباجى في « الموطأ » باسكانها على أنه جمع واسط كبازل وبزل وهذا يوافق رواية الأوسط ، ووقع في رواية محمد بن ابراهيم في الباب الذى يليه « كان يجاور العشر التي في وسط الشهر » وفي رواية مالك الآتية في أول الاعتكاف « كان يعتكف ، والاعتكاف مجاورة مخصوصة ، ولمسلم من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد « اعتكف العشر الأوسط من رمضان يلتصق ليلة القدر قبل أن تبان له ، فلما انقضى أمر بالبناء فقوض ، ثم أبيت له أنها في العشر الاواخر فأمر بالبناء فأعيد ، وزاد في رواية عمارة بن غزية عن محمد بن ابراهيم إنه « اعتكف العشر الاول ثم اعتكف العشر الأوسط ثم اعتكف العشر الاواخر » ، ومثله في رواية همام المذكورة وزاد فيها « ان جبريل أتاه في المرتين فقال له : ان الذى تطلب أمامك ، وهو بفتح الهمزة والميم أى قدامك ، قال الطيبي : وصف الاول والأوسط بالمفرد والاخير بالجمع إشارة إلى تصوير ليلة القدر في كل ليلة من ليالى العشر الاخير دون الاولين . قوله ( فخرج صبيحة عشرين غطينا ) في رواية مالك المذكورة « حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين وهى الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه ، وظاهره يخالف رواية الباب ، ومقتضاه أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادى والعشرين ، وعلى هذا يكون أول ليالى اعتكافه الاخير ليلة اثنتين وعشرين ، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث « فأبصرت عيناي رسول الله ﷺ وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين » ، فانه ظاهر في أن الخطبة

كانت في صبح اليوم العشرين ، ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقية الطرق ، وعلى هذا فكان قوله في رواية مالك المذكورة ، وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها ، أي من الصبح الذي قبلها ، ويكون في إضافة الصبح إليها تجوز . وقد أطال ابن دحية في تقرير أن الليلة تضاف لليوم الذي قبلها ، ورد على من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم : رواية ابن أبي حازم والداوردي - يعني رواية حديث الباب - مستقيمة ورواية مالك مشككة ، وأشار إلى تأويلها بنحو ما ذكرته . ويؤيده أن في رواية الباب الذي يليه ، فإذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل إحدى وعشرين رجع إلى مسكنه ، وهذا في غاية الايضاح ، وأفاد ابن عبيد البر في الاستذكار ، أن الرواة عن مالك اختلفوا عليه في لفظ الحديث فقال بعد ذكر الحديث : هكذا رواه يحيى بن يحيى ويحيى بن بكير والشافعي عن مالك ، ويخرج في صبيحتها من اعتكافه ، ورواه ابن القاسم وابن وهب والقنبري وجماعة عن مالك فقالوا ، وهي الليلة التي يخرج فيها من اعتكافه ، قال : وقد روى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك فقال من اعتكف أول الشهر أو وسطه فانه يخرج إذا غابت الشمس من آخر يوم من اعتكافه ، ومن اعتكف في آخر الشهر فلا ينصرف إلى بيته حتى يشهد العيد ، قال ابن عبد البر : ولا خلاف في الأول ، وإنما الخلاف فيمن اعتكف العشر الأخير هل يخرج إذا غابت الشمس أو لا يخرج حتى يصبح ؟ قال : وأظن الوهم دخل من وقت خروج المعتكف . قلت : وهو بعيد لما قرره هو من بيان محل الاختلاف . وقد وجه شيخنا الامام البلقيني رواية الباب بأن معنى قوله ، حتى إذا كانت ليلة إحدى وعشرين ، أي حتى إذا كان المستقبل من الليالي ليلة إحدى وعشرين ، وقوله ، وهي الليلة التي يخرج ، الضمير يعود على الليلة الماضية ، ويؤيد هذا قوله ، من كان اعتكف مئى فليعتكف العشر الاواخر ، لأنه لا يتم ذلك إلا بإدخال الليلة الاولى . **قوله** ( أدبت ) بضم أوله على البناء لغير معين ، وهي من الرؤيا أي أعلنت بها ، أو من الرؤية أي أبصرتها ، وإنما أرى علامتها وهو السجود في الماء والطين كما وقع في رواية همام المشار إليها بلفظ ، حتى رأيت أثر الماء والطين على جهة رسول الله ﷺ تصديق رؤياه . **قوله** ( ثم أنسيتها أو نسيتها ) شك من الراوي هل أنساه غيره إياها أو نسها هو من غير واسطة ، ومنهم من ضبط نسيتها بضم أوله والتشديد فهو بمعنى أنسيتها والمراد أنه أنسى علم تعيينها في تلك السنة ، وسيأتي سبب النسيان في هذه القصة في حديث عبادة بن الصامت بعد باب . **قوله** ( أنى أسجد ) في رواية الكشميني ، أن أسجد . **قوله** ( فن كان اعتكف مئى فليرجع ) في رواية همام المذكورة ، من اعتكف مع النبي ، وفيه التفات . **قوله** ( فزعه ) بفتح القاف والزاي أي قطعة من سحاب رقيقة . **قوله** ( فطرت ) بفتح طين ، في الباب الذي يليه من وجه آخر ، فاستهلت السماء فأمطرت . **قوله** ( حتى سال سقف المسجد ) في رواية مالك ، فوكف المسجد ، أي قطر الماء من سقفة ، وكان على عريش أي مثل العريش وإلا فالعريش هو نفس سقفة ، والمراد أنه كان مظلاً بالجريد والخصوص ، ولم يكن بحكم البناء بحيث يكن من المطر الكثير . **قوله** ( يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته ) وفي رواية مالك ، على جبهته أثر الماء والطين ، وفي رواية ابن أبي حازم في الباب الذي يليه ، انصرف من الصبح ووجهه ممتلئ طينا وماء ، وهذا يشعر بأن قوله ، أثر الماء والطين ، لم يرد به محض الأثر وهو ما يبقى بعد إزالة العين ، وقد مضى البحث في ذلك في صفة الصلاة . وفي حديث أبي سعيد من الفوائد ترك مسح جبهة المصلي ، والسجود على الحائل ، وحله الجمهور على الأثر الخفيف لكن يمكن عليه قوله في بعض طرقه ، ووجهه ممتلئ طينا وماء ، وأجلب النوى



بأن الامتلاء المذكور لا يستلزم ستر جميع الجبهة ، وفيه جواز السجود في الطين ، وقد تقدم أكثر ذلك في أبواب الصلاة . وفيه الأمر بطلب الأولى والإرشاد إلى تحصيل الأفضل ، وأن النسيان جائز على النبي ﷺ ولا نقص عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه ، وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالتشريع كما في السهو في الصلاة ، أو بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة ، لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصار عليها ففانت العبادة في غيرها ، وكأن هذا هو المراد بقوله « عسى أن يكون خيرا لكم » ، كما سيأتي في حديث عبادة . وفيه استعمال رمضان بدون شهر ، واستحباب الاعتكاف فيه ، وترجيح اعتكاف العشر الأخير ، وأن من الرؤيا ما يقع تعبيره مطابقا ، وترتب الاحكام على رؤيا الأنبياء . وفي أول قصة أبي سلمة مع أبي سعيد المشي في طلب العلم ، وإثارة المواضع الخالية للسؤال ، وإجابة السائل لذلك واجتناب المشقة في الاستفادة ، وابتداء الطالب بالسؤال ، وتقديم الخطبة على التعليم وقريب البعيد في الطاعة وتسهيل المشقة فيها بحسن النطق والتدريج بها ، قيل ويستنبط منه جواز تغيير مادة البناء من الأوقاف بما هو أقوى منها وأنفع

### ٣ - باب تحريم ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر . فيه عبادة

٢٠١٧ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إسماعيل بن جعفر **حدثنا** أبو سُهَيْل عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ** »

[الحديث ٢٠١٧ - طرفاه في : ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠]

٢٠١٨ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة قال **حدثني** ابن أبي حازم والد راوردي عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ الْعَشَرَ** التي في وَسَطِ الشَّهْرِ ، فَاذَا كَانَ حِينَ يُسَمَّى مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِي وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ ، وَأَنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرِ جَاوَرَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا ، فَخَطَبَ النَّاسَ فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : كُنْتُ أَجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشَرَ ، ثُمَّ قَدْ بَدَأَ أَنْ أَجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ ، فَنَ كَانَ اعْتِكَفَ مَعِيَ فَلَمْ تُبْتَ فِي مَعْسِكَ ، وَقَدْ أَرَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أَنْسَبْتُهَا ، فَابْتَغَوْهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، وَابْتَغَوْهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أُسْجِدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ . فَاسْتَهَلَّتِ الدَّيَا فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَأَمْطَرَتْ ، فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مَصْلَى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، فَبَصُرَتْ عَيْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انْصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً »

٢٠١٩ - **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « **التَّيَسُّوْا . . .** »

٢٠٢٠ - **وحدثني** محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ وَيَقُولُ : تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ** »

٢٠٢١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال « التمسوها في العشر الأواخر من رمضان ليلة القدر في تاسعة تبقى ، في سابعة تبقى ، في خامسة تبقى »

[ الحديث ٢٠٢١ - طرفه في : ٢٠٢٢ ]

٢٠٢٢ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم عن أبي مجلز وعكرمة ، قال قال ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ « هي في العشر الأواخر ، في تسع يمضين أو في سبع يبقين » **تأبعت** عبد الوهاب عن أيوب . وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس « التمسوا في أربع وعشرين » يعني ليلة القدر

**قوله** ( باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر ) في هذه الترجمة إشارة إلى رجحان كون ليلة القدر منحصرة في رمضان ثم في العشر الأخير منه ثم في أوتاره لا في ليلة منه بعينها ، وهذا هو الذي يدل عليه مجموع الاخبار الواردة فيها . وقد ورد ليلية القدر علامات أكثرها لا تظهر إلا بعد أن تمضي ، منها في صحيح مسلم عن أبي بن كعب « أن الشمس تطلع في صبيحتها لا شعاع لها » وفي رواية لأحمد من حديثه « مثل الطست » ونحوه لأحمد من طريق أبي عون عن ابن مسعود وزاد « صافية » ومن حديث ابن عباس نحوه ، ولابن خزيمة من حديثه مرفوعا « ليلة القدر طلقة لاحارة ولا باردة ، تصبح الشمس يومها حراء ضعيفة ، ولأحمد من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا « إنها صافية بلجة كأن فيها قرا ساطعا ، ساكنة صاحبة لآخر فيها ولا برد ، ولا يحل لكوكب يرى به فيها ، ومن أماراتها أن الشمس في صبيحتها تخرج مستوية ليس لها شعاع مثل القمر ليلة البدر ولا يحل للشيطان أن يخرج معها يومئذ ، ولابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود أيضا « أن الشمس تطلع كل يوم بين قرني شيطان ، إلا صبيحة ليلة القدر ، وله من حديث جابر بن سمرة مرفوعا « ليلة القدر ليلة مطر وريح ، ولابن خزيمة من حديث جابر مرفوعا في ليلة القدر « وهي ليلة طلقة بلجة لاحارة ولا باردة ، تنضح كواكبها ولا يخرج شيطانها حتى يضيء فجرها ، ومن طريق قتادة عن أبي ميمونة عن أبي هريرة مرفوعا « وأن الملائكة تلك الليلة أكثر في الأرض من عدد الحصى » وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد « لا يرسل فيها شيطان ، ولا يحدث فيها داء ، ومن طريق الضحاك « يقبل الله التوبة فيها من كل نائب ، وتفتح فيها أبواب السماء ، وهي من غروب الشمس إلى طلوعها ، وذكر الطبري عن قوم أن الأشجار في تلك الليلة تسقط إلى الأرض ثم تعود إلى ضابتها . وأن كل شيء يسجد فيها . وروى البيهقي في « فضائل الاوقات » من طريق الأوزاعي عن عبدة بن أبي لبابة أنه سمعه يقول ان المياه المالحة تعذب تلك الليلة ، وروى ابن عبد البر من طريق زهرة بن معبد نحوه . **قوله** ( فيه عبادة ) أي يدخل في هذا الباب حديث عبادة بن الصامت ، وأشار إلى ما أخرجه في الباب الذي يليه بلفظ « التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة » ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة أورده من وجهين وفصل بينهما بحديث أبي سعيد ، فالوجه الاول : **قوله** ( أبو سهيل عن أبيه ) هو نافع بن مالك بن أبي طامر الاصمعي ، وليس لآبيه في الصحيح عن عائشة غير هذا

الحديث ، والوجه الثاني : قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية يوسف القاضي في «كتاب الصيام» ، حدثنا محمد بن أبي بكر المذمى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام أخرجه أبو نعيم من طريقه ومن طريق مسند أحمد عن يحيى أيضا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه عن أحمد فادخل بين يحيى وهشام شعبة وهو غريب ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن يحيى عن هشام بغير واسطة مصرحا فيه بالتحديث بينهما . **قوله** ( كان يحاور ) أى يعتكف ، وقوله ( العشر التى فى وسط الشهر ) حذف الطرف فى رواية الكشميهنى ، وقوله ( يمضين ) فى رواية الكشميهنى «تمضى» ، بالثناة وحذف النون . **قوله** ( فليثبت ) كذا للاكثر من الثبات وفى رواية «فليثبت» من اللبث ومعناها متقارب . **قوله** ( فابتغوها ) بالغين المعجمة وتقديم الموحدة . الحديث الثالث حديث ابن عباس أورده من أوجه . **قوله** ( فبصرت ) بفتح الموحدة وضم المهملة ، وذكر العين بعد البصر تأكيد كقوله أخذت بيدي ، وإنما يقال ذلك فى أمر مستغرب لإظهار التعجب من حصوله . **قوله** ( التمسوا ) كذا اقتصر على هذه اللفظة من الخبر وكأنه أحال بقيته على الطريق التى بعدها وهى طريق عبدة عن هشام ولفظه «تحمروا ليلة القدر فى العشر الاواخر من رمضان» وهو مشعر بأنهما متفقان إلا فى هذه اللفظة فقال يحيى «التمسوا» وقال عبدة «تحمروا» ، وعلى ذلك اعتمد المزى وغيره من أصحاب الاطراف فترجموا لرواية يحيى كذلك ، ولكن لفظ يحيى عند أحمد وسائر من ذكرت قبل «كان رسول الله ﷺ يعتكف فى العشر الاواخر ويقول : التمسوها فى العشر الاواخر» ، يعنى ليلة القدر ، وبين اللفظين من التباين ما لا يخفى . **قوله** ( حدثني محمد أخبرنا عبدة ) محمد هو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم فى «المستخرج» ، ويحتمل أن يكون هو محمد بن المثنى فيكون الحديث عنده عن يحيى وعبدة معا فساقه البخارى عنه على لفظ أحدهما ، ولم يقع فى شيء من طرق هشام فى هذا الحديث التقييد بالوتر ، وكأن البخارى أشار بادخاله فى الترجمة إلى أن مطلقه يحمل على المقيد فى رواية أبي سهيل . الحديث الثانى حديث أبي سعيد ، وقد سبق الكلام عليه فى الباب الذى قبله . **قوله** ( التمسوها ) كذا فيه باضمار المفعول والمراد به ليلة القدر ، وهو مفسر بما بعده ، وسأأتى أنه تقدم قبل ذلك كلام يحسن معه عود الضمير وإنما وقع فى هذه الرواية اختصار . **قوله** ( ليلة القدر ) بالنصب على البدل من الضمير فى قوله «التمسوها» ، ويجوز الرفع . **قوله** فى الطريق الثانية ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو الاحول . **قوله** ( عن أبي مجلز وعكرمة قال قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ ) كذا أخرجه مختصرا وقد أخرجه أحمد عن عفان والاسماعيلي من طريق محمد بن عتبة كلاهما عن عبد الواحد فزاد فى أوله قصة وهى «قال عمر : من يعلم ليلة القدر ؟ فقال ابن عباس : قال رسول الله ﷺ» ، فذكره ، وبهذا يظهر عود الضمير المهم فى رواية الباب ، وقد توقف الاسماعيلي فى اتصال هذا الحديث لأن عكرمة وأبا مجلز ما أدركا عمر فاحضرا القصة المذكورة ، والجواب أن الغرض منه أنهما أخذتا ذلك عن ابن عباس ، فقد رواه معمر عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس ، وسياقه أبسط من هذا كما سنذكره ، وإن كان موصولا عن ابن عباس فهو المقصود بالأصالة فلا يضر الإرسال فى قصة عمر فانها مذكورة على طريق التبع أن لو سلطنا أنها مرسل . **قوله** ( فى تسع يمضين أو فى سبع يقين ) كذا للاكثر بتقديم السين فى الثانى وتأخيرها فى الاول وبلفظ المضى فى الاول والبقاء فى الثانى ، والكشميهنى بلفظ المضى فيها ، وفى رواية الاسماعيلي بتقديم السين فى الموضعين ، وقد اعترض على تخريج هذا الحديث من وجه آخر فإن المرفوع منه قد رواه عبد الرزاق موقوفا

فروى عن معمر عن قتادة وعاصم أنهما سمعا عكرمة يقول : قال ابن عباس : دعا عمر أصحاب رسول الله ﷺ فسألهم عن ليلة القدر ، فأجمعوا على أنها في العشر الأواخر ، قال ابن عباس : فقلت لعمر إنى لأعلم - أو أظن - أى ليلة هى ، قال عمر : أى ليلة هى ؟ فقلت : سابعة تمضى أو سابعة تبقى من العشر الأواخر ، فقال : من أين علمت ذلك ؟ قلت خلق الله سبع سموات وسبع أرضين وسبعة أيام والذهب يدور في سبع والانساف خلق من سبع ويأكل من سبع ويسجد على سبع والطواف والجار وأشباه ذكرها ، فقال عمر : لقد فطنت لأمر ما فطنا له ، فعلى هذا فقد اختلف في رفع هذه الجلة ووقفها فرجح عند البخارى المرفوع فأخرجه وأعرض عن الموقوف ، وللوقوف عن عمر طريق أخرى أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده والحاكم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس وأوله : ان عمر كان إذا دعا الاشياخ من الصحابة قال لابن عباس : لاتسكلم حتى يتكلموا ، فقال ذات يوم : ان رسول الله ﷺ قال : التمسوا ليلة القدر في العشر الاواخر وترا ، أى الوتر ؟ فقال رجل برأيه تاسعة سابعة خامسة ثالثة ، فقال لي : مالك لاتسكلم يا ابن عباس ؟ قلت : أنتكلم برأى ، قال : عن رأيك أسألك ، قلت : فذكر نحوه وفي آخره : فقال عمر أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام الذى ما استوت شئون رأسه ، ورواه محمد بن نصر في « قيام الليل » من هذا الوجه وزاد فيه : وان الله جعل النسب في سبع والصبر في سبع ، ثم تلا ( حرمت عليكم أمهاتكم ) ، وفي رواية الحاكم : انى لأرى القول كما قلت . قوله ( تابعه عبد الوهاب عن أيوب ) هكذا وقعت هذه المتابعة عند الأكثر من رواية الضربى هنا ، وعند النسفي عقب طريق وهيب : عن أيوب ، وهو الصواب وأصلها ابن عساكر في نسخته كذلك ، وقد وصله أحمد وابن أبي عمر في مسنديهما عن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي عن أيوب متابعا لوهيب في إسناده ولفظه ، وأخرجه محمد بن نصر في « قيام الليل » عن إسحق بن راهويه عن عبد الوهاب مثله وزاد في آخره : أو آخر ليلة . قوله ( وعن خالد عن عكرمة عن ابن عباس : التمسوا في أربع وعشرين ) ظاهره أنه من رواية عبد الوهاب عن خالد أيضا ، لكن جزم المزي بأن طريق خالد هذه معلقة ، والنسفي أظن أنها موصولة بالاسناد الأول وانما حذفها أصحاب المسندات لكونها موقوفة ، وقد روى أحمد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : أتيت وأنا نائم فقبل لي الليلة ليلة القدر ، فقصت وأنا ناعس فتعلقت ببعض أطناب رسول الله ﷺ فإذا هو يصلى ، قال فنظرت في تلك الليلة فإذا هى ليلة أربع وعشرين ، وقد استشكل هذا مع قوله في الطريق الأخرى انها في وتر ، وأجيب بأن الجمع ممكن بين الرويتين أن يحمل ماورد مما ظاهره الشفع أن يكون باعتبار الابتداء بالعدد من آخر الشهر فتكون ليلة الرابع والعشرين هى السابعة ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عباس بقوله في أربع وعشرين أى أول ما يرجى من السبع البواقى فيوافق ما تقدم من التماسها في السبع البواقى ، وزعم بعض الشراح أن قوله : تاسعة تبقى ، يلزم منه أن تكون ليلة اثنين وعشرين إن كان الشهر ثلاثين ولا تكون ليلة إحدى وعشرين إلا إن كان ذلك الشهر تسعا وعشرين ، وما ادعاه من الحصر مردود لانه ينبنى على المراد بقوله : تبقى ، هل هو تبقى باليلة المذكورة أو خارجا عنها فبناه على الاول ، ويجوز بناؤه على الثانى فيكون على عكس ما ذكر ، والنسفي يظهر أن في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين ، فان كان الشهر مثلا ثلاثين فالتسع معناها غير الليلة ، وإن كان تسعا وعشرين فالتسع بانضمامها والله أعلم . وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا . وتحصل لنا من مذاهم في ذلك أكثر من أربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة ، وقد اشتركتا في إخفاء كل منهما ليقع الجدل في

طلبها : القول الاول أنها رفعت أصلاً ورأساً حكاه المتولى في التتمة عن الروافض والفاكهاى في شرح العمدة عن الحنفية وكأنه خطأ منه . والذي حكاه السروجى أنه قول الشيعة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق داود بن أبى عاصم عن عبد الله بن يحنس ، قلت لابی هريرة : زعموا أن ليلة القدر رفعت ، قال : كذب من قال ذلك ، ومن طريق عبد الله بن شريك قال : ذكر الحجاج ليلة القدر فكانه أنكرها ، فأراد زر بن عبيد أن يحصبه فنهقه قومه . الثاني أنها خاصة بسنة واحدة وقعت في زمن رسول الله ﷺ حكاه الفاكهاى أيضا . الثالث أنها خاصة بهذه الأمة ولم تكن في الامم قبلهم ، جزم به ابن حبيب وغيره من المالكية ونقله عن الجمهور وحكاه صاحب « العدة » عن الشافعية ورجحه ، وهو معترض بحديث أبى ذر عند النسائي حيث قال فيه « قلت يا رسول الله أن تكون مع الانبياء فإذا ماتوا رفعت ؟ قال : لا بل هي نافية » وعدهم قول مالك في « الموطأ » ، بلغنى أن رسول الله ﷺ قاصر أعمار أمته عن أعمار الامم الماضية فأعطاه الله ليلة القدر ، وهذا يحتمل التأويل فلا يدفع التصريح في حديث أبى ذر . الرابع أنها ممكنة في جميع السنة ، وهو قول مشهور عن الحنفية حكاه قاضيه خان وأبو بكر الرازى منهم ، وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم ، وزيف المذهب هذا القول وقال : لعل صاحبه بناء على دوران الزمان لنقصان الالهة ، وهو فاسد لأن ذلك لم يعتبر في صيام رمضان فلا يعتبر في غيره حتى تنقل ليلة القدر عن رمضان ١٥ . وما أخذ ابن مسعود كما ثبت في صحيح مسلم عن أبى بن كعب أنه أراد أن لا يتكل الناس . الخامس أنها مختصة بربط رمضان ممكنة في جميع لياليه ، وهو قول ابن عمر رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح عنه ، وروى مرفوعا عنه أخرجه أبو داود ، وفي « شرح الهداية » الجزم به عن أبى حنيفة وقال به ابن المنذر والحاملى وبعض الشافعية ورجحه السبكي في « شرح المنهاج » ، وحكاه ابن الحاجب رواية ، وقال السروجى في « شرح الهداية » ، قول أبى حنيفة إنها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها إنها في ليلة معينة منه مهمة ، وكذا قال النسفى في « المنظومة » :

وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها قادر اه

وهذا القول حكاه ابن العربى عن قوم وهو السادس . السابع أنها أول ليلة من رمضان حكى عن أبى رزین العقيلي الصحابى ، وروى ابن أبى عاصم من حديث أنس قال : ليلة القدر أول ليلة من رمضان ، قال ابن أبى عاصم لا نعلم أحدا قال ذلك غيره . الثامن أنها ليلة النصف من رمضان حكاه شيخنا سراج الدين ابن الملقن في « شرح العمدة » ، والذي رأيت في « المفهم » للقرطبي حكاية قول أنها ليلة النصف من شعبان ، وكذا نقله السروجى عن صاحب « الطراز » ، فإن كانا محفوظين فهو القول التاسع ، ثم رأيت في « شرح السروجى » عن « المحيط » أنها في النصف الأخير . العاشر أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ، روى ابن أبى شيبة والطبرانى من حديث زيد بن أرقم قال : ما أشك ولا أمتري أنها ليلة سبع عشرة من رمضان ليلة أنزل القرآن ، وأخرجه أبو داود عن ابن مسعود أيضا . القول الحادى عشر أنها مهمة في العشر الأوسط حكاه النووى وعزاه الطبرى لعثمان بن أبى العاص والحسن البصرى وقال به بعض الشافعية . القول الثانى عشر أنها ليلة ثمان عشرة قرأته بخط القطب الحلبي في شرحه وذكره ابن الجوزى في مشكله . القول الثالث عشر أنها ليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي ، وعزاه الطبرى لزيد بن ثابت وابن مسعود ، ووصله الطحاوى عن ابن مسعود . القول الرابع عشر أنها أول ليلة من العشر الأخير واليه مال الشافعى وجزم به جماعة من الشافعية ، ولكن قال السبكي انه ليس يجوز ما به عندهم لاتفاقهم على عدم حدث من عاين يوم العشرين عتق عبده في

ليلة القدر أنه لا يعتق تلك الليلة بل بانقضاء الشهر على الصحيح بناء على أنها في العشر الأخير وقيل بانقضاء السنة بناء على أنها لا تختص بالعشر الأخير بل هي في رمضان . القول الخامس عشر مثل الذي قبله إلا أنه إن كان الشهر تاماً فهي ليلة العشرين وإن كان ناقصاً فهي ليلة إحدى وعشرين وهكذا في جميع الشهر وهو قول ابن حزم وذعم أنه يجمع بين الاخبار بذلك ، ويدل له ما رواه أحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن أنيس قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : التمسوها الليلة ، قال وكانت تلك الليلة ليلة ثلاث وعشرين ، فقال رجل : هذه أولى بثان بقين ، قال بل أولى بسبع بقين فان هذا الشهر لا يتم . القول السادس عشر أنها ليلة اثنين وعشرين وسيأتي حكايته بعد ، وروى أحمد من حديث عبد الله بن أنيس أنه « سأل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر وذلك صبيحة إحدى وعشرين فقال : كم الليلة ؟ قلت : ليلة اثنين وعشرين ، فقال : هي الليلة أو القابلة . » . القول السابع عشر أنها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن أنيس مرفوعاً « أدبت ليلة القدر ثم نسيتها ، فذكر مثل حديث أبي سعيد لكنه قال فيه « ليلة ثلاث وعشرين بدل إحدى وعشرين ، وعنه قال « قلت يا رسول الله إن لي بادية أكون فيها ، فرئى بليلة القدر ، قال : انزل ليلة ثلاث وعشرين ، وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن معاوية قال « ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين » ورواه إسحق في مسنده من طريق أبي حازم عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « من كان متحريها فليتحريها ليلة سابعة ، وكان أيوب يغتسل ليلة ثلاث وعشرين ويمس الطيب ، وعن ابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس « انه كان يوقظ أهله ليلة ثلاث وعشرين ، وروى عبد الرزاق من طريق يونس بن سيف سمع سعيد بن المسيب يقول : اسمع قول القوم على أنها ليلة ثلاث وعشرين ، ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ، ومن طريق مكحول أنه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين . القول الثامن عشر أنها ليلة أربع وعشرين كما تقدم من حديث ابن عباس في هذا الباب ، وروى الطيالسي من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً « ليلة القدر ليلة أربع وعشرين » وروى ذلك عن ابن مسعود وللشعبي والحسن وقتادة ، وحجتهم حديث واثلة أن القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان ، وروى أحمد من طريق ابن طبيعة عن يزيد بن أبي الخير الصنابحي عن بلال مرفوعاً « التمسوا ليلة القدر ليلة أربع وعشرين ، وقد أخطأ ابن طبيعة في رفعه فقد رواه عمرو بن الحارث عن يزيد بهذا الاسناد موقوفاً بغير لفظه كما سيأتي في أواخر المغازي بلفظ « ليلة القدر أول السبع من العشر الاواخر » . القول التاسع عشر أنها ليلة خمس وعشرين حكاه ابن العربي في « العارضة » وعزاه ابن الجوزي في « المشكل » لأبي بكر . القول العشرون أنها ليلة ست وعشرين وهو قول لم أره صريحاً إلا أن عياضاً قال : ما من ليلة من ليالى العشر الاخير الا وقد قيل إنها فيه . القول الحادى والعشرون أنها ليلة سبع وعشرين وهو الجادة من مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما أخرجه مسلم ، وروى مسلم أيضاً من طريق أبي حازم عن أبي هريرة قال « تذاكرنا ليلة القدر فقال ﷺ : أياكم يذكر حين طلع القمر كأنه شق جفنة ؟ قال أبو الحسن الفارسي : أي ليلة سبع وعشرين فان القمر يطلع فيها بتلك الصفة . وروى الطبراني من حديث ابن مسعود « سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال : أياكم يذكر ليلة الصباوات ؟ قلت : أنا ، وذلك ليلة سبع وعشرين ، ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحديفة وناس من الصحابة ، وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم « رأى رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين » ولاحمد من حديثه مرفوعاً « ليلة القدر ليلة سبع وعشرين »

ولابن المنذر « من كان متحريرا فليتحررها ليلة سبع وعشرين »، وعن جابر بن سمرة نحوه أخرجه الطبراني في الأوسط ، وعن معاوية نحوه أخرجه أبو داود وحكاه صاحب « الحلية »، من الشافعية عن أكثر العلماء ، وقد تقدم استنباط ابن عباس عند عمر فيه وموافقه له ، وزعم ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد وافق قوله فيها هي سبع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية وبالغ في انكاره نقله ابن عطية في تفسيره وقال : إنه من ملح التفسير وليس من متين العلم . واستنبط بعضهم ذلك في جهة أخرى فقال : ليلة القدر تسعة أحرف وقد أعيدت في السورة ثلاث مرات فذلك سبع وعشرون . وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط : من قال لزوجته أنت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين لأن العامة تعتقد أنها ليلة القدر . القول الثاني والعشرون أنها ليلة ثمان وعشرين وقد تقدم توجيهه قبل بقول . القول الثالث والعشرون أنها ليلة تسع وعشرين حكاه ابن العربي . القول الرابع والعشرون أنها ليلة ثلاثين حكاه عياض والسروجي في شرح الهداية ورواه محمد ابن نصر والطبري عن معاوية وأحمد من طريق أبي سلة عن أبي هريرة . القول الخامس والعشرون أنها في أواخر العشر الأخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها في هذا الباب ، وهو أرجح الأقوال وصار إليه أبو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب . القول السادس والعشرون مثله بزيادة الليلة الأخيرة رواه الترمذي من حديث أبي بكرة وأحمد من حديث عبادة بن الصامت . القول السابع والعشرون تنتقل في العشر الأخير كله قاله أبو قلابة ونفس عليه مالك والثوري وأحمد وإسحق وزعم الماوردي أنه متفق عليه ؛ وكأنه أخذه من حديث ابن عباس أن الصحابة اتفقوا على أنها في العشر الأخير ثم اختلفوا في تعيينها منه كما تقدم ، ويؤيد كونها في العشر الأخير حديث أبي سعيد الصحيح أن جبريل قال للنبي ﷺ لما اعتكف العشر الأوسط ان الذي تطلب أمامك ، وقد تقدم ذكره قريبا ، وتقدم ذكر اعتكافه ﷺ العشر الأخير في طلب ليلة القدر واعتكاف أزواجه بعده والاجتهاد فيه كما في الباب الذي بعده ، واختلف القائلون به فمنهم من قال هي فيه محتملة على حد سواء نقله الرازي عن مالك وضعفه ابن الحاجب ، ومنهم من قال بعض لياليه أرجح من بعض فقال الشافعي : أرجاه ليلة إحدى وعشرين وهو القول الثامن والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة ثلاث وعشرين وهو القول التاسع والعشرون ، وقيل أرجاه ليلة سبع وعشرين وهو القول الثلاثون . القول الحادي والثلاثون أنها تنتقل في السبع الأواخر ، وقد تقدم بيان المراد منه في حديث ابن عمر : هل المراد ليالي السبع من آخر الشهر أو آخر سبعة تعد من الشهر؟ ويخرج من ذلك القول الثاني والثلاثون . القول الثالث والثلاثون أنها تنتقل في النصف الأخير ذكره صاحب المحيط عن أبي يوسف ومحمد ، وحكاه إمام الحرمين عن صاحب التفسير . القول الرابع والثلاثون أنها ليلة ست عشرة أو سبع عشرة رواه الحارث بن أبي أسامة من حديث عبد الله بن الزبير . القول الخامس والثلاثون أنها ليلة سبع عشرة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين رواه سعيد بن منصور من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السادس والثلاثون أنها في أول ليلة من رمضان أو آخر ليلة رواه ابن أبي عاصم من حديث أنس بإسناد ضعيف . القول السابع والثلاثون أنها أول ليلة أو تسع عشرة أو إحدى وعشرين أو آخر ليلة رواه ابن مردويه في تفسيره عن أنس بإسناد ضعيف . القول الثامن والثلاثون أنها ليلة تسع عشرة أو إحدى عشرة أو ثلاث وعشرين رواه أبو داود من حديث ابن مسعود بإسناد فيه مقال ، ورواه الرزاق من حديث علي بإسناد منقطع ، وسعيد بن منصور من حديث عائشة بإسناد

منقطع أيضا . القول التاسع والثلاثون ليلة ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين وهو مأخوذ من حديث ابن عباس في الباب حيث قال « سبع يبقين أو سبع يمضين ، ولاحد من حديث النعمان بن بشير «سابعة تمضي أو سابعة تبقى» قال النعمان : فنحن نقول ليلة سبع وعشرين وأنتم تقولون ليلة ثلاث وعشرين . القول الأربعون ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين كما سيأتي في الباب الذي بعده من حديث عبادة بن الصامت ، ولابن داود من حديثه بلفظ «تاسعة تبقى سابعة تبقى خامسة تبقى» قال مالك في «المدونة» قوله تاسعة تبقى ليلة إحدى وعشرين الخ . القول الحادي والأربعون أنها منحصرة في السبع الأواخر من رمضان لحديث ابن عمر في الباب الذي قبله . القول الثاني والأربعون أنها ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين لحديث عبد الله بن أنيس عند أحمد . القول الثالث والأربعون أنها في أشفاح العشر الوسط والعشر الأخير قرأته بخط مغلطاي . القول الرابع والأربعون أنها ليلة الثالثة من العشر الأخير أو الخامسة منه رواه أحمد من حديث معاذ بن جبل ، والفرق بينه وبين ما تقدم أن الثالثة تحتل ليلة ثلاث وعشرين وتحتمل ليلة سبع وعشرين فتشغل إلى أنها ليلة ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين أو سبع وعشرين وبهذا يتغاير هذا القول مما مضى . القول الخامس والأربعون أنها في سبع أو ثمان من أول النصف الثاني روى الطحاوي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن أبيه أنه «سأل النبي ﷺ عن ليلة القدر فقال : تحرها في النصف الأخير» ثم عاذه فقال : إلى ثلاث وعشرين ، قال : وكان عبد الله يحكي ليلة ست عشرة إلى ليلة ثلاث وعشرين ثم يقصر . القول السادس والأربعون أنها في أول ليلة أو آخر ليلة أو وتر من الليل أخرجه أبو داود في كتاب «المراسيل» عن مسلم بن إبراهيم عن أبي خزيمة عن أبي العسيلة «أن أعرابيا أتى النبي ﷺ وهو يصلي فقال له : متى ليلة القدر؟ فقال اطلوها في أول ليلة وآخر ليلة والوتر من الليل» وهذا مرسل رجاله ثقات . وجميع هذه الأقوال التي حكيناها بعد الثالث فلم جرا متفقة على إمكان حصولها والحك على التماسها . وقال ابن العربي : الصحيح أنها لا تعلم ، وهذا يصلح أن يكون قول آخر ، وأنكر هذا القول النسوي وقال : قد تظاهرت الأحاديث بإمكان العلم بها وأخبر به جماعة من الصالحين فلا معنى لانتكار ذلك . ونقل الطحاوي عن أبي يوسف قولاً جوز فيه أنه يرى أنها ليلة أربع وعشرين أو سبع وعشرين ، فإن ثبت ذلك عنه فهو قول آخر . هذا آخر ما وقفت عليه من الأقوال وبعضها يمكن رده إلى بعض ، وإن كان ظاهرها التغاير ، وأرجحها كلها أنها في وتر من العشر الأخير وأنها تنتقل كما يفهم من أحاديث هذا الباب ، وأرجأها أوتار العشر ، وأرجى أوتار العشر عند الشافعية ليلة إحدى وعشرين أو ثلاث وعشرين على ما في حديث أبي سعيد وعبد الله بن أنيس ، وأرجأها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ، وقد تقدمت أدلة ذلك . قال العلماء : الحكمة في إخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها ، بخلاف ما لو عينت لها ليلة لاقتصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة ، وهذه الحكمة مطردة عند من يقول إنها في جميع السنة وفي جميع رمضان أو في جميع العشر الأخير أو في أوتاره خاصة ، إلا أن الأول ثم الثاني ألبق به . واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وقفت له أم لا ؟ فقيل : يرى كل شيء ساجداً ، وقيل الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة ، وقيل يسمع سلاماً أو خطاباً من الملائكة ، وقيل علامتها استجابة دعاء من وقفت له ، واختار الطبري أن جميع ذلك غير لازم وأنه لا يشترط حصولها رؤية شيء ولا سماعه . واختلفوا أيضاً هل يحصل الثواب المرتب عليها لمن اتفق له أنه قامها وإن لم يظهر له شيء ، أو يتوقف ذلك على كشفها له ؟ وإلى الأول ذهب الطبري والمهلب وابن



العربي وجاعة ، وإلى الثاني ذهب الأكثر ، ويدل له ما وقع عند مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ « من يقم ليلة القدر فيوافقها ، وفي حديث عبادة عند أحمد » من قامها إيماناً واحتساباً ثم وقت له ، قال النووي معنى يوافقها أي يعلم أنها ليلة القدر فيوافقها ، ويحتمل أن يكون المراد يوافقها في نفس الأمر وإن لم يعلم هو ذلك . وفي حديث زر بن حبیش عن ابن مسعود قال « من يقم الحول يصب ليلة القدر » وهو محتمل للقولين أيضاً . وقال النووي أيضاً في حديث « من قام رمضان ، وفي حديث « من قام ليلة القدر » : مضاء من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ، ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له ، وهو جار على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها ، وهو الذي يترجح في نظري ، ولا أنكر حصول الثواب الجزيل لمن قام لا بتغاء ليلة القدر وإن لم يعلم بها ولو لم توفقه له ، وإنما الكلام على حصول الثواب المغيث الموعودة ، وفرعوا على القول باشتراط العلم بها أنه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد . وقال الطبري : في اخفاء ليلة القدر دليل على كذب من زعم أنه يظهر في تلك الليلة للعيون ما لا يظهر في سائر السنة ، إذ لو كان ذلك حقاً لم يخف على كل من قام ليالي السنة فضلاً عن ليالي رمضان . وتعبه ابن المنير في الحاشية بأنه لا ينبغي إطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز أن يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عبادة فيختص بها قوم دون قوم ، والنبي ﷺ لم يحصر العلامة ولم ينف الكرامة ، وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها أبو سعيد زول المطر ، ونحن نرى كثيراً من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا أنه لا يخلو رمضان من ليلة القدر ، قال : ومع ذلك فلا نعتقد أن ليلة القدر لا ينالها إلا من رأى الخوارق ، بل فضل الله واسع ورب قائم تلك الليلة لم يحصل منها إلا على العبادة من غير رؤية غارق ، وآخر رأى الخارق من غير عبادة ، والذي حصل على العبادة أفضل ، والعبرة إنما هي بالاستقامة فانها تستحيل أن تكون إلا كرامة ، بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله أعلم ، وفي هذه الأحاديث رد لقول أبي الحسن الحولي المغربي أنه اعتبر ليلة القدر فلم تفته طول عمره وأنها تكون دائماً ليلة الأحد ، فإن كان أول الشهر ليلة الأحد كانت ليلة تسع وعشرين وهلم جرا ، ولزم من ذلك أن تكون في ليلتين من العشر الوسط لضرورة أن أوتار العشر خمسة . وعارضه بعض من تأخر عنه فقال إنها تكون دائماً ليلة الجمعة وذكر نحو قول أبي الحسن ، وكلاهما لا أصل له ، بل هو مخالف لإجماع الصحابة في عهد عمر كما تقدم ، وهذا كاف في الرد وبالله التوفيق . ( تنبيه ) : وقعت هنا في نسخة الصغاني زيادة سأذكرها في آخر الباب الذي يلي هذا بعد باب آخر إن شاء الله تعالى

#### ٤ - باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس

٢٠٢٣ - حدثني محمد بن المثنى حدثني خالد بن الحارث حدثنا حميد حدثنا أنس عن عبادة بن الصامت قال « خرج النبي ﷺ ليُخبرنا بليلة القدر ، فتلاحي رجلان من المسلمين فقال : خرجت لأخبركم بليلة القدر ، فتلاحي فلان وفلان فرُفعت ، وعسى أن يكون خيراً لكم ، فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة »

قوله ( باب رفع معرفة ليلة القدر لتلاحي الناس ) أي بسبب تلاحي الناس ، وقيد الرفع بمعرفة إشارة إلى أنها

لم ترفع أصلا ورأساً . قال الزين بن المنير : يستفاد هذا التقييد من قوله « التمسوها » بعد إخبارهم بأنها رفعت ، ومن كون أن وقوع التلاحى في تلك الليلة لا يستلزم وقوعه فيها بعد ذلك ، ومن قوله « فمسي أن يكون خيرا » ، فإن وجه الخيرية من جهة أن خفائها يستدعى قيام كل الشهر أو العشر بخلاف ما لو بقيت معرفة تعيينها . قوله (عن أنس عن عبادة بن الصامت) كذا رواه أكثر أصحاب حميد عن أنس ، ورواه مالك فقال « عن حميد عن أنس قال : خرج علينا ، ولم يقل « عن عبادة » ، قال ابن عبد البر : والصواب اثبات عبادة وأن الحديث من مسنده . قوله (قتلاحى) بالمهملة أى وقعت بينهما ملاحاة ، وهى المخاضة والمنازعة والمشاتمة ، والاسم اللحاء بالكسر والمد ، وفى رواية أبى نضرة عن أبى سعيد عند مسلم « لجاء رجلان يختصمان معهما الشيطان » ونحوه فى حديث الثقلان عند ابن إسحق و زاد أنه لقيهما عند سدة المسجد فحجز بينهما ، فانفقت هذه الأحاديث على سبب النسيان . وروى مسلم أيضا من طريق أبى سلة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « أريت ليلة القدر ، ثم أيقظنى بعض أهلى فنسيتها ، وهذا سبب آخر ، فاما أن يحمل على التعدد بأن تكون الرؤيا فى حديث أبى هريرة مناما فيكون سبب النسيان الإيقاظ ، وأن تكون الرؤية فى حديث غيره فى اليقظة فيكون سبب النسيان ما ذكر من المخاضة ، أو يحمل على اتحاد القصة ويكون النسيان وقع مرتين عن سبيين ، ويحتمل أن يكون المعنى أيقظنى بعض أهلى فسمعت تلاحى الرجلين فسمعت لاحجز بينهما فنسيتها الاشتغال بهما ، وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب أنه ﷺ قال « ألا أخبركم بليلة القدر ؟ قالوا : بلى . فسكت ساعة ثم قال : لقد قلت لكم وأنا أعلمها ثم أنسيتها ، فلم يذكر سبب النسيان ، وهو مما يقوى الحل على التعدد . قوله (رجلان) قبل هما عبد الله بن أبى حنيفة وكعب بن مالك ذكره ابن دحية ولم يذكر له مستندا . قوله (لاخبركم بليلة القدر) أى بتعيين ليلة القدر . قوله (فرفعت) أى من قلبى ، فنسيت تعيينها للاشتغال بالمتحاصمين ، وقيل : المعنى فرفعت بركتها فى تلك السنة ، وقيل التاء فى رفعت للملائكة لاليلة ، وقال الطيبى قال بعضهم رفعت أى معرفتها ، والحامل له على ذلك أن رفعها مسبوق بوقوعها فإذا وقعت لم يكن لرفعها معنى ، قال ويمكن أن يقال المراد برفعها أنها شرعت أن تقع فلما تخاصما رفعت بعد ، فنزل الشروع منزلة الوقوع ، وإذا تقرر أن الذى ارتفع علم تعيينها تلك السنة فهل أعلم النبي ﷺ بعد ذلك بتعيينها ؟ فيه احتمال ، وقد تقدم قول ابن عيينة فى أول الكلام على ليلة القدر أنه أعلم ، وروى محمد بن نصر من طريق واهب المغانقى أنه سأل زينب بنت أم سلمة : هل كان رسول الله ﷺ يعلم ليلة القدر ؟ فقالت : لا ، لو علمها لما أقام الناس غيرها هـ . وهذا قائله احتمالا وليس بلام ، لاحتمال أن يكون التعبد وقع بذلك أيضا فيحصل الاجتهاد فى جميع العشر كما تقدم . واستنبط السبكي أنكبير فى « الحلبيات » من هذه القصة استحباب كتمان ليلة القدر لمن رآها ، قال : ووجه الدلالة أن الله قدر لنبىه أنه لم يخبر بها ، والخير كله فيما قدر له فيستحب اتباعه فى ذلك ، وذكر فى « شرح المنهاج » ذلك عن « الحاوى » قال : والحكمة فيه أنها كرامة والكرامة ينبغي كتمانها بخلاف بين أهل الطريق من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب ، ومن جهة أن لا يأمن الرياء ، ومن جهة الأدب فلا يشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها وذكرها للناس ، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره فى المحذور ، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام (يا بنى لا تقصص رؤياك على إخوانك) الآية . قوله (فالتمسوها فى التاسعة والسابعة والخامسة) يحتمل أن يريد بالتاسعة تاسع ليلة من العشر الأخير فتكون ليلة تسع وعشرين ، ويحتمل أن يريد بها تاسع ليلة تبقى من الشهر فتكون ليلة إحدى

أو اثنين بحسب تمام الشهر ونقصانه ، ويرجح الأول قوله في رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد الماضية في كتب الإيمان بلفظ « التمسوها في التسع والسبع والخمس ، أى في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين ، وفي رواية لأحمد « في تاسعة تبقى ، والله أعلم

### ٥ - باب العمل في العشر الأواخر من رمضان

٢٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ عَنْ أَبِي اللَّضْحِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ ، وَأَيَّظَ أَهْلَهُ »

**قوله** ( باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ) وفي رواية المستمل « في رمضان » . **قوله** ( عن أبي يعفور ) بفتح التحتية وسكون المهملة وضم الفاء ، ولأحمد عن سفيان عن أبي عبيد بن نسطاس وهو أبو يعفور المذكور واسمه عبد الرحمن ، وهو كوفي تابعي صغير ، ولهم أبو يعفور آخر تابعي كبير اسمه وقدان . **قوله** ( إذا دخل العشر ) أى الأخير ، وصرح به في حديث علي عند ابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عنه . **قوله** ( شد مزره ) أى اعتزال النساء ، وبذلك جزم عبد الرزاق عن الثوري ، واستشهد بقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم عن النساء ولو باتت بأطهار

وذكر ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه ، وقال الخطابي يحتمل أن يريد به الجدة في العبادة كما يقال شددت لهذا الأمر مزرى أى تشمرت له ، ويحتمل أن يراد التشمير والاعتزال معا ، ويحتمل أن يراد الحقيقة والجاز كن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة ، فيكون المراد شد مزره حقيقة فلم يحمله واعتزل النساء وشمر للعبادة . قلت : وقد وقع في رواية عاصم بن ضمرة المذكورة شد مزره واعتزل النساء ، فعطفه بالواو فيتعوى الاحتمال الأول . **قوله** ( وأحيى ليله ) أى سهره فأحياء بالطاعة وأحيى نفسه بسهره فيه لأن النوم أخو الموت وأضافه إلى الليل اتساعا لأن القائم إذا حي باليقظة أحيى ليله بحياته ، وهو نحو قوله « لا تجعلوا بيوتكم قبورا » أى لا تناموا فتكونوا كالأموات فتكون بيوتكم كالمقابر . **قوله** ( وأيقظ أهله ) أى للصلاة وروى الترمذى ومحمد بن نصر من حديث زينب بنت أم سلمة ولم يكن النبي ﷺ إذا بقي من رمضان عشرة أيام يدع أحدا من أهله يطيق القيام إلا أقامه ، قال القرطبي : ذهب بعضهم إلى أن اعتزاله النساء كان بالاعتكاف ، وفيه نظر لقوله فيه « وأيقظ أهله » فإنه يشعر بأنه كان معهم في البيت فلو كان معتكفا لكان في المسجد ولم يكن معه أحد ، وفيه نظر فقد تقدم حديث « اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من أزواجه » ؛ وعلى تقدير أنه لم يعتكف أحد منهم فيحتمل أن يوقظهن من موضعه وأن يوقظهن عند ما يدخل البيت لحاجته . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني قبل هذا الباب في آخر « باب تحرى ليلة القدر » مانصه « قال أبو عبد الله قال أبو نعيم : كان هبيرة مع المختار يحجز على القتلى ، قال أبو عبد الله فلم أخرج حديث هبيرة عن عليّ لهذا ، ولم أخرج حديث الحسن بن عبيد الله لأن عامة حديثه مضطرب انتهى ، وأراد بحديث هبيرة ما أخرجه أحمد والترمذى من طريق أبي إسحق السبيعي عن هبيرة بن يريم وهو بفتح الياء المثناة من تحت بوزن عظيم عن عليّ « أن النبي ﷺ كان يوقظ أهله في العشر الأخير من رمضان ، وأخرجه أحمد وابن أبي

شبهة وأبو يعلى من طرق متعددة عن أبي إسحق ، وقال الترمذى حسن صحيح وأراد بحديث الحسن بن عبيد الله ما أخرجه مسلم والترمذى أيضا والنسائى وابن ماجه من رواية عبد الواحد بن زياد عنه عن ابراهيم النخعى عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الاواخر ما لا يجتهد في غيرها ، قال الترمذى بعد تفريجه : حسن غريب . وأما قول أبي نعيم في هبيرة فعناه أنه كان من أعان المختار - وهو ابن أبي عبيد الثقفى - لما غلب على الكوفة في خلافة عبيد الله بن الزبير ودعا إلى الطلب بدم الحسين بن على فأطاعه أهل الكوفة من كان يوالى أهل البيت ، فقتل المختار في الحرب وغيرها من اتهم بقتل الحسين خلائق كثيرة ، وكان من وثق هبيرة لم يؤثر ذلك فيه عنده قدما لأنه كان متأولا ولذلك صحح الترمذى حديثه ، ومن وثق هبيرة (١) ومعنى قوله : يجهز ، وهو يضم أوله وجيم وزاى : يكمل القتل . وأما الحسن بن عبيد الله فهو كوفى نضى قدم يحيى القطان عليه الحسن بن عمرو وقال ابن معين : ثقة صالح ، وثقه أبو حاتم والنسائى وغيرهما . وقال الدارقطنى : ليس بقوى ولا يقاس بالاعمش انتهى ، وقد تفرد بهذا الحديث عن ابراهيم وتفرد به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استغربه الترمذى ، وأما مسلم فصحح حديثه لشواهد على عاداته ، وتجنب حديث على للبعث الذى ذكره البخارى أو غيره ، واستغنى البخارى عن الحديثين بما أخرجه في هذا الباب من طريق مسروق عن عائشة ، وعلى هذا فحمل الكلام المذكور أن يكون عقب حديث مسروق في هذا الباب لا قبله وكان ذلك من بعض النساخ والله أعلم . وفي الحديث الحرص على مداومة القيام في العشر الاخير إشارة إلى الحث على تجويد الخاتمة ، ختم الله لنا بخير آمين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٢٢ - كتاب الاعتكاف

**قوله** ( أبواب الاعتكاف ) كذا للاستملى ، وسقط لغيره الا النسب فانه قال « كتاب » وثبتت له البسمة مقدمة ، وللمستمل مؤخرة . والاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ، وشرعا المقام في المسجد من شخص مخصوص على صفة مخصوصة ، وليس بواجب إجماعا إلا على من نذر ، وكذا من شرع فيه فقطعه عامدا عند قوم . واختلف في اشتراط الصوم له كما سيأتى في باب مفرد ، وانفرد سويد بن غفلة باشتراط الطهارة له

## ١ - باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها

لقوله تعالى : [ البقرة ١٨٧ ] ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ، تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾

٢٠٢٥ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابن وهب عن يونس أن نافعا أخبره عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان »

٢٠٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ، ثم اعتكف أزواجه من بعده »

٢٠٢٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يعتكف في العشر الأوسط من رمضان ، فاعتكف عاما ، حتى إذا كان ليلة إحدى وعشرين - وهي الليلة التي يخرج من صبيحتها من اعتكافه - قال : من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر ، فقد أريت هذه الليلة ثم أنسيتها ، وقد رأيتني أسجد في ماء وطين من صبيحتها ، فالتمسوها في العشر الأواخر ، و التمسوها في كل وتر . فطرت السماء تلك الليلة ، وكان المسجد على عريش ، فوكف المسجد ، فبصرت عيناى رسول الله ﷺ على جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين »

**قوله** ( باب الاعتكاف في العشر الأواخر ، والاعتكاف في المساجد كلها ) أى مشروطة المسجد له من غير تخصيص بمسجد دون مسجد . **قوله** ( لقوله تعالى ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ الآية ) ووجه

الدلالة من الآية أنه لو صح في غير المسجد لم يختص بتحريم المباشرة به ، لأن الجماع مناف للاعتكاف بالاجماع ، فلم من ذكر المساجد أن المراد أن الاعتكاف لا يكون إلا فيها . ونقل ابن المنذر الاجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع ، وروى الطبري وغيره من طريق قتادة في سبب نزول الآية : كانوا اذا اعتكفوا غرح رجل لحاجته فلقى امرأته جامعها إن شاء فزلت . واتفق العلماء على مشروطة المسجد للاعتكاف ، إلا محمد بن عمر بن لبابة المالكي فأجازه في كل مكان ، وأجاز الحنفية للبرأة أن تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المعد للصلاة فيه ، وفيه قول للشافعي قديم ، وفي وجه لأصحابه وللمالكية يجوز للرجال والنساء لأن النطوح في البيوت أفضل ، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات ، وخصه أبو يوسف بالواجب منه وأما النفل ففي كل مسجد ، وقال الجمهور بعمومه من كل مسجد إلا لمن تلزمه الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع ، وشرطه مالك لأن الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ، ويجب بالشروع عند مالك ، وخصه طائفة من السلف كالزهري بالجامع مطلقا وأوما إليه الشافعي في القديم ، وخصه حذيفة بن ايمان بالمساجد الثلاثة ، وعطاء بمسجد مكة والمدينة وابن المسيب بمسجد المدينة ، واتفقوا على أنه لا حد لأكثره واختلفوا في أقله فن شرط فيه الصيام قال أقله يوم ، ومنهم من قال يصح مع شرط الصيام في ذون اليوم **حكا**ه ابن قدامة ، وعن مالك يشترط عشرة أيام ، وعنه يوم أو يومان ، ومن لم يشترط الصوم قالوا أقله ما يطلق عليه اسم لبث ولا يشترط القعود ، وقيل يكفي المرور مع النية كوقوف عرفة ، وروى عبد الرزاق عن يعلى بن أمية الصحابي د أني لأمكنك في المسجد الساعة وما أمكنك إلا لااعتكف ، واتفقوا على فساد الجماع حتى قال الحسن والزهري : من جامع فيه لزمته الكفارة ، وعن مجاهد : يتصدق بدينارين ، واختلفوا في غير الجماع : ففي المباشرة أقوال ثالثة ان أنزل بطل والافلا . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر من رمضان » ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وزاد ، قال نافع وقد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسول الله ﷺ يعتكف فيه من المسجد ، وزاد ابن ماجه من وجه آخر عن نافع : ان ابن عمر كان إذا اعتكف طرح له فراشه وراء أسطوانة التوبة . ثانيا حديث عائشة مثل حديث ابن عمر وزاد « حتى توفاه الله » ، ثم اعتكف أزواجه من بعده ، فيؤخذ من الأول اشتراط المسجد له ، ومن الثاني أنه لم ينسخ وليس من الخصائص . وأما قول ابن نافع عن مالك : فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة اتباعهم للأثر فوقع في نفسي أنه كالوصل ، وأراهم تركوه لشدة ولم يبلغني عن أحد من السلف أنه أعتكف إلا عن أبي بكر ابن عبد الرحمن اه وكأنه أراد صفة مخصوصة ، وإلا فقد حكيناها عن غير واحد من الصحابة ، ومن كلام مالك أخذ بعض أصحابه أن الاعتكاف جائز ، وأنكر ذلك عليهم ابن العربي وقال : إنه سنة مؤكدة ، وكذا قال ابن بطال : في مواظبة النبي ﷺ ما يدل على تأكده ، وقال أبو داود عن أحمد : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافا أنه مسنون . **قوله** ( عن ابن شهاب ) زاد مصر فيه : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وخالفه الليث عن الزهري فقال : عن عروة عن عائشة موصولا وعن سعيد مرسلا . ثالثا حديث أبي سعيد ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### باب الحائض رَجُلُ رَأْسٍ لِّلْعَتَكِ

٢٠٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ

« كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْنِي إِلَى رَأْسِهِ وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجَلُهُ وَأَنَا حَاضِرٌ »

**قوله** (باب الحائض ترجل رأس المعتكف) أي تمشطه وتدنه . **قوله** (يصنى الى) بضم أوله أي يمسح . **قوله** (وهو مجاور) في رواية أحمد والنسائي « كان يأتي في المسجد فيعتكف وهو معتكف في المسجد فيعتكف على باب حجرى فأغسل رأسه وسأله في المسجد » وقد تقدمت فوائده في كتاب الحيض ، ويؤخذ منه أن المجاورة والاعتكاف واحد ، وفرق بينهما مالك . وفي الحديث جواز التنظف والتطيب والغسل والحلق والتزيت إلخ بالرجل ، والمجاورة على أنه لا يكره فيه إلا ما يكره في المسجد ، وعن مالك تكره فيه الصناعات والحرف حتى طلب العلم . وفي الحديث استخدام الرجل أمراته برضاها ، وفي إخراج رأسه دلالة على اشتراط المسجد للاعتكاف ، وعلى أن من أخرج بعض بدنه من مكان حلف أن لا يخرج منه لم يحث حتى يخرج رجليه ويعتمد عليهما

### ٣ - باب لا يدخل البيت إلا لحاجة

٢٠٢٩ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** أيث عن ابن شهاب عن عروة وعروة بنت عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « وإن كان رسول الله ﷺ لا يدخل رأسه وهو في المسجد فأرجله ، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة إذا كان معتكفاً »

[ الحديث ٢٠٢٩ - أطرافه في : ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٤ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٥ ]

**قوله** (باب لا يدخل) أي المعتكف (البيت إلا لحاجة) كأنه أطلق على وفق الحديث . **قوله** (عن عروة) أي ابن الزبير (وعروة) كذا في رواية الليث جمع بينهما ، ورواه يونس عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة وحده ، ورواه مالك عنه عن عروة عن عمرة ، قال أبو داود وغيره لم يتابع عليه ، وذكر البخاري أن عبيد الله بن عمر تابع مالكاً ، وذكر الدارقطني أن أبا أويس رواه كذلك عن الزهري ، واتفقوا على أن الصواب قول الليث وأن الباقرين اختصروا منه ذكر عمرة ، وأن ذكر عمرة في رواية مالك من المزيدي متصل الأسانيد . وقد رواه بعضهم عن مالك فوافق الليث أخرجه النسائي أيضاً ، وله أصل من حديث عروة عن عائشة كما سيأتى من طريق هشام عن أبيه وهو عند النسائي من طريق تميم بن سلمة عن عروة . **قوله** (وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة) زاد مسلم إلا لحاجة الإنسان وفسرها الزهري بالبول والغائط ، وقد اتفقوا على استثنائهما ، واختلفوا في غيرها من الحاجات كالأكل والشرب ، ولو خرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل . ويلحق بهما القيء والفسد لمن احتاج إليه ، ووقع عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت « السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسه امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه » ، قال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه البتة ، وجزم الدارقطني بأن القصد الذي من حديث عائشة قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما عداه من دونها ، وروينا عن علي بن النخعي والحسن البصري إن شهد المعتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج الجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة ، وقاله الثوري والشافعي وإسحق إن شرط شيئاً من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بفعله وهو رواية عن أحمد

## ٤ - باب غسل المعتكف

٢٠٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَايِسُنِي وَأَنَا حَائِضٌ»

٢٠٣١ - «وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فَأَغْسَلَهُ وَأَنَا حَائِضٌ»

قوله (باب غسل المعتكف) ذكر فيه حديث عائشة أيضا ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحيض . قوله فيه (فأغسله) زاد النسائي من رواية حماد عن إبراهيم «فأغسله بخطمي»

## ٥ - باب الاعتكاف ليلا

٢٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، قَالَ : أَوْفِ بِنَذْرِكَ»

[ الحديث ٢٠٣٢ - أطرافه في : ٢٠٤٣ ، ٣١٤٤ ، ٤٣٢٠ ، ٦٦٩٧ ]

قوله (باب الاعتكاف ليلا) أى بغير نهار . قوله (حدثنا مسدد حدثني يحيى بن سعيد) وهو القطان ، كذا رواه مسدد من مسند ابن عمر ، ووافقه المقدسي وغيره عند مسلم وغيره ، وخالفهم يعقوب بن إبراهيم عن يحيى فقال «عن ابن عمر عن عمر» أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه أبو داود عن أحمد لكنه في المسند كما قال مسدد والله أعلم ، فاختلف فيه على عبيد الله بن عمر عن نافع وعلى أيوب عن نافع ، وسيأتي لذلك مزيد بيان في فرض الخس وفي غزوة حنين . قوله (ان عمر سأل) لم يذكر مكان السؤال ، وسيأتي في النذر من وجه آخر أن ذلك كان بالجعرانة لما رجعوا من حنين ، ويستفاد منه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع من الصيام في الليل لأن غزوة حنين متأخرة عن ذلك . قوله (كنت نذرت في الجاهلية) زاد حفص بن غياث عن عبيد الله عند مسلم «فلما أسلمت سألت» وفيه رد على من زعم أن المراد بالجاهلية ما قبل فتح مكة وأنه إنما نذر في الاسلام ، وأصرح من ذلك ما أخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن بشير عن عبيد الله بلفظ «نذر عمر أن يعتكف في الشرك» . قوله (أن أعتكف ليلة) استدل به على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن الليل ليس ظرفا للصوم فلو كان شرطا لأمره النبي ﷺ به ، وتعقب بأن في رواية شعبة عن عبيد الله عند مسلم «يوما» بدل ليلة لجمع ابن حبان وغيره بين الروایتين بأنه نذر اعتكاف يوم وليلة ، فن أطلق ليلة أراد بيومها ومن أطلق يوما أراد بليته ، وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحا لكن إسنادها ضعيف ، وقد زاد فيها «أن النبي ﷺ قال له اعتكف وسم» أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن يذيل وهو ضعيف ، وذكر ابن عدي والدارقطني أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية من روى يوما شاذة ، وقد وقع في رواية سليمان بن بلال الآتية بعد أبواب «فاعتكف ليلة» فدل على أنه لم يزد على نذره شيئا وأن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له



حد معين . قوله ( في المسجد الحرام ) زاد عمرو بن دينار في روايته وعند الكعبة ، وقد ترجم البخاري لهذا الحديث بعد أبوابه من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ، وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية لأن الاعتكاف إذا ساغ لیسلا بغير نهار استلزم صمته بغير صيام من غير عكس ، وباشتراط الصيام قال ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق عنهما بإسناد صحيح ، وعن عائشة نحوه وبه قال مالك والأوزاعي والحنفية ، واختلف عن أحمد وإسحق ، واحتج عياض بأنه عليه السلام لم يعتكف إلا بصوم ، وفيه نظر ، لما في الباب الذي بعده أنه اعتكف في شوال كما سنده ، واحتج بعض المالكية بأن الله تعالى ذكر الاعتكاف أثر الصوم فقال ( ثم اتصموا الصيام الى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون ) وتعقب بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما وإلا لكان لا صوم إلا باعتكاف ولا قائل به ، وسنده ببقية فوائد حديث عمر في كتاب النذور ان شاء الله تعالى . وفي الحديث أيضا رد على من قال أقل الاعتكاف عشرة أيام أو أكثر من يوم ، وقد تقدم نقله في أول الاعتكاف ، وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا ميمها . والله أعلم

## ٦ - باب اعتكاف النساء

٢٠٣٣ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد حدثنا يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان ، فمكنت أضرب له خباء فيصلي الصبح ثم يدخله . فاستأذنت حفصة عائشة أن تضرب خباء ، فأذنت لها فضربت خباء . فلما رأت زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ، فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية قال : ما هذا ؟ فأخبر ، فقال النبي ﷺ : آلبر ترون بهن ؟ فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرا من شوال »

قوله ( باب اعتكاف النساء ) أي ماحكه وقد أطلق الشافعي كراهته لمن في المسجد ، الذي تصلي فيه الجماعة ، واحتج بحديث الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة إلا في مسجد بيتها لأنها تتعرض لكثرة من يراها ، وقال ابن عبد البر لولا أن ابن عينة زاد في الحديث - أي حديث الباب - أنه استأذن النبي ﷺ في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة في مسجد الجماعة غير جائز انتهى . وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة أن تكون في مسجد بيتها ، وفي رواية لم أن لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه قال أحمد . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، ونسبه خلف بن هشام في روايته عن حماد بن زيد عنه الأسماعيلي . قوله ( عن عمرة ) في رواية الأوزاعي الآتية في أواخر الاعتكاف عن يحيى بن سعيد « حدثني عمرة بنت عبد الرحمن » . قوله ( عن عائشة ) في رواية أبي عوانة من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد عن عمرة « حدثني عائشة » . قوله ( كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان فمكنت أضرب له خباء ) أي بكسر المعجمة ثم موحدة ، وقوله « فيصلي الصبح ثم يدخله » وفي رواية ابن فضال عن يحيى بن سعيد الآتية في باب الاعتكاف في شوال « كان يعتكف في كل رمضان ، فإذا صلى الغداة دخل ، واستدل بهذا على أن مبدأ الاعتكاف من أول النهار ، وسيأتي نقل الخلاف فيه . قوله ( فاستأذنت حفصة

عائشة أن تضرب خباء) في رواية الأوزاعي المذكورة فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، وفي رواية ابن فضيل المذكورة « فاستأذنت عائشة أن يتكف فأذن لها فضربت قبة ، فسمعت بها حفصة فضربت قبة ، زاد في رواية عمرو بن الحارث « لتعتكف معه » وهذا يشعر بأنها فعلت ذلك بغير إذن ، لكن رواية ابن عيينة عند النسائي « ثم استأذنته حفصة فأذن لها ، وقد ظهر من رواية حماد والأوزاعي أن ذلك كان على لسان عائشة . **قوله** ( فلما رآته زينب بنت جحش ضربت خباء آخر ) وفي رواية ابن فضيل « وسمعت بها زينب فضربت قبة أخرى ، وفي رواية عمرو بن الحارث « فلما رآته زينب ضربت معها وكانت امرأة غيورا ، ولم أقف في شيء من الطرق أن زينب استأذنت ، وكأن هذا هو أحد ما بعث على الإنكار الآتي . **قوله** ( فلما أصبح النبي ﷺ رأى الأخبية ) في رواية مالك التي بعد هذه « فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يتكف فيه إذا أخبية » وفي رواية ابن فضيل « فلما انصرف من الغداة أبصر أربع قباب ، يعني قبة له وثلاثا لثلاثة ، وفي رواية الأوزاعي « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بناءه الذي بقي له ليتكف فيه ، ووقع في رواية أبي معاوية عند مسلم وأبي داود « فمرت زينب بخبائها فضرب ، وأمر غيرها من أزواج النبي ﷺ بخبائها فضرب ، وهذا يقتضي تعميم الأزواج بذلك وليس كذلك ، وقد فسرت الأزواج في الروايات الأخرى بعاشة وحفصة وزينب فقط ، وبين ذلك قوله في هذه الرواية « أربع قباب » وفي رواية ابن عيينة عند النسائي « فلما صلى الصبح إذا هو بأربعة أبنية ، قال : لمن هذه ؟ قالوا لعائشة وحفصة وزينب . **قوله** ( آبر ) بهزة استفهام ممدودة وبغير مد ، « وآبر ، بالنصب ، وقوله « ترون بهن » بهم أوله أي تظنون ، وفي رواية مالك « آبر تقولون بهن » أي تظنون ، والقول يطلق على الظن قال الأعشى :

أما الرحيل فدون بعد غد فقي تقول الدار تجمعنا

أي تظن ، ووقع في رواية الأوزاعي « آبر أردن بهذا ، وفي رواية ابن عيينة « آبر تقولون يردن بهذا » والخطاب للحاضرين من الرجال وغيرهم ، وفي رواية ابن فضيل « ما حملن على هذا ، آبر ؟ انزعوها فلا أراها ، فنزعته » وما استفهامية ، وآبر في هذه الرواية مرفوع ، وقوله فلا أراها زعم ابن التين أن الصواب حذف الالف من أراها قال : لأنه مجزوم بالنهاي وليس كما قال . **قوله** ( فترك الاعتكاف ) في رواية أبي معاوية « فامر بخبائه فقوض » وهو بضم القاف وتشديد الواو المكسورة بعدها ضاد معجمة أي نقض ، وكأنه ﷺ خشي أن يكون الحامل لمن على ذلك المباهاة والتنافس الناشئ عن الفيرة حرصا على القرب منه خاصة فيخرج الاعتكاف عن موضوعه أو لما أذن لعائشة وحفصة أولا كان ذلك خفيفا بالنسبة إلى ما يفضي إليه الأمر من توارد بقية النسوة على ذلك فيضيق المسجد على المصلين ، أو بالنسبة إلى أن اجتماع النسوة عنده يصير كالجالس في بيته ، وربما شغلته عن التخلي لما قصد من العبادة فيفوت مقصود الاعتكاف . **قوله** ( فترك الاعتكاف ذلك الشهر ، ثم اعتكف عشرة من شوال ) في رواية الأوزاعي « فرجع فلما أن اعتكف » وفي رواية ابن فضيل « فلم يتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر الشهر من شوال » وفي رواية أبي معاوية « فلم يتكف في رمضان حتى اعتكف في العشر الأول من شوال » ويجمع بينه وبين رواية ابن فضيل بأن المراد بقوله « آخر الشهر من شوال » انتهاء اعتكافه ، قال الاسماعيل : فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم ، لأن أول شوال هو يوم الفطر وصومه حرام ، وقال غيره : في اعتكافه في شوال

دليل على أن التوافل المتأذة إذا قامت تقضى استحباباً ، واستدل به المالكية على وجوب قضاء العمل لمن شرع فيه ثم أبطله ، ولا دلالة فيه لما سياتي . وقال ابن المنذر وغيره : في الحديث أن المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وأنها إذا اعتكفت بغير إذنه كان له أن يخرجها ، وإن كان بأذنه فله أن يرجع فيمنعها . وعن أهل الرأي إذا أذن لها الزوج ثم منعها أمم بذلك وامتنعت ، وعن مالك ليس له ذلك ، وهذا الحديث حجة عليهم ، وفيه جواز ضرب الأخبية في المسجد ، وأن الأفضل للنساء أن لا يعتكفن في المسجد ، وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه ، وأنه لا يلزم بالنية ولا بالشروع فيه ، ويستنبط منه سائر التطوعات خلافاً لمن قال بالزوم ، وفيه أن أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الأوزاعي والليث والثوري ، وقال الأئمة الأربعة وطائفة : يدخل قبيل غروب الشمس ، وأولوا الحديث على أنه دخل من أول الليل ، ولكن انما تخلى بنفسه في المكان الذي أعده لنفسه بعد صلاة الصبح ، وهذا الجواب يشك على من منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه ﷺ لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وإنما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتركه ، فعلى هذا فاللازم أحد الأمرين إما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه ، وإما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح . وفيه أن المسجد شرط للاعتكاف لأن النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلم يكن المسجد شرطاً ما وقع ما ذكر من الإذن والمنع ولا كتنى لهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهن : وقال إبراهيم بن غالية : في قوله « آلبر تردن » دلالة على أنه ليس لهن الاعتكاف في المسجد ، إذ مفهومه أنه ليس ببر لهن ، وما قاله ليس بواضح ، وفيه شؤم الغيرة لأنها ناشئة عن الحسد المفضي إلى ترك الأفضل لأجله ، وفيه ترك الأفضل إذا كان فيه مصلحة ، وأن من خشى على عمله الرياء جاز له تركه وقطعه ، وفيه أن الاعتكاف لا يجب بالنية ، وأما قضاؤه ﷺ له فعلى طريق الاستحباب لأنه كان إذا عمل عملاً أثبته ولهذا لم ينقل أن نساءه اعتكفن معه في شوال ، وفيه أن المرأة إذا اعتكفت في المسجد استحباب لها أن تجعل لها ما يسترها ، ويشترط أن تكون إقامتها في موضع لا يضييق على المصلين . وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستأذن إلا بواسطتها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة

## ٧ - باب الأخبية في المسجد

٢٠٣٤ - - - - - **عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ** أخبرنا **مالكٌ** عن **يحيى بن سعيدٍ** عن **عمرة بنتِ عبدِ الرحمنِ** عن **عائشةَ رضيَ اللهُ عنها** « أن النبي ﷺ أراد أن يعتكفَ ، فلما انصرفَ إلى المكانِ الذي أراد أن يعتكفَ إذا أخبيةٌ : رِجاءُ عائشةَ ، ورجاءُ حفصةَ ، ورجاءُ زينبَ . فقال آلُ برٍّ يقولونَ بهنَّ ؟ ثم انصرفَ فلم يعتكفَ ، حتى اعتكفَ عَشْرًا من شوالٍ »

قوله ( باب الأخبية في المسجد ) ذكر فيه الحديث الماضي في الباب قبله مختصراً من طريق مالك عن يحيى بن سعيد فوقع في أكثر الروايات عن عمرة عن عائشة ، وسقط قوله عن عائشة في رواية النسفي والكشميني وكذا هو في الموطآت كلها ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن يوسف شيخ البخاري فيه مرسلًا أيضاً ،

وجزم بأن البخاري أخرجه عن عبد الله بن يوسف موصولا ، قال الترمذي : رواه مالك وغير واحد عن يحيى مرسل . وقال الدارقطني : تابع مالك على إرساله عبد الوهاب الثقفي ورواه الياس عن يحيى موصولا ، وقال الاسماعيلي : تابع مالك أنس بن عياض وحماد بن زيد على اختلاف عنه انتهى . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق عبد الله بن نافع عن مالك موصولا ، لحصلنا على جماعة وصلوه ، وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### ٨ - باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ؟

٢٠٣٥ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني علي بن الحسين رضي الله عنهما « أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأخير من رمضان ، فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تنقلب فقام النبي ﷺ معها يقلبها ، حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة مر رجلان من الأنصار فلما على رسول الله ﷺ ، قال لها النبي ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي . فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ، قال النبي ﷺ : إن الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلبه شيئا »

[ الحديث ٢٠٣٥ - أطرافه في : ٢٠٣٨ ، ٢٠٣٩ ، ٣٩٠١ ، ٣٢٨١ ، ٦٢١٩ ، ٧١٧١ ]

**قوله** ( باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ) أورد هذه الترجمة على الاستفهام لاحتمال القضية ما ترجم له ، لكن تقييده ذلك بباب المسجد مما لا يتأتى فيه الخلاف حتى يتوقف عن بت الحكم فيه ، وإنما الخلاف في الاشتغال في المسجد بغير العبادة . **قوله** ( أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته ) عند ابن حبان في رواية عبد الرحمن ابن اسحق عن الزهري عن علي بن الحسين « حدثني صفية ، وهي صفية بنت حيي بمهمله وتحتانية مصفرا ابن أخطب ، كان أبوها رئيس خيبر وكانت تكنى أم يحيى ، وسيأتي شرح تزويجها في المغازي إن شاء الله تعالى . وفي تصريح علي بن الحسين بأنها حدثته رد علي من زعم أنها ماتت سنة ست وثلاثين أو قبل ذلك ، لأن عليا إنما ولد بعد ذلك سنة أربعين أو نحوها ، والصحيح أنها ماتت سنة خمسين وقيل بعدها ، وكان علي بن الحسين حين سمع منها صغيرا ، وقد اختلفت الرواة عن الزهري في وصل هذا الحديث ، وسيأتي تفصيل ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، واعتمد المصنف الطريق الموصولة وحل الطريق المرسلة على أنها عند علي عن صفية فلم يحملها علة للوصول كما صنع في طريق مالك في الباب قبله . **قوله** ( أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تزوره في اعتكافه ) وفي رواية معمر الآتية في صفة ابليس فآتيته أزوره ليلا ، وفي رواية هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري « كان النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه فرحن ، وقال لصفية : لا تعجلي حتى أنصرف ملك ، والذي يظهر أن اختصاص صفية بذلك لكون مجيئها تأخر عن رفقتها فأمرها بتأخير التوجه ليحصل لها التساوى في مدة جلوسهن عنده ، أو أن بيوت رفقتها كانت أقرب من منزلها فخشي النبي ﷺ عليها ، أو كان مشغولا فأمرها بالتأخير ليفرغ من شغله ويشيعها ، وروى عبد الرزاق من

طريق مروان بن سعيد بن المعل ، ان النبي ﷺ كان معتكفا في المسجد فاجتمع اليه نساؤه ثم تفرقن ، فقال لصفية ألقبله إلى بيتك ، فذهب معها حتى أدخلها بيتها وفي رواية هشام المذكورة ، وكان بيتها في دار أسامة بن زيد في رواية عبد الرزاق عن معمر ، وكان مسكنها في دار أسامة بن زيد ، أي الدار التي صارت بعد ذلك لأسامة بن زيد لأن أسامة إذ ذاك لم يكن له دار مستقلة بحيث تسكن فيها صفية ، وكانت بيوت أزواج النبي ﷺ حوالى أبواب المسجد وبهذا يتبين صحة ترجمة المصنف . قوله ( فتحدثت عنده ساعة ) زاد ابن أبي عتيق عن الزهري كما سيأتي في الأدب « ساعة من العشاء » . قوله ( ثم قامت تنقلب ) أي ترد إلى بيتها ( فقام معها يقلبها ) بفتح أوله وسكون القاف أي يرددها إلى منزلها . قوله ( حتى إذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة ) في رواية ابن أبي عتيق ، الذي عند مسكن أم سلمة ، والمراد بهذا المكان الذي لقيه الرجلان فيه لانيان مكان بيت صفية . قوله ( مروجلان من الانصار ) لم أقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث ، إلا أن ابن العطار في « شرح العمدة » زعم أنهما أسيد بن حضير وعباد بن بشر ولم يذكر لذلك مستندا ، ووقع في رواية سفيان الآتية بعد ثلاثة أبواب « فأبصره رجل من الانصار ، بالافراد ، وقال ابن التين إنه وهم ثم قال : يحتمل تعدد القصة ، قلت : والاصل نغدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعا للآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ، ويحتمل أن يكون الزهري كان يشك فيه فيقول تارة رجل وتارة رجلان ، فقد رواه سعيد بن منصور عن هشيم عن الزهري « لقيه رجل أو رجلان ، بالشك ، وليس لقوله رجل مفهوم ، نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالإفراد ، ووجه ما قدمته من أن أحدهما كان تبعا للآخر بحيث أفرد ذكر الأصل وحيث نفي ذكر الصورة . قوله ( فسلبا على رسول الله ﷺ ) في رواية معمر « فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا » أي مضيا يقال جاز وأجاز بمعنى ، ويقال جاز الموضع إذا سار فيه وأجازه إذا قطعه وخلفه ، وفي رواية ابن أبي عتيق « ثم نفذوا ، وهو بالقاء والمعجمة أي خلفاء ، وفي رواية معمر « فلما رأيا النبي ﷺ اسرعا » أي في المشي ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند ابن حبان « فلما رأياه استحييا فرجعا » فأفاد سبب رجوعهما وكأنهما لو استمرا ذاهبين إلى مقصدهما ماردهما بل لما رأى أنهما تركا مقصدهما ورجعا ردهما . قوله ( على رسلكا ) بكسر الراء ويجوز فتحها أي على هينتكما في المشي فليس هنا شيء تكبرهانه ، وفيه شيء محذوف تقديره أمشيا على هينتكما ، وفي رواية معمر « فقال لهما النبي ﷺ تعاليا ، وهو بفتح اللام قال الداودي أي قفا ، وأنكره ابن التين وقد أخرجه عن معناه بغير دليل ، وفي رواية سفيان ، فلما أبصره دعاه فقال تعال . قوله ( انما هي صفية بنت حي ) في رواية سفيان « هذه صفية » . قوله ( فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر عليهما ) زاد النسائي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه ذلك ، ومثله في رواية ابن مسافر الآتية في الخمس ، وكذا للإسماعيل من وجه آخر عن أبي اليان شيخ البخاري فيه ، وفي رواية ابن أبي عتيق عند المصنف في الأدب « وكبر عليهما ما قال ، وله من طريق عبد الأعلى عن معمر « فكبر ذلك عليهما » وفي رواية هشيم « فقال يا رسول الله هل نظن بك إلا خيرا » . قوله ( ان الشيطان يبلغ من ابن آدم مبلغ القدم ) كذا في رواية ابن مسافر وابن أبي عتيق ، وفي رواية معمر « يجري من الانسان مجرى الدم » ، وكذا لابن ماجه من طريق عثمان بن عمر التيمي عن الزهري ، زاد عبد الأعلى فقال « اني خفت أن تظنا ظنا ، ان الشيطان يجري ، الخ وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق « ما أقول لكما هذا أن تكونا تظنان سرا ، ولكن قد علمت أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . قوله ( ابن آدم ) المراد جنس أولاد آدم فيدخل

فيه الرجال والنساء كقوله (يا بني آدم) وقوله (يا بني إسرائيل) بلفظ المذكر إلا أن العرف عممه فأدخل فيه النساء .  
**قوله** (وإني خفت أن يقذف في قلوبكما شيئا) كذا في رواية ابن مسافر ، وفي رواية معمر «سوءاً» أو قال شيئا ،  
 وعند مسلم وأبي داود وأحمد من حديث معمر «شراً» بمجعة وراء بدل سوء ، وفي رواية هشيم «إني خفت أن  
 يدخل عليكما شيئا» ، والمحصل من هذه الروايات أن النبي ﷺ لم ينسجها إلى أنهما يظنان به سوءاً لما تقرر عنده من  
 صدق إيمانها ، ولكن خشي عليهما أن يوسوس لها الشيطان ذلك لأنهما غير معصومين فقد يفضي بهما ذلك إلى الهلاك  
 فبادر إلى إعلامهما حسماً للبادء وتعليماً لمن بعدها إذا وقع له مثل ذلك كما قاله الشافعي رحمه الله تعالى ، فقد روى  
 الحاكم أن الشافعي كان في مجلس ابن عينة فسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي : إنما قال لما ذلك لأنه خاف عليهما  
 الكفر إن ظنا به التهمة فبادر إلى إعلامهما نصيحة لها قبل أن يقذف الشيطان في نفوسهما شيئا يهلكان به . قلت :  
 وهو بين من الطرق التي أسلفتها ، وغفل البزار فطن في حديث صفية هذا واستبعد وقوعه ولم يأت بطائل ، والله  
 الموفق . وقوله «يلخ» ، أو «يجرى» ، قيل هو على ظاهره وإن الله تعالى أقدره على ذلك ، وقيل هو على سبيل  
 الاستعارة من كثرة إغوائه ، وكأنه لا يفارق كالدَّم فاشتركا في شدة الاتصال وعدم المفارقة . وفي الحديث من الفوائد  
 جواز اشتغال المعتكف بالأمور المباحة من تشييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره ، وإباحة خلوة المعتكف  
 بالزوجة ، وزيارة المرأة للمعتكف ، وبيان شفقتي ﷺ على أمته وإرشادهم إلى ما يدفع عنهم الإثم . وفيه التحرز  
 من التعرض لسوء الظن والاحتفاظ من كيد الشيطان والاعتذار ، قال ابن دقيق العيد : وهذا متأكد في حق العلماء  
 ومن يقتدى به فلا يجوز لهم أن يفعلوا فعلاً يوجب سوء الظن بهم وإن كان لهم فيه مخلص لأن ذلك سبب إلى ابطال  
 الانتفاع بعلومهم ، ومن ثم قال بعض العلماء : ينبغي للحاكم أن يبين للمحكوم عليه وجه الحكم إذا كان خافياً نفيًا  
 للتهمة . ومن هنا يظهر خطأ من يتظاهر بمظاهر السوء ويعتذر بأنه يجرب بذلك على نفسه ، وقد عظم البلاء بهذا  
 الصنف والله أعلم . وفيه إضافة بيوت أزواج النبي ﷺ إليهن ، وفيه جواز خروج المرأة ليلاً ، وفيه قول «سبحان  
 الله» عند التعجب ، وقد وقعت في الحديث لتعظيم الأمر وتحويله والحياء من ذكره كما في حديث أم سليم ، واستدل  
 به لأبي يوسف ومحمد في جواز تمادي المعتكف إذا خرج من مكان اعتكافه لحاجته وأقام زمناً يسيراً زائداً عن  
 الحاجة ما لم يستغرق أكثر اليوم ، ولا دلالة فيه لأنه لم يثبت أن منزل صفية كان بينه وبين المسجد فاصل زائد ، وقد  
 جحد بعضهم اليسير بنصف يوم وليس في الخبر ما يدل عليه

### ٩ - باب الاعتكاف . وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين

٢٠٣٦ - **حدثني** عبد الله بن منير سمع هارون بن إسماعيل حدثنا علي بن المبارك قال حدثني يحيى  
 ابن أبي كثير قال سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن قال «سألت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قلت : هل سمعت  
 رسول الله ﷺ يذكر ليلة القدر؟ قال : نعم ، اعتكفنا مع رسول الله ﷺ المشر الأوسط من رمضان ، قال  
 فخرجنا صبيحة عشرين ، قال فخطبنا رسول الله ﷺ صبيحة عشرين فقال : إني أريت ليلة القدر ، وإني نسيتها ،  
 فالتمسوها في المشر الأواخر في وتر ، فإني رأيت أني أسجد في ماء وطين ، ومن كان اعتكف مع رسول الله ﷺ

فَقَبِّرْ جَسَدُ . فَجَرَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً ، قَالَ لِحَبَابَتِ سَحَابَةٍ فَطَرَتْ ، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ  
فَمَسَّجِدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ ، حَتَّى رَأَيْتُ الطِّينَ فِي أُرْدَبَتِهِ وَجَبْهَتِهِ »

**قوله** ( باب الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صليحة عشرين ) أورد فيه حديث أبي سعيد ، وقد تقدم الكلام عليه قريبا ، وكأنه أراد بالترجمة تأويل ما وقع في حديث مالك من قوله : قلنا كانت ليلة إحدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج من اعتكافه صليحتها ، وقد تقدم توجيه ذلك وأن المراد بقوله صليحتها الصليحة التي قبلها ، قال ابن بطال : هو مثل قوله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبِسْهَا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا ﴾ فأضاف الضحى إلى العشية وهو قبلها ، وكل شيء متصل بشيء فهو مضاف إليه سواء كان قبله أو بعده . **قوله** ( أريت ) بضم أوله وكسر الراء ، وفي رواية الكشميني « رأيت » بتقديم الراء وقتعها . **قوله** ( نسيها ) بفتح النون وللکشميني بضمها وتثقل السين . **قوله** ( رأيت أني أجد ) في رواية الكشميني « رأيت أن أجد » قال الثعالبي : معناه أنه رأى من يقول له في النوم ليلة القدر ليلة كذا وكذا وعلامتها كذا وكذا ، وليس معناه أنه رأى ليلة القدر نفسها ثم نسيها لأن مثل ذلك لا ينسى . قلت : وقد تقدم للمصنف أن جبريل هو المخبر له بذلك

#### ١٠ - باب اعتكاف المستحاضة

٢٠٣٧ - حَدَّثَنَا يُزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ  
« اَعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةٌ مُسْتَحَاضَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ ، فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطَّنْثَ تَحْتَهَا وَهِيَ تَصَلِّي »

**قوله** ( باب اعتكاف المستحاضة ) أورد فيه حديث عائشة ( اعتكف مع رسول الله ﷺ امرأة مستحاضة من أزواجه ) وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الحيض ، وفي هذا اللفظ رد لقول من قال يحمل على أن قوله امرأة من نساؤه أي من النساء اللواتي لهن به تعلق ، لأنه لم ينقل أن امرأة من أزواجه ﷺ استحاضت ، وتقدم ذكر المستحاضة في عهده والخلاف فيهن ، ويستدرك هنا أن تسمية هذه الزوجة وقع في رواية سعيد بن منصور عن اسماعيل وهو ابن علي بن حدثنا خالد ، وهو الحذاء الذي أخرجه المصنف من طريقه فذكر الحديث وزاد فيه « قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلبة كانت عاكفة وهي مستحاضة ، فأفاد بذلك معرفة عينها وازداد بذلك عدد المستحاضات . والله أعلم

#### ١١ - باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه

٢٠٣٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ حَدَّثَنِي الْإِثُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ  
عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ « كَانَ

النبي ﷺ في المسجد وعنده أزواجه ، فرُحْنَ ، فقال لصفية بنت حيي : لا تبجلي حتى أنصرف معكِ ، وكان يبيتها في دار أسامة ، فخرج النبي ﷺ معها ، فلقيه رجلان من الأنصار ، فنظرا إلى النبي ﷺ ثم أجازا ، فقال لهما النبي ﷺ : تعاليا ، إنها صفية بنت حيي ، قلنا : سبحان الله يا رسول الله ، قال : إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم ، وإني خشيت أن يلقى في أنفسكما شيئا »

**قوله** (باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه) ذكر فيه حديث صفية من وجهين عن الزهري : أحدهما من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر وهي موصولة ، والآخرى طريق هشام بن يوسف عن معمر وهي مرسلة ، وساقه هنا على لفظ معمر ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن مسافر في فرض الخمس على لفظه ، وقد بينت ما فيه من الفوائد قريبا . **قوله** (في أنفسكما) هو مثل قوله في الرواية الأخرى « في قلوبكما ، وإضافة لفظ الجمع الى المثنى كثير مسموع كقوله تعالى ﴿ فقد صنعت قلوبكما ﴾

## ١٢ - باب هل يذّر المعتكف عن نفسه ؟

٢٠٣٩ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن الزهري عن علي بن حسين رضي الله عنهما أن صفية أخبرته **ح**

**وحدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري **يخبر** عن علي بن حسين أن صفية رضي الله عنها أتت النبي ﷺ وهو معتكف ، فلما رجعت مشى معها ، فأبصره رجل من الأنصار ، فلما أبصره دعاه فقال : تعال ، هي صفية - وربما قال سفيان : هذه صفية - فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم . قلت لسفيان : أتته ليلا ؟ قال : وهل هو إلا ليلا ؟ »

**قوله** (باب هل يذّر) بفتح أوله وسكون الدال بعدها راء ثم همزة مضمومة أى يدفع ، وقوله (عن نفسه) أى بالقول والفعل . وقد دل الحديث على الدفع بالقول فيلحق به الفعل ، وليس المعتكف بأشد في ذلك من المصلي . ثم أورد المصنف فيه حديث صفية أيضا من وجهين عن الزهري : أحدهما طريق ابن أبي عتيق وهي موصولة ، وإسماعيل بن عبد الله شيخه هو ابن أبي أويس ، وآخره أبو بكر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله مدينون . والآخرى طريق سفيان وهي مرسلة ، وساقه على لفظ سفيان ، وأعاده بالاسناد المذكور هنا من طريق ابن أبي عتيق في الأدب على لفظه ، وقد بينت ما فيه أيضا . **قوله** (قلت لسفيان) وهو ابن عيينة ، القائل هو علي بن عبد الله بن المديني شيخ البخاري . وقوله (وهل هو إلا ليلا) أى وهل ومع الإتيان إلا في الليل ؟ وليس المراد نفي إمكانه بل نفي وقوعه ، وقد وقع عند النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن سفيان بن عيينة في نفس الحديث « أن صفية أتت النبي ﷺ ذات ليلة »



## ١٣ - باب من خرج من اعتكافه عند الصبح

٢٠٤٠ - **حدثنا** عبد الرحمن بن بشر **حدثنا** سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول خال ابن أبي نجیح عن أبي سلمة عن أبي سعيد ح. قال سفيان **وحدثنا** محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد . قال وأظن أن ابن أبي ليبي **حدثنا** عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال « اعتكفنا مع رسول الله ﷺ الشهر الاوسط ، فلما كان صبيحة عشرين **قلنا** متاعنا ، فأتانا رسول الله ﷺ فقال : من كان اعتكف فليرجع إلى معتكفه ، فأتى رأيت هذه الليلة ، ورأيتني أسجد في ماء وطين . فلما رجع إلى معتكفه قال وهاجت السماء فطرنا ، فوالذي بسمه بالحق لقد هاجت السماء من آخر ذلك اليوم ، وكان المسجد عريشا فلقد رأيت على أنفه وأرنته أثر الماء والطين »

**قوله** ( باب من خرج من اعتكافه عند الصبح ) ذكر فيه حديث أبي سعيد أيضا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى وهو محمول على أنه أراد اعتكاف الليالي دون الأيام ، وسيل من أراد ذلك أن يدخل قبيل غروب الشمس ويخرج بعد طلوع الفجر ، فإن أراد اعتكاف الأيام خاصة فيدخل مع طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس ، فإن أراد اعتكاف الأيام والليالي معا فيدخل قبل غروب الشمس ويخرج بعد غروب الشمس أيضا . وقد وقع في حديث الباب « فلما كان صبيحة عشرين **قلنا** متاعنا ، وهو مشعر بأنهم اعتكفوا الليالي دون الأيام ، وحله الملب على نقل أتعلم وما يحتاجون اليه من آلة الاكل والشرب والنوم ، إذ لا حاجة لهم بها في ذلك اليوم ، فإذا كان المساء خرجوا خفا . ولذلك قال « **قلنا** متاعنا ، ولم يقل خرجنا . وقد تقدم في « باب تحرى ليلة القدر » من وجه آخر « فإذا كان حين يمسى من عشرين ليلة ويستقبل إحدى وعشرين رجوع ، وبذلك يجمع بين الطريقتين فإن القصة واحدة والحديث واحد وهو حديث أبي سعيد . **قوله** ( **حدثنا** عبد الرحمن بن بشر ) كذا الأكثر وليس في رواية الأصيل وكريمة قوله « ابن بشر » وذكره النسفي وحده تعليقا فقال « **وعبد** الرحمن **حدثنا** سفيان ، وهو ابن عيينة . **قوله** ( عن ابن جريج ) في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان « **حدثنا** ابن جريج . **قوله** ( عن سليمان ) زاد الحميدى ابن أبي مسلم . **قوله** ( **وحدثنا** محمد بن عمرو ) القائل هو سفيان وهو ابن عيينة وهو القائل أيضا « وأظن أن ابن أبي ليبي **حدثنا** ، والحاصل أن لسفيان فيه ثلاثة أشياء **حدثنا** به عن أبي سلمة ، وقد أخرجه أحمد عن سفيان قال « **حدثنا** محمد بن عمرو عن أبي سلمة وابن أبي ليبي عن أبي سلمة سمعت أبا سعيد ، ولم يقل « وأظن » ، ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي ولم يخرج له البخاري الا مقرونا

## ١٤ - باب الاعتكاف في شوال

٢٠٤١ - **حدثنا** محمد هو ابن سلام **حدثنا** محمد بن فضيل بن غزوان عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يعتكف في كل رمضان ، فإذا صلى

لِلْعَدَاةِ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ . قَالَ فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ ، فَأَذِنَ لَهَا فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً ، فَسَمِعَتْ بِهَا خَفْصَةً فَضَرَبَتْ قُبَّةً ، وَسَمِعَتْ زِينَبُ بِهَا فَضَرَبَتْ قُبَّةً أُخْرَى . فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدَاةِ أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَأَخْبَرَ خَبْرَهُنَّ ، فَقَالَ : مَا حَمَلْنَهُ عَلَى هَذَا ؟ أَلَيْسَ ؟ انْزِعُوها فَلَا أَرَاهَا ، فَتَزَعَّتْ ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي آخِرِ الْعَشْرِ مِنْ شَوَالٍ .

**قوله** ( باب الاعتكاف في شوال ) ذكر فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في « باب اعتكاف النساء » . **قوله** ( حدثنا محمد ) في رواية كريمة « هو ابن سلام » . **قوله** ( فإذا صلى الغداة دخل مكانه ) في رواية الكشميني « حل » ، بمهمله وتشديد

### ١٥ - باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما

٢٠٤٢ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله عن أخيه عن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال « يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، فقال له النبي ﷺ : أوف بندرك . فاعتكف ليلة »

**قوله** ( باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوما ) ذكر فيه قصة عمر في نذره اعتكاف ليلة ، وقد تقدمت مباحثه في « باب الاعتكاف ليلا ،

### ١٦ - باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم

٢٠٤٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية أن يعتكف في المسجد الحرام - قال : أراه قال ليلة - فقال له رسول الله ﷺ : أوف بندرك »

**قوله** ( باب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم ) أي هل يلزمه الوفاء بذلك أم لا ؟ ذكر فيه قصة عمر أيضا وترجم له في أبواب النذر ، وإذا نذر أو حلف لا يكلم انسانا في الجاهلية ثم أسلم ، وكأنه ألحق اليمين بالنذر لاشتراكهما في التخليق ، وفيه إشارة إلى أن النذر واليمين ينعقد في الكفر حتى يجب الوفاء بهما على من أسلم ، وستأتي مباحثه في كتاب النذر إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال أراه ليلة ) بضم أوله أي أظنه ، والقائل ذلك هو هيبه شيخ البخاري أو البخاري نفسه ، فقد رواه الاسماعيلي وغيره من طريق أخرى عن أبي أسامة بغير شك

### ١٧ - باب الاعتكاف في الشهر الأوسط من رمضان

٢٠٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ، فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف »

## عشرين يوماً

[ الحديث ٢٠٤٤ - طرقة في : ١٩٩٨ ]

**قوله** ( باب الاعتكاف في العشر الاوسط من رمضان ) كأنه أشار بذلك إلى أن الاعتكاف لا يختص بالعشر الأخير وإن كان الاعتكاف فيه أفضل . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش ، وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان ابن عاصم ، والاسناد إلى أبو صالح كوفيون . **قوله** ( يعتكف في كل رمضان عشرة أيام ) في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عياش عند النسائي . يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، قال ابن بطال : مواظبته عليه السلام على الاعتكاف تدل على أنه من السنن المؤكدة ، وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب أنه كان يقول : عجبا للسليين ، تركوا الاعتكاف ، والنبي عليه السلام لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله . وقد تقدم قول مالك انه لم يعلم أن أحدا من السلف اعتكف إلا أبا بكر بن عبد الرحمن ، وان تركهم لذلك لما فيه من الشدة . **قوله** ( فلما كان العام الذي قبض فيه اعتكف عشرين ) قيل السبب في ذلك أنه عليه السلام علم بانقضاء أجله فأراد أن يستكثر من أعمال الخير ليبين لامته الاجتهاد في العمل إذا بلغوا أقصى العمل ليلقوا الله على خير أحوالهم ، وقيل السبب فيه أن جبريل كان يعارضه بالقرآن في كل رمضان مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه به مرتين فلذلك اعتكف قدر ما كان يعتكف مرتين . ويؤيده أن عند ابن ماجه عن هناد عن أبي بكر بن عياش في آخر حديث الباب متصلا به : وكان يعرض عليه القرآن في كل عام مرة ، فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه عليه مرتين . وقال ابن العربي : يحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لما ترك الاعتكاف في العشر الأخير بسبب ما وقع من أزواجه واعتكف بدله عشرة من شوال اعتكف في العام الذي يليه عشرين ليتحقق قضاء العشر في رمضان . وأقوى من ذلك أنه إنما اعتكف في ذلك العام عشرين لانه كان العام الذي قبله مسافرا ، ويدل لذلك ما أخرجه النسائي واللفظ له وأبو داود وصححه ابن حبان وغيره من حديث أبي بن كعب : ان النبي عليه السلام كان يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، فسافر عاما فلم يعتكف ، فلما كان العام المقبل اعتكف عشرين ، ويحتمل تعدد هذه القصة بتعدد السبب فيكون مرة بسبب ترك الاعتكاف لعذر السفر ومرة بسبب عرض القرآن مرتين . وأما مطابقة الحديث للترجمة فان الظاهر باطلاق العشرين أنها متوالية فيتمين لذلك العشر الاوسط وأنه حمل المطلق في هذه الرواية على المقيد في الروايات الأخرى

## ١٨ - باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج

٢٠٤٥ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن سعيد قال حدثني عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ ذكر أن يعتكف العشر الاواخر من رمضان ، فاستأذنته عائشة فأذن لها ، وسألت حفصة عائشة أن تستأذن لها ففعلت ، فلما رأت ذلك زينب بنت جحش أمرت ببناء فبني لها . قالت : وكان رسول الله ﷺ إذا صلى انصرف إلى بنائه ، فأبصر الأنبياء فقال : ما هذا ؟ قالوا : بناء عائشة وحفصة وزينب . فقال رسول الله ﷺ آلبز أردن بهذا ؟ ما أنا بمعتكف . فرجع . فلما أفطر اعتكف عشرة من شوال .

قوله ( باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج ) أورد فيه حديث عمرة عن عائشة ، وقد تقدمت مباحثه ، وفيه إشارة إلى الجزم بأنه لم يدخل في الاعتكاف ثم خرج منه ، بل تركه قبل الدخول فيه ، وهو ظاهر السياق خلافاً لمن خالف فيه

### ١٩ - باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفعل

٢٠٤٦ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أنها كانت ترجل النبي ﷺ وهي حائض وهو معتكف في المسجد وهي في حجرة بها يُفاوئها رأسه »

قوله ( باب المعتكف يدخل رأسه البيت للفعل ) أورد فيه حديث عائشة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عنها ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الاعتكاف . ( تنبيه ) : الرأس مذكر اتفاقاً وهم من أثنه من الفقهاء وغيرهم

( غائبة ) اشتملت أحاديث التراويح وليلة القدر والاعتكاف من الأحاديث المرفوعة على تسعة وثلاثين حديثاً ، المعلق منها حديثان ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثون حديثاً ، والخالص منها تسعة أحاديث وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عباس في ليلة القدر وحديث أبي هريرة في اعتكاف عشرين ليلة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أثر عمر في جمع الناس على أبي بن كعب في التراويح وهو موصول ، وأثر الزهري في ذلك ، وأثر ابن عيينة في ليلة القدر ، وأثر ابن عباس في التماس ليلة القدر أربع وعشرين . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٤ - كتاب البيوع

وقول الله تعالى [ ٢٧٥ البقرة ] : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾

وقوله [ ٢٨٢ البقرة ] : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾

**قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب البيوع . وقول الله تعالى ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقوله ( إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم ) كذا للاكثر ، ولم يذكر النسق ولا أبو ذر الآيتين . والبيوع جمع بيع ، وجمع لاختلاف أنواعه . والبيع نقل ملك الى الغير بشئ ، والشراء قبوله ، ويطلق كل منهما على الآخر . وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لأن حاجة الانسان تتعلق بما في يد صاحبه غالبا وصاحبه قد لا يبذله له في تشريع البيع وسيلة الى بلوغ الغرض من غير حرج ، والآية الأولى أصل في جواز البيع ، وللعلماء فيها أقوال أصحها أنه عام مخصوص ، فان اللفظ لفظ عموم يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع ، لكن قد منع الشارع بيوعا أخرى وحرمها فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه . وقيل عام أريد به الخصوص ، وقيل يحمل بينته السنة ، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالآلاف واللام يعم . والقول الرابع أن اللام في البيع للعهد وأنها نزلت بعد أن أباح الشرع بيوعا وحرم بيوعا فأريد بقوله ( وأحل الله البيع ) أى الذى أحله الشرع من قبل . ومباحث الشافعى وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعا وإن كانت لا يقع بها الحث لبناء الايمان على العرف والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالية وأولها في البيوع المؤجلة**

١ - **باب** ماجاء في قول الله عز وجل [ الجمعة ١٠ - ١١ ] : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ . وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا آنَفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا ، قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الْآهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ ، وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ وقوله [ النساء ٢٩ ] : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾

٢٠٤٧ - **حدثنا** أبو اليمان قال حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إنكم تقولون : إن أبا هريرة يُسكِّر الحديث عن رسول الله ﷺ ، وتقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يُحدثون عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي هريرة ؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطنى ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نددوا . وكان يشغل إخواني من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرأة مسكينة من مساكين الصفقة أعي حين ينسون ، وقد قال رسول الله ﷺ في حديثٍ يُحدثه : إنه لن ييسط أحدٌ ثوبه حتى أفقي مفاصل هذه

ثُمَّ يَجْمَعُ إِلَيْهِ نَوْبَهُ إِلَّا وَغَى مَا أَقُولُ ، فَدَسَطْتُ نَمْرَةً عَلَى ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي ، فَانْسَبْتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ نَبِيٍّ .»

٢٠٤٨ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سميعة عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه « إِنَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ : إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا ، فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي ، وَانْظُرْ أُمِّي زَوْجَتِي هَوَيْتَ نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا ، فَإِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجْتُهَا . قَالَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : لِمَ هَاجَرْتَنِي فِي ذَلِكَ ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ ؟ قَالَ سُوقُ قَيْنُقَاعٍ . قَالَ فَقَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَأَتَى بِأَقِطٍ وَسَمْنٍ . قَالَ ثُمَّ تَابَعَ الْغُدُو ، فَالَيْتَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَرْصُفَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَزَوَّجْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَمَنْ ؟ قَالَ : امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : كَمْ سَفُتَ ؟ قَالَ زَيْنَةُ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ »

[ الحديث ٢٠٤٨ - طريقه في : ٣٧٨٠ ]

٢٠٤٩ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير بن خالد حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال « قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُوفٍ الْمَدِينَةَ ، فَأَخَى النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنَى ، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَقْسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَزْوَجَكَ . قَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ ، دُونِي عَلَى الشُّوقِ ، فَا رَجِعْ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقِطًا وَسَمْنًا ، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ . فَكُنَّا بَيْرًا - أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ - فُجَاءَ وَعَلَيْهِ وَصْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : مَتَّبِعْهُمْ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ . قَالَ : مَا سَفُتَ إِلَيْهَا ؟ قَالَ : نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ وَزَنَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ - قَالَ أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ »

[ الحديث ٢٠٤٩ - أطرافه في : ٢٢٩٣ ، ٣٧٨١ ، ٣٩٣٧ ، ٥٠٧٢ ، ٥١٤٨ ، ٥١٥٣ ، ٥١٦٧ ، ٦٠٨٢ ، ٦٣٨٦ ]

٢٠٥٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن عباس رضي الله عنهما قال « كَانَتْ مُكَاطَّ وَجَنَّةٌ وَذُو الْجَازِ أَسْوَاقًا لِلْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ فَسَكَانَهُمْ تَأْتَمُّوا فِيهِ ، فَزَكَتُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ » فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ . قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ »

قوله ( باب ما جاء في قول الله عز وجل ) ( قَدْ أَفْضَيْتِ الصَّلَاةَ فَانْتَشَرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ) ( لِي آخِرُ السُّورَةِ ) كَذَا لَا بِيْ ذَر ، وَلِلنَّبِيِّ الْآيَتَيْنِ ، أَيْ إِلَى آخِرِ الْآيَتَيْنِ ، وَسَاقِي رِوَايَةِ كَرِيمَةِ الْآيَتَيْنِ بِتَامِهِمَا . قوله ( وقوله ) ( لَنَا كَلَا أَمْوَالِكُمْ يَنْتَبِهُ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ) وَالْآيَةُ الْأُولَى يُؤْخَذُ مِنْهَا مَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ مِنْ طَرِيقِ عَمُومِ ابْتِغَاءِ الْفَضْلِ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ التِّجَارَةَ وَأَنْوَاعَ التَّكْسِبِ ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فَلَا أَكْثَرَ عَلَى أَنَّهُ لِلْإِبَاحَةِ ، وَنَكَبَتْهَا مَخَالِفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ فِي مَنْعِ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ فَلَمْ يَحْظَرْ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَقَالَ

الهادي الشارح : هو على الإباحة لمن له كفاف ولمن لا يطيق التكسب ، وعلى الوجوب للعاذر الذي لا شيء عنده لثلا يحتاج الى السؤل وهو محرم عليه مع القدرة على التكسب ، وسيأتي بقية تفسير الآيتين في تفسير الجمعة . وأغرب بعض الشراح فقال : ان الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلا الأخيرة فهي الى النهي عنها أقرب ، يعني قوله ( وإذا رأوا تجارة أو لهوا الخ ) ثم أجاب بأن التجارة المذكورة مقيدة بالصفة المذكورة ، فمن ثم أشير الى ذمها ، فلو خلت عن المعارض لم تدم . والذي يظهر أن مراد البخاري بهذه الترجمة قوله ( وابتغوا من فضل الله ) وأما ذكر التجارة فيها فقد أفرده بترجمة تأتي بعد ثمانية أبواب ، والآية الثانية فيها تقييد التجارة بالمباحة بالتراضي . وقوله ( أموالكم ) أى مال كل انسان لا يصرفه في محرم ، أو المعنى لا يأخذ بكمال بعض . وقوله ( إلا أن تكون ) الاستثناء منقطع اتفاقا والتقدير لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، لكن إن حصلت بينكم تجارة وتراضيت بها فليس بباطل ، وروى أبو داود من حديث أبي سعيد مرفوعا : انما البيع عن تراض ، وهو طرف من حديث طويل ، وروى الطبري من مرسل أبي قلابة أن النبي ﷺ قال : لا يتفرق بيعان إلا عن رضا ، ورجاله ثقات ، ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا بايع رجلا يقول له : خيرني . ثم يقول : قال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ : لا يفترق اثنان - يعني في البيع - إلا عن رضا ، وأخرجه أبو داود أيضا ، وسيأتي الكلام في الخيار قريبا إن شاء الله تعالى . ومن طريق سعيد عن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال : التجارة رزق من رزق الله لمن طلبها بصدقها . ثم ذكر البخاري في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة . قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة ) كذا في رواية شعيب ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم من طريق مالك عن الزهري فقال : عن الأعرج ، وهو صحيح عن الزهري عن كل منهم ، وطريقه عن الأعرج مختصرة ، وسيأتي في الاعتصام من طريق سفيان عن الزهري أنهم منه وقد تقدمت مباحث الحديث هناك . والمقصود منه قول أبي هريرة : ان إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، والصفق بفتح المهملة - ووقع في رواية القابسي بالسین وسكون الفاء بعدها قاف - والمراد به التباع ، وسميت البيعة صفقة لانهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك تضاف الى الأبدى ، فمكان يد كل واحد استقرت على ما صار له . ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النبي ﷺ وإحلاله عليه وتقريره له . قوله ( على ملء بطنى ) أى مقتنعا بالقوت أى فلم تسكن له غيبة عنه . قوله ( نمرة ) بفتح النون وكسر الميم أى كساء ملونا ، وقال ثعلب : هى ثوب مخطط ، وقال الفزاز : دراعة تلبس فيها سواد وبياض . وقد تقدمت بقية مباحثه في أواخر كتاب العلم ، لأنه ساق هذا الكلام الأخير هناك من وجه آخر عن أبي هريرة ، ويأتى شيء من ذلك في كتاب الاعتصام . الحديث الثانى حديث عبد الرحمن بن عوف ، قوله ( عن جده ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . قوله ( قال : قال عبد الرحمن بن عوف ) في رواية أبي نعيم في « المستخرج » ، من طريق يحيى الحماني عن إبراهيم بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف فهو من مسند عبد الرحمن ، وقد أخرجه المصنف في « فضائل الأنصار » عن إسماعيل بن عبد الله وهو ابن أبي أويس عن إبراهيم بن سعد فقال « عن أبيه عن جده قال : لما قدموا المدينة آخى الخ » فهو من هذه الطريق مرسل ، وقد تبين لى بالطريق التى في هذا الباب أنه موصول . قوله ( آخى ) تقدم في الصيام بيان وقت المؤاخاة في قصة سلمان وأبي الدرداء . قوله ( سعد م - ٢٧ ج ٤ ) فتح الباري

ابن الربيع) سأذكر ترجمته في فضائل الانصار . قوله ( نزلت لك عنها ) أى طلقها لاجلك ، ودخلت ، أى انقضت عدتها . وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في الولية ، من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، قال ابن التين : كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الانصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة . قوله ( قينقاع ) بفتح القاف وسكون التحتانية وضم النون بعدها قاف : قبيلة من اليهود نسب السوق اليهم ، وذكر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابسي وهو صواب أيضاً ، وقد حكى قينقاع أيضاً ، صرف قينقاع على إرادة الحى ، وتركه على إرادة القبيلة . قوله ( تابع الغدو ) أى داوم الذهاب الى السوق للتجارة . الحديث الثالث حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف المذكورة . وقد أورده المصنف من طرق عن حميد وعن ثابت وعن عبد العزيز بن صهيب كلهم عن أنس ، وليس في شيء منها أن أنسا حمله عن عبد الرحمن إلا ما وقع في رواية لمسلم والنسائي عن طريق عبد العزيز عن أنس فقال د عن عبد الرحمن بن عوف قال : رأيت رسول الله ﷺ وعلى ، فذكر الحديث . ووقع عند الدارقطني من طريق مالك عن حميد عن أنس عن عبد الرحمن بن عوف أيضاً وذكر أن روح بن عبادة تفرد به عن مالك ، والمحفوظ عنه كما رواه الجماعة ، وسياق الكلام على حديث أنس وبيان فوائد طرقه واختلافها في الولية ، إن شاء الله تعالى . والغرض من إيراد هذين الحديثين اشتغال بعض الصحابة بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك ، وفيه أن الكسب من التجارة ونحوها أولى من الكسب من الهبة ونحوها . الحديث الرابع حديث ابن عباس في ذكر أسواق الجاهلية وتقريرها في الاسلام ، وقد تقدم الكلام عليه في أثناء كتاب الحج ، وقوله فيه ( وكان الاسلام ) أى وجاء الاسلام ، فكان هنا تامة ، و« تأموا » أى طرحوا الاثم ، والمعنى تركوا التجارة في الحج حذرا من الاثم ، وقراءة ابن عباس د في مواسم الحج ، معدودة من الشاذ الذي صح إسناده وهو حجة وليس بقرآن

## ٢ - باب الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما مشبهات

٢٠٥١ - **حدثني محمد بن المثنى** حدثني **ابن أبي عدي** عن **ابن عوف** عن **الشعبي** قال سمعت **النعمان بن بشير** رضي الله عنه يقول سمعت **النبي ﷺ** ح . و**حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** ابن عيينة **حدثنا** أبو فروة عن **الشعبي** قال سمعت **النعمان بن بشير** عن **النبي ﷺ** ح . و**حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عيينة عن **أبي فروة** قال سمعت **الشعبي** سمعت **النعمان بن بشير** رضي الله عنهما عن **النبي ﷺ** ح . **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا **سفيان** عن **أبي فروة** عن **الشعبي** عن **النعمان بن بشير** سمعت **رضي الله عنه** قال : قال **النبي ﷺ** « الحلال بين ، والحرام بين ، وبينهما أمورٌ مشبهة . فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان أترك ، ومن اجتزأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان . والمعاصي حى الله ، من يرتع حول الحى يوشك أن يواقع »

قوله ( باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات ) ذكر فيه حديث **النعمان بن بشير** بلفظ الترجمة وزيادة ،



فأورده من طريقين عن الشعبي عنه ، والثانية من طريقين عن أبي فروة عن الشعبي ، فأورده أولاً من طريق عبد الله بن عون عن الشعبي ثم من طريق ابن عيينة عن أبي فروة عن الشعبي صرح تارة بالتحديث لابن عيينة عن أبي فروة وثانياً بالتصريح بسامع أبي فروة من الشعبي ، وقد أخرجه الحميدى فى مسنده عن ابن عيينة فصرح فيه بتحديث أبي فروة له وبسامع أبي فروة من الشعبي وبسامع الشعبي من النعمان على المنبر وبسامع النعمان من رسول الله ﷺ ، ثم ساقه المصنف من طريق سفيان وهو الثوري عن أبي فروة وساقه على لفظه كما صرح بذلك أبو نعيم فى «المستخرج» ، وأما لفظ ابن عيينة فقد أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه والاسماعيلى من طريقه ولفظه «حلال بين وحرام بين ومشتبهات بين ذلك» ، فذكره وفى آخره «ولكل ملك حى وحى الله فى الأرض معاصيه» ، وأما لفظ ابن عيون فأخرجه أبو داود والنسائى وغيرهما بلفظ «ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات - وأحياناً يقول مشتبهة - وسأضرب لكم فى ذلك مثلاً : ان الله حى حى ، وإن حى الله ما حرم ، وانه من برع حول الحى يوشك أن يخاطه ، وأنه من يخاط الريبة يوشك أن يبحر» . وأبو فروة المذكور هو الأكبر واسمه عروة بن الحارث الهمداني الكوفي ، ولهم أبو فروة الأصغر الجعفى الكوفي واسمه مسلم بن سالم ماله فى البخارى سوى حديث واحد فى أحاديث الانبياء . قوله ( قال النبي ﷺ ) فى الرواية الأولى «سمعت النبي ﷺ» ، وقد قدمت فى الايمان الرد على من نفى سماعه من النبي ﷺ . قوله ( الحلال بين والحرام بين الخ ) فيه تقسيم الاحكام الى ثلاثة أشياء ، وهو صحيح لان الشئ إما أن ينص على طلبه مع الوعيد على تركه ، أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله ، أو لا ينص على واحد منهما . فالاول الحلال البين ، والثانى الحرام البين ، فعنى قوله «الحلال بين» ، أى لا يحتاج إلى بيانه ويشترك فى معرفته كل أحد ، والثالث مشتبه لحفائه فلا يدرى هل هو حلال أو حرام ، وما كان هذا سبيله ينبغى اجتنابه لانه إن كان فى نفس الأمر حراماً فقد برى من تبعها وإن كان حلالاً فقد أجر على تركها بهذا القصد لأن الاصل فى الاشياء مختلف فيه حظراً وإباحة ، والاولان قد يردان جميعاً فان علم المتأخر منهما هو الا فو من حين القسم الثالث ، وسأذكر ما فسرته به الشبهة بعد هذا الباب ، والمراد أنها مشتبهة على بعض الناس بدليل قوله عليه السلام «لا يعلمها كثير من الناس» ، وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى هذا الحديث مستوفى فى «باب فضل من استبرأ لدينه وعرضه» من كتاب الايمان ، وقد توارد أكثر الأئمة المخرجين له على إيراده فى كتاب البيوع لان الشبهة فى المعاملات تقع فيها كثيراً ، وله تعلق أيضاً بالنكاح وباصيد والذبايح والاطعمة والاشربة وغير ذلك مما لا يخفى والله المستعان . وفيه دليل على جواز الجرح والتعديل قاله بغوى فى «شرح السنة» واستنبط منه بعضهم منع إطلاق الحلال والحرام على ما لا نص فيه لانه من جملة ما لم يستبين ، لكن قوله ﷺ «لا يعلمها كثير من الناس» يشعر بأن منهم من يعلمها . وقوله فى هذه الطريق «استبان» أى ظهر تحريره . وقوله «أوشك» أى قرب لان متعاطى الشبهات قد يصادف الحرام وان لم يتعمده أو يقع فيه لاعتياده التساهل

### ٣ - باب تفسير المشتبهات

وقال حسان بن أبى سنان : مارأيت شيئاً أهون من الورع ، دَعَّ مَآيِرُ بَيْكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ  
٢٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا

عبدُ الله بنُ أبي مُليكة عن عُقبة بنِ الحارثِ رضى اللهُ عنه « أن امرأة سوداء جاءت فزعمت أنها أرضعتُهما ، فذكرَ لىُّ بنُ أبي لهبة ، فأعرضَ عنه وتبسمَ النبي ﷺ قال : كيف وقد قيل ؟ وقد كانت تحتُ ابنة أبي إهاب التميمي »

٢٠٥٣ - حدثنا يحيى بنُ قزعة حَدَّثَنَا مالِكٌ عن ابنِ شهابٍ عن عروة بنِ الزبيرِ عن عائشةَ رضى اللهُ عنها قالتُ « كانَ عُتبةُ بنُ أبي وقاصٍ عَمِدًا إلى أخيه سعدٍ بنِ أبي وقاصٍ أن ابنَ وليدةٍ زَمَعَهُ مِنِّي فأقبضهُ . قالت : فلما كان عامَ الفتحِ أَخَذَهُ سعدُ بنُ أبي وقاصٍ وقال : ابنُ أخى ، قد عَمِدَ إلى فيه . فقالَ عبدُ بنُ زَمَعَةٍ فقال : أخى ، وابنُ وليدةٍ أبى وَلِدَ على فراشه . فتساقا إلى رسولِ الله ﷺ ، فقال سعدٌ : يا رسولَ الله ، ابنُ أخى ، كان قد عَمِدَ إلى فيه . فقال عبدُ بنُ زَمَعَةٍ : أخى ، وابنُ وليدةٍ أبى ، وَلِدَ على فراشه . فقال النبي ﷺ : هَولَكَ يا عبدُ بنَ زَمَعَةٍ . ثم قال النبي ﷺ : الولدُ للفراشِ وللعاهرِ الحجرُ . ثم قال لِسودةَ بنتِ زَمَعَةٍ زوجِ النبي ﷺ . احتجبتِ منه يا سودة ، لما رأى من شَبهِه بُعْتَةً ، فإراها حتى لقيَ الله »

[ الحديث ٢٠٥٣ - أطرفة في : ٢٢١٨ ، ٢٤٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٧٤٥ ، ٤٣٠٣ ، ٦٧٤٩ ، ٦٧٦٥ ، ٦٨١٧ ، ٧١٨٢ ]

٢٠٥٤ - حدثنا أبو الوليد حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قال أخبرني عبدُ الله بنُ أبي السَّفرِ عن الشَّعْبِيِّ عن عديِّ بنِ حاتمٍ رضى اللهُ عنه قال « سألتُ رسولَ الله ﷺ عن المُعْرَضِ ، فقال : إذا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ ، وإذا أَصَابَ بَعْرَضِهِ فَقَتَلَ فلا تأْكُلْ ، فإنه وَقِيدٌ . قلت : يا رسولَ الله ﷺ أُرْسِلُ كُلِّي وَأُسَيِّى ، فأَجِدُ مَعَهُ على الصَّيْدِ كُلِّياً آخرَ لمُأَسِّمٍ عليه ، ولا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ . قال : لا تأْكُلْ ، إنما سَمَّيْتَ على كُلِّكَ ولمُأَسِّمٍ على الآخرِ »

قوله ( باب تفسير المشبهات ) بتشديد الموحدة ، وللنسخي بضمّتين مخففا بغير ميم ، ولابن عساكر بضم الميم وزيادة تاء لما تقدم في حديث النعمان بن بشير « ان الشبهات لا يعلها كثير من الناس ، واقتضى ذلك أن بعض الناس يعلها ، أراد المصنف أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب . فذكر أولا ما يضبطها ، ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ، ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها ، ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره . وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه ، فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلا بيقين ، وإليه الإشارة بحديث عدي بن حاتم . والثاني كالطهارة إذا حصلت لارتفاع إلا بيقين الحديث وإليه الإشارة بحديث عبد الله بن زيد في الباب الثالث ، ومن أمثلته من له زوجة وعبد وشك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه . والثالث ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه ، وإليه الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني . قوله ( وقال حسان بن أبي سنان ) هو البصري أحد العباد في زمن التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد وصله أحمد في « الزهد » وأبو نعيم في « الحلية » عنه بلفظ « إذا شككت في شيء فانكره ، ولابن نعيم من وجه آخر اجتمع يونس بن عبيد وحسان بن أبي سنان فقال

يونس لمعالجت شيئاً أشد على من الورع ، فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون على منه ، قال : كيف ؟ قال حسان : تركت ما يريني إلى ما لا يريني فاسترحمت . قال بعض العلماء : تكلم حسان على قدر مقامه ، وترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية . وقد ورد قوله « دع ما يريك إلى ما لا يريك » مرفوعاً أخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي . وفي الباب عن أنس عند أحمد من حديث ابن عمر عند الطبراني في « الصغير » ومن حديث أبي هريرة ورواية بن الاسقع ومن قول ابن عمر أيضاً وابن مسعود وغيرهما . **قوله ( يريك )** بفتح أوله ويجوز الضم يقال دابه يريبه بالفتح وأدابه يريبه بالضم ريبة وهي الشك والتردد ، والمعنى إذا شككت في شيء فدعه ، وترك ما يشك فيه أصل عظيم في الورع . وقد روى الترمذي من حديث هطية السعدي مرفوعاً « لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً عما به البأس » ، وقد تقدمت الإشارة إليه في كتاب الإيمان ، قال الخطابي كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه . ثم هو على ثلاثة أقسام : واجب ومستحب ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من أكثر ماله حرام ، والمكروه اجتناب الرخص المشروعة على سبيل التنطع . الحديث الأول حديث عقبة بن الحارث في الرضاع ، ووجه الدلالة منه قوله « كيف وقد قيل » ؟ فإنه يشعر بأن أمره بفراق امرأته إنما كان لأجل قول المرأة إنها أرضعتها ، فاحتمل أن يكون صحيحاً في ترك الحرام ، فأمره بفراقها احتياطاً على قول الأكثر ، وقيل بل قبل شهادة المرأة وحدها على ذلك ، وستأتي مباحثه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة ، وستأتي مباحثه في كتاب الفرائض ، ووجه الدلالة منه قوله **ﷺ** « احتجبي منه ياسودة » ، مع حكمه بأنه أخوها لأبها ، لكن لما رأى الشبه البين فيه من غير زمعة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً في قول الأكثر ، واعترض الداودي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء ، وأجاب ابن التين بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه ، ويأنه من هذه القصة أن إلحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب . وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن الزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيره من أقاربها . وقال غيره : بل وجب ذلك لفظ أمر الحجاب في حق أزواج النبي **ﷺ** ، ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له « لعل نزع عرق » . الحديث الثالث حديث عدي بن حاتم في الصيد ، ووجه الدلالة منه قوله « إنما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر » ، فبين له وجه المنع وهو ترك التسمية ، وأبعد من استدلال به على سد الدوائر

#### ٤ - باب ما يتنزه من الشبهات

٢٠٥٥ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** سفيان عن منصور عن طلحة عن أنس رضي الله عنه قال « مرّ للنبي **ﷺ** بتمرّة مسقوفة فقال : لولا أن نكون صدقة لأكلناها »

وقال همّام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي **ﷺ** قال « أجد تمرّة ساقطة على فراشي »

[ الحديث ٢٠٥٥ - طرده في : ٢٤٣١ ]

**قوله ( باب ما يتنزه )** بضم أوله أي يجتنب ( من الشبهات ) . وللكشمهيني « بكرة » بدل يتنزه . **قوله ( حدثنا**

سفيان) هو الثوري ومنصور هو ابن المعتز وطلحة هو ابن مطرف ، والاسناد كله كوفيون إلا الصحابي فانه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مراراً ، وصرح يحيى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في اللقطة . قوله (مسقولة) كذا للاكثر ، وفي رواية كريمة « مسقطة » بضم أوله وفتح القاف ، قال ابن التيمي قوله « مسقولة » كلمة غريبة لان المشهور أن سقط لازم والعرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول ؛ واستشهد له الخطابي بقوله تعالى (كان وعده مأثياً) أي آتياً وقال ابن التين : مسقولة بمعنى ساقطة كقوله حجاباً مستوراً أي ساتراً . وقال ابن مالك في الشواهد : قوله مسقولة بمعنى مسقطة ولا فعل له ، ونظيره مرقوق بمعنى مرق أي مسترق عن ابن جني ، قال : وكما جاء مفعول ولا فعل له جاء فعمل ولا مفعول له كقراءة النخعي (عموا وصموا) بضم أولهما ولم يجز مصموم اكتفاء بأصم . قلت . وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « مطروحة » وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه فقال « بتمرة » ولم يقل مسقولة ولا مسقطة . قوله (وقال ممام الخ) وصله في اللقطة بتمامه ولفظه ، اني لا تقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها . قلت : ولم يستحضر الكرماني لفظ رواية ممام فقال : تمام الحديث غير المذكور ، وهو لولا أن تكون صدقة لأكلتها . قلت : والنكتة في ذكره هنا ما فيه من تعيين المحل الذي رأى فيه التمرة وهو فراشه عليه السلام ، ومع ذلك لم يأكلها وذلك أبلغ في الودع . قال المهلب : لعنه الله كان يقسم الصدقة ثم يرجع إلى أهله فيعلق بشوبه من تمر الصدقة شيء فيقع في فراشه ، وإلا فالفارق بين هذا وبين أكله من اللحم الذي تصدق به على بريرة . قلت : ولم ينحصر وجود شيء من تمر الصدقة في غير بيته حتى يحتاج إلى هذا التأويل ، بل يحتمل أن يكون ذلك التمر حل إلى بعض من يستحق الصدقة ممن هو في بيته وتأخر تسليم ذلك له ، أو حل إلى بيته فقسمه فبقيت منه بقية . وقد روى أحمد من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « تصور النبي عليه السلام ذات ليلة ، فقيل له ما أسهرك ؟ قال إني وجدت ثمرة ساقطة فأكلتها ، ثم ذكرت تمرا كان عندنا من تمر الصدقة فما أدري أمن ذلك كانت التمرة أو من تمر أهلي ، فذلك أسهرني ، وهو محمول على التعدد وأنه لما اتفق له أكل التمرة كما في هذا الحديث وأقلقه ذلك صار بعد ذلك إذا وجد مثلها مما يدخل التردد تركه احتياطاً ، ويحتمل أن يكون في حالة أكله إياها كان في مقام التشريع وفي حال تركه كان في خاصة نفسه . وقال المهلب : إنما تركها عليه السلام تودعاً وليس بواجب ، لان الأصل أن كل شيء في بيت الانسان على الإباحة حتى يقوم دليل على التحريم ، وفيه تحريم قليل الصدقة على النبي عليه السلام ، ويؤخذ منه تحريم كثيرها من باب أولى

هـ - باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات

٢٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم - حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عباد بن نعيم عن عمه قال « شُكِيَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يجحد في الصلاة شيئاً أيقطع الصلاة ؟ قال : لا ، حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً »

وقال ابن أبي حفصة عن الزهري : لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت

٢٠٥٧ - حدثنا أحمد بن المقدام العجلي حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي حدثنا هشام بن عروة

عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأتوننا بالحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ فقال رسول الله ﷺ : سموا الله عليه وكلوه »

[ الحديث ٢٠٥٦ - طرقة في : ٥٥٠٧ ، ٧٣٩٨ ]

قوله ( باب من لم ير الوساوس ونحوها من الشبهات ) في رواية الكشميني من المشبهات بيمين وثقليل ، وفي نسخة بمشاة بدل الثقليل والكل بمعنى مشكلات ، وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التطوع في الورع ، قال الغزالي : الورع أقسام ، ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ، ورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام ، ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع ، فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين ، قال : ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة ، أي أهم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا انتهى . وغرض المصنف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كل لسان ثم أفلت منه ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على لا يدرى أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني ، وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل إباحته قويا وتأويله يمتنع أو مستبعد . ثم ذكر فيه حديثين : الأول قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري ، قوله ( عن عباد بن تميم عن عمه ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني ، وفي رواية الحميدي المذكورة « أخبرني سعيد هو ابن المسيب وعباد بن تميم عن عبد الله بن زيد ، وقد تقدم في الطهارة عن أبي نعم عن سفيان ، وسيافه يشعر بأن طريق سعيد مرسل وطريق عباد موصولة ، ولم يتعرض المزني لتمييز ذلك في « الأطراف » . قوله ( وقال ابن أبي حفصة ) هو محمد وكنيته أبو سلة واسم والد أبي حفصة ميسرة وهو بصري نزل الجزيرة ، وظن الكرماني أن محمدا هذا وسالما بن أبي حفصة وعمارة بن أبي حفصة إخوة لجزم بذلك هنا فهم فيه وهما فاحشا ، فإن والد سالم لا يعرف اسمه وهو كوفي ووالد عمارة اسمه ثابت بالنون ثم موحدة ثم مشاة ، وهو بصري أيضا ، لكن ميسرة مولى ثابت عربي ، وسالم بن أبي حفصة من طبقة أعلى من طبقة الاثنين . قوله ( لا وضوء الخ ) وصل أحمد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق ، ووقع لنا بعلوف « مسند أبي العباس السراج » ، ولفظه « عن الزهري عن عباد بن تميم عن عمه مرفوعا ، باللفظ المعلق ، ومشي بعض الشراح على ظاهر قول البخاري عن الزهري « لا وضوء الخ » ، لجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري ، وليس كما ظن لما ذكرته عن مسند أحمد والسراج ، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيرا ، والتقدير : عن الزهري بهذا السند إلى النبي ﷺ قال لا وضوء الحديث . وأقرب أمثلة ذلك ماضى في الصوم في « باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس » فإنه أورد حديث الباب من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء قالت « أفطرتنا على عهد النبي ﷺ ثم طلعت الشمس ، قيل لهشام : أمروا بالقضاء ؟ قال : وبدا من قضاء » قال البخاري « وقال معمر سمعت هشاما لا أدري أقضوا أم لا ، فهذا أيضا فيه حذف تقديره سمعت هشاما عن معمر عن هشام <sup>(١)</sup> بالسند والماتن ، وقال في آخره « فقال إنسان لهشام : أقضوا أم لا ؟ قال : لا أدري ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر كذلك ، وأوردته

(١) في هامش طبعه بولاني : مكنيا في الانح

من «مسند عبد بن حميد، عاليا» عن عبد الرزاق عن معمر سمعت هشاما عن فاطمة عن أسماء، فذكرت الحديث، قال «فقال إنسان لهشام أقضوا أم لا؟ قال لا أدري». (تنبيه): اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصارا مجحفا، فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة، ووجهه أن خروج الريح من المصل هو الذي يقع له غالبا بخلاف غيره من النواقض فإنه لا يهجم عليه إلا نادرا، وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الريح. الثاني حديث عائشة في التسمية على الذبيحة، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا لصحة الذبح، وقد استدلل به على أن التسمية ليست شرطا في جواز الأكل من الذبيحة، وسيأتي تقريره والجواب عما أورد عليه وسائر مباحثه في كتاب الذبائح مستوفى إن شاء الله تعالى، وهو أصل في تحسين الظن بالمسلم وأن أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر.

## ٦ - باب قول الله عز وجل [ ١١ - الجمعة ] : ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾

٢٠٥٨ - **حديث** طلق بن غنم حدثنا زائدة عن حصين عن سالم قال حدثني جابر رضي الله عنه قال «بينا نحن نصلّي مع النبي ﷺ، إذا أقبلت من الشام غير تحمّل طعاما، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثنا عشر رجلا، فنزلت ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾»

**قوله** (باب قول الله عز وجل: وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن التجارة وإن كانت ممدوحة باعتبار كونها من المكاسب الحلال فإنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها. وقد أورد في الباب حديث جابر في قصة انفضاض الناس عن النبي ﷺ وهو يخطب، ومضى الكلام عليه مبسوطا في كتاب الجمعة، ويأتي بعضه في تفسير سورة الجمعة أن شاء الله تعالى.

## ٧ - باب من لم يبال من حيث كسب المال

٢٠٥٩ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد القبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «يأتي على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ منه من الحلال أم من الحرام»

[ الحديث ٢٠٥٩ - طرفه في : ٢٠٨٢ ]

**قوله** (باب من لم يبال من حيث كسب المال) في هذه الترجمة إشارة إلى ذم ترك التحري في المكاسب. **قوله** (يأتي على الناس زمان) في رواية أحمد عن يزيد عن ابن أبي ذئب بسنده «ليأتين على الناس زمان» وللنسائي من وجه آخر «يأتي على الناس زمان ما يبالى الرجل من أين أصاب المال من حل أو حرام» وهذا أورده النسائي من طريق محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي عن أبي هريرة، ووه المزي في «الآطراف» فظن أن محمد بن عبد الرحمن هو ابن أبي ذئب فترجم به للنسائي مع طريق البخاري هذه عن ابن أبي ذئب، وليس كما ظن فاني لم أقف عليه في جميع النسخ التي وقفت عليها من النسائي إلا عن الشعبي لا عن سعيد، ومحمد بن عبد الرحمن المذكور عنه أظنه ابن أبي ليلى لا ابن أبي ذئب، لاني لا أعرف لابن أبي ذئب رواية عن الشعبي، وقال ابن التين: أخبر النبي ﷺ بهذا تحذيرا من

فتنة المال ، وهو من بعض دلائل نبوته لإخباره بالأمور التي لم تكن في زمنه . ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين ، وإلا فآخذ المال من الحلال ليس مذموماً من حيث هو ، والله أعلم

### ٨ - باب التجارة في البر وغيره

وقوله عز وجل [ ٣٧ النور ] : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾  
وقال قتادة : كان القوم يتباً يمعون ويتجرون ، ولسكنهم إذا نابهم حق من حقوق الله لم تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله

٢٠٦٠ ، ٢٠٦١ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال « كنت أتجر في الصرف ، فسألت زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ  
وحدثني الفضل بن يعقوب حدثنا الحجاج بن محمد قال ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار وعاصم بن مصعب أنها سمعا أبا المنهال يقول « سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم عن الصرف فقالا : كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ ، فسألنا رسول الله ﷺ عن الصرف قال : إن كان يدا بيد فلا بأس ، وإن كان نسيئاً فلا يصلح »

[ الحديث ٢٠٦٠ - أطرافه في : ٢١٨٠ ، ٢٤٩٧ ، ٣٩٣٩ ]

[ الحديث ٢٠٦١ - أطرافه في : ٢١٨١ ، ٢٤٩٨ ، ٣٩٤٠ ]

قوله ( باب التجارة في البر وغيره ) لم يقع في رواية الأكثر قوله « وغيره » وثبتت عند الاسماعيلي وكريمة . واختلف في ضبط البر فالأكثر على أنه بالزاي ، وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة . وصوب ابن عساكر أنه بالراء وهو أليق بمواخاة الترجمة التي بعد هذه بباب وهو « التجارة في البحر » وكذا ضبطها الدماطي ، وقرأت بخط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطلال وغيره بضم الموحدة وبالراء ، قال وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارة اهـ . وقد أخطأ من زعم أنه بالراء تصحيف لاذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الأثر الثلاثي أو ردها في الباب ما يرجع أحد اللفظين . قوله ( وقوله عز وجل رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ) أي وتفسير ذلك ، وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة ، وتمسك به قوم في مدح ترك التجارات وليس بواضح . قوله ( وقال قتادة : كان القوم يتبايعون الخ ) لم أقف عليه موصولاً عنه ، وقد وقع لي من كلام ابن عمر أخرجه عبد الرزاق عنه أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة فاغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فقال ابن عمر « فيهم نزلت » فذكر الآية . وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود نحوه ، وفي « الحلية » عن سفيان الثوري : كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعة . ثم أورد المصنف حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب في الصرف ، وسيأتي الكلام عليه في باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، بعد نيف وستين باباً وموضع الترجمة منه قوله فيه « وكنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ » ، وقد خفي ذلك على

القطب قرأت بخطه : لم يذكر أحد من الشراح مناسبة الترجمة لهذا الحديث فينظر . ( تنبيه ) : أبو المنهال المذكور في هذا الإسناد غير أبي المنهال صاحب أبي برزة الاسلمى في حديث الواقيت ، واسم هذا عبد الرحمن بن مطعم واسم صاحب أبي برزة سيار بن سلامة . وأخرج البخارى الطريق الثانية بزول رجل لاجل زيادة طامر بن مصعب مع عمرو بن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور ، وعامر بن مصعب ليس له في البخارى سوى هذا الموضع الواحد . **قوله** ( نسيئاً ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها همزة ، والكشيمى نساء بفتح النون والمهمله ومدة

## ٩ - باب الخروج في التجارة

وقول الله عز وجل [ ١٠ الجمعة ] : ( فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ )

٢٠٦٢ - **حدثني** محمد بن سلام أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاف عن عبيد بن عمير أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فلم يؤذن له - وكأنه كان مشغولاً - فرجع أبو موسى . ففرغ عمر فقال : ألم أسمع صوت عبيد الله بن قيس ؟ أئذ نواله . قيل : قد رجع . فدعاه . فقال كننا نؤمر بذلك . فقال : تأتيني على ذلك بالبيضة . فانطلق إلى مجالس الأنصار فسألهم ، فقالوا : لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا أبو سعيد الخدري . فذهب بأبي سعيد الخدري ، فقال عمر : أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ ؟ أكلنا الصفاق بالأسواق . يعني الخروج إلى التجارة »

[ الحديث ٢٠٦٢ - طرفاه في : ٦٢٤٥ ، ٧٢٥٣ ]

**قوله** ( باب الخروج في التجارة . وقول الله عز وجل : فانتمشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ) قال ابن بطال هو اباحة بعد حظر كقوله تعالى ( وإذا حللتم فاصطادوا ) وقال ابن المنير في الحاشية : غرض البخارى إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافا لمن ينقطع ولا يحضر السوق كما سيأتى في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أن أبا موسى استأذن على عمر فلم يؤذن له ) زاد بشر بن سعيد عن أبي سعيد كما سيأتى في الاستئذان ، أنه استأذن ثلاثاً . **قوله** ( فقال كننا نؤمر بذلك ) في الرواية المذكورة أنه قال ، قال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع . **قوله** ( فذهب بأبي سعيد ) في الرواية المذكورة ، فأخبرت عمر عن النبي ﷺ بذلك ، وفيه الدلالة على أن قول الصحابي كننا نؤمر بكذا ، محمول على الرفع ، ويقوى ذلك إذا ساقه مساق الاستدلال ، وفيه أن الصحابي الكبير القدر الشديد الزوم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه ، وادعى بعضهم أنه يستفاد منه أن عمر كان لا يقبل الخبر من شخص واحد ، وليس كذلك لأن في بعض طرقه أن عمر قال : انى أحبيت أن أتثبت . وستأتى فوائده مستوفاة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقد قبل عمر خبر الضحاك بن سفيان وحده في الدية وغير ذلك . **قوله** ( فقال عمر أخفى على هذا من أمر رسول الله ﷺ ) ؟



ألماني الصفق بالاسواق ؛ يعنى الخروج الى التجارة ) كذا في الأصل ، وأطلق عمر على الاشتغال بالتجارة لهما لأنها ألته عن طول ملازمته النبي ﷺ حتى سمع غيره منه ما لم يسمعه ، ولم يقصد عمر ترك أصل الملازمة وهي أمر نسي ، وكان احتياج عمر الى الخروج للسوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس ، وأما أبو هريرة فكان وحده فلذلك أكثر ملازمته ، وملازمة عمر للنبي ﷺ لا تخفى كما سيأتى في ترجمته في المناقب . والله مطلقا ما يليق سواء كان حراما أو حلالا ، وفي الشرع ما يحرم فقط

١٠ - باب التجارة في البحر . وقال مطر : لا بأس به ، وما ذكره الله في القرآن إلا بحق

ثم تلا [ ١٤ النحل ] : ﴿ وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ وَالْفُلْكَ الْسُّفُنُ ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ مَوَاجِرُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ : تَمَحَّرُ السُّفُنُ الرِّيحَ ، وَلَا تَمَحَّرُ الرِّيحُ مِنَ السُّفُنِ إِلَّا الْفُلْكَ الْعِظَامُ

٢٠٦٣ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن

رسول الله ﷺ « أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ فِي الْبَحْرِ قَفْضِي حَاجَتَهُ » وساق الحديث حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به

قوله (باب التجارة في البحر) أى إباحة ركوب البحر للتجارة ، وفي بعض النسخ « وغيره » ، فإن ثبت قوى قول من قرأ « البر » ، فيما سبق بباب بضم أوله أو بالزاي . قوله ( وقال مطر الخ ) هو مطر الوراق البصرى مشهور في التابعين ، ووقع في رواية الحموي وحده « وقال مطرف » وهو تصحيف ، وبأنه الوراق وصفه المزى والقطب وآخرون ، وقال الكرمانى : الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ البخارى ، وكأن ظهور ذلك له من حيث إن الذين أفردوا رجال البخارى كالكلاباذى لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لأنهم لم يستوعبوا من علق لهم ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأسا ويقول : ما ذكره الله تعالى في القرآن إلا بحق ، ووجه حل مطر ذلك على الإباحة أنها سيق في مقام الامتنان ، وتضمن ذلك الرد على من منع ركوب البحر ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . قوله ( الفلك السفن الواحد والجمع سواء ) هو قول أكثر أهل اللغة ، ويدل عليه قوله تعالى ﴿ فِي الْفُلْكَ الْمَشْحُونِ ﴾ وقوله ﴿ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكَ وَجَرِينِ بِهِمْ ﴾ فذكره في الأفراد والجمع بلفظ واحد ، وقيل إن الفلك بالضم والاسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد ، وقال صاحب المحكم ، السفينة فميلة بمعنى فاعلة سميت سفينة لأنها تسفن وجه الماء أى تفسره ، والجمع سفن وسفائن وسفين . قوله ( وقال مجاهد الخ ) وصله الفريابي في تفسيره ، وكذلك عبد بن حميد من وجه آخر ، قال عياض : ضبطه الأكثر بنصب السفن وعكسه الاصيلي ، والصواب الاول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل وهي التي تصرف السفينة في الاقبال والادبار ، وضبط الاصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال ﴿ مَوَاجِرَ فِيهِ ﴾ وقوله « تبحر » بفتح المعجمة أى تشق يقال نخرت السفينة إذا شقت الماء بصوت ، وقيل نخر الصوت نفسه ، وكأن مجاهدا أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بواسطة الريح ، ومعنى قوله « ولا تبحر الخ » ، أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن ، أو لا يحصل من الصغار غالبا . قوله ( وقال

الليث الخ) هو طرف من حديث ساقه بتمامه في كتاب الكفالة كما سيأتي ، وسنذكر الكلام عليه ثم ، ووجه تعلقه بالترجمة ظاهر من جهة أن شرح من قبلنا شرح لنا إذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه ، ولا سيما إذا ذكره ﷺ مقررًا له أو في سياق الشئ على فاعله أو ما أشبه ذلك ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف بإيراد هذا أن ركوب البحر لم يزل متعارفًا مألوفاً من قديم الزمان ، فيحمل على أصل الإباحة حتى يرد دليل على المنع . قوله في آخره (حدثني عبد الله بن صالح حدثنا الليث به) فيه التصريح بوصل المعلق المذكور ، ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح ، ولا ذكره أبو ذر إلا في هذا الموضع ، وكذا وقع في رواية أبي الوقت

### ١١ - باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ [١١ - الجمعة]

وقوله جلّ ذكره [٢٧ النور] : ﴿ رِجَالٌ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾

وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ ، وَلَسَكُنْهُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ لَمْ تُلْهِمِهِمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ حَتَّى يُؤَدُّهُ إِلَى اللَّهِ

٢٠٦٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ نُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَقْبَلْتُ عَيْرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴾ (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا)

قوله (باب ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ﴾ وقوله ﴿ لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ وقال قتادة : كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ الخ) كذا وقع جميع ذلك معاداً في رواية المستمل (وسقط لغيره إلا النسفي فإنه ذكرها هنا وحذفها بما مضى ، وكذا وقع مكرراً في نسخة الصغاني ، وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي أن أصل البخاري كان عند الفربري وكانت فيه إلحاقات في الهوامش وغيرها ، وكان من ينسخ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به . فن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير ، ويزاد هنا أن بعضهم احتاط فكتب الملحق في الموضعين فنشأ عنه التكرار ، وقد تكلف بعض الشراح في توجيهه بأن قال : ذكر الآية هنا لمنطوقها وهو النعم ، وذكرها هناك لمفهومها وهو تخصيص وقتها بحالة غير المتلبسين بالصلاة وسماع الخطبة ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى

### ١٢ - باب قول الله تعالى [٢٦٧ البقرة] : ﴿ أَنْفَقُوا مِنْ حَبَائِبِ مَا كَسَبْتُمْ ﴾

٢٠٦٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مَفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ ، وَلَزَّوَجُهَا بِمَا كَسَبَ ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا »

٢٠٦٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ » [ الحديث ٢٠٦٦ - أطرافه في : ٥١٩٢ ، ٥١٩٥ ، ٥٣٦٠ ]

**قوله** ( باب قوله : أنفقوا من طيبات ما كسبتم ) أى تفسيره . وحكى ابن بطال أنه وقع في الأصل « كلوا » بدل أنفقوا وقال إنه غلط ٥١ . وكذا رأيت في رواية النسفي ، وقد ساق الآية في كتاب الزكاة على الصواب ، وقد تقدم النقل عن مجاهد أنه قال في تفسيرها : أن المراد بها التجارة . ثم ذكر البخاري حديث عائشة مرفوعاً « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها ، الحديث وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الزكاة . ثم أورد حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره » وفيه رد على من عينه فيما أذن لها في ذلك ، والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذي يخصها به إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيزجر عليه ، وكونه بغير أمره يحتمل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال لكن المنفي ما كان بطريق التفصيل ولا بد من الحل على أحد هذين المعنيين والآخر كان من ماله بغير إذنه لا إجمالاً ولا تفصيلاً فهي مأزورة بذلك لا مأجورة ، وقد ورد فيه حديث عن ابن عمر عند الطيالسي وغيره . وأما قوله في حديث أبي هريرة « فلها نصف أجره » فهو محمول على ما إذا لم يكن هناك من يعينها على تنفيذ الصدقة ، بخلاف حديث عائشة ففيه أن للخدام مثل ذلك ، أو المعنى بالنصف في حديث أبي هريرة أن أجره وأجرها إذا جمعا كان لها النصف من ذلك فللكل منهما أجر كامل وهما اثنان فكسباً فكسباً نصفان

### ١٣ - باب من أحب البسط في الرزق

٢٠٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رِجْلَهُ » [ الحديث ٢٠٦٧ - طرفه في : ٥١٩٦ ]

**قوله** ( باب من أحب البسط ) أى التوسع ( في الرزق ) وجواب « من » ، محذوف تقديره ما في الحديث وهو « فليصل رحمه » . ويستفاد منه جواز هذه المحبة خلافاً لمن كرهها مطلقاً . **قوله** ( حدثنا محمد بن أبي يعقوب ) اسم أبيه إسحق بن منصور ، وقيل إن منصوراً اسم أبيه ، وقيل إن أبا يعقوب جده الكرمانى بكسر الكاف ، وذكر الكرمانى الشارح أن النووى ضبطها بفتح الكاف وتعبه ، وسلف النووى في ذلك أبو سعيد بن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك ، فقلل الصواب فيها في الأصل الفتح ، ثم كثر استعمالها بالكسر تغييراً من العامة ، وقد نزل محمد المذكور البصرة ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولم يعرف أبو حاتم الرازى حاله ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في تفسير المائدة وآخر في أوائل الأحكام ، والثلاثة إسنادها واحد إلى الزهرى ، وشيخه حسان هو ابن إبراهيم الكرمانى ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( قال محمد هو الزهرى ) كذا في الأصل ، وفي رواية أبي نعم

من وجه آخر عن حسان عن يونس بن يزيد عن الزهري . قوله ( عن أنس ) يأتي في الأدب من وجه آخر عن الزهري أخبرني أنس . قوله ( وينسأ ) بضم أوله وسكون النون بعدها مهملة ثم همزة أى يؤخر له ، والاثم هنا بقية العمر قال زهير :

والمرو ما عاش بمدود له أمل لا ياتمى الطرف حتى ينتهى الاثر

وسياق الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال العلماء : معنى البسط في الرزق البركة فيه ، وفي العمر حصول القوة في الجسد ، لأن صلة أقاربه صدقة والصدقة تربي المال وتزيد فيه فينمو بها ويزكو ، لأن رزق الانسان يكتب وهو في بطن أمه فلذلك احتيج إلى هذا التأويل ، أو المعنى أنه يكتب مقيدا بشرط كأن يقال إن وصل رحمه فله كذا وإلا فكذا ، أو المعنى بقاء ذكره الجليل بعد الموت . وأغرب الحسكيم الترمذى فقال : المراد بذلك قلة البقاء في البرزخ . وقال ابن قتيبة : يحتمل أن يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكيته عشرين فان وصل رحمه زاد التزكية . وقال غيره : المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم عند الله عز وجل ، فالاول يدخل فيه التغيير . وتوجيهه أن المعاملات على الظواهر والمعلوم الباطن غنى لا يعلق عليه الحكم ، فذلك الظاهر الذى اطلع عليه الملك هو الذى يدخله الزيادة والنقص والمحور والاثبات ، والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف ليعلم فضل البر وشؤم التقطيع ، وسياق ذكر هذه المسألة مبسوط في كتاب القدر ، ويأتى الكلام على إثبات الغنى على الفقر في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

#### ١٤ - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة

٢٠٦٨ - **حدثنا** معلى بن أسيد **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الأعمش قال « ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال : حدثني الاسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درهما من حديد »

[ الحديث ٢٠٦٨ - أطرافه في : ٢٠٩٦ ، ٢٢٠٠ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٢ ، ٢٣٨٦ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١٢ ، ٢٩١٦ ، ٤٤٦٧ ]

٢٠٦٩ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس ح

و **حدثني** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** أسباط أبو اليسع البصري **حدثنا** هشام الدستوائي عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه أنه مشى إلى النبي ﷺ بجنز شعير وإهالة سنخة ، ولقد رهن النبي ﷺ درهما له بالمدينة عند يهودي وأخذ منه شعيرا لاهله . ولقد سمعته يقول : ما أمسى عند آل محمد ﷺ صاع بر ولا صاع حب ، وإن عندك تسع نسوة »

[ الحديث ٢٠٦٩ - طرفه في : ٢٥٠٨ ]

**قوله** ( باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ) بكسر المهملة والمد أى بالأجل ، قال ابن بطال : الشراء بالنسيئة جائز بالاجماع . قالت : لعل المصنف تخيل أن أحدا يتخيل أنه ﷺ لا يشتري بالنسيئة لأنها دين فاراد دفع ذلك التخيل ، وأورد المصنف فيه حديث عائشة وأنس في أنه ﷺ اشترى شعيرا إلى أجل ورهن عليه درعه ، وسياق الكلام عليهما

مستوفى في أول الرهن ان شاء الله تعالى . قوله في طريق عائشة ( ذكرنا عند ابراهيم ) هو التخي ، وقوله ( الرهن في السلم ) أى السلف ، ولم يرد به السلم العرفي . وقوله في حديث أنس ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم . وقوله في الطريق الثانية ( أسباط ) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة . وقوله ( أبو اليسع ) بفتح التبتانية والمهملة وهو بصري ، وكذا بقية رجال الإسناد ، وليس لأسباط في البخارى سوى هذا الموضع ، وقد قيل إن اسم أبيه عبد الواحد ، وقد ساقه المصنف هنا على لفظ أبي اليسع ، وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن ابراهيم ، والنسبة في جمعهما هنا مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عادته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد ، ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده . وقوله فيه ( ولقد سمعته يقول ) هو كلام أنس ، والضمير في سمعته للنبي ﷺ ، أى قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودى مظهرا للسبب في شرائه الى أجل ، وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس ، لأنه إخراج السياق عن ظاهره بغير دليل ، والله أعلم

### ١٥ - باب كَسِبِ الرَّجُلُ وَعَمَلِهِ يَدُهُ

٢٠٧٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَالَ : لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَجْزِي عَنْ مَوْنَةِ أَهْلِي ، وَشَغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأُحْتَرَفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ »

٢٠٧١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْتَالُ أَنْفُسُهُمْ ، فَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ ، فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَأْتُمْ . رَوَاهُ هَمَّامٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ

٢٠٧٢ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْقَدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ ، وَإِنْ نَبِيٌّ إِلَّا دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ »

٢٠٧٣ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « إِنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ »

[ الحديث ٢٠٧٣ - طراهه في : ٣٤١٧ ، ٤٧١٣ ]

٢٠٧٤ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عُمَرَ

الرحمن بن عوف أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فِيهِ عَطِيَّةٌ أَوْ يَمْنَعَهُ »

٢٠٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْأَعْوَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْمَلَهُ . . . »

قوله (باب كسب الرجل وعمله بيده) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام ، لان الكسب أعم من أن يكون عملا باليد أو بغيرها . وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب . قال الماوردي : أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة ، والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة ، قال : والارجح عندي أن أطيبها الزراعة لانها أقرب الى التوكل . وتعقبه النووي بحديث المقدم الذي في هذا الباب وأن الصواب أن أطيب الكسب ما كان بعمل اليد ، قال : فان كان زراعا فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ، ولما فيه من التوكل ، ولما فيه من النفع العام الآدمي والدواب ، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يوكل منه بغير عوض . قلت : وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي ﷺ وأصحابه وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الاخرى ، قال : ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا . قلت : وهو مبنى على ما بحث فيه من النفع المتعدي ، ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعد لما فيه من تهية أسباب ما يحتاج الناس اليه . والحق أن ذلك يختلف المراتب ، وقد يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، والعلم عند الله تعالى . قال ابن المنذر : إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل ، كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة . قلت : ومن شرطه أن لا يتقد أن الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوساطة ، ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللغو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة الى الغير ، ثم أورد المصنف في الباب أحاديث أولها في التجارة ، والثاني في الزراعة ، والثالث وما بعده في الصناعة ، الحديث الاول : قوله (حدثني اسماعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أريس . قوله (لقد علم قومي) أي قريش والمسلمون . قوله (حرفتي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء أي جهة اكتسابي ، والحرفة جهة الاكتساب والتصرف في المعاش ، وأشار بذلك الى أنه كان كسوبا لمؤنته ومؤنة عياله بالتجارة من غير عجز ، تمهيدا على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج اليه . قوله (وشغلت) جملة حالية أي ان القيام بأمور الخلافة شغله عن الاحتراف ، وقد روى ابن سعد وابن المنذر باسناد صحيح عن مسروق عن عائشة قالت : لما مرض أبو بكر مرضه الذي مات فيه قال : انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة فابعضوا به الى الخليفة بهدي . قالت : فلما مات نظرنا فإذا عبد نوبي كان يحمل صبياناه ، وناضح كان يسقي بستانا له ، فبعشنا بهما الى عمر فقال : رحمة الله على أبي بكر ، لقد أتعب من بعده ، وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحوه وزاد : ان الخادم كان صيغلا يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر ، ومن طريق ثابت عن أنس نحوه وفيه : قد كنت حريصا على أن أوفر مال المسلمين ، وقد كنت أصبت من اللحم واللبن ، وفيه : وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان الا خادم ولقمة وعلم . . . قوله (آل أبي بكر) أي هو نفسه ومن تلمذه نفقته . وقيل أراد نفسه بدليل قوله « أحترف »

شرحه مستوفى ، والغرض منه هنا قوله « كانوا عمال أنفسهم » وقوله يكون لهم أرواح ، جمع ربح لأن أصل ربح روح بفتح الراء (١) وسكون الواو ويقال في جمعه أيضا أرباح بقله . الحديث الثالث والرابع : قوله ( عن ثور ) هو ابن يزيد الشامي لا ابن زيد المدني . قوله ( عن المقدم ) هو ابن معدى كرب الكندي من صفار الصحابة ، مات سنة بضع وثمانين بمحصر ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الاطعمة . قوله ( ما أكل أحد ) زاد الاسماعيل « من بنى آدم » . قوله ( طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ) في رواية الاسماعيل « خير » ، بالرفع وهو جائز ، وفي رواية له من « كد يده » ، وللمراد بالخيرية ما يستلزم العمل باليد من الغنى عن الناس . ولابن ماجه من طريق عمر بن سعد عن خالد بن معدان عنه « ما كسب الرجل أطيب من عمل يده » ، ولابن المنذر من هذا الوجه « ما أكل رجل طعاما قط أحل من عمل يده » ، وفي فوائد هشام بن عمار عن بقية حديثي عمر بن سعد بهذا الأسناد مثل حديث الباب وزاد « من بات كالا من عمله بات مفقورا له » ، وللنسائي من حديث عائشة « ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه » ، وفي الباب من حديث سعيد بن عمير عن عمه عند الحاكم ، ومن حديث رافع بن خديج عند أحمد ، ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود . قوله ( وان داود الخ ) في رواية الاسماعيل بخذف الواو ، وفي روايته « من كسب يده » . قوله ( لا يأكل إلا من عمل يده ) وهو صريح في المحصر بخلاف الذي قبله ، وحديث أبي هريرة هذا طرف من حديث نبياتي في ترجمة داود من أحاديث الانبياء ؛ ووقع في المستدرک عن ابن عباس بسندواه « كان داود زرادا ، وكان آدم حرثا ، وكان نوح نجارا ، وكان لإدريس خياطا ، وكان موسى راعيا » ، وفي الحديث فضل العمل باليد ، وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره ، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتصره في أكله على ما عمله بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة في الأرض كما قال الله تعالى ، وانما ابتغى الاكل من طريق الافضل ، ولهذا أورد النبي ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن خير الكسب عمل اليد ، وهذا بعد تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا ، ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم قوله تعالى ( فبهذا هم اقتدوا ) وفي الحديث أن التكسب لا يقدر في التوكل ، وأن ذكر الشيء بدليله أوقع في نفس سامعه . الحديث الخامس والسادس : قوله ( لأن محتطب أحدكم ) تقدم الكلام عليه في « باب الاستعفاف عن المسألة » ، وأخرجه هناك من طريق الأعرج عن أبي هريرة ، وبعد أبواب من طريق أبي صالح عنه ، وهنا من طريق أبي عبيد مولى عبد الرحمن ابن عوف - وهو مولى ابن أضره - وقد تقدم الكلام على ترجمته في أواخر الصيام ، وحديث الزبير بن العوام في ذلك أوردناه هنا مختصرا وساقه في « باب الاستعفاف من الزكاة » ، بتامه وتقدم الكلام عليه هناك ، وقوله « أحبله » بفتح أوله وضم الموحدة جمع جبل مثل فلس وأقلس

#### ١٦ - باب السهولة والسآحة في الشراء والبيع . ومن طلب حقا فليطألمبه في عفاف

٢٠٧٦ - **هَرِشَا** عَلَى بْنِ عِيَّاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ ، وَإِذَا اشْتَرَى ، وَإِذَا اقْتَضَى »

(١) قال مصحح طبعة بولاق : صوابه بكسر الراء

حكاه الطيبي . قال : ويدل عليه نسق الكلام لانه أسند الاحتراف الى ضمير المتكلم عاطفا له على « فسيأكل » فلو كان المراد الأهل لتنافر انتهى . وجزم البيضاوى بأن قوله « آل أبى بكر » عدول عن المتكلم الى الغيبة على طريق الالتفات ، قال وقيل : أراد نفسه ، والأول مقمّم لقوله « وأحترف » وليس بشيء . بل المعنى أنى كنت أكتسب لهم ما يأكلونه والآن أكتسب للسليين . قال الطيبي : فائدة الالتفات أنه جرد من نفسه شخصا كسوبا لمؤنة الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب ، وفيه إشعار بالعلة وأن من اتصف بالشغل المذكور حقيق أن يأكل هو وعياله من بيت المال ، وخص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها ومعظمها . قال ابن التين : وفيه دليل على أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذى يعمل فيه قدر حاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معلومة ، وسبقه الى ذلك الخطابى . قلت : لكن فى قصة أبى بكر أن القدر الذى كان يتناوله فرض له باتفاق من الصحابة ، فروى ابن سعد بإسناد مرسل رجاله ثقات قال « لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا الى السوق على رأسه أثواب يتجر بها ، فلقبه عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح فقال : كيف تصنع هذا وقد وليت أمر المسلمين ؟ قال : فن أين أطعم عيالى ؟ قالوا : نفرض لك ، ففرضوا له كل يوم شطر شاة . قوله ( وأحترف ) فى رواية الكشميهنى « ويحترف » قال ابن الأثير : أراد باحترافه للسليين نظره فى أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم ، وكذا قال البيضاوى : المعنى أكتسب للسليين فى أموالهم بالسعى فى مصالحهم ونظم أحوالهم . وقال غيره : يقال احترف الرجل إذا جازى على خير أو شر . وقال المهبلى : قوله أحترف لهم أى اتجر لهم فى مالهم حتى يعود عليهم من ربحه بقدر ما آكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجر فى مال المسلمين بقدر مؤنته إلا أن يطرح بذلك كما تطوع أبو بكر . قلت : والتوجيه الذى ذكره ابن الأثير أوجه ، لأن أبا بكر بين السبب فى ترك الاحتراف وهو الاشتغال بالإمارة ، ففى يتفرغ للاحتراف لغيره ؟ إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحتراف لنفسه كما كان ، إلا أن يحمل على أنه كان يعطى المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للسليين ، وقد روى الإسماعيل فى حديث الباب من طريق معمر عن الزهرى « فلما استخلف عمر أكل هو وأهله من المال - أى مال المسلمين - واحترف فى مال نفسه » ( تنبيه ) : حديث أبى بكر هذا وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤنة أهله يصير مرفوعا لانه يصير كقول الصحابي : كنا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ ، وقد روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة « أن أبا بكر خرج تاجرا الى بصرى فى عهد النبي ﷺ » وتقدم فى حديث أبى هريرة فى أول البيوع « ان اخوانى من المهاجرين كان يشتغلهم الصنف بالاسواق » ويأتى حديث عائشة « أن الصحابة كانوا أعمال أنفسهم » وهذا هو السر فى إيراد البخارى له عقب حديثها عن أبى بكر . الحديث الثانى : قوله ( حدثنا محمد حدثنا عبد الله بن يزيد ) كذا نبه فى جميع الروايات إلا رواية أبى على بن شبيب عن الفربرى عن البخارى « حدثنا عبد الله بن يزيد » فمحمد على هذا هو المصنف وعبد الله بن يزيد هو المقرئ ، وقد أكثر عنه البخارى ، وربما روى عنه بواسطة ، وسعيد هو ابن أبى أيوب ، وأبو الاسود هو التوفلى المعروف ببيتهم عروة ، وجزم الحاكم بأن محمدا هنا هو الذهلى . قوله ( رواه همام ) يعنى ابن يحيى ( عن هشام ) يعنى ابن عروة . وهذا التعليق وصله أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق هذبة عنه بلفظه « كان القوم خدام أنفسهم » وكانوا يروحون إلى الجمعة فأمرؤا أن ينتقلوا ، وبهذا اللفظ رواه قرئش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبخارى ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه عن عروة ومن وجه آخر عن عروة ، وتقدم



قوله ( باب السهولة والساحة في الشراء والبيع ) يحتمل أن يكون من باب اللف والنشر مرتباً أو غير مرتب ، ويحتمل كل منهما لكل منهما ، إذ السهولة والساحة متقاربان في المعنى فمطف أحدهما على الآخر من التأكيد اللفظي وهو ظاهر حديث الباب ، والمراد بالساحة ترك المضاجرة ونحوها لا المكايسة في ذلك . قوله ( ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف ) أي عما لا يحل ، أشار بهذا القدر الى ما أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة مرفوعاً : من طلب حقا فليطلبه في عفاف واف أو غير واف ، قوله . ( حدثنا علي بن عياش ) بالتحثانية والمعجمة . قوله ( رحم الله رجلاً ) يحتمل الدعاء ويحتمل الخبر ، وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطال ورجحه الداودي ، ويؤيد الثاني ما رواه الترمذى من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المنكدر في هذا الحديث بلفظ : غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً اذا باع ، الحديث ، وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً بعينه في حديث الباب ، قال الكرمانى : ظاهره الإخبار لسكن قرينة الاستقبال المستفاد من « إذا » تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلاً يكون كذلك ، وقد استفاد العموم من تقييده بالشرط . قوله ( يسكون الميم وبالمهملتين أى سهلاً ، وهى صفة مشبهة تدل على الثبوت ، فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضى ، والسمح الجواد ، يقال سمح بكذا إذا جاد ، والمراد هنا المساهلة . قوله ( وإذا اقتضى ) أى طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف ، فى رواية حكاهما ابن التين « وإذا قضى ، أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مطل ، وللترمذى والحاكم من حديث أبى هريرة مرفوعاً : ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء ، وللنسائى من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على الساحة فى المعاملة مشترطاً وبأنهما وقاضياً ومقتضياً ، ولأحمد من حديث عبد الله بن عمرو نحوه وفيه الحذف على الساحة فى المعاملة واستعمال معالى الاخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضيق على الناس فى المطالبة وأخذ العفو منهم

### ٩٧ - باب من أنظر مؤسراً

٢٠٧٦ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور أن ربيع بن حراش حدثه أن حذيفة رضى الله عنه حدثه قال : قال النبى ﷺ « تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ، قَالُوا : أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئاً ؟ قَالَ : كُنْتُ أَمْرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ . قَالَ : فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رَبِيعٍ « كُنْتُ أَبْسُرُ عَلَى الْمَوْسِرِ ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ » . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أُنْظِرُ الْمَوْسِرَ ، وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ » . وَتَابَهُ شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ . وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ « أُنْظِرُ الْمَوْسِرَ وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ » . وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعٍ « فَأَقْبِلُ مِنَ الْمَوْسِرِ ، وَاتَّجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ »

[ الحديث ٢٠٧٧ - طرفاه فى : ٢٣٩١ ، ٢٤٠١ ]

قوله ( باب من أنظر مؤسراً ) أى فضل من فعل ذلك وحكمه . وقد اختلف العلماء فى حد المؤسر : فقيل من عنده مؤنته ومؤنة من تزلمه نفقته ، وقال الثورى وابن المبارك وأحمد وإسحق : من عنده خمسون درهماً أو قيمتها

من الذهب فهو موسر ، وقال الشافعي : قد يكون الشخص بالدرهم غنيا مع كسبه وقد يكون بالالف فقيرا مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله ، وقيل : الموسر والمعسر يرجعان الى العرف ، فمن كان حاله بالنسبة الى مثله يعد يسيرا فهو موسر وعكسه ، وهذا هو المعتمد وما قبله انما هو في حد من تجوز له المسألة والاخذ من الصدقة . **قوله** (منصور) هو ابن المعتز . **قوله** ( ان حذيفة حدثه ) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هند عن ربيعي واجتمع حذيفة وأبو مسعود ، فقال حذيفة : رجل لقي ربه ، فذكر الحديث وفي آخره فقال أبو مسعود هكذا سمعت رسول الله **ﷺ** ، ومثله رواية أبي عوانة عن عبد الملك عن ربيعي كما سيأتي في هذا الباب . **قوله** ( تلقت الملائكة ) أى استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربيعي في ذكر بني إسرائيل ان رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه . **قوله** ( أعلمت من الخير شيئا ) ؟ وفي رواية بحذف همزة الاستفهام وهى مقدرة ، زاد في رواية عبد الملك المذكورة فقال ما أعلم ، قيل انظر ، قال ما أعلم شيئا غير أنى ، فذكره . ولمسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رفعه « حوسب رجل من كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسرا » وفي رواية أبي مالك المعلقة هنا ووصلها عند مسلم « أتى الله بعبد من عباده أتاه الله ما لا يقال له : ما عملت في الدنيا ؟ - قال ولا يكتُمون الله حديثا - قال : يارب آتيتنى مالك فكنت أبايع الناس وكان خلقى الجواز ، الحديث ، وفي رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث فيقول : يارب ما عملت لك شيئا أرجو به كثيرا . إلا أنك كنت أعطيتنى فضلا من مال ، فذكره . **قوله** ( فتيانى ) بكسر أوله جمع فتى وهو الخادم حرا كان أو مملوكا . **قوله** ( أن ينظروا ) ويتجاوزوا عن الموسر) كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو لا يخالف الترجمة ، والباقي « أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر ، وكذا أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس شيخ البخارى فيه ، وظاهره غير مطابق للترجمة ، ولعل هذا هو السر في إيراد التماثل الآتية لأن فيها ما يطابق الترجمة . **قوله** ( وقال أبو مالك عن ربيعي كنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر ) وهذه الطريق عن حذيفة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الأحمر عن أبي مالك كما تقدم أولا وقال في آخره فقال أبو مسعود الأنصاري وعقبة بن عامر الجهني : هكذا سمعناه من في رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( وتابمه شعبة عن عبد الملك ) يعنى ابن عمير (عن ربيعي) أى عن حذيفة يعنى في قوله « وأنظر المعسر » ، وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ، ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة بلفظ « فاتجاوز عن الموسر وأخفف عن المعسر » ، وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** ( وقال أبو عوانة عن عبد الملك الخ ) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل مطولا ، وهو كما قال « أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر » ، وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . **قوله** ( وقال نعيم بن أبي هند الخ ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه ، وفيه قول أبي مسعود أيضا ، قال ابن التين : رواية من روى « وأنظر الموسر » أولى من رواية من روى « وأنظر المعسر » لأن إظهار المعسر واجب . قلت : ولا يلزم من كونه واجبا أن لا يؤثر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئاته ، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذى يليه

## ١٨ - باب من أنظر معسرا

٢٠٧٨ - **عزنا هشام بن عمار** حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا الزبيدي عن الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « كان تاجرٌ يُداينُ الناسَ ، فإذا رأى مُصيراً قال لِفَتِيانِهِ : تجاوزوا عنه لعلَّ الله أن يتجاوزَ عنا ، فتجاوزَ الله عنه »

[ الحديث ٢٠٧٨ - طرفه في : ٣٤٨٠ ]

**قوله** ( باب من أنظر معسراً ) روى مسلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتانية والمهمله ثم الزاء رفعه من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظل عرشه ، وله من حديث أبي قتادة مرفوعاً من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فليتنفس عن معسر أو يضع عنه ، ولاحد عن ابن عباس نحوه وقال « وقاه الله من فيح جهنم ، واختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وان كان ذو عسرة فظرة الى ميسرة ﴾ فروى الطبري وغيره من طريق ابراهيم النخعي ومجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن عطاء أنها عامة في دين الربا وغيره ، واختار الطبري أنها نزلت نصاً في دين الربا ويلحق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما ، فإذا أعسر المديون وجب لإظهاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حبسه . **قوله** ( حدثنا الزبيدي ) بالضم : **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود ، في رواية يونس عند مسلم عن الزهري « ان عبيد الله بن عبد الله حدثه » . **قوله** ( كان تاجر يداين الناس ) في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي « ان رجلاً لم يعمل خيراً قط وكان يداين الناس » . **قوله** ( تجاوزوا عنه ) زاد النسائي « فيقول لرسوله خذ مايسر واترك ما عسر وتجاوز » ، ويدخل في لفظ التجاوز الانظار والوضيعة وحسن التقاضي . وفي حديث الباب والذي قبله أن البسير من الحسنات إذا كان خالصاً لله كفر كثيراً من السيئات ، وفيه أن الأجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه ، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من قبلنا إذا جاء في شرعنا في سياق المدح كان حسناً عندنا

## ١٩ - باب إذا بَيَّنَّ البَيَّعَانِ ، ولم يَكْتُمَا ، وَنَصَحَا

ويُذَكِّرُ عن المَدَاءِ بنِ خَالِدٍ قال : كَتَبَ لِي النَبِيُّ ﷺ « هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدَاءِ ابْنِ خَالِدِ بْنِ يَمِيمٍ الْمُسْلِمِ مِنَ الْمَسْلَمِ ، لَدَاءٌ وَلَا خَبْنَةٌ وَلَا غَالَةٌ » . قال قتادة : الغائلة الزَّنا والمِرْقَةُ والإِبَاقُ وقيل لإبراهيم : إنَّ بعضَ النُّخَّاسِينَ يُسَمَّى : آرَى خُرَّاسَانَ ، وَسَجِسْتَانَ ، فيقول : جاء أميس من خُرَّاسَانَ ، وجاء اليومَ من سَجِسْتَانَ . فَسَكَرَهُهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً

وقال عُبَيْدُ بْنُ عَامِرٍ : لَا يَحِلُّ لِأَصْرَى يُبَيِّعُ سَلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّهَا دَاءٌ إِلَّا أَخْبَرَهُ

٢٠٧٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبه عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث رفعه إلى حكيم بن حزام رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « البَّيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أو قال : حتى يتفرقا - فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »

[ الحديث ٢٠٧٩ - أطرافه في : ٢٠٨٢ ، ٢١٠٨ ، ٢١١٠ ، ٢١١٤ ]

**قوله** (باب إذا بين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أى البائع والمشتري . **قوله** (ولم يكتا) أى ما فيه من عيب ، وقوله (ونصحا) من العام بعد الخاص ، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لها في بيعهما كما في حديث الباب ، وقال ابن بطلان : أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة . **قوله** (ويذكر عن العداء) بالثقل وآخره همزة بوزن الفعل ابن خالد بن هوذة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، صحابي قليل الحديث ، أسلم بعد حنين . **قوله** (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ من العداء بن خالد) هكذا وقع هذا التعليق ، وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي يزيد عن العداء بن خالد فانفقوا على أن البائع النبي ﷺ والمشتري العداء عكس ما هنا ، فقل إن الذي وقع هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشترى وباع بمعنى واحد ، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله ﷺ على اسم العداء ، وشرحه ابن العربي على ما وقع في الترمذي فقال فيه : البداء باسم المفضول في الشروط إذا كان هو المشتري ، قال : وكتب رسول الله ﷺ له ذلك وهو ممن لا يجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق ، قال : ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لأنه قد يتعاطى صفقات كثيرة بغير عهده ، وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجد في العهدة إلا إذا كان مشهورا بصفة تحضه ، ولذلك قال «محمد رسول الله» استغنى بصفته عن نسبه ونسب العداء بن خالد ، قال : وفي قوله «هذا ما اشترى» ثم قال «بيع المسلم المسلم» إشارة إلى أن لافرق بين الشراء والبيع . **قوله** (بيع المسلم المسلم) فيه أنه ليس من شأن المسلم الخديعة ، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لأبأس به ، ولا عبرة بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تلتبس بما النافية . **قوله** (لاداء) أى - عيب ، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي ، وقال ابن المنبر في الحاشية : قوله «لاداء» أى يكتمه البائع ، وإلا فلو كان بالعبد داء ويئنه البائع لكان من بيع المسلم للمسلم ، وعصه أنه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه . **قوله** (ولا خبئة) بكرر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها مثناة أى مسييا من قوم لهم عهد قاله المطرزي ، وقيل المراد الأخلاق الخبيثة كالآباء ، وقال صاحب «العين» الزبية ، وقيل المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقال ابن العربي . الداء ما كان في الخلق بالفتح والخبئة ما كان في الخلق بالضم ، والغائلة سكوت البائع على ما يعلم من مكروه في المبيع . **قوله** (ولا غائلة) بالمعجمة أى ولا لجور ، وقيل المراد الآباء ، وقال ابن بطلان هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها مالى . **قوله** (قال قتادة الخ) وصله ابن منده من طريق الأصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه ، قال ابن قرقول : الظاهر أن تفسير قتادة يرجع إلى الخبئة والغائلة معا . **قوله** (وقيل لأبراهيم) أى التخمى (ان بعض النخاسين) بالنون والخاء المعجمة أى الدالين . **قوله** (يسى آرى) بفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء وتشديد التحتانية هو مربوط الدابة وقيل معلقها ورده ابن الأنباري ، وقيل هو جبل يدفن في الأرض ويبرز طرفه تشد به الدابة أصله من الحبس والاقامة من قولهم : تأرى الرجل بالمسكان أى أقام به ، والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرابط دوابهم باسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن أنها قريبة العهد بالجلب ، قال عياض : وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دوابهم ، قلت أو سقطت الالف واللام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أى الاصطبل ، أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آرية ، وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية أبي زيد

المروزي فذكرها « أرى ، بفتحين بغير مد وقصر آخره وزن دعا ، وفي رواية أبي ذر الهروي مثله لكن بضم الهمة أى أظن ، واضطرب فيها غيرهما لحكى ابن التين أنها رويت بفتح الهمة وسكون الراء ، قال وفي رواية ابن نظيف قرى بضم القاف وفتح الراء والأول هو المعتمد قال الراعى :

فقد غفروا بخيلهم علينا لنا آريهسن على معد

وقد بين الصواب فى ذلك ما رواه ابن أبى شبة عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم قال « قيل له إن ناسا من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتى السوق فيقول جاءت من خراسان وسجستان ، قال فكره ذلك إبراهيم ، ورواه سعيد بن منصور عن هشيم ولفظه « إن بعض النخاسين يسمى آريه خراسان الخ ، والسبب فى كراهة إبراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس . قوله ( وقال عقبة بن عامر لا يحمل لاسرى . يبيع سلعة يعلم أن بها داء إلا أخبره ) فى رواية الكشميني أخبر به ، وهذا الحديث وصله أحمد وابن ماجه والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شماس بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الالف مهملة عن عقبة مرفوعا بلفظ « المسلم أخو المسلم ، ولا يحمل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه غش إلا بينه له ، وفى رواية أحمد « يعلم فيه عيبا ، وإسناده حسن ، قوله ( عن صالح أبى الخليل ) فى الرواية التى بعد باين وسمعت أبا الخليل ، قوله ( دفعه إلى حكيم بن حزام ) فى الرواية المذكورة « عن حكيم ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى « باب كم يجوز الحيار ، بعد عشرين حديثا ، والغرض منه قوله فإن صدقا « وبيننا ، يورك لها فى بيعها الخ ، وقوله صدقا أى من جانب البائع فى السوم ومن جانب المشتري فى الوفاء ، وقوله « وبيننا ، أى لما فى الثمن والثمن من عيب فهو من جانبها وكذا نقصه . وفى الحديث حصول البركة لها إن حصل منها الشرط وهو الصدق والتبين ، ومحققا إن وجد ضدهما وهو الكذب والكتم ، وهل تحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه المشروط دون الآخر ؟ ظاهر الحديث يقتضيه ، ويحتمل أن يعود شؤم أحدهما على الآخر بأن تزاع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم من كل واحد منهما ، وإن كان الاجترابا للصادق المين ، والوزر حاصل للكاذب الكاتم . وفى الحديث أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح ، وأن شؤم المعاصي ينهب بخير الدنيا والآخرة

## ٢٠ - باب بيع الخلط من التمر

٢٠٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال « كنّا

نُرزقُ تمرَ الجَمْع ، وهو الخلطُ من التمر ، وكنّا نبيعُ صاعينِ بصاع . فقال النبى ﷺ : لا صاعينِ بصاع ولا درهمين بدرهم »

قوله ( باب بيع الخلط من التمر ) الخلط بكسر المعجمة التمر المجمع من أنواع متفرقة . وقوله فى الحديث « كنّا نُرزقُ ، بضم النون أوله أى نعطاه ، وكان هذا العطاء بما كان ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير وتمر الجَمْع بفتح الجيم وسكون الميم : فسر بالخلط ، وقيل هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه ، والغالب فى مثل ذلك أن يكون رديته أكثر من جيده . وفائدة هذه الترجمة رفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جيده برديته

لان هذا الخلط لا يقدح في البيع لانه متميز ظاهر فلا يمد ذلك عيبا ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها . وفي الحديث الذي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا ، وكذا الدرهم . وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في باب اذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ، في أواخر البيوع ان شاء الله تعالى

## ٢١ - باب ما قيل في اللحام والجزار

٢٠٨١ - **حَدَّثَنَا** عَرَبُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ «جاء رجلٌ من الأنصار يَكْنَى أبا شُعَيْبٍ فقال لِفُلاَمٍ له قَصَابٌ : أَجْمَلُ لِي طَعَامًا يَكْنِي خَمْسَةً مِنَ النَّاسِ ، فاني أريدُ أن أدعوَ النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَ خَمْسَةٍ ، فاني قد عَرَفْتُ في وَجْهِهِ الْجُوعَ ، فدعاهم ، فجاء مَعَهُمْ رَجُلٌ ، فقال النَّبِيُّ ﷺ إِنَّ هَذَا قد تَبِعَنَا ، فإِنْ شِئْتَ أَنْ نَأْذَنَ لَهُ فَأْذَنْ لَهُ ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجِعَ . فقال : لا ، بل قد أَذِنْتُ لَهُ »

[ الحديث ٢٠٨١ - أطرافه في : ٢٤٥٦ ، ٥٤٣٤ ، ٥٤٦١ ]

**قوله** ( باب اللحام والجزار ) كذا وقعت هذه الترجمة هنا ، وفي رواية ابن السكيت بعد خمسة أبواب ، وهو أليق لتتوالى تراجم الصناعات . **قوله** ( فقال لِفُلاَمٍ له قصاب ) بفتح الفاء وتشديد المهملة وآخره موحدة وهو الجزار ، وسيأتي في المظالم من وجه آخر عن الأعمش بلفظ « كان له غلام لحام » ، وانفقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود إلا ما رواه أحمد بن ابن نمير عن الأعمش بسنده فقال فيه « عن رجل من الأنصار يكنى أبا شعيب قال أتيت رسول الله ﷺ فعرفت في وجهه الجوع ، فأتيت غلاما لي ، فذكر الحديث ، وكذا روينا في الجزء التاسع من دأمال المحاملي ، من طريق ابن نمير ، زاد مسلم في بعض طرقه « وعن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر » وسيأتي الكلام على فوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب ما يمتحن الكذب والكتمان في البيع

٢٠٨٢ - **حَدَّثَنَا** بَدَلُ بْنُ الْحَبَرِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ أبا الخليل يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا - أَوْ قَالَ حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لهما في بَيْعِمَا ، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِمَا »

**قوله** ( باب ما يمتحن الكذب والكتمان ) أي من البركة ( في البيع ) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور قبل بابين وهو واضح فيما ترجم له

٢٣ - **باب** قولِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ [ ١٣٠ آل عمران ] « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا

مُضَاعَفَةً ) الْآيَةُ

٢٠٨٣ - **حديث** آدمُ حدثنا ابنُ أبي ذئبٍ حدثنا سعيدُ المَعْبُورِيُّ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « كَيْتَاتَيْنِ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالُ أَمِنَ الْحِلَالِ أَمْ مِنْ حَرَامٍ »

**قوله** ( باب قول الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً الْآيَةُ ﴾ ) هكذا للنسفي ليس في الباب سوى الآية . وساق غيره فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب من لم يبال من حيث كسب المال ، باسناده ومتنه ، وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع قرب العهد ، ولعله أشار بالترجمة الى ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا « يأتى على الناس زمان يأكلون الربا ، فمن لم يأكله أصابه من غباره ، وروى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال « كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق الى أجل ، فاذا حل قال أتقضى أم تربي ؟ فان قضاء أخذ وإلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل » . وروى الطبري من طريق عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق قتادة « أن ربا أهل الجاهلية يبيع الرجل البيع الى أجل مسمى ، فاذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه . والربا مقصور ، وحكى مده وهو شاذ ، وهو من ربا يربو فيه يكتب بالالف ، ولكن قد وقع في خط المصحف بالواو . وأصل الربا الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى ﴿ اهتزت وربت ﴾ وإما في مقابلة كدراهم بدرهمين ، فقليل هو حقيقة فهما ، وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني ، زاد ابن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل يبيع محرم

٢٤ - **باب** آكل الربا وشاهده وكاتبه . قول الله تعالى [ ٢٧٥ البقرة ] :

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ الى آخر الآية

٢٠٨٤ - **حديث** محمد بن بشرٍ حدثنا غندرٌ حدثنا شعبةٌ عن منصورٍ عن أبي الصَّحْحِيِّ عن مسروقٍ عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما نزلت آخرُ البقرة قرأهن النبي ﷺ عليهم في المسجد ، ثم حرم التجارة في الحرم »

٢٠٨٥ - **حديث** موسى بن إسماعيلٍ حدثنا جريرٌ بن حازمٍ حدثنا أبو رجاء عن سُمرَةَ بنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « رأيتُ الليلة رجلين أتاني فأخرجاني إلى أرضٍ مقدَّسة ، فانطلقنا حتى أتينا على نهرٍ من ديم ، فيه رجلٌ قائمٌ ، وعلى وَسْطِ النهرِ رجلٌ بين يديه حجارةٌ . فأقبل الرجلُ الذي في النهرِ ، فاذا أراد الرجلُ أن يخرجَ رمى الرجلُ بحجرٍ في فيه فردَّه حيثُ كان ، فدخلَ كلُّهما جاء ليخرجَ رمى في فيه بحجرٍ فترجَّعُ كما كان ، فقلتُ : ما هذا ؟ فقال الذي رأيتهُ في النهرِ : آكلُ الربا »

**قوله** ( باب آكل الربا وشاهده وكاتبه ) أي بيان حكمهم ، والتقدير باب إثم أو دم . في رواية الاسماعيل وشاهديه ، بالتثنية ، **قوله** ( قول الله تعالى ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ﴾ ) الى آخر الآية ) وهو قوله ( هم فيها خالدون ) وهو الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ( لا يقومون إلا كما يقوم

الذى يتخبطه الشيطان من المس ﴿ قال : ذاك حين يبعث من قبره . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : تلك علامة أهل الربا يوم القيامة ، يبعثون وبهم خيل . وأخرجه الطبري من حديث أنس نحوه مرفوعا . وقيل معناه أن الناس يخرجون من الأجداث سراعا ، لكن آكل الربا يربو الربا في بطنه فيريد الاسراع فيسقط فيصير بمنزلة المتخبط من الجنون . وذكر الطبري في قوله تعالى ﴿ ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ﴾ أنهم لما قيل لهم هذا ربا لا يحل قالوا : لا فرق إن زدنا اثنين في أول البيع أو عند محله ، فأكذبهم الله تعالى . قال الطبري : إنما خص الآكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات المذكورة كانت طعمتهم من الربا ، والا فالوعيد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أم لا . ثم ساق البخاري في الباب حديثين : أحدهما حديث عائشة ، لما نزلت آخر البقرة قرأهن النبي ﷺ ثم حرم التجارة في الخمر ، وقد تقدم الكلام عليه في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، ويأتى الكلام على تحريم التجارة في الخمر في أواخر البيوع . ثانيها حديث سمرة في المنام الطويل ، وقد تقدم بطوله في كتاب الجنائز ، واقتصر منه هنا على قصة آكل الربا . وقال ابن التين : ليس في حديثي الباب ذكر لكاتب الربا وشاهده ، وأجيب بأنه ذكرهما على سبيل الإلحاق لاعتنهما للأكل على ذلك ، وهذا إنما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه فاما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا جميل الفصل لا يدخل في الوعيد المذكور ، وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابته وشهادته فينزل منزلة من قال ﴿ إنما البيع مثل الربا ﴾ وأيضا فقد تضمن حديث عائشة نزول آخر البقرة ومن جملة ما فيه قوله تعالى ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ وفيه ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ وفيه ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ فأمر بالكتابة والشهادة في البيع الذى أحله ، فأفهم النهى عن الكتابة والإشهاد في الربا الذى حرمه ، ولعل البخاري أشار إلى ما ورد في الكاتب والشاهد صريحا ، فعند مسلم وغيره من حديث جابر د لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وقال : هم في الأثم سواء ، ولأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه د لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ، وفي رواية الترمذي بالثنية ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن ابن مسعود د آكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان محمد ﷺ ،

## ٢٥ - باب مؤكل الربا ، لقول الله عز وجل [ ٢٧٨ البقرة ] :

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ﴾ الى قوله ﴿ وهم لا يظلمون ﴾

وقال ابن عباس : هذو آخر آية نزلت على النبي ﷺ

٢٠٨٦ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال « رأيت أبي اشترى عبداً حجاباً ،

فسألتُهُ ، فقال : نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلبِ وثنمِ الدِّم ، ونهى عن الواثمةِ والموشومةِ ، وآكلِ الرباِ وموكلِهِ ، ولعنَ المصورَ »

[ الحديث ٢٠٨٦ - أطرافه في : ٢٢٢٨ ، ٥٣٤٧ ، ٥٩٤٥ ، ٥٩٦٣ ]

قوله ( باب مؤكل الربا ) أى مطعمه والتقدير فيه كالذى قبله . قوله ( لقول الله عز وجل ) يا أيها الذين آمنوا



اتقوا الله وذروا ما بينكم من الربا ان كنتم مؤمنين - إلى قوله - وهم لا يظلمون ) هكذا في جميع الروايات ووقع عند الداودي - إلى قوله - لا تظلمون ولا تظلمون ) وفسره أي لا تظلمون بأخذ الزيادة ولا تظلمون بأن تجلس عنكم رموس أموالكم . ثم اعترض بما سيأتي . **قوله** ( وقال ابن عباس : هذه آخر آية نزلت ) وصله المصنف في التفسير من طريق الشعبي عنه ، واعترضه الداودي فقال : هذا إما أن يكون وهما وإما أن يكون اختلافاً عن ابن عباس ، لأن الذي أخرجه المصنف في التفسير عنه فيه التنصيص على أن آخر آية نزلت قوله تعالى ( واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ) الآية ، قال : فلعل الناقل وهم لقربها منها انتهى . وتعقبه ابن التين بأنه هو الواهم لأن من جملة الآيات التي أشار إليها البخاري في الترجمة قوله تعالى ( واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ) الآية ، وهي آخر آية ذكرها لقوله إلى قوله وهم لا يظلمون وإليها أشار بقوله هذه آخر آية أنزلت انتهى . وكأن البخاري أراد بذكر هذا الأثر عن ابن عباس تفسير قول عائشة : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة . **قوله** ( عن عون بن أبي جحيفة ) في رواية آدم عن شعبة : حدثنا عون ، وسيأتي في أواخر أبواب الطلاق . **قوله** ( رأيت أبي اشتري عبداً حجاماً فسألته ) كذا وقع هنا ، وظاهره أن السؤال وقع عن سبب مشتراه ، وذلك لا يناسب جوابه بحديث النهي ، ولكن وقع في هذا السياق اختصار بينه ما أخرجه المصنف بعد هذا في آخر البيوع من وجه آخر عن شعبة بلفظ : اشتري حجاماً فأمر بمحاجمه فكسرت ، فسألته على ذلك ، ففيه البيان بأن السؤال إنما وقع عن كسر المحاجم ، وهو المناسب للجواب . وفي كسر أبي جحيفة المحاجم ما يشعر بأنه فهم أن النهي عن ذلك على سبيل التحريم فأراد حسم المادة ، وكأنه فهم منه أنه لا يطع النهي ولا يترك التكسب بذلك فلذلك كسر محاجمه ، وسيأتي الكلام على كسب المحاجم بعد أبواب ، ونذكر هناك بقية فوائده إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ونهى عن الواشمة والموشومة ) أي نهى عن فعلهما ، لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما . **قوله** ( وآكل الربا وموكله ) هكذا وقع في هذه الرواية معطوفاً على النهي عن الواشمة ، والجواب عنه كالذي قبله ، ثم ظهر لي أنه وقع في هذه الرواية تغيير فأبدل اللعن بالنهي فسيأتي في أواخر البيوع وفي أواخر الطلاق بلفظ : وإعن الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ، والله أعلم

## ٢٦ - باب ( يَحَقُّ اللهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ، وَاللهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ )

٢٠٨٧ - **حديثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال ابن المسيب إن أبا

هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « الْحِلْفُ مَنْفَقَةٌ لِلسَّاعَةِ ، مَنَحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ »

**قوله** ( باب يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم ) روى ابن أبي حاتم من طريق الحسن قال : ذلك يوم القيامة يحق الله الربا يومئذ وأهله . وقال غيره : المعنى أن أمره بشئ إلى قلة . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قال « ما كان من ربا وإن زاد حتى يغبط صاحبه فإن الله يحقه ، وأصده من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وأحمد بإسناد حسن مرفوعاً أن الربا وإن كثرت عاقبته إلى قل ، وروى عبد الرزاق عن معمر قال : سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يحق . **قوله** ( عن يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( الحلف ) بفتح المهملة وكسر اللام أي اليمين الكاذبة . **قوله** ( منفقة ) بفتح الميم والفاء بينهما نون ساكنة مفعلة من

التفاهة بفتح النون وهو الرواج ضد الكساد ، والسلمة بكسر السين المتاع ، وقوله محقة بالمهملة والقاف وزن الأول وحكى عياض ضم أوله وكسر الحاء ، والمحق النقص والابطال ، وقال القرطبي : المحدثون يشددونها والأول أصوب والهاء للبالغة ولذلك صح خبرا عن الحلف ، وفي مسلم اليمين ، ولأحمد اليمين الكاذبة وهي أوضح ، وهما في الأصل مصدران مزيدان محدودان بمعنى التفاهة والمحق . **قوله** ( للبركة ) تابعه عنبسة بن خالد عن يونس عند أبي داود ، وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم ، والربح ، وتابعهما أنس بن عياض عند الاسماعيلي ، ورواه الليث عند الاسماعيلي بلفظ « محقة للكسب » ، وتابعه ابن وهب عند النسائي ، ومال الاسماعيلي الى ترجيع هذه الرواية ، وقد اختلف في هذه اللفظة على الليث كما اختلف على يونس ، ووقع للزبي في الاطراف ، في نسبة هذه اللفظة لمن خرجها وهم يعرف بما حررته ، قال ابن المنير : مناسبة حديث الباب للترجمة أنه كالتفسير الآية لان الربا الزيادة والمحق النقص فقال : كيف تجتمع الزيادة والنقص ؟ فوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال فإنه يمحى البركة فكذلك قوله تعالى ( يمحى الله الربا ) أى يمحى البركة من البيع الذى فيه الربا وإن كان العدد زائدا لسكن محق البركة يفضى إلى اضمحلال العدد في الدنيا كما مر في حديث ابن مسعود ، وإلى اضمحلال الاجر في الآخرة على التأويل الثانى

## ٢٧ - باب ما يكره من الحلف في البيع

٢٠٨٨ - **حدثنا** عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا العوام عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه « أن رجلاً أقام سلعة وهو في السوق ، خلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط ليوقع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت ﴿ إن الذين يشرّون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ [٧٧ آل عمران]

حديث ٢٠٨٨ - طرفاه : في : ٢٦٧٥ ، ٤٥٥١ ]

**قوله** ( باب ما يكره من الحلف في البيع ) أى مطلقاً فإن كان كذباً فهي كراهة تحریم ، وإن كان صدقاً فتزويه . وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مرفوعاً « بامعشر التجار ان البيع يحضره اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة » . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي أوفى ) في رواية يزيد عن العوام « سمعت عبد الله بن أبي أوفى ، وسيأتى في التفسير مع بقية الكلام عليه ، وقد تعقب بأن السبب المذكور في الحديث خاص والترجمة عامة لكن العموم مستفاد من قوله في الآية ( وأيمانهم ) وسيأتى في الشهادات في سبب نزولها من حديث ابن مسعود ما بقوى حمله على العموم

٢٨ - **باب** ما قيل في الصواع . وقال طاووس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال النبي ﷺ « لا يمتلئ خلاها » وقال العباس « إلا الإذخر فإنه لا يمتلئ » . فقال : « إلا الإذخر »

٢٠٨٩ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي رضى الله عنهما أخبره أن عتيماً قال « كانت لي شارب من نصيبى من الغنم ، وكان النبي ﷺ أعطاني شارباً من الخنيس ، فلما أردت أن أبتنى بفاطمة بنت رسول الله ﷺ وأعدت رجلاً صواعاً من بني

فَيَنْقُاعُ أَنْ يَرَّحِيلَ مَعِيَ فَتَأْتِي بَاذِخِرَ أُرْدَتْ أَنْ أَيْمَهُ مِنَ الصَّوَاغِينَ وَأُسْتَمِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي »  
[الحديث ٢٠٨٩ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢٠٩١ ، ٤٠٠٣ ، ٥٧٩٣]

٢٠٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي ، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، لَا يُنْزِلُنِي خَلَاها وَلَا يُصْغِدُ شَجَرُها وَلَا يُنْفِرُ صَيْدُها وَلَا يُلَاقِظُ أَنْطَقُها إِلَّا بِأَمْرِي . وَقَالَ عَبَّاسُ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : إِلَّا الْإِذْخِرَ لَصَاغَتِنَا وَسُقْفِ يُونِثَا . قَالَ : إِلَّا الْإِذْخِرَ » فَقَالَ عِكْرَمَةُ : هَلْ تَذَرِي مَا يُنْفِرُ صَيْدُها ؟ هُوَ أَنْ تُنْحِيَهُ مِنَ الظِّلِّ وَتَنْزِلَ مَكَانَهُ . قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ « لَصَاغَتِنَا وَقُبُورُنَا »

قوله (باب ما قيل في الصواغ) يفتح أوله على الأفراد وبضمه على الجمع يقال صائغ وصواغ وصياغ بالتحتمانية وأصله عمل الصياغة ، قال ابن المنير : فائدة الترجمة لهذه الصياغة وما بعدها التنبيه على أن ذلك كان في زمنه ﷺ وأقره مع العلم به فيكون كالنص على جوازه وما عداه يؤخذ بالقياس . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، ورواية ابن شهاب بالاسناد المذكور مما قيل فيه إنه أصح الاسانيد . قوله (كانت لي شارف) بمعنى وآخره فاء وزن فاعل : الناقية المسنة . قوله (أبنتي بفاطمة) أي أدخل بها ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في « فرض الخمس » ، والفرض منه قوله « واعدت رجلا صواغا من بني قينقاع » وقد قدمنا أنهم رهط من اليهود ، فيؤخذ منه جواز معاملة الصائغ ولو كان غير مسلم ، ويؤخذ منه أنه لا يلزم من دخول الفساد في صنعة أن تترك معاملة صاحبها ولو تعاطاها أراذل الناس مثلا ، ولعل المصنف أشار إلى حديث « أكذب الناس الصباغون والصواغون » وهو حديث مضطرب الاسناد أخرجه أحد وغيره . قوله (حدثنا إسحق) هو ابن شاهين ، وخالد هو الطحان ، وشيخه خالد هو الحذاء . وقوله في أول الباب « وقال طائوس » وقوله في آخره « وقال عبد الوهاب الخ » تقدم وصل هذين التعليقين في كتاب الحج ، وكذلك شرح الحديث المذكور ، وغرض الترجمة منه ذكر الصياغة وتقرير النبي ﷺ على ذلك

## ٢٩ - باب ذكر القين والحداد

٢٠٩١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خَبَّابٍ قَالَ « كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَهُ . قَالَ : لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَسْكُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقُلْتُ : لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُبَيِّنَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ . قَالَ : دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبَيِّتَ ، فَسَأَلَنِي مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضَيْكَ . فَفَزَلْتُ فِي أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَا وَتَيْنَ مَا لَا وَوَلَدًا ، أَمْ طَلَعَ النَّيْبُ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا »

[الحديث ٢٠٩١ - أطرافه في : ٢٢٧٥ ، ٢١٢٥ ، ٤٧٣٢ ، ٤٧٣٣ ، ٤٧٣٤ ، ٤٧٣٥]

قوله (باب ذكر القين) بفتح القاف (والحداد) قال ابن دريد : أصل القين الحداد ثم صار كل صانع عند العرب قينا . وقال الزجاج : القين الذي يصلح الأسنة ، والقين أيضا الحداد . وكان البخاري يعتمد القول الصائر إلى التغاير بينهما . وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين ، وكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لا اشتراكهما في الحكم ، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم ان شاء الله تعالى . وأما قول أم أيمن وأنا قبنت عائشة ، فعن زينتها ، قال الخليل : التقين التزين ، ومنه سميت المغنية قبنة لأن من شأنها الزينة

### ٣٠ - باب الخياط

٢٠٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، قال أنس بن مالك فذهبت مع رسول الله ﷺ إلى ذلك الطعام ، فقرأت إلى رسول الله ﷺ خيراً وقرأت فيه دُبلاً وقديداً ، فرأيت النبي ﷺ يتبعم الدُّبَاءَ من حوائِ القصة . قال : فلم أزل أحب الدُّبَاءَ من يومئذ » [الحديث ٢٠٩٢ - أطرافه في : ٥٣٧٩ ، ٥٤٢٠ ، ٥٤٣٣ ، ٥٤٣٥ ، ٥٤٣٦ ، ٥٤٣٧ ، ٥٤٣٩ ]

قوله (باب الخياط) بالمعجمة والتحتانية ، قال الخطابي : في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جواز الإجارة . وفي الخياطة معنى زائد ، لأن الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها إلى الصنعة الآلة ، وكان القياس أنه لا تصح إذ لا تتميز إحداهما عن الأخرى غالباً ، لكن الشارع أقره لما فيه من الارقاق واستقر عمل الناس عليه ، وسيأتي الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى . وفيه دلالة على أن الخياطة لا تنافي المروءة

### ٣١ - باب النساخ

٢٠٩٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل بن سعد رضي الله عنه قال « جاءت امرأة بريدة - قال أتدرون ما البردة ؟ فقيل له : نعم هي الشملة منسوجة في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، اني نسجت هذه بيدي أكسوكها . فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها ، فخرج إلينا وإنها إزاره ، فقال رجل من القوم : يا رسول الله اكسنيها ، فقال : نعم . فجلس النبي ﷺ في المجلس ، ثم رجع فطواها ثم أرسل بها إليه . فقال له القوم : ما أحضرت ، سألتها إياه . لقد عرفت أنه لا يراد سائلاً ، فقال الرجل : والله ما سألتها إلا لتسكون كفتي يوم أموت . قال سهل : فكانت كفته »

قوله (باب النساخ) بالنون والمهملة وآخره جيم ، وأورد فيه حديث سهل في البردة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من استعد الكفن ، في كتاب الجنائز . وقوله و فاختها النبي ﷺ محتاج إليها ، وهو محتاج إليها

لخلف المبتدأ ، وللكشميني « محتاجا إليها ، بالنصب على الحال

### ٣٢ - باب النجار

٢٠٩٤ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ « أَتَى رِجَالٌ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْمَذْبَرِ فَقَالَ : بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ - امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ - أَنْ تُرِيَ غُلَامَكَ النَّجَّارَ يَعْمَلُ لِي أَهْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهَا إِذَا كَلْتُ النَّاسَ . فَأَمَرْتُهُ بِعَمَلِهَا مِنْ طَرَفَاءِ النَّابَةِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا ، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ »

٢٠٩٥ - **حَدَّثَنَا** خَلَادُ بْنُ يُحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقَعُدُ عَلَيْهِ ؟ فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّارًا . قَالَ : إِنْ شِئْتَ . فَعَمَلْتُ لَهُ الْمَذْبَرَ . فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَذْبَرِ الَّذِي صُنِعَ فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عَنْهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا فَضَمَّهَا إِلَيْهِ ، فَجَعَلَتْ تَنْهَأُ نَيْنَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ حَتَّى اسْتَفْرَتْ . قَالَ : بَكَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ »

قوله ( باب النجار ) بالنون والجيم ، وللكشميني بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة هاء في آخره وبه ترجم أبو نعيم في « المستخرج » ، والاول أشبه بسياق بقية التراجم ، وأورد فيه حديث سهل أيضا في قصة المذبر ، وحديث جابر في ذكر المذبر وحنين الجذع ، وقد تقدم الكلام على فوائدهما في كتاب الجمعة . وقوله في آخر الحديث « الذي يسكت » بضم أوله وتشديد الكاف ، وقوله « قال بكيت على ما كانت تسمع من الذكر » . يحتمل أن يكون فاعل قال راوى الحديث ، لكن صرح وكيع في روايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه النبي ﷺ ، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عنه

### ٣٣ - باب شراء الإمام الحوائج بنفسه

وقال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَلَاءً مِنْ عُمَرَ ، وَاشْتَرَى ابْنَ عُمَرَ بِنَفْسِهِ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : جَاءَ مُشْرِكٌ بَغْنَمٍ فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَاةً . وَاشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا

٢٠٩٦ - **حَدَّثَنَا** يَوْسُفُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا نَسِيتُهُ ، وَرَهْنَةً دِرْعَهُ »

قوله ( باب شراء الإمام الحوائج بنفسه ) كذا لابي زر عن غير الكشميني ، وسقطت الترجمة للباقيين ، ولبعضهم « شراء الحوائج بنفسه ، أي الرجل . وفائدة الترجمة رفع توهم من يتوهم أن تعاظم ذلك يقدر في المروءة . قوله ( وقال

ابن عمر : اشترى النبي ﷺ جلا من عمر ( هو طرف من حديث سيأتي موصولا في كتاب الهبة . **قوله** ) واشترى ابن عمر بنفسه ( هذا التعليق ثبت في رواية الكشميهني وحده ، وسيأتي موصولا بعد باب . **قوله** ) وقال عبد الرحمن بن أبي بكر ( أى الصديق ( جاء مشرك بغنم ) الحديث هو طرف من حديث يأتي موصولا في آخر البيوع في باب الشراء والبيع مع المشركين ، . **قوله** ) واشترى ( أى النبي ﷺ ) ( من جابر بعيرا ) هو طرف من حديث موصول في الباب الذي يليه ، وفي هذه الأحاديث مباثرة الكبير والشريف شراء الخوانج وإن كان له من يكفيه إذا فعل ذلك على سبيل التواضع ، والافتداء بالنبي ﷺ ، فلا يشك أحد أنه كان له من يكفيه ما يريد من ذلك ولكنه كان يفعله تعلما وتشريعا ، ثم أورد حديث عائشة في شراء الطعام من اليهودي ، وسيأتي شرحه في أول الرهن إن شاء الله تعالى

### ٣٤ - باب شراء الدواب والخير

وإذا اشترى دابة أو جلا وهو عليه هل يكون ذلك قبضا قبل أن ينزل ؟

وقال ابن عمر رضي الله عنهما « قال النبي ﷺ لعمر : **بُعِيهِ** . يعني جلا ضعبا »

٢٠٩٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله بن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جهلي وأعيا ، فأتى على النبي ﷺ فقال : جابر ؟ قلت : نعم ، قال : ماشأ نك ؟ قلت أبطأ على جهلي وأعيا فتخلفت . فنزل ينجئه **بِحِجْنِهِ** . ثم قال : اركب ، فركبته ، فلقد رأيته أكفه عن رسول الله ﷺ . قال : نزوت ؟ قلت نعم . قال : بكرأ أم ثيبا ؟ قلت : بل ثيبا . قال : أفلا جارية تلاعيا وتلاعيك ؟ قلت : إن لي أخوات ، فأحببت أن أتزوج امرأة **تجمعن** وتمشطن وتقوم عليهن . قال : أما إنك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس . ثم قال : أتبيع جملك ؟ قلت نعم . فاشترأ مني بأوقية . ثم قدم رسول الله ﷺ قبلي وقدمت بالنداء ، فحُفْنَا إلى المسجد فوجدته على باب المسجد ، قال : آلآن قدمت ؟ قلت نعم . قال : فدع جملك فادخل فصل ركعتين ، فدخلت فصليت . فأمر بلالا أن يزن له أوقية ، فوزن لي بلال فأرجع في الميزان . فانطلقت حتى ولّيت . فقال : ادعوا لي جابرا . قلت الآن يرُدُّ على الجمل ، ولم يكن شئ أبغض إلى منه ، قال : خذ جملك ، ولك كمنه »

**قوله** ( باب شراء الدواب والخير ) في رواية أبي ذر د الحمر ، بضمين ، وليس في حديثي الباب ذكر للحمر وكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالابل لأن حديثي الباب إنما فيهما ذكر بعير وجمل ، ولا اختصاص في الحكم المذكور بدابة دون دابة فهذا وجه الترجمة . **قوله** ( وإذا اشترى دابة أو جلا وهو ) أى البائع ( عليه هل يكون ذلك قبضا )

يعنى أو يشترط فى القبض قدر زائد على مجرد التخلية ؟ وهى مسألة خلافية سيأتى شرحها قريباً فى « باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته » . قوله ( قال النبى ﷺ لعمر بن الخطاب ) هذا طرف من حديث سيأتى فى الباب المذكور . ثم أورد حديث جابر فى قصة بيع جملة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الشروط ان شاء الله تعالى ويقال إن الغزوة التى كان فيها هى غزوة ذات الرقاع ، وقوله فيه ديجنه ، بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أى يطعنه وقوله « أ بكرأ أم نيبا » بالنصب فهما بتقدير أتزوجت ، ويجوز الرفع بتقدير أهى

### ٣٥ - باب الأسواق التى كانت فى الجاهلية ، فتبايع بها الناس فى الإسلام

٢٠٩٨ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « كانت عسكاظ ومجندة وذو المجاز أسواقاً فى الجاهلية ، فلما كان الإسلام تأتمنوا من التجارة فيها ، فأنزل الله ﴿ ليس عليكم جناح ﴾ فى مواضع الحج . قرأ ابن عباس كذا »  
قوله ( باب الأسواق التى كانت فى الجاهلية ، فتبايع بها الناس فى الإسلام ) . قال ابن بطال : فقه هذه الترجمة أن مواضع المعاصى وأفعال الجاهلية لا تمنع من فعل الطاعة فيها ، ثم أورد المصنف فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم التنبيه عليه فى أول البيوع وأن شرحه مضى فى كتاب الحج

### ٣٦ - باب شراء الإبل الهيم أو الأجرى . الهائم : المخالف للقصد فى كل شئ

٢٠٩٩ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان قال : قال عمرو « كان هاهنا رجل اسمه نواس ، وكانت عنده إبل هيم ، فذهب ابن عمر رضى الله عنهما فاشترى تلك الإبل من شريك له ، فجاء إليه شريكه فقال : بصنا تلك الإبل . فقال : بمن بعتها ؟ فقال : من شيخ كذا وكذا . فقال : ويحك ، ذاك والله ابن عمر . فجاءه فقال : إن شريكى بأعك إبل هيم ولم يعرفك . قال : فاستقمها . قال فلما ذهب يستاقها فقال : دعها ، رخصنا بقضاء رسول الله ﷺ : لأعدوى » سمع سفيان سحراً

[ الحديث ٢٠٩٩ - أطرافه فى : ٢٨٥٨ ، ٥٠٩٣ ، ٥٠٩٤ ، ٥٧٥٣ ، ٥٧٧٢ ]

**قوله** ( باب شراء الإبل الهيم ) بكسر الهاء جمع أهيم للذكر ويقال للاتى هيمي . قوله ( أو الأجرى ) فى رواية النسبى والأجرى ، وهو من عطف المفرد على الجمع فى الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد ، فكانت له قال شراء الإبل الهيم وشراء الإبل الجرب . قوله ( الهائم المخالف للقصد فى كل شئ ) قال : ابن التين ليس الهائم واحد الهيم ، وما أدرى لم ذكر البخارى الهائم هنا . وقد أثبت غيره ما نفاء ، قال الطبرى فى تفسيره : الهيم جمع أهيم ، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا غائط وغيط ، قال : والإبل الهيم التى أصابها الهيام بضم الهاء وبكسر هاء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى . وقيل الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب ، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب . ثم أسند من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس من قوله ( فشاربون شرب الهيم ) قال : الإبل العطاش . ومن طريق عكرمة بن

الإبل يأخذها العطش فتشرب حتى تهلك . **قوله** ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، وقول البخاري في آخر الحديث سمع سفيان عمرا ، هو مقول شيخه علي بن عبد الله ، وقد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال « حدثنا عمرو به » . **قوله** ( كان هنا ) أي بمكة ، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان عند الاسماعيلي « من أهل مكة » . **قوله** ( اسمه نواس ) بفتح النون والتشديد للاكثر ، وللقاسي بالكسر والتخفيف ، وللكشميني كالاول لكن بزيادة ياء النسب . **قوله** ( من شريك له ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( إبلا هيا ) في رواية ابن أبي عمر هياما بكسر أوله . **قوله** ( ولم يعرفك ) بسكون العين من المعرفة للاكثر ، وللمستعمل بضم أوله وفتح العين والتشديد من التعريف . **قوله** ( فاستقها ) بالمهمله فعل أمر من الاستياق ، والقائل ابن عمر والمقول له نواس ، وفي رواية ابن أبي عمر « قال فاستقها إذا ، أي إن كان الامر كما تقول فارتجعها » . **قوله** ( فقال دعها ) القائل هو ابن عمر ، وكأن نواسا أراد أن يرتجعها فاستدرك ابن عمر فقال : دعها . **قوله** ( رضينا بقضاء رسول الله ﷺ ) أي رضيت بحكمه حيث حكم ألا عدوى ولا طيرة ، وعلى التأويل الذي اختاره ابن التين يصير الحديث موقوفا من كلام ابن أبي عمر ، وعلى الذي اخترته جرى الحميدي في جمعه فأورد هذه الطريق عقب حديث الزهري عن سالم وحزرة ابني عبد الله بن عمر عن أبيهما مرفوعا « لا عدوى ولا طيرة » ، كأنه اعتمد على أنه حديث واحد ، وفي الحديث جواز بيع الشيء المعيب إذا بينه البائع ورضى به المشتري ، سواء بينه البائع قبل العقد أو بعده ، لكن إذا أخبر بيانه عن المقد ثبت الخيار للمشتري . وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ، وتوفي ظلم الرجل الصالح ، وذكر الحميدي في آخر الحديث قصة قال : وكان نواس يجالس ابن عمر وكان يضحك ، فقال يوما : وددت أن لي أبا قبيس ذهابا ، فقال له ابن عمر : ما تصنع به ؟ قال : أموت عليه . **قوله** ( لا عدوى ) قال الخطابي : لا أعرف للعدوى هنا معنى إلا أن يكون الهيام دام من شأنه أن من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله . وقال غيره : لها معنى ظاهر ، أي رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدى على البائع حاكما . واختار هذا التأويل ابن التين ومن تبعه . وقال الداودي : معنى قوله « لا عدوى » ، النهي عن الاعتداء والظلم . وقال أبو علي الهجري في « النوادر » : الهيام دام من أدواء الإبل يحدث عن شرب الماء النجل إذا كثرت طحله ، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت ، واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص كالذائب ، فإذا أراد صاحبه استبانته أمره استبان له فإن وجد ريحه مثل ريح الخيرة فهو أهيئ ، فن شم من بوله أو بمره أصابه الهيام اه . وبهذا يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وأبداه احتمالا ، وبه يتضح صحة عطف البخاري الأجرب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى ، وبما يقويه أن الحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع ، ويكون قول ابن عمر « لا عدوى » تفسيرا للقضاء الذي تضمنه

#### ٣٧ - باب بيع السلاح في الفتن وغيرها . وكرة عمران بن حصين يبعه في الفتن

٢١٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة رضي الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع فابتعت به نخرا في بني سلمة ، فانه لأول مال تأملته في الإسلام »

[ الحديث ٢١٠٠ - أطرافه في : ٣١٤٢ ، ٤٣٢١ ، ٤٣٢٢ ، ٧١٧٠ ]



**قوله** (باب بيع السلاح في الفتنة وغيرها) أي هل يمنع أم لا؟ **قوله** (وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنة) أي في أيام الفتنة، وهذا وصلة ابن عدى في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران، ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وإسناده ضعيف، وكان المراد بالفتنة ما يقع من الحروب بين المسلمين لأن في بيعه إذ ذاك إغارة لمن اشتراه، وهذا محله إذا اشتبه الحال، فاما إذا تحقق الباغي فالبيع للطائفة التي في جازئها الحق لا بأس به، قال ابن بطال: إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الإثم ومن ثم كره مالك والشافعي وأحمد وإسحق بيع العنب ممن يتخذونه خمرًا وذهب مالك إلى فسخ البيع وكان المصنف أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال بع حلالك ممن شئت. **قوله** (عن يحيى بن سعيد) هو الانفصاري، وعمر بن كثير هو ابن أفلح وقع في رواية يحيى بن يحيى الاندلسي وعمر بن أفلح، بفتح العين وهو تصحيف. والإسناد كله مدنيون، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم يحيى. **قوله** (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين فبعت الدرع) كذا وقع مختصراً، فقال الخطابي: سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من الكفار فأعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه، وتعقبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إنما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر، وكذا يفعل كثيرون. قلت: وهو كما قال. وليس ما قاله الخطابي بمدفوع، وسيأتي الحديث مستوفى مع الكلام عليه في غزوة حنين من كتاب المغازي. وقد استشكل مطابقتها للترجمة: قال الاسماعيلي ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء، وأجيب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها لحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو بيعه في غير الفتنة. وقرأت بخط القطب في شرحه: يحتمل أن يكون الرجل لما قال فأرضه منه فأراد أن يأخذ الدرع ويعوضه عنه النبي ﷺ، وكأنه بمنزلة البيع؛ وكان ذلك وقت الفتنة انتهى. ولا يخفى تعسف هذا التأويل، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك، لأنه باع الدرع فاشترى بضمنه البستان، وكان ذلك في غير زمن الفتنة، ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة لمن لا يخشى منه الضرر، لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين والمشركين وأقره النبي ﷺ على ذلك، والظن به أنه لم يبعه ممن يعين على قتال المسلمين، فيستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه. **قوله** (مخرفاً) بالمعجمة الساكنة والفاء مفتوح الأول هو البستان، وبكسر الميم الوعاء الذي يجمع فيه الثمار. **قوله** (بني سلة) بكسر اللام. **قوله** (تأثله) بالمشقة قبل اللام أي جمعه قاله ابن فارس، وقال القزاز جعلته أصل مالى، وأثله كل شيء أصله

### ٣٨ -- باب في الصَّارِ وَيَعِ الْمِسْكِ

٢١٠١ -- **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** أبو بردة بن عبد الله قال سمعت أبا بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله عنه قال: عنه قال رسول الله ﷺ «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ الشَّوِّهِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَادِ: لَا يَمُدُّكَ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ إِلَّا نَشْرَبَهُ أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكَبِيرِ الْحَدَادِ يَحْرِقُ بَيْتَكَ أَوْ تَوْبَكَ أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحاً خَبِيثَةً»

[الحديث ٢١٠١ - طرفه في: ٥٥٣٤]

**قوله** (باب في العطار وبيع المسك) ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك ، وكأنه ألحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة . **قوله** (حدثنا عبد الواحد) هو ابن زياد ، وأبو بردة بن عبد الله هو زيد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى . **قوله** (كثّل صاحب المسك) في رواية أبي أسامة عن يزيد كما سيأتي في الذبائح وكحامل المسك ، وهو أعم من أن يكون صاحبه أولاً . **قوله** (وكير الحداد) بكسر الكاف بعدها تحتانية ساكنة معروف ، وفي رواية أبي أسامة وكحامل المسك ونافخ الكير ، وحقيقته البناء الذي يركب عليه الزق والزق هو الذي ينفخ فيه فاطلق على الزق اسم الكير مجازاً لمجاورته له ، وقيل الكير هو الزق نفسه وأما البناء فاسمه السكور . **قوله** (لا يعدمك) بفتح أوله وكذلك الدال من العدم أى لا يعدمك إحدى الخصلتين أى لا يمدوك ، تقول ليس يعدمنى هذا لأمراً أى ليس يعدونى ، وفي رواية أبي ذر بضم أوله وكسر الدال من الإعدام أى لا يعدمك صاحب المسك إحدى الخصلتين . **قوله** (إما تشتريه أو تجده ربحه) في رواية أبي أسامة إما أن يخذلك وإما أن يتباع منه ، ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء - وهو الاعطاء - لا يتعين بخلاف الرائحة فإنها لازمة سواء وجد البيع أو لم يوجد . **قوله** (وكير الحداد يحرق بيتك أو ثوبك) في رواية أبي أسامة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك ، ولم يتعرض لذكر البيت وهو واضح ، وفي الحديث النهى عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا ، والترغيب في مجالسة من ينتفع بمجالسته فیهما ، وفيه جواز بيع المسك والحكم بطهارته لانه يُطَهَّرُ مدحه ورغب فيه ففيه الرد عن من كرمه وهو منقول عن الحسن البصرى وعطاء وغيرهما ، ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الاجماع على طهارة المسك وجواز بيعه ، وسيأتى لذلك مزيد بيان في كتاب الذبائح ، ولم يترجم المصنف للحداد لانه تقدم ذكره ، وفيه ضرب المثل والعمل في الحكم بالاشباه والنظائر

### ٣٩ - باب ذكر الحجامة

٢١٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن أنس بن مالك رضى الله عنه قال « **حجّم** أبو طيبة رسول الله ﷺ ، فأمر له بصاع من تمر ، وأمر أهله أن **يُخَذِّقُوا** من خراجه » [ الحديث ٢١٠٢ - أطرافه في : ٢٢١٠ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٨٠ ، ٢٢٨١ ، ٥٦٩٦ ]

٢١٠٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا خالد هو ابن عبد الله حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « **احتجّم** النبي ﷺ وأعطى الذي **حجّمه** ، ولو كان حراماً لم **يُعْطِه** »

**قوله** (باب ذكر الحجامة) قال ابن المنير : ليست هذه الترجمة تصويبا لصناعة الحجامة فانه قد ورد فيها حديث ينخصها ، وإن كان الحجامة لا يظلم أجره فالنهي على الصانع لأعلى المستعمل ، والفرق بينهما ضرورة المحتجم إلى الحجامة وعدم ضرورة الحجامة لكثرة الصنائع سواها . قلت : أن أراد بالتصويب التحسين والندب اليها فهو كما قال ، وإن أراد التجويز فلا فانه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ، ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاضى الصانع لها فلا فرق إلا بما أشرت اليه ، إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدينية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الحجامة ولو تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم ، وسيأتى الكلام على كسب الحجامة في كتاب الإجارة ، ويأتى الكلام هناك عن

حديث الباب عن أنس وابن عباس إن شاء الله تعالى

#### ٤٠ - باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء

٢١٠٤ - **حديثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أمه قال « أرسل النبي ﷺ إلى عمر رضي الله عنه بحلة حرير - أو سيرا - فرأها عليه فقال : إني لم أرسل بها إليك لتلبسها إنما يلبسها من لاخلق له ، إنما بعثت إليك لتستمتع بها . يعني تبديعها »

٢١٠٥ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها أخبرته أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجه الكراهة فقلت : يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله ﷺ ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه النمرقة ؟ قلت اشتريتها لك لتتعمد عليها وتوسدها ، فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يوم القيامة يُعذبون ، فيقال لهم : أخبوا ما خلقتكم . وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة »

[ الحديث ٢١٠٥ - أطرافه في : ٣٢٢٤ ، ٥١٨١ ، ٥٩٥٧ ، ٥٩٦١ ، ٧٥٥٧ ]

**قوله** ( باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء ) أي إذا كان مما ينتفع به غير من كره له لبسه ، أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قصة عمر في حلة عطاردة وفيه قوله ﷺ « إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها ، يعني تبيعها ، وسيأتي في اللباس من وجه آخر بلفظ « إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها » وهو واضح فيما ترجم له هنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال ، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له ، وأما ما يكره لبسه للنساء فبإلزام عليه ، أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء ، فعرف بهذا جواب ما اعترض به الاسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث ذكر فيها النساء . الثاني حديث عائشة في قصة النمرقة المصورة ، وسيأتي الكلام عليه وعلى الذي قبله مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى « ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في النمرقة ، وسيأتي أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك ، والشوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية ، بخلاف ما اعترض به الاسماعيلي وقال ابن المنير : في الترجمة إشعار بحمل قوله « إنما يلبس هذه من لا خلق له » على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء ، لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال ، وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من النمرقة ، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة ، وحديث عائشة يدل على جميعها

#### ٤١ - باب صاحب السلعة أحق بالشوم

٢١٠٦ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : **« قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا بَنَى النَّبْخَارِ ثَامِنُونِي بِمَاجِئِكُمْ . وَفِيهِ خَرْبٌ وَكَفْلٌ »**

**قوله** ( باب صاحب السلعة أحق بالسوم ) بفتح المهملة وسكون الواو أي ذكر قَدَمَينِ للثمن ، وقال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في هذه المسألة ، وأن متولى السلعة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها . قلت لكن ذلك ليس بواجب ، فسيأتي في قصة جابر أنه **ﷺ** بدأه بقوله « بعني بأوقية » الحديث . **قوله** ( حدثنا عبد الوارث ) هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون . **قوله** ( ثامنوني ) بمثلثة على وزن فاعلوني ، وهو أمر لم يذكر الثمن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمنًا معينا يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك ، وبهذا يطابق الترجمة . وقال المازري : معنى قوله ثامنوني أي بايعوني بالثمن أي ولا آخذه هبة ، قال : فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن . وتعقبه عياض بأن الترجمة إنما هي لذكر الثمن معينا ، وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الأولوية بين البائع والمشتري . قلت : وقد سبق هذا الحديث في أبواب المساجد ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى

#### ٤٢ - باب كم يجوز الخيار ؟

٢١٠٧ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : **« إِنَّ الْمُبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَالٌ يَتَفَرَّقُ أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا »** . قال نافع : وكان ابن عمر إذا اشترى شيئًا يُسَجِّهُ فَارَقَ صاحبه .

[ الحديث ٢١٠٧ - أطرافه في : ٢١٠٩ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٣ ، ٢١١٦ ]

٢١٠٨ - **حَدَّثَنَا** حَقُّصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : **« الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَالٌ يَتَفَرَّقُ »** . وزاد أحمد حدثنا بهز قال قال همام : فذكرت ذلك لأبي التَّيَّاحِ فقال : كنت مع أبي الْخَلِيلِ لما حدثته عبد الله بن الحارث هذا الحديث

**قوله** ( باب ) بالتنوين ( كم يجوز الخيار ) والخيار بكسر الخاء اسم من الاختيار أو التخيير ، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه ، وهو خياران : خيار المجلس وخيار الشرط ، وزاد بعضهم خيار النقيصة ، وهو مندرج في الشرط فلا يزداد . والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة محقودة لبيان مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك ، قال ابن المنير : لعله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بل يفوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك . قلت : وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الفروى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً « الخيار ثلاثة أيام » ، وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق محمد بن إسحاق عن نافع في قصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خمسة أبواب ، وبه احتج للحنفية والشافعية أن أمد الخيار ثلاثة أيام ، وأنكر مالك التوقيت في خيار الشرط ثلاثة أيام بغير زيادة وإن كانت في الغالب يمكن الاختيار فيها ، لكن لكل شيء أمد بحسبه يتخير فيه ،

فللدابة مثلاً والثوب يوم أو يومان وللجارية جمعة وللدار شهر ، وقال الأوزاعي يمتد الخيار شهرا وأكثر بحسب الحاجة اليه . وقال الثوري : يختص الخيار بالمشتري ويمتد له إلى عشرة أيام وأكثر ، ويقال إنه انفرد بذلك ، وقد صح القول بامتداد الخيار عن عمر وغيره وسيأتي شيء منه في أبواب الملازمة ، ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله « كم يجوز الخيار » أي كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة . وأشار إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ، ويختار ثلاث مرار ، لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستفهام كمادته . **قوله** ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الوهاب هو الثقي ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . **قوله** ( ان المتبايعين بالخيار ) كذا الأكثر ، وحكى ابن التين في رواية القابسي « ان المتبايعان » قال وهى لغة ، وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذى يليه « البيعان » بتشديد التحتانية ، والبيع بمعنى البائع كضيق وضائق وصين وصائن وليس كبين وبائن فانهما متغايران كقيم وقائم ، واستعمال البيع في المشتري إما على سبيل التخليب أو لأن كلا منهما بائع . **قوله** ( ما لم يتفرقا ) في رواية النسائي « يتفرقا » بتقديم الفاء ، ونقل ثعلب عن الفضل بن سلة افتراقا بالكلام وتفرقا بالابدان ، ورده ابن العربي بقوله تعالى ﴿ وما تفرق الذين أوتوا الكتاب ﴾ فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بالاعتقاد ، وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لأن من خالف آخر في عقيدته كان مستعدا لمفارقة اياه بيده ، ولا يخفى ضعف هذا الجواب ، والحق حمل كلام المفضل على الاستعمال بالحقيقة ، وانما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعا . **قوله** ( أو يكون البيع خيارا ) سيأتي شرحه بعد باب . **قوله** ( قال نافع وكان ابن عمر الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد ذكره مسلم أيضا من طريق ابن جريج عن نافع ، وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى أن التفرق المذكور بالابدان كما سيأتي . وفي الحديث ثبوت الخيار لكل من المتبايعين ماداما في المجلس وسيأتي بعد باب . **قوله** ( عن أبي الخليل ) في رواية شعبة الآتية بعد باب « عن قتادة عن صالح أبي الخليل » وفي رواية أحمد عن غندر عن شعبة عن قتادة « سمعت أبا الخليل » . **قوله** ( عن عبد الله بن الحارث ) هو أبو نوفل ابن الحارث بن عبد المطلب ، ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين ، لكن وقع لاحد من طريق سعيد عن قتادة « عبد الله بن الحارث الهاشمي » ورواه ابن خزيمة والاسماعيل عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة « سمعت أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث بن نوفل » وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لانه ولد في عهد النبي ﷺ فأتى به لحسنه ، وهو معدود من حيث الرواية في كبار التابعين ، وقاتدة وشيخه تابعيان أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب . **قوله** ( وزاد أحمد حدثنا بهز ) أي ابن أسد ، وهذه الطريق وصلها أبو عوانة في صحيحه عن أبي جعفر الدارمي واسمه أحمد بن سعيد عن بهز به ولم أرها في مسند أحمد بن حنبل ، وزعم بعضهم أنه أحمد المذكور ، وستأتي هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب بارض من سياقه . وفي صنيع همام فائدة طلب علو الاسناد لأن بينه وبين أبي الخليل في إسناده الأول رجلين وفي الثاني رجل واحد

### ٤٣ - باب إذا لم يؤت الخيار هل يجوز البيع ؟

٢١٠٩ - حدثنا أبو الثعالب حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال : قال النبي ﷺ « البَيْعَانِ بالخيارِ ما لم يتفرقا ، أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وربما قال : أو يكون بيع خيار »

**قوله** ( باب إذا لم يوقت الخيار ) أى إذا لم يعين البائع أو المشتري وقتا للخيار ( وأطلقاه ( هل يجوز البيع ) وكأنه أشار بذلك الى الخلاف الماضى فى حد خيار الشرط ، والذي ذهب اليه الشافعية والحنفية أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام ، وذهب ابن أبى ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمد لمسدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذى يشترطانه وهو اختيار ابن المنذر ، فان شرطا أو أحدهما الخيار مطلقا فقال الأوزاعى وابن أبى ليلى : هو شرط باطل والبيع جائز ، وقال الثورى والشافعى وأصحاب الرأى : يبطل البيع أيضا ، وقال أحمد وإسحق للذى شرط الخيار أبدا . ( تنبيه ) : قوله د أو يقول أحدهما ، كذا هو فى جميع الطرق بآيات الواو فى يقول ، وفى إنباتها نظر لأنه مجزوم عطفا على قوله د ما لم يتفرقا ، فلعل الضمة أشبعت كما أشبعت الياء فى قراءة من قرأ ( إنه من يتقى ويصبر ) . ويحتمل أن تكون بمعنى إلا أن فيقرأ حينئذ بنصب اللام وبه جزم النوى وغيره ، ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه د أو يكون بيع خيار ، والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر لمضاء البيع أو فسخه فاختار لمضاء البيع مثلا أن البيع يتم وإن لم يتفرقا ، وبهذا قال الثورى والأوزاعى والشافعى وإسحق وآخرون ، وقال أحمد لا يتم البيع حتى يتفرقا ، وقيل لأنه تفرد بذلك ، وقيل المعنى بقوله د أو يكون بيع خيار ، أى أن يشترطا الخيار مطلقا فلا يبطل بالتفرق ، وسيأتى البحث فيه بعد بابين مستوفى إن شاء الله تعالى

#### ٤٤ - باب « البَيْعَانِ بالخيارِ ما لم يتفرقا »

وبه قال ابن عمر وثريح والشَّعْبِيُّ وطاوسٌ وعطاءٌ وابنُ أبي مُليكة

٢١١٠ - **حدثنا** إسحاقُ أخبرنا حَبَّانُ بنُ هلالٍ قال « حدثنا شُبَيْهٌ قال قتادةُ أخبرني عن صالحِ أبي

الخليل عن عبد الله بن الحارث قال سمعتُ حَكِيمَ بنَ حَزَامٍ رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « البَيْعَانِ بالخيارِ ما لم يتفرقا ، فان صدقا وبينا بورك لهما فى بيعهما ، وإن كذبا وكما مُحِقَّتْ بركةُ بيعهما »

٢١١١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن

رسول الله ﷺ قال « المتبايعانِ كل واحدٍ منهما بالخيارِ على صاحبه ما لم يتفرقا ، إلا بيع الخيار »

**قوله** ( باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ) وبه قال ابن عمر ( أى بخيار المجلس ، وهو بين من صنيعه الذى مضى قبل باب ، وأنه كان إذا اشترى شيئا يعجبه فارق صاحبه . وللترمذى من طريق ابن فضيل عن يحيى بن سعيد . وكان ابن عمر إذا ابتاع يما وهو قاعد قام ليحب له ، ولابن أبى شبة من طريق محمد بن إسحق عن نافع . كان ابن عمر إذا باع انصرف ليحب له البيع ، ولمسلم من طريق ابن جريج قال : أُملى على نافع فذكر الحديث وفيه د قال نافع : وكان إذا بايع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنية ثم رجع اليه ، وسيأتى صنيع ابن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين ،

وروى سعيد بن منصور عن خالد بن عبد الله عن عبد العزيز بن حكيم « رأيت ابن عمر اشترى من رجل بعيرا فأخرج ثمنه فوضعه بين يديه فخير بين بعيره وبين الثمن ، **قوله** ( وشرح الشعبي ) أى قالاً بخيار المجلس ، وهذا وصلة سعيد بن منصور عن هشيم عن محمد بن علي : سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا واختصم اليه رجلان اشترى أحدهما من الآخر دارا بأربعة آلاف فأوجها له ، ثم بدا له في بيعها قبل أن يفارق صاحبها فقال لى : لا حاجة لى فيها ، فقال البائع : قد بعتك فأوجبت لك ، فاختصما لى شريح فقال : هو بالخيار ما لم يتفرقا . قال محمد : وشهدت الشعبي قضى بذلك . وروى ابن أبي شيبة عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وعن جرير عن مغيرة عن وكيع عن الشعبي أنه أتى فى رجل اشترى من رجل برذونا فأراد أن يرده قبل أن يتفرقا ففضى الشعبي أنه قد وجب البيع ، فشهد عنده أبو الضحى أن شريحا أتى فى مثل ذلك فردّه على البائع ، فرجع الشعبي إلى قول شريح . **قوله** ( وطاوس ) قال الشافعى فى الأم ، : أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال « خير رسول الله ﷺ رجلا بعد البيع ، قال وكان ابن يحلف ما الخيار إلا بعد البيع . **قوله** (وعطاء وابن أبي مليكة) وصلها ابن أبي شيبة عن جرير عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قالا : البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضا . ونقل ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصرى والأوزاعى وابن جريج وغيرهم ، وبالغ ابن حزم فقال لأنعم لم مخالفا من التابعين إلا النخعي وحده ورواية مكذوبة عن شريح ، والصحيح عنه القول به ، وأشار إلى ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قال : إذا تكلم الرجل بالبيع فقد وجب البيع ، وإسناده ضعيف لاجل حجاج وهو ابن أروطة . **قوله** ( حدثنا إسحق ) قال أبو على الجبائى : لم أره منسوبا فى شيء من الروايات ، ولعله لإسحق بن منصور ، فإن مسلما روى عن إسحاق بن منصور عن حبان بن هلال . قلت : قد رأيت منسوبا فى رواية أبي على بن شبيب عن الفربرى فى هذا الحديث إسحق بن منصور ، ولم أره فى مسند إسحق بن راهويه من روايته عن حبان ، فقوى ما قال أبو على رحمه الله . ثم رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحق بن راهويه عن حبان وقال : أخرجه البخارى عن إسحق فأنه أعلم . **قوله** (حبان بن هلال) هو بفتح الحاء بعدها موحدة ثقيلة **قوله** (حدثنا شعبة) سياقى بعد باب من هذا الوجه « عن همام ، بدل شعبة ، وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد . **قوله** ( ما لم يتفرقا ) فى رواية همام الماضية قبل باب « ما لم يتفرقا ، وفى رواية سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر ، وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا « ما لم يفارقه صاحبه فإن فارقه فلا خيار له ، وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالأبدان هل للتفرق المذكور حد ينتهى اليه ؟ والمشهور الراجح من مذهب العلماء فى ذلك أنه موكل إلى العرف ، فكل ما عد فى العرف تفرقا حكم به وما لا فلا والله أعلم . **قوله** (فإن صدقا وبيننا) أى صدق البائع فى إخبار المشتري مثلا وبين العيب ان كان فى السلعة ، وصدق المشتري فى قدر الثمن مثلا وبين العيب ان كان فى الثمن ، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر . **قوله** (بحقت بركة بيعهما) يحتمل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع فى ذلك العقد فحق بركته ، وإن كان الصادق مأجورا والكاذب مأزورا . ويحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس والعيب دون الآخر ، ورجحه ابن أبي جرة . وفى الحديث فضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على منعه ، وأنه سبب لنهاب البركة ، وأن عمل الآخرة يحصل خيرا الدنيا والآخرة . **قوله** (لا بيع الخيار) أى فلا

يحتاج إلى التفرق كما سيأتى شرحه في الباب الذى يليه . وفى رواية أيوب عن نافع في الباب الذى قبله « ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بهذين الأمرين ، وفيه دليل على اثبات خيار المجلس وقد مضى قبل بياب أن ابن عمر حمله على التفرق بالأبدان » وكذلك أبو بزة الأسلى ، ولا يعرف لها مخالف من الصحابة . وخالف في ذلك إبراهيم النخعى فروى ابن أبي شبة بإسناد صحيح عنه قال « البيع جائز وإن لم يتفرقا » ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ « إذا وجبت الصفقة فلا خيار » وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم ، قال ابن حزم : لا تعلم لهم سلفا إلا إبراهيم وحده ، وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا : فمنهم من وده لكونه معارضا لما هو أقوى منه ، ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره ، فقالت طائفة منهم : هو منسوخ بحديث « المسلمون على شروطهم » والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين لأنه يقتضى الحاجة إلى البين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافيا في رفع العقد ، وبقوله تعالى ( وأشهدوا إذا تباعتم ) والاشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلا ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح ، والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه ، والراوى إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده . وتمقب بأن مالك لم يتفرد به ، فقد رواه غيره وعمل به وهم أكثر عددا رواية وعملا ، وقد خص كثير من محقق أهل الأصول الخلاف المشهور - فيما إذا عمل الراوى بخلاف ما روى - بالصحابة دون من جاء بعدهم ، ومن قاعدتهم أن الراوى أعلم بما روى ، وابن عمر هو راوى الخبر وكان يفارق إذا باع ببذنه فاتباعه أولى من غيره . وقالت طائفة هو معارض بعمل أهل المدينة ، ونقل ابن التين عن لشهب بأنه مخالف لعمل أهل مكة أيضا . وتمقب بأنه قال به ابن عمر ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى ، وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم ولا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه سوى عن ربيعة . وأما أهل مكة فلا يعرف أحد منهم القول بخلافه ، فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة ، وقد اشتهر إنكار ابن عبيد البر وابن العربي على من زعم من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه ، قال ابن العربي : إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبهه ببيع الغرد كالملاسة ، وتمقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرد موجود فيه وبأن الغرد في خيار المجلس معدوم لأن كلا منهما متمكن من إمضاء البيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا غرر ، وقالت طائفة هو خبر واحد فلا يعمل به إلا فيما تعم به البلوى ، ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر الفقهية في الصلاة وإيجاب الوتر . وقال آخرون : هو مخالف للقياس الجلى في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده ، وتمقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار . وقال آخرون : التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسينا للتعامل مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاما على خلاف الظاهر . وقالت طائفة : المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والاجارة والعق ، وتمقب بأنه قياس مع ظنور الفارق لأن البيع ينقل فيه ملك ربة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر ، وقال ابن حزم : سواء قلنا التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت ، أما حيث



قلنا التفرق بالابذان فواضح ، وحيث قلنا بالكلام فواضح أيضا ، لأن قول أحد المتبايعين مثلا بعثتك بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلا افتراق في الكلام بلا شك ، بخلاف ما لو قال اشتريته بعشرة فانهما حينئذ متوافقان فيتمين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى . وقيل المراد بالمتبايعين المتساومان ، ورد بأنه مجاز والجل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى . واحتج الطحاوى بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وقال : من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة . وتعقب بأنه لا يلزم من استعمال المجاز في موضع طرده في كل موضع ، فالأصل من الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه . وقالوا أيضا : وقت التفرق في الحديث هو ما بين قول البائع بعثتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت ، قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري ، وهكذا حكاه الطحاوى عن عيسى بن أبان منهم ، وحكاه ابن خويزمناد عن مالك ، قال عيسى بن أبان : وفائده تظهر فيما لو تفرقا قبل القبول فإن القبول يتعذر ، وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل تمام العقد مجاز أيضا ، فأجيب بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضا ، لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز ، فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان لغير البيعين والحديث يردده فتعين حمل التفرق على الكلام ، وأجيب بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز ، وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى . وأيضا فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدتهما ، لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد أمرين إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنها متعاقدان ما داما في مجلس العقد ، فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساومين فانه مجاز باتفاق . وقالت طائفة التفرق يقع بالاقوال كقوله تعالى ( وان يتفرقا يغن الله كلا من سمعه ) ، وأجيب بأنه سمي بذلك لكونه يفضى إلى التفرق بالابذان ، قال البيضاوى : ومن نفي خيار المجلس ارتكب مجازين بحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين ، وأيضا فكلام الشارع يسان عن الحمل عليه ، لأنه يصير تقديره ان المتساومين ان شاء عقدا البيع ، وإن شاء لم يعقده وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك ، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام : ماهو الكلام الذى يقع به التفرق ، أهو الكلام الذى وقع به العقد أم غيره ؟ فان كان غيره فما هو ، فليس بين المتعاقدين كلام غيره ؟ وان كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذى اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذى افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد . وقال آخرون العمل بظاهر الحديث متعذر فيتمين تأويله ، وبيان تعذره أن المتبايعين ان اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار ، وان اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمضاء جمع بين النقيضين وهو مستحيل . وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ ، وأما الإمضاء فلا احتياج إلى اختياره فانه مقتضى العقد والحال يفضى إليه مع السكوت بخلاف الفسخ . وقال آخرون : حديث ابن عمر هذا وحكيم بن حزام معارض بحديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا اليهم بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ، قال ابن العربي : ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر ، فان تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزع إلى الترجيح ، والقياس في جانبنا فيرجح . وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حمل الخيار على الاستقالة ، لانه لو كان المراد حقيقة

الاستقالة لم تمنحه من المفارقة لانها لا تختص بجلوس العقد ، وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومذه الى غاية التفريق ، ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ ، وعلى ذلك حمله الترمذى وغيره من العلماء .  
**قَالُوا :** معناه لا يحمل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ماقلت عنى إذا استندك ، فالمراد بالاستقالة فسخ التادم منهما للبيع . وحملوا نى الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمرودة وحسن معاشرة المسلم ، إلا أن اختيار الفسخ حرام ، قال ابن حزم : احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على التفريق بالكلام لقوله فيه « خشية أن يستقيه » ليكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع ، وصحة انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لافائدة له لانه يلزم من حل التفريق على القول بإباحة المفارقة ، خشى أن يستقيه أو لم يخش . وقال بعضهم التفريق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله ؟ وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره ، وذلك أن النقد وترك الاجل شرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم . واحتج بعضهم بحديث ابن عمر الآتى بعد بابين في قصة البكر الصعب وسيأتى توجيهه وجوابه ، واحتج الطحاوى بقول ابن عمر : ما أدركت الصفقة حيا بمجموعا فهو من مال المبتاع . وتعقب بأنهم يخالفونه ، أما الحنفية فقالوا : هو من مال البائع مالم يره المبتاع أو ينقله . والمالكية قالوا : ان كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع وانه لاجبة فيه لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذى انبرم لا على مالم ينبرم جمعا بين كلاميه ، وقال بعضهم معنى قوله حتى يتفرقا أى حتى يتوافقا يقال للقوم : على ماذا تفارقم ؟ أى على ماذا اتفقتم ؟ وتعقب بما ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولا سيما في طريق الليث الآتية في الباب الذى بعد هذا ، وقال بعضهم حديث « البيعان بالخيار » جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتج به ، وتعقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضره الاختلاف ، وشرط المضطرب أن يعتمد الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك . وقال بعضهم : لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ ، فلعلمه أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو الثمن ، وأجيب بأن المعبود في كلامه **عَلَيْهِ** حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذى يخدع في البيوع . وأيضا فاذا ثبت أن المراد بالمتبايعين المتعاقدان فبعد صدور العقد لا خيار في الشراء ولا في الثمن . وقال ابن عبد البر : قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره ، وأكثره لا يحصل منه شيء . وحكى ابن السمعاني في « الاصطلاح » عن بعض الحنفية قال : البيع عقد مشروع بوصف وحكم ، فوصفه اللزوم وحكمه الملك ، وقد تم البيع بالعقد فوجب أن يتم بوصفه وحكمه ، فاما تأخير ذلك إلى أن يفترقا فليس عليه دليل لأن السبب إذا تم يفيد حكمه ، ولا ينتق إلا بمعارض ومن ادعاه فعليه البيان . وأجاب أن البيع سبب للايقاع في الندم والتدم يحوج الى النظر فأثبت الشارع خيار المجلس نظرا للمتعاقدين ليسلما من الندم ، ودليله خيار الرؤية عندهم وخيار الشرط عندنا . قال : ولولم العقد بوصفه وحكمه لما شرعت الاقالة ، لكنها شرعت نظرا للمتعاقدين ، إلا أنها شرعت لاستدراك ندم يعرده به أحدهما فلم تجب ، وخيار المجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب

٤٥ - **بَاب** إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ

٢١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ

قال « إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع »

قوله ( باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ) أى وقبل التفرق ( فقد وجب البيع ) أى وإن لم يتفرقا .  
أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ « إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا ، أى فيقطع الخيار ، وقوله « وكانا جميعا ، تأكيد لذلك ، وقوله « أو يخير أحدهما الآخر ، أى فينقطع الخيار ، وقوله « فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، أى وبطل الخيار ، وقوله « وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ، ولم يترك أحد منهما البيع ، أى لم يفسخه ، فقد وجب البيع ، أى بعد التفرق ، وهذا ظاهر جدا فى انفساخ البيع بفسخ أحدهما ، قال الخطابي : هذا أوضح شيء فى ثبوت خيار المجلس ، وهو مبطل لكل تأويل يخالف لظاهر الحديث ، وكذلك قوله فى آخره « وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ، فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو الفاعل للخيار ، ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى . وقد أقدم الداودى على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال : قول الليث فى هذا الحديث « وكانا جميعا الخ » ليس بمحفوظ لأن مقام الليث فى نافع ليس كمقام مالك ونظرانه انتهى . وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند ، وأى لوم على من روى الحديث مفسرا لأحد عمولاته حافظا من ذلك مالم يحفظه غيره مع وقوع تعدد المجلس ، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا وتارة مختصرا ، وقد اختلف العلماء فى المراد بقوله فى حديث مالك « الا يبيع الخيار » فقال الجمهور وبه جزم الشافعى : هو استثناء من امتداد الخيار الى التفرق ، والمراد أنهما ان اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ، فالتقدير الا البيع الذى جرى فيه الخيار . قال النووي : اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله انتهى . ورواية الليث ظاهرة جدا فى ترجيحه ، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق ، وقيل المراد بقوله « أو يفرق أحدهما الآخر » أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا ينقض الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضى المدة حكاه ابن عبد البر عن أبى ثور ، ورجح الاول بأنه أقل فى الإضمار ، وتمينه رواية النسائي من طريق اسماعيل - قيل هو ابن أمية وقيل غيره - عن نافع بلفظ « الا أن يكون البيع كان عن خيار ، فإن كان البيع عن خيار وجب البيع ، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس ، والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار فى خيار المجلس فينتفى الخيار وهذا أضعف هذه الاحتمالات ، وقيل قوله « إلا أن يكون يبيع خيار » أى هـا بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق ، وهو قول يجمع التأويلين الاولين ، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان فى حديث الباب الذى يليه حيث قال فيه « إلا يبيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر ان حملنا « أو » على التقسيم لا على الشك . ( تنبيه ) : قوله « أو يخير أحدهما الآخر » باسكان الراء من « يخير » عطفا على قوله « مالم يتفرقا » ويحتمل نصب الراء على أن « أو » بمعنى « إلا أن » كما تقدم قريبا مثله فى قوله « أو يتول أحدهما لصاحبه اختر »

٤٦ - باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ؟

٢١١٣ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما عن

النبي ﷺ قال « كلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ »

٢١١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانٌ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا » قَالَ هَمَّامٌ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي : يَخْتَارُ ثَلَاثَ مَرَارٍ - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورُكَ لِهَامَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَمَا نَفْسِي أَنْ يَرْجَحَا رَجْحًا وَمُحَقًّا بَرَكَةً بَيْنَهُمَا . قَالَ وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله (باب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع فإن الحديث قد سوى بينهما في ذلك . قوله (كل بيعين) بتشديد التحتانية . قوله (لا بيع بينهما) أى لازم . قوله (حتى يتفرقا) أى فيلزم البيع حينئذ بالتفرق . قوله (إلا بيع الخيار) أى فيلزم باشتراطه كما تقدم البحث فيه ، وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار ، والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد هذين الأمرين كان لازما . قوله (حدثني إسحق) هو ابن منصور ، وحبان هو ابن هلال . قوله (حتى يتفرقا) في رواية الكشميهني «مالم يتفرقا» . قوله (قال هام : وجدت في كتابي يختار ثلاث مرار) أشار أبو داود إلى أن هاما تفرد بذلك عن أصحاب قتادة ، ووقع عند أحمد عن عفان عن هام قال « وجدت في كتابي الخيار ثلاث مرار ، ولم يصرح هام بمن حدثه بهذه الزيادة فإن ثبت فهي على سبيل الاختيار . وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حبان بن هلال فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث . قوله (وحدثنا هام) القائل هو حبان بن هلال المذكور ، وقد تقدم قبل بابين من وجه آخر عن هام ، قال الكرماني : القائل هو حبان ، فإن قيل لم قال «حدثنا» وقال قبل ذلك «قال هام» فالجواب أنه حيث قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال «حدثنا» سمع منه في مقام التحديث . وفي جزمه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله «حدثنا» ، وحيث ذكر كلام هام عبر عنه بقوله قال

٤٧ - **باب** إذا اشترى شيئا فوَّهَبَ من ساعته قبل أن يتفرقا ولم يُسْكِرِ البائعُ على المشتري ، أو اشترى عبداً فأعتقه . وقال طاووسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا ثُمَّ بَاعَهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّجْعُ لَهُ

٢١١٥ - وَقَالَ الْحَمِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَغْرَةٍ فَكُنْتُ عَلَى بَسْكَرٍ صَعْبٍ لِعَمْرٍ ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عَمْرُو وَبَرْدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عَمْرُو وَبَرْدُهُ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَمْرٍ : بِعْنِيهِ . قَالَ : هَؤُلَاءِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بِعْنِيهِ ، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَؤُلَاءِ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ »

[ الحديث ٢١١٥ - طرفاه في : ٢٦١٠ ، ٢٦١١ ]

٢١١٦ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ هَيْدٍ

الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « بعثت من أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنهما مالا بالوادي بمال له بجحبر ، فلما تبايعنا رجعت على عقي حتى خرجت من بيته خشية أن يرادني البيع ، وكأنت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ، قال عبد الله : فلما وجب بيومي ويومه رأيت أني قد عجزت باني سفته إلى أرض تمود بثلاث ليال ، وسأنتي إلى المدينة بثلاث ليال »

**قوله** ( باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشتري ) أي هل ينقطع خياره بذلك ؟ قال ابن المنير : أراد البخاري إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر ثاني حديثي الباب ، وفيه قصته مع عثمان وهو بين في ذلك ، ثم خشي أن يعترض عليه بحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب لأن النبي ﷺ تصرف في البعير بنفس تمام العقد فأسلفت الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله « ولم ينكر البائع » ، يعني أن الهبة المذكورة إنما تمت بامضاء البائع وهو سكوت المزل مزلة قوله ، وقال ابن التين : هذا تعسف من البخاري ، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مبينا هـ . وجوابه أنه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصروفة بخيار المجلس ، والجمع بين الحديثين يمكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب ، وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فانها إن كانت متقدمة على حديث « البيعان بالخيار » لحديث البيعان قاض عليها ، وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتفى بالبيان السابق ، واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله أعلم . وقال ابن بطلان أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحسنه من الهبة والعق أن يبيع جائز ، واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض : فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالأبدان يجوزون ذلك ، ومن يرى التفريق بالأبدان لا يجوزونه والحديث حجة عليهم هـ . وليس الأمر على ما ذكره من الإطلاق ، بل فرقوا بين المبيعات : فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتي ، واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب : أحدها لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد ابن الحسن ، ثانيها يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ثالثها يجوز مطلقاً إلا المكيل والموزون وهو قول الاوزاعي وأحمد وإسحق ، رابعها يجوز مطلقاً إلا الماء كؤل والمشروب وهو قول مالك وأبي نور واختيار ابن المنذر ، واختلفوا في الاعتاق فالجمهور على أنه يصح الاعتاق وبصير قبضاً سواء كان للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا ، والأصح في الوقف أيضاً صحته ، وفي الهبة والرهن خلاف ، والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان ، وحديث ابن عمر في قصة البعير الصعب حجة لمقابله ، ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر كان وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال : إذا أذن المشتري للوهوب له في قبض المبيع كفي وتم البيع وحصلت الهبة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد القابض والمقبض لأن ابن عمر كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به للبالكية والحنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية ، واليه مال البخاري كما تقدم له في باب شراء الدواب والحر ، إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً ؟ وعند الشافعية والحنابلة تكفي التخلية في الدور والأرض وما أشبهها دون المنقولات ، ولذلك لم يحزم البخاري بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام .

وقال ابن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر « هو لك ، أي هبة ، وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمنًا . قلت : وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب « فباعه من رسول الله ﷺ » ، وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري « فاشتراه ، وسيأتي في الهبة ، فعل هذا فهو بيع ، وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء ، وكما لم يذكر الثمن يحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال المحب الطبري : يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولا ، وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه . قوله ( أو اشترى عبدا فاعتقه ) جعل المصنف مسألة الهبة أصلا لحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق ، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعتق قوة وسراية ليست لغيره ، ومن الحق به منهم الهبة قال ان العتق اتلاف للبالية والاتلاف قبض فكذلك الهبة والله أعلم . قوله ( وقال طاوس فيمن يشتري السلعة على الرضا ثم باعها وجبت له والرجح له ) وصله سميد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد عبد الرزاق « وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئا على الرضا فإن الخيار لها حتى يتفرقا عن رضا ، . قوله ( وقال الحميدي ) في رواية ابن عساكر بإسناد البخاري « قال لنا الحميدي ، وجرم الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه ، وقد روينا أيضا موصولا في « مسند الحميدي ، وفي « مستخرج الاسماعيلي ، وسيأتي من وجه آخر عن سفيان في الهبة موصولا . قوله ( في سفر ) لم أقف على تعيينه . قوله ( على بكر ) بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولد الناقة أول ما يركب . قوله ( صعب ) أي نفور . قوله ( فباعه ) زاد في الهبة « فاشتراه النبي ﷺ » ثم قال : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت ، وفي هذا الحديث ما كان الصحابة عليه من توقيرهم للنبي ﷺ وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز زجر الدواب ، وأنه لا يشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلحته بل يجوز أن يسأل في بيعها ، وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومراعاة النبي ﷺ أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور . قوله ( وقال الليث ) وصله الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي ، وغيرهما ، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ، وذكر البيهقي أن يحيى بن بكير رواه عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه ، وليس ذلك بعله فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أبا صالح رواه عن الليث كذلك فوضح أن ليث فيه شيخين ، وقد أخرجه الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري . قوله ( بعث من أمير المؤمنين عثمان بن عفان مالا ) أي أرضا أو عقارا . قوله ( بالوادي ) يعني وادي القرى . قوله ( قلنا تبايعنا رجعت على عقبي ) في رواية أيوب بن سويد « فطلقت أنكص على عقبي القهقري » . قوله ( يرادني ) بتشديد الدال أصله يرادني أي يطلب مني استرداده . قوله ( وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا ) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان ، وأنه فعل ذلك ليجب له البيع ولا يبقى لعثمان خيار في فسخه . واستدل ابن بطال بقوله « وكانت السنة » على أن ذلك كان في أول الأمر ، فاما في الزمن الذي فعل ابن عمر ذلك فكان التفرق بالابدان متروكا فلذلك فعله ابن عمر لأنه كان شديد الاتباع ، هكذا قال ، وليس في قوله « وكانت السنة » ما ينفي استمرارها . وقد وقع في رواية أيوب بن سويد « كننا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفترق المتبايعان ، فتبايعت أنا وعثمان ، فذكر القصة وفيها إشعار باستمرار ذلك ، وأعرب ابن رشد في « المقدمات » له فزعم أن عثمان قال لابن عمر « ليست السنة بافتراق الابدان ، قد انتسخ ذلك ، وهذه الزيادة لم أر لها إسنادا ، ولو صحت لم تخرج المسألة على الخلاف لأن أكثر

الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالابدان . قوله ( سقته إلى أرض عمود بثلاث ليال ) أى زدت المسافة التى بينه وبين أرضه التى صارت اليه على المسافة التى كانت بينه وبين أرضه التى باعها بثلاث ليال . قوله ( وساقنى إلى المدينة بثلاث ليال ) يعنى أنه نقص المسافة التى بينى وبين أرضى التى أخذ بها عن المسافة التى كانت بينى وبين أرضى التى بعته بثلاث ليال ، وإنما قال إلى المدينة لانهما جميعا كانا بها فرأى ابن عمر الغبطة فى القرب من المدينة فلذلك قال « رأيت انى قد غبطته » وفى هذه القصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة ، وسيأتى نقل الخلاف فيها فى « باب بيع الملامسة ، وجواز التحيل فى ابطال الخيار ، وتقديم المراء مصلحة نفسه على مصلحة غيره ، وفيه جواز بيع الأرض بالأرض ، وقه أن الغبن لا يرد به البيع

#### ٤٠٠ - باب ما يكره من الخداع فى البيع

٢١١٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما « أن رجلاً ذكر للنبي ﷺ أنه يخدع فى البيوع ، فقال : إذا بايعت فقل لا خلافة » [ الحديث ٢١١٧ - أطرافه فى : ٢٤٠٧ ، ٢٤١٤ ، ٦٦٦٤ ]

قوله (باب ما يكره من الخداع فى البيع) كأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الخداع فى البيع مكروه وإن كان لا يفسخ البيع ، إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة فى الحديث . قوله ( أن رجلاً ) فى رواية أحمد من طريق محمد بن إسحق « حدثنى نافع عن ابن عمر ، كان رجلاً من الانصار ، زاد ابن الجارود فى المتن ، من طريق سفيان عن نافع أنه حبان بن منقذ ، وهو بفتح المهملة والموحدة الثقيلة ، ورواه الدارقطنى من طريق عبد الأعلى والبيهقى من طريق يونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحق به وزاد فيه « قال ابن إسحق لحدثنى محمد بن يحيى بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو ، وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن إسحق . قوله ( ذكر للنبي ﷺ ) فى رواية ابن إسحق « فشكا إلى النبي ﷺ ما يلقى من الغبن » . قوله ( أنه يخدع فى البيوع ) بين ابن إسحق فى روايته المذكورة سبب شكواه وهو ما يلقى من الغبن ، وقد أخرجه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث أنس بلفظ « أن رجلاً كان يبايع ، وكان فى عقده ضعف » . قوله ( لا خلافة ) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أى لا خديعة ولا ، لئى الجنس أى لا خديعة فى الدين لأن الدين النصيحة ، زاد ابن إسحق فى رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه « ثم أنت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فإن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد » فبقى حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثر الناس فى زمن عثمان ، وكان إذا اشترى شيئاً ففعل له إنك غبت فيه رجوع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ قد جعله بالخيار ثلاثاً فيرد له دراهمه . قال العلماء : لقنه النبي ﷺ هذا القول ليتلفظ به عند البيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر فى معرفة السلع ومقادير القيمة فيرى له كما يرى لنفسه ، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة كما تقدم فى قوله ﷺ فى حديث حكيم ابن حزام « فإن صدقاً وبيننا بورك لهما فى بيعهما » الحديث . واستدل بهذا الحديث لأحمد وأحد قولى مالك أنه يرد بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة ، وتعقب بأنه ﷺ إنما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار . وقال ابن العربي : يحتمل أن الخديعة فى قصة هذا الرجل كانت فى العيب أو فى

الكذب أو في الثمن أو في الثمن فلا يحتاج بها في مسألة الثمن بخصوصها ، وليست قصة عامة وإنما هي خاصة في واقعة عين فيحتاج بها في حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيع فقال : ما أجدلكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ، فداره على ابن طبيعة وهو ضعيف انتهى ، وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطني وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتمالات التي ذكرها قد تعينت بالرواية التي صرح بها بأنه كان يغبن في البيوع ، واستدل به على أن أمد الخيار المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ، ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع ، وأغرب بعض المالكية فقال إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق ، وهذا يحتاج إلى دليل ولا يسكنى فيه مجرد الاحتمال ، واستدل به على أن من قال عند العقد « لا خلافة » أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سواء وجد فيه عيباً أو غبناً أم لا ، وبالعن ابن حزم في جموده فقال : لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلافة . ومن أسهل ما يرد به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول « لا خيابة » بالتحتمانية بدل اللام وبالدال المعجمة بدل اللام أيضاً وكأنه كان لا يفصح باللام للثقة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النبي ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى ، واستدل به على أن الكبير لا يجر عليه ولو تبين منه لما في بعض طرق حديث أنس أن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أحجر عليه ، فدعاه فنهأ عن البيع فقال لا أصبر عنه فقال « إذا بايعت فقل لا خلافة » وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح لأنكر عليهم ، وأما كونه لم يجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفيه . واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الخيار للشترى وحده ، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع إلى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

#### ٤٩ - باب ما ذكر في الأسواق

وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة قلت هل من سوق فيه تجارة ؟ فقال : سوق قينقاع

وقال أنس : قال عبد الرحمن دُلُونِي عَلَى السُّوق . وقال عمر : ألهاني الصنف بالأسواق

٢١١٨ - حدثني محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير بن مطعم

قال حدثني عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ « يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءِ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ . » قالت : قلت يا رسول الله كيف يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم ؟ قال : يُخَسِّفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ، ثُمَّ يُبَيِّمُونَهُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ »

٢١١٩ - حدثنا قتيبة حدثنا جابر عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ « صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بِضْعًا وَعَشْرِينَ دَرَجَةً ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ التَّوَضُّعَ ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يَرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ ، لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ ، لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا



رَفَعَ بِهَا دَرَجَةً ، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ . وَالْمَلَائِكَةُ تَصَلُّى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّى فِيهِ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِ ، مَا لَمْ يُؤْذِرْ فِيهِ . وقال : أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تُنْعِمُ بِهِ ، ٢١٢٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَانْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي »

[ الحديث ٢١٢٠ - طرفاه في : ٢١٢١ ، ٢٠٩٧ ]

٢١٢١ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَانْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : لَمْ أَعْنِكَ ، قَالَ : سَمُُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْفُرُوا بِكُنْيَتِي »

٢١٢٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعَمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُسَكِّمُنِي وَلَا أُسَكِّمُهُ ، حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ ، فَجَلَسَ فِيْهِ بَيْتِ فَاطِمَةَ فَقَالَ : أَتَمُّ لَكُمْ ، أَمْ لَكُمْ ؟ فَبَسَّتْهُ شَيْئًا ، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تَلْبِيسُهُ سَخَابًا أَوْ تَغْلِيلَهُ ، فَبَاءَ يَسْتَدُّ حَتَّى عَاقَهُ وَقَبَلَهُ وَقَالَ : اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَأَحِبَّ مِنْ يُحِبُّهُ ، قَالَ سُفْيَانُ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْ تَرَ بَرَكَةً

[ الحديث ٢١٢٢ - طرفاه في : ٥٨٨٤ ]

٢١٢٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَبِيعُهُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبْذِيَهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ ،

[ الحديث ٢١٢٣ - أطرافه في : ٢١٣١ ، ٢١٣٧ ، ٢١٦٦ ، ٢١٦٧ ، ٦٨٥٢ ]

٢١٢٤ - قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ »

[ الحديث ٢١٢٤ - أطرافه في : ٢١٢٦ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٦ ]

( قَوْلُهُ بَابُ مَا ذَكَرَ فِي الْأَسْوَاقِ ) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَرَادَ بِذِكْرِ الْأَسْوَاقِ إِبَاحَةَ الْمُتَاجِرِ وَدُخُولَ الْأَسْوَاقِ لِلْإِشْرَافِ وَالْفَضْلَاءِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ عَلَى شَرْطِهِ مِنْ أَنَّهَا شَرُّ الْبَقَاعِ وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ وَرْدَانَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ ، وَأَبْغَضُ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْأَسْوَاقُ » ، وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : وَهَذَا خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَرُبَّ سَوْقٍ يَذْكُرُ فِيهَا اللَّهُ أَكْثَرَ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الْخ ) تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي

أوائل البيوع ، والغرض منه هنا ذكر السوق فقط وكونه كان موجودا في عهد النبي ﷺ ، وكان يتعاهده الفضلاء من الصحابة لتحصيل المداش للكفاف ولتتغف عن الناس . قوله ( وقال أنس قال عبد الرحمن بن عوف ) تقدم أيضا موصولا هناك . قوله ( وقال عمر : ألهاق الصفق بالاسواق ) تقدم موصولا أيضا هناك في أثناء حديث أبي موسى الأشعري ، ثم أورد المصنف في الباب خمسة أحاديث . الأول حديث عائشة : قوله ( عن محمد بن سوقة ) بضم المهملة وسكون الواو بعدها كاف كوفي ثقة عابد يكنى أبا بكر من صغار التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في العيدين . قوله ( عن نافع بن جبير ) أى ابن مطعم النوفلى وليس له في البخارى عن عائشة سوى هذا الحديث ، ووقع في رواية محمد بن بكار عن إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة « سمعت نافع بن جبير ، أخرجه إسماعيل . قوله ( حدثتني عائشة ) هكذا قال إسماعيل بن زكريا عن محمد بن سوقة ، وغالطه سفيان بن عيينة فقال « عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلة » أخرجه الترمذى ، ويحتمل أن يكون نافع بن جبير سمعه منهما فإن روايته عن عائشة أتم من روايته عن أم سلة ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عائشة ، وروى من حديث حفصة شيئا منه ، وروى الترمذى من حديث صفية نحوه . قوله ( يفرز جيش الكعبة ) في رواية مسلم « عبث النبي ﷺ في منامه فقلنا له صنعت شيئا لم تكن تفعله ، قال : العجب أن ناسا من أمتي يؤمون هذا البيت لرجل من قريش » وزاد في رواية أخرى أن أم سلة قالت ذلك زمن ابن الزبير ، وفي أخرى أن عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلة قال : والله ما هو هذا الجيش . قوله ( ببداء من الأرض ) في رواية مسلم « بالبداء » وفي حديث صفية على الشك ، وفي رواية لمسلم عن أبي جعفر الباقر قال : هى ببداء المدينة انتهى . والببء مكان معروف بين مكة والمدينة تقدم شرحه في كتاب الحج . قوله ( يخسف بأولهم وآخرهم ) زاد الترمذى في حديث صفية « ولم ينج أوسطهم » وزاد مسلم في حديث حفصة « فلا يبقى إلا الشريد الذى يخبر عنهم » واستغنى بهذا عن تكلف الجواب عن حكم الأوسط وأن العرف يقتضى بدخوله فيمن هلك أو لسكونه أخرا بالنسبة للاول وأولا بالنسبة للآخر فيدخل . قوله ( وفيهم أسواقهم ) كذا عند البخارى بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم ، والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم . وقوله « ومن ليس منهم » أى من رافقتهم ولم يقصد موافقتهم . ولابن نعيم من طريق سديد بن سليمان عن إسماعيل بن زكريا « وفيهم أشراقهم » بالمعجمة والراء والفاء ، وفي رواية محمد بن بكار عند إسماعيل « وفيهم سواهم » وقال وقع في رواية البخارى « أسواقهم » فأظنه تصحيفا فان الكلام في الخسف بالناس لا بالاسواق . قلت : بل لفظ « سواهم » تصحيف فانه بمعنى قوله « ومن ليس منهم » فيلزم منه التكرار ، بخلاف رواية البخارى . نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم ، وليس في لفظ « أسواقهم » ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالاسواق أهلها أى يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالبيعة ، وفي رواية مسلم « فقلنا ان الطريق يجمع الناس ، قال نعم فيهم المستبصر - أى المستبين لذلك القاصد للمقاتلة - والمجبور بالجيم والموحدة - أى المكره - وابن السبيل ، أى سالك الطريق معهم وليس منهم » والغرض كله أنها استشكلت وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذى هو سبب العقوبة فوقع الجواب بان العذاب يقع عاما لخصور آجالهم وبيعوثون بعد ذلك على نياتهم ، وفي رواية مسلم « يهلكون مهلكا واحدا ويصدرون مصاد شتى » وفي حديث أم سلة عند مسلم « فقلت يارسول الله فكيف بمن كان كارها ؟ قال : يخسف به ، ولكن يبعث يوم القيامة على نيته » أى يخسف بالجميع لشؤم

الاشرار ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده ، قال المهلب : في هذا الحديث أن من كثر سواد قوم في المعصية عتقوا أن العقوبة تلزمه معهم . قال واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب ، وتعقبه ابن المنير بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجعة السبوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ، ويؤيده آخر الحديث حيث قال « ويبشون على نياتهم » وفي هذا الحديث أن الأعمال تعتبر بنية العامل ، والتحذير من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك ، ويتردد النظر في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي اعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورة البشرية ، ثم يعتبر عمل كل أحد بنيته . وعلى الثاني يدل ظاهر الحديث . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ، وتعقب بأن في بعض طرقه عند مسلم « أن ناساً من أمي » والذين يهدمونها من كفار الحبشة . وأيضا فمقتضى كلامه أنهم يخسف بهم بعد أن يهدموها ويرجعوا ، وظاهر الخبر أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم مستوفى في أبواب الجماعة . والغرض منه ذكر السوق وجواز الصلاة فيه ، وقوله « لا ينزهه » بضم أوله وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي : ينهزه وزنا ومعنى ، والمراد لا يزججه ، والجملة بيان للجملة التي قبلها وهي « لا يريد إلا الصلاة » وقوله اللهم صل عليه بيان لقوله يصلي عليه أي يقول اللهم صل عليه ، وقوله « ما لم يؤذ فيه » أي يحصل منه أذى للبلائكة أو المسلم بالفعل أو بالقول . الحديث الثالث حديث أنس في سبب قوله ﷺ « تسموا باسمي ولا تنكسوا بكتفتي » أورده من طريقين عن حميد عنه وسيأتي في كتاب الاستئذان ، والغرض من هنا قوله في أول الطريق الأولى « كان النبي ﷺ في السوق » وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها لأنه كان بالبيع . فاشار إلى أن المراد بالسوق في الرواية الأولى السوق الذي كان بالبيع ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق ﴾ . الحديث الرابع حديث أبي هريرة . قوله (عن عبيد الله) بالتصغير ، في رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفيان « حدثني عبيد الله » ولكنه أورده مختصرا جدا . قوله (عن نافع بن جببر) هو المذكور في الحديث الأول ، وليس له أيضا عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث . قوله (في طائفة من النهار) أي في قطعة منه ، وحكي الكرماني أن في بعض الروايات « صائفة » بالصاد المهملة بدل طائفة أي في حر النهار ، يقال يوم صائف أي حار . قوله (لا يكلمني ولا أكله) أما من جانب النبي ﷺ فله أنه كان مشغول الفكر بوحى أو غيره ، وأما من جانب أبي هريرة فالتوقيف ، وكان ذلك من شأن الصحابة إذا لم يروا منه نشاطا . قوله (حتى أتى سوق بني قينقاع فجلس بفناء بيت فاطمة فقال) هكذا في نسخ البخاري ، قال الداودي : سقط بعض الحديث عن الناقل ، أو أدخل حديثا في حديث ، لأن بيت فاطمة ليس في سوق بني قينقاع انتهى . وما ذكره أولا احتمالا هو الواقع ، ولم يدخل الراوي حديث في حديث ، وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فثبت ما سقط منه ولفظه « حتى جاء سوق بني قينقاع ، ثم انصرف حتى أتى فناء فاطمة » وكذلك أخرجه الاسماعيل من طرق عن سفيان ، وأخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان فقال فيه « حتى أتى فناء عائشة فجلس فيه » والاول أرجح . والفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة أي الموضع المتسع أمام البيت . قوله (أثم لكع) بهزة الاستفهام بعدها مشاة مفتوحة ، ولكع بضم اللام وفتح الكاف ، قال الخطابي : اللكع على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ، والمراد هنا الأول ، والمراد بالثاني ماورد في حديث أبي هريرة أيضا « يكون أسعد الناس بالدينيا لكع ابن لكع » ، وقال ابن

التين : زاد ابن فارس أن العبد أيضا يقال له لكع انتهى . ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين . وقال بلال بن جرير التميمي : اللكع في لغتنا الصغير ، وأصله في المهر ونحوه . وعن الأصمعي : اللكع الذي لا يهتدى لمنطق ولا غيره ، مأخوذ من الملاكيع وهي التي تخرج من السلا . قال الأزهرى : وهذا القول أرجح الأقوال هنا ، لأنه أراد أن الحسن صغير لا يهتدى لمنطق ، ولم يرد أنه لثم ولا عبد . **قوله** ( لحبسته شيئا ) أى منعه من المباددة إلى الخروج إليه قليلا ، والفاعل فاطمة . **قوله** ( فظننت أنها تلبسه سخايا ) بكسر المهملة بعدها ميمحة خفيفة وبموحدة ، قال الخطابي : هي قلادة تتخذ من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة . وقال الداودى من قرنفل ، وقال الهروى هو خيط من خرز يلبسه الصبيان والجوارى ، وروى الاسماعيلى عن ابن أبي عمر أحد رواة هذا الحديث قال : السخاب شيء يعمل من الخنظل كالقميص والوشاح . **قوله** ( أو تفسله ) فى رواية الحميدى وتفسله بالواو . **قوله** ( لجاء يشتد ) أى يسرع فى المشى ، فى رواية عمر بن موسى عند الاسماعيلى « لجاء الحسن » وفى رواية ابن أبي عمر عند الاسماعيلى « لجاء الحسن أو الحسين » وقد أخرجه مسلم عن ابن أبي عمر فقال فى روايته « أثم لكع يعنى حسنا » وكذا قال الحميدى فى مسنده ، وسيأتى فى اللباس من طريق ورقاء عن عبيد الله بن أبى يزيد بلفظ « فقال أين لكع ، ادع الحسن بن على ، فقام الحسن بن على يمشى » . **قوله** ( لجاء يشتد حتى عاققه وقبله ) فى رواية ورقاء « فقال النبي ﷺ بيده هكذا . أى مدها . فقال الحسن بيده هكذا فالتزمه » . **قوله** ( فقال اللهم أحبه ) بفتح أوله بلفظ الدعاء ، وفى رواية الكشميهنى « أحبيه » بفك الادغام ، زاد مسلم عن ابن أبي عمر « فقال : اللهم إني أحبه فأحبه » . وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي ﷺ والمشي معه ، وما كان عليه من التواضع من الإخول فى السوق والجلوس بفناء الدار ، ورحمة الصغير والمزاح معه ومعانفته وتقبيله ، ومنهجة للحسن بن على ، وسيأتى الكلام عليهما فى مناقبه ان شاء الله تعالى . **قوله** ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد المذكور . **قوله** ( عبيد الله أخبرنى ) فيه تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وعبيد الله هو شيخ سفيان فى الحديث المذكور ، وأراد البخارى بإيراد هذه الزيادة بيان لقي عبيد الله لنافع بن جبير فلا تضر المنعنة فى الطريق الموصولة لأن من ليس بمدلس إذا ثبت لقاءه لمن حدث عنه حملت عنمنته على السماع اتفاقا ، وإنما الخلاف فى المدلس أو فيمن لم يثبت لقيه لمن روى عنه . وأبعد الكرماني فقال : إنما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عن نافع بن جبير ائتمز الفرصة لبيان ما ثبت فى الوتر ، ما اختلف فى جوازه ، والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر فى نقل الطعام من المكان الذى يشتري منه إلى حيث يباع الطعام ، وفيه حديثه فى النهى عن بيع الطعام حتى يستوفيه وسيأتى الكلام عليهما بعد أربعة أبواب . وقد استشكل إدخال هذا الحديث فى باب الأسواق ، وأجيب بأن السوق اسم لكل مكان وقع فيه التبايع بين من يتعاطى المبيع ، فلا يختص الحكم المذكور بالمكان المعروف بالسوق بل يعم كل مكان يقع فيه التبايع ، فالعموم فى قوله فى الحديث « حيث يباع الطعام »

#### ٥٠ - باب كراهية السخب فى الأسواق

٢١٢٥ - **حدثنا محمد بن سنان** حدثنا **فليح** حدثنا **هلال** عن **عطاء بن يسار** قال : **أقيمت** عبد الله ابن عمر وبن العاصى رضى الله عنهما قلت : أخبرنى عن صفة رسول الله ﷺ فى التؤارة ، قال : **أجل** ، والله

إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا وَحَرِّزًا لِلْأُمِّيِّينَ ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي ، سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكَّلَ ، لَيْسَ بِقَطْرٍ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ ، وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمَلَّةَ الْعَوْجَاءُ أَنْ يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَيُفْتَحُ بِهَا أُذُنُ عَمِّي وَأَذَانُ صَمٍّ وَقُلُوبُ غُلْفٍ . تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ . غُلْفٌ : كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ ، سَيْفٌ أَغْلَفَ ، وَقَوْسٌ غَلَفَاهُ ، وَرَجُلٌ أَغْلَفَ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَخْتُونَا [ الحديث ٢١٢٥ - طرفه في : ٤٨٣٨ ]

قوله ( باب كراهية السخب في الأسواق ) بفتح المهملة والخاء المعجمة بعدها موحدة ، ويقال فيه الصخب بالاصاد المهملة بدل السين ، وهو رفع الصوت بالخصام ، وقد تقدم ذكره في الكلام على حديث أبي سفيان في قصة هرقل في أول الكتاب . وأخذت الكراهة من نفي الصفة المذكورة عن النبي ﷺ كما نفيت عنه صفة الفظاظة والغلظة . وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي ﷺ ، والغرض منه قوله فيه « ولا سخاب في الأسواق وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح ، ويستفاد منه أن دخول الإمام الأعظم السوق لا يحيط من مرتبته لأن النبي إنما ورد في ذم السخب فيها لا عن أصل الدخول . وهلال المذكور في إسناده هو ابن علي ، ويقال له هلال بن أبي هلال ، وليس لشيخه عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث ، وقوله فيه « وحرزا » بكسر المهملة أى حافظا ، وأصل الحرز الموضع الحصين ، وهو استعارة . وقوله « حتى يقيم به الملة العوجاء » أى ملة العرب ، ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام ، والمراد بأقامتها أن يخرج أهلها من الكفر إلى الإيمان . وقوله « وقلوب غلف » وقع في رواية النسفي والمستمل قال أبو عبد الله يعنى المصنف : الغلف كل شيء في غلاف ، يقال سيف أغلف وقوس غلفاه ورجل أغلف إذا لم يكن يكتوننا ، انتهى . وهو كلام أبي عبيدة في « كتاب المجاز » . قوله ( تابعه عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال ) ستأتي هذه المتابعة موصولة في تفسير سورة الفتح . قوله ( وقال سعيد عن هلال عن عطاء عن ابن سلام ) سعيد هو ابن أبي هلال ، وقد خالف عبد العزيز وفليحا في تعيين الصحابي ، وطريقه هذه وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سفيان في تاريخه والطبراني جميعا بإسناد واحد عنه ، ولا مانع أن يكون عطاء بن يسار حمله عن كل منهما . فقد أخرجه ابن سعد من طريق زيد بن أسلم قال « بلغنا أن عبد الله بن سلام كان يقول ، فذكره . وأظن المبلغ لزيد هو عطاء بن يسار فإنه معروف بالرواية عنه فيكون هذا شاهداً لرواية سعيد بن أبي هلال والله أعلم . وسأذكر لرواية عبد الله بن سلام متابعات في تفسير سورة الفتح . وبما جاء عنه في ذلك بجملا ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال « مكتوب في التوراة صفة محمد ﷺ وعيسى بن مريم يدفن معه »

## ٥١ - باب السكيل على البائس والمعطى

وقول الله عز وجل [ المطففين ] : ﴿ وَإِذَا كَالُومٌ أَوْ زَنُومٌ يُخْسِرُونَ ﴾ يعنى كالوا لهم أو زنوا لهم كقوله [ الشعراء ٧٢ ] : ﴿ يَسْمَعُونَ لَكُمْ ﴾ : يسمعون لكم . وقال النبي ﷺ « اكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا » ، ويُذَكَّرُ عَنْ

عثمان رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له : إذا بعْتَ فكيلٌ ، وإذا ابتعْتَ فاكْتَلٌ .

٢١٢٦ - حدثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكُ عن نافعٍ عن عبدِ الله بنِ عمرَ رضى اللهُ عنهما أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : من ابتاعَ طعاماً فلا يَبْهَهُ حتى يَسْتَوْفِيَهُ ،

٢١٢٧ - حدثنا عبدانُ أخبرنا جريْرٌ عن مُغيرةَ عن الشَّعْبِيِّ عن جابرٍ رضى اللهُ عنه قال : تَوَقَّى عبدُ الله بنُ عمرو بنَ حَرَامٍ وعليه دَيْنٌ ، فاستعَنْتُ النبيَّ ﷺ على غُرْمَانِهِ أَنْ يَضْعُوا مِنْ دَيْنِهِ فَطَلَبَ النبيُّ ﷺ إليهم فلم يَقْعُوا ، فقال لى النبيُّ ﷺ : اذهبْ فَصَنَّفْ تَمْرَكَ أَصْنَأَفَا : الْعَجْوَةَ عَلَى حَدَّةٍ ، وَعَذَقْ ابْنَ زَيْدٍ عَلَى حَدَّةٍ ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى . ففَعَلْتُ ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِجَاءَ خَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ أَوْ فِي وَسْطِهِ ثُمَّ قَالَ : كُلْ لِلْقَوْمِ ، فَكَلَّمْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَهُمْ ، وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ . . وقال فِرَاسٌ عن الشَّعْبِيِّ : حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَذَاهُ » . وقال هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « جَدُّ لَهُ فَأَوْفٍ لَهُ » ،

[ الحديث ٢١٢٧ - أطرافه في : ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٦ ، ٢٤٠٥ ، ٢٦٠١ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧٨١ ، ٣٥٨٠ ، ٤٠٥٣ ، ٦٢٥٠ ]

قوله (باب السكيل على البائع والمعطى) أى مؤنة السكيل على المعطى بائعاً كان أو موفى دين أو غير ذلك . ويلتحق بالسكيل فى ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصار ، وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية . قوله (وقول الله عز وجل ﴿ وَإِذَا كَالُواكُمْ أَوْ وُزِنُوكُمْ بِخُرْشٍ ﴾) يعنى كالواكم أو وزنواكم) هو تفسير أبى عبيدة فى « المجاز » ، وبه جزم الفراء وغيره ، وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالواكم وعلى وزنواكم ثم يقول هم . وزيفه الطبري ، والجمهور أعربوه على حذف الجار ووصل الفعل ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل مثلاً أى كالواكم مكيلهم وقوله كقوله يسمعونكم أى يسمعون لكم . ومعنى الترجمة أن المرء يسكيل له غيره إذا اشترى ويكيل هو إذا باع . قوله (وقال النبي ﷺ : اكتبوا حتى تستوفوا) هذا طرف من حديث وصله النسائي وابن حبان من حديث طارق بن عبد الله المخاربي قال : رأيت رسول الله ﷺ مرتين ، فذكر الحديث وفيه : فلما أظهر الله الإسلام خرجنا إلى المدينة ، فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جمل أحمر فقال : أتليعون الجمل ؟ قلنا نعم ، فقال بكم ؟ قلنا بكذا وكذا صاعاً من تمر ، قال : قد أخذت ، فأخذ بنظام الجمل ثم ذهب حتى توارى ، فلما كان العشاء أتانا رجل فقال أنا رسول رسول الله ﷺ وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكتبوا حتى تستوفوا ففعلنا ، ثم قدمنا فإذا رسول الله ﷺ قائم يخطب ، فذكر الحديث . ومطابقته للترجمة أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال اشتوى إذا اتخذ الشواء واكتسب إذا حصل الكسب . ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده . قوله (ويذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له : إذا بعْتَ فكيلٌ ، وإذا ابتعْتَ فاكْتَلٌ) وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان بهذا ، ومنقذ مجهول الحال ، لكن له طريق أخرى أخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري

من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان به ، وفيه ابن طيبة ولكن من قديم حديث ، لأن ابن عبد الحكم أورده في «فتوح مصر» من طريق الليث عنه ، وأشار ابن التين إلى أنه لا يطابق الترجمة قال : لأن معنى قوله «إذا بعت فكل» أي فأوف «وإذا ابتعت فاكتل» أي فاستوف ، قال والمعنى أنه إذا أعطى أو أخذ لا يزيد ولا ينقص ، أي لا لك ولا عليك انتهى . لكن في طريق الليث زيادة تساعد ما أشار إليه البخاري ولفظه «أن عثمان قال : كنت أشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجلبه إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطوني ما رضيت به من الربح فيأخذونه ويأخذونه بخبري . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال ، فظهر أن المراد بذلك تعاطي السكيل حقيقة لا خصوص طلب عدم الزيادة والنقصان ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال «قدم لعثمان طعام ، فذكر نحوه بمعناه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر «من باع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه» وسيأتي الكلام عليه بعد أبواب ، وحديث جابر في قصة دين أبيه ، وسيأتي الكلام عليه وعلى ما يختلف من ألفاظه وطرقه في «علامات النبوة» ، إن شاء الله تعالى . والغرض منه قوله فيه «ثم قال كل للقوم» فانه مطابق لقوله في الترجمة «السكيل على المعطى» . وقوله فيه «صنف تمر ك أصنافا» أي أعزل كل صنف منه وحده ، وقوله فيه «وعند ابن زيد» المذق بفتح العين النخلة وبكسرهما المرجون والذال فهما معجمة ، وابن زيد شخص نسب إليه النوع المذكور من التمر . وأصناف تمر المدينة كثيرة جدا ، فقد ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في «الفروق» أنه كان بالمدينة قبله أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على السنين ، قال : والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم . قوله ( وقال فراس عن الشعبي الخ ) هو طرف من الحديث المذكور ، وصله المؤلف في آخر أبواب الوصايا بتمامه وفيه اللفظ المذكور . قوله ( وقال هشام عن وهب عن جابر قال النبي ﷺ جند له فأوف له ) وهذا أيضا طرف من حديثه المذكور ، وقد وصله المؤلف في الاستقراض بتمامه ، وهشام المذكور هو ابن عروة ، وهوب هو ابن كيسان . وقوله «جند» بلفظ الأمر من الجنداز بالجيم والذال المعجمة وهو قطع العراجين ، وبين في هذه الطريق قدر الدين وقدر الذي فضل بعد وفائه ، وقد تضمن قوله «فأوف له» معنى قوله «كل للقوم»

## ٥٢ - باب ما يستحب من السكيل

٢١٢٨ - حديث إبراهيم بن موسى حدثنا الوليد عن ثور عن خالد بن معدان عن المقدم بن مهيدي كَرِبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «كَلُوا طَعَامَكُمْ ، يُبَارِكْ لَكُمْ» . قوله ( باب ما يستحب من السكيل ) أي في المبايعات . قوله ( الوليد ) هو ابن مسلم . قوله ( عن ثور ) هو ابن يزيد الدمشقي ، في رواية الاسماعيلي من طريق دحيم «عن الوليد حدثنا ثور» . قوله ( عن خالد بن معدان عن المقدم بن مهيدي ) هكذا رواه الوليد وتابعه يحيى بن حمزة عن ثور ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهيدي عن ابن المبارك عن ثور أخرجه أحمد عنه وتابعه يحيى بن سعد (١) عن خالد بن معدان ، وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدم جبير بن نفير أخرجه الاسماعيلي أيضا ، وروايته من المزيد في متصل

(١) له «بجهد بن سعيد» وهو السجولى ، فانه يروى عن ابن معدان ، وليس في الرواة عن ابن معدان يحيى بن سعد ، ولا يحيى ابن سعيد

الاسانيد . ووقع في رواية اسماعيل بن عياش عند الطبراني وفيه <sup>(١)</sup> عنده وعند ابن ماجه كلاهما عن يحيى <sup>(٢)</sup> بن سعيد عن خالد بن معدان عن المقدم عن أبي أيوب الانصارى زاد فيه أبا أيوب ، وأشار الدارقطني الى رجوعان هذه الزيادة . قوله ( يبارك لكم ) كذا في جميع روايات البخارى ، ورواه أكثر من تقدم ذكره فزادوا في آخره وفيه ، قال ابن بطلان : الكيل مندوب اليه فيما ينفعه المرء على عياله ، ومعنى الحديث أخرجا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم ، مع ما وضع الله من البركة في مد أهل المدينة بدعوته عليه السلام . وقال ابن الجوزى : يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل . وقال المهبلي : ليس بين هذا الحديث وحديث عائشة ، كان عندي شطر شعير آكل منه حتى طال علي فكلته ففني ، يعني الحديث الآتي ذكره في الرقاق معارضة ، لأن معنى حديث عائشة أنها كانت تخرج قوتها - وهو شيء يسير - بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما كالتة علمت المدة التي يبلغ اليها عند انقضائها . وهو صرف لما يتبادر إلى الذهن من معنى البركة ، وقد وقع في حديث عائشة المذكور عند ابن حبان و فارلنا نأكل منه حتى كالتة لجارية فلم نلبث أن فني ، ولو لم تسكه لرجوت أن يبقى أكثر ، وقال المحب الطبري : لما أمرت عائشة بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة . والذي يظهر لي أن حديث المقدم محمول على الطعام الذي يشتري ، فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشاوع ، وإذا لم يمتثل الأمر فيه بالاكتيال نزعته منه لشؤم العصيان ، وحديث عائشة محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص ، وهو شبيه بقول أبي رافع لما قال له النبي صلى الله عليه وسلم في الثالثة و ناولني الذراع ، قال وهل للشاة الا ذراعان فقال : لو لم تقل هذا لناولتني ما دمت أطلب منك ، فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة ، ويشهد لما قلته حديث و لا تحصى فيحصى الله عليك ، الآتي . والحاصل أن الكيل بمجردة لا تحصل به البركة ما لم ينضم اليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ، ولا تنزع البركة من المكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم اليه أمر آخر كالمعارضة والاختبار والله أعلم . ويحتمل أن يكون معنى قوله دكيلوا طعامكم ، أي إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة واثقين بالإجابة ، فمكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ليعترف مقداره فيكون ذلك شكاً في الإجابة فيعاقب بسرعة نقاده ، قاله المحب الطبري . ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه . وقد يكون بريئاً ، وإذا كاله أمن من ذلك والله أعلم . وقد قيل : ان في مسند البزار ، أن المراد بكيل الطعام تصغير الأربعة ، ولم أتحقق ذلك ولا خلافه

### ٥٣ - باب بركة صاع النبي صلى الله عليه وسلم . فيه عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم

٢١٢٩ - حدثنا موسى حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحيى عن عباد بن نعيم الانصارى عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها ، وحرمت المدينة كما حرم ابراهيم مكة ، ودعوت لها في مدتها وصاعها مثل ما دعا ابراهيم عليه السلام لمكة ،

(١) كذا في طبعة بولاق . وادل الصواب بنية ، وهو ابن الوليد الكلامي ، فانه يروى عن مجيد بن سعيد بحسب الدين

(٢) لعله بغير ، بالباء الواحدة والراء ، وهو المذكور في الطليقين السابقين



٢١٣٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلُكَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي مَكِيلِهِمْ، وَبَارِكْ لِمَنْ فِي صَاعِهِمْ، وَمُدِّمْ . يَنْبَغِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ» ،

[ الحديث ٢١٣٠ - طريقه في : ٦٧١٤ ، ٧٣٣١ ]

**قوله** ( باب بركة صاع النبي ﷺ ومده ) في رواية النسفي « ومدم » بصيغة الجمع وكذا لابن ذر عن غير الكشميني وبه جزم الاسماعيل وأبو نعيم ، والضمير يعود للحدوف في صاع النبي أي صاع أهل مدينة النبي ﷺ ومدم . ويحتمل أن يكون الجمع لارادة التعظيم ، وشرح ابن بطال على الاول . قوله ( فيه عائشة عن النبي ﷺ ) يشير إلى ما أخرجه موصولاً من حديثها في آخر الحج عنها قالت «وعك أبو بكر وبلال - الحديث وفيه - اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا » - قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، وقد تقدم الكلام على ما تضمنه حديث عبد الله ابن زيد وهو ابن عاصم المذكور هنا في أواخر الحج ، وكذا حديث أنس وسيعاد في كتاب الاختصاص . ( تنبيه ) ايراد المصنف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيدة بما إذا وقع السكيل بمد النبي ﷺ وصاعه ، ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقاً لها لا إلى ما يخالفهما . والله أعلم

#### ٥٤ - باب ما يُذكر في بيع الطعام ، والحكمة

٢١٣١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مَجَازَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى رَحْلِهِمْ» ،

٢١٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ ابْنِ طَلُوسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَنَبَّأَ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . قَالَتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : كَيْفَ ذَاكَ ؟ قَالَ : ذَاكَ دَرَاهِمُ بَدَارِمٍ وَطَعَامٌ مُرْجَأٌ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : ﴿ مُرْجَتُونَ ﴾ [ التوبة ١٠٦ ] : مُؤَخَّرُونَ [ الحديث ٢١٣٢ - طريقه في : ٧١٣٥ ]

٢١٣٣ - حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ »

٢١٣٤ - حَدَّثَنَا عَلَى حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كَانَ هَرُؤُ بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ « مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ : أَمَا ، حَتَّى يَجِيءَ خَارِجُنَا مِنَ النَّاقَةِ . قَالَ سُفْيَانُ هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ ، فَقَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءُ »

وهاء ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ »

[ الحديث ٢١٣٤ - طرفاه في : ٢١٧٠ ، ٢١٧٤ ]

قوله ( باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ) أى بضم المهملة وسكون الكاف : حبس السلع عن البيع ، هذا مقتضى اللغة ، وليس في أحاديث الباب للحكرة ذكر كما قال الاسماعيلي ، وكأن المصنف استنبط ذلك من الأمر بنقل الطعام إلى الرحال وضع بيع الطعام قبل استيفائه ، فلو كان الاحتكار حراما لم يأمر بما يتول إليه ، وكأنه لم يثبت هذه حديث ميمر بن عبد الله مرفوعا ولا يحتكر إلا غاطىء ، أخرجه مسلم ، لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار الشرعى ، لأن الاحتكار الشرعى إمساك الطعام عن البيع وانتظار الفلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه ، وبهذا فسر مالك عن أبى الزناد عن سعيد بن المسيب ، وقال مالك فيمن رفع طعاما من ضيعته إلى بيته : ليست هذه بحكرة . وعن أحمد إنما يحرم احتكار الطعام المقتات دون غيره من الأشياء . ويحتمل أن يكون البخارى أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التى نهى عنها في غير هذا الحديث وأن المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة ، فساق الأحاديث التى فيها تمكين الناس من شراء الطعام ونقله ، ولو كان الاحتكار ممنوعا لمنعوا من نقله ، أو لبين لهم عند نقله الأمد الذى ينتهون إليه ، أو لآخذ على أيديهم من شراء الشيء الكثير الذى هو مظنة الاحتكار ، وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع فى حالة مخصوصة بشروط مخصوصة . وقد ورد فى ذم الاحتكار أحاديث : منها حديث ميمر المذكور أولا وحديث عمر مرفوعا د من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والافلاس ، رواه ابن ماجه واسناده حسن ، وعنه مرفوعا قال د الجالب مرزوق والحتكر ملعون ، أخرجه ابن ماجه والحاكم واسناده ضعيف ، وعن ابن عمر مرفوعا د من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء منه ، أخرجه أحمد والحاكم فى إسناده مقال ، وعن أبى هريرة مرفوعا د من احتكر حكرة يريد أن يغالى بها على المسلمين فهو غاطىء ، أخرجه الحاكم . ثم ذكر المصنف فى الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر فى تأديب من يبيع الطعام قبل أن يؤويه إلى رحله ، وسياق الكلام عليه بعد باب . الثانى والثالث حديث ابن عباس وابن عمر فى النهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى ، وسياق الكلام عليهما فى الباب الذى يليه . الرابع حديث عمر د الذهب بالورق ربا ، ومطابقه للترجمة لما فيه من اشتراط قبض الشعير وغيره من الربويات فى المجلس فانه داخل فى قبض الطعام بغير شرط آخر . وقد استشعر ابن بطلال دباينته للترجمة فأدخله فى ترجمة د باب بيع ما ليس عندك ، وهو ماير للنسخ المروية عن البخارى . وقوله فى حديث عمر د حدثنا على ، هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقوله د كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهرى عن مالك بن أوس أنه قال : من عنده صرف ؟ فقال طلحة - أى ابن عبيد الله - أنا حتى يحىء خازننا من الغابة ، تأتى بقميته فى رواية مالك عن الزهرى بعد نيف وعشرين بابا . قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة بالاسناد المذكور ، وقوله د هذا الذى حفظناه من الزهرى ليس فيه زيادة ، أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهرى المتن بغير زيادة ، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهرى ، وأبعد الكرماني فقال : غرض سفيان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى . قوله ( الذهب بالورق ) هكذا رواه أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهى رواية أكثر أصحاب الزهرى ، وقال بعضهم فيه الذهب بالذهب كما ساقى شرحه فى المكان المذكور إن شاء الله تعالى . قوله فى آخر حديث ابن عباس ( قال أبو عبد الله ) أى المصنف ( مرجئون ) أى مؤخرون ، وهذا فى رواية المستمل

وحده ، وهو موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قال في قوله (وآخرون مرجئون لأمر الله) أى مؤخرون لأمر الله ، يقال أرجأته أى أخرته ، وأراد به البخارى شرح قول ابن عباس « والطعام مرجأ ، أى مؤخر ، ويجوز مرز مرجأ وترك همزه ، ووقع في كتاب الخطابي بتشديد الجيم بغير همز وهو للبالغة

### ٥٥ - باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك

٢١٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : الذى حفظناه من عمرو بن دينار سمع طاووساً يقول سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول « أما الذى نهى عنه النبى ﷺ فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال ابن عباس : ولا أحسب كل شئ إلا مثله »

٢١٣٦ - حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى ﷺ قال « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه » . زاد إسماعيل « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه »

**قوله** ( باب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك ) لم يذكر في حديثي الباب بيع ما ليس عندك ، وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهى عن البيع قبل القبض ، ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى . وحديث النهى عن بيع ما ليس عندك أخرجه أصحاب السنن من حديث حكيم بن هرام بلفظ « قلت يا رسول الله يأتينى الرجل فيسألنى البيع ليس عندى ، أبيع منه ثم أبتاعه له من السوق ؟ فقال : لا تبع ما ليس عندك » وأخرجه الترمذى مختصراً ولفظه « نهى رسول الله ﷺ عن بيع ما ليس عندى ، قال ابن المنذر : وبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين أحدهما أن يقول : أبيعك عبداً أو داراً معينة وهى غائبة ، فيسبى بيع الفرار لاحتمال أن تلف أو لا يرضاها ، ثانيهما أن يقول : هذه الدار بكذا ، على أن أشتريها لك من صاحبها ، أو على أن يسلمها لك صاحبها . وقصة حكيم موافقة للاحتمال الثانى . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وقوله « الذى حفظناه من عمرو » كان سفيان يشير إلى أن فى رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار عنه ، كسؤال طاوس من ابن عباس عن سبب النهى وجوابه وغير ذلك . قوله عن ابن عباس ( أما الذى نهى عنه الخ ) أى وأما الذى لم أحفظ نهيه فإسوى ذلك . قوله ( فهو الطعام أن يباع حتى يقبض ) فى رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه » ، قال مسعر : وأظنه قال « أو علفاً » وهو بفتح المهملة واللام والفاء . قوله ( قال ابن عباس لا أحسب كل شئ إلا مثله ) ولمسلم من طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه « وأحسب كل شئ بمنزلة الطعام » ، وهذا من تفقه ابن عباس ، ومال ابن المنذر إلى اختصاص ذلك بالطعام واحتج باتفاقهم على أن من اشترى عبداً فأعتقه قبل قبضه أن عتقه جائز ، قال : فالبيع كذلك . وتعقب بالفارق ، وهو تشوف الفارق إلى الحق . وقول طاوس فى الباب قبله « قلت لابن عباس كيف ذاك ؟ قال : ذاك درهم بدرهم والطعام مرجأ » مضاه أنه استفهم عن سبب هذا النهى فاجابه ابن عباس بأنه إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع فى يد البائع فكأنه باعه درهم بدرهم . وبين ذلك ما وقع فى رواية سفيان عن ابن طاوس عند مسلم « قال طاوس قلت لابن عباس : لم ؟ قال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ » ، أى فإذا اشترى طعاماً بمائة دينار

مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين ديناراً وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً ، وعلى هذا التفسير لا يختص النهى بالطعام ، ولذلك قال ابن عباس « لا أحسب كل شيء إلا مثله » ، ويؤيده حديث زيد بن ثابت « نهى رسول الله ﷺ أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ، قال القرطبي : هذه الأحاديث حجة على عثمان الليثي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه ، وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومها وألحق بالشراء جميع المعامضات ، وألحق الشافعي وابن حبيب ومخون بالطعام كل ما فيه حق توفية ، وزاد أبو حنيفة والشافعي فعدياه إلى كل مشتري ، إلا أن أبا حنيفة استثنى العقار وما لا ينقل ، واحتج الشافعي بحديث عبد الله بن عمر وقال « نهى النبي ﷺ عن بيع ما لم يضمن » ، أخرجه الترمذي . قلت : وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة . وفي صفة القبض عن الشافعي تفصيل : فما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول ، وما لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية ، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان لا اختصاص للبائع به ، وفيه قول أنه يكفي فيه التخلية . قوله عقب حديث ابن عمر ( زاد اسماعيل فلا يبيعه حتى يقبضه ) يعني أن اسماعيل ابن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك بسنده بلفظ « حتى يقبضه » بدل قوله « حتى يستوفيه » ، وقد وصله البيهقي من طريق اسماعيل كذلك ، وقال الاسماعيل : وافق اسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي والشافعي وقيسبة قلت : وقول البخاري « زاد اسماعيل ، يريد الزيادة في المعنى ، لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله « حتى يستوفيه » ، لأنه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه للبشترى بل يحبس عند لينقده الثمن مثلاً ، وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فقال : ليس في هذه الرواية زيادة ، وجواب من حمل الزيادة على مجرد اللفظ فقال : معناه زاد لفظاً آخر وهو يقبضه وإن كان هو بمعنى يستوفيه ، ويعرف من ذلك أن اختيار البخاري أن استيفاء المبيع المنقول من البائع وتبقيته في منزل البائع لا يكون قبضاً شرعياً حتى ينقله المشتري إلى مكان لا اختصاص للبائع به كما تقدم نقله عن الشافعي ، وهذا هو النكتة في تعقيب المصنف له بالترجمة الآتية

٥٦ - باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب في ذلك

٢١٣٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد

الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « لقد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ يبتاعون جزافاً - يعني الطعام - يضررون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤوه إلى رحالهم »

قوله ( باب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب في ذلك ) أي تعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله . ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وبه قال الجمهور ، لكنهم لم يقتصروا بالجواز ولا قيوده بالإيواء إلى الرحال ، أما الأول فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل ، وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً أخرجه أبو داود . وأما الثاني فلأن الإيواء إلى الرحال خرج بخلاف الغالب ، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر « كنا نبتاع الطعام فيبعث إلينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بآتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه » ، وفرق مالك في المشهور

عنه بين الجراف والمكيل : فأجاز بيع الجراف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي وإسحق ، واحتج لهم بأن الجراف مرعى فتسكن فيه التخلية ، والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون ، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعاً : من اشترى طعاماً بكيل أو وزن فلا يديه حتى يقبضه ، ورواه أبو داود والنسائي بلفظ : نهى أن يبيع أحد طعاماً اشتراه بمكيل حتى يستوفيه ، والدارقطني من حديث جابر : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاع البائع والمشتري ، ونحوه للبزار من حديث أبي هريرة باسناد حسن ، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالمكيل وفي الموزون بالوزن ، فمن اشترى شيئاً مكيالاً أو موازنة فقبضه جزافاً فقبضه فاسد ، وكذا لو اشترى مكيالاً فقبضه موازنة وبالعكس ، ومن اشترى مكيالاً وقبضه ثم باعه لغيره لم يجر تسليمه بالمكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانياً ، وبذلك كله قال الجمهور ، وقال عطاء : يجوز بيعه بالمكيل الأول مطلقاً ، وقيل إن باعه بنقد جاز بالمكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجر بالاول والأحاديث المذكورة ترد عليه . وفي الحديث مشروعية تأديب من يتعاطى العقود الفاسدة ، وإقامة الامام على الناس من يراعى أحوالهم في ذلك والله أعلم . وقوله « جزافاً » مثله الجيم والكسر أفصح . وفي هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً سواء علم البائع قدرها أم لم يعلم ، وعن مالك التفرقة ، فلو علم لم يصح ، وقال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافاً لأنهم فيه خلافاً إذا جهل البائع والمشتري قدرها فإن اشترى جزافاً فني بيعها قبل نقلها روايتان عن أحمد ، ونقلها قبضها

## ٥٧ - باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه عند البائع ، أو مات قبل أن يقبض

وقال ابن عمر رضي الله عنهما : ما أدركت الصفة حياً مجموعاً فهو من المبتاع

٢١٣٨ - **حديث** فروة بن أبي العراء أخبرنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « لفل يوم كان يأتي على النبي ﷺ لأني أتيت فيه بيت أبي بكر أحد طرفي النهار ، فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرعنا إلا وقد أتانا ظهراً ، فخبّر به أبو بكر فقال : ما جاءنا النبي ﷺ في هذه الساعة إلا لأمر حدث . فلما دخل عليه قال لأبي بكر : أخرج من عندك . قال : يا رسول الله ، إنما هما ابنتاي ، يعني عائشة وأسماء . قال : أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج ؟ قال : الصحبة يا رسول الله . قال : الصحبة قال : يا رسول الله ، إن عندى ناقتين أعددتُهُما للخروج ، فخذ إحداها . قال : قد أخذتها بالثمن »

**قوله** ( باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض ) أورد فيه حديث عائشة في قصة الهجرة ، وفيه قوله ﷺ لأبي بكر عن الناقة ، أخذتها بالثمن ، قال المذهب : وجه الاستدلال به أن قوله ، وأخذتها ، لم يكن أخذاً باليد ولا ببيعة شخصها وإنما كان التزاماً منه لاتباعها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر اهـ . وليس ما قاله بواضح لأن القصة ماسية لبيان ذلك ، فلذلك اختصر فيها قدر اثنين وصفة العقد ، فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه ، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض وقال ابن المنير : مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى

المشتري بنفس العقد ، فاستدل لذلك بقوله **يُتَبَّعُ** « قد أخذتها بالثمن » ، وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر ، ومن المعلوم أنه ما كان ليبقيها في ضمان أبي بكر لما يقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمنان على أبي بكر من غير قبض ثمن ، ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثباته لمنفعة أبي بكر حيث أبي أن يأخذها إلا بالثمن . قلت : ولقد تصف في هذا كما تصف من قبله ، وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك ، فإن دلالة الحديث على قوله « فوضعه عند البائع » ظاهرة جدا وقد قدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض ، وأما دلالاته على قوله « أو مات قبل أن يقبض » فهو وارد على سبيل الاستفهام ، ولم يحزم بالحكم في ذلك بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل ، ثم ذكره لأثر ابن عمر في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه فلذلك احتجج إلى إبداء المناسبة ، والله الموفق . قوله ( وقال ابن عمر ما أدركت الصفقة ) أي العقد ( حيا ) أي بمهلة وتحتانية مثقلة ( بمجموعا ) أي لم يتغير عن حالته ( فهو من المبتاع ) أي من المشتري ، وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقال في روايته « فهو من مال المبتاع » ، ورواه الطحاوي أيضا من طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مثله لكن ليس فيه « بمجموعا » ، وإسناد الإدراك إلى العقد مجاز أي ما كان عند العقد موجودا وغير منفصل ، قال الطحاوي : ذهب ابن عمر إلى أن الصفقة إذا أدركت شيئا حيا فملك بعده ذلك عند البائع فهو من ضمان المشتري ، فدل على أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفقرة بالآبدان ١٥ . وما قاله ليس بلازم ، وكيف يحتج بأسر محتمل في معارضة أمر مصرح به ، فإن عمر قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفقرة بالآبدان ، والمنقول عنه هنا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالآبدان ، ويحتمل أن يكون بعده لحمله على ما بعده أولى جمعا بين حديثيه . وقال ابن حبيب : اختلف العلماء فيمن باع عبدا واحتبسه بالثمن فملك في يديه قبل أن يأتي المشتري بالثمن ، فقال سعيد بن المسيب وربيعة : هو على البائع ، وقال سليمان بن يسار هو على المشتري ، ورجع إليه مالك بعد أن كان أخذ بالأول ، وتابعه أحمد وإسحق وأبو ثور ، وقال بالأول الحنفية والشافعية ، والأصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع ، فمن اشترطه في كل شيء جمعه من ضمان البائع ومن لم يشترطه جمعه من ضمان المشتري والله أعلم ، وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلا قال : إن قال البائع لا أعطيك حتى تنقضي الثمن فملك فهو من ضمان البائع ، وإلا فهو من ضمان المشتري . وقد فسر بعض الشراح المبتاع في أثر ابن عمر بالعين المبعة وهو جيد ، وقد سئل الإمام أحمد عن اشترى طعاما فطلب من يحملة فوجده قد احترق ، فقال : هو من ضمان المشتري ، وأورد أثر ابن عمر المذكور بلفظ « فهو من مال المشتري » ، وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع إذا كان معينا دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض ، بخلاف ما يكون في الذمة فانه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشترى قفيزا من صبرة والله أعلم . وسيأتي الكلام على حديث عائشة في أول الهجرة : شاء الله تعالى ، فقد أورده هناك من وجه آخر عن عروة أتم من السياق الذي هنا ، وبالله التوفيق

٥٨ - **باب** لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سؤم أخيه ، حتى يآذن له أو يترك

٢١٣٩ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول

الله ﷺ قال لا يبيع بمضككم على بيع أخيه ،

[ الحديث ٢١٣٩ - طرفاه : ٢١٦٥ ، ١٤٢٠ ]

٢١٤٠ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا صُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ . وَلَا تَنَاجَشُوا . وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ . وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لَتَسْكُنَ مَا فِي بَائِسِهَا .**

[ الحديث ٢١٤٠ - أطرافه في : ٢١٤٨ ، ٢١٥٠ ، ٢١٥١ ، ٢١٦٠ ، ٢١٦٢ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٧ ، ٥١٤٤ ، ٥١٥٢ ، ٦٦٠١ ]

**قوله** ( باب لا يبيع على بيع أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه ، حتى يأذن له أو يترك ) أورد فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وأشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه ، وهو ما أخرجه مسلم من طريق صيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يأذن له ، وقوله « إلا أن يأذن له » ، يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ، ويحتمل أن يختص بالآخر ، ويؤيد الثاني رواية المصنف في النكاح من طريق ابن جريج عن نافع بلفظ « نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب » ، ومن ثم نشأ خلاف للشافعية : هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك ؟ والصحيح عدم الفرق . وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر » ، وترجم البخاري أيضا بالسوم ولم يقع له ذكر في حديثي الباب ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أيضا ، وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ « وأن يستام الرجل على سوم وأخيه » ، وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضا . وذكر المسلم ، لكونه أقرب إلى امثال الامر من غيره ، وفي ذكره إيدان بأنه لا يليق به أن يستأثر على مسلم مثله . **قوله** ( لا يبيع ) كذا للكثر بابات الباء في « يبيع » ، على أن « لا » نافية ، ويحتمل أن تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ ( انه من يتقى ويصبر ) ، ويؤيده رواية الكشميهني بلفظ « لا يبيع » بصيغة النهي . **قوله** ( بعضكم على بيع أخيه ) كذا أخرجه عن اسماعيل عن مالك ، وسياق في « باب النهي عن تلقى الركبان » عن عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ « على بيع بعض » وظاهر التقييد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي وأبو عبيد بن حريويه من الشافعية ، وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « لا يسوم المسلم على سوم المسلم » ، وقال الجمهور : لا فرق في ذلك بين المسلم والذي : وذكر الأخ خرج للغالب فلا مفهوم له . **قوله** في حديث أبي هريرة ( نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ، ولا تناجشوا الخ ) عطف صيغة النهي على معناها ، فتقدير قوله « نهى أن يبيع حاضر لباد » أي قال لا يبيع حاضر لباد فعطف عليه « ولا تناجشوا » ، وسياق الكلام على بيع الحاضر للبادي بعد في باب مفرد ، وكذا على النجش في الباب الذي يليه . وقوله هنا « ولا تناجشوا » ذكره بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان بصدد أن يفعل له مثله ، ويأتي الكلام على الخطبة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . قال العلماء : البيع على البيع حرام ، وكذلك الشراء على الشراء ، وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار : افسخ لأبيك بأفقص ، أو يقول للبائع افسخ لأشترى منك بأزيد ، وهو مجمع عليه . وأما السوم فهو صورته أن يأخذ شيئا ليشتريه فيقول له رده لأبيك خيرا منه بثمنه أو مثله بأرخص ، أو يقول للمالك استرده لأشترى منك بأكثر ، وعمله بعد استقرار الثمن وركوب أحدهما إلى الآخر ، فان كان ذلك

صريحا فلا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية ، ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال : ان لفظ الحديث لا يدل عليه ، وتعقب بأنه لا بد من أمرين لموضع التحريم في السوم ، لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا كما نقله ابن عبد البر . فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك ، وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبونا غبنا فاحشا ، وبه قال ابن حزم واحتج بحديث « الدين النصيحة » ، لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وأنها إن بعثها بكذا مغبون من غير أن يزيد فيها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين . وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأنيم فاعله ، وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان ، وبه جزم أهل الظاهر ، والله أعلم

### ٥٩ - باب بيع المزايدة . وقال عطاء : أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد

٢١٤١ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الحسين الكُتُب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « ان رجلا أعتق غلاما له عن دُبر فاحتاج ، فأخذته النبي ﷺ قال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه »

[ الحديث ٢١٤١ - أطرافه : ٢٢٣٠ ، ٢٣٢١ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤١٥ ، ٢٥٢٤ ، ٦٧١٦ ، ٦٩٤٧ ، ٧١٨٦ ]

**قوله** ( باب بيع المزايدة ) لما أن تقدم في الباب قبله النهى عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وقد أوضحته في الباب الذي قبله ، وورد في البيع فيمن يزيد حديث أنس رضي الله عنه باع حلسا وقدحا وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح ؟ فقال رجل : أخذتهما بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهمين ، فباعهما منه ، أخرجه أحد وأصحاب السنن مطولا ومختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن ، وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تصنيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب « سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة » ، فان في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف . **قوله** ( وقال عطاء أدركت الناس لا يرون بأسا ببيع المغنم فيمن يزيد ) وصله ابن أبي شيبة ، ومحوه عن عطاء ومجاهد ، وروى هو وسعيد بن منصور عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : لا بأس ببيع من يزيد ، وكذلك كانت تباع الأخماس . وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث ، قال ابن العربي : لامعنى لاختصاص الجواز بالغنمة والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك . وكان الترمذي يقيد بما ورد في حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر ، إلا الغنائم والمواريث » ، ا هـ . وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والمواريث ، ويلتحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم . وقد أخذ بظاهرة الأوزاعي وإسحق خصوصا الجواز ببيع المغنم والمواريث . وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد . ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر وفيه قوله رضي الله عنه « من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا ، فدفعه إليه » ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب بيع المدبر » ، في أواخر البيوع . وقوله « بكذا وكذا » ، يأتي أنه ثمانمائة درهم ، ويأتي أيضا تسمية الرجل المذكور إن شاء الله تعالى . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس في قصة المدبر بيع المزايدة فإن بيع المزايدة أن



يعطى به واحد ثم يعطى به غيره زيادة عليها هـ . وأجاب ابن بطال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث « من يشتريه متى » قال فمرضه للزيادة ليستضى فيه للفلس الذي باعه عليه ، وسيأتي بيان كونه كان مفلسا في أواخر كتاب الاستقراض

## ٦٠ - باب النجش . ومن قال : لا يجوز ذلك البيع

وقال ابن أبي أوفى « الناجش آكل ربأ خائن » . وهو خداع باطل لا يحل

قال النبي ﷺ « الخديعة في النار ، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »

٢١٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسleme حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، « نهى

النبي ﷺ عن النجش »

[الحديث ٢١٤٢ - طرقة في : ٦٦٣ ]

قوله ( باب النجش ) يفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة ، وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليهضاد ، يقال نجشت الصيد أنجسته بالضم نجشا . وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة عن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتريه في الإثم ، ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش ، وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليعرف غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب . وقال ابن قتيبة النجش الحتل والخديعة ، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويحتال له . قوله ( ومن قال لا يجوز ذلك البيع ) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز « ان عامله له باع سبيا فقال له : لولا أني كنت أزيد فأفقه لكان كلسا ، فقال له عمر : هذا نجش لا يحل ، فبعث مناديا ينادي : ان البيع مردود وان البيع لا يحل ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع . وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك ، وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صمنه ، والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار ، وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة ، والاصح عندهم صحة البيع مع الإثم ، وهو قول الحنفية ، وقال الرافعي : أطلق الشافعي في « المختصر » تعصية الناجش ، وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالما بالتهمة . وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة ، وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وان لم يعلم هذا الحديث بخصوصه ، بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد . واستشكل الرافعي الفرق بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد ، قال : فالوجه تخصيص المعصية في الموضعين بمن علم التحريم هـ . وقد حكى البيهقي في « المعرفة » و « السنن » عن الشافعي تخصيص التعصية في النجش أيضا بمن علم انتهى فظهر أن ما قاله الرافعي بحثا منصوب ، ولفظ الشافعي : النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقبض به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه ، فن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالتهمة ، والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه . قوله ( وقال ابن أبي أوفى : الناجش

آكل ربا خائن) هذا طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في باب قول الله تعالى (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا). ثم ساق فيه من طريق السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قال «أقام رجل سلعة مخلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فزلت. قال ابن أبي أوفى: الناجش آكل ربا خائن، أورده من طريق يزيد بن هارون عن السكسكي، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور عن يزيد مقتصرين على الموقوف، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مرفوعا لكن قال «ملعون» بدل خائن اهـ. وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى به أنه ناجش لما رآه يزد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك وكونه آكل ربا بهذا التفسير، وكذلك يصح على التفسير الأول إن وإطاء البائع على ذلك وجعل له عليه جملا فيشتركان جميعا في الخيانة، وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، قال ابن العربي: فلو أن رجلا رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لنتهى إلى قيمتها لم يكن ناجشا عاصيا بل يؤجر على ذلك بفئته، وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وفيه نظر إذ لم تتمين النصيحة في أن يوم أنه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه أن يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد أن يشتري به، فلذلك يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي «دهوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فاذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه»، والله أعلم. قوله (وهو خداع باطل لا يحل) هو من تفقه المصنف، وليس من تمة كلام ابن أبي أوفى، وقد ذكرنا توجيه ما قاله المصنف قبل. قوله (قال النبي ﷺ الخديعة في النار، ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أما الحديث الثاني فسياق موصول من حديث عائشة في كتاب الصلح، وأما حديث «الخديعة في النار» فرويناه في «الكامل لابن عدي» من حديث قيس بن سعد بن عباد قال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول «المكر والخديعة في النار» لكنت من أمكر الناس، وإسناده لا بأس به. وأخرجه الطبراني في «الصغير»، من حديث ابن مسعود والحاكم في «المستدرک»، من حديث أنس وإسحق بن راهويه في مسنده من حديث أبي هريرة وفي إسناده كل منهما مقال، لكن مجموعهما يدل على أن للذين أصلا، وقد رواه ابن المبارك في «البر والصلة» عن عوف عن الحسن قال «بلغني أن رسول الله ﷺ قال، فذكره. قوله (عن النجش) تقدم أن المشهور أنه بفتح الجيم وحكى المطرزي فيه السكون

### ٦١ - باب بيع الفرار، وحبل الحبلية

٢١٤٣ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلية، وكان بيما يتبايعه أهل الجاهلية: كان الرجل يتبايع الجوزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها»

[الحديث ٢١٤٣ - طرقه في: ٢٢٥٦، ٢٨٤٣]

**قوله** (باب بيع الفرار) بفتح المعجمة وبراء بن (و) بيع (حبل الحبلية) بفتح المهملة والموحدة وقيل في الأول يسكون الموحدة وتخلط عياض، وهو مصدر حبلت تحبل حبلا والحبلية جمع حابل مثل ظلة وظالم وكتبة وكتاب والماء.

فيه البياضة وقيل للاشجار بالانثوة وقد ندر فيه امرأة حاملة فالهاء فيه للتأنيث ، وقيل حيلة مصدر يسمى به المحبول ، قال أبو عبيد : لا يقال لشيء من الحيوان حبلت إلا الآدميات إلا ما ورد في هذا الحديث . وأثبت صاحب « المحكم » ، قولاً ، فقال : اختلف أمي للأنثى عامة أم للآدميات خاصة ، وأنشد في التعميم قول الشاعر : أو ذبحة حبلت بجمع مقرب ، وفي ذلك تعقب على نقل النووى اتفاق أهل اللغة على التخصيص . ثم إن عطف بيع حبل الحيلة على بيع الفرر من عطف الخاص على العام ، ولم يذكر في الباب بيع الفرر صريحاً وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحد من طريق ابن اسحق حدثني نافع وابن حبان من طريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن بيع الفرر ، وقد أخرج مسلم النهى عن بيع الفرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل بن سعد ، ولأحمد من حديث ابن مسعود رفعه ، لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر ، وشراء السمك في الماء نوع من أنواع الفرر ، ويلتحق به الطير في الهواء والمعدوم والمجهول والآبق ونحو ذلك . قال النووى : النهى عن بيع الفرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جداً ، ويستثنى من بيع الفرر أمران أحدهما ما يدخل في المبيع تبعا فلو أفرد لم يصح بيعه ، والثاني ما يتساح بمثله إما لحقارته أو للشفقة في تمييزه وتعيينه ، فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ، ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من السقاء ، قال وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الفرر فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس ، وقال ومن يبيع الفرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطة ولم توجد صيغة يصح بها العقد ، وروى الطبري عن ابن سيرين باسناد صحيح قال : لا أعلم ببيع الفرر بأساً . قال ابن بطال : لعله لم يبلغه النهى والا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح ، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً ، فإن كان يصح غالباً كالنثرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعا كالحمل مع الحامل جاز لقلة الفرر ، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين ، لكن منع من ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قال : لا بأس ببيع العبد الآبق إذا كان عليهما فيه واحداً . فهذا يدل على أنه يرى بيع الفرر أن سلم في المال والله أعلم . قوله ( وكان ) أى بيع حبل الحيلة ( فيما يتبايعه أهل الجاهلية الخ ) كذا وقع هذا التفسير في الموطأ متصلاً بالحديث ، قال الإسماعيلي وهو مدينى يعنى أن التفسير من كلام نافع ، وكذا ذكر الخطيب في المدرج وسيأتى في آخر السلم عن موسى بن اسماعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسره ، لكن لا يلزم من كون نافع فسرهُ لجويرية أن لا يكون ذلك التفسير مما حله عن مولاة ابن عمر ، فسيأتى في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحيلة ، وحبل الحيلة أن تنتج الناقة مافى بطنها ثم تحمل التي نتجت فتهاجم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر . ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر ، وقد أخرجه مسلم من رواية الليث والترمذى والنسائى من رواية أيوب كلاهما عن نافع بدون التفسير ، وأخرجه أحمد والنسائى وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر بدون التفسير أيضاً . قوله ( الجزور ) بفتح الجيم وضم الزاى هو البعير ذكرًا أو أنثى ، إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكرًا ، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيداً فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو لحم الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكر على سبيل المثال ، وأما في المحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك . قوله ( إلى أن

تنتج) بضم أوله وفتح ثالثة أى تلد ولدا ، والناقة فاعل ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر ، وفوله «ثم تنتج التى في بطنها» أى ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، وهذا القدر زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله «ثم تحمل التى في بطنها» ورواية جويرية أخصر منها ولفظه «أن تنتج الناقة ما في بطنها» وبظاهر هذه الرواية قال سعيد بن المسيب فيما رواه عنه مالك ، وقال به مالك والشافعى وجماعة ، وهو أن يبيع بئمن إلى أن يلد ولد الناقة ، وقال بعضهم : أن يبيع بئمن إلى أن تحمل الدابة وتلد ويحمل ولدها ، وبه جزم أبو اسحق في «التبنيه» فلم يشترط وضع حمل الولد كرواية مالك ، ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط ، وهو في الحكم مثل الذى قبله ، والمنع في الصور الثلاث للجمالة في الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم ، وقال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذى : هو يبيع ولد تتاج الدابة ، والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم وبجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيوع الغرر ، ولذلك صدر البخارى بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضا ، ورجح الأول لكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني ، لكن قد روى الامام أحمد من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر ما يوافق الثاني ولفظه «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر قال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع يتتاع الرجل بالشارف جبل الحبله فنهوا عن ذلك» وقال ابن التين : حصل الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين اجنين ؟ فصارت أربعة أقوال انتهى . وحكى صاحب «الحكم» قولاً آخر أنه يبيع ما في بطون الانعام ، وهو أيضا من بيوع الغرر ، لكن هذا إنما فربه سعيد بن المسيب - كما رواه مالك في الموطأ - بيع المضامين ، وفسر به غيره بيع الملاقيح ، وانفقت هذه الأقوال على اختلافها - على أن المراد بالحبله جمع حابل أو حابله من الخيوان ، إلا ما حكاه صاحب «الحكم» وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبله الكرمه ، وأن النهى عن بيع حبالها أى حملها قبل أن تبلغ كأنهى عن بيع ثمرة النخلة قبل أن تزهى ، وعلى هذا فالحبله باسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات ، لكن حكى في الكرمه فتح الباب ، وادعى السهيلي تفرد ابن كيسان به ، وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت في «كتاب الالفاظ» ونقله القرطبي في «المفهم» عن أبي العباس المبرد ، والهاء على هذا للبالغة وجها واحدا

## ٦٢ - باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٤ - حديث سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عثمان بن عمار عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعيد أن أبا سعيد رضى الله عنه أخبره «أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابدقة ، وهى طرخ الرجل نوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقلبه أو ينظر إليه . ونهى عن الملامسة ، واللامسة أنس التوب لا ينظر إليه ،

٢١٤٥ - حديث قتبية حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضى الله عنه قال «نهى عن لبستين : أن تختبى الرجل في الثوب الواحد ، ثم يرفعه على منكبيه . وعن بيعتين : اللباس ،

والتباعد »

## ٦٣ - باب بيع المنابذة . وقال أنس : نهى النبي ﷺ عنه

٢١٤٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة ،

٢١٤٧ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد

عن أبي سعيد رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن لبستين وعن بيعتين : الملامسة والمنابذة »

**قوله** ( باب بيع الملامسة . قال أنس : نهى النبي ﷺ عنه ) ثم قال « باب بيع المنابذة » وعلق عن أنس مثله ، وأورد في الباب حديث أبي سعيد من وجهين وحديث أبي هريرة من وجهين . فأما حديث أنس فسياق موصولا بعد اللاتين بابا في « باب بيع المخاضة » . قوله في حديث أبي سعيد « نهى عن المنابذة » وهي طرح الرجل ثوبه بالبيع إلى رجل قبل أن يقبله أو ينظر إليه ، ونهى عن الملامسة والملامسة لمس الثوب لا ينظر إليه ، وسياق في اللباس من طريق يونس عن الزهري بلفظ « والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك » . والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون بينهما عن غير نظر ولا تراض . ولأبي عوانة من طريق أخرى عن يونس « وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتناذب القوم السلع كذلك » ، فهذا من أبواب الفهار . وفي رواية ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري « والمنابذة أن يقول ألق إلى مامعك وألق إليك مامعي » . وللفسائي من حديث أبي هريرة « الملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر واسكن بلسه لمسا » ، والمنابذة أن يقول أنهذ مامعي وتنبذ مامعك يشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ، ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هريرة ، وقد وقع التفسير أيضا عند أحمد من طريق معمر هذه أخرجه عن عبد الرزاق عنه وفي آخره « والمنابذة أن يقول : إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع . والملامسة أن يلبس بيده ولا ينشره ولا يقبله ، إذا مسه وجب البيع » ، ولمسلم من طريق عطاء بن ميناء عن أبي هريرة « أما الملامسة فأن يلبس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ، والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه » ، وقد تقدم في الصيام من هذا الوجه وليس فيه التفسير ، وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة أقعد بلفظ الملامسة والمنابذة لأنها مفاعلة فتستدعي وجود الفعل من المجازين . واختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور وهي أوجه للشافعية : أحها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلبسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث الثاني ، أن يحمل نفس اللبس بيعا بغير صيغة زائدة . الثالث أن يحمل اللبس شرطا في قطع خيار المجلس وغيره . والبيع على التأويلات كلها باطل ، ومأخذ الأول عدم شرط رؤية المبيع واشتراط نفي الخيار ، ومأخذ الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع فيؤخذ منه بطلان بيع المعاطة مطلقا ، لكن من أجاز المعاطة قيدها بالمحقرات أو بما جرت فيه العادة بالمعاطة

وأما الملامسة والمناذة عند من يستعملهما فلا يخصهما بذلك ، فعلى هذا يجتمع بيع المعاطة مع الملامسة والمناذة في بعض صور المعاطة ، فلن يجزئ بيع المعاطة أن يخص النهى في بعض صور الملامسة والمناذة عما جرت العادة فيه بالمعاطة ، وعلى هذا يحمل قول الرافعي إن الأئمة أجروا في بيع الملامسة والمناذة الخلاف الذي في المعاطة والله أعلم . وما أخذ الثالث شرط نفى خيار المجلس ، وهذه الأقوال هي التي اقتصر عليها الفقهاء ، ونخرج بما ذكرناه من طرق الحديث زيادة على ذلك . وأما المناذة فاختلفوا فيها أيضا على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية : أحدها أن يحمل نفس النبد فيما كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور ، والثاني أن يحمل النبد فيما بغير صيغة ، والثالث أن يحمل النبد قاطعا للخيار : واختلفوا في تفسير النبد فقيل : هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث المذكور ، وقيل هو نبد الحصة ، والصحيح أنه غيره . وقد روى مسلم النهى عن بيع الحصة من حديث أبي هريرة . واختلف في تفسير بيع الحصة فقيل هو أن يقول بملك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى حصة ، أو من هذه الأرض ما انتهت إليه في الرمي ، وقيل هو أن يشترط الخيار إلى أن يرى الحصة ، والثالث أن يحمل نفس الرمي فيما . وقوله في الحديث : لمس الثوب لا ينظر إليه ، استدل به على بطلان بيع الغائب وهو قول الشافعي في الجديد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا ويثبت الخيار إذا رآه وحكى عن مالك والشافعي أيضا ، وعن مالك يصح إن وصفه وإلا فلا ، وهو قول الشافعي في القديم وأحمد وإسحق وأبي ثور وأهل الظاهر ، واختاره البغوي والرويان من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله ، ويؤيده قوله في رواية أبي عوانة التي قدمتها « لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها » وفي الاستدلال لذلك وفاقا خلافا طول ، واستدل به على بطلان بيع الأعمى مطلقا وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك فيكون كبيع الغائب مع اشتراط نفى الخيار ، وقيل يصح إذا وصفه له غيره وبه قال مالك وأحمد ، وعن أبي حنيفة يصح مطلقا على تفاصيل عندهم أيضا . ( تنبيهات ) : الأول وقع عند ابن ماجه أن التفسير من قول سفيان بن عيينة ، وهو خطأ من قائله بل الظاهر أنه قول الصحابي كما سأيدنه بعد . الحديث الثاني حديث أبي سعيد اختلف فيه على الزهري : فرواه معمر وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزهري عن عامر بن سعد بن أبي سعيد ، وروى ابن جريج بعضه عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو محمول عند البخاري على أنها كلها عند الزهري ، واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها ، وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة ، وخالفهم أيضا جعفر بن برقان فرواه عن الزهري عن سالم عن أبيه وزاد في آخره « وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية » أخرجهما النسائي وخطأ رواية جعفر . الثالث حديث أبي هريرة أخرجه البخاري عنه من طرق ثلثها طريق حفص بن عاصم عنه وهو في مواقيت الصلاة ولم يذكر في شيء من طرقه عنه تفسير المناذة واللامسة ، وقد وقع تفسيرهما في رواية مسلم والنسائي كما تقدم ، وظاهر الطرق كلها أن التفسير من الحديث المرفوع ، لكن وقع في رواية النسائي ما يشير بأنه من كلام من دون النبي ﷺ ولفظه « وزعم أن الملامسة أن يقول الخ ، فالأقرب أن يكون ذلك من كلام الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عن النبي ﷺ بلفظ زعم ، ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري من قوله أيضا كما تقدم . الرابع وقع في حديث أبي هريرة في الطريق الأولى هنا نهى عن لبستين ، واقتصر على لبسة

واحدة ولم يذكره في موضع آخر ، وقد وقع بيان الثانية عند أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين ولفظه « أن يحتب الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وأن يرتدى في ثوب يرفع طرفه على عاتقيه ،

٦٤ - **باب النهي للبائع** أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم وكل محفلة . والمصرأة التي صرى لبنها وحمن فيه وجع فلم يحلب أياماً . وأصل التضرية حبس الماء ، يقال منه : صريت الماء إذا حبسته

٢١٤٨ - **حدثنا ابن بكير** حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « لا تضرؤا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحلبها : إنب شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاع تمر . » ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « صاع تمر . » وقال بعضهم عن ابن سيرين ، صاعاً من طعام وهو بالخيار ثلاثاً . » وقال بعضهم عن ابن سيرين « صاعاً من تمر ، ولم يذكر ثلاثاً ، » والقرأ أكثر

٢١٤٩ - **حدثنا مسدد** حدثنا معتمر قال سمعت أبي يقول حدثنا أبو عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « من اشترى شاة محفلة فردّها فليرد معها صاعاً من تمر . ونهى النبي ﷺ أن تأقي البيوع »

[ الحديث ٢١٤٩ - طرفه في : ٢١٦٤ ]

٢١٥٠ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تلقوا الرث كبان ، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد ، ولا تضرؤا الغنم ، ومن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها ، وإن سخطها ردّها وصاعاً من تمر »

**قوله** (باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل والبقر والغنم) كذا في معظم الروايات . ود لا ، زائدة وقد ذكره أبو نعيم بدون د لا ، ويحتمل أن تكون د أن ، مفسرة ود لا يحفل ، بيان للنهي ، وفي رواية النسفي « نهى البائع أن يحفل الإبل والغنم ، وقيد النهي بالبائع إشارة إلى أن المالك لو حفل لجمع اللبن للولد أو لعياله أو لضيئه لم يحرم وهذا هو الراجح كما سيأتي ، وذكر البقر في الترجمة وإن لم يذكر في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم في الحكم خلافاً لداود ، وإنما اقتصر عليهما لغلبتهما عندهم ، والتحصيل بالمهمله والفاء التجميع ، قال أبو عبيد : سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها ، وكل شيء كثرته فقد حفلته تقول : ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم إذا كثر جمعهم ومنه سمي المحفل . **قوله** ( وكل محفلة ) بالنصب عطفاً على المفعول وهو من عطف العام على الخاص إشارة إلى أن الحاق غير النعم من ما كول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تقرير المشتري ، وقال الحنابلة وبعض الشافعية : يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير المأكول كالانان والجارية فالأصح لا يرد اللبن عوضاً ، وبه قال الحنابلة في الانان دون

الجارية . **قوله** ( والمصرأة ) بفتح المهملة وتشديد الراء ( التي صرى لبها وحقن فيه ) أى فى الثدي ( وجمع فلم يحلب ) وعطف الحقن على اتصيرية عطف نفسرى لانه بمعناه . **قوله** ( وأصل التصيرية حبس الماء . يقال منه صريت الماء إذا حبسته ) وهذا التفسير قول أبى عبيد وأكثر أهل اللغة . وقال الشافعى : هو ربط أحلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد فى ثمنها لما يرى من كثرة لبنها . **قوله** ( لا تصروا ) بضم أوله وفتح ثانيه بوزن تزكروا يقال صرى تصرية كركى يزكى تزكية . والابل بالنصب على المفعولية ، وقيد به بعضهم بفتح أوله وضم ثانيه ، والأول أصح لانه من صريت اللبن فى الضرع إذا جمعه وليس من صررت الشاة إذا ربطته إذ لو كان منه ل قيل مصرورة أو مصردة ولم يقل مصرأة ، على أنه قد سمع الأمران فى كلام العرب قال الاغلب :

رأت غلاما قد صرى فى فقرته ماء الشباب عنفوان سيرته

وقال مالك بن نويرة :

فقلت لقوى هذه صدقاتكم مصردة أخلافها لم تحرر

وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانية لكن بغير واو على الباء للجهول والمشهور الأول . **قوله** ( الابل والغنم ) لم يذكر البقر ، وقد تقدم بيانه فى الترجمة ، وظاهر النهى تحريم التصيرية سواء قصد التدليس أم لا وسيأتى فى الشروط من طريق أبى حازم عن أبى هريرة . نهى عن التصيرية ، وبهذا جزم بعض الشافعية وعلله بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائى حديث الباب من طريق سفيان عن أبى الزناد عن الأعرج بلفظ : لا تصروا الإبل والغنم للبيع ، وله من طريق أبى كثير السجيمى عن أبى هريرة : إذا باع أمة أو الشاة أو اللقحة فلا يحفلها ، وهذا هو الراجح وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس ، ويجب عن التعليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيمتنع لتحصيل المنفعة . **قوله** ( فن ابتاعها بعد ) أى من اشتراها بعد التحفيل ، زاد عبيد الله بن عمر عن أبى الزناد : فهو بالخيار ثلاثة أيام ، أخرجه الطحاوى وسيأتى ذكر من وافقه على ذلك ، وابتداء هذه المادة من وقت بيان التصيرية وهو قول الحنابلة ، وعند الشافعية أنها من حين العقد وقيل من التفريق ، ويلزم عليه أن يكون الغرر أوسع من الثلاث فى بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصيرية إلى آخر الثلاث ، ويلزم عليه أيضا أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة . **قوله** ( بخير النظرين ) أى الرأين . **قوله** ( أن يحتملها ) كذا فى الأصل وهو بكسر ان على أنها شرطية وجزم يحتملها ، ولابن خزيمة والسماعى من طريق أسيد بن موسى عن الليث : بعد أن يحتملها ، بفتح ان ونصب يحتملها ، وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ، والجهول على أنه إذا علم بالتصيرية ثبت له الخيار ولو لم يحلب ، لكن لما كانت التصيرية لا تعرف غالبا إلا بعد الحلب ذكر قيدا فى ثبوت الخيار . فلو ظهرت التصيرية بغير الحلب فالخيار ثابت . **قوله** ( إن شاء أمسك ) فى رواية : لك عن أبى الزناد فى آخر الباب : أن رضيا أمسكها ، أى أبقاها على ملكه وهو يقتضى صحة بيع المصراة واثبات الخيار للمشتري ، فلو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصيرية فردها هل يلزم الصاع ؟ فيه خلاف ، والأصح عند الشافعية وجوب الرد ، ونقلوا نص الشافعى على أنه لا يرد ، وعند المالكية قولان . **قوله** ( وإن شاء ردها ) فى رواية مالك : وإن سخطها ردها ، وظاهره اشتراط الفور وقياسا على سائر الميوب . لكن الرواية التى فيها أن له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على



هذا الاطلاق ، ونقل أبو حامد والرويان في نص الشافعي وهو قول الأكثر ، وأجاب من صحح الاول بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لاتعلم فيما دون ذلك ، قال ابن دقيق العيد : والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف القياس في أصل الحكم لأجل النص فيطرده ذلك ويتبع في جميع موارد . قلت : ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة : فهو بأحد النظريين : بالخيار إلى أن يحوزها أو يرددها وسيأتي . قوله ( وصاع تمر ) في رواية مالك : وصاعا من تمر ، والواو عاطفة للصاع على الضمير في ردها ، ويحوز أن تكون الواو بمعنى مع ويستفاد منه فورية الصاع مع الرد ، ويحوز أن يكون مفعولا معه ، ويعكز عليه قول جمهور النحاة أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلا ، فإن قيل التعبير بالرد في المصراة واضح فما معنى التعبير بالرد في الصاع ؟ فالجواب أنه مثل قول الشاعر « علفتها تبنا وماء باردا ، أي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا ، ويجعل علفتها مجازا عن فعل شامل للامرين أي ناولتها ، فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع ، فلو كان اللبن باقيا ولم يتغير فأراد رده هل يلزم البائع قبوله ؟ فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طراوته ولاختلاطه بما تجدد عند المبتاع ، والتنصيص على التمر يقتضي تعيينه كما سيأتي . قوله ( ويذكر عن أبي صالح ومجاهد والوليد بن رباح وموسى بن يسار الخ ) يعني أن أبا صالح ومن بعده وقع في رواياتهم تعيين التمر ، فاما رواية أبي صالح فوصلها أحمد ومسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ : من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام فإن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر ، وأما رواية مجاهد فوصلها البزار ، قال مغلطاي لم أرها إلا عنده . قلت : قد وصلها أيضا الطبراني في « الارسط » من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن أبي نجيم ، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد ، وأول رواية ليث « لا تبيعوا المصراة من الإبل والغنم » الحديث ، وليث ضعيف وفي محمد بن مسلم أيضا ابن وأما رواية الوليد بن رباح وهو بفتح الراء وبالموحدة فوصلها أحمد بن منيع في مسنده بلفظ : من اشترى مصراة فليرد معها صاعا من تمر ، وأما رواية موسى بن يسار وهو بالتحانية والمهمل فوصلها مسلم بلفظ : من اشترى شاة مصراة فليقلبها فليجلبها فإن رضى بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر ، وسياقه يقتضي الفورية . قوله ( وقال بعضهم عن ابن سيرين : صاعا من طعام وهو بالخيار ثلاثة ) وقال بعضهم عن ابن سيرين : صاعا من تمر ، ولم يذكر ثلاثة ) أما رواية من رواه بلفظ الطعام والثلاث فوصلها مسلم والترمذي من طريق قره بن خالد عنه بلفظ : من اشترى مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام فإن ردها رد معها صاعا من طعام لا سمرا ، وأخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام وحبيب وأيوب عن ابن سيرين نحوه ، وأما رواية من رواه بلفظ التمر دون ذكر الثلاث فوصلها أحمد من طريق : عمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ : من اشترى شاة مصراة فإنه يجلبها فإن رضى بها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعا من تمر ، وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم من طريقه بلفظ : من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظريين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمرا ، ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام ولم يقل ثلاثة لثلاث أخرجه أحمد والطحاوي من طريق عون عن ابن سيرين وخلاس بن عمرو كلاهما عن أبي هريرة بلفظ : من اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة فليقلبها فهو بأحد النظريين بالخيار إلى أن يحوزها أو يرددها واناء من طعام ، فحصلنا عن ابن سيرين على أربع روايات ذكر التمر والثلاث ، وذكر التمر بدون الثلاث ،

والطعام بدل التمر كذلك . والذي يظهر في الجمع بينها أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ، ويحمل الأمر فيمن لم يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على التمر ، وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية ، وروى ابن أبي شيبه وأبو عوانة من طريق هشام ابن حسان عن ابن سيرين « لاسمراء » يعني الحنطة . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول « لاسمراء ، تمر ليس ببر » ، فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر ، ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله « لاسمراء » . لكن يعكر على هذا الجمع ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ « أن ردها ردها ومعا صاع من بر » ، لاسمراء ، وهذا يقتضي أن المنى في قوله لاسمراء حنطة مخصوصة وهي الحنطة الشامية فيكون المثبت بقوله « من طعام » أي من قمح ، ويحتمل أن يكون راويه رواه بالمنى الذي ظنه مساويا ، وذلك أن المتبادر من الطعام البر فطن الراوى أنه البر فعبر به ، وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لانه كال غالب قوت أهل المدينة ، فهذا طريق الجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك ، لكن يعكر على هذا ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب وفيه « فإن ردها ردها صاعا من طعام أو صاعا من تمر » ، فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ويحتمل أن تكون « أو » شكا من الراوى لانتخياره ، وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشئ منها فيرجع إلى الروايات التي لم يختلف فيها وهي التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخارى ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ « أن ردها ردها معها مثل أو مثلى لئنها قمحا » ، ففي إسناده ضعف ، وقد قال ابن قدامة إنه متروك الظاهر بالاتفاق . قوله ( والتمر أكثر ) أى أن الروايات الناصة على التمر أكثر عددا من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدلته بذكر الطعام . فقد رواه بذكر التمر - غير من تقدم ذكره - ثابت بن عياض كما يأتى في الباب الذى يليه وهمام بن منبه عند مسلم وعكرمة وأبو اسحق عند الطحاوي ومحمد بن زياد عند الترمذى والشعبي عند أحمد وابن خزيمة كلهم عن أبي هريرة ، وأما رواية من رواه بذكر الإناء فيفسرها رواية من رواه بذكر الصاع وقد تقدم ضبطه في الزكاة ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة ، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذى احتلب قليلا أو كثيرا . ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا ، وخالف في أصل المسألة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون ، أما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصرية ولا يجب رد صاع من التمر ، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور إلا أنه قال يتخير بين صاع تمر أو نصف صاع بر ، وكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهما قالوا لا يتعين صاع التمر بل قيمته ، وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة العطر ، وحكى البغوى أن لاختلاف في المذهب أنهما لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كنى ، وأثبت ابن كعب الخلاف في ذلك ، وحكى المارودى وجهين فيما إذا عجز عن التمر هل تلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر إليه ؟ وبالثاني قال الحنابلة . واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعذار شتى : فهم من طعن في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بمسا رواه مخالفا للقياس الجلى ، وهو كلام آذى قائله به نفسه ، وفي حكايته غنى عن تكلف الرد عليه ، وقد ترك أبو حنيفة القياس

الجل لرواية أبي هريرة وأمثاله كما في الوضوء بنبيذ التمر ومن القهقهة في الصلاة وغير ذلك ، وأظن أن لهذه النكتة  
أورد البخاري حديث ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوقف حديث أبي  
هريرة فلولاً أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الجلي في ذلك . وقال ابن السمعاني في  
« الاصطلاح » : التعرض إلى جانب الصحابة علامة على خذلان فاعله بل هو بدعة وضلالة ، وقد اختص أبو هريرة  
بمزيد الحفظ لدعاء رسول الله ﷺ له - يعنى المتقدم في كتاب العلم وفي أول البيوع أيضاً - وفيه قوله « ان اخواني  
من المهاجرين كان يشغلهم الصفي بالأسواق وكنت ألزم رسول الله ﷺ فأشهد إذا غابوا وأحفظ إذا نسوا » الحديث .  
ثم مع ذلك لم ينفرد أبو هريرة برواية هذا الاصل ، فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر ، وأخرجه الطبراني  
من وجه آخر عنه ، وأبو يعلى من حديث أنس ، وأخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث عمرو بن عوف المزني ،  
وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة لم يسم ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة  
النقل ، واعتل من لم يأخذ به بأشياء لاحقية لها ، ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر الترفه تارة والقصص  
أخرى والابن أخرى ، واعتباره بالصاح تارة وبالمثل أو المثلان تارة وبالأناة أخرى . والجواب أن الطرق الصحيحة  
لا اختلاف فيها كما تقدم ، والضعيف لا يعلى به الصحيح . ومنهم من قال هو معارض لمعوم القرآن كقوله تعالى  
( وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ، والمتلفات تضمن بالمثل  
وبغير المثل . ومنهم من قال هو منسوخ ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه  
لأنهم اختلفوا في النسخ قليل : حديث النهي عن بيع الدين بالدين ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه وغيره من  
حديث ابن عمر ، ووجه الدلالة منه أن ابن المصراة يصير ديناً في ذمة المشتري ، فإذا ألزم بصاع من تمر نسيئة صار  
ديناً بدين ، وهذا جواب الطحاوي ، وتعقب بأن الحديث ضعيف باتفاق المحدثين ، وعلى التنزل فالتمر إنما شرع في  
مقابل الحلب سواء كان اللبن موجوداً أو غير موجود فلم يتعين في كونه من الدين بالدين ، وقيل ناسخه حديث  
« الخراج بالضمان » ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة ، ووجه الدلالة منه أن اللبن فضلة من فضلات الثبابة  
ولو هلك لكأن من ضمان المشتري فكذلك فضلاتها تكون له فكيف يفرم بدلها للبائع ؟ حكاه الطحاوي أيضاً ،  
وتعقب بأن حديث المصراة أصح منه باتفاق فكيف يقدم المرجوح على الراجح ؟ ودعوى كونه بعده لا دليل عليها ،  
وعلى التنزل فالمشتري لم يؤمر بغرامة ما حدث في ملكه بل بغرامة اللبن الذي ورد عليه العقد ولم يدخل في العقد  
فليس بين الحديثين على هذا تعارض . وقيل ناسخه الاحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال ، وقد كانت مشروعة قبل  
ذلك كما في حديث هزبن حكيم عن أبيه عن جده في مانع الزكاة « فانا آخذوها وشطر ماله » وحديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده في الذي يسرق من الجرين يفرم مثليه وكلاهما في السنن ، وهذا جواب عيسى بن أبان ، لحديث  
المصراة من هذا القبيل وهي كلها منسوخة ، وتعقبه الطحاوي بأن التصرية إنما وجدت من البائع ، فلو كان من  
ذلك الباب للزمه التفرغ ، والفرض أن حديث المصراة يقتضي تغريم المشتري فافترقا . ومنهم من قال ناسخه حديث  
« البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » وهذا جواب محمد بن شجاع ، ووجه الدلالة منه أن الفرقة تقطع الخيار فثبت أن  
لا خيار بعدها إلا لمن استثناه الشارع بقوله « الا بيع الخيار » وتعقبه الطحاوي بأن الخيار الذي في المصراة من  
خيار الرد بالعيب ، وخيار الرد بالعيب لا تقطعه الفرقة ، ومن الغريب أنهم لا يقولون بخيار المجلس ثم يحتجون به

فيما لم يرد فيه . ومنهم من قال هو خبر واحد لا يفيد إلا الظن ، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ، وتعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول لا في مخالفة قياس الأصول ، وهذا الخبر إنما خالف قياس الأصول بدليل أن الأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والآخران مردودان إليهما ، فالسنة أصل والقياس فرع فكيف يرد الأصل بالفرع ؟ بل الحديث الصحيح أصل بنفسه فكيف يقال إن الأصل يخالف نفسه ؟ وعلى تقدير التسليم يسكون قياس الأصول بفيد القطع وخبر الواحد لا يفيد إلا الظن ، فتناول الأصل لا يخالف هذا الخبر الواحد غير مقطوع به لجواز استثناء محله عن ذلك الأصل . قال ابن دقيق العيد : وهذا أقوى متمسك به في الرد على هذا المقام . وقال ابن السمعاني : متى ثبت الخبر صار أصلا من الأصول ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر لانه ان وافقه فذاك وان خالفه فلا يجوز رد أحدهما لأنه رد للخبر بالقياس وهو مردود باتفاق فإن السنة مقدمة على القياس بلا خلاف ، إلى أن قال : والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الأقيسة لكنها ليست لازمة لأن السنة الثابتة مقدمة عليها والله تعالى أعلم . وعلى تقدير التناول فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول لأن الذي ادعوه عليه من المخالفة بينها بأوجه : أحدها أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة ، وهما أن كان اللابن مثليا فليضمن باللبن وان كان متقوما فليضمن بأحد النقيدين ، وقد وقع هنا مضمونا بالتمر بخلاف الأصل . والجواب منع الحصر ، فإن الحر يضمن في دينه بالإبل وليست مثلا ولا قيمة . وأيضا فضان المثل بالمثل ليس مطردا فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذرت المائلة كمن أتلّف شاة لبونا كان عليه قيمتها ، ولا يحمل بازاء لبنا لبنا آخر لتعذر المائلة . ثانيها أن القواعد تقتضي أن يكون المضمون مقدر الضمان بقدر التالف وذلك مختلف ، وقد قدر هنا بمقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس . والجواب منع التعميم في المضمونات كالموضحة فأرسلها مقدر مع اختلافها بالكبر والصغر ، والقرة مقدرة في الجنين مع اختلافه ، والحكمة في ذلك أن كل ما يقع فيه التنازع فليقدر بشيء معين لقطع التشاجر ، وتقدم هذه المصلحة على تلك القاعدة فإن اللابن الحادث بعد العقد اختلط باللبن الموجود وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري ، ولو عرف مقداره فوكل إلى تقديرهما أو تقدير أحدهما لأفضى إلى النزاع والخصام ، فقطع الشارع النزاع والخصام وقدره بحد لا يتعديانه فصلا للخصومة . وكان تقديره بالتمر أقرب الأشياء إلى اللابن فانه كان قوتهم إزاء ذلك كاللبن وهو مكمل كاللبن ومقتات فاشتركا في كون كل واحد منهما مطعوما مقتاتا مكبلا ، واشتركا أيضا في أن كلا منهما يقتات به بغير صنعة ولا علاج . ثالثها أن اللابن التالف إن كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزء من الماهود عليه من أصل الخلقة وذلك مانع من الرد فقد حدث على ذلك المشتري ، فلا يضمنه ، وإن كان مختلطا فما كان منه موجودا عند العقد وما كان حادثا لم يجب ضمانه ، والجواب أن يقال إنما يمتنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام العيب وإلا فلا يمتنع وهنا كذلك . رابعها أنه خالف الأصول في جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبتها ، والجواب بأن حكم المصراة انفراد بأصله عن عمالة فلا يستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره ، والحكمة فيه أن هذه المدة هي التي يتبين بها لبس الخلقة من اللابن المجتمع بالتدليس غالبا فشرعت لاستعلام العيب ، بخلاف خيار الرؤية والعيب فلا يتوقف على مدة ، وأما خيار المجلس فليس لاستعلام العيب ، فظاهر الفرق بين الخيار في المصراة وغيرها . خامسها أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض فيما إذا

كانت قيمة الشاة صاعاً من تمر فانها ترجع اليه من الصاع الذي هو مقدار ثمنها . والجواب أن التمر عوض عن اللبن لا من الشاة فلا يلزم ما ذكره . سادسها أنه مخالف لقاعدة الربا فيما اذا اشترى شاة بصاع فإذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع ، والجواب أن الربا إنما يمتدني العقود لا الفسوخ ، بدليل أنها لو تباعاً ذهباً بفضة لم يحز أن يتفرقا قبل القبض ، فلو تقايلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض . سابعها أنه يلزم منه ضمان الاعيان مع بقاءها فيما إذا كان اللبن موجوداً ، والاعيان لا يضمن بالبدل إلا مع فواتها كلافصوب . والجواب أن اللبن وإن كان موجوداً لكنه تعذر رده ، لاختلاله باللبن الحادث بعد العقد وتعذر تمييزه فأشبه الآبق بعد النصب فانه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر الرد . ثامنها أنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط ، أما الشرط فلم يوجد وأما العيب فتمنعان اللبن لو كان عيباً لثبت به الرد من غير تصرية ، والجواب أن الخيار يثبت بالتدليس كمن باع ربحاً دائرة بما جهمه لها بغير علم المشتري فإذا اطلع عليه المشتري كان له الرد ، وأيضا فالمشتري لما رأى ضرراً مملواً لبناً ظن أنه عادة لها فكأن البائع شرط له ذلك فتبين الأمر بخلافه فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي لأن البائع يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فإذا أظهر المشتري على صفة فيان الأمر بخلافها كان قد دلس عليه فشرع له الخيار وهذا هو محض القياس ومقتضى العدل ، فان المشتري إنما يبدل ماله بناء على الصفة التي أظهرها له البائع . وقد أثبت الشارع الخيار للركبان إذا تفقوا واشترى منهم قبل أن يهبطوا إلى السوق ويعلموا السعر وليس هناك عيب ولا خلاف في شرط ، ولكن لما فيه من الغش والتدليس . ومنهم من قال الحديث صحيح لا اضطراب فيه ولا علة ولا نسخ وإنما هو محمول على صورة مخصوصة وهو ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب مثلاً خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد ، فان اتفاقاً على إسقاطه في مدة الخيار صح العقد وإن لم يتفقاً بطل العقد ويجب رد الصاع من التمر لانه كان قيمة اللبن يومئذ ، وتعقب بأن الحديث ظاهر في تعليق الحكم بالتصرية ، وما ذكره هذا القائل يقتضى تعليقه بفساد الشرط سواء وجدت التصرية أم لا فهو تأويل متعسف ، وأيضا فلفظ الحديث لفظ عموم ، وما ادعوه على تقدير تسليمه فرد من أفراد ذلك العموم فيحتاج من ادعى قصر العموم عليه الدليل على ذلك ولا وجود له ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل في النهي عن الغش ، وأصل في ثبوت الخيار لمن دلس عليه بمبيع ، وأصل في أنه لا يفسد أصل البيع ، وأصل في أن مدة الخيار ثلاثة أيام ، وأصل في تحريم التصرية وثبوت الخيار بها ، وقد روى أحمد وابن ماجه عن ابن مسعود مرفوعاً : يبيع المحفلات خلاصة ولا تحمل الخلاصة لمسلم ، وفي أسناده ضعف ، وقد رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق موقوفاً بأسناد صحيح ، وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم قال كان يقال : التصرية خلاصة ، وإسناده صحيح ، واختلف القائلون به في أشياء منها لو كان عالماً بالتصرية هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجه للشافعية ، ويرجح أنه لا يثبت رواية عكرمة عن أبي هريرة في هذا الحديث عند الطحاوي فان لفظه : من اشترى مصراً ولم يعلم أنها مصراة ، الحديث . ولو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته هل له الرد ؟ فيه وجه لم يأت أيضاً خلافاً للحنابلة في المسألتين . ومنها لو تحفلت بنفسها أو صرّها المالك لنفسه ثم بدله فباعها فهل يثبت ذلك الحكم ؟ فيه خلاف : فنظر إلى المعنى أثبت لان العيب مثبت للخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ، ومن نظر إلى أن حكم التصرية خارج عن القياس خصه بمورده وهو حالة العمدة فإن النهي إنما تناوله فقط . ومنها لو كان المضرع مملواً لما وظنه المشتري لبناً فاشتراها على ذلك ثم ظهر له أنه لحم هل

يثبت له الخيار؟ فيه وجهان حكاهما بعض المالكية . ومنها لو اشترى غير مصراة ثم أطلع على عيب بها بعد حلبها ، فقد نص الشافعي على جواز الرد بحالنا لأنه قليل غير معتنى بجمعه ، وقيل يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البغوي يرد صاعا من تمر . **قوله** ( حدثنا مسدد حدثنا معتمر ) سيأتي في باب النهي عن تلقي الركبان ، بعد سبعة أبواب عن مسدد عن يزيد بن زريع ، وكأن الحديث عند مسدد عن شيخين فذكره المصنف عنه في موضعين ، وسياقه عن معتمر أتم . **قوله** ( سمعت أبي ) وسليمان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدي ، ورجال الاسناد بصريون سوى الصحابي . **قوله** ( قال من اشترى شاة محفلة فليرد معها صاعا من تمر ، ونهى النبي ﷺ أن تلقى البيوع ) هكذا رواه الأكثر عن معتمر بن سليمان موقوفا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبيد الله بن معاذ عن معتمر مرفوعا وذكر أن رفعه غلط ، ورواه أكثر أصحاب سليمان عنه كما هنا : حديث المحفلة موقوف من كلام ابن مسعود ، وحديث النهي عن التلقي مرفوع . وخالفهم أبو خالد الأحمر عن سليمان التيمي فرواه بهذا الاسناد مرفوعا أخرجه الاسماعيلي وأشار إلى وهمه أيضا . **قوله** ( فردها ) أي أراد ردها ، بقرينة قوله « فليرد معها » عملا بحقيقة المعية ، أو تحمل المعية على البعدي فلا يحتاج الرد إلى تأويل . وقد وردت مع بمعنى البعدي كقوله تعالى ( وأسألت مع سليمان ) الآية . **قوله** في رواية مالك ( لا تلقوا الركبان ) يأتي الكلام عليه بعد أبواب وعلى بيع الحاضر للبادي قريبا ، ومضى الكلام على البيع وعلى التجش ، ومضى الكلام على التصرية بما يفنى عن اعادته

### ٦٥ - باب إن شاء رد المصراة ، وفي حلبتها صاع من تمر

٢١٥١ - **حدثنا محمد بن عمرو** حدثنا **المكي** أخبرنا **ابن حبان** قال أخبرني **زياد** أن **ثابتا** مولى **عبد الرحمن بن زيد** أخبره أنه سمع **أبا هريرة** رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « من اشترى غنما مصراة فاحتلبها ، فإن رخصها أمسكها ، وإن سخطها ففي حلبتها صاع من تمر »

**قوله** ( باب إن شاء رد المصراة وفي حلبتها ) بسكون اللام على أنه اسم الفعل ويجوز الفتح على إرادة المحلوب ، وظاهره أن التمر مقابل للحلبة ، وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لافي مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معا وشذ بذلك عن الجمهور . **قوله** ( حدثنا محمد بن عمرو ) كذا للاكثر غير منسوب ، ووقع في رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستملي « محمد بن عمرو بن جبلة » وكذا قال أبو أحمد الجرجاني في روايته عن **الفري** ، وفي رواية **أبي علي بن شجويه** عن **الفري** « حدثنا محمد بن عمرو يعني ابن جبلة » وأمله الباقر ، وجزم **الداوقني** بأنه **محمد بن عمرو** أبو **غسان** الرازي المعروف بـ **زنيج** ، وجزم الحاكم والكلاباذي بأنه **محمد بن عمرو** السواق البلخي ، والاول أولى ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا المكي ) هو **ابن إبراهيم** ، وهو من مشايخ البخاري وستأتي روايته عنه بلا واسطة في باب لا يشتري حاضر لباد . **قوله** ( أخبرني زياد ) هو **ابن سعد** الخراساني . **قوله** ( أن ثابتا ) هو **ابن عياض** ، وعبد الرحمن بن زيد مولاة من فوق أي ابن الخطاب . **قوله** ( من اشترى غنما مصراة فاحتلبها ) ظاهره أن صاع التمر متوقف على الحلب كما تقدم . **قوله** ( ففي حلبتها صاع من تمر ) ظاهره أن صاع التمر في مقابل المصراة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله « من اشترى

غنا، ثم قال «ففي حلبها صاع من تمر، ونقله ابن عبد البر عن استعمال الحديث، وابن بطال عن أكثر العلماء، وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة، وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعا حتى قال المازري: من المستبشع أن يفرم متلف لبن ألف شاة كما يفرم متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع لجعل حدا يرجع إليه عند النخاصم فاستوى القليل والكثير، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافا متباينا، ومع ذلك فالمعتبر الصاع سواء قل اللبن أم كثر، فكذا ذلك هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت. والله تعالى أعلم

### ٦٦ - باب بيع العبد الزاني. وقال شريح: إن شاء رد من الزنا

٢١٥٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث قال **حدثني** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سَمِعَهُ يَقُولُ: قال النبي ﷺ «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزَيَّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُزَيَّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعُهَا وَلَوْ بِجَبَلٍ مِنْ شَعَرٍ»

[الحديث ٢١٥٢ - أطرافه في: ٢١٥٣، ٢٢٣٣، ٧٢٣٤، ٢٥٥٥، ٦٨٣٧، ٦٨٣٩]

٢١٥٣، ٢١٥٤ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُخصن قال: إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضفير». قال ابن شهاب: لا أدري أبداً الثالثة أو الرابعة

[الحديث ٢١٥٤ - أطرافه في: ٢٢٣٢، ٢٥٥٦، ٦٨٣٨]

**قوله** (باب بيع العبد الزاني) أي جوازه مع بيان عيبه. **قوله** (وقال شريح إن شاء رد من الزنا) وصله سعيد ابن منصور من طريق ابن سيرين أن رجلا اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري، فخاصمه إلى شريح فقال: إن شاء رد من الزنا، وإسناده صحيح. ثم أورد المصنف في الباب حديث «إذا زنت الأمة فليجلدها، الحديث أوردته من وجهين، وشاهد الترجمة منه قوله في آخره «فليبعها ولو بجبل من شعر، فإنه يدل على جواز بيع الزاني، ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو بجبل من شعر، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. قال ابن بطال: فائدة الأمر ببيع الأمة الزانية المبالغة في تقبيح فعلها، والإعلام بأن الأمة الزانية لا جزاء لها إلا البيع أبداً، وأنها لا تبقى عند سيد زجراً لها عن معاودة الزنا، ولعل ذلك يكون سبباً لإعفافها إما أن يزوجه المشتري أو يعفها بنفسه أو يصونها بهيئته

### ٦٧ - باب الشراء والبيع مع النساء

٢١٥٥ - **حدثنا** أبو اليان أخبرتنا شعيب عن الزهري قال عروة بن الزبير قالت عائشة رضي الله عنها «دخل علي رسول الله ﷺ فذكرت له، فقال رسول الله ﷺ: اشترى وأعتق فأثما الولاء لمن أعتق

٢ - ٤٧ ج ٤ • فتح الباري

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ الْعَشِيُّ فَأَنْتَ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : مَا بَالُ النَّاسِ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ مَاطِلٌ ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ »  
 ٢١٥٦ - حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَبِي عِبَادٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ سَمِعْتُ نَافِعًا يَحْدِثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَلَتْ بَرِيرَةَ ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ : لِمَ هُمْ أَبَوَا أَنْ يَبِيعُوهُمَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَى . قُلْتُ لِنَافِعٍ : حُرًّا كَانَ رَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا ؟ فَقَالَ : مَا يُدْرِينِي

[ الحديث ٢١٥٦ - أطرافه في : ٢١٦٩ ، ٢٥٦٢ ، ٦٧٥٢ ، ٦٧٥٤ ، ٦٧٥٩ ]

قَوْلُهُ ( باب الشراء والبيع مع النساء ) أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الشروط أن شاء الله تعالى ، وشاهد الترجمة منه قوله « ما بال رجال يشترون شروطا ليست في كتاب الله ، لاشعاره بأن قصة البايعة كانت مع رجال ، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ . وقوله في آخر حديث ابن عمر « قلت لنافع الخ » هو قول همام الراوى عنه ، وسيأتى ذكر الاختلاف في زوج بريرة هل كان حرا أو عبدا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وحسان أول السند وقع عند المستمل « ابن أبي عباد ، وعند غيره « حسان بن حسان ، وهما واحد

٦٨ - باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ؟ وهل يعينه أو ينصحه ؟

وقال النبي ﷺ « إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ » . وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ

٢١٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ سَمِعْتُ جَبْرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »

٢١٥٨ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَتَقَوُّا الرَّكْبَانَ ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ » . قَالَ : فَقُلْتُ لِبْنِ عَبَّاسٍ : مَا قَوْلُهُ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ » ؟ قَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ

[ الحديث ٢١٥٨ - طرفاه في : ٢١٦٣ ، ٢٢٧٤ ]

قَوْلُهُ ( باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل يعينه أو ينصحه ) قال ابن المنير وغيره : حمل المصنف النهي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر أخذًا من تفسير ابن عباس ، وقوى ذلك بعموم أحاديث « الدين النصيحة » ، لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالبا وإنما غرضه تحصيل الاجرة فاقتضى ذلك



لأجل أن بيع الحاضر للبادي بغير أجره من باب النصيحة . قلت : ويؤيده ما سيأتى فى بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب ، وكذلك ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي ، أن أعرابيا حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلحة بن عبيد الله ، فقال له : ان النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبيعك فشاورنى حتى أمرك وأنهاك . قوله ( وقال النبي ﷺ إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له ) هو طرف من حديث وصله أحد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه ، حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، فإذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له ، ورواه البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا مثله ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير بلفظ لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض . قوله ( ورخص فيه عطاء ) أى فى بيع الحاضر للبادي ، وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان أى ابن خثيم عن عطاء بن أبي رباح قال : سألت عن أعرابي أبيع له فرخص لي ، وأما ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس . فقال عطاء : لا يصلح اليوم . فقال مجاهد : ما أرى أبا محمد إلا لو أتاه ظئر له من أهل البادية إلا سيبيع له ، فالجمع بين الروایتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب اليه مجاهد ما نسب ، وأخذ بقول مجاهد في ذلك أبو حنيفة وتمسكوا بعموم قوله ﷺ ، الدين النصيحة ، وزعموا أنه ناسخ لحديث النهي ، وحمل الجمهور حديث « الدين النصيحة » على عمومته إلا في بيع الحاضر للبادي فهو خاص فيقتضى على العام والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، وجمع البخاري بينهما بتخصيص النهي بمن يبيع له بالأجرة كالسمسار ، وأما من ينصحه فيعليه بأن السمر كذا مثلا فلا يدخل في النهي عنده والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث جرير في النصح لكل مسلم وقد تقدم الكلام عليه في آخر كتاب الايمان ، والثاني حديث ابن عباس . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( لا تلتقوا الركبان ) زاد الكشميني في روايته « للبيع » وسيأتى الكلام عليه قريبا . قوله ( لا يكون له سمسار ) بمهملتين هو في الاصل القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره ، وفي هذا التفسير تعقب على من فسر الحاضر بالبادي بأن المراد نهى الحاضر أن يبيع للبادي في زمن الغلاء شيئا يحتاج اليه أهل البلد فهذا مذكور في كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته أن يحىء البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال ، فيأتيه بلدى فيقول له : ضعه عندي لأبيعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر ، فجعلوا الحكم منوطا بالبادي ومن شاركه في معناه . قال وإنما ذكر البادي في الحديث لسكونه الغالب فألحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر وإضرار أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع ، وهذا تفسير الشافعية والحنابلة ، وجعل المالكية البداوة قيداً ، وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه ، قال فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . قال ابن المنذر : اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالانهي وأن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج اليه وأن يعرض الحضرى ذلك على البدوي ، فلو عرضه البدوي على الحضرى لم يمنع . وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد ، قال ابن دقيق العيد : أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع المعنى أو اللفظ ، والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والختفاء فحيث يظهر يخصص

النصر أو يسم ، وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى ، فأما اشتراط أن يلتصق البلدى ذلك فلا يقرى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه ، فان الضرر الذى علل به النهى لا يفترق الحال فيه بين سؤال البلدى وعدمه ، وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة اليه فتوسط بين الظهور وعدمه ، وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضا لاحتمال أن يكون المقصود مجرد تفويت الربح والرزق على أهل البلد ، وأما اشتراط العلم بالنهى فلا إشكال فيه . وقال السبكي : شرط حاجة الناس اليه معتبر ، ولم يذكر جماعة عمومها وإنما ذكره الرافعي تبعا للبعوى وبحسب احتاج إلى دليل . واختلفوا أيضا فيما إذا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة هل يصح مع التحريم أولا يصح ؟ على القاعدة المشهورة

### ٩٦ - باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر

٢١٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن صبراح **حدثنا** أبو علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار قال **حدثني** أبي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد » وبه قال ابن عباس

**قوله** ( باب من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر ) وبه قال ابن عباس ، أى حيث فسر ذلك بالسمسار كما في الحديث الذى قبله . **قوله** ( نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ) كذا أوردته من حديث ابن عمر ليس فيه التقييد بالأجر كما في الترجمة . قال ابن بطلان : أراد المصنف أن يبيع الحاضر للبادى لا يحوز بأجر ويحوز بغير أجر ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس ، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر قال : وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادى وقال : ليست الإشارة بيعا . وعن الليث وأبي حنيفة لا يشير عليه ، لأنه إذا أشار عليه فقد باعه . وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لأنه إنما نهى عن البيع له وليست الإشارة بيعا ، وقد ورد الأمر بنصحه فدل على جواز الإشارة . ( تنبيه ) : حديث ابن عمر فرد غريب لم أراه إلا من رواية أبي علي الحنفي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وقد ضاع مخرجه على الاسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البخارى ، وله أصل من حديث ابن عمر أخرجه الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر وليس هو في الموطأ ، قال البيهقي : عدوه في أفراد الشافعي ، وقد تابعه القعنبى عن مالك ثم ساقه بإسنادين إلى القعنبى

### ٧٠ - باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة ، وكرهه ابن سيرين وإبراهيم للبائس وللمشتري

وقول إبراهيم : إن العرب تقول يبيع لى قوباً ، وهى تعنى الشراء

٢١٦٠ - **حدثنا** المسكن بن إبراهيم قال أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « لا يبتع المرء على بيع أخيه ، ولا تلتجشوا ، ولا يبيع حاضر لباد »

٢١٦١ - **حدثني** محمد بن المنثري **حدثنا** معاذ **حدثنا** ابن عون عن محمد بن أنس بن مالك رضي الله

عنه « نُهينا أن يبيع حاضر لباد »

قوله ( باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة ) أى قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء ، قال ابن حبيب المالكي . الشراء البادى مثل البيع ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يبيع بعضكم على بعض » فان معناه الشراء . وعن مالك في ذلك روايتان . قوله ( وكرهه ابن سيرين وابراهيم البائع والمشتري ) أما قول ابن سيرين فوصله أبو عوانة في صحيحه من طريق سلة بن علقمة عن ابن سيرين قال « لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد ، أنهيتم أن يبيعوا أو يتبايعوا لهم ؟ قال : نعم » . قال محمد : وصدق لأنها كلمة جامعة ، وقد أخرجه أبو داود من طريق أبي بلال عن ابن سيرين عن أنس بلفظ « كان يقال لا يبيع حاضر لباد » ، وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئاً ولا يتبايع له شيئاً ، وأما ابراهيم فهو النخعي فلم أقف عنه كذلك صريحاً . قوله ( قال ابراهيم : ان العرب تقول بيع لي ثوباً وهي تعنى الشراء ) هذا قاله ابراهيم استدلالاً لما ذهب اليه من التسوية بين البيع والشراء في الكراهة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، قوله ( عن ابن شهاب ) في رواية الاسماعيلى عن طريق أبي عاصم عن ابن جريج « أخبرني ابن شهاب » . قوله ( لا يتبع المراء ) كذا للأكثر ، والكشميني لا يتابع وهو خبر بمعنى النهي : وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب ، وكذا على قوله لاتناجشوا . ثانيهما حديث أنس ، قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين . قوله ( نهينا أن يبيع حاضر لباد ) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أنس « وان كان أمه أو أباه ، ورواه أبو داود والنسائي من وجه آخر » عن يونس بن عبيد عن الحسن عن أنس أن النبي ﷺ ، فذكره ، وعرف بهذه الرواية أن الناهى المهم في الرواية الأولى هو النبي ﷺ ، وهو يقوى المذهب الصحيح أن لقول الصحابي نهينا عن كذا حكم الرفع وأنه في قوة قوله قال النبي ﷺ

٧١ - باب النهي عن التلقى الركباني ، وأن يبعه مردود

لأن صاحبه عاصي آثم إذا كان به عالماً ، وهو خداع في البيع والخداع لا يجوز

٢١٦٢ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله العمري عن سعيد بن أبي سعيد عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن التلقى ، وأن يبيع حاضر لباد »

٢١٦٣ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال « سألت

ابن عباس رضي الله عنهما : ما معنى قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ فقال : لا يكون له سمساراً »

٢١٦٤ - حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع قال حدثني الثمالي عن أبي عثمان عن عبد الله رضي

الله عنه قال « من اشترى محملة فليرد معها صاعاً . قال : ونهى النبي ﷺ عن تلقى البيوع »

٢١٦٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

رسول الله ﷺ قال « لا يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا تلتقوا السَّلَع حتى يهبط بها الى السوق »

**قوله** ( باب النهى عن تلقى الركبان ، وأن بيعه مردود لأن صاحبه عاص آثم إذا كان به علما ، وهو خداع فى البيع والخداع لا يجوز ) جزم المصنف بأن البيع مردود بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، لكن يحل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات النهى عنه لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتى ذكره ، وأما كون صاحبه عاصيا آثما والاستدلال عليه بكونه خداعا فصحيح ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردودا لأن النهى لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو ولدفع الأضرار بالركبان ، والقول بطلان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة ، ويمكن أن يحل قول البخارى أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح ، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصراة فإن فيه خداعا ومع ذلك لم يبطل البيع ، وبكونه فصل فى بيع الحاضر للبادى بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر ، واستدل عليه أيضا بحديث حكيم بن حزام الماضى فى بيع الخيار ففيه د فأن كذبا وكتمانا محقت بركة بيعهما ، قال فلم يبطل بيعهما بالكذب والسكتان للعيب ، وقد ورد باسناد صحيح د أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ، ثم ساقه من حديث أبى هريرة ، قال ابن المنذر : أجاز أبو حنيفة التلقى وكرهه الجمهور . قلت : الذى فى كتب الحنفية يكره التلقى فى حالتين : أن يضرب بأهل البلد ، وأن يلتبس السعر على الواردين . ثم اختلفوا : فقال الشافعى من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار ، وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عن أبى هريرة د أن النبى ﷺ نهى عن تلقى الجلب ، فإن تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق . قلت : وهو حديث أخرجه أبو داود والترمذى وصححه ابن خزيمة من طريق أيوب ، وأخرجه مسلم من طريق هشام عن ابن سيرين بلفظ ولا تلقوا الجلب ، فن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار ، وقوله د فهو بالخيار ، أى إذا قدم السوق وعلم السعر ، وهل يثبت له ، طلقا أو بشرط أن يقع له فى البيع غبن ؟ وجهان ، أحدهما الأول وبه قال الحنابلة ، وظهره أيضا أن النهى لأجل منفعة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته بمن يخدعه . قال ابن المنذر : وحله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة ، وإلى ذلك جزم الكوفيون والأوزاعى قال : والحديث حجة للشافعى لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق انتهى . واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور فى آخر الباب ، وسيأتى الكلام على ذلك . وقد ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أولها حديث أبى هريرة ، **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفى . **قوله** ( عن سعيد بن أبى سعيد ) هو المقبرى . **قوله** ( عن التلقى ) ظهريه منع التلقى مطلقا سواء كان قريبا أم بعيدا ، سواء كان لأجل الشراء منهم أم لا ، وسيأتى البحث فيه . ثانيها حديث ابن عباس ، **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى . **قوله** ( سألت ابن عباس ) كذا رواه مختصرا وليس فيه للتلقى ذكر . وكأنه أشار على عاداته إلى أصل الحديث ، فقد سبق قبل بابين من وجه آخر عن معمر وفى أوله د لا تلقوا الركبان ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر ، والقول فى حديث ابن عباس كالتقوى فى حديث أبى هريرة ، وقوله د لا تلقوا الركبان ، خرج مخرج الغالب فى أن من يجلب الطعام يكونون عددا وركبانا ، ولا مفهوم له بل لو كان الجالب عددا مشاة أو واحدا راجيا أو ماشيا لم يختلف الحكم . وقوله د البيع ، يشمل البيع لهم والبيع منهم ، ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقى . فلو تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرجة أو خرج حاجة له فوجدهم فباعهم هل يتناوله النهى ؟ فيه احتمال ، فمن نظر إلى المعنى لم يفرق عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية ، وشرط بعض الشافعية فى

النهى أن يتبدى المتلقى فيطلب من الجالب البيع ، فلو ابتدأ الجالب بطلب البيع فاشترى منه المتلقى لم يدخل في النهى ، وذكر امام الحرمين في صورة التلقى المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل ، وذكر المتولى فيها أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول ، وذكر أبو إسحق الشيرازى أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغيبهم ، وقد يؤخذ من هذه التقييدات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك تلقى ، لكن صرح الشافعية أن كون إخباره كذبا ليس شرطا لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعتبر وجوداً وعدماً . ثالثها حديث ابن مسعود ، وقد مضى الكلام عليه في المصرة ، والغرض منه هنا قوله « ونهى عن تلقى البيوع » فإنه يقتضى تقييد النهى المطلق فى التلقى بما إذا كان لأجل المبايعه . رابعها حديث ابن عمر ، وسيأتى الكلام عليه فى الباب الذى بعده . فذلك الطريقة الثالثة - وهى فى الباب الذى يليه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع - أن الوصول إلى أول السوق لا يلقى حتى يدخل السوق ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحق وابن المنذر وغيرهم ، وصرح جماعة من الشافعية بأن منتهى النهى عن التلقى لا يدخل البلد سواء وصل إلى السوق أم لا ، وعند المالكية فى ذلك اختلاف كثير فى حد التلقى . قوله ( ولا نلقوا السلع ) فتح أوله واللام وتشديد القاف المفتوحة وضم الواو أى تتلقوا لخصت إحدى التامين . ثم إن مطلق النهى عن التلقى يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر لإطلاق الشافعية ، وقيد المالكية محل النهى بحد مخصوص ، ثم اختلفوا فيه فقليل ميل وقليل فرسخان وقليل يومان وقليل مسافة القصر وهو قول الثورى ، وأما ابتدائها فسيأتى البحث فيه فى الباب الذى بعده

## ٧٢ - باب منتهى التلقى

٢١٦٦ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا جويرية** عن نافع عن **عبد الله** **رضي الله عنه** قال « **كُنَّا نَتَقَى الرُّكْبَانَ فَذُشِّرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ ، فَهَئَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ** »  
قال أبو عبد الله : هذا فى أعلى السوق ، وبُيِّنَهُ حَدِيثُ **عبيد الله**

٢١٦٧ - **حدثنا مسدد** **حدثنا يحيى** عن **عبيد الله** قال : **حدثنى نافع** عن **عبد الله** **رضي الله عنه** قال « **كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ ، فَهَئَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَقُولُوا** »

**قوله** ( باب منتهى التلقى ) أى وابتدائه . وقد ذكرنا أن الطاهر أنه لا حد لانتهاه من جهة الجالب ، وأما من جهة المتلقى فقد أشار المصنف بهذه الترجمة إلى أن ابتداء الخروج من السوق أخذاً من قول الصحابي أنهم كانوا يقبضون بالطعام فى أعلى السوق فيبيعونه فى مكانه فهناهم النبي ﷺ أن يبيعوه فى مكانه حتى يقولوه ، ولم ينههم عن التبائع فى أعلى السوق فدل على أن التلقى إلى أعلى السوق جائز ، فإن خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل فى النهى ، وحد ابتداء التلقى عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم مصرفة السعر وطلب الحظ لأنفسهم ، فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقصيرهم ، وأما إكمال معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر ، والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطلقاً كما هو ظاهر الحديث ، وهو قول أحمد وإسحق ، وعن الليث

كرامة التلقي ولو في الطريق ولو على باب البيت حتى تدخل السلعة السوق . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( هذا في أعلى السوق ) أي حديث جويرية عن نافع بلفظ « كننا تلقى الركبان فنشتري منهم الطعام » الحديث ، قال البخاري : وبينه حديث عبيد الله بن عمر يعني عن نافع أي حيث قال « كانوا يتبايعون الطعام في أعلى السوق » الحديث مثله ، وأراد البخاري بذلك الرد على من استدلل به على جواز تلقى الركبان لإطلاق قول ابن عمر « كننا تلقى الركبان » ولا دلالة فيه ، لأن معناه أنهم كانوا يتلفونهم في أعلى السوق كما في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ، وقد صرح مالك في روايته عن نافع بقوله « ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها السوق » فدل على أن التلقي الذي لم يهبط عنه إنما هو ما بلغ السوق ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وادعى الطحاوي التعارض في هاتين الروايتين وجمع بينهما بوقوع الضرر لأصحاب السلع وعدمه ، قال فيحمل حديث النهي على ما إذا حصل الضرر ، وحديث الإباحة على ما إذا لم يحصل ، ولا يخفى رجحان الجمع الذي جمع به البخاري والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع قول البخاري « هذا في أعلى السوق » عقب رواية عبيد الله بن عمر في رواية أبي ذر ، ووقع في رواية غيره عقب حديث جويرية وهو الصواب

### ٧٣ - باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل

٢١٦٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءتني بريرة فقالت : كاتبت أهلك على تسع أواق في كل عام أوقية ، فأعنيني . فقلت : إن أحب أهلك أن أعدّها لهم ، ويكون ولأوك لي فمئت . فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا ذلك عليها ، فجاءت من عندهم ورسول الله ﷺ جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع النبي ﷺ فأخبرت عائشة النبي ﷺ فقال : خذوها واشترطن لهم الولاء ، فإنما الولاء لمن أعتق . فمئت عائشة ، ثم قام رسول الله ﷺ في الناس لحمد الله وأثنى عليهم ثم قال : أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق »

٢١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن تشتري جارية فتمتعتها ، فقال أهلها : نبيكم كما على أن ولّاها لنا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يملك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق »

**قوله** ( باب إذا اشترط في البيع شروطا لا تحل ) أي هل يفسد البيع بذلك أم لا ؟ أورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة ، وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النهي عن تلقى الركبان يرد به البيع ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

## ٧٤ - باب بيع التمر بالتمر

٢١٧٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قُلْتُ قَالَ «الْبُرُّ بِالْبُرِّ إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ »

**قوله** ( باب بيع التمر بالتمر ) أورد فيه حديث عمر مختصراً . وسيأتي الكلام عليه بعد باب

## ٧٥ - باب بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام

٢١٧١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمِزَابَنَةِ . وَالْمِزَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا ، وَيَسْمَعُ الزَّبِيبُ بِالْكَرْمِ كَيْلًا »

[ الحديث ٢١٧١ - أطرافه في : ٢١٧٢ ، ٢١٨٥ ، ٢٢٠٥ ]

٢١٧٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمِزَابَنَةِ . قَالَ : وَالْمِزَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ التَّمْرَ بِكَيْلِ : إِنْ زَادَ فُلِي ، وَإِنْ نَقَصَ فُلِي »

٢١٧٣ - قال : وحديثي زيد بن ثابت « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِمِزَابَنَةِهَا »

[ الحديث ٢١٧٣ - أطرافه في : ٢١٨٤ ، ٢١٨٨ ، ٢١٩٢ ، ٢٢٨٠ ]

**قوله** ( باب بيع الزبيب بالزبيب والطعام بالطعام ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابنة من طريقين ، وسيأتي الكلام عليه بعد خمسة أبواب . وفي الطريق الثانية حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت في العرايا ، وسيأتي الكلام عليه بعد سبعة أبواب . وذكر في الترجمة الطعام بالطعام وليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر ، وكذلك ذكر فيها الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم ، قال الاسماعيلي : لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ، قال : ولو ترجم للحديث ببيع التمر في ردوس الشجر بمثله من جنسه يابساً لكان أولى انتهى . ولم يحل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب ، وأما هنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام ، وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وروى مسلم من حديث مصر بن عبد الله مرفوعاً « الطعام بالطعام مثلاً بمثل »

## ٧٦ - باب بيع الشعير بالشعير

٢١٧٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ اشْتَرَى صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فِدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ فَمَرَّوَضَنَا ، حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي ، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ ، وَعَمْرُؤُ يَسْمَعُ ذَلِكَ . فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ، قَالَ

رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والبرُّ بالبرِّ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والشَّعِيرُ بالشَّعِيرِ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء ، والتمرُّ بالتمرِّ رِبَاً إِلَّا هاء وهاء .

**قوله** ( باب بيع الشعير بالشعير ) أى ماحكه ؟ **قوله** ( أنه القس صرفاً ) بفتح الصاد المهملة أى من الدراهم بنهب كان معه . وبين ذلك الليث في روايته عن ابن شهاب ولعله عن مالك بن أوس بن الحدثان قال : أقبلت أقول من يصطرف الدراهم ؟ . **قوله** ( فتراضنا ) بضاد معجمة أى تجارينا الكلام في قدر العوض بالزيادة والنقص كأمر كلاهما كان يروض صاحبه ويسهل خلفه ، وقيل المراضة هنا المواصفة بالسلمة . وهو أن يصف كل منهما سلمته لرفيقه **قوله** ( فأخذ الذمب يقلبها ) أى الذنبة . والذهب يذكر ويؤنث فيقال ذهب وذنبة . أو يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنشئ لذلك ، وفي رواية الليث : فقال طلحة إذا جاء خادمنا نعطيك ورقك ، ولم أقف على تسمية الخازن الذي أشار إليه طلحة . **قوله** ( من الغابة ) بالعين المعجمة وبعد الألف موحدة يأتى شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام ، وكأن طلحة كان له بها مال من نخل وغيره وأشار إلى ذلك ابن عبد البر . **قوله** ( حتى تأخذ منه ) أى عوض الذهب ، في رواية الليث : والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذمبه قال رسول الله ﷺ قال ، فذكره . **قوله** ( الذهب بالورق ربا ) قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه وحله عنه الخطاط حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك ، وتابعه معمر والليث وغيرهما . وكذلك رواه الخطاط عن ابن عيينة . وعند أبو نعيم عنه فقال : الذهب بالذهب ، وكذلك رواه ابن إسحق عن الزهري ، ويجوز في قوله : الذهب بالورق ، الرفع أى يبيع الذهب بالورق لحذف المضاف للملح به ، أو المضاف الذهب يباع بالذهب ، ويجوز النصب أى يبعوا الذهب . والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها . والورق الفضة وهو بفتح الواو وكسر الراء وباسكانها على المشهور ويجوز فتحهما . وقيل بكسر الواو المضروبة وبفتحها المال ، والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة . **قوله** ( إلا هاء وهاء ) بالمد فيهما وفتح الحمزة ، وقيل بالكسر ، وقيل بالسكون ، وحكى النضر بغير همز وخطأها الخطابي ، ورد عليه النووي وقال . هي صحيحة لكن قليلة والمعنى خذ وهات ، وحكى هاء ، بزيادة كاف مكسورة ويقال هاء ، بكسر الحمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ بغير تنوين ، وقال ابن الأثير : هاء وهاء . هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء . فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر : إلا يدا بيد ، يعنى مقابلة في المجلس . وقيل معناه خذ وأعط ، قال وغير الخطابي يميز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة هاء ، التي للتبني . وقال ابن مالك : هاء اسم فعل بمعنى خذ . وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكياً فكأنه قيل : ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء . وقال الخليل : كلمة تستعمل هند المناولة . والمقصود من قوله : هاء وهاء ، أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء . فيتبايعان في المجلس قال ابن مالك : حقها أن لاتنع بعد إلا كما لايقع بعدها خذ ، قال : فالقدير لاتبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء . واستدل به على اشتراط التفاض في الصرف في المجلس وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك لايجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ، ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ، ومذهب أنه لايجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا ، وحل قول عمر لايفارقه ، على الفور



حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم إلى قهو دكانه ثم يفتح صندوقه لما جاز . **قوله** ( البر بالبر ) بضم الموحدة ثم راء من أسماء الخطئة ، والشعير بفتح أوله معروف وحكى جواز كسره ، واستدل به على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور ، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث أن السكبير بلى البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكفونه . وفيه الماكسة في البيع والمراوضة وتقليب السلطة ، وفائدته الأمن من الغبن ، وأن من الصلم ما يخفى على الرجل السكبير القدر حتى يذكره غيره ، وأن الإمام إذا سمع أو رأى شيئاً لا يجوز ينهى عنه ويرشد إلى الحق ، وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر دليله ، وأن يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم . وفيه التأكيد الخبر ، وفيه الحجة بخبر الواحد ، وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام التي في كتاب الله أو حديث رسوله . وفيه أن النسبنة لا تجوز في بيع الذهب بالورق ، وإذا لم يحز فيهما مع تفاضلها بالنسبنة فأحرى أن لا يجوز في الذهب بالذهب وهو جنس واحد ، وكذا الورق بالورق ، يعنى إذا لم تكن رواية ابن إسحق ومن تابعه محفوظة فيؤخذ الحكم من دليل الخطاب ، وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم ، أى التسوية في المنع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق فيستغنى حينئذ بذلك عن القياس

### ٧٧ - باب بيع الذهب بالذهب

٢١٧٥ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا إسماعيل بن علكية قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : قال أبو بكرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » [ الحديث ٢١٧٥ - طرفه في : ٢١٨٢ ]

**قوله** ( باب بيع الذهب بالذهب ) تقدم حكمه في الباب الذي قبله ، وذكر المصنف فيه حديث أبي بكرة ، ثم أوردته بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق ، ورجال الاسنادين بصريون كلهم . وأخذ حكم بيع الذهب بالورق من قوله « وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب كيف شئتم » ، ورواية الأخرى « وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا » الحديث ، وسيأتى الكلام عليه

### ٧٨ - باب بيع الفضة بالفضة

٢١٧٦ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا عفى حدثنا ابن أخي الزهري عن عمه قال : حدثني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن أبا سعيد الخدري حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ ، فلقبه عبد الله بن عمر ، فقال : يا أبا سعيد ، ما هذا الذي تحدثت عن رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو سعيد في الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول « الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، والورق بالورق مثلاً بمثل »

[ الحديث ٢١٧٦ - طرفاه في : ٢١٧٧ ، ٢١٧٨ ]

٢١٧٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً »

قوله ( باب بيع الفضة بالفضة ) تقدم حكمه أيضاً . قوله ( حدثني عبيد الله بن سعد ) زاد في رواية المستمل « وهو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وابن أخى الزهرى هو محمد بن عبد الله ابن مسلم . قوله ( عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن أبا سعيد الخدرى حدثه مثل ذلك حديثاً عن رسول الله ﷺ فلقبه عبد الله بن عمر فقال : يا أبا سعيد ما هذا الذى يحدث عن رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو سعيد فى الصرف سمعت رسول الله ﷺ يقول ) فذكر الحديث ، هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير ، وقد أخرجه الإسماعيل من وجهين عن يعقوب بن ابراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ « ان أبا سعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر عن رسول الله ﷺ فى الصرف . فقال أبو سعيد ، فذكره ، فظهر بهذه الرواية معنى قوله « مثل ذلك » أى مثل حديث عمر ، أى حديث عمر الماضى قريباى قصة طلحة بن عبيد الله ، وتكلف الكرماني هنا فقال : قوله « مثل ذلك » أى مثل حديث أبى بكره فى وجوب المساواة . ولو وقف على رواية الإسماعيل لما عدل عنها . وقوله « فلقبه عبد الله » أى بعد أن كان سمع منهم الحديث فأراد أن يستثبت فيه ، وقد وقع لأبى سعيد مع ابن عمر فى هذا الحديث قصة وهى هذه ، ووقعت له فيه مع ابن عباس قصة أخرى كما فى الباب الذى بعده ، فأما قصته مع ابن عمر فانفرد بها البخارى من طريق سالم ، وأخرجها مسلم من طريق الليث عن نافع ولفظه « ان ابن عمر قال له رجل من بنى ليه : إن أبا سعيد الخدرى يأتى هذا عن رسول الله ﷺ ، قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليث حتى دخل على أبى سعيد الخدرى فقال : ان هذا أخبرنى أنك تخبر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث ، فأشار أبا سعيد بإصبعيه إلى عينيه وأذنيه فقال « أبصرت عيناي وسمعت أذناى رسول الله ﷺ يقول لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، الحديث . ولمسلم من طريق أبى نضرة فى هذه القصة لابن عمر مع أبى سعيد ، ان ابن عمر نهى عن ذلك بعد أن كان أفتى به لما حدثه أبا سعيد بنهى التى ﷺ . وأما قصة أبى سعيد مع ابن عباس فسادكرها فى الباب الذى يليه . قوله فى الرواية الأولى ( الذهب بالذهب ) يجوز فى الذهب الرفع والنصب ، وقد تقدم توجيهه ، ويدخل فى الذهب جميع أصنافه من مضروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش ، ونقل السوى تبعاً لميره فى ذلك الإجماع . قوله ( مثل بمثل ) كذا فى رواية أبى ذر بالرفع ، ولغير أبى ذر « مثلاً بمثل » وهو مصدر فى موضع الحال أى لذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون ، أو مصدر مؤكد أى يوزن وزناً بوزن ، وراد مسلم فى رواية سهيل بن أبى صالح عن أبيه « لا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء » قوله ( ولا تشفوا ) بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء أى تفضلوا ، وهو رباعى من أشف ، والشف بالكسر الزيادة ، وتطلق على النقص . قوله ( ولا تبيعوا منها غائباً بناجزاً ) بنون وجيم وزاى مؤجلاً بحال ، أى والمراد بالعائب أعم من المؤجل كالعائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً والنابز الحاضر . قال ابن بطال : فيه حجة للشافعى فى قوله : من كان له على رجل درهم ولآخر عليه دنانير لم يجوز أن يقاص أحدهما الآخر بما له لأنه يدخل فى معنى بيع الذهب بالورق دينا ، لأنه لا لم يجوز غائباً بناجزاً فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب ، وأما الحديث الذى أخرجه أصحاب السنن عن ابن عمر قال « كنت أبيع الإبل بالبقيع : أبيع بالدنانير وأخذ الدرهم ،

وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير. فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : لا بأس به إذا كان بسعر يومه ولم تفرقا وبينكما شيء ، فلا يدخل في بيع الذهب بالورق ديناً ، لأن النسيء بقبض الدرهم عن الدنانير لم يقصد إلى التأخير في الصرف قاله ابن بطال ، واستدل بقوله « مثلاً بمثل » ، على بطلان البيع بقاعدة مدعوجة وهو أن يبيع مدعوجة ودنانيراً بدنانيرين مثلاً ، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل أخرجه مسلم ، وفي رواية أبي داود « فقلت إنما أردت الحجارة ، فقال : لا حتى تميز بينهما » .

## ٧٩ - باب بيع الدينار بالدينار نساء

٢١٧٨ و ٢١٧٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا الضحاك بن مخلد حدثنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أن أبا صالح الزيات أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول « الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم . فقلت له : فإن ابن عباس لا يقول » . فقال أبو سعيد : سألتُه فقلت سمعته من النبي ﷺ أو وجدته في كتاب الله ؟ قال : كل ذلك لا أقول ، وأنتم أعلم برسول الله ﷺ مني ، ولكن أخبرني أسامة أن النبي ﷺ قال : لا رباً إلا في النسيئة » .

**قوله** ( باب بيع الدينار بالدينار نساء ) بفتح النون المهملة والمد والتوين منصوباً ، أي مؤجلاً مؤخراً ، يقال أنساء نساء ونسيئة . **قوله** ( الضحاك بن مخلد ) هو أبو عاصم شيخ البخاري ، وقد حدث في مواضع عنه بواسطة كهذا الموضع . **قوله** ( سمع أبا سعيد الخدري يقول : الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم ) كذا وقع في هذه الطريق ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار فزاد فيه « مثلاً بمثل » ، من زاد أو ازداد فقد أربى . **قوله** ( ان ابن عباس لا يقول ) في رواية مسلم « يقول غير هذا » . **قوله** ( فقال أبو سعيد سألتُه ) في رواية مسلم « فقلت لقيت ابن عباس فقلت له » . **قوله** ( فقال كل ذلك لا أقول ) بنصب « كل » ، على أنه مفعول مقدم ، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي الدين « كل ذلك لم يكن » ، فالمعنى هو المجموع ، وفي رواية مسلم « فقال لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل » ، ولمسلم من طريق عطاء « أن أبا سعيد لقي ابن عباس » ، فذكر نحوه وفيه « فقال كل ذلك لا أقول » ، أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه ، أي لا أعلم هذا الحكم فيه ، وإنما قال لابي سعيد « أنتم أعلم برسول الله ﷺ مني » ، ليكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ . وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب أو السنة . **قوله** ( لا رباً إلا في النسيئة ) في رواية مسلم « الربا في النسيئة » ، وله من طريق عبيد الله بن أبي يزيد وعطاء جميعاً عن ابن عباس « إنما الربا في النسيئة » ، زاد في رواية عطاء « ألا إنما الربا » ، وزاد في رواية طائوس عن ابن عباس « لا رباً فيما كان يدا بيد » ، وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال « سألت ابن عباس عن الصرف فقال : أيذا بيد ؟ قلت نعم ، قال فلا بأس . فأخبرت أبا سعيد فقال : أو قال ذلك ؟ إنا سنكتب إليه فلا يمتيكموه » ، وله من وجه آخر عن أبي نضرة « سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف فلم يريا به » .

بأساً ، فاني لقاعد عند أبي سعيد فسألته عن الصرف فقال : ما زاد فهو ربا ، فأنكرت ذلك لقولها ، فذكر الحديث قال «حدثني أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة فكرهه . » والصرف بفتح المهملة : دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه ، ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور . وخالف فيه ابن عمر ثم رجح ، وابن عباس واختلف في رجوعه . وقد روى الحاكم من طريق حيان الصدي وهو بالمهملة والتحتانية « سألت أبا مجلز عن الصرف فقال : كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عينا بعين يدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسبة ، فلقبه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه « التمر بالتمر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه أشد النهي . » واتفق العلماء على صحة حديث أسامة ، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد فقيل : منسوخ ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وقيل المعنى في قوله « لا ربا » الربا الأغلظ الشديد التحريم المتباعد عليه بالمعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره ، وإنما قصد نفي الأكل لا نفي الأصل ، وأيضا فني تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم ، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة المنطوق ، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم . وقال الطبري : معنى حديث أسامة « لا ربا إلا في النسبة » إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصغاني هنا « قال أبو عبد الله » يعني البخاري « سمعت سليمان بن حرب يقول : لا ربا إلا في النسبة هذا عندنا في الذهب بالورق والخنطة بالشعير متفاضلا ولا بأس به يدا بيد ولا خير فيه نسبة » . قلت : وهذا موافق (١) وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس أن العالم يناظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالادلة وفيه اقرار الصغير للكبير بفضل التقدم

#### ٨٠ - باب بيع الورق بالذهب نسبة

٢١٨٠ ، ٢١٨١ - **عمر بن حفص بن عمر** حدثنا شعبة قال أخبرني **حبيب بن أبي ثابت** قال سمعت **المنهال** قال : سألت **البراء بن عازب** و**زيد بن أرقم** رضي الله عنهم عن الصرف ، فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فكلهما يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق ديناً .

**قوله** ( باب بيع الورق بالذهب نسبة ) البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلا ، فهي أربعة أقسام : فبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة ، أو بنقد غيره وهو الصرف . وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنا والعرض عوضا ، وبيع العرض بالعرض يسمى مقابضة . والحلول في جميع ذلك جائز ، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخرا فلا يجوز ، وإن كان العرض جاز ، وإن كان العرض مؤخرا فهو السلم ، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع ، والله أعلم . **قوله** ( عن الصرف ) أي بيع الدرهم

بالذهب أو عكسه ، وسمى به لصرفه عن مقتضى البياعات من جواز التفاضل فيه ، وقيل من الصريف وهو تصويتها في الميزان ، وسيأتى فى أوائل الهجرة من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي المنال قال : باع شريك لى دراهم - أى بذهب - فى السوق نسيئة . فقلت : سبحان الله يصلح هذا ؟ فقال : لقد بعنا فى السوق فما عابه على أحد ، فسألت البراء بن عازب ، فذكره . قوله ( هذا خير منى ) فى رواية سفيان المذكورة : قال قال زید بن أرقم فأسأله فانه كان أعظمنا تجارة ، فسأله ، فذكره . وفى رواية الحميدى فى مسنده من هذا الوجه عن سفيان . فقال صدق البراء ، وقد تقدم فى باب التجارة فى البر ، من وجه آخر عن أبي المنال بلفظ : ان كان يدا بيد فلا بأس . وإن كان نسيئاً فلا يصلح . وفى الحديث ما كان عليه الصحابة من التراضع ، وإنصاف بعضهم بعضاً ، ومعرفة أحدهم حق الآخر ، واستظهار العالم فى الفتيا بنظيره فى العلم ، وسيأتى بعد الكلام على هذا الحديث فى الشركة إن شاء الله تعالى

## ٨١ - باب بيع الذهب بالورق يدا بيد

٢١٨٢ - **حدثنا** عمران بن ميسرة **حدثنا** عباد بن القوام **أخبرنا** يحيى بن أبي إسحاق **حدثنا** هبة الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضى الله عنه قال : « نهى النبى ﷺ عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا ، والفضة بالذهب كيف شئنا »

**قوله** ( باب بيع الذهب بالورق يدا بيد ) ذكر فيه حديث أبى بكره الماضى قبل بثلاثة أبواب ، وليس فيه التقييد بالحلول ، وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع فى بعض طرقه : فقد أخرجه مسلم عن أبى الربيع عن عباد الذى أخرجه البخارى من طريقه وفيه : فسأله رجل فقال : يدا بيد ، فقال : هكذا سمعت ، وأخرجه مسلم من طريق يحيى بن أبى كثير عن يحيى بن أبى إسحق فلم يسق لمظه ، فسأله أبو عوانة فى مستخرجه فقال فى آخره : والفضة بالذهب كيف شئتم يدا بيد ، واشترط القبض فى الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف فى التفاضل بين الجنس الواحد واستدل به على بيع الروبات بعضها ببعض اذا كان يدا بيد ، وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت عند مسلم بلفظ : فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم ،

## ٨٢ - باب بيع المزابنة ، وهى بيع التمر بالتمر ، وبيع الزبيب بالكرم ، وبيع التمر

قال أسن : نهى النبى ﷺ عن المزابنة والمخافلة

٢١٨٣ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عتبيل عن ابن شهاب **أخبرنا** سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « لا تبيعوا التمر حتى تبدوا صلاحه ، ولا تبيعوا التمر بالتمر »

٢١٨٤ - قال سالم : وأخبرنا عبد الله عن زبد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص بعد ذلك فى بيع

الترابا بالزبيب أو بالتمر . ولم يَرخص في غيره .

٢١٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا ، وَبَيْعُ السَّكَرَمِ بِالزَّيْبِ كَيْلًا »

٢١٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سُوَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحَدَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابِنَةِ وَالْحَاقَلَةِ . وَالْمَزَابِنَةُ اشْتَرَاهُ الْجَمْرُ بِالثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ »

٢١٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَعَاوِيَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْحَاقَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ »

٢١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَحَّصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِحَرَصِهَا »

**قوله** ( باب بيع المزابنة ) بالزاي والموحدة والنون ، مفاعلة من الزن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وقيل للبيع الخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بنفسه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بامضاء البيع . **قوله** ( وهى بيع التمر ) بالمشاء والسكون ( بالتمر ) بالمثلثة وفتح الميم ، والمراد به الرطب خاصة . وقوله « بيع الزبيب بالسكرم » أى بالعنب ، وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعى بذلك كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يجرى الربا في نقده قال : وأما من قال أضمن لك صبرتك هذه بعشرين صاعا مثلاً فما زاد فلى وما نقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة . قلت : لكن تقدم فى « باب بيع الزبيب بالزبيب » من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر « والمزابنة أن يبيع الثمر بكيل أن زاد فلى وإن نقص فعلى » فثبت أن من صور المزابنة أيضا هذه الصورة من القمار ، ولا يلزم من كونها قمارا أن لا تسمى مزابنة . ومن صور المزابنة أيضا بيع الزرع بالحنطة كيلا ، وقد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزرع بالحنطة كيلا » وستأتى هذه الزيادة للمصنف من طريق الليث عن نافع بعد أبواب . وقال مالك : المزابنة كل شئ من الجراف لا يعلم كيلاه ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشئ . يسمى من السكيل وغيره ، سواء كان من جنس يجرى الربا في نقده أم لا . وسبب النهى عنه ما يدخله من القمار والغرر ، قال ابن عبد البر : نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة - وهى المدافعة - ويدخل فيها القمار والمخاطرة ، وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، وهو خطأ فلمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث فى هذا الباب . وقيل هى المزاوعة على الجزء وقيل غير ذلك ، والذي تدل عليه الأحاديث فى تفسيرها أولى . **قوله** ( قال أنس الخ ) بأتى موصولا فى « باب بيع المخاضرة » وفيه تفسير الحاقلة . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر من رواية ابنه سالم

ومن رواية نافع كلاهما عنه ، ثم حديث أبي سعيد في ذلك . وفي طريق نافع تفسير المزانية ، وظاهره أنها من المرفوع . ومثله في حديث أبي سعيد في الباب ، وأخرجه مسلم من حديث جابر كذلك ، ويؤيد كونه مرفوعا رواية سالم وإن لم يتعرض فيها لذكر المزانية ، وعلى تقدير أن يكون التفسير من هؤلاء الصحابة فهم أعرف بتفسيره من غيرهم . وقال ابن عبد البر : لا يخالف لهم في أن مثل هذا مزانية ، وإنما اختلفوا هل يلتحق بذلك كل ما لا يجوز إلا مثلا بمثل فلا يجوز فيه كيل بجزاف ولا جزاف بجزاف ؟ فالجمهور على الإلحاق . وقيل يختص ذلك بالنخل والكرم . والله أعلم . قوله ( قال سالم ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه ، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضموما في سياق واحد ، وأخرجه الترمذى من طريق محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، وأشار الترمذى إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل ، ولفظ الترمذى عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحافلة والمزانية ، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ، ومراد الترمذى أن التصريح بالنهي عن المزانية لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بغير واسطة ، وروى ابن عمر استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت ، فإن كانت رواية ابن إسحق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عنده بعضه بغير واسطة واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوى إنما يصح حالة الكيل . والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصا لا يتقدر وهو قول الجمهور ، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة ، وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك ، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص ، أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال : أينقص الرطب إذا جف ؟ قالوا نعم ، قال : فلا إذا ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . قوله ( رخص بعد ذلك ) أى بعد النهي عن بيع التمر بالتمر ( في بيع العرايا ) وهذا من أصرح ما ورد في الرد على من حمل من الحنفية النهي عن بيع التمر بالتمر على عومه ومنع أن يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع التمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون بعد الناسخ . قوله ( بالرطب أو بالتمر ) كذا عند البخارى ومسلم من رواية عقيل عن الزهرى بلفظ « أو » . وهى محتملة أن تكون للتخيير وأن تكون للشك ، وأخرجه النسائى والطبرانى من طريق صالح بن كيسان والبيهقى من طريق الأوزاعى كلاهما عن الزهرى بلفظ « بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك » هكذا ذكره بالواو ، وهذا يؤيد كون « أو » بمعنى التخيير لا الشك ، بخلاف ما جزم به النووى . وكذلك أخرجه أبو داود من طريق الزهرى أيضا عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وإسناده صحيح ، وليس هو اختلافا على الزهرى فإن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهرى بالاسنادين أخرجهما النسائى وفرقهما ، وإذا ثبتت هذه الرواية كانت فيها حجة للوجه الصائر إلى جواز بيع الرطب الخروص على رءوس النخل بالرطب الخروص أيضا على الأرض وهو رأى ابن خيران من الشافعية ، وقيل لا يجوز وهو رأى الاصطخرى وصححه جماعة ، وقيل إن كانا نوعا واحدا لم يحز لإلحاحه اليه ، وإن كانا نوعين جاز وهو رأى أبي إسحق وصححه ابن أبي عمرون ، وهذا كله فيما إذا كان أحدهما على النخل والآخر على الأرض ، وقيل ومثله

ما إذا كانا معا على النخل ، وقيل إن غله فيما إذا كانا نوعين ، وفي ذلك فروع آخر يطول ذكرها . وصرح الماوردي بالحاق البسر في ذلك بالرطب . **قوله** ( بيع الثمر ) بالمثلثة وتحريك الميم ، وفي رواية مسلم « ثمر النخل » ، وهو المراد هنا ، وليس المراد التمر من غير النخل فإنه يجوز بيعه بالتمر بالمشاة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر لكونه متفاضلا من جنسه . **قوله** ( كيلا ) يأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده . **قوله** ( وبيع الكرم بالزبيب كيلا ) في رواية مسلم « وبيع العنب بالزبيب كيلا » ، والكرم بفتح الكاف وسكون الراء هو شجر العنب والمراد منه هنا نفس العنب كما أوضحته رواية مسلم ، وفيه جواز تسمية العنب كرما . وقد ورد النهي عنه كما سيأتي الكلام عليه في الأدب ، ويجمع بينهما بحمل النهي على التنزيه ويكون ذكره هنا لبيان الجواز ، وهذا كله بناء على أن تفسير المزبنة من كلام النبي ﷺ ، وعلى تقدير كونه موقوفا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي على حقيقة . واحتلف السلف : هل يلحق العنب أو غيره بالرطب في العرايا ؟ فقيل : لا ، وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشافعية منهم المحب الطبري ، وقيل : يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشافعي ، وقيل : يلحق كل ما يدخر وهو قول المالكية ، وقيل : يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشافعي أيضا . **قوله** ( عن داود بن الحصين ) هو المدني ، وكلامهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وليس لداود ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه ، وشيخه هو أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، ووقع في رواية مسلم « أن أبا سفيان أخبره أنه سمع أبا سعيد » وأبو سفيان مشهور بكنيته حتى قال النوري تبعا لغيره لا يعرف اسمه ، وسبقهم إلى ذلك أبو أحمد الحاكم في الكنى لكن حكى أبو داود في السنن في روايته لهذا الحديث عن القعني شيخه فيه أن اسمه قزمان ، وابن أبي أحمد هو عبد الله بن أبي أحمد بن جعش الاسدي ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين ، وحكى الواقدي أن أبا سفيان كان مولى ابني عبد الأشهل وكان يجالس عبد الله بن أبي أحمد فنسب إليه . **قوله** ( والمزبنة اشتراء الثمر بالتمر على ردوس النخل ) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيل « كيلا » ، وهو موافق لحديث ابن عمر الذي قبله ، وذكر الكيل ليس بقيد في هذه الصورة بل لأنه صورة المباينة التي وقعت إذ ذاك فلا مفهوم له لخروجه على سبب أوله مفهوم . لكنه مفهوم الموافقة لأن المسكوت عنه أولى بالمنع من المطوق ، ويستفاد منه أن معيار التمر والزبيب الكيل ، وزاد مسلم في آخر حديث أبي سعيد « والمحافة كراء الأرض » ، وكذا هو في الموطأ . **قوله** ( عن الشيباني ) هو أبو إسحق . ووقع في رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أبي معاوية « حدثنا الشيبان » ، وسيأتي الكلام عن المحافة في « باب بيع المحاضرة » ، ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي سعيد عقب هذا الحديث مثله ، والمزبنة في النخل والمحافة في الزرع . **قوله** ( أرخص لصاحب العرية ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النحتانية الجمع عرايا ، وقد ذكرنا تفسيرها لغة . **قوله** ( أن يبيعها بخرصها ) زاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعني شيخ البخاري فيه « كيلا » ، ومثله للمصنف من رواية موسى بن عقبة عن نافع ، وسيأتي بعد باب . ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك فقال بخرصها من الثمر ، ونحوه للمصنف من رواية يحيى بن سعيد عن نافع في كتاب الشرب ، ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا » ، وأبو كرونها رطبها ، ومن طريق الليث عن يحيى بن سعيد بلفظ « رخص في بيع العرية بخرصها تمرا » ، قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل تمرا النخلات بطعام أهله رطبها بخرصها تمرا ، وهذه الرواية تبين أن في رواية سليمان إدراجا ، وأخرجه



الطبراني من طريق حماد بن سلة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « رخص في العرايا ، النخلة والنخلتان يوهبان للرجل فيبيعهما بخمر صهما تمرا ، زاد فيه ، يوهبان للرجل ، وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتى شرحه بعد باب

### ٨٣ - باب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب أو الفضة

٢١٨٩ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثنا **ابن وهب** أخبرني **ابن جريج** عن **عطاء** وأبي **الزبير** عن **جابر** رضي الله عنه قال « **نهى النبي ﷺ** عن بيع الثمر حتى يطيب ، ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ، إلا العرايا »

٢١٩٠ - **حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب** قال سمعت **مالكا** وسأله **عبيد الله بن الربيع** : **أحدلك** **داود** عن **أبي سفيان** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه « **إن النبي ﷺ** رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق قال : نعم »  
[المحدث ٢١٩٠ - طرفه في : ٢٣٨٢]

٢١٩١ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا **سفيان** قال : قال **يحيى بن سعيد** سمعت **بشيرا** قال : سمعت **سهل بن أبي حمزة** « **إن رسول الله ﷺ** نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العريّة أن تباع بخمر صها يأكلها أهلها رطباً - وقال **سفيان** مرة أخرى : إلا أنه رخص في العريّة يبيها أهلها بخمر صها يأكلونها رطباً - قال : هو سؤالا . قال **سفيان** قلت لـ **يحيى** وأنا غلام : **إن أهل مكة** يقولون : **إن النبي ﷺ** رخص لهم في بيع العرايا . قل : وما يدري أهل مكة ؟ قلت : إنهم يروونه عن **جابر** . فسكت . قال **سفيان** : إنما أردت أن **جابر** من أهل المدينة . قيل لـ **سفيان** : أليس فيه « **نهى عن بيع الثمر حتى يبيد وصلاحه** » ؟ قال : لا [المحدث ٢١٩١ - طرفه في : ٢٣٨٤]

**قوله** ( باب بيع الثمر ) بفتح المثناة والميم ( على رؤوس النخل ) أي بعد أن يطيب . وقوله « بالذهب أو الفضة » انبع فيه ظاهر الحديث وسيأتي البحث فيه . **قوله** ( عن عطاء ) هو **ابن أبي رباح** ، وأبو **الزبير** هو **محمد بن مسلم** ، كذا جمع بينهما **ابن وهب** ، وتابعه **أبو عاصم** عند **مسلم** و**يحيى بن أيوب** عند **الطحاوي** ، وكلاهما عن **ابن جريج** ، ورواه **ابن عينة** عند **مسلم** عن **ابن جريج** عن **عطاء** وحده ، ووقع في روايته عن **ابن جريج** « أخبرني **عطاء** » . **قوله** ( عن جابر ) في رواية **أبي عاصم** المذكورة « **إنها سمعا جابر بن عبد الله** » . **قوله** ( عن بيع الثمر ) بفتح المثناة أي الرطب . **قوله** ( حتى يطيب ) في رواية **ابن عينة** « حتى يبيد وصلاحه » ، وسيأتي تفسيره بعد باب . **قوله** ( ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ) قال **ابن بطال** : « إنما اقتصر على الذهب والفضة لانهما جل ما يتعامل به الناس ، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض يعني بشرطه » . **قوله** ( إلا العرايا ) زاد

يحيى بن أيوب في روايته «فإن رسول الله ﷺ رخص فيها» أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من الثمر كما سيأتي البحث فيه . قال ابن المنذر : ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنبيه ﷺ عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روى النهي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت النهي والرخصة معا . قلت : ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبله تدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقع بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر . ونلفظه عن ابن عمر مرفوعا «ولا تبيعوا الثمر بالتمر» قال : وعن زيد بن ثابت «أنه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العربية» وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع ، وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، وقد قدمت لإيضاح ذلك . قوله (حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب) هو الحجة بفتح المهملة والجيم ثم موحدة ، بصري مشهور . قوله (سمعت مالكا الخ) فيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ فأقر به ، وقد استقر الاصطلاح على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظا . قوله (وسأله عبيد الله) هو بالتصغير . والربيع أبوه هو حاجب المنصور وهو والد الفضل وزير الرشيد . قوله (رخص) كذا للاكثر بالتشديد ولا كشيئ . قوله (في بيع العرايا) أي في بيع عمر العرايا لأن العربية هي النخلة والعرايا جمع عربية كما تقدم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . قوله (في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق) شك من الراوي ، بين مسلم في روايته أن الشك فيه من داود بن الحصين ، وللصنف في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله ، وذكر ابن التين تبعا لغيره أن داود تفرد بهذا الإسناد قال : وما رواه عنه إلا مالك بن أنس . والوسق ستون صاعا ، وقد تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقد اعتبر من قال بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه ، واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور ، والخلاف عند المالكية والشافعية ، والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة فما دونها ، وعند الشافعية الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة ، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر . فأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة ، فيؤخذ منه بما يتحقق منه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك . وسبب الخلاف أن النهي عن بيع المزبنة هل ورد متقدما ثم وقعت الرخصة في العرايا ، أو النهي عن بيع المزبنة وقع مقرونا بالرخصة في بيع العرايا ؟ فعلى الأول لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم ، وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ، ويرجع الأول رواية سالم المذكورة في الباب قبله . واحتج بعض المالكية بأن لفظة «دون» ، صالحة لجميع ما تحت الخمسة فلو عملنا بها للزم رفع هذه الرخصة ، وتعقب بأن العمل بها يمكن بأن يحمل على أقل ما تصدق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعي ، وقد روى الترمذي حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ «أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق» ولم يتردد في ذلك ، وزعم المازري أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر من غير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والأخذ بالرواية المتينة ، قال : وأزعم المازني الشافعي القول به اهـ ، وفيما نقله نظر ، أما ابن المنذر فليس في شيء من كتبه ما نقله عنه وإنما فيه ترجيح القول بالصائر إلى أن الخمسة لا يجوز وإنما يجوز ما دونها ، وهو الذي أزم المازني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه ، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قال : واحتجوا بحديث جابر ، ثم قال : ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق مما يبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر . قلت : حديث

جابر الذي أشار إليه أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحق . حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربع ، لفظ أحمد ، وترجم عليه ابن حبان . الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق ، وهذا الذي قاله يتعين المصير إليه ، وأما جعله حداً لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح ، واحتج بعضهم لما لك بقول سهل بن أبي حشمة ، أن العربية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة ، وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ، ولا حجة فيه لأنه موقوف . ومن فروج هذه المسألة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع ، وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز ، وهو بعيد لوضوح الفرق ، ولو باع ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للشترى بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ، ومنعه أحمد وأهل الظاهر ، والله أعلم . قوله ( قال نعم ) القائل هو مالك ، وكذلك أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى قال « قلت لمالك أحدك داود ، فذكره وقال في آخره « نعم ، وهذا التحمل يسمى عرض السماع ، وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه . واختلف أهل الحديث هل يشترط أن يقول الشيخ « نعم ، أم لا ، والصحيح أن سكوته ينزل منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع ، وإذا قال نعم فهو أولى بلا نزاع . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( قال يحيى بن سعيد ) هو الانصاري ، وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سفيان صرح بتحديث يحيى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة . قوله ( سمعت بشيرا ) بالوحدة والمعجمة . صفرا ، وهو ابن يسار بالتحثانية ثم المهمة مخففاً الانصاري . قوله ( سمعت سهل بن أبي حشمة ) زاد الوليد بن كشير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة حدثاه ، وسلم من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ عنهم سهل بن أبي حشمة . قوله ( أن تباع بخرصها ) هو بفتح الخاء المعجمة وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما . وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح ، وجوزها النووي وقال الفتح أشهر . قل : ومعناه تقدير ما فيها : إذا صار تمرا ، فن فتح قال هو اسم الفعل ، ومن كسر قال هو اسم الشيء المخروص اهـ . والخرص هو التخمين والخس ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه في تفسير العرايا . قوله ( وقال سفيان مرة أخرى الخ ) هو كلام علي بن عبد الله ، والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد ، واليه الإشارة بقوله « هو سواء ، أي المعنى واحد . قوله ( قال سفيان ) أي بالاسناد المذكور ( فقلت ليحيى ) أي ابن سعيد لما حدثه به . قوله ( وأنا غلام ) جملة حالية ، والغرض الإشارة إلى قدم طلبه وتقدم فظنته وأنه كان في سن الصبا يناظر شيوخه ويباحثهم . قوله ( رخص لهم في بيع العرايا ) محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطباً . وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشيء مما ذكر . قوله ( قلت لأنهم يروونه عن جابر ) في رواية أحمد في مسنده عن سفيان . قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر . قلت : ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء عن جابر تقدمت الإشارة إليها وأنها تأتي في كتاب الشرب ، وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب . قوله ( قال سفيان ) أي بالاسناد المذكور ( إنما أردت ) أي الحامل لي على قول ليحيى بن سعيد « أنهم يروونه عن جابر ، ( أن جابراً من أهل المدينة ) ف يرجع

الحديث إلى أهل المدينة ، وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رويوا أيضا فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالأطلاق ، والتقييد بالخرص زيادة حافظ فتعين المصير إليها ، وأما التقييد بالأكل فالذى يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد ، وسيأتى عن أبي عبيد أنه شرطه والله أعلم . **قوله** ( قيل لسفيان ) لم أقف على تسمية القائل . **قوله** ( أليس فيه ) أى فى الحديث المذكور ( نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ؟ قال لا ) أى ليس هو فى حديث سهل بن أبي حشمة ، وإن كان هو صحيحا من رواية غيره ، وسيأتى بعد باب . وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سفيان فى حديث الباب بهذا اللفظ الذى نفاه سفيان ، وحكى الإسماعيلي عن ابن صاعد أنه أشار إلى أنه وهم فيه . قلت . قد أخرجه النسائي عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الزهرى عن سفيان كذلك ، فظهر أن عبد الجبار لم ينفرد بذلك

### ٨٤ - باب تفسير العرايا

وقال مالك : **العَرِيَّةُ** : أَنْ يُعْرِىَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ فَرُخْصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرِ . وقال ابن إدريس : **العَرِيَّةُ** : لَا تَكُونُ إِلَّا بِاسْكِلٍ مِنَ التَّمْرِ يَدُ أَيِّدٍ ، وَلَا تَكُونُ بِالْجَزْفِ . ومما يقويه قول سهل بن أبي حشمة : **بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسِقَةِ** . وقال ابن إسحاق فى حديثه عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما : كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل فى ماله النخلة والنختين . وقال يزيد عن سفيان بن حسين : العرايا نخلة كانت توهب للساكنين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر . ٢١٩٢ - **حديثنا محمد** هو ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضى الله عنهم : أن رسول الله ﷺ رخص فى العرايا أن تباع بحزصها كيلا . قال موسى بن عتبة : والعرايا نخلات معلومات تأتىها فشتريها

**قوله** ( باب تفسير العرايا ) هى جمع عرية وهى عطية ثمر النخل دون الرقبة ، كان العرب فى الجلب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنيحة وهى عطية اللبن دون الرقبة ، قال حسان بن ثابت فيما ذكر ابن التين . وقال غيره هى لسويد بن الصلت . :

ليست بسنهاء ولا رحيبة ولكن عرايا فى السنين الجوائح

ومعنى « سنهاء » أن تحمل سنة دون سنة ، و « رحيبة » التى تدعم حين تميل من الضعف ، والعرية فعلة بمعنى مفعولة أو فاعلة يقال : عرى النخل بفتح العين والراء بالتمعية يعروها إذا أفردتها عن غيرها ، بأن أعطاها لآخر على سبيل المنحة لئلا كل ثمرها وتبقى رقبتها لمعطيا ، ويقال عريت النخل بفتح العين وكسر الراء تعرى على أنه قاصر فكأنها عريت عن حكم أخواتها واستثبتت بالمعطية ، واختلف فى المراد بها شرعا . **قوله** ( وقال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة ) أى يهبها له أو يهب له ثمرها ( ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له ) أى للواهب ( أن يشتريها ) أى يشتري رطبها ( منه ) أى من الموهوبة له ( بتمر ) أى بابس ، وهذا التعليق وصله ابن عبد

البر من طريق ابن وهب عن مالك ، وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكرو صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول له : أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرا فرخص له في ذلك ، ومن شرط العرية عند مالك أنها لا تكون بهذه المعاملة إلا مع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه ، أو ليدفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكف . ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح ، وأن يكون بتمر مؤجل . وخالفه الشافعي في الشرط الأخير فقال : يشترط التقابض . قوله ( وقال ابن إدريس : العرية لا تكون إلا بالكيل من التمر يدا بيد ، ولا تكون بالجزاف ) ابن إدريس هذا وجع ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي ، وتردد ابن بهال ثم السبكي في شرح المنهب ، وجزم المزني في التهذيب ، بأنه الشافعي ، والذي في الأم للشافعي ، وذكره عنه البيهقي في المعرفة ، من طريق الربيع عنه قال : الرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة فأكثر بخرصه من التمر ، بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا يلبس ثم يشتري بخرصه تمرا ، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع انتهى . وهذا وإن غاير ما علقه البخاري لفظا فهو يوافقه في المعنى لأن محصلها أن لا يكون جزافا ولا نسيئة ، وقد جاء عن الشافعي بلفظ آخر قرأه بخط أبي علي الصديقي بهامش نسخه قال : لفظ الشافعي ولا تنبت العرية بالتمر إلا أن تخرص العرية كما يخرص المشترى يقال : فيها الآن كذا وكذا من الرطب ، فإذا يلبس كان كذا وكذا ، فيدفع من التمر بكيه خرصا ويقبض النخلة بشرها قبل أن يتفرقا . فان تفرقا قبل قبضها فسد . قوله ( وما يقويه ) أي قول الشافعي بأن لا يكون جزافا قول سهل بن أبي حنيفة « بالأسق الموسقة » وقول سهل هذا أخرجه الطبري من طريق الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن سهل موقوفا ولفظه ، لا يباع الثمر في رموس النخل بالأسواق الموسقة إلا بأسقا ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس ، وما ذكره المصنف عن الشافعي هو شرط العرية عند أصحابه . وضابط العرية عندهم أنها يبيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرا أقل من خمسة أسواق بنظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس . وقال ابن التين : احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل بالأسق الموسقة لا دليل فيه ، لأنها لا تكون مؤجلة . وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين يعني الآتي . قلت : لعله أراد أن مجموع ما أورده بعد قول ابن إدريس يقوى قول ابن إدريس . ثم إن صور العرية كثيرة : منها أن يقول الرجل لصاحب حائط : بعتي تمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر . فيخرصها ويبيعها ويقبض منه الثمر ويسلم إليه النخلات بالتخلي فينتفع برطبها . ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه . ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشتري منه رطبها بقدر خرصه بتمر يعجله له . ومنها أن يهب إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه إلى تمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذه معجلا . ومنها أن يبيع الرجل تمر حائطه بعد بدو صلاحه ، ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لعياله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة ، وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يتناعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها . وما يطلق عليه اسم عرية أن يمرى رجلا تمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها ، وهذه هبة مخصوصة . ومنها أن يمرى حامل الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة . وهاتان الصورتان من الرايا لا يبيع

فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور ، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة ، وهو أن يعرى الرجل تمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرا ، وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك الا بالتقبض ، فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة . وقال الطحاوي : بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة ، واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية العطية ، ولا حجة في شيء منها لأنه لا يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعا على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة ، قال : ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله لا تبع ما ليس عندك ، قال : فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض . وأما حلهم الرخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه ، فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا تكون الا بعد منوع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو مادونها والهبة لا تنقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى فان الرجوع لا يجوز فلا يصح تأويلهم . قوله ( وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر : كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخنتين ) أما حديث ابن اسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن اسحق ، وأما تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ : النخلات ، وزاد فيه : فيشق عليه فيبيعها بمثل خرصها ، وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العرية عليها . قوله ( وقال يزيد ) يعني ابن هارون ( عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للساكنين فلا يستطيعون ان ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من الثمر ) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج لمالك في قصر العرية على ما ذكره بحديث سهل بن أبي حشمة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ : يأكلها أهلها وطبا ، فتمسك بقوله : أهلها ، والظاهر أنه الذي أعرأها ، ويحتمل أن يراد بالأهني من نصير اليه بالشراء ، والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية وليس فيه التعرض لتكون غيرها ليس عرية ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالمساكنين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزي ، وأنكر الشيخ أبو حامد نقله عن الشافعي ، وأمل مستند من أثبته ما ذكره الشافعي في اختلاف الحديث ، عن محمود بن لبيد قال : قلت لزيد بن ثابت : ما عراياكم هذه ؟ قال : فلان وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه وعندهم فضل

تمر من قوت سنتهم ، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطباً ، قال الشافعي : وحديث سفيان يدل لهذا ، فإن قوله « يأكله أهلها رطباً » يشعر بأن تشتري العرية يشتريها ليأكلها وأنه ليس له رطب يأكله غيرها ، ولو كان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ما يأكله غيرها ولم يقتصر إلى بيع العرية . وقال ابن المنذر : هذا الكلام لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي : هذا الحديث لم يذكر الشافعي لإسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ، ولم يجد البيهقي في « المعرفة » له إسناداً ، قال : ولعل الشافعي أخذه من السير ، يعني سير الواقدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لأنه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكره في القصة فيحتمل أن تكون الرخصة وقعت لأجل الحاجة المذكورة ، ويحتمل أن يكون للسؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الشارع . وقد اعتبر هذا القيد الحنابلة مضموماً إلى ما اعتبره مالك ، فعندهم لا تجوز العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشتري إلى الرطب ، والله أعلم . قوله ( حدثنا محمد ) كذا الأكبر غير منسوب ، ووقع في رواية أبي ذر هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( قال موسى بن عقبة ) أي بالإسناد المذكور إليه . قوله ( والعرايا نخلات معلومات تأتينا فقتريها ) أي تشتري ثمرتها بتمر معلوم ، وكأنه اختصره للعلم به ولم أجد في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ، ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العري بمعنى التجرد قاله الكرماني ، وقد تقدم قول يحيى بن سعيد : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرًا ، وفي لفظ عنه : أن العرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرًا . وقال القرطبي : كأن الشافعي اعتمد في تفسير العرية على قول يحيى بن سعيد ، وليس يحيى صحابياً حتى يعتمد عليه مع معارضة رأي غيره له . ثم قال : وتفسير يحيى مرجوح بأنه عين المزابنة المنهى عنها في قصة لا ترهن إليها حاجة أكيدة ولا تندفع بها مفسدة ، فإن المشتري لها بالتمر متمكن من بيع ثمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب ، فإن قال يتعذر هذا ، قيل له فأجز بيع الرطب بالتمر ولو لم يكن الرطب على النخل ، وهو لا يقول بذلك انتهى . والشافعي أقعد باتباع أحاديث هذا الباب من غيره ، فإنها ناطقة باستثناء العرايا من بيع المزابنة ، وأما إلزامه الأخير فليس بلام لأن الرخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رموس النخل ، مع أن كثيراً من الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رموس النخل بالمعنى كما تقدم ، والله أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي ، فقد روى أبو داود من طريق عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد قال : العرية الرجل يمرى الرجل النخلة ، أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطباً فيبيعها تمرًا . وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه « حدثنا وكيع قال سمعنا في تفسير العرية أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتريها في بستان الرجل ، وإنما يتجه الاعتراض على من تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العرية ومنع غيرها ، وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا اعتراض عليه ، والله أعلم

## ٨٥ - باب بيع النار قبل أن يبدؤ صلاحها

٢١٩٣ - وقال الليث عن أبي الزناد : كان عروة بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حنمة الأنصاري عن بني

حارثة أنه حدثه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يَتَبَايَعُونَ الثَّامِرَ فإذا جَذَّ الناسُ وحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قال المُتَبَاعُ : إنه أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ ، أَصَابَهُ مَرَضٌ ، أَصَابَهُ قُشَامٌ - عَاهَتُ يَحْتَجُونَ بِهَا - فقال رسول الله ﷺ لما كَثُرَتْ عِدَّةُ الْمُخَصَّومَةِ فِي ذَلِكَ : فَمَا لَا فَلَآ تَتَبَايَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُ الثَّمَرِ ، كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكثَرَةِ خُصُومَتِهِمْ . وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تَطْلُعَ الثَّرِيَّا ، فَيَتَبَيَّنَ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ » قال أبو عبد الله : رواه علي بن بحر حدثنا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ عَنْ زَكْرِيَاءَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلِ عَنْ زَيْدٍ

٢١٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّامِرِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُتَبَاعَ »

٢١٩٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَرْهُوَ » قال أبو عبد الله : يعني حتى تَحْمَرُ

٢١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَيْمَنَةَ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشْفَحَ . قِيلَ : وَمَا تُشْفَحُ ؟ قَالَ : تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا »

قوله ( باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ) يبدو بغير همز أى يظهر ، والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهى أهم من الرطب وغيره ، ولم يجزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيها ، وقد اختلف في ذلك على أقوال : فقيل يبطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري ، وهم من نقل الإجماع على البطلان . وقيل يجوز مطلقا ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ، وهم من نقل الإجماع فيه أيضا . وقيل إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك . وقيل يصح إن لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلا وهو قول أكثر الحنفية . وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه ، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل للاخير ، وقد يحمل على الثاني . وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث زيد بن ثابت ، قوله ( وقال الليث عن أبي الزناد الخ ) لم أره موصولا من طريق الليث ، وقد رواه سعيد بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد الثاني دون الأول ، وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الثاني ، وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالإسنادين معا . قوله ( من بني حارثة ) بالمهمله والمثلثة . وفي هذا الإسناد رواية تابى عن مثله عن صحابي عن مثله ، والأربعة مدنيون . قوله ( فإذا جَذَّ الناس ) بالجيم والذال المعجمة الثقيلة أى قطعوا ثمر النخل ، أى استحق الثمر القطع . وفي رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي « أجذ ، بزيادة ألف ومثله للنسي ، قال ابن التين معناه دخلوا في زمن الجذاذ



كأظم إذا دخل في الظلام ، والجذاذ صرام النخل وهو قطع ثمرتها وأخذها من الشجر . قوله ( وحضر تقاضيمهم )  
بالضاد المعجمة . قوله ( قال المبتاع ) أى المشتري . قوله ( الدمان ) بفتح المهملة وتخفيف الميم ضبطه أبو عبيد ، وضبطه  
الخطابي بضم أوله ، قال عياض هما صحيحان والضم رواية القابسي والفتح رواية السرخسي ، قال : ورواها بعضهم  
بالكسر . وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الادمان زاد في أوله الألف وفتحها وفتح الدال ، وفسره أبو عبيد  
بأنه فساد الطلع وتعفنه وسواده . وقال الاصمعي الدمال باللام المعن . وقال القزاز الدمان فساد النخل قبل إدراكه ،  
ولما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفونا . ووقع في رواية يونس الدمار بالراء بدل النون وهو  
تصحييف كما قاله عياض . ووجهه غيره بأنه أراد الهلاك كأنه قرأه بفتح أوله . قوله ( أصابه مرض ) في رواية  
الكشميني والنسفي « مرض ، بكسر أوله الأكثر ، وقال الخطابي بضمه وهو اسم لجميع الأمراض بوزن الصداع  
والسعال ، وهو داء يقع في الشجرة فهلك يقال أمرض إذا وقع في ماله عاهة ، وزاد الطحاوي في رواية « أصابه عفن »  
وهو بالمهملة والفاء المفتوحتين . قوله ( قشام ) بضم القاف بعدها معجمة خفيفة ، زاد الطحاوي في روايته « والقشام  
شيء يصيبه حتى لا يرطب ، وقال الاصمعي : هو أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا ، وقيل هو أكل يقع في  
الشر . قوله ( عاهات ) جمع عاهة وهو بدل من المذكورات أولا ، والعاهة الصيب والآفة ، والمراد بها هنا ما يصيب  
الثمر بما ذكر . قوله ( فإملا ) أصلها إن الشرطية وما زائدة فأدغمت ، قال ابن الأنباري : هي مثل قوله ( فإملا ترين  
من البشر أحدا ) فاكثرت بلفظه عن الفعل ، وهو نظير قولهم : من أكرمتي أكرمته ومن لا ، أى ومن لم يكرمني  
لم أكرمه ، والمعنى إن لا تفعل كذا فافعل كذا ، وقد نطقت العرب بامالة لا إمالة خفيفة ، والعامية تشيع إمالتها  
وهو خطأ . قوله ( كالمشورة ) بضم المعجمة وسكون الواو ، وسكون المعجمة وفتح الواو لغتان ، فعلى الأول فهي  
فعولة وعلى الثاني مفعلة . وزعم الحريري أن الاسكان من لحن العامة ، وليس كذلك فقد أثبتنا « الجامع »  
و « الصحاح » و « المحكم » وغيرهم . قوله ( وأخبرني خاتمة بن زيد بن ثابت ) القائل هو أبو الزناد . قوله ( حتى  
تطلع الثريا ) أى مع الفجر ، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعا قال « إذا طلع النجم  
صباحا رفعت العاهة عن كل بلد » وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء « رفعت العاهة عن الثمار » والنجم هو الثريا ،  
وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار ، فالمعتبر  
في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامة له ، وقد بينه في الحديث بقوله « ويتبين الاصفر من الأحمر » وروى أحمد  
من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه « سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار  
حتى تذهب العاهة . قلت ومتى ذلك ؟ قال : حتى تطلع الثريا » ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة  
عن أبيه « قدم رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع خصومة فقال : ما هذا ؟  
فذكر الحديث ، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور . قوله ( ورواه علي بن بحر ) هو القطان الرازي  
أحد شيوخ البخاري ، وحكام هو ابن سلم بفتح المهملة وسكون اللام رازي أيضا ، وعنبسة بسكون النون وفتح  
الموحدة بعدها مهملة هو ابن سعيد بن الضريس بالضاد المعجمة مصغر ضرس كوفي ولي قضاء الري فعرف بالرازي  
وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا ، وقد خفي هذا على  
أبي علي الصديقي فرأيت بخطه في هامش نسخه ما نصه : حديث عنبسة الذي أخرجه البخاري عن حكاه أخرجه

الباجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبسة انتهى ، فظن أنهما واحد وليس كذلك بل هما اثنان ، وشيخهما مختلف ، وليس لعنبسة بن سعيد هذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف ، بخلاف عنبسة بن خالد . وكذا ذكرها شيخه وهو ابن خالد الرازي ولا أعرف عنه راويا غير عنبسة بن سعيد المذكور . وقوله « عن سهل ، أي ابن أبي حنيفة المتقدم ذكره ، وزيد هو ابن ثابت ، والغرض أن الطريق الأولى عن أبي الزناد ليست غريبة فردة . الحديث الثاني حديث نافع عن ابن عمر بلفظ « نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها » نهى البائع والمشتري . أما البائع فثلثا يأكل مال أخيه بالباطل ، وأما المشتري فثلثا يضيع ماله ويساعد البائع على الباطل . وفيه أيضا قطع النزاع والتخاصم ، ومقتضاه جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقا سواء اشترط الإبقاء أم لم يشترط ، لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ، وقد جعل النهي ممتدا إلى غاية بدو الصلاح ، والمعنى فيه أن تؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيثق المشتري بحصولها ، بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه بصدد الغرر . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أيوب عن نافع فزاد في الحديث « حتى يأمن العاهة » وفي رواية يحيى بن سعيد عن نافع بلفظ « وتذهب عنه الآفة يبدو صلاحه حرته وصفرته ، وهذا التفسير من قول ابن عمر بينه مسلم في روايته من طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فليل لابن عمر ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته ، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور ، وعن أبي حنيفة إنما يصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء ، فإن شرطه لم يصح البيع . وحكي النووي في شرح مسلم ، عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة ، وتعقب بأن الذي صرح به أصحاب أبي حنيفة أنه صحح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده ، وأهل مذهبه أعرف به من غيرهم . واختلف السلف في قوله « حتى يبدو صلاحها » هل المراد به جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ؟ على أقوال : والأول قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا . والثاني قول أحمد ، وعنه رواية كلارابع ، والثالث قول الشافعية . ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بسمى الإزهار من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة ، ولولا حصول المعنى لكانت تسميتها مزهية بأزهار بعضها قد لا يكتفي به لكونه على خلاف الحقيقة ، وأيضا لو قيل بأزهار الجميع لأدى إلى فساد الحائظ أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تعليب دفعة واحدة ليطول زمن التفكك بها . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( عن أنس ) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن حميد قال « حدثنا أنس » . قوله ( نهى أن تباع ثمرة النخل ) كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق . وأطلق في غيرها ، ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم . قوله ( قال أبو عبد الله : يعني حتى تحمر ) كذا وقع هنا ، وأبو عبد الله هو المصنف . ورواية الاسماعيلي تشعر بأن قائل ذلك هو عبد الله بن المبارك ، فلعل أداة الكنية في روايتنا مزيدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ، ونذكر فيه من حكى أنه مدرج . الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( حتى تنشق ) بضم أوله من الرباعي يقال أشفق ثمر النخل إشفاقا إذا احمر أو اصفر ، والاسم الشفق

بضم المصجمة وسكون القاف بعدها مهملة ، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ « حتى تشقه » فأبدل من الحاء هاء لقربها منها . قوله ( فقيل وما تشقح ) ؟ هذا التفسير من قول سعيد بن ميناء راوى الحديث ، بين ذلك أحمد في روايته لهذا الحديث عن بهز بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذى سأل سعيد بن ميناء عن ذلك فأجابه بذلك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق بهز ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سليم بن حيان فقال في روايته « قلت لجابر ماتشقح الخ » فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد ، والذى فسره هو جابر ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر مطولا وفيه « وأن يشترى النخل حتى يشقه » والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء ، وفي آخره « فقال زيد فقلت لعطاء أسمعت جابرا يذكر هذا عن النبي ﷺ ؟ قال نعم » وهو محتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث فيدخل فيه التفسير ، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ابن مهدى أنه جابر والله أعلم . وما بقوى كونه مرفوعا وقوع ذلك في حديث أنس أيضا ، وفيه دليل على أن المراد ببذو الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة ، وسبب النهى عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجواخ فيها ، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتى في الباب بعده « فإذا احمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها » أى غالبا . قوله ( تحمار وتصفار ) قال الخطابي لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة ، وإنما أراد حمرة أو صفرة بكودة فلذلك قال تحمار وتصفار قال : ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفر ، وقال ابن التين : التشقيق تغير لونها إلى الصفرة والحمرة ، فأراد بقوله تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشبع ، قال : وإنما يقال تفعال في اللون الغير المتكتم إذا كان يتلون ، وأنكر هذا بعض أهل اللغة وقال : لا فرق بين تحمر وتصفر وتحمار وتصفار ، ويحتمل أن يكون المراد المبالغة في احمرارها واصفرارها ، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة . ( تكميل ) : قال الداودى الشارح : قول زيد بن ثابت ثابت كالمشورة يشير بها عليهم تأويل من بعض نقلة الحديث ، وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت ففعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهى كما بينه حديث ابن عمر وغيره . قلت : وكان البخارى استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك ، فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهى ، وحديث ابن عمر التصريح بالنهى ، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التى ينتهى إليها النهى

## ٨٦ - باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها

٢١٦٧ - حَدَّثَنِي عَلَى بْنُ أَلْهَيْتَمَ حَدَّثَنَا مُعَلَّى حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ . قِيلَ : وَمَا يَزْهُو ؟ قَالَ : يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ .

قوله ( باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم بيع الأصول ، والى قبلها لحكم بيع الثمار . قوله ( معلى بن منصور ) هو من كبار شيوخ البخارى ، وإنما روى عنه في الجامع بواسطة ، ووقع في نسخة الصغاني في آخر الباب « قال أبو عبد الله : كتبت أنا عن معلى بن منصور ، إلا أنى لم أكتب عنه هذا الحديث .

**قوله** ( حتى يزهر ) يقال زها النخل يزهر إذا ظهرت ثمرته ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ « حتى تزهي » وهو من أزهي يزهي إذا احمر أو اصفر . **قوله** ( قيل وما يزهر ) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المستول ، وقد رواه إسماعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه « قلنا لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « فقلت لأنس ، وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال « قيل لأنس ما تزهر »

## ٨٧ - باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع

٢١٩٨ - عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن حميد عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهي . فقيل له : وما تزهي ؟ قال : حتى تحمر . فقال رسول الله ﷺ : أرايت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟

٢١٩٩ - وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال « لو أن رجلاً ابتاع تمرأ قبل أن يبدؤ صلاحه ، ثم أصابته عاهة كان ما أصابه على ربه . أخبرني سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا تنيايعوا الثمرة حتى يبدؤ صلاحها ، ولا تبيعوا التمر بالتمر »

**قوله** ( باب إذا باع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع ) جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يبدؤ صلاحه ، لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب . **قوله** ( حتى تزهي ) قال الخطابي : هذه الرواية هي الصواب فلا يقال في النخل تزهر إنما يقال يزهر لا غير ، وأثبت غيره مانفاً فقال : زها إذا طال واكتمل ، وأزهي إذا احمر واصفر . **قوله** ( فقيل وما تزهي ) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المستول أيضاً ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ « قيل يا رسول الله وما تزهي ؟ قال تحمر » وهكذا أخرجه الطحاوي من طريق يحيى بن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع ورواه إسماعيل بن جعفر وغيره عن حميد موقوفاً على أنس كما تقدم في الباب الذي قبله . **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ ) أرايت إذا منع الله الثمرة الحديث ) هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة ، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة ، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه ، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في « العلل » عن أبيه وأبي زرعة ، والخطأ في رواية عبد العزيز بن محمد بن عباد ، فقد رواه إبراهيم بن حمزة عن الدراوردي كرواية إسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها . ورواه معتمر بن سليمان وبشر بن الفضل عن حميد فقال فيه « قال أفرأيت الخ ، قال : فلا أدري أنس قال « بم يستحل » أو حدث به عن النبي ﷺ ، أخرجه الخطيب في « المدرج » ، ورواه إسماعيل بن جعفر عن حميد فمطفه على كلام أنس في تفسير قوله « تزهي » ، وظاهره الوقف . وأخرجه الجوزي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ « قال أنس أرايت إن منع الله الثمرة ، الحديث » ، ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف

فيه ، وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلنا : وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعا ، لأن مع الذي رفعه زيادة على ما عند الذي وقفه ، وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه . وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر ما يقوى رواية الرفع في حديث أنس ولفظه : قال رسول الله ﷺ لو بيعت من أخيك ثمرا فأصابته عاهة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، ثم تأخذ مال أخيك بغير حق ، ؟ واستدل بهذا على وضع الجوائح في الثمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة ، فقال مالك : يضع عنه الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع ، وقال الشافعي والليث والكوفيون : لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس والله أعلم . واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد : أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثير دينه ، فقال النبي ﷺ : تصدقوا عليه . فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قال : قلنا لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفهم باعها ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومه والله أعلم . وقوله : ثم يستحل أحدكم مال أخيه ، ؟ أى لو تلف الثمر لا تنفي في مقابلته العوض فكيف يأكله بغير عوض ؟ وفيه لإجراء الحكم على الغالب ، لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه يمكن ، وعدم التطرق إلى ما لم يبدأ صلاحه يمكن ، فأنيط الحكم بالغالب في الحالتين . قوله ( وقال الليث حدثني يونس الخ ) هذا التعليق وصله الذهلي في « الزهريات » ، وقد تقدم الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل بهذا وأتم منه ، والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث

## ٨٨ - باب شراء الطعام إلى أجل

٢٢٠٠ - **حَدَّثَنَا عَرُوبُ بْنُ حَقَمٍ** بْنُ خِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ « ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ فَرَهْنَهُ دِرْعُهُ »

**قوله** ( باب شراء الطعام إلى أجل ) ذكر فيه حديث عائشة في شرائه ﷺ طعاما إلى أجل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في الرهن إن شاء الله تعالى

## ٨٩ - باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه

٢٢٠١ ، ٢٢٠٢ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ ، فَنَجَّاهُ بِتَمَرٍ جَنِيبٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْرٍ هَكَذَا ؟ قَالَ : لَا وَاقِهْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا تَفْعَلْ ، يَبِعِ الْجَمْعَ بِالْدِرَاهِمِ ، ثُمَّ انْبَعِ

بالدرهم جنياً

[الحديث ٢٢٠١ - أطرافه في : ٢٣٠٢ ، ٤٧٤٤ ، ٤٧٤٦ ، ٧٣٥٠ ]

[الحديث ٢٢٠٢ - أطرافه في : ٢٣٠٣ ، ٤٧٤٥ ، ٤٧٤٧ ، ٧٣٥١ ]

**قوله** ( باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ) أى ما يصنع ليسلم من الربا . **قوله** ( عن عبد المجيد ) بميم مفتوحة بعدها جيم ، ومن قاله بالمهمله ثم الميم فقد صحف ، وسيأتى ذكر ذلك فى الوكالة . **قوله** ( عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن ) زاد فى الوكالة من هذا الوجه ، ابن عوف . **قوله** ( عن سعيد بن المسيب ) فى رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد ، أنه سمع سعيد بن المسيب ، أخرجه المصنف فى الاعتصام . **قوله** ( عن أبي سعيد وعن أبي هريرة ) فى رواية سليمان ، أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه ، قال ابن عبد البر : ذكر أبي هريرة لا يوجد فى هذا الحديث إلا لعبد المجيد ، وقد رواه قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد وحده ، وكذلك رواه جماعة من أصحاب أبي سعيد عنه . قلت : رواية قتادة أخرجهما النسائي وابن حبان من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه ، ولكن سياقها مغاير لسياق قصة عبد المجيد ، وسياق قتادة يشبه سياق عقبة بن عبد الغافر عن أبي سعيد كما ستأتى الإشارة إليه فى الوكالة . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير ) فى رواية سليمان المذكورة ، بعث أخا بنى عدى من الانصار إلى خير فأمره عليها ، وأخرجه أبو عروانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزية ، وهو بفتح السين المهملة وتخفيف الواو وفى آخره دال مهملة ، وغزية بغيرين معجمة وزاى وتحتانية ثقيلة بوزن عطية ، وسيأتى ذكر ذلك فى المغازى فى غزوة خيبر . **قوله** ( بتمر جنيب ) بجم ونون وتحتانية وموحدة وزن عظيم ، قال مالك : هو الكبيس ، وقال الطحاوى : هو الطيب وقيل الصلب وقيل الذى أخرج منه حشفه ورديته ، وقال غيرهم : هو الذى لا يخلط بغيره بخلاف الجمع . **قوله** ( بالصاعين ) زاد فى رواية سليمان ، من الجمع ، وهو بفتح الجيم وسكون الميم التمر المختلط . **قوله** ( بالثلاث ) كذا للكثر ، وللقابى بالثلاثة ، وكلاهما جائز لأن الصاع يذكر ويؤنث . **قوله** ( لا تفعل ) زاد سليمان ، ولكن مثلاً بمثل ، أى يع المثل بالمثل وزاد فى آخره ، وكذلك الميزان ، وكذا وقع ذكر الميزان فى الطريق التى فى الوكالة أى فى بيع ما يوزن من المقتات بمثله ، قال ابن عبد البر : كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك . قلت : وفى هذا الحصر نظر لما فى الوكالة ، وهو أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله : أن كل ما دخله الربا من جهة التفاضل فالكيل والوزن فيه واحد ، ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وكذا الوزن ، ثم ما كان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل ، بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن ويقول أن المائنة تدرك بالوزن فى كل شيء ، قال : وأجمعوا على أن التمر بالتمر لا يحوز بيع بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل ، وسواء فيه الطيب والدون ، وأنه كاه على اختلاف أنواعه جنس واحد . قال : وأما سكوت من سككت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع إما ذهولاً وإما اكتفاءً بأن ذلك معلوم ، وقد ورد الفسخ من طريق أخرى . كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو هذه القصة وفيه ، فقال هذا الربا فردوه ، قال : ويحتمل تعدد القصة وأن القصة التى لم يقع فيها الرذكانت قبل تحریم ربا الفضل والله أعلم . وفى الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه ، وفيه جواز الرفق بالنفس وترك الحمل على النفس لاختيار أكل الطيب على الردى . خلافاً لمن منع ذلك من المتزهدين . واستدل به على جواز بيع العينة

وهو أن يبيع السلعة من رجل بنقد ثم يشتريها منه بأقل من الثمن لأنه لم يخص بقوله « ثم اشتر بالدراهم جنيها ، غير الذي باع له الجمع ، وتعقب بأنه مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها ، ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه تلك السلعة بعينها . وقيل إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ، ولا يخفى ما فيه . وقال القرطبي : استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع ، لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا ، قال : ولا حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني من باعه التمر الاول ، ولا يتناول ظاهر السياق بعمومه بل باطلاعه والمطلق يحتمل التقييد إجمالا فوجب الاستفسار ، وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف ، وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتسكن هذه الصورة متنوعة . واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور عن طريق ابن سيرين « أن عمر خطب فقال : ان الدرهم بالدرهم سواء يسوا يدا بيد ، فقال له ابن عوف : فنمطى الجنيب ونأخذ غيره ؟ قال : لا ، ولكن ابتع بهذا عرضا فإذا قبضته وكان له فيه نية فاهضم ماشئت وخرصد أي نقدشئت . » واستدل أيضا بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها من اشتراها منه بعد مدة فالببيع صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك والتأجيل ، فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فإن تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل ، أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ، ولا يخفى الورع . وقال بعضهم : ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط ، وهو كمن أراد أن يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك غطبها وتزوجها فانه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها ، وكذلك البيع والله أعلم . وفي الحديث جواز اختيار طيب الطعام ، وجواز الوكالة في البيع وغيره . وفيه أن البيوع الفاسدة ترد ، وفيه حجة على من قال إن بيع الربا جائز بأصله من حيث أنه بيع ، ممنوع بوصفه من حيث أنه ربا ، فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع قاله القرطبي ، قال : وجه الرد أنه لو كان كذلك لما رد النبي ﷺ هذه الصفقة ، ولأمره برد الزيادة على الصاع

## ٩٠ - باب من باع نخلا قد أبرت ، أو أرضا مزروعة ، أو باجارة

٢٢٠٣ - قال أبو عبد الله : وقال لي إبراهيم أخبرنا هشام أخبرنا ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يخبر عن نافع ، « ولي ابن عمر » أيما نخل بيعت قد أبرت لم يذكر الثمر فالثمر للذي أبرها ، وكذلك العبد والخمر ، سمي له نافع هذه الثلاث »

[الحديث ٢٢٠٣ - أطرافه في : ٢٢٠٤ ، ٢٢٠٦ ، ٢٣٧٩ ، ٢٧١٦]

٢٢٠٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع »

قوله ( باب من باع نخلا قد أبرت أو أرضا مزروعة أو باجارة ) أي أخذ شيئا بما ذكر باجارة . والنخل اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نخيل ، وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففا على المشهور ومشددا والراء مفتوحة يقال أبرت النخل أبره إبراهيم بوزن أكلت الشيء آكله أكلا ، ويقال أبرته بالتشديد أبره تأييراً ، بوزن

عديته أعليه تعلما والتأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الاثنى لينذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر ،  
والحكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئا . وروى مسلم من حديث طلحة قال : « مررت مع رسول الله  
ﷺ يقوم على رموس النخل فقال : ما يصنع هؤلاء ؟ قالوا : يلقحونه يجعلون الذكر في الاثنى فيلقح ، الحديث .  
قوله ( وقال لي إبراهيم ) يعني ابن موسى الرازي ، وهشام شيخه هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( أيما نخل ) هكذا  
رواه ابن جريج عن نافع موقوفا ، قال البيهقي : ونافع يروى حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ وحديث  
العبد عن ابن عمر عن عمر موقوفا . قلت : وقد أسند المؤلف حديث العبد مرفوعا كما سيأتي التنبيه عليه في كتاب  
الشرب ، ونذكر هناك ان شاء الله تعالى ما وقع لصاحب « الصعدة » وشارحها من الوهم فيه ، وحديث الحارث لم  
يروه غير ابن جريج ، والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب وفي الباب الذي يلي الباب الذي  
بعده ، ووصل مالك والليث وغيرهما عن نافع عن ابن عمر قصة النخل دون غيرها . واختلف على نافع وسالم في  
رفع ما عدا النخل : فرواه الزهري عن سالم عن أبيه مرفوعا في قصة النخل والعبد معا هكذا أخرجه الحفاظ عن  
الزهري ، وخالفهم سفيان بن حسين فزاد فيه ابن عمر عن عمر مرفوعا لجميع الاحاديث أخرجه النسائي ، وروى  
مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عن نافع عن ابن عمر قصة النخل ، وعن ابن عمر عن عمر قصة  
العبد موقوفة كذلك أخرجه أبو داود من طريق مالك بالاسنادين معا ، وسيأتي في الشرب من طريق مالك في قصة  
العبد موقوفة . وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم ، ومال على بن المديني  
والبخاري وابن عبد البر الى ترجيح رواية سالم ، وروى عن نافع رفع القسمتين أخرجه النسائي من طريق عبد  
ربه بن سعيد عنه وهو وهم ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع قال : ما هو إلا هن عمر شأن  
العبد ، وهذا لا يدفع قول من صحح الطريقتين وجوز أن يكون الحديث عند نافع عن ابن عمر على الوجهين . قوله  
( وكذلك العبد والحارث ) يشير بالعبد الى حديث « من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، وصورة  
تشبيهه بالنخل من جهة الزوائد في كل منهما ، وأما الحارث فقال القرطبي : ابارك كل شيء بحسب ما جرت العادة أنه  
إذا فعل فيه نبتت عمرته وانعدت فيه ، ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انمقادها وان لم يفعل فيها شيء . قوله  
( من باع نخلا قد أبرت ) في رواية نافع الآتية بعد يسير « أيما رجل أبر نخلا ثم باع أصلها الخ ، وقد استدل  
بمنطوقه على أن من باع نخلا وعليها ثمرة مؤبرة لم تدخل الثمرة في البيع بل تستمر على ملك البائع ، وبمفهومه على أنها  
إذا كانت غير مؤبرة أنها تدخل في البيع وتكون للشترى وبذلك قال جمهور العلماء ، وخالفهم الأوزاعي وأبو  
حنيفة فقالا : تكون للبائع قبل التأبير وبعده ، وعكس ابن أبي ليلى فقال : تكون للشترى مطلقا . وهذا كله  
عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة ، فان شرطها المشتري بأن قال اشتريت النخل بشرتها كانت للشترى ،  
وان شرطها البائع لنفسه قبل التأبير كانت له . وخالف مالك فقال : لا يجوز شرطها للبائع . فالحاصل أنه يستفاد  
من منطوقه حكاية ومن مفهومه حكاية أحدهما بمفهوم الشرط والآخر بمفهوم الاستثناء ، قال القرطبي : القول  
بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغوا لا  
فائدة فيه . ( تنبيه ) : لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به .  
قوله ( إلا أن يشترط المبتاع ) المراد بالمبتاع المشتري بقريئة الإشارة إلى البائع بقوله من باع ، وقد استدل بهذا



الاطلاق على أنه يصح اشتراط بعض الثمرة كما يصح اشتراط جميعها وكأنه قال إلا أن يشترط المبتاع شيئاً من ذلك وهذه هي النسكئة في حذف المفعول . وانفرد ابن القاسم فقال : لا يجوز له شرط بعضها ، واستدل به على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر . وقال الشافعية . لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع ، وإن باع نخلتين فكذا ذلك يشترط اتحاد الصدفعة ، فإن أفرد فلكل حكمه . ويشترط كونهما في بستان واحد ، فإن تعدد فلكل حكمه . ونص أحد على أن الذي يؤبر للبائع والذي لا يؤبر للشترى ؛ وجعل المالكية الحكم للأغلب . وفي الحديث جواز التأبير وأن الحكم المذكور يختص بأنات النخل دون ذكره وأما ذكره فلبائع نظراً إلى المعنى ، ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أنثى وذكر ، واختلفوا فيما لو باع نخلة وبقية ثمرتها له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة : هو للشترى لانه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد ؛ وقال الجمهور : هو للبائع لكونه من ثمرة المؤبرة دون غيرها . ويستفاد من الحديث أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فلا يدخل في النهي عن بيع وشرط ، واستدل الطحاوي بحديث الباب على جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ؛ واحتج به لمذهبه الذي حكيناه في ذلك . وقد تعقبه البيهقي وغيره بأنه يستدل بالشئ في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء ما ورد فيه استدلل بغيره عليه كذلك ، فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بحديث التأبير ، ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عنده كما تقدم في البيع قبل التأبير وبعده فإن الثمرة في ذلك للشترى سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشترطها ، والجمع بين حديث التأبير وحديث النهي عن بيع الثمرة قبل بدو الصلاح سهل بأن الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النهي مستقلة ، وهذا واضح جداً ، والله أعلم بالصواب

### ٩١ - باب بيع الزرع بالطعام كيلاً

٢٢٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابَةِ : أَنْ يَبْعَ ثَمَرُ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ تَحْتَلًّا بِثَمَرٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبْعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا ، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبْعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ . وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ »

قوله ( باب بيع الزرع بالطعام كيلاً ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن المزابة وفيه ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، قال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام ، لانه بيع مجهول بمعلوم ، وأما بيع رطب ذلك بياضه بعد القطع وإمكان المماثلة فالجمهور لا يجوزون بيع شيء من ذلك بنفسه لامتناعه ولا تماثله انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك قبل أبواب . واحتج الطحاوي لابي حنيفة في جواز بيع الزرع الرطب بالحلب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كـرطوبة الآخر بل تختلف اختلافًا متبايناً ، وتعقب بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد ، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكانه نقصان يسير فعني عنه لقلته بخلاف الرطب بالتمر فإن تفاوته تفاوت كبير ، والله أعلم

### ٩٢ - باب بيع النخل بأصله

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قال « أَيْمًا اسْرِيْ أْبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا فَلِلَّذِيْ أْبْرَ ثَمَرُ النَخْلِ ، إِلَّا أَنْ يَشْرِطَ الْمُبْتَاعُ »

قوله ( باب بيع النخل بأصله ) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل باب ، وأورده هنا من رواية الليث عن نافع بلفظ « أَيْمًا اسْرِيْ أْبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمرة قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعًا للنخل فيجوز ، وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهي عن ذلك

### ٩٣ - باب بيع الخاضرة

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهَبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَاقِلَةِ وَالْخَاضِرَةِ وَالْمَلَامَةِ وَالْمَنَابِذَةِ وَالْمَزَابِنَةِ »

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ . فَقُلْنَا الْأَنْسُ : مَا زَهُوْهُمَا ؟ قَالَ : تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ . أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ التَّمَرَ يَمَّ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ ؟ »

قوله ( باب بيع الخاضرة ) بالخاء والضاد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الخضرة ، والمراد بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو صلاحها . قوله ( حدثنا إسحق بن وهب ) أي العلاف الواسطي ، وهو ثقة ليس له ولا لشيوخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوله ( حدثنا عمر بن يونس حدثنا أبي ) هو يونس بن القاسم البياهي من بني حنيفة ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قوله ( عن الحاقلة ) قال أبو عبيد : هو بيع الطعام في سنبله بالبر مأخوذ من الحقل ، وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، والمنهى عنه بيع الزرع قبل إدراكه ، وقيل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل بيع ما في ردوس النخل بالتمر ، وعن مالك هو كراء الأرض بالخطئة أو بكييل طعام أو لإدام ، والمشهور أن الحاقلة كراء الأرض ببعض ما تنبت ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على الملامسة والمنابذة في بابهِ وكذلك المزابنة . زاد الاسماعيل في روايته « قال يونس بن القاسم : والخاضرة بيع الثمار قبل أن تطعم وبيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه ، . والطحاوي « قال عمر بن يونس : فسر لي أبي في الخاضرة قال : لا يشتري من ثمر النخل حتى يوضع : يحمر أو يصفر ، وبيع الزرع الأخضر بما يحصد بطنًا بعد بطن بما يهتم بمعرفة الحكم فيه ، وقد أجازته الحنفية مطلقا وبثبت الخيار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه ولشترى ما يتجدد منه بعد ذلك حتى ينقطع ، وبمقتضى الغرر في ذلك للحاجة ، وشبهه بجواز كراء خدمة العبد مع أنها تتجدد وتختلف ، وبكراء المرضعة مع أن لبنها يتجدد ولا يدري كم يشرب منه الطفل ، وعند الشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقا ، وقبله يصح بشرط القطع . ولا يصح بيع الحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع ثمر النخل حتى يزهر ، وقد تقدم

البحث فيه قريباً

## ٩٤ - باب بيع الجار وأكله

٢٢٠٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُجَاراً ، فَقَالَ : مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةُ كَالرُّجُلِ الْمُؤْمِنِ . فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ ، فَاذَا أَنَا أَحَدُهُمْ ، قَالَ : هِيَ النَّخْلَةُ »

قوله ( باب بيع الجار وأكله ) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيه حديث ابن عمر « من الشجر شجرة كالرجل المؤمن ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب العلم ، وليس فيه ذكر البيع لكن الأكل منه يقتضى جواز بيعه قاله ابن المنير ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من المباحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز ، قلت : فائدة الترجمة رفع توهم المنع من ذلك لأنه قد يظن افساداً واضاعة وليس كذلك ، وفي الحديث أكل النبي ﷺ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره لإظهار الأكل واستحب اخفاءه على قياسا على إخفاءه مخرجه

## ٩٥ - باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم

في البيوع والإحارة والمكيال والوزن وسُنَنَهُمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ  
وقال مُرَجُّ الْفَرَائِنَ : سُنَنُكُمْ بَيْنَكُمْ . وقال عبد الوهاب عن أيوب عن محمد : لا بأس العشرة بأحد عشر ويأخذ للنفقة ربها . وقال النبي ﷺ لهيْدُ « خُذْ مَا يَكْفِيكَ وَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ » . وقال تعالى ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ . وأكثرتي الحسن من عبد الله بن مرداس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدائنين ، فركبته ، ثم جاء مرة أخرى فقال الحمار الحمار ، فركبته ولم يُشارطه فبعث إليه بنصف درهم .

٢٢١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « حَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ »

٢٢١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ ، فَهَلْ عَلَى جُنَاحٍ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ مِرّاً ؟ قَالَ : خُذْ أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ »

٢٢١٢ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا ابْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ ح

و حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ « سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ : ( وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ) أُنْزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ : إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ »

[ الحديث ٢٢١٢ - طرفاه في : ٢٧٦٥ ، ٤٥٧٥ ]

**قوله** ( باب من أجرى أمر الأمصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والالجارة والكيل والوزن وسنتهم على نياتهم ومذاهبهم المشهورة ) قال ابن المنير وغيره : مقصوده بهذه الترجمة اثبات الاعتماد على العرف ، وأنه يقضى به على ظواهر الالفاظ . ولو أن رجلا وكل رجلا في بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي عرف الناس لم يجز ، وكذا لو باع موزونا أو مكبلا بغير الكيل أو الوزن المعتاد ، وذكر القاضي الحسين من الشافعية أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه ، فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر ضبة الفضة وكبرها وغالب الكشافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام وقلته في الصلاة ، ومقابلا بموضع في البيع <sup>(١)</sup> وعينا وثمن مثل ومهر مثل وكفء نكاح ومؤنة ونفقة وكسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك ، ومنها الرجوع إليه في المقادير كالحيض والهر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس ، ومنها الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كاحياء الموات والاذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما بعد قبضا وايداعا وهدية وغصبا وحفظ ودبعة وانتفاعا بمارية ، ومنها الرجوع إليه في أمر يخص كالألفاظ الأيمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والنقود وغير ذلك . **قوله** ( وقال شريح للغزاليين ) بالمعجمة وتشديد الزاي . **قوله** ( سنتكم بينكم ) أي جائزة ، وهذا على أن يقرأ سنتكم بالرفع ، ويحتمل أن يقرأ بالنصب على حذف فعل أي الزموا . وهذا وصلة سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناسا من الغزاليين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا : ان سنتنا بيننا كذا وكذا ، فقال : سنتكم بينكم ( تنبيه ) : وقع في بعض نسخ الصحيح د سنتكم بينكم ربما ، وقوله د ربما ، لفظة زائدة لا معنى لها هنا وإنما هي في آخر الأثر الذي بعده . **قوله** ( وقال عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد ( عن أيوب عن محمد ) هو ابن سيرين ، وهذا وصلة أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الوهاب هذا . **قوله** ( لا بأس العشرة بأحد عشر ) أي لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلا كل عشرة منه بأحد عشر فيكون رأس المال عشرة والربح دينارا قال ابن بطال : أصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة فأجازه قوم ومنعه آخرون . قلت : وفي كون هذا الفرع هو المراد من أثر ابن سيرين نظر لا يخفى ، وأما قوله وبأخذ للنفقة ربما فاختلفوا فيه فقال مالك : لا يأخذ إلا فيما له تأثير في السلعة كالصبغ والخياطة ، وأما أجرة السمسار والطب والشد فلا ، قال : فإن أدبجه المشتري على ما لا تأثير له جاز إذا رضى بذلك . وقال الجمهور : للبائع أن يحسب في المراجعة جميع ما صرفه ويقول : قام على

( ١ ) في طبعة بولاق : كذا بالنسخ التي بأيدينا ، ولعل قبل « ومقابلا ، سقطت . من النسخ »

بكذا . ووجه دخول هذا الاثر في الترجمة الإشارة إلى أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس . **قوله** ( وقال النبي ﷺ لهند ) أي بنت عتبة زوج أبي سفيان وقد ذكر قصتها موصولة في الباب . **قوله** ( واكثرى الحسن ) أي البصري ( من عبد الله بن مرداس حاراً الخ ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله ، وقوله « الخمار الخمار » بالنصب فهما بفعل مضمر أي أحضر أو اطلب ، ويجوز الرفع أي المطلوب ، والدائق بالمهمل ونون خفيفة مكسورة بعدها قاف : وزن سدس درهم ، ووجه دخوله في الترجمة ظاهر من جهة أنه لم يشارطه اعتياداً على الاجرة المتقدمة ، وزاده بعد ذلك على الاجرة المذكورة على طريق الفضل . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس في قصة أبي طيبة وقد تقدم ذكره في أوائل البيوع وساقه فيه بهذا الاسناد ، ووجه دخوله في الترجمة كونه ﷺ لم يشارطه على أجرته اعتماداً على العرف في مثله . ثانيها حديث عائشة في قصة هند وسيأتى الكلام عليه في كتاب النفقات ، والمراد منها قوله « خذى من ماله ما يكفيك بالمعروف » فأحالتها على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي . ثالثها حديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ومن كان غنياً فليستغفف ﴾ وسيأتى الكلام عليه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، فانه ساقه عن إسحق هذا بهذا الاسناد فظهر من سياقه أنه هنا بلفظ عثمان بن فرقد وهناك بلفظ عبد الله بن نمير ، وقد ذكره هنا بلفظ « والى اليتيم الذي يقيم عليه » وقال ابن التين : الصواب « يقوم » ، لأنه من القيام لا من الإقامة ، قلت : وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن هشام . ولم يقع في رواية ابن نمير شيء من ذلك ولا في رواية أبي أسامة في الوصايا ، ورواية « يقيم » موجهة أي يلزمه أو يقيم نفسه عليه ، وإسحق شيخ البخاري فيه هو ابن منصور كما جزم به خلاف وغيره في « الأطراف » وقد استخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن ابن نمير وقال : أخرجه البخاري عن إسحق ، وقال في التفسير : أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور . وهشام هو ابن عروة وعثمان بن فرقد بقاء وقاف وزن جمع فلهذا هو العطار البصري فيه مقال ، لكن لم يخرج له البخاري موصولاً سوى هذا الحديث ، وقد قرنه بابن نمير ، وذكر له آخر تعليقا في المغازي ، والمراد منه في الترجمة حوالة والى اليتيم في أكله من ماله على العرف

## ٩٦ - باب بيع الشريك من شريكه

٢٢١٣ - حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه « جعل رسول الله ﷺ الشفعة في كل مال لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » [ الحديث ٢٢١٣ - أطرافه في : ٢٢١٤ ، ٢٢٥٧ ، ٢٤٩٥ ، ٢٤٩٦ ، ٢٩٧٦ ]

**قوله** ( باب بيع الشريك من شريكه ) قال ابن بطال : هو جائز في كل شيء مشاع ، وهو كبيعته من الأجانب ، فان باعه من الأجانب فللشريك الشفعة ؛ وان باعه من الشريك ارتفعت الشفعة . وذكر فيه حديث جابر في الشفعة وسيأتى الكلام عليه في بابه : وحاصل كلام ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة . وقال غيره معنى الترجمة حكم بيع الشريك من شريكه ، والمراد منه حض الشريك أن لا يبيع ما فيه الشفعة إلا من شريكه لأنه إن باعه لغيره كان للشريك أخذه بالشفعة قهراً ، وقيل وجه المناسبة أن الدار إذا كانت بين ثلاثة فباع أحدهم للآخر كان الثالث أن يأخذ بالشفعة

ولو كان المشتري شريكا . وقيل ينبغي على الخلاف : هل الأخذ بالشفعة أخذ من المشتري أو من البائع ؟ فان كان من المشتري فيكون شريكا ، وإن كان من البائع فهو شريك شريكه . وقيل مراده أن الشفيع إن كان له الأخذ قهرا فللبائع إذا كان شريكه أن يبيع له ذلك بطريق الاختيار بل أولى ، والله أعلم

### ٩٧ - باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم

٢٢١٤ - **حدثنا** محمد بن محبوب **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مال لم يقسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة »

**حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الواحد بهذا وقال « في كل مال لم يقسم » . تابعه هشام عن معمر قال عبد الرزاق « في كل مال » رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري

قوله ( باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم ) ذكر فيه حديث جابر في الشفعة أيضا ، وسيأتي في مكانه . وذكر هنا اختلاف الرواة في قوله « كل مال لم يقسم » ، أو « كل مال لم يقسم » ، فقال عبد الواحد بن زياد وهشام بن يوسف عن معمر « كل مال لم يقسم » ، وقال عبد الرزاق عن معمر « كل مال » ، وكذا قال عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري ، وطريق هشام وصلها المؤلف في « ترك الحيل » ، وطريق عبد الرزاق وصلها في الباب الذي قبله ، وطريق عبد الرحمن بن إسحاق وصلها مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ، ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق وفي رواية عبد الواحد في الموضوعين « كل مال » ، وللباقين « كل ما » ، في رواية عبد الواحد « كل مال » ، في رواية عبد الرزاق ، وقد رواه إسحاق عن عبد الرزاق بلفظ « قضى بالشفعة في الأموال ما لم تقسم » ، وهو يرجح رواية غير السرخسي والله أعلم . قال الكرماني : الفرق بين هذه الثلاث يعني قوله « تابعه » ، و « قال » ، و « رواه » ، أن المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية إنما تستعمل عند المذاكرة والقول أعم ، وما ادعاه من الاتحاد في المتابعة مردود فإنها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى ، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضا فإن في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله « رواه فلان » ثم أسنده هو في موضع آخر بصيغة « حدثنا » . وأما الذي هنا بخصوصه فمعبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه ولذلك حذفه مع كونه أخرجه الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن

### ٩٨ - باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فراضى

٢٢١٥ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبو عاصم **أخبرنا** ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « خرج ثلاثة نفر يمشون فأصابهم المطر ، فدخلوا في جبال ، فانحطت عليهم صخرة . قال فقال بعضهم لبعض ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه . قال أحدهم : اللهم إني كان لي أبوان شيخان كبيران ، فكنت أخرج فارعى ، ثم أجيء فأحلب ، فأجيء بالحليب فأتي به

أَبُو فَيْشَرٍ بَانٍ ، ثُمَّ أَسْقَى الصَّبِيَّةَ وَأَهْلَى وَامْرَأَتِي . فَاحْتَبَسَتْ لَيْلَةً لَجُتْ ، فَذَا هُمَا نَائِمَانِ ، قَالَ فَسَكْرَهُتُ أَنْ أَوْقِظَهُمَا ، وَالصَّبِيَّةُ يَتَصَاغُونَ عِنْدَ رَجُلٍ ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِي وَدَأْبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ . قَالَ فَفُرِّجَ عَنْهُمْ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ ، فَقَالَ لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ ، فَسَمِعَتْ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا ، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَنَازِمَ إِلَّا بِحَمْلِهِ ، فَقَعْتُ وَتَرَكَتُهَا ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً . قَالَ فَفُرِّجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ . وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ ، فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبِي ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ ، فَعَمِدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَقِ فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَتَّى ، فَقُلْتُ : انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيهَا فَإِنَّهَا لَكَ . قَالَ : أَتَسْتَهْزِئُ بِي ؟ قَالَ فَقُلْتُ : مَا اسْتَهْزَيْتُ بِكَ ، وَلَسْتُ بِكَ . اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا . فَكُنْتُ عَنْهُمْ »

[ الحديث ٢٢١٥ - أطرافه في : ٢٢٧٧ ، ٢٢٣٣ ، ٢٤٦٥ ، ٥٩٧٤ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيره بغيرِ اذنه فرضي ) هذه الترجمة معقودة لبَيْعِ الْفُضُولِ ، وَقَدْ مَالَ الْبُخَارِيُّ فِيهَا إِلَى الْجَوَازِ ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو فِي قِصَّةِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ انْحَطَّتْ عَلَيْهِمُ الصَّخْرَةُ فِي الْغَارِ وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي أَوَاخِرِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَمَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ مِنْهُ قَوْلُ أَحَدِهِمْ : أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرُقُ مِنْ ذُرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ فَأَبَى ، فَعَمِدْتُ إِلَى الْفَرَقِ فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا ، فَإِنْ فِيهِ تَصَرُّفُ الرَّجُلِ فِي مَالِ الْأَجِيرِ بغيرِ اذنه ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا ثَمَرَهُ لَهُ وَنَمَاهُ وَأَعْطَاهُ أَخَذَهُ وَرَضِيَ ، وَطَرِيقُ الِاسْتِدْلَالِ بِهِ يُبْنَى عَلَى أَنَّ شَرْعَ مَنْ قَبْلُنَا شَرَعَ لَنَا وَاجْتِهَادُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ شَهِيرٌ . لَكِنْ يَتَقَرَّرُ بَانَ النَّبِيِّ ﷺ سَاقَهُ مَسَاقَ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ عَلَى فَاعِلِهِ وَأَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ لَا يَحْجُوزُ لَبَيْنِهِ . فَبِهَذَا الطَّرِيقِ يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ لَا بِمَجْرَدِ كَوْنِهِ شَرَعَ مَنْ قَبْلُنَا ، وَفِي اقْتِصَارِ الْبُخَارِيِّ عَلَى الِاسْتِنْبَاطِ لِهَذَا الْحُكْمِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي فَضْلِ الْخَيْلِ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ الْبَارِقِ فِي قِصَّةِ بَيْعِهِ الشَّاةَ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ لِهَذَا الْحُكْمِ ، وَقَدْ أَجِيبَ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِفَرَقٍ فِي الذِّمَّةِ ، وَلَمَّا عَرَضَ عَلَيْهِ الْفَرَقُ فَلَمْ يَقْبِضْهُ اسْتَمَرَّ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجَرِ ، لِأَنَّ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ لَا يَتَّبِعِينَ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، فَلَمَّا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمَالُ كَصَحِّ تَصَرُّفِهِ سِوَاهُ اعْتَقَلَهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِأَجِيرِهِ ، ثُمَّ لَمَّا تَبَرَّعَ بِمَا اجْتَمَعَ مِنْهُ عَلَى الْأَجِيرِ بِرِضَا مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ : إِذَا أَوْدَعَ رَجُلٌ رَجُلًا طَعَامًا فَبَاعَهُ الْمَوْدِعُ بِشَيْءٍ فَرْضِي الْمَوْدِعُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ أَخَذَ الثَّانِيَ الَّذِي بَاعَهُ بِهِ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ مِثْلَ طَعَامِهِ . وَمَنْعُ أَشْهَبَ قَالَ : لِأَنَّهُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ فِيهِ خِيَارٌ . وَاسْتِدْلَالُ بِهِ لِأَبِي نُورٍ فِي قَوْلِهِ : إِنْ مِنْ غَضَبٍ قَبَحًا فَزَرَعَهُ أَنْ كُلَّ مَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ مِنَ الْقَبْحِ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْخُطَّةِ . وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْفَرْعِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَى بَقِيَّةِ فَوَائِدِ حَدِيثِ أَهْلِ الْغَارِ فِي أَوَاخِرِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ . وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ : أَخْبَرَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ ، فِيهِ ادْخَالُ الْوَسْاطَةِ بَيْنَ ابْنِ جَرِيرٍ وَنَافِعٍ ، وَابْنُ جَرِيرٍ قَدْ سَمِعَ الْكَثِيرَ مِنْ نَافِعٍ . فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى قِلَّةِ تَدْلِيلِ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَرَوَايَتُهُ عَنْ مُوسَى

من نوح رواية الاقران . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقوله في المتن « الجلاب » بكسر الميملة وتخفيف اللام آخره موحدة : الإناء الذي يحلب فيه ، أو المراد اللبن . وقوله « يتضاغون » بمعجمتين أى يتباكون من الضغاء وهو البكاء بصوت . وقوله « فرجة » بضم الفاء ويجوز الفتح ، و « الفرق » تقدم في الزكاة ، و « الذرة » بضم المعجمة وتخفيف الراء معروف

### ٩٩ - باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب

٢٢١٦ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** معتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما قال « كنا مع النبي ﷺ ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طویل بنهم يسوقها ، فقال النبي ﷺ بيعاً أم عطية - أو قال : أم هبة - فقال : لا ، بيع . فاشترى منه شاة » [ الحديث ٢٢١٦ - طرناه في : ٢٦١٨ ، ٥٢٨٢ ]

قوله ( باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب ) قال ابن بطال : معاملة الكفار جائزة ، إلا بيع ما يستعين به أهل الحرب على المسلمين . واختلف العلماء في مبيعة من غالب ماله الحرام ، وحجة من رخص فيه قوله ﷺ للمشرك « أبيعاً أم هبة » ؟ وفيه جواز بيع الكافر واثبات ملكه على ماني يده ، وجواز قبول الهدية منه ، وسيأتي حكم هدية المشركين في كتاب الهبة . قلت : وأورد المصنف فيه حديث الباب باسناده هذا أتم سياقاً منه ، ويأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « مشعان » بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة أى طویل شعث الشعر ، وسيأتي تفسيره للمصنف في الهبة . وقوله « أبيعاً أم عطية » ؟ منصوب بفعل مضمر أى أنجمله ونحو ذلك ، ويجوز الرفع أى أهدا ، وقد تقدم قريباً في « باب بيع السلاح في الفتنة » ما يتعلق بمبيعة أهل الشرك

### ١٠٠ - باب شراء الملوك من الحربى وهبته وعقته

وقال النبي ﷺ لِسُلَيمانَ : كَاتِبٌ ، وَكَانَ حُرّاً فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ . وَشَبَّيَ عَمَّارٌ وَصُفَيْبٌ وَرِبْلَالٌ  
وقال الله تعالى [ النحل ٧١ ] : ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ، فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، أُوْفِيَ نِعْمَةُ اللَّهِ يَتَجِدُونَ ﴾

٢٢١٧ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ وهاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل بها قرية فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فقيل : دخل إبراهيم بامرأة هي من أحسن النساء . فأرسل إليه أن يا إبراهيم من هدم التي معك ؟ قال : أختي . ثم رجع إليها فقال : لا تكذبي حديثي . فأتى أخبرتهم أنك أختي ، والله إن على الأرض من مؤمن غيري وغيرك . فرسل بها إليه فقام إليها . فقامت نوضاً وتصلّى فقالت : اللهم إن كنت أنت بك



وبرسوك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على الكافر. ففط حتى ركض برجله - قال الأعرج قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة قال - قالت اللهم إن يموت يقال هي قتلتته. فأرسل ثم قام إليها فقامت نوضاً وتصلّى وتقول: اللهم إن كنت أمنت بك وبرسوك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تسلط على هذا الكافر، ففط حتى ركض برجله - قال عبد الرحمن قال أبو سلمة قال أبو هريرة - قالت اللهم إن يموت يقال هي قتلتته. فأرسل في الثانية أو في الثالثة فقال: والله ما أرسلتم إلى إلا شيطاناً، أرجعوا إلى إبراهيم، وأعطوها أجر، فرجعت إلى إبراهيم عليه السلام، فقالت: أشعرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة؟

[ الحديث ٢٢١٧ - أطرافه في: ٢٦٣٥، ٣٣٥٧، ٣٣٥٨، ٥٠٨٤، ٦٩٥٠ ]

٢٢١٨ - **حدثنا قتيبة** حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت «اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في غلام، فقال سعد: هذا يارسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلى أنه ابنه، انظر إلى سببه». وقال عبد بن زمة: هذا أخي يارسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته. فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيدناً بعُتْبَةَ، فقال: هو لك يا عبد، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتججني منه يا سودة بنت زمة. فلم تره سودة قط»

٢٢١٩ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد عن أبيه قال عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه لهيب: أتى الله ولا تدع إلى غير أبيك. فقال صهيب: ما يسرني أن لي كذا وكذا وأني قلت ذلك، ولكني سُرقت وأنا صبي»

٢٢٢٠ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا شعيب عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال «يارسول الله، أرايت أموراً كنت أتمنئ - أو أتمنئ - بها في الجاهلية من صلوة وعتاقة وصدقة، هل لي فيها أجر؟ قال حكيم رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: أسلت على ما سلف لك من خير»

**قوله** (باب شراء المملوك من الحربى وهبته وعتقه) قال ابن بطال: فرض البخارى هذه الترجمة إثبات ملك الحربى وجواز تصرفه فى ملكه بالبيع والهبة والعتق وغيرها، إذ أقر النبي ﷺ سلمان عند ماله من الكفار وأمره أن يكتب، وقبل الخليل هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه حديث الباب. **قوله** (وقال النبي ﷺ لسلمان) أى الفارسى (كاتب). وكان حراً فظلموه وباعوه) هذا طرف من حديث وصله أحمد والطبرانى من طريق ابن إسحق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن سلمان قال «كنت رجلاً فارسياً، فذكر الحديث بطوله وفيه «ثم مررت بنهر من كلب تجار غملوني معهم، حتى إذا قدموا بى وادى النهرى ظلوني فباعوني من رجل يهودى، الحديث وفيه» فقال

رسول الله ﷺ كاتب يا سليمان ، قال فسكأت صاحبى على ثلثائة ودية ، وأخرجه ابن حبان والحاكم في صحيحيهما من وجه آخر عن زيد بن صوحان عن سليمان نحوه ، وأخرجه أبو أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث بريدة بمناه ( تنبيه ) : قوله « كان حرا فظلموه وباعوه » ، من كلام البخارى لخصه من قصته في الحديث الذى علقه ، وظن الكرماني أنه من كلام النبي ﷺ بعد قوله لسليمان « كاتب يا سليمان » ، فقال : قوله « كان حرا حال من قال النبي لا من قوله كاتب » ، ثم قال : كيف أمره بالكتابة وهو حر ؟ وأجيب بأنه أراد بالكتابة صورتها لاحقيقتها وكأنه أراد افد نفسك وتخلص من الظلم ، كذا قال ، وعلى تسليم أن قوله « كان حرا » من كلام النبي ﷺ لا يتعين منه حل الكتابة على المجاز لاحتمال أن يكون أراد بقوله « كان حرا » ، أى قبل أن يخرج من بلده فيقع في أسر الذين ظلموه وباعوه ويستفاد من هذا كله تقرير أحكام المشركين على ما كانوا عليه قبل الاسلام ، وقد قال الطبرى : « إنما أقر اليهودى على تصرفه في سليمان بالبيع ونحوه لأنه لما ملكه لم يكن سليمان على هذه الشريعة وإنما كان قد تنصر ، وحكم هذه الشريعة أن من غلب من الكفار على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب فيمن دخل في الاسلام أنه يدخل في ملك الغالب . قوله ( وسبى عمار وصهيب وبلال ) أما قصة سبى عمار فظاهر لي المراد منها ، لأن عمارا كان عربيا عنسيا بالنون والمهملة ما وقع عليه سبى ، وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بنى مخزوم فزوجه سمية وهى من موالهم فولدت له عمارا ، فيحتمل أن يكون المشركون عاملوا عمارا معاملة السبى لكون أمه من موالهم داخلا في رقهم . وأما صهيب فذكر ابن سعد أن أباه من النمر بن قاسط وكان عاملا لكسرى فسبى الروم صهيبا لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان ، وقيل بل هرب من الروم إلى مكة لحالف ابن جدعان ، وستأتى الإشارة إلى قصته في الكلام على الحديث الثالث . وأما بلال فقال مسدد في مسنده « حدثنا معتمر عن أبيه عن نعيم بن أبي هند قال : كان بلال لا يتام أبى جهل ، فمذهبه أبو بكر رجلا فقال : اشترى بلالا فأعتقه » . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب قال « قال أبو بكر للعباس : اشترى بلالا ، فاشتراه فأعتقه أبو بكر » ، وفي المغازى لابن إسحق ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه قال « مر أبو بكر بأمية بن خلف وهو يعذب بلالا فقال : ألا تتق الله في هذا المسكين ؟ قال : أفتدع أنت بما ترى ، فأعطاه أبو بكر غلاما أجلا منه وأخذ بلالا فأعتقه » ، ويجمع بين القصتين بأن كلا من أمية وأبى جهل كان يعذب بلالا ولها شوب فيه . قوله ( وقال الله تعالى ) والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ( الآية ) موضع الترجمة منه قوله تعالى ( على ما ملكت أيمانهم ) فأثبت لهم ملك اليمين مع كون ملكهم غالبا كان على غير الاوضاع الشرعية ، وقال ابن المنير : مقصوده صحة ملك الحربى وملك المسلم عنه ، والمخاطب في الآية المشركون ، والتوبيخ الذى وقع لهم بالنسبة إلى ما عاملوا به أصنامهم من التعظيم ولم يعاملوا بهم بذلك ، وليس هذا من غرض هذا الباب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث أبى هريرة في قصة إبراهيم عليه السلام وسارة مع الجبار ، وفيه أنه أعطاهما هاجر ، ووقع هنا « آجر » بهمزة بدل الهاء ، وقوله « كبت » بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أى أخزاه وقيل رده خائبا وقيل أحزنه وقيل صرعه وقيل صرفه وقيل أذله ، حكاهما كلها ابن التين وقال : انها متقاربة ، وقيل أصل كبت كبد أى بلغ الهم كبده فابدلت الدال مثناة . وقوله أعظم أى مكن من الخدمة ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء ، وموضع الترجمة منه قول الكافر « أعطوها هاجر » وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك ، ففيه صحة هبة الكافر . ثانيا حديث عائشة في قصة

ابن وليدة زمة، وقد تقدم قريبا ويأتى الكلام عليه في الباب المحال عليه ثم، وموضع الترجمة منه تقرير النبي ﷺ ملك زمة للوليدة وإجراء أحكام الرق عليها. ثالثا حديث صهيب، قوله (عن سعد) أى ابن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف. قوله (قال عبد الرحمن بن عوف لصهيب: اتق الله ولا تدع إلى غير أبيك) كان صهيب يقول انه ابن سنان بن مالك بن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسباً ينتهى إلى النمر بن قاسط وأن أمه من بنى تميم، وكان لسانه أعجمياً لانه ربي بين الروم فغلب عليه لسانهم، وقد روى الحاكم من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن أبيه قال قال عمر لصهيب: ما وجدت عليك في الاسلام إلا ثلاثة أشياء: اكتنيت أبا يحيى، وأنتك لا تمسك شيئاً، وتدعى إلى النمر بن قاسط. فقال: أما الكنية فإن رسول الله ﷺ كنانى، وأما النفقة فإن الله يقول ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ وأما النسب فلو كنت من روثة لا تنسب إليها، ولكن كان العرب يسمي بعضهم بعضاً فسماني ناس بعد أن عرفت مولدى وأهلى فباعوني فاخذت بلسانهم، يعنى لسان الروم، ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وأبو يعلى وابن سعد والطبرانى من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أبيه أنه كان يكفى أبا يحيى، ويقول انه من العرب، ويظم الكثير، فقال له عمر، فقال: إن رسول الله ﷺ كنانى، وأنى رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبى الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قومي وعرفت نسي، وأما الطعام فإن رسول الله ﷺ قال: «خياركم من أطعم الطعام»، ورواه الطبرانى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه قال: خرجت مع عمر حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قال: يا ناس يا ناس، فقال عمر: ماله يدعو الناس؟ فقيل إنما يدعو غلامه يحسن فقال: يا صهيب ما فيك شيء أعيبه إلا ثلاث خصال، فذكر نحوه وقال فيه: وأما انتسابى إلى العرب فإن الروم سبى وأنا صغير وأنى لأذكر أهل بيتى، ولو أنى انفلقت عن روثة لا تنسب إليها. فهذه طرق تقوى بعضها ببعض فلعله اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر مرة بينه وبين عبد الرحمن بن عوف أخرى، ويدل عليه اختلاف السياق. رابعاً حديث حكيم بن حزام أنه قال: «يارسول الله أرايت أمورا كنت أتحدث بها، الحديث، وقد تقدم الكلام عليه في الزكاة، وموضع الترجمة منه ما تضمنه الحديث من وقوع الصدقة والعاقبة من الشرك، فانه يتضمن محبة ملك المشرك، إذ محبة العتيق متوقفة على صحة الملك، وسيأتى الكلام على قوله «أتحدث» هل هو بالثلاثة أو المثناة في كتاب الأدب، وذكر الكرماني أنه روى هنا أتحب بموحدتين وكان الأولى أن ينسبها لثالثها

### ١٠١ - باب جلود الميتة قبل أن تدبغ

٢٢٢١ - **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: هَلَّا اسْتَمْتَقَمَ بِهَا يَهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا»**  
قوله (باب جلود الميتة قبل أن تدبغ) أى هل يصح بيعها أم لا؟ أورد فيه حديث ابن عباس في شاة ميمونة، وكأنه أخذ جواز البيع من جواز الاستمتاع لأن كل ما ينتفع به يصح بيعه وما لا فلا، وبهذا يجاب عن اعتراض الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر الذى أورده تعرض للبيع، والاتفاق بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزهري، وكأنه اختار البخارى، وحجته مفهوم قوله ﷺ «إنما حرم أكلها» فانه يدل على أن كل

ماعدًا أكلها مباح ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى

### ١٠٢ - باب قتل الخنزير . وقال جابر : حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنزِيرِ

٢٢٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ رِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُنْطَسًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ »

[ الحديث ٢٢٢٢ - أطرافه في : ٢٤٧٩ ، ٢٤٤٨ ، ٣٤٤٩ ]

**قوله** ( باب قتل الخنزير ) أى هل يشرع كما شرع تحريم أكله ؟ ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ، قال ابن التين : شد بعض الشافعية فقال لا يقتل الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة . قال : والجهور على جواز قتله مطلقا . والخنزير بوزن غريب ونونه أصلية وقيل زائدة وهو مختار الجوهري . **قوله** ( وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخنزير ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف كما سيأتي بعد تسعة أبواب ، ثم ذكر المصنف في الباب حديث أبي هريرة في نزول عيسى بن مريم فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في أحاديث الانبياء ، وموضع الترجمة منه قوله « ويقتل الخنزير » أى يأمر باعدامه مبالغة في تحريم أكله ، وفيه توبيخ عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى ثم يستحلون أكل الخنزير ويألفون في محبته

### ١٠٣ - باب لا يُذابُ شحمُ الميتة ، ولا يُباعُ ودَكُّه . رواه جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ

٢٢٢٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَلَغَ عَمْرٌ أَنْ فُلَانًا بَاعَ خَرَأً فَقَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَعَلُوهَا فَبَاعُوهَا »

[ الحديث ٢٢٢٣ - طرفه في : ٣٤٦٠ ]

٢٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا أَثْمَانَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قَاتَلَهُمُ اللَّهُ لَعَنَهُمُ . ﴿ قَاتِلَ ﴾ : لَعِنَ . ﴿ الْخَرَاصُونَ ﴾ : الْكَذَّابُونَ

**قوله** ( باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه ) أى روى معناه . وسيأتي شرح ذلك في « باب بيع الميتة والأصنام » . **قوله** ( بلغ عمر بن الخطاب أن فلانا باع خرا ) في رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفیان بن عيينة بهذا الاسناد « أن سمرة باع خرا فقال : قاتل الله سمرة » زاد البيهقي من طريق الزهري « أن سفیان بن سمرة بن جندب » قال ابن الجوزي والقرطبي وغيرهما اختلاف في كيفية بيع سمرة للخمر

على ثلاثة أقوال : أحدها أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدا جواز ذلك ، وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وقال : كان ينبغي له أن يولهم بيعها فلا يدخل في محذور وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرما ويكون شديدا بقصة بريرة حيث قال « هو عليها صدقة ولنا هدية » . والثاني قال الخطابي : يجوز أن يكون باع العصور عن يتخذة خمر ، والعصور يسمى خمر كما قد يسمى العنب به لأنه يشول إليه قاله الخطابي ، قال : ولا يظن بسكرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها ، وإنما باع العصور . والثالث أن يكون خلل الخمر وباعها ، وكان عمر يعتقد أن ذلك لا يحلها كما هو قول أكثر العلماء ، واعتقد سكرة الجواز كما تأوله غيره أنه يحل التحليل ، ولا ينحصر الحل في تحليلها بنفسها ، قال القرطبي تبع لابن الجوزي : والأشبه الأول . قلت : ولا يتعين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل يحتمل أن تكون حصلت له عن غنيمة أو غيرها ، وقد أبدى الاسماعيل في « المدخل » فيه احتمالا آخر ، وهو أن سكرة علم تحريم الخمر ولم يعلم تحريم بيعها ولذلك اقتصر عمر على ذمه دون عقوبته ، وهذا هو الظن به ، ولم أر في شيء من الاختصاص أن سكرة كان واليا لعمر على شيء من أعماله ، إلا أن ابن الجوزي أطلق أنه كان واليا على البصرة لعمر بن الخطاب ، وهو وهم فأنما ولي سكرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله ابن زياد بعد عمر بدمر ، وولاية البصرة لعمر قد ضبطوا وليس منهم سكرة ، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سكرة على قبض الجزية . قوله ( حرمت عليهم الشحوم ) أي أكلها ، وإلا فلو حرم عليهم بيعها لم يكن لم حيلة فيما صنعوه من إذابتها . قوله ( لجملها ) بفتح الجيم والميم أي أذابوها ، يقال جملة إذا ذابها ، والجميل الشحم المذاب ، ووجه تشبيه عمر ببيع المسلمين الخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما ، لكن ليس كل ما حرم تناوله حرم بيعه كالخمر الإهلية وسباع الطير ، فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجسا هكذا حكاه ابن بطال عن الطبري وأقره ، وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه ، وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكله إنما يتأتى بعد ذبحه ، وهو بالذبح يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجسا ولم يحز بيعه . فالإيراد في الأصل غير وارد ، هذا قول الجمهور وإن خالف في بعضه بعض الناس ، وأما قول بعضهم : الابن إذا ورث جارية أبيه حرم عليه وطؤها وجزأه لبيعها وأكل ثمنها ، فاجاب عياض عنه بأنه تمويه لأنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مطلقا وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي ، والانتفاع بها لغيره في الاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها ، بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرما على اليهود في كل حال وعلى كل شخص فافترقا . وفي الحديث لعن العاصي المعين ، ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر « قاتل الله سكرة » لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند إرادة الزجر فقهاها في حقه تغليظا عليه ، وفيه إقالة ذوى الهيات كلاتهم لأن عمر اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة ونحوها ، وفيه إبطال الحيسل والوسائل إلى المحرم ، وفيه تحريم بيع الخمر وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع ، وشذ من قال يجوز بيعها ويجوز بيع المنقود المستحيل باطنه خمر ، واختلف في علة ذلك فقيل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للبالغة في التشهير عنها ، وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه ، وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذي لا يجوز ، وكذا توكيل المسلم الذي في بيع الخمر ، وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع ، وفيه استعمال القياس في الأشياء والنظائر ، واستدل به على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكافر شراؤه ، وعلى منع بيع كل

محرم نجس ولو كان فيه منفعة كالسرقين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك للبشرى دون البائع لاحتياج المشتري دونه ، وسيأتي في « باب بيع الميتة » من حديث جابر بيان الوقت الذي قال فيه النبي ﷺ هذه المقالة ، وفي البحث عن الانتفاع بشحم الميتة وإن حرم بيعها ، وما يستثنى من تحريم بيع الميتة إن شاء الله تعالى . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وبونس هو ابن يزيد . قوله ( قاتل الله يهودا ) كذا بالتنوين على إرادة البطن ، وفي رواية بغير تنوين على إرادة القبيلة ، وقد ذكر المصنف في رواية المستمل في آخر الباب أن معناه لعنهم ، واستشهد بأن قوله تعالى ( قتل الخراصون ) معناه لعن وهو تفسير ابن عباس في قتل ، وقوله « الخراصون الكذابون » هو تفسير مجاهد رواهما الطبري في تفسيره عنهما . وقال الهروي : معنى قاتلهم قتلهم ، قال : وفاعل أصلها أن يقع الفعل بين اثنين ، وربما جاء من واحد كسافرت وطارت النمل ، وقال غيره : معنى قاتلهم عاداهم وقال الداودي من صار عدوا لله وجب قتله . وقال البيضاوي : قاتل أى عادى أو قتل ، وأخرج في صورة المبالغة ، أو عبر عنه بما هو مسبب عنهم قاتلهم بما اخترعوا من الحيلة انتصروا لمحاربة الله ومن حاربه حرب ومن قاتله قتل

#### ١٠٤ - باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ، وما يُكره من ذلك

٢٢٢٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا يزيد بن زريع أخبرنا عوف عن سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس رضي الله عنهما إذ أتاه رجل فقال : يا أبا عباس إني إنسان إنما معيشتي من صنعة يدي ، وإنني أصنع هذه التصاوير . فقال ابن عباس : لا أحدئك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ ، سمعته يقول : من صور صورة فإن الله مذبذبٌ حتى ينسف في روحه ، وليس بنافخ فيها أبدا . فربما الرجل ربة شديدة واصفر وجهه . فقال : ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فليكن بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح . قال أبو عبد الله : سمع سعيد بن أبي عروبة عن النضر بن أنس هذا الواحد

[ الحديث ٢٢٢٥ - طرقه في : ٥٩٦٣ ، ٧٠٤٢ ]

قوله ( باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح ؛ وما يكره من ذلك ) أى من الاتخاذ أو البيع أو الصنعة أو ما هو أعم من ذلك ، والمراد بالتصاوير الأشياء التي تصور . ثم ذكر المؤلف رحمه الله حديث ابن عباس مرفوعا « من صور صورة فإن الله معذبه » الحديث ، وجه الاستدلال به على كراهية البيع وغيره واضح ، وسعيد بن أبي الحسن رآه عن ابن عباس هو أخو الحسن البصري وهو أسن منه ومات قبله وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . قوله ( فربما الرجل بالراء والموحدة أى انتفخ ، قال الخليل : ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والروبة ؛ وقيل معناه ذعر وامتلاء خوفا . وقوله ربة بضم الراء وبفتحتها . قوله ( فليكن بهذا الشجر ، كل شيء ليس فيه روح ) كذا في الأصل مخفض « كل » على أنه بدل كل من بعض ؛ وقد جوز به بعض النحاة . ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى عليك مثل الشجر ، أو على حذف واو العطف أى وكل شيء ، ومثله قولهم في التحيات الصلوات اذ المعنى والصلوات ،

وهذا الأخير جزم الحيدى في جمعه ، وكذا ثبت في رواية مسلم والاسماعيلي بلفظ « فاصنع الشجر وما لا نفس له ، ولا بن نعيم من طريق هودّة عن عوف » فملك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح ، بأنبات وار العطف ، وقال الطيبي قوله « كل شيء » هو بيان للشجر لانه لما منعه عن التصوير وأرشدته الى الشجر كان غير واف بمقصوده ولأنه قصد كل ما لا روح فيه ولم يقصد خصوص الشجر ، وقوله كل بالخفض ويجوز النصب . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( سمع سعيد بن أبي عروبة من النضر بن أنس هذا الواحد ) أى الحديث ، سقطت هذه الزيادة من رواية النسفي هنا ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في اللباس من طريق عبد الأعلى عن سعيد عن النضر عن ابن عباس بمعناه ، وسأذكر ما بين الروایتين من التباين هناك ان شاء الله تعالى . ثم وجدت في نسخة الصغاني قبل قوله « سمع سعيد » مانصه « قال أبو عبد الله : وعن محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي عروبة سمعت النضر بن أنس قال : كنت عند ابن عباس ، بهذا الحديث وبعده « قال أبو عبد الله سمع سعيد الخ » فقال الاشكال بهذا ، ولم أجد هذا في شيء من نسخ البخاري إلا في نسخة الصغاني ، ومحمد المذكور هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان

١٠٥ - **باب تحريم التجارة في الخمر** . وقال جابر رضي الله عنه : حرم النبي ﷺ بيع الخمر  
٢٢٢٦ - **حدثنا مسلم** حدثنا شعبه عن الأعمش عن أبي الضحى عن مروق عن عائشة رضي الله عنها « لما نزلت آيات سورة البقرة عن آخرها خرج النبي ﷺ فقال : حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ »  
قوله ( باب تحريم التجارة في الخمر ) تقدم نظير هذه الترجمة في أبواب المساجد لكن بقيد المسجد ، وهذه أهم من تلك . قوله ( وقال جابر حرم النبي ﷺ بيع الخمر ) سيأتي موصولا بعد ستة أبواب ، ونذكر تحرير المسألة هناك إن شاء الله تعالى . ثم أورد حديث عائشة بلفظ « حرمت التجارة في الخمر » وقد تقدم في « باب أكل الربا » من هذا الوجه أهم سياقا ، ولأحمد والطبراني من حديث تميم الداري مرفوعا « ان الخمر حرام شراؤها وبئها »

## ١٠٦ - **باب إثم من باع خمرًا**

٢٢٢٧ - **حدثني بشر بن مَرْحُوم** حدثنا يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع خمرًا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يعط أجره »  
[ الحديث ٢٢٢٧ - طرفه في : ٢٢٢٠ ]

قوله ( باب إثم من باع خمرًا ) أى عالما متعمدا ، والخمر الظاهر أن المراد به من بن آدم ، ويحتمل أن يكون أهم من ذلك فيدخل مثل الموقوف . قوله ( حدثنا بشر بن مرحوم ) هو بشر بن عيسى بمهمله ثم موحدة مصفرا ابن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران العطار فنسب إلى جسدته ، وهو شيخ بصري ما أخرج عنه من الستة إلا البخاري ، وقد أخرج حديثه هذا في الإجارة عن شيخ آخر وافق بشرا في روايته له عن شيخهما . قوله ( حدثنا يحيى بن سليم ) بالتصغير هو الطائفي نزيل مكة مختلف في توثيقه ، وليس له في البخاري موصولا سوى هذا الحديث ،

وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه ، والتحقيق أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عمر خاصة ، وهذا الحديث من غير روايته ، واتفق الرواة عن يحيى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وخالفهم أبو جعفر النخعي فقال : عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، قاله البيهقي والمحفوظ قول الجماعة . **قوله** ( ثلاثة : أنا خصمهم ) زاد ابن خزيمة وابن حبان والاسماعيلي في هذا الحديث : ومن كنت خصمه خصمته ، قال ابن التين : هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد التشديد على هؤلاء بالتصریح ، والخصم يطلق على الواحد وعلى الاثنين وعلى أكثر من ذلك ، وقال الهروي الواحد بكسر أوله ، وقال الفراء الأول قول الفصحاء ، ويجوز في الاثنين خصمان والثلاثة خصوم . **قوله** ( أعطى بي ثم غدر ) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى يمينه بي أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم نقضه . **قوله** ( باع حرا فأكل ثمنه ) خص الأكل بالذكر لأنه أعظم مقصود ، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا : ثلاثة لا تقبل منهم صلاة ، فذكر فيهم « ورجل اعتبد محررا ، وهذا أهم من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول » ، قال الخطابي : اعتباد الحر يقع بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجهده ، والثاني أن يستخدمه كرها بعد العتق ، والأول أشدهما . قلت : وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو جهده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد ، قال المهلب : وإنما كان ثمنه شديدا لأن المسلمين أكفأ في الحرية ، فمن باع حرا فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذل الذي أنقذه الله منه . وقال ابن الجوزي : الحر عبد الله ، فمن جنى عليه غصمه سيده . وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع حرا أنه لا قطع عليه ، يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله ، إلا ما يروى عن علي تقطاع يد من باع حرا قال : وكان في جواز بيع الحر خلاف قديم ثم ارتفع ، فروى عن علي قال : من أقر على نفسه بأنه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرية ، لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة : أن رجلا باع نفسه فقضى عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ، ومن طريق زرارة بن أوفى أحد التابعين أنه باع حرا في دين ، ونقل ابن حزم أن الحر كان يباع في الدين حتى نزلت ( وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة ) ونقل عن الشافعي مثل رواية زرارة ، ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع . **قوله** ( ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره ) هو في معنى من باع حرا وأكل ثمنه لأنه استوفى منفعتة بغير عوض وكأنه أكلها ، ولأنه استخدمه بغير أجره وكأنه استعبده

## ١٠٧ - باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حين أحلام

فيه المقبري عن أبي هريرة

**قوله** ( باب أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم ) كذا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع أرض وهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبق مفردة سالما لأن الراء في المفرد ساكنة وفي الجمع حركة . **قوله** ( حين أحلام ) أي من المدينة . **قوله** ( فيه المقبري عن أبي هريرة ) يشير إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا النبي ﷺ فقال : انطلقوا إلى اليهود - وفيه - فقال اني أريد أن أجليكم ، فن وجد منكم بماله شيئا فليعه ، وهذه القصة



وقعت لبني النضير كما سيأتي بيان ذلك في موضعه ، وكان المصنف أخذ بيع الأرض من عموم بيع المال ، وقد تقدم في أبواب الخيار في قصة عثمان وابن عمر إطلاق المال على الأرض ، وغفل الكرماني عن الإشارة إلى هذا الحديث فقال : إنما ذكر البخاري هذا الحديث بهذه الصيغة مقتضبا لكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه والصواب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد مخرجه عنده ففر من تكرار الحديث على صورته بغير فائدة زائدة كما هو الغالب من عادته

### ١٠٨ - باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة

واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يؤقيها صاحبها بالربذة

وقال ابن عباس : قد يكون البعير خيرا من العيرين . واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين فأعطاه أحدهما وقال : آتيك بالآخر غدا رهوا إن شاء الله . وقال ابن المسيب لاربا في الحيوان : البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة

٢٢٢٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « كان في السبي صفيّة فصارَتْ إلى دحية الكلبي ، ثم صارت إلى النبي ﷺ »

**قوله** ( باب بيع العبد والحيوان بالحيوان نسيئة ) التقدير بيع العبد بالعبد نسيئة والحيوان بالحيوان نسيئة وهو من عطف العام على الخاص ، وكأنه أراد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفيّة ، أو أشار إلى إلحاق حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق ، قال ابن بطال : اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور إلى الجواز ، لكن شرط مالك أن يختلف الجنس ، ومنع الكوفيون وأحمد مطلقا لحديث سمرة المخرج في السنن ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في سماع الحسن من سمرة ، وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطحاوي ورجاله ثقات أيضا إلا أنه اختلف في وصله وإرساله فرجح البخاري وغير واحد إرساله ، وعن جابر عند الترمذي وغيره وإسناده لين ، وعن جابر بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند ، وعن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني ، واحتج للجمهور بحديث عبد الله بن عمرو د أن النبي ﷺ أمره أن يجهز جيشا - وفيه - فابتاع البعير بالبعيرين بأمر رسول الله ﷺ ، أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوى ، واحتج البخاري هنا بقصة صفيّة واستشهد بأثار الصحابة . **قوله** ( واشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة . الحديث ) وصله مالك والشافعي عنه عن نافع عن ابن عمر بهذا ورواه ابن أبي شيبة من طريق أبي بشر عن نافع د أن ابن عمر اشترى ناقة بأربعة أبعرة بالربذة فقال لصاحب الناقة : اذهب فانظر فإن رضيت فقد وجب البيع ، وقوله « راحلة » أي ما أمكن ركوبه من الابل ذكرا أو أنثى ، وقوله « مضمونة » صفة راحلة أي تكون في ضمان البائع حتى يوفى بها أي يسلمها للبشترى ، والربذة بفتح الراء والموحدة والمعجمة مكان معروف بين مكة والمدينة . **قوله** ( وقال ابن عباس قد يكون البعير خيرا من البعيرين ) وصله الشافعي من طريق طاوس أن ابن عباس سئل عن بعير ببعيرين فقال . **قوله** ( واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين

فأعطاه أحدهما وقال: آتيتك بالآخر هذا وهو ان شاء الله ( وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه ، وقوله « وهو » بفتح الراء وسكون الهاء أى سهلاً ، والرهو السير السهل ، والمراد به هنا أن يأتيه به سريعاً من غير مطل . قوله ) وقال ابن المسيب : لا ربا في الحيوان البعير بالبعيرين والشاة بالثنتين إلى أجل ) أما قول سعيد فوصله مالك عن ابن شهاب عنه ، ولا ربا في الحيوان ، وصله ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الزهري عنه « لا بأس بالبعير بالبعيرين نسيئة » . قوله ) وقال ابن سيرين : لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة ( كذا في معظم الروايات ، ووقع في بعضها ودرهم بدرهمين نسيئة وهو خطأ والصواب درهم بدرهم ، وقد وصله عبد الرزاق من طريق أيوب عنه بلفظ « لا بأس ببعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة » ، فان كان أحد البعيرين نسيئة فهو مكروه ، وروى سعيد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لا يرى بأساً بالحيوان بالحيوان إذا بيد أو الدرهم نسيئة ، ويكره أن تكون الدرهم نقداً والحيوان نسيئة . قوله ) كان في السبي صفة فصارت إلى دحية ثم صارت إلى النبي ﷺ ( كذا أورده مختصراً وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه مما يناسب ترجمته أنه ﷺ عوض دحية عنها بسبعة أرؤس ، وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت ، وللنصف من وجه آخر كما سيأتي « فقال لدحية خذ جارية من السبي غيرها ، قال ابن بطلان : يزل تبديلها بجارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بجارية نسيئة ، وسيأتي الكلام على قصة صفة هذه مستوفى في غزوة خيبر ان شاء الله تعالى

### ١٠٩ - باب بيع الرقيق

٢٢٢٩ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ « بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَصِيبُ سَبْيًا فَنَحْبُ الْأَمَانَ فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ ؟ فَقَالَ : أَوْ إِنْ كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ ؟ لَأَعْلِمُكُمْ أَنَّ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ ، فَانْهَاهَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ »**

[ الحديث ٢٢٢٩ - أطرافه في : ٢٥٤٢ ، ٤٩٣٨ ، ٥٢١٠ ، ٦٦٠٣ ، ٧٤٠٩ ]

**قوله** ( باب بيع الرقيق ) أورد فيه حديث أبي سعيد أنه قال « يا رسول الله إنا نصيب سبايا فنحب الأمان » الحديث ودلالته على الترجمة واضحة ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى . وقوله في هذا السياق « انه بينما هو جالس عند النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا نصيب سبايا » يوم أنه السائل ، وليس كذلك ، بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه مما ساقه النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ « بينما هو جالس عند النبي ﷺ جاء رجل من الأنصار فقال ، فذكره ، وسيأتي البحث في ذلك

### ١١٠ - باب بيع الدبر

٢٢٣٠ - **حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ**

**اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ الدَّبَرَ »**

٢٢٣١ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو سَمِيعَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

٢٢٣٢ ، ٢٢٣٣ - حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْ الْأَمَةِ تَزَنِي وَلَمْ تُتَحَصَّنْ ، قَالَ : اجْلِدُوهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا ، ثُمَّ يَبْعُوهَا بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ »

٢٢٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « إِذَا زَنَتْ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَمَلٍ مِنْ شَعَرٍ »

قوله ( باب بيع المدبر ) أى الذى علق ماله عتقه بموت ماله ، سعى بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته : أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بمجدة عبده ، وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق ، وهو راجع إلى الأول ، لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر فى العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره . وقد أعاد المصنف هذه الترجمة فى كتاب العتق وضرب عليها فى نسخة الصغافى وصارت أحاديثها داخلية فى بيع الرقيق وتوجيهها واضح ، وكذا هو فى رواية النسفى ، وأورد المصنف فيه حديثين كل منهما من طريقين : الأول حديث جابر فى بيع المدبر ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى خالد ، وعطاء هو ابن أبى رباح ، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين فى نسق : اسماعيل وسلة وعطاء ، فاسماعيل وسلة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم . قوله ( باع النبى ﷺ المدبر ) هكذا أورده مختصرا ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع كذلك ، وأخرجه أحمد عن وكيع كذلك لكن زاد عن سفیان واسماعيل جميعا عن سلة ، وأخرجه الاسماعيل من طريق أبى بكر بن خلاد عن وكيع ولفظه « فى رجل أعتق غلاما له عن دبر وعليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم ، وقد أخرجه المصنف فى الأحكام عن ابن نمير شيخه فيه هنا لكن قال « عن محمد بن بشر - بدل وكيع - عن اسماعيل بن أبى خالد ، ولفظه « بلغ النبى ﷺ أن رجلا من أصحابه أعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه بثمانمائة درهم ثم أرسل بشمته اليه ، وترجم عليه « بيع الامام على الناس أموالهم ، وقال فى الترجمة « وقد باع النبى ﷺ مدبرا من نعيم بن النحام ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى من طريق أيوب عن أبى الزبير عن جابر « أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره ، فدعا به رسول الله ﷺ فقال : من يشتريه ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله النحام بثمانمائة درهم فدفعها اليه ، الحديث ، وقد تقدم فى « باب بيع الزائدة ، من وجه آخر عن عطاء بلفظ « ان رجلا أعتق غلاما له عن دبر فاحتاج ، فأخذه النبى ﷺ فقال : من يشتريه منى ؟ فاشتراه نعيم ابن عبد الله ، فأفاد فى هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه . وفى رواية ابن خلاد زيادة فى تفسير الحاجة وهو الدين ، فقد ترجم له فى الاستقراض « من باع مال المفلس فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ،

وكانه أشار بالأول إلى ما تقدم من رواية وكيع عند الاسماعيلي في قوله « وعليه دين »، وإلى ما أخرجه النسائي من طريق الأعمش عن سلبة بن كهيل بلفظه « ان رجلا من الانصار أعتق غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله ﷺ بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : اقض دينك ، وبالثاني إلى ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الليث عن أبي الزبير عن جابر قال « أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ألك مال غيره ؟ فقال لا ، الحديث وفيه « فدفعها إليه ثم قال : ابدأ بنفسك فتصدق عليها ، الحديث . وفي رواية أيوب المذكورة نحوه ، وانظره ، إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه ، فإن كان فضل فعلى عياله ، الحديث ، فاتفقت هذه الروايات على أن بيع المدبر كان في حياة الذي دبره ، إلا ما رواه شريك عن سلبة بن كهيل بهذا الاسناد « ان رجلا مات وترك مدبرا ودينا ، فأمرهم النبي ﷺ فباعه في دينه بثمانمائة درهم ، أخرجه الدارقطني ، ونقل عن شيخه أبي بكر النيسابوري أن شريكا أخطأ فيه ، والصحيح ما رواه الأعمش وغيره عن سلبة وفيه « ودفع ثمنه إليه ، وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد « ودفع ثمنه إلى مولاه . قلت : وقد رواه أحمد عن أسود بن عامر عن شريك بلفظه « ان رجلا دبر عبدا له وعليه دين ، فباعه النبي ﷺ في دين مولاه ، وهذا شبيه برواية الأعمش وليس فيه لبوت ذكر ، وشريك كان تغير حفظه لما ولي القضاء ، وسامع من حمله عنه قبل ذلك أصح ومنهم أسود المذكور . ( تنبيهات ) : الأول اتفقت الطرق على أن ثمنه ثمانمائة درهم ، إلا ما أخرجه أبو داود من طريق هشيم عن اسماعيل قال « سبعة أو تسعمائة . الثاني : وجدت لو كيع في حديث البا . إسناد آخر أخرج ابن ماجه من طريق أبي عبد الرحمن الادري عن أبي عمرو بن العلاء عن عطاء مثل لفظ حديث الباب مختصرا . الثالث : وقع في رواية الازاعي عن عطاء عند أبي داود زيادة في آخر الحديث وهو « أنت أحق بثمنه والله أغنى عنه . » . الطريق الثاني ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدي في مسنده « حدثنا عمرو بن دينار . قوله ( باعه رسول الله ﷺ ) هكذا أخرجه أيضا مختصرا ولم يذكر من يعود الضمير عليه ، وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سفيان فزاد في آخره « يعني المدبر » وأخرجه مسلم عن إسحق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعا عن سفيان بلفظه « دبر رجل من الانصار غلاما له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ ، فاشتراه ابن النحام عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير ، وهكذا أخرجه أحمد عن سفيان بتمامه نحوه ، وقد أخرجه المصنف في كفارات الايمان من طريق حماد بن زيد عن عمرو نحوه ولم يقل « في إمارة ابن الزبير » ، ولا عين الثمن ، قال القرطبي وغيره : اتفقوا على مشروعية التدبير ، واتفقوا على أنه من الثلث ، غير الليث وزفر فانهما قالا : من رأس المال ، واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم ، فن قال لازم منع التصرف فيه إلا بالعتق ، ومن قال جائز أجاز ، وبالأول قال مالك والازاعي والكوفيون ، وبالثاني قال الشافعي وأهل الحديث ، وحجتهم حديث الباب ، ولأنه تعليق للعتق بصفة انفرد السيد بها فيتمكن من بيعه كمن علق عتقه بدخول الدار مثلا ، ولأن من أوصى بعتق شخص جاز له بيعه باتفاق قيلحق به جواز بيع المدبر لأنه في معنى الوصية ، وقيد الليث الجواز بالحاجة وإلا فيكره ، وأجاب الأول بأنها قضية عين لا عموم لها فيحمل على بعض الصور ، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين ، وهو مشهور مذهب أحمد والخلاف في مذهب مالك أيضا . وأجاب بعض المالكية عن الحديث بأنه ﷺ رد تصرف هذا الرجل لكونه لم يكن له مال غيره ، فيستدل به على رد تصرف من تصدق بجميع

ماله ، وادعى بعضهم أنه عليه السلام إنما باع خدمة المدبر لرقبته ، واحتج بما رواه ابن فضيل عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر أنه عليه السلام قال « لا بأس ببيع خدمة المدبر ، أخرجه الدارقطني ورجال إسناده ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله ، ولو صح لم يكن فيه حجة إذ لا دليل فيه على أن البيع الذي وقع في قصة المدبر الذي اشتراه نعيم بن النحام كان في منفعة دون رقبته . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في بيع الأمة إذا زنت ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب بيع العبد الزاني » وأورده هنا من وجه آخر عن أبي هريرة ، ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت ، فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة ، وأما ما وقع في رواية النسفي وفي نسخة الصنفاني فلا يحتاج إلى اعتذار

### ١١١ - باب هل يسافر بالجارية قبل أن تستبرأ بها ؟

ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها . وقال ابن عمر رضي الله عنهما : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليستبرأ زوجها بحيضة ، ولا تستبرأ العذراء . وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج . وقال الله تعالى ﴿ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾

٢٢٣٥ - **حدثنا** عبد الغفار بن داود حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قدم النبي عليه السلام خيبر ، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب - وقد قتل زوجها وكانت عروساً - فاصطفاه رسول الله عليه السلام لنفسه فخرج بها ، حتى بلغنا مدائن الروحاء حلت فبني بها ، ثم صنع خيساً في نبط صغير ، ثم قال رسول الله عليه السلام : آذن من حولك ، فكانت تلك وليمة رسول الله عليه السلام على صفية . ثم خرجنا إلى المدينة ، قال فرأيت رسول الله عليه السلام يحوي لها وراءه بهاءة ، ثم يجلس عند بغيره فيضع ركبته ، فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب »

قوله (باب هل يسافر بالجارية قبل أن تستبرأ بها) هكذا قيد بالسفر ، وكان ذلك لكونه مظنة الملازمة والمباشرة غالباً . قوله ( ولم ير الحسن بأساً أن يقبلها أو يباشرها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : وكان ابن سيرين يكره ذلك . وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن قال يصيب ما دون الفرج ، قال الداودي : قول الحسن ان كان في المسبية صواب . وتعقبه ابن التين بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها . قوله ( وقال ابن عمر : إذا وهبت الوليدة التي توطأ أو بيعت أو عتقت فليستبرأ زوجها بحيضة ، ولا تستبرأ العذراء ) أما قوله الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله عن نافع عنه ، وأما قوله « ولا تستبرأ العذراء » فوصله عبد الرزاق من طريق أيوب عن نافع عنه ، وكأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو عدم الوطء وفيه نظر ، وعلى تقديره ففي الاستبراء شائبة تعبد ولهذا تستبرأ التي آيست من الحيض . قوله ( وقال عطاء : لا بأس أن يصيب من جاريته الحامل ما دون الفرج ، قال الله تعالى : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) ) قال ابن التين : ان أراد عطاء بالحامل من حملت من سيدها فهو فاسد لأنه لا يرتأب في حمله ، وإن أراد من غيره ففيه خلاف .

قلت : والثاني أشبه بمراذه ، ولذلك قيده بما دون الفرج ، ووجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه ، فخرج الوطء بدليل فبقى الباقي على الأصل . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أنس في قصة صفية وسيأتي مبسوطا في المغازي ، والغرض منه هنا قوله « حتى بلغنا سد الروحاء حلت فبنى بها » ، فإن المراد بقوله « حلت » ، أي طهرت من حيضها . وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه عليه السلام استبرأ صفية بحيضة ، وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس « أنه عليه السلام ترك صفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها » ، فقد شك حماد رواه عن ثابت في دفعه ، وفي ظاهره نظر لأنه عليه السلام دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها ييسير فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ، ولا نقلوا أنها كانت حاملا فتحمل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب ، والصريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا « لا نوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » ، قاله في سبأيا أوطاس . أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح

### ١١٢ - باب بيع الميتة والأصنام

٢٢٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَهُوَ بِمَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ « إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِزِيرِ وَالْأَصْنَامِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا الشُّقْنُ وَيُدَهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ » ، فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلَ اللَّهِ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَلَّوهُ ثُمَّ بَاغَوْهُ فَأَكَلُوا مَنَّمَهُ » . وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ كَتَبَ إِلَى عَطَاءٍ « سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

[ الحديث ٢٢٣٦ - طرفاه في : ٤٢٩٦ ، ٤٦٣٣ ]

**قوله** ( باب بيع الميتة والأصنام ) أي تحريم ذلك ، والميتة بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ، والميتة بالكسر الهيئة وليست مرادا هنا ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على تحريم بيع الميتة ، ويستثنى من ذلك السمك والجراد . والأصنام جمع صنم قال الجوهري : هو الوثن ، وقال غيره : الوثن ماله جثة ، والصنم ما كان مصورا ، فيبينهما عموم وخصوص وجهي ، فإن كان مصورا فهو وثن وصنم . **قوله** ( عن عطاء ) بين في الرواية المعلقة تلوه هذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه ، ولينزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في « العلل » من طريق حاتم بن إسماعيل عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد ابن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : قد رواه محمد بن إسحاق عن يزيد عن عطاء ، ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحدا من المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر ، فإن كان حفظه فهو صحيح لأن عمله الصدق . قلت : قد اختلف فيه على عبد الحميد ، ورواية أبي عاصم عنه الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فتكون رواية حاتم بن إسماعيل شاذة . **قوله** ( عن جابر ) في رواية أحد عن حجاج بن محمد عن الليث بسنده « سمعت جابر بن عبد الله بمكة » . **قوله** ( وهو بمكة عام الفتح ) فيه بيان تاريخ ذلك ؛ وكان ذلك

في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه .  
**قوله** ( ان الله ورسوله حرم ) هكذا وقع في الصحيحين باسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل د حراما ، فقال القرطبي : إنه ﷺ تأدب فلم يجمع بينه وبين اسم الله في ضمير الاثنين ، لأنه من نوع ما رده على الخطيب الذي قال د ومن يعصهما ، كذا قال ، ولم تنفق الرواة في هذا الحديث على ذلك فان في بعض طرقه في الصحيح د ان الله حرم ، ليس فيه ورسوله ، وفي رواية لابن مردويه من وجه آخر عن الليث د ان الله ورسوله حراما ، وقد صح حديث أنس في النهي عن أكل الخمر الاهلية د ان الله ورسوله ينهاناكم ، ووقع في رواية النسائي في هذا الحديث د ينهاناكم ، والتحقيق جواز الافراد في مثل هذا ، ووجهه الإشارة إلى أن أمر النبي ناشئ عن أمر الله ، وهو نحو قوله ( والله ورسوله أحق أن يرضوه ) والمختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ، وهو كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف

وقيل أحق أن يرضوه خبر عن الاسمين ، لأن الرسول تابع لأمر الله . **قوله** ( فقيل يا رسول الله ) لم أقف على تسمية القائل ، وفي رواية عبد الحميد الآتية د فقال رجل . **قوله** ( أ رأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ) أى فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها مقتضية لصحة البيع . **قوله** ( فقال : لا ، هو حرام ) أى البيع ، هكذا فسره بعض العلماء كالشافعي ومن اتبعه ، ومنهم من حمل قوله د وهو حرام ، على الانتفاع فقال : يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء ، فلا ينتفع من الميتة أصلا عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ ، واختلفوا فيما يتنجس من الأشياء الطاهرة فالجمهور على الجواز ، وقال أحمد وابن الماجشون : لا ينتفع بشيء من ذلك ، واستدل الخطابي على جواز الانتفاع باجماعهم على أن من مات له دابة ساع له إطعامها لسكاب الصيد فكذلك يسوغ دهن السفينة بشحم الميتة ولا فرق . **قوله** ( ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله اليهود الخ ) وسياقه مشعر بقوة ما أوله الأكثر أن المراد بقوله د هو حرام ، البيع لا الانتفاع ، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عمر مرفوعا د الويل لبني اسرائيل ، لأنه لما حرمت عليهم الشحوم باعوها فأكلوا ثمنها ، وكذلك ثمن الخمر عليكم حرام ، وقد مضى في د باب تحريم تجارة الخمر ، حديث تميم الداري في ذلك . **قوله** ( وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد ) هو ابن جعفر ، وهذه الطريق وصلها أحمد عن أبي عاصم وأخرجها مسلم عن أبي موسى عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث الليث ، والظاهر أنه أراد أصل الحديث ، وإلا ففي سياقه بعض غفلة ، قال أحمد : حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أخبرني يزيد بن أبي حبيب ولفظه د يقول عام الفتح : إن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام ، قال رجل : يا رسول الله فما ترى في بيع شحوم الميتة ؟ فإنها تدهن بها السفن والجلود ويستصبح بها . فقال : قاتل الله يهود ، الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قررناه ، ويؤيد أيضا ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس أنه ﷺ قال وهو عند الركن د قاتل الله اليهود ، ان الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها ، وان الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه ، قال جمهور العلماء : العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة فيتعدي ذلك إلى كل نجاسة ، ولكن المشهور عند مالك طهارة الخنزير . والعلة في منع بيع

الأصنام عدم المنفعة المباحة ، فعلى هذا إن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاها جاز بيعها عند بعض العلماء من الشافعية وغيرهم ، والاكثر على المنع حلاله على ظاهره ، والظاهر أن النهى عن بيعها للبالغة في التفسير عنها ، ويلتحق بها في الحكم الصلبان التي تعظمها النصارى ويحرم نحت جميع ذلك وصنعه ، وأجمعوا على تحريم بيع الميتة والخمر والخنزير إلا ما تقدمت الإشارة إليه في باب تحريم الخمر ، ولذلك رخص بعض العلماء في القليل من شعر الخنزير للخرز حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية ، فعلى هذا فيجوز بيعه ، ويستثنى من الميتة عند بعض العلماء ما لا تحله الحياة كالشعر والصوف والوبر فإنه طاهر فيجوز بيعه وهو قول أكثر المالكية والحنفية ، وزاد بعضهم العظم والسن والقرن والظلف ، وقال بنجاسة الشعور الحسن والليث والأوزاعي . ولكنها تطهر عندهم بالنسل ، وكأنها متنجسة عندهم بما يتعلق بها من رطوبات الميتة لا نجاسة العين ، ونحوه قول ابن القاسم في عظم الفيل إنه يطهر إذا سلق بالماء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في باب لا يذاب شحم الميتة .

### ١١٣ - باب ثمن الكلب

٢٢٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغي ، وحلوان الكاهن »

[ الحديث ٢٢٣٧ - أطرافه في : ٢٢٨٧ . ٥٣٤٦ . ٥٧٦١ ]

٢٢٣٨ - **حدثنا** حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني عون بن جحيفة قال « رأيت أبي اشتري حجاجاً فأمر بمحاربه فكسرت ، فسألته عن ذلك ، فقال : إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم وثن الكلب ، وكسب الأمة . ولعن الواشمة والمستوشمة ، وآكل الربا وموكله ، ولعن المصور »

**قوله** ( باب ثمن الكلب ) أورده فيه حديثين : أحدهما عن أبي مسعود أنه ﷺ نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن . ثانيهما حديث أبي جحيفة نهى عن ثمن الدم وثن الكلب . وكسب الأمة ، الحديث ، وقد تقدم في باب موكل الربا ، في أوائل البيع . واشتمل هذان الحديثان على أربعة أحكام أو خمسة إن غايرنا بين كسب الأمة ومهر البغي : الأول ثمن الكلب ، وظاهر النهى تحريم بيعه ، وهو عام في كل كلب معلما كان أو غيره مما يجوز اقتناؤه أو لا يجوز ، ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه ، وبذلك قال الجمهور ، وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه ، وعنه كالجمهور ، وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة ، وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وقال : إن جاء يطلب ثمن الكلب فأملاً كفه تراها ، وإسناده صحيح ، وروى أيضاً بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحمل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي ، والعلّة في تحريم بيعه عند الشافعي نجاسته مطلقاً وهي قائمة في المعلم وغيره ، وعلّة المنع عند من لا يرى نجاسته النهى عن اتخاذه والأمر بقتله ولذلك خص منه ما أفن



في اتخاذه ، ويدل عليه حديث جابر قال « نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد ، أخرجه النسائي باسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته ، وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بلفظ « نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً ، يعني بما يصيد وسنده ضعيف ، قال أبو حاتم هو منكر ، وفي رواية لأحمد « نهى عن ثمن الكلب وقال طعمة جاهلية ، ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد ، وقال القرطبي مشهور مذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع ، وكأنه لما لم يكن عنده نجسا وأذن في اتخاذه لمنافعه الجائزة كان حكمه حكم جميع المبيعات ، لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الاخلاق ، قال وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذه ، وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة في القدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحريم ، إذ كل واحد منهما منهي عنه ثم تؤخذ خصوصية كل واحد منهما من دليل آخر ، فإنا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الاجماع لا من مجرد النهي ، ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والايجاب على النهي ، الحكم الثاني مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية على الزنا سماء مهر اجمازا ، والبغي يفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحنانية وهو فاعلة بمعنى فاعلة وجمع البغي بغايا ، والبغاء بكسر أوله الزنا والفجور ، وأصل البغاء الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد ، واستدل به على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها ، وفي وجهه للشافعية يجب للسيد . الحكم الثالث كسب الأمة ، وسيأتي في الاجارة « باب كسب البغي والاماء ، وفيه حديث أبي هريرة « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الاماء ، زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج « نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو ، فمرفوع بذلك النهي والمراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح ، وقد روى أبو داود أيضاً من حديث رفاعه ابن رافع مرفوعاً « نهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها ، وقال هكذا بيده نحو الغزل والنفش وهو بالغاء أي تنقب الصوف ، وقيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا تؤمن إذا أُرمت بالكسب أن تكسب بفرجها ، فالعنى أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم . الحكم الرابع حلوان الكاهن ، وهو حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض على أمر باطل ، وفي معناه التنجيم والضرب بالخصي وغير ذلك مما يتعاناها المرافون من استطلاع الغيب ، والحلوان مصدر حلوته حلواناً إذا أعطيته ، وأصله من الحلوة شبه بالشئ الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة ولا مشقة يقال حلوته إذا أطعمته الحلو ، والحلوان أيضاً الرشوة ، والحلوان أيضاً أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه . وسيأتي الكلام على الكفانة وأصلها وحكمها في أواخر كتاب الطب من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى . الحكم الخامس ثمن الدم ، واختلف في المراد به فقيل أجرة الحجامة ، وقيل هو على ظاهره ، والمراد تحريم بيع الدم كما حرم بيع الميتة والخنزير ، وهو حرام لإجماع أئمة بيع الدم وأخذ ثمنه ، وسيأتي الكلام على حكم أجرة الحجامة في الاجارة إن شاء الله تعالى

(حاشية) : اشتمل كتاب البيوع من المرفوع على مائتي حديث وسبعة وأربعين حديثاً ، المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول ، المكرر منه فيه وفيها مضي مائة وتسعة وثلاثون حديثاً والخالف مائة وثمانية أحاديث ، وافقه مسلم على تحريمها سوى تسعة وعشرين حديثاً وهي : حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة تزويجه ، وحديث أبي هريرة في التمرة الساقطة ، وحديث عائشة في التسمية على الذبيحة ، وحديث أبي هريرة « يأتي على الناس

زمان لا يبالى المرء بما أخذ المال ، وحديث أبي بكر « قد علم قومي أن حرقى ، وحديث المقدام « أطيب ما أكل من كسبه ، وحديث أبي هريرة « ان داود كان يأكل من كسبه ، وحديث جابر « رحم الله عبدا سمعا ، وحديث العلاء في العهدة ، وحديث أبي جحيفة في الحمام ، وحديث ابن عباس « آخر آية أنزلت ، وحديث ابن أبي أوفى « ان رجلا أقام سلعة ، وحديث ابن عمر « كان على جل صعب ، وحديثه في الابل الهيم ، وحديث « اکتالوا حتى تستوفوا ، وحديث « إذا بعث فكل ، وحديث جابر في دين أبيه ، وحديث المقدام « كيلوا طعامكم ، وحديث عائشة في شأن الهجرة ، وحديث « المكر والخديعة في النار ، وحديث أنس في الملامسة والمناظرة ، وحديث « إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصحه ، وحديث ابن عمر « لا يبيع حاضر لباد ، وحديث ابن عباس في المزانة ، وحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار ، وحديث سلمان في مكانته ، وحديث عبد الرحمن بن عوف مع صهيب ، وحديث أبي هريرة « ثلاثة أنا خصمهم ، وحديثه في إجلاء اليهود . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنان وخمسون أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٥ - كتاب السلم

### ١ - باب السلم في كيل معلوم

٢٢٣٩ - حدثني عمرو بن زرارعة أخبرنا إسماعيل بن عُلَيَّةَ أخبرنا ابن أبي نجیح عن عبد الله بن كثير عن أبي النبال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المدينة والناسُ يُسْلِفُونَ في التمر العامَ والعامين - أو قال عامين أو ثلاثة ، شك إسماعيل - فقال : مَنْ سَلَفَ في تمرٍ فَلْيُسْلِفْ في كيلٍ معلومٍ ووزنٍ معلومٍ »

حدثنا محمد أخبرنا إسماعيل عن ابن أبي نجیح بهذا . . « في كيل معلوم ووزن معلوم »

[ الحديث ٢٢٣٩ - أطرافه في : ٢٢٤٠ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٥٣ ]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب السلم . باب السلم في كيل معلوم) كذا في رواية المستمل ، والبسملة متقدمة عنده ومتوسطة في رواية الكشميني بين كتاب و باب ، وحذف النسق كتاب السلم وأثبت الباب وأجر البسملة عنه . والسلم بفتحين : السلف وزنا ومعنى . وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز ، وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس . فالسلف أعم . والسلم شرعا : بيع موصوف في الذمة ، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد ، ومن زاده ببدل يعطى عاجلا فيه نظر لانه ليس داخلا في حقيقته . واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب . واختلفوا في بعض شروطه . واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع ، وعلى تسليم رأس المال في المجلس . واختلفوا هل هو قد غرر جوز للحاجة أم لا ؟ وقول المصنف « باب السلم في كيل معلوم ، أي فيما يكال ، واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المسكيل متفق عليه من أجل اختلاف

الكاكيل ، إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فانه ينصرف اليه عند الإطلاق . ثم أورد حديث ابن عباس مرفوعاً من أسلف في شيء . الحديث من طريق ابن عليه ، وفي الباب الذي بعده من طريق ابن عينة كلاهما عن ابن أبي نجیح ، وذكره بعد من طرق أخرى عنه ، ومداره على عبد الله بن كثير وقد اختلف فيه فجزم القابسي وعبد الغني والمزي بأنه المسكي القاري المشهور ، وجزم الكللابي وابن طاهر والدمياطي بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي ، وكلاهما ثقة ، والاول أرجح فانه مقتضى صنيع المصنف في تاريخه ، وأبو المهال شيخه هو عبد الرحمن بن مطعم الذي تقدمت روايته قريباً عن البراء وزيد بن أرقم . قوله ( عامين أو ثلاثة شك اسماعيل ) يعني ابن عليه . ولم يشك سفيان فقال « وهم يسلفون في التمر السنتين والثلاث » وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إما على نزع الخافض أو على المصدر . قوله ( من سلف في تمر ) كذا لابن عليه بالتحديد ، وفي رواية ابن عينة « من أسلف في شيء » ، وهي أشمل ، وقوله « ووزن معلوم » الوار بمعنى أو ، والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن . قوله ( حدثنا محمد أخبرنا اسماعيل هو ابن عليه ، واختلف في محمد فقال الجياني لم أره منسوباً ، وعندى أنه ابن سلام وبه جزم الكللابي ، زاد السفيانان « الى أجل معلوم » ، وسيأتي البحث فيه في باب

## ٢ - باب السَّم في وَزْنٍ معلوم

٢٢٤٠ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِجِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالْتَمْرِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ ، فَقَالَ : مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَنِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »  
**حَدَّثَنَا** عَلَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَقَالَ « فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »  
 ٢٢٤١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِجِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ . . . » وَقَالَ : فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ »

٢٢٤٢ ، ٢٢٤٣ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي الْجَالِدِ . وَحَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْجَالِدِ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْجَالِدِ قَالَ « اختلف عبد الله بن شداد بن الهاد وأبو بردة في السلف ، فبعثوني إلى ابن أبي أوفى رضى الله عنه ، فسأنته فقال : إنا كنا نسلف على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر » وسألت ابن أبرد عن فقال مثل ذلك

[ الحديث ٢٢٤٢ - طرفاه في : ٢٢٤٤ ، ٢٢٥٥ ]

[ الحديث ٢٢٤٣ - طرفاه في : ٢٢٤٥ ، ٢٢٥٤ ]

**قوله** (باب السلم في وزن معلوم) أي فيما يوزن ، وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلا وبالعكس ، وهو أحد الوجهين والأصح عند الشافعية الجواز ، وحله إمام الحرمين على ما يعد الكيل في مثله ضابطا ، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر ، بل مكاييل هذه البلاد في نفسها مختلفة فإذا أطلق صرف إلى الأغلب . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس الماضي في الباب قبله ذكره عن ثلاثة من مشايخه حدثوه به عن ابن عينة ، قال في الأولى : من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ، الحديث ، وقال في الثانية : من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم ، ولم يذكر الوزن ، وذكره في الثالثة . وصرح في الطريق الأولى بالاخبار بين ابن عينة وابن أبي نجيح ، وقوله في شيء ، أخذ منه جواز السلم في الحيوان إلحاقا للعد بالكيل والمخالف فيه الخنفية ، وسيأتي القول بصحته عن الحسن بعد ثلاثة أبواب . ثانيهما حديث ابن أبي أوفى . **قوله** (عن ابن أبي الجالد) كذا أبهمه أبو الوليد عن شعبة وسماه غيره عنه محمد بن أبي الجالد ، ومنهم من أورده على الثك محمداً وعبد الله ، وذكر البخاري الروايات الثلاث ، وأورده النسائي من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة عن عبد الله ، وقال مرة : محمد ، وقد أخرجه البخاري في الباب الذي يليه من رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحق الشيباني فقال : عن محمد بن أبي الجالد ، ولم يشك في اسمه ، وكذلك ذكره البخاري في تاريخه في المحمدين ، وجزم أبو داود بأن اسمه عبد الله ، وكذا قال ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله بن أبي أوفى ، ووثقه أيضا يحيى بن معين وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد . **قوله** (اختلف عبد الله بن شداد) أي ابن الهادي الليثي ، وهو من صفار الصحابة (وأبو بردة) أي ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** (في السلف) أي هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا ؟ وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه . **قوله** (وسألت ابن أبي) هو عبد الرحمن الخزازي أحد صفار الصحابة ، ولأبيه أوزي صحبة على الراجح ، وهو بالوحدة والزاي وزن أعلى ، ووجه إيراد هذا الحديث في باب السلم في وزن معلوم الإشارة إلى ما في بعض طرقه وهو في الباب الذي يليه بلفظ «فلسلفهم في الحنطة والشعير والزيت» لأن الزيت من جنس ما يوزن ، قال ابن بطال . أجمعوا على أنه إن كان في السلم مايكال أو يوزن فلا بد فيه من ذكر الكيل والمعلوم والوزن المعلوم ، فإن كان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بد فيه من عدد معلوم . قلت : أو ذرع معلوم ، والعدد والذرع ملحق بالكيل والوزن للجامع بينهما وهو عدم الجهالة بالمقدار ، ويجرى في الذرع ما تقدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لأجل اختلافه في الأماكن . وأجمعوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره ، وكأنه لم يذكر في الحديث لأنهم كانوا يعملون به وإنما تعرض لذكر ما كانوا يهملونه

### ٣ - باب السلم إلى من ليس عنده أصل

٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني **حدثنا** محمد بن أبي الجالد قال «بعتني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قحلا : سله هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يسلفون في الحنطة ؟ قال عبد الله : كنا نسلف فيبسط أهل الشام في الحنطة

والشعير والزيت في كيل معلوم إلى أجل معلوم . قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ قال : ما كنا نسألهم عن ذلك . ثم بعثني إلى عبد الرحمن بن أبرم فسألته ، قال : كان أصحاب النبي ﷺ يسئلون على عهد النبي ﷺ ، ولم نسألهم ألم حرت أم لا ؟

**حديث** إسحاق حدثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن محمد بن أبي مجالد بهذا وقال « فأسئلهم في الحنطة والشعير » . وقال عبد الله بن الوليد عن سفیان حدثنا الشيباني وقال « والزيت » . حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الشيباني وقال « في الحنطة والشعير والزبيب »

٢٢٤٦ - **حديث** آدم حدثنا شعبة أخبرنا عمرو قال سمعت أبا البختري الطائي قال « سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه وحق يؤزن . فقال رجل : وأي شيء يؤزن ؟ قال رجل إلى جانبه : حتى يجرز » . وقال معاذ : حدثنا شعبة عن عمرو قال أبو البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ » مثله

[ الحديث ٢٢٤٦ - طراه في : ٢٢٤٨ ، ٢٢٥٠ ]

**قوله** ( باب السلم إلى من ليس عنده أصل ) أي مما أسلم فيه ، وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه ، فأصل الحب مثلا الزرع وأصل الثمر مثلا الشجر ، والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط . وأورد المصنف حديث ابن أبي أوفى من طريق الشيباني فأورده أولا من طريق عبد الواحد - وهو ابن زياد - عنه فذكر الحنطة والشعير والزيت ، ومن طريق خالد عن الشيباني ولم يذكر الزيت ، ومن طريق جرير عن الشيباني فقال الزبيب بدل الزيت ومن طريق سفیان عن الشيباني فقال - وذكره بعد ثلاثة أبواب من وجه آخر عن سفیان - كذلك . **قوله** ( نيبط أهل الشام ) في رواية سفیان « أنباط من أنباط الشام » ، وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم ، وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم ينزلون البطائح بين العراقيين ، والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتحين والنيبط بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تحتانية ، والانباط قيل سموا بذلك لمعرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم لكثرة معالجتهم الفلاحة . **قوله** ( قلت إلى من كان أصله عنده ) أي المسلم فيه ، وسيأتي من طريق سفیان بلفظ « قلت أكلن لهم زرع أو لم يكن لهم » . **قوله** ( ما كنا نسألهم عن ذلك ) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي ﷺ على ذلك . **قوله** ( وقال عبد الله بن الوليد ) هو العدني ، وسفيان هو الثوري ، وطريقه موصولة في « جامع سفیان » من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور ، واستدل بهذا الحديث على صحة السلم إذا لم يذكر مكان القبض ، وهو قول أحمد وإسحق . وأبي ثور ، وبه قال مالك وزاد : ويقبضه في مكان السلم ، فإن اختلفا فالقول قول البائع . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي : لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤنة إلا أن يشترط في تسليمه مكانا معلوما . واستدل به على جواز السلم فيما ليس موجودا في وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الجمهور ، ولا يضر انقطاعه قبل الحل وبعده عندهم . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، ولو أسلم فيما يم فاقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور ، وفي وجه

للشافعية ينسخ ، وأستدل به على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث ، وهو قول مالك إن كان بغير شرط . وقال الشافعي والكوفيون : يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب بيع الدين بالدين . وفي حديث ابن أبي أوفى جواز مبايعة أهل الذمة والسلم إليهم ، ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة ، والاحتجاج بتقرير النبي ﷺ ، وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه ، وزعم ابن بطل أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للسلم فيه ، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي إنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل ، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو الصلاح فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح ، ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللقوى أي السلف لما كانت الثمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة . قوله ( أخبرنا عمرو ) في رواية مسلم وعمرو بن مرة ، وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طرق عن شعبة . قوله ( فقال رجل ما يوزن ) لم أقف على اسمه ، وزعم الكرماني أنه أبو البختری نفسه لقوله في بعض طرقه ( فقال له الرجل ، بالتعريف . قوله ( فقال له رجل إلى جانبه ) لم أقف على اسمه ، وقوله ( حتى يحرز ) بتقديم الراء على الزاي أي يحفظ ويصان ، وفي رواية الكشميني بتقديم الزاي على الراء أي يوزن أو يحرص ، وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك ، وصوب عياض الأول ولكن الثاني أليق بذكر الوزن ، ورأيت في رواية النسفي ( حتى يحرز ) براءين الأول ثقيلة ولكنه رواه بالمشك . قوله ( وقال معاذ حدثنا شعبة ) وصله الاسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه به

#### ٤ - باب السلم في النخل

٢٢٤٧، ٢٢٤٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البختری قال « سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى عن بيع النخل حتى يصلح ، وعن بيع الوريق نساء بنابر . وسألت ابن عباس عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يؤكل منه أو يأكل منه حتى يؤزن »

٢٢٤٩، ٢٢٥٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي البختری « سألت ابن عمر رضي الله عنهما عن السلم في النخل فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع الثمر حتى يصلح ، ونهى عن الوريق بالذهب نساء بنابر . وسألت ابن عباس فقال : نهى النبي ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل أو يؤكل وحتى يؤزن . قالت : وما يؤزن ؟ قال رجل عنده : حتى يحرز »

قوله ( باب السلم في النخل ) أي في ثمر النخل . قوله ( فقال ) أي ابن عمر ( نهى عن بيع النخل حتى يصلح )

أى نهى عن بيع ثمر النخل ، واتفقت الروايات في هذا الموضع على أنه « نهى » على البناء للجهول ، واختلفت في الرواية الثانية وهى رواية غندر : فعند أبى ذر وأبى الوقت ، فقال نهى عمر عن بيع الثمر الحديث ، وفي رواية غيرها « نهى النبي ﷺ » ، واقتصر مسلم على حديث ابن عباس . قوله ( وعن بيع الورق ) أى بالنهب كما في الرواية الثانية . قوله ( نساء ) بفتح النون والمهمل والمد أى تأخيرا ، تقول نساء الدين أى أخرته نساء أى تأخيرا ، وسيأتى البحث في اشتراط الأجل في السلم في الباب الذى يليه ، وحديث ابن عمر إن صح فمحمول على السلم الحال عند من يقول به أو ما قرب أجله ، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المالكية ، وقد روى أبو داود وابن ماجه من طريق النجاشي عن ابن عمر قال « لا يسلم في نخل قبل أن يطلع ، فإن رجلا أسلم في حديقته نخل قبل أن يطلع فلم يطلع ذلك العام شيئا ، فقال المشتري هو لى حتى يطلع ، وقال البائع إنما بعثتك هذه السنة ، فاختمها إلى رسول الله ﷺ . فقال : اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلبوا في نخل حتى يبدو صلاحه ، وهذا الحديث فيه ضعف ، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر ، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة بفتح السين المهمل وسكون العين المهمل بعدها نون أنه قال لرسول الله ﷺ « هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل معلوم من حائط بني فلان . قال : لا أبيعك من حائط مسمى ، بل أبيعك أوسقا مسماة إلى أجل مسمى »

### ٥ - باب الكفيل في السلم

٢٢٥١ - حدثني محمد بن سلام حدثنا يعلى حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت « اشترى رسول الله ﷺ طعاما من يهودي بنسيئة ، ورهنه درعاه من حديد »

### ٦ - باب الرهن في السلم

٢٢٥٢ - حدثني محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم فقال « حدثني الأسود عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما إلى أجل معلوم ، وارتهن منه درعاه من حديد »

قوله ( باب الكفيل في السلم ) أورد فيه حديث عائشة « اشترى النبي ﷺ طعاما من يهودي بنسيئة ورهنه درعا من حديد ، ثم ترجم له « باب الرهن في السلم ، وهو ظاهر فيه ، وأما الكفيل فقال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث ما ترجم به ، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حتى ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل فيه . قلت : هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوى الحديث ، وإلى ذلك أشار البخارى في الترجمة ، فسيأتى في الرهن « عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال : تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلم ، فذكر إبراهيم هذا الحديث ، فوضح أنه هو المستنبط لذلك ، وأن البخارى أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عادته . وفي الحديث الرد على من قال إن الرهن في السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن

٢ - ٥٥ ج ٤ • فتح البلى

الأعمش ، ان رجلا قال لابراهيم النخعي ان سعيد بن جبير يقول : إن الرهن في السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه ابراهيم بهذا الحديث ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرهن إن شاء الله تعالى . قال الموفق : رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي واحدى الروایتين عن أحمد ، ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تعالى ﴿ إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ الى أن قال - فزعم مقبوضه - واللفظ عام فيدخل السلم في عمومه لأنه أحد نوعي البيع ، واستدل لاحمد بما رواه أبو داود من حديث أبي سعيد « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره ، وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه ، وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رفعه « من أسلف في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه ، واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط بنافي مقتضى العقد . والله أعلم

## ٧ - باب السلم إلى أجل معلوم ، وبه قال ابن عباس وأبو سعيد والحسن والأشود

قال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسير معلوم إلى أجل معلوم

مالم يكن ذلك في زرع لم يند صلاحه

٢٢٥٣ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن أبي المنهال عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ، فقال : أسلفوا في الثمار في كيل معلوم إلى أجل معلوم . » وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح وقال « في كيل معلوم ووزن معلوم »

٢٢٥٤ ، ٢٢٥٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن سليمان الشيباني عن محمد بن أبي مجالد قال « أرسلني أبو بردة وعبد الله بن شداد إلى عبد الرحمن بن أبيزى وعبد الله بن أبي أوفى فسألتهما عن السلف فقالا : كنا نصيب المغنم مع رسول الله ﷺ ، فكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ، فنسلفهم في الخطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى . قال قلت : أكان لم يزرع ، أو لم يكن لم يزرع ؟ قال ما كنا : نسألهم من ذلك »

قوله ( باب السلم إلى أجل معلوم ) يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية ، وذهب الأكثر إلى المنع ، وحمل من أجاز الأمر في قوله « إلى أجل معلوم ، على العلم بالأجل فقط ، فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول ، وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل لوفيه الغرر فع الحال أول لسكونه أبعد عن الغرر . وتمقب بالكتابة ، وأجيب بالفرق : لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قسدة المبد غالباً . قوله ( وبه قال ابن عباس ) أى باختصاص السلم بالأجل ، وقوله « وأبو سعيد ، هو الحنذلي ، والحسن ، أي البصري ، والأسود ، أي ابن يزيد النخعي . فاما قول ابن عباس فوصله الشافعي من



طريق أبي حسان الأعرج عن ابن عباس قال : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابة وأذن فيه ، ثم قرأ ( يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) وأخرجه الحاكم من هذا الوجه وصححه ، وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال لا يسلف إلى العطاء ولا إلى الحصاد واضرب أجلا . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس بلفظ آخر سيأتي . وأما قول أبي سعيد فوصله عبد الرزاق من طريق نبيح بنون وموحدة ومهملة مصنف وهو العزى بفتح المهمل والنون ثم الزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدري قال : السلم بما يقوم به السعر ربا ، ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم . وأما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه : أنه كان لا يرى بأسا بالسلف في الحيوان إذا كان شيئا معلوما إلى أجل معلوم . وأما قول الأسود فوصله ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن أبي إسحق عنه قال : سألت عن السلم في الطعام فقال : لا بأس به ، كيل معلوم إلى أجل معلوم . ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس قال : إذا سميت في السلم قفيزا وأجلا فلا بأس ، وعن شريك عن أبي إسحق عن الأسود مثله . واستدل بقول ابن عباس الماضي : لا تسلف إلى العطاء ، لا شتراط تعيين وقت الاجل بشيء لا يختلف ، فان زمن الحصاد يختلف ولو يوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج ، وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور ، واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى الميسرة ، واحتج بحديث عائشة : أن النبي ﷺ بعث إلى يهودى ابعت لى ثوبين إلى الميسرة ، وأخرجه النسائي ، وطعن ابن المنذر في صحته بما وهم فيه ، والحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لانه ليس في الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يتمتع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين . قوله ( وقال ابن عمر : لا بأس في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم ما لم يكن ذلك في زرع لم يبد صلاحه ) وصله مالك في : الموطأ ، عن نافع عنه قال : لا بأس أن يسلف الرجل في الطعام الموصوف ، فذكر مثله وزاد : أو ثمرة لم يبد صلاحها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع نحوه ، وقد مضى حديث ابن عمر في ذلك مرفوعا في الباب الذي قبله ، ثم أورد المصنف حديث ابن عباس المذكور في أول أبواب السلم . قوله ( وقال عبد الله بن الوليد حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي نجيح ) هو موصول في : جامع سفيان ، من طريق عبد الله بن الوليد المذكور وهو العدني عنه ، وأراد المصنف بهذا التعليق بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالعنعنة . ثم أورد حديث ابن أبي أوفى وابن أبيزى وقد تقدم الكلام عليه مستوفى عن قريب

### ٨ - باب السلم إلى أن تنتج الناقة

٢٢٥٦ - حدثني موسى بن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال : كانوا يتبايعون الجزور إلى حبل الحبلية ، فهي النبي ﷺ عنه . فسرّه نافع : إلى أن تنتج الناقة مافي بطنها قوله ( باب السلم إلى أن تنتج الناقة ) أورد فيه حديث ابن عمر في النبي عن بيع حبل الحبلية وقد تقدمت مباحثه في كتاب البيوع ، ويؤخذ منه ترك جواز السلم إلى أجل غير معلوم ولو أسند إلى شيء يعرف بالعادة ، خلافا لمالك ورواية عن أحمد . ( خاتمة ) : اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها أربعة والبقية موصولة ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخرجه حديثي ابن عباس خاصة . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة آثار



سوى ذلك شذوذ من رواه . ويقوى طريقه عن أبي سلة عن جابر متابعة يحيى بن أبي كثير له عن أبي سلة عن جابر ثم ساقه كذلك . الثانى : حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله « فاذا وقعت الحدود الخ » مدرج من كلام جابر ، وفيه نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر فى الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل ، وقد نقل صالح بن أحمد عن أبيه أنه رجع رفعها

## ٢ - باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع

وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له

وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له

٢٢٥٨ - حدثنا المكى بن إبراهيم أخبرنا ابن جريج أخبرنى إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد قال « وقعت على سعد بن أبى وقاص فجاء المسور بن غزيمة فوضع يده على إحدى منكبى ، إذ جاء أبو رافع مولى النبى ﷺ قال : يا سعد ابتع منى بيتى فى دارك . فقال سعد والله ما أبتاعهما . فقال المسور والله لتبتاعاهما . فقال سعد : والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة أو مقطعة . قال أبو رافع : لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ، ولولا أنى سمعت النبى ﷺ يقول : الجار أحق بسفينة ما أعطتكم بأربعة آلاف وأنا أعطى بها خمسمائة دينار ، فأعطاهما إياه »

[ الحديث ٢٢٥٨ - أطرافه فى ٦٩٧٧ ، ٦٩٧٨ ، ٦٩٨٠ ، ٦٩٨١ ]

قوله ( باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ) أى هل تبطل بذلك شفعته أم لا ؟ وسيأتى فى كتاب ترك الحيل مزيد بيان لذلك . قوله ( وقال الحكم : إذا أذن له قبل البيع فلا شفعة له . وقال الشعبي : من بيعت شفعته وهو شاهد لا يغيرها فلا شفعة له ) أما قول الحكم فوصله ابن أبى شيبة بلفظ « إذا أذن المشتري فى الشراء فلا شفعة له » ، وأما قول الشعبي فوصله ابن أبى شيبة أيضا بنحوه . قوله ( عن عمرو بن الشريد ) فى رواية سفيان الآتية فى ترك الحيل عن إبراهيم بن ميسرة « سمعت عمرو بن الشريد ، والشريد بفتح المعجمة وزن طويل صحابى شهير ، وولده من أوساط التابعين ، ووم من ذكره فى الصحابة ، وماله فى البخارى سوى هذا الحديث . وقد أخرج الترمذى معلقا والنسائى وابن ماجه هذا الحديث من وجه آخر عنه عن أبيه ولم يذكر القصة ، فيحتمل أن يكون سمعه من أبيه ومن أبى رافع ، قال الترمذى : سمعت محمدا يعنى البخارى يقول : كلا الحديثين عندى صحيح . قوله ( وقعت على سعد بن أبى وقاص فجاء المسور بن غزيمة فوضع يده على إحدى منكبى ) فى رواية سفيان المذكورة بخلافه لهذا يأتى بيانها أن شاء الله تعالى . قوله ( ابتع منى بيتى فى دارك ) أى الكائنين فى دارك . قوله ( فقال المسور : والله لتبتاعاهما ) بين سفيان فى روايته أن أبى رافع سأل المسور أن يساعده على ذلك . قوله ( أربعة آلاف ) فى رواية سفيان « أربعمائة » ، وفى رواية الثورى فى ترك الحيل « أربعمائة مثقال » ، وهو يدل على أن المثقال اذ ذاك كان بعشرة دراهم . قوله ( منجمة أو مقطعة ) شك من الراوى والمراد مؤجلة على أقساط معلومة . قوله ( الجار أحق بسفينة )

بفتح المهمة والقاف بعدما موحدة ، والسقب بالسین المهمة وبالصاد أيضا ويجوز فتح القاف واسكانها : القرب والملاصقة . ووقع في حديث جابر عند الترمذی « الجار أحق بسقبة ينظر به إذا كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا ، قال ابن بطال : استدلل به أبو حنيفة وأصحابه على إثبات الشفعة للجار ، وأوله غيرهم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه الى الشراء منه ، قال : وأما قولهم إنه ليس في اللغة ما يقتضى تسمية الشريك جارا فردود ، فإن كل شيء قارب شيئا قيل له جار ، وقد قالوا لامرأة الرجل جارة لما بينهما من المخالطة انتهى . وتعقبه ابن المنير بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقفا شائعا من منزل سعد ، وذكر عمر بن شبة أن سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشتراها سعد منه . ثم ساق حديث الباب . فاقضى كلامه أن سعدا كان جارا لأبي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكا . وقال بعض الحنفية : يلزم الشافعية القائلين بحمل اللفظ على حقيقته ويجازه أن يقولوا بشفعة الجار لان الجار حقيقة في المجاور مجاز في الشريك . وأجيب بأن محل ذلك عند التجرد ، وقد قامت القرينة هنا على المجاز فاعتبر للجمع بين حديثي جابر وأبي رافع ، لحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك ، وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لأنه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل أحد حتى من الشريك ، والذين قالوا بشفعة الجار قدموا الشريك مطلقا ثم المشارك في الطريق . ثم الجار على من ليس بمجاور ، فعلى هذا فيتمين تأويل قوله « أحق » ، بالحل على الفضل أو التمهيد ونحو ذلك ، واحتج من لم يقل بشفعة الجوار أيضا بأن الشفعة ثبتت على خلاف الأصل لمعنى معدوم في الجوار وهو أن الشريك ربما دخل عليه شريكه فتأذى به فدعت الحاجة الى مقاسمته فيدخل عليه الضرر بنقص قيمة ملكه ، وهذا لا يوجد في المقسوم . والله أعلم

### ٣ - باب أى الجوار أقرب ؟

٢٢٥٩ - حدثنا حجاجٌ حدثنا شعبةٌ ع

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا شعبة حدثنا أبو عمران قال : سمعت طلحة بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقربيهما منك بابا »

[الحديث ٢٢٥٩ - طرقه في : ٢٥٩٥ ، ٦٠٢٠]

قوله ( باب أى الجوار أقرب ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى أن لفظ « الجار » في الحديث الذى قبله ليس على مرتبة واحدة . قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهال ، وقد روى البخارى لحجاج بن محمد بواسطة ، واشتركا في الرواية عن شعبة ، لكنه سمع من ابن منهال دون ابن محمد . قوله ( وحدثنا على ) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية ابن السكن وكريمة على بن عبد الله ، ولابن شوية على بن المدينى . ورجح أبو على الحياتى أنه على بن سلة اللبى بفتح اللام والموحدة بعدها قاف ، وبه جزم الكلاباذى وابن طاهر ، وهو الذى ثبت في رواية المستملى ، وهذا يشعر بأن البخارى لم ينسبه وإنما نسبه من نسبه من الرواة بحسب ما ظهر له فإن كان كذلك فالأرجح أنه ابن المدينى لان العادة أن الاطلاق إنما ينصرف لمن يكون أشهر وابن المدينى أشهر من اللبى ، ومن عادة البخارى إذا أطلق الرواية عن على إنما يقصد به على بن المدينى . ( تنبيه ) : ساق المتن هنا على لفظ على المذكور ، وقد أخرجه المصنف

في كتاب الادب عن حجاج بن منال وحده وساقه هناك على لفظه . قوله ( حدثنا أبو عمران ) هو الجوني . قوله ( سمعت طلحة بن عبد الله ) جزم المزى بأنه ابن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي ، وقال بعضهم هو طلحة ابن عبد الله الخزاعي لأن عبد الرحمن بن مهدي روى عن الثوري عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عن عائشة حديثا غير هذا ، ويرجح ما قال المزى بأن المصنف أخرج حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شعبة فقال و طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة ، وليس لطلحة بن عبد الله في البخاري سوى هذا الحديث ، وسيأتي السلام عليه مستوفى في كتاب الادب ان شاء الله تعالى . والجوار بضم الجيم وبكسر ها . وقوله قال إلى أقربهما ، يروى قال أقربهما ، بحذف حرف الجر ، وهو بالرفع ويجوز الجر على ابقاء عمل حرف الجر بعد حذفه أى أقرب الجارين ، قال ابن بطال : لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عائشة انما سألت عن تبدأ به من جيرانها بالهدية فأخبرها بأن الأقرب أولى ، وأجيب بأن وجه دخوله في الشفعة أن حديث أبي رافع يثبت شفعة الجوار فاستنبط من حديث عائشة تقديم الأقرب على الأبعد للملة في مشروعية الشفعة لما يحصل من الضرر بمشاركه الغير الاجنبي بخلاف الشريك في نفس الدار والاصيق للدار

( خاتمة ) : جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة . الاول منها مكرر والآخرا انفراد بهما المصنف عن مسلم . وفيه من الآثار اثنان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهى موصولة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٧ - كتاب الاجارة

قوله ( كتاب الاجارة . بسم الله الرحمن الرحيم . في الاجارات ) كذا في رواية المستمل ، وسقط للنسفي قوله . في الاجارات ، وسقط للباقيين وكتاب الاجارة ، والاجارة بكسر أوله على المشهور وحكى ضمها ، وهى لغة الاثابة يقال أجرته بالمد وغير المد اذا أثبته ، واصطلاحا تمليك منفعة رقبة بعوض

١ - باب استجار الرجل الصالح . وقوله الله تعالى ( **إِنْ خَيْرَ مِّنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوَى الْأَمِينُ** ) والخازن الأمين ، ومن لم يستعمل من أرادته

٢٢٦٠ - **حدثنا محمد بن يوسف** **حدثنا سفيان** عن أبي بردة قال أخبرني جدِّي أبو بردة عن أبيه أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ **« الخازن الأمين الذي يؤدى ما أمر به طيبة نفسه أحدُ المتصدقين »**

٢٢٦١ - **حدثنا سعد** **حدثنا يحيى** عن قرّة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال **حدثنا أبو بردة** عن أبي موسى رضي الله عنه قال **« أقبلت إلى النبي ﷺ ومسى رجلاً من الأشعريين ، فقلت ما علمت أنهما يطهّان العمل . فقال : لن - أولاً - نستعمل على علمنا من أرادته »**

[ الحديث ٢٢٦١ - أطرافه في : ٣٠٣٨ ، ٤٣٤١ ، ٤٣٤٤ ، ٤٣٤٥ ، ٦١٢٤ ، ٦٩٢٣ ، ٧١٤٩ ، ٧٦٥٦ ، ٧٦٥٧ ، ٧١٧٢ ]

**قوله** ( باب أستجار الرجل الصالح ، وقول الله تعالى ﴿ ان خير من استأجرت القوي الامين ﴾ ) في رواية أبي ذر ، وقال الله ، وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب ، وقد روى ابن جرير من طريق شعيب الجبى بفتح الجيم والموحدة بعدها همزة مقصورة أنه قال : اسم المرأة التي تزوجها موسى صفورة واسم أختها ليا ، وكذا روى من طريق ابن إسحق إلا أنه قال : اسم أختها شرقا وقيل ليا . وقال غيره إن اسمها ، صفورا وعبرا ، وانهما كانتا توأما ، وذكر ابن جرير اختلافا في أن أباهما هل هو شعيب النبي أو ابن أخيه أو آخر اسمه يثرون أو يثري أقوال لم يرجح منها شيئا . وروى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ ان خير من استأجرت القوي الامين ﴾ قال : قوي فيما ولي أمين فيما استودع . وروى من طريق ابن عباس ومجاهد في آخرين أن أباهما سألها عما رأت من قوته وأمانته فذكرت قوته في حال السقي وأمانته في غض طرفه عنها وقوله لها امشي خلفي ودليني على الطريق ، وهذا أخرجه البيهقي باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب وزاد فيه « فزوجوه وأقام موسى معه يكفيه »<sup>(١)</sup> ويعمل له في رعاية غنمه ، . **قوله** ( والخازن الامين ومن لم يستعمل من أراده ) ثم أورد في الباب من طريق أبي موسى الأشعري حديث الخازن الامين أحد المتصدقين ، وحديثه الآخر في قصة الرجلين اللذين جاءا يطلبان من النبي ﷺ أن يستعملهما ، والاول قد مضى الكلام عليه في الزكاة ، والثاني سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام . قال الاسماعيلي : ليس في الحديثين جميعا معنى الإجارة . وقال الداودي : ليس حديث الخازن الامين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه . وقال ابن التين : وإنما أراد البخاري أن الخازن لاشيء له في المال وإنما هو أجير . وقال ابن بطلان إنما أدخله في هذا الباب لأن من استأجر على شيء فهو أمين فيه ، وليس عليه في شيء منه ضمان ان فسد أو تلف إلا إن كان ذلك بتضييعه له . وقال الكرماني : دخول هذا الحديث في باب الإجارة للإشارة إلى أن غازن مال الغير كالاجير لصاحب المال ، وأما دخول الحديث الثاني في الإجارة فظاهر من جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالبا لتحصيل الأجرة التي شرعت للعامل ، والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قال الله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ فدخله في الترجمة من جهة طلب الرجلين أن يستعملهما النبي ﷺ على الصدقة أو غيرها ويكون لها على ذلك أجرة معلومة . **قوله** في الحديث الثاني ( ومعى رجلان من الأشعرين ، قال فقلت ما علمت أنهما يطلبان العمل ) كذا وقع مختصرا ، وسيأتي في استنباط المرتدين بهذا الاسناد بعينه تاما وفيه « ومعى رجلان من الأشعرين وكلاهما سأل أي للعمل ، فقلت : والذي بعثك ما اطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل ، الحديث . **قوله** ( قال لن - أولا - نستعمل على عملنا من أراده ) هكذا ثبت في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وهو شك من الراوي هل قال لن أو قال لا ، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض النسخ « أولى ، بضم الهمزة وفتح الواو وتشديد اللام مع كسرهما فصل مستقبل من الولاية ، قال القطب الحلبي : فعلى هذه الرواية يكون لفظ « نستعمل ، زائدا ويكون تقدير الكلام لن أولى على عملنا . وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق بريد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ « انا لا نولي على عملنا ، وهو يعصد هذا التقرير والله أعلم . قال المهلب : لما كان طلب الهالة دليلا على الحرص ابتنى أن يحتمس من الحرص

فذلك قال ﷺ « لا تستعمل على عملنا من أراده ، وظاهر الحديث منع تولية من يحرص على الولاية إما على سبيل التحريم أو الكراهة ، وإلى التحريم جنح القرطبي ، ولكن يستثنى من ذلك من تعين عليه

## ٢ - باب رعى الغنم على قراريط

٢٢٦٢ - حدثنا أحمد بن محمد المسكي حدثنا عمرو بن يحيى عن جده عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم . فقال أصحابه : وأنت ؟ فقال : نعم ، كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة »

قوله ( باب رعى الغنم على قراريط ) على بمعنى الباء وهى للسببية أو المعاوضة ، وقيل لأنها هنا للظرفية كما سنبين قوله ( عمرو بن يحيى عن جده ) وهو سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى . قوله ( الارعى الغنم ) فى رواية الكشميهنى « الارعى الغنم » . قوله ( على قراريط لأهل مكة ) فى رواية ابن ماجه عن سويد بن سعيد عن عمرو بن يحيى « كنت أرهاها لأهل مكة بالقراريط » ، وكذا رواه الاسماعيلي عن الميعة عن محمد بن حسان عن عمرو بن يحيى ، قال سويد أحد رواة : يعنى كل شاة بقيراط ، يعنى القيراط الذى هو جزء من الدينار أو الدرهم ، قال ابراهيم الحربى « قراريط » اسم موضع بمكة ولم يرد القراريط من الفضة ، وصوبه ابن الجوزى تبعا لابن ناصر وخطا سويدا فى تفسيره ، لكن رجح الاول لأن أهل مسكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط . وأما ما رواه النسائي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها نون قال « افتخر أهل الأبل وأهل الغنم » ، فقال رسول الله ﷺ : بعث موسى وهو راعى غنم ، وبعث داود وهو راعى غنم ، وبعث وأنا أدرعى غنم أهل بجمياد ، فزعم بعضهم أن فيه ردا لتأويل سويد بن سعيد لأنه ما كان يرعى بالأجرة لأهله فيتعين أنه أراد المسكان فعبر تارة بجمياد وتارة بقراريط . وليس الرد بجميد إذ لا مانع من الجمع بين أن يرعى لأهله بغير أجره ولغيرهم بأجرة ، أو المراد بقوله « أهلى » ، أهل مكة فيتحد الخبران ويكون فى أحد الحديثين بين الأجرة وفى الآخر بين المسكان فلا ينافى ذلك والله أعلم . وقال بعضهم : لم تكن العرب تعرف القيراط الذى هو من النقد ، ولذلك جاء فى الصحيح « يستفتحون أوصا يذكر فيها القيراط » ، وليس الاستدلال لما ذكر من نفي المعرفة بواضح ، قال العلماء : الحكمة فى إلهام الانبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهن ، ولأن فى غالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها فى المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة ألغوا من ذلك الصبر على الأمانة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها لجبروا كسرهما ورفقوا بضعفها وأحسنوا التعاهد لها فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعى الغنم ، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها ، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها فى العادة المألوفة ، ومع أكثرية تفرقها فهى أسرع انقيادا من غيرها . وفى ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتجريح بمتمته عليه وعلى إخوانه من الانبياء صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الانبياء

## ٣ - باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام

وعامل النبي ﷺ يهود خيبر

٢٢٦٣ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها « واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل ثم من بني عبد بن عدي هاديا خريتا - الخريت : الماهر بالهداية - قد غمس يمينه في آل العاصي بن وائل ، وهو على دين كفار قريش ، فأمناه ، فدفعا إليه راحلتيهما ، وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال ، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا ، وانطلق معهما عير بن فبرة والدليل الدليل فأخذ بهم أسفل مكة وهو طريق الساحل »

قوله ( باب استئجار المشركين عند الضرورة ، أو إذا لم يوجد أهل الإسلام . وعامل النبي ﷺ يهود خيبر ) هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حريبا كان أو ذميا إلا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك . وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون بها نخل خيبر وزرعها ، فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها إليهم ، الحديث . وفي استشهاده بقصة معاملة النبي ﷺ يهود خيبر على أن يزروها واستجاره الدليل المشرك لما هاجر على ذلك نظر ، لأنه ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استجارهم وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضموما إلى قوله ﷺ « إنا لانتعين بمشرك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، فأراد الجمع بين الأخبار بما ترجم به . قال ابن بطال : عامة الفقهاء يجيزون استجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم ، وإنما الممتنع أن يؤاخر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من اذلال المسلم اه . وحديث معاملة أهل خيبر يأتي في أواخر كتاب الإجارة موصولا ، وأشار في الترجمة بقوله « إذا لم يوجد أهل الإسلام » إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر - أحسبه عن نافع - عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر ، فذكر الحديث وقال فيه « وأراد أن يجلبهم فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولما الشطر ولما الشطر ، الحديث ، وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفةهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم ، فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد ، وحديث الدليل يأتي الكلام عليه مستوفى في أول الهجرة إن شاء الله تعالى . وقوله في أول الحديث « استأجر » وقع في رواية الأصيلي وأبي الوقت « واستأجر » بزيادة واو وهي ثابتة في الأصل في نفس الحديث الطويل ، لأن القصة معطوفة على قصة قبلها ، وقد ساقه المصنف في الترجمة بعدها بسنده الآتي مطولا ، ووقع هنا « فاستأجر » بالغاء ، وهم من زعم أن المصنف زاد الواو للتنبيه على أنه اقتطع هذا القدر من الحديث . قوله ( هاديا ) زاد الكشميني في روايته « خريتا » وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتيانية ساكنة ثم مثناة ، وقوله « الماهر بالهداية » كذا وقع في نفس الحديث ، وهو مدرج من قول الزهري كما سنينه هناك ، ونحكي الخلاف في تسمية الهادي المذكور . وفي الحديث استئجار المسلم الكافر على هداية الطريق إذا أمن إليه ، واستئجار الاثنين واحدا على عمل واحد



٤ - باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام - أو بعد شهر - أو بعد سنة - جاز

وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل

٢٢٦٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريفاً وهو على دين كedar قریش ، فدفعنا إليه راحلتيهما ، ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليالٍ ، فأتاهما براحتيهما صبح ثلاث »

[ الحديث ٢٢٦٤ - أطرافه في : ٣٠٣٨ ، ٤٣٤١ ، ٤٣٤٣ ، ٤٣٤٤ ، ٦١٢٤ ، ٦٩٢٣ ، ٧١٤٩ ، ٧١٥٦ ، ٧١٥٧ ، ٧١٧٢ ]

قوله ( باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز ، وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل ) أورد فيه طرفاً من حديث عائشة المذكور ، وفيه أنهما واعدة الدليل براحتيهما بعد ثلاث ، وتعقبه الاسماعيلي بأنه ليس في الخبر على أنهما استأجراه على أن لا يعمل الا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما منهما يراهما ويحفظهما الى أن ينهيا لهما الخروج . قلت ليس في ترجمة البخاري ما ألومه به ، والذي ترجم به هو ظاهر القصة ، ومن قال ببطالان الاجارة اذا لم يشرع في العمل من حين الاجارة هو المحتاج الى دليل والله أعلم . وقد قال ابن المنير متعباً على من اعترض على البخاري بذلك : ان الخدمة المقصودة بالاجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ، ولا شك أنها تأخرت ، قلت : وبؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهما عامر بن فهيرة لا الدليل ، وقال ابن المنير : ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتاً ولا نفياً ، وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الفرر فيها ما لا يحتمل في المدة الطويلة ، وهذا مذهب مالك حيث حد الجواز في البيع بما لا تتغير السلعة في مثله . واستنبط من هذه القصة جواز اجارة الدار مدة معلومة قبل مجئ أول المدة ، وهو مبنى على صحة الأصل فيدحق به الفرع . والله أعلم

٥ - باب الأجير في الغزو

٢٢٦٥ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل بن علفية أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء عن صفوان بن يعلى عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال « غزوت مع النبي ﷺ جيش العسرة ، فكان من أوثق أعمالى في نفسي ، فكان لي أجير ، فقاتل إنساناً ، فمض أحدهما إصبع صاحبه ، فانتزع إصبعه فأندر نديته فسمعت ، فانطلق إلى النبي ﷺ ، فأهدر نديته وقال : أيدع إصبعه في فيك تقضمها ؟ قال أحسبه قال : كما يقضم الفحل »

٢٢٦٦ - قال ابن جريج : وحدثنني عبد الله بن أبي ماسكة عن جده بمثل هذه الصفة « أن رجلاً

عَنْ يَدِ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

**قوله** ( باب الإجير في الغزو ) قال ابن بطال : استئجار الاجير للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الغزو وغيره سواء ا ه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد به تحصيل الأجر فلا ينافي ذلك الاستعانة بمن يخدم المجاهد ، ويكفيه كثيرا من الامور التي لا يتعاطاها بنفسه . **قوله** ( عن صفوان بن يعلى ) في رواية همام الماضية في الحج ، حدثني صفوان بن يعلى . **قوله** ( العسرة ) بضم العين وسكون السين المهملتين هي غزوة تبوك ، وسيأتي الكلام على الحديث في الديات ، ورواية همام المذكورة مختصرة . **قوله** ( فأندر ) أى أسقط . **قوله** ( فأهدر ) أى لم يجعل له دية ولا قصاصا . **قوله** ( تفضمها ) بفتح الصاد المعجمة وماضيه بكسرهما والاسم التضم بفتح القاف وسكون الصاد المعجمة وهو الأكل باطراف الأسنان ، والفعل الذكر من الأبل ونحوه . **قوله** ( قال ابن جريج الخ ) هو بالاسناد المذكور اليه ، وهذه الزيادة التي عن أبي بكر الصديق وقعت هنا فقط . **قوله** ( عن جده ) كذا للجميع ، وكذلك أخرجه أبو داود من طريق يحيى بن سعيد عن ابن جريج . وقال أبو عاصم ، عن ابن جريج عن أبيه عن جده عن أبي بكر ، زاد فيه ، عن أبيه ، أخرجه الحاكم أبو أحمد في الكنى وابن شاهين في الصحابة . وعبد الله بن أبي مليكة منسوب إلى جده وقيل إلى جده أبيه فإنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جده عن التميمي وله صحبة ، ومنهم من زاد في نسبه ، عبد الله بن عبيد الله بن زهير ، وقال أن الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير ، فعلى الأول فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر ، وعلى الثاني هو من رواية عبد الله بن زهير ، ويتردد عود الضمير في قوله ، عن جده ، على من يعود على الخلاف المذكور ، وزعم مغطاي أن الطريق التي أخرجه البخاري منقطعة في موضعين ، وليس كما زعم . والله أعلم

٦ - **باب** إذا استأجر أجيرا فبين له الأجل ، ولم يبين العمل

لقوله ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ - إلى قوله - والله على ما أقول وكيل ﴿

يَأْخُذُ فُلَانًا : يُعْطِيهِ أَجْرًا . ومنه في التفسيرية : آجَرَكَ اللَّهُ

**قوله** ( باب إذا استأجر أجيرا ) في رواية غير أبي ذر ، من استأجر ، . **قوله** ( فبين له الأجل ) في رواية الأصيلي ، الاجر ، بسكون الجيم وبالراء ، والاولى أوجه . **قوله** ( ولم يبين العمل ) أى هل يصح ذلك أم لا ؟ وقد مال البخاري الى الجواز لانه احتج لذلك فقال : لقوله تعالى ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ الآية ، ولم يفصح مع ذلك بالجواز لأجل الاحتمال ، ووجه الدلالة منه أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة بيان العمل ، وإنما فيه أن موسى أجر نفسه من والد المرأتين ، ثم لما تم الدلالة بذلك إذا قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره ، وقد احتج الشافعي بهذه الآية على مشروعية الإجارة فقال : ذكر الله سبحانه وتعالى أن نبيا من أنبيائه أجر نفسه حججا مساة ملك بها بضع امرأة ، وقيل استأجره على أن يعرى له . قال المهلب : ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوما بينهم وإنما حذف ذكره للعلم به . وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولا وإنما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطا ، وأن المتبجح المقاصد لا اللفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهملة قال : كنا عند رسول الله ﷺ

فقال : ان موسى أجر نفسه ثمان سنين أو عشرا على عفة فرجه وطعام بطنه ، أخرجه ابن ماجه وفى اسناده ضعف ، فانه ليس فيه بيان العمل من قبل موسى ، وقد أبعد من جوز أن يكون المهر شيئا آخر غير الرعى ، وانما أراد شعيب أن يكون رعى غنمه هذه المدة وبزوجه ابنته فذكر له الأمرين ، وعلق التزويج على الرعية على وجه المعاهدة لا على وجه المعافاة ، فاستأجره لرعى غنمه بشئ معلوم بينهما ثم أنكحه ابنته بمهر معلوم بينهما . قوله ( يأجر ) بضم الجيم ( فلانا ) أى ( يعطيه أجرا ) هذا ذكره المصنف تفسيرا لقوله تعالى ( على أن تأجرني ) وبذلك جزم أبو عبيدة فى « الجاز » ، وتعقبه الإسماعيل بأن معنى الآية فى قوله ( على أن تأجرني ) أى تكون لى أجيرا ، والتقدير على أن تأجرني نفسك . قوله ( ومنه فى التعزية آجرك الله ) هو من قول أبى عبيدة أيضا وزاد « بأجرك أى يثيبك » ، وكأنه نظر إلى أصل المادة وان كان المعنى فى الأجر والأجرة مختلفا

## ٧ - باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض جاز

٢٢٦٧ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه - وغيرهما قال : قد سمعته يحدثه عن سعيد قال : قال لى ابن عباس رضى الله عنهما حدثني أبى بن كعب قال « قال رسول الله ﷺ » فانطلقا فوجدا جدرا يريد أن ينقض قال سعيد بيده هكذا ، ورفع يده فاستقام . قال يعلى حسبت سعيدا قال : فسحبه بيده فاستقام ( لو شئت لا اتخذت عليه أجرا ) قال سعيد : أجرنا نأكله »

قوله ( باب إذا استأجر أجيرا على أن يقيم حائطا يريد أن ينقض جاز ) أورد فيه طرقا من حديث أبى بن كعب فى قصة موسى والخضر ، وقد أوردته مستوفى فى التفسير بهذا الإسناد ويأتى الكلام عليه مبينا هناك ان شاء الله تعالى . وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا لقول موسى ( لو شئت لا اتخذت عليه أجرا ) أى لو تشارطت على عمله بأجرة معينة لنفعلنا ذلك . قال ابن المنير وقصد البخارى أن الإجارة تضبط بتمين العمل كما تضبط بتعين الاجل

## ٨ - باب الإجارة إلى نصف النهار

٢٢٦٨ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى ﷺ قال « مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجرا فقال : من يعمل لى من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ؟ فعملت اليهود . ثم قال : من يعمل لى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ؟ فعملت النصارى . ثم قال : من يعمل لى من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين ؟ فأنتم هم . فقصت اليهود والنصارى فقالوا : مالنا أكثر عملا وأقل عطاء ؟ قال : هل نقصتكم من حكم ؟ قالوا : لا . قال : فذلك فضلى أوتيه من أشاء »

**قوله** ( باب الإجارة إلى نصف النهار ) أى من أول النهار ، وترجم فى الذى بعده « الإجارة إلى صلاة العصر ، والتقدير أيضا أن الابتداء من أول النهار . ثم ترجم بعد ذلك « باب الإجارة من العصر إلى الليل ، أى إلى أول دخول الليل ، قيل أراد البخارى إثبات صحة الإجارة بأجر معلوم إلى أجل معلوم من جهة أن الشارع ضرب المثل بذلك ولولا الجواز ما أقره . ويحتمل أن يكون الغرض من كل ذلك إثبات جواز الاستئجار لقطعة من النهار إذا كانت معينة دفعا لتوم من يتوم أن أقل المعلوم أن يكون يوما كاملا . **قوله** ( مثلكم ومثل أهل الكتابين ) كذا فى رواية أيوب ، والمراد بأهل الكتابين اليهود والنصارى . **قوله** ( كمثل رجل ) فى السياق حذف تقديره مثلكم مع نبيكم ومثل أهل الكتابين مع أنبيائهم كمثل رجل استأجر ، ، فمثل مضروب الأمة مع نبيهم والممثل به الأجراء مع من استأجرهم . **قوله** ( على قيراط ) زاد فى رواية عبد الله بن دينار « على قيراط قيراط ، وهو المراد . **قوله** ( فعلت اليهود ) زاد ابن دينار « على قيراط قيراط ، وزاد الزهري عن سالم عن أبيه كما تقدم فى الصلاة « حتى إذا انتصف النهار عجزوا فأعطوا قيراطا قيراطا ، وكذا وقع فى بقية الأيام ، والمراد بالقيراط النصيب وهو فى الأصل نصف دائق والدائق سدس درهم . **قوله** ( إلى صلاة العصر ) يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها ، ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها ، والثانى يرفع الإشكال السابق فى المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان ، أى ما بين الظهر والعصر وما بين العصر والمغرب ، فكيف يصح قول النصارى لأنهم أكثر عملا من هذه الأمة ؟ وقد قدمت هناك عدة أجوبة عن ذلك فلتراجع من ثم ، ومن الأجوبة التى لم تتقدم أن قائل « مالنا أكثر عملا ، اليهود خاصة ، ويؤيده ما وقع فى التوحيد بلفظ « فقال أهل التوراة ، ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك ، أما اليهود فلأنهم أطول زمانا فيستلزم أن يكونوا أكثر عملا ، وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا أشار إلى ذلك الاسماعيلي ، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربى ، وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التى بين الظهر والعصر أكثر من المدة التى بين العصر والمغرب ، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع : فالقائل نحن أكثر عملا اليهود ، والقائل نحن أقل أجرا النصارى وفيه بعد . وحكى ابن التين أن معناه أن عمل الفريقين جميعا أكثر وزمانهم أطول ، وهو خلاف ظاهر السياق . **قوله** ( فغضبت اليهود والنصارى ) أى الكفار منهم . **قوله** ( مالنا أكثر عملا وأقل عطاء ) بنصب أكثر وأقل على الحال كقوله تعالى ( فما لهم عن التذكرة معرضين ) وقد تقدمت مباحث هذه الجملة فى كتاب المواقيت . **قوله** ( من حنك ) أطلق لفظ « الحق ، لقصد الممانعة والافالكل من فضل الله تعالى . **قوله** ( فذلك فضلى أوتيه من أشاء ) فيه حجة لأهل السنة على أن الثواب من الله على سبيل الاحسان منه جل جلاله

#### ٩ - باب الإجارة إلى صلاة العصر

٢٢٦٩ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ : مَنْ يُعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ

ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيَارِ قِيَارِطَ ، ثُمَّ أَتَمُّ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيَارِطَيْنِ قِيَارِطَيْنِ . فَصَيَّبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلَ عَطَاءً ، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ .

**قوله** ( باب الإجارة إلى صلاة العصر ) ذكر فيه حديث ابن عمر من طريق مالك عن عبد الله بن دينار ، وليس في سياقه التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من قوله د ثم أتم الذين يعملون من صلاة العصر ، فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها ، نعم في رواية أيوب في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال د من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر . قوله في رواية عبد الله بن دينار ( إنما مثلكم اليهود والنصارى ) هو بخفض اليهود عطفا على الضمير المحرور بغير إعادة الجار قاله ابن التين ، وإنما يأتي على رأى الكوفيين ، وقال ابن مالك يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه . قلت : ووجدته مضبوطا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية ، ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتي في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ د وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى . قوله ( إلى مغارب الشمس ) كذا ثبت في رواية لمالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف ، ووقع في رواية سفيان الآتية في فضائل القرآن د إلى مغرب الشمس ، على الإفراد وهو الوجه ، ومثله في رواية الليث عن نافع الآتية في أحاديث الأنبياء ، ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ د إلى أن تغيب الشمس . قوله ( هل ظلمتكم ) أي نقصتكم كما في رواية نافع في الباب الذي قبله ، وسأذكر بقية فوائده بعد ما بين

#### ١٠ - باب لئمن من منع أجر الأجير

٢٢٧٠ - **حدثنا** يوسف بن محمد قال حدثني يحيى بن سليم عن اسماعيل بن أبيّة عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال « قال الله تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأنى كل كمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .  
**قوله** ( باب لئمن من منع أجر الأجير ) أورد فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في د باب لئمن من باع حرا ، في أواخر البيوع . ( تفهيمه ) : أخر ابن بطال هذا الباب عن الذي بعده ، وكأنه صنع ذلك للنسابة

#### ١١ - باب الإجارة من العصر إلى الليل

٢٢٧١ - **حدثنا** محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن برية عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « مثل المسلمين واليهود والنصارى كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملا يوما إلى الليل على أجر معلوم ، فعملوا له نصف النهار ، فقالوا : لا حاجة لنا إلى أجرك الذي شرطت لنا وما علينا باطل .

قال لهم : لا تفعلوا ، أكلوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا ، فأتوا وتركوا . واستأجر آخرين بدعهم فقال : أكلوا بقية يومكم هذا ولستم الذي شرطت لهم من الأجر فعملوا ، حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا : لك ما عملنا باطل ، ولك الأجر الذي جعلت لنا فيه . فقال لهم : أكلوا بقية عملكم فإن ما بقي من النهار شيء يسير ، فأتوا ، فاستأجر قوماً أن يعملوا له بقية يومهم ، فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس ، واستكملوا أجر الفريقين كليهما ، فذلك مثلهم ومثل ما قبلوا من هذا النور »

**قوله** ( باب الإجارة من العصر إلى الليل ) أى من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل ، أورد فيه حديث أبي موسى وقد مضى سنده ومثله في المواقيت ، وشيخه أبو كريب المذكور هناك هو محمد بن العلاء المذكور هناك ، ويريد بالموحدة والتصغير هو ابن عبد الله بن أبي بردة . **قوله** ( كمثل رجل استأجر قوما ) هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل ، أو هو من باب التشبيه بالمركب . **قوله** ( يعملون له عملا يوما إلى الليل ) هذا مفاير لحديث ابن عمر لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت وأنهما حديثان سيقا في قصتين ، نعم وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أبي موسى ، فرجحها الخطابي على رواية نافع وعبد الله بن دينار ، لكن يحتمل أن تكون القصتان جميعا كاتتا عند ابن عمر لحدث بهما في وقتين وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غضبوا أولا فقالوا ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة ، فلما لم يعطوا قدرا زائدا تركوا فقالوا : لك ما عملنا باطل انتهى ، وفيه مع بعده مخالفة لصريح ما وقع في رواية الزهري في المواقيت وفي التوحيد نسيب . فانوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطا قيراطا ونحن كنا أكثر عملا ، ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك ، إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أى أمرت لنا أو وعدتنا ، ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ، ولا يخفى أن الجمع بكونهما قصتين أوضح ، وظاهر المثل الذي في حديث أبي موسى أن الله تعالى قال لليهود آمنوا بي وبرسلى الى يوم القيامة فآمنوا بموسى إلى أن بعث عيسى فكفروا به وذلك في قدر نصف المدة التي من مبعث موسى إلى قيام الساعة ، فقولهم : لا حاجة لنا إلى أجرك ، إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم ، وهذا من إطلاق القول وإرادة لازمه ، لأن لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان ، وقولهم : وما عملنا باطل ، إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى ، إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى وحده بعد بعثه عيسى ، وكذلك القول في النصارى إلا أن فيه إشارة إلى أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقتصروا على نحو الربع من جميع النهار ، وقوله : ولستم الذي شرطت ، زاد في رواية الاسماعيلي : الذي شرطت لهؤلاء من الأجر ، يعنى الذين قبلهم ، وقوله : فانما بقى من النهار شيء يسير ، أى بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا ، وقوله : واستكملوا أجر الفريقين أى بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة ، وتضمن الحديث الإشارة إلى قصر المدة التي بقيت من الدنيا ، وسيأتى الكلام عليه في قوله : بعثت أنا والساعة كهاتين . **قوله** ( حتى إذا كان حين صلاة العصر ) هو بنصب حين ويجوز فيه الرفع . **قوله** ( واستكملوا أجر الفريقين كليهما ) كذا لابي ذر وغيره ، وحكى ابن التين أن في روايته كلاما ، بالرفع وخطأ ، وليس كما زعم بل له وجه . **قوله** ( فذلك مثلهم ) أى المسلمين ( ومثل ما قبلوا

من هذا الثور) في رواية الاسماعيلى « فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما أمرهم الله ، واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الآلاف لأنه يقتضى أن مدة اليهود نظير مدق النصارى والمسلمين ، وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود الى بعثة النبي ﷺ كانت أكثر من ألفى سنة ، ومدة النصارى من ذلك ستمائة وقيل أقل فتسكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعا ، وتضمن الحديث أن أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بقيراط والنصارى نحو ربع النهار بقيراط ، ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى لحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ، بخلاف اليهود فانهم لما بعث عيسى كفروا به . وفي الحديث تفصيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها . وفيه جواز استدامة صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس ، وفي قوله « قائما بقى من النهار شيء يسير » إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم ، وفيه إشارة إلى أن العمل من الطوائف كان مساويا في المقدار . وقد تقدم البحث في ذلك في المواقيت مشروحا

## ١٢ - باب من استأجر أجيرا فترك أجره ، فعلى فيه المستأجر فزاد

أو من عمل في مال غيره فاستفضل

٢٢٧٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا إلى بيت إلى غار فدخلوه ، فاندحرت صخرة من الجبل فسدت عليهم النار ، فقالوا : انه لا ينبغي لكم من هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصلح أعمالكم . فقال رجل منهم : اللهم كان لي أبوان شيطان كبيران ، وكنت لا أغني قبليهما أهلا ولا مالا ، فبأى بي في طلب شيء قوما فلم أرح عليهما حتى نأما ، فخابت لهما غبوة قوما فوجدتهما نائمين ، فكرهت أن أغني قبليهما أهلا ولا مالا ، فلبثت والقدرح على يدي أنظر استيقظا ظمما حتى برق الفجر ، فاستيقظا ، فشربا فموا قوما . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك ففرج عنا ما نحن فيه من هذه الصخرة ، فانفرجت شيئا لا يستطيعون الخروج . قال النبي ﷺ : وقال الآخر : اللهم كانت لي بنت عم كانت أحب الناس إلي ، فأردتها عن نفسها فامتنعت مني ، حتى أملت بها سنة من السنين فجاءتني فأعطيتها عشرين ومائة دينار على أن تخلي بيني وبين نفسها ، ففعلت ، حتى إذا قدرت عليها قالت : لا أحل لك أن تنقض الخاتم إلا بحقه ، فنحرجت من الوقوع عليها ، فانسرفت عنها وهي أحب الناس إلي ، وتركت الذهب الذي أعطيتها . اللهم إن كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه ، فانفرجت الصخرة ، غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها . قال النبي ﷺ : وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجرا فأعطيتهم أجرهم ، غير رجل واحد

ترك الذي له وذهب فتمرت أجره حتى كثرت منه الأموال ، فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله أد إلى أجرى ، فقلت له : كل ما ترى من أجلك من الإبل والبقر والغنم والريق . فقال : يا عبد الله لا تستهزئ بي . فقلت : إني لا أستهزئ بك ، فأخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئا . اللهم فان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عني ما نحن فيه . فانفرجت الصخرة ، فخرجوا يمضون »

قوله ( باب من استأجر أجيرا فترك أجره ) في رواية الكشميني « فترك الاجير أجره » . قوله ( فعمل فيه المستأجر ) أى اجر فيه أو زرع ( فزاد ) أى ربح . قوله ( ومن عمل في مال غيره فاستفضل ) هو من عطف العام على الخاص ، لأن العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجرا أو غير مستأجر ، ولم يذكر المصنف الجواب إشارة الى الاحتمال كعادته . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار ، وقد تقدم من وجه آخر قريبا . وقد تعقب المهلب ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له ، وإنما اجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه له على سبيل التبرع ، وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة ، وقد تقدم ذلك في أثناء كتاب البيوع وسيأتي شرحه مستوفى في أواخر أحاديث الانبياء ان شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « لا أغيب » هو من أغبى بالعين المعجمة والموحدة وآخره قاف : شرب العشى ، وضبطوه بفتح الهمة أغبى من الثلاثي ، الا الاصيل فيضمها من الرباعي وخطثوه . وقوله « أهلا ولا مالا » المراد بالأهل ماله من زوج وولد وبالمال ماله من رقيق وخدم ، وزعم الداودي أن المراد بالمال الدواب وتعقبوه وله وجه . وقوله « ففأى » بفتح النون والهمزة مقصودا بوزن سعى أى بعد ، وفي رواية كريمة والاصيلي « فناء » بعد النون بوزن جاء وهو بمعنى الاول . وقوله « فلم أرح » بضم الهمزة وكسر الراء ، وقوله « برق الفجر » بفتح الراء أى أضاء ، وقوله « فافرج » بالوصل وضم الراء وبهمزة قطع وكسر الراء من الفرج أو من الافراج ، وقوله « كل ما ترى من أجلك » كذا للكشميني ، ولأبي زيد المروزي والباقيين « من أجرك » ولكل وجه

### ١٣ - باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ، ثم تصدق به ، وأجر الحمال

٢٢٧٣ - حدثني سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن شقيق عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، فيصيب المذ ، وإن لبعضهم مائة ألف . قال : ما رآه إلا نفسه »

قوله ( باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به ) في رواية الكشميني « ثم تصدق منه » ، وقوله « وأجر الحمال » أى وباب أجر الحمال . قوله ( حدثنا أبي ) هو الاموي صاحب المغازي . وقوله « عن شقيق » هو أبو وائل ، وقوله « فيحامل » أى يطلب أن يحمل بالاجرة ، وقوله « بالمذ » أى يحمل المتاع بالاجرة وهي مد من طعام ، والمحاملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين ، والمراد هنا أن الحمل من أحدهما والاجرة من الآخر كالمساقاة والمزارعة ، ووقع للنسائي من طريق منصور عن أبي وائل « ينطلق أحدنا الى السوق فيحمل على ظهره » . وقوله



(وان لبعضهم مائة ألف) هذه اللام للتأكيد وهي ابتدائية لدخولها على اسم ان وتقدم الخبر وهي كقوله تعالى (ان في ذلك لعبرة) ومراده أن ذلك في الوقت الذي حدث به ، وقد تقدم في الزكاة بلفظ د وان لبعضهم اليوم مائة ألف ، زاد النسائي د وما كان له يومئذ درهم ، أي في الوقت الذي كان يحمل فيه . **قوله** ( قال ما نراه الا نفسه) بين ابن ماجه من طريق زائدة عن الأعمش أن قائل ذلك هو أبو وائل الراوى للحديث عن أبي مسعود ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الزكاة

١٤ - **باب** أجر السمسرة . ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا

وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول ببع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك

وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا ، فما كان من ربحك أو بيني وبينك ، فلا بأس به

وقال النبي ﷺ « المسلمون عند شروطهم »

٢٢٧٤ - **حديث** مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « نهى النبي ﷺ أن يتلقى الركباني ، ولا يبيع حاضر لباد . قلت يا ابن عباس : ما قوله لا يبيع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسار »

**قوله** ( باب أجر السمسرة ) أي حكمه وهي بمهملتين . **قوله** ( ولم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأجر السمسار بأسا ) أما قول ابن سيرين وإبراهيم فوصله ابن أبي شيبة عنهما بلفظ لا بأس بأجر السمسار إذا اشترى يدا بيد ، وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شيبة أيضا بلفظ سئل عطاء عن السمسرة فقال لا بأس بها ، وكأن المصنف أشار الى الرد على من كرهاها ، وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين . **قوله** ( وقال ابن عباس : لا بأس أن يقول ببع هذا الثوب ، فما زاد على كذا وكذا فهو لك ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء نحوه ، وهذه أجر سمسرة أيضا لكنها مجعولة ولذلك لم يجزها الجمهور وقالوا : ان باع له على ذلك فله أجر مثله ، وحمل بعضهم اجازة ابن عباس على أنه أجراه مجرى المقارض ، وبذلك أجاب أحمد واسحق ونقل ابن التين أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس ذلك الوقت أن ثمن السلعة يساوي أكثر مما سعى له ، وتعقبه بأن الجمل بمقدار الأجرة باق . **قوله** ( وقال ابن سيرين : إذا قال بعه بكذا فما كان من ربحك أو بيني وبينك فلا بأس به ) وصله ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عنه ، وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : المسلمون عند شروطهم ) هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر ، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني فأخرجه اسحق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظه وزاد الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما ، وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثر لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره ، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح وهو بموحدة عن أبي هريرة بلفظه أيضا دون زيادة كثير فزاد بدلها د والصلح جائز بين المسلمين ،

وهذه الزيادة أخرجها الدارقطني والحاكم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ، ولابن أبي شيبة من طريق عطاء ، بلغنا أن النبي ﷺ قال : المؤمنون عند شروطهم ، وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد ما وافق الحق ، ( تنبيه ) : ظن ابن التين أن قوله ﷺ وقال النبي ﷺ المسلمون على شروطهم ، بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فهم ، وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علاننا . ثم أورد المصنف حديث ابن عباس الماضي في البيوع ، والمراد منه قوله في تفسير المنع لبيع الحاضر للبادي أن لا يكون له سمسار ، فان مفهومه أنه يجوز أن يكون سمسار في بيع الحاضر للحاضر ولكن شرط الجمهور أن تكون الاجرة معلومة ، وعن أبي حنيفة إن دفع له ألفا على أن يشتري بها برا بأجرة عشرة فهو فاسد ، فان اشترى فله أجرة المثل ولا يجوز ماسى من الاجرة . وعن أبي ثور إذا جمل له في كل ألف شيئا معلوما لم يجوز لأن ذلك غير معلوم فان عمل فله أجر مثله ، وحجة من منع أنها إجارة في أمر لا مد غير معلوم ، وحجة من أجازة أنه إذا عين له الاجرة كنى ويكون من باب الجعالة . والله أعلم

### ١٥ - باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ؟

٢٢٧٥ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق **حدثنا** خباب رضي الله عنه قال : كنت رجلاً قيناً ، فملت للعاص بن وائل ، فاجتمع لي عنده ، فاتبعته أنقاضاً فقال : لا والله لا أقضيك حتى تسكفر بمحمد . فقلت : أما والله حتى تموت ثم تموت فلا . قال : وإن لميت ثم مبعوث ؟ قلت : نعم . قال : فإنه سيكون لي ثم مال وولد ، فأقضيك . فأنزل الله تعالى ﴿ أفرايت الذي كفر بآياتنا وقال : لأوتين مالا وولدا ﴾

**قوله** ( باب هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض الحرب ) أورد فيه حديث خباب - وهو إذ ذاك مسلم - في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك ، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب ، واطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره ، ولم يحرم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيدا بالضرورة ، أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومنابتهم وقبل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه ، وقال المهلب : كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين : أحدهما أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعله ، والآخر أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين . وقال ابن المنير : استقرت المذاهب على أن الصانع في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة ، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له والله أعلم . وقد تقدم حديث خباب في البيوع ، ويأتي بقية شرحه في تفسير سورة مريم

### ١٦ - باب ما يعطى في الرقبة على أحياء العرب بغاتحة الكتاب

وقال ابن عباس عن النبي ﷺ « أحق ما أخذتم عليه أجر أكره كتاب الله وقال الشعبي : لا بشرط المعلم ، إلا أن يعطى شيئا فليقبله . وقال الحكم : لم أسمع أحدا كره أجر المعلم وأعطى الحسن دراهم عشرة . ولم ير ابن سيرين باسرا القسام بأسا

وقال : كان يقالُ السَّحْتُ الرُّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ ، وَكَانُوا يُفْطُونُ عَلَى التَّخْرِصِ

٢٢٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ أَبِي التَّوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ قَالَ : « انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُواهَا ، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَتَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ ، فَلَدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ ، فَسَمَّوْهُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ . فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا : يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لَدِغٌ ، وَسَعِينَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : نَعَمْ وَاللَّهِ ، إِنِّي لَأَرِقٌ ، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا ، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُلًّا . فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ . فَأَنطَلَقَ يَتَفَلُّ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) فَسَكَأْنَا نَمَا نَشِطَ مِنْ عِقَالٍ ، فَأَنطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ . قَالَ ذَاوُودُ بْنُ جُعْلَمٍ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اقْسِمُوا . فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ : لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَنَذْكُرُ لَهُ الَّذِي كَانَ فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا . فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ ، فَقَالَ : وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ ؟ ثُمَّ قَالَ : قَدْ أَصَبْتُمْ ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا إِلَى مَعَكُمْ سَهْمًا ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ »

قال أبو عبد الله وقال شعبه : حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ سَمِعْتُ أَبَا التَّوَكِّلِ . . . بهذا

[ الحديث ٢٢٧٦ - أطرافه في : ٥٠٠٧ ، ٥٧٣٦ ، ٥٧٤٩ ]

**قوله** ( باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب ) كذا ثبتت هذه الترجمة للجميع ، والأحياء بالفتح جمع حى والمراد به طائفة من العرب مخصوصة ، قال الهمداني في « الأنساب » : الشعب والحى بمعنى ، وسعى الشعب لأن القبيلة تشعب منه . وقد اعترض على المصنف بأن الحكم لا يختلف باختلاف الأماكن ولا باختلاف الأجناس ، وقيسه في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه ، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره ، وقد ترجم عليه في الطب « الشروط في الرقية » بقطع من الغنم ، ولم يقيده بشيء ، وترجم فيه أيضا « الرقية بفاتحة الكتاب » ، والرقية كلام يستثنى به من كل عارض أشار إلى ذلك ابن درستويه ، وسيأتى تحقيق ذلك في كتاب الطب إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال ابن عباس عن النبي ﷺ : أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في الطب ، واستدل به للجمهور في جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن ، وخاف الحنفية فنصوه في التعليم وأجازوه في الرقى كالدواء ، قالوا لأن تعليم القرآن عبادة والأجر فيه على الله ، وهو القياس في الرقى إلا أنهم أجازوه فيها لهذا الخبر ، وحل بعضهم الأجر في هذا الحديث على الثواب ، وسياق القصة التي في الحديث يابى هذا التأويل . وادعى بعضهم نسخه بالأحاديث الواردة في الوعيد على أخذ الأجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ، وتعقب بأنه إنبات للنسخ بالاحتمال وهو مردود ، وبأن الأحاديث ليس فيها تصريح بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل لتوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب ، وبأن الأحاديث

المذكورة أيضا ليس فيها ما تقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة ، وسيكون لنا عودة الى البحث في ذلك في كتاب النكاح في « باب التزوج على تعليم القرآن » . قوله ( وقال الشعبي : لا يشترط المعلم ، إلا أن يعطى شيئا فليقبله ، وقال الحكم : لم اسمع أحدا كره أجر المعلم ، وأعطى الحسن دراهم عشرة ) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة بلفظ « وإن أعطى شيئا فليقبله ، وأما قول الحكم فوصله البخاري في « المجعديات » حدثنا علي بن الجعد عن شعبة سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال : أرى له أجرا ، وسألت الحكم فقال : ما سمعت فقيها يكرهه . وأما قول الحسن فوصله ابن سعد في « الطبقات » من طريق يحيى بن سعيد بن أبي الحسن قال : لما حنفت قلت لعلي ياعماه إن المعلم يريد شيئا ، قال : ما كانوا يأخذون شيئا ثم قال : أعطه خمسة دراهم ، فلم أزل به حتى قال : أعطه عشرة دراهم . وروى ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن الحسن قال : لا بأس أن يأخذ على الكتابة أجرا وكره الشرط ، قوله ( ولم ير ابن سيرين بأجر القسام بأسا ، وقال : كان يقال السحت الرشوة في الحكم ) أما قوله في أجرة القسام فاختلفت الروايات عنه ، فروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق يحيى بن عتيق عن محمد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول : كان يقال السحت الرشوة على الحكم ، وأرى هذا حكما يؤخذ عليه الأجرة . وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة قال قلت لابن المسيب : ماترى في كسب القسام ؟ فكرهه . وكان الحسن يكره كسبه . وقال ابن سيرين إن لم يكن حسنا فلا أدرى ما هو . وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف قال ابن سعد : حدثنا عادم حدثنا حماد عن يحيى بن محمد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام ، وكأنه يكره له أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ، ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشعبي . وظهر بما أخرجه ابن أبي شيبة أن قول البخاري « وكان يقال السحت الرشوة » بقية كلام ابن سيرين ، وأشار ابن سيرين بذلك إلى ما جاء عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت من قولهم في تفسير السحت « إنه الرشوة في الحكم » أخرجه ابن جرير بأسانيد عنهم ، ورواه من وجه آخر مرفوعا ورجاله ثقات ، ولكنه مرسل ولفظه « كل لحم أنبته السحت فالتار أولى به » قيل يا رسول الله وما السحت ؟ قال : الرشوة في الحكم . ( تنبيه ) : القسام بفتح القاف فعال من القسم بفتح القاف وهو القاسم ، وشرحه الكرماني على أنه بضم القاف جمع قاسم . والسحت بضم السين وسكون الحاء المهملتين وحكى ضم الحاء وهو شاذ ، وضبطه بعضهم بما يلزم من أكله العار فهو أعم من الحرام . والرشوة بفتح الراء وقد تكسر وتضم وقيل بالفتح المصدر وبالكسر الاسم . قوله ( وكانوا يعطون على الخرص ) هو بفتح المعجمة وسكون الراء ثم صاد مهملة هو الخرز وزنا ومعنى ، وقد تقدم تفسيره في البيوع ، أى كانوا يعطون أجرة الخارص ، وفي ذلك دلالة على جواز أجرة القسام لاشتراكهما في أن كلا منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين ، ولأن الخرص يقصد للقسم . ومناسبة ذكر القسام والخارص للترجمة الاشتراك في أن جنسهما وجنس تعليم القرآن والرقبة واحد ، ومن ثم كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفايات ، وكره أيضا أجرة القسام ، وقيل إنما كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى ، وأشار سحنون الى الجواز عند فساد أمور بيت المال . وقال عبد الرزاق أخبرنا ميمر عن قتادة : أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهم أجر ضراب الفحل وقسمة الاموال والتعليم اهـ . وهذا مرسل ، وهو يشعر بانهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الاخلاق فتحمل كراهة من كرمها على التنزيه والله أعلم . قوله ( عن أبي بشر ) هو جعفر بن

أبى وحشية مشهور بكسبته أكثر من اسمه كما يه اسم إياس وهو مشهور بكسبته . **قوله** ( عن أبى المتوكل ) هو الناجى ، وقد ذكر المصنف فى آخر الباب تصريح أبى بشر بالسماع منه ، وتابع أبى عوادة على هذا الإسناد شعبة كما فى آخر الباب ، وهشيم كما أخرجه مسلم والنسائى وخالفهم الأعمش فرواه عن جعفر بن أبى وحشية عن أبى نضرة عن أبى سعيد جعل بدل أبى المتوكل أبى نضرة أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريقه ، فاما الترمذى فقال : طريق شعبة أصح من طريق الأعمش ، وقال ابن ماجه لأنها الصواب ، ورجحها الدارقطنى فى « العلل » ولم يرجح فى « السنن » شيئاً وكذا النسائى ، والذي يرجح فى نقدي أن الطريقين محفوظان لاشتغال طريق الأعمش على زيادات فى المتن ليست فى رواية شعبة ومن تابعه ، فكأنه كان عند أبى بشر عن شيخين لحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربى فى دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبى سعيد أيضاً معبد بن سيرين كما سيأتى فى فضائل القرآن ، وسليمان بن قتة وهو بفتح القاف وتشديد المثناة كما أخرجه أحمد والدارقطنى ، وسأذكر ما فى رواياتهم من الفوائد . **قوله** ( انطلق نفر ) لم أقف على اسم أحد منهم سوى أبى سعيد ، وليس فى سياق هذه الطريق ما يشعر بأن السفر كان فى جهاد ، لكن فى رواية الأعمش « ان الذى عليه السلام بعثهم » وفى رواية سليمان بن قتة عند أحمد « بعثنا رسول الله عليه السلام بعثا » زاد الدارقطنى فيه « بعث سرية عليها أبو سعيد ، ولم أقف على تعيين هذه السرية فى شيء من كتب المغازى ، بل لم يتعرض لذكرها أحد منهم ، وهى واردة عليهم ، ولم أقف على تعيين الحى الذين نزلوا بهم من أى القبائل هم . **قوله** ( فاستضافوهم ) أى طلبوا منهم الضيافة ، وفى رواية الأعمش عند غير الترمذى « بعثنا رسول الله عليه السلام ثلاثين رجلاً فزلنا بقوم ليلاً فسالناهم القرى » فأفادت عدد السرية ووقت النزول كما أفادت رواية الدارقطنى تعيين أمير السرية ، والقرى بكسر القاف مقصور : الضيافة . **قوله** ( فأبوا أن يضيفوهم ) بالتشديد الأكثر وبكسر الضاد المعجمة مخففاً . **قوله** ( فلدغ ) بضم اللام على البناء للجھول ، واللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة وهو اللسع وزناً ومعنى ، وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الإحراق الخفيف ، واللدغ المذكور فى الحديث هو ضرب ذات الحية من حية أو عقرب وغيرهما ، وأكثر ما يستعمل فى العقرب . وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العقرب ، وأما ما وقع فى رواية هشيم عند النسائى أنه مصاب فى عقله أو لدغ فشك من هشيم ، وقد رواه الباقر فلم يشكوا فى أنه لدغ ، ولا سيما تصريح الأعمش بالعقرب ، وكذلك ما سيأتى فى فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبى سعيد بلفظ « ان سيد الحى سليم ، وكذا فى الطب من حديث ابن عباس « ان سيد الحى سليم والسليم هو اللدغ ، نعم وقعت للصحابة قصة أخرى فى رجل مصاب بعقله فقرأ عليه بعضهم فاتحة الكتاب فبرأ أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى من طريق خارجة بن الصلت عن عمه أنه « مر بقوم وعندهم رجل مجنون موثق فى الحديد فقالوا إنك جئت من عند هذا الرجل بخير ، فارق لنا هذا الرجل ، الحديث . فالذى يظهر أنهما قصتان ، لكن الواقع فى قصة أبى سعيد أنه لدغ . **قوله** ( فسعوا له بكل شيء ) أى مما جرت به العادة أن يتداوى به من لدغة العقرب ، كذا للأكثر من السعى أى طلبوا له ما يداويه ، وللكشيمهنى فشفوا بالمعجمة والفاء وعليه شرح الخطاين فقال : معناه طلبوا الشفاء تقول شفى الله مريضاً أى أبرأه وشفى له الطبيب أى عالجه بما يشفيه أو وصف له ما فيه الشفاء ، لكن ادعى ابن التين أنها تصحيف . **قوله** ( لو أنتم هؤلاء الرهط ) قال ابن التين قال تارة نفرا وتارة رهطاً ، والنفر ما بين العشرة والثلاثة والرهط ما دون العشرة وقيل يصل إلى الأربعين ، قلت : وهذا

الحديث يدل له . **قوله** (فأتوم) في رواية معبد بن سيرين أن الذي جاء في هذه الرسالة جارية منهم ، فيحمل على أنه كان معها غيرها ، زاد البزار في حديث جابر « فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم جاء بالنور والشفاء ، قالوا نعم ، . **قوله** (وسعينا) في رواية الكشميهني « وشفينا » بالمعجمة والفاء وقد تقدم ما فيها . **قوله** (فهل عند أحد منكم من شيء) زاد أبو داود في روايته من هذا الوجه « ينفع صاحبنا ، . **قوله** (فقال بعضهم) في رواية أبي داود « فقال رجل من القوم : نعم والله أني لأرقى ، بكسر القاف ، وبين الأعمش أن الذي قال ذلك هو أبو سعيد راوى الخبر ولفظه « قلت نعم أنا . ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنا ، فأقاد بيان جنس الجمل وهو بضم الجيم وسكون المهملة ما يعطى على عمل ، وقد استشكل كون الراقي هو أبو سعيد راوى الخبر مع ما وقع في رواية معبد بن سيرين « فقام معها رجل ما كنا نظنه يحسن رقية ، وأخرجه مسلم ، وسيأتي للبصنف في فضائل القرآن بلفظ آخر وفيه « فلما رجع قلنا له : أكننت تحسن رقية ، ففي ذلك إشعار بأنه غيره ، والجواب أنه لا مانع من أن يكنى الرجل عن نفسه فلعل أبا سعيد صرح تارة وكفى أخرى ولم ينفرد الأعمش بتعيينه ، وقد وقع أيضا في رواية سليمان بن قتة بلفظ « فأنيته فرقيته بفاتحة الكتاب ، وفي حديث جابر عند البزار « فقال رجل من الانصار أنا أرقيه ، وهو بما يقوى رواية الأعمش فان أبا سعيد أنصاري ، وأما حمل بعض الشارحين ذلك على تعدد القصة وأن أبا سعيد روى قصتين كان في إحداهما راقيا وفي الأخرى كان الراقي غيره فبعيد جداً ، ولا سيما مع اتحاد المخرج والسياق والسبب ، ويكنى في رد ذلك أن الأصل عدم التعدد ولا حامل عليه فان الجمع بين الروايتين ممكن بدونه ، وهذا بخلاف ما قدمته من حديث خارجة بن الصلت عن عمه فان السياقين مختلفان ، وكذا السبب ، فكان الحمل على التعدد فيه قريباً . **قوله** (فصالحوم) أى وافقوم . **قوله** (على قطع من الغنم) قال ابن التين : القطيع هو الطائفة من الغنم ، وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقطوع من غنم كان أو غيرها ، وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره ، وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما بين العشرة والأربعين ، ووقع في رواية الأعمش « فقالوا إنا نعطيك ثلاثين شاة ، وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لعدد السرية كما تقدم في أول الحديث وكأنهم اعتبروا عددهم فجعلوا الجمل بأزائه . **قوله** (فانطلق يتغل) بضم الفاء وبكسرهما وهو نفخ معه قليل بزاق ، وقد تقدم البحث فيه في أوائل كتاب الصلاة . قال ابن أبي حمزة : محل التغل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة القراءة في الجوارح التي يمر عليها الريق فتحصل البركة في الريق الذي يتغله . **قوله** (ويقرأ الحمد لله رب العالمين) في رواية شعبة « فجعل يقرأ عليها بفاتحة الكتاب ، وكذا في حديث جابر ، وفي رواية الأعمش « فقرأت عليه الحمد لله ، ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ، ولم يذكر في هذه الطريق عند ما قرأ الفاتحة ، لكنه بينه في رواية الأعمش وأنه سبع مرات ، ووقع في حديث جابر ثلاث مرات ، والحكم للزائد . **قوله** (فكأنما نطط) كذا للجميع بضم النون وكسر المعجمة من الثلاثي ، قال الخطابي : وهو لغة ، والمشهور نطط إذا عقد وأنشط إذا حل ، وأصله الأنشطة بضم الهمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهى الجمل ، وقال ابن التين : حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نطط أقيم بسرعة ، ومنه قولهم رجل نشيط . ويحتمل أن يكون معنى نشط فزع ، ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أى حل شيئاً فشيئاً . **قوله** (من عقال) بكسر المهملة بعدما قاف هو الجمل الذي يشده ذراع البهيمة . **قوله** (وما به قلبه) بحركات أى علة ، وقيل لعله قلبه لان الذي تصيبه يقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ، ومنه قول الشاعر :

« وقد برئت فما في الصدر من قلبه ، وفي نسخة الدميألى بخطه : قال ابن الاعرابى القلبة داء مأخوذ من الغلاب يأخذ البعير فيألم قلبه فيموت من يومه . قوله ( فقال بعضهم اقساموا ) لم أقف على اسمه . قوله ( فقال الذى رقى ) بفتح القاف وفي رواية الاعش « فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء ، وفي رواية معبد بن سيرين « قامر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا ، وفي رواية سليمان بن قتة « فبعث الينا بالشيء والزبل فأكلنا الطعام ، وأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة ، وبين في هذه الرواية أن الذى منهم من تناولها هو الرقيق ، وأما في باقى الروايات فأبهمه . قوله ( فنظر ما يأمرنا ) أى فنتبعه ، ولم يريدوا أنهم يخبرون في ذلك . قوله ( وما يدريك أنها رقية ) قال الداودى : معناه وما أدراك ، وقد روى كذلك ، ولعله هو المحفوظ لأن ابن عينة قال : إذا قال وما يدريك فلم يعلم ، وإذا قال وما أدراك فقد أعلم ، وتعقبه ابن التين بأن ابن عينة إنما قال ذلك فيما وقع في القرآن كما تقدم في أواخر الصيام وإلا فلا فرق بينهما في اللغة أى في نفي الدراية ، وقد وقع في رواية هشيم « وما أدراك ، ونحوه في رواية الاعش ، وفي رواية معبد بن سيرين « وما كان يدريه ، وهى كلمة تقال عند التعجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا يثق هنا ، زاد شعبة في روايته « ولم يذكر منه نهي ، أى من النبي ﷺ عن ذلك ، وزاد سليمان بن قتة في روايته بعد قوله وما يدريك أنها رقية « قلت ألتى في روعى ، وللدارقطنى من هذا الوجه « قلت يا رسول الله شيء ألتى في روعى ، وهو ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بمشروعية الرقى بالفاتحة ، ولهذا قال له أصحابه لما رجع « ما كنت تحسن رقية ، كما وقع في رواية معبد بن سيرين . قوله ( ثم قال قد أصبتم ) يحتمل أن يكون صوب فعلهم في الرقية ، ويحتمل أن ذلك في توقعهم عن التصرف في الجمل حتى استأذنوه ، ويحتمل أعم من ذلك . قوله ( واضربوا لى معكم سهما ) أى اجعلوا لى منه نصيبا ، وكأنه أراد المبالغة في تأنيسهم كما وقع له في قصة الحمار الوحشى وغير ذلك . قوله ( وقال شعبة حدثنا أبو بشر سمعت أبا المتوكل ) هذه الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذى ، وقد أخرجه المصنف في الطب من طريق شعبة لكن بالنعنة ، وهذا هو السر في عزوه الى الترمذى مع كونه في البخارى ، وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبته الى الترمذى . وفي الحديث جواز الرقية بكتاب الله ، وبلحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور بما لا يخالف ما في المأثور ، وأما الرقى بما سوى ذلك فليس في الحديث ما يشبهه ولا ما ينفيه وسيأتى حكم ذلك مبسوطا في كتاب الطب . وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي والزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء ، وفيه مقابلة من امتنع من المسكرمة بنظير صنيعه لما صنعه الصحابى من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم ، وهذه طريق موسى عليه السلام في قوله تعالى ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجرا ﴾ ولم يعتد الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجى . وفيه امضاء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد التزم أن يرقى وأن يكون الجمل له ولأصحابه وأمره النبي ﷺ بالوفاء بذلك . وفيه الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلوما ، وجواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وإيجابته اليه . وفيه جواز قبض الشيء الذى ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة . وفيه الاجتهاد عند فقد النص وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصا الفاتحة ، وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه عن قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في ما لهم نصيبا فمنعهم فسيب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم . وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع ، لأن من عادة الناس الاتجار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء

وفاقا، وكأن الحسنة فيه أيضا إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو كثر، لأن الملدوغ لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب منهم

### ١٧ - باب ضريبة العبد - وتعاهد ضرائب الإمام

٢٢٧٧ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال

« حَجَمَ أَبُو صَبِيَّةَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاحٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ خَفِيفًا عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبِيَّتِهِ »

قوله ( باب ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإمام ) الضريبة بفتح المعجمة فعيلة بمعنى مفعولة : ما يقدره السيد على عبده في كل يوم ، وضرائب جمعها ، ويقال لها خراج وغنة بالغين المعجمة وأجر ، وقد وقع جميع ذلك في الحديث . ثم أورد المصنف فيه حديث أنس « ان أبا طيبة حَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وكلم مواليه تخففوا عنه من ضربيته ، ودلالته على الترجمة ظاهرة ، فان المراد بها بيان حكم ذلك ، وفي تقرير النبي ﷺ له دلالة على الجواز ، وسأذكر كم كان قدر الضريبة بعد باب . وأما ضرائب الإمام فيؤخذ منه بطريق الإلحاق واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب ، وإلا فكيف يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقة مثلا ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأحمري قال « خطبنا حذيفة حين قدم المدائن فقال : تعاهدوا ضرائب إمامكم ، وهو عند أبي نعيم في « الحلية » بلفظ « ضرائب غلمانكم ، واسم الأحمري هذا مالك . وأورده سعيد بن منصور في السنن مطولا من طريق شداد بن الفرات قال « حدثنا أبو داود شيخنا من أهل المدائن قال : كنت تحت منبر حذيفة وهو يخطب ، ولأبي داود من حديث رافع بن خديج مرفوعا « نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو ، وقد تقدم ذكر ذلك في أواخر البيوع . وقال ابن المنير في الحاشية : كأنه أراد بالتعاهد التفقد لمقدار ضريبة لأمة لاحتمل أن تكون ثقيلة فتحتاج إلى التكسب بالفجور ، ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام ، فلزوم ذلك في حق لأمة أقعد وأولى لأجل الغائلة الخاصة بها

### ١٨ - باب خراج الحجام

٢٢٧٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال « اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ »

٢٢٧٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال « اخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الْحَجَامَ أَجْرَهُ ، وَلَوْ عَمَّ كَرَاهِيَةً لَمْ يُقْطَعِ »

٢٢٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شعرة عن عمرو بن عامر قال : سمعت أنسا رضي الله عنه يقول

« كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ ، وَلَمْ يَكُنْ يَظْلُمُ أَحَدًا أَجْرَهُ »

قوله ( باب خراج الحجام ) أورد فيه حديث ابن عباس . احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره ، وزاد



من وجه آخر ، ولو علم كراهية لم يطره ، وهو ظاهر في الجواز ، وتقدم في البيوع بلفظ ، ولو كان حراما لم يطره ، وعرف به أن المراد بالكراهة هنا كراهة التحريم . وكان ابن عباس أشار بذلك إلى الرد على من قال أن كسب الحجامة حرام . واختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا : هو كسب فيه دناءة وليس بحرم ، فحملوا الزجر عنه على التنزيه . ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أيسح وجنح إلى ذلك الطحاوي : والنسخ لا يثبت بالاحتقال . وذهب أحمد وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكرهوا للحر الاحتراف بالحجامة ، ويحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا ، وعمدتهم حديث محبسة أنه ، سأل النبي ﷺ عن كسب الحجامة فنهاه ، فذكر له الحاجة فقال : اعلفه نواضحك ، أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن ورجاله ثقات ، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجامة إنما كره لأنه من الأشياء التي يجب للسلم على المسلم إعانة له عند الاحتياج له ، فإكاث ينبنى له أن يأخذ على ذلك أجرا . وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ ، كسب الحجامة خبيث ، وبين إعطائه الحجامة أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول . وفي الحديث إباحة الحجامة ، ويلتحق به ما يتداوى من اخراج الدم وغيره ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب . وفيه الأجرة على المعالجة بالطب ، والشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها ، وجواز بخارجة السيد لعبد كأن يقول له أذنت لك أن تكتسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك . وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكينه من العمل أذنه العام . قوله ( عن عمرو بن عامر ) هو الانصاري وليست له رواية في البخاري إلا عن أنس ، وقد تقدم له حديث في الطهارة وآخر في الصلاة وهذا ، وهو جميع ماله عنده . قوله ( كان النبي ﷺ يحتمج ) فيه إشعار بالمواظبة بخلاف الأول . وقوله ( ولم يكن يظلم أحدا أجره ) فيه إثبات إعطائه أجره الحجامة بطريق الاستنباط ، بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص

### ١٩ - باب من كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

٢٢٨١ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « دَعَا

النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا سَجَنَامًا فَحَبَسَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ ، أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَّيْنِ ، وَكَلَّمَ فِيهِ خَفَفَ مِنْ ضَرِيكَتِهِ »

قوله ( باب من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من خراجة ) أى على سبيل التفضل منهم لا على سبيل الإلزام لهم ، ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطيق ذلك . قوله ( عن حميد الطويل عن أنس ) في رواية الاسماعيلى من هذا الوجه « عن حميد سمعت أنسا . . . قوله ( دعا النبي ﷺ غلاما ) هو أبو طيبة كما تقدم قبل باب ، واسم أبي طيبة نافع على الصحيح ، فقد روى أحمد وابن السكن والطبرانى من حديث محبسة بن مسعود أنه ، كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة فانطلق إلى النبي ﷺ يسأله عن خراجة ، الحديث ، وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار ، وهو هو في ذلك لأن ديناراً الحجامة تابعى روى عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة ، أخرجه حديثه ابن منده من طريق بسام الحجامة عن دينار الحجامة عن أبي طيبة الحجامة قال « حجمت النبي ﷺ ، الحديث ، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن ديناراً الحجامة يروى عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه ، وذكر البغوى في

الصحابه بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة ، وأما العسكري فقال : الصحيح أنه لا يعرف اسمه ، وذكر ابن الحذاء في رجال الموطاء ، أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة . قوله ( بصاع أو صاعين أو مد أو مدين ) شك من شعبة ، وقد تقدم في رواية سفيان صاعاً أو صاعين على الشك أيضاً ولم يتعرض لذكر المد ، وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد ، فأمر له بصاع من تمر ، ولم يشك ، وأفاد تعيين ما في الصاع ، وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث علي قال « أمرني النبي ﷺ فاعطيت الحجام أجره » فأفاد تعيين من باشر العطية . ولابن أبي شيبة من هذا الوجه أنه ﷺ قال للحجام كم خراجك ؟ قال صاعان ، قال فوضع عنه صاعاً ، وكأن هذا هو السبب في الشك الماضي . وهذه الرواية تجمع الخلاف ، وفي حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة أن خراجهم كان ثلاثة أصع ، وكذا لأبي يعلى عن جابر ، فإن صح جمع بينهما بانه كان صاعين وزيادة فن قال صاعين ألقى الكسر ومن قال ثلاثة جبره . قوله ( وكلم فيه ) لم يذكر المفعول وقد ذكره قبل بباب من وجه آخر عن حميد فقال « كلم مواليه ، ومواليهم بنو حارثة عن الصحيح ، ومولاه منهم بحصة بن مسعود كما تراه هنا ، وإنما جمع الموالى مجازاً كما يقال بنو فلان قتلوا رجلاً ويكون القاتل منهم واحداً ، وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم ، فإن مولى بني بياضة آخر يقال له أبو هند

### ٢٠ - باب كَسْبِ الْبَنِيِّ وَالْإِمَاءِ . وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّاحَةِ وَالْمَغْنِيَةِ .

وقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِياتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْصَنًا لِّتَذَبْتُمْ عَرَصَ الْحَيَاتِ الدُّنْيَا ، وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . وقال مجاهد فتياتكم : إماءكم

٢٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ السَّكَاكِ ، وَمَهْرِ الْبَنِيِّ ، وَخُلُوفِ السَّكَاكِ »

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ »

[ الحديث ٢٢٨٣ - طرفه في : ٥٣ : ٨ ]

قوله ( باب كسب البني والاماء ) بين البني والاماء خصوص وعموم وجهي ، فقد تكون البني أمة وقد تكون حرة ، والبني بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بوزن فاعيل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية ولم يصرح المصنف بالحكم كأنه فيه على أن الممنوع كسب الامه بالفجور لا بالصنائع الجائزة . قوله ( وكره ابراهيم ) أي النخعي ( أجر الناحية والمغنية ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي هاشم عنه وزاد « والسكاهن » ، وكأن البخاري أشار بهذا الاثر إلى أن النهي في حديث أبي هريرة محمول على ما كانت الحرقة فيه ممنوعة أو تجر إلى أمر ممنوع شرعاً للجامع ما بينهما من ارتكاب المعصية . قوله ( وقول الله عز وجل ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ ﴾

على البغاء ( إلى آخر الآية قال مجاهد : فتيانكم إمامكم ) وقع هذا في رواية المستمل ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله ( ولا تكرهوا فتيانكم على البغاء ) قال : لا تكرهوا إمامكم على الزنا ، وأخرجه هو وعبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد قال في قوله ( ولا تكرهوا فتيانكم ) قال إمامكم على الزنا ، وزاد أن عبد الله بن أبي أمرأمة له بالزنا فزنت فجاءت يبرد ، فقال ارجعي فازني على آخر ، فقالت : والله ما أنا براجعة فزلت ، وهذا أخرجه مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر مرفوعا ، وسماها الزهري عن عمرو بن ثابت معاذة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلًا في قصة طويلة ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة مرسلًا وتفقوا على تسميتها معاذة ، وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير أنه سمع جابرًا قال : جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت : إن سيدي يكرهني على البغاء فزلت ، فالظاهر أنها نزلت فيهما ، وزعم مقاتل أنها معاكاتتا أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن ، وقوله تعالى ( إن أردن تحصن ) لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب ، ويحتمل أن يقال لا يتصور الاكراه إذا لم يردن التعفف لانهن حينئذ في مقام الاختيار ، وقوله وقال مجاهد فتيانكم إمامكم ، وقع هذا في رواية المستمل ، وذكره النسائي لكن لم ينسبه لمجاهد ولفظه قال فتيانكم الإمام ، وهو في تفسير الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله تعالى ( ولا تكرهوا فتيانكم ) يقول : إمامكم ( على البغاء ) على الزنا . ثم أورد المصنف حديث أبي مسعود في النهي عن مهر البني وغيره ، وحديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام ، وقد تقدم في أواخر البيوع وفي الباب الذي قبله من شرحهما ما فيه مزيد كفاية

## ٢١ - باب عَسْبِ الْفَحْلِ

٢٢٨٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَدُوٍّ **وَالْوَارِثُ** وَاسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا قَالَ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ »

**قوله** ( باب عسب الفحل ) أورد فيه حديث ابن عمر في النهي عنه ، والعسب بفتح العين وإسكان السين المهملتين وفي آخره موحدة ويقال له العسيب أيضا ، والفحل : الذكر من كل حيوان فرسا كان أو جملا أو تيسا أو غير ذلك ، وقد روى النسائي من حديث أبي هريرة « نهى عن عسب التيس » ، واختلف فيه فقيل هو عن ماء الفحل وقيل أجرة الجماع ، وعلى الأخير جرى المصنف . ويؤيد الأول حديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع ضراب الجمل ، وليس بصرح في عدم الحمل على الإجارة لأن الإجارة بيع منفعة ، ويؤيد الحمل على الإجارة لأن الثمن ما تقدم عن قتادة قبل أربعة أبواب أنهم كانوا يكرهون أجر ضراب الجمل ، وقال صاحب الأفعال : « عسب الرجل عسبيا أكثرى منه لحلا ينزبه . وعلى كل تقدير فبيعه وإجارته حرام لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وفي وجهه للشافعية والحنابلة تجوز الإجارة مدة معلومة ، وهو قول الحسن وابن سيرين ورواية عن مالك قواها الأبهري وغيره ، وحمل النهي على ما إذا وقع لأمد مجهول ، وأما إذا استأجره مدة معلومة فلا بأس كما يجوز الاستئجار لتفقيح النخل ، وتمقب بالفرق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التفقيح ، ثم النهي عن الشراء والكره إنما صدر لما فيه من الضرر ، وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازه ، فإن

أهدى للمير هدية من المستعير بغير شرط جاز . وللقزويني من حديث أنس ، أن رجلاً من كلاب سأل النبي ﷺ عن عيب الفحل فنهاه ، فقال : يا رسول الله إنا نطرق الفحل فنسكرم ، فرخص له في الكرامة ، ولابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعاً ، من أطرق فرساً فأعقب كان له كأجر سبعين فرساً . قوله ( عن علي بن الحكم ) هو البناء بضم الموحدة بعدها نون خفيفة بصرية ثقة عند الجميع ، ولينه أبو الفتح الأزدي بلا مستند ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . وقد أخرج الحاكم في المستدرک ، هذا الحديث عن مسدد شيخ البخاري فيه وقال : علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثاً انتهى . وقد وهم في استدراكه ، وهو في البخاري كما ترى ، وكأنه لما لم يره في كتاب البيوع توهم أن البخاري لم يخرج

## ٢٢ - باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدُهما

وقال ابن سيرين : ليس لأهلها أن يخرجوه إلى تمام الأجل

وقال الحكم والحسن وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها

وقال ابن عمر : أعطى النبي ﷺ خيرَ بالشرط فكان ذلك على عهد النبي ﷺ

وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جددوا الإجارة بعد ما قبض النبي ﷺ

٢٢٨٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه

قال « أعطى رسول الله ﷺ خيرَ اليهود أن يعملوها ويزرعوها ولم شرط ما يخرج منها . وأن ابن عمر حدثه أن المزارع كانت تُكرى على شيء سماه نافع لا أحفظه »

[ الحديث ٢٢٨٥ - أطرافه في : ٢٢٢٨ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٨ ، ٢٤٩٩ ، ٢٧٢٠ ، ٣١٥٢ ، ٤٢٤٨ ]

٢٢٨٦ - وأن رافع بن خديج حدث « أن النبي ﷺ سئل عن كراه المزارع » . وقال عبيد الله

عن نافع عن ابن عمر « حتى أجلهم عمر »

[ الحديث ٢٢٨٦ - أطرافه في : ٢٢٢٧ ، ٢٢٣٢ ، ٢٢٤٤ ، ٢٧٢٢ ]

قوله ( باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدُهما ) أي هل تفسخ الإجارة أم لا ؟ واليهود على عدم الفسخ . وذهب الكوفيون والليث إلى الفسخ ، واستجوا بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تباع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي آجره ، وتعقب بأن المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة ، فينتد ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد . وقد اتفقوا على أن الإجارة لا تفسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا . قوله ( وقال ابن سيرين ليس لأهلها ) أي أهل الميت ( أن يخرجوه ) أي يخرجوا المستأجر ( إلى تمام الأجل . وقال الحسن والحكم وإياس بن معاوية : تمضي الإجارة إلى أجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر « أعطى النبي ﷺ خيرَ اليهود على أن يعملوها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المزارعة ، وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب وهي قوله « وقال عبيد الله

ابن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر ، يريد ان عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرة عن نافع وزاد في آخره د حتى أجلاهم عمر ، قال الكرماني : القائل د وقال عبيد الله ، هو موسى بن اسماعيل الراوي عن جويرة وهو من تنمة حديثه ، وبه تحصل الترجمة . فأما قوله إنه موسى فغلط واضح لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلا والقائل د وقال عبيد الله ، هو البخاري ، وهو تعليق سيأتي بيانه ، وقد وصله مسلم من طرق عن نافع وقال في آخرها د حتى أجلاهم إلى تيماء وأريحاء ، وأما قوله د وهو من تنمة حديثه ، ان كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط ، وان أراد أنه من تنتمته لكن من رواية غيره فصحيح ، وكذا قوله د وبه تحصل الترجمة ، والفرض منه هنا الاستدلال على عدم فسخ الاجارة بموت أحد المتأجرين ، وهو ظاهر في ذلك ، وقد أشار اليه بقوله د ولم يذكر أن أبا بكر جدد الاجارة بعد النبي ﷺ ، وذكر فيه حديث ابن عمر في كراء المزارع وحديث رافع ابن خديج في النهي عنه وسيأتي شرحهما في المزارعة أيضا ان شاء الله تعالى

( خاتمة ) اشتمل كتاب الاجارة من الاحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة عشر حديثا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في رمي الغنم ، وحديث د المسلمون عند شروطهم ، وحديث ابن عباس د أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، ، وحديث ابن عمر في النهي عن عصب الفحل . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثمانية عشر أثرا . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٨ - كتاب الحوالة

## ١ - باب الحوالة . وهل يرجع في الحوالة

وقال الحسن وقتادة : إذا كان يوم أحال عليه مملوكًا جاز . وقال ابن عباس : يتخارج الشريكان وأهل الإرث فيأخذ هذا عينا وهذا دينًا ، فإن توى لأحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٢٨٧ -- حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « مطل النقي ظلم ، فاذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع »

[ الحديث ٢٢٨٧ - طرفاه في : ٢٢٨٨ و ٢٤٠٠ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . باب الحوالة ) كذا الأكثر ، وزاد النسفي والمستمل بعد البسملة ( كتاب الحوالة ) . والحوالة بفتح الحاء وقد تكسر مشتقة من التحويل أو من الحثول ، تقول حال عن العهد إذا انتقل عنه حثولا . وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة . واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من الهى عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ وقيل هي عقد إرفاق مستقل . ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعض شذ . ويشترط أيضا تماثل الحقين في الصفات ، وأن يكون في شيء معلوم . ومنهم من خصها بالنقدين ومنهما في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى . قوله ( وهل يرجع في الحوالة ) هذا إشارة إلى خلاف فيها هل هي عقد لازم أو جائز ؟ قوله ( وقال الحسن وقتادة إذا كان ) أى المحال عليه ( يوم أحال عليه مليا جاز ) أى بلا رجوع ، ومفهومه أنه إذا كان مملوكا فله أن يرجع . وهذا الأمر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على رجل فافلس ، قالا : إن كان مليا يوم احتال عليه فليس له أن يرجع . وقيده أحمد بما إذا لم يعلم المحتال بافلاس المحتال عليه . وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحتال عليه . وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالفلس فلا يرجع إلا بمحضر المحيل والمحال عليه . وقال أبو حنيفة : يرجع بالفلس مطلقا سواء عاش أو مات ولا يرجع بغير الفلس . وقال مالك : لا يرجع إلا إن غره كأن علم فلس المحتال عليه ولم يعلمه بذلك . وقال الحسن وشرح وزفر : الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شاء ، وبه يشعر ادخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة . وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقا . واحتج الشافعي بأن معنى قول الرجل أحلته وأبرأني حولت حقه عني وأثبتته على غيري . وذكر أن محمد بن الحسن احتج لقوله بحديث عثمان أنه قال في الحوالة أو الكفالة يرجع صاحبها لا توى ، أى لا هلاك على مسلم ، قال فسأله عن إسناده فذكره عن رجل مجهول عن آخر معروف لكنه منقطع بينه وبين عثمان فبطل الاحتجاج به من أوجه ، قال البيهقي أشار الشافعي بذلك إلى ما رواه شعبة عن خليد بن جعفر عن معاوية بن قرة عن عثمان ، فالجهول خليد والانقطاع بين معاوية بن قرة وعثمان ، وليس الحديث مع ذلك مرفوعا ، وقد

شك راويه هل هو في الحوالة أو الكفالة . **قوله** ( وقال ابن عباس يتخارج الشريكان الخ ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه ، قال ابن التين محله ما إذا وقع ذلك بالتراضى مع استواء الدين ، وقوله « نوى » بفتح المثناة وكسر الواو أى هلك ، والمراد أن يفلس من عليه الدين أو يموت أو يجهل فيحلف حيث لا يئنة في كل ذلك لارجوع لمن رضى بالدين ، قال ابن المنير : وجهه أن من رضى بذلك فهلك فهو في ضمانه كما لو اشترى عينا قتلت في يده ، وألحق البخارى الحوالة بذلك وقال أبو عبيد : إذا كان بين ورثة أو شركاء مال وهو في يد بعضهم دون بعض فلا بأس أن يتبايعوه بينهم . **قوله** ( عن الأعرج عن أبي هريرة ) قد رواه همام عن أبي هريرة ، ورواه ابن عمر وجابر مع أبي هريرة . **قوله** ( مطل الغنى ظلم ) في رواية ابن عيينة عن أبي الزناد عن السائي وابن ماجه المائل ظلم الغنى ، والمعنى أنه من الظلم ، وأطلق ذلك للبالغة في التنفير عن المائل ، وقد رواه الجوزي من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « أن من الظلم مطل الغنى » وهو يفسر الذى قبله ، وأصل المائل المد ، قال ابن فارس : مطلت الحديدية أمطلها مطلا إذا مددتها لتطول ، وقال الأزهري : المائل المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر . والغنى مختلف في تفريعه ولكن المراد به هنا من قدر على الأداء فأخره ولو كان فقيرا كما سيأتى البحث فيه . وهل يتصف بالمائل من ليس القدر الذى استحق عليه حاضرا عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب ، وصرح بعضهم بالوجوب مطلقا ، وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب وإلا فلا ، وقوله « مطل الغنى » هو من إضافة المصدر للفاعل عند الجمهور ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز ، وقيل هو من إضافة المصدر للفعول ، والمعنى أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنيا ولا يكون غناه سببا لتأخير حقه عنه ، وإذا كان كذلك في حق الغنى فهو في حق الفقير أولى ، ولا يخفى بعد هذا التأويل . **قوله** ( فإذا أتبع أحدكم على ملئ فليتبّع ) المشهور في الرواية واللفظ كما قال النووي إسكان المثناة في « أتبع » وفي « فليتبّع » وهو على البناء للجهول مثل إذا أعلم فليعلم ، تقول تبع الرجل بحتى أتبعه تباعة بالفتح إذا طلبته ، وقال القرطبي : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني لما لم يسم فاعله عند الجميع ، وأما فليتبّع فالأكثر على التخفيف ، وقيد بعضهم بالتشديد ، والأول أجود انتهى وما ادعاء من الاتفاق على أتبع يردده قول الخطابي : أن أكثر المحدثين يقولونه بتشديد التاء والصواب التخفيف ، ومعنى قوله « أتبع فليتبّع » أى أحيل فليحتل ، وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزناد ، وأخرج البيهقي مثله من طريق يعلى بن منصور عن أبي الزناد عن أبيه وأشار إلى تفرد يعلى بذلك ، ولم يتفرد به كما تراه ، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ « فإذا أحلت على ملئ فاتبعه » وهذا بتشديد التاء بلا خلاف ، والملىء بالهمز مأخوذ من الملاء يقال ملاء الرجل بضم اللام أى صار مليا ، وقال الكرماني : الملى كالفى لفظا ومعنى ، فاقضى أنه بغير همز ، وليس كذلك فقد قال الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهل ، والأمر في قوله فليتبّع للاستحياب عند الجمهور ، وهم من نقل فيه الإجماع ، وقيل هو أمر اباحة وإرشاد وهو شاذ ، وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره ، وعبارة الخرق « ومن أحيل بحقه على ملئ » فواجب عليه أن يحتال . ( تنبيه ) ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات « وإذا أتبع » وأنها جملتان لاتعلق لإحداها بالأخرى ، وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو ، وغفل عما في صحيح البخارى هنا فانه بالغاء في

جميع الروايات ، وهو كالتوطئة والعلّة لقبول الحوالة ، أى اذا كان المظلّم ظالماً فليقبل من يحتال بدينه عليه ، فإن المؤمن من شأنه أن يحترز عن الظلم فلا يظل . نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخارى فى الباب الذى بعده لكن قال : ومن أتبع ، ومناسبة الجملة التى قبلها أنه لما دل على أن مظلّم الغنى ظلم عقبه بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملىء لما فى قبولها من دفع الظلم الحاصل بالمظلّم ، فإنه قد تكون مطالبة المحال عليه سهلة على المحتال دون المحيل فى قبول الحوالة اعانة على كفه عن الظلم ، وفى الحديث الزجر عن المظلّم ، واختلف هل يعد فعله عمداً كبيرة أم لا ؟ فالجمهور على أن فاعله يفسق ، لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أم لا ؟ قال النووي مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ، وردّه السبكي فى شرح المنهاج ، بأن مقتضى مذهبنا عدمه ، واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وابتغاء العذر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة ، وتسميته ظالماً يشعر بكونه كبيرة ، والكبيرة لا يشترط فيها التكرار . نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره انتهى . واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أم لا ؟ فالذى يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المظلّم يشعر به ، ويدخل فى المظلّم كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس ، واستدل به على أن العاجز عن الأداء لا يدخل فى الظلم ، وهو بطريق المفهوم لأن تعليق الحكم بصفة من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ، ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى ماطلاً ، وعلى أن الغنى الذى ماله غائب عنه لا يدخل فى الظلم ، وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو ليس هو فى الحكم بغنى ؟ الأظهر الثانى لأنه فى تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة ، فلو كان فى الحكم غنياً لم يجوز ذلك . واستنبط منه أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر ، قال الشافعى : لو جازت مؤاخذته لكان ظالماً ، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه . وقال بعض العلماء : له أن يحبسه . وقال آخرون : له أن يلازمه . واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بمحدث كموث أو فلس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل ، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرطت علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض فى يد صاحب الدين فليس له رجوع . وقال الحنفية يرجع عند التعذر ، وشبهوه بالضمان ، واستدل به على ملازمة المماطل وإلزامه بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذه منه قهراً ، واستدل به على اعتبار رضى المحيل والمحتال دون المحال عليه لكونه لم يذكر فى الحديث ، وبه قال الجمهور . وعن الحنفية يشترط أيضاً ، وبه قال الاصطخري من الشافعية ، وفيه الإرشاد إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب لأنه زجر عن المماطلة وهى تودى إلى ذلك

## ٢ - باب إذا أحال على ملىء فليس له ردّ

٢٢٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَظْلُومٌ الْغَنَى ظَلَمٌ ، وَمَنْ أَتْبَعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ »

## ٣ - باب إن أحال دين الميت على رجلٍ جاز

٢٢٨٩ - حَدَّثَنَا الْمَسْكِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ



قال « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا ، فَقَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . فَصَلَّى عَلَيْهِ . ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قِيلَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَائِرَ . فَصَلَّى عَلَيْهَا . ثُمَّ أَتَى بِالثَّالثَةِ فَقَالُوا : صَلِّ عَلَيْهَا . قَالَ : هَلْ تَرَكَ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ : فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ ؟ قَالُوا : ثَلَاثَةٌ دَنَائِرَ . قَالَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ »

[ الحديث ٢٢٨٩ - طرفه في ٢٢٩٥ ]

**قوله** ( باب ان أحال دين الميت على رجل جاز ، وإذا أحال على ملء فليس له رد ) كذا ثبت عند أبي ذر . والترجمة الثانية مقدمة عند غيره على الباب في باب مفرد ، وفيه حديث أبي هريرة د مطل الغنى ظلم ، عن محمد بن يوسف عن سفيان وهو الثوري عن أبي الزناد ، ومناسبتة للترجمة واضحة ، وهو يشعر بأنه في ذلك موافق للجمهور على عدم الرجوع ، وقد تقدمت مباحث ذلك في الذي قبله . وقد ذكر أبو مسعود أن هذه الطريق ثبتت في رواية النعمي عن الفريري ، وأنها لم تقع عند الحوي . قال وقد رواها حماد بن شاكر عن البخاري . قلت : وثبتت أيضا عند أبي زيد المروزي عن الفريري ، ورواها أيضا إبراهيم بن معقل النسفي عن البخاري . ويؤيد صنيع النسفي ومن تبعه أنه ترجم بعد أبواب الحديث سلة د باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع ، فلو كان ما ضمنه أبو ذر محفوظا لكان قد كرر الترجمة لحديث واحد . ( تنبيهان ) : الأول محمد بن يوسف لا قرابة بينه وبين عبد الله بن يوسف ، فمحمد هو ابن يوسف بن واقد بن عثمان الفريابي صاحب سفيان الثوري ، وعبد الله هو ابن يوسف ابن عبد الله التنيسي صاحب مالك ، ولم يلق الفريابي مالكا ولا التميمي سفيان والله أعلم . الثاني . قال ابن بطال إنما ترجم بالحوالة فقال د ان أحال دير الميت ، ثم أدخل حديث سلة وهو في الضمان لأن الحوالة والضمان عند بعض العلماء متقاربان واليه ذهب أبو نور لأنهما ينتظمان في كون كل منهما نقل ذمة رجل إلى ذمة رجل آخر ، والضمان في هذا الحديث نقل ما في ذمة الميت إلى ذمة الضامن فصار كالحوالة سواء . قلت : وقد ترجم له بعد ذلك بالكفالة على ظاهر الخبر . **قوله** ( إذا أتى بجنازة ) لم أقف على اسم صاحب هذه الجنازة ولا على الذي بعده ، وللحاكم من حديث جابر د مات رجل فمسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل ، ثم أذن رسول الله ﷺ به . **قوله** ( فقال هل عليه دين ) سيأتي بعد أربعة أبواب سبب هذا السؤال من حديث أبي هريرة د أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه قضاء ؟ فان حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى عليه والاقبال للسليين : صلوا على صاحبكم ، الحديث ، وبين فيه أنه ترك ذلك بعد أن فتح الله عليه الفتح . **قوله** ( ثم أتى بجنازة أخرى ) ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة وترك حال رابع ، الأول لم يترك مالا وليس عليه دين ، والثاني عليه دين وله وفاء ، والثالث عليه دين ولا وفاء له ، والرابع من لا دين عليه وله مال ، وهذا حكمه أن يصلى عليه أيضا ، وكأنه لم يذكر لا لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيرا . **قوله** ( ثلاثة دنانير ) في حديث جابر عند الحاكم د ديناران ، وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن جابر نحوه ، وكذلك أخرجه الطبراني من حديث أسماء

بنت يزيد ، ويجمع بينهما بانهما كانا دينارين وشطرا ، فن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه ، أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته دينارا وبقي عليه ديناران ، فن قال ثلاثة فباعتبار الأصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين ، والاول أليق ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما ، وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ، ويجمع إن ثبت بالتعدد . قوله ( فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله ، وعلى دينه ، فصلى عليه ) وفي رواية ابن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه : فقال أبو قتادة وأنا أتكفل به ، زاد الحاكم في حديث جابر : فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما برى ؟ قال نعم ، فصلى عليه ، لجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول : ما صنعت الديناران ؟ حتى كان آخر ذلك أن قال : قد قضيتهما يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت عليه جلده ، وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى ، فروى الدارقطني من حديث علي : كان رسول الله ﷺ إذا أتى بجنابة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ، ويسأل عن دينه ، فإن قيل عليه دين كفف ، وإن قيل ليس عليه دين صلى . فأتى بجنابة ، فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا : ديناران ، فعدل عنه فقال : علي هما علي يا رسول الله وهو برى . منهما ، فصلى عليه . ثم قال لعل جزاك الله خيرا وفك الله رهانك ، الحديث . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت . وعن مالك له أن يرجع إن قال إنما ضمننت لأرجع ، فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له ، وعن أبي حنيفة إن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك ، وإن لم يترك وفاء لم يصح ذلك . وهذا الحديث حجة للجمهور . وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة . وسيأتي الكلام على الحكمة في تركه ﷺ الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى . وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنابة ، وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٣٩ - كتاب الكفالة

### ١ - باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها

٢٢٩٠ - وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه « أن عمر رضى الله عنه بعثه مُصدّقاً، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفلاً حتى قديم على عمر، وكان عمر قد جلدته مائة جلدة، فصدّقهم، وعذره بالجهالة »

وقال جرير والأشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين: استنبتهم وكفلهم، فتابوا وكفلهم عشارهم  
وقال حماد إذا تكفل بنفس فات فلا شيء عليه. وقال الحكم يضمن

٢٢٩١ - قال أبو عبد الله: وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هُرْمَن عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يُسلفه ألف دينار فقال: ائتمني بأشهادهم، فقال كفى بالله شهيداً. قال: فائتمني بالكفيل، قال: كفى بالله كفلاً. قال: صدقت، فدفعها إليه على أجل مُسمًّى. فخرج في البحر فقصى حاجته، ثم التمس مركباً يركبها فيقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً، فأخذ خشبةً ففقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفةً منه إلى صاحبه، ثم رَجَّجَ موضعها، ثم أتى بها إلى البحر فقال: اللهم إني أعلم أني كنت تسلفْتُ فلاناً ألف دينار فسألني كفلاً فقلت كفى بالله كفلاً، فرضى بك. وسألني شهيداً فقلت كفى بالله شهيداً، فرضى بذلك. وإنني جَهِدْتُ أن أجد مركباً أبعثُ إليه الذي له فلم أقدر، وإنني استودعُكها. فرمى بها في البحر حتى وُجِدت فيه، ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرجُ إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه يُنظرُ لعل مركباً قد جاء، فإذ بالخشبة التي فيها المال، فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال والصحيفة، ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال: والله ما زلتُ جاهدُ في طلب مركبٍ لأتيك بما لك فإني وجدتُ مركباً قبل الذي أتيتُ فيه. قال: هل كنت بعتُ إلى بشيء؟ قال: أخبرك أني لم أجدُ مركباً قبل الذي جئتُ فيه. قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعت في الخشبة، فانصرف بالالف الدينار راشداً »

**قوله** (باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها) ذكر الديون بعد القرض من عطف العام على الخاص والمراد بغير الأبدان الأموال. **قوله** (وقال أبو الزناد الخ) هو مختصر من قصة أخرجه الطحاوي من طريق

عبد الرحمن بن أبي الزناد ، حدثني أبي حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعث  
 للصدقة ، فإذا رجل يقول لامرأة : صدق مال مولاك ، وإذا المرأة تقول : بل أنت صدق مال ابنك ، فسأل حمزة عن  
 أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولدا فأعتقته امرأته ثم ورث من  
 أمه مالا ، فقال حمزة للرجل : لأرجنك ، فقال له أهل الماء : أن أمره رفع إلى عمر فجلده مائة ولم ير عليه رجاء . قال  
 فأخذ حمزة بالرجل كفيلا حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم ، وإنما درأ عمر عنه الرجم لانه  
 عذره بالجفالة ، واستغيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان فان حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي وقد فعله ولم  
 يتكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ ، وأما جلد عمر للرجل فالظاهر أنه عزره بذلك قاله ابن التين . قال : وفيه  
 شاهد لمذهب مالك في مجاوزة الامام في التعزير قدر الحد . وتعقب بأنه فعل صحابي عارضه مرفوع صحيح فلا حجة  
 فيه وأيضا فليس فيه التصريح بأنه جلده ذلك تعزيرا ، فلعل مذهب عمر أن الزاني المحصن ان كان عالما رجم وان كان  
 جاهلا جلد . قوله ( وقال جرير ) أي ابن عبد الله البجلي ( والاشعث ) أي ابن قيس الكندي ( لعبد الله بن مسعود  
 في المرتدين : استنبهم وكفلهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم ) وهذا أيضا مختصر من قصة أخرجهما البيهقي بطولها من  
 طريق أبي إسحق عن حارثة بن مضرب قال : صليت الغداة مع عبد الله بن مسعود ، فلما سلم قام رجل فآخبره أنه انتهى  
 إلى مسجد بني حنيفة فسمع مؤذن عبد الله بن النواحة يشهد أن مسيلة رسول الله ، فقال عبد الله : على باب النواحة  
 وأصحابه ، فجئ بهم . فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ، ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه  
 عسدي بن حاتم بقتلهم ، فقام جرير والاشعث فقالا : بل استنبهم وكفلهم عشائهم ، فتابوا وكفلهم عشائهم .  
 وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلا ، قال ابن المنير :  
 أخذ البخاري الكفالة بالأبدان في الديون من الكفالة بالأبدان في الحدود بطريق الاولى ، والكفالة بالنفس قال  
 بها الجمهور ولم يختلف من قال بها أن المكفول يحد أو قصاص إذا غلب أو مات أن لا حد على الكفيل بخلاف  
 الدين ، والفرق بينهما أن الكفيل إذا أدى المال وجب له على صاحب المال مثله . ( تنبيه ) : وقع في أكثر الروايات  
 في هذا الأثر فتأبوا ، من التوبة ووقع في رواية الاصيلي والقاسبي وعبدوس ، فتأبوا ، بغير مشاة قبل الالف ، قال  
 عياض : وهو وهم مفسد للبعي . قلت : والذي يظهر لي أنه « فتأبوا » بهزة مدودة وهي بمعنى فرجعوا فلا يفسد  
 المعنى . قوله ( وقال حماد ) أي ابن أبي سليمان ( إذا تكفل بنفس فات فلا شيء عليه ، وقال الحكم يضمن ) وصله  
 الأثر من طريق شعبة عن حماد والحكم وبذلك قال الجمهور ، وعن ابن القاسم صاحب مالك يفصل بين الدين الحال  
 والمؤجل فيغرم في الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو قدم لادركه أم لا . قوله ( وقال الليث حدثني جعفر  
 ابن ربيعة الخ ) وقع هنا في نسخة الصغاني « حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث » وقد تقدم في « باب التجارة في  
 البحر » أن أبا ذر وأبا الوقت وصلاه في آخره ، قال البخاري « حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث به » ووصله أبو  
 ذر هنا من روايته عن شيخه علي بن وصيف « حدثنا محمد بن غسان حدثنا عمر بن الخطاب السجستاني حدثنا عبد الله  
 ابن صالح به » وكذلك وصله بهذا الاسناد في « باب ما يستخرج من البحر » من كتاب الزكاة ، ولم ينفرد عبد الله بن  
 صالح فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عاصم بن علي وآدم بن أبي إياس ، والنسائي من طريق داود بن منصور كلهم  
 عن الليث ، وأخرجه الإمام أحمد عن يونس بن محمد عن الليث أيضا ، وله طريق أخرى عن أبي هريرة علقها

المصنف في كتاب الاستئذان من طريق عمر بن أبي سلة عن أبيه عن أبي هريرة ، ووصلها في «الأدب المفرد» ، وابن حبان في صحيحه من هذا الوجه . **قوله** ( أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ) في رواية أبي سلة « أن رجلا من بني إسرائيل كان يسلف الناس إذا أتاه الرجل بكفيل ، ولم أقف على اسم هذا الرجل ، لكن رأيت في «مسند الصحابة الذين نزلوا مصر» لمحمد بن الربيع الجيزي باسناد له فيه مجهول عن عبد الله بن عمرو بن العاص يرفعه ، أن رجلا جاء إلى النجاشي فقال له اسلفني ألف دينار إلى أجل ، فقال من الجمل بك ؟ قال : الله ، فأعطاه الألف ، فضرب بها الرجل - أي سافر بها - في تجارة . فلما بلغ الاجل أراد الخروج إليه فحسسته الرياح ، فعمل تابوتا ، فذكر الحديث نحو حديث أبي هريرة ، واستفدنا منه أن الذي أقرض هو النجاشي ، فيجوز أن تكون نسبته إلى بني إسرائيل بطريق الاتباع لهم لا أنه من نسلهم . **قوله** ( قال فانتني بالكفيل ، قال كني بالله كفيلة ، قال صدقت ) في رواية أبي سلة فقال « سبحان الله نعم » . **قوله** ( فدفعا إليه ) أي الألف دينار ، في رواية أبي سلة فعد له ستائة دينار ، والاول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ، ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلا ألفا والعدد ستائة أو بالعكس . **قوله** ( غرح في البحر ففنى حاجته ) في رواية أبي سلة فركب الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدر الله أن حل الاجل وأرتج البحر بينهما . **قوله** ( فلم يجد مركبا ) زاد في رواية أبي سلة « وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول : اللهم اخلفني وانما اعطيت لك » . **قوله** ( فأخذ خشبة فنقروا ) أي حفروا ، وفي رواية أبي سلة « فنجر خشبة » وفي حديث عبد الله بن عمرو « فعمل تابوتا وجعل فيه الألف » . **قوله** ( وصحيفة منه إلى صاحبه ) في رواية أبي سلة « وكتب إليه صحيفة : من فلان إلى فلان ، اني دفعت مالك إلى وكيل الذي توكل بي » . **قوله** ( ثم زجج موضعها ) كذا للجمع بزاي وجمين ، قال الخطابي : أي سوى موضع النقر وأصلحه ، وهو من تزجج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ، ويحتمل أن يكون مأخوذا من الزج وهو الفصل كأن يكون النقر في طرف الخشبة فشد عليه زج ليسكه ويحفظ ما فيه ، وقال عياض : معناه سمرها بمسامير كالزج ، أو حتى شقوق لصافها بشيء ورقعه بالزج ، وقال ابن التين : معناه أصلح موضع النقر . **قوله** ( تسلفت فلانا ) كذا وقع فيه ، والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الاسماعيلي « استسلفت من فلان » . **قوله** ( فرضي بذلك ) كذا للكشيميني ، واخيره « فرضى به » وفي رواية الاسماعيلي « فرضى بك » : **قوله** ( واني جهدت ) بفتح الجيم والهاء ، وزاد في حديث عبد الله بن عمرو « فقال اللهم أدرحنيك » . **قوله** ( حتى ولجت فيه ) بتخفيف اللام أي دخلت في البحر . **قوله** ( فأخذها لأهلها خطبا فلما نشرها ) أي قطعها بالمنشار ( وجد المال ) ، في رواية النسائي « فلما كسرها » وفي رواية أبي سلة « وغدا رب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهلها فقال : أوقدوا هذه . فكسروها فانتثرت الدنانير منها والصحيفة ، فقرأها وعرف » . **قوله** ( ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار ) وفي رواية أبي سلة « ثم قدم بعد ذلك فأتاه رب المال فقال : يا فلان مالي قد طالت النظرة ، فقال : أما مالك فقد دفعته إلى وكيلي ، وأما أنت فهذا مالك » ، وفي حديث عبد الله بن عمرو أنه قال له « هذه ألفك » ، فقال النجاشي : لا أقبلها منك حتى تخبرني ما صنعت ، فأخبره فقال : لقد أدى الله عنك . **قوله** ( وانصرف بالألف الدينار واشدا ) في حديث عبد الله بن عمرو « قد أدى الله عنك » ، وقد بلغنا الألف في التابوت ، فأمسك عليك ألفك ، زاد أبو سلة في آخره « قال أبو هريرة ولقد رأيتنا عند رسول الله ﷺ يكر

مراؤنا ولنظنا ، أيهما آمن ، ؟ وفي الحديث جواز الأجل في القرض ووجوب الوفاء به ، وقيل لا يجب بل هو من باب المعروف ، وفيه التحدث بما كان في بني إسرائيل وغيرهم من العجائب للانعاط والانتساء ، وفيه التجارة في البحر وجواز ركوبه ، وفيه بداءه الكاتب بنفسه ، وفيه طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به ، وفيه فضل التوكل على الله وأن من صح توكله تكفل الله بنصره وعونه . وسيأتى حكم أخذ ما لقطه البحر في كتاب اللقطة ان شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الكفالة تحدث النبي ﷺ بذلك وتقريره له ، وإنما ذكر ذلك ليتأسى به فيه والإلم يكن لذكره فائدة

### ٢ - باب قول الله عز وجل ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ ﴾

٢٢٩٢ - **حديث** الصلت بن محمد حدثنا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن

جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ قال : ورثة ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ ﴾ قال : كان المهاجرون لما قدموا على النبي ﷺ المدينة ورث المهاجرون الأنصارى دون ذوى رحمة ، للأخوة التي آخى النبي ﷺ بينهم ، فلما تزلت ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي ﴾ نسخت . ثم قال ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ ﴾ إلا النصر والرفادة والنصيحة - وقد ذهب الميراث - ويوصى له «

[ الحديث ٢٢٩٢ - طرأه في : ٤٥٨٠ ، ٦٧٤٧ ]

٢٢٩٣ - **حديث** قتبية حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن أنس رضي الله عنه قال « قدم علينا

عبد الرحمن بن عوف ، فأخى رسول الله ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع »

٢٢٩٤ - **حديث** محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلت لأنس بن

مالك رضي الله عنه : أبلت أُنّ النبي ﷺ قال لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري »

[ الحديث ٢٢٩٤ - طرأه في : ٦٠٨٣ ، ٧٣٤٠ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُم نَصِيْبُهُمْ ﴾ ) أورد فيه حديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة النساء بسنده ومثته ، وسيأتى الكلام عليه هناك ، والمقصود منه هنا الإشارة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تطوعا ، فيلزم كالزم استحقات الميراث بالحلف الذي عقد على وجه التطوع ، وروى أبو داود في الناسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية : كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب ، فيرث أحدهما الآخر ، فنسخ ذلك قوله تعالى ﴿ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ ثم أورد المصنف حديث أنس د أن النبي ﷺ آخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ، وهو مختصر من حديث طويل تقدم في البيوع ، وغرضه إثبات الحلف في الإسلام ، ثم أورد حديث أنس أيضا في إثبات الحلف في الإسلام . **قوله** ( حدثنا عاصم ) هو ابن سليمان المعروف بالأحول . **قوله** ( قلت لأنس بن مالك أبلت أُنّ النبي ﷺ ) قال :

(لأحلف في الإسلام) ؟ أحلف بكسر الميم وسكون اللام بعدها قال : العهد . والمعنى أنهم لا يتعاقدون في الإسلام على الأشياء التي كانوا يتعاقدون عليها في الجاهلية كما سأذكره ، وكان عاصبا يشير بذلك الى ما رواه سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جبير بن مطعم مرفوعا : لأحلف في الإسلام ، وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزد الإسلام الا شدة ، أخرجه مسلم ، ولهذا الحديث طرق منها عن أم سلمة مثله أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن أبيه وعن عمرو بن شعيب عن جده قال : خطب رسول الله ﷺ على درج الكعبة فقال : أيها الناس ، فذكر نحوه أخرجه عمر بن شبة ، وأصله في السنن . وعن قيس بن عاصم أنه سأل رسول الله ﷺ عن الحلف فقال : لأحلف في الإسلام ، ولكن تمسكوا بحلف الجاهلية ، أخرجه أحمد وعمر بن شبة واللفظ له . ومنها عن ابن عباس رفعه « ما كان من حلف في الجاهلية لم يزد الإسلام إلا شدة واحدة » أخرجه عمر بن شبة واللفظ له وأحمد وصححه ابن حبان . ومن مرسل عدى بن ثابت قال : أرادت الاوس أن تحالف سلبان ، فقال رسول الله ﷺ مثل حديث قيس بن عاصم أخرجه عمر بن شبة . ومن مرسل الشعبي رفعه « لأحلف في الإسلام ، وحلف الجاهلية مشدود » (١) وذكر عمر بن شبة أن أول حلف كان بمكة حلف الاحابيش أن امرأة من بني غزوم شكت لرجل من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة تسلط بنو بكر بن عبد مناة بن كنانة عليهم ، فأقى قومه فقال لهم : ذلت قريش لبني بكر فانصروا اخوانكم ، فركبوا الى بني المصطلق من خزاعة ، فسمعت بهم بنو الهون بن خزيمة بن مدركة فاجتمعوا بذنب حبش - بفتح الميم وسكون الواو - الموعدة بعدها معجزة - وهو جبل بأسفل مكة ، فتحالفوا : إنا ليد على غيرنا مارسي حبش مكانه ، وكان هذا مبدء الاحابيش . وعند عمر بن شبة من مرسل عروة بن الزبير مثله ، ثم دخلت فيهم القارة . قال عبد العزيز بن عمر : إنما سموا الاحابيش لتحالفهم عند حبش ، ثم أسند عن عائشة أنه على عشرة أمياك من مكة . ومن طريق حماد الراوية سموا لتعشيبهم أي تجمعهم ، قال عمر بن شبة : ثم كان حلف قريش وثقيف ودوس ، وذلك أن قريشا رغبت في وج وهو من الطائف لما فيه من الشجر والزرع ، فخافتهم ثقيف لخالفتهم وأدخلت معهم بني دوس وكانوا لإخوانهم وجيرانهم . ثم كان حلف المطيين وأزد . وأسند من طريق أبي سلمة رفعه « شهدت من حلف إلا حلف المطيين ، وما أحب أن أنكثه وأن لي حمر النعم » ومن مرسل طلحة بن عوف نحوه وزاد « ولو دعيت به اليوم في الإسلام لأجبت » ومن حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه « شهدت وأنا غلام حلفا مع عموقي المطيين ، فما أحب أن لي حمر النعم وأنني نكثته . قال وحلف الفضول - وهم فضل وفضالة ومفضل - تحالفوا . فلما وقع حلف المطيين بين هاشم والمطلب وأسد وزهرة قالوا حلف كحلف الفضول ، وكان حلفهم أن لا يعين ظالم مظلوما بمكة ، وذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها أن القادم من أهل البلاد كان يندم مكة فربما ظلمه بعض أهلها فيشكوه الى من بها من القبائل فلا يفيد ، فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقبحه إلى أن عقدوا الحلف ، وظهر الإسلام وهم على ذلك ، وسيأتي بيان ما وقع في الإسلام من ذلك في أوائل مناقب الانصار وفي أوائل الهجرة . قوله ( قد حالف رسول الله ﷺ ) قال الطبري ما استدلل به أنس على إثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في ثقيف ، فإن الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا يتوارثون به ، ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما لم يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والأيدي الظالم كما قال ابن عباس : إلا النصر والصيحة والرفادة ويوصى له ، وقد ذهب الميراث . قلت : وعرف بذلك وجه

(١) في طبعة بولاق : مشدود ، معجمتين ؛ ويأتي قريبا أثر عمر بمهملتين وهو الصواب

إيراد حديثي أنس مع حديث ابن عباس والله أعلم . وقال الخطابي : قال ابن عينة حالف بينهم أي أخى بينهم ، يريد أن معنى الحلف في الجاهلية معنى الأخوة في الإسلام ، لكنه في الإسلام جبر على أحكام الدين وحدوده ، وحلف الجاهلية جرى على ما كانوا يتواضعونه بينهم بأرائهم ، فبطل منه ما خالف حكم الإسلام وبقي ما عدا ذلك على حاله . واختلف الصحابة في الحد الفاصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والإسلام ، فقال ابن عباس : ما كان قبل نزول الآية المذكورة جاهلي وما بعدها إسلامي . وعن علي ما كان قبل نزول ( لثيلاف فريش ) جاهلي . وعن عثمان : كل حلف كان قبل الهجرة جاهلي ، وما بعدها إسلامي . وعن عمر : كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض ، أخرج كل ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان محمد بن يحيى بأسانيدهم ، وأظن قول عمر أقواها ، ويمكن الجمع بأن المذكورات في رواية غيره مما يدل على تأكيد حلف الجاهلية ، والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك

### ٣ - باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع . وبه قال الحسن

٢٢٩٥ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه « أن النبي ﷺ أتى بجنزة ليصلي عليها فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا لا ، فصلّى عليه . ثم أتى بجنزة أخرى فقال : هل عليه من دين ؟ قالوا نعم ، قال : فصلوا على صاحبكم . قال أبو قتادة : على دينه يا رسول الله ، فصلّى عليه »

٢٢٩٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن سمع محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « قال النبي ﷺ : لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا ، فلم ينجني مال البحرين حتى قبض النبي ﷺ ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى : من كان له عند النبي ﷺ عدة أو دين فليأتنا ، فأتيته فقلت : إن النبي ﷺ قال لي كذا وكذا ، فخفي لي خفية ، فمذذتها ، فاذا هي خسمانة وقال : خذ مثلها »

[ الحديث ٢٢٩٦ - إطراره في : ٢٥٩٨ ، ٢٦٨٣ ، ٣١٢٧ ، ٣١٦٤ ، ٤٣٨٣ ]

قوله ( باب من تكفل عن ميت ديناً فليس له أن يرجع ، وبه قال الحسن ) يحتمل قوله « فليس له أن يرجع » أي عن الكفالة بل هي لازمة له ، وقد استقر الحق في ذمته . ويحتمل أن يريد فليس له أن يرجع في التركة بالقدر الذي تكفل به . والأول أليق بمقصوده . ثم أورد فيه حديث سلمة بن الأكوع المتقدم قبل بابين ، وقد سبق القول فيه . ووجه الأخذ منه أنه لو كان لأبي قتادة أن يرجع لما صلى النبي ﷺ على المديان حتى يوفي أبو قتادة الدين لاحتمال أن يرجع فيكون قد صلى على مديان دينه باق عليه ، فدل على أنه ليس له أن يرجع . ( تنبيه ) : اقتصر في هذه الطرق على ذكر اثنين من الأموات الثلاثة ، وقد تقدم في تلك الطريق تأما ، وقد ساقه الاسماعيلي هنا تأما وساق في قصته المحذوف أنه عليه الصلاة والسلام قال « ثلاث كيات ، وكأنه ذكر ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يعجبه أن يدخر شيئاً ، واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولم يترك وفاء وهو قول الجمهور خلافاً



لأبي حنيفة ، وقد بالغ الطحاوي في نصرة قول الجمهور ثم أورد فيه حديث جابر . قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( سمع محمد بن علي ) أي ابن الحسين بن علي ، وقد سمع عمرو بن دينار من جابر الكثير وربما أدخل بينه وبينه واسطة ، ولسفيان في هذا الحديث اسناد آخر سيأتي بيانه في فرض الخمس . قوله ( لو قد جاء مال البحرين ) هو مال الجزية كما سيأتي بيانه في المغازي ، وكان عامل النبي ﷺ على البحرين العلاء بن الحضرمي كما سيأتي في « باب انجاز الوعد » من كتاب الشهادات في حديث جابر هذا . قوله ( قد أعطيتك هكذا وهكذا ) في الطريق التي في الشهادات وهكذا وهكذا فبسط يديه ثلاث مرات ، وبهذا تظهر مناسبة قوله في آخر حديث الباب فعدتها فإذا هي خمسمائة فقال : خذ مثلها ، وعرف بقوله فيه « خفي لي حشية » تفسير قوله « خذ هكذا » كأنه أشار بيديه جميعا ، وسيأتي بسط شرحه في كتاب فرض الخمس إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع ، فلما ألزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة ، وكان ﷺ يحب الوفاء بالوعد فنفذ أبو بكر ذلك . وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذًا من هذا الحديث ، ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب . وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جر ذلك نفعا لنفسه ، لأن أبا بكر لم يلتمس من جابر شاهدا على صحة دعواه ، ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففضى له بعله فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم

#### ٤ - باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده

٢٢٩٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل قال ابن شهاب فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لم أعقل أبوي إلا وهما يدينان الدين » . وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت « لم أعقل أبوي قط إلا وهما يدينان الدين » ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرقي التمار مبكرة وعشية . فلما ابتلي المسلمون خرج أبو بكر مهاجرا قبل الحبشة حتى إذا بلغ برك الغدائقيع ابن الدغنة ، وهو سيد القارة فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجني قومي ، فانا أريد أن أسبيح في الأرض وأعبد ربي . قال ابن الدغنة : إن مثلك لا يخرج ولا يخرج ، فانك تكسب المدوم ، وتصل الرحم ، وتحمل الكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق ، وأنا لك جار . فارجع فاعبد ربك ببلادك . فارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر فطاف في أشراف كفار قريش فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج مثله ولا يخرج ، أخرجون رجلا يكسب المدوم ، ويصل الرحم ، ويحمل الكل ، ويقرى الضيف ، ويعين على نوائب الحق ؟ فأفادت قريش جوار ابن الدغنة ، وآمنوا أبا بكر ، وقالوا لابن الدغنة : مر أبا بكر فليعبد

رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، فَلْيُصَلِّ وَلْيُقِرَّ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِنَا بِذَلِكَ ، وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ ، فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا : قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ لِأَبِي كُرَيْمٍ ، فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ . ثُمَّ بَدَأَ ابْنُ بَكْرٍ فَاثْنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ ، وَبَرَزَ ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيُقِرُّ الْقُرْآنَ ، فَيَتَقَشَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبَاؤُهُمْ يَعْجُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا يَبْكُاءُ لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ : إِنَّا كُنَّا أَحْرَمًا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ فَاثْنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا ، فَأُتِيَهِ ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَّ ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعِينَ ذَلِكَ فَسَلِّهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتُكَ ، وَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ ، وَأَسْنَا مُقَرَّرِينَ الْإِسْتِعْلَانَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ ، فَمَا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي ، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْعَ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَإِنِّي أُرِدُّ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ أَرَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ ، رَأَيْتُ سَبْخَةً ذَاتَ مَخْلٍ بَيْنَ لَا بَتَيْنِ ، وَهِيَ الْحَرَّتَانِ . فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ . وَتَهَجَّرَ أَبُو بَكْرٍ مَهَاجِرًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : عَلَى رِسَاكَ ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ : فَخَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيَضْحَبَهُ ، وَعَلَفَ رَجُلَيْنِ كَانَا عِنْدَهُ وَرَقَّ السَّمَرُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ .

قوله ( باب جوار أبي بكر ) الصديق تكسر الجيم وتضم . والمراد به الذمام والأمان . قوله ( في عهد رسول الله ﷺ وعقده ) أورد فيه حديث عائشة في شأن الهجرة مطولا . قوله ( فأخبرني عروة ) فيه محذوف تهديره أخبرني فلان بكذا وأخبرني عروة بكذا ، والفرض من هذا الحديث هنا رضا أبي بكر بجوار ابن الدغنة ، وتقدير النبي ﷺ له على ذلك . ووجه دخوله في الكفالة أنه لا تقي بكفالة الأبدان ، لأن الذي أجاره كأنه تكفل بنفسه المحار أن لا يضام قاله ابن المنير . ( تنبيه ) ساق البخاري الحديث هنا (١) على لفظ يونس عن الزهري ، وساقه في الهجرة على لفظ عقيل ، وسأبين ما بينهما من التفاوت هناك ، وذكر فيه الاختلاف في اسم ابن الدغنة وضبطه وضبط برك النقاد إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال أبو صالح حدثني عبد الله عن يونس ) هذا التعليق سقط من رواية أبي ذر ، وساق الحديث عن عقيل وحده . وأبو صالح هذا اتفق أبو نعيم والاصيلي والحياتي وغيرهم أنه سليمان بن صالح

أمرؤذى وثقه سلويه وشيخه عبد الله هو ابن المبارك ، وبذلك جزم الاصلي . وجزم الاسماعيلي بأنه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وشيخه عبد الله على هذا هو ابن وهب . وزعم الديلمي أنه أبو صالح محبوب بن موسى الفراء الإنطاكي ولم يذكر لذلك مستندا ، ولم يسبقه أحد إلى عد محبوب بن موسى في شيوخ البخاري ، والمعتمد هو الأول وقد وقع في رواية ابن السكن عن الثوري عن البخاري قال قال أبو صالح سلويه حدثنا عبد الله بن المبارك ،

### ٥ - باب الدين

٢٢٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتِي بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقِّعِ عَلَيْهِ الدِّينُ ، فَيَسْأَلُ : هَلْ تَرَكَ لَدَيْهِ فَضْلاً ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لَدَيْهِ وَفَاءً صَلَّى ، وَإِلَّا قَالِ لِلْمُسْلِمِينَ : صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ . فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ : أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، فَمَنْ تَوَقَّعَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَلْيُفِضْهُ ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ »

[ الحديث ٢٢٩٨ - أطرافه في : ٢٢٩٨ ، ٢٢٩٩ ، ٤٧٨١ ، ٥٣٧١ ، ٦١٣٦ ، ٦٧٤٥ ، ٦٧٦٣ ]

**قوله ( باب الدين )** كذا للاصلي وكرمة ، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وسقط الحديث أيضا من رواية المستمل ، ووقع للنسفي وابن شيويه « باب ، بغير ترجمة وبه جزم الاسماعيلي ، وأما ابن طال فذكر هذا الحديث في آخر « باب من تكفل عن ميت بدين ، وصنيعه أليق ، لان الحديث لا يتعلق له بترجمة هوارد أبي بكر حتى يكون منها ، أو ثبتت « باب ، بلا ترجمة فيكون كالفصل منها ، وأما من ترجم له « باب الدين » بعيد إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض ، **قوله ( عن أبي سلمة عن أبي هريرة )** هكذا رواه عقيل وتابعه بنس وابن اخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أخرجه مسلم ، وخالفهم معمر فرواه عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أخرجه أبو داود والترمذي . **قوله ( هل ترك لدينه فضلا )** أي فسدرا زائدا على مؤنة تجهيزه ، وفي رواية الكشميني « قضاء ، بدل فضلا ، وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن ، وهو أولى بدليل قوله « فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء » . **قوله ( فترك دينا )** في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم « فترك دينا أو ضيعة ، وسيأتي في تفسير سورة الاحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة ، فأما مؤمن مات ، فذكره ، وفيه « ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتني ، وسيأتي الكلام على هذه الزيادة التي في أوله هناك ان شاء الله تعالى . والضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية قال الخطابي : هو وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر ، أي ترك ذوى ضياع أي لاشئ لهم ، وقوله « كلا ، (١) بفتح أوله أصله الثقل والمراد به هنا العيال . **قوله ( فلورثته )** في رواية مسلم « فهو لورثته ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فليرثه عصبته ،

(١) ليست هذه الكلمة في رواية المتن التي بأيدينا ، ولعلها في بعض طرق الحديث الأخرى

ولمسلم من طريق الأخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال العصبية من كان ، وسيأتي البحث فيه في كتاب الفرائض أن شاء الله تعالى . قال العلماء كان الذي فعله عليه السلام من ترك الصلاة على من عليه دين ليخرض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة منها لثلاث تقوتهم صلاة النبي ﷺ ، وهل كانت صلاته على من عليه دين محرمة عليه أو جائزة؟ وجهان ، قال النووي : الصواب الجزم بموازاه مع وجود الضامن كما في حديث مسلم ، وحكى القرطبي أنه ربما كان يمتنع من الصلاة على من استدان ديناً غير جائز ، وأما من استدان لأمر هو جائز فما كان يمتنع ، وفيه نظر لأن في حديث الباب ما يدل على التعميم حيث قال رضي الله عنه من توفي وعليه دين ، ولو كان الحال مختلفاً لبيّن . نعم جاء من حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال : إنما الظالم في الديون التي حملت في البني والاسراف ، فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن له أودى عنه ، فصلى عليه النبي ﷺ وقال بعد ذلك : من ترك ضياعاً ، الحديث ، وهو ضعيف . وقال الحازمي بعد أن أخرجه : لا بأس به في المتابعات ، وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً ، وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله ﷺ من ترك ديناً فعلي ، وفي صلاته ﷺ على من عليه دين بعد أن فتح الله عليه الفتوح إشعار بأنه كان يقضيه من مال المصالح ، وقيل بل كان يقضيه من خالص نفسه ، وهل كان القضاء واجباً عليه أم لا؟ وجهان . وقال ابن بطال : قوله رضي الله عنه من ترك ديناً فعلي ، ناسخ لترك الصلاة على من مات وعليه دين ، وقوله رضي الله عنه فعلي قضاؤه ، أي بما يقضى الله عليه من الغنائم والصدقات ، قال وهكذا يلزم المتولي لأمر المسلمين أن يفعل بمن مات وعليه دين ، فإن لم يفعل فلاثم عليه إن كان حق الميت في بيت المال يني بقدر ما عليه من الدين ، والا فبقسطه

( خاتمة ) اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلق منها طريقتان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيها مضي ستة أحاديث ، والستة الأخرى خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث سلبة بن الأكوخ في الصلاة على من عليه دين ، وحديث ابن عباس في الميراث . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية آثار . والله المستعان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٠ - كتاب الوكالة

١ - باب وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها  
وقد أشرك النبي ﷺ عليًا في هديبه ثم أمره بقسمتها

٢٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ  
هَلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ الْبَدَنِ الَّتِي تَحْرَتُ وَبِجُلُودِهَا »  
٢٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَرٍ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ ، فَبَقِيَ عَتُودٌ ، فَذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : ضَحَّ بِهِ أَنْتَ »  
[ الحديث ٢٣٠٠ - أطرافه في : ٢٥٠٠ ، ٥٥٤٧ ، ٥٥٥٥ ]

قوله ( كتاب الوكالة . بسم الله الرحمن الرحيم . وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها ) كذا لا في ذر ، وقدم  
غيره بالبسلة وزاد واوا وللنسي « كتاب الوكالة . وكالة الشريك ، ولغيره « باب ، بدل الواو . والوكالة بفتح  
الواو وقد تكسر التفويض والحفظ ، تقول وكلت فلانا إذا استحفظته ووكلت الأمر اليه بالتخفيف إذا فوضته  
اليه . وهي في الشرع إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا أو مقيدا . قوله ( وقد أشرك النبي ﷺ عليا في هديه ثم  
أمره بقسمتها ) هذا الكلام ملفق من حديثين عند المصنف : أحدهما حديث جابر د أن النبي ﷺ أمر عليا أن يقيم  
على إحرامه ، وأشركه في الهدى ، وسيأتي موصولا في الشركة ، ووم من زعم من الشراح أنه مضى في الحج . ثانيهما  
حديث علي د أن النبي ﷺ أمره أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها . وقد تقدم موصولا في الحج من طريق  
مجاهد عن ابن أبي ليلى عنه ، وقد ذكر هنا طرفا من الحديث موصولا في الأمر بالتصدق بجلال البدن ، وقد تقدم  
في الحج بهذا السند والتمن مع الكلام عليه ، ومقصوده منه هنا ظاهر فيما ترجم له في القسمة . وأما قوله في الترجمة  
« وغيرها ، أى وفي غير القسمة ، فيؤخذ بطريق الإلحاق . والجلال بكسر الجيم وقد تقدم شرحها . ثم أورد  
المصنف حديث عقبة بن عامر د أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها ، الحديث وسيأتي شرحه في كتاب الاضاحى ،  
وشاهد الترجمة منه قوله « ضح به أنت » ، فانه علم به أنه كان من جملة من كان له حظ في تلك القسمة فكأنه كان شريكا  
لهم وهو الذى تولى القسمة بينهم . وأبدى ابن المنير احتمالا أن يكون ﷺ وهب لكل واحد من المقسوم فيهم  
ما صار اليه فلا تتجه الشركة . وأجاب بأنه ساق الحديث في الاضاحى من طريق أخرى بلفظ د أنه قسم بينهم ضحايا ،  
قال فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جماعتها ثم أمر عقبة بقسمتها ، فيصح الاستدلال به لما ترجم له ،  
قال ابن بطال : وكالة الشريك جائزة كما تجوز شركة الوكيل لأعلم فيه خلافا . واستدل الداودى بحديث علي د على جواز  
تفويض الأمر الى رأى الشريك ، وتعقبه ابن التين باحتمال أن يكون عين له من يعطيه كما عين له ما يعطيه فلا يكون فيه  
تفويض . قوله ( عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة وسكون الواو : الصغير من المعز اذا قوى ، وقيل إذا أتى عليه

حول ، وقيل إذا قدر على السفاد

## ٢ - باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز

٣٣٠١ - **حديثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال « كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيتي بالمدينة ، فلما ذكرت « الرحمن » قال : لا أعرف « الرحمن » ، كاتبتني باسمك الذي كان في الجاهلية ، فكاتبته « عبد عمرو » . فلما كان في يوم بدر خرجت إلى جبل لأحرزه حين نام الناس ، فأبصره بلال ، فخرج حتى وقف على مجلس من الأنصار فقال : أمية ابن خلف ، لا تبجوت إن نجح أمية . فخرج معه فريق من الأنصار في آثارنا ، فلما خشيت أن يلقنونا خلفت لهم ابنة لأشغلهم فقتلوه ، ثم أبوا حتى يتبعونا - وكان رجلاً ثقيلاً - فلما أدركونا قلت له : ابرك ، فبرك ، فالتيت عليه نفسي لأمتعه ، فقتلوه بالسيف من تحتى حتى قتلوه ، وأصاب أحدهم رجلى بسيفه . وكان عبد الرحمن بن عوف يربنا ذلك الأمر في ظهر قدمه »

[ الحديث ٣٣٠١ - طرفه في : ٣٩٧١ ]

**قوله** ( باب إذا وكل المسلم حربياً في دار الحرب أو في دار الإسلام جاز ) . أى إذا كان الحربى في دار الاسلام بامان . **قوله** ( عن صالح بن إبراهيم ) يأتى تصريحه بالسماع . **قوله** ( كاتبت أمية بن خلف ) أى كتبت بيني وبينه كتاباً ، وفي رواية الاسماعيلي عاهدت أمية بن خلف وكاتبته . **قوله** ( بأن يحفظني في صاغيتي ) الصاغية بصاد مهملة وغين معجمة خاصة الرجل ، مأخوذ من صغى اليه إذا مال . قال الأصمى : صاغية الرجل كل من يميل اليه ، ويطلق على الأهل والمال . وقال ابن التين : رواه الداودى ظاعنتى بالطاء المشالة المعجمة والعين المهملة بعدما نون ، ثم فسره بأنه الشيء الذى يسفر اليه قال ولم أر هذا لغيره . **قوله** ( لا أعرف الرحمن ) أى لا أعترف بتوحيده ، وزاد ابن إسحق في حديثه أن أمية بن خلف كان يسميه عبد الإله . **قوله** ( حين نام الناس ) . أى رقدوا ، وأراد بذلك اغتنام غفلتهم ليصون دمه . **قوله** ( فقال : أمية بن خلف ) بالنصب على الإغراء ، أى عليكم أمية ، وفي رواية أبى ذر بالرفع على أنه خبر مبتدأ مضمرة أى هذا أمية . **قوله** ( خلفت لهم ابنة ) هو على بن أمية ، سماه ابن إسحق في روايته في هذه القصة من وجه آخر ، وسيأتى مزيد بسط لهذه القصة في شرح غزوة بدر ، ونذكر تسمية من باشر قتل أمية ومن باشر قتل ابنه على بن أمية ومن أصاب رجل عبد الرحمن بالسيف ان شاء الله تعالى . ووجه أخذ الترجمة من هذا الحديث أن عبد الرحمن بن عوف وهو مسلم في دار الاسلام فوض الى أمية بن خلف وهو كافر في دار الحرب ما يتعلق بأموره ، والظاهر اطلاع النبي ﷺ عليه ولم ينكره ، قال ابن المنذر : توكل المسلم حربياً مستأمنًا وتوكل الحربى المستأمن مسللاً لا خلاف في جوازه . **قوله** ( وكان رجلاً ثقيلاً ) أى ضخم الجثة . **قوله** ( فقتلوه بالسيف ) بالجيم أى غشوه كذا الاصطلي ولابن ذر ، ولغيرهما بالخاء المعجمة أى أدخلوا أسياهم

خلاله ، حتى وصلوا اليه وطعنوه بها من تحت ، من قولهم خللته بالرح واختلته اذا طعنته به ، وهذا أشبه بسياق الخبر ، ووقع في رواية المستمل « فتخلوه » ، بلام واحدة نقيضة . قوله ( سمع يوسف صالحا و ابراهيم أباه ) كذا ثبت لابن ذر عن المستمل ، وقد وقع في آخر القصة ما يدل على سماع ابراهيم من أبيه حيث قال في آخر الحديث « فكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الاثر في ظهر قدمه » ،

### ٣ - باب الوكالة في الصرف والميزان . وقد وكل عمرُ وابنُ عمرَ في الصرفِ

٢٣٠٢ ، ٢٣٠٣ - حدثنا عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن عبدِ المجيدِ بنِ سُهَيْلٍ بنِ عبدِ الرحمنِ ابنِ عوفٍ عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ وأبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنهما « أن رسولَ اللهِ ﷺ استعمل رجلاً على خيبر ، فجاءهم بتمرٍ جنبٍ فقال : أكلُ تمرٍ خيبرٍ هكذا ؟ فقال : إنا لنأخذُ الصاعَ بالصاعينِ والصاعينَ بالثلاثةِ . فقال : لا تفعلْ ، يبع الجمعُ بالدرهمِ ثمَّ ابْتَغِ بالدرهمِ جنبياً . وقال في الميزانِ مثلَ ذلك »

قوله ( باب الوكالة في الصرف والميزان ) قال ابن المنذر أجمعوا على أن الوكالة في الصرف جائزة حتى لو وكل رجلاً يصرف له دراهم وكل آخر يصرف له دنانير فتلافاً وتصارفاً صرفاً معتبراً بشرطه جاز ذلك . قوله ( وقد وكل عمر وابن عمر في الصرف ) أما أثر عمر فوصله سعيد بن منصور من طريق موسى بن أنس عن أبيه « أن عمر أعطاه آنية موهبة بالذهب فقال له : اذهب فبعها ، فباعها من يهودى بضعف وزنه ، فقال له عمر : اردده ، فقال له اليهودى أزيدك ، فقال له عمر لا إلا بوزنه ، وأما أثر ابن عمر فوصله سعيد بن منصور أيضاً من طريق الحسن بن سعد قال « كانت لي عند ابن عمر دراهم فأصبت عنده دنانير فأرسل معي رسولاً إلى السوق فقال : اذا قامت على سعر فأعرضها عليه فان أخذها والا فاشتر له حقه ، ثم اقضه إياه ، واسناد كل منهما صحيح . قوله ( عن عبد المجيد بن سهيل ) كذا لاكثر بتقديم الميم على الجيم وهو الصواب ، وحكى ابن عبد البر أنه وقع في رواية عبد الله بن يوسف « عبد الحميد » بحاء مهملة قبل الميم ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى عن عبد الله بن يوسف ، فأمله وقع كذلك في رواية غير البخارى . قال : وكذلك وقع ليحيى بن يحيى الليثي عن مالك وهو خطأ . قوله ( استعمل رجلاً على خيبر ) تقدم في البيوع أنه أنصاري وأن اسمه سواد بن غزية وتقدم الكلام عليه هناك . وقوله في آخره « وقال في الميزان مثل ذلك ، أى والموزون مثل ذلك لا يباع رطل برطلين ، وقال الداودى ، أى لا يجوز التمر بالتمر ، إلا كيلاً بكيل أو وزناً بوزن ، وتعقبه ابن التين بأن التمر لا يوزن وهو عجيب فلعله اثر بالمثلثة وفتح الميم ، ومناسبة الحديث للترجمة ظاهرة لتفويضه ﷺ أمر ما يكال ويوزن الى غيره فهو في معنى الوكيل عنه ، ويلتحق به الصرف . قال ابن بطال : يبيع الطعام يدا بيد مثل الصرف سواء أى في اشتراط ذلك . قال : ووجه أخذ الوكالة منه قوله ﷺ لمعامل خيبر « يبع الجمع بالدرهم » بعد أن كان باع على غير السنة فنهاه عن بيع الزبا وأذن له في البيع بطريق السنة

### ٤ - باب إذا أضرَّ الراعى أو الوكيلُ شاةً تموتُ أو شيئاً يفسدُ

ذبحَ أو أصلحَ ما يخافُ عليه الفسادَ

٢٣٠٤ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم سمع المعتمر أن أبا عبد الله عن نافع أنه سمع ابن كعب بن مالك يحدث عن أبيه أنه كانت له غنم ترعى أسلع فابهرت جارية لنا بشاة من غنمنا موتاً ، فكسرت حَجراً فذبحتها به ، فقال لهم : لا تأكلوا حتى أسأل رسول الله ﷺ - أو أرسل إلى النبي ﷺ من بسأله - وأنه سأل النبي ﷺ عن ذاك - أو أرسل - فأمره بأكلها .

قال عبيد الله : فيصحبني أنها أمة وأنها ذبحت . تابعة عبدة عن عبيد الله

[ الحديث ٢٣٠٤ - أطرافه في : ٥٥٠١ ، ٥٥٠٢ ، ٥٥٠٤ ]

**قوله** ( باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت أو شيئاً يفسد ذبح أو أصلح ما يخاف عليه الفساد ) كذا لا بن ذر والنسفي وعليه جرى الاسماعيل ، ولا بن شجويه ، فأصلح ، بدل د أو أصلح ، وجواب الشرط محذوف أى جاز ونحو ذلك ، وفي شرح ابن التين بمحذوف د أو ، فصار الجواب أصلح ما يخاف عليه الفساد وأما الاصيلي فعنده د أو شيئاً يفسد ذبح وأصلح ، وقد أورد فيه حديث ابن كعب بن مالك عن أبيه د أنه كانت له غنم ترعى بسلع ، الحديث ، قال ابن المنير ليس غرض البخاري بمحدث الباب الكلام في تحليل الذبيحة أو تحررها ، وإنما غرضه إسقاط الضمان عن الراعي وكذا الوكيل ، وقد اعترض ابن التين بأن التي ذبحت كانت ملكاً لصاحب الشاة وليس في الخبر أنه أراد تضمينها ، والذي يظهر أنه أراد رفع الحرج عن فعل ذلك وهو أعم من التضمين . **قوله** ( أنه سمع ابن كعب بن مالك ) جزم المزي في د الأطراف ، بأنه عبد الله ، لكن روى ابن وهب عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه طرفاً من هذا الحديث فالظاهر أنه عبد الرحمن . **قوله** ( قال عبيد الله ) هو ابن عمر الصرمي راوى الحديث ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه . **قوله** ( تابعه عبدة ) أى ابن سليمان ( عن عبيد الله ) هو العمري المذكور بالاسناد المذكور ، وسيأتى موصولاً في كتاب الذبايح ويأتى الكلام عليه هناك ونذكر الاختلاف فيه على نافع وعلى غيره . واستدل به على تصديق المؤتمن على ما أتمن عليه ما لم يظهر دليل الخيانة ، وعلى أن الوكيل إذا أنزى على إناث الماشية خلا بغير إذن المالك حيث يحتاج إلى ذلك فهلكت أنه لا ضمان عليه

#### ٥ - باب وكالة الشاهد والقائب جائزة

وكتب عبد الله بن عمر وإلى قهرمانه وهو غائب عنه أن يزكّي عن أهل الصغير والكبير .  
٢٣٠٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان لرَجُلٍ على النبي ﷺ جِلٌّ مِنْ الْإِبِلِ ، فجاءهُ يَتَقاضاهُ فقال : أعطوه ، فطأبوا سنَّهُ فلم يجدوا لَهُ إِلَّا سِتّاً فوقهم - ، فقال : أعطوه ، فقال : أوفيتني أوفى الله بك ، قال النبي ﷺ : إن خياركم أحسنكم قضاء »

[ الحديث ٢٣٠٥ - أطرافه في : ٢٣٠٦ ، ٢٣٩٠ ، ٢٣٩٢ ، ٢٣٩٣ ، ٢٤٠١ ، ٢٦٠٦ ، ٢٦٠٩ ]



**قوله** (باب) بالتتوين (وكالة الشاهد) أى الحاضر (والنائب جائزة) قال ابن بطال : أخذ الجمهور بجواز توكيل الحاضر بالبلد بغير عذر ، ومنعه أبو حنيفة إلا بعذر مرض أو سفر أو برضا الخصم ، واستثنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة ، وقد بالغ الطحاوى فى نصرة قول الجمهور واعتمد فى الجواز حديث الباب قال : وقد اتفق الصحابة على جواز توكيل الحاضر بغير شرط قال : ووكالة النائب مفترقة إلى قبول الوكيل الوكالة باتفاق ، وإذا كانت مفترقة إلى قبول لحكم النائب والحاضر سواء ، **قوله** (وكتب عبد الله بن عمرو) أى ابن العاص (إلى قهرمانه) أى خازنه التيم بأمره وهو الوكيل واللفظة فارسية . **قوله** (أن يزكى عن أهله) أى زكاة النطر ، ولم أقف على اسم هذا القهرمان ، وقد أورد فيه حديث أبى هريرة : كان لرجل على النبي ﷺ حمل من من الأبل فجاءه يتقاضاه فقال أعطوه ، الحديث وسيأتى شرحه فى كتاب القرض ، وموضع الترجمة منه لوكالة الحاضر واضح ، وأما النائب فيستفاد منه بطريق الأولى ، لأن الحاضر إذا جازله التوكيل مع اقتداره على المباشرة بنفسه فجوازه للنائب عنه أولى لاحتياجه إليه . وقال الكرماني : لفظ أعطوه يتناول وكلاء رسول الله ﷺ حضورا وغيبا

#### ٦ - باب الوكالة فى قضاء الديون

٢٣٠٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** ثعبة عن سلمة بن كهيل سمعت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة رضى الله عنه « أن رجلا أتى النبي ﷺ يتقاضاه بأعْلَظ ، فهم به أصحابه ، فقال رسول الله ﷺ دَعُوهُ فَإِنَّ لِرَّسَالَةِ الْحَقِّ مَقَالًا . » ثم قال : أعطوه شَيْئًا مِثْلَ رِيٍّ ، قالوا : يا رسول الله ، إلا أُمْتَلَ مِنْ سَنَةٍ ، فقال : أعطوه ، فإن من خيركم أحسنكم قضاء »

**قوله** (باب الوكالة فى قضاء الديون) أورد فيه حديث أبى هريرة المذكور فى الباب قبله من وجه آخر ، وهو ظاهر فيما ترجم به . وقوله قال أعطوه سنا مثل سَنَةٍ ، قالوا يا رسول الله إلا أُمْتَلَ مِنْ سَنَةٍ ، كذا جميع الرواة وفيه حذف يظهر من سياق الذى قبله والتقدير فقالوا لم نجد إلا أُمْتَلِ الخ ، قال ابن المنير : فقه هذه الترجمة أنه ربما توم متوم أن قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنعت الوكالة فيه لأنها تأخير من الموكل إلى الوكيل فبين أن ذلك جائز ، ولا يعد ذلك مطلا

#### ٧ - باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفع قوم جاز

اقول النبي ﷺ لو فدى هوازن حين سألوهُ المغانم ، فقال النبي ﷺ : نصيبى لكم

٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨ - **حدثنا** سعيد بن خفيّر قال حدثنى الليث قال حدثنى عُقَيْلُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ وَزَعَمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ خُرْمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُّهُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، قَالَ لَمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَى أَصْدَقِهِ فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ : إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ . فَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ - وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْتَعَزَهُمْ

بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفَةِ - فَمَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ رَاثٍ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا اخْتَارُوا سَبِيْنَا . فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسَامِينِ فَأَتَتْهُ عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدُّنَا أَنْ يَشْتَرَاكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا نَاثِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنَّ أَرَادَ إِلَيْهِمْ سَبِيْنِهِمْ ، فَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ مِنْكُمْ أَنْ يَسْكُونَ عَلَى حَفْلَةٍ حَتَّى نَعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُبْقِي اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . قَدَلَ النَّاسُ : قَدْ طَبَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَدَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ عَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عُرْفُوكُمْ أَمْرَكُمْ ، فَارْجِعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ عُرْفَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَبَّبُوا وَأَذْنُوا ،

[ الحديث ٢٣٠٧ - أطرافه في : ٢٥٣٩ ، ٢٥٨٤ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٣١ ، ٢٦٣٨ ، ٢٦٣٩ ]

[ الحديث ٢٣٠٨ - أطرافه في : ٢٥٤٠ ، ٢٥٨٣ ، ٢٦٠٨ ، ٢٦٣٢ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٣٧ ]

**قوله** ( باب إذا وهب شيئا لوكيل أو شفيع قوم جاز ) يجوز في « وكيل » التثنية ، ويجوز تركه على حد قوله « بين ذراعى وجهه الأسد » ووقع عند الإسماعيلي « لوكيل قوم أو شفيع قوم » . **قوله** ( لقول النبي ﷺ لو فد هوازن حين سأله المغانم فقال النبي ﷺ : نصبي لكم ) وهو طرف من حديث أخرجه ابن إسحق في المغازي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص . وسيأتي بيانه في كتاب الخسر ان شاء الله تعالى ، وقد أورد المصنف هنا حديث المسور بن مخرمة وسروان بن الحكم في قصة وفد هوازن أيضا ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين من كتاب المغازي . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « وإنني قد رأيت أن أرد إليهم سبيهم » ، الحديث ، قال ابن بطال : كلن الوفد رسلا من هوازن ، وكانوا وكلاء وشفعاء في رد سبيهم ، فنصفهم النبي ﷺ فيهم ، فإذا طلب الوكيل أو الشفيع لنفسه ولغيره فأعطى ذلك لحكمه حكمهم . وقال الخطابي : فيه أن إقرار الوكيل على موكله مقبول . لان العرفاء بمنزلة الوكلاء فيما أقيموا له من أمرهم . وبهذا قال أبو يوسف ، وفيه أبو حنيفة ومحمد بالحاكم . وقال مالك والشافعي وإبني أبي ليلى : لا يصح إقرار الوكيل على الموكل . وليس في الحديث حجة للجواز لان العرفاء ليسوا وكلاء وإنما هم كالأمراء عليهم ، فقبول قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه والله أعلم . واستدل به على القرض إلى أجل مجهول لقوله « حتى نعطيهم إياه من أول ما يبقينا » ، وسيأتي البحث فيه في باب « وقال ابن المنذر : قوله ﷺ لو فد » وهم الذين جاءوا وشفعاء في قومهم ، نصبي لكم ، قد يوم أن الموهبة وقعت للوسائط ، وليس كذلك بل المقصودهم وجميع من تكلموا بسببه . فيستفاد منه أن الأمور تنزل على المقاصد لا على الصور ، وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع قد وهبتك ذلك فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه ، بل الهبة للمشفوع له ، ويلتحق به من وكل على شراء شيء بعينه فاشترى الوكيل ثم ادعى أنه إنما نوى نفسه فإنه لا يقبل منه ، ويكون المبيع للوكل انتهى . وهذا قاله على مقتضى مذهبه ، وفي المسألة خلاف مشهور

٨ - **باب** إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى ، فأعطى على ما يتعارفه الناس

٢٣٠٩ - **حدثنا** المكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره - يزيد بعضهم على بعض ، ولم يبلغه كله ، رجل واحد منهم - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فكنت على جمل فقال إنما هو في آخر القوم ، فرأى النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت جابر بن عبد الله . قال : مالك ؟ قلت : إني على جمل فقال . قال : أمك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطينيه ، فأعطيته ففرض به فزجره ، فكان من ذلك للكان من أول القوم . قال : يعنيه ، قلت : بل هو لك يارسول الله . قال : بل يعنيه ، قد أخذته بأربعة دنانير ولاك ظهره إلى المدينة . فلما دنونا من المدينة أخذت أرحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت امرأة قد خلا منها . قال : فهلأ جارية تلاعبها وتلاعبك ؟ قلت : إن أبي ثوفى وترك بنات فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلا منها ، قال : فذلك . فلما قدمنا للمدينة قال : يا بلال اقضه وزده . فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا . قال جابر : لا تفارقني زيادة رسول الله ﷺ ، فلم يكن القيراط يفارق جراب جابر بن عبد الله »

**قوله** (باب إذا وكل رجل رجلًا أن يعطى شيئًا ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس) أى فهو جائز ، فيه حديث جابر في قصة بيعه الجمل وسيأتى شرحه في كتاب الشروط . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « يا بلال اقضه وزده ، فأعطاه أربعة دنانير وزاده قيراطا ، فإنه لم يذكر قدر ما يعطيه عند أمره باعطاء الزيادة فاعتمد بلال على العرف في ذلك فزاده قيراطا . **قوله** (عن عطاء بن أبي رباح وغيره يزيد بعضهم على بعض ولم يبلغه كله رجل منهم) كذا للأكثر وكذا وقع عند الاسماعيلي ، أى ليس جميع الحديث عند واحد منهم بعينه وإنما عند بعضهم منه ما ليس عند الآخر ، ووقع لبعضهم « لم يبلغه كلهم » رجل واحد منهم ، وعليه شرح ابن التين وزعم أن معناه أن بين بعضهم وبين جابر فيه واسطة . وعند أبي نعيم في المستخرج « لم يبلغه كله الا رجل واحد عن جابر ، ومثله للحميدى في جمعه ، وبخط الدمياطى في نسخته من البخارى « لم يبلغه ، بالتشديد ، وقال الكرماني قوله « يزيد بعضهم ، الضمير فيه يرجع الى الغير وفي « لم يبلغه ، الى الحديث أو الرسول ، و « رجل » بدل من كل . قلت الضمير للحديث جزما لا للرسول ، لان السند متصل . ثم قال الكرماني : وفي أكثر الروايات لفظة « وغيره ، بالجر » وأما رفعه فعلى الابتداء و « يزيد ، خبره ، ويحتمل أن يكون « رجل » ، فاعل فعل مقدر ليبلغه ، وعلى التقادير لا يخفى ما في هذا التركيب من التعجرف . قلت : إنما جاء التعجرف من عدم فهم المراد ، والافعى الكلام أن ابن جريج روى هذا الحديث عن عطاء وعن غير عطاء كلهم عن جابر ، لكنه عنده عنهم بالتوزيع : روى عن كل واحد قطعة من الحديث . وقوله لم يبلغه كله رجل ، أى لم يسقه بتمامه ، فهو بيان منه لصورة تحمله ، وهو كقول الزهرى في حديث الافك « وكل حدثي طائفة من حديثها لكه زاد عليه ، نفي أن يكون كل واحد منهم ساقه بتمامه ، فأى تعجرف في هذا ؟ والمعجب من شارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في

الرواية ثم يطلق على الجميع التعريف ، أفهذا شارح أو جرح ؟ ووقفت من تسمية من روى ابن جريج عنه هذا الحديث عن جابر على أبي الزبير ، وقد تقدم في الحج شيء من ذلك . قوله ( على جمل نفال ) بفتح المثناة بعدها فاء خفيفة هو البحر البطيء السير ، يقال نفال ونفيل ، وأما النفال بكسر أوله فهو ما يوضع تحت الرحى لينزل عليه اللقيح . وقال ابن التين : من مضط النفال الذي هو البعير بكسر أوله فقد أخطأ . وقوله « أربعة دنانير ، كذا الجميع » ، وذكره الداودي الخارج بلفظ « أربع الدنانير » ، وقال : سقطت الماء لما دخلت الألف واللام ، وذلك جائز فيما دون العشرة . وتمتبه ابن التين بأنه قول مخترع لم يقله أحد غيره ، وقوله « فلم يكن القيراط يفارق قراب جابر » ، كذا لأبي ذر والنسفي بقاء ، قال الداودي الخارج : يعنى خريطته . وتمتبه ابن التين بأن المراد قراب سيفه ، وأن الخريطة لا يقال لها قراب انتهى . وقد وقع في رواية الأكثر « جراب » ، فهو الذي حمل الداودي على تأويله المذكور وقد زاد مسلم في آخر هذا الحديث من وجه آخر « فأخذه أهل الشام يوم الحرة » ، قال ابن بطال : فيه الاعتداد على العرف لأن النبي ﷺ لم يعين قدر الزيادة في قوله « وزده » فاعتمد بلال على العرف : فاقصر على قيراط ، فلو زاد مثلاً ديناراً لتناوله مطلق الزيادة لكن العرف يأباه ، كذا قال ، وقد ينازع في ذلك باحتيال أن يكون هذا القدر كان النبي ﷺ أذن في زيادته ، وذلك القدر الذي زيد عليه كأن يكون أمره أن يزيد من يأمر له بالزيادة على كل دينار ربع قيراط فيكون عمله في ذلك بالنص لا بالعرف

#### ٩ - باب وكالة المرأة الإمام في النكاح

٢٣١٠ - **عمر بن عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني قد وهبت لك من نفسي . فقال رجل : زوّجنيها . قال : قد زوّجنا كما بنا منك من القرآن »

[ الحديث ٢٣١٠ - أخرجه في : ٥٠٢٩ ، ٥٠٣٠ ، ٥٠٨٧ ، ٥١٢١ ، ٥١٢٦ ، ٥١٣٢ ، ٥١٣٥ ، ٥١٤١ ، ٥١٤٩ ، ٥١٥٠ ، ٥٨٧١ ، ٧٤١٧ ]

قوله ( باب وكالة المرأة الإمام في النكاح ) أي توكيل المرأة . والإمام بالنصب على المفعولية . وأورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة نفسها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب النكاح . وقد تمتبه الداودي بأنه ليس فيه أنه ﷺ استأذنها ولا أنها وكلته ، وإنما زوجها الرجل بقول الله تعالى ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) انتهى . وكان المصنف أخذ ذلك من قولها « قد وهبت لك نفسي » فقوضت أمرها إليه . وقال الذي خطبها « زوّجنيها » فلم تسكر هي ذلك بل استمرت على الرضا ، فكأنها فوضت أمرها إليه ليزوجها أو يزوجه لمن رأى . ووقع في هذه الرواية « إني وهبت لك من نفسي » وخلت أكبر الروايات عن لفظ « من » ، فقال النووي : قول الفقهاء وهبت من فلان كذا بما ينكر عليهم ، وتمتبه بأن الإنكار مردود لاحتمال أن تكون زائدة على مذهب من يرى زيادتها في الإثبات من النكاح ، ويحتمل أن تكون ابتدائية وهناك حذف تقديره طيبة مثلاً

٩٠ - **باب** إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازَهُ الموكِّل فهو جائز

وإن أقرضَهُ إلى أجلٍ مُسَمًّى جاز

٢٣١١ — وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « وكفى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان . فأتاني آت فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته وقلت : والله لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ ، قال : إني محتاج ، وعلى عيال ، ولي حاجة شديدة . قال فخليت عنه . فأصبحت ، فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة مافعل أسيرك البارحة ؟ قال قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخليت سبيله . قال : أما إنه قد كذبك ، وسيعود . فمرفت أنه سيعود لقول رسول الله ﷺ إنه سيعود ، فرصدته ، فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ . قال : دعني فاني محتاج ، وعلى عيال ، لا أعود . فرحمته فخليت سبيله . فأصبحت ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة مافعل أسيرك ؟ قلت : يا رسول الله شكاً حاجة شديدة وعيالا ، فرحمته فخليت سبيله . قال : أما إنه قد كذبك ، وسيعود . فرصدته الثالثة ، فجعل يخمو من الطعام ، فأخذته فقلت : لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ . وهذا آخر ثلاث مرات ، إنك تزعم لا تعود ثم تعود . قال : دعني أهلك كلمات ينفعك الله بها . قلت : ما هن ؟ قال : إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ حتى تهتم الآية فانك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فخليت سبيله . فأصبحت فقال لي رسول الله ﷺ : مافعل أسيرك البارحة ؟ قلت : يا رسول الله زعم أنه يملأني كلمات ينفعني الله بها فخليت سبيله . قال : ما هي ؟ قلت : قال لي إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تهتم الآية ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ وقال لي : لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، وكانوا أحرص شيء على الخير . فقال النبي ﷺ : أما إنه قد صدقك وهو كذوب . تعلم من مخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟ قال : لا . قال : ذاك شيطان »

[ الحديث ٢٣١١ - طرفه في : ٢٢٧٥ ، ٥٠١٠ ]

**قوله** ( باب إذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجازه الموكل فهو جائز ، وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز ) .  
أورد فيه حديث أبي هريرة في حفظه زكاة رمضان ، قال المهلب : مفهوم الترجمة أن الموكل إذا لم يجز ما فعله الوكيل مما لم يأذن له فيه فهو غير جائز ، قال : وأما قوله « وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز » ، أي إن أجازه الموكل أيضا ، قال ولا أعلم خلافا أن المؤتمن إذا أقرض شيئا من مال الودعة وغيرها لم يجز له ذلك وكان رب المال بالخيار . قال : وأخذ ذلك من حديث الباب بطريق أن الطعام كان مجموعا للصدقة وكانوا يجمعونه قبل إخراجهم ، وإخراجه كان ليلة الفطر ، فلما شك السارق لأبي هريرة الحاجة تركه فكأنه أسلفه له إلى أجل وهو وقت الإخراج . وقال الكرماني : فخذ المناسبة من حيث أنه أمهله إلى أن رضمه إلى النبي ﷺ . كذا قال . قوله ( وقال عثمان بن الهيثم ) هكذا أورد

البخارى هذا الحديث منا ولم يصرح فيه بالتحديث ، وزعم ابن العربي أنه منقطع ، وأعاده كذلك في صفة إبليس وفي فضائل القرآن لكن باختصار ، وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور ، وذكرته في «تعليق التلخيص» من طريق عبد العزيز بن منيب وعبد العزيز بن سلام وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وهلال بن بشر الصواف ومحمد بن غالب الذي يقال له تمام ، وأقربهم لأن يكون البخارى أخذه عنه - إن كان ماسمحه من ابن الهيثم - هلال بن بشر ، فإنه من شيوخه أخرج عنه في «جزء القراءة خلف الامام» وله طريق أخرى عند النسائي أخرجهما من رواية أبي المتوكل الناجي عن أبي هريرة ، ووقع مثل ذلك لمعاذ بن جبل أخرجه الطبراني وأبو بكر الروياني . قوله (وكنى رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان فأناني آت لجعل يحشو) باسكان الحاء المهملة بعدها مثناة يقال حشا يحشو وحشى يحشى ، وفي رواية أبي المتوكل عن أبي هريرة «أنه كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه» . ولابن الضريس من هذا الوجه «فاذا الترقد أخذ منه ملة كف» . قوله (فأخذته) زاد في رواية أبي المتوكل «أن أبا هريرة شكى ذلك الى النبي ﷺ أولا فقال له إن أردت أن تأخذه فقل سبحان من يحرك محمد ، قال فقلها فاذا أنال به قائم بين يدي فأخذته» . قوله (لأرفعنك) أى لأذهبن بك أشكوك ، يقال رفعه إلى الحاكم إذا أحضره للشكوى . قوله (إنى محتاج وعلى عيال) أى نفقة عيال أو «على» بمعنى لى ، وفي رواية أبي المتوكل «قال إنما أخذته لأهل بيت فقراء من الجن» ، وفي رواية الإسماعيلي «ولا أعود» . قوله (ولى حاجة) في رواية الكشميني «وبى حاجة» . قوله (فرصدته) أى رقبته . قوله (لجمل) في رواية الكشميني والمستحلى «لجاء» في الموضعين . قوله (قال دعنى أعلك) في رواية أبي المتوكل «خل عنى» . قوله (ينفك الله بها) في رواية أبي المتوكل «إذا قلتم لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن» ، وفي رواية ابن الضريس من هذا الوجه «لا يقربك من الجن ذكر ولا أنثى صغير ولا كبير» . قوله (قلت ما هن) في رواية الكشميني «ما هو» ، أى الكلام «وفي رواية أبي المتوكل «قلت وما هؤلاء الكلمات» . قوله (إذا أويت الى فراشك) في رواية أبي المتوكل «عند كل صباح ومساء» . قوله (آية الكرسي) (الله لا اله إلا هو الحى القيوم) حتى تحتم الآية) في رواية النسائي والإسماعيلي «الله لا اله إلا هو الحى القيوم من أولها حتى تحتمها» ، وفي رواية ابن الضريس من طريق أبي المتوكل «الله لا اله إلا هو الحى القيوم» ، وفي حديث معاذ بن جبل من الزيادة «وخاتمه سورة البقرة: آمن الرسول الى آخرها» ، وقال في أول الحديث «ضم الى رسول الله ﷺ تمر الصدقة فكنت أجد فيه كل يوم نقصانا فشكوت ذلك الى رسول الله ﷺ فقال لى: هو عمل الشيطان فارصده ، فرصدته فأقبل فى صورة فيل ، فلما انتهى الى الباب دخل من خلل الباب فى غير صورته فدنا من التمر فجعل يلتقمه ، فشددت على ثيابه فتوسطته ، وفي رواية الروياني «فأخذته فالتفت يدي على وسطه فقلت: يا عدو الله وثبت الى تمر الصدقة فأخذته وكانوا أحق به منك ، لأرفعنك الى رسول الله ﷺ فيفضحك» ، وفي رواية الروياني «ما أدخلك بيتى تأكل التمر؟ قال أنا شيخ كبير فقير ذو عيال ، وما أنيتك إلا من نصيين ، ولو أصبت شيئا دون ما أنيتك ، ولقد كنا فى مدينتكم هذه حتى بمت صاحبكم فلما نزلت عليه آيتان نفرقتنا منها ، فإن خليت سبيلى عليكما . قلت نعم ، قال : آية الكرسي وآخر سورة البقرة من قوله آمن الرسول الى آخرها» . قوله (لن يزال عليك) في رواية الكشميني «لم يزل» ، ووقع عكس ذلك فى فضائل القرآن ، والاول هو الذى وقع فى صفة إبليس وهو رواية النسائي والإسماعيلي . قوله (من الله حافظ) أى من عند الله أو من جهة أمر

الله أو من بأس الله ونقمته . قوله ( ولا يقر بك ) بفتح الراء وضم الموحدة . قوله ( وكانوا ) أى الصحابة ( أحرص شيء على الخير ) فيه التثنية ، إذ السياق يقتضى أن يقول : وكنا أحرص شيء على الخير ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام مندرجا من كلام بعض رواة ، وعلى كل حال فهو مسوق للاعتذار عن تخليه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعليم ما ينفع . قوله ( صدقك وهو كذوب ) فى حديث معاذ بن جبل « صدق الحديث وهو كذوب » وفى رواية أبى المتوكل « أو ما علمت أنه كذلك » . قوله ( منذ ثلاث ) فى رواية الكشمي « منذ ثلاث » . قوله ( ذاك شيطان ) كذا للجميع أى شيطان من الشياطين ، ووقع فى فضائل القرآن « ذاك الشيطان » واللام فيه للمعبد الذنى ، وقد وقع أيضا لأبى بن كعب عند النسائي وأبى أيوب الأنصارى عند الترمذى وأبى أسيد الأنصارى عند الطبرانى وزيد بن ثابت عند ابن أبى الدنيا قصص فى ذلك إلا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبى هريرة إلا قصة معاذ بن جبل التى ذكرتها ، وهو محمول على التعدد ، فى حديث أبى بن كعب أنه « كان له جرن فيه تمر وأنه كان يتعاهده ، فوجده ينقص ، فإذا هو بدابة شبه الغلام المحتلم ، فقلت له أجنى أم لئسى ؟ قال بل جنى ، وفيه أنه قال له « بلأنا أنك تحب الصدقة وأحببنا أن نصيب من طعامك ، قال فما الذى يجرنا منك ؟ قال هذه الآية آية الكرسي ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : صدق الحديث » وفى حديث أبى أيوب « أنه كانت له سهوة - أى بفتح المهملة وسكون الهاء وهى الصفة - فيها تمر ، وكانت الغول تجمى فتأخذ منه ، فشكى ذلك الى النبي ﷺ فقال : إذا رأيتهما فقل بسم الله أجبني رسول الله ، فأخذها خلعت أن لا تعود ، فذكر ذلك ثلاثا فقالت إني ذاك لك شيتا آية الكرسي أقرأها فى بيتك فلا يقر بك شيطان ولا غيره » الحديث ، وفى حديث أبى أسيد الساعدى أنه لما قطع تمر حائطه جعلها فى غرفة ، وكانت الغول تخالفه فتسرق تمره وتقصده عليه فذكر نحو حديث أبى أيوب سواء وقال فى آخره « وأدلك على آية تقرأها فى بيتك فلا يخالف الى أهلك ، وتقرأها على إنائك فلا يكشف غطاؤه وهى آية الكرسي ، ثم حلت استها فصرطت » الحديث . وفى حديث زيد بن ثابت أنه « خرج الى حائطه فسمع جلبة فقال : ما هذا ؟ قال : رجل من الجن ، أصابتنا السنة ، فأردت أن أصيب من ثماركم . قال له : فما الذى يبيدنا منك ؟ قال آية الكرسي » . قوله ( وهو كذوب ) من التثنية البليغ الغاية فى الحسن لانه أثبت له الصدق فأوهم له صفة المدح ، ثم استدرك ذلك بصفة المبالغة فى الذم بقوله « وهو كذوب » وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن ، وأن الحكمة قد يتلقاها الفاجر فلا ينتفع بها وتؤخذ عنه فينتفع بها ، وأن الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وأن الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا ، وبأن الكذاب قد يصدق ، وبأن الشيطان من شأنه أن يكذب ، وأنه قد يتصور ببعض الصور فتسكن رؤيته ، وأن قوله تعالى ( إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ) مخصوص بما إذا كان على صورته التى خلق عليها ، وأن من أقيم فى حفظ شيء سعى وكبلا ، وأن الجن يأكلون من طعام الإنس ، وأنهم يظهرون للإنس لكن بالشرط المذكور ، وأهم يتكلمون بكلام الإنس ، وأنهم يسرقون ويخدعون . وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة ، وأن الجن يصبون من الطعام الذى لا يذكر اسم الله عليه . وفيه أن السارق لا يقطع فى الجماعة ، ويحتمل أن يكون القصد المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابة الغزو عنه قبول تبليغه إلى الشارع . وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق . وفيه اطلاع النبي ﷺ على المغيبات . ووقع فى حديث معاذ بن جبل أن جبريل عليه السلام جاء الى النبي ﷺ فأعلمه بذلك . وفيه جواز جمع زكاة الفطر قبل ليلة الفطر

وتوكيل البعض لحفظها وتفرقتها

## ١١ - باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فيبهمه مردود

٢٣١٢ - حدثنا إسحاق بن يحيى بن صالح حدثنا معاوية بن سلام عن يحيى قال : سمعت عتبة بن عبد الغفار أنه سمع أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني ، فقال له النبي ﷺ : من أين هذا ؟ قال بلال : كان عندي تمر ردي ، فبعت منه صاعين بصاع لنطعم النبي ﷺ . فقال النبي ﷺ عند ذلك : أوه أوه ، عين الربا ، لا تقبل ، ولكن إذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتريه »

قوله ( باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فيبهمه مردود ) أورد فيه حديث أبي سعيد « جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني ، الحديث . وليس فيه تصريح بالرد بل فيه إشعار به ، ولعله أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه : فعند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال « هذا الربا فرده ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في » باب من أراد شراء تمر بتمر خير منه « من كتاب البيوع ، وفيه قول ابن عبد البر : ان القصة وقعت مرتين مرة لم يقع فيه الأمر بالرد وكان ذلك قبل العلم بتحريم الربا ، ومرة وقع فيها الأمر بالرد وذلك بعد تحريم الربا والمعلم به . ويدل على التعدد أن الذي تولى ذلك في إحدى القصتين سواد بن غزية عامل خبير ، وفي الأخرى بلال . وعند الطبري من طريق سعيد بن المسيب عن بلال قال « كان عندي تمر دون ، فابتعت منه تمرأ أجود منه ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ : هذا الربا بعينه ، انطلق فرده على صاحبه وخذ تمرك وبه بمحطة أو شعير ثم اشتر به من هذا التمر ثم جئني به . » قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم ، وجزم أبو على الجبائي بأنه ابن منصور ، واحتج بأن مسلماً أخرج هذا الحديث بعينه عن إسحق بن منصور عن يحيى بن صالح هذا الإسناد ، ولكن ليس ذلك بلازم . ويؤيد كونه ابن راهويه تغاير السياقين متنا وإسنادا ، فهنا قال إسحق أخبرنا يحيى بن صالح وعند مسلم « حدثنا يحيى ، ومن عادة إسحق بن راهويه التعبير عن مشايخه بالأخبار لا بالتحديث . ووقع هنا « عن يحيى » وعند مسلم « أنبأنا يحيى وهو ابن أبي كثير » ، وكذلك وقعت المغايرة في سياق المتن في عدة أماكن ، ويحتمل أن يكون أحدهما ذكره عن إسحق بن منصور بالمعنى . قوله ( جاء بلال إلى النبي ﷺ بتمر برني ) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم تحتانية مشددة ضرب من التمر معروف ، قيل له ذلك لأن كل ثمرة تشبه البرنية . وقد وقع عند أحمد مرفوعا « خير تمراتكم البرني ، يذهب الداء ولاداء فيه . » قوله ( كن عندي ) في رواية الكشميني « عندنا » . قوله ( ردي ) بالهمزة وزن عظيم . قوله ( لنطعم النبي ﷺ ) بالنون المضمومة ، ولغير أبي ذر بالتحثانية المفتوحة والعين مفتوحة أيضا ، وفي رواية مسلم « لنطعم النبي ﷺ » ، باليم . قوله ( أوه أوه ، عين الربا عين الربا ) كذا في التكرار مرتين ، ووقع في مسلم مرة واحدة ، ومراده بعين الربا نفسه ، وقوله « أوه » كلمة قال عند التوجع وهي مشددة الواو مفتوحة ، وقد تكسر والهاء ساكنة ، وربما حذفوها ، ويقال بسكون الواو وكسر الهاء ، وحكى بعضهم مد الهمزة بدل التشديد ، قال ابن التين إنما تأوه ليكون أبلغ في الزجر ، وقاله إما لتألم من هذا الفعل



ولما من سوء الفهم . قوله ( فبح التمر ببيع آخر ثم اشتر به ) في رواية مسلم . ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتره ، وبينهما مغايرة . لأن التمر في رواية الباب المراد به التمر الرديء والضمير في به يعود إلى التمر أى بالتمر الرديء والمفعول محذوف أى اشتر به تمرا جيدا ، وأما رواية مسلم فالمراد بالتمر الجيد ، والضمير في قوله د ثم اشتره ، للجيد . وفي الحديث البحث عما يستريب به الشخص حتى ينكشف حاله . وفيه النص على تحريم وبا الفضل . واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه ، وإرشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها ، واهتمام التابع بأمر متبوعه ، وانتقاء الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها . وفيه أن صفقة الربا لاتصح ، وقد تقدم ذلك مبسوطا في موضعه

### ١٢ - باب الوكالة في الوقف ونفقته ، وأن يطعم صديقا له ويأكل بالمعروف

٢٣١٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقًا لَهُ غَيْرَ مُتَأَتِّلٍ مَالًا . فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ ، يُهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ »

[ الحديث ٣٣١٣ - أطرافه في : ٢٣٢٧ ، ٢٧٦٤ ، ٢٧٧٢ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٧ ]

**قوله** ( باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقا له ويأكل بالمعروف ) ذكر فيه قصة عمر في وقفه مختصرة غير موصولة . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار المكي . **قوله** ( في صدقة عمر ) أى في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزى في الاطراف ، ويوضحه رواية الاسماعيلى من طريق ابن أبي عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر . **قوله** ( غير متأتِّل ) بمثابة ثم مثله أى غير جامع ، وإنما كان ابن عمر يهدى منه أخذًا بالشرط المذكور وهو أن يطعم صديقه ، ويحتمل أن يكون إنما يطعمهم من نصيبه الذى جعل له أن يأكل منه بالمعروف فكان يوفره ليهدى لأصحابه منه . **قوله** ( فكان ابن عمر ) هو موصول بالاسناد المذكور كما هو بين في رواية الاسماعيلى ، قال السكرمانى : قوله ( في صدقة عمر ، صدقة بالتثوين وعمر فاعل ، قال : وهو بصورة الإرسال لأنه - يعنى عمرو بن دينار - لم يذكر عمر ، قال : وفي بعض الروايات بالاضافة أى قال عمرو بن دينار في وقف عمر ذلك ، قال د وفي بعض الروايات عمرو بالواو . قلت : هذه الاخيرة غلط ، وقوله صدقة بالتثوين غلط محض ، وصدقة عمر بالاضافة هى التى عند جميع رواة هذا الحديث في البخارى ، ومعنى هذا الكلام أن سفيان بن عيينة روى عن عمرو بن دينار أنه حكى عن صدقة عمر ما ذكره واستند في ذلك إلى صنيع ابن عمر ، فكانه حمل ما ذكره مما فهمه من فعل ابن عمر فيكون الخبر موصولا بهذا التقرير ، وبهذا ترجم المزى في مسند ابن عمر عمرو بن دينار عن ابن عمر ثم ساق هذا الحديث بهذا السند . **قوله** ( للناس ) بين الاسماعيلى أنهم آل عبد الله بن خالد بن أسيد بن أبى العاص ، قال المهلب : أخذ عمر شرط وقفه من كتاب الله حيث قال في ولى اليتيم ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) والمعروف ما يعتارفه الناس بينهم

### ١٣ - باب الوكالة في الحدود

٢٣١٤ ، ٢٣١٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ** أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ

ابن خالد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « واغدُ يا أنيسُ إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها »

[ الحديث ٢٣١٤ - أطرافه في : ٢٦٤٩ ، ٢٦٩٦ ، ٢٧٢٥ ، ٢٦٣٤ ، ٦٨٧٨ ، ٦٨٣١ ، ٦٨٣٦ ، ٦٨٤٣ ، ٦٨٦٠ ، ٧١٩٤ ، ٧٢٥٩ ،

[ ٧٢٣٩

[ الحديث ٢٣١٥ ، أطرافه في : ٢٦٩٥ ، ٢٧٧٤ ، ٢٦٣٣ ، ٦٨٢٧ ، ٦٨٣٣ ، ٦٨٣٥ ، ٦٨٤٢ ، ٦٨٥٩ ، ٧١٩٣ ، ٧٢٥٨ ، ٧٢٦٠ ،

[ ٧٢٧٨

٢٣١٦ - **حدثنا ابن سلام** أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن حُبة بن

الحارث قال « جئ بالنعيمان - أو ابن النعمان - شارباً ، فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه ، قال فكنت أنا فيمن ضربته ، فضربناه بالعمال والجريد »

[ الحديث ٢٣١٦ - طرفاه في : ٦٧٧٤ ، ٦٧٧٥ ]

**قوله** ( باب الوكالة في الحدود ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف مقتصرًا منها على قوله « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » وهذا القدر هو المحتاج إليه في هذه الترجمة ، وسيأتي هذا الحديث بتمامه والكلام عليه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( جئ بالنعيمان ) بالتصغير . **قوله** ( أو ابن النعمان ) هو شك من الراوي ، ووقع عند الإسماعيلي في رواية « جئ بنيمان أو نعيمان » فشك هل هو بالتكبير أو التصغير ، ويأتي مثلاً للكشميني في كتاب الحدود . وفي رواية للإسماعيلي « جئت بالنعيمان » بغير شك ، ويستفاد منه تسمية النبي أحضر النعيمان وأنه النعيمان بغير شك ، وقد وقع عند الزبير بن بكار في النسب من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال « كان بالمدينة رجل يقال له النعيمان يصبب الشراب » ، فذكر الحديث نحوه ، وروى ابن منده من حديث مروان بن قيس السلمي من صحابة رسول الله ﷺ « أن النبي ﷺ مر برجل سكران يقال له نعيمان فأمر به فضرب » الحديث ، وهو النعيمان بن عمرو بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري من شهد بدرًا وكان مزاحاً . **قوله** ( شارباً ) سيأتي في الحدود من وجه آخر « وهو سكران » وزاد فيه « فشق عليه » ، وسيأتي بقية الكلام عليه هناك . وشاهد الترجمة منه قوله فيه « فأمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه » ، فإن الإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لهم في إقامته ، ويؤخذ منه أن حد الحمر لا يستأن به إلا فاقة كحد الحامل لتضع الحمل

#### ١٤ - باب الوكالة في البدن وتماهدها

٢٣١٧ - **حدثنا إسماعيل بن عبيد الله** قال حدثني مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن حزم عن حمزة

بنت عبيد الرحمن أنها أخبرته « قالت عائشة أنا قتلت قلابد هدي رسول الله ﷺ يدي ، ثم قلدها رسول

الله ﷺ بيديه ، ثم بث بها مع أبي ، فلم يخرم على رسول الله ﷺ شي أحل الله له حتى نحر الهدى »

**قوله** ( باب الوكالة في البدن وتماهدها ) أورد فيه حديث عائشة في قتلها القلابد وتقليد النبي ﷺ لها بيديه

وبعثه إياها مع أبي بكر ، وهو ظاهر فيما ترجم له من الوكالة في البدن ، وأما تعاضدها فلمله يصير به إلى ما تضمنه الحديث من مباشرة النبي ﷺ إياها بنفسه حتى قلدها بيديه ، فمن شأن أبي بكر أن يقتضي بما احتجى به ، وقد سبق الكلام عليه في الحج

١٥ - باب إذا قال الرجل لوكيله : ضعه حيث أراك الله . وقال الوكيل : قد سمعت ما قلت

٢٣١٨ - حدثني يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول « كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا ، وكان أحب أمواله إليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب . فلما نزلت ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الله تعالى يقول في كتابه ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلي بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث شئت . قال : بئخ ، ذلك مال رائج ، ذلك مال رائج . قد سمعت ما قلت فيها ، وأرى أن تجعلها في الأقربين . قال : أفعل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه ونبي عنه »  
تابعه إسماعيل عن مالك . وقال روح عن مالك « رائج »

قوله ( باب إذا قال الرجل لوكيله ضعه حيث أراك الله ، وقال الوكيل قد سمعت ما قلت ) أي فوضعه حيث أراد جاز . فيه حديث أنس في قصة صدقة أبي طلحة عند نزول قوله تعالى ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وشاهد الترجمة منه قول أبي طلحة للنبي ﷺ « إنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضعتها يا رسول الله حيث شئت » فان النبي ﷺ لم ينكر عليه ذلك ، وإن كان ما وضعها بنفسه بل أمره أن يضعها في الأقربين ، لكن الحجة فيه تقريره ﷺ على ذلك . ويؤخذ منه أن الوكالة لا تتم إلا بالتبول لأن أبا طلحة قال « ضعتها حيث أراك الله » فرد عليه ذلك وقال « أرى أن تجعلها في الأقربين » . قوله ( أفعل يا رسول الله ) مضبوط في الطرق كلها بهجمة قطع على أنه فعل مستقبل ، وحكي الداودي فيه صيغة الأمر ، أي أفعل ذلك أنت يا رسول الله ، وتمقبه ابن التين بأنه لم يثبت به الرواية وأن السياق يأباه . قوله ( تابعه إسماعيل عن مالك ) يأتي موصولا في تفسير آل عمران . قوله ( وقال روح عن مالك رائج ) يعني أن روح بن عبادة وافق في الرواية عن مالك في الإسناد والمتن ، إلا في هذه اللفظة . وروايته المذكورة أخرجه الإمام أحمد عنه ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة في باب الزكاة على الأقارب من كتاب الزكاة ، وتقدم هناك ضبط بيرحاء ، ويأتي شرح الحديث في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

١٦ - باب وكالة الأمين في الخزانة ونحوها

٢٣١٩ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الخازن الأمين الذي ينفق - وربما قال : الذي يعطى - ما أمر به كاملا

مَوْفَرًا طَيِّبًا نَفْسُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ »

**قوله** ( باب وكالة الأمين في الخزائنة ونحوها ) أورد فيه حديث ابن موسى في الخازن الأمين ، وقد سبق مبسوطا في كتاب الزكاة ، وذكر له طريقا أخرى في أول الإجابة كما تقدم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الوكالة على ستة وعشرين حديثا ، المعلق منها ستة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى اثنا عشر حديثا والبقية خالصة ، والله مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الرحمن بن هوف في قتل أمية ابن خلف ، وحديث كعب بن مالك في الشاة المذبوحة ، وحديث وفد هوازن من طريقه ، وحديث أبي هريرة في حفظ زكاة ومضائق ، وحديث عقبة بن الحارث في قصة النعمان . وفيه من الآثار عن الصحابة وغيرهم ستة آثار . والله أعلم

#### تم الجزء الرابع

وبليه - إن شاء الله - الجزء الخامس ، وأوله ( كتاب الحرث والمزارعة )

فہرست

# فهرس

## الجزء الرابع من فتح الباري

( ٢٧ - كتاب المحصر )			
رقم ١٨٠٦ - ١٨٢٠			
صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤	١	٤	١
٨	٢	٨	٢
١٠	٣	١٠	٣
١٠	٤	١٠	٤
١٢	٥	١٢	٥
١٦	٦	١٦	٦
١٦	٧	١٦	٧
١٨	٨	١٨	٨
٢٠	٩	٢٠	٩
٢٠	١٠	٢٠	١٠
( ٢٨ - كتاب جزاء الصيد )			
رقم ١٨٢١ - ١٨٢٦			
٢١	١	٢١	١
٢٢	٢	٢٢	٢
٢٦	٣	٢٦	٣
٢٩	٤	٢٩	٤
٢٨	٥	٢٨	٥
٣١	٦	٣١	٦
٣٤	٧	٣٤	٧
٤١	٨	٤١	٨
٤٦	٩	٤٦	٩
٤٦	١٠	٤٦	١٠
٥٠	١١	٥٠	١١
٥١	١٢	٥١	١٢
٥٢	١٣	٥٢	١٣
٥٥	١٤	٥٥	١٤
( ٢٩ - كتاب فضائل المدينة )			
رقم ١٨٢٧ - ١٨٩٠			
٨١	١	٨١	١
٨٧	٢	٨٧	٢
٨٨	٣	٨٨	٣
٨٩	٤	٨٩	٤
٨٩	٥	٨٩	٥
٩٣	٦	٩٣	٦
٩٤	٧	٩٤	٧
٩٤	٨	٩٤	٨
٩٥	٩	٩٥	٩
٩٦	١٠	٩٦	١٠
٩٩	١١	٩٩	١١
٩٩	١٢	٩٩	١٢

## ( ٣٠ - كتاب الصوم )

رقم ١٨٩١ - ٢٠٠٧

## صفحة الباب

١	١٠٢	وجوب صوم رمضان
٢	١٠٣	فضل الصوم
٣	١١٠	الصوم كفارة
٤	١١١	الريان للصائمين
٥	١١٢	هل يقال رمضان أو شهر رمضان ، ومن رأى كله واسما
٦	١١٥	من صام رمضان إيمانا واحتسابا ونية
٧	١١٦	أجود ما كان النبي ﷺ يكون في رمضان
٨	١١٦	من لم يدع قول الزور والعمل به في الصوم
٩	١١٨	هل يقول إني صائم إذا شتم
١٠	١١٩	الصوم لمن خاف على نفسه العزبة
١١	١١٩	إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا
١٢	١٢٤	شهر اعيد لا ينقصان
١٣	١٢٦	لا تكتب ولا تحسب
١٤	١٢٧	لا يقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين
١٥	١٢٩	( أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم )
١٦	١٣٢	( وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر )
١٧	١٣٦	لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال
١٨	١٣٧	تعجيل السحور
١٩	١٣٨	قلدكم بين السحور وصلاة الفجر
٢٠	١٣٩	بركة السحور من غير إيجاب
٢١	١٤٠	إذا نوى بالنهار صوما
٢٢	١٤٣	الصائم يصبح جنباً
٢٣	١٤٩	المباشرة للصائم
٢٤	١٥٢	القبلة للصائم
٢٥	١٥٣	اغتسال الصائم

## صفحة الباب

٢٦	١٥٥	للصائم إذا أكل أو شرب ناسيا
٢٧	١٥٨	سواك الرطب واليابس للصائم
٢٨	١٥٩	إذا نوحاً فليستشقي بمنخره الماء
٢٩	١٦٠	إذا جامع في رمضان
٣٠	١٦٣	إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكثر
٣١	١٧٣	المجامع في رمضان هل يطعم أهله من الكفارة إذا كانوا محاييج
٣٢	١٧٣	الحجامة والتي للصائم
٣٣	١٧٩	الصوم في السفر والإفطار
٣٤	١٨٠	إذا صام أياما من رمضان ثم سافر
٣٥	١٨٢	الصوم في السفر
٣٦	١٨٣	ليس من البر الصوم في السر
٣٧	١٨٦	لم يجب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بمضا في الصوم والإفطار
٣٨	١٨٦	من أفطر في السفر ليراه الناس
٣٩	١٨٧	( وعلى الذين يطيقونه فدية )
٤٠	١٨٨	متى يقضى قضاء رمضان
٤١	١٩١	الحائض ترك الصوم والصلاة
٤٢	١٩٢	من مات وعليه صوم
٤٣	١٩٦	متى يحل فطر الصائم
٤٤	١٩٨	يفطر بما تيسر بالماء وغيره
٤٥	١٩٨	تعجيل الإفطار
٤٦	١٩٩	إذا أفطر في رمضان ثم طامت الشمس
٤٧	٢٠٠	صوم الصبيان
٤٨	٢٠٢	الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام
٤٩	٢٠٥	التسكيل لمن أكثر الوصال
٥٠	٢٠٨	الوصال الى السحر
٥١	٢٠٩	من أقسم على أخيه ليفطر في التطوع ، ولم ير عليه قضاء إذا كان أوفق له
٥٢	٢١٣	صوم شعبان

## ( ٣٣ - كتاب الاعتكاف )

٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

صفحة الباب	
١ ٢٧١	الاعتكاف في العشر الأواخر، والاعتكاف في المساجد كلها
٢ ٢٧٢	الحائض ترجل المعتكف
٣ ٢٧٣	لا يدخل البيت إلا لحاجة
٤ ٢٧٤	غسل المعتكف
٥ ٢٧٤	الاعتكاف ليلا
٦ ٢٧٥	اعتكاف النساء
٧ ٢٧٧	الأخنية في المسجد
٨ ٢٧٨	هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد
٩ ٢٨٠	الاعتكاف وخروج النبي ﷺ صبيحة عشرين
١٠ ٢٨١	اعتكاف المستحاضة
١١ ٢٨١	زيادة المرأة زوجها في اعتكافه
١٢ ٢٨٢	هل يدرك المعتكف عن نفسه
١٣ ٢٨٣	من خرج من اعتكافه عند الصبح
١٤ ٢٨٣	الاعتكاف في شوال
١٥ ٢٨٤	من لم ير عليه إذا اعتكف صوما
١٦ ٢٨٤	إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم
١٧ ٢٨٤	الاعتكاف في العشر الأوسط من رمضان
١٨ ٢٨٥	من أراد أن يعتكف ثم بدله أن يخرج
١٩ ٢٨٦	للمعتكف يدخل رأسه البيت للفعل

## ( ٣٤ - كتاب البيوع )

٢٠٤٧ - ٢٢٣٨

١ ٢٨٧	( فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله )
٢ ٢٩٠	الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات
٣ ٢٩١	تفسير المشبهات
٤ ٢٩٣	ما يتزه من الشبهات
٥ ٢٩٤	من لم ير الوسواس ونحوها من الشبهات
٦ ٢٩٦	( وإذا رأوا تجارة أو عرضا ففوضوا إليها )

## صفحة الباب

٥٣ ٢١٥	ما يذكر من صوم النبي ﷺ وإفطاره
٥٤ ٢١٧	حق الصيف في الصوم
٥٥ ٢١٧	حق الجسم في الصوم
٥٦ ٢٢٠	صوم النهر
٥٧ ٢٢١	حق الأهل في الصوم
٥٨ ٢٢٤	صوم يوم وإفطار يوم
٥٩ ٢٢٤	صوم داود عليه السلام
٦٠ ٢٢٦	صيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة
٦١ ٢٢٨	من زار قوما فلم يفطر عندهم
٦٢ ٢٣٠	الصوم من آخر الشهر
٦٣ ٢٣٢	صوم يوم الجمعة
٦٤ ٢٣٥	هل يخص شيئا من الأيام
٦٥ ٢٣٦	صوم يوم عرفة
٦٦ ٢٣٨	صوم يوم الفطر
٦٧ ٢٤٠	صوم يوم النحر
٦٨ ٢٤٢	صيام أيام التشريق
٦٩ ٢٤٤	صيام يوم عاشوراء

## ( ٣١ - كتاب صلاة التراويح )

٢٠٠٨ - ٢٠١٣

١ ٢٥٠ فضل من قام رمضان

## ( ٣٢ - كتاب فضل ليلة القدر )

٢٠١٤ - ٢٠٢٤

١ ٢٥٥	فضل ليلة القدر
٢ ٢٥٦	القاس ليلة القدر في السبع الأواخر
٣ ٢٥٩	تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر
٤ ٢٦٧	رفع معرفة ليلة القدر للناس
٥ ٢٦٩	العمل في العشر الأواخر من رمضان



صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٩٦	٧	من لم يبال من حيث كسب المال	٣٢١
٢٩٧	٨	التجارة في البر وغيره	٣٢٢
٢٩٨	٩	الخروج في التجارة	٣٢٣
٢٩٩	١٠	التجارة في البحر	٣٢٤
٣٠٠	١١	( وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها )	٣٢٥
٣٠٠	١٢	( أنفقوا من طيبات ما كتبتم )	٣٢٥
٣٠١	١٣	من أحب البسط في الرزق	٣٢٦
٣٠٢	١٤	شراء النبي ﷺ بالنسيئة	٣٢٧
٣٠٣	١٥	كسب الرجل وعمله بيده	٣٢٨
٣٠٦	١٦	السهولة والسباحة في الشراء والبيع ، ومن طلب حقاً فليطلبه في عفاف	٣٢٢
٣٠٧	١٧	من أنظر موسراً	٣٢٣
٣٠٨	١٨	من أنظر معسراً	٣٢٤
٣٠٩	١٩	إذا بين البيعان ولم يكن بينهما نصيب	
٣١١	٢٠	بيع الخلط من التمر	٣٢٧
٣١٢	٢١	ما قيل في اللحام والجزار	٣٢٨
٣١٢	٢٢	ما يمحى الكذب والكتمان في البيع	٣٤٢
٣١٢	٢٣	( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة )	٣٤٣
٣١٣	٢٤	آكل الربا وشاهده وكاتبه	٣٤٤
٣١٤	٢٥	موكل الربا	٣٤٦
٣١٥	٢٦	( يمحى الله الربا ويربى الصدقات )	٣٤٧
٣١٦	٢٧	ما يكره من الحلف في البيع	٣٤٩
٣١٦	٢٨	ما قيل في الصواغ	
٣١٧	٢٩	ذكر القين والحداد	٣٥٠
٣١٨	٣٠	ذكر الخياط	
٣١٨	٣١	ذكر النساج	٣٥١
٣١٩	٣٢	النجار	
٣١٩	٣٣	شراء الامام الخوارج بنفسه	٣٥٢
٣٢٠	٣٤	شراء الدواب والحير	
٣٢١	٣٥	الأسواق التي كانت في الجاهلية ، فتبايع بها الناس في الاسلام	٣٥٤
		شراء الابل الهيم أو الأجر	٣٦
		بيع السلاح في الفتنة وغيرها	٣٧
		في العطار وبيع المسك	٣٨
		ذكر الحمام	٣٩
		التجارة فيما يكره لبسه للرجل والنساء	٤٠
		صاحب السلعة أحق بالسوم	٤١
		كم يجوز الخيار	٤٢
		إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع	٤٣
		البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	٤٤
		إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع	٤٥
		إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع	٤٦
		إذا اشترى شيئاً فوهم من ساعته قبل أن يتفرقا	٤٧
		ما يكره من الخداع في البيع	٤٨
		ما ذكر في الأسواق	٤٩
		كراهية السخب في السوق	٥٠
		الكيل على البائع والمعتق	٥١
		ما يستحب من الكيل	٥٢
		بركة صاع النبي ﷺ ومده	٥٣
		ما يذكر في بيع الطعام والحكرة	٥٤
		بيع الطعام قبل أن يقبض ، وبيع ما ليس عندك	٥٥
		من رأى إذا اشترى طعاماً جرافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، والأدب في ذلك	٥٦
		إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض	٥٧
		لا يبيع على بيع أخيه ولا يسوم على سوم أخيه حتى يأذن له أو بترك	٥٨
		بيع المزايدة	٥٩

صفحة الباب		صفحة الباب
٦٠ ٣٥٥	النجش ، ومن قال لا يجوز ذلك البيع	٨٧ ٣٩٨
٦١ ٣٥٦	بيع النمر ، وحبل الحبل	إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم
٦٢ ٣٥٨	بيع الملازمة	أصابته عاهة فهو من البائع
٦٣ ٣٥٩	بيع المناذرة	شراء الطعام الى أجل
٦٤ ٣٦١	النهي للبائع أن لا يحفل الا بل البقر ، منم وكل حفلة	إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه
٦٥ ٣٦٨	إن شاء رد المصراة ، وفي حلبتها صاع من تمر	قبض من باع نخلا قد أبرت ، أو أرضا ،
٦٦ ٣٦٩	بيع العبد الزاني	مزروعة أو باجارة
٦٧ ٣٦٩	البيع والشراء مع النساء	بيع الزرع بالطعام كيلا
٦٨ ٣٧٠	هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وهل بعينه أو ينصحه	بيع النخل بأصله
٦٩ ٣٧٢	من كره أن يبيع حاضر لباد بأجر	بيع المخاضرة
٧٠ ٣٧٢	لا يبيع حاضر لباد بالسمرة	بيع الجمار وأكله
٧١ ٣٧٣	النهي عن تلقى الركبان وأن يمه مرود	من أجرى أمر الامصار على ما يتعارفون
٧٢ ٣٧٥	منتهى التلقى	بينهم في البيوع والاجارة
٧٣ ٣٧٦	إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل	بيع الشريك من شريكه
٧٤ ٣٧٧	بيع النمر بالتمر	بيع الارض والدور والعروض مشاعا غير
٧٥ ٣٧٧	بيع الزبيب بالزبيب ، والطعام بالطعام	مقسم
٧٦ ٣٧٧	بيع الشعير بالشعير	إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضى
٧٧ ٣٧٩	بيع لذهب بالذهب	الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب
٧٨ ٣٧٩	بيع الفضة بالفضة	شراء المملوك من الحرى وصيته وعتقه
٧٩ ٣٨١	بيع الديار بالدينار نأ	جلود الميتة قبل أن تدبغ
٨٠ ٣٨٣	بيع الورق بالذهب نسبة	قتل الخنزير
٨١ ٣٨٣	بيع الذهب بالورق بدأ بيد	لابذاب شحم الميتة ولا يباع ودكه
٨٢ ٣٨٣	بيع المزانية ، وهي بيع النمر بالنمر ، وبيع	بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره
	لوزيب بالسكرم ، وبيع "عرايا	من ذلك
٨٣ ٣٨٧	بيع النمر على رؤوس النحير بالذهب "نمضة	تحريم التجارة في الحر
٨٤ ٣٩٠	تفسير "عرايا	إثم من باع حراً
٨٥ ٣٩٣	بيع "نخل قبل أن يبدو صلاحها	أمر النبي ﷺ اليهود ببيع أرضهم حين
٨٦ ٣٩٧	بيع "نخل قبل أن يبدو صلاحها	أجلهم
		بيع العبيد والحيوان نسبة
		بيع الرقيق
		بيع المبرور
		هل يسافر بالجارية قبل ان يستبرئها

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
١١٢ ٤٢٤	بيع الميتة والأصنام	٩ ٤٤٦
١١٣ ٤٢٦	نمن الكلب	١٠ ٤٤٧
	( ٣٥ - كتاب السلم )	١١ ٤٤٧
	رقم ٢٢٣٩ - ٢٢٥٦	١٢ ٤٤٩
١ ٤٢٨	السلم في كيل معلوم	المستأجر الخ
٢ ٤٢٩	السلم في وزن معلوم	من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق
٣ ٤٣٠	السلم الى من ليس عنده أصل	به ، وأجرة الحال
٤ ٤٣٢	السلم في النخل	أجر السمرة
٥ ٤٣٣	الكفيل في السلم	هل يؤاجر الرجل نفسه من مشرك في أرض
٦ ٤٣٣	الرهن في السلم	الحرب
٧ ٤٣٤	السلم الى أجل معلوم	ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة
٨ ٤٣٥	السلم الى أن تنتج الناقة	الكتاب
	( ٣٦ - كتاب الشفعة )	١٧ ٤٥٨
	رقم ٢٢٥٧ - ٢٢٥٩	ضريبة العبد ، وتغاضد ضرائب الاماء
١ ٤٣٦	الشفعة ما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة	خراج الحمام
٢ ٤٣٧	عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع	من كلم موالى العبد أن يخففوا عنه من
٣ ٤٣٨	أى الجوار أقرب	خراج
	( ٣٧ - كتاب الاجارة )	٢٠ ٤٦٠
	رقم ٢٢٦٠ - ٢٢٨٦	كسب البنى والاماء
١ ٤٣٩	استئجار الرجل الصالح	٢١ ٤٦١
٢ ٤٤١	رعى الفم على قراريط	عصب الفحل
٣ ٤٤٢	استئجار المشركين عند الضرورة	٢٢ ٤٦٢
٤ ٤٤٣	إذا استأجر أجيراً ليحمل له بعد ثلاثة أيام	إذا استأجر أرضاً فأت أحدهما
٥ ٤٤٣	الأجير في الغزو	
٦ ٤٤٤	من استأجر أجيراً فبين له لأجل ولم يبين العمل	( ٣٨ - كتاب الحوالة )
٧ ٤٤٥	إذا استأجر أجيراً على أن يقيم حائطاً يريد أن ينقض جاز	رقم ٢٢٨٧ - ٢٢٨٩
٨ ٤٤٥	الاجارة الى نصف النهار	١ ٤٦٤
		في الحوالة ، وهل يرجع في الحوالة
		٢ ٤٦٦
		إذا أحال على ملى فليس له رد
		٣ ٤٦٦
		إن أحال دين الميت على رجل جاز
		( ٣٩ - كتاب الكفالة )
		رقم ٢٢٩٠ - ٢٢٩٨
		١ ٤٦٩
		الكفالة في القرض والديون بالأبدان
		وغيرهما
		( والذين عاقدت أيمانكم فأنوهم نصيبهم )
		٢ ٤٧٢



## تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٤	١١	١١	١	١١	١١	١١	١
١٥	١١	أجدنة هديا	أجد هديا	١٥	١١	أبو عوا	أبو عوانة
٢٣	١١	عن سعيد	عند سعيد	٢٣	١١	عياش الشيباني	عياش عن الشيباني
١٧٩	٩	٤١٩٥	٤٢٧٩	١٧٩	٩	٤١٩٥	٤٢٧٩
١٨٠	١٩	وتعقبه	وتعقبه	١٨٠	١٩	٤١٩٥	٤٢٧٩
١٨٦	٢٣	ابن عباس	ابن عباس	١٨٦	٢٣	وتعقبه	وتعقبه
١٨٨	٢٤	الحافظ	الحافظ	١٨٨	٢٤	ابن عباس	ابن عباس
١٩٤	٢٥	سنة	سنة	١٩٤	٢٥	الحافظ	الحافظ
١٩٤	٢٨	من عمرو	من عمرو	١٩٤	٢٨	سنة	سنة
١٩٩	٤	يقتلوا	يقتلوا	١٩٩	٤	من عمرو	من عمرو
٢٠٥	٢٨	أهل الصفحة ١١٥	٢١٥	٢٠٥	٢٨	يقتلوا	يقتلوا
٢١٥	٢٦	صائماً	صائماً	٢١٥	٢٦	أهل الصفحة ١١٥	٢١٥
٢٤١	١٩	حكيم عن أبي حرة	حكيم بن أبي حرة	٢٤١	١٩	صائماً	صائماً
٢٤٥	٢٤	وهم يصوم	وهم يصوم	٢٤٥	٢٤	حكيم عن أبي حرة	حكيم بن أبي حرة
٢٥٠	٩	سلة إن	سلة أن	٢٥٠	٩	وهم يصوم	وهم يصوم
٢٥٨	٢٥	سقفة	سقفه	٢٥٨	٢٥	سلة إن	سلة أن
٢٧٣	١١	زوج	زوج	٢٧٣	١١	سقفة	سقفه
٢٧٤	١٦	في النذر	في المغازي	٢٧٤	١٦	زوج	زوج
٢٧٤	٢٦	بن دينار	بن دينار	٢٧٤	٢٦	في النذر	في المغازي
٢٨١	١٤	أعتكفت	أعتكفت	٢٨١	١٤	بن دينار	بن دينار
٢٨٣	٦	الليلة	الليلة	٢٨٣	٦	أعتكفت	أعتكفت
٢٨٤	٢	من	من	٢٨٣	٦	الليلة	الليلة
٢٨٨	٣	أبيه	أبيه	٢٨٤	٢	من	من
٢٩٥	٢٣	بشير سمعت رضى	بشير رضى	٢٨٨	٣	أبيه	أبيه
٢٩٢	٩	يا عبد	يا عبد	٢٩٥	٢٣	بشير سمعت رضى	بشير رضى
٢٩٤	٢٥	نعيم	نعيم	٢٩٢	٩	يا عبد	يا عبد
				٢٩٤	٢٥	نعيم	نعيم

# فَتْحُ الْبَارِي

بشْرَحِ  
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسا ركب صحيح البخاري

ترجمة نصيحا وتحقيقا  
واشرافا على مقابلة نسخة المطبعة الوطنية  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باخراجه وصححه وأشرافا على طبعه  
محب الدين الخطيب

ضم كسرة وأبوابه وأما دونه  
محدثو دار عبد الباقي

إلى دار المعارف

دار المعارف  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإحارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- العسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمرارة	(ج ٥)	٩٢- الفتش	(ج ١٣)
٩٥- أحبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الحيل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استئانة المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الحصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشرة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأصاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كمالات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والندور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزارعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشربة	(ج ٥)	٤٦- المطالم	(ج ٥)
٣٤- السبوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي	(ج ٧- ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشعبة	(ج ٤)	٥٠- المكت	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- الندور	(ج ١١)
١٩- التهجد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- حراء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الحزبة والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقيقة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الحمعة	(ج ٢)	٣- العم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الحذر	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوصوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في صلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكيلة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العبدن	(ج ٢)		

(\*) وصعد هذا الفهرس وفق المعجم لفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، وأما الذي يحتوي عليه وقد وصعد على خلاف كل محمد  
'وه كتب لي يحتوي عليه تسهلاً مقدري، والله لموفق  
(يوسف المرعشي)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٤١ - كتاب الحرث والمزارعة

١ - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه . وقول الله تعالى : [ الواقعة : ٦٣ - ٦٥ ]

( أفرأيت ما تحرثون ، أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون . لو نشاء لجمعناهُ حطاماً )

٢٣٢٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة ح

وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما من مسلم يفرس غرساً ، أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة ، إلا كان له به صدقة » . وقال لنا مسلم حدثنا أبان حدثنا قتادة حدثنا أنس عن النبي ﷺ [ الحديث ٢٣٢٠ - طرفه في : ٦٠١٢ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب المزارعة - باب فضل الزرع والفرس إذا أكل منه ، وقول الله تعالى ( أفرأيت ما تحرثون ) الآية ) كذا للنسفي والكشميني ، إلا أنهما أخرجا البسمة ، وزاد النسفي و باب ما جاء في الحرث والمزارعة وفضل الزرع الخ ، وعليه شرح ابن بطال ، ومثله للأصيلي وكرمة إلا أنهما حذفوا لفظ « كتاب المزارعة ، وللمستملى » كتاب الحرث ، وقدم الجوى البسمة وقال « في الحرث » بدل كتاب الحرث . ولا شك أن الآية تدل على إباحة الزرع من جهة الامتنان به ، والحديث يدل على فضله بالقييد الذي ذكره المصنف . وقال ابن المنير : أشار البخاري الى إباحة الزرع . وأن من نهي عنه كما ورد عن عمر فجله ما إذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور المطلوبة ، وعلى ذلك يحمل حديث أبي أمامة المذكور في الباب الذي بعده . والمزارعة مفاعلة من الزرع وسيأتي القول فيها بعد أبواب . قوله ( حدثنا قتيبة الخ ) أخرج هذا الحديث عن شيخين حدثه به كل منهما عن أبي عوانة ، ولم أر في سياقهما اختلافاً . وكأنه قصد أنه سمعه من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما . قوله ( ما من مسلم ) أخرج الكافر لأنه رتب على ذلك كون ما أكل منه يكون له صدقة ، والمراد بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم ، نعم ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا كما ثبت من حديث أنس عند مسلم . وأما من قال إنه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج الى دليل ، ولا يبعد أن يقع ذلك لمن لم يرزق في الدنيا وفقد العاقبة . قوله ( أو يزرع ) أو ، للتوزيع لأن الزرع غير الفرس . قوله ( وقال مسلم ) كذا للنسفي وجماعة ، ولا يذروا الاصيلي وكرمة ، وقال لنا مسلم ، وهو ابن ابراهيم ، وأبان هو ابن يزيد العطار . والبخاري لا يخرج له إلا استشهاداً ، ولم أر له في كتابه شيئاً موصولاً إلا هذا . ونظيره عنده حماد بن سلمة فإنه لا يخرج له إلا استشهاداً . ووقع عنده في الرقاق « قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة ، وهذه الصيغة وهي ، قال لنا ، يستعملها البخاري - على ما استقرى من كتابه - في الاستشهادات غالباً ، وربما استعملها في الموقوفات . ثم إنه ذكر هذا اسناد أبان ولم يسق مثله ، لأن غرضه منه التصريح بالتحديث من قتادة عن أنس . وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ



« أن نبي الله ﷺ رأى نخلاً لام مبشر امرأة من الأنصار فقال : من غرس هذا النخل ، أسلم أم كافر ؟ فقالوا : مسلم ، قال بنحو حديثهم ، كذا عند مسلم فأحال به على ما قاله ، وقد بينه أبو نعيم في « المستخرج » من وجه آخر عن مسلم بن إبراهيم وبقية ، فقال لا يغرس مسلم غرساً فياً كل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة ، وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر من طرق منها بلفظ « سمع ، بدل بهيمة ، وفيها « إلا كان له صدقة فيها أجر » ومنها « أم مبشر أو أم معبد ، على الشك ، وفي أخرى « أم معبد » بغير شك ، وفي أخرى « امرأة زيد بن حارثة ، وهي واحدة لها كنيستان وقيل اسمها خليدة ، وفي أخرى « عن جابر عن أم مبشر ، جمعه من مسندها . وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة الأرض ، ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها . وفيه فساد قول من أنكروا ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن ذلك على ما إذا شغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعاً « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا » الحديث ، قال القرطبي : يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغال به عن أمر الدين ، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف أو لنفع المسلمين بها وتحصيل ثوابها . وفي رواية لمسلم « إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة » ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولاً منه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه إلى غيره ، وظاهر الحديث أن الأجر يحصل لمتعاطي الزرع أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لأنه أضافه إلى أم مبشر ثم سألها عن غرسه ، قال الطبري : نكر مسلياً وأوقعه في سياق النفي وزاد من الاستغراقية وعم الحيوان ليدل على سبيل الكساية على أن أي مسلم كان حراً أو عبداً مطيعاً أو عاصياً يعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حيوان كان يرجع نفعه إليه ويثاب عليه . وفيه جواز نسبة الزرع إلى الآدمي ، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً : لا يقل أحدكم زرعاً ، ولكن ليقل حرثاً ، ألم تسمع لقول الله تعالى ﴿ أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ ورجاله ثقات ، إلا أن مسلم ابن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان ربما أخطأ . وروى عبد بن حميد عن طريق أبي عبد الرحمن السلمي بمثله من قوله غير مرفوع ، واستنبط منه المهلب أن من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لب الأرض أجرة مثلها ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم الكلام على أفضل المسالك في كتاب البيوع . والله الموفق

## ٢ - باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ، أو مجاوزة الحد الذي أمر به

٢٣٢١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** عبد الله بن سالم **الخصي** **حدثنا** محمد بن زياد **الألماني** عن أبي أمامة الباهلي قال - ورأى سكةً وشبناً من آلة الحرث فقال - سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل » قال محمد : واسم أبي أمامة صدق بن عجلان

قوله ( باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذي أمر به ) هكذا للأصلي وكرمة ، ولا بن شبيهه ، أو تجاوز ، وللنسي وأبى ذر « جاوز » والمراد بالحد ما شرع ، أهم من أن يكون واجباً أو مندوباً . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن سالم ) هو الخصي يكنى أبا يوسف وليس له ولا لشيوخه في هذا الصحيح غير هذا الحديث ،

والأهاني بفتح الهمزة ، ورجال الاسناد كلهم شاميون وكلهم محصيون الا شيخ البخارى . **قوله** ( عن أبي أمامة ) في رواية أبي نعيم في المستخرج ، سمعت أبا أمامة ، . **قوله** ( سكر ) بكسر الميملة هي الحديدة التي تحرث بها الأرض . **قوله** ( إلا أدخله الله الذل ) في رواية الكشميني ، إلا دخله الذل ، وفي رواية أبي نعيم المذكورة ، إلا أدخلوا على أنفسهم ذلاً لا يخرج عنهم إلى يوم القيامة ، والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الأرض التي تطالبهم بها الولاة ، وكان العمل في الأراضي أول ما افتتحت على أهل الذمة فكان الصحابة يكرهون تماطى ذلك . قال ابن التين : هذا من إخباره عليه السلام بالمغيبات ، لأن المشاهد الآن أن أكثر الظلم إنما هو على أهل الحرث . وقد أشار البخارى بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي أمامة والحديث الماضى في فضل الزرع والغرس وذلك بأحد أمرين : إما أن يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ومحل ما إذا اشتغل به فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، وإما أن يحمل على ما إذا لم يضيع إلا أنه جاوز الحد فيه . والذي يظهر أن كلام أبي أمامة نحول على من تماطى ذلك بنفسه ، أما من له عمال يعملون له وأدخل داره الآلة المذكورة لتحفظ لهم فليس مراداً ، ويمكن الحل على عمومهم فإن الذل شامل لكل من أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخر له ، ولا سيما إذا كان المطالب من الولاة . وعن الداودي هذا لمن يقرب من العدو ، فإنه إذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالغروسة فيتأسد عليه العدو ، لحقهم أن يشتغلوا بالغروسة وعلى غيرهم إمدادهم بما يحتاجون اليه . **قوله** ( قال أبو عبد الله : اسم أبي أمامة صدى بن عجلان الخ ) كذا وقع للاستملى وحده . قلت : وليس لأبى أمامة في البخارى سوى هذا الحديث ، وحديث آخر في الألعمة ، وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع . والله أعلم

### ٣ - باب اقتناء الكلب للحرث

٢٣٢٢ - **حدثنا** حماد بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ أَمَسَّ كَلْبًا فَانْهَى عَنْهُ يَوْمَ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ » . قال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ » . وقال أبو حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ » [ الحديث ٢٣٢٢ - طرفه في : ٢٣٢٤ ]

٢٣٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد **حدثه** أنه سمع سفيان بن أبي زهير - رجل من أزد شنوءة ، وكان من أصحاب النبي ﷺ - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ . قلت : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : إى ورب هذا المسجد » [ الحديث ٢٣٢٣ - طرفه في : ٢٣٢٥ ]

**قوله** ( باب اقتناء الكلب للحرث ) بالافتناء بالفتح من القنية بالكسر وهي الانخاذ ، قال ابن المنير : أراد

البخاري إباحة الحرث بدليل إباحة اقتناء الكلاب المنهى عن اتخاذها لأجل الحرث ، فإذا رخص من أجل الحرث في المنوع من اتخاذها كان أقل درجته أن يكون مباحا . **قوله** ( عن أبي سلة عن أبي هريرة ) في رواية مسلم من طريق الأوزاعي ، حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلة حدثني أبو هريرة ، **قوله** ( من أمسك كلبا ) في رواية سفيان بن أبي زهير ثاني حديثي الباب ، من أقتنى كلبا ، وهو مطابق للترجمة ، ومفسر للإمسك الذي هو في هذه الرواية ، ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلة بلفظ « من اتخذ كلبا إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية ، وأخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بلفظ « من أقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فانه ينقص من أجره كل يوم قيراطان ، فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر ، ففي مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه « ان النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم ، فقيل لابن عمر : ان أبا هريرة يقول ، أو كلب زرع ، فقال ابن عمر : ان لابي هريرة وزرا ، ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تثبت رواية أبي هريرة وأن سبب حفظه لهذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع دونه ، ومن كان مشغلا بشئ احتاج إلى تعرف أحكامه ، وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا « من أقتنى كلبا ، الحديث ، قال سالم : وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث ، وأصله للبخاري في الصيد دون الزيادة ، وقد وافق أبا هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير كما تراه في هذا الباب ، وعبد الله ابن ، فغل وهو عند مسلم في حديث أوله « أمر بقتل الكلاب ورخص في كلب الغنم والصيد والزرع ، **قوله** ( أو ماشية ) « أو ، للتنويع لا للتديد . **قوله** ( وقال ابن سيرين وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : إلا كلب غنم أو حرث أو صيد ) ، أما رواية ابن سيرين فلم أقف عليها بعد التتبّع الطويل ، وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد الاصبهاني في « كتاب الترغيب » ، له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « من أقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل يوم قيراطا ، لم يقل سهيل « أو حرث » ، **قوله** ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : كلب ماشية أو صيد ) وصلها أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم بلفظ « أيما أهل دار ربطوا كلبا ليس بكلب صيد ولا ماشية نقص من أجرهم كل يوم قيراطان » ، قال ابن عبد البر : في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية ، وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، وكرهه اتخاذها لغير ذلك ، إلا أنه يدخل في معنى الصيد وغيره بما ذكر اتخاذها لجلب المنافع ورفع المضار قياسا ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه . وفي قوله « نقص من عمله » - أي من أجر عمله - ما يشير إلى أن اتخاذها ليس بمحرم ، لأن ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الأجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذها مكروه لا حرام . قال : ووجه الحديث عندى أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الإناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف ولا يتحفظ منها فرما دخل عليه باتخاذها ما ينقص أجره من ذلك . ويروى أن المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبغ الضيف ، ويروع السائل اه . وما ادعاه من عدم التحريم واستند له بما ذكره ليس بلازم ، بل يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يحمله من الخير لو لم يتخذ الكلب ، ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما ، والمراد بالنقص أن الائتم

الحاصل باتخاذ يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من الإثم باتخاذ، وهو قيراط أو قيراطان . وقيل سبب نقصان امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المارين من الأذى ، أو لأن بعضها شياطين ، أو عقوبة لخالفه النهي ، أو لولوغها في الأواني عند غفلة صاحبها فرما يتنجس الطاهر منها ، فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر . وقال ابن الزين : المراد أنه لو لم يتخذ لكان عمله كاملاً ، فإذا اقتناه نقص من ذلك العمل ، ولا يجوز أن ينقص من عمل مضي وإنما أراد أنه ليس عمله في الكمال عمل منه لم يتخذ له . وما ادعاء من عدم الجواز منازع فيه ، فقد حكى الريان في البحر ، اختلافاً في الأجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل ، وفي محل نقصان القيراطين فقل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النفل آخر ، وفي سبب النقصان بمعنى كما تقدم ، واختلفوا في اختلاف الروايتين في القيراطين والقيراط فقل : الحكم الزائد لكونه حفظ مالم يحفظه الآخر أو أنه يبلغ أخبر أولاً بنقص قيراط واحد فسمعه الراوي الأول ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين زيادة في التأكيد في التفسير من ذلك فسمعه الراوي الثاني . وقيل ينزل على حالين : فنقصان القيراطين باعتبار كثرة الأضرار باتخاذها ، ونقص القيراط باعتبار قلته . وقيل يختص نقص القيراطين بمن اتخذها بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها ، وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط بأهل البرادى ، وهو يلتفت الى معنى كثرة التأذى وقلته . وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب : فنجماً لاسبه آدمى قيراطان رفياً دونه قيراط . وجوز ابن عبد البر أن يكون القيراط الذي ينقص أجر إحسانه اليه لأنه من جملة ذوات الأكلاب الرطبة أو الحرة ، ولا يخفى بعده . واختلف في القيراطين المذكورين هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنازة وانباعهما ؟ فقل بالتسوية ، وقيل اللذان في الجنازة من باب الفضل واللذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره ، والأصح عند الشافعية إباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب لإحاطة النصوص بما في معناها كما أشار اليه ابن عبد البر ، وانفقوا على أن المأذون في اتخاذ مالم يحصل الاتفاق على قتله وهو السكب المقور ، وأما غير المقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا ؟ واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يشول أمره اليها إذا كبر ، ويكون القصد لذلك قائماً مقام وجود المنفعة به كما يجوز بيع مالم ينتفع به في الحال لكونه ينتفع به في المآل ، واستدل به على طهارة السكب الجازر باتخاذ لأن في ملاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة ، فالإذن في اتخاذ إذن في مكملات مقصوده ، كما أن المنع من لوازمه مناسب للنفع منه . وهو استدلال قوى لإبعارضه إلا عموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ فيه السكب من غير تفصيل ، وتخصيص العموم غير مستنكر إذا سوغه الدليل . وفي الحديث الحث على تكثير الأعمال الصالحة ، والتحذير من العمل بما ينقصها ، والتنبيه على أسباب الزيادة فيها والنقص منها لتجنب أو ترتكب : وبيان لطف الله تعالى بخلفه في إباحة ما لم به نفع ، وتبليغ نبيهم ﷺ لهم أمور معاشهم ومعادهم ، وفيه ترجيح المصلحة الراجحة على المفسدة لوقوع استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذ . قوله ( عن يزيد بن خصيفة ) بالمعجمة ثم المهلهة ثم الفاء مصغر ، و ( السائب بن يزيد ) صحابي صغير مشهور ، ورجال الأسناد كلهم مدنيون بالأصالة إلا شيخ البخاري وقد أقام بالمدينة مدة ، وفيه رواية صحابي عن صحابي . قوله ( من أزد شنوءة ) بفتح المعجمة وضم النون بعدها راو ساكنة ثم همزة مفتوحة ، وهي قبيلة مشهورة نسبوا إلى شنوءة واسمه الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن النضر بن

الاذى . **قوله** ( قلت أنت سمعت هذا ) فيه التثبت في الحديث ، وفي قوله ( أى ورب هذا المسجد ) القسم للتوكيد وإن كان السامع مصدقا

#### ٤ - باب استعمال البقر للحرثة

٢٣٢٤ - **حدثني محمد بن نشار** حدثنا **عندر** حدثنا **شعبة** عن **سعد بن إبراهيم** بن **عبد الرحمن بن عوف الزهري** قال : سمعت **أبا سلمة** عن **أبي هريرة** رضى الله عنه عن **النبي ﷺ** قال « بينما رجل راکب على بقرة التفقت إليه فقالت : لم أخلق لهذا ، خلقت للحرثة . قال : آمنتُ به أنا وأبو بكر وعمر . وأخذ الذئب شاة فتبعها الراعى ، فقال له الذئب : من لها يوم السبع ، يوم لا راعى لها غيرى ؟ قال : آمنتُ به أنا وأبو بكر وعمر . قال أبو سلمة : وما هما يومئذ في القوم »

[ الحديث ٢٣٢٤ - أطرافه في : ٢٤٧١ ، ٣٦٦٣ ، ٣٦٩٠ ]

**قوله** ( باب استعمال البقر للحرثة ) أورد فيه حديث **أبي هريرة** في قول البقرة دلم أخلق لهذا إنما خلقت للحرثة ، وسيأتى الكلام عليه في المناقب فإن سياقه هناك أنهم من سياقه هنا ، وفيه سبب قوله **ﷺ** : « آمنت بذلك ، وهو حيث تعجب الناس من ذلك ، ويأتى هناك أيضا الكلام على اختلافهم في قوله ديوم السبع ، وهل هو بضم الموحدة أو إسكانها وما معناها ؟ قال ابن بطال : في هذا الحديث حجة على من منع أكل الخيل مستدلا بقوله تعالى ( لتركبوها ) فانه لو كان ذلك دالالا على منع أكلها لدل هذا الخبر على منع أكل البقر ، لقوله في هذا الحديث ( إنما خلقت للحرث ، وقد اتفقوا على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الامتنان في قوله ( لتركبوها ) والمستفاد من صيغة إنما في قوله د إنما خلقت للحرث ، عموم مخصوص

#### ٥ - باب إذا قال اكفنى مؤونة النخل وغيره وتشركنى في الثمر

٢٣٢٥ - **حدثنا الحكم بن نافع** أخبرنا **شعيب** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** رضى

الله عنه قال « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل . قال : لا . فقالوا : اكفونا المؤونة ونشرككم في الثمرة . قالوا : سمعنا وأطعنا »

[ الحديث ٢٣٢٥ - طرفاه في : ٢٧١٩ ، ٣٧٨٢ ]

**قوله** ( باب إذا قال اكفنى مؤونة النخل وغيره ) أى كالغلب ( وتشركنى في الثمر ) أى تكون الثمرة بيننا ، ويجوز في دتشركنى ، فتح أوله وثالثه وضم أوله وكسر ثالثه ، بخلاف قوله د ونشرككم ، فانه بفتح أوله وثالثه حسب . **قوله** ( قالت الأنصار ) أى حين قدم النبي ﷺ المدينة ، وسيأتى في الهبة من حديث أنس قال د لما قدم المهاجرون المدينة قاسمهم الانصار على أن يعطوهم ثمار أموالهم ويكفونهم المؤونة والعمل ، الحديث . **قوله** ( النخيل ) في رواية الكشميهني د النخل ، والنخيل جمع نخل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر . **قوله** ( المؤنة ) أى العمل في البساتين من سقيها والقيام عليها ، قال المهب : إنما قال لهم النبي ﷺ د لا ، لانه علم أن المتوح ستمنح عليهم فذكره

أن يخرج شيء من عقار الانصار عنهم ، فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلحتين : امتثال ما أمرهم به ، وتجميل مواساة إخوانهم المهاجرين ، فسألوه أن يساعدوهم في العمل ويشركوهم في الثمر . قال : وهذه هي المساقاة بعينها . وتمتبه ابن التين بأن المهاجرين كانوا ملكوا من الانصار نصيبا من الأرض والمال باشتراط النبي ﷺ على الانصار مواساة المهاجرين ليلة العقبة ، قال فليس ذلك من المساقاة في شيء ، وما ادعاء مردود لانه شيء لم يقم عليه دليلا ، ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك في الأرض ، ولو ثبت بمجرد ذلك لم يبق لسؤالهم لتلك ورده عليهم معنى ، وهذا واضح بحمد الله تعالى

٦ - باب قطع الشجر والنخل . وقال أنس : أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع

٢٣٢٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه حرق نخل بني النضير وقطع ، وهي البويرة ، ولها يقول حسان :  
لَمَّا نَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرَّقَ بِالْبُورَةِ مُسْتَطِيرٌ

[ الحديث ٢٣٢٦ - أطراعه : ٣٠٢١ ، ٤٠٣٦ ، ٤٠٣٢ ، ٤٨٨٤ ]

قوله ( باب قطع الشجر والنخل ) أي للحاجة والمصلحة إذا تعينت طريقا في نكاية العدو ونحو ذلك . وعانف في ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع الشجر المثمر أصلا ، وحلوا ما ورد من ذلك إما على غير المثمر وإما على أن الشجر الذي قطع في قصة بني النضير كان في الموضع الذي يقع فيه القتال ، وهو قول الأوزاعي والليث وأبي نور . قوله ( وقال أنس أمر النبي ﷺ بالنخل فقطع ) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوي ، وقد تقدم موصولا في المساجد ، ويأتي الكلام عليه في أول الهجرة ، وهو شاهد للجواز لأجل الحاجة ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في تحريق نخل بني النضير ، وهو شاهد للجواز لأجل نكاية العدو ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي بين بدر وأحد ، وفي كتاب تفسير سورة الحشر . و ( البويرة ) بضم الموحدة مصغر موضع معروف ، و ( سراة ) بفتح المهملة و ( مستطير ) أي منتشر . وأورد القابسي البيت المذكور مخروما بحذف الواو من أوله

٧ - باب \* ٢٣٢٧ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد عن حنظلة بن قيس الأنصاري سمع رافع بن خديج قال : كنا أكثر أهل المدينة مزدعجا ، كنا نكسرى الأرض بالناحية منها مسمى لسيّد الأرض ، قال فما بصاب ذلك وتسلم الأرض ، وبما بصاب الأرض ويسلم ذلك ، فنهينا . وأما الذهب والورق فلم يكن يؤخذ

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو نزلة الفصل من الباب الذي قبله . وأورد فيه حديث رافع بن خديج : كنا نكسرى الأرض بالناحية منها ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى بعد أربعة أبواب ، وقد استسكرك ابن بطال دخوله في هذا الباب قال : وسألت المهلب عنه فقال : يمكن أن يؤخذ من جهة أنه من أكثر أرضا لزوع فيها ويضر من فاقضت المدة فقال له صاحب الأرض أفلح شجرك عن أرضي كان له ذلك ، فيدخل بهذه الطريق في

لإباحة قطع العجر . وقال ابن المنير : الذي يظهر أن غرضه الإشارة به إلى أن القطع الجائز هو المسبب للمصلحة كذكاة الكفار أو الانتفاع بالخشب أو نحوه ، والمنكر هو الذي عن العبث والاعتداء ، ووجه أخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارع نهى عن المخاطرة في كراه الأرض [بقاء على منفعتها من الضياع مجاناً في عواقب المخاطرة ، فإذا كان ينهى عن تضییع منفعتها وهي غير محققة ولا مشخصة فلأن ينهى عن تضییع عنها بقطع أشجارها عبثاً أجدد وأولى . قوله ( نكرى ) بضم أوله من الرباعي . وقوله ( لسيد الأرض ) أى مالكها . وقوله ( بالناحية منها مسمى ) ذكره على إرادة البعض أو باعتبار الزرع . وقوله ( فما يصاب ذلك وتسلم الأرض وما يصاب الأرض ويسلم ذلك ) وقع في رواية الكشميني ، فهما ، في الموضعين والأول أولى ومعناه فكثيراً ما يصاب ، وقد تقدم توجيهه في الكلام على قوله « وكان مما يحرك شفتيه » في بدء الوحي من كلام ابن مالك . وزاد الكرماني هنا : يحتمل أن تكون ما بمعنى ربما لأن حروف الجر تتناوب ولا سيما « من » ، التبعيضية تناسب « رب » ، التعليلية ، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال إن لفظ ذلك من باب وضع المظهر موضع المضمّر . قوله ( فاما الذهب والورق ) في رواية الكشميني « والفضة » بدل الورق . وقوله ( فلم يكن يومئذ ) أى يكرى بهما ، ولم يرد نفى وجودهما . ولم يتعرض في هذه الرواية لحكم المسألة وسأأتى ببيانها بعد عشرة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٨ - باب المزارعة بالشطر ونحوه

وقال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرّبع . وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم وغروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل عليّ وابن سيرين . وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع . وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا . وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينفقان جميعاً ، فاخرج فهو بينهما . ورأى ذلك الزهري . وقال الحسن : لا بأس أن يحتسب القطن على النصف . وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكم والزهري وقنادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه . وقال ميمون : لا بأس أن تُكرى الماشية على الثلث والرّبع إلى أجل مُسمى

٢٣٢٨ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن النبي ﷺ عامل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع ، فكان يعطى أزواجه مائة وسقي . فمانون وسقي تمر ، وعشرون وسقي شعير . وقسم عمر خيبر لخَيْرَ أزواج النبي ﷺ أن يقطع لمن من الماء والأرض ، أو يمضي لمن ؟ فمن من اختار الأرض ومن من اختار الوسق ، وكانت عائشة اختارت الأرض »

قوله (باب المزارعة بالشطر ونحوه) راعى المصنف لفظ الشطر لوروده في الحديث . والحق غيره لتساويهما في المعنى ، ولولا مراعاة لفظ الحديث لكان قوله المزارعة بالجزء أخصر وأبين . قوله (وقال قيس بن مسلم) هو الكوفي (عن أبي جعفر) هو محمد بن علي بن الحسين الباقر . قوله (ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزعمون على الثلث والرابع) الواو عاطفة على الفعل لأعلى المجزور ، أى يزعمون على الثلث يزعمون على الربع ، أو الواو بمعنى أو ، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال : أخبرنا الثوري قال أخبرنا قيس بن مسلم به ، وحكى ابن التين أن القابسي أنكر هذا وقال : كيف يروى قيس بن مسلم هذا عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين ؟ وهو معجب من غير عجب . وكفى من ثقة تفرد بما لم يشاركه فيه ثقة آخر ، وإذا كان الثقة حافظا لم يضره الانفراد . والواقع أن قيسا لم ينفرد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريبا . ثم حكى ابن التين عن القابسي أعرب من ذلك فقال : إنما ذكر البخاري هذه الآثار في هذا الباب ليعلم أنه لم يصح في المزارعة على الجزء حديث مسند ، وكأنه غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك وهو معتمد من قال بالجواز ، والحق أن البخاري إنما أراد بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة ، فيلزم من يقدم عملهم على الأخبار المرفوعة أن يقولوا بالجواز على قاعدتهم . قوله (وزارع على وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين) ، أما أثر على فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه ، أنه لم ير بأسا بالمزارعة على النصف ، وأما أثر ابن مسعود وسعد بن مالك - وهو سعد بن أبي وقاص - فوصلهما ابن أبي شيبة أيضا من طريق موسى بن طلحة قال : كان سعد بن مالك وابن مسعود يزارعان بالثلث والرابع ، ووصله سعيد بن منصور من هذا الوجه بلفظ : أن عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود وخبايا وأسامة ابن زيد ، قال : فرأيت جاري ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضيهما بالثلث ، . وأما أثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء : أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطاة أن يزارع بالثلث والرابع ، وروينا في الحراج ليحيى بن آدم ، بإسناده إلى عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عامله : انظر ما قبلكم من أرض فأعطوها بالمزارعة على النصف وإلا فاعمل الثلث حتى تبلغ العشر فإن لم يزرعها أحد فامنحها ، وإلا فأنفق عليها من مال المسلمين ، ولا تبين قبلك أرضا . وأما أثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال : سمعت هشاما يحدث أن ابن سيرين أرسله إلى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لآخر : اعمل في حائطى هذا ولك الثلث والرابع . قال : لا بأس ، قال فرجمت إلى ابن سيرين فأخبرته فقال : هذا أحسن ما يصنع في الأرض ، . وروى النسائي من طريق ابن عون قال : كان محمد يعني ابن سيرين يقول : الأرض عندى مثل المال المضاربة ، فما صلح في المال المضاربة صلح في الأرض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح في الأرض . قال : وكان لا يرى بأسا أن يدفع أرضه إلى الأكار على أن يعمل فيها بنفسه وولده وأعوانه وبقره ولا ينفق شيئا وتكون النفقة كلها من رب الأرض . وأما أثر عروة وهو ابن الزبير فوصله ابن أبي شيبة أيضا . وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق أخرى إلى أبي جعفر الباقر أنه : سئل عن المزارعة بالثلث والرابع فقال : إنى إن نظرت في آل أبي بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك ، وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد . وروى سعيد بن منصور



من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأساً أن يحمل الرجل للرجل طائفة من زرع أو حرثه على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها . قوله ( وقال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع ) وصله ابن أبي شيبة وزاد فيه : وأحمله إلى علقمة ، والأسود ، فلو رأيا به بأساً لنهايا عنه ، وروى النسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود قال : كان عمى يزارعان بالثلث والرابع وأنا شريكهما ، وعلقمة والأسود يعلبان فلا يغيران . قوله ( وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وإن جاءوا بالبذر فلم يكم كذا ) وصله ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيد : أن عمر أجل أهل نجران واليهود والنصارى واشترى بياض أرضهم وكرومهم ، فعامل عمر الناس إن هم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلم يكم الثلثان ولعمر الثلث ، وإن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر ، وعاملهم في النخل على أن لهم الخمس وله الباقي . وعاملهم في الكرم على أن لهم الثلث وله الثلثان ، وهذا مرسل ، وأخرجه البيهقي من طريق اسماعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال : لما استخلف عمر أجل أهل نجران وأهل فدك ونجاء وأهل خيبر ، واشترى عقارهم وأموالهم ، واستعمل يملئ بن منية فأعطى البياض - يعنى بياض الأرض - على أن كان البذر والبقر والحديد من عمر فلم يكم الثلث ولعمر الثلثان ، وإن كان منهم فلم يكم الشطر وله الشطر ، وأعطى النخل والعنب على أن لعمر الثلثين ولهم الثلث ، وهذا مرسل أيضا فيقتوى أحدهما بالآخر . وقد أخرجه الطحاوى من هذا الوجه بلفظه : أن عمر بن الخطاب بعث يملئ بن منية إلى اليمن فأمره أن يعطيهم الأرض البيضاء ، فذكر مثله سواء ، وكأن المصنف أبهم المقدار بقوله : فلم يكم كذا ، لهذا الاختلاف ، لأن غرضه منه أن عمر أجاز المعاملة بالجزء . وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعة ، لأن ظاهره وقوع العقد على إحدى صورتين من غير تعيين ، ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتخيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد الأمرين ، أو أنه كان يرى ذلك جملة فلا يضره . نعم في إيراد المصنف هذا الأمر وغيره في هذه الترجمة ما يقتضى أنه يرى أن المزارة والمخابرة بمعنى واحد . وهو وجه للشافعية ، والوجه الآخر أنهما مختلفا المعنى : فالمزارة العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك ، والمخابرة مثلها لكن البذر من العامل . وقد أجازهما أحمد في رواية ، ومن الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي ، وقال ابن سريج بجواز المزارة وسكت عن المخابرة ، وعكسه الجوزي من الشافعية ، وهو المشهور عن أحمد ، وقال الباقر لا يجوز واحد منهما ، وحملوا الآثار الواردة في ذلك على المسافة وسيأتي . قوله ( وقال الحسن : لا بأس أن تكون الأرض لأحدهما فينتفعان جميعا ، فما خرج فهو بينهما ، ورأى ذلك الزهري ، وقال الحسن : لا بأس أن يجتمع القطن على النصف ) . أما قول الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه . وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة بنحوه . قال ابن التين : قول الحسن في القطن يوافق قول مالك ، وأجاز أيضا أن يقول ما جئنا فلك نصفه ، ومنه بعض أصحابه . ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة . قوله ( وقال إبراهيم وابن سيرين وعطاء والحكمم والزهري وقتادة : لا بأس أن يعطى الثوب بالثلث أو الربع ونحوه ) أى لا بأس أن يعطى للنساج الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي لمالك الغزل ، وأطلق الثوب عليه بطريق المجاز . وأما قول إبراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل إبراهيم عن الحواك يعطى الثوب على الثلث والرابع فقال : لا بأس بذلك . وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن عون سألت محمدا هو ابن سيرين عن الرجل يدفع إلى النساج الثوب

بالثلث أو الربع أو بما تراضيا عليه ، فقال : لا أعلم به بأسا . وأما قول عطاء والحكم فوصلهما ابن أبي شيبة . وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال : لا بأس أن يدفعه اليه بالثلث . وأما قول قتادة فوصله ابن أبي شيبة بلفظ : أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب الى النساج بالثلث **قوله** ( وقال معمر : لا بأس أن تكري الماشية على الثلث أو الربع الى أجل مسمى ) وصله عبد الرزاق عنه بهذا . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . **قوله** ( بشرط ما يخرج منها ) هذا الحديث هو عمدة من أجاز المزارعة والمخبرة لتقرير النبي ﷺ لذلك واستمراده على عهد أبي بكر الى أن أجلاهم عمر كاسياني بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في النخل والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يشمر بجزء معلوم يعمل للعامل من الثمرة ، وبه قال الجمهور . وخصه الشافعي في الجديد بالنخل والكرم ، وألحق الفل بالنخل لشبهه به . وخصه داود بالنخل ، وقال أبو حنيفة وزفر : لا يجوز بحال لأنها لإجارة بشرة معدومة أو مجهولة ، وأجاب من جوزه بأنه عقد على عمل في المال ببعض ثماته فهو كالضاربة ، لأن المضارب يعمل في المال بجزء من ثماته وهو معدوم ومجهول ، وقد صح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا . وأيضا فالقياس في إبطال نص أو إجماع مردود . وأجاب بعضهم عن قصة خبير بأنها فتحت صالحا ، وأقروا على أن الأرض ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة ، فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز المساقاة . وتعقب بأن معظم خبير فتح عذوة كاسياني في المغازي ، وبأن كثيرا منها قسم بين الغانمين كاسياني . وبأن عمر أجلاهم منها . فلو كانت الأرض ملكهم ما أجلاهم عنها . واستدل من أجازها في جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب « بشرط ما يخرج منها من نخل وشجر » وفي رواية حماد بن سلية عن عبيد الله بن عمر في حديث الباب « على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشجر » وهو عند البيهقي من هذا الوجه ، واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لجواز المساقاة بجزء معلوم لا مجهول ، واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشيء من ذلك ، واحتج من منع بأن العامل حينئذ كأنه باع البذر من صاحب الأرض بمجهول من الطعام نسيئة وهو لا يجوز ، وأجاب من أجازها بأنه مستثنى من النهي عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين الحديثين وهو أولى من إلغاء أحدهما . **قوله** ( فكان يعطى أزواجه مائة وسق : ممانون وسق تمر وعشرون وسق شعير ) كذا الأكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ممانون ومنها عشرون ، والكشيميني « ثمانين وعشرين » على البدل ، وإنما كان عمر يعطين ذلك لأنه ﷺ قال « ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة » وسيأتي في بابه . **قوله** ( وقسم عمر ) أي خبير ، صرح بذلك أحمد في روايته عن ابن نمير عن عبيد الله بن عمر ، وسيأتي بعد أبواب من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر « أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز » وسيأتي ذكر السبب في ذلك في كتاب الشروط إن شاء الله تعالى

٩ - **باب** إذا لم يشترط السنين في المزارعة

٢٣٢٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال « عامل النبي ﷺ خبير ما يخرج منها من تمر أو زرع »

**قوله** ( باب إذا لم يشترط السنين في المزاعة ) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله مختصراً ، وقد سبق ما فيه . قال ابن التين : قوله « إذا لم يشترط السنين » ليس بواضح من الخبر الذي ساقه . كذا قال ، ووجه ما ترجم به الإشارة إلى أنه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيدا بسنين معلومة ، وقد ترجم له بعد أبواب « إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلا معلوما فهما على تراضيهما » وساق الحديث وفيه قوله ﷺ « فتركم ما شئنا » هو ظاهر فيما ترجم له ، وفيه دليل على جواز دفع النخل مساقاة والأرض مزاعة من غير ذكر سنين معلومة فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء ، وقد أجاز ذلك من أجاز المخاطبة والمزاعة ، وقال أبو ثور : إذا أطلقنا حل على سنة واحدة ، وعن مالك : إذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر أمدا وحل قصة خير على ذلك ، واتفقوا على أن الكرى لا يجوز إلا بأجل معلوم وهو من العقود اللازمة

١٠ - **باب \* ٢٣٣٠ حديثنا** - على بن عبيد الله حدثنا سفيان قال عمرو « قلت لطاوس : لو تركت المخاطبة ، فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه . قال : أي عمرو ، إني أعطيتهم وأعيتهم . وإن أعلمهم أخبرني - يعني ابن عباس رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ لم ينه عنه ، ولكن قال : أن يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليه خراجا معلوما »  
[ الحديث ٢٣٣٠ - طرفاه في ، ١٣١٢ ، ٢٦٣٤ ]

**قوله** ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عباس في جواز أخذ أجرة الأرض . ووجه دخوله في الباب الذي قبله أنه لما جازت المزاعة على أن للعامل جزءا معلوما فجواز أخذ الأجرة المهيئة عليها من باب الأول . قوله ( حدثنا سفيان قال عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وغيره عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار . **قوله** ( لو تركت المخاطبة فأنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عنه ) . أما المخاطبة فتقدم تفسيرها قبل بياب ، وإدخال البخاري هذا الحديث في هذا الباب مشعر بأنه ممن يرى أن المزاعة والمخاطبة بمعنى ، وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن دينار بلفظ « لو تركت المزاعة ، ويقوى ذلك قول ابن الأعرابي اللغوي : أن أصل المخاطبة معاملة أهل خير ، فاستعمل ذلك حتى صار إذا قيل خابرم عرف أنه عاملهم نظير معاملة أهل خير . وأما قول عمرو بن دينار لطاوس « يزعمون » فكأنه أشار بذلك إلى حديث رافع بن خديج في ذلك ، وقد روى مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال « كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والفضة ، ولا يرى بالثك والربع بأسا ، فقال له مجاهد : اذهب إلى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه ، فقال : لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه لم أفعله ، ولكن حدثني من هو أعلم منه ابن عباس ، فذكره . والنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال « أخذت بيد طاوس فدخلته إلى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه أن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فأبى طاوس وقال : سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا ، وأما قوله لو تركت المخاطبة فجواب لو محذوف . أو هي للتنقي . قوله ( وأعيتهم ) كذا للاكثر بالعين المهملة المكسورة من الاعانة ، ولا كده . يعني ، وأعيتهم ، بالعين المعجمة الساكنة من النفي والاول

هو الصواب (١) وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه . **قوله** ( وان أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس ) سيأتي بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس ، قال قال ابن عباس ، وكذلك أخرجه أبو داود من هذا الوجه . **قوله** ( لم ينه عنه ) أي عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها ، ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة للنهي مطافاً وإنما أراد أن النهي الوارد عنه ليس على حقيقته وإنما هو على الأولوية ، وقيل المراد أنه لم ينه عن العقد الصحيح وإنما نهى عن الشرط الفاسد ، لكن قد وقع في رواية الترمذي ، أن النبي ﷺ لم يحرم المزارعة ، وهي تقوى ما أولته . **قوله** ( أن يمنح ) بفتح الميم والخاء على أنها تعليلية ، وبكسر الميم وسكون الخاء على أنها شرطية والاول أشهر ، وقوله « خرجاً » أي أجرة ، زاد ابن ماجه والاسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس ، وان معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا ، يعني باليمن ، وكان البخاري حذف هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى

## ١١ - باب المزارعة مع اليهود

٢٣٣١ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عبيد الله** عن **نافع** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ أعطى خيبر اليهود على أن يملوها ويزرعوها ولم شطراً ما يخرج منها » **قوله** ( باب المزارعة مع اليهود ) أورد فيه حديث ابن عمر المذكور قبل بباب ، وعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري وقد تقدم ما فيه ، وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا في جواز هذه المعاملة بين المسلمين وأهل الذمة

## ١٢ - باب ما يكره من الشروط في المزارعة

٢٣٣٢ - **حدثنا صدقة بن الفضل** أخبرنا **ابن عيينة** عن **يحيى** سمع **حنظلة** الزرقى عن **رافع** رضي الله عنه قال « كنا أكثر أهل المدينة حنظلاً ، وكان أحدهم يسكر أرضه فيقول : هذه القطعة لي وهذه لك ، فربما أخرجت ذره ولم تخرج ذره ، فنهأهم النبي ﷺ »

**قوله** ( باب ما يكره من الشروط في المزارعة ) أورد فيه حديث **رافع بن خديج** ، وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب ، وأشار بهذه الترجمة إلى حل النهي في حديث **رافع** على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهالة أو يؤدي إلى غرر ، وقوله فيه « حنظلاً » هو بفتح المهملة وسكون القاف ، وأصل الحنظل القراح الطيب ، وقيل الزرع إذا تشعب ورقه من قبل أن يفلظ سوقه ، ثم أطلق على الزرع ، واشتق منه المحاقلة فأطلقت على المزارعة . وقوله « ذره » بكسر المعجمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة

(١) في هامش طبعة بولاق : قد بعد أن دل تصويب الفتح هذا الرواية الأكثر ، ولأن ذرع عن الكشف يفي كافي الفرع وأصله وأهنيهم بضم الهيمزة وسكون الهمزة وكسر الذون بعدها تحته ساكنة « فليظفر

## ١٣ - باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم

٢٢٣٣ **حدثنا إبراهيم بن المذير** حدثنا أبو حمزة حدثنا موسى بن عتبة عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « بينا ثلاثة نفر يمشون أخذهم المطر ، فأووا إلى غار في جبل ، فانطخت على فم غارهم صخرة من الجبل فانطقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أعمالا عملتموها سالحة لله فادعوا الله بها لعله يترجئها عنكم . قال أحدهم : اللهم إنه كان لي والدان شيخان كبيران ، ولي صديقة صغار كنت أرى عليهن فإذ رحت عليهن حلت فبدأت بالبدى استقيهما قبل يني . وإني استأخرت ذات يوم ولم آت حتى أمتيت فوجدتهما نائما ، فحلبت كما كنت أحب ، فقامت عندهما وهما أكره أن أوقظهما ، وأكره أن أسقي الصبية والصبية يضاعون عند قدمي حتى طلعت الفجر ، فان كنت تعلم أني فعلت ما فعلت وجهك فافرج لنا فرجة ترضى منها السماء ، ففرج الله فرأوا السماء . وقال الآخر : اللهم إنها كانت لي بنت عمر أحببتني كاشدا ما يحب الرجال النساء ، فطلبت منها فأبت حتى أتيتها بمائة دينار فبعيت حتى جمعتها ، فلما وقفت بين رجلين قالت : يا عبد الله اتق الله ولا تفتح الخاتم إلا بحقه ، فقامت ، فان كنت تعلم أني فعلت ما فعلت وجهك فافرج لنا فرجة ، ففرج . وقال الثالث : اللهم إني استأجرت أجيرا بقرق أرز ، فلما قضي عمله قال : أعطني حتى ، فعرضت عليه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرا ورعاتها ، فجاءني فقال : اتق الله . فقلت أذهب إلى ذلك البقر ورعاتها فخذ . فقال : اتق الله ولا تستهزئ بي . فقلت : إني لا أستهزئ بك ، فخذ . فأخذه . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج ما بقي . ففرج الله »

قال أبو عبد الله : وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع « سمعت »

**قوله** ( باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم ، وكان في ذلك صلاح لهم ) أي لمن يكون الزرع ؟ أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار . وسيأتي القول في شرحه في أحاديث الأنبياء ، والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة « فعرضت عليه - أي على الأجير - حقه فرغب عنه ، فلم أزل أرزعه حتى جمعت منه بقرا ورعاتها » فان الظاهر أن عين له أجرته فلما تركها بعد أن تعينت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من ضمانه ، قال ابن المنير : مطابقة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنته منه فبرئت ذمته بذلك فلما تركه وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التضيق فاعتفر ذلك ولم يعد تعديا ، ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعله من أحسن أعماله ، وأقر على ذلك ووقع له الإجابة ، ومع ذلك فلو هلك الفرق لكان ضامنا له إذ لم يؤذن له في التصرف فيه ، فقصود الترجمة إنما هو خلاص الزارع من المعصية بهذا القصد ، ولا يلزم من ذلك رفع الضمان . ويحتمل أن يعر - توسله بذلك إنما كان لكونه أعطى الحق الذي عليه مضاعفا لا بتصره . كما أن الجلوس بين رجل والمرأة

معصية ، لكن التوسل لم يكن إلا بترك الزنا والمساغة بالمال ونحوه ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر البيوع في ترجمة من اشترى شيئاً لغيره بغير اذنه فرضي . وقوله في هذه الرواية « فرق أرز » تقدم في البيوع بلفظ « فرق من ذرة » فيجمع بينهما بأن الفرق كان من الصنفين وأنهما لما كانا حينئذ متقاربين أطلق أحدهما على الآخر والأول أقرب ، وقوله « فأبى حتى آتيا بمائة دينار » في رواية الكشميهني « فأبى علي » . قوله ( فبغيت ) بالوحدة ثم المجمة أي طلبت ، وأكثر ما يستعمل في الشر . وقوله ( فوجدتهما ناما ) في رواية الكشميهني « نائمين » ، وقوله « ورعاتها » في رواية الكشميهني « وراعيها » ، على الإفراد . ( تنبيه ) : وقع في كلام الأول « اللهم إله » ، والثاني « اللهم إله » ، والثالث « إله » وهو من التثنية ، والهاء في الأول ضمير الثمان وفي الثاني للصفة ، وناسب ذلك أن القصة في امرأة . قوله ( وقال اسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن نافع فسميت ) يعني أن اسماعيل المذكور روى عن نافع كما روى عنه ( موسى بن عتبة ، إلا أنه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله « فبغيت » ، فقالها « فسميت » ، بالسين والعين المهملتين وهذا التلميح عن اسماعيل هذا وصله المؤلف في كتاب الأدب في « باب إجابة دعاء من بر والديه » ، وفيه هذه اللفظة قال الجعاني : وقع في رواية لأبي ذر « وقال اسماعيل عن ابن عتبة » وهو وهم والصواب اسماعيل بن عتبة وهو ابن إبراهيم بن عتبة ابن أخي موسى

١٤ - باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم  
وقال النبي ﷺ « أصدق بأصله لا بيباع ، ولكن ينفق ثمره » . فتصدق به »

٢٣٣٤ - حديث صدقة أخبرنا عبد الرحمن بن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال « قال عمر رضي الله عنه : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا أقسمت بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خيبر »  
[ الحديث ٢٣٣٤ - أطرافه في : ٤٢٢٥ ، ٤٢٢٥ ، ٤٢٢٦ ]

قوله ( باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم ) ذكر فيه طرفاً من حديث عمر في وقف أرض خيبر وذكر قول عمر : لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا أقسمت بها . وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الأول ظاهر ، ويؤخذ أيضاً من الحديث الثاني لأن بقية الكلام محذوف تقديره : لكن النظر لآخر المسلمين يقتضي أن لا أقسموا بل أجعلها وقفاً على المسلمين . وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد . وأما قوله « وأرض الخراج الخ » فيؤخذ من الحديث الثاني ، فإن عمر لما وقف السواد ضرب على من به من أهل النذمة الخراج فزارعهم وعاملهم ، فهذا يظهر مراده من هذه الترجمة ودخولها في أبواب المزارعة . وقال ابن بطال : معنى هذه الترجمة أن الصحابة كانوا يزعمون أوقاف النبي ﷺ بعد وفاته على ما كان عامل عليه يهود خيبر . وقوله « وقال النبي ﷺ لعمر الخ » قال ابن التين : ذكر الداودي أن هذا اللفظ غير محفوظ . وإنما أمره أن يتصدق بثمره ويوقف أصله . قلت : وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري ، وقد وصل البخاري اللفظ الذي عقبه هنا في كتاب الوصايا من طريق صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال « تصدق عمر بماله » ، فذكر الحديث وفيه « تصدق بأصله لا بيباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره » . قوله ( أخبرنا عبد الرحمن ) هو ابن مهيدي . قوله ( عن مالك ) وقع للاسماعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهيدي « حدثنا مالك » . قوله ( قال عمر ) في رواية عبد الله بن إدريس فتح الباري ج (٥) م (٢)

عن مالك عند الاسماعيلي وسمعت عمر يقول . . قوله ( ما فتحت ) بضم الفاء على البناء للجهول و ( قرية ) بالرفع وفتح الفاء ونصب قرية على المفعولية . قوله ( الا قسمتها ) زاد ابن ادريس في روايته و ما افتتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها سهمانا . . قوله ( كما قسم النبي ﷺ خيبر ) زاد ابن ادريس في روايته و لكن أردت أن تكون جزية تجرى عليهم ، وسيأتي الكلام على هذه اللفظة في غزوة خيبر من كتاب المغازي . وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا ولفظه « لما فتح عمر الشام قام اليه بلال فقال : لتقسمها أو لنضارب عليها بالسيف ، فقال عمر ، فذكره . قال ابن التين : تأول عمر قول الله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ فرأى أن الآخرين أسوة بالاولين فحشي لو قسم ما يفتح أن تكمل الفتوح فلا يبق لمن يحمي . بعد ذلك حظ في الحراج ، فرأى أن توقف الأرض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم نفعه للمسلمين . وقد اختلف نظر العلماء في قسمة الأرض المفتوحة عنوة على قولين شهيدين ، كذا قال . وفي المسألة أقوال أشهرها ثلاثة : فمن مالك تصير وقفا بنفس الفتوح ، وعن أبي حنيفة والثوري يتخير الإمام بين قسمتها ووقفيتها . وعن الشافعي يلزمه قسمتها إلا أن يرضى بوقفيتها من غنمها ، وسيأتي بقية الكلام عليه في أواخر الجهاد إن شاء الله تعالى

١٥ - باب من أحيا أرضاً مواتاً . ورأى ذلك على في أرض الخراب بالكوفة موات

وقال عمر : من أحيا أرضاً ميتة فهي له . وروى عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ

وقال في غير حق مسلم : وليس ليرق ظالم فيه حق . وروى فيه عن جابر عن النبي ﷺ

٢٣٣٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن

عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال « من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق » قال عروة : قضى به عمر رضي الله عنه في خلافته

قوله ( باب من أحيا أرضاً مواتاً ) بفتح الميم والواو الخفيفة ، قال القزاز : الموات الأرض التي لم تعمر ، شبهت العمارة بالحياة وتمطيلها بفقد الحياة . وإحياء الموات أن يعمد الشخص لأرض لا يعلم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الفرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد ، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن ، وهذا قول الجمهور . وعن أبي حنيفة لا بد من إذن الإمام مطلقاً ، وعن مالك فيما قرب ، وضابط القرب ما بأهل العمران اليه حاجة من رعي ونحوه ، واحتج الطحاوي للجمهور مع حديث الباب بالقياس على ماء البحر والنهر وما يصاد من طير وحيوان ، فانهم اتفقوا على أن من أخذه أو صاده يملكه سواء قرب أم بعد ، سواء أذن الإمام أم لم يأذن . قوله ( ورأى على ذلك في أرض الخراب بالكوفة ) كذا وقع للاكثر ، وفي رواية النسفي « في أرض الكوفة مواتاً » . قوله ( وقال عمر من أحيا أرضاً ميتة فهي له ) وصله مالك في « الموطأ » عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله ، وروينا في « الحراج ليحيى بن آدم » سبب ذلك فقال « حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال : كان الناس يتعجرون - يعني الأرض - على عهد عمر ، فقال : من أحيا أرضاً فهي له

قال يحيى : كأنه لم يجعلها له بمجرد التحجير حتى يحياها ، . **قوله** ( ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ ) أى مثل حديث عمر هذا . **قوله** ( وقال فيه فى غير حق مسلم : وليس لعرق ظالم حق ) وصله إسحق بن راهويه قال : أخبرنا أبو عامر العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حدثني أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول : من أحيا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، وهو عند الطبراني ثم البيهقي ، وكثير هذا ضعيف ، وليس لجده عمرو بن عوف فى البخارى سوى هذا الحديث ، وهو غير عمرو بن عوف الانصارى البدرى الآتى حديثه فى الجزية وغيرها ، وليس له أيضا عنده غيره . ووقع فى بعض الروايات : وقال عمر وابن عوف ، <sup>(١)</sup> على أن الواو عاطفة وعمر بضم العين وهو تصحيف ؛ وشرحه الكرماني ثم قال : فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا ، وأجاب بأن فيه فوائد كونه تعليقا بالجزم والآخر بالترخيص ، وكونه بزيادة والآخر بدونها ، وكونه مرفوعا والأول موقوف ، ثم قال : والصحيح أنه عمرو بفتح العين . قلت : فضع ما تكلفه من التوجيه . ولحديث عمرو بن عوف المعلق شاهد قوى أخرجه أبو داود من حديث سعيد بن زيد ، وله من طريق ابن إسحق عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مرسل وزاد وقال عروة : فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث أن رجلا اختصا إلى النبي ﷺ غرس أحدهما نخلا فى أرض الآخر ففضى لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، . وفى الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي ، وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني ، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم فى كتاب الخراج ، . وفى أسانيدهما مقال ، لكن يتقوى بعضها ببعض . **قوله** ( لعرق ظالم ) فى رواية الأكثر بتووين عرق وظالم نمت له ، وهو راجع إلى صاحب العرق أى ليس لذى عرق ظالم ، أو إلى العرق أى ليس لعرق ذى ظلم ، ويروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب العرق فيكون المراد بالعرق الأرض ، وبالأول جزم مالك والثافى والأزهري وابن فارس وغيرهم ، وبالغ الخطابي فغلط رواية الاضافة ، قال ربيعة : العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا فالباطن ما احتفراه الرجل من الآبار أو استخرجه من المعادن والظاهر ما بناه أو غرسه ، وقال غيره الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر فى أرض غيره بغير حق ولا شبهة . **قوله** ( ويروى فيه ) أى فى الباب أو الحكم ( عن جابر عن النبي ﷺ ) وصله أحمد قال : حدثنا عباد بن عباد حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر ، فذكره ولفظه : من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوائى منها فهو له صدقة ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن هشام بلفظ : من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وصححه . وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عباد هكذا ، ورواه يحيى القطان وأبو ضمرة وغيرهما عنه عن أبي رافع عن جابر ، ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن سعيد بن زيد ، ورواه عبد الله بن إدريس عن هشام عن أبيه مرسل . واختلف فيه على عروة فرواه أيوب عن هشام موصولا ، وعالقه أبو الأسود فقال عن عروة عن عائشة كما فى هذا الباب ، ورواه يحيى بن عروة عن أبيه مرسل كما ذكرته من سنن أبي داود ، ولعل هذا هو السر فى ترك جزم البخارى به . ( تنبيه ) : استنبط ابن حبان من هذه الزيادة التى فى حديث جابر وهى قوله : فله فيها أجر ، أن الذمى لا يملك الموات بالإحياء ، واحتج بأن الكافر لا أجر له ، وتعقبه المحب الطبري بأن الكافر إذا

( ١ ) لعل صواب العبارة : وقال عمرو بن عوف ،



تصدق ثياب عليه في الدنيا كما ورد به الحديث ، فيحمل الأجر في حقه على ثواب الدنيا وفي حق المسلم على ما هو أعلم من ذلك ، وما قاله محتمل إلا أن الذي قاله ابن حبان أسعد بظاهر الحديث ، ولا يتبادر إلى الفهم من إطلاق الأجر إلا الأخرى : **قوله** ( عن عبيد الله بن أبي جعفر ) هو المصري ، ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الأسود يقيم عروة ، ونصف الاسناد الأعلى مدينون ونصفه الآخر مصريون . **قوله** ( من أعمر ) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عياض كذا وقع والسواب وعمر ، ثلاثيا قال الله تعالى ( وعمرها أكثر مما عمروها ) إلا أن يريد أنه جعل فيها عمارا ، قال ابن بطال : ويمكن أن يكون أصله من اعتمر أرضا أي اتخذها ، وسقطت التاء من الأصل . وقال غيره قد سمع فيه الرباعي ، يقال أعمر الله بك منزلك فالمراد من أعمر أرضا بالإحياء فهو أحق به من غيره ، وحذف متعلق أحق للعلم به . ووقع في رواية أبي ذر من أعمر ، بضم الهمزة أي أعمره غيره ، وكان المراد بالغير الامام . وذكره الحميدي في جمعه بلفظه من عمر ، من الثلاثي ، وكذا هو عند الإسماعيلي من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه . **قوله** ( فهو أحق ) زاد الإسماعيلي ، فهو أحق بها ، أي من غيره . **قوله** ( قال عروة ) هو موصول بالاسناد المذكور الى عروة . ولكن عروة عن عمر مرسل ، لانه ولد في آخر خلافة عمر قاله خليفة ، وهو قضية قول ابن أبي خيثمة انه كان يوم الجمل ابن ثلاث عشرة سنة لان الجمل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين . وروى أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ددت يوم الجمل ، استصغرت . **قوله** ( قضى به عمر في خلافته ) قد تقدم في أول الباب موصولا الى عمر : وروينا في كتاب الحراج ليحيى بن آدم ، من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي قال : كتب عمر بن الخطاب من أحيا مواتنا من الأرض فهو أحق به . وروى من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أو غيره أن عمر قال : من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها لجاه غيره فعمرها فهي له . وكان مراده بالتعطيل أن يتحجرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره . وأخرج الطحاوي الطريق الأولى أهم منه بالسند الى الثقفي المذكور قال : خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر فقال : ان بأرض البصرة أرضا لا تنضر بأحد من المسلمين وإست بأرض خراج ، فان شئت أن تقطعها فأتخذها قضا وزيوتنا ، فكتب عمر الى أبي موسى . ان كانت كذلك فاقطعها إياه .

١٦ - باب \* ٢٣٣٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن موسى بن عتبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنه « ان النبي ﷺ أرى وهو في معرسه بذى الحليفة في بطن الوادي فقيل له : إنك بيطحاء مباركة . فقال موسى : وقد أناخ بنا سالم بالناخ الذي كان عبد الله ﷺ يبيع به يحمري معرس رسول الله ﷺ ، وهو أسفل من المسجد الذي ببطن الوادي بينه وبين الطريق وسط من ذلك »

٢٣٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي قال حدثني يحيى عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الليلة أتاني آت من ربي وهو بامة فبني أن صل في هذا الوادي المبارك وقل : حمرة في حجة »

**قوله** ( باب ) كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وقد أورد فيه حديث ابن عمر ، ان

التي ﷺ أرى وهو في معمره بنى الخليفة : انك يبطح مبارك ، وحديث عمر مرفوعاً ، أنا في آت من ربي أن صل في هذا الوادي المبارك ، وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين في الحج مستوفى ، ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال الملب : حاول البخاري جعل موضع معمر النبي ﷺ موقوفاً أو متسلكاً له لصلاته فيه ونزوله به ، وذلك لا يقوم على ساق لأنه قد ينزل في غير ملكه ويصل في غير ملكه فلا يصير بذلك ملكاً كما صلى في دار عتيان بن مالك وغيره . وأجلب ابن بطال بأن البخاري أراد أن المعمر نسب إلى النبي ﷺ بنزوله فيه ولم يرد أنه يصير بذلك ملكه ، ونفى ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه الملب : وإنما أراد التنبيه على أن البطحاء التي وقع فيها التعريس والأمر بالصلاة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا ويملك إذ لم يقع فيها تعريض ونحوه من وجوه الإحياء . أو أراد أنها تلتحق بحكم الإحياء لما ثبت لها من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرضت للمسلمين كمن مثلاً ، فليس لأحد أن يبنى فيها ويحجرها لتعلق حق المسلمين بها عموماً . قلنا : وحاصله أن الوادي المذكور وإن كان من جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجاره لأحد ومن عمل فيه بشروط الأحياء ، ولا يختص ذلك بالبقعة التي نزل بها النبي ﷺ بل كل ما وجد من ذلك فهو في مصناه ( تنبيه ) : المعمر بمهمات وفتح الراء موضع التعريس ، وهو نزول آخر الليل للراحة

١٧ - باب إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله - ولم يذكر أجلاً معلوماً - فهذا عن ترجمته

٢٣٣٨ - حديث أحمد بن المقدام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى أخبرنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ . . . » . وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال حدثني موسى ابن عتبة عن نافع عن ابن عمر « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر على خير أرض إخراج اليهود منه ، وكنت الأرض حين ظهر هيب الله ولرسوله ﷺ وللمسلمين ، وأراد إخراج اليهود منها فسأت اليهود رسول الله ﷺ فيهم ما كان سكتهم عماها ولم نصف الثمر ، فقال لم رسول الله ﷺ : قيركم بها على ذلك ما شئنا . فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى تباه وأريحاء »

قوله (باب إذا قال رب الأرض أفرك ما أفرك الله ولم يذكر أجلاً معلوماً فهذا عن ترجمته) . وأورد ابن عمر في معاملة يهود خيبر ، وأورد موصولاً من طريق الفضيل بن سليمان ومعلقاً من طريق ابن جريج كترجمة ابن عمر عن عتبة ، وساق على لفظ الرواية المعلقة ، وقد وصل مسلم طريق ابن جريج ، وأخرجها أحمد بن حنبل الرزاق عنه بتمامها ، وساق لفظ فضيل بن سليمان في كتاب الخس . قوله ( أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ) ساقى سبب ذلك موصولاً في كتاب الشروط ، قال الهروي : جلى "قوم عن مواطنهم وأجلى بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء ، وأرض الحجاز هي ما يفصل بين نجد وتهامة ، قال الواقدى : ما بين وجرة وغمس "طائف نجد ، وما كان من وراء وجرة إلى البحر تهامة . ووقع هنا للكرمانى تفسير الحجاز بما فسروا به جزيرة العرب الآتى في باب هل يستنفع بأهل الذمة ، في كتاب الجهاد وهو خطأ . قوله ( وكان رسول الله ﷺ الخ ) هو

موصول لابن عمر . قوله ( وكانت الأرض لما ظهر عليها لله ورسوله وللسلمين ) في رواية فضيل بن سليمان الآتية  
 « وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول وللسلمين » قال المهلب : يجمع بين الروایتين بأن تحصل رواية ابن  
 جريج على الحال التي آل إليها الأمر بعد الصلح ورواية فضيل على الحال التي كانت قبله ، وذلك أن خبير فتح بعضها  
 صلحا وبعضها عنوة ، فالذي فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللسلمين ، والذي فتح صلحا كان لليهود ثم صار  
 للسلمين بعقد الصلح ، وسيأتى بيان ذلك في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . وقوله في رواية ابن جريج « يقرم  
 بها أن يكفوا عملها » وقع عند أحمد عن عبد الرزاق أن يقرم بها على أن يكفوا ، وهو أوضح ، ونحوه رواية  
 ابن سليمان الآتية . وقوله فيها « فقروا » بفتح القاف أى سكنوا . وتيماء بفتح المثناة وسكون التحتانية والمد ،  
 وأريحاء بفتح الهيمزة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مبهلة وبالمدة أيضا ، هما موضعان مشهوران بقرب بلاد  
 طي . على البحر في أول طريق الشام من المدينة ، وقد ذكر البلاذري في « الفتوح » أن النبي ﷺ لما غلب على وادي  
 القرى بلغ ذلك أهل تيماء فصالحوه على الجزية وأقرم ببلدهم

### ١٨ - باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يؤامى بعضهم بعضا في الزراعة والشر

٢٣٣٩ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **الأوزاعي** عن **أبي النجاشي** **مولى** **رافع بن**  
**خديج** سمعت **رافع بن خديج بن رافع** عن **عمه** **مطهر بن رافع** قال **مطهر** « **لقد** **نهانا** **رسول الله ﷺ** **عن**  
**أمر** **كان** **بنا** **رافقا** . **قلت** : ما قال **رسول الله ﷺ** **فهو** **حق** . قال : **دعاني** **رسول الله ﷺ** **قال** : **ما** **تصنون**  
**بحاج** **فلكم** ؟ **قلت** : **نؤاجر** **ها** **على** **الربيع** **وعلى** **الأوسق** **من** **التمر** **والشعير** . قال : **لا** **تقلوا** ، **أزرعوها** ، **أو**  
**أزرعوها** ، **أو** **امسكوها** . قال **رافع** : **قلت** **سما** **وطاعة** »  
 [ الحديث ٢٣٣٩ - طرقه في : ٢٣٤٦ ، ٤٠١٢ ]

٢٣٤٠ - **حدثنا** **عبيد الله بن موسى** أخبرنا **الأوزاعي** عن **عطاء** عن **جابر** **رضي الله عنه** قال « **كانوا**  
**يزرعونها** **بالثلث** **والربيع** **والنصف** ، **فقال** **النبي ﷺ** : **من** **كانت** **له** **أرض** **فليزرعها** ، **أو** **ليمنعها** ، **فان** **لم**  
**يفعل** **فليمنسك أرضه** »  
 [ الحديث ٢٣٤٠ - طرقه في : ٢٣٤٢ ]

٢٣٤١ - **وقال** **الربيع بن نافع** **أبو توبة** : **حدثنا** **معاوية** عن **يحيى** عن **أبي سلمة** عن **أبي هريرة** **رضي**  
**الله عنه** قال : **قال** **رسول الله ﷺ** : **من** **كانت** **له** **أرض** **فليزرعها** **أو** **ليمنعها** **أخاه** ، **فان** **أبى** **فليمنسك أرضه** »  
 ٢٣٤٢ - **حدثنا** **قيس بن** **سفيان** عن **عمرو** قال : **ذكرته** **لطاوس** **قال** **يزرع** . قال **ابن عباس**  
**رضي الله عنهما** : **إن** **النبي ﷺ** **لم** **ينته عنه** ، **ولكن** **قال** : **ان** **يمنع** **أحدكم** **أخاه** **خير** **له** **من** **أن** **يأخذ**  
**شيئا** **مملوكا** »

٢٢٣٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَنْ يَنْبَغِيَ لَكُمْ أَنْ تَكُونُوا كَالْأَنْصَارِ فِي الْأَرْضِ» [المحدث ٢٢٣٩ - طرقة في : ٢٢٤٥]

٢٢٤٠ - ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كَرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ ، فَذَهَبَ مَعَهُ ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَرَاءِ الْمَزَارِعِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نَكْرِى مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرَبَاءِ وَبَشَى مِنَ الْعَيْنِ .»

٢٢٤١ - حَدَّثَنَا بِمَجْمُوعِ بْنِ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شُعَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ هَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «كَتَبْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى . ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ ، فَتَرَكَ كَرَاءَ الْأَرْضِ ،»

قوله (باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضاً في الزراعة والثر) المراد بالمواساة المشاركة في المال بغير مقابل . قوله (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (عن أبي النجاشي) بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الألف معجمة ثم ياء ثقيلة : تابعي ثقة اسمه عطاء بن جابر وهو عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع الباب معنى الحديث عن عطاء بن جابر وهو عطاء بن أبي رباح ، فكان الحديث عنده عن كل منهما بسنده . ووقع في رواية ابن ماجه من وجه آخر إلى الأوزاعي «حدثني أبو النجاشي» ، و قوله «سمعت رافع بن خديج» أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الأوزاعي . «حدثني أبو النجاشي قال صحبت رافع بن خديج ست سنين» ، وروى حكرمة بن عمار هذا الحديث عن أبي النجاشي عن رافع عن النبي ﷺ ولم يقل «عن عه ظهير» ذكره مسلم ، وسيأتي من رواية حنظلة بن قيس عن رافع «حدثني عمي» وهو عما يقوى رواية الأوزاعي . قوله (عن عه ظهير) بالظاء المعجمة مصغراً . قوله (لقد نهانا) قد ذكر في آخر الحديث صيغة النهي وهي قوله «لا تفعلوا» وبها يعرف المراد بالأمر الرافق ، وقوله «واقفاً» أي ذارفت . قوله (بمحاقلكم) أي بمزارعكم ، والحقل الزرع وقيل مادام أخضر ، والمحاقلة المزارعة بجزء مما يخرج ، وقيل هو بيع الزرع بالحنطة . وقيل غير ذلك كما تقدم . قوله (على الربيع) بفتح الراء وكسر الموحدة وهي موافقة للرواية الأخيرة وهي قوله على الأربعاء ، فإن الأربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير ، وفي رواية المستمل «الربيع» بالتصغير ، ووقع للكشيمهني «على الربيع» بضمين وهي موافقة لحديث جابر المذكور بعد ، لكن المشهور في حديث رفع الأول ، والمعنى أنهم كانوا يكرن الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على الأنهار . قوله (وعلى الأوسق) الواو بمعنى أو . قوله (أزرعوها أو أزرعوها) الأول بكسر الألف وهي ألف وصل والراء مفتوحة ، والثاني بألف قطع والراء مكسورة وأو للتخيير لا للشك ، والمراد أزرعوها أنتم أو أعطوها لغيركم بزرعها بغير أجره ، وهو الموافق لقوله في حديث جابر «أو لينحسها» . (أو أمسكوها) أي أتركوها معطلة . وقوله (سما وطاعة) بالنصب ويجوز الرفع ، وقوله (أو أتركوها) أي بغير زرع ، وسيأتي البحث في ذلك في هذا الباب . (تنبيه) : وقع للاسماعيلي عن جابر إيراد حديث ظهير بن رافع

في آخر الباب الذي قبله ، ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب ، والذي وقع عند الجمهور إirاده في هذا الباب .  
 قوله ( عن عطاء ) في رواية ابن ماجه عن وجه آخر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء سمعت جابرا ، . قوله ( كانوا )  
 أي الصحابة في عصر النبي ﷺ . قوله ( بالثلث والرابع والصف ) الواو في الموضعين بمعنى أر . أشار اليه التيمي ،  
 وقد تقدم له توجيه آخر في باب المزارعة بالشرط ، . قوله ( ولينحما ) أي يجعلها منيحة أي عطية ، والنون في  
 ينحما مفتوحة ويجوز كسرها . وقد رواه مسلم من طريق مطر الوراق عن عطاء عن جابر بلفظ : أن النبي ﷺ  
 نبى عن كراه الأرض ، ، ومن وجه آخر من مطر بلفظ : من كانت له أرض فليرعها فإن عجز عنها فليمنحها أخاه  
 المسلم ولا يؤجرها ، . رواية الأوزاعي التي اقتصر عليها المصنف مفسرة للبراد لذكرها للسبب الحامل على النهي .  
 قوله ( فإن لم يفعل فليمسك أرضه ) أي فلا يمنحها ولا يكرها ، وقد استشكل بأن في إمساكها بغير زراعة تضيقها  
 لمنفعتها فيكون من إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عنها . وأجيب بحمل النهي عن إضاعة عين المال أو منفعة  
 لا تحصى ، لأن الأرض إذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها ، فإنها قد تثبت من الكلا والخطب والحشيش ما ينفع في  
 الرعى وغيره . وعلى تفسير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن الأرض إصلاحا لها فتختلف في السنة التي  
 تليها ما لعله فات في سنة الترك . وهذا كله إن حل النهي عن الكراه على عمومها فأما لو حل الكراه على ما كان مألوقا  
 لهم من الكراه بجزء مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع بها في الزراعة بل  
 يكرها بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك . وأنه أعلم . قوله ( وقال الربيع بن نافع أبو توبة ) بفتح المثناة وسكون  
 الواو بعدها موحدة هو الحلبي ، ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق . وقد وصل مسلم  
 حديث الباب عن الحسن بن علي الحلواني عن أبي توبة . وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام . ويحيى هو ابن  
 أبي كثير . وقد اختلف عليه في إسناده وكذا على شيخه أبي سلمة ، وقد أظن الناس في جمع طرقه . قوله ( عن  
 عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( ذكرته ) أي حديث رافع بن خديج ( اطواس ) أي كما تقدم . وقد مضى شرحه بعد  
 أبواب . وقوله ( لما ينه عنه ) أي لم يحرمه ، وبها صرح الترمذي في روايته . وقوله ( إن يمنح ) بكسر الهزة من  
 إن عن أنها شرطية ، ولغير أبي ذر بفتحها وهو المشهور . وفي رواية الترمذي : ولكن أراد أن يرق بعضهم  
 ببعض . . قوله ( أن ابن عمر كان يكرى ) بضم أوله من الرباعي يقال أكرى أرضه يكرها . قوله ( وصدرأ من  
 إمارة معاوية ) أي خلافته ، وإنما لم يذكر ابن عمر خلافة علي لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور  
 في صحيح الأخبار ، وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يحتج عليه الناس ، ولهذا لم يبايع أيضا لابن الزبير ولا لعبد  
 الملك في حال اختلافهما ، وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ولعل في تلك المدة  
 - أعني مدة خلافه على - لم يؤجر أرضه فلم يذكرها لذلك ، وزاد مسلم في روايته : حتى إذا كان في آخر خلافة معاوية  
 وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة . ووقع في رواية أحمد عن إسماعيل عن أيوب بهذا الاسناد نحو  
 هذا السياق وزاد فيه : فتركها ابن عمر وكان لا يكرها ، فإذا سئل يقول : زعم رافع بن خديج ، فذكره . قوله ( ثم  
 حدث عن رافع ) بضم أوله على ما لم يسم فاعله الأكثر ، والكشميني بفتح أوله وحذف د عن ، . ولابن ماجه عن  
 نافع عن ابن عمر : أنه كان يكرى أرضه فأتاه إنسان فأخبره عن رافع ، فذكره وزاد . وقد استظهر البخاري  
 حديث رافع بحديث جابر وأبي هريرة رادا على من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب ، وأشار إلى صحة

الطريقين عنه حيث روى عن النبي ﷺ ، وقد روى عن عمه عن النبي ﷺ وأشار إلى أن روايته بغير واسطة مقتصرة على النهي عن كراه الأرض وروايته عن عمه مفسرة للمراد . وهو ما بينه ابن عباس في روايته من إرادة الرق والتفصيل وأن النهي عن ذلك ليس للتحريم ، وسأذكر مزيدا لذلك في الباب الذي بعده . قوله ( قد كنت أعلم أن الأرض تسكرى ثم خشى عبد الله ) هكذا أرده مختصرا . وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن الليث عن أبيه مطولا وأوله : أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراه الأرض فلقيه فقال : يا ابن خديج ما هذا ؟ قال : سمعت عمي وكان قد شهدا بدرا يحدثان أن رسول الله ﷺ ينهى عن كراه الأرض ، فقال عبد الله : قد كنت أعلم . فذكره

### ١٩ - باب كراه الأرض بالذهب والفضة

وقال ابن عباس : إن أمثل ما أنتم صاعون أن تستأجروا الأرض لثيضاء من السنة إلى السنة ٢٣٤٦ ، ٢٣٤٧ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس عن رافع بن خديج قال : حدثني عمي أنهم كانوا يسكرون الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على لأربه ، أو شيء يستنبه صاحب الأرض ، فهي النبي ﷺ عن ذلك . فقلت لرافع : فكيف هي بالدينار والدرهم ؟ فقال : رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم . وقال الليث : وكان الذي نهى من ذلك ما لو نظر فيه ذوو الفهم بالخلال والحرام لم يجزوه ، لما فيه من الخطورة [ الحديث ٢٣٤٧ - طرفه في : ٤٠١٣ ]

قوله ( باب كراه الأرض بالذهب والفضة ) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراه الأرض محمول على ما إذا أكرت بشيء مجهول وهو قول الجمهور ، أو بشيء مما يخرج منها ولو كان معلوما ، وليس المراد النهي عن كراهها بالذهب أو الفضة . وبالحق ربيعة فقال : لا يجوز كراؤها إلا بالذهب أو الفضة ، وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا : لا يجوز كراه الأرض مطلقا . وذهب إليه ابن حزم وقواه واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك . وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور ، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراه الأرض بالذهب والفضة ، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ، وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرونها بما يكون على المساقى من الزرع ، فاختصموا في ذلك ، فنهام رسول الله ﷺ أن يكرؤا بذلك وقال : أكرؤوا بالذهب والفضة ، ورجاله ثقات ، إلا أن محمد بن عكرمة المخزومي لم يرو عنه إلا إبراهيم بن سعد . وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي عن كراه الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعله النسائي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع . قلت : ورواه أبو بكر بن عياش في حفظه مقال ، وقد رواه أبو عروانة وهو أحفظ منه عن شيخه فيه فلم يذكر الدراهم . وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه : ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة . قوله ( وقال ابن عباس الخ ) وصله الثوري في جامعه قال أخبرني عبد الكريم هو الجزري عن سعيد بن جبير عنه ولفظه : أن أمثل ما أنتم صاعون

أن تستأجروا الأرض البيضاء ليس فيها شجر ، يعنى من السنة الى السنة وإسناده صحيح ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به . **قوله** ( عن حنظلة ) في رواية الارزاعي عن مسلم عن ربيعة حدثني حنظلة لكن ليس عنده ذكر عمي رافع ، وفي الاسناد تابعي عن مثله وصحابي عن مثله . **قوله** ( حدثني عمي ) هما ظهير بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله والآخر قال الكلاباذي لم أقف على اسمه ، وذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وفتح الظاء وتشديد الهاء المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ماكولا ، هكذا زعم بعض من صنّف في المهمات ، ورايت في « الصحابة لابن القاسم البغوي » ولابي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعل بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج ، أن بعض عمومته ، قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مبير فذكر الحديث ، فهذا أولي أن يعتمد وهو يوزن أخيه ظهير كلاهما بالتصغير . **قوله** ( يستثنى ) من الاستثناء كأنه يشير الى استثناء الثلث أو الربع ليرافق الرواية الأخرى . **قوله** ( فقال رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم ) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاده ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه ، أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك ، فاستدبّط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ، ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابة وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض ، ورجل منح أرضا ، ورجل اكترى أرضا بذهب أو فضة ، لكن بين الناسي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزابة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب ، وقد رواه مالك في « الموطأ » والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب . **قوله** ( وقال الليث وكان الذي نهى من ذلك ) كذا للاكثر عن الليث وهو موصول بالإسناد الأول الى الليث ، ووقع عند أبي ذر هنا : قال أبو عبد الله يعنى المصنف من هنا قال الليث أراه ، وسقط هذا النقل عن الليث عند النسفي وابن شويه ، وكذا وقع في « مصابيح البغوي » ، فصار مدرجا عندهما في نفس الحديث والمعتمد في ذلك على رواية الأكثر ، ولم يذكر النسفي ولا الاسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق الليث هذه الزيادة ، وقد قال التوربشتي شارح المصابيح : لم يظهر لي هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أو من قول البخاري ، وقال البيضاوي : الظاهر أنها من كلام رافع ا هـ . وقد تبين برواية أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام الليث ، وقوله ( ذو الفهم ) في رواية النسفي وابن شويه « ذو الفهم ، بلفظ المفرد لإرادة الجنس ، وقالوا لم يحجزه . وقوله ( المخاطرة ) أى الاشراف على الملاك ، وكلام الليث هذا موافق لما عليه الجمهور من حمل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفصّل الى الفرر والجهالة لا عن كرائها مطلقا حتى بالذهب والفضة . ثم اختلف الجمهور في جواز كرائها بحجز مما يخرج منها فن قال بالجواز حمل أحاديث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس الماضي في الباب الذي قبله حيث قال « ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ، ومن لم يحجز لإجارتها يحجز مما يخرج منها قال : النهي عن كرائها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ينبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرر والجهالة . وقال مالك : النهي محمول على ما إذا وقع كرائها بالطعام أو التمر لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام ، قال ابن المنذر : ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكروى به من الطعام جزءا مما يخرج منها ، فأما إذا اكترها بطعام معلوم في ذمة المكروى أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز . والله أعلم

٢٠ - **باب** \* ٢٣٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هَلَالٌ ح .** وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا أبو عاصم حدثنا فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يوماً يحدث - وعنده رجل من أهل البادية - أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع ، فقال له : أأنت فيما شئت ؟ قال : بلى ولكن أحب أن أزرع . قال فبذر ، فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده ، فكان أمثال الجبال . فيقول الله : دونك يا ابن آدم ، فانه لا يشبهك شيء . فقال الأعرابي : والله لا تجده إلا قرشياً أو أنصاريّاً ، فأنهم أصحاب زرع . فصحك النبي ﷺ » [ الحديث ٢٣٤٨ طرئه في : ٧٥١٩ ]

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ولم يذكر ابن بطال لفظ « باب » ، وكان مناسبتة له من قول الرجل « فأنهم أصحاب زرع » ، قال ابن المنير : وجهه أنه نبه به على أن أحاديث النهي عن كراء الأرض إنما هي على التنزيه لا على الإيجاب ، لأن العادة فيما يحرس عليه ابن آدم أنه يجب استمرار الانتفاع به ، وبقاء حرص هذا الرجل على الزرع حتى في الجنة دليل على أنه مات على ذلك ، ولو كان يعتقد تحريم كراء الأرض لفطم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذمته هذا الثبوت . قوله ( عن هلال بن علي ) هو المعروف بابن أسامة ، والإسناد العالي كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري ، وقد ساقه على لفظ الإسناد الثاني ، وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان . قوله ( وعنده رجل من أهل البادية ) لم أقف على اسمه . قوله ( استأذن ربه في الزرع ) أي في أن يباشر الزراعة . قوله ( فقال له أأنت فيما شئت ) في رواية محمد بن سنان « أولست » بزيادة واو . قوله ( فبذر ) أي ألقى البذر فثبت في الحال ، وفي السياق حذف تقديره : فأذن له فبذر ( فبادر ) في رواية محمد بن سنان « فاسرع فبادر » . قوله ( الطرف ) بفتح الطاء وسكون الراء امتداد لحظ الانسان إلى أقصى ما يراه ، ويطلق أيضا على حركة جفن العين وكأنه المراد هنا . قوله ( واستحصاده ) زاد في التوحيد « وتكويره » أي جمعه ، وأصل الكور الجماعة الكثيرة من الإبل ، والمراد أنه لما بذر لم يكن بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاء أمره كله من القلع والحصد والتذرية والجمع والتكويم إلا قدر لمح البصر . وقوله ( دونك ) بالنصب على الإغراء أي خذه . قوله ( لا يشبهك شيء ) في رواية محمد بن سنان « لا يسعك » بفتح أوله والمهمله وضم العين وهو متحد المعنى . قوله ( فقال الأعرابي ) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية . وفي هذا الحديث من القوائد أن كل ما انتهى في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله الملهب . وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قاله ابن بطال . وفيه أن النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا . وفيه إشارة إلى فضل القناعة وذم الشره . وفيه الإخبار عن الأمر المحقق الآتي بلفظ الماضي

## ٢١ - **باب** ما جاء في الفرس

٢٣٤٩ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ « إِنَّ كُنَّا لَنَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، كَأَنَّا لَنَأَعْبُورُ تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سَلَقٍ لَنَا كُنَّا نَقْرُسُهُ فِي أَرْبَاعَاتِنَا فَنَجْعَلُهُ »**



في قدر لها ، فنجعل فيه حبات من حصى - لا أعلم إلا أنه قال : ليس فيه شحم ولا ودك - فإذا صليت الجمعة زُرناها ففرقت به إلينا ، فكنا نفرح يوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا ننفذ ولا نقول إلا بعد الجمعة »

٢٣٥٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « يقولون إن أبا هريرة يُكثر الحديث ، والله الموعِد . ويقولون : ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون ، مثل أحاديثه ؟ وإن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق ، وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ، وكنت امرأً مسكيناً ألزم رسول الله ﷺ على مله بطني ، فأحضر حين يغيثون ، وأعي حين ينسون . وقال النبي ﷺ يوماً : لن يبسط أحدٌ منكم ثوبه - حتى أفضى مقاتي هذه - ثم يجمعه إلى صدره فينسى من مقاتي شيئاً أبداً ، ببسط ثمره ليس على ثوب غيرهما حتى قضى النبي ﷺ مقاته ثم جمعتها إلى صدرى فواللهي بهمة بالحق ما نسيت من مقاتلتي تلك إلى يومى هذا . والله لولا آيتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئاً أبداً » ( إن الذين يسكتون ما أنزلنا من البينات والهدى - إلى - الرحيم )

قوله ( باب ما جاء في الغرس ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد « ان كنا لنفرح بيوم الجمعة ، الحديث : رقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة ، وغرضه منه هنا قوله « كنا نفرسه في أربعائنا ، وقد تقدم تفسير الأربعة » . والعلق بكسر السين . وقوله ( لا أعلم إلا أنه قال ليس فيه شحم ولا ودك ) الودك بفتحين دسم اللحم وهو من قول يعقوب . وحديث أبي هريرة ( يقولون إن أبا هريرة يكثر ) أى رواية الحديث . قوله ( والله الموعِد ) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعهد الله الموعد ، لأن الموعد إما مصدر وإما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يخبر به عن الله تعالى ، ومراده أن الله تعالى يحاسبني إن تعمدت كذبا ويحاسب من ظن بي ظن سوء ، وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلم ، ويأتى منه شيء في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وغرضه منه هنا قوله ( وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم عمل أموالهم ) فإن المراد بالعمل الشغل في الأرض بالزراعة والغرس والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب المزراعة وما أضيف إليه من إحياء الموات وغيره من الأحاديث المرفوعة على أربعين حديثاً ، المعلق منها تسعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مئتي اثنان وعشرون حديثاً ، والخالص ثمانية عشر حديثاً ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث ، وحديث أبي هريرة في سؤال الأنصار القصة ، وحديث عمر « لولا آخر المسلمين » ، وحديث عمرو بن عوف وجابر وعائشة في إحياء الموات ، وحديث أبي هريرة « إن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون أثراً . والله سبحانه وتعالى أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٢ - كتاب المساقاة

**باب في الشرب ، وقول الله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾**

وقوله جل ذكره : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾  
تَحْتَاجًا : مِنْصَبًا . الْمَزْنُ : السَّحَابُ . الْأَجَاجُ : الْمَرْءُ . فُرَاتًا عَذْبًا

قوله ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) في الشرب . وقول الله عز وجل ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾  
وقوله جل ذكره ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾ كذا لأبي ذر . وزاد غيره في أوله  
( كتاب المساقاة ) ولا وجه له فان التراجم التي فيه غالبها تتعلق بأحياء الموات . ووقع في شرح ابن بطال ( كتاب  
المياه ) وأثبت النسفي ، باب ، خاصة ، وساق عن أبي ذر الآيتين . والشرب بكسر المعجمة والمراد به الحـكم في  
قسمة الماء . قاله عياض ، وقال : ضبطه الأصمعي بالضم والاول أولى . وقال ابن النثير : من ضبطه بالضم أراد  
المصدر . وقال غيره المصدر . ثم قرئ ﴿ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ ﴾ مثلاً . والشرب في الأصل بالكسر التصيب  
والحظ من الماء تقول : كم شرب أرضكم ؟ وفي المثل : آخرها شرباً أقلها شرباً ، قال ابن بطال . معنى قوله ﴿ وَجَعَلْنَا  
مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ أراد الحيوان الذي يعيش بالماء ، وقيل أراد بالماء النطفة ، ومن قرأ ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ  
كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ دخل فيه الجاد أيضاً لأن حياتها هو خضرتها وهي لا تكون إلا بالماء . قلت : وهذا المعنى أيضاً  
يخرج من القراءة المشهورة . ويخرج من تفسير قتادة حيث قال : كل شيء حتى فن الماء خلق ، أخرجه الطبري عنه  
وروى ابن أبي حاتم عن أبي العالية أن المراد بالماء النطفة ، وروى أحمد من طريق أبي ميمونة عن أبي هريرة  
قلت يا رسول الله أخبرني عن كل شيء ، قال : كل شيء خلق من الماء ، إسناده صحيح . قوله ( أجاجاً منصبا ) هو في  
رواية المستملي وحده ، وهو تفسير ابن عباس ومجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهم . قوله ( المزن السحاب ) هو  
تفسير مجاهد وقتادة أخرجه الطبري عنهما ، وقال غيرهما : المزن السحاب الأبيض واحد مزنة . قوله ( والأجاج  
المر ) هو تفسير أبي عبيدة في معاني القرآن ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله ، وقيل هو الشديد الملوحة أو  
المرارة ، وقيل المالح وقيل الحار حكاه ابن فارس . قوله ( فراتاً عذبا ) هو في رواية المستملي وحده ، وهو منزع  
من قوله تعالى في السورة الأخرى ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ ﴾ وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال : العذب الفرات الحلو

١ - **باب** مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْبَتَهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً ، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ

وقال عثمان : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ يَشْتَرِ بِرِثْرُومَةٍ فَيَكُونُ ذُلُّهُ فِيهَا كَدِيلًا لِلْمُسْلِمِينَ »

فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٢٣٥١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرجم **حدثنا** أبو غسان قال **حدثني** أبو حازم عن سهل بن سعد

رضي الله عنه قال : « أتى النبي ﷺ بقدح فشرب منه ، وعن يمينه غلامٌ أضفرُ القوم والأشياخُ عن يساره ، فقال يا غلامُ اتأذن لي أن أعطيَهُ الأشياخُ ؟ قال : ما كنت لأؤثرَ بفضلي منك أحداً يا رسول الله . فأعطاه إياه » [ الحديث ٢٣٥١ - أطرافه في : ٢٣٦٦ ، ٢٤٥١ ، ٢٦٠٢ ، ٢٦٠٥ ، ٢٦٢٠ ]

٢٣٥٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال : « حدثني **أنس** بن مالك رضي الله عنه أنه حلبت رسول الله ﷺ شاةً داخنةً - وهو في دار **أنس** بن مالك - وشيبَ أئمتها ماءً من البئر التي في دار **أنس** ، فأعطى رسول الله ﷺ القدح فشرب منه ، حتى إذا نزح القدح عن فيه ، وعن يساره أبو بكر وعنه أعرابي ، فقال عمرُ - وخاف أن يعطيَهُ الأعرابي - أعطِ أبا بكر يا رسول الله عندك ، فأعطاه الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال : الأيمن فالأيمن »

[ الحديث ٢٣٥٢ - أطرافه في : ٢٥٧١ ، ٥٦١٢ ، ٥٦١٩ ]

**قوله** ( باب من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة ، مقسوماً كان أو غير مقسوم ) كذا لا بد من ذكر ، وللنسخة « ومن رأى الخ ، جعله من الباب الذي قبله ، ولغيرهما د باب في الشرب ومن رأى ، وأراد المصنف بالترجمة الرد على من قال إن الماء لا يملك . **قوله** ( وقال عثمان ) أي ابن عفان ( قال النبي ﷺ : من يشتري بئر رومة فيسكون دلوه فيها كدلاء المسلمين ) سقط هذا التعليق من رواية النسفي ، وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي القشيري قال : « شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله والإسلام هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس بها ماء يستعذب غير بئر رومة فقال : من يشتري بئر رومة يجعل دلوه فيها كدلاء المسلمين بخير له منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ؟ قالوا : اللهم نعم ، الحديث بطوله . وقد أخرجه المصنف في كتاب الوقف بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو ، والذي ذكره هنا مطابق للترجمة ، ويأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : في حديث عثمان أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك ، قال : فلو حبس بئراً على من يشرب منها فله أن يشرب منها وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة من يشرب . ثم فرق بفرق غير قوى . وسيأتي البحث في هذه المسألة في د باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب حديثي سهل وأنس في شرب النبي ﷺ وتقديمه الأيمن فالأيمن ، وسيأتي الكلام عليهما في كتاب الاشربة ، ومناسبتها لما ترجم له من جهة مشروعية قسمة الماء ، لأن اختصاص الذي على اليمين بالبداية به دال على ذلك . وقال ابن المنير : مراده أن الماء يملك ، ولهذا استأذن النبي ﷺ بعض الشركاء فيه ، ورتب قسمة يمينه ويسره ، ولو كان باقياً على إباحته لم يدخله ملك ، لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء ، بل جاء مفسراً في كتاب الاشربة بأنه كان لبناً ، والجواب أنه أورده ليعين أن الأمر جرى في قسمة الماء الذي شيب به اللبن كما جاء في حديث أنس مجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل ، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء ، فيحصل به الرد على من قال إن الماء لا يملك . وقوله في

حديث سهل ، حدثنا أبو غسان ، هو محمد بن مطرف المدني ، والاسناد مصريون <sup>(١)</sup> الا شيخه . وقوله « وعن يمينه غلام » هو الفضل بن عباس حكاة ابن بطلال ، وقيل أخوه عبد الله حكاة ابن التين وهو الصواب كما سيأتي . وقوله في حديث أنس « وعن يمينه أعرابي » قيل إن الأعرابي خالد بن الوليد حكاة ابن التين ، وتعقب بأن مثله لا يقال له أعرابي ، وكان الحامل له على ذلك أنه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذی قال « دخلت أنا وخالد بن الوليد على ميمونة ، فجاءتنا باناء من ابن » فشرب رسول الله ﷺ وأنا على يمينه وخالد على شماله ، فقال لي الشربة لك فان شئت آثرت بها خالدا ، فقلت : ما كنت أوتر على سؤرك أحدا ، فظن أن القصة واحدة ، وليس كذلك فان هذه القصة في بيت ميمونة وقصة أنس في دار أنس فافترا . نعم يصلح أن يعد خالد من الأشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ، ويقويه قوله في حديث سهل أيضا « ما كنت أوتر بفضلتي منك أحدا ، ولم يقع ذلك في حديث أنس » ، وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالد بن الوليد في بيت ميمونة غيره ، بل قد روى ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد ذكر أبي بكر الصديق فيمن كان على يساره ﷺ ذكره ابن عبد البر وخطأه ، قال ابن الجوزي : إنما استأذن الغلام ولم يستأذن الأعرابي لأن الأعرابي لم يكن له علم بالشرعية فاستألفه بترك استئذانه بخلاف الغلام . قوله في حديث أنس ( فقال عمر أعط أبا بكر ) كذا لجميع أصحاب الزهري ، وشذ معمر فيما رواه وهيب عنه فقال « عبد الرحمن بن عوف » بدل عمر أخرجه الاسماعيلي ، والأول هو الصحيح ، ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منها ، ويحتمل أن يكون محفوظا بأن يكون كل من عمر وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر . ( تنبيه ) : ألحق بعضهم بتقديم الآمين في المشروب تقديمه في المأكول ، ونسب لمالك ، وقال ابن عبد البر لا يصح عنه

٢ - باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، لقول النبي ﷺ لا يمنع فضل الماء

٢٣٥٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع فضل الماء لمنع به الكلاء »  
[ الحديث ٢٣٥٣ - طراه في : ٢٣٥٤ ، ٦٩٦٢ ]

٢٣٥٤ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به فضل الكلاء »

**قوله** ( باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ) قال ابن بطلال : لاختلاف بين العلماء أن صاحب الماء أحق بمائه حتى يروى . قلت وما نفاه من الخلاف هو على القول بأن الماء ملك ، وكان الذين ذهبوا إلى أنه ملك - وهم الجمهور - هم الذين لا خلاف عندهم في ذلك . **قوله** ( لا يمنع ) بضم أوله على البناء للجهول وبالرفع على أنه خبر والمراد به مع ذلك النهي ، وذكر عياض أنه في رواية أبي ذر بالجزم بلفظ النهي . وكان السر في إيراد

(١) وجد بهامش إحدى النسخ التي طبع عليها مطبعة بولاق (والاسناد مدينون ، إلا شيخه سعيد بن أبي حمزة فانه مصرى كما يظم من مراجعة كلامهم )

البخاري الطريق الثابتة كونها وردت بصريح الهمي وهو « لا تمنعوا » والمراد بالفضل ما زاد على الحاجة . ولا أحد من طريق عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة ، لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه ، وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض المملوكة ، وكذلك في الموات إذا كان بقصد التملك ، والصحيح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمله أن الحافر يملك ماءها ، وأما البئر المحفورة في الموات لقصد الارتفاق لا التملك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به إلى أن يرتحل ، وفي صورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته ، والمراد حاجة نفسه وعياله وزرعه وماشيته ، هذا هو الصحيح عند الشافعية ، وخص المالكية هذا الحكم بالموات ، وقالوا في البئر التي في الملك : لا يجب عليه بذل فضلها . وأما الماء المحرز في الإناء فلا يجب بذل فضله غير المضطر على الصحيح . قوله ( فضل الماء ) فيه جواز بيع الماء لأن المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل . وفيه أن محل النهي ما إذا لم يجد المأمور بالبذل له ماء غيره ، والمراد تمكين أصحاب الماشية من الماء ولم يقل أحد إنه يجب على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك . قوله ( ليمنع به السكلا ) بفتح السكاف واللام بعدها همزة مقصورة هو النبات رطبه ويابس ، والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده ماء غيره ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي بهائهم من تلك البئر لئلا يتضرروا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منعهم من الرعي ، وإلى هذا التفسير ذهب الجمهور ، وعلى هذا يختص البذل بمن له ماشية ، ويلتحق به الرعاة إذا احتاجوا إلى الشرب لأنهم إذا منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك . ويحتمل أن يقال : يمكنهم حل الماء لأنفسهم لقلة ما يحتاجون إليه منه بخلاف البهائم والصحيح الأول ، ويلتحق بذلك الزرع عند مالك ، والصحيح عند الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ، وقرئ الشافعي - فيما حكاه المزني عنه - بين المواشي والزرع بأن الماشية ذات أرواح يخشى من عطشها موتها بخلاف الزرع ، وهذا أجاب النووي وغيره . واستدل مالك بحديث جابر عند مسلم « نهى عن بيع فضل الماء ، لكنه مطلق فيحمل على المقيد في حديث أبي هريرة ، وعلى هذا لو لم يكن هناك كلاً رعى فلا مانع من المنع لاتقاء العلة ، قال الخطابي : والنهي عند الجمهور للتنزيه فيحتاج إلى دليل يوجب صرفه عن ظاهره ، وظاهر الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور ، وقيل : لصاحبه طلب القيمة من المحتاج إليه كما في إطعام المضطر ، وتعقب بأنه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة . ورد بمنع الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وترتب له القيمة في ذمة المبدول له حتى يكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك ، نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي ميمونة عن أبي سلة عن أبي هريرة ، لا يباع فضل الماء ، فلو وجب له العوض لجاز له البيع والله أعلم . واستدل ابن حبيب من المالكية على أن البئر إذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في نوبته عن الآخر أن يسقي منها لأنه ماء فضل عن حاجة صاحبه ، وعموم الحديث يشهد له وإن خالفه الجمهور ، واستدل به بعض المالكية للقول بسد الدرائع لأنه نهى عن منع الماء لئلا يتذرع به إلى منع السكلا ، لكن ورد التصريح في بعض طرق حديث الباب بالنهي عن منع السكلا صححه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني غفار عن أبي هريرة بلفظ « لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا السكلا » فهزل المال وتجويع العيال ، والمراد بالسكلا هنا « ثابت في الموات » فإن الناس فيه سواء . وروى ابن ماجه من طريق سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً « ثلاثة لا يمنع : الماء والكلا والنار » وإسناده صحيح ، قال الخطابي : معناه الكلا ينبت في موات الأرض ،

والماء الذي يجري في المواضع التي لا تختص بأحد ، قيل والمراد بالنار الحجارة التي توري النار ، وقال غيره المراد النار حقيقة والمعنى لا يمنع من يستصبح منها مصباحاً أو يدنو منها ما يشعله منها ، وقيل المراد ما إذا أضرم ناراً في حطب مباح بالصحراء . فليس له منع من ينتفع بها ، بخلاف ما إذا أضرم في حطب يملكه ناراً فله المنع

### ٣ - باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن

٢٢٥٥ - **حدثني** محمودٌ أخبرني عبيدُ اللهِ عن إسرائيلَ عن أبي حصينٍ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةٍ رضي الله عنه قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ « **الْمَدِينُ جُبَارٌ ، وَالْبَيْرُ جُبَارٌ ، وَالْعَجَمَةُ جُبَارٌ** » وفي الرَّكَازِ الْخُطْسُ » **قوله** ( باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، البئر جبار ، بضم الجيم وتخفيف الموحدة أي هدر ، قال ابن المنير : الحديث مطّوّل ، والترجمة مقيدة بالملك وهي إحدى صور المطلق وأقدها سقوط الضمان لأنه إذا لم يضمن إذا حفر في غير ملكه فأي يحفر في ملكه أخرى بعدم الضمان اهـ . وإلى التفرقة بين الحفر في ملكه وغيره ذهب الجمهور ، وخالف الكوفيون ، وسيأتي تفصيل ذلك مع بقية شرح الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ومحمود شيخه في هذا الحديث هو ابن غيلان ، وعبيد الله شيخ محمود هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري وربما أخرج عنه بواسطة كهذا

### ٤ - باب الخصومة في البئر ، والقضاء فيها

٢٣٥٦ ، ٢٣٥٧ - **حدثنا** عبدانُ عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبدِ اللهِ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال ، مَنْ حَفَرَ عَلَى يَمِينٍ يَفْتَعِلُ بِهَا مَالَ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهِمَا فَجْرٌ أَقْبَى اللَّهِ هُوَ عَلَيْهِمَا غَضَبَانِ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ بَشَّرُونَ بِعَمَدٍ اللَّهِ وَإِيمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا .. الآية ﴾ فجاء الأشعثُ فقال : ما حدثتكم أبو عبد الرحمن في أنزلت هذه الآية ، كانت لي بئرٌ في أرض ابن عمّ لي ، فقال لي : شهودك . قلتُ مالي شهودٌ . قال : فيمينه . قلتُ يا رسولَ اللهِ إذن يحلف . فذكرَ النبي ﷺ هذا الحديث . فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَعْدِيقًا لَهُ »

[ الحديث ٢٣٥٦ - أخرجه في : ٢٤١٦ ، ٢٥٥٥ ، ٢٦٦٦ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٦ ، ٤٥٤٩ ، ٦٦٥٩ ، ٦٦٧٦ ، ٧١٨٣ ،

[ ٧٤٤٥ ]

[ الحديث ٢٣٥٧ - أخرجه في : ٧٤١٧ ، ٢٥١٦ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٧٠ ، ٢٦٧٧ ، ٤٥٥٠ ، ٦٦٦٠ ، ٦٦٧٧ ، ٧١٨٤ ]

**قوله** ( باب الخصومة في البئر والقضاء فيها ) ذكر فيه حديث الأشعث و كانت لي بئر في أرض ابن عم لي ، يعنى فتخاصمنا إلى النبي ﷺ ، أو رده مختصراً ، وسيأتي تباه في التفسير وفي الإيمان والتذور وغير موضع ، واسم ابن عمه معدان بن الأسود بن معد يكرب الكندي ولقبه الجفشييش بوزن فعليل مفتوح الاول ، واختلف في ضبط هذا الاول على ثلاثة أقوال : أشهرها بالجيم والشين معجمة في الموضعين . وقوله في الحديث و كانت لي بئر في أرض ، زعم الإسماعيلي أن أبا حمزة تفرد بذكر البئر عن الأعمش قال : ولا أعلم فيمن رواه عن الأعمش إلا قال و في أرض ، فتح الباري ج (٥) م (٣)

قال والاكثر من أولى بالحفظ من أبي حمزة ا ه ، وذكر البئر ثابت عند البخاري في غير رواية أبي حمزة كما سيأتي مع بقية الكلام على الحديث في كتاب الايمان والندور ، ونذكر في التفسير الخلاف في سبب نزول الآية المذكورة إن شاء الله تعالى . وقوله « شهدك أومئنه » بالنصب فهما أى حضر شهدك أو اطلب يمينه . وقوله « إذن يحلف » بالنصب قال السهيلي لا غير ، وحكى ابن خروف جواز الرفع في مثل هذا

### ٥ - باب اثم من منع ابن السبيل من الماء

٢٣٥٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد بن زياد عن الاعشى قال سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم : رجل كان له فضل ماء بالطريق ، فمنعه من ابن السبيل . ورجل بايع إمامه لأبيائه إلا لدنيا ، فان أعطاه منها رضى ، وإن لم يعطه منها سخط . ورجل أقام سلطته بعد العصر فقال : والله الذى لا إله غيره لقد أعطيت بها كذا وكذا ، فصدقه رجل . ثم قرأ هذه الآية ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَعَدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

[ الحديث ٢٣٥٨ - أطرافه في : ٢٣٦٩ ، ٢٦٧٢ ، ٧٢١٢ ، ٧٤٤٦ ]

**قوله** ( باب اثم من منع ابن السبيل من الماء ) أى الفاضل عن حاجته ، ويدل عليه قوله في حديث الباب « رجل كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل » قال ابن بطال : فيه دلالة على أن صاحب البئر أولى من ابن السبيل عند الحاجة ، فاذا أخذ حاجته لم يجر له منع ابن السبيل ا ه . وقد ترجم المصنف بذلك بعد أربعة أبواب . ومن رأى أن صاحب الخوض أحق بمائه ، ويأتى الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية « ورجل بايع إمامه » في رواية الكشي « منى » اماما ،

### ٦ - باب سكر الأنهار

٢٣٥٩ ، ٢٣٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيثر قال **حدثني** ابن شهاب عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما أنه **حدثه** « أن رجلاً من الأنصار خاسم الزبير عند النبي ﷺ في سراج الحرقة التى يسقون بها الدخول ، فقال الأنصارى : سرح الماء بمر . فأبى عليه . فاختصم عند النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق يا زبير . ثم أرسل الماء إلى جارك . فنضب الأنصارى فقال : أن كان ابن عمك . فتلون وجه رسول الله ﷺ ، ثم قال : اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدار . فقال الزبير : والله إنى لأحب هذه الآية زلت في ذلك : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾

قال محمد بن الصباح قال أبو عبد الله : ليس أحدٌ يذكر عروة عن عبد الله إلا الأيثر فقط

[ الحديث ٢٣٦٠ - أطرافه في : ٢٣٦١ ، ٢٣٦٢ ، ٢٧٠٨ ، ٤٥٨٥ ]

**قوله** ( باب سكر الأنهار ) السكر بفتح الميملة وسكون الكاف : السد والفلق ، مصدر سكرت النهر إذا سدته . وقال ابن دريد : أصله من سكرت الريح إذا سكرت هبوبها . **قوله** ( عن عروة ) سيأتي بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب ، عن عروة أنه حدثه ، **قوله** ( عن عبد الله بن الزبير ) أنه حدثه أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير ) هذا هو المشهور من رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب ، وقد رواه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا ، عن ابن شهاب أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام ، أخرجه النسائي وابن الجارود والاسماعيلي ، وكأن ابن وهب حمل رواية الليث على رواية يونس وإلا فرواية الليث ليس فيها ذكر الزبير والله أعلم . وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن الزبير بن عروة بغير ذكر عبد الله ، وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن شهاب عن عروة مرسلًا ، وأعادته في التفسير من وجسه آخر عن معمر ، وكذا أخرجه الطبري من طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب ، وأخرجه المصنف بهذا باب من رواية ابن جريج كذلك بالارسال ، لكن أخرجه الاسماعيلي - من وجه آخر - عن ابن جريج كرواية شعيب التي ليس فيها « عن عبد الله » . وذكر الدارقطني في « العلل » أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد وافقا شعيبا وابن جريج على قولهما « عروة عن الزبير » ، قال وكذلك قال أحمد بن صالح وحرمة عن ابن وهب ، قال وكذلك قال شبيب بن سعيد عن يونس ، قال وهو المحفوظ . قلت : وإنما صححه البخاري مع هذا الاختلاف اعتمادا على صحة سماع عروة من أبيه وعلى صحة سماع عبد الله بن الزبير من النبي ﷺ ، فكيفما دار فهو على ثقة . ثم الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية ولده متوفرة على ضبطه ، وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث التي ليس فيها ذكر الزبير ، وزعم الحميدي في جمعه أن الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه ، وليس كما قال ، فانه بهذا السياق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي وأشار إليها الترمذي خاصة . وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني من حديث أم سلة ، وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سيأتي بيانه . **قوله** ( أن رجلا من الأنصار ) زاد في رواية شعيب « قد شهد بدرا » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ، ووقع في رواية يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن المقرئ في معجمه في هذا الحديث أن اسمه حميد ، قال أبو موسى المديني في « ذيل الصحابة » : لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر حميد إلا في هذه الطريق اهـ . وليس في البدرين من الأنصار من اسمه حميد ، وحكى ابن بشكوال في مهماته عن شيخه أبي الحسن بن مغيث أنه ثابت بن قيس بن شماس ، قال ولم يأت على ذلك بشاهد . قلت : وليس ثابت بدريا ، وحكى الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الأنصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) ولم يذكر مستنده وليس بدريا أيضا ، نعم ذكر ابن إسحق في البدرين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد وهو عندي غير الذي قبله لأن هذا ذكر ابن الكلبي أنه استشهد بأحد وذاك عاش إلى خلافة عثمان ، وحكى الواحدى أيضا وشيخه الثعلبي والمهدوي أنه حاطب بن أبي بلتعة ، وتعقب بأن حاطبا وإن كان بدريا لكنه من المهاجرين ، لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) الآية قال « نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعة اختصما في ماء » ، الحديث وإسناده قوى مع إرساله ، فان كان سعيد بن المسيب



سمعه من الزبير فيكون موصولا ، وعلى هذا فيؤول قوله من الانصار على لزادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة ، وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليفا للانصار ففيه نظر . وأما قوله من بنى أمية ابن زيد ، فلمله كان مسكنه هناك كعمر كما تقدم في العلم . وذكر الثعلبي بغير سند أن الزبير وحاطبا لما خرجا مررا بالمقداد قال : لمن كان القضاء ؟ فقال حاطب : قضى لابن عمته ، ولوى شدقه ، ففطن له يهودى فقال : قاتل الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويهتمونه ، وفي حجة هذا نظر ، ويتضح بأن حاطبا كان حليفا لآل الزبير بن العوام من بنى أسد وكأنه كان مجاورا للزبير والله أعلم . وأما قول الداودى وأبى إسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال إنه كان من الانصار يعنى نسباً لا ديناً ، قال وهذا هو الظاهر من حاله ، ويحتمل أنه لم يكن منافقا وإنما أصدر ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره من صحته توبته ، وقوى هذا شارح المصابيح ، التوربشتي وهو ما عده وقال : لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصره التي هي المدح ولو شاركهم في النسب ، قال : بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب ، وليس ذلك بمستنكر من غير المعصوم في تلك الحالة اهـ . وقد قال الداودى بعد جزمه بأنه كان منافقا : وقيل كان بدريا ، فان صح فقد وقع ذلك منه قبل شهودها لانتفاء النفاق عن شهدائها اهـ . وقد عرفت أنه لاملزمة بين صدور هذه القضية منه وبين النفاق ، وقال ابن التين أن كان بدريا فعنى قوله ( لا يؤمنون ) لا يستكملون الايمان والله أعلم . قوله ( خاصم الزبير ) في رواية مصر : خاصم الزبير رجلا ، والمخاصمة مفاعلة من الجانبين فكل منهما خاصم للآخر . قوله ( في شراج الحرة ) بكسر المعجمة وبالجيم جمع شرج بفتح أوله وسكون الراء مثل بحر وبحار ويجمع على شروج أيضا ، وحكى ابن ديد شرج بفتح الراء ، وحكى القرطبي شرحه والمراد بها هنا مسيل الماء ، وإنما أضيفت الى الحرة لكونها فيها ، والحرة موضع معروف بالمدينة تقدم ذكرها ، وهي في خمسة مواضع : المشهور منها اثنتان حرة واقم ، وحرة ليل . وقال الداودى : هو نهر عند الحرة بالمدينة ، فأغرب وليس بالمدينة نهر ، قال أبو عبيد : كان بالمدينة واديان يسيلان بماء المطر فيتنافس الناس فيه ففرض رسول الله ﷺ للأعلى فالأعلى . قوله ( التي يسقون بها النخل ) في رواية شعيب : كانا يسقيان بها كلاهما . قوله ( فقال الانصارى ) يعنى للزبير ( سرح ) فعل أمر من السرح أى أطلقه . وإنما قال له ذلك لان الماء كان يمر بأرض الزبير قبل أرض الانصارى فيحبسه لإكمال سقى أرضه ثم يرسله إلى أرض جاره ، فالتبس منه الانصارى تهجيل ذلك فامتنع . قوله ( اسق يا زبير ) بهزة وصل من الثلاثي ، وحكى ابن التين أنه بهزة قطع من الرباعى تقول سقى وأسقى ، زاد ابن جريج في روايته كاسياق بعد باب ، فأمره بالمعروف ، وهي جملة معترضة من كلام الراوى ، وقد أوضحه شعيب في روايته حيث قال في آخره : وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سمة له وللانصارى ، وضبطه الكرماني ، فأمره ، هنا بكسر الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الامرار ، وهو محتمل . قوله ( أن كان ابن عمك ) بفتح همزة أن وهي للتعليل ، كأنه قال حكمت له بالتقديم لاجل أنه ابن عمك ، وكانت أم الزبير صفية بنت عبد المطلب . وقال البيضاوى : يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخفيفا ، والتقدير لأن كان أو بأن كان ، ونحوه ( أن كان ذا مال وبنين ) أى لا تقطعه لاجل ذلك ، وحكى القرطبي تبعا ليعاض أن همزة أن مدودة . قال لأنه استفهام على جهة الإنكار . قلت : ولم يقع لنا في الرواية مد ، لكن يجوز حذف همزة الاستفهام . وحكى الكرماني : إن كان ، بكسر الهمزة على أنها شرطية والجواب محذوف ، ولا أعرف هذه الرواية . ثم وقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق

وقال اعدل يا رسول الله ، وان كان ابن عمك ، والظاهر أن هذه بالكسر ، وابن بالنصب على الخبرية . ووقع في رواية معمر في الباب الذي يليه ، أنه ابن عمك ، قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لأنها وقعت بعد كلام تام معتل بمضمون ماصدرها ، فإذا كسرت قدر ما قبلها بالفاء ، وإذا فتحت قدر ما قبلها اللام ، وبعضهم يقدر بعد الكلام المصدر بالمكسورة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلاً اضربه أنه مسمى : اضربه أنه مسمى . فاضربه ، ومن شواهد ( ولا تقربوا الزنا لأنه كان فاحشة ) ولم يقرأ هنا إلا بالكسر ، وان جاز الفتح في العربية . وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى ( إنما نحن من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم ) قرأ نافع والسكاكي أنه بالفتح والباقون بالكسر . قوله ( فتلون ) أى تغير ، وهو كناية عن الغضب ، زاد عبد الرحمن بن إسحق في روايته حتى عرفنا أن قد ساء ما قال . قوله ( حتى يرجع الى الجندر ) أى يصير اليه ، والجندر - بفتح الجيم وسكون الدال المهملة - هو المسناة ، وهو موضع بين شربات النخل كالجدار ، وقيل المراد الحواجز التي تحبس الماء وجزم به السبيل ، ويروى الجدر بضم الدال حكاة أبو موسى وهو جمع جدار ، وقال ابن التين : ضبط في أكثر الروايات بفتح الدال وفي بعضها بالسكون وهو الذى في اللغة وهو أصل الحائط . وقال القرطبي : لم يقع في الرواية إلا بالسكون ، والمعنى أن يصل الماء الى أصول النخل . قال ويروى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جدران الشربات التي في أصول النخل فانها ترفع حتى تصير تشبه الجدار ، والشربات بمجمة وفتحات هي الحفر التي تحفر في أصول النخل ، وحكى الخطابي الجندر بسكون الدال المعجمة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب ، قال الكرماني : المراد بقوله أمسك أى أمسك نفسك عن السقي ، ولو كان المراد أمسك الماء لقال بعد ذلك أرسل الماء إلى جارك . قلت : قد قلنا في هذا الباب كما سيأتى في رواية معمر في التفسير حيث قال « ثم أرسل الماء إلى جارك » وصرح في رواية شعيب أيضا بقوله احبس الماء ، والحاصل أن أمره بإرسال الماء كان قبل اعتراض الانصارى ، وأمره بحبسه كان بعد ذلك . قوله ( فقال الزبير والله إنى لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك ) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) زاد في رواية شعيب ، الى قوله : تسليما ، ووقع في رواية ابن جريج الآية « فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحق « ونزلت فلا وربك الآية » ، والراجح رواية الأكثر وأن الزبير كان لا يجوز بذلك ، لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري والطبراني الجزم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخصمه ، وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي تقدمت الإشارة اليه ، وجزم مجاهد والشعبي بأن الآية إنما نزلت فيمن نزلت فيه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى ( ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا الى الطاغوت ) الآية ، فروى إسحق بن راهويه في تفسيره باسناد صحيح عن الشعبي قال : كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة ، فدعا اليهودى المنافق الى النبي ﷺ لانه علم أنه لا يقبل الرشوة ، ودعا المنافق اليهودى الى حكمهم لانه علم أنهم يأخذونها ، فانزل الله هذه الآيات الى قوله ( ويسلوا تسليما ) ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد نحوه ، وروى الطبري باسناد صحيح عن ابن عباس ، أن حاكم اليهود يومئذ كلن أبا برزة الاسدي قبل أن يسلم ويصحب ، ، وروى باسناد آخر صحيح الى مجاهد ، أنه كعب بن الأشرف ، ، وقد روى السكبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال « نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين كان بينه وبين يهودى خصومة فقال اليهودى : انطلق بنا الى محمد ، وقال المنافق : بل نأتى

كعب بن الأشرف ، فذكر القصة . وفيه أن عمر قتل المنافق وإن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر « الفاروق » . وهذا الإسناد وإن كان ضعيفا لكن تزي بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف لإمكان التعمد ، وأفاد الواحدى بإسناد صحيح عن سعيد عن قتادة أن اسم الأنصارى المذكور قيس ، ورجح الطبرى فى تفسيره وعزاه الى أهل التأويل فى تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة ليقسق نظام الآيات كلها فى سبب واحد ، قال ولم يعرض بينها ما يقتضى خلاف ذلك ، ثم قال : ولا مانع أن تكون قصة الزبير وخصمه وقعت فى أثناء ذلك فيتناولها عموم الآية . والله أعلم . **قوله** ( قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله : ليس أحد يذكر عروة عن عبد الله إلا الليث فقط ) هكذا وقع فى رواية أبى ذر عن الحوى وحده عن الفربرى وهو القائل وقال محمد بن العباس ، ومحمد بن العباس هو السلى الأصهبانى ، وهو من أقران البخارى وتأخر بعده مات سنة ست وستين ، وأبو عبد الله هو البخارى المصنف ، وهو مصرح بتفرد الليث بذكر عبد الله بن الزبير فى إسناده ، فإن أراد مطلعا ورد عليه ما أخرجه النسائى وغيره من طريق ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن الزهرى ، وإن أراد بتميد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جملة من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه فى أول الباب ، وقد نقل الترمذى عن البخارى أن ابن وهب روى عن الليث ويونس نحو رواية قتيبة عن الليث

## ٧ - باب شرب الأعلى قبل الأسفل

٢٣٦١ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهرى عن عروة قال « خاصم الزبير رجلا من الأنصار ، فقال النبى ﷺ : يا زبير اسق ثم أرسل » ، فقال الأنصارى : إنه ابن عمك . فقال عليه السلام : اسق يا زبير حتى يبلغ الماء الجدار ثم أمسك . فقال الزبير فأحسب هذه الآية نزأت فى ذلك « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحككوك فيما شجر بينهم »

**قوله** ( باب شرب الأعلى قبل الأسفل ) فى رواية الحوى والكشمينى قبل السفلى ، والاول أولى ، وكأنه يشير إلى ما وقع فى مرسل سعيد بن المسيب فى هذه القصة فقصى رسول الله ﷺ أن يسقى الأعلى ثم الأسفل . قال العلماء : الشرب من نهر أو مسيل غير مملوك يقدم الأعلى فالأعلى ، ولا حق للأسفل حتى يستغنى الأعلى ، وحده أن يغطى الماء الأرض حتى لا تشربه ويرجع الى الجدار ثم يطلقه . **قوله** ( ثم أرسل ) كذا الأكثر ، ولاكشمينى « ثم أرسل الماء » . **قوله** ( اسق يا زبير حتى يبلغ ) فى رواية كريمة والاصيل « اسق يا زبير ثم يبلغ الماء الجدار » ، وسقط من رواية أبى ذر ذكر الماء ، زاد فى التفسير من وجه آخر عن معمر « ثم أرسل الماء الى جارك ، واستوى للزبير حقه فى صريح الحكم حين أحفظه الأنصارى ، وفى رواية شبيب فى الصلح « فاستوى للزبير حينئذ حقه » ، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه سعة له والأنصارى ، فقوله استوى أى استوفى ، وهو من الوعى كأنه جمعه له فى وعائه ، وقوله « أحفظه » بالمهمل والطاء المشالة أى أغضبه ، قال الخطابى : هذه الزيادة يشبه أن تكون من كلام الزهرى ، وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان . قلت : لكن الأصل فى الحديث أن يكون حكمه كله واحدا حتى يرد ما يبين ذلك ، ولا يثبت الإدراج بالاحتمال . قال الخطابى

وغیره : وإنما حکم ﷺ علی الانصارى فی حال غضبه - مع نیه أن یحکم الحاکم وهو غضبان - لأن النبی مطلق بما یخاف علی الحاکم من الخطأ والغلط ، والنبی ﷺ مأمون بمعصيته من ذلك حال الخط

## ٨ - باب شرب الأعلیٰ الی الکعبین

٢٣٦٢ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا محمد بن یزید الحرانی قال أخبرنی ابن جریر قال حدثنی ابن شهاب عن عروة بن الزبیر أنه حدثه « أن رجلاً من الأنصار خام الزبیر فی شراح من الحرقة لیسقى به النخل ، فقال رسول الله ﷺ : اسق بزبیر - فآثره بالمعروف - ثم أرسله إلی جارك . فقال الأنصارى : آن كان ابن عیك . فلو أن وجه رسول الله ﷺ . ثم قال : اسق ثم احبس حتى یرجع إلی الجدر - واستوعی له حقه . فقال الزبیر والله إن هذه الآية أنزأت فی ذلك ( فلا وربك لا يؤمنون حتى یحكوك فبا شجر بينهم ) . فقال لی ابن شهاب : فقد رت الأنصار والناس قول للنبي ﷺ « اسق ثم احبس حتى یرجع إلی الجدر » وكان ذلك الی الکعبین

قوله ( باب شرب الأعلیٰ الی الکعبین ) یشیر الی ما حکاه الزهری من تقدير ذلك کما سیأتی فی آخر الباب . قوله ( حدثنا محمد ) زاد فی رواية أبی الوقت « هو ابن سلام » . قوله ( فأمره بالمعروف ) کذا ضبطناه فی جمیع الروایات علی أنه فعل ماض من الامر ، وهی جملة معترضة من كلام الراوی ، وحكى الکرماني أنه بلفظ فعل الامر من الإمرار وقد تقدم مافیه ، وقد قال الخطابی : معناه أمره بالعادة المعروفة التي جرت بینهم فی مقدار الشرب اه . ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والأمر الوسط مراعاة للجوار ، ويدل علیه رواية شعيب المذكورة ، ومثلها للمعمر فی التفسیر ، وهو ظاهر فی أنه أمره أولاً أن یسأح ببعض حقه علی سبیل الصلح ، وبهذا ترجم البخاری فی الصلح إذا أشار الامام بالمصلحة ، فلما لم یرض الانصارى بذلك استقصی الحكم وحکم به . وحكى الخطابی أن فیه دليلاً علی جواز فسخ الحاکم حکمه ، قال : لأنه كان له فی الاصل أن یحکم بأی الامرین شاء فقدم الأسهل لیثارة الحسن الجوار ، فلما جهل الخصم موضع حقه رجع عن حکمه الأول وحکم بالثانی لیكون ذلك أبلغ فی زجره ، وتعقب بأنه لم یثبت الحكم أولاً کما تقدم بیانه ، قال : وقيل بل الحكم كان ما أمر به أولاً ، فلما لم یقبل الخصم ذلك عاقبه بما حکم علیه به ثانياً علی ما بدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالاموال اه . وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية علی هذا الاخير ، وفیه نظر ، وسیاق طرق الحديث یأبى ذلك کما ترى ، لاسیما قوله « واستوعی للزبیر حقه فی صریح الحكم » ، وهی رواية شعيب فی الصلح ومعمر فی التفسیر ، فجموع الطرق دال علی أنه أمر الزبیر أولاً أن یترك بعض حقه ، وثانياً أن یتوفى جمیع حقه . قوله ( فقال لی ابن شهاب ) القائل هو ابن جریر راوی الحديث . قوله ( فقد رت الأنصار والناس ) هو من عطف العام علی الخاص . قوله ( وكان ذلك ) : الکعبین ) یعنی أنهم لما رأوا أن الجدر یختلف بالطول والقصر فاسوا ما وقعت فیه القصة فوجدوه یبلغ الکعبین فجعلوا ذلك معیاراً لاستحقاق الأول فالأول ، والمراد بالأول هنا من یكون مبدأ الماء من ناحيته . وقال بعض المتأخرین من الشافعية : المراد به

من لم يتقدمه أحد في الفراس بطريق الإحياء ، والذي يليه من أحياء بعده ، وهلم جرا . قال . وظاهر الخبر أن الأول من يكون أقرب إلى مجرى الماء وليس هو المراد . وقال ابن التين : الجمهور على أن الحكم أن يمسك إلى الكعبين ، وخصه ابن كنانة بالنخل والتجر ، قال : وأما الزروع فإلى الشراك . وقال الطبري : الأراضي مختلفة ، فيمسك لكل أرض ما يكفيها ، لأن الذي في قصة الزبير واقعة عين . واختلف أصحاب مالك : هل يرسل الأول بعد استيفائه جميع الماء . أو يرسل منه ما زاد على الكعبين ؟ والأول أظهر ، ومحلّه إذا لم يبق له به حاجة والله أعلم . وقد وقع في مرسل عبد الله بن أبي بكر في الموطأ ، أن رسول الله ﷺ قضى في مسيل مهزور ومذنب أن يمسك حتى يبلغ الكعبين ، ثم يرسل الأعلى على الأسفل . ومهزور يفتح أوله وسكون الهاء وضم الزاي وسكون الواو بعدها راء ، ومذنب بذيال معجمة ونون بالتصغير : وأديان معروفان بالمدينة . وله أسناد موصول في ذرائب مالك للدارقطني ، من حديث عائشة وصحبه الحاكم ، وأخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإسناد كل منهما حسن ، وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل بإسناد آخر موصول ، ثم روى عن معمر عن الزهري قال : نظرنا في قوله : أحبس الماء حتى يبلغ الجدر ، فكان ذلك إلى الكعبين أ . وقد روى البيهقي من رواية ابن المبارك عن معمر قال : سمعت غير الزهري يقول : نظروا في قوله : حتى يرجع إلى الجدر ، فكان ذلك إلى الكعبين . وكان معمر سمع ذلك من ابن جريج فأرسله في رواية عبد الرزاق ، وقد بين ابن جريج أنه سمعه من الزهري . ووقع في رواية عبد الرحمن بن إسحق : أحبس الماء إلى الجدر أو إلى الكعبين ، وهو شك منه ، والصواب ما رواه ابن جريج . وذكر الشافعي من الشافعية أن معنى قوله : إلى الجدر ، أي إلى الكعبين ، وكأنه أشار إلى هذا التقدير ، وإلا فالجدر مرادفا للكعب . قوله ( الجدر هو الأصل ) كذا هنا في رواية المستمل وحده . وفي هذا الحديث غير ما تقدم أن من سبق إلى شيء من مياه الأودية والسيول التي لا تملك فهو أحق به ، لكن ليس له إذا استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه . وفيه أن للحاكم أن يشير بالصلح بين الخصمين ويأمر به ويرشد إليه ، ولا يلزمه به إلا إذا رضى . وأن الحاكم يستوفي الحق حقه إذا لم يتراضيا ، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق . وفيه الاكتفاء من الخصم بما يفهم عنه مقصوده من غير مبالغة في التنصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته . وفيه توبيخ من جنى على الحاكم ومعاقبته ، ويمكن أن يستدل به على أن للامام أن يعفو عن التعزير المتعلق به ، لكن محل ذلك ما لم يؤد إلى هتك حرمة الشرع . وإنما لم يعاقب النبي ﷺ صاحب القصة لما كان عليه من تأليف الناس ، كما قال في حق كثير من المنافقين : لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه ، قال القرطبي : فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي ﷺ أو في حق شريكه اقتتل قتلة زنديق . وقتل النوى نحوه عن العلماء . والله أعلم

## ٩ - باب فضل سقي الماء

٣٣٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « بينا رجل يمشي فاشتد عليه العطش ، فزلّ براء فشرّب منها ، ثم خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي . فلا خفيه ثم أمسكه »

بفيه ، ثم رقي فسقى الكلب ، فشكر الله له ففقر له . قالوا : يا رسول الله ! إن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : في كل كبد رطبة أجر . تابعه حماد بن سلمة والربيع بن مسلم عن محمد بن زياد

٢٣٦٤ - **حدثنا** ابن أبي سريم **حدثنا** نافع بن عمر عن ابن أبي مريم عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى صلاة الكسوف قال : دنت مني النار حتى قلت أي رب وأنا معهم ؟ فإذا امرأة - حذبت أنه قال - تمخضت هرة . قال : ما شأن هذ ؟ قالوا : حبستها حتى ماتت جوعاً .

٢٣٦٥ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعاً ، فدخلت فيها النار ، قالوا - والله أعلم - : لا أنت أطعمتها ولا سقيتها حين حبستها ، ولا أنت أرسلتها فأكلت من خشايش الأرض »

[ الحديث ٢٣٦٥ - طرقة في : ٢٣٦٨ ، ٢٤١٢ ]

**قوله** ( باب فضل سقى الماء ) أي لكل من احتاج الى ذلك . **قوله** ( عن سمي ) بالمهمله مصفراً ، زاد في المظالم « مولى ابن بكر » أي ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** ( عن أبي صالح ) زاد في المظالم « والسيان » . والاسناد مدينون الاشيج البخاري . **قوله** ( بينا رجل ) لم أفهم على اسمه . **قوله** ( يمشي ) قال في المظالم « بينا رجل بطريق » ، وللدارقطني في « الموطآت » من طريق روح عن مالك « يمشي بفلاة » وله من طريق ابن وهب عن مالك « يمشي بطريق مكة » . **قوله** ( فاشتد عليه ) وقعت الغاء هنا موضع « إذا » كما وقعت إذا موضعها في قوله تعالى ( إذا هم ينظنون ) وسقطت هذه الغاء من رواية مسلم وكذا من الرواية الآتية في المظالم للأكثر . **قوله** ( فاشتد عليه العطش ) كذا للأكثر ، وكذا هو في « الموطأ » ، ووقع في رواية المستملى « العطاش » ، قال ابن التين : العطاش دام يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا ، قال : وقيل يصح على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كالزكام . قلت : وسياق الحديث يأباه ، وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة . **قوله** ( يلث ) بفتح الهاء ، اللث بفتح الهاء هو ارتفاع النفس من الاعياء ، وقال ابن التين : لث الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ، ولث الرجل إذا أعبأ ، ويقال إذا بحث بيديه ورجليه . **قوله** ( يأكل الثرى ) أي يكدم بفضه الأرض الندية ، وهي إما صفة وإما حال ، وليس بمفعول ثان لرأى . **قوله** ( بلغ هذا مثل ) بالفتح أي بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ بي ، وضبطه الدمياطى بخطه بضم مثل ولا يخفى توجيهه ، وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أبي صالح « فرحمه » . **قوله** ( فلا خفه ) في رواية ابن حبان « فزع أحد خفيه » . **قوله** ( ثم أمسكه ) أي أحد خفيه الذي فيه الماء ، وإنما احتاج الى ذلك لأنه كان يعالج بيديه ليصعد من البئر ، وهو يشعر بأن الصعود منها كان عسراً . **قوله** ( ثم رقي ) بفتح الراء وكسر القاف كصعد وزناً ومغنى ، وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وأنكره ، وقال عياض في « المشارق » هي لغة طى يفتحون العين فيما كان من الأفعال معتل الإلام والأول أفصح وأشهر . **قوله** ( فسقى الكلب ) زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح « حتى أرواه » أي جعله رياناً ، وقد مضى في « ... » . **قوله** ( فشكر الله له ) أي أننى عليه أو قبل عمله أو جزاه بفعله ، وعلى الأخير فالغاء في قوله « ... »

عطف الخاص على العام . وقال القرطبي : معنى قوله « فشكر الله له » أي أظهر ما جازاه به عند ملائكته . ووقع في رواية عبد الله بن دينار بدل فغفر له « فأدخله الجنة » ، وكذا في رواية ابن حبان . **قوله** ( قالوا ) سمي من هؤلاء السائلين سراقه بن مالك بن جهمش ، رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان . **قوله** ( وان لنا ) هو معطوف على سمي . محذوف تقديره الأمر كما ذكرت وان لنا ( في البهائم ) أي في سق البهائم أو الإحسان إلى البهائم ( أجرا ) . **قوله** ( في كل كبد رطبة أجر ) أي كل كبد حية ، والمراد رطوبة الحياة ، أولان الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ، ومعنى الظرفية هنا أن يقدّر محذوف ، أي الأجر ثابت في إدواء كل كبد حية ، والكبد يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن تكون « في » سببية كقولك في النفس البدية ، قال الداودي : المأمى في كل كبد حتى أجر وهو عام في جميع الحيوان . وقال أبو عبد الملك : هذا الحديث كان في بني اسرائيل ، وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب . وأما قوله « في كل كبد » فمخصوص ببعض البهائم ، لا يضر فيه ، لان المأمور بقتله كالخنزير لا يجوز أن يعزى ليزداد ضرره ، وكذا قال النووي : ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الثواب بسقيه ، ويلتحق به لإطعامه وغير ذلك من وجوه الإحسان اليه . وقال ابن التين : لا يمنع إجرأه على عمومه ، يعني فيسقى ثم يقتل لانا أمرنا بأن نحسن القتل ونهينا عن المثلة . واستدل به على طهارة سؤر الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة . وما قيل في الرد على من استدل به : انه فعل بعض الناس ولا يدرى هل هو كان ممن يقتدى به أم لا ، والجواب أنها لم نتجح به مجرد الفصل المذكور بل إذا فرعنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فانا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم ، بل إذا ساقه امام شرعنا مساق المدح ان عم ولم يقيد بقيد صح الاستدلال به . وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ، وعمل ذلك في شرعنا ما إذا لم يخف على نفسه الهلاك . وفيه الحث على الإحسان إلى الناس ، لانه إذا حصلت المغفرة بسبب سق الكلب فسق المسلم أعظم أجرا . واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين ، وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يوجد هناك مسلم فالمسلم أحق ، وكذا إذا دار الامر بين البهيمة والأدمى المحترم واستويا في الحاجة فالأدمى أحق ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار ، وسيأتي الكلام عليه في بدء الخلق ، وتقدم حديث أسماء بآتم من هذا في أوائل صفة الصلاة ، وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني أن معن بن عيسى تفرد بذكره في الموطأ ، قال : ورواه في غير الموطأ ابن وهب والقنبي وابن أبي أويس ومطرف ، ثم ساقه من طرقهم . وأخرجه الاسماعيل من طريق معن وابن وهب ، وأخرجه أبو نعيم من طريق القنبي . ومناسبة حديث الهرة للترجمة من جهة أن المرأة عوقبت على كرمها لم تسقها ، فقتضاه أنها لو سقها لم تعذب . قال ابن المنير : دل الحديث على تحريم قتل من لم يؤمر بقتله عطشا ولو كان هرة . وليس فيه ثواب السق ولكن كفى بالسلاطة فضلا

### ١٠ - باب من رأى أن صاحب الخوض والقربة أحق بمائه

٢٣٦٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَحَدُ الْقُرَمِ ، وَالْأَشْلَخُ عَنْ يَسَارِهِ ، قَالَ : يَا غُلَامُ

أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْبَاخَ ؟ قَالَ : مَا كُنْتُ لِأَوْزَرَ بِنَعْيِي مِنْكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ »  
 ٢٣٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غَدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَأَذْودَنَّ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْإِبِلِ  
 عَنِ الْحَوْضِ »

٢٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ  
 - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَرَحَ اللَّهُ  
 أُمَّ إِسْمَاعِيلَ ، لَوْ تَرَكْتَ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ : لَوْ لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - كَسَاكَاتِ عَيْنَا مَعِينَا . وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالُوا :  
 أَتَأْذَنِينَ أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكَ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، وَلاحقَ لَكُمْ فِي الْمَاءِ . قَالُوا : نَعَمْ »  
 [ الحديث ٢٣٦٨ - أطرافه في : ٢٣٦٢ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٤ ، ٢٣٦٥ ]

٢٣٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّامِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « ثَلَاثَةٌ لَا يُسْكَأُ مِنْهُمْ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظَرُ إِلَيْهِمْ : رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ  
 أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرُ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتُلَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ  
 مُسْلِمٍ ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ فَيَقُولُ اللَّهُ : الْيَوْمَ أَمْنُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ » .

قال علي : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ - غيرَ صرقة - عن عمرو سمعَ أبا صالحٍ يَبلغُ بهِ النَّبِيُّ ﷺ  
 قوله ( باب من رأى أن صاحب الحوض أو القربة أحق بمائته ) ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث سهل  
 ابن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية أبواب ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة للحاق الحوض والقربة بالقدح ، فكان  
 صاحب القدح أحق بالتصرف فيه شراباً وسقياً . وقد خفي هذا على الملب فقال : ليس في الحديث إلا أن الأيمن  
 أحق من غيره بالقدح ، وأجلب ابن المنير بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن مافي القدح بمجرد جلوسه  
 واختص به فكيف لا يختص به صاحب اليد والمتسبب في تحصيله ؟ ثانياً حديث أبي هريرة في ذكر حوض النبي ﷺ  
 وسيأتي الكلام عليه في ذكر الحوض النبوي من كتاب الرقاق . وقوله « لأذودن » بمعجمة ثم مهملة أى لأطردن ،  
 ومناسبتة للترجمة من ذكره ﷺ أن صاحب الحوض يطرد إبل غيره عن حوضه ولم ينكر ذلك فيدل على الجواز ،  
 وقد خفي على الملب أيضاً فقال : إن المناسبة من جهة إضافة الحوض إلى النبي ﷺ وكان أحق به ، وتعقبه ابن المنير  
 بأن أحكام التكاليف لا تنزل على وقائع الآخرة ، وإنما استدل بقوله « كما تذاد الغريبة من الإبل » ، فما جاز لصاحب  
 الحوض طرد إبل غيره عن حوضه إلا وهو أحق بحوضه . ثالثاً حديث ابن عباس في قصة هاجر وزمزم ، وأورده  
 مختصراً جداً ، وسيأتي مطولاً في أحاديث الأنبياء ، ومناسبتة للترجمة من جهة قولها للذين نزلوا عليها « ولا حق  
 لكم في الماء » ، قالوا نعم ، وقرر النبي ﷺ على ذلك . قال الخطابي : فيه أن من أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه  
 ولا يشاركه فيه غيره إلا برضاه ، إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه ، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يتملكوه .



رابعها حديث أبي هريرة وقد تقدم من وجه آخر قبل أربعة أبواب وفيه : ورجل له فضل ماء بالطريق فنتعه من ابن السبيل ، وقال في هذه الطريق : ورجل منع فضل مائه فيقول الله اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يدك ، ومناسبة للترجمة من جهة أن المعاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ، ويؤخذ أيضا من قوله : مالم تعمل يدك ، فإن مفهومه أنه لو عالج له لكان أحق به من غيره . وحكى ابن التين عن أبي عبد الملك أنه قال : هذا يخفى معناه ، ولعله يريد أن البئر ليست من حفره وإنما هو في منعه غاصب ظالم ، وهذا لا يرد فيما حازه وعمله . قال : ويحتمل أن يكون هو حفرها ومنعها من صاحب الشفة أى العطشان ، ويكون معنى : مالم تعمل يدك ، أى لم تنفع الماء ولا أخرجه ، قال : وهذا أى الأخير ليس من الباب فى شئ . والله أعلم . قوله (قال على حدثنا سفيان غير مرة الخ) يشير الى أن سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ، ولكنه صحح الموصول ليكون الذى وصله من الحفاظ ، وقد تابعه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الرحمن بن يونس ومحمد بن أبي الوزير ومحمد بن يونس فوصلوه قاله الاسماعيلي ، قال : وأرسله غيرهم . قلت : وقد وصله أيضا عمرو الناقد أخرجه مسلم عنه ، وصفوان بن صالح أخرجه ابن حبان من طريقه ، ويأتى الكلام على ما وقع من الاختلاف فى سياق المتن فى كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى

## ١١ - باب لا حى إلا الله ورسوله ﷺ

٢٣٧٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الأيثر عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن الصمب بن جثامة قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا حى إلا لله ورسوله . وقال : بلغنا أن النبى ﷺ حى النقيع ، وأن عمر حى الشرف والربذة [ الحديث ٢٣٧٠ - طرفه ق : ٢٠١٣ ]

قوله ( باب لا حى إلا الله ورسوله ) ترجم بالفظ الحديث من غير مزيد ، قال الشافعى : يحتمل معنى الحديث شيئين : أحدهما ليس لأحد أن يحى المسلمين إلا ما حياه النبى ﷺ ، والآخر معناه إلا على مثل ما حياه عليه النبى ﷺ ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحى ، وعلى الثانى يختص الحى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة . وأخذ أصحاب الشافعى من هذا أن له فى المسألتين قولين ، والرأى عندنا الثانى ، والأول أقرب الى ظاهر اللفظ لكن رجحوا الأول بما سياتى أن عمر حى بعد النبى ﷺ ، والمراد بالحى منع الرعى فى أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعى بهائم الصدقة مثلا . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الايلي ، ورواية الليث عنه من الأقران لأنه قد سمع من شيخه ابن شهاب ، وفى الاسناد تابعيان وصحبايان . قوله ( لا حى ) أصل الحى عند العرب ان الرئيس منهم كان إذا نزل منزلا مخصصا استعوى كلبا على مكان عال فالى حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا رعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه ، والحى هو المكان المحمى وهو خلاف المباح ، ومعناه أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلأ فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها ، والأرجح عند الشافعية أن الحى يختص بالخليفة ، ومنهم من الحق به ولاية الأقاليم ، وعمل الجواز مطلقا أن لا يضر بكافة المسلمين . واستدل به الطحاوى لمذهبه فى اشتراط إذن الامام فى إحياء الموات ، وتعقب بالفرق بينهما فإن الحى أخص من

الإحياء والله أعلم . قال الجوزي من الشافعية : ليس بين الحديثين معارضة . فالحي المنهى ما يحصى من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كفعول الجاهلية ، والإحياء المباح مالا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا ، وإنما تعد أرض الحي مواتا لكونها لم يتقدم فيها ملك لأحد ، لكنها تشبه العامر لما فيها من المنفعة العامة . قوله ( وقال بلغنا أن النبي ﷺ سمى النقيع ) كذا لجميع الرواة إلا لابي ذر ، والقائل هو ابن شهاب ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه وهو برسل أو معضل ، وهكذا أخرجه أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جميعا ، ووقع عند أبي ذر ، وقال أبو عبد الله : بلغنا الخ ، فظن بعض السراخ أنه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر الموصول والمرسل جميعا على الصواب كما أخرجه أبو داود ، ووقع لأبي نعيم في مستخرجه تخطيط ، فإنه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الإسماعيلي فقتصر في الاسناد الموصول على المتن المرسل وهو قوله ( سمى النقيع ) ، وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب ، وإنما هو بلاغ للزهرى كما تقدم . وقد أخرجه سعيد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعاً بين الحديثين ، وأخرجه البيهقي من طريق سعيد ونقل عن البخاري أنه وهم ، قال البيهقي : لأن قوله سمى النقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ، ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ سمى النقيع لحيل المسلمين ترعى فيه ، وفي إسناده العمري وهو ضعيف ، وكذا أخرجه أحمد من طريقه . قوله ( النقيع ) بالنون المفتوحة ، وحكى الخطابي أن بعضهم صحفه فقال بالموحدة ، وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في ثمانية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطنه ، وأصل النقيع كل موضع يستنقع فيه الماء ، وفي الحديث ذكر النقيع الخضبات وهو الموضع الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة ، والمشهور أنه غير النقيع الذي فيه الحي وحكى ابن الجوزي أن بعضهم قال انهما واحد . قال والأول أصح . قوله ( وإن عمر سمى الشرف والربذة ) هو معطوف على الاول ، وهو من بلاغ الزهرى أيضاً ، وقد ثبت وقوع الحي من عمر كما سيأتى في أواخر الجهاد من طريق أسلم ، أن عمر استعمل مولى له على الحي ، الحديث . والشرف بفتح المعجمة والراء بعدها فاء في المشهور ، وذكر عياض أنه عند البخاري بفتح المعجمة وكسر الراء ، قال وفي موطن ابن وهب بفتح المعجمة والراء قال : وكذا رواه بعض رواة البخاري أو أصلحه وهو الصواب ، وأما سرف فهو موضع بقرب مكة ولا تدخله الألف واللام ، والربذة بفتح الراء والموحدة بعدها ذال معجمة موضع معروف بين مكة والمدينة تقدم ضبطه ، وقد روى ابن أبي شعبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر سمى الربذة لنعم الصدقة

## ٩٢ - باب شرب الناس وسقي الله وأب من الأنهار

٢٣٧١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن أبي صالح التماري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الخليل لرجل أجر ، ولرجل سقر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجرٌ فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في سرج أو روضة ، فأصابته في طيلها ذلك من اللرج أو الروضة كانت له حسنات ، ولو أنه انقطع طيلها فاستنبت شراً أو شرفين كانت آثارها وأروائها حسنات له ولو أنها مرّت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى كان ذلك حسنات له ، فهي لذلك أجرٌ . ورجل

رَبَطَهَا تَعْنِيًا وَتَمَقُّمًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرِهَا فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا خِرَاءً وَرِبَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزَرَ. وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحُرِّ فَقَالَ: مَا أُزِيلَ عَلَى فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَهْذُو الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَاذَةُ (فَن يَمْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَنْ يَمْعَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)

[الحدث ٢٣٧١ - أطرافه في: ٢٨٦٠، ٣٦٤٦، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٧٣٥٦]

٢٣٧٢ - **حدثنا** إسماعيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ بَزِيدَ مَوْلَى الْمُنبِيشِ عَنْ زَيْدِ ابْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: أَعْرِفْ عِفَافَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَسَأَلْتُكَ بِهَا. قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ. قَالَ فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَالِكٌ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا»

قوله (باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار) أراد بهذه الترجمة أن الانهار السكّانة في الطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد، ثم أورد فيه حديثين: أحدهما عن أبي هريرة في ذكر الخيل وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الجهاد، والمقصود منه قوله فيه «ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقى، فإنه يشعر بأن من شأن البهائم طلب الماء ولم يرد ذلك صاحبها، فإذا أجر على ذلك من غير قصد فيؤجر بقصده من باب الأولى، فثبت المقصود من الإباحة المطلقة. ثانيهما حديث زيد بن خالد في اللقطة وسيأتي فيها مشروحاً، والمقصود منه قوله فيه «معا سقاؤها وحذاؤها وراؤها تأكل الشجر»

### ١٣ - باب بيع الخطب والكلأ

٢٣٧٣ - **حدثنا** مُتَمِّلُ بْنُ أَشَدِّ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحِبَالًا فَيَأْخُذَ حُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَى أَمْ مُنِعَ»

٢٣٧٤ - **حدثنا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ»

٢٣٧٥ - **حدثنا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ قَالَ «أَصَبْتُ»

شارفًا مع رسول الله ﷺ في مَنَعمٍ يومَ بدرٍ ، قال : وأعطاني رسولُ الله ﷺ شارقًا أخرى ، فأَنتَحَمَها يومًا عندَ بابِ رجلٍ منَ الأنصارِ وأنا أريدُ أنَ أحملَ عليهما إذْخِرًا لأَبيعهُ ، ومضى صائغٌ منَ بنى قَيْنَقاعَ فأَسْتَعِينَ بِهِ على وَلِيمةٍ قاطمةٍ ، وحمزةُ بنُ عُمِدِ المَطلبِ يَشْرَبُ في ذَلكَ البَيتِ مَعَهُ قَيْنَةٌ . فقالت : ألا يا حمزُ لَلشُّرفِ اللُّواءِ ، فَتَارَ اليَهما حمزةُ بالسيفِ نَجَبٌ أُسِمَتَهما ، وبَقَرَ خَوَاصِرَهما ، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ أَكْبَادِهما سَـ قَلْتُ لَابنِ شَهابٍ : وَمِنَ السَّنايمِ . قال : قد جَبَّ اسِمَتَهما فذهبَ بهما - قال ابنُ شَهابٍ قالَ عليُّ رضيَ اللهُ عنهُ : فنظَرْتُ إلى مَنظَرٍ أَفْظَعَنِي ، فَأَنتَيْتُ نَبِيَّ اللهِ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ فَأَخْبَرْتُهُ الخبرَ ، فخرَجَ مَعَهُ زَيْدٌ ، فانطَلَقْتُ مَعَهُ ، فدخلَ على حمزةَ فتنَظَّرَ عَلَيْهِ ، فرفَعَ حمزةُ بصرَهُ وقال : هل أنتم إلَّا عبيدُ لآبائي ! فرجعَ رسولُ اللهِ ﷺ يَقْهَرُ مُحَقِّ حَرَاجَ عَظْمٍ ، وَذَلكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الخَمرِ ۝

قوله (باب بيع الحطب والكاف) بفتح الكاف واللام بعده حمزة بغير مد وهو العشب رطبه ويابس . وموقع هذه الترجمة من كتاب الشرب اشتراك الماء والحطب والمرعى في جواز انتفاع الناس بالمباحات منها من غير تخصيص ، قال ابن بطال : لإباحة الاحتطاب في المباحات والاختلا من نبات الأرض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض مملوكة فترفع الإباحة ، ووجهه أنه إذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلأن يملك بالإحياء له أولى . ثم أورد فيه المصنف ثلاثة أحاديث : أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة بمعناه في الترغيب في الاكتساب بالاحتطاب ، وقد تقدم الكلام عليهما في كتاب الزكاة . ثالثها حديث علي في قصة شارفيه مع حمزة بن عبد المطلب ، والشاهد منه قوله « وأنا أريد أن أحمل عليهما إذخرا لأبيعه » ، فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش ، وسيأتى الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الحسن إن شاء الله تعالى

## ١٤ - باب التطائع

٢٣٧٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقَطِّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ : حَتَّى تُقَطِّعَ لِإِخْوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطِّعُ لَنَا . قَالَ : سَتَرُونَ بَدْيَ أَمْرَةٍ ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوُنِي »

[ الحديث ٢٣٧٦ - أطرافه : ٢٣٧٧ ، ٣١٦٣ ، ٢٣٧٤ ]

قوله ( باب التطائع ) جمع قطعة تقول قطعته أرضا جعلتها له قطعة ، والمراد به ما يخص به الإمام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بأحيائه عن لم يسبق إلى أحيائه . واختصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية ، وحكى هياض أن الاقطاع تسويغ الإمام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك ، قال : وأكبر ما يستعمل في الأرض ، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلته مدة انتهى . قال السبكي : والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ، ولم أر أحدا من أئمتنا يذكره .

وتخرجه على طريق فقهي مشكل . قال : والذي يظهر أنه يحصل للقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ، لكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى . وبهذا جزم المحب الطبري . وادعى الأذعري في الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بقلة أرض إذا كان مستحقا لذلك والله أعلم . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، ووقع للبيهقي من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتحديث لحامد من يحيى . قوله ( أراد النبي ﷺ أن يقطع من البحرين ) يعني للانصار : وفي رواية البيهقي د دعا الانصار ليقطع لهم البحرين ، والاسماعيلي د ليقطع لهم البحرين أو طائفة منها ، وكأن الشك فيه من حماد ، فسبأني للصنف في الجزية من طريق زهير عن يحيى بلفظ د دعا الانصار ليكتب لهم البحرين ، ولم في مناقب الانصار من رواية سفيان عن يحيى د إلى أن يقطع لهم البحرين ، وظاهره أنه أراد أن يجعلها لهم اقطاعا . واختلاف في المراد بذلك ، فقال الخطابي : يحتمل أنه أراد الوات منها ليشتركوا بالإحياء ، ويحتمل أن يكون أراد العامر منها لكن في حق من الخس . لانه كان ترك أرضها فلم يقسمها . ومثقب بأنها فتحت صلحا كما سيأتي في كتاب الجزية ، فيحتمل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصهم بقاويل جزيتها ، وبه جزم اسماعيل القاضي وابن قرقول ، ووجه ابن بطال بأن أرض الصلح لا تقسم فلا تملك . وقال ابن التين : وإنما يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من النى . ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد . قال : وقد يكون الاقطاع تملكيا وغير تملك . وعلى الثاني يحمل اقطاعه ﷺ الدور بالمدينة ، كأنه يشير إلى ما أخرجه الشافعي مرسلا ووصله الطبراني د أن النبي ﷺ لما قدم المدينة اقطع الدور ، يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضام انتهى . وسيأتي في أواخر الخس حديث أسماء بنت أبي بكر د أن النبي ﷺ اقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير ، يعني بعد أن أجلاهم . والظاهر أنه ملكه إياها وأطلق عليها اقطاعا على سبيل المجاز والله أعلم . والذي يظهر لي أن النبي ﷺ أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها ، وأما بعد ذلك إذا وقعت الفتوح بغراج الأرض أيضا ، وقد وقع منه ﷺ ذلك في عدة أراض بعد فتحها وقبل فتحها ، منها اقطاعه تيمما الداري بنت ابراهيم ، فلما فتحت في عهد عمر نجز ذلك لقيم ، واستمر في أيدي ذريته من ابنته رقية ، ويديم كتاب من النبي ﷺ بذلك ، وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد د كتاب الاموال ، وغيرهما . قوله ( مثل الذي تقطع لنا ) زاد في رواية البيهقي د فلم يكن ذلك عنده ، يعني بسبب قلة الفتوح يومئذ كما في رواية الليث التي في الباب الذي يلي هذا ، وأغرب ابن بطال فقال : معناه أنه لم يزد فعل ذلك لانه كان اقطع المهاجرين أرض بني النضير . قوله ( سترون بعدى أمة ) بفتح الهمزة والمثلثة على المشهور ، وأشار ﷺ بذلك الى ما وقع من استئثار الملوك من قريش عن الانصار بالاموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من أعلام نبوته ﷺ ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مناقب الانصار ان شاء الله تعالى

## ١٥ - باب كتابة القوائم

٢٣٢٧ - وقال الألبث عن يحيى بن سعيد عن أنس رضي الله عنه د دعا النبي ﷺ الانصار

ليقطع لهم بالبحرين ، فقالوا : يا رسول الله إن نعمات ما كتب لإخواننا من قرش بمثلها ، فلم يكن ذلك عند

النبي ﷺ ، فقال : إنكم سترون بعدي أثره ، فاصبروا حتى تلقوني ،

قوله ( باب كتابة الطوائع ) أى لتكون توثقة بيد المقطع دفعا للزاع عنه . قوله ( وقال الليث ) لم أره موصولا من طريقه . قال الاسماعيلي وغيره : أورده عن الليث غير موصول ، زاد أبو نعيم : وكأنه أخذه عن عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . واعترض على المصنف بأن رواية الليث لا ذكر للكتابة فيها ، وأجيب بأنها مذكورة في الشق الثاني ، وبأنه جرى على عادته في الإشارة إلى ما يرد في بعض الطرق ، وقد تقدم أنه عنده في الجزية من رواية زهير ، وهو عند أحمد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم . وفي الحديث فضيلة ظاهرة للانصار لتوقفهم عن الاستئثار بشيء من الدنيا دون المهاجرين ، وقد وصفهم الله تعالى بأنهم كانوا ( يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) فخلصوا في الفضل على ثلاث مراتب : إثارهم على أنفسهم ، ومواساتهم لغيرهم ، والاستئثار عليهم . وسياق الكلام على ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية إن شاء الله تعالى

## ١٦ - باب حَبِّ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ

٢٣٧٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مِنْ حَقِّ الْإِبِلِ أَنْ تُحَلَبَ عَلَى الْمَاءِ » .

قوله ( باب حلب الإبل على الماء ) أى عند الماء ، والحلب بفتح اللام الاسم المصدر سواء قاله ابن فارس ، تقول حلبتها أحلبها حلبا بفتح اللام . قوله ( أن تحلب ) بضم أوله على البناء للـ ، وهو بالحاء المهملة في جميع الروايات ، وأشار الداودي إلى أنه روى بالجيم وقال : أراد أنها تساق إلى موضع سقيها ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لقال أن تحلب إلى الماء لا على الماء . وإنما المراد حلبها هناك لنفع من يحضر من المساكين ، ولأن ذلك ينفع الإبل أيضا ، وهو نحو النهي عن الجداد بالليل ، أراد أن تجدنهم أرا لتحضر المساكين . قوله ( على الماء ) زاد أبو نعيم في المستخرج ، والبرقاني في المصنف ، من طريق المعافي بن سليمان عن فليح يوم ورودها ، وساق البرقاني بهذا الإسناد ثلاثة أحاديث أخر في نسق ، وقد تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرج عن أبي هريرة مطولا وفيه د ومن حقا أن تحلب على الماء ، وتقدم شرحه هناك

## ١٧ - باب الرجل يكون له تمرٌ أو شربٌ في حائطٍ أو في نخلة . وقال النبي ﷺ :

« مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمُرْتَبَاتُهَا لِبَائِعٍ ، وَلِبَائِعِ الْمَرْءِ وَالسَّقَى حَتَّى يَرْفَعَ ، وَكَذَلِكَ رَبُّ الْقَرِيبِ »

٢٣٧٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ فَمُرْتَبَاتُهَا لِبَائِعٍ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ . وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَالْهُ الَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ الْمُبْتَاعُ »

وعن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد

٢٣٨٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن

نابت رضي الله عنهم قال « رخص النبي ﷺ أن تباع العرايا بخرصها ثمراً »

٢٣٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن ابن جريج عن عطاء سمع جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما « نهى النبي ﷺ عن الخبابة والخاقلة وعن الزبابة وعن بيع الثمر حتى يبدؤ صلاحه ، وأن لا تباع إلا بالدينار والدراهم ، إلا العرايا »

٢٣٨٢ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن داود بن حصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي

أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « رخص النبي ﷺ في بيع العرايا بخرصها من الثمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق ، شك داود في ذلك »

٢٣٨٣ ، ٢٣٨٤ - حدثنا زكرياء بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال أخبرني الوليد بن كثير قال أخبرني

بشير بن يسار مولى أبي حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة . يبيع الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم »

قال أبو عبد الله : وقال ابن إسحاق حدثني شير . . مثله

قوله ( باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل ) هو من الف والنشر ، أي له حق المرور في الحائط أو نصيب في النخل . قوله ( وقال النبي ﷺ : من باع نخلاً بعد أن تؤبر فثمرتها للبائع ) تقدم موصولاً في « باب من باع نخلاً قد أرت ، من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ورواه بمعناه في هذا الباب . قوله ( وللبائع الممر والحق ) أي ثمرته ( وكذلك رب العرية ) ، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب ، وترجم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع فوم في ذلك ومما فاحشاً . وقال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة ، هذا له الملك وهذا له الانتفاع ، وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطران لاقتطافها في أرض مملوكة لغيره ، وكذلك صاحب العرية . قال : وعندنا خلاف فيمن يسق العرية ، هل هو على الواهب أو الموهوبة له ؟ وكذلك سقى الثمرة المستثناة في البيع قيل على البائع وقيل على المشتري ، فلا تغتر بنقل ابن بطال الإجماع في ذلك . ثم أورد المصنف في ذلك خمسة أحاديث : الأول حديث ابن عمر « من ابتاع نخلاً ، تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان شيء من اختلاف الرواة فيه في « باب من باع نخلاً قد أرت ، من كتاب البيوع . قوله ( ومن ابتاع عبداً وله مال الخ ) قال ابن دقيق العيد : استدلل به مالك على أن العبد يملك بالإضافة الملك إليه باللام ، وهي ظاهرة في الملك . قال غيره يؤخذ منه أن العبد إذا ملكه سيده مالا فإنه يملكه ، وبه قال مالك وكذا الشافعي في القديم ، لكنه إذا باعه ببد

ذلك رجع المال لسيده إلا أن يشترطه المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا الشافعي في الجديد : لا يملك العبد شيئاً أصلاً والاضافة للاختصاص والانتفاع كما يقال السرج للفرس ، ويؤخذ من مفهومه أن من باع عبداً ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لا يكون المال ربوياً فلا يجوز بيع العبد ومعه دراهم بدرهم قاله الشافعي ، وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث ، وكأن العقد إنما وقع على العبد خاصة ، والمال الذي معه لا مدخل له في العقد . واختلف فيما إذا كان المال ثياباً ، والأصح أن لها حكم المال ، وقيل تدخل عملاً بالعرف ، وقيل يدخل سائر العورة فقط . وقال الباجي : إن شرطه المشتري للعبد صح مطلقاً ، وإن شرط بعضه أو لنفسه فروايتان . وقال المازري : إن زال ملك السيد عن عبده ببيع أو معاوضة فالمال للسيد إلا أن يشترطه المبتاع . وعن بعض التابعين كالحسن يبيع العبد ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتق ونحوه فالمال للعبد إلا أن يشترطه للسيد ، وإن زال بالهبة ونحوها فروايتان قال القرطبي : أرجحهما إلحاقها بالبيع ، وكذا إن سلّه في الجناية . وفي الحديث جواز الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد ، قال الكرماني : قوله « وله مال » اضافة المال الى العبد مجاز كاضافة الثمرة إلى النخلة . قوله ( وعن مالك ) هو معطوف على قوله حدثنا الليث ، فهو موصول ، والتقدير : حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك . وزعم بعض الشراح أنه معلق ، وليس كذلك . وتردد الكرماني . وقد وصله أبو داود من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل مرفوعاً ، وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفاً ، وكذا هو في « الموطأ » ، ولفظه : عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقصة النخل ، ثم ساقه من طريق سلمة بن كهيل « حدثني من سمع جابراً عن النبي ﷺ » . وقال الكرماني : قوله « في العبد » أي في شأن العبد ، أو التقدير : عن عمر أنه قال في العبد بأن ماله لبايعه ، أو زاد لفظ العبد بعد قوله « إلا أن يشترط المبتاع » أي والعبد كذلك . قلت : وأرجحها الأول ، وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته . وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقصة العبد ، ومن رواية محمد بن إسحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالقصتين ، وقال النسائي : إنه خطأ ، والصواب ما رواه يحيى القطان ، وكذلك رواه الليث وأيوب عن نافع في العبد موقوفاً . وقوله « من ابتاع عبداً وله مال فله الذي باعه » إلا أن يشترط المبتاع ، هكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جميع نسخ البخاري ، وصنيع صاحب العمدة يقتضي أنها من أفراد مسلم فإنه أورده في « باب العرايا » فقال « عن عبد الله بن عمر » ، فذكر من باع نخلاً ثم قال « ولمسلم من ابتاع عبداً فله الذي باعه » إلا أن يشترط المبتاع ، وكأنه لما نظر كتاب البيوع من البخاري فلم يجد فيه توهم أنها من أفراد مسلم . واعتذر الشارح ابن العطار عن صاحب العمدة فقال : هذه الزيادة أخرجه الشيخان من رواية سالم عن أبيه عن عمر ، قال : فالمصنف لما نسب الحديث لابن عمر احتاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملخصاً . وبالغ شيخنا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكر في طريق سالم عمر بل هو عندهما جميعاً عن ابن عمر عن النبي ﷺ بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخاري ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقصي ما ذكرته . وقال النووي في شرح مسلم : لم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر ، وذلك لا يضر فإن سالماً ثقة بل هو أجل من نافع فزيادته مقبولة . وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة انتهى . قلت : أما نفي تحريمها فردودها ثابتة عند البخاري هنا من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن نافع لكن



باختصار ، وأما الاختلاف بين سالم ونافع فانما هو في رفعها ووقفها لا في إثباتها ونفيها ، فسلم رفع الحديثين جميعا ونافع رفع حديث النخل عن ابن عمر عن النبي ﷺ ووقف حديث العبد على ابن عمر عن عمر ، وقد رجح مسلم ما رجحه الثاقبي . وقال أبو داود وتبعه ابن عبد البر : وهذا أحد الآحاد الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع ، قال أبو عمر : اتفقا على رفع حديث النخل ، وأما قصة العبد فرفقها سالم ووقفها نافع على عمر ، ورجح البخاري رواية سالم في رفع الحديثين ، ونقل ابن التين عن الدارمي هو وهم من نافع ، والصحيح ما رواه سالم مرفوعا في الصدد والمثارة ، قال ابن التين : لا أدري من أين أدخل الزوم على نافع مع إمكان أن يكون عمر قال ذلك - يعني على جهة الفتوى - مستندا إلى ما قاله النبي ﷺ فتصح الروايتان . قلت : قد نقل الثرمذي في الجامع ، عن البخاري تصحيح الروايتين ، ونقل عنه في العلل ، ترجيح قول سالم ، وقد تقدم بيان ذلك كله واضحا في كتاب البيوع . قوله ( والحرق <sup>(١)</sup> ) أي الأرض المزروعة ، فمن باع أرضا محروثة وقفها زرع فالزراع للبايع ، والخلاف في هذه كالحلاف في النخل ، ويؤخذ منه أن من أجز أرضا وله فيها زرع أن الزرع للزاجر لا للمستأجر إن تصورت صورة الاجارة . قوله ( سمى له نافع هؤلاء الثلاثة <sup>(٢)</sup> ) قائل : سمى ، هو ابن جريج والضمير في له ، لابن أبي مليكة . وفي الحديث ما يدل على قوة تدليس ابن جريج فانه كثير الرواية عن نافع ومع ذلك أفصح بأن بينهما في هذا الحديث واسطة . ثانيا : حديث زيد بن ثابت في المرايا وقد تقدم مشروحا في بابه . ثالثا : حديث جابر في النهي عن المخاربة والمحاقلة والمزابنة - يبيع الثمر حتى يبدو صلاحه ويبيعه بغير الدينار والدرهم الا المرايا . فاما المخاربة فتقدم الكلام عليها في المزارعة . وأما المحاقلة فتقدم الكلام عليها في حديث أنس في باب بيع المخاضرة . . وأما المزابنة فتقدم الكلام عليها في حديث ابن عمر وابن عباس وغيرهما في باب المزابنة ، وأما بقيته فتقدم في باب بيع الثمر على ردوس النخل ، من حديث جابر . رابعا : حديث أبي هريرة في بيع المرايا وقد تقدم أيضا مشروحا في بابه . خامسا : حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة في النهي عن المزابنة إلا أصحاب المرايا وقد تقدم حديث سهل في باب بيع الثمر على ردوس النخل ، وقد تقدم شرح جميع هذه الاحاديث ، وقوله هنا : قال : وقال ابن إسحق حدثني بشير ، يعني ابن يسار مثله . كذا لا يذو وأبي الوقت ، ووقع للاصلي وكريمة وغيرهما قال أبو عبد الله : قال ابن إسحق ، فعلى هذا فهو معلق ، ولم أره موصولا من طريقه إلى هذه الغاية والله المستعان

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وثقيا مضى سبعة عشر حديثا ، والخالص تسعة عشر . وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة ، وحديث ابن عباس في قصة هاجر ، وحديث الصعب في الحمى ، وحديث الزهري المرسل في حمى النقيع . وحديث أنس في القطائف . وفيه من الآثار اثنان عن عمر رضي الله عنه . والله تعالى أعلم

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : قول الشارح ( قوله والحرق الخ ) و ( قوله سمى له نافع هؤلاء الثلاثة الخ ) هاتان العبارةتان غير موجودتين في نسخ المتن التي بأيدينا ، ولملحنا في الرواية التي وقعت للشارح فصرح عليها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٣ - كتاب الاستقراض وأداء الديون

### والحجر والتفليس

**قوله** (كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس) كذا لا بذر . وزاد غيره في أوله البسملة . وقلنسوي باب ، بدل كتاب ، وخط الترجمة التي تليه عليه بغير باب . وجمع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لفظة الأحاديث الواردة فيها وتعلق بعضها ببعض

١ - **باب** مَنْ اشْتَرَى بِالْدينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ ، أَوْ لَيْسَ بِمَحْضَرَةٍ

٢٣٨٥ - **حدثنا** محمد بن يوسف هو البيهقي أخبرنا جرير عن المنيرة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها قال « غزوت مع النبي ﷺ فقال : كيف ترى ببيعك ؟ أتبيعه ؟ قلت نعم ، فبيعت إياه . فلما قدم المدينة غدت إليه بالبيع ، فأعطاني ثمنه »

٢٣٨٦ - **حدثنا** مولى بن أسد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال « تذاكرنا عند إبراهيم الرهن أسلم فقال : حدثني الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهته درعاً من حديد »

**قوله** (باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بمحضرته) أي فهو جائز ، وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء من ابن عباس مرفوعاً ، لا اشترى ما ليس عندي ثمنه ، وهو حديث أخرجه أبو داود والحاكم من طريق سماك عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شريك عن سماك واختلف في وصله وإرساله . ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي ﷺ منه جملة في السفر وقضائه عنه في المدينة ، وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة . وحديث عائشة في شرائه ﷺ من اليهودي الطعام إلى أجل ، وهو مطابق للركن الأول . قال ابن المنير : وجه الدلالة منه أنه ﷺ لو حضره ثمن ما أخره ، وكذا ثمن الطعام لو حضره لم يرتب في ذمته ديناً ، لما عرف من عادته الشريفة من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه إخراجاً ، قلت : وحديث جابر يأتي الكلام عليه في الشروط ، وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الرهن . وقوله في أول حديث جابر « حدثنا محمد بن يوسف ، هو البيهقي كذا ثبت لا بذر ، وأهمل عند الأكثر وجزم أبو علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكى ذلك عن رواية ابن السكن ، ثم وجدته في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري كذلك . وجرير شيخه هو ابن عبد الحميد ، ومغيرة هو ابن مقسم

٢ - **باب** مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا ، أَوْ إِتْلَافَهَا

٢٣٨٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأويسى حدثنا سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي

النَّعِشِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَنْقَضَ اللَّهُ »

قَوْلُهُ ( بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا ) حَذَفَ الْجَوَابَ اغْتِنَاءَ بِمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ . قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ : هَذِهِ التَّرْجُمَةُ تَشِيرُ بِأَنَّ الَّتِي قَبْلَهَا مُقَيَّدَةٌ بِالْعِلْمِ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْوَفَاءِ . قَالَ : لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْعَجْزَ فَقَدْ أَخَذَ لَا يُرِيدُ الْوَفَاءَ إِلَّا بِطَرِيقِ التَّنْيِ وَالْتِمَنِ خِلَافَ الْإِرَادَةِ . قُلْتُ : وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا نَوَى الْوَفَاءَ مِمَّا سَيَفْتَحُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَدْ نَطَقَ بِالْحَدِيثِ بِأَنَّ اللَّهَ يُؤَدِّي عَنْهُ إِمَّا بِأَنْ يَفْتَحَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا بِأَنْ يَتَكَفَّلَ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ ، فَلَمْ يَتِمَّ التَّقْيِيدُ بِالْقُدْرَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَلَوْ سَلِمَ مَا قَالَ فَبِهَاكَ مَرْنَةً ثَالِثَةً وَهُوَ أَنَّ لَا يَعْلَمُ هَلْ يَقْدِرُ أَوْ يَعْجز . قَوْلُهُ ( عَنْ أَبِي زَيْدٍ ) بَفَتْحِ الزَّيِّ وَهُوَ الدَّبْلِيُّ ، وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ثَوْرٌ . قَوْلُهُ ( عَنْ أَبِي النَّعِشِ ) بِالْمَعْجَمَةِ وَالْمَثَلَةِ : زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ « مَوْلَى ابْنِ مَطِيعٍ » . قُلْتُ : وَاسْمُهُ سَالِمٌ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ مَدْنِيُونَ . قَوْلُهُ ( أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « أَدَاها اللَّهُ عَنْهُ » ، وَلابْنُ مَاجَهٍ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدَانِ دِينَارٍ يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا أَدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا ، وَظَاهِرُهُ يَحْمِلُ الْمَسْأَلَةَ الْمَشْهُورَةَ فِيمَنْ مَاتَ قَبْلَ الْوَفَاءِ بِغَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ كَانَ يَعْسرُ مِثْلًا أَوْ يَفْجَأُ الْمَوْتَ وَلَهُ مَالٌ مَخْبُوءٌ وَكَانَتْ نَفْسُهُ وَفَاءً دِينَهُ وَلَمْ يَوْفِ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ عَلَى الْقَائِلِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَبِعَةٌ عَلَيْهِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي الْآخِرَةِ بِحَيْثُ يُوْخَذُ مِنْ حَسَنَاتِهِ لِصَاحِبِ الدِّينِ ، بَلْ يَتَكَفَّلُ اللَّهُ عَنْهُ لِصَاحِبِ الدِّينِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( أَلْتَفَهُ اللَّهُ ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِتْلَافَ يَقَعُ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَذَلِكَ فِي مَعَاشِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ . وَهُوَ عَلِمُ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ لَمَّا نَرَاهُ بِالْمُشَاهَدَةِ مِنْ يَتَعَاطَى شَيْئًا مِنَ الْأُمُورِ ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْإِتْلَافِ عَذَابُ الْآخِرَةِ ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : فِيهِ الْحُضُّ عَلَى تَرْكِ اسْتِثْكَالِ أَمْوَالِ النَّاسِ وَالتَّرْغِيبُ فِي حَسَنِ التَّأْدِيَةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الْمَدَائِنَةِ وَأَنَّ الْجُزْءَ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ . وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : فِيهِ أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا يَعْتَقُ وَلَا يَتَصَدَّقُ وَإِنْ فَعَلَ رَدَّاهُ . وَفِي أَخْذِ هَذَا مِنْ هَذَا بَعْدَ كَثِيرٍ . وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي تَحْسِينِ النِّيَّةِ وَالتَّرْهيبُ مِنْ ضِدِّ ذَلِكَ وَأَنَّ مَدَارَ الْأَعْمَالِ عَلَيْهَا . وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي الدِّينِ لِمَنْ يَنْوِي الْوَفَاءَ ، وَقَدْ أَخَذَ بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَسْتَدِينُ ، فَسُئِلَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنْ اللَّهُ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضَى دِينُهُ » ، لِإِسْنَادِهِ حَسَنٍ ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ فَرَوَاهُ الْحَاكِمُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْهُ عَنْ عَائِشَةَ بَلْفُظٍ « مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَفَاءٍ دِينَهُ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ » ، قَالَتْ : فَأَنَا أَتَمُّ ذَلِكَ الْعَوْنُ ، وَسَاقَ لَهُ شَاهِدًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ . وَفِيهِ أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَيْنٍ وَتَصَرَّفَ فِيهِ وَأَظْهَرَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْوَفَاءِ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْأَمْرُ بِخُلَافِهِ أَنَّ الْبَيْعَ لَا يَرُدُّ بَلْ يَنْتَظَرُ بِهِ حُلُولُ الْأَجَلِ لِإِقْتِصَارِهِ ﷺ عَلَى الدَّعَاءِ عَلَيْهِ وَلَمْ يُلْزَمْهُ بِرَدِّ الْبَيْعِ قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ

٣ - بِاسْمِ آدَاءِ الدِّينِ ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكَ أَنْ تُوَدِّعُوا الْأَمْثَالَ إِلَى أَهْلِهَا ، وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ، إِنْ اللَّهُ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ، إِنْ اللَّهُ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾

٢٣٨٨ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ

اللهُ عنه قال « كنتُ معَ النبي ﷺ ، فلما أبصرَ - يعنى أحداً - قال : ما أحبُّ أنهُ يحولَ لى ذهباً يُمكثُ عِندى منه دينارٌ فوقَ ثلاثِ الأُدينارِ أرصدُهُ لِدِينِ . ثم قال : إنَّ الأَكْثَرينَ ممُ الأَقْلونَ ، إلّا مَنْ قالَ بالمالِ هُكْذا وهُكْذا - وأشارَ أبو شهابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وعن يَمِينِهِ وعن شِمَالِهِ - وقبِلَ بَهمُ . وقال : مَكَانَكَ ، وثَقَمَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَمِيعَتُ صَوْنَا ، فأردتُ أنْ آتِيَهُ . ثم ذكرتُ قولَهُ : مَكَانَكَ حَتَّى آتِيَكَ . فلَمّا جاءَ قلتُ : يا رسولَ اللَّهِ ، الذى سمعتُ - أو قال : الصوتُ الذى سمعتُ - قال : وهل سمعتُ ؟ قلتُ نعم . قال : أنا أنى جبريلُ عليه السلامُ قال : مَنْ ماتَ من أُمَّتِكَ لا يُشْرِكُ بِاللّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قلتُ : وَمَنْ قَمَلَ كُذّاً وكُذّاً ؟ قال : نعم »

٢٣٨٩ - حَدَّثَنِى أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَنِ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : حَدَّثَنِى مُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْةٍ قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَوْ كَانَ لى مِثْلُ أَحَدِ ذَهَبًا مِائَتُ مِائَةٍ أَنْ لَا يَجُزَّ عَلَى ثَلَاثٍ وَعِندى مِنْهُ شَيْءٌ ، إِلَّا نَحَى أَرَصْدُهُ لِدِينِ » رَوَاهُ صَالِحٌ وَخُفَيْلٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ [ الحديث ٢٣٨٩ - طرّفاه لى ٦٤٤٥ ، ٧٢٢٨ ]

قوله ( باب أداء الدين ) فى رواية أبى ذر ( بالجمع ) وقول الله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) الآية ( كذا لآبى ذر ، وساق الأصيل وغيره الآية . قال ابن المنير : أدخل الدين فى الأمانة لثبوت الأمر بادائه ، إذ المراد بالأمانة فى الآية هو المراد بها فى قوله تعالى ( أنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض ) وفُسرَت هناك بالأوامر والنواهي فيدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها . ويحتمل أن تكون الأمانة على ظاهرها ، وإذا أمر الله بأدائها ومدح فاعله وهى لا تتعلق بالذمة لخال مافى الذمة أولى . وأكثر المفسرين على أن الآية نزلت فى شأن عثمان بن طلحة حاجب الكعبة ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم نزلت فى الولاية ، وعن ابن عباس هى عامة فى جميع الأمانات . وروى ابن أبى شيبة من طريق طلق بن معاوية قال : كان لى دين على رجل فخاصمته إلى شريح فقال له : إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وأمر بحبسهِ . ثم أورد المصنف فيه حديث أبى ذر « كنتُ معَ النبي ﷺ فلما أبصرَ أحداً قال : ما أحبُّ أنهُ يحولَ لى ذهباً يُمكثُ عِندى منه دينارٌ فوقَ ثلاثِ ، الا ديناراً أرصدُهُ لِدِينِ » الحديث وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الرقاق ، وغرضه هنا هذا القدر المذكور . قال ابن بطال : فيه إشارة إلى عدم الاستغراق فى كثير الدين والاقتصار على اليسير منه أخذاً من اقتصاره على ذكر الدينار الواحد ، ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لأدائها ديناراً واحداً . ولا يخفى ما فيه . وفيه الاهتمام بأمر وفاة الدين ، وما كان عليه ﷺ من الزهادة فى الدنيا . قوله ( ما أحبُّ أنهُ يحولَ لى ذهباً ) كذا لآبى ذر « تحول » بفتح المشاة ، وبغيره بضم التحتانية قال ابن مالك : فيه حول بمعنى صير وقد خفى على كثير من النحاة ، وعاب بعضهم استعماله على الحريرى . قال : وقد جاء هنا على ما لم يسم فاعله جارياً مجرى صار فى رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً ، وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحوله فانه بزيادة المشاة تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً وثانها

خبراً منصوباً . قوله ( أرصده ) ثبت في روايتنا بضم أوله من الرابعى وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد ، والاول أوجه تقول أرصدته أى هيأته وأعدده ورصدته أى رقبته ، وقوله : الا كثرون ، أى مالاوه الاقلون ، أى ثواباً الا من ذكر . وقوله : وقليل ما هم ، ما زائدة أو صفة ، وقوله « مكانك » بالنصب محذوف للعامل أى الرم مكانك . وقوله : قلت يا رسول الله الذى سمعت ، خبره محذوف تقديره ما هو ، وقوله : ومن فعل كذا وكذا ، فسر في الرواية الآتية في الزقاق : وان ذى وان سرق ، ووقع في رواية المستملى هنا : وان ، بدل ومن . قوله عقب حديث أبي هريرة في معنى حديث أبي ذر ( وراه صالح وعقيل عن الزهرى ) يعنى عن عبيد الله عن أبي هريرة . وطريقهما موصل في « الزهرى » ، لمحمد بن يحيى الذهلى . قوله ( لو كان لى مثل أحد ذهباً ) قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد مثل وهو قليل ، ونظيره قوله تعالى ﴿ ولو جهنم بمثل مددا ﴾ . قوله ( مايسرنى أن لا يمر ) قال ابن مالك : فيه وقوع جواب لو مضارعاً منفيّاً بما ، والاصل أن يكون ماضياً مثبتاً ، وكأنه أوقع المضارع موقع الماضى ، أو يكون الاصل ما كان يسرنى لحذف كان وهو جواب لو ، وفيه ضمير هو الاسم ويسرنى الخبر ، وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير وهذا أولى اهـ . ووقع في حديث أبي ذر « مايسرنى أن لا يمك عندى ، وفي حديث أبي هريرة « يسرنى أن لا يمك » ، ومفهوم كل منهما مطابق لمنطوق الآخر ، ووقع للاستعصاء وكريمة في رواية أبي هريرة « مايسرنى أن لا يمك » ، وعلى هذا فلا زائدة . والله أعلم

#### ٤ - باب استقراض الإبل

٢٣٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْوَلِيدٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ يَمْنَى بِحَدَّثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ دَجْلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَغْلَظَ لَهُ ، فَهَمُّ بِهِ أَصْحَابَهُ ، فَقَالَ : دَعَوْهُ قَانٌ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا ، وَاشْتَرَوْهُ بِعِيرٍ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ . وَقَالُوا : لَا تَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سَنَّتِهِ ، قَالَ : اشْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ ، فَانْجَرَّكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً »

قوله ( باب استقراض الإبل ) أى جوازه ليرد المقرض نظيره أو خيرا منه . قوله ( ان رجلا تقاضى رسول الله ﷺ ) وفي رواية ابن المبارك عن شعبة الآتية في الهبة ، ان النبي ﷺ أخذ سنا لحاء صاحبه يتقاضاه ، أى يطلب منه قضاء الدين ، وفي أول حديث سفيان عن سلة كما سيأتى بعد بابين « كان لرجل على النبي ﷺ سن من الإبل لحاء يتقاضاه ، ولأحمد عن عبد الرزاق عن سفيان « جاء أعرابي يتقاضى النبي ﷺ بعيرا » ، وله عن يزيد بن هارون عن سفيان « استقرض النبي ﷺ من رجل بعيرا ، وللترمذى من طريق على بن صالح عن سلة « استقرض النبي ﷺ سنا » . قوله ( فأغْلَظَ لَهُ ) يحتمل أن يكون الإغْلَظُ بالتمديد في المطالبة من غير قدر زائد ، ويحتمل أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافرا فقد قيل إنه كان يهوديا ، والاول أظهر لما تقدم من رواية عبد الرزاق أنه كان أعرابيا ، وكأنه جرى على عادته من جفاء المخاطبة . ووقع في ترجمة بكر بن سهل في « معجم الطبراني الاوسط » عن العرياض بن سارية ما يفهم أنه هو ، لكن روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضى أنه غيره وأن القصة وقعت لأعرابي ، ووقع للعرياض نحوها . قوله ( فهم به أصحابه ) أى أراد أصحاب النبي ﷺ أن يؤذوه بالقول أو الفعل ، لكن لم يفعلوا أدباً مع النبي ﷺ . قوله ( فان لصاحب الحق مقالا )

أى صولة الطلب وقوة الحاجة ، لكن مع مراعاة الأدب المشروع . قوله ( واشتروا له بعيرا ) فى رواية عبد الرزاق التمسوا له مثل سن بعيره . قوله ( قالوا لا نجد ) فى رواية سفيان الآنية ، فقال أعطوه ، فطلبوا منه فلم يجدوا إلا فوقها ، وفى رواية عبد الرزاق ، فالتمسوا له فلم يجدوا الا فوق سن بعيره ، والمخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي ﷺ كما أخرجه مسلم من حديثه قال ، استسلف رسول الله ﷺ من رجل بكرا . فقدمت عليه لبل من لبل الصدقة ، ولابن خزيمة ، استسلف من رجل بكرا فقال : إذا جاءت لبل الصدقة قضيناك ، فلما جاءت لبل الصدقة أمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرا ، فرجع اليه أبو رافع فقال : لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا . فقال : أسطه إياه ، وبجمع بينه وبين الرواية التى فى الباب حيث قال فيها ، اشتروا له ، بأنه أمر بالشراء أولا ثم قدمت لبل الصدقة فأعطاه منها ، أو أنه أمر بالشراء من لبل الصدقة ممن استحق منها شيئا ، وتؤيده رواية ابن خزيمة المذكورة ، وإذا جاءت الصدقة قضيناك ، هـ . والبكر بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل ، والخيار الجيد يطلق على الواحد والجمع ، والرباعى بتخفيف الموحدة من ألقى رباعيته . قوله ( فان خيركم أحسنكم قضاء ) فى رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الآنية فى الهبة فان من خيركم أو خيركم ، كذا على اليك ، وفى رواية ابن المبارك ، أفضلكم أحسنكم قضاء . وفى رواية سفيان الآنية وخياركم ، فيحتمل أن يريد المفرد بمعنى المختار أو الجمع والمراد أنه خيرهم فى المعاملة أو تكون من ، مقدرة ويند عليها الرواية المذكورة . وقوله ، أحسنكم ، لما أضيف أفعول والمقصود به الزيادة جاز فيه الإفراد ، وقد وقع فى رواية سفيان بعد باب د من خياركم ، وفى الحديث جواز المطالبة بالدين إذا حل أجله . وفيه حسن خلق النبي ﷺ وعظم حله وتواضعه وإنصافه ، وأن من عليه دين لا ينبغي له مجافاة صاحب الحق ، وإن من أساء الأدب على الإمام كان عليه التمييز بما يقتضيه الحال إلا أن يعفو صاحب الحق . وفيه ما ترجم له وهو استقراض الإبل ، ويستحق بها جميع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ، ومنع من ذلك الثورى والخنفية واحتجوا بحديث انتهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا أخرجه ابن حبان والدارقطنى وغيرهما ورجال اسناده ثقات ، إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله . وأخرجه الترمذى من حديث الحسن عن سمرة ، وفى سماع الحسن من سمرة اختلاف . وفى الجلة هو حديث صالح للحجة . وادعى الطحاوى أنه ناسخ لحديث الباب ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والجمع بين الحديثين ممكن ، فقد جمع بينهما الشافعى وجماعة بحمل النهى على ما إذا كان نسيئة من الجانبين ، ويتمين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق ، وإذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه . واعتل من منع بأن الحيوان يختلف اختلافا متباينا حتى لا يوقف على حقيقة المثلية فيه . وأجيب بأنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف بما يدفع التباين . وقد جوز الحنفية التزويج والمكتابة على الرقيق الموصوف فى الذمة . وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض إذا لم تقع شرطية ذلك فى العقد فيحرم حينئذ أنصافا وبه قال الجمهور ، وعن المالكية تفصيل فى الزيادة إن كانت بإلحاد منعت ، وإن كانت بالوصف جازت . وفيه أن الاقتراض فى البر والطاعة وكذا الأمور المباحة لا يعاب ، وأن للإمام أن يقتض على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليوافى ذلك من مال الصدقات ، واستدل به الشافعى على جواز تعجيل الزكاة هكذا حكاه ابن عبد البر ولم يظهر لى توجيهه إلا أن يكون المراد ما قيل فى سبب اقتراضه ﷺ وأنه كان اقترضه لبعض المحتاجين من أهل

الصدقة فلما جاءت الصدقة أوفى صاحبه منها . ولا يعكر عليه أنه أوفاه أزيد من حقه من مال الصدقة . لاحتمال أن يكون المقرض منه كان أيضا من أهل الصدقة إما من جهة الفقر أو التألف أو غير ذلك بجهتين جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الزائد ، وقيل كان اقترضه في ذمته فلما حل الاجل ولم يجد الوفاء صار غارما لجاز له الوفاء من الصدقة ، وقيل كان اقترضه لنفسه فلما حل الاجل اشترى من إبل الصدقة بميرا عن استحقاقه أو اقترضه من آخر أو من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك . والاحتمال الأول أقوى ، ويؤيده سياق حديث أبي رافع ، والله أعلم . ( فنييه ) : هذا الحديث من غرائب الصحيح ، قال البرازد لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الاسناد ، ومداره على سلة ابن كهيل ، وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلة بن عبد الرحمن بن عيسى وذلك لما حج . والله أعلم

### ٥ - باب حسن التقاضي

٢٣٩١ - **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ** حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَاتَ رَجُلٌ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا كُنْتَ تَقُولُ ؟ قَالَ : كُنْتُ أُمَاسِعُ النَّاسَ : فَأَتَجَوَّزُ عَنْ الْمَوْسِرِ وَأُخَفِّ عَنْ الْمُعِيرِ . فَفَقَّرَ لَهُ » قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ

قوله ( باب حسن التقاضي ) أي استحباب حسن المطالبة ، أورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذي كان يتجوز عن الموسر ويخفف عن المعسر ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسرا ، من كتاب البيوع . وقوله في هذه الرواية « فقيل له فقال ، فيه حذف تقديره : فقيل له ما كنت تصنع ؟ ووقع هنا في رواية المستمل « فقيل له ما كنت تقول ، ؟ وشيخ البخاري فيه هو مسلم بن إبراهيم ، وعبد الملك هو ابن عمير

### ٦ - باب هل يعطى أكبر من سنه ؟

٢٣٩٢ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** عَنْ يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَتَقَاضَاهُ بَعِيرًا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْطُوهُ . فَقَالُوا : لَا تَجِدُ إِلَّا سَنًا أَفْضَلَ مِنْ سَنَةٍ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْطُوهُ ، فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً »

قوله ( باب هل يعطى أكبر من سنه ) ؟ هو بضم أول يعطى على البناء للجهول ، وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل بياب : وقد تقدم شرحه مستوفى فيه . ويحيى المذكور فيه هو القحطان ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وسيأتي بعد ستة أبواب من روايته عن شيخ له آخر وهو شعبة

### ٧ - باب حسن القضاء

٢٣٩٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ** حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الْإِبِلِ ، فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ ، فَقَالَ ﷺ : أَعْطُوهُ . فَطَلَبُوا سَنَةً فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا

سَنَاءَ قَوْلَهَا ، يقال : أعطَوْهُ . فقال : أوفيتني أوفى الله بك . قال النبي ﷺ : إن خياركم أحسنكم قضاء .

٢٣٩٤ - **حَرْش** أَخْلَدَ حَدَّثَنَا مِسْرَرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ : « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْرَرٌ : أَرَاهُ قَالَ صُحْبِي - فَقَالَ : صَلِّ رَكْعَتَيْنِ . وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ قَضَائِي وَزَادَنِي »

**قَوْلُهُ** ( باب حسن القضاء ) أي استحباب حسن أداء الدين ، وأورد فيه الحديث المذكور ، وهو ظاهر فيما ترجم له . **قَوْلُهُ** ( سن ) أي أجل له سن معين ، وقوله في هذه الرواية : أوفيتني أوفى الله بك ، وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذي قبله : أوفيتني أوفاك الله ، ثم أورد فيه حديث جابر : أتيت النبي ﷺ ، وفيه : وكان لي عليه دين قضائي وزادني ، وقد تقدم في مواضع ، وفي بعضها بيان قدر الزيادة وأنها قيراط وهو في الوكالة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط

## ٨ - باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز

٢٣٩٥ - **حَرْش** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَادُ قَتَلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيداً عَلَيْهِ دَيْنٌ ، فَاشْتَدَّ التُّرْمَا فِي حَقِّهِمْ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمْرَ حَائِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي فَأَبَوْا ، فَلَمْ يَعْصِمِ النَّبِيُّ ﷺ حَائِطِي وَقَالَ : سَتَقْدُوا عَلَيْكَ ، فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي تَمْرِهَا بِالْبَرَكَةِ ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ ، وَبَقِيَ لَنَا مِنْ تَمْرِهَا .

**قَوْلُهُ** ( باب إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز ) قال ابن بطلان : هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها ، والصواب : وحله ، باسقاط الألف . قلت : رأيت في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري بالواو ، وكذا في رواية النسفي عن البخاري وفي مستخرج الاسماعيل ، لكن بقية الروايات بلفظ د أو ، قال ابن بطلان لأنه يجوز أن يقضى دون الحق بغير محالة ، ولو حله من جميع الدين جاز عند جميع العلماء ، فكذلك إذا حله من بعضه اهـ . ووجه ابن المنير بأن المراد إذا قضى دون حقه برضا صاحب الدين ، أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز . ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه فسألتهم أن يقبلوا تمر حائطي ويحللوا أبي ، وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة . فسيأتي في الباب الذي يليه أن النبي ﷺ سأل عمره في ذلك ، وسيأتي من هذه الطريق أتم ما هنا في كتاب الهبة ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية : عن ابن كعب ابن مالك ، ذكر أبو مسعود وخلف في الاطراف ، وتبعهما الحميدي أنه عبد الرحمن ، وذكر المزني أنه عبد الله ، واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذي في هذا الباب فسماه عبد الله . قلت : والرواية بذلك عند الاسماعيل إلا أنه قال فيه : ان جابرا قتل أبوه ، وصورته مرسل ، فانه لم يقل إن جابرا أخبره ولا حدثه ، ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن ، نعم روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة



شهداء أحد كما مضى في الجنائز ، وذلك هو الحامل لهم على تفسيره هنا به ، والله أعلم

### ٩ - باب إذا قاص ، أو جازفه في الدين تمراً بتمر أو غيره

٢٣٩٦ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه أخبره « أن أباه توفى وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فانتظره جابر ، فأبى أن يذره ، فكلّم جابر رسول الله ﷺ ليشفع له إليه ، فجاء رسول الله ﷺ فكلّم اليهودي ليأخذ تمرًا تخله بالتي له فأبى ، فدخل رسول الله ﷺ الدخل فشفع فيها ، ثم قال لجابر : جده له فأوف له الذي له ، فجده بعد ما رجّع رسول الله ﷺ فأوفاه ثلاثين وسقاً ، وفصلت له سبعة عشر وسقاً ، فجاء جابر رسول الله ﷺ ليخبره بالذي كان فوجده يصلّى العصر ، فلما انصرف أخبره بالفضل ، فقال : أخبر ذلك ابن الخطاب ، فذهب جابر إلى عمر فأخبره ، فقال له عمر : لقد علمت حين مشى فيها رسول الله ﷺ ليبارك فيها »

**قوله** ( باب إذا قاص أو جازفه في الدين ) أى عند الأداء فهو جائز ( تمرًا بتمر أو غيره ) قال المهب : لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمر من غيره تمرًا مجازفة بدينه لما فيه من الجهل والغرر ، وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم الأخذ ذلك ورضى اه . وكأنه أراد بذلك الاعتراض على ترجمة البخاري ومراد البخاري ما أثبتته المعترض لا ما افتاه ، وغرضه بيان أنه يقتصر في القضاء من المعاوضة ما لا يقتصر ابتداء لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العرايا . ويجوز في المعاوضة عند الوفاء ، وذلك بين في حديث الباب ، فانه ﷺ سأل الثمري أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي هي له وهي معلومة ، وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في كتاب الصلح من وجه آخر وفيه ، فأبوا ولم يروا أن فيه وفاء ، وقد أخذ الدمياطي كلام المهب فاعترض به فقال : هذا لا يصح . ثم اعتل بنحو ما ذكره المهب ، وتعقبه ابن المنير بنحو ما أجبت به فقال : بيع المعلوم بالمجهول مزبنة فإن كان تمرًا نحوه فزبنة وربما ، لكن اغتفر ذلك في الوفاء لأن التفاوت متحقق في العرف فيخرج عن كونه مزبنة ، وسيأتى الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذا الاسناد « حدثنا أنس ، هو ابن عياض أبو ضمرة ، وهشام هو ابن عروة ، وهب هو ابن كيسان والاستاد كله مدنيون

### ١٠ - باب من استعاذ من الدين

٢٣٩٧ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . حدثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان يدعو في الصلاة ويقول : اللهم إني أعوذ بك من التأثم والمغرم . فقال له قائل : ما أكثر ما تستعذّ بارسول الله من المغرم ؟ قال : إن الرجل إذا غرم حدث فسكذب ووعد فلحن »

**قوله** ( باب من استعاذ من الدين . حدثنا أبو اليجال ) تقدم هذا الاسناد ولتن في أخر **مسألة الصلاة** ، وسيأتي هناك أتم ، وتقدم شرحه ثم ، والدياق الذي هنا شأنه للاسناد الثاني ، ويؤيده أن رواية **أبي حنيفة** بالقرعة هناك صرح فيها بالإخبار من عروة الزهري وذكر هنا بالعزيمة . واسماعيل المذكور هنا هو ابن أبي حنيفة ، وأخوه هو عبد الحميد أبر بكر وهو بكنيته أشهر ، وسليمان هو ابن بلال ، والاسناد كله مدينون . **قوله** **الحديث** يستفاد من هذا الحديث سد الدرائع ، لأنه **يستلزم** استعاذ من الدين ، لأنه في الغالب ذريعة إلى الكذب في **الحديث** والخلف في الوعد مع ما صاحب الدين عليه من المقال اه . ويحتمل أن يراد بالاستعادة من الدين الاستعانة من الاحتياج اليه حتى لا يقع في هذه الغوائل ، أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا يتقرب تبعته ، ولعل ذلك هو السر في إطلاق الترجمة . ثم رأيت في حاشية ابن المنير : لاتفاض بين الاستعانة من الدين وجواز الاستدانة ، لأن الذي يستعين منه غوائل الدين ، فن اذان وسلم منها فقد أعاده الله وفعل جائزا

### ١١ - باب الصلاة على من ترك ديناً

٢٣٩٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من ترك مالا فليورثه ، ومن ترك كلاً فإلينا »

٢٣٩٩ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** فليح عن هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عتبة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة . اقرءوا إن شئتم » ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) ، فإيما مؤمن مات وترك مالا فليورثه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإليائي ، فإنا مولاه »

**قوله** ( باب الصلاة على من ترك ديناً ) قال ابن المنير : أراد بهذه الترجمة أن الدين لا يخل بالدين ، وإن الاستعانة منه ليست لذاته بل لما ينشئ من غوائله ، وأورد الحديث الذي فيه « من ترك ديناً فليأتني » وأشار به إلى بقية وهو أنه كان لا يصلي على من عليه دين ، فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه ، وقد مضى بتامه في الكفالة . ويأتي بقية شرحه في تفسير الأحزاب وفي الفرائض إن شاء الله تعالى . وقوله وكلاً ، بالفتح والتشديد أي عيالا ، وقوله وضياعاً ، بفتح المعجمة أي عيالا أيضا . قال الخطابي : جعل اسما لكل ما هو بصد أن يضيع من ولد أو خدم ، وأنكر الخطابي كسر الضاد ، وجوز غيره على أنه جمع ضائع كجياح وجائع

### ١٢ - باب مطل الغنى ظلم

٢٤٠٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الأعلى عن معمر عن هشام بن منبه عن أخيه وهب بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « مطل الغنى ظلم »

**قوله** ( باب مطل الغنى ظلم ) ترجم بلفظ الحديث ، وهو طرف من حديث مضى تاما في الحوالة مع الكلام عليه . وعبد الأعلى الذي في الاسناد هو ابن عبد الأعلى البصري

## ١٣ - باب لصاحب الحق مقال . ويُذكر عن النبي ﷺ « لئِ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ »

قال سفيان عِرْضُهُ : يَقُولُ مَطْلَنِي . وَعُقُوبَتُهُ : الْحَبْسُ

٢٤٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ يَتَقَضَاهُ فَأَعْلَظَ لَهُ ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ : دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا »

قَوْلُهُ ( باب لصاحب الحق مقال ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المتقدم قريباً وهو نص في ذلك ، وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير المقال ، وقد تقدم شرح حديث أبي هريرة قريباً . قَوْلُهُ ( ويذكر عن النبي ﷺ : لئِ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ ) التي بالفتح المطلق ، لوى يلوى . والواجد بالجيم الغنى ، من الوجد بالضم بمعنى القنعة . ويحل بضم أوله أى يجوز وصفه بكونه ظالماً . والحديث المذكور وصله أحمد وإسحق في مسندهما وأبو داود والنسائي في حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه وإسناده حسن ، وذكر الطبراني أنه لا يروى إلا بهذا الإسناد . قَوْلُهُ ( قال سفيان : حرّضه يقول مطلني وعقوبته الحبس ) وصله البيهقي من طريق الثوري وهو من شيوخ البخاري عن سفيان بلفظه ، حرّضه أن يقول مطلني حتى وعقوبته أن يسجن ، وقال إسحق : فسر سفيان عِرْضَهُ أَذَاهُ بِلِسَانِهِ ، وَقَالَ أَحَدٌ : لَمَّا رَوَاهُ وَكَيْعَ بِسَنَدِهِ قَالَ وَكَيْعٌ « حَرَّضَهُ شِكَايَتِهِ » وَقَالَ كُلُّ مِنْهُمَا : عُقُوبَتُهُ حَبْسُهُ . وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ حَبْسِ الْمَدِينِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوَفَاءِ تَأْدِيبًا لَهُ وَتَشْدِيدًا عَلَيْهِ كَمَا سَأَلَنِي نَقْلُ الْخُلَافِ فِيهِ ، وَقَوْلُهُ « الْوَاجِدِ » عَلَى أَنَّ الْمَعْرُوفَ لَا يَحْبَسُ . ( تنبيه ) : وقع في الرافعي في المتن المرفوع « لئِ الْوَاجِدِ ظَلَمَ وَعُقُوبَتُهُ حَبْسُهُ » ، وهو تغيير ، وتفسير العقوبة بالحبس إنما هو من بعض الرواة كما ترى

## ١٤ - باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به

وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا بيعه ولا شراؤه . وقال سعيد بن المسيب : قفى عثمان من اقتضى من حقه قبل أن يفلس فهو له ، ومن عرف متاعه بعينه فهو أحق به

٢٤٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ

عَمْرٍو بْنِ حَزِيمٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أَوْ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - « مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ »

قَوْلُهُ ( باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به ) المفلس شرعاً من تزيد ديونه على موجوده ، سمي مفلساً لأنه صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دراهم ودنانير إشارة إلى أنه صار لا يملك إلا أدنى الأموال وهي الفلوس ، أو سمي بذلك لأنه يمنع التصرف إلا في الشيء التافه كالفلوس لأنهم ما كانوا يتعاملون بها إلا في الأشياء الخفيفة ، أو لأنه صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً ، فعل هذا الفلمزة في أفلس السلب ، وقوله « في البيع »

إشارة إلى ما ورد في بعض طرقه نصا ، وقوله « والقرض » هو بالقياس عليه أو لدخوله في عموم الخبر وهو قول الشافعي في آخرين ، والمشهور عن المالكية التفرقة بين القرض والبيع . وقوله « والوديعة » هو بالاجماع ، وقال ابن المنير : أدخل هذه الثلاثة إما لأن الحديث مطلق وإما لأنه وارد في البيع ، والآخرا أولى لأن ملك الوديعة لم يقتل ، والمحافظة على وفاء من اصطنع بالقرض معروفا مطلوب . قوله ( وقال الحسن : إذا أفلس وتبين لم يجز عتقه ولا يبعه ولا شراؤه ) أما قوله « وتبين » فإشارة إلى أنه لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم ، وأما العتق فحله ما إذا أحاط الدين بماله فلا ينفذ عتقه ولا هبته ولا سائر تبرعاته ، وأما البيع والشراء فالصحيح من قول العلماء أنها لا ينفذان أيضا إلا إذا وقع منه البيع لو فاء الدين ، وقال بعضهم : يوقف وهو قول الشافعي ، واختلف في إقراره بالجمهور على قبوله وكان البخاري أشار بأثر الحسن إلى معارضة قول إبراهيم النخعي : بيع المحجور وابتياعه جائز .

**قوله** ( وقال سعيد بن المسيب : قضى عثمان ) أي ابن عفان الخ ، وصلة أبو عبيد في « كتاب الاموال » ، والبيهقي بإسناد صحيح إلى سعيد بن مسعود ، وأفلس مولى لأم حبيبة فاستصم فيه إلى عثمان قضى ، فذكره وقال فيه « قبل أن يبين إفلاسه » بدل قوله قبل أن يفلس ، والباقي سواء . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجمعي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، وفي هذا السند أربعة من التابعين هو أولهم وكلهم دلى القضاء وكلهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) أو قال سمعت رسول الله ﷺ ( هو شك من أحد رواته وأظنه من زهير ، فاني لم أر في رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسماع ، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلا . قوله ( من أدرك ماله بعينه ) استدلل به على أن شرط استحقاق صاحب المال دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يتغير ولم يتبدل ، وإلا فإن تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أسوة للفرماء ، وأصرح منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بسند حديث الباب عند مسلم بلفظ « وإذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه » ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسل « إذا باع رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به » ففهموه أنه إذا قبض من ثمنه شيئا كان أسوة للفرماء وبه صرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وهذا وإن كان مرسل فقد وصله عبد الرزاق في مصنفه عن مالك . لكن المشهور عن مالك . لكن المشهور عن مالك لإرساله ، وكذلك عن الزهري . وقد وصله الزبيدي عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود . ولابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز أحد رواة هذا الحديث قال « معنى رسول الله ﷺ أنه أحق به من الفرماء إلا أن يكون اقتضى من ماله شيئا فهو أسوة للفرماء وإليه يشير اختيار البخاري لاستشهاده بأثر عثمان المذكور . وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاوس وعطاء صحيحا وبذلك قال جمهور من أخذ بمعوم حديث الباب . إلا أن للشافعي قولاً هو الراجح في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها . ولا بين قبض بعض ثمنها أو عدم قبض شيء منه . على التفاصيل المشروحة في كتب الفروع . قوله ( عند رجل أو إنسان ) شك من الرادى أيضا . قوله ( قد أفلس ) أي تبين إفلاسه . قوله ( فهو أحق به من غيره ) أي كائنا من كان وارثا وغريما وهذا قال جمهور العلماء ، وخالف الحنفية فتأولوه لكونه خبر واحد خالف الأصول ، لأن السلعة صارت بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك ، وحلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو إقطة ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالفلس ولا

جعل أحق بها لما ينتضيه صيغة أفعل من الاشتراك ، وأيضاً فما ذكروه ينتقض بالشفعة ، وأيضاً فقد ورد النصيص في حديث الباب على أنه في صورة المبيع ، وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما عن يحيى بن سعيد بهذا الأسناد بلفظ « إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء » ، ولابن حبان من طريق هشام بن يحيى الخزومي عن أبي هريرة بلفظ « إذا أفلس الرجل فوجد البائع سلعته ، والباقي مثله » ، وسلم في رواية ابن أبي حنيفة المشار إليها قبل ، وإذا وجد عند المتاع أنه لصاحبه الذي باعه ، وفي مرسل ابن أبي مليكة عند عبد الرزاق ، من باع سلعة من رجل لم ينقده ثم أفلس الرجل فوجدها بعينها فليأخذها من بين الغرماء ، وفي مرسل مالك المشار إليه « أيما رجل باع متاعاً ، وكذا هو عند من قدماً أنه وصله ، فظهر أن الحديث وارد في صورة البيع ، ويلتحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الأول . ( تنبيه ) : وقع في الراعي سيأت الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته ، فقال السبكي في شرح المنهاج ، هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود ، فإن اللفظ المشهور أي الذي في البخاري عام أو محتمل ، بخلاف لفظ البيع فإنه نص لا احتمال فيه وهو لفظ مسلم ، قال : وجاء بلفظه بسند آخر صحيح انتهى . واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وإنما فيه ما قدمته واقفه المستعان . وحمله بعض الحنفية أيضاً على ما إذا أفلس المشتري قبل أن يقبض السلعة ، وتعقب بقوله في حديث الباب « عند رجل » ، ولابن حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد « ثم أفلس وهي عنده » ، والبيهقي من طريق ابن شهاب عن يحيى « إذا أفلس الرجل وعنده متاع ، فلو كان لم يقبضه مانع في الخبر على أنه عنده ، واعتذارهم بكونه خبر واحد فيه نظر ، فإنه مشهور من غير هذا الوجه ، أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر وإسناده صحيح ، وأخرجه أحمد وأبو داود من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى ، وبدون هذا يخرج الخبر عن كونه فرداً غريباً ، قال ابن المنذر : لانعرف لعثمان في هذا مخالفاً من الصحابة . وتعقب بما روى ابن أبي شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء ، وأجيب بأنه اختلف على علي في ذلك بخلاف عثمان . وقال القرطبي في المفهم : تعسف بعض النسابة في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم على أساس . وقال النووي : تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى . واختلف القائلون في صورة - وهي ما إذا مات ووجدت السلعة - فقال الشافعي : الحسبك كذلك وصاحب السلعة أحق بها من غيره ، وقال مالك وأحمد : هو أسوة الغرماء ، واحتج بما في مرسل مالك « وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء » ، وفرقوا بين الفليس والموت بأن الميت خربت ذمته فليس للغرماء محل يرجعون إليه فاستووا في ذلك ، بخلاف المفلس . واحتج الشافعي بما رواه من طريق عمر بن خلدة قاضي المدينة عن أبي هريرة قال « قضى رسول الله ﷺ أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجدته بمينه » ، وهو حديث حسن يحتاج بمثله ، أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، وزاد بعضهم في آخره « إلا أن يترك صاحبه وفاء » ، ورجحه الشافعي على المرسل وقال : يحتمل أن يكون آخره من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن ، لأن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت ، وكذلك الذين روى عن أبي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك ، بل صرح ابن خلدة عن أبي هريرة بالقسوة بين « برفقلاص والموت فتعين المصير إليه لأنها زيادة من ثقة . وجزم ابن العربي المالكي بأن الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي ، وجمع الشافعي أيضاً بين الحديثين بحمل حديث ابن خلدة على ما إذا مات مفلساً ، وحديث أبي بكر بن

عبد الرحمن على ما إذا مات مليئاً والله أعلم . ومن فروع المسألة ما إذا أراد الغرماء أو الورثة إعطاء صاحب السلفة الثمن ، فقال مالك : يلزمه القبول ، وقال الشافعي وأحمد : لا يلزمه ذلك لما فيه من المنه ، ولأنه ربما ظهر غريم آخر فزاحمه فيما أخذ . وأغرب ابن التين غشكى عن الشافعي أنه قال : لا يجوز له ذلك ، وليس له إلا سلمته . ويلتحق بالمبيع المؤجر فيرجع مكنتى الدابة أو الدار إلى عين دابته وداره ونحو ذلك ، وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية . وإدراج الإجارة في هذا الحكم متوقف على أن المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال ، أو يقال اقتضى الحديث أن يكون أحق بالعين ، ومن لوازم ذلك الرجوع في المنافع ، فثبت بطريق اللزوم . واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفلس من حيث أن صاحب الدين أدرك متاعه بعينه فيكون أحق به ، ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول الجمهور ، لكن الراجح عند الشافعية أن المؤجل لا يحل بذلك لأن الأجل حق مقصود له فلا يفوت ، واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذه وهو الأصح من قول العلماء ، والقول الآخر يتوقف على حكم الحاكم كما يتوقف ثبوت الفلس ، واستدل به على فسخ البيع إذا امتنع المشتري من أداء الثمن مع قدرته بمطل أو هرب قياساً على الفلس بجامع تعذر الوصول إليه حالا ، والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ ، واستدل به على أن الرجوع إنما يقع في عين المتاع دون زوائده المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع . والله أعلم

#### ١٥ - باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً

وقال جابر : اشتد الغرماء في حقوقهم في دين أبي ، فسأهم النبي ﷺ أن يتبوا تمر حائطي فأبوا ، فلم يعطهم الحائط ولم يكسره لهم وقال : سأغدو عليكم غداً ، فغدا علينا حين أصبح فدعا في ثمرها بالبركة ، فقضيتهم »

قوله ( باب من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم ير ذلك مطلاً ) ذكر فيه حديث جابر في قصة دين أبيه معلقاً ، وقد تقدم موصولاً قريباً من طريق ابن كعب بن مالك عن جابر ، لكنه ليس فيه قوله ولم يكسره لهم ، وذكرها في حديثه في كتاب الهبة كما سيأتي ، واستنبط من قوله ﷺ : سأغدو عليكم ، جواز تأخير القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا يعد ذلك مطلاً . ( تنبيه ) . سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، ولم يذكرها ابن بطال ولا أكثر الشراح

#### ١٦ - باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه

٢٤٠٣ - حديث مسند حديثنا يزيد بن زريع حدثنا حسين المعلم حدثنا عطاء بن أبي رباح عن جابر ابن عبد الله روى الله عنهما قال « أعتق رجل غلاماً له عن دبر فقال النبي ﷺ : من يشتريه مني ؟ فاشترأه نسيم بن عبد الله ، فأخذ ثمنه فدفعه إليه »

قوله ( باب من باع مال الفليس أو المعدم قسمه بين الغرماء ، أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ) ذكر فيه حديث

فتح الباري ج (٥) م (٥)

المدير مختصراً وسيأتي الكلام عليه في العتق . قال ابن بطال : لا يفهم من الحديث معنى قوله في الترجمة : وقسمه بين الغرماء ، لأن الذي دبر لم يكن له مال غير الغلام كما سيأتي في الأحكام ، وليس فيه أنه كان عليه دين ، وإنما باعه لأن من سنته أن لا يتصدق المرء بماله كله ويبقى فقيراً ، ولذلك قال : خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، انتهى . وأجاب ابن المنير بأنه لما احتمل أن يكون باعه عليه لما ذكره الشارح ، واحتمل أن يكون باعه عليه لكونه مدياناً ومال المديان إما أن يقسمه الامام بنفسه أو يسلمه الى المديان ليقسمه ، فلهذا ترجح على التقديرين ، مع أن أحد الأمرين يخرج من الآخر ، لانه إذا باعه عليه لحق نفسه فلأن يبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى . والذي يظهر لي أن في الترجمة لفاً ونشراً ، والتقدير من باع مال المفلس قسمه بين الغرماء ، ومن باع مال المعدم فأعطاه حتى ينفق على نفسه . و « أو » في الموضعين للتبويب ، ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن المنير ، وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر في قصة المدير أنه كان عليه دين أخرجه الناسي وغيره . وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه : أن النبي ﷺ قال : خذوا ما رجستم وليس لكم إلا ذلك ، وذهب الجمهور إلى أن من ظهر فلسه فعلى الحاكم الحجر عليه في ماله حتى يبيعه عليه ويقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم ، وخالفه الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه : فلم يعطهم الحائط ولم يذكره لهم ، ولا حجة فيه لأنه آخر القسم ليحضر فتحصل البركة في الأمر بحضوره فيحصل الخير للفريقين ، وكذلك كان

## ١٧ - باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى ، أو أجه في البيع

وقال ابن عمر في القرض إلى أجل : لا بأس به ، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط

وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض

٢٤٠٤ - وقال الألبان حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ، فدفعها اليه إلى أجل مسمى » فدكر الحديث

قوله ( باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجه في البيع ) أما القرض إلى أجل فهو ما اختلف فيه ، والاكثر على جوازه في كل شيء ، ومنه الشافعي . وأما البيع إلى أجل لحاز اتفاقاً ، وكان البخاري احتج بالجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهر به من أثر ابن عمر وحديث أبي هريرة . قوله ( وقال ابن عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق المفيرة قال : قلت لابن عمر : إن أسلف جبراني الى العطاء فيقتضوني أجود من دراهمي ، قال : لا بأس به ما لم تشترط . وروى مالك في الموطأ ، باسناد صحيح أن ابن عمر استسلف من رجل دراهم قضاء خيراً منها ، وقد تقدم الكلام على هذا التق في باب استقراض الأبل ، قوله ( وقال عطاء وعمر بن دينار : هو إلى أجله في القرض ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنهما . قوله ( وقال الليث الخ ) ذكر طرقاً من حديث الذي أسلف ألف دينار ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب الكفالة .

## ١ - باب الشفاعة في وضع الدين

٢٤٠٥ - **حدثنا** موسى **قال** : **حدثنا** أبو عوانة عن مُغيرة عن عمار عن جابر رضي الله عنه قال « أصيب عبد الله وترك عيالاً وديناً ، فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً من دينه فأبوا ، فأتيت النبي ﷺ فاستشفعت به عليهم فأبوا . فقال : صنف تمرك كل شيء منه على حديثه : عذق ابن زيد على حدة ، واللين على حدة ، والعجوة على حدة ، ثم أحضرتهم حتى أتيتك . ففعلت . ثم جاء النبي ﷺ فقدم عليه ، وكال لكل رجل حتى استوفى ، وبقي التمر كما هو كأنه لم يمس »

٢٤٠٦ - وغزت مع النبي ﷺ على ناضح لنا ، فأزحف الجمل فتخلف على فوكزه النبي ﷺ من خلفه . قال : بعني ولك ظهره إلى المدينة . فلما دنونا استأذنت قلت : يا رسول الله إني حديث عهد بمرس قال ﷺ : فما تزوجت ، بكرأ أم ثيباً ؟ قلت : ثيباً ، أصيب عبد الله وترك جوارى صفاراً فتزوجت ثيباً تعلمهن وتودهن . ثم قال : انت أهلك . فقدمت فأخبرت خالي ببيع الجمل فلا مني ، فأخبرته بأعياء الجمل ، وبالندي كان من النبي ﷺ ووكره إياه . فلما قدم النبي ﷺ غدوت إليه بالجمل ، فأعطاني ثمن الجمل والجمل وصمى مع القوم »

قوله ( باب الشفاعة في وضع الدين ) أي في تخفيفه ، ذكر فيه حديث جابر في دين أبيه ، وفيه حديثه في قصة بيع الجمل جمعاً في سياق واحد ، والمقصود منه قوله « فطلبت إلى أصحاب الدين أن يضعوا بعضاً فأبوا ، فاستشفعت بالنبي ﷺ عليهم فأبوا » الحديث . وقوله في هذه الرواية : صنف تمرك ، أي اجعل كل صنف وحده ، وقوله « على حدة » بكسر الحاء وتخفيف الدال أي على انفراد ، وقوله « عذق ابن زيد » بفتح العين وسكون الدال المعجمة نوع جيد من التمر ، والعذق بالفتح النخلة ، واللين بكسر اللام وسكون التحتانية نوع من التمر ، وقيل هو الردي . وقوله « فأزحف » بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح المهملة أي كل وأعياء ، وأصله أن البعير إذا تعب يحررسنه وكأنهم كنوا بقولهم أزحف رسنه أي جره من الأعياء ثم حذفوا المفعول لكثرة الاستعمال . وحكى ابن التين أن في بعض النسخ بضم الهمزة وزعم أن الصواب زحف الجمل من الثلاث ، وكأ به لم يقف على ما قدمناه . وقوله « ووكره » كذا الأكثر بالواو أي ضربه بالعصا ، وفي رواية أبي ذر عن المستمل والجموي « ووكره » بالراء أي ركز فيه العصا والمراد المبالغة في ضربه بها ، وسيأتى بقية الكلام على دين أبيه في علامات النبوة ، وعلى بيع جملة في الشروط إن شاء الله تعالى

## ١٩ - باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وقول الله تعالى ( والله لا يحب الفساد )

و ( لا يصلاح عمل الفاسدين ) ، وقال في قوله تعالى ( أصَلُوا لَكُمْ تَأْمُرُكُمْ أَنْ تَزُكَّ مَا يَبْعُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ



تَقَالَ فِي أَمْوَالِنَا مَنَاشَاءُ ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَتُوتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ﴾ وَمَا يُنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ

٢٤٠٧ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

« قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَخَذْتُ فِي الْبُيُوعِ ، فَقَالَ : إِذَا بَايَعْتَ قَعْلَ لَخْلَابَةَ . فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ »

٢٤٠٨ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ وَزَائِدٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ

الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنَعَ وَهَاتِ .

وَكَرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ) كَذَا لِلْكَثَرِ ، وَوَقَعَ فِي

رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي وَقَعَ فِي التَّلَاوَةِ . قَوْلُهُ ( وَلَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ ) كَذَا

لِلْكَثَرِ ، وَلَا بَنَ شُبُوبِهِ وَالنَّسَائِيُّ ، لَا يُحِبُّ ، بَدَلَ لَا يَصْلَحُ ، قِيلَ وَهُوَ سَهْوٌ ، وَوَجْهُهُ عِنْدِي - إِنْ ثَبِتَ - أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ

التَّلَاوَةَ لِأَنَّ أَصْلَ التَّلَاوَةِ ( إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْلَحُ عَمَلُ الْمُفْسِدِينَ ) . قَوْلُهُ ( وَقَالَ : أَصْلَوَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ إِلَى قَوْلِهِ -

مَا نَشَأُ ) قَالَ الْمَفْسُورُونَ : كَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْ إِسَادَمَا فَقَالُوا ذَلِكَ ، أَيْ إِنْ شَتْنَا حَفَظْنَاهَا وَإِنْ شَتْنَا طَرَحْنَاهَا . قَوْلُهُ ( وَقَالَ

( وَلَا تَتُوتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ ) الْآيَةُ ) قَالَ الْعَلْبَرِيُّ بَعْدَ أَنْ حَكَى أَقْوَالَ الْمَفْسِرِينَ فِي الْمُرَادِ بِالسُّفَهَاءِ : الصُّوَابُ عِنْدَنَا

أَنَّهُمَا عَامَةٌ فِي حَقِّ كُلِّ سَفِيهِ صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ أَوْ أَتَى ، وَالسُّفِيهِ هُوَ الَّذِي يَضَيِّعُ الْمَالَ وَيُفْسِدُهُ بِسُوءِ تَدْبِيرِهِ .

قَوْلُهُ ( وَالْحَجَرُ فِي ذَلِكَ ) أَيْ فِي السُّفَهَاءِ ، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ « إِضَاعَةُ الْمَالِ ، وَالْحَجَرُ فِي اللَّفْظِ الْمَنْعُ ، وَفِي الشَّرْعِ

الْمَنْعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ ، فَتَارَةً يَقَعُ لِمَصْلُحَةِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَتَارَةً لِحَقِّ غَيْرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، وَالْجَهْلُورُ عَلَى جَوَازِ الْحَجَرِ

عَلَى الْكَبِيرِ ، وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ وَبَعْضُ الظَّاهِرِيَّةِ وَوَأَقْبَى أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ، قَالَ الطَّحَاوِيُّ : لَمْ أَرِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ

الصَّحَابَةِ مَنَعَ الْحَجَرِ عَنِ الْكَبِيرِ وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ إِلَّا عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ ، وَمِنْ حُجَّةِ الْجَهْلُورِ حَدِيثُ

ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى نَحْسَدَةَ وَكَتَبَتْ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقَضِي يَتِمُّ الْيَتِيمِ ؟ فَلَعَمْرِي أَنَّ الرَّجُلَ لَتَبَّتْ لِحَيْتَهُ وَإِنَّهُ

لَضَعِيفٌ الْآخِذُ لِنَفْسِهِ ضَعِيفُ الْمَطَاءِ ، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحٍ مَا أَخَذَ النَّاسُ فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتِمُ ، وَهُوَ

وَأَنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَقَدْ وَرَدَ مَا يُؤَيِّدُهُ كَمَا سَأَلُنِي بَعْدَ بَابَيْنِ . قَوْلُهُ ( وَمَا يُنْهَى عَنِ الْخِدَاعِ ) أَيْ فِي حَقِّ مَنْ يَسِيءُ

التَّصَرُّفَ فِي مَالِهِ وَأَنْ لَمْ يَحْجَرِ عَلَيْهِ . ثُمَّ سَأَلَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الَّذِي كَانَ يَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ ، وَقَدْ

تَقَدَّمَ السِّكَّامُ عَلَيْهِ فِي « بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ ، وَفِيهِ تَوْجِيهُ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ لِلْحَجَرِ عَلَى

الْكَبِيرِ ، وَرَدَّ قَوْلَ مَنْ اِحْتَجَّ بِهِ لِمَنْعِ ذَلِكَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ) هُوَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَجَرِيرٌ هُوَ

ابْنُ عَبْدِ الْحَكِيمِ ، وَمَنْصُورٌ هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمَرِ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ كَوَافِيُونَ لَكِنْ سَكَنَ جَرِيرٌ الرِّيَّ ، وَمَنْصُورٌ وَشَيْخُهُ وَشَيْخُ

شَيْخِهِ تَابِعِيُّونَ فِي نَسَقٍ . قَوْلُهُ ( إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَمَاتِ ) قِيلَ خَصَّ الْأُمَمَاتِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الْعُقُوقَ إِلَيْهِنَّ

أَسْرَحَ مِنَ الْآبَاءِ لَضَعْفِ النِّسَاءِ ، وَلِيَنْبَغِيَ عَلَى أَنْ يَرَى الْأُمَمَ مُقَدَّمَةً عَلَى بَرِّ الْأَبِّ فِي التَّلَطُّفِ وَالْحَنُوِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَالْمَقْصُودُ

مِنْ إِبْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ هُنَا قَوْلُهُ فِيهِ « إِضَاعَةُ الْمَالِ » وَقَدْ قَالَ الْجَهْلُورُ : إِنْ الْمُرَادُ بِهِ السَّرْفُ فِي إِتْفَاقِهِ ، وَهِيَ سَعِيدٌ

ابْنُ جَبْرِ لِإِتْفَاقِهِ فِي الْحَرَامِ ، وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ السِّكَّامِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## ٣٠ - باب العبد راعٍ في مال سيده ، ولا يعمل إلا بأذنه

٢٤٠٩ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهري** قال أخبرني **سالم بن عبد الله** عن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول «كلكم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته» : فالإمام راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . والرجلُ في أهله راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . ، والمرأةُ في بيت زوجها راعيةٌ ، وهي مسئولةٌ عن رعيتهما . والخادمُ في مال سيده راعٍ ، وهو مسئولٌ عن رعيته . قال فسمعتُ هؤلاء من رسول الله ﷺ ، وأحسبُ النبي ﷺ قال : والرجلُ في مال أبيه راعٍ وهو مسئولٌ عن رعيته . فكلُّكم راعٍ ، وكلُّكم مسئولٌ عن رعيته »

**قوله** ( باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه ) ذكر فيه حديث ابن عمر د كلكم راع ومسئول عن رعيته ، وفيه د والخادم في مال سيده وهو مسئول ، كذا في رواية أبي ذر ولغيره د في مال سيده راع وهو مسئول ، ولفظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث وفيه د والعبد راع على مال سيده وهو مسئول ، وكان المصنف استنبط قوله د ولا يعمل إلا بأذنه ، من قوله د وهو مسئول ، لأن الظاهر أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده . **قوله** ( فسمعت هؤلاء من النبي ﷺ ، وأحسبُ النبي ﷺ قال : والرجل راعٍ في مال أبيه ) هذا ظاهر في أن القائل د وأحسب ، هو ابن عمر ، وقد قدمت جزم الكرماني في د باب الجمعة في القرى ، بأنه يروى له عن الزهري وتبعيته ، وسيأتي الكلام على شرح الحديث في أول الأحكام إن شاء الله تعالى



٢٤١٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا هُثَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَبْرَيْنِ . قِيلَ : مَنْ قَعَلَ هَذَا بَكَ ، أَمْلَأَ أَمْلَأًا ؟ حَتَّى نَحْنِيَ الْيَهُودِيَّ فَنُؤْمِتَ رَأْسَهَا ، فَخِذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْرَفَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَبْرَيْنِ »

[ الحديث ٢٤١٣ - أطرافه في ٢٧٤٦ ، ٥٢٩٥ ، ٦٨٧٦ ، ٦٨٧٧ ، ٦٨٧٩ ، ٦٨٨٤ ، ٦٨٨٥ ]

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . ما يذكر في الإشخاص والخصومة بين المسلم واليهود ) كذا الأكثر ، ولجميعهم « واليهودي ، بالإفراد ، زاد أبو ذر أوله « في الخصومات ، وزاد في أثنياته « والملازمة » . والإشخاص بكسر الحزة إحضار الغريم من موضع الى موضع ، يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأشخص غيره . والملازمة مفاعلة من اللوم ، والمراد أن يمنع الغريم غريمه من التصرف حتى يعطيه حقه . ثم ذكر في هذا الباب أربعة أحاديث : الأول **قوله** ( عبد الملك بن ميسرة أخبرني ) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو جائز عندهم ، وابن ميسرة المذكور هلال كوفي تابعي يقال له الزراد بزي ثم راه ثقيلة ، وشيخه الزال بفتح النون وتشديد الزاي ابن سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة هلال أيضا من كبار التابعين ، وذكره بعضهم في الصحابة لإدراكه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وآخر في الأشربة عن علي ، وقد أعاد حديث الباب في أحاديث الأنبياء وفي فضائل القرآن ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك ، والمقصود منه هنا قوله ، فاخذت بيده فأثبت به رسول الله ﷺ ، فانه المناسب للترجمة **قوله** ( سمعت رجلا ) سيأتي أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضى الله عنه . **قوله** ( آية ) في « المبهمات ، للخطيب أنها من سورة الاحقاف . **قوله** ( قال شعبة ) هو بالاسناد المذكور ، وقوله « أظنه قال ، فاعل القول رسول الله ﷺ وهو بالاسناد المذكور . الثاني والثالث حديث أبي هريرة وحديث أبي سعيد في قصة اليهودي الذي لطمه المسلم حيث قال « والذي اصطفى موسى ، وسيأتي الكلام عليهما في أحاديث الأنبياء ، وقوله في حديث أبي سعيد « والذي اصطفى موسى على البشر ، كذا الأكثر ، وللكشميني « على النبيين » . الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رضى رأس الجارية ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

٣ - **باب** مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّفِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ حَبْرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ

وَيُذَكِّرُهُنَّ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ، ثُمَّ نَهَاهُ

وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَهْدٌ وَلَا شَيْءٌ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجُزْ عَنْقُهُ

**قوله** ( باب من رد أمر السفه والضعيف العقل وإن لم يكن حجر عليه الإمام ) يعني وفاقا لابن القاسم ، وقصره أصبغ على من ظهر سفهه ، وقال غيره من المالكية لا يرد مطلقا إلا ما تصرف فيه بعد الحجر وهو قول الشافعية وغيرهم ، واحتج ابن القاسم بقصة المدبر حيث رد النبي ﷺ بيعه قبل الحجر عليه ؛ واحتج غيره بقصة الذي كان يصدع في البيوع حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه . وأشار البخاري بما ذكر من أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهرت منه الإضاعة فيرد تصرفه فيما إذا كان في الشيء الكثير أو المستغرق وعليه تحمل قصة المدبر ، وبين ما إذا كان في الشيء اليسير أو جعله له شرطا يأمن به من إفساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان

يُخَدِّعُ . قَوْلُهُ ( وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ أَنْ يَنْهَى ثُمَّ نَهَاهُ ) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ : مَرَادُهُ قِصَّةَ الَّذِي دَبَّرَ عَبْدَهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَذَا أُشِيرَ إِلَى ذَلِكَ مِنْ بَطَالٍ وَمِنْ بَعْدِهِ حَتَّى جُمِلَهُ مَقَالِطَافُ حُجَّةٍ فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ حَيْثُ قَرَّرَ أَنَّ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْبُخَارِيُّ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ لَا يَكُونُ حَاسِبًا بِصِحَّتِهِ فَقَالَ مَقَالِطَافٌ : قَدْ ذَكَرَهُ بِغَيْرِ صِغَةِ الْجَزْمِ هَذَا وَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَهُ ، وَتَعَقُّبُهُ شَيْخَانَا فِي « الذِّكْرِ » عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ ، أَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرُدِّ بِهَذَا التَّعْلِيلِ قِصَّةَ الْمَدْبَرِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الرَّجُلِ الَّذِي دَخَلَ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَأَمَرَهُمْ فَتَصَدَّقُوا عَلَيْهِ لِمَا فِي الثَّانِيَةِ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِأَحَدِ ثَوْبَيْهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ . قَالَ وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ . قُلْتُ : لَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ . وَلَيْسَ بِضَعِيفٍ بَلْ هُوَ إِمَّا صَحِيحٌ وَإِمَّا حَسَنٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُمْ . وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِيمَا كَتَبْتُهُ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي أَوَّلًا أَنَّهُ أَرَادَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ بِبَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ أَصَابَهَا فِي مَعْدَنٍ فَقَالَ « يَا رَسُولَ اللَّهِ خُذْهَا مِنِّي صَدَقَةٌ فَإِنَّهُ مَالِي مَالٍ غَيْرِهَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، فَأَعَادَ لَخْدَفَهُ بِهَا ، ثُمَّ قَالَ : يَا أَتَى أَحَدَكُمْ بِمَالٍ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ ثُمَّ يَقْعُدُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَكَيَّفُ النَّاسُ ، إِنَّمَا الصَّدَقَةُ عَنْ ظَهْرِ غَنَى ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ . ثُمَّ ظَهَرَ لِي أَنَّ الْبُخَارِيَّ إِنَّمَا أَرَادَ قِصَّةَ الْمَدْبَرِ كَمَا قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزَمْ بِهِ لِأَنَّ الْقَدْرَ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُ قَالَ « أَعْتَقْتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَلَيْكَ مَالٌ غَيْرُهُ ؟ فَقَالَ لَا ، الْحَدِيثُ فِيهِ « ثُمَّ قَالَ إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ فَضْلَ شَيْءٍ فَلَا هَالِكَ ، الْحَدِيثُ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَقْرُدُ بِهَا أَبُو الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَالْبُخَارِيُّ لَا يَجْزِمُ غَالِبًا إِلَّا بِمَا كَانَ عَلَى شَرْطِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مَالِكٌ الْخ ) هَكَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْطِئِهِ عَنْهُ ، وَأَخَذَ مَالِكٌ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ الْمَدْبَرِ كَمَا تَرَى

٣ - بِأَسْبَغٍ مَنِ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدُ ثَمَنَهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ، وَقَالَ لِلَّذِي يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ : إِذَا بَيْتَ فَقُلْ : لَا خِلَافَةَ ، وَلَمْ يَأْخُذْ النَّبِيُّ ﷺ بِمَالِهِ

٢٤١٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ رَجُلٌ يُخَدِّعُ فِي الْبَيْعِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ ، فَكَانَ يَقُولُهُ »

٢٤١٥ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ ، فَزَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَابْتَاعَهُ مِنْهُ ثَمَنٌ بَيْنَ النَّحَامِ »

قَوْلُهُ ( وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ الْخ ) هَكَذَا لِلْجَمِيعِ ، وَلَا بِيْ ذَهَبَ هَذَا « بَابِ مَنْ بَاعَ الْخ » وَالْأَوَّلُ أَلَيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْجِيهُ مَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ إِلَّا بَعْدَ ظَهْرِ الْإِفْسَادِ ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ قَبْلَ بَابَيْنِ ، وَحَدِيثِ الَّذِي يُخَدِّعُ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ ،

٤ - باب كلام الخصوم بعضهم في بعض

٢٤١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن زید بن الرحمن بن عبد القاري أنه قال : سمعتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأوها ، وكان رسول الله ﷺ أقرأها ، وكذبتُ أن أُعجلَ عليه ، ثم أمهلته حتى أنصرف ، ثم لببته برأيه فبحث به رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ على غير ما أقرأتموها . فقال لي : أرسله . ثم قال له : اقرأ فقرأ . قال : هكذا أنزلت . ثم قال لي : اقرأ . فقرأت . فقال : هكذا أنزلت ، إنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأقرأوا منه ما تيسر »

قوله ( باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ) أى فيما لا يوجب حدا ولا تعزيرا فلا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ، ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثانى حديث ابن مسعود والأشعث في نزول قوله تعالى ﴿ ان الذين يشتركون به عهد الله ﴾ وقد تقدم قريبا في « باب الخصومة في البئر » ، والنرض منه قوله « قلت يا رسول الله إذا يحلف وينذهب بمالى » فانه نسبته الى الحلف الكاذب ، ولم يؤخذ بذلك لانه أخبر بما يعلمه منه في حال الظلم منه . الثالث حديث كعب بن

مالك : أنه تقاضى ابن أبي حنيفة ديناً ، الحديث ، وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضى والملازمة في المسجد ، وليس الغرض منه هنا قوله : فارتفعت أصواتهما ، فإنه غير دال على ما ترجم به ، لكن أشار إلى قوله في بعض طرقه : فتلحقا ، وقد تقدم أن ذلك كان سبباً لرفع ليلة القدر ، فدل على أنه كان بينهما كلام يقتضى ذلك وهو الذى ثبت ما ترجم به . الرابع حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وفيه مع إنكاره عليه بالقول إنكاره عليه بالفعل ، وذلك على سبيل الاجتهاد منه ، ولذلك لم يؤخذ به . وسيأتى الكلام عليه في فضائل القرآن

### ٥ - باب إخراج أهل المعاصى والخصوم من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختُ أبي بكرٍ حينَ ناحت

٢٤٢٠ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لقد همت أن آمر بالصلاة فتقام ، ثم أخاف إلى منازلة قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم »

قوله ( باب إخراج أهل المعاصى والخصوم من البيوت بعد المعرفة ) أى بأحوالهم ، أو بعد معرفتهم بالحكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم . قوله ( وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) وصله ابن سعد في الطبقات ، بإسناد صحيح من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال : لما توفي أبو بكر أقامت عائشة عليه النوح ، فبلغ عمر فتهاجن فابن ، فقال هشام بن الوليد : أخرج إلى بيت أبي قحافة - يعنى أم قروة - فعلاها بالدة ضربات فتفرق النوايح حين سمع بذلك ، ووصله إسحق بن راهويه في مسنده من وجه آخر عن الزهري وفيه : فجعل يخرجهن امرأة امرأة وهو يضربهن بالدة ، ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في إرادة تحريق البيوت على الذين لا يشهدون الصلاة ، وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة الجماعة ، وغرضه منه أنه إذا أحرقت عليهم بادروا بالخروج منها فثبت مشروعية الإقتصار على إخراج أهل المعصية من باب الأولى ، ومحل إخراج الخصوم إذا وقع منهم من المراء واللدد ما يقتضى ذلك

### ٦ - باب دعوى الوصى لليت

٢٤٢١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها : أن عبد بن زمة وسعد بن أبي وقاص اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة ، فقال سعد : يا رسول الله أوصاني أخى إذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمة فأقبضه فانه ابني . وقال عبد بن زمة : أخى وابن أمة أبي ، ولقد على فراش أبي . فرأى النبي ﷺ شبيهاً بيننا بمثبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمة ، الولد لفراش . واحتججى منه بأسودة »

**قوله** ( باب دعوى الوصى لليت ) أى عن الميت فى الاستلحاق وغيره من الحقوق ، ذكر فيه حديث عائشة فى قصة سعد وابن زمعة ، قال ابن المنير ما ملخصه : دعوى الوصى عن الموصى عليه لا نزاع فيه ، وكأن المصنف أراد بيان مستند الاجماع ، وسيأتى مباحث الحديث المذكور فى كتاب الفرائض ، ومضى باتم من هذا السياق فى أوائل كتاب البيوع

## ٧ - باب التوثيق من يخشى معرفته

وقيد ابن عباس عكرمة على تعلم القرآن والسنة والفرائض

٢٤٢٢ - **حدثنا** الألبان **عن** سميد بن أبي سميد أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : « **بعث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد** ، فجاءت رجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه بسارية من سواري المسجد . فخرج إليه رسول الله ﷺ فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندى يا محمد خير - فذكر الحديث - فقال : أطلقوا ثمامة »

**قوله** ( باب التوثيق من يخشى معرفته ) بفتح الميم والمهملة وتشديد الزاء ، أى فساد عيشه . **قوله** ( وقيد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنة والفرائض ) وصله ابن سعد فى الطبقات ، وأبو نعيم فى الحلية ، من طريق حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت - بكسر المعجمة وازاء المشددة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة - عن عكرمة قال : كان ابن عباس يجعل فى رجل الكبل ، فذكره ، والكبل بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد . ثم ذكر حديث أبي هريرة فى قصة ثمامة بن أثال مختصراً ، والشاهد منه قوله « فربطوه بسارية من سواري المسجد » وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى ان شاء الله تعالى

## ٨ - باب الربط والحبس فى الحرم

واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن بمكة من صفوان بن أمية ، هل إن رضى عمر فابيع يبعه ، وإن لم يررض عمر فليصفوان أربعمائة دينار . وسجن ابن الزبير بمكة

٢٤٢٣ **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الألبان **قال** حدثني سميد بن أبي سميد سمع أبا هريرة رضى الله عنه قال : « **بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد** ، فجاءت رجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد »

**قوله** ( باب الربط والحبس فى الحرم ) كأنه أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاروس ، فعند ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عنه أنه كان يكره السجن بمكة ويقول : لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون فى بيت رحمة . فأراد البخارى معارضة قول طاروس بأثر عمر وابن الزبير وصفوان ونافع وهم من الصحابة . وقوى ذلك بقصة ثمامة وقد ربط فى مسجد المدينة وهو أيضاً حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه . **قوله** ( واشترى نافع بن عبد الحارث داراً للسجن



بمكة الخ) وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ به ، وليس لنافع بن عبد الحارث ولا اصفوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع . واستشكل ما وقع فيه من التردد في هذا البيع حيث قال : إن رضى عمر فالبيع به ، وإن لم يرض فاصفوان أربعائة ، ووجه ابن المنير بأن المدة في ثمن المبيع على المشتري وإن ذكر أنه يشتري لغيره لأنه المباشر للمقدار . وكذا أنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم ير سياقه تاما فظن أن الأربعائة هي الثمن الذي اشتري به نافع ، وليس كذلك وإنما كان الثمن أربعة آلاف ، وكان نافع عاملا لعمر على مكة فلذلك اشترط الخيار لعمر بعد أن أوقع العقد له كما صرح بذلك كله من ذكرت أنهم وصلوه ، وأما كون نافع شرط لصفوان أربعائة إن لم يرض عمر فيحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار إلى أن يعود الجواب من عمر . وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة ، عن محمد بن يحيى أبي غسان الكنتاني عن هشام بن سليمان عن ابن جريج : إن نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملا لعمر على مكة فابتاع دارا للسجن من صفوان ، فذكر نحوه ، لكن قال بدل الأربعائة خمسمائة ، وزاد في آخره : وهو الذي يقال له سجن عارم ، بمهملتين . قوله ( وسجن ابن الزبير بمكة ) وصله خليفة بن خياط في تاريخه ، وأبو الفرج الاصبهاني في الأغاني ، وغيرهما من طرق ، منها ما رواه الفاكهي من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال : أخذني ابن الزبير فخبسني في دار الندوة في سجن عارم ، فانفلت منه ، فلم أزل أنخطي الجبال حتى سقطت على أبي بنى ، وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير :

تخبر من لاقيت أنك عابد بل العابد المظلوم في سجن عارم

وذكر الفاكهي أنه قيل له سجن عارم لأن عارما كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبني له ذراعا في ذراع ثم سد عليه البناء حتى غيبه فيه فبات فسمى ذلك المكان سجن عارم ، قال الفاكهي : وكان السجن في دبر دار الندوة . وذكر عمر بن شبة أن سبب غضب مصعب على عارم أن عارما كان منقطعا إلى عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمرو البعث بأمر يزيد بن معاوية إلى ابن الزبير بمكة صحبه عمرو بن الزبير . وكان يعادى أخاه عبد الله - فخرج عارم في ذلك الجيش فظفر به مصعب ففعل به ما فعل . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، وقد سبق في الباب الذي قبله

## ٩ - باب في الملازمة

٢٤٢٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** - حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة - وقال غيره : حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة - عن عبد الله بن هرمة عن عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري « عن كعب بن مالك رضى الله عنه أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي دين ، فلقية فلزمه ، فتكلمتا حتى ارتفعت أصواتهما ، فرأى بهما النبي ﷺ فقال : يا كعب - وأشار بيده كأنه يقول : النصف - فأخذ نصف ما عليهما وزك نصفًا

**قوله** ( باب في الملازمة ) ذكر فيه حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرد دين ، وقد تقدم

الكلام عليه في باب التقاضى والملازمة في المسجد ، وقوله فيه « حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر ، وقال غيره « حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة ، وصله الاسماعيل من طريق شعيب بن الليث عن أبيه ، ووقع في رواية الأصيلي وكريمة قبل هذه الترجمة بسملة وسقطت للباقين

### ١٠ - باب التقاضى

٢٤٢٥ - **حدثنا إسحاق** **حدثنا وهب بن جرير بن حازم** **أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي الضحى** **عن مسروق عن خباب قال** « كنت قيناً في الجاهلية وكان لي على العاص بن وائل دراهم ، فأتيته أتقاضاه فقال : لا أفضيك حتى تكفر بمحمد . فقلت : لا والله لا أكفر بمحمد ﷺ حتى يمينك الله ثم يمينك . قال : فدعني حتى أموت ثم أبعث فأوثي مالا وولداً ثم أفضيك . فنزلت ﴿ أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال : لأوتين مالا ولداً ﴾ الآية »

قوله ( باب التقاضى ) أى المطالبة ، ذكر فيه حديث خباب بن الأوت في مطالبة العاصي بن وائل ، وسيأتى شرحه في تفسير سورة مريم إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الاستقراض وما معه من الحجر والتفليس وما اتصل به من الأشخاص والملازمة على خمسين حديثاً ، المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وثلاثون حديثاً والبقية خالصة ، وافقه مسلم على جميعها سوى حديث أبي هريرة « من أخذ أموال الناس يريد إتلافها ، وحديث « ما أحب أن لي أحدا ذهاباً ، وحديث « لى الواجد ، وحديث ابن مسعود في الاختلاف في القراءة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم اثنا عشر أثراً . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٥ - كتاب في اللقطة

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب اللقطة ) كذا للمستمل والنسفي ، واقتصر الباقون على البسمة وما بعدها . واللقطة الشيء الذي يلتقط ، وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين ، وقال عياض : لا يجوز غيره ، وقال الزعزعي في الفائق : اللقطة بفتح القاف والعمامة تسكنها . كذا قال ، وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال : وأما بالفتح فهو اللاقط : وقال الأزهري : هذا الذي قاله هو القياس ، ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح . وقال ابن بري : التحريك للفعول نادر ، فاقترض أن الذي قاله الخليل هو القياس . وفيها لغتان أيضا : لقطة بضم اللام ، ولقطة بفتحها . وقد نظم الأربعة ابن مالك حيث قال :

لقطة ولقطة ولقطة      ولقطة ما لاقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للبالغة . وذلك لمعنى فيها اختصت به ، وهو أن كل من يراها يحيل لأخذها فسميت باسم الفاعل لذلك

## ١ - باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه

٢٤٢٦ ~ حدثنا آدم حدثنا شعبة . وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت سويد بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب رضي الله عنه فقال « أصبت صرة فيها مائة دينار ، فأتيت النبي ﷺ فقال : عرفها حولا ، فعرفتها حولا ، فلم أجده من يعرفها ، ثم أتيتها فقال : عرفها حولا ، فعرفتها فلم أجده ، ثم أتيتها ثلاثا فقال : احفظ وعاءها ومددها وكاءها ، فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ، فاستمتعت . فلقيته بعد بمكة فقال : لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا »

[ الحديث ٢٤٢٦ - طرقة في : ٢٤٣٧ ]

قوله ( باب إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه ) أورد فيه حديث أبي بن كعب وأصبت صرة فيها مائة دينار ، كذا للمستمل ، ولكنهم بنى وجدت ، والباقيين أخذت ، ولم يقع في سياقه ما ترجم به صريحا ، وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي ذكره . قوله ( حدثنا آدم حدثنا شعبة ، وحدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة ) هكذا ساقه عاليا ونازلا ، والسياق للاسناد النازل . وقد أخرجه البيهقي من طريق آدم مطولا . قوله ( فان جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ) في رواية حماد بن سلمة وسفيان الثوري وزيد بن أنيسة عند مسلم وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود من طريق حماد كلهم عن سلمة بن كهيل في هذا الحديث . فان جاء أحد يضربك بمددها وعاءها ووكائها فاعطها إياه ، لفظ مسلم . وأما قول أبي داود : إن هذه الزيادة زادها حماد بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب ، بل هي صحيحة ، وقد عرفت من وافق

حمادا عليها وليست شاذة ، وقد أخذ بظاهرها مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة والشافعي : إن وقع في نفسه صدقة جاز أن يدفع اليه ، ولا يجبر على ذلك إلا بالبينة ، لأنه قد يصيب الصفة . وقال الخطابي : إن صحت هذه اللفظة لم يجر مخالفتها ، وهي فائدة قوله « اعرف عفاصها الخ » ، وإلا فلا احتياط مع من لم ير الرد إلا بالبينة ، قال : ويتأول قوله « اعرف عفاصها » على أنه أمره بذلك لئلا تحتلط بماله ، أو لتكون الدعوى فيها معلومة . وذكر غيره من قوائد ذلك أيضا أن يعرف صدق المدعى من كذبه ، وإن فيه تنبيه على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت النفقة ، وأنه إذا نبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى . قلت : قد صحت هذه الزيادة فتعين المصير اليها ، وسيأتي أيضا في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللفظة ، وما اعتل به بمضهم من أنه إذا وصفها فأصاب فدفعها اليه لئلا يخص آخر فوصفها فأصاب لا يقتضى الطعن في الزيادة ، فانه يصير الحكم حينئذ كما لو دفعها اليه بالبينة لئلا آخر فأقام بيينة أخرى أنها له ، وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم . وقال بعض متأخري الشافعية : يمكن أن يحمل وجوب الدفع لمن أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك ، لأنه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثان ، بخلاف ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعى الى البينة لعموم قوله « <sup>عليه</sup> البينة على المدعى » ، ثم قال : أما إذا صحت الزيادة فتخص صورة الملتقط من عموم « البينة على المدعى » ، والله أعلم . وقوله « احفظ وعاءها وعددها ووكاها » الوعاء بالمد وبكسر الواو وقد تضم ، وقرأ بها الحسن في قوله « (قبل وعاء أخيه) قروا سعيد بن جبير «إعاء» بقلب الواو المكسورة همزة . والوعاء ما يحمل فيه الشيء ، سواء كان من جلد أو خزف أو خشب أو غير ذلك . والوكاء بكسر الواو والمد الخيط الذي يشده به الهرة وغيرها . وزاد في حديث زيد بن خالد « العفاص » ، وسيأتي ذكره وشرحه وحكم هذه العلامات في الباب الذي بعده . قوله ( فليقتبه بعد بمكة ) القائل شعبة ، والذي قال لا أدري ، هو شيخه سلة بن كهيل . وقد بينه مسلم من رواية بهز بن أسد عن شعبة أخبرني سلة بن كهيل واختصر الحديث ، قال شعبة : فسمعت بهد عشر سنين يقول « عرفها عاما واحدا » . وقد بينه أبو داود الطيالسي في مسنده أيضا فقال في آخر الحديث « قال شعبة فليقت سلة بعد ذلك فقال لا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا ، وأغرب ابن بطال فقال : الذي شك فيه هو أبي بن كعب ، والقائل هو سويد بن غفلة انتهى . ولم يصب في ذلك وإن تبعه جماعة منهم المنذرى ، بل الشك فيه من أحد رواته وهو سلة لما استثبتته فيه شعبة ، وقد رواه غير شعبة عن سلة بن كهيل بغير شك جماعة وفيه هذه الزيادة ، وأخرجها مسلم من طريق الأعمش والثوري وزيد بن أبي أنيسة وحماد بن سلة كلهم عن سلة وقال : قالوا في حديثهم جميعا ثلاثة أحوال ، لإحماد بن سلة فان في حديثه عامين أو ثلاثة . وجمع بعضهم بين حديث أبي هذا وحديث زيد بن خالد الآتي في الباب الذي يليه فانه لم يختلف عليه في الإقتصار على سنة واحدة فقال : يحمل حديث أبي بن كعب على مزيد الودع عن التصرف في اللفظة والمبالغة في التعفف عنها ، وحديث زيد على ما لا بد منه ، أو لاحتياج الأعرابي واستغناء أبي . قال المنذرى : لم يقل أحد من أئمة الفتوى إن اللفظة تعرف ثلاثة أعوام ، إلا شيء جاء عن عمر انتهى . وقد حكاه الماوردي عن شواذ من الفقهاء . وحكى ابن المنذر عن عمر أربعة أقوال : يعرفها ثلاثة أحوال ، عاما واحدا ، ثلاثة أشهر ، ثلاثة أيام . ويحمل ذلك على عظم اللفظة وحفارتها . وزاد ابن حزم عن عمر قولاً خامسا وهو أربعة أشهر . وحزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط . قال : والذي يظهر أن سلة أخطأ فيها ثم

ثبت واستذكر واستمر على عام واحد ، ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه . وقال ابن الجوزي : يحتمل أن يكون عليه السلام عرف أن تعريفها لم يقع على الوجه الذي ينبغي ، فاسرأ بيا إعادة التعريف كما قال للسيء صلانه وارجع فصل فأنك لم تصل ، انتهى . ولا يخفى بعد هذا على مثل أبي مع كونه من فقهاء الصحابة وفضلاتهم . وقد حكى صاحب الهداية من الخفية رواية عندهم أن الأمر في التعريف مفوض لأمير الملتقط ، فعليه أن يعرفها إلى أن يقلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك ، والله أعلم . وسيأتي بقية الكلام على حديث أبي بن كعب في أواخر أبواب القطة قريبا إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب ضالة الإبل

٢٤٢٧ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن ربيعة حدثني يزيد مولى أنعمت عن زيد بن خالد الجهمي رضي الله عنه قال « جاء أعرابي النبي عليه السلام فسأله عما يفتقه فقال : عرفها سنة ، ثم اعرف عفاصها ووكاءها ، فان جاء أحدٌ يُخبرك بها وإلا فاستنفهها . قال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : لك أو لأخيك أو للذئب . قال : ضالة الإبل ؟ فتمر وجه النبي عليه السلام فقال : مالك ولها ؟ معها حذاؤها وسقاؤها ، ترد للاء وتأكل الشجر »

**قوله** ( باب ضالة الإبل ) أي هل تلتقط أم لا ؟ والضال الضائع ، والضال في الحيوان كالقطة في غيره ، والجمهور على القول بظاهر الحديث في أنها لا تلتقط . وقال الخفعية : الأولى أن تلتقط ، وحمل بعضهم النهي على من التفتها لئلا يملكها لا ليحفظها فيجوز له ، وهو قول الشافعية . وكذا إذا وجدت بقية فيجوز التملك على الأصح عندهم ، والخلاف هند المالكية أيضا ، قال العلماء حكمة النهي عن التقاط الإبل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبها لها في رحال الناس . وقالوا : في معنى الإبل كل ما امتنع بقوته عن صفار السباع . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( عن ربيعة ) هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي بسكون الهمزة ، وقد رواه ابن وهب عن الثوري وغيره أن ربيعة حدثهم ، أخرجه مسلم . **قوله** ( مولى المقيمت ) بضم الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر المهملة بعدها مثناة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في العلم والشرب وهنا في مواضع ، ويأتي في الطلاق والادب . **قوله** ( جاء أعرابي ) في رواية مالك عن ربيعة « جاء رجل » ، وزعم ابن بشكوال وعزاه لابن داود وتبعه بعض المتأخرين أن السائل المذكور هو بلال المؤذن ، ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك ، وفيه بعد أيضا لأنه لا يوصف بأنه أعرابي ، وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه . ويستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الإسناد فقال فيه « انه سأل النبي عليه السلام » ، لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه « انه سأل النبي عليه السلام » : أو ان رجلا سأل ، على الشك . وأيضا فإن في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن خالد « أتى رجل وأنا معه ، فدل هذا على أنه غيره ، ولعله نسب السؤال إلى نفسه لكونه كان مع السائل . ثم ظفرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحميدي والبيهقي وابن السكن والبارودي والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الغفاري عن ربيعة

عن عقبه بن سويد الجمي عن أبيه قال : سألت رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : عرفها سنة ثم أوثق وعاءها ، فذكر الحديث . وقد ذكر أبو داود طرفا منه تعليقا ولم يستق لفظه . وكذلك البخاري في تاريخه . وهو أولى ما يفسر به هذا المهم لكونه من حديث زيد بن خالد . وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من حديث أبي ثعلبة الخشني قال : قلت يا رسول الله الورق يوجد عند القرية ، قال : عرفها حولا ، الحديث ، وفيه سؤاله عن الشاة والبعر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه أصله النسائي . وروى الاسماعيلي في الصحابة ، من طريق مالك بن عبيد عن أبيه أنه : سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه ، الحديث واستاده واه جدا ، وروى الطبراني من حديث الجارود المدي قال : قلت يا رسول الله اللقطة نجدتها ، قال : أنشدتها ولا تسكنتم ولا تنسب ، الحديث . قوله ( فسأله عما يلتقطه ) في أكثر الروايات أنه سأل عن اللقطة ، زاد مسلم من طريق يحيى بن سعيد عن يزيد بن مولى المنبعت ، الذهب والفضة ، وهو كالشال والا فلا فرق بينهما وبين الجوهر واللؤلؤ مثلا وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطة وفي إعطائه الحكم المذكور . ووقع لابن داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن أبيه بلفظ : وسئل عن اللقطة ، قوله ( عرفها سنة ثم اعرف عفاصها وكأها ) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال الماضية في العلم ، اعرف وكأها أو قال عفاصها ، وسلم من طريق بشير بن سعيد عن زيد بن خالد ، فاعرف عفاصها ووعاءها وعددها ، زاد فيه العدد كما في حديث أبي بن كعب . ووقع في رواية مالك كما سيأتي بعد باب : اعرف عفاصها وكأها ثم عرفها سنة ، ووافقه الأكثر . نعم وافق الثوري ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبعت بلفظ : عرفها حولا ، فان جاء صاحبها فادفعها اليه ، وإلا اعرف وكأها وعفاصها ثم اقضها في مالك ، الحديث . وهو يقتضي أن التعريف يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات . ورواية الباب تقتضي أن التعريف يسبق المعرفة ، وقال النووي : يجمع بينهما بأن يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين ، فيعرف العلامات أول ما يلتقط حتى يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ، ثم بعد تعريفها سنة إذا أراد أن يملكها فيعرفها مرة أخرى تعرفا وثانيا محققا ليعلم قدرها وصفها فيردها الى صاحبها . قلت : ويحتمل أن تكون دهم ، في الروايتين بمعنى الوار فلا تقتضي ترتيبا ولا تقتضي تعالفا يحتاج الى الجمع ، ويقويه كون المخرج واحد والقصة واحدة ، وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيحمل على تعدد القصة ، وليس الغرض إلا أن يقع التعرف والتعريف مع قطع النظر عن أيهما أسبق . واختلف في هذه المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجوب لظاهر الأمر ، وقيل يستحب ، وقال بعضهم يجب عند الالتقاط ، ويستحب بعده . والعفاص بكسر المهملة وتخفيف الناء وبعد الألف مهمة : الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره ، وقيل له العفاص أخذا من المفص وهو التي لان الوعاء يثنى على ما فيه وقد وقع في : زوائد المسند ، لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سبعة في حديث أبي : وخرقتها ، بدل عفاصها ، والعفاص أيضا الجلد الذي يكون على رأس القارورة ، وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة . قلت : حيث ذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني ، وحيث لم يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد به الاول ، والغرض معرفة الآلات التي تحفظ النفقة . ويلحق بما ذكر حفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والدرع فيما يذرع . وقال جماعة من الشافعية : يستحب تقييدهما بالكتابة خوف النسيان ، واختلفوا فيما إذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف الصفة ، قال ابن القاسم :

لا بد من ذكر جميعها ، وكذا قال أصبغ ، لكن قال لا يشترط معرفة العدد ، وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد في الرواية الأخرى ، وزيادة الحافظ حجة . وقوله « عرفها » ، بالتشديد وكسر الراء أى أذكرها للناس ، قال العلماء : محل ذلك المحافل كأبواب المساجد والأسواق ونحو ذلك ، يقول : من ضاعت له نفقة أو نحو ذلك من العبارات . ولا يذكر شيئاً من الصفات . وقوله « سنة » ، أى متوالية فلو عرفها سنة متفرقة لم يكف كأن يعرفها في كل سنة شهراً فيصدق أنه عرفها سنة في اثنتي عشرة سنة . وقال العلماء : يعرفها في كل يوم مرتين ثم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر ، ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز بوكيله ، ويعرفها في مكان سقوطها وفي غيره . **قوله** ( فإن جاء أحد يخبرك بها ) جواب الشرط محذوف تقديره فأدأها إليه . وفي رواية محمد بن يوسف عن سفيان كما سيأتى في آخر أبواب القطة ، فإن جاء أحد يخبرك بعفاسها وكثافتها ، وقد تقدم البحث فيه . **قوله** ( والا فاستنفقها ) سيأتى البحث فيه بعد أبواب . واستدل به على أن الملتقط يتصرف فيها سواء كان غنياً أو فقيراً . وعن أبي حنيفة إن كان غنياً تصدق بها وإن جاء صاحبها تخير بين إمضاء الصدقة أو تغريمه ، قال صاحب الهداية : إلا إن كان بأذن الإمام فيجوز للغنى كما في قصة أبي بن كعب ، وهذا قال عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين . **قوله** ( قال يا رسول الله فضالة الغنم ) أى ما حكمها ؟ فحذف ذلك للعلم به . قال العلماء : الضالة لا تقع إلا على الحيوان ، وما سواه يقال له لقطه . ويقال للضوال أيضاً الهوائى والهوائى بالميم والغاء والهوامل . **قوله** ( لك أو لاختيك أو للذئب ) فيه إشارة إلى جواز أخذها ، كأنه قال : هى ضعيفة لعدم الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أحوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر ، والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع . وفيه حث له على أخذها لأنه إذا علم أنه لم يأخذها بقيت للذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها . ووقع في رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتى بعد أبواب « فقال خذها ، فانما هى لك ، الخ ، وهو صريح في الأمر بالأخذ ، فقيه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله « يترك التقاط الشاة » ، وتمسك به مالك في أنه يملكها بالأخذ ولا يلزمه غرامة ولو جاء صاحبها . واحتج له بالتسوية بين الذئب والملتقط ، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط . وأجيب بأن اللام ليست للتملك لأن الذئب لا يملك وإنما يملكها الملتقط على شرط ضمانها . وقد أجمروا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط لأخذها فدل على أنها باقية على ملك صاحبها ، ولا فرق بين قوله في الشاة « هى لك أو لاختيك أو للذئب » ، وبين قوله في اللقطة « شأنك بها أو خذها » ، بل هو أشبه بالملك لأنه لم يشرك معه ذنباً ولا غيره ، ومع ذلك فقالوا في النفقة يفرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها . وقال الجمهور : يجب تعريفها فإذا انقضت مدة التعريف أكلها إن شاء . وغرم لصاحبها ، إلا أن الشافعى قال : لا يجب تعريفها إذا وجدت في الفلاة ، وأما في القرية فيجب في الأصح . قال النووي : احتج أصحابنا بقوله **ﷺ** في الرواية الأولى « فإن جاء صاحبها فأعطها إياه » ، وأجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا نفاها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى . وهو يروى أن الرواية الأولى من روايات مسلم فيها ذكر حكم الشاة إذا أكلها الملتقط ، ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد ، نعم عند أبي داود والترمذى والنسائى والطحاوى والدارقطنى من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة « فأجملها حتى يأتيها باغيها » . **قوله** ( قسم وجهه النبي **ﷺ** ) هو بالعين المهملة الثقيلة أى تغير ، وأصله في الشجر إذا قل ماؤه فصارت قليل النضرة هديم الاشراق ، ويقال للوادي المجذب أمر ، ولو روى تمخر بالعين المعجمة لكان له وجه أى صار بلون المفرة وهو حمرة شديدة إلى كودة ،

ويقويه أن قوله في روايه إسماعيل بن جعفر « ففضب حتى احمرت وجنتاه أو وجهه » . **قوله** (مالك ولها) زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم « فذرها حتى يلقاها ربها » . **قوله** (معها حذاؤها وسقاؤها) الحذاء بكسر الهمزة بعدها ميمجمة مع المد أى خفها ، وسقاؤها أى جوفها وقيل عنقها ، وأشار بذلك الى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الجلادة على الطش وتناول المأكول بغير تعب لطول عنقها فلا تحتاج الى ملقط

### ٣ - باب ضالة الغنم

٣٤٢٨ - **حَرْش** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن يزيد مولى المنبث أنه سمع زيد بن خالد رضى الله عنه يقول « سئل النبي ﷺ عن الأتمة فزعم أنه قال : اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة (يقول يزيد إن لم تعرف استنفق بها صاحبها ، وكانت وديعة عنده . قال يحيى : فهذا الذى لا أدرى أفى حديث رسول الله ﷺ هو أم شئ من عنده ) . ثم قال : كيف ترى فى ضالة الغنم ؟ قال النبي ﷺ : أخذها ، فانما هى لك أو لأخيك أو للذئب (قال يزيد : وهى تعرف أيضا) . ثم قال : كيف ترى فى ضالة الإبل ؟ قال فقال : دعها ، فإن ممها حذاءها وسقاها ، ترذ الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربها »

**قوله** (باب ضالة الغنم) كأنه أفردها بترجمة ليشير الى افتراق حكمها عن الإبل ، وقد انفرد مالك بتجويز أخذ الشاة وعدم تعريفها متمسكا بقوله « هى لك » ، وأجيب بأن اللام ليست للتملك كما أنه قال أو للذئب والذئب لا يملك باتفاق ، وقد أجمعوا على أن مالكها لوجاء قبل أن يأكلها الواجد لاخذها منه . **قوله** (حدثنا إسماعيل بن عبد الله هو ابن أبي أويس ، وقد روى الكثير عن شيخه هنا سليمان بن بلال بواسطة . **قوله** (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصارى ، وسبق فى العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخين ، وقد أخرجه الطحاوى من طريق عبد الله بن محمد الفهمى عن سليمان بن بلال عنهما جميعا عن يزيد مولى المنبث ، وأخرجه النسائى وابن ماجه والطحاوى من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن يزيد فجعل ربيعة شيخ يحيى . لا رفيقه ، لكن سياق فى آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل « قال سفيان قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن خالد قال سفيان وقيمت ربيعة لحدثني به ، فالجاصل أن من رواه عن يحيى عن يزيد عن زيد يكون قد سوى الإسناد فان يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة ، ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذاهلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان والله أعلم . **قوله** (فزعم) أى قال . والزعم يستعمل فى القول المحقق كثيرا . **قوله** (ثم عرفها سنة ، يقول يزيد ان لم تعرف استنفق بها صاحبها) أى ملقطها وكانت وديعة عنده (قال يحيى هذا الذى لا أدرى أهو فى الحديث أم شئ من عنده) أى من عند يزيد ، والقاتل يقول يزيد هو يحيى بن سعيد الأنصارى . والقاتل « قال ، هو سليمان ، وهما موصولان بالإسناد المذكور ، والغرض أن يحيى بن سعيد شك هل قوله « ولتكن وديعة عنده » مرفوع أو لا ، وهذا القدر المشار اليه بهذا دون ما قبله لثبوت ما قبله فى أكثر الروايات وخلوها عن ذكر الوديعة ، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القضى



والاسماعيل من طريق يحيى بن حسان كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه : فان لم تعرف فاستنفقها ولتسكن وديعة عندك ، وكذلك جزم برفعها خالد بن مخلد عن سليمان بن ربيعة عند مسلم ، والنهسي عن سليمان عن يحيى وربيعة جميعا عند الطحاوي ، وقد أشار البخاري إلى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب : إذا جاء صاحب القطة بعد سنة ردها عليه ، لأنها وديعة عنده ، وسيأتي الكلام على المراد بكونها وديعة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله ( قال يزيد وهي تعرف أيضا ) هو بتشديد الراء وهو موصول بالاسناد المذكور ، ولم يشك يحيى في كون هذه الجملة موقوفة على يزيد ، ولم أرها مرفوعة في شيء من الطرق ؛ وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذي قبله

٤ - باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها

٢٤٢٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن القطة فقال : اهرف عفاصها وكأها . ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها وإلا فشاؤك بها . قال : فضالة النعم ؟ قال : هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : فضلة الإبل ؟ قال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وجدواؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها »

قوله ( باب إذا لم يوجد صاحب القطة بعد سنة فهي لمن وجدها ) أي غنيا كان أو فقيرا كما تقدم ، وأورد فيه حديث زيد بن خالد المذكور من جهة مالك عن ربيعة وفيه قوله « ثم عرفها سنة » ، فان جاء صاحبها والاشأنتك بها . فيه حذف تقديره فان جاء صاحبها فأدعا اليه وان لم يحيى فشاؤك بها . لحذف من هذه الرواية جواب الشرط الأول وشرط « إن » الثانية والغناء من جوابها قاله ابن مالك في حديث أبي في وأخر أبواب القطة بلفظ « فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها » وإنما وقع الحذف من بعض الرواة دون بعض ، فقد تقدم حديث أبي في أول القطة بلفظ « فاستمتع بها » بإثبات الغاء في الجواب الثاني ، ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلفظ « والا فاستنفقها » ومثله ماسياني بعد أبواب من رواية اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بلفظ « ثم استنفق بها » ، فان جاء ربها فأدعا اليه ، ولمسلم من طريق ابن وهب المتقدم ذكرها « فإذا لم يأت لها طالب فاستنفقها » . واستدل به على أن اللاحق يملكها بعد انقضاء مدة التعريف ، وهو ظاهر نص الشافعي . فان قوله « شأنتك بها » تفويض الى اختياره ، وقوله « فاستنفقها » الامر فيه بالإباحة ، والمشهور عند الشافعية اشتراط التناظر بالتملك . وقيل تكفي النية وهو الأرجح دليلا ، وقيل تدخل في ملكه بمجرد الالتقاط ، وقد روى الحديث سعيد بن منصور عن الدارودي عن ربيعة بلفظ « والا فتصنع بها ما تصنع بمالك » . قوله ( شأنتك بها ) الشأن الحال أي تصرف فيها ، وهو بالنصب أي الزم شأنتك بها ، ويجوز الرفع بالابتداء والخبر ، بها ، أي شأنتك متعلق بها ، واختلف العلماء فيما إذا تصرف في القطة بعد تعريفها سنة ثم جاء صاحبها هل يضمها له أم لا ؟ فالجمهور على وجوب الرد إن كانت العين موجودة ، أو البذل إن كانت استهلك ، وغالف في ذلك الكرايسي صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي إمام الظاهرية ، لكن وافق داود الجمهور إذا كانت العين قائمة ، ومن حجة الجمهور قوله في الرواية

الماضية ولتسكن وديعة هناك ، وقوله أيضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها ، فإن جاء صاحبها فأدأها اليه ، فإن ظاهر قوله ، فإن جاء صاحبها الخ ، . بعد قوله ، كلها ، يقتضى وجوب ردها بعد أكلها فيحمل على رد البذل ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف يدل عليه بقية الروايات ، والتقدير فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها لأن لم يحىء صاحبها فإن جاء صاحبها فأدأها اليه ، وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلفظ ، فإن جاء باغيها فأدأها اليه . والا فأعرف عفاصها ووكاهما ثم كلها . فإن جاء باغيها فأدأها اليه ، فأمر بادائها اليه قبل الإذن في أكلها وبعده ، وهى أقوى حجة للجمهور ، وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث ، فإن جاء صاحبها فدفعها اليه وإلا عرفت وكاهها وعفاصها ثم أقبضها في مالك فإن جاء صاحبها فدفعها اليه ، وإذا تقرر هذا أمكن حل قول المصنف في الترجمة ، فهى لمن وجدها ، أى في إباحة التصرف فيها حينئذ ، وأما أمر ضمانها بعد ذلك فهو ساكت عنه ، قال النووي : إن جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بزوائدها المتصلة والمنفصلة . وأما بعد التملك فإن لم يحىء صاحبها فهى لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخرة ، وإن جاء صاحبها فإن كانت موجودة بعينها استحقها بزوائدها المتصلة ومهما تلف منها لزم الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور . وقال بعض السلف : لا يلزمه ، وهو ظاهر اختيار البخارى والله أعلم . وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه

٢٤٣٠ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضى الله عنه « عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل - وساق الحديث - فخرج يظفر لعل مراكبًا قد جاء بماله ، فاذا هو بالخشب فأخذها لأهله حطبًا ، فلما نشرها وجد المال والصحيفة »

قوله ( باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه ) أى ماذا يصنع به : هل يأخذها أو يتركها ؟ وإذا أخذه هل يملكه أو يكون سبيله سبيل اللقطة ؟ وقد اختلف العلماء في ذلك . قوله ( وقال الليث الخ ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة ، وأورده هنا مختصرا ، وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وأنها من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله ، فهذا التقدير هم المراد من جواز أخذ الخشبة من البحر . وقد اختلف العلماء في ذلك على ما سأذكره . وأما السوط وغيره فلم يقع نه ذكر في الباب ، فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك ، وأجيب بأنه استنبطه بطريق الإلحاق ، ولعله أشار بالسوط الى أمر يأتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب ، أو أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال « رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبل وأشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به » ، وفي إسناده ضعف ، واختلف في رفعه ووقفه ، والأصح عند الشافعية أنه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره ، وفي وجهه لا يحسب التعريف أصلا ، وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقبل زمانا يظن أن فاعله أعرض عنه ، وهذا كله في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالحبة الواحدة فله الاستبداد به على الأصح ، وفي الباب الذى يليه في حديث أنقرة حجة لذلك ،

وعند الحنفية أن كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالتبوة جاز أخذه والاتفاف به من غير تعريف ، إلا أنه يبقى على ملك صاحبه . وعند المالكية كذلك إلا أنه يزول ملك صاحبه عنه ، فإن كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه . واختلفوا في مدة التعريف ، فإن كان بما يتسارع إليه الفساد جاز أكله ولا يضمن على الأصح

### ٦ - باب إذا وجد تمر في الطريق

٢٤٣١ - **عمر بن محمد بن يوسف** حدثنا **سفيان** عن منصور عن طلحة عن أنس رضي الله عنه قال « **مر النبي ﷺ بتمر في الطريق قال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لا كنتها** »

٢٤٣٢ - وقال **يحيى** : حدثنا **سفيان** حدثني منصور . وقال **زائدة** عن منصور عن طلحة حدثنا أنس وحدثنا **عمر بن محمد بن مقاتل** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **ممر بن همام بن منبه** عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « **إني لا قلب إلى أهلي ، فأجد التمرة ساقطة على فراشي فأرفعها لأكلها ، ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها** »

**قوله** ( باب إذا وجد تمر في الطريق ) أي يجوز له أخذها وأكلها وكذا نحوها من المحقرات ، وهو المشهور المجزوم به عند الأكر ، وأشار الرافعي إلى تخرج وجه فيه . وقد روى ابن أبي شيبة من طريق ميمونة زوج النبي ﷺ أنها وجلت تمر فأكلتها وقالت : لا يحب الله الفساد ، تعني أنها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل فسدت . **قوله** ( عن طلحة ) هو ابن مصرف . **قوله** ( لا كنتها ) ظاهر في جواز أكل ما يوجد من المحقرات ملني في الطرقات ، لأنه ﷺ ذكر أنه لم يمنع من أكلها إلا تورعا لحشية أن تكون من الصدقة التي حرمت عليه ، لا لكونها مرمية في الطريق فقط . وقد أوضح ذلك قوله في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب « **على فراشي ، فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تورعا لحشية أن تكون صدقة ، فلم يمش ذلك لأكلها ، ولم يذكر تعريفه فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف ، لكن هل يقال إنها لقطة رخص في ترك تعريفها ، أو ليست لقطة لأن اللقطة ما من شأنه أن يتملك دون ما لا قيمة له ؟** وقد استشكل بعضهم تركه ﷺ التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه ، أو تركها عمدا ليلتفع بها من بعدها عن تحمل له الصدقة ، وإنما يجب على الإمام حفظ المال الذي يعلم تطلع صاحبه له ، لا ما جرت به العادة بالإعراض عنه لحقارته . والله أعلم . **قوله** ( وقال يحيى ) أي ابن سعيد القطان ، وقد وصله مسدد في مسنده عنه ، وأخرجه الطحاوي من طريق مسدد . قلت : **ولسفيان** فيه إسناد آخر أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه بهذا الإسناد إلى طلحة فقال « **عن ابن عمر أنه وجد تمر فأكلها** » . **قوله** ( وقال زائدة الخ ) وصله مسلم من طريق أبي أسامة عن زائدة . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أوائل البيوع

### ٧ - باب كيف تمر في لقطة أهل مكة ؟

وقال **طاووس** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « **لا يلتقط لقطة أهل مكة إلا من عرفها** »

وقال خالد بن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « لا يلتقطها إلا معرف »

٢٤٣٣ - وقال أحمد بن سعيد حدثنا روح حدثنا زكرياء حدثنا عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يعضد عضاهها ، ولا يفتر صيدها ، ولا تحل لقطتها إلا أنشد ، ولا يمتلي خلاها . قال عباس : يا رسول الله إلا الإذخر . فقال : إلا الإذخر »

٢٤٣٤ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة ، قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال « إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله ﷺ والمؤمنين ، فأنها لا تحل لأحد كان قبل ، وإنما أحلت لي ساعة من نهار ، وإنما لن تحل لأحد من بعدي ، فلا يفتر صيدها ، ولا يمتلي شوكمها ، ولا تحل ساقطها إلا أنشد . ومن قتل له قتل فهو بخير النظرين : إما أن يفدى ، وإما أن يُقيد . فقال الناس : إلا الإذخر ، فأننا نجعله لقبورنا ونبيوتنا . فقال رسول الله ﷺ : « إلا الإذخر . فقام أبو شاو - رجل من أهل اليمن - فقال : أكتبوا لي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لأبي شاو . قلت للأوزاعي : ما قوله أكتبوا لي يا رسول الله ؟ قال : هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ »

باب ( كيف تعرف لقطه أهل مكة ) كأنه أشار بذلك إلى إثبات لقطه الحرم ، فلذلك قصر الترجمة على الكيفية ، ولعله أشار إلى ضعف الحديث الوارد في النهي عن لقطه الحاج ، أو إلى تأويله بأن المراد النهي عن التقاطها للتملك لا للحفظ ، وأما الحديث فقد صححه مسلم من رواية عبد الرحمن بن عثمان التيمي . ثم ليس فيما ساقه المؤلف من حديث ابن عباس وأبي هريرة كيفية التعريف التي ترجم لها . وكأنه أشار إلى أن ذلك لا يختلف . قوله ( وقال طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ : لا يلتقط لقطتها إلا من عرفها ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في الحج في « باب لا يحل القتال بمكة » . قوله ( وقال خالد ) هو الخذاء ( عن عكرمة الخ ) هو طرف أيضا ، وصله في أوائل البيوع في « باب ما قيل في الصواغ » . قوله ( وقال أحمد بن سعيد ) هو الرباطي فيما حكاه ابن طاهر والدارمي فيما ذكره أبو نعيم . قوله ( حدثنا روح ) هو ابن عبادة ، وذكرنا هو ابن إسحق ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي العباس بن عبد العظيم ، وأبو نعيم من طريق خلف بن سالم ، كلاهما عن روح بن عبادة بهذا الاسناد . قوله ( حدثنا يحيى بن موسى ) هو البلخي ، وفي الاسناد لطيفة وهي تصريح كل واحد من رواته بالتحديث مع أن فيه ثلاثة من المدلسين في نسق . قوله ( لما فتح الله على رسول الله ﷺ مكة قام في الناس ) ظاهره أن الخطبة وقعت عقب الفتح ، وليس كذلك بل وقعت قبل الفتح عقب قتل رجل من خراة رجلا من بني ليث ، ففي السياق حذف هذا بيانه ، وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير . قوله ( القتل ) بالغا والماثنة للاكثر ، وللكشمهني بالغاء والتحتانية والثاني هو الصواب ، وقد تقدم الخلاف فيه أيضا في العلم . قوله ( ولا تحل ساقطها إلا أنشد ) أي معرف

وأما الطالب فيقال له الناشد ، تقول نشدت الضالة إذا طلبتها وأنشدتها إذا عرفت بها ، وأصل الانشاد والنشيد رفع الصوت ، والمعنى لاتحل لقطتها إلا لمن يريد أن يعرفها فقط ، فأما من أراد أن يعرفها ثم يملكها فلا ، وقد تقدم الكلام على ما عدا هذه الجملة في الحج إلا قوله « ومن قتل له قتيل » فأحيل به على كتاب الديات ، وإلا قوله « اكتبوا لابن شاه » فتقدم الكلام عليه في العلم . والقائل « قلت للوزاعي » هو الوليد بن مسلم الراوى ، واستدل بحديث ابن عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على أن لقطة مكة لا تلتقط للتملك بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور ، وإنما اختصت بذلك عندهم لإمكان إيصالها إلى ربها ، لأنها إن كانت للمسكين فظاهر ، وإن كانت للآفاق فلا يغلو أفعى غالبا من وارد إليها ، فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها ، قاله ابن بطال . وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية : هي كغيرها من البلاد ، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها إلى المبالغة في التعريف . واحتج ابن المنذر مذهبه بظاهر الاستثناء ، لأنه نفي الحل واستثنى المنشد فدل على أن الحل ثابت للنشد لأن الاستثناء من النفي إثبات ، قال : ويلزم على هذا أن مكة وغيرها سواء ، والقياس يقتضى تخصيصها . والجواب أن التخصيص إذا وافق الغالب لم يكن له مفهوم ، والغالب أن اقطة مكة يماس ملتقطها من صاحبها وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق إلى الآفاق البعيدة ، وربما داخل الملتقط الطمع في تملكها من أول وهلة فلا يعرفها فهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها إلا من عرفها ، وفارقت في ذلك لقطة العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لاتعرف في غيرهم باتفاق ، بخلاف لقطة مكة فيشرع تعريفها لإمكان عود أهل أفعى صاحب اللقطة إلى مكة فيحصل متوصل إلى معرفة صاحبها وقال إسحق بن راهويه : قوله « الا لمنشد » أى لمن سمع ناشدا يقول : من رأى لى كذا ؟ فيثبت يجوز لواجد اللقطة أن يعرفها ليردها على صاحبها ، وهو أضيق من قول الجمهور لأنه قيده بحالة اللعرف دون حالة ، وقيل : المراد بالمنشد الطالب حكاه أبو عبيد ، وتعقبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية الطالب منشدا . قلت : ويكفى في رد ذلك قوله في حديث ابن عباس « لا يلتقط لقطتها إلا معرف » والحديث يفسر بعضه بعضا ، وكان هذا هو السكسة في تصدير البخارى الباب بحديث ابن عباس ، وأما اللغة فقد أثبت الحربى جواز تسمية الطالب منشدا وحكاه عياض أيضا ، واستدل به على أن لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لاختصاص مكة بذلك ، وحكى الماوردى في « الحاوى » وجها في عرفة أنها تلتحق بحكم مكة لأنها تجمع الحاج كسكة ولم يرجح شيئا ، وليس الوجه المذكور في « الروضة » ولا أصلا ، واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من المساجد ، وهو أصح الوجهين عند الشافعية . والله أعلم

## ٨ - باب لا تختلب ماشية أحد بغير إذنه

٢٤٣٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « لا يحلن أحد ماشية أخرى بغير إذنه ، يحب أحدكم أن تؤتى مشربته فكسرت خرائته فيمنزل طعامه ؟ فإنما تخزن لهم شروع ماشيتهم أعلمهم » ، فلا يحلن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، قوله ( باب لا تختلب ماشية أحد بغير إذنه ) هكذا أطلق الزجوة على وفق ظاهر الحديث إشارة إلى الرد على من

خصمه أو قيده . **قوله** ( عن نافع ) في موطأ محمد بن الحسن ، عن مالك أخبرنا نافع ، وفي رواية أبي قطن في  
الموطآت للدارقطني ، قلت لمالك أحدكم نافع . **قوله** ( ان رسول الله ﷺ ) في رواية يزيد بن الهاد عن مالك  
عند الدارقطني أيضا أنه دسم رسول الله ﷺ يقول ، **قوله** ( لا يخلن ) كذا في البخاري وأكثر الموطآت بضم  
اللام ، وفي رواية ابن الهاد المذكورة ولا يخلن بكسرهما وزيادة المشاء قبلها . **قوله** ( ماشية اسرى ) في رواية ابن  
الهاد وجماعة من رواة الموطأ ماشية رجل ، وهو كالمثال وإلا فلا اختصاص لذلك بالرجال ، وذكره بعض شراح  
الموطأ بلفظ « ماشية أخيه » ، وقال : هو للغالب إذ لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي ، وتعقب بأنه لا وجود  
لذلك في الموطأ وبأبواب الفرق عند كثير من أهل العلم كاسيأت في فوائد هذا الحديث ، وقد رواه أحد من طريق  
عبيد الله بن عمر عن نافع بلفظ « نهى أن يحتلب مواشي الناس إلا بأذنهم » ، والماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ،  
ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية . **قوله** ( مشربته ) بضم الراء . وقد تفتح أى غرقته ، والمشربة مكان الشرب  
بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر إناء الشرب . **قوله** ( خزانته ) الخزانة المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما يراد  
حفظه ، وفي رواية أيوب عند أحمد « فيكسر بابها » . **قوله** ( فينتقل ) بالنون والقاف وضم أوله يقتل من النقل  
أى تحول من مكان إلى آخر ، كذا في أكثر الموطآت عن مالك ، ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر ، وأخرجه  
الاسماعيلي من طريق روح بن عباد وغيره بلفظ « فينتقل » بثلاثة بدل القاف ، والنقل النثر مرة واحدة بسرعة ،  
وقيل الاستخراج وهو أخص من النقل ، وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهما عن  
نافع ، ورواه عن الليث عن نافع بالقاف . وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالمثلثة . **قوله** ( تخزن ) بالخاء المعجمة  
الساكنة والراء المضمومة بعدها نون . وفي رواية الكشميني « تحرز » بضم أوله وإهال الخاء وكسر الراء بعدها  
زاي . **قوله** ( ضرع ) الضرع للبهائم كائدى البراءة . **قوله** ( أطعمهم ) هو جمع أطعمه والأطعمة جمع طعام  
والمراد به هنا اللبن . قال ابن عبد البر : في الحديث النهى عن أن يأخذ المسلم للإسلم شيئا إلا بأذنه ، وإنما  
خص اللبن بالذكر لقسائل الناس فيه فنهى به على ما هو أولى منه . وهذا أخذ الجمهور ، لكن سواء كان بأذن خاص  
أو إذن عام ، واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نفس صاحبه . وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام ، وذهب  
كثير منهم إلى الجواز مطلقا في الأكل والشرب سواء علم بطيب نفسه أو لم يعلم . والحجة لهم ما أخرجه أبو داود  
والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة مرفوعا « إذا أتى أحدكم على ماشية فأن لم يكن صاحبها فيها فليصوت  
ثلاثا فإن أجاب فليستأذنه فإن أذن له وإلا فليحلب وليشرب ولا يحمل » ، إسناده صحيح إلى الحسن ، فمن صحح سماعه  
من سمرة صححه ومن لا أعله بالانقطاع . لكن له شواهد من أقواها حديث أبي سعيد مرفوعا « إذا أتيت على راع  
فناده ثلاثا ، فإن أجابك وإلا فاشرب من غير أن تفسد » ، وإذا أتيت على حائط بستان ، فذكر مثله أخرجه ابن  
ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم ، وأجيب عنه بأن حديث النهى أصح ، فهو أولى بأن يعمل به ، وبأنه  
معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت إليه ، ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من  
الجمع : منها حل الإذن على ما إذا علم طيب نفس صاحبه ، والنهى على ما إذا لم يعلم . ومنها تخصيص الإذن بابن  
السييل دون غيره أو بالمضطر أو بحال المجاعة مطلقا ، وهى متقاربة ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث  
الإذن كان في زمنه **رحمه الله** وحديث النهى أشار به إلى ما سيكون بعده من التشاح وترك المواساة . ومنهم من حمل حديث

النهي على ما إذا كان المالك أحوج من المار لحديث أبي هريرة ، بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر إذ رأينا إبلا مصرودة فثبنا إليها . فقال لنا رسول الله ﷺ : إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم ، أيسركم لو رجعتهم إلى مزارعكم فوجدتم ما فيها قد ذهب ؟ قلنا لا ، قال : فإن ذلك كذلك ، أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظ له . وفي حديث أحمد : فابتدوها القوم ليحبوها ، قالوا فيحمل حديث الإذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا ، وحديث النهي على ما إذا كان مستغنيا . ومنهم من حمل الإذن على ما إذا كانت غير مصرودة والنهي على ما إذا كانت مصرودة لهذا الحديث ، لكن وقع عند أحد في آخره : فإن كنتم لابد فاهلين فاشربوا ولا تحملوا ، فدل على صوم الإذن في المصروع وغيره ، لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه . واختار ابن العربي الحمل على العادة قال : وكانت عادة أهل الحجاز والشام وغيرهم المساعدة في ذلك بخلاف بلدنا ، قال : ورأى بعضهم أن مهما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد جاز للبار الأخذ منه ، وفيه إشارة إلى قصر ذلك على المحتاج . وأشار أبو داود في السنن ، إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو ، وآخرون إلى قصر الإذن على ما كان لأهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين ، واستؤنس بما شرطه الصحابة على أهل الذمة من ضيافة المسلمين وصح ذلك عن عمر . وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال : لا يأخذ منه شيئا إلا بأذنه ، قيل له : فالضيافة التي جعلت عليهم ؟ قال : كانوا يومئذ يخفف عنهم بسببها ، وأما الآن فلا . وجنح بعضهم إلى نسخ الإذن وحلوه على أنه كان قبل إيجاب الزكاة ، قالوا : وكانت الضيافة حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة . قال الطحاوي : وكان ذلك حين كانت الضيافة واجبة ثم نسخت فنسخ ذلك للحكم وأورد الأحاديث في ذلك . وسيأتي الكلام على حكم الضيافة في المظالم قريبا إن شاء الله تعالى . وقال النووي في شرح المذهب : اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية ، قال الجمهور : لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة فيأخذ ويفرم عند الشافعي والجمهور ، وقال بعض السلف : لا يلزمه شيء ، وقال أحد : إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك ، وفي الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين ، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث ، قال البيهقي : يعني حديث ابن عمر مرفوعا ، إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبيثة ، أخرجه الترمذي واستغربه ، قال البيهقي : لم يصح ، وجاء من أوجه أخر غير قوية . قلت : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح ، وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها ، وقد بينت ذلك في كتابي المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة . وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للافهام وتمثيل ما قد يخفى بما هو أوضح منه ، واستعمال القياس في النظائر ، وفيه ذكر الحكم بعلته وإعادة به بعد ذكر العلة تأكيدا وتقريرا ، وأن القياس لا يشترط في صحته مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار ، بل ربما كانت للأصل مزية لا يضر سقوطها في الفرع إذا تشارك في أصل الصفة ، لأن الضرع لا يساوي الخزانة في الحرز كما أن الصرلا يساوي القفل فيه ، ومع ذلك فقد ألحق الشارع الضرع المصروع في الحكم بالخزانة المقفلة في تحريم تناول كل منهما بخير إذن صاحبه ، أشار إلى ذلك ابن المنير : وفيه إباحة خزن الطعام واحتكازه إلى وقت الحاجة إليه خلافا لثلاثة المتزهد المانعين من الادخار مطلقا قاله القرطبي . وفيه أن اللبن يسمى طعاما فيحنت به من حلف لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نية في اخراج اللبن قاله النووي . قال : وفيه أن يبيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن باطل ، وبه قال الشافعي والجمهور ، وأجازه الأوزاعي . وفيه أن الشاة إذا كان لها لبن مقدور على حلبه قابله قسط من الثمن قاله الخطابي ، وهو يؤيد خبر المصراة ويثبت حكمها في تقويم اللبن . وفيه أن من حلب من ضرع ناقة أو غيرها في

مصرورة محزنة بغير ضرورة ولا تأويل ما تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع أن عليه القطع أن لم يأذن له صاحبها حينئذ أو إجمالا ، لأن الحديث قد أفصح بأن ضرر الأناعام خزان الطعام ، وحكى القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرز اكتفاء بجزء الضرع اللبن ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث

٩ - **باب** إذا جاء صاحب القطعة بعد سنة ردّها عليه ، لأنها ودیعة عنده

٢٤٣٦ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبج عن زيد بن خالد الجعفي رضي الله عنه « أن رجلا سأل رسول الله ﷺ عن القطعة قال : عرفها سنة ثم اعرف وكأدها وعفاصها ، ثم استنق بها ، فإن جاء ربها فأدّاها إليه . فقال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : خذها ، فإنما هي لك أو لأخيك أو للذئب . قال : يا رسول الله فضالة الإبل ؟ قال فنصب رسول الله ﷺ حتى احرّت وجنتاه - أو احرّ وجهه - ثم قال : مالك ولها ؟ مِمّا حذاؤها وسقاؤها حتى يذفها ربها »

**قوله** ( باب إذا جاء صاحب القطعة بعد سنة ردّها عليه لأنها ودیعة عنده ) أورد فيه حديث زيد بن خالد بن طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة ، وليس فيه ذكر الوديعة فكأنه أشار إلى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب وقد تقدم بيانها ، وقال ابن بطال : استراب البخاري بالشك المذكور فترجه بالمعنى ، وقال ابن المنير : أسقطها لفظا وضمها معنى لأن قوله « فإن جاء صاحبها فأدّاها إليه » يدل على بقاء ملك صاحبها خلافا لمن أباحها بعد الحول بلا ضمان . قوله « ولتكن وديعة عندك » قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون المراد بعد الاستنفاق ، وهو ظاهر السياق ، فتجوز بذكر الوديعة عن وجوب رد بدلها ، لأن حقيقة الوديعة أن تبقى عندها ، والجامع وجوب رد ما يجد المرء لغيره وإلا فالأذن في استنفاقه لا تبقى عنده ، ويحتمل أن تكون الواو في قوله « ولتكن » بمعنى أو ، أي إما أن تستنقها وتغرم بدلها وإما أن تتركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجيء صاحبها فتعطيا له ، ويستفاد من تسميتها وديعة أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبعه جماعة من السلف ، وقال ابن المنير : يستدل به لأحد الأقوال عند العلماء إذا تلفها الملتقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية ، وإذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل قوله أيضا وهو الراجح من الأقوال ، وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب . وقوله هنا « حتى احرّت وجنتاه أو احرّ وجهه » شك من الراوي ، والوجه ما ارتفع من الخدين ، وفيها أربع لغات : بالواو والهمزة والفتح فيهما والكسر

١٠ - **باب** هل يأخذ القطعة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ؟

٢٤٣٧ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت سوبد بن غفلة قال « كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة ، فوجدت سوطا ، فقالا لي : ألقه ، قلت : لا ، ولستني إن وجدت صاحبه وإلا استمعت به . فلما رجعنا حججنا ، فررت بالمدينة ، فسألت أبي بن كعب



رضي الله عنه فقال : وَجَدْتُ صُرَّةَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ ، فَأَتَيْتُ بِهَا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : مَرِّفُهَا حَوْلًا ، فَمَرِّفُهَا حَوْلًا . ثُمَّ أَتَيْتُ فَقَالَ : مَرِّفُهَا حَوْلًا . فَمَرِّفُهَا حَوْلًا . ثُمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ : اعرِفْ عِدَّتَهَا وَوِكَادَهَا وَوَعَادَهَا ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا »  
**حدثنا** عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة بهذا ، قال « فنتيقه بعدئذ بمكة فقال : لا أدري أثلاثه أحوال أو حولًا واحدًا »

**قوله** ( باب هل يأخذ اللقطة ولا يدها تضييع حتى لا يأخذها من لا يستحق ) كذا للاكثر ، وسقطت ولا ، بعد حتى عند ابن شويه ، وأظن الواو سقطت من قل حتى والمعنى لا يدها تضييع ولا يدها حتى يأخذها من لا يستحق وأشار بهذه الترجمة إلى الرد على من كره اللقطة ، ومن حججه حديث الجارود - فوعا - ضالة المسلم حرق النار ، أخرجه النسائي بإسناد صحيح - رحل الجمهور ذلك على من لا يمر بها - وحججه حديث زيد بن خالد عند مسلم - من أوى الضالة فهو ضال ، ما لم يعرفها ، وأما ما أخذه من حديث الباب فن جهة أنه ﷺ لم ينكر على أبي أخذ الصرة فدل على أنه جائز شرعا ، ريتنازم اشتاله على المصلحة ولا كان تصرفا في ملك الغير ، وتلك المصلحة تحصل بحفظها وصباتها عن الخونة وتعميقها لتصل إلى صاحبها ، ومن ثم كان الأرجح من مذاهب العلماء أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، فبني رجع أخذها واجب أو استحباب ، ومتى رجع تركها حرم أو كره ، وإلا فهو جائز . **قوله** ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والهاء أبو أمية الجمعي ، تابعي كبير مخضرم أدرك النبي ﷺ وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح ، وقيل إنه صل خلفه ولم يثبت ، وإنما قدم المدينة حين نفصوا أيديهم من دفنه ﷺ ، ثم شهد الفتوح ونزل الكوفة ومات بها سنة ثمانين أو بعدها وله مائة وثلاثون سنة أو أكثر لأنه كان يقول : أنا لدة رسول الله ﷺ وأنا أصغر منه بستين ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر عن علي في ذكر الخوارج . **قوله** ( مع سلمان بن ربيعة ) هو الباهل يقال له محبة ، ويقال له سلمان الخليل لخبرته بها ، وكان أميرا على بعض المغازي في فتوح العراق في عهد عمر وعثمان ، وكان أول من ولي قضاء الكوفة ، واستشهد في خلافته في فتوح العراق ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضوع . **قوله** ( وزيد بن صوحان ) بضم المهملة وسكون الواو بعدها مهملة أيضا العبدى ، تابعي كبير مخضرم أيضا ، وزعم ابن الكلبي أن له محبة . وروى أبو يعلى من حديث علي مرفوعا - من سره أن ينظر إلى من سبقه بعض أعضائه إلى الجنة فليستظر إلى زيد بن صوحان ، وكان قدوم زيد في عهد عمر وشهد الفتوح ، وروى ابن منده من حديث بريدة قال - ساق النبي ﷺ ليلة فقال : زيد زيد الخير ، فستل عن ذلك فقال رجل تسبقه يده إلى الجنة ، فقطعت يد زيد بن صوحان في بعض الفتوح ، وقتل مع علي يوم الجمل . **قوله** ( في غزاة ) زاد أحمد من طريق سفيان عن سلمة - حتى إذا كنا بالعذيب ، وهو بالمعجمة والموحدة مصغر : موضع ، وله من طريق يحيى القطان عن شعبة - قلنا رجعنا من غزائنا حججت ، . **قوله** ( مائة دينار ) استدل به لابي حنيفة في تفرقة بين قليل اللقطة وكثيرها فيعرف الكثير سنة والقليل أياما ، وحد القليل عنده مالا يوجب القطع وهو ما دون العشرة ، وقد ذكرنا الخلاف في مدة التعريف في الباب الأول ، والخلاف في القدر الملتقط قبل أربعة أبواب . **قوله** ( ثم أتيت الرابعة فقال اعرِفْ عِدَّتَهَا ) هي رابعة باعتبار مجيئه إلى النبي ﷺ

وثلاثة باعتبار التعريف ، ولهذا قال في الرواية الماضية أول أبواب اللقطة ، ثلاثا ، وقال فيها ، فلا أدري ثلاثة أحوال أو حولا واحدا ، وقد تقدم اختلاف روايته في ذلك بما يغنى عن إعادته .

## ١١ - باب من عرف اللقطة ولم يذهبها إلى السلطان

٢٤٣٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن ربيعة عن يزيد مولى المنبهث عن زيد بن خالد رضي الله عنه « أن أعرابيا سأل النبي ﷺ عن اللقطة ، قال : عرفها سنة ، فإن جاء أحدٌ بخبرك بعفاها ووكتابها وإلا فاستنفق بها . وسأله عن ضالة الإبل فتمعر وجهه وقال : مالك ولها ؟ معها سقاؤها وحذاؤها ، ترد الماء وتأكل الشجر ، دعهما حتى يجدها ربهما . » وسأله عن ضالة الغنم فقال : هي لك ، أو لأخيك ، أو لذئب . »

قوله ( باب من عرف اللقطة ولم يذهبها إلى السلطان ) في رواية الكشميني يرفعها ، بالراء بدل الدال ، وكأنه أشار بالترجمة إلى رد قول الأوزاعي في التفرقة بين القليل والكثير فقال ، وإن كان قليلا عرفه وإن كان مالا كثيرا رفعه إلى بيت المال ، والجمهور على خلافه ، نعم فرق بعضهم بين اللقطة والضوال ، وبعض المالكية والشافعية بين المؤتمن وغيره فقال : يعرف المؤتمن ، وأما غير المؤتمن فيذهبها إلى السلطان ليعطيها المؤتمن ليعرفها . وقال بعض المالكية إن كانت اللقطة بين قوم مأمونين والسلطان جائر فالأفضل أن لا يلتفتاها فإن التفتها لا يدفعها له . وإن كان عادلا فكذلك ويخير في دفعها له ، وإن كانت بين قوم غير مأمونين والإمام جائر فخير الملتقط وعمل بما يرجح عنده ، وإن كان عادلا فكذلك

١٢ - **باب** \* ٢٤٣٩ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال أخبرني البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما . **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر رضي الله عنهما قال « انطلقت فاذا أنا براعي غنم يسوق غنمه فقلت : لمن أنت ؟ قال : لرجل من قريش - فسماه فرفقه - فقلت : هل في غنمك من لبن ؟ فقال : نعم . فقلت هل أنت حالب لي ؟ قال نعم . فأمرته فامتقل شاة من غنمه ، ثم أمرته أن ينفض ضرعها من النهار ، ثم أمرته أن ينفض كفيها فقال هكذا - ضرب إحدى كفيها بالأخرى - فحلب كشيبة من لبن ، وقد جعلت لرسول الله ﷺ إداوة ، فحلب فيها خرقة ، فصبت على اللبن حتى برد أسفله ، فالتهمت إلى النبي ﷺ فقلت : ادرب يا رسول الله ، فشرب حتى رصبت . »

**قوله (باب) كذا بغير ترجمة** ، وسقط من رواية أبي ذر فهو إما من الباب أو كالفصل منه فيحتاج الى مناسبة بينهما على الحالين ، فانه ساق فيه طرفاً من رواية البراء بن عازب عن أبي بكر الصديق في قصة الهجرة إلى المدينة ، والغرض منه شرب النبي ﷺ وأبي بكر من لبن الشاة التي وجدت مع الراعي ، وليس في ذلك مناسبة ظاهرة لحديث اللقطة لكن قال ابن المنير : مناسبة هذا الحديث لأبواب اللقطة الإشارة إلى أن المبيع اللبن هنا أنه في حكم الضائع إذ ليس مع الغنم في الصحراء سوى راع واحد فالفاضل عن شربه مستهلك ، فهو كالسوط الذي اغتفر التقاطه ، وأعلى أحواله أن يكون كالثاء الملتقطة في الضيعة وقد قال فيها « هي لك أو لاختيك أو للذئب ، اهـ . ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ومع ذلك فلم تظهر مناسبتها للترجمة بخصوصها . وقوله « هل في غنمك من ابن » بفتح الموحدة للأكثر وحكى عياض رواية بضم اللام وسكون الموحدة أي شاة ذات لبن ، وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن أبا بكر استجاز أخذ ذلك اللبن لأنه مال حربى فكان حلالاً له ، وتعبه المهلب بأن الجهاد وحل الغنيمة إنما وقع بعد الهجرة بالمدينة ، ولو كان أبو بكر أخذه على أنه مال حربى لم يستفهم الراعى هل تحلب أم لا ، ولما كان ساق الغنم غنيمة وقتل الراعى أو أسره . قال : ولما كان بالمعنى المتعارف عندهم في ذلك الوقت على سبيل المكرمة ، وكان صاحب الغنم قد أذن للراعى أن يسقى من مر به ، وسيأتى بقية الحديث واستيفاء شرحه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : ساق المصنف حديث أبي بكر عالياً عن عبد الله بن رجاء عن إسرائيل ، ونازلاً عن إسحق عن النضر عن إسرائيل ، التصريح أبي إسحق في الرواية النازلة بأن البراء أخبره ، وقد أورد رواية عبد الله بن رجاء في فضل أبي بكر ، وأغفل المزى ذكر طريق عبد الله بن رجاء في اللقطة

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللقطة من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً ، المعلق منها خمسة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية عشر حديثاً والخالص ثلاثة وافقه مسلم على تحريجها . وفيه من الآثار أثر واحد لزيد مولى المنبعت . والله أعلم

## ٤٦ - كتاب المظالم

في المظالم ، والقنص ، وقول الله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَائِلًا مِمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ ، إِنَّمَا يُؤَخَّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ ، مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ ﴿ : رافعي رُءُوسِهِمْ ، المقنع والمقمح واحد

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المظالم . في المظالم والغصب ) كذا للاستعملي ، وسقط د كتاب ، لغيره ، وللنسي د كتاب الغصب باب في المظالم . . والمظالم جمع مظلة مصدر ظلم يظلم واسم لما أخذ بغير حق : والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعي ، والغصب أخذ حق الغير بغير حق . قوله ( وقول الله عز وجل : ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون - الى - عزيز ذو انتقام ) كذا لابي ذر . وساق غيره الآية . قوله ( مقنعي رُءُوسِهِمْ رافعي رُءُوسِهِمْ ، المقنع والمقمح واحد ) سقط للاستعملي والكشتمني قوله د رافعي رُءُوسِهِمْ ، وهو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي من طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قاله أبو عبيدة في د المجاز ، واستشهد بقول الرازي :

انهض نحوى رأسه وأقعما كأنما أبصر شيئاً أطمعنا

وحكى ثعلب أنه مشترك ، يقال أقنع إذا رفع رأسه ، وأقنع إذا طأطأه ، ويحتمل أن يراد الوجهان : أن يرفع رأسه ينظر ، ثم يطأطئه ذلاً وخضوعاً قاله ابن التين ، وأما قوله د المقنع والمقمح واحد ، فذكره أبو عبيدة أيضاً في د المجاز ، في تفسير سورة يس وزاد : معناه أن يجذب الذنن حتى تصير في الصدر ثم يرفع رأسه ، وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب ، قوله ( وقال مجاهد : مهطعين مديمي النظر ، وقال غيره : مسرعين ) ثبت هذا هنا لغير أبي ذر ووقع له هو في ترجمة الباب الذي بعده ، وتفسير مجاهد وصله الفريابي أيضاً ، وأما تفسير غيره فالمراد به أبو عبيدة أيضاً فكذا قاله واستشهد عليه ، وهو قول قتادة والمعروف في اللغة ، ويحتمل أن يكون المراد كلا من الأمرين ، وقال ثعلب : المطح الذي ينظر في ذل وخشوع لا يقطع بصره . قوله ( وأقنعتهم هواه يعني جوفاً لا عقول لهم ) وهو تفسير أبي عبيدة أيضاً في د المجاز ، واستشهد بقول حسان :

ألا أبلغ أبا سفيان عنى فأنت مجوف نخب هواه

والهواء الخلاء الذي لم تشغله الأجرام ، أى لا قوة في قلوبهم ولا جراءة . وقال ابن عرفة : معناه نزعت أفئدتهم من أجوافهم

## ١ - باب قصاص المظالم

قال مجاهد : ﴿ مُهْطِعِينَ ﴾ مَدْيِي النَّظَرِ . وقال غيره مُسْرِعِينَ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرَفُهُمْ . ﴿ وَأَنْتَدُّهُمْ هَوَاهُ ﴾ يعني جوفاً لا عقول لهم ﴿ وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخِّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِيبَ دَعْوَتِكَ وَفَتِّيحِ الرُّسُلِ أُولَئِكَ نَكُونُوا أَقْسَمُ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُم مِّنْ زَوَالٍ . وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ

تَلَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ قَدَّرْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ . وَقَدْ مَسَكُرُوا مَسْكَرَةً ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُمٌ لِنَزُولِ مَنْهُ الْجِبَالِ . فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلِّفًا وَعْدَهُ رَسُولَهُ ، إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿

٢٤٤٠ -- **حديث** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيَتَقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا ، حَتَّى إِذَا قُفُوا وَهَذَّبُوا أُذُنَ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَا أَحَدُهُمْ بِمَسْكَنَةٍ فِي الْجَنَّةِ أَذَلُّ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا »

وقال يونس بن محمد : حدثنا شعبان عن قتادة حدثنا أبو المتوكل [ الحديث ٢٤٤٠ - طريقه في : ٦٥٣٥ ]

قوله ( باب قصاص المظالم ) يعني يوم القيامة . ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري ، وقد ترجم عليه في كتاب الرقاق : باب القصاص يوم القيامة ، ويأتي الكلام عليه هناك . وقوله « بقنطرة » ، الذي يظهر أنها طرف الصراط على الجنة ، ويحتمل أن تكون من غيره بين الصراط والجنة . وقوله « فيتقاصون » ، بتشديد المهملة يتفاعدلون من القصاص ، والمراد به تمنع ما بينهم من المظالم واسقاط بعضها ببعض . وقوله « حتى إذا قفوا » ، بضم النون بعدها قاف من التنقية . ووقع للمستمل هذا « تقصوا » ، بفتح المثناة والقاف وتشديد المهملة أى أكلوا التقاص . قوله ( وهدبوا ) أى خلصوا من الآثام بمقاصصة بعضها ببعض ، ويشهد لهذا الحديث قوله في حديث جابر الآتي ذكره في التوحيد ولا يحل لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد قبله مظلة ، والمراد بال مؤمنين هنا بعضهم ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، قوله ( وقال يونس بن محمد الخ ) وصله ابن منته في كتاب الإيمان ، وأراد البخاري به تصريح قتادة عن أبي المتوكل بالتحديث ، واسم أبي المتوكل على بن ذؤاد بضم الدال بعدها همزة

٣ -- **باب** قول الله تعالى ﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾

٢٤٤١ -- **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا هشام قال حدثني قتادة عن صفوان بن محرز عن الأوزاعي قال : « بَيْنَا أَنَا وَأُمِّى مَعَ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخَذَ بِيَدِهِ إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ : كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي النَّجْوَى ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كِفْلَهُ وَيَسْتَرْهُ فَيَقُولُ : أَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا ، أَعْرِفُ ذَنْبَكَ كَذَا ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ أَيْ رَبِّ . حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ قَالَ : سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا ، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ . وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ الْأَشْهَادُ : هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ ، أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ »

[ الحديث ٢٤٤١ - أطرافه في : ٤٦٨٥ ، ٦٠٧٠ ، ٧٥١٤ ]

قوله ( باب قول الله تعالى : أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ) ذكر فيه حديث ابن عمر « يدني الله المؤمن فيضع عليه كِفْلَهُ » الحديث وسيأتي الكلام عليه مستوفى في التوحيد ، وفي كتاب الرقاق الإشارة إليه . وقوله في هذه الرواية

« كنفه » بفتح النون والفاء عند الجميع ، ووقع لابي ذر عن الكشميني بكسر المثناة وهو تصحيف قينج قاله عياض .  
 ووجه دخوله في أبواب النصب الإشارة إلى أن عموم قوله هنا « أخفها لك » مخصوص بحديث أبي سعيد المصنف  
 في الباب قبله

### ٣ - باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه

٢٤٤٢ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا **لَايْثُ** عَنْ **عَقِيلٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** أَنَّ **سَالِمًا** أَخْبَرَهُ أَنَّ **رَبْدَةَ**  
**اللَّهِ** **بْنَ** **عَمْرِو** **رَضِيَ** **اللَّهُ** **عَنْهُمَا** **أَخْبَرَهُ** أَنَّ **رَسُولَ** **اللَّهِ** **ﷺ** **قَالَ** « **الْمُسْلِمُ** **أَخُو** **الْمُسْلِمِ** **لَا** **يُظْلَمُ** **وَلَا** **يُسْتَنْهَى** ، **وَمَنْ** **كَانَ** **فِي**  
**حَاجَةٍ** **أَخِيهِ** **كَانَ** **اللَّهُ** **فِي** **حَاجَتِهِ** ، **وَمَنْ** **فَرَّجَ** **عَنْ** **مُسْلِمٍ** **كُرْبَةً** **فَرَّجَ** **اللَّهُ** **عَنْهُ** **كُرْبَةً** **مِنْ** **كُرْبَاتِ** **الْقِيَامَةِ** ، **وَمَنْ**  
**سَتَرَ** **مُسْلِمًا** **سَتَرَهُ** **اللَّهُ** **يَوْمَ** **الْقِيَامَةِ** »

[ الحديث ٢٤٤٢ - طرقة في : ٦٩٥١ ]

**قوله** ( باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ) بضم أوله يقال : أسلم فلان فلانا إذا ألقاه إلى الهلكة ولم يحمه من  
 عدوه ، وهو عام في كل من أسلم لغيره ، لكن غلب في الالتقاء إلى الهلكة . **قوله** ( المسلم أخو المسلم ) هذه أخوة  
 الاسلام ، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة ، ويشترك في ذلك الحر والعبد والبالغ والمميز . **قوله**  
 ( لا يظلمه ) هو خبر بمعنى الأمر ، فإن ظلم المسلم للمسلم حرام ، وقوله ولا يسلمه ، أى لا يتركه مع من يؤذيه ولا فيما  
 يؤذيه ، بل ينصره ويدفع عنه ، وهذا أخص من ترك الظلم ، وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بحسب  
 اختلاف الأحوال ، وزاد الطبراني من طريق أخرى عن سالم د ولا يسلمه في صيغة نزلت به ، ولمسلم في حديث أبي  
 هريرة د ولا يحقره ، وهو بالمهمل والفاء ، وفيه بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم . **قوله** ( ومن  
 كان في حاجة أخيه ) في حديث أبي هريرة عند مسلم د والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه . **قوله** ( ومن  
 فرج عن مسلم كربة ) أى غمة ، والكرب هو الغم الذى يأخذ النفس ، وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز فتح راء  
 كربات وسكونها . **قوله** ( ومن ستر مسلما ) أى رآه على قبيح فلم يظهره أى للناس ، وليس في هذا ما يقتضى ترك  
 الإنكار عليه فيما بينه وبينه ، ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك على ما إذا أنكر عليه ونصحه فلم ينته عن  
 قبيح فعله ثم جاهر به ، كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه شيء ، فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يمتنع ذلك ، والذى  
 يظهر أن الستر محله في معصية قد أنقضت ، والإنكار في معصية قد حصل التلبس بها فيجب الإنكار عليه وإلا رفعه  
 إلى الحاكم ، وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة ، وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ  
 أخيه لم يستره . **قوله** ( ستره الله يوم القيامة ) في حديث أبي هريرة عند الترمذى د ستره الله في الدنيا والآخرة ،  
 وفي الحديث حض على التعاون وحسن التعاشر والألفة ، وفيه أن المجازاة تقع من جنس الطاعات ، وأن من حلف  
 أن فلانا أخوه وأراد أخوة الاسلام لم يحث . وفيه حديث عن سويد بن حنظلة في أبي داود في قصة له مع  
 رائل بن حجر

## ٤ - باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً

٢٤٤٣ - **عَنْ عُمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ وَحُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، [ الحديث ٢٤٤٣ - طرفاه في : ٢٤٤٤ ، ٦٩٥٧ ]

٢٤٤٤ - **عَنْ مُسَدَّدٍ** حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَذَا نَصْرُهُ مَظْلُومًا ، فَكَيْفَ نَصْرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : تَأْخُذُ نَوْتًا يَدِيهِ »

قوله ( باب أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً ) ترجم بلفظ الإعانة ، وأورد الحديث بلفظ النصير ، فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، وذلك فيما رواه حماد بن عيسى بن معاوية - وهو بالمهمة وآخره جهم مصنف - عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : « أعن أخاك ظالماً أو مظلوماً ، الحديث أخرجه ابن عدي . وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بهذا اللفظ . قوله ( أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ) كذا أورده مختصراً عن عثمان ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق عنه كذلك ، وسيأتي في الاكراه من طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة « فقال رجل : يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً ، أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال : تصجره عن الظلم فان ذلك نصره » وهكذا أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم عنهما نحوه . قوله في الطريق الثانية ( قال يا رسول الله ) في رواية أبي الوقت في البخاري « قالوا » وفي الرواية التي في الاكراه « فقال رجل » ولم أقف على تسميته ، قوله ( فقال تأخذ فوق يديه ) كفى به عن كفه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول ، وعبر بالفوقية إشارة إلى الأخذ بالاستملاء والقوة وفي رواية معاذ عن حميد عند الاسماعيلي « فقال يكفه عن الظلم ، فذلك نصره إياه » ولمسلم في حديث جابر نحو الحديث وفيه « ان كان ظالماً فليمنه فانه له نصرة » قال ابن بطال : النصير عند العرب الإعانة ، وتفسيره لنصر الظالم بمنعه من الظلم من تسمية الشيء بما يشول إليه ، وهو من وجيز البلاغة ، قال البيهقي : معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن طلبه لنفسه حساً ومعنى ، فلورأى انساناً يريد أن يوجب نفسه لظنه أن ذلك يزيل مفسدة طلبه الزنا مثلاً منعه من ذلك وكان ذلك نصراً له ، واتخذ في هذه الصورة الظالم والمظلوم . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أن الترتيب كالفعل في باب الضمان ونحوه فروع كثيرة . ( تنبيه ) : ذكر مسلم في روايته من طريق أبي الزبير عن جابر سبيلاً لحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ، وسيأتي ذكره في تفسير المناقذين ان شاء الله تعالى . ( لطيفة ) : ذكر المفضل الضبي في كتابه « الفاخر » أن أول من قال « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم ، وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حية الجاهلية ، لا على ما فسرته النبي ﷺ ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

إذا أنا لم أنصر أخى وهو ظالم على القوم لم أنصر أخى حين يظلم

## ٥ - باب نصر المظلوم

٢٤٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ عَنْ الْأَسَدِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ : سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ صُوَيْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَصْرَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ . فَذَكَرَ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ ، وَنِهَايَةَ الْجُنَازِ ، وَتَشْمِيتَ الْعَاطِسِ ، وَرَدَّ السَّلَامِ ، وَنَصْرَ الْمَظْلُومِ ، وَاجَابَةَ الدَّاعِي ، وَإِبْرَارَ الْقَسَمِ » .

٢٤٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا . وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِهِ » .

قوله ( باب نصر المظلوم ) هو فرض كفاية ، وهو عام في المظلومين ، وكذلك في الناصرين بناء على أن فرض تركهامة عن مطلب به الجميع وهو الراجع ، ويتعين أحياناً على من له القدرة عليه وحده إذا لم يترتب على إنكاره منعه من أحد من مشيئة المنكر ، فلو علم أو غلب على ظنه أنه لا يفيد سقط الوجوب وبقي أصل الاستحباب بالشرط المذكور ، فلو تسارعت المفسدان تخيير ، وشرط الناصر أن يكون عالماً بكون الفعل ظلماً . ويقع النصر مع وقوع الظلم وسوء هيئة الحقيقة ، وقد يقع قبل وقوعه كمن أقعد انساناً من يد إنسان طالبه بال ظلماً وهدده إن لم يبذله ، وقد يقع بعد وهو كثير ثم أورد المصنف فيه حديثين . أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع والنهي عن سبع فذكره نصراً وصياً . الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب والقباس ان شاء الله تعالى ، والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلوم . . . تأييدها حديث ابن موسى « المؤمن للمؤمن كالبنيان » وسيأتي الكلام عليه في الأدب ان شاء الله . . . وقوله « يشد بعضه » في رواية الكشميني يشد بعضهم بصيغة الجمع .

## ٦ - باب الانتصار من الظالم ، لقوله جل ذكره :

لَا يَجْعَلُ اللَّهُ لِلْجَاهِلِ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مِنْ ظُلْمٍ ، وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعاً عَلِيماً . وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ إِذَا يَنْتَصِرُونَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يَسْكُرْهُونَ أَنْ يُنْذَرُوا ، فَأَذَا قَدَرُوا عَفَا

قوله ( باب الانتصار من الظالم ، لقوله جل ذكره : لا يوجب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم . والذين ) يعني ترتيبه والذين ( إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) أما الآية الأولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله « إلا من ظلم » أي فانتصر بمن ظلم به فليس عليه ملام ، وعن مجاهد « إلا من ظلم » فانتصر فإن له أن يجهر بالسوء ، رغبته نزلت في رجل نزل يقوم فلم يصيغره فرخص له أن يقول فيهم . قلت : ونزولها في واقعة عين لا يمنع حملها على شرعها . وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فرخص للظلم أن يدعو على من ظلمه ، وأما الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضاً في قوله ( والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ) قال يعني من بني عليهم من غير أن ينتصروا . وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن ماجه بإسناد حسن من طريق التيمي عن عروة عن عائشة قالت : « دخلت على زينب بنت جحش فسلمتني ، فردعها النبي ﷺ فأبى ، فقال لي سبها . فسببتها حتى جف ريقها في فمها فرأيت وجهه يتلألأ » . قوله ( وقال إبراهيم ) أي النخعي ( كانوا ) أي السلف ( يسكرون أن يستدلوا ) بالذال



المعجمة من الذل وهو بضم أوله وفتح المثناة ، وهذا الاثر وصله عبد بن حميد وابن عيينة في تفسيرهما في تفسير الآية المذكورة

### ٧ - باب عفو المظلوم ، لقوله تعالى :

﴿ إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ [النساء ١٤٩] . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلَمَنْ انْقَضَرَ بِدُخْلُهُ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ . وَأَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ . . . وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى صَرَاتٍ مِنْ سَبِيلٍ ﴿ [الشورى ٤٠ - ٤٤]

قوله ( باب عفو المظلوم لقوله تعالى : إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا . وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ) أى وقوله تعالى ( وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ) وكأنه يشير الى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله ( أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ ) أى عن ظلم ، وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله ( وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ) قال : إذا شتمك شتمته بمثلها من غير أن تعتدى ( فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ) وعن الحسن رخص له إذا سبه أحد أن يسبه . وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال لأبي بكر : ما من عبد ظلم مظلة فعفا عنها إلا أجز الله بها نصره ،

### ٨ - باب الظلم ظلمات يوم القيامة

٢٤٤٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

قوله ( باب الظلم ظلمات يوم القيامة ) أورد فيه حديث ابن عمر بهذا اللفظ من غير مزيد ، وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر وزاد في أوله : يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا الظُّلْمَ ، وَفِي رِوَايَةٍ : يَا أَيُّكُمْ وَالظُّلْمَ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الشَّعْبِ » ، مِنْ « هَذَا الْوَجْهِ » وَزَادَ فِيهِ : قَالَ مُحَارِبٌ أَظْلَمَ النَّاسُ مَنْ ظَلَمَ لغيره . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي أَوَّلِ حَدِيثٍ بِلَفْظٍ : اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَاتَّقُوا الشَّحَّ ، الْحَدِيثَ ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : الظلم يشتمل على معصيتين : أخذ مال الغير بغير حق ، ومبارزة الرب بالخلافة ، والمعصية فيه أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار ، وإنما ينشأ الظلم عن ظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر ، فإذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتشفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفتى عنه ظلمه شيئاً

### ٩ - باب الاتقاء والحدار من دعوة المظلوم

٢٤٤٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

ابن صفي عن أبي معبد مولى ابن عباس رضي الله عنهما : ان النبي ﷺ بعث معاذاً الى اليمن فقال : اتق دعوة المظلوم ، فانها ليس ينفها وبين الله حجاب .

قوله ( باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم ) ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ الى اليمن مختصراً مقتضراً منه على المراد هنا ، وقد تقدم السلام عليه مستوفى في أواخر الزكاة

١٠ - باب من كانت له مظلة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته ؟

٢٤٤٩ - حديث آدم بن أبي إياس حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له مظلة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه .

قال أبو عبد الله قال إسماعيل بن أبي أوبس : إنما سمي المقبري لأنه كان ينزل ناحية المقابر . قال أبو عبد الله : وسعيد المقبري هو مولى بني ليث ، وهو سعيد بن أبي سعيد ، واسم أبي سعيد كيسان [ المحدث ٢٤٤٩ - طوله في : ٦٥٣٤ ]

قوله ( باب من كانت له مظلة عند الرجل فخلها له هل يبين مظلمته ) ؟ المظلة بكسر اللام على المشهور ، وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأنكره ابن القوطية ، ورأيت بخط مغلطاي أن النزاع حكى الضم أيضا . وقوله « هل يبين » فيه إشارة الى الخلاف في صحة الإبراء من الجهل ، وإطلاق الحديث يقوى قول من ذهب الى صحته ، وقد ترجم بعد باب « اذا حلله ولم يبين كم هو » ، وفيه إشارة الى الإبراء من الجمل أيضا ، وزعم ابن بطل أن في حديث الباب حجة لاشتراط التبيين ، لأن قوله « مظلة » يقتضي أن تكون معلومة القدر مشارا اليها اهـ . ولا يخفى ما فيه . قال ابن المنير : إنما وقع في الحديث التقدير حيث يقتصر المظلوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه ، وهذا متفق عليه ، والخلاف إنما هو فيما اذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا ؟ وقد أطلق ذلك في الحديث . نعم قام الاجماع على صحة التحليل من المعين المعلم ، فإن كانت العين موجودة صحت هبتها دون الإبراء منها . قوله ( من كانت له مظلة لأخيه ) اللام في قوله « له » بمعنى على ، أي من كانت عليه مظلة لأخيه ، وسيأتي في الرقاق من رواية مالك عن المقبري بلفظ « من كانت عنده مظلة لأخيه » ، والترمذي من طريق زيد بن أبي أنيسة عن المقبري « رحم الله عبدا كانت له عند أخيه مظلة » . قوله ( من عرضه أو شيء ) أي من الأشياء ، وهو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال بأصنافه والمجراحت حتى اللطمة ونحوها ، وفي رواية الترمذي « من عرض أو مال » . قوله ( قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ) أي يوم القيامة ، وثبت ذلك في رواية علي بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند إسماعيل . قوله ( أخذ من سيئات صاحبه ) أي صاحب المظلة ( حمل عليه ) أي على الظالم ، وفي رواية مالك « فطرح عليه » ، وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سياقا من هذا

ولفظه « المفلس من أتى من يأتى يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتى وقد شتم هذا وسفك دم هذا وأكل مال هذا ، فيمطره » . سنانه وهذا من حسناته ، فان فئيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه وطرح في النار ، ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه بل بجنابته ، فقوبلت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . قوله ( قال اسماعيل بن أبي أويس : إنما سمى المقبري الخ ) ثبت هذا في رواية الكشميني وحده ، واسماعيل المذكور من شيوخ البخاري

### ١١ - باب إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه

٢٤٥٠ - حدثنا محمد بن عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكره منها يريد أن يفارقها ، فنقول : أجملت من شأني في حل ، فزات هذا الآية في ذلك » [ الحديث ٢٤٥٠ - أطرافه في : ٢٦٦٤ ، ٤٦٠١ ، ٥٢٠٦ ]

قوله ( باب إذا حله من ظلمه فلا رجوع فيه ) أي معلوماً عند من يشترطه أو مجهولاً عند من يبيزه ، وهو فيما مضى باتفاق ، وأما فيما سيأتي ففيه الخلاف . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة التي تختلع من زوجها وسيأتي الكلام عليه في تفسير سورة النساء ، ومحمد شيخه هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . ومطابقته للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه ، ويلتحق به كل عقد لازم كذلك ، كذا قال الكرماني فوهم ، ومورد الحديث والآية إنما هو في حق من أسقط حقها من القسمة ، وليس من الخلع في شيء ، فمن ثم وقع الاشكال فقال الداودي : ليست الترجمة بمطابقة للحديث ، ووجه ابن المنير بان الترجمة تتناول إسقاط الحق من المظلمة الفاتمة والآية مضمونها إسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء به مظلمة لسقوطه ، قال ابن المنير : لكن البخاري نلفظ في الاستدلال فسكانه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلان ينفذ في الحق المحقق أولى . قلت : وسيأتي الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

### ١٢ - باب إذا ذن له أو أحله ولم يبين كم هو

٢٤٥١ - حدثنا محمد بن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى بشراب فشرّب منه - وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ - فقال للغلام : أتأذن لي أن أعطى هؤلاء ؟ فقال الغلام : لا والله يا رسول الله ، لا أؤثر بنصيب منك أحداً . قال فذله رسول الله ﷺ في يده »

قوله ( باب إذا ذن له ) أي في استيفاء حقه ( أو أحله ) في رواية الكشميني « أو أحل له » . ( ولم يبين كم هو

هو) أورد فيه حديث سهل بن سعد في استئذان الغلام في الشرب ، وقد تقدم في أول كتاب الشرب ، ويأتي الكلام عليه في الاثربة ، ومطابقته - وقد خفيت على ابن التين فأسكرها - من جهة أن الغلام لو أذن في شرب الاشياخ قبله لجاز لأن ذلك هو قائمة استئذانه ، فلو أذن لكان قد تبرج بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشربون ولا قدر ما كان هو يشربه ، وسيأتي في كتاب الهبة مزيد لذلك

### ١٣ - باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض

٢٤٥٢ - **حدثنا أبو الثمان** أخبرنا **ثعيب بن الزهري** قال **حدثني طلحة بن هبة** الله أن **هبة الرحمن** ابن **عمرو بن سهل** أخبره أن **سميد بن زيد** رضى الله عنه قال : سمعت **رسول الله ﷺ** يقول : « من ظلم من الأرض شيئاً طوّقه من سبع أرضين » [ الحديث ٢٤٥٢ - طريقه في : ٣١٩٨ ]

٢٤٥٣ - **حدثنا أبو مقتر** **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا حسين** عن **يحيى بن أبي كثير** قال : **حدثني همد** ابن **إبراهيم** أن **أبا سلمة** **حدثه** أنه كانت بينه وبين **اناس** خصومة ، فذكر **لما نشأ** رضى الله عنها فقالت : يا **أبا سلمة** اجنب الأرض ، فإن **النبي ﷺ** قال « من ظلم قيد شبر من الأرض طوّقه من سبع أرضين » [ الحديث ٢٤٥٣ - طريقه في : ٣١٩٥ ]

٢٤٥٤ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا عبد الله بن المبارك** **حدثنا مرسى بن خبة** عن **سالم بن أبيه** رضى الله عنه قال : قال **النبي ﷺ** « من أخذ من الأرض شيئاً بغير حق خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين » . قال **الفربري** قال **أبو جعفر** بن **أبي حاتم** قال **أبو عبد الله** : هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك ، أملى عليهم بالبصرة [ الحديث ٢٤٥٤ - طريقه في : ٣١٩٦ ]

**قوله** ( باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض ) كأنه يشير إلى توجيه تصوير غضب الأرض ، خلافاً لمن قال لا يمكن ذلك . **قوله** ( **حدثني طلحة بن هبة** ) أي ابن عوف ، وكذا هو عند أحمد عن أبي الثمان ، زاد الحميدي في مسنده من وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف ، . **قوله** ( **عبد الرحمن بن عمرو بن سهل** ) هو المدني ، وقد ينسب إلى جده ، وقد نسب المزي أنصاري ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه ، بل في رواية ابن إسحق التي سأذكرها ما يدل على أنه قرشي ، وقد ذكر الواقدي فيمن قتل بالحرة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عمرو بن سهل بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر العامري القرشي وأطنه ولد هذا ، وكانت الحرة بعد هذه القصة بنحو من عشر سنين ، وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق

وقد أسقط بعض أصحاب الزهري - في روايتهم عنه هذا الحديث - عبد الرحمن بن عمرو بن سهل وجعلوه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه ، وفي مسند أحمد وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق ، حدثني الزهري عن طلحة بن عبد الله قال : أتتني أروى بنت أويس في نفر من قریش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت : ان سعيداً انتقص من أرضي الى أرضه ما ليس له ، وقد أحببت أن تأتوه فتسكتموه . قال فركبنا اليه وهو بأرضه بالعقيق . فذكر الحديث ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد وثبت فيه عبد الرحمن بن عمرو بن سهل ، فلذلك كان ربما أدخله في السند وربما حذفه والله أعلم . قوله ( من ظلم ) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث وسيأتي في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه « خاصمته أروى في حق زعمت أنه انتقصه لها إلى مروان ، ولمسلم من هذا الوجه » ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصمته إلى مروان بن الحكم ، وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد ، ان أروى خاصمته في بعض داره ، فقال دعوها وإياها ، وللزبير في « كتاب النسب » من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم « استعنت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت : انه أخذ حقى ، وأدخل صغيرتي في أرضه ، فذكره . وفي رواية العلاء « فترك سعيد ما ادعت ، ولابن حبان والمحاكم من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد « فقال لنا مروان أصلحوا بينهما » . قوله ( من الأرض شيئاً ) في رواية عروة في بدء الخلق « من أخذ شيئاً من الأرض ظلماً ، وفي حديث عائشة ثانی أحاديث الباب « قيد شبر ، وهو بكسر القاف وسكون التحتانية أى قدره ، وكأنه ذكر الشبر إشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعيد . قوله ( طوقه ) بضم أوله على البناء للمجهول ، وفي رواية عروة « فانه يطوقه ، ولابن عوانة والجوزقي في حديث أبي هريرة « جاء به مقلده » . قوله ( من سبع أرضين ) بفتح الراء ويحوز اسكانها ، وزاد مسلم من طريق عروة ، ومن طريق محمد بن زيد « ان سعيداً قال اللهم ان كانت كاذبة فأعمر بصرها واجعل قبرها في دارها ، وفي رواية العلاء وأبي بكر بنحوه وزاد « قال وجاء سيل فأبدى عن ضميرتها فاذا حقها خارجاً عن حق سعيد ، فجاء سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها وذكروا كلهم انها عميت وأنها سقطت في بئرها فماتت ، قال الخطابي : قوله « طوقه » له وجهان : أحدهما أن معناه أنه يكلف ثقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه ، لا أنه طوق حقيقة . الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أى فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه انتهى . وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ « خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين » وقيل معناه كالأول ، لكن بعد أن ينقل جميعه يحمل كله في عنقه طوقاً ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك ، وقد روى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً « أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس » ولابن يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعاً « من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين » ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بعيراً جاء يوم القيامة يحمله ، ويحتمل - وهو الوجه الرابع - أن يكون المراد بقوله « يطوقه » يكلف أن يجعله له طوقاً ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك ، كما جاء في حق من كذب في منامه كلف أن يعقد شجرة ، ويحتمل - وهو الوجه الخامس - أن يكون

التطويق تطويق الإثم . والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم . ومنه قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ لَكَ فِي حَقِّهِ ذُلًّا وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴾ (الزمناء طأثره في عنقه) وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري وصححه البغوي ، ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجنابة أو تنقسم أصحاب هذه الجنابة فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفسدة وضعفها ، وقد روى ابن أبي شيبة بإسناد حسن من حديث أبي مالك الأشعري « أعظم الفلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل قطوفة من سبع أرضين ، وفي الحديث تحريم الظلم والغصب وتغليظ عقوبته ، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبار قاله القرطبي ، وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد فيه وعيد شديد ، وأن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، وله أن يمنع من حفر تحتها سربا أو بئرا بغير رضاه . وفيه أن من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأبنية ومعادن وغير ذلك ، وأن له أن ينزل بالحضر ماشاء ما لم يضر بمن يجاوره . وفيه أن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها أشار إلى ذلك الداودي . وفيه أن الأرضين السبع طباق كالسموات ، وهو ظاهر قوله تعالى ﴿ ومن الأرض مثلهن ﴾ خلافا لمن قال إن المراد بقوله سبع أرضين سبعة أقاليم لأنه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من إقليم آخر قاله ابن التبر . وهو والذي قبله مبنى على أن العقوبة متعلقة بما كان بسببها ، وإلا مع قطع النظر عن ذلك لا تلازم بين ما ذكرناه . ( تنبيه ) : أروى بفتح الهمزة وسكون الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور ، وفي المثل « يقولون إذا دعوا : كعمى الأروى » ، قال الزبير في روايته : كان أهل المدينة إذا دعوا قالوا : أعماه الله كعمى أروى ، يريدون هذه القصة . قال : ثم طال العهد فصار أهل الجبل يقولون كعمى الأروى ، يريدون الوحش الذي بالجبل ويظنونه أعمى شديد العمى وليس كذلك . قوله ( حدثنا حسين ) هو المعلم ، ومحمد بن إبراهيم هو التميمي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . وفي هذا الإسناد ما يشعر بقلة تدليس يحيى بن أبي كنفير لأنه سمع الكثير من أبي سلة ، وحدث عنه هنا بواسطة محمد بن إبراهيم . قوله ( وبين أناس خصومة ) لم أقف على أسمائهم ، ووقع لمسلم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بنلفظ « وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ، ففيه نوح تعيين للخصوم وتعيين المتخاصم فيه . قوله ( فذكر لعائشة ) حذف المفعول ، وسيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ « فدخل على عائشة فذكر لها ذلك » . قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( قال الفربري : قال أبو جعفر ) هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري ، وقد ذكر عنه الفربري في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره ، وثبتت هذه الفائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره . قوله ( ليس بخراسان في كتب ابن المبارك ) يعني أن ابن المبارك صنف كتابه بخراسان وحدث بها هناك وحلها عنه أهلها وحدث في أسفاره بأحاديث من حفظه زائدة على ما في كتبه هذا منها . قوله ( أملى عليهم بالبصرة ) كذا للمستمل والسرخصي بحذف المفعول . وأنبته الكشميني فقال : أملاه عليهم . واعلم أنه لا يلزم من كونه ليس في كتبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان ، فإن نعم بن حماد المروزي من حل عنه بخراسان ، وقد حدث عنه بهذا الحديث ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريقه . ويحتمل أن يكون نعم أيضاً إنما سمعه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غرائبه الصحيح

## ١٤ - باب إذا أذن إنسان لآخر شيئاً جاز

٢٤٥٥ - **ع** حشاحن بن عمرو حدثنا شعبة عن جَبَلَة : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ »  
[ الحديث ٢٤٥٥ - أخرجه في : ٢٤٨٩ ، ٢٤٩٠ ، ٥٤٤٦ ]

٢٤٥٦ - **ع** حشاحن أبو الثمان حدثنا أبو قحافة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود : « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مُصَيْبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لِحْطَامٌ ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُصَيْبٍ : اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةِ لَعَلِّي أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ - وَأَبْصَرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ الْجُوعَ - فَدَعَاهُ ، فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يُدْعَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ هَذَا قَدْ اتَّبَعَنَا ، أَتَأْذِنُ لَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ،

قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا أَذِنَ لِنَاسٍ لآخر شيئاً جاز ) قَالَ ابْنُ التِّينِ : نَصَبَ دَشِينًا ، عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ ، وَالتَّعْدِيرِ فِي شَيْءٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ) وَأُورِدَ الْمُنْصَفُ فِيهِ حَدِيثَيْنِ . أَحَدُهُمَا لِابْنِ عُمَرَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْقِرَانِ ، وَالْمَرَادُ بِهِ أَنْ لَا يَقْرَنَ تَمْرَةٌ بِتَمْرَةٍ عِنْدَ الْأَكْلِ لِكُلِّ لَحْطَامٍ بِرَفْقَةٍ ، فَإِنْ أَذِنُوا لَهُ فِي ذَلِكَ جَازَ لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ فَلَهُمْ أَنْ يَسْقُطُوا ، وَهَذَا يَقْوَى مَذْهَبُ مَنْ يَصْحَحُ هَبَةَ الْجَهْلُولِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ مَعَ بَيَانِ حَالِ قَوْلِهِ ( إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ ) وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مَدْرُجٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . ثَانِيهِمَا حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ فِي قِصَّةِ الْجَزَارِ الَّذِي عَمِلَ الطَّعَامَ وَالرَّجُلَ الَّذِي تَبِعَهُمْ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : أَتَأْذِنُ لَهُ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْأَطْعِمَةِ أَيْضًا ، وَقَوْلُهُ فِيهِ ( وَأَبْصَرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ ) هِيَ جَمَلَةٌ حَالِيَةٌ أَيْ أَنَّهُ قَالَ لِلْغُلَامِ ( اصْنَعْ لِي ) فِي حَالِ رُؤْيِيهِ تِلْكَ ، وَقَوْلُهُ ( فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ ) فَقَالَ إِنْ هَذَا اتَّبَعَنَا ، بِتَشْدِيدِ التَّاءِ ، قَالَ ابْنُ التِّينِ : هُوَ اقْتَعَلَ مِنْ تَبِيعٍ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ ، وَخَبِطَ الدَّوَادِي هُنَا لَعَنَهُ أَنَّهَا هَمَزَةٌ قَطْعٌ فَقَالَ : مَعْنَى اتَّبَعْنَا سَارَ مَعْنَا ، وَتَبِعَهُمْ أَيْ لَحِقَهُمْ ، وَأَطَالَ ابْنُ التِّينِ فِي تَعْقِبِ كَلَامِهِ

## ١٥ - باب قول الله تعالى [ ٢٠٤ البقرة ] : ( وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ )

٢٤٥٧ - **ع** حشاحن أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قَالَ « إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخِصَمُ »  
[ الحديث ٢٤٥٧ - أخرجه في : ٤٥٢٣ ، ٧١٨٨ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ) الْأَلَدُّ الشَّدِيدُ اللَّدْدُ أَيْ الْجِدَالُ ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِدْيَانِ وَهِيَ صَفْحَتَا الْعُنُقِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مِنْ أَى جَانِبٍ أَخَذَ فِي الْخِصُومَةِ قَوًى ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فِي مَعْنَاهُ . وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ « أَنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخِصَمُ » بَفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الْمَاهِلَةِ أَيْ الشَّدِيدِ الْخِصُومَةِ ، وَسَيَأْتِي مُسْتَوْفَى فِي

تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى

### ١٦ - باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه

٢٤٥٨ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الربيع أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرتها عن رسول الله ﷺ « أنه سمع خوصومة بباب حبرته ، فخرج اليهم فقال : إنما أنا بشر ، وإنه يأبئني أنلصق ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، فأحسب أنه صدق فأقضي له بذلك ، فمن قضيت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار ، فليأخذها أو ليتركها ،

[ الحديث ٢٤٥٨ - أطرافه في : ٢٦٨٠ ، ٦٩٦٧ ، ٧١٦٩ ، ٧١٨١ ، ٧١٨٥ ]

**قوله** ( باب إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه ) أورد فيه حديث أم سلمة ، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض ، وفيه « فأنما هي قطعة من النار ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

### ١٧ - باب إذا خاصم فجر

٢٤٥٩ - **حدثنا** بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « أربع من كن فيه كان منافقا ، أو كانت فيه خصلة من أربع كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر ،

**قوله** ( باب إذا خاصم فجر ) أي ذم من إذا خاصم فجر أو إثمه ، أورد فيه حديث عبد الله بن عمرو في صفة المنافقين ، وفيه « وإذا خاصم فجر ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيهان

### ١٨ - باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه

وقال ابن سيرين : يقاضه ، وقرأ ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ [ النحل ١٢٦ ]

٢٤٦٠ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل مسيك ، فهل عليّ حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ فقال : لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف ،

٢٤٦١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يزيد عن أبي الخليل عن عتبة بن



عاصم قال : « قلنا للنبي ﷺ : إنك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا ، فأتى فيه ؟ فقال لنا : إن نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا ، فإن لم يقرؤوا فخذوا منهم حق الضيف »  
[ الحديث ٢٤٦٦ - طرفه في : ٦١٣٧ ]

**قوله** ( باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه ) أى هل يأخذ منه بقدر الذى له ولو بمنزلة حكم حاكم ؟ وهى المسألة المعروفة بمسألة الظفر ، وقد جنح المصنف إلى اختياره ، ولهذا أورد أثر ابن سيرين على عاده فى الترجيح بالآثار . **قوله** ( وقال ابن سيرين يراه ) هو بالتشديد ، وأصله يقاصصه ( وقرأ ) أى ابن سيرين ( وإن عاقبت فمأقبوا ) الآية ، وهذا وصلة عبد بن حميد فى تفسيره من طريق خالد الحذاء عنه بلفظ : أن أخذ أحد منك شيئا فخذ مثله ، ثم أورد فيه المصنف حديثين : أحدهما حديث عائشة فى قصة هند بنت عتبة وفيه « أذن النبي ﷺ لها بالأخذ من مال زوجها بقدر حاجتها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، قال ابن بطال : حديث هند دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو جرحه قدر حقه . **قوله** فيه ( رجل مسيك ) بكسر الميم والتشديد للاكثر قاله عياض ، قال وفى رواية كثير من أهل الاتقان الفتح والتخفيف ، وقيد بعضهم بالوجهين ، وقال ابن الأثير : المشهور فى كتب اللغة الفتح والتخفيف ، والمشهور عند المحدثين الكسر والتشديد والله أعلم . ثانيهما حديث عتبة بن عاصم : **قوله** ( حدثني يزيد ) هو ابن أبي حبيب . **قوله** ( عن أبي الخير ) بالمعجمة والتحتانية ضد الشر واسمه مرثد بالثلثة ، والاسناد كله مصريون . **قوله** ( لا يقرؤنا ) بفتح أوله وسكون القاف ، ووقع فى رواية الأصيل وكريمة ، لا يقرؤنا ، بنون واحدة ومنهم من شدها ، ولترمذى « فلا هم يضيفوننا ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق . **قوله** ( فإن أبوا )<sup>(١)</sup> فخذوا منهم حق الضيف ) فى رواية الكشميهنى « فخذنا منه ، أى من مالهم ، وظاهر هذا الحديث أن قرى الضيف واجب . وإن المنزول عليه لو امتنع من الضيافة أخذت منه قهراً ، وقال به الليث مطلقاً ، وخصه أحمد بأهل البوادي دون القرى ، وقال الجمهور . الضيافة سنة مؤكدة ، وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها حمله على المضطرين ، ثم اختلفوا هل يلزم المضطر العوض أم لا ؟ وقد تقدم بيانه فى أواخر أبواب اللفظة . وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الثراء محتاجاً فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها . قال وروى نحو ذلك فى بعض الحديث مفسراً . ثانيها أن ذلك كان فى أول الاسلام وكانت الموااة واجبة ، فلما فتحت الفتوح نسخ ذلك ، وبدل على نسخه قوله فى حديث أبي شريح عند مسلم فى حق الضيف « وجازته يوم وليلة ، والجازة تفضل لا واجبة ، وهذا ضعيف لاحتمال أن يراد بالتفضل تمام اليوم والليلة لأصل الضيافة ، وفى حديث المقدم بن معد يكره مرفوعاً « أيما رجل ضاف قوماً فأصبح الضيف محروماً فإن نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقرى ليلته من زوجه وماله ، أخرجه أبو داود ، وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه بشئ . ثالثها أنه مخصوص بالمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الإمام ، فكان على المبعوث اليهم لزأهم فى مقابلة عملهم الذى يتولونه لأنه لا قيام لهم

( ١ ) فى النسخ المتداولة من صحيح البخارى « فإن لم يقرؤوا » وعليها شرح المصنف

إلا بذلك حكام الخطابي ، قال : وكان هذا في ذلك الزمان إذ لم يكن للسليين بيت مال ، فأما اليوم فأرزاق العمال من بيت المال ، قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة على أهل نجران خاصة ، قال ويدل له قوله : انك بعثتنا ، وتعقب بأن في رواية الترمذی : انا نمر بقوم ، رابعها أنه خاص بأهل الذمة ، وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم ، وتعقب بأنه تخصيص يحتاج إلى دليل خاص ، ولا حجة لذلك فيما صنعه عمر لأنه متأخر عن زمان سؤال عقبة ، أشار إلى ذلك النووي . خامسها تأويل المأخوذ ، حكى المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد أن لكم أن تأخذوا من أعراسهم بالسنتكم وتذكروا للناس عيهم . وتعقبه المازري بأن الأخذ من العرض وذكر العيب ندب في الشرع إلى تركه لا إلى فعله ، وأقوى الأجوبة الأول ، واستدل به على مسألة الظفر وبها قال الشافعي ، فحزم بجواز الأخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي كأن يكون غريمه منكرا ولا بينة له عند وجود الجنس فيجوز عنده أخذه إن ظفر به وأخذ غيره بقدره إن لم يجده ويجهده في التقويم ولا يحيف ، فإن أمكن تحصيل الحق بالقاضي فالأصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا ، وعند المالكية الخلاف ، وجوزه الحنفية في المثل دون المتقوم لما يخشى فيه من الحيف ، واتفقوا على أن عمل الجواز في الأموال لا في العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ، وعمل الجواز في الأموال أيضا ما إذا أمن الغائلة كنسبته إلى السرقة ونحو ذلك

#### ١٩ - باب ما جاء في السقائف . وجلس النبي ﷺ وأصحابه في سقيفة بني ساعدة

٢٤٦٢ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال حدثني مالك وأخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره عن عمر رضي الله عنهم قال حين توفي الله نبيه ﷺ : إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ، فقلت لأبي بكر : انطلق بنا ، فجلسنا في سقيفة بني ساعدة »

[ الحديث ٢٤٦٢ - أطرافه في : ٣٤٤٥ ، ٣٩٢٨ ، ٤٠٢١ ، ٦٨٢٩ ، ٦٨٣٠ ، ٧٢٢٣ ]

**قوله** ( باب ما جاء في السقائف ) جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالساباط أو الخانوت بجانب الدار ، وكأنه أشار إلى أن الجلوس في الأمكنة العامة جائز ، وأن اتخاذ صاحب الدار ساباطا أو مستظلا جائز إذا لم يضر المارة . **قوله** ( وجلس النبي ﷺ في سقيفة بني ساعدة ) هو طرف من حديث لسهيل بن سعد أسنده المؤلف في الأشربة في أثناء حديث ، وخفي ذلك على الاسماعيليين فقال : ليس في الحديث - يعني حديث عمر - أنه ﷺ جلس في السقيفة انتهى . والسبب في غفلته عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أشرت إليه واقتصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول ، مع أن البخاري لم يترجم بجلوس النبي ﷺ وإنما ترجم بما جاء في السقائف ، ثم ذكر الحديث المصريح بجلوس النبي ﷺ وأورده معلقا ، ثم بالحديث الذي فيه أن الصحابة جلسوا فيها وأورده موصولا ، فكان الاسماعيليون ظن أن قوله « وجلس » من كلام البخاري لا أنه حديث معلق . وسقيفة بني ساعدة كانوا يجتمعون فيها ، وكانت مشتركة بينهم ، وجلس النبي ﷺ معهم فيها عندهم . **قوله** ( حدثني مالك وأخبرني يونس ) أي ابن يزيد عن

ابن شهاب ، يعني أن كلا منهما رواه لابن وهب عن ابن شهاب ، وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين الحديث والإخبار مراعاة للاصطلاح ، ويقال أنه أول من اصطلاح على ذلك بمصر . **قوله** ( إن الأنصار اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة ) هو مختصر من قصة بيعة أبي بكر الصديق ، وسيأتي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونستوفي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه أن الصحابة استمعوا على الجلوس في السقيفة المذكورة . وقال السكرماني : مطابقة الحديث للترجمة أن الجلوس في السقيفة العامة ليس ظلاماً

### ٢٠ - باب لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره

٢٤٦٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره . ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمين بها بين أكتافكم ،

[ الحديث ٢٤٦٣ - طريقه في : ٥٦٢٧ ، ٥٦٢٨ ]

**قوله** ( باب لا يمنع جار جاره أن يفرز خشبة في جداره ) كذا لا يذر بالتنوين على أفراد الخشبة ، ولغيره بصيغة الجمع وهو الذي في حديث الباب ، قال ابن عبد البر . روى اللفظان في « الموطأ » واللفظ واحد لأن المراد بالواحد الجنس انتهى . وهذا الذي يتعين للجمع بين الروايتين ، وإلا فاللفظ قد يختلف باعتبار أن امرئاً من الخشبة الواحدة أخف في مساعاة الجار بخلاف الخشب الكثير ، وروى الطحاوي عن جماعة من التابعين أنهم رويوه بالإفراد ، وأنكر ذلك عبد الغني بن سعيد فقال : الناس كلهم يقولونه بالجمع إلا الطحاوي ، وما ذكرته من اختلاف الرواة في الصحيح يرد على عبد الغني بن سعيد إلا أن أراد خاصاً من الناس كالذين روى عنهم الطحاوي فله نجاح . **قوله** ( عن ابن شهاب ) كذا في « الموطأ » ، وقال خالد بن مخلد عن مالك « عن أبي الزناد » بدل الزهري ، وقال ابن عمر عن ابن عمرو عن مالك « عن الزهري عن أبي سلية » بدل الأعرج ، ووافقه هشام بن يوسف عن مالك وسعمر بن الزهري ، ورواه الدارقطني في « الفرائد » ، وقال : المحفوظ عن مالك الأول . وقال في « الدلائل » : رواه هشام الدستوائي عن معمر « عن الزهري عن سعيد بن المسيب » بدل الأعرج ، وكذا قال عقيل عن الزهري ، وقال ابن أبي حنيفة « عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن » بدل الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم ابن عبد البر أيضاً ، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع . **قوله** ( ولا يمنع ) بالجزم على أن « لا » ناهية ، ولا يذر بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي ، ولاحد « لا يمنن » بزيادة نون التوكيد وهي تؤيد رواية الجزم . **قوله** ( جار جاره الخ ) استدل به على أن الجدار إذا كان لواحد وله جار فأراد أن يضع جذعه عليه جاز سواه أذن المالك أم لا ، فإن امتنع أجبر وبه قال أحمد وإسحق وغيرهما من أهل الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم ، وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط إذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ، وحلوا الأمر في الحديث على التدب والنهي على التنزيه جمعا بينه وبين الأحاديث الدالة على تخصيص مال المسلم إلا برضاه وفيه نظر كما سيأتي ، وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نصه في البويطي ، قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يستنكر أن تخصها ، وقد حمله الراوي على ظاهره ، وهو أهل المراد

بما حدث به ، يشير إلى قول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » . قوله ( ثم يقول أبو هريرة ) في رواية ابن عيينة عند أبي داود « فتكسوا ردوسهم ، ولأحد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ ردوسهم » . قوله ( عنها ) أي عن هذه السنة أو عن هذه المقالة . قوله ( لأرمينها ) في رواية أبي داود ، لاقتها ، أي لاشيعن هذه المقالة فيكم ولأقرعنكم بها كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ليستيقظ من غفلته . قوله ( بين أكتافكم ) قال ابن عبد البر : رويناه في « الموطأ » ، بالثناة وبالنون . والاكفاف بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب ، قال الخطابي : معناه إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلها أي الخشبة على رقابكم كارهين ، قال وأراد بذلك المبالغة ، وهذا التأويل جزم إمام الحرمين تبعاً لغيره وقال : إن ذلك وقع من أبي هريرة حين كان يلى أسرة المدينة ، وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر ، لأرمين بها بين أعينكم وإن كرهتم ، وهذا يرجح التأويل المتقدم ، واستدل المطلب من المالكية بقول أبي هريرة « ما لي أراكم عنها معرضين » ، بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة ، قال : لأنه لو كان على الوجوب لما جعل الصحابة تأويله ولا أعرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به ، فلولا أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جعل هذه الفريضة فدل على أنهم حملوا الأمر في ذلك على الاستحباب انتهى . وما أدري من أين له أن المعرضين كانوا صحابة وأنهم كانوا عددا لا يجعل مثلهم الحكم ، ولم لا يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء ، بل ذلك هو المتعين ، وإلا فلو كانوا صحابة أو فقهاء ما واجههم بذلك . وقد قوى الشافعي في القديم القول بالوجوب بأن عمر قضى به ولم يخالفه أحد من أهل عصره فكان اتفاقاً منهم على ذلك انتهى . ودعوى الاتفاق هنا أول من دعوى المطلب ، لأن أكثر أهل عصر عمر كانوا صحابة ، وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته ، وأبو هريرة إنما كان يلى أسرة المدينة نيابة عن مروان في بعض الأحيان ، وأشار الشافعي إلى ما أخرجه مالك ورواه هو عنه بسند صحيح أن الضحاك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خيلها له فيمر به في أرض محمد بن مسلمة ، فامتنع . فسكاه عمر في ذلك فأبى ، فقال : والله لنمرن به ولو على بطنك ، فحمل عمر الأمر على ظاهره وعداه إلى كل ما يحتاج الجار إلى الاتفاف به من دار جاره وأرضه . وفي دعوى العمل على خلافه نظر ، فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سالم أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما إن غرز أحد في جداره خشباً ، فأقبل يجمع بن جارية ورجال كثير من الأنصار فقالوا : نهيت أن رسول الله ﷺ قال . . الحديث ، فقال الآخر : يا أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت ، فاجعل أسطوانا دون جداري فاجعل عليه خشبك . وروى ابن إسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال : أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه بغير إذنه فنعمه ، فإذا من شئت من الأنصار يحدثون عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن نعمه ، فجر على ذلك . وقيد بعضهم الوجوب بما إذا تقدم استئذان الجار في ذلك مستنداً إلى ذكر الأذن في بعض طرقه ، وهو في رواية ابن عيينة عند أبي داود وعقيل أيضاً وأحد عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك من سأل جاره ، وكذا لابن حبان من طريق الليث عن مالك ، وكذا لأبي عروة من طريق زياد بن سعد عن الزهري ، وأخرجه البراء من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، ومنهم من حمل الضمير في جداره على صاحب الجنب أي لا يمنعه أن يضع جداره على جدار نفسه ولو تعرض به من جهة منع الضوء مثلاً ولا يخفى بهذه ، وقد عقبه ابن التين بأنه إحداه قول ثالث في معنى الخبر ، وقد رده أكثر أهل الأصول ، وفيما قال نظر لأن لهذا

القائل أن يقول : هذا ما يستفاد من عموم النهي لا أنه المراد فقط والله أعلم . محل الوجوب عند من قال به أن يحتاج إليه الجار ولا يضع عليه ما يتضرر به المالك ولا يقدم على حاجة المالك ، ولا فرق بين أن يحتاج في وضع الجذع إلى تقب الجدار أو لا ، لأن رأس الجذع يسد المتفتح ويقوى الجدار

### ٢١ - باب صب الخمر في الطريق

٢٤٦٤ - حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبرنا عفان حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس رضي الله عنه « كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وكان خرم يومئذ التضييع ، فأمر رسول الله ﷺ منادياً ينادي : ألا إن الخمر قد حُرِّمت . قال فقال لي أبو طلحة : أخرج فأهرقها ، فخرجت فهرقتها ، فجرت في سكك المدينة . فقال بعض القوم : قد قتل قوم وهي في بطونهم . فأنزل الله ﴿ ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا ﴾ الآية »

[ الحديث ٢٤٦٤ - أطرافه في : ٤٦١٧ ، ٤٦٢٠ ، ٥٥٨٠ ، ٥٥٨٢ ، ٥٥٨٣ ، ٥٥٨٤ ، ٥٦٠٠ ، ٥٦٢٢ ، ٧٢٥٣ ]

قوله ( باب صب الخمر في الطريق ) أي المشتركة . إذا تعين ذلك طريقاً لإزالة مفسدة تكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصها . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة ، وشيخه عفان من كبار شيوخ البخاري وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة . قوله ( كنت ساقى القوم ) سيأتي تسمية من عرف منهم في كتاب الأشربة مع الكلام عليه إن شاء الله تعالى . قوله ( جرت في سكك المدينة ) أي طرقها ، وفي السياق حذف تقديره حرمت (١) فأمر النبي ﷺ بأراقها فأريق جرت . وسيأتي مزيد بيان لذلك في تفسير المائدة . قال المذهب : إنما صببت الخمر في الطريق للإعلان برفضها وليشهر تركها ، وذلك أرجح في المصلحة من التأذي بصها في الطريق

### ٢٢ - باب أفنية الدور والجلوس فيها ، والجلوس على الصدقات

قالت عائشة : فابتنى أبو بكر مسجداً بيقناه داره يصلي فيه ويقرأ القرآن

فبقيت مصف عليه نساء المشركين وأبناءؤهم يعجبون منه ، والنبي ﷺ يومئذ بمكة

٢٤٦٥ - حدثنا معاذ بن فضالة حدثنا أبو عمر حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إياكم والجلوس على الطرقات . قالوا : مالنا بذلك ، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها . قال : فإذا أتيتكم إلى المجالس فأعطوا الطريق حقها ، قالوا : وما حق الطريق ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر »

[ الحديث ٢٤٦٥ - طرفه في : ٦٢٢٩ ]

( ١ ) بها مشطبة بولاق : قوله « وفي السياق حذف الخ » له كتب من رواية أبي ذر ، والا فالرواية التي هنا ليست كذلك

**قوله** ( باب أفنية الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات ) أما الأفنية فهي جمع فناء بكرر الفاء والمد وقد تقصر ، وهو المكان المتسع أمام الدور ، والترجمة معقودة لجواز تحجيره بالبناء ، وعليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور ، والجواز مقيد بعدم الضرر للجار والمار ، والصعدات بضمين جمع صمد بضمين أيضا وقد يفتح أوله ، وهو جمع صعيد كطريق وطرقات وزنا ومعنى ، والمراد به ما يراد من الفناء . وزعم ثعلب أن المراد بالصعدات وجه الأرض . ويلحق بما ذكر ما في معناه من الجلوس في الحوانيت وفي الشبايك المشرقة على المار حيث تكون في غير الملو . **قوله** ( وقالت عائشة . فابتنى أبو بكر مسجداً . . الحديث ) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في الهجرة بطوله ، ومضى في أبواب المساجد ، وترجم له المسجد يكون بالطريق من غير ضرر بالناس . **قوله** ( إياكم والجلوس ) بالنصب على التحذير . **قوله** ( الطرقات ) ترجم بالصعدات ولفظ المتن والطرقات ، إشارة إلى تساويهما في المعنى ، وقد ورد بلفظ الصعدات ، من حديث أبي هريرة عند ابن حبان ، وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات ، وزاد في المتن وإرشاد السليل وتشبيت العاطس إذا حمد ، ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وإغاثة الملهوف . **قوله** ( قالوا ما لنا من مجالسنا بد ) القائل ذلك هو أبو طلحة ، وهو بين من روايته عند مسلم . **قوله** ( فإذا أنيتم إلى المجالس ) كذا للأكثر بالمشناة ويلى اتى للغاية ، وفي رواية الكشميهني « فإذا أنيتم » بالوحدة وقال « إلا » بالنسبة . وهكذا وقع في كتاب الاستئذان بالوحدة ، « وإلا » التي هي حرف استثناء وهو الصواب ، والمجالس فيها استعمال المجالس بمعنى الجلوس ، وقد تبين من سياق الحديث أن النهي عن ذلك للتنزيه مثلاً يضعف الجالس عن أداء الحق الذي عليه ، وأشار بغض البصر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن . وبكف الأذى إلى السلامة من الاحتقار والتمية ونحوها ، وبرد السلام إلى إكرام المار ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع ، وفيه حجة لمن يقول بأن سد النوازع بطريق الأولى لا على الحتم لأنه نهى أولاً عن الجلوس حسماً للمادة . فلما قالوا « عالتنا منها بد » ذكر لهم المقاصد الأصلية للسمع فعرف أن النهي الأول للإرشاد إلى الإصلاح ، ويؤخذ منه أن دفع المفسدة أولى من جلب المصلحة ، لندهب أولاً إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الأجر لمن عمل بحق الطريق ، وذلك أن الاحتياط لطلب السلامة أكد من الطمع في الزيادة ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاستئذان مع الإشارة إلى بقية الحاصل التي ورد ذكرها في غير هذا الحديث إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب الآبار التي على الطريق إذا لم يتأذ بها

٢٤٦٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن شمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السنان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « بينا رجل بطريق فاشتد عليه العطش ، فوجد بئراً فزل فيها فشرب ، ثم خرج ، فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني ، فنزل البئر فلاً خنهُ ماءً فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له . قالوا : يا رسول الله ، وإن لنا في البهائم لأجراً ؟ فقال : في كل ذات كبد رطبة أجر »

فتح الباري ج (٥) م (٨)

قوله ( باب الآبار ) بمدة وتخفيف الموحدة ، ويجوز بغير مد وتسكين الموحدة بعدها همزة وهو الاصح في هذا الجمع . قوله ( التي على الطريق إذا لم يتأذيها ) بضم أوله وتأذ ، على البناء للجھول ، أي إن حفرها جائز في طرق المسلمين لعموم النفع بها إذا لم يحصل بها نأذ لأحد منهم . وذكر فيه حديث أبي هريرة في الذي وجد بهراً في الطريق فزول فيها فشرب ثم سقى الكلب ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب ، وقوله في هذه الرواية : يلهث يأكل الثرى ، يجوز أن يكون خبراً ثانياً وأن يكون حالاً ، وقوله : في كل ذات كبد ، أي في إرواء كل ذات كبد

### ٢٤ - باب إمطة الأذى

وقال مأمون عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « يُبْطِطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ »

قوله ( باب إمطة الأذى ) أي إزالته . قوله ( وقال مأمون الخ ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الجهاد في باب من أخذ بالركاب بلفظ : ويميط الأذى عن الطريق صدقة ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة في ذكر شعب الإيمان : « أعلما شهادة أن لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، ومعنى كون الإمطة صدقة أنه تسبب إلى سلامة من يمر به من الأذى ، فكأنه تصدق عليه بذلك فحصل له أجر الصدقة . وقد جعل النبي ﷺ الإمساك من الشر صدقة على النفس

### ٢٥ - باب التزوية والعلمية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها

٢٤٦٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عروة عن أسامة بن زيد رضي عنهما قال : « أشرف النبي ﷺ على أطعم من أطام المدينة ثم قال : هل ترون ما أرى ؟ إني أرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كواقع انقطاع »

٢٤٦٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن حميل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي نورة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « لم أزل حريصاً على أن أسأل عمر رضي الله عنه عن المرائين من أزواج النبي ﷺ لأنين قال الله لهما ( إن تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ) ، فحببت معه ، فمدل وعدلت معه بالإدارة ، ففترز ، ثم جاء فسكبت على يديه من الإداوة فتوضأ . فقلت : يا أمير المؤمنين ، من المرائنان من أزواج النبي ﷺ لأنين قال الله عز وجل لهما ( إن تنوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما ) فقال : واعجباً لك يا ابن عباس ، عائشة وحفصة . ثم استقبل عمر الحديث يسوقه فقال : إني كنت وجاراً لي من الأنصار في بني أمية بن زيد - وهي من عوال المدينة - وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ ، فينزل يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت رجسته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره ، وإذا نزل فصل مثله . وكنا معشر

قَرَّيْشَ نَفْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذْ هُمْ قَوْمٌ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا بِأَخْذِنِ مِنْ أَدَبِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ ، فَصَحْتُ عَلَى أَمْرَاتِي ، فَرَاغَتْنِي ، فَأَنْسَكْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي . فَقَالَتْ : وَلَمْ تُنْكِحِي أَنْ أَرَاكِ ؟ فَوَاللَّهِ إِنْ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَأُرَاجِعُنَّهُ ، وَإِنْ أَحَدَهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ . فَأَفْرَغْتَنِي . قُلْتُ : خَابَتْ مَنْ فَعَلَتْ مِنْهُمْ بِظُلْمٍ . ثُمَّ جِئْتُ عَلَى ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : أَيُّ حَفْصَةُ ، أُنْقَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ . قُلْتُ : خَابَتْ وَخَيْرَتِ . أَفَأَمِنْ أَنْ يَنْقَضِبَ اللَّهُ لِنَفْسِي رَسُولُهُ فَهَذَا كَيْنَ ؟ لَا تَسْتَكْثِرِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ ، وَلَا تَهْجُرِيهِ ، وَسَلِّمِي مَا بَدَا لَكَ . وَلَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ( يَرِيدُ عَائِشَةَ ) . وَكُنَّا نَحْدُثُ بَيْنَا أَنْ غَسَّانَ تَغْمِلُ الْعَالَمَ الْغَزَوْنَا ، فَفَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ ، فَرَجَعَ عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا وَقَالَ : أَيْتَمُّ هُوَ ؟ فَفَرَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ ، وَقَالَ : حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ ، قُلْتُ : مَا هُوَ ، أَجَاءَتْ غَسَّانُ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ ، طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نِسَاءَهُ . قُلْتُ : فَدَخَلْتُ حَفْصَةَ وَخَيْرَتِ . كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يَوْشِكُ أَنْ يَكُونَ لِحَفْصَةَ عَلَى ثِيَابِي ، فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَدَخَلَ مَشْرُوبَةً لَهُ فَأَعْتَزَلَ فِيهَا . فَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ ، فَإِذَا هِيَ تَبْكِي . قُلْتُ : مَا يُبْكِيكِ ، أَوْ لَمْ أَكُنْ حَذَرْتُكِ ؟ أَطَاعَتَكُنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : لَا أَدْرِي ، هُوَذَا فِي الْمَشْرُوبَةِ . فَخَرَجْتُ لِحَفْصَةَ الْمَنْبَرِ ، فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ لِحَفْصَةَ الْمَشْرُوبَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا ، قُلْتُ : لَلْغَلَامِ لَهُ أَسْوَدٌ : اسْتَأْذِنَ لِمَعْرٍ . فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ ﷺ ، ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ : ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَّتْ . فَانْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ ، لِحَفْصَةَ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَنْبَرِ . ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أُجِدُّ لِحَفْصَةَ الْمَنْبَرِ : اسْتَأْذِنَ لِمَعْرٍ - فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ - فَلَمَّا وَابَّتْ مُنْصَرِفًا فَإِذَا الْغُلَامُ يُدْعُونِي قَالَ : أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ ، قَدْ أَثَرُ الرِّمَالِ بِجَنْبِهِ ، مُتَّكِئٌ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدِيمٍ حَشَوُهَا لَيْفٍ . فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ قُلْتُ : وَأَنَا قَائِمٌ : طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ فَقَالَ : لَا . ثُمَّ قُلْتُ : وَأَنَا قَائِمٌ اسْتَأْنَسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ رَأَيْتَنِي وَكُنَّا مَعَشَرَ قَرَّيْشَ نَفْلِبُ النِّسَاءَ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَغْلِبُهُمْ نِسَاؤُهُمْ . فَذَكَرَهُ . فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ . ثُمَّ قَالَتْ : لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَفْصَةَ فَقُلْتُ : لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ( يَرِيدُ عَائِشَةَ ) ، فَتَبَسَّمَ أُخْرَى . فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ . ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثٍ ، قُلْتُ : إِذْخُ اللَّهُ فَلْيُوسِّعْ عَلَى أَمَتِكَ ،



فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَّعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطَاوَا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ . وَكَانَ مُتَسَكِّمًا فَقَالَ : أَوْ فِي شَكٍّ أَنْتَ يَا ابْنَ  
الْأَطْلَاقِ ؟ أَوَلَيْكَ قَوْمٌ مُجْتَمَعَتْ لَهُمْ طِبَابِيُّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَغْفِرُ لِي . فَاعْتَزَلَ النَّبِيُّ  
ﷺ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْتَنَتْهُ حَفْصَةُ إِلَى عَائِشَةَ ، وَكَانَ قَدْ قَالَ : مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِمْ شَهْرًا ، مِنْ  
شِدَّةٍ مَوْجِدَتْهُ عَلَيْهِمْ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ . فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ :  
إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا ، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا بِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدُهَا عَدَاً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الشَّهْرُ  
تِسْعٌ وَعِشْرُونَ ، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ نِسْعًا وَعِشْرِينَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَأَنْزِلَتْ آيَةَ التَّخْيِيرِ ، فَبَدَأَ بِأُولَى اسْرَاقٍ فَقَالَ :  
إِنِّي ذَاكَ لِكَ أَمْرًا ، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَمُجِّلِي حَتَّى تَسْأَلِي أَبِي أَبُوبِكَ . قَالَتْ : قَدْ أَعْلَمْتُ أَنَّ أَبُوبِي لَمْ يَكُنْ بِأَمْرَانِي  
بِفِرَاقِكَ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَالَ ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْجِيَكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - عَظِيمًا ﴾ قُلْتُ : أَفِي هَذَا أَسْتَأْمِرُ  
أَبُوبِي ، فَأَنَّى أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ . ثُمَّ خَيَّرَ نِسَاءَهُ فَقُلْتُ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ .

٢٤٦٩ - **حدثني** ابنُ سلامٍ أخبرنا النُّزَارِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « آتَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا ، وَكَانَتْ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ ، فَجَلَسَ فِي عُثْمِيَّةٍ لَهُ ، فَجَاءَ عَمْرُو فَقَالَ : أَطْلَقْتَ نِسَاءَكَ ؟ قَالَ :  
لَا ، وَلَكِنِّي آلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا . فَكَثَّرَ نِسْعًا وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ »

**قوله** ( باب الغرفة ) بضم المعجمة وسكون الراء أى المسكان المرتفع في البيت ( والعالية ) بضم أوله وتسكسر  
وبتشديد اللام المكسورة وتشديد التحتانية ( المشرقة ) بالمعجمة والفاء وتخفيف الراء ( وغير المشرقة في السطوح  
وغيرها ) ويجمع بالتقسيم ما ذكره أربعة أشياء : بالنسبة إلى الإشراف ، وعدمه . وبالنسبة إلى كونها في السطوح ،  
وفي غيرها . وحكم المشرقة الجواز إذا أمن من الإشراف على عورات المنازل ، فإن لم يؤمن لم يحصر على سده بل  
يؤمر بعدم الإشراف ، ولأن هو أسفل منه أن يتحفظ . ثم ساق المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث  
أسامة بن زيد ، أشرف النبي ﷺ على أطعم ، وهو بضمين وتقدم في أواخر الحج ، وسيأتي الكلام عليه في  
كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الثاني حديث ابن عباس عن عمر في قصة المراءتين اللتين تظاهرتا ، أورده مطولاً ،  
وقد مضى في العلم مختصراً ، ويأتي الكلام على شرحه مستوفى في النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله في السند « عبيد  
الله بن عبد الله بن أبي ثور ، هو تابعي ثقة ، ذكر الدمياطي عن الخطيب أنه لم يرو عن غير ابن عباس ولا حدث  
عنه إلا الزهري ولم يتعقبه ، وقد أخرج أبو داود وغيره من طريق محمد بن جعفر عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس  
حديثاً فاسلم له الشق الثاني . الثالث حديث أنس قال « آتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا ، الْحَدِيثُ ، وَسيأتي  
الكلام عليه في النكاح أيضاً ، وكأنه أورده لقوله « فجلس في عليه له فجاء عمر فقال أطلقت نساءك » ، فإن في حديث  
عمر الذي قبله « فدخل مشربة له فاعتزل فيها ، وفيه « جلست المشربة التي هو فيها فقلت لغلام أسود استأذن لعمر »  
الحديث ، والمراد بالمشربة الغرفة العالية ، فأراد بإيراد حديث أنس أنها كانت عالية ، ولذا جاز اتخاذ الغرفة العالية

جزأ اتخاذ غير المالية من باب الاولى ، وأما المشرقة لحكمها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم . وأظن البخاري تأمى بممر حيث ساق الحديث كله ، وكان يكفيه في جواب سؤال ابن عباس أن يكتبني بقوله مائة وحفصة ، كما كان يكفى البخاري أن يكتبني بقوله مثلاً : ودخل النبي ﷺ مشربة له فاعتزل فيها كما جرت به عادته والله أعلم . وقوله في حديث عمر د واجبا ، بالنسبة ، وأصله دوا ، التي للذبة وجاء بعده دعبجا ، للنأكيد . وفي رواية الكشميني د واجبي ، قال ابن مالك فيه شاهد على استعمال دوا ، في غير الذبة وهو رأى المبرد ، قيل إن عمر تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع اشتهاره عنده بمعرفة التفسير ، أو عجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في تسمية من أبهم فيه ، وهو حجة ظاهرة في السؤال عن تسمية من أبهم أو أهل . وقوله د كنت وجارلي ، بارفع للأكثر ، ويجوز النصب . وقوله فيه د تنعل النعال ، أي تضربها وتوسيها ، أو هو متعد إلى مفعولين لخذف أحدهما والاصل تنعل الدواب النعال ، وروى البغال بالموحدة والمعجمة ، وسيأتي في النكاح بلفظ د تنعل الخيل . وقوله د فافزعني ، أي القول والكشميني د فافزعني ، بصيغة جمع المؤنث . وقوله د خابت من فعلت منهن ، في رواية الكشميني د جاءت من فعلت منهن بعظيم ، وقوله د على رمال ، بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصير إذا نسجه ، والمراد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج ، وكأنه لم يكن فرق الحصير فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصير . قوله ( فقلت وأنا قائم أستأنس ) أي أقول قولاً أستكشف به هل ينسبط لي أم لا ويكون أول كلامه د يارسول الله لو رأيتني ، ويحتمل أن يكون استفهاماً محذوفاً الإداة أي أستأنس يارسول الله ؟ ويكون أول الكلام الثاني د لو رأيتني ، ويكون جواب الاستفهام محذوفاً واكتفى فيما أراد بقرينة الحال . وقوله د أهبة ، بفتح الهمة والهاء ويجوز ضمها ، وقوله د أنا أصبحنا بتسع ، في رواية الكشميني د لتسع ،

### ٢٦ - باب من عقل بعيره على البلاط ، أو باب المسجد

٢٤٧٠ - حدثنا مسلمٌ حدثنا أبو عقيلٌ حدثنا أبو المنوكل الناجي قال : أنبت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « دخل النبي ﷺ المسجد فدخلت إليه وعقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت : هذا جملك ، فخرج الجمل يُطيفُ بالجمل قال : الجملُ والثمنُ لك »

قوله ( باب من عقل بعيره على البلاط ) بفتح الموحدة وهي حجارة مفروشة كانت عند باب المسجد ، وقوله د أو باب المسجد ، هو بالاستنباط من ذلك ، وأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه ، وأورد فيه طرفاً من حديث جابر في قصة جملة الذي باعه النبي ﷺ وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الشروط . وغرضه هنا قوله د فمقلت الجمل في ناحية البلاط ، فإنه يستفاد منه جواز ذلك إذا لم يحصل به ضرر

### ٢٧ - باب الوقوف والبول عند سباطة قوم

٢٤٧١ - حدثنا سليمان بن حرب عن شعبة عن منصور عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال « لقد رأيت رسول الله ﷺ ، أو قال : لقد أتى النبي ﷺ سباطة قوم فقال قائماً ،

**قوله** ( باب الوقوف والبول عند سباطة قوم ) أورد فيه حديث حذيفة في ذلك ، وقد تقدم شرحه . مستوفى في كتاب الطهارة ، وجاز البول في السباطة وإن كانت لقوم باعياهم لأنها أعدت لالقاء النجاسات والمستفدرات

٢٨ - **باب** من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به

٢٤٧٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ثُمَيَّة عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « بينما رجل يمشى بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخذه ، فشكر الله له فغفر له »

**قوله** ( باب من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به ) في رواية الكشمهني « من آخر ، بتشديد المعجمة بعدها راء ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك بلفظ « غصن شوك » وفي حديث أنس عند أحمد « إن شجرة كانت على طريق الناس تؤذيهم فألقى رجل قمزها ، وقد تقدم في أواخر أبواب الأذان مع الكلام عليه ، وقوله « فغفر له » وقع في حديث أنس المذكور « ولقد رأيته يتقلب في ظلها في الجنة ، وينظر في هذه الزجعة وفي التي قبلها بثلاثة أبواب وهي إمطة الاذى . وكان تلك أعم من هذه لعدم تقييدها بالطريق وإن تساويا في فضل عموم المزال ، وفيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر ، قال ابن المنير : إنما ترجم به لئلا يتخيل أن الرمي بالغصن وغيره مما يؤذى تصرف في ملك الغير بغير إذنه فيمتنع ، فأراد أن يبين أن ذلك لا يمتنع لما فيه من الذنب اليه ، وقد روى مسلم من حديث أبي هريرة قال « قلت يا رسول الله دلتني على عمل أنتفع به ، قال : اعزل الاذى عن طريق المسلمين » ( تنبيه ) . أبو عقيل بفتح الميم بعدها كاف اسمه بشير بفتح أوله وبالمعجمة ابن عقبة ، وسيأتي في الشركة قريبا زهرة بن معبد وكنيته أبو عقيل أيضا وهو غير هذا

٢٩ - **باب** إذا اختلفوا في الطريق الميتاء - وهي الرحبة تكون بين الطريق - ثم يريد أهلها البنيان ، فترك منها للطريق سبعة أذرع

٢٤٧٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جرير بن حازم عن الزبير بن خريبت عن عكرمة سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال « قضى النبي ﷺ إذا تشاجروا في الطريق الميتاء بسبعة أذرع

**قوله** ( باب إذا اختلفوا في الطريق الميتاء ) بكسر الميم وسكون النحائية بعدها مثناة ومد بوزن مفعال من الإتيان والميم زائدة ، قال أبو عمرو الشيباني : الميتاء أعظم الطرق وهي التي يكثُر مرور الناس بها . وقال غيره : هي الطريق الواسعة وقيل العائرة . **قوله** ( وهي الرحبة تكون بين الطريقين ثم يريد أهلها البنيان الخ ) وهو مصير منه إلى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها ، وقد وافقه الطحاوي على ذلك فقال : لم نجد لهذا الحديث معنى أولى من حمله على الطريق التي يراد ابتدائها إذا اختلف من يبتدئها في قدرها كبلد يفتحها المسلمون وليس فيها طريق مصلوك ، وكررات يعطيه الإمام لمن يحبسها إذا أراد أن يحمل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك . وقال غيره : مراد الحديث أن أهل الطريق إذا تراضوا على شيء كان لهم ذلك ، وإن اختلفوا جعل سبعة أذرع ، وكسلك الأرض التي

تزوج مثلا إذا جعل أصحابها فيها طريقا كان باختيارهم ، وكذلك الطريق التي لا تسلك إلا في الزاد يرجع في أخذتها إلى ما يترضى عليه الجيران . قوله ( عن الزبير بن خريت ) بكسر الحاء المعجمة وتثنية الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مشاة ، بصرى ماله في البخارى سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات ، وقد أورد ابن عدى هذا الحديث في أفراد جرير بن حازم راويه عن الزبير هذا ، فهو من غرائب الصحيح ، ولكن شاهده في مسلم من حديث عبد الله بن الحارث عن ابن عباس ، وعند الاسماعيلي من طريق وهب بن جرير عن أبيه سمعت الزبير . قوله ( إذا تشاجروا ) تفاعلوا من المشاجرة بالمعجمة والجمع أى تنازعوا ، وللإسماعيلي إذا اختلف الناس في الطريق ، ولمسلم من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ، إذا اختلفتم ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه وأبو داود والترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن كعب وهو بالنصفين والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ « إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ، ومثله لابن ماجه من حديث ابن عباس . قوله ( في الطريق ) زاد المستمل في روايته « الميثاء » ، ولم يتابع عليه ، وليست بمحفوظة في حديث أبي هريرة . وإنما ذكرها المؤلف في الترجمة مشيرا بها إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كمادته ، وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي ﷺ « إذا اختلفتم في الطريق الميثاء فاجعلوها سبعة أذرع » ، وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » والطحاوي من حديث عباد بن الصامت قال « قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء » ، فذكره في أثناء حديث طويل . وابن عدى من حديث أنس « قضى رسول الله ﷺ في الطريق الميثاء التي توثق من كل مكان » ، فذكره ، وفي كل من الأسانيد الثلاثة مقال . قوله ( بسبعة أذرع ) الذي يظهر أن المراد بالذراع ذراع آدمي فيعتبر ذلك بالمعتدل . وقبل المراد بالذراع ذراع البنيان المتعارف ، قال الطبري : معناه أن يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة أذرع ثم يبقى بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الأرض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره ، والحكمة في جعلها سبعة أذرع لتساكها الاحمال والأثقال دخولا وخروجا ويسع ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب ، ويلتحق بأهل البنيان من قعد للبيع في حافة الطريق ، فإن كانت الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزود ، وإن كان أقل منع لثلاث يضيّق الطريق على غيره

٣٠ - باب النهي بغير إذن صاحبه . وقال عباد بن عباد رضي الله عنه أن لا تنهب

٢٤٧٤ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا عدي بن ثابت سمعت عبد الله بن يزيد الأنصاري - وهو جدّه أبو أمّ - قال « نهى النبي ﷺ عن النهي والمثلة » [ حديث ٢٤٧٤ - طرفه في : ٥١٦ ]

٢٤٧٥ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا ينهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينهبها وهو مؤمن » . وعن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . مثله ، إلا النبهة .

قال الفريزى : وَجَدْتُ بِحِطِّ أَبِي جَعْفَرٍ « قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : تَفْسِيرُهُ أَنْ يُنَزَّعَ مِنْهُ ، يَرِيدُ الْإِيمَانَ »  
[ الحديث ٢٤٧٥ - أطرافه في : ٥٥٧٨ ، ٦٧٧٢ ، ٦٨١٠ ]

**قوله** ( باب النهي بغير إذن صاحبه ) أى صاحب الشيء المنهوب ، والنهي بضم النون فعلى من النهب ، وهو أخذ المرء ما ليس له جهاراً ، ونهب مال الغير غير جائز ، ومفهوم الترجمة أنه إذا أذن جاز ، ومحلّه فى المنهوب المشاع كالطعام يقدم للقوم فلكل منهم أن يأخذ مما يليه ولا يجذب من غيره الا برضاء ، وينحو ذلك فسرّه النخعي وغيره ، وكره مالك وجماعة النهب فى نثار العرس ، لانه إما أن يحمل على أن صاحبه أذن للحاضرين فى أخذه فظاهره يقتضى التسوية والنهب يقتضى خلافها ، وإما أن يحمل على أنه علق التملك على ما يحصل لكل أحد ، فى صحته اختلاف فلذلك كرهه . وسيأتى لذلك مزيد بيان فى أول كتاب الشركة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال عبادة : بايعنا النبي ﷺ على أن لا ننتهب ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف فى « وفود الانصار » ، وقد تقدمت الإشارة اليه فى أوائل كتاب الايمان ، وكان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحصل لهم من الغارات ، فوقعت البيعة على الزجر عن ذلك . **قوله** ( سمعت عبد الله بن يزيد ) كذا للاكثر ، والكتشمينى وحده « ابن زيد » ، وهو تصحيف . **قوله** ( وهو ) يعنى عبد الله ( جده ) أى جد عدى لأمه ، واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدى ، وعبد الله بن يزيد هو الخطمى مضى ذكره فى الاستسقاء ، وليس له عن النبي ﷺ فى البخارى غير هذا الحديث ، وله فيه عن الصحابة غير هذا . وقد اختلف فى سماعه من النبي ﷺ . وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحق الحضرمى عن شعبة فقال فيه « عن عدى عن عبد الله بن يزيد عن أبى أيوب الأنصارى » ، أشار اليه الاسماعيلى ، وأخرجه الطبرانى ، والمحموظ عن شعبة ليس فيه أبو أيوب . وفيه اختلاف آخر على عدى بن ثابت كما سيأتى فى كتاب الذبائح . وفى النهى من النبهة حديث جابر عند أبى داود بلفظ « من انتهب فليس منا » ، وحديث أنس عند الترمذى مثله ، وحديث عمران عند ابن حبان مثله ، وحديث ثعلبة بن الحكم بلفظ « ان النبهة لا تحل » ، عند ابن ماجه ، وحديث زيد بن خالد عند أحمد « نهى رسول الله ﷺ عن النبهة » . **قوله** ( عن النهي والمثلة ) بضم الميم وسكون المثلة ، ويجوز فتح الميم وضم المثلة ، وسيأتى شرحها فى كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث « لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن » ، الحديث ، وفيه « ولا ينتهب نبهة ترفع الناس اليه فيها أبصارهم » ، ومنه يستفاد التقييد بالإذن فى الترجمة لأن رفع البصر إلى المنتهب فى العادة لا يكون إلا عند عدم الإذن ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وعن سعيد ) يعنى ابن المسيب ( وأبى سلة ) يعنى ابن عبد الرحمن ( عن أبى هريرة مثلاً إلا النبهة ) يعنى أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبى هريرة فانفرد أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة ذكر النبهة فيه ، وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه ، وقد أخرجه فى الحدود فقال فيه « عن ابن شهاب عن سعيد وأبى سلة مثله الا النبهة » ، ورواه مسلم من طريق الأوزاعى عن الزهري عن الثلاثة بتمامه ، وكان الأوزاعى حل رواية سعيد وأبى سلة على رواية أبى بكر ، والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ ، وسيأتى مزيد بيان لذلك فى كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال الفريزى : وجدت بخط أبى جعفر ) هو ابن أبى حاتم وراق البخارى . ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( تفسيره ) أى تفسير النفي فى قوله « لا يزنى وهو مؤمن » ، ( أن ينزع منه ، يريد

الايان (١) وهذا التفسير تلقاه البخاري من ابن عباس ، فسيأتي في أول الحدود ، وقال ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وسنذكر هناك من وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب كسر الصليب وقتل الخنزير

٢٤٧٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكماً مقسطاً ، فيكسر الصليب ، ويقتل الخنزير ، ويضع الجزية ، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد »

**قوله** ( باب كسر الصليب وقتل الخنزير ) أورد فيه حديث أبي هريرة ، ينزل ابن مريم ، وسيأتي شرحه في أحاديث الانبياء ، وقد تقدم من وجه آخر في « باب من قتل الخنزير ، في أواخر البيوع . وفي إirاده هنا إشارة إلى أن من قتل خنزيراً أو كسر صليبا لا يضمن لأنه فعل مأثور به ، وقد أخبر عليه الصلاة والسلام بأن عيسى عليه السلام سيفعله ، وهو إذا نزل كان مقرراً لشرع نبينا ﷺ ، كما سيأتي تقريره إن شاء الله تعالى . ولا يخفى أن حل جواز كسر الصليب إذا كان مع المحاربين ، أو الذي إذا جاوز به الحد الذي عوده عليه ، فإذا لم يتجاوز وكسره مسلم كان متعدداً لأنهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية ، وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لأنه لا يقبل الجزية ، وليس ذلك منه نسخاً لشرع نبينا محمد ﷺ ، بل النسخ هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقريره

### ٣٢ - باب هل تكسر الدنانير التي فيها خرّ ، أو تمزق الزفاني ؟

فان كسر حنماً أو صليماً أو طنبوراً أو ما لا ينتفع به شيء . وأبى شريح في طنبور كسر فلم يقض فيه شيء .  
٢٤٧٧ - **حدثنا** أبو عامر الضعائف بن مخلد عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه « أن النبي ﷺ رأى نيراناً توقد يوم خيبر فقال : علام توقد هذه النيران ؟ قال : على الحر الإنسانية . قال :

أكسروها وهريقوها . قالوا : ألا نهريقها ونفسلها ؟ قال : اغسلوا »

قال أبو عبد الله : كان ابن أبي أويس يقول « الحر الإنسانية » بنهيب الألف والذون

[ الحديث ٢٤٧٧ - أطرافه في : ٤١٩٦ ، ٥٤٩٧ ، ٦١٤٨ ، ٦٣٣١ ، ٦٨٩١ ]

٢٤٧٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** ابن أبي شريح عن مجاهد عن أبي ثعلبة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « دخل النبي ﷺ مكة وحول الكعبة ثلاثمائة وستون نضباً ، فجعل يطعن بها بهود في يده وجعل يقول ( جاء الحق وزهق الباطل ) الآية »

[ الحديث ٢٤٧٨ - أطرافه في : ٤٢٨٧ ، ٤٧٢٠ ]

(١) كانت في طبعة بولاق « أن ينزع منه نور الإيمان » والتصحيح من متن صحيح البخاري

٢٤٧٩ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم عن عائشة رضي الله عنها « أنها كانت اتخذت على سهوة لها سترأ فيه تماثيل ، فتمسكها النبي ﷺ ، فأخذت منه بمزقتين ، فسكنا في البيت يجلس عليها »

[ الحديث ٢١٧٩ - أطرافه في : ٥٩٥٤ ، ٥٩٥٥ ، ٦١٠٩ ]

**قوله** ( باب هل تكسر الدنان التي فيها خر أو تخرق الزقاق ) لم يبين الحكم ، لأن المعتمد فيه التفصيل : فإن كانت الأربعة بحيث يراق ما فيها وإذا غسلت طهرت وانتفع بها لم يجر إتلافها وإلا جاز ، وكأنه أشار بكسر الدنان إلى ما أخرجه الترمذي عن أبي طلحة قال : يابى الله اشتريت خرا لايتام في حجرى . قال : أهرق الخر وكسر الدنان ، وأشار بتخريق الزقاق إلى ما أخرجه أحد عن ابن عمر قال : أخذ النبي ﷺ شفرة وخرج إلى السوق وبها زقاق خر جلبت من الشام فتقى بها ما كان من تلك الزقاق ، فأشار المصنف إلى أن الحديثين إن ثبتا فإنما أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عقوبة لأصحابها ، وإلا فالانتفاع بها بعد تطهيرها ممكن كما دل عليه حديث سلة أول أحاديث الباب . **قوله** ( فإن كسر صنبا أو صليبا أو طنورا أو ما لا ينتفع بخشبه ) أى هل يضمن أم لا ؟ أما الصنم والصليب فعروفاً يتخذان من خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك ، وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما نون ساكنة آله من آلات الملاهي معروفة وقد تفتح طاؤه ، وأما ما لا ينتفع بخشبه فينبه وبين ما تقدم خصوص وعموم وقال الكرماني : المعنى أو كسر شيئا لايجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر كآلة الملاهي ، يعنى فيكون من المأمور به الخاص ، قال : ويحتمل أن يكون دأر ، بمعنى حتى ، أى كسر ما ذكر إلى حد لاينتفع بخشبه ، أو هو عطاب على محذوف تقديره كسر كسرا لا ينتفع بخشبه ولا ينتفع به بعد الكسر . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الأخير وبعد الذى قبله . **قوله** ( وأتى شرح في طنبور كسر فلم يقض فيه بشئ ) أى لم يضمن صاحبه ، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي حصين بفتح أوله بلفظ « أن رجلا كسر طنبورا لرجل فرمعه إلى شرح فلم يضمنه شيئا » ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سلة بن الأكوع في غسل القدور التي طبخت فيها الخمر ، وسأني الكلام عليه مائة في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . وهو يساعد ما أشرت إليه في الترجمة من التفصيل . قال ابن الجوزي : أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن أكله ، فلما رأى إدعانهم اقتصر على غسل الآواني ، وفيه رد على من زعم أن دنان الخمر لاسيل إلى تطهيرها لما بداخلها من الخمر ، فإن الذى داخل القدور من الماء الذى طبخت به الخمر يطهره ، وقد أذن النبي ﷺ في غسلها فدل على إمكان تطهيرها . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( كان ابن أبي أويس ) يعنى شيخه إسماعيل . **قوله** ( الانسية بنصب الالف والنون ) يعنى أنها نسبت إلى الانس بالفتح ضد الوحشة تقول أنسته أنسة وأنسا باسكان النون وفتحها ، والمشهور في الروايات بكسر الهمزة وسكون النون نسبة إلى الإنس أى بنى آدم لأنها تألفهم وهى ضد الوحشية . ( تنبيه ) : ثبت هذا تفسير لأبى ذر وحده ، وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جائز عند المتقدمين ، وإن كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر إلى إنكاره . **قوله** حديث ابن مسعود في طعن الاصنام ، وسأني الكلام عليه في غزوة الفتح . **قوله** ( يطأنها ) بفتح العين وبضمها ، قال الطبري : في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وبالإصلاح إلا في المعصية حتى

تُزول هيئتها وينتفع برضاها . ثالثها حديث عائشة في هتك السر الذي فيه التماثيل ، وسيأتي الكلام عليه في اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا « كان النبي ﷺ يتكى عليها » وبين قولها في الطويق الأخرى « ما بال هذه المخرقة ؟ قلت : اشتريتها لتوسدها » . قال : إن البيت الذي فيه الصورة لاندخله الملائكة ، . والسهوة بفتح المهملة ، سكنون الهاء صفة وقيل خزائن وقيل رف وقيل طاق ، يوضع فيه الشيء . قال ابن التين : قولها « فتهتك » ، أى شقه ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نزعها ، ثم هي بعد ذلك قطعتها كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى

### ٣٣ - باب من قاتل دُونَ ماله

٢٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُزَيْدٍ حَدَّثَنَا مُسْعِدٌ - هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ - قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »

**قوله** (باب من قاتل دون ماله) أى ما حاكمه ؟ قال القرطبي : « دون » ، أى أصلها ظرف مكان بمعنى تحت ، وتستعمل للسببية على المجاز ، ووجهه أن الذي يقاتل عن ماله غالبا إنما يحمله خلفه أو تحته ثم يقاتل عليه . قوله (حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي ، ووقع منسوبا ههنا عند الإسماعيلي . قوله (عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الأسود ، أن عكرمة أخبره ، وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غير هذا الحديث الواحد . **قوله** (من قتل دون ماله فهو شهيد) قال الإسماعيلي وكذا أخرجه البخاري . وكأنه كتبه من حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاء به على اللفظ المشهور ، وإلا فقد رواه الجماعة عن المقرئ بلفظ « من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة » قال : ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتيد فهو أولى بالحفظ ولا سيما وفيهم مثل دحيم ، وكذلك ما زادوه من قوله « مظلوما » فإنه لا يبد من هذا القيد . وساقه من طريق دحيم وابن أبي عمر وعبد العزيز بن سلام ، قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد الله بن فضالة عن المقرئ ، وكذلك رواه حبيوة بن شريح عن أبي الأسود بهذا اللفظ أخرجه الطبري . نعم للحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي باللفظ المشهور ، وأخرجه مسلم كذلك من طريق ثابت بن عياض عن عبد الله بن عمرو ، وفي روايته قصة قال « لما كان بين عبد الله بن عمرو وبين عنبسة بن أبي سفيان ما كان - يشير للتمثال - فركب خالد بن العاص إلى عبد الله بن عمرو فوعظه ، فقال عبد الله بن عمرو : أما علمت .. » فذكر الحديث ، وأشار بقوله « كان » ، إلى ما بينته حيوة في روايته المشار إليها فإن أولها « إن عاملا لما ربه أجرى عينا من ماء ليسقي بها أرضا ، فدنا من حائط لآل عمرو بن العاص فأراد أن يخرج ليجري العين منه إلى الأرض ، فأقبل عبد الله بن عمرو ومواليه بالسلاح وقالوا : والله لا نخرقون حائطنا حتى لا يبقى منا أحد » فذكر الحديث ، والعامل المذكور هو عنبسة بن أبي سفيان كما ظهر من رواية مسلم ، وكان عاملا لأخيه على مكة والطائف ، . الأرض المذكورة كانت بالطائف ، وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضر فلا حاجة فيه لمن عارض به حديث أبي هريرة فيمن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم . وأخرجه النسائي من وجهين آخرين ، وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلفهم عن عبيد الله بن عمرو باللفظ المشهور ، وفي رواية لأبي داود والترمذي



« من أريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ، ولا ين ماجه من حديث ابن عمر نحوه ، وكان البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعبيره بلفظ « قاتل » ، وروى الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد نحوه وفيه ذكر الأهل والدم والدين ، وفي حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « من أريد ماله ظلما فقتل فهو شهيد » ، قال النووي : فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلا أو كثيرا وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجهه ، وقال بعض المالكية : لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف . قال القرطبي : سبب الخلاف عندنا هل الإذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفترق الحال بين القليل والكثير ، أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال ؟ وحكى ابن المنذر عن الشافعي قال : من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث ، فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله وإلا فله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه ، وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له عمد قتله . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلما بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجتهدين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأسر بالصبر على جوده وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها ، وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحدا . ويرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ « رأيت أن جاء رجل يزيد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فاقتله . قال : رأيت أن قاتلني ؟ قال : فأنت شهيد . قال رأيت أن قتله ؟ قال : فهو في النار ، قال ابن بطال : إنما أدخل البخاري هذه الترجمة في هذه الأبواب ليبين أن للإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه ، فانه إذا كان شهيدا إذا قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل

### ٣٤ - باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره

٢٤٨١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقَصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضْرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتِ الْقَصْعَةَ ، فَضَمَّهَا وَجَمَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ : كُلُوا . وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَّغُوا ، فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ » . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٢٤٨١ - طرفه في : ٥٧٢٥ ]

قوله ( باب إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره ) أي هل يضمن المثل أو القيمة ؟ قوله ( إن النبي ﷺ كان عند بعض نسائه ) في رواية الترمذي من طريق سفيان الثوري عن حميد عن أنس « أهدت بعض أزواج النبي ﷺ طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها ، الحديث وأخرجه أحد عن ابن أبي عدى وزيد بن هارون عن حميد به وقال : أظنها عائشة . قال الطبري : إنما أبهت عائشة تفخها لشأنها ، وأنه بما لا يخفى ولا يلتبس أنها هي ، لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي ﷺ في بيته . قوله ( فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم ) لم أقف على اسم الخادم ، وأما المرسلة فهي زينب بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى ، من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن

حميد « سمعت أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أهدت إلى النبي ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس ، الحديث ، واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور . ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة ، فروى النسائي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي المتوكل « عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي ﷺ وأصحابه ، فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعها كهر ففلقت به الصحفة ، الحديث ، وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت ف قيل : عنه عن أنس ، ورجح أبو زرعة الرازي فيما حكاه ابن أبي حاتم في « العلل » ، عنه رواية حماد بن سلمة وقال : إن غيرها خطأ ، فني الاوسط للطبراني من طريق عبيد الله العمري « عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله ﷺ في بيت عائشة إذ أتى بصحفة خبز ولحم من بيت أم سلمة . قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاما عجلة . فلما فرغنا جاءت به ورفعت صحفة أم سلمة فكسرتها ، الحديث . وأخرجه الدارقطني من طريق عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال « قال النبي ﷺ في بيت عائشة معه بعض أصحابه ينتظرون طعاما فسبقتها . قال عمران أكره ظني أنها حفصة . بصحفة فيها تريد فوضعها . فخرجت عائشة . وذلك قبل أن يحتجب . فاضربت بها فانكسرت ، الحديث . ولم يصب عمران في ظنه أنها حفصة بل هي أم سلمة كما تقدم ، ثم وقعت القصة لحفصة أيضا ، وذلك فيما رواه ابن أبي شبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سواة غير مسمى عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ مع أصحابه فصنعت له طعاما وصنعت له حفصة طعاما فسبقتني ، فقلت الجارية انطلي فأكفني قصعتها فأكفأها فانكسرت وانتثر الطعام ، فجاءه على النطع فأكلوا ، ثم بعث بقصعة إلى حفصة فقال : خذوا ظرفا مكان ظرفكم ، وبقية رجاله ثقات . وهي قصة أخرى بلا ريب ، لأن في هذه القصة أن الجارية هي التي كسرت الصحفة وفي الذي تقدم أن عائشة نفسها هي التي كسرتها . وروى أبو داود والنسائي من طريق جمرة بفتح الجيم وسكون المهملة عن عائشة قالت « ما رأيت صافعة طعاما مثل صفية ، أهدت إلى النبي ﷺ إناء فيه طعام ، فما ملكت نفسي أن كسرتة فقلت : يا رسول الله ما كفارتها ؟ قال : إناء كإناء وطعام كطعام ، أسأله حسن : ولأحمد وأبي داود عنها « فلما رأيت الجارية أخذتني رعدة ، فهذه قصة أخرى أيضا ، وتحرر من ذلك أن المراد بمن أبهم في حديث الباب هي زينب لحي . الحديث من أخرجه وهو حميد عن أنس ، وما عدا ذلك فقصص أخرى لا يليق بمن يحقق أن يقول في مثل هذا : قيل الرسالة فلانة وقيل فلانة الخ من غير تحرير . قوله ( بقصة ) بفتح القاف : إناء من خشب . وفي رواية ابن عليه في التكاثر عند المصنف « بصحفة ، وهي قصعة مبسوطة وتسكون من غير الخشب . قوله ( فاضربت بيدها فكسرت القصعة ) زاد أحمد « نصفين ، وفي رواية أم سلمة عند النسائي « فجاءت عائشة ومعهما فهر ففأفقت به الصحفة ، وفي رواية ابن عليه فاضربت التي في يدها يد الخادم فسقطت الصحفة فانفلقت ، والفلق بالسكون الشق ، ودلت الرواية الأخرى على أنها انشقت ثم انفصلت . قوله ( فضمها ) في رواية ابن عليه « فجمع النبي ﷺ فلق الصحفة ، ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحفة ويقول : غارت أمكم ، ولأحمد « فأخذ الكسرتين فضم إحداهما إلى الأخرى فجعل فيها الطعام ، ولأبي داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث عن حميد نحوه وزاد « كالأ ، فأكلوا . » قوله ( وحبس الرسول ) زاد ابن عليه « حتى أتى بصحفة من عند التي هو في بيتها . » قوله ( فدفع القصعة الصحيحة ) زاد ابن عليه « إلى التي كسرت صحفتها ، وأمسك المكسورة في بيت التي كسرت ، زاد الثوري « وقال : إناء كإناء وطعام كطعام ، قال ابن بطال : احتج به الشافعي والكوفيون فيمن استهلك عروضا أو حروانا فعليه مثل ما استهلك ، قالوا : ولا يقضى بالقيمة إلا عند

عدم المثل . وذهب مالك إلى القيمة مطلقا . وعنه في رواية كالأول . وعنه ما صنعه الآدمي قائل . وأما الحيوان فالقيمة . وعنه ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة وإلا قائل وهو المشهور عندهم . وما أطلقه عن الشافعي فيه نظر ، وإنما يحكم في الشيء بمثله إذا كان متشابه الأجزاء ، وأما القصة فهي من المتقومات لاختلاف أجزائها . الجواب ما حكاه البيهقي بأن القصعتين كانتا للنبي ﷺ في بيت زوجته فعاقب الكاسرة بحمل القصة المكسورة في بيتها وجعل الصحيحة في بيت صاحبها ولم يكن هناك تضمين ، ويحتمل على تقدير أن تكون القصعتان لهما أنه رأى ذلك سدادا بينهما فرضيتا بذلك ، ويحتمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال كما تقدم قريبا ، فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها الأخرى . قلت : ويبعد هذا التصريح بقوله « إناؤه كإناؤه » ، وأما الترجيح الأول فيحكر عليه قوله في الرواية التي ذكرها ابن أبي حاتم « من كسر شيئا فهو له وعليه مثله » زاد في رواية الذارقطي « فصارت قضية ، وذلك يقتضى أن يكون حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ، ويبقى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها واقعة عين لا عموم فيها ، لكن محل ذلك ما إذا أفسد المكسور ، فأما إذا كان الكسر خفيفا يمكن إصلاحه فعلى الجاني إرضاه ، والله أعلم . وأما مسألة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المونة والإصلاح دون بت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم ، وفي طرق الحديث ما يدل على ذلك وأن الطعامين كانا مختلفين والله أعلم . واحتج به الحنفية لقولهم إذا تغيرت العين المفصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المفصوب عنها وملكها للغاصب وضمنها ، وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى ، قال الطيبي : وإنما وصفت المرسلة بأنها أم المؤمنين إني إذا ناسبت الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة الأخرى حيث أهدت إلى بيت ضررتها ، وقوله « غارت أمكم » اعتذار منه ﷺ لثلاث يحمل صنيعها على ما يندم ، بل يجرى على عادة الضرائر من الغيرة فإنها مركبة في النفس بحيث لا يقدر على دفعها ، وسيأتي مزيد لما يتعلق بالغيرة في كتاب النكاح حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حسن خلقه ﷺ وانصافه وحله ، قال ابن العربي : وكأنه إنما لم يؤدب الكاسرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لما فهم من أن التي أهدت أرادت بذلك أذى التي هوف في بيتها والمظاهرة عليها فاقصر على تغريمها بالقصة ، قال : وإنما لم يفرمها الطعام لأنه كان مهدى فالتلافهم له قبول أو في حكم القبول ، وغفل رحمه الله عما ورد في الطرز الأخرى والله المستعان . قوله ( وقال ابن أبي مريم ) هو سعيد شيخ البخاري ، وأراد بذلك بيان التصريح بتحديث أنس لحيد ، وقد وقع تصريحه بالجماع منه لهذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة أولا من عند ابن حزم

### ٣٥ - باب إذا هدم حائطا فلبين مثله

٢٤٨٢ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كان رجل في بني إسرائيل يقال له جريج بضلي ، فجاءته أمته مدعته ، فأبى أن يجيبها فقال : أجبها أو أصلي ؟ ثم أنته فقالت : اللهم لا تمتني حتى ترضيه وجوه اللومسات . وكان جريج في صومعته ، فقالت امرأة : لأفنين جريجا . فصرخت له فسلكته ، فأبى . فأتت راحيا فأمكنته من نفسه ،

فولدت غلاماً فقالت : هو من جريج . فأتوه وكسروا صومعته ، وأنزلوه وسبوه ، فتوضأ وصلى ، ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي . قالوا : نبني صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، إلا من طين . قوله ( باب إذا هدم حائطاً فليبن مثله ) أى خلافاً لمن قال تلزمه القيمة من المالكية وغيرهم ، وأورد فيه المصنف حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب مختصراً ، وسأفه في أحاديث الأنبياء من هذا الوجه مطولاً ، ويأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . وموضع الحاجة منه هنا قوله : فقالوا نبني صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين ، وقال قبل ذلك : فكسروا صومعته ، وتوجبه الاحتجاج به أن شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك إذا لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غير مرة ، لكن في الاستدلال بقصة جريج فيما ترجم به نظر ، قال ابن المنير : الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجم له ، لأنهم عرضوا عليه ما لا يلزمهم اتفاقاً وهو بناؤها من ذهب ، وما أجابهم جريج إلا بقوله : من طين ، وأشار بذلك إلى الصفة التي كانت عليها . قال : ولا خلاف أن المادم لو ألزم الإعادة ورضى صاحبه في جواز ذلك . قال : ويحتمل على أصل مالك أن لا يجوز ، لأنه فسخ لما رجب ناجزاً وهو القيمة إلى ما يتأخرو هو البنيان . قال ابن مالك : في قوله : لا إلا من طين ، شاهد على حذف المجزوم بلا ، فإن التقدير لا نبنيها إلا من طين .

( خاتمة ) . اشتمل كتاب المظالم من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثاً . المعلق منها ستة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وعشرون حديثاً ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد : إذا خلع المؤمنون ، وحديث أنس : انهض أخاك ، وحديث أبي هريرة : من كانت له مظنة ، وحديث ابن عمر : من أخذ شيئاً من الأرض ، وحديث عبد الله بن يزيد في النهي عن النهي والمثلة ، وحديث أنس في القصة المذكورة . وفيه من الآثار سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٧ - كتاب الشركة

١ - باب الشركة في الطعام والتهدي والعروض

وكيف قسمه ما يَسْكَالُ ويوزَنُ مُجَارَفَةً أَوْ قَبْضَةً قَبْضَةً ، يَأْلَمُ يَرِ الْمَسْلُونُ فِي النَّهْدِ بِأَسَا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا . وكذلك مُجَارَفَةً الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْقِرَانِ فِي التَّر

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا قَبْلَ السَّاحِلِ ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، وَهُمْ ثَلَاثُمِائَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ ، فَخَرَجْنَا . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فِي الزَّادِ ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَاجِ ذَلِكَ الْجَيْشِ يُجْمَعُ ذَلِكَ كُلُّهُ ، فَكَانَ مِزْوَدِي تَمْرًا ، فَكَانَ يَقْوُمُنَاهُ كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى كَفَى ، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ ، - قُلْتُ : وَمَا يُعْنِي تَمْرَةٌ ؟ فَقَالَ : لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَنَيْتُ - قَالَ : ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ ، فَذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ ، فَأَكَلَ مِنْ ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً . ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضَلَمِينَ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنَصَبَهَا ، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا ، فَلَمْ تُصِيبْهُمَا »

[ الحديث ٢٤٨٣ - أطرافه في : ٢٩٨٣ ، ٤٣٦٠ ، ٤٣٦١ ، ٤٣٦٢ ، ٥١٩٣ ، ٥١٩٤ ]

٢٤٨٤ - حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خَفَّتْ أَزْوَاجُ الْقَوْمِ وَأُمْلَقُوا ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَلَقِيَهُمْ عَمْرٌ فَأَخْبَرُوهُ فَقَالَ مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَادِيَ فِي النَّاسِ بِأَتُونَ بِفَضْلِ أَزْوَاجِهِمْ ، فَبَسِطَ لِدَاكَ نَطَعَ وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّطْعِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا وَبَرَّكَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ دَعَاهُمْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ فَاحْتَنَى النَّاسُ حَتَّى فَرَّغُوا ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ »

[ الحديث ٢٤٨٤ - طرفه في : ٢٩٨٢ ]

٢٤٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الدَّهْرَ فَذُنُحْرُ جَزُورًا ، فَنُقَسِّمُ عَشْرَ قِسْمٍ ، فَنَأْكُلُ كُلُّنَا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَقْرُبَ الشَّمْسُ »

٢٤٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَاءَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ الْأَشْمَرَيْنِ إِذَا أَرَاكَ لَمَا فِي النَّزْوِ أَوْ قُلْ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَعَلُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ

واحد ، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية ، فهم متى وأنا منهم »

**قوله** (كتاب الشركة) كذا للنسفي وابن شويه ، وللاكثره باب ، ولا بد ذرء في الشركة ، وقدموا البسلة وأخرها . والشركة بفتح المعجمة وكسر الراء ، وبكسر أوله وسكون الراء ، وقد تحذف الهاء ، وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات . وهي شرعا : ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاط لتحصيل الربح ، وقد تحصل بغير قصد كالارت . **قوله** (الشركة في الطعام والنهد) أما الطعام فسيأتي القول فيه في باب مفرد ، وأما النهد فهو بكسر النون وبفتحها اخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة ، يقال تناهدوا وناهد بعضهم بعضا قاله الازهرى ، وقال الجوهرى نحوه لكن قال : على قدر نفقة صاحبه ، ونحوه لابن فارس ، وقال ابن سيده : النهد العون . وطرح نهده مع القوم أعانهم وخارجهم ، وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل . . فذكر قول الازهرى . وقال عياض مثل قول الازهرى إلا أنه قيده بالسفر والخلط ، ولم يقيده بالعدد . وقال ابن التين : قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغيره ، والذي يظهر أن أصله في السفر ، وقد تنفق رفقة فيضعونه في الحضر كما سيأتي في آخر الباب من فعل الأشعرين ، وأنه لا يتقيد بالتسوية إلا في القسمة ، وأما في الأكل فلا تسوية لاختلاف حال الآكلين ، وأحاديث الباب تشهد لسلك ذلك . وقال ابن الأثير : هو ما تخرجه الرفقة عند المناهضة إلى الغزو ، وهو أن يقتسموا نفقاتهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لأحدهم على الآخر فضل ، فزاده قيذا آخر وهو سفر الغزو ، والمعروف أنه خلط الزاد في السفر مطلقا ، وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال : يأكل هذا بعضا وهذا بعضا ، وقال القامسي : هو طعام الصلح بين القبائل ، وهذا غير معروف ، فإن ثبت فلمعله أصله . وذكر محمد بن عبد الملك التاريخي أن أول من أحدث النهد حضين - بمهمله ثم معجمة مصغر - الرقاشي . قلت : وهو بعيد اثبوتة في زمن النبي ﷺ ، وحضين لاصحبة له ، فإن أثبتت احتملت أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة . **قوله** (والعروض) بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل النقد ، وأما بفتحها لجميع أصناف المال ، وما عدا النقد يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الربويات ، وإسكنه اغتفر في النهد لثبوت الدليل على جوازه . واختلاف العلماء في صحة الشركة كما سيأتي . **قوله** (وكيف قسمة ما يكال ويوزن) أي هل يجوز قسمته مجازفة أو لا بد من الكيل في المسكيل والوزن في الموزون ، وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قبضة قبضة ، أي متساوية . **قوله** (لما لم تر المسلمون بالنهد بأسا) هو بكسر اللام وتخفيف الميم ، وكأنه أشار إلى أحاديث الباب ، وقد ورد الترغيب في ذلك ، وروى أبو عبيد في الغريب ، عن الحسن قال : أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لأخلاقكم . **قوله** (وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق النقد بالعرض للجامع بينهما وهو المالسية ، لكن إنما يتم ذلك في قسمة الذهب مع الفضة ، أما قسمة أحدهما خاصة - حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق - فلا يجوز إجماعا قاله ابن بطال . وقال ابن المنير : شرط مالك في منعه أن يكون مصكوكا والتعامل فيه بالعدد . فعلى هذا يجوز بيع ماعده جرافا ، ومقتضى الأصول منعه وظاهر كلام البخاري جوازه ، ويمكن أن يحتاج له بحديث جابر في مال البحرين ، والجواب عن ذلك أن قسمة العطاء ليست على حقيقة القسمة ، لأنه غير مملوك للأخذين قبل التمييز ، والله أعلم . **وقوله** (والقران في التمر) يشير إلى حديث ابن عمر الماضي في المظالم ، وسيأتي أيضا بعد بابين . ثم ذكر المصنف في الباب فتح الباري ج (٥) م (٩)

أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح الى جهة الساحل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب المغازي ، وشاهد الترجمة منه قوله ، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش لجمع ، الحديث . وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لانهم لم يريدوا المباينة ولا البذل ، وإنما يفضل بعضهم بعضا لو أخذ الإمام من أحدهم للآخر . وأجاب ابن التين بأنه إنما أراد أن حقوقهم تسارت فيه بعد جمعه لكنهم تناولوه مجازفة كما جرت العادة . نازيها حديث سلمة بن الأكوع في إرادة نحر ابلهم في الغزو ، والشاهد منه جمع أزوادهم ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة . وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى . وقوله فيه « أزواد » في رواية المستمل والأزودة ، وقوله « وألقوا » أي افتقروا . وقوله « وبرك » بتشديد الراء أي دعا بالبركة ، وقوله « فاحتى » بسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة ثم مثناة افتعل من الحثي وهو الاخذ بالكفين . ثالثا حديث رافع بن خديج في تعجيل صلاة العصر ، وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنها ، وقد ذكر المصنف في الواقيت من هذا الوجه عن رافع تعجيل المغرب ، وفي هذا تعجيل العصر ، والغرض منه هنا قوله « فتنحر جزورا فيقسم عشر قسم » قال ابن التين في حديث رافع الشرك في الاصل ، وجمع الحظوظ في القسم ، ونحر ابل المغنم ، والحجة على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه . وقوله « نضيحا » بالضمجمة وبالجيم أي استوى طبعه . رابعا حديث أبي موسى : قوله ( عن يزيد ) هو بالوحدة والراء مصفرا . قوله ( اذا أرملوا ) أي في زادم ، وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بأرمل من التمة كما قيل في ( ذا مقربة ) . قوله ( فهم مني وأنا منهم ) أي هم متصلون بي ، وتسمى « من » هذه الاتصالية كقوله « لست من دد » ، وقيل : المراد فعلوا فعلى في هذه المواضع . وقال النووي : معناه المباينة في اتحاد طريقتهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى . وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبي موسى ، وتحديد الرجل بمنافه ، وجواز هبة المجهول ، وفضيلة الأيتار والمواضاة ، واستحباب خلط الزاد في السفر وفي الإقامة أيضا . والله أعلم

## ٢ - باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية في الصدقة

٢٤٨٧ - حدثنا محمد بن عبد الله بن المنثري قال حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس أن أنسا حدثه : أن أبا بكر رضي الله عنه كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ قال وما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية .

قوله ( باب ما كان من خليطين فأنهما يتراجمان بينهما بالسوية في الصدقة ) أورد فيه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك ، وهو طرف من حديث الطويل في الزكاة وتقدم فيه ، وقيد المصنف في الترجمة بالصدقة لوروده فيها ، لأن التراجع لا يصح بين الشريكين في الرقاب . وقال ابن بطال : فقه الباب أن الشريكين إذا خاض رأس مالهما فأنفج بينهما ، فمن أنفق من مال الشراكة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعما عند القسمة بقدر ذلك ، لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شريكان ، فدل ذلك على أن كل شريكين في معناهما . وتعقبه ابن المنير بأن التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب قسمة الربح ، وإنما أصله غرم مستهلك ، لانا نقدر أن من لم

يُعطى استهلك مال من أعطى إذا أعطى عن حق وجب على غيره ؛ وقد قيل إنه يُقدر مستلفاً من صاحبه ، واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه وإن لم يكن أذن له في القيام عنه قاله ابن المنير أيضاً ، وفيه نظر لأن صحته تتوقف على عدم الإذن ، وهو هنا محتمل ، فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال

### ٣ - باب قصة الغنم

٢٤٨٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْإِنصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو غَوَاثَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مسروقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ابْنِ رَافِعٍ بْنِ خَدِيجٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ ، فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَماً ، قَالَ : وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي أُخْرِيَّاتِ الْقَوْمِ ، فَمَجَلُّوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِثَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ ، فَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بَيْعِيرٍ ، فَدَنَمْنَاهَا بَيْعِيرٌ ، فَطَلَبُوهُ فَأَغْيَامٌ ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ بِسُرَةٍ ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ لِحَبْسَةِ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْبَهَائِمُ أَوَائِدُ كَأَوَائِدِ الْوَحْشِ ، فَأَغْلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْتَمُوا بِهِ هَكَذَا . فَقَالَ جَدِّي : إِنَّا نَرَجُو - أَوْ نَخَافُ - الْمَدُوءَ غَدًا ، وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى ، أَنْتَذِجُ بِالْقَصَبِ ؟ قَالَ : مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَوْهُ ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ . وَسَأَحْدُثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ : أَمَا السِّنُّ قَطْعٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فُفْدَى الْحَبْسَةِ »

[ الحديث ٢٤٨٨ - أطرافه في : ٢٥٠٧ ، ٣٠٧٥ ، ٥٤٩٨ ، ٥٥٠٣ ، ٥٥٠٦ ، ٥٥٠٩ ، ٥٥١٣ ، ٥٥٤٤ ]

قوله ( باب قصة الغنم ) أى بالعدد ، أورد فيه حديث رافع بن خديج ، وفيه ثم قسم ففصل عشرة عن الغنم ببيعير ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في الذبائح إن شاء الله تعالى

### ٤ - باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه

٢٤٨٩ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقْرَنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمَرَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ »

٢٤٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ قَالَ « كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمَرَ ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ : لَا تَقْرُؤَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ »

قوله ( باب القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه ) كذا في جميع النسخ ، ولعل دحى ، كانت دحين ، فتحرقت ، أو سقط من الترجمة شيء إما لفظ النهى من أولها أو لا يجوز ، قبل دحى . ذكر فيه حديث ابن



عمر في ذلك من وجهين ، وقد تقدم في المظالم ، ويأتى الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله تعالى . قال ابن بطال : انتهى عن القرآن من حسن الأدب في الأكل عند الجمهور لا على التحريم كما قال أهل الظاهر . لأن الذى يوضع للأكل سبيله سبيل المسكربة لا التشاح لاختلاف الناس في الأكل ، لكن إذا استأثر بعضهم بأكثر من بعض لم يحل له ذلك

### ٥ - باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل

٢٤٩١ - **حَدَّثَنَا هِرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ - أَوْ ثِيْرًا كَا ، أَوْ قَالَ نَهِيًّا - وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنُهُ بِقِيَمَةِ الدَّلِّ فَهُوَ عَتَقٌ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ »**

قال : لا أذكرى قوله « عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ » قولٌ مِنْ نَافِعٍ ، أو فى الحديثِ عنِ النَّبِيِّ ﷺ [ الحديث ٢٤٩١ - أطرافه فى : ٢٥٠٣ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٢ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٤ ، ٢٥٢٥ ]

٢٤٩٢ - **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّفْعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَلَيْسَ بِخَلَّاصِهِ فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيَمَةُ عَدَلٍ ، ثُمَّ اسْتَسَى غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ »** [ الحديث ٢٤٩٢ - أطرافه فى : ٢٥٠٤ ، ٢٥٢٦ ، ٢٥٢٧ ]

قوله ( باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ) قال ابن بطال : لاختلاف بين العلماء أن قسمة العروض وسائر الامتعة بعد التقويم جائز ، وإنما اختلفوا فى قسمتها بغير تقويم : فأجازوه الاكثر إذا كان على سبيل التراضى ، وضمنه الشافعى وحجته حديث ابن عمر فيمن أعتق بعض عبده فهو نص فى الرقيق وألحق الباقي به . وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر وعن أبي هريرة ، وسيأتى الكلام عليهما جميعا فى كتاب العتق مستوفى إن شاء الله تعالى

### ٦ - باب هل يُقَرَّعُ فى القسمة ؟ والاستيهام فيه

٢٤٩٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا رَكْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ عَامِرًا يَقُولُ سَمِعْتُ الثُّمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « تَمَثَّلُ الْقَانِمُ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعُ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَقَمُوا عَلَى سَبِيلِنَا فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهُ وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلُهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ قَوْفَهُمْ ، فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِينَانَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَكَذَا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ كَيْجُوا وَنَجُوا جَمِيعًا »**

[ الحديث ٢٤٩٣ - طرئه فى : ٢٦٨٦ ]

**قوله** ( باب هل يفرق في القسمة والاستهام فيه ) الاستهام الافتراع ، والمراد به هنا بيان الانصبة في القسم ، والضمير يعود على القسم بدلالة الفسحة في ذكره لانهما بمعنى ، وأورد فيه حديث النعمان بن بشير ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب شركة اليتيم وأهل الميراث

٢٤٩٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله العاصمى الأوبسى **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أخبرني عروة أنه سأل عائشة رضي الله عنها . . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ - إِلَى - رُءُوبَاعٍ ﴾ فقالت : يا ابن أخي ، هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله ، فيعجبها مالها وجهالها ، فيريد وليها أن يتزوجها بغير أن يقسط في صداقها ، فيعطيا مثل ما يعطيا غيره ، فنهوا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا لمن ويبدلنوا بهن أعلى سئتين من الصداق ، وأسرُوا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن . قال عروة قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله ﷺ بعد هذه الآية ، فنزل الله ﴿ وَبَسَّتُنَّكَ فِي النِّسَاءِ - إِلَى - قَوْلِهِ - وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ ، والذي ذكره الله أنه يُبْتَلَى عَلَيْكُمْ في الكتاب الآية الأولى التي قال فيها ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ قالت عائشة : وقول الله في الآية الأخرى ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ يعني هي رغبة أحدكم ليتيمته التي تكون في حجره حين تكون قليلة المال والجمال ، فنهوا أن ينكحوا ما رغبوا في مالها من يتامى النساء إلا بالقسط من أجل رغبتهم عنهن «

[ الحديث ٢٤٩٤ - أطرافه في : ٢٧٦٣ ، ٤٥٧٣ ، ٤٥٧٤ ، ٤٦٠٠ ، ٥٠٦٤ ، ٥٠٩٢ ، ٥٠٩٨ ، ٥١٢٨ ، ٥١٣١ ، ٥١٤٠ ، ٦٦٦٥ ]

**قوله** ( باب شركة اليتيم وأهل الميراث ) الواو بمعنى مع ، قال ابن بطل : اتفقوا على أنه لا يجوز المشاركة في مال اليتيم إلا إن كان اليتيم في ذلك مصلحة راجحة . وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ وسيأتى الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . والإوبسى المذكور في الاسناد هو عبد العزيز ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، والاستاذ كله مدنيون . وقوله « وقال الليث حدثني يونس ، وصلة الطبري في تفسيره من طريق عبد الله بن صالح عن الليث مقرونا بطريق ابن وهب عن يونس ؛ وقوله فيه ( رغبة أحدكم ليتيمته ) وفي رواية الكشميني « عن يقيمته ، ولعله أصوب

## ٨ - باب الشركة في الأرضين وغيرها

٢٤٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْرِيِّ عن أَبِي سَلَمَةَ عن جَابِرِ بْنِ

عبد الله رضي الله عنهما قال « إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّعْمَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ »

قوله ( باب الشركة في الارضين وغيرها ) أورد فيه حديث جابر « الشعمة في كل مال يقسم » وقد مضى الكلام عليه في كتاب الشعمة ، وأراد هنا الإشارة إلى جواز قسمة الأرض والدار ، وإلى جواز ذهاب الجمهور صغرت الدار أو كبرت ، واستثنى بعضهم التي لا ينتفع بها لو قسمت فتنتع قسما . وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف الصنعاني

## ٩ - باب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شعمة

٢٤٩٦ - حدثنا مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا متمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْمَةِ فِي كُلِّ مَالٍ يُقَسَّمُ ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ فَلَا شُعْمَةَ »

قوله ( باب إذا قسم الشركاء الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شعمة ) أورد فيه حديث جابر المذكور ، قال ابن المنير : ترجم بلزوم القسمة ، وليس في الحديث إلا نفي الشعمة ، لكن لكونه يلزم من نفيها نفي الرجوع - إذا لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة - فعادت الشعمة

## ١٠ - باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف

٢٤٩٧ ، ٢٤٩٨ - حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم عن عثمان - يعني ابن الأسود - قال أخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المنهال عن الصرف بدأ بيد قال « اشتريت أنا وشريك لي شيتا بدأ بيد ونسيئة ، فجاءنا البراء بن عازب فسألناه قال : قلت أنا وشريكي زيد بن أرقم وسألنا النبي ﷺ عن ذلك قال : ما كان بدأ بيد فخذوه ، وما كان نسيئة فردوه »

قوله ( باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا ، إلا أن يقيم كل واحد منهما الآخر مقام نفسه . وأجمعوا على أن الشركة بالدرهم والدينار جائزة ، لكن اختلفوا إذا كانت الدينارين من أحدهما والدرهم من الآخر ، فمنه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري ، وزاد الشافعي أن لا تختلف الصفة أيضا كالصالح والمكسرة ، وإطلاق البخاري الترجمة يشعر بمنحوا إلى قول الثوري ، وقوله « وما يكون فيه الصرف ، أي كالدرهم المنقوشة والنبر وغير ذلك ، وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الأكثر : يصح في كل مثل

وهو الأصح عند الشافعية ، وقيل يختص بالقدر المضروب . وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف ، وقد تقدم في أوائل البيوع وفي باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، وتقدم بعض السلام عليه هناك . قوله ( حدثنا أبو حاتم ) هو النزيل شيخ البخاري ، وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة . قوله ( انشريت أنا وشريك لي ) لم أقب على اسمه . قوله ( شيئا يدا بيد ونسيئة ) تقدم في أوائل البيوع بلفظ « كنت أتمسك في الصرف » . قوله ( ما كان يدا بيد نخذره وما كان نسيئة فردوه ) في رواية كريمة « فذرروه » ، بتقديم الذال المعجمة وتخفيف الراء أي اتركوه ، وفي رواية النسب « ردوه » بدون الفاء ، وحذفها في مثل هذا وإثباتها جائز ، واستدل به على جواز تفريق الصفة فيصح الصحيح منها ويبطل ما لا يصح ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون أشار إلى عقدين مختلفين ، وبؤيد هذا الاحتمال ما سبأني في « باب الهجرة إلى المدينة » من وجه آخر عن أبي النبال قال « باع شريك لي دمام في السوق نسيئة إلى الموسم » ، فذكر الحديث ، وفيه « قدم النبي ﷺ المدينة ونحن نتبايع هذا البيع فقال : ما كان يدا بيد فليس به بأس » ، وما كان نسيئة فلا يصلح ، فعمل هذا فعن قوله « ما كان يدا بيد نخذره » ، أي ما وقع لكم فيه التقاض في المجلس فهو صحيح فأَمْضَوْهُ ، وما لم يقع لكم فيه التقاض فليس بصحيح فاتركوه ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد . والله أعلم

## ١١ - باب مشاركة الذمى والمشركين في المزارعة

٢٤٩٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « أعطى رسول الله ﷺ خيبر اليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولم شطر ما يخرج منها »

قوله ( باب مشاركة الذمى والمشركين في المزارعة ) الواو في قوله « والمشركين » عاطفة وليس بمعنى مع ، والتقدير مشاركة المسلم للذمى ومشاركة المسلم للمشركين ، وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خيبر على أن يعملوها مختصرا ، وقد تقدم في المزارعة ، وهو ظاهر في الذمى والحق المشرک به لأنه إذا استأمن صار في معنى الذمى ، وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالثوري والليث وأحمد وإسحق ، وبه قال مالك إلا أنه أجازها إذا كان يتصرف بمحضرة المسلم ، وحبهم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل كالربا ونمن الخمر والخنزير ، واحتج اليهود بمعاملة النبي ﷺ يهود خيبر ، وإذا جاز في المزارعة جاز في غيرها ، وبمشرعية أخذ الجزية منهم مع أن في أموالهم ما فيها

## ١٢ - باب قسم التمنم والدل فيها

٢٥٠٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته صحابا ، فبقي عتود » ، فذكره رسول الله ﷺ قال : ضح به أنت »

قوله ( باب قسم التمنم والدل فيها ) ذكر فيه حديث عتبة بن عاصم ، وقد مضى توجيه إيرادها في الشركة في أوائل

الوكالة ، ويأتى الكلام على بقية شرحه فى الاضاحى إن شاء الله تعالى

### ١٣ - باب الشركة فى الطعام وغيره

وَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا فَفَعَزَهُ آخَرُ ، فَرَأَى عَمْرُؤُا لَهُ شَرَكَةً

٢٥٠٢، ٢٥٠١ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ

ابنِ مَعْبُدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ - وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَايَعُهُ ، فَقَالَ : هُوَ صَغِيرٌ . فَسَحَّ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ - وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَشْتَرِي الطَّعَامَ ، فَيَلْقَاهُ ابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَيَقُولَانِ لَهُ : أَشْرِكْنَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ دَعَاكَ بِالْبَرَكَةِ ، فَيُشْرِكُهُمْ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبِيتُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ »

[ الحديث ٢٥٠١ - طرفه فى : ٧٢١٠ ]

[ الحديث ٢٥٠٢ - طرفه فى : ٦٣٥٣ ]

**قوله** (باب الشركة فى الطعام وغيره) أى من المشليات ، وانجهور على صحة الشركة فى كل ما يملك ، والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل ، وسبيل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن يبيع بعض عرضه المعلوم ببعض عرض الآخر المعلوم ويأذن له فى التصرف ، وفى وجهه لا يصح إلا فى النقد المضروب كما تقدم ، وعن المالكية تكره الشركة فى الطعام ، والراجح عندهما الجواز . **قوله** (ويذكر أن رجلاً) لم أقف على اسمه . **قوله** (فرأى عمر) كذا للاكثر ، وفى رواية ابن شبيب « فرأى ابن عمر » ، وعليها شرح ابن بطال ، والأول أصح فقد رواه سعيد بن منصور عن طريق إياس بن معاوية « أن عمر أبصر رجلاً يساوم سلمة وعنده رجل ففعزه حتى اشتراها ، فرأى عمر أنها شركة ، وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفى فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو قول مالك ، وقال مالك أيضاً فى السلمة تعرض للبيع فيقف من يشتريها للتجارة ، فإذا اشتراها واحد منهم واستشركه الآخر لزمه أن يشركه لأنه انتفع بشركة الزيادة عليه ، ووقع فى نسخة الصغاني مانصه « قال أبو عبد الله - يعنى المصنف - إذا قال الرجل للرجل أشركنى فإذا سكنت يكون شريكى فى النصف ، اهـ وكأنه أخذه من أثر عمر المذكور . **قوله** (أخبرنى سعيد) هو ابن أبى أيوب ، وثبت فى رواية ابن شبيب . **قوله** (عن زهرة) هو بضم الزاى وعند أبى داود من رواية المقبرى عن سعيد « حدثنى أبو عقيل زهرة بن معبد » . **قوله** (عن جده عبد الله بن هشام) أى ابن زهرة التميمى من بنى عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة رهط أبى بكر الصديق ، وهو جد زهرة لآبيه . **قوله** (وكان قد أدرك النبى ﷺ) ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبى ﷺ ست سنين ، وروى أحمد فى مسنده أنه احتلم فى زمن رسول الله ﷺ لسكن فى اسناده ابن لهيعة ، وحديث الباب يدل على خطأ روايته هذه فإن ذهاب أمه به كان فى الفتح ووصف بالصغر إذ ذاك فإن كان ابن لهيعة مضطرباً فيحتمل أنه بلغ فى أوائل سن الاحتلام . **قوله** (وذهبت به أمه زينب

بنت حميد) أي ابن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى وهى معدودة فى الصحابة ، وأبوه هشام مات قبل الفتح كافرين ، وقد شهد عبد الله بن هشام فتح مصر واخطب بها فيما ذكره ابن يونس وغيره ، وعاش الى خلافة معاوية .  
**قوله** ( ودعاه ) زاد المصنف فى الأحكام من وجه آخر « عن زهرة » وأخرجه الحاكم فى المستدرک ، من حديث ابن وهب بن جهم فوهم . **قوله** ( وعن زهرة بن معبد ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( فيلقاه ابن عمر وابن الزبير ) قال الاسماعيلي رواه الخلق فلم يذكر أحد هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب . قلت : وقد أخرجه المصنف فى الدعوات عن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد ، وكذلك أخرجه أبو نعيم من وجهين عن ابن وهب ، وقال الاسماعيلي : تفرد به ابن وهب . **قوله** ( فيقولان له أشركنا ) هو شاهد الترجمة لكونهما طلبا منه الاشتراك فى الطعام الذى اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون حجة ، وفى الحديث مسح رأس الصغير ، وترك مبايعة من لم يبلغ ، والدخول فى السوق لطلب المماش ، وطلب البركة حيث كانت ، والرد على من زعم أن السعة من الحلال مذمومة ، وتوفر دواعى الصحابة على احضار أولادهم عند النبي ﷺ لا لتباس بركته ، وعلم من أعلام نبوته ﷺ لاجابة دعائه فى عبد الله بن هشام . ( تنبيهان ) : أحدهما وقع فى رواية الاسماعيلي ، وكان - يعنى عبد الله بن هشام - يضحى بالشاء الواحدة عن جميع أهله ، فعزا بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخارى فخطأ .  
ثانيهما وقع فى نسخة الصغاني زيادة لم أرها فى شيء من النسخ غيرها ولفظه « قال أبو عبد الله : كان عروة البارقي يدخل السوق وقد ربح أربعين ألفا ببركة دعوة رسول الله ﷺ بالبركة حيث أعطاه دينارا يشتري به أحمية فاشترى شاتين قبساع إحداهما بدينار وجاءه بدينار وشاة ، فبرك له رسول الله ﷺ »

#### ١٤ - باب الشراكة فى الرقيق

٢٥٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** جويرية بن أسماء عن ، نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « من أعتق شركا له فى مملوك وجب عليه أن يعتيق كله إن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاؤه حصصهم ويحلى سبيل المعتق »

٢٥٠٤ - **حدثنا** أبو العمان **حدثنا** جرير بن حازم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من أعتق شقصا له فى عبد أعتق كله إن كان له مال ، وإلا يستسج غير مشقوق عليه »

**قوله** ( باب الشراكة فى الرقيق ) أورده فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة فيمن أعتق شقصا - أى نصيبا - من عبد ، وهو ظاهر فيما ترجم له لأن صحة العتق فرع صحة الملك

#### ١٥ - باب الاشتراك فى الهدى والبذن

وإذا أشرك الرجل رجلا فى هديه بعد ما أهدي

٢٥٠٥ ، ٢٥٠٦ - **حدثنا** أبو الثمان **حدثنا** حماد بن زيد أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر :

وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهم قالاً : قدِمَ النبي ﷺ وأصحابه عَشْرَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ . فَلَمَّا قَدِمْنَا أَسْرَنَّا بِجَمَلِنَاا عُمَرَةَ ، وَأَنْ نَحْمِلَ إِلَى نِسَائِنَا . فَفُتِّتَ فِي ذَلِكَ الْعَالَةِ . قَالَ عَطَاءٌ : فَقَالَ جَابِرٌ فَيُرَوِّحُ أَحَدُنَا إِلَى بَنِي وَدَّ كَرَهُ يَقَطُرُ مَنِيًّا - فَقَالَ جَابِرٌ بِكَفِّهِ - فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَامَ خَطِيئًا فَقَالَ : بَلَدَنِي أَنْ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا ، وَاللَّهِ لَأَنَا أَبْرُؤُ وَأَتَقِي اللَّهَ مِنْهُمْ ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أُهْدِيَتْ ، وَلَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ . فَقَامَ مُرَاقِقُهُ بْنُ صَالِكٍ بْنُ جُنْشَمٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هِيَ لَنَا أَوْ لِلْأَبَدِ ؟ قَالَ : لَا ، بَلْ لِلْأَبَدِ . قَالَ وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَقُولُ : لَبَيْكَ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ الْآخَرُ : لَبَيْكَ بِحُجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ .

قوله ( باب الاشتراك في الهدى والبدن ) بضم الموحدة وسكون المهمة جمع بدنة وهو من الخاص بعد العام : قوله ( وإذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعد ما أهدي ) أى هل يسوغ ذلك ؟ ذكر فيه حديث جابر وابن عباس في حجة النبي ﷺ وفيه إهلال على وفيه فأمره أن يقيم على إحرامه وأشركه في الهدى ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . وفيه بيان أن الشرك وقع بعد ما ساق النبي ﷺ الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون بدنة ، وجاء على من اتين إلى النبي ﷺ ومعه سبع وثلاثون بدنة فصار جميع ما ساقه النبي ﷺ من الهدى مائة بدنة وأشرك عليا معه فيها ، وهذا الاشتراك يحمل على أنه ﷺ جعل عليا شريكا له في ثواب الهدى ، لا أنه ملكه له بعد أن جمعه هديا ، ويحتمل أن يكون على لما أحضر الذي أحضره معه فراه النبي ﷺ ملكه نصفه مثلا فصار شريكا فيه ، وساق الجميع هديا فصارا شريكين فيه لافي الذي ساقه النبي ﷺ أولا . قوله ( وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول : لبيك بما أهل به رسول الله ﷺ . وقال الآخر : لبيك بحجة رسول الله ﷺ ) تقدم في أوائل الحج بيان الذي عبر بالعبارة الأولى وهو جابر ، وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال بحجة رسول الله ﷺ هو ابن عباس ، ومعنى قوله بحجة ، أى بمثل حجة رسول الله ﷺ ، ( تنبيه ) : حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أغفله المزي فلم يذكره في ترجمة طاوس لافي رواية ابن جريج عنه ولا في رواية عطاء عنه ، بل لم يذكر لواحد منهما رواية عن طاوس ، وكذا صنع الحميدي فلم يذكر طريق طاوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولا في أفراد البخاري ، لكن تبين من مستخرج أبي نعيم أنه من رواية ابن جريج عن طاوس ، فانه أخرجه من مسند أبي يعلى ، قال حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر ، قال وحدثنا حماد عن ابن جريج عن طاوس عن ابن عباس ، ولم أر لابن جريج عن طاوس رواية في غير هذا الموضع ، وإنما يروى عنه في الصحيحين وغيرهما بواسطة ، ولم أر هذا الحديث من رواية طاوس عن ابن عباس في مسند أحمد ، مع كبره ، والذي يظهر لي أن ابن جريج عن طاوس منقطع ، فقد قال الأئمة إنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطاوس من أقرانهما . وإنما عم من عطاء الكونه أخرت عنهما وفاته نحو عشرين سنة . والله أعلم

## ١٦ - باب من عدل عشرة من النعم بجزور في القسم

٢٥٠٧ - **حدثني محمد بن أحمد** أخبرنا **وكيع** عن **سفيان** عن **أبيه** عن **عبابة بن رفاع** عن **جده** **رافع بن خديج** رضي الله عنه قال : كنّا مع النبي ﷺ بذى الحليفة من نهامة فأصابتنا غما أو إبلا ، فصجل القوم فأغلبوا القُدور ، فجاء رسول الله ﷺ فأسر بها فأكرمت ، ثم عدل عشرة من النعم بجزور . ثم إن بيرا ندد وليس في القوم إلا خيل يسيرة فحبسه بسم ، فقال رسول الله ﷺ : إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فأغلبكم منها فأضنموها . هكذا . قال قل جدمي : يا رسول الله إنا نرجو - أو نخاف - أن تلقى العدو غدا ، وليس معنا مدد ، أفندج بالقص ؟ قال : اعبل ، أو أزي . ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر . وساعدكم عن ذلك : أما السن فمظم ، وأما الظفر فمدى الحبسة .

**قوله** ( باب من عدل عشرة من النعم بجزور ) بفتح الجيم وضم الزاي أى بعير ( في القسم ) بفتح القاف . ذكر فيه حديث رافع في ذلك ، وقد تقدم قريبا وأنه يأتي الكلام عليه في الذبائح إن شاء الله تعالى . ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن شويه . حدثنا محمد بن سلام ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الشركة من الاحاديث المرفوعة على سبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها واحد والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة عشر حديثا والمخالص أربعة عشر ، واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث النعمان مثل القائم على حدود الله ، وحديث عبد الله بن هشام وحديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير في قصته ، وحديث ابن عباس الاخير . وفيه من الآثار أثر واحد . والله أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٨ - كتاب الرهن

١ - باب في الرهن في الحضر، وقول الله عز وجل [٢٨٣ البقرة]:

﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهن مقبوضة﴾

٢٥٠٨ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « ولقد رهن رسول الله ﷺ درعه بشعير، ومشت إلى النبي ﷺ فبخر شعيره وإهالة سنيخة . ولقد سمعته يقول : ما أصبح لآل محمد ﷺ إلا صاع ولا أمسى ، وإنهم لتسعة أبيات »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب في الرهن في الحضر ، وقول الله عز وجل ﴿ فرهن مقبوضة ﴾ ) كذا لا في ذر ، ولغيره « باب ، بدل « كتاب » ، ولابن شيويه « باب ما جاء ، وكلهم ذكروا الآية من أولها . والرهن بفتح أوله وسكون الهاء : في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ، ومنه ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ . وفي الشرع : جعل مال وثيقة على دين . وبطلان أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم المصدر . وأما الرهن بضمين فالجمع ، ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككسب وكتاب ، وقرئ بهما . وقوله « وفي الحضر إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية خرج للغالب فلا مفهوم له لدلالة الحديث على مشروعيته في الحضر كما سأل ذكره وهو قول الجمهور ، واحتجوا له من حيث المعنى بأن الرهن شرع توفقة على الدين لقوله تعالى ﴿ فإن أمن بعضهم بعضا ﴾ فانه يشير إلى أن المراد بالرهن الاستيثاق ، وإنما قيده بالسفر لأنه مظنة فقد الكاتب فاخرجه مخرج الغالب ، وخالف في ذلك مجاهد والضحاك فيما نقله الطبري عنهما قالوا : لا يشرع إلا في السفر حيث لا يوجد الكاتب ، وبه قال داود وأهل الظاهر ، وقال ابن حزم : ان شرط المرتن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك ، وان تبرع به الرهن جاز ، وحمل حديث الباب على ذلك . وقد أشار البخاري إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، وقد تقدم الحديث في « باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة » ، في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن درعا له بالمدينة عند يهودي » وعرف بذلك الرد على من اعترض بأنه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر . قوله ( حدثنا مسلم بن إبراهيم ) تقدم في أوائل البيوع مقرونا باستاد آخر ، وشاقه هناك على لفظه وهنا على لفظ مسلم ابن إبراهيم . قوله ( ولقد رهن درعه ) هو معطوف على شيء محذوف ، بيته أحمد من طريق أبان العطار عن قتادة عن أنس « أن يهوديا دعا رسول الله ﷺ فاجابه ، والدرع بكسر المهملة يذكر ويؤنث : قوله ( بشعير ) وقع في أوائل البيوع من هذا الوجه بلفظ « ولقد رهن النبي ﷺ درعا له بالمدينة عند يهودي » وأخذ منه شعيرا لاهله ، وهذا اليهودي هو أبو الشحم ، بيته الشافعي ثم البيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه « أن النبي ﷺ رهن درعا له عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعير ، انتهى ، وأبو الشحم بفتح المعجمة وسكون المهملة اسمه كنيته ، وظفر بفتح الظاء والفاء بطن من الأوس وكان حليفا لهم ، وضبطه بعض المتأخرين بهمزة موحدة مدودة ومكبورة

اسم الفاعل من الإباء ، وكأنه التبس عليه بآبي اللحم الصحابي ، وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كما سيأتي  
للصنف من حديث عائشة في الجهاد وأواخر المغازي ، وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق  
عكرمة عن ابن عباس ، وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا : بفشرين ، ولعله كان دون الثلاثين لجر  
الكسر تارة وألفى أخرى ، ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً  
وزاد أحد من طريق شيبان الآتية في آخره : فوجد ما يفتسكها به حتى مات ، . قوله ( ومشيت الى النبي ﷺ )  
بخبز شعير وإهالة سنخة ) وإهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء ما أذيب من اللحم والالية ، وقبل هو كل دسم  
جامد ، وقيل ما يؤتمد به من الأدهان ، وقوله : سنخة ، بفتح الهملة وكسر النون بعدها معجمة مفتوحة أى المتغيرة  
الريح . ويقال فيها بالزأى أيضا . ووقع لاحد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس : لقد دعى نبي الله ﷺ ذات  
يوم على خبز شعير وإهالة سنخة ، فكان اليهودى دعا النبي ﷺ على لسان أنس فلمذا قال : مشيت اليه ، بخلاف  
ما يقتضيه ظاهره أنه حضر ذلك اليه . قوله ( ولقد سمعته ) فاعل : سمعت ، أنس والضمير للنبي ﷺ وهو فاعل  
يقول ، وجزم الكرماني بأنه أنس وفاعل سمعت قتادة ، وقد أشرت الى الرد عليه في أوائل البيوع .  
وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكورة بلفظ : ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
والذى نفس محمد بيده ، فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بتمامه . قوله ( ما أصبح لآل محمد إلا صاع ولا  
أسمى ) كذا للجميع ، وكذا ذكره الحميدى في الجمع ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق الكجى عن  
مسلم بن ابراهيم شيخ البخارى فيه بلفظ : ما أصبح لآل محمد ولا أسمى إلا صاع ، وخواف مسلم بن ابراهيم في  
ذلك فأخرجه أحمد عن أبي عامر والاسماعيلي عن طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدى ومعاذ بن هشام والنسائي  
من طريق هشام بلفظ : ما أسمى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب ، وتقدم من وجه آخر في أوائل  
البيوع بلفظ : بر ، بدل تمر . قوله ( وانهم لتسعة أبيات ) في رواية المذكورين : وان عنده يومئذ لتسع نسوة ،  
وسياق سياق أسمائهن في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة إلى  
سبب قوله ﷺ هذا وأنه لم يقله متضرجا ولا شاكيا - معاذ الله من ذلك - وإنما قاله معتذرا من إجابته دعوة  
اليهودى ولرهنه عنده درعه ، ولعل هذا هو الحامل الذى زعم بأن قائل ذلك هو أنس فرارا من أن يظن أن النبي  
ﷺ قال ذلك بمعنى التضرع والله أعلم . وفي الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه  
وعدم الاعتبار بفساد معتقدم ومعاملتهم فيما بينهم ، واستنبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام . وفيه  
جواز بيع السلاح ورهنه وإجارته وغير ذلك من الكافر ما لم يكن حربيا ، وفيه ثبوت أملاك أهل الذمة في أيديهم  
وجواز الشراء بالثمن المؤجل واتخاذ الدروع والعدد وغيرها من آلات الحرب وأنه غير فادح في التوكل ، وأن قنية  
آلة الحرب لا تدل على تحبيسها قاله ابن المنير ، وأن أكثر قوت ذلك العصر الشعر قاله الداودى ، وأن القول قول  
المرتهن في قيمة المرهون مع يمينه حكاه ابن التين . وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والزهدي الدنيا والتقلل  
منها مع قدرته عليها ، والكرم الذى أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج الى رهن درعه ، والصبر على ضيق العيش  
والقناعة باليسير ، وفضيلة لأزواجه لصبرهن معه على ذلك ، وفيه غير ذلك مما مضى ويأتى . قال العلماء : الحكمة في  
عدوله ﷺ عن معاملة مياسير الصحابة الى معاملة اليهود إما لبيان الجواز ، أو لأنهم لم يكن عندهم لاذ ذلك طعام فاضل

عن حاجة غيرهم أو غشى أنهم لا يأخذون منه ثمنًا أو عوضًا فلم يرد التصديق عليهم ، فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدح على ذلك وأكثر منه ، فلم له لم يطلعهم على ذلك وإنما اطلع عليه من لم يكن موسرًا به ممن تقل ذلك . والله أعلم

## ٢ - باب من رهن درعه

٢٥٠٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الواحدِ حدثنا الأعمشُ قال : « تذاكرنا عندَ إبراهيمَ الرهنَ والتَّيْلَ في السَّلفِ ، قال إبراهيمُ : حدثنا الأسودُ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها أنَّ النَّبيَّ ﷺ اشترى من يهوديٍّ طعامًا إلى أجلٍ ورهنهُ درعه »

**قوله** ( باب من رهن درعه ) ذكر فيه حديث الأعمش ( قال تذاكرنا عند إبراهيم ) هو النخعي ( الرهن والتَّيْل ) بفتح التاء وكسر الموحدة أي الكفيل وزنا ومعنى . **قوله** ( اشترى من يهودي ) قدم التعريف به في الباب الذي قبله . **قوله** ( طعاما إلى أجل ) قدم جنسه في الباب الذي قبله ، وأما الأجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش أنه سنة . **قوله** ( ورهنه درعه ) تقدم في أوائل البيوع من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ : ورهنه درعا من حديد ، واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسيذكر في الذي بعده . ووقع في أواخر المنزلي من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ : توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة ، وفي حديث أنس عند أحمد ، فما وجد ما يفتسكها به ، وفيه دليل على أن المراد بقوله ﷺ في حديث أبي هريرة : نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه ، قيل هذا محله في غير نفس الأنبياء فانها لا تكون معلقة بدين فهي خصوصية ، وهو حديث صحيح ابن حبان وغيره ، من لم يترك عند صاحب الدين ما يحصل له به الوفاء ، واليه جنح الماوردي ؛ وذكر ابن الطلاع في الأقضية النبوية ، أن أبا بكر اقتلك الدرع بعد النبي ﷺ ، لكن روى ابن سعد عن جابر ، أن أبا بكر قضى عدات النبي ﷺ وأن عليا قضى ديونه ، وروى إسحق بن راهويه في مسنده عن الشعبي مرسلًا ، أن أبا بكر اقتلك الدرع وسلمها لعل بن أبي طالب ، وأما من أجاب بأنه ﷺ اقتسكها قبل موته فعارض بحديث عائشة رضي الله عنها

## ٣ - باب رهن السلاح

٢٥١٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو : سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ الله رضيَ اللهُ عنهما يقول قال رسولُ اللهِ ﷺ : « مَنْ لَسَكَبَ بنِ الْأَشْرَفِ ؟ فَانْهَ قَدْ آذَى اللهُ وَرَسُولَهُ ﷺ . قَالَ عُمَرُ بْنُ مَسْلَمَةَ : أَنَا . فَأَنَاهُ فَقَالَ : أَرَدْنَا أَنْ نُسَلِّفَنَا وَنُشَقَّا أَوْ وَنُشَقِّينَ . قَالَ : ارْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ . قَالُوا : كَيْفَ تَرَاهُنَّكَ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْلُ الْعَرَبِ ؟ قَالَ : فَارْهَنُونِي أَبْنَاءَكُمْ . قَالُوا : كَيْفَ تَرَاهُنَّكَ أَبْنَاءَنَا فَيُسَبُّ أَحَدُهُمْ فَيُقَالُ : رُهْنٌ بَوْسَقٍ أَوْ وَنُشَقِّينَ ؟ هَذَا عَارٌ عَلَيْنَا ، وَلَسَكُنَّا تَرَاهُنَّكَ الْأُمَّةَ - قَالَ سُفْيَانُ : يَنْبَى السِّلَاحَ - فَوَعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ ، فَتَقْتُلُوهُ ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَأُخْبِرُوهُ »

[ الحديث ٢٥١٠ - أطرافه في : ٣٠٣٦ ، ٣٠٣٢ ، ٤٠٣٧ ]

قوله ( باب رهن السلاح ) قال ابن المنير : إنما ترجم لرهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وإنما هي آلة يتق بها السلاح ، ولهذا قال بعضهم : لا يجوز تحميلها ، وإن قلنا بجواز تحميل السلاح كالسيف . قوله ( الأمانة ) بلام مشددة ومهزلة ساكنة قد فسرهما سفيان الراوى بالسلاح ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي . قال ابن بطال : ليس في قولهم « رهنك الأمانة » دلالة على جواز رهن السلاح ، وإنما كان ذلك من معارضض الكلام المباحة في الحرب وغيره . وقال ابن التين : ليس فيه ما يوجب له لأنهم لم يقصدوا إلا الحديعة ، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله ، قال : وإنما يجوز بيعة ورهنه عند من تكون له ذمة أو عهد باتقائي ، وكان لكعب عهد ولكنه نكث ما عاهد عليه من أنه لا يمين على النبي ﷺ فانتقض عهده بذلك ، وقد أعلن ﷺ بأنه آذى الله ورسوله ، وأجيب بأنه لو لم يكن معتاداً عندهم رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه ، إذ لو عرضوا عليه ما لم تجر به عادتهم لاستراب بهم وقاتهم ما أرادوا من مكيدته ، فلما كانوا يصدد المخادعة له أوهموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ، وواقفهم على ذلك لما عهده من صدقهم قمت المكيدة بذلك ، وأما كون عهده انتقض فهو في نفس الأمر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنوا له به ، وإنما وقفت المحاورة بينهم على ما يقتضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة . وقال السهيلي : في قوله « من لكعب بن الأشرف » جواز قتل من سب رسول الله ﷺ ولو كان ذا عهد خلافاً لإبي حنيفة ، كذا قال ، وليس متفقاً عليه عند الحنفية . والله أعلم

#### ٤ - باب الرهن مركوب ومخلوب

وقال مُغيرةٌ عن إبراهيم : تركب الضالة بقدر علفها ، وتُحلب بقدر علفها . والرهن مثله

٢٥١١ - حدثنا أبو نُعيمٍ حدثنا زكرياء عن عامرٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يقول « الرهن يُركبُ بنفقته ، ويُشربُ لبنُ الدَّرِّ إذا كان مَرهوناً » [ الحديث ٢٥١١ - طرفه في : ٢٥١٢ ]

٢٥١٢ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا زكرياء عن الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « الدَّرُّ يُركبُ بنفقته إذا كان مَرهوناً ، ولَبَنُ الدَّرِّ يُشربُ بنفقته إذا كان مَرهوناً ، وعلى الذي يركبُ ويشربُ النفقة »

قوله ( باب الرهن مركوب ومخلوب ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً قال الحاكم : لم يخرج له ، لأن سفيان وغيره وقفوه على الأعمش انتهى . وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ، ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي ، وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة . قوله ( وقال مُغيرة ) أي ابن مقسم ( عن إبراهيم ) أي النخعي ( تركب الضالة بقدر علفها وتحلب بقدر علفها ) وقع في رواية الكشميني « بقدر علفها » ، والأصل أصوب . وهذا الأثر وصله سعيد ابن منصور عن هشيم عن مُغيرة به . قوله ( والرهن مثله ) أي في الحكم المذكور ، وقد وصله سعيد بن منصور بالإسناد المذكور ولفظه « الدابة إذا كانت مرهونة تركب بقدر علفها ، وإذا كان لها لبن يشرب منه بقدر علفها ،

ورواه حماد بن سلة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم بأوضح من هذا ولفظه « إذا ارتهن شاة شرب المرتهن من لبنها بقدر من علفها ، فان استفضل من اللبن بعد ثمن العلف فهو ربا » . **قوله** (حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة . **قوله** (عن عامر) هو الشعبي ، ولاحد عن يحيى القطان عن زكريا « حدثني عامر ، وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمر وعلق له ثالثا في النكاح . **قوله** (الرهن يركب بنفقته) كذا للجميع بضم أول يركب على البناء اللجوهول ، وكذلك « يشرب » وهو خبر بمعنى الأمر ، لكن لم يتعين فيه الأمور ، والمراد بالرهن المهرمون ، وقد أوضحه في الطريق الثانية حيث قال « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا » . **قوله** ( الدر ) بفتح الميملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع ، وقوله « لبن الدر » هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو كقوله تعالى ( وحب الحصيد ) . **قوله** في الرواية الثانية ( وعلى الذي يركب ويشرب النفقة ) أي كائنا من كان ، هذا ظاهر الحديث ، وفيه حجة لمن قال يجوز للرتن الانتفاع بالرهن إذا قام بمصلحته ولو لم يأذن له المالك ، وهو قول أحمد وإسحاق . وطائفة قالوا : ينتفع المرتن من الرهن بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما لمفهوم الحديث ، وأما دعوى الاجال فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلة الإنفاق ، وهذا يختص بالمرتن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتن لأن انتفاع الراهن بالمهرمون لكونه مالك رقبته لا لكونه منقفا عليه بخلاف المرتن ، وذهب الجمهور الى أن المرتن لا ينتفع من المهرمون بشيء ، وتأولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين : أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه ، والثاني تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء يرد أصول جمع عليها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم « لا تحلب ماشية أرى بغير إذنه » انتهى ، وقال الشافعي : يشبه أن يكون المراد من رهن ذات در وظهر لم يمنع الراهن من درهما وظهرها فهي مخلوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن ، واعترضه الطحاوي بما رواه هشيم عن زكريا في هذا الحديث ولفظه « إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها » الحديث ، قال فتعين أن المراد المرتن لا الراهن ، ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيما حرم الربا ، حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تهر ربا ، قال فارتفع بتحريم الربا ما أبيح في هذا المرتن ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، والتاريخ في هذا متعذر ، والجمع بين الأحاديث ممكن ، وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم أن اسماعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وأنها من تخليطه ، وتعقب بأن أحمد رواها في مسنده عن هشيم ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي والليث وأبو ثور الى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المهرمون فيباح حينئذ للرتن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولإبقاء المألية فيه ، وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالركوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وهي من جملة مسائل الظفر . وقيل : إن الحسكة في العدول عن اللبن الى الدر الإشارة إلى أن المرتن إذا حلب جاز له ، لأن الدر ينتج من العين بخلاف ما إذا كان اللبن في إناء مثلا ورهنه فانه لا يجوز للرتن أن يأخذ منه شيئا أصلا ، كذا قال ، واحتج الموفق في المغنى بأن نفقة الحيوان واجبة للرتن فيه حق وقد أمكن استيفاء حقه من تمام الرهن والنيابة عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أخذ مؤنتها من مال زوجها عند امتناعه بغير

إذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها . والله أعلم

٥ - باب الرهن عند اليهود وغيرهم

٢٥١٣ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** قالت « اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً ورهنه دِرْعَهُ »  
**قوله** ( باب الرهن عند اليهود وغيرهم ) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم قريباً ، وخرجه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه قريباً

٦ - باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه

فالبيئة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه

٢٥١٤ - **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ « كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ** فكتب إلي : « إن النبي ﷺ قفى أن اليمين على المدعى عليه »  
 [ الحديث ٢٥١٤ - طرفاه في : ٢٦٦٨ ، ٤٥٥٢ ]

٢٥١٥ ، ٢٥١٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ « قَالَ عَبْدُ اللَّهِ** رضى الله عنه : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ ، ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ [٧٧ آل عمران] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - فَعَارُوا إِلَى - عَذَابُ أَلِيمٍ ۝ ﴾ .  
 ثُمَّ إِنَّ الْأَشْمَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ : مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَ لَحْدُنَا ، قَالَ فَقَالَ : صَدَقَ ، لَقِيَ نَزَاتٌ ، كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَرٍّ ، فَاحْصَنَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
 شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ . قُلْتُ : إِنَّهُ إِذَا يَحْلِفُ وَلَا يُبَالَى . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالاً وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ . ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا - إِلَى - وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ ۝ ﴾

**قوله** ( باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبيئة على المدعى واليمين على المدعى عليه ) سيأتي ذكر تعريف المدعى والمدعى عليه في كتاب الشهادات إن شاء الله تعالى وألخص ما قيل فيه إن المدعى من إذا ترك ترك والمدعى عليه بخلافه ، ثم أورد فيه ثلاثة أحاديث ، الأول حديث ابن عباس : **قوله** ( كتب إلى ابن عباس ) حذف المفعول وقد ذكره في تفسير آل عمران . **قوله** ( فكتب إلي أن النبي ﷺ ) يجوز فتح هزة أن وكسرهما ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات . وأراد المصنف منه الحل على عموم خلافاً لما قال إن القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الرهن ، لأن الرهن كالتأهيد للمرتهن ، قال ابن التين : جنح البخاري إلى أن الرهن لا يكون

شاهدا . الثاني والثالث حديثا عبد الله بن مسعود والأشعث ، وقد تقدما قريبا في كتاب الشرب ، وأراد من إيرادهما قوله ﷺ للاشعث ، شاهداك أو يمينه ، فإن فيه دليلا لما ترجم به من أن البينة على المدعى ، ولعله أشار في الترجمة الى ماورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة ، وهو عند البيهقي وغيره كما سيأتي بيانه . وكأنه لما لم يكن على شرطه ترجم به ، وأورد مايدل عليه بما ثبت على شرطه . والله أعلم

( غائبة ) . اشتمل كتاب الرهن من الاحاديث المرفوعة على تسعة احاديث موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ستة والخامس ثلاثة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة . وفيه من الآثار أثران عن ابراهيم النخعي . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٤٩ - كتاب العتق

### ١ - باب في العتق وفضله

وقوله تعالى [ ١٣ - ١٥ البلد ] : ﴿ تِلْكَ رَقِيَّةٌ . أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾

٢٥١٧ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد قال حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن الحسين قال : قال لي أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ « أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَفْتَدَ اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْ النَّارِ . قال سعيد بن مرجانة : فانطلقت به إلى علي بن الحسين ، فسمعت علي بن الحسين رضي الله عنهما إلى عبد الله قد أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم - أو ألف دينار - فأعتقه »

[ الحديث ٢٥١٧ - طرفه في : ٦٧١٥ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . في العتق وفضله ) كذا للاكثر ، زاد ابن شويه بعد البسملة « باب » ، وزاد المستمل قبل البسملة « كتاب العتق » ولم يقل باب . وأنتهيا النسق . والعتق بكسر المهملة وإزالة الملك . يقال عتق يعتق عتقا بكسر أوله ويفتح وعتاقا وعتاقة ، قال الأزهري : وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرس إذا طار ، لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء . قوله ( وقول الله تعالى ﴿ تِلْكَ رَقِيَّةٌ ﴾ ) ساق الى قوله ( مقربة ) ووقع في رواية أبي ذر ( أو أطعم ) ولفظه ( أو إطعام ) وهما قرآنان مشهورتان والمراد بفك الرقبة تخليص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه ، وإنما خصت بالذكر إشارة إلى أن حكم السيد عليه كالغل في رقبته فإذا أعتق فك الغل من عنقه ، وجاء في حديث صحيح « ان فك الرقبة مختص بمن أعان في عتقها حتى تعتق » رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله ﷺ « أعتق النسمة وفك الرقبة . قيل يا رسول الله أليستا واحدة ؟ قال : لا ، ان عتق النسمة أن تفرد بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين في عتقها »

وهو في أثناء حديث طويل أخرج الترمذى بعضه وصححه ، وإذا ثبت الفضل في الإيانة على العتق ثبت الفضل في التفرد بالعتق من باب الأولى . قوله ( حدثنا واقد بن محمد ) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر أخو عاصم الذى روى عنه ، وبذلك صرح الإسماعيلي من طريق معاذ المعبرى عن عاصم بن محمد عن أخيه واقد . قوله ( حدثني سعيد بن مرجانة ) بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم وهى أمه ، واسم أبيه عبد الله ويكنى سعيداً أبا عثمان ، وقوله ( صاحب على بن الحسين ) أى زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته ، وهم من زعم أنه سعيد بن يسار أبو الحباب فإنه غيره عند الجمهور ، وليس لسعيد بن مرجانة في البخارى غير هذا الحديث ، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ، ثم غفل فذكره في أتباع التابعين وقال لم يسمع من أبي هريرة . هـ . وقد قال هنا قال لى أبو هريرة ، ووقع التصريح بسامعه منه عند مسلم والنسائي وغيرهما فأتى ما زعمه ابن حبان . قوله ( أيما رجل ) في رواية الإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن عاصم بن محمد ، أيما مسلم ، ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة . قوله ( عضواً من النار ) في رواية مسلم ، عضواً منه من النار ، وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة وستأتي مختصرة للصف في كفارات الإيمان ، وأعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه ، وللنسائي من حديث كعب بن مرة ، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فسكاً من النار عظمين منهما بغير عظم ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فسكاً من النار ، أسنده صحيح ، ومثله للترمذى من حديث أبي أمامة ، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات . قوله ( قال سعيد بن مرجانة ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( فانطلقت به ) أى بالحديث ، وفي رواية مسلم ، فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعل ، زاد أحمد وأبو عوانة من طريق إسماعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مرجانة ، فقال علي بن الحسين : أنت سمعت هذا من أبي هريرة ؟ فقال نعم . . قوله ( فعمد علي بن الحسين إلى عبده ) اسم هذا العبد مطرف ، وقع ذلك في رواية إسماعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم ، وقوله ، عبد الله بن جعفر ، أى ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة ثمانين من الهجرة ، ومات سعيد بن مرجانة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله بثلاث أو أربع ، وروايته عنه من رواية الأقران ، وقوله ، عشرة آلاف درهم أو ألف دينار ، شك من الراوى ، وفيه إشارة إلى أن الدينار إذ ذاك كان بعشرة دراهم ، وقد رواه الإسماعيلي من رواية عاصم بن علي فقال ، عشرة آلاف درهم ، بغير شك . قوله ( فأعتقه ) في رواية إسماعيل المذكورة ، فقال اذهب أنت حر لوجه الله ، وفي الحديث فضل العتق ، وأن عتق الذكر أفضل من عتق الأنثى خلافاً لمن فضل عتق الأنثى عتجاً بأن عتقها يستدعى صيرورة ولدها حراً سواء تزوجها حر أو عبد بخلاف الذكر ، ومقابله في الفضل أن عتق الأنثى غالباً يستلزم ضياعها ، ولأن في عتق الذكر من المصالح العامة ما ليس في الأنثى كصلاحيتها لفقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الإناث ، وفي قوله ، أعتق الله بكل عضو منه عضواً ، إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيماء ، وأشار الخطابي إلى أنه يقتصر النقص المحجور بمنفعة كلخصى مثلاً إذا كان ينتفع به فيما لا ينتفع بالفعل ، وما قاله في مقام المنع ، وقد استنكره النووي وغيره ، وقال : لاشك أن في عتق الخصى وكل ناقص فضيلة ، لكن الكامل أولى . وقال ابن المنير : فيه إشارة إلى أنه ينبغي في



الرقبة التي تكون للكفارة أن تكون مؤمنة ، لأن الكفارة منقذة من النار فينبغي أن لا تقع إلا بمنقذة من النار . واستشكل ابن العربي قوله « فرجه بفرجه » ، لأن الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب له النار إلا الزنا ، فإن حمل على ما يتعاطاه من الصفات كالمفاخذة لم يشكل عتقه من النار بالعتق ، وإلا فالزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، ثم قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات المصطفى ترجيحاً يوازي سيئة الزنا ٥١ . ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتي في غيره من الأعضاء عما آثاره فيه كاليد في الغصب مثلاً . والله أعلم

### ٣ - باب أي الرقاب أفضل

٢٥١٨ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي مرواح عن أبي ذر رضي الله عنه قال « سألت النبي ﷺ : أي العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله . قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال : أعلاها تمناً ، وأدناها عند أهلها : قلت : فإن لم أقبل ؟ قال : مؤمن ضائعاً ، أو تهنع لأخرق . قال : فإن لم أقبل ؟ قال : تدع الناس بين الشر ، فإنها عتقة تصدق بها على نفسك »

قوله ( باب أي الرقاب أفضل ) أي للعتق . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ) هذا من أصل حديث وقع في البخاري ، وهو في حكم الثلاثيات ، لأن هشام بن عروة شيخ شيخه من التابعين وإن كان هنا روى عن تابعي آخر وهو أبو ، وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبيد الله بن موسى فقال « أخبرنا هشام بن عروة ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج » . قوله ( عن أبيه ) في رواية النسائي من طريق يحيى القطان « عن هشام حدثني أبي » . قوله ( عن أبي مرواح ) بضم الميم بمدّها راه خفيفة وكسر الواو بعدها مهملة ، زاد مسلم من طريق حماد بن زيد « عن هشام الليثي » ، ويقال له أيضاً الغفاري ، وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه ، وشذ من قال اسمه سعد ، قال الحاكم أبو أحمد : أدرك النبي ﷺ ولم يره . قلت : وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، ورجاه كلهم مدنيون إلا شيخه . وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري عن حبيب بن عروة عن عروة بن عروة فصار في الاسناد أربعة من التابعين . وفي الصحابة أبو مرواح الليثي غير هذا سماء ابن منته وأقدا وعزاه لابن دأود ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره ، وذكر الاسماعيلي عدداً كثيراً نحو العشرين نفساً روى عن هشام بهذا الاسناد ، وخالفهم مالك فأرسله في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن النبي ﷺ ، ورواه يحيى بن يحيى الليثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة ، قال الدارقطني : الرواية المرسلة عن مالك أصح ، والمفوظ عن هشام كما قال الجماعة . قوله ( عن أبي ذر ) في رواية يحيى بن سعيد المذكورة « أن أبا ذر أخبره » . قوله ( قال أعلاها ) بالعين المهملة للكثرة وهي رواية النسائي أيضاً ، والكرشميقي بالعين المعجمة وكذا للنسائي ، قال ابن قرقول : معناهما متقارب . قلت : وقع لمسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام « أكثرها تمناً » وهو يبين المراد ، قال النووي : محله واقع أهل فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة أو رقتين مفضولتين فالرقتان أفضل ، قال : وهذا بخلاف

الأخية فإن الواحدة السمينة فيها أفضل ، لأن المطلوب هنا فك الرقة وهناك طيب اللحم هـ . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص ، فرب شخص واحد إذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به أضعاف ما يحصل من النفع بعتق أكثر عددا منه ، ورب محتاج إلى كثرة اللحم لتفرقة على المحايج الذين ينتفعون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم ، فالضابط أن مهما كان أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو كثير ، واحتج به لما لك في أن عتق الرقة السكافة إذا كانت أغلى ثمننا من المسلة أفضل ، وخالفه أصبغ وغيره وقالوا : المراد بقوله أغلى ثمننا من المسلمين ، وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الأول . قوله ( وأنفسها عند أهلها ) أى ما اغتباطهم بها أشد ، فإن عتق مثل ذلك ما يقع غالبا إلا خالصا وهو كقوله تعالى ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا عما تحبون ) . قوله ( قلت فإن لم أفعل ) في رواية الاسماعيلي هـ أرأيت إن لم أفعل ، أى إن لم أقدر على ذلك ، فاطلق الفعل وأراد القدرة . وللدارقطني في « الفرائب » بلفظ « فإن لم أستطع » . قوله ( تعين ضائعا ) بالصاد المعجمة وبعد الالف تحتانية لجميع الرواة في البخاري كما جزم به عياض وغيره ، وكذا هو في مسلم ، إلا في رواية السمرقندي كما قاله عياض أيضا ، وجزم الدارقطني وغيره بأن هشاماً رواه هكذا دون من رواه عن أبيه ، وقال أبو على الصدي ونقلته من خطه : رواه هشام بن هروة بالصاد المعجمة والتحتانية ، والصواب بالمهملة والنون كما قال الزهري . وإذا تقرر هذا فقد خبط من قال من شراح البخاري إنه روى بالصاد المهملة والنون ، فإن هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه ، وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام هذا الحديث بالصاد المعجمة ، قال معمر : كان الزهري يقول صحف هشام وأما هو بالصاد المهملة والنون . قال الدارقطني : وهو الصواب لما بلته بالآخرق وهو الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل ، وقال على بن المديني : يقولون إن هشاماً صحف فيه هـ . ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما تقدم وهى بالمهملة والنون ، وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض ، وقد وجهت رواية هشام بأن المراد بالضائع ذو الضياع من فقر أو عيال فيرجع إلى معنى الأول ، قال أهل اللغة : رجل أخرق لأصنعة له والجمع خرق بضم ثم سكون ، وامرأة خرقاء كذلك ، ورجل صانع وصنع بفتحيتين وامرأة صناع بزيادة ألف . قوله ( فإن لم أفعل ) أى من الصناعة أو الإعانة ، ووقع في رواية الدارقطني في « الفرائب » : « أرأيت أن ضعفت » وهو يشعر بأن قوله إن لم أفعل أى للعجز عن ذلك لا كسلا مثلاً . قوله ( تدع الناس من الشر ) فيه دليل على أن الكف عن الشر داخل في فعل الإنسان وكسبه حتى يؤجر عليه ويماقب ، غير أن الثواب لا يحصل مع الكف إلا مع النية والقصد لا مع الغفلة والذهول قاله القرطبي ملخصا . قوله ( فإنها صدقة تصدق ) بفتح المثناة والصاد المهملة الخفيفة على حذف إحدى التاءين الأصل تصدق ويجوز تشديدها على الإدغام . وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد الإيمان ، قال ابن حبان : الوافى حديث أبي ذر هذا بمعنى ثم ، وهو كذلك في حديث أبي هريرة أى المتقدم في « باب من قال إن الإيمان هو العمل » وقد تقدم الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلف من الروايات في أفضل الأعمال هناك ، وقيل قرن الجهاد بالإيمان هنا لأنه كان إذ ذاك أفضل الأعمال ، وقال القرطبي : تفضيل الجهاد في حال تعينه ، وفضل بر الوالدين لمن يكون له أبوان فلا يجاهد إلا بأذنهما ، وحاصله أن الأجوبة اختلفت باختلاف أحوال السائلين . وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال ، وصبر المفتي والمعلم على التليذ ورفقه به ، وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي إدريس الخولاني وغيره عن أبي ذر حدثنا حديثا طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبتها تشتمل على فوائد كثيرة : منها سؤاله

عن أى المؤمنين أكل وأى المسلمين أسلم وأى الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل ، وفيه ذكر الانبياء وعدمهم وما أنزل عليهم ، وآداب كثيرة من أوامرو ونواهى وغير ذلك ، قال ابن المنير : وفى الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل من إعانة غير الصانع لأن غير الصانع مظنة الإعانة فكل أحد يعينه غالباً ، بخلاف الصانع فإنه لشهرته بصنعه يغفل عن إعانته . فهى من جنس الصدقة على المستور

### ٣ - باب ما يستحب من العتاقة فى الكسوف أو الآيات

٢٥١٩ - **حدثنا** موسى بن مسعود **حدثنا** زائدة بن قدامة عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر

عن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت « أمر النبي ﷺ بالعتاقة فى كسوف الشمس »  
تابعه على الدراوردي عن هشام »

٢٥٢٠ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** عثمان **حدثنا** هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي

بكر رضى الله عنهما قالت « كنا نؤمر عند الكسوف بالعتاقة »

**قوله** ( باب ما يستحب من العتاقة ) بفتح العين ووم من كسرهما ، يقال عتق يعتق عتاقاً وعتاقة والمراد الاعتاق وهو ملزوم العتاقة . **قوله** ( فى الكسوف أو الآيات ) كذا لأبى ذر وابن شويه وأبى الوقت والباقيين والآيات ، بغير ألف ، ودأبه للتويع لا للشك ؛ وقال الكرماني هو بمعنى الواو وبمعنى بل لأن عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على الخاص ، وليس فى حديث الباب سوى الكسوف ، وكأنه أشار الى قوله فى بعض طرقه « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده ، وأكثر ما يقع التخويف بالنار فناسب وقوع العتق الذى يعتق من النار ، لكن يختص الكسوف بالصلاة المشروعة بخلاف بقية الآيات . **قوله** ( حدثنا موسى بن مسعود ) وهو أبو حذيفة النهدي بفتح النون مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد تقدم الحديث فى الكسوف عن راو آخر عن شيخه زائدة . **قوله** ( تابعه على ) يعنى ابن المديني وهو شيخ البخارى ، ووم من قال المراد به ابن حجر ، والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد ، **قوله** ( حدثنا محمد بن أبي بكر ) هو المقدسي ، وعثمان بفتح المهملة وتشديد المثلثة هو ابن على بن الوليد العامري الكوفي ما له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وهشام هو ابن عروة ، وفاطمة زوجته وهى ابنة عمه ، وهذا الحديث مختصر من حديث طويل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى فى موضعه وتبين برواية زائدة أن الأمر فى رواية عثمان هو النبي ﷺ ؛ وهو مما يقوى أن قول الصحابي « كنا نؤمر بكذا » فى حكم المرفوع

### ٤ - باب إذا أعتق عبداً بين اثنين ، أو أمة بين الشركاء

٢٥٢١ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفیان بن عمرو عن سالم عن أبيه رضى الله عنه عن النبي ﷺ

قال « من أعتق عبداً بين اثنين فإن كان مؤمراً فؤم عليه ثم يعتق »

٢٥٢٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ الْعَبْدِ عَلَيْهِ قِيَمَةُ عَدْلٍ فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ ، وَالْأَقْدَقُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ »

٢٥٢٣ - **حَدَّثَنَا** عُثَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَلْيَبِيعْهُ بِثَمَنِهِ كُلِّهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُقَوِّمُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ عَلَى الْمَتَقِّ . فَأَنْتَقِ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ »

**حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرٌ عَنْ هُبَيْدِ اللَّهِ . . . اخْتَصَرَهُ

٢٥٢٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيَمَتَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ . قَالَ نَافِعٌ : وَالْأَقْدَقُ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ . قَالَ أَبُو بَرْزَةَ : لَا أَدْرِي أَمَى قَالَهُ نَافِعٌ ، أَوْ شَىءٌ فِي الْحَدِيثِ »

٢٥٢٥ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُقْدَامٍ حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يُفْتَى فِي الْبَيْدِ أَوْ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيبَهُ مِنْهُ يَقُولُ : قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ عَتَقُهُ كُلُّهُ إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ يُقَوِّمُ بِهِ مَالَهُ قِيَمَةَ الْعَدْلِ ، وَيُدْفَعُ إِلَى الشُّرَكَاءَ أَنْصَابُهُمْ وَيُحْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ ، يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »

ورواه اللَّيْثُ وابنُ أَبِي ذُئْبٍ وابنُ إِسْحَاقَ وَجُوزَيْرَةُ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . مختصراً

قوله ( باب إذا أعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء ) قال ابن التين : أراد أن العبد كالأمة لا اشتراكهما في الرق قال : وقد بين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتى فيهما بذلك انتهى ، وكأنه أشار إلى رد قول إسحاق بن راهويه : أن هذا الحكم يختص بالذكر وهو خطأ ، وادعى ابن حزم أن لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ، ولعله أراد المملوك . وقال القرطبي : العبد اسم للمملوك الذكر بأصل وضعه ، والأمة اسم لمؤنثه بغير لفظه ، ومن ثم قال إسحاق : أن هذا الحكم لا يتناول الاثني ، وعالقه الجمهور فلم يفرقوا في الحكم بين الذكر والاثني إما لأن لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى ( إلا آتَى الزَّحْنُ عَبْدًا ) فإنه يتناول الذكر والاثني قطعاً ، وإما على طريق الإلحاق لعدم الفارق ، قال : وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه أنه كان يفتى في العبد والأمة يكون بين الشركاء ، الحديث ، وقد قال في آخره ويخبر ذلك عن النبي ﷺ ، فظاهره أن الجميع مرفوع ، وقد رواه الدارقطني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ كَانَ لَهُ شِرْكٌ فِي عَبْدٍ أَوْ

أمة ، الحديث ، وهذا أصرح ما وجدته في ذلك ، ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحق عن نافع مثله وقال فيه : حل عليه ما بقي في ماله حتى يعتق كله ، وقد قال إمام الحرمين : إدراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسامع قبل التفطن لوجه الجمع والفرق ، والله أعلم . قلت : وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال : ينفذ عتق الشريك في جميعه ولا شيء عليه لشريكه إلا أن تكون الأمة جميلة تراد للوطء فيضمن ما أدخل على شريكه فيها من الضرر ، قال النووي : قول إسحق شاذ ، وقول عثمان فاسد اهـ . وإنما قيد المصنف العبد بـ « اثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيهما ، والا فالحكم في الجميع سواء . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا عمرو بن دينار ، . قوله ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر ، وللنسائي من طريق إسحق بن راهويه عن سفيان عن عمرو أنه « سمع سالم بن عبد الله بن عمر ، . قوله ( من أعتق ) ظاهره العموم ، لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المحجور عليه لفسه ، وفي المحجور عليه بفلس والعبد والمريض مرض الموت والكافر تفاصيل للعلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ، ولا يقوم في مرض الموت عند الشافعية إلا إذا وسعه الثلث ، وقال أحمد : لا يقوم في المرض مطلقاً وسيأتي البحث في عتق الكافر قريباً ، وخرج بقوله « أعتق » ما إذا عتق عليه بأن ورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سرية عند الجمهور ، وعن أحد رواية ، وكذلك لو عجز المكاتب بعد أن اشترى شقصاً يعتق على سيده فإن الملك والعتق يحصلان بغير فعل السيد فهو كالارث ، ويدخل في الاختيار ما إذا أكره بحق ، ولو أوصى بعتق نفسه من المخترك أو بعتق جزء من له كله لم يسر عند الجمهور أيضاً لأن المال ينتقل للوارث ويصير الميث معسراً ، وعن المالكية رواية ، وحجة الجمهور مع مفهوم الخبر أن السرية على خلاف القياس فيختص بمورد النص ، ولأن التوقيع سبيله سبيل غرامة المتلفات فيقتضي التخصيص بصور أمر يجعل اتلفاً ، ثم ظاهر قوله « من أعتق » وقوع العتق منجزاً ، وأجرى الجمهور المعلق بصفة إذا وجدت مجرى المنجز . قوله ( عبداً بين اثنين ) هو كالمثال وإلا فلا فرق بين أن يكون بين اثنين أو أكثر ، وفي رواية مالك وغيره في الباب « شركاء » وهو بكسر المعجمة وسكون الراء ، وفي رواية أيوب الماضية في الشركة « شقصاً » بمعجمة وقاف ومهملة وزن الأول ، وفي رواية في الباب « نصيباً » والكل بمعنى ، إلا أن ابن دريد قال : هو القليل والكثير ، وقال القزاز : لا يكون الشقص إلا كذلك ، والشرك في الأصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ، ولا بد في السياق من إضمار جزء أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها ، وظاهره العموم في كل دقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففيه خلاف ، والأصح في الرهن والجناية منع السرية لأن فيها إبطال حق المرتين والمجنى عليه ، فلو أعتق (١) مشتركاً بعد أن كاتبه فإن كان لفظ العبد يتناول المكاتب وقعت السرية والأفلا ، ولا يمكن ثبوت أحكام الرق عليه ، فقد ثبت ولا يستلزم استعمال لفظ العبد عليه ، ومثله ما لو دبراه ، لكن تناول لفظ العبد للبدر أقوى من المكاتب فيفسر هنا على الأصح ، فلو أعتق من أمة ثبت كونها أم ولد لشريكه فلا سرية لأنها تستلزم النقل من مالك إلى مالك ، وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى بيعها وهو أصح قول العلماء . قوله ( فإن كان موسراً قوم ) ظاهره اعتبار ذلك حال

العتق ، حتى لو كان معسرا ثم أيسر بعد ذلك لم يتغير الحكم ، ومفهومه أنه إن كان معسرا لم يقوم ، وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها « وإلا فقد عتق منه ماعتق ، ويبقى ما لم يعتق على حكمه الأول ، هذا الذي ينهم من هذا السياق وهو السكوت عن الحكم بعد هذا الإبقاء ، وسيأتي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي يليه . قوله ( قوم عليه ) بضم أوله ، زاد مسلم والنسائي في روايتهما من هذا الوجه « في ماله قيمة عدل لا وكس ولا شطط ، والوكس بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهملة النقص ، والشطط بمجمعة ثم مهملة مكررة والفتح الجور ، وانفق من قال <sup>(١)</sup> من العلماء على أنه يباع عليه في حصص شريكه جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف عندهم في ذلك ، ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان في حكم الموسر على أصح قول العلماء ، وهو كالحلاف في أن الدين هل يمنع الزكاة أم لا ، ووقع في رواية الشافعي والحميدي « فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل » وهو شك من سفيان ، وقد رواه أكثر أصحابه عنه بلفظ « قوم عليه قيمة عدل » وهو الصواب . قوله ( ثم يعتق ) في رواية مسلم « ثم أعتق عليه من ماله ان كان موسرا » وهو يشعر بأن التاء في حديث الباب مفتوحة مع ضم أوله . ( تنبيه ) : روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا ، أخرجه مسلم بلفظ « من أعتق شركا له في عبد عتق ما بقى في ماله إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » وذكر الخطيب قوله « إذا كان له مال يبلغ ثمن العبد » في المدرج ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سيأتي . قوله في طريق مالك عن نافع ( وكان له ما يبلغ ) أى شيء يبلغ ، وعند الكشميني « مال يبلغ » وهى رواية « الموطأ » والتقييد بقوله « يبلغ » يخرج ما إذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصب . وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا ، لكن الأصح عند الشافعية - وهو مذهب مالك - أنه يسرى إلى القدر الذى هو موسر به تنفيذا للعتق بحسب الامكان . قوله ( ثمن العبد ) أى من بقيمة العبد ، لأنه موسر بحصته ، وقد أوضح ذلك النسائي في روايته من طريق زيد بن أبى أنيسة عن عبيد الله بن عمر وعمر بن نافع ومحمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر بلفظ « وله مال يبلغ قيمة أنصباء شركائه فانه يضمن لشركائه أنصباءهم ويعتق العبد » والمراد بالثمن هنا القيمة ، لأن الثمن ما اشترت به العين ، واللازم هنا القيمة لا الثمن ، وقد تبين المراد في رواية زيد بن أبى أنيسة المذكورة ، وبأتى في رواية أبوب في هذا الباب بلفظ « ما يبلغ قيمته بقيمة عدل » . قوله ( فأعطى شركاه ) كذا الأكثر على البناء للفاعل وشركاه بالنصب ، وبعضهم « فأعطى » على البناء للفعل وشركاؤه بالضم ، وقوله « حصصهم » أى قيمة حصصهم أى إن كان له شركاء فان كان له شريك أعطاه جميع الباقي ، وهذا لا خلاف فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فأعتق أحدهم حصته وهى الثلث والثانى حصته وهى السدس فهل يقوم عليهما نصيب صاحب النصف بالسوية أو على قدر الحصص ؟ الجمهور على الثانى ، وعند المالكية والحنابلة خلاف كالحلاف في الشفعة إذا كانت لثنين هل يأخذان بالسوية أو على قدر الملك ؟ . قوله ( عتق منه ماعتق ) قال الداودي هو بفتح العين من الأول ويجوز الفتح والضم فى الثانى ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يقله غيره ، وإنما يقال عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ، ولا يعرف عتق بضم أوله لأن الفعل لازم غير متعد . قوله في الرواية الثالثة ( عن أبى أسامة عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمري . قوله ( عتقه كله ) بجر اللام تأكيذا للتضمير المتصانف أى عتق العبد كله .

قوله ( فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل على المعتق ) هكذا في هذه الرواية ، وظاهرها أن التقويم يشرح في حق من لم يكن له مال ، وليس كذلك بل قوله « يقوم » ليس جوابا للشرط بل هو صفة من له المال ، والمعنى أن من لا مال له بحيث يقع عليه اسم التقويم فان العتق يقع في نصيبه خاصة ، وجواب الشرط هو قوله « فأعتق منه ما أعتق » والتقدير فقد أعتق منه ما أعتق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة عن أبي أسامة عند الاسماعيل بلفظ « فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتق منه ما عتق » وأوضح من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ « فان كان له مال قوم عليه قيمة عدل في ماله ، فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق » قوله ( حدثنا مسدد حدثنا بشر ) أي ابن الفضل ( عن عبيد الله ) أي ابن عمر . قوله ( اختصره ) أي بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسدد في مسنده برواية معاذ بن المثني عنه بهذا الاسناد ، وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه « من أعتق شركا له في مملوك فقد عتق كله » وقد رواه غير مسدد عن بشر مطولا أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس فيه أيضا قوله « عتق منه ما عتق » فيحتمل أن يكون مراده أنه اختصر هذا القدر ، وقد فهم الاسماعيل ذلك فقال : عامة الكوفيين رويوا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم المومر والمسر معا ، والبصريون لم يذكروا إلا حكم المومر فقط . قلت : فن الكوفيين أبو أسامة كما ترى وابن نمير عند مسلم وزهير عند النسائي وعيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبيد عند أبي عوانة وأحمد ، ومن البصريين بشر المذكور وعالم بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى ، فيما ذكر الاسماعيل . لكن رواه النسائي من طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره « فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق » وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين . قوله ( أو شركا له في عبد ) الشك فيه من أيوب ، وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه « أو قال نصيبا » . قوله ( فهو حقيق ) أي معتق بضم أوله وفتح المثناة . قوله ( قال أيوب : لا أدري شيء قاله نافع أو شيء في الحديث ) هذا شك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المومر هل هي موصولة مرفوعة أو منقطعة مقطوعة ، وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب ، فقال في آخره « وربما قال وإن لم يكن له مال فقد عتق منه ما عتق » وربما لم يقله ، وأكثر ظني أنه شيء يقوله نافع من قبله ، أخرجه النسائي ، وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي « وكان نافع يقول قال يحيى : لا أدري شيء كان من قبله يقوله أم شيء في الحديث » ، فان لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ، ورواها من وجه آخر عن يحيى لحزم بأنها عن نافع ، وأدرجها في المرفوع من وجه آخر ، وجزم مسلم بأن أيوب ويحيى قالا : لا ندري أمور في الحديث أو شيء قاله نافع من قبله ، ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر ، لكن اختلف عليه في إثباتها وحذفها كما تقدم ، والذين أثبتوها حفاظ فائباتها عن عبيد الله مقدم ، وأثبتها أيضا جرير بن حازم كما سيأتي بعد اثني عشر بابا واسماعيل بن أمية عند الدارقطني ، وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة مرفوعة ، قال الشافعي : لا أحسب عالما بالحديث يشك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب ، لأنه كان ألزم له منه ، حتى ولو استويا فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ، ويؤيد ذلك قول عثمان الدارمي : قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب ؟ قال : مالك . وسأذكر ثمرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( انه كان يعني الخ ) كان البخاري أورد هذه الطريقين يشير بها

إلى أن ابن عمر راوى الحديث أفتى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد بذلك على من لم يقل به ، ولم يتفرد موسى بن عقبة عن نافع بهذا الاسناد بل وافقه صخر بن جويرية عن نافع ، أخرجه أبو عوانة والطحاوى والدارقطنى من طريقه . قوله ( ورواه الليث وابن أبي ذئب وابن إسحق وجويرية ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ مختصرا ) معنى ولم يذكروا الجملة الأخيرة في حق الممسر وهي قوله : فقد عتق منه ما عتق ، فأما رواية الليث فقد وصلها مسلم ولم يسق لفظه ، والنسائي ولفظه : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أيما مملوك كان بين شركاء فاعتق أحدهم نصيبه فإنه يقام في مال الذى أعتق قيمة عدل فبعته إن بلغ ذلك ماله . وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، ووصلها أبو نعيم في مستخرجه عليه ولفظه : من أعتق شركا في مملوك وكان للذى يمتق مبلغ منه فقد عتق كله ، وأما رواية ابن إسحق فوصلها أبو عوانة ولفظه : من أعتق شركا له في عبد مملوك فعليه نفاذه منه ، وأما رواية جويرية وهو ابن إسماعيل فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى ، وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم وغيره وقد ذكرت لفظه ، وأما رواية إسماعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسق لفظها ، وهي عند عبد الرزاق نحو رواية ابن أبي ذئب . وفي هذا الحديث دليل على أن الموسر إذا أعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال ابن عبد البر : لا خلاف في أن التقويم لا يكون إلا على الموسر ، ثم اختلفوا في وقت العتق : فقال الجمهور والشافعى في الأصح وبعض المالكية : أنه يمتق في الحال ، وقال بعض الكافعية لو أعتق للشريك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم الممتق حصة نصيبه بالتقويم ، وحجتهم رواية أيوب في الباب حيث قال : من أعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق ، وأوضح من ذلك رواية النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ : من أعتق عبدا وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته ، والطحاوى من طريق ابن أبي ذئب عن نافع : فكان الذى يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله ، حتى لو أعتق الموسر الممتق بعد ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ، ولو مات أخذ من تركته ، فإن لم يخلف شيئا لم يكن للشريك شيء واستمر العتق ، والمشهور عند المالكية أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة ، فلو أعتق الشريك قبل أخذ القيمة نفذ عتقه ، وهو أحد أقوال الشافعى : وحجتهم رواية سالم أول الباب حيث قال : فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق ، والجواب أنه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على أداء القيمة ، فإن التقويم يفيد معرفة القيمة ، وأما الدفع فقد رآه على ذلك . وأما رواية مالك التى فيها : فاعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد ، فلا تقتضى ترتيبا لسياقها بالواو . وفي الحديث حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال ، لتصریح الحديث بالتقويم على الممتق . وعلى ربيعة حيث قال : لا ينفذ عتق الجزء من موسر ولا ميسر ، وكأنه لم يثبت عنده الحديث . وعلى بكر بن الأشج حيث قال : إن التقويم يكون عند ارادة العتق لا بعد صدوره . وعلى ابن حنيفة حيث قال : يتخير الشريك بين أن يقوم نصيبه على الممتق أو يعتق نصيبه أو يستسمى العبد في نصيب الشريك ، ويقال إنه لم يسبق الى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا أصحابه ، وطرد قوله في ذلك فيما لو أعتق بعض عبده فالجمهور قالوا : يعتق كله ، وقال هو : يستسمى العبد في قيمة نفسه لمولاه . واستثنى الحنفية ما إذا أذن الشريك فقال لشريكه : أعتق نصيبك ، قالوا فلا ضمان فيه . واستدل به على أن من أتلف شيئا من الحيوان فعليه قيمته لا مثله ، ويلتحق بذلك ما لا يكال ولا يوزن عند الجمهور . وقال ابن بطال : قيل الحكمة في التقويم على الموسر أن تكفل حرية



العبد لتم شهادته وحدوده . قال : والصواب أنها لاستكمال انفاذ المعتق من النار . قلت : وليس القول المذكور مردودا بل هو محتمل أيضا ، ولعل ذلك أيضا هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء .

٥ - باب إذا أعتق نَصيباً في عَبدٍ وليس له مالٌ استسعى العبدُ غيرَ مَشْقُوقٍ عليه ، على نحوِ الكتابةِ

٢٥٢٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ :

حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصًا مِنْ عَبْدٍ . . »

٢٥٢٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ

نَهْيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَعْتَقَ نَصِيْبًا - أَوْ شَقِيصًا - فِي مَمْلُوكٍ فَلَاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، وَإِلَّا فَوَظَّ عَلَيْهِ فَاسْتَسَى بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ »

تَابَهُ حُجَّاجُ بْنُ حَبَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلِيفٍ عَنْ قَتَادَةَ . . اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ

قوله ( باب إذا أعتق نَصيباً في عَبدٍ وليس له مالٌ استسعى العبدُ غيرَ مَشْقُوقٍ عليه ، على نحوِ الكتابةِ ) أشار البخاري هذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر د وإلا فقد عتق منه ما عتق ، أي وإلا ، فإن كان الممتق لا مال له يبلغ قيمة بقية العبد فقد تنجز عتق الجزء الذي كان يملكه وبقي الجزء الذي لشريكه على ما كان عليه أولاً إلى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يخلص به باقيه من الرق إن قوى على ذلك ، فإن عجز نفسه استمرت حصة الشريك موقوفة . وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعاً والحكم برفع الزيادة من مالا وهما قوله في حديث ابن عمر د وإلا فقد عتق منه ما عتق ، وقد تقدم بيان من جزم بأنها من جملة الحديث ، وبيان من توقف فيها أو جزم بأنها من قول نافع . وقوله في حديث أبي هريرة د فاستسعى به غير مشقوق عليه ، وما بين من جزم بأنها من جملة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنها من قول قتادة ، وقد بينت ذلك في كتابي « المدرج » ، بأبسط مما هنا . وقد استبعد الاسماعيل إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم بصحتها معاً وجزم بأنهما متدافعان ، وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخر يأتي بيانها في أواخر الباب إن شاء الله تعالى . قوله ( جرير بن حازم سمعت قتادة ) سيأتي بعد أبواب من رواية جرير بن حازم عن نافع ، فله فيه طريقان ، وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما . قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزنا واحداً . قوله ( من أعتق شقيصاً من عبد ) كذا أورده مختصراً وعطف عليه طريق سعيد عن قتادة ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن جرير بن حازم وبقيته د أعتق كله إن كان له مال وإلا يستسعى غير مشقوق عليه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعاً عن جرير بن حازم بلفظ د من أعتق شقيصاً من غلام وكان الذي أعتقه من المال ما يبلغ قيمة العبد أعتق في ماله ، وإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه ، قوله ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي هريرة . قوله ( عن النضر ) في رواية جرير - التي قبلها - عن قتادة د حدثني

النضر ، . قوله ( والا فوم عليه فاستسعى به ) في رواية عيسى بن يونس عن سعيد عند مسلم ، ثم يستسعى في نصيب الذي لم يمتق ، الحديث ، وفي رواية عبدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند أبي داود كلاهما عن سعيد ، فان لم يكن له مال قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه ، الحديث . قوله ( غير مشقوق عليه ) تقدم توجيهه ، وقال ابن التين : معناه لا يستغنى عليه في الثمن ، وفيل معناه غير مكاتب وهو بعيداً جداً . وفي ثبوت الاستسعاء حجة على ابن سيرين حيث قال : يعتق نصيب الشريك الذي لم يمتق من بيت المال . قوله ( تابعه حجاج بن حجاج وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره شعبة ) أراد البخاري بهذا الرد على من زعم أن الاستسعاء في هذا الحديث غير محفوظ ، وأن سعيد بن أبي عروبة تفرد به ، فاستظهر له برواية جرير بن حازم بموافقة ، ثم ذكر ثلاثة تابعيهما على ذكرها . فلما رواية حجاج فهو في نسخة حجاج بن حجاج عن قتادة من رواية أحمد بن حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن حجاج وفيها ذكر السعاية ، ورواه عن قتادة أيضا حجاج بن أرطاة أخرجه الطحاوي ، وأما رواية أبان فأخرجها أبو داود والنسائي من طريقه قال : حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه ، فان عليه أن يعتق بقيته ان كان له مال وإلا استسعى العبد ، الحديث ، ولأبي داود فعلية أن يمتقه كله والباقي سواء ، وأما رواية موسى بن خلف فوصلها الخطيب في كتاب الفصل والوصل ، من طريق أبي ظفر عبد السلام بن مظهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه ، من أعتق شقصا له في ملكه فعلية خلاصه إن كان له مال ، فان لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه ، وأما رواية شعبة فأخرجها مسلم والنسائي من طريق غنند عنه عن قتادة بأسناده ولفظه ، عن النبي ﷺ في المملوك بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال : يضمن ، ، ومن طريق معاذ عن شعبة بلفظ ، من أعتق شقصا من مملوك فهو حر من ماله ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود من طريق روح عن شعبة بلفظ ، من أعتق مملوكا بينه وبين آخر فعلية خلاصه ، وقد اختصر ذكر السعاية أيضا هشام الدستوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في إسناده : فمنهم من ذكر فيه النضر بن أنس ومنهم من لم يذكره . وأخرجه أبو داود والنسائي بالوجهين ولفظه أني داود والنسائي جميعا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه ، من أعتق نصيبا له في مملوك عتق من ماله ان كان له مال ، ولم يختلف على هشام في هذا القدر من المتن ، وغفل عبد الحق فزعم أن هشاما وشعبة ذكرا الاستسعاء فوصلا ، وتمقب ذلك عليه ابن المواق فأجلد ، وبالغ ابن العربي فقال : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ ، وإنما هو من قول قتادة . ونقل الخلال في العمل ، عن أحمد أنه ضعف رواية سعيد في الاستسعاء ، وضعفها أيضا الأثرم عن سليمان بن حرب ، واستند إلى أن فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال : فلو كان الاستسعاء مشروعا للزم أنه لو أعطاه مثلا كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك ، وفي ذلك غاية الضرر على الشريك أه ، ويمثل هذا لآثر الحديث الصحيحة ، قال النسائي . بلغني أن هاما رواه فجعل هذا الكلام أي الاستسعاء من قول قتادة ، وقال الاسماعيلي : قوله ، ثم استسعى العبد ، ليس في الخبر مستندا ، وإنما هو قول قتادة مدرج في الخبر على ما رواه همام ، وقال ابن المنذر والخطابي : هذا الكلام الأخير من قيسا قتادة ليس في المتن . قلت : ورواية همام قد أخرجها أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة لكنه لم يذكر الاستسعاء أصلا ولفظه ، ان رجلا أعتق شقصا من غلام ، فأجاز النبي ﷺ عتقه وغرمه بقية ثمنه ، ثم رواه عبد الله بن يزيد المقرئ عن همام فذكر فيه السعاية وفصلها من الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر

والدارقطني والخطابي والحاكم في علوم الحديث ، والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل ، كلهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير سواء وزاد ، قال فكان قتادة يقول : ان لم يكن له مال استسمى العبد ، قال الدارقطني : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه همام ضبطه وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة ، هكذا جزم هؤلاء بأنه مدرج . وأبي ذلك آخرون منهم صاحب الصحيح فصححا كون الجميع مرفوعا ، وهو الذي رجحه ابن دقيق العيد وجماعة ، لأن سعيد بن أبي عروبة أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له وكثرة أخذه عنه من همام وغيره ، وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعيد لكنهما لم ينفيا ما رواه ، وإنما اقتصرنا من الحديث على بعضه ، وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في زيادة سعيد ، فإن ملازمة سعيد لقتادة كانت أكثر منها فسمع منه ما لم يسمعه غيره ، وهذا كله لو انفرد ، وسعيد لم ينفرده ، وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي المليح في هذا الباب بمد أن ساق الاختلاف فيه على قتادة : هشام وسعيد أثبت في قتادة من همام ، وما أعل به حديث سعيد من كونه اختلط أو تفرد به مردود لانه في الصحيحين وغيرهما من رواية من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرون معهم لانطيل بذكرهم ، ومام هو الذي انفرد بالتفصيل ، وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فانه جملة واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما ، فدل على أنه لم يضبطه كما ينبغي . والعجب عن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جملة من قول قتادة ولم يطن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب الماضي ، والافتقار عنه ماعتق ، بكون أيوب جملة من قول نافع كما تقدم شرحه ففصل قول نافع من الحديث وميزه كما صنع همام سواء فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث همام مدرجا مع كون يحيى بن سعيد وافق أيوب في ذلك ومام لم يوافقه أحد ، وقد جزم بكون حديث نافع مدرجا محمد بن وضاح وآخرون ، والذي يظهر أن الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا لعمل صاحب الصحيح ، وقال ابن المواق : والانصاف أن لانوم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن يكون سمع قتادة يفتى به ، فليس بين تحديثه به مرة وفتياه به أخرى منافاة . قلت : ويؤيد ذلك أن البيهقي أخرج من طريق الأوزاعي عن قتادة أنه أفتى بذلك ، والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة يمكن بخلاف ما جزم به الاسماعيلي ، قال ابن دقيق العيد : حسبك بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى درجات الصحيح ، والذين لم يقولوا بالاستسعاء تملأوا في تضمينه بتعليلات لا يمكنهم الوفاء بمثلها في المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليلات ، وكان البخاري خشي من الطعن في رواية سعيد بن أبي عروبة فأشار الى ثبوتها بإشارات خفية كعادته ، فانه أخرجه من رواية يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وسمع منه قبل الاختلاط ، ثم استظهر له برواية جرير بن حازم بمثابة لينني عنه 'لنفرد' ، ثم أشار الى أن غيرهما ناهبهما ثم قال : اختصره شعبة ، وكأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء ، فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفا لانه أورده مختصرا وغيره ساقه بتامه ، والمندالكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم . وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة : أخرجه الطبراني من حديث جابر ، وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ، وعمدة من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله ، والافتقار عنه ماعتق ، وقد تقدم أنه في حق المعسر وأن المفهوم من ذلك أن الجزء الذي اشركه المصنف باق على حكمه الأول ، وليس فيه التصريح بأن يستمر رقيقا ، ولا فيه التصريح بأنه يعتق كله . وقد احتج

بعض من ضعف رفع الاستسعاء بزيادة وقعت في الدارقطني وغيره من طريق اسماعيل بن أمية وغيره عن نافع عن ابن عمر قال في آخره « ورق منه ما بقي » وفي أسناده اسماعيل بن مرزوق الكوفي وليس بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم ، وعلى تقدير صحته فليس فيها أنه يستمر رقيقاً ، بل هي مقتضى المفهوم من رواية غيره ، وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فللذي صحح رفعه أن يقول : معنى الحديثين أن المعسر إذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصة شريكه بل تبقى حصة شريكه على حالها وهي الرق ، ثم يستسمى في عتقه بقيته فيحصل ثمن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه إليه ويمتق . وجعلوه في ذلك كالمكاتب ، وهو الذي جزم به البخاري . والذي يظهر أنه في ذلك باختياره لقوله « غير مشقوق عليه » فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فنهه مثلها ، وإلى هذا الجمع مال البيهقي وقال : لا يبقى بين الحديثين معارضة أصلاً ، وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يخر العبد الاستسعاء ، فيعارضه حديث أبي المليح عن أبيه « أن رجلاً أعتق شقصاً له من غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ليس لله شريك » وفي رواية « فأجاز عتقه » أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد قوى وأخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة « أن رجلاً أعتق شقصاً له في مملوك » فقال النبي ﷺ : هو كله ، فليس لله شريك ، ويمكن حمله على ما إذا كان الممتق غنياً أو على ما إذا كان جميعه له فأعتق بعضه . فقد روى أبو داود من طريق ملقم بن التلب عن أبيه « أن رجلاً أعتق نصيبه من مملوك فلم يضمه النبي ﷺ » ، وإسناده حسن . وهو محمول على المعسر والالتباس . وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك : المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في حصة الذي لم يعتق رقيقاً فيسعى في خدمته بقدر ما له فيه من الرق ، قالوا ومعنى قوله « غير مشقوق عليه » أي من وجه سيده المذكور : فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ، لكن يرد على هذا الجمع قوله في الرواية المتقدمة « واستسمى في قيمته صاحبه » ، واحتج من أبطال الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند مسلم « أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعاه رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثاً ثم أفرق بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ، ووجه الدلالة منه أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لنجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته لورثة الميت . وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيحتمل أن يكون قبل مشروعية الاستسعاء ، ويحتمل أن يكون الاستسعاء مشروعاً إلا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له أن يعتقه ، وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قحافة عن رجل من بني عذرة « أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسمى في الثلثين » ، وهذا يعارض حديث عمران ، وطريق الجمع بينهما ممكن واحتجوا أيضاً بما رواه النسائي من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ « من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » ، والجواب مع تسليم صحته أنه مختص بصورة اليسار لقوله فيه « وله وفاء » ، والاستسعاء إنما هو في صورة الإحصار كما تقدم فلا حجة فيه ، وقد ذهب إلى الأخذ بالاستسعاء إذا كان الممتق معسراً أبو حنيفة وصاحبه والأوزاعي والثوري وإسحق وأحمد في رواية وآخرون ، ثم اختلفوا فقال الأكثر : يستق جميعه في الحال ويستسمى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك ، وزاد ابن أبي ليل فقال : ثم يرجع العبد على الممتق الأول بما أداه للشريك ، وقال

أبو حنيفة وحده : يتخير الشريك بين الاستسعاء وبين عتق نصيبه ، وهذا يدل على أنه لا يعتق عنده ابتداء إلا النصيب الأول فقط ، وهو موافق لما جنع إليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب ، وقد تقدم توجيهه ، وعن عطاء يتخير الشريك بين ذلك وبين إبقاء حصته في الرق ، وغالب الجميع زفر فقال : يعتق كله وتقوم حصته الشريك فتؤخذ إن كان المصنق موسرا ، وترتب في ذمته إن كان معسرا

٦ - باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه ، ولا عتاق إلا لوجه الله تعالى

وقال النبي ﷺ « لكل امرئ ما نوى » . ولا نية للناسي والخطي

٢٥٢٨ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « إن الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم ما لم تفلح أو تكلم »

[ الحديث ٢٥٢٨ - طرفاه في : ٥٢٦٩ ، ٦٦٦٤ ]

٢٥٢٩ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة

ابن وقاص الأبي قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الأعمال بالنية ، ولا امرئ ما نوى : فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله ( باب الخطأ والنسيان في العتاق والطلاق ونحوه ) أي من التعليقات لا يقع شيء منها إلا بالقصد ، وكأنه أشار إلى رد ما روى عن مالك أنه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو خطأً ذا كرا كان أو ناسياً ، وقد أنكره كثير من أهل مذهبه ، قال الداودي : وقوع الخطأ في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلفظ بشيء غيرهما فيسبق لسانه إليهما ، وأما النسيان ففيه إذا حلف ونسى . قوله ( ولا عتاق إلا لوجه الله ) سيأتي في الطلاق نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً لا إطلاق إلا لعدة ، ولا عتاق إلا لوجه الله ، وأراد المصنف بذلك إثبات اعتبار النية ، لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد ، وأشار إلى الرد على من قال : من أعتق عبده لوجه الله أو لاشيطان أو للصنم عتق لوجود ركن الاعتاق ، والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق . قوله ( وقال النبي ﷺ : لكل امرئ ما نوى ) هو طرف من حديث عمر ، وقد ذكره في الباب بلفظ « ولما لامرئ ما نوى » ، واللفظ المعلق أورده في أول الكتاب حيث قال فيه « ولما لكل امرئ ما نوى » ، وأورده في أواخر الإيمان بلفظ « ولكل امرئ ما نوى » ، وهاتما ، فيه مقدرة . قوله ( ولا نية للناسي والخطي ) وقع في رواية القاسبي « الخطي » ، بدل الخطيء ، قالوا : الخطي من أراد الصواب فصار إلى غيره والخطي من تعدى لما لا ينبغي . وأشار المصنف بهذا الاستنباط إلى بيان أخذ الترجمة من حديث « الأعمال بالنيات » ، ويحتمل أن يكون أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض الطرق كمادته ، وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والأصول كثيراً بلفظ « رفع الله عن أمتي

الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس ، إلا أنه بلفظ « وضع » بدل « رفع » وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده بالاسناد الذي أخرجه به ابن ماجه بلفظ « رفع » ورجاله ثقات ، إلا أنه أعل بعله غير قاذحة ، فانه من رواية الوليد عن الأوزاعي عن عطاء عنه ، وقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي فزاد « عبيد بن عمير » بين عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني . وهو حديث جليل ، قال بعض العلماء : ينبغي أن يعد نصف الإسلام ، لأن الفعل إما عن قصد واختيار أو لا ، الثاني ما يقع عن خطأ أو نسيان أو إكراه فهذا القسم معفو عنه باتفاق وإنما اختلف العلماء : هل المعفو عنه الإثم أو الحكم أو هما معا ؟ وظاهر الحديث الأخير ، وما خرج عنه كالفعل فله دليل منفصل ، وسيأتي بسط القول في ذلك في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وتقدير قوله « وكل امرئ امرئ » يعتد لكل امرئ ما نوى ، وهو يحتمل أن يكون في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط وبسبب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم . **قوله** ( عن زرارة بن أوفى ) يأتي في الإيمان والنذور بلفظ « حدثنا زرارة » وهو من ثقات التابعين ، كان قاضي البصرة ، وليس له في البخاري إلا أحاديث يسيرة . **قوله** ( ما وسوست به صدورنا ) يأتي في الطلاق بلفظ « ما حدثت به أنفسنا » وهو المشهور ، و« صدورنا » في أكثر الروايات بالضم ، وللأصلي بالفتح على أن وسوست مضمن معنى حدثت ، وحكى الطبري هذا الاختلاف في « حدثت به أنفسنا » والضم كقوله تعالى ( ونلمن ما نوسوس به أنفسه ) . **قوله** ( ما لم تعمل أو تكلم ) ويأتي في النذور بلفظ « ما لم تعمل به » والمراد نفي الخرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح ، أو أقول باللسان على وفق ذلك . والمراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ، ولهذا فرق العلماء بين الهم والوزم كما سيأتي الكلام عليه في حديث « من هم بحسنة » ، ومن هنا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لأن الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطيئة والناسي لا توطن لهما ، وزاد ابن ماجه عن هشام ابن عمار عن ابن عيينة في آخره « وما استكرهوا عليه » وأظنها مدرجة من حديث آخر ، دخل على هشام حديث في حديث . قيل : لا مطابقة بين الحديث والترجمة لأن الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس ، وأجاب الكرماني بأنه أشار إلى إلحاق النسيان بالوسوسة فكما أنه لا اعتبار للوسوسة لأنها لا تستقر فكذلك الخطأ والنسيان لا استقرار لكل منهما ، ويحتمل أن يقال : إن شغل البال بحديث النفس ينشأ عنه الخطأ والنسيان ، ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ما سبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران . ( تنبيه ) : ذكر خلف في « الأطراف » أن البخاري أخرج هذا الحديث في المتق من محمد بن عروة عن شعبة عن قتادة ، ولم نره فيه . ولم يذكره أبو مسعود ولا الطوفي ولا ابن عساكر ، ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن «فيان» هو الثوري . **قوله** ( الأعمال بالنية ولا سرى «مانوي» كذا أخرجه يحدف إنما في الموضعين ، وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال « إنما الأعمال بالنيات وإنما لأمرئ مانوي » . **قوله** ( إلى دنيا ) في رواية الكشميني « دنيا » وهي رواية أبي داود المذكورة ، وقد تنص الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب ، ويأتي بقية منه في ترك الخيل وغيره إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب إذا قال لعبيده هو الله ونوى العتق ، والإشهاد في العتق

٢٥٣٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن يسير عن إسماعيل عن قيس « عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أقبل يريد الإسلام - ومعه غلامه - ضل كل واحد منهما من صاحبه ، فأقبل بعد ذلك وأبو هريرة جالس مع النبي ﷺ ، قال النبي ﷺ : يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك ، فقال : أما إنني أشهدك أنه حر . قال فهو حين يقول :

بالبقة من طولها وعنائها على أنها من دائرة الكفر نجت

[ الحديث ٢٥٣٠ - أطراة في : ٢٥٣١ ، ٢٥٣٢ ، ٢٩٩٣ ]

٢٥٣١ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة حدثنا إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق :

بالبقة من طولها وعنائها على أنها من دائرة الكفر نجت

قال : وأبى منى غلام لي في الطريق ، قال فلما قدمت على النبي ﷺ فبأبعته ، فبينما أنا عنده إذ طلع الغلام ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا أبا هريرة ، هذا غلامك . فقلت : هو حر لوجه الله ، فأعتقه » قال أبو عبد الله : لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة « حر »

٢٥٣٢ - **حدثني** شهاب بن عباد حدثنا إبراهيم بن محمد عن إسماعيل عن قيس قال « لما أقبل أبو هريرة رضي الله عنه - ومعه غلامه - وهو يطلب الإسلام ، فأصل أحدهما صاحبه . . . بهذا وقال - أما إنني أشهدك أنه لله »

قوله ( باب إذا قال ) أي الشخص ( لعبيده ) وفي رواية الأصل وكريمة « إذا قال رجل لعده » : ( هو لله ونوى العتق ) أي صح . قوله ( والإشهاد في العتق ) قيل هو يجر الإشهاد ، أي وباب الإشهاد في العتق ، وهو مشكل لأنه إن قدر منونا احتاج إلى خبر ، وإلا لم حذف التنوين من الأول ليصح المطف عليه وهو بعيد ، والذي يظهر أن يقرأ « والإشهاد ، بالضم فيكون معطوفا على باب لا على ما بعده ، وباب بالتنوين ، ويجوز أن يكون التقدير : وحكم الإشهاد في العتق ، قال المهلب لا خلاف بين العلماء إذا قال لعبيده هو لله ونوى العتق أنه يعتق ، وأما الإشهاد في العتق فهو من حقوق المعتق ، وإلا فقد تم العتق وإن لم يشهد . قلت : وكان المصنف أشار إلى تقيده ما رواه هشيم عن مغيرة « أن رجلا قال لعبيده أنت لله ، فسل الشعبي وإبراهيم وغيرهما فقالوا : هو حر ، أخرجه ابن أبي شيبة ، فكانه قال هل ذلك إذا نوى العتق ، وإلا فلو قصد أنه لله بمعنى غير العتق لم يعتق . قوله ( عن إسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وقيس وهو ابن أبي حازم ، ورجاله كوفيون إلا الصحابي . قوله ( لما أقبل يريد

الإسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد . **قوله** (ومعه غلامه) لم أقف على اسمه . **قوله** (ضل كل واحد) أى ضاع . **قوله** (فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه إلى المدينة ، وقوله في الطريق الثانية (قلت في الطريق) أى عند انتهائه ، وظاهره أن الشعر من نظم أبي هريرة ، وقد نسب بعضهم إلى غلامه حكاة ابن التين ، وحكى الفاكهي في «كتاب مكة» عن مقدم بن حجاج السواني أن البيت المذكور لأبي سرئذ النخوى في قصة له ، فعلى هذا فيكون أبو هريرة قد تمثل به . **قوله** في الشعر (باليلة) كذا في جميع الروايات ، قال الكرماني : ولا بد من إثبات فاء أو واو في أوله ليصير موزونا ، وفيه نظر لأن هذا يسمى في العروض الحزم بالمعجمة المفتوحة والراء الساكنة ، وهو أن يحذف من أول الجزء حرف من حروف المعاني ، وما جاز حذفه لا يقال لابد من إثباته ، وذلك أمر معروف عند أهل . **قوله** (وعناثها) بفتح العين وبالنون والمد أى نعها ، و (داوة الكفر) الدارة أخص من الدار ، وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس : ولا سيما يوما بدارة جلجل . **قوله** في الطريق الثانية (حدثنا عبيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا «عبيد الله» بالتصغير ، وفي «مستخرج أبي نعيم» : أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج ، وأبو سعيد اسمه عبد الله مكبر فهذا محتمل ، وذكر أبو مسعود وخلف أنه أخرجه هنا عن عبيد بن اسماعيل ، وعبيد بغير إضافة ممن يروى في البخاري عن أبي أسامة ، إلا أن الذى وقفت عليه هو الذى قدمت ذكره والله أعلم . **قوله** (وأبق) بفتح الموحدة وحكى ابن القطاع كسرهما . **قوله** (قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أى باللفظ المذكور ، وليس المراد أنه أعتقه بعد ذلك ، وهذه الفاء هي التفسيرية . **قوله** (لم يقل أبو كريب عن أبي أسامة حر) وصله في أواخر المغازي فقال «حدثنا محمد بن السلاء وهو أبو كريب حدثنا أبو أسامة ، وساق الحديث وقال في آخره «هو لوجه الله فأعتقه» ، وكذا أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة . وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجهين عن أبي أسامة ليس فيه «حر» ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله «حر» في أحدهما ، ووقع في بعض النسخ من البخاري «هو حر لوجه الله» ، وهو خطأ ممن ذكره عن البخاري في هذه الرواية لتصريحه بنفيه عن شيخه بهينه . **قوله** في الطريق الأخيرة (فضل أحدهما صاحبه) بالنصب على نزع الخافض . وأصله «من صاحبه» كما في الطريق الأولى ، ولو كانت أصل معداة بالهمز لم يحتاج إلى تقدير ، وقد ثبت كذلك في بعض الروايات ، وفي الحديث استحباب المتق عند بلوغ الفرض والنجاة من المخاوف ، وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتمثل به والتألم من النصب والسر وغير ذلك

## ٨ - باب أم الولد

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ «مِنْ أَمْرَاتِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَجُلًا»

٢٥٣٣ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : حدثني عروة بن الزبير أن عائشة رضي

الله عنها قالت «كَانَ عَتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَمِدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنٌ وَلِيدَةٌ زَمْعَةَ قَالَ عَتَبَةُ : إِنَّهُ ابْنِي . فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْفَتْحِ أَخَذَ سَعْدُ بْنُ وَلِيدَةٍ زَمْعَةً فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ



الله ﷺ ، وأقبل معه بعبد بن زمة . فقال سعد : يا رسول الله هذا ابن أخي ، عدي إلى أنه ابنه . فقال عبد بن زمة : يا رسول الله هذا أخي ، ابن وليدة زمة ، ولدت على فراش . فذفر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمة فإذا هو أشبه الناس به ، فقال رسول الله ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة ، من أجل أنه ولدت على فراش أبيه . قال رسول الله ﷺ : احتجبي منه يا سودة بنت زمة . مما رأى من شبهه بعثمة . وكانت سودة زوج النبي ﷺ .

قوله ( باب أم الولد ) أى هل يحكم بمقتضاها أم لا ؟ أورد فيه حديثين وليس فيهما ما يفسح بالحكم عنده ، وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسألة بين السلف ، وإن كان الأمر استقرار عند الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم يبق إلا شذوذ . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : من اشترى الساعة أن تله الأمة ربحا ) تقدم موصولا مطولا في كتاب الإيمان بمعناه ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وأن المراد بالرب السيد أو المالك ، وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أم الولد ولا عده ، قال النووي : استدل به إمامان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد والآخر على منعه ، فأما من استدل به على الجواز فقال : ظاهر قوله ربحا ، أن المراد به سيدها لأن ولدها من سيدها ينزل منزلة سيدها لمصير مال الإنسان إلى ولده غالبا ، وأما من استدل به على المنع فقال : لاشك أن الأولاد من الأماء كانوا موجودين في عهد النبي ﷺ وعهد أصحابه كثيرا ، والحديث صدوق للعلامات التي قرب قيام الساعة ، فدل على حدوث قدر زائد على مجرد التسري . قال : والمراد أن الجهل يظلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد فيكثر تردد الأمة في الأيدي حتى يشترها ولدها وهو لا يدري ، فيسكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ، ولا يخفى تكلف الاستدلال من الطرفين ، والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمة ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض ، والشاهد منه قول عبد بن زمة : دأى ولد على فراش أبي ، وحكه ﷺ لابن زمة بأنه أخوه ، فإن فيه نبوت أمية أم الولد . ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا لإيرادها ، إلا أن ابن المنير أجاب بأن فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراشا فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك ، وأفاد الكرمانى أنه رأى في بعض النسخ في آخر الباب ما نصه : ونسب النبي ﷺ أم ولد زمة أمة ووليدة فدل على أنها لم تكن عتيقة ، اهـ فلي هذا فهو ميل منه إلى أنها لا تنق بموت السيد . وكأنه اختار أحد التأويلين في الحديث الأول ، وقد تقدم ما فيه . قال الكرمانى : ووجه كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث ، لكن من يحتاج بمقتضاها في هذه الآية ( إلا ما ملكت أيمانكم ) يكون له ذلك حجة ، قال الكرمانى : كأنه أشار إلى أن تقرير النبي ﷺ عبد بن زمة على قوله : أمة أبى ، ينزل منزلة القول منه ﷺ ، ووجه الدلالة مما قال أن الخطاب في الآية للؤمنين ، وزمة لم يكن مؤمنا فلم يكن له ملك يمين فيكون ما في يده في حكم الأحرار . قال : ولعل غرض البخارى أن بعض الخنفية لا يقول : أن الولد في الأمة لفراش ، فلا يلحقونه بالسيد ، إلا إن أقر به . ويخصون الفراش بالحرية ، فاذا احتج عليهم بما في هذا الحديث أن الولد لفراش قالوا : ما كانت أمة بل كانت حرة ، فأشار البخارى إلى رد حججهم هذه بما ذكره . وعلق الآية بالحديث أصح حديثان : أحدهما

حديث أبي سعيد في سؤالهم عن العزل كما سيأتي شرحه في كتاب الزكاح . وعن تعلق به النساء في السن فقال د باب ما يستدل به على منع بيع أم أولد ، فساق حديث أبي سعيد ، ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كما سيأتي في الرضايا ، قال د ما ترك رسول الله ﷺ عبدا ولا أمة ، الحديث ، ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد أنهم قالوا « إنا نصيب سبايا فنحب الأثمان ، فكيف ترى في العزل » ؟ وهذا لفظ البخاري كما مضى في د باب بيع الرقيق ، من كتاب البيوع ، قال البيهقي : لولا أن الاستيلاء يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم لاجل حبة الأثمان قائمة . وللنساء من وجه آخر عن أبي سعيد د فكان منا من يريد أن يتخذ أهلا ، ومنا من يريد البيع ، فتراجعنا في العزل ، الحديث ، وفي رواية لمسلم د وطالت علينا العزبة وبلغنا في الفداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، وفي الاستدلال به نظر ، إذ لا لازم بين حملن وبين استمرار امتناع البيوع ، فاعلموا أحبوا تمجيل الفداء وأخذ الثمن ، فلو حلت المسبية لتأخر بهما إلى وخمها . ووجه الدلالة من حديث عمرو بن الحارث أن مارية أم ولده إبراهيم كانت قد طاشت بعده ، فلولا أنها خرجت عن الوصف بالرق لما صح قوله د انه لم يترك أمة ، ، وقد ورد الحديث عن عائشة أيضا عند ابن حبان مثله . وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الامة ، وفي حصة الاستدلال بذلك وقفة ، لاحتمال أن يكون نجز عقدها ، وأما بقية أحاديث الباب فضميمة ، وبما رخصا حديث جابر د كنا نبيع سرارنا أمهات الأولاد والنبي ﷺ حتى لا يرى بذلك بأساً ، وفي لفظ د بنا أمهات الأولاد على عهد النبي ﷺ وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فأنهينا ، وقول الصحابي د كنا نفعل ، محمول على الرفع على الصحيح ، وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع إلا إلى عمر فقال : قلته تقليدا لعمر . قال بعض أصحابه : لأن عمر لما نهى عنه فأتوها صار إجماعا ، يعني فلا عبرة بدور المخالف بعد ذلك ، ولا يتعين معرفة مند الإجماع . قوله ( أخذ سعد ابن وليدة ) سعد بالرفع والتنوين وابن منصوب على المفعولية ويكتب بالالف ، وقوله د هو لك يا عبد بن زمعة ، برفع عهد ويجوز نصبه ، وكذا ابن ، وكذا قوله ياسودة بنت زمعة . ( تنبيهان ) : أحدهما وقع في نسخة الصفاني هنا د قال أبو عبد الله يعني المصنف : سمى النبي ﷺ أم ولد زمعة أمة ووليدة فلم تكن عتية لهذا الحديث ، ولكن من يمتنع بمقتضا في هذه الآية ( إلا ما ملكك أيمانكم ) يكون له ذلك حجة . الثاني ذكر المزى في د الاطراف : أن البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري هذه د وقال الليث عن يونس عن الزهري ، ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري ، نعم ذكر هذا التعليق في د باب غزوة الفتح ، من كتاب المغازي مقرنا بطريق مالك عن الزهري والله أعلم

### ٩ - باب بيع المدبر

٢٥٣٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَعْتَقَ رَجُلٌ مَثًّا عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ بِهِ فَبَاعَهُ . قَالَ جَابِرٌ : مَاتَ التَّمْلَامُ هَامَ أَوَّلَ »

قوله ( باب بيع المدبر ) أي جوازه ، أو ما حكمه ؟ وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب البيوع ، وأورد

هنا حديث جابر مختصرا جدا ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . **قوله** (أعتق رجل منا عبدا له) لم يقع واحد منهما مسمى في شيء من طرق البخاري ، وقد قدمت في البيوع أن في رواية مسلم من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر ، أن رجلا من الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب ، ففيه التعريف بكل منهما ، وله من رواية الليث عن أبي الزبير أن الرجل كان من بني عذرة ، وكذا البيهقي من طريق مجاهد عن جابر ، فلملح كان من بني عذرة وحالف الانصار . **قوله** (فدعا النبي ﷺ) حذف المفعول ، وفي رواية أيوب المذكورة فدعا به النبي ﷺ فقال : من يشتريه ، أي الغلام . **قوله** (فاشتراه نعيم بن عبد الله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كما مضى في الاستقراض ، نعيم بن النحام ، وهو نعيم بن عبد الله المذكور ، والنحام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجمهور ، وضبطه ابن الكلبي بضم النون وتخفيف الحاء ، ومنعه الصغاني ، وهو لقب نعيم . وظاهر الرواية أنه لقب أبيه ، قال النووي : وهو غلط لقول النبي ﷺ ودخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم ، اهـ . وكذا قال ابن العربي وعياض وغير واحد ، لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ، ولا ترد الروايات الصحيحة بمثل هذا ، فلملح أباه أيضا كان يقال له النحام . والنحمة بفتح النون وإسكان المهملة : الصوت وقيل السعلة وقيل النخحة . ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن أسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويج بن عدى بن كعب بن أوى ، وأسيد وعبيد وعويج في نسبة مفتوح أول كل منها ، قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم إسلامه . وأراد الهجرة فسأله بنو عدى أن يقيم على أي دين شاء لأنه كان ينفق على أراملهم وأيتامهم ففعل ، ثم هاجر عام الحسدبية ومعه أربعون من أهل بيته ، واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر أو عمر . ودوى الحارث في مسنده بأسناد حسن أن النبي ﷺ سماه صالحا ، وكان اسمه الذي يعرف به نعيما . **قوله** (قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الأحكام من رواية حماد عن عمرو ، سمعت جابرا يقول عبدا قبطيا مات عام أول ، زاد مسلم من طريق ابن عيينة عن عمرو ، في اماراة ابن الزبير ، وقد تقدم في باب بيع المدبر ، من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المدبر ، وإن الجواز مطلقا مذهب الشافعي وأهل الحديث ، وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء . وحكى النووي عن الجمهور مقابله وعن الحنفية والمالكية أيضا تخصيص المنع من دبر تدبيرا مطلقا : أما إذا قيده - كأن يقول : إن مت من مرضي هذا فلان حر - فانه يجوز بيعه لأنها كالوصية فيجوز الرجوع فيها . وعن أحمد يتمتع بيع المدبرة دون المدبر ، وعن الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه ، وعن ابن سيرين لا يجوز بيعه إلا من نفسه ، ومال ابن دقيق العيد إلى قبيح الجواز بالحاجة فقال : من منع بيعه مطلقا كان الحديث حجة عليه لأن المنع السكلي يناقضه الجواز الجزئي . ومن أجله في بعض الصور فله أن يقول : قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها ، فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور . وأجاب من أجازة مطلقا بأن قوله وكان محتاجا ، لا مدخل له في الحكم ، وإنما ذكر إيمان السبب في المبادرة لبيعه ليتبين للسيد جواز البيع ، ولولا الحاجة لكان عدم البيع أولى . وأما من ادعى أنه إنما باع خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم ، وهو أنه لا تعارض بين الحديثين ، وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المدبر ، وقد انفقت طرق رواية عمرو بن دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد ، إلا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ، أن رجلا من الانصار دبر غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره ، الحديث ، وقد أعله الشافعي بأنه سمعه من ابن عيينة مرارا لم يذكر قوله فمات ، وكذلك رواه الإمامة

أحمد وإسحق وابن المديني والحيدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة . ووجه البيهقي الرواية المذكورة بأن أصلها وإن رجلا من الأنصار أعتق مملوكه إن حدث به حادث فأت ، فدعا به النبي ﷺ فباعه من نعيم ، وكذلك رواه مطر الوراق عن عمرو ، قال البيهقي : ف قوله فأت من بقية الشرط ، أي فأت من ذلك الحدث ، وليس إخبارا عن أن المدبر مات ، لحذف من رواية ابن عيينة قوله « إن حدث به حادث » فوقع الغلط بسبب ذلك والله أعلم . وقد تقدم الجواب عما وقع من مثل ذلك في رواية عطاء عن جابر من طريق شريك عن سلمة بن كهيل في الباب المذكور والله أعلم

### ١٠ - باب بيع الولاء وهبته

٢٥٣٥ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الله بن ديارمة سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول « نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته »  
[الحديث ٢٥٣٥ - طرقة في : ٦٧٥٦]

٢٥٣٦ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي عنها قالت « اشترت بريرة ، فاشترط أهلها ولأهلها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها ، فإن الولاء لمن أعطى الوراق ، فأعتقها ، فدعاها النبي ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بئت عبده . فاختارت نفسها »

**قوله** (باب بيع الولاء وهبته) أي حكمه . والولاء بالفتح والمدة : حق ميراث المعتق من المعتق بالفتح . أورد فيه حديث ابن عمر المشهور ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى مع توجيه عدم صحة بيعه من دلالة النهي المذكور . وحديث عائشة في قصة بريرة وسيأتي بعد عشرة أبواب . ووجه دخوله في الترجمة من قوله في أصل الحديث « فإنما الولاء لمن أعتق » وهو وإن كان لم يسبق هنا بهذا اللفظ فمكأنه أشار إليه كعادته ، ووجه الدلالة منه حصره في المعتق فلا يكون لغيره معه شيء ، قال الخطابي : لما كان الولاء كالنسب كان من أعتق ثبت له الولاء كمن ولد له ولد ثبت له نسبه ؛ فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده ، وكذا إذا أراد نقل ولاته عن محله لم ينتقل

### ١١ - باب إذا أmeer أخو الرجل أو عمة هل يفادي إذا كان مشركاً ؟

وقال أنس « قال العباس للنبي ﷺ : فاديت نفسي وفاديت عقيلا »

وكان على له نصيب من تلك النسيمة التي أصاب من أخيه عقيل وعمة عباس

٢٥٣٧ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة عن ابن شهاب قال : حدثني أنس رضي الله عنه « أن رجلاً من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا : أئذن

لَنَا فَلَنَرَكُ لَابْنَ أَخِيْنَا عَبَاسٍ زَيْدًا ، فَقَالَ : لَا تَدْعُونَنِي مِنْهُ دِرْهَمًا .

[ الحديث ٢٥٣٧ - طرفه ١ : ٣٠٤٨ ، ٤٠١٨ ]

**قَوْلُهُ ( بَابُ إِذَا أَسْرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمَّهُ هَلْ يَفَادِي )** بضم أوله وفتح الدال . **قَوْلُهُ ( إِذَا كَانَ مُشْرَكَ )** قِيلَ إِنَّهُ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ الْوَارِدِ فِيْمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ فَهُوَ حُرٌّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ عَنْ سَمُرَةَ ، وَاسْتَنْكَرَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَرَوَّجَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَاسَهُ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ لَا يَصِحُّ ، وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : تَفَرَّدَ بِهِ حُمَادٌ وَكَانَ يَشْكُ فِي وَصْلِهِ ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ قَوْلُهُ وَعَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَمْرِو قَوْلِهِ مُنْقَطِعًا أَخْرَجَ ذَلِكَ النَّسَائِيُّ ، وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ أَيْضًا - إِلَّا أَبَا دَاوُدَ - مِنْ طَرِيقِ ضَمْرَةَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِوٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ مُتَكَّرٌ ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ خَطَأً ، وَقَالَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَافِ دَخَلَ لَضَمْرَةَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ، وَإِنَّمَا رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْإِسْنَادَ حَدِيثَ النَّبِيِّ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَةَ . وَجَرَى الْحَاكِمُ وَابْنُ حَزْمٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْنَادِ فَصَحَّحُوهُ ، وَقَدْ أَخَذَ بِمَعْنَاهُ الْحَنْفِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ ، وَقَالَ دَاوُدُ لَا يَمْتَنِعُ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا أَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، لِأَهَذَا الدَّلِيلِ بَلْ لِلدَّلِيلِ أُخْرَى ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَزَادَ الْإِخْوَةَ حَتَّى مِنَ الْأَمِّ ، وَزَعَمَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّ فِي حَدِيثِ الْبَابِ حُجَّةً عَلَيْهِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ لَمَّا سَأَذَكَرَهُ . **قَوْلُهُ ( وَقَالَ أَنَسُ قَالَ الْعَبَّاسُ قَادِيَةُ نَفْسِي وَفَادِيَةُ عَقِيلَا )** هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَجَلَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ : انْثَرَوْهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي « بَابِ الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيقِ الْقَنُوفِ فِي الْمَسْجِدِ » مِنْ كِتَابِ الصَّلَاةِ . **قَوْلُهُ ( وَكَانَ عَلَى )** أَيِ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ ( لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الْفَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَمِنْ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ ) هُوَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ سَأَلَهُ مُسْتَدَلًّا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ بِذَلِكَ ، أَيِ فَلَوْ كَانَ الْآخِ وَنَحْوَهُ يَمْتَنِعُ بِمَجْرَدِ الْمَلِكِ لَمَتَّقَ الْعَبَّاسُ وَعَقِيلٌ عَلَى « فِي حَصَّتِهِ مِنَ الْفَنِيمَةِ » . وَأَجَابَ ابْنُ الْمُنِيرِ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ السَّكَافِرَ لَا يَمْلِكُ بِالْفَنِيمَةِ ابْتِدَاءً ، بَلْ يَتَخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ الْقَتْلِ أَوْ الْأَسْرِ قَاتِلًا أَوْ الْفِدَاءَ أَوْ الْمَنَ ، فَالْفَنِيمَةُ سَبَبٌ إِلَى الْمَلِكِ بِشَرَطِ اخْتِيَارِ الْإِرْقَاقِ ، فَلَا يُلْزَمُ الْعَتَقُ بِمَجْرَدِ الْفَنِيمَةِ ، وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ التَّسْكِيَةُ فِي إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ التَّرْجُمَةَ ، وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ مُسْلِمًا وَلَا يَمْتَنِعُ إِذَا كَانَ مُشْرَكًَ وَفَوْقًا عِنْدَمَا وَرَدَ بِهِ الْخَبَرُ . **قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ )** هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ . **قَوْلُهُ ( إِنْ رَجَعْنَا مِنَ الْأَنْصَارِ )** لَمْ أَعْرِفْ أَسْمَاءَهُمُ الْآنَ . **قَوْلُهُ ( لَابْنُ أَخِيْنَا )** بِالْمِثْلَةِ ( عَبَّاسٌ ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ أَخْوَالُ أَبِيهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَإِنَّ أُمَّ الْعَبَّاسِ هِيَ تَقِيلَةُ بَالْتُونِ وَالْمِثْلَةُ مُصْفَرَّةٌ بِنْتُ جَهَانَ بِالْجَمِّ وَالنُّونِ ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِذَلِكَ أَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ مِنْهُمْ ، لِأَنَّهَا سَلَى بِنْتُ عَمْرِو بْنِ أَحِيَّةٍ بِمَهْمَلَتَيْنِ مُصْفَرَّةٌ وَهِيَ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ ، وَمِثْلُهُ مَا رَوَّجَ فِي حَدِيثِ الْمَجَرَّةِ أَنَّهُ ﷺ نَزَلَ عَلَى أَخْوَالِهِ بَنِي النَّجَّارِ ، وَأَخْوَالُهُ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُمْ بَنُو زُهْرَةَ وَبَنُو النَّجَّارِ أَخْوَالُ جَدِّهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : صَحَّفَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ لَجَهْلِهِ بِالنَّسَبِ فَقَالَ « ابْنُ أَخِيْنَا » بِكسر الخاءِ بِمَدِّهَا تَحْتَايَةً ، وَلَيْسَ هُوَ ابْنُ أَخِيْنَا ، إِذْ لَا نَسَبَ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ ، قَالَ : وَإِنَّمَا قَالُوا ابْنُ أَخِيْنَا لِتَكُونِ الْمُنَّةُ عَلَيْهِمْ فِي إِطْلَاقِهِ بِخِلَافِ مَا قَالُوا عَمَكَ لَكَانَ الْمُنَّةُ عَلَيْهِ ﷺ ، وَهَذَا مِنْ قُوَّةِ الذِّكَاةِ وَحَسَنِ الْأَدَبِ فِي الْخُطَابِ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ ﷺ مِنْ إِجَابَتِهِمْ لِثَلَاثٍ يَكُونُ فِي الدِّينِ نَوْعٌ مَخَابَةٌ . وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى غُرُوزِهِ بَدَأَ أَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِإِرَادَةِ هَذَا الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْقَرَابَةِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فِي هَذَا لَا يَخْتَلِفُ مِنْ حُكْمِ الْقَرَابَةِ مِنَ الْعَصَبَاتِ . وَاقُّهُ أَعْلَمُ

## ١٢ - باب عتق المشرك

٢٥٣٨ - حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ أَخْبَرَنِي أَبِي « أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ . قَالَ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا - يَعْنِي أَتَبَرَّرُ بِهَا - قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَسَلِمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ »

قوله ( باب عتق المشرك ) يحتمل أن يكون مضافاً إلى الفاعل أو المفعول ، وعلى الثاني جري ابن بطال فقال لاختلاف في جواز عتق المشرك تطوعاً ، وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة ، وحدث الباب في قصة حكيم ابن حزام حجة في الأول ، لأن حكماً لما أعتق وهو كافر لم يحصل له الأجر إلا بإسلامه فن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى ، وقال ابن المنير : الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرك إذا أعتق مسلماً نفذ عتقه وكذا إذا أعتق كافراً فأسلم العبد ، قال : وأما قوله « أسلمت على ما سلف لك من خير » ، فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كفره ، وإنما تأويله أن الكافر إذا فعل ذلك انتفع به إذا أسلم لما حصل له من التدرب على فعل الخير فلم يحتاج إلى مجاهدة جديدة ، فيثاب بفضل الله عما تقدم بواسطة انتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى . وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور . قوله ( أن حكيم بن حزام أعتق ) ظاهر سياقه الإرسال لأن عروة لم يدرك زمن ذلك ، لكن بقية الحديث أوضحت الوصل وهي قوله « قال فسألت » ففاعل قال هو حكيم ، فكأن عروة قال : قال حكيم ، فيكون بمنزلة قوله : عن حكيم ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام فقال « عن أبيه عن حكيم » . قوله ( أ تبرر بها ) بالوحدة وراين الأولى فبيلة ، أي أطلب بها البر وطرح الحنث ، وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة . وقوله « يعنى أ تبرر » هو من تفسير هشام بن عروة راويه كما ثبت عند مسلم والاسماعيل ، وقصر من زعم أنه تفسير البخاري

## ١٣ - باب من ملك من العرب رقبة فوَّهَبَ وباعَ وجامَعَ وفدى ونسي الذرية

وقوله تعالى [ النحل ٧٥ ] : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا لَوْ كَانُوا يَافِقُونَ » ، ومن رزقناه حسنًا رزقًا حسناً فهو يَفِيقُ منه ميراً وجبراً ، هل يستنون ؟ الحمد لله ، بل أكثرهم لا يظنون ﴿

٢٥٣٩ ، ٢٥٤٠ - حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ أَخْبَرَنِي أَبِي « أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ ، وَحَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ . قَالَ : فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ أَتَحَنُّتُ بِهَا - يَعْنِي أَتَبَرَّرُ بِهَا - قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَسَلِمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ »

فَأَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَدَأْتُ إِنْ أَخَوَاتُكُمْ قَدْ جَاءُوا نَائِبِينَ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبْطَهُمْ ، فَمَنْ أَحَبُّكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيُفْعَلْ ، وَمَنْ أَحَبُّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقْلِهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَفِيهِ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيُفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : طَيِّبْنَا لَكَ ذَلِكَ . قَالَ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ . فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا مَرْفَاقُكُمْ أَمْرَكُمْ . فَارْجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ مَرْفَاقُومُ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَافُوا وَأَذْنُوا . فَمُذَا الَّذِي بَلَّغْنَا مِنْ سَبْرِ هَوَازِنَ . وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَادْبِتْ عُفَيْلًا ،

٢٥٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ « كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ ، فَكَتَبَ إِلَيَّ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنصَاهُمْ كَسَقَى عَلَى الْمَاءِ ، فَتَقَتْلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَصَبَى دَرَارَهُمْ وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوبَرِيَّةَ . حَدَّثَنِي بِهِ ابْنُ هَرَمٍ ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَبِشِ »

٢٥٤٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ مِنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ « رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبْعًا مِنْ سَبِيِّ الْعَرَبِ فَاشْتَعَيْنَا النِّسَاءَ فَاشْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُزْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْعَرَالَ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ »

٢٥٤٣ - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْتَمِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَيْمٍ . . . » وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ الْمُنِيرَةِ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . . . وَعَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « مَازَلْتُ أُحِبُّ بَنِي تَيْمٍ مِنْذُ ثَلَاثِ سَمْتٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِيهِمْ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدُّجَالِ . قَالَ : وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا . وَكَانَتْ سَبْدِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ : أَعْتَمِقُهَا فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ »

[ الحديث ٢٥٤٣ - طريقه في : ٤٣٦٦ ]

قوله ( باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع وجامع وقضى وسبي الذرية ) هذه الترجمة معقودة لبيان الخلاف في استرقاق العرب ، وهي مسألة مشهورة ، والجمهور على أن العربي إذا سبي جاز أن يسترق ، وإذا تزوج أمة بشرطه كان ولدها رقيقاً . وذهب الاوزاعي والثوري وأبو ثور إلى أن على سيد الأمة تقويم الولد ويلزم أبوه بأداء القيمة ولا يسترق الولد أصلاً ، وقد جنح المصنف إلى الجواز ، وأورد الأحاديث الدالة على ذلك ، وفي حديث المسود ما ترجم به من الهبة ، وفي حديث أنس ما ترجم به من الفداء ، وفي حديث ابن عمر ما ترجم به من سبي الذرية ،

وفي حديث أبي سعيد مازجهم به من الجماع ومن الفدية أيضاً ، ويتضمن ما ترجم به من البيع ، وفي حديث أبي هريرة مازجهم به من البيع لقوله في بعض طرقه « ابتاعى » كما سأينيه ، وقوله في الترجمة « وقول الله تعالى (عبدوا عبادكم) » إلى آخر الآية ، قال ابن المنير : مناسبة الآية للترجمة من جهة أن الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد به بكونه عجمياً فدل على أن لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى . وقال ابن بطال : تأول بعض الناس من هذه الآية أن العبد لا يملك . وفي الاستدلال بها لذلك نظر لأنها نكرة في سياق الإثبات فلا عموم فيها ، وقد ذكر قتادة أن المراد به الكافر خاصة . نعم ذهب الجمهور إلى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره ، وقالت طائفة : أنه يملك ، روى ذلك عن عمر وغيره . واختلف قول مالك فقال : من باع عبداً وله مال فإله للذي باعه إلا بشرط . وقال قيسم أعتق عبداً وله مال : فإن المال لعهده إلا بشرط . قال : وحجته في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك ، وحجته في العتق ما رواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه « من أعتق عبداً فالعبد له ، إلا أن يستثنيه سيده » . قلت : وهو حديث أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح ، وفرق بعض أصحاب مالك بأن الأصل أنه لا يملك ، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه تناسب ذلك أن لا ينزع منه ما بيده تسكيلاً للإحسان ، ومن ثم شرعت المسكاة وساخ له أن يكتسب ويؤدى إلى سيده ، ولولا أن له تسليطاً على ما بيده في صورة العتق ما أغنى ذلك عنه شيئاً ، والله أعلم . فأما قصة هوازن فسيأتى شرحها مستوفى في المغازى ، وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب « قال ذكر عروة » سيأتى في الشروط من طريق مصر عن الزهري « أخبرني عروة » وقوله « استأنيت » بالمشاة قبل الألف المهموزة الساكنة ثم نون مفتوحة وتحتانية ساكنة أى انتظرت . وقوله « حتى بنى » (١) ، بفتح أوله ثم فاء مكسورة ومزة بعد التحتانية الساكنة أى يرجع البنا من مال الكفار من خراج أو غنينة أو غير ذلك ، ولم يرد التاء الاصطلاحي وحده . وأما قصة بني المصطلق من حديث ابن عمر فعبد الله المذكور في الاسناد هو ابن المبارك ، وقوله « أغار على بني المصطلق » بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها كاف ، وبني المصطلق بطن شهير من خزاعة وهو المصطلق بن سعيد بن عمرو بن دبيعة بن حارثة بن عمرو بن عامر ، ويقال إن المصطلق لقب واسمه جديمة بفتح الجيم بعدها ذال معجمة مكسورة ، وسيأتى شرح هذه الغزاة في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وقوله « وهم غارون » بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أى غافل ، أى أخذهم على غرة . قوله (وأصاب يومئذ جويرية) بالجيم مصغراً بنت الحارث بن أبي ضرار بكسر المعجمة وتخفيف الراء ابن الحارث بن مالك بن المصطلق ، وكان أبوها سيد قومهم وقد أسلم بعد ذلك ، وقد روى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن ابن عون وبين فيه أن نافعاً استدلل بهذا الحديث على نسخ الأمر بالدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وسيأتى البحث في ذلك في « باب الدعوة قبل القتال » من كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى . وأما حديث أبي سعيد فسيأتى الكلام عليه في كتاب التكاثر مستوفى إن شاء الله تعالى حيث ساقه هناك تماماً . وقوله هنا « ابن حبان » هو بفتح أوله والوحدة الثقيلة ، وابن حبان بن المصطلق ورواه وزاى مصغر ، وقوله « نسيمة » بفتح النون والمهملة أى نفس ، وأما حديث أبي هريرة فأورده المصنف عن شيخين له كل منهما حدثه به عن جرير لكنهما فرقهما ، لأن أحدهما زاد فيه عن جرير اسناداً آخر ، وساقه هنا على

(١) لفظ الرواية في المتن « من أول ما بينه الله علينا » بضم أوله من « أفاء »



لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام ، وسبق أن في المغازي على لفظ الآخر وهو زهير بن حرب ، ومغيرة هو ابن مقسم الغني ، والحارث هو ابن يزيد ، والمكلى بضم المهملة وسكون الكاف وليس له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أخذه الكلاباذي من رجال البخاري ، وهو ثقة جليل القدر من أقران الرازي عنه مغيرة لكنه تقدم عليه في الوفاة ، والإسناد كله كوفيون غير طرفيه الصحابي وشيخ البخاري . قوله ( ما زلت أحب بني تميم ) أي القبيلة الكبيرة المشهورة ينتسبون إلى تميم بن مر بضم الميم بلا هاء ابن أد بضم أوله وتشديد الدال ابن طابغة بموحدة مكسورة ومعجمة ابن إلياس بن مضر . قوله ( منذ ثلاث ) أي من حين سمعت الحصال الثلاث ، زاد أحمد من وجه آخر من أبي زرعة عن أبي هريرة ، وما كان قوم من الأحياء أبغض إلي منهم فأحببتهم ، اهـ ، وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومه في الجاهلية من المداوة . قوله ( ثم أشد أمتي على الدجال ) في رواية للشمي عن أبي هريرة عند مسلم ، ثم أشد الناس قتالا في الملاحم ، وهي أعم من رواية أبي زرعة ، ويمكن أن يحمل العام في ذلك على الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال ، أو ذكر الدجال ليدخل غسيبه بطريق الأولى . قوله ( هذه صدقت قوما ) إنما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه ﷺ في إلياس بن مضر ، ووقع عند الطبراني في الأوسط ، من طريق الشامي عن أبي هريرة في هذا الحديث ، وروى النبي ﷺ بنهم من صدقة بني سعد ، فلما راعه حسنها قال : هذه صدقة قومي ، اهـ ، وبني سعد بطن كبير شهر من تميم ، ينسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم ، من أشهرهم في الصحابة قيس بن عاصم بن سنان بن خالد السعدي قال فيه النبي ﷺ ، هـ هذا سيد أهل الوبر . . قوله ( وكانت سبية منهم عند عائشة ) أي من بني تميم ، والمراد بطن منهم أيضا ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق أبي معمر عن جرير ، وكانت على عائشة نسمة من بني اسماعيل فقدم سبي خولان فقاتل عائشة يا رسول الله أبتاع منهم ؟ قال : لا . فلما قدم سبي بني الغنبر قال : ابتاعني فأنهم ولد اسماعيل ، ووقع عند أبي عوانة من طريق الشامي عن أبي هريرة أيضا ، وصححه سبي بني الغنبر ، اهـ ، وبني الغنبر بطن شهير أيضا من بني تميم ينسبون إلى الغنبر . وهو بلفظ الطبيب المعروف - ابن عمرو بن تميم . ( تنبيه ) : وقع في نسخة الصحيحين « سبية » بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبي أو من السبا ، ولم أقف على اسمها ، لكن عند الاسماعيلي من طريق هارون بن معروف عن جرير « نسمة » بفتح النون والمهملة أي نفس ، وله من رواية أبي معمر المذكورة « وكانت على عائشة نسمة من بني اسماعيل » وفي رواية الشامي المذكورة عند أبي عوانة « وكان على عائشة حرر » وبين الطبراني في الأوسط ، في رواية الشامي المذكورة المراد بالذي كان عليها وأنه كان نذرا ولفظه « نذرت عائشة أن تمتق حررا من بني اسماعيل ، وله في « الكبير » من حديث دريغ وهو بمهمات مصفرا ابن ذؤيب بن شعثم بضم المعجمة والمثناة بينهما عين مهملة الضبري « أن عائشة قالت : يا نبي الله إنني نذرت عتيقا من ولد اسماعيل ، فقال لها النبي ﷺ : اصبري حتى يحيى فيه بني الغنبر غدا ، فجاء في بني الضبر فقال لها : خذي منهم أربعة ، فأخذت رديما وزبيبا وزخيا وسيرة اهـ . فأما رديغ فهو المذكور ، وأما ذيب فهو بالزاي والموحدة مصفرا أيضا . وضبطه المسكري بنون ثم موحدة - وهو ابن ثعلبة بن عمرو ، وزخى بالزاي والحاء المعجمة مصفرا أيضا وضبطه ابن عون بالراء أوله ، وسيرة وهو ابن عمرو بن قرط بضم القاف وسكون الراء ، قال في الحديث المذكور « فمسخ النبي ﷺ دهمهم وبرك عليهم ثم قال : يا عائشة هؤلاء من بني اسماعيل قصدا ، اهـ . والذي تعين امتني عائشة من هؤلاء الأربعة إما

وديح وإما زخي ، ففي سنن أبي داود من حديث الزيب بن ثعلبة ما يرشد إلى ذلك ، وفي أول الحديث عنده « بعث رسول الله ﷺ جيشا إلى بني النضير فاخذوهم بركة من ناحية الطائف فاستاقوهم إلى رسول الله ﷺ ، وركبة بهم الزاء وسكون الكاف بعدها موحدة موضع معروف وهي غير ركوبة الثانية المروقة التي بين مكة والمدينة ، وذكر ابن سعد أن صرية عبيدة بن حصن هذه كانت في المحرم سنة تسع من الهجرة وأنه سبي إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبيا والله أعلم . وفي قوله ﷺ لماثثة « ابتاعها فأعتقها » دليل للجمهور في صحة تملك العربي ، وإن كان الأفضل عتق من يسترى منهم ، ولذلك قال عمر « من المار أن يملك الرجل ابن عمه وبنت عمه » حكاه ابن بطال عن المهلب . وقال ابن المنير : لا بد في هذه المسألة من تفصيل ، فلو كان العربي مثلا من ولد فاطمة عليها السلام وتزوج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده ، قال : وإذا أفاد كون المسي من ولد اسماعيل يقتضي استحباب اعتاقه فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حريته حتما ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا فضيلة ظاهرة لبني تميم ، وكان فيهم في الجاهلية وصدر الإسلام جماعة من الأشراف والرؤساء . وفيه الإخبار عما سبأني من الأحوال الكائنة في آخر الزمان . وفيه الرد على من نسب جميع البني إلى بني اسماعيل لتفرقة ﷺ بين خولان وهم من البني وبين بني النضير وهم من مضر ، والمشهور في خولان أنه ابن عمرو بن مالك بن الحارث من ولد كهلان بن سبأ . وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحارث بن قضاة ، وسبأني بسط القول في ذلك في أوائل المناقب إن شاء الله تعالى

#### ١٤ - باب فضل من أدب جاريته وعلمها

٢٥٤٤ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضال عن مطرف عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « من كانت له جارية فعلمها فأحسن إليها ، ثم أعتقها وتزوجها كان له أجران »

قوله ( باب فضل من أدب جاريته ) سقط لفظ « فضل » من رواية أبي ذر والنسفي ، وزاد النسفي « وأعتقها » أورد فيه حديث أبي موسى مختصرا ، وسبأني الكلام عليه مستوفي في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . ومطرف المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور . وقوله في هذه الرواية « فعلمها » في رواية أبي ذر عن المستمل والسرخصي « فعلمها »

#### ١٥ - باب قول النبي ﷺ « إخوانكم فاطميوم »

وقوله تعالى [النساء ٣٦] : « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وبالوالدين إحسانا ، وبذي القربى واليتامى والمساكين ، والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم ، إن الله لا يحب من كان مختلا فخورا » . قال أبو عبد الله : ذى القربى القريب . والجنب القريب

٢٥٤٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبه حدثنا إسرائيل الأندلسي قال سمعت للزور بن سويد قال « رأيت أبا ذر الثقفاني رضي الله عنه وعليه حلة وعلي غلامه حلة » ، فسأله عن ذلك فقال : إني سأبئ

رجلاً فشكاني إلى النبي ﷺ ، فقال لي النبي ﷺ : أَعْبَرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ جَمَلُهُمْ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَن كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيَطْعِمُهُ مَا يَأْكُلُ وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَفْلِيهِمْ ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَفْلِيهِمْ فَأَعْيُوهُمْ »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : العبيد لإخوانكم فأطعموهم مما تأكلون ) لفظ هذه الترجمة أورد المصنف معناه من حديث أبي ذر ، وقد روينا في كتاب الإيمان لابن منده ، بلفظ : أنهم إخوانكم ، فمن لا يملك منهم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ، وأخرجه أبو داود من طريق مروق عن أبي ذر بلفظ : من لا يملك من مملوكيكم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون ، وروى البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعاً قال : أَرَأَيْتُمْ إِخْوَانَكُمْ ، الحديث ، ومن حديث جابر « كان النبي ﷺ يوصي بالملوكين خيراً ويقول : أطعموهم مما تأكلون ، ومن حديث أبي اليسر - بفتح التحتانية والمهمله - واسمه كعب بن عمرو الأنصاري رفعه : أطعموهم مما تطعمون واكسوهم مما تلبسون ، وفيه قصته . وأخرجه مسلم في آخر كتابه في أثناء حديث طويل قوله ( وقول الله تعالى : واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين - إلى قوله - محتالاً غفوراً ) كذا لا يذ ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . قوله ( قال أبو عبد الله : ذى القربى القريب ، والصاحب بالجانب الغريب ) هو تفسير أبي عبيدة في « كتاب المجاز » ، وقد خولف في الصاحب بالجانب فقيل هو المرأة ، وقيل الرفيق في السفر . والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى ( وما ملكت أيمانكم ) فدخلوا فيمن أمر بالاحسان إليهم لطفتهم عليهم . قوله ( حدثنا وإميل الأحمد ) هو ابن حيان بالمهمله والتحتانية الثقيلة ، وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الأعمش ، والمعروف بالعين المهمله وهو كوفي أيضاً يكنى أبا أمية من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة . قوله ( رأيت أبا ذر ) تقدم الكلام على ذلك في كتاب الإيمان وتسمية الرجل الذي سابه أبو ذر والكلام على الحلة . قوله ( أَعْبَرْتَهُ بِأَمِّهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : إِنَّ إِخْوَانَكُمْ ) كذا هنا ، وتقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة زيادة : أنك أمرت فيك جاهلية ، لإخوانكم خولكم ، والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فإن البيهقي أخرجه من وجه آخر عن آدم كذلك ، ويحتمل أن يكون شعبة اختصره له لما حدثه به . والخول بفتح المجمة والواو هم الخدم سما بذلك لأنهم يتحولون الأمور أي يصلحونها ، ومنه الخول لمن يقوم باصلاح البستان ، ويقال الخول جمع خائل وهو الراعي ، وقيل التحويل التملك تقول خولك الله كذا أي ملكك إياه . وقوله « وعبرته » أي نسبته إلى العار ، وفي قوله « بأمة » رد على من زعم أنه لا يتعدى بالباء وإنما يقال عبرته أمه ، ومثل الحديث قول الشاعر أيها الشامت المعبر بالدهر والعار العيب ، وفي تقديم لفظ إخوانكم على خولكم إشارة إلى الاهتمام بالأخوة وقوله « تحت أيديكم » مجاز عن القدرة أو الملك . قوله ( فليطعمه مما يأكل ) أي من جنس ما يأكل للتجسيس الذي دلت عليه « من » ، ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة الآتي بعد بابين « فإن لم يجلسه معه فليناوله لقمة » فالمراد بالمساواة لا المساواة من كل جهة . لكن من أخذ بالأكل كآبي ذر فعل المساواة وهو الأفضل ، فلا يستأثر المرء على عياله من ذلك وإن كان جائزاً ، وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة مرفوعاً « للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ، ولا يكلف من العمل ما لا يطيق » وهو يقتضي الرد في ذلك إلى العرف ، فمن زاد عليه كان متعلواً . وأما ما حكاه ابن بطال

عن مالك أنه سئل عن حديث أبي ذر فقال : كانوا يومئذ ليس لهم هذا القوت ، واستحسنه ففيه نظر لا يخفى ، لأن ذلك لا يمنع حل الأمر على عمومه ، في حق كل أحد بحسبه . **قوله** ( ولا تكلفوهم ما يغلِبهم ) أى عمل ما تصير قدرتهم فيه مغلوبه ، أى ما يعجزون عنه لعظمه أو صعوبته ، والتكليف تحميل النفس شيئاً معه كلفة ، وقيل هو الأمر بما يشق . **قوله** ( فان كلفتموهم ) أى ما يغلِبهم ، وحذف اللام به ، والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه ، فان كان يستطيعه وحده والا فليعنه بغيره . وفي الحديث انتهى عن سب الرقيق وتعييرهم بن ولدهم ، والحك على الاحسان اليهم والرفق بهم ، وبلتحق بالرقيق من في معانهم من أجبر وغيره . وفيه عدم الترفع على المسلم والاحتقار له . وفيه المحافظة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإطلاق الأخ على الرقيق ، فان أريد القراية فهو على سبيل المجاز لنسبة الكل إلى آدم ، أو المراد أخوة الاسلام ويكون العبد الكافر بطريق التبعية ، أو يختص الحكم بالمؤمن

### ١٦ - باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ، ونصح سيده

٢٥٤٦ - **حدثني** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « العبد إذا نصح سيده وأحسن عبادة ربه كان له أجره مرتين » [ الحديث ٢٥٤٦ - طرقة في ٢٥٥٠ ]

٢٥٤٧ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن صالح عن الشعبي عن أبي بريدة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ « أئتما رجل كانت له جارية أَدَّبَهَا فأحسن تعليمها وأعتقها وتزوجها فله أجران ، وأئتما عبد أدى حق الله وحق مواليه فله أجران »

٢٥٤٨ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « العبد المملوك الصالح أجران . والذي نفسي بيده ، لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرئائي لأحببت أن أموت وأنا مملوك »

٢٥٤٩ - **حدثنا** إسحاق بن نعيم حدثنا أبو أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « نعماً لأحدهم بحسن عبادة ربه ، ونصح سيده »

**قوله** ( باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده ) أى بيان فضله أو نوابه . أورد فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر المصرح بأن لمن فعل ذلك أجران . ثانياً حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية فمليها وأعتقها وتزوجها ، وهو طرف من حديث تقدم في الإيمان بلفظ « ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين » ، فذكر فيه أيضاً مؤمن أهل الكتاب . ثالثاً حديث أبي هريرة والعبد المملوك الصالح أجران ، واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشرطين وهما إحسان العبادة والنصح للسيد ، ونصيحة السيد تشمل أداء حقه من الخدمة وغيرها ، وسيأتي في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ « ويؤدي إلى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة » ، وأما حديث أبي هريرة أيضاً ، نعم ما لأحدهم بحسن عبادة ربه ونصح سيده ، وهو مفسر للحديث الذي قبله

موافق للحديثين الآخرين . ( تنبيه ) : وقع لابن بطال عزو حديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لأبي موسى ، وهو غلط فاحش . قوله ( والذي نفسى بيده لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أى لأحببت أن أموت وأنا مملوك ) ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها وعلى ذلك جرى الخطا فى نقال : الله أن يمتحن أنبياءه وأصفياه بالرق كما امتحن يوسف اه . وجزم الداودى وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ، ويدل عليه من حيث المعنى قوله د وبر أى ، فانه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها ، ووجهه الكرماني فقال أراد بذلك تعليم أمته . أو أوردته على سبيل فرض حياتها أو المراد أمه التى أرضعته اه . وفاته التنصيص على إدراج ذلك فقد فصله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه د والذي نفسى بيده اه ، وكذلك أخرجه عنه الحسين بن الحسن المروزى فى كتاب البر والصلة ، عن ابن المبارك ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبى صفوان الأموى والمصنف فى الأدب المفرد ، من طريق سليمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر كلهم عن يونس ، زاد مسلم فى آخر طريق ابن وهب د قال - يعنى الزهرى - وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبته ، ولأبى عوانة وأحد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول د لولا أمران لأحببت أن أكون عبدا ، وذلك أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما خلق الله عبدا يؤدى حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين ، فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ، ثم استدلل به بالمرفوع ، وانما استثنى أبو هريرة هذه الأشياء لأن الجهاد والحج يشترط فيهما إذن السيد ، وكذلك بر الام فقد يحتاج فيه الى إذن السيد فى بعض وجوهه ، بخلاف بقية العبادات البدنية . ولم يتعرض للعبادات المالية إما لكونه كان إذ ذاك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه فى القربات بدون إذن السيد . وإما لأنه كان يرى أن للعبد أن يتصرف فى ماله بغير إذن السيد . ( فائدة ) : اسم أم أبي هريرة أميمة بالتصغير وقيل ميمونة ، وهى صحابية ذكر اسلامها فى صحيح مسلم ، وبيان اسمها فى ذيل المرفة ، لأبى موسى قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عندى أن العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان طاعة ربه فى العبادات وطاعة سيده فى المعروف فقام بهما جميعا كان له ضعف أجر الحر المطيع لطاعته ، لأنه قد ساواه فى طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته ، قال ومن هنا أقول : إن من اجتمع عليه فرضان فأداهما أفضل من ليس عليه إلا فرض واحد فأداه كن وجب عليه صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل من وجبت عليه صلاة فقط ، ومقتضاه أن من اجتمعت عليه فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيان من لم يجب عليه إلا بعضها اه . ملخصا . والذي يظهر أن مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفة لما يدخل عليه من مشقة الرق ، وإلا فلو كان التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يختص العبد بذلك . وقال ابن التين : المراد أن كل عمل يعمل به ضاعف له ، قال : وقيل سبب التضعيف أنه زاد لسيده فصحا وفى عبادة ربه إحسانا فكان له أجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما . قال : والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك ثلثا يظن ظان أنه غير مأجور على العبادة اه . وما ادعى أنه الظاهر لا ينافى ما نقله قبل ذلك ، فان قيل يلزم أن يكون أجر المالك ضعف أجر السادات أهلب الكرماني بأن لا عذور فى ذلك أو يكون أجره مضاعفا من هذه الجهة ، وقد يكون للسيد جهات أخرى يستحق بها أضعاف أجر العبد ، أو المراد تجميع العبد المؤدى للحقن على العبد المؤدى لأحدهما اه . ويحتمل أن يكون تضعيف الأجر مختصا بالعمل الذى يتحد

فيه طاعة الله وطاعة السيد فيعمل عملاً واحداً ويؤجر عليه أجرين بالاعتبارين ، وأما العمل المختلف الجملة فلا اختصاص له بتصنيف الأجر فيه على غيره من الأحرار والله أعلم . واستدل به على أن العبد لاجهاد عليه ولا حج في حال العبودية وإن صح ذلك منه . قوله في حديث أبي هريرة الأخير ( حدثنا إسحق بن نصر ) هو إسحق بن إبراهيم ابن نصر ، نسب إلى جده . قوله ( نعماً لأحدهم ) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الأخرى ، ويجوز كسر النون ، وتكسر النون وتفتح أيضاً مع إسكان العين وتحريك الميم ، قتلك أربع لغات . قال الزجاج « ما ، بمعنى الشيء . فالتقدير نعم الشيء . ووقع لبعض رواة مسلم « نعى » بضم النون وسكون العين مقصور بالتسوين وغيره ، وهو متجه المعنى إن ثبتت به الرواية . وقال ابن التين : وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أى القابسي « نعم ما ، بتشديد الميم الأولى وقتحها ولا وجه له ، وإنما صوابه ادغامها في « ما ، وهي كقولها تعالى ( إن الله نعماً يعظمكم به ) . قوله ( يحسن ) هو مبين للخصوص بالمدح في قوله « نعم » ، زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « نعماً للملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله ، أى يموت على ذلك ، وفيه إشارة إلى أن الأعمال بالخواتيم

١٧ - باب كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عبيدى أو أمتى . وقول الله تعالى ( والعالمين من عبادكم وإمائكم ) ، وقال ( عبداً مملوكاً ) . ( وأتينا سيدها لدى الباب ) وقال ( من قتياتكم المؤمنات ) . وقال النبي ﷺ « قوموا إلى سيديكم » . ( وأذكركم عني ربك ) : سيديك . و « من سيديكم »

٢٥٥٠ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا نصَحَ العبدُ سيدهُ وأحسنَ عبادةَ ربه كان له أجره مرتين »

٢٥٥١ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن أبي بردة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « للملوك الذي يحسن عبادة ربه ، ويؤتى إلى سيده الذي له عليه من الحق والتقصير والطاعة ، أجران »

٢٥٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن النبي ﷺ أنه قال « لا يقل أحدكم : أطعم ربك ، وضئ ربك . وليقل : سيدي مولاي . ولا يقل أحدكم : عبي ، أمتي . وليقل : خاني وخاني وغلامي »

٢٥٥٣ - حدثني أبو الثمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « من أعتق نصيباً له من العبد ، فكان له من اللال ما يبلغ قيمته قوم عليه قيمة عدل وأعتق من ماله ، وإلا فقد أعتق منه ما عتق »

٢٥٥٤ - حدثنا مسددٌ حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال « كلَّكم راعٍ ومسئولٌ عن رعيته : فالأُميرُ الذي على الناسِ فهو راعٍ عليهم وهو مسئولٌ عنهم ، والرجُلُ راعٍ على أهلِ بيته وهو مسئولٌ عنهم ، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ بعلها وولدهِ وهي مسئولةٌ عنهم ، والمبْدُ راعٍ على مالِ سيدهِ وهو مسئولٌ عنه . ألا فكلَّكم راعٍ وكلَّكم مسئولٌ عن رعيته »  
 ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٦ - **حدثنا مالكُ بنِ إسماعيلَ** **حدثنا سُفيانُ** عن الزُّهريِّ **حدثني** عُبَيْدُ اللَّهِ **سمعتُ** أبا هريرةَ رضي الله عنه وزيَدُ بنَ خالدٍ عن النبيِّ ﷺ قال « إذا زنتِ الأُمَةُ فاجلدوها ، ثمَّ إذا زنتِ فاجلدوها ثمَّ إذا زنتِ فاجلدوها في الثالثةِ أو الرابعةِ فبيسوها ولو بصغيرٍ »

**قوله** ( باب كراهية التطاول على الرقيق ) أى الترفع عليهم ، والمراد مجاوزة الحد في ذلك ، والمراد بالسكرامة كراهة التنزيه . **قوله** ( عبدي أو أمي ) أى وكراهية ذلك من غير تحریم ، ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى ( والصالحين من عبادكم ولما نكم ) وبغيرها من الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ، ثم أردفها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك ، واتفق العلماء على أن النهي الوارد في ذلك للتنزيه ، حتى أهل الظاهر ، إلا ما سنذكره عن ابن بطال في لفظ الرب ، **قوله** ( وقال النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم ) هو طرف من حديث أبي سعيد في قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة ، وسيأتي تاماً في المغازي مع الكلام عليه . **قوله** ( ومن سيديكم ) سقط هذا من رواية النسفي وأبي ذر وأبي الوقت وثبت للباقيين ، وهو طرف من حديث أخرجه المؤلف في « الأدب المفرد » من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال « حدثنا جابر قال قال رسول الله ﷺ : من سيديكم يا بني سلة ؟ قلنا : الجدد بن قيس ، على أنا نبخله . قال : وأى داء أدوى من البخل ؟ بل سيديكم عمرو بن الجوح ، وكان عمرو يعترض على أصنامهم في الجاهلية ، وكان يولم عن رسول الله ﷺ إذا تزوج . وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة نحوه ، ورواه ابن عائشة في نوادره من طريق الشعبي مرسلًا وزاد : قال فقال بعض الانصار في ذلك :

وقال رسول الله والقول قوله لمن قال منا من تسمون سيديا

فقالوا له جد بن قيس على التي نبخله فيها وإن كان أسودا

فسود عمرو بن الجوح لجوده وحق لعمرى بالندى أن يسودا

انتهى . والجهد بفتح الجيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن غنم بسكون النون بن كعب بن سلة بكسر اللام ، يكنى أبا عبد الله ، له ذكر في حديث جابر أنه حمله معه في بيعة العقبة . قال ابن عبد البر : كان يرمى بالنفاق ، ويقال : إنه تاب وحسنت توبته ، وعاش الى أن مات في خلافة عثمان . وأما عمرو بن الجوح بفتح الجيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد بن حرام بمهملتين ابن كعب بن غنم بن كعب ابن سلة ، قال ابن إسحق : كان من سادات بني سلة ، وذكر له قصة في صنمه وسبب إسلامه وقوله فيه : تالله لو كنت لها لم تكن أنت وكلب وسط بئر في قرن . وروى أحمد ، وعمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، بإسناد حسن عن أبي قتادة أن عمرو بن الجوح أتى رسول الله ﷺ فقال : أ رأيت أن قاتلت حتى أقتل في سبيل الله تراني أمشي برجلي هذه حبيطة في الجنة ؟ فقال : نعم . وكانت هرجاء . زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله . وقد روى ابن منده وأبو

الشيخ في الامثال، والوليد بن أبان في كتاب الجرد، له من حديث كعب بن مالك «أن النبي ﷺ قال: من سيدكم يا بني سلة؟ قالوا جد بن قيس، فذكر الحديث، فقال سيدكم بشر بن البراء بن معرور، وهو بسكون العين المهمة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجوح في صخر، ورجال هذا الاسناد ثقات، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله على الزهري، ويمكن الجمع بأن تحمل قصة بشر على أنها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جمعا بين الحديثين، ومات بشر المذكور بعد خير. أكل مع النبي ﷺ من الشاة التي سم فيها، وكان قد شهد العقبة وبدرا، ذكره ابن إسحق وغيره. وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهي عن إطلاق السيد على المخلوق، وهو في حديث مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في «الآداب المفرد» ورجالها ثقات وقد صححه غير واحد، ويمكن الجمع بأن يحمل النهي عن ذلك على إطلاقه على غير المالك، والاذن بإطلاقه على المالك وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا ويكره أن يخاطب أحدا بلفظه أو كتابته بالسيد، ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تقي، فعند أبي داود والمصنف في الآداب من حديث بريدة مرفوعا «لا تقولوا للنفاق سيذا»، الحديث ونحوه عند الحاكم. ثم أورد المصنف في الباب غير هذين الملقين سبعة أحاديث: حديثا ابن عمر وأبي موسى في العبد الذي له أجران وقد تقدما من وجهين آخرين في الباب الذي قبله. والغرض منهما قوله في حديث ابن عمر «إذا نصح سيده، وفي حديث أبي موسى «وؤدى إلى سيده»، ثالثا حديث أبي هريرة، ومحمد بن شعيب في قوله «لا تقولوا للنفاق سيذا»، وفي حديث أبي علي بن السكن، وحكى عن الحاكم أنه الذهلي. قلت: وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيحتمل أن يكون هو شيخ البخاري فيه، فقد حدث عنه في الصحيح أيضا، وكلام الطرق يشير إليه. قوله «لا تقل أحدكم أطعم ربك الخ» هي أمثلة، وإنما ذكرت دون غيرها لعل استعمالها في المخاطبات، ويجوز في أم «استق» الوصل والقطع. وفيه نهى العبد أن يقول لسيده ربى، وكذلك نهى غيره فلا يقول له أحد ربك، ويدخل في ذلك أن يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد استق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل التعظيم لنفسه، والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى، لأن الرب هو المالك والقائم بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى. قال الخطابي: سبب المنع أن الإنسان مريب متعبد باخلاص التوحيد لله وترك الإشراك معه، فكره له المضاهاة في الاسم لئلا يدخل في معنى الشرك، ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد، فأما ما لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب، وقال ابن بطال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله رب، كما لا يجوز أن يقال له إله أو اله. والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلا إضافة، أما مع الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام «أذكرني عند ربك». وقوله «ارجع إلى ربك» وقوله عليه الصلاة والسلام في أشراف الساعة «أن تلد الأمة ربيها»، فدل على أن النهي في ذلك محمول على الإطلاق، ويحتمل أن يكون النهي للتنبيه، وما ورد من ذلك فليسان الجواز. وقيل هو مخصوص بغير النبي ﷺ ولا يرد ما في القرآن، أو المراد النهي عن الإكثار من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة. وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة. قوله (وليقل سيدي مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على مالك سيدي، قال القرطبي وغيره: وإنما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى انفاقا، واختلف في



السيد ، ولم يرد في القرآن أنه من أسباء الله تعالى . قلنا قلنا إنه ليس من أسباء الله تعالى فالفرق واضح إذ لا التباس وإن قلنا إنه من أسبائه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضا ، وقد روى أبو داود والنسائي وأحمد والمصنف في « الأدب المفرد » من حديث عبد الله بن النخعي عن النبي ﷺ قال : السيد الله ، وقال الخطابي : إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى الرياسة على من تحسنت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره ، ولذلك سمي الزوج سيدا قال : وأما المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من مولى وناصر وغير ذلك ، ولكن لا يقال السيد ولا للمولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى . وفي الحديث جوار إطلاق مولاي أيضا ، وأما ما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا الحديث نحوه وزاده ولا يقل أحكم مولاي قلنا مولاي الله . ولكن يقل سيدي ، فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك على الأعمش وأن منهم من ذكر هذه الرياسة ومنهم من حذفها . وقال عياض : حذفها أصح . وقال القرطبي ، الشهور حذفها قال : وإنما صرفنا إلى الترجيح المتعارض مع تقدم الجمع وعدم العلم بالتاريخ انتهى . ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى ، وهو خلاف المتعارف : قلنا المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى ، والسيد لا يطلق إلا على الأعلى ، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم . وقد رواه محمد بن سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض لفظ المولى إثباتا ولا نفيًا . أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الأدب المفرد » ، بلفظ : لا يقولون أحكم عبدي ولا أمي ولا يقل الملوكون بي وربي . ولكن يقل المالك قاي وقناي والملوك سيدي وسيدتي ، فانكم الملوكون والرب الله تعالى ، ويحتمل أن يكون المراد انتهى عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ، ويؤيد كلامه حديث ابن النخعي المذكور والله أعلم ، وعن مالك تخصيص فكرامة بالثاء فيكره أن يقول ياسيدي ولا يكره في غير الثاء . قوله ( ولا يقل أحكم عبدي أمي ) زاد المصنف في « الأدب المفرد » ، ومسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة : كلكم عبيد الله وكل نساءكم إماء الله ، ونحو ما تقدمت من رواية ابن سيرين فأرشد ﷺ إلى البنية في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ، ولأن فيها تطليلا لا يليق بالخلق استعماله لنفسه . قال الخطابي : المعنى في ذلك كله راجع إلى البراءة من الكبر والتزام القتل والخضوع لله عز وجل ، وهو الذي يليق بالمربوب . قوله ( ول يقل قناي وقناي وغلامي ) زاد مسلم في الرواية المذكورة : وجليتي ، فأرشد ﷺ إلى ما يؤتى المعنى مع السلامة من التعاطم ، لأن لفظ قناي والغلام ليس دالا على عرض الملك كدلالة العبد . فقد كثرت استعمال القناي في الغزو وكذلك الغلام والجمارية ، قال الثوري : المراد بالثاء من استعماله على جهة التعاطم لا من أراد التعريف انتهى . وعلمه ما إذا لم يحصل التعريف بدون ذلك استعماله للأدب في اللفظ كأدله عليه الحديث . الحديث الرابع حديث ابن عمر : من أعنت نفسي له من عبد ، وقد تقدم شرحه قريبا ، والمراد منه إطلاق لفظ السيد . وكان مناسبتة الترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعتي كله إذا كان موسرا لمكان ذلك متطاولا عليه . الخامس حديث : كلكم رابع ، وسيأتى الكلام عليه في أول الأحكام ، والقرص منه هنا قوله : والسيد رابع على مال سيده ، فانه إن كان ناعما له في خدمته مؤديا له الأمانة فليس عليه ولا يتعاطم عليه . السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن عاصم : إذا زنت الأمة فاجلدوها ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . والقرص منه هنا ذكر الأمة وأنها إذا عصت تؤدب ، قلنا لم تنج ولا يمت ،

وكل ذلك مبين لتعاطف عليا

### ١٨ - باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه

٢٥٥٧ - **عُرْشُ بْنُ جَبَّاحٍ** بْنُ مِهْزَلٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ سَمِعْتُ أبا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ قَاتَ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَتْلُوهُ لِقَمَةٍ أَوْ لِقَمَتَيْنِ، أَوْ أَكَلَهُ أَوْ أَكْتَبَنَ، فَإِنَّهُ وَلِيٌّ عَلَيْهِ»

[ الحديث ٢٥٥٧ - طرزه في : ٤٦٠ ]

**قوله** (باب إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه) أي فليجلسه معه ليأكل - **قوله** (أخبرني محمد بن زيد) هو المجس . **قوله** (إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليتلوه لقمة) هكذا أورده ، ويضهم منه إباحة ترك إجلاسه معه ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الألفعة إن شاء الله تعالى . وقوله «أكله» بضم أوله أي لقمة ، والملك فيه من شعبة كما سيأتي . وقوله «ولي علاج» زاد في الألفعة «وحره» . واستدل به علي أن قوله في حديث أبي ذر الماضي «فأطعموه بما تطعمون» ليس على الوجوب

### ١٩ - باب البدر راعٍ في مالٍ سيده . ونسب النبي ﷺ المال إلى السيد

٢٥٥٨ - **عُرْشُ بْنُ أَبِي الْيَمَانِ** أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَلَا مَامَ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مُسْتَوْلَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْإِذَامُ فِي مَالِ سَيِّدٍ رَاعٍ وَهُوَ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . قَالَ : فَسَمِعْتُ هُذُلًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَحَبُّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «وَارْجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ . فَكُلُّكُمْ رَاعٍ ، وَكُلُّكُمْ مُسْتَوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»

**قوله** (باب البدر راعٍ في مال سيده) أي ويلزمه حفظه ، ولا يعمل إلا بأذنه . **قوله** (ونسب النبي ﷺ المال إلى السيد) كآته يشير بذلك إلى حديث ابن عمر «من باع عبدا وله مال فإله السيد» ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب من باع نخلا قد أبرت ، من كتاب البيوع وفي كتاب القرب ، وكلام ابن جلال يشير إلى أن ذلك مستفاد من قوله «السيد راعٍ في مال سيده» ، فإنه قال في شرح حديث الباب : فيه حجة لمن قال إن السيد لا يملك ، ونسب ابن التمر بأنه لا يلزم من كونه راعيا في مال سيده أن لا يكون له مال ، فإن قيل فاشتغاله برعاية مال سيده يستوعب أمواله ، فالجواب أن المطلق لا يفيد العموم ، ولا سيما إذا سبق لغير قصد العموم ، وحديث الباب إنما سبق التحذير من الحياة والتعريف بكونه مستولا وعاليا ، فلا تعلق له بكونه يملك أو لا يملك انتهى . وقد تقدم الكلام على مسألة كونه له يملك قبل ستة أبواب . **قوله** (والرأة في بيت زوجها راعية) إنما قيد بالبيت لأنها لا تصل إلى ما سواه غالبا

إلا بأذن خاص ، وسيأتى بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

### ٢٠ - باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه

٢٥٥٩ - حدثني محمد بن عبيد الله حدثنا ابن وهب قال حدثني مالك بن أنس

قال : وأخبرني ابن فلان عن سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ  
وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي ﷺ قال : إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه »

**قوله** ( باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه ) العبد بالنصب على المفعولية والفاعل محذوف للعلم به ، وذكر العبد ليس قيداً بل هو من جملة الأفراد الداخلين في ذلك ، وإنما خص بالذكر لأن المقصود هنا بيان حكم الرقيق ، كذا قرره بعض الشراح ، وأطن المصنف أشار إلى ما أخرجه في «الآداب المفرد» من طريق محمد بن عجلان أخبرني سعيد عن أبي هريرة فقد ذكر الحديث بلفظ « إذا ضرب أحدكم خادمه » . قوله في الإسناد ( حدثني محمد بن عبيد الله ) هو ابن ثابت المدني ، ورجال الإسناد كلهم مدنيون ، وكأن أبا ثابت تفرد به عن ابن وهب ، فإني لم أره في شيء من المصنفات إلا من طريقه . **قوله** ( قال وأخبرني ابن فلان ) قاتل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بمعاق ، وقاتل قال هو ابن وهب ، وكأنه سمعه من لفظ مالك وبالقراءة على الآخر . وكان ابن وهب حريصاً على تمييز ذلك . وأما « ابن فلان » فقال المزني : يقال هو ابن سمان ، يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمان المدني ، وهو يوم تضييف ذلك ، وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره ، وقاله قبله بعض القدماء أيضاً : فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المستلي : قال أبو حرب الذي قال « ابن فلان » هو ابن وهب ، وابن فلان هو ابن سمان . قلت : وأبو حرب هذا هو بيان وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المعجمة عن البخاري قال حدثنا أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني ، فذكر الحديث لكن قال بدل قوله ابن فلان « ابن سمان » فكان البخاري كنى عنه في الصحيح عمداً لضعفه ، ولما حدث به خارج الصحيح نسبه ، وقد بين ذلك أبو نعيم في « المستخرج » بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه « ابن سمان » وقال بعده : أخرجه البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخرجه في موضع آخر فقال ابن سمان ، وابن سمان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأحمد وغيرهما وماله في البخاري شيء إلا في هذا الموضع ، ثم إن البخاري لم يسق المتن من طريقه مع كونه مقروناً بمالك بل ساقه على لفظ الرواية الأخرى وهي رواية هام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فليتنق » بدل « فليجتنب » وهي رواية أبي نعيم المذكورة ، وأخرجه مسلم أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « إذا ضرب » ومثله للنسائي من طريق عجلان ، ولأبي داود من طريق أبي سلة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفيد أن قوله في رواية هام « قاتل » بمعنى قتل ، وأن المفاعلة فيه ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصائل مثلاً فينبى دافعه عن القصد بالعرب إلى وجهه ، ويدخل في النهي كل من ضرب في حد أو تعزير أو تأديب

وقد وقع في حديث أبي بكرة وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي ﷺ برجمها وقال : « ارموا واتقوا الوجه » ، وإذا كان ذلك في حق من تعين إهلاكه فن دونه أولى . قال النووي : قال العلماء : إنما نهى عن ضرب الوجه لأنه لطيف يجمع المحاسن ، وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه ، فيخشى من ضربه أن تبطل أو تنشوه كلها أو بعضها ، والشين فيها فاحش لظهورها وبروزها ، بل لا يسلّم إذا ضربه غالبا من شين أ ه . والتعليل المذكور حسن ، لكن ثبت عند مسلم تعليل آخر ، فانه أخرج الحديث المذكور من طريق أبي أيوب المرأعي عن أبي هريرة وزاد : « فان الله خلق آدم على صورته » ، واختاب في الضمير على من يعود ؟ فالأكثر على أنه يعود على المضروب لما تقدم من الأمر باكرام وجهه ، ولولا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجملة ارتباط بما قبلها . وقال القرطبي : أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكا بما ورد في بعض طرقه ، ان الله خلق آدم على صورة الرحمن ، قال : وكان من رواه أوردته بالمعنى متمسكا بما تروحه فغلط في ذلك . وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال : وعلى تقدير محتمل فيحمل على ما يليق بالبارئ سبحانه وتعالى . قلت : الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ، والطبراني من حديث ابن عمر باسناد رجاله ثقات وأخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل الأول قال : « من قاتل فليجتنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن ، فتعين اجراء ما في ذلك على ما نقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه ، او من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله ، وسيأتي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفعه : خلق الله آدم على صورته الحديث ، وزعم بعضهم أن الضمير يعود على آدم أي على صفته أي خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل ، وقد قال المازري : غلط ابن قتيبة فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال : صورة لا كالصور انتهى . وقال حرب الكرماني في « كتاب السنة » سمعت إسحق بن راهويه يقول : صح أن الله خلق آدم على صورة الرحمن . وقال إسحق الكوسج سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة « حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : قال رجل لا إني ان رجلا قال خلق الله آدم على صورته - أي صورة الرجل - فقال : كذب هو قول الجهمية ، انتهى . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » ، وأحمد من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعا : « لا تقولن فبعه الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته » ، وهو ظاهر في عود الضمير على القول له ذلك ، وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضا من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ : « اذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه » ، ولم يتعرض النووي لحسم هذا النهي ، وظاهره التحريم . ويؤيده حديث سويد بن مقرن الصحابي « انه رأى رجلا لطم غلامه فقال : أو ما علمت أن الصورة محترمة » أخرجه مسلم وغيره

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٠ - كتاب المكاتب

**قوله** (باب في المكاتب) كذا لأبي ذر ، ولغيره ، كتاب المكاتب ، ؛ وأثبتوا كلهم البسمة . والمكاتب بالفتح من قح له الكتابة وبالكسر من قح منه ، وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة ، قال الراغب : اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ، ومنه قوله تعالى ( كتب عليكم الصيام - إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) أو بمعنى جمع وضم ، ومنه كتبت الخط ، وعلى الأول تكون مأخوذة من معنى الالتزام ، وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقدهما غالبا . قال الروياني : الكتابة إسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية ، كذا قال وكلام غيره يأباه ، ومنه قول ابن التين : كانت الكتابة متعارفة قبل الإسلام فأقرها النبي ﷺ . وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة : قيل إن بريرة أول مكاتبة في الإسلام ، وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة ، وأول من كتب من الرجال في الإسلام سلمان ، وقد تقدم ذكر ذلك في البيوع في باب البيع والشراء مع المشركين ، . وحكى ابن التين أن أول من كتب أبو المؤمل ، فقال النبي ﷺ : أعينوه ، وأول من كتب من النساء بريرة كما سيأتي حديثها في هذه الأبواب ، وأول من كتب بعد النبي ﷺ أبو أمية مولى عمر ، ثم سيرين مولى أنس . واختلف في تعريف الكتابة ، وأحسنه : تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة . والكتابة عارضة عن القياس عند من يقول إن العبد لا يملك ، وهي لازمة من جهة السيد إلا إن عجز العبد ، وجائزة له على الراجح من أقوال العلماء فيها

## باب إِمَمٍ مِّنْ قَذَفَ مَمْلُوكُهُ

**قوله** (باب إِمَمٍ مِّنْ قَذَفَ مَمْلُوكُهُ) كذا الجميع هنا إلا النسفي وأبا ذر ، ولم يذكر من أثبت هذه الترجمة فيها حديثا ، ولا أعرف لدخولها في أبواب المكاتب معنى . ثم وجدت في رواية أبي علي بن شبيب مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المتجه ، وعلى هذا فكأن المصنف ترجم بها وأخطى ياحنا ليكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها . وقد ترجم في كتاب الحدود باب قذف العبد ، وأورد فيه حديث من قذف مملوكه - وهو برى - مما قال - جلد يوم القيامة ، الحديث ، فقله أشار بذلك إلى أنه يدخل في هذه الأبواب

## ١ - باب المكاتب ونجومه في كل سنة نجم

وقوله [ ٢٣ النور ] : ( والذين يفضون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبتهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) . وقال روح عن ابن جرير قلت لطاء : أوجب علي إذا عتق له مالا أن أكاتبه ؟ قال : ما أراه إلا واجبا . وقال عمرو بن دينار قلت لطاء : أئأثره من أحد ؟ قال : لا . ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أندا للكتابة - وكان كثير لال - فأنى ، فانطلق إلى عمر رضي الله عنه ، فقال : كاتبه ، فأنى ، فضربه بالحدرة ويطلب عمر ( فكاتبتهم إن علمتم فيهم خيرا ) ، فكاتبه

٢٥٦٠ - وقال الأيث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها : « إن بريرة دخلت عليها تستعينها في كتابتها وعليها خمس أراقى نجمت عليها في خمس سنين ، فقالت لها عائشة - وقست فيها - أرايت إن عددت لهم عدة واحدة أيبئك أهلك فأعتقك فيكون ولاؤك لي ؟ فذهبت بريرة إلى أهلها فصرخت ذلك عليهم ، فقالوا : لا ، إلا أن يكون لنا الولاء . قالت عائشة : فدخلت على رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال لها رسول الله ﷺ : اشترها فأعتقها ، فأنما الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ فقال : ما بال رجال يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل ، شرط الله أحق وأوثق »

**قوله ( باب المكاتب ونجومه )** في كل سنة نجم ، وقوله تعالى ( والذين يبتغون الكتاب ) الآية ( ساقوها إلى قوله ( الذي آتاكم ) ) إلا النسق فقال بعد قوله في كل سنة ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) . ونجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤديه المكاتب في وقت معين ، وأصله أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طلوع النجم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم : إذا طلع النجم فلان أدبت حقه ، فسميت الأوقات نجوماً بذلك ، ثم سمي المؤدى في الوقت نجماً . وعرف من الترجمة اشتراط التأجيل في الكتابة ، وهو قول الشافعي وقوا مع التسمية بناء على أن الكتابة مشتقة من الضم <sup>(١)</sup> ، وهو ضم بعض النجوم إلى بعض ، وأقل ما يحصل به الضم نجمان ، وبأنه أمكن لتحصيل القدرة على الاداء . وذهب المالكية والحنفية إلى جواز الكتابة الحالة ، واختاره بعض الشافعية كالرويانى . وقال ابن التين : لانص لمالك في ذلك إلا أن محقق أصحابه شبهوه ببيع العبد من نفسه ، واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من نجمين كقول الشافعي ، واحتج الطحاوى وغيره بأن التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد ، فإذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا قول الأيث ، وبأن سلبان كاتب - بأمر النبي ﷺ - ولم يذكر تأجيلاً ، وقد تقدم ذكر خبره ، وبأن عجز المكاتب عن القدر الحال لا يمنع صحة الكتابة كالبيع في المجلس ، كن اشترى ما يساوى درهما بعشرة دراهم حالة وهو لا يقدر حينئذ إلا على درهم نفذ البيع مع عجزه عن أكثر الفن ، وبأن الشافعية أجزوا السلم الحال ولم يقفوا مع التسمية مع أنها مشعرة بالتأجيل . وأما قول المصنف في كل سنة نجم ، فأخذه من صورة الخبر الوارد في قصة بريرة كما سيأتى التصريح به بعد باب ، ولم يرد المصنف أن ذلك شرط فيه ، فإن العلماء اتفقوا على أنه لو وقع التنجيم بالأشهر جاز ، ولم يثبت لفظ نجم في أخرى في رواية النسقى ، واختلف في المراد بالخير في قوله ( إن علمت فيهم خيراً ) كما سيأتى بيانه بعد بابين ، وروى ابن إسحاق عن خاله عبد الله بن صبيح بفتح المهمة عن أبيه قال : كنت مملوكاً لحويطب بن عبد العزى ، فسألته الكتابة فأبى ، فزلت ( والذين يبتغون الكتاب ) الآية ، أخرجه ابن السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة . قوله ( وقال روح عن ابن جريح : قلت لعطاء : أوجب على إذا علمت له مالا أن أكاتبه ، قال : ما أراه الا واجبا ) وصله اسماعيل

( ١ ) قال مصحح طبعة بولاق : والاولى مشتقة من الكتب بمعنى الضم .

القاضي في « أحكام القرآن » قال « حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عباد بهذا ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والثاقبي من وجهين آخرين عن ابن جريج . قوله ( وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أناثره عن أحد ؟ قال : لا ) هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا عن الفربري ، وهو ظاهر في هذا الأثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء ، وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لزم منه الخطأ ، والذي وقع في رواية اسماعيل المذكورة « وقاله لي أيضا عمرو بن دينار ، والضمير يعود على القول بوجوبها ، وقائل ذلك هو ابن جريج وهو فاعل « قلت لعطاء » ، وقد صرح بذلك في رواية اسماعيل حيث قال فيها بالسند المذكور « قال ابن جريج وأخبرني عطاء ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق والثاقبي - وعن طريقه البيهقي - عن عبد الله بن الحارث كلاما عن ابن جريج وقال فيه « وقالها عمرو بن دينار ، والحاصل أن ابن جريج قل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء . ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسخ عن البخاري على الصواب بزيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولفظه « وقاله عمرو بن دينار ، أي القول المذكور . قوله ( ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاتب وكان كثير المال ) القائل « ثم أخبرني » هو ابن جريج أيضا ، وغيره هو عطاء ، ووقع مينا كذلك في رواية اسماعيل المذكورة ولفظه « قال ابن جريج وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين أبا محمد بن سيرين سأل . . » ، فذكره ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني خبر أن موسى بن أنس أخبره ، وقد عرف اسم الخبر من رواية روح ، وظاهر سياقه الإرسال فإن موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس الكتابة ، وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال « أردني سيرين على المكاتب فأبيت ، فأتى عمر بن الخطاب ، فذكر نحوه . وسيرين المذكور يكنى أبا عمرة ، وهو والد محمد بن سيرين الفقيه المشهور وإخوته ، وكان من سبي عين التمر اشتراه أنس في خلافة أبي بكر ، وروى هو عن عمر وغيره ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله ( فانطلق إلى عمر ) زاد اسماعيل بن إسحق في روايته « فاستعده عليه ، وزاد في آخر القصة « وكتبه أنس ، وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال « كاتب أنس أبي علي أربعين ألف درهم ، وروى البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال « كاتبني أنس على عشرين ألف درهم ، فإن كانا محفوظين جمع بينهما بمحمل أحدهما على الوزن والآخر على العدد ، ولابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس قال « هذه مكاتب أنس عندنا : هذا ما كاتب أنس غلامه سيرين . كاتبه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمله ، واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى بوجوب الكتابة إذا سألها العبد ، لأن عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك ، وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أدبه على ترك المندوب المؤكد ، وكذلك ما رواه عبد الرزاق « أن عثمان قال لمن سأله الكتابة : لولا آية من كتاب الله ما فعلت ، فلا يدل أيضا على أنه كان يرى الوجوب . ونقل ابن حزم القول بوجوبها عن مسروق والضحاك ، زاد القرطبي : وعكرمة . وعن إسحق بن راهويه أن مكاتبته واجبة إذا طلبها ، ولكن لا يجبر الحاكم السيد على ذلك . ولثاقبي قول بالوجوب ، وبه قال الظاهرية ، واختاره ابن جرير الطبري . قال ابن القصار : إنما حلا عمر أنسا بالدرة على وجه النصح لأنس ، ولو كانت الكتابة لزمت أنسا ما أبي ، وإنما ندبه عمر إلى الأفضل . وقال القرطبي : لما ثبت أن رقبة العبد وكسبه ملك لسيده دل على أن الأمر بكتابتها غير واجب ، لأن قوله « خذ كسبي وأعتقني » يعبر بمنزلة قوله أعتقني بلا شيء ، وذلك غير واجب اتفاقا ،

وحمل الوجوب عند من قال به إن كان العبد قادراً على ذلك ورضى السيد بالقدر الذي تقع به المسكينة . وقال أبو سعيد الاصطخري : القرينة الصارفة للأمر في هذا عن الوجوب الشرط في قوله ( ان علمت فيهم خيراً ) فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ، ومقتضاه أنه إذا رأى عدمه لم يجبر عليه ، فدل على أنه غير واجب . وقال غيره : الكتابة عقد غرر ، وكان الاصل أن لا تجوز ، فلما وقع الاذن فيها كان أمراً بعد منع والأمر بعد المنع للاباحة ، ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بأدلة أخرى ، ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة ، فأورد في هذه الترجمة طريق الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعليقاً ، ووصله الذهلي في « الزمريات » ، عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث ، والمحفوظ رواية الليث له عن ابن شهاب نفسه بغير واسطة ، وسيأتي في الباب الذي يليه عن قتيبة بن الليث ، وأخرجه مسلم أيضاً عن قتيبة ، وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم يونس والليث كلهم عن ابن شهاب ، وهذا هو المحفوظ أن يونس رفيق الليث فيه لا شيخه ، ووقع التصريح بسماع الليث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد ، وعند النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن الليث . وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضاً غائفة للروايات المشهورة في موضع فيه نظر وهو قوله في المتن « وعليها خمس أواق نجحت عليها في خمس سنين » ، والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآتية بعد باين عن أبيه « أنها كانت على تسع أواق في كل عام أوقية » ، وكذا في رواية ابن وهب عن يونس عند مسلم ، وقد جزم الاسماعيلي بأن الرواية المعلقة غلط ، ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها ، وهذا جزم القرطبي والمحج الطبري ، ويعكز عليه قوله في رواية قتيبة « ولم تكن أدت من كتابتها شيئاً » ، وبجواب بأنها كانت حصلت الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ، ثم جاءت وقد بقي عليها خمس . وقال القرطبي : يجاب بأن الخمس هي التي كانت استعفت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الأواق المذكورة في حديث هشام ، ويؤيده قوله في رواية عمرة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد « فقال أهلها إن شئت أعطيت ما يبق » ، وذكر الاسماعيلي أنه رأى في الأصل المسموع على القرطبي في هذه الطريق أنها كانت على خمسة أوساق وقال : ان كان مضبوطاً فهو يدفع سائر الاخبار . قلت : لم يقع في شيء من النسخ المتقدمة التي وقفنا عليها إلا الأواق ، وكذا في نسخة النسائي عن البخاري ، وكان يمكن على تقدير صحته أن يجمع بأن قيمة الأوساق الخمسة تسع أواق ، لكن يعكز عليه قوله « في خمس سنين » ، فيتعين المصير الى الجمع الاول . وقوله في هذه الرواية « فقالت عائشة ونفست فيها » ، هو بكسر الفاء جملة حالية أي رغبت

٢٥٠ - باب ما يجوز من شروط المسكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله

فيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٢٥٦١ - حدثنا الليث عن ابن شهاب عن رُوة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قصت من كتابتها شيئاً . قالت لها عائشة : ارجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أقضيَ عنكِ كتابتك ويكونَ ولأولكِ لي فلتُ . فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا وقالوا : إن



شاهدت أن تمتعَ بك فلتعمل ويكون ولاؤك لنا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، قال لما رسول الله ﷺ : ابتاعني فاعتق ، فانما الولاء لمن أعتق . قال ثم قام رسول الله ﷺ قال : ما بال أناس يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق ،

٢٥٦٢ - **عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن **ثالث** عن **عبد الله بن عمر** رضي الله عنهما قال : « **أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية فعتقها ، قال أهلها : على أن ولاها لنا . قال رسول الله ﷺ : لا يملك ذلك ، فانما الولاء لمن أعتق ،**

قوله ( باب ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ) جمع في هذه الترجمة بين حكمين ، وكأنه فر الأول بالثاني ، وأن ضابط الجواز ما كان في كتاب الله ، وسيأتي في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله ، وقال ابن بطال : المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة ، وقال ابن خزيمة : ليس في كتاب الله أي ليس في حكم الله جوازه أو وجوبه ، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يطل ، لأنه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ، ويشترط في اثنين شروط من أوصافه أو من نجومه ونحو ذلك فلا يطل ، وقال النووي : قال العلماء الشروط في البيع أقسام ، أحدها يقتضيه إطلاق العقد كشرط تسليمه ، الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهما جائزان اتفاقاً ، الثالث اشتراط المتيقن في العبد وهو جائز عند الجمهور لحديث عائشة وقصة برة ، الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه للشترى كالاستاءة منغته فهو باطل . وقال القرطبي : قوله « ليس في كتاب الله » أي ليس مشروفاً في كتاب الله تأصيلاً ولا تفصيلاً ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلاً من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأصيلاً دون تفصيله كالصلاة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتضيه من هذه الأصول تفصيلاً فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلاً . قوله ( فيه عن ابن عمر ) كذا لا بد ، ولغيره فيه ابن عمر عن النبي ﷺ ، وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآتي في الباب الذي يليه ، وقد مضى بلفظ الاشتراط في « باب البيع والشراء مع النساء » من كتاب البيوع . قوله ( أن برة ) هي بفتح اللوحدة يوزن فعيلاً ، مشتقة من البرير وهو نمر الأراك . وقيل إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة كبرورة ، أو بمعنى فاعلة كرحيمة ، هكذا وجه القرطبي . والأول أولى لأنه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها برة وقال « لا تزكوا أنفسكم ، قل كانت برة من البر لشاركتها في ذلك . وكانت برة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم : وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر ، ويمكن الجمع . وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية ، وتقرست في عبد الملك بن مروان أنه لم يخلع فبشرته بذلك ودوى هو ذلك عنها . قوله ( فان أحبوا أن أفضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعتق ) كذا في هذه الرواية ، وهي نظير رواية مالك

عن هشام بن عروة الآتية في الشروط بلفظ : ان أحب أمك أن أعدما لم ويكون ولاؤك لي فقلت ، وظاهره أن عائشة طلبت أن يكون الولاء لها إذا بذلت جميع مال المكاتب ، ولم يقع ذلك إذ لو وقع ذلك لكان اليوم على عائشة بطلبها ولاد من أعتقها غيرها . وقد رواه أبو أسامة عن هشام بلفظ يزيل الاشكال فقال ببد قوله ، أن أعدما لم عتد واحدة وأعتقك ويكون ولاؤك لي فقلت ، : وكذلك رواه وهيب عن هشام ، فعرف بذلك أنها أرادت أن تشتريها شراء صحيحا ثم تعتقها إذ المتيقن فرع ثبوت الملك ، ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا الباب . قال عليه السلام : ابتاعني فأعتقني ، وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام : خذها ، ويوضح ذلك أيضا قوله في طريق أيمن الآتية : دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت : اشتريني وأعتقيني ، قالت نعم ، وقوله في حديث ابن عمر : أرادت عائشة أن تشتري جارية فتعتقها ، وبهذا يتجه الإنكار على موال بريرة ، إذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرحلوا أن يشترطوا أن يكون الولاء لهم ، ويؤيده قوله في رواية أيمن المذكورة : قالت لا تبعوني حتى تشتطوا ولاني ، وفي رواية الاسود الآتية في الفرائض عن عائشة : اشتريت بريرة لاعتقها ، فاشتط أهلها ولادها ، وسيأتي قريبا في المبة من طريق القاسم عن عائشة : أنها أرادت أن تشتري بريرة وأنهم اشتطوا ولادها ، . قوله ( لرجي الى أمك ) المراد بالامل هنا السادة ، والامل في الاصل الآل . وفي الشرع من تلزم ثقته على الأصح عند الشافعية . قوله ( ان شاء أن تحتب ) هو من الحسبة بكسر المهملة أي تحتب الأجر عنده ولا يكون لها ولاد ، . قوله ( قد ذكرت لك رسول الله عليه السلام ) في رواية هشام : فسمع بذلك رسول الله عليه السلام فسألني فأخبرته ، وفي رواية مالك عن هشام : فجاءت من عندهم ورسول الله عليه السلام جالس فقال : اني عرضت عليهم فأبوا ، فسمع النبي عليه السلام ، وفي رواية أيمن الآتية : فسمع بذلك النبي عليه السلام أو بلغه ، زاد في الشروط من هذا الوجه فقال : ما شأن بريرة ، وسلم من رواية أبي أسامة ، ولابن خزيمة من رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام : فجاءني بريرة والنبي عليه السلام جالس فقال لي قيا بيني وبينها : ما أراد أهلها . قلت : لا ما الله إذا ، ورفضت صوتي وانتهرتها ، فسمع ذلك النبي عليه السلام فسألني فأخبرته ، لفظ ابن خزيمة . قوله ( ابتاعني فأعتقني ) هو كقوله في حديث ابن عمر : لا يمنعك ذلك ، وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي يليه . قوله ( وان شرط ) في رواية أبي ذر : وان اشترط ، . قوله ( مائة مرة ) في رواية المستمل : مائة شرط ، وكذا هو في رواية هشام وأيمن ، قال النووي : معنى قوله : ولو اشترط مائة شرط ، أنه لو شرط مائة مرة فوكيدا فهو باطل ، ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة : وان شرط مائة مرة ، وإنما حله على التأكيد لأن العموم في قوله : كل شرط ، وفي قوله : من اشترط شرطا ، دال على جلال جميع الشروط المذكورة فلا حاجة إلى قيدها بالائة فانها لو زادت عليها كان الحكم كذلك لما دلت عليها الصيغة . ثم الطريق الأخيرة من رواية أيمن عن عائشة بلفظ : قال النبي عليه السلام : الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط ، وإن احتمل التأكيده لكنه ظاهر في أن المراد به التعمد ، وذكر المائة على سبيل التبالغة والله أعلم . وقال القرطبي : قوله : ولو كان مائة شرط ، خرج مخرج التكثير ، يعني أن الشروط النيرة المشروعة باطلة ولو كثرت ، ويستفاد منه أن الشروط للشريعة صحيحة وسيأتي التصحيح على ذلك في كتاب الشروط ان شاء الله تعالى . قوله عن ابن عمر ( أرادت عائشة ) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى التيسابوري عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة ، نصار من مسند عائشة ، وأشار ابن عبد البر الى تفرد مالك بذلك ، وليس كذلك قد أخرجه أبو

عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في «المعرفة» من طريق الربيع ، ويمكن أن يكون هنا «عن» لا يراد بها أداة الرواية بل في السياق شيء محذوف تقديره عن قصة عائشة في إرادتها شراء بريرة ، وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة : ففي النسائي من طريق يزيد بن رومان «عن عروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين» قال النسائي : هذا خطأ والصواب رواية عروة عن عائشة . قلت : وإذا حل على ما قررته لم يكن خطأ ، بل المراد عن قصة بريرة ، ولم يرد الرواية عنها نفسها . وقد قررت هذه المسألة بنظرهما فيما كتبت على ابن الصلاح .  
قوله ( لا يمنعك ) في رواية أبي ذر «لا يمنعك» بنون التأکید ، والأول رواية مسلم

### ٣ - باب استئانة المكاتب وسؤاله الناس

٢٥٦٣ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «جاءت بريرة فقالت : إني كاتبت أهلك على تسع أواق في كل عام أوقية فأعطيني . فقالت عائشة : إن أحب أهلك أن أعدها لم عدة واحدة وأعتقك فقلت فيكون ولأؤك لي . فذهبت إلى أهلها ، فأبوا ذلك عليها ، فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم . فسمع بذلك رسول الله ﷺ فسأني وخبرته قال : حذيتها فأعتقها واشترط ليهم الولاء ، فإن الولاء لمن أعتق . قالت عائشة : فقام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد ، فإياكم رجال منكم يشترون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ فأياكم شرط كان ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط ، فقضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق . ما بال رجال منكم يقول أحذهم أعتق يا فلان ولي الولاء إنما الولاء لمن أعتق»

قوله ( باب استئانة المكاتب وسؤاله الناس ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن الاستئانة تقع بالسؤال وبغيره ، وكأنه يشير إلى جواز ذلك لأنه ﷺ أقر بريرة على سؤالها عائشة في إعانتها على كتابتها ، وأما ما أخرجه أبو داود في «المراسيل» من طريق يحيى بن أبي كثير يرفقه في هذه الآية (ان علمتم فيهم خيراً) قال حرقه ، ولا ترسلوهم كلاً على الناس ، فهو مرسل أو معضل فلا حجة فيه . قوله ( عن هشام ) زاد أبو ذر «ابن عروة» . قوله ( فأعطيني ) كذا الأكثر بصيغة الأمر للثبوت من الإعانة ، وفي رواية الكشميهني «فأعطيني» بصيغة الخبر الماضي من الإعياء ، والضمير للأواق ، وهو متجه المعنى ، أي أعجزتني عن تحصيلها . وفي رواية حماد بن سلية عن هشام عند ابن خزيمة وغيره «فأعطيني» بصيغة الأمر للثبوت بالعتق ، إلا أن الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الأول . قوله ( فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء ) زاد مسلم من هذا الوجه «فأتهربها» وكأن عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك . قوله ( خذيتها فأعتقها واشترط ليهم الولاء ) قال ابن عبد البر وغيره : كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام ، واستشكل صدور الإذن منه ﷺ في البيع على شرط ، ناسد ، واختلف العلماء في ذلك : فمنهم من أنكر الشرط في الحديث ، فروى الخطابي في «المعالم» بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه أنكر ذلك ، وعن الشافعي في «الأم» الإشارة إلى تضعيف رواية هشام المصراحة بالاشتراط لكونه انفراد بها دون أصحاب أبيه ، وروايات

غيره قابلة للتأويل . وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذى وقع له ، وليس كما ظن ، وأثبت الرواية آخرون وقالوا : هشام ثقة حافظ ، والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده . ثم اختلفوا فى توجيهها : فزعم الطحاوى أن المزني حدثه به عن الشافعى بلفظ « وأشرطى » بهمة قطع بغير تاء مشناة ، ثم وجهه بأن معناه : أظهرى لهم حكم الولاء . والإشراط الإظهار ، قال أوس بن حجر « فأشراط فيها نفسه وهو معصم ، أى أظهر نفسه انتهى . وأنكر غيره الرواية . والذى فى مختصر المزني ، و « الام » ، وغيرهما عن الشافعى كرواية الجمهور « وأشرطى » بصيغة أمر المؤنث من الشرط ، ثم حكى الطحاوى أيضا تأويل الرواية التى بلفظ « أشرطى » ، وان اللام فى قوله « أشرطى » لم ، بمعنى « على » كقوله تعالى ( وإن أسأمت فلها ) وهذا هو المشهور عن المزني وجزم به عنه الخطايب ، وهو صحيح عن الشافعى أسنده البيهقى فى « المعرفة » من طريق أبى ساتم الرازى عن حرمة عنه ، وحكى الخطايب عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أكثم غلط ، والتأويل المنقول عن المزني لا يصح . وقال النووى : تأويل اللام بمعنى على هنا ضعيف ، لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ، ولو كانت بمعنى على لم ينكره . فان قيل ما أنكر إلا إرادة الاشتراط فى أول الأمر ، فالجواب أن سياق الحديث يأتى ذلك . وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال : اللام لاتدل بوضعها على الاختصاص النافع ، بل على مطلق الاختصاص ، فلا بد فى حلها على ذلك من قرينة . وقال آخرون : الأمر فى قوله « أشرطى » للإباحة ، وهو على جهة التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده وعدمه سواء ، وكأنه يقول : أشرطى أولا تشرطى فذلك لا يفيد . ويقوى هذا التأويل قوله فى رواية أئمن الآتية آخر أبواب المسكن « أشرطى » ودعهم يشترطون ما شاءوا ، وقيل كان النبى ﷺ أعلم الناس بأن اشتراط البائع الولاء باطل ، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى على أهل بربرة ، فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الأمر مريدا به التهديد على مآل الحال كقوله ( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله ) وكقول موسى ( ألقوا ما أنتم ملقون ) أى فليس ذلك بنافعكم ، وكأنه يقول : أشرطى لهم فسيعلون أن ذلك لا ينفعهم ، ويؤيده قوله حين خطبهم « ما بال رجال يشترطون شروطا الخ ، فوبخهم بهذا القول مشيرا الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطلاله ، اذ لو لم تقدم بيان ذلك لبدأ ببيان الحكم فى الخطبة لا بتوبيخ الفاعل ، لأنه كان يكون باقيا على البراءة الأصلية . وقيل الأمر فيه بمعنى الوعيد الذى ظاهره الأمر وبطلنه انتهى كقوله تعالى ( اعملوا ما شئتم ) ، وقال الشافعى فى « الام » : لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت فى المعاصى حدود وآداب وكان من أدب المعاصين أن يعطى عليهم شروطهم ايرتدعوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كان ذلك من أيسر الأدب . وقال غيره : معنى أشرطى اتركى مخالفتهم فيما شرطوه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه مراعاة لتنجيز العتق لتشفو الشارع اليه ، وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى ( وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله ) أى تركهم يفعلون ذلك ، وليس المراد بالأذن إباحة الأضرار بالسحر ، قال ابن دقيق العيد : وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث السياق . وقال النووى : أقوى الاجوبة أن هذا الحكم خاص بعائشة فى هذه القضية وأن شبهه المبالغة فى الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع ، وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصا بتلك الحجمة مبالغة فى إزالة ما كانوا عليه من منع العمرة فى أشهر الحج . ويستفاد منه ارتكاب أخف المفسدين إذا استلزم إزالة أشدهما ، وتعقب بأنه استدلال يختلف فيه على محتلف فيه ، وتعقب ابن دقيق العيد بأن التخصيص

لا يثبت إلا بدليل ، ولأن الشافعي نص على خلاف هذه المقالة . وقال ابن الجوزي : ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعق كان مقارنا للعقد فيحمل على أنه كان سابقا للعقد فيكون الأمر بقوله : اشترطى ، مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به ، وتعقب باستبعاد أنه عليه السلام يأمر شخصا أن يعد مع عبده بأنه لا يفتى بذلك الوعد . وأعرب ابن حزم فقال : كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير الممتق ، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبته عليه السلام وبقوله : إنما الولاء لمن أعتق ، ولا يخفى بعد ما قال ، وسيأتي طرق هذا الحديث تدفع في وجه هذا الجواب والله المستعان . وقال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الولاء لما كان كلحة النسب ، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسب ولا يتقل نسب عنه ولو نسب إلى غيره ، فكذلك إذا أعتق عبدا ثبت له ولأواه ولو أراد نقل ولأئه عنه أو أذن في نقله عنه لم ينتقل ، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء ، وقيل اشترطى ودعهم يشترطون ماشاءوا ونحو ذلك لأن ذلك غير قادح في العقد بل هو بمنزلة اللغو من الكلام ، وآخر إعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولاً شهيراً يخطب به على المنبر ظاهراً ، اذ هو أبلغ في التكرير وأؤكد في التعبير . وهو يشول إلى أن الأمر فيه بمعنى الإباحة كما تقدم . **قوله** (فقتضاء الله أحق) أى بالاتباع من الشروط المخالفة له . **قوله** (وشرط الله أوثق) أى باتباع حدوده التي حدها ، وليست المفاعلة هنا على حقيقة إذ لا مشاركة بين الحق والباطل ، وقد وردت صيغة أفضل لغير التفضيل كثيراً ، ويحتمل أن يقال ورد ذلك على ما اعتقده من الجواز ، **قوله** (ما بال رجال) أى ما حالهم . **قوله** (إنما الولاء لمن أعتق) يستفاد منه أن كلمة «إنما» للحصر ، وهو إثبات الحكم المذكور ونفيه عما عداه . ولولا ذلك لما لزم من إثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره ، واستدل بمفهومه على أنه لا ولأء لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه عاقلة خلافا للحنفية ، ولا للثقة خلافا لإسحق . وسيأتي مزيد بسط لذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن أعتق سابقه خلافاً لمن قال يصير ولأؤه للسليين ، ويدخل فيمن أعتق عتق المسلم للمسلم وللشكاف ، وبالعكس ثبوت الولاء للمعتق . ( تنبيه ) : زاد النسائي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث ، غيرها رسول الله عليه السلام بين زوجها وكان عبداً ، وهذه الزيادة ستأتي في النكاح من حديث ابن عباس ، ويأتي الكلام عليها هناك إن شاء الله تعالى ، مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حراً أو عبداً ، وتسميته ، وما اتفق له بعد فراقها . وفي حديث بريرة هذا من الفوائد - سوى ما سبق وسوى ما سيأتي في النكاح - جواز كتابة الأمة كالعبد ، وجواز كتابة المتزوجة ولو لم يأذن الزوج ، وأنه ليس له منعها من كتابتها ولو كانت تؤدي إلى فراقها منه ، كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السيد من عتق أمته التي تحته وإن أدى ذلك إلى بطلان نكاحها . ويستنبط من تمكينها من السعي في مال الكتابة أنه ليس عليها خدمته . وفيه جواز سعي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السيد لها من ذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها ، وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الأمة محمول على من لا يعرف وجه كسبها ، أو محمول على غير المكاتبه . وفيه أن للكاتب أن يسأل من حين الكتابة ولا يشترط في ذلك مجزء خلافاً لشرطه . وفيه جواز السؤال لمن احتاج إليه من دين أو غرم أو نحو ذلك . وفيه أنه لا بأس بتمجيل مال الكتابة . وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها ، وأن المرأة الرشيدة تصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت مزوجة خلافاً لمن أبى ذلك ، وسيأتي له مزيد في كتاب الهبة ، وأن من لا يتصرف بنفسه فله أن يقيم غيره مقامه في ذلك ، وأن العبد إذا

أذن السيد له في التجارة جاز تصرفه . وفيه جواز دفع الصوت عند انكار المنكر ، وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري العتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقبة ليتساهلوا له في الثمن ولا يمد ذلك من الرياء . وفيه انكار القول الذي لا يوافق الشرح وانتهاز الرسول فيه . وفيه أن الشيء إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما لو بيع بالنسيئة ، وأن للبر أن يقضى عنه دينه برضاء . وفيه جواز الشراء بالنسيئة ، وأن المكاتب لو عجل بعض كتابته قبل المحل على أن يضع عنه سيده الباقي لم يجبر السيد على ذلك . وجواز الكتابة على قدر قيمة العبد وأقل منها وأكثر ، لأن بين الثمن والمنجز والمؤجل فرقا ، ومع ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل نائجا فدل على أن قيمتها كانت بالتأجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوها بذلك . وفيه أن المراد بالخير في قوله تعالى ( أن علمتم فيهم خيرا ) الفسوة على الكسب ، والوفاء بما وقعت الكتابة عليه ، وليس المراد به المال ، ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسيد فكيف يكتبه بماله ، لكن من يقول إن العبد يملك لا يرد عليه هذا ، وقد نقل عن ابن عباس أن المراد بالخير المال مع أنه يقول إن العبد لا يملك ، فنسب إلى التناقض ، والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين ، واحتج غيره بأن العبد مال سيده والمال الذي معه لسيد فكيف يكتبه بماله ؟ وقال آخرون لا يصح تفسير الخير بالمال في الآية لأنه لا يقال فلان لا مال فيه وإنما يقال لا مال له أولا مال عنده ، فكذا إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملة ونحو ذلك . وفي الحديث أيضا جواز كتابة من لا حرقة له وفاقا للجمهور ، واختلف عن مالك وأحمد وذلك أن بريرة جاءت تستعين على كتابتها ولم تكن قضت منها شيئا ، فلو كان لها مال أو حرقة لما احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابتها لم تكن حالة . وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة مكاتبه وهي لم تقض من كتابتها شيئا ، وتقدمت الزيادة من وجه آخر . وفيه جواز أخذ الكتابة من مسألة الناس ، والرد على من كره ذلك وزعم أنه أوساخ الناس . وفيه مشروعية معونة المسكينة بالصدقة ، وعند المالكية رواية أنه لا يجزى عن الفرض . وفيه جواز الكتابة بقليل المال وكثيره ، وجواز التأقيت في الديون في كل شهر مثلا كذا من غير بيان أوله أووسطه ، ولا يكون ذلك مجهولا لأنه يتبين باقتضاء الشهر الحول ، كذا قال ابن عبد البر ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام أوقية ، أي في غرته مثلا ، وعلى تقدير التسليم فيمكن التفريق بين الكتابة والديون ، فإن المكاتب لو عجز حل لسيد ما أخذ منه بخلاف الاجنبي . وقال ابن بطال : لا فرق بين الديون وغيرها ، وقصة بريرة محمولة على أن الراوى قصر في بيان تعيين الوقت ولا يصير الاجل مجهولا . وقد نهي النبي ﷺ عن السلف إلا إلى أجل معلوم . وفيه أن العدد في الدوام الصحاح المعلومة الوزن يكفي عن الوزن ، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالاراق ، والاقوية أربعون درهما كما تقدم في الزكاة . وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى قدم رسول الله ﷺ المدينة ثم أمروا بالوزن ، وفيه نظر لأن قصة بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين ، لكن يحتمل قول عائشة أعدما لم عدة واحدة ، أي أدعما لم ، وليس مرادها حقيقة العد ، ويؤيده قولها في طريق عمرة في الباب الذي يليه أن أصب لم تمنك صبة واحدة . وفيه جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبيعه لغيره ولا يهبه مثلا ، وأن من الشروط في البيع ما لا يطل ولا يضر البيع . وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى وإن لم يكن عاجزا عن أداء نجم قد حل عليه ، لأن بريرة لم تقل إنها عجزت ولا انفصلها النبي ﷺ ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . وفيه جواز مناجاة

المرأة دون زوجها سرا إذا كان المناجى عن يؤمن ، وأن الرجل إذا رأى شاهداً الحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان ، وأنه لا بأس للحاكم أن يحكم لزوجته ويشهد . وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ، ويؤخذ منه حكم العبد بطريق الأولى . وفيه أن عقد الكتابه قبل الأداء لا يستلزم العتق ، وأن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق . وفيه البداءة في الخطبة بالحد والثناء ، وقول أما بعد فيها ، والقيام فيها ، وجواز تعدد الشروط لقوله «مائة شرط» وأن الإتياء الذى أمر به السيد ساقط عنه إذا باع مكاتبه للعتق . وفيه أن لا كراهة في السجع في الكلام إذا لم يكن عن قصد ولا متكلفا . وفيه أن للمكاتب حالة فارق فيها الأحرار والعبيد . وفيه أنه <sup>يجوز</sup> كان يظهر الأمور المهمة من أمور الدين ويعلمها ويخطب بها على المنبر لإشاعتها ، ويراعى مع ذلك قلوب أصحابه ، لأنه لم يعين أصحاب بريرة بل قال « ما بال رجال ، ولأنه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للذكورين وغيرهم في الصورة المذكورة وغيرها . وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بنت أبي جهل فانها كانت خاصة بفاطمة فذلك عينها . وفيه حكاية الوفاة لتعريف الأحكام ، وأن اكتساب المكاتب له لا لسيده ، وجواز تصرف المرأة الرشيدة في مالها بنفسها وإن زوجها ، ومراسلتها الأجانب في أمر البيع والشراء كذلك ، وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثر من ثمن مثلها لأن عائشة بذلت ما قرر لسيئة على جهة النقد مع اختلاف القيمة بين النقد والنسيئة . وفيه جواز استدانة من لا مال له عند حاجته اليه . قال ابن بطال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه ، وسيأتي الكثير منها في كتاب النكاح . وقال النووي : صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط الفوائد منها فذكرنا أشياء . قلت : ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ، ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه « تهذيب الآثار » ولخصت منه ما ينسب بعون الله تعالى . وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة أكثرها مستبعد متكلف . كما وقع نظير ذلك للذى صنف في الكلام على حديث الجامع في رمضان فبلغ به ألف قائمة وفائدة

٤ - باب بيع المكاتب إذا رضى . وقالت عائشة : هو عبد مابقى عليه شيء .

وقال زيد بن ثابت : مابقى عليه درهم . وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى مابقى عليه شيء .  
 ٢٥٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن يونس أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة بنت عبد الرحمن « أن بريرة جاءت تستعين عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، فقالت لها : ان أحب أهلك إن أصب لم يمتك صبة واحدة وأعتقك فلت . فذكرت بريرة ذلك لأهلها فقالوا : لا ، إلا أن يكون الولاء لها . قال مالك » قال يحيى : فزعمت حمزة أن عائشة ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : اشترها وأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق »

**قوله** (باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستمل والمكاتبه ، والأول أصح لقوله « إذا رضى » وهذا اختيار من لأحد الأقوال في مسألة بيع المكاتب إذا رضى بذلك ولو لم يميز نفسه ، وهو قول أحمد وربيعة

والأوزاعي والليث وأبي ثور وأحد قول الشافعي ومالك ، واختاره ابن جريج وابن المنذر وغيرهما على تفاصيل لهم في ذلك ، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية ، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها ، واستدلوا باستعانة بريرة عائشة في ذلك ، وليس في استعانتها ما يستلزم العجز ، ولا سيما مع القول بجواز كتابة من لا مال عنده ولا حرفة له . قال ابن عبد البر : ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجم . ولا أخبرت بأنه قد حل عليها شيء ، ولم يرد في شيء من طرقه استفصال النبي ﷺ لها عن شيء من ذلك ، ومنهم من أول قولها « كاتبت أهلي » فقال : معناه راودتهم وانفقت معهم على هذا القدر ولم يقع المقد بعد ، ولذلك بيعت ، فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا ، وهو خلاف ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي . ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عتق بصفة فيجب أن لا يعتق إلا بعد أداء جميع النجوم ، كما لو قال أنت حر إن دخلت الدار فلا يعتق إلا بعد تمام دخولها ، وليسند بيعه قبل دخولها . ومن المالكية من زعم أن الذي اشترته عائشة كتابة بريرة لا رقيبتها وقد تقدم رده . وقيل إنهم باعوا بريرة بشرط العتق ، وإذا وقع البيع بشرط العتق صح على أصح القولين عند الشافعية والمالكية ، وعن الحنفية يبطل . **قوله** ( وقامت عائشة : هو عبد ما بنى عليه شيء . وقال زيد بن ثابت : ما بنى عليه درهم . وقال ابن عمر : هو عبد إن عاش وإن مات وإن جنى ما بنى عليه شيء ) أما قول عائشة فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال « استأذنت على عائشة فرفقت صوتي ، فقالت : سليمان ؟ فقلت سليمان . فقالت أديت ما بنى عليك من كتابتك ؟ قلت : نعم إلا شيئا يسيرا . قالت : ادخل ، فانك عبد ما بنى عليك شيء » وروى الطحاوي من طريق ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم هو مولى النضرين أنه قال لعائشة : ما أراك الاستحججين مني ، فقالت مالك ؟ فقال كاتبت ، فقالت : إنك عبد ما بنى عليك شيء ، وأما قول زيد بن ثابت فوصله الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد « أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد ما بنى عليه درهم » وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر كان يقول في المكاتب : هو عبد ما بنى عليه شيء » ووصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال « المكاتب عبد ما بنى عليه درهم » وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم ، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في أثناء حديث ، وهو قول الجمهور ، ويؤيده نصة بريرة ، أسكن إنما تتم الدلالة منه لو كانت بريرة أدت من كتابتها شيئا فقد قررنا أنها لم تكن أدت منها شيئا ، وكان فيه خلاف عن السلف : فمن على « إذا أدى الشطر فهو غريم » ، وعنه « يعتق منه بقدر ما أدى » ، وعن ابن مسعود ، لو كاتبه على مائتين وقيمته مائة فأدى المائة عتق ، وعن عطاء « إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق » ، وروى النسائي عن ابن عباس مرفوعا « المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى » ، ورجال أسنده ثقات ، لكن اختلف في إرساله ووصله ، وحجة الجمهور حديث عائشة وهو أقوى ، ووجه الدلالة منه أن بريرة بيعت بعد أن كاتبت ، ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة حراً لامتنع بيعها . ثم ساق المصنف قصة بريرة من رواية يحيى بن سعيد عن حمرة بنت عبد الرحمن « أن بريرة جاءت تستعين عائشة ، وصورة سياقه الإرسال ، ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك ، لكن تقدم في أبواب المساجد من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة . وفي رواية هناك عن حمرة « سمعت عائشة ، فظهر أنه موصول ، وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك . وقوله « إلا أن



بِكُتُوبِ الْوَلَاءِ . قَالَ : فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِينِيِّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُكَ ، . وَقَوْلُهُ ، قَالَ مَالِكٌ قَالَ يَحْيَى ، هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ، وَهُوَ مَوْصُولٌ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ

٥ - باب إذا قال للمكاتبُ اشترني وأعتقني ، فاشترهاُ لذلك

٢٥٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي أَيْمَنُ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كُنْتُ غُلَامًا لِعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لُبَابٍ وَمَاتَ وَوَرِثَنِي بَنُوهُ ، وَإِنِّهِمْ بَاعُونِي مِنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو ، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الْوَلَاءَ . قَالَتْ : دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَهِيَ مَكْنِيَّةٌ فَقَالَتْ : اشتريني فأعتقيني ، قالت نعم ، قالت : لا يبيحني متى يشتريها ولائي ، قالت : لا حاجة لي بذلك . فسمع بذلك النبي ﷺ - أَوْ بَلَنَّهُ - فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا ، قَالَ : اشترِهَا وَأَعْتِقْهَا وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا ، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا ، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الْوَلَاءَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ ، وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ تَمْرٍ ،

قَوْلُهُ ( باب إذا قال للمكاتب اشترني وأعتقني فاشترها لذلك ) أي جاز . قَوْلُهُ ( عن أبيه ) هو أَيْمَنُ الْحُبَشِيُّ الْمَكِّيُّ ذَيْلُ الْمُبِينَةِ وَالِدُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، وَهُوَ غَيْرُ أَيْمَنَ بْنِ نَائِلِ الْحُبَشِيِّ الْمَكِّيِّ ذَيْلِ عَقْلَانَ ، وَكِلَاهُمَا مِنَ التَّابِعِينَ ، وَلَيْسَ الْوَالِدُ عَبْدُ الْوَاحِدِ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى خَمْسَةِ أَحَادِيثَ : هَذَا وَآخَرَانِ عَنْ عَائِشَةَ وَحَدِيثَانِ عَنْ جَابِرٍ ، وَكُلُّهَا مُتَابِعَةٌ ، وَلَمْ يَرَوْعْنَهُ غَيْرُ وَلَدِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ . قَوْلُهُ ( وَوَرِثَنِي بَنُوهُ ) أَعْرَفَ مِنْ أَوْلَادِ عُتْبَةَ الْعَبَّاسِ بْنِ عُتْبَةَ وَالِدِ الْفَضْلِ الشَّاعِرِ الْمَشْهُورِ وَأَبَا خِرَاشٍ بْنِ عُتْبَةَ ذَكَرَهُ الْفَاكِهِيُّ فِي « كِتَابِ مَكَّةَ » وَهَشَامُ بْنُ عُتْبَةَ وَالِدُ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ فِي « تَارِيخِ ابْنِ عَسَاكَرٍ » عَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو ، وَيَزِيدُ بْنُ عُتْبَةَ جَدُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَزِيدَ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْفَاكِهِيِّ أَيْضًا ، وَلَمْ أَرَهُمْ ذَكَرًا فِي كِتَابِ الْإِيزِيدِ فِي النِّسْبِ ، وَعُتْبَةُ بْنُ أَبِي لُبَابٍ لَهُ مَحَبَّةٌ دُونَ أَخِيهِ عُتْبَةَ بِالتَّصْغِيرِ فَانَّهُ مَاتَ كَافِرًا . قَوْلُهُ ( مِنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو ) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَالْكَشْمِينِيِّ « مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو » زَادَ الْكَشْمِينِيُّ « ابْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزْرَمِيُّ » . قَوْلُهُ فِيهِ ( اشترِهَا فَأَعْتِقْهَا وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُوا مَا شَاءُوا ، فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا ) فِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ الَّذِي كَانَ عَقْدَ لَهَا مَوَالِيهَا انْفُسَخَ بِابْتِيَاعِ عَائِشَةَ لَهَا ، وَفِيهِ وَدَعِيَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ عَائِشَةَ اشْتَرَتْ مِنْهُمْ الْوَلَاءَ ، وَاسْتَدْلَ بِهِ الْأَرْزَاقِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَكَاتِبَ لَا يَبِيعُ إِلَّا لِلْعَتَقِ ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ، وَقَدْ قَدَّمَ ذِكْرَ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَرِيبًا ، وَاقِهِ أَعْلَمُ

( خاتمة ) : اشتمل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب على ستة وستين حديثًا ، المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيها مضي تسعة وأربعون حديثًا والخالص سبعة عشر حديثًا ، واتفق مسلم على تخريجها سوى ثلاثة : حديث أبي هريرة في حق عبده ، وحديث أنس في قصة العباس ، وحديث « من سيديكم » . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار . واقِهِ أَعْلَمُ

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥١ - كتاب الهبة ، وفضلها ، والتحريض عليها

٢٥٦٦ - **حدثنا** عامر بن علي **حدثنا** ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « يأنس السلات ، لا يمحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة » [ الحديث ٢٥٦٦ - طرفه في : ٦٠١٧ ]

٢٥٦٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت لعروة « ابن أختي ، إن كنا ننتظر إلى الهلال ثم الهلال ، ثلاثة أهلة في شهرين ، وما أوقدت في آيات رسول الله ﷺ نار . فقلت : يا خاله ، ما كان يبشركم ؟ قالت : الأسودان التمر والماء . إلا أنه قد كان رسول الله ﷺ جيران من الأنصار كانت لهم منائح ، وكانوا يمنحون رسول الله ﷺ من ألبانهم فيسقيناه » [ الحديث ٢٥٦٧ - طرفه في : ٦٤٥٨ ، ٦٤٥٩ ]

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها ) كذا الجميع ، إلا للكشيني وابن شبرويه فقالا : فيها ، بدل عليها . وآخر النسفي البسمة . والهبة بكر الماء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الأعم على أنواع الإبراء ، وهو هبة الدين من هو عليه ، والصدقة وهي هبة ما يتمحض به طلب ثواب الآخرة ، والهدية وهي ما يكرم به الموهوب له . ومن خصها بالحياة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة . وتطلق الهبة بالمعنى الخاص على ما لا يتصدله بدل ، وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بأنها تمليك بلا عوض ، وصنيع المصنف محمول على المعنى الأعم لأنه أدخل فيها الهدايا ، **قوله** ( عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) كذا للأكثر وسقط ، عن أبيه ، من رواية الأصيلي وكريمة ، وضرب عليه في رواية النسفي ، والصواب إثباته . وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى ، وأبو نعيم من طريق اسماعيل القاضي ، وأبو عوانة عن إبراهيم الحربي كظم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه . ومن طريق شعبة وعثمان بن عمرو بن المبارك عند الاسماعيلي ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » عن آدم كظم عن ابن أبي ذئب كذلك . وكذلك رواه الليث عن سعيد كاسياتي في كتاب الأدب ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة لم يقل « عن أبيه » ، وزاد في أوله « تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر ، الحديث ، وقال غريب ، وأبو معشر يضعف . وقال الطريقي إنه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه « عن أبيه » ، كذا قال وقد تابعه محمد بن عجلان عن سعيد ، وأخرجه أبو عوانة . ثم من زاد فيه « عن أبيه » أحفظ وأضبط روايتهم أولى . والله أعلم . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) في رواية عثمان بن عمر « سمعت رسول الله ﷺ يقول » . **قوله** ( يأنس السلات ) قال عياض : الأصح أنشأه نصب لقتاء وجر السلات على الإحافة ، وهي رواية المشافهة من إضافة الشيء إلى صفته كمسجد الجامع ، وهو عند الكوفيين على ظاهره . وعند البصريين .

يقدرون فيه محذوفاً . وقال السهيلي وغيره : جاء برفع الحمزة على أنه منادى مفرد ، ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ على معنى يا أيها النساء المسلمات ، والنصب صفة على الموضع ، وكسرة التاء علامة النصب ، وروى بنصب الحمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء للاختصاص بالإضافة كقولهم مسجد الجامع ، وهو مما أضيف فيه الموصوف إلى الصفة في اللفظ ، فالبحر يرون يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه نحو يا نساء الانفس المسلمات أو يا نساء الطوائف المؤمنات أى لا الكافرات ، وقيل تقديره يا فاضلات المسلمات كما يقال هؤلاء رجال القوم أى أفاضلهم ، والكوفيون يدعون أن لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الالفاظ في المأيرة . وقال ابن رشيد : توجهه أنه خاطب نساء بأعيانهم فأقبل باندائه عيدين فصحت بالإضافة على معنى المدح لمن ، فالمعنى يا خيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم ، وتعقب بأنه لم يخصهن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم ، وأجيب بأنهن يشاركنهن بطريق الإلحاق ، وانكر ابن عبد البر رواية الإضافة ، ورده ابن السيد بأنها قد صحت نقلاً وساعدتها اللغة فلا معنى للانكار . وقال ابن بطال : يمكن تخريج نساء المسلمات على تقدير بعيد وهو أن يحمل نعتاً لشيء محذوف كأنه قال يا نساء الانفس المسلمات ، والمراد بالانفس الرجال ، ووجه بعده أنه يصير مدحاً للرجال وهو **يُطْلَعُ** إنما خاطب النساء ، قال إلا أن يراد بالانفس الرجال والنساء معاً ، وأطال في ذلك . وتعقبه ابن المنير . وقد رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ « يا نساء المؤمنين » الحديث . **قوله** (جارة لجارتها) كذا للاكثر ، ولأبي ذر « لجارة » ، والمتعلق محذوف تقديره هدية مهداة . **قوله** ( فرسن ) بكسر الفاء والمهمل بينهما راء ساكنة وآخره نون هو عظيم قليل اللحم ، وهو البعير موضع الحافر للفرس ، ويطلق على الشاة مجازاً ، ونونه زائدة وقيل أصلية ، وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن لأنه لم تجر العادة بإهدائه أى لاتمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً فهو خير من العدم ، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة ، ويحتمل أن يكون النهى إنما وقع للهدى إليها وأنها لا تحتقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً ، وحمله على الأعم من ذلك أولى . وفي حديث عائشة المذكور « يا نساء المؤمنين تهادوا ولو فرسن شاة » ، فانه ينبت المودة ويذهب الضغائن . وفي الحديث الحسن على التهادى ولو باليسير لأن الكثير قد لا تيسر كل وقت ، وإذا تواصل اليسير صار كثيراً . وفيه استحباب المودة واسقاط التكلف . **قوله** ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز . **قوله** ( يزيد بن رومان ) بضم الراء ، ورجال الاسناد كلهم مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو حازم وهو سلة بن دينار . **قوله** ( ابن أخى ) بالنصب على النداء وأداة النداء محذوفة ، ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد العزيز « والله يا ابن أخى » . **قوله** ( ان كنا لننظر ) هي المخففة من الثقيلة وضميرها مستتر ولهذا دخلت اللام في الخبر . **قوله** ( ثلاثة أهلة ) يجوز في ثلاثة الجهر والنصب . **قوله** ( في شهرين ) هو باعتبار رؤية الهلال أول الشهر ثم رؤيته ثانياً في أول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثاً في أول الشهر الثالث فالمدة ستون يوماً والمرق ثلاثة أهلة ، وسيأتى في الرقاق من طريق هشام ابن عروة عن أبيه بلفظ « كان يأتى علينا الشهر ما نوقد فيه نارا » ، وفي رواية يزيد بن رومان هذه زيادة عليه ولا مناقاة بينهما ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أبي سلة عن عائشة بلفظ « لقد كان يأتى على آل محمد الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان » . **قوله** ( ما يمشكم ) بضم أوله يقال أعاشه الله عيشة ، وضبطه النووي بتشديد الياء التحتانية ، وفي بعض النسخ « ما ينجيكم » ، بسكون المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ، وفي رواية أبي

سلة عن عائشة قالت فإنا كان طعامكم ، قوله ( الاسودان التمر والماء ) هو على التغليب والا فالماء لالون له ؛ ولذلك قالوا الابيضان اللبن والماء ، وإنما أطلقت على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة ، وزعم صاحب المحكم ، وارتضاء بعض الشراح المتأخرين أن تفسير الأسودين بالتمر والماء مدرج ، وإنما أرادت الحرمة واللبل ، واستدل بأن وجود التمر والماء يقتضى وصفهم بالنسعة ، وسياقها يقتضى وصفهم بالضيق ، وكأنها بالغت في وصف حالهم بالشدّة حتى انه لم يكن عندهم الا اللبل والحرمة اه . وما ادعاه ليس بطائل ، والإدراج لا يثبت بالتوم ، وقد أشار إلى أن مسئّده في ذلك أن بعضهم دعا قوما وقال لهم : ما عندى إلا الاسودان فرضوا بذلك ، فقال : ما أردت الا الحرمة واللبل . وهذا حجة عليه لأن القوم فهموا التمر والماء وهو الأصل ، وأراد هو المرح معهم فالتزم بهم بذلك ، وقد تظاهرت الأخبار بالتفسير المذكور ، ولا شك أن أمر العيش نسي ، ومن لا يجد إلا التمر أضيق حالا من يجد الخبز مثلا ، ومن لم يجد إلا الخبز أضيق حالا من يجد اللحم مثلا ، وهذا أمر لا يدفعه الحس ، وهو الذى أرادت عائشة ؛ وسيأتى في الرقاق من طريق هشام عن عروة عن أبيه عنها بلفظ : وما هو الا التمر والماء ، وهو أصرح في المقصود لا يقبل الحمل على الإدراج . قوله ( جيران ) بكسر الجيم زاد الاسماعيلي من طريق محمد بن الصباح عن عبد العزيز : نعم الجيران كانوا ، وفي رواية أبى سلة : جيران صدق ، وسيأتى بعد ستة أبواب الإشارة إلى أسمائهم . قوله ( منافع ) بنون ومهملة جمع منيحة وهي كطية لفظا ومعنى ، وأصلها عطية الناقة أو الشاة ويقال : لا يقال منيحة إلا للناقة وتستمار الشاة كما تقدم في الفرسن سواء ، قال إبراهيم الحربي وغيره : يقولون منحتك الناقة وأعرتك النخلة وأعرتك الدار وأخذتكم العبد وكل ذلك هبة منافع ، وقد تطلق المنيحة على هبة الرقة ، ويأتى مزيد لذلك بعد أبواب . وقوله : بمنحون ، بفتح أوله وثائه ، ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه أى يحملونها له منحة . قوله ( فيسقيناه ) في رواية الاسماعيلي : فيسقيناه منه ، وفي هذا الحديث ما كان فيه الصحابة من التقلل من الدنيا في أول الأمر . وفيه فضل الزهد ، وإيثار الواجد للعدم ، والاشتراك فيما في الأيدي . وفيه جواز ذكر المرء ما كان فيه من الضيق بعد أن يوسع الله عليه تذكيرا بنعمه وليتأسى به غيره

### ٣ - باب القليل من الهبة

٢٥٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَأَجَبْتُ ، وَلَوْ أَهْدَى إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَقَبِلْتُ »

[ الحديث ٢٥٦٨ - طرته في : ٥١٧٨ ]

قوله ( باب القليل من الهبة ) ذكر فيه حديث أبى هريرة : لو دعيت الى ذراع أو كراع ، وسيأتى شرحه في باب الولية ، من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى ، ومناسبتها للترجمة بطريق الأول ، لأنه إذا كان يجيب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلأن يقبله عن أحضره اليه أولى . والكراع من الدابة ما دون السكب ، وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ، ويرد حديث أنس عند الترمذى بلفظ : لو أهدى الى كراع لقبلت ، ولطبراني من حديث أم حكيم الخزازية : قلت يا رسول الله تكره رد الظلف ؟ قال : ما أقبحه ، لو أهدى الى كراع لقبلت ، الحديث . وخص

الذراع والكراع بالذکر لیجمع بین الحقیق والحطیر ، لأن الذراع كانت أحب الیه من غیرها والكراع لافیمة له ، وفي المثل ، أعط العبد کراعا یطلب مذك ذراعا ، وقوله هنا عن سلمان ، هو ابن مهران الأعشى ، وأبو حازم هو سلمان مولى عزة ، وهو أكبر من أبی حازم سبعة المذكور فی الباب قبله ، قال ابن بطال : أشار علیه الصلاة والسلام بالكراع والفرسن الی الحض علی قبول الهدیة ولو قلت لثلاثی تمتع البائع من الهدیة لاحتقار الشيء ، لحض علی ذلك لما فیہ من التألف

### ٣ - باب من استوهب من أصحابه شیئا

وقال أبو سعید قال النبی ﷺ « اضربوا لی معکم سبعا »

٢٥٦٩ - **حدثنا** ابنُ أبي مریم **حدثنا** أبو قحَّان قال **حدثني** أبو حازم عن سهلٍ رضى الله عنه « أن النبی ﷺ أرسل الی امرأة من المهاجرین وكان لها غلامٌ بخارٌ قال لها : سُرِی عبدك فلیعمل لنا أموالاً للبرِّ ، فأمرت عبدها ، فذهبَ قطعَ من الطرفاء ، فصنعَ له مِنبراً . فلما قضاهُ أرسلت الی النبی ﷺ : إنه قد قضاهُ . قال : أرسلی به الیَّ ، فقاموا به ، فاحتلهُ النبی ﷺ فوضعه حيثُ ترَوْن »

٢٥٧٠ - **حدثنا** عبدُ العزیز بنُ عبد الله قال **حدثني** محمدُ بنُ جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة السَّلمی عن أبيه رضى الله عنه قال « كنتُ يوماً جالساً مع رجالٍ من أصحابِ النبی ﷺ فی منزلٍ فی طریقِ مَكَّة - ورسولُ الله ﷺ نازلٌ أمامنا - وللقومُ مُحرمونَ وأنا غیرُ مُحرمٍ ، فأبصروا حجاراً وحشيتاً - وأنا مشغولٌ أخِصِفُ نمل - فلم یؤذِنونی به ، وأحْبوا الوائی أبصرتهُ ، فالتفتُ فأبصرتهُ ، فمَتُّ الی الفرسِ فأمرَجتهُ ، ثم رَکبتُ ، ونسبتُ السَّوطَ والرُمحَ ، فقلتُ لهم : ناولونی السَّوطَ والرُمحَ ، فقالوا : لا واللهِ لا نعبئك علیهِ بشئٍ ، ففَضِيتُ ، فَنَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا ، ثم رَکبتُ فَتَدَدْتُ عَلَی الْحِجَارِ فَتَقَرَّرْتُ ، ثم جِئْتُ بِهِ وَقَدِ مَاتَ ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ . ثم انهم شَكُّوا فِی أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَمِمْ حُرْمٍ ، فَرَحْنَا - وَغَبَّتِ الْعُضْدَةُ مِنِّي - فَأَدْرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فَأَوَلَنَّهُ الْعُضْدَةُ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَنَفَّذَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ » . **حدثني** به زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله ( باب من استوهب من أصحابه شیئا ) أى سواء كان عينا أو منفعة جاز ، أى بغیر كرامة فی ذلك إذا كن يعلم طيب أنفسهم . قوله ( وقال أبو سعید ) هو الخدری . قوله ( اضربوا لی معكم سبعا ) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بتمامه مشروحا فی كتاب الاجلدة . قوله ( حدثنا أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وسهل هو ابن سعد ، وتقدم الحديث مشروحا فی كتاب الجمعة ، وفيه استنباه من المرأة منفعة خلاصها ، وقد سبق ما قبل فی تسمية كل منهما . وأغرب الكرماني هنا فزعم أن اسم المرأة مينا وهو وهم ، وإنما قيل ذلك فی اسم النجار كما تقدم

وان قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم ، وبمحمل أن تكون أنصارية حلفت مهاجريا وتزوجت به أو بالعكس ، وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلفظ « امرأة من الأنصار » والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته . قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسي ، والاسناد كله مدنيون ، وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحا في كتاب الحج ، وفيه طلب أبي قتادة من أصحابه تناوله معه وإنما امتنعوا لكونهم كانوا محرمين ، وفيه أيضا قوله ﷺ « هل معكم منه شيء » ، وقد ذكرت هناك رواية من زاد فيه « كلوا وأطعموني » ، ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة . وقوله « لحدثني به زيد بن أسلم » ، قال ذلك محمد بن جعفر راويه عن أبي حازم ، وهو ابن أبي كثير أخو اسماعيل . وقوله فيه « أعصف نعلي » ، بمجسة ثم مهمة مكسورة أى أجهل لها طاقا ، كأنها كانت انخرقت فأبدلها . وأغرب الداودي فقال : أعمل لها شسما ، وقوله « حتى نغدها » بتشديد الغاء المفتوحة أى فرغ من أكلها كلها ، وروى بكسر الغاء والتخفيف ، ورده ابن التين . قال ابن بطال : استيهاب الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به ، وإنما طلب النبي ﷺ من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما ليؤنسهم به ويرفع عنهم اللبس في توفيقهم في جواز ذلك . وقوله في السند « عبد الله بن أبي قتادة السلي » ، هو بفتح اللام وهذا مشهور في الأنصار ، وذكر ابن الصلاح أن من قاله بكسر اللام لحن ، وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الأصل ، ويتعجب من خفاء ذلك عليه

٤ - باب من استنقى . وقال سهل « قال لي النبي ﷺ : استنقى »

٢٥٧١ - حدثني خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني أبو طوالة - اسمه عبيد الله بن عبد الرحمن - قال سمعت أسما رضي الله عنه يقول « أنا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستنقى » ، فخلأنا له شاة لنا ، ثم شربته من ماء بئرنا هذه ، فأعطيت ، وأبو بكر عن يساره وعمر بمجأه وأعرابي من يمينه . فلما فرغ قال عمر : هذا أبو بكر ، فأعطى الأعرابي فضله ، ثم قال : الأيمنون الأيمنون ، ألا فيمنوا . قال أنس : فهي سنة فهي سنة . ثلاث مرات »

قوله ( باب من استنقى ) ماء أو لبنا أو غير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه . قوله ( وقال سهل قال لي النبي ﷺ استنقى ) هو طرف من حديث أوله « ذكر للنبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد أن يرسل إليها ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ استنقى يا سهل » . ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الشرب وسياق شرحه في الأشربة ، وأورده هنا من طريق أبي طوالة وهو بضم المهملة وتخفيف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن ، والغرض منه قول أنس « فاستنقى » . قوله ( الأيمنون الأيمنون ) فيه تقدير مبتدأ مضمرة ، أى المقدم الأيمنون ، والثانية لتأكيد . وقوله « ألا فيمنوا » ، كذا وقع بصيغة الاستفتاح ، والامر بالتيا من ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري إلا أنه قال في الثالثة أيضا « الأيمنون » ، ذكر اللفظة ثلاث مرات كما ذكر قول أنس « فهي سنة ثلاث مرار » ، وعلى ذلك شرح ابن التين كأنه وقع كذلك في نسخته ، ولم أره في شيء من النسخ إلا كما وصفت أولا ، وتوجيهه أنه لما بين أن الأيمن يقدم ثم أكد به بصرح الأمر به ، ويستفاد من حذف المفعول

التعميم في جميع الاشياء . لقول عائشة ، كان يعجبه التيمن في شأنه كله ، وأشار الاسماعيل إلى أن سليمان بن بلال تفرد عن أبي طالة بقوله ، فاستسقى ، وأخرجه من طريق اسماعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طالة بدونها انتهى وسليمان حافظ وزيادته مقبولة ، وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الأعمش عن أبي صالح عنه في حديث سيأتي في الاشربة . وفيه جواز طلب الاعلى من الادنى ما يريد من مأكل ومشروب إذا كانت نفس المطلوب منه طيبة به ولا يعد ذلك من السؤال المذموم

#### ٥ - باب قبول هدية الصيد . وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد

٢٥٧٢ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال : « أنفجنا أرنبا بمر الظهران ، فسمي القوم فلقبوا ، فأذركمها فأخذوها ، فأتيت بها أبا طلحة فذبحها وبعث الرسول الله ﷺ بوركها - أو فخذها قال : فخذها لاشك فيه - فقيل له : قلت : وأكل منه ؟ قال : وأكل منه . ثم قال بعد : قوله »

[الحدث ٢٥٧٢ - طرفه في - ٥٤٨٩ ، ٥٥٣٥]

**قوله** ( باب قبول هدية الصيد ، وقيل النبي ﷺ من أبي قتادة عضد الصيد ) تقدم حديثه في ذلك قبل باب ، وقوله في حديث أنس : « أنفجنا ، بالفاء والجيم أي أثرنا . وقوله ( فلقبوا ) بالمعجمة والموحدة أي تعبوا . ووقع كذلك في رواية الكشميني . وأغرب الداودي . فقال : معناه عطشوا . وتعبه ابن النين وقال : ضبطوا لغبوا بكسر الغين والفتح أعرف ، وسيأتي شرحه إن شاء الله تعالى في كتاب الصيد والذباح . ومر الظهران واد معروف على خمسة أميال من مكة إلى جهة المدينة ، وقد ذكر الواقسي أنه من مكة على خمسة أميال . وزعم ابن وضاح أن بينهما أحدًا وعشرين ميلا ، وقيل ستة عشر وبه جزم البكري ، قال النوى : والاول غلط وانكار للبحسوس . ومر قرية ذات نخل وزرع ومياه ، والظهران اسم الوادي ، وتقول العامة بطن مرو . قلت : وقول البكري هو المعتمد والله أعلم . وأبو طلحة هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقوله « فخذها لاشك فيه » يشير إلى أنه يشك في الوركين خاصة ، وأن الشك في قوله « فخذها أو وركها » ليس على السواء ، أو كان يشك في الفخذين ثم استيقن ، وكذلك شك في الاكل ثم استيقن القبول فجزم به آخر

#### ٦ - باب قبول الهدية

٢٥٧٣ - **حديث** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثالة رضي الله عنهم « أنه أهدى رسول الله ﷺ حمارا وحشيا - وهو بالأبواء أو بؤدان - فرد عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : أما إننا لم نردك عليك إلا أنا حُرْم »

**قوله** ( باب قبول الهدية ) كذا ثبت لابي ذر ، وسقطت هذه الترجمة هنا لغيره وهو الصواب . وأورد فيه .

حديث الصَّعب بن جثامة في اهدائه الخمار الوحشي . وشاهد الترجمة منه مفهوم قوله « لم ترده عليك الا أنا حرم » فان مفهومه أنه لو لم يكن محرماً لقبله منه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يحل من الهدية

### ٧ - باب قبول الهدية

٢٥٧٤ - حدثني إبراهيم بن موسى - حدثنا عبدة - حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان الناس كانوا يتحرّون بهداياهم يوم عائشة يبتغون بها - أو يبتغون بذلك - سرّضة رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٢٥٧٤ - أطرافه في : ٢٥٨٠ ، ٢٥٨١ ، ٢٧٧٥ ]

٢٥٧٥ - حدثنا آدم - حدثنا شعبة - حدثنا جعفر بن إياس قال : سمعت سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أهدت أم حنيفة - خالة ابن عباس - إلى النبي ﷺ أفطاً وسمناً وأضجاً ، فأكل النبي ﷺ من الأفط والسنن وترك الأضب تقدراً . قال ابن عباس : فأكل على مائدة رسول الله ﷺ ، ولو كان حراماً ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٢٥٧٥ - أطرافه في : ٥٣٨٩ ، ٥٤٠٢ ، ٧٣٥٨ ]

٢٥٧٦ - حدثنا إبراهيم بن المنذر - حدثنا معن - قال حدثني إبراهيم بن طهمان عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه : أهديّة أم صدقة ؟ فان قيل صدقة قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل : هدية ، ضرب بيده ﷺ فأكل معهم »

٢٥٧٧ - حدثنا محمد بن بشار - حدثنا غندر - حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « أتى النبي ﷺ بلحم ، فقيل : تصدّق على بريرة ، قال : هو لها صدقة ، ولنا هدية »

٢٥٧٨ - حدثنا محمد بن بشار - حدثنا غندر - حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم قال سمعته منه عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها « أنها أرادت أن تشتري بريرة ، وأنهم اشتروا ولأهبا ، فذكر النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : اشتريها فأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . وأهدى لها لحم ، فقيل لنبئ ﷺ : هذا تصدّق على بريرة ، فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية . وخبرت . قال عبد الرحمن : زوجها حرّاً أو عبداً ؟ قال شعبة : سألت عبد الرحمن عن زوجها ، قال : لا أدري أحرّاً أم عبداً »

٢٥٧٩ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الخدّاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : دخل النبي ﷺ على عائشة رضي الله عنها فقال : عندكم شيء ؟ قالت : لا ، إلا



نُسِيَتْ بِهٖ أُمُّ عَطِيَّةٍ مِّنَ ثَلَاثَةِ أَلْفٍ بَعَثَتْ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ ، إِنَّهُ قَدْ بَلَغَتْ نَحْلَهَا ۖ

**قوله** ( باب قبول الهدية ) كذا لا بى ذر وهو تكرار بغير فائدة . وهذه الترجمة بالنسبة الى ترجمة قبول هدية الصيد من العام بعد الحاحس . ووقع عند النسفي د باب من قبل الهدية ، وذكر فيه ستة أحاديث : الاول حديث عائشة د كان الناس يتحرون هداياهم يوم عائشة ، وسيأتى شرحه فى الباب الذى بعده ، وقوله فيه د مرضاة ، هو مصدر بمعنى الرضا ، وقوله فيه د يتحنون ، بالموحدة والمجعة من البغية ، وروى د يتبعون ، بتقديم مثناة مثقلة وكسر الموحدة وبالمهمل . ثانيا حديث ابن عباس د أعدت أم خنيد ، وهى بالمهمله والفاء مصغر ، وسيأتى الكلام عليه فى الأطعمة فى الكلام على الضب ، وقوله فيه د وترك الأضب ، كذا لا بى ذر بصيغة الجمع ولغيره د الضب ، والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكف وحكف ، وقوله د تقذرا ، بالقاف والمعجمة قول قدوت الشيء وتقذرتة اذا كرهته . وقول ابن عباس د لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي ﷺ ، استدلال صحيح من جهة التقرير . ثالثا حديث أبى هريرة فى قبوله ﷺ الهدية وردة الصدقة ، وقوله فيه د اذا أتى بطعام ، زاد أحمد وابن حبان من طريق حماد بن سلة عن محمد بن زياد د من غير أهله ، **قوله** ( ضرب بيده ) أى شرح فى الأكل مسرعا ، ومثله ضرب فى الأرض إذا أسرع السير فيها . رابعا حديث عائشة فى قصة بريرة من طريق القاسم بن عائشة : وسيأتى شرحه فى كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق بشراء بريرة فى كتاب المتق قريبا ، وشاهد الترجمة منه قوله د هو لها صدقة ولنا هدية ، فيؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ، ووقع فى رواية أبى ذر الهروى د قيل للنبي ﷺ : هذا تصدق به على بريرة ، فقال النبي ﷺ : هو لها صدقة ولنا هدية ، ووقع لغير أبى ذر هنا د فقال النبي ﷺ : هذا تصدق به على بريرة ؟ هو لها صدقة ولنا هدية ، فجعل السؤال والجواب من كلامه ﷺ ، والأول أصوب وهو الثابت فى غير هذه الرواية أيضا . خامسا حديث أنس فى ذلك . **قوله** ( عن أنس فى رواية الإسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة د سمع أنس بن مالك ، . سادسا حديث أم عطية فى الشاة من الصدقة وأنها بلغت محلها . **قوله** فيه ( الذى بعثت إليها ) كذا للأكثر بصيغة المخاطب ، وللكشميى د بعثت ، بضم أوله على البناء للجھول **قوله** ( انه قد بلغت ) فى رواية الكشميى د إنها قد بلغت محلها ، بكسر المهملة يقع على المكان والزمان ، أى زال عنها حكم الصدقة المحرمة على وصارت لى حلالا . ( تنبيه ) : أم عطية اسمها نسيبة بنون ومهملة وموحدة مصفرا كما تقدم فى الكلام على هذا الحديث فى أواخر الزكاة ، ووقع عند الإسماعيلي من رواية وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسيبة بفتح النون ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء نسيبة بالتصغير وهو الصواب . ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الحذاء عن أم عطية قالت د بعثت إلى نسيبة الانصارية بشاة فأرسلت الى عائشة منها ، فقال رسول الله ﷺ : عنكم شيء ؟ قالت : لا إلا ما أرسلت به نسيبة ، الحديث . قال الإسماعيلي : هذا يدل على أن نسيبة غير أم عطية . قلت : سبب ذلك تحريف وقع فى روايته فى قوله د بعثت ، والصواب د بعثت ، على البناء للجھول ، وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوم أن الذى تخبر عنه غيرها ، قال ابن بطال : إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس ، ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة ، والانياء مزهون عن ذلك لانه ﷺ كان كما وصفه الله تعالى ( ووجدك عائلا فأغنى ) والصدقة لا تحمل للاغنياء ، وهذا بخلاف الهدية فإن العادة جارية بالانابة عليها . وكذلك

كلن شأنه . وقوله قد بلغت محله ، فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف الفقير الذي أعطيا بالبيع والهدية وغير ذلك ، وفيه إشارة إلى أن أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهن الصدقة كما حرمت عليه ، لأن عائشة قبلت هدية بريرة وأم عطية مع عليها بأنها كانت صدقة عليهما ، وظنت استمرار الحكم بذلك عليها ولهذا لم تقدمها للنبي ﷺ لعلها أنه لا تحل له الصدقة . وأفرها ﷺ على ذلك الفهم ولكنه بين لها أن حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له ﷺ أيضا ، ويستنبط من هذه القصة جواز استرجاع صاحب الدين من الفقير ما أعطاه له من الزكاة بعينه وأن المرأة أن تعطى زكاتها لزوجها ولو كان ينفق عليها منها ، وهذا كله فيما لا شرط فيه . والله أعلم . ( تنبيه ) : استشكلت قصة عائشة في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لأن شأنهما واحد ، وقد أعلمها النبي ﷺ في كل منهما بما حاصله أن الصدقة إذا قبضها من محل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه أن يتناول منها إذا أهديت له أو بيعت ، فلو تقدمت إحدى القصتين على الأخرى لأغنى ذلك عن إعادة ذكر الحكم ، ويبعد أن تقع القصتان دفعة واحدة

### ٨ - باب من أهدى إلى صاحبه ، وتحرى بعض نساؤه دون بعض

٢٥٨٠ - **حديث** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان الناس يتحرّون بهداياهم يومي . وقالت أم سلمة : إن صواحي اجتمعن ، فذكرت له ، فأعرض عنها »

٢٥٨١ - **حديث** إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن نساء رسول الله ﷺ كن حزينين : فحزب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة ، والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ ، وكان المسلمون قد عبدوا حب رسول الله ﷺ عائشة ، فإذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها إلى رسول الله ﷺ أحرقها ، حتى إذا كان رسول الله ﷺ في بيت عائشة بعث صاحب الهدية إلى رسول الله ﷺ في بيت عائشة . فلكم حزب أم سلمة فقلن لها : كلن رسول الله ﷺ يكلم الناس فيقول : من أراد أن يهدي إلى رسول الله ﷺ هدية فليهد بها حيث كان من بيوت نساؤه ، فلكم أم سلمة بما فأن ، فلم يقل لها شيئا ، فسالنها فقالت : ما قال لى شيئا ، فقلن لها : فلكم ، قالت : فلكمته حين دار إليها أيضا ، فلم يقل لها شيئا . فسالنها فقالت : ما قال لى شيئا . فقلن لها : كلن حتى يكلمك . فدار إليها فلكمته فقال لها : لا تؤذي في عائشة ، فإن الوحي لم يأتي وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة . قالت : أتوب إلى الله من أذاك يا رسول الله . ثم إنهن دعون قاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فارسلت إلى رسول الله ﷺ تقول : إن نساءك يشدنك المدل في بنت أبي بكر . فلكمته فقال : يا بنية ، ألا تحبين ما أحب ؟ قالت :

بلى. فرجعت إليهن فاخبرتهن، فقلن أرجى اليه، فابت أن ترجع. فارسلن زينب بنت جحش، فأتته فاعلقت وقالت: إن نسائك يشدتك الله العدل في بنت ابن أبي قحافة، فرفعت صوتها حتى ناولت عائشة وهي قاعدة فسبتهما، حتى إن رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تكلم، قال فتكلمت عائشة ترذ على زينب حتى أسكتتها. قالت: فنظر النبي ﷺ إلى عائشة وقال: إنها بنت أبي بكر.

قال البخاري: الكلام الأخير قصة فاطمة يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن. وقال أبو مروان عن هشام عن عروة «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة»

وعن رجل من قريش ورجل من الموالي عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام. «قالت عائشة: كنت عند النبي ﷺ فاستأذنت فاطمة»

**قوله** (باب من أهدى إلى صاحبه وتحري بعض نسائه دون بعض) يقال تحرى الشيء إذا قصده دون غيره. **قوله** (حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كان الناس يتحرون بهداياهم يومى، وقالت أم سلمة إن صواحي اجتماعن، فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا جدا. وقد أخرجه أبو عروانة وأبو نعيم والإسماعيلي من طريق محمد بن عبيد، زاد الإسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظ «كان الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقلن لها: خبري رسول الله ﷺ أن يأمر الناس أن يهدوا له حيث كان، قالت: فذكرت ذلك أم سلمة للنبي ﷺ، قالت فأعرض عني، قالت: فلما عاد إلى ذكرت له ذلك فأعرض عني، الحديث: وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد بن زيد فقال: عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون، فذكره بتمامه مرسلًا، ودوى ابن سعد في طبقات النساء من حديث أم سلمة قالت: كان الانصار يكثررون الطاف رسول الله ﷺ، سعد بن عبادة وسعد بن معاذ وعمار بن حزم وأبو أيوب. وذلك لقرب جوارهم من رسول الله ﷺ. **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال. وقد تابع البخاري حميد بن زنجويه عند أبي نعيم وإسماعيل القاضي عند أبي عروانة فروياه عن إسماعيل بن أبي أويس كما قال، وخالفهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن إسماعيل. **قوله** (حدثني سليمان بن بلال، حذف الواسطة بين إسماعيل وسليمان وهو أخو إسماعيل. **قوله** (عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية حماد بن زيد في آخره، فقالت - أى أم سلمة - أتوب إلى الله من ذلك يا رسول الله، وزاد فيه أيضا إرساخن فاطمة ثم إرساخن زينب بنت جحش، وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص، ومنهم من جملة ثلاثة أحاديث. قال البخاري: «الكلام الأخير قصة فاطمة - أى إرسال أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت النبي ﷺ إليه - يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن، يعنى أنه اختلف فيه على هشام بن عروة فرواه سليمان بن بلال عنه عن أبيه عن عائشة في جملة الحديث الاول، ورواه عنه غيره بهذا الإسناد الأخير. **قوله** (والحزب الآخر أم سلمة وسائر نساء رسول الله ﷺ) أى بقيتهن، وهى زينب بنت جحش الأسدية وأم حبيبة الأموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث

الهلالية دون زينب بنت خزيمة أم المساكين . رواه ابن سعد من طريق رميثة المذكورة وهي رميثة بالمثلثة مصغرة عن أم سلمة قالت : كلني صواحي وهن - فذكرتهن - وكنا في الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الآخر ، فقتلن كلتي رسول الله ﷺ فان الناس يهدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما تحب ، الحديث قال ابن سعد : ماتت زينب بنت خزيمة قبل أن يتزوج النبي ﷺ أم سلمة ، وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها . قوله ( فقتلن لها كلتي رسول الله ﷺ يكلم الناس ) بالجزم والميم مكسورة لالتقاء الساكنين ويجوز الرفع . قوله ( فليهدها ) في رواية الكشميني « فليهد » بحذف الضمير . قوله ( فان الوحى لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة ) يأتي شرحه في مناقب عائشة إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم انهن دعون فاطمة ) في رواية الكشميني « دعين » وروى ابن سعد من مرسل على بن الحسين أن اتى خاطبتها بذلك منهن زينب بنت جحش ، وأن النبي ﷺ سألها « أرسلتك زينب » قالت : زينب وغيرها ، قال : أمي التي وليت ذلك ؟ قالت : نعم . قوله ( ان نساءك يشدنك العدل في بنت أبي بكر ) أى يطلبن منك العدل ، وفي رواية الاصيل « يناشدنك الله العدل ، أى يسألنك بالله العدل ، والمراد به النسوية بينهن في كل شيء من المحبة وغيرها ، زاد في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم « أرسل أزواج النبي ﷺ فاطمة بنت رسول الله ﷺ فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرطى فقالت : يا رسول الله إن أزواجك أرسلنني يسألنك العدل في بنت ابن أبي قحافة ، وأبو قحافة هو والد أبي بكر . قوله ( فقال : يا بنية ألا تحبين ما أحب ؟ قالت : بلى ) زاد مسلم في الرواية المذكورة « قال : ناحي هذه ، فقامت فاطمة حين سمعت ذلك . » قوله ( فرجعت اليهن فاخبرتهن ) زاد مسلم « فقتلن لما مازك أغنيت عنا من شيء . » قوله ( فأبت أن ترجع ) في رواية مسلم « فقالت : والله لا أكله فيها أبدا . » قوله ( فأرسلن زينب بنت جحش ) زاد مسلم « وهي التي كانت تساميني منهن في المنزل عند رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه ثناء عائشة عليها بالصدقة وذكرها لها بالحدة التي تسرع منها الرحمة . قوله ( فأنته ) في مرسل على بن الحسين « فذهبت زينب حتى استأذنت ، فقال : انذرتوها . فقالت : حسبك إذا برقت لك بنت ابن أبي قحافة ذراعها وفي رواية مسلم « ورسول الله ﷺ مع عائشة في مرطها على الحال التي دخلت فاطمة وهو بها . » قوله ( فأغلظت ) في رواية مسلم « ثم وقعت بي فاستطالت ، وفي مرسل على بن الحسين « فوقعت بعائشة ونالت منها . » قوله ( فسبها حتى ان رسول الله ﷺ لينظر إلى عائشة هل تسكلم ) في رواية مسلم « وأنا أقرب رسول الله ﷺ وأقرب طرفه هل يأذن لي فيها . قالت : فلم تبرح زينب حتى عرفت أن رسول الله ﷺ لا يكره أن أنتصر ، وفي هذا جواز العمل بما يفهم من القرائن ، لكن روى النسائي وابن ماجه مختصرا من طريق عبد الله أبي عن عروة عن عائشة قالت « دخلت على زينب بنت جحش فسبنتي ، فردعها النبي ﷺ فأبت ، فقال سديها ، فسبيتها حتى جف ريقها في فمها » وقد ذكرته في « باب انتصار الطالم » من كتاب المظالم فيمكن أن يحمل على التعدد . قوله ( فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتتها ) في رواية لمسلم « فلما وقعت بها لم أنفها أن انخرتها غلبة » ولابن سعد « فلم أنفها أن ألحمتها . » قوله ( فقال : انها بنت أبي بكر ) أى لإنها شريفة عاقرة عارفة كآبها ، وكذا في رواية مسلم ، وفي رواية النسائي المذكورة « فرأيت وجهه يتهلل ، وكأنه ﷺ أشار إلى أن أبا بكر كان عالما بمناقب مضر ومثابها فلا يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه « ومن يشابه أبا فاطم . » وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة ، وأنه لا حرج على المرء في إثارة بعض نساءه بالتحف ، وإنما اللازم العدل في المبيت والنفقة ونحو

ذلك من الأمور اللازمة ، كذا قرره ابن بطلان عن المهلب ، وتعقبه ابن المنير بأن النبي ﷺ لم يفعل ذلك وإنما فعله الذين أهدوا له وهم باختيارهم في ذلك . وإنما لم يمنعمهم النبي ﷺ لأنه ليس من كمال الأخلاق أن يتعرض الرجل إلى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ، وأيضا فالذي يهدى لاجل عاتشة كأنه ملك الهدية بشرط ، والتخليك ينبع فيه تحجير المالك ، مع أن الذي يظهر أنه ﷺ كان يشركهن في ذلك ، وإنما وقعت المنافسة لكون العطية تصل اليهن من بيت عاتشة . وفيه قصد الناس بالهدايا أوقات المسرة ، وواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي إليه . وفيه تنافس الضرائر وتفايرهن على الرجل ، وأن الرجل يسمعه السكوت إذا تقارن ، ولا يميل مع بعض على بعض . وفيه جواز التشكي والتوصل في ذلك ، وما كان عليه أزواج النبي ﷺ من مهابته والحياء منه حتى راسلته بأعز الناس عنده فاطمة . وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن إلى الحق والوقوف عنده . وفيه إدلال زينب بنت جحش على النبي ﷺ لكونها كانت بنت عمته ، كانت أمها أميمة بالتصغير بنت عبد المطلب . قال الداردي : وفيه عذر النبي ﷺ لزينب ، قال ابن التين : ولا أدري من أين أخذه . قلت : كأنه أخذه من مخاطبتها النبي ﷺ لطلب العدل مع عليها بأنه أعدل الناس ، لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي ﷺ بإطلاق ذلك ، وإنما خص زينب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة وسالة خاصة ، بخلاف زينب فإنها شريكتهن في ذلك بل رأسهن ، لأنها هي التي تولت إرسال فاطمة أولا ثم سارت بنفسها . واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ، وسيأتي البحث في ذلك في الكناح إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال أبو مروان الغساني ) كذا الأكثر بغير معجمة وسين مهمة ثقيلة ، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد فيه تغيير فغيره ، العثماني ، حكاه أبو علي الجبائي وقال إنه خطأ ، وقد تقدمت لابن مروان هذا رواية موصولة في كتاب الحج ، ووقع القابسي فيه تصحيف غير هذا . وقوله « وقال أبو مروان الخ ، يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام لجعل الأول - وهو التحري - كما قال حماد بن زيد عن هشام . وجعل الثاني - وهو قصة فاطمة - عن هشام عن رجل من قریش ورجل من أموال عن محمد بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عاتشة . قلت : وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عاتشة بهذه الفضة مشهورة من غير هذا الوجه ، أخرجه مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان ، زاد مسلم « ويونس » ، وزاد النسائي « وشعيب بن أبي حمزة » ، ثلاثهم عن الزهري عنه ، وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري ، وغالقه عبد الرزاق فقال « عن معمر عن الزهري عن عروة عن عاتشة » ، وغالقه إسحق السكبي لجعل أبا بكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن الرحمن ، قال الذهلي والدارقطني وغيرهما : المحفوظ من حديث الزهري « عن محمد بن عبد الرحمن عن عاتشة » ، وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني ، وهو شامي نزل واسط ، واسم أبي زكريا يحيى أيضا ، وهم من زعم أنه محمد بن عثمان العثماني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لسكنه لم يدرك هشام بن عروة وإنما يروى عنه بواسطة ، وطريقه هذه وصلها الذهلي في « الزهريات » . وقد اختلف على هشام فيه اختلافا آخر فرواه حماد بن سلة عنه « عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلة أن نساء النبي ﷺ قلن لها : إن الناس يتحرون بهداياهم يوم عاتشة ، الحديث أخرجه أحمد ، ويحتمل أن يكون لهشام فيه طريقان ، فإن عبدة بن سليمان رواه عنه بالوجهين ، أخرجه الشيخان من طريقه بالاستناد الأول كما مضى في الباب الذي قبله ، وأخرجه النسائي من طريقه متابعا لحماد بن سلة ، والله أعلم

## ٩ - باب ما لا يردُّ من الهدية

٢٥٨٢ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عذرة بن ثابت الأنصاري قال **حدثني** ثمامة

ابن عبد الله قال « دخلت عليه فناولني طيباً ، قال : كان أنس رضي الله عنه لا يردُّ الطيب . قال وزعم أنس أن النبي ﷺ كان لا يردُّ الطيب »

[الحديث ٢٥٨٢ - طرفه في : ٥٩٢٩]

(١)  
كان أصحاب  
مكة ، رضي الله  
(٤٤٢٦)

**قوله** ( باب ما لا يرد من الهدية ) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً ، ثلاث لا ترد : الوسايت والذهن واللبن ، قال الترمذي : يعني باللبن الطيب ، وإسناده حسن (١) إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه واكتفى بحديث أنس ، أنه ﷺ كان لا يرد الطيب ، قال ابن بطال : إنما كان لا يرد الطيب من أجل أنه ملازم للمناجاة الملازمة ولذلك كان لا يأكل الثوم ونحوه . قلت : لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه ، وليس كذلك فإن أنسا اقتدى به في ذلك . وقد ورد النهي عن رده مقروناً ببيان الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوامة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأخرج عن أبي هريرة مرفوعاً ، من عرض عليه طيب فلا يردّه فإنه خفيف الخل طيب الرائحة ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : ويحتمل ، بدل طيب ، ورواية الجماعة أثبت ، فإن أحمد وسبعة أنفس معه رووه عن عبد الله بن يزيد المقرئ عن سميد بن أبي أيوب بلفظ : الطيب ، ووافقه ابن وهب عن سميد عند ابن حبان ، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد ، وقد قال الترمذي عقب حديث أنس وابن عمر ، وفي الباب من أبي هريرة ، فأشار إلى هذا الحديث . **قوله** ( عذرة ) هو بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء . **قوله** ( حدثني ثمامة بن عبد الله قال : دخلت عليه فناولني طيباً قال : كان أنس لا يرد الطيب ) فاعل قال هو عذرة والضمير ثمامة . وزعم بعض الشراح أن الضمير لأنس ، وليس كذلك فقد أخرجه أبو نعيم من طريق بشر بن معاذ عن عبد الوارث عن عذرة بن ثابت قال : دخلت على ثمامة فناولني طيباً ، قلت قد تطيب ، فقال : كان أنس لا يرد الطيب . **قوله** ( وزعم ) أي قال ، والزعم يطلق على القول كثيراً

## ١٠ - باب من رأى الهبة الغائبة جائزة

٢٥٨٣ ، ٢٥٨٤ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** البثقال **حدثني** عقيل عن ابن شهاب قال ذكر

عروة أن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما ومروان أخبراه « أن النبي ﷺ حين جاءه وفد هوازن قام في الناس فأنشأ على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم جاءوا ثائمين ، وإني رأيت أن أورد إليهم سببهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليقبل ، ومن أحب أن يكون على خطئه حتى تضطيه إنيأه من أول ما بينه الله علينا . فقال الناس : طيبنا لك »

**قوله** ( باب من رأى الهبة الغائبة جائزة ) ذكر فيه طرفاً من حديث المسور ومروان في قصة هوازن ، ومراده

فتح الباري ج (٥) م (١٤)

منه قوله عليه السلام « واني رأيت أن أرد عليهم سيوفهم ، فن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل » ، فان في بقية الحديث طيبنا لك ، وقد تقدم قريبا في العتق في « باب من ملك من العرب رقيقا » ، بأنتم من هذا بهذا الاسناد بعينه ، ففيه أنهم وهبوا ماغنموه من السبي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب ، وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي « فليفعل » ، وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه ، قال ابن بطلان : فيه أن للسلطان أن يرفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستئلاف ، وتعقبه ابن المنير وقال : ليس كما قال ، بل في نفس الحديث أنه عليه السلام لم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين

### ١١ - باب المسكافاة في الهبة

٢٥٨٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله عليه السلام يقبل الهدية ويثيب عليها » . لم يذكر وكيع ومخاض عن هشام عن أبيه عن عائشة »  
قوله ( باب المسكافاة في الهبة ) المسكافاة بالهمز مفاعلة بمعنى المقابلة ، والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كما قررته في أول كتاب الهبة . **قوله** ( عن هشام ) في رواية الإسماعيلي من طريق ابراهيم بن موسى الغراء عن عيسى بن يونس **حدثنا** هشام ، **قوله** ( يقبل الهدية ويثيب عليها ) أى يعطى الذى يهدى له بدلها ، والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوى قيمة الهدية . **قوله** ( لم يذكر وكيع ومخاض : عن هشام عن أبيه عن عائشة ) فيه إشارة الى أن عيسى ابن يونس تفرد بوصله عن هشام ، وقد قال الترمذى والبراز : لانعرفه موصولا إلا من حديث عيسى بن يونس ، وقال الآجرى سألت أبا داود عنه فقال : تفرد بوصله عيسى بن يونس ، وهو عند الناس مرسل . ورواية وكيع وصلها ابن أبى شيبة عنه بلفظ « ويثيب ما هو خير منها » ، ورواية محاضر لم أقف عليها بعد . واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب الثواب على الهدية إذا أطلق الواهب وكان من يطلب مثله الثواب كالفقر للفقير ، بخلاف ما يهيه الأعلى الأدنى ، ووجه الدلالة منه مواظبته عليه السلام ، ومن حيث المعنى أن الذى أهدي قصد أن يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل أن يعوض بنظير هديته ، وبه قال الشافعى في القديم ، وقال في الجديد كالحنفية : الهبة للثواب باطلة لانمقدلأنها بيع بشئ مجهول ، ولأن موضوع الهبة التبرع فلو أبطلناه اسكان في معنى المعاوضة ، وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة ، فاستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة . وأجاب بعض المالكية بأن الهبة لو لم تقتض الثواب أصلا اسكانت بمعنى الصدقة ، وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذى يهدى أنه يطلب الثواب ولا سيما إذا كان فقيرا ، والله أعلم

### ١٢ - باب الهبة للوالد

وإذا أعطى بمس ولديه شيئا لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ، ولا يشهد عليه  
وقال النبي صلى الله عليه وسلم « اعدلوا بين أولادكم في العطية »

وهل للوالد أن يرجع في عطيته ؟ وما يأكل من مال ولديه بالمعروف ولا يتعدى ؟  
« واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر بغيراً ثم أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ، اشئت »

٢٠٨٦ - **عنه** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن وعبد بن النعمان بن بشير أنهما حدثاه عن النعمان بن بشير «أن أباه أتى به إلى رسول الله ﷺ قال : إني نَحَلْتُ ابني هذا غلاماً . قال : أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُ مِثْلَهُ ؟ قال : لا . قال : فارجِعه »

[ الحديث ٢٠٨٦ - طرفاه في : ٢٠٨٧ ، ٢٦٥٠ ]

### ١٣ - باب الإِشْهَادِ فِي الْهَبَةِ

٢٠٨٧ - **عنه** حامد بن عمرو حدثنا عوانة عن حصين عن عامر قال «سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنهما وهو على المنبر يقول : أعطاني أبي عطية ، قالت امرأة بنت رَوَاحَةَ : لا أرضى حتى تُشهِدَ رسول الله ﷺ . فأتى رسول الله ﷺ فقال : إني أعطيت ابني من عمرة بنت رَوَاحَةَ عطية ، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله . قال : أعطيت سائرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هذا ؟ قال : لا . قال فأتقوا الله واعدلوا بين أولادكم . قال فرَجَّحَ فردَّ عطية »

**قوله** ( باب الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعدل بينهم ويعطى الآخر مثله ) في رواية الكشميني « ويعطى الآخرين » . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : اعدلوا بين أولادكم في العطية ) سيأتي موصولاً في الباب الذي بعده بدون قوله « في العطية » ، وهي بالمنع . وقد أخرجه الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكر هذه الزيادة ولفتحه « سوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسروا بينكم في البر » ، ويأتي حديث ابن عباس أيضاً في أواخر الباب . **قوله** ( وهل للوالد أن يرجع في عطيته ) يعني لولده ( وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى ) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام : الأول الهبة للولد ، وإنما ترجم به ليرفع إشكال من يأخذ بظاهر الحديث المشهور « أنت ومالك لأبيك » ، لأن مال الولد إذا كان لأبيه فلو وهب الأب ولده شيئاً كان كأنه وهب نفسه ، ففي الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور أو إلى تأويله ، وهو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ، قال الدارقطني : غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي إسحق ، ويوسف بن إسحق بن أبي إسحق عن ابن المنكدر . وقال ابن القطان : إسناده صحيح . وقال المنذرى : رجاله ثقات . وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في « الصغير » ، والبيهقي في « الدلائل » ، فيها قصة مطولة . وفي الباب عن عائشة في « صحيح ابن حبان » ، وعن سمرة وعن عمر كلاهما عند البزار ، وعن ابن مسعود عند الطبراني ، وعن ابن عمر عند أبي يعلى ، فجموع طرقه لا تحيط عن القوة ، وجواز الاحتجاج به ، فتعين تأويله . الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة ، وهي من مسائل الخلاف كما سيأتي . وحديث الباب عن النعمان حجة من أوجه . الثالث رجوع الوالد فيما وهب للولد ، وهي خلافة أيضاً ، ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه يراد بها ثواب الآخرة ، وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سيأتي أيضاً ، وكأنه أشار إلى حديث « لا يحمل لرجل يعطى أو يهب مبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده » ، أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجالهم ثقات . الرابع أكل



الراشد من مال الولد بالمعروف ، قال ابن المنير : وفي اقترافه من حديث الباب خفاء ، ووجه أنه لا جاز للاب بالافتاق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه فلأن يسترجع ما وجه له بطريق الأول - قوله ( واشترى النبي ﷺ من عمر بغير أم أعطاه ابن عمر وقال : اصنع به ما شئت ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع . ويأتي أيضا موصولا بعد اثني عشر بابا ، قال ابن بطال : مناسبة حديث ابن عمر للترجمة أنه ﷺ لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك ، لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر ، فذلك اشتراء ﷺ منه ثم وجهه لعبد الله . قال المهلب : وفي ذلك دلالة على أنه لا تلزم المعلقة فيما يهبه غير الأب لولد غيره وهو كما قال . قوله ( عن النعمان بن بشير ) كذا لاكثر أصحاب الزهري ، وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ، أن محمد بن النعمان وحيد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد ، جعله من مسند بشير فشد بذلك ، والمخفوظ أنه عنهما عن النعمان ، وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس - بضم الجيم وتخفيف اللام - الخزرجي ، صحابي شهير من أهل بدر وشهد خيبر ، ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ، ويقال إنه أول من بايع أبا بكر من الأنصار ، وقيل عاش إلى خلافة عمر . وقد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين ، منهم عروة بن الزبير عند مسلم والنسائي وأبي داود ، وأبو الضمعي عند النسائي وابن حبان وأحمد والطحاوي ، والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي ، وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحمد ، وعون بن عبد الله عند أبي عرواة ، والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ، ورواه عن الشعبي عدد كثير أيضا ، وسأذكر ما في رواياتهم من الفوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلا إن شاء الله تعالى . قوله ( أن أباة أتى به إلى رسول الله ﷺ ) في رواية الشعبي في الباب الذي يليه ، أعطاني أبي عطية ، قالت عمرة بنت ربيعة : لا أرضى حتى تشهد رسول الله ﷺ ، فأتى رسول الله ﷺ فقال : أتى أعطيت ابني من عمرة بنت ربيعة عطية ، وسيأتي في الشهادات من طريق أبي حبان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله ﷺ واقطعه ، عن النعمان قال : سألت أباة بعض الموهبة لي من ماله ، زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه ، فالتوى بها سنة ، أي مطلقا ، وفي رواية ابن حبان من هذا الوجه ، بعد حولين ، ويجمع بينهما بأن المدة كانت سنة وشيئا جبر الكسر تارة وألني أخرى ، قال : ثم بدا له فوهبها لي ، فقالت له : لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ ، قال فأخذ يدي وأنا غلام ، ولمسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان انطلق في أبي يمحلى إلى رسول الله ﷺ ، ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فشى معه بعض الطريق وحمله في بعضها لصغر سنه ، أو صبر عن استتباعه إياه بالحل ، وقد تبين من رواية الباب أن العطية كانت غلاما . وكذا في رواية ابن حبان المذكورة ، وكذا لابن داود من طريق اسماعيل بن سالم عن الشعبي ، ولمسلم في رواية عروة وحديث جابر معا ، ووقع في رواية أبي حنيفة بجملة وراه ثم زأى بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ، أن النعمان خطب بالكوفة فقال : إن والدي بشير بن سعد أتى النبي ﷺ فقال : إن عمرة بنت ربيعة تقست بقلام ، وإنى سميت النعمان ، وإنها أبت أن تربيته حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هو لي وأنا قالت : أشهد على ذلك رسول الله ﷺ ، وفيه قوله ﷺ لا أشهد على جور ، وجمع ابن حبان بين الروایتين بالحل على واقتين إحداها عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة ، والأخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبدا ، وهو جمع لا بأس به ، إلا أنه يكثر عليه أنه يبعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسألة حتى يعود إلى النبي ﷺ فيستشهد على العطية الثانية بعد أن

قال له في الأول : لا أشهد على جور ، وجوز ابن حبان أن يكون بشير ظن نسخ الحكم . وقال غيره : يمتثل أن يكون حل الأمر الأول على كرامة التنزيه ، أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديث الامتناع في العبد لأن ثمن الحديث في الأغلب أكثر من ثمن العبد . ثم ظهر لي وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج إلى جواب وهو أن عمرة لما امتنعت من تربته إلا أن يجب له شيئاً يخصه به وهو الحديث المذكورة تطيباً لحاظرها ، ثم بدا له فارتجسها لأنه لم يقبضها منه أحد غيره ، فعادته عمرة في ذلك فطلمها سنة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديث فلاماً ورحمت عمرة بذلك ، إلا أنها خشيت أن يرتجسه أيضاً فقالت له أشهد على ذلك رسول الله ﷺ تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ، ويكون مجيئه إلى النبي ﷺ للشهادة مرة واحدة وهي الأخيرة ، وغاية ما فيه أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، أو كان الثمان يقص بعض القصة تارة ويقص بعضها أخرى ، فسمع كل ما رواه فاقصر عليه ، والله أعلم . وعمرة المذكورة هي بنت رواحة بن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله ابن رواحة الصحابي المشهور . ووقع عند أبي عوانة من طريق عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول ، وبذلك ذكرهما ابن سعد وغيره وقالوا : كانت عن بايع النبي ﷺ من النساء ، وفيها يقول قيس بن الخطيم بفتح المعجمة :

وعمرة من سروات النساء تنفح بالملك أردانها

قوله ( أني نخلت ) بفتح النون والمهمل ، والنخلة بكسر النون وسكون المهمل العطية بغير عوض . قوله ( قال أكل ولدت نخلت ) زاد في رواية أبي حيان : فقال ألك ولد سواء ؟ قال نعم ، وقال مسلم لما رواه من طريق الزهري أما يونس ومعر فقالا : أكل بنبك ، وأما الليث وابن عينة فقالا : أكل ولدت . قلت : ولا منافاة بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا ، أو إناثا وذكورا ، وأما لفظ البنين فإن كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا وذكورا فعلى سبيل التغليب ؛ ولم يذكر ابن سعد لبشير والد الثمان ولدا غير الثمان ، وذكر له بنتا اسمها أبة بالموحدة تصغير أبي . قوله ( نخلت مثله ) في رواية أبي حيان عند مسلم : فقال أكلهم ومبت له مثل هذا ، قال لا ، وله من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : فقال ألك بنون سواء ؟ قال نعم . قال فكلهم أعطيت مثل هذا ؟ قال لا ، وفي رواية ابن القاسم في : الموطآت للدارقطني ، عن مالك : قال لا والله يا رسول الله . . قوله ( قال فارتجسه ) ولمسلم من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فارتدده وله والنسائي من طريق عروة مثله ، وفي رواية الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرد عطيته ولمسلم فرد تلك الصدقة زاد في رواية أبي حيان في الشهادات : قال : لا تشهدني على جور ، ومثله لمسلم من رواية عاصم عن الشعبي ، وفي رواية أبي حريز المذكورة : لا أشهد على جور ، وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ، ومثله لمسلم من طريق إسماعيل عن الشعبي ، وله في رواية أبي حيان : فقال : فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على جور ، وله في رواية المغيرة عن الشعبي : فاني لا أشهد على جور ، لا تشهد على هذا غيري ، وله والنسائي في رواية داود بن أبي هند قال : فأشهد على هذا غيري ، وفي حديث جابر : فليس يصلح هذا وإني لا أشهد إلا على حق ، ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسلا : لا أشهد إلا على الحق ، لا أشهد بهنه ، وفي رواية عروة عند النسائي : فكره أن يشهد له ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم : اعدلوا بين أولادكم في

النحل ، كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر ، وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند أحمد : أن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم ، فلا تشهدني على جور ، أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذا ، ولابن داود من هذا الوجه : أن لم عليك من الحق أن تعدل بينهم ، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك ، وللنسائي من هذه طريق أبي الضحى : لا سويت بينهم ، وله ولابن حبان من هذا الوجه : سويت بينهم ، واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد ، وقد تمسك به من أوجب التسوية في عطية الأولاد ، وبه صرح البخاري ، وهو قول طاوس والثوري وأحمد وإسحق ، وقال به بعض المالكية . ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة . وعن أحمد تصح . ويجب أن يرجع . وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب ، كأن يحتاج الولد لزماته ودينه أو نحو ذلك دون الباقي . وقال أبو يوسف : يجب التسوية إن قصد بالتفضيل الأضرار . وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة ، فإن فضل بعضا صح وكره . واستحببت المبادأة الى التسوية أو الرجوع ، فخلوا الأمر على التذب والنهي على التزبه . ومن حجة من أوجب أنه مقدمة الواجب لأن قطع الرحم والعقوق محرمان فما يؤدي إليهما يكون محرما والتفضيل مما يؤدي إليهما . ثم اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحق وبعض الشافعية والمالكية : العدل أن يعطى الذكر حظين كليليراث ، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أجهأ الواهب في يده حتى مات . وقال غيرهم : لا فرق بين الذكر والاثني . وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم . واستأنسوا بحديث ابن عباس رفته : سوا بين أولادكم في العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء ، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن . وأجاب من حمل الأمر بالتسوية على التذب عن حديث النعمان بأجوبة : أحدها أن الموهوب للنعمان كان جميع مال والده ولذلك منعه ، فليس فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك . وتعقبه بأن كثيرا من طرق حديث النعمان صرح بالبعضية . وقال القرطبي : ومن أبعد التأويلات أن النهي إنما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كما ذهب إليه سحنون ، وكأنه لم يسمع في نفس هذا الحديث أن الموهوب كان غلاما وأنه وجه له لما سأله الام الهبة من بعض ماله ، قال : وهذا يعلم منه على القطع أنه كان له مال غيره . ثانيها أن العطية المذكورة لم تنجز ، وإنما جاء بشير يستشير النبي ﷺ في ذلك فأشار عليه بأن لا تفعل ، فترك . حكاه الطحاوي . وفي أكثر طرق حديث الباب ما يناهذه . ثالثها أن النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب فجاز لآبيه الرجوع ، ذكره الطحاوي ، وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوصا قوله : ارجعه ، فانه يدل على تقدم وقوع القبض ، والذي تضافت عليه الروايات أنه كان صغيرا وكان أبوه قابضا له لصغره ، فأمر برد العطية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض . رابعها أن قوله : ارجعه ، دليل على الصحة ، ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع ، وإنما أمره بالرجوع لأن للوالد أن يرجع فيما وهب لولده وإن كان الأفضل خلاف ذلك ، لكن استحباب التسوية رجع على ذلك فلذلك أمره به ، وفي الاحتجاج بذلك نظر ، والذي يظهر أن معنى قوله : ارجعه ، أي لاتمض الهبة المذكورة ، ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة . خامسها أن قوله : أشهد على هذا غيري ، إذن بالاشهاد على ذلك ، وإنما امتنع من ذلك لكونه الإمام ، وكأنه قال : لا أشهد لأن الإمام ليس من شأنه أن يشهد وإنما من شأنه أن يحكم ، حكاه الطحاوي أيضا ، وارتضاه ابن القصار . وتعقب بأنه لا يلزم من كون الإمام ليس من شأنه أن يشهد أن يمتنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها إذا تعينت عليه ، وقد صرح المحتج بهذا أن الإمام إذا شهد عند

بعض نوابه جاز ، وأما قوله إن قوله « أشهد » صيغة إذن فليس كذلك ، بل هو للتوبيخ لما يدل عليه بقية ألفاظ الحديث ، وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع . وقال ابن حبان : قوله « أشهد » صيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهو كقوله لعائشة « اشترط لي لم الولاء » انتهى . سادسها التمسك بقوله ألا سويت بينهم ، على أن المراد بالأمر الاستحباب وبالنهي التنزيه ، وهذا جيد لولا ورود تلك الألفاظ الزائدة على هذه اللفظة ، ولا سيما أن تلك الرواية بعينها وردت بصيغة الأمر أيضا حيث قال « سو بينهم » . سابعها وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على أن المحفوظ في حديث النعمان « قاربوا بين أولادكم ، لا « سورا » ، وتعقب بأن المخالفين لا يوجبون المقاربة كالألأ يوجبون التسوية . ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في بر الوالدين قرينة تدل على أن الأمر للتنب ، لكن إطلاق الجور على عدم التسوية ، والمفهوم من قوله « لا أشهد إلا على حق »<sup>(١)</sup> ، وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه « قال فلا إذا » . تاسعها عمل الخليفتين أبي بكر وعمر بعد النبي ﷺ على عدم التسوية قرينة ظاهرة في أن الأمر للتنب ، فأما أبو بكر فرواه الموطأ بأسناد صحيح عن عائشة أن أبا بكر قال لها في مرض موته « إني كنت نخلتك نخلًا فلو كنت اخترت لك مكان لك ، وإنما هو اليوم للوارث ، وأما عمر فذكره الطحاوي وغيره أنه نخل ابنه عاصمًا دون سائر ولده ، وقد أوجب عروة عن قصة عائشة بأن إخوتها كانوا راضين بذلك ، ويجاب بمثل ذلك عن قصة عمر . عاشر الاجماع أن الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده ، فإذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ، ذكره ابن عبد البر ، ولا يخفى ضعفه لأنه قياس مع وجود النص ، وزعم بعضهم أن معنى قوله « لا أشهد على جور » ، أى لا أشهد على ميل الأب لبعض الأولاد دون بعض ، وفي هذا نظر لا يخفى ، ويرده قوله في الرواية « لا أشهد إلا على الحق » ، وحكى ابن التين عن الداودي أن بعض المالكية احتج بالإجماع على خلاف ظاهر حديث النعمان ، ثم رده عليه . واستدل به أيضا على أن للأب أن يرجع فيما وهبه لابنه وكذلك الأم ، وهو قول أكثر الفقهاء ، إلا أن المالكية فرقوا بين الأب والأم فقالوا للأم أن ترجع إن كان الأب حيا دون ما إذا مات ، وقيدوا رجوع الأب بما إذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث دينًا أو ينكح ، وبذلك قال إسحق ، وقال الشافعي : للأب الرجوع مطلقا ، وقال أحمد : لا يحل لواهب أن يرجع في هبته مطلقا ، وقال الكوفيون : إن كان الموهوب صغيرا لم يكن للأب الرجوع ، وكذا إن كان كبيرا وقبضها ، قالوا وإن كانت الهبة لزوج من زوجته أو بالعكس أو لذى رحم لم يحز الرجوع في شيء من ذلك ، ووافقهم إسحق في ذى الرحم وقال : للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج ، والاحتجاج لكل واحد من ذلك يطول ، وحجة الجمهور في استثناء الأب أن الولد وماله لأبيه فليس في الحقيقة رجوعا ، وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب ، ونحو ذلك ، وسيأتي الكلام على هبة الزوجين في الباب بعده . وفي الحديث أيضا التنب إلى التألف بين الأخوة وترك ما يوقع بينهم الشقاق أو يورث العقوق للأباء ، وأن عطية الأب لابنه الصغير في حجره لا تحتاج إلى قبض ، وأن الإشهاد فيها يفنى عن القبض . وقيل إن كانت الهبة ذهبًا أو فضة فلا بد من عزلها وإفرازها . وفيه كراهة تجعل الشهادة فيما ليس بمباح وأن الإشهاد في الهبة مشروع وليس بواجب . وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات

(١) قال مصحح طبعة بولان : لعل هنا سقطا وتامه « والمفهوم من قوله لا أشهد إلا على حق يدل على أن الأمر للوجوب » ، أو نحو ذلك

دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك . وفيه أن للإمام الاعظم أن يتحمل الشهادة ، وتظهر فائدتها إما ليحكم في ذلك بملكه عند من يميزه ، أو يؤديها عند بعض نوابه . وفيه مشروعية استفعال الحاكم والمفتي مما يحتمل الاستفعال ، لقوله « ألك ولد غيره » ، فلما قال « نعم » ، قال « أفكلهم أعطيت مثله » ، فلما قال « لا » ، قال « لا أشهد » ، فيفهم منه أنه لو قال نعم لشهد . وفيه جواز تسمية الهبة صدقة ، وأن للإمام كلاماً في مصلحة الولد ، والمبادرة إلى قبول الحق ، وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال . وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع ، لأن عمرة لو رضى بما وهبه زوجها لولده لما رجع فيه ، فلما اشتد حرصها في تثبيت ذلك أفضى إلى بطلانه . وقال المهلب : فيه أن للإمام أن يرد الهبة والوصية من يعرف منه هروبا عن بعض الورثة ، والله أعلم

١٤ - **باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها** . قال إبراهيم : جائزة . وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان . واستأذن النبي ﷺ نساءه في أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه » . وقال الزهري - فيمن قال لامرأته : هبي لي بعض صدائك أو كله ، ثم لم يكس إلا يسيراً حتى طلقها فرجعت فيه - قال : يرُدُّ إليها إن كان خلبها ، وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز ، قال الله تعالى [ النساء ] : « فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه »

٢٥٨٨ - **حديث إبراهيم بن موسى** أخبرنا هشام عن ممر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله « قالت عائشة رضي الله عنها : لما قُتل النبي ﷺ فاشدَّ وجهه استأذن أزواجه أن يمرضن ، فأذن له فخرج بين رجلين يخطان رجلاه الأرض ، وكان بين عباس وبين رجل آخر . فقال عبيد الله : فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة ، فقال : وهل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة ؟ قلت : لا ، قال : هو علي بن أبي طالب »

٢٥٨٩ - **حديث مسلم بن إبراهيم** حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « العائد في هبته كالكلب بقي ثم يعود في قيئه »

[ الحديث ٢٥٨٩ - أطرافه في : ٢٦٢١ ، ٢٦٢٢ ، ٦٩٧٥ ]

قوله ( باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها ) أي هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها ؟ قوله ( قال إبراهيم ) هو النخعي . قوله ( جائزة ) أي فلا رجوع فيها . وهذا الأمر وصله عبد الرزاق عن الثوري عن منصور عن إبراهيم قال : إذا وهبت له أو وهب لها فكل واحد منهما عطية . ووصله الطحاوي من طريق أبي هريرة عن منصور قال قال إبراهيم : إذا وهبت المرأة لزوجها أو وهب الرجل لامرأته فلهبة جائزة ، وليس لواحد منهما أن يرجع في هبة . ومن طريق أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : الزوج والمرأة بمنزلة ذئب الرحم ، إذا وهب أحدهما لصاحبه لم يكن له أن يرجع . قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز : لا يرجعان ) وصله عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن بها

الرحمن بن زياد أن عمر بن عبد العزيز قال مثل قول إبراهيم . قوله ( واستأذن النبي ﷺ فساءه أن يمرض في بيت عائشة . وقال النبي ﷺ : العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ) أما الحديث الأول فهو موصول في الباب من حديث عائشة ، وسيأتي الكلام عليه في أواخر المغازي ، ووجه دخوله في الترجمة أن أزواج النبي ﷺ وهن لها ما استحققن من الأيام ، ولم يكن لهن في ذلك رجوع أى فيما مضى ، وإن كان لهن الرجوع في المستقبل . وأما الحديث الثاني فهو موصول أيضا في آخره ، ويأتي الكلام عليه بعد خمسة عشر بابا ، ووجه دخوله في الترجمة أنه ذم العائد في هبته على الإطلاق ، فدخل فيه الزوج والزوجة تمسكا بمصومه . قوله ( وقال الزهري فيمن قال لامرأته هي لي بمض صدأك الخ ) وصله ابن وهب عن يونس بن يزيد عنه ، وقوله فيه دخلها ، بفتح المعجمة واللام والموحدة أى خدعها . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته . واجمع بينهما أن رواية معمر عنه منقولة ، ورواية يونس عنه اختياره ، وهو التفصيل المذكور بين أن يكون خدعها فلها أن ترجع أو لا فلا ، وهو قول المالكية أن أقامت البينة على ذلك ، وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا ، وإلى عدم الرجوع من الجانبين مطلقا ذهب الجمهور ، وإلى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شريح ، فروى عبد الرزاق والطحاوي من طريق محمد بن سيرين أن امرأة وهبت لزوجها هبة ثم رجعت فيها ، فاعتصمها إلى شريح فقال للزوج : شاهدك أنها وهبت لك من غير كره ولا هوان ، وإلا فيمينها لقد وهبت لك من كره وهوان ، وعند عبد الرزاق بسند منقطع عن عمر أنه كتب « ان النساء يعطين رغبة وروبة ، فأيا امرأة أعطت زوجها فشأت أن ترجع رجعت ، قال الشافعي : لا يرد شيئا إذا خالها ولو كان مضرا بها ، لقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ) وسيأتي مزيد لذلك في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

١٥ - باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعقبتها إذا كان لها زوج ، فهو جازئ إذا لم تكن ستية

فإذا كانت ستية لم يجز ، قال الله تعالى [ ه النساء ] : ( ولا تؤنوا الشفهاء أموالكم )

٢٥٩٠ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت « قلت يا رسول الله مالي مال إلا ما أدخل على الزبير ، فأصدق ؟ قال : تصدق ، ولا تؤوى فيؤى عليك »

٢٥٩١ - حدثنا عبيد الله بن سعيد حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا هشام بن عروة عن فاطمة عن أسماء أن رسول الله ﷺ قال « اتقني ، ولا تحصى فيحصى الله عليك ، ولا تؤوى فيؤوى الله عليك »

٢٥٩٢ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد عن بكير عن كريب مولى ابن عباس « أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته أنها اعتقت وليدة ولم تستأذن النبي ﷺ ، فلما كان يومها الذي يدور عليها فيه قالت : أشعرت يا رسول الله أني اعتقت ولدتني ؟ قال : أو قتلت ؟ قالت : نعم قال : أيا

إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَكْثَرَ لَأَجْرِكَ »

وقال بكر بن مضر عن عمرو عن بكير عن كريب « إن ميمونة أعتقت ... »

[ الحديث ٢٥٩٢ - أطرافه في : ٢٥٩٤ ]

٢٥٩٣ - **حدثنا** حبان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يفرج بين نسائه ، فأيتن خراج سهمها خرج بها معه ، وكان يقيس لكل امرأة منهن يومها وأيتها غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليتها إمامة زوج النبي ﷺ فتبعت بذلك رضا رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٢٥٩٣ - أطرافه في : ٢٦٣٧ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٨٨ ، ٢٨٧٩ ، ٤٠٢٥ ، ٤١٤١ ، ٤٦٩٠ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٠ ، ٤٧٥٧ ، ٥٧١٢ ، ٦٦٦٢ ، ٦٦٦٩ ، ٦٦٦٩ ، ٧٣٧٠ ، ٧٥٠٠ ، ٧٥١٥ ]

**قوله** ( باب هبة المرأة لغير زوجها ، وعقمتها إذا كان لها زوج ) أى ولو كان لها زوج ( فهو جائز إذا لم تكن سفينة ، فإذا كانت سفينة لم يجر ، وقال الله تعالى ( ولا تزوتا السفهاء أموالكم ) ، وبهذا الحكم قال الجمهور ، وخالف طائفة منع مطلقا ، وعن مالك لا يجوز لها أن تعطى بغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة إلا من الثلث ، وعن الليث لا يجوز مطلقا إلا فى النية الثانية . وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة ، واحتج طائفة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، لا يجوز عطية امرأة فى مالها إلا باذن زوجها ، أخرجه أبو داود والنسائي ، وقال ابن بطال : وأحاديث الباب أصح ، وحمل مالك على الشيء اليسير ، وجعل حده الثلث فما دونه ، وذكر المصنف منها ثلاثة أحاديث : الأول حديث أسماء ، **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) فى رواية حجاج عن ابن جريج ، أخبرنى ابن أبي مليكة ، وقد تقدمت فى الزكاة . **قوله** ( عن عباد بن عبد الله ) أى ابن الزبير بن العوام ، وأسماء التى روى عنها هى بنت أبي بكر الصديق وهى جدته لايه ، وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذى وصححه النسائي ، وصرح أيوب عن ابن أبي مليكة بتحديث عائشة له بذلك ، فيحمل على أنه سمعه من عباد عنها ثم حدثه به . **قوله** ( مالى مال إلا ما أدخل على ) بالتشديد ، والوزير هو ابن العوام كان زوجها . **قوله** ( فأصدق ) كذا الأكثر بحذف أداة الاستفهام ، وللتسلي بآبائنا . **قوله** ( ولا نزعى فيوعى الله عليك ) بالنصب لكونه جواب النهي ، وكذا قوله فى الرواية الثانية « فيحصى الله عليك » والمعنى لا تجمى فى الوعاء وتبخل بالثقة فتجاذى بمثل ذلك ، وقد قدم شرحه مبسوطا فى أوائل كتاب الزكاة . **قوله** ( عن فاطمة ) هى بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهى بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها وزوجته ، وأسماء هى بنت أبي بكر جدتها جميعا لأبيهما . الثانى حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب ، وبكير هو ابن عبد الله بن الأشج ، وهذا الاستاد نصفه الأول مصريون ونصفه الآخر مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق يزيد وبكير وكريب . **قوله** ( أنها أعتقت وليدة ) أى جارية ، فى رواية النسائي من طريق عطاء ابن يسار عن ميمونة : أنها كانت لها جارية سوداء ، ولم أقف على اسم هذه الجارية ، وبين النسائي من طريق أخرى

عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادما فأعطاهما خادما فأعنتها . قوله ( أما ) بتخفيف الميم ( أنك ) بفتح الهمزة ( لو أعطيتها أخوالك ) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا ، واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ، ذكرها ابن سعد . قوله ( لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك ) قال ابن بطال : فيه أن هبة ذى الرحم أفضل من العتق ، ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا ، الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة ، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفقه بذلك متمديا والآخر بالعكس ، وقد وقع في رواية النسائي المذكورة ، فقال أفلأفديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم ، فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها ، وليس في الحديث أيضا حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين ، والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كما قرره ، ووجه دخول حديث ميمونة في الترجمة أنها كانت رشيدة وأنها اعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدتها إلى ما هو الأولى ، فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله ، والله أعلم . الثالث حديث عائشة وصدده طرف من قصة الإفك ، وسيأتي شرحها مستوفى في تفسير سورة النور ، وقوله « وكان يقسم لكل امرأة منهن غير سودة الخ ، حديث مستقل ، وقد ترجم له في النكاح ، وأورده مفردا ، ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى ، وقد تبين توجيهه هناك في شرح الباب الذي قبله ، قال ابن بطال : ليس في أحاديث الباب ما يرد على مالك لأنه يحملها على ما زاد على الثلث انتهى . وهو حمل سائغ إن ثبت المدعى ، وهو أنه لا يجوز لها تصرف فيما زاد على الثلث إلا بإذن زوجها ، لما في ذلك من الجلب بين الأدلة ، والله أعلم . قوله ( وقال بكر ) هو ابن مضر ( عن عمرو ) هو ابن الحارث ( عن بكير ) هو ابن الأشج ( عن كريب أن ميمونة اعتقت ) وقع في رواية المستملي ، عتقته ، وهو غلط فاحش ، فقد ذكره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه « أعتقت وليدة لها ، وأراد المصنف بهذا التعليق شيئين . أحدهما موافقة عمرو بن الحارث ليزيد بن أبي حبيب على قوله « عن كريب ، وقد خالفها محمد بن إسحق فرواه عن بكير فقال « عن سليمان بن يسار ، بدل بكير أخرجه أبو داود والنسائي من طريقه ، قال الدارقطني : ورواية يزيد وعمرو أصح . ثانيهما أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الإرسال قال فيه « عن كريب أن ميمونة أعتقت ، فذكر قصة ما أدركها ، لكن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه « عن كريب عن ميمونة ، أخرجه مسلم والنسائي من طريقه ، وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخاري في «كتاب بر الوالدين» له وهو مفرد ، وسمناه من طريق أبي بكر بن دلويع عنه قال : حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب الليث عن بكر ابن مضر عنه

## ١٦ - باب بمن يُبدأ بالهدية ؟

٢٥٩٤ - وقال بكر عن عمرو عن بكير عن كريب مولى ابن عباس « أن ميمونة زوج النبي ﷺ أعتقت وليدة لها ، فقال لها : ولو وصات بعض أخوالك كان أعظم لأجرك »

٢٥٩٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني عن طلحة بن



عبد الله - رجل من بني تميم بن مرة - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله ، إن لي جارين ، قال : أيهما أهدي ؟ قال : إلى أقر بهما منك بابا »

**قوله** ( باب بمن يبدأ بالهدية ) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق . **قوله** ( وقال بكر ) هو ابن مضر وعمرو وهو ابن الحارث ، وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله ، وحديث ميمونة فيه الاستواء في صفة ما من الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب ، وحديث عائشة المذكور بعده فيه الاستواء في الصفات كلها فيقدم الأكرب في الذات . **قوله** ( عن أبي عمران الجوني ) هو عبد الملك ، والاسناد كله بصريون إلا عائشة وقد دخلت البصرة . **قوله** ( عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم بن مرة ) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة كما سيأتي في الأدب وسمعت طلحة ، لكنه لم ينسبه ، وقد أزال هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب الشفعة ، ووقع عند الاسماعيليين من بني تميم الزباب ، بفتح الزاء والموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى ، وهو وهم ، والصواب تميم بن مرة وهو رطل أبي بكر الصديق ، وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك يزيد بن هارون عن شعبة كما حكاه الاسماعيليون ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله بابا ، منصوب على التمييز

### ١٧ - باب من لم يقبل الهدية لعلة

وقال عمر بن عبد العزيز « كانت الهدية في زمن رسول الله ﷺ هدية ، واليوم رشوة »

٢٥٩٦ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصعب بن حثامة الأبي - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يهزبر « أنه أهدي لرسول الله ﷺ حمار وحش وهو بالأبواء - أو بؤدان - وهو محرم فرد ، قال صعب : فلما عرف في وجهي رده هديتي قال : ليس بنا رد عليك ، ولكننا حرّم »

٢٥٩٧ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال « استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللثبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . قال : فهلا جئت في بيت أبيه - أو بيت أمه - فينظر أهدي له أم لا ؟ والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتيه ، إن كان بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيمر - ثم رفع يديه حتى رأينا عذرة إبطيه - اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت ، اللهم هل بلغت . ثلاثاً »

**قوله** ( باب من لم يقبل الهدية لعلة ) أي بسبب ينفذ عنه الريبة كالقرض ونحوه . **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز الخ ) وصله ابن سعد بقصة فيه ، فروى من طريق فرات بن مسلم قال : انتهى عمر بن عبد العزيز التفتاح فلم

يحد في بيته شيئا يشتري به ، فركبنا معه ، فقلناه غلطان الدير بأطباق تفاح ، فتناول واحدة فشمها ثم رد الأطباق ، فقلت له في ذلك فقال : لا حاجة لي فيه ، فقلت : ألم يكن رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية ؟ فقال : إنها لأولئك هدية وهي للعمال بدم رشوة . ووصله أبو نعيم في الحلية ، من طريق عمرو بن مہاجر عن عمر بن عبد العزيز في قصة أخرى . وقوله رشوة ، بضم الراء وكسرهما ويجوز الفتح ، وهي ما يؤخذ بغير عوض ويصاب أخذه . وقال ابن العربي : الرشوة كل مال دفع ليباع به من ذى جاه عونا على ما لا يحل ، والمرثى قابضه ، والراشى معطيه ، والرائش الواسطة ، وقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في الراشى والمرثى أخرجه الترمذى ومصححه ، وفي رواية والرائش والراشى ، ثم قال : الذي يهدى لا يخلو أن يقصد ود المهدي إليه أو عونه أو ماله ، فأفضلها الأول ، والثالث جائز لانه يتوقع بذلك الزيادة على وجه جميل ، وقد تستحب إن كان محتاجا والمهدي لا يتكلف والافيكره ، وقد تكون سيا للمودة وعكسها . وأما الثاني فإن كان لمعصية فلا يحل وهو الرشوة ، وإن كان لطاعة فيستحب ، وإن كان لجائز لجائز ، لكن إن لم يكن المهدي له حاكما والإعانة لدفع مظلة أو إيصال حق فهو جائز ، ولكن يستحب له ترك الأخذ ، وإن كان حاكما فهو حرام اه ملخصا . وفي معنى ما ذكره عمر حديث مرفوع أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي حميد مرفوعا : هدايا العمال غلول ، وفي اسناده إسماعيل بن عياش ، وروايته عن غير أهل المدينة ضعيفة ، وهذا منها ، وقيل إنه رواه بالمعنى من قصة ابن التتية المذكورة ثاني حديثي الباب ، وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس وجابر ثلاثها في الطبراني الأوسط بأسانيد ضعيفة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث الصعب بن جثامة في قصة الحمار الوحشي ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج . الثاني حديث أبي حنيفة في قصة ابن التتية ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وسبق في أواخر الزكاة تسميته وضبط التتية . ووجه دخوله في الترجمة ظاهر . وأما حديث الصعب فان النبي ﷺ بين العلة في عدم قبوله هديته لكونه كان محرما ، والحرم لا يأكل ما صيد لأجله ؛ واستنبط منه المهلب رد هدية من كان ماله حراما أو عرف بالظلم . وأما حديث أبي حميد فلا نه ﷺ عاب على ابن التتية قبوله الهدية التي أهديت إليه لكونه كان عاملا . وأقاد بقوله : فهلا جلس في بيت أمه ، أنه لو أهدى إليه في تلك الحالة لم تكره لأنها كانت لتعيرية ، قال ابن بطال : فيه أن هدايا العمال تجمل في بيت المال ، وإن العامل لا يملكها إلا إن طلبها له الإمام ، وفيه كرامة قبول هدية طالب العناية . وقوله في حديث أبي حميد : حتى نظرت عفرة ، بضم المهملة وفتحها وسكون الفاء . وقد قتح ، وهي يياض ليس بالناصع

### ١٨ - باب إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن تصل إليه

وقال عبيدة : إن ماتا وكانت فصلت الهدية والمهدي له حتى فهي لورثته ، وإن لم تكن فصلت فهي لورثة النبي أهدي . وقال الحسن أيهما مات قبل فهي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول

٢٥٩٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا ابن النكسر سمعت جابر أَرْضَى الله عنه قال

« قال لي النبي ﷺ : لو جاء مال البحرين أعطيتك هكذا ( ثلاثا ) ، فلم يقدم حتى توفى النبي ﷺ ، فأمر

أبو بكرٍ منادياً فنادى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا . فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَدَنِي .  
فَهِيَ لِي ثَلَاثًا ،

**قوله** ( باب إذا وهب هبة أو وعدهم مات قبل أن تصل إليه ) أى الهدية ، وفي رواية الكشميهنى د أو وعد عدة ، قال الاسماعيلي : هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال . قلت : قال ذلك بناء على أن الهبة لا تصح إلا بالقبض ، وإلا فليست هبة ، وهذا مقتضى منعه ، لكن من يقول إنها تصح بدون القبض بسميها هبة ، وكأن البخارى جنع إلى ذلك ، وسأذكر نقل الخلاف فيه في الباب الذى يليه . وقال ابن بطلال : لم يرو عن أحد من السلف وجوب التقضاء بالعدة أى مطلقا ، وإنما نقل عن مالك أنه يجب منه ما كان بسبب انتهى . وغفل عما ذكره ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز ، وعما نقله هو عن أصبغ ، وعما سياتى في البخارى الذى تصدى لشرحه في « باب من أمر بانجاز الوعد ، في أواخر الشهادات ، وسياتى نقل ما فيه والبحث فيه في مكانه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال عبيدة ) بفتح أوله وهو ابن عمرو السلباني بفتح المهملة وسكون اللام ، **قوله** ( ان ماتا ) أى المهدي والمهدي إليه الخ ، وتفصيله بين أن تكون انفصلت أم لا مصير منه إلى أن قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي إليه . وذهب الجمهور إلى أن الهدية لا تنتقل إلى المهدي إليه إلا بأن يقبضها أو وكيله . **قوله** ( وقال الحسن : أيها مات قبل فهمي لورثة المهدي له إذا قبضها الرسول ) قال ابن بطلال : قال مالك كقول الحسن ، وقال أحمد وإسحق : ان كان حاملها رسول المهدي رجعت إليه ، وان كان حاملها رسول المهدي إليه فهمي لورثته . وفي معنى قول عبيدة وتفصيله حديث رواه أحمد والطبرانى عن أم كلثوم بنت أبي سلة وهي بنت أم سلة قالت : لما تزوج النبي ﷺ أم سلة قال لها : انى قد أهديت إلى التجاشي حلة وأواقى من مسك ، ولا أرى التجاشي إلا قد مات ولا أرى هديتى إلا مردودة على ، فان ردت على فهمي لك ، قال : وكان كما قال ، الحديث . وإسناده حسن . ثم ذكر المصنف حديث جابر في وفاة أبي بكر الصديق له ما وعده به النبي ﷺ ، وسياتى بسط شرحه في كتاب فرض الحسن ان شاء الله تعالى . قال الاسماعيلي ليس ما قاله النبي ﷺ لجابر هبة ، وإنما هي عدة على وصف ، لكن لما كان وعد النبي ﷺ لا يجوز أن يخلف نزولوا وعده منزلة الضمان في الصحة فراقا بينه وبين غيره من الأمة ممن يجوز أن يبنى وأن لا يبنى . قلت : وجه إيراد أنه نزل الهدية إذا لم تقبض منزلة الوعد بها . وقد أمر الله بانجاز الوعد ، ولكن حله الجمهور على التنبك كما سياتى

### ١٩ - باب كيف يُقبَضُ العبدُ والمَتَاعُ

وقال ابن عمر : كنتُ على بِكْرٍ صَمْبٍ ، فاشترأه النبي ﷺ وقال : هو لك يا عبد الله

٢٥٩٩ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْإِسْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ نَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : « قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطَ نَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا ، فَقَالَ نَخْرَمَةُ : يَا بَنِي إِسْرَافِيلَ بَنَّا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ : ادْخُلْ فادْعُهُ لِي ، قَالَ فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلِيهِ قَبْلًا مِنْهَا فَقَالَ : خَبَأْنَا هَذَا لَكَ . قَالَ فَظَنَرُ إِلَيْهِ فَقَالَ : رَضِيَ نَخْرَمَةُ »

[ الحديث ٢٥٩٩ - أطرافه في : ٢٩٥٧ ، ٣١٢٧ ، ٥٨٠٠ ، ٥٨٦٢ ، ٦١٣٢ ]

**قوله** ( باب كيف يقبض العبد والمتاع ) أى الموهوب ، قال ابن بطال : كيفية القبض عند العلماء بإسلام الواهب لها إلى الموهوب وحيازة الموهوب لذلك ، قال : واختلفوا هل من شرط صحة الهبة الحيازة أم لا ؟ حكى الخلال ، وتحريره قول الجمهور إنها لا تتم إلا بالقبض ، وعن القديم - وبه قال أبو نؤير وداود - نصح بنفس العقد وإن لم يقبض ، وعن أحمد تصح بدون القبض في العين المأمينة دون الدائمة ، وعن مالك كالقديم لكن قال : إن مات الواهب قبل القبض وزادت على الثلث انتقل إلى إجازة الوارث . ثم إن الترجمة في الكيفية لا في أصل القبض ، وكمكانه أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون التولية وسأشير إليه بعد ثلاثة أبواب . قوله ( وقال ابن عمر : كنت على بكر صعب ) الحديث تقدم ذكره وشرحه في كتاب البيوع ، ثم ذكر المصنف حديث المسور بن عخرمة في قصة أبيه في القباء ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب البائس ، وقوله : فقال خبأنا هذا لك ، قال فنظر إليه فقال : رضى عخرمة ، قال الداودي : هو من قول النبي ﷺ على وجه الاستفهام ، أى هل رضى ؟ وقال ابن التين : يحتمل أن يكون من قول عخرمة . قلت : وهو المتبادر للذهن

## ٢٠ - باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت

٢٦٠٠ - **حديث** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : هلكت ، قال : وما ذاك ؟ قال : وقعت بأهلى في رمضان . قال : أتجر رقة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فلتستطع أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : فجاء رجل من الأنصار بعرى والقرى الكئلى فيه تمر ، فقال : أذهب بهذا فتصدقني به . قال : على أحوج منا يا رسول الله ؟ والذى بعتك بالحق ما بين لا بتئيبها أهل بيت أحوج منا . ثم قال : أذهب فأطعمه أهلكت ،

**قوله** ( باب إذا وهب هبة قبضها الآخر ولم يقل قبيلت ) أى جازت ، ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء ، وأن القبض في الهبة هو غاية القبول ، وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعى ، فإن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية ، إلا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال : أعتق عبدك عنى فمتقه عنه فإنه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ، ومقابل إطلاق ابن بطال قول الماوردى : قال الحسن البصرى لا يعتبر القبول في الهبة كالمعتق ، قال : وهو قول شذبه عن الجماعة وخالف فيه الكافة إلا أن يريد الهدية فيحتمل اه ، على أن في اشتراط القبول في الهدية وجها عند الشافعية . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجامع في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الصيام ، والنرض منه أنه ﷺ أعطى الرجل التمر قبضه ولم يقل قبيلت ، ثم قال له : أذهب فأطعمه أهلكت ، وإن اشترط القبول أن يجيب عن هذا بأنها واقعة عين فلا حجة فيها ، ولم يصرح فيها بذكر القبول ولا بنفيه ، وقد اعترض الإسماعيلي بأنه ليس في الحديث أن ذلك كان هبة ، بل أنه كان من الصدقة فيكون قابلا وأهبا اه ، وقد تقدم في الصوم التصريح بأن ذلك كان من الصدقة ، وكان المصنف يحنح إلى أنه لا فرق في ذلك

٢١ - باب إذا وهب ديناً على رجل . قال شعبة عن الحكم : هو جاز . ووهب الحسن بن علي عليها السلام لرجل دينه . وقال النبي ﷺ « من كان له عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه » . فقال جابر « قل أبي وعليه دين » ، فسأل النبي ﷺ غرماء أن يقبلوا نمر حائلي ويحملوا أبي »

٢٦٠١ - حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا يونس . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره « أن أباه قُتل يوم أحد شهيداً قاشدًا الغرماء في حقوقهم ، فأثبت رسول الله ﷺ فكلمته ، فسألم أن يقبلوا نمر حائلي ويحملوا أبي فأبوا ، فلم يطمعهم ولم يكسبرهم ، ولكن قال : سأغدو عليكم إن شاء الله . ففدانا علينا حين أصبح ، فطاف في النخل فدعا في نمره بالبركة ، فجذدتها ، ففَضَّيْتُهُمْ حقوقهم ، وبقي لنا من نمرها بقية . ثم جئت رسول الله ﷺ وهو جالس فاخبرته بذلك فقال رسول الله ﷺ إمرء : استمع - وهو جالس - يا عمر . فقال : ألا يكون قد علمنا أنك رسول الله ؟ والله إنك لرسول الله ،

قوله ( باب إذا وهب ديناً على رجل ) أبي صح ولو لم يقبضه منه ويقبض له ، قال ابن بطال : لا خلاف بين العلماء في صحة الإبراء من الدين إذا قبل الإبراء ، قال : وإنما اختلفوا إذا وهب ديناً له على رجل لرجل آخر ، فن اشترط في صحة الإبراء القبض لم يصح هذه ومن لم يشترط صحها ، لكن شرط مالك أن تسلم إليه الوثيقة بالدين ويشهد له بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلنه أن لم يكن به وثيقة له . وعند الشافعية في ذلك وجهان : جزم الماوردي بالبطالان ، وصححه الغزالي ومن تبعه ، وصحح العمراني وغيره الصحة . قيل والخلاف مرتب على البيع إن صححنا بيع الدين من غير من عليه فإليه أولى ، وإن منعناه ففي الإبراء وجهان . والله أعلم . قوله ( وقال شعبة عن الحكم هو جاز ) وصله ابن أبي شيبة عن أبي داود عن شعبة قال : قال لي الحكم : أنا في ابن أبي ليلى - يعني محمد بن عبد الرحمن - فسألتني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له ، أنه أن يرجع فيه ؟ قلت : لا . قال شعبة فسألت حماداً فقال : بلى له أن يرجع فيه . قوله ( ووهب الحسن بن علي دينه لرجل ) لم أقف على من وصله . قوله ( وقال النبي ﷺ : من كان عليه حق فليعطه أو ليتحلله منه ) أي من صاحبه ، وصله مسند في مسند من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً ، من كان لأحد عليه حق فليعطه إياه أو ليتحلله منه ، الحديث ، وقد تقدم موصولاً بمنه في كتاب المظالم ، ووجه الدلالة منه لجواز هبة الدين أنه ﷺ سوى بين أن يعطيه إياه أو يحلله منه ، ولم يشترط في التحليل قبضاً . قوله ( وقال جابر قتل أبي الخ ) وصله في الباب بأتم منه ، وتوخذ الترجمة من قوله « فسأل النبي ﷺ غرماء والد جابر أن يقبلوا نمر حائله وأن يحلوه ، فلو قبلوا كان في ذلك براءة ذمتهم من بقية الدين ويكون في معنى الترجمة ، وهو هبة الدين ، ولو لم يكن جازاً لما طلبه النبي ﷺ . قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) وصله النحلي في « الزهريات ، عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض ، ويأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

٢٦ - باب هبة الواحد للجماعة ، وقالت أسماء للقاسم بن محمد وابن أبي عتيق :

ورثت عن أختي عائشة بآباءة ، وقد أعطاني به معاوية مائة ألف ، فهو لكما

٢٦٠٢ - حديث يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن

النبي ﷺ أتى بشاراً فشرب ، وعن يمينه غلام ، وعن يساره الأشياخ ، فقال للأعلام : إن أذنت لي أعطيت هؤلاء ، فقال : ما كنت لأؤثر بنصيبى منك يا رسول الله أحداً . فنه في يده »

قوله ( باب هبة الواحد للجماعة ) أى يجوز ولو كان شيئاً مشاعاً ، قال ابن بطال : غرض المصنف إثبات هبة المشاع ، وهو قول الجمهور خلافاً لأبي حنيفة ، كذا أطلق ، وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يفرق في هبة المشاع بين ما يقبل القسمة وما لا يقبلها ، والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد . قوله ( وقالت أسماء ) هى بنت أبي بكر الصديق ، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر وهو ابن أخيها ، وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن ابن أخى أسماء ( تنبيه ) : ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القابسي إسقاط الواو من قوله « وابن أبي عتيق ، فصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ، ومع كونه غلطاً فإنه يصير غير مناسب للترجمة . قوله ( ورثت عن أختي عائشة ) لما ماتت عائشة رضي الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيها عبد الرحمن ، ولم يرثها أولاد محمد أخيها لأنه لم يكن شقيقها ، وكأن أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشركت معه عبد الله لأنه لم يكن وارثاً لوجود أبيه . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد في قصة شرب الأيمن فالأيمن ، وقد تقدم في المظالم ، ويأتى الكلام عليه مستوفى في الأشربة ، وقد اعترض الاسماعيلي بأنه ليس في حديث سهل ما ترجم به وإنما هو من طريق الإرواق ، وأطال في ذلك ، والحق - كما قال ابن بطال - أنه ﷺ سأل الأعلام أن يهب نصيبه للأسياف ، وكان نصيبه منه مشاعاً غير متميز ، فدل على صحة هبة المشاع ، والله أعلم

٢٣ - باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة

وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازين ما غنموا منهم وهو غير مقسوم

٢٦٠٣ - حديث ثابت بن محمد حدثنا مسعر عن محارب عن جابر رضي الله عنه « أتيت النبي ﷺ

في المسجد ، فقضاني وزادني »

٢٦٠٤ - حديث محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محارب سمعت جابر بن عبد الله رضي

الله عنهما يقول « بمت من النبي ﷺ بعيراً في سفر ، فلما أتينا المدينة قال : أمت المسجد فصل ركعتين . فوزن »

قال شعبة : أراه « فوزن لي فأرجع ، فما زال منها حتى أصابها أهل الشام يوم الحرة »

٢٦٠٥ - حديث قتبية عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه « أن رسول

الله ﷺ أَنِّي بَشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاخٌ ، قَالَ لِلغُلَامِ : أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ ؟  
قَالَ الغُلَامُ : لَا وَاللَّهِ ، لَا أُؤْزِرُ بِتَصْيِيْبِكَ أَحَدًا . فَتَلَّهُ فِي يَدِهِ .

٢٦٠٦ - **حدثنا** عبد الله بن عثمان بن جبلة قال أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة قال سمعت أبا سلمة عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان لرجل على رسول الله ﷺ دين ، فهم به أصحابه فقال : دعوهُ فإن لصاحب  
الحق مقال . وقال : اشترُوا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ ، فقالوا : إِنَّا لَا نَجِدُ سِنًا إِلَّا سِنًا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنَةٍ . قال :  
فَاشْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ ، قَالَ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً »

**قوله** ( باب الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة ) أما المقبوضة فتقدم حكمها ، وأما غير  
المقبوضة فالمراد القبض الحقيقي ، وأما القبض التقديرى فلا بد منه ، لأن الذى ذكره من هبة الغائبين لو فقه هو وزن  
ماغنموا قبل أن يقسم فيهم ويقبضوه ، فلا حجة فيه على صحة الهبة بغير قبض لأن قبضهم إياه وقع تقديرى باعتبار  
حيازتهم له على الشيوخ ، نعم قال بعض العلماء : يشترط فى الهبة وقوع القبض الحقيقي ولا يكفى القبض التقديرى  
بخلاف البيع ، وهو وجه للشافعية ، وأما الهبة المقسومة لحكمها واضح ، وأما غير المقسومة فهو المقصود بهذه الترجمة ،  
وهى مسألة هبة المشاع ، والجمهور على صحة هبة المشاع للشريك وغيره سواء انقسم أو لا ، وعن أبي حنيفة لا يصح  
هبة جزء مما ينقسم مشاعا لا من الشريك ولا من غيره . **قوله** ( وقد وهب النبي ﷺ وأصحابه لهوازن ماغنموا منهم  
وهو غير مقسوم ) سيأتى موصولا فى الباب الذى يليه بأتم من هذا ، وقوله « وهو غير مقسوم ، من تفقه المصنف .  
**قوله** ( حدثنى ثابت ) هو ابن محمد العابد . وثبت كذلك عند أبي على بن السكن ، كذا لاكثر . وبه جزم أبو نعيم فى  
« المستخرج ، وفى رواية أبى زيد المروزى ، وقال ثابت : ذكره بصورة التعليق ، وهو موصول عند الاسماعيلي  
وغيره ، وفى رواية أبى أحمد الجرجانى ، قال البخارى « حدثنا محمد حدثنا ثابت ، فزاد فى الإسناد محمدا ولم يتابع  
على ذلك ، والذى أظنه أن المراد بمحمد هو البخارى المصنف ، ويقع ذلك كثيرا ، فلعلى الجرجانى ظنه غيره والله أعلم .  
وساأتى الكلام على حديث جابر فى الشروط . ثم أورد المصنف حديث سهل بن سعد المذكور فى الباب الذى قبله ،  
وقد قدمت توجيهه . ثم أورد حديث أبى هريرة فى الذى كان له على النبي ﷺ دين فقال « اشترُوا لَهُ سِنًا ، وقد تقدم  
شرحه فى الاستقراض ، وتوجيهه ظاهر أيضا . وعبد الله بن عثمان شيخ المصنف فيه هو المعروف بعبدان

## ٢٤ - باب إذا وهب جماعة لقوم

٢٦٠٧ ، ٢٦٠٨ - **حدثنا** يحيى بن بُسكير حدثنا القيث عن عَمِيلٍ عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ أَنَّ  
مِرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ نَخْرَةَ أَخْبَرَاهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَفَدُّهُ هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ ، فَسَأَلُوهُ  
أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ ، قَالَ لَهُمْ : مَعَى مَنْ تَرَوْنَ ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَى أَصْدَقِهِ ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى  
الطَّائِفَتَيْنِ : إِنَّمَا السَّبْيُ وَإِنَّمَا اللَّالَ ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ اقْتَضَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَتَلَ  
مِنْ الطَّائِفِ - فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا : قَاتَا نَحْنُ نَحْنُ سَبْيُنَا . فَقَامَ فِي

المسلمين فأتى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء جاءونا تبائين ، وإنى رأيت أن أؤد إليهم سببهم ، فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليقبل ، ومن أحب أن يكون عي حظه حتى نعطيه إياه من أول ما يقبض الله علينا فليقبل . فقال الناس : طيبنا يا رسول الله لهم . فقال لهم : إنا لا ندرى من أذن منكم فيه ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤهم . ثم رجعوا إلى النبي ﷺ فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا . وهذا الذي بلغنا من سبب هوازن . هذا آخر قول الزهري . يعنى فهذا الذي بلغنا

قوله ( باب إذا وهب جماعة لقوم ) زاد الكشميني في روايته : أو وهب رجل جماعة جاز ، وهذه الزيادة غير محتاج إليها لأنها تقدمت مفردة قبل باب ، وقد أورد فيه حديث السور في قصة هوازن ، وسيأتى مستوفى في غزوة حنين في المغازي ، ووجه الدلالة منه لأصل الترجمة ظاهر ، لأن الغانمين وهم جماعة وهبوا بعض الغنيمة لمن غنموها منهم وهم قوم هوازن ، وأما الدلالة لزيادة الكشميني فن جملة أنه كان للنبي ﷺ سهم معين - وهو سهم الصق - فوهبه لهم ، أو من جملة أنه ﷺ استوهب من الغانمين سهمهم فوهبها له فوهبها هو لهم

٣٥ - باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه . ولم يصح

٢٦٠٩ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه أخذ سيفاً ، فجاء صاحبه يتقاضاه ، فقالوا له ، فقال : إن لصاحب الحق مقالا ، ثم قضاه أفضل من سيفه وقال : أفضلكم أحسنكم قضاء .

٢٦١٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان مع النبي ﷺ في سفر ، وكان على بكر لعمر صعب ، فكان يتقدم النبي ﷺ ، فيقول أبوه يا عبد الله لا يتقدم النبي ﷺ أحد ، فقال له النبي ﷺ : ينبغي ، فقال عمر : هو لك . فاشتراه ، ثم قال : هو لك يا عبد الله ، فاصنع به ما شئت .

قوله ( باب من أهدى له هدية وعنده جلساؤه فهو أحق بها ) أى منهم . قوله ( ويذكر عن ابن عباس أن جلساءه شركاؤه ، ولم يصح ) هذا الحديث جاء عن ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً والموقوف أصلح إسناداً من المرفوع ، فأما المرفوع فوصله عبد بن حميد من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس مرفوعاً من أهديت له هدية وعنده قوم فهم شركاؤه فيها ، وفي أسناده مندل بن علي وهو ضعيف ، ودواه محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو كذلك ، واختلف على عبد الرزاق عنه في رفعه ووقفه ، والمشهور عنه الوقف وهو أصح الروايتين عنه ، وله شاهد مرفوع من حديث الحسن بن علي في مسند اسحق بن راهويه ، وآخر عن عائشة عند العقيلي وإسنادهما ضعيف أيضاً ، قال العقيلي : لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء . قال ابن بطال : لو صح حديث ابن عباس لحل



على النذب فيما خف من الهدايا وما جرت العادة بترك المشاحة فيه ، ثم ذكر حكاية أبي يوسف المشهورة ، وفيما قاله نظر لأنه لو صرح لكانت العبارة بعدوم اللفظ فلا يخص القليل من الكثير إلا بدليل ، وأما حمله على النذب فواضح . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في قصة الذي كان له على النبي ﷺ دين فقال : اشتروا له سنا ، الحديث وقد تقدم شرحه في الاستقراض ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ وهب لصاحب السن القدر الزائد على حقه ولم يشاركه فيه غيره ، وهذا مصير من المصنف إلى اتحاد حكم الهبة والهدية وقد تقدم ما فيه . ثانيهما حديث ابن عمر في هبة النبي ﷺ له البكر الذي كان راكمه وقد تقدم شرحه في البيوع ، ووجه الدلالة منه لترجمة ظاهر كما تقرر من حديث أبي هريرة ، وقد نازعه الاسماعيلي فيه ، والذي يظهر أن المصنف أراد إلحاق المشاع في ذلك بغير المشاع ، وإلحاق الكثير بالقليل لعدم الفارق

### ٢٦ - باب إذا وهبَ بغيراً لرجلٍ وهو راكمه ، فهو جائز

٢٦١١ - وقال الحميدي : حدثنا سفيانٌ حدثنا عمرو بن ابن عمر رضي الله عنهما قل دكتامع النبي ﷺ في سفر ، وكنت على بكرٍ صعب ، فقال النبي ﷺ لأمر : بعنيه ، فابقاعه . فقال النبي ﷺ : هو لك يا عبد الله ،

**قوله** ( باب إذا وهب بغيراً لرجل وهو راكمه فهو جائز ) أي وتنزل التولية منزلة النقل ، فيكون ذلك قبضاً فتصح الهبة ، وقد تقدم توجيه ذلك . **قوله** ( وقال الحميدي الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من مسند الحميدي بهذا السند ، وقد تقدم في د باب إذا اشترى شيئاً فوهب من ساعته ، من كتاب البيوع

### ٢٧ - باب هدية ما يكره لبسها

٢٦١٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : رأيتُ عمر بن الخطاب حلةً سبراء عند باب المسجد فقال : يا رسول الله ، لو اشتريتها فللبستها يوم الجمعة وللوفد . قال : إنما يلبسها من لا خلاق له في الآخرة . ثم جاءت حُلَّةٌ ، فأعطى رسولُ الله ﷺ عمرَ منها حُلَّةً ، فقال : أكرهتُها وقلتُ في حُلَّةٍ عطاردة ما قلت ؟ فقال : إني لم أكرهها للبسها . فكسأها عمرُ أخاً له بمكة مشركاً ،

٢٦١٣ - **حدثنا** محمد بن جعفر أبو جعفر حدثنا ابن فضال عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها ، وجاء على فذ كرت له ذلك ، فذكره للنبي ﷺ ، قال : إني رأيتُ علي بابها صتراً موشياً ، قال : مالي وللدنيا ؟ فأناها علي فذكر ذلك لها ، فقالت : يا أمي فبما شاء . قال : ترسلني به إلى فلان ، أهل بيت فيهم حاجة ،

٢٦١٤ - **حدثنا حجاج بن منهل** حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن وهب عن علي بن رضى الله عنه قال «أهدى إلى النبي ﷺ حلة سبراء، فلبسناها، فرأيت الفص في وجهه، فشققناها بين نسائي»

[ الحديث ٢٦١٤ - طرقاته في : ٣٦٦ ، ٥٨٤ ]

**قوله** ( باب هدية ما يكره لبسها ) كذا للاكثر ، وما يصلح للذكر والمؤنث ، فانت هنا باعتبار الحلة . ووقع في رواية النسائي ما يكره لبسه ، وبه ترجم الاسماعيل وابن بطال ، والمراد بالكره ما هو أهم من التحريم والتزيه ، وهدية ما لا يجوز لبسه جائزة ، فان لصاحبه التصرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لبسه كالنساء . ويستفاد من الترجمة الإشارة الى منع ما لا يستعمل أصلا للرجال والنساء كآنية الاكل والشرب من ذهب وفضة . ثم أورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر في حلة عطارد ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ، ومناسبتها للترجمة ظاهرة . ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة . **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر ) جزم السكلا بآذي بأنه الفيدي نسبة إلى فيد بفتح الفاء وسكون التحتانية بلد بين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء ، وكان نزها فتنسب اليها . ويحتمل عندي أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور ، فقد أخرج عنه البخاري حديثا غير هذا في المغازي ، وانما جوزت ذلك لأن المشهور في كنية الفيدي أبو عبد الله ، بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بلا خلاف . **قوله** ( حدثنا ابن فضيل عن أبيه ) هو محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي ، وليس لفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** ( أن النبي ﷺ بيت فاطمة فلم يدخل عليها ) زاد في رواية ابن نمير عن فضيل عند أبي داود والاسماعيل وابن حبان ، قال وقلمنا كان يدخل إلا بدأ بها . **قوله** ( فذكرت ذلك له ) زاد في رواية ابن نمير فجاء على فراها مهتمة . ( **قوله** فذكر للنبي ﷺ ) في رواية الاصيل « فذكره » ، وفي رواية ابن نمير « فقال يارسول الله إن فاطمة اشتد عليها أنك جئت فلم تدخل عليها » . **قوله** ( سترنا موشيا ) بضم الميم وسكون الواو بعدها مبعجمة ثم تحتانية ، قال ابن التين : أصله موشيا فالتقى حرفا علة وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لاجل التي بعدها فصار على وزن مرضى ومطلى ، ويجوز فيه موشى بوزن موسى ، وقال المطرزي : الوشى خلط لون بلون ، ومنه وشى الثوب إذا رقه ونفقه . وقال ابن الجوزي : الموشى المخطط بألوان شتى . **قوله** ( مالى وللدنيا ) زاد ابن نمير « مالى والرقم ، أى المرقوم والرقم النقش » . **قوله** ( قال ترسل به ) كذا لابي ذر « ترسل » ، بحذف النون ، هى لفظة أو يقدر أن أخذت لدلالة السياق ، وفي رواية للاكثر « ترسل » ، بضم اللام بغير ياء . **قوله** ( أهل بيت بهم حاجة ) بجر أهل على البدل ولم أعرفهم بعد ، وفي الحديث « كراهة دخول البيت الذى فيه ما يكره » . وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيانة فقال « لم يكن رسول الله ﷺ يدخل بيتا مزوقا ، وترجم عليه البيان بأن ذلك لم يكن منه ﷺ في بيت فاطمة دون غيرها ، وفيما قاله نظر إلا أن حملنا التزويق على ما هو أهم مما يصنع في نفس الجدار أو يعلق عليه ، قال المهلب وغيره : كره النبي ﷺ لابنته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات في الدنيا ، لا أن ستر الباب حرام . وهو نظير قوله لما سأله خادمه « ألا أدلك على خير من ذلك » ، فعلمها الذكر عند النوم . ثالثها حديث على في الحلة وفيه قوله « فشققناها بين نسائي » ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ،

ومناسبت ظاهرة من قوله « فرأيت الغضب في وجهه » فإنه دال على أنه كره له لبسها مع كونه أهداها له

٢٨ - باب قبول الهدية من المشركين . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « هاجر إبراهيم عليه السلام بسارة ، فدخل فريته فيها ملكاً أو نجباراً فقال : أعطوها آجره » . وأهديت للنبي ﷺ شاة فيها سم وقال أبو حميد « أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء ، وكاه برذاً ، وكتب إليه ببحرهم »

٢٩١٥ - حديث عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال « أهدى للنبي ﷺ جبة سندس ، وكان ينهى عن الحرير ، فعجب الناس منها ، فقال : والذي نفس محمد بيده لئلا يدل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا » [ الحديث ٢٩١٥ - طرفه في : ٢٩١٦ ، ٢٩٢٨ ]

٢٩١٦ - وقال سعد بن قتادة عن أنس « إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ »

٢٩١٧ - حديث عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبه عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، فقيل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . فما زلت أعرفها في لموات رسول الله ﷺ »

٢٩١٨ - حديث أبو النعمان حدثنا المتمر بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال « كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة ، فقال النبي ﷺ : هل مع أحد منكم طعام ؟ فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه ، فحين ، ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها ، فقال النبي ﷺ : ييماً أم عطية ؟ أو قال : أم هبة ؟ قال : لا ، بل بيع . فاشترى منه شاة ، فصنعت ، وأمر النبي ﷺ بسواد للبطن أن يشوي . وأيم الله ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حرز النبي ﷺ له حزة من سواد بطنها ، إن كان شاهداً أعطاهما إياه ، وإن كان غائباً حباً له ، فجعل منها قصمتين ، فأكلوا أجمعون وشبعنا ، فضلت القصمتان فحملناه على الهجير . أو كما قال »

قوله ( باب قبول الهدية من المشركين ) أي جواز ذلك ، وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في رد هدية المشرك ، وهو ما أخرجه موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم ، أن عامر بن مالك الذي يدعى ملاعب الأسنه قدم على رسول الله ﷺ وهو مشرك فأهدى له ، فقال إني لا أقبل هدية مشرك ، الحديث رجاله ثقات ، إلا أنه مرسل ، وقد وصله بعضهم عن الزهري ولا يصح . وفي الباب حديث عياض بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض قال

« أهدى للنبي ﷺ ناقة فقال : أسلمت ؟ قلت : لا . قال : أني نهيته عن زبد المشركين ، والزبد بفتح الزاي وسكون الموحدة الرقد ، صححه الترمذى وابن خزيمة . وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز لجمع بينها الطبرى بأن الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للسليلين ، وفيه نظر لأن من جملة أدلة الجواز ما وقعت الهدية فيه له خاصة ، وجمع غيره بأن الامتناع في حق من يريد هديته التردد والمؤالة ، والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الاسلام ، وهذا أقوى من الاول . وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب ، والرد على من كان من أهل الاوثان . وقيل يمتنع ذلك لغيره من الامراء ، وأن ذلك من خصائصه . ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ، ومنهم من عكس . وهذه الأجوبة الثلاثة ضعيفة فالتنسخ لا يثبت بالاحتمال ولا التخصيص . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : هاجر ابراهيم عليه الصلاة والسلام بسارة ) الحديث أورده مختصرا ، وسيأتى موصولا مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء . ووجه الدلالة منه ظاهر ، وهو مبنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، ولا سيما إذا لم يرد من شرعنا انكاره . قوله ( وأهدى للنبي ﷺ شاة فيها سم ) ذكره موصولا في هذا الباب . قوله ( وقال أبو حميد أهدى ملك أيلة ) بفتح الهمزة وسكون التعتانية بلد معروف بساحل البحر في طريق المصريين إلى مكة وهي الآن خراب ، وقد تقدم الحديث مطولا في الزكاة . وقوله « وكتب إليه ببحرهم ، أى ببلدهم ، وحمله الداودى على ظاهره فوهم . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس في جبة السندس ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . قوله ( أهدى ) بضم أوله على البناء للجھول . قوله ( وكان ينهى ) أى النبي ﷺ عن الحرير ) وهى جملة حالية . قوله ( وقال سعيد ) هو ابن أبى عروبة ( الخ ) وصله أحمد عن روى عن سعيد وهو ابن أبى عروبة به وقال فيه « جبة سندس أو ديباج شك سعيد ، وسيأتى بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وأراد البخارى منه بيان الذى أهدى لتظهر مطابقتها للترجمة . وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه « أن أكيدر دومة الجندل ، وأكيدر دومة هو أكيدر تصغير أكندر ، ودومة بضم المهملة وسكون الواو بلد بين الحجاز والشام وهى دومة الجندل ، مدينة بقرب تبوك بها نخل وزرع وحصن على عشر مراحل من المدينة وثمان من دمشق ، وكان أكيدر ملكها ، وهو أكيدر بن عبد الملك بن عبد الجمن بالجيم والنون ابن اعباء بن الحارث بن معاوية ينسب الى كندة وكان نصرانيا . وكان النبي ﷺ أرسل اليه خالد بن الوليد في سرية فأسره وقتل أخاه حسان وقدم به المدينة ، فصالحه النبي ﷺ على الجزية وأطلقه ، ذكر ابن إسحق قصته مطولة في المغازى . وروى أبو يعلى باسناد قوى من حديث قيس بن النعمان « انه لما قدم أخرج قباء من ديباج منسوجا بالذهب . فردّه النبي ﷺ عليه ، ثم انه وجد في نفسه من رد هديته فرجع به . فقال له النبي ﷺ : ادفعه الى عمر ، الحديث ، وفي حديث على عند مسلم « أن أكيدر دومة أهدى للنبي ﷺ ثوب حرير ، فأعطاه عليا فقال : شققت خمر ابيين الفواطم ، فيستفاد منه أن الحلة التى ذكرها على في الباب الذى قبله هى هذه التى أهداها أكيدر ، وسيأتى المراد بالفواطم في اللباس ان شاء الله تعالى . ثانيها حديث أنس أيضا « أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها ، الحديث وسيأتى شرحه في غزوة خيبر من المغازى ، واسم اليهودية المذكورة زينب ، وقد اختلف في اسلامها كما سيأتى . قوله ( فأكل منها لحي . بها ) زاد مسلم وأحمد في روايته من الوجه المذكور هنا « فأكل منه فقال انها جعلت فيه سما ، وزاد مسلم بعد قوله لحي . بها إلى

رسول الله ﷺ ، فسألها عن ذلك فقالت : أردت لأقتلك ، قال : ما كان الله ليسطك على . **قوله** ( فقيل ألا تقتلها ) في رواية أحمد ومسلم ، فقالوا يا رسول الله ، **قوله** ( في لهوات ) بفتح اللام جمع لهأة ، وهي سقف الفم أو اللحم المشرقة على الحلق ، وقيل هي أقصى الحلق ، وقيل ما يبدو من الفم عند التبسم . ثالثها حديث عبد الرحمن ابن أبي بكر الصديق ، وقد تقدم بعضه بهذا الإسناد في البيوع . **قوله** ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي ، والإسناد كله بصريون إلا الصحابي . **قوله** ( صاع من طعام أو نحوه ) بالرفع والضمير للصاع . **قوله** ( ثم جاء رجل مشرك ) لم أقف على اسمه ولا على اسم صاحب الصاع المذكور . **قوله** ( مشعان ) بضم الميم وسكون المعجمة بعدها مهملة وآخره نون ثقيلة ، فسر المصنف في آخر الحديث في رواية المستمل بأنه أطويل جدا فوق الطويل ، وزاد غيره : مع أفراد الطويل شعث الرأس ، وقد تقدم ، وكأنه أقوى لأنه سيأتي في الأطعمة من وجه آخر بلفظ مشعان طويل ، ويحتمل أن يكون قوله أطويل تفسير المشعان . وقال الفزاز : المشعان الجافي التائر الرأس . **قوله** ( بيعا أم عطية ) انتصب على فعل مقدر . **قوله** ( فاشترى منه شاة ) في رواية الكشميني ، فاشترى منها ، أي من الغنم . **قوله** ( بسواذ البطن ) هو السكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها . **قوله** ( وأيم الله ) هو قسم ، وقد تقدم أنه يقال بالهمز وبالوصل وغير ذلك . **قوله** ( أعطاه إياه ) هو من القلب وأصله أعطاه إياها . **قوله** ( فأكلوا أجمعون ) يحتمل أن يكونوا اجتمعوا على القصة فيكون فيه معجزة أخرى لكونها وسعتا أبدى القوم ، ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة ، أم من الاجتماع والافتراق . **قوله** ( ففضلت القصةتان لحمائيه ) أي الطعام ، ولو أراد القصةتين لقال لحمائهما ، ووقع في رواية المصنف في الأطعمة ، وفضل في القصةتين ، وكذا أخرجه مسلم ، والضعير على هذا للقدر الذي فضل . **قوله** ( أو كما قال ) شك من الراوي ، وفي هذا الحديث قبول هدية المشرك لأنه سأله هل يبيع أو يهدي ؟ وفيه فساد قول من حل رد الهدية على الوثني دون الكثناني لأن هذا الأعرابي كان وثنيا ، وفيه المواساة عند الضرورة ، وظهور البركة في الاجتماع على الطعام ، والقسم لتأكيد الخبر وإن كان الخبر صادقا ، ومعجزة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ، ولم أر هذه النعسة إلا من حديث عبد الرحمن ، وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة وستأتي إن شاء الله تعالى

### ٢٩ - باب الهدية للشركيين . وقول الله تعالى [ ٨ المتحنة ] :

﴿ لَا يَنْفَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الدِّينِ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾

٢٦١٩ - **حديث** خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأى عمر حلة على رجل تباع ، فقال للنبي ﷺ : أبيع هذه الحلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد ، فقال : إنما يلبس هذه من لأخلاق له في الآخرة ، فأتى رسول الله ﷺ منها بمخل ، فأرسل إلى عمر منها بمخل ، فقال عمر : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إني لم أكنسها لتلبسها ، تيممها أو

نكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخيه من أهل مكة قبل أن ينظم »

٢٦٢٠ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي

الله عنهما قالت « ندمت على أمي وهي مشركة في عهد رسول الله ﷺ ، فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة ، أفأصل أمي ؟ قال : نعم ، صلي أمك »

[الحديث ٢٦٢٠ - أطرافه في : ٣١٨٣ ، ٥٩٧٨ ، ٥٩٧٩]

**قوله** ( باب الهدية للشركيين ، وقول الله تعالى : لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ) ساق إلى آخر الآية ، وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت ، وساق الباقر إلى قوله ( وتقسطوا إليهم ) ، والمراد منها بيان من يجوز به منهم ، وأن الهدية للشرك اثباتا ونفيا ليست على الإطلاق ، ومن هذه المادة قوله تعالى ( وإن جلعداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما ، وصاحبهما في الدنيا معروفا ) الآية ، ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحابب والتوادد المنهي عنه في قوله تعالى ( لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ) الآية ، فإنها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل ، وافقه أعلم . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في حلة عطار ود قد سبق قريبا . والفرض منه قوله « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أبا عمر من أمه ، أمهما خبيشة بنت هشام بن المغيرة ، وهي بنت عم أبي جهل بن هشام بن المغيرة ، وقال الدمياطي : إنما كان عثمان بن حكيم أبا زيد بن الخطاب أخى عمر لأمه أمهما أسماء بنت وهب . قلت : إن ثبت احتمال أن تكون أسماء بنت وهب أرضعت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا من الرضاعة كما هو أخو أخيه زيد من أمه . ثانيهما حديث أسماء بنت أبي بكر ، **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وفي رواية ابن عينة الآتية في الأدب « أخبرني أبي » . **قوله** ( عن أسماء بنت أبي بكر ) في رواية ابن عينة المذكورة « أخبرني أسماء » ، كذا قال أكثر أصحاب هشام ، وقال بعض أصحاب ابن عينة عنه « عن هشام بن فاطمة بنت المنذر عن أسماء » ، قال الدارقطني وهو خطأ . قلت : حكى أبو نعيم أن عمر بن علي المقدسي ويعقوب الفاري روي عن هشام كذلك ، فيحتمل أن يكونا محفوظين ، ورواه أبو معاوية وعبد الحميد بن جعفر عن هشام فقالا « عن عروة عن عائشة » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثوري عن هشام ، والأول أشهر ، قال البرقاني : وهو أثبت اه . ولا يبعد أن يكون عند عروة عن أمه وعائشة ، فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود الطيالسي والحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال « قدمت قتيلة - بالشاف والمثناة مصفرة - بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك بن حسل - بكسر الحاء وسكون السين المهملتين - على ابنتها أسماء بنت أبي بكر في الهدنة ، وكان أبو بكر طلقها في الجاهلية ، بهدايا : زبيب وسمن وقرظ ، فأبت أسماء أن تقبل هبتها أو تدخلها بيتها ، وأرسلت إلى عائشة : سلى رسول الله ﷺ ، فقال : لتدخلها » الحديث ، وعرف منه تسمية أم أسماء وأنها أمها حقيقة ، وأن من قال إنها أمها من الرضاعة فقد وهم ، ووقع عند الزبير بن بكار أن اسمها قتيلة ، ورأيت في نسخة مجردة منه بسكون التحتانية وضبطه ابن ماكولا بسكون المثناة ، فعلى هذا فن قال قتيلة صغرها ، قال الزبير : أم أسماء وعبد الله ابني أبي بكر قتيلة بنت عبد العزى ، وساق نسبها إلى حسل بن عامر بن لؤي ، وأما قول الداودي أن اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كنيها . **قوله** ( قدمت على أمي )

زاد الليث عن هشام كاسياني في الادب ، مع ابنها ، وكذا في رواية حاتم بن اسماعيل عن هشام كاسياني في أواخر  
الجزية ، وذكر الزبير أن اسم ابنها المذكور الحارث بن مدرك بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ، ولم أر له ذكرا في  
الصحابة فكانه مات مشركا ، وذكر بعض شيوخنا أنه وقع في بعض النسخ « مع أبيها » بموحدة ثم تحتانية وهو  
تصحيح . قوله ( وهي مشركة ) ساذكر ما قيل في اسلامها . قوله ( في عهد رسول الله ﷺ ) في رواية حاتم « في  
عهد قريش اذ عاهدوا رسول الله ﷺ » ، وأراد بذلك ما بين الحديبية والفتح ، وسيأتي بيانه في المغازي . قوله  
( فاستفتيت رسول الله ﷺ قلت : إن أمي قدمت وهي راغبة ) في رواية حاتم « فقلت يا رسول الله أن أمي قدمت  
على وهي راغبة ، ولمسلم من طريق عبد الله بن إدريس عن هشام « راغبة أو راهبة » ، بالشك ، وللطبراني من طريق  
عبد الله بن إدريس المذكور « راغبة وراهبة » ، وفي حديث عائشة عند ابن حبان « جاءتني راغبة وراهبة » ، وهو  
يؤيد رواية الطبراني ، والمعنى انها قدمت طالبة في رابقتها لها عاتفة من ردها إليها عاتفة ، هكذا فسر الجمهور ،  
وقل المستغفري أن بعضهم أوله فقال : وهي راغبة في الاسلام ، فذكرها لذلك في الصحابة ، ورده أبو موسى بأنه  
لم يقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها . وقولها « راغبة » أي في شيء تأخذه وهي على شركها ، ولهذا  
استأذنت أسماء في أن تصلها ، ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحتاج إلى إذن اه . وقيل معناه راغبة عن ديني أو  
راهبة في القرب مني ومجاورتني والتودد إلى ، لأنها ابتدأت أسماء بالهدية التي أحضرتها ، ورغبت منها في المكافأة ،  
ولو حمل قوله « راغبة » أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ، ووقع في رواية عيسى بن يونس عن هشام عند أبي داود  
والإسماعيلي « راغبة » بالميم أي كراهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة ، وقال ابن بطال : قيل معناه هاربة من قومها ،  
ورده بأنه لو كان كذلك لكان مراغبة ، قال وكان أبو عمرو بن العلاء يفسر قوله ( مراغما ) بالخروج عن العدو  
على رغم أنه فيحتمل أن يكون هذا كذلك ، قال « وراغبة » بالموحدة أظهر في معنى الحديث . قوله ( صلى أمك )  
زاد في الأدب عقب حديثه عن الحميدي عن ابن عيينة : قال ابن عيينة « فأنزل الله فيها : لا ينهاكم الله عن الذين لم  
يقاتلوكم في الدين ، وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ، ولعل ابن عيينة تلقاه منه ، وروى ابن أبي حاتم عن  
السدي أنها نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانبا للمسلمين وأحسنه أخلاقا . قلت : ولا منافاة بينهما فإن السبب  
خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والده أسماء . وقيل نسخ ذلك آية الأمر بقتل المشركين حيث وجدوا  
والله أعلم . وقال الخطابي : فيه أن الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ، ويستنبط منه وجوب  
نفقة الأب الكافر والأم الكافرة وإن كان الولد مسلما اه . وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة ،  
والسفر في زيارة القريب ، وتحرى أسماء في أمر دينها ، وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم

### ٣٠ - باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته

٢٦٢١ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام وشعبة قالوا حدثنا قتادة عن سعيد بن مسيب عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « العائد في هبته كالعاث في قبته » ،

٢٦٢٢ - وحدثني عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس

رضی الله عنهما قال : قال النبی ﷺ « ليس لنا مثل السوء ، الذي يعود في هبته كالكلب يرجع في قيئه »

۲۶۲۳ - **حدثنا يحيى بن قزعة** حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول « سمعتُ علي فرس في سبيل الله ، فأضاعه الذي كان عنده ، فأردتُ أن أشتريه منه ، وظننتُ أنه بائعه برخص ، فسألتُ من ذلك النبی ﷺ فقال : لا تشتريه وإن أعطاكَه بدينهم واحد ، فإنَّ المائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه »

**قوله** ( باب لا يحمل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ) كذا بت الحكم في هذه المسألة لقوة الدليل عنده فيها ، وتقدم في باب الهبة للولد ، أنه أشار في الترجمة الى أن للوالد الرجوع فيها وبه للولد ، فيمكن أنه يرى صحة الرجوع له وإن كان حراما بغير عذر ، واختلف السلف في أصل المسألة ، وقد أشرنا الى تفاصيل مذاهبهم في « باب الهبة للولد » ، ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة ، وأما الصدقة فانفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض . وأورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس من طريقين ، لإحداهما : **قوله** ( حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام ) هو الدستوائي ( وشعبة ) كذا أخرجه . وثابته أبو قلابة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند الاسماعيل وعلى ابن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن إبراهيم ، ورواه أبو داود عن مسلم المذكور فقال « حدثنا شعبة وأبان ومهام ، وثابته اسماعيل القاضي عن مسلم بن إبراهيم عند أبي نعيم فكانه كان عند مسلم عن جماعة . **قوله** ( عن سعيد ابن المسيب عن ابن عباس ) في رواية شهر عن شعبة « أخبرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس ، أخرجه أحد . **قوله** ( قال النبی ﷺ ) في رواية بكر بن الأشج عن سعيد بن المسيب « سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول ، أخرجه مسلم . **قوله** ( المائد في هبته كالمائد في قيئه ) زاد أبو داود في آخره « قال مهام قال قتادة : ولا أعلم القىء الا حراما . الطريق الثانية : **قوله** ( وحدثني عبد الرحمن بن المبارك ) هو العيشي بفتحانية ومعجمة ، بصري يكنى أبا بكر ، وليس أبا عبد الله بن المبارك المشهور ، والاسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقد سكنها مدة . **قوله** ( ليس لنا مثل السوء ) أي لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها أخس الحيوانات في أخس أحوالها ، قال الله سبحانه وتعالى ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ ، وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى ﴾ ولعل هذا أبلغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلا : لا تعودوا في الهبة ، والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن قبض ذهب جمهور العلماء ، لإلابة الوالد لولده جما بين هذا الحديث وحديث الثمان الماضي . وقال الطحاوي : **قوله** « لا يحمل ، لا يستلزم التحريم ، وهو كقوله « لا تحمل الصدقة لغيري » وإنما معناه لا تحمل له من حيث تحمل لغيره من ذوى الحاجة ، وأراد بذلك التخليط في الكراهة . قال : **قوله** « كالمائد في قيئه » ، وإن اقتضى التحريم لكون القىء حراما سكن الزيادة في الرواية الأخرى وهي قوله « كالكلب » تدل على عدم التحريم ، لأن الكلب غير متعبد بالقىء ليس حراما عليه ، والمراد التنزيه عن فعل يشبه فعل الكلب . ونعقب باستبعاد ما تأوله ومناصرة سياق الأحاديث له ، وبأن عرف الشرع في مثل هذه الأشياء يريد به المبالغة في الزجر



كقوله : من لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير . **قوله** ( الذي يعود في هبته ) أى العائد في هبته إلى الموهوب ، وهو كقوله تعالى ( أو لتعودن في ملتنا ) . **قوله** ( كالكلب يرجع في قيئه ) هذا التمثيل وقع في طريق سعيد بن المسيب أيضا عند مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ ، مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يقي . ثم يرجع في قيئه فيأكله ، وله في رواية بكير المذكورة وإنما مثل الذي يتصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يقي . ثم يأكل قيئه . الحديث الثاني حديث عمر ، **قوله** ( حدثنا يحيى بن قزعة ) بفتح القاف والزاي والمهمله ، مكى قديم لم يخرج له غير البخارى . **قوله** ( عن زيد بن أسلم ) سيأتى في آخر حديث في الهبة عن الحميدى ، حدثنا سفيان سمعت مالكا يسأل زيد بن أسلم فقال : سمعت أبي ، فذكره مختصرا ، ولما لك فيه إسناد آخر سيأتى في الجهاد عن نافع عن ابن عمر ، وله فيه اسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الاحنف عن ابن عمر أخرجه ابن عبد البر . **قوله** ( سمعت عمر بن الخطاب ) زاد ابن المدينى عن سفيان ، على المنبر ، وهى في الموطآت للدارقطنى . **قوله** ( حملت على فرس ) زاد القعنبي في الموطأ ، عتيق ، والعتيق الكريم الفائق من كل شئ ، وهذا الفرس أخرج ابن سعد عن الواقدي بسنده عن سهل بن سعد في تسمية خيل النبي ﷺ قال : وأهدى تميم الدارى له فرسا يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله فوجده يباع ، ففرف بهذا تسميته وأصله ، ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسق لفظه وساقه أبو عوانة في مستخرجه من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، ان عمر حمل على فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله ﷺ رجلا ، لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن يتصدق به فوض الى رسول الله ﷺ اختيار من يتصدق به عليه ، أو استشاره فيمن يحمله عليه فاشار به عليه فنسبت اليه العطية لكونه أمره بها . **قوله** ( في سبيل الله ) ظاهره أنه حمله عليه حمل تملك ليجهاد به اذ لو كان حمل تحبيس لم يجوز بيعه ، وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الانتفاع به فيما حبس فيه ، وهو مفتقر إلى ثبوت ذلك ، ويدل على أنه تملك قوله : العائد في هبته ، ولو كان حبسا لقال في حبسه أو وقفه . وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف ، فلا حجة فيه لمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له . **قوله** ( فأضاعه ) أى لم يحسن القيام عليه وقصر في مؤنته وخدمته ، وقيل أى لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته ، وقيل معناه استعمله في غير ما جعل له ، والأول أظهر ، ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم : فوجده قد أضاعه وكان قليل المال ، فاشار إلى علة ذلك وإلى العذر المذكور في إرادته بيعه . **قوله** ( لا تشتره ) سمي الشراء عودا في الصدقة لأن المادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للشترى ، فأطلق على القدر الذى يساخ به رجوعا ، وأشار إلى الرخص بقوله : وان أعطاكه بدرهم ، ويستفاد من قوله : وإن أعطاكه بدرهم ، أن البائع كان قد ملكه ولو كان محبسا كما ادعاء من تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبيعه إلا بالقيمة الوافرة ، ولا كان له أن يساخ منها بشئ . ولو كان المشتري هو المحبس ، والله أعلم . وقد استشكله الاسماعيلي وقال : إذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب ، وكيف لا ينهى بائعه أو يمنع من بيعه ؟ قال : فلعل معناه أن عمر جملة صدقة يعطيا من يرى رسول الله ﷺ إعطاءه فأعطاهما النبي ﷺ الرجل المذكور فجري منه ما ذكر ، ويستفاد من التعليل المذكور أيضا أنه لو وجده مثلا يباع بأعلى من ثمنه لم يتناوله النهى . **قوله** ( فان العائد في صدقته الخ ) حل الموهوب هذا النهى

في صورة الشراء على التزبه ، وحمله قوم على التحريم ، قال القرطبي وغيره : وهو الظاهر . ثم الزجر المذكور مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها ، لا ما إذا رده اليه الميراث مثلا . قال الطبري : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ، ومن كان والده والموهوب ولده ، والهبة التي لم تقبض ، والتي ردّها الميراث إلى الواهب ، لثبوت الأخبار باستثناء كل ذلك . وأما ما عدا ذلك كالغني يثيب الفقير ونحو من يصل رحمه فلا رجوع لهؤلاء ، قال : وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . وقد استشكل ذكر عمر مع ما فيه من إذاعة عمل البر وكتانته أرجح ، وأجيب بأنه تمارض عنده المصلحتان - الكتان وتبليغ الحكم الشرعي - فرجع الثاني فعمل به ، وتعقب بأنه كان يمكنه أن يقول : حمل رجل على فرس مثلا ، ولا يقول : حملت ، فيجمع بين المصلحتين . والظاهر أن حمل رجحان الكتان إنما هو قبل الفعل وعنده ، وأما بعد وقوعه فالفعل الذي أعطيه أذاع ذلك فانتفى الكتان ، ويضاف إليه أن في إضافته ذلك إلى نفسه تأكيداً لصحة الحكم المذكور ، لأن الذي تقع له القصة أجدر بضبطها ممن ليس عنده إلا وقوعها بحضوره ، فلما أمن ما يخشى من الإعلان بالقصد صرح بإضافة الحكم إلى نفسه ، ويحتمل أن يكون حمل ترجيح الكتان لمن يخشى على نفسه من الإعلان العجب والرياء ، أما من أمن من ذلك كعمر فلا

٣١ - باب \* ٢٦٢٤ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة : أن بني صهيب مولى بني جدعان ادّعوا بيّتين وحجّة أن رسول الله ﷺ أعطى ذلك صهيبياً ، فقال مروان من يشهد لك على ذلك ؟ قالوا : ابن عمر . فدعاه ، فشهد لأعلى رسول الله ﷺ صهيبياً بيّتين وحجّة ، فقضى مروان بشهادته لم ،

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، ومناسبتة لما أن الصحابة بعد ثبوت عطية النبي ﷺ ذلك لصهيب لم يستصلوا هل رجع أم لا ؟ فدل على أن لا أثر للرجوع في الهبة . قوله ( أن ابن صهيب ) هو ابن سنان الرومي ، وقد تقدم أصله في العرب في « باب شراء المملوك من الحرب » من كتاب البيوع . وقوله « مولى بني جدعان » كذا في رواية الكشميني ، والباقي « مولى ابن جدعان » ، وهي رواية الاسماعيليين من طريق أبي حاتم عن إبراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه ، وابن جدعان هو عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة ، وأما صهيب فكان له من الولد من روى عنه حمزة وسعد وصالح وصيفي وعباد وعثمان وعبد وحبيب . قوله ( فقال مروان ) هو ابن الحكم حيث كان أمير المدينة لمعاوية ، وكان موت صهيب بالمدينة في أواخر خلافة علي . قوله ( من يشهد لك ) كذا فيه بالثنية ؛ وبقية القصة بصيغة الجمع ، فيحمل على أن المتولى للدعوى بذلك منهم كانا اثنين ورضى الباقيون بذلك فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بالثنية ، على أن في رواية الاسماعيليين « فقال مروان من يشهد لكم » ولا إشكال فيه . وأجاب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم . قوله ( لأعلى ) بفتح اللام هي لام القسم ، كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم مقدّر أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكد بالقسم كثيراً وإن كان السامع غير منكّر ، ويؤيد كونه خبراً أن مروان قضى لم بشهادة ابن عمر

وحده ، ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج الى شاهد آخر . ودعوى ابن بطل أنه قضى لم يشهادته ويمينهم فيه نظر ، لأنه لم يذكر في الحديث ، وقد استدلل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشریح إنه يكنى الشاهد الواحد إذا انضمت اليه قرينة تدل على صدقه ، وترجم أبو داود في السنن ، باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم ، وساق قصة خزيمة بن ثابت في سبب تسميته ذا الشهاداتين . وهي مشهورة ، والجمهور على أن ذلك خاص بخزيمة والله أعلم . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون مروان أعطى ذلك من يستحق عنده العطاء من مال الله ، فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذا له ، وإن لم يكن كان هو المنشيء للعطاء ، قال : وقد يكون ذلك خاصا بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادة من كان عنده السلب . قوله ( بيتين وحجرة ) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة ، أن بيت صهيب كان لأم سلة فوهبته لصهيب ، فلعلها فعلت ذلك بأمر النبي ﷺ أو نسب اليها بطريق المجاز وكان في الحقيقة للنبي ﷺ فأعطاه لصهيب ، أو هو بيت آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة

### ٣٢ - باب ما قيل في العمرى والرقبى

أمرته الدار فهي عمرى : جملة لها . ( استعقركم فيها ) : جعلكم عماراً

٢٦٢٥ - **عمر بن أبي نعيم** حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر رضي الله عنه قال : قضى النبي ﷺ بالعمرى أنها لمن وهبت له ،

٢٦٢٦ - **عمر بن حفص بن عمر** حدثنا همام حدثنا قتادة قال حدثني النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : العمرى جائزة ، وقال عطاة : حدثني جابر عن النبي ﷺ . . مثله

قوله ( باب ما قيل في العمرى والرقبى ) أى ما ورد في ذلك من الاحكام ، ثبت للأصلي وكريمة بسملة قبل الباب ، والعمرى بضم المهملة وسكون الميم مع النضر ، وحكى ضم الميم مع ضم أوله ، وحكى فتح أوله مع السكون ، مأخوذ من العمر ، والرقبى بوزنها مأخوذة من المراقبة ، لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار ويقول له : أهرتك إياها ، أى أبعثتك لك مدة عمرك فقبل لها عمرى لذلك ، وكذا قيل لها رقبى لان كلا منهما يرقب متى يموت الآخر لترجع اليه ، وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك ، هذا أصلها لغة . وأما شرعا فالجمهور على أن العمرى إذا وقعت كانت ملكا للأخذ ، ولا ترجع الى الأول إلا إن صرح باشتراط ذلك . وذهب الجمهور الى صحة العمرى إلا ما حكاه أبو الطيب الطبري عن بعض الناس والماوردي عن داود وطائفة ، لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهرية . ثم اختلفوا الى ما يتوجه التملك ، فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كساتر الهبات ، حتى لو كان الممرعبدا فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب ، وقيل يتوجه الى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك والشافعي في القديم . وهل يسلك به مسلك العارية أو الوقف ؟ ورايتان عند المالكية ، وعن الحنفية التملك في العمرى يتوجه الى الرقبة وفى الرقبى الى

المنفعة ، وعندهم أنها باطلة ، وقول المصنف : أخرته الدار فهي عمرى جعلتها له ، أشار بذلك إلى أصلها ، وأطلق الجمل لأنه يرى أنها تصير ملك الموهوب له كقول الجمهور ، ولا يرى أنها عارية كما سيأتي تصريحه بذلك في آخر أبواب الهبة . وقوله : استعمركم فيها جملكم عماداً ، هو تفسير أبي عبيدة في : الجواز ، وعليه يمتد كثيراً ، وقال غيره : استعمركم أطال أعماركم ، وقيل مناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( عن أبي سلة عن جابر ) في رواية هشام عن يحيى ، حدثني أبو سلة سمعت جابر بن عبد الله ، أخرجه مسلم ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن . قوله ( قضى النبي ﷺ بالعمري أنها لمن وهبت له ) هو بفتح ، أنها ، أى قضى بأنها ، وفي رواية الزهري عن أبي سلة عند مسلم : أيما رجل أعرى عمرى له ولعقبه فأنها للذي أعطى لها لا ترجع إلى الذي أعطى لها لأنه أعطى عطاءً وقمت فيه الموارث ، هذا لفظه من طريق مالك عن الزهري ، وله نحوه من طريق ابن جريج عن الزهري ، وله من طريق الليث عنه : فقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن أعرى ولعقبه ، ولم يذكر التعليل الذي في آخره ، وله من طريق معمر عنه : إنما العمري التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولعقبك ، فأما الذي قال : هي لك ماعشت ، فأنها ترجع إلى صاحبها ، قال معمر : كان الزهري يفتي به ، ولم يذكر التعليل أيضاً ، وبين من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري أن التعليل من قول أبي سلة ، وقد أوجعته في كتاب : المدرج . وأخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال : جمل الأنصار يعمرون المهاجرين ، فقال النبي ﷺ : أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها . فأنه من أعرى عمرى فهي للذي أعرىها حياً وميتاً ولعقبه ، فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال : أحدها أن يقول : هي لك ولعقبك ، فهذا صريح في أنها للموهوب له ولعقبه . ثانيها أن يقول : هي لك ماعشت ، فإذا مات رجعت إلى ، فأنه عارية مؤقتة وهي صحيحة ، فإذا مات رجعت إلى الذي أعطى ، وقد بينت هذه والتي قبلها رواية الزهري ، وبه قال أكثر العلماء ووجه جماعته من الشافعية ، والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب ، واحتجوا بأنه شرط فاسد فلفى ، وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر الباب . ثالثها أن يقول أعرى عمرى وبطلان ، فرواية أبي الزبير هذه تدل على أن حكمها حكم الأول وأنها لا ترجع إلى الواهب ، وهو قول الشافعي في الجديد والجمهور ، وقال في القديم : العقد باطل من أصله . وعنه كقول مالك ، وقيل القديم عن الشافعي كالجديد . وقد روى النسائي أن قتادة حكى أن سليمان بن هشام بن عبد الملك سأل الفقهاء عن هذه المسألة أعنى صورة الإحلاق ، فذكر له قتادة عن الحسن وغيره أنها جائزة ، وذكر له حديث أبي هريرة بذلك ، قال : وذكر له عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ مثل ذلك ، قال فقال الزهري : إنما العمري أى الجائزة إذا أعرى له ولعقبه من بعده ، فإذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذي يجعل شرطه . قال قتادة واحتج الزهري بأن الخلفاء لا يقضون بها ، فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان . قول ( عن بشير ) بالمعجمة وزن عظيم ( ابن نبيك ) بالنون وزن ولده . قوله ( العمري جائزة ) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا الإطلاق ما حكته عنه وحمله الزهري على التفصيل الماضى ، وإطلاق الجواز في هذه الرواية لا يفهم منه غير الحل أو الصحة ، وأما حمله على الماضى الذي يعاطاها وهو الذي حمله عليه قتادة فيحتاج إلى قدر زائد على ذلك ، وقد أخرج النسائي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة مرفوعاً : لا عمرى ، فمن أعرى شيئاً فهو له ، وهو يشهد لما فهمه قتادة . قوله ( وقال عطاء حدثني جابر عن النبي ﷺ مثله ) في رواية غير أبي ذر نحوه ، بدلوه

مثله ، وطريق عطاء موصولة بالاسناد المذكور عن قتادة عنه ، فتأداه هو القائل « وقال عطاء ، وروى من جهة مطلقا ، وقد بين ذلك أبو الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من طريقه بالاسنادين جميعا ولنظهما واحد ؛ وهو يقوى رواية أبي ذر ، وقد رواه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ « العمري ميراث لأهلها » . (تنبيه) : ترجم المصنف بالرقبي ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في العمري ، وكأنه يرى أنهما متحداه المعنى وهو قول الجمهور ، ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ، ووافق أبو يوسف الجمهور ؛ وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفة العمري والرقبي سواء ، وله من طريق إسرائيل عن عبد الكريم عن عطاء قال « نهى رسول الله ﷺ عن العمري والرقبي . قلت : وما الرقي ؟ قال : يقول الرجل للرجل هي لك حياتك ، فان فطمت فهو جائز ، هكذا أخرجه مرسلا ، وأخرجه من طريق ابن جريح عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر مرفوعا « لا عمري ولا رقي ، فمن أعمر شيئا أو أرقبه فهو له حياته ومماته ، رجاله ثقات ، لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر : فصرح به النسائي من طريق ، ومعناه في طريق أخرى . وقال الماوردي : اختلفوا إلى ما ذا يوجه النهي ؟ والأظهر أنه يتوجه إلى الحكم ، وقيل يتوجه إلى اللفظ الجاهلي والحكم المنسوخ ، وقيل النهي إنما يمنع صحة ما يفيد المنهى عنه فائدة ، أما إذا كان صحة المنهى عنه ضررا على مرتكبه فلا يمنع صحته كالأطلاق في زمن الحيض ، وصحة العمري ضرر على المعسر ، فان ملكه يزول بغير عوض ، هذا كله إذا حمل النهي على التحريم ، فان حمل على الكراهة أو الإرشا : لم يحتاج إلى ذلك ، والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ، ويصرح بذلك قوله « العمري جائزة » ، ولترمذي من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه « العمري جائزة لأهلها ، والرقبي جائزة لأهلها » ، والله أعلم . قال بعض الخذاق : إجازة العمري والرقبي بعيد عن قياس الأصول ، ولكن الحديث مقدم ، ولو قيل بتحريمهما للنهي وصحتهما للحديث لم يبعد ، وكأن النهي لأمر خارج وهو حفظ الأموال ، ولو كان المراد فيهما المنفعة كما قال مالك لم ينف عنهما ، والظاهر أنه ما كان مقصود العرب بهما إلا تملك الرقة بالشرط المذكور ، لجاء الشرع بمراغمتهم فصح العقد على نعت الهبة المحموده ، وأبطل الشرط المضاد لذلك فانه يشبه الرجوع في الهبة ، وقد صح النهي عنه وشبه بالكلب يعود في قيئه . وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه « العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها ، والمائد في هبته كالمائد في قيئه » ، فشرط الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطاريء بعده فنهي عن ذلك ، وأمر أن يبقيا مطلقا أو يخرجها مطلقا ، فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له . وهو نحو إبطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة برة

### ٣٣ - باب من استمار من الناس الفرس

٢٦٢٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أنسا يقول « كان فرج بالمدينة ، فاستمار للنبي ﷺ فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركبه ، فلما رجع قال : ما رأينا من شيء ، وإن وجدناه لبحرا » [ الحديث ٢٦٢٧ - أطرافه في : ٢٨٢٠ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٦٢ ، ٢٨٦٦ ، ٢٨٦٧ ، ٢٩٠٨ ، ٢٩٦٨ ، ٢٩٦٩ ، ٣٠٤٠ ، ٦٠٣٣ ، ٦٦١٢ ] قوله (باب من استمار من الناس الفرس) زاد أبو ذر عن مشايخه « والدابة » ، وزاد عن الكشي « ونحوها »

وثبت مثله لابن شبيب لكن قال ، وغيرهما ، بالثنية ، وذكر بعض الشراح من أدركناه قبل الباب : كتاب العارية ، ولم أره في شيء من النسخ ولا الشروح ، والبخارى أضاف العارية الى الهبة لأنها هبة المنافع . والعارية بتثنية التثنية ويجوز تخفيفها ، وحكى عادة براء خفيفة بغير تحتانية ، قال الازهرى : مأخوذة من عار إذا ذهب وجاء ومنه سعى العيار لأنه يكثر الذهاب والرجوع ، وقال البطليوسى : هى من التعاور وهو التناوب ، وقال الجوهري : منسوبة الى العار لأن طلبها عار ، وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله ، وهذا التعقب وان كان صحيحا في نفسه اسكنه لا يرد على ناقل اللغة ، وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز . وهى في الشرع هبة المنافع دون الرقبة ، ويجوز توقيتها . وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير أن يضمها لإلزامها إذا كان ذلك من الوجه المأثرون فيه ، هذا قول الجمهور ، وعن المالكية والخنفية إن لم يتعد لم يضمن . وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخارى ، أشهرها حديث أبى أمامة أنه سمع النبي ﷺ في حجة الوداع يقول : العارية مؤداة ، والزعم غارم ، أخرجه أبو داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان . قلت : في الاستدلال به نظر ، وليس فيه دلالة على التضمن لأن الله تعالى قال ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ) وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردها . نعم روى الأربعة وصححه الحاكم من حديث الحسن بن سمره رفعه ، وعلى اليد ما أخذت حتى تؤديه ، وسماع الحسن من سمره مختلف فيه ، فإن ثبت ففيه حجة لقول الجمهور ، والله أعلم . قوله ( كان فرع بالمدينة ) أى خوف من عدو . قوله ( من أبى طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم أنس . قوله ( يقال له المندوب ) قيل سعى بذلك من التذنب وهو الزمى عند السباق ، وقيل لتذنب كان في جسمه وهو أثر الجرح ، زاد في الجهاد من طريق سعيد عن قتادة ، كان يقطف أو كان فيه قطاف ، كذا فيه بالشك ، والمراد أنه كان بطيء المشى . قوله ( وان وجدناه لبحرا ) في رواية المستملى ، وان وجدناه ، بحذف الضمير ، قال الخطابي : ان هى النافية واللام في ( لبحرا ) بمعنى إلا أى ما وجدناه إلا لبحرا ، قال ابن التين هذا مذهب الكوفيين ، وعند البصريين أن ، مخففة من الثقيلة واللام زائدة ، كذا قال ، قال الاصمعى : يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجرى ، أو لان جريه لا ينفد كما لا ينفد البحر ، ويؤيده ما في رواية سعيد عن قتادة ، وكان بعد ذلك لا يجارى ، وسياق في الجهاد ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

#### ٣٤ - باب الاستعارة للعروس عند البناء

٢٦٢٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن حدثني أبى قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطير ثمن خمسة دراهم ، فقالت : ارفع بصرك إلى جاريتى انظر إليها فانها تزعم أن قلبه في البيت . وقد كانت لي منهن درع على عهد رسول الله ﷺ ، فإنا كانت امرأة مسكين بالمدينة إلا أرسلت إلى تسير .

قوله ( باب الاستعارة للعروس عند البناء ) أى الزفاف ، وقيل له : بناء ، لأنهم يبنون لمن يتزوج قبة يخلو بها مع المرأة . ثم أطلق ذلك على التزوج . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) تقدم بهذا الاسناد في آخر العتق حديث ، وفيه شرح حال أيمن والد عبد الواحد . قوله ( وعليها درع قطر ) الدرع قيص المرأة وهو مذكر ، قال الجوهري :

ودرع الحديد مؤنثة ، وحكى أبو عبيدة أنه أيضا يذكر ، ويؤنث . والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعدها راء . وفي رواية المستملى والرخسى بضم القاف وآخره نون ، والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره ، وقيل من القطن خاصة ، وحكى ابن قرقول أنه في رواية ابن السكن والقابسي بالغاء المكسورة آخره راء وهو ضرب من ثياب اليمن تعرف بالقطرية فيها حرمة ، قال البناسي : والصواب بالقاف ، وقال الأزهري الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قرية في البحرين فكسروا القاف للنسبة وخففوا . **قوله** ( ثمن خمسة دراهم ) بنصب ثمن بتقدير فعل وخسة بالخفض على الإضافة أو برفع الثمن وخسة على حذف الضمير ، والتقدير ثمنه خسة ، وروى بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ، ونصب خسة على نزع الخافض ، أى قوم بخسة دراهم . ووقع في رواية ابن شويه وحده «خسة الدراهم» ، **قوله** ( إلى جاريتي ) لم أعرف اسمها . **قوله** ( تزمي ) بضم أوله أى تأنف أو تشكبر ، يقال زهي إذا دخله الزهو وهو الكبر ، ومنه ما أزهاه ، وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء للمفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل غنى بالامر وتنتجت الناقة . قلت : ورأيت في رواية أبي ذر «تزمي» بفتح أوله ، وقد حكاهما ابن دريد ، وقال الأصمعي : لا يقال بالفتح . **قوله** ( تفين ) بالقاف أى تزين ، من قان الشيء قيانة أى أصلحه ، والقينة تقال للباشطة وللغنية وللأمة مطلقا . وحكى ابن التين أنه روى ، تفين ، بالغاء أى تعرض وتجلى على زوجها . قلت : ولم يضبط ما بعد الغاء ، ورأيت بخط بعض الحفاظ بمثناة فوقانية ، قال ابن الجوزي : أرادت عائشة رضی الله عنها أنهم كانوا أولافى حال ضيق ، وكان الشيء المحتقر عندهم إذ ذاك عظيم القدر . وفي الحديث أن عارية الثياب للعروس أمر معمول به مرغّب فيه وأنه لا يبعد من الشنع . وفيه تواضع عائشة ، وأمرها في ذلك مشهور . وفيه حلم عائشة عن خدمتها ، ورقتها في المعانة ، وإيثارها بما عندها مع الحاجة إليه ، وتواضعها بأخذها السلفة في حال اليأس مع ما كان مشهوراً عنها من الجود رضى الله عنها

### ٣٥ - باب فضل المنيحة

٢٦٢٩ - **حدثنا** يحيى بن بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا مالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّعَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « نِعَمَ الْمَنِيحَةُ الْأَقْمَةُ الصَّيْفُ مَنَحَةٌ ، وَالشَّاةُ الصَّيْفُ تَفْدُو بَانَاءَ وَتَرْوَحُ بَانَاءَ »  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ قَالَ « نِعَمَ الصَّدَقَةُ . . . »

[ الحديث ٢٦٢٩ - طرفه في : ٥٦٠٨ ]

٢٦٣٠ - **حدثنا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ ، وَكَانَتِ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْمَقَارِ ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ ثَمَارَ أُمُومِ كُلِّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمُؤْنَةَ . وَكَانَتْ أُمُّهُ أُمُّ أَنَسٍ أُمُّ سُلَيْمٍ كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، فَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقًا ، فَأَعْطَاهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ أُمُّ أَيْمَنَ مَوْلَاتُهُ أُمُّ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ

قَالَ أَهْلُ خَيْبَرَ فَأَنْصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ رَدًّا لِمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَاعِمَهُمْ مِنْ ثَمَارِهِمْ ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى أُمِّهِ عَذَاقَهَا ، فَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ مَكَائِنَهُمْ مِنْ حَاطَةِ ،

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهَذَا وَقَالَ « مَكَائِنَهُمْ مِنْ خَالَصِهِ »

[الحديث ٢٦٣٠ - أطرافه في : ٣١٢٨ ، ٤٠٣٠ ، ٤١٧٠]

٢٦٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السُّلَوِيِّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَرْبَعُونَ خَصْلَةً - أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْغَنَزِ - مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِمَنْحَلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَتَصَدِّقَ مَوْعِدِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ » قَالَ حَسَّانُ : فَمَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْغَنَزِ - مِنْ رَدِّ السَّلَامِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ وَنَحْوِهِ - فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ لِرَجَالٍ مَتْنُ فُضُولِ أَرْضَيْنَ ، فَقَالُوا : نُؤَاجِرُهَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالنِّصْفِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرِعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ ، فَإِنْ أَبِي فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ »

٢٦٣٣ - وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَجْرَةِ ، فَقَالَ : وَيَبْرَحُ ، إِنَّ الْمَجْرَةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَتُعْطَى صَدَقَتُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَحَلْبُهَا يَوْمَ وَرَدِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرِكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا »

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّهَابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو بْنِ طَاوُسٍ قَالَ : حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَزُّ زُرْعًا ، فَقَالَ : لِمَنْ هَذِهِ ؟ فَقَالُوا : أَكْثَرَاهَا فُلَانٌ . فَقَالَ : أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَحَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا »

قَوْلُهُ ( بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ ) حَذَفَ « بَابٌ » مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، وَالْمَنِيحَةُ بِالنُّونِ وَالْمِهْمَلَةِ وَزَنْ عَظِيمَةٍ ، هِيَ فِي الْأَصْلِ الْعَطِيَّةُ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمَنِيحَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهِينِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْطَى الرَّجُلُ صَاحِبَهُ صِلَةً فَتَكُونُ لَهُ ، وَالْآخَرُ أَنْ يَعْطِيَهُ نَاقَةً أَوْ شَاةً يَتَقَرَّعُ بِحَبْلِهَا وَوَرَبَهَا زَمَانًا ثُمَّ يَرُدُّهَا ، وَالْمُرَادُ بِهَا فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ هُنَا عَارِيَةٌ ذَوَاتُ الْإِبِلِ أَنْ يَأْخُذَ لِبَنَاتِهَا ثُمَّ تَرُدُّهُنَّ لِصَاحِبَاتِهَا . وَقَالَ الْقَزَازِيُّ : قِيلَ لَا تَكُونُ الْمَنِيحَةُ إِلَّا نَاقَةً أَوْ شَاةً ، وَالْأَوَّلُ أَهْرَفٌ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِيهِ سِتَّةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَوْلُهُ ( نَمِ الْمَنِيحَةُ الْقُقَّةُ الصَّنِي مَنِيحَةٌ ) الْقُقَّةُ النَّاقَةُ ذَاتُ اللَّبَنِ الْقَرِيْبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ ، وَهِيَ مَكْسُودَةُ اللَّامِ وَيَجُوزُ قَتْلُهَا وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْقُقَّةَ بَقِيَّتُهَا اللَّامُ الْمَرَّةُ



الواحدة من الخشب ، والصنى بفتح الصاد وكسر الفاء أى الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصفة أيضا ، كذا رواه يحيى بن بكير ، وذكر المصنف بعده أن عبد الله بن يوسف واسماعيل يعنى ابن أبى أويس رواه بلفظ « نعم الصدقة اللقمة الصنى منحة ، وهذا هو المشهور عن مالك . وكذا رواه شعيب عن أبى الزناد كما سيأتى فى الأثرية ، قال ابن التين : من روى « نعم الصدقة » روى أحدهما بالمعنى لأن المنحة العطية والصدقة أيضا عطية . قلت : لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة . وإطلاق الصدقة على المنحة مجاز ، ولو كانت المنحة صدقة لما حلت للنبي ﷺ ، بل هى من جنس الهبة والهدية ، وقوله « منحة » منصوب على التمييز ، قال ابن مالك : فيه وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرا ، وقد منعه سيبويه إلا مع الاختصار مثل ( بنس للظالمين بدلا ) وجوزوه المبرد وهو الصحيح ، وقال أبو البقاء : اللقمة هى المخصوصة بالمذبح ، ومنحة منصوب على التمييز توكيدا وهو كقول الشاعر « نعم الزاد زاد أريك زادا » . قوله ( تغدو باناء وتروح باناء ) أى من اللبن ، أى تحلب إناء بالغداة وإناء بالعشى . ووقع هذا الحديث فى رواية مسلم من رواية سفيان عن أبى الزناد بلفظ « ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو باناء وتروح باناء . ان أجراها لعظيم » . الحديث الثانى حديث أنس ، قوله ( وليس بأيديهم ) كذا للجميع ، وفى رواية الاصيل وكريمة يعنى شىء <sup>(١)</sup> وثبت لفظ « شىء » فى رواية مسلم عن حرملة وأبى الطاهر عن ابن وهب . قوله ( فقامهم الأنصار الخ ) ظاهره مغاير لقوله فى حديث أبى هريرة الماضى فى المزارعة « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقم بيننا وبين إخواننا النخيل قال لا ، واجمع بينهما أن المراد بالمقاسمة هنا القسمة المعنوية ، وهى التى أجابهم بها فى حديث أبى هريرة حيث قال « قالوا فيكشفوننا المؤنة ونشركهم فى الثمر » فكان المراد هنا مقاسمة الثمار والمنفى هناك مقاسمة الأصول . وزعم الداودى وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا « قامهم الأنصار » أى حالفهم ، جعله من القسم بفتح القاف والمهملة لامن القسم بسكون المهملة ، وقد تقدم تعقب مازعه فى كتاب المزارعة . قوله ( وكانت أمه أم أنس الخ ) الضمير فى أمه يعود على أنس وأم أنس بدل منه ، وكذا أم سليم ، وفى رواية مسلم « وكانت أمه أم أنس ابن مالك ، وهى تدعى أم سليم » وكانت أم عبد الله بن أبى طلحة كان أم أنس لأمه ، والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهرى الراوى عن أنس ، لكن بقية السياق يقتضى أنه من رواية الزهرى عن أنس فيحمل على التجريد . قوله ( فكانت أعطت أم أنس ) أى كانت أم أنس أعطت . قوله ( عذاقا ) بكسر المهملة وبذال معجمة خفيفة جمع عذق بفتح ثم سكون كجبل وحبال والعنق النخلة ، وقيل إنما يقال لها ذلك إذا كان حملها موجودا ، والمراد أنها وهبت له عمرها . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وكذا هو عند مسلم . قوله ( إلى أمه ) أى إلى أم أنس وهى أم سليم . قوله ( فأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن مكانهن ) أى بدلهن . قوله ( من حائطه ) أى بستاته . قوله ( وقال أحمد بن شبيب أخبرنا أبى عن يونس بهذا ) أى بالإسناد والمتن . قوله ( وقال مكانهن من خالصة ) يعنى أنه وافق ابن وهب فى السياق إلا فى قوله « من حائطه » فقال ومن خالصة ، أى من خالصة ماله ، قال ابن التين : المعنى واحد لأن حائطه صار له خالصة . قلت : لكن لفظ « خالصة » أصرح فى الاختصاص من حائطه ، وطريق أحمد بن شبيب هذه وصلها البرقاني فى « المصالحفة » من طريق محمد بن على الصائغ عن أحمد بن شبيب المذكور مثله ، زاد مسلم فى

(١) كذا بالروم ، والرواية التى شرحها الصغوانى « بنى شيئا »

آخر الحديث « قال ابن شهاب : وكان من شأن أم أيمن أنها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب ، وكانت من الحبشة ، فلما ولدت أمته رسول الله ﷺ بعدما توفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعتقها ثم أنكحها زيد بن حارثة ، وتوفيت بعده ﷺ بخمسة أشهر ، وسيأتي في المغازي ذكر سبب إعطاء رسول الله ﷺ لأم أيمن بذلك العذاق ، وفيه زيادة على رواية الزهري فانه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال : كان الرجل يحمل للنبي ﷺ النخلات ، الحديث ، وفيه « وان أهلى أمروني أن أسأل النبي ﷺ الذي كانوا أعطوه ، وكان قد أعطاه أم أيمن ، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي تقول : لا تعطيكم وقد أعطانيه ، قال والنبي ﷺ يقول : لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله ، أو كما قال . الحديث الثالث ، قوله ( عن حسان بن عطية ) في رواية أحمد عن الوليد حدثنا الأزاعي حدثنا حسان بن عطية . - قوله ( عن أبي كبشة ) في رواية أحمد المذكورة « حدثني أبو كبشة ، وهو بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدما معجزة ( السلولي ) بفتح المهملة وتخفيف اللام المضمومة بعدها وارسا كنهتم لام لا يعرف اسمه ، وزعم الحاكم أن اسمه البراء بن قيس ، ورواه عبد الغني بن سعيد وبين أنه غيره ، وليس لأبي كبشة ولا لراوي عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر في أحاديث الأنبياء . - قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية أحمد « سمعت رسول الله ﷺ . - قوله ( أربعون خصلة ) في رواية أحمد « أربعون حسنة . - قوله ( المعز ) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي معروفة وهي واحدة المعز . قوله ( قال حسان ) هو ابن عطية راوي الحديث ، وهو موصول بالإسناد المذكور ، قال ابن بطال ما ملخصه : ليس في قول حسان ما يمنع من وجدان ذلك وقد حض ﷺ على أبواب من أبواب الخير والبر لا تحصى كثرة ، ومعلوم أنه ﷺ كان عالما بالأربعين المذكورة وإنما لم يذكرها لمعنى هو أنفع لنا من ذكرها ، وذلك خشية أن يكون التعيين لها مزهدا في غيرها من أبواب البر ، قال : وقد بلغني أن بعضهم تطلبها فوجدوا مزيدا على الأربعين ، فما زاده إعانة الصانع ، والصنعة للآخرق ، وإعطاء شسع النمل ، والستر على المسلم ، والذب عن عرضه ، وإدخال السرور عليه ، والتفحش في المجلس ، والدلالة على الخير ، والكلام الطيب ، والفرس ، والزرع ، والشفاعة ، وعيادة المريض ، والمصالحة ، والمحبة في الله ، والبغض لاجله ، والمجالسة لله ، والزاور ، والنصح ، والرحمة . وكلم في الأحاديث الصحيحة ، وفيها ما قد ينزاع في كونه دون منيحة المعز ، وحدثت ما ذكره أشياء قد تعقب ابن المنير بعضها وقال : الأولى أن لا يعتنى بعدها لما تقدم . وقال الكرمانى : جميع ما ذكره رجم بالغيب ، ثم أتى عرف أنها أدنى من المنيحة ؟ قلت : وإنما أردت بما ذكرته منها تقرب الخنس عشرة التي عددها حسان بن عطية ، وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكرته ، ومع ذلك فأنا موافق لابن بطال في إمكان تتبع أربعين خصلة من خصال الخير أدناها منيحة المعز ، وموافق لابن المنير في رد كثير مما ذكره ابن بطال عما هو ظاهر أنه فوق المنيحة ، والله أعلم . الحديث الرابع حديث جابر « كانت لرجال منا فضول أرضين ، تقدم في المزارعة مع الكلام عليه ، والغرض منه هنا قوله « أو لينحها أخاه » . الحديث الخامس ، قوله ( وقال محمد بن يوسف ) يحتمل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا ، لكن صرح الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكر فيه الخبر ، ويؤيده أنه أورده في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال « وقال محمد بن يوسف ، كلاهما عن الأزاعي ، فلو أراد هنا أن يعطفه لقال هناك « حدثنا محمد بن يوسف ، كما دته . ثم زعم المزي أنه أخرجه في الهبة « عن محمد بن يوسف ، وفي الهجرة « وقال محمد بن يوسف ، فاته أهل . وقد وصله الإسماعيلي

وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور ، وسيأتي شرحه في الهجرة إن شاء الله تعالى . والفرض منه قوله « نهل تمنع منها شيئاً ؟ قال نعم ، فإن فيه إثبات فضيلة المنيحة ، وقوله « لن يترك ، أى لن ينقصك . الحديث السادس حديث ابن عباس ، وقد تقدم في الزاوية أيضاً ، والمراد منه هنا ما دل من قوله « لو منحها إياه كان خيراً له ، على فضل المنيحة

### ٣٦ - باب إذا قال : أَخْدَمْتُكَ هذه الجارية على ما يتعارفُ الناسُ فهو جائز

وقال بعضُ الناس : هذه عارية . وإن قال : كَسَوْتُكَ هذا الثوبَ فهذه هبة

٢٦٣٥ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شبيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « هاجر إبراهيمُ بسارة ، فأعطوها آجرًا ، فرجعت فقالت : أشمرت أن الله يكتب الكافر ، وأخدمَ وليدة » ؟ وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « فأخدمها هاجر »

قوله ( باب إذا قال أخذتلك هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز ، وقال بعض الناس : هذه عارية ، وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة ) أورد فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه « وأخدم وليدة ، قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة « فأخدمها هاجر ، وسيأتي موصولاً في أحاديث الانبياء مع الكلام عليه ، قال ابن بطال : لا أعلم خلافاً أن من قال أخذتلك هذه الجارية أنه قد وهب له الخدمة خاصة ، فإن الإخدام لا يقتضي تملك الرقبة ، كما أن الإسكان لا يقتضي تملك الدار . قال : واستدل به بقوله « فأخدمها هاجر ، على الهبة لا يصح ، وإنما صححت الهبة في هذه القصة من قوله « فأعطوها هاجر ، قال : ولم يختلف العلماء فيمن قال : كسوتك هذا الثوب مدة معينة أن له شرطه ، وإن لم يذكر أجلاً فهو هبة ، وقد قال تعالى ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ أو كسوتهم ، ولم تختلف الأمة أن ذلك تملك للطعام والكسوة انتهى . والذي يظهر أن البخاري لا يخالف ما ذكره عند الإطلاقي ، وإنما مراده أنه إن وجدت قرينة تدل على العرف حمل عليها ، وإلا فهو على الوضع في الموضعين ، فإن كان جرى بين قوم عرف في تنزيل الإخدام منزلة الهبة فأطلقه شخص وقصد التملك نفذ ، ومن قال هي عارية في كل حال فقد خالفه ، والله أعلم

### ٣٧ - باب إذا حمل رجلٌ على فرسٍ فهو كالمعمرى والصدقة

وقال بعضُ الناس : له أن يرجعَ فيها

٢٦٣٦ - **حدثنا** الحميدي أخبرنا سفيان قال سمعتُ مالكا يقولُ زيد بن أسلم قال : سمعتُ أبي يقولُ « قال عمر رضي الله عنه : حملتُ على فرسٍ في سبيلِ الله ، فرأيتُهُ يُباع ، فسألتُ رسولَ الله ﷺ فقال : لا تشترِ ولا تعد في صدقتك »

قوله ( باب إذا حمل رجل على فرس فهو كالمعمرى والصدقة ، وقال بعض الناس : له أن يرجع فيها ) أورد فيه

حديث عمر وحلت على فرس ، وقد تقدم الكلام عليه قبل أبواب . قال ابن بطال : ما كان من الحل على الخيل تمليكاً للحمول عليه بقوله هو لك فهو كالصدقة ، فإذا قبضها لم يجوز الرجوع فيها ، وما كان منه تحميساً في سبيل الله فهو كالوقف لا يجوز الرجوع فيه عند الجمهور ، وعن أبي حنيفة أن الحبس باطل في كل شيء انتهى . والذي يظهر أن البخاري أراد الإشارة إلى الرد على من قال يجوز الرجوع في الهبة ، ولو كانت للأجنبي ، وإلا فقد قدمنا تقرير أن الحل المذكور في قصة عمر كان تمليكاً ، وأن قول من قال كان تحميساً احتمال بعيد والله أعلم . وسيأتي مزيد بسط لذلك قريباً في كتاب الوقف إن شاء الله تعالى

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الهبة وما معها من أحاديث العمري والعمري على تسعة وتسعين حديثاً مائة إلا واحد ، المعلق منها ثلاثة وعشرون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانية وستون حديثاً والخالص أحد وثلاثون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة ولو دعي إلى كراع ، وحديث أم سلة في الهدية ، وحديث أنس في الطيب ، وحديث عائشة كان يقبل الهدية ، وحديث ابن عباس ومن أهديت له هدية لجلساؤه شركاؤه ، وحديث ابن عمر في قصة فاطمة في ستر بابها ، وحديث ابن عمر في قصة صبيب ، وحديث عائشة في الدعوى ، وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص في الأربعين خصلة . وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة عشر أثراً . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٢ - كتاب الشهادات

قوله ( كتاب الشهادات ) هي جمع شهادة ، وهي مصدر شهد يشهد . قال الجمهوري . الشهادة خبر قاطع ، والمشاهدة المعاينة ، مأخوذة من الشهود أي الحضور ، لأن الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذة من الاعلام

١ - باب ما جاء في البينة على المدعى ، لقوله تعالى [ ٢٨٢ البقرة ] :

( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدَنَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاصْبِرُوا ، وَلْيَكُفُّ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ، وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ، فَلْيَكُفُّ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمْلِكَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلْيُهُ بِالْعَدْلِ ، وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، وَلَا يَأْبَ لِلشُّهَدَاءِ إِذَا مَا دُعُوا ، وَلَا تَسْأَلُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلٍ ، ذَلِكُمْ أَنْقَضَ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْرَبُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَنْ لَا تَرْتَابُوا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ بِكُمْ جُنَاحٌ إِلَّا تَكْتُبُوهَا ، وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ، وَلَا يُغَارَ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ، وَإِنْ تَفَلَّوْا فَإِنَّهُ نُسُوقٌ بَكْمِ

وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَبِعَدَّتْكُمْ اللَّهُ ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٣٥﴾ وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [ ١٣٥ النساء ] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَمَرَضُوا فَأِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - باب ما جاء في البيعة على المسمى ) كذا للأكثر ، وسقط لبعضهم لفظ « باب » ، وقدم النسفي وابن شبيب في البيعة على « كتاب » . قوله ( لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾ الآية ) كذا لابن شبيب ، ولا يذ بعد قوله ( فاكتبوه ) : إلى قوله ( وَاخْتَرُوا اللَّهَ وَيَعْلَمْكُمْ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ) وساق في رواية الأصل وكريمة الآية كلها وكذا التي بعدها . قوله ( وقول الله عز وجل : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ - إلى قوله - بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ) كذا لابن ذر وابن شبيب ووقع للنسفي بعد قوله في الآية الأولى فاكتبوه : ( وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله - إلى قوله - بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ) وهو غلط لاعالة ، وكأنه سقط منه شيء أو ضخته رواية غيره كما ترى ، ولم يسق في الباب حديثاً إما اكتفاء بالآيتين ، وإما إشارة إلى الحديث الماضي قريباً في ذلك في آخر باب الرهن ، وستأتي ترجمة الشق الآخر وهي « البين على المدهى عليه » قريباً . قال ابن المنير : وجه الاستدلال بالآية للترجمة أن المدهى لو كان القول قوله لم يحتج إلى الإشهاد ولا إلى كتابة الحقوق وإملائها ، فالامر بذلك يدل على الحاجة إليه ، ويتضمن أن البيعة على المدهى ، ولأن الله حين أمر النبي عليه الحق بالإملاء اقتضى تصديقه فيما أقر به ، وإذا كان مصدقاً فالبيعة على من أدهى تكذيبه

٢ - باب إذا عدل رجل رجلاً فقال : لا نعلم إلا خيراً ، أو ما علمت إلا خيراً

وساق حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره ، قال : أهلك ولا نعلم إلا خيراً

٢٦٣٧ - حَدَّثَنَا حَبَّاجٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُرَيْرٍ النَّخَعِيُّ حَدَّثَنَا ثَوْبَانُ ، وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَابْنُ السَّيِّبِ وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَبَعْضُ حَدِيثِهِمْ يُصَدِّقُ بَعْضًا - حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا ، فَذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهَا وَأَسَامَةَ حِينَ اسْتَلْبِثَ الْوَحْيُ بِسْتَأْصِرُهَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهَا ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَقَالَ : أَهْلَكَ وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا . وَقَالَتْ بَرَبْرَةٌ إِنْ رَأَيْتُ عَلَيْهَا أَصْرًا أَغْصِيَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَنْهَا جَارِيَةٌ حَدِيثُ السَّنَنِ نَفَامٌ عَنْ عَجِينِ أَهْلِهَا فَتَأَنَّى الدَّاجِنُ فَنَأَكَلَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يَظْذُرُنَا فِي رَجُلٍ بَلَفَى أَذَاهُ فِي أَهْلِهِ يَتَّقِ ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكِ خَيْرًا ، وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا

قوله ( باب إذا عدل رجل رجلاً فقال : لا نعلم إلا خيراً أو ما علمت إلا خيراً ) وفي رواية الكشميني « أحدها بدل ورجلا » . قال ابن جلال : حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال : إذا قال ذلك قبلت شهادته ، ولم يذكر خلافاً

عن السكوفيين في ذلك ، واحتجوا بحديث الإفك . وقال مالك : لا يكون ذلك تركية حتى يقول رضا أى بالقصر . وقال الشافعى : حتى يقول عدل ، وفي قول : عدل على . ولا بد من معرفة المركب حاله الباطنة . والحجة لذلك أنه لا يلزم من أنه لا يعلم منه إلا الخير أن لا يكون فيه شر . وأما احتجاجهم بقصة أسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذى زكى الله أهله ، وكانت الجرحة فيهم شاذة ، فكفى في تعديلهم أن يقال : لا أعلم إلا خيرا ، وأما اليوم فالجرحة في الناس أغلب ، فلا بد من التنصيص على العدالة . قلت : لم يثبت البخارى الحكم في الترجمة ، بل أوردها مورد السؤال لقوة الخلاف فيها . قوله ( وساقى حديث الإفك فقال النبي ﷺ لأسامة حين استشاره ، فقال : أهلك ولا تعلم إلا خيرا ) كذا لآبى ذر ، ولم يقع هذا كله عند الباقرين ، وهو اللائق لان حديث الإفك قد ذكر في الباب موصولا ، وإن كان اختصره ، وسيأتى مطولا أيضا بعد أبواب ، ويأتى الكلام عليه في تفسير عبورة النور وقوله فيه ، وقال الليث حدثني يونس ، وصله هناك أيضا ، وقوله « أهلك ولا تعلم إلا خيرا » بنصب أهلك الأكثر على الإغراء ، أو على فعل محذوف تقديره أمسك أهلك ، ولبعضهم بالرفع أى هم أهلك ، قال ابن المنير : التعديل إنما هو تنفيذ الشهادة . وعائشة رضى الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لأن الاصل البراءة . وإنما كانت محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غير مقبولة ولا شبهه فيمكن في هذا القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكتفى في التعديل بقوله « لا أعلم إلا خيرا » حجة

### ٣ - باب شهادة الخنثى ، وأجازته عمرو بن حريث ، قال : وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر

وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وآتادة : السمع شهادة

وكان الحسن يقول : لم يشهدنى على شئ ، وإنى سمعت كذا وكذا

٢٦٣٨ - حدثنا أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سالم : سمعت عبد الله بن عمر رضى الله

عنها يقول « انطلق رسول الله ﷺ وأبى بن كعب الانصارى يؤمان النخل التى فيها ابن صياد ، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طفق رسول الله ﷺ يتنقح بجدوع النخل وهو يتنقح أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة ، له فيها رمرمة أو زمزمة ، فرأت أم ابن صياد للنبي ﷺ وهو يتنقح بجدوع النخل ، فقالت لابن صياد : أى صاف ، هذا محمد . فتناهى ابن صياد . قال النبي ﷺ : لو تركته بين »

٢٦٣٩ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها

« جاءت امرأة رفاعه التمرخلى إلى النبي ﷺ فقالت : كنت عند رفاعه فطالقتى فأبى طلاق ، فزوجت عبد الرحمن بن الزبير ، وإنما معه مثل هذبة الثوب . فقال : أريدن أن ترجى إلى رفاعه ؟ لا ، حتى تذوق عسياته وذوق عسياتك . وأبو بكر جالس عنده ، وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له .

قال: يا أبا بكر ألا تسمع إلى هذو ما تجهرو به عند النبي ﷺ

[ الحديث ٢٦٣٩ - أطرافه في: ٥٢٦٠ ، ٥٢٦١ ، ٥٢٦٥ ، ٥٢٦٧ ، ٥٢٩٢ ، ٥٢٩٥ ، ٦٠٨٤ ]

**قوله** ( باب شهادة المختبىء ) بالخاء المعجمة أى الذى يحتج عند التحمل . **قوله** ( وأجازه ) أى الاختباء عند تحمل الشهادة . **قوله** ( عمرو بن حريث ) بالمهمله والمثناة مضمر ابن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي من صغار الصحابة ، ولأبيه محبة ، وليس له فى البخارى ذكر إلا فى هذا الموضع . **قوله** ( قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر ) كأنه أشار إلى السبب فى قبول شهادته ، وقد روى ابن أبى شيبة من طريق الشعبي عن شريح أنه كان لا يميز شهادة المختبىء . قال وقال عمرو بن حريث : كذلك يفعل بالخائن الظالم أو الفاجر ، وروى سعيد ابن منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفى أن عمرو بن حريث كان يميز شهادته ويقول : كذلك يفعل بالخائن الفاجر ، وروى من طرق عن شريح أنه كان يرد شهادة المختبىء . وكذلك الشعبي ، وهو قول أبى حنيفة والثافعى فى القديم وأجازه فى الجديد إذا عاين المشهود عليه . **قوله** ( وقال الشعبي وابن سيرين وعطاء وقتادة : السمع شهادة ) أما قول الشعبي فوصله ابن أبى شيبة عن هشيم عن مطرف عنه بهذا ، ورويناه فى د الجمعيات ، قال « حدثنا شريك عن الأشعث بن حامر وهو الشعبي قال : تجوز شهادة السمع إذا قال سمعته يقول وإن لم يشهده ، وقول الشعبي هذا يعارض رده لشهادة المختبىء ، ويحتمل أن يفرق بأنه إنما رد شهادة المختبىء لما فيها من المخادعة ولا يلزم من ذلك رده لشهادة السمع من غير قصد ، وهو قول مالك وأحمد وإسحق ، وعن مالك أيضاً الحرص على محمل الشهادة قادح ، فإذا اختفى ليشهد فهو حرص ، وأما قول ابن سيرين وقتادة فسيأتى فى د باب شهادة الاعمى ، وأما قول عطاء وهو ابن أبى رباح فوصله الكرايمى فى د أدب القضاء ، من رواية ابن جريج عن عطاء « السمع شهادة » . **قوله** ( وكان الحسن يقول : لم يشهدنى على شيء ، ولكن سمعت كذا وكذا ) وصلة ابن أبى شيبة من طريق يونس بن عبيد عنه قال : لو أن رجلاً سمع من قوم شيئاً فإنه يأتى القاضى فيقول : لم يشهدنى ، ولكن سمعت كذا وكذا ، وهذا التفصيل حسن لأن الله تعالى قال ( ولا تكتموا الشهادة ) ولم يقل د الاشهاد ، فيفترق الحال عند الاداء ، فإن سمعه ولم يشهده وقال عند الاداء « أشهدنى » لم يقبل ، وإن قال « أشهد أنه قال كذا » قبل . ثم أورد المصنف فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر فى قصة ابن صياد وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الفتن ، والفرض منه قوله فيه « وهو يحتل أن يسمع من ابن صياد شيئاً قبل أن يراه » وقوله فى آخره « لو تركته بين » فإنه يقتضى الاعتماد على سماع الكلام وإن كان السامع محتجباً عن المتكلم إذا عرف الصوت ، وقوله « يحتل » بفتح أوله وسكون المعجمة وكسر المثناة أى يطلب أن يسمع كلامه وهو لا يشعر ، ثانيهما حديث عائشة فى قصة امرأة رفاعه ، وسيأتى الكلام عليه فى الطلاق والفرض منه انكار خالد بن سعيد على امرأة رفاعه ما كانت تكلم به عند النبي ﷺ مع كونه محبوباً عنها خارج الباب ، ولم ينكر النبي ﷺ عليه ذلك ، فاعتماد خالد على سماع صوتها حتى أنكر عليها هو حاصل ما يقع من شهادة السمع

٤ - **باب** إذا شهد شاهد أو شهود بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقوله من شهد قال الجهدى : هذا كما أخبر بلال أن النبي ﷺ صلى فى الكعبة ، وقال الفضل : لم يصل ، فأخذ الناس بشهادة

بلال . كذلك إن شهد شاهدان أن لفلان ألف درهم ، وشهد آخران بألف وخمسة ،  
يُفْضَى بِالزَّيَادَةِ

٢٦٤٠ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي حَسَنِ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ أَبِي إِيَّادٍ بْنِ عَزِيزٍ ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ قَالَتْ : قَدْ أَرْضَعْتُ  
عُقْبَةَ وَالتِّي تَزَوَّجَ . فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ : مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِي . وَلَا أَخْبَرْتَنِي . فَأَرْسَلَتْ إِلَى آلِ أَبِي إِيَّادٍ بِالسَّلَامِ فَقَالُوا :  
مَاعِلْنَاهُ أَرْضَعْتَ صَاحِبَتَنَا . فَرَكِبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ وَقَدْ  
قِيلَ ؟ فَقَارَتْهَا وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ .

قوله ( باب إذا شهد شاهد أو شهود بشيء وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد ، قال الحيدى : هذا  
كما أخبر بلال الخ ) تقدم هذا في باب العشر ، من كتاب الزكاة ، وأن الميثم مقدم على النافي ، وهو وفاق من  
أهل العلم إلا من شذ ، ولا سيما إذا لم يتعرض إلا لنفي عنه ، وأشار إلى ذلك بقوله وكذلك إن شهد شاهدان  
الخ : وقد اعترض بأن الشهادتين اتفقتا على الآلف وانفردت إحداها بالخمسة ، والجواب أن سكوت الأخرى  
عن خمسة في حكم نفيها . ثم أورد حديث عقبة بن الحارث في قصة المرضعة ، وسيأتي الكلام عليها مستوفى بعد  
أبواب ، والغرض منه هنا أنها أثبتت الرضاع ونفاه عقبة ، فاعتمد النبي ﷺ قولها فأمره بفراق امرأته إما  
وجوبا عند من يقول به وإما ندبا على طريق الورع . وقوله في هذه الرواية لأبي إِيَّادٍ بن عَزِيزٍ بالعين المهملة  
الفتوحة وزاين منقوطين وزن عظيم ، ووقع عند أبي ذر عن المستمل والحوى عزيز بزاي وآخره راء مصغر  
والأول أصوب

٥ - باب الشهداء المدول ، وقول الله تعالى [ ٢ الطلاق ، و ٢٨٢ البقرة ] :

﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ - وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ﴾

٢٦٤١ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ  
عَوْفٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُقْبَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ  
بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ ، فَمَنْ  
أُظْهِرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَاهُ وَفَرَّغْنَاهُ وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سِرِّهِ شَيْءٌ ، اللَّهُ يُحَاسِبُ سِرِّهِ . وَمَنْ أُظْهِرَ لَنَا سُوءًا لَمْ  
نَأْمَنَّهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ إِنَّ سِرِّهِ تَهٌ حَسَنَةٌ »

قوله ( باب الشهداء العدول ، وقول الله تعالى : وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ - وَمَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَاءِ ) أي  
وقوله تعالى ( مَنْ تَرْضَوْنَ ) قالوا عاطفة من كلام المصنف لا من التلاوة ، والعدل والرضا عند الجمهور من يكون



مسلمًا مكلفًا حرًا غير مرتكب كبيرة ولا مصر على صغيرة ، زاد الشافعي : وأن يكون ذا مروءة . ويشترط في قبول شهادته أن لا يكون عدوا للشهود عليه ، ولا متهمًا فيها بجر نفع ولا دفع ضرر ، ولا أصلاً للشهود له ولا فرعا منه . واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما سيأتى بعض ذلك في بعض التراجم إن شاء الله تعالى . قوله ( أن عبد الله بن عتبة ) أى ابن مسعود ، وهو ابن أخى عبد الله بن مسعود ، سمع من كبار الصحابة وله رؤية ، وحديثه هذا عن عمر أغفله المازى في الاطراف ، والمرفوع منه ما أشار إليه بما كان الناس عليه في عهد النبي ﷺ . قوله ( وأن الوحي قد انقطع ) أى بعد وفاة النبي ﷺ والمراد انقطاع أخبار الملك عن الله تعالى لبعض الآدميين بالامر في اليقظة ، وفي رواية أبي فراس عن عمر عند الحاكم « انا كنا نعرفكم إذ كان فينا رسول الله ﷺ وإذ الوحي ينزل وإذا يتنا من أخباركم ، وأراد أن النبي قد انطلق ورفع الوحي . قوله ( فن أظهر لنا خيرا أمئاه ) بهمة بغير مد وميم مكسورة ونون مشددة من الأمن أى صيرناه عندنا أمينا ، وفي رواية أبي فراس « ألا ومن يظهر منكم خيرا ظنا به خيرا وأحبناؤه عليه . » قوله ( الله يحاسب ) كذا لا بى ذر عن الحموى بحذف المفعول ، وللباقي « الله يحاسبه » بيم أوله وهاء آخره . قوله ( سوما ) في رواية الكشميني « شرا » وفي رواية أبي فراس « ومن يظهر لنا شرا ظنا به شرا وأبغضناؤه عليه » سرائركم فيما بينكم وبين ربكم ، قال المهلب : هذا لإخبار من عمر عما كان الناس عليه في عهد رسول الله ﷺ وعما صار بعده . ويؤخذ منه أن العدل من لم توجد منه الريبة وهو قول أحمد وإسحق كذا قال ، وهذا إنما هو في حق المعروفين لا من لا يعرف حاله أصلا

### ٦ - باب . تعديل كم يجوز ؟

٢٦٤٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « مر على النبي ﷺ بجنازة . فأثنوا عليها خيرا ، فقال : وجبت . ثم مر بأخرى فأثنوا عليها شرا - أو قال : غير ذلك - فقال : وجبت . فقبل يارسول الله قلت لهذا وجبت ولهذا وجبت . قال : شهادة القوم . المؤمنون شهداء الله في الأرض »

٢٦٤٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** داود بن أبي القزائ **حدثنا** عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود قال « أتيت المدينة وقد وقع بها مرض وم يموتون موتا ذريعا ، فجلست إلى عمر رضي الله عنه ، فمرت جنازة فأنثى خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بأخرى فأنثى خيرا ، فقال عمر : وجبت . ثم مر بالثالثة فأنثى شرا ، فقال : وجبت . فقلت : وما وجبت يا أمير المؤمنين ؟ قال : قلت كما قال النبي ﷺ : « أيما مسلم شهد له أربعة بخير أدخله الله الجنة . قلنا : وثلاثة ؟ قال : وثلاثة . قلنا : واثنان ؟ قال : واثنان . ثم لم تسأله عن الواحد »

قوله ( باب ) بالتونين ( تعديل كم يجوز ) أى هل يشترط في قبول التعديل عدد معين ؟ أوود فيه حديث أنس وعمر في ثناء الناس بالخير والشر على الميتين ، وفيهما قوله عليه الصلاة والسلام « وجبت » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز ، وحكي عن ابن الميز أنه قال في حاشيته : قال ابن بطال فيه إشارة إلى الاكتفاء بتعديل واحد

وذكرت أن فيه غموضاً، وكأن وجهه أن في قوله «ثم لم نسأله عن الواحد» إشعاراً ببعيداً بأنهم كانوا يعتمدون قول الواحد في ذلك لكنهم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام، وسيأتي للمصنف بعد أبواب التصريح بالإكتفاء في شهاد الزكية بواحد، وكأنه لم يصرح به هنا لما فيه من الاحتمال. قوله (شهادة القوم) هو مبتدأ وخبره محذوف تقديره مقبولة أو هر خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه شهادة القوم، ويرقع في رواية الاصيلي «شهادة» بالنصب بتقدير فعل ناصب. قوله (المؤمنون شهداء الله في الأرض) كذا للأكثر، والمؤمنون مبتدأ خبره شهداء، وفي رواية المستمل السرخسي «شهادة القوم المؤمنين شهداء الله في الأرض» وشهداء على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره هم شهداء، وقال السهيلي: رواه بعضهم برفع القوم. فان كانت الرواية بقنوين «شهادة» فهي على إضمار المبتدأ أي هذه شهادة، ثم استأنف فقال «القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض» فالقوم مبتدأ والمؤمنون نعت أو بدل وما بعده خبر، قال: وأكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت، لأن الحكم يتعلق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف. ثم حكى وجهين آخرين فيهما تنكف، ولم يقع في شيء من الروايات بالتنوين ولا سيما مع رواية من رواه بنصب المؤمنين

## ٧ - باب الشهادة على الأنساب، والرضاع المستفيض، والموت القديم

وقال النبي ﷺ «أرضعتني وأبا سلمة ثوبية». والتثبت فيه

٢٦٤٤ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **أخبرنا** الحكم **عن** عراك **بن** مالك **عن** عروة **بن** الزبير **عن** عائشة **رضي** الله عنها قالت «استأذن لي أفلح فلم أذن له، فقال: أئخبجبن مني وأنا عثك؟ فقلت وكف ذلك؟ فقال: أرضعتك امرأة أخى بكن أخى. فقالت: سألت عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: صدق أفلح، أئذني له»

[الحديث ٢٦٤٤ - أطرافه في: ٤٧٩٦، ٥١٠٣، ٥١١١، ٥٢٢٩، ٦١٥٦]

٢٦٤٥ - **حدثنا** سلم **بن** إبراهيم **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **عن** جابر **بن** زيد **عن** ابن عباس **رضي** الله عنهما قال «قال النبي ﷺ في بنت حمزة: لا تحيل لي، يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، هي ابنة أخى من الرضاعة»

[الحديث ٢٦٤٥ - طرفه في: ٥١٠٠]

٢٦٤٦ - **حدثنا** عبد الله **بن** يوسف **أخبرنا** مالك **عن** عبد الله **بن** أبي بكر **عن** عمرة **بنت** عبد الرحمن **أن** عائشة **رضي** الله عنها زوج النبي ﷺ **أخبرتها** أن النبي ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت عائشة: فقلت يا رسول الله أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة - فقالت عائشة: يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك. قالت فقال رسول الله ﷺ: أراه فلانا، لم حفصة من الرضاعة. فقالت عائشة: لو كان فلان حياً - لعمها من الرضاعة - دخل على، فقال رسول الله ﷺ: نعم، إن

الرَّضَاعَةُ يَحْرُمُ مِنْهَا مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوَلَادَةِ »

[ الحديث ٢٦٤٦ - طريقه في : ٣١٠٥ ، ٥٠٩٩ ]

٢٦٤٧ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان بن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها قالت « دخل النبي ﷺ وعندى رجل فقال : يا عائشة من هذا ؟ قلت : أخى من الرضاعة قال : يا عائشة أنظرن من إخوانك » ، فانما الرضاعة من الجماعة . تابعه ابن مهدي عن سفيان

[ الحديث ٢٦٤٧ - طريقه في : ٥١٠٢ ]

**قوله** ( باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم ) هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاعة وذكر منها النسب والرضاعة والموت القديم ، فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازمه ، وقد نقل فيه الاجماع . واما الرضاعة فيستفاد ثبوتها بالاستفاعة من أحاديث الباب ، فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضا عند من وقع له . واما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالالحاق قاله ابن المنير ، واحتراز بالقديم عن الحادث ، والمراد بالقديم ما تطاول الزمان عليه ، وحده بعض المالكية بخمسين سنة وقيل بأربعين . **قوله** ( وقال النبي ﷺ أرضعتني وأبا سلة ثوية ) هو طرف من حديث وصله في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسيأتي الكلام عليه هناك . وثوية بالثلثة ثم الموحدة مصفرة يأتي هناك ذكر شيء من خبرها وخبر أبي سلة بن عبد الاسد إن شاء الله تعالى . واختلف العلماء في ضابط ما تقبل فيه الشهادة بالاستفاعة ، فتصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة ، وفي الموت والعق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجح في جميع ذلك ، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعا وهي مستوفاة في قواعد العلائق ، وعن أبي حنيفة تجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضيا ، زاد أبو يوسف والولاء ، زاد محمد والوقف ، قال صاحب الهداية ، وانما أجز استحصانا وإلا فالاصل أن الشهادة لا بد فيها من المشاهدة ، وشرط قبولها أن يسمعها من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وقيل أقل ذلك أربعة أنفس ، وقيل يكفي من عدلين ، وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه . **قوله** ( والتثبت فيه ) هو بنية الترجمة ، وكأنه أشار إلى قوله ﷺ في حديث عائشة آخر الباب « أنظرن من إخوانك من الرضاعة » الحديث . ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سيأتي الكلام عليها جميعا في الرضاع آخر النكاح إن شاء الله تعالى . والإسناد الثاني كله بصريون إلا الصحابي وقد سكنها . والثالث كله مدنيون إلا شيخه وقد دخلها . والرابع كله كوفيون إلا عائشة ، **قوله** في آخر الباب ( تابعه ابن مهدي عن سفيان ) أي أن عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بإسناده كما رواه محمد بن كثير ، ورواية ابن مهدي موصولة عند مسلم وأبي يعلى ، وسيأتي الخلاف في أفلق هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباهما

## ٨ - باب شهادة القاذف والسارق والزاني

وقوله الله عز وجل [ ٤ - ٥ - النور ] : « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا »

وَجَلَّةٌ عَرُ أَبَا بَكْرَةَ وَشَيْبَلُ بْنُ مَعْبُدٍ وَنَافِعًا بَقْدَفِ الْمَغِيرَةِ ، ثُمَّ اسْتَنَابَهُمْ وَقَالَ : مَنْ تَابَ قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ وَأَجَازَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّزِيزِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَطَاوُسُ وَمُجَاهِدٌ وَالشَّعْبِيُّ وَعِكْرَمَةُ وَالزُّهْرِيُّ وَمُحَارِبُ بْنُ دِينَارٍ وَشُرَيْحٌ وَمُعَاوِيَةُ بْنُ قُرَّةٍ

وقال أبو الزناد : الأمرُ عندنا بالمدينة إذا رجع القاذِفُ عن قوله فاستنابَ ربه فقبلتْ شهادته وقال الشعبي وقادة : إذا أكذب نفسه جُلِدَ وقُبِلَتْ شهادته

وقال الثوري : إذا جُلِدَ العبدُ ثم أعتق جازتْ شهادته ، وإن استنفضَ الحدودَ فقضاياءُ جازةٌ

وقال بعضُ الناس : لا تجوزُ شهادةُ القاذِفِ وإن تاب . ثم قال : لا يجوزُ نكاحُ بنيرِ شاهدين ، فإن تزوجَ بشهادةِ محدودينِ جاز ، وإن تزوجَ بشهادةِ عهدينِ لم يجز . وأجازَ شهادةَ المحدودِ والعبدِ والأمةِ لرؤيةِ هلالِ رمضان . وكيف تعرفُ توبته . وقد نفي النبي ﷺ الزاني سنةً ، ونهى النبي ﷺ من كلامِ سعد بن مالكٍ وصاحبيه حتى يمضوا خسونَ ليلة

٢٦٤٨ - حدثنا إسماعيلُ قال حدثني ابنُ وهبٍ عن يونسَ

وقال الليثُ حدثني يونسُ عن ابنِ شهابٍ أخبرني عروةُ بنُ الزبيرِ « أن امرأةً سرقت في غزوةٍ افتتحَ فأتى بها رسولُ الله ﷺ ثم أمرَ بها فمُطِئَتْ يدها . قالت عائشة : فحُصِّلَتْ توبتها وتزوجت ، وكانت تأتي بعدَ ذلكَ فأرفعُ حاجتها إلى رسولِ الله ﷺ »

[ الحديث ٢٦٤٨ - أطراة في : ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٤ ، ٢٦٧٥ ، ٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٧٨ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨٠ ]

٢٦٤٩ - حدثنا يحيى بنُ بكيرٍ حدثنا الليثُ عن عُقيلٍ عن ابنِ شهابٍ عن عبيدِ الله بن عبدِ الله

عن زيدِ بنِ خالدٍ رضى الله عنه « عن رسولِ الله ﷺ أنه أمرَ فمِن زنى ولم يُحصنَ بِمَسْلَةٍ مائةٍ وتُريبُ عام »

**قوله** ( باب شهادة القاذِفِ والسارق والزاني ) أى هل تقبل بعد توبتهم أم لا . **قوله** ( وقول الله عز وجل : ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا ) وهذا الاستثناء عمدة من أجاز شهادته إذا تاب . وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ) ثم قال ( إلا الذين تابوا ) فمن تاب فشهادته في كتاب الله تقبل ، وبهذا قال الجمهور أن شهادة القاذِفِ بعد التوبة تقبل ويذول عنه اسم الفسق سواء كان بعد إقامة الحد أو قبله ، وتأولوا قوله تعالى ( أبدا ) على أن المراد مادام مصرا على قذفه ، لأن أبدا كل شيء على ما يليق به كما لو قيل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فإن المراد مادام كافرا ، وبالغ الصبي فقال : إن تاب القاذِفُ قبل إقامة الحد سقط عنه . وذهب الحنفية إلى أن الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فإذا

تاب سقط عنه اسم الفسق ، وأما شهادته فلا تقبل أبدا . وقال بذلك بعض التابعين . وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله . وعن الحنفية لا ترد شهادته حتى يحسن ، وتعقبه الشافعي بأن الحدود كفارة لأهلها ، فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرد في خير حالته ويقبل في شرهما . **قوله** (وجلد عمر أبا بكره وشبل بن معبد ونافعا بقذف المغيرة ، ثم استتابهم وقال : من تاب قبلت شهادته ) وصله الشافعي في دالام ، قال : سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة الحدود لا يجوز ، فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لأبي بكره : تب وأقبل شهادتك . قال سفيان : سمى الزهري الذي أخبره لحفظته ثم نسيت ، فقال لي عمر بن قيس : هو ابن المسيب . قلت : ورواه ابن جرير من وجه آخر عن سفيان فسماه ابن المسيب ، وكذلك روينا بطريق الزعفراني عن سفيان ، ورواه ابن جرير في التفسير من طريق ابن إسحق عن الزهري عن سعيد بن المسيب أنهم من هذا ولفظه ، وإن عمر بن الخطاب ضرب أبا بكره وشبل بن معبد ونافع بن الحارث بن كلدة الحد وقال لهم : من أكذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل . ومن لم يفعل لم أجز شهادته . فأكذب شبل نفسه ونافع ، وأبى أبو بكره أن يفعل ، قال الزهري : هو واقعة سنة فاحفظوه . ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، أن عمر حيث شهد أبو بكره ونافع وشبل على المغيرة ، وشهد زياد على خلاف شهادتهم ، فجلدهم عمر واستتابهم وقال : من رجع منكم عن شهادته قبلت شهادته . فأبى أبو بكره أن يرجع ، أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة ، من هذا الوجه ، وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصاه أن المغيرة بن شعبة كان أمير البصرة لعمر ، فاتمه أبو بكره - وهو نفع - الثقي الصحابي المشهور ، وكان أبو بكره ونافع بن الحارث بن كلدة الثقي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة ابن معبد بن عتيبة بن الحارث البجلي وهو معدود في المخضرمين وزياد بن عبيد الذي كان بعد ذلك يقال له زياد بن أبي سفيان إخوة من أم أمهم سمية مولاة الحارث بن كلدة ، فاجتمعوا جميعا فرأوا المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الرقطاء أم جميل بنت عمرو بن الأرقم الهلالية وزوجها الحجاج بن عتيك بن الحارث بن عوف الجشمي ، فرحلوا إلى عمر فشكوه ، فمزلوه وولى أبا موسى الأشعري ، وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا ، وأما زياد فلم يبت الشهادة وقال : رأيت منظرًا قبيحا ، وما أدري أعاطها أم لا ، فأمر عمر بجلد الثلاثة حد القذف وقال ما قال . وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان الهندي أنه شاهد ذلك عند عمر واسناده صحيح . ورواه الحاكم في المستدرک ، من طريق عبد العزيز بن أبي بكره مطولا وفيها ، فقال زياد رأيتهما في لحاف وسمعت نفسا عاليا ولا أدري ما وراء ذلك ، وقد حكى الاسماعيلي في المدخل ، أن بعضهم استشكل إخراج البخاري هذه القصة واحتجاجه بها مع كونه احتج بحديث أبي بكره في عدة مواضع ، وأجاب الاسماعيلي بالفرق بين الشهادة والرواية وأن الشهادة يطلب فيها مزيد تثبت لا يطلب في الرواية كالعدد والحرية وغير ذلك ، واستنبط المذهب من هذا أن كذاب القاذف نفسه ليس شرطا في قبول توبته ، لأن أبا بكره لم يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها . **قوله** (وأجازه عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود ، وصله الطبري من طريق عمران بن عمير قال : كان عبد الله بن عتبة يمين شهادة القاذف إذا تاب ، . **قوله** (وعمر بن عبد العزيز) أي الخليفة المشهور ، وصله الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى ، سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة القاذف ومعه رجل ، ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أبا

بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . **قوله** ( وسعيد بن جبير ) وصله الطبري من طريقه بلفظه « تقبل شهادة القاذف إذا تاب » ، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل ، لكن إسناده ضعيف . **قوله** ( وطائوس ومجاهد ) وصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق ابن أبي نعيم قال « القاذف إذا تاب تقبل شهادته » . قيل له : من قاله ؟ قال : عطاء وطائوس ومجاهد . **قوله** ( والشعبي ) وصله الطبري من طريق ابن أبي خالدة عنه أنه كان يقول « يقبل الله توبته ويردون شهادته » ، وكان يقبل شهادته إذا تاب ، ورويناه في الجمعيات ، عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف أن إبراهيم قال « لا تجوز » ، وكان الشعبي يقول « إذا تاب قبلت » . **قوله** ( وعكرمة ) أي مولى ابن عباس وصله البخاري في « الجمعيات » ، عن شعبة عن يونس بن عبيد عن عكرمة قال « إذا تاب القاذف قبلت شهادته » . **قوله** ( والزهرى ) قد تقدم قوله في قصة المغيرة وهو سنة ، ورواه ابن جرير من وجه آخر عن الزهرى قال « إذا حد القاذف فإنه ينهى الإمام أن يستنبيه » ، فإن تاب قبلت شهادته والام تقبل ، وفي الموطأ عن الزهرى نحوه في قصة . **قوله** ( ومحارب بن دثار وشريح ) أي القاضي ( ومعاوية بن قرة ) هؤلاء الثلاثة من أهل الكوفة ، قدل على أن مراد الزهرى الماضي في قصة المغيرة بما نسبته إلى الكوفيين من عدم قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح بالقبول ، نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم ، وروى ابن جرير بإسناد صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف « يقبل الله توبته » ، ولا أقبل شهادته ، وروى ابن أبي خالدة بأسناد ضعيف عن شريح « أنه كان لا يقبل شهادته » . **قوله** ( وقال أبو الزناد ) هو المدني المشهور . **قوله** ( الأمر عندنا الخ ) وصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال « رأيت رجلا جلد حدا في قذف بالزنا ، فلما فرغ من ضربه أحدث توبة فلقيت أبا الزناد فقال لي : الأمر عندنا » ، فذكره . **قوله** ( وقال الشعبي وقتادة ) وصله الطبري عنهما مفرقا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال « إذا أ كذب القاذف نفسه قبلت شهادته » . **قوله** ( وقال الثوري الخ ) هو في « الجامع » له من رواية عبد الله بن الوليد العدني عنه . **قوله** ( وقال بعض الناس : لا تجوز شهادة القاذف وإن تاب ) هذا منقول عن الحنفية ، واحتجوا في رد شهادة المحدود بأحاديث قال الحفاظ : لا يصح منها شيء ، وأشهرها حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعا « لا تجوز شهادة غائب ولا غائبة ولا محدود في الإسلام » ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، ورواه الترمذي من حديث عائشة نحوه وقال « لا يصح » ، وقال أبو زرعة منكر ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن واصل عن إبراهيم قال « لا تقبل شهادة القاذف » ، توبته فيما بينه وبين الله ، قال الثوري « ونحن على ذلك » ، وأخرج عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ، ولم يصب من قال إنه سند قوى . **قوله** ( ثم قال ) أي بعض الناس الذي أشار إليه ( لا يجوز نكاح بغير شاهدين ، فإن تزوج بشهادة محددين جاز ) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتدوا بأن الغرض شهرة النكاح ، وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل ، وأما عند الأداء فلا يقبل إلا العدل . **قوله** ( وأجاز شهادة العبد والمحدود والأمة لرؤية هلال رمضان ) هو منقول عن الحنفية أيضا ، واعتدوا بأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة . **قوله** ( وكيف تعرف توبته ) أي القاذف ، وهذا من كلام المصنف ( وهو من تمام الترجمة وكأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك ، فمن أكثر السلف : لا بد أن يكذب نفسه ، وبه قال الشافعي ، وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طاوس مثله ، وعن مالك « إذا ازداد خيرا كفاه » ،

ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقا في نفس الامر، ولأن هذا مال المصنف . **قوله** (ونفى النبي ﷺ الزاني سنة، ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) أما نفي الزاني فموصول آخر الباب، وأما قصة كعب فستأتي بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك، ووجه الدلالة منه أنه لم ينقل أنه ﷺ كلفهما بعد التوبة بقدر زائد على النفي والمهجران. ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة، والمراد منه قول عائشة «خسنت توبتها» الحديث. وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده. وإسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس، وقوله «وقال الليث حدثني يونس، وصله أبو داود من طريقه لكن بغير هذا اللفظ، وظهر أن هذا اللفظ لابن وهب، وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، فيشترط مضى مدة يظن فيها صحة توبته، وقدرها الأكثرون سنة. ووجهوه بأن للفصول الأربعة في النفس تأثيرا فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السريرة ولهذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني، والمختار أن هذا في الغالب ولا فني قول عمر لأبي بكر «تب أقبل شهادتك» دلالة للجمهور، قال ابن المنير: اشتراط توبة القاذف إذا كان عند نفسه محققا في غاية الإشكال، بخلاف ما إذا كان كاذبا في قذفه فاشتراطها واضح، ويمكن أن يقال: إذا المعلن للفاحشة مأمور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا تحقق كمال النصاب معه، فإذا كشفه قبل ذلك عصي فيتوب من المعصية في الإعلان لأن الصدق في علمه. قلت: ويمكن عليه أن أبا بكر لم يكشف حتى تحقق كمال النصاب معه كما تقدم، ومع ذلك فأمره عمر بالتوبة لتقبل شهادته. ويجاب عن ذلك بأن عمر لعلمه لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة، ولذلك لم يقبل منه أبو بكر ما أمره به لعلمه بصدقه عند نفسه والله أعلم. ثم أورد المصنف حديث زيد بن خالد في تغريب الزاني، واستشكل الداودي إبراده في هذا الباب، ووجهه أنه أراد منه الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم. (تنبيه): جمع البخاري في الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة منهما، والافتقار لطلعاوى الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب، نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخمر لا تقبل شهادته وإن تاب، ووافقه الحسن بن صالح، وخالفهما في ذلك جميع فقهاء الأمصار.

#### ٩ - باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد

٢٦٥٠ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا أبو حيان التميمي عن الشعبي عن الثعالب بن بشير رضي الله عنهما قال «سألت أمي أبي بعض الموهبة لي من ماله، ثم بدا له فوهبها لي، فقالت: لا أرضى حتى تشهد النبي ﷺ. فأخذ بيدي وأنا غلام فأتى بي النبي ﷺ فقال: إن أمك بنت راحمة سألتني بعض الموهبة لهذا. قال: ألك ولد سواه؟ قال: نعم. قال فأراد قال: لا تشهدني على جور»  
وقال أبو حريز عن الشعبي: «لا أشهد على جور»

٢٦٥١ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت زهلم بن مضرب قال: سمعت عمران

ابن حصين رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ «خيركم كقرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم» قال

عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة - قال النبي ﷺ: إن بعدكم قوماً يخونون ولا يؤمنون، ويشهدون ولا يستشهدون، وينذرون ولا يقون، ويظهر فيهم السمن.

[الحديث ٣٦٥١ - أطرافه في: ٦٦٥٠، ٦٤٢٨، ٣٦٥٠]

٢٦٥٢ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم». ثم يبيح أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينته ويمينة شهادته. قال إبراهيم: «وكانوا يضربوننا على الشهادة والمهدة».

[الحديث ٣٦٥٢ - أطرافه في: ٦٦٥٨، ٦٤٢٩، ٣٦٥١]

**قوله (باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد)** ذكر فيه حديث الثمان بن بشير في قصة مبة أبيه له، وفيه قوله ﷺ: «لا تشهدن على جور»، وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة، وقد أخرجه البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ «قال لا أشهد على جور»، وقوله في الترجمة «إذا أشهد»، يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستشهد بطريق الأولى. وقوله «وقال أبو حريز»، بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زاي «عن الشعبي لا أشهد على جور»، أي في روايته عن الشعبي عن الثمان في هذا الحديث، وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله، وإلى التوفيق بين ما في رواية أبي حريز وغيره عن الشعبي. ثم ذكر المصنف حديث «خير الناس قرني»، من رواية عبد الله بن مسعود ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على ما في الآخر، وورد الحديث عن آخرين من الصحابة سأذكر ما في رواياتهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء الله تعالى، والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات. **قوله (قال النبي ﷺ)** هو موصول بالاستناد المذكور، فهو بقية حديث عمران وسيأتي في الفضائل ما يوضح ذلك. **قوله (إن بعدكم قوماً) كذا للاكثر**، وفي رواية النسفي وابن شبيب «أن بعدكم قوم»، قال الكرماني لمعه كتب بغير ألف على اللغة الربيعية، أو حذف منه خبر الشأن. **قوله (يخونون) كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا بالحاء المعجمة والواو مشتق من الحياة**، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يحمريون بسكون المهملة وكسر الراء بعدها موحدة؛ قال فإن كان محفوظاً فهو من قولهم حر به يحربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء، ورجل محروب أي مسلوب المال، (تنبيه): قال النووي وقع في أكثر نسخ مسلم «ولا يمتنون»، بتشديد المشاة، قال غيره هو نظير قوله «ثم يترز»، وادعى أنه شاذ، ولكن قد قرأ ابن محيصن (قليود الذي آمن أمانته) ووجه ابن مالك بأنه شبه بما قاؤه واو أو تخانية قال: وهو مقصور على السماع. **قوله (ولا يؤمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أماناً** بأن تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم. **قوله (ويشهدون ولا يستشهدون)** يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب، والثاني أقرب، ويمارضة ما رواه مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعاً «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» واختلف العلماء في ترجيحهما، فنجح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة قدمه على رواية أهل العراق وبالعراق فزعم أن حديث عمران هذا لا أصل له. وجنح غيره إلى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبه الصحيح عليه وانفراد مسلم باخراجه حديثاً؛



وذهب آخرون إلى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة : أحدها أن المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلم بها صاحبها فيأتي إليه فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف ورثة فيأتي الشاهد اليوم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك ، وهذا أحسن الاجوبة ، وهذا أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما . ثانياً أن المراد به شهادة الحسبة ، وهي ما لا يتعلق بحقوق الأدمين المختصة بهم حصصاً ، ويدخل في الحسبة مما يتعلق بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك ، وحاصله أن المراد بحديث ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدمين ، والمراد بحديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله . ثالثاً أنه محمول على المبالغة في الإجابة إلى الأداء ، فيكون لشدة استعداده لها كاذباً إذا ما قبل أن يسألها . كما يقال في وصف الجواد : إنه ليعطى قبل الطلب ، أي يعطى سريعاً عقب السؤال من غير توقف . وهذه الاجوبة مبنية على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون إلا بعد الطلب من صاحب الحق . فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر عن يمينه بشهادة عنده لا يعلم صاحبها بما أُرْشِدَ الحسبة . وذهب بعضهم إلى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد بن خالد ، وتأولوا حديث عمران بتأويلات : أحدها أنه محمول على شهادة الزور ، أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها ، وهذا حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . ثانياً المراد بها الشهادة في الحلف ، يدل عليه قول إبراهيم في آخر حديث ابن مسعود كانوا يضربوننا على الشهادة ، أي قول الرجل أشهد بالله ما كان إلا كذا على معنى الحلف ، فكره ذلك كما كره الإكثار من الحلف ، واليمين قد تسمى شهادة كما قال تعالى ﴿ فشهادة أحدهم ﴾ وهذا جواب الطحاوى . ثالثاً المراد بها الشهادة على المغيب من أمر الناس ، فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل ، كما يصنع ذلك أهل الأهواء ، حكاه الخطابي . رابعاً المراد به من ينتصب شاهداً وليس من أهل الشهادة . خامساً المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها بها علم من قبل أن يسأله . والله أعلم . وقوله « يشهدون ولا يستشهدون » استدلل به على أن من سمع رجلاً يقول : فلان عندي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك إلا إن استشهد . وهذا بخلاف من رأى رجلاً يقتل رجلاً أو يغصب ماله فانه يجوز له أن يشهد بذلك وإن لم يستشهد الجاني . قوله ( وينذرون ) بفتح أوله وبكسر الذال المعجمة وبضمها ( ولا يفنون ) يأتي الكلام عليه في كتاب النذور . وقوله ( ويظهر فيهم السمن ) بكسر المهملة وفتح الميم بعدها نون أي يحجون التوسع في المآكل والمشارب . وهي أسباب السمن بالتشديد . قال ابن التين : المراد ذم محبة وتعاطيه لامن تخلف بذلك ، وقيل : المراد يظهر فيهم كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يتسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف ، ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراداً . وقد رواه الترمذى من طريق هلال بن يساف عن عمران بن حصين بلفظه ثم يحى قوم يتسمنون ويحجون السمن ، وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خبر الباب ، وإنما كان مذموماً لأن السمين غالباً بليد الفهم ثقيل عن العبادة كما هو مشهور . قوله ( عن منصور ) هو ابن المنصور ، وإبراهيم هو التميمي ، وعبيدة بفتح أوله هو السلباني ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذا الإسناد كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق . قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ) أي في حالين ، وليس المراد أن ذلك يقع في حالة واحدة لانه دور ، كاذب يحرص على ترويج شهادة فيحلف على صحتها ليقومها فتارة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ، ويحتمل أن يقع ذلك في حال واحدة عند من يميز الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف ، وقال

ابن الجوزي : المراد أنهم لا يتورعون ويستمينون بأمر الشهادة واليمين ، وقال ابن بطلان : يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبطالها ، قال وحكي إن شعبان في الزامه : من قال أشهد بالله أن فلان كذا لم تقبل شهادته . لأنه حلف وليس بشهادة . قال ابن بطلان والمعروف عن مالك خلافه . قوله ( قال إبراهيم الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وهم من زعم أنه معلق ، وإبراهيم هو النخعي . قوله ( كانوا يضربوننا على الشهادة والعهد ) زاد المصنف بهذا الاسناد في أول الفضائل ، ونحن صغار ، وكذلك أخرجه مسلم بلفظ : كانوا يهوننا ونحن غلمان عن العهد والشهادات ، وسيأتي في كتاب الايمان والنذور نحوه . وكان أصحابنا يهوننا ونحن غلمان عن الشهادة وقال أبو عمر ابن عبد البر : معناه عندهم النهي عن مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يضربونهم على ذلك حتى لا يصير لهم به عادة فيحلفوا في كل ما يصلح وما لا يصلح . قلت : ويحتمل أن يكون الامر في الشهادة على ما قال ، ويحتمل أن يكون المراد النهي عن تعاطي الشهادات والتصدى لها لما في تحملها من الحرج ، ولا سيما عند أدائها ، لان الإنسان معرض للنسيان والسهو ، ولا سيما وهم إذ ذاك غالباً لا يكتبون . ويحتمل أن يكون المراد بالنهي عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على ذلك من المفاسد ، والوصية تسمى العهد . قال الله تعالى ( لا ينال عهدى الظالمين ) وسيأتي مزيد بيان لهذا في كتاب الايمان والنذور إن شاء الله تعالى

١٠ - باب ما قيل في شهادة الزور ، لقول الله عز وجل ( والذين لا يشهدون الزور ) ، وكتبت الشهادة ( ولا تكتُموا الشهادة ومن يكتُمها فانه آثم قاتله الله بما تعملون عليم ) . تلّووا السنتكم بالشهادة ٢٦٥٣ - حدثنا عبد الله بن منير سمع وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم قالا : حدثنا شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنيس رضي الله عنه قال « سئل النبي ﷺ عن الكفاير قال : الإشرار بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، وشهادة الزور » . تابعه غندر وأبو عامر وبهز وعبد الصمد عن شعبة

[ الحديث ٢٦٥٣ - طرقه في : ٥٩٧٧ ، ٦٨٧١ ]

٢٦٥٤ - حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بسكرة عن أبيه رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « ألا أتبشكم بأكبر الكبائر (ثلاثاً) ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : الإشرار بالله ، وعقوق الوالدين - وجلس وكان متكئاً فقال - : ألا وقول الزور . قال فإزال يسكرها حتى قلنا : ليعته سكّت » . وقال إسماعيل بن إبراهيم : حدثنا الجري حدثنا عبد الرحمن . . .

[ الحديث ٢٦٥٤ - طرقه في : ٥٩٧٦ ، ٦٢٧٣ ، ٦٣٧٤ ، ٦٩١٩ ]

قوله ( باب ما قيل في شهادة الزور ) أي من التخليط والوهيد ، قوله ( لقول الله عز وجل : والذين لا يشهدون الزور ) أشار إلى أن الآية سبقت في ذم متعاطي شهادة الزور ، وهو اختيار منه لأحد ما قيل في تفسيرها ، وقيل المراد بالزور هنا الشرك وقيل الغناء ، وقيل غير ذلك . قال الطبري : أصل الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به . قال : وأولى الأقوال عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئاً من

الباطل ، والله أعلم . **قوله** ( وكتبتان الشهادة ) هو معطوف على شهادة الزور ، أى وما قيل فى كتمان الشهادة بالحق من الوعيد . **قوله** ( لقوله تعالى : ولا تكتسبوا الشهادة - إلى قوله - عليم ) والمراد منها قوله ( فانه آثم قلبه ) . **قوله** ( تلوا ألسنتكم بالشهادة ) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عنه فى قوله ( وان تلوا أو تعرضوا ) أى تلوا ألسنتكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ، ومن طريق العوفى عن ابن عباس فى هذه الآية قال : تلوى لسانك بغير الحق وهى اللجاجة فلا تقيم الشهادة على وجهها ، والاعراض عنها الترك . وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه فسر الله بالتحرير . والاعراض بالترك . وكان المصنف أشار بنظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور الى هذا الأثر وإلى أن تحريم شهادة الزور لكونها سببا لابطال الحق فكتمان الشهادة أيضا سبب لابطال الحق ، وإلى الحديث الذى أخرجه احمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا : إن بين يدي الساعة - فذكر أشياء ثم قال - وظهور شهادة الزور ، وكتبتان شهادة الحق . ثم ذكر المصنف حديثين أحدهما : **قوله** ( عن عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس ) فى رواية محمد بن جعفر الآتية فى الأدب عن محمد بن جعفر عن سعيد . وحديث عبيد الله بن أبى بكر سمعت أنس بن مالك ، **قوله** ( سئل رسول الله ﷺ عن الكبائر ) زاد بهز عن شعبة عند أحمد ، أو ذكرها ، وفى رواية محمد بن جعفر ذكر الكبائر أو سئل عنها ، وكان المراد بالكبائر أكبرها كما فى حديث أبى بكره الذى يليه ، وكذا وقع فى بعض الطرق عن شعبة كما سأينيه ، وليس القصد حصر الكبائر فيما ذكر ، وسيأتى الكلام إن شاء الله تعالى فى تعريفها والإشارة إلى تعيينها فى الكلام على حديث أبى هريرة . واجتنبوا السبع الموبقات ، وهو فى آخر كتاب الوصايا . **قوله** ( وشهادة الزور ) فى رواية محمد بن جعفر قول الزور أو قال شهادة الزور ، قال شعبة : وأكثر ظنى أنه قال شهادة الزور . **قوله** ( تابعه غندر ) هو محمد بن جعفر المذكور . **قوله** ( وأبو عامر وهب وعبد الصمد ) أما رواية أبى عامر وهو العقدي فوصلها أبو سعيد النقاش فى كتاب الشهود ، وابن منده فى كتاب الإيمان من طريقه عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر الاشرار بالله ، الحديث ، وكذلك أخرجه المصنف فى الديات عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ : أكبر الكبائر . وأما رواية بهز وهو ابن أسد المذكور فأخرجها أحمد عنه ، وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤلف فى الديات . **قوله** ( حدثنا الجريري ) بضم الجيم وهو سعيد بن لباس ، وسماه فى رواية خالد الحذاء عنه فى أوائل الأدب ، وقد أخرج البخارى للعباس بن فروخ الجريري لكنه إذا أخرجه عنه سماه ، **قوله** ( عن عبد الرحمن بن أبى بكره ) فى رواية اسماعيل بن عليه عن الجريري . حدثنا عبد الرحمن ، وقد علقها المصنف آخر الباب . **قوله** ( ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ) هذا يقوى - إن كان المجلس متحدا - أحد الوجهين مما شك فيه شعبة : هل قال ذلك ابتداء ، أو لما سئل ؟ وقد نظم كل من المعقود وشهادة الزور بالشرك فى آيتين : إحداهما قوله تعالى ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ) ، ثانيهما قوله تعالى ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور ) . **قوله** ( ثلاثا ) أى قال لم ذلك ثلاث مرات ، وكرره تأكيدا ليقبض السامع على إحضار نهمة ، وهم من قال : المراد بذلك عدد الكبائر ، وقد ترجم البخارى فى العلم من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه ، وذكر فيه طرفا من هذا الحديث تعليقا . **قوله** ( الاشرار بالله ) يحتمل مطلق الكفر ويكون تخصيصه بالذكر لتلبته فى الوجود ، ولا سيما فى بلاد العرب ، فذكره تنبيها على غيره . ويحتمل أن يراد به

خصوصيته ، إلا أنه يرد عليه أن بعض الكفر أعظم قبحاً من الإشراك وهو التعطيل ، لأنه نفي مطلق والإشراك اثبات مقيد فيترجح الاحتمال الأول . **قوله** ( وعقوق الوالدين ) يأتي الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قيل في عندهما إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وجلس وكان متكئاً ) يشعر بأنه أهم بذلك حتى جلس بعد أن كان متكئاً ، ويفيد ذلك تأكيد تحريمه وعظم قبحه ، وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور أو شهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والتهاون بها أكثر ، فإن الإشراك ينبو عنه قلب المسلم ، والعقوق يصرف عنه الطبع ، وأما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالعدارة والحسد وغيرهما ، فاحتيج إلى الاهتمام بتعظيمه ، وليس ذلك لعظمها بالنسبة إلى ما ذكر معها من الإشراك قطعاً ، بل لكون مفسدة الزور متعدية إلى غير الشاهد ، بخلاف الشرك فإن مفسدته قاصرة غالباً . **قوله** ( ألا وقول الزور ) في رواية خالد بن الجريري « ألا وقول الزور وشهادة الزور » وفي رواية ابن عليه « شهادة الزور أو قول الزور » وكذا وقع في العدة بالواو ، قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام ، لكن ينبغي أن يحمل على التأكيد ، فإنا لو حملنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة ، وليس كذلك . قال : ولا شك أن عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ، ومنه قوله تعالى ( ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ) . **قوله** ( فإزال يكررها حتى قلنا ليته سكت ) أي شفقة عليه ، وكرهية لما يزعجه . وفيه ما كانوا عليه من كثرة الأدب معه **عليه** والمحبة له والشفقة عليه . **قوله** ( وقال اسماعيل بن إبراهيم ) أي ابن عليه ، وروايته موصولة في كتاب استنبات المرتدين ، وفي الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها ؛ والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور . وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه ، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة . لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة كما دل عليه حديث الباب ، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ، وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كبائر ، ثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات . ومنها ما لا يكفر ، وذلك هو عين المدعى ، ولهذا قال الغزالي : انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالفقيه . ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلف بحسب تفاوت مفسدتها . وفي الحديث تحريم شهادة الزور ، وفي معناها كل ما كان زوراً من تعاطى المرء ما ليس له أهلاً

١١ - **باب** شهادة الأعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره . وما يُعرف بالأصوات . وأجاز شهادته قاسمٌ والحسنُ وابنُ سيرينَ والزُّهريُّ وعطاء . وقال الشعبيُّ . تجوزُ شهادتهُ إذا كان عاقلاً . وقال الحكم : رُبُّ شَيْءٍ تجوزُ فيه . وقال الزُّهريُّ أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لو شَهِدَ على شهادةٍ أَكُنْتَ رَدُّهُ ؟ وكان ابنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ رَجُلًا ، إذا غَابَتِ الشَّمْسُ أَفْطَرَ . ويسألُ عنِ الفجرِ فإذا قيل له طَلَعَ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ . وقال سليمانُ بنُ يسارٍ : استأذنتُ على عائشةَ فمرَّقتُ صوتي ، قالت : سليمانُ ؟ ادْخُلْ فَأَنْتَ مَمْلُوكٌ ما بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ . وأجاز سُمْرَةُ بنُ جُنْدَبٍ شهادةَ امرأةٍ مُنْتَقِبَةٍ

٢٦٥٥ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت «سمعت النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أنقطت من سورة كذا وكذا» وزاد عباد بن عبد الله عن عائشة «سجد النبي ﷺ في بيتي، فسمع صوت عباد يصلي في المسجد فقال: يا عائشة، أصوت عباد هذا؟ قلت: نعم. قال: اللهم ارحم عباداً» [الحدِيث ٢٦٥٥ - أطرافه في: ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٤٢، ٦٣٢٥]

٢٦٥٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن - أو قال: حتى تسمعوا أذاناً - ابن أم مكتوم» وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس: أصبغت

٢٦٥٧ - **حدثنا** زياد بن يحيى حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهما قال «قدمت على النبي ﷺ أقبية»، فقال لي أبي مخرمة: انطلق بنا إليه عسى أن يعطينا منها شيئاً. فقام أبي على الباب فسلم، فعرف النبي ﷺ صوته، خرج النبي ﷺ ومعه قباء وهو يري به محاسنه وهو يقول: خبأت هذا لك، خبأت هذا لك»

**قوله** (باب شهادة الأعمى ونكاحه وأمره وإنكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الأعمى، فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من جواز نكاحه ومبايعته وقبول تأذنيه، وهو قول مالك والليث، سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده. وفصل الجمهور فأجازوا ما تضمنه قبل العمى لا بعده، وكذا ما ينزل فيه منزلة المبصر، كأن يشهده شخص بشئ ويتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه، وعن الحكم يجوز في الشيء اليسير دون الكثير، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تجوز شهادته بحال إلا فيما طريقه الاستقاضة، وليس في جميع ما استدل به المصنف دفع للذهب المفصل إذ لا مانع من حمل المطلق على المقيد. **قوله** (وأجاز شهادته القاسم والحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء)، أما القاسم فأظنه أراد ابن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء السبعة. وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصاري قال سمعت الحكم بن عتيبة - هو بالمشاة والموحدة مصغر - يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الأعمى فقال: جائزة. وأما قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنها قال «شهادة الأعمى جائزة». وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه «أنه كان يجيز شهادة الأعمى». وأما قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثرم من طريق ابن جريج عنه قال «يجوز شهادة الأعمى». **قوله** (وقال الشعبي تجوز شهادته إذا كان عاقلاً) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعناه، وليس مراده بقوله «عاقلاً»، الاحتراز من الجنون لأن ذاك أمر لا بد

من الاحتراز منه سواء كان أحمى أو بصيرا ، وإنما مراده أن يكون فطنا مدركا للأمور الدقيقة بالقرائن ، ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك . **قوله** ( وقال الحكم : رب شيء تجوز فيه ) وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا ، وكأنه توسط بين مذهبي الجواز والمنع . **قوله** ( وقال الزهري : رأيت ابن عباس لو شهد على شهادة أكنت ترد ) ؟ وصله الكرايسي في « أدب القضاء » ، من طريق ابن أبي ذئب عنه . **قوله** ( وكان ابن عباس يبعث رجلا الخ ) وصله عبد الرزاق بمعناه من طريق ابن رجاء عنه ، ووجه تعلقه به كونه كان يعتمد على خبر غيره مع أنه لا يرى شخصه وإنما سمع صوته . قال ابن المنير : لعل البخاري يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة الأعمى على التعريف ، أي إذا عرف أن هذا فلان ، فإذا عرف شهد ، قال وشهادة التعريف يختلف فيها عند مالك وغيره ، وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يسكت في برؤية الشمس لأنها توارىها الجبال والسحاب ، ويكتفي بغلبة الظلة على الأفق الذي من جهة المشرق ، وأخرجه سعيد بن منصور عنه . **قوله** ( وقال سليمان بن يسار : استأذنت على عائشة فعرفت صوتي فقالت : سليمان ادخل الخ ) تقدم الكلام عليه في آخر العتق ، وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء كان في ملكها أو في ملك غيرها لأنه كان مكاتب ميمونة زوج النبي ﷺ . وأما من قال يحتمل أنه كان مكاتباً لعائشة فمعارضة للصحيح من الأخبار بمحض الاحتمال وهو مردود ، وأبعد من قال يحمل قوله على عائشة بمعنى من عائشة أي استأذنت عائشة في الدخول على ميمونة . **قوله** ( وأجاز سمرة بن جندب شهادة امرأة متنفذة ) كذا في رواية أبي ذر بالتشديد ، ولغيره بسكون النون وتقديمها على المثناة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة « سمع النبي ﷺ رجلا يقرأ في المسجد ، الحديث ، والغرض منه اعتماد النبي ﷺ على صوته من غير أن يرى شخصه . **قوله** ( وزاد عباد بن عبد الله ) أي ابن الزبير عن أبيه عن عائشة ، وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة « تهجد النبي ﷺ في بيتي ، وتهجد عباد بن بشر في المسجد ، فسمع رسول الله ﷺ صوته فقال : يا عائشة هذا عباد بن بشر ، قلت : نعم ، فقال : اللهم ارحم عبادا . **قوله** ( فسمع صوت عباد ) وقوله ( أصوت عباد ) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في الموضوعين كما سقته ، وهذا يزول اللبس عن يظن اتحاد المسموع صوته والراوى عن عائشة ، وهما اثنان مختلفا النسبة والصفة ، فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط التابعين ، وظاهر الحال أن المهم في الرواية التي قبل هذه هو المفسر في هذه الرواية لأن مقتضى قوله « زاد » أن يكون المزيد فيه والمزيد عليه حديثا واحدا فتتحد القصة ، لكن جزم عبد الغنى بن سعيد في « المهمات » بأن المهم في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن يزيد الانصاري ، فروى من طريق عمرة عن عائشة « أن النبي ﷺ سمع صوت قارئ يقرأ فقال : صوت من هذا ؟ قالوا : عبد الله بن يزيد ، قال : لقد ذكرني آية يرحمه الله كنت أنسيتها ، ويؤيد ما ذهب إليه مشابة قصة عمرة عن عائشة بقصة عروة عنها ، بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه تعرض لنسيان الآية ، ويحتمل التعدد من جهة غير الجهة التي اتحدت ، وهو أن يقال سمع صوت رجلين فعرف أحدهما فقال : هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فسأل عنه ، والذي لم يعرفه هو الذي تذكر بقرائه الآية التي نسبها ، وسيأتي بقية الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . ثانيا حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم ، وقد مضى بتمامه وشرحه في الأذان ، والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الأعمى . ثالثا حديث المسور في إعطاء

النبي ﷺ له القباء ، والغرض منه قوله فيه « فمعرفة النبي ﷺ صوته غرض ومعه قباء وهو يريه محاسنه ويقول : خبأت لك هذا ، فان فيه أنه اعتمد على صوته قبل أن يرى شخصه ، وسيأتي شرحه في اللباس إن شاء الله تعالى . واحتج من لم يجز شهادة الأعمى بان العقود لا تجوز الشهادة عليها إلا باليقين ، والأعمى لا يتيقن الصوت لجواز شبه بصوت غيره ، وأجاب المجيزون بأن محل القبول عندهم إذا تحقق الصوت ووجلت القرائن الدالة لذلك ، وأما عند الاشتباه فلا يقول به أحد ، ومن ذلك جواز نكاح الأعمى زوجته وهو لا يعرفها إلا بصوتها ، لكنه يتكرر عليه سماع صوتها حتى يقع له العلم بأنها هي ، والأفتى احتمل عنده احتيالا قويا أنها غيرها لم يجر له الإقدام عليها . وقال الاسماعيلي : ليس في أحاديث الباب دلالة على الجواز مطلقا ، لأن نكاح الأعمى يتعلق بنفسه لأنه في زوجته وأمه وليس لغيره فيه مدخل . وأما قصة عباد وعمرمة في شيء يتعلق بهما لا يتعلق بغيرهما . وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث « كان لا يؤذن حتى يقال له أصبحت » ، فالاعتقاد على الجميع الذين يخبرونه بالوقت ، قال : وأما مذكركم الزهري في حق ابن عباس فهو تهويل لا تقوم به حجة ، لأن ابن عباس كان أعمى من أن يشهد فيما لا تجوز فيه شهادته ، فانه لو شهد لأبيه أو ابنه أو مملوكه لما قبلت شهادته ، وقد أعاده الله من ذلك

١٢ - باب شهادة النساء ، وقوله تعالى [ ٢٨٢ البقرة ] : « فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان »

٢٦٥٨ - حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن عياض بن عبد الله عن أبي

سعيد الخلدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل ؟ قلن بلى . قال : فذلك من نقصان عقلها »

قوله ( باب شهادة النساء ، وقول الله تعالى : فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ) قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية ، فأجازوا شهادة النساء مع الرجال ، وخص الجمهور ذلك بالديون والاموال وقالوا لا تجوز شهادتهن في الحدود والقصاص ، واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء ، فمنها الجمهور وأجازها الكوفيون ، قال : واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطلع عليه الرجال كالحيض والولادة والاستهلال وعيوب النساء ، واختلفوا في الرضاع كما سيأتي في الباب الذي بعده . وقال أبو عبيد : أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الأموال فللكية المذكورة ، وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فللقوله تعالى ( فان لم يأتوا بأربعة شهداء ) وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فنالحقها بالأموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ، ومن ألحقها بالحدود فلأنها تكون استحلالات للفروج وتحريمها بها ، قال : وهذا هو المختار ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ( وأشهدوا ذوي عدل منكم ) ثم سماها حدودا فقال ( تلك حدود الله ) والنساء لا يقبلن في الحدود ، قال : وكيف يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقد ولا حل انتهى ، وهذا التفصيل لا ينافي الترجمة لأنها معقودة لاثبات شهادتهن في الجلة ، وقد اختلفوا فيما لا يطلع عليه الرجال هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا ؟ فعند الجمهور لا بد من أربع ، وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين ، وعن الشعبي والثوري تجوز شهادتها وحدها في ذلك وهو قول الحنفية . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصرا وقد مضى بتامه في الحيض ، والغرض منه قوله ﷺ « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ، قال المهلب : ويستتبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقلهم وضبطهم ، فتقدم

شهادة القطن يقط على الصالح البليد ، قال : وفي الآية أن الشاهد إذا نسي الشهادة فذكره بها رفيقه حتى تذكرها أنه يجوز أن يشهد بها . ومن الطائفة ماحكاه الشافعي عن أمه أنها شهدت عند قاضي مكة هي وامرأة أخرى ، فأراد أن يفرق بينهما امتحانا فقالت له أم الشافعي : ليس لك ذلك ، لأن الله تعالى يقول ﴿ أن تضل إحداهما فتذكر (إحداها الأخرى) ﴾

### ١٢ - باب شهادة الإمام والبيد

وقال أنس : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلا . وأجازه شريح وزرارة بن أوفى

وقال ابن سيرين : شهادة جائزة إلا العبد لبيد . وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني

وقال شريح : كلكم بتوعيد وإمام

٢٦٥٩ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث ح

وحدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة قال حدثني عتبة بن الحارث أو سمعته منه « أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب ، قال فجاءت أمة سوداء فقالت : قد أرضعتكما . فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأعرض عني ، قال فتحنيت فذكرت ذلك له ، قال : وكيف وقد زعمت أنها قد أرضعتكما . فنهاه عنها »

قوله ( باب شهادة الاماء والعبيد ) أي في حال الرق ، وقد ذهب الجمهور إلى أنها لا تقبل مطلقا ، وقالت طائفة : تقبل مطلقا ، وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول أحمد وإسحق وأبي ثور ، وقيل تقبل في الشيء اليسير وهو قول الشعبي وشريح والنخعي والحسن . قوله ( وقال أنس : شهادة العبد جائزة إذا كان عدلا ) وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن قلفل قال « سألت أنسا عن شهادة العبد فقال جائزة » . قوله ( وأجازه شريح وزرارة بن أوفى ) أما شريح فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي « أن شريحا أجاز شهادة العبد ، وروى سعيد ابن منصور من رواية عمار النخعي قال « سمعت شريحا أجاز شهادة عبد في الشيء اليسير ، ورويناه في جامع سفيان ابن عيينة » عن هشام عن ابن سيرين « كان شريح يميز شهادة العبد في الشيء اليسير إذا كان مرضيا ، وروى ابن أبي شيبة أيضا من طريق أشعث عن الشعبي « كان شريح لا يميز شهادة العبد ، فقال علي : لكننا نميزها فكان شريح بعد ذلك يميزها إلا لبيد » ، وأما قول زرارة بن أوفى وهو قاضي البصرة فلم أقف على سند له . قوله ( وقال ابن سيرين شهادة ) أي العبد ( جائزة ، إلا العبد لبيد ) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل ، من طريق يحيى بن عتيق عنه بمعناه . قوله ( وأجازه الحسن وإبراهيم في الشيء الثاني ) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال « كانوا يميزونها في الشيء الخفيف ، ومن طريق أشعث الخرائفي عن الحسن نحوه » . قوله ( وقال شريح : كلكم بتو عيد وإمام ) كذا الأكثر ، ولابن السكن « كلكم عيد وإمام » ، وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار النخعي « سمعت شريحا شهد عنده عبد فأجاز شهادته ، فقيل له أنه عبد ، فقال : كلنا عيد وأما حواء ، وأخرجها سعيد بن منصور



من هذا الوجه نحوه بلفظ « قتل له إته عبد ، فقال : كلهم بنو عبيد وبنو إمام ، ثم أورد المصنف حديث عقبة ابن الحارث في قصة الأمة السوداء المرضعة ، وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده ، ووجه الدلالة منه أنه عليه السلام أمر عقبة بفراق امرأته بقول الأمة المذكورة ، فلو لم تكن شهادتها مقبولة ماعمل بها ، واحتجوا أيضا بقوله تعالى « (من ترضون من الشهداء) قالوا فان كان الذي في الرق رضا فهو داخل في ذلك ، وأجيب عن الآية بأنه تعالى قال في آخرها « (ولا يَأْبُ الشُّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا) » والاباء إنما يتأتى من الأحرار لاشتغال الرقيق بحق السيد ، وفي الاستدلال بهذا القدر نظر ، وأجاب الاسماعيلي عن حديث الباب فقال : قد جاء في بعض طرقه « فجاءت مولاة لأهل مكة ، قال وهذا اللفظ يطلق على الحرة التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة ، وتعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها ليست بحرة . وقد قال ابن دقيق العيد : إن أخذنا بظاهر حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة ، وقد سبق إلى الجزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وحرب وغيرهم ، وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي إهاب وانها غنية بفتح المعجمة وكسر النون بعدها تحتانية مثقفة ، ثم وجدت في النسائي أن اسمها زينب فلعل غنية لقبها ، أو كان اسمها فغير زينب كما غير اسم غيرها . والأمة المذكورة لم أقف على اسمها . قوله ( فأعرض عني ) زاد في السيوطي عن طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة « وتبسم النبي عليه السلام » . قوله فيه ( فتجيت فذكرت ذلك له ) في رواية النكاح « فأعرض عني ، فأتيته من قبل وجهه فقلت : أنها كاذبة ، وفي رواية الدارقطني « ثم سألته فأعرض عني وقال في الثالثة أو الرابعة ،

#### ٤ - باب شهادة المرضعة

٢٦٦٠ - حدثنا أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال « تزوجت امرأة ، فجاءت امرأة فقالت : إني قد أرضعتك ، فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : وكيف وقد قيل ؟ فقها عنك . أو نحوه » .

قوله ( باب شهادة المرضعة ) ذكر فيه حديث عقبة بن الحارث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته ، أخرجه في الباب الذي قبله ، وفي هذا الباب عن أبي عاصم ، لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جريج كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لأبي عاصم فيه شيخين ، فقد وجدت له فيه ثالثا ورابعا أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخراز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضا ، واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها ، قال علي بن سعد : سمعت أحمد يسأل عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال ، يجوز على حديث عقبة بن الحارث وهو قول الأوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهرى والحسن وإسحق ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال « فرق عثمان بين ناس تناكحوا بقول امرأة سوداء أنها أرضعتهم » قال ابن شهاب : الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم . واختاره أبو عبيد إلا أنه قال : إن شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به . واحتج أيضا بأنه عليه السلام لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له « دعها عنك » وفي رواية ابن جريج « كيف وقد زعمت ، فأشار

إلى أن ذلك على التنزيه ، وذهب الجمهور إلى أنه لا يكفي في ذلك شهادة المرضعة لأنها شهادة على فعل نفسها ، وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعلى بن أبي طالب وابن عباس أنهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر : فرق بينهما إن جاءت بيته ، والاخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزها ، ولو فتح هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين الزوجين إلا فعلت . وقال الشعبي : تقبل مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تتعرض نسوة لطلب أجرة ، وقيل لا تقبل مطلقا ، وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الأجرة لها على ذلك ، وقال مالك تقبل مع أخرى . وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتمحضات ، وعكسه الأصطخري من الشافعية ، وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدهما بحمل النهي في قوله : ففاه عنها ، عل التنزيه وبحمل الامر في قوله : دعها عنك ، على الإرشاد . وفي الحديث جواز اعراض المفتي ليتنبه المستفتى على أن الحكم فيما سأله السكف عنه ، وجواز تكرار السؤال لمن لم يفهم المراد والسؤال عن السبب المقضى لرفع النكاح ، وقوله في الاسناد الذي قبله : حدثني عقبة بن الحارث أو سمعته منه ، فيه رد على من زعم أن ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحارث وقد حكاه ابن عبد البر ، ولعل قائل ذلك أخذ من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علي عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مريم عن عقبة بن الحارث ، قال ابن أبي مليكة : وقد سمعته من عقبة ولكنني لحديث عبيد أحفظ ، وأخرجه أبو داود من طريق حماد عن أيوب ولفظه : عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث قال : وحدثني صاحب لي عنه وأنا لحديث صاحبي أحفظ ، ولم يسمه ، وفيه إشارة إلى التفرقة في صيغ الاداء بين الافراد والجمع ، أو بين القصد إلى التحديث وعدمه ، فيقول الراوى فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ أو قصد الشيخ تحديثه بذلك ، وحدثني ، بالافراد وفيما عدا ذلك وحدثنا ، بالجمع أو سمعت فلانا يقول ، ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه : وحدثني عقبة بن الحارث ، ثم قال : ولم يحدثني ولكن سمعته يحدث ، وهذا يمين أحد الاحتمالين ، وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحارث بن مسكين فيقول : وحدثني بن مسكين قراءة عليه وأنا اسمع ، ولا يقول حدثني ولا أخبرني لأنه لم يقصد بالتحديث وإنما كان يسمعه من غير أن يشعر به . قوله فيه ( انى قد أرضعتك ) زاد الدارقطني من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة : فدخلت علينا امرأة سوداء فسألت فأبطأنا عليها فقالت : تصدقوا على ، فوالله لقد أرضعتك جميعا ، زاد البخارى في العلم من طريق عمر بن سعيد عن ابن أبي حسين عن ابن أبي مليكة : فقال لها عقبة ما أرضعتني ولا أخبرتنى - أى بذلك - قبل التزوج ، زاد في : باب إذا شهد شاهد بشئ فقال آخر ما علمت ذلك ، وفي العلم : فركب الى رسول الله ﷺ بالمدينة فسأله ، وترجم عليه : الرحلة في المسألة النازلة ، وزاد في النكاح : فقالت لي : قد أرضعتك وهى كاذبة ، قوله ( دعها عنك أو نحوه ) في رواية النكاح : دعها عنك ، حسب ، زاد الدارقطني في رواية أيوب في آخره : لا خير لك فيها ، وفي الباب الذى قبله : ففاه عنها ، زاد في الباب المشار اليه من الشهادات : فقارحها ونسكت زوجها غيره ،

#### ١٥ - باب تعديل النساء بمضين بمضا

٢٦٦١ - حدثنا أبو الزبير سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ - وَأَفَمَنِي بِمَضَى أَحَدُ - حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ الْقَيْسِيُّ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ

الله بن عتبة من عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله منه . قال الزهري وكلهم حديث طائفة من حديثها - وبعضهم أوعى من بعض - وأثبت له اختصاصا - وقد وعيت عن كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة ، وبعض حديثهم يصدق بعضا . زهوا أن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج سقرا أفرغ بين أزواجه ، فأيقن خرج سهمها أخرجه بها معه . فأفرغ بيتنا في فزاة فراها فخرج سعي فخرجت معه بعد ما أنزل الحجاب ، فانا أحمل في هودج وأنزل فيه . فبرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تك وقيل ودنونا من المدينة آذن ليلة بالرحيل ، فقت حين آذنوا بالرحيل فشبت حتى جاوزت الجيش ، فلما قضيت شأني أقبلت إلى الرحيل فمست صدري ، فلما عقد لي من جزم أظفاري قد انقطع ، فرجعت فالتمت عدي ، فحسني ابتناؤه . فاقبل الذين يرحلون لي فاحتلموا هودجي فزحلوه على بعيري الذي كنت أركب وهم يحسبون أنني فيه ، وكان النساء إذا ذك خفا ظلم يتقلن ولم يشهن اللحم ، وإنما ياكلن العلقمة من الطعام . فلم يستكر القوم حين رفعوه قتل الهودج فاحتلموه ، وكنت جارية حديثة السن ، فبعثوا الجمل وساروا ، فوجدت عدي بعد ما استمر الجيش ، فحقت منزلي ولم يزل فيه أحد ، فأمت منزلي الذي كنت به فظننت أنهم سيقيدوني فيرجعون إلى . فبينا أنا جالسة غلبتني عينا فميت ، وكان صفوان بن العطل السلمي ثم الدك كوفي من رواة الجيش ، فصبح عند منزلي ، فرأى سواد إنسان فأنهم فأناني ، وكان يراني قبل الحجاب ، فاستيقظت باسترجاعه حتى أتاه راحلته فوطئ يدها فركبتها ، فانطلق يقدومي الراحلة حتى أتينا الجيش بعد ما نزلوا معرسين في نحر الظهيرة ، فهلك من هلك . وكان الذي تولى الإفك عبد الله بن أبي بن سلول . فقدمنا المدينة فاشتكت بها شعرا ، والناس يفيضون من قول أصحاب الإفك ، ويربني في وجعي أنني لا أرى من النبي ﷺ اللطف الذي كنت أرى منه حين أمرض ، وإنما يدخل فيسلم ثم يقول : كيف نيك ؟ لا أشعر بشيء من ذلك حتى تفت ، فخرجت أنا وأُم مسطح قبل المناصير متبرزا ، لا نخرج إلا ليلا إلى ليل ، وذلك قبل أن تتخذ الكنف قريبا من بيوتنا ، وأمرنا أمر العرب الأول في البرية أوفى القبر . فأقبلت أنا وأُم مسطح بنت أبي رهم تمشي ، فعثرت في مرطها فقالت : تسي مسطح . فقالت لها : بئس ما قلت ، أنسبين رجلا شهد بدرأ ؟ قالت : يا هنتاه ، ألم تسمي ما قالوا ؟ فأنبرتني بقول أهل الإفك ، فزددت مرصا على مرضي . فلما رجعت إلى بيتي دخل علي رسول الله ﷺ فسلم فقال : كيف نيك ؟ قلت : أئذن لي إلى أبي . قالت : وأنا حينئذ أريد أن استيقن الخبر من قبلهما .

فَإِذْ نَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَيْتُ أَبَوَيْ ، فَقُلْتُ لَأُمِّي : مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ النَّاسُ ؟ قَالَتْ : يَا بُنْتِي ، هَوْنِي هَلْ تَحْسِبُكَ لِلشَّانِ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُ وَضِئَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ مُجِيعًا وَلَهَا ضَرَارُ إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا . قُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَقَدْ يَتَحَدَّثُ النَّاسُ بِهَذَا ؟ قَالَتْ : فَيْتُ تَعْلَمُ الْبَيْلَةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرَقَا لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ يَوْمَ . ثُمَّ أَصْبَحْتُ ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيُ يَسْتَشِيرُهُمَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ ، فَأَمَّا أُسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِالَّذِي يَعْلَمُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ لَهُمْ ، فَقَالَ أُسَامَةُ : أَهْلُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا تَعْلَمْ وَاللَّهِ إِلَّا خَيْرًا . وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لِمَ يُضَيِّقُ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلِلنَّسَاءِ نِيَوَاهَا كَثِيرٌ ، وَسَلِّ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقْ . فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ : يَا بَرِيرَةُ هَلْ رَأَيْتِ فِيهَا شَيْئًا يَرِيكَ ؟ قَالَتْ بَرِيرَةُ : لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، إِنْ رَأَيْتُ مِنْهَا امْرَأَةً أَعْصِمُهُ عَلَيْهَا قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ أَنِهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ الْمَجْبِينِ فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ . فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عِيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سَكُولٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يَسْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَعَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي ، فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا ، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا مَعِيَ . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُنَازِقٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ أَنَا أَعْذَرُكَ مِنْهُ ، إِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْنَا عَنْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِيْخْوَانِنَا مِنَ الْخَزْرَجِ أَمَرْنَا فَقَطَلْنَا فِيهِ أَمْرَكَ . فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ الْخَزْرَجِ - وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَسَكُنْ أَحْتَمَلَتْهُ الْحَمِيَّةُ - فَقَالَ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَا تَقْلَعُهُ وَلَا تَقْدِرُ عَلَيَّ ذَلِكَ . فَقَامَ أَسِيدُ بْنُ الْخَضِرِ فَقَالَ كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ، وَاللَّهِ لَنَقْلَعَنَّ ، فَأَنْتَ مُنَافِقٌ مُجَادِلٌ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . فَثَارَ الْخَبْيَانُ الْأَوْسُ وَالْخَزْرَجُ حَتَّى هَتَّوْا ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ . فَزَلَّ خَفَضَهُمْ حَتَّى سَكَتُوا وَصَكَتْ . وَبَسَكَيْتُ يَوْمَ لَا يَرَقَا لِي دَمْعٌ ، وَلَا أَكْتَحِلُ يَوْمَ ، فَأَصْبَحَ عِنْدِي أَبُو آيٍ وَقَدْ بَسَكَيْتُ لَيْلَتِي وَيَوْمًا حَتَّى أَظُنُّ أَنَّ الْبَكَاءَ فَالِقُ كَيْدِي . قَالَتْ : فَبَيْنَمَا هَا جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي إِذْ اسْتَأْذَنْتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَأَذِنْتُ لَهَا فَجَسَتْ تَبْسِكِي مَعِيَ ، فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَلَسَ وَلَمْ يَحَاسِبْ عِنْدِي مِنْ يَوْمٍ قَبْلَ فِيَّ مَا قَبِلَ قَبْلَهَا ، وَقَدْ مَسَكْتَ شَهْرًا لَا يُوحِي إِلَيْهِ فِي شَأْنِي شَيْءٌ . قَالَتْ : فَتَشَعَّدْتُ ثُمَّ قَالَ : يَا عَائِشَةُ فَانْهَ بَلَعَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ بَرِيرَةَ فَسُيِّرْ عَنْكَ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتُ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتُوبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ ثُمَّ تَابَ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أُحِسُّ مِنْهُ قَطْرَةً ، وَقَالَتْ لَأُمِّي : أَجِبْ عَنِّي

رسول الله ﷺ . قال : والله لا أدري ما أقول لرسول الله ﷺ . فقلت لأبي : أجبني عنى رسول الله ﷺ فيما قال . قالت : والله ما أدري ما أقول لرسول الله ﷺ . قالت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن ، فقلت : إني والله لقد علمت أنكم سمعتم ما يحدث به الناس ووقر في أنفسكم وصدقتم به ، وإن قلت لكم إني بريئة - والله يعلم إني بريئة - لا تصدقوني بذلك ، ولئن اعترفت لكم بأمر - والله يعلم إني بريئة - أنصدقني - والله ما أجِدُ لي ولكم مثلاً إلا أبا يوسف إذ قال ( فصبِرْ جميلٌ والله للمستعان على ما تصِفون ) . ثم تمحَّوْا على فرائي وأنا أرجو أن يُبرئني الله . ولكن ما ظننت أن ينزل في شأني وحياً ، ولأننا أحقر في نفسى من أن يتكلم بالقرآن في أمرى ، ولكنى كنت أرجو أن يرى رسول الله ﷺ في النوم رؤيا يُبرئني ، فوالله ما رام تجليسه ولا خرج أحداً من أهل البيت حتى أنزل عليه الوحي ، فأخذه ما يأخذه من البرحاء ، حتى إنه ليتحدَّر منه مثل الجان من العرق في يوم شاتٍ . فلما مررت عن رسول الله ﷺ وهو يضحك فكان أول كلمة تكلم بها أن قال لي : يا عائشة أحدى الله ، قد برأك الله . قالت لي أُمى : قومي إلى رسول الله ﷺ . فقلت : لا والله لا أقوم إليه ، ولا أحد إلا الله . فانزل الله تعالى [ ١١ النور ] : ﴿ إِنْ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ الآيات . فلما أنزل الله هذا في براءتي قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه - وكان ينفق على مسطح بن أثانة لقرابته منه - والله لا أفتق على مسطح بشيء أبداً بعد أن قال لعائشة ، فانزل الله تعالى [ ٢٢ النور ] : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعْيُ أَنْ يُوْتُوا - إِلَى قَوْلِهِ - غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ فقال أبو بكر : بلى والله ، إني لأحب أن يَغْفِرَ الله لي ، فرجع إلى مسطح الذي كان يُجرى عليه . وكان رسول الله ﷺ يسأل زينب بنت جحش عن أمرى ، فقال : يا زينب ما علمت ؟ ما رأيت ؟ فقالت : يا رسول الله ، أنحى سمى وبصرى ، والله ما علمت عليها إلا خيراً . قالت : وهى التى كانت تُسميني ، فصمها الله بالورع . قال وحدَّثنا فليح عن هشام بن عروة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله . قال وحدَّثنا فليح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ومجيب بن سعيد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مثله .

قوله ( باب تعديل النساء بعضهم بعضاً ) كذا الأكثر ، زاد أبو ذر قبله حديث الافك ثم قال باب الخ . قوله ( حدَّثنا أبو الربيع سليمان بن داود ) هو الزهراني العسكي بفتح المهملة والمثناة البصرية ، نزل بغداد ، اتفق البخاري ومسلم على الرواية عنه ، ومن جملة ما اتفقا عليه إخراج هذا الحديث عنه ، وفي طبقته اثنان كل منهما أيضاً أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخليل بضم المعجمة وتشديد المثناة المفتوحة بغدادى انفرد مسلم بالرواية عنه والرشدي بـ كسر الراء وسكون المعجمة مصرى لم يخرج جاله وروى عنه أبو داود والنسائي . قوله ( وأهمنى بعضه أحد قال حدَّثنا

فليس) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لابن الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري حله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة، ويحتمل أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان يقول: قال حدثنا فليح بالتثنية، ولم أر ذلك في شيء من الأصول، ويؤيد الأول أيضا صنيع البرقاني فإنه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي الربيع عن فليح، لكن وقع في أطراف خلاف حدثنا أبو ربيع وأفهمني بمضه أحمد بن يونس، فإن كان محفوظا فلعل لفظ «قالا» سقط من الأصل كما جرت العادة بإسقاطها كثيرا في الأسانيد فأنبت بعضهم بدلها «قال» بالافراد، وبما قال خلف جزم الدمياطي، وأما جزم المزني بأن الذي ذكره خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح، وزعم ابن خلفون أن أحد هذا هو ابن حنبل بناء على القول الثاني، وجوز غيره أن يكون أحد بن النضر النيسابوري وبه جزم الذهبي في طبقات القراء، وقد حدث به عن أبي الربيع الزهرائي من يسمى أحد أيضا أبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عامر وأبو يعلى أحد بن علي بن المثنى وغيرهما، وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح من تسمى أحد، وكذلك من رواه عن أبي الربيع من يسمى أحد أيضا. فأنه أعلم. ثم ساق المصنف حديث الإفك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه، ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبد الله بن الزبير قال مثله، ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد، قال مثله، وسيأتي شرحه مستوفي في تفسير سورة النور وبيان ما زادت رواية كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها. وقد أخرجه الاسماعيلي عن جماعة أخبروه به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح، قال وسمعت ناسا من أهل العلم يقولون إن أصحاب الإفك جلدوا الحد، قلت: وسيأتي لذلك اسناد آخر في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. والغرض منه هنا سؤاله عليه السلام بريرة عن حال عائشة وجوابها ببرامتها واعتقاد النبي صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستعذر من عبد الله بن أبي. وكذلك سؤاله من زينب بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببرامتها أيضا وقول عائشة في حق زينب: هي التي كانت تساميني فقصها الله بالورع، ففي مجموع ذلك مراد الترجمة. قال ابن بطال: فيه حجة لابن حنيفة في جواز تعديل النساء وبه قال أبو يوسف ووافق محمد الجمهور. قال الطحاوي: التزكية خبر وليست شهادة فلا مانع من القبول، وفي الترجمة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تقبل تزكيتهم لبعضهم لا للرجال لأن من منع ذلك اعتل بنقصان المرأة عن معرفة وجوه التزكية لاسيما في حق الرجال، وقال ابن بطال: لو قيل إنه تقبل تزكيتهم بقول حسن وثناء جميل يكون إبراء من سوء لكان حسنا كما في قصة الإفك، ولا يلزم منه قبول تزكيتهم في شهادة نوجب أخذ مال، والجمهور على جواز قبولهن مع الرجال فيما تجوز شهادتهن فيه. قوله: فأيتن خرج سهمها أخرج بها معه (كذا للنسفي ولا يذعن غير الكشميني، وفي رواية الكشميني والباقي «خرج»، وهو الصواب، ولعل الأول أخرج بضم أوله على البناء للجهول. قوله (من جزع أظفار) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني «ظفار»، وهو أصوب، وسيأتي توضيحه عند شرحه. قوله (فاستيقظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته) كذا الأكثر، وفي رواية الكشميني والنسفي «حين أناخ راحلته». قوله (وقد بكيت ليلتي ويوما) في رواية الكشميني «ليلتين ويوما»، وفي رواية النسفي وأبي الوقت «ليليتي ويومي»، وسيأتي بقية ألفاظه عند شرحه إن شاء الله تعالى.

١٦ - **باب** إذا زكى رجل رجلاً كفاه . وقال أبو جميلة : وجدت منبواً فلما رآني همرُ قال : عسى النوير أبوؤسا ، كأنه يتهمني . قال عريق : إنه رجل صالح . قال : كذلك ، اذهب . وعلينا نفقته

٢٦٦٢ - حدثني محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد الحذاء عن عبيد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : « أتى رجل على رجل عند النبي ﷺ ، فقال : وبئذك ، قطعت عنق صاحبك ، قطعت عنق صاحبك ( مراراً ) . ثم قال : من كان منكم مادحاً أخاه لأخيه فليقل : أحب فلاناً . والله حسيبه . ولا أركى على الله أحداً . أحسبه كذا وكذا . إن كان يعلم ذلك منه »

[ الحديث ٢٦٦٢ - طرقه في : ٦٠٦١ ، ٦١٦٢ ]

قوله ( باب إذا زكى رجل رجلاً كفاه ) ترجم في أوائل الشهادات و تعديل كم يجوز ، فتوقف هناك ، و جزم هنا بالاكتفاء بالواحد ، وقد قدمت توجهه هناك . واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية ، فالمرجح عند الشافعية والمالكية - وهو قول محمد بن الحسن - اشتراط اثنين كما في الشهادة ، واختاره الطحاوي ، واستثنى كثير منهم بطلان الحاكم لانه نائبه فينزل قوله منزلة الحكم ، وأجاز الأكثر قبول المرح والتعديل من واحد لانه ينزل منزلة الحكم والحكم لا يشترط فيه العدد . وقال أبو عبيد : لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة ، واحتج بحديث قبيصة الذي أخرجه مسلم فيمن تحمل له المسألة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجج فيشهدون له ، قال : وإذا كان هذا في حق الحاجة فغيرها أولى ، وهذا كله في الشهادة ، أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح ، لانه إن كان ناقلاً عن غيره فهو من جملة الأخبار ولا يشترط العدد فيها ، وإن كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يعتمد أيضاً . قوله ( وقال أبو جميلة ) بفتح الميم وكسر الميم واسمه سنين بمهملة ونونين مصغر ، وهم من شدد التحنانية كالدودي ، وقيل إنها رواية الأصيلي ، قيل اسم أبيه فرقد ، قال ابن سعد هو سلى ، وقال غيره هو ضمرى ، وقيل سليطى ، وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين . وسيأتى في غزوة الفتح ما يدل على صحبته ، وقد ذكره آخرون في الصحابة ، ووقع سياق خبره من طريق معمر عن الزهري عن أبي جميلة قال : أخبرنا ونحن مع ابن المسيب أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح ، وذكر أبو عمر أنه جاء في رواية أخرى أنه حج حجة الوداع ، وهو وارد على من لم يعرفه فقال إنه مجهول كابن المنذر ، ونقل البيهقي عن الشافعي نحوه ذلك . وفي الرواة أبو جميلة آخر اسمه مبصرة الطاهوي بضم الطاء المهلة وفتح الهاء ، وهو كوفي روى عن عثمان وعلى وليست له محبة اتفاقاً ، وهم من جملة صاحب هذه القصة كالكرمانى . قوله ( وجدت منبواً ) بفتح الميم وسكون النون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها معجمة أى شخصاً منبواً ، أى لقيطاً . قوله ( قال عسى النوير أبوؤسا ) كذا للأصيلي ولابن ذر عن الكشميني وحده وسقط للباقيين . والنوير بالمعجمة تصغير غار ، وأبوؤسا جمع بؤس وهو الشدة ، وانتصب على أنه خبر عسى عند من يحيزه ، أو باضار شئ . تقديره عسى أن يكون النوير أبوؤسا . وجزم به صاحب المغنى . وهو مثل مشهور يقال فيما ظاهره السلامة ويخشى منه العطب . وروى الحلال في علله عن الزهري أن أهل المدينة يتمثلون به في ذلك كثيراً ، وأصله كما قال الأصمى أن ناساً دخلوا غارا يبيتون فيه فأنهار عليهم فقتلهم ، وقيل وجدوا فيه

عدوا لم يقتلهم ، قيل ذلك لئلا يدخل من دخل في أمر لا يعرف عاقبته . وقال ابن السكبي : الغوير مكان معروف فيه ماء لبني كلب كان فيه ناس يقطعون الطريق ، وكان من يمر يتواصلون بالحراسة . وقال ابن الأعرابي : ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بأنه في الأصل ولده وهو يريد نفيه عنه بدعواه أنه التقطه ، فهذا معنى قوله كأنه يتهنى . وقيل أول من تكلم به الزباء - بفتح الزاي وتشديد الموحدة والمد - لما قتلت جذيمة الأبرش . وأراد قصير - بفتح القاف وكسر المهملة - أن يقتصر منها . فتواطأ قصير وعمر بن أخت جذيمة على أن قطع عمرو أقف قصير فأظهر أنه هرب منه إلى الزباء . فأمست إليه . ثم أرسلته تاجرا فرجع إليها بربح كثير مرارا ثم رجع المرة الأخيرة ومعه الرجال في الاعتدال معهم السلاح ، فنظرت إلى الجمال تمنى رويدا لثقل من عليها قالت : عسى الغوير أبوسا أي لعل الشر يأتكم من قبل الغوير ، وكان قصيرا أعلمها أنه سلك في هذه المرة طريق الغوير ، فلما دخلت الاحمال قصرها خرجت الرجال من الاعتدال فهلكت . قوله ( كأنه يتهنى ) أي بأن يكون الولد له ، وإنما أراد نفي نسبة عنه لمعنى من الممانى ، وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته ، وقيل اتهمه بأنه زنى بأمة ثم ادعاه وهو بعيد وما تقدم أول . وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي ﷺ عام الفتح وأنه وجد منبوا في خلافة عمر فأخذه ، قال فذكر ذلك عريني لعمر ، فلما رآني عمر قال فذكره وزاد : ما حلك على أخذ هذه النسمة ؟ قلت : وجدتها ضائعة . وقد أخرج مالك في «الموطأ» هذه الزيادة عن الزهري أيضا ، وصدر هذا الخبر سيأتي موصولا في أواخر المغازي من وجه آخر عن الزهري ، وفي ذلك رد على من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي ﷺ ولا عمر ، وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكره عنه وزاد فيه ، وأنه التقط منبوا ، فذكر القصة ولم أر ذلك في شيء من النسخ . قوله ( فقال له عريني إنه رجل صالح ) لم أقف على اسم هذا العريف . إلا أن الشيخ أبا حامد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان . وفي الصحابة لابن عبد البر : سنان الضمري استخلفه أبو بكر الصديق مرة على المدينة . فيحتمل أن يكون هو ذا فقد قيل إن أبا جيلة ضمري والله أعلم . قال ابن بطال : كان عمر قسم الناس ، وجعل على كل قبيلة عريفا ينظر عليهم . قلت : فان كان أبا جيلة سلميا فينظر من كان عريف بني سليم في عهد عمر . قوله ( قال كذاك ) زاد مالك في روايته « قال نعم » . قوله ( اذهب وعلينا نقمتك ) في رواية مالك « فقال عمر : اذهب فهو حر ، ولك ولأولادك وعلينا نقمتك » وكذلك في رواية البيهقي . قال ابن بطال : في هذه القصة أن القاضي إذا سأل في مجلس نظره عن أحد فانه يجتزئ بقول الواحد كما صنع عمر . فاما إذا كلف المشهود له أن يعدل شهوده فلا يقبل أقل من اثنين . قلت : غاية أنه حمل القصة على بعض احتمالاتها ، وقصة التكليف تحتاج إلى دليل من خارج ، وفيها جواز الالتقاط وإن لم يشهد ، وأن نقتضيه إذا لم يعرف في بيت المال ، وأن ولادته للمتقطعة ، وذلك بما اختلف فيه ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وقد وجه بعضهم معنى قوله « لك ولأولادك » بكونه حين التقطه كأنه أعتقه من الموت أو أعتقه من أن يلتقطه غيره ويدعي أنه ملكه ( تنبيه ) : وقع في «المطالع» أن عمر لما اتهم أبا جيلة شهد له جماعة بالستراد ، وليس في قصته أن الذي شهد ليس إلا عريفه وحده . وفيه تثبت عمر في الأحكام ، وأن الحاكم إذا توقف في أمر أحد لم يكن ذلك قادحا فيه ، ورجوع الحاكم إلى قول أمثاله . وفيه أن الثناء على الرجل في وجهه عند الحاجة لا يكره ، وإنما يكره الاطناب في ذلك ، ولهذا التمسكت ترجم البخاري عقب هذا الحديث أن موسى الذي



سأفه بمعنى حديث أبي بكرة الذي أورده في هذا الباب فقال « ما يكره من الإطناب في المدح » ، ووجه احتجاجة بحديث أبي بكرة أنه ﷺ اعتبر تركية الرجل إذا اقتصد لأنه لم يحب عليه إلا الإسراف والتغالي في المدح ، واعترضه ابن المنير بأن هذا القدر كاف في قبول تركيته ، وأما اعتبار النصاب فمكوت عنه ، وجوابه أن البخاري جرى على قاعدته بأن النصاب لو كان شرطاً لذكر ، إذ لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة . قوله ( أثنى رجل على رجل ) يحتمل أن يفسر المثنى بمحسن بن الأدرع الأسلمي ، وحديثه بذلك عند الطبراني وأحمد وإسحق ، وعند إسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منها المثنى عليه بأنه عبد الله ذو النجادين ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الأدب مع تمام الكلام على حديث أبي بكرة إن شاء الله تعالى

### ١٧ - باب ما يكره من الإطناب في المدح ، وليقل ما يعل

٢٦٦٣ - **حدثنا** محمد بن الصباح **حدثنا** اسماعيل بن زكرياء **حدثني** يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « سمع النبي ﷺ رجلان يثنى على رجل ويطريه في مدحه فقال : أهلكم - أو قطعتم - ظهر الرجل »

[ الحديث ٢٦٦٣ - طريقه في : ٦٠٦ ]

**قوله** ( باب ما يكره من الإطناب في المدح ، وليقل ما يعل ) أورد فيه حديث أبي موسى « سمع النبي ﷺ رجلان يثنى على رجل ، يمكن أن يفسر بمن فسر في حديث أبي بكرة بناء على اتحاد القصة ، وقوله « يطريه » بضم أوله ، والإطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه . قوله ( أهلكم أو قطعتم ) شك من الراوي ، وليس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله « وليقل ما يعل » وكأنه ذهب إلى اتحاد حديث أبي بكرة وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكرة « إن كان يعلم ذلك منه ، والله أعلم »

١٨ - **باب** بلوغ الصبيان وشهادتهم ، وقول الله تعالى [ ٥٩ النور ] : « وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذِنوا » . وقال مغيرة : احتلمت وأنا ابن ثنتي عشرة سنة . وبلوغ النساء إلى الحيض لقوله عز وجل [ ٤ الطلاق ] : « واللاتي يئسن من الحيض من نساءكم - إلى قوله - أن يضمن حملهن » . وقال الحسن بن صالح : أدركت جارة لنا جدة بنت إحدى وعشرين سنة

٢٦٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** أبو أسامة قال **حدثني** عبيد الله قال **حدثني** نافع قال **حدثني** ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ عرّضه يوم أُحُد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يُجزئي ، ثم مرضى يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني » قال نافع : فقدمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فخدمته الحديث فقال : إن هذا لحد بين الصغير والكبير ، وكتب إلى عماله أن يعرضوا لمن بلغ خمس عشرة

[ الحديث ٢٦٦٤ - طريقه في : ٤٠٧ ]

۲۶۶۵ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا صَقْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي

سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَمِلٍ »

قوله (باب بلوغ الصبيان وشهادتهم) أى حد بلوغهم وحكم شهادتهم قبل ذلك ، فاما حد البلوغ فسأذكره ، وأما شهادة الصبيان فردها الجمهور ، واعتبرها مالك في جراحاتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتفرقوا ، وقبل الجمهور أخبارهم إذا انضمت إليها قرينة ، وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديث الباب ما يصرح بها ، وأجيب بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم يبلوغه قبلت شهادته إذا اتصف بشرط القول ، ويرشد إليه قول عمر بن عبد العزيز « إنه لحد بين الصغير والكبير » . قوله (وقول الله عز وجل : وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ) في هذه الآية تعليق الحكم ببلوغه الحلم ، وقد أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الاحكام ، وهو ازال الماء الدافق سواء كان بجماع أو غيره سواء كان في اليقظة أو المنام ، وأجمعوا على أن لا أثر للجماع في المنام إلا مع الانزال . قوله (وقال مغيرة) هو ابن مقسم الضبي الكوفي . قوله (وأنا ابن ثنثي عشرة سنة) جاء مثله عن عمرو بن العاص ، فانهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في السن سوى اثنتي عشرة سنة . قوله ( وبلوغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل : واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم - الى قوله - أن يضمن حملن ) هو بقية من الترجمة ، ووجه الانتزاع من الآية للترجمة تعليق الحكم في العدة بالاقراء على حصول الحيض ، وأما قبله وبعده فبالأشهر ، فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم . وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء . قوله (وقال الحسن بن صالح) هو ابن حنبل المحدث الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب ، وأثره هذا رويناه موصولا في «المجالسة» للدينوري من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه «وأقل أوقات الحمل تسع سنين ، وقد ذكر الشافعي أيضا أنه رأى جدة بنت إحدى وعشرين سنة وأنها حاضت لاستكمال تسع ووضعت بنتا لاستكمال عشرووقع لبعثتها مثل ذلك ، واختلف العلماء في أقل سن تحيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل ، وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا ؟ وفي السن الذي إذا جاوزته الغلام ولم يحتمل والمرأة ولم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ ، فاعتبر مالك والليث وأحمد وإسحق وأبو ثور الإنبات ، إلا أن مالك لا يقيم به الحد للشبهة ، واعتبره الشافعي في الكافر ، واختلف قوله في المسلم ، وقال أبو حنيفة : سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للجارية ، وقال مالك : ثمان عشرة أو ثمان عشرة ، وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور : حده فيهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب . قوله (حدثنا عبيد الله بن سعيد) كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير ، وهو أبو قدامة السرخسي ، ووقع بخط ابن العكلى الحافظ عبيد بن اسماعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلائق فأخرج الحديث من طريق محمد بن الحسين الحنصلي عن عبيد بن اسماعيل ثم قال : أخرجه البخاري عن عبيد الله بن اسماعيل . قلت : وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة ، وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال «عن يحيى بن سعيد القطان ، بدل أبي أسامة فهذا يرجع ما قال البيهقي . قوله (أن رسول الله ﷺ عرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني) فيه التفات أو تجريد إذ كان السياق يقتضي أن يقول فلم يحزني لكنه التفت ، أو مجرد من نفسه أولا شخصا فغير

عنه بالماضي ثم التفت فقال «عرضني» ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كما سيأتي في المغازي «فلم  
 يجره» وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر «عرضني رسول الله ﷺ يوم أحد في القتال فلم  
 يجرني» وقوله «فلم يجرني» بضم أوله من الأجازة ، وفي رواية ابن إدريس وغيره عن عبيد الله عند مسلم  
 «فاستصغرنى» . **قوله** (ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني) لم تختلف الرواة عن عبيد الله  
 ابن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع  
 وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هارون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فزاد فيه ذكر بدر ولفظه  
 «عرضت على رسول الله ﷺ يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني» وعرضت عليه يوم أحد ، الحديث ، قال ابن  
 سعد : قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة له ، وهو أقدم من نعرفه استشكل قول ابن  
 عمر هذا ، وأما بناءه على قول ابن إسحق ، وأكثراهل السير أن الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وإن اختلفوا  
 في تعيين شهرها كما سيأتي في المغازي ، واتفقوا على أن أحدا كانت في شوال سنة ثلاث ، وإذا كان كذلك جاء  
 ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة ، لكن البخاري جنح إلى قول موسى بن عقبة في المغازي أن الخندق  
 كانت في شوال سنة أربع ، وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة نحو قول موسى  
 ابن عقبة ، وعن مالك الجزم بذلك ، وعلى هذا لا إشكال ، لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركين لما توجهوا  
 في أحد نادوا المسلمين : موعدكم العام المقبل بدر ، وأنه ﷺ خرج إليها من السنة المقبلة في شوال فلم يجد بها أحدا ،  
 وهذه هي التي تسمى «بدر الموعد» ولم يقع بها قتال فتمنع ما قال ابن إسحق إن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج  
 حينئذ إلى الجواب عن الإشكال ، وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بأن قول ابن عمر «عرضت يوم أحد وأنا ابن  
 أربع عشرة» أي دخلت فيها ، وأن قوله «عرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة» أي تجاوزتها فالتى الكسر  
 في الأولى وجبره في الثانية ، وهو شائع مسموع في كلامهم ، وبه يرتفع الإشكال المذكور وهو أول من التزم  
 والله أعلم . (تنبيهان) : الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض الروايات أن عرض ابن عمر كان ببدر فلم يجره ثم  
 بأحد فأجازه ، قال : وفي رواية عرض يوم أحد وهو ابن ثلاث عشرة فلم يجره وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع  
 عشرة سنة فأجازه ، ولا وجود لذلك ، وإنما وجد ما أشرت إليه عن ابن سعد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي  
 معشر ، وأبو معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدر ما رواه الثقات بل يوافقهم . الثاني زعم ابن ناصر أنه  
 وقع في «الجمع» للحميدي هنا «يوم الفتح» بدل يوم الخندق ، قال ابن ناصر : والسابق إلى ذلك ابن مسعود أو  
 خلفه فتبعه شيخنا ولم يتدبره . والصواب «يوم الخندق» في جميع الروايات ، وتلقى ذلك ابن الجوزي عن ابن ناصر  
 وبالغ في التشنيع على من وهم في ذلك ، وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط لا يسلم منه كثيرا أحد : **قوله** (قال نافع  
 قدمت على عمر) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (ان هذا الحد بين الصغير والكبير) في رواية ابن عينة  
 عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي «قال هذا حد ما بين الغرية والمقاتلة» . **قوله** (وكتب إلى عماله أن يفرضوا  
 لمن بلغ خمس عشرة) زاد مسلم في روايته «ومن كان دون ذلك فأجلوه في العيال» وقوله «أن يفرضوا» أي  
 يفقدوا لهم وقتا في ديوان الجند . وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء ، وهو الرزق الذي يجمع في بيت  
 المال ويفرق على مستحقه . واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجزت عليه أحكام

البالغين وإن لم يحتلم ، فيكاتب بالعبادات وإقامة الحدود ، ويستحق سهم الغنيمة ، ويقتل إن كان حرياً ، ويفك عنه الحجر إن أوفس رشده وغير ذلك من الأحكام . وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز وأقره عليه داوود نافع . وأجلب الطحاوي وابن القصار وغيرهما من لم يأخذ به بأن الإجازة المذكورة جاء التصريح بأنها كانت في القتال ، وذلك يتعلق بالقوة والجلد . وأجلب بعض المالكية بأنها واقعة عين فلا عموم لها ، ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتلم فلذلك أجازته . وتجاسر بعضهم فقال : إنما رده لضعفه لا لسنه ، وإنما أجازته لقوته لا لبلوغه . ويرد على ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، ورواه أبو عروانة وابن حبان في صحيحيهما من وجه آخر عن ابن جريج ، أخبرني نافع ، فذكر هذا الحديث بلفظ « عرضت على النبي ﷺ يوم الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت ، وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها ، لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع ، وقد صرح فيها بالتحديث فأتى ما يحشى من تدليس ، وقد نص فيها لفظ ابن عمر بقوله « ولم يرني بلغت ، وابن عمر أعلم بما روى من غيره ولا سيما في قصة تتعلق به . وفي الحديث أن الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فن وجده أهلاً لاستصحابه وإلأراده ، وقد وقع ذلك للنبي ﷺ في بدر وأحد وغيرهما ، وستأتي الإشارة إليه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وعند المالكية والحنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ ، بل للامام أن يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة ، فرب مراقب أقوى من بالغ . وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج ، والله أعلم . ( تنبيه ) : ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن الولد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك ، وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجزم به غير واحد أن الولد يقال له جنين حتى يوضع ، ثم صبي حتى يفطم ، ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر . ثم حزور إلى خمس عشرة . ثم قد إلى خمس وعشرين ، ثم عنطط إلى ثلاثين ، ثم عمل إلى أربعين ، ثم كهل إلى خمسين . ثم شيخ إلى ثمانين ، ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شيء من ذلك على غيره مما يقر به تجوزاً . قوله ( عن أبي سعيد ) هو الخدري . قوله ( يبلغ به النبي ﷺ ) تقدم في الجمعة من طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ « أن رسول الله ﷺ قال ، . قوله ( غسل يوم الجمعة ) في رواية أحمد عن سفيان والغسل يوم الجمعة ، وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا . ويستفاد مقصود الترجمة بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام

### ١٩ - باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بيعة ؟ قبل اليمين

٢٦٦٦ ، ٢٦٦٧ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ - وَهُوَ فِيهَا قَاجِرٌ - لِيَقْتُلَ بِهَا مَالَ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ . قَالَ فَقَالَ الْأَعْمَشُ بْنُ قَيْسٍ : فِي وَاقِعٍ كَانَ ذَلِكَ ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَبَدَنِي قَدَمَتُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَاكَ بَيْعَةٌ ؟ قَالَ قُلْتُ : لَا . قَالَ فَقَالَ لِي يَهُودِيٌّ : أَحْلِفْ . قَالَ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ يَحْلِفُ وَيَدَّعُبُ بِيَالِي . قَالَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [ ١٧٧ آل عمران ] : ( إِنْ

الْقَيْنَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴿ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ 》

قوله ( باب سؤال الحاكم المدعى : هل لك بينة ؟ قبل اليمين ) أورد فيه حديث الأشعث « كان بيني وبين رجل أرض لجمدني ، فقال النبي ﷺ : ألك بينة ؟ قلت : لا . قال : يحلف » وفيه حديث ابن مسعود . وقوله في الترجمة « قبل اليمين » أي قبل يمين المدعى عليه ، وهو المطابق للترجمة ولا يصح حمله على المدعى بأن يطلب منه الحاكم يمين الاستظهار بأن بينته شهدت له بحق لانه ليس في حديث الأشعث تعرض لذلك ، بل فيه ما قد يتمسك به في أن يمين الاستظهار غير واجبة ، والله أعلم . وسيأتي مباحث حديثي الأشعث وابن مسعود في التفسير والایمان والتذور إن شاء الله تعالى . وفي الحديث حجة لمن قال : لا تعرض اليمين على المدعى عليه إذا اعترف المدعى أن له بينة

٣٠ - باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود . وقال النبي ﷺ « شاهدك أو يمينه »

وقال قتادة : حدثنا سفيان عن ابن شبرمة كلبي أبو الزناد في شهادة الشاهد ويمين المدعى ، فقلت : قال الله تعالى [ البقرة ٢٨٢ ] : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم ، فان لم يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » قلت : إذا كان يُكْتَفَى بِشهادة شاهد ويمين المدعى فما محتاج أن تُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، ما كان يصحح بهذا ذكر هذه الأخرى ؟

٢٦٦٨ - حدثنا أبو نعيم . حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال « كتب ابن عباس رضي الله

عنها إلى : إن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه »

٢٦٦٩ ، ٢٦٧٠ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة . حدثنا جرير عن منصور عن أبي

وائل قال : قال عبد الله « من حلف على يمين يستحق بها مالا لقي الله وهو عليه غضبان ، ثم أنزل الله تصديق ذلك [ ٧٧ آل عمران ] : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ إِلَى - عَذَابِ أَلِيمٍ » . ثم إن الأعمش بن قيس خرج إلينا فقال : ما يحدُّكم أبو عبد الرحمن ؟ فحدثناه بما قال ، فقال : صدق ، لقي أنزلت ، كان بيني وبين رجل خصومة في شيء ، فاختصمنا إلى رسول الله ﷺ ، فقال : شاهدك أو يمينه . فقلت له : إنه إذن يحلف ولا يُبَالَى : فقال النبي ﷺ : من حلف على يمين يستحق بها مالا - وهو فيها فاجر - لقي الله وهو عليه غضبان . فأنزل الله تصديق ذلك . ثم أقرأ هذه الآية »

قوله ( باب اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود ) أي دون المدعى ، ويستلزم ذلك شيئين : أحدهما أن لا تجب يمين الاستظهار ، والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد ويمين المدعى . واستشهد المصنف بقصة ابن شبرمة يشير إلى أنه أراد الثاني . وقوله « في الأموال والحدود » يشير بذلك إلى الرد على الكوفيين في تخصيصهم اليمين على المدعى عليه في الأموال دون الحدود ، وذهب الشافعي والجمهور إلى القول بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح

ونحوه ، واستثنى مالك النكاح والطلاق والعتاق والفدية فقال : لا يجب في شيء منها اليمين حتى يقيم المدعى البينة ولو شاهداً واحداً . **قوله** ( وقال النبي ﷺ ) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث ، والغرض منه أنه أطلق اليمين في جانب المدعى عليه ولم يقيد بشيء دون شيء ، وارتفع « شاهدك » على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره المثبت لك أو الحجة أو ما يثبت لك ، والمعنى ما يثبت لك شهادة شاهديك . أو لك إقامة شاهديك لحذف المضاعف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب لإعرابه فارفع ، وحذف الخبر للعلم به ، وقد تقدم في الرهن بالغف « شهودك » وأنه روى بالرفع والنصب ، وتقدم توجيهه . **قوله** ( وقال قتبية حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ « حدثنا قتبية » ورد ذلك مغلطاً بأن البخاري لم يحتج بابن شبرمة ، وهو عجيب ، فإنه أخرج له في الشواهد كما سيأتي في كتاب الأدب ، وهذا من الشواهد فإنه حكاية واقعة اتفقت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث مرفوع يحتج به . **قوله** ( عن ابن شبرمة ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة ، وهو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للنصور ، مات سنة أربع وأربعين ومائة . **قوله** ( كلني أبو الزناد ) هو قاضي المدينة . **قوله** ( في شهادة الشاهد ويمين المدعى ) أي في القول بجوازاها ، وكان مذهب أبي الزناد القضاء بذلك كأهل بلده ، ومذهب ابن شبرمة خلافه كأهل بلده ، فاحتج عليه أبو الزناد بالخبر الوارد في ذلك ، فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة ، وإنما تم له الحجة بذلك على أصل يختلف فيه بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضمناً لزيادة على ما في القرآن هل يكون نسخاً والسنة لا تنسخ القرآن ؟ أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة بحكم مستقل إذا ثبت سنده وجب القول به ؟ والأول مذهب الكوفيين ، والثاني مذهب الحجازيين ، ومع قطع النظر عن ذلك لا تنتهض حجة ابن شبرمة لأنه يصير معارضة للنص بالرأي وهو غير معتبر به ، وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال : الحاجة إلى إذكر إحداهما الأخرى إنما هو فيما إذا شهدنا ، وإن لم تشهدا قامت مقامهما يمين الطالب ببيان السنة الثابتة ، واليمين ممن هي عليه لو انفردت لحلت محل البينة في الأداء والإبراء ، فكذلك حلت اليمين هنا محل المرأتين في الاستحقاق بها مضافة للشاهد الواحد . قال : ولو لم إسقاط القول بالشاهد واليمين لأنه ليس في القرآن لزوم إسقاط الشاهد والمرأتين لأنها ليست في السنة لأنه **قوله** قال « شاهدك أو يمينه » اهـ . وحاصله أنه لا يلزم من التخصيص على الشيء نفيه عما عداه ، لكن مقتضى ما بحثه أن لا يقضى باليمين مع الشاهد الواحد إلا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين ، وهو وجه للشافعية ، وصححه الحنابلة ، ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده » وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ ، وأخبار الأحاد لا تنسخ المتواتر ، ولا تقبل الزيادة من الأحاديث إلا إذا كان الخبر بها مشهوراً ، وأجيب بأن النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا ، وأيضاً فالنسخ والنسخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص ، وغاية ما فيه أن تسمية الزيادة كال تخصيص نسخاً اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة ، لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى ﴿ وأحل لكم ما رواه ذلك ﴾ وأجمعوا على تحريم نكاح العممة مع بنت أخيها ، وسند الإجماع في ذلك السنة الثابتة ، وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ، وأمثلة ذلك كثيرة . وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على القرآن بأحاديث كثيرة في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيء والوضوء من القهقهة ومن التيمم والمضمضة والاستنشاق في الغسل دون الوضوء واستبراء المسبية

وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة ولا قود الا بالسيف ولا جمعة إلا في مصر جامع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث الكافر المسلم ولا يؤكل الطافي من السمك ويمحرم كل ذئ ناب من السباع ومغلب من الطير ولا يقتل الوالد بالولد ولا يرث القاتل من القاتيل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب ، وأجابوا بأنها أحاديث شهيرة فوجب العمل بها لشهرتها ، فيقال لهم وحديث القضاء بالشاهد واليمين جاء من طرق كثيرة مشهورة ، بل ثبت من طرق صحيحة متعددة ، فمنها ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس ، ان رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد ، وقال في اليمين إنه حديث صحيح لا يرتاب في صحته ، وقال ابن عبد البر لا مطلق لأحد في صحته ولا إسناد ، وأما قول الطحاوي : ان قيس بن سعد لا تعرف له رواية عن عمرو ابن دينار ، لا يقدح في صحة الحديث لانهما تابعيان نكتان مكيان وقد سمع قيس من أقدم من عمرو ، وبمثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة . ومنها حديث أبي هريرة ، ان النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد ، وهو عند أصحاب السنن ورجاله مديون ثقات ، ولا يضره أن سبيل بن أبي صالح نسبته بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك يرويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه ، وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها . ومنها حديث جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوانة . وفي الباب عن نحو من عشرين من الصحابة فيها الحسان والضعاف ، وبدون ذلك تثبت الشهرة ، ودعوى نسخه مردودة لان النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين تنوجه على المدعى عند النكول ورد اليمين بغير حلف فاذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعى ومعه شاهد آخر أولى ، فهو متعقب ، ولا يرد على الخفية لانهم لا يقولون برد اليمين . وقال الشافعي القضاء بشاهد ويمين لا يخالف ظاهر القرآن لانه لم يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه ، يعني والخالف لذلك لا يقول بالمفهوم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم . وقال ابن العربي : أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد واليمين أمران : أحدهما أن المراد قضى بيمين المسكر مع شاهد الطالب ، والمراد أن الشاهد الواحد لا يكفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعى عليه ، فهذا المراد بقوله قضى بالشاهد واليمين . وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة ، لان المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة واحدة لا في المتضادين . ثانيهما حمله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا مثلاً فادعى المشتري أن به عيباً وأقام شاهداً واحداً فقال البائع بعت بالبراءة فيحلف المشتري أنه ما اشترى بالبراءة ويرد العبد ، وتعقبه بنحو ما تقدم ، ولأنها صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها . قلت : وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه ، هكذا أخرجه في الزمن ، وهنا مختصراً من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة ، وأخرجه في تفسير آل عمران من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله ، وذكر فيه قصة المرأتين اللتين ادعت أحدهما على الأخرى أنها جرحتها ، وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر بلفظ : البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وقال : لم يروه عن سفيان الا الفريابي ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية ابن جريج بلفظ : ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب ، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وهشام بن الاسود عن ابن أبي مليكة قال : كنت قاضياً لابن الزبير على الطائف ، فذكر قصة المرأتين ، فكتبته إلى

ابن عباس ، فسكتب إلى : ان رسول الله ﷺ قال : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم ، ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، وهذه الزيادة ليست في الصحيحين ، واستادها حسن . وقد بين ﷺ الحكمة في كون البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه بقوله ﷺ : لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ، وسيأتى في تفسير آل عمران . وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جانب المدعى ضعيف لأنه يقول خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فيقوى بها ضعف المدعى ، وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتفى منه باليمين وهي حجة ضعيفة لأن الحالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة . واختلف الفقهاء في تعريف المدعى والمدعى عليه ، والمشهور فيه تعريفان : الأول المدعى من يخالف قوله الظاهر والمدعى عليه بخلافه ، والثاني من إذا سكنت ترك وسكوته والمدعى عليه من لا يمتثل إذا سكنت ، والأول أشهر ، والثاني أسلم . وقد أورد على الأول بأن المودع إذا ادعى الرد أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ، ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك . واستدل بقوله « واليمين على المدعى عليه » للجمهور بمجمله على عومه في حق كل واحد سواء كان بين المدعى والمدعى عليه اختلاط أم لا ، وعن مالك لا توجه اليمين إلا على من بينه وبين المدعى اختلاط لئلا يتنزل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا ، وقريب من مذهب مالك قول الأصطخري من الشافعية : إن قرأ من الحال إذا شهدت بكذب المدعى لم يلتفت إلى دعواه ، واستدل بقوله « لادعى ناس دماء ناس وأموالهم » على إبطال قول المالكية في التسمية ، ووجه الدلالة تسويته ﷺ بين الدماء والأموال . وأجيب بأنهم لم يسندوا القصص مثلا إلى قول المدعى بل للقسامة ، فيكون قوله ذلك لو نأى يقوى جانب المدعى في بداهته بالإيمان . الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد الله بن مسعود في سبب نزول قوله تعالى ( إن الذين يشترون بعهد الله ) الآية . وقد مضت الإشارة إليه قبل بياض . والمراد منه قوله « شاهدك أو يمينه » وقد روى نحوه هذه القصة وأثر بن حجر وزاد فيها « ليس لك إلا ذلك » أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء باليمين والشاهد ، وأجيب بأن المراد بقوله ﷺ « شاهدك » أى يمينتك سواء كانت رجلا أو رجلا وامرأتين أو رجلا ويمين الطالب ، وإنما خص الشاهدين بالذكر لأنه الأكثر الأغلب ، فالمدعى شاهدك أو ما يقوم مقامهما ، ولو لم من ذلك رد الشاهد واليمين لسكونه لم يذكر للزم رد الشاهد والمرأتين لسكونه لم يذكر فوضح التأويل المذكور ، والملجى إليه ثبوت الخبر باعتبار الشاهد واليمين ، فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير مراد بل المراد هو أو ما يقوم مقامه

### ٢١ - باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتبس بالبينة وينطلق لطلب البينة

٢٦٧١ - حديث محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عتيق عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحاء ، فقال النبي ﷺ : البينة ، أو حد في ظهرك ، فقال : يا رسول الله ، إذا رأى أحدنا على امرأته رجلا يتطلق يلتبس البينة ؟ فجعل يقول : للبينة وإلا حد في ظهرك . فذكر حديث الأمان »

[ الحديث ٢٦٧١ - طرقه في : ١٧٤٧ ، ١٠٧ ]



**قوله** (باب إذا ادعى أو قذف فله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة) أورد فيه طرفاً من حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في مكانه، والغرض منه تمكين القاذف من إقامة البينة على زنا المقذوف لدفع الحد عنه، ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين، والزوج له مخرج عن الحد باللعان إن حجز عن البينة بخلاف الأجنبية، لانا نقول: إنما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء، وإذا ثبت ذلك للقاذف ثبت لكل مدعى من باب الأول

### ٢٢ - باب اليمين بعد العصر

٢٦٧٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** جرير بن عبد الحميد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ولا يزكّيهم ولم يذهب أليم: رجلٌ على فضلٍ ماء بطريقٍ يمتنع منه ابن السبيل. ورجلٌ بايع رجلاً لا يبايعه إلا لله نياً، فإن أعطاه ما يريد وفي له وإلا لم يفر له. ورجلٌ ساوم رجلاً بسلمة بعد العصر خلف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها» **قوله** (باب اليمين بعد العصر) ذكر فيه حديث أبي هريرة «ثلاثة لا يكلمهم الله، الحديث، وفيه: ورجلٌ ساوم بسلمة بعد العصر خلف، الحديث، وسيأتي الكلام عليه في الأحكام، ونذكر ما يتماق به من تغليظ اليمين بالزمان في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى. قال المهلب: إنما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذباً لشهود ثلاثه الليل والنهار ذلك الوقت انتهى. وفيه نفاذ، لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر، ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال

### ٢٣ - باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه اليمين، ولا يصرف من موضع إلى غيره

**قضى** مروان باليمين على زيد بن ثابت على المنبر

**فقال**: أحلف له مكاني، فجعل زيد يحلف، وأبى أن يحلف على المنبر، فجعل مروان يوجب منه

**وقال النبي ﷺ** «شاهدك أو يمينه» ولم يخص مكاناً دون مكان

### ٢٦٧٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود

**رضي الله عنه عن النبي ﷺ** قال «من حلف على يمينٍ ليفتطمع بها مالاً لقي الله وهو عليه غضبان»

**قوله** (باب يحلف المدعى عليه حيناً وجبت عليه اليمين ولا يصرف من موضع إلى غيره) أي وجوباً، وهو قول الحنفية والخابلة، وذهب الجمهور إلى وجوب التغليظ، في المدينة عند المنبر، وبمكة بين الركن والمقام، وبغيرهما بالمسجد الجامع. وانفقوا على أن ذلك في الدماء والمال الكثير لا في القليل، واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك. **قوله** (قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر) **فقال**: أحلف له مكاني (الخ) وصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي غطفان - بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء - المزني بضم الميم

وتشديد الزاى قال : اختصم زيد بن ثابت وابن مطيع - يعنى عبد الله - إلى مروان فى دار ، ففضى باليمين على زيد ابن ثابت على المنبر فقال : أحلف له مكافئ فقال مروان : لا والله إلا عند مقاطع الحقوق ، فجعل زيد يحلف أن حقه لحق ، وأبى أن يحلف على المنبر ، وكان البخارى احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يراه واجبا ، والاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان ، وقد جاء عن ابن عمر نحو ذلك ، فروى أبو هيب فى كتاب القضاء بإسناد صحيح عن نافع : أن ابن عمر كان وصى رجلا ، فأناه رجل بصك قد درست أسماء شهوده ، فقال ابن عمر : يا نافع اذهب به إلى المنبر فاستحلفه ، فقال الرجل : يا ابن عمر أتريد أن تسمع بنى الذى يسمعى هنا ؟ فقال ابن عمر : صدق فاستحلفه مكانه ، وقد وجدت لمروان سلفا فى ذلك ، فأخرج الكرايىسى فى « أدب القضاء » بسند قوى إلى سعيد بن المسيب قال : ادعى مدعى على آخر أنه اغتصب له بعيرا ، فخاصمه إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر ، فأبى أن يحلف وقال : أحلف له حيث شاء غير المنبر ، فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ، ففرم له بعيرا مثل بعيره ولم يحلف . **قوله** ( وقال النبی ﷺ : شاهدك أو يمينه ) تقدم موصولا قريبا . **قوله** ( ولم يخص مكانا دون مكان ) هو من تفقه المصنف ، وقد اعترض عليه بأنه ترجم اليمين بعد العصر فأثبت التغليظ بالزمان ونفى هنا التغليظ بالمكان ، فان صح احتجاجه بأن قوله « شاهدك أو يمينه » لم يخص مكانا دون مكان فليحتج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان ، فان قال ورد التغليظ فى اليمين بعد العصر قيل له ورد التغليظ فى اليمين على المنبر فى حديثين : أحدهما حديث جابر مرفوعا « لا يحلف أحد عند منبرى هذا على يمين آئمة ولو على سواك أخضر إلا تبوأ مقعده من النار » أخرجه مالك وأبو داود والنسائ وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، واللفظ الذى ذكرته لابي بكر بن أبى شيبة . ثانيهما حديث أبى أمامة بن ثعلبة مرفوعا « من حلف عند منبرى هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » أخرجه النسائ ورجاله ثقات . ويحاج عنه بأنه لا يلزم من ترجمة اليمين بعد العصر أنه يوجب تغليظ اليمين بالمكان ، بل له أن يقلب المسألة فيقول : إن لزم من ذكر تغليظ اليمين بالمكان أنها تغلظ على كل حال ، فيجب التغليظ عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك . ثم أورد حديث ابن مسعود « من حلف على يمين ، وقد تقدم قريبا بأتم منه مضموما إلى حديث الأشعث ، ويأتى الكلام عليه فى الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى »

## ٢٤ - باب إذا تسارع قوم فى اليمين

٢٦٧٤ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا مَعْمَرٌ عن هَمَّامٍ عن أبى هريرة رضى

الله عنه « أن النبی ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أيهم يحلف »

**قوله** ( باب إذا تسارع قوم فى اليمين ) أى حيث تجب عليهم جميعا بأيم يدا . **قوله** ( أن النبی ﷺ عرض على قوم اليمين فأسرعوا ، فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أيهم يحلف ) أى قبل الآخر ، هذا اللفظ أخرجه النسائ أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه « فأسرع الفريقان » وقد رواه أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخارى فيه بلفظ « إذا أكره الاثنان على اليمين واستجابا فليتها عليهما » وأخرجه أبو نعيم فى مسند اسحق بن

راهويه عن عبد الرزاق مثل رواية البخارى ، وتعقبه بأنه رآه في أصل اسحق عن عبد الرزاق باللفظ الذى رواه أحمد ، قال : وقد وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى . قلت . وهكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عن عبد الرزاق ، وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال « فاستحباها » ، وأخرجه أبو داود عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ « أو استحباها » ، قال الاسماعيل : هذا هو الصحيح ، أى أنه بلفظ « أو » لا بالفاء ولا بالواو . قلت : ورواية الواو يمكن حملها على رواية « أو » ، وأما رواية الفاء فيمكن توجبها بأنهما أكرها على اليمين في ابتداء الدعوى ، فلما عرفا أنهما لا بد لهما منها أجابا إليها وهو المعبر عنه بالاستحباب ، ثم تنازعا أيهما يبدأ فأرشد إلى القرعة . وقال الخطابى وغيره : الإكراه هنا لا يراد به حقيقته ، لأن الإنسان لا يكره على اليمين ، وإنما المعنى إذا توجهت اليمين على اثنين وأرادا الحلف - سواء كانا كلوهين لذلك بقلبيهما وهو معنى الاستحباب - وتنازعا أيهما يبدأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهى بل بالقرعة ، وهو المراد بقوله « فليستهما » ، أى فليقرعوا . وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازعا اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا بينة لواحد منهما فيقرع بينهما ، فن خرجت له القرعة حلف واستحبا . ويؤيد ذلك ما روى أبو داود والنسائ وغيرهما من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة ، فقال النبي ﷺ : استهما على اليمين ما كان ، أحبا ذلك أو كرها ، وأما اللفظ الذى ذكره البخارى فيحتمل أن يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ، ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانها بمعناها ، ويحتمل أن تكون قصة أخرى بأن يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بعين في أيديهم مثلاً وأنكروا ولا بينة للدعى عليهم ، فتوجهت عليهم اليمين ، فقتلوا إلى الحلف ، والحلف لا يتبع معتبرا إلا بتلقيح الحلف ، فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به في ذلك . والله أعلم

٢٥ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا

أُولَئِكَ لَآخِلَاقٌ لَّمْ يَفْعَلُوا فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

٢٦٧٥ - حدثني إسحاق أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن عيسى عن إبراهيم بن أبي إسحاق

السكسكى سميح عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنهما يقول « أقام رجل سياحته فحلف بالله لقد أعطى بها

مالم يطمئنها . فترت [ ٧٧ آل عمران ] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل رباً خائفاً »

٢٦٧٦ ، ٢٦٧٧ - حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل

عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من حلف على يمين كاذباً ليفتطع مال الرجل - أو قال

أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان . وأنزل الله عز وجل تصديق ذلك في القرآن ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ

الله وأيمانهم ثمنا قليلا - إلى قوله - عذاب اليم ﴿ ١ 〉 . فلففني الأثنت فقال : ما حذرتكم عهدُ الله اليوم ؟ قلتُ كذا وكذا . قال : في أنزلت ،

قوله ( باب قول الله عز وجل : ان الذين يشتركون بهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها ، وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضا ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في التفسير . وقوله في طريق ابن أبي أوفى : حدثنا إسحق حدثنا يزيد بن هارون ، جزم أبو علي الغساني بأنه إسحق بن منصور ، وجزم أبو نعيم الإصبهاني بأنه إسحق بن داهويه . وقوله : أخبرنا العموم ، هو ابن حوشب ، وقوله : قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل ربا عائن ، هو موصول بالاسناد المذكور إليه ، وتقدم شرحه في باب النجش من كتاب البيوع

## ٢٦ - باب كيف يستحلف ؟ قال تعالى ﴿ يحلفون بالله ﴾

وقول الله عز وجل ﴿ ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا ﴾ . يقال : بالله وتالله وتالله

وقال النبي ﷺ « ورجل حلف بالله كاذبا بعد القصر » ولا يحلف بغير الله

٢٦٧٨ - حدثنا إسماعيل بن عبيد الله قال حدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فاذا هو يسأله عن الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . فقال رسول الله ﷺ : وصيام شهر رمضان ، فقال : هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال : وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة ، قال : هل على غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله ﷺ : أفلح إن صدق »

٢٦٧٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية قال : ذكر نافع عن عبد الله رضي الله عنه أنه قال « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت »

[الحديث ٢٦٧٩ - أطرافه في : ٣٨٣٦ ، ٦١٠٨ ، ٦٦٤٦ ، ٦٦٤٨]

قوله ( باب كيف يستحلف ) هو بضم أوله وفتح اللام على البناء للجھول . قوله ( وقول الله عز وجل : ثم جاءوك يحلفون بالله ) إلى آخر ما ذكره من الآيات المناسبة لها ، وغرضه بذلك أنه لا يجب تليظ الحلف بالقول ، قال ابن المنذر : اختلفوا فقالت طائفة يحلفه بالله من غير زيادة ، وقال مالك : يحلفه بالله الذي لا إله إلا هو ، وكذا قال الكوفيون والشافعي ، قال : فإن اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ونحو ذلك . قال ابن المنذر : وبأى ذلك استحلفه اجزأ . والاصل في ذلك أنه إذا حلف

بأنه صدق عليه أنه حلف اليمين . قوله ( يقال بالله ) أى بالوحدة ( وتالله ) أى بالمشناة ( وتالله ) أى بالواو ، وكلها ورد بها القرآن ، قال الله تعالى ( قالوا تقاسموا بالله ) وقال تعالى ( والله ربنا ما كنا مشركين ) وقال تعالى ( تالله لقد آثرك الله علينا ) . قوله ( وقال النبي ﷺ : ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موصولا في « باب اليمين بعد العصر » لكن بالمعنى ، وسيأتى فى الأحكام بلفظ « خلف » فقد أعطى بها كذا فصدقه رجل ولم يعط بها . قوله ( ولا يحلف بغير الله ) هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة ، وذلك مستفاد من حديث ابن عمر ثاني حديث الباب حيث قال « من كان خالفا فليحلف بالله أو ليصمت » . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث طلحة فى قصة الرجل الذى سأل عن الإسلام ، وقد تقدم شرحه فى كتاب الايمان ، والغرض منه قوله « فأدبر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » فانه يستفاد منه الاختصار على الحلف بالله دون زيادة . ثانيهما حديث ابن عمر « من كان خالفا فليحلف بالله ، وسيأتى شرحه فى كتاب الايمان والتذور مستوفى إن شاء الله تعالى »

٢٧ - باب من أقام البينة بعد اليمين ، وقال النبي ﷺ « كلّ بعضكم ألحن بحجته من بعض »

وقال طاوس وإبراهيم ومُريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة

٢٦٨٠ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب عن أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال « إنكم تختصمون إلى ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ، فَنَقَضْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا بِقَوْلِهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ ، فَلَا يَأْخُذُهَا »

قوله ( باب من أقام البينة بعد اليمين ) أى يمين المدعى عليه سواء رضى المدعى بيمين المدعى عليه أم لا ، وقد ذهب الجمهور الى قبول البينة ، وقال مالك فى « المدونة » : إن استخلفه ولا علم له بالبينة ثم عليها قبلت وقضى له بها ، وإن عليها فتركها فلا حق له . وقال ابن أبى ليلى : لا تسمع البينة بعد الرضا باليمين ، واحتج بأنه إذا حلف فقد برئ وإذا برئ فلا سبيل عليه ، وتعقب بأنه إنما يبرأ فى الصورة الظاهرة لا فى نفس الأمر . قوله ( وقال النبي ﷺ لعل بعضكم ألحن بحجته من بعض ) هو طرف من حديث أم سلة الموصول فى الباب المذكور ، وسيأتى الكلام عليه مستوفى فى كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، وفيه الإشارة إلى الرد على ابن أبى ليلى ، وأن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا فى نفس الأمر ولا الباطل حقا . قوله ( وقال طاوس وإبراهيم ) أى النخعي ( ومُريح : البينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة ) أما قول طاوس وإبراهيم فلم أقف عليهما موصولين ، وأما قول مُريح فوصله بغوى فى « المجموعات » ، من طريق ابن سيرين عن مُريح قال : من ادعى قضائى فهو عليه حتى يأتى ببينة ، الحق أحق من قضائى ، الحق أحق من يمين فاجرة . وذكر ابن حبيب فى « الواضحة » بأسناد له عن عمر قال « البينة العادلة خير من اليمين الفاجرة » قال أبو عبيد : إنما قيد اليمين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما إذا شهد على الخائف بأنه أمر ، بخلاف ما حلف عليه قتيبن أن يمينه حينئذ فاجرة ، وإلا فقد يوفى الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البينة التى شهدت بأصل الحق ولم يحضر الوفاء فلا تكون اليمين حينئذ فاجرة . ثم أورد المصنف حديث أم سلة

مرفوعاً : انكم تختصمون الى ، ولعل بهضكم ألحن بحجته من بعض ، الحديث ، قال الاسماعيلي : ليس في حديث أم سلة دلالة على قبول البيعة بعد عين الذكر . وأجاب ابن المنير فقال : موضع الاستشهاد من حديث أم سلة رضى الله عنها أنه ﷺ لم يحمل اليمين الكاذبة مفيدة حلاً ولا قطعاً لحق الحق ، بل نهاه بعد يمينه من القبض ، وسأوى بين حالتيه بعد اليمين وقبلها في التحريم ، فيؤخذ ذلك ببقاء حق صاحب الحق على ما كان عليه ، فإذا ظهر في حقه بيعة فهو باق على القيام بها لم يستطع ، كما لم يستطع أصل حقه من ذمة مقطوعة باليمين . وسيأتى الكلام على بقية شرح حديث أم سلة في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى

## ٢٨ - باب من أسرَ بانحياز الوعد . وفعله الحسن

واذكرني في الكتاب إسماعيل أنه كان صادق الوعد . وقضى ابن الأشوج بالوعد ، وذكر ذلك من ثمرة بن جندب وقال المنور بن نخرمة « سمعت النبي ﷺ وذكر كرهه له فقال : وعدتي فوقى لى »

قال أبو عبيد الله : رأيت إسحاق بن إبراهيم يمتنع بحديث ابن أشوج

٢٦٨١ - حدثني إبراهيم بن حمزة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله أن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما أخبره قال : أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له « سألتك ماذا يأمركم ؟ فزعت أنه يأمر بالصلاة والصدق والخفاف والوفاء بالعهود وأداء الأمانة ، قال : وهذه صفة نبي »

٢٦٨٢ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا أئتمن خان ، وإذا وعد أخلف »

٢٦٨٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهم قال « لما مات النبي ﷺ جاء أبا بكر مالاً من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر : من كان له على النبي ﷺ دين ، أو كانت له قبله عدة فليأتنا : قال جابر : فقلت وعدتي رسول الله ﷺ أن يعطيني هكذا وهكذا - فبسط يديه ثلاث مرات - قال جابر : فمد في يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة »

٢٦٨٤ - حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير قال « سألت يهودي من أهل الحيرة : أي الأجلين قضى موسى ؟ قلت : لا أدري حتى

أَقْدَمَ عَلَى حَبْرِ الْعَرَبِ فَاسْأَلَهُ . فَقَدِمْتُ فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ : قَضَى أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ فُلٌ ،

قَوْلُهُ ( بَابُ مَنْ أَمَرَ بِاتِّجَازِ الْوَعْدِ ) وَجِهَ تَعْلُقُ هَذَا الْبَابُ بِأَبْوَابِ الشَّهَادَاتِ أَنْ وَعَدَ الْمَرْءُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى نَفْسِهِ قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ . وَقَالَ الْمُهَلَّبُ : اتِّجَازُ الْوَعْدِ مَأْمُورٌ بِهِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ هُنْدُ الْجَمِيعِ ، وَابْنُ بَرِيقٍ ، لَا تَقْفَاهُمْ عَلَى أَنْ الْمَوْعُودُ لَا يُضَارَبُ بِمَا وَعَدَ بِهِ مَعَ الْغَرَمَاءِ . وَتَقُلُّ الْإِجْمَاعُ فِي ذَلِكَ مُرَدُّودٌ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ مُشْهُورٌ ، لَكِنَّ الْقَائِلَ بِهِ قَلِيلٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ : أَجَلٌ مِنْ قَالَهُ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ إِنْ ارْتَبَطَ الْوَعْدُ بِسَبَبٍ وَجِبَ الْوَفَاءُ بِهِ وَالْأَفْلَا . فَمَنْ قَالَ لِأَخِي : تَزَوَّجْ وَلَكَ كَذَا فَتَزَوَّجْ لَكَ ذَلِكَ وَجِبَ الْوَفَاءُ بِهِ . وَخَرَجَ بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَغَى هَلْ تَمَلَّكَ بِالْقَبْضِ أَوْ قَبْلَهُ . وَقَرَأْتُ بِحِطِّ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِشْكَالَاتٍ عَلَى « الْأَذْكَارِ لِلنَّوَوِيِّ » : وَلَمْ يَذْكُرْ جَوَابًا عَنِ الْآيَةِ ، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى ( كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ) وَحَدِيثُ « آيَةُ الْمُنَافِقِ » ، قَالَ : وَالِدَلَالَةِ لِلْوَجُوبِ مِنْهَا قُوَّةٌ ، فَكَيْفَ حَلَّوْهُ عَلَى كِرَاهَةِ التَّنْزِيهِ مَعَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ ؟ وَيَنْظُرُ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ يَحْرُمُ الْإِخْلَافُ وَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ ؟ أَيْ يَأْتُمُّ بِالْإِخْلَافِ وَإِنْ كَانَ لَا يُلْزَمُ بِوَفَاءِ ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( وَفَعَلَهُ الْحَسَنُ ) أَيْ الْأَمْرُ بِاتِّجَازِ الْوَعْدِ . قَوْلُهُ ( وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ ، وَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ أَنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَخَلَ قَرْيَةً هُوَ وَرَجُلٌ فَأَرْسَلَهُ فِي حَاجَةٍ وَقَالَ لَهُ أَنَّهُ يَنْتَظِرُهُ ، فَأَقَامَ حَوْلًا فِي اتِّبَاطِهِ . وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَوْذَبَانَ أَنَّهُ اخْتَذَ ذَلِكَ الْمَوْضِعَ مَسْكِنًا فَسَمِيَ مِنْ يَوْمِئِذٍ صَادِقَ الْوَعْدِ . قَوْلُهُ ( وَقَضَى ابْنُ الْأَشْوَعِ بِالْوَعْدِ ، وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ ) هُوَ سَمِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَشْوَعِ ، كَانَ قَاضِيًا الْكُوفَةَ فِي زَمَانِ إِمَارَةِ خَالِدِ الْقَسْرِيِّ عَلَى الْعِرَاقِ وَذَلِكَ بَعْدَ الْمَائَةِ ، وَقَدْ وَقَعَ بَيَانُ رِوَايَتِهِ كَذَلِكَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ فِي تَفْسِيرِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ . قَوْلُهُ ( قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ) هُوَ الْمُصَنِّفُ ( رَأَيْتُ إِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ ) هُوَ ابْنُ رَاهَوِيَةَ ( يَحْتَجُّ بِحَدِيثِ ابْنِ الْأَشْوَعِ ) أَيْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جَنْدَبٍ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَجُّ بِهِ فِي الْقَوْلِ بِوَجُوبِ اتِّجَازِ الْوَعْدِ . ( تَنْبِيْهُ ) : وَقَعَ ذِكْرُ إِسْمَاعِيلَ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ عَنْ ابْنِ الْأَشْوَعِ وَبَيْنَ نَقْلِ الْمُصَنِّفِ عَنْ إِسْحَاقَ فِي أَكْثَرِ النَّسَخِ ، وَالَّذِي أَوْرَدْتُهُ أَوَّلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ : أَحَدُهَا حَدِيثُ أَبِي سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ فِي قِصَّةِ هِرَقْلَ ، أَوْرَدَ مِنْهُ طَرَفًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي بَدْءِ الْوَحْيِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى كَثِيرٍ مِنْ شَرْحِهِ . ثَانِيهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي آيَةِ الْمُنَافِقِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ . ثَالِثُهَا حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّتِهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِيمَا وَعَدَهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ مَالِ الْبَحْرَيْنِ ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي « بَابِ فَرَضِ الْخَسِيسِ » ، وَمَعْنَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِفَالَةِ ، وَأَشَارَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَ النَّاسِ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَدَّى أَبُو بَكْرٍ مَوَاعِيدهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَسْأَلْ جَابِرًا الْبَيْتَةَ عَلَى مَا أَدْعَاهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْعُ شَيْئًا فِي ذِمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّمَا ادَّعَى شَيْئًا فِي بَيْتِ الْمَالِ ، وَذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْأَمَامِ . رَابِعُهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَيْ الْأَجْلَيْنِ قَضَى مُوسَى . قَوْلُهُ ( عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ ) هُوَ ابْنُ عَجْلَانَ الْجَزْرِيُّ ، شَامِي ثَقَّةٌ ، لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَآخَرُ فِي الطَّبِيعِ ، وَكَذَا الرَّائِي عَنْهُ مَرْوَانَ بْنَ شَجَاعٍ ، وَقَدْ تَابَعَ سَالِمًا عَلَى رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ حَكِيمُ بْنُ جَبْرِ عَنْ سَمِيدِ بْنِ جَبْرِ ، وَتَابَعَ سَمِيدًا عَمْرَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَهَبَةُ

ابن النذر بضم النون وتشديد الذال المعجمة المفتوحة بعدها راء ، وجابرو أبو سعيد ، ورفعوه كاهم ، وجميعها عند ابن مردويه في التفسير ، وحديث عتبة وأبي ذر عند الزوار أيضا ، وحديث جابر عند الطبراني في الأوسط ، ورواية عكرمة في مسند الحميدى . **قوله** ( سألني يهودى ) لم أقف على اسمه ، والحيرة بكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة بلد معروف بالمراق . **قوله** ( أى الاجلين ) أى المشار اليهما في قوله تعالى ( ثمانى حجج فان آتمت عشرا فمن عندك ) . **قوله** ( جبر العرب ) بفتح الميملة وبكسرهما ورجحه أبو عبيد ، ورجح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة ، والمراد به العالم الماهر ، وإنما عبر به سعيد لكونها مستعملة عند الذى غاطبه ، وقد أخرج أبو نعيم من حديث ابن عباس مرفوعا أن جبريل ساء بذلك ، ومراده بالقدوم على ابن عباس أى بمكة . **قوله** ( قضى أكثرهما وأطيهما ) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا ، وهو فى حكم المرفوع لأن ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتى بيانه فى الباب الذى يليه . وذكر ابن دويد فى المشور ، أن عبد الله بن سعد بن أبى سرح لما غزا المغرب أرسل إلى ابن عباس جريحا فسكلمه فقال : ما يبنى لهذا إلا أن يكون جبر العرب ، وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ سأل جبريل : أى الاجلين قضى موسى ؟ قال : أتمهما وأكلمهما ، أخرجه الحاكم ، وفى حديث جابر د أوفاهما ، أخرجه الطبراني فى الأوسط ، وفى حديث أبى سعيد د أتمهما وأطيهما عشر سنين ، والمراد بالأطيب أى فى نفس شعيب . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ إذا قال فعل ) المراد برسول الله ﷺ من أنصف بذلك ولم يرد شخصا بعينه . وفى رواية حكيم بن جبير د أن النبي ﷺ إذا وعد لم يخلف ، زاد الاسماعيلي من الطريق التى أخرجه البخارى د قال سعيد : فلقينى اليهودى فأعلسته بذلك ، فقال : صاحبك والله عالم ، والغرض من ذكر هذا الحديث فى هذا الباب بيان توكيد الوفاء بالوعد ، لأن موسى ﷺ لم يحزم بوفاء العشر ، ومع ذلك فوفاه فكيف لو جزم . قال ابن الجوزى : لما رأى موسى عليه السلام طمع شعيب عليه السلام متعلقا بالزيادة لم يقض كريم أخلاقه أن يخيب ظنه فيه

٣٩ - **باب** لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها . وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل بعضهم على بعض لقوله عز وجل [ ١٤ المائدة ] : ( فأغربنا بينهم المداوة والبغضاء ) . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا ( آمنا بالله وما أنزل ) الآية »

٢٦٨٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة عن عبيد الله بن عباس رضى الله عنهما قال « يا معشر المسلمين ، كيف ننالون أهل الكتاب وكتابكم الذى أنزل على نبيه ﷺ أخذت الأخبار بالله تقرأونه لم يشب ؟ وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله وغيروا بأيديهم الكتاب فقالوا [ ٧٩ البقرة ] : ( هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلا ) أفلا يتماكم بما جاءكم من العلم عن مسألتهم ؟ ولا والله ما رأينا منهم رجلا قط يسألكم عن الذى أنزل عليكم »

[ الحديث ٢٦٨٥ - أطرافه فى : ٧٢٣ ، ٧٠٢٢ ، ٧٠٢٣ ]



**قوله** ( باب لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها ) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم شهادة الكفار ، وقد اختلف في ذلك السلف على ثلاثة أقوال : فذهب الجمهور إلى ردها مطلقا ، وذهب بعض التابعين إلى قبولها مطلقا - إلا على المسلمين - وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض ، وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأنكرها بعض أصحابه واستثنى أحد حالة السفر فأجاز فيها شهادة أهل الكتاب كما سيأتي بيانه في أواخر الوصايا إن شاء الله تعالى ، وقال الحسن وابن أبي ليلى والليث وإسحق : لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى ( فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة ) وهذا أعدل الأقوال لبعده عن التهمة ، واحتج الجمهور بقوله تعالى ( ممن ترضون من الشهداء ) وبغير ذلك من الآيات والأحاديث . **قوله** ( وقال الشعبي : لا تجوز شهادة أهل الملل الخ ) وصلة سعيد بن منصور وحدثنا هشيم حدثنا داود عن الشعبي : لا تجوز شهادة ملة على أخرى إلا للمسلمين فإن شهادتهم جائزة على جميع الملل ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عيسى - وهو الخياط - عن الشعبي قال : كان يجز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني . وروى ابن أبي شيبة من طريق أشعث عن الشعبي قال : تجوز شهادة أهل الملل للمسلمين بعضهم على بعض . قلت فاختلاف فيه على الشعبي . وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا . **قوله** ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب الخ ) وصلة في تفسير البقرة من طريق أبي سلة عن أبي هريرة وفيه قصة ، وسيأتي الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى . والفرض منه هنا انتهى عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم ، فيدل على رد شهادتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور . **قوله** في حديث ابن عباس ( يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب ) أي من اليهود والنصارى . **قوله** ( وكتابكم ) أي القرآن . **قوله** ( أحدث الاخبار بالله ) أي أقربها نزولا إليكم من عند الله عز وجل ، فالحديث بالنسبة إلى النزول إليهم وهو في نفسه قديم ، وقوله ( لم يشب ) بضم أوله وفتح المعجمة بعدها موحدة أي لم يخلط . ووقع عند أحمد من حديث جابر مرفوعا ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، الحديث . وسيأتي مزيد بسط في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . والفرض منه هنا الرد على من يقبل شهادة أهل الكتاب ، وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهادتهم مردودة بالأولى ، لأن باب الشهادة أصيق من باب الرواية

### ٣٠ - باب للقرعة في الشكليات

وقوله عز وجل [ ٤٤ آل عمران ] : ( إِذْ يُنْفِقُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ) وقال ابن عباس انْفَرَعُوا فَجَرَّتِ الْأَقْلَامُ مَعَ الْجَرِيَةِ ، وعال قلم زكرياء الجريرة فكفَّلها زكرياء . وقوله [ ١٤١ الصافات ] : ( فَسَامَ ) أفرع ( فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ) من السهومين وقال أبو هريرة « عَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينِ فَأَسْرَعُوا ، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ : أَيُّهُمْ يَحْلِفُ » ٢٦٨٦ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني الشعبي أنه سمع الثعالب بن بشير رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ « مَثَلُ الْمُدَّهِنِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا مَثَلُ قَوْمِ

استَحْمُوا سَفِينَةً فَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَسْفَلِهَا وَصَارَ بَعْضُهُمْ فِي أَعْلَاهَا ، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا يَمْرُقُونَ بِالْمَاءِ عَلَى الَّذِينَ فِي أَعْلَاهَا ، فَأَذَوُوا بِهِ ، فَأَخَذَ قَاسًا لِحِجْلِ يَنْقَرُ أَسْفَلَ السَّفِينَةِ ، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا : مَا لَكَ ؟ قَالَ : تَأْذِيْتُمْ بِي وَلَا بُدَّ لِي مِنَ الْمَاءِ ، فَانْأَخْتُوا عَلَى يَدَيْهِ أَنْجُوهُ وَنَجُّوْا أَنْفُسَهُمْ ، وَإِنْ تَرَكُوهُ أَهْلَكُوهُ وَأَهْلَكُوا أَنْفُسَهُمْ »

٢٦٨٧ - **حديثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد الأنصاري أن أم العلاء امرأة من نساءهم قد بايعة للنبي ﷺ أخبرته « أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في الشكوى حين أقرعت الأنصار سكناً للمهاجرين ، قلت أم العلاء : فسكن عندنا عثمان بن مظعون ، فاشتكى فرضناه ، حتى إذا أتوهم وجعلناه في ثيابهم دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمه الله عليك أبا السائب ، فنهضتني عليك لقد أكرمك الله . فقال لي النبي ﷺ : وما يذكرك أن الله أكرمه ؟ فقلت : لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : أما عثمان فقد جاءه والله اليقين ، وإنى لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفعل به . قالت : فوالله لا أذكرى أحداً بعدد أبدأ ، وأخزنت ذلك . قالت : فميت فأريت لثمان عينا نجري ، فميت إلى رسول الله ﷺ فآخبرته ، فقال : ذلك عمله »

٢٦٨٨ - **حديثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ إذا أراد سقراً أقرع بين نسائه ، فابتهن خرج سهمها خرج بها معه . وكان يقسم لكل امرأة منهن يوماً وليلتها . غير أن سودة بنت زمعة وهبت يوماً وليلتها لثلاثة زوج النبي ﷺ فبنتي بذلك رضا رسول الله ﷺ »

٢٦٨٩ - **حديثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا »

**قوله** (باب القرعة في المشكلات) أي مشروعيها ، ووجه إدخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيانات التي تثبت بها الحقوق ، فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبينة كذلك تقطع القرعة . ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات ، والأول أوضح ، وليست « من » لتبخيص إن كانت محظوظة ، ومشروعية القرعة مما اختلف فيه ،

والجهد على القول بها في الجملة ، وأنكرها بعض الحنفية ، وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة القول بها ، وجعل المصنف ضابطها الأمر المشكل ، وفسرها غيره بما ثبت فيه الحق لاثنتين فأكثر وتقع المشاحة فيه فيقرع لفصل النزاع ، وقال اسماعيل القاضي : ليس في القرعة لإبطال الشيء من الحق كما زعم بعض الكوفيين ، بل إذا وجبت القسمة بين الشركاء فعليهم أن يعدلوا ذلك بالقيمة ثم يقرعوا فيصير لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا بما كان له في الملك مشاعا فيضع في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لأن مقادير ذلك قد عدلت بالقيمة ، وإنما أضافت القرعة أن لا يختار واحد منهم شيئا معينا فيختاره الآخر فيقطع النزاع ، وهي إما في الحقوق المتساوية وإما في تعيين الملك ، فمن الأول عقد الخلافة إذا استووا في صفة الإمامة ، وكذا بين الأئمة في الصلوات والمؤذنين والآقارب في تمثيل الموتى والصلاة عليهم والحاضنات إذا كن في درجة والأولياء في التزويج والاستباق إلى الصف الأول وفي إحياء الموات وفي نقل المعدن ومقاعد الأسواق والتقديم بالدعوى عند الحاكم والزاحم على أخذ القبط والنزول في الختان المسبل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القسم والدخول في ابتداء النكاح وفي الإقراع بين العبيد إذا أوصى بمتقهم ولم يسعهم الثلث ، وهذه الأخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الإقراع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة . **قوله** ( وقوله عز وجل : إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ) أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم بالقرعة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لما إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ورد في شرعنا نقيضه ، وساقه مساق الاستحسان والثناء على فاعله وهذا منه . **قوله** ( وقال ابن عباس الخ ) وصله ابن جرير بمعناه . وقوله ( وعال قلم ذكريا ) أي ارتفع على الماء ، وفي رواية الكشميني « وعلا ، وفي نسخة د وعدا ، بالدال . و « الجرية ، بكسر الجيم والمعنى أنهم اقرعوا على كفالة مريم أيهم يكفلها فأخرج كل واحد منهم قلميا وألقوها كلها في الماء فجرت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وارتفع قلم ذكريا فأخذها . وأخرج ابن العديم في « تاريخ حلب » بسنده إلى شبيب بن إسحق أن النهر الذي ألقوا فيه الأقلام هو نهر قويق النهر المشهور بحلب . **قوله** ( وقوله ) أي وقول الله عز وجل . **قوله** ( فسام أقرع ) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه ، وروى عن السدي قال : قوله « فسام ، أي قارع وهو أوضح . **قوله** ( فكان من المدحذين : من المسهومين ) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بالاسناد المذكور بلفظ « فكان من المدحذين » . ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ « فكان من المسهومين » ، والاحتجاج بهذه الآية في إثبات القرعة يتوقف على القول بأن « شرع من قبلنا شرع لنا ، وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ، وهذه المسألة من هذا القبيل ، لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البعض لسلامة البعض ، وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستوون في عصمة الأنفس فلا يجوز القاءهم بقرعة ولا بغيرها . **قوله** ( وقال أبو هريرة : عرض النبي ﷺ الخ ) وصله قبل بابواب ، وتقدم الكلام عليه في « باب إذا تسارع قوم في البعير » وهو حجة في العمل بالقرعة . ثم ذكر المصنف في الباب أيضا أربعة أحاديث : الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الجنائز ، وثاني في الهجرة شيء من ترجمة أم العلاء المذكورة وعثمان بن مظعون ، إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قولها فيه « أن عثمان بن مظعون طار له سهمه في

السكنى ومعنى ذلك أن المهاجرين لما دخلوا المدينة لم يكن لهم مساكن ، فاقترح الانصار في إزائهم ، فصار عثمان بن مظعون لآل أم العلاء فزل فيهم . الثاني حديث عائشة وكان رسول الله ﷺ إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه ، وهو طرف من أول حديث الإفك ، وباقيته يتعلق بالقسم ، وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبقت الإشارة إلى عمل شرحه هناك . الثالث حديث أبي هريرة ولو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، وقد تقدم مشروحا في أبواب الأذان من كتاب الصلاة ، والغرض منه مشروعية القرعة لأن المراد بالاستهم هنا الإقراع وقد تقدم بيانه هناك . الرابع حديث النعمان بن بشير . قوله ( مثل المدهن ) بضم أوله وسكون المبهمة وكسر الهاء بعدها نون أى المحابي بالمبهمة والموحدة والمدهن والمدهن واحد ، والمراد به من يرأى ويضيق الحق ولا يغير المنكر . قوله ( والواقع فيها ) كذا وقع هنا ، وقد تقدم في الشركة من وجه آخر عن عامر وهو الشعبي ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهو أصوب لأن المدهن والواقع أى مرتكبها في الحكم واحد ، والقائم مقابله . ووقع عند الاسماعيلي في الشركة ، مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، وهذا يشمل الفرق الثلاث وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمرأى في ذلك ، ووقع عند الاسماعيل أيضا هنا ، مثل الواقع في حدود الله تعالى والناهي عنها ، وهو المطابق للمثل المضروب فانه لم يقع فيه إلا ذكر فرقتين فقط لكن إذا كان المدهن مشتركا في الذم مع الواقع صاروا بمنزلة فرقة واحدة ، وبيان وجود الفرق الثلاث في المثل المضروب أن الذين أرادوا خرق السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله ، ثم من عداهم إما منكر وهو القائم ، وإما ساكت وهو المدهن . وحمل ابن التين قوله هنا الواقع فيها ، على أن المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى ( إذا وقعت الواقعة ) أى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه ، وكأنه غفل عما وقع في الشركة من مقابلة الواقع بالقائم ، وقد رواه الترمذى من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ ( مثل القائم على حدود الله والمدهن فيها ، وهو مستقيم وقال الكرماني : قال في الشركة ، مثل القائم ، وهنا مثل المدهن ، وهما نقيضان ، فان القائم هو الأمر بالمعروف والمدهن هو التارك له ، ثم أجاب بأنه حيث قال القائم نظر الى جهة النجاة ، وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولا شك أن التشبيه مستقيم على الحالين . قلت : كيف يستقيم هنا الاقتصار على ذكر المدهن وهو التارك للأمر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد وهو العاصي وكلاهما هالك ، فالذى يظهر أن الصواب ما تقدم والحاصل أن بعض الرواة ذكر المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة ، وأما الجمع بين المدهن والواقع دون القائم فلا يستقيم . قوله ( استهموا سفينة ) أى اقترعوها ، فأخذ كل واحد منهم سهما أى نصيبا من السفينة بالقرعة بأن تكون مشتركة بينهم إما بالإجارة وإما بالملك ، وإنما تقع القرعة بعد التعديل ، ثم يقع النشاح في الأنصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم . قال ابن التين : وإنما يقع ذلك في السفينة ونحوها فيما إذا نزولها مما ، أما لو سبق بعضهم بعضا فالسابق أحق بموضعها . قلت : وهذا فيما إذا كانت مسجلة مثلا ، أما لو كانت مملوكة لم مثلا فالقرعة مشروعة إذا تنازعا والله أعلم . قوله ( فتأذوا به ) أى بالمار عليهم بالماء حالة السقى . قوله ( فأخذ فأسا ) بهزمة ساكنة معروف ويؤث . قوله ( ينقر ) بفتح أوله وسكون النون وضم الناف أى يحفر ليخرقها . قوله ( فان أخذوا على يديه ) أى منعوه من الحفر ( أنجوه ونجوا أنفسهم ) هو تفسير للرواية الماضية في الشركة حيث قال

« نَجُوا وَنَجُوا » أي كل من الآخذين والمأخوذين ، وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه ، وإلا هلك العاصي بالمصيبة والساکت بالرضا بها . قال المهلب وغيره : في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة ، وفيه نظر لأن التعذيب المذكور إذا وقع في الدنيا على من لا يستحقه فإنه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته . وفيه استحقاق العقوبة بترك الأمر بالمعروف ، وتبيين العالم الحكم بضرب المثل ، ووجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا ، وأنه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلو ما يضر به ، وأنه إن أحدث عليه ضررا لزمه إصلاحه ، وأن لصاحب العلو منعه من الضرر . وفيه جواز قسمة العقار المتفاوت بالقرعة وإن كان فيه علو وسفل . ( تنبيه ) : وقع حديث النعمان هذا في بعض النسخ مقديما على حديث أم العلاء ، وفي رواية أبي ذر وطائفة كما أوردته

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الشهادات وما اتصل به من القرعة وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على ستة وسبعين حديثا ، المعلق منها أحد عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مضي ثمانية وأربعون حديثا والخالص ثمانية وعشرون ، واقفه مسلم على تخريجها سوى خمسة أحاديث وهي حديث عمر « كان الناس يؤخذون بالوحي ، وحديث عبد الله بن الزبير في قصة الألفك ، وحديث القاسم بن محمد فيه وهو مرسل ، وحديث أبي هريرة في الاستهام في اليمين ، وحديث ابن عباس في الإنكار على من يأخذ عن أهل الكتاب . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ثلاثة وسبعون أثرا . واقفه سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٣ - كتاب الصلح

١ - باب ما جاء في الإصلاح بين الناس . وقوله عز وجل [١١٤ النساء] :

﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَسَرَ بَصَدَقَةً أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ

وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ رِضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

وخرج الإمام إلى المواضع ليُصلح بين الناس بأصحابه

٢٦٩٠ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** أبو عسّان قال **حدثني** أبو حازم عن سهل بن سعد رضى الله

عنه « أن ناساً من بنى عمرو بن عوف كان بينهم شىء ، فخرج إليهم النبي ﷺ في أناس من أصحابه ليُصلح

بينهم ، فحضرت الصلاة ولم يأت النبي ﷺ ، فأذن بلال بالصلاة ولم يأت النبي ﷺ . فجاء إلى أبي بكر

قال : إن النبي ﷺ حُبِسَ ، وقد حضرت الصلاة ، فهل لك أن تؤم الناس ؟ قال : نعم ، إن شئت .

فأقام الصلاة فقدم أبو بكر ، ثم جاء النبي ﷺ يمشى في الصفوف حتى قام في الصف الأول ، فأخذ الناس

في التصفيح حتى أكثروا ، وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة ، فالتفت فإذا هو بالنبي ﷺ وراءه ،

فأشار إليه بيده فأمره أن يصلى كما هو ، فرفع أبو بكر يده فحيد الله ، ثم رجع القهقري وراءه حتى دخل

في الصف ، فقدم النبي ﷺ فصلّى بالناس . فلما فرغ أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، إذا نأبكم شىء

في صلاتكم أخذتم بالتصفيح للنساء ، من فاته شىء في صلاته فليقل سبحان الله ، فإنه لا يسعه

أحد إلا التفت . يا أبا بكر ، ما منك حين أشرت إليك لم تصل بالناس ؟ قال : ما كان ينبغي لابن أبي

قحافة أن يصلى بين يدي النبي ﷺ ،

٢٦٩١ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** معمر قال سمعتُ أبي أن أنساً رضى الله عنه قال « قيل لئنى ﷺ : لو

أتيت عبد الله بن أبي . فانطلق إليه النبي ﷺ وركب حاراً ، فانطلق للسلون يمشون معه . وهى أرض

سبخة . فلما أتاه النبي ﷺ قال : إليك عني ، والله لقد آذاني تنن حارك . قال رجل من الأنصار منهم : والله

لحار رسول الله ﷺ أطيب ريحاً منك . فضرب لعبد الله رجل من قومه ، فشتما ، فغضب لكل واحد منهما

أصحابه ، فكان بينهما ضرب بالجرید والأبدى والتمال ، فبلننا أنهما أزلتا ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين آفة فيهما

فأصلحا بينهما ﴾ [٩ الحجرات]

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الصلح ) كذا للنسبي والاصيلي وأبي الوقت . ولغيرهم ذباب . وفي نسخة الصفاني : أبواب الصلح . باب ما جاء . وحذف هذا كله في رواية أبي ذر ، واقتصر على قوله : ما جاء في الإصلاح بين الناس ، وزاد من الكشميني : إذا تفاسدوا . والصلح أقسام : صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين ، والصلح بين الفئة الباغية والعادلة ، والصلح بين المتخاصمين كالزوجين ، والصلح في الجراح كالغزو على مال ، والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت المزاخمة إما في الاملاك أو في المشتركات كالشوارع ، وهذا الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحاب الفروع ، وأما المصنف فترجم هنا لاكثرهما . قوله ( وقول الله عز وجل ) لاخير في كثير من نجوم الامن امر بصدقة او معروف ( إلى آخر الآية ) التقدير لا نجوى من الخ فان في ذلك الخير ، ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا أى لكن من امر بصدقة الخ فان في نجوماء الخير ، وهو ظاهر في فضل الإصلاح . قوله ( وخروج الإمام ) إلى آخر بقية الترجمة . ثم أورد المصنف حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه عليه السلام إلى الإصلاح بين بني عمرو بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإمامة ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ثانيهما حديث أنس في المعنى . قوله ( حدثنا معتز ) هو ابن سليمان التيمي ، والاسناد كله بصريون . ووقع في نسخة الصفاني في آخر الحديث ما نصه : قال أبو عبد الله - وهو المصنف - هذا ما انتخبته من حديث مسند قبل أن يجلس ويحدث . قوله ( ان أنسا قال ) كذا في جميع الروايات ليس فيه تصريح بتحديث أنس لسليمان التيمي ، وأعله الاسماعيل بأن سليمان لم يسمعه من أنس ، واعتمد على رواية المقدسي عن معتز عن أبيه أنه بلغه عن أنس بن مالك . قوله ( قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ) لم أقف على اسم القائل . قوله ( لو أتيت عبد الله بن أبي ) أى ابن سلول الخزرجي المشهور بالنفاق . قوله ( وهي أرض سبخة ) بفتح المهملة وكسر الواو بعدها معجمة أى ذات سبخ ، وهي الأرض التي لا تثبت ، وكانت تلك صفة الأرض التي مر بها صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ، وذكر ذلك للتوطئة لقول عبد الله بن أبي - إذ تأذى بالغبار . قوله ( فقال رجل من الانصار منهم الخ ) لم أقف على اسمه أيضا ؛ وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن رواحة ، ورأيت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الديلمي ولم يذكر مستنده في ذلك فتبعت ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد الآتي في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس ، وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن رواحة وبين عبد الله بن أبي مراجعة ، لكنها في غير ما يتعلق بالنبي ذكر هنا ، فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك ، لكن سياقها ظاهر في المفارقة ، لان في حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم أراد عيادة سعد بن عباد فر بعبد الله بن أبي . وفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى إنيان عبد الله بن أبي ، ويحتمل اتحادهما بأن الباعث على توجهه العيادة فاتفق مرووه بعبد الله بن أبي فقبل له حينئذ لو أتيت فأتاه ، ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة : فلما غشيت المجلس عجاوبة الدابة خر عبد الله بن أبي أنفه بردائه . قوله ( فغضب لعبد الله ) أى ابن أبي ( رجل من قومه ) لم أقف على اسمه . قوله ( فشتا ) كذا للاكثر أى شتم كل واحد منهما الآخر ، وفي رواية الكشميني : بالمهلة والدال ، والأول أصوب . ووقع في حديث أسامة : فلم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفضهم حتى سكتوا . قوله ( قبلنا ) القائل ذلك هو أنس بن مالك ، بينه الاسماعيل في روايته المذكورة من طريق المقدسي فقال في آخره : قال أنس : فأنبت أنها نزلت فيهم ، ولم أقف على اسم النبي أنبا أنسا بذلك ، ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره : وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعفون عن

المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصبرون على الأدنى ، إلى آخر الحديث . وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) في هذه القصة ، لأن الخاصة وقعت بين من كان مع النبي ﷺ من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي ، وكانوا إذا ذاك كنفارا فكيف ينزل فيهم ( طائفتان من المؤمنين ) ولا سيما إن كانت قصة أنس وأسامة متحدة ، فإن في رواية أسامة فاستب المسليون والمشركون . قلت : يمكن أن يحمل على التعليل ، مع أن فيها اشكالا من جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه ، والآية المذكورة في الحجرات ونزولها متأخر جداً وقت مجيء الوفود ، لكنه يحتمل أن تكون آية الإصلاح نزلت قديماً فيندفع الاشكال . ( تنبيه ) : القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله ، لأن قصة سهل في بني عمرو بن عوف وهم من الأوس وكانت منازلهم بقباء ، وقصة أنس في رمل عبد الله بن أبي وسعد بن عباد وهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ، ولم أقف على سبب الخاصة بين بني عمرو بن عوف في حديث سهل والله أعلم . وفي الحديث بيان ما كان النبي ﷺ عليه من الصفح والحلم والصبر على الأدنى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك ، وفيه أن ركوب الحمار لا تقص فيه على الكبار . وفيه ما كان الصحابة عليه من تعظيم رسول الله ﷺ والأدب معه والمحبة الشديدة ، وأن الذي يشير على الكبير بشيء يورده بصورة العرض عليه لا الجزم . وفيه جواز المجالفة في المدح لأن الصحابي أطلق أن ربح الحمار أطيب من ربح عبد الله بن أبي وأقره النبي ﷺ على ذلك

## ٢ - باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس

٢٦٩٢ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أمه أم كلثوم بنت عقبة أخبرته أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « ليس بالكاذب الذي يصلح بين الناس فينمي خيراً أو يقول خيراً »

**قوله** ( باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس ) ترجم بلفظ « الكاذب » وساق الحديث بلفظ « الكذاب » واللفظ الذي ترجم به لفظ معمر عن ابن شهاب وهو عند مسلم ، وكان حق السياق أن يقول : ليس من يصلح بين الناس كاذباً ، لكنه ورد على طريق القلب وهو مائع . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية . **قوله** ( فينمي ) بفتح أوله وكسر الميم أي يبلغ ، تقول نميت الحديث أنميته إذا بلغت على وجه الإصلاح وطلب الخير ، فإذا بلغت على وجه الإفساد والنميمة قلت نميته بالتشديد كذا قاله الجمهور ، وادعى الحربي أنه لا يقال إلا نميته بالتشديد ، قال : ولو كان ينمي بالتخفيف للزم أن يقول خير بالرفع ، وتعبه ابن الأثير بأن « خيراً » انتصب ينمي كما ينتصب يقال ، وهو واضح جداً يستغرب من خفاء مثله على الحربي . ووقع في رواية « الموطأ » ينمي بضم أوله ، وحكى ابن قرقول عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالهاء بدل الميم قال : وهو تصحيف ، ويمكن تخريجه على معنى يوصل تقول : أنهيت إليه كذا إذا أوصلته . **قوله** ( أو يقول خيراً ) هو شك من الراوي ، قال العلماء : المراد هنا أنه يجب بماعله من الخير



وبسكت عما علمه من الشر ولا يكون ذلك كذبا لأن الكذب الإخبار بالشئ على خلاف ما هو به ، وهذا ساكت ، ولا ينسب لساكت قول . ولا حجة فيه لمن قال : يشترط في الكذب القصد إليه لأن هذا ساكت ، وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه في آخره « ولم أسمعه يرخص في شيء مما يقول الناس إنه كذب إلا في ثلاث » فذكرها ، وهي الحرب وحديث الرجل لامرأته والإصلاح بين الناس ، وأورد النسائي أيضا هذه الزيادة من طريق الزبيدي عن ابن شهاب ، وهذه الزيادة مدرجة ، بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال : وقال الزهري . وكذا أخرجهما النسائي مفردة من رواية يونس وقال : يونس أثبت في الزهري من غيره ، وحزم موسى بن هارون وغيره بأدراجها ، ورويناه في « فرائد ابن أبي ميسرة » من طريق عبد الوهاب ابن وليح عن ابن شهاب فسأله بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد ، قال الطبري : ذهبت طائفة إلى جواز الكذب لتصد الإصلاح وقالوا : إن الثلاث المذكورة كالمثال ، وقالوا : الكذب المنعوم إنما هو فيما فيه مضرة ، أو ما ليس فيه مصلحة . وقال آخرون : لا يجوز الكذب في شيء مطلقا وحلوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم : دعوتك أمس ، وهو يريد قوله اللهم اغفر للسليين . ويعد امرأته بعتية شيء ويريد إن قدر الله ذلك . وأن يظهر من نفسه قوة . قلت : وبالأول جزم الخطابي وغيره ، وبالثاني جزم المهلب والأصملي وغيرهما ، وسيأتي في باب الكذب في الحرب ، في أواخر المجاهد مزيد لهذا إن شاء الله تعالى . واتفقوا على أن المراد بالكذب في حق المرأة والرجل إنما هو فيما لا يقطع حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس له أو لها ، وكذا في الحرب في غير التأمين . واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطراب ، كما لو قصد ظالم قتل رجل وهو محتف عنه فله أن ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا يأثم . والله أعلم

### ٣ - باب قول الإمام لأصحابه : اذهبوا بنا نصلح

٢٦٩٣ - حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى وإسحاق بن محمد القروي قالوا : حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن سهل بن سعيد رضي الله عنه « أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : اذهبوا بنا نصلح بينهم »

قوله ( باب قول الإمام لأصحابه اذهبوا بنا نصلح ) ذكر فيه طرقا من حديث سهل بن سعد الماضي في أوائل كتاب الصلح ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله في أول الاسناد « حدثنا محمد بن عبد الله » كذا للأكثر ، ووقع في رواية النسقي وأبي أحمد الجرجاني بأسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز وإسحق . وعبد العزيز الأويسى من مشايخ البخاري وهو الذي أخرجه عن الحديث الذي في الباب قبله ، وروى عنه هذا بواسطة ، وكذلك إسحق بن محمد الفرمي حدث عنه بواسطة وبغير واسطة ، ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثير ، والاستاد كله مديون . وأما محمد بن عبد الله المذكور لجزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس النخعي ، نسبة إلى حمه . والله أعلم

## ٤ - باب قول الله تعالى [١٢٨ النساء] (أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ)

٢٦٩٤ - **حديث** ثقيبة بن سعيد حدثنا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً) قالت «هو الرجل يرى من امرأته ما لا يُعجبه كثيراً أو غيره فيريد فراقها، فتقول: أمسكني، وأقسم لي ما شئت». قالت: ولا بأس إذا تراضيا.

**قوله** (باب قول الله عز وجل: أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ) أورد فيه حديث عائشة في تفسير الآية، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى.

## ٥ - باب إذا اصطلحوا على صلح جور فاصلح مردود

٢٦٩٥، ٢٦٩٦ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما قالا «جاء أمراؤنا فقال: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله. فقام خصمه فقال: صدق، اقض بيننا بكتاب الله. فقال الأعرابي: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته، فقالوا: على ابنك أرجم، فقذبت ابني منه بمائة من النعم ووليدة، ثم سألت أهل العلم فقالوا: إنما على ابنك جلد مائة وتغريب عام. فقال النبي ﷺ: لأفضي بينكما بكتاب الله، أما الوليدة والنعم فردت عليك، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام. وأما أنت يا أنيس - رجُل - فاغذ على امرأة هذا فارجمها. فقدا عليها أنيس فرجمها».

٢٦٩٧ - **حديث** يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ»

رواه عبد الله بن جعفر المخزومي وعبد الواحد بن أبي هرون عن سعيد بن إبراهيم

**قوله** (باب إذا اصطلحوا على صلح جور فاصلح مردود) يجوز في صلح جور الإضافة وأن ينون صلح ويكون جور صفة له. ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف، وسيأتي شرحها مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى. والترض منه هنا قوله في الحديث «الوليدة والنعم رد عليك»، لأنه في معنى الصلح عما وجب على العسيف من الحد، ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جوراً. **قوله** (حدثنا يعقوب) كذا الأكثر غير منسوب، واقترد ابن السكن بقوله «يعقوب بن محمد»، ووقع نظير هذا في المغازي في «باب فضل من شهد بدراً»، قال البخاري «حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد» فوقع عند ابن السكن «يعقوب بن محمد»، أي الزهري، وعند الأكثر غير منسوب، لكن قال أبو ذر في روايته في المغازي «يعقوب بن إبراهيم أي الدورقي»، وقد روى البخاري في الطهارة «عن يعقوب بن إبراهيم عن اسماعيل بن علية حدثنا»، فنسب أبو ذر في روايته فقال «الدورقي»، وجزم الحاكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن، وجزم أبو

أحمد الحاكم وابن منده والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن حميد بن كاسب ، ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن حميد ليس من شرطه ، وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ورد عليه بأن البخاري لم يلقه فانه مات قبل أن يرحل ، وأجاب البرقاني عنه بجواز سقوط الوسطة وهو بعيد ، والذي يترجح عندي أنه الدورقي حملا لما أطلقه على ماقيده ، وهذه عادة البخاري لا يهمل نسبة الراوي إلا إذا ذكرها في مكان آخر فیهلما استغناء بما سبق والله أعلم . وقد جزم أبو علي الصدفي بأنه الدورقي ، وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج ، بأن البخاري أخرج هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم . **قوله** (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ووقع منسوبا كذلك في مسلم وقال في روايته « حدثنا أبي » . **قوله** (عن القاسم) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصايا فيها أثره في ماله ، فذهبت الى القاسم بن محمد استشيريه فقال القاسم « سمعت عائشة » فذكره . وسيأتي بيان الأثر المذكورة في رواية الخرمي المعلقة عن العلاء بن عبد الجبار . **قوله** (رواه عبد الله بن جعفر الخرمي) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة إلى المسور بن مخرمة ، لجعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة ، وروايته هذه وصلها مسلم من طريق أبي عامر العقدي والبخاري في « كتاب خلق أفعال العباد » كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم « سألت القاسم بن محمد عن رجل له مساكن فأوصى بثلث كل مسكن منها قال : يجمع ذلك كله في مسكن واحد » فذكر المتن بلفظ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** (وعبد الواحد بن أبي عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ « من فعل أمرا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، وليس لعبد الواحد أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد روينا في « كتاب السنة لأبي الحسين بن حامد » من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال « عن سعد بن إبراهيم قال كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي هب أوصى بوصية ، فجعل بعضها صدقة وبعضها ميراثا وخلط فيها ، وأنا يومئذ على القضاء ، فادرست كيف أفضي فيها ، فصليت بحسب القاسم بن محمد فسأله فقال : أجز من ماله الثلث وصية ، ورد سائر ذلك ميراثا ، فان عائشة حدثتني » فذكره بلفظ إبراهيم بن سعد . وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة « من آل أبي جهل » وهم ، وإنما هو من آل أبي هب ، وعلى أن قوله في رواية مسلم « يجمع ذلك كله في مسكن واحد » هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد ، لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام القاسم بن محمد ، وهو مشكل جدا ، فالذي أوصى بثلث كل مسكن أوصى بامر جائز اتفاقا ، وأما إلزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد ففيه نظر لاحتمال أن يكون بعض المساكن أغل قيمة من بعض ، لكن يحتمل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية بمسكن واحد من الثلاثة ، ولعله كان في الوصية شيء زاد على ذلك يوجب إنكارها كما أشارت اليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم . وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكلته ، وأجاب عنه بالحل على ما إذا أراد أحد الفريقين الفدية ، أو الموصل لم القسمه وتمييز حقه ، وكانت المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القسمه ، فحينئذ تقوّم المساكن قيمة التعديل ويجمع نصيب الموصل لم في موضع واحد ويصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم . وهذا الحديث معدود من أصول الاسلام وقاعدة من قواعده ، فان معناه : من اختلج في الدين مالا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه . قال النووي : هذا الحديث

بما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك . وقال الطرق : هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع ، لأن الدليل يتركب من مقدمتين ، والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه ، وهذا الحديث مقدمة كبرى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه ، لأن منطوقه مقدمة كلية في كل دليل ناف لحكم ، مثل أن يقال في الوضوء بما : نجس : هذا ليس من أمر الشرع ، وكل ما كان كذلك فهو مردود ، فهذا العمل مردود . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث ، وأما يقع النزاع في الأولى . ومفهومه أن من عمل عملا عليه أمر الشرع فهو صحيح ، مثل أن يقال في الوضوء بالنية : هذا عليه أمر الشرع ، وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح . فالمقدمة الثانية ثابتة بهذا الحديث والأولى فيها النزاع ، فلو اتفق أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعى ونفيه لاستقل الحديثان بجميع أدلة الشرع ، لكن هذا الثانى لا يوجد ، فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع والله أعلم . وقوله رد ، معناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول ، مثل خلق ومخلوق ونسخ ومنسوخ ، وكأنه قال : فهو باطل غير معتد به ، واللفظ الثانى وهو قوله من عمل ، أعم من اللفظ الأول وهو قوله من أحدث ، فيحتاج به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود ثمراتها المرتبة عليها ، وفيه رد المحدثات وأن النهى يقتضى الفساد ، لأن المنهيات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها ، ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله : ليس عليه أمرنا ، والمراد به أمر الدين ، وفيه أن الصلح الفاسد منتقض ، والمأخوذ عليه مستحق الرد

## ٦ - باب كيف يكتب « هذا ما صالح فلان بن فلان فلان بن فلان »

وان لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه

٢٦٩٨ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **عند بن حنبل** حدثنا **شعبة** عن **أبي إسحاق** قال سمعت **البراء بن عازب** رضى الله عنهما قال : لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على بن أبى طالب رضوان الله عليه بينهم كتابا ، فكتب « محمد رسول الله » قال للمشركون : لا تكتب محمد رسول الله ، لو كنت رسولا لم تقا تلك . قال لى : انهم . قال على : ما أنا بالذى أحياه ، فحاه رسول الله ﷺ بيده ، وصالحهم على أن يدخل هو وأصحابه ثلاثة أيام ، ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح . فسأله : ما جلبان السلاح ؟ فقال : القرب بما فيه

٢٦٩٩ - **حدثنا عبيد الله بن موسى** عن **إسرائيل** عن **أبي إسحاق** عن **البراء** رضى الله عنه قال « **احمر النبي ﷺ** في ذى القعدة ، فأتى أهل مكة أن يدعوهم يدخل مكة ، حتى قاضم على أن يقيم بها ثلاثة أيام . فلما كتبوا الكتاب كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ﷺ ، فقالوا : لا قرأ بها ، فلو نعلم أنك رسول الله ما منعناك ، لكن أنت محمد عبد الله . قال : أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله ، ثم قال لى : امح « رسول الله » قال : لا والله لا أعمرك أبدا ، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب : هذا

ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، لا يدخل مكة سلاح إلا في القرب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يبعثه ، وأن لا يمنع أحدا من أصحابه أراد أن يقيم بها . فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عليا فقالوا : قل لصاحبك أخرج عنا فقد مضى الأجل . فخرج النبي ﷺ ، فتبعتهم ابنة حمزة - ياعم ، ياعم - فتناولوها على فأخذ بيدها وقال لفاطمة : ذاك ابنة عمك أحلبها . فاختم فيها على وزيد وجعفر . فقال علي : أنا أحق بها وهي ابنة عمي وخائنتها تحتي . وقال زيد : ابنة أخي . فقضى بها النبي ﷺ لخائنتها وقال : الخالة بمنزلة الأم ، وقال لعلي أنت مني وأنا منك . وقال لجعفر اشبهت خلقي وخاقي . وقال لزيد : أنت أخونا ومولانا »

قوله ( باب كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ابن فلان ، وإن لم ينسبه إلى قبيلته أو نسبه ) أي إذا كان مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن اللبس فيه فيكتفي في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجدة والنسب والبلد ونحو ذلك . وأما قول الفقهاء : يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجده ونسبه ، فهو حيث يخشى اللبس ، وإلا لحث يؤمن اللبس فهو على الاستحباب . واختلف في ضبط هذه اللفظة وهي قوله « ونسبه » ، فقيل بالجر عطفا على قبيلته وعلى هذا فالتردد بين القبيلة والنسبة ، وقيل بالنصب فعل ماض معطوف على المنى ، أي سواء نسبه أو لم ينسبه ، والأول أولى ، وبه جزم الصغاني . قوله ( لما صالح رسول الله ﷺ أهل الحديبية كتب على ) سياق في الشروط من حديث المسور بن مخرمة بيان سبب ذلك مطولا ، وقد ذكر المصنف هنا من طريق إسرائيل عن ابن إسحاق هذا الحديث أتم سياقا من طريق شعبة ، وبأني شرحه في « باب عمرة القضاء » من المغازي إن شاء الله تعالى . ونذكر هناك بيان الخلاف في مباشرته ﷺ الكتابة ، والفرض منه هنا اقتصار الكاتب على قوله « محمد رسول الله » ، ولم ينسبه إلى أب ولا جد ، وأقره ﷺ واقتصر على محمد بن عبد الله بغير زيادة ، وذلك كله لأمن الالتباس

## ٧ - باب الصلح مع المشركين . فيه عن أبي سفيان

وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ « ثم تكون هذنة بينكم وبين بني الأصفر

وفيه سهل بن حنيف « لقد رأيتنا يوم أبي جندل » ، وأسماء ، والمسنور عن النبي ﷺ

٢٧٠٠ - وقال موسى بن مسعود : حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي

الله عنهما قال « صالح النبي ﷺ المشركين يوم الحديبية على ثلاثة أشياء : على أن « من أتاه من المشركين رده إليهم ، ومن أتاهم من المسلمين لم يرؤوه . وعلى أن يدخلهم من قابل ويقيم بها ثلاثة أيام ، ولا يدخلها إلا تحلبان السلاح : السيف والقوس ونحوه . فجاء أبو جندل يحبل في قيوده فردّه إليهم »

قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤملا عن سفيان أبي جندل ، وقال « إلا تحلب السلاح »

٢٧٠١ - **حديث** محمد بن رافع حدثنا سريج بن النعمان حدثنا فليح عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ خرج مغمتمراً ، لحال كفار قريش بينه وبين البيت ، ففحّر هذبة ، وخلق رأسه بالحديبية ، وقاضم على أن يفتنم العام المقبل ، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم ، فلما أقام بها ثلاثاً أمروه أن يخرج فخرج »

[الحديث ٢٧٠١ - طرقة في : ٤٢٧٢]

٢٧٠٢ - **حديث** مسدد حدثنا بشر حدثنا يحيى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنسة قال « انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر وهي يومئذ صلح ... »

[الحديث ٢٧٠٢ - أطرافه في : ٣١٧٣ ، ٦١٤٣ ، ٦٨٩٨ ، ٧١١٧]

**قوله** ( باب الصلح مع المشركين ) أى حكمه أو كيفيته أو جوازه ، وسيأتي شرحه وبيانها في كتاب الجزية والموادعة مع المشركين بالمال وغيره . **قوله** ( فيه ) أى يدخل في هذا الباب . **قوله** ( عن أبي سفيان ) يشير إلى حديث أبي سفيان صخر بن حرب في شأن هرقل ، وقد تقدم بطوله في أول الكتاب ، والمرض منه قوله في أوله « ان هرقل أرسل إليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله ﷺ كفار قريش ، الحديث . وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها » . **قوله** ( وقال عوف بن مالك عن النبي ﷺ : تكون هدنة بينكم وبين بني الأصفر ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بتمامه في الجزية من طريق أبي إدريس الخولاني عنه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « وفيه سهل بن حنيف : لقد رأيتنا يوم أبي جندل ، هو أيضاً طرف من حديث وصله أيضاً في أواخر الجزية ، لم يقع في رواية غير أبي ذر والاصل في « لقد رأيتنا يوم أبي جندل » . **قوله** ( وأسماء والمصور ) أما حديث أسماء وهي بنت أبي بكر فكانه يشير إلى حديثها الماضي في الهبة قالت « قدمت على أمي رغبة في عهد قريش ، الحديث . وأما حديث المسور فسيأتي موصولاً في الشروط . **قوله** ( وقال موسى بن مسعود ) هو أبو حذيفة الهمداني ، وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه ، ووصلها أيضاً الاسماعيل والبيهقي وغيرهما . وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمدة القضاء مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله فيه ( يحجل ) - بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم - أى يمشى مثل الحجلة الطير المعروف يرفع رجلاً ويضع أخرى ، وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ . **قوله** ( قال أبو عبد الله : لم يذكر مؤمل عن سفيان أبا جندل ، وقال : إلا بجلب السلاح ) يعنى أن مؤملاً وهو ابن اسماعيل تابع أبا حذيفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو الثوري لكنه لم يذكر قصة أبي جندل وقال « بجلب » بدل قوله « بجلبان » ، وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الموحدة وذكرها الخطابي بالتخفيف جمع جلبية ، وأما جلبان فبضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضميتين وتشديد الموحدة ، وبضبطه ثابت في « الدلائل » ، وأبو عبيد المروى بسكون اللام مع التخفيف ، ونقل عن بعض المتقنين أنه بالراء بدل اللام مع التشديد وكأنه جمع جراب ، لكن لم يقع في رواية الصحيح إلا باللام ، ووقع في نسخة متقنة بكسر الجيم واللام مع التشديد ، وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا تغر بذلك . وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه ، ورويناها بطو في « الحلية » وغيرها . ومن فوائدها

تصریح سفيان بتحديث أبي إسحاق له وبحديث البراء لأبي إسحق . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر ، وسيأتي شرحه في عمدة القضاء أيضا ، وحديث سهل بن أبي حثمة في قتل عبد الله بن سهل بنجيبر ، والفرغ منه قوله ذ وهي يومئذ صلح ، والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين ، وسيأتي شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود

## ٨ - باب الصلح في الدية

٢٧٠٣ - **حديث** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني حميد بن أنس حدثهم أن الربيع - وهي ابنة النضر - كسرت ثنية جارية ، فطأوا الأرض وطأوا العفو ، فأبوا . فاتوا النبي ﷺ فأمرهم بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أتكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيته . فقال : يا أنس كتاب الله القصاص . فرضى القوم وعفوا ، قال النبي ﷺ : إن من عباد الله من كوافسهم على الله لأبره . زاد الفزاري عن حميد عن أنس « فرضى القوم وقبلوا الأرض »

[ الحديث ٢٧٠٣ - أطرافه في : ٢٨٠٦ ، ٤٤٩٩ ، ٤٥٠٠ ، ٤٦١١ ، ٦٨٩٤ ]

**قوله** ( باب الصلح في الدية ) أى بأن يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ، ذكر فيه حديث أنس في قصة الربيع - وهو بضم الراء وفتح الموحدة وتشديد التحتانية المكسورة - وهي عمه أنس . وقوله زاد الفزاري يعنى مروان بن معاوية ، **قوله** ( فرضى القوم وقبلوا الأرض ) أى زاد على رواية الانصاري ذكر قبولهم الأرض ، والذي وقع في رواية الانصاري « فرضى القوم وعفوا » وظهره أنهم تركوا القصاص والأرض مطلقا ، فأشار المصنف إلى الجمع بينهما بأن قوله عفوا يحول على أنهم عفوا عن القصاص على قبول الأرض جمعا بين الروايتين ، وطريق الفزاري هذه وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

## ٩ - باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي رضي الله عنهما :

« ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين ، وقوله جل ذكره ( فأصلحوا بينهما )

٢٧٠٤ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول « استقبل الله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال ، فقال عمرو بن العاص : إني لأرى كتائب لأتوئلي حتى تقتل أقرانها . فقال له معاوية - وكان والله خير الرجلين - أى عمرو ، ان قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء من لى بأمر الناس ، من لى بنسأهم ، من لى بضيعتهم ؟ فبعث إليه رجلين من قريش من بنى عبد شمس - عبد الرحمن ابن سمرة وعبد الله بن عامر بن كرز - فقال : اذهبا إلى هذا الرجل فأعرضا عليه وقولا له وأطلبا إليه . فاتياه

فَدَخَلَ عَلَيْهِ فَسَكَّمَا وَقَالَا لَهُ وَطَلَبَا إِلَيْهِ . فَقَالَ لَهَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ : إِنَّا بَنُو عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَدْ أَصَبْنَا مِنْ هَذَا الْمَالِ ، وَإِنْ دُذِمَ الْأُمَةُ قَدْ عَائَتْ فِي دِمَائِهَا . قَالَا : فَانْهَ عِرْضُ هَلِكِكَ كَذَا وَكَذَا ، وَيَطْلُبُ إِلَيْكَ وَيَسْأَلُكَ . قَالَ : فَنَ لِي بِهَذَا ؟ قَالَا : نَحْنُ نُكْتَبُ بِهِ . فَمَا سَأَلَهَا شَيْئًا إِلَّا قَالَا : نَحْنُ لَكَ بِهِ . فَصَالَحَهُ . فَقَالَ الْحَسَنُ : وَلَقَدْ سَمِعْتُ أَبَا بَكْرَةَ يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّبْرِ - وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ - وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَيَقُولُ : «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللَّهُ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

قال أبو عبد الله : قال لي علي بن عبد الله : إنما ثبت لنا سماع الحسن من أبي بكره بهذا الحديث

[ الحديث ٢٧٠٤ - أطرافه في : ٣٦٢٩ ، ٣٧٤٦ ، ٧١٠٩ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي : إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين ) اللام في قوله « للحسن » ، بمعنى عن ، وترجم المصنف بلفظ الحديث احترازا وأدبا ، وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن ، وسيأتي شرحه مستوفى هناك . وقوله جل ذكره ( فاصلحوا بينهما ) لم يظهر لي مطابقة الحديث لهذا التدرج من الترجمة إلا إن كان يريد أنه ﷺ كان حريصا على امتثال أمر الله ، وقد أمر بالاصلاح ، وأخبر ﷺ أن الصلح بين الفئتين المختلفتين سيفع على يد الحسن ، **قوله** ( قال أبو عبد الله ) أي المصنف ( قال لي علي بن عبد الله ) أي ابن المديني ( إنما ثبت لنا سماع الحسن ) أي البصري ( من أبي بكره بهذا الحديث ) أي لتصريحه فيه بالسماع . وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المديني عن ابن عينة في « كتاب الفتن » ، ولم يذكر هذه الزيادة

### ١٠ - باب هل يُشيرُ الإمامُ بالصلح ؟

٢٧٠٥ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني أخى عن سليمان عن يحيى بن سعيد عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة رضی الله عنها تقول « سمع رسول الله ﷺ صوتَ خُصومٍ بالباب ، عالية أصواتهم ، وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه في شيء ، وهو يقول : والله لا أقبل ، فخرج عليهما رسول الله ﷺ فقال : أين التأتى على الله لا يفعل المعروف ؟ فقال : أنا يا رسول الله ، فله أي ذلك أحب »

٢٧٠٦ - **حدثنا** يحيى بن بُكره حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأهرج قال « حدثني عبد الله ابن كعب بن مالك عن كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن أبي حذرة الأسلمي مالٌ ، فأنفقه ففترمه حتى ارتفعت أصواتهما ، فربهما النبي ﷺ فقال : يا كعب - فأشار بيده كأنه يقول : النصف - فأخذ نصف ماله عليه وترك نصفًا »

**قوله** ( باب هل يشير الإمام بالصلح ) أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف ، فإن الجمهور استحبوا الحكم أن يتصرف



بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ، ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية ، وزعم ابن التين أنه ليس في حديث الباب ما ترجم به وإنما فيه الخوض على ترك بعض الحق ، وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح ، على أن المصنف ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخى ) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، وأبو الرجال بالجيم محمد بن عبد الرحمن أى ابن حارثة ابن الثمان الانصارى كنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل له أبو الرجال لأنه ولد له عشرة ذكور ، وهو من صفار التابعين ، وكذا الراوى عنه ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق منهم قرينان . وهذا الحديث أخرجه مسلم قال « حدثنا غير واحد عن إسماعيل بن أبي أويس » فعنه بعضهم في المنقطع والتحقيق أنه متصل في إسناده مهم ، وقد رواه عن إسماعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والإسماعيلي وغيرهما من طريقه ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق إبراهيم بن الحسين الكسائي وإسماعيل بن إسحق القاضي ، ورويناه في « المحامليات » ، عن عبد الله بن شبيب ، فيحتمل أن يفسر من أهمه مسلم هؤلاء أو بعضهم ، ولم ينفرد به إسماعيل بل تابعه أيوب بن سفيان عن أبي بكر بن أبي أويس أخرجه الإسماعيلي أيضا ، ولا انفرد به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه . **قوله** ( سمع رسول الله ﷺ صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم ) في رواية « أصواتهم » ، وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين ، أو كان التخاصم من الجانبين بين جماعة لجمع ثم ثني باعتبار جنس الخصم ، وليس فيه حجة لمن جوز صيغة الجمع بالاثني كما زعم بعض الشراح ، ويجوز في قوله « عالية » الجر على الصفة والنصب على الحال . **قوله** ( وإذا أحدهما يستوضع الآخر ) أى يطلب منه الوضوء ، أى الحليطة من الدين . **قوله** ( ويسترفقه ) أى يطلب منه الرفق به . وقوله ( فى شيء ) وقع بيانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث « دخلت امرأة على النبي ﷺ فقالت : انى ابتعت أنا وابنى من فلان تمرا فأحصيناه . لا والذي أكرمك بالحق ما أحصينا منه إلا ما نأكله في بطوننا أو نطعمه مسكينا ، وجئنا نستوضعه ما نقصناه الحديث ، فظهر بهذا ترجيح ثاني الاحتمالين المذكورين قبل ، وأن المخاطبة وقعت بين البائع وبين المشتريين ولم أقف على تسمية واحد منهم ، وأما تجويز بعض الشراح أن المتخاصمين هما المذكوران في الحديث الذى يليه ففيه بعد لتغاير القصتين ، وعرف بهذه الزيادة أصل القصة . **قوله** ( أين التالى ) بضم الميم وفتح المثناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أى الخالف المبالغ في العيين ، مأخوذ من الآلية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التحتانية وهى العيين ، وفي رواية ابن حبان « فقال آلى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب القرى . **قوله** ( فله أى ذلك أحب ) أى من الوضع أو الرفق ، وفي رواية ابن حبان « فقال إن شئت وضعت ما نقصوا وإن شئت من رأس المال ، فوضع ما نقصوا » وهو يشعر بأن المراد بالوضع الخط من رأس المال ، وبالرفق الاقتصار عليه وترك الزيادة ، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الامهال ، وفي هذا الحديث الخوض على الرفق بالغريم والاحسان اليه بالوضع عنه ، والزجر عن الحلف على ترك فعل الخير ، قال الداودى : إنما كره ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه ، وعن المهلب نحوه ، وتعقبه ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلف لمن حلف ليفعلن خيرا ، وليس كذلك بل الذى يظهر أنه كره له قطع نفسه عن فعل الخير ، قال : ويشكل في هذا قوله **رحمته** للعراقي الذى قال والله لا أزد على هذا ولا أتقص « أفلح إن صدق » ، ولم ينكر عليه حلفه على

ترك الزيادة وهي من فعل الخير ، ويمكن الفرق بأنه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء إلى الإسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن في الإسلام فيحس أنه على فعل الخير ، وفيه الصفع عما يجري بين المتخاصمين من القنط ورفع الصوت عند الحاكم . وفيه جواز سؤال المدين الحليطة من صاحب الدين خلافاً لمن كرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحمل المنة . وقال القرطبي : لعل من أطلق كرامته أراد أنه خلاف الأولى . وفيه هبة المجهول ، كذا قال ابن التين ، وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان وأنه أعلم . قوله ( حدثنا يحيى بن بكير ) تقدم حديث كعب بهذا الإسناد في أول الملائمة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب التقاضي والملائمة في المسجد ، من كتاب الصلاة ، وأعاد ابن أبي شيبة في روايته أن الدين المذكور كان أوقيتين ، قال ابن بطال : هذا الحديث أصل لقول الناس : خير الصلح على الشطر

### ١١ - باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم

٢٧٠٧ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كل سلاحي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس ، يعدل بين الناس صدقة »

[الحديث ٢٧٠٧ - طراه في : ٢٨٩١ ، ٢٨٩٩]

**قوله** ( باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم ) أورد فيه حديث أبي هريرة « تعدل بين الناس صدقة » وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ، ووقع هنا في أول الإسناد « حدثنا إسحق » غير منسوب في جميع الروايات إلا عن أبي ذر فقال « إسحق بن منصور » ووقع في الجهاد في موضعين أحدهما « إسحق بن نصر » والآخر « إسحق » غير منسوب . وسياق إسحق بن نصر مغاير لسياق إسحق الآخر ، فتبين أنه ابن منصور والله أعلم . وقوله « سلاحي » بضم المهملة وتخفيف اللام مع الفصر أي مفصل ، ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر تفسيره بذلك وأن في الإنسان ثلاثمائة وستين مفصلاً ، قال ابن المنير : ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث إلا العدل ، لكن لما خاطب الناس كلهم بالعدل وقد علم أن فيهم الحكام وغيرهم كان عدل الحاكم إذا حكم ، وعدل غيره إذا أصلح . وقال غيره : الإصلاح نوع من العدل ، فمطف العدل عليه من عطف العام على الخاص

### ١٢ - باب إذا أشار الإمام بالصلح فآبى ، حكم عليه بالحكم بين

٢٧٠٨ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاتم رجلاً من الأنصار قد شهد بدرًا إلى رسول الله ﷺ في شراج من الحرّة كانا يتقيان به كلامهما ، فقال رسول الله ﷺ للزبير : اسق بازير ثم أرسل إلى جارك . فنضب الانصاري فقال : يا رسول الله أن كان ابن عمك . فتكون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ، ثم اجلس حتى يبلغ الجد ، فانقموه

رسول الله ﷺ حينئذٍ حقاً للزبير . وكان رسول الله ﷺ قبل ذلك أشار على الزبير برأى سمة له وللأنصاري فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوعى للزبير حقه في مريح الحكم ، قال عروة قال الزبير : والله ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ الآية ، [ ٦٥ النساء ]

**قوله** ( باب إذا أشار الامام بالصلح فإني ) أي من عليه الحق ( حكم عليه بالحكم البين ) . أورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي عاصمه في سقي النخل ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب ، وقوله **دلفيا** أحفظه ، - بالحاء المهملة والفاء والطاء المعجمة - أي أغضبه ، وزعم الخطابي أن هذا من قول الزمري أدرجه في الخبر

### ١٣ - باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث ، والمجازفة في ذلك

وقال ابن عباس : لا بأس أن يتخارج الشريكان فيأخذ هذا ديناً وهذا عيناً

فإن توى لاحدهما لم يرجع على صاحبه

٢٧٠٩ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال « توفى أبي وعليه دين ، فمرضت على غرمائه أن يأخذوا التمر بما عليه فأبوا ، ولم يروا أن فيه وفاة ، فأنبت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال : إذا جدّته فوضعتة في المبركة أذنت رسول الله ﷺ . فجاء ومه أبو بكر وعمر ، فجلس عليه ودعا بالبركة ثم قال : ادع غرماءك فأورفهم . فأتت أحداه على أبي دين إلا قصيته ، وفضل ثلاثة عشر وسقاً : سبعة عجوة وسقاً لون ، أو ستة عجوة وسبعة لون . فوافيت مع رسول الله ﷺ المغرب فذكرت ذلك له ، فضحك فقال : أتت أبا بكر وعمر فأخبرها ، فقالا : لقد علمنا - إذ صنع رسول الله ﷺ ما صنع - أن سيكون ذلك »

وقال هشام عن وهب عن جابر « صلاة العصر » ولم يذكر « أبا بكر » ولا « ضحك » وقال « وترك » أبي عليه ثلاثين وسقاً ديناً »

وقال ابن إسحاق عن وهب عن جابر « صلاة الظهر »

**قوله** ( باب الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك ) أي عند المعارضة ، وقد قدمت توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ، ومراده أن المجازفة في الاعتياض عن الدين جائزة وإن كانت من جنس حقه وأقل ، وأنه لا يقتضيه إلا لا مقابلة من الطرفين . **قوله** ( وقال ابن عباس الخ ) وصله ابن أبي شيبة ، وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر يأتي الكلام عليه في علامات النبوة إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه « وفضل ، بفتح

المجمة . وضبط عند أبي ذر بكسرهما ، قال سيبويه وهو نادر . وقوله ( وقال هشام ) أى ابن عروة ( عن وهب ) أى ابن كيسان . ورواية هشام هذه تقدمت موصولة في الاستقراض . وقوله ( وقال ابن إسحق عن وهب عن جابر صلاة الظهر ) أى أن ابن إسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كما رواه هشام بن عروة إلا أنهما اختلفا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي ﷺ حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحق الظهر ، وقال هشام العصر ، وقال عبيد الله بن عمر المغرب ، والثلاثة روه عن وهب بن كيسان عن جابر ، وكان هذا القدر من الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته ﷺ في التمر وقد حصل توافقه عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بينها كبير معنى والله أعلم . وقوله . وستة لون ، اللون ماعدا المجوة ، وقيل هو الدقل وهو الردى ، وقيل اللون اللين واللين ، وقيل الاخلاط من التمر ، وسيأتى اللينة في تفسير سورة الحشر وأنه اسم للخلعة

#### ١٤ - باب الصلح بالدين والعين

٢٧١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** عثمان بن عمر **أخبرنا** يونس ح

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب **أخبرني** عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك **أخبره** أنه تقاضى ابن أبي حذردب دينا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد ، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو في بيته ، فخرج رسول الله ﷺ إليهما حتى كشف سيوف حبرته فنادى كعب بن مالك ، فقال : يا كعب ، فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار بيده أن ضم الشطر ، فقال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : قم فاقضه ،

**قوله** ( باب الصلح بالدين والعين ) أورد فيه حديث كعب بن مالك وقصته مع ابن أبي حذردب ، وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب . وقال ابن التين ليس فيه ما ترجم به . وأجيب بأن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين ، وكأنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى . قال ابن بطال : انفق العلماء على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز إذا حل الأجل ، فإذا لم يحل الأجل لم يحز أن يحط عنه شيئا قبل أن يقبضه مكانه ، وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم بدنانير أو عن دنانير بدرهم جاز واشترط القبض اهـ . **قوله** ( وقال الليث حدثني يونس ) وصلة النمل في الزهريات ، ، وليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب

( خاتمة ) اشتمل كتاب الصلح من الأحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا ، المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والمخالص اثنا عشر حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن ، وحديث عوف والمسود المعلقين ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٤ - كتاب الشروط

١ - باب ما يجوز من الشروط في الاسلام ، والأحكام ، والمباينة

٢٧١١ ، ٢٧١٢ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ صِرْوَانَ وَالْمُسَوَّرَ بْنَ خُرْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُخْبِرَانِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَمَّا كَاتَبَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو يَوْمَئِذٍ كَانَ فِيهَا اشْتَرَطَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا يَأْتِيَكَ مِنَّا أَحَدٌ - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتَهُ إِلَيْنَا وَخَلَيْتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ . فَكَرَهُ الْمُؤْمِنُونَ ذَلِكَ وَامْتَعَسُوا مِنْهُ ، وَأَبَى سُهَيْلٌ إِلَّا فَسْكَاتَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ ، فَرَدَّ يَوْمَئِذٍ أَبَا جَنْدَلٍ إِلَى أَبِيهِ سُهَيْلَ بْنِ عَمْرٍو ، وَلَمْ يَأْتِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا رَدَّهُ فِي تِلْكَ الْمَدَّةِ وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا . وَجَاءَتِ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ ، وَكَانَتْ أُمُّ كَلثُومٍ بِنْتُ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُطَيْطٍ مِمَّنْ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ - وَهِيَ عَاتِقٌ - فُجَاءَ أَهْلُهَا بِسَآلُونَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَهَا إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَرْجِعْهَا إِلَيْهِمْ لَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ فِيهِمْ ﴿ إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۚ ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - وَلَا مُمْسِكِينَ لَهُنَّ ۚ ﴾ [ ١ الْمُتَحَنَّة ]

٢٧١٣ - قَالَ عُرْوَةُ فَأَخْبَرَنِي عَائِشَةُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْتَحِنُهُنَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ ۚ ﴾ - إِلَى - غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قَالَ عُرْوَةُ قَالَتْ عَائِشَةُ : فَنَ أَقْرَ بِهَذَا الشَّرْطِ مِنْهَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « قَدْ بَايَعْتُكَ » كَلَامًا يَكْلَمُهَا بِهِ ، وَاللَّهُ مَامَسَتْ يَدُهُ يَدَ امْرَأَةٍ فَطُفَّ فِي الْمُبَايَعَةِ ، وَمَا بَايَعْنَهَا إِلَّا بِقَوْلِهِ

[ إِنْ حَدَّثَ ٢٧١٣ - أَطْرَافُهُ : ٧٢٢٣ ، ٤١٨٢ ، ٤٨٩١ ، ٥٢٨٨ ، ٧٢١٤ ]

٢٧١٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ : سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَشْتَرَطَ عَلَيَّ : وَالنَّصَحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ »

٢٧١٥ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِطْلَاقِ الزَّكَاةِ وَالنَّصَحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » **قَوْلُهُ** ( بَابُ مَا جُوزَ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْإِسْلَامِ وَالْأَحْكَامِ وَالْمُبَايَعَةِ ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ ، وَسَقَطَ كِتَابُ الشَّرْطِ لِنَهْجِهِ . وَالشَّرْطُ جَمْعُ شَرَطَ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ الرَّاءِ وَهُوَ مَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَهُ نَفْيُ أَمْرٍ آخَرَ غَيْرِ السَّبَبِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا بَيَانُ

ما يصح منها بما لا يصح . وقوله « في الاسلام ، أى عند الدخول فيه ، فيجوز مثلاً أن يشترط الكافر أنه إذا أسلم لا يكاف بالسفر من بلد إلى بلد مثلاً ، ولا يجوز أن يشترط أن لا يصلى مثلاً . وقوله « والأحكام ، أى العقود والمعاملات . وقوله « والمبايعة ، من عطف الخاص على العام . قوله (بخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ) هكذا قال عقيل عن الزهري واقتصر غيره على رواية الحديث عن المسور بن مخزومة ومروان بن الحكم ، وقد تبين برواية عقيل أنه عنهما مرسل ، وهو كذلك لأنهما لم يحضرا القصة ، وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصب من أخرجه من أصحاب الاطراف في مسند المسور أو مروان ، لأن مروان لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة ، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بستين . قوله ( لما كتب سهيل بن عمرو ) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل ، وسيأتى بعد أبواب بطوله من وجه آخر عن ابن شهاب ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك . وقوله « فامتنعوا ، بعين مهمة وضاد معجزة أى أنفوا وشق عليهم ، قال الخليل : معض بكسر العين المهمة والضاد المعجمة من الشئ . وامتنع : توجع منه . وقال ابن القطاع : شق عليه وأنف منه . ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة ، فالجهور على ما هنا ، والاصيلي والهمداني بظاء مثالة ، وعند القاسمي أمعنوا بتشديد الميم وكذا العبدوسي ، وعن النسبي انفضوا بنون وغين معجزة وضاد غير مثالة ، قال عياض : وكلها تغييرات ، حتى وقع عند بعضهم انفضوا بفاء وتشديد ، وبعضهم أغيطوا من الغيط . وقوله « قال عروة فأخبرتني عائشة ، هو متصل بالاسناد المذكور أولاً ، وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر التسكاح ، ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الايمان

## ٢ - باب إذا باع تخلاً قد أبرت

٢٧١٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من باع تخلاً قد أبرت فشرمتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »

**قوله** ( باب إذا باع تخلاً قد أبرت ) زاد أبو ذر عن الكشميني « ولم يشترط الثمن ، أى المشتري ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في كتاب البيوع ، ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر

## ٣ - باب الشروط في البيوع

٢٧١٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن برة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قصت من كتابتها شيئاً ، قالت لها عائشة ارجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أفضيَ عنكِ كتابتك ويكونَ ولاؤك لي فلت . فذكرت ذلك برة إلى أهلها فأبوا وقالوا : إن شأمت أن تمنسبَ عليكِ فلتفعلِ ويكونَ لنا ولاؤك . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال لها : اجاعلي فاجعي ، فإنما الولاء لمن أعتق »

قوله ( باب الشروط في البيوع ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريدة ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتق ، وإنما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين الفقهاء .

#### ٤ - باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز

٢٧١٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء قال سمعتُ عامراً يقول : حدثني جابر رضي الله عنه أنه كان يسيرُ على جملٍ له قد أعيا ، فرأى النبي ﷺ فصرَّبه ، فسارَ سيراً ليس يسيرُ مثله . ثم قال بئنيهِ بأوقية ، فبسته ، فاستنيتُ حملتهُ إلى أهلي . فلما قدَّمنا أتيتُهُ بالجلِ وقدَّني ثمنه ، ثم انصرفتُ ، فأرسلَ على أترى قال : ما كنت لأخذَ جملَكَ ، فخذَ جملَكَ ذلك فهو مالكُ »

قال شعبه عن مُغيرة عن عامرٍ عن جابرٍ « أقرنني رسولُ الله ﷺ ظهره إلى المدينة » . وقال إسحاقُ عن جريرٍ عن مُغيرة « فبسته على أن لي فقارَ ظهره حتى أبلغَ المدينة » . وقال عطاء وغيره « ولكَ ظهره إلى المدينة » . وقال محمد بنُ المسكديرٍ عن جابرٍ « شرطَ ظهره إلى المدينة » . وقال زيد بنُ أسلمٍ عن جابرٍ « ولكَ ظهره حتى ترجعَ » . وقال أبو الزبيرٍ عن جابرٍ « أقرناكَ ظهره إلى المدينة » . وقال الأعمشُ عن سالمٍ عن جابرٍ « تبكِّغْ عليه إلى أهلكَ » . قال أبو عبد الله : الاشتراطُ أكثرُ وأصحُّ عندى . وقال عُبيدُ الله وابنُ إسحاقٍ عن وهبٍ عن جابرٍ « اشتراه النبي ﷺ بأوقية » . وتابعه زيد بنُ أسلمٍ عن جابرٍ . وقال ابنُ جريجٍ عن عطاء وغيره عن جابرٍ « أخذته بأربعة دنانيرَ » وهذا يكونُ أوقيةً على حسابِ الدينارِ ببشيرةٍ دراهم . ولم يبيِّن الثمنُ مُغيرةً عن الشعبيِّ عن جابرٍ ، وابنُ المسكديرِ وأبو الزبيرِ عن جابرٍ . وقال الأعمشُ عن سالمٍ عن جابرٍ « أوقية ذهبٍ » . وقال أبو إسحاقٍ عن سالمٍ عن جابرٍ بمائتي درهمٍ « وقال داودُ بنُ قيسٍ عن عُبيدِ الله ابنِ مِقْسَمٍ عن جابرٍ « اشتراه بطريقِ تبوكَ ، أحسبه قال : بأربعِ أواقٍ » . وقال أبو كنفرة عن جابرٍ « اشتراه بمشربينَ ديناراً » . وقولُ الشعبيِّ « بأوقية » أكثرُ . الاشتراطُ أكثرُ وأصحُّ عندى ، قاله أبو عبد الله

قوله ( باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز ) هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده ، وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كاشتراط سكنى الدار وخدمة العبد . فذهب الجمهور إلى بطلان البيع لأن الشرط المذكور ينافي مقتضى العقد ، وقال الأوزاعي وابن شبرمة وأحد وإسحق وأبو ثور وطائفة يصح البيع ويتنزل فيه الشرط منزلة الاستثناء لأن المشروط إذا كان قدره معلوما صار كما لو باع بألف إلا خمسين درهما مثلاً ، وواقعهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير ، وقيل حده عنده ثلاثة أيام ، وحجتهم حديث الباب ، وقد رجح البخاري فيه الاشتراط كما سيأتى آخر كلامه ، وأجلب عنه الجمهور بأن ألفاظه اختلفت : فمنهم من ذكر فيه الشرط ، ومنهم من

ذكر فيه ما يدل عليه ، ومنهم من ذكر ما يدل على أنه كان بطريق الهبة ، وهي واقعة عين يطرقها الاحتمال . وقد عارضه حديث عائشة في قصة بريرة ففيه بطلان الشرط المخالف لمقتضى المقدم كما تقدم بسطه في آخر العتق ، وصح من حديث جابر أيضا النهى عن بيع الثنيا أخرجه أصحاب السنن وإسناده صحيح ؛ وورد النهى عن بيع وشرط ، وأجيب بأن الذى ينافى مقصود البيع ما إذا اشترط مثلاً في بيع الجارية أن لا يوطأها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يستخدمه وفي الدابة أن لا يركبها ، أما إذا اشترط شيئاً معلوماً لوقت معلوم فلا بأس به ، وأما حديث النهى عن الثنيا في نفس الحديث ، إلا أن يعلم ، فعلم أن المراد أن النهى إنما وقع عما كان مجهولاً . وأما حديث النهى عن بيع وشرط ففي إسناده مقال وهو قابل للتأويل ، وسيأتى مزيد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث إن شاء الله تعالى . **قوله** (سمعت عماراً) هو الشعبي . **قوله** (أنه كان يسير على جمل له قد أعيا) أى تعب ، في رواية ابن نمير عن زكريا عند مسلم أنه كان يسير على جمل فأعيا فاراد أن يسيبه ، أى يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية لأنه لا يجوز في الإسلام ، في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد ، غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بيني ونحيتي ناضح لى قد أعيا فلا يكاد يسير ، والناضح بنون ومعجمة ثم مهملة هو الجمل الذى يستقى عليه سمي بذلك لنضجه بالماء حال سقيه . واختلف في تعيين هذه الغزوة كما سيأتى بعد هذا ، ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل عن جابر أن الجمل كان أحمر . **قوله** (فر النبي ﷺ فضره فدعا له) كذا فيه بالفاء فهما كأنه عقب الدعاء له بضره . ولمسلم وأحمد من هذا الوجه ، فضره برجله ودعا له ، وفي رواية يونس بن بكير عن زكريا عند الاسماعيلى فضره رسول الله ﷺ ودعا له فشى مشية مامشى قبل ذلك مثلاً ، وفي رواية مغيرة المذكورة فجزره ودعا له ، وفي رواية عطاء وغيره عن جابر المتقدمة في الوكالة ، و فر بن النبي ﷺ فقال : من هذا ؟ قلت : جابر بن عبد الله قال : مالك ؟ قلت : أنى على جمل فقال . فقال : أملك قضيب ؟ قلت : نعم . قال : أعطنيه ، فأعطيته فضره فجزره فكان من ذلك المكان من أول القوم ، وللنساءى من هذا الوجه ، فأزحف فجزره النبي ﷺ فانبسط حتى كان أمام الجيش ، وفي رواية وهب ابن كيسان عن جابر المتقدمة في البيوع ، فتخلف . فنزل لحجته بمحجته ثم قال : اركب ، فركبت . فقد رأيت أنه أكفه عن رسول الله ﷺ ، وعند أحمد من هذا الوجه ، فقلت : يا رسول الله أبطأ بى جمل هذا ، قال : أنخه ، وأناخ رسول الله ﷺ ، ثم قال : أعطى هذه العصا - أو أقطع لى عصا من شجرة - ففعلت ، فأخذها فنخسه بها فغضت فقال : اركب ، فركبت ، والطبرانى من رواية زيد بن أسلم عن جابر فأبطأ على حتى ذهب الناس ، فجعلت أرقبه ويهمنى شأنه ، فاذا النبي ﷺ فقال : أجاب ؟ قلت : نعم . قال : ماشاً لك ؟ قلت : أبطأ على جمل ، فنفت فيها - أى العصا - ثم مج من الماء في نحره ثم ضربه بالعصا فوثب ، ولابن سعد من هذا الوجه ، وفضح ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية فانبعث ، فأكدت أمسكه ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لأسمع حديثه ، وله من طريق أبي نضرة عن جابر ، فنخسه ثم قال : اركب بسم الله ، زاد في رواية مغيرة المذكورة ، فقال كيف ترى بعيرك ؟ قلت : بخير ، قد أصابته بركتك . **قوله** (ثم قال بعنيه بأوقية . قلت لا) في رواية أحد ، ففكرت أن أبعيه ، وفي رواية مغيرة المذكورة ، قال أتبعينه ؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره ، قلت : نعم ، وللنساءى من هذا الوجه ، وكانت لى إليه حاجة شديدة ، ولأحمد من رواية نبيح وهو بالنون والموحدة والمهملة مصغر ، وفي رواية عطاء قال : بعنيه ، قلت بل هو لك يا رسول الله ، قال : بعنيه ، زاد النساءى من طريق أبي الزبير قال : اللهم اغفر



له ، اللهم أرحمه ، ولابن ماجه من طريق أبي نضرة عن جابر ، فقال أنبيس ناضحك هذا والله يغفر لك ، زاد النسائي من هذا الوجه ، وكانت كلمة تقولها العرب : افعل كذا والله يغفر لك ، . ولاحد ، قال سليمان - يعني بعض رواة - فلا أدري كم من مرة ، يعني قال له والله يغفر لك ، وللنسائي من طريق أبي الزبير عن جابر ، استغفر لي رسول الله ﷺ ليلة البعير خمسا وعشرين مرة ، وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر هند أحد ، أتيتني جملك هذا يا جابر ؟ قلت : بل أهبه لك . قال : لا ، ولكن بعنيه ، وفي كل ذلك رد لقول ابن النين إن قوله « لا » ليس بمحفوظ في هذه القصة . قوله ( بعنيه بوقية ) في رواية سالم عن جابر عند أحمد ، فقال بعنيه ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بوقية ، ولابن سعد وأبي عوانة من هذا الوجه « قلنا أكثر على قلت : أن لرجل على أوقية من ذهب هو لك بها ، قال : نعم ، والوقية من الفضة كانت في عرف ذلك الزمان أربعين درهما وفي عرف الناس بعد ذلك عشرة دراهم وفي عرف أهل مصر اليوم اثنا عشر درهما وسيأتي بيان الاختلاف في قدر الثمن في آخر الكلام على هذا الحديث . قوله ( فاستثنت حملته إلى أهلي ) الحملان بضم المهملة الخلل والمفعول محنوف ، أي استثنت حمله إياي ، وقد رواه الاسماهيلي بلفظ « واستثنت ظهره إلى أن تقدم ، ولاحد من طريق شريك عن مغيرة « اشترى مني بعيرا على أن يفترق ظهره سفري ذلك ، وذكر المصنف الاختلاف في ألفاظه على جابر ، وسيأتي بيانه . قوله ( قلنا قدمنا ) زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض « فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال ، تزوجت بكرا أم ثيبا ، وسيأتي الكلام عليه في السكاح إن شاء الله تعالى ، وزاد فيه « تقدمت المدينة فأخبرت خالي ببيع الجمل فلأني ، ووقع عند أحمد من رواية نبيح المذكورة « فأتيت عمتي بالمدينة « قلت لها : ألم ترى أني بعت ناضحا ، فإ رأيتها أعجبها ذلك ، وسيأتي القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة أن شاء الله تعالى . وجزم ابن لقطه بأنه جد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس ، وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ، ويحتمل أنها جميعا لم يعجبها بيعه لما تقدم من أنه لم يكن عنده ناضح غيره . وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ « ثم قال : أت أهلك ، فتقدمت الناس إلى المدينة ، وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل البيوع ، وقدم رسول الله ﷺ المدينة قبل ، وقدمت بالفداء لجئت إلى المسجد فوجدته فقال : الآن قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع الجمل وادخل فصل ركمتين ، وظاهرهما التناقض ، لأن في إحداها أنه تقدم الناس إلى المدينة وفي الأخرى أن النبي ﷺ قدم قبله ، فيحتمل في الجمع بينهما أن يقال أنه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يستمر سبقه لم لاحتمال أن يكونوا لحقوه بعد أن تقدمهم إما لزوله لراحة أو نوم أو غير ذلك ، ولعله امتثل أمره ﷺ بأن لا يدخل إيلافات دون المدينة واستمر النبي ﷺ إلى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابرحى طلع النهار ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( أتيت بالجل ) في رواية مغيرة « فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير ، ولابن المتوكل عن جابر كما سيأتي في الجهاد « فدخلت - يعني المسجد - إليه وعقلت الجمل فقلت : هذا جملك ، فخرج لجل يطيف بالجل ويقول : جلنا ، فبحث إلى أواق من ذهب ثم قال : استوفيت الثمن ؟ قلت نعم . . قوله ( وقدني ثمنه ثم انصرف ) في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فأعطاني ثمن الجمل والجل وسهمي مع القوم ، وفي روايته الآتية في الجهاد « فأعطاني ثمنه ورده علي ، وهي كلها بطريق النجاشي لأن العطية إنما وقعت له بواسطة بلال كما رواه مسلم من هذا الوجه « فلما قدمت المدينة قال لبلال : أعطه أوقية من ذهب وزده ، قال فأعطاني أوقية وزادني قيراطا ، فقلت لا تنافقني زيادة رسول الله ﷺ ، الحديث ، وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم

الحرّة ، وتقدم نحوه في الوكالة للبصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ، ولأحمد وأبي عوانة من طريق وهب ابن كيسان « فوالله ما زال ينبي ويّزيد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتّى أصيب أمس فيها أصيب للناس يوم الحرّة ، وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي » فقال : يا بلال أعطه ثمنه ، فلما أدبرت دعائي نغخت أن يرده على فقال : هو لك ، وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح « فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية فوزن بلال وأرجح لي في الميزان ، فانطلقت حتّى وليت فقال : ادع جابراً ، فقلت : الآن يرد عليّ الجمل ، ولم يكن شيء أبغض إليّ منه فقال : خذ جملك ولك منه ، وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم « ولم يكن لنا ناضح غيره ، وقوله « وكانت لي إليه حاجة شديدة ولكنني استحييت منه ، ومع تقديم حاله له على بيعه ، ويمكن الجمع بأن ذلك كان في أول الحال ، وكان الثمن أوفر من قيمته وعرف أنه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه . ولأحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر « فلما أثبتته دفع إلى البعير وقال : هو لك ، فررت برجل من اليهود فأخبرته لجمل يعجب ويقول : اشتري منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه لك ؟ قلت : نعم ، قوله ( ما كنت لأخذ جملك ، فخذ جملك ذلك فهو ما لك ) كذا وقع هنا ، وقد رواه علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم شيوخ البخاري فيه بلفظ « أنراني إنما ما كنتك لأخذ جملك ، خذ جملك ودراهمك هما لك ، أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن الطبراني عنه ، وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن نعيم عن زكريا ، لكن قال في آخره « فهو لك ، وعليها اقتصر صاحب « السند » ووقع لأحمد عن يحيى القطان عن زكريا بلفظ « قال أظننت حين ما كنتك أذهب بجملك ؟ خذ جملك وثمرته فهما لك ، وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله « لأخذ » للتعليل وبعدها همزة ممدودة ، ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لابصيغة الثني ، « فخذ ، بصيغة الأمر ، ويلزم عليه التكرار في قوله « فخذ جملك » وقوله « ما كنتك » ، هو من المماكة أي المناقصة في الثمن ، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم ، قال ابن الجوزي : هذا من أحسن التكرم ، لأن من باع شيئاً فهو في الغالب محتاج لثمنه . فإذا تموض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه كما قيل :

وقد تخرج الهاجات يا أم مالك      ففانس من رب بهن ضنين

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب ألم عنه وثبت فرحه وقضيت حاجته ، فكيف مع ما انضم إلى ذلك من الزيادة في الثمن . قوله ( وقال شعبة عن مغيرة ) أي ابن مقسم الضبي ( عن عامر ) هو الشعبي ( عن جابر ، أقرني ظهري ) بتقديم الفاء على الفاف أي حملني على فقاره ، والفقار عظام الظهر ، ورواية شعبة هذه وصلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه . قوله ( وقال إسحق ) أي ابن إبراهيم ( عن جرير عن مغيرة : فبمته على أن لي فقار ظهري حتى أبلغ المدينة ) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد ، وهي دالة على الاشتراط ، بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فإنها لا تدل عليه ، وقد رواه أبو عوانة عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه « قال بعنيي ولك ظهري حتى تقدم ، ووافق زكريا على ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو عوانة في صحيحه بلفظ « فاشتري مني بعيراً على أن لي ظهري حتى أقدم المدينة . قوله ( وقال عطاء وغيره ) أي من جابر ( ولك ظهري إلى المدينة ) تقدم موصولاً مطولاً في الوكالة ولفظه « قال بعنيي ، قلت : هو لك ، قال : قد أخذته بأربعة دنانير ولك ظهري إلى المدينة ، وليس

فيها أيضا دلالة على الاشتراط . **قوله** ( وقال محمد بن المنكدر عن جابر : شرط لي ظهره الى المدينة ) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه به ، ووصله الطبراني من طريق عثمان بن محمد الأحنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ « فبعته إياه وشرطته - أي ركوبه - الى المدينة » . **قوله** ( وقال زيد بن أسلم عن جابر : ولك ظهره حتى ترجع ) وصله الطبراني والبيهقي من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتجامة . **قوله** ( وقال أبو الزبير عن جابر : أقرناك ظهره الى المدينة ) وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي الزبير به ، وهو عند مسلم من هذا الوجه بلفظ « فبعته منه بخمس أواق ، قلت : على أن لي ظهره الى المدينة ، قال : ولك ظهره الى المدينة ، وللنسائي من طريق ابن عيينة عن أيوب قال « قد أخذته بكذا وكذا وقد أعتك ظهره الى المدينة » . **قوله** ( وقال الأعمش عن سالم ) هو ابن أبي الجعد ( عن جابر تبلغ به الى أهلك ) وصله أحمد ومسلم وعبد بن حميد وغيرهم من طريق الأعمش ، وهذا لفظ عبد بن حميد ، ولفظ ابن سعد والبيهقي « تبلغ عليه الى أهلك ، ولفظ مسلم « فتبلغ عليه الى المدينة ، ولفظ أحمد « قد أخذته بوقية ، اركبه ، فإذا قدمت فائتنا به ، وهي متقاربة . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف : ( الاشتراط أكثر وأصح عندي ) أي أكثر طرقا وأصح مخرجا ، وأشار بذلك الى أن الرواة اختلفوا عن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في العقد عند البيع أو كان ركوبه للجمل بعد بيعه لإباحة من النبي **ﷺ** بعد شرائه على طريق الحاربة ، وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة ، لكن اختلف فيها حماد بن زيد وسفيان بن عيينة ، وحماد أعرف بحديث أيوب من سفيان ، والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة الاشتراط أكثر عددا من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ، ويترجح أيضا بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة ، وليست رواية من لم يذكر الاشتراط منافية لرواية من ذكره ، لأن قوله « لك ظهره » و « أقرناك ظهره » و « تبلغ عليه » لا يمنع وقوع الاشتراط قبل ذلك . وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضا أبو المتوكل عند أحمد ولفظه « فبعني ولك ظهره الى المدينة ، لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي المتوكل فلم يتعرض للشرط إثباتا ولا نفيا ، ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ « أبيعني جملك ؟ قلت : نعم . قال : أقدم عليه المدينة » ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ « فاشترى مني بعيرا فجعل لي ظهره حتى أقدم المدينة » ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ « فقلت يا رسول الله هو ناضحك إذا أتيت المدينة » . ورواه أيضا عن جابر نبيح العنزي عند أحمد فلم يذكر الشرط ولفظه « قد أخذته بوقية ، قال فنزلت الى الأرض فقال : مالك ؟ قلت : جملك . قال اركب ، فركبت حتى أتيت المدينة ، ورواه أيضا من طريق وهب بن كيسان عن جابر فلم يذكر الشرط قال فيه « حتى بلغ أوقية ، قلت قد رضيت ، قال نعم ، قلت فهو لك ، قال قد أخذته . ثم قال : يا جابر هل تزوجت ، الحديث . وما جنح اليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجارى على طريقة المحققين من أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات ، وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر ، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح ، قال ابن دقيق العيد : إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات ، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عددا أو أقن حفظا فيتمين العمل بالراجح ، إذ الأضعف لا يكون مانعا من العمل بالأقوى ، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح ، وقد جنح الطحاوي الى تصحيح الاشتراط لكن

تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخره «أتراني ما كنتك الخ» قال : فانه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التبايع حقيقة ، ورده القرطبي بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحريف لا تأويل ، قال : وكيف يصنع قائله في قوله «بعته منك بأوقية» بعد المساومة ؟ وقوله «قد أخذته» وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لانه شرط نفسه ما قد ملكه المشتري ، وإن كان من ماله ففاسد لان المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع ، وإنما ملكها لأنها طرأت في ملكه . وتعقب بأن المنفعة المذكورة قدرت بقدر من ثمن المبيع ووقع البيع بما عداها ، ونظيره من باع نخلا قد أبرت واستثنى ثمرتها ، والممنوع إنما هو استثناء شيء مجهول للبائع والمشتري ، أما لو علمناه معافلا مانع ، فيحمل ما وقع في هذه القصة على ذلك . وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن البيع لم يتم لأن البائع بعد عقد البيع تخير قبل التفريق ، فلما قال في آخره «أتراني ما كنتك» دل على أنه كان اختار ترك الأخذ ، وإنما اشترط لجابر ركوب جبل نفسه ، فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ، ولا ينبغي ما في هذا التأويل من التسكف . وقال الاسماعيلي : قوله «ولك ظهرك» وعد قام مقام الشرط لأن وعده لا خلف فيه ومبته لا رجوع فيها لتزويه الله تعالى له عن دناءة الاخلاق ، فلذلك ساغ لبعض الرواة أن يعبر عنه بالشرط ، ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره . وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وإنما وقع سابقا أو لاحقا ، فتبرع بمنفسته أولا كما تبرع برقبته آخرها . ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر «فلما تقدمت الثمن شرطت حملاني إلى المدينة» واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد ، لكن لم أقف على الرواية المذكورة ، وإن ثبتت فيتعين تأويلها على أن معنى «تقدمت» الثمن ، أي قرره لي وانفقا على تعيينه ، لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن إنما كان بالمدينة . ولذلك يتعين تأويل رواية الطحاوي «أتبعني جملك هذا إذا قدمنا المدينة بدينار» الحديث ، فالعني أتبعني بدينار أو فيك إذا قدمنا المدينة . وقال المهلب : ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط سني أنه شرط تفضل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى «أفقرناك ظهرك» و «أعرتك ظهرك» وغير ذلك مما تقدم ، قال : ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفضل والرفق بجابر ، ويؤيده أيضا قول جابر «هولك» قال : لا بل بعنيه ، فلم يقبل منه إلا بشئ رقيقا به ، وسبق الاسماعيلي إلى نحو هذا ، وزعم أن النكتة في ذكر البيع أنه عليه السلام أراد أن يبر جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فبايحه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره ويبقى البعير قائما على ملكه فيكون ذلك أمنا له وعرفه . قال : وعلى هذا المعنى أمره بلالا أن يزيده على الثمن زيادة مبهمة في الظاهر ، فانه قصد بذلك زيادة الاحسان اليه من غير أن يحصل لغيره تأميل في نظير ذلك . وتعقب بأنه لو كان المعنى ما ذكر لكان الحال باقيا في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا ، وأجيب بأن حالة السفر غالبا تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلا مبالاة عند التوسعة من طمع الآمل . وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد حل محل الشرط . وأبدى السهيلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي ، ملخصها أنه عليه السلام لما أخبر جابرا بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياه وقال : ماتشتي فازيدك ، أكد عليه السلام الخبر بما يشبهه فاشترى منه الجمل وهو مطبته بشئ معلوم ، ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاده على الثمن ، كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بشئ هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم وزادهم كما قال تعالى ﴿الذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾ . قوله (وقال عبيد الله) أي ابن عمر

العمري ( وابن اسحق عن وهب ) أى ابن كيسان ( عن جابر ) أى فى هذا الحديث ( اشتراه النبي ﷺ بأوقية ) وطريق ابن إسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبخاري مطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم ، قلت : إذا تغبنى يارسول الله قال : فبدرهمين ، قلت : لا ، فلم يزل يرفع لى حتى بلغ أوقية ، الحديث ، ورواية عبيد الله وصلها المؤلف فى البيوع ولفظه قال : أتبيع جلك ؟ قلت : نعم ، فاشتراه منى بأوقية . . **قوله** ( وتابعه زيد بن أسلم عن جابر ) أى فى ذكر الأوقية ، وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي . **قوله** ( وقال ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر : أخذته بأربعة دنانير ) تقدم أنه موصول عند المصنف فى الوكالة ، وقوله : وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة ، هو من كلام المصنف قصد به الجمع بين الروایتين ، وهو كما قال بناء على أن المراد بالأوقية أى من الفضة وهى أربعون درهما ، وقوله : الدينار ، مبتدأ وقوله : بعشرة ، خبره أى دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ، ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى رواية عطاء ولم أر ذلك فى شيء من الطرق لا فى البخارى ولا فى غيره ، وإنما هو من كلام البخارى . **قوله** ( ولم يبين الثمن مغيرة عن الشعبي عن جابر ، وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر ) ابن المنكدر معطوف على مغيرة ، وأراد أن هؤلاء الثلاثة لم يبينوا الثمن فى روايتهم ، فأما رواية مغيرة فتقدمت موصولة فى الاستقراض وتأتى مطولة فى الجهاد وليس فيها ذكر الثمن ، وكذا أخرجه مسلم والنسائى وغيرهما . ولذلك لم يعين يسار عن الشعبي فى روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ، ورواه أحمد من طريق يسار فقال : عن أبى هبيرة عن جابر ، ولم يعين الثمن فى روايته أيضا . وأما ابن المنكدر فوصله الطبرانى وليس فيه التعيين أيضا . وأما أبو الزبير فوصله النسائى ولم يعين الثمن ، لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه : فبعته منه بخمس أواق ، قلت على أن لى ظهره إلى المدينة ، وكذلك أخرجه ابن سعد ، ورويناه فى « فوائد تمام » من طريق سلية بن كهيل عن أبى الزبير فقال فيه : أخذته منك بأربعين درهما . . **قوله** ( وقال الأعمش عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر : أوقية ذهب ) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا ، وفى رواية لأحمد صحيحة : قد أخذته بوقية ، ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزيادته مقبولة . **قوله** ( وقال أبو اسحق عن سالم ) أى ابن أبى الجعد ( عن جابر بمائتى درهم ، وقال داود بن قيس عن عبيد الله بن مقسم عن جابر : اشتراه بطريق تبوك ، أحسبه قال بأربع أواق ) . أما رواية أبى اسحق فلم أقف على من وصلها ، ولم تختلف نسخ البخارى أنه قال فيها : بمائتى درهم . . ووقع للنسائى أن فى بعض روايات البخارى « ثمانمائة درهم » ، وليس ذلك فيه أصلا ، ولعله أراد هذه الرواية فتصحفت . وأما رواية داود ابن قيس فجزم بزمان القصة وشك فى مقدار الثمن ، فأما جزمه بأن القصة وقعت فى طريق تبوك فوافقه على ذلك على بن زيد بن جعدان عن أبى المتوكل عن جابر : أن رسول الله ﷺ مر بجابر فى غزوة تبوك ، فذكر الحديث ، وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبى المتوكل فقال : فى بعض أسفاره ، ولم يعينه ، وكذا أهمه أكثر الرواة عن جابر ، ومنهم من قال : كنت فى سفر ، ومنهم من قال : كنت فى غزوة تبوك ، ولا منافاة بينهما . وفى رواية أبى المتوكل فى الجهاد : لا أدري غزوة أو عمرة ، ويؤيد كونه كان فى غزوة قوله فى آخر رواية أبى عوانة عن مغيرة : فأعطانى الجمل وثمنه وسهى مع القوم ، لكن جزم ابن إسحق عن وهب بن كيسان فى روايته المشار إليها قبل بأن ذلك كان فى غزوة ذات الرقاع من نخل ، وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر ، وهى الراجحة فى نظرى لأن أهل المغازى أصبغ لذلك من غيرهم ، وأيضا فقد وقع فى رواية الطحارنى أن

ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع ، وأيضا فإن في كثير من طرقه أنه عليه السلام سأله في تلك الفضة : هل تزوجت ؟ قال نعم ، قال أتزوجت بكرا أم ثيبا ، الحديث ، وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهد بأحد ونزك أعدائه فتزوج ثيبا لتخشطن وتقوم عليهن ، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه ، فيكون وقوع الفضة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك ، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد سنة واحدة على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم ، لا جرم جزم البيهقي في الدلائل ، بما قال ابن اسحق . **قوله** (وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين دينارا) وصلى ابن ماجه من طريق الجريري عنه بلفظ : فما زال يزيدني دينارا دينارا حتى بلغ عشرين دينارا ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي نضرة فأبهم الثمن . **قوله** (وقول الذهبي بأوقية أكثر) أي موافقة لغيره من الأقوال ، والحاصل من الروايات أوقية وهي رواية الأكثر ، وأربعة دنانير وهي لانخالفها كما تقدم ، وأوقية ذهب وأربع أواق وخمس أواق ومائتا درهم وعشرون دينارا هذا ما ذكر المصنف ، ووقع عند أحمد والبارز من رواية علي بن زيد عن أبي المنوكل ثلاثة عشر دينارا ، وقد جمع عياض وغيره بين هذه الروايات فقال : سبب الاختلاف أنهم رويوا بالمعنى ، والمراد أوقية الذهب ، والأربع أواق والخمس بقدر ثمن الأوقية الذهب ، والأربعة دنانير مع العشرين دينارا محمولة على اختلاف الوزن والعدد ، وكذلك رواية الأربعين درهما مع المائتي درهم ، قال : وكان الإخبار بالفضة عما وقع عليه العقد ، وبالذهب عما حصل به الوفاء أو بالعكس اهـ ملخصا . وقال الداودي : المراد أوقية ذهب ، ويحمل عليها قول من أطلق ، ومن قال خمس أواق أو أربع أراد من فضة وقيمتها يومئذ أوقية ذهب ، قال : ويحتمل أن يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ، ولا يخفى ما فيه من التصسف قال القرطبي : اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلفيق ، وتسكف ذلك بعيد عن التحقيق ، وهو مبنى على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم ، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك . قال الاسماعيلي : ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار ، لأن الغرض الذي سبق للحديث لاجله بيان كرمه عليه السلام وتواضعه وحنوه على أصحابه . وبركة دعائه وغير ذلك ، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث . قلت : وما جنح اليه البخاري من الترجيح أقعد ، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد ، فليعتمد ذلك وبالله التوفيق . وفي الحديث جواز المساومة لمن يعرض سلعته للبيع ، والمساكة في المبيع قبل استقرار العقد ، وابتداء المشتري بذكر الثمن ، وإن القبض ليس شرطا في صحة البيع ، وأن أجابة الكبير بقول : لا . جائز في الأمر الجائز ، والتحدث بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها لا على وجه تزكية النفس وإرادة الفخر . وفيه تفقد الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم ، وإعانتهم بما تيسر من حال أو مال أو دعاء ، وتواضعه عليه السلام . وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ، وعمله ما إذا لم يتحقق أن ذلك منها من فرط تعب وإعياء ، وفيه توقيف التابع لرئيسه . وفيه الوكالة في وفاة الديون ، والوزن على المشتري ، والشراء بالنسيئة . وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر : هو لك : قال لا بل بعني ، وفيه جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد وحواليه ، واستئذ من ذلك على طهارة أبوال الإبل ، ولا حجة

فيه . وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر « لا تفارقني الزيادة » . وفيه جواز الزيادة في النسيء عند الأداء ، والرجوعان في الوزن لكن برضا المالك ، وهي هبة مستأنفة حتى لو ردت السلمة بسبب مثلام يجب ردها ، أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال . وفيه فضيلة لجابر حيث ترك حظ نفسه وامتلأ أمر النبي ﷺ له ببيع جملة مع احتياجه اليه . وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ ، وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالكا قبل ذلك باعتبار ما كان ، واستدل به على صحة البيع بغير تصريح بإيجاب ولا قبول ، لقوله فيه « قال بعنيه بأوقية ، فبعته » ، ولم يذكر صيغة . ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع ، وقد وقّع في رواية عطاء الماضية في الوكالة « قال بعنيه » ، قال قد أخذته بأربعة دنانير » فهذا فيه القبول ولا إيجاب فيه ، وفي رواية جرير الآتية في الجهاد « قال بل بعنيه » ، قلت : لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها ، قال قد أخذته ، ففيه الإيجاب والقبول معا . وأبين منها رواية ابن إسحاق عن وهب بن كيسان عند أحمد « قلت قد رضيت » ، قال نعم ، قلت فهو لك بها ، قال قد أخذته ، فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود بالكنايات . ( تكميل ) : آل أمر جل جابر هذا لما تقدم له من بركة النبي ﷺ إلى مال حسن ، فرأيت في ترجمة جابر من « تاريخ ابن عساكر » بسنده إلى أبي الزبير عن جابر قال « قاتم الجمل عندى زمان النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فعجز ، فأثبت به عمر فمرف قصته فقال : اجعله في إبل الصدقة وفي أطيب المراعي » ، ففعل به ذلك إلى أن مات .

#### ٥ - باب الشروط في المعاملة

٢٧١٩ - **حدثنا** أبو أيمن أخبرنا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّانِدِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا لِلنَّخِيلِ . قَالَ : لَا . فَقَالُوا : تَكْفُونَنَا لِلثَّوْنَةِ وَتُشْرِكُكُمْ فِي الثَّمَرَةِ ، قَالُوا : سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا »

٢٧٢٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا جُورَيْبٌ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ الْيَهُودِ أَنْ يَمْلُوكَهَا وَيَزْرَعُوهَا ، وَلَمْ شَطْرُ مَا يُخْرِجُ مِنْهَا »

**قوله** ( باب الشروط في المعاملة ) أى من مزارعة وغيرها . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في توافق المهاجرين أن يكفوا الأنصار المؤنة والعمل ويشركهم في الثمرة مزارعة ؛ وقد تقدم الكلام عليه في « فضل المنية » في أواخر الهبة ، والشروط المذكور لنوى اعتبره الشارع فصار شرعيا ، لأن تقديره إن تكفونا قسم بينكم . ثانيهما حديث ابن عمر في قصة مزارعة أهل خيبر ، ذكره مختصراً ، وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة

#### ٦ - باب الشروط في التأخير عند عقد البيع

وقال عمر : إن مقاطع الحقوق عند الشروط ، ولك ما شرطت . وقال المسور :

« سمعتُ النبي ﷺ ذَكَرَ صِرْهَ لَهُ فَأَنْفَى عَلَيْهِ فِي مُصَاهَرَتِهِ فَأَحْسَنَ قَالَ : حَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي ، وَوَعَدَنِي بِفِي لِي »

٢٧٢١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَلْبَرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ تُتُوفُوا بِهَا مَا اسْتَحَلَّكُمْ بِهِ الْفُرُوجَ »

[ الحديث ٢٧٢١ - طريقه في : ٥١٥١ ]

**قوله** ( باب الشروط في المهر عند عقدة النكاح ) بضم العين المهمة من « عقدة » والمراد وقت العقد . **قوله** ( وقال عمر ) أي ابن الخطاب ( أن مقاطع الحقوق إلخ ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور من طريق إسماعيل ابن عبيد الله بن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم - بفتح المعجمة وسكون النون - عنه ، وسيأتي سياقه في النكاح ، وكذلك حديث المسور الملق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك إن شاء الله تعالى

#### ٧ - باب الشروط في المزارعة

٢٧٢٢ - **حَدَّثَنَا** مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ سَمِعْتُ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيَّ قَالَ : سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا ، فَكُنَّا نُكْرَى الْأَرْضَ ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ هَذِهِ وَلَمْ يُخْرَجْ ذِي . فَفُتِنَّا عَنْ ذَلِكَ ، وَلَمْ نُنْتَهَ عَنِ الْوَرَقِ »

**قوله** ( باب الشروط في المزارعة ) هذه الترجمة أخص من الماضية قبل ياب ، ثم ذكر فيه حديث رافع بن خديج مختصرا ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة

#### ٨ - باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح

٢٧٢٣ - **حَدَّثَنَا** سَدُّدُ بْنُ حَنْظَلَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، وَلَا تَنْأَجِسُوا ، وَلَا يَزِيدَنَّ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَخْطُبَنَّ عَلَى خِطْبَتِهِ . وَلَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخِيهَا لَتَشْكِيَنَّ إِيَّاهَا »

**قوله** ( باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وفيه « ولا يخطبن على خطبة أخيه » وسيأتي الكلام عليه في كتاب النكاح ، وتقدم ما يتعلق به من البيوع في مكانه ، وقوله « طلاق أختها » أي بالنسبة إلى كونها يصيران ضربتين ، أو المراد أخوة الإسلام لأنها الغالب

#### ٩ - باب الشروط التي لا تحل في الحدود

٢٧٢٤ ، ٢٧٢٥ - **حَدَّثَنَا** مُقَتِّبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجَلْبَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا « إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ . فَقَالَ اتْلُصَّمُ الْآخِرُ - وَهُوَ



أَفَقَهُ مِنْهُ - : نَمِ فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قُلْ . قَالَ : إِنْ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا فَزَيِّ بِأَسْرَاتِهِ ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ ، وَأَنْ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالْقَدَى قَسَى يَدِي لِأَقْضِينَ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ : الْوَلِيدَةُ وَالْقَمَرُ رَدٌّ ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ . أَغْذِي يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُهَا . قَالَ فَقَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُمِحَتْ .

**قوله** ( باب الشروط التي لاتحل في الحدود ) ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد ترجم له في الصلح ، وإذا اصطالحوا على جور فهو مردود ، ويستفاد من الحديث أن كل شرط وقع في رفع حد من حدود الله فهو باطل ، وكل صلح وقع فيه فهو مردود ، وسيأتي الكلام عليه في الحدود إن شاء الله تعالى

#### ١٠ - باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق

٢٧٢٦ - **حدثنا** خلاد بن يحيى **حدثنا** عبد الواحد بن أيمن المكي عن أبيه قال « دخلت على عائشة رضى الله عنها قالت : دخلت على برة وهي مكاتبه فقالت : يا أم المؤمنين اشتريني ، فإن أهلي يبيعونني فأعتقيني . قالت : نعم . قالت : إن أهلي لا يبيعونني حتى يشترطوا ولأني . قالت : لا حاجة لي بك . فسمع ذلك رسول الله ﷺ - أو بلغه - فقال : ما شأن برة ؟ فقال : اشتريها فأعتقها وأبشروطوا ما شاءوا . قالت فأشتريتها فأعتقتها واشترط أهلها ولأها ، فقال النبي ﷺ : الولاء لمن أعتق ، وإن اشترطوا مائة شرط »

**قوله** ( باب ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالبيع على أن يعتق ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق

#### ١١ - باب الشروط في الطلاق

وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ بالطلاق أو آخر فهو أحق بشرطه

٢٧٢٧ - **حدثنا** محمد بن عرفة **حدثنا** شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن التلق ، وأن يبتاع المهاجر للأعراب . وأن تشترط للراة طلاق أختها ، وأن يستام الرجل على سؤم أخيه . ونهى عن النجس ، وعن التصرية »

تابعه معاذ وعبد الصمد عن فوعة

وقال غندر وعبد الرحمن « نهى » . وقال آدم « نهى » . وقال النضر وحجاج بن منهل « نهى »

**قوله** ( باب الشروط في الطلاق ) أى تعليق الطلاق . **قوله** ( وقال ابن المسيب والحسن وعطاء : إن بدأ ) أى بهمة ( أو أخر فهو أحق بشرطه ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وابن المسيب في الرجل يقول امرأته طالق وعنده حر إن لم يفعل كذا يثدم الطلاق والعناق ، قال إذا فعل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عناق وعن ابن جرير عن عطاء مثله وزاد : قلت له فإن ناسا يقولون هى تطليقة حين بدأ بالطلاق ، قال : لا ، هو أحق بشرطه . وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيبدأ به قال : له ثمانية إذا وصله بكلامه ، وأشار قتادة بذلك الى قول شريح وإبراهيم النخعي : إذا بدأ بالطلاق قبل يمينه وقع الطلاق ، بخلاف ما إذا أخره وقد خالفهم الجمهور في ذلك . **قوله** ( عن أبي حازم ) هو سلمان الأشجعي ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيوع مغرقات مواضعه ، والغرض منه قوله دولا تشتط المرأة طلاق أختها ، لأن مفهومه أنها إذا اشترطت ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لأنه لو لم يقع لم يكن للنهى عنه معنى قاله ابن بطلال ، ويأتى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تابعه معاذ ) أى ابن معاذ المنبري ( وعبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث ، والمعنى أنهما تابعا محمد بن عرعة في تصريحه برفع الحديث الى النبي ﷺ وإسناد النهي اليه صريحا . **قوله** ( وقال غندر وعبد الرحمن ) أى ابن مهدي ( نهى ) يعنى أنهما رواياه أيضا عن شعبة فأيهما الفاعل ، وذكره بضم النون وكسر الهاء . **قوله** ( وقال آدم ) أى ابن أبي ليثاس يعنى عن شعبة : ( نهى ) أى ولم يسم فاعل النهي أيضا . **قوله** ( وقال النضر ) أى ابن شميل ( وحجاج بن منهال ) يعنى عن شعبة أيضا ( نهى ) أى بفتح النون والهاء ولم يسميا فاعل النهي ، أيضا . وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة : فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولفظه ، ان رسول الله ﷺ نهى عن التلقي ، الحديث ، وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضا وقال فيها ، ان رسول الله ﷺ نهى ، بمثل حديث معاذ ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق حجاج بن محمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة ، لكن شك أبو داود هل هو نهى أو نهى ، وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضا قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى كما علقه البخاري ، وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير ، وأبو عوانة من طريق أبي النضر كلاهما عن شعبة . وأما رواية عبد الرحمن بن مهدي فوصلها (١) وأما رواية آدم فرويناها في نسخته رواية إبراهيم بن يزيد عنه ، وأما رواية النضر بن شميل فوصلها اسحق بن راهويه في مسنده عنه ، وأما رواية حجاج بن منهال فوصلها البيهقي من طريق إسماعيل القاضي عنه ، وقرئنا برواية حفص بن عمر عن شعبة ، وأخرجه أبو عوانة من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عدي بن ثابت فقال فيه ، عن النبي ﷺ ، ولم يشك . وقوله في هذا المتن ، وأن يتناع المهاجر للأعرابي ، المراد بالمهاجر الحضري ، وأطلق عليه ذلك على عرف ذلك الزمان ، والمعنى أن الأعرابي إذا جاء السوق ليتناع شيئا لا يتوكل له الحاضر ثلثا يحرم أهل السوق نفعا ورققا ، وإنما له أن ينصحه ويشير عليه ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله ، أن يتناع ، أن يبيع فيوافق الرواية الماضية

(١) في هامش طبعة بولاق : بعد قوله ، فوصلها ، يباح بنسخة متبعة ، وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة . ولعل المؤلف يرضى لبحث على من وصل رواية عبد الرحمن . وبعبارة القطاوي : قال الحافظ ابن حجر في المقدمة « ورواية آدم وعبد الرحمن والنضر لم أقف عليها ، أى موصولة . وقال في الفتح « رواية آدم ورويناها في نسخته ، وأما رواية النضر فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده »

## ١٢ - باب الشروط مع الناس بالقول

٢٧٢٨ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبره قال أخبرني يحيى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير - قال : إنا عند ابن عباس رضي الله عنهما قال : حدثني أبي بن كعب قال « قال رسول الله ﷺ : موسى رسول الله . . فذكر الحديث قال « ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا » : كانت الأولى نسيانا ، والوسطى شرطا ، والثالثة عمدا . ( قال لا تؤاخذني بما نسييت ولا تؤخضني من أمري عسرا ) ، ( لغير غلاما قتله ) ، ( فأطلقا . . فوجدا جدارا يريد أن ينقض فأقامه ) قرأها ابن عباس « أماتهم بك »

قوله ( باب الشروط مع الناس بالقول ) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والخضر ، والمراد منه قوله « كانت الأولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عمدا ، وأشار بالشرط الى قوله ( ان سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحني ) والتزام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهدا أحدا . وفيه دلالة على العمل بمقتضى ما دل عليه الشرط ، فان الخضر قال لموسى لما أخلف الشرط ( هذا فراق بيني وبينك ) ولم ينكر موسى عليهما السلام ذلك

## ١٣ - باب الشروط في الولاء

٢٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل حدثنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت « جاءتني برة فقالت : كاتب أهل على تسع أواق ، في كل عام أوقية ، فأعطيني . فقالت : إن أحبوا أن أعدّها لهم ويكون ولاؤك لي فلت . فذهبت برة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم - ورسول الله ﷺ جالس - فقالت : إني عرضت ذلك عليهم ، فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم ، فسمع النبي ﷺ ، فأنهت عائشة النبي ﷺ قال : خذنها واشترط لي الولاء ، فانما الولاء لمن أعتق . ففعلت عائشة . ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق ، وشرط الله أوثق ، وإنما الولاء لمن أعتق ،

قوله ( باب الشروط في الولاء ) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة في قصة برة ، وقد قسم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق

## ١٤ - باب إذا اشترط في المزارعة « إذا شئت أخرجتك »

٢٧٣٠ - **حديث** أبو أحمد حدثنا محمد بن يحيى أبو غسان الكِنَافِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمَّا فَدَعَ أَهْلُ خَيْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَامَ عُمَرُ خَطِيبًا فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلُ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَقَالَ : نُفَرِّقُكُمْ مَا أَفْرَقَكُمْ اللَّهُ ، وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ فَمَدَى عَلَيْهِ مِنَ الْقَلِيلِ فَفُذِعَتْ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ ، هُمْ عَدُوُّنَا وَنُتَبِّهَتُنَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاهُمْ . فَلَمَّا أَجَعَ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ أَتَاهُ أَحَدُ بَنِي أَبِي الْحَقِيقِ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أُمُخْرِجْنَا وَقَدْ أَفْرَقَنَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَعَامَلَنَا عَلَى الْأَمْوَالِ وَشَرَطَ ذَلِكَ لَنَا ؟ فَقَالَ عُمَرُ : أَطْلَقْتَنِي أَنِّي نَسِيتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : كَيْفَ بَكَ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْ خَيْبَرَ تَمْدُدُ بِكَ قُلُوصَكَ لَيْلَةً بَدَلْ لَيْلَةٍ . فَقَالَ : كَانَ ذَلِكَ هَزَبَةً مِنْ أَبِي الْقَاسِمِ . فَقَالَ : كَذَبْتَ بِأَعْدُوِّ اللَّهِ . فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ ، وَأَعْطَاهُمْ قِيَمَةً مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الثَّمَرِ مَالًا وَإِبِلًا وَعُرُوضًا مِنْ أَقْتَابٍ وَحِبَالٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ »  
رواه **تخاد بن سلمة** عن **عبيد الله** أحسبه عن **نافع** عن **ابن عمر** عن **عمر** عن **النبي** ﷺ ، اختصره

**قوله** ( باب إذا اشترط في المزارعة : إذا شئت أخرجتك ) كذا ذكر هذه الترجمة مختصرة ، وترجم الحديث الباب في المزارعة بأوضح من هذا فقال « إذا قال رب الأرض : أفرق ما أفرقك الله ولم يذكر أجلا معلوما فيها على تراضيها ، وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر بلفظ « نترككم على ذلك ماشئنا » وأورده هنا بلفظ « نترككم ما أفرقكم الله » فأحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي في الأخرى ، وبينت لإحدى الروایتين مراد الأخرى وأن المراد بقوله « ما أفرقكم الله » ما قدر الله أنا نترككم فيها فإذا شئنا فأخرجناكم تبين أن الله قدر إخراجكم ، والله أعلم . وقد تقدم في المزارعة توجيه الاستدلال به على جواز المخاطبة ، وفيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا إلى أحد ، وأجاب من لم يجزه باحتمال أن المدة كانت مذكورة ولم تنقل ، أو لم تذكر لكن عينت كل سنة بكذا ، أو أن أهل خيبر صاروا عبيدا للسلبين ومعاملة السيد لعبده لا يشترط فيها ما يشترط في الاجنبى ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا أبو أحمد ) كذا للاكثر غير مسمى ولا منسوب ، ولابن السكن في روايته عن الفربرى وواقعه أبو ذر ، وحدثنا أبو أحمد مرار بن حويه ، وهو بفتح الميم وتشديد الراء ، وأبوه بفتح الهاء المهملة وتشديد الميم ، قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها بضم الميم وسكون الواو وفتح التحتانية ، وغيرهم بفتح الميم والواو وسكون التحتانية وآخرها هاء عند الجميع ، ومن قاله من المحدثين بالتاء المثناة العوفاية بدل الهاء فقد غلط . قلت : لكن وقع في شعر لابن دريد ما يدل على تجويز ذلك وهو قوله : « أن كان ففعلوية من نسلى » وهو همداني بفتح الميم ثقة مشهور ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، وكذا شيخه ، وهو ومن فوقه مديون . وقال الحاكم : أهل بخارى يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البيسكندى . ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد بن عبد الوهاب الفراء ، فإن أبا عمر المستمل رواه عنه عن أبي غسان انتهى ، والمعتمد ما وقع في ذلك عند ابن السكن ومن واقعه ، وجزم أبو نعيم أنه مرار المذكور وقال : لم يسمه البخارى والحديث حديثه . ثم أخرجه من طريق موسى بن هارون عن مرار .

قلت : وكذا أخرجه الدارقطني في « الفرائد » ، من طريقه ، ورواه ابن وهب عن مالك بغير إسناد ، وأخرجه  
 عمر بن شبة في « أخبار المدينة » . **قوله** ( حدثنا محمد بن يحيى ) أى ابن على الكاتب . **قوله** ( ففتح القاء  
 والمهملتين ، الفتح بفتحين زوال المفصل ، فدعت يدها إذا أزيلتا من مفاصلهما . وقال الخليل : الفتح عوج في  
 المفصل ، وفي خلق الإنسان الثابت إذا زاغت القدم من أصلها من الصكب وطرف الساق فهو الفتح ، وقال  
 الأصمى : هو ذيق في الكف بينها وبين الساعد وفي الرجل بينها وبين الساق ، هذا الذى في جميع الروايات وعليها  
 شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة . ووقع في رواية ابن السكن بالغين المعجمة أى ففتح وجزم به الكرماني ،  
 وهو وهم لأن الفتح بالمعجمة كسر الشيء الجوف قاله الجوهرى ، ولم يقع ذلك لابن عمر في القصة . **قوله** ( فعدى  
 عليه من القليل ) قال الخطابي : كأن اليهود سحروا عبد الله بن عمر فالتوت يدها ورجلاه ، كذا قال ، ومحتمل أن  
 يكونوا ضربوه ويؤيده تقييده بالليل في هذه الرواية . ووقع في رواية حماد بن سلمة التى علق المصنف إسنادها آخر  
 الباب بلفظه فلما كان زمان عمر غشوا المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا يديه ، الحديث . **قوله**  
 ( تهمتا ) بضم المثناة وفتح الهاء ويجوز اسكانها ، أى الذين تهمهم بذلك . **قوله** ( وقد رأيت لإجلهم . فلما أجمع )  
 أى عزم ، وقال أبو الهيثم : أجمع على كذا أى جمع أمره جميعا بعد أن كان مفرقا ، وهذا لا يقتضى حصر السبب في  
 لإجله عمر لإيham ، وقد وقع لى فيه سيان آخران : أحدهما رواه الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال :  
 مازال عمر حتى وجد الثبث عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا يجتمع بجزيرة العرب دينان ، فقال : من كان له من  
 أهل الكتابين عهد فليأت به أفده له ، وإلا فأتى بجليكم . فأجلام . أخرجه ابن أبي شبة وغيره . ثانيهما رواه  
 عمر بن شبة في « أخبار المدينة » ، من طريق عثمان بن محمد الاخنسى قال : لما كثرت العيال - أى الخدم - فى أيدي  
 المسلمين وقوا على العمل فى الأرض أجلام عمر . ويحتمل أن يكون كل من هذه الأشياء جزءا علة فى إخراجهم .  
 والإجلام الإخراج عن المال والوطن على وجه الإزعاج والكراهة . **قوله** ( أحد بنى أبى الحقيق ) بمهمله وقافين  
 معصر ، وهو رأس يهود خيبر ، ولم أنف على اسمه . ووقع فى رواية البرقاني « فقال رئيسهم لا تخرجنا ، وابن أبى  
 الحقيق الآخر هو الذى زوج صفية بنت حى أم المؤمنين ، فقتل بخيبر وبقي أخوه إلى هذه الغاية . **قوله** ( تعدو  
 بك قلو صك ) بفتح القاف وبالأصا الممهلة : الناقة الصابرة على السير وقيل الشابة وقبل أول ما يركب من إناث الإبل  
 وقيل الطويلة القوائم ، وأشار ﷺ إلى إخراجهم من خيبر وكان ذلك من إخباره بالمغيبات قبل وقوعها . **قوله**  
 ( كان ذلك ) فى رواية الكشميهنى « كانت هذه » . **قوله** ( هزيلة ) تصغير الهزل وهو ضد الجد . **قوله** ( مالا ) تمييز  
 للقيمة ، وعطف الإبل عليه وكذلك العروض . من عطف الخاص على العام ، أو المراد بالمال النقد خاصة والعروض  
 ماعدا النقد ، وقيل مالا يدخله الكيل ولا يكون حيوانا ولا عقارا . **قوله** ( رواه حماد بن سلمة عن عبيد الله )  
 بالتصغير هو العمري . **قوله** ( أحسبه عن نافع ) أى أن حمادا شك فى وصله ، وصرح بذلك أبو يعلى فى روايته  
 الآتية ، وزعم الكرماني أن فى قوله « عن النبي ﷺ » قرينة تدل على أن حمادا اقتصر فى روايته على مانسبه إلى  
 النبي ﷺ فى هذه القصة من قول أو فعل دون مانسب إلى عمر . قلت : وليس كما قال ، وإنما المراد أنه اختصر من  
 المرفوع دون الموقوف ، وهو الواقع فى نفس الأمر ، فقد روينا فى « مسند أبى يعلى » ، و« فوائد البغوى » ، كلاهما  
 عن عبد الأعلى بن حماد بن حماد بن سلمة ولفظه « قال عمر : من كان له سهم بخيبر فليحضر حى قسمها ، فقال ورئيسهم

لا تخرجنا ودعنا كما أقرنا رسول الله ﷺ وأبو بكر ، فقال له عمر : أتراه سقط على قول رسول الله ﷺ ، كيف بك إذا رقصت بك واحلتك نحو الشام يوما ثم يوما ثم يوما ، فقصها عمر بين من كان شهد خيبر من أهل الحديبية ، قال البخوي هكذا رواه غير واحد عن حماد ، ورواه الوليد بن صالح عن حماد بغير شك ، قلت : وكذا رويناه في مسند عمر الجار من طريق هذبة بن خالد عن حماد بغير شك وفيه قوله « رقصت بك ، أى أسرعت في السير ، وقوله « نحو الشام » ، تقدم في المزارعة ، أن عمر أجلاهم إلى تيماء وأريحاء ، ( تنبيه ) : وقع للحميدي نسبة رواية حماد بن سلمة مطولة جداً إلى البخاري ، وكأنه نقل السياق من « مستخرج البرقاني » كمادته وزحل عن عزوه إليه ، وقد نبه الاسماعيلي على أن حماداً كان يطوله تارة ويرويه تارة مختصراً ، وقد أشرت إلى بعض ما في روايته قبل ، قال المهلب : في القصة دليل على أن العداوة توضح المطالبة بالجناية كما طالب عمر اليهود بفدع ابنه ، ورجع ذلك بأن قال : ليس لنا عدو غيرهم ، فعلق المطالبة بشاهد العداوة . وإنما لم يطلب القصاص لأنه فدع وهو قائم فلم يعرف أشخاصهم . وفيه أن أفعال النبي ﷺ وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز

#### ١٥ - باب الشروط في الجهاد ، والمصالحة مع أهل الحرب ، وكتابة الشروط

٢٧٣١ ، ٢٧٣٢ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مفعمر قال أخبرني الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن الزبير بن السور بن نخرمة وسروان - يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه - قالا « خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية حتى إذا كانوا ببعض الطريق قال النبي ﷺ : إن خالد بن الوليد بالتميم في خيل لقريش طليعة ، فخذوا ذات اليمين . فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجبلش ، فانطلق بركض نذيراً لقريش ، وسار النبي ﷺ ، حتى إذا كان بالثنية التي يهبط عليهم منها بركت به راحلته ، فقال الناس : حل حل . فالتحت . فقالوا خلأت القصواء . فقال النبي ﷺ : ما خلأت القصواء وما ذاك لما خلقت ، وإنما كن حبسها حابس القيل . ثم قال : والذي نفس بيده ، لا يسألونني خطاة يعظمون فيها حرمت الله إلا أعطيتهم إياها . ثم زجرها فوثقت . قال فعدل عنهم حتى نزل بأقصى الحديبية على كمد قليل الماء يتبرصه الناس تبرصاً ، فلم يلبثه الناس حتى زحوه ، وشكى إلى رسول الله ﷺ العطش ، فانزع سهماً من كنانته ، ثم أمرهم أن يحملوه فيه ، فوالله ما زال يجيش لهم بالرأي حتى صدروا عنه . فبينما هم كذلك ، إذ جاء بدليل بن ورقاء الخزاعي في نفر من قومه من خزاعة - وكانوا غيبة - أصبح رسول الله ﷺ من أهل نهماء - فقال : إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزلاً أعداد مياه الحديبية ، ومهم المؤذ اللطافيل ، وهم مقاتلوك وصادوك عن البيت . فقال رسول الله ﷺ : إنا لم نجيء لقتال أحد ، ولكننا جئنا مطمئرين ، وإن قريشاً قد نسركمهم الحرب وأضرمت بهم ، فإن شاءوا مآذمتهم مدة ويخزلوا بيني وبين الناس ، فإن

أظهره فإن شاءوا أن يدخلوا فيا دَخَلَ فِيهِ النَّاسُ فَمَلُّوا ، وَإِلَّا قُتِلُوا جُجُوا . وَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ  
لَأَقَاتِلَنَّهُمْ عَلَى أَمْرِي هَذَا حَتَّى تَنْفَرَدَ سَالَتِي ، وَلَيُنْفِذَنَّ اللَّهُ أَمْرَهُ . قَالَ بُدَيْلٌ : سَأُبَلِّغُهُمْ مَا قَوْلُكَ . قَالَ  
فَانْطَلَقَ حَتَّى أَتَى قَرِيشًا قَالَ : إِنَّا جِئْنَاكُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ ، وَسَمِعْنَاهُ يَقُولُ قَوْلًا ، فَإِنْ شِئْتُمْ أَنْ نَعْرِضَهُ عَلَيْكُمْ  
فَعَلْنَا . فَقَالَ سَمْعَاءُ : لَا حَاجَةَ لَنَا أَنْ نُمَخِّرُونَا عَنْهُ بَشَى . وَقَالَ ذُو الرَّايِ مِنْهُمْ : هَاتِ مَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ . قَالَ سَمِعْتُهُ  
يَقُولُ كَذَا وَكَذَا . فَعَدَّ لَهُمُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ . فَقَامَ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، أَلَسْتُمْ بِالْوَالِدِ ؟ قَالُوا :  
بَلَى . قَالَ : أَوَسْتُمْ بِالْوَالِدِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَهَلْ تَنْتَهُمُونِي ؟ قَالُوا : لَا . قَالَ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي اسْتَنْفَرْتُ  
أَهْلَ عُسْكَاظَ ، فَلَمَّا بَلَغُوا عَلَى جِشْتِكُمْ بِأَهْلِ وَوَلَدِي وَمَنْ أَطَاعَنِي ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَإِنْ هَذَا قَدْ عَرَضَ عَلَيْكُمْ  
خُطَّةٌ رُشِدَ أَقْبَلُوهَا وَدَعُونِي آتِيهِ . قَالُوا أَمْتِهِ . فَأَتَاهُ ، فَجَمَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْمَوُ  
مِنْ قَوْلِهِ لِبُدَيْلٍ . فَقَالَ عُرْوَةُ عِنْدَ ذَلِكَ : أَيُّ عَمْدٍ ، أَرَأَيْتَ إِنْ اسْتَأْصَلْتَ أَمْرَ قَوْمِكَ ، هَلْ سَمِعْتَ بِأَحَدٍ  
مِنَ الْعَرَبِ اجْتَنَحَ أَهْلَهُ قَبْلَكَ ؟ وَإِنْ تَسَكَّنَ الْآخَرَى ، فَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَرَى وَجُوهًا ، وَإِنِّي لَا أَرَى أَشْوَابًا مِنْ  
النَّاسِ خَلِيفًا أَنْ يَبْرَأُوا وَيَدْعَوْكَ . فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ : انْمَعْصُ بَقَرَةَ اللَّاتِ ، أَنْحَنُ نَفْرَهُ عَنْهُ وَدَعَهُ ؟ قَالَ :  
مَنْ ذَا ؟ قَالُوا : أَبُو بَكْرٍ . قَالَ : أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا يَدُكَ كَانَتْ لَكَ عِنْدِي لَمْ أَجْزِكَ بِهَا لِأَجْبُنُكَ . قَالَ  
وَجَمَلَ يُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَكَلَّمَا تَكَلَّمُ كَلِمَةً أَخَذَ بِأَخِيَّتِهِ ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَامَتْ عَلَى رَأْسِ النَّبِيِّ ﷺ  
وَمَعَهُ السِّيفُ وَعِيَهُ الْمَنْفَرُ ، فَكَذَّبَ أَهْلُ عُرْوَةَ بِيَدِهِ إِلَى لِحْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَضَرَبَ يَدَهُ بِثَقْلِ السِّيفِ وَقَالَ لَهُ :  
أَخْبِرْ بِذَلِكَ عَنْ لِحْيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَرَفَعَ عُرْوَةُ رَأْسَهُ فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ . فَقَالَ :  
أَيُّ عَمْدٍ ، أَلَسْتُ أَسْمَى فِي عَدْرَتِكَ ؟ وَكَانَ الْمَغِيرَةُ صَحِيبَ قَوْمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَتَلَهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ ثُمَّ جَاءَ فَاسَلِمَ .  
قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَّا الْإِسْلَامُ فَأَقْبَلُ وَأَمَّا الْمَالُ فَلَسْتُ مِنْهُ فِي شَيْءٍ . ثُمَّ إِنَّ عُرْوَةَ جَمَلَ يَرْمُقُ أَصْحَابَ النَّبِيِّ  
ﷺ بِمِيزَتِهِ . قَالَ فَوَاللَّهِ مَا نَنَحَّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُنْجَمَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ  
وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَسْرَمُوا ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَفْتَقِتُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ  
عِنْدَهُ ، وَمَا يُجِدُّونَ إِلَيْهِ النَّظَرَ تَعْظِيمًا لَهُ . فَجَرَعَ عُرْوَةُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَيُّ قَوْمٍ ، وَاللَّهِ لَأَقْدُ وَقَدْتُ عَلَى  
الْمُلُوكِ ، وَقَدْتُ عَلَى قَيْصَرَ وَكَسْرَى وَالنَّبَاحِشِيِّ ، وَاللَّهِ إِنْ رَأَيْتُ مُلِكًا قَطُّ يُعْظِمُهُ أَصْحَابُهُ مَا يَعْظُمُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ  
ﷺ عَمْدًا ، وَاللَّهِ إِنْ يَنْتَحِمُ مُنْجَمَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ ، وَإِذَا أَسْرَمُوا  
ابْتَدَرُوا أَمْرَهُ ، وَإِذَا تَوَضَّأُوا كَادُوا يَفْتَقِتُونَ عَلَى وَضُوئِهِ ، وَإِذَا تَكَلَّمُوا خَفَضُوا أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَهُ ، وَمَا يُجِدُّونَ إِلَيْهِ

النَّظَرُ تَعْظِيماً لَهُ . وَإِنَّهُ قَدْ عَرَضَ عَلَيْكَ حُطَّةٌ رُشِدَ قَابِكُوهَا . قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي كِنَانَةَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . فَقَالُوا : آتِيهِ .  
فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَذَا فُلَانٌ ، وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ يُعْظَمُونَ الْبُذْنَ ، فَايْتَوْهَا  
لَهُ . فَبِيعَتْ لَهُ ، وَاسْتَقْبَلَهُ النَّاسُ يُلَبُّونَ . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، مَا بَيْنِي وَلِهَؤُلَاءِ أَنْ يَصْدُوا عَنِ  
الْبَيْتِ . فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ قَالَ : رَأَيْتُ الْبُذْنَ قَدْ قُلِدَتْ وَأُشِيرَتْ ، فَمَا أَرَى أَنْ يَصْدُوا عَنِ الْبَيْتِ . فَتَمَّ  
رَجُلٌ مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ مِكَرَزُ بْنُ حَفْصٍ . فَقَالَ : دَعَوْنِي آتِيهِ . فَقَالُوا : آتِيهِ . فَلَمَّا أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :  
هَذَا مِكَرَزٌ ، وَهُوَ رَجُلٌ فَاجِرٌ . فَجَمَلَ يُسَكِّمُ النَّبِيُّ ﷺ . فَبَيْنَمَا هُوَ يُسَكِّمُهُ إِذْ جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو . قَالَ  
مَقْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ لَمَّا جَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : قَدْ سَهِّلَ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ . قَالَ  
مَقْمَرٌ : قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ : لَجَاءَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ : هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابًا . فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ  
الْكَاتِبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، قَالَ سُهَيْلٌ : أَمَا « الرَّحْمَنُ » فَوَافِقُ مَا أُدْرِي مَا هُوَ ،  
وَلَسْكَرَ اكْتُبْ « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ » ، كَمَا كُنْتَ تَكْتُبُ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : وَاللَّهِ لَا تَكْتُبُهَا إِلَّا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اكْتُبْ « بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ » . ثُمَّ قَالَ : هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ سُهَيْلٌ  
وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ سَلِمْتُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا صَدَدْتُكَ مِنَ الْبَيْتِ وَلَا قَاتَلْتُكَ ، وَلَكِنْ اكْتُبْ « مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ،  
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي ، اكْتُبْ « مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ » ، قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَذَلِكَ  
لِقَوْلِهِ « لَا يَسْأَلُونِي حُطَّةً يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا أُعْطِيَهُمْ إِيَّاهَا » ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : عَلَى أَنْ تُنْقَلُوا  
بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ فَنَطُوفَ بِهِ . فَقَالَ سُهَيْلٌ : وَاللَّهِ لَا تَحْدِثُ الرَّبُّ أَنَا أُخِذْنَا ضَنْطَةً ، وَلَكِنْ ذَلِكَ مِنَ الْعَامِ  
الْقَبْلِ ، فَكُتِبَ ، قَالَ سُهَيْلٌ : وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَأْتِيكَ مَثَا رَجُلٌ - وَإِنْ كَانَ عَلَى دِينِكَ - إِلَّا رَدَدْتُهُ إِلَيْنَا . قَالَ  
الْمُسْلِمُونَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُرَدُّ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ جَاءَ مُسْلِمًا ؟ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ دَخَلَ أَبُو جَنْدَلٍ بْنُ سُهَيْلٍ  
ابْنِ عَمْرٍو يَرْسُفُ فِي قَبْرِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ أَسْفَلِ مَكَّةَ حَتَّى رَمَى بِنَفْسِهِ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ سُهَيْلٌ : هَذَا  
يَا مُحَمَّدُ أَوَّلُ مَنْ أَفَاضِيكَ عَلَيْهِ أَنْ تَرُدَّهُ إِلَيَّ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا لَمْ تَقْضِ الْكِتَابَ بَدُ . قَالَ : فَوَاللَّهِ إِذَا  
لَمْ أَصَالِحْكَ عَلَى شَيْءٍ أَبَدًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَأَجِزْهُ لِي ، قَالَ : مَا أَنَا بِمَجِيزٍ لَكَ ، قَالَ : بَلَى فَافْعَلْ ، قَالَ :  
مَا أَنَا بِفَاعِلٍ . قَالَ مِكَرَزُ بْنُ حَفْصٍ : بَلْ قَدْ أَجَزْنَاكَ لَكَ . قَالَ أَبُو جَنْدَلٍ : أَيُّ مَشْرِئِ الْمُسْلِمِينَ ، أَرَدْتُ إِلَى الشِّرْكِينَ وَقَدْ  
جِئْتُ مُسْلِمًا ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ لَقِيتُ ؟ وَكَأَنِّي قَدْ عَذَّبْتُ هَذَا بِكَدِيدٍ فِي اللَّهِ . قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ :  
فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أَلَسْتُ نَبِيَّ اللَّهِ حَقًّا ؟ قَالَ : بَلَى . قُلْتُ : أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَعَدُّوْنَا عَلَى الْبَاطِلِ ؟ قَالَ :



بلى. قلت: فلم نعطى الدينية في ديننا إذا؟ قال: انى رسول الله ولست أعصيه، وهو ناصرى. قلت: أو ليس كنت تحدثنا أننا سنأتى البيت فنطوف به؟ قال: بلى، فاخبرتك أننا فأتيناه العام؟ قال قلت: لا. قال فأنك آتية ومطوف به. قال: فأتيت أبا بكر فقلت: يا أبا بكر، أليس هذا نبي الله حقاً؟ قال: بلى. قلت: ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال: بلى. قلت: فلم نعطى الدينية في ديننا إذا؟ قال: أيها الرجل، إنه لرسول الله ﷺ، وليس يسمى ربه، وهو ناصره، فاستمسك بعرزته فوالله إنه على الحق. قلت: أليس كان يحدثنا أننا سنأتى البيت ونطوف به؟ قال: بلى، أناخبرتك أنك تأتونه العام؟ قلت: لا. قال: فأنك آتية ومطوف به. قال الزهري قال عمر: ففعلت لذلك أعمالاً. قال: فلما نزع من قضية الكتاب قل رسول الله ﷺ لأصحابه: قوموا فانحروا ثم أحلقوا. قال فوالله ما قام منهم رجل، حتى قال ذلك ثلاث مرات، فدلما لم يقم منهم أحد دخل على أم سلمة فذكر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله أوجب ذلك؟ أخرج، ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذكك، وتدعوا حالقك فيحلقك. فخرج فلم يكلم أحداً منهم حتى فعل ذلك: نحر بذكك، ودعا حالقه فحلقه. فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمماً. ثم جاءه نِسوة مؤمنات، فأنزل الله تعالى [ ١٠ الممتحنة ]: (يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن - حتى يبلغ - ببعض الكوافر) فطلق هريرة يومئذ امرأتين كانا له في الشرك، فزوج أحدهما معاوية بن أبي سفيان والآخرى صفوان بن أمية. ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة، فجاءه أبو بصير رجل من قریش وهو مسلم، فأرسلوا في طلبه رجلين فقالوا: المهدي الذي جئت لنا، فدفعه إلى الرجلين، فخرجا به حتى بلغا ذا الحليفة، فنزلوا يا كلون من تمر لهم، فقال أبو بصير لأحد الرجلين: والله إنى لأرى سيفك هذا يا فلان جيئاً، فاستله الآخر فقال: أجل والله إنه لجيئ، لقد جرت به ثم جرت به ثم جرت. فقال أبو بصير: أرنى أنظر إليه، فامكنه منه، ففصره حتى برد، وفر الآخر حتى أتى المدينة، فدخل المسجد يدعو، فقال رسول الله ﷺ حين رآه: لقد رأى هذا ذعراً، فلما انتهى إلى النبي ﷺ قال: 'فقتل الله صاحبي وإنى لمقتول. فجاء أبو بصير فقال: يا نبي الله، قد والله أوفى الله دينك قد رددتني إليهم، ثم أنجاني الله منهم. قال النبي ﷺ: وقيل أنه مسعر حرب لو كان له أحد، فلما سمع ذلك عرف أنه سيروده إليهم؛ فخرج حتى أتى سيف البحر. قال وينفليت منهم أبو جندل بن سهيل فلحق بابي بصير، فجعل لا يخرج من قریش رجل قد أسلم إلا يلحق بابي بصير، حتى اجتمعت منهم عصابة، فوالله ما يسمعون بيعة خرجت لقریش إلا الشأم إلا اغترضوا

لها. فقتلهم وأخذوا أموالهم. فأرسلت قريش إلى النبي ﷺ فتناشده الله والرحم لما أرسل فن أنه فهو آمن فأرسل النبي ﷺ إليهم، فانزل الله تعالى [ ٢٤ الفتح ] : ( وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظنركم عليهم - حتى بلغ - الحمية ، حمية الجاهلية ) وكانت حميتهم أنهم لم يُقرؤا أنه نبي الله ، ولم يُقرؤا بيسم الله الرحمن الرحيم ، وحالوا بينهم وبين البيت ،

قال أبو عبد الله مرة للعر : الجرب . تزيلا : انما زوا . وحيت القوم : منعتهم حاية . وأحيت الحى : جعلته حى لا يذخل . وأحيت الرجل إذا غضبته إحصاء

٢٧٣٣ - وقال عتيل عن الزهري : قال عروة فاخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يتمجنهن . وبلغنا أنه لما أنزل الله تعالى أن يرُدوا إلى الشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ، وحكم على المسلمين أن لا يسكوا ببعضهم الكوافر ، أن عمر طلق امرأتين - قريبة بنت أبي أمية . وأبنة جرول الخزاعي فتزوج قريبة معاوية وزوج الأخرى أبو جهنم . فلما أبي الكفار أن يُقرؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم أنزل الله تعالى [ المتحنة ١١ ] : ( وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فاقبطنهم ) والعقب ما يؤدى المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار ، فاسر أن يسرى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صدقات نساء الكفار اللاتي هاجرن ، وما تعلم أحدًا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها . وبلغنا أن أبا بصير بن أسيد الثقفي قدِم على النبي ﷺ مؤمنا مهاجرا في الدة ، فكتب الأخنس بن شريق إلى النبي ﷺ يسأله أبا بصير ، فذكر الحديث .

قوله ( باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط ) كذا للاكثر ، زاد المستمل مع الناس بالقول ، وهي زيادة مستغنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة ، إلا أن تحمل الأولى على الاشتراط بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول والفعل معا . قوله ( عن المسود بن عزيمة ومروان ) أي ابن الحكم ( فالأخرج ) هذه الرواية بالنسبة إلى مروان مرسله لأنه لا صحة له ، وأما المسود فهي بالنسبة إليه أيضا مرسله لأنه لم يحضر القصة ، وقد تقدم في أول الشروط من طريق أخرى عن الزهري عن عروة ، أنه سمع المسود ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر بعض هذا الحديث ، وقد سمع المسود ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأم سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ، ووقع في نفس هذا الحديث شيء يدل على أنه عن عمر كما سيأتي التنبيه عليه في مكانه ، وقد روى أبو الأسود عن عروة هذه القصة فلم يذكر المسود ولا مروان لكن أرسلها ، وهي كذلك في « مغازي عروة بن الزبير » أخرجهما ابن عائد في المغازي له بطولها ، وأخرجها الحاكم في « الأكليل » من طريق أبي الأسود عن عروة أيضا مقطعة . قوله ( زمن الحديبية ) تقدم ضبط

الحديبية في الحج ، وهي بئر سمي المكان بها ، وقيل شجرة حذاء صغرت وسمي المكان بها . قال الحب الطبري :  
الحديبية قرية قريبة من مكة أكثرها في الحرم ، ووقع في رواية ابن اسحق في المغازي عن الزهري : خرج عام  
الحديبية يريد زيارة البيت لا يريد قتالا ، ووقع عند ابن سعد أنه عليه السلام خرج يوم الاثنين لئلا ذى القعدة ، زاد  
سفيان عن الزهري في الرواية الآتية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق : في بضع عشرة مائة ، فلما  
أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره وأحرم منها بعرة ، وبعث عينا له من خزاعة ، وروى عبد العزيز الامامي عن  
الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شيبه : خرج عليه السلام في ألف وثمانمائة ، وبعث عينا له من خزاعة يدعى ناجية  
يأتيه بجبر قريش ، وكذا سماه ناجية ، والمعروف أن ناجية اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره ،  
وأما الذي بعثه عينا لجبر قريش فاحم بئر بن سفيان وكذا سماه ابن اسحق ، وهو بضم الموحدة وسكون المهملة  
على الصحيح ، وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( حتى إذا كانوا ببعض  
الطريق ) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسقه بطوله إلا في هذا الموضع ، وبقية عنده في  
المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال : ونبأني به معمر عن الزهري : وسار النبي عليه السلام حتى كان بغدير  
الاشطاط أتاه عيينة فقال : إن قريشا جمعوا جموعا وقد جمعوا لك الاحابيش ، وهم مقاتلون وصادوك عن البيت  
وما نعوذ . فقال : أشيروا أيها الناس على ، أترون أن أميل إلى عيالم وذاري هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا  
عن البيت ، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين ، وإلا تركناهم محروبين . قال أبو بكر : يا رسول  
الله خرجت عامدا لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فن صدنا عنه قاتلناه . قال : امضوا على  
اسم الله ، إلى هنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه ، وزاد أحمد عن عبد الرزاق وسأله ابن حبان من  
طريقه قال : قال معمر قال الزهري : وكان أبو هريرة يقول : ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشاركة لأصحابه من  
رسول الله عليه السلام ، وهذا القدر حذفه البخاري لأرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة ، وفي رواية أحمد  
المذكورة : حتى إذا كانوا بغدير الاشطاط قريبا من عسفان ، وغدير بفتح الغين المعجمة والاشطاط بشين  
معجمة وطاءين مهملتين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جزم به صاحب المناقب ، ووقع في بعض نسخ  
أبي ذر بالنظاء المعجمة فيهما ، وفي رواية أحمد أيضا : أترون أن نميل إلى ذراري هؤلاء الذين أعانوا قنصبيهم  
فان قدوا قعدوا موتورين محروبين ، وان يجيئوا تكن عتقا قطعها الله ، ونحوه لابن اسحق في روايته في  
المغازي عن الزهري ، والمراد أنه عليه السلام استشار أصحابه هل يخالف الذين فصرنا قريشا إلى مواضعهم فيسي أهلهم ،  
فان جلموا إلى نصرهم اشتغلوا بهم وانفرد هو وأصحابه بقريش ، وذلك المراد بقوله : تكن عتقا قطعها الله ،  
فأشار عليه أبو بكر الصديق ترك القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم ،  
فرجع إلى رأيهم . وزاد أحمد في روايته : فقال أبو بكر : الله ورسوله أعلم يا نبي الله ، إنما جئنا معتمرين الخ ،  
والاحابيش بالحاء المهملة والموحدة وآخره معجمة واحدا أحبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزيمه بن  
مدركة وبنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق من خزاعة كانوا تحالفوا مع قريش قبل تحت جبل  
يقال له الحبشي أسفا ، مكة ، وقيل سموا بذلك لتحبشهم أي تجمعهم والتحيش التجمع والحياشة الجماعة . وروى  
الفاكهي من طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن ابتداء حلفهم مع قريش كان على يد قصي بن كلاب ، واتفق

الرواية على قوله «فان يأتونا» من الإتيان إلا ابن السكن فعنده «فان يأتونا» بموحدة ثم مشناة مشددة والاول  
أولى، ويؤيده رواية أحمد بلفظ المجيء، ووقع عند ابن سعد «وبلغ المشركين خروجه فأجمع رأيهم على صده عن  
مكة وعسكروا ببلدح بالموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة ثم جاء مهملته موضع خارج مكة . قوله ( قال النبي ﷺ ) :  
إن خالد بن الوليد بالغميم في خيل لقريش طليعة ) في رواية الامامى « فقال له عينه : هذا خالد بن الوليد بالغميم ،  
والغميم بفتح المعجمة وحكى عياض فيها التصغير ، قال المحب الطبرى : يظهر أن المراد كراع الغميم وهو موضع بين  
مكة والمدينة اه ، وسياق الحديث ظاهر في أنه كان قريبا من الحديبية فهو غير كراع الغميم الذى وقع ذكره في  
الصيام وهو الذى بين مكة والمدينة ، وأما الغميم هذا فقال ابن حبيب : هو قريب من مكان بين رابغ والجحفة ،  
وقد وقع في شعر جرير والشماخ بصيغة التصغير والله أعلم . وبين ابن سعد أن خالدا كان في مائتى فارس فيهم عكرمة  
ابن أبى جهل ، والطليعة مقدمة الجيش . قوله ( لخذلوا ذات اليمين ) أى الطريق التى فيها خالد وأصحابه . قوله ( حتى  
إذا كان بالثنية ) في رواية ابن إسحق « فقال ﷺ : من يخرجنا على طريق غير طريقهم التى هم بها ؟ قال لخذلنى  
عبد الله بن أبى بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال : أنا يارسول الله ، فسلك بهم طريقا وعرا فأخرجوا منها بعد  
أن شق عليهم ، وأفضوا إلى أرض سهلة ، فقال لهم : استغفروا الله ، ففعلوا . فقال : والذى نفسى بيده إنها للحطة  
التي عرضت على بنى اسرائيل فامتنعوا ، قال ابن إسحق عن الزهرى في حديثه « فقال : اسلكوا ذات اليمين بين ظهري  
الحض في طريق تخرجه على ثنية المزارع مبهط الحديبية اه . وثنية المزارع بكسر الميم وتخفيف الراء هى طريق في الجبل  
تشرف على الحديبية . وزعم الداودى الشارح أنها الثنية التى أسفل مكة ، وهو وهم ، وسعى ابن سعد الذى سلك بهم  
حزمة بن عمرو الاسلمى ، وفي رواية أبى الأسود عن عروة فقال : من رجل يأخذ بنا عن يمين المحبة نحو سيف  
البحر لملنا نطوى مسلحة القوم ، وذلك من الليل ، فنزل رجل عن دابته ، فذكر القصة قوله ( بركت به وراحلته ،  
فقال الناس : حل حل ) بفتح المهمله وسكون اللام . كلمة يقال للناقة إذا تركت السير ، وقال الخطابى : ان قلت حل  
واحدة فالسكون ، وإن أعدتها نونت في الأولى وسكنت في الثانية ، وحكى غيره السكون فيهما والتنوين كظيره في  
بخ بخ ، يقال حلحلت فلانا إذا أزجمته عن موضعه . قوله ( فألحت ) بتثنية المهمله أى تمادت على عدم القيام وهو  
من الالحاح . قوله ( خلأت القصواء ) الخلاء بالمعجمة والمد للإبل كالخران للخيل ، وقال ابن قتبية : لا يكون  
الخلاء الا للنوق خاصة . وقال ابن فارس : لا يقال للجمل خلا لكن ألح . والقصواء بفتح القاف بعدها مهمله ومد :  
اسم ناقة رسول الله ﷺ ، وقيل كان طرف أذنها مقطوعا ، والقصو قطع طرف الاذن يقال : بعير أقصى وناقة  
قصوى ، وكان القياس أن يكون بالقصر ، وقد وقع ذلك في بعض نسخ أبى ذر ، وزعم الداودى أنها كانت لاتسبق  
فقتيل لها القصواء لأنها بلغت من السبق أقصاه . قوله ( وما ذاك لها بخلق ) أى عبادة ، قال ابن بطال وغيره : في  
هذا الفصل جواز الاستتار عن طلائع المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لغرتهم ، وجواز السفر وحده للحاجة  
وجواز التسيب عن الطريق السهلة الى الوعره للصلحة ، وجواز الحكم على الشيء بما عرف من عادته وإن جاز أن  
يطرأ عليه غيره ، فاذا وقع من شخص هفوة لا يبعد منه مثله لا ينسب اليها ويرد على من نسب اليها ، ومعدرة من  
نسب اليها من لا يعرف صورة حاله ، لأن خلاه القصواء لولا خابرق العادة لسكان ما ظنه الصحابة صحيحا ولم يعانهم .

النبي ﷺ على ذلك لعذرهم في ظنهم ، قال : وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير إذنه الصريح إذا كان سبق منه ما يدل على الرضا بذلك ، لأنهم قالوا حل حل فزجروها بغير إذن ، ولم يمانعهم عليه . قوله (حبسها حابس الفيل) زاد إسحق في روايته «عن مكة ، أى حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس الفيل عن دخولها . وقصة الفيل مشهورة ستأتى الإشارة إليها في مكانها . ومناسبة ذكرها أن الصحابة لو دخلوا مكة على تلك الصورة وصدم قریش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يفضى إلى سفك الدماء ونهب الأموال كما لو قد دخل الفيل وأصحابه مكة ، لكن سبق في علم الله تعالى في الموضعين أنه سيدخل في الإسلام خلق منهم ، ويستخرج من أصلابهم ناس يسلمون ويجاهدون ، وكان بمكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، فلو طرق الصحابة مكة لما أمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار إليه تعالى في قوله (ولولا رجال مؤمنون) الآية ، ووقع للهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهى «حابس الفيل» ، على الله تعالى فقال : المراد حبسها أمر الله عز وجل ، وتمتعب بأنه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حابس الفيل وإنما الذى يمكن أن يمنع تسميته سبحانه وتعالى حابس الفيل ونحوه ، كذا أجاب ابن المنير ، وهو مبنى على الصحيح من أن الاسماء توقيفية . وقد توسط الغزالي وطائفة فقالوا : محل المنع مالم يرد نص بما يشق منه ، بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا بنقص ، فيجوز تسميته الواقع لقوله تعالى (ومن تولى السيئات يومئذ فقد رحمته) ولا يجوز تسميته البناء وإن ورد قوله تعالى (والسما بناءها بأيدى) . وفى هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وإن اختلفت الجهة الخاصة ، لأن أصحاب الفيل كانوا على باطل محض وأصحاب هذه الناقة كانوا على حق محض ، لكن جاء التشبيه من جهة إرادة الله منع الحرم مطلقا ، أما من أهل الباطل فواضح . وأما من أهل الحق فللمنى الذى تقدم ذكره . وفيه ضرب المثل واعتبار من بقى بمن مضى ، قال الخطابي : معنى تعظيم حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم ، والجنوح إلى المسألة والكف عن إراقة الدماء . واستدل بعضهم بهذه القصة لمن قال من الصوفية : علامة الاذن التيسير وعكسه ، وفيه نظر . قوله (والذى نفسى بيده) فيه تأكيد القول باليمين فيكون أدعى إلى القبول ، وقد حفظ عن النبي ﷺ الحلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدى . قوله (لا يسألوننى خلة) بضم الخاء المعجمة أى خصلة (يمظمون فيها حرمت الله) أى من ترك القتال في الحرم ، ووقع في رواية ابن إسحق «يسألوننى فيها صلة الرحم» وهى من جملة حرمت الله ، وقيل المراد بالحرمت حرمة الحرم والشهر والاحرام ، قلت : وفى الثالث نظر لأنهم لو عظموا الإحرام ماصدوه . قوله (إلا أعطيتهم إياها) أى أجبتهم إليها ، قال السهيلي : لم يقع فى شيء من طرق الحديث أنه قال إن شاء الله مع أنه مأمور بها في كل حالة ، والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه إلى الاستثناء ، كذا قال . وتمتعب بأنه تعالى قال في هذه القصة (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) فقال (إن شاء الله) مع تحقق وقوع ذلك تعليلًا وإرشادا ، فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الأمر بذلك . ولا يعارضه كون الكهف مكية إذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة ، قوله (ثم زجرها) أى الناقة (فوثبت) أى قامت . قوله (فعدل عنهم) فى رواية ابن سعد «فول راجعا» وفى رواية ابن إسحق «فقال للناس انزلوا» قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ماء نزل عليه . . قوله (على نمد) بفتح المثناة والميم أى حفيرة فيها ماء مشود أى قليل ، وقوله «قليل الماء» تأكيد لنفع نوم أن يراد لغة من يقول أن

النهد الماء الكثير ، وقيل النهد ما يظهر من الماء في الشتاء ويذهب في الصيف . قوله ( يتبرضه الناس ) بالموحدة والتعديد والضاد المعجمة هو الأخذ قليلا قليلا ، والبرض بالفتح والسكون اليسير من العطاء ، وقال صاحب العين : هو جمع الماء بالكفين ، وذكر أبو الاسود في روايته عن عروة : وسبقت قريش الى الماء فزولوا عليه ، ونزل النبي ﷺ الحديبية في حر شديد وايس بها إلا برأ واحدة ، فذكر القصة . قوله ( فلم يلبثه ) بضم أوله وسكون اللام من الالباث . وقال ابن التين : بفتح اللام وكسر الموحدة الثقيلة أى لم يتركوه يلبث أى يقيم . قوله ( وشكى ) بضم أوله على البناء للجول . قوله ( فانتزع سهما من كنانته ) أى أخرج سهما من جعبته . قوله ( ثم أمرهم ) في رواية ابن إسحق عن بعض أهل العلم عن رجال من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق البدن هو الذي نزل بالسهم ، وأخرجه ابن سعد من طريق سلة بن الأكوع ، وفي رواية ناجية بن الأعجم ، قال ابن إسحق : وذهب بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب ، وروى الواقدي من طريق خالد بن عباد الغفاري قال : أنا الذي نزلت بالسهم ، ويمكن الجمع بأنهم تعادوا على ذلك بالحضر وغيره ، وسيأتى في المغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية ، وأنه ﷺ جلس على البر ثم دعا بأبناء فضمض ودعا الله ثم صبه فيها ثم قال : دعوها ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ، ويمكن الجمع بأن يكون الامران معا وقعا . وقد روى الواقدي من طريق أوس بن خولى ، أنه ﷺ توضأ في الدلو ثم أفرغه فيها وانتزع السهم فوضعه فيها ، وهكذا ذكر أبو الاسود في روايته عن عروة ، أنه ﷺ تيمضض في دلو وصبه في البرأ ونزع سهما من كنانته فالفاه فيها ودعا فقارت ، وهذه القصة غير القصة الآتية في المغازي أيضا من حديث جابر قال : عطش الناس بالحديبية وبين يدي رسول الله ﷺ زكوة فتوضأ منها فوضع يده فيها . لجعل الماء يفور من بين أصابعه ، الحديث ، وكان ذلك كان قبل قصة البرأ والله أعلم . وفي هذا الفصل معجزات ظاهرة ، وفيه بركة سلاحه وما ينسب اليه : وقد وقع نبع الماء من بين أصابعه في عدة مواطن غير هذه ، وسيأتى في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد : أنهم أصابهم مطر بالحديبية ، الحديث ، وكان ذلك وقع بعد الفستين المذكورتين والله أعلم . قوله ( يجيش ) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره معجمة أى يفور ، وقوله ( بالرى ) بكسر الراء ويجوز فتحها . وقوله ( صدروا عنه ) أى رجعوا رواء بعد ودهم . زاد ابن سعد : حتى اغترفوا بأنيتهم جلوسا على شفير البرأ ، وكذا في رواية أبي الاسود عن عروة . قوله ( فييناهاهم ) في رواية الكشميهني : فييناهاهم ، ( كذلك اذ جاء بديل ) بالموحدة والتصغير أى ابن ورقاء بالقاف والمد صحابي مشهور . قوله ( في نفر من قومه ) سعى الواقدي منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية ، وفي رواية أبي الاسود عن عروة : منهم خازجة بن كرز ويزيد بن أمية . قوله ( وكانوا عيبة نصح ) العيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة ما توضع فيه الثياب لحفظها ، أى أنهم موضع النصح له والأمانة على سره ، ونصح بضم النون وحكى ابن التين فتحها كأنه شبه الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب . وقوله ( من أهل تهامة ) لبيان الجنس ، لأن خزاعة كانوا من جملة أهل تهامة وتهامة بكسر المشاة هي مكة وما حولها ، وأصلها من التهم وهو شدة الحر وركود الريح . زاد ابن إسحق في روايته : وكانت خزاعة عيبة رسول الله ﷺ مسلها ومشركا لا يخفون عليه شيئا كان بمكة ، ووقع عند الواقدي : أن بديلا قال للنبي ﷺ : لقد غزوت ولا سلاح معك ، فقال : لم نجى لقتال . فتكلم أبو بكر ، فقال له بديل : أنا لا أتهم ولا قوى له ، وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع

خوافة فاستمروا على ذلك في الاسلام . وفيه جواز استنصاح بعض المهاجرين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على فصيحهم وشهدت التجربة بايثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ، ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم ، ولا يعد ذلك من موالاة الكفار ولا موادة أعداء الله بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمهم وانكاء بعضهم ببعض ، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركون على الاطلاق . قوله ( فقال : اني تركت كعب بن اوى وعامر بن لؤى ) انما اقتصر على ذكر هذين لسكون قريش الذين كانوا بمكة أجمع ترجع أنسابهم اليهما ، وبقي من قريش بنو سامة بن لؤى وبنو عوف بن لؤى ولم يكن بمكة منهم أحد ، وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب ومحارب بن قهر . قال هشام بن الكلبى : بنو عامر بن لؤى وكعب بن لؤى هما الصريحان لاشك فيهما ، بخلاف سامة وعوف أى قفيهما الخلف . قال وهم قريش البطاح . أى بخلاف قريش الظواهر . وقد وقع في رواية أبى المليلح : وجمعوا لك الاحابيش ، بجاء مهملة وموحدة ثم شين معجمة وهو مأخوذ من التحبش وهو التجمع . قوله ( نزلوا أعداد مياه الحديبية ) الأعداد بالفتح جمع عد بالكسر والتشديد وهو الماء الذى لا انقطاع له ، وغفل الداودى فقال هو موضع بمكة ، وقول بديل هذا يشعر بأنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قريشا سبقوا إلى النزول عليها فلهذا عطش المسلمون حيث نزلوا على التمد المذكور . قوله ( ومعهم العوذ المطافيل ) العوذ بضم المهملة وسكون الواو بعدها معجمة جمع عائد وهى الناقة ذات اللبن ، والمطافيل الأمهات اللاتي معها أطفالها ، يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الالبان من الابل ليتزودوا بألبانها ولا يرجعوا حتى يمنعوه ، أو كنى بذلك عن النساء معهن الأطفال ، والمراد أنهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لإرادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ، ويحتمل إرادة المعنى الأعم ، قال ابن فارس : كل أثنى إذا وضعت فبهى إلى سبعة أيام عائد والجمع عوذ كما أنها سميت بذلك لأنها تمعوذ ولدها وتلزم الشغل به ، وقال السهيلي : سميت بذلك وإن كان الولد هو الذى يعوذ بها لأنها تعطف عليه بالشفقة والحنو ، كما قالوا تجارة رابحة وإن كانت مربوحاً فيها . ووقع عند ابن سعد : ومعهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان . قوله ( نهكتهن ) بفتح أوله وكسر الهاء ، أى أبلغت فيهن حتى أضعفتهم ، إما أضعفت قوتهن وإما أضعفت أموالهم . قوله ( ماددتهن ) أى جعلت بينى وبينهم مدة يترك الحرب بيننا وبينهم فيها . قوله ( ويخلوا بينى وبين الناس ) أى من كفار العرب وغيرهم . قوله ( فإن أظهر فإن شاءوا ) هو شرط بعد الشرط والتقدير فإن ظهر غيرهم على كفافهم المؤنة ، وإن أظهر أنا على غيرهم فإن شاءوا أطاعوني وإلا فلا تتعنى مدة الصلح إلا وقد جوا ، أى استراحوا ، وهو يفتح الجيم وتشديد الميم المضمومة أى قووا . ووقع في رواية ابن اسحق : وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة ، وإنما ردد الأمر مع أنه جازم بأن الله تعالى سينصره ويظهره لوعده الله تعالى له بذلك ، على طريق النزول مع الخصم وفرض الأمر على مازعم الخصم ، ولهذا النكتة حذف القسم الأول وهو التصريح بظهور غيره عليه ، لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه : فإن أصابنى كان الذى أرادوا ، ولابن عائد من وجه آخر عن الزهري : فإن ظهر الناس على فذلك الذى يبتغون ، فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأدياً . قوله ( حتى تنفرد سالفتى ) السالفة بالمهمله وكسر اللام بعدها فاء صفحة العنق ، وكنى بذلك عن القتل لأن القتل تنفرد مقدمة عنقه . وقال الداودى : المراد الموت أى حتى أموت وأبني منفرداً في قبري . ويحتمل أن يكون أراد أنه يقاتل حتى ينفرد وحده في مقاتلتهم . وقال ابن المنير : لعله  به بالآدى على

الأعلى ، أى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى أن أقاتل عن دينه لو انفردت ، فكيف لا أقاتل عن دينه مع وجود المسلمين وكثرتهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى . **قوله** ( ولينفذن ) بضم أوله وكسر الفاء أى ليضين ( الله أمره ) في نصر دينه . وحسن الإتيان بهذا الجزم - بعد ذلك التردد - للتنبيه على أنه لم يورده إلا على سبيل الفرض . وفي هذا الفصل النذب الى صلة الرحم ، والإبقاء على من كان من أهلها ، وبذل النصيحة للقرابة ، وما كان عليه النبي ﷺ من القوة والثبات في تنفيذ حكم الله وتبليغ أمره . **قوله** ( فقال بديل سأبلغهم ما تقول ) أى فأذن له . **قوله** ( فقال سفواؤهم ) سعى الواقدي منهم عكرمة بن أبى جهل والحكم بن أبى العاص **قوله** ( لخدمهم بما قال ) زاد ابن اسحق في روايته : فقال لهم بديل : إنسكم تصجلون على محمد ، لأنه لم يأت لقتال ، إنما جاء معتمرا . فاتهموه - أى اتهموا بديلا ، لأنهم كانوا يعرفون ميلا إلى النبي ﷺ - فقالوا ان كان كما تقول فلا يدخلها علينا عنة . **قوله** ( فقام عروة ) في رواية أبى الأسود عن عروة عند الحاكم في الكليل ، والبيهقي في الدلائل ، وذكر ذلك ابن اسحق أيضا من وجه آخر ، قالوا لما نزل النبي ﷺ بالحديبية أحب أن يبعث رجلا من أصحابه إلى قريش يعلمهم بأنه إنما قدم معتمرا ، فدعا عمر فاعتذر بأنه لاعدية له بمكة ، فدعا عثمان فارسله بذلك . وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بأن الفرج قريب ، فأعلمهم عثمان بذلك ، فحمله أبان بن سعيد بن العاص على فرسه - فذكر القصة - فقال المسلمون : هنيئاً لعثمان ، فخلص الى البيت فطاف به دوننا ، فقال النبي ﷺ : إن ظني به أن لا يطوف حتى نظوف معا . فكان كذلك . قال : ثم جاء عروة بن مسعود ، فذكر القصة . وفي رواية ابن إسحق أن مجيء عروة كان قبل ذلك ، وذكرها موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري ، وكذا أبو الأسود عن عروة قبل قصة مجيء سهيل بن عمرو ، فأنه أعلم . **قوله** ( فقام عروة بن مسعود ) أى ابن معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المشاة المكسورة بعدها موحدة الثقفى ، ووقع في رواية ابن إسحق عند أحمد عروة بن عمرو بن مسعود ، والصواب الاول وهو الذى وقع في السيرة . **قوله** ( أستم بالولد وألست بالوالد ؟ قالوا بلى ) كذا لأبى ذر ، ولغيره بالعكس ، وأستم بالوالد وألست بالولد ، وهو الصواب وهو الذى في رواية أحمد وابن إسحق وغيرهما . وزاد ابن إسحق عن الزهري أن أم عروة هى سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف ، فأراد بقوله « أستم بالوالد » أنكم حتى قد ولدوني في الجملة لكون أى منكم . وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبى ذر فقال : أزداد بقوله « أستم بالولد » أى أتم عندى في الشفقة والنصح بمنزلة الولد ، قال : ولعله كان يخاطب بذلك قوما هو أسن منهم . **قوله** ( استنفرت أهل عكاظ ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجمة أى دعوتهم الى نصركم . **قوله** ( فلما بلغوا ) بالموحدة وتشديد اللام المفتوحتين ثم مهمة مضمومة أى امتنعوا ، والتبليغ التمتع من الإجابة ، وبلغ الغريم إذا امتنع من أداء ما عليه زاد ابن إسحق « فقالوا صدقت ، ما أنت عندنا بمتهم » . **قوله** ( قد عرض عليكم ) في رواية الكشميهنى « لكم » . ( خطة رشد ) بضم الخاء المعجمة وتشديد المهملة ، والرشد بضم الراء وسكون المعجمة وفتحهما ، أى خصلة خير وصلاح وانصاف ، وبين ابن إسحق في روايته أن سبب تقديم عروة لهذا الكلام عند قريش ما رآه من ردهم الغنيف على من يجيء من عند المسلمين . **قوله** ( ودعوى آتة ) بالمد ، وهو مجزوم على جواب الأمر وأصله أنته أى أجى اليه ( قالوا آتة ) بألف وصل بعدها همزة ساكنة ثم مشاة مكسورة ثم هاء ساكنة ويجوز كسرهما . **قوله** ( نحوا من قوله لبديل ) زاد ابن إسحق « وأخبره أنه لم يأت يريد حربا » . **قوله** ( فقال عروة عند ذلك ) أى عند قوله



لأقائلهم ، قوله ( اجتاح ) بجم ثم ميملة أى أهلك أصله بالسكية ، وحذف الجزء من قوله « وان تكن الاخرى ، نادبا مع النبي ﷺ ، والمعنى وان تكن الغلبة لقريش لا آمنهم عليك مثلا . وقوله ( فاني والله لا أرى وجوها الخ ) كالتلليل لهذا القدر المخدوف ، والحاصل أن عروة ردد الأمر بين شيئين غير مستحسنين عادة وهو هلاك قومه إن غلب ، وذهاب أصحابه إن غاب ، لكن كل من الأمرين مستحسن شرعا كما قال تعالى ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ . قوله ( أشواها ) بتقديم المعجمة على الواو كذا للاكثر وعليها اقتصر صاحب المصنف ، ووقع لابي ذر عن الكشميني « أشواها ، بتقديم الواو ، والاشوا بالاضطرار من أنواع شتى ، والابواش (١) الاخلاط من السفلة ، فالابواش أخص من الاشواب . قوله ( خليقا ) بالحاء المعجمة والقاف أى حقيقا وزنا ومعنى ، ويقال خليق للواحد والجمع ولذلك وقع صفة لأشواب . قوله ( ويدعوك ) بفتح الدال أى يتركوك ، في رواية أبي المليح عن الزهرى عند من سمعته ، وكأنى بهم لو قد لقيت قريشا قد أسلوك فتؤخذ أسيرا فأى شيء أشد عليك من هذا ، وفيه أن العادة جرت أن الجيوش المعجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأمنون الفرار في العادة . وما درى عروة أن مودة الاسلام أعظم من مودة القرابة ، وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين في تعظيم النبي ﷺ كما سيأتى . قوله ( فقال له أبو بكر الصديق ) زاد ابن إسحق « وأبو بكر الصديق خلف رسول الله ﷺ قاعد فقال ، . قوله ( امصص بظر اللات ) زاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهرى « وحى - أى اللات - طاغيتها التى يعبد ، أى طاغية عروة . وقوله امصص بألف وصل ومهملتين الأولى مفتوحة بصيغة الامر ، وحكى ابن التين عن رواية القابسي ضم الصاد الأولى وخطأها ، والبظر بفتح الموحدة وسكون المعجمة قطعة تبقى بعد الحتان في فرج المرأة ، واللات اسم أحد الاصنام التى كانت قريش وتحيف يعبدونها ، وكانت عادة العرب التمس بذلك لكن بلفظ الام فاراد أبو بكر المبالغة في سب عروة باقامة من كان يعبد مقام أمه ، وحله على ذلك ما أغضب به من نسبة المسلمين الى الفرار ، وفيه جواز النطق بما يستبشع من الألفاظ لإرادة زجر من بدا منه ما يستحق به ذلك . وقال ابن المنير : في قول أبي بكر تخسيس للعدو وتكذيبهم وتعريض بالزامهم من قولهم إن اللات بنت الله ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ، بأنها لو كانت بنتا لمكان لها ما يكون للاناث . قوله ( أنحن نفر ) استفهام انكار ، قوله ( من ذا ؟ قالوا أبو بكر ) في رواية ابن إسحق « فقال : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أبي قحافة » . قوله ( أما ) هو حرف استفتاح ، وقوله « والذي نفسى بيده » يدل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب . قوله ( لولا يد ) أى نعمة ، وقوله ( لم أجرك بها ) أى لم أكافئك بها ، زاد ابن إسحق « ولكن هذه بها ، أى جازاه بعظم إجابته عن شتمه بيده التى كان أحسن اليه بها ، وبين عبد العزيز الإمامي عن الزهرى في هذا الحديث أن اليد المذكورة أن عروة كان تحمل بديهة فأعانه أبو بكر فيها بعون حسن ، وفي رواية الوافدي عشر فلائص . قوله ( قائم على رأس النبي ﷺ بالسيف ) فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من تهيب العدو ، ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس الجالس لأن محله ما إذا كان على وجه العظمة والكبر . قوله ( فكلمنا تكلم ) في رواية السرخسي والكشميني « فكلمنا كلمه أخذ بلحيته » وفي رواية ابن إسحق « لجعل يتناول لحية النبي ﷺ وهو يكلمه » . قوله

(١) وهى رواية في الحديث كما صرح المصنف

(والمغيرة بن شعبة قائم) في مغازي عروة ابن الزبير رواية أبي الاسود عنه «ان المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلاً لبس لأمته وجعل على رأسه المغفر ليستخفي من عروة عنه . قوله ( بنعل السيف ) هو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها . قوله ( آخر ) فعل أمر من التأخير ، زاد ابن إسحق في روايته « قبل أن لاتصل إليك ، وزاد عروة بن الزبير « فانه لا ينبغي لشرك أن يمسه ، وفي رواية ابن إسحق « فيقول عروة : ويحك ما أفظك واغظلك ، وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحيه من بكلمه ولا سيما عند الملاطفة وفي الغالب إنما يصنع ذلك النظر بالنظر ، لكن كان النبي ﷺ ينفي لعروة عن ذلك استئالة له وتأليفاً ، والمغيرة يمنعه اجلالاً للنبي ﷺ وتعظيماً . قوله ( فقال : من هذا ؟ قال المغيرة ) وفي رواية أبي الاسود عن عروة « فلما أكثر المغيرة مما يفرع يده غضب وقال : ليت شعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابك ؟ والله لا أحسب فيكم ألأم منه ولا أشر منزلة ، وفي رواية ابن إسحق « فتبسم رسول الله ﷺ ، فقال له عروة : من هذا يا محمد ؟ قال : هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح ، وأخرجه ابن حبان . قوله ( أي غدر ) بالمعجمة بوزن عمر معول عن غادر مبالغة في وصفه بالغدر . قوله ( ألسنت أسعى في غدرتك ) أي ألسنت أسعى في دفع شر غدرتك ؟ وفي مغازي عروة « والله ما غسكت يدي من غدرتك ، لقد أورتنا العداوة في ثقيف ، وفي رواية ابن إسحق « وهل غسكت سواك إلا بالامس ، قال ابن هشام في السيرة : أشار عروة بهذا إلى ما وقع بالمغيرة قبل إسلامه ، وذلك أنه خرج مع ثلاثة عشر نفرًا من ثقيف من بني مالك ففد بهم وقتلهم وأخذ أموالهم ، فتهايج الفريقان بنو مالك والاحلاف رهط المغيرة ، فسعى عروة بن مسعود عم المغيرة حتى أخذوا منه دية ثلاثة عشر نفساً واصطلحوا . وفي القصة طول . وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة ، وحاصلها أنهم كانوا خرجوا زائرين المقوقس بمصر فاحسن اليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت له المغيرة منهم ، فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر ، فلما سكروا وناموا وثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم . قوله ( أما الاسلام فأقبل ) بالغظ المتكلم أي أقبله . قوله ( وأما المال فلست منه في شيء ) أي لا أتعرض له لسكونه أخذه غدرا . ويستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرا لأن الرفقة يصطحبون على الأمانة والأمانة تؤدي إلى أهلها مسلماً كان أو كافراً ، وأن أموال الكفار إنما تحل بالمحاربة والمغالبة ، ولعل النبي ﷺ ترك المال في يده لامكان أن يسلم قومه فيبرد اليهم أموالهم ، ويستفاد من القصة أن الحربي إذا ما تلف مال الحربي لم يكن عليه ضمان ، وهذا أحد الوجهين للشافعية . قوله ( لجعل يرمق ) بضم الميم أي يلحظ . قوله ( فذلك بها وجهه وجلده ) زاد ابن إسحق « ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذه ، وقوله « وما يحدون » بضم أوله وكسر المهملة أي يديمون ، وفيه طهارة النخامة والشعر المنفصل والتبرك بفضلات الصالحين الطاهرة ، ولعل الصحابة فعلوا ذلك بحضرة عروة وبالغوا في ذلك إشارة منهم إلى الرد على ما خشيته من فرائدهم ، وكأنهم قالوا بلسان الحال : من يجب لإمامه هذه المحبة ويمظمه هذا التعظيم كيف يظن به أنه يفر عنه ويسلبه لعدوه ؟ بل هم أشد اغتياماً به وبدينه وينصره من التباثل التي يراعى بعضها بعضاً بمجرد الرحم ، فيستفاد منه جواز التوصل إلى المقصود بكل طريق سائغ . قوله ( ووفدت على قيصر ) هو من الخاص بعد العام ، وذكر الثلاثة لكونهم كانوا أعظم ملوك ذلك الزمان . وفي مرسل علي بن زيد عند ابن أبي شيبة « فقال عروة : أي قوم ، اني قد رأيت الملوك ، ما رأيت مثل محمد ، وما هو بملك ، ولكن رأيت الهدى معكوكاً ، وما أراكم إلا تستعيكم قارعة ، فانصرف هو ومن اتبعه إلى الطائف ، وفي

قصة عروة بن مسعود من الفوائد ما يدل على جودة عقله ويقظته ، وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي ﷺ وتوقيره ومراعاة أموره وردع من جفا عليه بقول أو فعل والتبرك بآثاره . **قوله** (نقال رجل من بني كنانة) في رواية الإمامي « فقام الحليس ، بمهملتين مصغر ، وسمى ابن اسحق والزبير بن بكار أباه علقمة ، وهو من بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رهوس الأحابيش ، وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة ، وبنو المصطلق ابن خزاعة ، والقارة وهم بنو الهون بن خزيمه . وفي رواية الزبير بن بكار « أبى الله أن تصح لحم وخدام وكندة وحير ، ويمتح ابن عبد المطلب » . **قوله** ( فابعثوها له ) أى أثيروها دفعة واحدة ، وزاد ابن اسحق « فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادى بقلائده قد حبس عن محله رجوع ولم يصل الى رسول الله ﷺ ، لكن في مغازى عروة عند الحاكم « فصاح الحليس فقال : هلكت فريش ورب الكعبة ، ان القوم إنما أنوا عمارا ، فقلل النبي ﷺ أجل يا أبا بنى كنانة فأعلمهم بذلك ، فيحتمل أن يكون خاطبه على بعد . **قوله** ( فا أرى أن يصدوا عن البيت ) زاد ابن اسحق « وغضب وقال : يامشر قريش ماعلى هذا عاقداكم ، أيصد عن بيت الله من جاء ممظا له ؟ فقالوا : كف عنا يا حليس حتى نأخذ لانفسنا مانرضى ، وفي هذه القصة جواز المخادعة في الحرب واطهار لإرادة الشيء والمقصود غيره ، وفيه أن كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمان الاحرام والحرم ، وينكرون على من يصد عن ذلك تمسكا منهم ببقايا من دين ابراهيم عليه السلام . **قوله** ( فقام رجل منهم يقال له مركز ) بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعدها زاي ابن حفص ، زاد ابن اسحق « ابن الاخيف ، وهو بالمعجمة ثم تحتانية ثم الفاء ، وهو من بنى عامر بن لؤى . ووقع بخط ابن عبدة النسابة بفتح الميم وبخط يوسف بن خليل الحافظ بضمها وكسر الراء ، والأول المتمد . **قوله** ( وهو رجل فاجر ) في رواية ابن اسحق « غادر ، وهو أرجح ، فاني مازلت متعجبا من وصفه بالفجور مع أنه لم يقع منه في قصة الحديدية لجور ظاهر ، بل فيها ما يثمر بخلاف ذلك كما سيأتى من كلامه في قصة أبى جندل ، إلى أن رأيت في مغازى الواقدي في غزوة بدر أن عتبة بن ربيعة قال لقريش « كيف تخرج من مكة وبنو كنانة خلفنا لا نأمنهم على ذراريها ؟ قال وذلك أن حفص بن الاخيف يعنى والد مركز كان له ولد وضى فقتله رجل من بنى بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش ، فتسكمت قريش في ذلك ، ثم اصطلموها . فعدا مركز بن حفص بعد ذلك على عامر بن يزيد سيد بنى بكر غرة فقتله ، فنفرت من ذلك كنانة ، فجاءت وقعة بدر في أثناء ذلك . وكان مركز معروفا بالغدر ، وذكر الواقدي أيضا أنه أراد أن يبيت المسلمين بالحديدية فخرج في خمسين رجلا فأخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانفلت منهم مركز ، فكأنه ﷺ أشار الى ذلك . **قوله** ( اذ جاء سهيل ابن عمرو ) في رواية ابن اسحق « فدعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا : اذهب الى هذا الرجل فصالحه ، قال فقال النبي ﷺ : قد أرادت قريش الصلح حين بعثت هذا . **قوله** ( قال معمر : فأخبرني أيوب عن عكرمة أنه لما جاء سهيل الخ ) هذا موصول الى معمر بالاسناد المذكور أولا وهو مرسل ، ولم أقف على من وصله بذكر ابن عباس فيه ، لكن له شاهد موصول عند ابن أبى شيبة من حديث سلمة بن الاكوع قال « بعثت قريش سهيل بن عمرو وحويط بن عبد العزى الى النبي ﷺ ليصالحوه ، فلما رأى النبي ﷺ سهيلا قال : قد سهل لكم من أمركم ، ولطبراني نحوه من حديث عبد الله بن السائب . **قوله** ( قال معمر قال الزهري ) هو موصول بالاسناد الأول الى معمر ، وهو بقية الحديث ، وإنما اعترض حديث عكرمة في أثناءه . **قوله** ( فقال هات اكتب بيننا وبينكم كتابا ) في رواية ابن

إسحق و فلما انتهى إلى النبي ﷺ جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً ، وأن يرجع عنهم عامهم هذا . ( تنبيه ) : هذا القدر الذي ذكره ابن إسحق أنه مدة الصلح هو المعتمد ، وبه جزم ابن سعد ، وأخرجه الحاكم من حديث علي بن نفسه . ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره أنه كان سنتين ، وكذا وقع عند موسى بن عقبة . ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن إسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها ، والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فيها حتى وقع تقضه على يد قريش كما سيأتي بيانه في غزوة الفتح من المغازي . وأما ما وقع في د كامل ابن عدى ، و د مستدرک الحاكم ، و د الاوسط للطبراني ، من حديث ابن عمر أن مدة الصلح كانت أربع سنين فهو مع ضعف اسناده منكر مخالف للصحيح . وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين : فقليل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور . وقيل تجوز الزيادة ، وقيل لا تجاوز أربع سنين ، وقيل ثلاثاً ، وقيل سنتين ، والأول هو الراجح والله أعلم . قوله ( فدعا النبي ﷺ الكتاب ) هو علي بن أبيه . بينه إسحق بن راهويه في مسنده من هذا الوجه عن الزهري ، وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلبة بن الأكوع فيما يتعلق بهذا الفصل من هذه القصة . وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي إن شاء الله تعالى ، وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن سهيل بن عمرو عن أبيه د الكتاب عندنا ، كاتبه محمد بن مسلمة ، انتهى ، ويجمع بأن أصل كتاب الصلح بخط علي كما هو في الصحيح ، ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسهيل بن عمرو ، ومن الاوهام ما ذكره عمر بن شبة بعد أن حكى أن اسم كاتب الكتاب بين المسلمين وقريش علي بن أبي طالب من طرق ، ثم أخرج من طريق أخرى أن اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال د حدثنا ابن عائشة يزيد بن عبيد الله بن محمد التيمي قال : كان اسم هشام بن عكرمة بغيضاً ، وهو الذي كتب الصحيفة فثلث يده ، فسماه رسول الله ﷺ هشاماً قلت : وهو غلط فاحش فاء الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي التي اتفقت عليها قريش لما حصرها بني هاشم في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة ، والقصة مشهورة في السيرة النبوية ، فتوهم عمر بن شبة أن المراد بالصحيفة هنا كتاب القصة التي وقعت بالحديبية ، وليس كذلك بل بينهما نحو عشر سنين ، وإنما كتبت ذلك هنا خشية أن يفتقر بذلك من لا معرفة له فيعتقده اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية وبالله التوفيق . قوله ( هذا ما قاضي ) بوزن فاعل من قضيت الشيء أي فصلت الحكم فيه ، وفيه جواز كتابة مثل ذلك في المعاهدات والرد على من منعه معتلاً بخشية أن يظن فيها أنها نافية ، نبه عليه الخطابي . قوله ( لا تتحدث العرب أنا أخذنا مضغطة ) بضم الضاد وسكون الفين المعجمتين ثم طاء مهلة أي قهراً ، وفي رواية ابن إسحق د أنه دخل علينا غزوة . . قوله ( فقال سهيل : وعلى أنه لا يأتيك منا رجل - وإن كان على دينك - إلا رددته إلينا ) في رواية ابن إسحق د على أنه من أبي محمد من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً عن يتبع محمداً لم يردوه عليه ، وهذه الرواية تم الرجال والنساء ، وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل بن الزهري بلفظ د ولا يأتيك منا أحد ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب النكاح ، وهل دخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فهن ، أو لم يدخلن إلا بطريق العموم لخصصن ؟ وزاد ابن إسحق في قصة الصلح بهذا الاستناد د وعلى أن يبتنا عيبة مكفوفة ، أي أمراً مطورياً في صدور سليمة ، وهو إشارة إلى ترك المؤاخنة بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها ، والحفاظة على

العهد الذي وقع بينهم . وقال ابن إسحق في حديثه : وأنه لا إسلال ولا إغلل ، أى لاسرقة ولا خيانة ، فالإسلال من السلة وهى السرقة ، والإغلل الخيانة تقول أغل الرجل أى خان ، أما فى الغنيمة فيقال غل بغير ألف ، والمراد أن يأمن بعضهم من بعض فى نفوسهم وأموالهم سرأ وجهرا ، وقيل الإسلال من سل السيوف والإغلل من لبس الدروع ، وواه أبو عبيد . قال ابن إسحق فى حديثه : وأنه من أحب أن يدخل فى عقد محمد وعهده دخل فيه ، ومن أحب أن يدخل فى عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فتوالت خزاعة فقالوا : نحن فى عقد محمد وعهده ، وتوالت بنو بكر فقالوا : نحن فى عقد قريش وعهدهم . وأنتك ترجع عنا عامك هذا فلا تدخل مكة علينا ، وأنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلنا بأصحابك فأقت بها ثلاثا معك سلاح الراكب : السيوف فى القرب ، ولا تدخلها بغيره ، وهذه القصة سيأتى مثلها فى حديث البراء بن عازب فى المغازى ، قال ابن إسحق فى حديثه : فبينما رسول الله ﷺ يكتب الكتاب هو وسهيل بن عمرو إذ جاء أبو جندل بن سهيل ، فذكر القصة . قوله ( قال المسلمون سبحان الله ، كيف رد ) ؟ فى رواية عقيل الماضية أول الشروط : وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو على النبي ﷺ أنه لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا رددته إلينا وخليت بيننا وبينه . فكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه ، وأبى سهيل إلا ذلك ، فكانه النبي ﷺ على ذلك ، فرد يومئذ أبا جندل إلى أبيه سهيل بن عمرو ، ولم يأت أحد من الرجال فى تلك المدة إلا رده ، وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر لما سيأتى ، وسعى الواقدي بمن قال ذلك أيضا أسيد بن حضير وسعد بن عباد ، وسيأتى فى المغازى أن سهل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضا . ولمسلم من حديث أنس بن مالك : أن قريشا صالحت النبي ﷺ على أنه من جاء منكم لم ترده عليكم ، ومن جاءكم منا رددتموه إلينا ، فقالوا : يا رسول الله أنكتب هذا ؟ قال : نعم . انه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ، ومن جاء منهم إلينا فسيجعل الله له فرجا ومخرجا ، وزاد أبو الاسود عن عروة هنا : ولابن عازم من حديث ابن عباس نحوه . فلما لان بعضهم لبعض فى الصلح وهم على ذلك اذرى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر ، فتصاحب الفريقان ، وارتحن كل من الفريقين من عندهم ، فارتحن المشركون عثمان ومن أتاها من المسلمين ، وارتحن المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ، ودعا رسول الله ﷺ إلى البيعة فبايعوه تحت الشجرة على أن لا يفروا ، وبلغ ذلك المشركين فأرعبهم الله ، فأرسلوا من كان مرتهنا ودعوا إلى المودعة ، وأنزل الله تعالى ( وهو الذى كف أيديهم عنكم ) الآية . وسيأتى فى غزوة الحديبية بيان من أخرج هذه القصة موصولة وكيفية البيعة عند الشجرة والاختلاف فى عدد من بايع وفى سبب البيعة إن شاء الله تعالى . قوله ( فبينما هم كذلك إذ دخل أبو جندل ) بالجيم والتون وزن جعفر ، وكان اسمه العاصى فتركه لما أسلم ، وله أخ اسمه عبد الله أسلم أيضا قديما وحضر مع المشركين بدرا ففر منهم إلى المسلمين ، ثم كان معهم بالحديبية . وهم من جعلهما واحدا . وقد استشهد عبد الله بالبيعة قبل أبى جندل بمدة ، وأما أبو جندل فكان حيس بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كما فى حديث الباب . وفى رواية ابن إسحق : فان الصحيفة لتكتب إذ طلع أبو جندل بن سهيل ، وكان أبوه حبسه فأقلت ، وفى رواية أبى الاسود عن عروة : وكان سهيل أوثقه وسجنه حين أسلم ، فخرج من السجن وتكعب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه . قوله ( برسف ) بفتح أوله وضم المهملة وبالفاء أى يمشى مشيا بطيئا بسبب القيد . قوله ( فقال سهيل : هذا يا محمد أول من أقاضيك هليه أن ترده إلى ) زاد ابن إسحق فى روايته : فقام سهيل بن عمرو إلى أبى جندل فضرب

وجهه وأخذ يلبيه . . **قوله** ( إنا لم نقض الكتاب ) أى لم نفرغ من كتابته . **قوله** ( فأجزه لى ) بصيغة فعل الأمر من الإجازة أى أمضى لى فعلى فيه فلا أوده إليك ، أو أستثنيه من القضية . ووقع فى الجع للحميدى « فأجزه » بالراء ورجح ابن الجوزى الزاى ، وفيه أن الاعتبار فى العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والإشهاد ، ولأجل ذلك أمضى النبي ﷺ لسهيل الأمر فى رد ابنه إليه ، وكان النبي ﷺ تلطف معه بقوله « لم نقض الكتاب بعد » رجاء أن يجيبه لذلك ولا ينكره بقية قريش لكونه ولده ، فلما أصر على الامتناع تركه له . **قوله** ( قال مركز بل ) كذا للأكثر بلفظ الإضراب ، وللكشميهن « بل » ، ولم يذكر هنا ما أجاب به سهيل مركزاً فى ذلك . قيل فى الذى وقع من مركز فى هذه القصة إشكال ، لأنه خلاف ما وصفه به النبي ﷺ من الفجور ، وكان من الظاهر أن يساعد سهيلاً على أبى جندل فكيف وقع منه عكس ذلك ؟ وأجيب بأن الفجور حقيقة ، ولا يلزم أن لا يقع منه شيء من البر نادراً ، أو قال ذلك ثقافاً وفى باطنه خلافه ، أو كان سمع قول النبي ﷺ إنه رجل فاجر فأراد أن يظهر خلاف ذلك وهو من جملة فجوره . وزعم بعض الشراح أن سهيلاً لم يجب سؤاله لأن مركزاً لم يكن ممن جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل ، وفيه نظر فإن الوقدى روى أن مركزاً كان ممن جاء فى الصلح مع سهيل ، وكان معهما حويط بن عبد العزى ، لكن ذكر فى روايته ما يدل على أن إجازة مركز لم تكن فى أن لا يرد به سهيل بل فى تأمينه من التعذيب ونحو ذلك ، وأن مركزاً وحويطاً أخذاً أبا جندل فأدخله فسطاطاً وكفأ أباه عنه . وفى « مغازى ابن عائذ » نحو ذلك كله من رواية أبى الأسود عن عروة ولفظه « فقال مركز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو فى التماس الصلح : أنا له جار ، وأخذ قيده فأدخله فسطاطاً » وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاحتمالات الأولى ، فإنه لم يجزه بأن يقره عند المسلمين بل ليسكف العذاب عنه ليرجع إلى طواعة أبيه ، فما خرج بذلك عن الفجور . لكن يعكس عليه قوله فى رواية الصحيح « فقال مركز : قد أجزناه لك » يخاطب النبي ﷺ بذلك . **قوله** ( قال أبو جندل أى معشر المسلمين ، أورد إلى المشركين ؟ الخ ) زاد ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا جندل ، اصبر واحتسب فاننا لانقدر ، وإن الله جاعل لك فرجاً ومخرجاً » وفى رواية أبى المليح « فأوصاه رسول الله ﷺ » ، قال فوثب عمر مع أبى جندل يمشى إلى جنبه ويقول : اصبر ، فانما هم مشركون ، وانما هم أحدهم كدم كلب ، قال ويدنى قائمة السيف منه ، يقول عمر : رجوت أن يأخذني فيضرب به أباه ، فضن الرجل - أى بخل - بأبيه ونفذت القضية ، قال الخطابي : تأول العلماء ما وقع فى قصة أبى جندل على وجهين : أحدهما أن الله قد أباح التقية للمسلم إذا خاف الهلاك ، ورنح له أن يتكلم بالكفر مع إضرار الإيمان إن لم يمكنه التورية ، فلم يكن رده الهم إسلاماً لأبى جندل إلى الهلاك مع وجوده السبيل إلى الخلاص من الموت بالتقية . والوجه الثانى أنه إنما رده إلى أبيه ، والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك ، وإن عذبه أو سجنه فله مندوحة بالتقية أيضاً ، وأما ما يخاف عليه من الفتنة فإن ذلك امتحان من الله يتبلى به صبر عباده المؤمنين . واختلف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد الهم من جاء مسلماً من عندهم إلى بلاد المسلمين أم لا ؟ فقيل : نعم على ما دللت عليه قصة أبى جندل وأبى بصير ، وقيل لا ، وأن الذى وقع فى القصة منسوخ ، وإن ناسخه حديث « أنا براء من مسلم بين مشركين » ، وهو قول الحنفية . وعند الشافعية تفصيل بين العاقل والمنحون والصبي فلا يردان . وقال بعض الشافعية : ضابط جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم . **قوله** ( قال عمر بن الخطاب : فأثبت نبى الله ﷺ )

هذا بما يقوى أن الذى حدث المسور ومروان بقصة الحديدية هو عمر ، وكذا ما تقدم قريبا من قصة عمر مع أبي جندل . **قوله** ( قلت : ألسنت نبي الله حيا ؟ قال : بلى ) زاد الواقدي من حديث أبي سعيد : قال عمر : لقد دخلني أمر عظيم ، وراجعت النبي ﷺ مراجعة ما راجسته مثلها قط ، وفي حديث سهل بن حنيف الآتي في الجزية وسورة الفتح : فقال عمر : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلهم في النار ؟ فعلام نعطى الدنيا - بفتح المهملة وكسر النون وتشديد التحتانية - في ديننا ، ونرجع ولم يحكم الله بيننا ؟ فقال : يا ابن الخطاب ، إني رسول الله ، ولن يضيعني الله . فرجع متغيظا ، فلم يصبر حتى جاء أبا بكر ، وأخرجه البزار من حديث عمر نفسه مختصرا ولفظه : فقال عمر : انهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيته أرد أمر رسول الله ﷺ برأى ، وما ألوت عن الحق ، وفيه : قال فرمى رسول الله ﷺ وأيدت ، حتى قال لي : يا عمر ، تراني رضى وتأبى . **قوله** ( إني رسول الله ولست أحصيه ) ظاهر في أنه ﷺ لم يفعل من ذلك شيئا إلا بالوحي . **قوله** ( أو ليس كنت حدثتنا أنا سنأتي البيت ) في رواية ابن إسحق : كان الصحابة لا يشكون في الفتح لرؤيا وأما رسول الله ﷺ ، فلما رأوا الصلح دخلهم من ذلك أمر عظيم ، حتى كادوا يهلكون ، وعند الواقدي : أن النبي ﷺ كان رأى في منامه قبل أن يعثر أنه دخل هو وأصحابه البيت ، فلما رأوا تأخير ذلك شق عليهم ، ويستفاد من هذا الفصل جواز البحث في العلم حتى يظهر المعنى ، وإن الكلام يحمل على عمومته وإطلاقه حتى تظهر إرادة التخصيص والتقييد ، وأن من حلف على فعل شيء . ولم يذكر مدة معينة لم يبحث حتى تنتهي أيام حياته . **قوله** ( فأتيت أبا بكر ) لم يذكر عمر أنه راجع أحدا في ذلك بعد رسول الله ﷺ غير أبي بكر الصديق ، وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده ، وفي جواب أبي بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي ﷺ سواء دلالة على أنه كان أكمل الصحابة وأعرفهم بأحوال رسول الله ﷺ وأعلمهم بأمور الدين وأشداهم موافقة لأمر الله تعالى . وقد وقع التصريح في هذا الحديث بأن المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأي عمر في ذلك ، وظهر من هذا الفصل أن الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم ، بل كان قلبه على قلب رسول الله ﷺ سواء ، وسيأتي في الهجرة أن ابن الدغنة وصف أبا بكر الصديق بنظير ما وصفت به خديجة رسول الله ﷺ سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نواب الحق وغير ذلك ، فلما كانت صفاتهما متشابهة من الابتداء استمر ذلك إلى الانتهاء . وقول أبي بكر : فاستمسك بغرزه ، هو بفتح الغين المعجمة وسكون الراء بعدها ذاءى ، وهو - أى الغرز - للابل بمنزلة الركب للفرس ، والمراد به التمسك بأمره وترك المخالفة له كالذى يمسك بركب الفادس فلا يفارقه . **قوله** ( قال الزهري قال عمر : فعملت لذلك أعمالا ) هو موصول إلى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر ( قال بعض الشراح : قوله : أعمالا ، أى من النعاب والنجى . والسؤال والجواب ، ولم يكن ذلك شكا من عمر ، بل طلبا لكشف ما خفى عليه ، وحشا على إذلال الكفار ، لما عرف من قوته في هزيمة الدين اه . وتفسير الأفعال بما ذكر مردود ، بل المراد به الأعمال الصالحة ليكفر عنه ما مضى من التوقف في الأمثال ابتداء ، وقد ورد عن عمر التصريح بمراعاة بقوله : أعمالا : : في رواية ابن إسحق . وكان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصل وأهتق من الذى صنعت يومئذ ، مخافة كلامى الذى تكلمت به ، وعند الواقدي من حديث ابن عباس : قال عمر : لقد أهتقت بسبب ذلك رقابا ، وصمت دهرا . . وأما قوله : ولم يكن شكا ، فإن أراد قى الملك في الدين فواضع ، وقد وقع في رواية ابن إسحق : أن أبا بكر لما قال له : الزم غرزه فإنه رسول الله ،

قال عمر وأنا أشهد أنه رسول الله ، وإن أراد نفي الشك في وجود المصلحة وعدمها فردود ، وقد قال السهيلي : هذا الشك هو مالا يستمر صاحبه عليه ، وإنما هو من باب الوسوسة ، كذلك قال ، والذي يظهر أنه توقف منه ليقف على الحكمة في القصة وتنكشف عنه الشبهة ، ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن إبي ، وإن كان في الأولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية ، وهي هذه القصة . وإنما عمل الأعمال المذكورة لهذه ، وإلا لجميع ماصد منه كان معذورا فيه بل هو مأجور لأنه يجتهد فيه . قوله ( فلما فرغ من قضية الكتاب ) زاد ابن إسحق في روايته « فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين ومنهم أبو بكر وعمر وعلى وعبد الرحمن ابن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن سهيل بن عمرو ومكرز بن حفص وهو مشرك » . قوله ( قال رسول الله ﷺ لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا ) في رواية أبي الأسود عن عروة « فلما فرغوا من القضية أمر رسول الله ﷺ بالهدى فساقه المسلمون - يعني إلى جهة الحرم - حتى قام إليه المشركون من قريش فحبسوه فأمر رسول الله ﷺ بالنحر » . قوله ( فوالله ما قام منهم رجل ) قيل كأنهم توقفوا لاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب ، أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور ، أو تخصيصه بالإذن بدخولهم مكة ذلك العام لاتعام نسكهم ، وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان وقوع النسخ ، ويحتمل أن يكونوا ألهم صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الذل عند أنفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء فكهم بالقر والغبية ، أو آخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي الفور ، ويحتمل مجموع هذه الأمور لمجموعهم كإساق من كلام أم سلمة ، ليس فيه حجة لمن أثبت أن الأمر للفور ، ولا لمن نفاه ، ولا لمن قال إن الأمر للوجوب لا للندب ، لما يطرق القصة من الاحتمال . قوله ( فذكر لها ما لقي من الناس ) في رواية ابن إسحق « فقال لها ألا ترين إلى الناس ؟ إني أرهم بالامر فلا يفعلونه » وفي رواية أبي المليح « فاشتد ذلك عليه ، فدخل على أم سلمة فقال : هلك المسلمون ، أمرتهم أن يحلقوا وينحروا فلم يفعلوا ، قال لجلي الله عنهم يومئذ بأم سلمة » . قوله ( قالت أم سلمة : يا نبي الله أتحب ذلك ؟ اخرج ثم لاتكلم أحدا منهم ) زاد ابن إسحق « قالت أم سلمة : يا رسول الله لاتكلمهم ، فإنهم قد دخلهم أمر عظيم بما أدخلت على نفسك من المشقة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح » ، ويحتمل أنها فهمت عن الصحابة أنه احتمل عندهم أن يكون النبي ﷺ أمرهم بالتحلل أخذًا بالرخصة في حقهم وأنه هو يستمر على الاحرام أخذًا بالمعجمة في حق نفسه ، فأشارت عليه أن يتحلل ليتقن عنهم هذا الاحتمال ، وعرف النبي ﷺ صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به إذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر . وفيه فضل المشورة ، وأن الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد ، وليس فيه أن الفعل مطلقا أبلغ من القول ، وجواز مشاورة المرأة الفاضلة ، وفضل أم سلمة ووفور عقلها حتى قال إمام الحرمين : لانعلم امرأة أشارت برأي فأصابت إلا أم سلمة . كذا قال . وقد استدرك بعضهم عليه بنت شبيب في أمر موسى . ونظير هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كما سيأتي هناك من أمره لم بالفطر في رمضان ، فلما استمروا على الامتناع تناول التمذح فشرب ، فلما أراه شرب شربوا . قوله ( فخرجه ) في رواية الكشميني « هديه » زاد ابن إسحق عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس أنه كان سجين بدة كان فيها جل لأبي جهل في رأسه برة من فضة لينفي به المشركين ، وكان غنمه منه في غزوة بدر . قوله ( ودعا حلقه ) قال ابن إسحق « بلغني أن الذي حلقه في ذلك اليوم هو غرانش - بمجنتين - ابن أمية بن الفضل الخزاعي .



قال ابن اسحق : حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن ابن عباس قال خلق رجال يؤمّدون وقصر آخرون ، فقال رسول الله ﷺ : يرحم الله المحلقين ، قالوا : والمقصرين - الحديث ، وفي آخره - قالوا يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين دون المقصرين ؟ قال لأنهم لم يشكوا . قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه : ثم انصرف رسول الله ﷺ قافلا حتى إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح - فذكر الحديث في تفسيرها إلى أن قال - قال الزهري فما فتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية ، إنما كان القتال حيث التقى الناس ، ولما كانت الهدنة ووضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم بعضا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلم<sup>(١)</sup> أحد بالاسلام يعقل شيئا في تلك المدة إلا دخل فيه ، ولقد دخل في تينك الستين مثل من كانت في الاسلام قبل ذلك أو أكثر ، يعني من صناديد قريش . وبما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري أنه كان مقدمة بين يدي الفتح الاعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا ، وكانت الهدنة مفتاحا لذلك . ولما كانت قصة الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحا كما سيأتي في المغازي ، فإن الفتح في اللغة فتح المغلق ، والصلح كان مغلقا حتى فتحه الله ، وكان من أسباب فتحه صد المسلمين عن البيت ، وكان في الصورة الظاهرة ضحا للسلدين وفي الصورة الباطنة عزاء لهم ، فإن الناس لأجل الأمن الذي وقع بينهم اختلط بعضهم ببعض من غير تكبر ، وأسمع المسلمون المشركين القرآن ، وناظروهم على الاسلام جبهة آمين ، وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك إلا خفية ، وظهر من كان يخفي لإسلامه فذل المشركون من حيث أرادوا العزة وأفهروا من حيث أرادوا الغلبة . قوله ( ثم جاءه نسوة مؤمنات الخ ) ظاهره أنهن جنن اليه وهو بالحديبية ، وليس كذلك وإنما جنن اليه بعد في أثناء المدة ، وقد تقدم في أول الشروط من رواية عقييل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال : ولم يأت أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة ولو كان مسلما ، وجاء المؤمنات مهاجرات ، وكانت أم كلثوم بنت عقبة بن خرج ، ويقال إنها كانت تحت عمرو بن العاص ، وسمى من المؤمنات المذكورات أميمة بنت بشر وكانت تحت حسان - ويقال ابن دحداحة - قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنه عبد الله بن سهل ، ذكر ذلك ابن أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب مرسلا ، والطبري من طريق ابن اسحق عن الزهري . وسبيعة بنت الحارث الأسلمية وكانت تحت مضر المخزومي ويقال صبيح بن الراهب ، والأول أولى فقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن امرأة صبيح اسمها سعيذة فتزوجها عمر . وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارتدت كما سيأتي بيانه في آخر الشروط . وبرور بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان ، وعبدية بنت عبد العزى بن فضلة كانت تحت عمرو بن عبدود . قلت : لكن عمرو قتل بالحندي وكأنها فرت بعد قتله ، وكان من سنة الجاهلية أن من مات زوجها كان أهله أحق بها . وكان ممن خرج من النساء في تلك المدة بنت حمزة بن عبد المطلب كما سيأتي بيانه في عمرة القضية ، ويأتي تفصيل ذلك في المغازي ، وشرح قصة الامتحان في أواخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات ، مع بقية فوائده إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم رجع النبي ﷺ إلى المدينة فجاءه أبو بصير ) بفتح الموحدة وكسر المهملة رجل من قريش هو عتبة بن المهملة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بن مضر - وهو وهم - ابن أسيد بفتح الهمزة على

(١) قال مصحح طبعة بولاق : في هامش نسخة : « لم يكن »

الصحيح ابن جارية بالجيم التقي حليف بني زهرة سماء ونسبه ابن إسحق في روايته ، وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب « رجل من قريش » أي بالحلف لأن بني زهرة من قريش . قوله ( فأرسلوا في طلبه رجلين ) سماهما ابن سعد في « الطبقات » في ترجمة أبي بصير خنيس وهو بمجمة ونون وآخره مهمله مصفر ابن جابر ومولى له يقال له كوثر ، وفي الرواية الآتية آخر الباب أن الأخنس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه ، زاد ابن إسحق « فكتب الأخنس بن شريق والأزهر بن عبد عوف إلى رسول الله ﷺ كتابا وبعثا به مع مولى لهما ورجل من بني عامر استأجراه ببيكرين ، اه . والأخنس من ثقيف رهط أبي بصير ، وأزهر من بني زهرة حلفاء أبي بصير فلكل منهما المطالبة رده ، ويستفاد منه أن المطالبة بالرد تختص بمن كان من عشيرة المطلوب بالأصالة أو الحلف ، وقيل إن اسم أحد الرجلين مرثد بن حمران ، زاد الواقدي قدما بعد أبي بصير بثلاثة أيام . قوله ( فدفعه إلى الرجلين ) في رواية ابن إسحق « فقال رسول الله ﷺ : يا أبا بصير إن هؤلاء القوم صالحونا على ما علمت ، ولنا لانفد ، فالحق بقومك . فقال : أتردني إلى المشركين يفتنونني عن ديني ويعذبوني ؟ قال : اصبر واحتسب ، فإن الله يجعل لك فرجا ومخرجا ، وفي رواية أبي المليح من الزيادة « فقال له عمر : أنت رجل وهو رجل ومهلك السيف ، وهذا أوضح في التحريض بقتله . واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس من عشيرته إذا كان لا يغشى عليه منه ، لكونه ﷺ دفع أبا بصير للعامري ورفيقه ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه ، لكنه أمن عليه منهما لعله بأنه كان أقوى منهما ، ولهذا آل الأمر إلى أنه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر . وفيما استدل به من ذلك نظر ، لأن العامري ورفيقه إنما كانا رسولين ، ولو أن فيهما رية لما أرسلهما من هو من عشيرته . وأيضا فقبيلة قريش تجمع الجميع لأن بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما تقدم ، وقد وقع في رواية أبي المليح « جاء أبو بصير مسلما وجاء وليه خلفه فقال : يا محمد رده علي فرده » ويجمع بأن فيه مجازا والتقدير : جاء رسول وليه ، ورسول اسم جنس يشمل الواحد فصاعدا ، أو يحمل على أن الآخر كان رفيقا للرسول ولم يكن رسولا بالأصالة . قوله ( فنزلوا يا كاون من تمر لهم ) في رواية الواقدي « فلما كانوا بنى الحليفة دخل أبو بصير المسجد فصلى ركعتين وجلس يتندى ، ودعاها فقدم سفرة لها فأكلوا جميعا » . قوله ( فقال أبو بصير لأحد الرجلين ) في رواية ابن إسحق « للعامري ، وفي رواية ابن سعد « لحنيس بن جابر » . قوله ( فاستله الآخر ) أي صاحب السيف أخرجه من غمده . قوله ( فأمكنه به ) أي بيده ، وفي رواية الكشميهني « فأمكنه منه » . قوله ( فضربه حتى برد ) بفتح الموحدة والراء أي خمدت حواسه ، وهي كناية عن الموت ، لأن الميت تسكن حركته ، وأصل البرد السكون ، قاله الخطابي ، وفي رواية ابن إسحق « فملاه حتى قتله » . قوله ( وفر الآخر ) في رواية ابن إسحق « وخرج المولى يشتد ، أي هربا . قوله ( ذعرا ) أي خوفا ، وفي رواية ابن إسحق فرعا . قوله ( قتل صاحبي ) بضم القاف ، في رواية ابن إسحق « قتل صاحبي صاحب » . قوله ( واني لمقتول ) أي أن لم تردوه عني ، وعند الواقدي « وقد أفلتت منه ولم أكد » ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة « فرد رسول الله ﷺ إليهما فأوثقاه ، حتى إذا كان ببعض الطريق ناما فتناول السيف بفيه فأمره على الأسار قطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فهرب ، والاول أصبح ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري عند ابن عائذ في المغازي . وجرى الآخر واتبه أبو بصير حتى دفع إلى رسول الله ﷺ في أصحابه وهو عاض على أسفله ثوبه وقد بدا طرف ذكره

والخصي يطير من تحت قدميه من شدة عدوه ، وأبو بصير يتبعه ، . قوله ( قد وافقه أوفى الله ذمتك ) أى فليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا ، زاد الأوزاعي عن الزهري ، فقال أبو بصير : يا رسول الله عرفت أنى إن قدمت عليهم فقتلوني من ديني ففعلت ما فعلت ، وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد ، اه . وفيه أن للمسلم الذى يجيء من دار الحرب فى زمن الهدنة قتل من جاء فى طلب رده إذا شرط لهم ذلك ، لأن النبي ﷺ لم ينكر على أبى بصير قتله العامرى ولا أمر فيه بقود ولا دية ، والله أعلم . قوله ( ويل أمه ) بضم اللام ووصل الهمة وكسر الميم المشددة ، وهى كلمة ذم قولها العرب فى المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم ، لأن الويل الهلاك فهو كقولهم « لأمه الويل » ، قال بديع الزمان فى رسالته له : والعرب تطلق « تربت يمينه » فى الأمر إذا أمم ويقولون « ويل أمه » ولا يقصدون الذم . والويل يطلق على العذاب والحرب والزجر وقد تقدم شيء من ذلك فى الحج فى قوله للأعرابي « ويلك » . وقال الفراء : أصل قولهم ويل فلان وى لفلان أى فكثير الاستعمال فألحقوا بها اللام فصارت كأنها منها وأعربوها ، وتبعه ابن مالك إلا أنه قال تبعاً للخليل : ان وى كلمة تعجب ، وهى من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها لإتباعاً للهزة وحذفت الهزة تخفيفاً ، والله أعلم . قوله ( مسعر حرب ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح العين المهملة وبالنصب على التمييز ، وأصله من مسعر حرب ، أى يسمرها . قال الخطابي : كأنه يصفه بالإقدام فى الحرب والتسمير لئلا يراها ، ووقع فى رواية ابن إسحق « دحش » بحاء مهملة وشين معجمة وهو بمعنى مسعر ، وهو العود الذى يحرك به النار . قوله ( لو كان له أحد ) أى ينصره ويعاضده ويناصره ، وفى رواية الأوزاعي « لو كان له رجال » ، فلقبها أبو بصير فأنطلق ، وفيه إشارة إليه بالفرار لئلا يرده إلى المشركين ، ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلاحظوا به ، قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم : يجوز التعريض بذلك لا التصريح كما فى هذه القصة والله أعلم . قوله ( حتى أتى سيف البحر ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها فاء أى ساحله ، وعين ابن إسحق المكان فقال « حتى نزل العيص » وهو بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة قال : وكان طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام . قلت : وهو يحاذى المدينة إلى جهة الساحل ، وهو قريب من بلاد بنى سليم . قوله ( وينفلك منهم أبو جندل ) أى من أبيه وأهله ، وفى تعبيره بالصفة المستقبلية لإشارة إلى إرادة مشاهدة الحال كقوله تعالى ( الله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا ) وفى رواية أبى الأسود عن عروة « وانفلك أبو جندل فى سبعين راكباً مسلمين فلحقوا بأبى بصير ففزلوا قريباً من ذى المروة على طريق غير قريش فقطعوا مادتهم » . قوله ( حتى اجتمعت منهم عصابة ) أى جماعة ولا واحد لها من أقطارها ، وهى تطلق على الأربعين فما دونها . وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ، ففى رواية ابن إسحق أنهم بلغوا نحواً من سبعين نفساً ، وفى رواية أبى المديح : بلغوا أربعين أو سبعين ، وجزم عروة فى المغازى بأنهم بلغوا سبعين ، وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلثمائة رجل ، وزاد عروة فلحقوا بأبى بصير وكرهوا أن يقدموا المدينة فى مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين ، وسمى الواقدي منهم الوليد ابن الوليد بن المغيرة . قوله ( ما يسمعون بعير ) أى يخبر غير بالهمة المكسورة أى قافلة . قوله ( الا اعترضوا لها ) أى وقفوا فى طريقها بالمرض ، وهى كناية عن منعهم لها من السير . قوله ( فأرسلت قريش ) فى رواية أبى الأسود عن عروة « فأرسلوا أبا سفيان بن حرب إلى رسول الله ﷺ يسألونه ويتضرعون إليه أن يبعث إلى أبى جندل ومن معه وقالوا : ومن خرج منا إليك فهو لك حلال غير حرج » . قوله ( فأرسل النبي ﷺ إليهم ) فى

رواية أبي الأسود المذكورة ، فبعث إليهم فقدموا عليه ، وفي رواية موسى بن حبة عن الزهري ، فكتب رسول الله ﷺ إلى أبي بصير ، فقدم كتابه وأبو بصير يموت ، فات وكتاب رسول الله ﷺ في يده ، فدفعه أبو جندل مكانه وجعل يندب قبره مسجدا . قال وقدم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد في خلافة عمر ، قال فعمل الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبا جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله ﷺ خير مما كرهوا ، وفي قصة أبي بصير من الفوائد جواز قتل المشرك المعتدى غيلة ، ولا يعد ما وقع من أبي بصير قدرا لأن لم يكن في جملة من دخل في المعاهدة التي بين النبي ﷺ وبين قريش ، لأنه اذ ذاك كان هبوسا بمكة ، ولكنه لما خشي أن المشرك يبعده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ، ودافع عن دينه بذلك ، ولم ينكر النبي ﷺ قوله ذلك . وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية ، وقد وقع عند ابن إسحق « أن سيل بن عمرو لما بلغه قتل العامري طالب بديته لانه من رهطه ، فقال له أبو سفيان : ليس على محمد مطالبة بذلك لانه وفي بما عليه وأسلمه رسولكم ، ولم يقتله بأمره . ولا على آل أبي بصير أيضا شيء لانه ليس على دينهم ، . وفيه أنه كان لا يرد على المشركين من جاء منهم إلا يطلب منهم ، لأنهم لما طلبوا أبا بصير أول مرة أسلمه لهم ، ولما حضر اليه ثانيا لم يرسله لهم ، بل لو أرسلوا اليه وهو عنده لارسله ، فلما خشي أبو بصير من ذلك نجأ بنفسه . وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي حضر من دار الشرك باقيا في بلد الامام . ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا متحيزا اليه . واستنبط منه بعض المتأخرين أن بعض ملوك المسلمين مثلا لو هادن بعض ملوك الشرك فغزاهم ملك آخر من المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جاز له ذلك ، لان عهد الذي هادتهم لم يتناول من لم يهادتهم ، ولا يخفى أن عمل ذلك ما إذا لم يكن هناك قرينة تميم . قوله ( فانزل الله تعالى : وهو الذي كف أيديهم عنكم ) كذا هنا ، وظاهره أنها نزلت في شأن أبي بصير ، وفيه نظر ، والمشهور في سبب نزولها ما أخرجه مسلم من حديث سلة بن الأكوع ومن حديث أنس بن مالك أيضا ، وأخرجه أحمد والنسائي من حديث عبد الله بن مغفل بأسناد صحيح أما ثبت بسبب القوم الذين أرادوا من قريش أن يأخذوا من المسلمين غرة فظفروا بهم ، فعفا عنهم النبي ﷺ ، فنزلت الآية . وقيل في نزولها غير ذلك . قوله ( مرة المر الجرب ) يعني أن المرة مشتقة من المر بفتح المهملة وتشديد الراء . قوله ( نزولوا تميزوا ، حيث القوم منهم حاية الخ ) هذا القدر من تفسير سورة الفتح في الجواز لأبي عبيدة وهو في رواية المستمل وحده . قوله ( قال عقيل عن الزهري ) تقدم موصولا بتمامه في أول الشروط ، وأراد المصنف بإبراده بيان ما وقع في رواية معمر من الادراج . قوله ( وبلغنا ) هو مقول الزهري ، وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل . وقوله ( وبلغنا أن أبا بصير الخ ) هو من قول الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري ، وفي رواية معمر موصولة إلى المسور ، لكن قد تابع معمر على وصلها ابن إسحق كما تقدم ، وتابع ضيلا الأوزاعي على إرسالها . فلعل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم . ووقع في هذه الرواية الأخيرة من الزيادة « وما نعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها » وفيها قوله « أن أبا بصير بن أسيد بفتح الهزة قلم مؤمنا ، كذا لاكثر ، وفي رواية السرخسي والمستمل « قلم من منى » وهو تصحيف . قوله ( ان حر طلق امرأتين قريية ) يأتي ضبطها وبيان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في « باب نكاح من أسلم من المشركت » . وقوله ( فلما أبا الكفار أن يقرؤا بأداء ما أتفقوا المسلمون على أدواهم ) يشير إلى قوله تعالى ( واسألوا

ما أنفقتم وليسئلوا ما أنفقوا) وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر الفضة وفيها دلتها  
 نزلت حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جاءتهم امرأة من المسلمين أن يرد الصداق الى زوجها ، قال الله تعالى ( ولا  
 تمسكوا بمعصم الكوافر ) فاتاه المؤمنون فأقروا بحكم الله ، وأما المشركون فأبوا أن يقرؤا ، فانزل الله ( وإن  
 فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم ) . قوله ( والعقب الخ ) بفتح العين المهمله وكسر القاف . قوله ( وما  
 نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها ) هو كلام الزهري ، واراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة  
 المذكورة بالنسبة الى الجانبين إنما وقعت في الجانب الواحد ، لانه لم يعرف أحدا من المؤمنات فرت  
 من المسلمين الى المشركين بخلاف عكسه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت  
 أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها عياض بن شداد فزوجها رجل من ثقيف ولم يرد من قريش غيرها  
 ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا ، فان ثبت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنها لم تكن  
 هاجرت فيما قبل ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناسك : منها أن ذا الحليفة ميقات  
 أهل المدينة للحاج والمعتمر ، وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحاج والمعتمر فرضا كان أو سنة ، وأن الإشعار سنة  
 لا مثله ، وأن الحلق أفضل من التقصير ، وأنه نسك في حق المعتمر محصورا كان أو غير محصور ، وأن المحصر ينحر  
 هديه حيث أحصر ولو لم يصل إلى الحرم ، ويقاقل من صدته عن البيت ، وأن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا  
 وجد إلى المسألة طريقا ، وغير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج . وفيه أشياء تتعلق بالجهاد : منها جواز سبي  
 ذراري الكفار إذا انحدروا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال . وفيه الاستتار عن طلائع المشركين ، ومفاجأتهم بالجيش  
 لطلب غرتهم ، وجواز التنسك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسدة وتحصيل المصلحة ، واستحباب  
 تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش ، والأخذ بالحزم في أمر العدو لئلا ينالوا غرة المسلمين ، وجواز الخداع  
 في الحرب ، والتعريض بذلك من النبي ﷺ ولأن كان من خصائصه أنه منهي عن غائلة الأعين . وفي الحديث أيضا  
 فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستنابة قلوب الاتباع ، وجواز بعض المساعدة في أمر الدين ، واحتمال  
 الضم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا تعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصالح في المال سواء كان ذلك في حال  
 ضعف المسلمين أو قوتهم ، وأن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهر في الحال بل عليه التسليم ،  
 لأن المتبوع أعرف بمآل الأمور غالبا بكثرة التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي . وفيه جواز الاعتماد على خبر  
 الكافر إذا قامت القرينة على صدقه ، قاله الخطابي مستدلا بأن الخزاعي الذي بعثه النبي ﷺ عينا له ليأتيه بخبر  
 قريش كان حينئذ كافرا ، قال : وانما اختاره لذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم  
 والاطلاع على أسرارهم ، قال : ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطيب الكافر . قلت : ويحتمل أن يكون  
 الخزاعي المذكور كان قد أسلم ولم يشهر إسلامه حينئذ ، فليس ما قاله دليلا على ما ادعاه ، والله سبحانه وتعالى  
 أعلم بالصواب

## ١٦ - باب الشروط في القرض

٢٧٣٤ - وقال الأيثم حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه

« عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار ، فدفعها إليه إلى أجل مسمى »

وقال ابن عمر رضي الله عنهما وعطاء : إذا أجل في القرض جاز

قوله ( باب الشروط في القرض ) ذكر فيه طرفاً من حديث أبي هريرة في قصة الذي أقرض الألف دينار ، وأثر ابن عمر وعطاء في تأجيل القرض ، وقد مضى جميع ذلك والكلام عليه في كتاب القرض ، وسقط جميع ذلك هذا للنسفي ، لكن زاد في الترجمة التي تليه فقال : باب الشروط في القرض والمكاتب الخ ،

١٧ - باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله

وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما في المكاتب : شروطهم بينهم

وقال ابن عمر - أو عمر - : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ، وإن اشترط مائة شرط

وقال أبو عبد الله : يقال عن كليهما ، عن عمر وابن عمر

٢٧٣٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها قالت « أتتها

بريرة تسألها في كتابتها فقالت : إن شئت أعطيت أهلك وبصكون الولاء لي . فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك . قال النبي ﷺ : ابتاعها فأعتقها ، فانما الولاء لمن أعتق . ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر فقال : ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ؟ من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط »

قوله ( باب المكاتب ، وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله ) تقدم في هذه الأبواب : باب ما يجوز من شروط المكاتب ، وهذه الترجمة أعم من تلك وإن كان حديثهما واحداً ، وتقدم في كتاب العتق أيضاً ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ، وتقدم أنه قصد تفسير الأول بالثاني ، وهنا أراد تفسير قوله « ليس في كتاب الله » ، وأن المراد به ما خالف كتاب الله ، ثم استظهر على ذلك بما نقله عن عمر أو ابن عمر ، وتوجيه ذلك أن يقال : المراد بكتاب الله في الحديث المرفوع حكمه ، وهو أعم من أن يكون نصاً أو مستنبطاً ، وكل ما كان ليس من ذلك فهو مخالف لما في كتاب الله . والله أعلم . قوله ( وقال جابر بن عبد الله في المكاتب : شروطهم بينهم ) وصله سفيان الثوري في كتاب الفرائض له من طريق مجاهد عن جابر ، ووقع لنا مروياً من طريق قبيصة عنه . قوله ( وقال ابن عمر أو عمر : كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل الخ ) كذا للأكثر ، وفي رواية للنسفي « وقال ابن عمر » فقط ولم يقل أو عمر ؛ لكن في رواية كريمة من الزيادة « قال أبو عبد الله - أي المصنف - يقال عن كليهما عن عمر وعن ابن عمر ، والله أعلم . ثم ذكر حديث عائشة في قصة بريرة ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أواخر العتق

١٨ - **باب** ما يجوز من الاشتراط والتشقي في الإقرار ، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم . وإذا قال مائة إلا واحدة أو ثنتين . وقال ابن تون عن ابن سيرين : قال الرجل لسكريه : أدخل ركابك ، فإن لم أرحل مَمَكَ يومَ كذا وكذا فلك مائة درهم ، فلم يخرج ، فقال شريح : من شرط على نفسه طامعاً غير مُكره فهو عليه . وقال أيوب عن ابن سيرين : إن رجلاً باع طعاماً . قال : إن لم آتِكَ الأرباء فليس بيني وبينك بيعٌ ، فلم يجبه . فقال شريح للمشتري : أنت أخلفت ، قضى عليه

٢٧٣٦ - **حديث** أبو البان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إنَّ لله تسعة وتسعين اسماً ، مائة إلا واحدة ، من أحصاها دخل الجنة »

[ الحديث ٢٧٣٦ - طرقة في : ٦٤١٠ ، ٧٣٩٢ ]

**قوله** ( باب ما يجوز من الاشتراط والتشقي ) بضم المثناة وسكون النون بعدما تحتانية مقصور أى الاستثناء ( في الإقرار ) أى سواء كان استثناء قليل من كثير أو كثير من قليل ، واستثناء القليل من الكثير لا خلاف في جوازه ، وعكسه مختلف فيه ، فذهب الجمهور الى جوازه أيضاً ، وأقوى حججهم قوله تعالى ﴿ إلا من ابتغى من الفارين ﴾ مع قوله ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة ، وقد استثنى كلاهما من الآخر . وذهب بعض المالكية كابن الماجشون الى فساد ، واليه ذهب ابن قتيبة وزعم أنه مذهب البصريين من أهل اللغة ، وأن الجواز مذهب الكوفيين ، ومن حكاه عنهم الفراء ، وسيأتى بسط هذا عند الكلام على الحديث المرفوع في الباب في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى : **قوله** ( وقال ابن عون الخ ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عنه ولفظه د أن رجلاً تكارى من آخر فقال : اخرج يوم الاثنين ، فذكر نحوه . **قوله** ( وقال أيوب عن ابن سيرين الخ ) وصله سعيد بن منصور أيضاً عن سفيان عن أيوب ، وحاصله أن شريحاً في المسألتين قضى على المشتري بما اشترطه على نفسه بغير اكراه ، ووافقه على المسألة الثانية أبو حنيفة وأحمد وإسحق ، وقال مالك والأكثر : يصح البيع ويبطل الشرط ، وخالفه الناس في المسألة الأولى ، ووجه بعضهم بأن العادة أن صاحب الجمل يرسلها الى المرعى ، فإذا اتفق مع التاجر على يوم بعينه فأحضر له الأبل فلم ينهياً للتاجر السفر أضر ذلك بحال الجمل لما يحتاج اليه من العلف ، فوقع بينهم التعارف على مال معين يشترطه التاجر على نفسه إذا خلف يستعين به الجمل على العلف . وقال الجمهور : هي عدة فلا يلزم الوفاء بها ، والله أعلم

## ١٩ - **باب** الشروط في الوقف

٢٧٣٧ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عون قال أنبأني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر بن الخطاب أصاب أرضاً بختبر ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بختبر لم أصب مالا قط أنفس عدى منه ، فأنأمر به ؟ قال : إن شئت

حَبَسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا . قَالَ فَتَصَدَّقْ بِهَا عَمْرُؤُا أَنَّهُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا يُورَثُ . وَتَصَدَّقْ بِهَا فِي الْفَقْرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى وَفِي الرِّقَابِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَالضَّيْفِ ، وَلَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُطْعِمَ غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . قَالَ لَخَدَّثْتُ بِهِ ابْنَ سِيرِينَ فَقَالَ « غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً »  
**قوله** ( باب الشروط في الوقف ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وسيأتي الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي يليه إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) اشتمل كتاب الشروط من الأحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثاً ، الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة ، والملحق منها سبعة وعشرون طريقاً وكلها عند مسلم سوى بلاغ الزهري . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم أحد عشر أثراً والله أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٥ - كتاب الوصايا

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الوصايا ) كذا للنسفي ، وآخر الباقيون بالبسملة . والوصايا جمع وصية كالمهاديا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما يوصى به من مال أو غيره من عهد ونحوه ، فتكون بمعنى المصدر وهو الإيصاء ، وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم . وفي الشرع عهد خاص مضاف إلى ما بعد الموت ، وقد يصحبه التبرع . قال الأزهري : الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف أو وصيه إذا وصلته ، وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ، ويقال وصية بالتشديد ، ووصاة بالتخفيف بغير همز . وتطلق شرعاً أيضاً على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات

### ١ - باب الوصايا ، وقول النبي ﷺ « وصية الرجل مكتوبة عندَه »

وقال الله عز وجل [ ١٨٠ البقرة : ] « كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْأَوْلِيَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ . فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِنَّمَا عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ، إِنْ أَلَّفَ سَمِيعٌ عَلَيْهِمْ . فَنَ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ، إِنْ أَلَّفَ غَفُورٌ رَحِيمٌ »  
 جَنَفًا : مَيْلًا . مُتَجَانِفٌ : مَائِلٌ

٢٧٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت بئتين ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عندَه »  
 تابعه محمد بن مسلم عن عمرو بن ابن عمر عن النبي ﷺ



٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ خَتَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخِي جَوَيْرِيَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَ « مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا ، إِلَّا بَغْلَانَهُ الْبَيْضَاءُ وَسِلَاحَهُ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً »

[ الحديث ٢٧٣٩ - أطرافه في : ٢٨٧٣ ، ٢٩١٢ ، ٣٠٩٨ ، ٤٤٦١ ]

٢٧٤٠ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ هُوَ ابْنُ مِزْوَلٍ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ قَالَ « سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوْصَى ؟ فَقَالَ : لَا . قُلْتُ : كَيْفَ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْوَصِيَّةَ أَوْ أَمَرُوا بِالْوَصِيَّةِ ؟ قَالَ : أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ »

[ الحديث ٢٧٤٠ - طرقه في : ٤٤٦٠ ، ٥٠٢٢ ]

٢٧٤١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ « ذَكَرُوا هَذِهِ عَائِشَةَ أَنَّهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ وَصِيًّا ، فَقَالَتْ : مَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ وَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتُهُ إِلَى صَدْرِي - أَوْ قَالَتْ : حَبْرِي - فَدَعَا بِالطُّسْتِ ، فَلَقِدَ النِّخْتَ فِي حَبْرِي فَاشْعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، فَتَى أَوْصَى إِلَيْهِ ، »

[ الحديث ٢٧٤١ - طرقه في : ٤٤٥٩ ]

**قوله** ( باب الوصايا ) أى حكم الوصايا . **قوله** ( وقول النبي ﷺ : وصية الرجل مكتوبة عنده ) لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور ، وكأنه بالمعنى ، فإن المرء هو الرجل لكن التعبير به خرج مخرج الغالب ، والأفلا فرق - في الوصية الصحيحة - بين الرجل والمرأة ، ولا يشترط فيها إسلام ولا رشد ولا ثبوت ولا إذن زوج ، وإنما يشترط في صحتها العقل والحرية ، وأما وصية الصبي المميز فبها خلاف : منعها الخفية والشافعي في الظاهر ، وصحبها مالك وأحمد والشافعي في قول رجحه ابن أبي عصرون وغيره ، ومال إليه السبكي وأيده بأن الوارد لاحق له في الثلث فلا وجه لمنع وصية المميز ، قال : والمعتبر فيه أن يعقل ما يوصى به ، وروى الموطأ فيه أثرًا عن عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتلم ، وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الاثر المذكور ، وهو قوى فإن رجاله نقات وله شاهد ، وقيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط ، وأحمد بسبع وعنه بشر . **قوله** ( وقال الله عز وجل : كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين - إلى - جنفا ) كذا الإبداء ، وللنسخ الآيات ، وساق الباقر الآيات الثلاث إلى ( غفور رحيم ) وتقدير الآية : كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ، ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب ، أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ، ودل قوله ( إن ترك خيرا ) بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تشرع له الوصية بالمال ، وقيل المراد بالخير المال الكثير فلا تشرع لمن له مال قليل . قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده إلا اليسير التافه من المال أنه لا تندب له الوصية ، وفي نقل الإجماع نظر ، فالتأثير عن الزهري أنه قال : جعل الله الوصية حقا فيما قل أو أكثر ، والمصرح به عند الشافعية ندية الوصية من

غير تفريق بين قليل وكثير . نعم قال أبو الفرج السرخسى منهم : إن كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفيقه عليهم ، وقد تكون الوصية بغير المال كأن يعين من ينظر في مصالح ولده أو يعهد اليهم بما يفعلونه من بعده من مصالح دينهم ودنياهم ، وهذا لا يدفع أحد نديته . واختلف في حد المال الكثير في الوصية ، فمن على سبعمائة مال قليل ، وعنه ثمانمائة مال قليل ، وعن ابن عباس نحوه ، وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلاثة آلاف ليس هذا بمال كثير . وحاصله أنه أمر نسي يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والله أعلم . قوله ( جنفا ميلا ) هو تفسير عطاء . رواه الطبري عنه باسناد صحيح ، ونحوه قول أبي عبيدة في الجاز : الجنف المدول عن الحق وأخرج السدي وغيره أن الجنف الخطأ والإثم العمد . قوله ( متجانف متمايل ) كذا الأكثر ، ولا يذو « مائل » . قال أبو عبيدة في الجاز : قوله ( غير متجانف لإثم ) أى غير منعوج مائل للإثم ، ونقل الطبري عن ابن عباس وغيره أن معناه غير متعمد لإثم . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر من وجهين ، قوله ( ماحق أمرى مسلم ) كذا في أكثر الروايات ، وسقط لفظ « مسلم » من رواية أحمد عن اسحق بن عيسى عن مالك ، والوصف بالمسلم خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ، أو ذكر للتهيسج لتقع المبادرة لامتهاله لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ، ووصية الكافر جائزة في الجملة ، وحكى ابن المنذر فيه الاجماع ، وقد بحث فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت زيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت ، وأجاب بانهم نظروا إلى أن الوصية كالإعناق وهو يصح من الذى والحربى والله أعلم ، قوله ( شئ يوصى فيه ) قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في هذا اللفظ ، ورواه أيوب عن نافع بلفظ « له شئ » يريد أن يوصى فيه ، ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع مثل أيوب أخرجهما مسلم ، ورواه أحمد عن سفيان عن أيوب بلفظ « حق على كل مسلم أن لا يبيت ليلتين وله ما يوصى فيه » الحديث . ورواه الشافعى عن سفيان بلفظ « ماحق أمرى » يؤمن بالوصية ، الحديث ، قال ابن عبد البر : فسر ابن عيينة أى يؤمن بانها حق اه . وأخرجه أبو عوانة من طريق هشام بن الغاز عن نافع بلفظ « لا ينبغي لمسلم أن يبيت ليلتين » الحديث . وذكره ابن عبد البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله ، وأخرجه الطبرانى من طريق الحسن عن ابن عمر مثله ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعا عن نافع بلفظ « ماحق أمرى » مسلم له مال يريد أن يوصى فيه ، وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ « لا يحل لأمرى » مسلم له مال ، وأخرجه الطحاوى أيضا ، وقد أخرجه النسائى من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال أبو عمر : لم يتابع ابن عون على هذه اللفظة . قلت : إن عنى عن نافع بلفظها فسلم ، ولكن المعنى يمكن أن يكون متحدا كما سيأتى . وإن عنى عن ابن عمر فردود لما سيأتى قريبا ذكره من رواه عن ابن عمر أيضا بهذا اللفظ ، قال ابن عبد البر : قوله « له مال » أولى عندى من قول من روى « له شئ » ، لأن الشئ يطلق على القليل والكثير بخلاف المال ، كذا قال ، وهى دعوى لا دليل عليها ، وعلى تسليمها فرواية « شئ » أشمل لأنها تعم ما يتمول وما لا يتمول كالمنهات والله أعلم . قوله ( بيت ) كأن فيه حذف تقديره أن يبيت ، وهو كقوله تعالى ( ومن آياته يريكم البرق ) الآية . ويجوز أن يكون « بيت » صفة لمسلم وبه جزم الطبري قال : هى صفة ثانية ، وقوله « يوصى فيه » صفة شئ ، ومفعول « بيت » محذوف تقديره آمننا أو ذاكرنا ، وقال ابن التين : تقديره موعوكما ، والاول أولى لأن استحباب الوصية لا يختص بالمرضى . نعم قال العلماء : لا يندب أن يكتب جميع الاشياء المحقرة ولا ما حرت

العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب . والله أعلم . قوله ( ليلتين ) كذا لاكثر الرواة ، ولابن عوانة والبيهقي من طريق حماد بن زيد عن أيوب دبيت ليلة أو ليلتين ، ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه دبيت ثلاث ليال ، وكان ذكر الليلتين والثلاث لرفع الحرج اتراحم أشغال المرء التي يحتاج الى ذكرها ففسح له هذا القدر ليتذكر ما يحتاج اليه ، واختلاف الروايات فيه دال على أنه للتقريب لا التحديد ، والمعنى لا يمحى عليه زمان وإن كان قليلا إلا ووصيته مكتوبة ، وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير ، وكأن الثلاث غاية للتأخير ، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكورة دلم أبت ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي . قال الطبري : في تخصيص الليلتين والثلاث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة ، أى لا ينبغي أن يبيت زمانا ما ، وقد ساءعناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك . قوله ( تابعه محمد بن مسلم ) هو الطائفي ( عن عمرو ) هو ابن دينار ( عن ابن عمر ) يعنى في أصل الحديث ، ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجها الدارقطني في الأفراد من طريقه وقال : تفرد به عمران بن أبان - يعنى الواسطي - عن محمد بن مسلم ، وعمران أخرج له النسائي وضعفه ، قال ابن عدى : له غرائب عن محمد بن مسلم ولا أعلم به بأسا . ولفظه عند الدارقطني دلا يحل لمسلم أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده ، واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية ، وبه قال الزهري وأبو مجاز وعطاء وطلحة بن مصرف في آخرين ، وحكاه البيهقي عن الشافعي في القديم ، وبه قال إسحق وداود ، واختاره أبو عوانة الاسفرائيني وابن جرير وآخرون . ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الإجماع سوى من شذ ، كذا قال ، واستدل لعدم الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص قسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع ، فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية ، وأجابوا عن الآية بأنها منسوخة كما قال ابن عباس على ما سيأتى بعد أربعة أبواب وكان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الأبوين السهم ، الحديث . وأجاب من قال بالوجوب بأن الذى نسخ الوصية للوالدين والآثار الذين يرثون وأما الذى لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس ما يقتضى النسخ في حقه ، وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله دماحق امرى ، بأن المراد الحزم والاحتياط ، لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية ، ولا ينبغي للمؤمن أن يففل عن ذكر الموت والاستعداد له ، وهذا عن الشافعي ، وقال غيره : الحق لغة الشيء الثابت ، ويطلق شرعا على ما ثبت به الحكم ، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ، وقد يطلق على المباح أيضا لكن بقلة قاله القرطبي ، قال : فإن اقترن به دعلى ، أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب ، وإلا فهو على الاحتمال ، وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لمن قال بالوجوب ، بل اقترن هذا الحق بما يدل على التنب وهو تفويض الوصية الى إرادة الموصى حيث قال دله شئ يريد أن يوصى فيه ، فلو كانت واجبة لما علقها بإرادته ، وأما الجواب عن الرواية التي بلفظ دلا يحل ، فلاحتمال أن يكون راويها ذكرها وأراد بنفى الحل ثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذى يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح ، واختلف القائلون بوجوب الوصية فأكثرهم ذهب الى وجوبها في الجملة ، وعن طاوس وقتادة والحسن وجابر بن زيد في آخرين دتجب للقرابة الذين لا يرثون خاصة ، أخرجه ابن جرير وغيره عنهم ، قالوا : فإن أوصى لغير قرابته لم تنفذ ويرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس ، وقال الحسن وجابر بن زيد : ثلثا الثلث ، وقال قتادة : ثلث الثلث ، وأقوى ما يرد على هؤلاء ما احتج به الشافعي من

حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال غيرهم ، ففداهم النبي ﷺ فجاءهم ستة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة ، قال فجعل عتقه في المرض وصية ، ولا يقال لهم كانوا أقرب المقتل لأننا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك من بينها وبينه قرابة ، وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من العجم ، فلو كانت الوصية تبطل لغير القرابة لبطلت في هؤلاء ، وهو استدلال قوى والله أعلم . ونقل ابن المنذر عن أبي نوري أن المراد بوجوب الوصية في الآية والحديث يختص بمن عليه حق شرعى يخشى أن يضيع على صاحبه إن لم يوص به كوديعة ودين لله أو لآدمي ، قال : ويدل على ذلك تقييده بقوله « له شئ » يريد أن يوصى فيه ، لأن فيه إشارة إلى قدرته على تنجيزه ولو كان مؤجلا . فانه إذا أراد ذلك ساغ له ، وإن أراد أن يوصى به ساغ له ، وحاصله يرجع إلى قول الجمهور إن الوصية غير واجبة أمينها ، وأن الواجب لعينه الخروج من الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتنجيز أو وصية ، ومحل وجوب الوصية إنما هو فيما إذا كان عاجزا عن تنجيز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره من يثبت الحق بشهادته ، فاما إذا كان قادرا أو علم بها غيره فلا وجوب ، وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجا منها كثرة الاجر ، ومكروهة في عكسه ، ومباحة فيمن استوى الأمران فيه ، ومحرمة فيما إذا كان فيها إضرار كما ثبت عن ابن عباس « الإضرار في الوصية من الكبائر » رواه سعيد بن منصور موقوفاً بإسناد صحيح ، ورواه النسائي ورجاله ثقات ، واحتج ابن بطال تبعاً لغيره بأن ابن عمر لم يوص . فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوى الحديث ، وتعقب بأن ذلك إن ثبت عن ابن عمر فالعبرة بما روى الإمام رأى ، على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال « لم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي » والذي احتج بأنه لم يوص اعتمد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « قيل لابن عمر في مرض موته : ألا توصي ؟ قال : أما مالي فالله يعلم ما كنت أصنع فيه ، وأما رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيها أحد » أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ، ويجمع بينه وبين ما رواه مسلم بالحل على أنه كان يكتب وصيته ويتعاهد بها ، ثم صار ينجز ما كان يوصى به معلقاً ، واليه الإشارة بقوله « فالله يعلم ما كنت أصنع في مالي » . ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي سيأتى في الرقاق « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح » الحديث ، فصار ينجز ما يريد التصديق به فلم يحتاج إلى تعليق ، وسيأتى في آخر الوصايا أنه وقف بمضى دوره ، فهذا يحصل التوفيق والله أعلم . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » على جواز الاعتماد على الكتابة والخط ولو لم يقرن ذلك بالشهادة ، وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لثبوت الخبر فيها دون غيرها من الأحكام ، وأجاب الجمهور بأن الكتابة ذكرت لما فيها من ضبط المشهود به ، قالوا : ومعنى « وصيته مكتوبة عنده » أى بشرطها . وقال المحب الطبري : إضمار الإشهاد فيه بعد ، وأجيب بأنهم استدلووا على اشتراط الإشهاد بأمر خارج كقوله تعالى ﴿ شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية ﴾ فانه يدل على اعتبار الإشهاد في الوصية ، وقال القرطبي : ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق ، وإلا فالوصية المشهود بها متفق عليها ولو لم تكن مكتوبة والله أعلم . واستدل بقوله « وصيته مكتوبة عنده » على أن الوصية تفقد وإن كانت عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره ، وكذلك لو جعلها عند غيره وارتجمها ، وفي الحديث منقبة لابن عمر لمبادرته لامثال قول الشارع ومواظبته عليه ، وفيه التنبه إلى التأهب للموت والاحتراز قبل الفوت ، لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت ، لانه ما من من يفرض إلا وقد مات فيه جمع جم ؛ وكل واحد بعينه جائز أن يموت في الحال ، فينبغي أن يكون متأهبا لذلك فيكتب

وصيته ، ويجمع فيها ما يحصل له به الاجر ويحبط عنه الوزر من حقوق الله وحقوق عباده ، والله المستعان . واستدل بقوله « له شيء » أو « له مال » على صحة الوصية بالمنافع ، وهو قول الجمهور . ومنه ابن أبي ليل وابن شبرمة وداود وأتباعه ، واختاره ابن عبد البر . وفي الحديث الحض على الوصية ومطابقها يتناول الصحيح ، لكن السلف خصوها بالمرضى ، وإنما لم يقيد به في الخبر لاطراد العادة به ، وقوله « مكتوبة » أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه ، ويستفاد منه أن الاشياء المهمة ينبغي أن تضبط بالكتابة لأنها أنبت من الضبط بالحفظ لأنه يخون غالباً . الحديث الثاني قوله (حدثنا ابراهيم بن الحارث) هو بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وشيخه يحيى بن أبي بكير بالنسفير وأداة الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصرى صاحب الليث وأبو اسحق هو السيمى وعمر بن الحارث هو الخراسانى المصطفى أخو جويرية بالجيم والتصغير أم المؤمنين ، ووقع التصريح بسماع أبي إسحق له من عمرو بن الحارث في الحسن من هذا الكتاب . قوله (ولا عبداً ولا أمة) أى فى الرق ، وفيه دلالة على أن من ذكر من رقيق النبي ﷺ في جميع الأخبار كان إما مات وإما أعتقه ، واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم ابن النبي ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ ، وأما على قول من قال إنها ماتت في حياته ﷺ فلا حجة فيه . قوله (ولا شيئاً) في رواية الكشميهنى « ولا شاة ، والأول أصح ، وهى رواية الاسماعيلى أيضاً من طريق زهير ، نعم روى مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم من طريق مسروق عن عائشة قالت « ماترك رسول الله ﷺ درهما ولا ديناراً ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى بشيء » . قوله (إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاً جعلها صدقة) سيأتى ذكر البغلة والسلاح في آخر المغازى ، وأما الصدقة فى رواية ابن الاحوص عن أبي إسحق في أواخر المغازى « وأرضاً جعلها لابن السبيل صدقة » ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة لإحاديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر ، قال : لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن تكون قبله ويحتمل أن تكون موصى بها فتطابق الترجمة من هذه الحيثية انتهى . ويظهر أن المطابقة تحصل على الاحتمالين لأنه تصدق بمنفعة الأرض فصار حكمها حكم الوقف ، وهو في هذه الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ، ولعل البخارى قصد ما وقع في حديث عائشة الذى هو شبيه حديث عمرو بن الحارث ، وهونى كونه ﷺ أوصى . الحديث الثالث حديث عبد الله بن أبي أوفى وإسناده كله كوفيون ، وقوله « حدثنا مالك » هو ابن مغول ، ظاهره أن شيخ البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى « هو ابن مغول » وهو بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الواو ، وذكر الترمذى أن مالك بن مغول تفرد به . قوله (هل كان النبي ﷺ أوصى ؟ فقال لا) هكذا أطلق الجواب ، وكأنه فهم أن السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ نقضها ، لا أنه أراد نفي الوصية مطلقاً ، لأنه أنبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله . قوله (أو أمروا بالوصية) شك من الراوى : هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية ، أو قال كيف أمروا بها ؟ زاد المصنف في فضائل القرآن « ولم يوص » وبذلك يتم الاعتراض ، أى كيف يؤمر المسلمون بشيء ولا يفعله النبي ﷺ ؟ قال النووى : لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بشك ماله لأنه لم يترك بعده مالا ، وأما الأرض فقد سبيلها في حياته ، وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يخلفه صدقة ، فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية . وأما الوصايا بغير ذلك فلم يرد ابن أبي أوفى نقضها ، ويحتمل أن يكون المنقوص وصيته الى هل بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة الذى بعده ، ويؤيده ما وقع في رواية الداريمى عن محمد بن يوسف

شيخ البخاري فيه ، وكذلك عند ابن ماجه وأبي عوانة في آخر حديث الباب ، قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل : أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول الله ، ود أبو بكر أنه كان وجد عهداً من رسول الله ﷺ غرم أنفه بخزام ، وهزيل هذا بالزاي مصغر أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة ، فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة تشير بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك ، لا مطلق الوصية . قلت : أخرج ابن حبان الحديث من طريق ابن عينة عن مالك بن مغول بلفظ يزيل الاشكال فقال : سئل ابن أبي أوفى : هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ قال : ما ترك شيئاً يوصى فيه . قيل : فكيف أمر الناس بالوصية ولم يوص ؟ قال : أوصى بكتاب الله ، وقال القرطبي : استبعاد طلحة واضح لأنه أطلق ، فلو أراد شيئاً بعينه لخصه به ، فاعترضه بأن الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلوا النبي ﷺ ؟ فاجابه بما يدل على أنه أطلق في موضع التقييد ، قال : وهذا يشعر بأن ابن أبي أوفى وطلحة بن مصرف كما يعتقدان أن الوصية واجبة ، كذا قال ، وقول ابن أبي أوفى : أوصى بكتاب الله ، أى بالتسليم به والعمل بمقتضاه ، ولعله أشار لقوله ﷺ : تركت فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا كتاب الله ، وأما ما صح في مسلم وغيره أنه ﷺ : أوصى عند موته بثلاث : لا يبقين بحزيرة العرب دينان ، وفي لفظ : أخرجوا اليهود من جزيرة العرب ، وقوله : أخرجوا الوفد بنحو ما كنت أجيهم به ، ولم يذكر الراوى الثالثة ، وكذا ما ثبت في النسائي أنه ﷺ : كان آخر ما تسلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وغير ذلك من الأحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية ، فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ، ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ، ولأن فيه تبيان كل شيء . إما بطريق النص وإما بطريق الاستنباط ، فإذا اتبع الناس ما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي ﷺ به لقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ الآية ، أو يكون لم يحضر شيئاً من الوصايا المذكورة أو لم يستحضرها حال قوله ، والأولى أنه إنما أراد بالنبي الوصية بالخلافة أو بالمال ، وساغ إطلاق النبي أما في الأول فبقريئة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفاً ، وقد صح عن ابن عباس : أنه ﷺ لم يوص ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أرقم بن شرحبيل عنه ، مع أن ابن عباس هو الذي روى حديث أنه ﷺ أوصى بثلاث ، واجمع بينهما على ما تقدم . وقال الكرماني : قوله : أوصى بكتاب الله ، الباء زائدة أى أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل المشاكلة ، فلا منافاة بين النبي والاثبات . قلت : ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ، ثم قال : أو المنى الوصية بالمال أو الإمامة ، والمثبت الوصية بكتاب الله ، أى بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى . وهذا الأخير هو المعتمد . الحديث الرابع : قوله ( حدثنا عمرو بن زرارة ) هو النيسابوري ، وهو بفتح العين وزرارة بهم الزاي ، وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخارى شيئاً . ووقع في رواية أبي حنبل بن السكن بدل : عمرو بن زرارة ، في هذا الحديث : اسماعيل بن زرارة ، يعنى الرقى ، قال أبو على الجياني : لم أر ذلك لغيره ، قال : وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله بن منبه في شيوخ البخارى اسماعيل بن زرارة الثغرى ولم يذكره الكلأباذى ولا الحاكم . قوله ( أخبرنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي ، وإبراهيم هو النخعي ، والأسود هو ابن يزيد عاله . قوله ( ذكروا عند عائشة أن علياً رضى الله عنهما كان وصياً ) قال القرطبي : كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي ﷺ أوصى بالخلافة لعل ، فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك ، وكذا من بعدهم ، فن ذلك ما استدلت به عائشة كإساقى ، ومن ذلك أن علياً لم يدع ذلك لنفسه ، ولا بعد أن ولي الخلافة ، ولا ذكره أحد من الصحابة يوم

السقيفة . وهؤلاء<sup>(١)</sup> تنقصوا عليا من حيث فصلوا تعظيمه ، لانهم نسبوه - مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين - إلى المدامنة والتمية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك . وقال غيره : الذي يظهر أنهم ذكروا عندهما أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته فلذلك ساغ لها إنكار ذلك ، واستندت إلى ملازمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع منه شيء من ذلك ، فساغ لها نفي ذلك ، لكونه منحصرًا في مجالس معينة لم تقب عن شيء منها . وقد أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوى وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي ﷺ في مرضه أبا بكر أن يعلى بالناس ، قال في آخر الحديث « مات رسول الله ﷺ ولم يوص ، وسيأتي في الوفاة النبوية عن عمر « مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف » وأخرج أحمد والبيهقي في « الدلائل » عن طريق الأسود بن قيس عن عمرو بن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجبل قال « يا أيها الناس ، إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئًا ، الحديث . وأما الوصايا بغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجتمع منها أشياء : منها حديث أخرجه أحمد وهناد بن السري في « الزهد » وابن سعد في « الطبقات » وابن خزيمة كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلة عن عائشة أن النبي ﷺ قال في وجهه الذي مات فيه « ما فعلت الذهبية ؟ قلت عندي . فقال : أنفقها ، الحديث . وأخرج ابن سعد من طريق أبي حازم عن أبي سلة عن عائشة بها ، وفي « المغازي لابن إسحق » رواية يونس بن بكير عنه حدثني صالح بن كبسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال « لم يوص رسول الله ﷺ عند موته الا بثلاث : لكل من الدارين والرهابيين والاشعرين بمجاد<sup>(٢)</sup> مائة وسق من خبير ، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان ، وأن ينفذ بعث أسامة » وأخرج مسلم في حديث ابن عباس « وأوصى بثلاث : أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أعجزهم ، الحديث ، وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل هذا « أوصى بكتاب الله » وفي حديث أنس عنه عند النسائي وأحمد وابن سعد واللفظ له « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن يزيد عن علي « وأدوا الزكاة بعد الصلاة ، أخرجه أحمد ، والحديث أفس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النسائي بسند جيد ، وأخرج سيف بن عمر في « الفتوح » من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « أن النبي ﷺ حذر من الفتن في مرض موته ، ولزوم الجماعة والطاعة » وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد الرحمن أنه ﷺ أوصى فاطمة نعل « قولي إذا مت : إنا لله وإنا إليه راجعون » وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف « قالوا : يا رسول الله أوصنا - يعني في مرض موته - فقال : أوصيكم بالسابقين الأولين من المهاجرين وأنبأهم من بعدهم » وقال : لا يروى عن عبد الرحمن إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عتيق بن يعقوب انتهى ، وفيه من لا يعرف حاله . وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال « قال رسول الله ﷺ إذا أنا مت ففصلوني بسبع قرب من بئر غرس » وكانت بقاء وكان يشرب منها وميأتى ضبطها وزيادة في حالها في

(١) أي السبعة

(٢) قال مصحح طبعة بولاق : كذا بالاصول التي بأيدينا ، وحرد الرواية

الوفاة النبوية . وفي مسند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف ، أنه عليه السلام أوصى أن يصلوا عليه أرسالا بغير إمام ، ومن أكاذيب الرافضة ما رواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الأجلح عن زيد بن علي بن الحسين قال : لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم - فذكر قصة طويلة فيها - فدخل على فقامت عائشة ، فأكب عليه فأخبره بألف بألف ما يكن قيل يوم القيامة ، يفتح كل باب منها ألف باب ، وهذا مرسل أو معضل ، وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضملاء من حديث عبد الله بن عمر بسند واه . وقولها : انخست ، بالنون والحاء المعجمة ثم فون مثلثة أى انثنى ومال ، وسيأتى بقية ما يتعلق بشرحه في باب الوفاة من آخر المغازى إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب أن يترك ورثته أغنياء خيراً من أن يتسكفوا الناس

٢٧٤٢ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن عبد الله عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : جاء النبي صلى الله عليه وسلم يهودنى وأنا بمكة ، وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها ، قال : يرحم الله ابن عفرأ . قلت : يا رسول الله أوصى بمالى كله ؟ قال لا . قلت : فالتطير ؟ قال لا . قلت : التلث ؟ قال : فالتلث ، والتلث كثير ، إنك أن تدع ورثتك أغنياء خيراً من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم وإنك مهما أنفقت من نفقة فاتها صدقة ، حتى النفقة التي ترقمها إلى في امرأتك ، وعسى الله أن يرفعك فينتفع بك ناس ويصرف بك آخرون . ولم يكن له يومئذ إلا ابنة .

قوله ( باب أن يترك ورثته أغنياء خيراً من أن يتسكفوا الناس ) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به . ولعله أشار إلى من لم يكن له من المال إلا القليل لم تنسب له الوصية كما مضى . قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أى ابن عبد الرحمن بن عوف ، وعامر بن سعد شيخه هو خاله لأن أم سعد بن إبراهيم هى أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر زهران مدينيان ناصيان ، ووقع في رواية مسمر عن سعد بن إبراهيم : حدثني بعض آل سعد قال : مرض سعد ، وقد حفظ سفيان اسمه ووصفه فروايته مقدمة ، وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضاً جماعة منهم الزهري وتقدم سياق حديثه في الجناز ، ويأتى في الهجرة وغيرها ، ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير إليه . قوله ( جاء النبي صلى الله عليه وسلم يهودنى وأنا بمكة ) زاد الزهري في روايته : في حجة الوداع من وجع اشتد به ، وله في الهجرة : من وجع أشفيت منه على الموت ، واتفق أصحاب الزهري على أن ذلك كان في حجة الوداع ، إلا ابن عيينة فقال : في فتح مكة ، أخرجه الترمذى وغيره من طريقه ، واتفق الحفاظ على أنه وهم فيه . وقد أخرجه البخارى في الفرائض من طريقه فقال : بمكة ، ولم يذكر الفتح ، وقد وجدت لابن عيينة مستنداً فيه ، وذلك فيما أخرجه أحمد والبزار والطبرانى والبخارى في التاريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القارى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم نخلف سعداً مريضاً حيث خرج إلى حنين ، فلما قدم من المعركة متمراً دخل عليه وهو مغلوب فقال : يا رسول الله إن لى مالا ، وإنى أودت كلاله ، فأوصى بمالى ، الحديث ، وفيه : قلت : يا رسول الله أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجراً ؟ قال : لا ، إنى لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام ،



الحديث ، فلعن ابن عيينة انتقل ذهنه من حديث الى حديث ، ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ، ففي الاولى لم يكن له وراث من الاولاد أصلا ، وفي الثانية كانت له ابنة فقط ، فالله أعلم . قوله ( وهو يكره أن يموت بالأرض التي هاجر منها ) يحتمل أن تكون الجملة حالا من الماعل أو من المفعول ، وكل منهما محتمل ، لأن كلا من النبي ﷺ ومن سمع كان يكره ذلك ، لكن ان كان حالا من المفعول وهو سعد ففيه التفتات لأن السياق يقتضي أن يقول « وأنا أكره » ، وقد أخرجه مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد عن سعد بن خلف ، فقال : يا رسول الله خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة ، وللنساء من طريق جرير بن يزيد عن عامر بن سعد ، سكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجر منها ، وله من طريق بكير بن مسمار عن عامر بن سعد في هذا الحديث ، فقال سعد : يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها ؟ قال : لا إن شاء الله تعالى ، وسيأتي بقية ما يتعلق بكرامة الموت بالأرض التي هاجر منها في كتاب الهجرة إن شاء الله تعالى . قوله ( قال يرحم الله ابن عفرأ ) كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، فقال النبي ﷺ يرحم الله سعد بن عفرأ ثلاث مرات ، قال الداودي : قوله « ابن عفرأ » غير محفوظ ، وقال الديلمي : هو وهم ، والمعروف « ابن خولة » ، قال : وأهل الوهم من سعد بن إبراهيم فإن الزهري أحفظ منه وقال فيه « سعد بن خولة » ، يشير إلى ما وقع في روايته بلفظ « سكن البائس سعد بن خولة يرث له رسول الله ﷺ » أن مات بمكة ، قلت : وقد ذكرت آثقا من واقف الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدرا ومات في حجة الوداع ، وقال بعضهم في اسمه « خولي » ، بكرة اللام وتشديد التحتانية وانفقوا على سكون الواو ، وأغرب ابن التين لحكي عن القاسم فتحها ، ووقع في رواية ابن عيينة في الفرائض ، قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي ، اه . وذكر ابن إسحق أنه كان حليفاً لهم ثم لأبي رهم بن عبد المعري منهم ، وقيل كان من الفرس الذين نزلوا اليمن ، وسيأتي شيء من خبره في غزوة بدر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى في حديث سبيعة الاسلمية ، ويأتي شرح حديث سبيعة في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح ، وجزم الليث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب بأن سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح ، خلافاً لمن قال إنه مات في مدة الهدنة مع قريش سنة سبع ، وجوز أبو عبد الله بن أبي الخصال الكاتب المشهور في حواشيه على البخاري أن المراد بابن عفرأ عوف بن الحارث أخو معاذ ومعوذ أولاد عفرأ وهي أمهم ، والحكمة في ذكره ما ذكره ابن إسحق أنه قال يوم بدر « ما يضحك الرب مع عبده » ، قال : أنه يغمس يده في العدو حاسرا ، فألقى الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل ، قال : فيحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد ابن أبي وقاص للوت وعلم أنه يبقى حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وحبه للوت ورغبته في الشهادة كما يذكر الشيء بالشئ . فلذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنا لميقاته اه ملخصا . وهو مردود بالتخصيص على قوله « سعد بن عفرأ » فأتيني أن يكون المراد عوف وأيضا فليس في شيء من طرق حديث سعد ابن أبي وقاص أنه كان راعيا في الموت ، بل في بعضها عكس ذلك وهو أنه « بكى فقال له رسول الله ﷺ : ما يبكيك ؟ فقال : خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة » ، وهو عند النسائي ، وأيضا فخرج الحديث متحد والأصل عدم التعدد ، فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم . وقال التيمي :

يحتمل أن يكون لأمه اسمان خولة وعفراء اه ، ويحتمل أن يكون أحدهما اسما والآخر لقباً أو أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جده له ، والأقرب أن عفراء اسم أمه والآخر اسم أبيه لاختلافهم في أنه خولة أو خولي وقول الزهري في روايته «يرثي له الخ» قال ابن عبد البر : زعم أهل الحديث أن قوله «يرثي له الخ» من كلام الزهري ، وقال ابن الجوزي وغيره : هو مندرج من قول الزهري . قلت : وكأنهم استندوا إلى ما وقع في رواية أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري فإنه فصل ذلك ، لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسماعيل عن إبراهيم بن سعد في آخره «لكن البائس سعد بن خولة» قال سعد : رثي له رسول الله ﷺ الخ ، فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بإدراجه ، ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من الزيادة «ثم وضع يده على جبهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال : اللهم اشف سعداً وأتمم له هجرته» قال : فما زلت أجد بردها ، وسلمت من طريق حميد بن عبد الرحمن المذكورة «قلت فادع الله أن يشفيني» فقال : اللهم اشف سعداً ثلاث مرات . قوله «قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله» في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب «أفأتصدق بثلاثي مالي» وكذا وقع في رواية الزهري ، فاما التعبير بقوله «أفأتصدق» فيحتمل التنجيز والتعليق بخلاف «أفأوصي» لكن المخرج متخذ فيحمل على التعليق للجمع بين الروایتين ، وقد تمسك بقوله «أتصدق» من جعل تبرعات المريض من الثلث ، وحملوه على المنجزة وفيه نظر لما يذنبه ، وأما الاختلاف في السؤال فكأنه سأل أولاً عن الكل ثم سأل عن الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث ، وقد وقع مجموع ذلك في رواية جرير بن يزيد عند أحد وفي رواية بكر بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد ، وكذا لهما من طريق محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد ، وقوله في هذه الرواية «قلت فالشطر» هو بالجر عطفاً على قوله «بمالي كله» أي فأوصي بالنصف ، وهذا رجح السهلي ، وقال الرخشي : هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمي الشطر أو أعين الشطر ، ويجوز الرفع على تقدير أيجوز الشطر . قوله «قلت الثلث؟ قال فالثلث» والثلث كثير (كذا في أكثر الروايات ، وفي رواية الزهري في الهجرة «قال الثلث يا سعد» والثلث كثير» وفي رواية مصعب بن سعد عن أبيه عند مسلم «قلت فالثلث؟ قال : نعم» والثلث كثير ، وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه «قال : الثلث» والثلث كبير أو كثير ، وكذا للنسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه «فقال : أوصيت؟ فقلت : نعم . قال : بكم؟ قلت : بمالي كله . قال : فما تركت لولدك؟ وفيه «أوص بالعشر» قال فما زال يقول وأقول ، حتى قال : أوص بالثلث والثلث كثير أو كبير ، يعني بالثلثة أو بالواحدة ، وهو شك من الراوي والمحفوظ في أكثر الروايات بالثلثة ، ومعناه كثير بالنسبة إلى مادونه ، وسأذكر الاختلاف فيه في الباب الذي بعد هذا ، وقوله «قال الثلث والثلث كثير» بنصب الأول على الإغراء ، أو بفعل مضمحل نحو عين الثلث ، وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير يكفيك الثلث أو الثلث كاف ، ويحتمل أن يكون قوله «والثلث كثير» مسوقاً لبيان الجواز بالثلث وأن الأول أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتبرده الفهم ، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره ، ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي رحمه الله «وهذا أولى معانيه» يعني أن الكثرة أمر نسبي ، وعلى الأول عول ابن عباس كما سيأتي في حديث الباب الذي بعنه . قوله «(انك أن تدع) بفتح» أن ، على التعليل وبكرها على الشرطية ، قال النووي : هما

صحيحان صوريان ، وقال القرطبي : لا معنى للشرط هنا لأنه يصير لاجواب له ويبقى وخير ، لا رافع له . وقال ابن الجوزي : سمعناه من رواية الحديث بالكسر ، وأنكره شيخنا عبد الله بن أحمد - يعني ابن الخشاب - وقال : لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لخلو لفظ «خير» من الفاء وغيرها مما اشترط في الجواب . وتعقب بأنه لا مانع من تقديره وقال ابن مالك : جزاء الشرط قوله «خير» أي فهو خير ، وحذف الفاء جائز وهو كقراءة طائوس ( ويسئلونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير ) قال : ومن خص ذلك بالشعر بعد عن التحقيق ، وضيق حيث لا تضيق ، لأنه كثير في الشعر قليل في غيره ، وأشار بذلك إلى ما وقع في الشعر فيما أنشده سيويوه «من يفعل الحسنات الله يشكرها ، أي فاته يشكرها ، وإلى الرد على من زعم أن ذلك خاص بالشعر قال : ونظيره قوله في حديث اللفظة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها» بحذف الفاء ، وقوله في حديث اللعان «البينة وإلا حد في ظهرك» . **قوله** (ورثك) قال الزين بن المنير : إنما عبر له **بـ** بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع أنه لم يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ، لأن سعدا إنما قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض وبقيتها بعده حتى ترثه ، وكان من الجائز أن تموت هي قبله فاجاب **بـ** بكلام كل مطابق لكل حالة وهو قوله «ورثك» ، ولم يخص بنتا من غيرها ، وقال الفاكهي شارح العمدة : إنما عبر **بـ** بالورثة لأنه اطلع على أن سعدا سيعيش ويأتيه أولاد غير البنت المذكورة فكان كذلك ، وولد له بعد ذلك أربعة بنين ولا أعرف أسماءهم ، ولعل الله أن يفتح بذلك . قلت : وليس قوله «ان تدع بنتك» متعينا لأن ميراثه لم يكن منحصرا فيها ، فقد كان لاختيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين ، وسأذكر بسط ذلك ، لحاز التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرها من يرث لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك . وأما قول الفاكهي إنه ولد له بعد ذلك أربعة بنين وإنه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد ، فإن أسماءهم في رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن سعد ، ووقع ذكر عمر بن سعد فيه في موضع آخر ، ولما وقع ذكر هؤلاء في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي على ذكر الثلاثة ، ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بأن له أربعة من الذكور غير الثلاثة وهم عمر وإبراهيم ويحيى وإسحق ، وعزا ذكرهم لابن المديني وغيره ، وفاته أن ابن سعد ذكر له من الذكور غير السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان وإسحاق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغرا وغيرهم ، وذكر له من البنات ثلث عشرة بنتا . وكان ابن المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم . **قوله** (عالة) أي فقراء وهو جمع عال وهو الفقير والفعل منه عال يعيل إذا افتقر . **قوله** (يتكففون الناس) أي يسألون الناس بأكفهم ، يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفهم للسؤال ، أو سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفنا كفا من طعام . وقوله (في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بأكفهم وضع المستول في أيديهم وقع في رواية الزهري أن سعدا قال «وأنا ذو مال» ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب ، وهذا اللفظ يؤذن بمال كثير ، وذو المال إذا تصدق بثلثه أو بشطره وأبقى ثلثه بين أبنائه وغيرها لا يصيرون عالة ، لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لأن بقاء المال الكثير إنما هو على سبيل التقدير والإلا فلا تصدق المريض بثلثه مثلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تحجف الوصية بالورثة ، فرد الشارع الأمر إلى شيء معتدل وهو الثلث . **قوله** (واذكهم مما أنفقتم من نفقة فانها صدقة) هو من مطوف على قوله «انك أن تدع» وهو علة للنهي عن الوصية

بأكثر من الثلث ، كأنه قيل لا تفعل لأنك إن مت تركت وراثتك أغنياء وإن عشت تصدقت وأنفقت فالأجر حاصل لك في الحالين ، وقوله « فأنها صدقة » كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري « وإنك إن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها » مقيدة بابتغاء وجه الله ، وعلق حصول الأجر بذلك وهو المعتبر ، ويستفاد منه أن أجر الواجب يزداد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الأجر ، فإذا نوى به ابتغاء وجه الله ازداد أجره بذلك قاله ابن أبي جررة ، قال : ونبه بالنفقة على غيرها من وجوه البر والاحسان . **قوله** ( حتى اللقمة ) بالنصب عطفا على نفقة ويجوز الرفع على أنه مبتدأ و « تجعلها » الخبر ، وسيأتي الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى ، ووجه تعلق قوله « وإنك إن تنفق نفقة الخ » بقصة الوصية أن سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تكثير الأجر فلما منعه الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلية إن جميع ما تفعله في مالك من صدقة ناجزة ومن نفقة ولو كانت واجبة تؤجر بها إذا ابتغيت بذلك وجه الله تعالى ، وإجماله خص المرأة بالذكر لأن نفقتها مستمرة بخلاف غيرها ، قال ابن دقيق العيد : فيه أن الثواب في الاتفاق مشروط بصحة النية وابتغاء وجه الله ، وهذا عسر إذا عارضه مقتضى الشهوة ، فإن ذلك لا يحصل الغرض من الثواب حتى يبتغي به وجه الله ، وسبق تخليص هذا المقصود بما يشوبه ، قال : وقد يكون فيه دليل على أن الواجبات إذا أدت على قصد أداء الواجب ابتغاء وجه الله أثيب عليها ، فإن قوله « حتى ما تجعل في امرأتك » لا تخصيص له بغير الواجب ولقطة « حتى » هنا تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الأجر بالنسبة إلى المعنى ، كما يقال جاء الحاج حتى المشاة . **قوله** ( وعسى الله أن يرفعك ) أى يطيل عمرك ، وكذلك اتفق ، فإنه عاش بعد ذلك أزيد من أربعين سنة بل قريبا من خمسين ، لأنه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور ، فيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين أو ثمانيا وأربعين . **قوله** ( فينتفع بك ناس ويضر بك آخرون ) أى يذفع بك المسلسر بالفنائم مما سيفتح الله على يديك من بلاد الشرك ، ويضر بك المشركون الذين يملكون على يديك . وضم « ير » التين أن المراد بالنفع به ما وقع من الفتح على يديه كالفادسية وغيرها ، وبالضرر ما وقع من تأمير « أ » عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين بن علي ومن معه ، وهو كلام مردود التكلفة لغير ضرورة تحمل على إرادة الضرر الصادر من ولده ، وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة إلى الكفار . وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من طريق بكر ابن عبد الله بن الأشج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي **ﷺ** هذا فقال : لما أمر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستتابهم فتاب بعضهم وامتنع بعضهم فقتلهم . فانتفع به من تاب وحصل الضرر للآخرين . قال بعض العلماء : « اعل » وإن كانت للرجى لكنها من الله للأمر الواقع ، وكذلك إذا وردت على لسان رسوله غالبا . **قوله** ( ولم يكن له يومئذ إلا ابنة ) في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد أن سعدا قال « ولا يرثني إلا ابنة واحدة » قال النووي وغيره : معناه لا يرثني من الولد أو من خواص الورثة أو من النساء ، وإلا فقد كان لسعد عصباء لأنه من بنى زهرة وكانوا كثيرا . وقيل معناه لا يرثني من أصحاب الفروض ، أو خصها بالذكر على تقدير لا يرثني عن أخاف عليه الضياع والعجز إلا هي ، أو ظن أنها ترث جميع المال ، أو استكثر لها نصف التركة . وهذه البنت زعم بعض من أدركناه أن اسمها عائشة ، فإن كان محفوظا فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يليه وفي الطب ، وهي تابعة عمرت حتى أدركها مالك وروى عنها وماتت سنة سبع عشرة ،

لكن لم يذكر أحد من النساء اسم بنتا تسمى عائشة غير هذه ، وذكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة ، وذكروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية ، فالظاهر أن البنت المشار إليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأما ، ولم أر من حذر ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للإمام فن دونه ، وتأكيد باشتداد المرض ، وفيه وضع اليد على جهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤله والفسح له في طول العمر ، وجواز إخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه إذا لم يقترن بذلك شيء مما يمنع أو يكره من التبرم وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب ، وأن ذلك لا ينافي الانصاف بالصبر المحمود ، وإذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الإخبار به بعد البرء أجوز ، وأن أعمال البر والطاعة إذا كان منها مالا يمكن استئدراكه قام غيره في الثواب والأجر مقامه ، وربما زاد عليه ، وذلك أن سعدا خاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فيفوت عليه بعض أجر هجرته ، فأخبره عليه السلام بأنه إن تخلف عن دار هجرته فعمل عملا صالحا من حج أو جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاتته من الجهة الأخرى ، وفيه إباحة جمع المال بشرطه لأن التنوين في قوله « وأنا ذر مال » للكرة وقد وقع في بعض طرقه صريحا « وأنا ذو مال كثير » ، والحث على صلة الرحم والاحسان إلى الأقارب ، وأن صلة الأقرب أفضل من صلة الأبعد ، والاتفاق في وجوه الخير لأن المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة ، وقد نبه على ذلك بأقل الحظوظ الدنيوية العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة إذا لا يكون ذلك غالبا إلا عند الملاعبة والممازحة ومع ذلك فيؤجر فاعله إذا قصد به قصدا صحيحا ، فكيف بما هو فوق ذلك . وفيه منع نقل الميت من بلد إلى بلد إذ لو كان ذلك مشروعا لأمر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي ، وبأن من لا وارث له تجوز له الوصية بأكثر من الثلث لقوله عليه السلام « أن تذر ورثتك أغنياء » ، ففهموه أن من لا وارث له لا يبالي بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يخشى عليهم الفقر ، وتعقب بأنه ليس تعليلا محضا وإنما فيه تنبيه على الأحظ الأنفع ، ولو كان تعليلا محضا لاقتضى جواز الوصية بأكثر من الثلث لمن كانت ورثته أغنياء ، ولنفس ذلك عليهم بغير إجازتهم ولا قائل بذلك ، وعلى تقدير أن يكون تعليلا محضا فهو للنقص عن الثلث لا لزيادة عليه ، فكأنه لما شرع الإيصاء بالثلث وأنه لا يعترض به على الموصي إلا أن الانحطاط عنه أولى ولا سيما لمن يترك ورثة غير أغنياء ، فنبه سعدا على ذلك . وفيه سد الذريعة لقوله عليه السلام « ولا تردم على أعقابهم » ، مثلا يتذرع بالمرض أحد لأجل حب الوطن قاله ابن عبد البر . وفيه تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه قال سبحانه وتعالى ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فاطلق ، وقيدت السنة الوصية بالثلث ، وأن من ترك شيئا لله لا ينبغي له الرجوع فيه ولا في شيء منه مختارا ، وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب ، وفيه حديث « من ساءته سيئة » وأن من فاته ذلك بادر إلى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أمر من الأمور بتحصيل ما هو أعلى منه لما أشار عليه السلام لسعد من عمله الصالح بعد ذلك ، وفيه جواز التصديق بجميع المال لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلازمه نفقته وقد تقدمت المسألة في كتاب الزكاة ، وفيه الاستفسار عن المحتل إذا احتل وجوها لأن سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتمل عنده المنع فيما دونه والجواز فاستفسر عما دون ذلك ، وفيه النظر في مصالح الورثة ، وأن خطاب الشارع الواحد يعم من كان بصفته من المسكفين لإطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد ، ولقد أبعد من قال : إن ذلك يختص

بسعد ومن كان في مثل حاله عن يخلف وأرثاضعيفا أو كان ما يخلفه قليلا لأن البنت من شأنها أن يطمع فيها ، وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها ، وفيه أن من ترك مالا قليلا فلاختيار له ترك الوصية وأبقاء المال للورثة ، واختلف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الأوصايا ، واستدل به التيمس لفصل الغنى على الفقير وفيه نظر ، وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية ، وفيه أن الثلث في حد الكثرة ، وقد اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ، ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين ، واستدل بقوله « ولا يرثي إلا ابنة لي » ، من قال بالرد على ذوى الأرحام للحصر في قوله « لا يرثي إلا ابنة » ، ونعقب بأن المراد من ذوى الفروض كما تقدم ، ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونها فرضها ثم يردون عليها الباقي ، وظاهر الحديث أنها ترث الجميع ابتداء

### ٣ - باب الوصية بالثلث

وقال الحسن : لا يجوز لأدنى وصية إلا الثلث وقال الله عز وجل [٤٩ المائدة] : « وأن أحكم بينهم بما أنزل الله »

٢٧٤٣ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال : لو غص الناس إلى أربع ، لأن رسول الله ﷺ قال : الثلث ، والثلث كثير ،

٢٧٤٤ - حدثني محمد بن عبد الرحمن حدثنا زكرياء بن عدي حدثنا مروان عن هاشم بن هاشم عن عامر بن سعيد عن أبيه رضي الله عنه قال : مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، ادع الله أن لا يرثني على عقي . قال : لعن الله يرثك وينفع بك نسا . قلت : أريد أن أوصي وانما لي ابنة . فقلت : أوصي بالنصف ؟ قال : النصف كثير . قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث والثلث كثير . أو كبير . قال فأوصي الناس بالثلث فجار ذلك لهم .

قوله ( باب الوصية بالثلث ) أي جوازها أو مشروعيتها ، وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث ، لكن اختلف فيمن كان له وارث ، وسيأتي تحريره في « باب لا وصية لوارث » ، وفيمن لم يكن له وارث خاص فمنعه الجمهور وجوزه الحنفية وإسحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود . واحتجوا بأن الوصية مطقة بالآية فقيدها السنة بمن له وارث فيبقى من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لم آخر . واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت ؟ على قولين ، وهما وجهان للشافعية أحدهما الثاني ، فقال بالأول مالك وأكثر العراقيين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز ، وقال بالثاني أبو حنيفة وأحمد والشافعية وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجاعة من التابعين ، وتمسك الأولون بأن الوصية عقد والعقود تعتبر بأولها ، وبأنه لو نذر أن يتصلق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة النذر اتفاقا ، وأجيب بأن الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القول ، وبالفارق بين النذر والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والنذر يلزم ، وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية ، فتح الباري ج (٥) م (٢٤)

واختلفوا أيضا : هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بما عليه الموصى دون ما خفي عليه أو تجدد له ولم يعلم به ؟ وبالأول قال الجمهور ، وبالثاني قال مالك ، وحجة الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعداد مقدار المال حالة الوصية اتفاقا ولو كان عالما بحسنه ، فلو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك . ( فائدة ) : أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن مبرور بمهمات ، أوصى به للنبي ﷺ وكان قد مات قبل أن يدخل النبي ﷺ المدينة بشهر ، فقبله النبي ﷺ وورده على ورثته ، أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده . قوله ( وقال الحسن ) أى البصرى ( لا يجوز للذى وصية إلا بالثلث ) قال ابن بطال : أراد البخارى بهذا الرد على من قال كالحنفية بجواز الوصية بالزيادة على الثلث لمن لا وارث له ، قال : ولذلك احتج بقوله تعالى ﴿ وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ والذى حكم به النبي ﷺ من الثلث هو الحكم بما أنزل الله ، فمن تجاوز ما حده فقد أتى ما نهى عنه . وقال ابن المنير : لم يرد البخارى هذا وإنما أراد الاستشهاد بالآية على أن الذى إذا تحاكم إلينا ورثته لا ينفذ من وصيته إلا الثلث ، لانا لا نحكم فيهم إلا بحكم الاسلام لقوله تعالى ﴿ وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ الآية . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة فإن قتيبة لم يلحق الثوري . قوله ( عن هشام بن عروة ) وفي رواية الحميدى في مسنده عن سفيان ، حدثنا هشام ، وليس لعروة بن الزبير عن ابن عباس في البخارى سوى هذا الحديث الواحد . قوله ( أوغض الناس ) بصيغتين أى نقص ، و دلوه ، للتبني فلا يحتاج الى جواب ، أو شرطية والجواب محذوف ، وقد وقع في رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان بلفظ دكان أحب الى ، أخرجه الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ دكان أحب إلى رسول الله ﷺ . قوله ( الى الربيع ) زاد الحميدى في الوصية ، وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ دودت أن الناس غصوا من الثلث الى الربيع في الوصية ، الحديث ، وفي رواية ابن نمير عن هشام عند مسلم د لو أن الناس غصوا من الثلث الى الربيع . قوله ( لأن رسول الله ﷺ قال ) هو كالتعليل لما احتاره من نقصان عن الثلث ، وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه ﷺ بالكثر ، وقد قدمنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذى قبله ، ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كاسحق بن راهويه ، والمعروف في مذهب الشافعى استحباب النقص عن الثلث ، وفي شرح مسلم للثوري : ان كان الورثة فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا . قوله ( والثلث كثير ) في رواية مسلم د كثير أو كبير ، بالثك هل هى بالوحدة أو بالثلاثة . قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعة وهو من أقران البخارى وأكبر منه قليلا . قوله ( حدثنا مروان ) هو ابن معاوية الغزالي . قوله ( عن هاشم بن هاشم ) أى ابن عتبة بن أبي وقاص ، وقد نزل البخارى في هذا الإسناد درجتين ، لأنه يروى عن مكى بن إبراهيم ومكى يروى عن هاشم المذكور ، وسيأتى في مناقب سعد له بهذا الإسناد حديث عن مكى عن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه . قوله ( فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردنى على عقي ) هو إشارة إلى ما تقدم من كراهية الموت بالأرض التى هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذى قبله . قوله ( لعل الله يرفعك ) زاد أبو نعيم د المستخرج ، في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدى ، يعنى يقيمك من مرضك . قوله في هذه الرواية ( قلت أوصى بالنصف ؟ قال : النصف كثير ) لم أر فى غيرها من طرقه وصف النصف بالكثر ، وإنما فيها د قال لا فى كله ، ولا فى ثلثيه ، وليس في هذه الرواية إشكال إلا من جهة وصف النصف بالكثر ووصف الثلث بالكثر فكيف امتنع النصف

دون الثلث ؟ وجوابه أن الرواية الأخرى التي فيها جواب النصف دلت على منح النصف ولم يأت مثلاً في الثلث بل اقتصر على وصفه بالكثرة ، وعلى بأن إبقاء الورثة أغنياء أولى ، وعلى هذا قوله « الثلث ، خبر مبتدأ محذوف تقديره مباح ، ودل قوله « والثلث كثير ، على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم . قوله ( قال وأوصى الناس بالثلث فجاز ذلك لهم ) ظاهره أنه من قول سعد بن أبي وقاص ، ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم ، وكان البخاري قصد بذلك الإشارة إلى أن النقص من الثلث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للنقص منه ، جمعا بين الحديثين ، والله أعلم

#### ٤ - باب قول الموصي لوصيه : تَعَاهَدْ وَلَدِي . وما يجوز للموصي من الدعوى

٢٧٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ هُرَّةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ « كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ مَنِي ، فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ . فَلَمَّا كَانَ عَامُ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ فَقَالَ : ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ . فَقَامَ عَبْدُ ابْنِ زَمْعَةَ فَقَالَ : أَخِي وَابْنُ أُمَةٍ أَبِي وَلَدَةٍ عَلَى فِرَاشِهِ . فَتَسَاوَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي ، كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ . فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ : أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةٍ أَبِي . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَؤُلَاءِ يَاعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاللَّعَاهُ لِلْجَبْرِ . ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ احْتَجِي مِنْهُ . لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ . فَمَرَّاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ »

قوله ( باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي وما يجوز للموصي من الدعوى ) أورد فيه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في ابن وليدة زمعة ، وقد ترجم له في كتاب الأشخاص « دعوى الموصي للبيت ، أي عن الميت ، وانتزاع الأمرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح ، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى

#### ٥ - باب إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيّنة جازت

٢٧٤٦ - حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عُبَادٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَبْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ قَمَلَ بِكَ ؟ أَفَلَانٌ أَوْ فُلَانٌ ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأُؤْمِتَ بِرَأْسِهَا ، فَجِيءَ بِهِ ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى اعْتَرَفَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَرُضَ رَأْسُهُ بِالْحِجَابَةِ »

قوله ( باب إذا أومأ المريض برأسه إشارة بيّنة تعرف ) أي هل يحكم بها ؟ أورد فيه حديث أنس في قصة المجارية التي رضى اليهودي رأسها ، وسيأتي الكلام عليه في القصاص إن شاء الله تعالى



## ٦ - باب لا وصية لوارث

٢٧٤٧ - **حدثنا محمد بن يوسف** عن **ورقاء** عن **ابن أبي نجيح** عن **عطاء** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال «كان للالة للولد، وكانت الوصية للوالدين، فتسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للرافة الثمن والرابع، وللزوج للشرط والرابع»

[المحدث ٢٧٤٧ - طرقاته في: ٤٥٧٨، ٦٧٣٩]

**قوله** (باب لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كأنه لم يثبت على شرط البخاري فترجم به كعادته واستغنى بما يعطى حكمه. وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة وسمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته في حجة الوداع: إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث، وفي إسناده اسماعيل بن عياش، وقد قوى حديثه عن الشاميين جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري، وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي ثقة، وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي: حديث حسن. وفي الباب عن عمرو بن حارثة عند الترمذي والنسائي، وعن أنس عند ابن ماجه، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضاً وقال: الصواب إرساله، وعن علي عند ابن أبي شيبة، ولا يخلو إسناده كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الآم، إلى أن هذا المتن متواتر فقال: وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح لا وصية لوارث، ويؤثرون عن حفظه عنه من أقواله من أهل العلم، فكان نقل كاهن عن كافة، فهو أقوى من نقل واحد. وقد نازع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواتراً وعلى تقدير تسليم ذلك فالشهور من مذهب الشافعي أن القرآن لا ينسخ بالسنة لكن الحجة في هذا الإجماع على مفعله كما صرح به الشافعي وغيره، والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم الزوم، لأن الأكثر على أنها موقوفة على إجازة الورثة كما سيأتي بيانه، وروى الدارقطني من طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ولا يجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة، كما سيأتي بيانه، ورجاله ثقات، إلا أنه معلول: فقد قيل إن عطاء هو الخراساني والله أعلم. وكان البخاري أشار إلى ذلك فترجم بالحديث، وأخرج من طريق عطاء وهو ابن أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظاً، إلا أنه في تفسيره إخبار بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير، ووجه دلالة الترجمة من جهة أن نسخ الوصية للوالدين وإثبات الميراث لها بدلاً منها يشعر بأنه لا يجمع لها بين الميراث والوصية، وإذا كان كذلك كان من دونها أولى بأن لا يجمع ذلك له، وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس باللفظ «وكانت الوصية للوالدين والأقربين إلخ، فظهرت المناسبة بهذه الزيادة؛ وقد وافق محمد بن يوسف - وهو الفريابي في روايته إياه عن ورقاء - عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير، وخالف ورقاء شبل عن ابن أبي نجيح لحمل مجاهداً موضع عطاء آخره ابن جرير أيضاً، ويحتمل أنه كان عند ابن أبي نجيح على الوجهين والله أعلم. **قوله** (وجعل)

للرأة الثمن والرابع) أى فى حالين وكذلك الزوج ، قال جمهور العلماء : كانت هذه الوصية فى أول الاسلام واجبة لوالدى الميت وأقربائه على ما يراه من المساواة والتفضيل ، ثم نسخ ذلك بآية الفرائض ، وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فانهم كانوا يرثون ما يبقى بعد الوصية ، وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار الفريضة التى فى علم الله قبل أن ينزلها ، واشتد إنكار امام الحرمين عليه فى ذلك . وقيل ان الآية مخصوصة لأن الأقربين أعم من أن يكونوا وراثا ، وكانت الوصية واجبة لجميعهم يخص منها من ليس بوارث بآية الفرائض وبقوله يُتْلَى « لا وصية لوارث » ، وبقى حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طائفة وغيره ، وقد تقدمت الإشارة اليه قبل . واختلف فى تعيين ناسخ آية ( الوصية للوالدين والأقربين ) فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور ، وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله . واستدل بمحدث « لا وصية لوارث » بأنه لا تصح الوصية للوارث أصلا كما تقدم ، وعلى تقدير نفاذها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة ، وبه قال المزنى وداود ، وقواه السبكي واحتج له بمحدث عمران بن حصين فى الذى أعتق ستة أعبد فإن فيه عند مسلم « فقال له النبي ﷺ قولوا شديدا » وفسر القول الشديد فى رواية أخرى بأنه قال « لو علمت ذلك ماصليت عليه » ، ولم ينقل أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقا ، وبقوله فى حديث سعد بن أبى وقاص « وكان بعد ذلك الثلث جائزا » ، فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس بجائز ، وبأنه ﷺ منع سعدا من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الإجازة ، واحتج من أجازوه بالزيادة المتقدمة وهى قوله « إلا أن يشاء الورثة فإن صحت هذه الزيادة فهى حجة واضحة . واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان فى الأصل لحق الورثة ، فإذا أجازوه لم يمتنع واختلفوا بعد ذلك فى وقت الإجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا فى حياة الموصى كان لهم الرجوع متى شاءوا . وإن أجازوا بعده تغذ ، وفصل المأكية فى الحياة بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده ، واستثنى بعضهم ما إذا كان الجيز فى عائلة الموصى وخشى من امتناعه انقطاع معروفه عنه لو عاش فإن مثل هذا الرجوع ، وقال الزهرى وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وانفقوا على اعتبار كون الموصى له وارثا بيوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الأخ المذكور فولد له ابن قبل موته . يحجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة ، ولو أوصى لأخيه وله ابن فإت الابن قبل موت الموصى فهى وصية لوارث ، واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لأنه يقتل إرثا للسلبين ، والوصية للوارث باطلة . وهو وجه ضئيف جدا حكاه القاضى حسين ، ويلزم قائله أن لا يحجب الوصية للذى أو يقيد ما أطلق ، والله أعلم

## ٧ - باب الصدقة عند الموت

٢٧٤٨ - حدثنا محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن سفيان عن عمارة عن أبي زُرعة عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قال رجل للنبي ﷺ : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال أن تصدق وأنت صحيح حريص ، تأمل الغنى وتمشى الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت : لفلان كذا ، ولفلان كذا ، وقد كان لفلان »

قوله ( باب الصدقة عند الموت ) أى جوازها ، وإن كانت فى حال الصحة أفضل . أورد فيه حديث أبى هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله أى الصدقة أفضل ؟ قال أن تصدق وأنت صحيح ، الحديث ، وقد تقدم فى كتاب الزكاة من وجه آخر ، ويثبت هناك اختلاف ألفاظه . ووقع التصريح بالتحديث هناك فى جميع أسناده بدل الضمنة هنا . قوله ( أن تصدق ) بتخفيف الصاد على حذف إحدى التامين ، وأصله أن تصدق ، وبالتشديد على إدغامها . قوله ( ولا تمهل ) بالاسكان على أنه نهى ، وبالرفع على أنه نهي ، ويجوز النصب . قوله ( قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان ) الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال ، وقال الخطابي : فلان الاول والثاني الموصى له وفلان الاخير الوارث لانه إن شاء أبطله وإن شاء أجازته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما أدخل « كان » فى الثالث إشارة الى تقدير القدر له بذلك ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون الاول الوارث والثاني المورث والثالث الموصى له . قلت : ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقرارا ، وقد وقع فى رواية ابن المبارك عن سفيان عند الإسماعيلي : قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا ، ووقع فى حديث بسر بن جعاش وهو بنعم الموحدة وسكون المهمة وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهمة وآخره شين معجمة عند أحمد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال : بقرى النبي ﷺ فى كفه ثم وضع إصبعه السبابة وقال : يقول الله أنى يعجزنى ابن آدم ، وقد خلقتك من قبل من مثل هذه ، فإذا بلغت نفسك الى هذه - وأشار الى حلقه - قلت أتصدق ، وأنى أوإن الصدقة ، وزاد فى رواية أبى اليان « حتى إذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين وللارض منك وتيد ، لجمعت ومنعت ، حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا » وفى الحديث أن تنجز وفاء الدين والتصدق فى الحياة وفى الصحة أفضل منه بعد الموت وفى المرض ، وأشار ﷺ الى ذلك بقوله « وأنت صحيح حريص تأمل الفنى الخ » لانه فى حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالبا لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى ( الشيطان يعدكم الفقر ) الآية ، وأيضا فان الشيطان ربما زين له الحيف فى الوصية أو الرجوع عن الوصية فيتمحض تفصيل الصدقة الناجزة ، قال بعض السلف عن بعض أهل الترف : يعصون الله فى أموالهم مرتين : يبخلون بها وهم فى أيديهم يعنى فى الحياة ، ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم ، يعنى بعد الموت . وأخرج الترمذى بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبى الدرداء مرفوعا قال « مثل الذى يعنى ويتصدق عند موته مثل الذى يهدى إذا شبع » ، وهو يرجع الى معنى حديث الباب ، وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا « لأن يتصدق الرجل فى حياته وصحته بدينهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة »

#### ٨ - باب قول الله عز وجل [ ٢٢ النساء ] : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين )

ويذكر أن شريها وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء وابن أذينة أجازوا إقرارا للريض بدين . وقال الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة . وقال إبراهيم والحكم : إذا أبرأ الوارث من الدين برئ . وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأة لفتنارية عما غلق عليه بأبها . وقال الحسن إذا قال لموكله عند الموت : سكنت أعتقتك جاز . وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها : إن زوجى

قَضَانِي وَقَبَضَتْ مِنْهُ جَاز . وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُ لِسُوءِ الظَّنِّ بِهِ لِلْوَرَعَةِ . ثُمَّ اسْتَحْسَنَ فَقَالَ :  
يَجُوزُ إِقْرَارُهُ بِالْوَدِيعَةِ وَالْبِضَاعَةِ وَالْمُضَارَبَةِ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « يَا كُمْ وَالظَّنَّ قَاتِ » أَوْ كَذَبُ الْحَدِيثِ ،  
وَلَا يَحِلُّ مَالُ الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « آيَةُ الْمُنَافِقِ إِذَا اثْنَيْنِ خَانَ » ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى [ ٥٨ النساء ] : « إِنْ أَلَّفَ  
بِأَمْرٍ كُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا » فَلَمْ يَخْصَّ وَارِثًا وَلَا غَيْرَهُ . فِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّبِيِّ ﷺ

٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ أَبِي عَامِرٍ  
أَبُو سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ،  
وَإِذَا اتُّبِنَ خَانَ ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ »

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يوصي بِهَا أَوْ دِينَ ) أَرَادَ الْمُصَنِّفُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ  
الِاحْتِجَاجَ بِمَا اخْتَارَهُ مِنْ جَوَازِ إِقْرَارِ الْمَرِيضِ بِالْدِينَ مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَ الْمَقْرَرُ وَارِثًا أَوْ أجنبيًا . وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ  
أَنَّهُ سَجَعَانَهُ وَتَعَالَى سِوَى بَيْنِ الْوَصِيَّةِ وَالْدِينَ فِي تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَفْصَلْ ، فَتَجَرَّجَتِ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بِالْدَلِيلِ  
الَّذِي تَقَدَّمَ ، وَبَقِيَ الْإِقْرَارُ بِالْدِينَ عَلَى حَالِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَوَارِثِ كُلِّهَا إِلَّا بِمَا  
يَلِيهِ وَحْدَهُ ، وَكَانَتْ قِيلَ قِسْمَةُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ تَقَعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ وَالْوَصِيَّةُ هُنَا الْمَالُ الْمَوْصَى بِهِ ، وَقَوْلُهُ ( يوصي بِهَا )  
هَذِهِ الصِّفَةُ تَقِيدُ الْمَوْصُوفَ ، وَقَائِدَتُهُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ لِلْيَتَامَى أَنْ يوصي ، قَالَهُ السَّهْبِيُّ ، قَالَ : وَأَفَادَ تَسْكِيرَ الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا  
مَنْدُوبَةٌ ، لِإِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَقَالَ مَنْ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ، كَذَا قَالَ . قَوْلُهُ ( وَيَذْكُرُ أَنَّ شَرِيحًا وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
وَطَاوُسًا وَعَطَاءُ وَابْنُ أُذَيْنَةَ أَجَازُوا إِقْرَارَ الْمَرِيضِ بِدِينٍ ) كَأَنَّهُ لَمْ يَحْزَمْ بِالنَّقْلِ عَنْهُمْ لِعُضْفِ الْإِسْنَادِ إِلَى بَعْضِهِمْ ،  
فَأَمَّا أَثَرُ شَرِيحٍ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ بِلَفْظٍ : إِذَا أَمَرَ فِي مَرَضٍ الْمَوْتَ لَوَارِثٍ بِدِينٍ لَمْ يَحْزَمْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا أَمَرَ  
لِغَيْرِ وَارِثٍ جَازَ ، وَفِي إِسْنَادِهِ جَابِرُ الْجَعْفَرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ أَوْصَفُ مِنْ هَذِهِ ، وَلَكِنْ سَيَأْتِي  
لَهُ إِسْنَادٌ أَصَحُّ مِنْ هَذَا بَعْدَ . وَأَمَّا عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَلَمْ أَقِفْ عَلَى مَنْ وَصَلَهُ عَنْهُ ، وَأَمَّا طَاوُسُ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ  
أَيْضًا عَنْهُ بِلَفْظٍ : إِذَا أَمَرَ لَوَارِثٍ جَازَ ، وَفِي الْإِسْنَادِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَأَمَّا قَوْلُ عَطَاءٍ فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي  
شَيْبَةَ عَنْهُ بِمِثْلِهِ وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ ، وَأَمَّا ابْنُ أُذَيْنَةَ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَكَانَ قَاضِيًا بِالْبَصْرَةِ وَأَبُوهُ بِالْمَهْمَلَةِ مُصْغَرٌ  
وَهُوَ تَابِعِيُّ ثَقَاتٌ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَوَمِنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَابَةِ وَأَتَرَهُ هَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا  
مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ عَنْهُ « فِي الرَّجُلِ يَقْرَأُ لَوَارِثَ بِدِينٍ قَالَ : يَجُوزُ ، وَرِجَالُ إِسْنَادِهِ ثَقَاتٌ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ  
مَا تَصَدَّقَ بِهِ الرَّجُلُ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الدُّنْيَا وَأَوَّلُ يَوْمٍ مِنَ الْآخِرَةِ ) هَذَا أَثَرُ صَحِيحٍ رَوَيْنَاهُ بَعْلُو فِي مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ مِنْ طَرِيقِ  
قَتَادَةَ قَالَ « قَالَ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ شَرِيحٍ : لَا يَجُوزُ إِقْرَارُ لَوَارِثٍ ، قَالَ وَقَالَ الْحَسَنُ : أَحَقُّ مَا جَازَ عَلَيْهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَوَّلُ  
يَوْمٍ مِنَ أَيَّامِ الْآخِرَةِ وَآخِرُ يَوْمٍ مِنَ أَيَّامِ الدُّنْيَا » . قَوْلُهُ ( وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَالْحَكَمُ : إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثُ مِنَ الدِّينِ بَرَى )  
وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْحَكَمِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ « فِي الْمَرِيضِ إِذَا أَبْرَأَ الْوَارِثُ بَرَى »  
وَعَنْ مَطَرٍ عَنِ الْحَكَمِ مِثْلَهُ . قَوْلُهُ ( وَأَوْصَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ أَنْ لَا تَكْشِفَ أَمْرَاتَهُ الْفَزَارِيَّةَ عَمَّا أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا )  
فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمَلِّ وَالرَّخِصِيِّ « عَنْ مَالٍ أَغْلَقَ عَلَيْهِ بَابَهَا » وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْآثَرِ مُوَصُولًا بَعْدَ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ

الحسن إذا قال لمملوكه عند الموت : كنت أعتقتك جاز ) لم أقف على من وصله وهو على طريقة الحسن في تنفيذ إقرار المريض مطلقا . **قوله** ( وقال الشعبي : إذا قالت المرأة عند موتها إن زوجي قضاني وقبضت منه جاز ) ، قال ابن التين : وجهه أنها لا تتم بالميل الى زوجها في تلك الحال ، ولا سيما إذا كان لها ولد من غيره . **قوله** ( وقال بعض الناس لا يجوز إقراره ) أى المريض ( أسوء الظن به الورثة ) وفي رواية المستملى « بسوء الظن » ، بالموحدة بدل اللام . **قوله** ( ثم استحسّن فقال : يجوز إقراره بالوديعة والبضاعة والمضاربة ) قال ابن التين : ان أراد هذا الغائل ما إذا أقر بالمضاربة مثلا للوارث لزمه التناقض وإلا فلا ، وفرق بعض الحنفية بأن ربح المال في المضاربة مشترك بين العامل والمالك فلم يكن كالدين المحض . وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن إقرار المريض لغير الوارث جائز ، لكن إن كان عليه دين في الصحة فقد قالت طائفة منهم النخعي وأهل الكوفة : يبدأ بدين الصحة ويتحصص أصحاب الأقرار في المرض ، واختلفوا في إقرار المريض للوارث فأجازه مطلقا الأوزاعي وإسحق وأبو ثور ، وهو المرجح عند الشافعية ، وبه قال مالك إلا أنه استثنى ما إذا أقر بدينه ومعها من يشاركها من غير الولد كالأب عم مثلا ، قال : لأنه يتم في أن يزيد بنته وينقص ابن عمه من غير عكس ، واستثنى ما إذا أقر لزوجته التي يعرف بمحببتها والميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما ان كان له منها في تلك الحالة ولد ، وحاصل المنقول عن المالكية مدار الأمر على التهمة وعدمها فان فقدت جاز وإلا فلا ، وهو اختيار الروياني من الشافعية . وعن شريح والحسن بن صالح لا يجوز إقراره لوارث إلا أزواجه بصدقاتها ، وهن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول زعم ابن المنذر أن الشافعي رجع عن الأول اليه ، وبه قال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا لأنه منع الوصية له فلا يأمن أن يزيد الوصية له فيجعلها أقرارا ، واحتج من أحاز مطبقا بما تقدم من الحسن أن التهمة في حق المحتضر بعيدة ، وبالفارق بين الوصية والدين لانهم اتفقوا على أنه لو أوصى في صحته لوارثه بوصية وأقر له بدين ثم رجع أن رجوعه عن الأقرار لا يصح ، بخلاف الوصية فيصح رجوعه عنها ، وانفقوا على أن المريض إذا أقر بوارث صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار له بالمال ، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل ، فان أمره فيه الى الله تعالى . **قوله** ( وقد قال النبي ﷺ : اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الأدب من وجهين عن أبي هريرة ، وقصد بذكره هنا الرد على من أساء الظن بالمريض فنزع تصرفه ومعنى قوله « أكذب الحديث » أى أكذب في الحديث من غيره لان الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن . **قوله** ( ولا يحل مال المسلمين لقول النبي ﷺ : آية المنافق إذا اتّمن خان ) هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة إقرار المريض من جهة أنه دال على ذم الخيانة ، فلو ترك ذكر ما عليه من الحق وكتمه لكان خائنا للستحق فلزم من وجوب ترك الخيانة وجوب الأقرار لأنه اذا كتم صار خائنا ، ومن لم يعتبر إقراره كان حمله على الكتان . **قوله** ( وقال الله تعالى ﴿ ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ﴾ فلم يخص وادنا ولا غيره ) أى لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بأداء الامانة ، فيصح الأقرار سواء كن لوارث أو غيره . **قوله** ( فيه عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ ) يعنى حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا ، وقد تقدم موصولا بتمامه في كتاب الإيمان ولفظه « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا . وفيه واذا اتّمن خان » ، وحديث أبي هريرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ « آية المنافق ثلاث » تقدم هناك أيضا بأسناده

ومنه ، وتقدم شرحه أيضا والله المستعان

٩ - باب تأويل قوله تعالى [ ١٢ النساء ] : ( مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ) ويُذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية . وقوله عز وجل [ ٥٨ النساء ] : ( إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَعْيُنِهَا ) فإداء الأمانة أحق من تطوع الوصية . وقال النبي ﷺ « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » . وقال ابن عباس : لا يوصى العبد إلا بأذن أهله . وقال النبي ﷺ « العبد راع في مال سيده »

٢٧٥٠ - حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا الأزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير أن حكيم بن حزم رضي الله عنه قال « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، ثم سأله فأعطاني ، ثم قال لي : يا حكيم ، إن هذا المال خضر خلو ، فمن أخذه بسخاوة ففسد ، وبورك له فيه ، ومن أخذه بأشراف ففسد . لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى . قال حكيم : فقلت يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ، لا أرزأ أحداً بمدك شيئا حتى أفارق الدنيا . فكان أبو بكر يذعو حكيماً ليعطيه العطاء ، فيأبى أن يقبل منه شيئا . ثم إن عمر دعاه ليعطيه فآبى أن يقبله ، فقال : يا مشر المشرين ، إني أعرض عليه حقه الذي قسم الله له من هذا التي . فآبى أن يأخذه . فلم يرزأ حكيم أحداً من الناس بعد النبي ﷺ حتى توفى رحمه الله »

٢٧٥١ - حدثنا بشر بن محمد السخيتاني أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « كلكم راع ومسئول عن رعيته ، والإمام راع ومسئول عن رعيته ، وارجل راع في أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة في بيت زوجها راعية ومسئولة عن رعيته ، والخادم في مال سيده راع ومسئول عن رعيته ، قال : وأحب أن قد قال : والرجل راع في مال أبيه »

قوله ( باب تأويل قوله تعالى : من بعد وصية يوصي بها أو دين ) أي بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الأداء . وبهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة . قوله ( ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية ) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأصود عن علي بن أبي طالب قال « قضى محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية ، وأتم تقرأون الوصية قبل الدين ، لفظ أحمد وهو اسناد ضعيف ، لكن قال الترمذي : أن العمل عليه عند أهل العلم ، وكان البخاري اعتمد عليه لاهتضاده بالانفائ على مقتضاه ، والافلم تبحر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به ، وقد أورد في الباب ما يعضده أيضا . ولم

يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية إلا في صورة واحدة وهي ما لو أوصى لشخص بألف مثلاً وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث في وجهه للشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ، ثم قد نازع بعضهم في إطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لأنه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بأو للإباحة وهي كقولك جالس زيداً أو عمراً ، أى لك مجالسة كل منهما اجتماعاً أو افتراقاً ، وإنما قدمت لمعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلف في تعيين ذلك المعنى ، وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور : أحدها الخفة والثقل كريمة ومضر ، فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قسم في الذكر ، وهذا يرجع إلى اللفظ . ثانياً بحسب الزمان كماد وثمود . ثالثاً بحسب الطبع كثلث وربع . رابعاً بحسب الرتبة كالأهلاء والزكاة لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق المال والبدن مقدم على المال ، خامساً بتقديم السبب على المسبب كقوله تعالى ( عزير حكيم ) قال بعض السلف عز فلما عز حكم . سادساً بالشرف والفضل كقوله تعالى ( من النبيين والصدقيين ) . وإذا تقرر ذلك فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والأهلة بخلاف الدين فإنه إنما يقع غالباً بعد الميت بنوع تفريط فوقعت البداءة بالوصية لكونها أفضل . وقال غيره : قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين ، وكان أداؤها مظنة التفريط ، بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن باخراجه فقدمت الوصية لذلك . وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً ، والدين حظ غريم يطلبه بقوة وله مقال ، كما صح أن لأصحاب الدين مقالا ، وأيضاً فالوصية بنسبتها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب أداؤه سواء ذكر أو لم يذكر . وأيضاً فالوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول بوجوبها فإنه يقول بلزومها لكل أحد فيشارك فيها جميع الخاطئين لأنها تقع بالمساواة وتقع بالعهد كما تقدم وقل من يخلو عن شيء من ذلك ، بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد وإن لا يوجد ، وما يكثر وقوعه مقدم على ما يقل وقوعه . وقال الزين بن المنير : تقديم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقديمها في المعنى لانهما مما قد ذكرنا في سياق البعدي ، لكن الميراث يلي الوصية في البعدي ولا يلي الدين بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث ، فيتحقق حينئذ أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار القبلية ، فتقديم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار البعدي فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم . قوله ( وقال ابن عباس : لا يوصى العبد إلا بأذن أهله ) وصله ابن أبي شيبة من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال : سألت طهمان بن عباس : أبوصى العبد ؟ قال : لا إلا بأذن أهله ، ، قوله ( وقال النبي ﷺ العبد راع في مال سيده ) هو طرف من حديث تقدم ذكره . موصولاً في « باب كراهية التناول على الرقيق » من كتاب العتق من حديث نافع عن ابن عمر ، وأراد البخاري بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور ، قال ابن المنير : لما تعارض في مال العبد حقه وحق سيده قدم الأقوى وهو حق السيد ، وجعل العبد مستولاً عنه ، وهو أحد الحفظة فيه ، فكذلك حق الدين لما عارضه حق الوصية . والدين واجب والوصية تطوع . وجب تقديم الدين ، فهذا وجه مناسبة هذا الاثر والحديث للترجمة . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث حكيم بن حزام « أن هذا المال خضر حلو ، الحديث ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة ، قال ابن المنير : وجه دخوله في هذا

الباب من جهة أنه عليه السلام زهده في قبول العطية ، وجعل يد الآخذ سفلى تنفيرا عن قبولها ، ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين ، فالحاصل أن قابض الوصية يده سفلى وقابض الدين مستوف لحقه ، إما أن تكون يده عليا بما تفضل به من القرض ، وإما أن لا تكون يده سفلى فيتحقق بذلك تقديم الدين على الوصية . ثانيهما حديث « كلكم راح ومستول عن رعيته ، من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقد تقدم من وجه آخر في العتق ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقد خالف الطحاوى في هذه المسألة أصحابه فذكر اختلاف العلماء نحو ما سبق ، ثم ذكر أن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة ، وصرح بتزييف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبى يوسف وعمر في هذه المسألة . ( تنبيه ) . وقع في شرح مغلطائى أن البخارى قال هنا « وقال اسماعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن إسحاق عن أنس في قصة بيرحاء ، ونقلت عن أبى العباس الطرقى أن البخارى وصله عن الحسن بن شوكر عن اسماعيل ، وقال شيخنا ابن الملقن : ان هذا وهم ، وإنما ذكره البخارى في « باب من تصدق الى وكيله ، كما سيأتى »

### ١٠ - باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ؟

وقال ثابت عن أنس « قال النبي ﷺ لأبى طلحة : اجعلها لفقراء أقاربك ، فجعلها لحسان وأبى بن كعب ، وقال الأنصارى حدثني أبى عن ثمامة عن أنس بمثل حديث ثابت « قال اجعلها لفقراء قرابتك ، قال أنس : فجعلها لحسان وأبى بن كعب وكانا أقرب إليه منى » . وكان قرابة حسان وأبى من أبى طلحة واسمه زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار ، وحسان بن ثابت ابن المنذر بن حرام ، فيجتمعان الى حرام وهو الأب الثالث ، وحرام بن عمرو بن زيد مائة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار ، وهو يجمع حسان وأبا طلحة ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمرو بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبى . وقال بعضهم : إذا أوصى لقرابته فهو إلى آباءه في الإسلام

٢٧٥٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ لأبى طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين ، فقال أبو طلحة : أفعل يا رسول الله ، فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه » . وقال ابن عباس « لما نزلت « وأنذر عشيرتك الأقربين » جل النبي ﷺ ينادى : يا بنى فهر ، يا بنى عدى ، لبطنون قريش » . وقال أبو هريرة : « لما نزلت « وأنذر عشيرتك الأقربين » قال النبي ﷺ : يا معشر قريش ،

قوله (باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ، ومن الأقارب ؟) وقع في بمس النسخ « أوقف ، بزيادة ألف ومي لغة قليلة ، وحذف المصنف جواب قوله « إذا » إشارة إلى الخلاف في ذلك ، أى هل يصح أم لا ؟ وأورد المصنف



المسألة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا ، وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالاقارب . وقد استعارد المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها . ثم رجع أخيرا إلى تكملة كتاب الوصايا ، وقد قال الماوردي تجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل وجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثا ولا قاتلا ، والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص ، وقد اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة : القرابة كل ذى رحم عرم من قبل الاب أو الأم ، ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام . وقال أبو يوسف ومحمد : من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل ، زاد زفر : ويقدم من قرب منهم ، وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا . وأقل من يدفع اليه ثلاثة ، وعند محمد اثنان ، وعند أبي يوسف واحد ، ولا يصرف للاغنياء عديم إلا أن يشترط ذلك . وقالت الشافعية : القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكر اكان أو أنثى وارثا أو غير وارث محرسا أو غير محرم ، واختلفوا في الأصول والفروع على وجهين وقالوا : إن وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا ، وقيل يقتصر على ثلاثة . وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوى الاتفاق على البطلان . وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالجواز ويصرف منهم لثلاثة ولا تجب التسوية ، وقال أحمد في القرابة كالشافعي ، إلا أنه أخرج الكافر ، وفي رواية عنه : القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه ، وقال مالك : يختص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ، ويبدأ بفقرائهم حتى يغنوا ثم يعطى الاغنياء ، وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره الاكتفاء باثنين . وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ثابت ) عن أنس قال النبي ﷺ لابي طلحة : اجعل لفقراء أقاربك ، لجعلها لحسان وأبي بن كعب ) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت ، وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب . قوله ( وقال الانصارى ) هو محمد بن عبد الله بن المثني ، وثمالة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك ، والاسناد كاه أنسيون بصريون ، وقد سمع البخاري من الانصارى هذا كثيرا . قوله ( بمثل حديث ثابت قال : اجعل لفقراء قرابتك ، قال أنس لجعلها لحسان وأبي ابن كعب ) كذا اختصره هنا ، وقد وصله في تفسير آل عمران مختصرا أيضا عقب رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصارى ، فذكر هذا الاسناد قال لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه ، ولم يجعل لي منها شيئا ، وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر ، وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوى جميعا عن ابن مرزوق ، وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصارى بتمامه ولفظه : لما نزلت ( لن تناووا البر ) الآية أو ( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ) جاء أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، حاطى لله ، فلو استطعت أن أسره لم أعلنه ، فقال : اجعله في قرابتك وفقراء أهلك ، قال أنس : لجعلها لحسان ولأبي ، ولم يجعل لي منها شيئا لانهما كانا أقرب اليه مني ، لفظ أبي نعيم . وفي رواية الطحاوى : كانت لأبي طلحة أرض لجعلها لله فأتى النبي ﷺ فقال له اجعلها في فقراء قرابتك لجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب اليه مني ، وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال : حاطى بكذا وكذا ، وقال فيه : فقال : اجعلها في فقراء أهل بيتك ، قال لجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب ، وأخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الانصارى فذكر فيه : الانصارى شيخا آخر فقال : حدثنا حميد عن أنس قال : لما نزلت ( لن تناووا البر ) الآية أو ( من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا ) ، قال

أبو طلحة : يا رسول الله حاططي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى ، والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه : « اجعلها في فقراء أهل بيتك وادرك » ثم ساقه بالاسناد الاول قال مثله وزاد فيه « فجعلها لآبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني » ، وإنما أوردت هذه الطرق لآبي رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي طلحة من حسان وأبي بقية من الحديث المذكور ، وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله « وكانا أقرب إليه مني » ومن قوله « وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ » من كلام البخاري أو من شيخه فقال « واسمه - أي اسم أبي طلحة - زيد بن سهل بن الأسود بن حرام - وهو بالمهملتين - ابن عمرو بن زيد مناة - وهو بالإضافة - ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار - وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام - يعني ابن عمرو المذكور - فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « وحرام بن عمرو » وساق النسب ثانيا إلى النجار ، وهو زيادة لا معنى لها ، ثم قال « وهو يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا إلى ستة آباء إلى عمرو بن مالك ، هكذا أطلق في معظم الروايات ، فقال الدماطي ومن تبعه : هو ملبس مشكل ، وشرح الدماطي في بيانه ، ويغني عن ذلك ما وقع في رواية المستمل حيث قال عقب ذلك « وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ، فعمر بن مالك يجمع حسان وأبا طلحة وأبيا ، وقال أبو داود في السنن : بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري أنه قال « أبو طلحة هو زيد بن سهل ، فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ، ثم قال الأنصاري : فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء ، قال « وعمرو بن مالك يجمع حسانا وأبيا وأبا طلحة » فظهر من هذا أن الذي وقع في البخاري من كلام شيخه الأنصاري والله أعلم . وذكر محمد بن الحسن ابن زبالة في « كتاب المدينة » من مرسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولفظه « أن أبا طلحة تصدق بماله وكان موضعه قصر بني حديلة ، فدفعه إلى رسول الله فرده على أقراره أبي بن كعب وحسان بن ثابت وثبيط بن جابر وشداد بن أوس أو ابنه أوس بن ثابت فتقاوموه ، فصار لحسان ، فباعه من معاوية بمائة ألف فأبقي قصر بني حديلة في موضعها » . وجد ثبيط بن جابر مالك بن عدي بن زيد مناة بن عدي بن مالك بن النجار يجمع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار ، فهو أبعد من أبي بن كعب بواحد « وابن زبالة ضعيف فلا يحتاج بما يفرد به فكيف إذا خالف ، وملخص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر فحسان يجمع معه في الأب الثالث وأبي يجمع معه في الأب السادس ، فلو كانت الأقربى معتبرة لخص بذلك حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة ، وإنما قال أنس « لانهما كانا أقرب إليه مني » ، لأن الذي يجمع أبا طلحة وأنا النجار لانه من بني عدي بن النجار وأبو طلحة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النجار فلهذا كان أبي ابن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس ، ويحتمل أن يكون أبو طلحة راعى فيمن أعطاه من قرابته الفقر لكن استثنى من كان مكنتها من تجب عليه نفقته فلذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك لبعده قرابته منه ، والله أعلم . واستدل لاحد بأن المراد بندي القرني في قوله تعالى ﴿ وللمسول ولذي القربى ﴾ بنو هاشم وبنو المطلب لتخصيص النبي ﷺ بإيهم بسهم ذي القربى وإنما يجمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع ، وتعبه الطحاوي بأنه لو كان المراد ذلك أشرك بهم بني نوفل وبني عبد شمس لانهما ولدا عبد مناف كالمطلب وهاشم ، فلهذا خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم ذوي القربى دفعه لناس مخصوصين بيته النبي ﷺ بتخصيصه

بنى هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقربته ، بل يحمل اللفظ على مطلقة وعمومه حتى يثبت ما يقيد أو يخصه والله أعلم . **قوله** ( وقال بعضهم ) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ، ثم ذكر المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، أوردها مختصرة ، وستأتي بتامها في باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود . **قوله** ( وقال ابن عباس لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ جعل النبي ﷺ ينادي : يا بني فهر ، يا بني عدى . لبطون من قريش ) هكذا أورده مختصراً ، وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بتامه من طريق عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وأورد في آخر الجناز طرفاً منه في قصة أبي لبب موصولة ، وسيأتي شرحه وشرحه الذي بعده في تفسير سورة الشعراء إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال أبو هريرة : لما نزلت ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال النبي ﷺ : يا معشر قريش ) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده

## ١١ - باب هل يدخل النساء وأولاد في الأقارب ؟

٢٧٥٣ - **حدثنا** أبو اليان أخيراً شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم ، لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئاً . يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً . يا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً . ويا فاطمة بنت محمد صليها ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً . **تابعه** أصبغ عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب

[ الحديث ٢٧٥٣ - طرفاه في : ٣٥٢٧ ، ٤٧٧١ ]

**قوله** ( باب هل يدخل النساء والأولاد في الأقارب ) ؟ هكذا أورد الترجمة بالاستفهام لما في المسألة من الاختلاف كما تقدم . ثم أورد في الباب حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ قال : يا معشر قريش ، أو كلمة نحوها ، الحديث بطوله ، وموضع الشاهد منه قوله فيه : ويا صفية ويا فاطمة ، فانه سوى ﷺ في ذلك بين عشيرته فعمهم أولاً ثم خص بعض البطون ، ثم ذكر عمه العباس وعمة صفية وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضاً ، وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلماً . ويحتمل أن يكون لفظ الأقربين صفة لازمة للعشيرة ، والمراد بعشيرته قومه وهم قريش ، وقد روى ابن مردويه من حديث عدى بن حاتم : أن النبي ﷺ ذكر قريشاً فقال ﴿ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴾ يعني قومه ، وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يختص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد ، فلا حجة فيه في مسألة الوقف لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه مثلاً ، والآية تتعلق بانذار العشيرة فافترقا والله أعلم . وقال ابن المنذر : لعله كان هناك قرينة فهم بها النبي ﷺ تعمم الإنذار فلذلك همم انتهى . ويحتمل أن يكون

أولا خص اتباعا بظاهر القرابة ثم عم لما عنده من الدليل على التعميم لكونه أرسل الى الناس كافة . ( تنبيه ) : يجوز في ياعباس وفي ياصفية وفي يافاطمة الضم والنصب . قوله ( تابعه أصبح عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ) وصله الذهلي في الزهريات ، عن أصبح ، وهو عند مسلم عن حرملة عن ابن وهب

١٢ - باب هل ينتفع الواقف بوقفه ؟

وقد اشترط عمر رضي الله عنه : لاجتناح على من وليه أن يأكل منها . وقد يلي الواقف وغيره

وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أنه ينتفع بها كما ينتفع بها غيره وإن لم يشترط

٢٧٥٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ

رأى رجلا يسوق بدنة فقال له : اركبها ، فقال : يا رسول الله إنها بدنة ، قال - في الثالثة أو في الرابعة - اركبها وبلك - أو وبمك »

٢٧٥٥ - حدثنا اسماعيل حدثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول

الله ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة فقال : اركبها ، قال : يا رسول الله إنها بدنة ، قال : اركبها وبلك . في الثانية أو في الثالثة »

قوله ( باب هل ينتفع الواقف بوقفه ) أي بأن يقف على نفسه ثم على غيره ، أو بأن يشترط لنفسه من منفعة جزءا معينا ، أو يجعل للنظر على وقفه شيئا ويكون هو الناظر ؟ وفي هذا كله خلاف ، فاما الوقف على النفس فسيأتي البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب ، وأما شرط شيء من المنفعة فسيأتي في باب قوله تعالى « وابتلوا اليتامى » وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا . ووقع قبل الباب في المستخرج ، لأبي نعيم وكتاب الارواق ، باب هل ينتفع الواقف بوقفه ، ولم أر ذلك لغيره . قوله ( وقد اشترط عمر الخ ) هو طرف من قصة وقف عمر ، وقد قدمت موصولة في آخر الشروط ، وقوله وقد يلي الواقف وغيره الخ . هو من نفقه المصنف ، وهو يقتضي أن ولاية النظر الواقف لازع فيها ، وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار عنده ، ولا عند المالكية أنه لا يجوز ، وقيل ان دفعه الواقف لغيره ليجمع غلته ولا يتولى تفرقتها إلا الواقف جاز ، قال ابن بطال : وإنما منع مالك من ذلك سدا للذريعة لئلا يصير كأنه وقف على نفسه ، أو يطول العهد فينتسب الوقف ، أو يفسد الواقف فيتصرف فيه لنفسه ، أو يموت فيتصرف فيه ورثته ، وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الأمن من ذلك ، لكن لا يلزم من أن النظر يجوز الواقف أن ينتفع به . نعم إن شرط ذلك جاز على الراجح ، والذي احتج به المصنف من قصة عمر ظاهر في الجواز ، ثم قواه بقوله « وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئا لله أنه ينتفع به كما ينتفع غيره وإن لم يشترطه » ثم أورد حديث أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البدنة وأمره ﷺ بركوبها ، وقد قدمت الكلام عليه في الحجج مستوفى ويثبت هناك من أجاز ذلك مطلقا ومن منع ومن قيد بالضرورة والحاجة ، وقد تمسك به من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الانتفاع بما أهداه بعد خروجه عن ملكه بغير شرط لجوازه بالشرط أولى ، وقد اعترضه ابن

المخير بأن الحديث لا يطابق الترجمة إلا عند من يقول : ان المتكلم داخل في عموم خطابه ، وهي من مسائل الخلاف في الاصول ، قال : والراجع عند المالكية نحكيم العرف حتى يخرج غير المخاطب من العموم بالقرينة . وقال ابن بطال : لا يجوز للوقف أن ينتفع بوقفه لأنه أخرجه الله وقطعه عن ملكه فانتفاه به شيء منه رجوع في صدقته ، ثم قال : وإنما يجوز له ذلك إن شرطه في الوقف أو افتقر هو أو ورثته انتهى . والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما سيأتي في أواخر كتاب الوصايا في ترجمة مفردة ، ومن فروع المسألة : لو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً أو أحد من ذريته هل يتناول ذلك ؟ والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يختص به ثلثا يدعى أنه ملكه بعد ذلك

### ١٣ - باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز

لأن عمر رضي الله عنه أوقف فقال : لأجتاح على من وليه أن يأكل ، ولم يخص وإن وليه عمر أو غيره وقال النبي ﷺ لأبي طلحة « أرى أن تجعلها في الأقربين » ، فقال : أقل ، فقسّمها في أقاربه وبنى عمر

قوله ( باب إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز ) أي صحيح وهو قول الجمهور ، وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض ، وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول ، واحتج الطحاوي للصحة بأن الوقف شبه بالعتق لا شتراهما في أنهما تملك قه تعالى فينفذ بالقول المجرد عن القبض ، ويفارق الهبة في أنها تملك لأدنى فلا تتم إلا بقبضه ، واستدل البخاري في ذلك بقصة عمر فقال : لأن عمر أوقف وقال « لأجتاح على من وليه أن يأكل » ولم يخص وإن وليه عمر أو غيره ، وفي وجه الدلالة منه غموض ، وقد تعقب بأن غاية ما ذكر عن عمر هو أن كل من ولي الوقف أيسح له تناول ، وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ، ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف المذكور ، بل الوقف لا بد له من متول : فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر ما يبين أحد الاحتمالين ، والذي يظهر أن مراده أن عمر لما وقف ثم شرط لم يأمره النبي ﷺ بإخراجه عن يده فكان تمرره لذلك دالاً على صحة الوقف وإن لم يقبضه الموقوف عليه ، وأما ما زعمه ابن التين من أن عمر دفع الوقف لحفصة فردود كما سأوضحه في « باب الوقف كيف يكتب » ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قوله « أوقف كذا ثبت للاكثر وهي لغة نادرة ، والفصيح المشهور وقف ، بغير ألف ، وهم من زعم أن أوقف لحن ، قال ابن التين قد ضرب على الألف في بعض النسخ ، واستأطها صواب ، قال : ولا يقال أوقف إلا لمن فعل شيئاً ثم نزع عنه . قوله ( وقال النبي ﷺ لأبي طلحة : أرى أن تجعلها في الأقربين ) الحديث تقدم موصولاً قريباً ، وهذا لفظ إسحق بن أبي طلحة ، قال الداودي : ما استدلل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة للشيء على منده وتمثله بغير جنسه ودفع للظاهر عن وجهه ، لانه هو روى أن عمر دفع الوقف لابنته ، وأن أبا طلحة دفع صدقته إلى أبي بن كعب رحسان ، وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي ﷺ أخرج عن أبي طلحة ملكه بمجرد قوله « هي قه صدقة » ولهذا يقول مالك : ان الصدقة تلزم بالقول وإن كان يقول إنها لا بد إلا بالقبض ، نعم استدلاله بقصة عمر معترض وانتقاد الداودي صحيح انتهى ، وقد قدمت توجيهه ، وأما ابن بطال فنازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت من يده ويحتمل أنها استمرت دالة فيها

وأجاب ابن المنير بأن أبا طلحة أطلق صدقة أرضه وفوض إلى النبي ﷺ مصرفها ، فلما قال له : أرى أن تبطلها في الأقربين ، ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد أن مضت الصدقة . قلت : وسيأتي التصريح بأن أبا طلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب ، وقد باشر أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلا ، فإن النبي ﷺ وإن كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الأقربين ، فلما لم يمكن أبا طلحة أن يطمع بها الأقربين لانتشارهم اقتصر على بعضهم يخص بها من اختار منهم

٩٤ - باب إذا قال : داري صدقة لله ، ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطى للأقربين أو حيث أراد . قال النبي ﷺ لأبي طلحة حين قال أحب أموالي إلى يرحاء وإنها صدقة لله ، فأجاز النبي ﷺ ذلك . وقال بعضهم : لا يجوز حتى يبين لمن ، والأول أصح

قوله ( باب إذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ، ويعطى للأقربين أو حيث أراد ) أي تم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء . قوله ( قال النبي ﷺ لأبي طلحة الخ ) هو من سياق إسحق بن أبي طلحة أيضا ، وقوله ( فأجاز النبي ﷺ ذلك ) هو من تفهيم المصنف . وقوله ( وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن ) أي حتى يعين ، وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه

١٥ - باب إذا قال أرضي أو بستان صدقة لله عن أمي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك

٢٧٥٦ - حديث محمد بن عبد الله بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يعل أن سمع عكرمة يقول : أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها فقال : يا رسول الله إن أمي توفيت وأنا غائب عنها ، أيتفمها شيء إن تصدقت به عنها ؟ قال : نعم . قال : فاني أشهدك أن حاطي الحراف صدقة عليها »

[ الحديث ٢٧٥٦ طرناه - في : ٢٧١٢ ، ٢٧٧٠ ]

قوله ( باب إذا قال أرضي أو بستان صدقة لله عن أمي فهو جائز ، وإن لم يبين لمن ذلك ) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها ، لأن الأولى فيما إذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه ، وهذه فيما إذا عين المتصدق عنه فقط ، قال ابن بطال : ذهب مالك إلى صحة الوقف وإن لم يعين مصرفه ، ووافقه أبو يوسف وعبد الشافي في قول ، قال ابن القصار : وجهه أنه إذا قال وقف أو صدقة فأنما أراد به البر والقربة ، وأولى الناس بربه أقاربه ولا سيما إذا كانوا فقراء ، وهو كمن أوصى بثلث ماله ولم يعين مصرفه فإنه يصح ويصرف في الفقراء . والقول الآخر للشافي أن الوقف لا يصح حتى يعين جهة مصرفه والاف هو باق على ملكه ، وقال بعض الشافعية : إن قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف ، وإن قال وقفته لله خرج عن ملكه جزما ، ودليله قصة أبي طلحة . قوله ( حدثنا محمد ) كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية أبي ذر وابن شويه « حدثنا محمد بن سلام ، . قوله ( أخبرني يعل ) هو ابن مسلم

سماء عبد الرزاق في روايته عن ابن جريج عنه ، وهو مكى أصله من البصرة ، ووهم الطرقي في زعمه أنه ابن حكيم ، وليس ليعلى بن مسلم عن عكرمة في البخاري سوى هذا الموضع ، ورجال الاسناد ما بين مكى وبصرى . قوله ( إن سعد بن عباد ) هو الانصارى الخزرجى سيد الخزرج ، وسيأتى بعد أبواب من هذا الوجه ، إن سعد بن عباد أخى بنى ساعدة ، وبنو ساعدة بطن من الخزرج شهير . قوله ( توفيت أمه وهو غائب عنها ) هى عمرة بنت مسعود ، وقيل سعد بن قيس بن عمرو أنصارى خزرجية ، ذكر ابن سعد أنها أسلمت وبايعت وماتت سنة خمس والنبي ﷺ في غزوة دومة الجندل وابنها سعد بن عباد معه ، قالوا فلما رجعوا جاء النبي ﷺ فصرى على قبرها ، وعلى هذا فهذا الحديث مرسل صحابى لأن ابن عباس كان حينئذ مع أبويه بمكة ، والذي يظهر أنه سمعه من سعد بن عباد كما سألينه بعد ثلاثة أبواب . قوله ( المخرف ) بكسر أوله وسكون المعجمة وآخره فاء أى المسكان المشر ، سمي بذلك لما يخرف منه أى يحنى من الثمرة ، تقول شجرة مخرف ومثمار قاله الخطابى ، ووقع في رواية عبد الرزاق ، المخرف ، بغير ألف وهو اسم الحائط المذكور ، والحائط البستان

### ١٦ - باب إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز

٢٧٥٧ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك رضي الله عنه : قلت يا رسول الله ، إن من توبتى أن أنخلج من مالى صدقة إلى الله وإلى رسوله ﷺ ، قال : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك . قلت : أمسك سهمى الذى يجير ؟

[الحديث ٢٧٥٧ - أطرافه فى : ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٨ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ ، ٣٠٨٨ ، ٣٠٥٦ ، ٢٨٨٩ ، ٢٩٥١ ، ٤٤١٨ ، ٤٦٧٣ ، ٤٦٧٦ ، ٤٦٧٧ ، ٤٦٧٨ ، ٦٢٥٥ ، ٦٦٩٠ ، ٧٢٢٥ ]

قوله ( باب إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رقيقه أو دوابه فهو جائز ) هذه الترجمة معقودة لجواز وقف المنقول ، والمخالف فيه أبو حنيفة ، ويؤخذ منها جواز وقف المشاع ، والمخالف فيه محمد بن الحسن لكن خص المنع بما يمكن قسمته ، واحتج له الجوزى بضم الجيم وهو من الشافعية بأن القسمة بيع وبيع الوقف لا يجوز ، وتعقب بأن القسمة أفرأ فلا محذور ، ووجه كونه يؤخذ منه وقف المشاع ووقف المنقول هو من قوله د أو بعض رقيقه أو دوابه ، فإنه يدخل فيه ما إذا وقف جزءا من العبد أو الدابة أو وقف أحد عبديه أو فرسه مثلا فيصع كل ذلك عند من يحيز وقف المنقول ويرجع اليه فى النمين . قوله ( قلت يا رسول الله إن من توبتى الخ ) هذا طرف من حديث كعب بن مالك فى قصة تحلفه عن غزوة تبوك ، وسيأتى الحديث بطوله فى كتاب المغازى مع استيفاء شرحه . وشاهد الترجمة منه قوله د أمسك عليك بعض مالك ، فإنه ظاهر فى أمره باخراج بعض ماله وامساك بعض ماله من غير تفصيل بين أن يكون مقسوما أو مشاعا ، فيحتاج من منع وقف المشاع الى دليل المنع وانه أعلم . واستدل به على كراهة التصديق بجميع المال ، وقد تقدم البحث فيه فى كتاب الزكاة ، ويأتى شيء منه فى كتاب الايمان والنذور إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه

٢٧٥٨ - وقال إسماعيل : أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أسلمه إلا عن أنس رضي الله عنه قال : لما نزلت ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ جاء أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله يقول الله تبارك وتعالى في كتابه ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وإن أحب أموالي إلى يرحاه - قال وكانت حديقة كان رسول الله ﷺ يدخلها ويستظل بها ويشرب من مائها - فهي إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ أرجو بره وذخره ، فضمها أي رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : بخ يا أبا طلحة ، ذلك مال راجح قبلناه منك ورددناه عليك ، فاجعله في الأقرين . فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه . قال وكان منهم أبي وحسان . قال وباع حسان حصته منه من معاوية فقيل له : تبيع صدقة أبي طلحة ؟ فقال : ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم ؟ قال وكانت تلك الحديقة في موضع قصر بني حذيلة الذي بناه معاوية .

قوله ( باب من تصدق الى وكيله ثم رد الوكيل اليه ) هذه الترجمة وحديثها سقط من أكثر الاصول ولم يشرحه ابن بطال ، وثبت في رواية أبي ذر عن الكشميين خاصة ، لكن في روايته وعلى وكيله ، وثبتت الترجمة وبعض الحديث في رواية الحموي ، وقد نوزع البخاري في انزعاج هذه الترجمة من قصة أبي طلحة ، وأجيب بأن مراده أن أبا طلحة لما أطلق أنه تصدق وفوض الى النبي ﷺ تعيين المصروف وقال له النبي ﷺ : دعها في الأقرين ، كان شيها بما ترجم به ، ومقتضى ذلك الصحة . قوله ( وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ) يعني الماشجون كذا ثبت في أصل أبي ذر ، ووقع في الاطراف لابن مسعود وخلف جميعاً أن إسماعيل المذكور هو ابن جعفر ، وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » وقال : رأيته في نسخة أبي عمرو يعني الجيزي ، قال إسماعيل بن جعفر ، ولم يوصله أبو نعيم ولا إسماعيل ، وزاد الطريقي في الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن إسماعيل بن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن بن شوكر لم يذكره أحد في شيخ البخاري ، وهو ثقة ، وأبوه بالمعجمة وزن جعفر ، وجزم المزي بأن إسماعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكره لذلك دليلاً ، إلا أنه وقع في أصل الديماطي بخطه في البخاري . حدثنا إسماعيل ، فان كان محفوظاً تعين أنه ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه ، وعبد العزيز بن أبي سلمة وإن كان من أقران إسماعيل بن جعفر فلا يمتنع أن يروي إسماعيل عنه واقه أعلم . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في « باب إذا وقف أو وصى لأقاربه » . قوله ( عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أسلمه إلا ) عن أنس كذا وقع عند البخاري ، وذكره ابن عبد البر في « التمهيد » فقال : روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماشجون عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك ، فذكره بطوله جازماً ، والذي يظهر أن الذي



قال ولا أعله إلا عن أنس، هو البخاري . قوله ( لما نزلت ) ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) جاء أبو طلحة ( زاد ابن عبد البر ) ورسول الله ﷺ على المنبر ، قال : وكانت دار أبي جعفر والدار التي تليها إلى قصر بني حديلة حوائط لابن طلحة ، قال وكان قصر بني حديلة حائطا لابن طلحة يقال لها بيرحاء ، فذكر الحديث ، ومراده بدار أبي جعفر التي صارت إليه بعد ذلك وعرفت به ، وهو أبو جعفر المنصور الخليفة المشهور العباسي ، وأما قصر بني حديلة وهو بالمهمله مصغر ، وروى من قاله بالجيم فنسب اليهم القصر بسبب المجاورة ، وإلا فالذي بناء هو معاوية ابن أبي سفيان ؛ وبني حديلة بالمهمله مصغر بطن من الانصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بتلك البقعة فعرفت بهم ، فلما اشترى معاوية حصه حسان بنى فيها هذا القصر فعرف بقصر بني حديلة ذكر ذلك عمرو ابن شبة وغيره في « أخبار المدينة » قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصنا لما كانوا يتحدثون به بينهم مما يقع لبني أمية أى من قيام أهل المدينة عليهم ، قال أبو غسان المدني : وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حديلة والآخر في الزاوية الشرقية ، وكان الذى ولى بناءه لمعاوية الطفيل بن أبي بن كعب انتهى ، وأغرب الكرماني فزعم أن معاوية الذى بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد أجداد أبي طلحة وغيره ، وما ذكرته عن صنف في أخبار المدينة يرد عليه ، وهم أعلم بذلك من غيرهم . قوله ( وباع حسان حصته منه من معاوية ) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديفة المذكورة ولم يقفها عليهم ، إذ لو وقفها ماساغ لحسان أن يبيعها ، فيعكر على من استدلل بشئ . من قصة أبي طلحة في مسائل الوقف إلا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقف ، ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج إلى بيع حصته منهم جاز له بيعها ، وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم . ووقع في « أخبار المدينة » لمحمد بن الحسن الخزوي ، من طريق أبي بكر بن حزم أن ثمن حصه حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان

١٨ - باب قول الله عز وجل ( وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم )

٢٧٥٩ - حديثنا محمد بن الفضل أبو الثيمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، ولا والله ما نسخت ، ولكنها مما تهاون الناس ، هما واليان : واليرث ذلك الذى يرزق ، واليرث فذاك الذى يقول بالمعروف ، يقول لا أملك لك أن أعطيك »

[ الحديث ٢٧٥٩ - طرته فى : ٤٥٧٦ ]

قوله ( باب قول الله عز وجل ) ( وإذا حضر القسمة ) الآية ( ذكر فيه حديث ابن عباس قال « ان ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى التفسير ، وذكر من أراد ابن عباس بقوله « ان ناسا يزعمون » وأن منهم عائشة رضى الله عنها ، وغير ذلك من الأقوال فى دعوى كونها محكمة أو منسوخة

١٩ - باب ما يستحب لمن توفى له أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت

٢٧٦٠ - حديثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « ان رجلا

قال قنبي عليه السلام : « إِنَّمَا أَفْلَلْتُ نَفْسَهَا ، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ ، أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، تَصَدَّقُ عَنْهَا »

٢٧٦١ - **حَرْشُ** عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا نَذْرٌ ، قَالَ : اقْضِهِ عَنْهَا »

[الحديث ٢٧٦١ - طرقه في : ٦٦٩٨ ، ٦٩٥٩]

**قوله** ( باب ما يستحب لمن توفي لجماعة ) بضم الفاء وبالجيم الخفيفة والمد ، ويجوز فتح الماء وسكون الجيم بضم مد ( أن يتصدقوا عنه ، وقضاء النذور عن الميت ) أورد فيه حديث عائشة د أن رجلاً قال : ان أمي أفلتت نفسها ، وحديث ابن عباس د ان سعد بن عبادة قال إن أمي ماتت وعليها نذر ، وكأنه رمز إلى أن المهم في حديث عائشة هو سعد بن عبادة ، وقد تقدم حديث ابن عباس في قصة سعد بن عبادة بلفظ آخر ، ولاننا في بين قوله د ان أمي ماتت وعليها نذر ، وبين قوله د ان أمي توفيت وأنا غائب عنها فهل ينفعها شيء ان تصدقت به عنها ، لاحتمال أن يكون سأل عن النذر وعن الصدقة عنها ، وبين النسائي من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة قال د قلت يا رسول الله إن أمي ماتت ، أفأتصدق عنها ؟ قال : نعم . قلت : فأى الصدقة أفضل ؟ قال : سقى الماء ، وأخرجه الدارقطني في د غرائب مالك ، من طريق حماد بن خالد عنه بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ د ان سعدا قال : يا رسول الله أنتنفع أمي إن تصدقت عنها وقد ماتت ؟ قال نعم . قال فما تأمرني ؟ قال اسق الماء ( والمحفوظ عن مالك ما وقع في هذا الباب والله أعلم ، وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا . **قوله** ( اقللت ) بضم المشاء بعد الفاء الساكنة وكسر اللام أي أخلت قللة أي بئس ، وقوله ( نفسها بالضم على الأشهر ، وبالفتح أيضا وهو موت الفجأة ، والمراد بالنفس هنا الروح . **قوله** ( وأراها لو تكلمت تصدقت ) بضم همزة د أراها ، وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن هشام بلفظ د وأظنها ، وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك عند النسائي بلفظ د وانها لو تكلمت ، تصحيف وظاهره أنها لم تسكلم فلم تصدق ، لكن في الموطأ عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه عن جده قال د خرج سعد بن عبادة مع النبي ﷺ في بعض مغازيه وحضرت أمه الوفاة بالمدينة ، فقيل لها أوصي ، فقالت : قيم أوصي ؟ المال مال سعد ، فتوفيت قبل أن يقدم سعد ، فذكر الحديث ، فان أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تسكلم أي بالصدقة د ولو تكلمت لتصدق ، أي فكيف أمضى ذلك ؟ أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها ، فان الذي روى هذا الكلام في الموطأ هو سعيد بن سعد بن عبادة أو ولده شرحبيل مرسل ، فعلى التقديرين لم يتحد راوى الإثبات وراوى النبي فيمكن الجمع بينهما بذلك والله أعلم . **قوله** ( أفأتصدق عنها ) في الرواية المتقدمة في الجنائز د فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم ، ولبعضهم د أتصدق عليها أو أصرفه على مصلحتها . **قوله** ( ان سعد بن عبادة ) كذا رواه مالك وتابعه الليث وكر بن وائل وغيرهما عن الزهري ، وقال سليمان بن كشيح عن الزهري عن عبيد

أخبرني عن ابن عباس عن سعد بن عباد ، أنه استفتي ، جملة من مسند سعد ، أخرج جميع ذلك النسائي ، وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري عن الوهمين ، وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك الفصة ، فتمين ترجيح رواية من زاد فيه ، عن سعد بن عباد ، ويكون ابن عباس قد أخذه عنه ، ويحتمل أن يكون أخذه عن غيره ويكون قول من قال ، عن سعد بن عباد ، لم يقصد به الرواية ، وإنما أراد عن قصة سعد بن عباد فتتحد الروايتان . **قوله** ( وعليها نذر ، فقال : أفضه عنها ) في رواية قتيبة عن مالك ، لم تقضه ، وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة ، أفجزى عنها أن أعتق عنها ؟ قال : أعتق عن أمك ، فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور ، وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة فأنات قبل أن تعمل ، ويحتمل أن تكون نذرت نذرا مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة يمين ، والعتق أعلى كفارات الأيمان ، فلذلك أمره أن يعتق عنها . وحكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والده سعد صيام ، واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم ، أن رجلا قال : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم ، الحديث ، ثم رده بان في بعض الروايات عن ابن عباس وجاءت امرأة فقالت : إن أختي ماتت ، . قلت : والحق أنها قصة أخرى ، وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام . وفي حديث الباب من الفوائد : جواز الصدقة عن الميت ، وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد ، وهو مخصص لعموم قوله تعالى ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) ويلتحق بالصدقة العتق عنه عند الجمهور خلافا للشهور عند المالكية ، وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالحج والصوم ؟ وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام . وفيه أن ترك الوصية جائز لانه **عليه السلام** لم يذم أم سعد على ترك الوصية قاله ابن المنذر ، وتعقب بأن الانكار عليها قد تعذر لموتها وسقط عنها التكليف ، وأجيب بأن فائدة انكار ذلك لو كان منكرا ليعتبط غيرها من سمه ، فلما أقر على ذلك دل على الجواز . وفيه ما كان الصحابة عليه من استشارة النبي **عليه السلام** في أمور الدين ، وفيه العمل بالظن الغالب ، وفيه الجهاد في حياق الأمم وهو محمول على أنه استأذنها ، وفيه السؤال عن التحمل والمساعدة إلى عمل البر والمبادرة إلى بر الوالدين ، وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من إخفائها وهو عند اغتنام صدق النية فيه ، وأن للحاكم تحمل الشهادة في غير مجلس الحكم ، نبه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي حمزة رحمه الله تعالى ، وفي بعضه نظر لا يخفى ، وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أبسط من هذا الباب

### ٢٠ - باب الإشهاد في الوقف والصدقة

٢٧٦٢ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول « أنبأنا ابن عباس أن سعد بن عباد رضي الله عنه - أخا بني ساعدة - توفيت أمه وهو غائب ، فأتى النبي **عليه السلام** فقال : يا رسول الله ، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها ، فهل ينفعها شيء إن تصدقت بر عنها ؟ قال : نعم . قال : فأتى أشهدك أن حاطلي الخراف صدقة عليها »

قوله ( باب الاشهاد في الوقت والصدقة ) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور آنفا لقوله فيه « أشهدك أن حائطي الخراف صدقة ، وألحق المصنف الوقت بالصدقة ، لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد نظر ، لأن قوله « أشهدك » يحتمل إرادة الاشهاد المعبر ويحتمل أن يكون معناه الإعلام ، واستدل المهلب الاشهاد في الوقت بقوله تعالى ( وأشهدوا إذا تباعتم ) قال فإذا أمر بالإشهاد في البيع وله عرض فلأن بشرع في الوقت الذي لا عوض له أولى . وقال ابن المنير : كأن البخاري أراد دفع التوهم عن بطلان الوقت من أعمال البر فيندب إخفاؤه ، فبين أنه يشرع إظهاره لأنه يصدق أن يناع فيه ولا سيما من الورثة

### ٣١ - باب قول الله تعالى [ ١٢-١٣ للنساء ]

( وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَذَبُدْوا عَنْهَا بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا . وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ )

٢٧٦٣ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ « كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ( وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ) قَالَتْ : هِيَ الْيَتِيمَةُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا ، فِيرَغَبُ فِي جَاهِلِهَا وَمَالِهَا ، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَدْنَىٰ مِنْ شَتَّىٰ نِسَائِهَا ، فَتُهَوَّ عَنْ نِكَاحِهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا فِي إِكَالِ الصَّدَاقِ ، وَأَمْرُوا بِنِكَاحِ مَنْ سِوَاهُنَّ مِنَ النِّسَاءِ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : ثُمَّ اسْتَفْتَى النَّاسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [ ١٢٧ النساء ] : ( وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِ ) قَالَتْ : فَبَيَّنَ اللَّهُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَاهِلٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَلَمْ يُلْحِقُوا بِشَتَّىٰهَا بِإِكَالِ الصَّدَاقِ ، فَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قِلَّةِ الْمَالِ وَالْجَاهِلِ تَرَكَوْهَا وَالتَّسَوَّاهَا مِنْ النِّسَاءِ . قَالَ فَكَيْفَ يَكُونُهَا حِينَ يَرِغْبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَمْ أَنْ يَنْكِحُوا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهَا الْأَوْفَىٰ مِنَ الصَّدَاقِ وَيُسْطَوْهَا حَقَّهَا »  
قوله ( باب قوله عز وجل : وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَذَبُدْوا عَنْهَا بِالطَّيِّبِ ، وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ - إلى قوله - فانكِحوا ما طاب لكم من النساء ) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى ( وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ) وفي تفسير قوله تعالى ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن ) وسياق الكلام على هذا الحديث مستوفى في التفسير ، وقد أغفل المزي عزو هذا الحديث إلى كتاب الوصايا

٣٢ - باب قول الله تعالى [ ٦ النساء ] : ( وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا ، وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَفِمْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ ، وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا . لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ) . حَسِيبًا بِمَعْنَى كَافِيًا

**قوله** (باب قول الله تعالى : وابتلوا اليساى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم) ساق في رواية الاصيلي وكرمة الى قوله (نصييا مفروضا) وأما في رواية أبي ذر فقال بعد قوله (رشدا) : إلى قوله (بما قل منه أو أكثر نصييا مفروضا) . **قوله** (حسبيا يعنى كافيا) كذا للاكثر ، وسقط يعنى ، لابی ذر . قال ابن التين : فسر غيره عالما وقيل محاسبا وقيل مقتدرا ، وفي تفسير الطبرى عن السدى (وكنى بالله حسبيا) أى شهيدا

### باب وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمله

٢٧٦٤ - **حدثنا** هارون بن الأشعث **حدثنا** أبو سعيد مولى بنى هاشم **حدثنا** صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ - وكان يقال له تمغ ، وكان نخلا - فقال عمر : يا رسول الله إني استمذنت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به ، فقال النبي ﷺ : تصدق بأصله ، لا بإبع ولا يوهب ولا يورث ، ولكن يُنفق ثمرة . فنصدق به عمر ، فصدقته تلك في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل ولدى القرى ، ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ، أو يوركل صديقه غير ممنوع به »

٢٧٦٥ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « ومن كان غنيا فليستغف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف » قالت : أنزلت في والي اليتيم أن يُصيب من ماله إذا كان محتاجا بقدر ماله بالمعروف »

**قوله** (وما للوصى أن يعمل في مال اليتيم وما يأكل منه بقدر عمله) كذا للأكثر ، وسقط وما الأولى لابی ذر ، وهذه من مسائل الخلاف : فقيل يجوز للوصى أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمااته وهو قول عائشة كما في ثاني حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم ، وقيل لا يأكل منه إلا عند الحاجة . ثم اختلفوا فقال عبيدة بن عمرو وسعيد بن جبير ومجاهد : إذا أكل ثم أيسر قضى ، وقيل لا يجب القضاء ، وقيل ان كان ذهابا أو فضا لم يجز أن يأخذ منه شيئا إلا على سبيل القرض ، وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة ، وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس ، وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما ، أخرج جميع ذلك ابن جرير في تفسيره ، وقال هو بوجوب القضاء مطلقا واتصراه ، ومذهب الشافعي يأخذ أقل الأمرين من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصحيح ، وحكى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقر والغنى في هذه الآية اليتيم ، أى إن كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه ، وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف ، ولا دلالة فيها على الأكل من مال اليتيم أصلا والمشهور ما تقدم . ثم أورد المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمر ، **قوله** (حدثنا هارون بن الأشعث) هو الهمداني بسكون الميم أصله من الكوفة ثم سكن بخاري ، ولم يخرج عنه البخاري في هذا الكتاب سوى هذا الموضع ، ووقع في بعض الروايات

كرواية النسفي وحدثنا هارون ، غير منسوب ، فزعم ابن عدى أنه هارون بن يحيى المسكى الزبيرى ولم يعرف من حاله شيء ، والمعتمد ما وقع عند أبي ذر وغيره منسوبا . قوله ( تصدق بماله ) هو من إطلاق العام على الخاص لأن المراد بالمال هنا الأرض التي لها غلة . قوله ( يقال له تمنع ) بفتح المثناة وسكون الميم بعدها معجمة ، ومنهم من فتح الميم حكاه المنذرى ، قال أبو عبيد البكري هي أرض تلقاء المدينة كانت لعمر . قلت : وسأذكر في « باب الوقف كيف يكتب » كيفية مصيره إلى عمر مع بيان الاختلاف في ذلك إن شاء الله تعالى . قوله ( فصدقته تلك ) كذا للكشميني ولغيره وذلك . . . قوله ( ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف ) قال الملب : شبه البخاري الوصى بنظر الوقف ، ووجه الشبه أن النظر الوقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كأنظر لليتامى ، وتعقبه ابن المنير بأن الواقف هو المالك لما يقع ما وقفه ، فإن شرط لمن يلي نظره شيئا ساغ له ذلك ، والموصى ليس كذلك لأن ولله يملكون المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن في ذلك كالواقف له . ومقتضى أن الموصى إذا جعل الوصى أن يأكل من مال الموصى عليهم لا يصح ذلك ، وليس كذلك بل هو ساغ إذا عينه ، وإنما اختلف السلف فيما إذا أوصى ولم يعين الوصى شيئا هل له أن يأخذ بقدر عمله أم لا ؟ وقال الكرماني : وجه المطابقة هو من جهة أن القصد أن الوصى يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر « لا جناح على من وليه أن يأكل بالمعروف » . ثانيهما حديث عائشة في قوله تعالى ( ومن كان غنيا فليستغنى ) الآية ، قالت عائشة : أنزلت في والي اليتيم ، وفي رواية المستطلى « وفي والي مال اليتيم الخ » وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك ، وبأني بقية شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب قول الله تعالى [ ١٠ النساء ] :

( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا ، وسيصلون سعيرا )  
 ٢٧٦٦ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد المدني عن أبي نعيم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : للشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتوكل يوم الزحف ، وقذف المحرمات الغافلات ،

[ الحديث ٢٧٦٦ - طرفاه : ٥٧٦٤ ، ٦٨٥٧ ]

قوله ( باب قول الله تعالى : إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) أورد فيه حديث أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه « وأكل مال اليتيم » ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى ، وكنت قدمت في الشهادات أتى أشرح هذا الحديث هنا ، ثم حصل ذهول فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود ، وذكرت الاختلاف في ضابط الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب

٢٧٦٧ - وقال لنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن أيوب عن نافع قال : مارد ابن عمر على أحد وصيته . وكان ابن سيرين أحب الأشياء إليه في مال اليتيم أن يجتمع إليه نصحاؤه وأولياؤه فينظروا الذي هو خير له . وكان طاووس إذا سُئل عن شيء من أمور اليتامى قرأ ( والله يعلم المنيب من المصليح ) . وقال عطاء في يتامى الصغير والكبير : ينفق الولي على كل إنسان بقدره من حصته .

قوله ( باب يستلوك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير ، وان تحاطلوا هم فاخوانكم ، الى آخر الآية ) كذا لا بد ، وساق غيره الآية . قوله ( لأعنتكم لأخرجكم وضيق ) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي ابن أبي طلحة عنه ، وزاد بعد قوله ضيق عليكم ، ولكنه وسع ويسر فقال : ومن كان غنيا فليستغفف ، ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ، يقول يأكل الفقير إذا ولى مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنفعته ما لم يسرف أو يبذر ، ثم أخرج من طريق سعيد بن جبير قال في قوله ( لأعنتكم ) : لأخرجكم اه ، وقوله أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعدها مثناة والمهزة للتعدي أى أوقعكم في العنت . قوله ( وعنت خضعت ) كذا وقع هنا ، واستغرب لأنه لا تعلق له بقوله ( أعنتكم ) بل هو فعل ماض من العنو بضم المهملة والنون وتشديد الواو ، وليس هو من العنت فى شيء لان التاء فى العنت أصلية وفى عنت للتأنيث ولام الفعل منه واو لكنها ذهبت فى الوصل ، فلعل المصنف ذكر ذلك هنا استطرادا ، وتفسير ( عنت الوجوه ) بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ( قوله وعنت الوجوه أى ذلك ، ومن طريق أبي عبيدة قال وعنت استأسرت ، لان العانى هو الأسير فكأن من فسر به بخضعت فسه بلأزمه لان من لازم الأسر الذلة والخضوع غالبا . قوله ( وقال لنا سليمان بن حرب الخ ) هو موصول ، وسليمان من شيوخ البخارى ، وجرت عادة البخارى الإتيان بهذه الصيغة فى الموقوفات غالبا وفى المتابعات نادرا ، ولم يصب من قال انه لا يأتى بها إلا فى المذاكرة ، وأبعد من قال إن ذلك للاجازه . قوله ( مارد ابن عمر على أحد وصيته ) يعنى أنه كان يقبل وصية من يوصى اليه ، قال ابن التين كأنه كان يتنقى الأجر بذلك لحديث ( أنا وكافل اليتيم كهاتين ، الحديث اه . وسيأتى فى كتاب الادب مع الكلام عليه ، ومحل كراهة الدخول فى الوصايا أن يخشى التهمة أو الضعف عن القيام بحقها . قوله ( وكان ابن سيرين أحب الاشياء اليه الخ ) لم أقف عليه موصولا عنه . قوله ( وكان طاوس الخ ) وصله سفيان بن عيينة فى تفسيره عن هشام بن حجير بمهمة ثم جيم مصغر عن طاوس أنه كان إذا سئل عن مأل اليتيم يقرأ : ويستلوك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تحاطلوا هم فاخوانكم واقه يعلم المفسد من المصلح . . قوله ( وقال عطاء الخ ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه ( أنه سئل عن الرجل يلى أموال أيتام فىهم الصغير والكبير وماله

جميع لم يقدم ، قال : ينفق على كل إنسان منهم من ماله على قدره ، وقد روى عبد بن حميد عن طريق قتادة قال : لما نزلت ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ) كانوا لا يخاطبونهم في مطعم ولا غيره ، فاشتد عليهم ، فانزل الله المرحمة ( وإن تخالطوهم فاخبرواهم ، والله يعلم المفسد من المصلح ) وروى الثوري في تفسيره عن سالم الأبطح عن سعيد بن جبير ، أن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ( إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ) عرلوا أموالهم عن أموالهم ، فنزلت ( قل إصلاح لهم خير ، وإن تخالطوهم فآخؤاكنهم ) قال خلطوا أموالهم بأموالهم ، وهذا هو المحفوظ مع إرساله ، وقد وصله عطاء بن السائب بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريقين عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية ( ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن ) وإن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ) اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم ، فشكوا إلى النبي ﷺ ذلك فنزلت ( وبسئلوكم عن اليتامى ) الآية ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن السائب موصولاً أيضاً وزاد فيه : وأحل لهم خلطهم ، وروى عبد بن حميد عن طريق السدي عن حدثه عن ابن عباس قال : والمخالطة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتاكل من قصعته ويأكل من قصعتك ( والله يعلم المفسد من المصلح ) من يعتمد أكل مال اليتيم ومن يتجنبه ، وقال أبو عبيد المراد بالمخالطة أن يكون اليتيم بين عيال المولى عليه فيشتت عليه إفراز طامره ، فيأخذ من مال اليتيم قس ما يرى أنه كافيه بالتحري فيخلطه بنفقة عياله ، ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم ، وهو نظير النهدي حيث وسع عليهم في خلط الأزواد في الاسفار كما تقدم في الشركة . والله أعلم

٢٥ - باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له . ونظر الأم أو زوجها لليتيم

٢٧٦٨ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا ابن عدي حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن أم غلام كبرت فليخدمك ، قال خدمته في السفر والحضر ، ما قال لي شيء صنعت لم صنعت هذا هكذا ؟ ولا شيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا هكذا ؟ »

[ الحديث ٢٧٦٨ - طرقه في : ٦٠٣٨ ، ٦٩١١ ]

قوله ( باب استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان صلاحاً له ونظر الأم أو زوجها لليتيم ) أورد فيه حديث أنس قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي فأنطلق بي ، الحديث ، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى : أما صدره في الجهاد ، وأما بقيته في كتاب الأدب . وعبد العزيز المذكور في الاسناد هو ابن صهيب ، والاسناد كله بصريون . وأبو طلحة كان زوج أم سليم والددة أنس فالحديث مطابق لاحد ركني الترجمة ، وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكأنه استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك إلا بعد رضا أم سليم ، أو أشار إلى ما ورد في بعض طرقه أن أم سليم هي التي أحضرت إلى النبي ﷺ أول ما قدم المدينة ، وأما أبو طلحة فاحضره إليه لما أراد الخروج إلى غزوة خيبر كما سيأتي ذلك صريحاً في باب من غزا بصبي للخدمة من كتاب الجهاد ،



ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، وقد اختلف في حكم ما ترجم به : فمن المالكية للآم وغيرها التصرف في مصالح من في كفالتهم من الأيتام وإن لم يكونوا أوصياء ، واستشكل بعضهم جواز ذلك فإنه يفضي إلى أن اليتيم يشتغل بالخدمة عن التأديب وهو ضد المطلوب ، وجوابه أن انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التقييد بما ورد في الخبر المستدل به وهو أن يكون عند من يؤدبه ويتفجع بتأديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فإنه استفاد بالمواظبة عليها من الآداب ما فاق غيره من أدبه أبوه

## ٢٦ - باب إذا وقف أرضاً ولم يُبين الحدودَ فهو جائز ، وكذلك الصدقة

٢٧٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالاً من نخل ، وكان أحب ماله إليه بيرحاء مستقبلة المسجد ، وكان النبي ﷺ يَدْخُلُها ويشرب من ماء فيها طيب ، قال أنس : فلما تزأت لئن تناولوا البر حتى تُنفقوا مما يُحبون قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله إن الله يقول ﴿ لَنْ تَنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإن أحب أموالي إلى بيرحاء ، وإنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضمتها حيث أراك الله ، فقال : بئح ، ذلك مال رايح - أو رايح ، شك ابن مسleme - وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة : أقبل ذلك يا رسول الله . ففسمها أبو طلحة في أقارب وبي عمه .

وقال اسماعيل وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك « رايح »

٢٧٧٠ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا زكرياء بن إسحاق قال حدثني عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ إن أمه تُوفيت أئنفها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم . قال : فإن لي محرقة ، فانا أشهدك أني قد تصدقتُ به عنها »

**قوله** ( باب إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز ، وكذلك الصدقة ) كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما إذا كان الموقوف أو المصدق به مشهوراً متميزاً بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره ، وإلا فلا بد من التحديد اتفاقاً لكن ذكر الغزالي في فتاويه أن من قال : أشهدوا على أن جميع أملاكى وقف على كذا وذكر مصرفها ولم يحدد شيئاً منها صارت جميعها وقفاً ، ولا يضر جهل الشهود بالحدود . ويحتمل أن يكون مراد البخاري أن الوقف يصح بالصيغة التي لا تحديد فيها بالنسبة إلى اعتقاد الواقف وإرادته لشيء معين في نفسه ، وإنما يعتبر التحديد لأجل الإشهاد عليه ليعين حق الغير واقفه أعلم . **قوله** ( أكثر الأنصار ) في رواية الكشميهني « أكثر أنصاري ، أي أكثر كل واحد من الأنصار ، والإضافة إلى المفرد النكرة عند إرادة التفضيل سائغ . **قوله** ( مالا من نخل ) تقدم في رواية عبد العزيز الماجشون عن إسحق تسمية حدائق أبي طلحة قريبا . **قوله** ( وكان النبي ﷺ يَدْخُلُها ) زاد في رواية عبد

العزير ويستظل فيها . **قوله** ( بريحاء ) تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ، ومنه عند مسلم « بريحاء » بفتح الموحدة وكسر الراء وتقديمها على التحتانية الساكنة ثم حاء مهملة ، ورجح هذا صاحب الفائق وقال : هي وزن فميلاء من البراح وهي الأرض الظاهرة المنكشفة ، وعند أبي داود باريحاء وهو بابشباع الموحدة والباقي مثله ، ووم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح المهملة ، فإن أريحاء من الأرض المقدسة ، ويحتمل أن كان محفوظا أن تكون سميت باسمها قال عياض : رواية المغاربة إعراب الراء والقصر في حال ، وخطأ هذا الصوري ، وقال الباجي : أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر يفتحون الراء في كل حال ، زاد الصوري : وكذلك الباء أي أوله ، وقد قدمت في الزكاة أنه انتهى الخلاف في النطق بها إلى عشرة أوجه ، ونقل أبو علي الصديقي عن أبي ذر الهروي أنه جزم أنها مركبة من كلمتين بئر كلة وحاء كلة ثم صارت كلمة واحدة ، واختلف في حاء هل هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أضيف إليه البئر أو هي كلمة زجر للابل وكأن الابل كانت ترمى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت البئر إلى اللفظة المذكورة . **قوله** ( بخ ) بفتح الموحدة وسكون المعجمة ، وقد تنون مع التثنية والتخفيف بالكسر والرفع والسكون ويجوز التنوين لغات ، ولو كررت فلاختيار أن تنون الأولى وتسكن الثانية ، وقد يسكنان جميعا كما قال الشاعر : بخ بخ لوالده وللولد . ومنها تفخيم الأمر والاعجاب به . **قوله** ( رايح أو رايح شك ابن مسلة ) أي القمبي أي هل هو بالتحتمانية أو بالموحدة . **قوله** ( أفعل ) بضم اللام على أنه قول أبي طلحة . **قوله** ( فقسما أبو طلحة ) فيه تعيين أحد الاحتمالين في رواية غيره حيث وقع فيها « أفعل فقسما » ، فانه احتمال الأول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر وفاعل قسمها النبي ﷺ ، وانتهى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية . وذكر ابن عبد البر أن اسماعيل القاضي رواه عن القمبي عن مالك فقال في روايته « فقسما رسول الله ﷺ في أقاربه وبني عمه » ، قال وقوله « في أقاربه » أي أقارب أبي طلحة ، قلت : ووقع في رواية ثابت عن أنس كما تقدم ، وكذا في رواية همام عن إسحق بن أبي طلحة « فقال ﷺ : ضمها في قرابتك ، فجعلها حدائق بين حسان بن ثابت وأبي بن كعب » ، لفظ إسحق أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه ، وحديث ثابت نحوه ، قال ابن عبد البر : إضافة القسم إلى رسول الله ﷺ وإن كان سائفا شائعا في لسان العرب على معنى أنه الأمر به لكن أكثر الرواة لم يقولوا ذلك ، والصواب رواية من قال « فقسما أبو طلحة » . **قوله** ( في أقاربه وبني عمه ) في رواية ثابت المتقدمة « فجعلها لحسان وأبي » ، وكذا في رواية همام عن إسحق كما ترى ، وكذا في رواية الانصاري عن أبيه عن ثمامة ، وقد تمسك به من قال : أقل من يعطى من الأقارب إذا لم يكونوا منحصرين اثنان ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية الماجشون عن إسحق المتقدمة « فجعلها أبو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وأبي بن كعب » فدل على أنه أعطى غيرهما معها ، ثم رأيت في مرسل أبي بكر ابن حزم المتقدم « فردّه على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وأخيه - أو ابن أخيه - شداد بن أوس ونبيط بن جابر فتقاوموه » ، فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم . **قوله** ( وقال اسماعيل ) أي ابن أبي أويس ( وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك ) أي بهذا الاسناد ( رايح ) أي بالتحتمانية ، وقد وصل حديث اسماعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى في الوكالة ، وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة . وفي قصة أبي طلحة من الفوائد غير ما تقدم أن منقطع الآخر في الوقف يصرف لأقرب الناس إلى الواقف ، وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى قبول الموقوف عليه . واستدل به بعض المالكية على صحة

الصدقة المطلقة ثم يعينها المتصدق لمن يريد ، واستدل به للجمهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ماله حيث أرى الله الوصي صحت وصيته ويفرقه الوصي في سبل الخير ولا يأكل منه شيئا ولا يعطى منه وارثا لليت ، وخالف في ذلك أبو نور وفاقا للحنفية في الأول دون الثاني . وفيه جواز التصديق من الخي في غير مرض الموت بأكثر من ثلث ماله لأنه عليه السلام لم يستفصل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي وقاص « الثلث كثير ، وفيه تقديم الاقرب من الاقارب على غيرهم ، وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الانسان ( انه يحب الخير لشديد ) والخير هنا المال اقفاقا ، وفيه اتخاذ الحوائط والبساتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها والاستئطلال بظلمها والأكل من ثمرها والراحة والتزه فيها ، وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه الاجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة ، وفيه كسب العقار ، واباحة الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضرا إذا علم طيب نفسه ، وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض ، وفيه التمسك بالعموم لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى ( لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) تناول ذلك بجميع أفرادهم ، فلم يقف حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل بدر الى إنفاق ما يحبه ، وأقره النبي عليه السلام على ذلك . واستدل به لما ذهب اليه مالك من أن الصدقة تصح بالقول من قبل القبض ، فان كانت لمعين استحق المطالبة بقبضها ، وان كانت لجهة عامة خرجت عن ملك القائل وكان الامام صرفه في سبيل الصدقة ، وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد المتصدق فان ظهر اتبع . وفيه جواز تولى المتصدق قسم صدقته ، وفيه جواز أخذ النقي من صدقة التطوع إذا حصل له بغير مسألة ، واستدل به على مشروعية الحبس والوقف خلافا لمن منع ذلك وأبطله ، ولا حجة فيه لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكا وهو ظاهر سياق الماجشون عن إسحاق كما تقدم ، وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قيدها به ، وفيه فضيلة لأبي طلحة لان الآية تضمنت الحث على الإنفاق من المحبوب فترقى هو الى إنفاق أحب المحبوب فصبوب عليه السلام رأيه وشكر عن ربه فمله ، ثم أمره أن يخص بها أهله ، وكفى عن رضاه بذلك بقوله « بخ » . وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفا ، وتقدم البحث فيه قبل أبواب ، وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج الى قبول معين بل للامام قبولها منه ووضعها فيما يراه كما في قصة أبي طلحة . وفيه أنه لا يمتنع في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لارابع ولا غيره ، لأن أبا إنما يجتمع مع أبي طلحة في الأب السادس ، وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب الأبعد ، لان حسانا وأخاه أقرب الى أبي طلحة من أبي ونبيط ، ومع ذلك فقد أشرك مهما أبا ونبيط بن جابر ، وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لأن بنى حرام الذي اجتمع فيه أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبا طلحة وأبيا . قوله في حديث ابن عباس ( أن رجلا ) هو سعد بن عبادة كما تقدم قريبا

## ٢٧ - باب إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز

٢٧٧١ - عنه حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس رضي الله عنه قال « أمر النبي عليه السلام

ببناء المسجد فقال : يا بني التجار ثامنوني بمائتكم هذا ، قالوا : لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله »

**قوله** ( باب إذا وقف جماعة أرضاً مشاعاً فهو جائز ) قال ابن المنير : احتراز عما إذا وقف الواحد المشاع فان مالكا لا يجزئه لثلاث يدخل الضرر على الشريك ، وفي هذا نظر ، لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من ينكر وقف المشاع مطلقاً ، وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم « إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز ، وهو وقف الواحد المشاع ، وقد تقدم البحث فيه هناك . وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد ، وقد تقدم بهذا الاسناد مطولاً في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه هنا ما اقتصر عليه من قولهم « لا نطلب ثمنه إلا إلى الله عز وجل » ، فان ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل ، فقبل النبي ﷺ ذلك ، ففيه دليل لما ترجم له ، وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع ثمن الأرض لمالكها منهم وقدره عشرة دنانير فان ثبت ذلك كانت الحجة للترجمة من جهة تقرير النبي ﷺ على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك ، فلو كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبين لهم الحكم ، واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد يثبت للبناء إذا وقع بصورة المسجد ولو لم يصرح الباني بذلك ، وعن بعض المالكية إن أذن فيه ثبت له حكم المسجد ، وعن الحنفية إن أذن للجماعة بأصله فيه ثبت والمسألة مشهورة ، ولا يثبت عند الجمهور إلا إن صرح الباني بالوقفية أو ذكر صيغة محتمة ونوى معها . وجزم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات خاصة ، والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لإثبات ذلك ولا نفيه والله أعلم . **قوله** ( لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مصروف إلى الله ، فالاستثناء على هذا التقدير منقطع ، أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا مصروفاً إلى الله ، فهو متصل

## ٢٨ - باب الوقف كيف يُسكتبُ ؟

٢٧٧٢ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « أصاب عمرُ يخبَرَ أرضاً ، فأبى النبي ﷺ فقال : أصبتُ أرضاً لم أصبْ مالا قطعتُ أنس منه ، فكيف تأمرني به ؟ قال : إن شئتَ حبستَ أصلها وتصدقتَ بها . فتصدقتَ عمرُ أنه لا يُباع أصلها ولا يُوهب ولا يُورث في الفقراء والمقربين والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل ، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يُطعمَ صدقاً غيرَ ممتولٍ فيه »

## ٢٩ - باب الوقف للفقير والضيف

٢٧٧٣ - **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** ابن عون عن نافع عن ابن عمر « أن عمر رضي الله عنه وجد مالا بخبَرَ ، فأبى النبي ﷺ فأخبره قال : إن شئتَ تصدقتَ بها فتصدق بها في الفقراء والمساكين وذوي القربى والضيف » **قوله** ( باب الوقف كيف يسكتب ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر ، وقد ترجم له في آخر الشروط « في الوقف ، وترجم له بعد هذا « الوقف على الفقير والضيف ، وبعد بابين « نفقة قيم الوقف ، ومن قبل أبواب « مال الوصي أن يعمل في مال اليتيم ، هذا جميع المواضع التي أوردته فيها موصولاً طوله في بعضها واستدل منه بأطراف

تمليقا في مواضع منها في المزارعة وفي «باب هل ينتفع الواقف بوقفه» وفي «باب إذا وقف شيئا قبل أن يدفعه الى غيره». **قوله** (حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع) كذا اقتصر عليه، وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وبشر بن المفضل ويحيى القطان ثلاثهم عن عبد الله بن عون، وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع، وليس كما قال فقد أخرجه البخاري من رواية صخر بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب، وأخرجه مختصرا وأحمد والدارقطني مطولا من رواية أيوب، وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الانصاري، والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر الأكبر المصغر، وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر الاصغر المكبر كلهم عن نافع، وسأذكر ما في روايتهم من الفوائد مفصلا إن شاء الله تعالى. **قوله** (عن نافع) في رواية الانصاري عن ابن عون الماضية في آخر الشروط عن ابن عون «أنبأني نافع، والإنباء بمعنى الاخبار ههنا المتقدمين جزما، وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون «أخبرني نافع، والانصاري المذكور أحد شيوخ البخاري أخرج عنه عدة أحاديث بغير واسطة منها حديث أبي بكر في أنصبه الزكاة، وأخرج عنه في مواضع بواسطة، وكان الانصاري المذكور قاضي البصرة وقد تذهب للكوفيين في الاوقاف، وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءا مفردا. **قوله** (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا لاكثر الرواة عن نافع، ثم عن ابن عون جعلوه في مسند ابن عمر، لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفیان الثوري والنسائي من رواية أبي إسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون، والنسائي من رواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر، والمشهور الاول. **قوله** (بخير أرضا) تقدم في رواية صخر بن جويرية أن اسمها تمنع، وكذا لاحد من رواية أيوب «ان عمر أصاب أرضا من يهود بني حارثة يقال لها تمنع، ونحوه في رواية سعيد بن سالم المذكورة، وهكذا للدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد الله بن عمر، والطحاوي من رواية يحيى بن سعيد، وروى عمر بن شبة باسناد صحيح «عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم «أن عمر رأى في المنام ثلاث ليال أن يتصدق بشع، وللنسائي من رواية سفیان عن عبد الله بن عمر «جاء عمر فقال: يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب مالا مثله قط، كن لي مائة رأس فاشتريت بها مائة سهم من خيبر من أهلها، فيحتمل أن تكون تمنع من جملة أراضي خيبر وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي ﷺ بين من شهد خيبر، وهذه المائة السهم غير المائة السهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخيبر التي حصلها من جزئه من الغنيمة وغيره، وسيأتي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر من عند أبي داود وغيره، وذكر عمر بن شبة باسناد ضعيف عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع من الهجرة. **قوله** (أنفس منه) أي أجود، والنفس الجيد المقتبط به، يقال نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسة، وقال الداودي: سمى نفيسا لأنه يأخذ بالنفس، وفي رواية صخر بن جويرية «أنني استفتيت مالا وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به، وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى في المنام الأمر بذلك، ووقع في رواية للدارقطني إسناده ضعيف «ان عمر قال: يا رسول الله اني نذرت أن أتصدق بمالي، ولم يثبت هذا وإنما كان صدقة تطوع كما سأوضحه من حكاية لفظ كتاب الوقف المذكور إن شاء الله تعالى. **قوله** (فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن سعيد «ان عمر استشار رسول الله ﷺ في أن يتصدق، **قوله** (ان شئت حبست أصلها) صدقت بها

أى بمنفعتها ، وبين ذلك ما فى رواية عبيد الله بن عمر « أحبس أصلها وسجل ثمرتها ، وفى رواية يحيى بن سعيد « تصدق بشمره وحبس أصله » . **قوله** ( فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث ) زاد فى رواية مسلم من هذا الوجه « ولا يتباع » ، زاد الدارقطنى من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع « حبس مادامت السماوات والأرض » ، كذا لاكثر الرواة عن نافع ، ولم يختلف فيه عن ابن عون إلا ما وقع عند الطحاوى من طريق سعيد بن سفيان الجحدري عن ابن عوزة فذكره بلفظ صخر بن جويرية الآتى ، والجحدري إنما رواه عن صخر لا عن ابن عون ، قال السبكي : اغتبط بما وقع فى رواية يحيى بن سعيد عن نافع عند البيهقي « تصدق بشمره وحبس أصله لا يباع ولا يورث » وهذا ظاهره أن الشرط من كلام النبي ﷺ بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهره أنه من كلام عمر ، قلت : قد تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ « قال النبي ﷺ تصدق بأصله ، لا يباع ولا يوهب ولا يورث » ، ولكن ينق ثمره ، وهى أتم الروايات وأصرحها فى المقصود فمزوها الى البخارى أولى ، وقد علقه البخارى فى المزارعة بلفظ « قال النبي ﷺ لعمر : تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق ثمره فتصدق به » وحكى هناك أن الداودى الشارح أنكر هذا اللفظ ، ولم يظهر لى اذ ذاك سبب انكاره ، ثم ظهر لى أنه بسبب التصريح برفع الشرط الى النبي ﷺ ، على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فافعله إلا لما فهمه من النبي ﷺ حيث قال له « أحبس أصلها وسجل ثمرتها » ، وقوله « تصدق » صيغة أمر وقوله « فتصدق » بصيغة الفعل الماضى . **قوله** ( فى سبيل الله وفى الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل <sup>(١)</sup> ) جميع هؤلاء الاصناف الا الضيف هم المذكورون فى آية الزكاة ، وقد تقدم بيانهم فى كتاب الزكاة . وقوله « ولذى القربى » يحتمل أن يكون فى من ذكر فى الخمس كما سيأتى بيانهم ، ويحتمل أن يكون المراد بهم قربى الواقف ، وبهذا الثانى جزم القرطبي ، والضيف معروف وهو من نزل بقرم يريد القرى وقد تقدم القول فيه فى الهبة . **قوله** ( أن يأكل منها بالمعروف ) تقدم البحث فيه قبل أبواب ، قال القرطبي : جرت العادة بأن العامل يأكل من ثمرة الوقف ، حتى لو اشترط الواقف أن العامل لا يأكل منه يستقبح ذلك منه ، والمراد بالمعروف القدر الذى جرت به العادة ، وقيل القدر الذى يدفع به الشهوة ، وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله ، والاول أولى . **قوله** ( أو يطعم ) فى رواية صخر « أو يؤكل » ، باسكان الواو وهى بمعنى يطعم . **قوله** ( غير متمول فيه ) وفى رواية الانصارى الماضى فى آخر الشروط « غير متمول به » ، والمعنى غير متخذ منها مالا أى ملكا ، والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها ، و « مالا » منصوب على التمييز ، وزاد الانصارى وسلم قال : لحدث به ابن سيرين فقال « غير متائل مالا » ، والقائل « لحدث به » هو ابن عون راويه عن نافع ، بين ذلك الدارقطنى من طريق أبى أسامة عن ابن عون قال : ذكرت حديث نافع لابن سيرين فذكره ، زاد سليم « قال ابن هون : وأنبأنى من قرأ هذا الكتاب أن فيه « غير متائل مالا » ، وفى رواية الترمذى من طريق ابن حلية عن ابن هون « حدثنى رجل أنه قرأها فى قطعة أديم أحمر » ، قال ابن حلية : وأنا قرأتها عند ابن عبيد الله بن عمر كذلك . وقد أخرج أبوداود صفة كتاب وقف عمر من طريق يحيى بن سعيد الانصارى قال « نسخها لى عبد الله بن عبد الحميد بن عبد الله بن عمر » فذكره وفيه « غير متائل » ، والمتائل بمثناة ثم مثناة مشددة بينهما همزة هو المتخذ ، والتائل اتخذ أصل

(١) فى هامش طبعة بولاق : كذا فى نسخ الشارح ، وهو مخالف فى الترتيب لما وقع لنا من نسخ البخارى

المال حتى كأنه عنده قديم ، وأثله كل شيء أصله ، قال الشاعر : وقد يدرك الجند المؤئل أمثالي ، واشترط نبي التائل بقوي ماذهب اليه من قال : المراد من قوله : يأكل بالمعروف ، حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر الحاجة قاله القرطبي ، وزاد أحمد من طريق حماد بن زيد عن أيوب فذكر الحديث ، قال حماد : وزعم عمرو بن دينار أن عبد الله ابن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر ، وكذا رواه عمر بن شبة من طريق حماد بن زيد عن عمر ؛ وزاد عمر بن شبة عن يزيد بن هارون عن ابن عون في آخر هذا الحديث : وأوصى بها عمر إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكبر من آل عمر ، ونحوه في رواية عبيد الله بن عمر عند الدارقطني ، وفي رواية أيوب عن نافع عند أحمد : عليه ذوق الرأي من آل عمر ، فكأنه كان أولا شرط أن النظر فيه لذوي الرأي من أهله ثم عين عند وصيته لحفصة ، وقد بين ذلك عمر بن شبة عن أبي غسان المدني قال : هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فستختها حرقا حرقا ، هذا ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في تمنع ، أنه إلى حفصة ما عاشت تتفق ثمره حيث أراها الله ، فان توفيت قال ذوى الرأي من أهلها . قلت : فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث المرفوع ثم قال : والمائة وسق الذي أطلعني النبي ﷺ فاتها مع تمنع على سنته الذي أمرت به ، وإن شاء ولي تمنع أن يشتري من ثمره رقيقا يعملون فيه فعل . وكتب معقيب وشهد عبد الله بن الأرقم ، وكذا أخرج أبو داود في روايته نحو هذا . وذكرنا جميعا كتابا آخر نحو هذا الكتاب ، وفيه : من الزيادة : وصرة بن الأكوع والعبد الذي فيه صدقة كذلك ، وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب كتاب وقفه في خلافته لأن معقبا كان كاتبه في زمن خلافته ، وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين ، فيحتمل أن يكون وقفه في زمن النبي ﷺ باللفظ وتولى هو النظر عليه إلى أن حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ، ويحتمل أن يكون آخر وقفيته ولم يقع منه قبل ذلك إلا استشارته في كيفية . وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال : قال عمر : لولا أني ذكرت صدقي لرسول الله ﷺ لرددتها . فهذا يشعر بالاحتمال الثاني وأنه لم ينجز الوقف إلا عند وصيته . واستدل الطحاوي بقول عمر هذا لابي حنيفة وزفر في أن إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها ، وأن الذي منع عمر من الرجوع كونه ذكره للنبي ﷺ فكره أن يفارقه على أمر ثم يخالفه إلى غيره ، ولا حجة فيما ذكره من وجهين : أحدهما أنه منقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر ، ثانيها أنه يحتمل ما قدمته ، ويحتمل أن يكون عمر كان يرى بصحة الوقف وتزومه إلا إن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع . وقد روى الطحاوي عن علي مثل ذلك فلا حجة فيه لمن قال بأن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال ابن سريج : تعود منافعه بعد المدة المعينة اليه ثم إلى ورثته ، فلو كان التعليق مآلا صح اتفاقا كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء ، وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف ، قال أحمد وحدثنا حماد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو العمري عن نافع عن ابن عمر قال : أول صدقة - أي موقوفة - كانت في الإسلام صدقة عمر ، وروى عمر بن شبة عن عمرو ابن سعد بن معاذ قال : سألتنا عن أول حبس في الإسلام فقال المهاجرون : صدقة عمر ، وقال الانصار : صدقة رسول الله ﷺ ، وفي اسناده الواقدي . وفي معازي الواقدي أن أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى بخيريق بالمعجمة مصغر التي أوصى بها إلى النبي ﷺ فوقفها النبي ﷺ ، قال الترمذي : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين ، وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس ، ومنهم من تأوله ، وقال أبو حنيفة

لا يلزم ، وخالفه جميع أصحابه إلا زفر بن الهذيل فحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان قال : كان أبو يوسف يبيع الوقف ، قبله حديث عمر هذا فقال : من سمع هذا من ابن عون ؟ فحدثه به ابن علي ، فقال : هذا لا يسمع أحدا خلاه ، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحداه . ومع حكاية الطحاوي هذا فقد انتصر كمادته فقال : قوله في قصة عمر حبس الأصل وسبل الثرة ، لا يستلزم التأييد ، بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختياره لذلك اه . ولا يخفى ضعف هذا التأويل ، ولا يفهم من قوله وقفت وحبست ، إلا التأييد حتى يصرح بالشرط عند من يذهب إليه ، وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها « حبس مادامت السموات والأرض » ، قال القرطبي : رد الوقف مخالف الاجماع فلا يلتفت إليه ، وأحسن ما يعتذر به عمر رده ما قال أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره . وأشار الشافعي الى أن الوقف من خصائص أهل الاسلام ، أى وقف الاراضى والعقار ، قال : ولا نعرف أن ذلك وقع فى الجاهلية ، وحقيقة الوقف شرعا ورود صيغة قطع تصرف الواقف فى ربة الموقوف الذى يدوم الانتفاع به ، وثبت صرف منفعة فى جهة خير . وفى حديث الباب من الفوائد جواز ذكر الولد أباه باسمه المجرد من غير كنية ولا لقب ، وفيه جواز إسناد الوصية ، والنظر على الوقف للبراءة وتقديمها على من هو من أقرانها من الرجال ؛ وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذا وصف بصفة معينة يتميز ، وأن الواقف يلى النظر على وقفه إذا لم يستند لغيره ، قال الشافعي : لم يزل العدد الكثير من الصحابة فمن بعدهم يلون أوقافهم ، نقل ذلك الألو ف عن الألو ف ليمتثلون فيه . وفيه استشارة أهل العلم والدين والفضل فى طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية ، وأن المشير يشير بأحسن ما يظهر له فى جميع الأمور . وفيه فضيلة ظاهرة لعمر لرغبته فى امتثال قوله تعالى ﴿ لَنْ تَأْلَوْا لَهُ حَتَّى تَتَفَقَّهُوا مَا تَحِبُّونَ ﴾ ، وفيه فضل الصدقة الجارية ، وصحة شروط الواقف واتباعه فيها ، وأنه لا يشترط تعيين المصروف لفظا . وفيه أن الوقف لا يكون إلا قباله أصل يدوم الانتفاع به ، فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالطعام . وفيه أنه لا يكتفى فى الوقف لفظ الصدقة سواء قال : تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين أن تكون تملك الربة أو وقف المنفعة فاذا أضاف إليها ما يميز أحد المحتملين صح ، بخلاف ما لو قال وقفت أو حبست فانه صريح فى ذلك على الراجح ، وقيل الصريح الوقف خاصة ، وفيه نظر لثبوت التحبىس فى قصة عمر هذه ، نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا وذكر جهة عامة صح ، وتمسك من أجاز الاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع فى حديث الباب من قوله « تصدق بها عمر » ولا حاجة فى ذلك لما قدمته من أنه أضاف إليها « لاتباع ولا توهب » ، ويحتمل أيضا أن يكون قوله « تصدق بها عمر » راجعا الى الثرة على حلف مضاف أى تصدق بشريتها فليس فيه متعلق لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة مجردا وبهذا الاحتمال الثانى جزم القرطبي . وفيه جواز الوقف على الأغنياء لأن ذوى القربى والضعيف لم يقيد بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية . وفيه أن للواقف أن يشترط لنفسه جزءا من ريع الموقوف لأن عمر شرط لمن ولى وقفه أن يأكل منه بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط ، وإذا جاز فى المهم الذى تعينه العادة كمن فيها يعينه هو أجزء ، ويستتبط منه حصصة الوقف على النفس وهو قول ابن أبى ليلى وابن يوسف واحدا فى الارجح عنه ، وقال به من المالكية ابن شعبان ، وجوههم على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته ، ومن الشافعية ابن سريج وطائفة ، وصنف فيه محمد بن هبة الله الأنصارى شيخ البخارى .



جزءاً ضيقاً واستدل له بقصة عمر هذه ، وقصة رாகب البدنة ، وبحديث أنس في أنه عليه السلام أعتق صفية وجعل عتقها صداقها ، ووجه الاستدلال به أنه أخرجها عن ملكه بالعتق وردّها اليه بالشرط ، وسيأتي البحث فيه في النكاح . وقصة عثمان الآتية بعد أبواب . واحتج المانعون بقوله في حديث الباب ، سبل الثرة ، وتسبيل الثرة تملكها للخير والإنسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه ، وتعقب بأن امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه تملكه لنفسه إنما هو لعدم الفائدة والفائدة في الوقف حاصلة لأن استحقاقه إياه ملكاً غير استحقاقه إياه وفقاً ولا سبباً إذا ذكر له مالا آخر فإنه حكم آخر يستفاد من ذلك الوقف ، واحتجوا أيضاً بأن الذي يدل عليه حديث الباب أن عمر اشترط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عائلته ولذلك منعه أن يتخذ لنفسه منه مالا فلو كان يؤخذ منه حصّة الوقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ ، وكأنه اشترط لنفسه أمراً لو سكت عنه لكان يستحقه أقيامه ، وهذا على أرجح قول العلماء أن الواقف إذا لم يشترط لناظر قدر عمله جاز له أن يأخذ بقدر عمله ، ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجرة في صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف ، كالأشئ إذا عمل في الزكاة هل يأخذ من سهم العاملين ؟ والراجح الجواز ، ويؤيده حديث عثمان الآتي بعد . واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فإن زاد على الثلث رد وإن خرج منه لزم ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد لأن عمر جعل النظر بعده لحفصة وهي من يرثه وجعل لمن ولي وقفه أن يأكل منه ، وتعقب بأن وقف عمر صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوصى به إنما هو شرط النظر ، واستدل به على أن الواقف إذا شرط لناظر شيئاً أخذه وإن لم يشترطه له لم يجوز إلا أن يدخل في صفة أهل الوقف كالفقراء والمساكين . فإن كان على معينين ورضوا بذلك جاز ، واستدل به على أن تعليق الوقف لا يصح لأن قوله « حبس الأصل ، يناقض تأقيته ، وعن مالك وابن سريج يصح ، واستدل بقوله « لا تباع ، على أن الوقف لا ينافى به ، وعن أبي يوسف إن شرط الواقف أنه إذا تعطلت منافعه بيع وصرف ثمنه في غيره ويوقف في ماسمى في الأول ، وكذا إن شرط البيع إذا رأى الحظ في نقله إلى موضع آخر . واستدل به على وقف المشاع لأن المائة سهم التي كانت لعمر بغيره لم تكن منقسمة . وفيه أنه لا سريّة في الأرض الموقوفة بخلاف العتق ولم ينقل أن الوقف سري من حصّة عمر إلى غيرها من باقي الأرض ، وحكى بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسريّة وهو شاذ منكر . واستدل به على أن خير فتح عنوة ، وسيأتي البحث فيه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

### ٣٠ - باب وقف الأرض للمسجد

٢٧٧٤ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الصمد قال سمعتُ أبي حدثنا أبو التّياح قال حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه « لما قدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة أمر بالمسجد وقال : يا بني النّجار ثامنوني حائطكم هذا ، فقالوا : لا والله لا نطلبُ ثمنه إلا إلى الله »

قوله ( باب وقف الأرض للمسجد ) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لا من أنكر الوقف ولا من فناه ، إلا أن في الجزء المشاع احتمالاً لبعض الشافعية ، قال ابن الرقمة : يظهر أن وقف المشاع فيما لا يمكن الاتّضاع به لا يصح ،

وجزم ابن الصلاح بالصحة حتى يحرم على الجنب المكث فيه ونوزع في ذلك ، قال الزين بن المنير : لعل البخاري أراد الرد على من خص جواز الوقف بالمسجد ، وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة قبل أن تكون مسجدا فدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ، ووجه أخذه من حديث الباب أن الذين قالوا لا نطلب ثمنها إلا إلى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء ، فيؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنها مسجدا انعقد الوقف قبل البناء . قلت : ولا يخفى تكلفه . قوله ( حدثني إسحق ) كذا للجميع إلا الأصلي ففسده فقال « حدثنا إسحق بن منصور » ووقع في رواية أبي علي بن شجويه « حدثنا إسحق هو ابن منصور » ، وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث ، والاسناد كله بصريون . قوله ( بالمسجد ) في رواية الكشميهني « ببناء المسجد » ومتأني بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة إن شاء الله تعالى

### ٣١ - باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت

وقال الزهري « فِيمَنْ جَعَلَ أَلْفَ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَدَفَعَهَا إِلَى غُلَامٍ لَهُ تَاجِرٌ يَتَجَرُّ بِهَا ، وَجَعَلَ رِبْحَهُ صَدَقَةً لِلْسَّاكِينِ وَالْأَقْرَبِينَ ، هَلْ لِرَجُلٍ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ رِبْحِ ثَلَاثِ أَلْفِ شَيْئًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمَلَ رِبْحِهَا صَدَقَةً فِي السَّاكِينِ ؟ قَالَ : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا »

٢٧٧٥ - **قوله** مسدّد حدثنا يحيى حدثنا عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن عمر حمل على فرس له في سبيل أعطاه رسول الله ﷺ له فحمل عليها رجلا ، فأخبر عمر أنه قد وقفها يبيعها ، فسأل رسول الله ﷺ أن يبتاعها فقال : لا يبتاعها ، ولا ترجع في صدقتك »

**قوله** ( باب وقف الدواب والكرام والعروض والصامت ) هذه الترجمة معقودة لبيان وقف المنقولات ، والكرام بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخيل ، فهو بعد الدواب من عطف الخاص على العام . والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع ما عدا النقد من المال . والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق ، والمراد من النقد الذهب والفضة ، ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشتمل على قصة فرس عمر أنها دالة على صحة وقف المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين ، فلا تباع ولا توهب بل ينتفع بها ، والانتفاع في كل شيء بحسبه . **قوله** ( وقال الزهري الخ ) هو ذهاب من الزهري إلى جواز مثل ذلك ، وقد أخرج عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري ، ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجهه يباع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة ، واعترضه الاسماعيلي فقال : لم يذكر في الباب إلا الأمر عن الزهري ، والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط ، وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي أذن فيه النبي ﷺ لعمر بأن يحبس أصله وينتفع بشرته ، والصامت إنما ينتفع به بأن يخرج بعينه إلى شيء غيره ، وليس هذا بتحييس الأصل والانتفاع بالثمرة بل المأذون فيه ما عدا منه نفع بفضل كثرة الغلة والارتفاق والعين قائمة ، فأما ما لا ينتفع به إلا بأفائة عينه فلا . اهـ ملخصا . وجواب هذا الاعتراض

أن الذي حصره في الانتفاع بالصامت ليس بمسلم ، بل يمكن الانتفاع بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلاً منه ما يجوز لبسه للمرأة فيصح بأن يحبس أصله وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت توجيهه والله أعلم

### ٣٣ - باب شقة القيم الوقف

٢٧٧٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَقْسِمُ وَرَثَتِي دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ، مَا تَرَكْتُ - بَسَدَ فَفَقَةٍ نَسَائِي وَمَوْنَةٍ عَامِلِي - فَهُوَ صَدَقَةٌ »

[الحديث ٢٧٧٦ - طرقه في : ٣٠٩٦ ، ١٧٢٩]

٢٧٧٧ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ عُمَرَ اشْتَرَطَ فِي وَفْقِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ وَلِيِّهِ وَيُزَكِّيَ كُلَّ صَدِيقَةٍ غَيْرَ مَتَمَوْلٍ مَالًا »

قوله ( باب نفقة القيم الوقف ) في رواية الحوى د نفقة بقية الوقف ، والأول أظهر ، فانه أورد فيه حديث أبي هريرة مرفوعاً د لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهما ، ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة ، وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف ، والمراد بالعامل في هذا الحديث القيم على الأرض والاجير ونحوهما أو الخليفة بعده ﷺ ، وهم من قال إن المراد به أجرة حافر قبره . وقوله د لا تقسم ورثتي ، باسكان الميم على النهي وبضمها على النني وهو الأشهر وبه يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك ﷺ مالا يورث عنه ، وتوجيه رواية النهي أنه لم يقطع بأنه لا يخلف شيئاً بل كان ذلك محتتملاً فنهام عن قسمة ما يخلف إن اتفق أنه خلف ، وقوله ﷺ د ورثتي ، سهام ورثة باعتبار أنهم كذلك بالقوة ، لكن منهم من الميراث الدليل الشرعي وهو قوله د لا نورث ما تركنا صدقة ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الخمس ان شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل بياب ، وقد اعترضه الاسماعيلي بأن المحفوظ عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع د أن عمر ، ليس فيه ابن عمر ، ثم أوردته كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن حماد . قلت : لكن البخاري أخرجه عن قتبية عنه ، وقتبية من الحفاظ ، وقد تابعه يونس ابن محمد عن حماد بن زيد فوصله أخرجه أحمد عنه مطولاً ، ووصله أيضا يزيد بن زريع عن أيوب أخرجه الاسماعيلي ، وقال الحميدي : لم ألق على طريق قتبية في صحيح البخاري ، وهو ذهول شديد منه ، فانه ثابت في جميع النسخ

٣٣ - **بَابُ** إِذَا وَقَفَ أَرْضًا أَوْ بَيْتًا أَوْ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ مِثْلَ دِلَالٍ لِلْمَلِكِينَ . وَوَقَفَ أَنْسُ دَارًا ، فَكَانَ إِذَا قَدِمَ زَلَّهَا . وَتَصَدَّقَ الزَّيُّيرُ بِدَوْرِهِ وَقَالَ لِلرَّدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ : أَنْ تَكُنَّ غَيْرَ مُضِرَّةٍ وَلَا مُضَرَّيْهَا ، فَإِنَّهُ اسْتَقْنَتْ بَزُوجٍ فَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ . وَجَعَلَ ابْنُ عُمَرَ نَصِيبَهُ مِنْ دَارِ عُمَرَ سُكْنَى قُرَى الْحَاجَاتِ مِنْ آلِ عَبْدِ اللَّهِ

٢٧٧٨ - وَقَالَ عَبْدَانُ أَخْبَرَنِي أَبِي مِنْ شُبَّةٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الرَّحْنِ وَأَنَّ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عنه حيث حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ وَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ اللَّهَ ، وَلَا أُنْشِدُ إِلَّا أَحِبَّابَ النَّبِيِّ ﷺ : أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ حَفَرَ رُومَةً فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فحَفَرْتُهَا ؟ أَلَسَمَ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ جَبَزَ جِيْشَ الْمُسْرِفِ فَلَهُ الْجَنَّةُ ، فَجَبَزْتُهُ ؟ قَالَ فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ . وَقَالَ عُمَرُ فِي وَقْفِهِ : لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَّيْتُهُ أَنْ يَأْكُلَ ، وَقَدْ بَلَّيْهِ الْوَاقِفُ وَغَيْرُهُ ، فَهَوَّ وَاسِعٌ لِكُلِّ .

**قوله** ( باب إذا وقف أرضاً أو بشراً أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين ) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقفه منقمة ، وقد قيد بعض العلماء الجواز بما إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم . قوله ( ووقف أنس ) هو ابن مالك ( داراً فكان إذا قدم نزلاً ) وصله البيهقي من طريق الأنصاري وحدثني أبي عن ثمامة عن أنس أنه وقف داراً له بالمدينة فكان إذا حج مر بالمدينة فنزل داره ، وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتاً . قوله ( وتصدق الزبير بدوره وقال البردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضر بها فان استغنت بزواج فليس لها حق ) وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام بن عروة عن أبيه . ان الزبير جعل دوره صدقة على بنيه ، لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وان للبردودة من بناته ، فذكر نحوه ، ووقع في بعض النسخ . من نسائه ، وصوبها بعض المتأخرين فوهم فان الواقع بخلافها ، وقوله غير مضرة ولا مضر بها بكسر الصاد الأولى وفتح الثانية **قوله** ( وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله بن عمر ) وصله ابن سعد بمصناه وفيه . أنه تصدق بداره محبوسة لا تباع ولا توهب . . **قوله** ( وقال عبدان الخ ) كذا للجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية ، وقد وصله الدارقطني والاسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بنامه ، وأبو اسحق المذكور في إسناده هو السيممي ، وأبو عبد الرحمن هو السلمي ، قال الدارقطني تفرد بهذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة ، وقد اختلف فيه على أبي اسحق فرواه زيد بن أبي أنيسة عنه كذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ، ورواه عيسى بن يونس عن أبيه عن أبي اسحق عن أبي سلة عن عثمان أخرجه النسائي أيضاً ، وتابعه أبو قطن عن يونس أخرجه أحمد . قلت : وتفرد عثمان والد عبدان لا يضره فانه ثقة ، وانفاق شعبة وزيد بن أبي أنيسة على روايته هكذا أرجح من انفراد يونس عن أبي اسحق ، إلا أن آل الرجل أبهر به من غيرهم فيعارض الجميع قلعل لأبي اسحق فيه اسنادين . **قوله** ( أن عثمان ) أي ابن عفان . **قوله** ( حيث ) في رواية السكشميني حين ( حوصر ) أي لما حاصره المصريون الذين أنكروا عليه تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، والقصة مشهورة ، وقد وقع في رواية النسائي من طريق زيد بن أبي أنيسة المذكورة قال : لما حصر عثمان في داره واجتمع الناس قام فأشرف عليهم ، الحديث . **قوله** ( أنشدكم الله ) في رواية الأحنف عند النسائي : أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو ، زاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حزن عن عثمان : أنشدكم الله والاسلام . . **قوله** ( من حفر رومة ) قال ابن بطال : هذا وهم من بعض رواته والمعروف أن عثمان اشتراها لا أنه حضرها . قلت : هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق فقال فيه : هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من مائها إلا بشئ ، لكن لا يتعين الروم فقد روى البغوي في « الصحابة » من طريق بشر بن بشير الأسدي عن أبيه قال : لما قدم المهاجرون المدينة استسكروا الماء وكانت لرجل من بن غفار عين يقال لها رومة وكان يبيع منها القربة

بعد فقال له النبي ﷺ تبعتها بعين في الجنة ؟ فقال يا رسول الله ليس لي ولا لعيالي غيرها ، فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشترها بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم أتى النبي ﷺ فقال : أتجعل لي فيها ما جعلت له ؟ قال : نعم . قال : قد جعلتها للسليين ، وإن كانت لغيري فلا مانع أن يحفر فيها عثمان بئرا ولعل العين كانت تجري إلى بئر فوسعها وطواها فنيب كخبرها إليه . قوله ( فصدقه بما قال ) في رواية صمصمة بن معاوية التيمي قال « أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال : أحضروا غدا ، فأشرف عليهم ، فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح ، وللنسائي من طريق الأحنف بن قيس أن الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطلحة والزبير وسعد ابن أبي وقاص ، وزاد الترمذي في رواية زيد بن أبي أنيسة أي عن أبي اسحق في روايته « هل تعلمون أن حراء حين انتفض قال رسول الله ﷺ : أثبت حراء ، فليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ؟ قالوا : نعم ، وسيأتي هذا من حديث أنس في مناقب عثمان إن شاء الله تعالى . وفي رواية زيد أيضا ذكر رومة « لم يكن يشرب منها إلا بشئ ، فابتعتها فجعلتها للفقير والغني وابن السبيل ، وزاد النسائي من طريق الأحنف عن عثمان « فقال اجعلها سقاية للسليين وأجرها لك » وزاد في روايته أيضا « وأشياء عندها » فمن تلك الأشياء ما وقع في رواية ثمامة بن حزن المذكورة « هل تعلمون أن المسجد ضاق بأهله فقال رسول الله ﷺ : من يشتري بقعة آل فلان فيزيدها في المسجد بخير منها في الجنة ؟ فاشتريتها من صلب مالي ، فاتم اليوم تمنعوني أن أصلي فيها ، » ونحوه لاسحق بن راهبة وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقتله مطولا ، وزاد النسائي من رواية الأحنف بن قيس عن عثمان أنه اشتراها بعشرين ألفا أو بخمسة وعشرين ألفا ، وزاد في ذكر جيش العسرة « لجهزتهم حتى لم يفقدوا عقالا ولا خطاما » وللترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلي أنه جهزهم بثلاثمائة بعير ، ولأحمد من حديث عبد الرحمن بن سمرة « أنه جاء بألف دينار في ثوبه فصباها في حجر النبي ﷺ حين جهز جيش العسرة فقال ﷺ : ما على عثمان من عمل بعد اليوم » وأخرج أسد بن موسى في « فضائل الصحابة » من مرسل قتادة « حمل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة » وعند أبي يعل من وجه آخر ضعيف « لجاء عثمان بسجامة أوقية ذهب » وعند ابن عدى بسند ضعيف جداً عن حذيفة « أن النبي ﷺ استعان عثمان في جيش العسرة لجاء بعشرة آلاف دينار ولعلها كانت عشرة آلاف درهم ، فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمرة من صرف الدينار بعشرة دراهم . ومن تلك الأشياء ما وقع في رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي « أنشد الله رجلا شهد رسول الله ﷺ يوم بيعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان ، الحديث وسيأتي بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمران شاء تعالى . ومنها ما روى الدارقطني من طريق ثمامة بن حرب عن عثمان أنه قال « هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني ابنته واحدة بعد أخرى رضي بي ورضي عني ؟ قالوا نعم » ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد الحميري قال « أشرف عثمان فقال : يا طلحة أنشدك الله ، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليأخذ كل رجل منكم بيد جليسه ، فأخذ بيدي فقال : هذا جليسي في الدنيا والآخرة ؟ قال نعم ، ولما كن في « المستدرك » من طريق أسلم « أن عثمان حين حصر قال لطلحة : أتذكر إذ قال النبي ﷺ : أن عثمان رفيقي في الجنة ؟ قال نعم » وفي هذا الحديث من الفوائد مناقب ظاهرة لعثمان رضي الله عنه ، وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتياج إلى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة ، وإنما يكره ذلك عند المفاخرة والمكاثرة والعجب . قوله ( وقال عمر في وقفه ) تقدم شرحه مستوفي قبل ثلاثة أبواب ،

وقد ادعى الإسماعيلي وغيره أنه ليس في أحاديث الباب شيء يوافق ما ترجم به إلا أثر أنس ، وليس كذلك فإن جميع ما ذكره مطابق لما ، فأما قصة أنس فظاهرة في الترجمة ، وأما قصة الزبير فمن جهة أن البنت ربما كانت بكرا فطلقت قبل الدخول فتكون مؤتمتا على أبيها فيلزمه إسكانها فإذا أسكنها في وقفه فسكانه اشترط على نفسه رفع كلفه . وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لأن الآل يدخل فيهم الأولاد كبارهم وصغارهم . وأما قصة عثمان فأشار إلى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فيما أخرجه الترمذي من طريق تمام بن حزن قال « شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان فقال : أنشدكم بالله وبالإسلام ، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قدم المدينة وليس فيها ماء يستنذب غير بئر رومة فقال : من يشترى بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين ينير له منها في الجنة ؟ فاشترتها من صلب مالي » الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب . وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها ، وقد تقدم توجيه ذلك قبل أبواب

### ٣٤ - باب إذا قال الواقف لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله فهو جاز

٢٧٧٩ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الوارثِ عن أبي الثَّيَّاحِ عن أنسٍ رضيَ اللهَ عنه قال « قال النبيُّ

ﷺ : يا بنيَّ التجارُ ثامنوني بمائطِكُمْ ، قالوا : لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله »

قوله ( باب إذا قال الواقف لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله تعالى ) أورد فيه حديث أنس في قول بني التجار لا تطلبُ ثمنه إلا إلى الله ، أوردته مختصرا جدا ، وقد تقدم بسنده وزيادة في متنة قبل خمسة أبواب ، قال الإسماعيلي المعنى أنهم لم يبيعوه ثم جعلوه مسجدا ، إلا أن قول المالك لا أطلبُ ثمنه إلا إلى الله لا يصيرُه وقفا ، وقد يقول الرجل هذا ليعبد فلا يصيره وقفا ويقول له للدير فيجوز بيعه ، وقال ابن المنير : مراد البخاري أن الوقف يصح بأي لفظ دل عليه إما بمجرد ولما بقرينة والله أعلم ، كذا قال ، وفي المزمع بأن هذا مراده نظر ، بل يحتمل أنه أراد أنه لا يصير بمجرد ذلك وقفا

٣٥ - باب قول الله عز وجل [ ١٠٦ - ١٠٧ المائدة ] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نُشْرِي بِهِ تَمْذًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى ، وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنْ آتَا أَدْلَمَنَ الْآمِنِينَ . فَإِنْ حُزِرَ عَلَى أَنْهُمَا اسْتَحْتَمَا إِنَّمَا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا أَحَدُ بِنَا ، إِنْ آتَا أَدْلَمَنَ الظَّالِمِينَ . ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاسْمُوا ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ » . الْأَوْلِيَانِ وَاحِدُهُمَا أَوْلَى ، ومنه : أَوْلَى بِهِ . عُزِرَ : ظَمِيرَ . أَهْرَنَّا : أَظْهَرْنَا

٢٧٨٠ - وقال لي علي بن عبد الله : حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن

عبد الملك بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج رجل من بني سهم مع محمد

فتح الباري ج (٥) م (٢٧)

الداري وعدي بن بده، فأت السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركه فقدوا جاماً من فضة مخوصاً من ذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجد الجام بمكة فقالوا: ابتعناه من تميم وعدي، فقام رجلان من أولياء السهمي خلفا: لشهادتنا أحق من شهادتهما وإن الجام لصاحبهم، قال وفيهم نزلت هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ﴾

**قوله** (باب قول الله عز وجل: يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم - إلى قوله - والله لا يهدي القوم الفاسقين) كذا لابي ذر وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآيات الثلاث، قال الزجاج في الملهاني، هذه الآيات الثلاث من أشكال مافي القرآن إعراباً وحكاً ومعنى. **قوله** (الأوليان واحدهما أولى، ومنه أول به) أي أحق به، ووقع هذا في رواية الكشميني لأبي ذر وحده وكذا الذي بعده، والمعنى وآخران أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الأولين، من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته، والأوليان أي الأحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما، وارتفع الأوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدان؟ فأجيب الأوليان، أو هما بدل من الضمير في يقومان أو من آخران، ويجوز أن يرتفعاً باستحق أي من الذين استحق عليهم انتداب الأولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال، ولهذا قال أبو إسحق الزجاج: هذا الموضع من أصح مافي القرآن إعراباً، قال الشهاب السمين: ولقد صدق والله فيما قال. ثم بسط القول في ذلك وختمه بأن قال: وقد جمع الزعشمي ما قلته بأوجز عبارة فقال - فذكر ما تقدم - فلذلك اقتضت عليه. **قوله** (عثر ظهر، أعثرنا أظهرنا) قال أبو عبيدة في المجاز، قوله «فان عثر على أنها استحقا إنما، أي فان ظهر عليه. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة «فان عثر على أنها استحقا إنما ان اطلع منهما على خيانة، وأما تفسير أعثرنا فقال الفراء: قوله أعثرنا عليهم أي أظهرنا وأطلعنا، قال: وكذلك قوله فان عثر أي اطلع. **قوله** (وقال لي علي بن عبد الله) أي ابن المديني، كذا لأبي ذر والأكثر، وفي رواية النسبي «وقال علي، بحذف الحواصة، وكذا جزم به أبو نعيم، لكن أخرجه المصنف في التاريخ فقال «حدثنا علي بن المديني، وهذا مما يقوى ما قررته غير مرة من أنه يعبر بها في الأحاديث التي سمعها، لكن حيث يكون في اسنادها عنده نظر أو حيث تكون موقوفة، وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذه في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل. **قوله** (ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا، وعبد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم وتوقف فيه البخاري مع كونه أخرجه حديثه هذا هنا، فروى النسبي عن البخاري قال: لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي. وفي نسخة الصناني: كما أشتهى. وقد روى عنه أيضاً أبو أسامة: وكان علي بن عبد الله - يعني ابن المديني - استحسنه. وزاد في نسخة الصناني أن القبري قال: قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم؟ قال: لا. وقد روى عنه أبو أسامة أيضاً لكنه ليس بمشهور، وروى عمر البجيري - بالوحدة والجيم مصغراً - عن البخاري نحو هذا وزاد: قيل له رواه - يعني هذا الحديث - غير محمد بن أبي القاسم؟ فقال: لا، وهو غير مشهور. قلت: وما له في البخاري ولا لشيخه عبد الملك بن سعيد بن جبيرة غير هذا الحديث الواحد، ورجال الإسناد ما بين علي بن عبد الله وابن عباس كوفيون. **قوله** (خرج رجل من بني ميمون) هو بزيل بموحدة وزاي

مصفر ، وكذا ضبطه ابن ماكولا ، ووقع في رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري بديل بديل بدل الزاي ، ورأيت في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بريل براء بغير نقطة ، ولا بن منه من طريق السدي عن الكلبي بديل بن أبي مارية ، ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسلًا لكنه لم يسمه ، وهم من قال فيه بديل بن ورقاء فإنه خزاعي وهذا سمي ، وكذا وهم من ضبطه بديل بالذال المعجمة ، ووقع في رواية ابن جريج أنه كان مسلًا ، وكذا أخرجه بسنده في تفسيره . **قوله** ( مع تميم الداري ) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتي ، وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لأن ابن عباس لم يحضر هذه القصة ، وقد جاء في بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه ، بين ذلك الكلبي في روايته المذكورة فقال « عن ابن عباس عن تميم الداري قال : برى الناس من هذه الآية غيري وغير عدي بن بداء . وكانا نصرانيين مختلفان إلى الشام قبل الإسلام فأتيا الشام في تجارتها وقدم عليهما مولى لبني سهم ، ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الإسلام ثم تأخرت المحاكمة حتى أسلوا كلهم فان في القصة ما يثمر بأن الجميع تحاكموا إلى النبي ﷺ فلعلها كانت بمكة سنة الفتح **قوله** (وعدي بن بداء) بفتح الواحدة وتشديد المهملة مع المد ، لم يختلف الروايات في ذلك إلا ما رأيت في «كتاب القضاء الكرابيسي» فإنه سماه البداء بن عاصم ، وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ، ووقع عند الواقدي أن عدي بن بداء كان أختميم الداري فان ثبت فلعله أخوه لأمه أو من الرضاة ، لكن في تفسير مقاتل بن حبان « أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما تميم والآخر يمانى ، **قوله** ( فات السهمي بأرض ليس بها مسلم ) في رواية الكلبي « فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا مترك أهله ، قال تميم : فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارتها فبعناه بألف درهم فاقسمتها أنا وعدي ، **قوله** ( فلما قدما بتركته فقدوا جاما ) في رواية ابن جريج عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى اليهما ، فلما مات فتحا متاعه ثم قدما على أهله فدعما اليهم ما أرادا ، ففتح أهله متاعه فوجدوا الوصية وفقدوا أشياء فسألوهما عنها فجحدا ، فرفعهما إلى النبي ﷺ ، فنزلت هذه الآية إلى قوله ( من الآمين ) ، فأمرهم أن يستحفظوهما . **قوله** ( جاما ) بالجميم ونخفيف الميم أي إناء . **قوله** ( مخوصا ) بخاء معجمة وواو ثقيلة بعدها مهملة أي منقوشا فيه صفة الخوص ، ووقع في بعض نسخ أبي داود « مخوصا ، بالصناد المعجمة أي عموها والاول أشهر ، ووقع في رواية ابن جريج عن عكرمة « إناء من فضة منقوش بذهب ، وزاد في روايته أن تميمًا وعديا لما سئل عنه قالوا اشتريناه منه ، فارتفعوا إلى النبي ﷺ فنزلت ( فان عثر على أنهما استخفا لإثما ) ووقع في رواية الكلبي عن تميم « فلما أسلمت تأتمت ، فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي مثلها ، **قوله** ( فقام رجلان من أولياء السهمي ) أي الميت ، وقع في رواية الكلبي « فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منهم ، وسمي مقاتل بن سليمان في تفسير الآخر المطلب بن أبي وداعة وهو سهمي أيضا ، لكنه سمي الأول عبد الله بن عمرو بن العاص ، وكذا جزم به يحيى بن سلام في تفسيره ، وقول من قال عمرو بن العاص أظهر ، والله أعلم . واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى فيحلف ويستحق ، وسيأتي البحث فيه . واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور بالحكم بال شاهد واليمين ، وتكلف في اقتراعه فقال : إن قوله تعالى ( فان عثر على أنهما استخفا لإثما ) لا يخلو إما أن يقرأ أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد وامرأتان أو شاهد واحد ، قال : وقد اجمعا على أن الأفراد بعد الانكار



لا يوجب يمينا على الطالب ، وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأين فلم يبق إلا شاهد واحد فذلك استحق الطالبان يمينهما مع الشاهد الواحد . وهذا الذي قاله متعقب بأن القصة وردت من طرق متعددة في سبب النزول ليس في شيء منها أنه كان هناك من يشهد ، بل في رواية الكلبي فسألم البيئة فلم يجدوا فأمرهم أن يستحلفوه - أي هديا - بما يظن على أهل دينه . واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار بناء على أن المراد بالغير الكفار والمعنى ( منكم ) أي من أهل دينكم ( أو آخران من غيركم ) أي من غير أهل دينكم ، وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه ، وتعقب بأنه لا يقول بظاهرها فلا يجوز شهادة الكفار على المسلمين ، وإنما يجوز شهادة بعض الكفار على بعض ، وأجيب بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم ، وبإيمانها على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ، ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبتت شهادة الكافر على الكافر على حالها ، ونخص جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبفقد المسلم حينئذ ، منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشریح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد ، وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية ، وقوى ذلك عندهم حديث الباب فإن سياقه مطابق لظاهر الآية ، وقيل المراد بالغير العشرة والمعنى : منكم أو من عشيرتكم ، أو آخران من غيركم أو من غير عشيرتكم وهو قول الحسن ، واحتج له النحاس بأن لفظ آخر ، لابد أن يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوخ أن تقول مردت برجل كريم ولثيم آخر ، فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيتمين أن يكون الآخران كذلك ، وتعقب بأن هذا وإن ساغ في الآية الكريمة لكن الحديث دل على خلاف ذلك ، والصحابي إذا حكى سبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع اتفاقا ، وأيضا في ما قال رد المختلف فيه بالمتخلف فيه لأن انصاف الكافر بالعدالة يختلف فيه وهو فرع قبول شهادته فنقلها وصفه بها ومن لا فلا ، واعترض أبو حبان على المثال الذي ذكره النحاس بأنه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، والآية من قبيل الأول لا الثاني ، لأن قوله أو آخران من جنس قوله اثنان لأن كلامهما صفة ( رجلان ) فكأنه قال فرجلان اثنان ورجلان آخران ، وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وأن ناسخها قوله تعالى ( من رضون من الشهداء ) واحتجوا بالإجماع على رد شهادة الفاسق ، والكافر شر من الفاسق . وأجاب الأولون بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وإن اجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما ، وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن ابن عباس وعائشة وصحرو بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة ، وعن ابن عباس د أن الآية نزلت فيمن مات مسافرا وليس عنده أحد من المسلمين ، فإن اتها استحلها ، أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات ، وأنكر أحد على من قال إن هذه الآية منسوخة ، وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي ﷺ ، فروى أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال : حضرت رجلا من المسلمين الوفاة بدقوقة ولم يجد أحدًا من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكتاب ، فقدموا الكوفة بتركته ووصيته فأخبر الأشعري فقال : هذا لم يكن يعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ ، فأحلفهما بعد العصر ما غانا ولا كذبا ولا كتبنا ولا بدلا وأضنى شهادتهما ، ورجع الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ) خطاب للمؤمنين ، فلما قال ( أو آخران ) وضع أنه أراد غير الخاطئين فقدم أنهم من غير المؤمنين ، وأيضا لجواز استنفاء المسلم ليس مشروطا بالسفر وأن

أبا موسى حكم بذلك فلم ينكره أحد من الصحابة فكان حجة ، وذهب الكرايبي ثم الطبري وآخرون الى أن المراد بالشهادة في الآية. اليمين ، قال : وقد سمي الله اليمين شهادة في آية اللعان ، وأيدوا ذلك بالاجماع على أن الشاهد لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وأن الشاهد لا يمين عليه أنه شهد بالحق ، قالوا فالمراد بالشهادة اليمين لقوله ( فيقسمان بالله ) أي يحلفان ، فإن حرف أنهما حلفا على اليمين رجعت اليمين على الأولياء ، وتمنع بأن اليمين لا يشترط فيها عدد ولا عدالة ، بخلاف الشهادة ، وقد اشترطا في هذه القصة فتوى حلها على أنها شهادة . وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها تخالف القياس والأصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتحليفه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجلب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظيره ، وقد قبلت شهادة الكافر في بعض المواضع كما في الطب ، وليس المراد بالحبس السجن وإنما المراد الأحساك لليمين ليحلف بعد الصلاة ، وأما تحليف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الريبة ، وأما شهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور القوت بخيانة الوصيين ، فيشرع لهم أن يحلفوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى الدم في القسامة أن يحلف ويستحق ، فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له يمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانبه ، وأي فرق بين ظهور القوت في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال ؟ وحكى الطبري أن بعضهم قال : المراد بقوله ( إنان ذوا عدل منكم ) الوصيان ، قال : والمراد بقوله ( شهادة بينكم ) معنى الحضور لما يوصيهما به الوصي ، ثم زيف ذلك

### ٢٦ - باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

٢٧٨١ - حدثنا محمد بن سابق - أو الفضل بن يعقوب عنه - حدثنا شيان أبو معاوية عن إفراس قال : قال الشعبي حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما « إن أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً ، فلما حضره جذاذ النخل أتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله قد علمت أن والذي استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً كثيراً ، وإنني أحب أن يراك الغرماء . قال : اذهب فبيدرك كل تمر على ناحية . ففعلت ، ثم دعوته ، فلما نظروا إليه أغرموا بي تلك الساعة ، فلما رأى ما يصنعون طاف حول أعظمها بيدراً ثلاث مرات ، ثم جلس عليه . ثم قال : ادع أصحابك ، فإزال يسكيل لهم حتى أدى الله أمانة والذي ، وأنا والله راض أن يؤدي الله أمانة والذي ولا أرجع إلى أخواني تمر ، فسلم والله البيادر كلها حتى أني أنظر إلى البيدر الذي عليه رسول الله ﷺ كأنه لم ينقص تمر واحد »

قال أبو عبد الله « أفروا بي » يعني هيجوا بي . ( فاغرينا بينهم المداوة والبغضاء )

قوله ( باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة ) قال الداودي : لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة ( أنه جائز . قوله ( حدثنا محمد بن سابق ، أو الفضل بن يعقوب عنه ) هكذا وقع هنا بالشك ، وقد روى البخاري عن أبي جعفر محمد بن سابق البغدادي مولى بني تميم بواسطة في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء

وفي المغازي والنكاح والأشربة ، ولم يروعه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك ، وأما الفضل بن يعقوب فتقدم ذكره في البيوع ، وأخرج عنه أيضاً في الجوزية وغيرها ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن ، وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء . وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة ، وقد سبق في الصلح والاستقراض وفي الهبة وغيرها ، وقوله فيه « اذهب فبيدر » بفتح الموحدة وسكون التحتانية بعدما دال مكسورة بصيغة فعل الأمر ، أي اجعل كل صنف في بيدر - أي جرين - يخصه . ووقع في رواية أبي ذر عن الرخسي « فبادر » . وقوله « ولا أرجع إلى أخواني تمر » كذا للاكثر بنزع الخافض ، وللكشميني « بتمر » بانياتها . قوله ( قال أبو عبد الله « أغروا بني » ، يعني هجروا بني ) فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ( ) وقع هذا اللفظ وحده وأغروا بضم الهمزة مبنى لما لم يسم فاعله ، يقال أغرى بكذا إذا هج به وأولع ، وقال أبو عبيدة في « المجاز » في قوله تعالى ( فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء ) : الاغراء التهيج والافساد ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الوصايا وما معه من أبواب الوقف من الأحاديث المرفوعة على ستين حديثاً ، المعلق منها ثمانية عشر طريقاً والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وأربعون حديثاً والخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عمرو بن الحارث « مات رسول الله ﷺ شيئاً » وحديث ابن عباس « كان المال للولد » ، وحديث « هما واليات » ، وحديثه في قصة تميم الداري ، وحديث الدين قبل الوصية ، وأما حديث « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » فذكر عند مسلم بالمنع ، وأما حديث عثمان في بئر رومة فاهو عنده لكن تقدم في الشرب مختصراً مطلقاً ، وأغفله المزي في الأطراف هنا وهناك . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم اثنان وعشرون أثراً . والله تعالى أعلم

تم الجزء الخامس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السادس ، وأوله ( كتاب الجهاد )

# فهرس

## الجزء الخامس من فتح الباري

### (٤٢ - كتاب الشرب والمساقاة)

### (٤١ - كتاب الحرث والمزارعة)

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣	١	٢٩	١
٤	٢	٣١	٢
٥	٣	٣٣	٣
٨	٤	٣٣	٤
٨	٥	٣٤	٥
٩	٦	٣٤	٦
٩	٧	٣٨	٧
١٠	٨	٣٩	٨
١٣	٩	٤٠	٩
١٤	١٠	٤٢	١٠
١٥	١١	٤٤	١١
١٥	١٢	٤٥	١١
١٦	١٣	٤٦	١٣
١٧	١٤	٤٧	٤
١٨	١٥	٤٨	١٥
٢٠	١٦	٤٩	١٦
٢١	١٧	٤٩	١٧
٢٢	١٨	٥٣	١
٢٥	١٩	٥٣	٢
٢٧	٢٠	٥٤	٣
٢٧	٢١	٥٦	٤
		٥٨	٥
		٥٨	٦
		٥٨	٧

### (٤٣ - كتاب الاستقراض)

١	٥٣
٢	٥٣
٣	٥٤
٤	٥٦
٥	٥٨
٦	٥٨
٧	٥٨

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
(٤٥ - كتاب اللقطة)		٨ ٥٩	إذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز
١ ٧٨	إذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه	٩ ٦٠	إذا قاص أو جازفه في الدين تجزأ بنصر أو غيره
٢ ٨٠	حالة الأبل	١٠ ٦٠	من استعاذ من الدين
٣ ٨٣	حالة الغنم	١١ ٦١	الصلاة على من ترك ديناً
٤ ٨٤	إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها	١٢ ٦١	مطل الغنى ظلم
٥ ٨٥	إذا وجد خشية في البحر أو سوطاً أو نحوه	١٣ ٦٢	لصاحب الحق مقال
٦ ٨٦	إذا وجد ثمرة في الطريق	١٤ ٦٢	إذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض
٧ ٨٦	كيف تعرف لقطة أهل مكة		والوديعة فهو أحق به
٨ ٨٨	لا تحتلب ماشية أحد بغير إذنه	١٥ ٦٥	من أخر الغريم إلى الغد أو نحوه ولم يرد ذلك
٩ ٦١	إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لأنها وديعة عنده		مطلاً
١٠ ٩١	هل يأخذ اللقطة ولا يبيعها تضييع حق لا يأخذها من لا يستحق	١٦ ٦٥	من باع مال المفلس أو المهدم قسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه
١١ ٩٣	من عرف اللقطة ولم يدعها إلى السلطان	١٧ ٦٦	إذا أقرضه إلى أجل مسمى أو أجله في البيع
١٢ ٩٣	حدثني اسحاق بن إبراهيم	١٨ ٦٧	الشفاعة في وضع الدين
(٤٦ - كتاب المظالم والنصب)		١٩ ٦٧	ما ينهى عن إضاعة المال
١ ٩٥	قصاص المظالم	٢٠ ٦٩	المبدع راع في مال سيده ولا يعمل إلا بأذنه
٢ ٩٦	ألا لعنة الله على الظالمين	(٤٤ - كتاب الخصومات)	
٣ ٩٧	لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه	١ ٧٠	ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهودي
٤ ٩٨	أمن أخاك ظالماً أو مظلوماً	٢ ٧١	من رد أمر السفيه والضعيف العقل وإن يكن حبر عليه الامام
٥ ٩٩	نصر المظلوم	٣ ٧٢	من باع على الضعيف ونحوه فدفع عنه إليه
٦ ٩٩	الاتصاف من الظالم	٤ ٧٣	كلام الخصوم بعضهم في بعض
٧ ١٠٠	عفو المظلوم	٥ ٧٤	إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة
٨ ١٠٠	الظلم ظلمات يوم القيامة	٦ ٧٤	دهوى الوصي للبيت
٩ ١٠٠	الافتاء والحذر من دعوة المظلوم	٧ ٧٥	التوثيق بمن تقضى معرفته
١٠ ١٠١	من كانت له مظنة عند الرجل لطلبها له هل يبين مظنته	٨ ٧٥	الربط والحبس في الحرم
١١ ١٠٢	إذا حله من ظله فلا رجوع فيه	٩ ٧٦	في الملازمة
١٢ ١٠٢	إذا أذن له أو أحله ولم يبين كم هو	١٠ ٧٧	التقاضي

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
١٣١ ٣	قسمة الغنم	١٣ ١٠٣	إنم من ظلم شيئا من الأرض
١٣٢ ٤	القران في الترمين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	١٤ ١٠٦	إذا أذن إنسان لآخر شيئا جاز
١٣٢ ٥	تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل	١٥ ١٠٩	قول الله تعالى (وهو ألد الخصام)
١٣٢ ٦	هل يقرع في القسمة؟ والاستئمان فيه	١٦ ١٠٧	إنم من خاصم في باطل وهو يعله
١٣٣ ٧	شركة اليقيم وأمل الميراث	١٧ ١٠٧	إذا خاصم فجر
١٣٣ ٨	الشركة في الأرضين وغيرها	١٨ ١٠٧	فصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه
١٣٤ ٩	إذا اقتسم الشركاء الدور أو غيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة	١٩ ١٠٩	ما جاء في السقاقت
١٣٤ ١٠	الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف	٢٠ ١١٠	لا يمنع جار جاره أن يبرز خشبة في جداره
١٣٥ ١١	مشاركة الذئب والمشركون في المزارعة	٢١ ١١٢	صب الخمر في الطريق
١٣٥ ١٢	قسمة الغنم والعدل فيها	٢٢ ١١٢	أفنية الدور والجلوس فيها على الصدقات
١٣٦ ١٣	الشركة في الطعام وغيرها	٢٣ ١١٣	الآبار على الطرق إذا لم يتأذ بها
١٣٧ ١٤	الشركة في الرقيق	٢٤ ١١٤	إماطة الأذى
١٣٧ ١٥	الاشتراك في الهدى والبدن	٢٥ ١١٤	الغرفة والعلية المشرقة وغير المشرقة في السطوح
١٣٩ ١٦	من عدل عنرا من الغنم بهزور في القسم	٢٦ ١١٧	وغيرها
(٤٨ - كتاب الرهن)		٢٧ ١١٧	من عقل بعيره على البلاط أو باب المسجد
رقم ٢٥٠٨ - ٢٥١٦		٢٨ ١١٨	الوقوف والبول عند سباحة القوم
١ ١٤٠	الرهن في الحضر	٢٨ ١١٨	من أخذ الفصن وما يؤذى الناس في الطريق
٢ ١٤٢	من رهن درعه	فرى به	
٣ ١٤٢	رهن السلاح	٢٩ ١١٨	إذا اختلفوا في الطريق الميتاء وهي الرحبة
٤ ١٤٣	الرهن مركوب ومحبوب	تكون بين الطريق	
٥ ١٤٥	الرهن عند اليهود وغيرهم	٣٠ ١١٩	النهي بغير إذن صاحبه
٦ ١٤٥	إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه	٣١ ١٢١	كسر الصليب وقتل الخنزير
(٤٩ - كتاب العتق)		٣٢ ١٢١	هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تخرق الزقاق
رقم ٢٥٠٩ - ٢٥١٧		٣٣ ١٢٣	من قاتل دون ماله
١ ١٤٦	ما جاء في العتق وفضله	٣٤ ١٢٤	إذا كسر قصعة أو شيئا لغيره
٢ ١٤٨	أي الرقاب أفضل؟	٣٥ ١٢٦	إذا هدم حائط فلين مثله
٣ ١٥٠	ما يستحب من العتاقة في الكسوف والآيات	(٤٧ - كتاب الشركة)	
٤ ١٥٩	إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين شركاء	رقم ٢٤٨٣ - ٢٥٠٧	
		١ ١٢٨	الشركة في الطعام والهدى والعروض
		٢ ١٣٠	ما كان من خليطين كانهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة

## ( ٥١ - كتاب الهبة )

رقم ٢٥٦٦ - ٢٦٣٦

الباب	صفحة
الهبة وفضلها والتحريرض عليها	١ ١٩٧
القليل من الهبة	٢ ١٩٩
من استوهب من أصحابه شيئا	٣ ٢٠٠
من استسقى	٤ ٢٠١
قبول هدية الصيد	٥ ٢٠٢
قبول الهدية ( حديث الصعب بن جثامة )	٦ ٢٠٢
قبول الهدية ( تحريم الهدايا في يوم عائشة )	٧ ٢٠٣
من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه	٨ ٢٠٥
ما لا يرد من الهدية	٩ ٢٠٩
من رأى الهبة الغائبة جائزة	١٠ ٢٠٩
المكافاة في الهبة	١١ ٢١٠
الهبة للولد ، وإذا أعطى بعض ولده شيئا	١٢ ٢١٠
الاشهاد في الهبة	١٣ ٢١١
هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها	١٤ ٢١٦
هبة المرأة لغير زوجها وعقبا إذا كان لها زوج	١٥ ٢١٧
بمن يبدأ بالهدية ؟	١٦ ٢١٩
من لم يقبل الهدية لعله	١٧ ٢٢٠
إذا وهب هبة أو وعد ثم مات قبل أن فصل اليه	١٨ ٢٢١
كيف يقبض العبد والمتاع ؟	١٩ ٢٢٢
إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلك	٢٠ ٢٢٣
إذا وهب ديننا على رجل	٢١ ٢٢٤
هبة الواحد للجماعة	٢٢ ٢٢٥
الهبة المقبوضة وغير المقبوضة ، والمقسومة وغير المقسومة	٢٣ ٢٢٥
إذا وهب جماعة لقوم ، أو وهب رجل جماعة جلاز	٢٤ ٢٢٦

صفحة آتباب

٥ ١٥٦	إذا أعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسمى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة الخطأ والسيان في المتأفة والطلاق ونحوه ، ولا عتاقة إلا لوجه الله
٦ ١٦٠	إذا قال رجل لعبد هو لله ونوى العتق ، والاشهاد في العتق
٧ ١٦٢	أم الولد
٨ ١٦٣	بيع المدبر
٩ ١٦٥	بيع الولاء وهبته
١٠ ١٦٧	إذا أسر أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركا ؟
١١ ١٦٧	عتق المشرك
١٢ ١٦٩	من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية
١٣ ١٦٩	فضل من أدب جاريته وعلها
١٤ ١٧٣	العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون
١٥ ١٧٣	العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده
١٦ ١٧٥	كراهية التطاول على الرقيق ، وقوله عبدي أو أمقي
١٧ ١٧٧	إذا أتاه خادمه بطعامه
١٨ ١٨١	العبد راع في مال سيده
١٩ ١٨١	باب إذا ضرب العبد فليجتنب الوجه
٢٠ ١٨٢	( ٥٠ - كتاب المكاتب )

رقم ٢٥٦٠ - ٢٥٦٥

١ ١٨٤	المكاتب ونجومه في كل سنة نجم
٢ ١٨٧	ما يجوز من شروط المكاتب ، ومن اشترط شرطا ليس في كتاب الله
٣ ١٩٠	استماعة المكاتب وسؤاله الناس
٤ ١٩٤	بيع المكاتب إذا رضى
٥ ١٩٦	إذا قال المكاتب اشترني وأعتقني فاشتره لذلك

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
٢٢٧	٢٥	من أهدى له هدية وعنده جلاؤه فهو أحق	١٢ ٢٦٦ شهادة النساء
٢٢٨	٢٦	إذا وهب يعمراً لرجل وهو راكبه فهو جائز	١٣ ٢٦٧ شهادة الاماء والعبيد
٢٢٨	٢٧	هدية ما يكره لبسها	١٤ ٢٦٨ شهادة المرضعة
٢٣٠	٢٨	قبول الهدية من المشركين	١٥ ٢٦٩ حديث الافك : تعديل النساء بعضهن بعضا
٢٣٢	٢٩	الهدية للمشركين	١٦ ٢٧٤ إذا زكى رجل رجلاً كفاه
٢٣٤	٣٠	لا يحل لأحد أن يرجع في هبة وصدقته	١٧ ٢٧٦ ما يكره من الاطساب في المدح ، وليقل
٢٣٧	٣١	حدثنا ابراهيم بن موسى	ما يعلم
٢٣٨	٣٢	ما قيل في العمري والرقبي	١٨ ٢٧٦ بلوغ الصبيان وشهادتهم
٢٤٠	٣٣	من استعار من الناس الفرس	١٩ ٢٧٩ سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة قبل اليمين
٢٤١	٣٤	الاستعارة للفرس عند البناء	٢٠ ٢٨٠ اليمين على المدعى عليه في الأموال والحدود
٢٤٢	٣٥	فضل المنيحة	٢١ ٢٨٣ إذا ادعى أو قذف فله أن يلمس البينة ،
٢٤٦	٣٦	إذا قال أخذت هذه الجارية على ما يتعارف الناس فهو جائز	وينطلق لطلب البينة
٢٤٦	٣٧	إذا حمل رجل رجلاً على فرس فهو كالعمري والصدقة	٢٢ ٢٨٤ اليمين بعد العصر
		( ٥٢ - كتاب الشهادات )	٢٣ ٢٨٤ يخلف المدعى عليه حيثما وجبت عليه اليمين
		رقم ٢٦٣٧ - ٢٦٨٩	ولا يصرف من موضع الى غيره
٢٤٧	١	ما جاء في البينة على المدعى	٢٤ ٢٨٤ إذا تسارع قوم في اليمين
٢٤٨	٢	إذا عدل رجل أحداً فقال لانعم الا خيراً ، أو قال ما علمت الا خيراً	٢٥ ٢٨٦ ان الذين يشتركون بمعد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً
٢٤٩	٣	شهادة المختبي	٢٦ ٢٨٧ كيف يستحلف ؟
٢٥٠	٤	إذا شهد شاهد أو شهود بشيء فقال آخرون	٢٧ ٢٨٨ من أقام البينة بعد اليمين
٢٥١	٥	ما علمنا ذلك	٢٨ ٢٨٩ من أسر بانجاز الوعد
٢٥٢	٦	الشهداء العدول	٢٩ ٢٩١ لا يسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها
٢٥٣	٧	تعديل كم يجوز	٣٠ ٢٩٢ القرعة في المشكلات
		الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض	( ٥٣ - كتاب الصلح )
		والموت القديم	رقم ٢٦٩٠ - ٢٧١٠
٢٥٤	٨	شهادة القاذف والسارق والزاني	١ ٢٩٧ ما جاء في الاصلاح بين الناس
٢٥٨	٩	لا يشهد على جور إذا أشهد	٢ ٢٩٩ ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس
٢٦١	١٠	ما قيل في شهادة الزور	٣ ٣٠٠ قول الامام لاصحابه اذهبوا بنا نصلح
٢٦٣	١١	شهادة الاعمى وأمره ونكاحه وإنكاحه ومبايعته الخ	( أن يصلحاً بينهما صلحاً والصلح خير )
			٤ ٣٠١ إذا اصطلموا على صلح جور فالصلح مردود
			٥ ٣٠١



صفحة	الباب	صفحة	الباب
٣٠٣	٦	كيف يكتب : هذا ما صالح فلان ابن فلان ، وفلان ابن فلان	١٣ ٣٢٦
٣٠٤	٧	الصلح مع المشركين	١٤ ٣٢٧
٣٠٦	٨	الصلح في الدية	١٥ ٣٢٩
٣٠٦	٩	ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فتنتين عظيمتين	١٦ ٣٥٢
٣٠٧	١٠	هل يشير الامام بالصلح ؟	١٧ ٣٥٣
٣٠٩	١١	فضل الإصلاح بين الناس والمعدل بينهم	١٨ ٣٥٤
٣٠٩	١٢	إذا أشار الامام بالصلح فأبى حكم عليه بالحكم البين	١٩ ٣٥٤
٣١٠	١٣	الصلح بين الغرماء وأصحاب الميراث والمجازفة في ذلك	( ٥٥ - كتاب الوصايا ) رقم ٢٧٣٨ - ٢٧٨١
٣١١	١٤	الصلح بالدين والعين	١ ٣٥٥
		( ٥٤ - كتاب الشروط )	٢ ٣٦٣
		رقم ٢٧١١ - ٢٧٣٧	٣ ٣٦٩
٣١٢	١	ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمباينة	٤ ٣٧١
٣١٣	٢	إذا باع غنلا قد أبرت	٥ ٣٧١
٣١٣	٣	الشروط في البيع	٦ ٣٧٢
٣١٤	٤	إذا اشترط البائع ظهر الدابة الى مكان مسمى جاز	٧ ٣٧٣
٣٢٢	٥	الشروط في المعاملة	٨ ٣٧٤
٣٢٢	٦	الشروط في المهر عند عقدة النكاح	٩ ٣٧٧
٣٢٣	٧	الشروط في المزارعة	١٠ ٣٧٩
٣٢٣	٨	مالا يجوز من الشروط في النكاح	١١ ٣٨٢
٣٢٣	٩	الشروط التي لا تحل في الحدود	١٢ ٣٨٣
٣٢٤	١٠	ما يجوز من شروط المكاتب إذا رضى بالباع على أن يعتق	١٣ ٣٨٤
٣٢٤	١١	الشروط في الطلاق	١٤ ٣٨٥
٣٢٦	١٢	الشروط مع الناس بالقول	أو غيرهم فهو جائز
		الشروط في الولاء	إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجهتك
		الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب	وكتابة الشروط
		الشروط في القرض	المكاتب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله
		الشروط في الوقف	ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الاقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم
		الوصية بالثلث	الوصايا ، وقول النبي ﷺ « وصية الرجل مكتوبة عنده »
		قول الموصي لوصيه تعاهد ولدى ، وما يجوز للموصي من الدعوى	أن يترك ورثته أغنياء غيرهم أن يتكفروا الناس
		إذا أوصى المريض برأسه إشارة بيده جازت لا وصية لوارث	الوصية بالثلث
		الصدقة عند الموت	من بعد وصية يوصي بها أو دين
		( من بعد وصية يوصي بها أو دين )	( من بعد وصية يوصي بها أو دين )
		إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب ؟	هل يدخل النساء والولد في الأقارب ؟
		هل يتفتح الواقف بوقفه ؟	إذا وقف شـيئا فلم يدفعه إلى غيره فهو جائز
		إذا قال دارى صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز	

صفحة الباب	نهرس	صفحة الباب
٢٥ ٣٩٥	إذا قال أرضي أو بستانى صدقة عن أمي فهو جائز	١٥ ٣٨٥
٢٦ ٣٩٦	إذا تصدق أو وقف بعض ماله أو بعض رفيقه أو ذوابه فهو جائز	١٦ ٣٨٦
٢٧ ٣٩٨	من تصدق إلى وكيله ثم رد الوكيل إليه (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فأوزقوهم منه)	١٧ ٣٨٧
٢٨ ٣٩٩	ما يستحب لمن يتوفى فجأة أن يتصدقوا عنه ، وقضاء الذنور عن الميت	١٨ ٣٨٨
٢٩ ٣٩٩	الاشهاد في الوقف والصدقة	١٩ ٣٨٨
٣٠ ٤٠٤	(وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب	٢٠ ٣٩٠
٣١ ٤٠٥	(وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح ) (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا )	٢١ ٣٩١
٣٢ ٤٠٦	(ويستولونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير )	٢٢ ٣٩١
٣٣ ٤٠٦		٢٣ ٣٩٣
٣٤ ٤٠٩		٢٤ ٣٩٤
٣٥ ٤٠٩		
٣٦ ٤١٣		

استخدام اليتيم في السفر والحضر إذا كان  
صالحا له

إذا وقف أرضا ولم يبين الحدود فهو  
جائز

إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو جائز

الوقف كيف يكتب ؟

الوقف للفقير والغني والضعيف

وقف الأرض للمسجد

وقف الدواب والسكران والعروض  
والصامت

نفقة القيم للوقف

إذا وقف أرضا أو بئرا واشترط لنفسه  
مثل دلاء المسلمين

إذا قال الواقف لا تطلب ثمنه إلا لله فهو  
جائز

(يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر  
أحدكم الموت حين الوصية) الخ

قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر من الورثة

## تصویب

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٦	٢	عن	عن	٨٨	٢٧	خراتة	خزائنه
١٦	١٣	أذهب	أذهب	٩٧	١٣	لا يترك	لا يترك
١٨	١٤	عرو بن	عرو بن	٩٨	٩	خلج	خلج
٢٥	١٤	الخاطرة	الخاطرة	١٠١	١	ابن عباس	ابن عباس بن ابن عباس
٣٠	٤	الزهرى	الزهرى	١٠١	١٠	المقبرى	المقبرى
٣٣	٥	٢٢٥٥	٢٣٥٥	١٠٧	٢٢	عقبه	عقبه
٣٣	٢٠	٢٥٥٥	٢٥١٥	١٠٩	٢٢	لسهل	لسهل
٣٦	١٩	كلأها	كلأها	١١٤	١٦	عنها	الله عنها
٣٩	٦	عك	عكك	١١٥	٦	قتهلكين	فهلكتين
٥٠	٨	التمر	التمر	١١٦	٦	التخخير	التخخير
٥٣	١٥	الحاضرة	الحاضرة	١١٦	٧	حتى تستأمرى	حتى تستأمرى
٥٩	١٣	بصهم	بسطهم	١٤٤	٢	عن	عن
٧٠	٨	أطراف ٢٤١٠	الصواب أنها أطراف ٢٤١١	١٥٠	١٠	بالعاقبة	بالعاقبة
٧٠	٨	٥٠٦٣	٥٠٦٢	١٥١	١٤	المعتق	المعتق
٧٠	١٦	وهيب	وهيب	١٥٥	٩	اسماعيل	اسماء
٧٠	٣٠	٢٢٩٨	٣٣٩٨	١٩٤	١٩	١٤	٤
٧١	٢٢	فأعته	فأعته	١٩٧	٣	عن	عن
٧٣	١٧	أنصرف	الصراف	٢٠٠	٣	سليمان	سليمان
٧٥	٢٠	بن أبي	ابن أبي	٢٠٠	١٢	عن	عن
٧٦	٢٣	بسكير	بسكير	٢٠٦	١	أرجى	أرجى
٧٨	١٢	القفطة	القفطة	٢١١	٣	فارجه	فارجه
٨٠	١٠	يارسول الله فضالة	يارسول الله فضالة	٢١١	٦	هواة	أبو هواة
٨٣	٦	٣٤٢٨	٢٤٢٨	٢١٧	٢٤	الهب	الهب

صفحة	سطر	خطاً	صواب	صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢١٨	٦	أمرأة	امرأة	٣٠٤	٤	أحلبها	أحلبها
٢٢٠	١٦	فرد	فرد	٣٠٥	١	سرج	سرج
٢٢١	٢٥	عبيدة	عبيدة	٣٠٦	٩	فرصى	فرصى
٢٢٤	٥	بن	بن	٣١٣	٢٢	روة	عروة
٢٢٧	١٧	يتقدم	يتقدم	٣٢٣	١١	رافع	رافع
٢٣٠	١٥	جاء رجل	جاء رجل	٣٢٤	٥	رسول	رسول
٢٣٠	١٦	هبة	هبة	٣٢٥	١٣	فأبها	فأبها
٢٣٢	٧	المستلى	المستلى	٣٢٦	٢	ابراهيم	ابراهيم
٢٥١	٢٢	سريره	سريره	٣٣٣	١٠	يقروا	يقروا
٢٥١	٢٣	نأمنه	نأمنه	٣٥٣	١٠	يقال	يقال
٢٥٢	٢٢	عمر	عمر	٣٦٠	٢٩	ويقتل	ويقتل
٢٥٣	١٤	استأذن	استأذن	٣٨٤	١٤	ولية	ولية
٢٥٤	٣	بن أشعث	بن أشعث	٣٨٤	٢٥	لشي	لشي
٢٥٤	٥	عائشة أنظرن	عائشة أنظرن	٣٨٥	١٧	الحراف	الحراف
٢٥٤	٢٧	القاذف	القاذف	٣٨٦	١٥	٢٨٨٩	٢٨٨٩
٢٥٤	٢٨	تقبلوا	تقبلوا	٣٨٨	٢٨	٢٩٦٠	٢٩٦٠
٢٥٥	١٠	سعد	سعد	٣٩١	٨	اليتامى	اليتامى
٢٥٨	٢٥	حريز	حريز	٣٩٢	١٠	يورث	يورث
٢٦١	١٤	قلبه	قلبه	٤٠٥	١٤	سبيل الله	سبيل الله
٢٦٤	٦	عبد	عبد	٤٠٩	١٤	مقنه	مقنه
٢٦٨	١٥	٤	١٤	٤١٠	١٢	الأولين	الأولين
٢٧٠	٧	آذنوا	آذنوا	٤١١	٣٥	الافراد	الافراد
٢٧١	١٤	الحضير	الحضير	٤١٤	٢	الجزية	الجزية
٢٩٣	٢	تأذيتهم	تأذيتهم				

# فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَحِ

## صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفهرس أبجدي، بأسماء كتب صحيح البخاري

زُاْ أَصْنُهُ تَصْحِيْحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأُثِرَتْ عَلَيْهِ مُقَابَلَةُ نُسَخِ الطَّبَوَيْةِ وَالْمُطَوَّلَةِ  
عَلَى لَعْنَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذِ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرَّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأُثِرَتْ عَلَيْهِ طَبَعُهُ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

رَضِيَ كُتُبُهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَعَادِيَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّازُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء السادس

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الغسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزراعة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجبل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استنباط المرتدّين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشربة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأضاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٤٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزراعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشراكة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغازي (ج ٧-٨)	(ج ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- النذور	(ج ١١)
١٩- التهجد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- الجزية والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقبة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوضوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضعنا هذا المهروس وفق المعجم الموهوس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يجري عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٦ - كتاب الجهاد والسير

**قوله** (كتاب الجهاد) كذا لابن شبرويه، وكذا للنسفي لكن قدم البسملة، وسقط «كتاب» لباقيين واقتصروا على «باب فضل الجهاد» لكن عند القاسبي «كتاب فضل الجهاد» ولم يذكر باب، ثم قال بعد أبواب كثيرة «كتاب الجهاد». باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام، وسيأتي. والجهاد بكسر الجيم أصله لغة المشقة، يقال: جهدت جهادا بلفظ المشقة. وشرعا بذل الجهد في قتال الكفار، ويطلق أيضا على مجاهدة النفس والشیطان والفساق، فأما مجاهدة النفس فعلى تعلم أمور الدين ثم على العمل بها ثم على تعليمها، وأما مجاهدة الشيطان فعلى دفع ما يأتي به من الشهوات وما يزينه من الشهوات، وأما مجاهدة الكفار فتقع باليد والمال واللسان والقلب، وأما مجاهدة الفساق فيأليد ثم اللسان ثم القلب، وقد روى النسائي من حديث سبرة - بفتح المهملة وسكون الموحدة - ابن الفاكه - بالغاء وكسر الكاف بعدها - في أثناء حديث طويل قال فيقول - أي الشيطان - يخاطب الإنسان: «جهاد فهو جهاد النفس والمال». واختلف في جهاد الكفار هل كان أولا فرض عين أو كفاية. وسيأتي البحث فيه في «باب وجوب النفير»

### ١ - باب فضل الجهاد والسير

وقول الله تعالى [ ١١١ التوبة ] : «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ، وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ؟ فَاسْتَشِيرُوا بِرَأْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ - إلى قوله - وبشّر المؤمنين) قال ابن عباس: الحدود الطاعة

٢٧٨٢ - **حدثنا** الحسن بن صهباح **حدثنا** محمد بن سابق **حدثنا** مالك بن نويرة **قال** سمعت الوليد بن العيزار **ذكر** عن أبي عمرو الشيباني **قال** : **قال** عبد الله بن مسعود **رضي** الله عنه «سألت رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله أي العمل أفضل؟ قال: الصلاة على ميقاتها. قلت: ثم أي؟ قال: ثم برؤا الدين. قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله. فسكت عن رسول الله ﷺ، ولو استزدته لزداني»

٢٧٨٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** سفهان **قال** **حدثني** منصور عن مجاهد عن طلوس عن هناد بن عمار **رضي** الله عنهما **قال** «قال رسول الله ﷺ لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا»

٢٧٨٤ - **حديثنا** مسددٌ حدثنا خالدٌ حدثنا حبيب بن أبي عمرة عن عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله، نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟ قال: لكن أفضل الجهاد حجٌّ مبرورٌ.

٢٧٨٥ - **حديثنا** إسحاقٌ أخبرنا عثمانٌ حدثنا حمادٌ حدثنا محمد بن جعدة قال أخبرني أبو حصين أن ذكواناً حدثه أن أبا هريرة رضي الله عنه حدثه قال: «جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: دُلّني على عمل يبدل الجهاد. قال: لا أجدّه. قال: هل تستطيع إذا خرج الجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تفتر، وتصوم ولا تفطر؟ قال: ومن يستطيع ذلك؟ قال أبو هريرة: إن فرس الجاهد ليستثني في طوله، فيكتب له حسنات».

**قوله** (باب فضل الجهاد والسير) بكسر الميملة وفتح التحتانية جمع سيرة، وأطلق ذلك على أبواب الجهاد لأنها متلقة من أحوال النبي ﷺ في غزواته. **قوله** (وقول الله تعالى (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة) الآيةين إلى قوله (وبشر المؤمنين) كذا للنسفي وابن شهبويه، وساق في رواية الأصيلي وكريمة الآيتين جميعاً، وعند أبي ذر إلى قوله (وعداً عليه حقاً) ثم قال: إلى قوله (والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين) والمراد بالمباينة في الآية ما وقع في ليلة العقبة من الانصار أو أعم من ذلك، وقد ورد ما يدل على الاحتمال الأول عند أحمد عن جابر، وعند الحاكم في «الاكلیل»، عن كعب بن مالك، وفي مرسل محمد بن كعب قال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله اشترط لربك ولنفسك ما شئت، فقال: اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، واشترط لنفسي أن تمنعوني عما تمنعون منه أنفسكم. قالوا: فما لنا إذا فعلنا ذلك؟ قال: الجنة. قالوا: ربح البيع، لا تقبل ولا نستقبل، فزل (إن الله اشترى) الآية. **قوله** (قال ابن عباس الحدود الطاعة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله (تلك حدود الله) بمعنى طاعة الله، وكأنه تفسير باللازم، لأن من أطاع وقف عند أمثاله أمره واجتناب نهيه ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث: الأول حديث ابن مسعود «أى العمل أفضل»، وقد تقدم الكلام عليه في «المواقف»، وأغرب الداودي فقال في شرح هذا الحديث: إن أوقع الصلاة في ميقاتها كان الجهاد مقدماً على بر الوالدين، وإن أخرها كان البر مقدماً على الجهاد. ولا أعرف له في ذلك مستنداً، فالذي يظهر أن تقديم الصلاة على الجهاد والبر لسكونها لازمة للمكلف في كل أحيانها، وتقديم البر على الجهاد لتوقفه على إذن الأبوين. وقال الطبري: إنما خص ﷺ هذه الثلاثة بالذكر لأنها عنوان على ما سواها من الطاعات، فإن من ضيع الصلاة المفروضة حتى يخرج وقتها من غير عذر مع خفة مؤنتها عليه وعظيم فضائها فهو لما سواها أضيع، ومن لم يبر والديه مع وفود حقهما عليه كان لغيرهما أقل براً، ومن ترك جهاد الكفار مع شدة عداوتهم للدين كان لجهاد غيرهم من الفساق أترك، فظهر أن الثلاثة تجتمع في أن من حافظ عليها كان لما سواها أحفظ، ومن ضيعها كان لما سواها أضيع. الثاني حديث ابن عباس «لا هجرة بعد الفتح»، وسيأتي شرحه بعد أبواب في «باب وجوب النفير». الثالث حديث عائشة و جهاد كن الحج، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج، ووجه دخوله في هذا الباب من تقريره ﷺ لقولها «نرى



الجهاد أفضل الأعمال . الرابع : **قوله** ( حدثنا إسحق ) كذا للأكثر غير منسوب ، وللأصيل وابن عساكر وحدثنا إسحق بن منصور ، وأما أبو علي الجبائي فقال : لم أره منسوباً لأحد ، وهو إما ابن راهويه أو ابن منصور . **قوله** ( جاء رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( قال لا أجده ) هو جواب النبي ﷺ . وقوله « قال هل تستطيع » كلام مستأنف . ولمسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه بلفظ « قيل ما يعدل الجهاد ؟ قال : لا تستطيعونه : فأعادوا عليه مرتين أو ثلاثة كل ذلك يقول : لا تستطيعونه . وقال في الثالثة « مثل الجهاد في سبيل الله » الحديث . وأخرج الطبراني نحو هذا الحديث من حديث سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وقال في آخره « لم يبلغ العشر من عمله » وسيأتي بقية السلام عليه في الباب الذي يليه . **قوله** ( قال ومن يستطيع ذلك ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان « قال لا أستطيع ذلك » وهذه فضيلة ظاهرة للجهاد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد شيء من الأعمال ، وأما ما تقدم في كتاب العيدين من حديث ابن عباس مرفوعاً « ما العمل في أيام أفضل منه في هذه » يعني أيام العشر - قالوا : ولا الجهاد في سبيل الله ؟ قال : ولا الجهاد ، فيحتمل أن يكون عموم حديث الباب خص بما دل عليه حديث ابن عباس ، ويحتمل أن يكون الفضل الذي في حديث الباب مخصوصاً بمن خرج قاصداً المخاطرة بنفسه وماله فأصيب كما في بقية حديث ابن عباس « خرج يحاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء » ، فهومنه أن من رجع بذلك لا يزال الفضيلة المذكورة . لكن يشكك عليه ما وقع في آخر حديث الباب <sup>(١)</sup> « وتوكل الله للمجاهد الخ » ويمكن أن يجاب بأن الفضل المذكور أولاً خاص بمن لم يرجع ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون لمن يرجع أجر في الجنة كما سيأتي البحث فيه في الذي بعده . وأشد ما تقدم في الإشكال ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تقبوا عدوك فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا بلى . قال : ذكر الله » فانه ظاهر في أن الذكر بمجرد أفضل من أبلغ ما يقع للمجاهد وأفضل من الإنفاق مع ما في الجهاد والنفقة من النفع المتعدي . قال عياض : اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد ، لأن الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صارت جميع حالات المجاهد وتصرفاته المباحة معادلة لأجر المواظب على الصلاة وغيرها ، ولهذا قال ﷺ « لا تستطيع ذلك » وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وإنما هي أحسان من الله تعالى لمن شاء ، واستدل به على أن الجهاد أفضل الأعمال مطلقاً لما تقدم تقريره . وقال ابن دقيق العيد : القياس يقتضي أن يكون الجهاد أفضل الأعمال التي هي وسائل لأن الجهاد وسيلة إلى إعلان الدين ونشره وإخماد الكفر ودحضه ، ففضيلته بحسب فضيلة ذلك والله أعلم . **قوله** ( قال أبو هريرة إن فرس المجاهد ليستن ) أي يمرح بنشاط ، وقال الجوهري هو أن يرفع يديه ويطحهما معاً ، وقال غيره أن يلج في عدوه مقبلاً أو مدبراً . وفي المثل « استنت الفصال حتى القرعى » يضرب لمن يتشبه بمن هو فوقه ، وقوله « في طوله » بكسر المهملة وفتح الواو وهو الجبل الذي يشده الدابة ويمسك طرفه ويرسل في المرعى ، وقوله « فيسكت له حسنات » بالنصب على أنه مفعول ثان أي يكتب له الاستئناس حسنات ، وهذا القدر ذكره أبو حصين عن أبي صالح هكذا موقوفاً ، وسيأتي بعد بضعة وأربعين باباً في

(١) ذكرت في الباب الذي يليه

د باب الخيل ثلاثة ، من طريق زيد بن أسلم عن أبي صالح مرفوعا ، ويأتي بقية الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى

٢ - باب أفضل الناس مؤمن مجاهد بنفسه وماله في سبيل الله . وقوله تعالى [ ١٠ للصف ] :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ؟ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ، ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ . يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَتَسْكُنُ فِيهَا طَائِفَةٌ مِنْ جَنَّاتِ عَدْنٍ ، ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾

٢٧٨٦ - حديث أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عطاء بن يزيد الليثي أن أبا سعيد

الخدري رضي الله عنه حدثه قال : قيل يا رسول الله أي الناس أفضل ؟ فقال رسول الله ﷺ : مؤمن مجاهد في سبيل الله بنفسه وماله . قالوا : ثم من ؟ قال : مؤمن في شعب من الشعاب يتقى الله ويدع الناس من شره .

[ الحديث ٢٧٨٦ - طريقه في ٦٤٩٤ ]

٢٧٨٧ - حديث أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال

« سمعت رسول الله ﷺ يقول « مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم - بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم . وتوكل الله للمجاهد في سبيله بأن يتوفاه أن يدخله الجنة أو يرجعه سالما مع أجر أو غنيمة »

قوله ( باب أفضل الناس مؤمن مجاهد ) في رواية الكشميني « مجاهد ، بلفظ المضارع . قوله ( وقوله يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة ) أي تفسير هاتين الآيتين ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة أن هذه الآية لما نزلت قال المسلمون : لو علمنا هذه التجارة لأعطينا فيها الأموال والأهلين ، فنزلت : تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون الآية ، هكذا ذكره مرسل ، وروى هو والطبري من طريق قتادة قال « لولا أن الله يدها ودل عليها لتألم عليها رجال أن يكونوا يعلنونها حتى يطلبونها » . قوله ( قيل يا رسول الله ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم أن أبا ذر سأله عن نحو ذلك . قوله ( أي الناس أفضل ) في رواية مالك من طريق عطاء بن يسار مرسل ، ووصله الترمذي والنسائي وابن حبان من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن عن عطاء بن يسار عن ابن عباس « خير الناس منزلا ، وفي رواية للحاكم « أي الناس أكمل إيمانا ، وكأن المراد بالمؤمن من قام بما تعين عليه القيام به ثم حصل هذه الفضيلة ، وليس المراد من اقتصر على الجهاد وأهل الواجبات العينية ، وحينئذ فيظهر فضل المجاهد لما فيه من بذل نفسه وماله لله تعالى ، ولما فيه من النفع المتعدي ، وإنما كان المؤمن المعتزل يتلوه في الفضيلة لأن الذي يخاطب الناس لا يسلم من ارتكاب الآثام فقد لا يني هذا بهذا ، وهو مقيد بوقوع الفتن . قوله ( مؤمن في شعب ) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري « رجل معتزل » . قوله ( يتقى الله ) في رواية مسلم من طريق الزبيدي عن الزهري « يعبد الله ، وفي حديث ابن عباس « معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور

الناس ، والترمذي وحسنه والحاكم وصححه من طريق ابن أبي ذئاب عن أبي هريرة ، أن رجلا مر بفصب فيه عين  
 حذبة ، فأجبه فقال : لو اعترلت ، ثم استأذن النبي ﷺ فقال : لا تفعل ، فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من  
 صلاته في بيته سبعين عاما ، وفي الحديث فضل الانفراد لما فيه من السلامة من الغيبة والنحو ونحو ذلك ، وأما  
 اعتزال الناس أصلا فقال الجمهور : محل ذلك عند وقوع الفتن كما سيأتي بسطه في كتاب الفتن ، ويؤيد ذلك رواية  
 بعجة بن عبد الله عن أبي هريرة مرفوعا ، يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من أخذ بعنان فرسه في  
 سبيل الله يطلب الموت في مظلته ، ورجل في شصب من هذه الشعاب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس إلا من خيره ،  
 أخرجه مسلم وابن حبان من طريق أسامة بن زيد الليثي عن بعجة ، وهو بموحدة وجم مفتوحتين بينهما مبهمة  
 ساكنة ، قال ابن عبد البر : إنما أوردت هذه الأحاديث بذكر الشعب والجبل لأن ذلك في الأغلب يكون عاليا من  
 الناس ، فكل موضع يبعد على الناس فهو داخل في هذا المعنى . **قوله** ( مثل المجاهد في سبيل الله ، والله أعلم بمن  
 يجاهد في سبيله ) فيه إشارة إلى اعتبار الاخلاص ، وسيأتي بيانه في حديث أبي موسى بعد اثني عشر بابا . **قوله**  
 ( كمثل الصائم القائم ) ، ولمسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، كمثل الصائم القائم القانت بأيات الله لا يفتر من  
 صلاة ولا صيام ، زاد النسائي من هذا الوجه ، الخاشع الراكع الساجد ، وفي الموطأ وابن حبان ، كمثل الصائم القائم  
 الدائم الذي لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى يرجع ، ولاحد واليزار من حديث النعمان بن بشير مرفوعا ، مثل  
 المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم نهاره القائم ليله ، وشبه حال الصائم القائم بمجال المجاهد في سبيل الله في نيل الثواب  
 في كل حركة وسكون لأن المراد من الصائم القائم من لا يفتر ساعة عن العبادة فأجره مستمر ، وكذلك المجاهد  
 لا تضيق ساعة من ساعاته بغير ثواب لما تقدم من حديث ، أن المجاهد لتسنت فرسه فيكتب له حسنات ، وأصرح منه  
 قوله تعالى ( ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ) الآيتين . **قوله** ( ونوكل الله الخ ) تقدم منه مفردا في كتاب  
 الايمان من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة وسياقه أتم ، ولفظه ، اتدب الله ، ، ولمسلم من هذا الوجه بلفظ ، تضمن  
 الله لمن خرج في سبيله لا يخرج إلا لإيمان به ، وفيه التفات وان فيه انتقالا من ضمير الحضور إلى ضمير الغيبة . وقال ابن  
 مالك : فيه حذف القول والاكتفاء بالمقول ، وهو مانع شائع سواء كان حالا أو غير حال ، فن الحال قوله تعالى  
 ( ويستغفرون للذين آمنوا ، ربنا وسعت ) أي قائلين ربنا ، وهذا مثله أي قائلا لا يخرج الخ ، وقد اختلفت الطرق عن  
 أبي هريرة في سياقه ، فرواه مسلم من طريق الأعرج عنه بلفظ ، تكفل الله بأنجاهد في سبيله لا يخرج من بيته إلا جهاد  
 في سبيله وتصديق كلمته ، وسيأتي كذلك من طريق أبي الزناد في كتاب الخس ، وكذلك أخرجه مالك في الموطأ عن أبي  
 الزناد في كتاب الخس ، وأخرجه الدارمي من وجه آخر عن أبي الزناد بلفظ ، لا يخرج إلا للجهاد في سبيل الله  
 وتصديق كلمته ، ، نعم أخرجه أحمد والنسائي من حديث ابن عمر ، فوقع في روايته التصريح بأنه من الأسانيد  
 الإلهية ، ولفظه ، عن رسول الله ﷺ فيما يحكي عن ربه قال : أيما عبد من عبادي خرج مجاهدا في سبيل ابتغاء  
 مرضاتي ضمنت له إن رجعته أن أرجعه بما أصاب من أجر أو غنيمة ، الحديث رجاله ثقات ، وأخرجه الترمذي  
 من حديث عبادة بلفظ ، يقول الله عز وجل : الجاهد في سبيلي هو على ضامن إن رجعته رجعت به بأجر أو غنيمة ،  
 الحديث وصححه الترمذي ، وقوله ، تضمن الله وتكفل الله واتدب الله ، بمعنى واحد ، وعصه تحقيق الوعد  
 المذكور في قوله تعالى ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ) وذلك التحقيق على وجه

الفضل منه سبحانه وتعالى ، وقد عبر عليه السلام عن الله سبحانه وتعالى بلفظ الضمان ونحوه مما جرت به عادة الخطابين فيما تطمئن به نفوسهم ، وقوله « لا يخرجهم إلا الجهاد » نص على اشتراط خلوص النية في الجهاد ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أحد عشر بابا ، وقوله « فهو على ضامن » أى مضمون ، أو معناه أنه ذو ضمان .

**قوله** ( بأن يتوفاه أن يدخله الجنة ) أى بأن يدخله الجنة إن توفاه ، فى رواية أبى زرعة الدمشقي عن أبى اليان دان توفاه ، بالشرطية والفعل الماضى أخرجه الطبرانى وهو أوضح . **قوله** ( أن يدخله الجنة ) أى بغير حساب ولا هذاب ، أو المراد أن يدخله الجنة ساعة موته ، كما ورد « أن أرواح الشهداء تسرح فى الجنة ، وبهذا التقرير يندفع لمراد من قال : ظاهر الحديث التسوية بين الشهيد والزاجع سالما لأن حصول الأجر يستلزم دخول الجنة ، وحصل الجواب أن المراد بدخول الجنة دخول خاص . **قوله** ( أو يرجعه ) بفتح أوله ، وهو منصوب بالمعطف على يتوفاه . **قوله** ( مع أجر أو غنيمة ) أى مع أجر خالص إن لم يغم شيئا أو مع غنيمة خالصة معها أجر ، وكأنه سكت عن الأجر الثانى الذى مع الغنيمة لنقصه بالنسبة إلى الأجر الذى بلا غنيمة ، والحامل على هذا التأويل أن ظاهر الحديث أنه إذا غنم لا يحصل له أجر ، وليس ذلك مرادا بل المراد أو غنيمة معها أجر أنقص من أجر من لم يغم ، لأن القواعد تقتضى أنه عند عدم الغنيمة أفضل منه وأتم أجرا عند وجودها ، فالحديث صريح فى نفي الحرمان وليس صريحا فى نفي الجمع . وقال الكرماني : معنى الحديث أن المجاهد إما يستشهد أولا ، والثانى لا ينفك من أجر أو غنيمة مع إمكان اجتماعهما ، فهى قضية مانعة الخلو لا الجمع ، وقد قيل فى الجواب عن هذا الاشكال : إن أو بمعنى الواو ، وبه جزم ابن عبد البر والقرطبي ورجعها التوربشتي ، والتقدير بأجر وغنيمة . وقد وقع كذلك فى رواية لمسلم من طريق الأعرج عن أبى هريرة رواه كذلك عن يحيى بن يحيى عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبى الزناد ، وقد رواه جعفر الريانى وجماعة عن يحيى بن يحيى فقالوا : أجر أو غنيمة بصيغة أو ، وقد رواه مالك فى الموطأ بلفظ « أو غنيمة » ولم يختلف عليه إلا فى رواية يحيى بن بكير عنه فوقع فيه بلفظ « و غنيمة » ، ورواية يحيى بن بكير عن مالك فيها مقال . ووقع عند النسائى من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة بالواو أيضاً وكذا من طريق عطاء بن ميناء عن أبى هريرة ، وكذلك أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عن أبى أمامة بلفظ « بما نال من أجر و غنيمة » ، فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن « أو » فى هذا الحديث بمعنى الواو كما هو مذهب نحاة الكوفيين ، لكن فيه إشكال صعب لأنه يقتضى من حيث المعنى أن يكون الضمان وقع بمجموع الأمرين لكل من رجع ، وقد لا يتفق ذلك فإن كثيرا من الغزاة يرجع بغير غنيمة ، فما فر منه الذى ادعى أن « أو » بمعنى الواو وقع فى نظيره لأنه يلزم على ظاهرها أن من رجع بغنيمة رجع بغير أجر ، كما يلزم على أنها بمعنى الواو أن كل غازي يجمع له بين الأجر والغنيمة معا ، وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا « ما من غازية تغزو فى سبيل الله فيصيرون الغنيمة إلا تعجلوا ثلثي أجرهم من الآخرة ويبقى لهم الثلث » ، فإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم ، وهذا يؤيد التأويل الاول وأن الذى يغم يرجع بأجر لكنه أنقص من أجر من لم يغم ، فتكون الغنيمة فى مقابلة جزء من أجر الغزو ، فإذا قوبل أجر الغانم بما حصل له من الدنيا وتمتعه به بأجر من لم يغم مع اشتراكهما فى التعب والمشقة كان أجر من غنم دون أجر من لم يغم ، وهذا موافق لقول خباب فى الحديث الصحيح « لا فى » فإنا من مات ولم يأكل من أجره شيئا ، الحديث . واستشكل بعضهم نقص ثواب المجاهد بأخذه الغنيمة ،

وهو مخالف لما يدل عليه أكثر الأحاديث ، وقد اشتهر بمدح النبي ﷺ بحل الغنيمة وجعلها من فضائل أمته ، فلو كانت تنقص الأجر ما وقع المدح بها . وأيضا فإن ذلك يستلزم أن يكون أجر أهل بدر انقص من أجر أهل أحد مثلامع أن أهل بدر أفضل بالاتفاق . وسبق إلى هذا الإشكال ابن عبد البر ، وحكاه عياض وذكر أن بعضهم أجاب عنه بأنه ضعف حديث عبد الله بن عمرو لأنه من رواية حميد بن ماني وليس بمشهور ، وهذا مردود لأنه ثقة يمتنع به عند مسلم ، وقد وثقه النسائي وابن يونس وغيرهما ولا يعرف فيه تخرج لأحد . ومنهم من حمل نقص الأجر على غنيمة أخذت على غير وجهها ، وظهور فساد هذا الوجه يعني عن الاطناب في رده ، إذ لو كان الأمر كذلك لم يبق لهم ثلث الأجر ولا أقل منه . ومنهم من حمل نقص الأجر على من قصد الغنيمة في ابتداء جهاده وحمل تمامه على من قصد الجهاد محضا ، وفيه نظر لأن صدر الحديث مصرح بأن المقسم راجع إلى من أخلص لقوله في أوله ولا يخرجهم إلا لإيمان بني وتصدق برسلي . وقال عياض : الوجه عندى لإجراء الحديثين على ظاهرهما واستعمالهما على وجهيهما . ولم يجب عن الإشكال المتعلق بأهل بدر . وقال ابن دقيق العيد : لانعارض بين الحديثين ، بل الحكم فيهما جاز على القياس لأن الأجور تتفاوت بحسب زيادة المشقة فيما كان أجره بحسب مشقته ، إذ للشفقة دخول في الأجر ، وإنما المشكل العمل المتصل بأخذ الغنائم ، يعني فلو كانت تنقص الأجر لما كان السلف الصالح يثابرون عليها ، فيمكن أن يجاب بأن أخذها من جهة تقديم بعض المصالح الجزئية على بعض لأن أخذ الغنائم أول ما شرع كان عونا على الدين وقوة لضعفاء المسلمين ، وهى مصلحة عظيمة يغتفر لها بعض النقص في الأجر من حيث هو . وأما الجواب عن استشكل ذلك بحال أهل بدر فالذى ينبغى أن يكون التقابل بين كمال الأجر ونقصانه ان يغزو بنفسه إذا لم يغتم أو يغزو فيغتم ، فغايته أن حال أهل بدر مثلاً عند عدم الغنيمة أفضل منه عند وجودها ، ولا ينبغى ذلك أن يكون حالهم أفضل من حال غيرهم من جهة أخرى ، ولم يرد فيهم نص أنهم لو لم يغنموا كان أجرهم بحاله من غير زيادة ، ولا يلزم من كونه مغفورا لهم وأنهم أفضل المجاهدين أن لا يكون وراهم مرتبة أخرى . وأما الاعتراض بحل الغنائم فقير وارد ، إذ لا يلزم من الحل ثبوت وفاة الأجر لكل غاز ، والمباح في الأصل لا يستلزم الثواب بنفسه ، لكن ثبت أن أخذ الغنيمة واستيلاءها من الكفار يحصل الثواب ، ومع ذلك فع صحته ثبوت الفضل في أخذ الغنيمة وصحة المدح بأخذها لا يلزم من ذلك أن كل غاز يحصل له من أجر غزائه نظير من لم يغتم شيئا البتة . قلت : والذي مثل بأهل بدر أراد التهويل ، والا فالامر على ما تقرر أخرا بأنه لا يلزم من كونهم مع أخذ الغنيمة انقص أجرا بما لو لم يحصل لهم أجر الغنيمة أن يكونوا في حال أخذهم الغنيمة مفضلين بالنسبة إلى من بعدهم كمن شهد أحدا لكونهم لم يغنموا شيئا بل أجر البدرى في الأصل أضعاف أجر من بعده ، مثال ذلك أن يكون لو فرض أن أجر البدرى بغير غنيمة ستائة وأجر الأحدي مثلا بغير غنيمة مائة فإذا نسبنا ذلك باعتبار حديث عبد الله بن عمرو كان للبدرى لكونه أخذ الغنيمة مائتان وهى ثلث الستائة فيمكن أن يكون أكثر أجرا من الأحدي ، وإنما امتاز أهل بدر بذلك لكونها أول غزوة شهدها النبي ﷺ في قتال الكفار وكان مبدأ اشتهار الاسلام وقوة أهله ، فكان لمن شهدها مثل أجر من شهد المغازى التى بعدها جميعا ، فصارت لا يوازيها شيء في الفضل والله أعلم . واختار ابن عبد البر أن المراد بنقص أجر من غنم أن الذى لا يغتم يزداد أجره لحزنه على مفاته من الغنيمة ، كما يؤجر من أصيب بما له فكان الأجر لما نقص عن المضاعفة بسبب الغنيمة عند ذلك كالتقص من أصل الأجر ، ولا يخفى مباينة هذا التأويل

لسياق حديث عبد الله بن عمرو الذي تقدم ذكره . وذكر بعض المتأخرين للتعبير بثلاث الأجر في حديث عبد الله بن عمرو حكمة لطيفة بالغة وذلك أن الله أعد للجهاديين ثلاث كرامات : دنيرتان وأخرية ، فالدينيرتان السلامة والغنية والأخرية دخول الجنة ، فاذا رجع سالما غائما فقد حصل له ثلثا ما أعد الله له وبقي له عند الله الثلث ، وإن رجع بغير غنيمة عوضه الله عن ذلك ثوابا في مقابلة ما فاتته ، وكأن معنى الحديث أنه يقال للجهاد : اذا فات عليك شيء من أمر الدنيا عوضتك عنه ثوابا . وأما الثواب المختص بالجهاد فهو حاصل للفريقين معا ، قال : وغاية ما فيه عدم ما يتعلق بالنعمتين الدينيرتين أجرا بطريق المجاز والله أعلم . وفي الحديث أن الفضائل لا تدرك دائما بالقياس ، بل هي بفضل الله . وفيه استعمال التمثيل في الأحكام ، وأن الأعمال الصالحة لا تستلزم الثواب لأصابتها ، وإنما تحصل بالنية الخالصة إجمالا وتفصيلا ، والله أعلم

### ٣ - باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء

وقال عمر : اللهم ارزقني شهادة في بلد رسولك

٢٧٨٨ ، ٢٧٨٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول « كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان فتقطعها وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها رسول الله ﷺ فأقطعته وجعلت قلبي رأسه ، فقام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو يضحك ، قالت قلت : وما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي غرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركبون تبيع هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل الملوك على الأسرة ، شك إسحاق - قالت قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعاهما رسول الله ﷺ . ثم وضع رأسه ، ثم استيقظ وهو يضحك . قالت قلت : وما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمتي غرضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الأول - قالت قلت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأولين . فركبت البحر في زمن معاوية بن أبي سفيان فصبرت عن دابتي حين خرجت من البحر فبكيت »

[ الحديث ٢٧٨٨ - أطرافه في : ٢٧٩٩ ، ٢٨٧٧ ، ٢٨٩٤ ، ٦٢٨٢ ، ٧٠٠٩ ]

[ الحديث ٢٧٨٩ - أطرافه في : ٢٨٠٠ ، ٢٨٧٨ ، ٢٨٩٥ ، ٧٩٢٤ ، ٦٢٨٣ ، ٧٠٠٢ ]

**قوله** ( باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء ) قال ابن المنير وغيره : وجه دخول هذه الترجمة في الفقه أن الظاهر من الدعاء بالشهادة يستلزم طلب نصر الكافر على المسلم وإعانة من يعصى الله على من يطيعه ، لكن الفصد الأصلي إنما هو حصول الدرجة العليا المترتبة على حصول الشهادة ، وليس ما ذكره مقصودا لذاته وإنما يقع من ضرورة الوجود فاعتبر حصول المصلحة العظمى من دفع الكفار وإدلالهم وقهرهم بقصد قتلهم بحصول ما يقع في ضمن ذلك من قتل بعض المسلمين ، وجزاء تمني الشهادة لما يدل عليه من صدق من وقعت له من إعلاء كلمة الله حتى

بذل نفسه في تحصيل ذلك . ثم أورد المصنف فيه حديث أنس في قصة أم حرام ، والمراد منه قول أم حرام : ادع الله أن يجعلني منهم ، فندما لها ، وسيأتي الكلام على استيفاء شرحه في كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى ، وهو ظاهر فيما ترجم له في حق النساء ، ويؤخذ منه حكم الرجال بطريق الأولى وأغرب ابن التين فقال : ليس في الحديث تمنى الشهادة وإنما فيه تمنى الغزو ، ويجب أن الشهادة هي الثمرة العظمى المطلوبة في الغزو ، وأم حرام بفتح المهملةين هي خالة أنس ، ولم يختلف على مالك في أسناده ، لكن رواه بشر بن عمر عنه فقال : عن أنس عن أم حرام ، وهو موافق رواية محمد بن يحيى بن حبان عن أنس التي ستأتي . **قوله** ( وقال عمر الخ ) تقدم في أواخر الحج بأنهم من هذا السبيل ، وتقدم هناك شرحه وبيان من وصله

### ٥ - باب درجات المجاهدين في سبيل الله . يقال هذه سبيل ، وهذا سبيل

قال أبو عبد الله : غزاً واحداً غاز . ثم درجات : لهم درجات

٢٧٩٠ - **حدثنا** يحيى بن صالح **حدثنا** فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « من آمن بالله وبرسوله وأقام الصلاة وصام رمضان كان حقاً على الله أن يبدخه الجنة ، جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها . فقالوا : يا رسول الله ، أفلا نبشركم للناس ؟ قال : إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيل الله ما بين الدرجتين كما بين السماء والأرض فإذا سألهم الله فله ألوه الفردوس فانه أوسط الجنة وأعلى الجنة - أراه قال : وفوقه عرش الرحمن - ومنه تفتجر أنهار الجنة » قال محمد بن فليح عن أبيه « وفوقه عرش الرحمن »

[ الحديث ٢٧٩٠ طوله في : ٧٤٧٣ ]

٢٧٩١ - **حدثنا** موسى **حدثنا** جرير **حدثنا** أبو رجاء عن شجرة قال « قال النبي ﷺ : رأيت الليلة رجلين أنياي قصيدا في الشجرة وأدخلا داراً أحسن وأفضل ، لم أرقط أحسن منها ، قال أما هذو الدار فدار الشهداء »

**قوله** ( باب درجات المجاهدين في سبيل الله ) أي بيانها ، وقوله « يقال هذه سبيل ، أي ان السبيل يذكر ويؤنث وبذلك جزم الفراء فقال في قوله تعالى ( ليضل عن سبيل الله ) ويتخذها مژواً ( الضمير يعود على آيات القرآن وان شئت جعلته للسبيل لأنها قد تؤنث قال الله تعالى ( قل هذه سبيل ) وفي قراءة أبي بن كعب ( وان يروا سبيل الرشد لا يتخذوها سبيلاً ) انتهى . ويحتمل أن يكون قوله تعالى ( هذه ) إشارة إلى الطريقة أي هذه الطريقة المذكورة هي سبيل فلا يكون فيه دليل على تأنيث السبيل . **قوله** ( غزاً ) بضم الميم وتثنية الزاي مع التنوين ( واحداً غاز ) وقع هذا في رواية المستمل وحده وهو من كلام أبي عبيدة ، قال : وهو مثل قول وقائل انتهى . **قوله** ( ثم درجات لهم درجات ) هو من كلام أبي عبيدة أيضاً قال : قوله ( ثم درجات ) أي منازل ومعناه لهم درجات ، وقال

غيره : التتقدير هم ذوو درجات . **قوله** ( هن هلال بن علي ) في رواية محمد بن فليح عن أبيه « حدثني هلال » . **قوله** ( هن عطاء بن يسار ) كذا لأكثر الرواة عن فليح ، وقال أبو عامر العقدي « عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن ابن أبي حمزة ، بدل عطاء بن يسار أخرجه أحمد وإسحق في مسنديهما عنه ، وهو وهم من فليح في حال تحديثه لأبي عامر ، وعند فليح بهذا الاسناد حديث غير هذا سيأتي في الباب الذي بعد هذا ، فاعله انتقل ذهنه من حديث إلى حديث ، وقد نبه يونس بن محمد في روايته عن فليح على أنه كان ربما شك فيه ، فأخرج أحمد عن يونس عن فليح عن هلال عن عبد الرحمن بن أبي حمزة وعطاء بن يسار عن أبي هريرة فذكر هذا الحديث ، قال فليح : ولا أعلمه إلا ابن أبي عمرة ، قال يونس : ثم حدثنا به فليح فقال عطاء بن يسار ولم يشك انتهى . وكأنه رجع إلى الصواب فيه . ولم يقف ابن حبان على هذه العلة فأخرجه من طريق أبي عامر ، والله الهادي إلى الصواب . وقد وافق فليحا على روايته إياه عن هلال عن عطاء عن أبي هريرة محمد بن جحادة عن عطاء أخرجه الترمذي من روايته مختصرا ، ورواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار فاختلف عليه : فقال هشام بن سعد وحفص بن ميسرة والدراوردي عنه عن عطاء عن معاذ بن جبل أخرجه الترمذي وابن ماجه ، وقال همام عن زيد عن عطاء عن عبادة بن الصامت أخرجه الترمذي والحاكم ورجح رواية الدراوردي ومن تابعه على رواية همام ، ولم يتعرض لرواية هلال مع أن بين عطاء ابن يسار ومعاذ انقطاعا . **قوله** ( وصام رمضان الخ ) قال ابن بطال لم يذكر الزكاة والحج لسكونه لم يكن فرض . قلت : بل سقط ذكره على أحد الرواة ، فقد ثبت الحج في الترمذي في حديث معاذ بن جبل وقال فيه « لا أدري أذكر الزكاة أم لا » ، وأيضا فإن الحديث لم يذكر لبيان الأركان فكان الاختصار على ما ذكر إن كان محفوظا لأنه هو المتكرر غالباً ، وأما الزكاة فلا تجب إلا على من له مال بشرطه ، والحج فلا يجب إلا مرة على التراخي . **قوله** ( وجلس في بيته ) فيه تأنيس أن حرم الجهاد وأنه ليس محروما من الأجر ، بل له من الإيمان والقيام بالفرائض ما يوصله إلى الجنة وإن قصر عن درجة المجاهدين . **قوله** ( فقالوا يا رسول الله ) الذي خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل كما في رواية الترمذي ، أو أبو الدرداء كما وقع عند الطبراني ، وأصله في النسائي لكن قال فيه « فقلنا » . **قوله** ( وإن في الجنة مائة درجة ) قال الطبري : هذا الجواب من أسلوب الحكيم ، أي بشرهم بدخولهم الجنة بما ذكر من الأعمال ولا تكتف بذلك بل بشرهم بالدرجات ، ولا تقتنع بذلك بل بشرهم بالفردوس الذي هو أعلاها . قلت : لو لم يرد الحديث إلا كما وقع هنا لكان ما قال متجها ، لكن وردت في الحديث زيادة دلت على أن قوله « في الجنة مائة درجة » تعليل لترك البشارة المذكورة ، فعند الترمذي من رواية معاذ المذكورة « قلت يا رسول الله ألا أخبر الناس ؟ قال ذر الناس يعملون ، فإن في الجنة مائة درجة » فظهر أن المراد لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة لمن آمن وعمل الأعمال المفروضة عليه فيقفوا عند ذلك ولا يتجاوزوه إلى ما هو أفضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد ، وهذه هي النكتة في قوله « أعددها الله للمجاهدين » ، وإذا تقرر هذا كان فيه تعقب أيضاً على قول بعض شراح المصابيح : سوى النبي ﷺ بين الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجلوس في الأرض التي ولد المرء فيها ، ووجه التعقب أن التسوية ليست على عمومها وإنما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته ، والله أعلم . وليس في هذا السياق ما ينبغي أن يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجة المجاهدين . **قوله** ( كما بين السماء والأرض ) في رواية محمد بن جحادة عند الترمذي « ما بين كل درجتين مائة عام » ، ولطبراني من هذا الوجه



و خمسائه عام، فإن كانتا محفوظتين كان اختلاف العدد بالنسبة إلى اختلاف السير، زاد الترمذى من حديث أبى سعيد  
 «لو أن العالمين اجتمعوا في إحداهن لوسعتهم». **قوله** (أوسط الجنة وأعلى الجنة) المراد بالأوسط هنا الاعتدال  
 والأفضل كقوله تعالى ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا﴾ فعلى هذا فعطف الأعلى عليه للتأكيد، وقال الطيبى:  
 المراد بأحدهما العلو الحسى وبالأخر العلو المعنوى. وقال ابن حبان: المراد بالأوسط السعة، وبالأعلى الفوقية.  
**قوله** (وأرى) بضم الهزة، وهو شك من يحيى بن صالح شيخ البخارى فيه، وقد رواه غيره عن فليح فلم يشك  
 منهم يونس بن محمد عند الاسماعيلي وغيره. **قوله** (ومنه تفجر أنهار الجنة) أى من الفروس، وهم من زعم أن  
 التضمير للعرش، فقد وقع في حديث عبادة بن الصامت عند الترمذى «والفردوس أعلاها درجة ومنها - أى من  
 الدرجة التى فيها الفروس - تفجر أنهار الجنة الأربعة ومن فوقها يكون عرش الرحمن»، وروى إسحق بن راهويه  
 في مسنده من طريق شيبان عن قتادة عنه قال «الفردوس أوسط الجنة وأفضلها»، وهو يؤيد التفسير الأول. **قوله**  
 (قال محمد بن فليح عن أبيه: وفوقه عرش الرحمن) يعنى أن محمداً روى هذا الحديث عن أبيه بإسناده هذا فلم  
 يشك كما شك يحيى بن صالح بل جزم عنه بقوله «وفوقه عرش الرحمن»، قال أبو على الجبائى: وقع في رواية أبى  
 الحسن القابسى «حدثنا محمد بن فليح، وهو وهم لأن البخارى لم يدركه». قلت: وقد أخرج البخارى رواية محمد  
 ابن فليح لهذا الحديث في كتاب التوحيد عن إبراهيم بن المذزر عنه بتمامه، ويأتى بقية شرحه هناك ورجال إسناده  
 كلهم مدنيون. والفردوس هو البستان الذى يجمع كل شيء، وقيل هو الذى فيه العنب، وقيل هو بالرومية وقيل  
 بالقبطية وقيل بالسريانية وبه جزم أبو إسحق الزجاج، وفي الحديث فضيلة ظاهرة للمجاهدين، وفيه عظم الجنة وعظم  
 الفردوس منها، وفيه إشارة إلى أن درجة المجاهد قد ينالها غير المجاهد إما بالنية الخالصة أو بما يوازيه من الأعمال  
 الصالحة لانه عليه السلام أمر الجميع بالدعاء بالفردوس بعد أن أعلمهم أنه أعد للمجاهدين، وقيل فيه جواز الدعاء بما  
 لا يحصل للداعى لما ذكرته، والأول أولى والله أعلم. **قوله** (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل وجرير هو ابن  
 حازم، وحديث سمرة تقدم بطوله في الجناز، وهذه القطعة شاهدة لحديث أبى هريرة المذكور قبله ومفسرة، لأن  
 المراد بالأوسط الأنفل لوصفه دار الشهداء في حديث سمرة بأنها أحسن وأفضل

## هـ - باب الندوة والروحة في سبيل الله، وقاب قوس أحدكم في الجنة

٢٧٩٢ - **حدثنا** مولى بن أسيد **حدثنا** وهيب **حدثنا** حميد عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي

ﷺ قال «لندوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها»

[الحديث ٢٧٩٢ - طرفه في: ٢٧٩٦، ٦٥٦٨]

٢٧٩٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المذزر **حدثنا** محمد بن فليح قال **حدثني** أبى عن هلال بن عيسى عن عبد

الرحمن بن أبى عمرة عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «لقاب قوس في الجنة خير مما تطلع  
 عليه الشمس وتغرب». وقال: لندوة أو روحة في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب»

[الحديث ٢٧٩٣ - طرفه في: ٢٢٥٢]

٢٧٩٤ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ

« الرُّوحَةُ وَالْغَدَوَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا »

[ الحديث ٢٧٩٤ - أطرافه في : ٢٨٩٢ ، ٣٢٥٠ ، ٦٤١٥ ]

**قوله** ( باب الغدوة والروحة في سبيل الله ) أى فضلها ، والغدوة بالفتح المرة الواحدة من الغدو وهو الخروج في أى وقت كان من أول النهار إلى اتصافه ، والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس إلى غروبها . **قوله** ( في سبيل الله ) أى الجهاد . **قوله** ( وقاب قوس أحدكم ) أى قدره ، والقاب بتحفيف القاف وآخره موحدة معناه القدر ، وكذلك القيد بكسر القاف بعدها تحتانية ساكنة ثم دال وبالموحدة بدل الدال ، وقيل القاب ما بين مقبض القوس وسدته ، وقيل ما بين الوتر والقوس ، وقيل المراد بالقوس هنا الذراع الذى يقاس به ، وكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة . **قوله** ( عن أنس ) في رواية أبي إسحق عن حميد سمعت أنس بن مالك ، وهو فى الباب الذى يليه ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( لغدوة ) في رواية الكشميى الغدوة بزيادة الف فى أوله بصيغة التعريف والاول أشهر واللام للقسم . **قوله** ( خير من الدنيا وما فيها ) قال ابن دقيق العيد : يجتمل وجهين أحدهما أن يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس تحقيقا له فى النفس لكون الدنيا محسوسة فى النفس مستعظمة فى الطباع فلذلك وقمت المفاضلة بها ، وإلا فمن المعلوم أن جميع ما فى الدنيا لا يساوى ذرة مما فى الجنة . والثانى أن المراد أن هذا القدر من الثواب خير من الثواب الذى يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها لانفقه فى طاعة الله تعالى . قلت : ويؤيد هذا الثانى ما رواه ابن المبارك فى كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال « بعث رسول الله ﷺ جيشا فيهم عبد الله بن رواحة ، فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي ﷺ ، فقال له النبي ﷺ : والذى نفسى بيده لو أنفقت ما فى الأرض ما أدركت فضل غدوتهم » والحاصل أن المراد تسهيل أمر الدنيا وتعميم أمر الجهاد ، وأن من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أمر اعظم من جميع ما فى الدنيا فكيف بمن حصل منها أعلى الدرجات . والنكتة فى ذلك أن سبب التأخير عن الجهاد الميل إلى سبب من أسباب الدنيا فنبه هذا المتأخر أن هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما فى الدنيا . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن أبى عمرة ) هو الانصارى ، والاسناد كله مديون . **قوله** ( لقاب قوس فى الجنة ) فى حديث أنس فى الباب الذى يليه « لقاب قوس أحدكم » وهو المطابق لترجمة هذا الباب . **قوله** ( خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب ) هو المراد بقوله فى الذى قبله « خير من الدنيا وما فيها » ، **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو الثورى : **قوله** ( عن أبي حازم هو ابن دينار . **قوله** ( الروحة والغدوة فى سبيل الله أفضل ) فى رواية مسلم من طريق وكيع عن سفيان « غدوة أو روحة فى سبيل الله خير من الدنيا ، والمعنى واحد ، وفى الطبرانى من طريق أبى غسان عن أبى حازم « لروحة ، بزيادة لام القسم

## ٦ - باب الخور العين وصفته

بحار فيها قطرٌ ، شديدة سواد العين ، شديدة بياض العين . وزوجان مجوهر : أنكحام

٢٧٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ : سَمِعْتُ

أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا مِنْ عَمِدٍ يَمُوتُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ بِسَرُّهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا وَأَنْ لَهُ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، إِلَّا الشَّهيدُ لَمْ يَرَى مِنْ فَضْلِ الشَّهَادَةِ ، فَإِنَّهُ بِسَرُّهُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى الدُّنْيَا فَيُقْتَلَ سَرَّةً أُخْرَى »

[الحديث ٢٧٩٥ - طريقه في ٢٨١٧]

٢٧٩٦ - قَالَ : وَسَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ « رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَدَوَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَلِقَابُ قَوْسٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ مَوْضِعُ قَيْدٍ - يَعْنِي سَوْطُهُ - خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . وَلَوْ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَطْلَمَتْ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ لَأَضَاعَتْ مَا بَيْنَهُمَا وَلَمَّا لَتْهُ رِيحُهَا ، وَلَتَصَيِّقُنَّ عَلَى رَأْسِهَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا »

**قوله** ( الحور العين وصفتهن ) كذا لأبي ذر بغير باب وثبت لغيره ، ووقع عند ابن بطال د باب نزول الحور العين الخ ، ولم أره لغيره . **قوله** ( يحار فيها الطرف ) أي يتحير ، قال ابن التين : هذا يشعر بأنه رأى أن اشتقاق الحور من الحيرة ، وليس كذلك ، فإن الحور بالواو والحيرة بالياء ، وأما قول الشاعر د حوراء عينا من العين الحيرة ، فهو للتابع . قلت : لعل البخاري لم يرد الاشتقاق الأصغر . **قوله** ( شديدة سواد العين شديدة بياض العين ) كأنه يريد تفسير العين ، والعين بالكسر جمع عينا ، وهي الواسعة العين الشديدة السواد والبياض قاله أبو عبيدة . **قوله** ( وزوجنا من بحور : أنكحناهم ) هو تفسير ابن عبيدة ولفظه : زوجناهم أي جعلناهم أزواجا أي اثنين اثنين كما تقول زوجت النعل بالنعل . وقال في موضع آخر : أي جعلنا ذكران أهل الجنة أزواجا بحور من النساء . وتعقب بأن زوج لا يعتمد بالباء قاله الاسماعيل وغيره ، وفيه نظر لأن صاحب المحكم حكاه لكن قال : أنه قليل ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجعفي ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي ، وهو من شيوخ البخاري يروي عنه تارة بواسطة كاهنا وتارة بلا واسطة كأي كتاب الجمعة . **قوله** ( حدثنا أبو إسحق ) هو الفزاري إبراهيم بن محمد . واشتمل هذا السياق على أربعة أحاديث : الأول يأتي شرحه بعد ثلاثة عشر بابا ، الثاني تقدم شرحه في الذي قبله ، الثالث والرابع يأتي شرحهما في صفة الجنة من كتاب الرقاق . وقوله في الباب د ولقاب قوس أحدكم ، تقدم شرح د القاب ، في الذي قبله ، وقوله هنا د أو موضع قيد يعني سوطه ، شك من الراوي هل قال قاب أو قيد ، وقد تقدم أنهما بمعنى وهو المقدار . وقوله د يعني سوطه ، تفسير القيد غير معروف ، ولهذا جزم بعضهم بأنه تصحيف وأن الصواب د قد ، بكسر القاف وتشديد الدال وهو السوط المتخذ من الجلد . قلت : ودعوى الوهم في التفسير أسهل من دعوى التصحيف في الأصل ولا سيما والقيد بمعنى القاب كما بينته ، والمقصود من ذلك لهذه الترجمة الأخير ، وقوله فيه د ولتصيفها ، بفتح النون وكسر الصاد المهمة بعدها تحنانية سا كنة ثم فاء هو الحار بكسر المعجمة وتخفيف الميم ، قال الملبس : إنما أورد حديث أنس هذا ليبين المعنى الذي من أجله يتعنى الشهيد أن يرجع إلى الدنيا ليقول سريرة أخرى في سبيل الله ، لكونه يرى من الكرامة بالشهادة فوق ما في نفسه ، إذ كل واحدة يعطاها من الحور العين لو أطلعت على الدنيا لأضاعت كلها انتهى . وروى ابن ماجه من طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة قال د ذكر

٧ - باب معنى الشهادة

٢٧٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ فَفُتِحَ لَهُ. وَقَالَ: مَا بَسْرُنَا أَنَّهُمْ عِنْدَنَا» قَالَ أَيُّوبُ: أَوْ قَالَ «مَا بَسْرُهُمْ أَنَّهُمْ عِنْدَنَا، وَعَيْنَاهُ تَذَرِقَانِ»

**قوله** ( باب تسمى الشهادة ) تقدم توجيها في أول كتاب الجهاد وأن تمضيها والقصد لها مرغب فيه 'مطلوب . وفي الباب أحاديث صريحة في ذلك منها عن أنس مرفوعا ' من طلب الشهادة صادقا أعطيها ولو لم يصحبها أى أعطى ثوابها ولو لم يقتل ، أخرجه مسلم ، وأصرح منه في المراد ما أخرجه ، ولحاكم بلفظ ' من سأل القتل في سبيل الله صادقا ثم مات أعطاه الله أجر شهيد ، وللنسائي من حديث معاذ مثله ، ولحاكم من حديث سهل بن حنيف مرفوعا ' من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه . **قوله** ( أن أبا هريرة ) هذا الحديث رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين منهم سعيد بن المسيب هنا ، وأبو زرعة بن عمرو في ' باب الجهاد من الإيمان ' من كتاب الإيمان ، وأبو صالح وهو في ' باب الجمائل والخلان ' في أثناء كتاب الجهاد ، والأعرج وهو في كتاب التقي ، وهمام وهو عند مسلم وسأذكر ما في رواية كل واحد منهم من زيادة فائدة . **قوله** ( والذي نفسى بيده لولا أن رجلا من المؤمنين لا تطيب أنفسهم ) في رواية أبي زرعة وأبي صالح ' لولا أن أشق على أمتي ' ، ورواية الباب تفسر المراد بالمشقة المذكورة وهي أن نفوسهم لا تطيب بالتخلف ولا يقدرون على التأهب لعجزهم عن آلة السفر من مركوب وغيره وتعذر وجوده عند النبي **عليه السلام** ، وصرح بذلك في رواية همام وأفظه ' لكن لا أجد سعة فأحلمهم ، ولا يجدون سعة فيتبعوني ، ولا تطيب أنفسهم أن يقدوا بعدى ، وفي رواية أبي زرعة عند مسلم نحوه ، ورواه الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وفيه ' ولو خرجت ما بقي أحد فيه خير إلا انطلق معي ، وذلك يشق على وعليهم ، ووقع في رواية أبي صالح من الزيادة ' ويشق على أن يتخلفوا عني ' . **قوله** ( والذي نفسى بيده لوددت ) وقع في رواية أبي

زوجة المذكورة بلفظ « ولوددت أني أقتل » بحذف القسم ، وهو مقدر لما بينته هذه الرواية ، فظهر أن اللام لام القسم وليست بجواب لولا ، وفهم بعض الشراح أن قوله « لوددت » معطوف على قوله « ما قعدت » ، فقال : يجوز حذف اللام وإنباتها من جواب لولا ، وجعل الودادة متممة خشية وجود المشقة لو وجدت ، وتقدير الكلام عنده : لولا أن أشق على أمتي لوددت أني أقتل في سبيل الله . ثم شرع يشكك استشكل ذلك والجواب عنه ، وقد بينت رواية الباب أنها جملة مستأنفة وأن اللام جواب القسم . ثم النكتة في إيراد هذه الجملة « قعدت » تلك لإفادة تسلية الخارجين في الجهاد عن مرافقته لهم ، وكأنه قال : الوجه الذي يسرون له فيه من الفضل ما أتمنى لأجله أني أقتل مرات ، فها فأنكم من مرافقتي والقعود معي من الفضل يحصل لكم مثله أو فوقه من فضل الجهاد ، فراعى خواطر الجميع . وقد خرج النبي ﷺ في بعض المغازي وتحلف عنه المشار إليهم ، وكان ذلك حيث رجحت مصلحة خروجه على مراعاة حالهم ، وسيأتى بيان ذلك في « باب من حبسه العذر » . قوله ( أقتل في سبيل الله ) استشكل بعض الشراح صدور هذا التمني من النبي ﷺ مع علمه بأنه لا يقتل ، وأجاب ابن التين بأن ذلك لعله كان قبل نزول قوله تعالى ( والله يمعنكم من الناس ) وهو متعقب فأن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة ، وهذا الحديث صرح أبو هريرة بأنه سمعه من النبي ﷺ ، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع من الهجرة ، والذي يظهر في الجواب أن تمنى الفضل والخير لا يستلزم الوقوع ، فقد قال ﷺ « وددت لو أن موسى صبر ، كما سيأتى في مكانه ، وسيأتى في كتاب التمني نظائر لذلك ، وكأنه ﷺ أراد المبالغة في بيان فضل الجهاد وتحريض المسلمين عليه ، قال ابن التين : وهذا أشبه . وحكى شيخنا ابن الملقن أن بعض الناس زعم أن قوله « ولوددت » مدرج من كلام أبي هريرة قال : وهو بعيد ، قال النووي : في هذا الحديث الحض على حسن النية ، وبيان شدة ذممة النبي ﷺ على أمتة ورافقته بهم واستحباب طلب القتل في سبيل الله ، وجواز قول وددت حصول كذا من الخير وإن علم أنه لا يحصل . وفيه ترك بعض المصالح لمصلحة راجحة أو أرجح أو لدفع مفسدة ، وفيه جواز تمنى ما يمتنع في العادة ، والسعي في إزالة المكروه عن المسلمين . وفيه أن الجهاد على الكفاية إذ لو كان على الأعيان ما تخلف عنه أحد قلت : وفيه نظر ، لأن الخطاب إنما يتوجه للقادر ، وأما العاجز فعذور ، وقد قال سبحانه ( غير أولى الضرر ) وأدلة كون الجهاد فرض كفاية تؤخذ من غير هذا ، وسيأتى البحث في « باب وجوب النفير » ، إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار ) بالهمله وتشديد الفاء ، كوفي ثقة يكنى أبا يعقوب ، لم يخرج عنه البخاري سوى هذا الحديث ، ورجال الاسناد من شيوخه إسماعيل بن عاينة فصاعدا بصريون ، وسيأتى شرح المتن في غزوة مؤتة من كتاب المغازي ، ووجه دخوله في هذه الترجمة من قوله « ما يسرهم أنهم عندنا » أي لما رأوا من الكرامة بالشهادة فلا يمجهم أن يعودوا إلى الدنيا كما كانوا من غير أن يستشهدوا مرة أخرى ، وبهذا التقرير يحصل الجمع بين حديثي الباب ، ودليل ما ذكرته من الاستثناء ما سيأتى بعد أبواب من حديث أنس أيضا مرفوعا « ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا إلا الشريد » الحديث

٨ - باب فصل من يصرع في سبيل الله فأت فهو منهم . وقول الله عز وجل [ ١٠٠ النساء ] : ( ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ) وقع : وجب

٢٧٩٩ ، ٢٨٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ خَالَتهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ قَالَتْ « نَامَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَتَمَبَّسُّ ، فَقُلْتُ : مَا أَضْحَكَكَ ؟ قَالَ ، أَنَاسَ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ كَالْمَلُوكِ عَلَى الْإِسْرَةِ ، قَالَتْ فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، فَدَعَا لَهَا . ثُمَّ نَامَ الثَّانِيَةَ ، فَفَعَلَ مِثْلَهَا ، فَقَالَتْ مِثْلَ قَوْلِهَا ، فَأُجَابَهَا مِثْلَهَا ، فَقَالَتْ : ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، فَقَالَ : أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ . فَخَرَجْتُ مَعَ زَوْجِهَا عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ غَازِيًا أَوَّلَ مَا رَكِبَ الْمُسْلِمُونَ الْبَحْرَ مَعَ مُعَاوِيَةَ ، فَلَمَّا انْصَرَفُوا مِنْ غَزْوَتِهِمْ قَالِيفَيْنِ فَنَزَلُوا الشَّامَ فَقَرَّبْتُ إِلَيْهَا دَابَّةً لَتَرْكَبَهَا فَصَرَعَتْهَا فَهَاتَتْ »

قوله ( باب فضل من يصرع في سبيل الله فاته فهو منهم ) أي من المجاهدين ، ومن موصولة ، وكأنه ضمنها معنى الشرط فنعطف عليها بالفاء ونعطف الفعل الماضي على المستقبل وهو قليل ، وكان نسق الكلام أن يقول : من صرع فاته ، أو من يصرع فيموت ، وقد سقط لفظ فاته من رواية النسفي . قوله ( وقول الله عز وجل ( ومن يخرج من بيته مهاجرا ) الآية ) أي يحصل الثواب بقصد الجهاد إذا خلصت النية خال بين القاصد وبين الفعل مانع ، فان قوله ( ثم يدرك الموت ) أعم من أن يكون بقتل أو وقوع من دابته وغير ذلك فتناسب الآية الترجمة ، وقد روى الطبري من طريق سعيد بن جبير والسدي وغيرهما أن الآية نزلت في رجل كان مسلما مقيما بمكة ، فلما سمع قوله تعالى ( ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ) قال لاهله وهو مريض أخرجوني إلى جهة المدينة فأخرجوه فاته في الطريق ، فنزلت . واسمه ضمرة على الصحيح ، وقد أوضحت ذلك في كتابي في الصحابة . قوله ( وقع : وجب ) ليس هذا في رواية المستمل وثبت لغيره ، وهو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » ، قال : قوله فقد وقع أجره على الله أي وجب ثوابه . ثم ذكر المصنف حديث أم حرام وقد تقدم قريبا أن شرحه يأتي في كتاب الاستئذان : والشاهد منه قوله فيه « فتربت إليها دابة لتركبها فصرعتها فاته » مع دعاء النبي ﷺ لها أن تكون من الأولين وأنهم كالمالوك على الأسرة في الجنة ، وقوله في الرواية الماضية « فصرعت عن دابتها » لا يعارض قوله في هذه الرواية « فتربت لتركبها فصرعتها » ، لأن التقدير فتربت إليها دابة لتركبها فصرعتها . قال ابن بطال : وروى ابن وهب من حديث عقبة ابن عامر مرفوعا « من صرع عن دابته في سبيل الله فاته فهو شهيد » ، فسكانه لما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه في الترجمة . قلت : هو عند الطبراني وإسناده حسن قال : وفي حديث أم حرام أن حكم الراجع من الغزو حكم الذهاب إليه في الثواب . ويحيى المذكور في هذا الإسناد هو ابن سعيد الأنصاري ، وفي الإسناد تابعيان هو وشيخه وصحابيان أنس وخالته ، وقوله فيه « أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية » كان ذلك في سنة ثمان وعشرين في خلافة عثمان

## ٩ - باب من يُنكب في سبيل الله

٢٨٠١ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَعَثَ النَّبِيُّ

ﷺ أقواماً من بني سليم إلى بني عامر في سبعين ، فلما قدموا قال لهم خالي : أنقذكم ، فان آمنوني حتى أبلغهم عن رسول الله ﷺ وإلا كنتم مني قريباً ففقدتم فآمنوه ، فبينما يحدّثهم عن النبي ﷺ إذ أومئوا إلى رجل منهم فطمعته فأنفذه ، فقال : الله أكبر ، فزنت ورب السكمة . ثم مالوا على بقية أصحابه فقتلوه إلا رجلاً أخرج صعدة الجبل ، قال هام : وأراه آخر معه ، فأخبر جبريل عليه السلام النبي ﷺ أنهم قد لقوا ربهم فرضى عنهم وأرضاهم ، فكتبنا نقرأ أن يلبغوا قومنا أن قد آتينا ربنا فرضى عنا وأرضانا . ثم نسخ بعد ، فذا ما عليهم أربعين صباحاً ، على رجل وذو كوان وبني لحيان ونبي عصية الذين عصوا الله ورسوله .

٢٨٠٢ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأسود هو ابن قيس عن جندب بن سفيان « أن رسول الله ﷺ كان في بعض المشاهد قد دميّت إصبعة فقال : هل أنت إلا لصيغ دميّت ، وفي سبيل الله مالم يشر »

[ الحديث ٢٨٠٢ - طرفه في : ٦١٤٦ ]

**قوله** ( باب من ينسكب ) بضم أوله وسكون النون وفتح الكاف بعدها موحدة ، والنسكة أن يصيب العضو شيء قديمه ، والمراد بيان فضل من وقع له ذلك في سبيل الله . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أنس في قصة قتل خاله وهو حرام بن ملحان وسيأتي شرحه في كتاب المغازي في غزوة بدر معونة ، وقوله فيه « عن اسحق ، هو ابن عبد الله بن أبي طلحة . قوله ( بعث النبي ﷺ أقواماً من بني سليم إلى بني عامر ) قال الدهيالي : هو وهم ، فان بني سليم يبعث إليهم ، والمبعوث هم القراء وهم من الأنصار . قلت : التحقيق أن المبعوث إليهم بنو عامر ، وأما بنو سليم ففقدوا بالقراء المذكورين ، والوهم في هذا السياق من حفص بن عمر شيخ البخاري ، فقد أخرجه هو في المغازي عن موسى بن إسماعيل عن هام فقال « بعث أخا لام سليم في سبعين راكباً ، وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل ، الحديث ، ويأتي شرحه مستوفى هناك ، فاعمل الأصل « بعث أقواماً معهم أخو أم سليم إلى بني عامر ، فصارت من بني سليم ، وقد تكلف لتأويله بعض الشراح فقال : يحمل على أن أقواماً منصوب بنزع الخافض أي بعث إلى أقوام من بني سليم منضمين إلى بني عامر وحذف مفعول بعث اكتفاء بصفة المفعول عنه ، أو وفي زائدة ويكون « سبعين ، مفعول بعث ، ويحتمل أن تكون « من » ليست بيانية بل ابتدائية ، أي بعث أقواماً ولم يصفهم من بني سليم أو من جهة بني سليم انتهى . وهذا أقرب من التوجيه الأول ولا يخفى ما فيه من التكلف . وقوله في آخر الحديث « على رجل ، بكسر الراء وسكون المهملة بعدها لام هم بطن من بني سليم . وكذا بعض من ذكر معهم ، وسيأتي الحديث في أواخر الجهاد أنه دعا على أحياء من بني سليم حيث قتلوا القراء . وهو أصح في المقصود . فانيهما حديث جندب ، وسيأتي الكلام عليه في « باب ما يجوز من الشعر » من كتاب الأدب ، ووقع فيه بلفظ « نسكت إصبعة » وهو الموافق للترجمة ، وكأنه أشار فيها إلى حديث معاذ الذي أشير إليه في الباب الذي يليه ، وفي الباب ما أخرجه أبو داود والحاكم والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً « من وقصه فرسه

أو بعيره في سبيل الله أو لدغته هامة أو مات على أي حنط شاء الله فهو شهيد .

### ١٠ - باب من يُجرح في سبيل الله عز وجل

٢٨٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «والذي نفسي بيده، لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم، والريح ريح المسك»

قوله ( باب من يجرح في سبيل الله ) أي فضله . **قوله** ( لا يكلم ) يضم أوله وسكون الكاف وفتح اللام أي يجرح . **قوله** ( أحد ) قيده في رواية هام عن أبي هريرة بالمسلم . **قوله** ( والله أعلم بمن يكلم في سبيله ) جملة معترضة قصد بها التنبيه على شرطية الاخلاص في نيل هذا الثواب . **قوله** ( إلا جاء يوم القيامة واللون لون الدم ) في رواية هام عن أبي هريرة الماضية في كتاب الطهارة « تكون يوم القيامة كهيئة إذا طلعت تفجر دما » . **قوله** ( والريح ريح المسك ) في رواية هام « والعرف » بفتح الميم وسكون الراء بعدها فاء وهو الرائحة ، ولأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل « من جرح جرحا في سبيل الله أو نكب نكبة فأنها يحى يوم القيامة كأغزر ما كانت ، لونها الزعفران وريحها المسك » وعرف بهذه الزيادة أن الصفة المذكورة لا تختص بالشهيد بل هي حاصلة لكل من جرح ، ويحتمل أن يكون المراد بهذا المجرح هو ما يموت صاحبه بسببه قبل اندماله لا ما يندمل في الدنيا فإن أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ، ولا يبنى ذلك أن يكون له فضل في الجملة ، لكن الظاهر أن الذي يحى يوم القيامة وجرحه يشعب دما ، من فارق الدنيا وجرحه كذلك ، ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور « عليه طابع الشهداء » وقوله « كأغزر ما كانت » لا ينافي قوله « كهيئة » ، لأن المراد لا ينقص شيئا بطول العهد ، قال العلماء : الحكمة في بعثه كذلك أن يكون معه شاهد بفضيلته ببذله نفسه في طاعة الله تعالى . واستدل بهذا الحديث على أن الشهيد يدفن بدمائه وثيابه ولا يزال عنه الدم بغسل ولا غيره ، ليجيء يوم القيامة كما وصف النبي ﷺ ، وفيه نظر لأنه لا يلزم من غسل الدم في الدنيا أن لا يبعث كذلك ، ويغني عن الاستدلال ترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله ﷺ في شهداء أحد « ذملوهم بدمائهم ، كما سيأتي بسطه في مكانه إن شاء الله تعالى »

### ١١ - باب قول الله عز وجل [ ٥٢ التوبة ] :

( قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا إِلاَّ إِحْدَى الْحَتْمَيْنِ ) والحرب سِجَالٌ

٢٨٠٤ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الأيث قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره « أن هرقل قال له : سألتك كيف كان قتلكم إياه ، فرعمت أن الحرب سِجَالٌ ودُولٌ ، فكذلك الرُّسُلُ تُنبَتَلُ ثم تكون لهم العاقبة » **قوله** ( باب قول الله عز وجل : قل - هل ترصدون بنا إلا إحدى الحتمين ) سيأتي في تفسير برادة تفسير



(أحدى الحسينين) بأنه الفتح أو الشهادة ، وبه تعيين مناسبة قول المصنف بعد هذا « والحرب سجال ، وهو بكر المهلة وتخفيف الجيم أى تارة وتارة ، فى غلبة المسلمين يكون لهم الفتح وفى غلبة المشركين يكون للمسلمين الشهادة ثم أورد المصنف طرفاً من حديث أبى سفيان فى قصة هرقل ، وقد تقدم شرحه فى كتاب بدء الوحى ، والغرض منه قوله فيه « فرمعت أن الحرب بينكم سجال أو دول ، وقال ابن المنير : التحقّق أن ما ساق حديث هرقل إلا لقوله « وكذلك الرسل تبلى ثم تسكون لهم العاقبة ، قال : فبذلك يتحقّق أن لهم إحدى الحسينين ، إن انتصروا فلم العاقلة والعاقبة وإن انتصر عدوهم فللرسل العاقبة انتهى . وهذا لا يستلزم نفي التقدير الأول ولا يطاوعه ، بل الذى يظهر أن الأول أول لأنه من قل أبى سفيان عن حال النبي ﷺ ، وأما الآخر فن قول هرقل مستنداً فيه إلى ما تلقفه من الكتب . (نسكتة) : أفاد القزاز أن دال دول ، مثله

## ١٢ - باب قول الله عز وجل [٢٣ الأحزاب] :

(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا كَيْدِيلًا) ٢٨٠٥ - **حديث** محمد بن سعيد الخزامي حدثنا عبد الأعلى عن محمد قال سألت أنساً ح . حدثنا عمرو بن زُرارة حدثنا زياد قال حدثني محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال « غاب عني أنس بن النضر عن قتال بدر فقال : يا رسول الله ، غبت عن أول قتال قاتلت المشركين ، إني أشهدني قتال المشركين كير بن الله ما أصنع . فلما كان يوم أحد وانكشف المسلمون قال : اللهم إني أعتذر إليك عما صنع هؤلاء ، يعني أصحابي ، وأبرأ إليك عما صنع هؤلاء ، يعني المشركين . ثم تقدم فاستقبله سعد بن معاذ ، فقال : يا سعد بن معاذ ، الجنة ورب النضر ، إني أجد ريحها من دون أحد . قال سعد : فما استطعت يا رسول الله ما صنع . قال أنس : فوجدنا به بضاً وثمانين ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم ، ووجدناه قد قتل وقد مثل به للشركون ، فاعرفه أحد إلا أخته بيناته . قال أنس : كنّا نرى - أو نظن - أن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) إلى آخر الآية »

[ الحديث ٢٨٠٥ - طرفاه في : ٤٠٤٨ ، ٤٧٨٣ ]

٢٨٠٦ - وقال « إن أخته » - وهى تسمى الربيع - كسرت ثنية امرأة فأمّر رسول الله ﷺ بالنصاص ، قال أنس : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها ، فرضوا بالأرض وتركوا النصاص ، قال رسول الله ﷺ : إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره .

٢٨٠٧ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان أراه عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن خارجة بن زيد أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « نسخت

الصحف في المصاحف ففقدت آية من سورة الاحزاب كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها ، فلم أجد لها إلا مع خزيمة بن ميثم الانصاري الذي جعل رسول الله ﷺ شهادته شهادة رجلين ، وهو قوله : من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه »

[ الحديث ٢٨٠٧ - أطرافه في : ٤٠٤٩ - ٤٦٧٩ ، ٤٧٨٤ ، ٤٩٨٦ ، ٤٩٨٨ ، ٤٩٨٩ ، ٧١٩١ ، ٧٤٢٥ ]

**قوله** (باب قول الله عز وجل ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ) الآية) المراد بالمعاهدة المذكورة ما تقدم ذكره من قوله تعالى ( ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لا يولون الأدبار ) وكان ذلك أول ما خرجوا إلى أحد ، وهذا قول ابن إسحق ، وقيل ما وقع ليلة العقبة من الانصار إذ بايعوا النبي ﷺ أن يؤوه وينصروه ويمنعوه ، والاول أولى . وقوله ( فمنهم من قضى نحبه ) أى مات ، وأصل النحب النذر ، فلما كان كل حي لا بد له من الموت فكأنه نذر لازم له ، فاذا مات فقد قضا ، والمراد هنا من مات على عهده لمقابلته بمن ينتظر ذلك . وأخرج ذلك ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس . **قوله** (حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي ) هو بصرى يلقب بمردويه ماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في غزوة خيبر ، وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهملة . **قوله** ( سألت أنسا ) كذا أورده وعطف عليه الطريق الأخرى فأشعر بأن السياق لها ، وأعادت رواية عبد الأعلى تصريح حميد له بالسماع من أنس فأمن تدليسه . وقد أخرجه مسلم والترمذى والنسائى من رواية ثابت عن أنس . **قوله** (حدثنا زياد ) لم أوه منسوباً في شيء من الروايات ، وزعم الكلأباذى ومن تبعه أنه ابن عبد الله البكائى بفتح الموحدة وتشديد الكاف ، وهو صاحب ابن إسحق وراوى المغازى عنه ، وليس له ذكر في البخارى سوى هذا الموضع . **قوله** ( غاب عني أنس بن النضر ) زاد ثابت عن أنس ، الذى سميت به . **قوله** ( عن قتال بدر ) زاد ثابت ، فكبر عليه ذلك . **قوله** ( أول قتال ) أى لان بدرا أول غزوة خرج فيها النبي ﷺ بنفسه مقاتلاً ، وقد تقدمها غيرها لكن ما خرج فيها ﷺ بنفسه مقاتلاً . **قوله** ( لئن الله أشهدنى ) أى أحضرنى . **قوله** ( ليرين الله ما أصنع ) بتشديد الزون للتأكيد ، واللام جواب القسم المقدر ، ووقع في رواية ثابت عند مسلم د ليرانى الله ، بتشخيف النون بعدها تحتانية ، وقوله د ما أصنع ، أعربه النورى بدلا من ضمير المتكلم ، وفي رواية محمد بن طلحة عن حميد الآتية في المغازى د ليرين الله ما أجدت ، وهو بضم الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال ، أو بفتح الهمزة وضم الجيم مأخوذ من الجدد ضد الهزل ، وزاد ثابت د وهاب أن يقول غيرها ، أى عشى أن يلتزم شيئا فيصجر عنه فأبهم ، وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم الفرار . **قوله** ( وانكشف المسلمون ) في رواية عبد الوهاب الثقفى عن حميد عند الاسماعيلى د وانهمز الناس ، وسيأتى بيان ذلك في غزوة أحد . **قوله** ( أعتذر ) أى من فرار المسلمين ( وأبرأ ) أى من فعل المشركين . **قوله** ( ثم تقدم ) أى نحو المشركين ( فاستقبله سعد بن معاذ ) زاد ثابت عن أنس د منهزما ، كذا في مسند الطيالسى ، ووقع عند النسائى مكانها د مهمم ، وهو تصحيف فيما أظن . **قوله** ( فقال : يا سعد بن معاذ ، الجنة ورب النضر ) كأنه يريد والده ، ويحتمل أن يريد ابنه فانه كان له ابن يسمى النضر وكان إذ ذاك صغيرا . ووقع في روايه عبد الوهاب د فوالله ، وفي رواية عبد الله بن بكر عن حميد عند الحارث بن أبى أسامة عنه د والذى نفسى بيده ، والظاهر أنه قال بعضها والبقية بالمعنى ، وقوله د الجنة ،

بالنصب على تقدير عامل نصب أى أريد الجنة أو نحوه ، ويجوز الرفع أى هو مطلوب . **قوله** ( انى أجد ربحها ) أى ربح الجنة ( من دون أحد ) ، وفى رواية ثابت ، وأما لربح الجنة أجدما دون أحد ، قال ابن بطل وغيره : يحتمل أن يكون على الحقيقة وأنه وجد ربح الجنة حقيقة أو وجد ربحا طيبة ذكره طيبها بطيب ربح الجنة ، ويجوز أن يكون أراد أنه استحضر الجنة التى أعدت للشهيد فنصور أنها فى ذلك الموضع الذى يقا تل فيه فيكون المعنى لانى لأعلم أن الجنة تكسب فى هذا الموضع فأشتاق لها . وقوله ( وأها ) قاله إما تعجبا وإما تشوقا إليها ، فكأنه لما ارتاح لها واشتاق إليها صارت له قوة من استنشقا حقيقة . **قوله** ( قال سعد : فاستطعت يا رسول الله ما صنع أنس ) قال ابن بطل يريد ما استطعت أن أصنع ما صنع أنس من كثرة ما أغنى وأبلى فى المشركين . قلت : وقع هند يزيد بن هارون عن حميد ، فقلت أنا مملك فلم استطع أن أصنع ما صنع ، وظاهره أنه نفي استطاعة إقدامه الذى صدر منه حتى وقع له ما وقع من الصبر على تلك الأحوال بحيث وجد فى جسده ما يزيد على الثمانين من طعنة وضربة ورمية ، فاعترف سعد بأنه لم يستطع أن يقدم إقدامه ولا يصنع صنيعه ، وهذا أولى مما تأوله ابن بطل . **قوله** ( فوجدنا به ) فى رواية عبد الله بن بكر ، قال أنس فوجدناه بين القتل وبه . **قوله** ( بضعا وثمانين ) لم أر فى شيء من الروايات بيان هذا البضع وقد تقدم أنه ما بين الثلاث والتسع ، وقوله « ضربة بالسيف أو طعنة برمح أو رمية بسهم » أو هنا للتقسيم ، ويحتمل أن تكون بمعنى الواو ، وتفصيل مقدار كل واحدة من المذكورات غير معين . **قوله** ( وقد مثل به ) بضم الميم وكسر المثلة وتخفيفها وقد تشدد وهو من المثلة بضم الميم وسكون المثلة وهو قطع الاعضاء من أنف وأذن ونحوها . **قوله** ( فأعرفه أحد إلا أخته ) فى رواية ثابت ، فقالت عمتى الربيع بنت النضر أخته ، فأعرفت أخى إلا ببنانه ، زاد النسائي من هذا الوجه « وكان حسن البنان » ، والبنان الأصبع ، وقيل طرف الأصبع ، ووقع فى رواية محمد بن طلحة المذكورة بالشك « ببنانه أو بشامة » ، بالشين المعجمة والاولى أكثر . **قوله** ( قال أنس : كنا نرى أو نظن ) شك من الراوى وهما بمعنى واحد ، وفى رواية أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد « فكنا نقول ، وكذا لعبد الله بن بكر » ، وفى رواية أحمد بن سنان عن يزيد « وكانوا يقولون ، أخرجه ابن أبى حاتم عنه ، وكان التردد فيه من حميد ، ووقع فى رواية ثابت « وأزلت هذه الآية ، بالجزم . **قوله** ( وقال إن أخته ) كذا وقع هنا عند الجميع ولم يعين القائل ، وهو أنس بن مالك راوى الحديث ، والضمير فى قوله « أخته » للنضر بن أنس ، ويحتمل أن يكون فاعل « قال » واحدا من الرواة دون أنس ولم أقف على تعيينه ، ولا استخرج الاسماعيلى هذا الحديث هنا ، وهى تسمى الربيع ، بالتشديد أى أخت أنس بن النضر وهى عمه أنس بن مالك ، وسيأتى شرح قصتها فى كتاب القصص . وفى قصة أنس بن النضر من الفوائد جواز بذل النفس فى الجهاد ، وفضل الوفاء بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل إلى إهلاكها ، وأن طلب الشهادة فى الجهاد لا يتناوله النهى عن الإلقاء إلى التهلكة . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر وما كان عليه من صحة الإيمان وكثرة التوفى والتورع وقوة اليقين . قال الزين بن المنير : من أبلغ الكلام وأفصحه قول أنس بن النضر فى حق المسلمين « أعتذر إليك ، وفى حق المشركين » ، أبرأ إليك ، فأشار إلى أنه لم يرض الأمرين جميعا مع تغيرهما <sup>(١)</sup> فى المعنى ، وسيأتى فى غزوة أحد من

(١) فى هامش طبعة بولاق : فى نسخة « مع تغيرهما »

المغازي بيان ما وقعت الاشارة اليه هنا من انهزام بعض المسلمين ورجوعهم وعفو الله عنهم ، رضى الله عنهم وقوله أجمعين . **قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال . واره عن محمد بن أبي عتيق هو بضم الهمزة أى أظنه ، وهو قول إسماعيل المذكور . **قوله** ( عن خارجة بن زيد أى ابن ثابت ، والزهرى فى هذا الحديث شيخ آخر وهو عبيد بن السباق ، لكن اختلفت خارجة وعبيد فى تعيين الآية التى ذكر زيد أنه وجدها مع خزيمه فقال خارجة : إنها قوله تعالى ( من المؤمنين رجال صدقوا ) وقال عبيد إنها قوله تعالى ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) وقد أخرج البخارى الحديثين جميعا بالاسنادين المذكورين فكأنهما جميعا صحا عنده ، ويؤيد ذلك أن شعيبا حدث عن الزهرى بالحديثين جميعا ، وكذلك رواهما عن الزهرى جميعا إبراهيم بن سعد كما سيأتى فى فضائل القرآن ، وفى رواية عبيد بن السباق زيادات ليست فى رواية خارجة ، وانفرد خارجة بوصف خزيمه بأنه « الذى جعل النبي ﷺ شهادته شهادة رجلين » وسأذكر ما فى هذه الزيادة من بحث فى تفسير سورة الاحزاب إن شاء الله تعالى . والسياق الذى ساقه هنا لابن أبي عتيق ، وأما سياق شعيب فسيأتى بيانه فى تفسير الاحزاب وقال فيه عن الزهرى « أخبرنى خارجة ، وثائق بقية مباحثه فى فضائل القرآن إن شاء الله تعالى »

### ١٣ - باب عمل صالح قبل القتال . وقال أبو الدرداء : إنما تقاتلون بأعمالكم

وقوله [الصف ٢-٤] : ( يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون . كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون )

إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص )

٢٨٠٨ - حدثنى محمد بن عبد الرحيم حدثنا شعبة بن سوار القزازى حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق

قال سمعت للبراء رضى الله عنه يقول « أتى النبي ﷺ رجل مفتح بالحديد فقال : يا رسول الله ، أقاتل أو أسلم ؟

قال : أسلم ثم قاتل . فأسلم ثم قاتل . فقتل . فقال رسول الله ﷺ : عمل قليل وأجر كثير »

**قوله** ( باب عمل صالح قبل القتال . وقال أبو الدرداء : إنما تقاتلون بأعمالكم ) هكذا وقع عند الجميع ، ولعله

كان قاله أبو الدرداء وقال « إنما تقاتلون بأعمالكم » وإنما قلت ذلك لأننى وجدت ذلك فى « المجالسة للدينورى ،

من طريق أبي إسحق القزازى « عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد أن أبا الدرداء قال : أيها الناس عمل

صالح قبل الغزو ، فإنما تقاتلون بأعمالكم » . ثم ظهر لى سبب تفصيل البخارى ، وذلك أن هذه الطريق منقطعة بين

ربيعة وأبي الدرداء ، وقد روى ابن المبارك فى كتاب الجهاد عن سعيد بن عبد العزيز عن ربيعة بن يزيد عن ابن

حلبس بفتح الميملة والموحدة بينهما لأم ساكنة وآخره سين مهملة « عن أبي الدرداء قال : إنما تقاتلون بأعمالكم »

ولم يذكر ما قبله فاقصر البخارى على ماورد بالاسناد المتصل فعراه إلى أبي الدرداء ، ولذلك جزم به عنه ، واستعمل

بقية ماورد عنه بالاسناد المنقطع فى الترجمة لإشارة إلى أنه لم يغفل . **قوله** ( وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون

مالا تفعلون - إلى قوله - بنيان مرصوص ) ذكر فيه حديث البراء الذى قتله حين أسلم ، قال ابن المنير :

مناسبة الترجمة والآية للحديث ظاهرة وفى مناسبة الترجمة للآية خلفاء وكأنه من جهة أن الله عازب من قال إنه يفضل

الحير ولم يفعله ، وأثنى على من وفى وثبت عند القتال ، أو من جهة أنه أنكر على من قدم على القتال قولاً غير مرضى فكشف الغيب أنه أخلف ، ففهو مبرهن بوثوق الفضل في تقديم الصدق والعزم الصحيح على الوفاء وذلك من أصلح الأعمال انتهى . وهذا الثاني أظهر فيما أرى والله أعلم . وقال الكرماني : المقصود من الآية في هذه الترجمة قوله في آخرها ( صفأ كأنهم بنيان مرصوص ) لأن الصف في القتال من العمل الصالح قبل القتال ، انتهى . وسيأتي تفسير قوله ( مرصوص ) في التفسير . قوله ( حدثني محمد بن عبيد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعقة ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق السبيعي . قوله ( أني النبي ﷺ رجل ) لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم من طريق ذكرى بن أبي زائدة عن أبي إسحق أنه من الأنصار ثم من بني النبيت بفتح النون وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناه فوق ولولذلك لا يمكن تفسيره بعمر بن ثابت بن وقش بفتح الواو والقاف بعدها معجمة وهو المعروف بأصرم بن عبد الأشهل ، فإن بني عبد الأشهل بطن من الأنصار من الأوس وهم غير بني النبيت ، وقد أخرج ابن إسحق في المغازي قصة عمرو بن ثابت بإسناد صحيح عن أبي هريرة أنه كان يقول : أخبروني عن رجل دخل الجنة لم يصل صلاة ؟ ثم يقول : هو عمرو بن ثابت ، قال ابن إسحق قال الحصين بن محمد : قلت لمحمود بن لبيد : كيف كانت قصته ؟ قال : كان يأبى الإسلام ، فلما كان يوم أحد بدا له فأخذ سيفه حتى أتى القوم فدخل في عرض الناس فقاتل حتى وقع جريحاً ، فوجده قومه في المعركة فقالوا : ما جاء بك ؟ أسفقت على قومك ، أم رغبة في الإسلام ؟ قال : بل رغبة في الإسلام ، قاتلت مع رسول الله ﷺ حتى أصابني ما أصابني ، فقال رسول الله ﷺ : إني من أهل الجنة ، وروى أبو داود والحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سبرة عن أبي هريرة وكان عمرو يأبى الإسلام لأجل ربا كان له في الجاهلية ، فلما كان يوم أحد قال : أين قومي ؟ قالوا بأحد ، فأخذ سيفه ولحقهم ، فلما رأوه قالوا : إليك عنا ، قال : أني قد أسلمت ، فقاتل حتى جرح ، فجاءه سعد بن معاذ فقال : خرجت غضباً لله ولرسوله ، ثم مات فدخل الجنة وما صلى صلاة . فيجمع بين الروایتين بأن الذين رأوه وقالوا له : إليك عنا ، ناس غير قومه ، وأما قومه فما شعروا بمجيئه حتى وجدوه في المعركة . ويجمع بينهما وبين حديث الباب بأنه جاء أولاً إلى النبي ﷺ فاستشاره ثم أسلم ثم قاتل ، فرآه أولئك الذين قالوا له إليك عنا . ويؤيد هذا الجمع قوله لهم : قاتلت مع رسول الله ﷺ ، وكان قومه وجدوه بعد ذلك فقالوا له ما قالوا . ويؤيد الجمع أيضاً ما وقع في سياق حديث البراء عند النسائي ، فإنه أخرجه من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق نحو رواية إسرائيل وفيه أنه قال لرسول الله ﷺ : لو أني حملت على القوم فقاتلت حتى أقتل أكان خيراً لي ولم أصل صلاة ؟ قال نعم ، ونحوه لسعيد بن منصور من وجه آخر عن أبي إسحق وزاد في أوله أنه قال : أخير لي أن أسلم ؟ قال نعم : فأسلم ، فإنه موافق لقول أبي هريرة وإنه دخل الجنة وما صلى لله صلاة ، وأما كونه من بني عبد الأشهل ونسب في رواية مسلم إلى بني النبيت فيمكن أن يحمل على أن له في بني النبيت نسبة ما ، فإنهم إخوة بني عبد الأشهل يجمعهم الانتساب إلى الأوس . قوله ( مفتح ) بفتح القاف والنون مشددة ، وهو كناية عن تغطية وجهه بآلة الحرب . قوله ( وأجر كثير ) بالضم على البناء أي أجر أجزا كثيراً ، وفي هذا الحديث أن الأجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلاً عن الله وإحسانا

#### ١٤ - باب من أتاه سهم غرب فقتله

٢٨٠٩ - حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حسين بن محمد أبو أحمد حدثنا شبيران عن قتادة حدثنا

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أُنْتُ أُمُّ الرُّبَيْعِ بِنْتُ الْبَرَاءِ وَهِيَ أُمُّ حَارِثَةَ بْنِ سُرَاقَةَ أُنْتُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَلَا تَحَدِّثُنِي عَنْ حَارِثَةَ - وَكَانَ قُتِلَ يَوْمَ بَذْرِ أَصَابُهُ سَهْمٌ غَرَبٌ - فَإِنْ كَانَ فِي الْجَنَّةِ صَبَرْتُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ اجْتَعَدْتُ عَلَيْهِ فِي الْبُكَاءِ . قَالَ : يَا أُمَّ حَارِثَةَ ، إِنَّهَا جَنَّانٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ أَبْنَاكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى ، [ الحديث ٢٨٠٩ - أطرافه في : ٣٩٨٢ ، ٦٥٥٠ ، ٦٥٦٧ ]

**قوله** ( باب من أتاها سهم غرب ) بـ ( بنون سهم ) وبفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هذا هو الأشهر ، وسيأتي بيان الخلاف فيه . **قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الله ) جزم الكلاباذي وتبعه غير واحد بأنه الذهلي ، وهو محمد بن يحيى بن عبد الله ، نسبه البخاري إلى جده ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن « حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك الخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء ، فإن لم يكن ابن السكن نسبه من قبل نفسه وإلا فإنا قاله هو المعتمد . وقد أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه عن محمد بن يحيى الذهلي عن حسين بن محمد وهو المروزي بهذا الاسناد . **قوله** ( ان أم الربيع بنت البراء ) كذا بجيـس رواة البخاري ، وقال بعد ذلك « وهي أم حارثة بن سراقه ، وهذا الثاني هو المعتمد ، والاول وهم نبه عليه غير واحد من آخرهم الدمياطي فقال : قوله أم الربيع بنت البراء وهم ، وإنما هي الربيع بنت النضر عمة أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن عمرو ، وقد تقدم ذكر قتل أخيها أنس بن النضر وذكرها في آخر حديثه قريبا وهي أم حارثة بن سراقه بن الحارث بن عدى من بني عدى بن النجاء ذكره ابن اسحق وموسى بن عقبة وغيرهما فيمن شهد بدرا ، واتفقوا على أنه رماه حبان بكسر المهملة بعدها موحدة فعملة ابن العرقه - بفتح المهملة وكسر الراء بعدها قاف - وهو على حوض فأصاب نحره فمات . قلت : ووقع في رواية ابن خزيمة المذكورة أن الربيع بنت البراء بجذف د أم ، فهذا أشبه بالصواب ، لكن ليس في نسب الربيع بنت النضر أحد اسمه البراء فلعله كان فيه « الربيع عمة البراء ، فإن البراء بن مالك أخو أنس بن مالك فشكل منهما ابن أخيها أنس ابن النضر ، وقد رواه الترمذي وابن خزيمة أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فقال « عن أنس أن الربيع بنت النضر أُنْتُ النَّبِيُّ ﷺ وكان ابنها حارثة بن سراقه أصيب يوم بدر ، الحديث ، ورواه النسائي من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال « انطلق حارثة ابن عمتي لجمات عمتي أمه ، وحكى أبو نعيم الاصبهاني أن الحسن بن عبد الملك رواه عن قتادة كذلك وقال « حارثة بن سراقه ، قال ابن الاثير في « جامع الاصول ، الذي وقع في كتب النسب والمغازي وأسماء الصحابة أن أم حارثة هي الربيع بنت النضر عمة أنس ، وأجاب الكرمانى بأنه لا وهم للبخاري لأنه ليس في رواية النسفي إلا الاقتصار على قول أنس « ان أم حارثة بن سراقه ، قال فيحمل على أنه كان في رواية الفربري حاشية لبعض الرواة غـير صحيحة فالحقت بالمتن انتهى . وقد راجعت أصل النسفي من نسخة ابن عبد البر فوجدتها موافقة لرواية الفربري فالنسخة التي وقعت للكرمانى ناقصة وادعاء الزيادة في مثل هذا الكتاب مردود على قائله ، والظاهر أن لفظ أم وبنت وهم كما تقدم توجيهه قريبا ، والخطب فيه سهل ولا يقدح ذلك في صحة الحديث ولا في ضبط رواته . وقد وقع في رواية سعيد بن أبي عروبة التي ضبط فيها اسم الربيع بنت النضر وهم في اسم ابنها فسماه « الحارث ، بدل « حارثة » . وقد روى هذا الحديث أبان عن قتادة فقال : ان أم حارثة لم ترد أخرجه أحمد ، وكذلك أخرجه من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ،

وسأني كذلك في المغازي من طريق حميد عن أنس . ثم شرع السكرماني في إبداء احتمالات بعيدة متكلفة لتوجيه الرواية التي في البخاري فقال : يحتمل أن يكون للربيع ابن يسمى الربيع يعني بالتخفيف من زوج آخر غير سرافقة يسمى البراء وأن يكون « بنت البراء » ، خبرا لأن وضمير دهي ، راجع إلى الربيع وأن يكون « بنت » صفة لوالدة الربيع فأطلق الام على الجدة تجوزا وأن تكون إضافة الام إلى الربيع للبيان أي الام التي هي الربيع وبنت مصحف من عمه ، قال : وارتكاب بعض هذه التسكيمات أولى من تخطئة العدول الاثبات . قلت : انما اختار البخاري رواية شيبان على رواية سعيد لتصريح شيبان في روايته بتحديث أنس اقتادة ، وللبخاري حرص على مثل ذلك إذا وقعت الرواية عن مدلس أو معاصر ، وقد قال هو في تسمية من شهد بنوا « وحارثة بن الربيع وهو حارثة بن سرافقة » فلم يعتمد على ما وقع في رواية شيبان أنه حارثة بن أم الربيع بل جزم بالصواب ، والربيع أمه وسرافقة أبوه . قوله ( أصابه سهم غرب ) أي لا يعرف راميه ، أو لا يعرف من أين أتى ، أو جاء على غير قصد من راميه قاله أبو عبيد وغيره . والثابت في الرواية بالتثوين وسكون الراء ، وأنكره ابن قتبية فقال : كذا نقوله العامة والاجود فتح الراء والإضافة ، وحكى المروئي عن ابن زيد : أن جاء من حيث لا يعرف فهو بالتثوين والاسكان ، وأن عرف راميه لم يكن أصاب من لم يقصد فهو بالإضافة وفتح الراء ، قال : وذكره الأزهري بفتح الراء لا غير ، وحكى ابن دريد وابن فارس والفراز وصاحب المنتهى وغيرهم الوجهين مطلقا ، وقال ابن سيده : أصابه سهم غرب وغرب إذا لم يدر من رماه ، وقيل إذا أناه من حيث لا يدري ، وقيل إذا قصد غيره فاصابه ، قال وقد يوصف به . قلت : لخصنا من هذا على أربعة أوجه . وقصة حارثة منزلة على الثاني فإن الذي رماه قصد غرته فرماه وحارثة لا يشمر به ، وقد وقع في رواية ثابت عند أحمد أن حارثة خرج نظارا ، زاد النسائي من هذا الوجه : ما خرج لقتال . قوله ( اجتهدت عليه في البكاء ) قال الخطابي : أقرها النبي ﷺ على هذا أي فيؤخذ منه الجواز . قلت : كان ذلك قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه ، فإن تحريمه كان عقب غزوة أحد ، وهذه القصة كانت عقب غزوة بدر . ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة « اجتهدت في الدعاء » بدل قوله « في البكاء » ، وهو خطأ ، ووقع ذلك في بعض النسخ دون بعض ، ووقع في رواية حميد الآتية في صفة الجنة من الرقاق وعند النسائي « فإن كان في الجنة لم أهلك عليه » ، وهو دال على صحة الرواية بلفظ البكاء ، وقال في رواية حميد هذه « والافستري ما أصنعه » ونحوه في رواية حماد عن ثابت عند أحمد . قوله ( انها جنان في الجنة ) كذا هنا ، وفي رواية سعيد بن أبي عروبة « انها جنان في جنة » ، وفي رواية أبان عند أحمد « انها جنان كثيرة في جنة » ، وفي رواية حميد (١) المذكورة « انها جنان كثيرة » فقط ، والضمير في قوله « انها جنان » يفسره ما بعده ، وهو كقولهم : هي العرب تقول ما شئت ، والقصد بذلك التفعيم والتعظيم ، ومضى الكلام على الفردوس ، قريبا

### ١٥ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا

٢٨١٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عمرو بن أبي وائل عن أبي موسى رضي الله عنه قال

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة صحيحة « حماد » .

« جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : الرجلُ يُقاتلُ للمغنم ، والرجلُ يُقاتلُ للذكور ، والرجلُ يُقاتلُ ليرى مكانه ، فنن في سبيل الله ؟ قال : مَنْ قاتَلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العليا فهو في سبيل الله »

**قوله** ( باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ) أى فضله ، أو الجواب محذوف تقديره فهو المعتبر . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن مرة . **قوله** ( عن أبي وائل عن أبي موسى ) فى رواية غندر عن شعبة فى فرض الخمس سمعت أبا وائل حدثنا أبا موسى . **قوله** ( جاء رجل ) فى رواية غندر المذكورة « قال أعرابي ، وهذا يدل على وهم ما وقع عند الطبراني من وجه آخر » عن أبي موسى أنه قال يارسول الله ، فذكره ، فإن أبا موسى وإن جاز أن يجهل نفسه لكن لا يصح أن يكونه أعرابيا ، وهذا الأعرابي يصلح أن يفسر بلاحق بن خزيمة ، وحديثه عند أبي موسى المدني فى « الصحابة » من طريق عفير بن معدان « سمعت لاحق بن خزيمة الباهلى قال : وفدت على النبي ﷺ فسألت عن الرجل يلتبس الأجر والذكر فقال : لا شيء له ، الحديث ، وفى أسناده ضعف ، وروينا فى « فوائد أبي بكر ابن أبي الحديد » ، باسناد ضعيف ، عن معاذ بن جبل أنه قال : يارسول الله كل بنى سلة يقاتل ففهم من يقاتل رياء الحديث فلو صح لاحتمل أن يكون معاذ أيضا سأل عما سأل عنه الأعرابي ، لأن سؤال معاذ خاص وسؤال الأعرابي عام ، ومعاذ أيضا لا يقال له أعرابي فيحمل على التعدد . **قوله** ( الرجل يقاتل للمغنم ) فى رواية منصور عن أبي وائل الماضية فى العلم « فقال ما القتال فى سبيل الله ؟ فإن أحدنا يقاتل » . **قوله** ( والرجل يقاتل للذكر ) أى ليدكر بين الناس ويشتهر بالشجاعة وهى رواية الأعمش عن أبي وائل الآتية فى التوحيد حيث قال « ويقاقل شجاعة **قوله** ( والرجل يقاتل ليرى مكانه ) فى رواية الأعمش « ويقاقل رياء » ، فرجع الذى قبله إلى السمعة ومرجع هذا إلى الرياء وكلاهما مضموم ، وزاد فى رواية منصور والأعمش « ويقاقل حمية » ، أى لمن يقاتل لأجله من أهل أو عشيرة أو صاحب ، وزاد فى رواية منصور « ويقاقل غضبا » ، أى لأجل حفظ نفسه ، ويحتمل أن يفسر القتال للحمية بدفع المضرة ، والقتال غضبا بجلب المنفعة ، فالحاصل من رواياتهم أن القتال يقع بسبب خمسة أشياء : طلب المغنم ، وإظهار الشجاعة ، والرياء ، والحمية ، والغضب ، وكل منها يقتناوله المدح والذم ، فلمذا لم يحصل الجواب بالاثبات ولا بالنفي . **قوله** ( من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو فى سبيل الله ) المراد بكلمة الله دعوة الله إلى الاسلام ، ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يكون فى سبيل الله إلا من كان سبب قتاله طلب إعلاء كلمة الله فقط بمعنى أنه لو أضاف إلى ذلك سببا من الاسباب المذكورة أدخل بذلك ، ويحتمل أن لا يخل إذا حصل ضمنا لا أصلا ومقصودا ، وبذلك صرح الطبري فقال : إذا كان أصل الباعث هو الأول لا بضره ماعرض له بعد ذلك ، وبذلك قال الجمهور ، لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة باسناد جيد قال « جاء رجل فقال : يارسول الله ، أرأيت رجلا غزا يلتبس الأجر والذكر ماله ؟ قال لا شيء له ، فأعادهما ثلاثا كل ذلك يقول : لا شيء له ، ثم قال رسول الله ﷺ : إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وابتغى به وجهه » ، ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأمرين معا على حد واحد فلا يخالف المرجح أولا ، فتصير المراتب خمسا : أن يقصد الشيتين معا ، أو يقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا ، فالمحذور أن يقصد غير الإعلاء ، فقد يحصل الإعلاء ضمنا ، وقد لا يحصل ويدخل تحته مرتبتان ، وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ، ودونه أن يقصد هاتين معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه



حديث أبي أمامة ، والمطلوب أن يقصد الإِعلاء صرفاً ، وقد يحصل غير الإِعلاء وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضاً ، قال ابن أبي جرة : ذهب المحققون إلى أنه إذا كان الباعث الأول قصد إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه اهـ . ويدل على أن دخول غير الإِعلاء ضمننا لا يقدح في الإِعلاء إذا كان الإِعلاء هو الباعث الأصلي مارواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال « بعثنا رسول الله ﷺ على أقدامنا لنغني ، فرجعنا ولم نغني شيئاً ، فقال : اللهم لا تسلكهم إلى » الحديث . وفي إجابة النبي ﷺ بما ذكر غاية البلاغة والايجاز ، وهو من جوامع كلمه ﷺ ، لانه لو أجابه بأن جميع ما ذكره ليس في سبيل الله احتمل أن يكون ما عدا ذلك كله في سبيل الله وليس كذلك ، فعدل إلى لفظ جامع عدل به عن الجواب عن ماهية القتال إلى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله « فهو » راجعاً إلى القتال الذي في ضمن قاتل أي فقتاله قتال في سبيل الله ، واشتمل طلب إعلاء كلمة الله على طلب رضا وطلب ثوابه وطلب دحض أعدائه وكلها متلازمة . والحاصل بما ذكر أن القتال منشؤه القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ، ولا يكون في سبيل الله إلا الأول ، وقال ابن بطال : انما عدل النبي ﷺ عن لفظ جواب السائل لأن الغضب والحمية قد يكونان لله فعدل النبي ﷺ عن ذلك إلى لفظ جامع فأفاد دفع الالباس وزيادة الافهام ، وفيه بيان أن الاعمال إنما تحتسب بالنية الصالحة ، وأن الفضل الذي ورد في الجهاد يخص من ذكر ، وقد تقدم بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم . وفيه جواز السؤال عن العلة وتقدم العلم على العمل ، وفيه ذم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة

١٦ - باب من اغبرت قدماه في سبيل الله ، وقول الله عز وجل [ ١٢٠ التوبة ] : ﴿ ما كان لاهل

المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله - إلى قوله - إن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾

٢٨١١ - حدثنا إسحاق أخبرنا محمد بن المبارك حدثنا يحيى بن حمزة قال حدثني يزيد بن أبي حريم

أخبرنا عباية بن رفاع بن رافع بن خديج قال أخبرني أبو عبيس هو عبد الرحمن بن جبر أن رسول الله ﷺ قال « ما اغبرتاً قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار »

قوله ( باب من اغبرت قدماه في سبيل الله ) أي بيان ماله من الفضل . قوله ( وقول الله عز وجل : ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله - إلى قوله - إن الله لا يضيع أجر المحسنين ) قال ابن بطال : مناسبة الآية لترجمة أنه سبحانه وتعالى قال في الآية ( ولا يطؤون موطئنا يغيظ الكفار ) وفي الآية ( إلا كتب لهم به عمل صالح ) قال : ففسر ﷺ العمل الصالح أن النار لا تمس من عمل بذلك ، قال : والمراد في سبيل الله جميع طاعاته اهـ . وهو كما قال ، إلا أن المتبادر عند الإطلاق من لفظ سبيل الله الجهاد ، وقد أورده المصنف في « فضل المشي إلى الجمعة ، استعمالاً للفظ في عمومه ، وانظروا هناك » حرمة الله على النار ، وقال ابن المنير : مطابقة الآية من جهة أن الله أنابهم بخطواتهم وإن لم يباشروا قتالاً ، وكذلك دل الحديث على أن من اغبرت قدماه في سبيل الله حرمة الله على النار سواء بآشر قتالاً أم لا اهـ . ومن تمام المناسبة أن الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ، ولا سيما في ذلك الزمان . قوله ( حدثنا إسحاق ) قال أبو علي الجبائي : نسبة الاصيلي ابن منصور . قلت :

وأخرجه الاسماعيلي من طريق إسحق بن زيد الخطابي نزيل حران عن محمد بن المبارك المذكور ، لكن زاد في آخر المتن قوله « فتمسهما النار أبدا ، فالظاهر أنه ابن منصور ، ويؤيده أن أبا نعيم أخرجه من طريق الحسن بن سفيان عن إسحق بن منصور ، ويزيد المذكور في الاسناد بالزاي ، وعناية بفتح المهملة ، وأبو عيسى بسكون الموحدة هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة . **قوله** ( ما أغبرنا ) كذا في رواية المستملي بالتثنية وهو لغة ، وللباقين « ما أغبرت » وهو الافصح ، زاد أحمد من حديث أبي هريرة « ساعة من نهار » . وقوله « فتمسه النار » بالنصب ، والمعنى أن المس ينتفي بوجود الغبار المذكور ، وفي ذلك إشارة إلى عظيم قدر التصبر في سبيل الله ، فإذا كان مجرد مس الغبار للقدم يحرم عليها النار فكيف بمن سعى وبذل جهده واستغفد وسعه ؟ وللحديث شواهد : منها ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن أبي البرداء مرفوعا « من أغبرت قدماء في سبيل الله بأعد الله منه النار مسيرة ألف عام للراكب المستعجل » ، وأخرج ابن حبان من حديث جابر أنه كان في غزاة فقال « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر نحو حديث الباب ، قال : فتوائب الناس عن دوابهم ، فما روى أكثر ما شيا من ذلك اليوم »

### ١٧ - باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله

٢٨١٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة أن ابن عباس قال له ولعلي بن عبد الله : ائذيا أبا سعيد فاسمعا من حديثي . فأتيا وهو وأخوه في حائط لهما يسقيانه ، فلما رأنا جاء فاحتبى وجلس فقال « كذا تفعل ابن المسجد لينة لينة ، وكان عمار يقول ابنتين لبنتين ، فرب به النبي ﷺ ومسح عن رأسه الغبار وقال : ويح عمار تقتله الفئة الباغية ، عمار يدعوهم إلى الله ويدعونه إلى النار » **قوله** ( باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله ) قال ابن المنير : ترجم بهذا وبالذي بعده دفعا لتوهم كراهية غسل الغبار ومسحه لكونه من جملة آثار الجهاد كما كره بعض السلف المسح بعد الوضوء . قلت . والفرق بينهما من جهة أن التنظيف مطلوب شرعا ، والغبار أثر الجهاد وإذا انقضى فلا معنى لبقاء أثره . وأما الوضوء فالمقصود به الصلاة فاستحب بقاء أثره حتى يحصل المقصود فافترق المسحان . ثم أورد حديث أبي سعيد في قصة عمار في بناء المسجد ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب التعاون في بناء المسجد ، في أوائل الصلاة ، وفيه ما يتعلق بقوله « فأتينا وهو وأخوه في حائط لهما ، والمراد منه هنا قوله « ومر به النبي ﷺ فسح عن رأسه الغبار »

### ١٨ - باب التمسيل بعد الحرب والغبار

٢٨١٣ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ لما رجع يوم الخندق ووضع السلاح واغتسل ، فأتاه جبريل وقد عصب رأسه الثُّبَارُ فقال : وضعت السلاح ؟ فوالله ما وضعت . فقال رسول الله ﷺ : فأين ؟ قال : ها هنا - وأومأ إلى بني قريظة - قالت : فخرج إليهم رسول الله ﷺ »

**قوله** ( باب الغسل بعد الحرب والغباء ) تقدم توجيهه في الباب الذي قبله ، وذكر فيه حديث عائشة في اغتساله عليه السلام لما رجع من الخندق ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي . وقوله في هذه الرواية « ووضع ، أى السلاح وصرح بذلك في رواية الاصيلي وغيره . **قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للاكثر ، ونسبه أبو ذر فقال « ابن سلام ، وقوله «عصب ، بفتح المهملة والتخفيف أى أحاط به فصار عليه مثل العصاة

١٦٦ - ١٧١  
١٩ - **باب** فضل قول الله تعالى [ آل عمران ١٦٦ - ١٨١ ] : ﴿ ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون . فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . يستبشرون بنعمة من الله وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ﴾

٢٨١٤ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « دعا رسول الله عليه السلام على الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ثلاثين غداة ، على رغل وذكوان وعصية عصت الله ورسوله . قال أنس : أنزل في الذين قتلوا بئر معونة قرآن قرأناه ثم نسخ بعد : بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه »

٢٨١٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو وسمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما بقول « اضطجع ناس الخمر يوم أحد ، ثم قتلوا شهداء . فقيل لسفيان : من آخر ذلك اليوم ؟ قال : ليس هذا فيه » [ الحديث ٢٨١٥ - طرفاه في : ٤٠٤ ، ٤١٨ ]

**قوله** ( باب فضل قول الله تعالى : ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون - إلى قوله - وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ) كذا لابي ذر ، وساق الاصيلي وكرمة الآيتين ، ومعنى قوله « فضل قول الله ، أى فضل من ورد فيه قول الله ، وقد حذف الاسماعيلي لفظ فضل من الترجمة . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أنس في قصة الذين قتلوا في بئر معونة أوردها مختصرة ، وستأتي بتمامها في المغازي ، وأشار بإيراد الآية إلى ماورد في بعض طرقه كما سأذكره هناك في آخره عند قوله « فأنزل فيهم بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا ورضينا عنه ، زاد عمر بن يونس عن إسحق بن أبي طلحة فيه « فنسخ بعد ماقرأناه زمانا وأنزل الله تعالى ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله ) الآية . ثانيهما حديث جابر « اضطجع ناس الخمر يوم أحد ثم قتلوا شهداء ، سيأتي في المغازي أن والد جابر كان من جملة من أشار إليهم ، قال ابن المنير : مطابقتها للترجمة فيه عسر ، إلا أن يكون مراده أن الخمر التي شربوها يومئذ لم تضرهم لأن الله هز وجل أنبي عليهم بعد موتهم ورفع عنهم الخوف والحزن ، وإنما كان ذلك لأنها كانت يومئذ مباحة . قلت : ويمكن أن يكون أورده للإشارة إلى أحد الأقوال في سبب نزول الآية المترجم بها ، فقد روى الترمذي من حديث جابر أيضا أن الله لما كلم والد جابر وتنى أن يرجع إلى الدنيا ثم قال « يا رب بلغ من ورأي ، فأنزل الله ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله ) الآية . **قوله** ( فقيل لسفيان : من آخر ذلك اليوم ، قال : ليس هذا فيه ) أى أن في الحديث « قتلوا شهداء من آخر ذلك اليوم ، فأنكر ذلك سفيان ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق القواريري عن سفيان بهذه الزيادة ولكن بلفظه اضطجع

قوم الخمر أول النهار وقتلوا آخر النهار شهداء ، فلعل سفيان كان فسيه ثم تذكر ، وقد أخرجه المصنف في المغازي عن عبد الله بن محمد عن سفيان بدون الزيادة ، وأخرجه في تفسير المائدة عن صدقة بن الفضل عن سفيان بائبائها ، وسيأتي بقية شرحه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب ظل الملائكة على الشهيد

٢٨١٦ - **حدثنا** صدقة بن الفضل قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت محمد بن النسكر أنه سمع جابرًا يقول « جرى بأبي إلى النبي ﷺ وقد مُثِّلَ به ووضع بين يديه ، فذهبت أكشف عن وجهه ، فنهاني قومي ، فسمع صوت نائحة ، فقيل : ابنة عمرو - أو أخت عمرو - فقال : لم تبكي ، أولاتبكي ، ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها . قلت لصدقة : أفيهِ حتى رُفِعَ ؟ قال رُبما قاله »

**قوله** ( باب ظل الملائكة على الشهيد ) ذكر فيه حديث جابر في قصة قتل أبيه ، وسيأتي بيانه في غزوة أحد ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الجنائز . **قوله** ( قلت لصدقة ) القائل هو المصنف ، وصدقة هو ابن الفضل شيخه فيه ، وقد تقدم في الجنائز عن علي بن عبد الله وهو ابن المديني عن سفيان وفي آخره حتى رفع ، وكذلك رواه الحميدي وجماعة عن سفيان

## ٢١ - باب تمنى المجاهد أن يرجع إلى الدنيا

٢٨١٧ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما أحدٌ يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا وله ما على الأرض من شيء ، إلا الشهيد يتمنى أن يرجع إلى الدنيا فيقتل عشر مرات ، لما يرى من الكرامة »

**قوله** ( باب تمنى المجاهد أن يرجع إلى الدنيا ) أورد فيه حديث قتادة وسمعت أنس بن مالك عن النبي ﷺ : ما أحد يدخل الجنة يحب أن يرجع إلى الدنيا ، الحديث ، وقد ورد بلفظ التمني وذلك فيما أخرجه النسائي والحاكم من طريق حماد بن سلة عن ثابت عن أنس قال قال رسول الله ﷺ « يؤتى بالرجل من أهل الجنة فيقول الله تعالى : يا ابن آدم كيف وجدت منزلك ؟ فيقول : أي رب خير منزل ، فيقول : سل وتمنه ، فيقول : ما أسألك وأتمنى ؟ أن تردني إلى الدنيا فأقتل في سبيلك عشر مرات ، لما رأى من فضل الشهادة ، الحديث ، ولمسلم من حديث ابن مسعود رفعه في الشهداء قال فاطلع عليهم ربك اطلاعة فقال : هل تشتهون شيئاً ؟ قالوا : نريد أن ترد أرواحنا في أجسادنا حتى نقتل في سبيلك مرة أخرى ، ولابن أبي شيبة من مرسل سعيد بن جبيرة أن المخاطب بذلك حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير ، ولترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث جابر قال قال لي رسول الله ﷺ : ألا أخبرك ما قال الله لا يليك ؟ قال : يا عبد الله تمن على أعطك ، قال : يا رب تحببني فأقتل فيك ثانية ، قال : إنه سبق مني أنهم إليها لا يرجعون . قول شعبة في الاسناد ( سمعت قتادة ) في رواية أبي خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة

وحيد كلاهما عن أنس أخرجه مسلم . **قوله** ( ما أحد ) ، في رواية أبي خالد د ما من نفس . . **قوله** ( يدخل الجنة ) في رواية أبي خالد د لها عند الله خير . . **قوله** ( وله ما على الأرض من شيء ) في رواية أبي خالد د وأن لها الدنيا وما فيها . . **قوله** ( لما يرى من السكامة ) في رواية أبي خالد د لما يرى من فضل الشهادة ، ولم يقل عشر مرات ، وكأن أبا خالد ساقه على لفظ حميد والله أعلم . قال ابن بطال : هذا الحديث أجل ما جاء في فضل الشهادة ، قال : وليس في أعمال البر ما تبذل فيه النفس غير الجهاد فلذلك عظم فيه الثواب

## ٢٢ - باب الجنة تحت بارقة السيوف

وقال المفيرة بن شعبة : أخبرنا نعيم بن محمد عن رسالة ربنا . من قُتِلَ مَنًّا صارَ إلى الجنة

وقال عمرُ للنبي ﷺ : أليسَ قَتَلْنَا في الجنةِ وَقَتْلَامُ في النارِ ؟ قال : بلى

٢٨١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا معاويةُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ صَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - وَكَانَ كَاتِبَهُ - قَالَ : كَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « وَاعِدُوا أَنْ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ »

تابعه الأوسى عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة

[ الحديث ٢٨١٨ - اطراة في : ٢٨٣٣ ، ٢٩٦٦ ، ٣٠٢٤ ، ٧٢٣٧ ]

**قوله** ( باب الجنة تحت بارقة السيوف ) هو من إضافة الصفة إلى الموصوف وقد نطاق البارقة ويراد بها نفس السيف فتسكون الإضافة بيانية ، وقد أورده بلفظ د تحت ظلال السيوف ، وكأنه أشار بالترجمة إلى حديث عمار ابن ياسر ، فأخرج الطبراني بإسناد صحيح عن عمار بن ياسر أنه قال يوم صفين د الجنة تحت الابارقة ، وكذا وقع فيه والصواب د البارقة ، وهي السيوف اللامعة ، وكذا وقع على الصواب في ترجمة عمار من طبقات ابن سعد ، وروى سعيد بن منصور بإسناد رجاله ثقات من مرسل أبي عبد الرحمن الحبلي مرفوعا د الجنة تحت الابارقة ، ويمكن تخريجه على ما قاله الخطابي الابارقة جمع لبريق وسمى السيف ابريقا فهو لإفعل من البريق ، ويقال أبرق الرجل بسيفه إذا لمع به والبارقة اللعان ، قال ابن المنير : كأن البخاري أراد أن السيوف لما كانت لها بارقة كان لها أيضا ظل ، قال القرطبي : وهو من الكلام النفيس الجامع الموجز المشتمل على ضروب من البلاغة مع الوجازة وعدوية اللمع ، فانه أفاد الحظ على الجهاد والاخبار بالثواب عليه والحض على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف تظل المتقاتلين ، وقال ابن الجوزي ، المراد أن الجنة تحصل بالجهاد . والظلال جمع ظل وإذا تدانى الحصان صار كل منهما تحت ظل سيف صاحبه لحرصه على رفعه عليه ولا يكون ذلك إلا عند التحام القتال . **قوله** ( وقال المفيرة الخ ) هو طرف من حديث طويل وصله المصنف بتمامه في الجزية ، وقوله هنا د عن رسالة ربنا ، ثبت للكشيميني وحده وهو كذلك في الطريق الموصولة ، ويحتمل أن يكون حذف هنا اختصارا . **قوله** ( وقال عمر الخ ) هو طرف من حديث سهل بن حنيف في قصة عمرة الحديبية ، وسيأتي بتمامه موصولا في

فتح الباري - ج (٦) م (٣)

المغازي ، وتقدمت الإشارة إليه في الشروط . **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجمعي ، وأبو إسحق هو الفوارى وعمر بن عبيد الله أي ابن معمر هو التيمي وكان أميراً على حرب الحوارج . **قوله** (وكان كاتبه) أي ان سالماً كان كاتب عبد الله بن أبي أوفى . قال (كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى) الضمير لعمر بن عبيد الله ، قال الدارقطني في التتبع : أخرجا حديث موسى بن عقبة عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله قال « كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى فقرأته ، الحديث . قال وأبو النضر لم يسمع من ابن أبي أوفى فهو حجة في رواية المكاتب ، وتعقب بأن شرط الرواية بالمكاتب عند أهل الحديث أن تكون الرواية صادرة إلى المكتوب إليه ، وابن أبي أوفى لم يكتب إلى سالم إنما كتب إلى عمر بن عبيد الله فلي هذا تكون رواية سالم له عن عبد الله بن أبي أوفى من صور الوجادة ، ويمكن أن يقال : الظاهر أنه من رواية سالم عن موله عمر بن عبيد الله بقراءته عليه لأنه كان كاتبه أبي عن عبد الله بن أبي أوفى أنه كتب إليه فيصير حينئذ من صور المكاتب ، وفيه تعقب على من صنف في رجال الصحيحين فانهم لم يذكرُوا لعمر بن عبيد الله ترجمة ، وقد ذكره ابن أبي حاتم وذكر له رواية عن بعض التابعين ولم يذكر فيه جرحاً . **قوله** (واعلموا أن الجنة) هكذا أورده هنا مختصراً ، وذكر طرفاً منه أيضاً بهذا الإسناد بعد أبواب في باب الصبر عند القتال ، وأخرجه بعد أبواب كثيرة في باب تأخير القتال حتى تزول الشمس ، بهذا الإسناد مطولاً ، ثم أخرجه بعد أبواب أيضاً مطولاً من وجه آخر في النهي عن تمسك لقاء العدو ، ويأتي الكلام على شرحه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** (تابعه الأويسى عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة) قلت : الأويسى هو عبد العزيز بن عبد الله أحد شيوخ البخاري ، وقد حدث عنه بهذا الحديث موصولاً خارج الصحيح ، ورويناه في كتاب الجهاد لابن أبي عاصم قال : حدثنا محمد بن اسماعيل البخاري به ، وقد رواه عمر بن شبة عن الأويسى فبين أن ذلك كان يوم الخندق . قال المهلب : في هذه الأحاديث جواز القول بأن قتلى المسلمين في الجنة ، لكن على الاجمال لا على التعيين

### ٢٣ - باب من طلب الولد للجهاد

٢٨١٩ - وقال الليث حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن درم قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « قال سليمان بن داود عليهما السلام : لأطوفن الليلة على مائة امرأة - أو تسعين - كلهن يأتني بفارس مجاهد في سبيل الله . فقال له صاحبه : قل إن شاء الله ، فلم يقل إن شاء الله ، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل . والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون »

[ الحديث ٢٨١٩ - أطراؤه في : ٣٤٢٤ ، ٥٢٤٢ ، ٦٦٣٩ ، ٦٧٢٠ ، ٧٤٦٩ ]

**قوله** ( باب من طالب الولد للجهاد ) أي ينوي هند الجماعة حصول الولد ليجاهد في سبيل الله فيحصل له بذلك أجر وإن لم يقع ذلك . **قوله** ( وقال الليث الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن بكير عن الليث بهذا الإسناد ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى ، ثم تعجلت فشرحت في ترجمة سليمان

## ٢٨ - باب الشجاعة في الحرب والجهن

٢٨٢٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ وَاقِدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ وَأَشْجَعَ النَّاسِ وَأَجْوَدَ النَّاسِ . وَلَقَدْ فَرَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَبَقَهُمْ عَلَى فَرَسٍ ، وَقَالَ : وَجَدْنَاهُ بُحْرًا»

٢٨٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ

مُطْعَمٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ قَالَ « أَخْبَرَنِي جُبَيْرُ بْنُ مُطْعَمٍ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ مَقْفَلَةٌ مِنْ حُنَيْنٍ ، فَعَلِمَتِ النَّاسُ بِسَأْلُوهُ حَتَّى اضْطَرَّوه إِلَى سَمَرَةٍ فَخِطَفَتْ رِدَائِهِ فَوَقَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَعْطُونِي رِدَائِي ، لَوْ كَانَ لِي عِدَدُ هَذِهِ الْعِصَابِ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِخَيْلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا »

[ الحديث ٢٨٢١ - طرفه في : ٣١٤٨ ]

قوله (باب الشجاعة في الحرب والجهن) أي مدح الشجاعة وذم الجبن، والجبن بضم الجيم وسكون الموحدة ضد الشجاعة وأورد فيه حديثين أحدهما عن أنس قال كان النبي ﷺ أشجع الناس ، وسيأتي شرحه بعد عشرين بابا ، ومضى بعض شرحه في آخر الهبة . وقوله « وجدناه بحرا » أي واسع الجري . ثانيهما حديث جبير بن مطعم في مقفله ﷺ من حنين ، والغرض منه قوله في آخره « ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا » ، وسيأتي شرحه في كتاب فرض الخمس . وعمر ابن محمد بن جبير بن مطعم لم يرو عنه غير الزهري ، وهذا مع تفرد الزهري بالرواية عن عمر مطنقا ، وقد سمع الزهري من محمد بن جبير أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه لحمله عن ولده والله أعلم . وقوله فيه « مقفله » بفتح الميم ، وسكون القاف وفتح الغاء وباللام يعني زمان رجوعه ، وقوله فعاقت بفتح العين وكسر اللام الخفيفة بعدها قاف ، وفي رواية الكشميني « نطفقت » وهو بوزنه ومعناه . وقوله « اضطروه إلى سمرة » أي ألجؤوه إلى شجرة من شجر البادية ذات شوك ، وقوله « نطفقت » بكسر الطاء ، وقوله « العضاء » بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة وفي آخره ما هو شجر ذو شوك ، يقرأ في الوصل وفي الوقف بالهاء ، وقوله « نعم » بفتح النون والعين كذا لأبي ذر بالفتح على أنه اسم كان . و « عدد » بالنصب خبر مقدم ، و « نعم » بالنصب إما على التمييز وإما على أنه الخبر وعدد هو الاسم ، والله أعلم

## ٢٩ - باب ما ينهون عن الجبن

٢٨٢٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُثْمَيْرٍ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ

مَيْمُونٍ الْأَوْدِيَّ قَالَ « كَانَ سَعْدُ بْنُ مَيْمُونٍ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلَاءِ السُّكَّاتِ كَمَا يُعَلِّمُ الْعُلَمَاءُ السُّكَّاتَةَ وَيَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ كَانَ يَجُودُ مِنْهُمْ دُبْرَ الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبَنِ ، وَأَعُوذُ بِكَ أَنْ أَرَدَّ إِلَى أَرْضِ الْعُمَرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . حَدَّثْتُ بِهِ مُصْعَبًا فَصَدَّقَهُ »

[ الحديث ٢٨٢٢ - أطرافه في : ٦٣٦٥ ، ٦٣٧٠ ، ٦٣٧٤ ، ٦٣٩٠ ]

٢٨٢٣ - **حديث** مسددٌ حدثنا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَالْجُبَنِ وَالْهَرَمِ . وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ . وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ »

[ الحديث ٢٨٢٣ - أطرافه في : ٤٧٠٧ ، ٦٣٦٧ ، ٦٣٧١ ]

**قوله** ( باب ما يتعوذ من الجبن ) كذا للجميع بضم أول يتعوذ على البناء للجهول ، وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سعد وهو ابن أبي وقاص في التَّعَوُّذِ مِنَ الْجَبَنِ وَغَيْرِهِ وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ « حَدَّثْتُ بِهِ مُصْعَبًا فَصَدَّقَهُ » قَائِلُ ذَلِكَ هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمِيرٍ ، وَمُصْعَبٌ هُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، وَأَغْرَبَ الْمَزْيَ قَالُوا فِي الْأَطْرَافِ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ هَذِهِ عَنْ سَعْدٍ : لَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ مُصْعَبًا وَذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ ، كَذَا قَالَ ، وَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ . وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِهِ « كَانَ سَعْدٌ يَعْلَمُ بَنِيهِ » لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِهِمْ ، وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ أَوْلَادَ سَعْدٍ فَذَكَرَ مِنَ الذَّكَوَرِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ نَفْسًا وَمِنَ الْإِنَاثِ سَبْعَ عَشْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ الْحَدِيثَ مِنْهُمْ خَمْسَةٌ : عَامِرٌ وَمُحَمَّدٌ وَمُصْعَبٌ وَعَائِشَةُ وَعَمْرٌ . ثَانِيَهُمَا حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي التَّعَوُّذِ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ وَغَيْرِهِمَا وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ أَيْضًا فِي الدَّعَوَاتِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ أَنَّ الْكَسَلَ تَرَكَ الشَّيْءَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِخْذِ فِي عَمَلِهِ ، وَالْعَجْزَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ

٢٦ - **باب** مَنْ حَدَّثَ بِمُشَاهِدَةٍ فِي الْحَرْبِ . قَالَ أَبُو عَثِمَانَ عَنْ سَعْدٍ

٢٨٢٤ - **حديث** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسُفَ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ « صَحَبْتُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ وَسَعْدًا وَالْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ عَنْ يَوْمِ أُحُدٍ »

[ الحديث ٢٨٢٤ - طرفه في : ٤٠٦٢ ]

**قوله** ( باب من حدث بمشاهدته في الحرب ، قاله أبو عثمان ) أي النهدي ( عن سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وأشار بذلك إلى ما سيأتي موصولاً في المغازي عن أبي عثمان عن سعد ، أن أول من روى بسهم في سبيل الله ، وإلى ما سيأتي أيضاً موصولاً في فضل طلحة عن أبي عثمان « لم يبق مع النبي ﷺ في تلك الأيام التي قاتل فيها غير طلحة وسعد ، عن حديثهما » أي أنهما حدثاه بذلك . **قوله** ( حدثنا حاتم ) هو ابن إسماعيل ، ومحمد بن يوسف هو الكندي وهو سبط السائب المذكور ، والسائب صحابي صغير ابن صحابين ، والاسناد كله مدنيون إلا قتيبة . **قوله** ( وسعداً ) أي ابن أبي وقاص . **قوله** ( فما سمعت أحداً منهم يحدث عن رسول الله ﷺ ) في رواية يحيى بن سعيد



الانصارى عن السائب « صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فاستمعته يحدث عن النبي ﷺ بحديث واحد ، أخرجه ابن ماجه ، وسعد بن مالك هو ابن أبي وقاص ، وأخرجه آدم بن أبي إياس في العلم له من هذا الوجه فقال فيه « صحبت سعدا كذا وكذا سنة » . قوله ( إلا أنى سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد ) لم يعين ما حدث به من ذلك ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عن حدثه عن طلحة أنه ظاهر بين درعين يوم أحد ، قال ابن بطال وغيره : كان كثير من كبار الصحابة لا يحدثون عن رسول الله ﷺ خشية المزيد والنقصان ، وقد تقدم بيان ذلك في العلم ، وأما تحديث طلحة فهو جائز إذا أمن الرياء والعجب ، ويترقى إلى الاستحباب إذا كان هناك من يقتدى بفعله

٢٧ - باب وجوب النفير ، وما يجب من الجهاد والنية ، وقول الله عز وجل [ ٤١ التوبة ] : ﴿ اتقوا خفافاً وثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لا تتبعوك ، ولكن بمدت عليهم للشقة ، وسيحلفون بالله ﴾ الآية . وقوله [ ٣٨ التوبة ] : ﴿ يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم اجهدوا في سبيل الله اثنا قدام إلى الأرض ؟ أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة - إلى قوله - هل كل شئ قدير ﴾

يذكر عن ابن عباس « اتقوا ثبات » : سرايا متفرقين . ويقال : واحد الثبات مئة

٢٨٢٥ - حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قال يوم الفتح ، لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا »

قوله ( باب وجوب النفير ) بفتح النون وكسر الفاء أى الخروج إلى قتال الكفار ، وأصل النفير مفارقة مكان إلى مكان لأمر حرك ذلك . قوله ( وما يجب من الجهاد والنية ) أى وبيان القدر الواجب من الجهاد ومشروعية النية في ذلك ، وللناس في الجهاد حالان : إحداهما في زمن النبي ﷺ ، والأخرى بعده . فأما الأولى فأول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة اتفاقاً ، ثم بعد أن شرع هل كان فرض عين أو كفاية ؟ قولان مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي ، وقال الماوردي : كان عينا على المهاجرين دون غيرهم ، ويؤيده وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى المدينة لنصر الإسلام ، وقال السهيلي : كان عينا على الانصار دون غيرهم ، ويؤيده مبايعتهم النبي ﷺ ليلة العقبة على أن يؤوا رسول الله ﷺ وينصروه ، فيخرج من قولها أنه كان عينا على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ، ومع ذلك فليس في حق الطائفتين على التعميم ، بل في حق الانصار إذا طرقت المدينة طارق ، وفي حق المهاجرين إذا أريد قتال أحد من الكفار ابتداء ، ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما ذكره ابن اسحق ، فانه كالصرح في ذلك ، وقيل كان عينا في الغزوة التي يخرج فيها النبي ﷺ دون غيرها ، والتحقيق أنه كان عينا على من عينه النبي ﷺ في حقه ولو لم يخرج . الحال الثاني بعده ﷺ فهو فرض كفاية على المشهور إلا أن تدعو الحاجة إليه

كَأَن يَدْمُ الْعَدُوَّ وَيَتَمَعَّنَ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ الْإِمَامُ ، وَيَتَأَدَّى فَرَضَ الْكَفَايَةِ بِفَعْلِهِ فِي السَّنَةِ مَرَّةً عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَمَنْ حُجَّتْهُمُ  
 أَنْ الْجَزْيَةُ تَجِبُ بِدَلَالَتِهِ وَلَا تَجِبُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ اتِّفَاقًا فَلْيَكُنْ بِدَلَالَتِهِ كَذَلِكَ ، وَقِيلَ يَجِبُ كُلَّمَا امْتَكَنَ وَهُوَ  
 قَوِي ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ اسْتَمَرَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَهُ أَنْ تَكَامَلَتْ قُتُوحُ مَعْظَمِ الْبِلَادِ وَانْتَشَرَ الْإِسْلَامُ  
 فِي أَقْطَارِ الْأَرْضِ ثُمَّ صَارَ إِلَى مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ ، وَالتَّحْقِيقُ أَيْضًا أَنَّ جَنْسَ جِهَادِ الْكُفَّارِ مُتَمَعِّنٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِمَّا بِيَدِهِ  
 وَإِمَّا بِلِسَانِهِ وَإِمَّا بِمَالِهِ وَإِمَّا بِقَلْبِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ** ( وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ) ( انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ) ( الْآيَةُ ) هَذِهِ  
 الْآيَةُ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَالْأَمْرُ فِيهَا مُقَيَّدٌ بِمَا قَبْلُهَا لِأَنَّهُ تَعَالَى عَائِبُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَأَخَّرُونَ بَعْدَ الْأَمْرِ بِالْغَيْرِ  
 ثُمَّ عَقِبَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ قَالَ ( انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ) وَكَأَنَّ الْمُصَنِّفَ قَدَّمَ آيَةَ الْأَمْرِ عَلَى آيَةِ الْعِتَابِ لِعُمُومِهَا ، وَقَدْ رَوَى  
 الطَّبْرِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الصُّحَيْقِ قَالَ : « أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنْ بَرَاءَةِ انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا » وَقَدْ فَهِمَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ مِنْ هَذَا  
 الْأَمْرِ الْعُمُومَ فَلَمْ يَكُونُوا يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْغَزْوِ حَتَّى مَاتَ مِنْهُمْ أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ وَالْقَدَادِبِيُّ بْنُ الْأَسْوَدِ وَغَيْرُهُمْ ،  
 وَمَعْنَى قَوْلِهِ خِفَافًا وَثِقَالًا : مُتَاهِبِينَ أَوْ غَيْرَ مُتَاهِبِينَ نَشَاطًا أَوْ غَيْرَ نَشَاطٍ ، وَقِيلَ رَجُلًا وَرَكْبَانًا . **قَوْلُهُ** ( وَقَوْلُهُ تَعَالَى  
 ) ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ لِكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ) ( الْآيَةُ ) قَالَ الطَّبْرِيُّ : يَحْجُزُ  
 أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ تَعَالَى ( لَا تَتَخَفُوا يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ) خَاصًّا وَالْمُرَادُ بِهِ مِنْ اسْتَنْفَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَامْتَنَعَ ،  
 وَأَخْرَجَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَكْرَمَةَ أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ) ثُمَّ تَعَقَّبَ ذَلِكَ ،  
 وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا مَخْصُوصَةٌ وَلَيْسَتْ بِمَنْسُوخَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَطَرِيقُ عَكْرَمَةَ أَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ حَسَنٍ  
 عَنْهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ . **قَوْلُهُ** ( وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ انْفِرُوا ثَبَاتٌ سَرَايَا مُتَفَرِّقِينَ ) وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقٍ عَلَى ابْنِ  
 أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ هَذَا ، أَيْ أَخْرَجُوا سَرِيَّةً بَعْدَ سَرِيَّةٍ ، أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا أَيْ مَجْتَمِعِينَ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ  
 تَعَالَى ( انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ) وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ لَانْسَخَ ، بَلِ الرَّجُوعُ فِي الْآيَتَيْنِ إِلَى تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَإِلَى الْحَاجَةِ إِلَى  
 ذَلِكَ . ( تَنْبِيْهِ ) : وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالْقَابَسِيِّ « ثَبَاتًا » بِالْأَلِفِ ، وَهُوَ غَلَطٌ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ جَمَعَ ثَبَةً كَمَا سَتَرَى .  
**قَوْلُهُ** ( وَيَقَالُ وَاحِدُ الثَّبَاتِ ثَبَةٌ ) أَيْ بَضْعُ الْمُثَلَّثَةِ وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا هَاءٌ تَأْنِيثٌ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي  
 « الْحِجَازِ » وَزَادَ : وَمَعْنَاهَا جَمَاعَاتٌ فِي تَفَرُّقٍ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بَعْدَهُ ( أَوْ انْفِرُوا جَمِيعًا ) قَالَ وَقَدْ يَجْمَعُ ثَبَةً عَلَى ثَبَتَيْنِ  
 وَقَالَ النَّحَّاسُ لَيْسَ مِنْ هَذَا ثَبَةٌ الْحَوْضُ وَهُوَ وَسْطُهُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاءَ يَثُوبُ إِلَيْهِ أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ وَيَجْتَمِعُ فِيهِ لِأَنَّهَا  
 مِنْ ثَابٍ يَثُوبُ وَتَصْغِيرُهَا ثَوْبِيَّةٌ ، وَثَبَةٌ بِمَعْنَى الْجَمَاعَةِ مِنْ ثَبَا يَثُوبُ وَتَصْغِيرُهَا ثَبِيَّةٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ** ( لَا هِجْرَةَ بَعْدَ  
 الْفَتْحِ ) أَيْ فَتْحِ مَكَّةَ ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ : كَانَتْ الْهِجْرَةُ فَرَضًا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ لِقَوْلِهِ الْمُسْلِمِينَ بِالْمَدِينَةِ  
 وَحَاجَتَهُمْ إِلَى الْاجْتِمَاعِ ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ دَخَلَ النَّاسُ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَقَطَ فَرَضُ الْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَبَقِيَ  
 فَرَضُ الْجِهَادِ وَالنِّيَّةُ عَلَى مَنْ قَامَ بِهِ أَوْ نَزَلَ بِهِ عُدُوُّهُ . وَكَانَتْ الْحِكْمَةُ أَيْضًا فِي وَجُوبِ الْهِجْرَةِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ لِيَسْلَمَ  
 مِنْ أَدَى ذَوِيهِ مِنَ الْكُفَّارِ فَانْهَمَ كَانُوا يَعْبُدُونَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ إِلَى أَنْ يَرْجِعَ عَنْ دِينِهِ ، وَفِيهِمْ نَزَلَتْ ( إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ  
 الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ، قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا )

فيها ) الآية ، وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها ، وقد روى النسائي من طريق بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً : لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ، ولابن داود من حديث سمرة مرفوعاً : أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين ، وهذا محمول على من لم يأمن على دينه ، وسيأتي مزيد لذلك في أبواب الهجرة من أول كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( ولكن جهاد ونية ) قال الطبري وغيره : هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية ، وكذلك المفارقة بسبب نية الصالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طاب العلم والفرار بالدين من الفتن والنية في جميع ذلك . قوله ( وإذا استنفرتم فأنفروا ) قال النووي : يريد أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة ، وإذا أمركم الإمام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فأنفروا إليه . وقال الطبري : قوله : ولكن جهاد ، معطوف على محل مدحول ، لا محرق أي الهجرة من الوطن إما للفرار من الكفر أو إلى الجهاد أو إلى غير ذلك كطاب العلم ، فانهطت الأولى وبقي الآخران فاعتنموهما ولا تقاعدوا عنهما ، بل إذا استنفرتم فأنفروا . قلت : وليس الأمر في انقطاع الهجرة من الفرار من الكفر على ما قال ، وقد تقدم تحرير ذلك . وقال ابن العربي : الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضاً في عهد النبي ﷺ واستمرت بعده لمن خاف على نفسه ، والتي انقطعت أصلاً هي القصد إلى النبي ﷺ حيث كان . وفي الحديث بشارة بأن مكة تبقى دار إسلام أبداً . وفيه وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الإمام ، وأن الأعمال تعتبر بالنيات . ( تكملة ) : قال ابن أبي جرة ما حصله : أن هذا الحديث يمكن تنزيهه على أحوال السالك لأنه أولاً يؤمر بهجرة ما لو فاته حتى يحصل له الفتح ، فإذا لم يحصل له أمر بالجهاد وهو مجاهدة النفس والشيطان مع النية الصالحة في ذلك

## ٢٨ - باب الكافر يقتل المسلم ، ثم يُسلم فيسدّدُ بعدُ ويُقتل

٢٨٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَضَحَكُ اللَّهِ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْتَشْهِدُ »

٢٨٢٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِجَبْرِ بَعْدَ مَا افْتَتَحَهَا قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْهِمْ لِي ، فَقَالَ بَعْضُ بَنِي سَعِيدٍ بِنِ الْعَاصِ : لَا تُسْهِمْ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : هَذَا قَاتِلُ ابْنِ قَوْقَلٍ ، فَقَالَ ابْنُ سَعِيدٍ بِنِ الْعَاصِ : وَاعْجَبًا لَوْ بَرَّ نَدَّ لِي عَلَيْهِمَا مَنْ قَدَّوْمَ ضَاآنَ بِنَعَى عَلَى قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ أَكْرَمَهُ اللَّهُ عَلَى يَدَيَّ وَلَمْ يُهَيِّ عَلَى يَدَيْهِ . قَالَ : فَلَا أَدْرِي أَسْهِمَ لَهُ أَمْ لَمْ يُسْهِمَ لَهُ »

قال سُفيان : وحدَّثنيهِ السَّعْدِيُّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قال أبو عبد الله : السَّعْدِيُّ هو عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص

[ الحديث ٢٨٢٧ - أطرافه في : ٤٢٣٧ ، ٤٢٣٨ ، ٤٢٣٩ ]

**قوله** ( باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم ) أى القاتل فيسدد بعد أى يعيش على سداد أى استقامة في الدين . **قوله** ( ويقتل ) في رواية النسفي : أو يقتل ، وعليها اقتصر ابن بطال والاسماعيلي ، وهى أليق بمراد المصنف . قال ابن المنير : في الترجمة « فيسدد » والذي وقع في الحديث « فيستشهد » وكأنه نبه بذلك على أن الشهادة ذكرت للتنبية على وجوه التسديد ، وإن كل تسديد كذلك وإن كانت الشهادة أفضل ، لكن دخول اللجنة لا يختص بالشهيد ، فجعل المصنف الترجمة كالشرح لمعنى الحديث . قلت : ويظهر لى أن البخارى أشار في الترجمة إلى ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعا « لا يجتمعان في النار مسلم قتل كافرا ثم سدد المسلم وقارب » الحديث **قوله** ( عن أبي الزناد ) كذا هو في الموطأ ، ولما لك فيه اسناد آخر رواه أيضا عن إسحق بن أبي طلحة عن أنس أخرجه الدارقطني . **قوله** ( يضحك الله إلى رجلين ) في رواية النسائي من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد « أن الله يعجب من رجلين » قال الخطابي : الضحك الذى يعترى البشر عندما يستخفهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى ، وإنما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذى يحل محل الإعجاب عند البشر فإذا رأوه استحكهم ، ومعناه الإخبار عن رضا الله بفعل أحدهما وقبوله الآخر ومجازاتهما على صنيعهما بالجنة مع اختلاف حالهما ، قال : وقد تأول البخارى الضحك في موضع آخر على معنى الرحمة وهو قريب ، وتأويله على معنى الرضا أقرب ، فإن الضحك يدل على الرضا والقبول ، قال : والكرام يوصفون عند ما يسألهم السائل بالبشر وحسن اللقاء ، فيكون المعنى في قوله « يضحك الله » أى يجزل العطاء . قال وقد يكون معنى ذلك أن يعجب الله ملائكته وبضحكهم من صنيعهما ، وهذا يتخرج على المجاز ومثله في الكلام بكثرة . وقال ابن الجوزي : أكثر السلف يمتنعون من تأويل مثل هذا ويمروته كما جاء <sup>(١)</sup> وينبى أن يراعى في مثل هذا الامرار اعتقاد أنه لا تشبه صفات الله صفات الخلق ، ومعنى الامرار عدم العلم بالمراد منه مع اعتقاد التنزيه . قلت : ويدل على أن المراد بالضحك الاقبال بالرضا تعديته بالى تقول : ضحك فلان إلى فلان إذا توجه إليه طلق الوجه مظهرا للرضا عنه . **قوله** ( يدخلان الجنة ) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « قالوا كيف يارسول الله ؟ » **قوله** ( يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ) زاد همام فيلج الجنة ، قال ابن عبد البر : معنى هذا الحديث عند أهل العلم أن القاتل الأول كان كافرا . قلت : وهو الذى استنبطه البخارى في ترجمته ، ولكن لا مانع أن يكون مسلما لمعوم قوله « ثم يتوب الله على القاتل » كما لو قتل مسلم مسلما عمدا بلا شبهة ثم تاب القاتل واستشهد في سبيل الله ، وإنما يمنع دخول مثل هذا من يذهب إلى أن قاتل المسلم عمدا لا تقبل له توبة ، وسيأتى البحث فيه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، ويؤيد الأول أنه وقع في رواية همام « ثم يتوب الله على الآخر فيهديه إلى الاسلام » ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أحمد من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي

(١) وهذا هو الصواب الذى جرت عليه اللغة وعمل به أممتها من العصر النبوى إلى زمن الأئمة المتبوعين ، والخروج عن هذه

الطريقة إلى التأويل عدول عن طريقة الصحابة والتابعين والتابعين لهم بإحسان

هريرة بلفظ د قيل كيف يارسول الله ؟ قال : يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم فيغزو فيقتل . **قوله** (ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد) زاد همام د فيديه إلى الاسلام ، ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد ، قال ابن عبد البر : يستفاد من هذا الحديث أن كل من قتل في سبيل الله فهو في الجنة . **قوله** (حدثنا الزهري ) في رواية علي بن المديني في المغازي عن سفيان د سمعت الزهري وسأله اسماعيل بن أمية ، وفي رواية ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان د سمعت اسماعيل بن أمية بسأل الزهري . **قوله** ( أخبرني عنبسة ) بفتح المهملة وسكون النون ( ابن سعيد ) أي ابن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الزبيدي عن الزهري التصريح بسماع عنبسة له من أبي هريرة وسيأتي بيان ذلك في المغازي . **قوله** ( فقال بعض بني سعيد بن العاص لاتسهم له ) هو أبان ابن سعيد كما بينته رواية الزبيدي . **قوله** ( فقلت هذا قاتل ابن قوقل ) بقافين وزن جمع مفعول يعني النعمان بن مالك بن ثعلبة ابن أصرم بمهملتين وزن أحد بن فهم بن ثعلبة بن غنم بفتح المعجمة وسكون النون بعدها ميم ابن عمرو بن عوف الانصاري الارسي ، وقوقل لقب ثعلبة وقيل لقب أصرم ، وقد ينسب النعمان إلى جده فيقال النعمان بن قوقل ، وله ذكر في حديث جابر عند مسلم قال د جاء النعمان بن قوقل فقال : يارسول الله أرأيت إذا صليت المكتوبات ، الحديث . وروى البغوي في الصحابة د أن النعمان بن قوقل قال يوم أحد : أقسمت عليك يارب أن لاتغيب الشمس حتى أطأ بهرجتي في الجنة . فاستشهد ذلك اليوم ، فقال النبي ﷺ : لقد رأيته في الجنة ، وذكر بعض أهل المغازي أن صفوان بن أمية هو الذي قتله ، وهو مرجوح بهذا الحديث الذي في البخاري ، ولعلهما جميعا اشتركا في قتله ، وسيأتي بقية شرح حديث أبي هريرة هذا في كتاب المغازي ، والمراد منه هنا قول أبان د أكرمه الله على يدي ولم يهني على يديه ، وأراد بذلك أن النعمان استشهد بيد أبان فأكرمه الله بالشهادة ولم يقتل أبان على كفره فيدخل النار ، وهو المراد بالاهانة ، بل عاش أبان حتى تاب وأسلم ، وكان اسلامه قبل خيبر بعد الحديبية ، وقال ذلك السكلام بحضرة النبي ﷺ وأقره عليه ، وهو موافق لما تضمنته الترجمة . **قوله** ( من قدوم ضأن ) قال ابن دقيق العيد : وقع للجميع هنا بالنون ، إلا في رواية الهمداني قبل اللام وهو الصواب وهو السدر البري ، قلت وسيأتي في غزوة خيبر بأبسط من هذا . **قوله** ( فلا أدري أسهم له أم لم يسهم ) سيأتي في غزوة خيبر في آخره د فقال له يا أبان اجلس ، ولم يقدم لهم ، واحتج به من قال : إن من حضر بعد فراغ الوقعة ولو كان خرج مددا لم أن لا يشارك من حضرها وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين يشاركونهم ، وأجاب عنهم الطحاوي بأن النبي ﷺ كان أرسل إلى نجد قبل أن يشرع في التجيز إلى خيبر فلذلك لم يقسم له ، وأما من أراد الخروج مع الجيش فعاقبه عاتق ثم لحقهم فانه الذي يقسم له كما أسهم النبي ﷺ لعثمان وغيره ممن لم يحضر الوقعة ، لكن كانوا ممن أراد الخروج معه فمأقهم عن ذلك عوائق شرعية . **قوله** ( قال سفيان ) أي ابن عيينة ، ووقع في رواية الحميدي في مسنده د عن سفيان وحدثني السعدي أيضا ، وفي رواية ابن أبي عمر د عن سفيان سمعت السعدي . **قوله** ( وحدثني السعدي ) هو معطوف على قوله د حدثنا الزهري ، وهو موصول بالاسناد الذي قبله . **قوله** ( السعدي هو عمرو الخ ) هو كلام البخاري ، ووقع لغير أبي ذر د قال أبو عبد الله ، فذكره

### ٦٩ - باب من اختار الذوق على الصوم

٢٨٢٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا ثابت البناني قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال

« كَانَ أَبُو طَلْحَةَ لَا يَصُومُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَجْلِ الْغَزْوِ ، فَلَمَّا فُيِّضَ النَّبِيُّ ﷺ لَمْ أَرَهُ مُعْطِراً إِلَّا يَوْمَ فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى »

**قوله** ( باب من اختار الغزو على الصوم ) أى لئلا يضعفه الصوم عن القتال ، ولا يمتنع ذلك لمن عرف أنه لا ينقصه كما سيأتى بعد ستة أبواب . **قوله** ( لا يصوم ) فى رواية أبى الوليد عند أبى نعيم وعلى بن الجعد كلاهما عن شعبة عند الاسماعيل « لا يكاد يصوم » وفى رواية عاصم بن على عن شعبة عند الاسماعيل « كان قلما يصوم » ، فدل على أن النبي فى رواية آدم ليس على اطلافه ، وقد وافق آدم سليمان بن حرب عند الاسماعيل أيضا . **قوله** ( إلا يوم فطر أو أضحى ) أى فكان لا يصومهما ، والمراد بيوم الاضحى ما شرع فيه الاضحية فيدخل أيام التشريق ، وفى هذه القصة إشعار بأن أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد النبي ﷺ ، وإنما ترك الطوع بالصوم لأجل الغزو خشية أن يضعفه عن القتال ، مع أنه فى آخر عمره رجع الى الغزو ، فروى ابن سعد والحاكم وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « ان أبا طلحة قرأ ( انفروا خفايا وثمالا ) فقال : استنفرنا الله شيوعا وشبانا جهزوني ، فقال له بنوه : نحن نغزو عنك ، فأبى لجهزوه ، فذرا فى البحر فات ، فدفنوه بعد سبعة أيام ولم يتغير ، قال الملقب : مثل النبي ﷺ الجهاد بالصائم لا يفطر ، يعنى كما تقدم فى أول الجهاد فلذلك قدمه أبو طلحة على الصوم ، فلما توطأ الاسلام وعلم أنه صار فى سعة أراد أن يأخذ حظه من الصوم إذ فاته الغزو ، وفيه أنه كان لا يرى بصيام الدهر بأسا . ( تنبيه ) : وقع عند الحاكم فى المستدرک من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس « أن أبا طلحة أقام بعد رسول الله ﷺ أربعين سنة لا يفطر إلا يوم فطر أو أضحى » . وعلى الحاكم فيه مأخذان أحدهما أن أصله فى البخارى فلا يستدرک ، ثانيهما أن الزيادة فى مقدار حياته بعد النبي ﷺ غلط فانه لم يقم بعده سوى ثلاث أو أربع وعشرين سنة . فلعلها كانت أربعاً وعشرين فتغيرت

### ٣٠ - باب الشهادة سبع سوى القتل

٢٨٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والفريق وصاحب المذم والشميد سوى سبيل الله »

٢٨٣٠ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عاصم عن حفصة بنت سيرين عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « الطاهون شهادة لكل مسلم »

[ اخذت ٢٨٣٠ - طرقة فى ٥٧٢٢ ]

**قوله** ( باب الشهادة سبع سوى القتل ) اختلف فى سبب تسمية الشهيد شهيدا ، فقال النضر بن شميل : لانه حى فكان ارواحهم شاهدة أى حاضرة . وقال ابن الأنبارى : لأن الله وملائكته يشهدون له بالجنة . وقيل : لانه يشهد عند خروج روحه ما أعد له من الكرامة . وقيل : لانه يشهد له بالامان من النار . وقيل لأن عليه شاهدا بكونه

شهيدا . وقيل لأنه لا يشهد عند موته إلا ملائكة الرحمة . وقيل لأنه الذي يشهد يوم القيامة بإبلاغ الرسل . وقيل : لأن الملائكة تشهد له بحسن الخاتمة . وقيل : لأن الانبياء تشهد له بحسن الانباع . وقيل : لأن الله يشهد له بحسن نيته وإخلاصه . وقيل : لأنه يشاهد الملائكة عند احتضاره وقيل : لأنه يتباهى الملائكة من دار الدنيا ودار الآخرة ، وقيل لأنه مشهود له بالأمان من النار ، وقيل لأن عليه علامة شاهدة بأنه قد نجا . وبعض هذه يختص بمن قتل في سبيل الله ، وبعضها يعم غيره ، وبعضها قد ينازع فيه . وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مالك من رواية جابر بن عتيك بفتح الميملة وكسر المثناة بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف ، أن النبي ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت ، فذكر الحديث وفيه : ما تعدون الشهيد فيكم ؟ قالوا : من يقتل في سبيل الله ، وفيه : الشهداء سبعة ، سوى القتل في سبيل الله ، فذكر زيادة على حديث أبي هريرة الحريق ، وصاحب ذات الجنب ، والمرأة تموت بجمع . وتوارد مع أبي هريرة في البطون والمطمون والغريق وصاحب الهيم ، فأما صاحب ذات الجنب فهو مرض معروف ويقال له الشوصة ، وأما المرأة تموت بجمع فهو بضم الجيم وسكون الميم ، وقد تفتح الجيم وتكسر أيضا وهي النفساء ؛ وقيل التي يموت ولدها في بطنها ثم تموت بسبب ذلك . وقيل التي تموت بمزدلفة وهو خطأ ظاهر ، وقيل التي تموت عذراء والاول أشهر . قلت : حديث جابر بن عتيك أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن حبان ، وقد روى مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة شاهدا لحديث جابر بن عتيك ولفظه : ما تعدون الشهداء فيكم ، وزاد فيه ونقص ، فن زيادته : ومن مات في سبيل الله فهو شهيد ، ولاحد من حديث عبادة بن الصامت نحو حديث جابر ابن عتيك ولفظه : وفي النفساء يقتلها ولدها جمعا شهادة ، وله من حديث راشد بن حبيش نحوه وفيه : والسمل ، وهو بكسر الميملة وتشديد اللام ، وللنسائي من حديث عقبة بن عمار : خمس من قبض فيهن فهو شهيد ، فذكر فيهم النفساء وروى أصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد بن زيد مرفوعا : من قتل دون ماله فهو شهيد ، وقال في الدين والدم والأهل مثل ذلك ، وللنسائي من حديث سويد بن مقرن مرفوعا : من قتل دون مظلته فهو شهيد ، قال الإسماعيلي الترجمة مخالفة للحديث . وقال ابن بطلال : لا تخرج هذه الترجمة من الحديث أصلا ، وهذا يدل على أنه مات قبل أن يهذب كتابه . وأجاب ابن المنير بأن ظاهر كلام ابن بطلال أن البخاري أراد أن يدخل حديث جابر بن عتيك فأجملته المتية عن ذلك ، وفيه نظر ، قال : ويحتمل أن يكون أراد التنبيه على أن الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها أسباب أخر وتلك الأسباب اختلفت الاحاديث في عددها ففي بعضها خمسة وفي بعضها سبعة ، والذي وافق شرط البخاري خمسة فنبه بالترجمة على أن العدد الوارد ليس على معنى التحديد انتهى . وقال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون بعض الرواة - معنى رواية خمسة - نسي الباقي . قلت : وهو احتمال بعيد ، لكن يقرب ما تقدم من الزيادة في حديث أبي هريرة عند مسلم ، وكذا وقع لاحد من وجه آخر عنه : والمجنوب شهيد ، يعني صاحب ذات الجنب ، والذي يظهر أنه ﷺ أعلم بالاقن ثم أعلم بزيادة على ذلك فذكرها في وقت آخر ولم يقصد الحصر في شيء من ذلك . وقد اجتمع لنا من الطرق الجيدة أكثر من عشرين خصلة ، فإن مجموع ما قدمته مما اشتملت عليه الاحاديث التي ذكرتها أربع عشرة خصلة ، وتقدم في باب من ينسب في سبيل الله ، حديث أبي مالك الاشعري مرفوعا : من وقصه فرسه أو بعيره أو لدغته هامة أو مات على فراشه على أي حقت شاء الله تعالى فهو شهيد ، وصحح الدارقطني من حديث ابن عمر : موت الغريب شهادة ، وابن حبان من حديث أبي هريرة : من مات مرابطا مات شهيدا ،

الحديث والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً والمرء يموت على فراشه في سبيل الله شهيداً ، وقال ذلك أيضاً في المبطلون واللدغيq والغريق والشريق والذي يفرسه السبع والحارث عن دابته وصاحب الهدم وذات الجنب . ولأبي داود من حديث أم حرام والمائد في البحر الذي يصيبه القيء له أجر شهيداً ، وقد تقدمت أحاديث فيمن طلب الشهادة بنية صادقة أنه يكتب شهيداً في باب تمنى الشهادة ، ويأتي في كتاب الطب حديث فيمن صبر في الطاعون أنه شهيد ، وتقدم حديث عقبة بن عامر فيمن صرعه دابته وأنه عند الطبراني . وعنده من حديث ابن مسعود باسناد صحيح ، أن من يتردى من رموس الجبال وتأكله السباع ويفرق في البحار لشهيد عند الله ، ووردت أحاديث أخرى في أمور أخرى لم أعرج عليها لضعفها ، قال ابن التين : هذه كلها ميتات فيها شدة بفضل الله على أمة محمد ﷺ بأن جعلها تمحيصاً لذنوبهم وزيادة في أجورهم يبلغهم بها مراتب الشهداء . قلت : والذي يظهر أن المذكورين ليسوا في المرتبة سواء ، ويدل عليه ما روى أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث جابر والدارمي وأحمد والطحاوي من حديث عبد الله بن حبشي ، وابن ماجه من حديث عمرو بن عنبسة ، أن النبي ﷺ سئل أي الجهاد أفضل ؟ قال : من عقر جواده وأهريق دمه ، وروى الحسن بن علي الحلواني في كتاب المعرفة ، له باسناد حسن من حديث ابن أبي طالب قال : كل مائة يموت بها المسلم فهو شهيد ، غير أن الشهادة تتفاضل ، وسيأتي شرح كثير من هذه الأمراض المذكورة في كتاب الطب ، وكذا الكلام على حديث أنس في الطاعون إن شاء الله تعالى . ويتحصل مما ذكر في هذه الأحاديث أن الشهداء قسمان : شهيد الدنيا ، وشهيد الآخرة وهو من يقتل في حرب الكفار مقبلاً غير مدبر مخلصاً . وشهيد الآخرة وهو من ذكر ، بمعنى أنهم يعطون من جنس أجر الشهداء ولا تجرى عليهم أحكامهم في الدنيا . وفي حديث العرابض بن سارية عند النسائي وأحمد وأحمد من حديث عتبة بن عبد نهم مرفوعاً : يختصم الشهداء والمتوفون على الفراش في الذين يتوفون من الطاعون فيقول : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم معهم ومنهم ، فإذا جراحهم قد أشبهت جراحهم ، وإذا تقرر ذلك فيكون إطلاق الشهداء على غير المقتول في سبيل الله مجازاً ، فيحتاج به من يجيز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه ، والمانع يجب بأنه من عموم المجاز فقد يطلق الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة لعارض يمنعه كالانهازم وقساد النية والله أعلم . قوله ( الشهداء خمسة - ثم قال - والشهيد في سبيل الله ) قال الطبراني : يلزم منه حمل الشيء على نفسه لأن قوله خمسة ، خبر للبتداء والمعدود بعده بيان له ، وأجاب بأنه من باب قول الشاعر : أنا أبو النجم وشعرى شعرى . ويحتمل أن يكون المراد بالشهيد في سبيل الله المقتول ، فكأنه قال والمقتول فعبر عنه بالشهيد ، ويؤيده قوله في رواية جابر بن عتيك : الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله ، ويجوز أن يكون لفظ الشهيد مكرراً في كل واحد منها فيكون من التفصيل بعد الإجمال والتقدير الشهداء خمسة الشهيد كذا والشهيد كذا إلى آخره .

٣١ - باب قول الله عز وجل [ ٩٥ النساء ] : ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكَأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ الْحَسَنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ - إلى قوله - غَفُوراً رَحِيماً ﴾



٢٨٣١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراءَ رضيَ اللهُ عنه يقولُ « لما نزلتُ ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ دعا رسولُ اللهِ ﷺ زيداً فجاءهُ بِكَتِفٍ فَكَتَبَهَا . وشكا ابنُ أمِّ مكتومٍ ضَرَارَتَهُ فَنَزَلَتْ ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [ الحديث ٢٨٣١ - طرقه في : ٤٥٩٣ ، ٤٥٩٤ ]

٢٨٣٢ - **حدثنا** عبدُ العزيزُ بنُ عبدِ اللهِ **حدثنا** إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الزَّهْرِيُّ قال **حدثني** صالحُ بنُ كيسانَ عن ابنِ شهابٍ عن سَمِ بْنِ سَمِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ أَنَّهُ قَالَ « رَأَيْتُ سُرَوَانَ بْنَ الْحَكَمِ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ فَأَقْبَلَتْ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ عَلَى ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ قَالَ فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُبَلِّغُهُمْ عَلَى فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ - وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى - فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ لَخَذِي عَلَى خَدِّي . فَتَقَلَّتْ عَلَى حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرْضَى لَخَذِي . ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾ [ الحديث ٢٨٣٢ - طرقه في : ٤٥٩٢ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ) ذكر فيه حديثي البراء بن عازب وزيد بن ثابت في سبب نزولها ، وفيه ذكر ابن أم مكتوم . وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في تفسير سورة النساء .

### ٣٢ - باب الصبر عند القتال

٢٨٣٣ - **حدثنا** عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ **حدثنا** معاويةُ بنُ عمرو **حدثنا** أبو إسحاق عن موسى بن ثُمَيْبَةَ عن سالمِ أبي النضرِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أَبِي أُوْفَى كَتَبَ فَقَرَأَهُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ « إِذَا لَقِيتُمُوهم فَاصْبِرُوا » **قوله** ( باب الصبر عند القتال ) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن أبي أوفى ، وقد تقدم التنبيه عليه قريباً

### ٣٣ - باب التحريض على القتال ، وقول الله عز وجل [ ٦٥ الأنفال ] : ﴿ حَرَّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾

٢٨٣٤ - **حدثنا** عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ **حدثنا** معاويةُ بنُ عمرو **حدثنا** أبو إسحاق عن حُجَيْدٍ قال : سمعتُ أنسًا رضيَ اللهُ عنه يقولُ « خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفَرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِبِيدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ النَّصَبِ وَالْجُوعِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنَّ السَّيِّئَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، فَاعْفِرِ اللَّهُمَّ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ . فَقَالُوا مُجِيبِينَ لَهُ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

[ الحديث ٢٨٣٤ - أطرافه في : ٢٨٣٥ ، ٢٩٦١ ، ٣٧٩٥ ، ٣٧٩٦ ، ٤٠٩٩ ، ٤١٠٠ ، ٦٤١٣ ، ٧٢٠١ ]

قَوْلُهُ ( باب التحريض على القتال ) ذكر فيه حديث أنس في حفر الخندق ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي . وانتزاع الترجمة منه من جهة أن في مباشرته ﷺ الحفر بنفسه تحريضاً للسلبيين على العمل ليتأسوا به في ذلك

### ٣٤ - بَابُ حَفْرِ الْخَنْدَقِ

٢٨٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَعَلَ

الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفَرُونَ الْخَنْدَقَ حَوْلَ الْمَدِينَةِ وَيَنْقُلُونَ التُّرَابَ عَلَى مُتَوَسِّمِهِمْ وَيَقُولُونَ :

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

وَالنَّبِيُّ ﷺ يُجِيبُهُمْ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ ، فَبَارِكْ فِي الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

٢٨٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يَنْقُلُ وَيَقُولُ : لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا »

[ الحديث ٢٨٣٦ - أطرافه في : ٢٨٣٧ ، ٣٠٣٤ ، ٤١٠٤ ، ٤١٠٦ ، ٦٦٢٠ ، ٧٢٣٦ ]

٢٨٣٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « رَأَيْتُ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ التُّرَابَ - وَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ - وَهُوَ يَقُولُ : لَوْلَا أَنْتَ

مَا اهْتَدَيْنَا ، وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّينَا ، فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْنَا ، وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا ، إِنَّ الْأَلَى قَدْ بَقُوا

عَلَيْنَا ، إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا »

قَوْلُهُ ( باب حفر الخندق ) ذكر فيه حديث أنس من وجه آخر وسيأتي في المغازي ، وسيأتي هناك أتم ،

وذكر فيه حديث البراء بن عازب في ذلك من وجهين ، ويأتي هناك شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى

### ٣٥ - بَابُ مِنْ حَبَسَهُ الْعُدْرُ عَنْ النَّزْوِ

٢٨٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا حَمِيدٌ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ قَالَ « رَجَعْنَا مِنْ غَزْوَةِ

تَبُوكَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ »

[ الحديث ٢٨٣٨ - طرفاه في : ٢٨٣٩ ، ٤٤٢٣ ]

٢٨٣٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ كان في غزاة فقال : إن أقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً إلا وهم معنا فيه ، حبسهم الشذر »  
وقال موسى : حدثنا حماد عن حميد عن موسى بن أنس عن أبيه قال النبي ﷺ  
قال أبو عبد الله : الأول أصح

**قوله** ( باب من حبسه العذر عن الغزو ) العذر الوصف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه ، ولم يذكر الجواب ، وتقديره فله أجر الغازی اذا صدقت نيته . **قوله** ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجعفي ، وقرن روايته برواية حماد بن زيد مع أن في رواية زهير تعيين الغزوة وتصريح أنس بالتحديث ، وفي كل منهما فائدة ليست في رواية حماد لكنه أراد أن زهيراً لم ينفرد بقوله « عن حميد عن أنس » وقد تأبهما على ترك الوسطة بين حميد وأنس معتمر بن سليمان وجماعة . **قوله** ( خلفنا ) بسكون اللام أى وراءنا ، وضبطه بعضهم بتشديد اللام وسكون الفاء . **قوله** ( إلا وهم معنا فيه حبسهم العذر ) في رواية الاسماعيلی من طريق أخرى عن حماد ابن زيد « إلا وهم معكم فيه بالنية » ، ولابن حبان وأبو عوانة من حديث جابر « إلا شركوكم في الاجر » ، بدل قوله « إلا كانوا معكم » ، والمراد بالعذر ما هو أعم من المرض وعدم القدرة على السفر ، وقد رواه مسلم من حديث جابر بلفظ « حبسهم المرض » ، وكأنه محمول على الأغلب . **قوله** ( وقال موسى ) أى ابن اسماعيل ( حدثنا حماد ) هو ابن سلمة . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( الأول عندى أصح ) يعنى حذف موسى بن أنس من الاسناد ، وقد خالفه الاسماعيلی في ذلك فقال : حماد عالم بحديث حميد مقدم فيه على غيره انتهى . قلت : وإنما قال ذلك لتصريح حميد بتحديث أنس له كما تراه من رواية زهير ، وكذلك قال معتمر . قلت : ولا مانع من أن يكونا عفوظين ، فلمل حميدا سمعه من موسى عن أبيه ، ثم لقي أنسا فحدثه به ، أو سمعه من أنس فثبتته فيه ابنه موسى ، ويؤيد ذلك أن سياق حماد عن حميد أتم من سياق زهير ومن وافقه عن حميد ، فقد أخرجه أبو داود عن موسى بن اسماعيل بالاسناد المذكور بلفظ « لقد تركتم بالمدينة أقواماً ما سرتهم من مسير ولا أنفقتم من نفقة ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه » . قالوا : يا رسول الله وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة ؟ قال : حبسهم العذر ، وكذلك أورده أحمد عن عفان عن حماد ، وأخرجه عن أبي كامل عن حماد فلم يذكر في الاسناد حميدا . نعم أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس نحو سياق حماد إلا أنه لم يذكر النفقة ، قال المهلب : يشهد لهذا الحديث قوله تعالى ﴿ لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر ﴾ الآية فإنه فاضل بين المجاهدين والقاعدين ثم استثنى أولي الضرر من القاعدين فكأنه الحقهم بالقاضين . وفيه أن المرء يبلغ بنيته أجر العامل إذا منعه العذر عن العمل

#### ٤٦ - باب فضل الصوم في سبيل الله

٢٨٤٠ - **حدثنا** إسحاق بن نصر **حدثنا** عبد الرزاق **أخبرنا** ابن جريج **قال** أخبرني يحيى بن سعيد وسهيل بن أبي صالح أنهما سمعا الثمان بن أبي عياش عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول « من صام يوماً في سبيل الله بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً »

**قوله** ( باب فضل الصوم في سبيل الله ) قال ابن الجوزي : إذا أطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد . وقال القرطبي : سبيل الله طاعة الله ، فالمراد من صام قاصدا وجه الله . قلت : ويحتمل أن يكون ما هو أعم من ذلك . ثم وجدته في « فوائد أبي الطاهر الذملي » من طريق عبد الله بن عبد العزيز الليثي عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ « ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوما في سبيل الله ، الحديث . وقال ابن دقيق العيد : العرف الأكثر استعماله في الجهاد ، فإن حمل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين ، قال : ويحتمل أن يراد بسبيل الله طاعته كيف كانت ، والاول أقرب ، ولا يعارض ذلك أن الفطر في الجهاد أولى لأن الصائم يضعف عن اللقاء كما تقدم تقريره في « باب من اختار الغزو على الصوم » ، لأن الفضل المذكور محمول على من لم يخش ضعفا ، ولا سببا من اعتاده به فصار ذلك من الأمور النسبية ، فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم في حقه أفضل ليجتمع بين الفضيلتين ، وقد تقدم مزيد لذلك في كتاب الصيام في الكلام على الصوم في السفر . **قوله** ( أخبرني يحيى بن سعيد ) هو الانصاري ، وسهيل بن أبي صالح لم يخرج له البخاري موصولا إلا هذا ، ولم يحتج به لأنه قرنه بإبي بن سعيد ، وقد اختلف في إسناده على سهيل فرواه الأكثر عنه هكذا ، وغالفهم شعبة فرواه عنه عن صفوان بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي ، ولعل سهيل فيه شيخين . وأخرجه النسائي أيضا من طريق أبي معاوية عن سهيل عن المقبري عن أبي سعيد ، وهم فيه أبو معاوية ، وإنما يرويه المقبري عن أبي هريرة لاعتن أبي سعيد ، وإنما رواه سهيل من حديث أبي هريرة عن أبيه عنه لاعتن المقبري كذلك أخرجه النسائي من طريق سعيد بن عبد الرحمن عن سهيل عن أبيه ، وكذا أخرجه أحمد عن أنس بن عياض عن سهيل . **قوله** ( سبعين خريفا ) الخريف زمان معلوم من السنة ، والمراد به هنا العام ، وتخصيص الخريف بالذكر دون بقية الفصول - الصيف والشتاء والربيع - لأن الخريف أركى الفصول لكونه يبنى فيه الثمار . ونقل الفاكهاني أن الخريف يجتمع فيه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة دون غيره ، ورد بأن الربيع كذلك . قال القرطبي . ورد ذكر السبعين لارادة التكثير كثيرا انتهى . ويؤيده أن النسائي أخرج الحديث المذكور عن عقبة بن عامر والطبراني عن عمرو بن عنبسة وأبو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا جميعا في رواياتهم « مائة عام »

### ٣٧ - باب فضل الصدقة في سبيل الله

٢٨٤١ - **حدثني** سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَنْ أَتَقَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ - كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٌ - : أَيُّ قُلٍّ ، هَلَمْ » قَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، ذَاكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَسْكُونَ مِنْهُمْ »

٢٨٤٢ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ : إِنَّمَا أَخَشِي عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ . ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا فَبَدَأَ بِأَحَدَاهَا وَتَوَّى بِالْأُخْرَى . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ

بالشر؟ فسكت عنه النبي ﷺ، قلنا يوحى إليه، وسكت الناس كأنهم على رؤوسهم الطير. ثم إنه مسح عن وجهه الرخضاء فقال: أين السائل آفقا؟ أو غير هو - ثلاثا - إن الخير لا يأتي إلا بالخير. وإنه كل ما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم، أكلت حتى إذا امتدت خاصرتها استعقبات الشمس فتدحطت وبالت ثم رعت. وإن هذا المال خضرة حلوة، ونعم صاحب السلم لمن أخذته بحقه فجعله في سبيل الله واليتامى والمساكين، ومن لم يأخذها بحقه فهو كالآكل الذي لا يشبع، ويكون عليه شهيدا يوم القيامة»

**قوله** (باب فضل النفقة في سبيل الله) ذكر فيه حديثين أحدهما عن أبي هريرة ومن أنفق زوجين في سبيل الله، وقد تقدم في أول الصوم من وجه آخر، وقوله في هذا الاسناد عن أبي سلمة يأتي الكلام عليه وعلى قوله (أى قل، في فضل أبي بكر، وأن الخطاب جزم أنه ترخيم من فلان، وجزم غيره بأنه لغة فيه، وتقدم في باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين، التنبيه على وهم القابسي في قوله (سعيد بن حفص، وقوله (زوجين، أى شيئين من أى نوع كان مما ينفق، والزوج يطلق على الواحد وعلى الاثنين وهو هنا على الواحد جزما، وقوله (كل خزينة باب، كأنه من المقلوب لأن المراد خزنة كل باب، قال المهلب. في هذا الحديث أن الجهاد أفضل الاعمال، لأن المجاهد يملأ أجر المصل والصائم والمتصدق وإن لم يفعل ذلك، لأن باب الريان للصائمين، وقد ذكر في هذا الحديث أن المجاهد يدهى من تلك الابواب كلها بانفاق قليل المال في سبيل الله انتهى. وما جرى فيه على ظاهر الحديث يرد ما قدمته في الصيام من زيادة في الحديث لأحمد حيث قال فيه (لكل أهل عمل باب يدعون بذلك العمل، وهذا يدل على أن المراد بسبيل الله ما هو أعم من الجهاد وغيره من الاعمال الصالحة، وقوله (لا توى عليه، بالمشاة والأكثر أنه مقصور، وحكى ابن فارس المد. ثانيها حديث أبي سعيد (إنما أخشى عليكم من بعدى ما يفتح عليكم من بركات الأرض، وسيأتى شرحه مستوفى في الرقاق إن شاء الله تعالى، والفرض منه هنا قوله (لجعله في سبيل الله، فانه مطابق لما ترجم له، وقد روى النسائي وصححه ابن حبان من حديث خریم بالراء مصغر ابن فاتك بقاء ومشاة مكسورة رفعه ومن أنفق نفقة في سبيل الله كتب له سبعمائة ضعف. قلت: وهو موافق لقوله تعالى (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة) الآية. وقوله في هذه الرواية وأنه (كل ما ينبت الربيع يقتل أو يلم، بضم أوله وكسر اللام وتشديد الميم أى يقرب من القتل. وقوله (أكلت حتى إذا امتدت، وقع في السياق حذف تقديره إلا آكلة الخضر أكلت، وقد بين في الرواية الأخرى، وكذا أثبتة الاصيل هنا وسقط للباقيين، وكذا سقط قوله (حبطا، وهو بفتح المهملة والموحدة، وهو انتفاخ البطن من كثرة الأكل

### ٢٨ - باب فضل من جهز غازيا أو حذنه بخير

٢٨٤٣ - **حدثنا** أبو حمزة عبد الوارث **حدثنا** الحسين **قال** حدثني أبو سلمة **قال** حدثني **بشر** ابن سعيد **قال** حدثني زيد بن خالد **رضي** الله عنه أن رسول الله ﷺ **قال** «من جهز غازيا في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازيا في سبيل الله يخير فقد غزا»

٢٨٤٤ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْكُنْ يَدْخُلُ بَيْتًا بِالْمَدِينَةِ غَيْرَ بَيْتِ أُمِّ سُلَيْمٍ ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِ ، ، فَقِيلَ لَهُ ، فَقَالَ : إِنْ أَرَحَمَهَا ، قُتِلَ أَخُوها مَعِي ۝

قوله ( باب فضل من جهز غازيا ) أى هيا له أسباب سفره ( أو خلفه ) بفتح المعجمة واللام الخفيفة أى قام بحال من يتركه . قوله ( حدثنا الحسين ) هو الملعون نسبة الطبراني عن حفص بن عمر عن أبي معمر ، وكذا صرح به مسلم في روايته من وجه آخر عنه ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو وأبو سلمة وبسر وهو بضم الموحدة وسكون المهملة ، وقد سمع أبو سلمة من زيد بن خالد وحدث عنه هنا بواسطة وحدث عنه بلا واسطة في غير هذا عند أبي داود والترمذي وصححه وغيرهما . قوله ( فقد غزا ) قال ابن حبان : معناه أنه مثله في الأجر وإن لم يغز حقيقة . ثم أخرجه من وجه آخر عن بسر بن سعيد بلفظ د كُتِبَ له مثل أجره ، غير أنه لا ينقص من أجره شيء ، ولابن ماجه وابن حبان من حديث عمر نحوه بلفظ د من جهز غازيا حتى يستقل كل له مثل أجره حتى يموت أو يرجع ، وأفادت فائدتين إحداهما أن الوعد المذكور مرتب على تمام التجهيز ، وهو المراد بقوله د حتى يستقل . ، ثانيهما أنه يستوى معه في الأجر إلى أن تنقضي تلك الغزوة . وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد د أن رسول الله ﷺ بعث بعثا وقال : ليخرج من كل رجلين رجل والاجر بينهما ، وفي رواية له د هم قال للقاعد : وأيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج ، ففيه إشارة إلى أن الغازي إذا جهز نفسه أو قام بكفاية من يخلفه بعده كان له الأجر مرتين ، وقال القرطبي : لفظة د نصف ، يشبه أن تكون مقحمة ، أى مزيدة من بعض الرواة ، وقد احتج بها من ذهب إلى أن المراد بالأحاديث التي وردت بمثل ثواب الفعل حصول أصل الأجر له بغير تضعيف ، وأن التضعيف يختص بمن باشر العمل ، قال القرطبي : ولا حجة له في هذا الحديث لو جهن : أحدها أنه لا يتناول محل النزاع لأن المطلوب إنما هو أن الدال على الخير مثله له مثل أجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف ، وحديث الباب إنما يقتضى المشاركة والمشاركة فافترقا . ثانيهما ما تقدم من احتمال كون لفظة د نصف ، زائدة . قلت : ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح ؛ والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخالف له بخير ، فإن الثواب إذا انقسم بينهما نصفين كان لكل منهما مثل ما الآخر فلا تعارض بين الحديثين ، وأما من وعد بمثل ثواب العمل وإن لم يعمله إذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو نية صالحة فليس على إطلاقه في عدم التضعيف لكل أحد ، وصرف الخبر عن ظاهره يحتاج إلى مستند ، وكما أن مستند القائل أن العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه ، لكن من يجهز الغازي بماله مثلا وكذا من يخلفه فيمن يترك بعده يباشر شيئا من المشقة أيضا ، فإن الغازي لا يتأق منه الغزو إلا بعد أن يكفى ذلك العمل فصار كما أنه يباشر معه الغزو ، بخلاف من اقتصر على النية مثلا والله أعلم . وستكون لنا عودة إلى البحث في هذا في الكلام على قوله د قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ، في شرح فضائل القرآن إن شاء الله تعالى . قوله ( عن إسحاق بن عبد الله ) أى ابن أبي طلحة ، وفي رواية عمرو بن عاصم عن همام د أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، أخرجه ابن سعد عنه ، وعند الاسماعيل من طريق حبان بن هلال عن همام

«حدثنا إسحق». **قوله** (لم يكن يدخل بالمدينة بيتا غير بيت أم سليم) قال الحميدى : لعله أراد على الدوام ، والا فقد تقدم أنه كان يدخل على أم حرام . وقال ابن التين : يريد أنه كان يكثر الدخول على أم سليم ، والا فقد دخل على أختها أم حرام ، ولعلها أى أم سليم كانت شقيقة المقتول أو وجدت عليه أكثر من أم حرام . قلت : لا حاجة إلى هذا التأويل فإن بيت أم حرام وأم سليم واحد ، ولا مانع أن تكون الاختان في بيت واحد كبير لكل منهما فيه معزل فنسب تارة إلى هذه وتارة إلى هذه . **قوله** (ف قيل له) لم أقف على اسم القاتل . **قوله** (انى أرحمها ، قتل أخوها معي) هذه العلة أولى من قول من قال : إنما كان يدخل عليها لأنها كانت محرما له ، وسيأتى بيان مانع هذه القصة في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله «أخوها» حرام بن ملحان الذى تقدم ذكره في «باب من ينسكب في سبيل الله» وستأتى قصة قتله في غزوة بئر معونة من كتاب المغازى ، والمراد بقوله «معي» أى مع عسكرى أو على أمرى وفى طاعنى ، لأن النبى ﷺ لم يشهد بئر معونة وإنما أمرهم بالذهاب إليها ، وغفل القرطبي فقال : قتل أخوها معه في بعض حروبه وأظنه يوم أحد ، ولم يصب في ظنه ، والله أعلم . (تنبيه) قال ابن المنير : مطابقة حديث أنس للترجمة من جهة قوله «أو خلفه في أهله» لأن ذلك أعم من أن يكون في حياته أو بعد موته ، والنبي ﷺ كان يجبر قلب أم سليم بزيارتها ، ويعمل ذلك بأن أخاها قتل معه ، ففيه أنه خلفه في أهله بخير بعد وفاته ، وذلك من حسن عهده ﷺ

### ٣٩ -- باب التحنيط عند القتال

٢٨٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** ابن عوف عن موسى بن أنس قال وذكر يوم اليمامة قال «أتى أنس بن مالك ثابت بن قيس وقد حَمَرَ عن خَيْدَرٍ وهو يتحنطُ فقال : يا مَـيْمَنُ ما يَجِبُكَ أَنْ لَا تَجِيءَ؟ قال : الآن يا ابن أخي ، وَجَمَلٌ يَتَحَنَطُ - يعنى من الحنوط - ثم جاء فجلس ، فذكر في الحديث انكشافاً من الناس فقال : هكذا عن وجوهنا حتى نُضَارِبَ الفؤم ، ما هكذا كنّا فعلُ مع رسول الله ﷺ ، بئس ما عودتم أفرا أنكم» رواه حماد عن ثابت عن أنس

**قوله** (باب التحنيط عند القتال) أى استعمال الحنوط ، وهو ما يطيب به الميت ، وقد تقدم بيانه في كتاب الجنائز . **قوله** (عن موسى بن أنس) أى ابن مالك . **قوله** (ذكر يوم اليمامة) كذا للحموى واللباقين وذكره بزيادة الواو وهى للحال . **قوله** (يوم اليمامة) أى حين حاصرت المسلمون مسيلة الكذاب وأتباعه في خلافة أبي بكر الصديق . **قوله** (أتى أنس بن مالك ثابت بن قيس) بالانصب على المفعولية ، قال الحميدى كذا قال ، لم يقل عن أنس ، وأخرجه البرقاني من وجه آخر فقال «عن موسى بن أنس عن أبيه قال أتيت ثابت بن قيس . قلت : وصله الطبري والاسماعيلي من طريق ابن أبي زائدة عن ابن عوف ، وقال ابن سعد في الطبقات «حدثنا الانصارى حدثنا ابن عوف حدثنا موسى بن أنس عن أنس بن مالك قال : لما كان يوم اليمامة جئت إلى ثابت بن قيس بن شماس ، فذكره ، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» من طريق أخرى عن الانصارى كذلك . **قوله** (وقد حمر) بهمملتين مفتوحتين أى كشف وزنه ومعناه . **قوله** (يا مَـيْمَنُ) إنما دعاه بذلك لأنه كان أسن منه ، ولأنه من قبيلة الخزرج .

**قوله** (ما يحبسك) أى يؤخرك ، وفي رواية الانصارى « فقلت يا عم ألا ترى ما يلقي الناس ، زاد معاذ بن معاذ عن ابن عون عند الاسماعيلى « ألا تجىء » ، وكذا أخرجه خليفة في تاريخه عن معاذ وقال في جوابه « بلى يا ابن أخى الآن » .

**قوله** ( ألا ) بالتشديد وتجيء بالنصب . **قوله** ( وجعل يتحنط بمعنى من الحنوط ) كذا في الاصل ، وكأن قائلها أراد دفع من يتوهم أنها من الحنطة ، ولم يقع ذلك في رواية الانصارى المذكورة . **قوله** ( فنذكر من الناس انكشافا ) في رواية ابن أبى زائدة « لجاء حتى جلس في الصف ، والناس ينكشفون ، أى ينهزمون » . **قوله** ( فقال : هكذا عن وجوهنا ) أى افسحوا لى حتى أقاتل . **قوله** ( ما هكذا كنا نفعل مع رسول الله ﷺ ) أى بل كان الصف لا ينحرف عن موضعه . **قوله** ( بش ماعودتم أقرانكم ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية المستملى « عودكم أقرانكم » ، أى نظرائكم ، وهو جمع قرن بكسر القاف ، وهو الذى يعادل الآخرى فى الشدة ، والقرن بكسر القاف من يعادل فى السن ، وأراد ثابت بقوله هذا توبيخ المنزعين ، أى عودتم نظرائكم فى القوة من عودكم الفرار منهم حتى طمعوا فيكم ، وزاد معاذ بن معاذ الانصارى وابن أبى زائدة في روايتهما « فتقدم فقاتل حتى قتل » . **قوله** ( رواه حماد ) أى ابن أبى سلية ( عن ثابت عن أنس ) كذا قال ، وكأنه أشار إلى أصل الحديث ، وإلا فرواية حماد أتم من رواية موسى بن أنس ، وقد أخرجه ابن سعد والطبرانى والحاكم من طرق عنه ونفذه « ان ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تحنط وليس ثوبين أبيضين يكفن فيهما وقد انهزم القوم ، فقال : اللهم انى أبرأ اليك مما جاء به هؤلاء المشركون واعتذر اليك مما صنع هؤلاء » . ثم قال - بش ماعودتم أقرانكم منذ اليوم ، خلوا بيننا وبينهم ساعة ، فجعل فقاتل حتى قتل ، وكانت درعه قد سرت ، فرآه رجل فيما يرى النائم فقال : انها فى قدر تحت لكاف بمكان كذا ، فأوصاه بوصايا ، فوجدوا الدرع كما قال ، وأنفذوا وصاياه » . وأخرج الحاكم قصة الدرع والوصية مطولة من وجه آخر عن بنت ثابت بن قيس المذكورة وفيها « أنه أوصى بعق بعض رقيقه » ، وسمى الوافدى فى كتاب الردة من وجه آخر من أوصى بعقته وهم سعد وسالم ، وأفاد الواقدى أن رأى المنام هو بلال المؤذن ، قال المهلب وغيره : فيه جواز استهلاك النفس فى الجهاد وترك الأخذ بالرخصة ، والتهيئة للموت بالتحنط والتكفين ، وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يمينه ونيتة ، وفيه التداعى الى الحرب والتحرىض عليها وتوبيخ من يفر ، وفيه الإشارة إلى ما كان الصحابة عليه فى عهد النبي ﷺ من الشجاعة والثبات فى الحرب ، واستدل به على أن الفخذ ليست عودة ، وقد مضى البحث فيه فى أوائل كتاب الصلاة

#### ٤٠ - باب فضل الطليعة

٢٨٤٦ - حدثنا أبو نعيم - حدثنا سفيان عن محمد بن المسكندر عن جابر رضى الله عنه قال « قال النبي ﷺ : مَنْ يَأْتِنِي بِخَبَرٍ الْقَوْمِ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ؟ فَقَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا . ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَأْتِنِي بِخَبَرٍ الْقَوْمِ ؟ قَالَ الزُّبَيْرُ : أَنَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا وَحَوَارِيَ الزُّبَيْرُ »

[ الحديث ٢٨٤٦ - أطرافه فى : ٢٨٤٧ ، ٢٩٩٧ ، ٣٧١٩ ، ٤١١٣ ، ٧٢٦١ ]

**قوله** ( باب فضل الطليعة ) أى من يبعث إلى العدو ليعطى على أحوالهم ، وهو اسم جنس يشمل الواحد فسا فوفه ، وقد تقدم فى كتاب الشروط فى حديث المسور الطويل بيان ذلك . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو الثورى . **قوله**



(من يأتي في خبر القوم يوم الاحزاب) في رواية وهب بن كيسان عن جابر عند النسائي « لما اشتد الامر يوم بني قريظة قال رسول الله ﷺ : من يأتينا بخبرهم ، الحديث ، وفيه أن الزبير توجه إلى ذلك ثلاث مرات ، ومنه يظهر المراد بالقوم في رواية ابن المنكدر ، وسيأتي بيان ذلك في المغازي ، وأن الأحزاب من قريش وغيرهم لما جاءوا إلى المدينة وحضر النبي ﷺ الخندق بلغ المسلمين أن بني قريظة من اليهود نقضوا العهد الذي كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب المسلمين ، وسيأتي الكلام على شرح الحارثي ، في المناقب إن شاء الله تعالى

#### ٤١ - باب هل يبعث الطليعة وحده

٢٧٤٧ - حدثنا صدقة أخبرنا ابن عيينة حدثنا ابن المنكدر أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « ندب النبي ﷺ الناس - قل صدقة أظنه يوم الخندق - فاندب الزبير ، ثم ندب الناس فاندب الزبير ، ثم ندب الناس فاندب الزبير ، فقال النبي ﷺ : إن اسكلتني حواريًا ، وحواري الزبير بن العوام » قوله ( باب هل يبعث الطليعة وحده ) ذكر فيه حديث جابر المذكور من رواية سفيان بن عيينة ، وقوله « ندب النبي ﷺ الناس قال صدقة أظنه يوم الخندق » صدقة هو ابن الفضل شيخ البخاري فيه ، وما ظنه هو الواقع فقد رواه الحميدي عن ابن عيينة فقال فيه « يوم الخندق » ولم يشك ، وفي الحديث جواز استعمال التجسس في الجهاد ، وفيه منقبة للزبير وقوة قلبه وصحة يقينه ، وفيه جواز سفر الرجل وحده ، وأن النهي عن السفر وحده إنما هو حيث لاتدعو الحاجة إلى ذلك ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في أواخر الجهاد في « باب السير وحده » . واستدل به بعض المالكية على أن طليعة الامصوص المحاربين يقتل وإن كان لم يباشر قتلا ولا سلبا ، وفي أخذه من هذا الحديث تكلف

#### ٤٢ - باب سفر الاثنين

٢٨٤٨ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال « انصرفت من عند النبي ﷺ فقال لنا - أنا وصاحب لي - : أذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما » قوله ( باب سفر الاثنين ) أي جوازه ، والمراد سفر الشخصين لا سفر يوم الاثنين ، بخلاف ما فهمه الداودي ثم اعترض على البخاري ، ورده ابن التين بأن البخاري أورد فيه حديث مالك بن الحويرث « أذنا وأقيا » وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أن النبي ﷺ قال لما ذلك حين أراد السفر إلى قومهما ، فيؤخذ الجواز من إذنه لما . قلت : وكأنه لمح بضعف الحديث الوارد في الزجر عن سفر الواحد والاثنين ، وهو ما أخرجه أصحاب السنن من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا « الراكب شيطان والراكبان شيطانان ، والثلاثة ركب » . قلت : وهو حديث حسن الاسناد ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة وصححه وترجم له ابن خزيمة . انتهى عن سفر الاثنين وأن ما دون الثلاثة عصاة ، لأن معنى قوله شيطان أي عاص ، وقال الطبري : هذا الزجر أدب وإرشاد لما يخشى على الواحد من الوحشة والوحدة ، وليس بحرام فالتساير وحده في قلة وكذا البائت في بيت وحده ، لا يأمَن من الاستيحاء لاسيما إذا كان ذا فكرة رديئة وقلب غديف ، والحق أن

الناس يتباينون في ذلك فيحتمل أن يكون الزجر عن ذلك ، وقع لحسم المادة فلا يتناول ما إذا وقعت الحاجة لذلك .  
وقيل في تفسير قوله « الراكب شيطان » : أي سفره وحده يجعله عليه الشيطان أو أشبه الشيطان في فعله ، وقيل  
انما كره ذلك لأن الواحد لو مات في سفره ذلك لم يجد من يقوم عليه ، وكذلك الاثنان إذا ماتا أو أحدهما لم يجد  
من يعينه ، بخلاف الثلاثة في الغالب تؤمن تلك الخشية . قلت : وسيأتى الامام بشيء من هذا بعد أبواب كثيرة  
في « باب السير وحده » ، ومضى شرح حديث مالك بن الحويرث في كتاب الصلاة

### ٤٣ - باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

٢٨٤٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »

[الحديث ٢٨٤٩ - طرفه في : ٣٦٤٤]

٢٨٥٠ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُصَيْنٍ وَابْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُروَةَ بْنِ الْجَعْدِ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » . قَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ « عَنْ عُروَةَ بْنِ

أَبِي الْجَعْدِ » . تَابِعَهُ مُسَدَّدٌ عَنْ هُشَيْمٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ « عَنْ عُروَةَ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ »

[الحديث ٢٨٥٠ - أطرافه في : ٢٨٥٢ ، ٣١١٩ ، ٣٦٤٣]

٢٨٥١ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ »

**قوله** ( باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة ) هكذا ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد ، وقد  
استنبط منه ما يأتي في الباب بعده وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، **قوله** ( الخيل في نواصيها  
الخير ) كذا في الموطأ ليس فيه « معقود » ، ووقع باثباتها عند الاسماعيلي من رواية عبد الله بن نافع عن مالك ،  
وسيأتى في علامات النبوة من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع باثباتها وذلك في رواية أبي ذر عن الكشمي  
وحده . الحديث الثاني حديث عروة بن الجعد ، **قوله** ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن ، وابن أبي  
السفر بفتح المهملة والفاء هو عبد الله . **قوله** ( عن عروة بن الجعد ) في رواية زكريا عن الشعبي « حدثنا عروة »  
وهو في الباب الذي بعده . **قوله** ( قال سليمان ) هو ابن حرب ( عن شعبة عن عروة بن أبي الجعد ) يعني أن سليمان  
ابن حرب خالف حفص بن عمر في اسم والد عروة فقال حفص « عروة بن الجعد » ، وقال سليمان « عروة بن أبي  
الجعد » وطريق سليمان وصلها الطبراني عن أبي مسلم الكجعي عنه ، وأخرجها أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر  
عن أبي مسلم ، قال الاسماعيلي : قال أكثر الرواة عن شعبة « عروة بن الجعد » ، الاسليمان وابن أبي عدي . قلت :  
رواية ابن أبي عدي عند النسائي وتابعتها مسلم بن إبراهيم أخرجه ابن أبي خيثمة عنه ، ولشعبة فيه إسناده آخر  
فقال فيه « عروة بن الجعد » ، أيضا أخرجه مسلم من طريق غندر عنه عن أبي اسحق عن العيزار بن حريث عن عروة .

**قوله** ( تابعه مسدد عن هشيم عن حصين الخ ) هكذا روينا مرسولا في مسند مسدد رواية معاذ بن المثنى عنه وقال فيه « عروة بن أبي الجعد ، كما قال البخاري ، ولكن رواه أحمد في مسنده عن هشيم فقال « عروة البارقي ، وكذا قال زكريا في الباب الذي بعده ، وكذا أخرجه مسلم من طريق ابن فضيل وابن إدريس عن حصين ، وأخرجه من طريق جرير عن حصين فقال « عروة بن الجعد ، وصوب ابن المديني أنه « عروة بن أبي الجعد ، وذكر ابن أبي حاتم أن اسم أبي الجعد سعد ، وأما الرشاطي فقال : هو عروة بن عياض بن أبي الجعد نسب في الرواية إلى جده ، قال : وكان ممن شهد فتوح الشام ونزلها ، ثم نقله عثمان إلى الكوفة . قلت : ويأتى في علامات النبوة أنه كان يرتبط الخيل الكثيرة حتى قال الراوى : رأيت في داره سبعين فرسا . ومسدد في هذا الحديث شيخ آخر سيأتى في « باب حل الغنائم » عنه عن خالد وهو الطحان عن حصين وقال فيه أيضا عروة البارقي ، ووقع في رواية ابن إدريس عن حصين في هذا الحديث من الزيادة « والإبل عز لاهلها والغنم بركة » أخرجه البرقاني في مستخرجه ، ونبه عليه الحميدي . والبارقي بالوحدة وكسر الراء بعدها كاف نسبة إلى بارقي جبل باليمن ، وقيل ماء بالسرقة نزله بنو عدي بن حارثة بن عمر . وقبيلة من الأزد ، ولقب به منهم سعد بن عدي وكان يقال له بارقي ، وزعم الرشاطي أنه مذسوب إلى ذى بارقي قبيلة من ذى رعين . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وأبو التياح بمثناة وتحتانية ثقيلة وآخره مهملة ، والأسناد كله بصريون . **قوله** ( البركة في نواصي الخيل ) كذا وقع ، ولا بد فيه من شيء محذوف يتعلق به المجرور وأولى ما يتقدم ما ثبت في رواية أخرى فقد أخرجه الاسماعيل من طريق عاصم بن علي بن شعبة بلفظ « البركة تنزل في نواصي الخيل » وأخرجه من طريق ابن مهدي عن شعبة بلفظ « الخير معقود في نواصي الخيل » وسيأتى في علامات النبوة من طريق خالد بن الحارث عن شعبة بلفظ حديث عروة البارقي إلا أنه ليس فيه « إلى يوم القيامة » قال عياض اذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شوم ، فيحتمل أن يكون الشوم الآتي ذكره في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة أو يقال الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة ، فانه فسر الخير بالاجر والمغنم ، ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفرس مما يتشام به . قلت : وسيأتى مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( الخيل ) المراد بها ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لاجل ذلك لقوله في الحديث الآتي بعد أربعة أبواب « الخيل ثلاثة » الحديث ، فقد روى أحمد من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعا « الخيل في نواصيها الخير معقود إلى يوم القيامة » فمن ربطها عدة في سبيل الله وأنفق عليه احتسابا كان شعبها وجوعها وربها وظمؤها وأروائها وأبوالها فلاحا في موازينه يوم القيامة » الحديث ، ولقوله في رواية زكريا كما في الباب الذي يليه « الاجر والمغنم » وقوله الاجر بدل من قوله الخير ، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي هو الاجر والمغنم ، ووقع عند مسلم من رواية جرير عن حصين « قالوا : بم ذاك يا رسول الله ؟ قال : الاجر والمغنم » قال الطبري : يحتمل أن يكون الخير الذي فسر بالاجر والمغنم استعارة لظهوره وملازمته ، وخص الناصية لرفعة قدرها وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع فنسب الخير إلى لازم المشبه به وذكر الناصية تجريدا للاستعارة ، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجهة قاله الخطابي وغيره . قالوا : ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس كما يقال فلان مبارك الناصية ، ويبيده لفظ الحديث الثالث ، وقد روى مسلم من حديث

جرير قال : رأيت رسول الله ﷺ يلوى ناصية فرسه بأصبعه ويقول : فذكر الحديث ، فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها ، إشارة إلى أن الفضل في الاقدام بها على العدو دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلى الادبار ، واستدل به على أن الذي ورد فيها من الثؤم على غير ظاهره ، لكن يحتمل أن يكون المراد هنا جنس الخيل ، أي أنها بصدد أن يكون فيها الخير ، فأما من ارتباطها لعمل غير صالح لحصول الوزر لطريان ذلك الأمر العارض ، وسيأتي مزيد لذلك في مكانه بعد أبواب . قال عياض : في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعنونة ما لا مزيد عليه في الحسن ، مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير . قال الخطابي : وفيه إشارة إلى أن المال الذي يكتسب باتخاذ الخيل من خير وجوه الأموال وأطيبها ، والعرب تسمى المال خيرا كما تقدم في الوصايا في قوله تعالى ( ان ترك خيرا الوصية ) . وقال ابن عبد البر : فيه إشارة إلى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب ، لأنه لم يأت عنه ﷺ في شيء غيرها مثل هذا القول ، وفي النساء عن أنس بن مالك : لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ من الخيل . الحديث الثالث

#### ٤٤ - باب الجهاد ماض مع البر والفاجر

اقول النبي ﷺ « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة »

٢٨٥٢ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عامر حدثنا عروة البارقي أن النبي ﷺ قال « الخيل

معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة : الأجر والمغرم »

**قوله** ( باب الجهاد ماض مع البر والفاجر ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه بنحوه أبو داود وأبو يعلى مرفوعا وموقوفا عن أبي هريرة ، ولا بأس برواته ، إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبي هريرة . وفي الباب عن أنس أخرجه سعيد بن منصور وأبو داود أيضا وفي أسناده ضعف . **قوله** ( اقول النبي ﷺ الخيل معقود الخ ) سبقه إلى الاستدلال بهذا الإمام أحمد ، لأنه ﷺ ذكر بقاء الخير في نواصي الخيل إلى يوم القيامة ، وفسره بالاجر والمغرم المقترن بالاجر إنما يكون من الخيل بالجهاد ، ولم يقيد ذلك بما إذا كان الإمام عادلا فدل على أن لافرق في حصول هذا الفضل بين أن يكون الغزو مع الإمام العادل أو الجائر . وفي الحديث الترغيب في الغزو على الخيل : وفيه أيضا بشرى ببقاء الإسلام وأهله إلى يوم القيامة ، لأن من لازم بقاء الجهاد بقاء المجاهدين وهم المسلمون ، وهو مثل الحديث الآخر : لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، الحديث . واستنبط منه الخطابي إثبات سهم للفارس يستحقه الفارس من أجله ، فإن أراد المهم الزائد للفارس على الراجح فلا نزاع فيه ، وإن أراد أن للفارس سهمين غير سهم راحته فهو محل النزاع ولا دلالة من الحديث عليه ، وسيأتي القول فيه قريبا إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : حكى ابن التين أنه وقع في رواية أبي الحسن القابسي في لفظ الترجمة « الجهاد ماض على البر والفاجر » قال : ومعناه أنه يجب على كل أحد . قلت : إلا أنه لم يقع في شيء من النسخ التي وقفنا عليها ، وقد وجدته في نسخة قديمة من رواية القابسي كالجماعة ، والذي يليق بلفظ الحديث ما وقع في سائر الاصول بلفظ « مع » بدل « على » ، والله أعلم . ( تسكئة ) : روى حديث « الخيل معقود في نواصيها الخير » جمع من الصحابة غير من تقدم ذكره ، وهم ابن عمر وعروة وأنس

وجريز ، ومن لم يقدم سلة بن نفيل وأبو هريرة عند الزماني وعتبة بن عبد عند أبي داود وجابر وأسماء بنت يزيد وأبو ذر عند أحمد والمغيرة وابن مسعود عند أبي يعلى وأبو كبشة عند أبي حوالة وابن حبان في صحيحهما وحذيفة عند البزار وسودة بن الربيع وأبو أمامة وعريب - وهو بفتح المهملة وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة - المليكي والنعمان بن بشير وسهل بن المنظلية عند الطبراني وعن علي بن عبد الله بن أبي عاصم في الجهاد . وفي حديث جابر من الزيادة : في نواصيها الخير والنيل ، وهو بفتح النون وسكون التحتانية بعدها لام وزاد أيضا : وأهلها معانئون عليها ، فخذوا بنواصيها وادعوا بالبركة ، وقوله : وأهلها معانئون عليها ، في رواية سلة بن نفيل أيضا

٢٨٥٢ - باب من احتبس فرسا في سبيل الله ، لقوله تعالى [ ٩٠ الأنفال ] : ﴿ ومن رباط الخيل ﴾

٢٨٥٣ - حدثنا علي بن حفص حدثنا ابن المبارك أخبرنا طلحة بن أبي سعيد قال سمعت سعيدا المقبري يحدث أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « من احتبس فرسا في سبيل الله ، إيمانا بالله وتصديقا بوعده ، فإن شبعه وريته وروته وبوله في ميزانه يوم القيامة »

قوله ( باب من احتبس فرسا في سبيل الله ) لقوله عز وجل : ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ أي بيان فضله ، وروى ابن مردويه في التفسير من حديث ابن عباس في هذه الآية قال « إن الشيطان لا يستطيع ناصية فرس » . قوله ( حدثنا علي بن حفص ) هو المروزي ، قال البخاري في التاريخ : لقيته بعسقلان سنة سبع عشرة . قلت : وما أخرج عنه غير هذا الحديث وآخر في مناقب الزبير موقوفا وآخر في آخر كتاب القدر قرنه فيه ببشر بن محمد ، وقد تعقب ابن أبي حاتم تسميته على البخاري في الجزء الذي جمع فيه أو هامه وقال : الصواب أنه ابن الحسين بن نشيط بفتح النون وكسر المعجمة بوزن عظيم . قال : وقد لقيه أبي بعسقلان سنة سبع عشرة . قلت : فيحتمل أن يكون حفص اسم جده ، وقد وقع للبخاري نسبة بعض مشايخه إلى أجدادهم . قوله ( أخبرنا طلحة بن أبي سعيد ) هو المصري نزيل الاسكندرية وكان أصله من المدينة ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، بل قال أبو سعيد بن يونس : ما روى حديثا مسندا غيره . قوله ( وتصديقا بوعده ) أي الذي وعده به من الثواب على ذلك ، وفيه إشارة إلى المعاد كما أن في لفظ الإيمان إشارة إلى المبدأ . وقوله « شبعه » بكسر أوله أي ما يشبع به ، وكذا قوله « ريته » بكسر الراء وتشديد التحتانية ووقع في حديث أسماء بنت يزيد الذي أشرت إليه في الباب الماضي « ومن ربطها رياء وسمعة » الحديث وقال فيه « فإن شبعها وجوعها الخ خسران في موازينه » قال المهاب وغيره : في هذا الحديث جواز وقف الخيل للدافعة عن الدين ، ويستنبط منه جواز وقف غير الخيل من المنقولات ومن غير المنقولات من باب الأولى . وقوله « ورواه » يريد ثواب ذلك لا أن الأرواث بعينها توزن ، وفيه أن المرء يؤثر بنيته كما يؤثر العامل ، وأنه لا بأس بذكر الشيء المستقدر بلفظه للحاجة لذلك . وقال ابن أبي جرة : يستفاد من هذا الحديث أن هذه الحسنات تقبل من صاحبها لتتصيص الشارع على أنها في ميزانية ، بخلاف غيرها فقد لا تقبل فلا تدخل الميزان . وروى ابن ماجه من حديث تميم الداري مرفوعا « من ارتبط فرسا في سبيل الله ثم عالج عنه بيده كان له بكل حبة حسنة »

## ٤٦ - باب اسم الفرس والحمار

٢٨٥٤ - **حدثنا** محمد بن أبي بكر **حدثنا** فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه « أنه خرج مع رسول الله ﷺ فنخلف أبو قتادة مع بعض أصحابه وهم محرمون وهو غير محرم ، فأوا حمار وحش قبل أن يراه ، فلما رأوه تركوه حتى رآه أبو قتادة ، فركب فرسا له يقال لها الجرادة ، فسألهم أن يناولوه سوطه فأبوا ، فتناوله ، فحمل فمقره ، ثم أكل فأكلوا ، فندموا ، فلما أدركوه قال : هل معكم منه شيء ؟ قال : معنا رجله ، فأخذها النبي ﷺ فأكلها »

٢٨٥٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله بن جعفر **حدثنا** معن بن عيسى **حدثني** أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جدّه قال « كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحييف » قال أبو عبد الله : وقال بعضهم « اللحييف »

٢٨٥٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم سمع يحيى بن آدم **حدثنا** أبو الأخوص عن أبي إسحاق عن عمرو ابن ميمون عن معاذ رضي الله عنه قال « كنت رذف النبي ﷺ على حمار يقال له غفير ، فقال : يا معاذ ، هل تدري حق الله على عباده وما حق للعباد على الله ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، وحق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا ، فقلت : يا رسول الله أفلا أبشّر به الناس ؟ قال : لا نبشّرهم فيه . كوا »

[ الحديث ٢٨٥٦ - أطرافه في : ٥٩٦٧ ، ٦٢٦٧ ، ٦٥٠٠ ، ٧٣٧٣ ]

٢٨٥٧ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان فزع بالمدينة ، فاستعار النبي ﷺ فرسا لنا يقال له مندوب فقال : ما رأينا من فزع ، وإن وجدناه لبخرا »

**قوله** ( باب اسم الفرس والحمار ) أي مشروعية تسميتهما ، وكذا غيرهما من الدواب بأسماء تخصها غير أسماء أجناسها . وقد اعتنى من ألف في السيرة النبوية بسرد أسماء ما ورد في الأخبار من خيله ﷺ وغير ذلك من دوابه ، وفي الأحاديث الواردة في هذا الباب ما يقوى قول من ذكر أنساب بعض الخيول العربية الأصلية لأن الأسماء توضع للتمييز بين أفراد الجنس . وذكر البخاري في هذا الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي قتادة في قصة صيد الحمار الوحش ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج ، والغرض منه قوله فيه « فركب فرسا يقال لها الجرادة » وهو بفتح الجيم وتخفيف الراء ، والجراد اسم جنس . ويوقع في السيرة لابن هشام أن اسم فرس أبي قتادة الخزوة

أى بفتح المهملة وسكون الزاى بعدها واو ، فاما أن يكون لها اسمان ، وإما أن أحدهما تصحف والذي في الصحيح هو المتمد . ومحمد بن أبي بكر شيخ البخارى فيه هو المقدمى ، وحكى أبو علي الجبائى أنه وقع في نسخة أبي زيد المروزي د محمد بن بكر ، وهو غلط . الثاني حديث سهل وهو ابن سعد الساعدي . قوله ( يقال له اللخيف ) يعنى بالمهملة والتصغير ، قال ابن قرقول : وضبطوه عن ابن سراج بوزن رغيث . قلت : ورجحه الدمياطى ، وبه جزم المروى وقال : سمي بذلك لطول ذنبه ، فعيل بمعنى فاعل ، وكأنه يلحف الأرض بذنبه . قوله ( وقال بعضهم اللخيف ) بالخاء المعجمة ، وحكى فيه الوجيهن ، وهذه رواية عبد المهيمن بن عباس بن سهل وهو أخو أبي بن عباس ، ولفظه عند ابن منده « كان لرسول الله ﷺ عند سعد بن سعد والد سهل ثلاثة أفراس ، فسمعت النبي ﷺ يسميهم لواز - بكسر اللام وبزايين الاولى خفيفة - والظرب بفتح المعجمة وكسر الراء بعدها موحدة ، واللخيف ، وحكى سبط ابن الجوزى أن البخارى قيده بالتصغير والمعجمة قال : وكذا حكاه ابن سعد عن الواقدي وقال : أهده له ربيعة بن أبي البراء مالك بن عامر العامري وأبوه الذي يعرف بملاعب الاسنة انتهى . ووقع عند ابن أبي خيثمة : أهده له فروة بن عمرو . وحكى ابن الاثير في النهاية أنه روى بالجيم بدل الخاء المعجمة ، وسبقه إلى ذلك صاحب المغني ثم قال : فان صح فهو سهم عريض النصل كأنه سمي بذلك لسرعته . وحكى ابن الجوزى أنه روى بالنون بدل اللام من النجافة . الثالث حديث معاذ بن جبل . قوله ( عن عمرو بن ميمون ) هو الأودى بفتح الهزة وسكون الواو من كبار التابعين ، وسيأتى أنه أدرك الجاهلية في أخبار الجاهلية . وأبو اسحق الراوى عنه هو السيمى . والاسناد كله كوفيون إلا الصحابي ، وأبو الأحوص شيخ يحيى بن آدم فيه كنت أظن أنه سلام بالتشديد وهو ابن سليم وعلى ذلك يدل كلام المزي ، لكن أخرج هذا الحديث النسائي عن محمد بن عبد الله بن المبارك الخزمي عن يحيى بن آدم شيخ شيخ البخارى فيه فقال « عن عمار بن زريق عن أبي إسحق ، والبخارى أخرجه ليحيى بن آدم عن أبي الأحوص عن أبي إسحق ، وكنية عمار بن زريق أبو الأحوص فهو هو ، ولم أر من نبه على ذلك . وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبو داود عن هناد بن السرى كلاهما عن أبي الأحوص عن أبي إسحق ، وأبو الأحوص هذا هو سلام بن سليم فان أبا بكر وهنادا أدركاه ولم يدركا عمارا والله أعلم . قوله ( كنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له عفير ) بالمهملة والفاء مصغر مأخوذ من العفر وهو لون التراب كأنه سمي بذلك لونه والعفرة حرة يتخالطها بياض ، وهو تصغير أفر أخرجه عن بناء أصله كما قالوا سويد في تصغير أسود ، وهم من ضبطه بالعين المعجمة وهو غير الحمار الآخر الذى يقال له يعفور ، وزعم ابن عبدوس أنهما واحد وقواه صاحب الهدى ، وردده الدمياطى فقال : عفير أهده المقوقس ويعفور أهده فروة بن عمرو وقيل بالعكس . ويعفور بسكون المهملة وضم الفاء هو اسم ولد الظبي كأنه سمي بذلك لسرعته . قال الواقدي : نفق يعفور منصرف النبي ﷺ من حجة الوداع ، وبه جزم النووي عن ابن الصلاح ، وقيل طرح نفسه في بئر يوم مات رسول الله ﷺ ، وقع ذلك في حديث طويل ذكره ابن حبان في ترجمة محمد بن مرثد في الضعفاء ، وفيه أن النبي ﷺ غنمه من خيبر ، وأنه كلم النبي ﷺ وذكر له أنه كان يهودى وأنه خرج من جده ستون حمارا لركوب الانبياء فقال : ولم يبق منهم غيرى ، وأنت خاتم الانبياء ، فسماه يعفورا . وكان يركبه في حاجته ويرسله إلى الرجل فيقرع بابه برأسه فيعرف أنه أرسل اليه ، فلما مات النبي ﷺ جاء إلى بئر أبي الهيثم بن التيهان فتردى فيها فصارت قبره ، قال ابن حبان : لا أصل له ، وليس سنده

بشيء . قوله ( أن تعبدوه ولا تشركوا ) في رواية الكشميهني « أن تعبدوا ، بحذف المفعول . قوله ( فيتكلوا ) بتشديد المثناة ، وفي رواية الكشميهني بسكون النون ، وقد تقدم شرح ذلك في أواخر كتاب العلم ، وسيأتي هذا الحديث في الرقاق من طريق أنس بن مالك عن معاذ ولم يسم فيه الحار ، ونستكمل بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . وتقدم في العلم من حديث أنس بن مالك أيضا لكن فيما يتعلق بشهادة أن لا إله إلا الله ، وهذا فيما يتعلق بحق الله على العباد فهم ما حديثان ، وهم الحميدى ومن تبعه حيث جعلوهما حديثا واحدا . نعم وقع في كل منهما منه عليه السلام أن يخبر بذلك الناس لئلا يتكلموا ، ولا يلزم من ذلك أن يكونا حديثا واحدا . وزاد في الحديث الذي في العلم « فأخبر بها معاذ عند موته تأثما ، ولم يقع ذلك هنا والله أعلم . الحديث الرابع حديث أنس في فرس أبي طلحة ، وقد تقدم في أواخر الحجة مع شرحه ، وهو ظاهر فيما ترجم به هنا

#### ٤٧ - باب ما يذكر من شؤم الفرس

٢٨٥٨ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنها قال : سمعت النبي ﷺ يقول « إنما للشؤم في ثلاثة : في الفرس ، والمرأة ، والدار »

٢٨٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن كان في شيء في المرأة والفرس والمنكح »

[ الحديث ٢٨٥٩ - طرفه في : ٥٠٩٥ ]

**قوله** ( باب ما يذكر من شؤم الفرس ) أي هل هو على عمومته ، أو مخصوص ببعض الخيل ؟ وهل هو على ظاهره ، أو مؤول ؟ وسيأتي تفصيل ذلك . وقد أشار بإيراد حديث سهل بعد حديث ابن عمر إلى أن الحصر الذي في حديث ابن عمر ليس على ظاهره ، وبترجمة الباب الذي بعده وهي « الخيل لثلاثة » إلى أن الشؤم مخصوص ببعض الخيل دون بعض وكل ذلك من لطيف نظره ودقيق فكره . **قوله** ( أخبرني سالم ) كذا صرح شعيب عن الزهري بأخبار سالم له ، وشذ ابن أبي ذئب فأدخل بين الزهري وسالم محمد بن زيد بن قنفذ ، واقتصر شعيب على سالم وتابعه ابن جريج عن ابن شهاب عند أبي عوانة وكذا عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري كما سيأتي في الطب ، وكذا قال أكثر أصحاب سفيان عنه عن الزهري ، ونقل الترمذي عن ابن المديني والحميدي أن سفيان كان يقول : لم يرو الزهري هذا الحديث إلا عن سالم انتهى . وكذا قال أحمد عن سفيان : إنما نحفظه عن سالم . لكن هذا الحصر مردود فقد حدث به مالك عن الزهري عن سالم وحمة ابني عبد الله بن عمر عن أبيهم ، ومالك من كبار الحفاظ ولا سيما في حديث الزهري ، وكذا رواه ابن أبي عمر عن سفيان نفسه أخرجه مسلم والترمذي عنه ، وهو يقتضي رجوع سفيان عما سبق من الحصر . وأما الترمذي فحمل رواية ابن أبي عمر هذه مرجوحة ، وقد تابع مالكا أيضا يونس من رواية ابن وهب عنه كما سيأتي في الطب ، وصالح بن كيسان عند مسلم وأبو أويس عند أحمد ويحيى بن سعيد وابن أبي ذئب وموسى بن عقبة ثلاثهم عند النسائي كلهم عن الزهري عنهما ، ورواه إسحق بن راشد عن الزهري فاقصر على حمة أخرجه النسائي ، وكذا أخرجه ابن خزيمة وأبو عوانة من طريق عقيل وأبو عوانة من طريق شبيب بن



سعيد كلاهما عن الزهري ، ورواه الثاقب بن مبرور عن يونس فاقصر على حزة أخرجه النسائي أيضا . وكذا أخرجه أحمد من طريق رباح بن زيد عن معمر مقتضرا على حزة ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الواحد عن معمر فاقصر على سالم ، فالظاهر أن الزهري يجمعهما تارة ويفرد أحدهما أخرى ، وقد رواه إسحق في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فقال : عن سالم أو حزة أو كلاهما ، وله أصل عن حزة من غير رواية الزهري أخرجه مسلم من طريق عتبة بن مسلم عنه والله أعلم . قوله ( إنما الشؤم ) بضم المعجمة وسكون الهمزة وقد تسهل قيصير واوا . قوله ( في ثلاث ) يتعلق بمحذوف تقديره كائن قاله ابن العربي ، قال : والمحصر فيها بالنسبة إلى العادة لا بالنسبة إلى الخلقة انتهى . وقال غيره : إنما خصت بالذكر لطول ملازمتها ، وقد رواه مالك وسفيان وسائر الرواة بمحذف ، إنما ، لكن في رواية عثمان بن عمر ولا عدوى ولا طيرة ، وإنما الشؤم في الثلاثة ، قال مسلم لم يذكر أحد في حديث ابن عمر ولا عدوى ، إلا عثمان بن عمر . قلت : ومثله في حديث سعد بن أبي وقاص الذي أخرجه أبو داود ، لكن قال فيه ، إن تكن الطيرة في شيء ، الحديث ، والطيرة والشؤم بمعنى واحد كما سأبينه في أواخر شرح الطب إن شاء الله تعالى ، وظاهر الحديث أن الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة ، قال ابن قتيبة : ووجه أن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون فنهام النبي ﷺ وأعلمهم أن لا طيرة ، فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة في هذه الأشياء الثلاثة . قلت : فشئ ابن قتيبة على ظاهره ، ويلزم على قوله أن من تشاء بشئ منها نزل به ما يكره ، قال القرطبي : ولا يظن به أنه يحمل على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أن ذلك يضر وينفع بذاته فإن ذلك خطأ وإنما عني أن هذه الأشياء هي أكثر ما يتطهر به الناس ، فمن وقع في نفسه شيء أبيع له أن يتركه ويستبدل به غيره . قلت : وقد وقع في رواية عمر العسقلاني - وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر - عن أبيه عن ابن عمر كما سيأتي في النسكاح بلفظ « ذكروا الشؤم فقال : إن كان في شيء فني ، ولمسلم « إن يك من الشؤم شيء حق » وفي رواية عتبة بن مسلم « إن كان الشؤم في شيء ، وكذا في حديث جابر عند مسلم وهو موافق لحديث سهل بن سعد ثاني حديثي الباب ، وهو يقتضي عدم الجزم بذلك بخلاف رواية الزهري ، قال ابن العربي : معناه إن كان خلق الله الشؤم في شيء مما جرى من بعض العادة فأنما يخلقه في هذه الأشياء ، قال المازري : يحمل هذه الرواية إن يكن الشؤم حقا فهذه الثلاث أحق به ، بمعنى أن النفوس يقع فيها التشاؤم بهذه أكثر مما يقع بغيرها . وجاء عن عائشة أنها أنكرت هذا الحديث ، فروى أبو داود الطيالسي في مسنده عن محمد بن راشد عن مكحول قال : قيل لعائشة إن أبا هريرة قال « قال رسول الله ﷺ الشؤم في ثلاثة » فقالت : لم يحفظ ، إنه دخل وهو يقول « قاتل الله اليهود » يقولون الشؤم في ثلاثة ، فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله . قلت : ومكحول لم يسمع من عائشة فهو منقطع ، لكن روى أحمد وابن خزيمة والحاكم من طريق قتادة عن أبي حسان « أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة فقالا : إن أبا هريرة قال « أن رسول الله ﷺ قال : الطيرة في الفرس والمرأة والدار » فغضبت غضبا شديدا وقالت : ما قاله ، وإنما قال « أن أهل الجاهلية كانوا يتطهرون من ذلك » انتهى ولا معنى لأنكار ذلك على أبي هريرة مع موافقة من ذكرنا من الصحابة له في ذلك ، وقد تأوله غيرها على أن ذلك سبق لبيان اعتقاد الناس في ذلك ، لا أنه لإخبار من النبي ﷺ بثبوت ذلك ، وسياق الأحاديث الصحيحة المتقدم ذكرها يبعد هذا التأويل . قال ابن العربي : هذا جواب ساقط لأنه ﷺ لم يبعث لينبئ الناس عن معتقداتهم الماضية والحاصلة ، وإنما بعث ليعلمهم ما يلزمهم أن يعتقدوه انتهى .

وأما أخرجه الترمذى من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا شؤم ، وقد يكون العين في المرأة والدار والفرس ، في إسناده ضعف مع مخالفته الأحاديث الصحيحة . وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر سمعت من يفسر هذا الحديث يقول : شؤم المرأة إذا كانت غير ولود ، وشؤم الفرس إذا لم يغز عليه ، وشؤم الدار جلو السوء . وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك أنه سئل عنه فقال : كم من دار سكنها ناس فهلكوا . قال المازرى : فيحمله مالك على ظاهره ، والمعنى أن قدر الله ربما اتفق ما يكره عند سكنى الدار فتصير في ذلك كالسبب فتساح في إضافة الشيء إليه اتساعا . وقال ابن العربي : لم يرد مالك إضافة الشؤم إلى الدار ، وإنما هو عبارة عن جرى العادة فيها فأشار إلى أنه يذنب للدم بالخروج عنها صيانة لاعتقاده عن التعلق بالباطل . وقيل : معنى الحديث أن هذه الأشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها للملازمتها بالسكنى والصحية ولو لم يعتقد الإنسان الشؤم فيها ؛ فأشار الحديث إلى الأمر بفرار من المجذوم مع صحة نفي العدوى ، والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة لتلا يوافق شيء من ذلك القدر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد مانه عن اعتقاده ، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك . والطريق فيمن وقع له ذلك في الدار مثلا أن يبادر إلى التحول منها ، لانه متى استمر فيها ربما حمله ذلك على اعتقاد صحة الطيرة والتشاؤم . وأما ما رواه أبو داود وصححه الحاكم من طريق إسحق بن طلحة عن أنس : قال رجل : يا رسول الله إنا كنا في دار كثير فيها عددنا وأموالنا ، فتحولنا إلى أخرى فقل فيها ذلك ، فقال : ذروها ذمية ، وأخرج من حديث فروة بن مسيك بالمهملة مصفرا ما يدل على أنه هو السائل ، وله شاهد من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد أحد كبار التابعين ، وله رواية بإسناد صحيح إليه عند عبد الرزاق ، قال ابن العربي ورواه مالك عن يحيى بن سعيد منقطعاً قال : والدار المذكورة في حديثه كانت دار مكل بضم الميم وسكون الكاف وكسر الميم بعدها لام - وهو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف - قال : وإنما أمرهم بالخروج منها لاعتقادهم أن ذلك منها ، وليس كما ظنوا ، لكن الخائف جل وعلا جعل ذلك وفقا لظهور قضائه ، وأمرهم بالخروج منها لتلا يقع لهم بعد ذلك شيء فيستمر اعتقادهم . قال ابن العربي : وأفاد وصفها بكونها ذمية جواز ذلك ، وأن ذكرها بضميع ما وقع فيها سائغ من غير أن يعتقد أن ذلك كان منها ، ولا يمتنع ذم محل المكروه وإن كان ليس منه شرعا كما يذم العاصي على معصيته وإن كان ذلك بقضاء الله تعالى . وقال الخطابي : هو استثناء من غير الجنس ، ومعناه إبطال منهب الجاهلية في التطير ، فكأنه قال : إن كانت لأحدكم دار يكره سكنها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس يكره سيره فليفارقها . قال وقيل إن شؤم الدار ضيقها وسوء جوارها ، وشؤم المرأة أن لاند ، وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه . وقيل المعنى ما جاء بإسناد ضعيف رواه الديلمى في الخيل : إذا كان الفرس ضروبا فهو مشؤم ، وإذا حنت المرأة إلى بعلها الأول فهي مشؤمة ، وإذا كانت الدار بعيدة من المسجد لا يسمع منها الأذان فهي مشؤمة . وقيل : كان قوله ذلك في أول الأمر ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى ﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب ﴾ الآية ، حكاه ابن عبد البر ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، لاسيما مع إمكان الجمع ولا سيما وقد ورد في نفس هذا الخبر نفي التطير ثم اثباته في الأشياء المذكورة . وقيل يحتمل الشؤم على قلة الموافقة وسوء الطباع ، وهو كحديث سعد بن أبي وقاص رفعه : من سعادة المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الهنيء . ومن شقاوة

المرء المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء ، أخرجه أحمد . وهذا يختص ببعض أنواع الاجناس المذكورة دون بعض ، وبه صرح ابن عبد البر فقال : يكون لقوم دون قوم ، وذلك كله بقدر الله . وقال الملب ما حاصله : ان المخاطب بقوله « الشؤم في ثلاثة » من الزم التطير ولم يستطع صرفه عن نفسه ، فقال لهم : إنما يقع ذلك في هذه الأشياء التي تلازم في غالب الأحوال ، فإذا كان كذلك فأتروكوها عنكم ولا تعذبوا أنفسكم بها . ويدل على ذلك تصديره الحديث بنفي الطيرة . واستدل لذلك بما أخرجه ابن حبان عن أنس رفعه « لا طيرة ، والطيرة على من تطير ، وان تكن في شيء فني المرأة » الحديث ، وفي صحته نظر لانه من رواية عتبة بن حميد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس ، وعتبة مختلف فيه ، وسيكون لنا عودة إلى بقية ما يتعلق بالتطير والفأل في آخر كتاب الطب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . ( تكميل ) : اتفقت الطرق كلها على الاختصار على الثلاثة المذكورة ، ووقع عند ابن إسحق في رواية عبد الرزاق المذكورة : قال معمر قالت أم سلمة « والسيف » ، قال أبو عمر : رواه جويرية عن مالك عن الزهري عن بعض أهل أم سلمة عن أم سلمة ، قلت : أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » ، واسناده صحيح إلى الزهري ، ولم ينفرد به جويرية بل تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني أيضا قال : والمبهم المذكور هو أبو عبيدة بن عبد الله ابن زمعة ، سماه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري في روايته . قلت : أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موصولا فقال « عن الزهري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة أنها حدثت بهذه الثلاثة وزادت فيهن والسيف » وأبو عبيدة المذكور هو ابن بنت أم سلمة أمه زينب بنت أم سلمة ، وقد روى النسائي حديث الباب من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري فأدرج فيه السياف وخالف فيه في الاسناد أيضا . **قوله** ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار . **قوله** ( ان كان في شيء فني المرأة والفأل » أخرجهما الدارقطني ، لكن لم يقل لإسماعيل في شيء ، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني من رواية هشام بن سعد عن أبي حازم قال « ذكروا الشؤم عند سهل بن سعد فقال ، فذكره ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر لكن لم يسق لفظه

#### ٤٨ - باب التحليل لثلاثة ، وقول الله عز وجل [ ٨ التحل ] :

( والتحليل والميصال والمحير لتركبوها وزينة ، ويحلل ما لا تعلمون )

٢٨٦١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « التحليل لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال في سرجه أو روضة ، فذا أصابت في طيلها ذلك من اللرج أو الروضة كانت له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها فاستنتت فترفا أو فترفين كانت أرواؤها وآثارها حسنات له ، ولو أنها مرتت بنهر فتربت منه ولم ير ذأن يسقيها كان ذلك حسنات له . فأما الرجل الذي هي عليه وزر فهو رجل

رَبَطَهَا غُرّاً وَرِثَاءً وَنِوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فِيهِ وَزُرَّ عَلَى ذَلِكَ . وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحَرِّ قَالَ : مَا أُنْزِلَ عَلَىٰ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ لِلْفَاذَةِ : فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ »

**قوله** ( باب الخيل للثلاثة ) هكذا اقتصر على صدر الحديث ، وأحال بتفسيره على ما ورد فيه ، وقد فهم بعض الشراح منه الحصر فقال : اتخذاذ الخيل لا يخرج عن أن يكون مطلوباً أو مباحاً أو ممنوعاً ، فبدخل في المطلوب الواجب والمندوب ، وبدخل في الممنوع المكروه والحرام بحسب اختلاف المقاصد . واعترض بعضهم بأن المباح لم يذكر في الحديث لأن القسم الثاني الذي يتخيل فيه ذلك جاء مقيداً بقوله « ولم ينس حق الله فيها » فيلتحق بالمندوب قال : والسرفيه أنه **قوله** غالباً إنما يقتضى بذكر ما فيه حصر أو منع ، وأما المباح الصرف فيسكت عنه لما عرف أن سكوته عنه عفو . ويمكن أن يقال : القسم الثاني هو في الأصل المباح إلا أنه ربما ارتقى إلى النيب بالقصد ، بخلاف القسم الأول فإنه من ابتدائه مطلوب ، والله أعلم . **قوله** ( وقول الله عز وجل ( والخيل والبغال والحمير ( الآية ) أي أن الله خلقها للركوب والزينة ، فمن استعملها في ذلك فعل ما أبيض له ، فإن اقترن بفعله قصد طاعة ارتقى إلى النيب ، أو قصد معصية حصل له الإثم ، وقد دل حديث الباب على هذا التقسيم . **قوله** ( عن زيد بن أسلم ) الإسناد كله مدنيون . **قوله** ( الخيل الثلاثة ) في رواية الكشميئي « الخيل ثلاثة » ، ووجه الحصر في الثلاثة أن الذي يقتضى الخيل إما أن يقتضيه للركوب أو لتجارة ، وكل منهما إما أن يقتصر به فعل طاعة الله وهو الأول ، أو معصيته وهو الأخير ، أو يتجرد عن ذلك وهو الثاني . **قوله** ( في مرج أو روضة ) شك من الراوى ، والمرج موضع الكلام ، وأكثر ما يطلق على الموضع المظلم ، والروضة أكثر ما يطلق في الموضع المرتفع ، وقد مضى الكلام على قوله « أرواثها وآثارها » قبل بابين . **قوله** ( فما أصابت في طيلها ) بكسر الطاء المهملة وفتح التحتانية بعدها لام هو الحبل الذي تربط به ويطول لها لترعى ، ويقال له طول بالواو المفتوحة أيضاً كما تقدم في أول الجهاد ، وتقدم تفسير الاستئذان هناك . وقوله « ولم يرد أن يسقيها » فيه أن الإنسان يؤجر على التفاصيل التي تقع في فعل الطاعة إذا قصد أصلها وإن لم يقصد تلك التفاصيل ، وقد تأوله بعض الشراح فقال ابن المنير : قيل إنما أجر لان ذلك وقت لا ينتفع بشرها فيه فيغتم صاحبها بذلك فيؤجر ، وقيل إن المراد حيث تشرب من ماء الغير بغير إذنه فيغتم صاحبها لذلك فيؤجر ، وكل ذلك عدول عن القصد . **قوله** ( رجل ربطها غُرّاً ) هكذا وقع بمحذف أحد الثلاثة وهو من ربطها تغنياً ، وسيأتى بتأمله بهذا الإسناد بعينه في علامات النبوة ، وتقدم تأمل من وجه آخر عن مالك في أواخر كتاب الشرب ، وقوله « تغنياً » بفتح المثناة والمعجمة ثم نون ثقيلة مكسورة وتحتانية أى استغناء عن الزاس تقول تغنيت بما رزقني الله تغنياً وتغائيت تغانياً واستغنيت استغناءً كلها بمعنى ، وسيأتى بسط ذلك في فضائل القرآن في الكلام على قوله « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » وقوله « تعففاً » أى عن الدوال ، والمعنى أنه يطلب بنتاجها أو بما يحصل من أجزائها من يركبها أو نحو ذلك الغنى عن الناس والتعفف عن مسألتهم ، ووقع في رواية سهيل عن أبيه عند مسلم « وأما الذي هو له ستر فالرجل يتخذها تعففاً وتكرماً وتجملاً ، وقوله « ولم ينس حق الله في رقابها » قيل المراد حسن ملكها وتعهد شبعها وربها والشفقة عليها في الركوب ، وإنما خص رقابها بالذكر

لأنها تستمار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى ﴿ فتحرير رقبة ﴾ وهذا جواب من لم يوجب الزكاة في الخيل وهو قول الجمهور ، وقيل المراد بالحق إطراق خلها والخل عليها في سبيل الله وهو قول الحسن والشعبي ومجاهد ، وقيل المراد بالحق الزكاة وهو قول حماد وأبي حنيفة ، وخالفه صاحباه وفقهاء الأمصار ، قال أبو عمر : لا أعلم أحداً سبقه إلى ذلك . **قوله** (غرا) أى تعاطا ، وقوله « ورياء » أى إظهارا للطاعة والباطن بخلاف ذلك . ووقع في رواية سهيل المذكورة « وأما الذى هم عليه وزر فالذى يتخذها أشرا وبطرا وبذخا ورياء للناس » . **قوله** ( ونواء لأهل الاسلام ) بكسر النون والمد هو مصدر تقول ناوت العدو مناواة ونواء ، وأصله من ناء إذا نهض ويستعمل في المعادة ، قال الخليل : ناوت الرجل ناهضته بالعداوة ، وحكى عياض عن الداودى الشارح أنه وقع عنده دونوى ، بفتح النون والفصر قال : ولا يصح ذلك ، قلت حكاه الاسماعيل عن رواية اسماعيل بن أبي أويس ، فإن ثبت فعنه : وبعدا لأهل الإسلام ، أى منهم . والظاهر أن الواو في قوله ورياء ونواء بمعنى « أو » ، لأن هذه الأشياء قد تفتق في الأشخاص وكل واحد منها مذموم على حدته ، وفي هذا الحديث بيان أن الخيل إنما تكون في نواصيها الخير والبركة إذا كان اتخاذها في الطاعة أو في الأمور المباحة ، وإلا فهي مذمومة . **قوله** ( وسئل رسول الله ﷺ ) لم أقف على تسمية السائل صريحا ، وسيأتى ما قيل فيه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن الحر قال : ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة ) بالفاء وتشديد المعجمة سماها جامعة لدمولها لجميع الانواع من طاعة ومعصية ، وسماها فاذة لانفرادها في معناها ، قال ابن التين : والمراد أن الآية دلت على أن من عمل في اقتناء الخير طاعة رأى ثواب ذلك ، وإن عمل بمعصية رأى عقاب ذلك . قال ابن بطال : فيه تعليم الاستنباط والقياس ، لانه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه وهو الحر بما ذكره من عمل مثقال ذرة من خير أو شر إذ كان معناهما واحدا ، قال : وهذا نفس القياس الذى ينسكه من لا فهم عنده . وتعقبه ابن المنير بأن هذا ليس من القياس في شيء ، وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصيغته ، خلافاً لمن أنكر أو وقف . وفيه تحقيق لاثبات العمل بظواهر العموم وأنها ملزمة حتى يدل دليل التخصيص ، وفيه إشارة إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص والعام الظاهر ، وأن الظاهر دون المنصوص في الدلالة

#### ٤٩ - باب من ضرب دابة غيره في الغزو

٢٨٦١ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** أبو عقيل **حدثنا** أبو النوكل الناجي قال « أتيت جابر بن عبد الله الأنصاري فقلت له : حدثني بما سمعت من رسول الله ﷺ . قال : سافرت معه في بعض أسفاريه - قال أبو عقيل : لا أدري غزوة أم حجة - فلما أن أقبَلنا قال النبي ﷺ : من أحب أن يتعجل إلى أهله فليعجل . قال جابر فأقبلنا وأنا على جمل لي أرمك ليس فيها شية والناس خلفي ، فبينما أنا كذلك إذ قام علي فقال لي النبي ﷺ : يا جابر استمسك ، فضر به بسوطه ضربة ، فوثب للبعير مكانه ، فقال : أتبيع الجمل ؟ قلت نعم ، فلما قدِمنا المدينة ودخل النبي ﷺ المسجد في طوائف أصحابه ، فدخلت عليه وقلت الجمل في ناحية البلاط فقلت له : هذا

جَمَلُكَ . فخرجَ فجعلَ يُعطِفُ بالجلل ويقول : الجللُ جملنا . فبعثَ النبي ﷺ أواقي من ذهب فقال : أعطوها جابراً . ثم قال : استوفيتَ الثمنَ ؟ قلتُ نعم . قال : الثمنُ والجللُ لك .

**قوله** ( باب من ضرب دابة غيره في الغزو ) أى إعانة له ورفقاً به . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، وهدم هذا الحديث بهذا الاسناد في المظالم مختصراً وساقه هنا تاماً ، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في الشروط . **قوله** ( أم عمرة ) في رواية الكشميهني « أو ، بدل « أم » . **قوله** « فليعجل » في رواية الكشميهني « فليتعجل » . **قوله** ( أرمك ) براء وكاف وزن أحم ، والمراد به ماخالط حمرة سواد . **قوله** ( ليس فيها شية ) بكسر المعجمة وفتح التحتانية الخفيفة أى علامة ، والمراد أنه ليس فيه لمعة من غير لونه . ويحتمل أن يريد ليس فيه عيب ، ويؤيده قوله « والناس خلني ، فبينما أنا كذلك اذ قلم على » لانه يشعر بأنه ، أراد أنه كان قويا في سيره لاعيب فيه من جهة ذلك حتى كأنه صار قدام الناس . فطراً عليه حينئذ الوقوف . **قوله** ( اذ قلم على ) أى وقف فلم يسر من التعب

#### ٥٠ - باب الركوب على الدابة الصعبة والفحولة من التحليل

وقال راشد بن سعيد : كان السلف يستحبون الفحولة لأنها أجري وأجسر

٢٨٦٢ - **حدثنا أحمد بن محمد** أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك رضي

الله عنه قال « كان بالمدينة فرع » ، فاستعار النبي ﷺ فرساً لأبي طلحة يقال له مندوب ، فركبه وقال : مارأينا من فرع ، وإن وجدناه لبحراً »

**قوله** ( باب الركوب على الدابة الصعبة ) يسكون العين أى الشديدة . **قوله** ( والفحولة ) بالفاء والمهملة جمع خل والتاء فيه لتأكيد الجمع كما جوزه الكرمانى ، وأخذ المصنف ركوب الصعبة من ركوب الفحل لانه في الغالب أصعب ممارسة من الاتى ، وأخذ كونه كان خلا من ذكره بضمير المذكر ، وقال ابن المنير : هو استدلال ضعيف ، لأن العود يصح على اللفظ ولفظ الفرس مذكر وإن كان يقع على المؤنث وعكس الجماعة ، فيجوز إعادة الضمير على اللفظ وعلى المعنى ، قال : وليس في حديث الباب ما يدل على تفضيل الفحولة إلا أن تقول أتى عليه الرسول وسكت عن الاتى فثبت التفضيل بذلك . وقال ابن بطال : معلوم أن المدينة لم تخل عن إناث الخيل ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا جملة من أصحابه أنهم ركبوا غير الفحول ، إلا ما ذكر عن سعد بن أبي وقاص ، كذا قال وهو محل توقف وقد روى الدارقطني أن فرس المقداد كان أتى . **قوله** ( وقال راشد بن سعيد ) هو المقرأ بفتح الميم وتضم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ، تابعى وسط شامى ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة ، وماله في البخارى سوى هذا الاثر الواحد . **قوله** ( كان السلف ) أى من الصحابة فمن بعدهم . وقوله ( أجراً وأجسر ) بهز « أجراً » من الجرأة وبغير همز من الجرى ، و « أجسر » بالجيم والمهملة من الجسارة ، وحذف المفضل عليه اكتفاء بالسياق أى من الاناث أو الخصى . وروى أبو عبيدة في « كتاب الخيل » ، له عن عبد الله بن عبيد بن نحر هذا الاثر وزاد « وكانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات » ، وروى الوليد بن مسلم في الجهاد له من طريق عبادة بن نسي

بنون ومهملة مصفرا وابن محيرز ، انهم كانوا يستحبون إناث الخيل في الغارات والبيات ولما خفي من أمور الحرب ويستحبون الفحول في الصفوف والحصون ولما ظهر من أمور الحرب ، . وروى عن خالد بن الوليد أنه كان لا يقاتل إلا على أنثى لأنها تدفع البول وهي أقل صملا ، والفحل يحبسه في جريه حتى ينفق ويؤذى بصميلة . ثم ذكر المصنف حديث أنس في فرس أبي طلحة وقد تقدم قريبا وأن شرحه سبق في كتاب الهبة ، وأحمد بن محمد شيخه فيه هو المروزي ولقبه مردويه واسم جده موسى ، وقال الدارقطني هو الذي لقبه شبويه واسم جده ثابت ، والأول أكثر

## ٥١ - باب سهام الفرس

٢٨٦٣ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أن رسول الله ﷺ جعل لفرس سَمَيْنٍ ولصاحبه سَمَاءً » . وقال مالك : يُسَمُّ للخيل والبراذين منها لقوله [ ٨ للنحل ] : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لَكُمْ كَيْبَوُهَا ﴾ وَلَا يُسَمُّ لَكُمْ كَثْرٌ مِنْ فَرَسٍ [ الحديث ٢٨٦٣ - طرفه في : ٢٢٢٨ ]

**قوله** ( باب سهام الفرس ) أي ما يستحقه الفارس من الفريضة بسبب فرسه . **قوله** ( وقال مالك : يسهم للخيل والبراذين ) جمع برذون بكسر الموحدة وسكون الراء وفتح المعجمة والمراد الجفأة الخلقة من الخيل ، وأكثر ما تجلب من بلاد الروم ولها جلد على السير في الشعاب والجبال والوعر بخلاف الخيل العربية . **قوله** ( لقوله تعالى : والخيل والبغال والحمير لتركبوها ) قال ابن بطال . وجه الاحتجاج بالآية أن الله تعالى أمّن بركوب الخيل ، وقد أسهم لها رسول الله ﷺ . واسم الخيل يقع على البرذون والمهجين بخلاف البغال والحمير ، وكأن الآية استوعبت ما يركب من هذا الجنس لما يقتضيه الامتنان ، فلما ينص على البرذون والمهجين فيها دل على دخولها في الخيل . قلت : وإنما ذكر المهجين لأن مالكا ذكر هذا الكلام في الموطأ وفيه « والمهجين » ، والمراد بالمهجين ما يكون أحد أبويه عربيا والآخر غير عربي ، وقيل المهجين الذي أبوه فقط عربي ، وأما الذي أمه فقط عربية فيسمى المقرف . وعن أحمد : المهجين البرذون . ويحتمل أن يكون أراد في الحكم . وقد وقع لسعيد بن منصور وفي المراسيل لأبي داود عن مكحول « أن النبي ﷺ هجن المهجين يوم خيبر وعرب العرب ، فجعل للعربي سهمين وللمهجين سهما » وهذا منقطع ، ويؤيده ما روى الشافعي في « الأم » وسعيد بن منصور من طريق علي بن الأقر قال « أغارت الخيل فأدركت العرب وتأخرت البراذين ، فقام ابن المنذر الوادعي فقال : لا أجعل ما أدرك كن لم يدرك ، فبلغ ذلك عمر فقال : هبلت الوادعي أمه لقد أذكرت به » أمضوها على ما قال . فكان أول من أسهم للبراذين دون سهام العرب ، وفي ذلك يقول شاعرهم :

ومنا الذي قد سن في الخيل سنة      وكانت سواء قبل ذاك سهامها

وهذا منقطع أيضا ، وقد أخذ أحمد بمتضى حديث مكحول في المشهور عنه كالجماعة ، وعنه إن بلغت البراذين مبالغ العربية سوى بينهما والافضل العربية ، واختارها الجوزجاني وغيره . وعن الليث : يسهم للبرذون والمهجين

دون سهم الفرس . **قوله** ( ولا يسهم لأكثر من فرس ) هو بقية كلام مالك وهو قول الجمهور ، وقال الليث وأبو يوسف وأحمد وإسحق : يسهم لفرسين لا لأكثر ، وفي ذلك حديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف عن أبي عمرة قال : « أسهم لي رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم ولي سهما ، فأخذت خمسة أسهم ، قال القرطبي : ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا ماروي عن سليمان بن موسى أنه يسهم لكل فرس سهما بالغا ما بلغت ، ولصاحبه سهما أي غير سهمي الفرس . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العزري . **قوله** ( جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما ) أي غير سهمي الفرس فيصير للفارس ثلاثة أسهم ، وسيأتي في غزوة خيبر أن نافعا فسرره كذلك ولفظه « إذا كان مع الرجل فرس فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن معه فرس فله سهم ، ولأبي داود عن أحمد عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر بلفظ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهما له وسهمين لفرسه ، وبهذا التفسير يتبين أن لا وهم فيما رواه أحمد بن منصور الرمادي عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة وابن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر نيا أخرجه الدارقطني بلفظ « أسهم للفارس سهمين ، قال الدارقطني عن شيبه أبي بكر النيسابوري : وهم فيه الرمادي وشيبه . قلت : لا ، لأن المعنى أسهم للفارس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به ، وقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ومسنده بهذا الاسناد فقال « للفرس » وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الجهاد له عن ابن أبي شيبة ، وكأن الرمادي رواه بالمعنى . وقد أخرجه أحمد عن أبي أسامة وابن نمير معا بلفظ « أسهم للفرس » وعلى هذا التأويل أيضا يحمل ما رواه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله مثل رواية الرمادي أخرجه الدارقطني وقد رواه علي بن الحسن بن شقيق وهو أثبت من نعيم عن ابن المبارك بلفظ « أسهم للفرس » ، وتمسك بظاهر هذه الرواية بعض من احتج لأبي حنيفة في قوله : أن للفرس سهما واحدا ولراكبه سهم آخر ، فيكون للفارس سهما فقط ، ولا حجة فيه لما ذكرنا . واحتج له أيضا بما أخرجه أبو داود من حديث مجمع بن جارية بالجيم والتحتانية في حديث طويل في قصة خيبر قال « فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهما ، وفي أسناده ضعف ؛ ولو ثبت يحمل على ما تقدم لأنه يحتمل الأمرين ، والجمع بين الروایتين أولى ، ولا سيما والاسانيد الأولية أثبت ومع روايات زيادة علم ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة « أن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهما فكان للفارس ثلاثة أسهم ، وللنساء من حديث الزبير « أن النبي ﷺ ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهما له وسهما لقرابته » قال محمد بن سحنون : انفرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار ، ونقل عنه أنه قال : أكره أن أفضل بهيمة على مسلم ، وهي شبة ضعيفة لأن السهام في الحقيقة كلها للرجل . قلت : لو لم يثبت الخبر لكانت الشبهة قوية لأن المراد المفاضلة بين الراجل والفارس فلو لا الفرس ما ازداد الفارس سهمين عن الراجل ، فمن جعل للفارس سهمين فقد سوى بين الفرس وبين الرجل ، وقد تعقب هذا أيضا لأن الأصل عدم المساواة بين البهيمة والإنسان ، فلما خرج هذا عن الأصل بالمساواة فلتسكن المفاضلة كذلك ، وقد فضل الحنفية الدابة على الإنسان في بعض الأحكام فقالوا : لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف أداما ، فإن قتل عبدا مسلما لم يؤد فيه الا دون عشرة آلاف درهم . والحق أن الاعتماد في ذلك على الخبر ، ولم ينفرد أبو حنيفة بما قال فقد جاء عن عمر وعلى وأبي موسى ، لكن الثابت عن عمر وعلى كجمهور ، واستدل للجمهور من حيث المعنى بأن الفرس يحتاج إلى مؤنة لعدمها وعلمها ، وبأنه يحصل بها من الغنى في الحرب ما لا يخفى ، واستدل به علي أن المشترك إذا حضر الوقعة



وقاتل مع المسلمين يسهم له ، وبه قال بعض التابعين كالشعبي ، ولا حجة فيه إذ لم يرد هنا صيغة عموم ، واستدل الجمهور بحديث د لم تحمل الفنائم لأحد قبلنا ، وسيأتي في مكانه . وفي الحديث حص على اكتساب الغيل واتخاذها للغزو لما فيها من البركة وإعلاء الكلمة وأعظام الشوكة كما قال تعالى ﴿ ومن رباط الغيل ترهبون بـعدو الله وعدوكم ﴾ واختلف فيمن خرج إلى الغزو ومعه فرس فات قبل حضور القتال ، فقال مالك : يستحق سهم الفرس وقال الشافعي والباقون : لا يسهم له إلا إذا حضر القتال ، فلو مات الفرس في الحرب استحق صاحبه وإن مات صاحبه استمر استحقاقه وهو للورثة . وعن الأوزاعي فيمن وصل إلى موضع القتال فباع فرسه : يسهم له ، لكن يستحق البائع بما غنموا قبل العقد والمشتري بما بعده ، وما اشترى قسم . وقال غيره : يوقف حتى يصطلحا . وعن أبي حنيفة : من دخل أرض العدو راجلا لا يقسم له إلا سهم راجل ولو اشترى فرسا وقاتل عليه . واختلف في غزاة البحر إذا كان معهم خيل ، فقال الأوزاعي والشافعي : يسهم له . (تكميل) : هذا الحديث يذكره الأصوليون في مسائل القياس في مسألة الإيلاء ، أي إذا أقرن المحكم بوصف لولا أن ذلك الوصف للتعليل لم يقع الافتراق ، فلما جاء سياق واحد أنه ﷺ أعطى للفرس سهمين وللراجل سهما دل على افتراق الحكم

## ٥٢ - باب من قاذ دابة غيره في الحرب

٢٨٦٤ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ** حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يَوْسُفَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَفَرَزْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ ؟ قَالَ : لَسْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ ، إِنْ هَوَازِنْ كَانُوا قَوْمًا رُمَاءَ ، وَإِنَّا لَأَقْبِنَاهُمْ حَلَّتْنا عَلَيْهِمْ قَانِهَزَمُوا ، فَأَقْبَلَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْقَنَاقِمِ ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ ، فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَفِرْ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ لَكُنِيَ بِشَلْتِهِ لِلْبَيْضَاءِ ، وَإِنْ أَبَا سُفْيَانَ أَخَذَ بِلِجَامِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ۝

[الحديث ٢٨٦٤ - أطرافه في : ٢٨٧٤ ، ٢٩٣٠ ، ٣٠٤٢ ، ٤٣١٥ ، ٤٣١٦ ، ٤٣١٧]

قوله ( باب من قاذ دابة غيره في الحرب ) ذكر فيه حديث البراء بن عازب د ان هوازن كانوا قوما رماة ، الحديث ، والغرض منه قوله فيه د وأبو سفيان - وهو ابن الحارث بن عبد المطلب - أخذ بلجامها ، وسيأتي شرحه مستوفى في غزوة حنين من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

## ٥٣ - باب الركاب والغرز لدابة

٢٨٦٥ - **حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ** عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَدْخَلَ رَجُلُهُ فِي الْغَرَزِ وَاسْتَوَتْ بِهِ نَافَقَتُهُ قَائِمَةً أَهْلٌ مِنْ عَدَدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ » **قوله** ( باب الركاب والغرز لدابة ) قيل الركاب يكون من الحديد والخشب ، والغرز لا يكون إلا من الجلد ، وقيل هما مترادفان ، أو الغرز للجمل والركاب للفرس ، وذكر فيه حديث ابن عمر د ان النبي ﷺ كان إذا أدخل رجله في الغرز أهل ، الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له من الغرز ، وأما الركاب فألحقه به لانه في معناه . وقال ابن

بطال كأنه أشار إلى أن ما جاء عن عمر أنه قال « افطعوا الركب وثبوا على الخيل وثبا » ليس على منع اتخاذ الركب أصلا ، وإنما أراد تدريبهم على ركوب الخيل

#### ٥٤ - باب ركوب الفرس العرى

٢٨٦٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا حَازِمٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « اسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ عَرَى مَاعِلِيهِ سَرَجٌ فِي عُنُقِهِ سَيْفٌ »

قوله ( باب ركوب الفرس العرى ) بضم المهملة وسكون الراء ، أى ليس عليه سرج ولا أداة ، ولا يقال فى الآدميين إنما يقال عريان قاله ابن فارس ، قال : وهى من النوادر انتهى . وحكى ابن التين أنه ضبط فى الحديث بكسر الراء وتشديد التحتانية ، وليس فى كتب اللغة ما يساعده . ذكر فيه حديث أنس « ان النبي ﷺ استقبلهم على فرس عرى ماعليه سرج فى عنقه سيف ، وهو طرف من الحديث الذى تقدم فى أنه استعار فرسا لأبى طلحة ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أخرى عن جواد بن زيد وفى أوله « فرح أهل المدينة ليلة ، فتلقاهم النبي ﷺ قد سبقهم إلى الصوت ، وهو على فرس بغير سرج ، وفى رواية له « وهو على فرس لأبى طلحة ، وقد سبق فى « باب الشجاعة فى الحرب » فى حديث أوله « كان النبي ﷺ أحسن الناس وأشجع الناس » بعض هذا الحديث ، وقد سبق شرحه فى الهبة ، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والفروسية البالغة فإن الركوب المذكور لا يفعله إلا من أحكم الركوب وأدمن على الفروسية ، وفيه تعليق السيف فى العنق إذا احتاج إلى ذلك حيث يكون أعون له ، وفى الحديث ما يشير إلى أنه ينبغى للفارس أن يتعاهد الفروسية ويروض طباعه عليها اثلا يفجأه شدة فيسكون قد استعد لها

#### ٥٥ - باب الفرس القطوف

٢٨٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَزَعُوا مَرَّةً فَرَكَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ كَانَ يَقُطَفُ - أَوْ كَانَ فِيهِ قُطَافٌ - فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ : وَجَدْنَا فَرَسَكُمْ هَذَا بَحْرًا ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يُجَارَى »

قوله ( باب الفرس القطوف ) أى البطيء المشى ، قال أبو زيد وغيره : قطفت الدابة تقطف قطافا وقطوفا ، والقطوف من الدواب المقارب الخطو وقيل الضيق المشى ، وقال الثعالبي : إن مشى وثبا فهو قطوف ، وإن كان يرفع يديه ويقوم على رجليه فهو سيوت ، وإن التوى براكبه فهو قوص ، وإن منع ظهره فهو شمس . ذكر فيه حديث أنس « ان أهل المدينة فزعوا مرة فركب النبي ﷺ فرسا لأبى طلحة كان يقطف ، الحديث ، وقوله « يقطف » بكسر الطاء وبضمها وقد سبق شرحه فى الهبة ، وقوله « أو كان فيه قطاف » شك من الراوى ، وسيأتى فى « باب السرعة والركض » من طريق محمد بن سيرين عن أنس بلفظ « فركب فرسا لأبى طلحة بطيئا ، وقوله « لا يجارى » بضم أوله زاد فى نسخة الصغاني « قال أبو عبد الله أى لا يسابق » لانه لا يسبق فى الجرى ، وفيه بركة النبي ﷺ لكونه ركب ما كان بطيئا فصار سافعا ، وسيأتى فى رواية محمد بن سيرين المذكورة « فما سبق بعد ذلك اليوم »

## ٥٦ - باب السبق بين الخيل

٢٨٦٨ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَجْرَى لِلَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** مَا تَضَمَّرَ مِنَ الْخَيْلِ مِنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَأَجْرَى مَا لَمْ يُضَمَّرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ . قَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَكُنْتُ فِيمَنْ أَجْرَى » . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : بَيْنَ الْخَفِيَاءِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ ، وَبَيْنَ ثَنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ

قوله ( باب السبق بين الخيل ) أى مشروعية ذلك ، والسبق بفتح المهملة وسكون الواو مصدر وهو المراد هنا ، وبالتحريك الرهن الذى يوضع لذلك

## ٥٧ - باب إضمار الخيل للسبق

٢٨٦٩ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « إِنْ رَسَلَ اللَّهُ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ ، وَكَانَ أَمْدُهَا مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ سَابِقَ بَهَا » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَمْدًا غَايَةً . ( فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمْدُ ) [ ١٩ الْحَدِيد ]  
ثم قال : ( باب إضمار الخيل للسبق ) إشارة إلى أن السنة فى المسابقة أن يتقدم إضمار الخيل وإن كانت التى لا تضمر لا تمتنع المسابقة عليها

## ٥٨ - باب غاية السباق للخيل المضمرة

٢٨٧٠ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** حَدَّثَنَا مَعَاوِيَةُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « سَابِقَ رَسُولَ اللَّهِ **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضَمَّرَتْ ، فَأَرْسَلَهَا مِنَ الْخَفِيَاءِ ، وَكَانَ أَمْدُهَا ثَنِيَّةَ الْوَدَاعِ . فَقَالَ لِمُوسَى : فَكَمْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ . وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضَمَّرْ ، فَأَرْسَلَهَا مِنَ ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ ، وَكَانَ أَمْدُهَا مَسْجِدَ بَنِي زُرَيْقٍ . قُلْتُ : فَكَمْ بَيْنَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : مِيلٌ أَوْ نَحْوُهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ مِمَّنْ سَابِقَ فِيهَا »

ثم قال ( باب غاية السباق للخيل المضمرة ) أى بيان ذلك وبيان غاية التى لم تضمر ، وذكر فى الأبواب الثلاثة حديث ابن عمر فى ذلك ، وقوله فى الطريق الأولى ( من الخفيا ) بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية ومد : مكان خارج المدينة من جهة (١) ويجوز القصر ، وحكى الحازمى تقديم الياء التحتانية على الفاء وحكى عياض ضم أوله وخطأه ، وقوله فيها « أجرى » قال فى التى تليها « سابق » وهو بمعناه ، وقال فيها « قال ابن عمر » وكنت فيمن

(١) يفاض فى الأصل . ولله . من جهة ساقطتها « كما فى مادة » النيقم « من معجم ما استعجم للبكرى

أجرى ، وقال في الرواية التي قلها : وإن عبد الله بن عمر كان ممن سبق بها ، وسفيان في الرواية الأولى هو الثوري وشيخه عبيد الله بالنصفير هو ابن عمر العمرى ، والطريق الثانية عن الليث مختصرة ، وقد أخرجها تامة النسائي عن قتيبة عن الليث ، وهو عند مسلم لكن لم يسق لفظه ، وقوله في الأولى : قال عبد الله قال سفيان حدثني عبيد الله ، فعبد الله هو ابن الوليد العدني كذا روينا في جامع سفيان الثوري من روايته عنه ، وأراد بذلك تصريح الثوري عن شيخه بالتحديث ، وهم من قال فيه : وقال أبو عبد الله ، وزاد الاسماعيلي من طريق إسحاق وهو الأزرق عن الثوري في آخره : قال ابن عمر وكنت فيمن أجرى فوثب بي فرسي جدارا ، وأخرجه مسلم من طريق أبيوب عن نافع وقال فيه : فسبقت الناس ، فطاف بي الفرس مسجد بني زريق ، أي جاوز بني المسجد الذي كان هو الغاية ، وأصل التطفيف مجاوزة الحد . وقوله في آخر الثانية : قال أبو عبد الله ، هو المصنف وقوله : أمدا : غاية . فقال عليهم الأمد ، وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وهو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » وهو متفق عليه عند أهل اللغة قال النابغة : سبق الجواد إذا استولى على الأمد . ومعاوية في الرواية الثالثة هو ابن عمر الأزدي ، وأبو اسحق هو الفزاري ، وقوله فيها : قال سفيان ، هو موصول بالإسناد المذكور ، ولم يسند سفيان ذلك . وقد ذكر نحوه موسى بن عقبة في الرواية الثالثة ، إلا أن سفيان قال في المسافة التي بين الحفياء والثنية خمسة أو ستة ، وقال موسى ستة أو سبعة وهو اختلاف قريب ، وقال سفيان في المسافة الثانية ميل أو نحوه ، وقد وقع في رواية الترمذي من طريق عبيد الله بن عمر ادراج ذلك في نفس الخبر والخبر بالسة وبالميل ، قال ابن بطلان : إنما ترجم لطريق الليث بالأضمار وأورده بلفظ : سابق بين الخيل التي لم تضر ، ليشير بذلك إلى تمام الحديث . وقال ابن المنير : لا يلتزم ذلك في تراجمه بل ربما ترجم مطلقا لما قد يكون ثابتا ولما قد يكون منفيا ، فمضى قوله : أضمار الخيل للسبق ، أي هل هو شرط أم لا ؟ فبين بالرواية التي ساقها أن ذلك ليس بشرط ، ولو كان غرضه الاختصار المجرد لكان الاختصار على الطرف المطابق للترجمة أولى ، لكنه عدل عن ذلك للنسكته المذكورة ، وأيضا فلإزالة اعتقاد أن التضخير لا يجوز لما فيه من مشقة سوقها والخطرفه ، فبين أنه ليس بممنوع بل مشروع والله أعلم . قلت : ولا منافاة بين كلامه وكلام ابن بطلان بل أفاد النسكته في الاختصار . قوله ( أضمرت ) بضم أوله ، وقوله لم تضر ، يسكون الضاد المعجمة ، والمراد به أن تعلق الخيل حتى تسمن وتقوى ثم يقلل علفها بقدر القوت وتسدخل بيتا وتفتش بالجلال حتى تحمى فتعرق فاذا جف عرقها خف لحما وقويت على الجري ، وفي الحديث مشروعية المسابقة ، وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الفوز والانتفاع بها عند الحاجة ، وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك ، قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام ، وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب ، وفيه جواز إضمار الخيل ، ولا يخفى اختصاص استحبابها بالخيل المعدة للفزو . وفيه مشروعية الاعلام بالابتداء والانهاء عند المسابقة ، وفيه نسبة الفعل إلى الأمر به لأن قوله « سابق » أي أمر أو أباح . ( تنبيه ) : لم يتعرض في هذا الحديث للمراهنه على ذلك ، لكن ترجم الترمذي له « باب المراهنة على الخيل » ، ولعله أشار إلى ما أخرجه أحمد من رواية عبد الله بن عمر المكبر عن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ سابق بين الخيل وراهن » ، وقد أجمع العلماء كما تقدم على جواز المسابقة بغير عوض ، لكن قصرها مالك والشافعي على الخف والحافر والنصل ، وخصه بعض

العلماء بالخيل ، وأجله عطاء في كل شيء ، وانفقوا على جوازها بموضع بشرط أن يكون من غير المتسابقين كالإمام حيث لا يكون له معهم فرس وجوز الجمهور أن يكون من أحد الجانبين من المتسابقين ، وكذا إذا كان معهما ثالث محلل بشرط أن لا يخرج من عنده شيئا ليخرج العقد عن صورة القمار وهو أن يخرج كل منهما سباقا فمن غلب أخذ السبقين فانفقوا على منعه ، ومنهم من شرط في المحلل أن يكون لا يتحقق سبق في مجلس سبق . وفيه أن المراد بالمسابقة بالخيل كونها مركوبة لا مجرد إرسال الفرسين بغير راكب ، لقوله في الحديث « وان عبد الله بن عمر كان فيمن سبق بها ، كذا استدلل به بعضهم ، وفيه نظر لأن الذي لا يشترط الركوب لا يمنع صورة الركوب ، وإنما احتج الجمهور بأن الخيل لا تهتدي بأنفسها لقصد الغاية بغير راكب وربما نفرت ، وفيه نظر لأن الاهتداء لا يختص بالركوب فلو أن السائق كان ماهرا في المجرى بحيث لو كان مع كل فرس ساع يهديها إلى الغاية لأمكن ، وفيه جواز إضافة المسجد إلى قوم مخصوصين ، وقد ترجم له البخاري بذلك في كتاب الصلاة ، وفيه جواز معاملة الهائم عند الحاجة بما يكون تعذيرا لها في غير الحاجة كالاجاعة والاجراء ، وفيه تنزيل الخلق منازلهم لانه ﷺ غير بين منزلة المضر وغير المضر ولو خاططها لانتعب غير المضر

### ٥٩ - باب ناقة النبي ﷺ

قال ابن عمر : أردف النبي ﷺ أسامة على القصواء . وقال المنصور . قال النبي ﷺ : ما خلأت القصواء

٢٨٧١ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا معاوية حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال سمعت أنسا رضي الله

عنه يقول « كانت ناقة النبي ﷺ يقال لها العصابة »

[الحديث ٢٨٧١ - طرفه في : ٢٨٧٢]

٢٨٧٢ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال : كان للنبي ﷺ ناقة

تسمى العصابة لا تسبق - قال حميد : أولا تكاد تسبق - فجاء أعرابي على قموذ فسبها ، فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه فقال : حق على الله أن لا يرتفع شيء من الدنيا إلا وضعه ،

طوله موسى عن حماد عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب ناقة النبي ﷺ ) كذا أفرد الناقة في الترجمة إشارة إلى أن العصابة والقصواء واحدة . **قوله** ( وقال

ابن عمر : أردف النبي ﷺ أسامة على القصواء ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الحج ، وقد تقدم شرحه في حجة الوداع . **قوله** ( وقال المنصور ما خلأت القصواء ) هو طرف من الحديث الطويل الماضي مع شرحه في كتاب الشروط وفيه ضبط القصواء . **قوله** ( حدثنا معاوية ) هو ابن عمرو الأزدي وأبو إسحاق هو الفزاري .

**قوله** ( طوله موسى عن حماد عن ثابت عن أنس ) أي رواء مطولا ، وهذا التعليق وقع في رواية المستمل وحده هنا ، وموسى هو ابن إسماعيل التبوذكي وحماد هو ابن سلمة ، ووقع في رواية من عدا الهروي بعد سياق رواية زهير ، وقد وصله أبو داود عن موسى بن إسماعيل المذكور وليس سيقاه بأطول من سياق زهير بن معاوية عن حميد ، نعم هو أطول من سياق أبي إسحاق الفزاري فتترجح رواية المستمل ، وكأنه اعتمد رواية أبي إسحاق لما

وقع فيها من التصريح بسماع حميد من أنس ، وأشار إلى أنه روى مطولا من طريق ثابت ثم وجده من رواية حميد أيضا مطولا فأخرجه والله أعلم . **قوله** ( لا تسبق ، قال حميد أو لا تكاد تسبق ) شك منه ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وفي بقية الروايات بغير شك ، وقوله ( أن لا يرتفع شيء من الدنيا ) وفي رواية موسى بن اسماعيل « أن لا يرتفع شيئا » ، وكذا المصنف في الرقاق ، وكذا قال النخعي عن زهير عند أبي داود ، وفي رواية شعبة عند النسائي « أن لا يرتفع شيء نفسه في الدنيا » ، وقوله « لجاء أعرابي فسبها » في رواية ابن المبارك وغيره عن حميد عند أبي نعيم « فسبها فسبها » ، وفي رواية شعبة « سابق رسول الله ﷺ أعرابي » ، ولم أقف على اسم هذا الأعرابي بعد التبع الشديد . **قوله** ( على قعود ) بفتح القاف ما استحق الركوب من الابل ، قال الجوهري هو البكر حتى يركب وأقل ذلك أن يكون ابن سنتين إلى أن يدخل السادسة فيسمى جملا . وقال الأزهرى : لا يقال إلا للذكر ، ولا يقال للأنثى قعودة وإنما يقال لها قلوص ، قال : وقد حكى السكسائي في « النوادر » قعودة للقلوص وكلام الأكثر على خلافه ، وقال الخليل : القعودة من الابل ما يقعه الراعي لحل متاعه ، والهاء فيه المبالغة . **قوله** ( حتى عرفه ) أى عرف أثر المشقة ، وفي رواية المصنف في الرقاق « فلما رأى ما في وجوههم وقالوا سبقت العضباء » الحديث . والعضباء بفتح المهملة وسكون المعجمة بعدها موحدة ومد هي المقطوعة الأذن أو المشقوقة ، وقال ابن فارس : كان ذلك لقباً لها لقوله تسمى العضباء . وقوله « يقال لها العضباء » ، ولو كانت تلك صفتها لم يحتاج لذلك ، وقال الزحشرى : العضباء منقول من قولهم ناقة عضباء أى قصيرة اليد ، واختلف هل العضباء هي القصواء أو غيرها ، فحزم الحزبي بالأول وقال : تسمى العضباء والقصواء والجذعاء ، وروى ذلك ابن سعد عن الواقدي . وقال غيره بالثاني وقال : الجذعاء كانت شبيهة وكان لا يحملها عند نزول الوحي غيرها ، وذكر له عدة نوق غير هذه تتبعها من اعتنى بجمع السيرة . وفي الحديث اتخذ الابل للركوب والمساقة عليها ، وفيه التزهيد في الدنيا للإشارة إلى أن كل شيء منها لا يرتفع إلا اتضع . وفيه الحث على التواضع . وفيه حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه

### ٦٠ - باب الغزو على الخير

**قوله** ( باب الغزو على الخير ) كذا في رواية المستمل وحده بغير حديث ، وضم النسفي هذه الترجمة لتي بعدها فقال « باب الغزو على الخير ، وبغلة النبي ﷺ البيضاء » ، ولم يتعرض لذلك أحد من الشراح ، وهو مشكل على الحاليين ، لكن في رواية المستمل أسهل لأنه يحمل على أنه وضع الترجمة وأخل بياضا للحديث اللائق بها فاستمر ذلك ، وكأنه أراد أن يكتب طريقا لحديث معاذ « كنت ردفت النبي ﷺ على حمار يقال له عنبر » ، وقد تقدم قريبا في « باب اسم الفرس والحمار » ، وكونه كان راكبه يحتمل أن يكون في الحضر وفي السفر فيحصل مقصود الترجمة على طريقة من لا يفرق بين المطلق والعام والله أعلم . وأما رواية النسفي فليس في حديثي الباب إلا ذكر البغلة خاصة ، ويمكن أن يكون أخل آخر الباب بياضا كما قلنا في رواية المستمل ، أو يؤخذ حكم الحمار من البغلة . وقد أخرج عبد بن حميد من حديث أنس « أن النبي ﷺ كان يوم خيبر على حمار مخطوم بمجل من ليف » ، وفي سنده مقال

### ٦١ - باب بغلة النبي ﷺ البيضاء ، قاله أنس

وقال أبو حميد : أخذى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء

٢٨٧٣ - **حَدَّثَنَا** عمرو بن علي **حَدَّثَنَا** يحيى **حَدَّثَنَا** سفیان قال حدثني أبو إسحاق قال سمعتُ عمرو بن الحارث قال « ماتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا بِغَلْتِهِ الْبَيْضَاءِ وَسِلَاحِهِ ، وَأَرْضًا تَرَكَهَا صَدَقَةً »

٢٨٧٤ - **حَدَّثَنَا** محمد بن المنثري **حَدَّثَنَا** يحيى بن سعيد عن سفیان قال حدثني أبو إسحاق عن البراء رضي الله عنه « قال له رجل : يا أبا عمارَةَ وَلَقِيتُمُ يَوْمَ حُنَيْنٍ ، قال : لا وَاللَّهِ مَا وَلَّى النَّبِيُّ ﷺ ، وَلَكِنْ وَلَّى سُرْعَانُ النَّاسِ ، فَلَقِيتَهُمْ هَوَازِنُ بِالْبُزْبُلِ وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ أَخَذَ بِلِحَامِهَا وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ »

**قوله** ( باب بغلة النبي ﷺ البيضاء ) قاله أنس يشير إلى حديثه الطويل في قصة حنين ، وسيأتي موصولا مع شرحه في المغازي وفيه وهو على بغلة بيضاء . **قوله** ( وقال أبو حميد : أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء ) يشير إلى حديثه الطويل في غزوة تبوك ، وقد مضى موصولا في أواخر كتاب الزكاة وفيه هذا القدر وزيادة ، وتقدمت الإشارة إلى اسم صاحب أيلة هناك مع بقية شرح الحديث . وما ينبغي عليه هنا أن بغلة البيضاء التي كان عليها في حنين غير بغلة البيضاء التي أهداها له ملك أيلة ، لأن ذلك كان في تبوك وغزوة حنين كانت قبلها . وقد وقع في مسلم من حديث العباس أن بغلة التي كانت تحته في حنين أهداها له فروة بن نفاثة بضم النون بعدها فاء خفيفة ثم مثناة ، وهذا هو الصحيح . وذكر أبو الحسين بن عبدوس أن بغلة التي ركبها يوم حنين لدل و كانت شهباء أهداها له المقوقس ، وأن التي أهداها له فروة يقال لها فضة ، ذكر ذلك ابن سعد وذكر عكسه ، والصحيح ما في مسلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث عمرو بن الحارث وهو أخو جويرية أم المؤمنين قال « ماتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا بِغَلْتِهِ الْبَيْضَاءِ » الحديث ، وقد تقدم في أول الوصايا وأن شرحه يأتي في الوفاة آخر المغازي . ثانيهما حديث البراء في قصة حنين وقد تقدم قريبا وفيه والنبي ﷺ على بغلة بيضاء ، وسيأتي شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى ، واستدل به على جواز اتخاذ البغال وإنزاع الحر على الخيل . وأما حديث علي أن النبي ﷺ قال « إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان فقال الطحاوي : أخذ به قوم فخرموا ذلك ، ولا حجة فيه لأن معناه الحض على تسكثير الخيل لما فيها من الثواب ، وكأن المراد الذين لا يعلمون الثواب المرتب على ذلك

## ٦٣ - باب جهاد النساء

٢٨٧٥ - **حَدَّثَنَا** محمد بن كثير **أَخْبَرَنَا** سفیان عن معاوية بن إسحاق عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت « اسأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ : جِهَادُكِنَّ الْحَيَّجَّ »

وقال عبد الله بن الوليد : حدثنا سفیان عن معاوية بهذا

٢٨٧٦ - **حَدَّثَنَا** قيسة **حَدَّثَنَا** سفیان عن معاوية بهذا . وعن حميد بن أبي عمرة عن عائشة بنت

طلعة عن عائشة أم المؤمنين « عن النبي ﷺ سألته نسأوه عن الجهاد فقال : نعم الجهاد الحج »

**قوله** ( باب جهاد النساء ) ذكر فيه حديث عائشة « جهاد كن الحج » ، وقد تقدم في أول الجهاد ، ومضى شرحه في كتاب الحج . وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بلفظ « جهاد الكبير - أي العاجز الضعيف - والمرأة الحج والعمرة » . **قوله** فيه ( وقال عبد الله بن الوليد ) هو العدني ، وروايته موصولة في « جامع سفيان » وقوله في الطريق الأخرى « وعن حبيب بن أبي عمرة » هو موصول من رواية قبيصة المذكورة . والحاصل أن عنده فيه عن سفيان لإسنادين ، وقد وصله الأسماعيلي من طريق هناد بن السري عن قبيصة كذلك . وقال ابن بطال دل حديث عائشة على أن الجهاد غير واجب على النساء ، ولكن ليس في قوله « جهاد كن الحج » ، أنه ليس لمن أن يتطوعن بالجهاد ، وإنما لم يكن عليهن واجبا لما فيه من مغايرة المطلوب منهن من الستر ومجانبة الرجال ، فلذلك كان الحج أفضل لمن من الجهاد . قلت : وقد لمح البخاري بذلك في إيراد الزجعة بحملة وتعقيها بالتراجم المصرحة بخروج النساء إلى الجهاد

### ٦٣ - باب غزو المرأة في البحر

٢٨٧٧ ، ٢٨٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق هو الفزاري عن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري قال : سمعت أنسا رضي الله عنه يقول « دخل رسول الله ﷺ على ابنة ملحان فاتكأ عندها ، ثم خجك » ، فقالت : لم تضحك يا رسول الله ؟ فقال : ناس من أمتي يركبون البحر الأخضر في سبيل الله ، مثلهم مثل الملوك على الأسيرة . فقالت : يا رسول الله ، ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : اللهم اجعلها منهم . ثم عاد فضحك ، فقالت له مثل - أو ثم - ذلك ، فقال لها مثل ذلك ، فقالت : ادع الله أن يجعلني منهم ، قال : أنت من الأولين ولست من الآخرين . قال : قال أنس فترجوت عبادة بن الصامت فركبت البحر مع بنت قرظة ، فلما قفلت ركبت دابتها ، فوقعت بها ، فسقطت عنها فمات »

**قوله** ( باب غزو المرأة في البحر ) ذكر فيه حديث أنس في قصة أم حرام ، وقد تقدم قريبا في « باب فضل من يصرع في سبيل الله » ، وبأني شرحه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . وقوله في آخره « قال أنس فترجوت عبادة بن الصامت » ، ظاهره أنها تزوجته بعد هذه المقالة ، ووقع في رواية إسحق عن أنس في أول الجهاد بلفظ « وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت » ، فدخل عليها رسول الله ﷺ ، وظهره أنها كانت حينئذ زوجته ، فاما أن يحمل على أنها كانت زوجته ثم طلقها ثم راجعها بعد ذلك وهذا جواب ابن التين ، وإما أن يحمل قوله في رواية إسحق « وكانت تحت عبادة » جملة معترضة أراد الراوي وصفها به غير مقيد بحال من الأحوال ، وظهر من رواية غيره أنه إنما تزوجها بعد ذلك وهذا الثاني أولى لموافقة محمد بن يحيى بن حبان عن أنس على أن عبادة تزوجها بعد ذلك كما سيأتي بعد اثني عشر بابا وقوله في آخره « فركبت البحر مع بنت قرظة » هي زوج معاوية واسمها فاختة وقيل كنود ، وكانت تحت عتبة بن سهل قبل معاوية ، ويحتمل أن يكون معاوية تزوج الأختين واحدة بعد أخرى ، وهذه



رواية ابن وهب في موطنه عن ابن لهيعة عن سمع ، قال : ومعاوية أول من ركب البحر للغزاة ، وذلك في خلافة عثمان . وأبوها قرظة بفتح القاف والراء والظاء المعجمة هو ابن عبد عمرو بن نوفل بن عبد مناف ، وهي قرشية نوفلية ، وظن بعض الشراح أنها بنت قرظة بن كعب الانصاري فوهم ، والذي قلته صرح به خليفة بن خياط في تاريخه وزاد أن ذلك كان سنة ثمان وعشرين ، والبلاذري في تاريخه أيضا وذكر أن قرظة بن عبد عمرو مات كافرا فيكون لها هي رؤية ، وكذا لأخيها مسلم بن قرظة الذي قتل يوم الجمل مع عائشة . ( تنبيهان ) يتعلقان بهذا الاسناد : أحدهما وقع في هذا الاسناد وحدثنا أبو إسحق هو الفزاري عن عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري ، هكذا هو في جميع الروايات ليس بينهما أحد ، وزعم أبو مسعود في الأطراف ، أنه سقط بينهما « زائدة بن قدامة » وأقره المزني على ذلك وقواه بان المسيب بن واضح رواه عن أبي إسحق الفزاري عن زائدة عن أبي طوالة ، وقد قال أبو علي الجبائي : تأملت في السير لأبي إسحق الفزاري ، فلم أجد فيها زائدة ، ثم ساقه من طريق عبد الملك بن حبيب عنه عن أبي طوالة ليس بينهما زائدة ، ورواية المسيب بن واضح خطأ ، وهو ضعيف لا يقضى بزيادته على خطأ ما وقع في الصحيح ، ولا سيما وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن معاوية بن عمرو شيخ شيخ البخاري فيه كما أخرجه البخاري سواء ليس فيه زائدة ، وسبب الوهم من أبي مسعود أن معاوية بن عمرو رواه أيضا عن زائدة عن أبي طوالة ، فظن أبو مسعود أنه عند معاوية بن عمرو عن أبي إسحق عن زائدة ، وليس كذلك بل هو عنده عن أبي إسحق وزائدة معا ، جمعهما تارة وفرقهما أخرى ، أخرجه أحمد عنه عاطفا لروايته عن أبي إسحق على روايته عن زائدة ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق أبي خيثمة عن معاوية بن عمرو عن زائدة وحده به ، وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن جعفر الصائغ عن معاوية فوضحت صحة ما وقع في الصحيح والله الخ . ثانيهما : هذا الحديث ، رواه عن أنس إسحق بن أبي طلحة ومحمد بن يحيى بن حبان وأبو طوالة ، فقال إسحق في روايته عن أنس « كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام ، وقال أبو طوالة في روايته « دخل رسول الله ﷺ على بنت ملحان » وكلاهما ظاهر في أنه من مسند أنس ، وأما محمد بن يحيى فقال « عن أنس عن خالته أم حرام ، وهو ظاهر في أنه من مسند أم حرام وهو المعتمد ، وكان أنسا لم يحضر ذلك لخملة عن خالته ، وقد حدث به عن أم حرام عمير بن الأسود أيضا كما سيأتي بعد أبواب ، وقد أحال المزني برواية أبي طوالة في مسند أنس على مسند أم حرام ولم يفعل ذلك في رواية إسحق بن أبي طلحة فأوهم خلاف الواقع الذي حررته ، والله الهادي

### ٦٤ - باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه

٢٨٧٩ - حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو النَّخَعِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَعَدَّةَ بْنَ وَثَّابٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، كُلُّ حَدَّثَنِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ قَالَتْ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ يَخْرُجُ سَمَّهَا خَرَجَ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ . فَأَفْرَعُ بَيْنَنَا فِي غَزْوَةِ غَزَاهَا ، فَخَرَجَ فِيهَا مَعَهُ ، فَخَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ الْحَبَابُ »

**قوله** ( باب حل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه ) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في قصة الإفك وهو ظاهر فيما ترجم له ، وسيأتي شرح حديث الإفك تاماً في التفسير ، وفيه التصريح بأن حمل عائشة معه كان بعد القرعة بين نسائه

## ٦٥ - باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال

٢٨٨٠ - **حديث** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال « لما كان يوم أُحُدِ انهزم الناس عن النبي ﷺ . قال : ولقد رأيتُ عائشة بنتَ أبي بكرٍ وأمَّ سليمٍ وإيهما لمُشِمِرَتانِ أرَى خَدَمَ سَوَقِهِنَّ تَتَقَرَّانِ القَرَبَ - وقال غيرُهُ : تَتَقَلَّانِ القَرَبَ - على مُتَوَسِّماتِهِمُ نُفَرِغَانِهِ فِي أَفْوَائِهِ القَوْمِ ، ثُمَّ تَرْجَعَانِ فَنَمْلَأُ نِهَاثَهُنَّ تَجِيثَانِ فَنُفَرِّغَانِهِ فِي أَفْوَائِهِ القَوْمِ » [ الحديث ٢٨٨٠ - أطرافه في : ٢٩٠٢ ، ٣٨١١ ، ٤٠٦٤ ]

**قوله** (باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال) وقع في هذه الترجمة حديث الربيع بنت معوذ ، وسيأتي بعد باب : وفي حديث أم عطية الذي مضى في الحيف وفي حديث ابن عباس عند مسلم « كان يغزو بين قيداوين الجرحي ، الحديث ، ووقع في حديث آخر مرسل أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال « كان النساء يشهدن مع النبي ﷺ المشاهد ويسقين المقاتلة ويدوين الجرحي ، ولأبي داود من طريق حشرج بن زياد عن جدته أنهن خرجن مع النبي ﷺ في حنين وفيه « ان النبي ﷺ سألن عن ذلك فقلن : خرجنا نفزل الشعر ونعين في سبيل الله وندأوى الجرحي ونناول السهام ونسقى السويق ، ولم أر في شيء من ذلك التصريح بأنهن قاتلن ، ولأجل ذلك قال ابن المنير : بوب على قتالهن وليس هو في الحديث ، فلما أن يريد أن لعانتهن للغزاة غزو وإما أن يريد أنهن ما ثبتن لسقي الجرحي ونحو ذلك إلا وهن بصدد أن يدافعن عن أنفسهن ، وهو الغالب انتهى . وقد وقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس « ان أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين فقالت : اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت به بطنه ، ويحتمل أن يكون غرض البخاري بالترجمة أن يبين أنهن لا يقاتلن وإن خرجن في الغزو ، فالتقدير بقوله « وقتالهن مع الرجال ، أي هل هو سائغ ، أو اذا خرجن مع الرجال في الغزو يقتصرن على ما ذكر من مداواة الجرحي ونحو ذلك ؟ ثم ذكر المصنف حديث أنس « لما كان يوم أُحُدِ انهزم الناس ، الحديث ، والغرض منه قوله فيه « ولقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإيهما لمُشِمِرَتانِ ، وقد أخرجه في المغازي بهذا الاسناد بأختم من هذا السياق ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله « خدم سوقهما ، بفتح الخاء المعجمة والدادال المهملة وهي الخلاخيل ، وهذه كانت قبل الحجاب ، ويحتمل أنها كانت عن غير قصد للنظر ، وقوله « تنقزان » بضم القاف بعدها زاي ، « ود القرب ، بكسر القاف وبالموحدة جمع قرية ، وقوله « وقال غيرهُ تنقلان القرب » يعني باللام دون الزاي وهي رواية جعفر ابن مهران عن عبد الوارث أخرجهما الاسماعيل ، وقوله « تنقزان » قال الداودي : معناه تسرعان المشي كالمرولة ، وقال عياض : قيل معنى تنقزان ثببان ، والنقز : الوثب والقفز ، كناية عن سرعة السير ، وضبطوا القرب بالنصب وهو مشكل على هذا التأويل بخلاف رواية تنقلان ، قال : وكان بعض الشيوخ يقرؤه برفع القرب على أن الجملة حال ، وقد تخرج رواية النصب على نزع الخافض كأنه قال ثببان بالقرب ، قال : وضبطه بعضهم تنقزان بضم أوله

أى تحر كان القرب لشدة عدوهما ، وتصح على هذا رواية النصب . وقال الخطابي : أحسب الرواية تزفران ، بدل تنفران ، والزفر حل القرب الثقال كما فى الحديث الذى بعده

## ٦٦ - باب حل النساء القرب إلى الناس فى الغزو

٢٨٨١ - **حديث** عبدان أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال ثعلبة بن أبي مالك « إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قسم مروطاً بين نساء من نساء المدينة ، فبقي مرطٌ جيدٌ ، فقال له بعض من عنده : يا أمير المؤمنين أعط هذا ابنة رسول الله ﷺ التى عندك - يريدون أم كلثوم بنت على - فقال عمر : أم سليط أحق . وأم سليط من نساء الانصار عن بايع رسول الله ﷺ ، قال عمر : فانها كانت تزفر لنا القرب يوم أحد » قال أبو عبد الله : تزفر تخبط

[الحديث ٢٨٨١ - طرفه فى : ٤٠٧١]

**قوله** ( باب حل النساء القرب إلى الناس فى الغزو ) أى جواز ذلك . **قوله** ( قال ثعلبة بن أبي مالك ) فى رواية ابن وهب عن يونس عند أبي نعيم فى « المستخرج » ، عن ثعلبة القرظى بضم القاف وفتح الراء بعدها معجمة مختلف فى صحبته . قال ابن معين له رواية ، وقال ابن سعد قدم أبو مالك واسمه عبد الله بن سام من اليمن وهو من كندة فتزوج امرأة من بنى قريظة فمرف بهم وحالف الانصار . قلت : وكانت اليهودية قد فشت فى اليمن فلذلك صاهرهم أبو مالك ، وكأنه قتل فى بنى قريظة فقد ذكر مصعب الزبيرى أن ثعلبة بن لم يكن أثبت قوله فترك ، وكان ثعلبة إمام قومه ، وله حديث مرفوع عند ابن ماجه ، لكن جزم أبو حاتم بأنه مرسل ، وقد صرح الزهرى عنه بالإخبار فى حديث آخر سيأتى فى « باب لواء النبي ﷺ » . **قوله** ( فقال له بعض من عنده ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( يريدون أم كلثوم ) كان عمر قد تزوج أم كلثوم بنت على وأما فاطمة ولهذا قالوا لها بنت رسول الله ﷺ وكانت قد ولدت فى حياته وهى أصغر بنات فاطمة عليها السلام . **قوله** ( أم سليط ) كذا فيه بفتح المهملة وكسر اللام وزن رغيف ، ولم أر لها فى كتب من صنف فى الصحابة ذكراً إلا فى الاستيعاب فذكرها مختصرة بالذى هنا ، وقد ذكرها ابن سعد فى طبقات النساء وقال : هى أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من بنى مازن ، تزوجها أبو سليط بن أبى حارثة عمرو بن قيس من بنى عدى بن النجار فولدت له سليطاً وفاطمة ، يعنى فلذلك يقال لها أم سليط ، وذكر أنها شهدت خيبر وحنيئا ، وغفل عن ذكر شهودها أحداً وهو ثابت بهذا الحديث ، وذكر فى ترجمة أم عمارة الانصارية شبيها بهذه القصة من وجه آخر عن عمر لسكن فيه « فقال بعضهم أعطه صفية بنت أبى عبيد زوج عبد الله بن عمر » وقال فيه أيضاً « لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما التفت يميناً ولا شمالاً يوم أحد إلا وأنا أراها تقاقل دونى » فهذا يشعر بأن القصة تعددت . **قوله** ( تزفر ) بفتح أوله وسكون الزاى وكسر الفاء أى تحمل وزناً ومعنى . **قوله** ( قال أبو عبد الله : تزفر تخبط ) كذا فى رواية المستملى وحده ، وتعقب بأن ذلك لا يعرف فى اللغة وإنما الزفر الحل وهو بوزنه ومعناه ، قال الخليل : زفر بالحل زفرأ نهض به ، والزفر أيضاً القرية نفسها وقيل إذا كانت مملوءة ماء ، ويقال للإمام إذا حملن القرب زوافر ، والزفر أيضاً البحر الفياض ، وقيل الزافر الذى يعين فى حل القرية . قلت : وقع

عند أبي نعيم في «المستخرج»، بعد أن أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن يونس قال عبد الله بن زفر تجعل، وقال أبو صالح كاتب الليث: زفر تخرز. قلت: فلعل هذا مستند البخاري في تفسيره، وسيأتي بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في غزوة أحد إن شاء الله تعالى

### ٦٧ - باب مداواة النساء الجرحى في الغزو

٢٨٨٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** بشر بن الفضل **حدثنا** خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت «كنا مع النبي ﷺ نسقي، ونداوي الجرحى، ونزُد القتلى إلى المدينة» [الحديث ٢٨٨٢ - طرفه في: ٢٨٨٣، ٥٦٧٩]

### ٦٨ - باب رد النساء الجرحى والقتلى

٢٨٨٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت «كنا نغزو مع النبي ﷺ فنسقي القوم ونحُدُّهم، ونزُد الجرحى والقتلى إلى المدينة» **قوله** (باب مداواة النساء الجرحى) أي من الرجال وغيرهم (في الغزو) ثم قال بعده (باب رد النساء الجرحى والقتلى) كذا للاكثر وزاد الكشميني «إلى المدينة». **قوله** (عن الربيع) بالتشديد، وأبوها معوذ بالتشديد أيضا والذال المعجمة. لها ولا بها صيغة. **قوله** (كنا مع النبي ﷺ نسقي) كذا أورده في الأول مختصرا، وأورده في الذي بعده وسياقه أتم وأوفى بالمقصود، وزاد الاسماعيلي من طريق أخرى عن خالد بن ذكوان «ولا نقاتل»، وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية الرجل الأجنبي للضرورة. قال ابن بطال: ويختص ذلك بذوات المحارم ثم بالمتجالات ممن لأن موضع الجرح لا يلتذ بلبسه بل يقتصر منه الجلد، فإن دعت الضرورة لغير المتجالات فيمكن بغير مباشرة ولا مس، ويدل على ذلك اتفاقهم على أن المرأة إذا ماتت ولم توجد امرأة تغسلها أن الرجل لا يباشر غسلها بالمس بل يغسلها من وراء حائل في قول بعضهم كالزهري وفي قول الأكثر تيمم، وقال الأوزاعي تدفن كما هي، قال ابن المنير: الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت أن الغسل عبادة والمداواة ضرورة، والضرورات تبيح المحظورات

### ٦٩ - باب تزج السهم من البدن

٢٨٨٤ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بُردة عن أبي موسى رضى الله عنه قال «رُجِيَ أبو عامر في رُكْبَتِهِ فَأَنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: انزِعْ هَذَا السَّهْمَ، فَزَهَقَتْهُ، فَزَامَنَهُ الْمَاءُ، فَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَمِيدِ أَبِي عَامِرٍ» [الحديث ٢٨٨٤ - طرفه في: ٤٣٢٣، ٦٣٨٣]

**قوله** ( باب نزع السهم من البدن ) ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة عمه أبي عامر باختصار ، وساقه في غزوة حنين بتامه ، وسيأتى شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال المهلب : فيه جواز نزع السهم من البدن وإن كان في غبه الموت ، وليس ذلك من الالتقاء إلى التماسك إذا كان يرجو الانتفاع بذلك ، قال : ومثله البط والكي وغير ذلك من الأمور التي يتداوى بها . وقال ابن المنير : لعله ترجم بهذا لتلا يتخيل أن الشئيد لا ينزع منه السهم بل يبقى فيه ، كما أمر بدفنه بدمائه حتى يبعث كذلك ، فبين هذه الترجمة أن هذا مما شرع انتهى . والذي قاله المهلب أولى لأن حديث الباب يتعلق بمن أصابه ذلك وهو في الحياة بعد ، والذي أبداه ابن المنير يتعلق بنزعه بعد الوفاة

#### ٧٠ - باب الحراسة في النزول في سبيل الله

٢٨٨٥ - **حدثنا** إسماعيل بن خليل أخبرنا علي بن مظهر أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبد الله بن عامر بن ربيعة قال : سمعت عائشة رضي الله عنها تقول « كان النبي ﷺ سهر ، فلما قديم المدينة قال : ليت رجلاً من أصحابي صالحاً يجرسني الليلة ، إذ سمعنا صوت سلاح ، فقال : من هذا ؟ فقال : أنا سعد بن أبي وقاص جئت لأحرسك . فنام النبي ﷺ »

[ الحديث ٢٨٨٥ - طرفه في : ٧٢٣١ ]

٢٨٨٦ - **حدثنا** يحيى بن يوسف أخبرنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « تيس عبد الدينار والدّرهم والطّيفة والحليصة ، إن أعطى رضى وإن لم يعط لم يرض » لم يرفعه إسرائيل ومحمد بن جحادة عن أبي حصين

[ الحديث ٢٨٨٦ - طرفه في : ٢٨٨٧ ، ٦٤٣٥ ]

٢٨٨٧ - وزادنا عمرو قال : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « تيس عبد الدينار وعبد الدّرهم وعبد الحليصة : إن أعطى رضى وإن لم يعط سخط ، تيس وانتكس ، وإذا شيك فلا انتقش . طوبى لعبد أخذ بعنان فرسه في سبيل الله ، أشعث رأسه مغبرة قدماه ، إن كان في الحراسة كان في الحراسة ، وإن كان في الساقفة كان في الساقفة . إن استاذن لم يؤذن له ، وإن شفع لم يشفع »

قال أبو عبد الله : لم يرفعه إسرائيل ومحمد بن جحادة عن أبي حصين . وقال « تيساً » ، فسكاه يقول : فاتسمم الله . « طوبى » : فعل من كل شئ طيب ، وهي ياء حوأت إلى الواو ، وهي من يعطي **قوله** ( باب الحراسة في النزول في سبيل الله ) أى بيان ما فيها من الفضل . وذكر فيه حديثين : أحدهما عن عائشة ، **قوله** ( أخبرنا يحيى بن سعيد ) هو الانصارى ، وعبد الله بن عامر بن ربيعة هو العنزي له رؤية ولأبيه صحة

**قوله** (كان النبي ﷺ سهر ، فلما قدم المدينة قال : ليت رجلا صالحا من أصحابي يحرسني الليلة ) هكذا في هذه الرواية ولم يبين زمان السهر ، وظهره أن السهر كان قبل القدوم والقول بعده ، وقد أخرجه مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد وقال فيه « سهر رسول الله ﷺ مقدمه المدينة ليلة فقال ، فذكره ، وظهره أن السهر والقول معا كانا بعد القدوم ، وقد أخرجه النسائي من طريق أبي إسحق الفزاري عن يحيى بن سعيد بلفظ « كان رسول الله ﷺ أول ما قدم المدينة يسهر من الليل ، وليس المراد بقدومه المدينة أول قدومه اليها من الهجرة لأن عائشة إذا ذلك لم تكن عنده ولا كان سعد أيضا من سبق ، وقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد بلفظ « ان رسول الله ﷺ سهر ذات ليلة وهي إلى جنبه ، قالت فقلت : ما شألك يا رسول الله ، الحديث . وقد روى الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يحرس حتى نزلت هذه الآية : والله يعصمك من الناس ، واسناده حسن واختلاف في وصله وإرساله . **قوله** (جئت لأحرسك) في رواية الليث المذكورة فقال وقع في نفسى خوف على رسول الله ﷺ فجئت أحرسه ، فدعاه رسول الله ﷺ ، . **قوله** (فنام النبي ﷺ) زاد المصنف في التني من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد « حتى سمعنا غطيته ، . وفي الحديث الأخذ بالحذر والاحتراس من العدو ، وأن على الناس أن يحرسوا سلطانهم خشية القتل . وفيه الشاء على من تبرع بالخير وتسميته صالحا ، وانما عانى النبي ﷺ ذلك مع قوة توكله للاستئمان به في ذلك ، وقد ظاهر بين درعين مع أنهم كانوا إذا اشتد البأس كان أمام الكل . وأيضا فالتوكل لا ينافي تعاطي الأسباب لأن التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال إبراهيم عليه السلام ( ولكن ليطمئن قلبي ) وقال عليه الصلاة والسلام « اعقلها وتوكل ، قال ابن بطال : نسخ ذلك كما دل عليه حديث عائشة ، وقال القرطبي : ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما أن لإعلام الله نصر دينه وإظهاره ما يمنع الأمر بالقتال واعداد العدد ، وعلى هذا فالمراد العصمة من الفتنة والاضلال أو لإزهاق الروح والله أعلم . ثانيهما عن أبي هريرة : **قوله** (وزاد لنا عمرو) ابن مرزوق هكذا ، وعمرو هو من شيوخ البخاري وقد صرح بسماعه منه في مواضع أخرى ، وجميع الاسناد سواء مدنيون ، وفيه تابعيان عبد الله بن دينار وأبو صالح ، والمراد بالزيادة قوله في آخره « نفس وانتكس الخ ، وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي مسلم الكجي وغيره عن عمرو بن مرزوق وسماي مزبد لهذا في التني إن شاء الله تعالى . **قوله** (تعس عبد الدينار) الحديث سيأتي بهذا الاسناد والتمن في كتاب الرقاق ونذكر شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا قوله في الطريق الثانية « طوي اعيد أخذ بعنان فرسه ، الحديث لقوله « إن كان في الحراسة كن في الحراسة ، . **قوله** (نفس) بفتح أوله وكسر المهملة ويجوز فتحها وهو ضد سعد ، تقول تعس فلان أى شقى ، وقيل معنى التعس السكب على الوجه ، قال البخليل : التمس أن يمشي فلا يفيق من عثرته ، وقيل التمس الشر وقيل البعد وقيل الهلاك ، وقيل التمس أن يخرج على وجهه والنعكس ان يخرج على رأسه ، وقيل تمس خطأ حجته وبغيته . وقوله « وانتكس ، بالمهملة أى عارده امرض ، وقيل إذا سقط اشتغل بسقطته حتى يسقط أخرى . وحكى عياض أن بعضهم رواه « انتكس ، بالمعجمة وفسره بالرجوع ، وجعله دعاء له لا عليه ، والاول أولى . **قوله** ( واذا شبك فلا انتكش ) شيك : بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها كاف ، وانتكش : بالاقاف والمعجمة ، والمعنى إذا أصابته الشوك فلا وجد من يخرجها منه بالمنقاش ، تقول نقشت الشوك إذا استخرجته . وذكر ابن قتيبة أن بعضهم رواه بالعين المهملة بدل القاف ، ومعناه صحيح لكن مع ذكر الشوك

تقوى رواية القاف . ووقع في رواية الأصيلي عن أبي زيد المروزي د وإذا شئت ، بمشاة فوقانية بدل الكاف وهو تغيير فاحش ، وفي الدعاء بذلك إشارة إلى عكس مقصوده لأن من عثر قد دخلت في رجليه الشوكة فلم يجد من يخرجها يصير عاجزا عن الحركة والسعي في تحصيل الدنيا . وفي قوله د طوبى لعبد الخ ، إشارة إلى الخس على العمل بما يحصل به خير الدنيا والآخرة . **قوله** ( أشعث ) صفة لعبد وهو مجرور بالفتحة لعدم الصرف ودراسته بالرفع الفاعل ، قال الطيبي د أشعث رأسه مغبرة قدماء ، حالان من قوله د لعبد ، لأنه موصوف . وقال الكرماني : يجوز الرفع ولم يوجهه وقال غيره : ويجوز في أشعث الرفع على أنه صفة رأس ، أي رأسه أشعث ، وكذا قوله د مغبرة قدماء . **قوله** ( ان كان في الحراسة كان في الحراسة ، وإن كان في الساقية كان في الساقية ) هذا من المواضع التي اتحد فيها الشرط والجزاء لفظا لكن المعنى مختلف ، والتقدير ان كان المهم في الحراسة كان فيها ، وقيل معنى د فهو في الحراسة ، أي فهو في ثواب الحراسة ، وقيل هو للتعظيم أي إن كان في الحراسة فهو في أمر عظيم ، والمراد منه لازمه أي فعلية أن يأتي بلوازمه ويكون مشتغلا بخبوضة عمله . وقال ابن الجوزي : المعنى أنه خامل الذكر لا يقصد السمو ، فان انفق له السير سار ؛ فكأنه قال : ان كان في الحراسة استمر فيها ، وان كان في الساقية استمر فيها . **قوله** ( ان استأذن لم يؤذن له وان شفع لم يشفع ) فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخول والتواضع ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فتعسا ، كأنه يقول فأتعسهم الله ) وقع هذا في رواية المستمل ، وهي على عادة البخاري في شرح اللفظة التي توافق ما في القرآن بتفسيرها ، وهكذا قال أهل التفسير في قوله تعالى ( والذين كفروا فتعسا لهم ) . **قوله** ( طوبى فعلى من كل شيء طيب ، وهي ياء حوالت إلى الواو وهو من يطيب ) كذا في رواية المستمل أيضا والقول فيه كالفعل في الذي قبله ، وقال غيره : المراد الدعاء له بالجنة ، لأن طوبى أشهر شجرها وأطيبه ، فدعا له أن ينالها ، ودخول الجنة ملزوم نيلها . ( تكميل ) ورد في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري ، منها حديث عثمان مرفوعا د حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة يقام ليلا ويصام نهارها ، أخرجه ابن ماجه والحاكم ، وحديث سول بن معاذ عن أبيه مرفوعا د من حرس وراء المسلمين متطوعا لم ير النار بعينه إلا نخله القسم ، أخرجه أحمد ، وحديث أبي ريمانه مرفوعا د حرمت النار على عين سهرت في سبيل الله ، أخرجه النسائي ، ونحوه للترمذي عن ابن عباس ، والطبراني من حديث معاوية بن حيدة ، ولأبي يعلى من حديث أنس وإسنادهما حسن ، وللاحكام عن أبي هريرة نحوه

#### ٧١ - باب فضل الخدمة في العزو

٢٨٨٨ - **حدثنا** محمد بن عزة **حدثنا** شعبة عن يونس بن عبيد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك **رضي** الله عنه قال « **سمعت** جرير بن عبد الله **فكان** يخدمني وهو أكبر من أنس . قال جرير : إني رأيت الانصار يصنعون شيئا لا أجدهم إلا أكرمته »

٢٨٨٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثني** محمد بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطالب بن حنطب أنه سمع أنس بن مالك **رضي** الله عنه يقول د خرجت مع رسول الله ﷺ إلى خيبر

أَخَذَهُ ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَاجِعًا وَبَدَأَهُ أُخَذَ قَالَ : هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُهُ . ثُمَّ أَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى اللَّذِينَةِ قَالَ دَعُوا اللَّهَ إِنِّي أَخَرُّمُ مَا بَيْنَ لَا بَنَيْنَاهَا كَتَحْرِيمِ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَثَدْنَا »

٢٨٩٠ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَبُو الرَّبِيعِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكْرِيَاءَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ مُوَرَّقٍ

الْعَجَلِيُّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ أَكْثَرُنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتِظِلُّ بِكِسَائِهِ ، وَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا ، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَبَعَثُوا الرِّكَابَ . وَامْتَنَهُوا وَعَاجَبُوا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ذَهَبَ الْمَغْطَرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ »

**قوله** ( باب الخدمة في الغزو ) أى فضائها ، سواء كانت من صغير لكبير أو عكسه أو مع المساواة ، وأحاديث الباب الثلاثة يؤخذ منها حكم هذه الأقسام ، وثلاثها عن أنس : الأول قوله ( حدثنا محمد بن عرعرة ) بمهملتين ، وقد ذكر الطبراني في الأوسط ، أنه تفرد به عن شعبة ، وهو من كبار شيوخ البخاري ممن روى عنه الباقون بواسطة . **قوله** ( صحبت جرير بن عبد الله ) في رواية مسلم عن نصر بن علي عن محمد بن عرعرة « خرجت مع جرير ابن عبد الله البجلي في سفر » . **قوله** ( فكان يخدمني وهو أكبر من أنس ) فيه التثنية أو تجريد ، لأنه قال « من أنس » ، ولم يقل منى ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المثنى عن ابن عرعرة « وكان جرير أكبر من أنس » ، ولعل هذه الجملة من قول ثابت ، وزاد مسلم عن نصر بن علي « فقلت لا تفعل » . **قوله** ( يصنعون شيئا ) في رواية نصر « يصنعون برسول الله ﷺ شيئا ، أى من التعظيم وأهم ذلك مباينة في تكثير ذلك . **قوله** ( لا أجد أحدا منهم إلا أكرمه ) في رواية نصر « آيت - أى حلفت - أن لا أصحب أحدا منهم إلا خدمته » ، وفي رواية للإسماعيلي من وجه آخر عن ابن عرعرة « لا أزال أحب الأنصار » ، وفي هذا الحديث فضل الأنصار وفضل جرير وتواضعه ومحبة النبي ﷺ ، وهذا الحديث من الأحاديث التي أوردها المصنف في غير مظنتها ، وأبقى المواضع بها المناقب . الحديث الثاني حديث أنس أيضا « خرجت مع رسول الله ﷺ إلى خير أخدمه ، وسيأتي بأتم من هذا السياق بعد بابين . الحديث الثالث حديث أنس أيضا ، وعاصم هو ابن سليمان ، ومورق بتشديد الراء المكسورة ، وهما تابعيان في نسق والاسناد كله بصريون . **قوله** ( كنا مع النبي ﷺ ) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم « في سفر » ، فمن الصائم ومنا المفطر ، قال فزنا منزلا في يوم حار . **قوله** ( أكثرنا ظلا من يستظل بكسائه ) في رواية مسلم « وأكثرنا ظلا صاحب الكساء » ، وزاد « ومننا من يتقى الشمس بيده » . **قوله** ( فاما الذين صاموا فلم يصنعوا شيئا ) في رواية مسلم « فسقط الصوم أى عجزوا عن العمل . **قوله** ( وأما الذين أفطروا فبعثوا الركاب ) أى أثاروا الابل لخدمتها وسقيها وعلفها ، وفي رواية مسلم « فضربوا الأخيبة وسقوا الركاب » . **قوله** ( بالاجر ) أى الوافر ، وليس المراد نقص أجر الصوم بل المراد أن المفطرين حصل لهم أجر عملهم ومثل أجر الصوم لتعاطيهم أشغالهم وأشغال الصوم ، فلذلك قال « بالاجر كله » ، لوجود الصفات المقتضية لتحصيل الاجر منهم ، قال ابن أبي صفرة : فيه أن أجر الخدمة في الغزو أعظم من أجر الصيام . قلت : وليس ذلك على العموم . وفيه الحضر على المعاونة في الجهاد ، وعلى أن المفطر في السفر أولى من الصيام . وأن الصيام في السفر جائز خلافا لمن قال لا ينعقد . وليس في الحديث بيان كونه



لِذَلِكَ كَانَ صَوْمُ فَرَسٍ أَوْ تَطَوُّعٌ . وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أوردَهَا الْمُصَنِّفُ أَيْضًا فِي غَيْرِ مَظَنَّتِهَا لِكَوْنِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الصِّيَامِ وَاقْتَصَرَ عَلَى إِرَادَةِ هُنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### ٧٢ - بَابُ فَضْلِ مَنْ حَلَّ مَتَاعَ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ

٢٨٩١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كُلُّ سُلَامَى عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ : يُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ يُحَامِلُ عَلَيْهَا أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ ، وَالسَّكَمَةُ الطَّيِّبَةُ ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ »

**قوله** ( باب فضل من حل متاع صاحبه في السفر ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، لأنه يتناول حالة السفر من هذا الاطلاق بطريق الأول ، والسلمى تقدم تفسيره في الصلح مع بعض الكلام عليه ، ويأتي بقيته بعد خمسين بابا في د باب من أخذ بالركاب ، . وقوله ( حدثنا اسحق بن نصر ) هو ابن ابراهيم بن نصر نسب لجدّه السعدى وهو بالمهملة الساكنة وفتح أوله وقيل بالضم والمعجمة ، وقوله ( كل يوم ) منصوب على الظرفية ، وقوله ( يعين ) يأتي توجيهه . وقوله ( يحمله ) أى يساعده في الركوب ، وفي الحمل على الدابة . قال ابن بطال : وبين في الرواية الآتية في د باب من أخذ بالركاب ، أن المراد من أعان صاحب الدابة عليها حيث قال د ويعين الرجل على دابته ، قال : وإذا أجر من فعل ذلك بدابة غيره فاذا حمل غيره على دابة نفسه احتسابا كان أعظم أجرا وقوله ( دل الطريق ) بفتح الدال أى بيانه لمن احتاج اليه ، وهو بمعنى الدلالة

٧٣ - بَابُ فَضْلِ رَبَاطٍ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [ ٢٠ آل عمران ] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ، وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٢٨٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « رَبَاطُ يَوْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا . وَمَوْضِعٌ سَوِطٍ أَحَدِكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا ، وَالرَّوْحَةُ بِرَوْحِهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ لِلْعَدُوِّ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا عَلَيْهَا »

**قوله** ( باب فضل رباط يوم في سبيل الله ، وقول الله عز وجل ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا ﴾ ( الآية ) الرباط بكسر الراء وبالموحدة الخفيفة ملازمة المسكان الذى بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم ، قال ابن التين : بشرط أن يكون غير الوطن ، قاله ابن حبيب عن مالك . قلت : وفيه نظر في اطلاقه فقد يكون وطنه وينوى بالاقامة فيه دفع العدو ، ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور ، فبين المراقبة والحراسة عموم وخصوص وجهى ، واستدلال المصنف بالآية اختيارا لاشهر التفاسير ، فعن الحسن البصرى وقتادة ( اصبروا ) على طاعة الله ( وصابروا ) أعداء الله في الجهاد ( ورابطوا ) في سبيل الله . وعن محمد بن

كعب القرظي : اصبروا على الطاعة وصابروا لانتظار الوعد ورابطوا العدو وانتقوا الله فيما بينكم . وعن زيد بن اسلم : اصبروا على الجهاد وصابروا العدو ورابطوا الخيل . قال ابن قتيبة أصل الرباط أن يربط هؤلاء خيلهم وهؤلاء خيلهم استعداداً للقتال ، قال الله تعالى ﴿ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ﴾ وأخرج ذلك ابن أبي حاتم وابن جرير وغيرهما ، وتفسيره برباط الخيل يرجع إلى الأول . وفي الموطأ عن أبي هريرة مرفوعاً وانتظار الصلاة فذلكم الرباط ، وهو في السنن عن أبي سعيد ، وفي المستدرک عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن الآية نزلت في ذلك ، واحتج بأنه لم يكن في زمن رسول الله ﷺ غزو فيه رباط انتهى . وحل الآية على الأول أظهر ، وما احتج به أبو سلمة لا حجة فيه ولا سيما مع ثبوت حديث الباب ، فعلى تقدير تسليم أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ رباط فلا يمنع ذلك من الأمر به والترغيب فيه ، ويحتمل أن يكون المراد كلام الأمازيغ أو ما هو أعم من ذلك ، وأما التقييد باليوم في الترجمة وأخلاقه في الآية فكأنه أشار إلى أن مطلقها يقيّد بالحديث ، فانه يشعر بأن أقل الرباط يوم لسياقه في مقام المبالغة ، وذكره مع موضع سوط يشير إلى ذلك أيضاً . قوله ( سمع أبا النضر ) هو هاشم بن القاسم ، والتقدير أنه سمع ، وهي تحذف من الخط كثيراً . قوله ( خير من الدنيا وما عليها ) تقدم في أوائل الجهاد من حديث سهل بن سعد هذا مختصراً بلفظ « وما فيها » ، والتعبير بقوله « وما عليها » ، أبلغ ، وتقدم الكلام هناك على حديث الروحة والغدوة وكذا على حديث « موضع سوط أحدكم » ، لكن من حديث أنس ، وسيأتي من حديث سهل بن سعد أيضاً في صفة الجنة ، ووقع في حديث سلمان عند أحمد والنسائي وابن حبان « رباط يوم أو ليلة خير من صيام شهر وقيامه » ، ولأحمد والترمذي وابن ماجه عن عثمان « رباط يوم في سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل » ، قال ابن بزيّة : ولا تعارض بينهما لأنه يحمل على الإعلام بالزيادة في الثواب عن الأول ، أو باختلاف العاميين . قلت : أو باختلاف العمل بالنسبة إلى الكثرة والقلّة ، ولا يعارضان حديث الباب أيضاً لأن صيام شهر وقيامه خير من الدنيا وما عليها

#### ٧٤ - باب من غزا بصبي للخدمة

٢٨٩٣ - حدثنا قتيبة حدثنا يعقوب عن عمرو عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال لابن طلحة : التمس لي غلاماً من غلمانكم يخدمني حتى أخرج إلى خيبر ، فخرج بي أبو طلحة مُردفياً وأنا غلامٌ راهقٌ الحلم ، فكنت أخدم رسول الله ﷺ إذا نزل ، فكنت أسمعه كثيراً يقول : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ، والبخل والجبن ، وضلع الدين ، وغلبة الرجال . ثم قدمنا خيبر ، فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفية بنت حيي بن أخطب - وقد قيل زوجها ، وكانت عروساً - فاضطأها رسول الله ﷺ لنفسه ، فخرج بها حتى بلغنا سدّ الصّماء حلّت ، فبني بها ، ثم صنع حبساً في نطع صغير ، ثم قال رسول الله ﷺ : آذن من حولك . فكانت تلك وليمة رسول الله ﷺ على صفية . ثم خرجنا إلى المدينة قال : فرأيت رسول الله ﷺ يحوي لها وراءه بعباءة ، ثم يجالس عند بغيره فيضع ركبته ، فتضع صفية

رَجَلًا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرَكِبَ ، فَمَسَرَّنَا حَتَّى إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ نَظَرَ إِلَى أَحَدٍ فَقَالَ : هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ .  
ثُمَّ نَظَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا بِمِثْلِ مَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ . اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي  
مَدِينِهِمْ وَصَاعِهِمْ »

قوله ( باب من غزا بصبي للخدمة ) يشير إلى أن الصبي لا يخاطب بالجهاد ولكن يجوز الخروج به بطريق التبعية .  
ويعقوب المذكور في الاسناد هو ابن عبد الرحمن الاسكندراني . وعمره هو ابن عمرو مولى المطلب ، وسأذكر  
معظم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . وقد اشتمل على عدة من أحاديث الاستعاذة ويأتي  
شرحها في الدعوات ، وقصة صفية بنت حيي والبناء بها ويأتي شرح ذلك في النكاح ، وقوله **يُحِبُّ** لأحد هذا جبل  
يحبنا ونحبه ، وقوله عن المدينة اللهم اني أحرّم ما بين لابتَيْها ، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج ، وقد تقدم من  
أصل الحديث شيء يتعلق بستر العورة في كتاب الصلاة لكن ذلك القدر ليس في هذه الرواية ، والغرض من  
الحديث هنا صدره ، وقد استشكل من حيث أن ظاهره أن ابتداء خدمة أنس للنبي ﷺ من أول ما قدم المدينة لأنه  
صح عنه أنه قال « خدمت النبي ﷺ تسع سنين » وفي رواية « عشر سنين » ، وخيبر كانت سنة سبع فيلزم أن يكون  
إنما خدمه أربع سنين قاله الداودي وغيره ، وأجيب بأن معنى قوله لابي طلحة « التمس لي غلاما من غلاناكم » تعيين أن  
يخرج معه في تلك السفرة فعين له أبو طلحة أنسا ، فينحط الالتماس على الاستئذان في المسافرة به لافي أصل الخدمة  
فانها كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك . وفي الحديث جواز استخدام اليتيم بغير أجره لأن ذلك لم يقع ذكره في  
هذا الحديث ، وحمل الصبيان في الغزو كذا قاله بعض الشراح وتبعوه ، وفيه نظر لأن أنسا حينئذ كان قد زاد  
على خمسة عشر لأن خيبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ، ولا يلزم من عدم ذكر  
الأجر عدم وقوعها . **قوله** ( هذا جبل يحبنا ونحبه ) قيل هو على الحقيقة ولا مانع من وقوع مثل ذلك بأن  
يخلق الله المحبة في بعض الجمادات ، وقيل هو على المجاز والمراد أهل أحد ، على حد قوله تعالى ﴿ واسأل  
القرية ﴾ وقال الشاعر :

وما حب الديار شغفن قلبي      ولكن حب من سكن الديارا

## ٧٥ - باب ركوب البحر

٢٨٩٤ ، ٢٨٩٥ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد بن زيد عن يحيى عن محمد بن يحيى بن حبان عن أنس  
ابن مالك رضي الله عنه قال « حدثتني أم حرام أن النبي ﷺ قال يوماً في بيتها ، فاستيقظ وهو يصحك ،  
قلت يا رسول الله ما يصحك ؟ قال عَجِبْتُ من قوم من أمتي يركبون البحر كالملوك على الأسيرة . فقلت :  
يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فقال : أنت منهم . ثم نام فاستيقظ وهو يصحك . فقال مثل ذلك  
مرتين أو ثلاثاً . قلت : يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فيقول : أنت من الأولين . فتزوج بها عبادة

ابن الصامت فخرج بها إلى الغزو ، فلما رجعت قرّبت دابةً لتركبها ، فوَقَّعتْ فاندَقَّتْ عَنْقُهَا ،

**قوله** ( باب ركوب البحر ) كذا أطلق الترجمة ، وخصوص إirاده في أبواب الجهاد يشير إلى تخصيصه بالغزو ، وقد اختلف السلف في جواز ركوبه ، وتقدم في أوائل البيوع قول مطر الوراق : ما ذكره الله إلا بحق ، واحتج بقوله تعالى ﴿ هو الذي يسيركم في البر والبحر ﴾ وفي حديث زهير بن عبد الله يرفعه : من ركب البحر إذا ارتج فقد برئت منه الذمة ، وفي رواية : فلا يلومن إلا نفسه ، أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث ، وزهير مختلف في صحبته ، وقد أخرج البخاري حديثه في تاريخه فقال في روايته : عن زهير عن رجل من الصحابة ، وإسناده حسن . وفيه تقييد المنع بالارتجاج ، ومفهومه الجواز عند عدمه ، وهو المشهور من أقوال العلماء ، فإذا غلبت السلامة فالبر والبحر سواء . ومنهم من فرق بين الرجل والمرأة وهو عن مالك ، فنهى للمرأة مطلقاً ، وهذا الحديث حجة للجهمور ، وقد تقدم قريباً أن أول من ركبته للغزو معاوية بن أبي سفيان في خلافة عثمان ، وذكر مالك أن عمر كان يمنع الناس من ركوب البحر حتى كان عثمان فزال معاوية يستأذنه حتى أذن له . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، وقد سبق الحديث قريباً وأن شرحه سيأتى في كتاب الاستئذان

٧٦ - **باب** من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب . وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان قال

« قال لي قيسر : سألتك أشرف الناس أتبعوه أم ضعفأؤم ؟ فزعمت ضعفأؤم ، وم أتباع الرسل »

٢٨٩٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا محمد بن طاححة عن طلحة عن مصعب بن سعد قال « رأى سعد

رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه ، فقال النبي ﷺ : هل تنصرون إلا بضعفأؤكم »

٢٨٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو سمع جابر عن أبي سعيد الخدري رضي الله

عنهم عن النبي ﷺ قال « يأتي زمان يغزو فئام من الناس ، فيقال : فيكم من صحب النبي ﷺ ؟ فيقال نعم ، فيفتح عليه . ثم يأتي زمان فيقال : فيكم من صحب أصحاب النبي ﷺ ؟ فيقال نعم ، فيفتح . ثم يأتي زمان فيقال : فيكم من صحب أصحاب النبي ﷺ ؟ فيقال نعم ، فيفتح »

[الحديث ٢٨٩٧ طرفاه في : ٣٥٩٤ ، ٣٦٤٩]

**قوله** ( باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب ) أي يبركتهم ودعائهم . **قوله** ( وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان ) أي ابن حرب فذكر طرفاً من الحديث الطويل وقد تقدم موصولاً في بدء الوحي ، والغرض منه قوله في الضعفاء : وهم أتباع الرسل ، وطريق الاحتجاج به حكاية ابن عباس ذلك وتقريره له . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول قوله « حدثنا محمد بن طاححة ، أي أبو مصرف ، وقوله « عن طلحة ، أي ابن مصرف وهو والد محمد بن طلحة الراوي عنه ، ود مصعب بن سعد ، أي ابن أبي وقاص ، وقوله « رأى سعد ، أي ابن أبي وقاص وهو والد مصعب الراوي عنه . ثم إن صورة هذا السياق مرسل لأن مصعباً لم يدرك زمان هذا القول ، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه ، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية له عن أبيه عند الاسماعيلي فأخرجه من طريق معاذ بن هاني

حدثنا محمد بن طلحة فقال فيه « عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكر المرفوع دون ما في أوله ، وكذا أخرجه هو والنسائي من طريق مسمر عن طلحة بن مصرف عن مصعب عن أبيه ولفظه « انه ظن أن له فضلا على من دونه ، الحديث ، ورواه عمرو بن مرة عن مصعب بن سعد عن أبيه مرفوعا أيضا لكنه اختصره ولفظه « ينصر المسلمون بدعاء المستضعفين » أخرجه أبو نعيم في ترجمته في « الحلية » من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن عمرو بن مرة وقال : غريب من حديث عمرو تفرد به عبد السلام . **قوله** ( رأى ) أى ظن وهي رواية النسائي . **قوله** ( على من دونه ) زاد النسائي « من أصحاب رسول الله ﷺ » ، أى بسبب شجاعته ونحو ذلك . **قوله** ( هل تنصرون وترزقون إلا بضعمائكم ) في رواية النسائي « انما نصر الله هذه الأمة بضعمتهم » بدعواتهم وصلاتهم وإخلاصهم ، وله شاهد من حديث أبي الدرداء عند أحمد والنسائي بلفظ « انما تنصرون وترزقون بضعمائكم » قال ابن بطال : تأويل الحديث أن الضعماء أشد إخلاصا في الدعاء وأكثر خشوعا في العبادة لخلاء قلوبهم عن التعلق بزخرف الدنيا ، وقال المهبلي : أراد ﷺ بذلك حرض سعد على التواضع ونفي الزهو على غيره وترك احتقار المسلم في كل حالة ، وقد روى عبد الرزاق من طريق مكحول في قصة سعد هذه زيادة مع إرسالها فقال « قال سعد يا رسول الله أرأيت رجلا يكرن حامية النوم ويدفع عن أصحابه أن يكون نصيبه كنصيب غيره » ؟ فذكر الحديث ، وعلى هذا فالمراد بالفضل ارادة ازياة من الغنيمة ، فأعله ﷺ أن سهام الغنائم سواء فإن كان القوى يترجح بفضل شجاعته فإن الضعيف يترجح بفضل دعائه وإخلاصه ، وبهذا يظن السر في تعقيب المصنف له بحديث أبي سعيد الثاني . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وجابر هو ابن عبد الله ، وروايته عن أبي سعيد من رواية الأقران . **قوله** ( يفزو فقام ) بكسر الفاء ويجوز فتحها وبهمزة على التحتانية ويجوز تسهيلها أى جماعة ، وسيأتي شرحه في علامات النبوة وفضائل الصحابة ، قال ابن بطال : هو كقوله في الحديث الآخر « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » لأنه يفتح للصحابة لفضلهم ثم للتابعين لفضلهم ثم لتابعيهم لفضلهم ، قال ولذلك كان الصلاح والفضل والنصر للطبقة الرابعة أقل فكيف بمن بعدهم والله المستعان

## ٧٧ - باب لا يقول فلان شهيد

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ « الله أعلم بمن يجاهد في سبيله ، والله أعلم بمن يكلم في سبيله »  
 ٢٨٩٨ - **حديث** قتبية حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه « ان رسول الله ﷺ النبي هو والمشركون فاقتتلوا ، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره وماله الآخرون إلى عسكرهم ، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه ، فقالوا : ما أجرأ منا اليوم أحد كما أجرأ فلان ، فقال رسول الله ﷺ : أما إنه من أهل النار ، فقال رجل من القوم : أنا صاحبه ، قال فخرج معه كذا وقف وقف معه ، وإذا أسرع معه ، قال فخرج الرجل جرحا شديدا ، فاستعمل الموت ، فوضع نصل سيفه بالأرض وذبابه بين يديه ، ثم تحامل على

صِفِهِ قَتَلَ نَفْسَهُ ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : وَمَا ذَاكَ ؟ قَالَ :  
الرَّجُلُ الَّذِي ذَكَرْتَ أَمَّا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَنَا لَكُمْ بِهِ ، فَخَرَجْتُ فِي طَلَبِهِ ، ثُمَّ  
جُرِحَ جُرْحًا شَدِيدًا ، فَاسْتَعْجَلَ الْمَوْتَ فَوَضَعَ نَصْلَ صِفِهِ فِي الْأَرْضِ وَذُبَابُهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ ثُمَّ تَحَامَلَ عَلَيْهِ فَقَتَلَ  
نَفْسَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ،  
وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ فَيَمُوتُ لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

[الحدِيث ٢٨٩٨ - أطرافه في : ٤٢٠٢ ، ٤٢٠٧ ، ٦٤٩٣ ، ٦٦٠٧]

**قَوْلُهُ ( بَابُ لَا يَقَالُ فَلَانُ شَهِيدٌ )** أي على سبيل القطع بذلك إلا أن كان بالوحي ، وكأنه أشار إلى حديث عمر  
أنه خطب فقال : تقولون في مغازيكم فلان شهيد ومات فلان شهيدا ، وأعله قد يكون قد أوقر راحته ، ألا لا تقولوا  
ذاكم ولكن قولوا كما قال رسول الله ﷺ : من مات في سبيل الله أو قتل فهو شهيد ، وهو حديث حسن أخرجه  
أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجماء بفتح المهملة وسكون الجيم ثم فاء عن  
عمر ، وله شاهد في حديث مرفوع أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن الصلت عن أبي ذر قال : قال رسول  
الله ﷺ : من تعدون الشهيد ؟ قالوا : من أصابه السلاح . قال : كم من أصابه السلاح وأيس بشهيد ولا حميد ،  
وكم من مات على فراشه خفف أنفه عند الله صديق وشهيد ، وفي إسناده نظر ، فانه من رواية عبد الله بن خبيق  
بالمعجمة والموحدة والأفان مصغر عن يوسف بن أسباط الزاهد المشهور ، وعلى هذا فالمراد النهي عن تعيين وصف  
واحد بعينه بأنه شهيد ، بل يجوز أن يقال ذلك على طريق الاجمال . **قَوْلُهُ ( وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : اللَّهُ  
أَعْلَمُ بِمَنْ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَكُفُّ فِي سَبِيلِهِ )** أي يجرح ، وهذا طرف من حديث تقدم في أوائل الجهاد من  
طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة باللفظ الأول ، ومن طريق الأعرج عنه باللفظ الثاني ، ووجه أخذ الترجمة  
منه يظهر من حديث أبي موسى الماضى : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ، ولا يطلع على ذلك إلا  
بالوحي ، فن ثبت أنه في سبيل الله أعطى حكم الشهادة ، فقوله : والله أعلم بمن يكف في سبيله ، أي فلا يعلم ذلك إلا  
من أعلمه الله ، فلا ينبغي إطلاق كون كل مقتول في الجهاد أنه في سبيل الله . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في  
قصة النبي بالغ في القتال حتى قال المسلمون : ما أجزأ أحدا ما أجزأ ، ثم كان آخر أمره أن قتل نفسه ، وسيأتي شرحه  
مستوفى في المغازى حيث ذكره المصنف ، ووجه أخذ الترجمة منه أنهم شهدوا برجعانه في أمر الجهاد ، فلو كان قتل  
لم يتمتع أن يشهدوا له بالشهادة ، وقد ظهر منه أنه لم يقا تل لله وإنما قاتل غضبا لقومه ، فلا يطاق على كل مقتول في الجهاد  
أنه شهيد لاحتمال أن يكون مثل هذا ، وإن كان مع ذلك يعطى حكم الشهداء في الأحكام الظاهرة ، ولذلك أطبق السلف  
على تسمية المقتولين في بدر وأحد وغيرهما شهداء ، والمراد بذلك الحكم الظاهر المبني على الظن الغالب والله أعلم . وروى  
سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن مجاهد قال : لما خرج رسول الله ﷺ إلى تبوك قال : لا يخرج معنا إلا مقورى فخرج  
رجل على بكر ضعيف فوقص فمات ، فقال الناس : الشهيد الشهيد ، فقال رسول الله ﷺ : يا بلال ناد إن الجنة  
لا يدخلها عاص ، وفيه إشارة إلى أن الشهيد لا يدخل النار لانه ﷺ قال : أنه من أهل النار ، ولم يتبين منه إلا

قتل نفسه وهو بذلك عاص لاكافر ، لكن يحتمل أن يكون النبي ﷺ اطلع على كفره في الباطن أو أنه استحل قتل نفسه . وقد يتعجب من المهلب حيث قال : إن حديث الباب ضد ما ترجم به البخاري لأنه قال لا يقال فلان شهيد ، والحديث فيه ضد الشهادة ، وكأنه لم يتأمل مراد البخاري ، وهو ظاهر كما قررته بحمد الله تعالى

٧٨ - باب التحريض على الرمي ، وقول الله عز وجل [ ٦٠ الأنفال ] :

﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾

٢٨٩٩ - **حديثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت سلفة

ابن الأكوع رضى الله عنه قال « مر النبي ﷺ على نفر من أسلم يذتضلوث ، فقال النبي ﷺ : ارموا بني إسماعيل ، فإن أباكم كان رامياً ، ارموا وأنا مع بني فلان . قال فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله ﷺ : ما لكم لا تزعمون ؟ قالوا : كيف نرعى وأنت معهم ؟ فقال النبي ﷺ : ارموا فأنا معكم كلكم »

[الحديث ٢٨٩٩ - طرفاه في : ٣٢٧٣ ، ٣٥٠٧]

٢٩٠٠ - **حديثنا** أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن الغسيل عن حمزة بن أبي أسيد عن أبيه قال : قال

النبي ﷺ يوم بدر حين صففنا لقريش و صفوا لنا : إذا أكتبوكم فمليكم بالنبل ،

[الحديث ٢٩٠٠ - طرفاه في : ٣٩٨٤ ، ٣٩٨٥]

**قوله** ( باب التحريض على الرمي وقول الله عز وجل ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ ﴾ الآية ) لم يأت في تفسير القوة في هذه الآية أنها الرمي ، وهو عند مسلم من حديث عتبة بن عامر ولفظه وسمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ﴾ إلا إن القوة الرمي . ثلاثا ، ولأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عتبة بن عامر رفعه « أن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانعه يحسب في صنعه الخير ، والرامي به ، ومنبله . فارموا واركبوا ، وأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، الحديث ، وفيه دهن ترك الرمي بعد عليه رغبة عنه فإنها نعمة كفرها . ولمسلم من وجه آخر عن عتبة رفعه « من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو فقد عصي ، ورواه ابن ماجه بلفظ « فقد عصاني » قال القرطبي : إنما فسر القوة بالرمي وإن كانت القوة تظهر بأعداد غيره من آلات الحرب لتكون الرمي أشد نكاية في العدو وأسهل مؤنة ، لأنه قد يرمى رأس السكتية فيصاب فينهزم من خلفه . وذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث سلفة بن الأكوع . **قوله** ( مر النبي ﷺ على نفر من أسلم ) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، وهي بلفظ أفعال التفضيل من السلامة . **قوله** ( يذتضلوث ) بالاضاد المعجمة أي يتراهم ، والتناضل الترامي للسبق ، ونضل فلان فلانا إذا غلبه . **قوله** ( وأنا مع بني فلان ) في حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة عند ابن حبان واليزار « وأنا مع ابن الأدرع » انتهى ، واسم ابن الأدرع محجن ، وقع ذلك من حديث حمزة بن عمرو الأسلمي في هذا الحديث عند الطبراني قال فيه « وأنا مع محجن بن الأدرع » ومثله في مرسل عروة أخرجه السراج عن قتبية عن ابن لميعة عن أبي الأسود عنه ، وهو صحابي معروف له حديث آخر في الادب المفرد للبخاري وفي أبي داود والنسائي وابن خزيمة ، وقيل اسم ابن الأدرع سلفة حكاه ابن منده قال : والأدرع

لقب واسمه ذكوان . والله أعلم ، **قوله** ( ظاوا كيف نرى وأنت معهم ) اسم قاتل ذلك منهم فضلة الأسلى ذكره ابن إسحق في المغازي عن سفيان بن فروة الأسلى عن أشياخ من قومه من الصحابة قالوا : بينا محجن بن الادرع يناضل رجلا من أسلم يقال له فضلة ، فذكر الحديث وفيه : فقال فضلة وأتى قوسه من يده : والله لا أرى معه وأنت معه . **قوله** ( وأنا معكم كلكم ) بكسر اللام ، ووقع في رواية عروة : وأنا مع جماعتكم ، والمراد بالمعية معية القصد إلى الخير ، ويحتمل أن يكون قام مقام المحلل فيخرج السبق من عنده ولا يخرج كما تقدم ، ولا سيما وقد خصه بعضهم بالامام ، قال المہلب : يستفاد منه أن من صار السلطان عليه في جملة المضالين له أن لا يتعرض لذلك كما فعل هؤلاء القوم حيث أمسكوا السكون النبي ﷺ مع الفريق الآخر خشية أن يغلبوهم فيكون النبي ﷺ مع من وقع عليه الغلب فأمسكوا عن ذلك تأدبا معه انتهى . وتعمق بأن المعنى الذي أمسكوا له لم ينحصر في هذا بل الظاهر أنهم أمسكوا لما استشعروا من قوة قلوب أصحابهم بالغلبة حيث صار النبي ﷺ معهم وذلك من أعظم الوجوه المشعرة بالنصر . وقد وقع في رواية حمزة بن عمرو عند الطبراني : فقالوا من كنت معه فقد غلب ، وكذا في رواية ابن إسحق : فقال فضلة : لأن الغلب من كنت معه ، واستدل بهذا الحديث على أن النبي من بني إسماعيل ، وفيه نظر لما سيأتى في مناقب قريش من أنه استدلال بالأخص على الأعم . وفيه أن الجدل الأعلى يسمى أبا ، وفيه التنويه بذكر الماهر في صناعته ببيان فضله وتطبيب قلوب من هم دونه . وفيه حسن خلق النبي ﷺ ومعرفة بأمر الحرب . وفيه التنبؤ إلى اتباع خصال الآباء المحموده ، والعمل بمثلها . وفيه حسن أدب الصحابة مع النبي ﷺ . الحديث الثاني حديث أبي أسيد بضم الهمزة . ووقع في رواية السرخسي وحده بفتحها ، وهو خطأ . وقوله : إذا أكشيوكم ، كذا في نسخ البخاري بمائة ثم موحدة ، والكشِب بفتح التين القرب ، فالمعنى إذا دنوا منكم . وقد استشكل بأن الذي يليق بالدنو المطاعنة بالرمح والمضاربة بالسيوف ، وأما الذي يليق برمي النبل فالبعد ، وزعم الداودي أن معنى أكشيوكم كأثروكم ، قال : وذلك أن النبل إذا رمى في الجمع لم يخطئ غالبا ففيه ردع لهم ، وقد تعمق هذا التفسير بأنه لا يعرف ، وتفسير الكشِب بالكثرة غريب ، والأول هو المتمدن وقد بينته رواية أبي داود حيث زاد في آخره : واستبقوا نبلكم ، وفي رواية له : ولا تسولوا السيوف حتى يغشوكم ، فظهر أن معنى الحديث الأمر بترك الرمي والقتال حتى يقرىوا لأنهم إذا رموهم على بعد قد لا تفصل اليهم وتذهب في غير منفعة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : واستبقوا نبلكم ، وعرف بقوله : ولا تسولوا السيوف حتى يغشوكم ، أن المراد بالقرب المطلوب في الرمي قرب نسبي بحيث تنالهم السهام لأقرب قريب بحيث يلتصمون معهم ، والنبل بفتح النون وسكون الموحدة جمع نبله ويجمع أيضا على نبال وهي السهام العربية اللطاف . ( تنبيه ) : وقع في إسناد هذا الحديث اختلاف سأبينه إن شاء الله تعالى في غزوة بدر

## ٧٩ - باب اللهو بالحرب ونحوها

٢٩٠١ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مغير عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بينا الحبشة يلبون عند النبي ﷺ بحراهم ، دخل عمر فأتى إلى المعى فخصبهم



بها ، فقال : دعهم يا عمر . زاد على : حدثنا عبدُ الرزاقِ أخبرنا معمرٌ « في المسجدِ »

**قوله** ( باب اللهو بالحراب ونحوها ) أى من آلات الحرب ، وكأنه يشير بقوله ونحوها إلى ما روى أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث عقبة بن عامر مرفوعا « ليس من اللهو - أى مشروع أو مطلوب - إلا تأديب الرجل فرسه وملاعبته أهله ورميه بقوسه ونبله . ثم أورد فيه حديث أبي هريرة « بينا الحبشة يلعبون عند النبي ﷺ ، الحديث ، ولم يقع في هذه الرواية ذكر الحراب . وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما تقدم بيانه في « باب أصحاب الحراب في المسجد » من كتاب الصلاة وذكرنا قوائمه هناك ، وفي كتاب العيدين ، قال ابن التين يحتمل أن يكون عمر لم ير رسول الله ﷺ ولم يعلم أنه رآهم ، أو ظن أنه رآهم واستحيا أن يمنعمهم ، وهذا أولى لقوله في الحديث « وهم يلعبون عند رسول الله ﷺ » . قلت : وهذا لا يمنع الاحتمال المذكور أولا ، ويحتمل أن يكون إنكاره لهذا شديدا لإنكاره على المغنيتين ، وكان من شدته في الدين ينكر خلاف الأولى ، والمجد في الجملة أولى من اللعب المباح . وأما النبي ﷺ فكان بصدد بيان الجواز . وقوله « زاد على حدثنا عبد الرزاق » وقع في رواية الكشميني « زادنا على »

#### ٨٠ - باب المِجَنِّ وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتَرَسٍ صَاحِبِهِ

٢٩٠٢ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان أبو طلحة يتترس مع النبي ﷺ بترس واحد ، وكان أبو طلحة حسن الرمي ، فكان إذا رمى يشرف النبي ﷺ فينظر إلى موضع نبله »

٢٩٠٣ - **حدثنا** سعيد بن عمرو حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل قال « لما كسرت بيضة النبي ﷺ على رأسه وأذى وجهه وكسرت رباعيته ، وكان على يمينه بالماء في المِجَنِّ وكانت فاطمة تغسله ، فلما رأت الدم يزيد على الماء كثرة عمدت إلى حصير فأخزقتها وألصقتها على جرحه قرقا الدم »

٢٩٠٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن الزهرى عن مالك بن أوس بن الحذافان عن عمر رضي الله عنه قال « كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله ﷺ مما لم يوجب المسلمون عليه بحيل ولا ركاب ، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة ، وكان يُنْفِقُ على أهله نفقة سنته ، ثم يجعل ما بقى في السلاح والكرَاع عُدَّة في سبيل الله »

[ الحديث ٢٩٠٤ - أطرافه في : ٣٠٩٤ ، ٤٠٣٣ ، ٤١٨٥ ، ٥٣٥٧ ، ٥٣٥٨ ، ٦٧٢٨ ، ٧٣٠٥ ]

٢٩٠٥ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني سعد بن إبراهيم عن عبد الله بن شداد عن علي . **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن سعد بن إبراهيم قال حدثني عبد الله بن شداد قال سمعت عليا

رضي الله عنه يقول « مارأيتُ النبي ﷺ يُدعى رجلاً بعدَ سعيد ، سمعته يقول : اِزِمِ فِدَاكَ اَبِي وَاُمِّي »  
[ الحديث ٢٩٠٥ - أطرافه في : ٤٠٥٨ ، ٤٠٥٩ ، ٦١٨٤ ]

**قوله ( باب الجن )** في رواية ابن شبيب و الترسه ، جمع ترس ، والجن بكسر الميم وفتح الجيم وتثنية النون أى الدرقة ، قال ابن المنير : وجه هذه التراجم دفع من يتخيل أن اتخاذ هذه الآلات ينافي التوكل ، والحق أن الحند لا يرد القدر ، ولكن يهين مسالك الوسوسة لما طبع عليه البشر . قوله ( ومن يترس بترس صاحبه ) أى فلا بأس به ، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول حديث أنس كان أبو طلحة يترس مع النبي ﷺ بترس واحد ، الحديث ، أورده مختصراً من هذا الوجه ، وسيأتى بأنهم من هذا السياق في المناقب في غزوة أحد ، قيل إن الراى يحتاج إلى من يستره لشغله يديه جميعاً بالرى ، فلذلك كان النبي ﷺ يترسه بترسه . ثانياً حديث سهل وهو ابن سعيد لما كسرت ببضة لثني ﷺ على رأسه ، الحديث ، والغرض منه قوله وكان على يختلف بالماء في الجن ، وقد تقدمت له طريق أخرى قريباً ، ويأتى الكلام عليه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى . ثالثاً حديث عمر كانت أموال بنى النضير مما أفاء الله على رسوله ، الحديث ، ذكر منه طرفاً ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب فرض الخمس وفي الفرائض ، والغرض منه قوله هنا « ثم يجعل ما بقى في السلاح والكراع عدة » لأن الجن من جهة آلات السلاح كما روى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن ابن عمر « انه كانت عنده درقة فقال : لولا أن عمر قال لى احبس سلاحك لأعطيت هذه الدرقة لبعض أولادى » . رابعاً حديث على في قوله ﷺ لسعد بن أبى وقاص « اِزِمِ فِدَاكَ اَبِي وَاُمِّي » ، وسيأتى شرحه مستوفى في المناقب وفي غزوة أحد ، وقوله فيه « حدثنا قبيصة » هو ابن عقبة ، وسفيان هو الثوري وزعم أبو نعيم في « المستخرج » أن لفظ قبيصة هنا تصحيف عن دون البخارى وأن الصواب حدثنا قتيبة ، وعلى هذا فسفيان هو ابن عيينة لأن قتيبة لم يسمح من الثوري ، لكن لا أعرف لإنكاره معنى إذ لا مانع أن يكون عند السفينين ، وقد أخرجه المصنف في الأدب من طريق يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ووقع في رواية النسفي هنا عن مسدد عن يحيى أيضاً ، ودخول هذا الحديث هنا غير ظاهر لانه لا يوافق واحداً من ركني الترجمة ، وقد أثبت ابن شبيب في روايته قبله لفظ « باب » بغير ترجمة ، وله مناسبة بالترجمة التي قبله من جهة أن الراى لا يستغنى عن شئ . يبق به عن نفسه سهام من يراميه ، وفي حديث على جواز التفدية ، وسيأتى بسط ذلك بادلته وبيان ما يارضه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

## ٨١ - باب الدرق

٢٩٠٦ - حدثنا إسماعيل قال حدثني ابن وهب قال عمرو حدثني أبو الأسود عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « دخل على رسول الله ﷺ وعندى جارتان تغذيان ببناء بُعاتٍ ، فاضطجع على الفراش وحول وجهه ، فدخل أبو بكرٍ فأنهزني وقال : مِزْ مَارَةَ الشَّيْطَانِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فأقبل عليه رسول الله ﷺ فقال : دَعِمَا . فلما غفلَ هَمَزَ نَهْمَا فخرَجَا »

٢٩٠٧ - قالت : وكان يومَ هُمْدٍ يَلْعَبُ السُّودَانُ بِالْدَّرَقِ وَالْحَرَابِ ، فَأَمَّا سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَإِذَا مَا

قال : تَشْتَهِيْنَ تَنْظُرِينَ ؟ فقلتُ : نعم ، فأقامني ورامهُ خدِّي على خدِّه ويقول : دونكم بني أرفدة . حتَّى إذا مِلْتُ قال : حَسْبُكَ ؟ قلت : نعم . قال : فاذهبي . قال أبو عبد الله : قال أحمدُ عن ابن وهب « فلما غفل » **قوله** ( باب الدرق ) جمع درقة أى جواز اتخاذ ذلك أو مشروعيته . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزي في « الاطراف » ، وأغفل ذلك في « التهذيب » . وهذا الحديث قد تقدم في أول العيدين عن أحمد عن ابن وهب ، وبينت هناك الاختلاف في أبيه ، وهو المراد بقوله في هذا الباب « قال أحمد » ، يعنى عن ابن وهب بهذا السند ، وقوله فيه « فقال دعهما » ، فلما غفل غمزتهما فخرجنا ، في رواية أبي ذر « عمد » بدل « غفل » ، وكذا في رواية أبي زيد المروزي ، قال عياض : ورواية الأكثر هي الوجه

## ٨٢ - باب الحائل وتعليق السيف بالعنق

٢٩٠٨ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ أحسن الناس ، وأشجع الناس . ولقد فرغ أهل المدينة ليلة فخرجوا نحو الصوت فاستقبلهم النبي ﷺ وقد استبرأ الخبر وهو على فرس لأبي طلحة عُرِي وفي عنقه السيف وهو يقول : لم ترعوا ، لم ترعوا . ثم قال : وجدناه بُحْرًا . أو قال : إنه لبُحْر »

**قوله** ( باب الحائل وتعليق السيف بالعنق ) الحائل بالمهمل جمع حميلة وهي ما يعلد به السيف ، وأورد فيه حديث أنس وقد تقدم في « باب الفرس العري » ، و « باب الشجاعة في الحرب » وسياقه هنا أهم ، وسبق شرحه في الهبة ، والغرض منه هنا قوله « وفي عنقه السيف » ، فدل على جواز ذلك ، وقوله « لم ترعوا » ، وقع في رواية الخوى والكشميني مرتين ، قال ابن المنير : مقصود المصنف من هذه التراجم أن يبين زى السلف في آلة الحرب وما سبق استعماله في زمن النبي ﷺ ليكون أطيّب للنفس وأنقى للبدعة

## ٨٣ - باب ما جاء في حلية السيوف

٢٩٠٩ - **حدثنا أحمد بن محمد** أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال سمعت سليمان بن حبيب قال سمعت أبا أمامة يقول « لقد فتح الفتوح قسوم ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة ، إنما كانت حليتهم العلاب والآنك والحديد »

**قوله** ( باب ما جاء في حلية السيوف ) أى من الجواز وعدمه . **قوله** ( سمعت سليمان بن حبيب ) هو المحاربى قاضى دمشق في زمن عمر بن عبد العزيز وغيره ومات سنة عشرين أو بعدها ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** ( لقد فتح الفتوح قوم ) وقع عند ابن ماجه لتحديث أبي أمامة بذلك سبب وهو « دخلنا على أبي أمامة فرأى في سيوفنا شيئاً من حلية فضة ، فغضب وقال ، فذكره ، وزاد الاسماعيل في روايته أنه دخل عليه بمحصى وزاد فيه « لأنتم أبجل من أهل الجاهلية ، إن الله يرزق الرجل منكم الدرهم ينفقه في سبيل الله بسبعائة ثم أتم »

تمسكون ، وأخرجه هشام بن عمار في فرائده والطبراني من طريقه من وجه آخر عن سليمان بن حبيب قال : « نزلنا حمص قائلين من الروم فاذا عبد الله بن أبي زكريا ومكحول ، فانطلقنا إلى أبي أمامة فاذا شيخ هرم ، فلما تكلم إذا رجل يبلغ حاجته ، ثم قال : ان رسول الله ﷺ بلغ ما أرسل به ، وأنتم تبلغون عنا . ثم نظر إلى سيفنا فاذا فيها شيء من الفضة فغضب حتى اشتد غضبه ، . قوله ( العلابي ) بفتح المهملة وتخفيف اللام وكسر الموحدة جمع علباء بسكون اللام ، وقد فسرهُ الأوزاعي في رواية أبي نعيم في « المستخرج » ، فقال : العلابي الجلود الخام التي ليست بمدبوغة . وقال غيره : العلابي العصب تؤخذ رطبة فيشد بها جفون السيوف وتلوى عليها فتجف ، وكذلك تلوى رطبة على ما يصدع من الرماح . وقال الخطابي : هي عصب العنق ، وهي أمتن ما يكون من عصب البعير . وزعم الداودي أن العلابي ضرب من الرصاص فاخفاً كما نبه عليه القزاز في « شرح غريب الجامع » ، وكأنه لما رآه قرن بالآلئك ظنه ضرباً منه ، وزاد هشام بن عمار في روايته « والحديد » ، وزاد فيه أشياء لا تتعلق بالجهاد . والآلئك بالمد وضم النون بعدما كُف وهو الرصاص ، وهو واحد لا جمع له ، وقيل هو الرصاص الخالص ، وزعم الداودي أن الآلئك القصدير . وقال ابن الجوزي : الآلئك الرصاص القلعي وهو بفتح اللام منسوب إلى القلعة موضع بالبادية ينسب ذلك إليه ، وتنسب إليه السيوف أيضاً فيقال سيوف قلعية ، وكأنه معدن يوجد فيه الحديد والرصاص . وفي هذا الحديث أن تحلية السيوف وغيرها من آلات الحرب بغير الفضة والذهب أولى . وأجاب من أباحها بأن تحلية السيوف بالذهب والفضة إنما شرع لإرهاب العدو ، وكان لاصحاب رسول ﷺ عن ذلك غنية لشدهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم

#### ٨٤ - باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة

٢٩١٠ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سنان بن أبي سنان الدؤلي وأبو سلمة بن عبد الرحمن « أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد ، فلما قتل رسول الله ﷺ قتل معه ، فأدركتهم القائلة في وادٍ كثير العِضاء ، فنزل رسول الله ﷺ ، وتفرق الناس بساطلون بالشجر ، فنزل رسول الله ﷺ تحت شجرة وعلق بها سيفه ، ونمنا نومة ، فاذا رسول الله ﷺ يدعوننا ، وإذا عنده أعرابي فقال : إن هذا اخترط على سبئي وأنا نائم ، فاستيقظت وهو في يده صلتاً ، فقال : من يملك مني ؟ فقلت : الله ( ثلاثاً ) . ولم يُعاقبه ، وجلس »

[ الحديث ٢٩١٠ - أطرافه في : ٢٩١٣ ، ٤١٣٤ ، ٤١٣٥ ، ٤١٣٦ ]

قوله ( باب من علق سيفه بالشجر في السفر عند القائلة ) ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي الذي اخترط سيف النبي ﷺ وهو نائم ، والفرض منه قوله « فنزل تحت شجرة وعلق بها سيفه » وسيأتي شرحه في كتاب المغازي

#### ٨٥ - باب لبس البيضة

٢٩١١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل رضي الله

عنه د أنه سُئِلَ عن جُرْحِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ قَال: جُرِحَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ وَكُسِرَتْ رِجْلَايَاهُ وَهُشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَسْلُ الدَّمَ وَعَلَى يَمِينِكَ . فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَرْتَدُّ إِلَّا كَثْرَةً أَخَذَتْ حَصِيرًا فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا ، ثُمَّ أَلْزَقَتْهُ ، فَاسْتَسْكَنَ الدَّمُ »

قوله ( باب لبس البيضة ) بفتح الموحدة ، وهي مايلبس في الرأس من آلات السلاح ، ذكر فيه حديث سهل بن سعد الماضي قبل أربعة أبواب لقوله فيه د وهشمت البيضة على رأسه ، وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه

## ٨٦ - باب من لم يركس السلاح عند الموت

٢٩١٢ -- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُهَيْبٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ قَالَ « مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا سِلَاحَهُ وَبَطْلَةً بَيَاضًا وَأَرْضًا بِخَيْرٍ جَعَلَهَا صَدَقَةً »

قوله ( باب من لم يركس السلاح وعقر الدواب عند الموت ) كأنه يشير إلى رد ما كان عليه أهل الجاهلية من كسر السلاح وعقر الدواب إذا مات الرئيس فيهم ، وربما كان يعهد بذلك لهم . قال ابن المنير : وفي ذلك إشارة إلى انقطاع عمل الجاهلي الذي كان يعمل له غير الله وبطلان آثاره ونحو ذلك ذكره ، بخلاف سنة المسلمين في جميع ذلك انتهى . ولعل المصنف لمح بذلك إلى من نقل عنه أنه كسر رمحاً عند الاصطدام حتى لا يغتمه العدو أن لو قتل وكسر جفن سيفه وضرب بسيفه حتى قتل كما جاء نحو ذلك عن جعفر بن أبي طالب في غزوة مؤتة ، فأشار إلى أن هذا شيء فعله جعفر وغيره عن اجتهاد ، والأصل عدم جواز إتلاف المال ، لأنه يفعل شيئاً محققاً في أمر غير محقق . وذكر فيه حديث عمرو بن الحارث الخزاعي د ما ترك النبي ﷺ - أي عند موته - إلا سلاحه ، الحديث وقد تقدم في الوصايا ، وسيأتي شرحه في المغازي . وزعم السكرماني أن مناسبتة للترجمة أنه ﷺ مات وعليه دين ولم يبع فيه شيئاً من سلاحه ولو كان رهن درعه ، وعلى هذا فالمراد بكسر السلاح بيعه ، ولا يخفى بعده

## ٨٧ - باب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر

٢٩١٣ -- حَدَّثَنَا أَبُو لَيْثَانَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي سِنَانُ بْنُ أَبِي سِنَانَ وَأَبُو سَلَمَةَ أَنَّ جَابِرًا أَخْبَرَهُ . حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سِنَانَ بْنِ أَبِي سِنَانَ الدَّوْلِيِّ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ « أَنَّهُ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَدْرَكَتْهُمْ الْقَائِلَةُ فِي وَادٍ كَثِيرٍ الرِّضَاءِ ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِي الرِّضَاءِ يَسْتَظِلُّونَ بِالشَّجَرِ ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ شَجَرَةٍ فَمَلَأَ بِهَا سَيْفَهُ ثُمَّ نَامَ ، فَاسْتَيْقَظَ وَعِنْدَ رِجْلِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ هَذَا اخْتَرَطَ سَيْفِي فَقَالَ : فَنَ يَمْنَعُكَ ؟ قَالَتْ : اللَّهُ . فَشَامَ السَّيْفَ ، فَهَا هُوَ ذَا جَالِسٍ . ثُمَّ لَمْ يُعَاقِبْهُ »

قوله ( باب تفرق الناس عن الإمام عند القائلة والاستظلال بالشجر ) ذكر فيه حديث جابر الماضي قبل بابين

من وجهين وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدمت الإشارة إلى مكان شرحه ، قال القرطبي : هذا يدل على أنه ﷺ كان في هذا الوقت لا يحرسه أحد من الناس ، بخلاف ما كان عليه في أول الأمر فإنه كان يحرس حتى نزل قوله تعالى ( والله يمسك من الناس ) . قلت : قد تقدم ذلك قبل أبواب ، لكن قد قيل ان هذه القصة سبب نزول قوله تعالى ( والله يمسك من الناس ) وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : كنا إذا نزلنا طلبنا للنبي ﷺ أعظم شجرة وأظلمها ، فنزل تحت شجرة ، فجاء رجل فاخذ سيفه فقال : يا محمد من يمنعك مني ، قال : الله . فانزل الله : والله يمسك من الناس ، وهذا إسناد حسن ، فيحتمل أن كان غفوطا أن يقال كان مخبرا في اتخاذ الحرس فتزك مرة لقوة يقينه ، فلما وقعت هذه القصة ونزلت هذه الآية ترك ذلك

٨٨ - باب ما قيل في ارتماح . وبذكر عن ابن عمر عن النبي ﷺ :

« جُبِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي ، وَجُعِلَ الذَّلَّةُ وَالصَّغَارُ عَلَى مَنْ خَافَ أَمْرِي »

٢٩١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة رضي الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ ، حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له مخربين وهو غير مخرب ، فرأى رجلا وحشيا ، فاستوى على فرسه ، فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا ، فسألهم رُحْمَهُ فأبوا ، فأخذته ثم شدته على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب النبي ﷺ وأبى بعض ، فلما أدركوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك قال : إنما هي طعمة أطعمكموها الله »

وعن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث أبي النضر قال : هل معكم من لحم شيء ؟

قوله ( باب ما قيل في الرماح ) أي في اتخاذها واستعمالها أي من الفضل . قوله ( ويذكر عن ابن عمر الخ ) هو طرف من حديث أخرجه أحمد من طريق أبي منيب - بضم الميم وكسر النون ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة - الجرجسي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة عن ابن عمر باللفظ : بعثت بين يدي الساعة مع السيف ، وجعل رزقي تحت ظل رحمي ، وجعلت الذلة والصغار على من خالف أمري ، ومن تشبه بقوم فهو منهم ، وأخرج أبو داود منه قوله : من تشبه بقوم فهو منهم ، حسب من هذا الوجه ، وأبو منيب لا يعرف اسمه . وفي الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان مختلف في توثيقه ، وله شاهد مرسل بإسناد حسن أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي عن سعيد بن جبلة عن النبي ﷺ بتمامه ، وفي الحديث إشارة إلى فضل الرمح ، وإلى حل الغنائم لهذه الأمة وإلى أن رزق النبي ﷺ جعل فيها لا في غيرها من المكاسب ، ولهذا قال بعض العلماء أنها أفضل المكاسب ، والمراد بالصغار وهو بفتح المهملة وبالجمجمة بذل الجارية ، وفي قوله : تحت ظل رحمي ، إشارة إلى أن ظله ممدود إلى أبد الآباد ، والحكمة في الانقصار على ذكر الرمح دون غيره من آلات الحرب كالسيف أن عادتهم جرت بجعل الرايات في أطراف الرمح ، فلما كان ظل الرمح أسبق كان نسبة الرزق إليه أليق . وقد تعرض في الحديث الآخر لظل السيف كما سيأتي قريبا من قوله ﷺ

« الجنة تحت ظلال السيوف » فنسب الرزق إلى ظل الرمح لما ذكرته أن المقصود بذكر الرمح الراجح ، ونسبت الجنة إلى ظل السيف لأن الشهادة تقع به غالباً ولأن ظل السيف يكثر ظهوره بكثرة حركة السيف في يد المقاتل ، ولأن ظل السيف لا يظلم إلا بعد الضرب به لأنه قبل ذلك يكون مغموداً معاقاً ، وذكر المصنف في الباب حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي بأسنادين لما لك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج ، والغرض منه قوله « فسألهم ربه فاقبوا »

### ٨٩ - باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب

وقال النبي ﷺ : أما خالد فقد احتبس أدراعه في سبيل الله

٢٩١٥ - حدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال النبي ﷺ وهو في قبة : اللهم إني أشدك عهدك ووعدك . اللهم إن شئت لم تمهده بعد اليوم . فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك يا رسول الله ، فقد ألحقت على ربك . وهو في الدرع ، فخرج وهو يقول : ( سَيُزَمُّ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الثُّبُرَ . بل الساءة أدهى وأمر ) » وقال وقيب : حدثنا خالد « يوم بدر »

[الحديث ٢٩١٥ - أطرافه في : ٣٩٥٣ ، ٤٨٧٥ ، ٤٨٧٧]

٢٩١٦ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت « توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرفوعة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير » . وقال يعلى : حدثنا الأعمش « درع من حديد » . وقال مولى : حدثنا عبد الواحد عن الأعمش وقال « رهنه درعاً من حديد »

٢٩١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « مثل البخيل والمتصدق مثل رجلين عليهما جبستان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى ترقيقهما ، فكلمهما المتصدق بصدقة اتصت عليه حتى توفي أثره ، وكلام البخيل بالصدقة انقضت كل حقة إلى صاحبتيها وانقضت عليه وانضمت يدها إلى ترقيقه . فسميع النبي ﷺ يقول : فيجهنم أن يوسمها فلا تسمع »

قوله ( باب ما قيل في درع النبي ﷺ ) أي من أي شيء كانت ؟ وقوله ( والقميص في الحرب ) أي حكمه وحكم لبسه . قوله ( وقال النبي ﷺ : أما خالد فقد احتبس أدراعه في سبيل الله ) هو طرف من حديث أبي هريرة تقدم شرحه في كتاب الزكاة ، والأدراع جمع درع وهو القميص المتخذ من الزرد ، وأشار المصنف بذكر هذا الحديث إلى أن النبي ﷺ كما لبس الدرع فيما ذكره في الباب ذكر الدرع ونسبه إلى بعض الشجعان من الصحابة بفعل على مشروعيته وأن لبسها لا ينافي التوكل . ثم ذكر فيه أحاديث : الأول حديث ابن عباس في دعاء النبي ﷺ يوم بدر ، والغرض منه قوله : وهو في الدرع ، وقوله فيه « حدثنا عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقوله « وقال وهيب ، يعني ابن

خالد : حدثنا خالد : يوم بدر ، يعني أن وهيب بن خالد رواه عن خالد وهو الحذاء شيخ عبد الوهاب فيه عن عكرمة عن ابن عباس فزاد بعد قوله وهو في قبة يوم بدر ، وقد رواه محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الوهاب كذلك كما سيأتي في المغازي ، وكذلك قال إسحاق بن راهويه عن عبد الوهاب الثقفي ، ففعل محمد بن المثنى شيخ البخاري لم يحفظها ، ورواية وهيب وصلها المؤلف في تفسير سورة القمر ، ويأتي بيان ما استشكل من هذا الحديث في غزوة بدر ، وهو من مراسيل الصحابة لأن ابن عباس لم يحضر ذلك ، وسيأتي ما فيه هناك . ثانياً حديث عائشة ؓ توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة ، الحديث . قوله ( وقال يعلى حدثنا الأعمش : درع من حديد ) يعني أن يعلى - وهو ابن عبيد - رواه عن الأعمش بالإسناد المذكور فزاد أن الدرع كانت من حديد ، وقد وصله المؤلف في السلم كذلك . قوله ( وقال معلى عن عبد الواحد ) يعني أن معلى بن أسد رواه عن عبد الواحد بن زياد فقال فيه أيضاً : رهنه درعا من حديد ، وقد وصله المصنف في الاستقراض ، وتقديم الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الرهن . ثالثاً حديث أبي هريرة في البخيل المتصدق وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، والغرض منه هنا ذكر البجيتين ، فانه روى بالموحدة وهو المناسب لذكر القميص في الترجمة ، وروى بالنون وهو المناسب للدرع ، وقد تقدم بيان اختلاف الرواة في ذلك هناك . والجملة بالموحدة ماقطع من الثياب مشعرا قاله في المطالع ، وعمل استشهاداً للترجمة - وإن كان المثل به في المثل لا يشترط وجوده فضلاً عن مشروعيته - من جهة أنه مثل بدرع الكريم فتشبيه الكريم المحمود بالدرع يشمر بأن الدرع محمود ، وموضع الشاهد منه درع الكريم لادرع البخيل ، وكأنه أقام الكريم مقام الفجاع لتلازمهما غالباً وكذلك حدما

#### ٩٠ - باب الجبة في السفر والحرب

٢٩١٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الأعمش عن أبي الضحى مسلم هو ابن صبيح عن مسروق قال : **حدثني** المغيرة بن شعبة قال « انطلقت رسول الله ﷺ لحاجته ، ثم أقبل ، فلقينته بماء - وعليه جبة شامية - فضمض واستنشق ، وغسل وجهه ، فذهب يخرج يديه من كفيه وكانا ضيقين ، فأخرجهما من تحت ، فمسكهما ، ومسح برأسه وعلى خنثيه »

**قوله** ( باب الجبة في السفر والحرب ) ذكر فيه حديث المغيرة في قصة المسح على الخفين وفيه « وعليه جبة شامية » وفيه « فذهب يخرج يديه من كفيه وكانا ضيقين » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم الكلام على الحديث مستوفى في « باب المسح على الخفين » من كتاب الطهارة

#### ٩١ - باب الحرير في الحرب

٢٩١٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد بن المقدم **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** سعيد عن قتادة أن أنساً **حدثهم** « أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في قميص من حرير من حكة كانت بهما ،

[الحديث ٢٩١٩ - أطرافه في : ٢٩٢٠ ، ٢٩٢١ ، ٢٩٢٢ ، ٥٨٣٩ ]



٢٩٢٠ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس

**حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس رضى الله عنه « ان عبد الرحمن بن عوف والزبير شكوا إلى النبي ﷺ - يعنى القمل - فأرخص لهما في الحرير ، فأرأيتُهُ عليهما في غزاة »

٢٩٢١ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة أخبرني قتادة أن أنسًا **حدثنا**هم قال « رخص النبي ﷺ

لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في حرير »

٢٩٢٢ - **حدثني** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة سمعت قتادة عن أنس « رخص - أو

رخص - لهما الحكمة بهما ،

**قوله** ( باب الحرير في الحرب ) ذكر فيه حديث أنس في الرخصة للزبير وعبد الرحمن بن عوف في قيص الحرير ، ذكره من خمسة طرق ، ففي رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « من حكة كانت بهما ، وكذا قال شعبة في أحد الطريقين ، وفي رواية همام عن قتادة في أحد الطريقين « يعنى القمل » ، ورجع ابن التين الرواية التي فيها الحكمة وقال : لعل أحد الرواة تأولها فأخطأ ، وجمع الداردي باحتمال أن يكون إحدى العلتين باحد الرجلين ، وقال ابن العربي : قد ورد أنه أرخص لكل منهما فالأفراد يقتضى ان لكل حكمة . قلت : ويمكن الجمع بأن الحكمة حصلت من القمل فنسبت العلة تارة الى السبب وتارة إلى سبب السبب ، ووقع في رواية محمد بن بشار عن غندر « رخص أو أرخص ، كذا بالشك ، وقد أخرجه أحد عن غندر بلفظ « رخص رسول الله ﷺ » ، وكذا قال وكيع عن شعبة كما سيأتى في كتاب اللباس ، وأما تقييده بالحرب فمكأنه أخذه من قوله في رواية همام « فأرأيتُهُ عليهما في غزاة » ، ووقع في رواية أبي داود « في السفر من حكة » ، وقد ترجم له في اللباس « ما يرخص للرجال من الحرير للحكة » ، ولم يقيده بالحرب « فزعم بعضهم أن الحرب في الترجمة بالجيم وفتح الراء ، وليس كازعم لأنها لا يبتقى لها في أبواب الجهاد مناسبة ، ويلزم منه إعادة الترجمة في اللباس ، إذ الحكمة والجرب متقاربان . وجعل الطبري جوازه في العزو مستتباً من جوازه للحكة فقال : ذلك الرخصة في لبسه بسبب الحكمة أن من قصد بلبسه ما هو أعظم من أذى الحكمة كدفع سلاح العدو وهو ذلك فإنه يجوز ، وقد تبع الترمذى البخارى فترجم له « باب ما جاء في لبس الحرير في الحرب » . ثم المشهور عن القائلين بالجواز أنه لا يختص بالسفر ، وعن بعض الشافعية يختص ، وقال القرطبي : الحديث حجة على من منع إلا أن يدعى الخصوصية بالزبير وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى . قلت : قد جمع إلى ذلك عمر رضى الله عنه ، فروى ابن عساكر من طريق ابن عوف عن ابن سيرين « ان عمر رأى على خالد بن الوليد قيص حرير فقال : ما هذا ؟ فذكر له خالد قصة عبد الرحمن بن عوف فقال : وأنت مثل عبد الرحمن ؟ أو لك مثل ما لعبد الرحمن ؟ ثم أمر من حضره فزقوه ، رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً . وقد اختلف السلف في لباسه فنع مالك وأبو حنيفة مطلقاً ، وقال الشافعى وأبو يوسف بالجواز للضرورة ، وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه يستحب في الحرب ، وقال المذهب : لباسه في الحرب لإرهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيال في الحرب انتهى . ووقع في كلام النووي تبعا لغيره أن الحكمة في لبس الحرير للحكة لما فيه من البرودة ، وتعمق

بأن الحرير حار فالصواب أن الحسكة فيه لحاصة فيه لدفع ما تنشأ عنه الحسكة كاقفل . والله أعلم

## ٩٢ - باب ما يذكر في السككين

٢٩٢٣ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال « رأيت النبي ﷺ يأكل من كتيف يمتز منها ، ثم دعى إلى الصلاة فصلّى ولم يتوضأ » . **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري وزاد « فألقى السككين »

**قوله** ( باب ما يذكر في السككين ) ذكر فيه حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه « رأيت النبي ﷺ يمتز من كتيف شاة ، الحديث ، وفي الطريق الأخرى « فألقى السككين ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة

## ٩٣ - باب ما قيل في قتال الروم

٢٩٢٤ - **حديث** إسحاق بن يزيد الدمشقي حدثنا يحيى بن حزمة قال حدثني ثور بن يزيد عن خالد بن معدان أن عمير بن الأسود العنسي حدثه أنه أتى عبادة بن الصامت وهو نازل في ساحة حص وهو في بناء له ومعه أم حرام ، قال عمير : لقد قُذنا أم حرام أنها سميت النبي ﷺ يقول « أول جيش من أمّتي يغزون البحر قد أوجبوا . قالت أم حرام : قلت يا رسول الله أنا فيهم ؟ قال : أنت فيهم . ثم قال النبي ﷺ : « أول جيش من أمّتي يغزون مدينة قيصر مغفور لهم . فقلت : أنا فيهم يا رسول الله ؟ قال : لا »

**قوله** ( باب ما قيل في قتال الروم ) أي من الفضل . واختلف في الروم فالاكثر أنهم من ولد عيص بن إسحق بن إبراهيم ، واسم جدهم قيل روماني وقيل هو ابن ليظان بن يونس بن يافث بن نوح . **قوله** ( عن خالد بن معدان ) بفتح الميم وسكون المة ، والاسناد كله شاميون ، وإسحاق بن يزيد شيخ البخاري فيه هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسي نسب لجده . **قوله** ( عمير بن الأسود العنسي ) بالنون والمهمل ، وهو شامي قديم يقال اسمه عمرو ، وعمير بالتصغير لقبه ، وكان عابدا مخضرا ، وكان عمر يثنى عليه ، ومات في خلافة معاوية ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث عند من يفرق بينه وبين أبي عياض عمرو بن الأسود ، والراجح التفرقة وأم حرام بمهملتين تقدم ذكرها في أوائل الجهاد في حديث أنس ، وقد حدث عنها أنس هذا الحديث أتم من هذا السياق . وأخرج الحسن بن سفيان هذا الحديث في مسنده عن هشام بن عمار عن يحيى بن حزمة بسند البخاري وزاد في آخره « قال هشام رأيت قبرها بالساحل » . **قوله** ( يغزون مدينة قيصر ) يعني القسطنطينية ، قال الملب : في هذا الحديث منقبة لمعاوية لأنه أول من غزا البحر ، ومنقبة لولده يزيد لأنه أول من غزا مدينة قيصر . وتعقبه ابن التين وابن المنير بما حاصله : أنه لا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص إذ لا يختلف أهل العلم أن قوله ﷺ مغفور لهم مشروط بأن يكونوا من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد من غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتفاقا فدل على أن المراد مغفور لمن وجد شرط المغفرة فيه منهم . وأما قول ابن التين يحتمل أن

يكون لم يحضر مع الجيش فردود ، الا أن يريد لم يباشر القتال فيمكن فانه كان أمير ذلك الجيش بالاتفاق . وجوز بعضهم أن المراد بمدينة قصر المدينة التي كان بها يوم قال النبي ﷺ تلك المقالة وهي حصص وكانت دار مملكتهم إذ ذاك . وهذا يندفع بأن في الحديث أن الذين يغزون البحر قبل ذلك وإن أم حرام فيهم ، وحصص كانت قد فتحت قبل الغزوة التي كانت فيها أم حرام والله أعلم . قلت : وكانت غزوة يزيد المذكورة في سنة اثنتين وخمسين من الهجرة ، وفي تلك الغزاة مات أبو أيوب الأنصاري فأوصى أن يدفن عند باب القسطنطينية وأن يعنى قبره ففعل به ذلك ، فيقال إن الروم صاروا بعد ذلك يستسقون به . وفي الحديث أيضا الترغيب في سكنى الشام ، وقوله قد أوجبوا ، أي فعلوا فعلا وجهت لهم به الجنة

### ٩٤ - باب قتال اليهود

٢٩٢٥ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّزَوِيُّ** حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « تَقَاتِلُونِ الْيَهُودَ حَتَّى يَخْتَبِئَ أَحَدُهُمْ وَرَاءَ الْحَجَرِ فَيَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُ فَاقْتُلْهُ »

[ الحديث ٢٩٢٥ - طرفه في : ٢٥٩٣ ]

٢٩٢٦ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَمَّاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا الْيَهُودَ ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ وَرَاءَهُ الْيَهُودِيُّ : يَا مُسْلِمُ ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُ فَاقْتُلْهُ »**

**قوله** ( باب قتال اليهود ) ذكر فيه حديثي ابن عمر وأبي هريرة في ذلك ، وهو اخبار بما يقع في مستقبل الزمان . **قوله** ( النزوي ) بفتح الفاء والراء مذوب إلى جمده أبي فروة ، وإسحق هذا غير إسحق بن عبد الله بن أبي فروة الضميف ، وهو - أعني إسحق بن عبد الله - عم والده هذا . وإسحق هذا ربما روى عنه البخاري بواسطة . وهذا الحديث مما حدث به مالك خارج الموطأ ، ولم ينفرده به إسحق المذكور بل تابعه ابن وهب ومعن بن عيسى وسعيد ابن داود والوليد بن مسلم أخرجهما الدارقطني في « غرائب مالك » وأخرج الاسماعيلي طريق ابن وهب فقط . **قوله** ( تقاتلون ) فيه جواز مخاطبة الشخص والمراد غيره ممن يقول بقوله ويعتقد اعتقاده ، لأنه من المعلوم أن الوقت الذي أشار إليه ﷺ لم يأت بعد ، وإنما أراد بقوله « تقاتلون » مخاطبة المسلمين . ويستفاد منه أن الخطاب الدفاهي يعم المخاطبين ومن بعدهم ، وهو متفق عليه من جهة الحكم . وإنما وقع الاختلاف فيه في حكم الغائبين : هل وقع بتلك المخاطبة نفسها ، أو بطريق الالتحاق ؟ وهذا الحديث يؤيد من ذهب إلى الأول . وفيه إشارة إلى بقاء دين الاسلام إلى أن ينزل عيسى عليه السلام ، فانه الذي يقا تل الدجال ، ويستأصل اليهود الذين هم تبع الدجال على ماورد من طريق أخرى ، وسيأتي بيانها مستوفى في علامات النبوة ان شاء الله تعالى

### ٩٥ - باب قتال الترك

٢٩٢٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُُ الْحَسَنَ يَقُولُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَعَالِبَ**

قال : قال النبي ﷺ « إن من أشرار الساعة أن تُقاتلوا قوماً يذمتلون نعال الشعر ، وإن من أشرار الساعة أن تُقاتلوا قوماً عراض الوجوه كأن وجوههم الحان المطرقة »  
[ الحديث ٢٩٢٧ - طرفه في : ٣٥٩٢ ]

٢٩٢٨ - حدثني سعيد بن محمد حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح عن الأعرج قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا الترك ، صغار الأعين حمر الوجوه ، ذُلف الأنوف ، كأن وجوههم الحان المطرقة . ولا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا قوماً نالمهم الشعر »  
[ الحديث ٢٩٢٨ - أطرافه في : ٢٩٢٩ ، ٣٥٨٧ ، ٣٥٩٠ ، ٣٥٩١ ]

**قوله** (باب قتال الترك) اختلف في أصل الترك ، فقال الخطابي : هم بنو قنطوراء أمة كانت لابراهيم عليه السلام . وقال كراع : هم الديلم . ونعقب بانهم جنس من الترك ، وكذلك الغز . وقال أبو عمرو : هم من أولاد يافث وهم أجناس كثيرة . وقال وهب بن منبه ، هم بنو عم يأجوج ومأجوج ، لما بنى ذو القرنين السد كان بعض يأجوج ومأجوج غائبين فتركوا لم يدخلوا مع قومهم فسموا الترك . وقيل انهم من نسل تبع ، وقبل من ولد افريدون ابن سام بن نوح ، وقيل ابن يافث اصله ، وقيل ابن كرمي بن يافث . ذكر فيه حديثين أحدهما حديث عمرو بن تغلب بفتح المنة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ، والحسن هو البصري ، والاسناد كله بصريون .  
**قوله** ( من أشرار الساعة ) زاد الكشميني في أوله «ان» . **قوله** (ينتعلون نعال الشعر) ، هذا والحديث الذي بعده ظاهر في أن الذين ينتعلون الشعر غير الترك . وقد وقع للاسماعيلي من طريق محمد بن عباد قال : بلغني أن أصحاب بابك كانت نالمهم الشعر . قلت : بابك بموحدتين مفتوحتين وآخره كاف يقال له الحزبي بضم المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ، وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا المحرمات ، وقامت لهم شوكة كبيرة في أيام المأمون ، وغلبوا على كثير من بلاد العجم كطبرستان والري ، الى أن قتل بابك المذكور في أيام المعتصم ، وكان خروجه في سنة إحدى ومائتين أو قبلها ، وقتله في سنة اثنتين وعشرين . **قوله** ( الحان ) بالجيم وتشديد النون جمع حجن ، وقد تقدم ذكره قبل أبواب . والمطرقة التي ألبست الأطرقة من الجلود وهي الأغشية ، تقول طارقت بين النملين أى جعلت إحداها على الأخرى . وقال الهروي : هى التى أطرقت بالعصب أى ألبست به . نالهما حديث أبي هريرة في ذلك

#### ٩٦ - باب قتال الذين ينتعلون الشعر

٢٩٢٩ - **حدثنا** علي بن عبيد الله حدثنا سفيان قال الزُّهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا قوماً نالمهم الشعر ، ولا تقوم الساعة حتى تُقاتلوا قوماً كان وجوههم الحان المطرقة » . قال سفيان : وزاد فيه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية « صغار الأعين ، ذُلف الأنوف ، كأن وجوههم الحان المطرقة »  
**قوله** (باب قتال الذين ينتعلون الشعر) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور من وجه آخر . **قوله** (قال سفيان

وزاد فيه أبو الزناد) هو موصول بالإسناد المذكور، وأخطأ من زعم أنه معلق، وقد وصله الاسماعيل من طريق محمد بن عبادة عن سفيان بالاسنادين معا . قوله (رواية) هو عوض عن قوله «عن النبي ﷺ» ، وقد وقع عند الاسماعيل من طريق محمد بن عباد عن سفيان بلفظ «عن النبي ﷺ» ، ووقع في الباب الذي قبله من وجه آخر عن الأعرج بلفظ «قال رسول الله ﷺ» ، وزاد فيه «حر الوجه» ، ولم يذكر «صغار العين» ، وقوله «ذلف الانوف» ، أى صغارها ، والعرب تقول أملح النساء الذلف ، وقيل الذلف الاستواء في طرف الأنف ، وقيل قصر الأنف وانبطاحه ، وسيأتى بقية شرح هذا الحديث في علامات النبوة إن شاء الله تعالى

#### ٩٧ - باب من صف أصحابه عند الهزيمة ونزل عن دابته فاستنصر

٢٩٣٠ - **حدثنا** عمرو بن خالد الحراني **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعت للبراء - وسأله رجل : أكنتم فرزتم يا أبا حمارة يوم حنين - قال : لا والله ، ما ولى رسول الله ﷺ وألصقته خراج شبان أصحابه وخفأهم خسرأ ليس بسلاج ، فأتوا قوما رماة جمع حوازين وبنى نصر ، ما يكاد يسقط لهم سهم ، فرشقهم رشقا ما يكادون يخطئون ، فأقبلوا هنالك إلى النبي ﷺ وهو على بغلته البيضاء وابن عمه أبو سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب يقود به ، فنزل واستنصر ثم قال : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب . ثم صف أصحابه »

قوله ( باب من صف أصحابه عند الهزيمة ) أى صف من ثبت معه بعد هزيمة من انهزم . ذكر فيه حديث البراء في قصة حنين ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، ووقع في آخره «ثم صف أصحابه وذلك بعد أن نزل واستنصر ، والمراد بقوله واستنصر أى استنصر الله بعد أن رمى الكفار بالتراب ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى

#### ٩٨ - باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة

٢٩٣١ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى **حدثنا** هشام عن محمد عن عبيدة عن علي رضي الله عنه قال « لما كان يوم الأحزاب قال رسول الله ﷺ : ملأ الله بيوتهم وقبورهم نارا ، شذلونا عن صلاة الوسطى حين غابت الشمس »

[ الحديث ٢٩٣١ - أطرافه في : ٤١١ ، ٤٥٣ ، ٦٣٩٦ ]

٢٩٣٢ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن ابن ذكوان عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يدعو في القنوت : اللهم أنج مسلمة بن هشام ، اللهم أنج الوليد بن الوليد ، اللهم أنج عياش ابن أبي ربيعة ، اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم سين كسني يوسف

٢٩٣٣ -- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ ، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، مَرِيعَ الْحِسَابِ ، اللَّهُمَّ اهْزِمِ الْأَحْزَابَ ، اللَّهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ »

[ الحديث ٢٩٣٣ - أطرافه في : ٢٩٦٥ ، ٣٠٢٥ ، ٤١١٥ ، ٦٣٩٢ ، ٧٤٨٩ ]

٢٩٣٤ -- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي ظِلِّ الْكُعبَةِ ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَنَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَنَحَرَتْ جَزُورٌ بِنَاحِيَةِ مَكَّةَ فَأَرْسَلُوا الْخِزَانَةَ مِنْ سَلَاهَا وَطَرَحُوهُ عَلَيْهِ ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ فَأَلْقَتْهُ عَنْهُ ، فَقَالَ اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقْرِيشٍ ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقْرِيشٍ ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقْرِيشٍ ، لِأَبِي جَهْلٍ بْنِ دِشَامٍ وَعُقَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ ابْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَالِيدَ بْنَ عُتْبَةَ وَأَبِي بَنْدَةَ وَخَلْفَ عُقَيْبَةَ بْنِ أَبِي مُبَيْطٍ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ فِي قَلْبِ بَدْرٍ قَتَلُوا « قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ : وَنَسِيتُ السَّابِعَ . وَقَالَ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ « أُمِيَّةُ بْنُ خَلْفٍ » ، وَقَالَ شُعْبَةُ « أُمِيَّةُ أَوْ أُنَيْ » ، وَالصَّحِيحُ أُمِيَّةُ

٢٩٣٥ -- حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي مُبَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ الْيَهُودَ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكَ ، وَلَعْنَتُهُمْ . فَقَالَ : مَا لِكَ ؟ قَالَتْ : أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ فَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَتْ : وَعَلَيْكُمْ »

[ الحديث ٢٩٣٥ - أطرافه في : ٦٠٢٤ ، ٦٠٣٠ ، ٦٢٥٦ ، ٦٣٩٥ ، ٦٤٠١ ، ٦٩٢٧ ]

قَوْلُهُ ( بَابُ الدِّعَاءِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بِالْهَزِيمَةِ وَالزَّلْزَلَةِ ) ذَكَرَ فِيهِ خَمْسَةُ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ عَلِيٍّ ، لَمَّا كَانَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ ، الْحَدِيثُ . قَوْلُهُ ( عَنْ هِشَامٍ ) هُوَ الدِّسْتَوَانِي ، وَزَعَمَ الْأَصْبَلِيُّ أَنَّهُ ابْنُ حَسَّانٍ ، وَرَامَ بِذَلِكَ تَضْعِيفَ الْحَدِيثِ فَأَخْطَأَ مِنْ وَجْهِينَ ، وَتَجَاسَرَ الْكُفْرَانِيُّ فَقَالَ : الْمُنَاسِبُ أَنَّهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ . وَسَيَأْتِي شَرْحُ هَذَا الْحَدِيثِ مَسْتَوْفَى فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَفِيهِ الدِّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يَمْلَأَ اللَّهُ بَيْوتَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا ، وَابْسُ فِيهِ الدِّعَاءُ عَلَيْهِمْ بِالْهَزِيمَةِ ، لَكِنْ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ الزَّلْزَلَةِ لِأَنَّ فِي إِحْرَاقِ بَيْوتِهِمْ غَايَةَ الزَّلْزَلِ لِنَفْسِهِمْ . ثَانِيًا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الدِّعَاءِ فِي الْقَنُوتِ وَفِيهِ اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، وَدَخُولَهُ فِي التَّرْجُمَةِ بِطَرِيقِ الْعُمُومِ . لِأَنَّ شِدَّةَ الْوَطْأَةِ يَدْخُلُ تَحْتَهَا مَا تَرْجَمُ بِهِ ، فَالْمُرَادُ اشْدُدْ عَلَيْهِمُ الْبَأْسَ وَالْعُقُوبَةَ وَالْإِخْذَ الشَّدِيدَ . وَابْنُ ذَكْوَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْأَسْنَادِ هُوَ أَبُو الزُّنَادِ وَاسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي كِتَابِ الْوُتْرِ ، وَيَأْتِي شَرْحُهُ مَسْتَوْفَى فِي التَّفْسِيرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . ثَالِثًا حَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرْجَمُ لَهُ ، وَالْمُرَادُ الدِّعَاءُ عَلَيْهِمْ إِذَا انْزَعَمُوا أَنْ لَا يَسْتَقَرَّ لَهُمْ قَرَارٌ . وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : أَرَادَ أَنْ تَطْيِشَ عَمْرُسُ ، وَتَرْتَعِدَ أَفْدَامُهُمْ عِنْدَ الْإِقْلَافِ فَلَا يَثْبُتُوا . وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ زِيَادَةَ فِي هَذَا الدِّعَاءِ ، وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي بَابِ لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . رَابِعًا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي قِصَّةِ الْجَزُورِ الَّتِي نَحَرَتْ بِمَكَّةَ وَفِيهِ اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بَقْرِيشٍ ، وَفِيهِ مَا قَرَّرْتَهُ

في الحديث الثاني . قوله ( قال أبو إسحق ) هو بالاسناد المذكور ، وكأنه لما حدث سفيان بهذا الحديث كان نسي السابع . وقول المصنف د قال يوسف بن أبي إسحق عن أبي إسحق : أمية بن خاف ، وقال شعبة : أمية أو أبي ، والصحيح أمية ، أراد بذلك أن أبا إسحق حدث به مرة فقال أبي بن خلف وهذه رواية سفيان وهو الثوري هنا ، وحدث به أخرى فقال أمية وهي رواية شعبة وحدث به أخرى فشك فيه . ويوسف المذكور هو ابن إسحق ابن أبي إسحق نسبة إلى جده ، وقد وصل المصنف حديثه بطوله في الطهارة ، وطريق شعبة وصلها المؤلف أيضا في كتاب المبعث ، وقد بينت في الطهارة أن إسرائيل روى عن أبي إسحق هذا الحديث فسمى السابع وذكرت ما فيه من البحث . خامسها حديث عائشة في قصة اليهود وفيه د فلم تسمى ماقلت وعليكم ، وكأنه أشار إلى ماورد في بعض طرقه في آخره د يستجاب لنا فيهم ولا يستجاب لهم فينا ، وقد ذكرها الاسماعيلي هنا من الوجه الذي أخرجه البخاري ، ففيه مشروعية الدعاء على المشركين ولو خشي الداعي أنهم يدعون عليه ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

## ٩٩ - باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب ؟

٢٩٣٦ - **حدثنا** أسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره د أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر وقال : فان توليت فان عليك إنهم الأريسيين ه [ الحديث ٢٩٣٦ - طرقة في : ٢٩٤٠ ]

**قوله** ( باب هل يرشد المسلم أهل الكتاب أو يعلمهم الكتاب ) المراد بالكتاب الأول التوراة والانجيل ، وبالكتاب الثاني ما هو أعم منهما ومن القرآن وغير ذلك . وأورد فيه طرفا من حديث ابن عباس في شأن هرقل ، وقد ذكره بعد بابين من وجه آخر عن ابن شهاب بطوله ؛ واسحق شيخه فيه هو ابن منصور ، وهذه الطريق أهملها المزي في الاطراف وإرشادهم منه ظاهر ، وأما تعليمهم الكتاب فكأنه استنبطه من كونه كتب اليهم بعض القرآن بالعربية وكأنه سألهم على تعليمه إذ لا يقرءونه حتى يترجم لهم ولا يترجم لهم حتى يعرف المترجم كيفية استخراجهم ، وهذه المسألة مما اختلف فيه السلف فمنع مالك من تعليم الكافر القرآن ، ورخص أبو حنيفة ، واختلف قول الشافعي . والذي يظهر أن الراجح التفصيل بين من يرجي منه الرغبة في الدين والدخول فيه مع الأمن منه أن يتسلط بذلك إلى الطعن فيه ، وبين من يتحقق أن ذلك لا ينجع فيه أو يظن أنه يتوصل بذلك إلى الطعن في الدين والله أعلم . ويفرق أيضا بين القليل منه والكثير كما تقدم في أوائل كتاب الحيض

## ١٠٠ - باب الدعاء للمشركين بأهلدى أيتا لفهم

٢٩٣٧ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه د قد رم طفيل بن عمرو الدؤبي وأصحابه على النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله إن دوسا عصت وأبت ،

قَدْ دَعَا اللَّهُ عَلَيْهَا ، فَقِيلَ : هَلَكْتَ دَوْسٌ . قَالَ : اللَّهُمَّ اهْدِ دَوْسًا وَائْتِ بِهِمْ »  
[ الحديث ٢٩٣٧ - طريقه في : ٣٩٢ ، ٦٢٩٧ ]

قوله ( باب الدعاء للشركين بالهدى ليتألفهم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قدوم الطفيل بن عمرو الدوسي وقول النبي ﷺ : « اللهم اهْدِ دَوْسًا » وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقوله « ليتألفهم » من تفقه المصنف إشارة منه إلى الفرق بين المقامين ، وأنه ﷺ كان تارة يدعو عليهم وتارة يدعو لهم ، فالحالة الأولى حيث تشتد شوكتهم ويكثر أذاهم كما تقدم في الأحاديث التي قبل هذا باب ، والحالة الثانية حيث تؤمن غائلتهم ويرجى تألفهم كما في قصة دوس وسيأتي شرح الحديث المذكور في المغازي إن شاء الله تعالى

## ١٠١ - باب دعوة اليهود والنصارى ، وعلى ما يقاتلون عليه ؟

وما كتب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر ، والدعوة قبل القتال

٢٩٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « لَمَّا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الرُّومِ قِيلَ لَهُ : إِنَّهُمْ لَا يَفْقَهُونَ كِتَابًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَخْنُومًا ، فَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، فَكَانُوا أَنْظَرُوا إِلَى بَيَاضِهِ فِي يَدِهِ ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ »

٢٩٣٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى . فَلَمَّا قَرَأَهُ كِسْرَى خَرَّ قَهْقَرَةً ، فَحَسِبْتُ أَنْ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ : فَدَعَا عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُزَقُّوا كُلُّ مَزَقٍ »

قوله ( باب دعوة اليهود والنصارى ) أي إلى الإسلام ، وقوله ( وعلى ما يقاتلون ) إشارة إلى أن ما ذكر في الباب الذي بعده عن علي حيث قال « تقاتلوهم حتى يهتدوا » وفيه أمره ﷺ له بالنزول بساحتهم ثم دعائهم إلى الإسلام ثم القتال ، ووجه أخذه من حديث الباب أنه ﷺ كتب إلى الروم يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يتوجه إلى مقاتلتهم . قوله ( وما كتب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر ) قد ذكر ذلك في الباب مسنداً ، وقوله والدعوة قبل القتال كأنه يشير إلى حديث ابن عون في إغارة النبي ﷺ على بني المصطلق على غرة ، وهو متخرج عنده في كتاب الفتن وهو محمول عند من يقول باشتراط الدعاء قبل القتال على أنه بلغتهم الدعوة ، وهي مسألة خلافية : فذهب طائفة منهم عمر بن عبد العزيز إلى اشتراط الدعاء إلى الإسلام قبل القتال ، وذهب الأكثر إلى أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الإسلام ، فإن وجد من لم تبلغه الدعوة لم يقاتل حتى يدعى ، نص عليه الشافعي . وقال مالك : من قربت داره قوتل بغير دعوة لاشتهار الإسلام ، ومن بعدت داره فالدعوة أقطع للشك . وروى سعيد بن منصور بأسناد صحيح عن أبي عثمان النهدي أحد كبار التابعين قال : كننا ندعو وندع . قلت : وهو منزل على الحاليين



المتقدمين . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث أنس في اتخاذ الخاتم ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب اللباس . ثانيهما حديث ابن عباس « أن النبي ﷺ بعث كتابه إلى كسرى ، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي وفيه أن المبعوث به كان عبد الله بن حذافة السهمي ، ونذكر هناك ما يتعلق بكسرى وما المراد بعظيم البحرين . وفي الحديث الدعاء إلى الإسلام بالكلام والكتابة وأن الكتابة تقوم مقام النطق . وفيه إرشاد المسلم إلى الكافر ، وإن العادة جرت بين الملوك بترك قتل الرسل ولهذا مزق كسرى الكتاب ولم يتعرض للرسول

١٠٢ - باب دعاء النبي ﷺ للناس إلى الإسلام والنبوة ، وأن لا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله . وقوله تعالى [ ٧٩ آل عمران ] : ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُفَوِّتَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ ﴾ إلى آخر الآية

٢٩٤٠ - حديث إبراهيم بن حمزة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه أخبره « أن رسول الله ﷺ كتب إلى قيصر يدعو إلى الإسلام ، وبعث بكتابه إليه مع دحية الكلبي ، وأمره رسول الله ﷺ أن يدهمه إلى عظيم بصرى ليدهمه إلى قيصر ، وكان قيصر لما كشف الله عنه جنود فارس مشى من حصص إلى إلبلاء شكرًا لما أبلاه الله ، فلما جاء قيصر كتاب رسول الله ﷺ قال حين قرأه : الترسوا لي هاهنا أحدًا من قومي لأنسلم عن رسول الله ﷺ »

٢٩٤١ - قال ابن عباس : فأخبرني أبو سفيان بن حرب أنه كان بالشام في رجال من قریش قد مروا بتجار في المدقة التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين كفار قریش . قال أبو سفيان : فوجدنا رسول قيصر ببعض الشام ، فانطلق بي وأصحابي حتى قدمنا إلبلاء ، فأدخلنا عليه ، فاذا هو جالس في مجلس مذكور وعليه التاج ، وإذا حوله عظام الرثوم . فقال لترجمانه : سلهم أيهم أقرب نسبًا إلى هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ قال أبو سفيان : فقلت أنا أقرب بهم إليه نسبًا . قال : ما قرابة ما بينك وبينه ؟ فقلت هو ابن عم . وليس في الركب يومئذ أحد من بني عبد مناف غيري . فقال قيصر : أذنوه . وأمر بأصحابي فجعلوا خلف ظهري عند كتفي . ثم قال لترجمانه : قل لأصحابي إني سألت هذا الرجل عن الذي يزعم أنه نبي ، فإن كذب فسكذبوه . قال أبو سفيان : والله لولا الحياء يومئذ من أن يأتروا أصحابي عني الكذب لكذبته حين سألت عنه ، ولما كنتي استحييت أن يأتروا الكذب عني فصداقته . ثم قال لترجمانه : قل له كيف نسب هذا الرجل فيكم ؟ قلت : هو فينا ذو نسب . قال : فهل قال هذا القول أحد منكم قبله ؟ قلت : لا . فقال : كنتم تتهمونوه على الكذب قبل أن يقول ما قال ؟ قلت : لا . قال : فهل كان من آبائكم من ملك ؟ قلت : لا . قال : فأشرف

الناسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ ؟ قُلْتُ : بَلِ ضَعُفَاؤُهُمْ . قَالَ : فَيَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ ؟ قُلْتُ : بَلِ يَزِيدُونَ . قَالَ :  
فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : فَهَلْ يَفْدِرُ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَنَحْنُ الْآنَ  
مِنْهُ فِي مَدَّةٍ نَحْنُ نَخَافُ أَنْ يَفْدِرَ . قَالَ أَبُو سَفْيَانَ : وَلَمْ يُمَكِّنِي مَكَّةُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهَا شَيْئًا أَنْتَقَصَهُ بِهِ - لَا أَخَافُ  
أَنْ نَوُزَرَ عَنِّي - غَيْرُهَا . قَالَ : فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ أَوْ قَاتَلَكُمْ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَكَيْفَ كَانَتْ حَرْبُهُ وَحَرْبُكُمْ ؟  
قُلْتُ : دُولًا وَسُجَالًا : يُدَالُ عَلَيْنَا الْمَرَّةُ وَتُدَالُ عَلَيْهِ الْأُخْرَى . قَالَ : فَإِذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ ؟ قَالَ : يَا مَسْرُئَانُ أَنْ  
تَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا ، وَبَيْنَمَا نَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ ، وَالصَّدَقَةِ ، وَالْعَفَافِ ،  
وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ . فَقَالَ لَتَرْجَانِهِ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ لَهُ : قُلْ لَهُ لِمَ سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فِيكُمْ ،  
فَزَعَمْتَ أَنَّهُ ذُو نَسَبٍ ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبٍ قَوْمِيهَا . وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا  
الْقَوْلَ قَبْلَهُ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ لَوْ كَانَ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ قُلْتُ رَجُلًا يَأْتِمُرُ بِقَوْلٍ قَدْ قِيلَ  
قَبْلَهُ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ كُنْتُمْ تَتَّبِعُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعَ  
السَّكْذِبَ عَلَى النَّاسِ وَبِالْكَذِبِ عَلَى اللَّهِ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا ، فَقُلْتُ لَوْ كَانَ  
مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ قُلْتُ يَطْلُبُ مُلَاتِ آبَائِهِ . وَسَأَلْتُكَ أَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ ضَعُفَاؤُهُمْ  
أَتَّبِعُونَهُ ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ  
حَتَّى يَتِمَّ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةً لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا ، فَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ  
تُخْلِطُ بِشَائِئِهِ الْقُلُوبُ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ . وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَفْدِرُ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا يَفْدِرُونَ .  
وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ وَقَاتَلَكُمْ ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ قَدْ فَعَلَ ، وَأَنْ حَرْبَكُمْ وَحَرْبَهُ تَسْكُونُ دُولًا ، وَيُدَالُ عَلَيْكُمْ  
الْمَرَّةُ وَتُدَالُونَ عَلَيْهِ الْأُخْرَى ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ وَتَسْكُونُ لَهَا الْعَاقِبَةُ . وَسَأَلْتُكَ بِمَاذَا يَأْمُرُكُمْ ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ  
يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبَيْنَمَا كُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ ، وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ ، وَالصَّدَقِ  
وَالْعَفَافِ ، وَالْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ ، وَأَدَاءِ الْأَمَانَةِ . قَالَ : وَهَذِهِ صِفَةُ نَبِيِّ قَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ ، وَلَسْتُ لَمْ أَعْلَمْ أَنَّهُ  
مِنْكُمْ ، وَإِنْ يَكُ مَا قُلْتَ حَقًّا فَيُوشِكُ أَنْ يَمْلِكَ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ ، وَلَوْ أَرَجَوْتُ أَنْ أَخْلَصَ إِلَيْهِ لَتَجَبَّسْتُ  
إِقَامَهُ ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَفَسَلْتُ قَدَمَيْهِ . قَالَ أَبُو سَفْيَانَ : ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ فِيهِ :  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى هِرَ قُلْ عَظِيمِ الرُّومِ . سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى . أَمَّا  
بَعْدُ فَأَنَا أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ ، أَسْلِمْتَ تَسْلِمًا ، وَأَسْلِمْتَ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ لَأْتِمُرُ

الأريسيين ﴿ ويا أهل الكتاب اتعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا نُشرك به شيئاً ، ولا يخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله . فان تَوَلَّوْا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون ﴾ [ ٦٤ آل عمران ] . قال أبو سفيان : فلما أن قضى مقالته علت أصوات الذين حوله من عثماء الروم وكثر أنظرهم ، فلا أدري ماذا قالوا . وأسر بنا فأخرجنا . فلما أن خرجت مع أصحابي وخلصت بهم فنت لهم : لقد أسر أمر ابن أبي كبشة ، هذا ملك بني الأصغر يخافه . قال أبو سفيان : والله ما زلت ذليلاً مستيقناً بأن أسره سيظهر ، حتى أدخل الله قلوبنا للإسلام وأنا كاره .

٢٩٤٢ - حدثنا عبد الله بن مسلمة القصبى حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد رضى الله عنه « سمع النبي ﷺ يقول يوم خيبر : لأعطين الراية رجلاً يفتح الله على يديه ، فقاموا يرجون لذلك أبهم يعطى ، فقدموا وكلهم يرجو أن يعطى ، فقال : أين على ؟ فقيل : بشنكى عيذيه ، فأمر فدعى له فبصق في عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء ، فقال : أعانتم حتى يكونوا مثلنا . فقال : على رسلك حتى تنزل بساحتهم . ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم ، فوالله لأن يهدي بك رجلاً واحداً خير لك من حجر النعم .

[ الحديث ٢٩٤٢ - أطرافه في : ٣٠٠٩ ، ٣٧٠١ ، ٤٢١٠ ]

٢٩٤٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال سمعت أنساً رضى الله عنه يقول « كان رسول الله ﷺ إذا غزا قوماً لم يُغز حتى يصبح ، فان سمع أذاناً أمسك ، وإن لم يسمع أذاناً أغار بعد ما يصبح . فنزلنا خيبر ليلاً »

٢٩٤٤ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضى الله عنه « ان النبي ﷺ كان إذا غزا بنا . . . »

٢٩٤٥ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن حميد عن أنس رضى الله عنه « ان النبي ﷺ خرج إلى خيبر فجاءها ليلاً . وكان إذا جاء قوماً لبلى لا يُغير عليهم حتى يصبح . فلما أصبح خرجت يهود بمساحيم ومكائيلهم ، فلما رأوه قالوا : محمد والنجس . فقال النبي ﷺ : الله أكبر ، خرجت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين »

٢٩٤٦ - حدثنا أبو اليانة أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى

الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَنَقَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي نَفْسُهُ وَمَالُهُ إِلَّا بِحَبَّةٍ ، وَحَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ » رواه عمرُ وابنُ عمرَ عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب دعاء النبي ﷺ الناس إلى الاسلام والنبوة وان لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله ، وقوله تعالى ( ما كان لبشر أن يؤتیه الله الكتاب ) الآية ) أورد فيه أحاديث : أحدها حديث ابن عباس في كتاب النبي ﷺ إلى قيصر ، وفيه حديث عن أبي سفيان بن حرب وقد تقدم بطوله في بدء الوحى والكلام عليه مستوفى ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، ويأتى شيء من الكلام عليه في تفسير سورة آل عمران إن شاء الله تعالى . وأما قوله تعالى ( ما كان لبشر ) فالمراد من الآية الإنكار على من قال ( كونوا عبادا لى من دون الله ) ومثامها قوله تعالى ( يا عيسى بن مريم أأنت قلت للناس ) الآية ، وقوله تعالى ( اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ) الآية . ثانيا حديث سهل بن سعد في إعطاء على الراية يوم خيبر ، وسيأتى شرحه في المغازى ، والغرض منه قوله « ثم ادعهم إلى الاسلام » . ثالثا حديث أنس في ترك الإغارة على من سمع منهم الأذان ، ذكره من وجهين ، وسيأتى وشرحه في غزوة خيبر أيضا ، وهو دال على جواز قتال من بلغته الدعوة بغير دعوة ، فيجمع بينه وبين حديث سهل الذى قبله بان الدعوة مستحبة لا شرط . وفيه دلالة على الحكم بالدليل لكونه كف عن القتال بمجرد سماع الأذان ، وفيه الأخذ بالأحوط في أمر الدماء لأنه كف عنهم في تلك الحالة مع احتمال أن لا يكون ذلك على الحقيقة ، ووقع هنا « فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساحيقهم ، ووقع في رواية حماد بن سلمة عن أنس عند مسلم « فأتيناهم حين بزغت الشمس ، ويجمع بأنهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا فصلوا فتوجهوا ، وأجرى النبي ﷺ فرسه حينئذ في زقاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس . رابعا حديث أبي هريرة « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له أولا حيث قال « وعلام تفاؤلون » وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في الكلام على حديث ابن عمر ، اسكن في حديث ابن عمر زيادة إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وقد وردت الأحاديث بذلك زائدا بعضها على بعض ، ففي حديث أبي هريرة الاختصار على قول لا إله إلا الله ، وفي حديثه من وجه آخر عند مسلم « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وإن محمدا رسول الله ، وفي حديث ابن عمر ما ذكرت ، وفي حديث أنس الماضي في أبواب القبلة « فاذا صلوا واستقبلوا وأكلوا ذبيحتنا » قال الطبري وغيره : أما الأول فقال في حالة قتاله لأهل الاوثان الذين لا يقرون بالتوحيد ، وأما الثاني فقال في حالة قتال أهل الكتاب الذين يعترفون بالتوحيد ويجدون نبوته عموما أو خصوصا . وأما الثالث ففيه الإشارة إلى أن من دخل في الاسلام وشهد بالتوحيد وبالنبوة ولم يعمل بالطاعات أن حكمهم أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في أبواب القبلة . قوله ( رواه عمر وابن عمر عن النبي ﷺ ) أى مثل حديث أبي هريرة ، أما رواية عمر فوصلها المؤلف في الزكاة ، وأما رواية ابن عمر فوصلها المؤلف في الإيمان

١٠٣ - باب من أراد غزوة فودى بغيرها ، ومن أحب الخروج يوم الخميس

٢٩٤٧ - حديث يحيى بن بكير حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الرحمن بن

عبد الله بن كعب رضي الله عنه - وكان قائد كعب من بني - قال « سمعت كعب بن مالك حين تخلف عن رسول الله ﷺ ، ولم يكن رسول الله ﷺ يريد غزوة إلا ورى غيرها ،

٢٩٤٨ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال : أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعت كعب بن مالك رضي الله عنه : يقول « كان رسول الله ﷺ فلما يريد غزوة يغزوها إلا ورى غيرها ، حتى كانت غزوة تبوك فذهاها رسول الله ﷺ في حر شديد ، واستقبل سفراً جيداً ومغازاً واستقبل غزوة عدو كثير ، فحلى للمسلمين أمره ليتأهبوا أهبة عدوهم ، وأخبرهم بوجه الذي يريد »

٢٩٤٩ - وعن يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك رضي الله عنه كان يقول « قلما كان رسول الله ﷺ يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس ،

٢٩٥٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج يوم الخميس في غزوة تبوك ، وكان يحب أن يخرج يوم الخميس »

**قوله** ( باب من أراد غزوة فوري غيرها ، ومن أحب الخروج الى السفر يوم الخميس ) أما الجملة الاولى فعني « وري » ستر وتستر في اظهار شيء مع ارادة غيره ، وأصله من الوري بفتح ثم سكون وهو ما يجعل وراء الانسان لان من وري بشيء كأنه جعله وراءه ، وقيل هو في الحرب أخذ العدو على غرة ، وقيدته السيراني في شرح سبويه بالهمزة قال : وأصحاب الحديث لم يضبطوا فيه الهمز وكأناهم سهلوا . وأما الخروج يوم الخميس فلهل سببه ما روى من قوله ﷺ « بورك لامي في بكورها يوم الخميس ، وهو حديث ضعيف أخرجه الطبراني من حديث زبيط بنون وموحدة مصنف ابن شريط بفتح المعجمة أوله . وكونه ﷺ كان يحب الخروج يوم الخميس لا يستلزم المواظبة عليه لقيام مانع منه ، وسيأتي بعد باب أنه خرج في بعض أسفاره يوم السبت . ثم أورد المصنف أطرافاً من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة غزوة تبوك ظاهرة فيما ترجم له ، وروى سعيد بن منصور عن مهدي بن سيمون عن واصل مولى أبي عتبة قال « بلغني أن النبي ﷺ كان إذا سافر أحب أن يخرج يوم الخميس » . وقوله في الطريق الثانية « وعن يونس عن الزهري » هو موصول بالاسناد الاول عن عبد الله وهو ابن المبارك عن يونس ، وهم من زعم أن الطريق الثانية معلقة ، وقد أخرجه الاسماعيل بن وجه آخر عن ابن المبارك عن يونس بالحديثين جميعاً بالوجهين ، نعم توقف الدارقطني في هذه الرواية التي وقع فيها التصريح بسامع عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ابن مالك من جده ، وقد أوضحت ذلك في المقدمة . والحاصل أن رواية الزهري للجملة الأولى هي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، وروايته للجملة الثانية المتعلقة بيوم الخميس هي عن عمه عبد الرحمن بن كعب بن مالك ،

وقد سمع الزهري منهما جميعا ، وحدث يونس عنه بالحديثين مفصلا ، وأراد البخاري بذلك دفع الوهم واللبس عن  
يظن فيه اختلافا ، وسيأتي مزيد بسط لذلك في المغازي إن شاء الله تعالى

### ١٠٤ - باب الخروج بعد الظهر

٢٩٥١ - **حَدَّثَنَا** صُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ الظُّهْرَ أَرْبَعًا ، وَالْعَصْرَ بِذِي الْحَلِيفَةِ رَكْعَتَيْنِ ، وَصَلَّوْهُنَّ بِمَا جِئَا «  
**قوله** ( باب الخروج بعد الظهر ) ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم في الحج ، وكأناه أوردته إشارة إلى أن قوله  
ﷺ « بورك لامتى في بكورها ، لا يمنع جواز التصرف في غير وقت البكور ، وإنما خص البكور بالبركة لكونه  
وقت النشاط ، وحديث « بورك لامتى في بكورها ، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث صخر الغامدي  
بالعين المعجمة ، وقد اعتنى بعض الحفاظ بجمع طرقه فبلغ عدد من جاء عنه من الصحابة نحو العشرين نفما

### ١٠٥ - باب الخروج آخر الشهر

وقال كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما « أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ خَمْسَ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ  
وَقَدِمَ مَكَّةَ لِأَرْبَعِ لَيَالٍ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ،

٢٩٥٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا  
سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَالٍ بَقَيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ وَلَا نَرَى إِلَّا  
الْحَجَّ ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ هَدًى إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَمِعَ بَيْنَ الْعَصَا وَالزُّوْرَةِ  
أَنْ يَحِلَّ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَدَخِلَ عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ ، فَقُلْتُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : نَحْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ  
أَزْوَاجِهِ . قَالَ يَحْيَى : فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِقَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : أَتَيْتُكَ وَاللَّهِ بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ

**قوله** ( باب الخروج آخر الشهر ) أى ردا على من كره ذلك من طريق الطيرة ، وقد نقل ابن بطال أن  
أهل الجاهلية كانوا يتحرون أوائل الشهور للأعمال ، ويكرهون التصرف في محاق القمر . **قوله** ( وقال كريب عن  
ابن عباس رضي الله عنهما : انطلق النبي ﷺ من المدينة خمس بقين ) هو طرف من حديث وصله المصنف في الحج .  
ثم أورد حديث حمرة عن عائشة في ذلك ، وقد مضى الكلام عليهما في كتاب الحج ، وفيه استبعاد النصيح في  
التاريخ وهو مدام في النصف الأول من الشهر يؤرخ بما خلا ، وإذا دخل النصف الثاني يؤرخ بما بقي . وقد استشكل  
قول ابن عباس وعائشة « انه خرج خمس بقين ، لأن ذا الحجة كان أوله الخمس للانتماء على أن الوقفة كانت الجمعة  
فيلزم من ذلك أن يكون خرج يوم الجمعة ، ولا يصح ذلك لقول أنس في الحديث الذي قبله « انه ﷺ صَلَّى بِالْمَدِينَةِ  
الظُّهْرَ أَرْبَعًا ثُمَّ خَرَجَ » وأجيب بأن الخروج كان يوم السبت ، وإنما قال الصحابة « خمس بقين » بناء على العدد ،  
لأن ذا القعدة كان أوله الأربعاء فانفق أن جاء ناقصا ، فجاء أول ذى الحجة الخميس ، فظهر أن الذي كان بقى من الشهر

أربع لآخس، كذا أجاب به جمع من العلماء، ويحتمل أن يكون الذي قال لخس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى طابقي لأن التأهب وقع في أوله وإن انفق التأخير إلى أن صليت الظهر، فكأنهم لما تأهبوا باتوا ليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر. والله أعلم

### ١٠٦ - باب الخروج في رمضان

٢٩٥٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال حدثني الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «خرج النبي ﷺ في رمضان فصام حتى بلغ الكديد أفطر» قال سفيان: قال الزهري أخبرني عبيد الله عن ابن عباس . . . وساق الحديث قوله (باب الخروج في رمضان) ذكر فيه حديث ابن عباس في ذلك، وقد مضى شرحه في كتاب الصيام، وأراد به رفع وهم من يتوهم كراهة ذلك

### ١٠٧ - باب التوديع

٢٩٥٤ - وقال ابن وهب أخبرني عمرو عن بكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال لنا: إن أقيم فلاناً وفلاناً - لرجلين من قريش شهما - فخرجوا بالنار. قال: ثم أتيناها فودعنا حين أردنا الخروج فقال: إني كنت أمتركم أن تخرجوا فلاناً وفلاناً بالنار، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فان أخذتموها فاقنلوهما»

[الحديث ٢٩٥٤ - طرفه في: ٣٠١٦]

قوله (باب التوديع) عند السفر أي أهم من أن يكون من المسافرين للقيم أو عكسه، وحديث الباب ظاهر الأول، ويؤخذ الثاني منه بطريق الأولى، وهو الأكثر في الوقوع. قوله (وقال ابن وهب الخ) وصله النسائي والاسماعيل من طريقه، وسيأتي موصولاً للبصنف من وجه آخر ويأتي شرحه هناك بعد اثنين وأربعين باباً، وفيه تسمية من أبيهم في هذا

### ١٠٨ - باب السمع والطاعة للإمام

٢٩٥٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ. و**حدثنا** محمد بن صباح **حدثنا** إسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال «السمع والطاعة حق، ما لم يؤمر بمفسدة، فإذا أيسر بمفسدة فلا سمع ولا طاعة»

[الحديث ٢٩٥٥ - طرفه في: ٧١٤٤]

قوله (باب السمع والطاعة للإمام) زاد في رواية الكشميني ما لم يأمر بمفسدة، والإطلاق محمول عليه كما هو

في نص الحديث . ثم ساق حديث ابن عمر في ذلك من وجهين ، وساقه على لفظ الرواية الثانية ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى ، وساقه هنا بلفظ الرواية الاولى ، وقيد الترجمة هناك بما وقع هنا في رواية الكشميني ، وقوله « فلا سمع ولا طاعة » بالفتح فيهما ، والمراد في الحقيقة الشرعية لا الوجودية

### ١٠٩ - باب يُقَاتِلُ مِنْ وراء الإمام ، وَيُتَّقَى بِهِ

٢٩٥٦ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شعيب** **حدثنا أبو الزناد** أن **الأعرج** **حدثه** أنه سمع **أبا هريرة** رضي الله عنه أنه سمع **رسول الله ﷺ** يقول « نحن الآخرون السابقون »

٢٩٥٧ - وبهذا الإسناد « من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله . ومن يطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعصى الأمير فقد عصاني . وإنما الإمام جنة يُقَاتِلُ مِنْ وراءه ، وَيُتَّقَى بِهِ . فان أمرًا يتقوى الله وعدلًا فان له بذلك أجرًا ، وإن قال بغيره فان عليه منه »

[ الحديث ٢٩٥٧ - طريقه في : ٧١٣٧ ]

**قوله** ( باب يقاتل من وراء الإمام ويتقى به ) يقاتل بفتح المثناة ، ولم يزد البخاري على لفظ الحديث . والمراد به المقاتلة للدفع عن الإمام ، سواء كان ذلك من خلفه حقيقة أو قدامه ، ووراء يطلق على المعنيين . **قوله** ( نحن الآخرون السابقون ) وبهذا الاسناد « من أطاعني فقد أطاع الله ، الحديث ، الجملة الاولى طرف من حديث سبق بيانه في كتاب الجمعة ، وسبق في الطهارة أن عاذته في إيراد هذه النسخة - وهي شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - أن يصدر بأول حديث فيها ويطلب الباقي عليه لكونه سمعها هكذا ، وإن مسلمًا في نسخة معمر عن همام عن أبي هريرة سلك طريقًا نحو هذه ، فانه يقول في أول كل حديث منها : فذكر أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ كيت وكيت . وتكلف ابن المنير فقال : وجه مطابقة الترجمة لقوله « نحن الآخرون السابقون » الإشارة إلى أنه الامام وأنه يجب على كل أحد أن يقاتل عنه وينصره ، لانه وإن تأخر في الزمان لسكنه متقدم في أخذ العهد على كل من تقدمه أنه إن أدرك زمانه أن يؤمن به وينصره ، فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فتناسب ذلك قوله « يقاتل من وراءه لانه أهم من أن يراد بها الخلف أو الامام . وقوله فيه « وإن قال بغيره فان عليه منه ، كذا هنا ، قيل استعمل القول بمعنى الفعل حيث قال « فان قال بغيره ، كذا قال بعض الشراح ، وليس بظاهر فانه قسم قوله « فان أمر » فيحمل على أن المراد وان أمر ، والتعبير عن الأمر بانقول لا إشكال فيه . وقيل معنى « قال ، هنا حكم ، ثم قيل لانه مشتق من القيل بفتح القاف وسكون التحتانية وهو الملك الذي ينفذ حكمه بلفظ حير ، وقوله « فان عليه منه ، أي وزرا وحذف في هذه الرواية على طريق الاكتفاء لدلالة مقابلة عليه ، وقد ثبت في غير هذه الرواية كما سيأتي إن شاء الله تعالى . ويحتمل أن يكون « من » في قوله « فان عليه منه ، تبعيضية ، أي فان عليه بعض ما يقول ، وفي رواية أبي زيد المروزي « منه » بضم الميم وتشديد النون بعدما هاء تأنيث ، وهو تصحيف بلا ريب ، وبالأول جزم أبو ذر . وقوله « إنما الامام جنة » بضم الجيم أي ستره ، لانه يمنع العدو من أذى المسلمين ويكف أذى بعضهم عن بعض ، والمراد بالامام كل قائم بأمور الناس والله أعلم . وسيأتي بقية شرحه في كتاب الاحكام



١١٠ - باب البيعة في الحرب أن لا يفروا ، وقال بعضهم : على الموت

لقول الله عز وجل [ ١٨ الفتح ] : ( لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة )

٢٩٥٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع قال : قال ابن عمر رضي الله عنهما رجعتا من العام المقبل ، فاجتمع منا اثنان على الشجرة التي بآيتنا تحتها ، كانت رحمة من الله . فسألنا نافع : على أي شيء بآيعهم ، على الموت ؟ قال : لا ، بل بآيعهم على الصبر .

٢٩٥٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب **حدثنا** عمرو بن يحيى عن عطاء بن ريم عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه قال « لما كان زمن الحرّة أتاه آت فقال له : إن ابن حنظلة يبايع الناس على الموت . فقال : لا أبايع على هذا أحدًا بعد رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٢٩٥٩ - طرفه في : ٤١٦٧ ]

٢٩٦٠ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم **حدثنا** يزيد بن أبي عبيد عن مسلمة رضي الله عنه قال « بايعت النبي ﷺ ثم عدلت إلى ظل شجرة ، فلما خف الناس قال : يا ابن الأكوع ألا تبايع ؟ قال قلت : قد بايعت يا رسول الله ، قال : وأيضا . فبايعته الثانية . فقلت له : يا أبا مسلم ، على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ ؟ قال : على الموت »

[ الحديث ٢٩٦٠ - أطرافه في : ٤١٦٩ ، ٧٢٠٦ ، ٧٢٠٨ ]

٢٩٦١ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن حميد قال سمعت أنسًا رضي الله عنه يقول : كانت الأنصار يوم ألتفدق تقول :

نحن الذين بآيعوا محمداً على الجهاد ماحيينا أبداً

فأجابهم النبي ﷺ فقال : اللهم لا تعيش إلا تعيش الآخرة ، فأكرم الأنصار والمهاجر .

٢٩٦٢ ، ٢٩٦٣ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **سمع** محمد بن فضال عن عامر عن أبي عثمان عن مجاشع رضي الله عنه قال « أتيت النبي ﷺ أنا وأخي فقلت : بآيعنا على الهجرة ، فقال : مَضَتِ الهجرة لأهلها . فقلت : علام تبايعنا ؟ قال : على الإسلام والجهاد »

[ الحديث ٢٩٦٢ - أطرافه في : ٤٣٠٥ ، ٤٣٠٧ ]

[ الحديث ٢٩٦٣ - أطرافه في : ٣٠٧٩ ، ٤٣٠٦ ، ٤٣٠٨ ]

قوله ( باب البيعة في الحرب على أن لا يفروا ، وقال بعضهم على الموت ) كأنه أشار إلى أن لانتافي بين

الروایتین لاحتمال أن يكون ذلك في مقامين ، أو أحدهما يستلزم الآخر . **قوله** ( لقوله تعالى ﴿ لقد رضي الله عن المؤمنين ﴾ الآية ) قال ابن المنير : أشار البخاري بالاستدلال بالآية إلى أنهم بايعوا على الصبر ، ووجه أخذه منها قوله تعالى ﴿ فعمل ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم ﴾ والسكينة الطمأنينة في موقف الحرب ، فدل ذلك على أنهم اضطربوا في قلوبهم أن لا يفرّوا فأعانهم على ذلك ، وتعقب بأن البخاري إنما ذكر الآية عقب القول بالصامر إلى أن المبايعة وقعت على الموت ، ووجه انتزاع ذلك منها أن المبايعة فيها مطلقة ، وقد أخبر سلمة بن الأكوع - وهو ممن بايع تحت الشجرة - أنه بايع على الموت ، فدل ذلك على أنه لا تنافي بين قولهم بايعوه على الموت وعلى هدم الفرار ، لأن المراد بالمبايعة على الموت أن لا يفرّوا ولو ماتوا ، وليس المراد أن يقع الموت ولا بد ، وهو الذي أنكره نافع وعدل إلى قوله « بل بايعهم على الصبر ، أي على الثبات وعدم الفرار سواء أفضى بهم ذلك إلى الموت أم لا ، والله أعلم . وسيأتي في المغازي موافقة المسيب بن حزن - والد سعيد - لابن عمر على خفاء الشجرة ، وبيان الحكمة في ذلك وهو أن لا يحصل بها القتتان لما وقع تحتها من الخير ، فلو بقيت لما أمن تعظيم بعض الجهال لها حتى ربما أفضى بهم إلى اعتقاد أن لها قوة نفع أو ضرر كما نراه الآن مشاهدا فيما هو دونها ، وإلى ذلك أشار ابن عمر بقوله « كانت رحمة من الله ، أي كان خفاؤها عليهم بعد ذلك رحمة من الله تعالى . ويحتمل أن يكون معنى قوله رحمة من الله أي كانت الشجرة موضع رحمة الله ومحل رضوانه لنزول الرضا عن المؤمنين عندهما . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر « رجعتا من العام المقبل فاجتمع منا اثنتان على الشجرة التي بايعنا - أي النبي ﷺ - تحتها ، أي في عمرة الحديبية . **قوله** ( فمأاننا نالما ) قائل ذلك هو جويرية بن أسماء الراوى عنه ، وقد تعقبه الإسماعيلي بأن هذا من قول نافع وليس بمسند ، وأجيب بأن الظاهر أن نالما إنما جزم بما أجاب به لما فهمه عن مولا ابن عمر فيكون مسندا بهذه الطريقة . ثانيها حديث عبد الله بن زيد أي ابن عاصم الأنصاري المازني . **قوله** ( لما كان زمن الحرة ) أي الوقعة التي كانت بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين كما سيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أن ابن حنظلة ) أي عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الذي يعرف أبوه بغسيل الملائكة ، والسبب في تقييده بذلك أنه قتل بأحد وهو جنب ففسلته الملائكة ، وعلقت امرأته تلك الليلة بابه عبد الله بن حنظلة . فمات النبي ﷺ وله سبع سنين وقد حفظ عنه . وأتى الكرماني بأعجوبة فقال : ابن حنظلة هو الذي كان يأخذ البيعة ليزيد بن معاوية ، والمراد به نفس يزيد لأن جده أبا سفيان كان يكنى أيضا أبا حنظلة فيمكن التقدير أن ابن أبي حنظلة ، ثم حذف لفظ أبي تخفيفا أو يكون نسب إلى عمه حنظلة بن أبي سفيان استخفافا واستهجانا واستهجانا بهذه السكامة المرة انتهى . ولقد أطل رحمة الله في غير طائل ، وأتى بغير الصواب . ولو راجع موضحنا آخر من البخاري لهذا الحديث بعينه لرأى فيه مائنه لما كان يوم الحرة والناس يبايعون لعبد الله بن حنظلة ، فقال عبد الله بن زيد : علام يبايع حنظلة الناس ؟ الحديث . وهذا الموضع في أثناء غزوة الحديبية من كتاب المغازي ، فهذا يرد احتمال الثاني ، وأما احتمال الأول فبرده اتفاق أهل النقل على أن الأمير الذي كان من قبل يزيد بن معاوية اسمه مسلم بن عقبة لا عبد الله بن حنظلة ، وأن ابن حنظلة كان الأمير على الأنصار ، وأن عبد الله بن مطيع كان الأمير على من سواهم ولهنما قتلا جميعا في تلك الوقعة . والله المستعان . **قوله** ( لا أبايع على هذا أحدا بعد رسول الله ﷺ ) فيه إيماء إلى أنه بايع رسول الله ﷺ على ذلك وليس بصريح ، ولذلك عقبه المصنف بحديث سلمة بن الأكوع لنصريحه فيه بذلك . قال ابن المنير :

والحكمة في قول الصحابي إنه لا يفعل ذلك بعد النبي ﷺ أنه كان مستحقاً للنبي ﷺ على كل مسلم أن يقيه بنفسه ، وكان فرضاً عليهم أن لا يفروا عنه حتى يموتوا دونه ، وذلك بخلاف غيره . نالها حديث سلة فقوله «قلت له يا أبا مسلم ، هي كنية سلة بن الأكوع ، والقاتل «قلت ، الراوى عنه وهو يزيد بن أبي صبيد موله ، وهذا الحديث أحد ثلاثيات البخارى ، وقد أخرجه في الأحكام أيضا ويأتى الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : الحكمة في تكراره البيعة لسلة أنه كان مقدما في الحرب فأكد عليه العقد احتياطا . قلت : أو لأنه كان يقاتل قتال الفارس والراجل فتعددت البيعة بتعدد الصفة . رابعها حديث أنس ، كانت الانصار يوم الخندق تقول : نحن الذين بايعوا محمدا ، على الجهاد ما بقينا أبدا ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم موصولا في أوائل الجهاد ، ويأتى الكلام عليه في المغازى إن شاء الله تعالى . خامسها حديث مجاشع وهو ابن مسعود ، وأخوه اسمه مجالد بجيم ، وسيأتى الكلام عليه في المغازى في غزوة الفتح إن شاء الله تعالى

### ١١١ - باب عزم الإمام على الناس فيما يطيقون

٢٩٦٤ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جبرير عن منصور عن أبي وائل قال : قال عبد الله رضي الله عنه «لقد أتاني اليوم رجل فسألني عن أمر ما دريت ما أريد عليه فقال : أرايت رجلا مؤديا نشيطا يخرج مع أمرائنا في المغازى ، فيعزم علينا في أشياء لا نحبها . فقلت له : والله لا أدري ما أقول لك ، إلا أننا كفا مع النبي ﷺ فنعسى أن لا يعزم علينا في أمر إلا مرة حتى نملأه ، وإن أحدكم لن يزال بخير ما اتقى الله . وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلا فشفاه منه ، وأوشك أن لا تجدوه . والذي لا إله إلا هو ، ما أذكر ما غبر من الدنيا إلا كالغائب شرب صفوه ، وبقي كدوره »

**قوله** ( باب عزم الإمام على الناس فيما يطيقون ) المراد بالعزم الأمر الجازم الذي لا تردد فيه ، والذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف تقديره مثلا محله ، والمعنى وجوب طاعة الإمام محله فيما لهم به طاقة . **قوله** ( قال عبد الله ) أى ابن مسعود ، وهذا الاسناد كله كوفيون . **قوله** ( أتاني اليوم رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( مؤديا ) بهزة ساكنة وتحتانية خفيفة أى كامل الاداء أى أداة الحرب ، ولا يجوز حذف الهمزة منه لثلاث يصير من أودى إذا هلك . وقال الكرماني : معناه قويا ، وكأنه فسره بالازم . وقوله ونشيطا ، بنون وجمجمة من النشاط . **قوله** ( يخرج مع أمرائنا ) كذا في الرواية بالنون من قوله نخرج ، وعلى هذا فالمراد بقوله رجلا أحدنا ، أو هو محذوف الصفة أى رجلا منا ، وعلى هذا عول الكرماني لأن السياق يقتضى أن يقول مع أمرائه ، وفيه حينئذ التثنية . ويحتمل أن يكون بالتحانية بدل النون وفيه أيضا التثنية . **قوله** ( لا نحبها ) أى لانطيقها لقوله تعالى ( علم أن لن تحصوه ) وقيل لا ندري أى طاعة أم معصية ، والاول مطابق لما فهم البخارى فترجم به ، والثاني موافق لقول ابن مسعود وإذا شك في نفسه شيء سأل رجلا فشفاه منه ، أى من تقوى الله أن لا يقدم المرء على ما يشك فيه حتى يسأل من عنده علم فيدله على ما فيه شفاؤه . وقوله « شك نفسه في شيء » من المقلوب ، إذ التقدير : وإذا شك نفسه في شيء ، أو ضمن شك معنى لصق ، والمراد بالشيء ما يتردد في جوازه وعدمه . وقوله « حتى يفعل » غاية لقوله « لا يعزم » أو للعزم الذى

يتعلق به المستثنى وهو مرة . والحاصل أن الرجل سأل ابن مسعود عن حكم طاعة الأمير فأجابه ابن مسعود بالوجوب بشرط أن يكون المأمور به موافقا لنقوى الله تعالى . **قوله** (ماغبر) بمعجمة وموحدة مفتوحين أى مضى ، وهو من الاضداد يطلق على ماضى وعلى مابقي ، وهو هنا محتمل للإمرين . قال ابن الجوزى : هو بالماضى هنا أشبه كقولهم ما أذكر ، . والنغب بمثابة متفوحة ومعجمة ساكنة ويجوز فتحها ، قال الفزاز : وهو أكثر ، وهو الغدير يكون في ظل فيبرد ماؤه ويروق ، وقيل هو ما يحتفره السيل في الأرض المنخفضة فيصير مثل الاخدود فيبقى الماء فيه فتصفقه الريح فيصير صافيا باردا ، وقيل هو نفرة في صخرة يبقى فيها الماء كذلك ؛ فشبه ماضى من الدنيا بما شرب من صفوه ، وما بقي منها بما تأخر من كدره . وإذا كان هذا في زمان ابن مسعود وقد مات هو قبل مقتل عثمان ووجود تلك الفتن العظيمة فإذا يكون اعتقاده فيما جاء بعد ذلك وهلم جرا ؛ وفي الحديث أنهم كانوا يعتقدون وجوب طاعة الإمام . وأما توقف ابن مسعود عن خصوص جوابه وعدوله إلى الجواب العام فللاشكال الذي وقع له من ذلك ، وقد أشار إليه في بقية حديثه ، ويستفاد منه التوقف في الاقتناء فيما أشكل من الأمر كما لو أن بعض الأجناد استفق أن السلطان عينه في أمر يخوف بمجرد التمشي وكلفه من ذلك ما لا يطيق ، فن أجابه بوجوب طاعة الإمام أشكل الأمر لما وقع من الفساد ، وإن أجابه بجواز الامتناع أشكل الأمر لما قد يفرض به ذلك إلى الفتنة ، فالصواب التوقف عن الجواب في ذلك وأمثاله . والله الهادي إلى الصواب

#### ١١٤ - باب كان النبي ﷺ إذا لم يُقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس

٢٩٦٥ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق هو الفزاري عن موسى

ابن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبد الله وكان كاتباً له قال : كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما فقرأه « أن رسول الله ﷺ في بعض أيامه التي أتى فيها انتظر حتى مالت الشمس ،

٢٩٦٦ - « ثم قام في الناس خطيباً قال : أيها الناس ، لانتتموا لقاء العدو ، وسلوا الله العافية ، فإذا

لقيتموهم فاصبروا ، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف . ثم قال : اللهم منزل الكتاب ، وتجري السحاب ، وهازم الأحزاب ، اهزمهم وانصرنا عليهم »

**قوله** ( باب كان النبي ﷺ إذا لم يُقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ) أى لأن الرياح تهب غالباً بعد الزوال فيحصل بها تبريد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط . أورد فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى بمعنى ما ترجم به ؛ لكن ليس فيه إذا لم يُقاتل أول النهار ، وكأنه أشار بذلك إلى ماورد في بعض طرقه ، فنفذ أحد من وجه آخر عن موسى بن عقبة بهذا الاسناد أنه كان ﷺ يحب أن ينهض إلى عدوه عند زوال الشمس ، واسعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن أبي أوفى « كان رسول الله ﷺ يميل إذا زالت الشمس ثم ينهض إلى عدوه ، والمصنف في الجزية من حديث النعمان بن مقرن « كان إذا لم يُقاتل أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات » وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من وجه آخر وصحاه ، وبني روايتهم « حتى

تزول الشمس وتهب الأرواح وينزل النهر ، فيظهر أن فائدة التأخير تكون أوقات الصلاة مظنة لإجابة الدعاء ، وهبوب الريح قد وقع النهر به في الأسراب فصار مظنة لذلك والله أعلم . وقد أخرج الزمذني حديث النعمان بن مقرن من وجه آخر عنه لكن فيه انقطاع ، ولفظه يوافق ما قبله قال : غزوت مع النبي ﷺ فكان إذا طلع الفجر أمسك حتى تطلع الشمس فإذا طالت قال ، فإذا انصف النهار أمسك حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس قاتل ، فإذا دخل وقت العصر أمسك حتى يصلها ثم يقاتل ، وكان يقال : عند ذلك تهيج رياح النهر ويدعو المؤمنون لجيوشهم في صلاتهم ، ( تنبيه ) وقع في رواية الإسماعيلي من هذا الوجه زيادة في الدعاء ، وسياً في التنبيه عليها في باب لا تتموا لقاء العدو ، مع بقية الكلام على شرحه إن شاء الله تعالى

١١٣ - باب استئذان الرجل الإمام لقوله [٦٢ النور] : ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله

وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه ) ، إن الذين يستأذنونك ) إلى آخر الآية

٢٩٦٧ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جابر بن عبد الله عن أبي جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « غزوت مع رسول الله ﷺ . قال فتلاحق بي النبي ﷺ وأنا على ناضح لنا قد أعيا فلا يكاد يسير ، فقال لي : ما بعيرك ؟ قال قلت : أعيا . قال فتخلف رسول الله ﷺ فزجره ودعاه ، فزال بين يدي الإبل قد أمها يسير ، فقال لي : كيف ترى بعيرك ؟ قال قلت : بخير ، قد أصابته بركتك . قال : أفتجنيه قال فاستحييت ، ولم يكن لنا ناضح غيره ، قال فقلت : نعم . قال : فيمنه ، فيمنه إياه على أن لي كفار ظهره حتى أبلغ المدينة . قال فقلت : يا رسول الله ، إني عروس ، فاستأذنته فأذن لي ، فتقدمت الناس إلى المدينة ، ففتيتي خالي فسألني عن البعير فأخبرته بما صنعت به فلامني . قال وقد كان رسول الله ﷺ قال لي حين استأذنته : هل تزوجت بكراً أم ثيباً ؟ فقلت : تزوجت ثيباً . قال فهلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك ؟ قلت يا رسول الله ، ثوفي والدي - أو استشهد - ولي أخوات صغار ، ففكرت أن أزوج مثلن فلا تؤبهن ولا تقوم عليهن ، ف تزوجت ثيباً لتقوم عليهن وتؤدبهن . قال فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدت عليه بالبعير ، فأعطاني ثمنه وردّه علي ، قال المنيرة : هذا في قصائنا حسن لا نرى به بأساً

**قوله** ( باب استئذان الرجل ) أي من الرعية ( الامام ) أي في الرجوع أو التغلف عن الخروج أو نحو ذلك . **قوله** ( إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه ) . قال ابن التين : هذه الآية احتج بها الحسن على أنه ليس لاحد أن يذهب من العسكر حتى يستأذن الأمير . وهذا عند سائر المقام كان خاصاً بالنبي ﷺ ، كذا قال ، والذي يظهر أن الخصوصية في عموم رجوب الاستئذان ، وإلا فلو كان من عينه الامام فطراً له ما يقتضى التخاف أو الرجوع فاه يحتاج إلى الاستئذان . ثم أورد فيه حديث جابر في قصة

جمله وقد تقدم شرحه في كتاب الشروط ، والغرض منه هنا قوله «لأن عروس فاستأذنته فأذن لي ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بتزويجه في النكاح . ( تنبيه ) : قوله في آخر هذا الحديث «قال المغيرة : هذا في قضائنا حسن لأنني به بأسا ، هذا موصول بالاسناد المذكور إلى المغيرة ، وهو ابن مقسم الضبي أحد فقهاء الكوفة ، ومراده بذلك ما وقع من جابر من اشتراط ركوب جملة إلى المدينة . وأغرب الداودي فقال : مراده جواز زيادة الغريم على حقه ، وأن ذلك ليس خاصا بالنبي ﷺ . وقد تعقبه ابن التين بأن هذه الزيادة لم ترد في هذه الطريق هنا ، وهو كما قال

#### ١١٤ - باب من غزا وهو حديث عهد بعرضه . فيه جابر عن النبي ﷺ

قوله ( باب من غزا وهو حديث عهد بعرضه ) بكسر العين أي بزوجه ، وبضمها أي بزمان عرسه . وفي رواية السكشميني «بعرس» ، وهو يؤيد الاحتمال الثاني . قوله ( فيه جابر عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه المذكور في الباب قبله وأن ذلك في بعض طرقه ، وسيأتي في أوائل النكاح من طريق سيار عن الشعبي بلفظ «فقال ما يعجلك ؟ قلت : كنت حديث عهد بعرس ، الحديث

#### ١١٥ - باب من اختار الغزو بعد البناء . فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ

قوله ( باب من اختار الغزو بعد البناء ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الآتي في الحسن من طريق همام عنه فقال «غزا نبي من الانبياء . فقال : لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة ولما بين بها ، الحديث وسيأتي شرحه هناك ، وترجم عليه في النكاح «من أحب البناء بعد الغزو ، وساق الحديث . والغرض هنا من ذلك أن يتفرغ قلبه للجهاد ويقبل عليه بنشاط ، لأن الذي يعقد عقده على امرأة يبقى متملقا لخواطرها ، بخلاف ما إذا دخل بها فإنه يصير الامر في حقه أخف غالبا ، ونظيره الاشتغال بالاكل قبل الصلاة . ( تنبيهان ) أحدهما : أورد الداودي هذه الترجمة محرفة ثم اعترضها ، وذلك أنه وقع عنده «باب من اختار الغزو قبل البناء» ، فاعترضه بأن الحديث فيه أنه اختار البناء قبل الغزو . قلت : وعلى تقدير صحة ما وقع عند الداودي فلا يلزمه الاعتراض ، لانه أورد الترجمة مورد الاستفهام فسكانه قال : ما حكم من اختار الغزو قبل البناء . هل يمنع كما دل عليه الحديث ، أو يدوغ ؟ ويحمل الحديث على الاولوية . ثانيهما : قال السكرماني كأنه اكتفى بالإشارة إلى هذا الحديث لانه لم يكن على شرطه . قلت : ولم يستحضر أنه أورد موصولا في مكان آخر كما سيأتي قريبا . والجواب الصحيح أنه جرى على عادته الغالبة في أنه لا يعيد الحديث الواحد إذا اتحد مخرجه في مكانين بصورته غالبا . بل يتصرف فيه بالاختصار ونحوه في أحد الموضوعين

#### ١١٦ - باب مبادرة الإمام عند الفزع

٢٩٦٨ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثني قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال

«كان بالمدينة فزع ، فركب رسول الله ﷺ فرسا لأبي طلحة فقال : مارأيكما من شيء ، وإن وجدناه لبئرا»

قوله ( باب مبادرة الامام عند الفزع ) ذكر فيه حديث أنس في ركوب النبي ﷺ فرس أبي طلحة وقد تقدم

الكلام عليه في الهبة ، ومضى مراداً منها في « باب الشجاعة في الحرب » ،

### ١١٧ - باب السرعة والركض في الفرع

٢٩٦٩ - **حَدَّثَنَا** الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « فَرَعَ النَّاسُ فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَالِحَةَ بَطِيئًا ، ثُمَّ خَرَجَ بِرَكْضٍ وَحَدَّ ، فَرَكَبَ النَّاسُ بِرَكْضُونَ خَلْفَهُ فَقَالَ : لَمْ تَرَاعُوا ، إِنَّهُ لَكَبِيرٌ . فَمَا سُبِقَ بِذَلِكَ يَوْمَ »

**قوله** ( باب السرعة والركض في الفرع ) ذكر فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر وقد تقدم . ومحمد المذكور في أسناده هو ابن سيرين

### ١١٨ - باب الخروج في الفرع وحده

**قوله** ( باب الخروج في الفرع وحده ) كذا ثبتت هذه الترجمة بغير حديث ، وكأنه أراد أن يكتب فيه حديث أنس المذكور من وجه آخر فاخترم قبل ذلك . قال السكرماني : ويحتمل أن يكون اكتفى بالإشارة إلى الحديث الذي قبله ، كذا قال وفيه بعد ، وقد ضم أبو علي بن شبيب هذه الترجمة إلى التي بعدها فقال « باب الخروج في الفرع وحده والجمائل الخ ، وليس في أحاديث باب الجمائل مناسبة لذلك أيضا ، إلا أنه يمكن حمله على ما قلت أولا . قال ابن بطلان : جملة ما في هذه التراجم أن الإمام ينبغي له أن يشع بنفسه لما في ذلك من النظر للسليين ، إلا أن يكون من أهل الغناء الشديد والثبات البالغ فيحتمل أن يسوغ له ذلك ، وكان في النبي ﷺ من ذلك ما ليس في غيره ، ولا سيما مع ما علم أن الله يدعّمه وينصره

### ١١٩ - باب الجمائل والحلائل في السبيل

وقال مجاهد : قلت لابن عمر : الذرو . قال : إني أحب أن أعينك بغائقة من مالي . فقلت : أوسع الله علي . قال : إن غناك لك ، وإني أحب أن يكون من مالي في هذا الوجه . وقال عمر : إن ناساً يأخذون من هذا المال ليُجاهدوا ، ثم لا يجاهدون ، فن قله فنحن أحق بما له حتى نأخذ منه ما أخذ . وقال طلوس ومجاهد : إذا دُفِعَ إليك شيء فخرُجْ به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عند أهلك

٢٩٧٠ - **حَدَّثَنَا** الْحَبِيدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ ، فَقَالَ زَيْدٌ : سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ « قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَحَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَشْتَرِيهِ ؟ فَقَالَ : لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ »

٢٩٧١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَحَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يُبَاعُ ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاغَهُ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : لَا تَبْتَاغُهُ وَلَا

تعدُّ في صدقتك »

٢٩٧٢- **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى بن سميء عن يحيى بن سميء الأنصاري قال حدثني أبو صالح قال سمعتُ أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله ﷺ « لولا أنْ أُنشِقَ على أمتي ما تخلفت عن سريته ، واسكن لا أجد حيلةً ، ولا أجد ما أحلهم عليه ، ويشقُّ عليَّ أنْ يتخلفوا عني ، ولو ددتُ أني قاتلتُ في سبيلِ الله فمُتلتُ ثم أُحييت ، ثم مُتلتُ ثم أُحييت »

**قوله** ( باب الجمائل والخلان في السبيل ) الجمائل بالجمع جميلة وهي ما يجعله القاعد من الاجرة لمن يغزو عنه ، والخلان بضم الميم مصدر كالخل ، تقول حمل حملا وحملانا ، قال ابن بطال : ان أخرج الرجل من ماله شيئا فتطوع به أو أعان الغازي على غزوه بفارس ونحوهما فلا نزاع فيه ، وإنما اختلفوا فيما إذا أجر نفسه أو فرسه في الغزو فكره ذلك مالك وكره أن يأخذ جملا على أن يتقدم الى الحصن ، وكره أصحاب أبي حنيفة الجمائل الا ان كان بالمسلمين ضعف وليس في بيت المال شيء ، وقالوا ان أعان بعضهم بعضا جاز لا على وجه البذل . وقال الشافعي : لا يجوز أن يغزو بجمل يأخذه ، وإنما يجوز من السلطان دين غيره ، لأن الجهاد فرض كفاية فن فعله وقع عن الفرض ولا يجوز أن يستحق على غيره عوضا انتهى . ويؤيده ما رواه عبد الرزاق من طريق ابن سيرين عن ابن عمر قال : يتمتع القاعد الغازي بما شاء ، فأما أنه يبيع غزوه فلا ، ومن وجه آخر عن ابن سيرين : سئل ابن عمر عن الجمائل فسكره وقال : أرى الغازي يبيع غزوه ، والجاعل يفر من غزوه ، والذي يظهر أن البخاري أشار الى الخلاف فيما يأخذه الغازي : هل يستحقه بسبب الغزو فلا يتجاوزوه إلى غيره أو يملكه فيتصرف فيه بما شاء كما سيأتي بيان ذلك . **قوله** ( وقال مجاهد قلت لابن عمر الغزو ) هو بالنصب على الاغراء والتقدير عليك الغزو ، أو على حذف فعل أي أريد الغزو ، وفي رواية الكشميني « أنغزو » بالاستفهام . وهذا الاثر وصله في المغازي في غزوة الفتح بمعناه ، وسيأتي بيانه هناك ، ونبه به على مراد ابن عمر بالاثر الذي رواه عنه ابن سيرين وأنه لا يكره إعانة الغازي . **قوله** ( وقال عمر الخ ) وصله ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق سليمان الشيباني عن عمرو بن قره قال : جاءنا كتاب عمر بن الخطاب إن ناسا . فذكر مثله . قال أبو اسحق : فقمتم إلى أسير بن عمرو فحدثته بما قال ، فقال : صدق ، جاءنا كتاب عمر بذلك . وأخرجه البخاري في تاريخه من هذا الوجه وهو اسناد صحيح . **قوله** ( وقال طاوس ومجاهد الخ ) وصله ابن أبي شيبة بمعناه عنهما . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أحدها حديث عمر في قصة الفرس الذي حل عليه فوجده يباع ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الهبة . ثانيها حديث ابن عمر في هذه القصة نفسها وقد تقدم أيضا . ثالثها حديث أبي هريرة في التحريض على الغزو ، وقد تقدم في أول الجهاد . ووجه دخول قصة فرس عمر من جهة أن النبي ﷺ أقر المحمول عليه على التصرف فيه بالبيع وغيره فدل على تقوية ما ذهب اليه طاوس من أن الآخذ التصرف في المأخوذ . وقال ابن المنير : كل من أخذ مالا من بيت المال على عمل إذا أهمل العمل يرد ما أخذ . وكذا الآخذ على عمل لا يتأهل له ، ويحتاج الى تأويل ما ذهب اليه عمر في الامر المذكور بأن يحمل على الكراهة ، وقد قال سميء بن المسيب من أعان بشيء في الغزو فانه للذي يعطاه إذا بلغ



رأس المفزى ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وروى مالك في الموطأ عن ابن عمر ، إذا بلغت وادى القرى فشأنك به ، أى تصرف فيه ، وهو قول الليث والثورى . ووجه دخول حديث أبي هريرة أنه متعلق بالركن الثانى من الترجمة وهو الحلال فى سبيل الله لقوله أولا ، ولا أجد ما أحملهم عليه ،

## ١٢٠ - باب الأجير . وقال الحسن وابن سيرين : يُقَسَّمُ للأجير من المَغْنَمِ

وأخذ عطية بن قيس فرساً على النصف فباع سهم الفرس أربعين ديناراً ، فأخذ مائتين وأعطى صاحبه مائتين

٢٩٧٣ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان حدثنا ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى عن أبيه رضى الله عنه قال « غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك فحملت على بكر ، فهو أوثق أعمالي فى نفسى ، فاستأجرت أجيالاً فقاتل رجلاً فمض أحدهما الآخر ، فأنزع يده من فيه ونزع ثيابه ، فأتى النبى ﷺ فأهدرها فقال : أيدفع يده إليك فتقضمها كما يقضم الفحل . » ؟

**قوله** ( باب الأجير ) الأجير فى الغزو حالان : إما أن يكون استؤجر للخدمة أو استؤجر ليقاتل ، فالاول قال الأوزاعى وأحمد واسحق : لا يسهم له ، وقال الأكثر : يسهم له لحديث سلبة وكنت أجيالاً أطلحة أسوس فرسه ، أخرجه مسلم ، وفيه أن النبى ﷺ أسهم له ، وقال الثورى : لا يسهم للأجير إلا ان قاتل ، وأما الأجير إذا استؤجر ليقاتل فقال المالكية والحنفية : لا يسهم له ، وقال الأكثر : له سهمه . وقال أحمد : واستأجر الإمام قوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الأجرة . وقال الشافعى : هذا فيمن لم يجب عليه الجهاد ، أما الحر البالغ المسلم إذا حضر الصف فإنه يتعين عليه الجهاد فيسهم له ولا يستحق أجرة . **قوله** ( وقال الحسن وابن سيرين : يقسم للأجير من المغنم ) وصله عبد الرزاق عنهما بلغظ ويسهم للأجير ، وصله ابن أبي شيبة عنهما بلغظ والعبد والأجير إذا شهدا القتال أعطوا من الغنيمة . **قوله** ( وأخذ عطية بن قيس فرساً على النصف الخ ) وهذا الصنيع جائز عند من يجيز المخاربة ، وقال بصحته هنا الأوزاعى وأحمد خلافاً للثلاثة ، وقد تقدمت مباحث المخاربة فى كتاب المزارعة ثم ذكر المصنف حديث صفوان بن يعلى عن أبيه ، وهو يعلى بن أمية قال « غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة تبوك ، الحديث ، وسيأتى شرحه فى القصاص والغرض منه قوله « فاستأجرت أجيالاً » قال المذهب : استنبط البخارى من هذا الحديث جواز استئجار الحر فى الجهاد ، وقد خاطب الله المؤمنين بقوله ( واعلوا أنما غنمتم من شىء فإن لله خمسة ) الآية فدخل الأجير فى هذا الخطاب ، قلت : وقد أخرج الحديث أبو داود من وجه آخر عن يعلى بن أمية أوضح من الذى هنا واغظه « أذن رسول الله ﷺ فى الغزو وأنا شيخ ليس لى خادم ، فالتفت أجيالاً يكفينى وأجرى له سهمى ، فوجدت رجلاً ، فلما دنا الرحيل أتانى فقال : ما أدرى ما سهمك وما يبلغ ، فسم لى شيئاً كان السهم أولم يكن ، فسميت له ثلاثة دنانير ، الحديث . وقوله فى هذه الرواية « فهو أوثق أعمالى » فى رواية السرخسى أعمالى بالمحملة ، والدستملى بالجيم ، والذى قاتل الأجير هو يعلى بن أمية نفسه كما رواه مسلم من حديث عمران بن حصين . ( تنبيهان ) : الاول وقع فى رواية المستملى بين أثر عطية بن قيس وحديث يعلى بن أمية « باب

استعارة الفرس في الفوز ، وهو خطأ لانه يستلزم أن يخلو باب الاجير من حديث مرفوع ، ولا مناسبة بينه وبين حديث يعلى بن أمية ، وكأنه وجد هذه الترجمة في الطرة خالية عن حديث فظن أن هذا موضعهما . وإن كان كذلك فحكمها حكم الترجمة الماضية قريبا وهي : باب الخروج في الفزع وحده ، وكأنه أراد أن يورد فيه حديث أنس في قصة مرس أبي طلحة أيضا فلم يتفق ذلك ، ويقوى هذا أن ابن شويه جعل هذه الترجمة مستقلة قبل : باب الاجير ، بغير حديث ، وأوردها الاسماعيل عقب باب الاجير وقال : لم يذكر فيها حديثا . ثانيهما : وقع في رواية أبي ذر تقديم : باب الجمائل ، وما بعده إلى هنا وآخر ذلك الباكون وقدموا عليه : باب ما قيل في لواء النبي ﷺ . والخطب فيه قريب

### ١٢١ - باب ما قيل في لواء النبي ﷺ

٢٩٧٤ - حدثنا سعيد بن أبي مرير قال حدثنا الليث قال أخبرني عقیل عن ابن شهاب قال أخبرني سلمة بن أبي مالك القرظي « أن قيس بن سعيد الأنصاري رضى الله عنه - وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ - أراد الحج فرجل »

٢٩٧٥ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال « كان على رضى الله عنه تخلف عن النبي ﷺ في خيبر ، وكان به رمذ ، فقال : أنا اتخلف عن رسول الله ﷺ . فخرج على فلاحى بالنبي ﷺ . فلما كان مساء الليلة التي فتحمها في صباحها فقال رسول الله ﷺ : لأعطين الراية - أو قال : ليأخذن - غدا رجل يحب الله ورسوله ، أو قال : يحب الله ورسوله ، بفتح الله عليه . فاذا نحن بعلی وما رجوهُ . فقالوا : هذا على ، فأعطاه رسول الله ﷺ ففتح الله عليه » [ الحديث ٢٩٧٥ - طرقه في : ٣٧٠٢ ، ٤٢٠٩ ]

٢٩٧٦ - حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن نافع بن جبير قال « سمعت العباس يقول للذيير رضى الله عنهما : ها هنا أمرك النبي ﷺ أن تركز الراية »

قوله ( باب ما قيل في لواء النبي ﷺ ) اللواء بكسر اللام والمد هي الراية ، ويسمى أيضا العلم ، وكان الاصل أن يمسكها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه ، وقال أبو بكر بن العربي : اللواء غير الراية ، فاللواء ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه ، والراية ما يعقد فيه ويترك حتى تصفقه الرياح . وقيل اللواء دون الراية ، وقيل اللواء العلم الضخم . والعلم علامة لحل الأمير يدور معه حيث دار ، والراية يتولاها صاحب الحرب . وفتح الترمذى إلى التفرقة فترجم بالالوية وأورد حديث جابر « أن رسول الله ﷺ دخل مكة ولواؤه أبيض ، ثم ترجم للرايات وأورد حديث البراء « أن راية رسول الله ﷺ كانت سوداء مربعة من نمره ، وحديث ابن عباس « كانت رايته سوداء ولواؤه أبيض ، أخرجه الترمذى وابن ماجه ، وأخرج الحديث أبو داود والنسائي أيضا ، ومثله لابن عدى من

حديث أبي هريرة ، ولأبي يعلى من حديث بريدة ، وروى أبو داود من طريق سماك عن رجل من قومه عن آخر منهم ورايت راية رسول الله ﷺ صمراء ، ويجمع بينها باختلاف الاوقات ، وروى أبو يعلى عن أنس رفعه ، أن الله أكرم أمي بالاولوية ، اسناده ضعيف ، ولأبي النسيخ من حديث ابن عباس وكان مكتوباً على رايته : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وسنده واه . وقيل كانت له راية تسمى العقاب سوداء مربعة ، وراية تسمى الراية البيضاء ، وربما جعل فيها شيء أسود . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث ، أحدها : **قوله** ( عن ثعلبة بن أبي مالك ) تقدم ذكره في باب حمل النساء القرب في الغزو ، . **قوله** ( ان قيس بن سعد ) أي ابن عبادة الصحابي ابن الصحابي وهو سيد الخزرج ابن سيدهم ، وسيأتي للمصنف من حديث أنس في الاحكام أنه كان عند رسول الله ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة . **قوله** ( وكان صاحب اللواء النبي ﷺ ) أي الذي يختص بالخزرج من الانصار ، وكان النبي ﷺ في مغازيه يدفع إلى رأس كل قبيلة لواء يقاتلون تحته . وأخرج أحمد باسناد قوى من حديث ابن عباس ، أن راية النبي ﷺ كانت تكون مع علي ، وراية الانصار مع سعد بن عبادة ، الحديث . **قوله** ( أراد الحج فرجل ) هو بتشديد الجيم وأخطأ من قالها بالمهمله ، واقصر البخاري على هذا القدر من الحديث لأنه موقوف وليس من غرضه في هذا الباب وإنما أراد منه أن قيس بن سعد كان صاحب اللواء النبوي ولا يتقرر في ذلك إلا باذن النبي ﷺ ، فهذا القدر هو المرفوع من الحديث تاماً وهو الذي يحتاج اليه هنا ، وقد أخرج الاسماعيلي الحديث تاماً من طريق الليث التي أخرجها المصنف منها فقال بعد قوله فرجل احد شق رأسه ، فقام غلام له فقلد هديه ، فنظر قيس هديه وقد قلد فأهل بالحج ولم يرجل شق رأسه الاخر ، وأخرجه من طريق أخرى عن الزهري بتمامه نحوه ، وفي ذلك مصير من قيس بن سعد إلى أن الذي يريد الإحرام إذا قلد هديه يدخل في حكم المحرم . وقرأت في كلام بعض المتأخرين أن بعض الشارحين تحير في شرح القدر الذي وقع في البخاري ، وتكلف له وجوه عجيبه ، فلينظر المراد بالشارح المذكور فاني لم أفت عليه . ثم رايت ما نقله المتأخر المذكور في كلام صاحب المطالع ، وأبهم الشارح الذي تحير وقال : انه حمل الكلام ما لا يحتمله . وذكر الديمياطي في الحاشية أن البخاري ذكر بقية الحديث في آخر الكتاب وليس في الكتاب شيء من ذلك . ثانياً حديث سلمة بن الأكوع في قصه على يوم خيبر ، وسيأتي شرحه في كتاب المغازي ، والغرض منه قوله ولأعطين الراية غدا رجلاً يحبه الله ورسوله ، فانه مشعر بأن الراية لم تكن خاصة بشخص معين بل كان يعطيها في كل غزوة لمن يريد ، وقد أخرجه أحمد من حديث بريدة بلفظ : **قوله** دافع اللواء إلى رجل يحبه الله ورسوله ، الحديث ، وهذا مشعر بأن الراية واللواء سواء . ثالثاً حديث نافع بن جبير سمعت العباس - أي ابن عبد المطلب - يقول للزبير أي ابن العوام : ههنا أمرك النبي ﷺ أن تركز الراية ، وهو طرف من حديث أورده المصنف في عزوة القتح ، وسيأتي شرحه مستوفى هناك ، وأبين هناك إن شاء الله تعالى ما في سياقه من صورة الإرسال والجواب عن ذلك ، وأبين تعيين المكان المشار اليه وأنه الحجون ، وهو بفتح المهمله وضم الجيم الخفيفة ، قال الطبري : في حديث علي أن الامام يؤمر على الجيش من يوثق بقوته وبصيرته ومعرفة ، وسيأتي بقية شرحه في المغازي ان شاء الله تعالى . وقال المهلب : وفي حديث الزبير أن الراية لا تركز إلا باذن الإمام ، لانها علامة على مكانه فلا يتصرف فيها إلا بأمره . وفي هذه الأحاديث استحباب اتخاذ الاولوية في الحرب ، وأن اللواء يكون مع الامير

أو من يقيمه لذلك عند الحرب ، وقد تقدم حديث أنس « أخذ الراية زيد بن حارثة فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، الحديث ، ويأتى تمام شرحه فى المغازى إن شاء الله تعالى أيضا

## ١٢٢ - باب قول النبي ﷺ « نصرت بالرعب مسيرة شهر » . وقول الله عز وجل [ ١٥١

آل عمران ] : ( سنلتقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بما أشرّكوا بالله ) قاله جابر عن النبي ﷺ

٢٩٧٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « بُعثت بجوامع الكلم ، ونصرت بالرعب . فبينما أنا قائم أُوتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت فى يدي . قال أبو هريرة : وقد ذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتشلونها [ الحديث ٢٩٧٧ - أطرافه فى : ٦٩٨ ، ٧٠٣ ، ٧٢٧٣ ]

٢٩٧٨ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضى الله عنهما أخبره أن أبا سفيان أخبره « أن هرقل أرسل إليه - وهم بإيلياء - ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ ، فلما فرغ من قراءة الكتاب كثرت عنده الصخب وأرتفعت الاصوات وأخرجنا ، فقلت لأصحابي حين أخرجنا : لقد أمر أمر ابن أبي كبشة ، إنه يخافه ملك بنى الأصفر »

قوله ( باب قول النبي ﷺ « نصرت بالرعب مسيرة شهر » وقول الله عز وجل ( سنلتقى فى قلوب الذين كفروا الرعب ) قاله جابر عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الذى أوله : أعطيت خمسا لم يعطن أحد من الأنبياء قبلى ، فان فيه « ونصرت بالرعب مسيرة شهر » ، وقد تقدم شرحه فى التيمم ، ووقع فى الطبرانى من حديث أبي أمامة « شهر أو شهرين » ، وله من حديث السائب بن يزيد « شهرا أمامى وشهرا خلقى » ، وظهر لى أن الحكمة فى الاختصار على الشهر أنه لم يكن بينه وبين الممالك الكبار التى حوله أكثر من ذلك ، كالشام والعراق واليمن ومصر ، ليس بين المدينة النبوية للواحدة منها الا شهر فسادونه ، ودل حديث السائب على أن التردد فى الشهر والشهرين لما أن يكون الراوى سمعه كما فى حديث السائب ، ولما أنه لا أمر لتردده ، وحديث السائب لإينافى حديث جابر ، وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالاعدو . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة الذى أوله « بعثت بجوامع الكلم » ، وفيه « ونصرت بالرعب » ، وبينما أنا قائم أُوتيت بمفاتيح خزائن الأرض ، وسيأتى شرحه مستوفى فى كتاب التعمير إن شاء الله تعالى . وجوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعانى الكثيرة بالالفاظ القليلة ، وكذلك يقع فى الاحاديث النبوية الكثير من ذلك . ومفاتيح خزائن الأرض المراد منها ما يفتح لامته من بعده من الفتوح ، وقيل المعادن ، وقول أبي هريرة « وأنتم تنتشلونها » بوزن نفتعلونها - من النشل بالنون والمثناة - أى تستخرجونها ، تقول نثلت البئر إذا استخرجت ترابها . ثانيهما حديث أبي سفيان فى قصة هرقل ذكر طرفا منها ، وقد تقدم بهذا الاسناد بطوله فى بدء الوحى ، والفرص منه هنا قوله « انه يخافه ملك بنى الأصفر » ، لأنه كان بين المدينة وبين المكان الذى كان يقصر ينزل فيه مدة شهر أو نحوه

## ١٢٣ - باب حمل الزاد في الغزو

وقول الله عز وجل [١٩٧ البقرة]: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾

٢٩٧٩ - **حديث** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام قال أخبرني أبي - وحدثنني أيضا فاطمة - عن أسماء رضي الله عنها قالت «صنعت سفرة رسول الله ﷺ في بيت أبي بكر حين أراد أن يهاجر إلى المدينة. قالت: فلم نجد لسفرته ولا لسقائه ما نربطهما به، فقلت لأبي بكر: والله ما أجده شيئا أربط به إلا نطاق. قال: فثمبته بثنين قاربطيه: بواحد السماء، وبآخر الشجرة، ففعلت، فذلك سُميت ذات النطاقين» [الحديث ٢٩٧٩ - طرقاته في: ٢٩٠٧، ٥٣٨٨]

٢٩٨٠ - **حديث** علي بن عبد الله أخبرنا سفيان عن عمرو وقال عمرو أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «كنا نزود لحوم الأضاحي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة»

٢٩٨١ - **حديث** محمد بن المثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحمي قال: أخبرني بشير بن يسار أن سويد بن الثمان رضي الله عنه أخبره «أنه خرج مع النبي ﷺ عام خيبر، حتى إذا كانوا بالصَّهَاء - وهي أذن خيبر - فصلوا العصر، فدعا النبي ﷺ بالأطعمة، ولم يؤت النبي ﷺ إلا بسويق، فلكنا فاكلنا وقربنا، ثم قام النبي ﷺ فَمَضَمَضَ وَمَضَمَضْنَا وَصَلَيْنَا»

٢٩٨٢ - **حديث** بشر بن مروح حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة رضي الله عنه قال «خفت أزواد الناس وأملقوا، فاتوا النبي ﷺ في نحر إيلهم، فأذن لهم، فلقيتهم عمر فأخبروه، فقال ما بقاؤكم بعد إيلكم؟ فدخل عمر على النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما بقاؤهم بعد إيلهم؟ فقال رسول الله ﷺ: ناد في الناس يأتون بفضل أزوادهم، فدعا وبرك عليهم، ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتش الناس حتى فرغوا، ثم قال رسول الله ﷺ: أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله»

**قوله** (باب حمل الزاد في الغزو، وقول الله عز وجل: وتزودوا فإن خير الزاد التقوى) أشار بهذه الترجمة إلى أن حمل الزاد في السفر ليس منافيا للتوكل، وقد تقدم في الحج في تفسير الآية من حديث ابن عباس ما يؤيد ذلك. ثم ذكر فيه أربعة أحاديث: أحدها حديث أسماء بنت أبي بكر في تسميتها ذات النطاقين، والغرض منه قولها «فلم نجد لسفرته ولا لسقائه ما نربطهما به»، فانه ظاهر في حل آلة الزاد في السفر، وسيأتي الكلام على شرحه في أبواب الهجرة. والنطاق بكسر النون ما تشد به المرأة وسطها ليرتفع به ثوبها من الأرض عند المهنة. ثانيا حديث جابر «كنا نزود لحوم الأضاحي، والحديث، وسيأتي شرحه في كتاب الأضاحي إن شاء الله تعالى. ثالثا حديث

سويد بن النعمان وفيه د قنعا النبي ﷺ بالاطعمة ، وفي رواية مالك د بالازواد ، وقد تقدم في الطهارة مع الكلام عليه ، وقوله في هذه الرواية د فليكننا ، بضم اللام أى أدركنا اللقمة في الفم ، وقوله د وشربنا ، قال الداودي : لا أراه محفوظا إلا إن كان أراد المضمضة ، كذا قال ، ويحتمل أن يكون بعضهم استنف السويق وبعضهم جملة في الماء وشربه فلا اشكال ، رابعها حديث سلمة وهو ابن الاكوع د خفت أزواد الناس وأملقوا ، فأتوا النبي ﷺ في نحر إبلهم ، الحديث . وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقوله فيه د أملقوا ، أى فنى زادهم ، ومعنى أملق افتقر ، وقد يأتي متعديا بمعنى أفنى . قوله ( فأتوا النبي ﷺ في نحر إبلهم ) أى بسبب نحر إبلهم ، أو فيه حذف تقديره فاستأذنوه في نحر إبلهم . قوله ( ناد في الناس يأتون ) أى فهم يأتون ، ولذلك رفعه ، وزاد في الشركة د فيسط لذلك نطع ، وقد تقدم أن فيه أربع لغات فتح النون وكسرها وفتح الطاء وسكونها . قوله ( وبرك ) بالشديد أى دعا بالبركة وقوله د عليهم ، في رواية الكشميني د عليه ، أى على الطعام ، ومثله في الشركة . قوله ( فاحتئ الناس ) بمهمل ساكنة ثم مشناة ثم مثناة أى أخذوا حثية حثية ، وقوله د قال رسول الله ﷺ أشهد ، إلى آخر الشهاداتين أشار إلى أن ظهور المعجزة بما يؤيد الرسالة . وفي الحديث حسن خلق رسول الله ﷺ ، واجابته إلى ما يلتبس منه أصحابه ، وإجراؤهم على العادة البشرية في الاحتياج إلى الزاد في السفر ، ومنقبة ظاهرة لعمر دالة على قوة يقينه بأجابة دعاء رسول الله ﷺ وعلى حسن نظره للمسلمين . على أنه ليس في إجابة النبي ﷺ لهم على نحر إبلهم ما يتحتم أنهم يبقون بلا ظهر ، لاحتمال أن يبعث الله لهم ما يحملهم من غنيمة ونحوها ، لكن أجاب عمر إلى ما أشار به لتعجيل المعجزة بالبركة التي حصلت في الطعام . وقد وقع لعمر شبهة بهذه القصة في الماء ، وذلك فيما أخرجه ابن خزيمة وغيره ، وستأتى الإشارة إليه في علامات النبوة . وقول عمر د ما بقاؤكم بعد إيلسكم ، أى لأن توالى المشى ربما أفنى إلى الهلاك ، وكان عمر أخذ ذلك من النهي عن الخمر الالهية يوم خير استباقا لظهورها ، قال ابن بطال : استنبط منه بعض الفقهاء أنه يجوز للامام في الغلاء إلزام من عنده ما يفضل عن قوته أن يخرج له للبيع لما في ذلك من صلاح الناس ، وفي حديث سلمة جواز المشورة على الامام بالمصلحة وإن لم يتقدم منه الاستشارة

## ١٢٤ - باب حمل الزاد على الرقاب

٢٩٨٣ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خَرَجْنَا وَنَحْنُ ثَلَاثُمِائَةٍ نَحْمِلُ زَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا ، فَفَنَى زَادُنَا ، حَتَّى كَانَ الرَّجُلُ مِنَّْا يَأْكُلُ فِي كُلِّ يَوْمٍ تَمْرَةً . قَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَيْنَ كَانَتِ التَّمَرَةُ تَقَعُ مِنَ الرَّجُلِ ؟ قَالَ : لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَقَدْنَاهَا ، حَتَّى أَتَيْنَا الْبَحْرَ ، فَإِذَا حُوتٌ فَقَدْ قَذَاهُ الْبَحْرُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَا أَحْبَبْنَا »

**قوله** ( باب حمل الزاد على الرقاب ) أى عند تعذر حمله على الدواب ، ذكر فيه حديث جابر في قصة العنبر مقتضرا على بعضه ، والغرض منه قوله د ونحن ثلاثمائة نحمل زادنا على رقابنا ، وسيأتى شرحه مستوفى في أواخر المقاضى

## ١٢٥ - باب إرداف المرأة خلف أخيها

٢٩٨٤ - **حَدَّثَنَا** عمرو بنُ عليٍّ حَدَّثَنَا أبو عاصمٍ حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْأَشُوذِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَرْجِعُ أَصْحَابُكَ بِأَجْرِ حَجٍّ وَحُمْرَةٍ ، وَلَمْ أَرِ عَلَى الْحَجِّ ؟ فَقَالَ لَهَا : اذْهَبِي ، وَثَبِّرِي ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ . فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْ يُعِيرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ . فَانْتَظَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَعْلَى مَكَّةَ حَتَّى جَاءَتْ »

٢٩٨٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ أُرْدِفَ عَائِشَةَ وَأُعِيرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ »

**قوله** ( باب إرداف المرأة خلف أخيها ) ذكر فيه حديث عائشة في إردافها في العمرة خلف أخيها عبد الرحمن وحديث عبد الرحمن بن أبي بكر في ذلك ، وقد تقدم الكلام عليهما مستوفى في كتاب الحج ، ويشبه أن يكون وجه دخوله هنا حديث عائشة المتقدم د جهادكن الحج ،

## ١٢٦ - باب الإرتداف في الغزو والحج

٢٩٨٦ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَبُو ثَوْبٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنْتُ رَدِيفَ أَبِي طَلْحَةَ ، وَإِنَّهُمْ لَيُعْرُخُونَ بِنَا جَمِيعًا : الْحَجَّ ، وَالْعُمْرَةَ »

**قوله** ( باب الإرتداف في الغزو والحج ) ذكر فيه حديث أنس « كنت رديف أبي طلحة ، وإنهم ليصرخون بهما » ، وقد تقدم شرحه في الحج

## ١٢٧ - باب الردف على الجمار

٢٩٨٧ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أُسَامَةَ ابْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ عَلَى حِمَارٍ عَلَى إِكْفٍ عَلَيْهِ قَطِيفَةٌ ، وَأُرْدِفَ أُسَامَةُ وَرَاءَهُ »

[ الحديث ٢٩٨٧ - أطرافه في : ٤٥٦٦ ، ٥٦٦٣ ، ٥٩٦٤ ، ٦٢٠٧ ]

٢٩٨٨ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ يُونُسُ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ يَوْمَ الْفَتْحِ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ مُرْدِفًا أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ وَمَعَهُ بِلَالٌ وَمَعَهُ عُمَانُ بْنُ

طالحة من الحبشة حتى أُنْخِ في المسجد ، فَأَصْرَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِمِفْتَاحِ الْبَيْتِ ، فَفَتَحَ وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أُسَامَةُ وَبِلَالٌ وَعُمَانُ ، فَكُتِبَ فِيهَا نَهَارًا طَوِيلًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَاسْتَبَقَى النَّاسُ ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَوَّلَ مَنْ دَخَلَ ، فَوَجَدَ بِلَالًا وَرَاءَ الْبَابِ قَائِمًا . فَسَأَلَهُ : أَيْنَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ فَأَشَارَ لَهُ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَذَسَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ : كَمْ صَلَّى مِنْ سَجْدَةٍ ؟

**قوله** ( باب الردف على الحمار ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد مختصرا في ارتدافه النبي ﷺ ، وقد سبقت الإشارة إليه في الصلح ، ويأتي شرحه مستوفي في آخر تفسير آل عمران ، ويظهر وجه دخوله في أبواب الجهاد . وحديث عبد الله وهو ابن عمر في صلاة النبي ﷺ في السكبة ، وقد تقدم في الصلاة وفي الحج ، والغرض منه قوله في أوله « أقبل يوم الفتح مردفا أسامة بن زيد ، لكنه كان يومئذ راكبا على راحلة

## ١٢٨ - باب من أخذ بركاب ونحوه

٢٩٨٩ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ « كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ : يَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا - أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ - صَدَقَةٌ ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِبَةُ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ ، وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ »

**قوله** ( باب من أخذ بالركاب ونحوه ) أي من الإعانة على الركوب وغيره . **قوله** ( حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الرزاق ) كذا هو غير منسوب ، وقد تقدم في « باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر » عن إسحاق بن نصر عن عبد الرزاق لكن سياقه مغاير لسياقه هنا ، وتقدم في الصلح عن إسحاق بن منصور عن عبد الرزاق مقتصرًا على بعضه ، وهو أشبه بسياقه هنا فليفسر به هذا الماهل هنا . **قوله** ( كل سلامى ) بضم المهملة وتخفيف اللام أي أنملة ، وقيل كل عظم مجوف صغير ، وقيل هو في الأصل عظم يكون في فرس البعير واحده وجمعه سواء ، وقيل جمعه سلاميات : وقوله « كل يوم عليه صدقة » ينصب كل على الظرفية وقوله « عليه » مشكل ، قال ابن مالك : المأمود في « كل » ، إذا أضيفت إلى نكرة من خبر وتمييز وغيرهما أن تجيء على وفق المضاف كقوله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ وهنا جاء على وفق « كل » في قوله « كل سلامى عليه صدقة » ، وكان القياس أن يقول عليها صدقة ، لأن السلامى مؤنثة ، لكن دل مجيئها في هذا الحديث على الجواز ، ويحتمل أن يكون ضمن السلامى معنى العظم أو المفصل فأعاد الضمير عليه كذلك ، والمعنى على كل مسلم مكلف بعدد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بأن جعل عظامه مفاصل يتمكن بها من القبض والبسط . وخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها الآدمي . **قوله** ( يعدل ) فاعله الشخص المسلم المكلف وهو مبتدأ على تقدير العدل نحو « تسمع بالمعدي خير » من أن تراه ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يَرْيَكُمُ الْبَرْقَ ﴾ . **قوله** ( ويعين الرجل على دابته فيحمل عليها ) هو وضع الترجمة ، فإن قوله « فيحمل عليها » أعم من أن يريد يحمل عليها المتاع أو الراكب .



وقوله « أو يرفع عليها متاعه » إما شك من الراوى أو تنويع ، وحمل الراكب أهم من أن يحمله كما هو أو يمينه في الركوب فتصح الترجمة . قال ابن المنير : لا تؤخذ الترجمة من مجرد صيغة الفعل فانه مطلق ، بل من جهة عموم المعنى ، وقد روى مسلم من حديث العباس في غزوة حنين قال « وأنا آخذ بركاب رسول الله ﷺ » الحديث . قوله ( ويميط الاذى عن الطريق ) تقدم في « باب إمالة الاذى عن الطريق » من هذا الوجه معلقا ، وحكى ابن بطلال عن بعض من تقدمه أن هذا من قول أبي هريرة موقوف ، وتعقبه بأن الفضائل لا تندك بالقياس ، وإنما تؤخذ توقيفا من النبي ﷺ

## ١٢٩ - باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو

وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

وتابعه ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يملكون القرآن

٢٩٩٠ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو »

**قوله** ( باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو ) سقط لفظ كراهية ، الا للستمل فأنبتها ، وبثبوتها ينفع الاشكال الآتي . **قوله** ( وكذلك يروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله ) هو ابن عمر<sup>(١)</sup> ( عن نافع عن ابن عمر ) وتابعه ابن اسحق عن نافع . أما رواية محمد بن بشر فوصلها إسحق بن راهويه في مسنده عنه ولفظه « كره رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو مخافة أن يناله العدو ، وقال الدارقطني . والبرقاني : لم يروه بلفظ الكراهة إلا محمد بن بشر . وأما متابعة ابن اسحق فهي بالمعنى لأن أحد أخرجه من طريقه بلفظ نهى أن يسافر بالمصاحف إلى أرض العدو ، والنهى يقتضى الكراهة لأنه لا ينفك عن كراهة التنزيه أو التحريم . **قوله** ( وقد سافر النبي ﷺ وأصحابه في أرض العدو وهم يملكون القرآن ) أشار البخارى بذلك الى أن المراد بالانهى عن السفر بالقرآن السفر بالمصاحف خشية أن يناله العدو لا السفر بالقرآن نفسه ، وقد تعقبه الاسماعيلى بأنه لم يقل أحد إن من يحسن القرآن لا يغزو العدو في دارهم ، وهو اعتراض من لم يفهم مراد البخارى . وادعى المذهب أن مراد البخارى بذلك تقوية القول بالثغرة بين المسكر الكثير والطائفة القليلة ، فيجوز في ذلك دون هذه ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث مالك في ذلك وهو بلفظ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو ، وأورده ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك وزاد « مخافة أن يناله العدو » رواه ابن وهب عن مالك فقال « خشية أن يناله العدو » وأخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك فقال : قال مالك أراه « مخافة » فذكره ،

(١) في هامش طبة بولاق : هو ابن عمر بواحدة ، لأنه ابن عمر بن الخطاب

قال أبو عمر : كذا قال يحيى بن يحيى الاندلسي ويحيى بن بكير ، وأكثروا الرواة عن مالك جعلوا التعليل من كلامه ولم يرفعوه ، وأشار إلى أن ابن وهب تفرد برفعها ، وليس كذلك لما قدمته من رواية ابن ماجه ، وهذه الزيادة رفعها ابن اسحق أيضا كما تقدم ، وكذلك أخرجهما مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق الليث عن نافع ، ومسلم من طريق أبيوب بلفظ « فأنى لا آمن أن يناله العدو » ، فصح أنه مرفوع وليس بمدرج ، ولعل مالك كان يحزم به ، ثم صار يشك في رفعه لجملة من تفسير نفسه . قال ابن عبد البر : أجمع الفقهاء أن لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير المخوف عليه ، واختلفوا في الكبير المأمون عليه : فنع مالك أيضا مطلقا ، وفصل أبو حنيفة ، وأدار الشافعية الكراهة مع الخوف وجودا وعدما . وقال بعضهم كالماكية ، واستدل به على منع بيع المصحف من الكافر لوجود المعنى المذكور فيه وهو التمكن من الاستئانة به ، ولا خلاف في تحريم ذلك وإنما وقع الاختلاف هل يصح لو وقع ويؤمر بإزالة ملكه عنه أم لا ؟ واستدل به على منع تعلم الكافر القرآن : فنع مالك مطلقا ، وأجاز الحنفية مطلقا ، وعن الشافعي قولان ، وفصل بعض المالكية بين القليل لأجل مصلحة قيام الحجة عليهم فإجازته ، وبين الكثير فنهى . ويؤيده قصة هرقل حيث كتب إليه النبي ﷺ بعض الآيات ، وقد سبق في « باب هل يرشد » بشئ من هذا . وقد نقل النووي الاتفاق على جواز الكتابة اليهم بمثل ذلك . ( تنبيه ) : ادعى ابن بطال أن ترتيب هذا الباب وقع فيه غلط من الناسخ ، وأن الصواب أن يقدم حديث مالك قبل قوله وكذلك يروى عن محمد بن بشر الخ ، قال : وإنما احتاج إلى المتابعة لأن بعض الناس زاد في الحديث « مخافة أن يناله العدو » ، ولم تصح هذه الزيادة عند مالك ولا عند البخاري انتهى . وما ادعاه من الغلط مردود ، فإنه استند إلى أنه لم يتقدم شئ يشار إليه بقوله كذلك ، وليس كما قال لأنه أشار بقوله « وكذلك » إلى لفظ الترجمة كما بينته من رواية المستمل ، وأما ما ادعاه من سبب المتابعة فليس كما قال ، فإن لفظ الكراهية تفرد به محمد بن بشر ، ومتابعة ابن اسحق له إنما هي في أصل الحديث لكنه أفاد أن المراد بالقرآن المصحف لأحامل القرآن

### ١٣٠ - باب التكبير عند الحرب

٢٩٩١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان عن أبيوب عن محمد بن أنس رضي الله عنه قال « **صَبَّحَ** النبي ﷺ **خَبِيرَ** وقد خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي عَلَى أَعْنَاقِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ . فَلَجَّئُوا إِلَى الْحَصْنِ ، فَرَفَعَ النبي ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرَبَتْ خَبِيرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ . وَأَصْبَحْنَا حُرًّا فَطَبَخْنَاهَا ، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِي عَنْ الْحُومِ الْحَرِّ . فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ بِمَا فِيهَا » . تابعه علي عن سفيان « **رَفَعَ** النبي ﷺ يَدَيْهِ »

**قوله** ( باب التكبير عند الحرب ) أي جوازه أو مشروعيته ، وذكر فيه حديث أنس في قصة خيبر وفيه قوله ﷺ « **لله أكبر خربت خيبر** » ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب المغازی ، والذي نادى بالتهى عن الحوم الحمر الأهلية هو أبو طلحة كما وقع عند مسلم ، وقوله « **تابعه علي عن سفيان** » يعني علي بن المديني شيخه ، وسيأتي في علامات النبوة .

١٣١ - **باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير**

٢٩٩٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن عامر عن أبي عثمان عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : « كنّا مع رسول الله ﷺ ، فكنا إذا أشرفنا على وادٍ هملنا وكبرنا ، ارتفعت أصواتنا . فقال : النبي ﷺ : يا أيها الناس ، اذنبوا على أنفسكم ، فانكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إنه معكم ، إنه سميع قريب ، تبارك اسمه ، وتعالى جده »

[ الحديث ٢٩٩٢ - أطرافه في : ٤٢٠٥ ، ٦٣٨٤ ، ٩٤٠٩ ، ٦٦١٠ ، ٧٣٨٦ ]

**قوله** ( باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير ) أورد فيه حديث أبي موسى « كنّا إذا أشرفنا على وادٍ هملنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا » الحديث ، وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( اربعوا ) بفتح الموحدة أى ارفقوا . قال الطبري : فيه كراهية رفع الصوت بالدعاء والذكر ، وبه قال عامة السلف من الصحابة والتابعين انتهى . وتصرف البخاري يقتضي أن ذلك خاص بالتكبير عند القتال ، وأما رفع الصوت في غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة حديث ابن عباس أن رفع الصوت بالذكر كان على العهد النبوي إذا انصرفوا من المكتوبة ، وتقدم البحث فيه هناك

١٣٢ - **باب التسييح إذا هبط وادياً**

٢٩٩٣ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « كنّا إذا صعدنا كبرنا ، وإذا نزلنا سبّحنا »

[ الحديث ٢٩٩٣ - طرفه في : ٢٩٩٤ ]

**قوله** ( باب التسييح إذا هبط وادياً ) وأورد فيه حديث جابر « كنّا إذا صعدنا كبرنا ، وإذا نزلنا سبّحنا »

١٣٣ - **باب التكبير إذا علا شرفاً**

٢٩٩٤ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** ابن أبي عدي عن شعبة عن حصين عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال « كنّا إذا صعدنا كبرنا ، وإذا نزلنا سبّحنا »

٢٩٩٥ - **حدثنا** عبد الله قال **حدثني** عبد العزيز بن أبي سلمة عن صالح بن كيسان عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ إذا قفل من الحج أو العمرة - ولا أعلمه إلا قال : القزو - يقول كلما أوفى على ثنية أو قد قد كبر ثلاثاً ثم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . آيئون ، ثابتون ، عابدون ، ساجدون لرَبِّنا حامدون . صدّق الله وعده ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده . قال صالح : فقلت له ألم يقل عبد الله : إن شاء الله ؟ قال : لا »

ثم قال (باب التكبير إذا علا شرفاً) وأورد فيه حديث جابر المذكور وفيه «وإذا تصوبنا سبحنا» أي انحدروا والتصوب النزول ، والفد قد بقاء من مفتوحتين بينهما مهملة هي الأرض الغليظة ذات الحصى وقيل المستوية وقيل المكان المرتفع الصاب ، وقوله «حدثنا عبد الله حدثني عبد العزيز بن أبي سلة» زعم أبو مسعود أن عبد الله هو ابن صالح ، وتعبه الجياني بأنه وقع في رواية ابن السكن عبد الله بن يوسف وهو المعتمد ، وسالم المذكور في إسناده هو ابن أبي الجعد ، وأما سالم المذكور في الذي بعده فهو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم الحديث من طريق أخرى عن ابن عمر في أواخر الحج ، والغرض من حديث ابن عمر قوله فيه «كلما أوفى على ثنية أو فدفد كبر ثلاثاً» قال الملب : تكبيره ﷺ عند الارتفاع استثناء لكرهه الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء ، وتبديحه في بطون الأودية مستنبط من قصة يونس فان بتسبيحه في بطن الحوت نجاه الله من الظلمات فسبح النبي ﷺ في بطون الأودية لينجيه الله منها ، وقيل مناسبة التسبيح في الأماكن المنخفضة من جهة أن التسبيح هو التزني فناسب تزنيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ، ولا يلزم من كون جهة العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ، ولذلك ورد في صفته العالي والعلو والمتعالى ولم يرد ضد ذلك وإن كان قد أحاط بكل شيء علماً جل وعز

### ١٣٤ - باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة

٢٩٩٦ - حدثنا مطر بن الفضل حدثنا يزيد بن هارون حدثنا العوام حدثنا إبراهيم أبو إسماعيل السككي قال سمعت أبا بردة واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر فكان يزيد يصوم في السفر ، فقال له أبو بردة : سمعت أبا موسى مراراً يقول «قال رسول الله ﷺ : إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً»

قوله (باب يكتب للمسافر ما كان يعمل في الإقامة) أي إذا كان سفره في غير معصية . قوله (أخبرنا العوام) هو ابن حوشب بمهملة ثم معجمة وزن جعفر . قوله (سمعت أبا بردة) هو ابن أبي موسى الأشعري . قوله (واصطحب هو ويزيد بن أبي كبشة في سفر) أي مع يزيد ، ويزيد بن أبي كبشة هذا شامي ، واسم أبيه حيويل بفتح المهملة وسكون التحتانية وكسر الواو بعدها تحتانية أخرى ساكنة ثم لام ، وهو ثقة ولي خراج السند اسليمان بن عبد الملك ومات في خلافته ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع . قوله (فكان يزيد يصوم في السفر) ، في رواية هشيم عن العوام بن حوشب «وكان يزيد بن أبي كبشة يصوم الدهر» أخرجه الاسماعيلي . قوله (قال رسول الله ﷺ) في رواية هشيم عن العوام عند أبي داود «سمعت النبي ﷺ يقول غير مرة ولا مرتين» . قوله (إذا مرض العبد أو سافر) في رواية هشيم «إذا كان العبد يعمل عملاً صالحاً فشغله عن ذلك مرض» . قوله (كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً) هو من اللف والنشر المقلوب ، فالإقامة في مقابل السفر والصحة في مقابل المرض ، وهو في حق من كان يعمل طاعة فنع منها وكانت نيته لولا المانع أن يدوم عليها كما ورد ذلك صريحاً عند أبي داود من طريق

العوام بن حوشب بهذا الاسناد في رواية هشيم ، وعنده في آخره د كاصلح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، ووقع أيضا في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا د ان العبد إذا كان على طريقة حسنة من العبادة ثم مرض قيل للملك الموكل به اكتب له مثل عمله إذا كان طليقا حتى أطلقه أو أكفته إلى ، أخرجه عبد الرزاق وأحمد وصححه الحاكم ، ولاحمد من حديث أنس رفعه د اذا ابتلى الله العبد المسلم بلاء في جسده قال الله : اكتب له صالح عمله الذي كان يعمل ، فان شفاه غسله وطهره ، وان قبضه غفر له ورحمه ، ولرواية ابراهيم السكسكي عن أبي بردة متابع أخرجه الطبراني من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده بلفظ د ان الله يكتب للمريض أفضل ما كان يعمل في صحته مادام في وثاقه ، الحديث ، وفي حديث عائشة عند النسائي د ما من امرئ تكون له صلاة من الليل يطلبه عليها نوم أو وجع إلا كتب له أجر صلاته وكان نومه عليه صدقة ، قال ابن بطال : وهذا كله في النوافل ، وأما صلاة الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض والله أعلم . وتعقبه ابن المنير بأنه تخرج واسعا ، ولا مانع من دخول الفرائض في ذلك ، بمعنى أنه إذا عجز عن الاتيان بها على الهيئة الكاملة أن يكتب له أجر ما عجز عنه ، كصلاة المريض جالسا يكتب له أجر القائم انتهى . وليس اعتراضه بحيد لأنهما لم يتواردا على عمل واحد ، واستدل به على أن المريض والمسافر إذا تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم . وفي هذه الاحاديث تعقب على من زعم أن الاعتذار المرخصة لترك الجماعة تسقط الكراهة والاثم خاصة من غير أن تكون محصلة للفضيحة ، وبذلك جزم النووي في شرح المهذب ، وبالأول جزم الروياني في التلخيص ، ويشهد لما قال حديث أبي هريرة رفعه د من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج إلى المسجد فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر ، لا ينقص ذلك من أجره شيئا ، أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم واسناده قوى ، وقال السبكي الكبير في الحلبيات : من كانت عادته أن يصلي جماعة فتعذر فانفرد كتب له ثواب الجماعة ؛ ومن لم تكن له عادة لكن أراد الجماعة فتعذر فانفرد يكتب له ثواب قصده لا ثواب الجماعة ، لأنه وان كان قصده الجماعة لكنه قصده مجرد ، ولو كان يتنزل منزلة من صلى جماعة كان دون من جمع والاولى سبقها فعل ، ويدل الأول حديث الباب ، وللثاني أن أجر الفعل يضاعف وأجر القصد لا يضاعف بدليل د من هم بحسنة كتبت له حسنة واحدة ، كما سيأتي في كتاب الرقاق ، قال ويمكن أن يقال : إن الذي صلى منفردا ولو كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه اعتادها فيكتب له ثواب صلاة منفرد بالأصالة وثواب مجمع بالفضل . انتهى ملخصا

### ١٣٥ - باب السير وجده

٢٩٩٧ - حدثنا الجبدي حدثنا سفیان حدثنا محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول د نَدَبَ النَّبِيُّ ﷺ النَّاسَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ ، فَاتَدَبَ الزُّبَيْرُ ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَاتَدَبَ الزُّبَيْرُ ، ثُمَّ نَدَبَهُمْ فَاتَدَبَ الزُّبَيْرُ . قال النبي ﷺ : إِنْ لَسْتُ لَكُلِّ بَيْ حَوَارِيًّا وَحَوَارِيٍّ الزُّبَيْرُ . قال سفیان : الحواريُّ الناصر

٢٩٩٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني أبي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ح حدثنا أبو نعيم حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ

ﷺ قال « لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل وحده »

**قوله** ( باب السير وحده ) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن جابر في انتداب الزبير وحده ، وقد تقدم في « باب هل يبعث الطليعة وحده » وثمعه الاسماعيل فقال : لا أعلم هذا الحديث كيف يدخل في هذا الباب ، وقرره ابن المنير بأنه لا يلزم من كون الزبير انتدب أن لا يكون سار معه غيره متابعا له . قلت : لكن قد ورد من وجه آخر ما يدل على أن الزبير توجه وحده ، وسيأتي في مناقب الزبير من طريق عبد الله بن الزبير ما يدل على ذلك ، وفيه « قلت يا أبت رأيته تختلف ، فقال : قال رسول الله ﷺ من يأتي بني قريظة فانطلقت » الحديث . **قوله** ( قال سفيان : الحواري الناصر ) هو موصول عن الحميدي عنه . ثانيهما حديث ابن عمر . **قوله** ( لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما سار راكب بليل وحده ) ساقه على لفظ أبي نعيم ، وقوله « ما أعلم ، أي الذي أعلمه من الآفات التي تحصل من ذلك . والوحدة بفتح الواو ويجوز كسرها ومنعه بعضهم . ( تنبيهان ) : أحدهما قال المزي في « الأطراف » : قال البخاري حدثنا أبو الوليد عن عاصم بن محمد به ، وقال بعده « وأبو نعيم عن عاصم ، ولم يقل حدثنا أبو نعيم ، ولا في كتاب حماد بن شاكر حدثنا أبو نعيم انتهى . والذي وقع لنا في جميع الروايات عن الثوري عن البخاري « حدثنا أبو نعيم ، وكذلك وقع في رواية النسفي عن البخاري فقال « حدثنا أبو الوليد ، فساق الإسناد ثم قال « وحدثنا أبو الوليد وأبو نعيم قالاهما حدثنا عاصم ، فذكره ، وبذلك جزم أبو نعيم الاصبهاني في « المستخرج » فقال بعد أن أخرجه من طريق عمرو بن مرزوق عن عاصم بن محمد « أخرجه البخاري عن أبي نعيم وأبي الوليد ، فلهذا لفظ حدثنا في رواية أبي نعيم سقط من رواية حماد بن شاكر وحده . ثانيهما ذكر الترمذي أن عاصم بن محمد تفرد برواية هذا الحديث ، وفيه نظر لأن عمر بن محمد أخاه قد رواه معه عن أبيه أخرجه النسائي . قال ابن المنير : السير لمصلحة الحرب أخص من السفر ، والخبر ورد في السفر فيؤخذ من حديث جابر جواز السفر منفردا للضرورة والمصلحة التي لا تنتظم إلا بالانفراد كارسال الجاسوس والطليعة ، والكراهة لما عدا ذلك . ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الأمن وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة ، وقد وقع في كتب المغازي بعث كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمير وبسيسة (١) في عدة مواطن وبعضها في الصحيح ، وتقدم في الشروط شيء من ذلك ؛ ويأتي في باب الجاسوس بعد قليل

### ١٣٦ - باب السرعة في السير

وقال أبو حميد : قال النبي ﷺ « إني متعجل إلى المدينة ، فمن أراد أن يتعجل معي فليتعجل »

٢٩٩٩ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي قال سئل أسامة بن زيد رضي الله عنهما - كان يحيى يقول : وأنا أسمع ، فسقط هنيء عن مسير النبي ﷺ في حجة الوداع فقال : فكان يسير

(١) هو بسيسة بن عمرو الجهني . ورد في صحيح مسلم من حديث أنس أن علي الله عليه وسلم بعثه عينا ينظر ما صنعت غير أبي سفيان

المنق . فاذا وجدَ خُفوةً نصَّ . والنَّصُّ فوقَ العنقِ »

٣٠٠٠ - **حديثنا** سعيد بن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد - هو ابن أسلم - عن أبيه قال « كنتُ مع عبدِ الله بن عمر رضى الله عنهما بطريقِ مكة ، فبلغه عن صفية بنتِ أبي عبيدِ شدةٌ وجرحٌ فأمرعَ السيرَ ، حتى إذا كان بعدَ غروبِ الشَّمسِ ثمَّ نزلَ فصلُ المغربِ والمَئمةُ تَجَمَّعَ بينهما وقال : إني رأيتُ النَّبِيَّ ﷺ إذا جَدَّ به السيرُ آخرَ المغربِ وجمَعَ بينهما »

٣٠٠١ - **حديثنا** عبدُ الله بن يوسف أخبرنا مالك عن سَئِدٍ مولى إني بكرٍ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال « السَّفرُ قطعةٌ من العذابِ ، يمنعُ أحدُكم نومه وطعامه وشرابه ، فاذا قَضَى أحدُكم نَهْمَتَهُ فليُعَجِّلْ إلى أهله »

**قوله** (باب السرعة في السير) أى في الرجوع إلى الوطن . **قوله** (وقال أبو حميد قال النبي ﷺ إني متعجل الخ) هو طرف من حديث سبق في الزكاة بطوله ، وتقدم الكلام عليه هناك . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أسامة بن زيد في سير العنق ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الحج ، وقوله « قال سئل أسامة بن زيد كان يحيى يقول وأنا أسمع فسقط عني ، الفائل ذلك هو محمد بن المثنى شيخ البخارى ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق بندار والدورقي وغيرهما عن يحيى بن سعيد وقال فيه « سئل أسامة وأنا شاهده » . ثانياً حديث ابن عمر في جمعه بين الصلوتين لما بلغه وجمع صفية بنت أبي عبيد وهي زوجته ، وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة بهذا الاسناد مع الكلام عليه . ثالثاً حديث أبي هريرة « السفر قطعة من العذاب ، وقد تقدم شرحه في أواخر أبواب العمرة ، وقوله « نهمته » بفتح النون على المشهور أى رغبته ، قال المصنف : تعجله ﷺ إلى المدينة ليرى نفسه ويفرح أهله ، وتعجله إلى المزدلفة ليعجل الوقوف بالمشعر الحرام ، وتعجل ابن عمر إلى زوجته ليدرك من حياتها ما يمكنه أن تعهد إليه بما لا تعهد إلى غيره

### ١٢٧ - باب إذا حمل على فرسٍ فرأها تُباعُ

٣٠٠٢ - **حديثنا** عبدُ الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبدِ الله بن عمر رضى الله عنهما « ان عمرَ بنَ الخطابِ حملَ على فرسٍ في سبيلِ الله ، فوجدَهُ يُباعُ ، فأرادَ أن يبتاعَهُ ، فسألَ رسولَ الله ﷺ ، قال : لا تَبْتَعَهُ ، ولا تَمُدَّ في صدَقَتِكَ »

٣٠٠٣ - **حديثنا** إسماعيلُ حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعتَ عمرَ بنَ الخطابِ رضى الله عنه يقول « حملتُ على فرسٍ في سبيلِ الله ، فابتاعَهُ - أو فأضاعَهُ - الذي كان عنده ، فأردتُ أن أشتريه وظننتُ أنه بائعُهُ برُخصٍ ، فسألتُ النَّبِيَّ ﷺ فقال : لا تَشْتَرِهِ وإن بدركم ، فإنَّ العائدَ في هَيْبَتِهِ كالكلبِ

يَعُودُ فِي قِيَّتِهِ».

**قوله** ( باب إذا حل على فارس فرأها تباع ) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وحديث عمر نفسه ، وقد تقدما قريبا وبيان مكان شرحهما . وقوله في حديث عمر « ابتاعه أو أضاعه » شك من الراوى ، ولا معنى لقوله « ابتاعه » لأنه لم يشتره وإنما عرضه للبيع ، فيحتمل أن يكون في الاصل باعه فهو بمعنى عرضه للبيع . والله أعلم

### ١٣٨ - باب الجهاد بأذن الأيوين

٣٠٠٤ - **مرش** آدم حدثنا شعبة حدثنا حبيب بن أبي ثابت قال سمعت أبا العباس الشاهر - وكان لا يتم في حديثه - قال : سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول « جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد فقال : أحق والدك ؟ قال : نعم . قال : ففيهما جاهد »

[ الحديث ٣٠٠٤ - طرفه في : ٩٧٢هـ ]

**قوله** ( باب الجهاد بأذن الأيوين ) كذا أطلق ، وهو قول الثوري ، وقيد بالاسلام الجمهور ، ولم يقع في حديث الباب أنهما منعاه ، لكن لعله أشار إلى حديث أبي سعيد الآتي . **قوله** ( سمعت أبا العباس الشاهر وكان لا يتم في حديثه ) تقدم القول في ذلك في « باب صوم داود » من كتاب الصيام ، وقد خالف الأعمش شعبة فرواه ابن ماجه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو ، فلعن لحبيب فيه اسنادين ، ويؤيده أن بكر بن بكار رواه عن شعبة عن حبيب عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو ، **قوله** ( جاء رجل ) يحتمل أن يكون هو جاهمة بن العباس بن مرداس ، فقد روى النسائي وأحمد من طريق معاوية بن جاهمة أن جاهمة جاء إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله أردت الغزو وجمت لاستشيرك ، فقال هل لك من أم ؟ قال نعم . قال الزمها ، الحديث ، ورواه البيهقي من طريق ابن جريج عن محمد بن طلحة بن ركانة عن معاوية بن جاهمة السلمي عن أبيه قال « أتيت النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد » فذكره ، وقد اختلف في اسناده على محمد بن طلحة اختلافا كثيرا بينته في ترجمة جاهمة من كتابي في الصحابة . **قوله** ( فيهما جاهد ) أي خصصها بجهاد النفس في رضاها ، ويستفاد منه جواز التعبير عن الشيء بضده إذا فهم المعنى ، لأن صيغة الامر في قوله « جاهد » ظاهرها إيصال الضرر الذي كان يحصل لغيرهما لها ، وليس ذلك مرادا قطعا ، وإنما المراد إيصال القدر المشترك من كلفة الجهاد وهو تعب البدن والمال ، ويؤخذ منه أن كل شيء يتعب النفس يسمى جهادا ، وفيه أن بر الوالد قد يكون أفضل من الجهاد ، وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة ، وأن المكلف يستفصل عن الأفضل في أعمال الطاعة ليعمل به لأنه سمع فضل الجهاد قباده إليه ، ثم لم يمنع حتى استأذن فيه فدل على ما هو أفضل منه في حقه ، ولولا السؤال ما حصل له العلم بذلك . ولمسلم وسعيد بن منصور من طريق ناعم مولى أم سارية عن عبد الله بن عمرو في نحو هذه القصة قال « ارجع إلى والدك فأحسن صحبتها ، ولأبي داود وابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو « ارجع فأضحكهما كما أبكيتهما » وأصرح من ذلك حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ « ارجع فاستأذنها فان أذنا لك لجاهد ، والا فبرهما » وصححه ابن حبان . قال جمهور العلماء : يحرم الجهاد إذا منع الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين ،



لأن برهما فرض عين عليه والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعين الجهاد فلا إذن . ويشهد له ما أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو د جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن أفضل الأعمال ، قال : الصلاة . قال ثم مه ؟ قال الجهاد . قال فإن لي والدين ، فقال أمرك بوالديك خيرا . فقال والذي بعثك بالحق نبيا لأجاهدن ولا تركهما قال فانت أعلم ، وهو محمول على جهاد فرض العين توفيقا بين الحديثين ، وهل يلحق الجد والجدة بالابوين في ذلك ؟ الأصح عند الشافعية نعم ، والأصح أيضا أن لا يفرق بين الحر والرقيق في ذلك لشمول طلب البر ، فلو كان الولد رقيقا فأذن له سيده لم يعتبر إذن أبويه ، ولهما الرجوع في الإذن إلا إن حضر الصف ، وكذا لو شرط أن لا يقاتل لحضر الصف فلا أثر للشرط ، واستدل به على تحريم السفر بغير إذن لأن الجهاد إذا منع مع فضيلته فالسفر المباح أولى نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين حيث تيمم السفر طريقا إليه فلا منع ، وإن كان فرض كفاية ففيه خلاف . وفي الحديث فضل بر الوالدين وتعظيم حقهما وكثرة الثواب على برهما . وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

### ١٣٩ - باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل

٣٠٠٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبا بشير الأنصاري رضي الله عنه أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، قال عبد الله حسبت أنه قال : والناس في مبيتهم ، فأرسل رسول الله ﷺ رسولا : لاتبين في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعتم .

قوله ( باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل ) أي من السكراة ، وقيد بالابل لورود الخبر فيها بخصوصها . **قوله** ( عن عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، وعباد بن تميم هو المازني ، وهو وشيخه والراوي عنه أنصاريون مديون ، وعبد الله وعباد تابعيان . **قوله** ( أن أبا بشير الأنصاري أخبره ) ليس لابن بشير وهو بفتح الموحدة ثم معجمة في البخاري غير هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره الحاكم أبو أحمد فيمن لا يعرف اسمه ، وقيل اسمه قيس بن عبد الحرير بمهمات مصغر ابن عمرو ، ذكر ذلك ابن سعد وساق نسبه إلى مازن الأنصاري ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عثمان بن عمر عن مالك عند الدارقطني نسبة أبي بشير ساعديا ، فإن كان قيس يكنى أبا بشير أيضا فهو غير صاحب هذا الحديث ، وأبو بشير المازني هذا عاش إلى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من ذلك . **قوله** ( في بعض أسفاره ) لم أقف على تعيينها . **قوله** ( قال عبد الله حسبت أنه قال ) عبد الله هو ابن أبي بكر الراوي ، وكأنه شك في هذه الجملة ، ولم أرها من طريقه إلا هكذا . **قوله** ( فأرسل ) قال ابن عبد البر : في رواية روح بن عباد عن مالك د أرسل مولاه زيدا ، قال ابن عبد البر : وهو زيد بن حارثة فيما يظهر لي . **قوله** ( في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة ) كذا هنا بلفظ د أو ، وهي للشك أو للتويع ، ووقع في رواية أبي داود عن المعنى بلفظ د ولا قلادة ، وهو من عطف العام على الخاص ، وبهذا جزم المذهب ، ويؤيد الأول ما روى عن مالك أنه سئل عن القلادة فقال : ما سمعت بكراهتها إلا في الوتر ، وقوله وتر بالمشاة في جميع الروايات ، قال ابن الجوزي : ربما صحف من لاعلم له بالحديث فقال وبر بالموحدة . قلت : حكى ابن التين أن

الداودي جزم بذلك وقال : هو ما ينتزع عن الجبال يشبه الصوف ، قال ابن التين : فصحف . قال ابن الجوزي : وفي المراد بالأوتار ثلاثة أقوال : أحدها أنهم كانوا يقلدون الإبل أوتار القسي لثلاث تصيها العين بزعمهم ، فأمروا بقطعها لإعلاما . بأن الأوتار لاترد من أمر الله شيئا ، وهذا قول مالك . قلت : وقع ذلك متصلا بالحديث من كلامه في الموطأ وعند مسلم وأبي داود وغيرهما ، قال مالك : أرى أن ذلك من أجل العين ، ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه ، ومن علق تيممة فلا أتم الله له ، أخرجه أبو داود أيضا ، والتيممة معلق من القلائد خشية العين ونحو ذلك ، قال ابن عبد البر : إذا اعتقد الذي قلدها أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر وذلك لا يجوز اعتقاده . ثانياً النهي عن ذلك لثلاث تحتق الدابة بها عند شدة الركض ، ويحكي ذلك عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وكلام أبي عبيد يرجعه فانه قال : نهى عن ذلك لأن الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيها ، وربما تعلقت بشجرة فاخستت أو تعوقت عن السير . ثالثاً أنهم كانوا يعقلون فيها الاجراس حكاة الخطاى وعليه يدل تبويب البخارى ، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أم حبيبة أم المؤمنين مرفوعا : لاتصحب الملائكة رقة فيها جرس ، وأخرجه النسائي من حديث أم سلمة أيضا . والذي يظهر أن البخارى أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، فقد أخرجه الدارقطني من طريق عثمان بن عمر المذكور بلفظ : لاتبقين فلادة من وتر ولا جرس في عنق بعير إلا قطع . قلت : ولا فرق بين الإبل وغيرها في ذلك ، الا على القول الثالث فلم تجر العادة بتعليق الاجراس في رقاب الخيل ، وقد روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الحسائي رفعه : اربطوا الخيل وقلدوها ، ولا تقلدوها الاوتار ، فدل على أن لا اختصاص للإبل ، فاعمل التقييد بها في الترجمة للغالب . وقد حمل النضر بن شميل الاوتار في هذا الحديث على معنى الثأر فقال : معناه لا تطلبوا بها ذحول الجاهلية ، قال القرطبي : وهو تأويل بعيد . وقال الثوري : ضعیف . وإلى نحو قول النضر جرح وكيع فقال : المعنى لا تتركبوا الخيل في الفتن ، فان من ركبها لم يسلم أن يتعلق به وتر يطلب به . والدليل على أن المراد بالأوتار جميع الوتر بالتحريك لا الوتر بالاسكان ما رواه أبو داود أيضا من حديث ربيعة بن ثابت رفعه : من عقد لحية أو قلدة وترأ فإن محمدا يرى منه ، فانه عند الرواة أجمع بفتح المثناة ، والجرس بفتح الجيم والراء ثم مهملة معروف ، وحكى عياض إسكان الراء ، والتحقيق أن الذي بالفتح اسم الآلة وبالاسكان اسم الصوت . وروى مسلم من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه : الجرس مزمار الشيطان ، وهو دال على أن الكراهية فيه لصوته لان فيها شها بصوت الناقوس وشكله ، قال النووي وغيره : الجمهور على أن النهي للكرامة وأنها كراهة تنزيه ، وقيل للتحريم ، وقيل يمنع منه قبل الحاجة ، ويجوز إذا وقعت الحاجة . وعن مالك تحته الكراهة من القلائد بالوتر ، ويجوز غيرها إذا لم يقصد دفع العين . هذا كله في تعليق التمام وغيرها بما ليس فيه قرآن ونحوه ، فأما ما فيه ذكر الله فلا نهى فيه فانه لما يجعل للتبرك به والتعوذ باسمائه وذكره ، وكذلك لا نهى عما يعاق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف . واختلفوا في تعليق الجرس أيضا . ثالثاً يجوز بقدر الحاجة ، ومنهم من أجاز الصغير منها دون الكبير . وأغرب ابن حبان فرعم أن الملائكة لاتصحب الرفقة التي يكون فيها الجرس إذا كان رسول الله ﷺ فيها

١٤٠ - باب من اكتتب في جيش فخرجت امرأته حاجة أو كان له مذر هل يؤذن له ؟

٣٠٠٦ - حديث فتية بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما

أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « لَا تَخُونُوا رَجُلًا بِأَمْرَائِهِ ، وَلَا تُسَافِرَنَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا حَرَمٌ . فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَكْتَنَّبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا ، وَخَرَجْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً . قَالَ : اذْهَبْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ »  
 قَوْلُهُ ( بَابُ مَنْ أَكْتَنَّبَ فِي جَيْشٍ نَخَرَجَتْ امْرَأَتُهُ حَاجَةً أَوْ كَانَ لَهُ عَذْرٌ هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ ) ؟ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ ، وَفِيهِ قَوْلُهُ « اذْهَبْ فَاحْجُجْ مَعَ امْرَأَتِكَ » ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَوَاخِرِ أَبْوَابِ الْمُحْصَرِّ مِنَ الْحَجِّ ، وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْحَجَّ فِي حَقِّ مِثْلِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ لَهُ مَعَ حَجِّ التَّلَوُّعِ فِي حَقِّهِ تَحْصِيلُ حَجِّ الْفَرَضِ لِامْرَأَتِهِ وَكَانَ اجْتِمَاعُ ذَلِكَ لَهُ أَفْضَلُ مِنْ بَجْدِ الْجِهَادِ الَّذِي يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ بِغَيْرِهِ ، وَفِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ كِتَابَةِ الْجَيْشِ وَنَظَرُ الْإِمَامِ لِرِعِيَّتِهِ بِالْمَصْلَحَةِ

### ١٤١ - بَابُ الْجَاسُوسِ

وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ [ ١ الْمُتَحَنِّنُ ] : « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ » . النَّجَسُ : التَّبَيُّثُ  
 ٣٠٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ قَالَ : أَخْبَرَنِي حَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْقِدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ قَالَ : انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاحِرٍ فَإِنَّ بِهَا ظَلَمِينَ وَمَعَهُمَا كِتَابٌ يُخَذُّوهُ مِنْهَا . فَاذْهَبُوا تَعَادَى بَنِي خَيْلَنَا ، حَتَّى تَنْتَهِيَنَا إِلَى الرَّوْضَةِ ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّالِمِينَ ، فَقُلْنَا : أَخْرِجِي الْكِتَابَ . فَقَالَتْ : مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ . فَقُلْنَا : لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ ، أَوْ أَكْذَابِينَ الثِّيَابَ . فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا ، فَأَتَيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَسْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا حَاطِبُ مَا هَذَا ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا تَغْتَبِلَ عَلَيَّ ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأَةً مُلْصَقَةً فِي قُرْبَيْشٍ ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا ، وَكَانَ مِنْ مَمْلَكَةِ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ قَرَابَاتٍ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي ، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَدْ صَدَقَ كُفْرُكُمْ . فَقَالَ عَمْرُو : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ . قَالَ : إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ » . قَالَ سَفِيَانُ : وَأَيُّ إِسْنَادٍ هَذَا

[ الحديث ٣٠٠٧ - أطرافه في : ٣٠٨١ ، ٣٩٨٣ ، ٤٢٧٤ ، ٤٨٩٠ ، ٦٢٥٩ ، ٦٩٣٩ ]

قَوْلُهُ (بَابُ الْجَاسُوسِ) بِحِجْمٍ وَمُهْمَلَتَيْنِ أَيْ حَكَهُ إِذَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْكُفْرَانِ ، وَمَشْرِعِيَّتُهُ إِذَا كَانَ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ .  
 قَوْلُهُ (وَالنَّجَسُ التَّبَيُّثُ) هُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ . قَوْلُهُ (وَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ») (الآيَةُ) مُنَاسِبَةٌ الْآيَةِ لِأَنَّهَا سَيَأْتِي فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الْقِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ كَانَتْ سَبَبَ نَزْوِهَا ، وَإِنَّمَا لَانَ يَنْتَزِعُ

منها حكم جاسوس الكفار ، فاذا اطلع عليه بعض المسلمين لا يسكتهم أمره بل يرفعه الى الامام ليرى فيه رأيه . وقد اختلف العلماء في جواز قتل جاسوس الكفار ، وسيأتى البحث فيه بعد أحد وثلاثين بابا . ثم ذكر فيه حديث على بن عيسى حاطب بن أبى بسة ، وسيأتى الكلام على شرحه في تفسير سورة الممتحنة ان شاء الله تعالى ، ونذكر فيه المرأة وتسمية من عرف من كاتبه حاطب من أهل مكة : وقوله فيه « روضة خاخ » بمنه وطلتين من فوق ، والظعينة بالطاء المعجمة المرأة ، وقوله في آخره « قال سفيان وأى اسناد هذا ، أى عجباً لجلالة رجاله وصرح اتصاله

### ١٤٣ - باب الكسوة للأسارى

٣٠٠٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمْعٍ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ رَأَى بِالْعَبَاسِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ثَوْبٌ ، فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُ قَبِيصًا ، فَوَجَدُوا قَبِيصَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَيْفَلٍ عَلَيْهِ ، فَكَسَاهُ النَّبِيُّ ﷺ إِيَّاهُ ، فَلِذَلِكَ نَزَعَ النَّبِيُّ ﷺ قَبِيصَهُ الَّذِي أَلْبَسَهُ » قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَدٌ ، فَأَحَبَّ أَنْ يُكَافِيَهُ

**قوله** ( باب الكسوة للأسارى ) أى بما يوارى عوراتهم ، اذ لا يجوز النظر اليها . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( لما كان يوم بدر أتى بأسارى ) من المشركين . **قوله** ( وأتى بالعباس ) أى ابن عبد المطلب . **قوله** ( يقدر عليه ) بضم الدال ، وإنما كان ذلك لأن العباس كان بين الطول ، وكذلك كان عبد الله بن أبى . **قوله** ( فلذلك نزع النبي ﷺ قبيصه الذى ألبسه ) أى لعبد الله بن أبى عند ذنبه ، وقد تقدم شرح ذلك فى أواخر الجنائز وما يمتثل فى ذلك من الادراج ، وقوله فى آخر هذا الحديث « قال ابن عيينة كانت له ، أى لعبد الله بن أبى . وقوله » يد ، أى نعمة ، وهو محصل ما سبق من قوله فى الجنائز « كانوا يرون الخ »

### ١٤٣ - باب فضل من أسلم على يديه رجل

٣٠٠٩ - **حَدَّثَنَا** مُقْبِيَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِئِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَهْلٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَسْنَى ابْنُ سَعِيدٍ - قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ : لِأَعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ . فَبَاتَ النَّاسُ لِيَأْتِيَهُمْ أَيْهَمُ يَعْطَى ، فَتَدَوَّاهُمْ كُلُّهُمْ يَرْجُوهُ ، فَقَالَ : أَيْنَ عَلَى ؟ فَقِيلَ : يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ ، فَبَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَاهُ فَبَرَأَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ ، فَأَعْطَاهُ ، فَقَالَ : أَقَاتِلْهُمْ حَتَّى يَسْكُونُوا مِثْلَنَا ، فَقُلْ : انْفِذْ عَلَى رِسَالِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَآخِرُهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ مُخْرُ النَّعَمِ »

**قوله** ( باب فضل من أسلم على يديه رجل ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد فى قصة على يوم خيبر ، والمراد منه

قوله ﷺ «لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم»، وهو ظاهر فيما ترجم له، وسيأتي شرح الحديث في المغازي إن شاء الله تعالى

### ١٤٤ - باب الأسارى في السلاسل

٣٠١٠ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «عَجَبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ» [الحديث ٣٠١٠ - طرفه في : ٤٥٧]

**قوله ( باب الأسارى في السلاسل )** ذكر فيه حديث أبي هريرة «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»، وقد أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد بلفظ «يقادون إلى الجنة بالسلاسل»، وقد تقدم توجيه المعجب في حق الله في أوائل الجهاد وأن معناه الرضا ونحو ذلك، قال ابن المنير: إن كان المراد حقيقة وضع السلاسل في الاعناق فالترجمة مطابقة، وإن كان المراد المجاز عن الإكراه فليست مطابقة. قلت: المراد بكون السلاسل في أعناقهم متعبد بحالة الدنيا، فلا مانع من حمله على حقيقة، والتقدير يدخلون الجنة، وكانوا قبل أن يسلموا في السلاسل، وسيأتي في تفسير آل عمران من وجه آخر عن أبي هريرة في قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال «خير الناس للناس يأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام»، قال ابن الجوزي: معناه أنهم أسروا وقيدوا، فلما عرفوا صحة الإسلام دخلوا طوعاً فدخلوا الجنة، فكان الإكراه على الأسر والتقييد هو السبب الأول، وكأنه أطلق على الإكراه التسلسل، ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام السبب. وقال الطبري: ويحتمل أن يكون المراد بالسلسلة الجذب الذي يجذبه الحق من خلص عباده من الضلالة إلى الهدى ومن المهبط في مهاوى الطبيعة إلى العروج للدرجات، لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على أنه على الحقيقة. ونحوه ما أخرجه من طريق أبي الطاميل رفعه «رأيت ناساً من أمتي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرها». قلت: يا رسول الله من هم؟ قال قوم من العجم يسديهم المهاجرون فيدخلونهم في الإسلام مكرهين، وأما إبراهيم الحربي ففتح حمله على حقيقة التقييد وقال: المعنى يقادون إلى الإسلام مكرهين فيكون ذلك سبب دخولهم الجنة، وليس المراد أن ثم سلسلة. وقال غيره: يحتمل أن يكون المراد المسلمين المأسورين عند أهل الكفر يأتون على ذلك أو يقتلون فيحشرون كذلك، وعبر عن الحشر بدخول الجنة لثبوت دخولهم عقبة. والله أعلم

### ١٤٥ - باب فضل من أسلم من أهل الكتابين

٣٠١١ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَيٍّ أَبُو حَسَنِ قَالَ**: سَمِعْتُ الشَّامِيَّ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «ثَلَاثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ: الرَّجُلُ تَسْكُونُ لَهُ الْأُمَّةُ فُعِلَ مَا فِي حَسَنَاتِهِمْ، وَيُؤَدَّبُهَا فَيُحْسِنُ تَأْذِيبَهَا، فَيُزَوِّجُهَا، فَلَهُ أَجْرَانِ. وَمُؤْمِنٌ

أهل الكتاب الذي كان مؤمناً ثم آمن بالنبي ﷺ، فله أجران. والعبد الذي يؤدى حق الله وينصح لسيده ثم قال الشعبي: وأعطيتكم بها غير شيء، وقد كان الرجل يرحل في أهون منها إلى المدينة.

**قوله** (باب فضل من أسلم من أهل الكتابين) ذكر فيه حديث أبي بردة وأنه سمع أباة يقول: ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين، الحديث وقد تقدم الكلام عليه في العتق، قال المهلب: جاء النقص في هؤلاء الثلاثة لينبه به على سائر من أحسن في معنيين في أى فعل كان من أفعال البر، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث في كتاب العلم، ويأتى الكلام على ما يتعلق بمن يعتق الأمة ثم يتزوجها في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى. قال ابن المنير: مؤمن أهل الكتاب لا بد أن يكون مؤمناً بنبيها ﷺ لما أخذ الله عليهم من العهد والميثاق، فإذا بعث فأيمانه مستمر فكيف يتعدد إيمانه حتى يتعدد أجره. ثم أجاب بأن إيمانه الأول بأن الموصوف بكذا رسول، والثاني بأن محمداً هو الموصوف فظهر التغاير فثبت التعدد انتهى. ويحتمل أن يكون تعدد أجره لكونه لم يعاند كما عاند غيره من أضله الله على علم، لحصل له الاجر الثاني بمجاهدته نفسه على مخالفة أنظاره.

١٤٦ - باب أهل الدار يبيتون، فيصاب الولدان والذراري

(بياتاً) [الأعراف ٤ و ٩٧ ويونس ٥٠]: ليلا. (لنبيته) [٤٩ النمل]: ليلا

(بيت) [٨١ النساء]: ليلا

٣٠١٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب

ابن جثمارة رضي الله عنهم قال: «مررت بنبي ﷺ بالأبواء - أو بؤدان - فستل عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نساءهم وذراريهم، قال: هم منهم. وسمعت يقول: لا حي إلا الله ورسوله ﷺ»

٣٠١٣ - وعن الزهري أنه سمع عبيد الله عن ابن عباس «حدثنا الصعب في الذراري». كان عمرو

يحدثنا عن ابن شهاب عن النبي ﷺ، فسمعه من الزهري قال: أخبرني عبيد الله عن ابن عباس «عن الصعب قول: هم منهم، ولم يقل كما قال عمرو: هم من آبائهم»

**قوله** (باب أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذراري) أى هل يجوز ذلك أم لا؟ وبيتون بمعنى المفعول وفهم من تقيده بأصاية من ذكر قصر الخلاف عليه، وجواز البيات إذا عرى عن ذلك. قال أحمد: لا بأس بالبيات ولا أعلم أحداً كرهه. **قوله** (بياتاً ليلا) كذا في جميع النسخ بالموحدة ثم التحتانية الخفيفة وبعد الألف مثناة، وهذه عادة المصنف إذا وقع في الخبر لفظة توافق ما وقع في القرآن أورد تفسير اللفظ الواقع في القرآن جمعا بين المصاحيتين وتبركا بالأميرين. ووقع عند غير أبي ذر من الزيادة هنا لنبيته ليلا، بيت ليلا، وهذا جميع ما وقع في القرآن من هذه المادة، وهذه الأخيرة بيت، يريد قوله (بيت طائفة منهم غير الذي تقول) وهي في السبعة. قال أبو عبيدة: كل شيء قدر بليل بيت، قال الشاعر:

هبت لتعذلني بليل أسمع سفها تبييتك الملامة فاهجى

وأغرب ابن المنير فصحف دياتا ، لجعلها نياما بنون وميم من النوم فصارت هكذا ، فيصاب الولدان والذراري نياما ليلا ، ثم تعقبه فقال : العجب من زيادته في الترجمة نياما وما هو في الحديث إلا ضمنا ، إلا أن الغالب أنهم إذا وقع بهم ليلا كان أكثرهم نياما ، لكن ما الحاجة إلى التقييد بالنوم والحكم سواء نياما كانوا أو أيقاظا ؟ إلا أن يقال : إن قتلهم نياما أدخل في الاغتياال من كونهم أيقاظا ، فنبه على جواز مثل ذلك انتهى . وقد صحف ثم تكلف . ومعنى البيات المراد في الحديث أن يغار على الكفار بالليل بحيث لا يميز بين أفرادهم . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة ، ووقع في رواية الخيدى في مسنده عن سفيان عن الزهرى ، أخبرني عبيد الله . قوله ( فستل ) لم أقف على اسم السائل ، ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهرى بسنده عن الصعب قال ، سألت رسول الله ﷺ عن أولاد المشركين أقتلهم معهم ؟ قال نعم ، فظهر أن الراوى هو السائل قوله ( عن أهل الدار ) أى المنزل ، هكذا في البخارى وغيره ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « سئل عن الذرارى » قال عياض : الاول هو الصواب . ووجه النووي الثانى وهو واضح . قوله ( هم منهم ) أى فى الحكم تلك الحالة ، وليس المراد اباحة قتلهم بطريق القصد اليهم ، بل المراد اذا لم يمكن الوصول الى الآباء الا بوطء الذرية فاذا أصيبوا لاختلاطهم بهم جاز قتلهم . قوله ( وسمعتهم يقول ) كذا الاكثر ولابى ذر « فسمعتهم » بالفاء والاول أوضح ، وقوله « لاحى الله ولسوله » تقدم الكلام عليه فى الشرب ، وقوله « وعن الزهرى » هو موصول بالاسناد الاول ، وكان ابن عينة يحدث بهذا الحديث مرتين مرة مجردا هكذا ومرة يذكر فيه سماعه اياه أولا من عمرو بن دينار عن الزهرى . عن النبي ﷺ ثم يذكر سماعه اياه من الزهرى . وننبه على نكتة فى المتن : وهى أن فى رواية عمرو بن دينار قال « هم من آبائهم » وفى رواية الزهرى قال « هم منهم » وقد أوضح ذلك الاسماعيلي فى روايته عن جعفر الفرياني عن علي بن المدينى وهو شيخ البخارى فيه فذكر الحديث وقال « قال على : رده سفيان فى هذا المجلس مرتين » . وقوله فى سياق هذا الباب « عن الزهرى عن النبي ﷺ » يوم أن رواية عمرو بن دينار عن الزهرى هكذا بطريق الإرسال وبذلك حزم بعض الشراح ، وليس كذلك فقد أخرجه الاسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفيان قال « كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم المدينة الزهرى عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصعب ، قال سفيان تقدم علينا الزهرى فسمعتهم يعيده ويبديه ، فذكر الحديث ، وزاد الاسماعيلي فى طريق جعفر الفرياني عن على عن سفيان « وكان الزهرى اذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله ﷺ لما بعث الى ابن أبى الحقيق نهى عن قتل النساء والصبيان ، انتهى » وهذا الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من وجه آخر عن الزهرى ، وكأن الزهرى أشار بذلك إلى نسخ حديث الصعب ، وقال مالك والاوزاعي : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بمحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تحريقهم . وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره « ثم نهى عنهم يوم حنين » وهى مدرجة فى حديث الصعب ، وذلك بين فى سنن أبى داود فانه قال فى آخره « قال سفيان قال الزهرى : ثم نهى رسول الله ﷺ بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان ، ويؤيد كون النهى فى غزوة حنين ما سياتى فى حديث رياح بن الربيع الآتى » فقال لاحدهم : الحق خالدا فقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفا والسيف

بمهلتين وفاء الاجير وزنا ومعنى ، وخالد أول مشاهده مع النبي ﷺ غزوة الفتح ، وفي ذلك العام كانت غزوة حنين ، وأخرج الطبراني في « الاوسط » من حديث ابن عمر قال : لما دخل النبي ﷺ مكة أتى بامرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى ، فذكر الحديث ، وأخرج أبو داود في « المراسيل » عن عكرمة « ان النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ، من صاحبها ؟ فقال رجل : أنا يا رسول الله أردتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى ، ويحتمل في هذه التعدد ، والذي جنع اليه غيرهم الجمع بين الحديثين كما تقدمت الإشارة اليه ، وهو قول الشافعي والكوفيين ، وقالوا : اذا قاتلت المرأة جاز قتلها . وقال ابن حبيب من المالكية : لا يجوز القصد الى قتلها اذا قاتلت إلا إن باشرت القتل وقصدت اليه . قال : وكذلك الصبي المراهق . ويؤيد قول الجمهور ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن الربيع وهو بكسر الراء والتحتانية التميمي قال « كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فرأى الناس مجتمعين ، فرأى امرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه لتقاتل ، فان مفهومه أنها لو قاتلت لقتلت ، وافق الجميع كما نقل ابن بطال وغيره على منع القصد الى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفهن ، وأما الولدان فلهصورهم عن فعل الكفر ، ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم إما بالرق أو بالغداء فيمن يجوز أن يفادى به ، وحكى الحازمي قولاً بجواز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب ، وزعم أنه ناسخ لاحاديث النهي ، وهو غريب ، وسيأتي الكلام على قتل المرأة المرتدة في كتاب القصاص . وفي الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص ، لأن الصحابة تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبي ﷺ عن قتل النساء والصبيان لخص ذلك العموم ، ويحتمل أن يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة . ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من أصناف الاموال زهداً لانهم وإن كان قد يحصل منهم الضرر في الدين لكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر ، فتي حصل اجتنبت والا فليتناول من ذلك بقدر الحاجة

### ١٤٧ - باب قتل الصبيان في الحرب

٣٠١٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُوَاسٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ « أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي النَّبِيِّ ﷺ مَقْتُولَةً ، فَأَنَسَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ النِّسَاءَ وَالصِّبْيَانَ » [ الحديث ٣٠١٤ - طرفه في : ٣٠١٥ ]

قوله ( باب قتل الصبيان في الحرب ) أورد فيه حديث ابن عمر من طريق ليث وهو ابن سعد بلفظ « فأنسكروا »

### ١٤٨ - باب قتل النساء في الحرب

٣٠١٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي أُسَامَةَ : حَدَّثَكُمْ عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « وَجِدَتْ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ »



ثم قال (باب قتل النساء في الحرب) وأورد الحديث المذكور من طريق عبيد الله وهو ابن عمر بلفظ «فنهى» واسحق بن إبراهيم شيخه فيه هو ابن راهويه، هكذا أوردته في مسنده بهذا السياق وزاد في آخره «فأقر به أبو أسامة وقال: نعم»، وعلى هذا فلا حجة فيه إن قال فيه إن من قال لشيخه حدثكم فلان فسكت جاز ذلك مع القرينة لأنه تبين من هذه الطريق الأخرى أنه لم يسكت، وقد تقدمت أحكامه في الباب الذي قبله. ورواه الطبراني في الأوسط، من حديث أبي سعيد قال «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان وقال: هما لمن غلب».

### ١٤٩ - باب لا يعذب بعذاب الله

٣٠١٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن بكير عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال: إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوها بالنار. ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: إني أمرتكم أن تمحرقوا فلانا وفلانا، وإن النار لا يعذب بها إلا الله، فإن وجدتموها فاقتلوهما».

٣٠١٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة «أن علياً رضي الله عنه حرق قوماً، فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم، لأن النبي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم كما قال النبي ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه».

[الحديث ٣٠١٧ - طرّفه في: ٦٩٢٢]

**قوله** (باب لا يعذب بعذاب الله) هكذا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده، ومحلّه إذا لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار حال الحرب. **قوله** (عن بكير) بموحدة وكاف مصغر، ولاحد عن هشام ابن القاسم عن الليث «حدثني بكير بن عبد الله بن الأشج، فأفاد نسبته وتصريحه بالتحديث. **قوله** (عن أبي هريرة) كذا في جميع الطرق عن الليث ليس بين سليمان بن يسار وأبي هريرة فيه أحد، وكذلك أخرجه النساء من طريق عمرو بن الحارث وغيره عن بكير، ومضى قبل أبواب معلقا، وخالفهم محمد بن إسحق فرواه في السيرة عن يزيد بن أبي حبيب عن بكير فأدخل بين سليمان وأبي هريرة رجلاً وهو أبو اسحق الدوسي، وأخرجه الدارمي وابن السكن وابن حبان في صحيحه من طريق ابن إسحق، وأشار الترمذي إلى هذه الرواية، ونقل عن البخاري أن رواية الليث أصح، وسليمان قد صح سماعه من أبي هريرة، يعني وهو غير مدلس فتكون رواية ابن إسحق من المريد في متصل الاسانيد. **قوله** (بعثنا رسول الله ﷺ في بعث فقال إن وجدتم فلانا وفلانا) زاد الترمذي عن قتيبة بهذا الاسناد «رجلين من قريش»، وفي رواية ابن إسحق «بعث رسول الله ﷺ سرية أنا فيها، قلت: وكان أمير السرية المذكورة حمزة بن عمرو الاسلمي أخرجه أبو داود من طريقه باسناد صحيح لكن قال في روايته «إن وجدتم فلانا فأحرقوه بالنار، هكذا بالافراد، وكذلك رويناه في «فوائد على بن حرب»، عن ابن عينة عن ابن أبي نجيح مرسلًا وسماء هبار بن الاسود، ووقع في رواية ابن إسحق «ان وجئتم هبار بن الاسود والرجل الذي سبق منه إلى

زينب ماسبق لخرقوها بالنار ، يعنى زينب بنت رسول الله ﷺ وكان زوجها أبو العاص بن الربيع لما أسره الصحابة ثم أطلقه النبي ﷺ من المدينة شرط عليه أن يجهز له ابنته زينب لجهزها ، فتبعها هبار بن الأسود ورفيقه فنخسا بعيرها فأسقطت ومرضت من ذلك ، والقصة مشهورة عند ابن اسحق وغيره ، وقال في روايته « وكانا نخسا بزينب بنت رسول الله ﷺ حين خرجت من مكة ، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عينة عن ابن أبي نجيح «ان هبار بن الأسود أصاب زينب بنت رسول الله ﷺ بشيء وهى فى خدرها فأسقطت ، فبعث رسول الله ﷺ سرية فقال : ان وجدتموه فاجعلوه بين حزمتى حطب ثم أشعلوا فيه النار ، ثم قال « انى لاستحى من الله ، لا ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله ، الحديث . فكأن أفراد هبار بالذكر لكونه كان الاصل فى ذلك والآخرون تبعوا له ، وسعى ابن السكن فى روايته من طريق ابن اسحاق الرجل الآخر نافع بن عبد قيس ، وبه جزم ابن هشام فى «زوائد السيرة» عليه ، وحكى السهيلي عن مسند البزار أنه خاله بن عبد قيس فعله تصحيف عليه ، وإنما هو نافع ، كذلك هو فى النسخ المعتمدة من مسند البزار ، وكذلك أورده ابن بشكوال من مسند البزار ، وأخرجه محمد بن عثمان بن أبى شيبة فى تاريخه من طريق ابن لهيعة كذلك . قلت : وقد أسلم هبار هذا ، فى رواية ابن أبى نجيح المذكورة « فلم تصبه السرية وأصابه الاسلام فهاجر ، فذكر قصة اسلامه ، وله حديث عند الطبرانى وآخر عند ابن منده ، وذكر البخارى فى تاريخه سليمان بن يسار عنه رواية فى قصة جرت له مع عمر فى الحج ، وعاش هبار هذا الى خلافة معاوية ، وهو بفتح الحاء وتشديد الموحدة ، ولم أقف لرفيقه على ذكر فى الصحابة فعلمه مات قبل أن يسلم . قوله ( ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج ) فى رواية ابن اسحاق « حتى اذا كان من الغد ، وفى رواية عمرو بن الحارث « فاتبناه فودعنا حين أردنا الخروج ، وفى رواية ابن لهيعة « فلما ودعنا ، وفى رواية حمزة الاسلمى « فوليت فنادانى فرجعت . . قوله ( وان النار لا يعذب بها إلا الله ) هو خبر بمعنى النهى ، ووقع فى رواية ابن لهيعة « وانه لا ينبغي ، وفى رواية ابن اسحق « ثم رأيت أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا الله ، وروى أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه « انه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار ، وفى الحديث قصة . واختلف السلف فى التحريق : فذكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو فى حال مقاتلة أو كان قصاصا ، وأجازاه على وغالبه بن الوليد وغيرهما ، وسياق ما يتعلق بالقصاص قريبا . وقال المهلب : ليس هذا النهى على التحريم بل على سبيل التواضع ، وبدل على جواز التحريق فعل الصحابة ، وقد سئل النبي ﷺ أعين المرينين بالحديد المحمى ، وقد حرق أبو بكر البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناسا من أهل الردة ، وأكثر علماء المدينة يجيزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها قاله الثورى والأوزاعى . وقال ابن المنير وغيره : لا حاجة فيما ذكر للجواز ، لان قصة المرينين كانت قصاصا أو منسوخة كما تقدم . وتجوز الصحابي معارض بمنع صحابى آخر ، وقصة الحصون والمراكب مقيدة بالضرورة الى ذلك إذا تعين طريقا للظفر بالعدو ، ومنهم من قيده بأن لا يكون معهم نساء ولا صبيان كما تقدم . وأما حديث الباب فظاهر النهى فيه التحريم ، وهو نسخ لا مره المتقدم سواء كان بوحى اليه أو باجتهاد منه ، وهو محمول على من قصد الى ذلك فى شخص بعينه . وقد اختلف فى مذهب مالك فى أصل المسألة وفى التدخين وفى القصاص بالنار ، وفى الحديث جواز الحكم بالشئ « اجتهاد ثم الرجوع عنه ، واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس ، والاستئابة فى الحدود ونحوها ، وأن طول الزمان لا يرفع العقوبة عن يستحقها . وفيه كراهة قتل

مثل البرغوث بالنار . وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق . وفيه مشروعية توديع المسافر لأكابر أهل بلده ، وتوديع أصحابه له أيضا . وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به ، وهو اتفاق الا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي . وهذه المسألة غير المسألة المشهورة في الاصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العلم به ، وقد تقدم شيء من ذلك في أوائل الصلاة في الكلام على حديث الإسراء . وقد انفقوا على أنهم إن تمكنوا من العلم به ثبت حكمه في حتم اتفاقا ، فإن لم يتمكنوا فالجمهور أنه لا يثبت ، وقيل يثبت في الذمة كما لو كان نائما ولكنه معذور . **قوله** ( عن أيوب ) صرح الحميدى عن سفیان بتحديث أيوب له به . **قوله** ( ان عليا حرق قوما ) في رواية الحميدى المذكورة د ان عليا أحرق المرتدين ، يعنى الزنادقة . وفي رواية ابن أبي عمر وعبد بن عباد عند الاسماعيل جميعا عن سفیان قال د رأيت عمرو بن دينار وأيوب وعمارا الدهنى اجتمعوا فتذاكروا الذين حرقهم على ، فقال أيوب ، فذكر الحديث د فقال عمار لم يحرقهم ، ولكن حفر لهم حفائر وخرق بعضها الى بعض ثم دخن عليهم ، فقال عمرو بن دينار قال الشاعر :

اترم بى النايا حيث شامت إذا لم ترم بى فى الحفرتين

إذا ما أجبجوا حطبنا ونارا هناك الموت نقدا غير دين ،

انتهى . وكان عمرو بن دينار أراد بذلك الرد على عمار الدهنى فى إنكاره أصل التحريق . ثم وجدت فى الجزء الثالث من حديث أنى طاهر المخلص د حدثنا لوين حدثنا سفیان بن عيينة ، فذكره عن أيوب وحده ، ثم أورده عن عمار وحده ، قال ابن عيينة : فذكرته لعمرو بن دينار فأنكره وقال د فأبى قوله : أوقدت نارى ودعوت قبيرا ، فظهر بهذا صحة ما كنت ظننته ، وسيأتى للمصنف فى استتابة المرتدين فى آخر الحدود من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال د أتى على بزنادقة فأحرقهم ، ولاحد من هذا الوجه د ان عليا أتى بقوم من هؤلاء الزنادقة ومعهم كتب ، فأمر بنار فأججت ثم أحرقهم وكشهم ، وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال د كان ناس يعبدون الأصنام فى السرب وأخذوا العطاء ، فأتى بهم على فوضهم فى السجن واستشار الناس ، فقالوا : اقتلهم ، فقال : لا بل أصنع بهم كما صنع بأبينا ابراهيم ، لحرقهم بالنار . **قوله** ( لأن النبی ﷺ قال : لا تعذبوا بعذاب الله ) هذا أصرح فى النهى من الذى قبله ، وزاد أحمد وأبو داود والنسائى من وجه آخر عن أيوب فى آخره د فبلغ ذلك عليا فقال : ويح ابن عباس ، وسيأتى الكلام على قوله د من بدل دينه فاقتلوه ، فى استتابة المرتدين ان شاء الله تعالى

١٥٠ - **باب** ﴿ فَاِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَا ۖ ﴾ [ سورة محمد ] . فيه حديث ثمانية . وقوله عز وجل : [ ٦٧

الأنفال ] : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُفْخِنَ فِي الْأَرْضِ - حَتَّىٰ يَغْلِبَ فِي الْأَرْضِ - يُرِيدُونَ

عَرَضَ الدُّنْيَا ۗ ﴾ الآية

**قوله** ( باب ) ﴿ فَاِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَا ۖ ﴾ . فيه حديث ثمانية كأنه يشير إلى حديث أبي هريرة فى قصة إسلام ثمانية ابن أنال ، وستأتى موصولة مطولة فى أواخر كتاب المغازى ، والمقصود منها هنا قوله فيه د ان تقتل تقتل ذا دم ، وان تنعم تنعم على شاكرك ، وان كنت تريد المال فسل منه ما شئت ، فان النبی ﷺ أقره على ذلك ولم ينكر عليه التقسيم ثم من عليه بعد ذلك ، فكان فى ذلك تقوية لقول الجمهور : ان الأمر فى أسرى الكفرة من الرجال الى الإمام يفعل

ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين . وقال الزهري ومجاهد وطائفة : لا يجوز أخذ الفداء من أسارى الكفار أصلاً وعن الحسن وعطاء : لا تقتل الأسارى ، بل يتخير بين المن والفداء . وعن مالك : لا يجوز المن بغير فداء . وعن الحنفية : لا يجوز المن أصلاً لا بفداء ولا بغيره ، فيرد الأسير حرياً . قال الطحاوي : وظاهر الآية حجة للجمهور وكذا حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، لكن في قصة ثمامة ذكر القتل . وقال أبو بكر الرازي : احتج أصحابنا لكرهية فداء المشركين بالمال بقوله تعالى ﴿ لولا كتاب من الله سبق ﴾ الآية ، ولا حجة لهم لأن ذلك كان قبل حل الغنيمة ، فإن فعله بعد إباحة الغنيمة فلا كراهة انتهى . وهذا هو الصواب ، فقد حكى ابن القيم في الهدى اختلافاً : أى الأمرين أرجح ؟ ما أشار به أبو بكر من أخذ الفداء ، أو ما أشار به عمر من القتل ؟ فرجحت طائفة رأى عمر لظاهر الآية ولما في القصة من حديث عمر من قول النبي ﷺ « أبكى لما عرض على أصحابك من العذاب لاخذهم الفداء ، ورجحت طائفة رأى أبي بكر لأنه الذى استقر عليه الحال حينئذ ، وموافقة رأيه الكتاب الذى سبق ، وموافقة حديث « سبقت رحمتى غضبي » ولحصول الخير العظيم بعد من دخول كثير منهم في الاسلام والصحبة ومن ولد لهم من كان ومن تجدد ، الى غير ذلك مما يعرف بالتأمل . وحملوا التهديد بالعذاب على من اختار الفداء ، فيحصل عرض الدنيا مجرداً وعفا الله عنهم ذلك . وحديث عمر المشار اليه في هذه القصة أخرجه أحمد مطولاً وأصله في صحيح مسلم بالسند المذكور . قوله ( وقوله عز وجل ) ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض - يعنى يغلب في الأرض - تريدون عرض الدنيا ( الآية ) كذا وقع في رواية أبي ذر وكريمة ، وسقط للباقيين ، وتفسير يشن بمعنى يغلب قاله أبو عبيدة وزاد : ويبالغ . وعن مجاهد : الإثخان القتل ، وقيل المبالغة فيه ، وقيل معناه حتى يتمكن في الأرض . وأصل الإثخان في اللغة الشدة والقوة . وأشار المصنف بهذه الآية إلى قول مجاهد وغيره عن منع أخذ الفداء من أسارى الكفار ، وحجتهم منها أنه تعالى أنكر إطلاق أسرى كفار بدر على مال فدل على عدم جواز ذلك بعد ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ قال فلا يستثنى من ذلك إلا من يجوز أخذ الجزية منه ، وقال الضحاك : بل قوله تعالى ﴿ فاما منا بعد وإما فداء ﴾ ناسخ لقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وقال أبو عبيد : لا نسخ في شيء من هذه الآيات بل هي محكمة ، وذلك أنه ﷺ عمل بما دلت عليه كلها في جميع أحكامه : فقتل بعض الكفار يوم بدر ، وفدى بعضاً ، ومن على بعض . وكذا قتل بنى قريظة ، ومن على بنى المصطلق ، وقتل ابن خطل وغيره بمكة ومن على سائرهم . وسبى هوازن ومن عليهم . ومن على ثمامة بن أثال . فدل كل ذلك على ترجيح قول الجمهور إن ذلك راجع إلى رأى الإمام . وحصل أحوالهم تخيير الإمام بعد الأسر بين ضرب الجزية لمن شرع أخذها منه أو القتل أو الاسترقاق أو المن بلا عوض أو بعوض ، هذا في الرجال ، وأما النساء والصبيان فيرقون بنفس الأسر ، ويجوز المفاداة بالأسيرة الكافرة بأسير مسلم أو مسلمة عند الكفار ، ولو أسلم الأسير زال القتل اتفاقاً ، وهل يصير رقيقاً أو تبقى بقية الخصال ؟ قولان للملأه

١٥١ - باب هل للأسير أن يقتل أو يخدع الذين أمرؤهُ حتى ينجو من الكفرة ؟

فيه المسور عن النبي ﷺ

**قوله** (باب هل للاسير أن يقتل أو يخذل الذين أسروه حتى ينجو من الكفرة؟ فيه المنسور عن النبي ﷺ) يشير بذلك إلى قصة أبي بصير، وقد تقدم بسطها في أواخر الشروط، وهي ظاهرة فيما ترجم له، وهي من مسائل الخلاف أيضا، ولهذا لم يبت الحكم فيها، قال الجمهور: إن اتعنوه يف لهم بالعهد، حتى قال مالك: لا يجوز أن يهرب منهم. وخالفه أشهب فقال: لو خرج به الكافر ليفادي به فله أن يقتله. وقال أبو حنيفة والطبري: إعطاؤه العهد على ذلك باطل، ويجوز له أن لا يفي لهم به. وقال الشافعية: يجوز أن يهرب من أيديهم، ولا يجوز أن يأخذ من أموالهم. قالوا: وإن لم يكن بينهم عهد جاز له أن يتخلص منهم بكل طريق ولو بالقتل وأخذ المال وتحريق الدار وغير ذلك، وليس في قصة أبي بصير تصريح بأنه كان بينه وبين من تسدله ليرده إلى المشركين عهد، ولهذا تعرض للقتل، فقتل أحد الرجلين وانفقت الآخر، ولم ينكر عليه النبي ﷺ كما تقدم مستوفى

### ١٥٢ - باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟

٣٠١٨ - **حديث** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَهْطًا مِنْ عُمَّالِ ثَمَانِيَةٍ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَاجْتَمَعُوا فِي الْمَدِينَةِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَبْعِثْنَا رِسَالًا، قَالَ: مَا أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِالذَّوْدِ. فَانْطَلَقُوا فَشَرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا حَتَّى صَحَّوْا وَسَمِنُوا. وَقَفَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَقُوا الذَّوْدَ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ. فَأَتَى الصَّرِيحُ النَّبِيَّ ﷺ، فَبَعَثَ الطَّلَبَ، فَمَا تَرَجَّلَ النَّهَارُ حَتَّى أَتَى بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ ثُمَّ أَمَرَ بِمَسَامِيرَ فَأُحْبِثَتْ فَكَحَلَتْهُمْ بِهَا وَطَرَحَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَمَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا» قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: قَتَلُوا وَسَرَقُوا وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ وَسَعَوْا فِي الْأَرْضِ فُسَادًا

**قوله** (باب إذا حرق المشرك المسلم هل يحرق؟ أي جزاء بفعله. هذه الترجمة تليق أن تذكر قبل بابين، فلعل تأخيرها من تصرف النقلة، ويؤيد ذلك أنهما سقطا جميعا للنسخ، وثبتت عنده ترجمة إذا حرق المشرك، ولو ترجمة لا يذب بعذاب الله، وكأنته أشار بذلك إلى تخصيص النهي في قوله «لا يعذب بعذاب الله» بما إذا لم يكن ذلك على سبيل القصاص، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك. وقد أورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة العرنيين، وليس فيه التصريح بأنهم فعلوا ذلك بالرءاء لكنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه، وذلك فيما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس قال «أما سمل النبي ﷺ أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرءاء، قال ابن بطال: ولو لم يرد ذلك لكان أخذ ذلك من قصة العرنيين بطريق الأولى، لأنه إذا جاز سمل أعينهم وهو تعذيب بالنار ولو لم يفعلوا ذلك بالمسلمين لجوازه إن فعلوه أولى. وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الطهارة في «باب أبوال الإبل»، وهو في أبواب الوضوء قبيل كتاب الغسل. وقوله «حدثنا معلى» بضم الميم وهو ابن أسد، وثبت كذلك في رواية الاصيلي وآخرين. وقوله فيه «أبعثنا رسلا» أي أعنا على طلبه، والرسل بكسر الراء الدار من اللبن. والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة: الثلاث من الإبل إلى العشرة، والصريح: صوت المستغيث. وترجل بالجيم أي ارتفع

١٥٣ - باب \* ٣٠١٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ أَنَّ أَبَاهُ رِبْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « قَرَصَتْ نَمْلَةٌ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ، فَأَمَرَ بِقَرِيَةِ النَّمْلِ فَأُحْرِقَتْ ، فَأُوحِيَ إِلَيْهِ أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ أَحْرَقَتْ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ اللَّهَ » [ الحديث ٣٠١٩ - طرفه في : ٣٣١٩ ]

قوله ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب قبله ، والمناسبة بينهما أن لا يتجاوز بالتحريق حيث يجوز إلى من لم يستوجب ذلك ، فانه أورد فيه حديث أبي هريرة في تحريق قرية النمل ، وأشار بذلك إلى ما رقع في بعض طرقه ، أن الله أوحى إليه فهلا نمل واحدة ، فان فيه إشارة إلى أنه لو حرق إلى قرصته وحدها لما عوتب ، ولا يخفى أن صحة الاستدلال بذلك متوقفة على أن شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ؟ وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في بدء الخلق إن شاء الله تعالى

### ١٥٤ - باب حرق الدور والنخيل

٣٠٢٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إسماعيلَ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ « قَالَ لِي جَرِيرٌ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَا رِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ - وَكَانَ بَيْتًا فِي خَثْعَمَ يُسَمَّى كَعْبَةَ الْيَمَانِيَةِ - قَالَ فَاظْلَقْتُ فِي خُسَيْنٍ وَمِائَةِ فَارَسٍ مِنْ أَحْمَسَ وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ ، قَالَ : وَكَذْتُ لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَيْلِ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا . فَاظْلَقَ إِلَيْهَا فَكَسَرَهَا وَحَرَّقَهَا ، ثُمَّ بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُهُ فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرْكُشْتُمَا كَانَهُمَا جَهْلٌ أَجُوفٌ أَوْ أَجْرَبٌ . قَالَ فَبَارَكَ فِي أَحْمَسَ وَرَجُلَيْهَا خَمْسَ مَرَّاتٍ »

[ الحديث ٣٠٢٠ - أطرافه في : ٣٠٣٦ ، ٣٠٧٦ ، ٣٨٢٣ ، ٤٣٥٥ ، ٤٣٥٦ ، ٤٣٥٧ ، ٦٠٨٩ ، ٦٣٣٣ ]

٣٠٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « حَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ »

قوله ( باب حرق الدور والنخيل ) أي التي للشركين : كذا وقع في جميع النسخ « حرق » وضبطوه بفتح أوله وإسكان الراء ، وفيه نظر لأنه لا يقال في المصدر حرق ؛ وإنما يقال تحريق وإحراق لأنه رباعي ، فاعمله كان حرق بتشديد الراء بإفظ الفعل الماضي وهو المطابق للمعظم الحديث والفاعل محذوف تقديره النبي ﷺ بفعله أو بأذنه . وقد ترجم في التي قبلها د باب إذا حرق ، وعلى هذا فقوله الدور منصوب بالمفعولية والنخيل كذلك نسقا عليه . ثم ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له : أحدهما عن جرير في قصة ذى الخلصة بفتح المعجمة واللام والمهمله وحكى تسكين اللام ، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي . وقوله فيه « كعبة اليمانية » أي كعبة الجهة اليمانية على رأى البصريين . ثانيهما حديث ابن عمر « حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير » ، وأورده مختصرا هكذا ، وسيأتي بتمامه

في المغازي مع شرحه ان شاء الله تعالى . وقد ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو ، وكرهه الاوزاعي والليث وأبو نور ، واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه أن لا يفلحوا شيئا من ذلك ، وأجاب الطبري بأن النهي محمول على الغصد لذلك بخلاف ما إذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المنجنيق على الطائفة ، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان ، وهذا قال أكثر أهل العلم ، ونحو ذلك القتل بالتغريق . وقال غيره : إنما نهى أبو بكر جيوشه عن ذلك لأنه علم أن تلك البلاد ستفتح فأراد إبقاءها على المسلمين . والله أعلم

### ١٥٥ - باب قتل الفاجر المشرك

٣٠٢٢ - حدثنا علي بن مسلم حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة قال حدثني أبي عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « بعث رسول الله ﷺ رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ليقتلوه ، فانطلق رجل منهم فدخل حصنهم ، قال فدخلت في سرير دواب لهم ، قال وأغلقوا باب الحصن ، ثم إنهم فقدوا حماراً لهم فخرجوا يطالبونه ، فخرجت فيمن خرج أربهم أنني أطلبه معهم ، فوجدوا الحمار ، فدخلوا ودخلت ، وأغلقوا باب الحصن ليلاً ، فوضعوا المفاتيح في كوة حيث أراها ، فلما ناموا أخذت المفاتيح ففتحت باب الحصن ، ثم دخلت عليه فقلت : يا أبا رافع ، فأجابني ، فعمدت الصوت فصرته ، فصاح ، فخرجت ، ثم جئت ثم رجعت كأنني مغيث فقلت يا أبا رافع - وغيرت صوتي - فقال : مالك لأمك الويل ، قلت : ماشأذك ؟ قال : لا أدري من دخل على فضررتني ، قال فوضعت سيفي في بطني ، ثم تحملت عليه حتى قرع العظم ، ثم خرجت وأنا دهش ، فأتيت مسلماً لهم لأنزل منه فوَقعت ، فوُثِّت رجل ، فخرجت إلى أصحابي فقلت : ما أنا ببارج حتى أسمع الناعية ، فما برحت حتى سمعت ناعياً أبي رافع تاجر أهل الحجاز . قال فمُت وما بي قلبه ، حتى أتينا النبي ﷺ فأخبرناه »

[الحديث ٣٧٢ - أطرافه في : ٣٠٢٣ ، ٤٠٣٨ ، ٤٠٣٩ ، ٤٠٤٠]

٣٠٢٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثني يحيى بن آدم حدثنا يحيى بن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « بعث رسول الله ﷺ رهطاً من الأنصار إلى أبي رافع ، فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلاً فقتله وهو نائم »

**قوله** ( باب قتل المشرك النائم ) ذكر فيه قصة قتل أبي رافع اليهودي من حديث البراء بن عازب ، وأورده من وجهين مطولاً ومختصراً ، وسيأتي شرحها في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وهي ظاهرة فيما ترجم له ، لأن الصحابي طلب قتل أبي رافع وهو نائم ، وإنما ناداه ليتحقق أنه هو ليلا يقتل غيره من لا غرض له اذ ذاك في قتله

وبعد أن أجابه كان في حكم النائم لأنه حينئذ استمر على خيال نومه ، بدليل أنه بعد أن ضربه لم يفر من مكانه ولا تحول من موضعه حتى عاد إليه فقله ، وفيه جواز النجس على المشركين وطلب غرتهم ، وجواز اغتيال ذوى الأذى البالغة منهم ، وكان أبو رافع بعادى رسول الله ﷺ ويؤاب عليه السلام . وبؤخذ منه جواز قتل المشرك بغير دعوة إن كان قد بلغته الدعوة قبل ذلك ، وأما قتله إذا كان نائماً فقله أن يعلم أنه مستمر على كفره وأنه قد يئس من فلاحه ، وطريق العلم بذلك إما بالوحي وإما بالقرائن الدالة على ذلك

### ١٥٦ - باب لا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ

٣٠٢٤ - **حدثنا** يوسف بن موسى **حدثنا** عاصم بن يوسف الزبوعى **حدثنا** أبو إسحاق الفزاري عن موسى بن عتبة قال « **حدثني** سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله ، كُتِبَ كَاتِباً لَهُ قَالَ : كُتِبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أُوْفَى حِينَ خَرَجَ إِلَى الْحُرُورَةِ فَقَرَأَهُ فَذَا فِيهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا لِلْعَدُوِّ أَنْظَرَ حَتَّى مَالَتِ الشَّمْسُ »

٣٠٢٥ - « **ثُمَّ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ : لَا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا . وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ ، وَجُرِّى السَّحَابِ ، وَهَازِمَ الْأَحْزَابِ ، اهْزِمْهُمْ وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ .** » وقال موسى بن عتبة « **حدثني** سالم أبو النضر : كُتِبَ كَاتِباً لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَتَاهُ كِتَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ »

٣٠٢٦ - وقال أبو عاصم **حدثنا** مُعْبِدَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « لَا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ ، فَذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا »

**قوله** ( باب لا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ ) ذكر فيه حديث عبد الله بن أبي أوفى في ذلك ، وقد تقدم مقطعا في أبواب منها الجنة تحت البارقة ، اقتصر على قوله « واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف » ومنها « الصبر عند القتال » ، واقتصر على قوله « وإذا لقيتموهم فاصبروا » ، ومنها « الدعاء على المشركين بالهزيمة » ، واقتصر على الفصل المتعلق بالحديث منه ، وقد تقدم الكلام فيه على شيء في إسناده في أول ترجمة ، وأورده بتمامه في القتال بعد الزوال ، وتقدم الكلام فيما يتعلق بذلك فيه . **قوله** ( لا تَمْنُوا إِقَاءَ الْعَدُوِّ ، وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ ، فَذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا ) قال ابن بطال : حكمة النهى أن المرء لا يعلم ما يؤول إليه الأمر ، وهو نظير سؤال العافية من الفتن ، وقد قال الصديق « لأن أعاني فأشكر أحب إلي من أن أبتلى فأصبر » وقال غيره : إنما نهى عن تمنى إقاء العدو لما فيه من صورة الإحجاب والانكال على النفوس والوثوق بالقوة وقلة الاهتمام بالعدو ، وكل ذلك يبين الاحتياط والاختار بالحزم . وقيل يحمل النهى على ما إذا وقع الشك في المصلحة أو حصول الضرر ، وإلا فالقتال فضيلة وطاعة . ويؤيد الأول تعقيب النهى بقوله « وَسَلُّوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ » وأخرج سعيد بن منصور عن طريق يحيى بن أبي كثير مرسل « لا تَمْنُوا



لقاء العدو فانكم لاندرون عسى أن تقتلوا بهم ، وقال ابن دقيق العيد : لما كان لقاء الموت من أشق الأشياء على النفس وكانت الأمور العاقبة ليست كالأمر المحققة لم يؤمن أن يكون عند الوقوع كما ينبغي فيذكره التقي لذلك ولما فيه لو وقع من احتمال أن يخالف الإنسان ما وعد من نفسه ، ثم أمر بالصبر عند وقوع الحقيقة انتهى . واستدل بهذا الحديث على منع طلب المبارزة ، وهو رأى الحسن البصرى ، وكان على يقول : لاتدع إلى المبارزة ، فإذا دعيت فأجب تنصر ، لأن الداعى باغ . وقد تقدم قول على في ذلك . قوله ( ثم قال : اللهم منزل الكتاب الخ ) أشار بهذا الدعاء إلى وجوه النصر عليهم ، فبالكتاب إلى قوله تعالى ( قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ) وبمجرى السحاب إلى القدرة الظاهرة في تسخير السحاب حيث يحرك الريح بمشيئة الله تعالى ، وحيث يستمر في مكانه مع هبوب الريح ، وحيث تكثر تارة وأخرى لا تمطر ، فأشار بحركته إلى إعانة المجاهدين في حركتهم في القتال ، وبوقفه إلى إمساك أيدي الكفار عنهم ، وبانزال المطر إلى غنيمة مامعهم حيث يتفق قتلهم ، وبعدهم إلى هزيمتهم حيث لا يحصل الظفر بشئ منهم ، وكلها أحوال صالحة للمسلمين . وأشار بهائم الأحزاب إلى التوسل بالنعمة السابقة ، وإلى تجريد التوكل ، واعتقاد أن الله هو المنفرد بالفعل . وفيه التنبيه على عظم هذه النعم الثلاث ، فإن بانزال الكتاب حصلت النعمة الأخروية وهى الإسلام ، وباجراء السحاب حصلت النعمة الدنيوية وهى الرزق ، وبهزيمة الأحزاب حصل حفظ النعمتين ، وكأنه قال : اللهم كما أنعمت بعظيم النعمتين الأخروية والدنيوية وحفظتهما فأبقهما . وروى الاسماعيلى فى هذا الحديث من وجه آخر أنه عليه السلام دعا أيضا فقال اللهم أنت ربنا وربهم ، ونحن عبيدك وهم عبيدك نواصينا ونواصيهم بيدك ، فاهزمهم وانصرنا عليهم ، ولسعيد بن منصور من طريق أبى عبد الرحمن الحبلى عن النبى عليه السلام مرسل نحوه لكن بصيغة الأمر عطفًا على قوله د وسألوا الله العافية : فان بليتيم بهم فقولوا اللهم ، فذكره وزاد وغضوا أبصاركم واحلوا عليهم على بركة الله ، . قوله ( وقال موسى بن عقبة الخ ) هو معطوف على الاسناد الماضى ، وكأنه يشير إلى أنه عنده بالاسناد الواحد على وجهين مطولا ومختصرا ، وهذا ما فى رواية أبى ذر ، واقتصر غيره لهذا المتن المختصر على الاسناد المذكور ولم يسوقوه مطولا والله أعلم . قوله ( وقال أبو عامر ) هو العقدي ، وقال الكرماني : لعله عبد الله بن براد الأشعرى ، كذا قال ولم يصب ، فإنه ما لابن براد رواية عن المغيرة . وقد وصله مسلم والنسائي والاسماعيلى وغيرهم من طرق عن أبى عامر العقدي عن مغيرة به ، وفى الحديث استجباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار ، ووصية المقاتلين بما فيه صلاح أمرهم ، وتعليمهم بما يحتاجون إليه ، وسؤال الله تعالى بصفاته الحسنى وبنعمه السالفة ، ومراعاة فشاط النفوس لفعل الطاعة ، والحث على سلوك الأدب وغير ذلك

### ١٥٧ - باب الحرب خدعة

٣٠٢٧ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى عليه السلام قال « هَلَكَ كَسْرَى ، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ . وَبِعَمْرٍ أَيْهَلِكُنْ » ، ثم لا يكون قبهر بعده . وَلْتَقَسَمَنَّ كَنُوزَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ »

[ الحديث ٣٠٢٧ - أطرافه فى : ٣١٢٠ ، ٣٦١٨ ، ٦٦٣٠ ]

٣٠٢٨ - « وَسَى الحرب خدعة »

[ الحديث ٣٠٢٨ - طرفه في : ٣٠٢٩ ]

٣٠٢٩ - **حَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَصْرَمَ - اسْمُهُ بُورُ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامِ بْنِ مَنبِغَةَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « الْحَرْبُ خُدْعَةٌ »

٣٠٣٠ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَمِيعٍ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « الْحَرْبُ خُدْعَةٌ »

**قوله** ( باب الحرب خدعة ) أورده من طريق همام بن منبغ عن أبي هريرة مطولا ومختصرا ومن حديث جابر مختصرا وفي أول المطول ذكر كبرى وقبصر ، وسيأتى الكلام على هذا في علامات النبوة . وقوله « خدعة » ، بفتح المعجمة وبضمها مع سكون المهملة فيها وبضم أوله وفتح ثانيه . قال النووي : انفتحوا على أن الأولى الأفتح ، حتى قال ثعلب : بلغنا أنها لغة النبي ﷺ ، وبذلك جزم أبو ذر الهروي والقزاز . والثانية ضبطت كذلك في رواية الاصيل . قال أبو بكر بن طلحة : أراد ثعلب أن النبي ﷺ كان يستعمل هذه البنية كثيرا لوجازة لفظها ولكونها تعطى معنى البنيتين الأخيرتين ، قال : ويعطى معناها أيضا الأمر باستعمال الحيلة مهما أمكن ولو مرة والافتانل ؛ قال فكانت مع اختصارها كثيرة المعنى . ومعنى خدعة بالاسكان أنها تخدع أهلها . من وصف الفاعل باسم المصدر ، أو أنها وصف المفعول كما يقال هذا الدرهم ضرب الأمير أى مضروبه . وقال الخطابي : معناه أنها مرة واحدة ، أى إذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته . وقيل الحكمة في الاتيان بالتمام للدلالة على الوحيدة فان الخداع ان كان من المسلمين فكأنه خدعهم على ذلك ولو مرة واحدة ، وإن كان من الكفار فكأنه خدعهم من مكرهم ولو وقع مرة واحدة ، فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولوقل ، وفي اللغة الثلاثة صيغة المبالغة كهمزة ولمزة ، وحكى المنذرى لغة رابعة بالفتح فيها ، قال : وهو جمع خادع أى ان أهلها بهذه الصفة ، وكأنه قال أهل الحرب خدعة . قالت : وحكى مكى ومحمد بن عبد الواحد لغة خامسة كسر أوله مع الاسكان ، قرأت ذلك بخط مغلطى . وأصل الخدع إظهار أمر وإخفاء خلافه . وفيه التحريض على أخذ الخدع في الحرب : والندب إلى خداع الكفار ، وان من لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن ينعكس الأمر عليه ، قال النووي : وانفتحوا على جواز خداع الكفار في الحرب كنهما أمكن ، إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يجوز ، قال ابن العربي : الخداع في الحرب يقع بالتعريض وبالسكين ونحو ذلك . وفي الحديث الإشارة الى استعمال الرأى في الحرب : بل الاحتياج اليه أكد من الشجاعة ، ولهذا وقع الاختصار على ما يشير اليه بهذا الحديث ، وهو كقوله « الحج عرفة » ، قال ابن المنير : معنى الحرب خدعة أى الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها إنما هى المخادعة لا المواجهة ؛ وذلك لخطر المواجهة وحصول الظفر مع المخادعة بغير خطر . ( تكميل ) : ذكر الواقدي أن أول ما قال النبي ﷺ « الحرب خدعة » ، في غزوة الخندق

## ١٥٨ - باب الكذب في الحرب

٣٠٣١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

عنها أن النبي ﷺ قال « مَنْ لَكَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ ، فَانْهَ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؟ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ : أَتَحِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ يَارَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ . نَعَمْ . قَالَ فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنْ هَذَا - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - قَدْ عَثَانَا وَسَأَلَنَا الصَّدَقَةَ . قَالَ : وَأَيْضًا وَاللَّهِ لَتَمْلُكَنَّهُ . قَالَ : فَأَنَا اتَّبَعْنَاهُ فَذَكَرَهُ أَنْ نَدَعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى مَا يَصِيرُ أَمْرُهُ . قَالَ فَلَمْ يَزَلْ يَكْثُرُ حَتَّى اسْتَمَكَنَّ مِنْهُ فَقَتَلَهُ »

**قوله** ( باب الكذب في الحرب ) ذكر فيه حديث جابر في قصة قتل كعب بن الأشرف ، وسيأتي موطولا مع شرحه في كتاب المغازي . قال ابن المنير : الترجمة غير مطابقة ، لأن الذي وقع منهم في قتل كعب بن الأشرف يمكن أن يكون تمريرا ، لأن قولهم « عثانا ، أي كلفنا بالأوامر والنواهي ، وقولهم وسألنا الصدقة ، أي طلبها منا ليضعها مواضعها ، وقولهم « فذكره » ان ندعه الخ ، معناه ذكره فراقه ، ولا شك أنهم كانوا يحبون الكون معه أبدا انتهى . والذي يظهر أنه لم يقع منهم فيما قالوه بشيء من الكذب أصلا ، وجميع ما صدر منهم تلويح كما سبق ، لكن ترجم بذلك لقول محمد بن مسلمة للنبي ﷺ « أولاد ائذن لي أن أقول . قل قل ، فإنه يدخل فيه الاذن في الكذب تصريحًا وتلويحًا وهذه الزيادة وإن لم تذكر في سياق حديث الباب فهي ثابتة فيه كما في الباب الذي بعده ، على أنه لو لم يرد ذلك لما كانت الترجمة منافرة للحديث ، لأن معناها حينئذ باب الكذب في الحرب هل يسوغ مطلقا أو يجوز منه الإيحاء دون التصريح ، وقد جاء من ذلك صريحا ما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد مرفوعا « لا يهل الكذب إلا في ثلاث : تحدث الرجل أمراته ليرضيها ، والكذب في الحرب ، وفي الإصلاح بين الناس ، وقد تقدم في كتاب الصلح ما في حديث أم كلثوم بنت عقبة لهذا المعنى من ذلك ، ونقل الخلاف في جواز الكذب مطلقا أو تقييده بالتلويح ، قال النووي : الظاهر لإباحة حقيقة الكذب في الأمور الثلاثة ، لكن التمرير أولى . وقال ابن العربي : الكذب في الحرب من المستثنى الجائز بالنص رافعا بالمسلمين لحاجتهم إليه وليس للعقل فيه مجال ، ولو كان تحريم الكذب بالعقل ما انقلب حلالا انتهى . ويقويه ما أخرجه أحمد وابن حبان من حديث أنس في قصة الحجاج بن علاط الذي أخرجه النسائي وصححه الحاكم في استئذانه النبي ﷺ أن يقول عنه ما شاء مصلحته في استخلاص ماله من أهل مكة وأذن له النبي ﷺ ، وإخباره لأهل مكة أن أهل خيبر هزموا المسلمين وغير ذلك مما هو مشهور فيه ، ولا يعارض ذلك ما أخرجه النسائي من طريق مصعب بن سعد عن أبيه في قصة عبد الله بن أبي سرح ، وقول الانصاري للنبي ﷺ لما كلف عن بيعته « هلا أموات الينا بعينك ، قال : ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين ، لأن طريق الجمع بينهما أن المأذون فيه بالخداع والكذب في الحرب حالة الحرب خاصة ، وأما حال المباينة فليست بحال حرب ، كذا قال ، وفيه نظر لأن قصة الحجاج بن علاط أيضا لم تكن في حال حرب . والجواب المستقيم أن تقول : المنع مطلقا من خصائص النبي ﷺ فلا يتعاطى شيئا من ذلك وإن كان مباحا لغيره ، ولا يعارض ذلك ما تقدم من أنه كان إذا أراد غزوة ورى بغيرها ، فإن المراد أنه كان يريد أمرا فلا يظهره كأن يريد أن يفر وجهه الشرق فيسأل عن أمر في جهة الغرب ، ويتجهز للسفر فيظن من يراه ويسمعه أنه يريد جهة الغرب ، وأما أن يصرح بإرادته الغرب وإنما مراده الشرق فلا ، والله أعلم . وقال ابن بطال : سألت بعض شيوخى عن معنى هذا الحديث فقال :

الكذب المباح في الحرب ما يكون من المعارض لا التصريح بالتأمين مثلا ، قال وقال المهلب : موضع الشاهد للترجمة من حديث الباب قول محمد بن مسلمة : قد عتانا ، فانه سألنا الصدقة ، لان هذا الكلام يحتمل أن يفهم أن اتباعهم له إنما هو للدنيا فيكون كذبا محضا ، ويحتمل أن يريد أنه أتبعنا بما يقع لنا من محاربة العرب ، فهو من معارض الكلام ، وليس فيه شيء من الكذب الحقيقي الذي هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه . ثم قال : ولا يجوز الكذب الحقيقي في شيء من الدين أصلا . قال : ومحال أن يأمر بالكذب من يقول : من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ، انتهى ، وقد تقدم جواب ذلك بما يغني عن اعادته

### ١٥٩ - باب الفتنك بأهل الحرب

٣٠٣٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان عن عمرو عن جابر عن النبي ﷺ قال « مَنْ اسْكَبَ بِنِ الْأَشْرَفِ ؟ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ : أُنْحَبُ أَنْ أَقْتَلَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَذَنْ لِي فَأَقُولَ . قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ »

**قوله** ( باب الفتنك بأهل الحرب ) أى جواز قتل الحربى سرا ، وبين هذه الترجمة وبين الترجمة الماضية وهى قتل المشرك النائم عموم وخصوص وجهى ، وذكر هذا طرفا من حديث جابر فى قصة قتل كعب بن الأشرف ، وقد تقدم التنبيه عليه فى الباب الذى قبله ، وإنما فتنكوا به لأنه نقض العهد ، وأعان على حرب النبي ﷺ ، وهجاه ، ولم يقع لاحد من توجه اليه تأمين له بالتصريح ، وإنما أوهوه ذلك وآذوه حتى تمكنوا من قتله

### ١٦٠ - باب ما يجوز من الاحتيال ، والحذر مع من يخشى معرفته

٣٠٣٣ - قال الليث حدثني عُقْبَةُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ « انْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَبْلَ ابْنِ صَيَّادٍ - فَخُذْتُ بِهِ فِي نَحْلٍ - فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْخَلَّ طَلْقَ يَتَقَى يُنْزِعُ النَّحْلَ وَابْنُ صَيَّادٍ فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا مَرْمَرَةٌ ، فَرَأَتْ أُمُّ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَتْ بِأَسَافٍ هَذَا مُحَمَّدٌ ، فَوَاتَبَ ابْنُ صَيَّادٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ تَرَكَتُهُ بَيْنَ » **قوله** ( باب ما يجوز من الاحتيال والحذر مع من يخشى معرفته ) بفتح الميم والمهملة وتشديد الراء أى شره وفساده . **قوله** ( وقال الليث الى آخره ) وصله الاسماعيلي من طريق يحيى بن بكير وأبى صالح كلاهما عن الليث ، وقد علق المصنف طرفا منه فى أواخر الجنائز كما مضى ، وسيأتى شرحه قريبا بعد ستة عشر بابا

### ١٦١ - باب الرجز فى الحرب ، ورفع الصوت فى حفرة الخندق

فيه سهل وأنس عن النبي ﷺ . وفيه يزيد عن سلمة

٣٠٣٤ - **حدثنا** أبو الأحوص **حدثنا** أبو إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ يوم الخندق وهو ينقل الثراب حتى وارى الثراب شعر صدره - وكان رجلا كثير الشعر -

وهو يَرْجُزُ بِرَجَزِ عَبْدِ اللَّهِ :

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فأنزلن سكينتنا علينا وثبتت الأقدام إن لاقينا  
إن الأعداء قد بغوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

برفع بها صوته

**قوله** ( باب الرجز في الحرب ، ورفع الصوت في حفر الخندق ) الرجز بفتح الراء والجيم والزاي من يجوز الشعر على الصحيح ، وجرت عادة العرب باستعماله في الحرب ليزيد في النشاط ويمتد الحمم ، وفيه جواز تمثيل النبي ﷺ بشعر غيره ، وسيأتي بسط ذلك في أوائل المغازي إن شاء الله تعالى . وفيه جواز رفع الصوت في عمل الطاعة لينشط نفسه وغيره . **قوله** ( فيه سهل وأنس عن النبي ﷺ وفيه يزيد عن سلة ) أما حديث سهل وهو ابن سعد فوصله في غزوة الخندق وفيه اللهم لا عيش الا عيش الآخرة ، وسيأتي ، وأما حديث أنس فقد تقدم موصولا في « باب حفر الخندق » في أوائل الجهاد ، وفيه مثل ذلك أيضا بزيادة . وأما حديث يزيد وهو ابن أبي عبيد عن سلة وهو ابن الأكوع فسيأتي في غزوة خيبر وفيه اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، وقصة عامر بن الأكوع ، وسيأتي أيضا بعد أربعة أبواب ارتجاز سلة أيضا بقوله « واليوم يوم الرضع » . وقوله هنا في حديث البراء « ان العداء قد بغوا علينا » يأتي الكلام عليه في كتاب التني عقب كتاب الأحكام وكان المصنف أشار في الترجمة بقوله « ورفع الصوت في حفر الخندق » إلى أن كراهة رفع الصوت في الحرب مختصة بحالة القتال ، وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق قيس بن عباد قال « كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون الصوت عند القتال »

### ١٦٢ - باب من لا يثبت على الخيل

٣٠٣٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير **حدثنا** ابن إدريس عن إسماعيل عن قيس عن جرير رضي الله عنه قال « ما حجبني النبي ﷺ منذ أسلمت ، ولا رأيي إلا تبسم في وجهه »  
[ الحديث ٣٠٣٥ - طرفاه في : ٣٨٢٢ ، ٦٠٩٠ ]

٣٠٣٦ - « ولقد شكوت إليه أني لا أثبت على الخيل ، ففطرب بيده في صدره وقال : اللهم تبتته واجعله هاديا مهديا »

**قوله** ( باب من لا يثبت على الخيل ) أي ينبغي لأهل الخير أن يدعوا له بالاثبات ، وفيه إشارة إلى فضيلة ركوب الخيل والاثبات عليها ، ذكر فيه حديث جرير « ما حجبني رسول الله ﷺ منذ أسلمت » ، وسيأتي الكلام عليه في المناقب ، وقوله « إلا تبسم في وجهه » فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ، ووقع في رواية السرخسي والكشميني على الأصل بلفظ « في وجهي » ، وقوله « ولقد شكوت إليه أني لا أثبت على الخيل » هو موضع الترجمة وقد تقدم في « باب حرق الدور والنخيل » ، ويأتي شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى . وقوله « هاديا مهديا » زعم ابن بطال

أن فيه تقدما وتأخيرا قال : لأنه لا يكون هاديا لغيره إلا بعد أن يبتدى هو فيكون مهديا انتهى ، وليس هنا صيغة ترتيب

### ١٦٣ - باب دواء الجرح باحراق الحصى

وَعَسَلِ الْمِرْقَةَ عَنْ أَبِيهَا الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ ، وَحَمَلِ الْمَاءَ فِي التَّرْسِ

٣٠٣٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو حازم قال « سألو أسهل بن سعيد الساعدي رضي الله عنه : بأي شيء ذووي جرح رسول الله ﷺ ؟ فقال : ما بقي أحد من الناس أعلم به مني ، كان علي يحمي بالماء في ترسه ، وكانت - يعني فاطمة - تغسل الدم عن وجهه ، وأخذ حصى فأحرق ، ثم حشي به جرح رسول الله ﷺ »

قوله ( باب دواء الجرح باحراق الحصى ، وغسل المرأة عن أبيها الدم عن وجهه ، وحمل الماء في الترس ) اشتمل هذا الباب على ثلاثة أحكام ، وحديث الباب ظاهر فيها ، وقد أفرد الثاني منها في كتاب الطهارة وأورده في هذا الحديث بعينه ، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازی ان شاء الله تعالى

### ١٦٤ - باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ، وعقوبة من عصي إمامه

وقال الله عز وجل [ ٤٦ الأنفال ] : ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾

يعني الحرب . قال قتادة : الريح الحرب

٣٠٣٨ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** وكيع عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جدّه « أن النبي ﷺ

بَثَّ مُعَاذًا وَأَبَا مُوسَى إِلَى الْيَمَنِ قَالَ : بَسْرًا وَلَا تُعَسِّرَا ، وَبَشْرًا وَلَا تُنْقَرَا ، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَخْتَلِفَا »

٣٠٣٩ ... **حدثنا** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله

عنهما يحدث قال « جَلَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الرَّجَالَةِ يَوْمَ أُحُدٍ - وَكَانُوا خَمْسِينَ رَجُلًا - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ :

إِنْ رَأَيْتُمُونَا تَخْطِفُنَا الطَّيْرُ فَلَا تَبْرَحُوا مَكَانَكُمْ هَذَا حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْكُمْ ، وَإِنْ رَأَيْتُمُونَا هَزَمْنَا الْقَوْمَ وَأَوْطَانَاهُمْ

فَلَا تَبْرَحُوا حَتَّى أُرْسَلَ إِلَيْكُمْ . فَهَزَمُوا . قَالَ : فَأَنَا وَاللَّهِ رَأَيْتُ النَّسَاءَ يَشْدُوْنَ ، قَدْ بَدَتْ خَلَاخِلُهُنَّ

وَأَسْوَقُهُنَّ ، رَافَعَاتِ إِبْطَاهِنَّ . فَقَالَ أَصْحَابُ ابْنِ جُبَيْرٍ : الْغَنِيْمَةُ أَيْ قَوْمُ الْغَنِيْمَةِ ، ظَهَرُوا بِكُمْ فَمَا تَنْتَقِرُونَ ؟

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جُبَيْرٍ : أُنْسِيتُمْ مَا قَالَ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالُوا : وَاللَّهِ لَمَّا تَيْنَ النَّاسَ فَلَنُصِيبَنَّ مِنَ الْغَنِيْمَةِ

فَمَا أَتَوْهُمْ مُرَفَّتْ وُجُوهُهُمْ ، فَأَقْبَلُوا مُنْهَزِمِينَ ، فَذَلِكَ إِذْ يَدْعُوهُمْ الرَّسُولُ فِي أَخْرَامٍ ، فَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

غيرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا ، فَأَصَابُوا مِثْقَالَ سَبْعِينَ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أُصَابَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً وَسَبْعِينَ أَسِيرًا وَسَبْعِينَ قَتِيلًا ، فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ : أَفِي الْقَوْمِ عَمْدٌ ؟ ثَلَاثَ سَرَاتٍ . فَهَامُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُجِيبُوهُ . ثُمَّ قَالَ أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ ؟ ثَلَاثَ سَرَاتٍ . ثُمَّ قَالَ : أَفِي الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ ؟ ثَلَاثَ سَرَاتٍ . ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ : أَمَّا هَؤُلَاءِ فَقَدْ قُتِلُوا . فَمَا لَكَ عَمْرُؤُكَ فَقَالَ : كَذَبْتَ وَاللَّهِ يَا عَدُوَّ اللَّهِ ، إِنْ الْغَدِينَ عَدَدْتَ لِأَحْيَاءِ كُلِّهِمْ ، وَقَدْ بَقِيَ لَكَ مَا يَسُوؤُكَ . قَالَ : يَوْمٌ بِيَوْمِ بَدْرٍ ، وَالْحَرْبُ سَجَالٌ . إِنْكُمْ سَتَجِدُونِ فِي الْقَوْمِ مِثْلَهُ لَمْ أَمُرْ بِهَا وَلَمْ تَسُونِي . ثُمَّ أَخَذَ يَرْتَجِزُ : أَعْلَى هُبَلٌ ، أَعْلَى هُبَلٌ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَلَا تَجِيبُونَهُ ؟ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا قَوْلُ ؟ قَالَ قُولُوا : اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلٌ . قَالَ : إِنْ لَنَا الْغُزَى وَلَا غُزَى لَكُمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَلَا تَجِيبُونَهُ ؟ قَالَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا قَوْلُ ؟ قَالَ قُولُوا : اللَّهُ مُوَلَانَا وَلَا مَوْلَى لَكُمْ .

[ الحديث ٣٠٣٩ - أطرافه في : ٣٩٨٦ ، ٤٠٤٣ ، ٤٠٦٧ ، ٤٠٦١ ]

**قوله** ( باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب ) أي من المقاتلة في أحوال الحرب . **قوله** ( وعقوبة من عصي إمامه ) أي بالهزيمة وحرمان الغنيمة . **قوله** ( وقال الله عز وجل ( ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم ) يعني الحرب ) كذا لأبي ذر ، وقوله يعني الحرب ، لكشمين وحده ، ووقع في رواية الأصيل في هذا الموضع . قال قتادة : الريح الحرب ، وهذا قد وصله عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة بهذا نحوه ، وهو تفسير مجازي ، فالمراد بالريح القوة في الحرب ، والفشل بفتح الفاء والمعجمة الجبن يقال فشل إذا هاب أن يقدم جبنا . وذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي مرسى وفيه د ولا تختلغا ، وسيأتي شرحه في مكانه من أواخر المغازي . ثانيهما حديث البراء في قصة غزاة أحد ، والغرض منه أن الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة لقول النبي ﷺ لا تبرحوا من مكانكم ، وسيأتي شرحه أيضا مستوفى في الكلام على غزوة أحد إن شاء الله تعالى

## ١٦٥ - باب إذا فرعوا بالليل

٣٠٤٠ - **حدثنا** سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ ، وَأَشْجَمَ النَّاسِ . قَالَ وَقَدْ فَرَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِلَالًا سَمِعُوا صَوْتًا . قَالَ فَتَلَقَّاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُزَيٍّ وَهُوَ مُتَقَلِّدٌ سَيْفَهُ فَقَالَ : لَمْ تُرَاعُوا لَمْ تُرَاعُوا . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَجَدْتُهُ بَحْرًا . يَعْنِي الْفَرَسَ »

**قوله** ( باب إذا فرعوا بالليل ) أي ينبئ لأمير العسكر أن يكشف الخبر بنفسه أو بمن يندبه لذلك . ذكر فيه حديث أنس في فرس أبي طلحة ، وقد تقدم شرحه في أواخر الهبة ، وتقدم في كتاب الجهاد مرارا

١٦٦ - **باب** من رأى العدو فنادى بأعلى صوته : يا صباحاه . حتى يسمع الناس

٣٠٤١ - **حدثنا** المسكئ بن إبراهيم أخبرنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة أنه أخبره قال « خرجت من المدينة ذاهباً نحو الغابة . حتى إذا كنت بذيبة الغابة لقيتني غلام لعبد الرحمن بن عوف . قلت : ويحك ، ما بك ؟ قال : أخذت لقاح النبي ﷺ . قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان وفزارة . فصرخت ثلاث صرخات أسمعت ما بين لابتيها : يا صباحاه ، يا صباحاه . ثم اندفعت حتى أقام وقد أخذوها ، فجئت أرميهم وأقول : أنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضع . فاستنقذتها منهم قبل أن يشرّبوا ، فأقبلت ، فلقى النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله ، إن القوم عطاش ، وإني أعجلتهم أن يشرّبوا سيئهم ، فأبث في إثرهم . فقال : يا ابن الأكوع ملككت فأسجج ، إن القوم يفرّون في قومهم ،

[الحدث ٣٠٤١ - طرفه في : ٤١٩٤]

**قوله** ( باب من رأى العدو فنادى بأعلى صوته : يا صباحاه حتى يسمع الناس ) ذكر فيه حديث سلمة بن الأكوع في قصة غطفان وفزارة ، وسيأتى شرحه في غزوة ذي قرد من كتاب المغازي . وقوله « يا صباحاه » هو منادى مستغاث ، والالف للاستغاثة والهاء للسكت ، وكأنه نادى الناس استغاثة بهم في وقت الصباح . وقال ابن المنير : الهاء للندبة وربما سقطت في الوصل ، وقد ثبتت في الرواية فيوقف عليها بالسكون . وكانت عادتهم يغيرون في وقت الصباح ، فكأنه قال : تأهبوا لما دهمكم صباحاً . وقوله « الرضع » بتشديد المعجمة بصيغة الجمع ، والمراد بهم اللثام أي اليوم يوم هلاك اللثام . وقوله « فأسجج بهمة قطع أي أحسن أو أرفق » . وقوله « يقرون » بضم أوله والتخفيف من القرى ، والراء مفتوحة ومضمومة ، وقيل : معنى الضم يجمعون الماء واللبن ، وقيل : يفرزون بفتح معجمة وزاي وهو تصحيف . قال ابن المنير : موضع هذه الترجمة أن هذه الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهى عنها لأنها استغاثة على الكفار

١٦٧ - **باب** من قال : خذها وأنا ابن فلان . وقال سلمة : خذها وأنا ابن الأكوع

٣٠٤٢ - **حدثنا** عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق قال « سأل رجل البراء رضي الله عنه فقال : يا أبا محمارة ، أوليتم يوم حنين ؟ قال البراء وأنا أسمع : أما رسول الله ﷺ لم يؤل يومئذ ، كان أبو سفيان بن الحارث أخذاً بحنان يفلته ، فلما غشيه المشركون نزل فجعل يقول : أنا النبي ﷺ لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب . قال : فأرني من الناس يومئذ أشد منه »

**قوله** ( باب من قال خذها وأنا ابن فلان ) هي كلمة يقال عند التمدح « قال ابن المنير : موقعها من الأحكام أنها خارجة عن الاختيار المنهى عنه لاقتضاء الحال ذلك . قلت : وهو قريب من جواز الاختيال - بالخاء المعجمة - في



الحرب دون غيرها . **قوله** ( وقال سلة : خذها وأنا ابن الأكوع ) هذا طرف من حديثه المذكور في الباب الذي قبله لكنه بمعناه ، وقد أخرجه مسلم بلفظه من طريق أخرى عن سلة بن الأكوع وقال فيه : نخرجت في آثار القوم وألحق رجلا منهم فاصكك سهمًا في رجله حتى خلص فصل السهم من كتفه ، قال قلت : خذها وأنا ابن الأكوع ، واليوم يوم الرضح ، الحديث . ثم ذكر المصنف حديث البراء بن عازب في ثبات النبي ﷺ يوم حنين وقوله : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب ، ، وسيأتي شرحه في غزوة حنين إن شاء الله تعالى

### ١٦٨ - باب إذا نزل العدو على حكم رجل

٣٠٤٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة هو ابن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « لما نزلت بنو قريظة على حكم سعد هو ابن معاذ بعث رسول الله ﷺ - وكان قريبًا منه - فجاء على حمار ، فلما دنا قال رسول الله ﷺ : قوموا إلى سيديكم ، فجاء فجلس إلى رسول الله ﷺ ، فقال له : إن هؤلاء نزلوا على حكمك . قال : فاني أحكم أن تقتل المقاتلة ، وأن نسبي الذرية . قال : لقد حكمت فيهم بحكم الملك »

[ الحديث ٣٠٤٣ - أطرافه في : ٣٨٠٤ ، ٤١٧١ ، ٦٣٦٢ ]

**قوله** ( باب إذا نزل العدو على حكم رجل ) أي فأجازه الامام نفذ ، ذكر فيه حديث أبي سعيد في نزول بني قريظة على حكم سعد بن معاذ ، وسيأتي شرحه في غزوة بني قريظة إن شاء الله تعالى . قال ابن المنير : يستفاد من الحديث لزوم حكم المحكم برضا الخصمين

### ١٦٩ - باب قتل الأسير ، وقتل الصبر

٣٠٤٤ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نزعه جاء رجل فقال : إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه »

**قوله** ( باب قتل الأسير وقتل الصبر ) في رواية الكشميهني « قتل الأسير صبرا » وهي أخصر . وأورد فيه حديث أنس في قتل ابن خطل ، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج ، وقد تقدم أن الامام يتخير - متبعا ما هو الأحظ للاسلام والمسلمين - بين قتل الأسير ، أو المن عليه بفداء ، أو بغير فداء ، أو استرقاقه

### ١٧٠ - باب هل يستأمر الرجل ؟ ومن لم يستأمر ، ومن رجع ركعتين عند القتل

٣٠٤٥ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد ابن جارية الثقفي - وهو حليف لابي زهرة ، وكان من أصحاب أبي هريرة - أن أبا هريرة رضي الله عنه قال

« بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ رَهْطٍ سَرِيَّةً عَيْنًا ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَامِرَ بْنَ نَازِثٍ الْأَنْصَارِيَّ - جَدَّ عَاصِمِ بْنِ هُرَيْرِ بْنِ الْخَطَّابِ - فَأَنْطَلَقُوا ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْهَدَاةِ - وَهُوَ بَيْنَ قُسْفَانَ وَمَكَّةَ - ذُكِرُوا لِلْحَيِّ مِنْ هَذِهِ الْقَوْمِ ، فَقَتَلُوا لَهَا بَنُو الْحَيَّانِ ، فَقَتَلُوا لَهَا قَرِيبًا مِنْ مِائَتِي رَجُلٍ كُلُّهُمْ رَايِمٌ ، فَأَقْتَصَّوْا أَمْثَارَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَا كُلُّهُمْ تَمَرًا رَزَوْدَهُ مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَقَالُوا : هَذَا تَمَرٌ يَثْرِبُ ، فَأَقْتَصَّوْا أَمْثَارَهُمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لَجُّوا إِلَى قَدْقَدٍ ، وَأَحَاطَ بِهِمُ الْقَوْمُ ، فَقَالُوا لَهُمْ : انْزِلُوا وَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَسْكُمْ التَّهْدُ وَالْمِيثَاقُ وَلَا نَقْتُلُ مِنْكُمْ أَحَدًا . فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ نَازِثٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ : أَمَّا أَنَا فَوَاللَّهِ لَا أَنْزِلُ الْيَوْمَ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ ، اللَّهُمَّ أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ ، فَرَمَوْهُمْ بِالْأَهْلِ ، فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةٍ . فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ بِالْعَهْدِ وَالْمِيثَاقِ ، مِنْهُمْ خُبَيْبُ الْأَنْصَارِيُّ وَابْنُ دَنْثَةَ وَرَجُلٌ آخَرُ ، فَلَمَّا اسْتَكْنَوْا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسْيِهِمْ فَأَوْتَقَوْهُمْ ، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّلَاثُ : هَذَا أَوَّلُ الْقَدْرِ ، وَاللَّهِ لَا أَصْحَبُكُمْ ، إِنْ لِيَ فِي هَؤُلَاءِ لَأَسُوءَةٌ - يُرِيدُ الْقَتْلَ - وَجَرَّ رَوْهُ وَعَالَجُوهُ عَلَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ فَأَبَى ، فَقَتَلُوهُ ، فَأَنْطَلَقُوا بِخُبَيْبٍ وَابْنِ دَنْثَةَ حَتَّى بَاعُوهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَاقِعَةِ بَدْرٍ ، فَأَبَدَعَ خُبَيْبًا بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نُوفَلٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ ، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الْحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَلَبِثَ خُبَيْبٌ عِنْدَهُمْ أُسِيرًا فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاضٍ أَنَّ بَنَاتِ الْحَارِثِ أَخْبَرَنَّهُ أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَجِدُّ بِهِ فَأَعَارَتْهُ ، فَأَخَذَ ابْنًا لِي وَأَنَا غَافِلَةٌ حَتَّى أَتَاهُ ، قَالَتْ : فَوَجَدْتُهُ يُجْلِسُهُ عَلَى لَحْدِهِ وَالْمُوسَى بِيَدِهِ ، فَفَزَعْتُ فَرَزَعَةً عَرَفْتُهَا خُبَيْبٌ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ : تَخْشَيْنَ أَنْ أَقْتُلَهُ ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ . وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أُسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خُبَيْبٍ ، وَاللَّهِ أَقْدَرْتُ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَا كُلُّ مَنْ قُطِفَ عَنَبٌ فِي يَدِهِ وَإِنَّهُ لَمَوْثِقٌ فِي الْحَدِيدِ وَمَا بِمَكَّةَ مِنْ تَمَرٍ . وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّهُ لِرِزْقٍ مِنَ اللَّهِ رَزَقَهُ خُبَيْبًا . فَلَمَّا حَرَّجُوا مِنَ الْحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ فِي الْحِلِّ قَالَ لَهُمْ خُبَيْبٌ : ذَرُونِي أَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ . ثُمَّ قَالَ : لَوْلَا أَنْ تَطْلُتُوا أَنْ مَابِي جَزَعٌ لَطَوَّلْتُهَا ، اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا

وَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا عَلَى أَمْرٍ شَقِيقٍ كَانَ اللَّهُ مَضْرَعِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ ، وَإِنْ بَشَأُ يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالٍ شَلُو مُنْزَعٍ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الْحَارِثِ ، فَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَ الرَّكَعَتَيْنِ لِكُلِّ أَمْرٍ مُسْلِمٍ قَتَلَ صَبْرًا . فَاسْتَجَابَ اللَّهُ لِعَاصِمِ بْنِ نَازِثٍ يَوْمَ أُصَيْبٍ ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبْرَهُمْ وَمَا أُصِيبُوا ، وَبَعَثَ نَاسًا مِنْ كِفَارٍ قَرِيبِينَ إِلَى عَاصِمٍ حِينَ خُذُّوا أَنَّهُ قُتِلَ لِيُؤْتُوا بَشَى مِنْهُ يُعْرِفُ ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عُظَمَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ ، فَبِعِثَ عَلَى عَاصِمٍ مِثْلُ الظَّلَّةِ مِنَ الدَّيْرِ ، فَخَمَعَتْهُ مِنْ رَسُولِهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى أَنْ يَقْطَعُوا مِنْ لَحْمِهِ شَيْئًا »

[ الحديث ٣٠٤٥ - أخرجه في : ٣٩٨٩ ، ٤٠٨٦ ، ٧٤٠٢ ]

**قوله** ( باب هل يستأسر الرجل ؟ ومن لم يستأسر ) أى هل يسلم نفسه للأسر أم لا ؟ ( ومن صلى وكسب ) عند القتل ) . ذكر فيه حديث أبي هريرة في بحث عاصم بن ثابت ومن معه مع بني الحيان ، وقصة قتل خبيب بن عدى ، وسيأتي شرحها مستوفى في المغازى ، وفيها ما ترجم له من الأمور الثلاثة ، وقوله فيه : فأخبرني عبيد الله بن عياض القائل : فأخبرني ، هو ابن شهاب كما سيأتي إيضاحه هناك

### ١٧١ - باب فكك الأسير . فيه عن أبي موسى عن النبي ﷺ

٣٠٤٦ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « فَكُّوا الْعَانِيَ - بِعْنَى الْأَسِيرِ - وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ ، وَعُودُوا الْمَرِيضَ » [ الحديث ٣٠٤٦ - أطرافه في : ٥١٧٤ ، ٥١٧٣ ، ٥١٧٢ ، ٥١٧١ ]

٣٠٤٧ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ** حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ أَنَّ عَامراً حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قُلْتُ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ، مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَنَمَا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ . قُلْتُ : وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قَالَ : الْعَقْلُ ، وَفَكَّكَ الْأَسِيرَ ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

**قوله** ( باب فكك الأسير ) أى من أيدى العدو بمال أو بغيره ، والفكك بفتح الفاء ويجوز كسرهما التخليص . وأورد فيه حديثين : أحدهما حديث أبي موسى : فككوا العاني ، أى الأسير ، وكذا وقع في تفسير العاني في الحديث ، وهو بالمهلة والنون وزن القاضي ، والتفسير من قبل جرير أو قتيبة ، وإلا فقد أخرج المصنف في الطب من طريق أبي عوانة عن منصور فلم يذكره ، وأخرجه في الأطلعة من طريق الثوري عن منصور وقال في آخره : وقال سفيان : العاني الأسير ، قال ابن بطلال : فكك الأسير واجب على الكفاية ، وبه قال الجمهور . وقال اسحق بن راهويه : من بيت المال . وروى عن مالك أيضا . وقال أحمد يفاى بالروس ، وأما بالمال فلا أعرفه . ولو كان عند المسلمين أسارى وعند المشركين أسارى وانفقوا على المفاداة تعينت ، ولم تجز مفاداة أسارى المشركين بالمال . ثانيهما حديث أبي جحيفة : قلت لعل : هل عندكم شيء من الوحي ، الحديث ، وقد مضى شرحه في كتاب العلم ، وسيأتي الكلام على بقية ما فيه في الديات إن شاء الله تعالى

### ١٧٢ - باب فداء المشركين

٣٠٤٨ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ** حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ فَلَنَتْرُكَ لِابْنِ أُحْتِنَا عَبَسَ فِدَاءَهُ . فَقَالَ : لَا تَدْعُونَهَا مِنْهَا دِرْهَمًا »

٣٠٤٩ - وقال إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمَالٍ مِنْ

الْبَحْرَيْنِ ، فُجَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْطِنِي ، فَأَدَيْتُ نَفْسِي ، وَأَدَيْتُ عَقِيلًا . فَقَالَ : خُذْ . فَأَعْطَاهُ فِي ثَوْبِهِ »

٣٠٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ

- وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ

**قَوْلُهُ** ( بَابُ فِدَاءِ الْمُشْرِكِينَ ) أَيْ بِمَالٍ يُؤْخَذُ مِنْهُمْ ، تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ الْقَوْلُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . وَأُورِدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ : أَوَّلُهَا حَدِيثُ أَنَسٍ فِي اسْتِئْذَانِ الْأَنْصَارِ أَنْ يَتْرَكُوا لِلْعَبَّاسِ فِدَاءَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِإِرَادِهِ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ . ثَانِيهَا حَدِيثُهُ قَالَ « أُنِيَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : أَعْطِنِي فَأَدَيْتُ نَفْسِي وَعَقِيلًا ، وَأُورِدَهُ مَعْلَقًا مَخْتَصِرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِأَتَمِّهِ مِنْهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَبَيَانٍ مِنْ وَصْلِهِ . وَقَوْلُهُ « فَادَيْتُ نَفْسِي وَعَقِيلًا ، يَرِيدُ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَيُقَالُ لَهُ أَنَّهُ أُسِرَ مَعَهُمَا أَيْضًا الْحَارِثُ بْنُ نُوفَلٍ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلُبِ ، وَإِنَّ الْعَبَّاسَ افْتَدَاهُ أَيْضًا ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ اسْتِخْرَةَ كَيْفِيَّةَ ذَلِكَ . وَاسْتَدْلَّ بِهِ ابْنُ بَطَالٍ عَلَى جَوَازِ إِعْطَاءِ بَعْضِ الْأَصْنَافِ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَلَا دَلَالَهَ فِيهِ لِأَنَّ الْمَالَ لَمْ يَكُنْ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِ مِنْهَا فَالْعَبَّاسُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ . فَانْ قِيلَ إِنَّمَا أُعْطَاهُ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْكِرْمَانِيُّ فَقَدْ تَعَقَّبَ ، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ الْمَالَ الْمَذْكُورَ كَانَ مِنَ الْخَرَاجِ أَوْ الْجُزْيَةِ وَهُمَا مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجُزْيَةِ . ثَالِثُهَا حَدِيثُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ ، ذَكَرَهُ لِقَوْلِهِ فِيهِ « وَكَانَ جَاءَ فِي أُسَارَى بَدْرٍ ، أَيْ فِي طَلَبِ فِدَاءِ أُسَارَى بَدْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْمَتْنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى مَا نَضَمْتَهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ فِي غُرُورِ بَدْرٍ مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

١٧٣ - بَابُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ

٣٠٥١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَمَيْسِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « أُنِيَ

النَّبِيُّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - وَهُوَ فِي سَفَرٍ - جُلُوسًا عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ، ثُمَّ انْفَتَلَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اطْلُبُوهُ وَاقْتُلُوهُ ، فَفَعَلْتَهُ . فَفَعَلَهُ سَكْبَةً »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ الْحَرْبِ إِذَا دَخَلَ دَارَ الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ أَمَانٍ ) هَلْ يَحُوزُ قَتْلُهُ ؟ وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ . قَالَ مَالِكٌ يَتَخَيَّرُ فِيهِ الْإِمَامُ ، وَحُكْمُهُ حَكْمُ أَهْلِ الْحَرْبِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ قَبْلَ مِنْهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدٌ لَا يَقْبَلُ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَهُوَ فِيهِ لِلْمُسْلِمِينَ . **قَوْلُهُ** ( أَبُو الْعَمَيْسِ ) بِالْمُهْمَلَتَيْنِ مُصَغَّرٌ . **قَوْلُهُ** ( عَنْ إِبْرَاهِيمَ ) بِكَسْرِ الِهِمزةِ وَتَخْفِيفِ التَّحْتَانِيَّةِ ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّحَاوِيِّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ عَنْ أَبِي الْعَمَيْسِ « حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ » . **قَوْلُهُ** ( أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَيْنٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ عِكْرَمَةَ بْنِ عِمَارٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غُرُورِ هَوَازِنَ ، وَاسْمُ الْجَاسُوسِ عَيْنًا لِأَنَّهُ جُلَّ عَمَلُهُ بَعِيْنُهُ ، أَوْ لِشِدَّةِ اهْتِمَامِهِ بِالرَّوْيَةِ وَاسْتِغْرَاقِهِ فِيهَا كَأَنَّهُ جَمِيعُ بَدْنِهِ صَارَ عَيْنًا . **قَوْلُهُ** ( جُلُوسًا عِنْدَ أَصْحَابِهِ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ انْفَتَلَ ) فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ أَبِي الْعَمَيْسِ « فَلَمَّا طَمِعَ أَنْسَلَ ، وَفِي رِوَايَةِ عِكْرَمَةَ عَنْ مُسْلِمٍ « فَنَقِدَ الْجُلَّ ثُمَّ تَقَدَّمَ بِتَغْدِيٍّ مَعَ

القوم وجعل ينظر ، وفيها ضعفة ورقة في الظهر ، اذ خرج يشتد . **قوله** ( اطلبوه واقتلوه ) زاد أبو نعيم في المستخرج ، من طريق يحيى الخاني عن أبي العميس د أدركوه فاز ، عين ، زاد أبو داود عن الحسن بن علي عن أبي نعيم فيه د فسبقتهم اليه فقتلته . **قوله** ( فقتلته فنفله سلبه ) كذا فيه ، وفيه التفتات من ضمير المتكلم الى الغيبة ، وكان السياق يقتضى أن يقول فنفلني وهي رواية أبي داود وزاد ، هو ومسلم من طريق عكرمة بن عمار المذكور د فاتبعه رجل من أسلم على ناقة ورقاء ، فخرجت أعدو حتى أخذت بخطام الجبل فأنحته ، فلما وضع ركبته بالارض اخترطت سيفي فأضرب رأسه فبدر ، فحُشَّت براحتيه وما عليها أقودها ، فاستقبلني رسول الله ﷺ فقال : من قتل الرجل ؟ قالوا : ابن الاكوع ، قال : له سلبه أجمع ، وترجم عليه النسائي د قتل عيون المشركين ، وقد ظهر من رواية عكرمة الباعث على قتله وأنه اطلع على عورة المسلمين وبادر ليعلم أصحابه فيغتمون غرقتهم ، وكان في قتله مصلحة للمسلمين قال النووي فيه قتل الجاسوس الحربى الكافر وهو باتفاق ، وأما المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي : ينقض عهده بذلك . وعند الشافعية خلاف . أما لو شرط عليه ذلك في عهده فينتقض اتفاقا . وفيه حجة لمن قال إن السلب كله للقاتل . وأجاب من قال لا يستحق ذلك إلا بقول الامام أنه ليس في الحديث ما يدل على أحد الامرين بل هو محتمل لهما ، لكن أخرجه الاسماعيلى من طريق محمد بن ربيعة عن أبي العميس بافظ د قام رجل فأخبر النبي ﷺ أنه عين للمشركين فقال : من قتله فله سلبه ، قال فأدركته فقتلته ، فنفلني سلبه ، فهذا يؤيد الاحتمال الثانى ، بل قال القرطبي : لو قال القاتل يستحق السلب بمجرد القتل لم يكن أقول النبي ﷺ د له سلبه أجمع ، مزبد فائدة ، وتمقب باحتمال أن يكون هذا الحكم إنما ثبت من حينئذ . وقد استدلل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لان قوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شئ ﴾ عام في كل غنيمة ، فبين ﷺ بعد ذلك بزمان طويل أن السلب للقاتل سواء قيدنا ذلك بقول الإمام أم لا ، وأما قول مالك د لم يبلغني أن النبي ﷺ قال ذلك إلا يوم حنين ، فان أراد أن ابتداء هذا الحكم كان يوم حنين فهو مردود لكن على غير مالك ممن منعه ، فان ما اسكا إنما نفي البلاغ ، وقد ثبت في سنن أبي داود عن عوف بن مالك أنه قال لخالد بن الوليد في غزوة مؤتة د ان النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل ، وكانت مؤتة قبل حنين بالانفاق ، وقال القرطبي : فيه أن للإمام أن ينفل جميع ما أخذته السرية من الغنيمة لمن يراه منهم ، وهذا يتوقف على أنه لم يكن هناك غنيمة إلا ذلك السلب . قلت : وما أبداه احتمالا هو الواقع ، فقد وقع في رواية عكرمة بن عمار أن ذلك كان في غزوة هوازن وقد اشتهر ما وقع فيها بعد ذلك من الغنائم . قال ابن المنير : ترجم بالحربى إذا دخل بغير أمان وأورد الحديث المتعلق بعين المشركين وهو جاسوسهم ، وحكم الجاسوس مخالف الحكم الحربى المطلق الداخل بغير أمان . فالدعوى أعم من الدليل . وأجيب بأن الجاسوس المذكور أوهم أنه من له أمان ، فلما قضى حاجته من التجسس انطلق مسرعا ففطن له فظهر أنه حربى دخل بغير أمان ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه

#### ١٧٤ - باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون

٣٠٥٢ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر رضي الله عنه قال د وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله ﷺ أن يؤتى لهم بهديهم ، وأن يقاتلوا من وراءهم ، ولا يكفوا إلا طاعتهم ،

**قوله** (باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون) أى ولو نقضوا العهد ، أورد فيه طرفاً من قصة قتل عمر بن الخطاب وهو قوله وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله ، الحديث وسبأنى مبسوطاً في المناقب ، وقد تعقبه ابن التين بأنه ليس في الحديث ما يدل على ما ترجم به من عدم الاسترقاق ، وأجاب ابن المنير بأنه أخذ من قوله وأوصيه بذمة الله ، فإن مقتضى الوصية بالاشفاق أن لا يدخلوا في الاسترقاق ، والذي قال أنهم يسترقون إذا نقضوا العهد ابن القاسم وغالطه أشهب والجمهور ، وعمل ذلك إذا سبى الحربى الذى تم أسر المسلمون الذى . وأغرب ابن قدامة على الاجماع ، وكأنه لم يطالع على خلاف ابن القاسم ، وكأن البخارى اطلع عليه فلذلك ترجم به

### ١٧٥ - باب جوائز الوَفْد

#### ١٧٦ - باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ؟ ومعاملتهم

٣٠٥٣ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : «يَوْمَ الْخَيْسِ وَمَا يَوْمُ الْخَيْسِ . ثُمَّ بَكَى حَتَّى خَضِبَ دَمْعُهُ الْخَضْبَاءَ ، فَقَالَ : اشْتَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعُهُ يَوْمَ الْخَيْسِ فَقَالَ : ائْتُونِي بِكِتَابٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَدًا . فَتَنَازَعُوا ، وَلَا يَنْفَعِي عِنْدَ نَبِيِّ تَنَازُعٍ . فَقَالُوا : هَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : دَعُونِي ، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ مِمَّا تَدْعُونِي إِلَيْهِ . وَأَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَ : أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِمَنْحِهِ مَا كَفَتْ أُجُوزُهُمْ ، وَنَسِيتُ الثَّلَاثَةَ . » وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ : سَأَلْتُ لِلْمُبَرَّةِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَقَالَ : مَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْيَمَامَةُ وَالْيَمَنُ . وَقَالَ يَعْقُوبُ : وَالْعَرَجُ أَوَّلُ تِهَامَةٍ

**قوله** (باب جوائز الوَفْد) ، (باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ؟ ومعاملتهم) كذا في جميع النسخ من طريق الفريري ، إلا أن في رواية أبي علي بن شبيب عن الفريري تأخير ترجمة جوائز الوَفْد ، عن الترجمة (هل يستشفع ، وكذا هو عند الاسماعيلى وبه يرتفع الاشكال ، فإن حديث ابن عباس مطابق لترجمة جوائز الوَفْد لقوله فيه «وأجيزوا الوَفْد» بخلاف الترجمة الأخرى ، وكأنه ترجم بها وأخل بياضاً ليورد فيها حديثاً يناسبها فلم يتفق ذلك . ووقع للنسفي حذف ترجمة جوائز الوَفْد أصلاً ، واقتصر على ترجمة هل يستشفع ، وأورد فيها حديث ابن عباس المذكور ، وعكسه رواية محمد بن حوزة عن الفريري ، وفي مناقبته لها غموض ، ولعله من جهة أن الإخراج يقتضى رفع الاستشفاع ، والحض على إجازة الوَفْد يقتضى حسن المعاملة ، أو لعل دأى ، في الترجمة بمعنى اللام ، أى هل يستشفع لهم عند الامام وهل يعاملون ؟ ودلالة «أخرجوهم من جزيرة العرب» و«أجيزوا الوَفْد» لذلك ظاهرة والله أعلم . وسأأتى شرح حديث ابن عباس المذكور في الوفاة من آخر المغازى . وقوله (حدثنا قبيصة حدثنا ابن عيينة) كذا لاكثر الرواة عن الفريري وكذا في رواية النسفي ، ولم يقع في الكتاب اقبية رواية عن سفيان بن عيينة إلا أنهم ، وروايته فيه عن سفيان الثوري كثيرة جداً ، وحكى الجياني عن رواية ابن السكن عن الفريري في هذا «قتيبة» ، بدل قبيصة ، وروايته عن قتيبة لهذا الحديث بعينه ستأتى في أواخر المغازى ، وعتيبة مشهور بالرواية عن ابن

عينة دون قبضة والحديث حديث ابن عينة لا الثوري . **قوله** ( وقال يعقوب بن محمد ) أي ابن عيسى الزهري ، وأثره هذا وصله اسماعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن عن أحمد بن المعدل عن يعقوب ، وأخرجه يعقوب بن شبة عن أحمد بن المعدل عن يعقوب بن محمد عن مالك بن أنس مثله ، وقال الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » أخبرت عن مالك عن ابن شهاب قال : جزيرة العرب المدينة . قال الزبير : قال غيره جزيرة العرب ما بين العذيب إلى حضرموت ، قال الزبير : وهذا أشبه ، وحضرموت آخر اليمن . وقال الخليل بن أحمد : سميت جزيرة العرب لأن بحر فارس وبحر الحبشة والفرات ودجلة أحاطت بها ، وهي أرض العرب ومعدنها . وقال الأصمعي : هي مالم يملكه ملك فارس من أقصى عدن إلى أطراف الشام . وقال أبو عبيد : من أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها من الساحل إلى أطراف الشام عرضاً . **قوله** ( قال يعقوب : والعرج أول تهامة ) العرج بفتح الميم وسكون الراء بعدها جيم موضع بين مكة والمدينة ، وهو غير العرج بفتح الراء الذي من الطائف . وقال الأصمعي جزيرة العرب ما بين أقصى عدن إلى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها إلى أطراف الشام عرضاً ، وسميت جزيرة العرب لإحاطة البحار بها ، يعني بحر الهند وبحر القلزم وبحر فارس وبحر الحبشة ، وأضيفت إلى العرب لأنها كانت بأيديهم قبل الإسلام وبها أوطانهم ومنازلهم ، لكن الذي يمنع المشركون من سكناه منها الحجاز خاصة وهو مكة والمدينة والتهامة وما والاها ، لا فيما سوى ذلك عما يطلق عليه اسم جزيرة العرب ، لاتفاق الجميع على أن اليمن لا ينعون منها مع أنها من جملة جزيرة العرب ، هذا مذهب الجمهور . وعن الحنفية يجوز مطلقاً إلا المسجد ، وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة ، وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلاً إلا باذن الامام لمصلحة المسلمين خاصة

### ١٧٧ - باب التَّجَمُّلِ للوفود

٣٠٥٤ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « وَجَدَ عُمَرُ حُلَّةً لِمُسْتَبْرِقٍ تُبَاعُ فِي السُّوقِ ، فَأَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْتَغِ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَتَجَمَّلْ بِهَا لِلْعِيدِ وَالْوَفْدِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَّا خَلْقَ لَهُ . أَوْ إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَّا خَلْقَ لَهُ . فَلَبِثَ مَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِجَنَّةٍ دِيْبَاجٍ ، فَأَقْبَلَ بِهَا عُمَرُ حَتَّى أَتَى بِهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قُلْتَ إِنَّمَا هَذِهِ لِبَاسٌ مِّنْ لَّا خَلْقَ لَهُ ، أَوْ إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ مَنْ لَّا خَلْقَ لَهُ ، ثُمَّ أُرْسِلَتْ إِلَى بِهِذِهِ . فَقَالَ : تَبْدِئُهَا ، أَوْ تُصِيبُ بِهَا بَعْضَ حَاجَتِكَ »

**قوله** ( باب التَّجَمُّلِ للوفد ) ذكر فيه حديث ابن عمر في حلة عطاردة ، وسيأتي شرحه في اللباس . قال ابن المنير : موضح الترجمة أنه ما أنكر عليه طلبه للتَّجَمُّلِ للوفود ولما ذكر ، وإنما أنكر التَّجَمُّلِ بهذا الصنف المنهى عنه

### ١٧٨ - باب كيف يُعرَضُ الإسلام على الصَّبي ؟

٣٠٥٥ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله عن

ابن عمر رضي الله عنهما أنه أخبره « أن عمر انطلق في رهط من أصحاب النبي ﷺ مع النبي ﷺ قبل ابن صياد حتى وجده يلعب مع الغلمان عند أطعم بن مغالة وقد قارب يومئذ ابن صياد يحتمل ، فلم يشعر بشيء حتى ضرب النبي ﷺ ظهره بيده ، ثم قال النبي ﷺ : أشهد أني رسول الله ؟ ﷺ . فنظر إليه ابن صياد فقال : أشهد أنك رسول الامتين . فقال ابن صياد للنبي ﷺ : أشهد أني رسول الله ؟ قال له النبي ﷺ : آمنت بالله ورسله . قال النبي ﷺ : ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتيني صادق وكاذب . قال النبي ﷺ : خلط عليك الأمر . قال النبي ﷺ : إني قد خبأت لك خبيثا . قال ابن صياد : هو الدخ . قال النبي ﷺ : اختأ ، فلن تزدو قدرك . قال عمر : يا رسول الله ائذن لي فيه أضرب عنقه . قال النبي ﷺ : إن يسكنه فلن نسلط عليه ، وإن لم يكن هو فلا خير لك في قتله »

٣٠٥٦ - قال ابن عمر : انطلق النبي ﷺ وأبى بن كعب يأتیان النخل الذي فيه ابن صياد ، حتى إذا دخل النخل طفق النبي ﷺ يتنقى بجذوع النخل وهو يخيل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه ، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رمزة ، فرأت أم صياد النبي ﷺ وهو يتنقى بجذوع النخل ، فقالت لابن صياد : أي صافٍ - وهو اسمه - فثار ابن صياد ، فقال النبي ﷺ : لو تركته بين »

٣٠٥٧ - وقال سالم : قال ابن عمر « ثم قام النبي ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : إني أنذركم ، وما من نبي إلا قد أنذره قومه : لقد أنذره نوح قومه ، وأكن سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه : تعلمون أنه أغور ، وإن الله ليس بأغور »

[ الحديث ٣٠٥٧ - أطرافه في : ٣٣٣٧ ، ٣٤٣٩ ، ٤٤٠٢ ، ٦١٧٥ ، ٧١٢٣ ، ٧١٢٧ ، ٧٢١٨ ]

**قوله** ( باب كيف يعرض الإسلام على الصبي ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة ابن صياد ، وقد تقدم توجيه هذه الترجمة في « باب هل يعرض الإسلام على الصبي » ، في كتاب الجنائز ، ووجه مشروعية عرض الإسلام على الصبي في حديث الباب من قوله ﷺ لابن صياد « أشهد أني رسول الله » ، وكان إذ ذاك لم يحتمل ، فانه يدل على المدعى ، ويدل على صحة إسلام الصبي ، وأنه لو أقر اقبل لأنه فائدة العرض . **قوله** ( أن عمر انطلق الخ ) هذا الحديث فيه ثلاث قصص أوردها المصنف تامة : في الجنائز من طريق يونس ، وهنا من طريق معمر ، وفي الادب من طريق شعيب ، واقتصر في الشهادات على الثانية ، وذكرها أيضا فيما معنى من الجهاد من وجه آخر ، واقتصر في الفن على الثالثة ، وقد مضى شرح أكثر مفرداته في الجنائز . وقوله « قبل ابن صياد » ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي الى جهته ، وقوله « وقد قارب ابن صياد يومئذ يحتمل » ، في رواية يونس وشعيب « وقد قارب ابن صياد الحلم » ، ولم يقع ذلك في رواية الاسماعيل فاعترض به فقال : لا يلزم من كونه غلاما أن يكون لم يحتمل . **قوله** ( أشهد أنك رسول



الاميين) فيه إشعار بأن اليهود الذين كان ابن صياد منهم كانوا معترفين ببعثة رسول الله ﷺ ، لكن يدعون أنها مخصوصة بالعرب ، وفساد حجتهم واضح جدا ، لانهم إذا أقروا بأنه رسول الله استحال أن يكذب على الله ، فإذا ادعى أنه رسوله إلى العرب وإلى غيرهما تعين صدقه ، فوجب تصديقه . **قوله** ( فقال ابن صياد : أتشهد أنى رسول الله ) فى حديث أبى سعيد عند الترمذى ، فقال أتشهد أنت أنى رسول الله ، . **قوله** ( قال له النبى ﷺ : آمنت بالله ورسله ) وللمستملى ، ورسوله ، بالافراد ، وفى حديث أبى سعيد ، آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، قال الزين بن المنير ، إنما عرض النبى ﷺ الاسلام على ابن صياد بناء على أنه ليس الدجال المحذر منه . قلت : ولا يتعين ذلك ، بل الذى يظهر أن أمره كان محتملا فأراد اختياره بذلك فان أجاب غلب ترجيح أنه ليس هو ، وان لم يجب تمامدى الاحتمال ، أو أراد باستنظامه لإظهار كذبه المادى لدعوى النبوة ، ولما كان ذلك هو المراد أجابه بجواب منصف فقال : آمنت بالله ورسله . وقال القرطبي : كان ابن صياد على طريقة الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى ، فشاع ذلك ولم ينزل فى شأنه وحى ، فأراد النبى ﷺ سلوك طريقة يختبر حاله بها ، أى فهو السبب فى انطلاق النبى ﷺ اليه . وقد روى أحمد من حديث جابر قال : ولدت امرأة من اليهود غلاما مسموحة عينه ، والاخرى طالمة ناتئة ، فأشفق النبى ﷺ أن يكون هو الدجال . وللترمذى عن أبى بكره مرفوعا : يمكن أبو الدجال وأمه ثلاثين عاما لا يولد لها ثم يولد لها غلام أضر شئ . وأقله منفعة ، قال ونعتها فقال : أما أبوه فطويل ضرب اللحم كأن أنفه منقار ، وأما أمه ففرضاخة ، أى بقاء مفتوحة وراء ساكنة وبمعجمتين ، والمعنى أنها ضخمة طويلة اليدين . قال فسمعنا بمولود بتلك الصفة ، فذهبت أنا والزبير بن العوام حتى دخلنا على أبويه - يعنى ابن صياد - فاذا هما بتلك الصفة ، ولاحد والبرار من حديث أبى ذر قال : بعثنى النبى ﷺ إلى أمه فقال : سلها كم حملت به ؟ فقالت حملت به اثني عشر شهرا ، فلما وقع صاح صياح الصبي ابن شهر ، انتهى ، فكأن ذلك هو الاصل فى ارادة استكشاف أمره . **قوله** ( ماذا ترى ؟ قال ابن صياد : يأتينى صادق وكاذب ) فى حديث جابر عند الترمذى ونحوه لمسلم . فقال أرى حقا وباطلا ، وأرى عرشا على الماء ، وفى حديث أبى سعيد عنده : أرى صادقين وكاذبا ، ولاحد . أرى عرشا على البحر حوله الحيتان . **قوله** ( قال ليس ) بضم اللام وتخفيف الواحدة المكسورة بعدها مهملة أى خلط ، وفى حديث أبى الطفيل عند أحمد فقال : تعوذوا بالله من شر هذا . **قوله** ( انى قد خبأت لك خبيئا ) بكسر المعجمة وبفتحها وسكون الواحدة بعدها همز ، وبفتح المعجمة وكسر الواحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم همز أى أخفيت لك شيئا . **قوله** ( هو الدخ ) بضم المهملة بعدها معجمة ، وحكى صاحب المحكم الفتح ، ووقع عند الحاكم ، الزخ ، بفتح الزاى بدل الدال وفسره بالجماع ، وافق الائمة على تغليظه فى ذلك ، ويرده ما وقع فى حديث أبى ذر المذكور : فأراد أن يقول الدخان فلم يستطع فقال الدخ ، وللبزار والطبرانى فى الاوسط ، من حديث زيد ابن حارثة قال : كان النبى ﷺ خبئا له سورة الدخان ، وكأنه أطلق السورة وأراد بعضها ، فان عند أحمد عن عبد الرزاق فى حديث الباب : وخبأت له : يوم تأتى السماء بدخان مبين ، وأما جواب ابن صياد بالدخ فقيل انه اندهش فلم يقع من لفظ الدخان إلا على بهضه ، وحكى الخطابى أن الآية حينئذ كانت مكتوبة فى يد النبى ﷺ فلم يهتد ابن صياد منها إلا لهذا القدر الناقص على طريقة الكهنة ، ولهذا قال له النبى ﷺ : لن تعدو قدرك ، أى قدر مثلك من الكهان الذين يحفظون من إلقاء شياطينهم ما يحفظونه محتفظا بصدقه بكذبه . وحكى أبو موسى المدينى أن السر فى

امتحان النبي ﷺ له بهذه الآية الاشارة إلى أن عيسى بن مريم يقتل الدجال بجبل الدخان ، فاراد التمر يض لابن صياد بذلك واستبعد الخطابي ما تقدم وصوب أنه خبا له الدخ وهو نبت يكون بين البساتين ، وسبب استبعاده له أن الدخان لا يخبأ في اليد ولا السكم . ثم قال : إلا أن يكون خبا له اسم الدخان في ضميره ، وعلى هذا فيقال : كيف اطلع ابن صياد أو شيطانه على ما في الضمير ؟ ويمكن أن يجاب باحتمال أن يكون النبي ﷺ تحدث مع نفسه أو أصحابه بذلك قبل أن يختبره فاسترق الشيطان ذلك أو بعضه . **قوله** ( اخساً ) سياق الكلام عليها في كتاب الأدب في باب مفرد . **قوله** ( فلن تعدو قدرك ) أي لن تجاوز ما قدر الله فيك أو مقدار أمثالك من السكمان . قال العلماء : استكشف النبي ﷺ أمره ليبين لأصحابه تمويهه لئلا يلتبس حاله على ضعيف لم يتمكن في الاسلام وحصل ما أجاب به النبي ﷺ أنه قال له على طريق الغرض والنزول : ان كنت صادقاً فدعواك الرسالة ولم يختلط عليك الأمر آمنت بك ، وان كنت كاذباً وخطب عليك الأمر فلا . وقد ظهر كذبك والتباس الأمر عليك فلا تعدو قدرك . **قوله** ( ان يكن هو ) كذا لاكثر ، وللكشميهني د إن يكن ، على وصل الضمير ، واختار ابن مالك جوازه ، ثم الضمير لغير مذكور لفظاً ، وقد وقع في حديث ابن مسعود عند أحمد د أن يكون هو الذي تخاف فلن تستطيعه ، وفي مرسل عروة عند الحارث بن أبي أسامة د ان يكن هو الدجال . **قوله** ( فلن تسلط عليه ) في حديث جابر د فليست بصاحبه ، إنما صاحبه عيسى بن مريم . **قوله** ( وان لم يكن هو فلا خير لك في قتله ) قال الخطابي : وإنما لم يأذن النبي ﷺ في قتله مع ادعائه النبوة بحضرته لأنه كان غير بالغ ، ولأنه كان من جملة أهل العهد ، قلت : الثاني هو المتمعن ، وقد جاء مصرحاً به في حديث جابر عند أحمد ، وفي مرسل عروة د فلا يحل لك قتله ، ثم ان في السؤال عندي نظراً ، لأنه لم يصرح بدعوى النبوة ، وإنما أوهم أنه يسعى الرسالة ، ولا يلزم من دعوى الرسالة دعوى النبوة ، قال الله تعالى ( إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين ) الآية . **قوله** ( قال ابن عمر : انطلق النبي ﷺ هو وأبي بن كعب ) هذه هي القصة الثانية من هذا الحديث ، وهو موصول بالاسناد الأول ، وقد أفردها أحمد عن عبد الرزاق بإسناد حديث الباب . ووقع في حديث جابر د ثم جاء النبي ﷺ ومعه أبو بكر وعمر ونفر من المهاجرين والانصار وأنا معهم ، ولأحمد من حديث أبي الطفيل أنه حضر ذلك أيضاً ، وقد تقدم في الجناز شرح ما في هذا الفصل من المفردات وبيان اختلاف الرواة . وقوله د طفق ، أي جعل د و يتق ، أي يستتر و د يحتل ، أي يسمع في خفية . ووقع في حديث جابر د رجاء أن يسمع من كلامه شيئاً ليعلم أصادق هو أم كاذب . **قوله** ( أي صاف ) بمهمله وفاء وزن باغ ، زاد في رواية يونس د هذا محمد ، وفي حديث جابر د فقالت يا عبد الله هذا أبو القاسم قد جاء ، وكان الراوي عبر باسمه الذي تسمى به في الاسلام ، وأما اسمه الاول فهو صاف . **قوله** ( لو تركته بين ) أي أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقته ، والضمير لأم ابن صياد ، أي لو لم تعلمه بمجيئنا لنهأدى على ما كانت فيه فسمعنا ما يستكشف به أمره . وغفل بعض الشراح فجعل الضمير الزمزمة ، أي لو لم يتكلم بها لفهمنا كلامه لكن عدم فهمنا لما يقول كونه معهم ، كذا قال . والاول هو المعتمد . **قوله** ( وقال سالم قال ابن عمر ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة بالاسناد المذكور ، وقد أفردها أحمد أيضاً ، وسيأتى الكلام عليها في الفن . وفي قصة ابن صياد اهتمام الإمام بالأمور التي يخشى منها الفساد والتنقيب عليها ، وإظهار كذب المدعى الباطل وامتحانه بما يكشف حاله ، والتجسس على أهل الريب ، وأن النبي ﷺ كان يجتهد فيما لم يوح اليه فيه . وقد اختلف العلماء في أمر ابن صياد

اختلافًا كثيرًا ساستوفية إن شاء الله تعالى في الكلام على حديث جابر ، أنه كانه يحلف أن ابن صياد هو الدجال ، حيث ذكره المصنف في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وفيه الرد على من يدعى الرجعة إلى الدنيا لقوله ﷺ لمعمر د أن يكن هو الذي تخاف منه ، فلن تستطيعه ، لأنه لو جاز أن الميت يرجع إلى الدنيا لما كان بين قتل عمر له حينئذ وكون عيسى بن مريم هو الذي يقتله بعد ذلك منافاة . والله أعلم

### ١٧٩ - باب قول النبي ﷺ لليهود : أسلموا تسلموا . قاله المقبري عن أبي هريرة

قوله ( باب قول النبي ﷺ لليهود أسلموا تسلموا ، قاله المقبري عن أبي هريرة ) هو طرف من حديث سيأتي موصولاً مع الكلام عليه في الجزية

### ١٨٠ - باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فمى لهم

٣٠٥٨ - حدثنا عمود أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد قال « قلت يا رسول الله أين تنزل غداً - في حجته - قال : وهل ترك لنا عقيل منزل ؟ ثم قال : نحن نازلون غداً بجيف بني كنانة الحصب حيث قامت فريش على الكفر . وذلك أن بني كنانة حلفت فريشاً على بني هاشم أن لا يبايعوهم ولا يؤوؤهم » قال الزهري : وأخلف الوادي

٣٠٥٩ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هتيماً على الحمى فقال : يا هتي أنتم جئناك عن المسلمين ، وأنت دعوة المظلوم مستجابة . وأدخل رب الصريمة ورب الثميمة ، وإياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان ، فانهما إن تهلك ما شيتهما يرجعا إلى نخل وزرع ، وإن رب الصريمة ورب الثميمة إن تهلك ما شيتهما يأتي ببنيهم فيقول : يا أمير المؤمنين . أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فإله الكلا أيسر على من الذهب والورق ، وإيم الله إنهم ليدرون أني قد ظلمتهم ؛ إنما ليلادهم ، فقاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام . والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شهراً ،

قوله ( باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فمى لهم ) أشار بذلك إلى الرد على من قال من الخنفية إن الحرب إذا أسلم في دار الحرب وأقام بها حتى غلب المسلمون عليها فهو أحق بجميع ماله إلا أرضه وعقاره فإنها تكون فينا للمسلمين ، وقد خالفهم أبو يوسف في ذلك فوافق الجمهور ، ويوافق الترجمة حديث أخرجه أحمد عن صخر بن العيلة البجلي قال « فر قوم من بني سليم عن أرضهم فاخذتها ، فأسلموا وخاصموني إلى النبي ﷺ ، فردها عليهم وقال : إذا أسلم الرجل فهو أحق بأرضه وماله . » قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وقوله « حدثنا هيد

الله ، هو ابن المبارك ، وهذه رواية أبي ذر وحده ، وللباقين د عبد الرزاق ، بدل عبد الله ، وبه جزم الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** ( قلت يا رسول الله أين تنزل غدا ؟ الحديث ) ذكره مختصرا ، وقد تقدم في د باب توريث دور مكة وشراؤها من كتاب الحج بتمامه وتقدم شرحه هناك ، وفيه ما ترجم له هنا ، لكنه مبني على أن مكة فتحت عنوة والمشهور عند الشافعية أنها فتحت صلحا ، وسيأتي تحرير مباحث ذلك في غزوة الفتح من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى . ويمكن أن يقال : لما أقر النبي ﷺ عقيل على تصرفه فيما كان لأخويه على وجعفر ولنبي ﷺ من الدور والرباع بالبيع وغيره ولم يغير النبي ﷺ ذلك ولا انتزعها ممن هي في يده لما ظفر كان في ذلك دلالة على تقرير من بيده دار أو أرض إذا أسلم وهي في يده بطريق الأولى . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون مراد البخاري أن النبي ﷺ من على أهل مكة بأموالهم ودورهم من قبل أن يسلموا . فتقرير من أسلم يكون بطريق الأولى . **قوله** ( وذلك أن بني كنانة حالف قريشا على بني هاشم أن لا يبايعوهم ولا يؤوؤهم ) هكذا وقع هذا القدر مطوفا عن حديث أسامة وذكر الخطيب أن هذا مدرج في رواية الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة . وإنما هو عند الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وذلك أن ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري ففصل بين الحديثين : وروى محمد بن أبي حفصة عن الزهري الحديث الأول فقط ، وروى شعيب والنعمان بن راشد وإبراهيم بن سعد والأوزاعي عن الزهري الحديث الثاني فقط ، لكن عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قلت : أحاديث الجميع عند البخاري ، وطريق ابن وهب عنده الحديث أسامة في الحج ، والحديث أبي هريرة في التوحيد ، وأخرجهما مسلم معا في الحج وقد قدمت في الكلام على حديث أسامة في الحج ما وقع فيه من إدراج أيضا والله المستعان . **قوله** ( أن عمر ابن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنيا ) بالنون مصغر بغير همز وقد يهمز ، وهذا المولى لم أر من ذكره في الصحابة مع إدراكه ، وقد وجدت له رواية عن أبي بكر وعمر وعمر بن العاص ، روى عنه ابنه عمير وشيخ من الانصار وغيرهما ، وشهد صفين مع معاوية ثم تحول إلى على لما قتل عمار ، ثم وجدت في كتاب مكة لعمر بن شبة ، أن آل هني ينتسبون في همدان وهم موالى آل عمر ، انتهى . ولولا أنه كان من الفضلاء لنهاه الواثق بهم لما استعمله عمر . **قوله** ( على الحمي ) بين ابن سعد من طريق عمير بن هني عن أبيه أنه كان على حمي الربيعة ، وقد تقدم بعض ذلك في كتاب الشرب . **قوله** ( اضمم جناحك عن المسلمين ) أي اكشف يدك عن ظلمهم ، وفي رواية معن ابن عدي عن مالك عند الدارقطني في الغرائب د اضمم جناحك للناس ، وعلى هذا فعناه استترهم بجناحك ، وهو كناية عن الرحمة والشفقة . **قوله** ( وائق دعوة المسلمين ) في رواية الاسماعيلي والدارقطني وأبي نعيم د دعوة المظلوم ، **قوله** ( وأدخل ) بهزة مفتوحة ومعجمة مكسورة ، والصريفة بالهملة مصغر وكذا الغنيمة أي صاحب القطعة القليلة من الابل والغنم ، ومتعلق الادخال محذوف والمراد المرعى . **قوله** ( وإياي ) فيه تحذير المتكلم نفسه ، وهو شاذ عند النجاة ، كذا قيل ، والذي يظهر أن الشذوذ في لفظه ، والا فالمراد في التحقيق إنما هو تحذير المخاطب ، وكأنه بتعذير نفسه حذره بطريق الأولى فيمكن أن يبلغ ، ونحوه نهى المرء نفسه ومراده نهى من يخاطبه كما سيأتي قريبا في باب الغلول . وقوله د فيه ابن عوف ، هو عبد الرحمن ، وابن عفان هو عثمان ، وخصهما بالذكر على طريق المثال لكثرة نعمهما لأنهما كانا من مياسير الصحابة ، ولم يرد بذلك منعهما البتة ، وإنما أراد أنه إذا لم يسع المرعى إلا نعم أحد الفريقين فنعم المقلين أولى ، فنهاء عن إثارة على غيرهما أو تقديمهما قبل غيرهما ، وقد بين حكمة

ذلك في نفس الخبر . قوله ( بيته ) كذا للأكثر بمشاة قبلها تحتانية ساكنة بلفظ مفرد البيت ، والكشمة بنون قبل التحتانية بلفظ جمع البنين ، والمعنى متقارب . قوله ( يا أمير المؤمنين ، يا أمير المؤمنين ) حذف الماقول لدلالة السياق عليه ، ولأنه لا يتعين في لفظ ، والتقدير يا أمير المؤمنين أنا فقير ، يا أمير المؤمنين أنا أحق ونحو ذلك . قوله ( أفتأركم أنا ) استفهام انكار ومعناه لا أتركهم محتاجين ، وقوله لا أبالك ، بفتح الهزرة والموحدة ، وظاهره الدعاء عليه ، لكنه على مجازة لا على حقيقته ، وهو بغير تنوين لأنه صار شديدا بالمضاف وإلا فالاصل لا أبالك ، والحاصل أنهم لو منعوا من الماء والكلاء لهلكوا ما شئهم فاحتاج إلى تعويضهم بصرف الذهب والفضة لهم لسد خلتهم ، وربما عارض ذلك الاحتياج إلى النقد في صرفه في مهم آخر . قوله ( انهم ليرون ) بضم التحتانية أوله بمعنى الظن ، وبفتحها بمعنى الاعتقاد . وقوله د أنى قد ظلمتهم ، قال ابن التين يريد أرباب الماشى الكثيرة ، كذا قال ، والذي يظهر لي أنه أراد أرباب المواشي القليلة لأنهم المعظم والأكثر وهم أهل تلك البلاد من بوادي المدينة ، وبدل على ذلك قول عمر د انها لبلادهم ، وإنما ساغ لعمر ذلك لأنه كان موافقا لخوا لنعهم الصدقة لمصلحة عموم المسلمين . وقد أخرج ابن سعد في الطبقات د عن معن بن عيسى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه د ان عمر أتاه رجل من أهل البادية فقال : يا أمير المؤمنين بلادنا قاتلنا عليها في الجاهلية وأسلمنا عليها في الاسلام ، ثم تحمى علينا ؟ لجعل عمر ينفخ ويقتل شاربها ، وأخرجه الدارقطني في د غرائب مالك ، من طريق ابن وهب عن مالك بنحوه وزاد فلما رأى الرجل ذلك ألح عليه ، فلما أكثر عليه قال : المال مال الله والعباد عباد الله ، ما أنا بفاعل ، وقال ابن المنير : لم يدخل ابن عفان ولا ابن عوف في قوله د قاتلوا عليها في الجاهلية ، فالسلام عائد على عموم أهل المدينة لا عليها والله أعلم . وقال المهلب : إنما قال عمر ذلك لأن أهل المدينة أسلموا عفوا وكانت أموالهم لهم ، ولهذا ساوم بني النجار بمكان مسجده ، قال فانفق العدا على أن من أسلم من أهل الصلح فهو أحق بأرضه ، ومن أسلم من أهل العنوة فارضه فيه للمسلمين ، لأن أهل العنوة غلبوا على بلادهم كما غلبوا على أموالهم بخلاف أهل الصلح في ذلك . وفي نقل الاتفاق نظر لما بينا أول الباب ، وهو ومن بعده حلوا الأرض على أرض أهل المدينة التي أسلم أهلها عليها وهي في ملكهم ، وليس المراد ذلك هنا ، وإنما حمى عمر بعض الموات بما فيه نبات من غير معالجة أحد وخص إبل الصدقة وخيول المجاهدين ، وأذن لمن كان مقلدا أن يرعى فيه مواشيه وفقا به ، فلا حجة فيه للبخائف . وأما قوله د يرون أنى ظلمتهم ، فأشار به إلى أنهم يدعون أنهم أولى به ، لا أنهم منعوا حقهم الواجب لهم . قوله ( لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ) أي من الإبل التي كان يحمل عليها من لا يجد ما يركب ، وجاء عن مالك أن عدة ما كان في الحى في عهد عمر بلغ أربعين ألفا من إبل وخیل وغيرها ، وفي الحديث ما كان فيه عمر من القوة وجودة النظر والشفقة على المسلمين . وهذا الحديث ليس في الموطأ <sup>(١)</sup> قال الدارقطني في د غرائب مالك ، هو حديث غريب صحيح

### ١٨١ - باب كتاب الإمام الناس

٣٠٦٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه قال

(١) قال الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي : هذا الحديث في الموطأ : ٦٠ كتاب دعوة المظلوم ، ١ - باب ما ينقضى من دعوة المظلوم :

حدثني مالك عن زيد بن أسلم

فتح الباري - ج (٦) م (١٢)

« قال النبي ﷺ : اكتبوا لي من تَلَفَظَ بالإسلام من الناس . فكتبنا له ألفاً وخمسمائة رجل ، قلنا : نخافُ ونحْنُ ألفٌ وخمسمائة ؟ فلقد رأيتنا ابتلينا حتى إنَّ الرجلَ ليُصَلِّيَ وحده وهو خائفٌ » . حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ « فوجدناهم خمسمائة » . قال أبو معاوية « ما بين ستمائة إلى سبعمائة »

٣٠٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي مَعْيَدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال : يا رسولَ اللَّهِ إني كُتِبْتُ في غزوةٍ كذا وكذا ، وأصراني حاجةٌ ، قال : ارجِعْ فُخِّجْ معَ أصرائك »

قوله ( باب كتابة الإمام الناس ) أى من المقاتلة أو غيرهم ، والمراد ما هو أعم من كتابته بنفسه أو بأمره .  
قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وسفيان هو الثوري . قوله ( اكتبوا لي من تَلَفَظَ بالإسلام ) في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند مسلم « احصوا ، بدل اكتبوا ، وهى أعم من اكتبوا ، وقد يفسر احصوا باكتبوا .  
قوله ( قلنا نخاف ) هو استفهام تعجب وحذفت منه أداة الاستفهام وهى مقدرة ، وزاد أبو معاوية في روايته « فقال انكم لا تاندرون لعلمكم أن تبتلوا ، وكان ذلك وقع عند ترقب ما يخاف منه ، والله كان عند خروجهم إلى أحد أو غيرها . ثم رأيت في شرح ابن التين الجزم بأن ذلك كان عند حضر الحندق . وحكى الداودى احتمال أن ذلك وقع لما كانوا بالحديبية لأنه قد اختلف في عددهم هل كانوا ألفاً وخمسمائة أو ألفاً وأربعمائة أو غير ذلك بما سياتى في مكانه وأما قول حذيفة « فلقد رأيتنا ابتلينا الخ » فيشبه أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع في أواخر خلافة عثمان من ولاية بعض أسراء الكوفة كالوليد بن عقبة حيث كان يؤخر الصلاة أو لا يقيمها على وجهها ، وكان بعض الوردعين يصلى وحده سرا ثم يصلى معه خشية من وقوع الفتنة ، وقيل كان ذلك حين أتم عثمان الصلاة في السفر وكان بعضهم يقصر سرا وحده خشية الانكار عليه ، وهم من قال إن ذلك كان أيام قتل عثمان لأن حذيفة لم يحضر ذلك ، وفي ذلك علم من أعلام النبوة من الاخبار بالشئ قبل وقوعه ، وقد وقع أشد من ذلك بعد حذيفة في زمن الحجاج وغيره .  
قوله ( حدثنا عبدان عن أبي حزمة عن الأعمش فوجدناهم خمسمائة ) يعنى أن أبا حزمة خالف الثوري عن الأعمش في هذا الحديث بهذا السند فقال خمسمائة ولم يذكر الآف . قوله ( قال أبو معاوية ما بين ستمائة إلى سبعمائة ) أى أن أبا معاوية خالف الثوري أيضا عن الأعمش بهذا الاسناد في العدة ، وطريق أبي معاوية هذه وصحابها مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه ، وكان رواية الثوري رجحت عند البخارى لذلك اعتمدها لكونه أحفظهم مطلقا وزاد عليهم ، وزيادة الثقة الحافظ مقدمة ، وأبو معاوية وإن كان أحفظ أصحاب الأعمش بخصوصه ولذلك اقتصر مسلم على روايته لكنه لم يحزم بالعدد فقدم البخارى رواية الثوري لزيادتها بالنسبة لرواية الاثنين ولجزمها بالنسبة لرواية أبي معاوية .  
وأما ما ذكره الاسماعيلي أن يحيى بن سعيد الأموى وأبا بكر بن عياش واقفا أبا حزمة في قوله خمسمائة فتعارض الاكثرية والأحفظية فلا يخفى بعد ذلك الترجيح بالزيادة ، وهذا يظهر رجحان نظر البخارى على غيره . وسلك الداودى الشارح طريق الجمع فقال : لهم كتبوا مرات في مواطن . وجمع بعضهم بأن المراد بالآف وخمسمائة جميع من أسلم من رجل وامرأة وعبد وصبي ، وبما بين الستائة إلى السبعمائة الرجال خاصة وبالمخسائة المقاتلة خاصة . وهو

أحسن من الجمع الأول وإن كان بعضهم أبطله بقوله في الرواية الأولى ألف وخمسمائة رجل لا مكان أن يكون الراوى أراد بقوله رجل نفس ، وجمع بعضهم بأن المراد بالخمسمائة المقاتلة من أهل المدينة خاصة ، وبما بين الستمائة إلى السبعمائة هم ومن ليس بمقاتل ، وبالألف وخمسمائة هم ومن حولهم من أهل القرى والبادى . قلت : ويخشد في وجود هذه الاحتمالات كلها اتحاد مخرج الحديث ومداره على الاعمش بسنده واختلاف أصحابه عليه في العدد المذكور والله أعلم . وفي الحديث مشروعية كتابة دواوين الجيوش ، وقد يتعين ذلك عند الاحتياج إلى تمييز من يصلح للمقاتلة بمن لا يصلح ، وفيه وقوع العقوبة على الاعجاب بالكثرة وهو نحو قوله تعالى ﴿ ويوم نحين إذا عجبتم كثيرا ﴾ الآية . وقال ابن المنير : موضع الترجمة من الثقة أن لا يتخيل أن كتابة الجيش وإحصاء عدده يكون ذريعة لارتفاع البركة ، بل الكتابة بالمأثور بها مصلحة دينية ، والمواخذة التي وقعت في حنين كانت من جهة الاعجاب . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال رجل يا رسول الله إني اكتنبت في غزوة كذا ، وهو يرجع الرواية الأولى بلفظ « اكتنبت » لأنها مشعرة بأنه كان من عادتهم كتابة من يترجم للخروج في المغازى ، وقد تقدم شرح الحديث في الحج مستوفى

### ١٨٢ - باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر

٣٠٦٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهري** . **ح . وحدثني** **عمود بن غيلان** **حدثنا** **عبد الرزاق** أخبرنا **معمّر** عن **الزهري** عن **ابن المسيب** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال « شهدنا مع رسول الله ﷺ ، فقال لرجل ممن يدعى الإسلام : هذا من أهل النار . فلما خصر القتال قاتل الرجل قتالا شديدا فأصابته جراحة . فقيل : يا رسول الله ، الذي قلت إنه من أهل النار فإنه قاتل اليوم قتالا شديدا وقد مات ، فقال النبي ﷺ : إلى النار . قال فكاد بعض الناس أن يرتاب . فبينما هم على ذلك إذ قيل إنه لم يمت ، ولكن به جراحا شديدا . فلما كان من الليل لم يصبر على الجراح فقتل نفسه ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فقال : الله أكبر ، أشهد أني عبد الله ورسوله . ثم أمر بلالا فنادى في الناس : انه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وإن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر »

[ الحديث ٣٠٦٢ - أطرقه في : ٤٢٠٣ ، ٤٢٠٤ ، ٦٦٠٦ ]

**قوله** ( باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الرجل الذي قاتل وقال النبي ﷺ « انه من أهل النار » وظهر بعد ذلك أنه قتل نفسه ، وسيأتي شرحه مستوفى في المغازى ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، وساقه هنا على لفظ معمّر وهذا هو السبب في عطفه لطريق شعيب ، وقال المهلب وغيره : لا يماض هذا قوله ﷺ « لانستعين بمشرك » لانه إما خاص بذلك الوقت ، وإما أن يكون المراد به الفاجر غير المشرك . قلت : الحديث أخرجه مسلم ، وأجاب عنه الشافعي بالأول ، وحجة النسخ شهود صفوان بن أمية حيننا مع النبي ﷺ وهو مشرك وقصته مشهورة في المغازى ، وأجاب غيره في الجمع بينهما بأوجه غير هذه : منها أنه

ﷺ نفرس في الذي قال له « لا أستعين بمشرك » الرغبة في الاسلام فردده وجاء أن يسلم فصدق ظنه ، ومنها أن الأمر فيه إلى رأى الإمام ، وفي كل منهما نظر من جهة أنها نكرة في سياق النفي فيحتاج مدعى التخصيص إلى دليل . وقال الطحاوى : قصة صفوان لا تعارض قوله « لا أستعين بمشرك » لأن صفوان خرج مع النبي ﷺ باختياره لا بأمر النبي ﷺ له بذلك ، قالت : وهى تفرقة لا دليل عليها ولا أمر لها ، وبيان ذلك أن المخالف لا يقول به مع الاكراه ، وأما الأمر فالنكير يقوم مقامه . قال ابن المنير : موضع الترجمة من الفقه أن لا يتخيل في الإمام إذا حى حوزة الاسلام وكان غير عادل أنه يطرح النفع في الدين لفجوره فيجوز الخروج عليه ، فأراد أن هذا التخيل مندفع بهذا النص ، وأن الله قد يؤيد دينه بالفاجر ، ولجوره على نفسه

### ١٨٣ - باب من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو

٣٠٦٣ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « حَتَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأَصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ ، ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ عَنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَمَا يَسْرُنِي - أَوْ قَالَ : مَا يَسْرُنِي - أَنَّهُمْ عِنْدَنَا . وَقَالَ : وَإِنْ عَيْنِي لَتَنْذِرُ قَانِ »

قوله ( باب من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو ) أى جاز ذلك ، ذكر فيه حديث أنس في قصة أخذ خالد الراية في يوم مؤتة ، وسيأتى شرحه في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى ، وهو ظاهر فيما ترجم له به أيضا . قال ابن المنير : يؤخذ من حديث الباب أن من تعين لولاية وتعدت مراجعة الامام أن الولاية تثبت لذلك المعين شرعا وتجب طاعته حكما . كذا قال ، ولا يخفى أن محله ما إذا اتفق الحاضرون عليه . قال : ويستفاد منه صحة مذهب مالك في أن المرأة إذا لم يكن لها ولي إلا السلطان فتعذر إذن السلطان أن يزوجهما الآحاد ، وكذا إذا غاب إمام الجمعة قدم الناس لانفسهم

### ١٨٤ - باب العون بالمدد

٣٠٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى وَسهلُ بْنُ يُوْسُفَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ رِغْلٌ وَذَكَوَانٌ وَعَصِيَّةٌ وَبَنُو لَحْيَانَ فَرَعَمُوا أَنَّهُمْ أَسْلَمُوا ، وَاسْتَمَدُّوهُ عَلَى قَوْمِهِمْ ، فَأَمَدَّهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِسَبْعِينَ مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ أَنَسٌ : كُنَّا نُسَمِّيهِمُ الْقُرَاءَ ، يَحْطِبُونَ بِالنَّهَارِ وَبِاللَّيْلِ . فَانْطَلَقُوا بِهِمْ حَتَّى بَلَغُوا بئرَ مَعُونَةَ فَدَرَّوْا بِهِمْ وَقَتَلُوهُمْ . فَفَتَحَ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِغْلٍ وَذَكَوَانٍ وَبَنِي لَحْيَانَ . قَالَ قَتَادَةُ : وَحَدَّثَنَا أَنَسٌ أَنَّهُمْ قَرَّوْا بِهِمْ قُرْآنًا : أَلَا بَلَّغُوا عَنَّا قَوْمَنَا ، بَأْتَا قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا ، فَرَضَى عَنَّا وَأَرْضَانَا . ثُمَّ رُفِعَ ذَلِكَ بَعْدُ »

قوله ( باب العون بالمدد ) يفتح الميم : ما يمد به الأمير بعض المسكر من الرجال ، ذكر فيه حديث أنس في قصة



بئر معونة وسيأتي شرحه مستوفى في المغازي ، وهو ظاهر فيما ترجم به أيضا . قال ابن المنير : وفيه أن الاجتهاد والعمل بالظاهر لا يضر صاحبه أن يقع التخلف من ظن به الوفاء . ( تنبيه ) : قال الديلماني : قوله في هذه الطريق « أتاه رجل وذكوان وعصية ولحيان » ، هم ، لأن هؤلاء ليسوا أصحاب بئر معونة وإنما هم أصحاب الرجيع ، وهو كما قال ، وسأبين ذلك واضحا في المغازي إن شاء الله تعالى

### ١٨٥ - باب من غلب العدو ، فأقام على عرصتهم ثلاثا

٣٠٦٥ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا روح بن عباد حدثنا سعيد عن قتادة قال « ذكر لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان إذا ظهر على قوم أقام بالعرصة ثلاث ليال » . تابعه معاذ وعبد الأعلى « حدثنا سعيد عن قتادة عن أنيس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ » [ الحديث ٣٠٦٥ - طرفه في : ٢٩٧٦ ]

قوله ( باب من غلب العدو فأقام على عرصتهم ثلاثا ) العرصة بفتح المهملة وسكون الراء بينهما : هي البقعة الواسعة بغير بناء من دار وغيرها . قوله ( ذكر لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة ) كذا رواه قتادة ، ورواه ثابت عن أنس بغير ذكر أبي طلحة ، وهذه الطريق عن روح بن عباد عن سعيد وهو ابن أبي عروبة مختصرة . وقد أوردها المصنف في المغازي في غزوة بدر عن شيخ آخر عن روح بأنهم من هذا السياق ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( تابعه معاذ وعبد الأعلى عن قتادة الخ ) أما متابعة معاذ وهو ابن معاذ العبدي فوصلها أصحاب السنن الثلاثة من طريقه ولفظه « أحب أن يقيم بالعرصة ثلاثا ، وأما متابعة عبد الأعلى وهو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل فوصلها أبو بكر بن أبي شيبة عنه ومن طريق الاسماعيل . وأخرجها مسلم عن يوسف بن حماد عنه ، قال المهلب : حكمة الإقامة لإراحة الظهر والانفس ، ولا يخفى أن محله إذا كان في أمن من العدو وطارق ، والاقصار على ثلاث يؤخذ منه أن الأربعة إقامة . وقال ابن الجوزي : إنما كان يقيم ليظهر تأثير الغلبة وتنفيذ الأحكام وقلة الاحتفال ، فكأنه يقول : من كانت فيه قوة منك فليرجع اليها . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون المراد أن تقع ضيافة الأرض التي وقعت فيها المعاصي بإيقاع الطاعة فيها بذكر الله وإظهار شعار المسلمين ، وإذا كان ذلك في حكم الضيافة ناسب أن يقيم عليها ثلاثا لأن الضيافة ثلاثة

### ١٨٦ - باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره

وقال رافع : كتبنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة فأصبنا غنما وإبلا ، فعدل عشرة من الغنم ببيع

٣٠٦٦ - حدثنا هبة بن خالد حدثنا حماد عن قتادة أن أنسا أخبره قال « اعتمر النبي ﷺ من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين »

قوله ( باب من قسم الغنيمة في غزوه وسفره ) أشار بذلك إلى الرد على قول الكوفيين إن الغنائم لا تقسم في دار الحرب ، واعتلوا بأن الملك لا يتم عليها إلا بالاستيلاء ، ولا يتم الاستيلاء إلا باحرازها في دار الإسلام . وقال

الجمهور : هو راجع إلى نظر الإمام واجتهاده ، وتام الاستيلاء يحصل باحرازها بأيدي المسلمين . ويدل على ذلك أن الكفار لو اعتنقوا حينئذ رقيماً لم ينفذ عنهم ولو أسلم عبد الحرب ولحق بالمسلمين صار حراً . ثم ذكر فيه طرفاً من حديث رافع وهو ابن خديج معافاً ، وسيأتي بتامه موصولاً مع شرحه في كتاب الذبائح ، وحديث أنس و اعتمر النبي ﷺ من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين ، وهو طرف من حديثه المتقدم في الحج بهذا الاسناد ، وسيأتي في غزوة الحديبية أيضاً بتامه ، وكلا الحديثين ظاهر فيما ترجم له

### ١٨٧ - باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم

٣٠٦٧ - وقال ابن نمير : حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « ذهب فرس له فأخذه العدو ، فظهر عليه المسلمون فردّوه عليه في زمن رسول الله ﷺ . وأبقى عبده له فليحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون فردّوه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ »

[ الحديث ٣٠٦٧ - طرفاه : ٣٠٦٨ ، ٣٠٦٩ ]

٣٠٦٨ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله قال أخبرني نافع أن عبداً لابن عمر أبق فليحق بالروم ، فظهر عليه خالد بن الوليد فردّوه على عبد الله . وأن فرساً لابن عمر عار فليحق بالروم ، فظهر عليه فردّوه على عبد الله ،

قال أبو عبد الله : عار مشتق من العير ، وهو حمار وحش ، أي هرب

٣٠٦٩ - **حديث** أحمد بن بن بوش حدثنا زهير عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان على فرس يوم لقي المسلمون ، وأمر المسلمون يومئذ خالد بن الوليد بعثه أبو بكر ، فأخذه العدو ، فلما هزم العدو ردّ خالد فرسه »

**قوله** (باب إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم) أي هل يكون أحق به ، أو يدخل الغنيمة ؟ وهذا مما اختلف فيه ، فقال الشافعي وجماعة : لا تلك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من مال المسلم ، وإصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها . وعن علي والزهري وعمر بن دينار والحسن : لا يرد أصلاً ، ويختص به أهل المغانم . وقال عمرو سليمان ابن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرون ، وهي رواية عن الحسن أيضاً ونقلها ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة : أن وجدته صاحبه قبل القسمة فهو أحق به ، وإن وجدته بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقسمة ، واحتجوا بحديث عن ابن عباس مرفوعاً بهذا التفصيل أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف جداً ، وعن أبي حنيفة كقول مالك إلا في الأبق فقال هو والثوري : صاحبه أحق به مطلقاً . **قوله** (وقال ابن نمير) يعني عبد الله ، وطريقه هذه وصلها أبو داود وابن ماجه . **قوله** (ذهب . وقوله فأخذه) في رواية الكشميني « ذهب » وقال « فأخذها » والفرس اسم جنس يذكر ويؤنث . **قوله** (في زمن رسول الله ﷺ) كذا وقع في رواية ابن نمير أن قصة الفرس

في زمن النبي ﷺ وقصة العبد بعد النبي ﷺ ، وخالفه يحيى وهو القطان عن عبيد الله وهو العمري كما هي الرواية الثانية في الباب لمعلمهما مما بعد النبي ﷺ ، وكذا وقع في رواية موسى بن عقبة عن نافع وهي الرواية الثالثة في الباب فصرح بأن قصة الفرس كانت في زمن أبي بكر ، وقد وافق ابن نمير اسماعيل بن زكريا أخرجه اسماعيل من طريقه ، وأخرجه من طريق ابن المبارك عن عبيد الله فلم يمين الزمان ، لكن قال في روايته « انه اقتدى الغلام بروميين ، وكان هذا الاختلاف هو السبب في ترك المصنف الجزم في الترجمة بالحكم لتردد الرواة في رفعه ووقفه ، لكن للقاتل به أن يحتاج بوقوع ذلك في زمن أبي بكر الصديق والصحابه متوافرون من غير تكبير منهم . وقوله في رواية موسى بن عقبة « يوم لقي المسلمون ، كذا هنا يحذف المفعول ، ويذهب اسماعيل في روايته عن محمد بن عثمان ابن أبي شيبة وأبو نعيم من طريق أحمد بن يحيى الحلواني كلاهما عن أحمد بن يوسف شيخ البخاري فيه فقال فيه « يوم لقي المسلمون طيئاً وأسداء ، وزاد فيه سبب أخذ العدو للفرس ابن عمر فنيه « فاقترحم الفرس بعبد الله بن عمر جرفاً فصرعه وسقط ابن عمر فعاد الفرس ، والباقي مثله . وروى عبد الرزاق أن العبد الذي أبى لابن عمر كان يوم اليرموك ، أخرجه عن معمر عن أيوب عن نافع عنه . قوله ( قال أبو عبد الله عار ) بمهمله وراء ( مشتق من العير وهو حمار وحش ، أي حرب ) قال ابن التين : أراد أنه فعل فعله في الفغار . وقال الحلبي : يقال عار الفرس والسكاب عياراً أي أفلت وذهب . وقال الطبري : يقال ذلك للفرس إذا فعله مرة بعد مرة ، ومنه قيل للبطال من الرجال الذي لا يثبت على طريقه : عيار ، ومنه سهم عابر إذا كان لا يدرى من أين أتى

### ١٨٨ - باب من تكلم بالفارسية والرطانة

وقول الله عز وجل [ ٢٢ الروم ] : ﴿ وَاخْتَلَفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾

وقال [ ٤ إبراهيم ] : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قوميه ﴾

٣٠٧٠ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** أبو عامر **أخبرنا** حنظلة بن أبي سفيان **أخبرنا** سعيد بن ميناء قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قلت يا رسول الله ذبحنا بهيمة لنا وطحنت صاعاً من شعير فعَالَ أنت ونفر . فصاح النبي ﷺ فقال : يا أهل آلخندق ، إن جابراً قد صنع سُؤراً ، تحي هلا بكم »

[ الحديث ٣٠٧٠ طرقاه في : ٤١٠١ ، ٤١٠٢ ]

٣٠٧١ - **حدثنا** حبان بن موسى **أخبرنا** عبد الله عن خالد بن سعيد عن أبيه عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت « أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلي قيس أصفر ، قال رسول الله ﷺ : سَنَّهُ سَنَّهُ . قال عبد الله : وهي بالحبشية : حسنة . قالت : فذهبت ألعبُ بماتم للنبوة ، فزبرني أبي . قال رسول الله ﷺ : دَعَهَا . ثم قال رسول الله ﷺ : أبلي وأخلق ، ثم أبلي وأخلق ، ثم أبلي وأخلق . قال عبد الله : فَبَقِيَتْ حتى ذكر »

[ الحديث ٣٠٧١ - طرقاه في : ٣٨٧٤ ، ٥٨٢٣ ، ٥٨٤٥ ، ٥٩٩٣ ]

٣٠٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله

عنه « ان الحسن بن علي أخذ ثمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه ، فقال له النبي ﷺ بالفارسية : كخ ، كخ ، أما تعرف أننا لا نأكل الصدقة ؟ »

**قوله** ( باب من تكلم بالفارسية ) أى بلسان الفرس ، قيل لمنهم ينتسبون إلى فارس بن كورث ، واختلف في كورث قيل لأنه من ذرية سام بن نوح وقيل من ذرية يافث بن نوح وقيل لأنه ولد آدم أصله وقيل لأنه آدم نفسه وقيل لم الفرس لأن جددهم الأعلى ولد له سبعة عشر ولدا كان كل منهم شجاعا فارسا فسموا الفرس ، وفيه نظر لأن الاشتقاق يختص باللسان العربي والمشهور أن اسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام أول من ذلت له الخيل ، والفارسية ترجع إلى الفرس من الخيل وأمة الفرس كانت موجودة . **قوله** ( والرطانة ) بكسر الراء ويجوز فتحها ، هو كلام غير العربي ، قالوا : فقه هذا الباب يظهر في تأمين المسلمين لأهل الحرب بأستئمتهم ، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر الجزية في باب إذا قالوا صبا لنا ولم يقولوا أسلمنا ، وقال الكرماني : الحديث الأول كان في غزوة الخندق والآخرون بالتبعية ، كذا قال ، ولا يخفى بعده ، والذي أشرت إليه أقرب . **قوله** ( وقول الله عز وجل ) واختلاف أئمتكم وأولادكم ) وقال ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ) كأنه أشار إلى أن النبي ﷺ كان يعرف الألسنة لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف أئمتهم لجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته فاقتضى أن يعرف أئمتهم ليفهم عنهم ويفهموا عنه ، ويحتمل أن يقال : لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها طرف من حديث جابر في قصة بركة الطعام الذي صنعه بالخندق ، وسيأتي بتمامه بهذا الإسناد مع شرحه في المغازي إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قوله « ان جابراً قد صنع سوراً وهو بضم المهملة وسكون الواو قال الطبري : السور بغير همز الصنيع من الطعام الذي يدعى إليه وقيل الطعام مطلقاً ، وهو بالفارسية وقيل بالحبشية ، وبالحمز بقية الشيء . الأول هو المراد هنا . قال الاسماعيلي : السور كلمة بالفارسية . قيل له أليس هو الفضلة ؟ قال لم يكن هناك شيء فضل ذلك منه ، إنما هو بالفارسية من أتى دعوة . وأشار المصنف إلى ضعف ماورد من الأحاديث الواردة في كراهة الكلام بالفارسية كحديث « كلام أهل النار بالفارسية » وكحديث « من تكلم بالفارسية زادت في خبيثه ونقصت من مروءته » أخرجه الحاكم في مستدركه وسنده واه ، وأخرج فيه أيضاً عن عمر رفعه « من أحسن العربية فلا يتكلم بالفارسية فإنه يورث الفحاق ، الحديث وسنده واه أيضاً . ثانياً حديث أم خالد بنت خالد ، وسيأتي بهذا الإسناد في كتاب الأدب ، ويأتي شرحه في اللباس ، والغرض منه قوله « سنه سنه » وهو بفتح النون وسكون الهاء ، وفي رواية الكشميهني « سنه ، بزيادة ألف والهاء فهما للسكت وقد تحذف ، قال ابن قرقول : هو بفتح النون الخفيفة عند أبي ذر وشدها الباقون وهي بفتح أوله للجميع إلا القابسي فكسره . **قوله** في آخره ( قال عبد الله فبقيت حتى ذكر ) أى ذكر الراوي من بقائها أمدا طويلا ، وفي نسخة الصغاني وغيرها « حتى ذكرت ، وبعضهم « حتى ذكرن » بممالة وآخره نون أى اتسخ ، وسيأتي في كتاب الأدب . ووقع في نسخة الصغاني هنا من الزيادة في آخر الباب « قال أبو عبد الله هو المصنف : لم تعش امرأة مثل ما عاشت هذه يعني أم خالد » . قلت : وإدراك موسى بن عقبة لها دال على طول عمرها لأنه لم يلق من الصحابة غيرها . ( تنبيه ) : خالد بن سعيد المذكور في السند شيخ عبد الله وهو ابن المبارك هو خالد

ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص أخو إسحق بن سعيد وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وقد كرهه عنه كما نهى عليه . وفي طبقة خالد بن سعيد بن أبي مرزوق المدني لكن لم يخرج له البخاري ولا ابن المبارك عنه رواية ، وأوه الكرماني أن شيخ ابن المبارك هنا هو خالد بن الزبير بن العوام . ولا أدري من أين له ذلك ؟ بل لم أر لخالد بن الزبير رواية في شيء من الكتب الستة . ثم راجعت كلامه فعلمت مراده فانه قال : لفظ خالد المذكور هنا ثلاث مرار ، والثاني غير الأول ، وهو خالد بن الزبير بن العوام ، والثالث غير الثاني وهو خالد بن سعيد بن العاص ، فقوله « والثاني » يوهى أن المراد خالد بن سعيد وإنما مراده خالد المذكور في كنية أم خالد ، وكان يغني عن هذا التطويل أن يقول : إن أم خالد سميت وأدها باسم والدها ، وكان الزبير بن العوام تزوجها فولدت له خالد بن الزبير ، فهذا يوضح المراد مع مزيد الفائدة . والذي نبه عليه ليس تحتة كبير أمر ، فإن خالد بن سعيد الراوي عن أم خالد لا يظن أحد أنه أبوها إلا من يقف مع مجرد التجويز العقلي ، فإن من المقطوع به عند المحققين أن عبد الله بن المبارك ما أدركها فضلا عن أن يروى عن أبيها ، وأبوها استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر فاختصرت الفائدة في التنبيه على سبب كنية أم خالد . ثالثا حديث أبي هريرة « إن الحسن بن علي أخذ تمر من تمر الصدقة » الحديث والغرض منه قوله « كخ كخ » وهي كلمة زجر للصبي عما يريد فعله ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الزكاة وقد نازع الكرماني في كون اللفاظ الثلاثة مجمية ، لأن الأول يجوز أن يكون من توافق اللغتين ، والثاني يجوز أن يكون أصله « حسنه » لحذف أوله إيجازا ، والثالث من أسماء الأصوات وقد أجاب عن الأخير ابن المنير فقال : وجه مناسبتة أنه عليه السلام خاطبه بما يفهمه بما لا يتكلم به الرجل مع الرجل ، فهو كخطاطبة المعجمي بما يفهمه من لغته . قلت : وهذا يجاب عن الباقي ، ويزاد بأن تجوز حذف أول حرف من الكلمة لا يعرف ، وتشبيهه بقوله « كخي بالسيف شا » لا يتجه ، لأن حذف الأخير معهود في الترقيم ، والله أعلم

### ١٨٩ - باب الغلول ، وقول الله عز وجل [ ١٦١ آل عمران ] وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ

٣٠٧٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن أبي حيان قال حدثني أبو زرعة قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « قام فينا النبي ﷺ فذكر الغلول فمظمه وعظم أمره ، قال : لا ألقين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس له حممة ، يقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك شيئا ، قد أبلغتكم . وعلى رقبته بعير له رغاء يقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك شيئا ، قد أبلغتكم . وعلى رقبته صامت فيقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك شيئا ، قد أبلغتكم . أو على رقبته رفاع تخفق ، فيقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك شيئا قد أبلغتكم . وقال أبو بوب عن أبي حيان « فرس له حممة »

**قوله** ( باب الغلول ) بضم المعجمة واللام أى الخيانة في المغنم ، قال ابن قتيبة : سمي بذلك لأن آخذه يغله في متاعه أى يخفيه فيه . ونقل النووي الإجماع على أنه من الكبائر . **قوله** ( وقول الله عز وجل ) ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة . **ح** . وأورد فيه حديث أبي هريرة « قام فينا النبي ﷺ فذكر الغلول فمظمه » الحديث ، ويحيى هو

القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التميمي . **قوله** ( لا ألفين ) بضم أوله وبالفاء أى لا أجد ، هكذا الرواية الأكثر بلفظ النفي المؤكد والمراد به الهى وبالفاء وكذا عند الحمزى والمستعلى ، لكن روى بفتح الحمزة وبالفاء من اللقاء وكذا لبدوى رواية مسلم والمانى قريب ومنهم من حذف الألف على أن اللام القسم وفى توجيهه تنكف ، والمرووف أنه بلفظ النفي المراد به الهى ، وهو وإن كان من نهي المرء نفسه فليس المراد ظاهره ، وإنما المراد نهى من يخاطبه عن ذلك وهو أبلغ . **قوله** ( أحسنكم يوم القيامة على رقبته ) فى رواية مسلم ويحيى يوم القيامة وعلى رقبته ، وهو حال من الضمير فى يحيى ، ودلالة ، فاعل الظرف لاعتماد أى هى حالة شنيعة ولا ينبغي لكم أن أراكم عليها يوم القيامة . وفى حديث عباد بن الصامت فى السنن دأياكم والغلول ، فانه عار على أهله يوم القيامة . **قوله** ( على رقبته شاة لها نغاء ) بضم المثلثة وتخفيف المعجمة وبالمدة صوت الشاة يقال نغت نغو ، وقوله فرس له حممة يأتى فى آخر الحديث . **قوله** ( لا أمالك لك شيئا ) أى من المغفرة ، لان الشفاعة أمرها إلى الله ، وقوله وقد بلغتك ، أى فليس لك عذر بعد الإبلاغ ، وكأنه **قوله** أبرز هذا الوعيد فى مقام الزجر والتغليظ والافور فى القيامة صاحب الشفاعة فى مذنبى الأمة . **قوله** ( بعير له رغاء ) بضم الراء وتخفيف المعجمة وبالمدة صوت البعير . **قوله** ( صامت ) أى الذهب والفضة ، وقيل ما لا روح فيه من أصناف المال . وقوله ( رقاق تحف ) أى تتقمقع وتضطرب اذا حركتها الرياح ، وقيل معناه تلعب والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزى ، وقال الحميدى : المراد بها ما عليه من الحقوق المكتوبة فى الرقاق ، واستبهمه ابن الجوزى لأن الحديث سيق لذكر الغلول الحسى لعله على الثياب أنسب ، وزاد فى رواية مسلم ونفس لها صياح ، وكأنه أراد بالنفس ما يغله من الرقيق من امرأة أو صبي قال الملب : هذا الحديث وعيد لمن أبغذه الله عليه من اهل العاصى ، ويحتمل أن يكون الحمل المذكور لابد منه عقوبة له بذلك ليقتضح على رموس الأشهاد ، وأما بعد ذلك قال الله الأمر فى تعذيبه أو العفو عنه ، وقال غيره : هذا الحديث يفسر قوله عز وجل ( يأت بما غل يوم القيامة ) أى يأت به حاملا له على رقبته ، ولا يقال إن بعض ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلاً والبعير أرخص ثمنا فكيف يعاقب الأخف جناية بالأثقل وعكسه ؟ لأن الجواب أن المراد بالعقوبة بذلك فضيحة الحامل على رموس الأشهاد فى ذلك الموقف العظيم لا بالثقل والخفة . قال ابن المنير : أظن الأمراء فهموا تجريس السارق ونحوه من هذا الحديث ، وقد تقدم شرح بعض هذا الحديث فى أوائل الزكاة . ( تكميل ) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن على الغال أن يعيد ما غل قبل القسمة ، وأما بعدها فقال الثورى والأوزاعى والليث ومالك : يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي ، وكان الشافعى لا يرى بذلك ويقول إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به ، وإن كان لم يملكه فليس له الصدقة بمال غيره ، قال : والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة . **قوله** ( وقال أيوب عن أبي حيان فرس له حممة ) كذا الأكثر فى الموضوعين د فرس له حممة ، بمهملتين مفتوحتين بينهما ميم ساكنة ثم ميم قبل الهاء ، وهو صوت الفرس عند العلف ، وهو دون الصهيل ، ووقع فى رواية السكسمينى فى الرواية الأولى د على رقبته له حممة ، بحذف لفظ فرس ، وكذا هو فى رواية النسفى وأبى على بن شبيب فعلى هذا تكون فائدة ذكر طريق أيوب التنصيص على ذكر الفرس . ولمسلم من طريق ابن عاتية عن أبى حيان بالاستناد الأول د فرس له حممة ، وهو الموجود فى الروايات كلها ، وطريق أيوب وصلها مسلم من طريق حماد ومن طريق عبد الوارث جميعا عن أيوب عن أبى حيان عن أبى زرعة عن

أبي هريرة ولم يسق انظما ، وقد رويناها في كتاب الزكاة ليوסף القاضي بالحديث بتمامه وفيه ويحيى رجل على عنة فرس له حمدة ، ورأت في بعض النسخ في الرواية الأولى فرس له حمدة ، ثم واحدة ولا معنى له ، فان كان مضبوطا فكأنه نبه بهذه الرواية المتعلقة على وجه الصواب

### ١٩٠ - باب القليل من الغلول

ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه ، وهذا أصح

٣٠٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال « كان على ثقل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة ، فمات ، فقال رسول الله ﷺ : هو في النار ، فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلها »

قال أبو عبد الله قال ابن سلام : كركرة . يعني بفتح الكاف . وهو مضبوط كذا

قوله ( باب القليل من الغلول ) أي هل يلحق بالكثير في الحكم أم لا ؟ . قوله ( ولم يذكر عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ أنه حرق متاعه ) يعني في حديثه الذي ساقه في الباب في قصة الذي غل العباءة وقوله « وهذا أصح » أشار إلى تضعيف ما روى عن عبد الله بن عمرو في الأمر بحرق رجل الغال ، والإشارة بقوله هذا إلى الحديث الذي ساقه ، والأمر بحرق رجل الغال أخرجه أبو داود من طريق صالح بن محمد بن زائدة الليثي المدني أحد الضعفاء قال « دخلت مع مسلمة بن عبد الملك أرض الروم فأتني برجل قد غل ، فسأل سالما - أي ابن عبد الله بن عمرو - عنه فقال : سمعت أبي يحدث عن عمر عن النبي ﷺ قال : إذا وجدتم الرجل قد غل فأحرقوا متاعه ، ثم ساقه من وجه آخر عن سالم موقفا ، قال أبو داود : هذا أصح . وقال البخاري في التاريخ : يحتجون بهذا الحديث في إحراق رجل الغال ، وهو باطل ليس له أصل وروايه لا يعتمد عليه ، وروى الترمذي عنه أيضا أنه قال : صالح منكرو الحديث . وقد جاء في غير حديث ذكر الغال وليس فيه الأمر بحرق متاعه . قلت : وجاء من غير طريق صالح بن محمد أخرجه أبو داود أيضا من طريق زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ثم أخرجه من وجه آخر عن زهير عن عمرو بن شعيب موقفا عليه وهو الراجح ، وقد أخذ بظاهر هذا الحديث أحد في رواية ، وهو قول مكحول والاوزاعي ، وعن الحسن : يحرق متاعه كله إلا الحيوان والمصحف ، وقال الطحاوي : لو صح الحديث لاحتمل أن يكون حين كانت العقوبة بالمال . ( تنبيه ) : حكى بعض الشراح عن رواية الاصيل أنه وقع فيها هنا « ويذكر عن عبد الله بن عمرو الخ ، بدل قوله » ولم يذكر عبد الله بن عمرو ، فان كان كما ذكر فقد عرف المراد بذلك ويكون قوله هذا أصح إشارة إلى أن حديث الباب الذي لم يذكر فيه التحريق أصح من الرواية التي ذكرها بصيغة التريض وهي التي أشرت إليها من نسخة عمرو بن شعيب . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وكذا هو عند ابن ماجه عن هشام بن عمار عن سفيان . قوله ( على ثقل ) بثلاثة وقاف مفتوحتين : العيال وما يشغل حمله من الامتعة . قوله ( كركرة ) ذكر الواقدي أنه كان أسود يمسك دابة رسول الله ﷺ في القتال ، وروى أبو سعيد النيسابوري في « شرف المصطفى » أنه كان نوبيا أهده له هودة بن علي الخنفي صاحب اليمامة فأعتقه ، وذكر

البلاذري أنه مات في الرق أو اختلف في ضبطه فذكر عياض أنه يقال بفتح الكافين وبكسرهما ، وقال النووي إنما اختلف في كانه الاولى وأما الثانية فمكسورة اتفاقاً ، وقد أشار البخاري إلى الخلاف في ذلك بقوله في آخر الحديث « قال ابن سلام كركرة ، و اراد بذلك أن شيخه محمد بن سلام رواه عن ابن عيينة بهذا الاسناد بفتح الكاف ، وصرح بذلك الاصيلي في روايته فقال : يعنى بفتح الكاف والله أعلم . قال عياض : هو للاكثر بالفتح في رواية علي وبالكسر في رواية ابن سلام وعند الاصيل بالأكسر في الاول ، وقال القابسي : لم يكن عند المروزي فيه ضبط إلا أني أعلم أن الاول خلاف الثاني . وفي الحديث تحريم قليل الغلول وكثيره ، وقوله « هو في النار ، أى يعذب على معصيته ، أو المراد هو في النار ان لم يعف الله عنه »

### ١٩١ - باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم

٣٠٧٥ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عتبة بن رفاع عن جده رافع قال « كنّا مع النبي ﷺ بذى الحليفة فأصاب الناس جوع ، وأصبنا إبلًا وغنماً - وكان النبي ﷺ في أخريات الناس - فمجلوا فنصبوا القدور ، فأمر بالقدور فأكفئت ثم قسم ، فعدل عشرة من الغنم ببعير ، فند منها بعير ، وفي القوم خيل يسيرة ، فطابوه فأغياهم ، فأهوى إليه رجلٌ بسهم فحبسه الله ، فقال : هذه البهائم لها أوابد كأوابد الوحش ، فأنذ عليكم فاصنعوا به هكذا . فقال جدّي : إنا نرجو - أو نخاف - أن نلقى العدو غدًا ، وليس معنا مدى ، أفندبح بالقصب ؟ فقال : ما أهر الدم ، وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السنّ والمظفر . وسأحدكم عن ذلك : أما السنّ فمظّم ، وأما الظفر فمدى الحبشة »

قوله ( باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم ) ذكر فيه حديث رافع بن خديج في ذبحهم الإبل التي أصابوها لأجل الجوع ونصبهم ، وأمر النبي ﷺ باكفاء القدور ، وفيه قصة البعير الذي ند ، وفيه السؤال عن الذبح بالقصب وسياق الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الذبائح ، وقد مضى في الشركة وغيرها ، وموضع الترجمة منه أمره ﷺ باكفاء القدور فإنه مشعر بكرامة ما صنعوا من الذبح بغير إذن . وقال المهلب : إنما أكفأ القدور ليعلم أن الغنيمة إنما يستحقونها بعد قسمته لها ، وذلك أن القصة وقعت في دار الإسلام لقوله فيها « بذى الحليفة ، وأجاب ابن المنير بأنه قد قيل إن الذبح إذا كان على طريق التعدي كان المذبح ميتة ، وكان البخاري انتصر لهذا المذهب أو حمل الإكفاء على العقوبة بالمال وإن كان ذلك المال لا يختص بأولئك الذين ذبحوا ، لكن لما تعلق به طمعهم كانت النكايه حاصلة لهم ، قال : وإذا جوزنا هذا النوع من العقوبة فعقوبة صاحب المال في ماله أولى ، ومن ثم قال مالك : يراق اللبن المخشوش ولا يترك لصاحبه وإن زعم أنه ينتفع به بغير البيع أدباً له ، انتهى . وقال القرطبي : المأمور باكفائه إنما هو المرق عقوبة للذين تعجلوا ، وأما نفس اللحم فلم يتلف ، بل يحمل على أنه جمع ورد إلى المغنم لأن النهي عن إضاعة المال تقدم ، والجنابة بطبخه لم تقع من الجميع إذ من جلتهم أصحاب الخمس ومن الغنائمين من لم يباشر ذلك ، وإذا لم ينقل أنهم أحرقوه وأتلفوه تعين تأويله على وفق القواعد الشرعية ، ولهذا



قال في الحر الأهلية لما أمر باراققتها « أنها رجس » ولم يقل ذلك في هذه القصة ، فدل على أن لغومها لم يترك بخلاف تلك واقته أعلم . وسيأتى بيان ما أبيع للغازى من الأكل من المغنم ماداموا في بلاد العدو في « باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب » في أواخر فرض الخمس

### ١٩٢ - باب البشارة في الفتوح

٣٠٧٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي قَيْسٌ قَالَ قَالَ لِي جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَا تُرِيحُنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ ؟ وَكَانَ بَيْنَا فِيهِ خَنْعَمٌ يُسَمَّى كَبَّةَ الْيَمَانَةِ . فَأُطْلِقَتْ فِي خَمْسِينَ وَمِائَةٍ مِنْ أَحْمَسَ - وَكَانُوا أَصْحَابَ خَيْلٍ - فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَيْلِ ، فَضَرَبَ فِي صَدْرِي حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ أَصَابِعِهِ فِي صَدْرِي ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ تَبَّئْتُهُ ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَزِيدًا . فَأُطْلِقَ إِلَيْهَا فَكَسَرَهَا وَحَرَّ قَهَا ، فَأَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُبَشِّرُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ جَرِيرٍ رَسُولُ اللَّهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ، مَا جِئْتُكَ حَتَّى تَرَوْكَ كَأَنَّهَا جَلُّ أَجْرَبَ . فَبَارَكَ عَلَى خَيْلِ أَحْمَسَ وَرِجَالِهَا مَرَّاتٍ . قَالَ مُسَدَّدٌ « بَيْتٌ فِي خَنْعَمٍ »**

**قوله** ( باب البشارة في الفتوح ) ذكر فيه حديث جرير في قصة ذى الخلصة ، وسيأتى شرحه في أواخر المغازى والمراد منه قوله في آخره « فأرسل إلى النبي ﷺ يبشره » وقوله في آخره « قال مسدد بيت في خنعم » يريد أن مسدداً رواه عن يحيى القطان بالاسناد الذى ساقه المصنف عن محمد بن المثنى عن يحيى فقال : بدل قوله « وكان بيننا في خنعم » (١) وهذه الرواية هي الصواب . وقد رواه أحمد في مسنده عن يحيى فقال « بيتا لخنعم » وهي موافقة لرواية مسدد

### ١٩٣ - باب ما يعطى البشير . وأعطى كعب بن مالك ثوبين حين بشر بالتوبة

**قوله** ( باب ما يعطى للبشير ، وأعطى كعب بن مالك ثوبين حين بشر بالتوبة ) يشير إلى حديثه الطويل في قصة تحلفه في غزوة تبوك ، وسيأتى في المغازى ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وسيأتى أن البشير هو سلة بن الأكوع

### ١٩٤ - باب لا هجرة بعد الفتح

٣٠٧٧ - **حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ : لَا هِجْرَةَ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ . وَإِذَا اسْتَنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا »**  
٣٠٧٨ ، ٣٠٧٩ - **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَمَّانٍ النَّهْدِيِّ**

(١) عبارة المصنف : بدل قوله « وكان بيننا فيه خنعم » بيت في خنعم « وهو الصواب . ونبه عليه مصحح طبعة بولاق

عن مجاشيع بن مسعود قال « جاء مجاشيع بأخيه مجالد بن مسعود إلى النبي ﷺ فقال : هذا مجالد يُهايمك على الهجرة . فقال : لا هجرة بعد فتح مكة ، ولكن أبايعه على الإسلام »

٣٠٨٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال عمرو وابن جرير سمعت عطاء يقول « ذهبت مع عبيد بن عمير إلى عائشة رضي الله عنها وهي مجاورة بذيير ، فقالت لنا : انقطعت الهجرة منذ فتح الله على نبيه ﷺ مكة »

[ الحديث ٣٠٨٠ - طرفاه في : ٣٩٠٠ ، ٤٣١٢ ]

**قوله** ( باب لا هجرة بعد الفتح ) أى فتح مكة أو المراد ما هو أعم من ذلك إشارة إلى أن حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا يجب الهجرة من بلد قد فتحه المسلمون ، أما قبل فتح البلد فمن به من المسلمين أحد ثلاثة : الأول قادر على الهجرة منها لا يمكنه اظهار دينه ولا أداء واجباته فالهجرة منه واجبة ، الثانى قادر لكنه يمكنه اظهار دينه وأداء واجباته فمستحبة لتكثير المسلمين بها ومعونتهم وجماد الكفار والامن من غدرهم والراحة من رؤية المنكر بينهم ، الثالث عاجز يعذر من أسر أو مرض أو غيره فتجوز له الإقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجز . وقد ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وقد تقدم في د باب وجوب النفير ، فى أوائل الجهاد . الثانى حديث مجاشيع بن مسعود وقد تقدم فى د باب البيعة فى الحرب . الثالث حديث عائشة و انقطعت الهجرة منذ فتح الله على نبيه مكة ، وسينأتى باتم من هذا السياق فى د باب الهجرة إلى المدينة ، أول المغازى

١٩٥ - **باب** إذا اضطرَّ الرجل إلى الظَّارِ في شعور أهل الذمة

والمؤمنات إذا عصين الله ، وتجربدهن

٣٠٨١ - **حدثني** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي **حدثنا** هشيم أخبرنا حصين عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن وكان عمنياً ، فقال لأبن عطية وكان تلوياً : إني لأعلم ما الذى جرأ صاحبك على الدماء ، سمعته يقول : بعثنى النبي ﷺ والرَّبْرَ فقال : ائتوا روضة كذا ، وتجدون بها امرأة أعطاه حاطب كتاباً . فقلنا : الكتاب . قالت : لم يُعطى . فقلنا : لتخرجن أو لأجرذنك . فأخرجت من حُجْرَتِهَا . فأرسل إلى حاطب . فقال : لا تعجل ، والله ما كفرت ولا ازددت للأسلام إلا حباً ، ولم يكن أحد من أصحابك إلا وله بمكة من يدفع الله به عن أهله وماله ، ولم يكن لى أحد ، فأحببت أن أتحذ عنهم يداً . فصدقته النبي ﷺ . فقال عمر : دعنى أضرب عنقه ، فإنه قد نافق . فقال : وما يدريك لعل الله أطاع على أهل بدر فقال : اهلوا ما شئتم . فهذا الذى جرأه »

**قوله** ( باب إذا اضطرب الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة ، والمؤمنات إذا عصين الله ، وتجردهن ) أورد فيه حديث على في قصة المرأة التي كتبت معها حاطب إلى أهل مكة ، ومناسبتها للترجمة ظاهرة في رؤية الشعر من قوله في الرواية الأخرى « فأخرجته من عقاصها » وهي ذوائبها المصفورة ، وفي التجريد من قول على « لا جردنك » وقد هدم في « باب الجاسوس » من وجه آخر عن على ، ويأتي شرحه في تفسير سورة المستحنة . وقوله في الإسناد « عن أبي عبد الرحمن » هو السلي . وقوله « وكان عثمانيا » أي يقدم عثمان على علي في الفضل ، وقوله « فقال لابن صطية » هو حبان بكسر المهملة وبالموحدة على الصحيح كما سيأتي في استنباط المرتدين ، وقوله « وكان علويا » أي يقدم عليا في الفضل على عثمان وهو مذهب مشهور لجماعة من أهل السنة بالكوفة . قال ابن المنير : ليس في الحديث بيان هل كانت المرأة مسلمة أو ذمية ، لكن لما استوى حكمهما في تحريم النظر لغير حاجة شملهما الدليل . وقال ابن التين : إن كانت مشركة لم توافق الترجمة ، وأجيب بأنها كانت ذات عهد فحكمها حكم أهل الذمة . وقوله « فأخرجت من حجرتها » كذا هنا بحذف المفعول ، وفي الأخرى « فأخرجته » والحجزة بضم المهملة وسكون الجيم بعدها زاي : معقد الأزار والسرائيل . ووقع في رواية القابسي « من حجرتها » بحذف الجيم ، قيل هي لغة عامية ، وتقدم في « باب الجاسوس » أنها أخرجته من عقاصها ، وجمع بينهما بأنها أخرجته من حجرتها فأخفته في عقاصها ثم اضطرت إلى إخراجها أو بالعكس ، أو بأن تكون عقيصتها طويلة بحيث تصل إلى حجرتها فربطته في عقيصتها وغرزه بحجرتها وهذا الاحتمال أرجح . وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون معها كتابان إلى طائفتين ، أو المراد بالحجزة المقدمة مطلقا وتكون رواية العقيصة أوضح من رواية الحجزة ، أو المراد بالحجزة الحبل لأن الحجز هو شد وسط يدي البعير بحبل ثم يخالف فتعقد رجلاه ثم يشد طرفاه إلى حقويه . ويسمى أيضا الحجاز

### ١٩٦ - باب استقبال الفزاة

٣٠٨٢ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** يزيد بن زريع **وحميد بن الأسود عن حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة** « قال ابن الزبير لابن جعفر رضي الله عنهم : أتدكر إذ أتانا رسول الله ﷺ أنا وأنت وابن عباس ؟ قال : نعم ، فحملنا وتركك »

٣٠٨٣ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** ابن عيينة عن الزهري قال « قال السائب بن يزيد رضي الله عنه : ذهبنا أتنا رسول الله ﷺ مع الصبيان إلى تذيية الوداع ،

[ الحديث ٣٠٨٣ - طرفاه في : ٤٤٣٦ ، ٤٤٣٧ ]

**قوله** ( باب استقبال الفزاة ) أي عند رجوعهم . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن الأسود ) في رواية الكشمي بن أبي الأسود ، وهو عبد الله بن محمد بن حميد الأسود وحميد جده يكنى أبا الأسود وهو الذي قرنه يزيد بن زريع فنسب تارة إلى جده وأخرى إلى جد أبيه ، وما لحيد بن الأسود في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير سورة البقرة . وقرنه فيه أيضا يزيد بن زريع . وعبد الله شيخ البخاري يكنى أبا بكر وهو بها أشهر ، وكان من الحفاظ ، وهو ابن أخت عبد الرحمن بن مهدي . **قوله** ( قال ابن الزبير لابن جعفر ) كل منهما يسمى عبد الله .

**قوله** ( قال نعم لحملنا وتركك ) ظاهره أن القائل لحملنا ، هو عبد الله بن جعفر وأن المتروك هو ابن الزبير ، وأخرجه مسلم من طريق أبي أسامة وابن علية كلاهما عن حبيب بن الشهيد بهذا الاسناد مقلوبا ونفظه . قال عبد الله بن جعفر لابن الزبير ، جعل المستفهم عبد الله بن جعفر والقائل لحملنا ، عبد الله بن الزبير ، والذي في البخاري أصح ، ويؤيده ما تقدم في الحج عن ابن عباس قال : لما قدم رسول الله ﷺ مكة استقبلته أغيلة من بني عبد المطلب لحمل واحدا بين يديه وآخر خلفه ، فإن ابن جعفر من بني عبد المطلب بخلاف ابن الزبير وإن كان عبد المطلب جد أبيه لكنه جده لأمه . وأخرج أحمد والنسائي من طريق خالد بن سارة عن عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ حمله خلفه وحمل قثم بن عباس بين يديه ، وقد حكى ابن التين عن الداودي أنه قال : في هذا الحديث من الفوائد حفظ اليتيم ، يشير إلى أن جعفر بن أبي طالب كان مات فعطف النبي ﷺ على ولده عبد الله لحمله بين يديه ، وهو كما قال . وأغرب ابن التين فقال : إن في الحديث النص بأنه ﷺ حمل ابن عباس وابن الزبير ولم يحمل ابن جعفر ، قال : ولعل الداودي ظن أن قوله « لحملنا وتركك » من كلام ابن جعفر وليس كذلك ، كذا قال ، والذي قاله الداودي هو الظاهر من سياق البخاري ، فما أدري كيف قال ابن التين إنه نص في خلافه ، وقد نبه عياض على أن الذي وقع في البخاري هو الصواب ، قال : وتأويل رواية مسلم أن يجعل الضمير في « حملنا » لابن جعفر فيكون المتروك ابن الزبير ، قال ووقع على الصواب أيضا عند ابن أبي شيبة وابن أبي خيثمة وغيرهما . قلت : وقد روى أحمد الحديث عن ابن علية فبين سبب الوهم ونفظه مثل مسلم ، لكن زاد بعد قوله « قال نعم » قال لحملنا ، قال أحمد ، وحدثنا به مرة أخرى فقال فيه : قال نعم لحملنا ، يعني وأسقط « قال » التي بعد نعم . قلت : وبإثباتها توافق رواية البخاري وبجدها تخالفها والله أعلم . وفي حديث ابن جعفر أيضا جواز الفخر بما يقع من إكرام النبي ﷺ ، وثبوت الصحبة له ولابن الزبير - وهما متغاريبان في السن - وقد حفظا غير هذا . ثم ذكر المصنف حديث السائب بن يزيد في الملاقة ، وسيأتي في أواخر المغازي . ووقع لابن التين هنا في المراد بثنية الوداع شيء رده عليه شيخنا ابن الملقن ، والصواب مع ابن التين

### ١٩٧ - باب ما يقول إذا رجع من الغزو

٣٠٨٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « أن النبي ﷺ

كان إذا قتل كبر ثلاثا قال : آيئون إن شاء الله ، تائبون ، عابدون ، حامدون ، ربنا ساجدون . صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده »

٣٠٨٥ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث قال **حدثني** يحيى بن أبي إسحاق عن أنس بن مالك

رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ من غسان ورسول الله ﷺ على راحلته ، وقد أردف صفية بنت حيي ، فعثرت ناقته فصرع جميعا ، فاقتم أبو طلحة فقال : يا رسول الله جملني الله فداءك . قال : عليك المرأة . فقلب نوبا على وجهه وأتاها فألقاه عليها ، وأصلح لها مركبهما فركبا ، واكتنفنا رسول الله ﷺ .

فلما أشرَفنا على المدينة قال : آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون . فلم يَزَلْ يقول ذلك حتى دَخَلَ المدينة »  
 ٣٠٨٦ - حَدَّثَنَا عَلَىُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَقْبَلَ هُوَ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَفِيَّةُ يُرَدُّفُهَا عَلَى رَاحِلَتِهِ . فَلَمَّا كَانَ بِيَعُضِ الطَّرِيقِ عَثَرَتِ الدَّابَّةُ فَصُرِعَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمَرْأَةُ ، وَإِنَّ أَبَا طَلْحَةَ قَالَ أَحْسِبُ قَالَ : اقْتَحِمَ عَنْ بَعِيرِهِ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ، هَلْ أَصَابَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ عَلَيْكَ الْمَرْأَةُ . فَأَتَنِي أَبُو طَلْحَةَ ثَوْبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَصَّدَ قَصْدَهَا ، فَأَتَنِي ثَوْبُهُ عَلَيْهَا ، فَقَامَتِ الْمَرْأَةُ ، فَشَدَّ لَهَا عَلَى رَاحِلَتَيْهَا فَرَكَبَا ، فَسَارُوا ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِظَهْرِ الْمَدِينَةِ - أَوْ قَالَ : أَشْرَفُوا عَلَى الْمَدِينَةِ - قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : آيئون ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون . فلم يَزَلْ يقولها حتى دَخَلَ المدينة »

**قوله** ( باب ما يقول إذا رجع من الغزو ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عمر في قوله « آيئون تائبون » الحديث ، وقد تقدم شرحه في أواخر الحج . ثانيهما حديث أنس في قصة وقوع صفيّة عن الناقة أخرجه من وجهين الثاني منهما في رواية الكشمي وحده ، وسيأتي شرحه في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى . وقوله فيه « كنّا مع النبي ﷺ مَقْفَلَةً مِنْ عَسْفَانَ ، قَالَ الدِّمِيَاغِيُّ : هَذَا وَمِنْ لَانَ غَزْوَةِ عَسْفَانَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ كَانَتْ سَنَةً سِتْ ، وَإِرْدَافُ صَفِيَّةٍ كَانَ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ سَنَةً سَبْعَ ، وَجُوزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِ خَيْبَرَ مَكَانَ يُقَالُ لَهُ عَسْفَانَ وَهُوَ مُرْدُودٌ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الرَّاويَ أَضَافَ الْمَقْفَلَ إِلَى عَسْفَانَ لِأَنَّ غَزْوَةَ خَيْبَرَ كَانَتْ عَقِبَهَا وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدِ بِالْإِقَامَةِ الْمُتَخَلِّلَةِ بَيْنَ الْغَزَوَتَيْنِ لِقَارِبَهُمَا ، وَهَذَا كَمَا قِيلَ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ الْآتِي فِي تَحْرِيمِ الْمُتَمَتَّةِ فِي غَزْوَةِ أُوطَاسَ ، وَإِنَّمَا كَانَ تَحْرِيمُ الْمُتَمَتَّةِ بِمَكَاءِ فَاضَافَهَا إِلَى أُوطَاسَ لِقَارِبَهُمَا ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى

### ١٩٨ - بَابُ الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

٣٠٨٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارَبِ بْنِ دِثَارٍ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قُلْتُ لِي : ادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ »  
 ٣٠٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ وَعَمِّهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ضَمَّنَى دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ »

**قوله** ( باب الصلاة إذا قدم من سفر ) ذكر فيه حديث جابر في ذلك ، وقد تقدم في أبواب الصلاة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وكذا الذي بعده ، وحديث كعب بن مالك تقدم في الصلاة أيضا ، وهو طرف من حديثه الطويل

## ١٩٩ - باب الطعام عند القدوم، وكان ابن عمر يفطر لمن يشاء

٣٠٨٩ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن وكيع عن شعبة عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ لما قدم المدينة نحر جزورا أو بقرة . زاد معاذاً عن شعبة عن محارب سمع جابر بن عبد الله : اشترى مني النبي ﷺ بعيراً بأوقيتين ودرهم أو درهمين . فلما قدم صرارا أمر ببقرة فذبحت فأكلوا منها ، فلما قدم المدينة أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين ، ووزن لي ثمن البعير »

٣٠٩٠ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن محارب بن دثار عن جابر قال « قدمت من سفر ، فقال النبي ﷺ صل ركعتين » . صرار : موضع ناحية بالمدينة

**قوله** ( باب الطعام عند القدوم ) أى من السفر ، وهذا الطعام يقال له النقيعة بالنون والقاف ، قيل اشتق من النقع وهو الغبار لان المسافر يأتي وعليه غبار السفر ، وقيل النقيعة من اللبن إذا برد ، وقيل غير ذلك . **قوله** ( وكان ابن عمر يفطر لمن يشاء ) أى لأجل من يشاء ، والأصل فيه أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر لأفرضاً ولا تطوعاً وكان يكثر من صوم التطوع في الحضر ، وكان إذا سافر أفطر وإذا قدم صام إما قضاء إن كان سافر في رمضان وإما تطوعاً إن كان في غيره ، لكنه يفطر أول قدومه لأجل الذين يغشونه للسلام عليه والتهنئة بالقدوم ثم يصوم . ووقع في رواية الكشميني « يصنع » بدل يفطر والمعنى صحيح ، لكن الأول أصوب ، فقد وصله اسماعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن ، من طريق أبيوب عن نافع قال « كان ابن عمر إذا كان مقيماً يفطر ، وإذا كان مسافراً لم يصم ، فإذا قدم أفطر أياماً لغاشيته ثم يصوم » ، قال ابن بطال : فيه إطعام الإمام والزمير أصحابه عند القدوم من السفر ، وهو مستحب عند السلف ، ويسمى النقيعة بنون وقاف وزن عظيمة . ونقل عن المهلب أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر أطعم من يأتيه ويفطر معهم ويترك قضاء رمضان لأنه كان لا يصوم في السفر فإذا انتهى الطعام ابتداء قضاء رمضان . قال وقد جاء هذا مفسراً في كتاب الأحكام ، لاسماعيل القاضي ، وتعبه ابن بطال بأن الأثر الذي أخرجه اسماعيل ليس فيه ما ادعاه المهلب ، يعنى من التقيد برمضان ، وإن كان يتناوله بصومه ، وإنما حمل المهلب على ذلك ما جاء عن ابن عمر أنه كان يقول فيمن نوى الصوم ثم أفطر : أنه متلاعب وأنه دعى إلى وليمة فحضر ولم يأكل واعتذر بأنه نوى الصوم ، فاحتاج أن يقيد بقضاء رمضان ، والحق أنه لا يحتاج إلى ذلك إذا حمل على الصورة التي ابتدأت بها وهو أنه لا ينوى الصوم حينئذ بل يقصد الفطر لأجل ما ذكر ، ثم يستأنف الصوم تطوعاً كان أو قضاء . والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بيع جملة من طريق محارب عنه باختصار ، والفرض منه قوله « فلما قدم صرارا أمر ببقرة فذبحت فأكلا منها » ، الحديث ، وصرار بكسر المهملة والتنخيف ، وهم من ذكره بمعجمة أوله ، وهو موضع بظاهر المدينة على ثلاثة أميال منها من جهة المشرق ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد » هو ابن سلام ، وقد حدث به عن وكيع ، ومن يسمى محمد من شيوخ البخاري محمد بن المثنى ومحمد بن العلاء وغيرهما ، ولكن تقرر أن البخاري حيث يطلق محمد لا يريد إلا

التهلي أو ابن سلام ، ويعرف تعيين أحدهما من معرفة من يروى عنه والله أعلم . وقوله « زاد معاذ » أي ابن معاذ المنبري وهو موصول عند مسلم ، وأراد البخاري بإيراد طريق أبي الوليد الإشارة إلى أن القدر الذي ذكره طرف من الحديث ، وهذا يندفع اعتراض من قال إن حديث أبي الوليد لا يطابق الترجمة ، وإن اللائق به الباب الذي قبله . والحاصل أن الحديث عند شعبة عن محارب ، فروى وكيع طرفا منه وهو ذبح البقرة عند قدوم المدينة ، وروى أبو الوليد وسليمان بن حرب عنه طرفا منه وهو أمره جابرا بصلاة ركعتين عند القدوم ، وروى عنه معاذ جميعه وفيه قصة البعير وذكر ثمنه لكن باختصار ، وقد تابع كلا من هؤلاء عن شعبة في سياقه جماعة

( غاتمة ) : اشتمل كتاب الجهاد من أوله إلى هنا من الأحاديث المرفوعة على ثلاثمائة وستة وسبعين حديثا ، المعلق منها أربعون طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائتان وستة وستون والخالص مائة وعشرة أحاديث وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة « الجنة مائة درجة » وحديثه « لولا أن رجلا » وحديث جابر « اصطحب ناس آخر » وحديث المغيرة « بلغنا نبينا » وحديث سهل بن حنيف في قول عمر ، وحديث السائب ابن يزيد عن طلحة ، وحديث أنس عن أبي طلحة ، وحديثه في قصة ثابت بن قيس ، وحديث سهل في أسماء الخليل وحديث أنس في العضباء لا تسبق ، وحديث سعد « إنما تنصرون بضعفائكم » وحديث سلة « ارموا وأنا مع ابن الأدرع » وحديث أبي أسيد « إذا أكثبوكم » وحديث أبي أمامة في حلية السيوف ، وحديث ابن عمر « بعث بين يدي الساعة » وحديث ابن عباس في الدعاء ببدر ، لكن أخرجه من طريق أخرى عن ابن عباس عن عمر ، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك ، وحديث أبي هريرة في التحريق ، وحديث ابن مسعود فيما غر من الدنيا ، وحديث قيس بن سعد في الترجيل ، وحديث العباس في الزاية ، وحديث جابر في التسليم ، وحديث أبي موسى « إذا مرض العبد » ، وحديث ابن عمر في السير وحده ، وحديث أبي هريرة في الأسارى ، وحديث ابن عباس مع علي ، وحديث أبي هريرة في قصة قتل خبيب ، وفيه حديث بنت عياض وحديث سلة في عين المشركين ، وحديث عمر في هني ، وحديث عبد الله بن عمرو في قصة الغال ، وحديث السائب بن يزيد في الملاقاة . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم سبعة وعشرون أثرا . والله أعلم

## ٥٧ - كتاب فرض الخمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ١ - باب فرض الخمس

٣٠٩١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ «كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ تَصْيِبِي مِنَ اللَّغْنَمِ يَوْمَ بَدْرٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا أُرِدْتُ أَنْ ابْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاعْدَنْتُ رَجُلًا صَوَاغًا مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعٍ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِيَ فَذَانِي بِأَذْخَرِهِ أُرِدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ الصَّوَاغِينَ وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيْمَةٍ حُرْمِي. فَبَيْنَا أَنَا أَجْمَعُ لِشَارِفِي مَتَاعًا مِنَ الْأَنْتَابِ وَالْفَرَارِ وَالْحَبَالِ، وَشَارِقَايَ مُنَاخَتَانِ إِلَى جَنْبِ حُجْرَةِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَرَجَعْتُ حِينَ جَعَلْتُ مَا جَعَلْتُ، فَذَا شَارِقَايَ قَدْ اجْتَبَأَ أَسْنِمَتُهُمَا، وَبُقِرَتِ خَوَاصِرُهُمَا، وَأُخِذَ مِنْ أَكْبَادِهِمَا، وَلَمْ أَمْلِكْ عَيْنِي حِينَ رَأَيْتُ ذَلِكَ الْمَنْظَرَ مِنْهُمَا، فَقُلْتُ: مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ فَقَالُوا: فَعَلَ حِمْرَةٌ مِنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَهُوَ فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي شَرْبٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى أُدْخِلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ - فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَجْهِهِ الَّذِي لَقِيتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ، هَذَا حِمْرَةٌ عَلَى نَاقَتِي لَجِبَ أَسْنِمَتُهُمَا، وَبُقِرَتِ خَوَاصِرُهُمَا وَهِيَ هُوَذَا فِي بَيْتٍ مَعَهُ شَرْبٌ. فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِرِدَائِهِ فَارْتَدَى، ثُمَّ انْطَلَقَ يَمْشِي، وَأَتْبَعْتُهُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ، حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ حِمْرَةٌ فَاسْتَأْذَنَ، فَادْخُلْنَا، فَذَا هُمْ شَرْبٌ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلُومُ حِمْرَةَ فِيمَا فَعَلَ، فَذَا حِمْرَةٌ قَدْ تَمَلَّحَتْ عَيْنَاهُ، فَنَظَرَ حِمْرَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرَ، فَنَظَرَ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى سُرْتِهِ، ثُمَّ صَعِدَ النَّظَرَ فَنَظَرَ إِلَى وَجْهِهِ. ثُمَّ قَالَ حِمْرَةٌ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عَبِيدٌ لِأَبِي؟ فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَدْ تَمَلَّحَ، فَتَكَصَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَقْبَيْهِ التَّهْفَرِي، وَخَرَجْنَا مَعَهُ»

٣٠٩٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حُمَيْرَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ «أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ ابْنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا أَفَاءَ



الله عليه

[الحديث ٣٠٩٢ - أخره في : ٣٧١١ ، ٤٠٣٥ ، ٤٧٤٠ ، ٦٧٢٥]

٣٠٩٣ - « قال لها أبو بكر : إن رسول الله ﷺ قال : لا تُورثُ ، ما تركنا صدقةً . فقضيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، فمهرت أبا بكر ، فلم تزل مهاجرةً حتى توفيت ، وعاشت بعد رسول الله ﷺ سنة أشهر . قالت : وكانت فاطمة تسأل أبا بكر نصيبها مما ترك رسول الله ﷺ من خير ، وقدك ، وصدقة بالمدينة ، فأبى أبو بكر عليها ذلك وقال : است تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به ، فإني أخشى إن تركت شيئاً من أمور أن أزيغ ، فأما صدقته بالمدينة فدفعتها عمر إلى علي وعباس ، وأما خبر وفدك فأمسكها عمر وقال : هما صدقة رسول الله ﷺ ، كانتا لحقوقه التي تعرفه ونوابه ، وأمرها إلى ولي الأمر ، قال : فيها على ذلك إلى اليوم »

قال أبو عبد الله : اعتراك ، افطمت ، من هروته فأصبته ، ومنه يعرفه ، واعتراي

[الحديث ٣٠٩٣ - أخره في : ٣٧١٢ ، ٤٠٣٦ ، ٤٧٤١ ، ٦٧٣٦]

٣٠٩٤ - **حدثنا** إسحاق بن محمد القروي **حدثنا** مالك بن أنس عن ابن شهاب عن مالك بن أوس ابن الحذان - وكان محمد بن جبير ذكر لي ذكراً من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى أدخل على مالك بن أوس فسألته عن ذلك الحديث فقال مالك - : بينما أنا جالس في أهل حين متع النهار ، إذا رسول عمر بن الخطاب يأتيني فقال : أجب أمير المؤمنين ، فانطلقت معه حتى أدخل على عمر ، فإذا هو جالس على رمال صرير ليس بينه وبينه فراش ، متكئ على وسادة من آدم . فسلمت عليه ثم جلست ، فقال : يا مال ، إنه قد رم هلمنا من قومك أهل أبيات ، وقد أمرت فيهم برضخ ، فاقبضه ، فاقسمه بينهم . فقلت : يا أمير المؤمنين ، لو أمرت له غيري . قال : فاقبضه أيها المرء . فبينما أنا جالس عنده أتاه حاجبه يرفأ فقال : هل لك في عمن وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص يستأذنون . قال : نعم ، فأذن لهم ، فدخلوا ، فسلموا وجلسوا . ثم جلس يرفأ يسيراً ، ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال : نعم ، فأذن لهما ، فدخلوا ، فسلموا فجلسا فقال عباس : يا أمير المؤمنين ، اقض بيني وبين هذا - وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من مال نبي النضير - فقال الرهط - عمن وأصحابه - يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرجح أحدهما من الآخر . فقال عمر : تيدكم ، أنشدكم بالله الذي بآذنه تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : لا تُورثُ ، ما تركنا صدقة ؟ يُريد رسول الله ﷺ نفسه . قال الرهط : قد قال ذلك . فأقبل عمر على علي وعباس فقال : أنشدكما الله

أَتَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قد قال ذلك ؟ قالا : قد قال ذلك . قال عمرُ : فاني أهدئكم عن هذا الأمر : إنَّ اللهَ قد حصَّ رسولَهُ ﷺ في هذا الشيء بشيء لم يُعطه أحدًا غيره ، ثم قرأ ﴿ وما آتاه الله على رسوله منهم - إلی قوله - قَدِيرٌ ﴾ فكانت هذه خالصةً لرسولِ الله ﷺ ، والله ما اختارها دُونَكم ، ولا استأثر بها عليكم ، قد أعطاكموه وبشئها فيكم حتَّى بقيَ منها هذا المالُ ، فكان رسولُ الله ﷺ يُنفقُ على أهلِهِ نفقةً سَدَّتْهم من هذا المالِ ، ثمَّ يأخذُ ما بقيَ فيجعلُهُ لِمَنْ يَجْعَلُ مالِ اللهِ . فعَمِلَ رسولُ الله ﷺ بذلك حَيَاتِهِ . أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . ثمَّ قال لعلِّي وعباسٌ : أنشدكما الله هل تعلمان ذلك ؟ قال عمرُ : ثمَّ تَوَقَّى اللهُ نَبِيَّهُ ﷺ فقال أبو بكر : أنا وليُّ رسولِ الله ﷺ ، فقَبَضَهَا أبو بكر فعَمِلَ فيها بما عَمِلَ رسولُ الله ﷺ ، والله يعلمُ أَنَّهُ فيها لَصَادِقٌ بَارٌّ راشدٌ تابعٌ للحق . ثمَّ تَوَقَّى اللهُ أَبَا بَكْرٍ ، فسَكَتُ أَنَا وَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ ، فقَبَضْتُهَا سَتَتَيْنِ مِن إِمَارَتِي أَعْمَلُ فيها بِمَا عَمِلَ رسولُ الله ﷺ وما عَمِلَ فيها أبو بكر ، والله يعلمُ إِنِّي فيها لَصَادِقٌ بَارٌّ راشدٌ تابعٌ للحق . ثمَّ جِئْتَانِي مُسَكَّنَانِي وكَلَّمْتَكُمَا واحدةً وأمرُكُمَا واحد ، جِئْتَنِي بِعَبَّاسٍ تَسْأَلُنِي نَصِيْبَكَ مِن ابْنِ أَخِيكَ ، وجاءني هذا - يُريدُ عَلِيًّا - يُريدُ نَصِيْبَ امرَأَتِهِ مِن أَبِيهَا . فقلتُ لَكُمَا : إنَّ رسولَ الله ﷺ قال : لا نُورَثُ ، ما تَرَ كُنَّا صَدَقَةً . فلَمَّا بَدَأَ لِي أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَيْكَما قلتُ : إن شئكما دَفَعْتُمَا إِلَيْكَما على أَنَّ عليكَما عَهْدَ اللهِ ومِيثَاقَهُ لِمَعْلَانٍ فيها بما عَمِلَ فيها رسولُ الله ﷺ وبما عَمِلَ فيها أبو بكر وبما عَمِلْتُ فيها مِنْهُ وَلِيَّتُهَا . فقلتما : أَدْفَعُهَا إِلَيْنَا ، فبِذَلِكَ دَفَعْتُمَا إِلَيْكَما . فأنشدكم بالله ، هل دفعتموها إليهما بِذَلِكَ ؟ قال الرَّهْطُ : نعم . ثمَّ أَقْبَلَ على عليٍّ وعباسٍ فقال : أنشدكما بالله هل دَفَعْتُمَا إِلَيْكَما بِذَلِكَ ؟ قالا : نعم . قال : فتلقِسانِ مِنِّي قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ ؟ فوالله الذي بآذَنِهِ تقومُ السماءُ والأرضُ ، لا أَقْضِي فيها قَضَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ ، فان عَجَزْتُمَا عَنْهَا قَادِفُمَاها إِلَيَّ ، فاني أَكْفِيكُمَاها ۝

**قوله** (بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب فرض الخس) كذا وقع عند الاسماعيلي ، واللاكثر « باب » ، وحذفه بعضهم ، وثبتت البسملة للأكثر . و« الخس » بضم المعجمة والميم مأخوذ من الغنيمة ، والمراد بقوله « فرض الخس » أى وقت فرضه أو كيفية فرضه أو ثبوت فرضه ، والجمهور على أن ابتداء فرض الخس كان بقوله تعالى ﴿ واعلموا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ الآية ، وكانت الغنائم تقسم على خمسة أقسام : فيعزل خمس منها يصرف فيمن ذكر في الآية ، وسيأتى البحث في مستحقه بعد أبواب : وكان خمس هذا الخس لرسول الله ﷺ ، واختلف فيمن يستحقه بعده : فنذهب الشافعي أنه يصرف في المصالح ، وعنه يرد على الأصناف الثمانية المذكورين في الآية ، وهو قول الحنفية مع اختلافهم فيهم كما سيأتى ، وقيل يختص به الخليفة ، ويقسم أربعة أخماس الغنيمة على العائمين

إلا السلب فانه للقاتل على الراجح كما سيأتي . وذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدهما حديث علي بن أبي طالب في قصة الشارفين ، **قوله** ( كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر ) الشارف المسن من النوق ، ولا يقال للذكر عند الاكثر ، وحكى ابراهيم الحربي عن الاصمعي جوازه ، قال عياض : جمع فاعل على فعل بصمتين قليل . **قوله** ( وكان النبي ﷺ أعطاني شارفا من الخنس ) قال ابن بطال : ظاهره أن الخنس شرع يوم بدر ، ولم يختلف أهل السير أن الخنس لم يكن يوم بدر ، وقد ذكر اسماعيل القاضي في غزوة بني قريظة قال : قيل إنه أول يوم فرض فيه الخنس ، قال : وقيل نزل بعد ذلك ، قال : ولم يأت ما فيه بيان شاف ، وإنما جاء صريحا في غنائم حنين . قال ابن بطال : وإذا كان كذلك فيحتاج قول علي إلى تأويل ، قال : ويمكن أن يكون ما ذكر ابن إسحق في سرية عبد الله بن جحش التي كانت في رجب قبل بدر بشهرين ، وإن ابن إسحق قال : ذكر لي بعض آل جحش أن عبد الله قال لأصحابه أن لرسول الله ﷺ ما غنمنا الخنس ، وذلك قبل أن يفرض الله الخنس ، فعزل له الخنس وقسم سائر الغنيمة بين أصحابه ، قال فوقع رضا الله بذلك ، قال فيجمل قول علي د وكان قد أعطاني شارفا من الخنس ، أي من الذي حصل من سرية عبد الله بن جحش . قلت : وبمكر عليه أن في الرواية الآتية في المغازي د وكان النبي ﷺ أعطاني ما أفاء الله عليه من الخنس يومئذ ، والعجب أن ابن بطال عزا هذه الرواية لابن داود وجعلها شاهدة لما تأوله ، وغفل عن كونها في البخاري الذي شرحه وعن كون ظاهرها شاهدا عليه لاله ، ولم أقف على ما نقله عن أهل السير صريحا في أنه لم يكن في غنائم بدر خمس ، والعجب أنه يثبت في غنيمة السرية التي قبل بدر الخنس ويقول إن الله رضى بذلك وينفيه في يوم بدر مع أن الانتقال التي فيها التصريح بفرض الخنس نزل غالبها في قصة بدر ، وقد جزم الداودي الشارح بأن آية الخنس نزلت يوم بدر ، وقال السبكي : نزلت الانتقال في بدر وغنائمها . والذي يظهر أن آية قسمة الغنيمة نزلت بعد تفرقة الغنائم ، لأن أهل السير نقلوا أنه ﷺ قسمها على السواء وأعطاهما لمن شهد الوقعة أو غاب لعذر تكريما منه ، لأن الغنيمة كانت أولا بنص أول سورة الانتقال للنبي ﷺ ، قال : ولكن يعكر على ما قال أهل السير حديث علي ، يعني حديث الباب حيث قال د وأعطاني شارفا من الخنس يومئذ فانه ظاهر في أنه كان فيها خمس . قلت : ويحتمل أن تكون قسمة غنائم بدر وقعت على السواء بعد أن أخرج الخنس للنبي ﷺ على ما تقدم من قصة سرية عبد الله بن جحش ، وأفادت آية الانتقال - وهي قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم ) إلى آخرها - بيان مصرف الخنس لا مشروعية أصل الخنس والله أعلم . وأما ما نقله عن أهل السير فأخرجه ابن إسحق بإسناد حسن يحتاج بمثله عن عبادة بن الصامت قال د فلما اختلفنا في الغنيمة وساءت أخلاقنا انتزعها الله منا فجعلها لرسوله ، فقسمها على الناس عن سواء ، أي على سواء ، ساقه مطولا ، وأخرجه أحمد والحاكم من طريقه ، وصححه ابن حبان من وجه آخر ليس فيه ابن إسحق . **قوله** ( أبتنى بفاطمة ) أي ادخل بها ، والبناء الدخول بالزوجة ، وأصله أنهم كانوا من أراد ذلك بنيت له قبة فخلفا بها بأهلها . واختلف في وقت دخول علي بفاطمة ، وهذا الحديث يشعر بأنه كان عقب وقعة بدر ، ولعله كان في شوال سنة اثنتين ، فإن وقعة بدر كانت في رمضان منها ، وقيل تزوجها في السنة الأولى ، ولعل قائل ذلك أراد العقد ، ونقل ابن الجوزي أنه كان في صفر سنة اثنتين ، وقيل في رجب ، وقيل في ذي الحجة ، قلت : وهذا الأخير يشبه أن يحمل على شهر الدخول بها ؛ وقيل تأخر دخوله بها إلى سنة ثلاث ، فدخل بها بعد وقعة أحد ، حكاه ابن عبد البر ، وفيه بعد . **قوله** ( واعدت رجلا صواغا ) بفتح الصاد المهمة والتشديد ، ولم أقف

على اسمه . ووقع في رواية ابن جريج في الشرب طابع بمهملتين وموحدة وطالع بلام بدل الموحدة أى من يذله ويساعده ، وقد يقال انه اسم الصائغ المذكور ، كذا قال بعضهم وفيه بعد . **قوله** (مناختان) كذا للاكثر ، وهو باعتبار المعنى لأنهما ناقتان . وفي رواية كريمة «مناخان» باعتبار لفظ الشارف . **قوله** ( إلى جنب حجرة رجل من الانصار ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( فرجعت حين جمعت ما جمعت ) زاد في رواية ابن جريج عن ابن شهاب في الشرب «وحمة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت» ، أى الذى أناخ الشارفين بجانبه «ومعه قبينة» بفتح القاف وسكون النحائية بعدها نون هي الجارية المغنية «فقاتت» ألا يا حمر للشرف النواء «والشرف جمع شارف كما تقدم ، والنواء = بكسر النون والمد مخففا = جمع ناوية وهي النافذة السميكة ، وحكى الخطاط أن ابن جرير الطبرى رواه «ذا الشرف» بفتح الشين وفسره بالرفعة وجعله صفة لحزة ، وفتح نون النواء وفسره بالبعد أى الشرف البعيد أى مناله بعيد ، قال الخطاطي : وهو خطأ وتصحيح . وحكى الاسماعيلي أن أبا يعلى حدثه به من طريق ابن جريج فقال «النواء» بالثاء المثناة ، قال فلم نضبطه . ووقع في رواية القابسي والاصيلي النوى بالقصر وهو خطأ أيضا ، وقال الداودي : النواء الخباء ، وهذا أخش في الغلط . وحكى المرزباني في معجم الشعراء أن هذا الشعر لعبد الله بن السائب ابن أبي السائب المخزومي جد أبي السائب المخزومي المدني ، وبقية «وهن معقلات بالفناء»

ضع السكين في اللبات منها وضرجهن حمزة بالدما

وعجل من أطايبها لشرب قديدا من طيبخ أو شواء

والشرب بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة جمع شارب ، كتاجر وتجر . والفناء بكسر الفاء والمد : الجانب ، أى جانب الدار التي كانوا فيها . والقديد اللحم المطبوخ . والتضريح بمجمة وجم : التلطيف ، فإن كان ثابتا فقد عرف بعض المهم في قوله «في شرب من الانصار» لكن المخزومي ليس من الانصار ، وكان قائل ذلك أطلقه عليهم بالمعنى الأعم . وأراد الذى نظم هذا الشعر وأمر القبيلة أن تغنى به أن يبعث همه حمزة لما عرف من كرمه على نحر الناقتين ليأكلوا من لحمها ، وكأنه قال : انهض الى الشرف فانحرها ، وقد تبين ذلك من بقية الشعر . وفي قولها «للشرف» بصيغة الجمع مع أنه لم يكن هناك الا نئتان دلالة على جواز اطلاق صيغة الجمع على الاثنين . وقوله «يا حمر» ترخيم وهو بفتح الزاي ويجوز ضمها . **قوله** ( قد أجبت ) وقع مثله في رواية عنبة في المغازي ، وهو بضم أوله ، وفي رواية الكشميهني هنا «قد جبت» بضم الجيم بغير ألف أى قطعت وهو الصواب ، وعند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس «قد اجبت» وهو صواب أيضا ، والجب الاستئصال في القطع . **قوله** ( وأخذ من أكبادهما ) زاد ابن جريج «قلت لابن شهاب : ومن السنام» قال : قد جب اسنمتهما ، والسنام ما على ظهر البعير . وقوله «بقر» بفتح الموحدة والقاف أى شق . **قوله** ( فلم أملك عين حين رأيت ) في رواية الكشميهني «حيث رأيت» والمراد أنه بكى من شدة القهر الذى حصل له . وفي رواية ابن جريج «رأيت منظرا أفظعنى» بقاء وظاء مشالة معجمة ، أى نزل بي أمر مقطع أى غيظ مهول ، وذلك لتصوره تأخر الاقتران بزوجه بسبب فوات ما يستعان به عليه ، أو لحشية أن ينسب في حقها إلى تقصير لا مجرد فوات الناقتين . **قوله** ( حتى أدخل ) كذا فيه بصيغة المضارع مبالغة في استحضار صورة الحال . **قوله** ( فطاف يولم حمزة ) في رواية ابن جريج «فدخل على حمزة فتغيط عليه»

**قوله** ( هل أنتم إلا عبيد لأبي ) في رواية ابن جريج وآباءه ، قيل أراد أن أباه عبد المطلب جد النبي ﷺ ولعل أيضا ، والجند يدعى سيدا ، وحاصله أن حمزة أراد الانتصار عليهم بأنه أقرب إلى عبد المطلب منهم . **قوله** ( التهمري ) هو المشي إلى خلف ، وكأنه فعل ذلك خفية أن يزداد عبث حمزة في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فاراد أن يكون ما يقع من حمزة بمرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء . **قوله** ( وخرجنا معه ) زاد ابن جريج ، وذلك قبل تحريم الخمر ، أي ولذلك لم يؤخذ النبي ﷺ حمزة بقوله . وفي هذه الزيادة رد على من احتج بهذه القصة على أن طلاق السكران لا يقع ، فانه إذا عرف أن ذلك كان قبل تحريم الخمر كان ترك المواخذة لكونه لم يدخل على نفسه الضرر ، والذي يقول يقع طلاق السكران يحتج بأنه أدخل على نفسه السكر وهو محرم عليه فعوقب بامضاء الطلاق عليه ، فليس في هذا الحديث حجة لإثبات ذلك ولا نفيه . قال أبو داود : سمعت أحمد بن صالح يقول : في هذا الحديث أربع وعشرون سنة . وفيه أن الغانم يعطى من الغنيمة من جهتين : من الأربعة أخماس بحق الغنيمة ، ومن الخمس إذا كان من له فيه حق ، وأن لما لك الناقصة الانتفاع بها في الخل عليها . وفيه الإناخة على باب الغير إذا عرف رضاه بذلك وعدم ضرره به ، وأن البكاء الذي يجلبه الحزن غير مذموم ، وأن المرء قد لا يملك دمه إذا غلب عليه الغيظ . وفيه ما ركب في الإنسان من الأسف على فوت ما فيه نفعه وما يحتاج إليه ، وأن استعداء المظلوم على من ظلمه وإخباره بما ظلم به خارج عن الغيبة والغيبة . وفيه قبول خبر الواحد ، وجواز الاجتماع في الشرب المباح ، وجواز تناول ما يوضع بين أيدي القوم . وجواز الغذاء بالمباح من القول ، وإنشاد الشعر والاستماع من الأمة ، والتخير فيما يأكله ، وأكل الكبد وإن كانت دما . وفيه أن السكر كال مباح في صدر الاسلام ، وهو رد على من زعم أن السكر لم يبيع قط ، ويمكن حمل ذلك على السكر الذي يفقد معه التمييز من أصله . وفيه مشروعية وليمة العرس ، وسيأتي شرحها في النكاح ، ومشروعية الصياغة والتسكيب بها وقد تقدم في أوائل البيوع ، وجواز جمع الإذخر وغيره من المباحات والتسكيب بذلك ، وقد تقدم في أواخر الشرب . وفيه الاستعانة في كل صناعة بالعارف بها ، قال المصنف : وفيه أن العادة جرت بأن جنابة ذوى الرحم مغتفرة . قلت : وفيه نظر لان ابن أبي شيبه روى عن أبي بكر بن عياش أن النبي ﷺ أغرم حمزة ثمن الناقتين ، وفيه علة تحريم الخمر ، وفيه أن للامام أن يعضي إلى بيت من بلغه أنهم على منكر ليعيره ، وقال غيره : فيه حل تذكية الغاصب ، لأن الظاهر أنه ما بقر خواصرها وجب أسنمهما إلا بعد التذكية المعتبرة . وفيه سنة الاستئذان في الدخول ، وأن الاذن للرئيس يشمل أتباعه ، لأن زيد بن حارثة وعليهما دخلا مع النبي ﷺ وهو الذي كان استأذن فاذنوا له ، وأن السكران يلام إذا كان يعقل اللوم ، وأن للكبير في بيته أن يلقى ردامه تخفيفا ، وأنه إذا أراد لقاء أتباعه يكون على أكمل هيئة لانه ﷺ لما أراد أن يخرج إلى حمزة أخذ ردامه . وأن الصاحي لا ينبغي له أن يخاطب السكران ، وأن الذاهب من بين يدي زائل العقل لا يوليه ظهره كما تقدم . وفيه إشارة إلى عظم قدر عبد المطلب ، وجواز المبالغة في المدح لقول حمزة هل أنتم إلا عبيد لأبي ؟ ومراده كالعبيد ، ونكتة التذكية أنهم كانوا عنده في الخضوع له وجواز تصرفه في ما لهم في حكم العبيد . وفيه أن الكلام يختلف باختلاف القائلين . قلت : وفي كثير من هذه الانتزاعات نظر والله أعلم .

الثاني حديث عائشة في قصة فاطمة ، **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان . **قوله** ( أن فاطمة سألت أبا بكر ) زاد معمر عن الزهري ، والعباس أتيا أبا بكر ، وسيأتي في الفرائض . **قوله** ( ما ترك ) هو بدل من قوله د ميراثها ،

وفي رواية الكشميني «ماترك»، وفي هذه القصة رد على من قرأ قوله «لايورث»، بالتحثانية أوله و «صدقة»، بالنصب على الحال، وهي دعوى من بعض الرافضة قاضي أن العوالب في قراءة هذا الحديث هكذا، والذي توارث عليه أهل الحديث في القديم والحديث «لانورث»، بالنون و «صدقة»، بالرفع، وأن الكلام جملتان و «ماتركنا»، في موضع الرفع بالابتداء و «صدقة»، خبره. وبؤيده وروده في بعض طرق الصحيح «ماتركنا فهو صدقة»، وقد احتج بعض المخدئين على بعض الإمامية بأن أبا بكر احتج بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنهما فيما التمس منه من الذي خلفه رسول الله ﷺ من الاراضى وهما من أفصح الفصحاء وأعلمهم بمدلولات الالفاظ، ولو كان الأمر كما يفرضه الرافضى لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان جوابه مطابقا لسؤالها، وهذا واضح لمن أنصف.

**قوله** (عما أفاء الله عليه) سيأتى بيانه قريبا. **قوله** (ان رسول الله ﷺ) في رواية معمر «سمعت رسول الله ﷺ»، وهو يرد تأويل الداودي الشارح في قوله إن فاطمة حملت كلام أبي بكر على أنه لم يسمع ذلك من رسول الله ﷺ وإنما سمعه من غيره ولذلك غضبت، وما قدمته من التأويل أولى. **قوله** (فغضبت فاطمة فهجرت أبا بكر فلم تزل مهاجرة) في رواية معمر «فهجرت فاطمة فلم تسلمه حتى ماتت»، ووقع عند عمر بن شبة من وجه آخر عن معمر «فلم تسلمه في ذلك المال»، وكذا نقل الترمذى عن بعض مشايخه أن معنى قول فاطمة لابن بكر وعمر لا أكلمك أى في هذا الميراث، وتعبه الشاشى بأن قربنة قوله «غضبت»، تدل على أنها امتنعت من الكلام جملة وهذا صريح المخرج، وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود من طريق أبي الطفيل قال «أرسلت فاطمة إلى أبي بكر: أنت ورثت رسول الله ﷺ أم أهله؟ قال: لا بل أهله، قالت: فإين سهم رسول الله ﷺ؟ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ان الله اذا أطعم نبيا طعمة ثم قبضه جعلها للذى يقوم من بعده، فرأيت أن أردّه على المسلمين. قالت: فأنت وما سمعته، فلا يمرض ماى الصحيح من صريح المخرج، ولا يدل على الرضا بذلك. ثم مع ذلك ففيه لفظة منكورة وهي قول أبي بكر «بل أهله»، فانه معارض للحديث الصحيح «ان النبي لا يورث»، نعم روى البيهقي من طريق الشعبي «أن أبا بكر عاد فاطمة، فقال لها على: هذا أبو بكر يستأذن عليك. قالت: أنتحب أن أذن له؟ قال: نعم، فأذنت له، فدخل عليها ففرضها حتى رضيت، وهو وان كان مرسلًا فإسناده إلى الشعبي صحيح، وبه يزول الإشكال في جواز تهادى فاطمة عليها السلام على هجر أبي بكر. وقد قال بعض الأئمة: إنما كانت هجرتها انقباضا عن لقائه والاجتماع به، وليس ذلك من المخرجان المحرم، لأن شرطه أن يلتقيا فيعرض هذا وهذا، وكان فاطمة عليها السلام لما خرجت غضبي من عند أبي بكر تبادت في اشتغالها بمجرتها ثم بمرضها. وأما سبب غضبها مع احتجاج أبي بكر بالحديث المذكور فلاعتقادها تأويل الحديث على خلاف ماتمسك به أبو بكر، وكأنها اعتقدت تخصيص العموم في قوله «لانورث»، ورأت أن منافع ماخلفه من أرض وعقار لايمتنع أن تورث عنه، وتمسك أبو بكر بالعموم، واختلفا في أمر محتمل للتأويل، فلما صمم على ذلك انقطعت عن الاجتماع به لذلك، فان ثبت حديث الشعبي أزال الإشكال، وأخلق بالأمر أن يكون كذلك لما علم من وفور عقلها ودينها عليها السلام، وسيأتى في الفرائض زيادة في هذه القصة، ويأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى. وقد وقع في حديث أبي سلة عن أبي هريرة عند الترمذى «جاءت فاطمة إلى أبي بكر فقالت: من يرثك؟ قال: أهلى وولدى، قالت فإلى لا أرث أبى؟ قال أبو بكر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لانورث، ولكنى أعول من كان رسول الله ﷺ يعوله». **قوله** (وكانت فاطمة تسأل أبا

بكر نصيبها مما ترك رسول الله ﷺ من خير وفدك وصدقته بالمدينة ( هذا يؤيد ما تقدم من أنها لم تطلب من جميع ما خلف ، وإنما طلبت شيئا مخصوصا ، فاما خير ففي رواية معمر المذكورة د وسهمه من خير ) ، وقد روى أبو داود باسناد صحيح إلى سهل ابن أبي خيثمة قال : قسم رسول الله ﷺ خير نصفين : نصفها لنوابه وحاجته ، ونصفها بين المسلمين : قسمها بينهم على ثمانية عشر سهما ، ورواه بمعناه من طرق أخرى عن بشير بن يسار مرسل ليس فيه سهل . وأما فدك وهي بفتح الفاء والمهمله بعدها كاف : بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل ، وكان من شأنها ما ذكر أصحاب المغازي قاطبة أن أهل فدك كانوا من يهود ، فلما فتحت خير أرسل أهل فدك يطلبون من النبي ﷺ الأمان على أن يتركوا البلد ويرحلوا ، وروى أبو داود من طريق ابن إسحق عن الزهري وغيره قالوا : بقيت بقية من خير تحصنوا ، فسألوا النبي ﷺ أن يحقن دماءهم ويسيرهم ففعل ، فسمع بذلك أهل فدك فزلوا على مثل ذلك ، وكانت لرسول الله ﷺ خاصة ، ولأبي داود أيضا من طريق معمر عن ابن شهاب : صالح النبي ﷺ أهل فدك وقرى سماها وهو يحاصر قوما آخرين ، يعني بقية أهل خير . وأما صدقته بالمدينة فروى أبو داود من طريق معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فذكر قصة بني النضير فقال في آخره : وكانت نخل بني النضير لرسول الله ﷺ خامة أعطاه إياه فقال ( ما أفاء الله على رسوله منهم ) الآية ، قال فاعطى أكثرها للمهاجرين ، وبقي منها صدقة رسول الله ﷺ التي في أيدي بني فاطمة ، وروى عمر بن شبة من طريق أبي عون عن الزهري قال : كانت صدقة النبي ﷺ بالمدينة أموالا لخيريق بالمعجمة والتفاف مصغر وكان يهوديا من بقايا بني قينقاع نازلا ببني النضير ، فشهد أحدا فقتل به ، فقال النبي ﷺ : خيريق سابق يهود ، وأوصى خيريق بأمواله للنبي ﷺ ، ومن طريق الواقدي بسنده عن عبد الله بن كعب قال : قال خيريق إن أصبت فأموالي لمحمد بضعها حيث أراه الله ، فهي عامة صدقة رسول الله ﷺ ، قال : وكانت أموال خيريق في بني النضير ، وعلى هذا فقوله في الحديث الآتي : وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير ، شمل جميع ذلك . قوله ( لست تاركا شيئا كان رسول الله ﷺ يعمل به إلا عملت به ) في رواية شبيب عن الزهري الآتية في المناقب : وإني والله لا أغير شيئا من صدقات رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ ، وهذا تمسك به من قال : إن سهم النبي يصرفه الخليفة بعده لمن كان النبي ﷺ يصرفه له ، وما بقي منه يصرف في المصالح ، وعن الشافعي يصرف في المصالح وهو لا ينافي الذي قبله . وفي وجه : هو للإمام . وقال مالك والثوري : يجتهد فيه الإمام . وقال أحمد يصرف في الخيل والسلاح . وقال ابن جرير يرد إلى الأربعة قال ابن المنذر : كان أحق الناس بهذا القول من يوجب قسم الزكاة بين جميع الأصناف ، فإن فقد صنف رد على الباقيين يعني الشافعي . وقال أبو حنيفة يرد مع سهم ذوى القربى إلى الثلاثة ، وقيل : يرد خمس الخمس من الغنيمة إلى الغانمين ومن النية إلى المصالح . قوله ( فأما صدقته ) أي صدقة النبي ﷺ . قوله ( فدفعتها عمر إلى علي وعباس ) سيأتي بيان ذلك في الحديث الذي يليه ، قوله ( وأما خير ) أي الذي كان يخص النبي ﷺ منها ( وفدك فأمسكها عمر ) أي لم يدفعتها لغيره ، وبين سبب ذلك . وقد ظهر بهذا أن صدقة النبي ﷺ تختص بما كان من بني النضير ، وأما سهمه من خير وفدك فكان حكمه إلى من يقوم بالأمر بعده ، وكان أبو بكر يقدم نفقة نساء النبي ﷺ وغيرها مما كان يصرفه فيصرفه من خير وفدك ، وما فضل من ذلك جعله في المصالح . وعمل عمر بعده بذلك . ولما كان عثمان تصرف في فدك بحسب

ماراه ، فروى أبو داود من طريق مغيرة بن مقسم قال : جمع عمر بن عبد العزيز بن مروان فقال إن رسول الله ﷺ كان ينفق من فذك على بن هاشم ويزوج أيمهم وإن فاطمة سأله أن يجعلها لها فأبى ، وكانت كذلك في حياة النبي ﷺ وأبى بكر وعمر ، ثم أقطعها مروان يعني في أيام عثمان ، قال الخطابي ، إنما أقطع عثمان فذك لمروان لأنه تأول أن الذي يختص بالنبي ﷺ يكون للخليفة بعده ، فاستغنى عثمان عنها بأمواله فوصل بها بعض قرابته . ويشهد لصنيع أبي بكر حديث أبي هريرة المرفوع الآتي بعد باب بلفظ : ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة ، فقد عمل أبو بكر وعمر بتفصيل ذلك بالدليل الذي قام لها ، وسيأتي تمام البحث في قوله «لأنوث» في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فهما على ذلك إلى اليوم ) هو كلام الزهري أي حين حدث بذلك . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) أي المصنف ( اعتراك افتعلت ) كذا فيه ، ولعله كان «افتعلك» ، وكذا وقع في «الحجاز» ، لابن عبيدة . وقوله «من عروته فاصبته ومنه يعروه واعتراي» أراد بذلك شرح قوله «يعروه» ، وبين تصاريفه وأن معناه الإصابة كيفما تصرف ، وأشار إلى قوله تعالى ( أن تقول إلا اعتراك بعض آهتنا بسوء ) وهذه عادة البخاري يفسر اللفظة الغريبة من الحديث بتفسير اللفظة الغريبة من القرآن . الحديث الثالث حديث عمر مع العياض وعلى ، وقع قبله في رواية أبي ذر وحده قصة فذك ، وكأنها ترجمة لحديث من أحاديث الباب ، وقد بينت أمر فذك في الذي قبله . **قوله** ( حدثنا إسحق بن محمد الفروي ) هو شيخ البخاري الذي تقدم قريبا في «باب قتال اليهود» ، وقد حدث عنه بواسطة كما تقدم في الصلاح ، وفي رواية ابن شويبة عن الفربري «حدثنا محمد بن إسحق الفروي» ، وهو مقلوب ، وحكي عياض عن رواية القاذبي مثله قال : وهو وهم . قلت : وهذا الحديث مما رواه مالك خارج الموطأ . وفي هذا الاسناد لطيفة من علوم الحديث مما لم يذكره ابن الصلاح وهي تشابه الطرفين ، مثاله ما وقع هنا : ابن شهاب عن مالك وعنه مالك ، الأعلى ابن أوس والأدنى ابن أنس . **قوله** ( وكان محمد بن جبير ) أي ابن مطعم ( قد ذكر في ذكرنا من حديثه ذلك ) أي الآتي ذكره . **قوله** ( فانطلقت حتى أدخل ) كذا فيه بصيغة المضارعة في موضع الماضي في الموضعين ، وهي مبالغة لارادة استحضار صورة الحال ، ويجوز ضم «أدخل» على أن حتى عاطفة ، أي انطلقت فدخلت . والفتح على أن حتى بمعنى إلى أن . **قوله** ( مالك بن أوس ) ابن الحدائق بفتح المهملة والمثلثة ، وهو نصرى بالنون المفتوحة والصاد المهملة الساكنة ، وأبوه صحابي ، وأما هو فقد ذكر في الصحابة ، وقال ابن أبي حاتم وغيره لا نصح له صحبة ، وحكى ابن أبي خيثمة عن مصعب أو غيره أنه ركب الخيل في الجاهلية . قلت : فعلى هذا لعله لم يدخل المدينة إلا بعد موت النبي ﷺ كما وقع لقيس بن أبي حازم : دخل أبوه وصحب وتأخر هو مع إمكان ذلك ، وقد تشارك أيضا في أنه قيل في كل منهما إنه أخذ عن العشرة . وليس لمالك بن أوس هذا في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في البيوع ، وفي صنيع ابن شهاب ذلك أصل في طلب علو الاسناد ، لأنه لم يقتنع بالحديث عنه حتى دخل عليه ليشافقه به ، وفيه حرص ابن شهاب على طلب الحديث وتحصيله . ( تنبيه ) : ظن قوم أن الزهري تفرد برواية هذا الحديث ، فقال أبو علي الكرايبي : أنكره قوم وقالوا هذا من مستنكر ما رواه ابن شهاب ، قال : فإن كانوا علوا أنه ليس بفرد فهيئات ، وإن لم يعلموا فهو جهل ، فقد رواه عن مالك بن أوس حكرمة بن خالد وأيوب بن خالد ومحمد بن عمرو بن عطاء وغيرهم . **قوله** ( حين متع النهار ) بفتح الميم والمثناة الخفيفة بعدها مهملة أي علا وامتد ، وقيل هو ما قبل الزوال . ووقع في رواية مسلم من طريق جريرة عن مالك



« حين تمالي النهار » وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة « بعد ما ارتفع النهار » . **قوله** ( إذا رسول عمر ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو يرفاً الحاجب الآتي ذكره . **قوله** ( على رمال سرير ) بكسر الراء وقد تضم ، وهو ما ينسج من سعف النخل . وأعرب الداودي فقال : هو السرير الذي يعمل من الجريد ، وفي رواية جويرية « فوجدته في بيته جالسا على سرير مفضيا إلى رماله ، أي ليس تحته فراش ، والإفضاء إلى الشيء لا يكون بمائل ، وفيه إشارة إلى أن العادة أن يكون على السرير فراش . **قوله** ( فقال يا مال ) كذا هو بالترخيم أي مالك ، ويجوز في اللام الكسر على الأصل ، والضم على أنه صار اسما مستقلا فيعرب لإعراب المنادي المفرد . **قوله** ( أنه قدم علينا من قومك ) أي من بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن . وفي رواية جويرية عند مسلم « دف أهل أبيات » أي ورد جماعة بأهلهم شيئا بعد شيء . يسيرون قليلا قليلا ، والديف السير اللين ، وكانهم كانوا قد أصابهم جنب في بلادهم فانتجعوا المدينة . **قوله** ( يرضخ ) بفتح الراء وسكون المعجمة بعدها خاء معجمة أي عطية غير كثيرة ولا مقدرة . وقوله ( لو أمرت به غيري ) قاله تخرجنا من قبول الأمانة ، ولم يبين ما جرى له فيه اكتفاء بقرينة الحال ، والظاهر أنه قبضه لعزم عمر عليه ثاني مرة . **قوله** ( أناه حاجبه يرفا ) بفتح التحتانية وسكون الراء بعدها فاء مشبهة بغير همز وقد تهمز وهي رواية ثالثة من طريق أبي ذر ، ويرفأ هذا كان من موالى عمر أدرك الجاهلية ولا تعرف له صحبة ، وقد حج مع عمر في خلافة أبي بكر ، وله ذكر في حديث ابن عمر ، قال « قال عمر لمولى له يقال له يرفا إذا جاء طعام يزيد بن أبي سفيان فأعلنني ، فذكر قصة . وروى سعيد بن منصور عن أبي الأحوص عن أبي اسحق عن يرفا قال « قال لي عمر : إني أنزلت نفسي من مال المسلمين منزلة مال اليتيم ، وهذا يشعر بأنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** ( هل لك في عثمان ) أي ابن عفان ( وعبد الرحمن ) ، ولم أر في شيء من طرقه زيادة على الأربعة المذكورين إلا في رواية للنسائي وعمر بن شبة من طريق عمرو بن دينار عن ابن شهاب وزاد فيها « وطلحة بن عبيد الله ، وكذا في رواية الإمامي عن ابن شهاب عند عمر بن شبة أيضا ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق أبي البختری عن رجل لم يسمه قال « دخل العباس وعلي ، فذكر القصة بطولها وفيها ذكر طلحة . لكن لم يذكر عثمان . **قوله** ( فأذن لهم فدخلوا ) في رواية شعيب في المغازي « فأدخاهم » . **قوله** ( ثم قال : هل لك في علي وعباس ) زاد شعيب يستأذنان . **قوله** ( فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ) زاد شعيب ويونس « فاستب علي وعباس » ، وفي رواية عقيل عن ابن شهاب في الفرائض « اقض بيني وبين هذا الظالم ؛ استبأ » وفي رواية جويرية « وبين هذا الكاذب الآثم القادر الخائن » ، ولم أر في شيء من الطرق أنه صدر من علي في حق العباس شيء بخلاف ما يفهم قوله في رواية عقيل « استبأ » واستصوب المازري صنيع من حذف هذه الالفاظ من هذا الحديث وقال : لعل بعض الرواة وهم فيها ، وإن كانت محفوظة ، فأجود ما تحمل عليه أن العباس قالها دلالة على أنه كان عنده بمنزلة الولد ، فأراد ودعه عما يعتقد أنه خطيء فيه ، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن عمد ، قال : ولا بد من هذا التأويل لوقوع ذلك بمحض الخليفة ومن ذكر معه ولم يصدر منهم انكار لذلك مع ما علم من تعدد في إنكار المنكر . **قوله** ( وهما يختصان فيما أفاء الله على رسوله من مال بني النضير ) يأتي القول فيه قريبا . **قوله** ( فقال الرمط ) في رواية مسلم « فقال القوم » ، وزاد « فقال مالك بن أوس : يخيل لي أنهم قد كانوا قدومهم لذلك » . قلت : ورأيت في رواية معمر عن الزهري في مسند ابن أبي عمر « فقال الزبير بن العوام : اقض بينهما ، فأفادت تعيين من باشر سؤال عمر في

ذلك . **قوله** ( نثيدكم ) كذا في رواية أبي ذر بفتح المثناة وكسر التحتانية مهموز وفتح الدال ، قال ابن التين أصليا نثيدكم ، والتؤدة الرقة . ووقع في رواية الاصيلي بكسر أوله وضم الدال وهو اسم فعل كرويد أي اصبروا وأمهلوا وعلى رسلكم . وقيل انه مصدر ناد يتيد ، كما يقال سيروا سيركم ، ورد بأنه لم يسمع في اللغة . ويؤيد الاول ما وقع في رواية عقيل وشعيب ، ابتدوا ، أي تمهلوا ، وكذا عند مسلم وطبى داود . وللإسماعيلي من طريق بشر بن عمر عن مالك ، فقال عمر ابتد ، بلفظ الأمر للمفرد . **قوله** ( أنشدك أتعلم أن رسول الله ﷺ قد قال ذلك ) كذا فيه ، وفي رواية مسلم ، قالوا نعم ، ، ومعنى أنشدك أسألكم رافعا لنشدي أي صوتي . **قوله** ( أن الله قد خص رسوله ﷺ في هذا الشيء بشيء ) في رواية مسلم وبخاصة لم يخص بها غيره ، وفي رواية عمرو بن دينار عن ابن شهاب في التفسير « كانت أموال بني النضير بما أفاء الله على رسوله ، فكانت له خاصة ، وكان ينفق على أهله منها نفقة سنة ، ثم يجعل ما بقي في السلاح والكرع عدة في سبيل الله » ، وفي رواية سفيان عن معمر عن الزهري الآتية في النفقات « كان النبي ﷺ يبيع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم ، أي ثمر النخل . وفي رواية أبي داود من طريق أسامة بن زيد عن ابن شهاب « كانت لرسول الله ﷺ ثلاث صفايا : بنو النضير ، وخيبر ، وفدك . فاما بنو النضير فكانت حبا لنوائيه ، وأما فدك فكانت حبا لابناء السبيل ، وأما خيبر فجزأها بين المسلمين ثم قسم جزءا لنفقة أهله ، وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين ، ولا تعارض بينهما لاحتمال أن يقسم في فقراء المهاجرين وفي مشري السلاح والكرع ، وذلك مفسر لرواية معمر عند مسلم ، ويجعل ما بقي منه يجعل مال الله . وزاد أبو داود في رواية أبي البخري المذكورة « وكان ينفق على أهله ويتصدق بفضله ، وهذا لا يعارض حديث عائشة « أنه ﷺ توفي ودرعه مرهونة على شعير ، لأنه يجمع بينهما بأنه كان يدخر لاهله قوت سنتهم ثم في طول السنة يحتاج لمن بطرقه إلى إخراج شيء منه فيخرجه ، فيحتاج إلى أن يعرض من يأخذ منها عوضه ، فلذلك استدان . **قوله** ( ما احتازها ) كذا للاكثر بحاء مهملة وزاي معجمة ، وفي رواية الكشميني بحاء معجمة وراء مهملة ، هذا ظاهر في أن ذلك كان محتضا بالنبي ﷺ ، إلا أنه واسبى به أقرباءه وغيرهم بحسب حاجتهم . ووقع في رواية عكرمة ابن خالد عن مالك بن أوس عند النسائي ما يؤيد ذلك . **قوله** ( ثم قال لعلي وعباس : أنشدك الله هل تعلمان ذلك ) ؟ زاد في رواية عقيل ، قالوا نعم . **قوله** ( ثم توفي الله نبيه ﷺ ) فقال أبو بكر : أنا ولي رسول الله ﷺ ، فقبضها أبو بكر ، فعمل فيها بما عمل رسول الله ﷺ ) زاد في رواية عقيل « وأنتم حينئذ - وأقبل على علي وعباس - تزعمان أن أبا بكر كذا وكذا ، وفي رواية شعيب « كما تقولان ، وفي رواية مسلم من الزيادة « فجتبا ، تطلب ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها ، فقال أبو بكر قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ، فرأيتهم كاذبا آثما غادرا خائنا ، وكان الزهري كان يحدث به تارة فيصرح ، وتارة فيكفي . وكذلك مالك . وقد حذف ذلك في رواية بشر بن عمر عنه عند الإسماعيلي وغيره . وهو نظير ما سبق من قول العباس لعلي . وهذه الزيادة من رواية عمر عن أبي بكر حذف من رواية إسحق الفروي شيخ البخاري . وقد ثبت أيضا في رواية بشر بن عمر عنه عند أصحاب السنن والإسماعيلي وعمرو بن مرزوق وسعيد بن داود كلاهما عند الدارقطني عن مالك على ما قال جويرية عن مالك ، واجتماع هؤلاء عن مالك يدل على أنهم حفظوه . وهذا القدر المحذوف من رواية إسحق ثبت من روايته في موضع آخر من الحديث ، لكن جعل القصة فيه لعمر حيث قال « جئتني يا عباس نساءني

نصيبك من ابن أخيك ، وفيه « فقلت لكما إن رسول الله ﷺ قال : لا نورث ، فاشتمل هذا الفصل على مخالفة لإسحق لبقية الرواة عن مالك في كونهم جعلوا القصة عند أبي بكر وجعلوا الحديث المرفوع من حديث أبي بكر من رواية عمر عنه ، وإسحاق الفروي جعل القصة عند عمر وجعل الحديث المرفوع من روايته عن النبي ﷺ بغير واسطة أبي بكر . وقد وقع في رواية شعيب عن ابن شهاب نظير ما وقع في رواية إسحق الفروي سواء ، وكذلك وقع في رواية يونس عن ابن شهاب عند عمر بن شبة ، وأما رواية عقيل الآنية في الفرائض فاقصر فيها على أن القصة وقعت عند عمر بغير ذكر الحديث المرفوع أصلا ، وهذا يشعر بأن لسياق إسحق الفروي أصلا ، فعمل القصة في محووظان ، واقصر بعض الرواة على ما لم يذكره الآخر ، ولم يتعرض أحد من الشراح لبيان ذلك . وفي ذلك إشكال شديد وهو أن أصل القصة صريح في أن العباس وعليهما قد علما بأنه ﷺ قال « لا نورث » ، فإن كانا سمعاه من النبي ﷺ فكيف يطلبانه من أبي بكر ؟ وإن كانا إنما سمعاه من أبي بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر ؟ والذي يظهر - والله أعلم - حل الأمر في ذلك على ما تقدم في الحديث الذي قبله في حق فاطمة ، وأن كلا من علي وفاطمة والعباس اعتقد أن عموم قوله « لا نورث » ، مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ، ولذلك نسب عمر إلى علي وعباس أنهما كانا يعتقدان ظلم من خالفهما في ذلك . وأما غاصمة علي وعباس بعد ذلك ثانيا عند عمر فقال اسماعيل القاضي فيما رواه الدارقطني من طريقه : لم يكن في الميراث ، إنما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف ، كذا قال ، لكن في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي البختری ما يدل على أنهما أرادا أن يقسم بينهما على سبيل الميراث ، ولفظه في آخره « ثم جئنا الآن تحتصمان : يقول هذا أريد نصيب من ابن أخي ، ويقول هذا أريد نصيب من امرأتى ، والله لا أفضى بينكما إلا بذلك ، أى إلا بما تقدم من تسليمها لها على سبيل الولاية . وكذا وقع عند النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن مالك بن أوس نحوه . وفي السنن لأبي داود وغيره « أراد أن عمر يقسمها لينفرد كل منهما بنظر ما يتولاه ، فامتنع عمر من ذلك وأراد أن لا يقع عليها اسم قسم ولذلك أقسم على ذلك ، وعلى هذا اقتصر أكثر الشراح واستحسنوه ، وفيه من النظر ما تقدم . وأعجب من ذلك جزم ابن الجوزي ثم الشيخ محي الدين بأن عليا وعباسا لم يطلبيا من عمر إلا ذلك ، مع أن السياق صريح في أنهما جاءا مرتين في طلب شيء واحد ، لكن العذر لابن الجوزي والنووي أنهما شرحا اللفظ الوارد في مسلم دون اللفظ الوارد في البخاري والله أعلم . وأما قول عمر « جئني يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك » ، فأنما عبر بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم أن لو كان هناك ميراث ، لا أنه أراد الغض منهما بهذا الكلام . وزاد الامام عن ابن شهاب عند عمر بن شبة في آخره « فأصلحا أمركا والالم يرجع والله اليكما . فقاما وتركوا الخصومة وأعضيت صدقة » ، وزاد شعيب في آخره « قال ابن شهاب تحدثت به عروة فقال : صدق مالك بن أوس ، أنا سمعت عائشة تقول ، فذكر حديثا . قال « وكانت هذه الصدقة بيد علي منعها عباسا فقلبه عليها ، ثم كانت بيد الحسن ثم بيد الحسين ثم بيد علي بن الحسين والحسن بن الحسن ثم بيد زيد بن الحسن وهي صدقة رسول الله ﷺ حقا » . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مثله وزاد في آخره : قال معمر ثم كانت بيد عبد الله بن حسن حتى ولي هؤلاء - يعني بنى العباس - فقبضوها . وزاد اسماعيل القاضي أن إعراض العباس عنها كان في خلافة عثمان ، قال عمر بن شبة : سمعت أبا عثمان هو محمد بن يحيى المدني يقول : ان الصدقة المذكورة اليوم بيد الخليفة يكتب في عهد يولى عليها من قبله من

يقبضها ويفرقها في أهل الحاجة من أهل المدينة . قلت : كان ذلك على رأس المائتين ، ثم تغيرت الأمور والله المستعان . واختلف العلماء في مصرف النية فقال مالك : النية والخس سواء ، يجهلان في بيت المال ويعطى الإمام أقارب النبي ﷺ بحسب اجتباؤه ، وفرق الجمهور بين خس الغنيمة وبين النية فقال : الخس موضوع فيما عينه الله فيه من الأصناف المسمين في آية الخس من سورة الأنفال لا يتعدى به إلى غيرهم . وأما النية فهو الذي يرجع النظر في مصرفه إلى رأى الإمام بحسب المصلحة . وانفرد الشافعى كما قال ابن المنذر وغيره بأن النية يخمس ، وأن أربعة أخماسه للنبي ﷺ ، وله خس الخس كما في الغنيمة ، وأربعة أخماس الخس لمستحق نظيرها من الغنيمة . وقال الجمهور : مصرف النية كله إلى رسول الله ﷺ ، واحتجوا بقول عمر ، فكانت هذه لرسول الله ﷺ خاصة ، وتأول الشافعى قول عمر المذكور بأنه يريد الأخماس الأربعة . قال ابن بطال : مناسبة ذكر حديث عائشة في قصة فاطمة في باب فرض الخس ، أن الذى سألت فاطمة أن تأخذه من جملة خيبر ، والمراد به سهمه ﷺ منها وهو الخس ، وسيأتى في المغازى بلفظه بما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك ومابقى من خس خيبر ، وفي حديث عمر أنه يجب أن يتولى أمر كل قبيلة كبيرهم لأنه أعرف باستحقاق كل رجل منهم ، وأن الإمام أن ينادى الرجل الشريف الكبير باسمه وبالأترخيم حيث لم يرد بذلك تنقيصه . وفيه استعفاء المرء من الولاية ، وسؤاله الإمام ذلك بالرفق ، وفيه اتخاذ الحاجب ، والجلوس بين يدي الإمام ، والشفاععة عنده في انفاذ الحكم وتبديد الحاكم وجهه حكمه . وفيه إقامة الإمام من ينظر على الوقف نيابة عنه ، والتشريك بين الاثنين في ذلك . ومنه يؤخذ جواز أكثر منها بحسب المصلحة . وفيه جواز الادخار خلافا لقول من أنكروا من مشددي المتزهدين . وأن ذلك لا ينافى التوكل . وفيه جواز اتخاذ العقار واستغلال منفعته ، ويؤخذ منه جواز اتخاذ غير ذلك من الأموال التي يحصل بها النماء والمنفعة من زراعة وتجارة وغير ذلك . وفيه أن الإمام إذا قام عنده الدليل صار إليه وقضى بمقتضاه ولم يحتج إلى أخذه من غيره . ويؤخذ منه جواز حكم الحاكم بعلمه ، وأن الاتباع إذا رأوا من الكبير انقباضا لم يفتاعوه حتى يماتحهم بالكلام . واستدل به على أن النبي ﷺ كان لا يملك شيئا من النية ولا خمس الغنيمة إلا قدر حاجته وحاجة من يمونه ، وما زاد على ذلك كان له فيه التصرف بالقسم والعطية . وقال آخرون لم يجعل الله لنبيه ملك رتبة ماغنمه ، وإنما ملكه منافعه وجعل له منه قدر حاجته ، وكذلك القائم بالأمر بعده . وقال ابن الباقلاني في الرد على من زعم أن النبي ﷺ يورث : احتجوا بعموم قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ قال : أهأ من أنكر العموم فلا استغراق عنده أكل من مات أنه يورث ، وأما من أثبت فلا يسلم دخول النبي ﷺ في ذلك ، ولو سلم دخوله لوجب تخصيصه لصحة الخبر ، وخبر الآحاد يخصص وإن كان لا ينسخ ، فكيف بالخبر إذا جاء مثل مجيء هذا الخبر وهو « لا نورث »

## ٢ - باب . أداه الخس من الدين

٣٠٩٥ - **حدثنا أبو الثمان** حدثنا حماد عن أبي جرة الضبجى قال : سمعت ابن عباس رضى الله عنهما

يقول « قدِمَ وفدُ عبد القيس فقالوا : يا رسول الله ، إنا هذا الحى من ربيعة ، بيننا وبينك كفار مُصرّ ، فلنا نصل إليك إلا في الشهر الحرام ، فرأنا بأمرنا نأخذ به ونذهب إليه من وراءنا . قال : آسركم بأربع ، وأنهما كم

عن أربع : الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله - وعقد يده - وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، وأن تؤدوا لله خمس ما غنمتم . وأنها كم عن الذبأء ، والنغير والحفيم ، والمزفت »

**قوله** ( باب أداء الخمس من الدين ) أورد فيه حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، وترجم عليه هناك « أداء الخمس من الإيمان ، وهو على قاعدته في توافد الإيمان والاسلام والدين وقد تقدم في كتاب الإيمان من شرح ذلك ما فيه كفاية ، وتقدم في أول الخمس بيان ما يتعلق به

### ٣ - باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته

٣٠٩٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يتقسم ورثتي ديناراً ، ما تركت بعد نفقة نسائي ، ومثوقه عامل ، فهو صدقة »

٣٠٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة قالت « توفي رسول الله ﷺ وما في بيتي من شيء يأكله ذوكيد ، إلا شطر شعيرة في رقبتي ، فأكلت منه حتى طال علي ، فبكته ، فبكتي »

[ الحديث ٣٠٩٧ - طرفه في : ٦٤٥١ ]

٣٠٩٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن سفيان قال **حدثني** أبو إسحاق قال سمعت عمرو بن الحارث قال « ما ترك النبي ﷺ إلا سلاحه وبغلة البيضاء ، وأرضاً تركها صدقة »

**قوله** ( باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة « لا تقسم ورثتي ديناراً ، وقد تقدم بهذا الإسناد في أواخر الوقف ، وقد تقدم ما يتعلق بشرحه قبل باب ، وسيأتي بقية ما يتعلق منه بالميراث في الفرائض . واختلف في المراد بذلك العامل على الذنخل ، وبه جزم الطبري وابن بطال . وأبعد من قال : المراد بعامله حافر قبره عليه الصلاة والسلام . وقال ابن دحية في الخصائص : المراد بعامله خادمه . وقيل العامل على الصدقة . وقيل العامل فيها كالأجير . وقوله في هذه الرواية دينار ، كذا وقع في رواية مالك عن أبي الزناد في الصحيحين ، فقيل هو تنبيه بالادنى على الأعلى . وأخرجه مسلم من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « ديناراً ولا درهما ، وهي زيادة حسنة ، وتابعه عليها سفيان الثوري عن أبي الزناد عند الترمذي في الشمائل واستدل به على أجره القسام . نأثها حديث عائشة في قصة الشعير الذي كان في رقبها فكانت ففني ، وسيأتي بسنده ومثله وشرحه في الرقاق ، وتقدم الإلام بشيء من ذلك في « باب ما يستحب من السكيل ، أوائل البيوع . قال ابن المنير : وجه دخول حديث عائشة في الترجمة أنها لو لم تستحق النفقة بعد موت النبي ﷺ لأخذ الشعير منها . نأثها

حديث أبي إسحق وهو السليبي عن عمرو بن الحارث « ما ترك النبي ﷺ إلا سلاحه ، الحديث وقد تقدم في الوصايا وأن شرحه يأتي مستوفى في أواخر المغازي ، ووقع عند القابسي في أوله « حدثنا يحيى عن سفيان ، فسقط عليه شيخ البخاري مسدد ولا بد منه ، نبه عليه الجياني ، ولو كان على ظاهر ما عنده لا يمكن أن يكون يحيى هو ابن موسى أو ابن جعفر وسفيان هو ابن عيينة »

٤ - باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ ، وما نسب من البيوت إليهن ، وقول الله عز وجل [ ٣٣ الأحزاب ] : ﴿ وَفَرَّغْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ ، و [ ٥٣ الأحزاب ] : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ ٣٠٩٩ - **حدثنا** حبان بن موسى وعبد بن محمد قالوا : أخبرنا هبة الله أخبرنا معمر بن يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لما نزل رسول الله ﷺ استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، فأذن له »

٣١٠٠ - **حدثنا** ابن أبي مريم حدثنا نافع سمعت ابن أبي مليكة قال : قالت عائشة رضي الله عنها ، توفي النبي ﷺ في بيتي ، وفي ثوبي ، وبين سحري ونحري ، وجمع الله بين ربي وربقي . قالت : دخل عبد الرحمن بسواك فضف النبي ﷺ عنه فأخذته فضفته ثم سدت به »

٣١٠١ - **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب « عن علي بن حسين أن صفية زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره وهو معتكف في المسجد - في الشهر الآخر من رمضان - ثم قامت تنقلب فقام معها رسول الله ﷺ ، حتى إذا بلغ قريبا من باب المسجد عند باب أم سلمة زوج النبي ﷺ مر بهما رجلان من الأنصار فسلما على رسول الله ﷺ ثم نقذا ، فقال لهما رسول الله ﷺ : على رسلكما . قالوا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : إن الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا »

٣١٠٢ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن محمد بن يحيى بن حبان عن وإسع بن حبان عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « ارتفعت فوق بيت حفصة فرأيت للنبي ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة مستقبلا الشام »

٣١٠٣ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه أن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ يهلي العصر والشمس لم تخرج من حجبها »

٣١٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال « قام

الذي ﷺ خطيباً فأشار نحو مَسْكَنٍ عائشة فقال : ها هنا الفتنة - ثلاثاً - مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ »  
[ الحديث ٣١٠٤ - أطرافه في : ٣٢٧٩ ، ٣٥١١ ، ٥٢٩٦ ، ٧٠٩٢ ، ٧٠٩٣ ]

٣١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدٍ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا ، وَأَنَّهُ سَمِعَتْ صَوْتَ إِنْسَانٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَاهُ فَلَانًا - لِعَمِّ حَفْصَةَ مِنْ الرِّضَاعَةِ - الرِّضَاعَةُ تَحْرِمُ مَا حَرَّمَ الْوِلَادَةُ ،

**قوله** ( باب ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ وما نسب من البيوت اليهن ، وقول الله عز وجل ﴿ وَفِي قُرْآنٍ بَيِّنَاتٍ لَكُمْ ﴾ ) لا تدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا أن يؤذن لَكُمْ قال ابن المنير غرضه بهذه الترجمة أن يبين أن هذه النسبة تحقق دوام استحقاتهن للبيوت ما بقين ، لأن نفقتهن وسكنانهن من خصائص النبي ﷺ ، والسرفه حجبهن عليه . ثم ذكر فيه سبعة أحاديث : الأول حديث عائشة ، استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، ذكره مختصراً ، ثانيها حديثها « توفي في بيتي وفي نوبي » وفيه ذكر السواك مع عبد الرحمن ، وسيأتي الكلام عليهما مستوفى في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى . ثالثها حديث صفية بنت حيي أنها جاءت تزوره وهو معتكف ، والغرض منه قولها فيه « عند باب أم سلمة » وقد تقدم شرحه في الاعتكاف . رابعها حديث ابن عمر « ارتقيت فوق بيت حفصة » وقد تقدم شرحه في الطهارة . خامسها حديث عائشة كان يصلي العصر والشمس لم تخرج من حجرتها وقد تقدم شرحه في المواقيت . سادسها حديث عبد الله وهو ابن عمر « الفتنة ههنا » وسيأتي شرحه في الفن ، والغرض منه قوله « وأشار نحو مَسْكَنٍ عائشة » واعترض الاسماعيلي بأن ذكر المسكن لا يناسب ما قصد ، لأنه يستوى فيه المالك والمستعير وغيرهما . سابعها حديث عائشة « أنها سمعت صوت إنسان يستأذن في بيت حفصة » وقد تقدم بهذا الاسناد في الشهادات ، ويأتي شرحه في الرضاع . ( تنبيه ) : وقع في سياقه في الشهادات زيادة على سبيل الوهم في رواية أبي ذر ، وكذا في رواية الاصيلي عن شيخه ، وقد ضرب عليها في بعض نسخ أبي ذر والصواب حذفها ، ولفظ الزيادة « فقلت يا رسول الله أراه فلانا لعَمِّ حَفْصَةَ مِنْ الرِّضَاعَةِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ ، فَبُذِلَ الْقَدْرُ زَائِدًا وَالصَّوَابُ حَذْفًا ، حَذْفُهُ كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْمَشَارِقِ ، قَالَ الطَّيْبَرِيُّ : قِيلَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مَلِكًا مِنْ أَزْوَاجِهِ الْبَيْتِ الَّذِي هِيَ فِيهِ فَسَكَنَ بَعْدَهُ فَبَيْنَ ذَلِكَ التَّمْلِيكُ ، وَقِيلَ إِنَّمَا لَمْ يَنَازَعْنِ فِي مَسَاكِنَهُنَّ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ جَمَلَةِ مَوْتِنَهُنَّ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ اسْتَشْنَاهَا لَهُنَّ عَمَّا كَانَ يَبْدُو أَيَّامَ حَيَاتِهِ حَيْثُ قَالَ « مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي » قَالَ : وَهَذَا أَرْجَحُ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ وَرَثَتَهُنَّ لَمْ يَرِثْنَ مَنَازِلَهُنَّ ، وَلَوْ كَانَتِ الْبُيُوتُ مِلْكًا لَهُنَّ لَا تَقَلَّتْ إِلَى وَرَثَتِهِنَّ ، وَفِي تَرْكِ وَرَثَتِهِنَّ حَقُوقُهُمْ مِنْهَا دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ ، وَلِهَذَا زِيدَتْ بُيُوتُهُنَّ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ بَعْدَ مَوْتِنَ لِعُمُومِ نَفَقَةِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا فَعَلَ فِيمَا كَانَ يَصْرِفُ لَهُنَّ مِنَ النِّفَقَاتِ وَاقِعًا أَعْلَمَ . وَادَّعَى الْمُهَلَّبُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَبَسَ عَلَيْهِنَّ بُيُوتَهُنَّ ، ثُمَّ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ حَبَسَ دَارًا جَازَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ مِنْهَا فِي مَوْضِعٍ . وَتَقْبَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ بِمَنْعِ أَصْلِ الدَّعْوَى ، ثُمَّ عَلَى التَّنْزِيلِ لَا يُوَافِقُ ذَلِكَ مَذْهَبُهُ إِلَّا إِنْ صَرَحَ بِالِاسْتِثْنَاءِ ، وَمِنْ أَيْنَ لَهُ ذَلِكَ ؟

٥ - **باب** ما ذُكِرَ من درع النبي ﷺ وعصاهُ وسيفه وقد حو وخاتمهُ

وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك مما لم يُذكر قسمته

ومن شعره ونعله وآنيته مما تبرك أصحابه وغيرهم بعده وفاته

٣١٠٦ - **حديث** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عن مُثَمَّمة حدثنا أنس « أن أبا بكر رضي الله

عنه لما استخلف بعثه إلى البحرين ، وكتب له هذا الكتاب وختمه بخاتم النبي ﷺ ، وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر : محمد سطر ، ورسول سطر ، والله سطر »

٣١٠٧ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي حدثنا عيسى بن طهمان قال : أخرج

إلينا أنس بن نعلين جرداوين لما قبلا ، فحدثني ثابت البناني بمدة عن أنس أنها نعل النبي ﷺ »

[ الحديث ٣١٠٧ - طرفه في : ٥٨٥٧ و ٥٨٥٨ ]

٣١٠٨ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب حدثنا حميد بن هلال عن أبي بردة قال

« أخرجت إلينا عائشة رضي الله عنها كساء ملبداً وقالت : في هذا منزع روح النبي ﷺ . وزاد سليمان عن حميد عن أبي بردة قال : أخرجت إلينا عائشة إزاراً غليظاً مما يصنع باليمن ، وكساء من هذيل التي تدعونها الملبدة »

[ الحديث ٣١٠٨ طرفه في : ٥٨١٨ ]

٣١٠٩ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن عاصم عن ابن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه

« أن قدح النبي ﷺ انكسر فأتخذ مكان الشعب سيلة من فضة . قال عاصم : رأيت القدح وشربت فيه »

[ الحديث ٣١٠٩ - طرفه في : ٥٦٣٨ ]

٣١١٠ - **حديث** سعيد بن محمد الجرمي حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي أن الوليد بن كثير حدثه

عن محمد بن عمرو بن حنبله الديلمي حدثه أن ابن شهاب حدثه أن علي بن حسين حدثه « أنهم حين قدسوا المدينة من عند يزيد بن معاوية مقتل حسين بن علي رضي الله عنه عليه آية المسور بن حخرمة فقال له : هل لك إلى من حاجة تأمرني بها ؟ فقلت له : لا . فقال : فهل أنت مُعطى سيف رسول الله ﷺ فاني أخاف أن يغلبك القوم عليه ، وإيم الله لئن أعطيتنيهِ لا يخلص إليهم أبداً حتى تُبلغ نفسي . إن علي بن أبي طالب خطب ابنة أبي جهل على فاطمة عليها السلام ، فسمعت رسول الله ﷺ يخطب الناس في ذلك على منبره هذا



- وأنا يومئذ المحقلم - فقال : إن فاطمة منى ، وأنا أنحوف أن كفتن في دينها . ثم ذكر صهرأله من بنى عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه قال : حدثني فصدقتني ، ووعدني فوفى لي ، وإنني لست أحرّم حلالاً ولا أحل حراماً ، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله (ﷺ) وبنت عدو الله أبداً »

٣١١١ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن محمد بن سوقة عن مئزر عن ابن الحنفية قال « لو كان علي رضي الله عنه ذا كرا عثمان رضي الله عنه ذكره يوم جاءه ناس فشكوا سعة عثمان ، فقال لي علي : اذهب إلى عثمان فأخبره أنها صدقة رسول الله (ﷺ) ، فمر سعاك يعملوا بها . فأنبت بها فقال : أغنيها عنا . فأنبت بها علياً فأخبرته فقال : ضمتها حيث أخذتها »

[ الحديث ٣١١١ - طرفه في ٣١١٢ ]

٣١١٢ - وقال الحميدي حدثنا سفيان حدثنا محمد بن سوقة قال سمعت مئزر الثوري عن ابن الحنفية قال : أرسلني أبي ، أخذ هذا الكتاب فذهب به إلى عثمان ، فإن فيه أمر النبي (ﷺ) بالصدقة »

قوله ( باب ما ذكر من درع النبي (ﷺ) وعصاه وسيفه وقدره وخاتمه ، وما استعمل الخلفاء بعده من ذلك ) الغرض من هذه الترجمة تنبيه أن النبي (ﷺ) لم يورث ولا يبيع موجوده ، بل ترك يده من صار إليه للتبرك به ، ولو كانت ميراثاً لبيعت وقسمت ، ولهذا قال بعد ذلك « مما لم تذكر قسمته ، وقوله « مما تبرك أصحابه ، أي به ، وحذفه العلم به ، كذا للأصلي ، ولا بد من شيوخه و شرك ، بالشين من الشركة وهو ظاهر ، وفي رواية الكشميني « مما تبرك به أصحابه ، وهو يقوى رواية الأصيل . وأما قول المذهب : أنه إنما ترجم بذلك ليتأسي به ولادة الأمور في اتخاذ هذه الآلات ، ففيه نظر ، وما تقدم أولى وهو الالاق لدخوله في أبواب الخمس . ثم ذكر فيه أحاديث ليس فيها ما ترجم به إلا الخاتم والنعل والسيف ، وذكر فيه الكساء والازار ولم يصرح بهما في الترجمة ، فما ذكره في الترجمة ولم يخرج حديثه في الباب الدرع ، ولعله أراد أن يكتب فيها حديث عائشة « أنه (ﷺ) توفي ودرعه مرهونة ، فلم يتفق ذلك ، وقد سبق في البيوع والرهن . ومن ذلك العصا ولم يقع لها ذكر في الأحاديث التي أوردها ، ولعله أراد أن يكتب حديث ابن عباس « أنه (ﷺ) كان يستلم الركن بمحجن ، وقد مضى في الحج وسيأتي في حديث علي في تفسير سورة ( الليل إذا يغشى ) ذكر المخرصة وأنه (ﷺ) جعل ينسكت بها في الأرض ، وهي عصا يسكنكم الكبر يتسكن عليها ، وكان فضليه (ﷺ) من شوحط ، وكانت عند الخلفاء بعده حتى كسرها جبهاء الغفاري في زمن عثمان . ومن ذلك الشعر ، ولعله أراد أن يكتب فيه حديث أنس الماضي في الطمارة في قول ابن سيرين « عندنا شعر من شعر النبي (ﷺ) صار البنا من قبل أنس ، وأما قوله « وآنيته ، بعد ذكر القدر فن عطف العام على الخاص ، ولم يذكر في الباب من الآنية سوى القدر ، وفيه كفاية لأنه يدل على ما عده . وأما الأحاديث التي أوردها في الباب فالأول منها حديث أنس في الخاتم ، والغرض منه قوله فيه « أن أبا بكر ختم الكتاب بخاتم النبي (ﷺ) ، فانه مطابق لقوله في الترجمة « وما استعمل الخلفاء من ذلك ، وسيأتي في اللباس فيه من

الزيادة أنه كان في يد أبي بكر وفي يد عمر بعده وأنة سقط من يد عثمان ، وبأني شرحه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . الثاني حديث داته أخرج نعاين جرداوين ، بالجيم أى لاشعر عليهما ، وقيل خفتين . **قوله** ( لها ) في رواية الكشميني د لها ، ( قبالة ) بكسر القاف وتخفيف الموحدة . **قوله** ( لحدثني ثابت ) القائل هو عيسى بن سلمان راوى الحديث عن أنس ، وكأنه رأى الثعلبين مع أنس ولم يسمع منه نسبتهما ، لحدثه بذلك ثابت عن أنس ، وسيأتي شرحه في اللباس أيضا إن شاء الله تعالى . الثالث حديث عائشة : **قوله** ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى . **قوله** ( كساء ملبدا ) أى ثخن وسطه وصفق حتى صار يشبه اللبد ، ويقال المراد هنا المرقع . **قوله** ( وزاد سليمان ) هو ابن المغيرة ( بن حميد ) هو ابن هلال ، وصله مسلم عن شيبان بن فروخ عن سليمان بن المغيرة به ، وسيأتي بقية شرحه في كتاب اللباس أيضا . الرابع حديث أنس ، **قوله** ( عن أبي حمزة ) هو السكري ، **قوله** ( عن عاصم بن ابن سيرين ) كذا للأكثر ، ووقع في رواية أبي زيد المروزي بإسقاط ابن سيرين وهو خطأ ، وقد أخرجه البزار في مسنده عن البخاري بهذا الاسناد وقال لأنه لم يرواه عن عاصم هكذا إلا أبا حمزة ، وقال الدارقطني : خالفه شريك عن عاصم عن أنس لم يذكر ابن سيرين ، والجميع قول أبي حمزة ، قلت : قد رواه أبو عوانة عن عاصم ففصل بعضه عن أنس وبعضه عن ابن سيرين عن أنس ، وسيأتي بيانه في الأشربة ، ونبه على ذلك أبو على الجبائي وسيأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى ، **قوله** ( أن قدح النبي ﷺ انكسر فأتخذ ) في رواية أبي ذر بضم المثناة على البناء المفعول ، وفي رواية غيره بفتحها على البناء للفاعل والضمير للنبي ﷺ أو لأنس ، وجزم بعض الشراح بالثاني واحتج برواية بالفظ لجعل مكان الشعب سلسلة ، ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون لجعلت بضم الجيم على البناء المجحول فرجع إلى الاحتمال لابهام الجماعل . **قوله** ( قال عاصم ) هو الأحول الراوى ( رأيت القدح وشربت فيه ) . الخامس حديث المسور بن مخرمة في خطبة على بنت أبي جهل ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في السكاح ، والفرض منه ما دار بين المسور بن مخرمة وعلى بن الحسين في أمر سيف النبي ﷺ ، وأراد المسور بذلك صيانة سيف النبي ﷺ لئلا يأخذه من لا يعرف قدره . والذي يظهر أن المراد بالسيف المذكور ذو الفقار الذي تنفله يوم بدر ورأى فيه الرؤيا يوم أحد . وقال الكرماني : مناسبة ذكر المسور لقصة خطبة بنت أبي جهل عند طلبه للسيف من جهة أن رسول الله ﷺ كان يحترز عما يوجب وقوع التكدير بين الأقرباء ، أى فكذلك ينبغي أن تعطى السيف حتى لا يحصل بينك وبين أقربائك كدورة بسبه ، أو كما أن رسول الله ﷺ كان يراعى جانب بنى عمه العباسيين فانت أيضا راع جانب بنى عمك النوفليين لأن المسور نوفلي ، كذا قال ، والمسور زهرى لانوفلى ، قال : أو كما أن رسول الله ﷺ كان يحب رفاة طاهر فاعطاه عليها السلام فانا أيضا أحب رفاة طاهر لكونك ابن ابنها فأعطى السيف حتى أحفظه لك . قلت : وهذا الأخير هو المعتمد وما قبله ظاهر التكلف ، وما ذكر إشكالا يتعلق بذلك في كتاب المناقب إن شاء الله تعالى . السادس ، **قوله** ( عن محمد بن سوقة ) بضم المهملة وسكون الواو ثقة عابد مشهور ، وهو وشيخه منذر بن يعلى أبو يعلى الثوري كوفيان قربانان من صفار التابعين . **قوله** ( لو كان على ذاكر أعثمان ) زاد الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن قتبية د ذاكر أعثمان بسوء ، وروى ابن أبي شبة من وجه آخر عن محمد بن سوقة د حدثني منذر قال : كذا عند ابن الحنفية فقال بعض القوم من عثمان فقال : مه ، فقلنا له أكلن أبوك يسب عثمان ؟ فقال ماسبه ، ولو سبه يوما لسبه يوم جهنمه ، فذكره . **قوله** ( جاءه ناس فشدكوا

سعاة عثمان) لم أقف على تعيين الشاكي ولا المشكور . والسعاة جمع ساع وهو العامل الذي يسمى في استخراج الصدقة من تجب عليه ويحملها إلى الامام . قوله ( فقال لي علي : اذهب إلى عثمان فأخبره أنها صدقة رسول الله ﷺ ) أي أن الصحيفة التي أرسل بها إلى عثمان مكتوب فيها بيان مصارف الصدقات ، وقد بين في الرواية الثانية أنه قال له : خذ هذا الكتاب فان فيه أمر النبي ﷺ في الصدقة ، وفي رواية ابن أبي شبة : خذ كتاب السعاة فاذهب به إلى عثمان ، . قوله ( أغنها ) بهزة مفتوحة ومعجمة ساكنة وكسر النون أي اصرفها تقول : أغن وجهك عن أي اصرفه ، ومثله قوله ( لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ) أي يصده ويصرفه عن غيره ، ويقال قوله ( أغنها عنا ، بألف وصل من الثلاثي وهي كلمة معناها الترك والاعراض ، ومنه ( واستغنى الله ) أي تركهم الله لأن كل من استغنى عن شيء تركه تقول غنى فلان عن كذا فهو غان بوزن علم فهو عالم ، وفي رواية ابن أبي شبة : لا حاجة لنا فيه ، وقيل كان علم ذلك عند عثمان فاستغنى عن النظر في الصحيفة ، وقال الحميدي في الجمع : قال بعض الرواة عن ابن عيينة : لم يجد علي بدا حين كان عنده علم منه أن ينتهي إليه ، ونرى أن عثمان إنما رده لأن عنده علما من ذلك فاستغنى عنه ، ويستفاد من الحديث بذل النصيحة للأمرء وكشف أحوال من يقع منه الفساد من أتباعهم والامام التوقيف عن ذلك . ويحتمل أن يكون عثمان لم يثبت عنده ما طعن به على سعاته ، أو ثبت عنده وكان التدبير يقتضي تأخير الانكار ، أو كان الذي أنكره من المستحبات لا من الواجبات ولذلك عذره على ولم يذكره بسوء . قوله ( فأخبرته فقال : ضعها حيث أخذتها ) في رواية ابن أبي شبة : وضعه موضعه . . قوله ( وقال الحميدي الخ ) هو في كتاب النوادر ، له بهذا الاسناد ، والحميدي من شيوخ البخاري في الفقه والحديث كما تقدم في أول هذا الكتاب ، وأراد بروايته هذه بيان تصريح سفيان بالتحديث ، وكذا التصريح بإسحاق بن محمد بن سوفة من منذر ، ولم أقف في شيء من طرقه على تعيين ما كان في الصحيفة ، لكن أخرج الخطابي في غريب الحديث ، من طريق عطية عن ابن عمر قال : بعث علي إلى عثمان بصحيفة فيها : لا تأخذوا الصدقة من الرخعة ولا من النخعة ، قال الخطابي : النخعة بنون ومعجمة أولاد الغنم ، والرخعة برا . ومعجمة أيضا أولاد الابل انتهى . وسنده ضعيف لكنه مما يحتمل

## ٦ - باب الدليل على أن الحُسَّ النواصبِ رسولِ الله ﷺ والمساكينِ وإيثارِ النبي ﷺ أهل الصَّنة والأراملِ

حين سألته فاطمة وشكت إليه الطعن والرحى أن يُجِدِّمَهَا مِنَ السَّبْيِ ، فَوَكَّلَهَا إِلَى اللَّهِ

٣١١٣ - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْحَبِّرِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى أَخْبَرَنَا عَلَى أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ اشْتَكَتْ مَا تَأْتِي مِنَ الرَّحَى مَا تَطْعَمُهُ ، فَبَلَغَهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي بِسَبْيِ ، فَأَنْتَهُ نَسْأَلُهُ خَادِمًا فَلَمْ تَوَافِقْهُ ، فَذَكَرَتْ لِعَائِشَةَ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ عَائِشَةُ لَهُ ، فَأَتَانَا وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا فَذَهَبْنَا لِنَقُومَ فَقَالَ : عَلَى مَكَانِكَا ، حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمِي عَلَى صَدْرِي ، فَقَالَ أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتُمَنِي ؟ إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا فَسَكِّرَا اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، وَاحِدًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَسَبْعًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ

## لکما سألناه

[ الحديث ٣١٣ - أطرافه في : ٣٧٠٥ ، ٥٣٦١ ، ٥٣٦٢ ، ٦٣١٨ ]

**قوله** ( باب الدليل على أن الخس ) أي خمس الغنيمة ( لنواب رسول الله ﷺ والمساكين ) النوائب جمع نائبة وهو ما ينوب الإنسان من الأمر الحادث ( وإيثار النبي ﷺ أهل الصفة والأرامل حين سألته فاطمة وشكت إليه الطعن ) في رواية الكشميني « والمجاهدين » ( والرحى أن يخدمها من السبي ، فوكلم إلى الله تعالى ) .

سم ذكر حديث علي « أن فاطمة اشتكت ما تلقى من الرحى بما تطحن ، فبلغها أن النبي ﷺ أتى بسبي ، فأنته تسأله خادما ، فذكر الحديث وفيه « ألا أدلكم على خير مما سألتها ، فذكر الذكر عند النوم ، وسيأتي شرحه في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وليس فيه ذكر أهل الصفة ولا الأرامل ، وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض مارق الحديث كعادته ، وهو ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن علي في هذه القصة مطولا وفيه « والله لا أعطيك وأدع أهل الصفة تطوى بطونهم من الجريح لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكن أبيعهم وأنفق عليهم أثما منهم ، وفي حديث الفضل بن الحسن الضمري عن ضباعة أو أم الحكم بنت الزبير قالت « أصاب النبي ﷺ سبيا ، فذهبت أنا وأختي فاطمة نسأله ، فقال سبعة كما يتامى بدر » الحديث أخرجه أبو داود ، وتقديم من حديث ابن عمر في الهبة « أن النبي ﷺ أمر فاطمة أن ترسل الستر إلى أهل بيت بهم حاجة ، قال اسماعيل القاضي : هذا الحديث يدل على أن للإمام أن يقسم الخس حيث يرى ، لأن الأربعة الاخماس المستحقاق للغائبين ، والذي يختص بالإمام هو الخس ، وقد منع النبي ﷺ ابنته وأذن الناس عليه من أقربيه وصرفه إلى غيرهم ، وقال نحوه الطبري : لو كان سهم ذوى القربى قسما مفروضا لأخدم ابنه ولم يكن ليدع شيئا اختاره الله لها وامتن به على ذوى القربى ، وكذا قال الطحاوي وزاد : وإن أبا بكر وعمر أخذوا بذلك وقسما جميع الخس ولم يجعلوا لذوى القربى منه حقا مخصوصا به بل بحسب ما يرى الإمام ، وكذلك فعل علي . قلت : في الاستدلال بحديث علي هذا انظر ، لأنه يحتمل أن يكون ذلك من النبي ، وأما خمس الخس من الغنيمة فقد روى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال « قلت يا رسول الله إن رأيت أن توليني حقنا من هذا الخس ، الحديث ، وله من وجه آخر عنه « ولاني رسول الله ﷺ خمس الخس فوضعت مواضعه حياتها ، الحديث ، فيحتمل أن تكون قصة فاطمة وقعت قبل فرض الخس والله اعلم . وهو بعيد ، لأن قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ) الآية نزات في غزوة بدر ، وقد مضى قريبا أن الصحابة أخرجوا الخس من أول غنيمة غنموها من المشركين فيحتمل أن حصة خمس الخس - وهو حق ذوى القربى من الغنيمة المذكور - لم يبلغ قدر الرأس الذي طلبته فاطمة فكان حقا من ذلك يسيرا جدا ، يلزم منه أن لو أعطاها الرأس أترقى حق بقية المستحقين من ذكر . وقال المذهب : في هذا الحديث أن الإمام أن يؤثر بعض مستحق الخس على بعض ، ويعطى الأوكد فالأوكد . ويستفاد من الحديث حل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من التقليل والزهدي في الدنيا والقنوع بما أعد الله لأولياته الصابرين في الآخرة . قلت : وهذا كله بناء على ما يقتضيه ظاهر الترجمة ، وأما مع الاحتمال الذي ذكرته أخيرا فلا يمكن أن يؤخذ من ذكر الإيثار عدم وقوع الاشتراك في الشيء ، ففي ترك القسمة وإعطاء أحد المستحقين دون الآخر إيثار الآخذ على الممنوع ، فلا يلزم منه نفي الاستحقاق وسيأتي مزيد في هذه المسألة بعد ثمانية أبواب

٧ - **باب** قوله الله تعالى [ ٤١ الأنفال ] : ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةُ وَلَرَسُولٌ ﴾ يعنى للرسول قسم ذلك

وقال رسول الله ﷺ « إنما أنا قاسم وخازن ، والله يعطى »

٣١١٤ **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن سليمان ومنصور وقادة أنهم سمعوا سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال « ولِدَ لرجلٍ من الأنصار غلامٌ ، فأراد أن يُسميهُ محمداً - قال شعبةُ في حديث منصور : إن الأنصارى قال : حماته على عُنُقِي ، فأُتيتُ به النبي ﷺ . وفي حديث سليمان : ولِدَ له غلامٌ فأراد أن يُسميهُ محمداً - قال : سمُّوا باسمي ولا تَكُنُوا بكنيتي ، فأتى إنما جُعلتُ قاسماً أقسمُ بينكم . وقال حصين : بُعثتُ قاسماً أقسمُ بينكم . وقال عمرو : أخبرنا شعبة عن قتادة قال : سمعتُ سالمًا عن جابر : أراد أن يُسميه القاسم فقال النبي ﷺ : تسمُّوا باسمي ، ولا تَكُنُوا بكنيتي »

[ الحديث ٣١١٤ - أطرافه في : ٣١١٥ ، ٣٥٣٨ ، ٦٩٨٦ ، ٦١٨٧ ، ٦١٨٩ ، ٦١٩٦ ]

٣١١٥ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله الأنصارى قال « ولِدَ لرجلٍ من غلامٍ فسماه القاسم ، فقالت الأنصار : لا تَكُنْ كَيْكَ أبا القاسم ولا تُنْعِمْكَ عينا . فأتى النبي ﷺ فقال : يارسول الله ولِدَ لى غلامٌ فسميتهُ القاسم ، فقالت الأنصار : لا تَكُنْ كَيْكَ أبا القاسم ولا تُنْعِمْكَ عينا . فقال النبي ﷺ : أَحَسَنَتِ الأنصار ، فسمُّوا باسمي ولا تَكُنُوا بكنيتي ، فأتى أنا قاسم »

٣١١٦ - **حدثنا** حبان بن موسى أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية يقول : قال رسول الله ﷺ « مَنْ يُردِ اللهَ به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّينِ ، واللهُ للمُعْطَى وأنا القاسمُ ، ولا تزالُ هذه الأمةُ ظاهرينَ على مَنْ خالفهم حتى يَأْتِيَ أمرُ اللهِ وهم ظاهرون ،

٣١١٧ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** فليح **حدثنا** هلال عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ما أعطيتكم ولا أمتعكم ، إنما أنا قاسمٌ أصعُ حيثُ أَمَرْتُ »

٣١١٨ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** سعيد بن أبي أيوب قال **حدثني** أبو الأسود عن ابن أبي عياش - واسمه نمان - عن حوالة الأنصارية رضى الله عنها قالت « سمعتُ النبي ﷺ يقول : إن رجلاً يَخُونُ صَوْنَ في مالِ اللهِ بغيرِ حقٍّ ، فلمُهمُ النارُ يومَ القيامةِ »

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَةُ وَلَرَسُولٌ ﴾ ) يعنى وللرسول قسم ذلك ( هذا اختيار منه لأحد الأقوال في تفسير هذه الآية ، والاكثر على أن اللام في قوله « الرسول » للملك ، وأن للرسول خمس الخس من الغنمية

سواء حضر القتال أو لم يحضر ، وهل كان يملكه أو لا ؟ وجهان للشافعية ، ومال البخارى إلى الثانى واستدل له . قال اسماعيل القاضي : لاحجة لمن ادعى أن الخمس يملكه النبي ﷺ بقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة والرسول ) لانه تعالى قال ( يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول ) وانفقوا على أنه قبل فرض الخمس كان يعطى الغنيمة للغنائمين بحسب ما يؤدى إليه اجتهاده ، فلما فرض الخمس تبين للغنائمين أربعة أنحاس الغنيمة لا يشاركون فيها أحد . وإنما خص النبي ﷺ بنسبة الخمس إليه إشارة إلى أنه ليس للغنائمين فيه حق بل هو موقوف إلى رأيه ، وكذلك إلى الإمام بعده ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في الباب الأول وأجمعوا على أن اللام في قوله تعالى ( لله ) للتبكر إلا ما جاء عن أبي العالية فإنه قال : تقسم الغنيمة خمسة أسهم ثم السهم الأول يقسم قسمين قسم لله وهو للفقراء وقسم الرسول له ، وأما من بعده فيضعه الإمام حيث يراه . **قوله** ( وقال رسول الله ﷺ : إنما أنا قاسم وخازن ، والله يعطى ) لم يقع هذا اللفظ في سياق واحد ، وإنما هو مأخوذ من حديثين : أما حديث « إنما أنا قاسم ، فهو ظرف من حديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وتقدم في العلم من حديث معاوية بلفظ « وإنما أنا قاسم والله يعطى » في أثناء حديث . وأما حديث « إنما أنا خازن والله يعطى » فهو طرف من حديث معاوية المذكور ، ويأتى موصولا في الاعتصام بهذا اللفظ . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث جابر ذكره من حرق ، **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعشى ، وبين البخارى الاختلاف على شعبة : هل أراد الانصارى أن يسمى ابنه محمدا أو القاسم ، وأشار إلى ترجيح أنه أراد أن يسميه القاسم برواية سفيان - وهو الثوري - له عن الأعشى فسماه القاسم ، ويرجح أنه أيضا من حيث المعنى لأنه لم يقع الانكار من الانصار عليه لإحيت لازم من تسمية ولده بالقاسم أن يصير يكنى أبا القاسم ، وسيأتى البحث في هذه المسألة في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال شعبة في حديث منصور إن الانصارى قال : حملته على عنق ) هذا يقتضى أن يكون الحديث من رواية جابر عن الانصارى ، بخلاف رواية غيره فإنها من سند جابر . **قوله** ( وقال حصين بمثل قاسما أقسم بينكم ) هو من رواية شعبة عن حصين أيضا كما سيأتى في الأدب . **قوله** ( وقال عمرو ) هو ابن مرزوق وهو من شيوخ البخارى ، وطريقه هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج ، وكأن شعبة كان تارة يحدث به عن بعض مشايخه دون بعض وتارة يجمعهم ويفصل ألقابهم . وقوله « لا تكتنوا » وقع في رواية الكشميهنى « ولا تكتنوا » بفتح الكاف وتشديد النون ، وقوله في رواية سفيان عن الأعشى « لا تكتنوا » ولا تكتنوا عينا ، وقع في رواية الكشميهنى بالجرم فهما في الموضوعين ، ومعنى قوله « لا تكتنوا عينا » لا تكتنوا ولا تكتنوا عينا ، كذلك ، وسيأتى في الأدب من الزيادة من وجه آخر عن جابر « أن النبي ﷺ قال لانصارى : سم ابنك عبد الرحمن » . الثانى حديث معاوية ، وهو يشتغل على ثلاثة أحكام « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » وقد تقدم شرح صدره في كتاب العلم ، ويأتى شرح الأخير منه في الاعتصام ، والغرض منه قوله « والله المعطى وأنا القاسم » وهذا مطابق لاحاديث الباب . الحديث الثالث حديث أبي هريرة ، **قوله** ( ما أعطيتكم ولا أمنعكم ) في رواية أحمد عن شريح بن النعمان عن فليح في أوله « والله المعطى » وأمنع لا أتصرف فيكم بعطية ولا منع برأى ، وقوله « إنما أنا القاسم أضع حيث أمرت بماى لا أعطى أحدا ولا أمنع أحدا إلا بأمر الله » وقد أخرجه أبو داود من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « إن أنا إلا خازن » في الرابع **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو أبو عبد الرحمن المقرئ . **قوله** ( حدثنا سعيد ) زاد المستمل « ابن أبي أيوب »

وأبو الأسود هو التوفلي الذي يقال له يقيم عروة ، والنعمان بن أبي عياش بالتحانية والمعجمة أنصاري ، وهو ذرق ، وبذلك وصفه الدورقي ، واسم أبي عياش عبيد ، وقيل زيد بن معاوية بن الصامت . قوله ( عن خولة الانصارية ) في روايه الاسماعيل بنت ثامر الانصارية ، وزاد في أوله ( الدنيا خضرة حلوة ، وإن رجلا ، وأخرجه الترمذي من طريق سعيد المقبري عن أبي الوليد سمعت خولة بنت قيس وكانت تحت حمزة بن عبد المطالب سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن هذا المال خضرة حلوة ، من أصابه بحقه بورك له فيه . ورب متخوض فيما شاء نفسه من مال الله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وأبو الوليد اسمه عبيد . قلت : فرق غير واحد بين خولة بنت ثامر وبين خولة بنت قيس ، وقيل إن قيس بن قهم بالقاف لقبه ثامر وبذلك جزم على بن المديني ، فعلى هذا فهي واحدة ، وقوله ( خضرة ، أي مشتهة ، والنفوس تميل إلى ذلك . وقوله ( من مال الله ، ويحتمل ما هو أعم من ذلك . وقوله ( خضرة ، أي مشتهة ، والنفوس تميل إلى ذلك . وقوله ( من مال الله ، مطهر أقيم مقام المضمر إشعارا بأنه لا ينبغي التخوض في مال الله ورسوله والتصرف فيه بمجرد التشهي ، وقوله ( ليس له يوم القيامة إلا النار ، حكم مرتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله ، ففيه إشعار بالغلبة . قوله ( يتخوضون ) بالمجمعين ( في مال الله بغير حق ) أي يتصرفون في مال المسلمين بالباطل ، وهو أعم من أن يكون بالقسمة وبغيرها ، وبذلك تناسب الترجمة . ( تنبيه ) : قال الكرماني مناسبة حديث خولة للفرجة خفية ، ويمكن أن تؤخذ من قوله ( يتخوضون في مال الله بغير حق ، أي بغير قسمة حق ، واللفظ وإن كان عاما لكن خصصناه بالقسمة لتفهم منه الترجمة . قلت : ولا تحتاج إلى قيد الاعتذار لأن قوله ( بغير ، يدخل في عموم الصورة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال النبي والغنيمة بحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة ، وكان المصنف أراد بإرادته تخويف من يخالف ذلك . ويستفاد من هذه الأحاديث أن بين الاسم والمسمى به مناسبة ، لكن لا يلزم اطراد ذلك ، وأن من أخذ من الغنائم شيئا بغير قسم الامام كان عاصيا . وفيه ردع الولاة أن يأخذوا من المال شيئا بغير حقه أو يمتنعوه من أهله

٨ - باب قول النبي ﷺ « أَلَيْسَ لَكُمْ الْغَنَائِمُ » . وقال الله عز وجل [ ٢٠ الفتح ] :

( وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَنَاسِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا ) الآية . وهي للعامة حتى يُبَيِّتَهُ اِرْسُولُ اللَّهِ ﷺ

٣١١٩ - **حديثنا** مسدّد حدثنا خالد بن عاصم عن عاصم عن روة البارقي رضي الله عنه عن النبي ﷺ

قال : « الخيل معقود في نواصيها الخير والأجر والمغنم إلى يوم القيامة » ،

٣١٢٠ - **حديثنا** أبو البان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيسر فلا قيسر بعده . والذي نفسى بيده لتتفقن كنوزها في سبيل الله »

٣١٢١ - **حديثنا** إسحاق سمع جبراً عن عبد الملك عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول

الله ﷻ « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده لنتفقن كنوزهما في سبيل الله »

[ الحديث ٣١٢١ - طرفاه في : ٣٦١٩ ، ٦٦٢٩ ]

٣١٢٢ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا سَيَّارٌ **حدثنا** يزيدُ الفقيرُ **حدثنا** جابرُ بن عبد الله رضي الله عنها قال : قال رسولُ الله ﷺ « أحلت لي الغنائم »

٣١٢٣ - **حدثنا** إسماعيلُ قال **حدثني** مالكٌ عن أبي الزنادِ عن الأعرجِ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال « تسكفَلُ اللهُ لمن جاهدَ في سبيله لا يخرجهُ إلا الجهادُ في سبيله ، وتصدقُ كلماته ، بأن يُدخلَه الجنةَ ، أو يرجعهُ إلى مكانه الذي خرَجَ منه مع ما نالَ من أجرٍ أو غنيمة »

٣١٢٤ - **حدثنا** محمد بن القلاء **حدثنا** ابنُ المبارك عن معمرٍ عن همام بن منبّه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « غَرَانِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ قَوْمُهُ : لَا يَنْبَغِي رَجُلٌ مَلِكٌ بَضَعَ أَمْرًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ بِهَا وَثَلًا بَيْنَ بَيْتَيْهِ ، وَلَا أَحَدٌ بَنَى بُيُوتًا وَلَمْ يَرْفَعْ مَقُوفَهَا ، وَلَا آخَرُ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا . فَغَزَا . فَذَنَّا مِنَ الْقَرِيَةِ صَلَاةَ الْعَصْرِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ : إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ ، اللَّهُمَّ احْبِسْهَا عَلَيْنَا ، فَحَبَسَتْ حَتَّى فَنَجَّ اللَّهُ عَلَيْهِمُ ، فَجَمَعَ الْغَنَائِمَ ، فَجَاءَتْ - يَعْنِي النَّارَ - إِنَّمَا كَلَّمَا فَلَمْ تَقْطَعْهَا ، فَقَالَ : إِنَّ فِيكُمْ غُلُولًا ، فَلْيُبَايِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ ، فَلْيُبَايِعْنِي قَبَائِلَكُمْ ، فَلَزِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ بِيَدِهِ ، فَقَالَ : فِيكُمْ الْغُلُولُ . فَجَاءُوا بِرَأْسِ بَقَرَةٍ مِنَ الذَّهَبِ فَوَضَعُوهَا ، فَجَاءَتْ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا . ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْغَنَائِمَ ، رَأَى صَدْرُنَا وَعَجَزْنَا فَأَحْلَمْنَا لَنَا »

[ الحديث ٣١٢٤ - طرفه في : ٥١٥٧ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ أحلت لكم الغنائم ) كذا للجميع ، ووقع عند ابن التين « أحلت لي ، وهو أشبه ، لأنه ذكر بهذا اللفظ في هذا الباب ، وهذا الثاني طرف من حديث جابر الماضي في التيمم ، وقد تقدم بيان ما كان من قبلنا يصنع في الغنيمة . **قوله** ( وقال الله عز وجل ( وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها ) الآية ) هذه الآية نزات في أهل الحديبية بالافتاق ، ولما صرفوا من الحديبية فتحوا خيبر كما سيأتي في مكانه . **قوله** ( فهي للعامة ) أي الغنيمة لعموم المسلمين من قاتل . **قوله** ( حتى يبينه الرسول ) أي حتى يبين الرسول من يستحق ذلك من لا يستحقه ، وقد وقع بيان ذلك بقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله خمسُه ) الآية ، ثم ذكر فيه ستة أحاديث : أحدها حديث عروة البارقي في الخيل ، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد ، والغرض منه قوله في آخره « الاجر والمغنم » . ثانيها حديث أبي هريرة « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وسيأتي الكلام عليه في علامات



النبوة ، والغرض منه قوله : لتنفقن كنوزهما في سبيل الله ، وقد أنفقت كنوزهما في المغام . ثالثها حديث جابر ابن سمرة مثله ، وإسحق هو ابن راهويه وجابر هو ابن عبد الحميد وعبد الملك هو ابن عمير . وذكر أبو علي الجبائي أنه لم ير إسحق هذا منسوبا لاحد من الرواة ، لكن وجدناه بعده في مسند إسحق بهذا السياق ، فغلب على الظن أنه المراد . رابعها حديث جابر بن عبد الله ذكره مختصرا بلفظ : أحلت لي الغنائم ، وقد تقدم شرحه مستوفي في التيسيم . خامسها حديث أبي هريرة : تكفل الله لمن جاهد في سبيله ، وقد تقدم شرحه في أوائل الجهاد ، والغرض منه قوله في آخره : من أجر أو غنيمة . سادسها حديثه في قصة النبي الذي غزا القرية ، **قوله** ( عن ابن المبارك ) كذا في جميع الروايات ، لكن قال أبو نعيم في المستخرج : أخرجه البخاري عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك أو غيره ، وهذا الشك إنما هو من أبي نعيم ، فقد أخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن محمد بن العلاء عن ابن المبارك وحده به . **قوله** ( غزا نبي من الانبياء ) أي أراد أن يفزو ، وهذا النبي هو يوشع بن نون كما رواه الحاكم من طريق كعب الاحبار وبين تسمية القرية كما سيأتي ، وقد ورد أصله من طريق مرفوعة صحيحة أخرجه أحمد من طريق هشام عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ان الشمس لم تحبس لبشر إلا ليوشع بن نون ليألي سار إلى بيت المقدس ، وأغرب ابن بطال فقال في : باب استئذان الرجل الامام : في هذا المعنى حديث لداود عليه الصلاة والسلام أنه قال في غزوة خرج اليها : لا يتبعني من ملك يضع امرأة ولم يبين بها ، أو بني دارا ولم يسكنها ، ولم أقف على ما ذكره مسندا ، لكن أخرجه الخطيب في : ذم النجوم ، له من طريق أبي حذيفة والبخاري في : المبتدا ، له باسناد له عن علي قال : سألت قوم يوشع منه أن يطلعهم على بدء الخلق وآجالهم ، فأراه ذلك في ماء من غمامة أمطرها الله عليهم ، فكان أحدهم يعلم متى يموت ، فبقوا على ذلك إلى أن قاتلهم داود على الكفر ، فأخرجوا إلى داود من لم يحضر أجله فكان يقتل من أصحاب داود ولا يقتل منهم ، فشكى إلى الله ودعاه فحبست عليهم الشمس فزيد في النهار فاختلطت الزيادة بالليل والنهار ، فاختلط عليهم حسابهم . قلت : واسناده ضعيف جدا ، وحديث أبي هريرة المشار اليه عند أحمد أولى ، فان رجال اسناده محتج بهم في الصحيح ، فالعتمد أنها لم تحبس إلا ليوشع ، ولا يعارضه ما ذكره ابن إسحق في : المبتدا ، من طريق يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه : ان الله لما أمر موسى بالمسير بنى اسرائيل أمره أن يحمل تابوت يوسف فلم يدل عليه حتى كاد الفجر أن يطلع ، وكان وعد بنى اسرائيل أن يسير بهم إذا طلع الفجر ، فدعا ربه أن يؤخر الطلوع حتى فرغ من أمر يوسف ففعل ، لان الحصر إنما وقع في حق يوشع بطلوع الشمس فلا ينبغي أن يحبس طلوع الفجر غيره ، وقد اشتهر حبس الشمس ليوشع حتى قال أبو تمام في قصيدة :

فوالله لا أدرى أحلام نائم أملت بنا أم كان في الركب يوشع

ولا يعارضه أيضا ما ذكره يونس بن بكير في زيادته في مغازي ابن إسحق : ان النبي ﷺ لما أخبر قريشا صديحة الاسراء أنه رأى العير التي لهم وأنها تقدم مع شروق الشمس ، فدعا الله فحبست الشمس حتى دخلت العير ، وهذا منقطع ، لكن وقع في : الأوسط للطبراني ، من حديث جابر : ان النبي ﷺ أمر الشمس فتأخرت ساعة من نهار ، واسناده حسن ، ووجه الجمع أن الحصر محمول على ما مضى للانبياء قبل نبينا ﷺ فلم تحبس الشمس إلا ليوشع ، وليس فيه نفي أنها تحبس بهد ذلك لنبينا ﷺ . وروى الطحاوي والطبراني في : الكبير والحاكم والبيهقي في : الدلائل .

عن أسماء بنت عميس أنه عليه السلام دعا لما نام على ركة على ففاته صلاة العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت ، وهذا أبلغ في المعجزة وقد أخطأ ابن الجوزي بإيراده له في «الموضوعات» ، وكذا ابن تيمية في «كتاب الرد على الروافض» ، في زعم وضعه والله أعلم . وأما ما حكى عياض أن الشمس ردت للنبي عليه السلام يوم الخندق لما شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى العصر - كذا قال وعزاه للطحاوي ، والذي رأيت في «مشكل الآثار للطحاوي» ، ما قدمت ذكره من حديث أسماء - فإن ثبت ما قال فهذه قصة ثالثة والله أعلم . وجاء أيضا أنها حبست لموسى لما حمل تابوت يوسف كما تقدم قريبا . وجاء أيضا أنها حبست لسليمان بن داود عليهما السلام وهو فيما ذكره الثعلبي ثم البغوي عن ابن عباس قال «قال لي علي : ما بلغك في قول الله تعالى حكاية عن سليمان عليه الصلاة والسلام ﴿ردوها علي﴾ ؟ فقلت : قال لي كعب : كانت أربعة عشر فرسا عرضها ، فماتت الشمس قبل أن يصلي العصر ، فأمر بردها فضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها ، فسلبه الله ملكه أربعة عشر يوما لأنه ظلم الخيل بقتلها ، فقال علي : كذب كعب ، وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فتشاغل بعرض الخيل حتى غابت الشمس فقال للبلاتكة الموكلين بالشمس باذن الله لهم : ردوها علي ، فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها ، وإن أنبياء الله لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم . قلت : أورد هذا الأثر جماعة ساكتين عليه جازمين بقولهم «قال ابن عباس قلت لعلي ، وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره» ، والثابت عن جمهور أهل العلم بالتفسير من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير المؤنث في قوله ﴿ردوها﴾ للخيل والله أعلم . **قوله** (بضع امرأة) بضم الموحدة وسكون المعجمة البضع يطلق على الفرج والتزويج والجماع ، والمعاني الثلاثة لاتفقة هنا ، ويطلق أيضا على المهر وعلى الطلاق ، وقال الجوهري : قال ابن السكيت البضع النكاح يقال ملك فلان بضع فلانة . **قوله** (ولما بين بها) أي ولم يدخل عليها لكن التعبير بلما يشهر بتوقع ذلك قاله الونشري في قوله تعالى ﴿ولما يدخل الإيمان في قلوبكم﴾ ووقع في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عند النسائي وأبي عوانة وابن حبان ولا ينبغي لرجل بني دارا ولم يسكنها أو تزوج امرأة ولم يدخل بها ، وفي التقييد بعدم الدخول ما يفهم أن الأمر بعد الدخول بخلاف ذلك فلا يخفى فرق بين الأمرين ، وإن كان بعد الدخول ربما استمر نعلق القلب ، لكن ليس هو كما قبل الدخول غالبا . **قوله** (ولم يرفع سقوفها) في صحيح مسلم ومسنند أحمد ولما يرفع سقوفها ، وهو بضم الفاف والغاء لتوافق هذه الرواية ، وهم من ضبط بالاسكان وتكلف في توجيه الضمير المؤنث للسقف . **قوله** (أو خلفات) بفتح المعجمة وكسر اللام بعدها فاء خفيفة جمع خلفه وهي الحامل من النوق ، وقد يطلق على غير النوق ، وأو ، في قوله غنما أو خلفات للتنويع ويكون قد حذف وصف الغنم بالحل لدلالة الثاني عليه ، أو هو على إطلاقه لأن الغنم يقل صبرها فيخشى عليها الضياع بخلاف النوق فلا يخشى عليها إلا مع الحل ، ويحتمل أن يكون قوله «أو» للشك أي هل قال غنما بغير صفة أو خلفات أي بصفة أنها حوامل ، كذا قال بعض الشراح ، والمعتمد أنها للتنويع ، فقد وقع في رواية أبي يعلى عن محمد بن العلاء «ولا رجل له غنم أو بقر أو خلفات» . **قوله** (وهو ينتظر ولادها) بكسر الواو وهو مصدر ولد ولادا وولادة . **قوله** (فقا) أي بمن تبعه من لم يتصف بتلك الصفة . **قوله** (فدنا من القرية) هي أريحا بفتح الهززة وكسر الراء بعدها تحتمانية ساكنة ومهملة مع القصر ، سماها الحاكم في روايته عن كعب ، وفي رواية مسلم «فأدنى للقرية» أي قرب جيوشه لها . **قوله** (فقال للشمس أنك مأمورة) في رواية سعيد بن المسيب «فلقي العدو عند غيبوبة الشمس» ، وبين الحاكم في روايته عن

كعب سبب ذلك فإنه قال : « انه وصل الى القرية وقت عصر يوم الجمعة ، فكادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل » وبهذا يتبين معنى قوله : « وأنا مأمور » ، والفرق بين المأمورين أن أمر الجهادات أمر تسخير وأمر العقلاء أمر تكليف ، وخطابه للشمس يحتمل أن يكون على حقيقة وأن الله تعالى خلق فيها تمييزا وإدراكا كما سيأتى البحث فيه في الفتن في سجودها تحت العرش واستئذانها من أن تطلع ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل استحضاره في النفس لما تقرر أنه لا يمكن تحولها عن عاداتها إلا بمضيق العادة ، وهو نحو قول الشاعر « شكى إلى جلى طول السرى » ومن ثم قال « اللهم احبسها » ، ويؤيد الاحتمال الثاني أن في رواية سعيد بن المسيب فقال « اللهم إنها مأمورة وإنى مأمور فأحبسها على حتى تقضى بيني وبينهم » ، فحبسها الله عليه . **قوله** ( اللهم احبسها علينا ) في رواية أحمد « اللهم احبسها على شيئا » وهو منصوب نصب المصدر ، أى قدر ما تنقضى حاجتنا من فتح البلد ، قال عياض : « يختلف في حبس الشمس هنا ، فقيل ردت على أدراسها ، وقيل وقفت ، وقيل بطئت حركتها ، وكل ذلك محتمل والثالث أرجح عند ابن بطل وغيره . ووقع في ترجمة هارون بن يوسف الرمادى أن ذلك كان في رابع عشرى حزيران وحينئذ يكون النهار في غاية الطول : **قوله** ( حبست حتى فتح الله عليه ) في رواية أبى يعلى « فواقع القوم فظفر » . **قوله** ( لجمع الغنائم فجاءت بمعنى النار ) في رواية عبد الرزاق عند أحمد ومسلم « لجمعوا ما غنموا فأقبلت النار » ، زاد في رواية سعيد بن المسيب « وكانوا إذا غنموا غنيمة بعث الله عليها النار فأتا كلها » . **قوله** ( فلم تطعمها ) أى لم تذق لها طعاما ، وهو بطريق المبالغة . **قوله** ( فقال إن فيكم غلولا ) هو السرقة من الغنيمة كما تقدم . **قوله** ( فليبايعنى من كل قبيلة رجل فلزقت فيه حذف يظهر من سياق الكلام أى فبايعوه فلزقت . **قوله** ( فلزقت يد رجلين أو ثلاثة ) في رواية أبى يعلى « فلزقت يد رجل أو رجلين » ، وفي رواية سعيد بن المسيب « رجلان » ، بالجزم ، قال ابن المنير جعل الله علامة الغلول الزاق يد الغال ، وفيه تنبيه على أنها يد عليها حق يطلب أن يتخلص منه ، أو أنها يد يذبحى أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدى الحق الى الامام ، وهو من جنس شهادة اليد على صاحبها يوم القيامة . **قوله** ( فيكم الغلول ) زاد في رواية سعيد بن المسيب « فقال أجل غلنا » . **قوله** ( لجأوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب فوضعوها ، فجاءت النار فأكلتها ثم أحل الله لنا الغنائم ) في رواية النسائي « فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : ان الله أطعمنا الغنائم رحمة ورحمناها وتخفيفا خففه عنا » . **قوله** ( رأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا ) في رواية سعيد بن المسيب « لما رأى من ضعفنا » ، وفيه إشعار بأن إظهار العجز بين يدي الله تعالى يستوجب ثبوت الفضل ، وفيه اختصاص هذه الأمة بحل الغنيمة وكان ابتداء ذلك من غزوة بدر . وفيها نزل قوله تعالى ﴿ فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا » ، فأحل الله لهم الغنيمة ، وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس ، وقد قدمت في أوائل فرض الخس أن أول غنيمة خست غنيمة السرية التي خرج فيها عبد الله بن جحش ، وذلك قبل بدر بشهرين ، ويمكن الجمع بما ذكر ابن سعد أنه ﷺ أخر غنيمة تلك السرية حتى رجوع من بدر فقسمها مع غنائم بدر . قال المهلب : في هذا الحديث أن فتن الدنيا تدعو النفس الى الملح ومحبة البقاء ، لأن من ملك بضع امرأة ولم يدخل بها أو دخل بها وكان على قرب من ذلك فإن قلبه متعلق بالرجوع اليها ويجد الشيطان السبيل إلى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة ، وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا ، وهو كما قال ، لكن تقدم ما يعكس على إلحافه بما بعد الدخول وإن لم يطل بما قبله ، ويدل على التعميم في الأمور الدنيوية ما وقع في رواية سعيد بن المسيب من الزيادة « وأوله حاجة في الرجوع » ، وفيه أن الأمور المهمة لا ينبغي أن تفوض

إلا لحازم فارغ البال لها ، لأن من له تعلق ربما ضعفت عزيمته وقلت رغبته في الطاعة ، والقلب إذا تفرق ضعف لصل الجوارح وإذا اجتمع قوى . وفيه أن من مضى كانوا يغزون ويأخذون أموال أعدائهم وأسلامهم ، لكن لا يتصرفون فيها بل يجمعونها ، وعلامة قبول غزوم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها ، وعلامة عدم قبوله أن لا تنزل . ومن أسباب عدم القبول أن يقع فيهم الغلول ، وقد من الله على هذه الأمة ورحمها لشرف نبيها عنده فأحل لهم الغنيمة ، وستر عليهم الغلول ، فطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول ، فله الحمد على نعمه ترى . ودخل في عموم أكل النار الغنيمة والسبي ، وفيه بعد لأن مقتضاه إهلاك الذرية ومن لم يقايل من النساء ، ويمكن أن يستثنوا من ذلك ، ويلزم استثنائهم من تحريم الغنائم عليهم ، ويؤيده أنهم كانت لهم عبيد وإماء فلو لم يحز لهم السبي لما كان لهم إلقاء . ويشكل على المحصر أنه كان السارق يسترق كما في قصة يوسف ، ولم أر من صرح بذلك . وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفهاها . وفيه أن أحكام الأنبياء قد تكون بحسب الأمر الباطن كما في هذه القصة ، وقد تكون بحسب الأمر الظاهر كما في حديث « إنكم تختصمون إلي » الحديث ، واستدل به ابن بطال على جواز إحراق أموال المشركين ، وتعقب بأن ذلك كان في تلك الشريعة وقد نسخ بحل الغنائم لهذه الأمة ، وأجيب عنه بأنه لا يخفى عليه ذلك واسكنه استنبط من إحراق الغنيمة بأكل النار جواز إحراق أموال الكفار إذا لم يوجد السبيل إلى أخذها غنيمة ، وهو ظاهر لأن هذا القدر لم يرد التصريح بنسخه فهو محتمل على أن شرع من قبلنا شرع لما لم يرد ناسخه . واستدل به أيضا على أن قتال آخر النهار أفضل من أوله ، وفيه نظر لأن ذلك في هذه القصة إنما وقع اتفاقا كما تقدم ، نعم في قصة النعمان بن مقرن مع المخيرة بن شمعة في قتال الفرس التصريح باستحباب القتال حين تزول الشمس وتهب الرياح ، فلا استدلال به بغنى عن هذا

#### ٩ - باب . الغنيمة لمن شهد الواقعة

٣١٢٥ - حديث صدقة أخبرنا عبد الرحمن بن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال عمر رضي الله

عنه « لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي ﷺ خير »

قوله ( باب ) بالتثنية . ( الغنيمة لمن شهد الواقعة ) هذا لفظ أثر أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طارق ابن شهاب ، وإن عمر كتب إلى عمار أن الغنيمة لمن شهد الواقعة ، ذكره في قصة . قوله ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل وقد تقدم هذا الحديث سنداً ومتناً في المزارعة ، ووجه أخذه من الترجمة أن عمر في هذا الحديث أيضا قد صرح بما دل عليه هذا الأثر إلا أنه عارض عنده حسن النظر لآخر المسلمين فيما يتعلق بالأرض خاصة فوقفها على المسلمين وضرب عليها الخراج الذي يجمع مصالحهم ، وتأول قوله تعالى ﴿ والذين جاءوا من بعدهم ﴾ الآية ، وروى أبو عبيد في « كتاب الأموال » من طريق ابن إسحق عن حارثة بن مضرب عن عمر ، أنه أراد أن يقسم السواد ، فساور في ذلك ، فقال له علي : دعهم يكونوا مادة للمسلمين ، فركبهم ، ومن طريق عبد الله بن أبي قيس « أن عمر أراد قسمة الأرض ، فقال له معاذ : إن قسمة ما صار الربيع العظيم في أيدي القوم يتبدرون فيصير إلى الرجل الواحد أو المرأة ، ويأتى القوم يسدون من الاسلام مسدا فلا يجدون شيئا فانظر أمرا يسع أولهم وآخرهم ، فاقضى رأى عمر تأخير قسم الأرض ، وضرب الخراج عليها للغانمين ولم يحمى بعدهم ، فبقى ماعدا ذلك على اختصاصي الغانمين

به وبه قال الجمهور ، وذهب أبو حنيفة إلى أن الجيش إذا فصلوا من دار الاسلام مددا لجيش آخر فوافوهم بعد الفتح أنهم يشتركون معهم في الغنيمة ، واحتج بما قسم عليه للاشعريين لما قدموا مع جعفر من خيبر ، وبما قسم النبي ﷺ لمن لم يحضر الواقعة كعثمان في بدر ونحو ذلك ، فاما قصة الاشعريين فسيأتي سياقها في غزوة خيبر ، والجواب عنها سيأتي بعد أبواب ، واما الجواب عن مثل قصة عثمان فأجاب الجمهور عنها بأجوبة : أحدها أن ذلك خاص به لا بمن كان مثله ، ثانيها أن ذلك حيث كانت الغنيمة كلها للنبي ﷺ عند نزول (يسألونك عن الانمال) ثم تولت بعد ذلك (واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول) فصارت أربعة أخماس الغنيمة للغانمين . ثالثها على تقدير أن يكون ذلك بعد فرض الخمس فهو محمول على أنه إعطاء من الخمس ، وإلى ذلك جرح المصنف كما سيأتي . رابعها التفرقة بين من كان في حاجة تتعلق بمنفعة الجيش أو باذن الامام فيقسم له بخلاف غيره ، وهذا مشهور مذهب مالك . وقال ابن بطال : لم يقسم النبي ﷺ في غير من شهد الواقعة إلا في خيبر ، فهي مستثناة من ذلك فلا يجعل أصلا يقاس عليه . فانه قسم لأصحاب السفينة لشدة حاجتهم ، ولذلك أعطى الانصار عوض ما كانوا أعطوا المهاجرين أول ما قدموا عليهم . قال الطحاوي : ويحتمل أن يكون عليه استطاب أنفس أهل الغنيمة بما أعطى الاشعريين وغيرهم ، وهذا كله في الغنيمة المنقولة ، وقد تقدم في المزارعة بيان الاختلاف في الارض التي يملكها المسلمون عنوة ، قال ابن المنذر : ذهب الشافعي إلى أن عمر استطاب أنفس الغانمين الذين افتتحوا أرض السواد ، وأن الحكم في أرض عنوة أن تقسم كما قسم النبي ﷺ خيبر ، وتعتب بأنه مخالف لتعليل عمر بقوله (لولا آخر المسلمين) ، لكن يمكن أن يقال : معناه لولا آخر المسلمين ما استطبت أنفس الغانمين ، وأما قول عمر (كما قسم رسول الله ﷺ خيبر) فانه يريد بعض خيبر لا جميعها ، قاله الطحاوي . وأشار إلى ما روى عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار (أن النبي ﷺ لما قسم خيبر عزل نصفها لنوابه وما ينزل به ، وقسم النصف الباقي بين المسلمين ، فلم يكن لهم عمال فدفعوها إلى اليهود ليعملوها على نصف ما يخرج منها ، الحديث ، والمراد بالذي عزله ما افتتح صلحا ، وبالذي قسمه ما افتتح عنوة ، وسيأتي بيان ذلك بأدلة في المغازي إن شاء الله تعالى . قال ابن المنذر : ترجم البخاري بأن الغنيمة لمن شهد الواقعة ، وأخرج قول عمر المقتضى لوقف الارض المغنومة وهذا ضد ما ترجم به ، ثم أجاب بأن المطابق لترجمته قول عمر (كما قسم رسول الله ﷺ خيبر) فأوما البخاري إلى ترجيح القسمة الناجزة ، والحجة فيه أن الآتي الذي لم يوجد بعد لا يستحق شيئا من الغنيمة الحاضرة ، بدليل أن الذي يغيب عن الواقعة لا يستحق شيئا بطريق الأولى ، قلت : ويحتمل أن يكون البخاري أراد التوفيق بين ما جاء عن عمر أن الغنيمة لمن شهد الواقعة ، وبين ما جاء عنه أنه يرى أن توقف الارض ، بحمل الاول على أن عمومهم مخصوص بغير الارض ، قال ابن المنذر : وجه احتجاج عمر بقوله تعالى (والذين جاءوا من بعدهم) أن الواو عاطفة فيحصل اشتراك من ذكر في الاستحقاق والخلة في قوله تعالى (يقولون) في موضع الحال فهي كالشرط للاستحقاق ، والمعنى أنهم يستحقون في حال الاستغفار ، ولو أعربناها استثنائية لزم أن كل من جاء بعدهم يكون مستغفرا لهم والواقع بخلافه فتعين الاول ، واختلاف في الأرض التي أبقاها عمر بغير قسمة ، فذهب الجمهور إلى أنه وقفها لنواب المسلمين وأجرى فيها الخراج وضع بيعها وقال بعض الكوفيين : أبقاها ملكا لمن كان بها من الكفرة وضرب عليهم الخراج ، وقد اشدت نكير كثير من فقهاء أهل الحديث على هذه المقالة ، ولبسها موضع غير هذا ، واهه أعلم

## ١٠ - باب من قاتل المغنم هل ينقص من أجره ؟

٣١٢٦ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن عمرو قال : سمعت أبا وائل قال **حدثنا** أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قال أعرابي للنبي ﷺ : الرجل يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل لئذ كره ، ويقاتل ليرى مكانه ، من في سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتسكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

**قوله** (باب من قاتل المغنم هل ينقص من أجره) ؟ ذكر فيه حديث أبي موسى و قال أعرابي للنبي ﷺ : الرجل يقاتل للمغنم ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في أثناء الجهاد ، قال ابن المنير : أراد البخاري أن قصد الغنيمة لا يكون منافيا للأجر ولا منقصا إذا قصد معه إعلاء كلمة الله ، لأن السبب لا يستلزم المحصر ، ولهذا ثبت الحكم الواحد بأسباب متعددة ، ولو كان قصد الغنيمة ينافي قصد الإعلاء لما جاء الجواب عاما ولقال مثلا : من قاتل للمغنم فليس هو في سبيل الله . قلت : وما ادعى أن مراد البخاري فيه بعد ، والذي يظهر أن النقص من الأجر أمر نسبي كما تقدم تحرير ذلك في أوائل الجهاد ، فليس من قصد إعلاء كلمة الله محضا في الأجر مثل من ضم إلى هذا القصد قصدا آخر من غنيمة أو غيرها . وقال ابن المنير في موضع آخر : ظاهر الحديث أن من قاتل للمغنم - يعني خاصة - فليس في سبيل الله وهذا لا أجر له البته ، فكيف يترجم له بنقص الأجر ؟ وجوابه ما قدمته

## ١١ - باب قسمة الإمام ما يقدم عليه ، ويخبا لمن لم يحضره أو غاب عنه

٣١٢٧ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « أن النبي ﷺ أهدبته له أقبية من ديباج مزرودة بالذهب ، فقسمتها في ناس من أصحابه ، وعزل منها واحدا لحرمته بن نوفل ، فجاء معه ابنه المسور بن مخرمة ، فقام على الباب ، فقال : ادعني لي ، فسمع النبي ﷺ صوته فأخذ قباء فتلقاه به واستقبله بأزارم فقال : يا أبا المسور خبات هذا لك ، يا أبا المسور خبات هذا لك ، وكان في خلفه شيء » . ورواه ابن مليكة عن أيوب قال حاتم بن وردان **حدثنا** أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور ابن مخرمة وقد كنت على النبي ﷺ أقبية » . تابة الليث عن ابن أبي مليكة

**قوله** (باب قسمة الإمام ما يقدم عليه) أي من جهة أهل الحرب . **قوله** (ويخبا لمن لم يحضره) أي في مجلس القسمة ، أو غاب عنه أي في غير بلد القسمة . قال ابن المنير : فيه رد لما اشتهر بين الناس أن المدينة لمن حضر . قلت : قد سبق الكلام في الهبة على شيء من ذلك . **قوله** (عن عبد الله بن أبي مليكة أن النبي ﷺ) هذا هو المعتمد أنه من هذا الوجه مرسل ، ووقع في رواية الأصيلي عن ابن أبي مليكة عن المسور ، وهو وهم ، وبدل عليه أن المصنف قال في آخره ورواه ابن عليه عن أيوب ، أي مثل الرواية الأولى ، قال وقال حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور ، وتابعه الليث عن ابن أبي مليكة ، فانفق اثنان عن أيوب على إرساله ووصله ثالث عن أيوب ، ووافقه آخر عن شيخهم ، واعتمد البخاري المرسل لمفط من رسله ، ورواية اسماعيل بن علية تأتي

موصولة في الأدب ، ورواية حاتم بن وردان تقدمت موصولة في الشهادات ، ورواية الليث تقدمت موصولة في الهبة وسيأتي شرح الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى ، والغرض منه قوله : « ان النبي ﷺ أهديت له أफीة ، وقوله فيه : « خبأت لك هذا ، وهو مطابق لما ترجم له . قال ابن بطال : ما أهدى إلى النبي ﷺ من المشركين خلال له أخذه لأنه فيء ، وله أن يهب منه ما شاء ونزول به من شاء كالفيء ، وأما من بعده فلا يجوز له أن يختص به لأنه إنما أهدى إليه لكونه أميرهم ، وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الهبة

## ١٢ - باب كيف قسم النبي ﷺ قريظة والنضير ، وما أعطى من ذلك من نوائبه

٣١٢٨ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا معتمر عن أبيه قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : « كان الرجل يحمِلُ للنبي ﷺ للذخلات حتى افتتحت قريظة والنضير ، فكان بعد ذلك يرُدُّ عليهم »

قوله ( باب كيف قسم النبي ﷺ قريظة والنضير ، وما أعطى من ذلك من نوائبه ) ذكر فيه حديث أنس وكان الرجل يجعل للنبي ﷺ الذخلات حتى افتتحت قريظة والنضير ، وهو مختصر من حديث سيأتي بهامه مع بيان السكيفية المترجم بها في المغازي ، وتقدم التنبيه عليه في أواخر الهبة . وحصل القصة أن أرض بني النضير كانت عما أفاء الله على رسوله وكانت له خالصة ، لكنه أثر بها المهاجرين وأمرهم أن يعيدوا إلى الانصار ما كانوا واسوهم به لما قدموا عليهم المدينة ولا شيء لهم ، فاستغنى الفريقان جميعاً بذلك ، ثم فتحت قريظة لما نقضوا العهد خوَصروا فنزلوا على حكم سعد بن معاذ وقسمها النبي ﷺ في أصحابه وأعطى من نصيبه في نوائبه - أي في نفقات أهله ومن يطرا عليه - ويجعل الباقي في السلاح والكراع عدة في سبيل الله كما ثبت في الصحيحين من حديث مالك بن أوس عن عمر في بعض طرقه مختصراً

## ١٣ - باب بركة الغازی في ماله حياً وميتاً ، مع النبي ﷺ وولاية الأمر

٣١٢٩ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة : أحدكم هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال : « لما وقف الزبير يوم الجمل دعاني فمعت إلى جنبه فقال : يا بُنَيَّ لا يُقتلُ اليوم إلا ظالمٌ أو مظلومٌ ، وإني لا أراي إلا سأقتلُ اليوم مظلوماً ، وإن من أكبر همي لَدَيْنِي ، فترى ببق دُبُلنا من مالنا شيئاً فقال : يا بُنَيَّ ، بيع مالنا ، فاقض ديني . وأوصي بالثلاث ، وألمه ابنوه - يعني بني عبد الله بن الزبير ، يقول : ثلاثٌ الثلاث - فإن فضل من مالنا فضل بعد قضاء الدين فثمنه لولدك . قال هشام : وكان بعض ولد عبد الله قد ولَّى بعض بني الزبير - حبيب وعباد - وله يومئذ تسعة بنين وتسع بنات . قال عبد الله فجعل يوصيني بدينه ويقول : يا بُنَيَّ إن عَجِرتَ عن شيءٍ منه فاستعنْ عليه بولاي . قال : فوالله ما دريت ما أريد حتى قلت : يا أباي من مولاك ؟ قال : الله . قال : فوالله ما وُفِّت في كربةٍ من دينه إلا قلت : يا مولى الزبير افض

عنه دينه ، فيفضيه . فقتل الزبير رضي الله عنه ولم يدع ديناراً ولا درهماً ، إلا أرضين منها للغابة ، وإحدى عشرة داراً بالمدينة ، ودارين بالبصرة ، وداراً بالسكوفة ، وداراً بمصر . قال : وإنما كان دينه الذي عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال فيستودعه إياه ، فيقول الزبير : لا ، ولكنه سلف ، فاني أخشى عليه للضيعة . وما ولي إمارة قط ولا جباية خراج ولا شيئاً إلا أن يسكون في غزوة مع النبي ﷺ أو مع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم . قال عبد الله بن الزبير فحسبت ما عليه من الدين فوجدته ألفي ألف ومائتي ألف قال : فلكي حكيم بن حزام عبد الله بن الزبير فقال : يا ابن أخي : كم على أخي من الدين ؟ فكنهه فقال مائة ألف . فقال حكيم : والله ما أرى أموالكم تسع لهذه . فقال له عبد الله : رأيك إن كانت ألقى ألف ومائتي ألف ؟ قال : ما أراكم تطيقون هذا ، فإن عجزتم عن شيء منه فاستعينوا بي : قال : وكان الزبير اشترى الغابة بسبعين ومائة ألف . فباعها عبد الله بألف ألف وستمائة ألف : ثم قام فقال : من كان له على الزبير حق فليؤا فنا بالغابة . فأتاه عبد الله بن جعفر - وكان له على الزبير أربع مائة ألف - فقال لعبد الله : إن شئتم تركتها لكم . قال عبد الله : لا . قال : فإن شئتم جعلتموها فيما تؤخرون إن أخرتم . فقال عبد الله : لا . قال قال : فاقطعوا لي قطعة . قال عبد الله : لك من هاهنا إلى هاهنا . قال فباع منها بقضي دينه فأوفاه . وبقي منها أربعة أسهم ونصف ، فقدم على معاوية - وعنده عمرو بن عثمان والمذنب بن الزبير ، وابن زمة - فقال له معاوية : كم قومت للغابة ؟ قال : كل سهم مائة ألف . قال : كم بقي ؟ قال : أربعة أسهم ونصف . فقال المذنب بن الزبير : قد أخذت سهماً بمائة ألف . وقال عمرو بن عثمان : قد أخذت سهماً بمائة ألف . وقال ابن زمة : قد أخذت سهماً بمائة ألف . فقال معاوية كم بقي ؟ فقال : سهم ونصف . قال : أخذته بخمسين ومائة ألف . قال : وباع عبد الله بن جعفر نصيبه من معاوية بستائة ألف . فلما فرغ ابن الزبير من قضاء دينه قال بنو الزبير : أقسم بيننا ميراثنا . قال : لا والله لا أقسم بينكم حتى أبادي بالموسم أربع سنين : ألا من كان له على الزبير دين فليأتنا فلننقضه : قال : فجعل كل سنة ينادي بالموسم . فلما مضى أربع سنين قسم بينهم . قال : وكان للزبير أربع نسوة ، ورفع الثلث فأصاب كل امرأة ألف ألف ومائتا ألف .

**قوله** ( باب بركة الغازی فی ماله ) هو بالوحدة من البركة ، وصحفها بعضهم فقال « تركه » بالمشناة ، قال عياض : وهي وإن كانت متجمة باعتبار أن في القصة ذكر ما خلفه الزبير ، لكن قوله « حيا وميتا مع النبي ﷺ » وولاء الامر ، يدل على أن الصواب ما وقع عند الجمهور بالوحدة ، وقصة الزبير بن العوام في دينه وما جرى لابنه عبد الله في وقته من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها ، والذي يدخل في المرفوع منه قول ابن الزبير « وما ولي إمارة قط »



ولاجابة خراج ولا شيئا ، الا أن يكون في غزوة مع النبي ﷺ ، وهذا القدر هو المطابق للترجمة ، وما عدا ذلك كله موقوف . وقد ذكروه في مسند الزبير ، والاولى أن يذكر في مسند عبد الله بن الزبير ، إلا أن يحمل على أنه تلقى ذلك عن أبيه ، ومع ذلك فلا بد من ذكره في حديث عبد الله بن الزبير لأن أكثره موقوف عليه ، وقد روى الترمذي من وجه آخر عن هشام بن عروة عن أبيه قال : أوصى الزبير إلى ابنه عبد الله يوم الجمل وقال : مامنى عضو إلا وقد خرج مع رسول الله ﷺ . وقوله : قلت لأبي أسامة أحدكم هشام بن عروة الخ ، لم يقل في آخره نعم ، وهو ثابت في مسند إسحق بن راهويه بهذا الاسناد ، ولم أر هذا الحديث بتمامه إلا من طريق أبي أسامة ، وقد ساقه أبو ذر المروى في روايته من وجه آخر عنه عاليا فقال : حدثنا أبو إسحق المستملى حدثنا محمد بن عبيد حدثنا جويرية ابن محمد حدثنا أبو أسامة ، ووقفت على قطع منه من رواية علي بن مسهر وغيرهما سأيتها أن شاء الله تعالى . **قوله** ( لما وقب الزبير يوم الجمل ) يريد الواقعة المشهورة التي كانت بين علي بن أبي طالب ومن معه وبين عائشة رضى الله عنها ومن معها ومن جملتهم الزبير ، ونسبت الواقعة إلى الجمل لأن يعلى بن أمية الصحابي المشهور كان معهم فأركب عائشة على جمل عظيم اشتراه بمائة دينار - وقيل ثمانين وقيل أكثر من ذلك - فوقفت به في الصف ، فلم يزل الذين معها يقاتلون حول الجمل حتى عقر الجمل فوقعت عليهم الهزيمة ، هذا ملخص القصة ، وسيأتى الامام بشيء من سببها في كتاب الفتن أن الله تعالى : وكان ذلك في جمادى الأولى أو الآخرة سنة ست وثلاثين . **قوله** ( لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم ) قال ابن بطال : معناه ظالم عند خصمه مظلوم عند نفسه لأن كلا من الفريقين كان يتأول أنه على الصواب ، وقال ابن التين : معناه أنهم إما صحابي متأول فهو مظلوم وإما غير صحابي قاتل لأجل الدنيا فهو ظالم ، وقال الكرماني : إن قيل جميع الحروب كذلك فالجواب أنها أول حرب وقعت بين المسلمين . قلت : ويحتمل أن تكون د أو ، لك من الراوى ، وأن الزبير إنما قال أحد اللعظين ، أو للتوبيخ والمعنى لا يقتل اليوم إلا ظالم بمعنى أنه ظن أن الله يجعل للظالم منهم العقوبة ، أو لا يقتل اليوم الا مظلوم بمعنى أنه ظن أن الله يجعل له الشهادة ، وظن على التقديرين أنه يقتل مظلوما إما لاعتقاده أنه كان مصيبا وإما لأنه كان سمع من النبي ﷺ ماسمعا على وهو قوله لما جاءه قاتل الزبير بشر قاتل ابن صفية بالنار ، ورفعه إلى النبي ﷺ كما رواه أحمد وغيره من طريق زر بن حبیش عن علي باسناد صحيح ، ووقع عند الحاكم من طريق عثمان بن علي عن هشام بن عروة في هذا الحديث مختصرا قال : والله لئن قتلت لاقتلن مظلوما ، والله ما فعلت وما فعلت ، يعني شيئا من المعاصي . **قوله** ( واني لا أراى ) بضم الهزة من الظن ، ويجوز فتحها بمعنى الاعتقاد ، وظنه أنه سيقول مظلوما قد تحقق لأنه قتل غدا بعد أن ذكره على فأنصرف عن القتال فنام بمكان ففتك به رجل من بني تميم يسمى عمرو بن جرموز بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي ، فروى ابن أبي خيثمة في تاريخه من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : لما لمح على لما التقى الصفان فقال : أين الزبير ؟ فجاء الزبير ، فجعلنا ننظر إلى يده على يشير بها اذولى الزبير قبل أن يقع القتال ، وروى الحاكم من طرق متعددة أن عليا ذكر الزبير بان النبي ﷺ قال له لئن قاتلت عليا وأنت ظالم له ، فرجع لذلك . وروى يعقوب ابن سفيان وخليفة في تاريخهما من طريق عمرو بن جاوران بالجيم قال : فانطلق الزبير منصرفا فقتله عمرو بن جرموز يوادى السباع . **قوله** ( وان من أكبر همى لدينى ) في رواية عثمان : انظر يا بنى دينى ، فاني لا أدع شيئا أهم الى منه ، **قوله** ( وأوصى بالثالث ) أى ثالث ماله ( وثالثه ) أى ثالث الثاثة ، وقد فدره في الخبر . **قوله** ( فان فضل من مالنا

فضل بعد قضاء الدين فثلثه لولدك ) قال المهلب : معناه ثلث ذلك الفضل الذي أوصى به من الثلث لبنيه ، كذا قال ، وهو كلام معروف من خارج لكنه لا يوضح اللفظ الوارد ، وضبط بعضهم قول « ثلثه لولدك » بتشديد اللام بصيغة الأمر من التثنية وهو أقرب . **قوله** ( قال هشام ) هو ابن عروة راوى الخبر ، وهو متصل بالاسناد المذكور . **قوله** ( وكان بعض ولد عبد الله ) أى ابن الزبير ( قد وارى ) بالزاي أى ساوى ، وفيه استعمال وازى بالواو خلافا للجوهري فانه قال يقال آزى بالهمز ولا يقال وازى والمراد أنه ساواهم فى السن . قال ابن بطال يحتمل أنه ساوى بنو عبد الله فى أنصبتهم من الوصية أولاد الزبير فى أنصبتهم من الميراث ، قال : وهذا أولى ، وإلا لم يكن لذكر كثرة أولاد الزبير معنى . قلت : وفيه نظر لانه فى تلك الحالة لم يظهر مقدار المال الموروث ولا الموصى به ، وأما قوله « لا يكون له معنى » فليس كذلك لأن المراد أنه إنما خص أولاد عبد الله دون غيرهم لأنهم كبروا وتأهلوا حتى ساووا أعمامهم فى ذلك ، لحمل لهم نصيبا من المال ليتوفر على أبيهم حصته . وقوله « خبيب » بالمعجمة والموحدة تين مصغر وهو أكبر ولد عبد الله بن الزبير وبه كان يكنى من لا يريد تعظيمه لأنه كنى فى الأول بكنية جده لأمه أبى بكر ، وقوله « خبيب وعباد » بالرفع أى هم خبيب وعباد وغيرهما واقتصر عليهما كاشا وإلا ففى أولاده أيضا من سارى بعض ولد الزبير فى السن ، ويجوز جره على أنه بيان للبعض (١) وقوله « وله » أى للزبير وأغرب الكرماني فى حمله ضميرا لعبد الله فلا يفرق به . وقوله « تسعة بنين وتسع بنات » فاما أولاد عبد الله اذ ذاك فهم خبيب وعباد وقد ذكرا ، وهاشم وثابت ، وأما سائر ولده فولدوا بعد ذلك ، وأما أولاد الزبير فالتسعة المذكور هم عبد الله وعروة والمندر أمهم أسماء بنت أبى بكر ، وعمرو وخالد أمهما أم خالد بنت خالد بن سعيد ، ومصعب وحزرة أمهما الرباب بنت أنيف ، وعبيدة وجمهر أمهما زينب بنت بشر ، وسائر ولد الزبير غير هؤلاء ماتوا قبله والتسع الاناث من خديجة الكبرى وأم الحسن وعائشة أمهن أسماء بنت أبى بكر ، وحبيبة وسودة وهند أمهن أم خالد ، ورملة أمها الرباب ، وحفصة أمها زينب ، وزينب أمها أم كلثوم بنت عقبة . **قوله** ( الا أرضين منها الغابة ) كذا فيه ، وصوابه « منهما » بالثنية . والغابة بالغين المعجمة والموحدة الخفيفة أرض عظيمة شهيرة من عوالى المدينة . **قوله** ( ودارا بمصر ) استدل به على أن مصر فتحت صلحا ، وفيه نظر لانه لا يلزم من قولنا فتحت عنوة امتناع بناء أحد الغائبين ولا غيرهم فيها . **قوله** ( لا ولكنه سلف ) أى ما كان يقبض من أحد وديعة إلا إن رضى صاحبها أن يجعلها فى ذمته ، وكان غرضه بذلك أنه كان يخشى على المال أن يضيع فيظن به التفسير فى حفظه فرأى أن يجعله مضمونا فيكون أوثق لصاحب المال وأبقى لمروءته . زاد ابن بطال : وليطيب له ربح ذلك المال . قلت : وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة أن كلا من عثمان وعبد الرحمن بن عوف ومطيع بن الأسود وأبى العاص بن الربيع وعبد الله بن مسعود والمقداد بن عمرو أوصى إلى الزبير بن العوام . **قوله** ( وما ولى خراجا قط الخ ) أى ان كثرة ماله ما حصلت من هذه الجهات المتقضية لظن السوء بأصحابها . بل كان كسبه من الغنيمة ونحوها . وقد روى الزبير بن بكار باسناده أن الزبير كان له ألف مملوك يؤدون اليه الخراج ،

( ١ ) قوله « على أنه » بيان للبعض « لده » : بيان المولد . اد هو المجرور بالإضافة لـ « لده » . وصارفة القسطلاني : وقول الفتح « ويجوز

جره على أنه بيان للبعض » سهو

وروى يعقوب بن سفيان مثله من وجه آخر . **قوله** ( قال عبد الله بن الزبير ) هو متصل بالاسناد المذكور . وقوله ( لحسبت ) بفتح السين المهمة من الحساب . **قوله** ( فلتى حكيم بن حزام ) بالرفع على الفاعلية ، وعبد الله بالنصب على المفعولية . قال ابن بطال : انما قال له مائة ألف وكنتم الباقي لثلاث يستعظم حكيم ما استدان به الزبير فيظن به عدم الحزم وبعبء الله عدم الوفاء بذلك فينظر اليه بعين الاحتياج اليه ، فلما استعظم حكيم أمر مائة ألف احتاج عبد الله أن يذكر له الجميع ويعرفه أنه قادر على وفائه ، وكان حكيم بن حزام ابن عم الزبير بن العوام قال ابن بطال : ليس في قوله مائة ألف وكنتم الزائد كذب ، لأنه أخبر ببعض ما عليه وهو صادق . قلت : لكن من يعتبر مفهوم العدد يراه لإخباراً بغير الواقع ، ولهذا قال ابن الذين في قوله « فان عجزتم عن شيء فاستعينوا بى » مع قوله في الأول ما أراكم تطيقون هذا ، بعض التجوز ، وكذا في كتمان عبد الله بن الزبير ما كان على أبيه ، وقد روى يعقوب بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك أن حكيم بن حزام بذل لعبد الله بن الزبير مائة ألف إعانة له على وفاة دين أبيه فامتنع ، فبذل له مائتى ألف فامتنع إلى أربعائة ألف ثم قال : لم أرد منك هذا ، ولكن تنطلق معى إلى عبد الله بن جعفر . فانطلق معه وبعبء الله بن عمر يستشفع بهم عليه ، فلما دخلوا عليه ، قال : أجمت هؤلاء تستشفع بهم على ؟ هى لك . قال : لا أريد ذلك . قال فأعطنى بها نعليك هاتين أو ثوباً ، قال : لا أريد . قال فهى عليك إلى يوم القيامة ؟ قال : لا . قال : لحكك . قال : أعطيك بها أرضاً . فقال نعم . فاعطاه . قال فرغب معاوية فيها فاشتراها منه بأكثر من ذلك . **قوله** ( وكان الزبير اشترى الغابة بسبعين ومائة ألف فباعها عبد الله ) أى ابن الزبير ( بألف ألف وستائة ألف ) كأنه قسمها ستة عشر سهماً لأنه قال بعد ذلك للمعاوية إنها قومت كل سهم بمائة ألف . **قوله** ( فأناه عبد الله بن جعفر ) أى ابن أى طالب . **قوله** ( وقال عبد الله ) أى ابن الزبير . **قوله** ( فباع منها ) أى من الغابة والدور لا من الغابة وحدها لأنه تقدم أن الدين ألف ألف ومائتا ألف وأنه باع الغابة بألف ألف وستائة ألف ، وقد جاء من وجه آخر أنه باع نصيب الزبير من الغابة لعبد الله بن جعفر في دينه ، فذكر الزبير بن بكار في ترجمة حكيم ابن حزام عن عمه مصعب بن عبد الله<sup>(١)</sup> بن ثابت بن عبد الله بن الزبير قال « سمعت أبى يقول : قال عبد الله بن الزبير قتل أبى وترك ديناً كثيراً ، فأبنت حكيم بن حزام أستعين برأيه وأستشير فذكر نصه وفيها : فقال ابن أخى ذكرت دين أبىك فان كان ترك مائة ألف فنصفها على ، قلت أكثر من ذلك ، إلى ان قال : لله أنت اكتم ترك أبوك ؟ قال فذكرت له أنه ترك ألفى ألف قال : ما أراد أبوك إلا أن يدعنا عالة . قلت فانه ترك وفاء وإنما جئت أستدرك فيها بسبعائة ألف لعبد الله بن جعفر وله شرك في الغابة ، فقال : اذهب فقاومه فان سألك البيع قبل القسمة فلا تبعه ثم اعرض عليه فان رغب فبعه ، قال فجئت لجميل أمر القسمة إلى فقسمتها وقلت : اشتر منى ان شئت ، فقال : قد كان لى دين وقد أخذتها منك به ، قال قلت : هى لك ، فبعث معاوية فاشتراها كلها منه بألفى ألف . ويمكن الجمع باطلاق الكل على المعظم ، فقد تقدم أنه كان بقى منها بغير بيع أربعة أسهم ونصف بأربعائة ألف وخسين ألفاً فيكون الحاصل من ثمنها اذ ذاك ألف ألف ومائة ألف وخسين ألفاً خاصة فيبقى من الدين ألف ألف وخسون ألفاً . وكأنه باع بها شيئاً من الدور ، وقد وقع عند أبى نعم في « المستخرج » من طريق على بن مسهر عن هشام

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : كذا في نسخة ، وفي أخرى زيادة « ابن مصعب » .

ابن عروة قال « توفي الزبير وترك عليه من الدين ألفي ألف فضمنها عبد الله بن الزبير فأداها ، ولم تقع في التركة داره التي بمكة ولا التي بالكوفة ولا التي بمصر ، هكذا أوردته مختصرا ، فأفاد أنه كان له دار بمكة ولم يقع ذكرها في الحديث الطويل ويستفاد منه ما أولته ، لأنه تقدم أنه كان له إحدى عشرة دارا بالمدينة وداران بالبصرة غير ما ذكر وروى أبو العباس السراج في تاريخه وحدثنا أحمد بن أبي السفر حدثنا أبو أسامة بسنده المذكور قال : لما قدم - يعني عبد الله بن الزبير - مكة فاستقر عنده أي ثبت قتل الزبير نظر فيما عليه من الدين فجاءه عبد الله بن جعفر فقال : إنه كان لي على أخى شيء ولا أحسبه ترك به وفاء أفتحب أن أجعله في حل ؟ فقال له ابن الزبير : وكم هو ؟ قال : أربع مائة ألف قال : فإنه ترك بها وفاء بحمد الله ، **قوله** (فقدم على معاوية) أي في خلافته ، وهذا فيه نظر لأنه ذكر أنه آخر القسمة أربع سنين استبرأ للدين كما سيأتي فيكون آخر الأربع سنة أربعين وذلك قبل أن يجتمع الناس على معاوية ، فلعل هذا القدر من الغاية كان ابن الزبير أخذه من حصته أو من نصيب أولاده ، ويؤيده أن في سياق القصة ما يؤخذ منه أن هذا القدر دار بينهم بعد وفاء الدين ، ولا يمنعه قوله بعد ذلك « فلما فرغ عبد الله من قضاء الدين ، لأنه يحمل على أن قصة وفادته على معاوية كانت بعد وفاء الدين ، وما اتصل به من تأخر القسمة بين الورثة لاستبرأ بقية من له دين ، ثم وفد بعد ذلك ، وبهذا يندفع الاشكال المتقدم وتكون وفادته على معاوية في خلافته جرما والله أعلم **قوله** (وقال ابن زمة) هو عبد الله (قد أخذت سهما مائة ألف) هو بنصب مائة على نزع الخافض . **قوله** (فباع عبد الله بن جعفر نصيبه من معاوية) أي بعد ذلك (ستمائة ألف) أي فريخ مائتي ألف . **قوله** (وكان للزبير أربع نسوة) أي مات عنهن ، وهن أم خالد والرباب وزينب المذكورات قبل ، وعاتكة بنت زيد أخت سعيد بن زيد أحد العشرة . وأما أسماء وأم كلثوم فكان طلقتهما ، وقيل أعاد أسماء وطائق عاتكة فقتل وهي في عدتها منه فصولحت كما سيأتي . **قوله** (ورفع الثلث) أي الموصى به . **قوله** (فاصاب كل امرأة ألف ألف ومائتا ألف) هذا يقتضي أن الثمن كان أربعة آلاف ألف وثمانمائة ألف . **قوله** (لجميع ماله خمسون ألف ألف ومائتا ألف) في رواية أبي نعيم من طريق أبي مسعود الرازي عن أبي أسامة أن ميراث الزبير قسم على خمسين ألف ألف ومائتي ألف ونيف ، زاد على رواية اسحق ونيف ، وفيه نظر لأنه إذا كان لكل زوجة ألف ألف ومائتا ألف فنصيب الأربع أربعة آلاف ألف وثمانمائة ألف وهذا هو الثمن ، ويرتفع من ضربه في ثمانية ثمانية وثلاثون ألف ألف وأربعمائة ألف وهذا القدر هو الثلاثان ، فإذا ضم إليه الثلث الموصى به وهو قدر نصف الثلاثين وجملته تسعة عشر ألف ألف ومائتا ألف كان جملة ماله على هذا سبعة وخمسين ألف ألف وستمائة ألف . وقد نبه على ذلك قديما ابن بطال ولم يجب عنه ، لكنه وهم فقال : وستمائة ألف . ودمقه ابن المنير فقال : الصواب وستمائة ألف ، وهو كما قال ابن التين : نقص عن التحرير سبعة آلاف ألف وأربعمائة ألف يعني خارجا عن قدر الدين ، وهو كما قال ، وهذا تفاوت شديد في الحساب . وقد ساق البلاذري في تاريخه هذا الحديث عن الحسين بن علي بن الأسود عن أبي أسامة بسنده فقال فيه « وكان للزبير أربع نسوة فإصاب كل امرأة من ثمن عقاراته ألف ألف ومائتا ألف ، وكان الثمن أربعة آلاف ألف وأربعمائة ألف ، وكان ثلثا المال الذي اقتسمه الورثة خمسة وثلاثين ألف ألف ومائتي ألف ، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي أسامة ، فعلى هذا إذا انضم إليه نصفه وهو سبعة عشر ألف ألف وستمائة ألف كان جميع المال اثنين وخمسين ألف ألف وثمانمائة ألف فيزيد عما وقع في الحديث ألفي ألف ألف وستمائة ألف وهو أقرب من الأول

فلعل المراد أن القدر المذكور وهو أن لكل زوجة ألف ألف ومائة ألف كان لو قسم المال كله بغير وفاء الدين ولكن خرج الدين من حصة كل أحد منهم فيكون الذي يورث ماعدا ذلك ، وبهذا التقرير يخف الوهم في الحساب ويبقى التفاوت أربعمائة ألف فقط . لكن روى ابن سعد بسند آخر ضعيف عن هشام بن عروة عن أبيه أن تركه الزبير بلغت أحدا أو اثنين وخمسين ألف ألف وهذا أقرب من الاول ، لكنه أيضا لا تحرير فيه ، وكأن القوم أتوا من عدم إلقاء البال لتحرير الحساب ، إذ الغرض فيه ذكر الكثرة التي نشأت عن البركة في تركه الزبير إذ خلف ديننا كثيرا ولم يخلف إلا العقار المذكور ، ومع ذلك فبورك فيه حتى تحصل منه هذا المال العظيم . وقد جرت للعرب عادة بإلغاء الكسور تارة وجبرها أخرى فهذا من ذلك ، وقد وقع الغاء الكسور في هذه الفصة في عدة روايات بصفات مختلفة ، ففي رواية علي بن مسهر عن هشام عند أبي نعيم : بلغ ثمن نساء الزبير ألف ألف ، وترك عليه من الدين ألفي ألف ، وفي رواية عثمان بن علي عن هشام عند يعقوب بن سفيان : أن الزبير قال لابنه : انظر ديني وهو ألف ألف ومائتا ألف ، وفي رواية أبي معاوية عن هشام أن قيمة ما تركه الزبير كان خمسين ألف ألف وفي رواية السراج أن جملة ما حصل من عقاره نيف وأربعمائة ألف ألف ، وعند ابن سعد من حديث ابن عيينة أن ميراثه قسم على أربعين ألف ألف ، وهكذا أخرجه الحميدي في النوادر عن سفيان عن هشام بن عروة ، وفي المجالسة للدينوري من طريق محمد بن عبيد عن أبي أسامة أن الزبير ترك من العروض قيمة خمسين ألف ألف ، والذي يظهر أن الرواة لم يقصدوا إلى التحرير البالغ في ذلك كما تقدم ، وقد حكى عياض عن ابن سعد ما تقدم ثم قال : فعلى هذا يصح قوله إن جميع المال خمسون ألف ألف ويبقى الوهم في قوله ومائتا ألف ، قال فان الصواب أن يقول مائة ألف واحدة ، قال وعلى هذا فقد وقع في الاصل الوهم في لفظ مائتا ألف حيث وقع في نصيب الزوجات ، وفي الجملة فانما الصواب مائة ألف واحدة حيث وقع في الموضعين . قلت : وهو غلط فاحش يتعجب من وقوع مثله فيه مع تيقظه للوهم الذي في الاصل وتفرغ باله للجمع والقسمة ، وذلك أن نصيب كل زوجة إذا كان ألف ألف ومائة ألف لا يصح معه أن يكون جميع المال خمسين ألف ألف ومائة ألف ، بل إنما يصح أن يكون جميع المال خمسين ألف ألف ومائة ألف إذا كان نصيب كل زوجة ألف ألف وثلاثة وأربعين ألفا وسبعمائة وخمسين على التحرير ، وقرأت بخط القطب الحلبي عن الدمياطي أن الوهم إنما وقع في رواية أبي أسامة عند البخاري في قوله في نصيب كل زوجة إنه ألف ألف ومائتا ألف وأن الصواب أنه ألف ألف سواء بغير كسر ، وإذا اختص الوهم بهذه اللفظة وحدها خرج بقية ما فيه على الصحة لأنه يقتضى أن يكون الثمن أربعة آلاف ألف فيكون ثمننا من أصل اثنين وثلاثين ، وإذا انضم اليه الثلث صار ثمانية وأربعين ، وإذا انضم اليها الدين صار الجميع خمسين ألف ألف ومائتي ألف ، فلعل بعض رواته لما وقع له ذكر مائتا ألف عند الجملة ذكرها عند نصيب كل زوجة سهوا ، وهذا توجيه حسن ، ويؤيده ما روى أبو نعيم في المعرفة ، من طريق أبي معشر عن هشام عن أبيه قال : ورثت كل امرأة للزبير ربع الثمن ألف ألف درهم ، وقد وجهه الدمياطي أيضا بأحسن منه فقال ما حاصله : أن قوله لجميع مال الزبير خمسون ألف ألف ومائتا ألف صحيح والمراد به قيمة ما خلفه عند موته ، وأن الزائد على ذلك وهو تسعة آلاف ألف وستمائة ألف بمقتضى ما يحصل من ضرب ألف ألف ومائتي ألف وهو ربع الثمن في ثمانية مع ضم الثلث كما تقدم ثم قدر الدين حتى يرتفع من الجميع تسعة وخمسون ألف ألف وثمانمائة ألف حصل هذا الزائد من تمام العقار والأراضي في

المدة التي أخرج فيها عبد الله بن الزبير قسم التركة استبراء للدين كما تقدم ، وهذا التوجيه في غاية الحسن لعدم تكلفه وتبعية الرواية الصحيحة على وجهها ، وقد تلقاه الكرماني فذكره ملخصا ولم ينسبه لقائله ولعله من توارد الخواطر والله أعلم . وأما ما ذكره الزبير بن بكار في النسب في ترجمة عائكة وأخرجها الحاكم في المستدرك ، أن عبد الله بن الزبير صالح عائكة بنت زيد عن نصيبها من الثمن على ثمانين ألفا فقد استشكله الدمياطي وقال : بينه وبين ما في الصحيح بنو بعيد ، والعجب من الزبير كيف ما تصدى لتحرير ذلك . قلت : ويمكن الجمع بأن يكون القدر الذي صولحت به قدر ثلثي العشر من استحقاقها وكان ذلك برضاها ، ورد عبد الله بن الزبير بقية استحقاقها على من صالحها له ، ولا ينافي ذلك أصل الجملة ، وأما ما أخرجه الواقدي عن أبي بكر بن أبي سبرة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : قيمة ما ترك الزبير أحد وخمسون ألف ألف فلا يعارض ما تقدم لعلم تحريره ، وقال ابن عيينة قسم مال الزبير على أربعين ألف ألف أخرجه ابن سعد ، وهو محمول على إلغاء الكسر . وفي هذا الحديث من الفوائد نذب الوصية عند حضور أمر يخشى منه الفوت ، وأن الوصي تأخير قسمة الميراث حتى توفي ديون الميت وتنفذ وصاياهم إن كان له ثلث ، وأن له أن يستبرئ أمر الديون وأصحابها قبل القسمة ، وأن يؤخرها بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده ، ولا يخفى أن ذلك يتوقف على إجازة الورثة وإلا فني طلب القسمة بعد وفاة الدين الذي وقع العلم به وصمم عليها أوجب إليها ولم يتربص به انتظار شيء متوهم ، فإذا ثبت بعد ذلك شيء استعبد منه ، وهذا يتبين ضعف من استدلل بهذه القصة لما لك حيث قال : أن أجل المفقود أربع سنين ، والذي يظهر أن ابن الزبير إنما اختار التأخير أربع سنين لأن المدن الواسعة التي يؤق الحجاز من جهتها إذ ذاك كانت أربعا : اليمن والعراق والشام ومصر ، فبقي على أن كل قطر لا يتأخر أهله في الغالب عن الحج أكثر من ثلاثة أعوام فيحسن استيعابهم في مدة الأربع ، ومنهم في طول المدة يبلغ الخبر من وراهم من الأقطار . وقيل لأن الأربع هي الغاية في الأحاد بحسب ما يمكن أن يتركب منه العشرات لأن فيها واحدا واثنين وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك عشرة ، واختار الموسم لأنه يجمع الناس من الآفاق ، وفيه جواز التربص بوفاء الدين إذ لم تكن التركة نقدا ولم يختار صاحب الدين إلا النقد ، وفيه جواز الوصية للاحفاد إذا كان من يحجبهم من الآباء موجودا ، وفيه أن الاستدانة لانكره لمن كان قادرا على الوفاء ، وفيه جواز شراء الوارث من التركة ، وأن الهبة لا تملك إلا بالقبض ، وأن ذلك لا يخرج المال عن ملك الأول لأن ابن جعفر عرض على ابن الزبير أن يملكهم من دينه الذي كان على الزبير فامتنع ابن الزبير . وفيه بيان جود ابن جعفر لسباحته بهذا المال العظيم ، وأن من عرض على شخص أن يهبه شيئا فامتنع أن الواهب لا يعد راجعا في هبته ، وأما امتناع ابن الزبير فهو محمول على أن بقية الورثة وافقوه على ذلك وعلم أن غير البالغين ينفذون له ذلك إذا بلغوا ، وأجاب ابن بطال بأن هذا ليس من الأمر المحكوم به عند التشاح ، وإنما يؤمر به في شرف النفوس ومحاسن الأخلاق اه . والذي يظهر أن ابن الزبير تحمل بالدين كله على ذمته والتزم وفاءه ورضى بالاقون بذلك كما تقدمت الإشارة إليه قريبا ، لأنهم لو لم يرضوا لم يقدم ترك بعض أصحاب الدين دينه لنقص الموجود في تلك الحالة عن الوفاء لظهور قلته وعظم كثرة الدين ، وفيه مبالغة الزبير في الاحسان لاصدقائه لأنه وصى أن يحفظ لهم ودائعهم في غيبتهم ، ويقوم بوصاياهم على أولادهم بعد موتهم ، ولم يكتف بذلك حتى احتاط لأموالهم وديعة أو وصية بأن كان يتوصل إلى تصييرها في ذمته مع عدم احتياجه إليها غالبا ، وإنما ينقلها من اليد للذمة

مبالغة في حفظها لهم . وفي قول ابن بطل المتقدم « كان يفعل ذلك لطيب له ربح ذلك المال ، نظرا لانه يتوقف على ثبوت أنه كان يتصرف فيه بالتجارة وأن كثرة ماله إنما زادت بالتجارة ، والذي يظهر خلاف ذلك ، لانه لو كان كذلك لكان الذي خلفه حال موته بنى بالدين ويزيد عليه ، والواقع أنه كان دون الديون بكثير الا أن الله تعالى بارك فيه بأن ألقى في قلب من أراد شراء العقار الذي خلفه الرغبة في شرائه حتى زاد على قيمته أضماقا مضاعفة ، ثم سرت تلك البركة إلى عبد الله بن جعفر لما ظهر منه في هذه القصة من مكارم الأخلاق حتى ربح في نصيبه من الارض ما أربحه معاوية . وفيه أن لا كراهة في الاستكثار من الزوجات والخدم . وقال ابن الجوزي : فيه رد على من كره جمع الأموال الكثيرة من جهلة المزمعين ، وتعمق بأن هذا الكلام لا يناسب مقامه من حيث كونه لوجبا بالوعظ ، فإن من شأن الواعظ التحريض على الزهد في الدنيا والتقلل منها ، وكون مثل هذا لا يكره للزبير وأنظاره لا يطرد . وفيه بركة العقار والارض لما فيه من النفع العاجل والآجل بغير كثير تعب ولا دخول في مكروه كالغزو لواقع في البيع والشراء ، وفيه إطلاق اللفظ المشترك لمن يظن به معرفة المراد ، والاستفهام لمن لم يتبين له ، لأن الزبير نال لابنه « استمن عليه مولاى ، والمولى لفظ مشترك لجوز ابن الزبير أن يكون أراد بعض عتقائه مثلا فاستفهمه عرف حينئذ مراده ، وفيه منزلة الزبير عند نفسه ، وأنه في تلك الحالة كان في غاية الوثوق بالله والإقبال عليه - الرضا بحكمه والاستعانة به ، ودل ذلك على أنه كان في نفسه محقا مصيبا في القتال ولذلك قال « ان أكبر همه دينه ، ولو كان يعتقد أنه غير مصيب أو أنه أحمم باجتهاده ذلك لكان اهتمامه بما هو فيه من أمر القتال أشد ، ويحتمل أن يكون اعتمد على أن المجتهد يؤجر على اجتهاده ولو أخطأ . وفيه شدة أمر الدين ، لان مثل الزبير مع ما سبق له من السوابق وثبت له من المناقب رهب من وجوه مطالبة من له في جهته حتى بعد الموت . وفيه استعمال التجوز في كثير من الكلام كما تقدم ، وقد وقع ذلك أيضا في قوله « أربع سنين في المواسم » لانه ان عد موسم سنة ست وثلاثين فلم يؤخر ذلك إلا ثلاث سنين ونصفا ، وان لم يعده فقد أخر ذلك أربع سنين ونصفا ، ففيه إلغاء الكسر أو جبره . وفيه قوة نفس عبد الله بن الزبير لعدم قبوله ما سأله حكيم بن حزام من المعاونة ، وما سأله عبد الله بن جعفر من المحالة

#### ١٤ - باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة ، أو أمره بالمقام ، هل يُسمُّه له ؟

٣١٣٠ - **حدثنا موسى** **حدثنا أبو عوانة** **حدثنا عثمان بن موهب** عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « إنما تَغَيَّبَ عثمان عن بدر فانه كان تَحْتَمُّهُ بنت رسول الله ﷺ ، وكانت مريضة ، فقال له النبي ﷺ : إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسَمَّه »

[الحديث ٣١٣٠ - أطرافه في : ٣٦٩٨ ، ٣٧٠٤ ، ٤٠٦٦ ، ٤٥١٣ ، ٤٥١٤ ، ٤٦٥٠ ، ٤٦٥١ ، ٤٧٠٩٥]

**قوله** ( باب إذا بعث الإمام رسولا في حاجة ، أو أمره بالمقام ) أى بيلده ( هل يسمُّه له ) أى مع الغائبين أم لا ؟ **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، وقوله عثمان بن موهب بوزن جعفر . قال أبو علي الجبائي : وقع في نسخة أبي محمد عن أبي أحمد - يعنى الاصملي - عن الجرجاني عمرو بن عبد الله وهو غلط . وذكر الحديث عن ابن عمر مختصرا في قصة تخلف عثمان عن بدر ، وسيأتى مطولا بهذا الاسناد على الصواب في مناقب عثمان ، وقد تقدم بيان

الاختلاف في هذه المسألة في باب الغنيمة لمن شهد الواقعة ،

١٥ - باب : ومن الليل على ان الخمس لنواب المسلمين ما سأل هو ازن النبي ﷺ - برضاعه فيهم - فتأمل من المسلمين ، وما كان النبي ﷺ يعد للناس أن يعطيهم من لاني والأقال من الخمس ، وما أعطى الأنصار ، وما أعطى جابر بن عبد الله من تمر خبير

٣١٣١ ، ٣١٣٢ - حدثنا سعيد بن عفير قال : حدثني ابيث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال : وزعم عروة أن مروان بن الحكم والمصور بن نحرمة أخبراه أن رسول الله ﷺ قال حين جاءه وفد هو ازن مسلمين فسأله أن يرُد إليهم أموالهم وسببهم ، فقال لهم رسول الله ﷺ : أحب الحديث إلى أصدقته ، فاختاروا إحدى الطائفتين : إما السبي وإما المال ، وقد كنت استأيت بهم - وقد كان رسول الله ﷺ انتظرهم بضع عشرة ليلة حين فقل من الطائف - فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا : فانا نختار سببنا ، فقام رسول الله ﷺ في المسلمين فأنشئ على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاءونا ثابنين ، وإنى قد رأيت أن أرُد إليهم سببهم ، من أحب أن يطيب فليفعل ، ومن أحب منكم أن يكون على حظو حتى تمطيه إياه من أول ما بيني وبين الله علينا فليفعل . فقال الناس قد طابنا ذلك يا رسول الله لهم ، فقال لهم رسول الله ﷺ : إنا لا ندرى من أذن منكم في ذلك ممن لم ياذن ، فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم ، فرجع الناس . فسلمهم عرفاؤهم ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ فاحبروه أنهم قد طيبوا فاذنوا . فهذا الذي بلغنا عن سبب هو ازن

٣١٣٣ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد حدثنا أيوب عن أبي قلابة . قال وحدثني القاسم ابن عاصم الكلابي - وأنا لحديث القاسم أحفظ - عن زهيد قال : كنا عند أبي موسى ، فأتى ذكر كرجاجه وعنده رجل من بني تميم الله أحر كانه من الموالي ، فذاعه للطعام فقال : إني رأيته يأكل شيئا فقذرتة فخلقت أن لا آكل . فقال : هلم فلاحدثكم عن ذلك : إني أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين استحلهم ، فقال : والله لا أحلهم ، وما عدى ما أحلهم . وأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل فسأل عنها فقال : أين نفر الأشعريون ؟ فأمر لنا بمس دود عرف لدرى ، فلما انطلقنا قلنا : ما صنعتما ؟ لا يبارك لنا . فرجعنا إليه قلنا : إنا سألناك أن تحمينا ، فخلقت أن لا تحمينا ، أفتسيت ؟ قال : استأنا حملكم ، ولكن الله حملكم ، وإنى



والله إن شاء الله لا أحابت على يميني غير ما خبراً منها إلا أنبت الذي هو خير وتعملتها »

[الحديث ٣١٣٣ - أطرافه في : ٤٣٨٥ ، ٤٤١٥ ، ٥٥١٧ ، ٥٥١٨ ، ٦٦٢٣ ، ٦٦٤٩ ، ٦٦٧٨ ، ٦٦٨٠ ، ٦٧١٨ ، ٦٧١٩ ، ٦٧٢١ ،

[ ٧٥٥٥ ]

٣١٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نبيذ فقموا إبلاً كثيرة ، فبكت ستمائهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ، وقلوا بعيراً بصيراً »

[ الحديث ٣١٣٤ - طرفه في : ٤٣٣٨ ]

٣١٣٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير أخبرنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ كان يُنقل بعض من يبعث من السرايا لأفئسهم خاصة سيوى قسم عامة الجيش »

٣١٣٦ - **حدثنا** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة حدثنا يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « بلغنا نخرج النبي ﷺ ونحن باليمن ، فخرجنا مهاجرين إليه - أنا وأخواني أنا أصغرهم : أحدهما أبو بردة والآخر أبو رهم - إما قال في يضع وإما قال في ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلاً من قومي ، فركبنا سفينة ، فالتفتنا سفينتنا إلى الدجاشي بالحبشة ، ووافقنا جعفر بن أبي طالب وأصحابه عنده ، فقال جعفر : إن رسول الله ﷺ بعثنا هاهنا ، وأمرنا بالإقامة ، فأقيموا معنا . فائقنا معه حتى قدّمنا جميعاً ، فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر ، فأسهم لنا - أو قال : فأعطانا - منها ، وما قسم لأحد غلب عن فتح خيبر منها شيئاً ، إلا لمن شهد معه ، إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه ، قسم لهم معهم »

[ الحديث ٣١٣٦ - أطرافه في : ٣٨٧٦ ، ٤٢٣٠ ، ٤٢٣٣ ]

٣١٣٧ - **حدثنا** علي حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر سمع جابر رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : لو قد جاءنا مال البحرين لقد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا . فلم يجيء حتى قبض النبي ﷺ . فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر مُنادياً فنادى : من كان له عند رسول الله ﷺ دين أو عِدَّة فليأتنا فأتيتني فقلت : إن رسول الله ﷺ قال لي كذا وكذا . فأتيتني ثلاثاً . وجعل سفيان يحسب بكفّيه جميعاً ، ثم قال لنا : هكذا قال لنا ابن المنكدر . وقال مرة فاتيت أبا بكر فسالت فلم يُعطني ثم أتيتني فلم يُعطني ، ثم أتيتني الثالثة فقلت : سألتك فلم تُعطني ثم سألتك فلم تُعطني ، فأتيتني وأما أن تبخل عني . قال : قلت

تَبَحَّلْ عَلَى ، مَا مَنَعَكَ مِنْ مَرْءٍ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَكَ « قَالَ سَفِيَانُ وَحَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ عَبْدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرٍ نَحْنُ عَلَى حَدِيثِهِ وَقَالَ : عُدُّهَا ، فَوَجَدْتُهَا خَمْسَةً فَقَالَ : خُذْ مِنْهَا مَرَّتَيْنِ « وَقَالَ - يَعْنِي ابْنُ الْمَكْدِيرِ - : وَأَيُّ دَاهٍ أَذْوَأُ مِنَ الْبُخْلِ

٣١٣٨ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ غَنِيمَةً بِالْجُمُعَةِ إِذْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : اْعْدِلْ . قَالَ : لَقَدْ شَقِيتُ إِنْ لَمْ اْعْدِلْ »

**قوله ( باب )** بالتنوين ( ومن الدليل ) هو عطف على الترجمة التي قبل ثمانية أبواب حيث قال : الدليل على أن الخس لنواب رسول الله ﷺ ، وقال هنا : لنواب المسلمين ، وقال بعد باب : ومن الدليل على أن الخس للامام ، والجمع بين هذه التراجم أن الخس لنواب المسلمين وإلى النبي ﷺ مع تولى قسمته أن يأخذ منه ما يحتاج إليه بقدر كفايته ، والحكم بعده كذلك يتولى الامام ما كان يتولاه ، هذا محصل ما ترجم به المصنف ، وقد تقدم توجيهه وتبيين الاختلاف فيه ، وجوز الكرماني أن تكون كل ترجمة على وفق مذهب من المذاهب ، وفيه بعد ، لأن أحدا لم يقل أن الخس للمسلمين دون النبي ﷺ ودون الامام ولا للنبي ﷺ دون المسلمين وكذا للامام ، فالتوجيه الاول هو اللائق ، وقد أشار الكرماني أيضا إلى طريق الجمع بينها فقال : لانفاوت من حيث المعنى إذ نواب رسول الله ﷺ نواب المسلمين والتصرف فيه له وللامام بعده . قلت : والاولى أن يقال : ظاهر لفظ التراجم التخالف ، ويرتفع بالنظر في المعنى إلى التوافق ، وحاصل مذاهب العلماء أكثر من ثلاثة : أحدها قول أئمة المخالفة الخس يؤخذ من سهم الله ثم يقسم الباقي خمسة كما في الآية . الثاني : عن ابن عباس خمس الخس لله ولرسول الله ﷺ وأربعة للذكورين ، وكان النبي ﷺ يرد سهم الله ورسوله لذوي القربى ولا يأخذ لنفسه شيئا . الثالث قول زين العابدين : الخس كله لذوي القربى ، والمراد باليتامى يتامى ذوى القربى وكذلك المساكين وابن السبيل ، أخرجه ابن جرير عنه ، لكن السند إليه واه . الرابع هو للنبي ﷺ الخمسة لخاسته وباقيه لتصرفه . الخامس هو للامام ويتصرف فيه بالمصلحة كما يتصرف في النية . السادس يرصد لمصالح المسلمين . السابع يكون بعد النبي ﷺ لذوى القربى ومن ذكر بعدهم في الآية . **قوله** ( ما سأل هوازن النبي ﷺ برضاعه فيهم فتحلل من المسلمين ) هوازن فاعل والمراد القبيلة وأطلقتها على بعضهم مجازا ، والنبي بالنصب على المفعولية ، وقوله : برضاعه ، أى بسبب رضاعه ، لأن حليمة السعدية مرضعته كانت منهم ، وقد ذكر قصة سؤال هوازن من طريق المسور بن مخرمة ومروان موصولة ، ولكن ليس فيها تعرض لذكر الرضاع ، وإنما وقع ذلك فيما أخرجه ابن إسحق في المغازي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فذكر القصة مطولة وفيها شعر زهير بن صرد حيث قال فيه :

أمن على نسوة قد كنت ترضعها إذ فوك يملؤه من محضها الدرر

وسماني بيان ما في سياقه من فائدة زائدة عند الكلام على حديث المسور في المغازي إن شاء الله تعالى . وتقدم شرح بعض ألفاظه في أواخر العتق . **قوله** ( وما كان النبي ﷺ يعد الناس أن يعطيهم من النية والانفال من الخس

وما أعطى الانصار وما أعطى جابر بن عبد الله من تمر خيبر ( أما حديث الوعد من النبي فيظهر من سياق حديث جابر ، وأما حديث الانفال من الخس فذكر في الباب من حديث ابن عمر ، وأما حديث إعطاء الانصار فتقدم من حديث أنس قريبا ، وأما حديث إعطاء جابر من تمر خيبر فهو في حديث أخرجه أبو داود ، وظهر من سياقه أن حديث جابر الذي ترجم به المصنف للباب طرف منه . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : الاول حديث المسور وقد نهت عليه وتقدم بعضه بهذا الاسناد بعينه في الوكالة . الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، قوله ( قال وحدثني القاسم بن عاصم الكلبي ) بموحدة مصغر ، والقائل ذلك هو أيوب ، بين ذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب كما سيأتي في الإيمان والذنور . قوله ( فأتى ذكر دجاجة ) كذا لأبي ذر ، فأتى ، بصيغة الفعل الماضي من الإيمان و ذكر ، بكسر الهمزة على البناء لما لم يسم فاعله و ذكر ، بفتحين و دجاجة ، بالنصب والتنوين على المفعولية ، كأن الراوي لم يستحضر اللفظ كله وحفظ منه لفظ دجاجة ، قال عياض : وهذا أشبه أقوله في الطريق الأخرى و فأتى بلحم دجاج ، ولقوله في حديث الباب فدعاه الطعام ، أي الذي في الدجاجة ، وسيأتي في الذنور بلفظ و فأتى بطعام فيه دجاج ، وهو المراد . قوله ( وعنده رجل من بني تميم الله ) هو نسبة إلى بطن من بني بكر بن عبد مناة وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في الإيمان والذنور ، وأبين هناك ما قيل في اسمه ومناسبته للترجمة من جهة أنهم سألوهم فلم يجد ما يحملهم عليه ، ثم حضر شيء من الغنائم لحملهم منها ، وهو محمول على أنه حملهم على ما يختص بالخس ، وإذا كان له التصرف بالتجنيز من غير تعليل فكذلك التصرف بتجنيز ماعلق . الثالث حديث ابن عمر ، قوله ( بس سرية ) ذكرها المصنف في المغازي بعد غزوة الطائف ، وسيأتي بيان ذلك في مكانه . قوله ( قبل نجد ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهتها . قوله ( فغنموا إبلا كثيرة ) في رواية عند مسلم و فأصبنا إبلا وغننا . قوله ( فكانت سباهنهم ) أي أنصباؤهم ، والمراد أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر ، وتوهم بعضهم أن ذلك نجيب الانصبا . قال النووي وهو غلط . قوله ( اثني عشر بعيرا أو أحد عشر بعيرا ، ونفلوا بعيرا بعيرا ) هكذا رواه مالك بالشك والاختصار وإيهام الذي أنفلهم ، وقد وقع بيان ذلك في رواية ابن اسحق عن نافع عند أبي داود ولفظه و غرجت فيها فأصبنا نهما كثيرا وأعطانا أميرنا بعيرا بعيرا لكل إنسان ، ثم قدمنا على النبي ﷺ فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل منا اثنا عشر بعيرا بعد الخس . وأخرجه أبو داود أيضا من طريق شعيب بن أبي حمزة عن نافع ولفظه و بعشنا رسول الله ﷺ في جيش قبل نجد وأتبعته سرية من الجيش ، وكان سهران الجيش اثني عشر بعيرا اثني عشر بعيرا ، ونفل أهل السرية بعيرا بعيرا ، فكانت سباهنهم ثلاثة عشر بعيرا ثلاثة عشر بعيرا . وأخرجه ابن عبد البر من هذا الوجه وقال في روايته و أن ذلك الجيش كان أربعة آلاف ، قال ابن عبد البر : اتفق جماعة رواة الموطأ على روايته بالشك ، إلا الوليد بن مسلم فإنه رواه عن شعيب ومالك جميعا فلم يشك ، وكأنه حل رواية مالك على رواية شعيب . قلت : وكذا أخرجه أبو داود عن القعنبي عن مالك والليث بغير شك ، فكأنه أيضا حل رواية مالك على رواية الليث . قال ابن عبد البر : وقال سائر أصحاب نافع واثني عشر بعيرا ، بغير شك لم يقع الشك فيه إلا من مالك . قوله ( ونفلوا بعيرا بعيرا ) بلفظ الفعل الماضي من غير مسمى ، والنفل زيادة يراها الغازي على نصيبه من الغنيمة ، ومنه نفل الصلاة وهو ماعدا الفرض . واختلاف الرواة في القسم والتنفل هل

كانا جميعا من أمير ذلك الجيش أو من النبي ﷺ أو أحدهما من أحدهما ، فرواية ابن إسحق صريحة أن التنفيل كان من الأمير والقسم من النبي ﷺ ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن ذلك صدر من أمير الجيش ، وأن النبي ﷺ كان مقررا لذلك ومجيزا له لأنه قال فيه : ولم يغيره النبي ﷺ ، وفي رواية عبد الله بن عمر عنده أيضا : ونفلنا رسول الله ﷺ بعيرا بعيرا ، وهذا يمكن أن يحمل على التقرير فتجتمع الروايتان . قال النووي : معناه أن أمير السرية نفلهم فاجازه النبي ﷺ فجازت نسبته لكل منهما . وفي الحديث أن الجيش إذا انفرد منه قطعة فغنموا شيئا كانت الغنيمة للجميع ، قال ابن عبد البر : لا يختلف الفقهاء في ذلك ، أي إذا خرج الجيش جميعه ثم انفردت منه قطعة انتهى . وليس المراد الجيش القاعد في بلاد الإسلام فإنه لا يشارك الجيش الخارج إلى بلاد العدو ، بل قال ابن دقيق العيد : إن الحديث يستدل به على أن المنقطع من الجيش عن الجيش الذي فيه الإمام ينفرد بما يغممه ، قال : وإنما قالوا بمشاركة الجيش لهم إذا كانوا قريبا منهم يلحقهم عونته وغوثه لو احتاجوا انتهى . وهذا القيد في مذهب مالك . وقال إبراهيم الذخعي : للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمته دون بقية الجيش مطلقا ، وقيل أنه انفرد بذلك . وفيه مشروعية التنفيل ، ومعناه تخصيص من له أثر في الحرب بشيء من المال . لكنه خصه عمرو بن شعيب بالنبي ﷺ دون من بعده ، نعم وكره مالك أن يكون بشرط من أمير الجيش كأن يحرض على القتال وبعد بأن ينفل الربع إلى الثلث قبل القسم ، واعتل بأن القتال حينئذ يكون للدينار ، قال فلا يجوز مثل هذا انتهى . وفي هذا رد على من حكى الإجماع على مشروعيته . وقد اختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس أو بما عدا الخمس على أقوال ، والثلاثة الأول مذهب الشافعي والأصح عندهم أنها من خمس الخمس ، ونقله منذر بن سعيد عن مالك وهو شاذ عندهم . قال ابن بطال : وحديث الباب يرد على هذا لأنهم نفلوا نصف السدس وهو أكثر من خمس الخمس وهذا واضح ، وقد زاده ابن المنير أيضا فقال : لو فرضنا أنهم كانوا مائة لكان قد حصل لهم ألف ومائتا بعير ويكون الخمس من الأصل ثلاثمائة بعير وخمسمائة ، وقد نطق الحديث بأنهم نفلوا بعيرا بعيرا فتكون جملة ما نفلوا مائة بعير ، وإذا كان خمس الخمس ستين لم يف كاه بعير بعير لكل من المائة ، وهكذا كيفها فرضت العدد . قال : وقد ألجأ هذا الإلزام بعضهم فادعى أن جميع ما حصل للغانمين كان اثني عشر بعيرا فليل له فيكون خمسمائة بعير فليزوم أن تكون السرية كلها ثلاثة رجال كذا قيل ، قال ابن المنير : وهو سهو على التفريع المذكور ، بل يلزم أن يكون أقل من رجل بناء على أن النفل من خمس الخمس . وقال ابن التين : قد انفصل من قال من الشافعية بأن النفل من خمس الخمس بأوجه : منها أن الغنيمة لم تكن كلها أبعرة بل كان فيها أصناف أخرى ، فيكون التنفيل وقع من بعض الأصناف دون بعض ، ثانيها أن يكون نفلهم من سهمه من هذه الغزاة وغيرها فضم هذا إلى هذا فلذلك زادت العدة ، ثالثها أن يكون نفل بعض الجيش دون بعض . قال : وظاهر السياق يرد هذه الاحتمالات . قال وقد جاء أنهم كانوا عشرة ، وأنهم غنموا مائة وخمسين بعيرا فخرج منها الخمس وهو ثلاثون وقسم عليهم البقية فحصل لكل واحد اثنا عشر بعيرا ثم نفلوا بعيرا بعيرا فبقي هذا فقد نفلوا تلك الخمس . قلت : إن ثبت هذا لم يكن فيه رد للاحتيال الأخير لأنه يحتمل أن يكون الذين نفلوا ستة من العشرة والله أعلم . قال الأوزاعي وأحمد وأبو نور وغيرهم : النفل من أصل الغنيمة . وقال مالك وطائفة لأنفل إلا من الخمس . وقال الخطابي : أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة . والذي

يُضرب من حديث الباب أنه كان من الخمس لانه أضاف الاثنى عشر إلى سهمانهم ، فكأنه أشار إلى أن ذلك قد تقرر لم استحقاقه من الاخماس الاربعة الموزعة عليهم فيبقى للنفل من الخمس . قلت : ويؤيده ما رواه مسلم في حديث الباب من طريق الزهري قال : بلغني عن ابن عمر قال : نفل رسول الله ﷺ سرية بعثها قبل نجد من ليل جاءوا بها نفلا سوى نصيبهم من المغنم ، لم يبق من لفظه وسأله الطحاوي ويؤيده أيضا ما رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال : مالي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ، وهو مردود عليكم ، وصله النسائي من وجه آخر حسن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه أيضا بإسناد حسن من حديث عباد بن الصامت فإنه يدل على أن ما سوى الخمس للذة . وروى مالك أيضا عن أبي الزناد أنه سمع سعيد بن المسيب قال : كان الناس يعطون النفل من الخمس . قلت : وظاهره اتفاق الصحابة على ذلك . وقال ابن عبد البر : ان أراد الامام تفصيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من رأس الغنيمة ، وان انفردت قطعة فأراد أن ينفلها بما غنمت دون سائر الجيش فذلك من غير الخمس بشرط أن لا يزيد على الثلث انتهى . وهذا الشرط قال به الجمهور . وقال الشافعي لا يتحدد ، بل هو راجع إلى ما يراه الإمام من المصلحة ، ويدل له قوله تعالى ( قل الانفال لله والرسول ) ففوض اليه أمرها ، والله أعلم . وقال الأوزاعي : لا ينفل من أول الغنيمة ، ولا ينفل ذهباً ولا فضة . وخالفه الجمهور . وحديث الباب من رواية ابن إسحق يدل لما قلنا . واستدل به على تعين قسمة أعيان الغنيمة لأصحابها ، وفيه نظر لاحتمال أن يكون وقع ذلك اتفاقاً أو بياناً للجواز . وعند المالكية فيه أقوال ثالثا التخيير ، وفيه أن أمير الجيش إذا فعل مصلحة لم ينقصها الإمام . الرابع حديثه : كان ينفل بعض من يبعث من سرايا لانفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش . وأخرجه مسلم وزاد في آخره : والخمس واجب في ذلك كله ، وليس فيه حجة لأن النفل من الخمس لا من غيره ، بل هو محتمل لكل من الأقوال . نعم فيه دليل على أنه يجوز تخصيص بعض السرية بالتفصيل دون بعض ، قال ابن دقيق العيد : للحديث تعلق بمسائل الاخلاص في الأعمال ، وهو موضع دقيق المأخذ ، ووجه تعلقه به أن التفصيل يقع للترغيب في زيادة العمل والمخاطرة في الجهاد ، ولكن لم يضرهم ذلك قطعاً لكونه صدر لهم من النبي ﷺ فيدل على أن بعض المقاصد الخارجة عن محض التعبد لا تندفع في الاخلاص ، لكن ضبط قانونها وتمييزها مما تضر مداخلته مشكل جداً . الخامس حديث أبي موسى في مجيئهم من الحبشة وفي آخره : وما قسم لاحد غاب عن فتح خيبر منها شيئاً إلا لمن شهد معه ، إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم ، وسياق شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، والفرض منه هذا الكلام الأخير . قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة لما ترجم به ، إلا هذا الأخير فإن ظاهره أنه عليه الصلاة والسلام قسم لهم من أصل الغنيمة لا من الخمس ، إذ لو كان من الخمس لم يكن لهم بذلك خصوصية ، والحديث ناطق بها ، قال : لكن وجه المطابقة أنه إذا جاز للإمام أن يجتهد وينفذ اجتهاده في الاخماس الاربعة المختصة بالغنائم فيقسم منها لمن لم يشهد الواقعة ، فلان ينفذ اجتهاده في الخمس الذي لا يستحقه معين وان استحقه صنف مخصوص أولى . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون أعطاهم برضا بقية الجيش انتهى . وهذا جزم به موسى بن عقبة في مغازيه . ويحتمل أن يكون إنما أعطاهم من الخمس ، وهذا جزم أبو عبيد في كتاب الاموال ، وهو الموافق لترجمة البخاري ، وأما قول ابن المنير لو كان من الخمس لم يكن هناك تخصيص فظاهر ، لكن يحتمل أن يكون من الخمس وخصهم بذلك دون غيرهم ممن كن

من شأنه أن يعطى من الخس ، ويحتمل أن يكون أعطاهم من جميع الفزينة لكونهم وصلوا قبل قسمة الفزينة وبعد حوزها ، وهو أحد القولين للشافعي . وهذا الاحتمال يترجح بقوله وأسهم لهم ، لأن الذي يعطى من الخس لا يقال في حقه أسهم له إلا تجوزا ، ولأن سياق الكلام يقتضى الافتخار ويستدعى الاختصاص بما لم يقع لغيرهم كما تقدم والله أعلم . السادس حديث جابر ، **قوله** ( حدثنا علي ) هو ابن عبد الله المدني ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( لو قد جاءنا مال البحرين ) سيأتى ذلك في أول باب الجزية ، من حديث عمرو بن عوف وأنه من الجزية ، لكن فيه د فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فيحمل على أن الذي وعده به النبي ﷺ جابرا كان بعد السنة التي قدم فيها أبو عبيدة بالمال ، وظهر بذلك جهة المال المذكور وأنه من الجزية ، فأغنى ذلك عن قول ابن بطال : يحتمل أن يكون من الخس أو من الفتي . **قوله** ( أمر أبو بكر مناديا فنادى ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون بلالا . **قوله** ( فحلى لى ) بالمهمل والمثناة . **قوله** ( وقال مرة ) القائل هو سفيان بهذا السند ، وقد تقدم الحديث في الهبة بالسند الأول بدون هذه الزيادة إلى آخرها ، وتقدمت الزيادة بهذا الاسناد في الكفالة والحوالة إلى قوله د خذ مثليها . **قوله** ( قال سفيان ) هو متصل بالسند المذكور ، وعمرو هو ابن دينار ، ومحمد بن علي ابن الحسين ابن علي . وظهر من هذه الرواية المراد من قوله في رواية ابن المنكدر د فحلى لى ثلاثا ، لكن قوله د فحلى لى حشية ، مع قوله في الرواية التي قبلها د وجعل سفيان يحثو بكفبه ، يقتضى أن الحشية ما يؤخذ باليدين جميعا ، والذي قاله أهل اللغة أن الحشية ما يملأ الكف ، والخفنة ما يملأ الكفين . نعم ذكر أبو عبيد الهروي أن الحشية والخفنة بمعنى ، وهذا الحديث شاهد لذلك . وقوله د حشية ، من حث يحثو ، ويحوز حشوة من حثا يحثو وهما لفتان ، وقوله د تبخل عني ، أى من جهتي . **قوله** ( وقال يعني ابن المنكدر ) الذي قال د وقال ، هو سفيان والذي قال د يعني ، هو علي ابن المدني . **قوله** ( وأى داه أدوى من البخل ) قال عياض : كذا وقع د أدوى ، غير مهموز ، ، من دوى إذا كان به مرض في جوفه ، والصواب أدوا بالهمز لأنه من الداء ، فيحمل على أنهم سهلوا الهمزة ، ووقع في رواية الخيدى في مسنده عن سفيان في هذا الحديث د وقال ابن المنكدر في حديثه ، فظهر بذلك اتصاله إلى أبي بكر بخلاف رواية الاصيلي فانها تشعر بأن ذلك من كلام ابن المنكدر وقد روى حديث د أى داه أدوا من البخل ، ، وقد تقدم في الكفالة توجيه وفاة أبي بكر لعادات النبي ﷺ ، وكذا في كتاب الهبة ، وأن وعده ﷺ لا يجوز إخلاله فزل منزلة الضمان في الصحة ، وقيل : إنما فعله أبو بكر على سبيل التطوع ، ولم يكن يلزمه قضاء ذلك ، وما تقدم في د باب من أمر بانجاز الوعد ، من كتاب الشهادات أولى ، وأن جابرا لم يدع أن له ديناً في ذمة النبي ﷺ فلم يطالبه أبو بكر ببينة ووفى ذلك له من بيت المال الموكل الأمر فيه إلى اجتهاد الامام ، وعلى ذلك يحوم المصنف وبه ترجم ، وإنما أخر أبو بكر إعطاء جابر حتى قال له ما قال إما لأمر أهم من ذلك ، أو خشية أن يحمله ذلك على الحرص على الطلب ، أو لئلا يكثر الطالبون لمثل ذلك ، ولم يرد به المنع على الإطلاق ، ولهذا قال د مامن مرة إلا وأنا أريد أن أعطيك ، وسيأتى في أوائل الجزية بيان الخلاف في مصرفها ، وظاهر لإيراد البخاري هذا الحديث هنا أن مصرفها عنده مصرف الخس ، والله أعلم . الحديث السابع **قوله** ( حدثنا قرة ) بضم القاف وتشديد الراء ثم هاء ، وفي الاسناد بصريان هو والراوى عنه ، وحجازيان شيخه والضحاك ، وقد خالف زيد بن الحباب مسلم ابن ابراهيم فيه فقال : عن قرة عن أبي الزبير ، بدل عمرو بن دينار أخرجه مسلم ، وسيفاه أثم ؛ ورواية البخاري

أرجح فقد وافق شيخه على ذلك عن قرّة عثمان بن عمرو عند الاسماعيلي والتضر بن شميل عند أبي نعيم ، فاتفق هؤلاء الحفاظ الثلاثة أرجح من انفراد زيد بن الحباب عنهم ، ويحتمل أن يكون الحديث عند قرّة عن شيخين بدليل أن في رواية أبي الزبير زيادة على ما في رواية هؤلاء كلهم عن قرّة عن عمرو ، وسيأتي شرحه مستوفى في استنباط المرتدين عند الكلام على حديث أبي سعيد في المعنى ، وفي حديث أبي سعيد بيان تسمية القاتل المذكور ، وقوله في هذه الرواية « لقد شقيت » بضم المشاء للاكثر ومعناه ظاهر ولا يحذر فيه ، والشرط لا يستلزم الوقوع لأنه ليس بمن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء ، بل هو عادل فلا يشقى . وحكى عياض فتحها ورجحه النووي وحكاها الاسماعيلي عن رواية شيخه المنيعي من طريق عثمان بن عمر عن قرّة ، والمعنى لقد شقيت أى ضللت أنت أيها التابع حيث تقتدى بمن لا يعدل ، أو حيث تمتد في نيك هذا القول الذي لا يصدر عن مؤمن

### ١٦ - باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يُخمسَ

٣١٣٩ - حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهرى عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر : لو كان المطعم بن عدي حياً لم كُنْ في هؤلاء النذني لتركهم له »

[ الحديث ٣١٣٩ - طرّفه في : ٤٠٢٤ ]

**قوله** ( باب ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس ) أراد بهذه الترجمة أنه كان له ﷺ أن يتصرف في الغنيمة بما يراه مصلحة فينفل من رأس الغنيمة وتارة من الخمس ، واستدل على الأول بأنه كان بمن على الأسارى من رأس الغنيمة وتارة من الخمس . فدل على أنه كان له أن ينفل من رأس الغنيمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ، وذكر فيه حديث جبير بن مطعم « لو كان المطعم حياً وكلني في هؤلاء النذني لتركهم له » ، قال ابن بطال : وجه الاحتجاج به أنه ﷺ لا يجوز في حقه أن يخبر عن شيء لو وقع فعله وهو غير جائز ، فدل على أن الإمام أن بمن على الأسارى بغير فداء خلافاً لمن منع ذلك كما تقدم . واستدل به على أن الغنائم لا يستقر ملك الغانمين عليها إلا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي : يملكون بنفس الغنيمة ، والجواب عن حديث الباب أنه محمول على أنه كان يستطيع أنفسهم الغانمين ، وليس في الحديث ما يمنع ذلك فلا يصلح الاحتجاج به . وللفريقين احتجاجات أخرى وأجوبة تتعلق بهذه المسألة لم أطل بها هنا لأنها لا تؤخذ من حديث الباب لأنفا ولا إثباتاً ، واستبعد ابن المنير إخل المذكور فقال : إن طيب قلوب الغانمين بذلك من العقود الاختيارية فيحتمل أن لا يدعن بعضهم ، فكيف بت أقول بأنه يعطيه إياهم مع أن الأمر موقوف على اختيار من يحتمل أن لا يسمح ؟ قلت : والذي يظهر أن هذا كان باعتبار ما تقدم في أول الأمر أن الغنيمة كانت للنبي ﷺ يتصرف فيها حيث شاء ، وفرض الخمس إنما نزل بعد قسمة غنائم بدر كما نقرر فلا حجة إذا في هذا الحديث لما ذكرنا . وقد أنكر الداودي دخول التخميس في أسارى بدر فقال : لم يقع فيهم غير أمرين إما المن بغير فداء وإما الفداء بمال ، ومن لم يكن له مال علم أولاد الأنصار الكتابة ، وأطال في ذلك ، ولم يأت بطائل . ولا يلزم من وقوع شيء أو شيئين بما خير فيه منع التخيير ، وقد قتل النبي ﷺ منهم عقبة بن أبي معيط وغيره ، وادعاه أن قریشاً لا يدخلون تحت الرق يحتاج إلى

دليل خاص ، وإلا فاصل الخلاف هل يسترق العربي أولا ثابت مشهور والله أعلم ، وسيأتي بقية شرحه في غزوة بدر إن شاء الله تعالى . وقوله « التقي » بنونين مفتوحتين بينهما مشنة ساكنة مقصور جمع نتن أو تتين كرم وزمنى أو جريح وجرحى ، وروى بمهملة فوحدة ساكنة وهر تصحيف ، وأبعد من جعله هو الصواب

١٧ - باب . ومن الدليل على أن الخس للإمام ، وأنه يُعطى بعض قرابته دون بعض ما قسم للنبي ﷺ لبني المطلب وبني هاشم من خمس خبير . قال عمر بن عبد العزيز ، لم يعصهم بذلك ولم يخص قريبا دون من أخرج إليه ، وإن كان الذي أعطى لما يشكو إليه من الحاجة ، ولما مستهم في جنبه من قومهم وحلفائهم

٣١٤٠ - حديث عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عُمَيْلٍ عن ابنِ شهاب عن ابنِ المسيب عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قال « مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَغْطَيْتَ بَنِي الْمَطْلَبِ وَتَرَكَتَنَا . وَنَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا بَنُو الْمَطْلَبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ » . قَالَ الْإِمَامُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ وَزَادَ « قَالَ جُبَيْرٌ : وَلَمْ يَقْسِمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ . وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : عَبْدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ وَالْمَطْلَبُ إِخْوَةٌ لِأُمِّهِ . وَأُمُّهُمْ عَاتِكَةُ بِنْتُ مَرْثَةَ . وَكَانَ نَوْفَلٌ أَخَاهُمْ لِأَبِيهِمْ »

[ الحديث ٣١٤٠ - طرفاه في : ٣٥٠٢ ، ٤٢٢٩ ]

قوله ( باب ومن الدليل على أن الخس للإمام ) تقدم توجيه ذلك قبل بباب . قوله ( وقال عمر بن عبد العزيز لم يعصهم ) أى لم يعم قرىبا . وقوله « ولم يخص قريبا دون من أخرج إليه » أى دون من هو أخرج إليه ، قال ابن مالك : فيه حذف العائد على الموصول وهر قيل ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر ( تماما على الذى أحسن ) بضم النون أى الذى هو أحسن ، قال : وإذا طال الكلام فلا ضعف ومنه ( وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله ) أى وفى الأرض هو إله . قوله ( وإن كان الذى أعطى ) أى أبعد قرابة ممن لم يعط ، ووقع فى هذا اختصار اقتضى توقفا فى فهمه ، وقد من الله وله الحمد بتوجيهه ، وسياقه عند عمر بن شبة فى أخبار المدينة ، موصولا مطولا فقال فيه « وقسم لهم قسما لم يعم عاصمهم ولم يخص به قريبا دون من أخرج منه ، واقد كان يومئذ فيمن أعطى من هو أبعد قرابة ، أى ممن لم يعط . وقوله « لما يشكو » تعليل إعطية الأبعد قرابة ، وقوله « فى جنبه » أى جانب ، وقوله « من قومهم وحلفائهم » أى وحلفاء قومهم بسبب الإسلام ، وأشار بذلك إلى مالتى النبي ﷺ وأصحابه بمكة من قريش بسبب الإسلام ، وسيأتى بسطه فى موضعه إن شاء الله تعالى . قوله ( عن ابن المسيب ) فى رواية يونس عن ابن شهاب عند أبى داود « وأخبرنى سعيد بن المسيب » . قوله ( عن جبير بن مطعم ) فى المغازى من رواية يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « أن جبير بن مطعم أخبره » . قوله ( مشيت أنا وعثمان بن عفان ) زاد أبو داود والنسائى من طريق يونس عن ابن شهاب « فبما قسم من الخس بين بنى هاشم وبني المطلب » ولما من رواية ابن إسحاق عن ابن شهاب « وضع سهم ذوى النربى فى بنى هاشم وبني المطلب وترك بنى نوفل وبني عبد شمس



وأما اختص جبير وعثمان بذلك لأن عثمان من بنى عبد شمس وجبير بن مطعم من بنى نوفل ، وعبد شمس ونوفل وهاشم والمطلب سواء الجميع بنوعند مناف . فهذا معنى قولها « ونحن وهم منك بمنزلة واحدة ، أى فى الانتساب الى عبد مناف . ووقع فى رواية أبى داود المذكورة « وقرابتنا وقرابتهم منك واحدة » ، وله فى رواية ابن اسحق « قتلنا يا رسول الله هؤلاء بنو هاشم لا نذكر فضلهم للموضع الذى وضعك الله منهم ، فما بال اخواننا بنى المطلب أعطيتهم وتركنا . قوله ( شىء واحد ) الا كثر بالشين المعجمة المفتوحة والمهمزة ، وقال عياض ، رويناه هكذا فى البخارى بغير خلاف انتهى . وقد وجدته فى أصلى هنا من رواية الكشميهنى وفى المغازى من رواية المستمل وفى مناقب قريش من روايته وفى رواية الجوى بكسر المهملة وتشديد التحتانية ، وكذلك كان يرويه يحيى ابن معين وحده ، قال الخطابى : هو أجود فى المعنى ، وحكاها عياض رواية خارج الصحيح وقال : الصواب رواية الكافة لقوله فيه « وشبك بين أصابعه » وهذا دليل على الاختلاط والامتزاج كالشئ الواحد لا على التثنية والتثنية هذه الزيادة التى أشار إليها . وقعت فى رواية ابن اسحق المذكورة ولفظه « فقال : إنا وبنو المطلب لم نفرق فى جاهلية ولا اسلام ، وإنما نحن وهم شىء واحد ، وشبك بين أصابعه » ، ووقع فى رواية أبى زيد المروزى « شىء أحد » بغير واو وبهمز الالف ، فقليل هما بمعنى ، وقيل الأحد الذى ينفرد بشئ لا يشاركه فيه غيره والواحد أول العدد ، وقيل الأحد المنفرد بالمعنى والواحد المنفرد بالذات ، وقيل الأحد لئنى ما يذكر معه من العدد والواحد اسم لفتح العدد من جنسه ، وقيل لا يقال أحد الله تعالى ، حكاه جيمه عياض . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) أى بهذا الاسناد ( وزاد قال جبير ولم يقسم النبى ﷺ لبني عبد شمس ولا لبني نوفل ) هو عندي من رواية عبد الله ابن يوسف أيضا عن الليث فهو متصل ، ويحتمل أن يكون معلقا ، وقد وصله المصنف فى المغازى عن يحيى بن بكير عن الليث عن يونس بتمامه ، وزاد أبو داود فى رواية يونس بهذا الاسناد « وكان أبو بكر يقسم الخس نحو قسم رسول الله ﷺ ، غير أنه لم يكن يعطى قربي رسول الله ﷺ ، وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده . وهذه الزيادة بين النهل فى « جمع حديث الزهرى ، أنها مدرجة من كلام الزهرى ، وأخرج ذلك مفصلا من رواية الليث عن يونس ، وكان هذا هو السر فى حذف البخارى هذه الزيادة مع ذكره لرواية يونس . وروى مسلم وأبو داود والنسائى وغيرهم من طريق ابن شهاب عن يزيد بن هرم عن ابن عباس فى سهم ذوى القربى قال « هو اقربى رسول الله ﷺ قسمه لهم النبى ﷺ » وقد كان عمر عرض علينا من ذلك شيئا رأيناه دون حقنا ، فرددناه ، وللنسائى من وجه آخر « وقد كان عمر دعانا أن ينكح أيمنا ويخدم عاتننا ويقضى عن غارمنا فأبينا إلا أن يسلمه لنا ، قال فتركناه » . قوله ( وقال ابن اسحق الخ ) وصله المصنف فى التاريخ ، وقوله « عاتكة بنت مرة » ، أى ابن هلال من بنى سليم ، وقوله « وكان نوفل أخاهم لايبهم » ، لم يسم أمه وهى واقدة باللقاب بنت أبى عدى واسمه نوفل بن عبادة ، من بنى مازن بن صعصعة . وذكر الزبير ابن بكار فى النسب أنه كان يقال لهاشم والمطلب البدران ، ولعبد شمس ونوفل الابهران ، وهذا يدل على أن بين هاشم والمطلب اتصلا سرى فى أولادهما من بعدهما ، ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بنى هاشم وحضرهم فى الشعب دخل بنو المطلب مع بنى هاشم ولم تدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس ، وستأتى الإشارة إلى ذلك فى أول المبحث أن شاء الله تعالى . وفى الحديث حجة للشافعى ومن وافقه أن سهم ذوى القربى لبني هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبى ﷺ من قريش ، وعن عمر بن عبد العزيز هم بنو هاشم خاصة . وبه قال زيد بن أرقم وطائفة

من الكوفيين ، وهذا الحديث يدل للاحاق بنى المطلب بهم ، وقيل هم قريش كلها لكن يعطى الامام منهم من يراه ، وهذا قال أصنع ، وهذا الحديث حجة عليه ، وفيه توهين قول من قال ان النبي ﷺ اتما أعطاهم بعلة الحاجة اذ لو أعطاهم بعلة الحاجة لم يخص قوما دون قوم ، والحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة وما أصابهم بسبب الاسلام من بقية قومهم الذين لم يسلبوا ، والمخلص أن الآية نصت على استحقاق قربنى النبي ﷺ وهى متحققة فى بنى عبد شمس لانه شقيق ، وفى بنى نوفل اذا لم تعتبر قرابة الام . واختلف الشافعية فى سبب اخراجهم ف قيل : العلة القرابة مع النصرة فذلك دخل بنو هاشم وبنو المطلب ولم يدخل بنو عبد شمس وبنو نوفل لفقدان جزء العلة أو شرطها ؛ وقيل : الاستحقاق بالقرابة ، ووجد بنى عبد شمس ونوفل مانع لكونهم انحازوا عن بنى هاشم وحاربوهم . والثالث أن القرى عام مخصوص وبينته السنة . قال ابن بطال : وفيه رد لقوله الشافعى ان خمس الخس يقسم بين ذوى القرى لا يفضل غنى على فقر ، وأنه يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين . قلت : ولا حجة فيه لما ذكر لا إثباتا ولا نفيا ، أما الاول فليس فى الحديث إلا أنه قسم خمس الخس بين بنى هاشم والمطلب ولم يتعرض لتفضيل ولا عدمه ، ولذا لم يتعرض فالأصل فى القسمة إذا أطلقت التسوية والتعميم ، فالحديث إذا حجة للشافعى لا عليه . ويمكن التوصل إلى التعميم بأن يأمر الإمام نائبه فى كل إقليم بضبط من فيه ويجوز النقل من مكان إلى مكان للحاجة ، وقيل لا بل يختص كل ناحية بمن فيها . وأما الثانى فليس فيه تعرض لكيفية القسم ، لكن ظاهره التسوية وبها قال المازنى وطائفة ، فيحتاج من جعل سبيله سبيل الميراث إلى دليل . والله أعلم . وذهب الاكثر الى تعميم ذوى القرى فى قسمة سهمهم عليهم بخلاف اليتامى فيخصص الفقراء منهم عند الشافعى وأحمد ، وعن مالك يعدهم فى الإعطاء ، وعن أبى حنيفة يخص الفقراء من الصنفين ، وحجة الشافعى أنهم لما منعوا الزكاة عموا بالسهم ولأنهم أعطوا بحجة القرابة لإكرامهم ، بخلاف اليتامى فانهم أعطوا لسد الخلة . واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ، فان ذوى القرى لفظ عام يخص بينى هاشم والمطلب ، قال ابن الحاجب : ولم ينقل اقتران اجمالى مع أن الأصل عدمه

## ١٨ - باب من لم يُخمس الأسلاب

وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْمَسَ ، وحكم الإمام فيه

٣١٤١ - **حَرْش** مسددٌ حدثنا يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن

أبيه عن جده قال : بينا أنا واقفٌ فى الصفِّ يومَ بدرٍ ، فنظرتُ عن يمينى وشمالى ، فاذا أنا بفلاّمين من الأنصارِ حديثه أسنانُهُما تَمَيَّيتُ أن أكونَ بينَ أضلَعِهما ، فمَرَّنى أحدهما فقال : يا عمّ هل تعرفُ أباهُ جهلٌ ؟ قلتُ : نعم ، ما حاجتكُ إليه يا ابنَ أخى ؟ قال : أخبرتُ أنه يَسُبُّ رسولَ الله ﷺ ، والذي نفسى بيده كأنَّ رَأْبَتَهُ هَلَا يُفَارِقُ سَوَادَى سَوَادِهِ حَتَّى يَمُوتَ الْأَعْجَلُ مَتًّا . فتمجَّبتُ لذلك ، فمَرَّنى الآخرُ فقال لى مثلها ، فلم أَسْبُ . أن نظرتُ إلى أبى جهلٍ يَجُولُ فى الناسِ فقالت : ألا إنَّ هذا صاحبُكما الذى سألتانِ ، فابتدراهُ بسيفيهما ففَضَّرَ بهُ حَتَّى قَتَلَاهُ . ثم انصَرَفا إلى رسولِ الله ﷺ فأخبراهُ . فقال : أيُّكما قَتَلَهُ ؟ قال كلُّ واحدٍ منهما : أنا

قتلته . فقال : هل مسحتما سيفيكما ؟ قالا : لا . فنظر في السيفين فقال : كلا كما قتله . سلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح . وكانا معاذ بن عفراء ومعاذ بن عمرو بن الجوح »

[ الحديث ٣١٤١ - طرفاه في : ٣٩٦٤ ، ٣٩٨٨ ]

٣١٤٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن قتادة رضي الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم حنين فلما التفتينا كانت للمسلمين جولة ، فرأيت رجلاً من المشركين على رجل من المسلمين ، فاستدبرت حتى أتته من ورائه حتى ضربته بالسيف على حبل عاتقه ، فأقبل على فضمي ضمة وجدت منها ريح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فلحقت عمر بن الخطاب فقلت : ما بال الناس ؟ قال : أمر الله . ثم إن الناس رجعوا ، وجلس النبي ﷺ فقال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه . فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . ثم قال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه . فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جلست . ثم قال الثالثة مثله ، فقلت : فقال رسول الله ﷺ : مالك يا أبا قتادة ؟ فأنصصت عليه القصة ، فقال رجل : صدق يا رسول الله ، وسلبه عندي ، فأرضه عنى . فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لا ها الله إذا لا يعيد إلى أسد من أسد الله يُقاتل عن الله ورسوله ﷺ يُعطيك سلبه . فقال النبي ﷺ : صدق . فأعطاه ، فابتقت سحر فافى بنى سلمة ، فانه لأول مال تأملت في الإسلام »

**قوله** (باب من لم يخمس الاسلاب) السلب بفتح المهملة واللام بعدها موحدة هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره عند الجهور ، وعن أحمد : لا تدخل الدابة ، وعن الشافعي يختص بأداة الحرب . **قوله** (ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس ، وحكم الامام فيه ) أما قوله « ومن قتل قتيلاً فله سلبه » فهو قطعة من حديث أبي قتادة ثاني حديثي الباب ، وقد أخرجه المصنف بهذا القدر حسب من حديث أنس ، وأما قوله « من غير أن يخمس » فهو من تفقهه ، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف في المسألة وهو شهير ، وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجهور ، وهو أن القاتل يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه أو لم يقل ذلك ، وهو ظاهر حديث أبي قتادة ثانياً ، حديثي الباب . وقال : إنه فتوى من النبي ﷺ وإخبار عن الحكم الشرعي ، وعن المالكية والحنفية لا يستحقه القاتل إلا إن شرط له الامام ذلك . وعن مالك يخير الامام بين أن يعطى القاتل السلب أو يخمسه واختاره اسماعيل القاضي ، وعن اسحق إذا كثرت الاسلاب خمست ، ومكحول والثوري بخمس مطلقاً ، وقد حكى عن الشافعي أيضاً ، وتمسكوا بعموم قوله (واعلوا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه ) ولم يستثن شيئاً ، واحتج الجهور بقوله ﷺ « من قتل قتيلاً فله سلبه » فانه خصص ذلك العموم ، وتعقب بانه ﷺ لم يقل من قتل قتيلاً فله سلبه إلا يوم حنين ، قال مالك : لم يبلغني ذلك في غير حنين . وأجاب الشافعي وغيره بأن ذلك حفظ عن النبي ﷺ في عدة مواطن ، منها يوم بدر كما في أول حديثي الباب ، ومنها حديث حاطب بن أبي بلتعة أنه قتل رجلاً يوم أحد

فسلم له رسول الله ﷺ سلبه أخرجه البيهقي ، ومنها حديث جابر أن عقيل بن أبي طالب قتل يوم مؤتة رجلاً ففضله النبي ﷺ درعه . ثم كان ذلك مقرراً عند الصحابة كما روى مسلم من حديث عوف بن مالك في قصته مع خالد بن الوليد وإنكاره عليه أخذه السلب من القاتل . الحديث بطوله ، وكما روى الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص : أن عبد الله بن جحش قال يوم أحد تعال بنا ندعو ، فدعا سعد فقال : اللهم ارزقني رجلاً شديداً بأسه فأقاتله ويقاثنني ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله وأخذ سلبه ، الحديث ، وكما روى أحمد بإسناد قوى عن عبد الله بن الزبير قال : كانت صفية في حصن حسان بن ثابت يوم الخندق ، فذكر الحديث في قصة قتلها اليهودي ، وقولها لحسان : انزل فاسلبه ، فقال : مالي بسلبه حاجة ، وكما روى ابن إسحاق في المغازي في قصة قتل علي بن أبي طالب عمرو بن عبد ود يوم الخندق أيضاً فقال له عمرو : هلا استلبت درعه فإنه ليس للرب خير منها ، فقال : إنه اتفاني بسواته ، وأيضاً قالني النبي ﷺ إنما قال ذلك يوم حنين بعد أن فرغ القتال ، كما هو صريح في ثاني حديثي الباب ، حتى قال مالك يكره للامام أن يقول من قتل قتيلاً فله سلبه لئلا تضعف نيات المجاهدين ، ولم يقل النبي ﷺ ذلك إلا بعد انقضاء الحرب . وعن الخنفية لا كراهة في ذلك ، وإذا قاتله قبل الحرب أو في أثناءها استحق القاتل . ثم أخرج المصنف فيه حديثين : أحدهما حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل ، والغرض منه هنا قوله في آخره : كلا كما قتله ، سلبه لما ذن عمرو بن الجرح ، فقد احتج به من قال إن إعطاء القاتل السلب مفوض إلى رأى الامام ، وقرره الطحاوي وغيره بأنه لو كان يجب للقاتل لكان السلب مستحقاً بالقتل ولكن جعله بينهما لاشتراكهما في قتله ، فلما خص به أحدهما دل على أنه لا يستحق بالقتل وإنما يستحق بتعيين الامام . وأجاب الجمهور بأن في السياق دلالة على أن السلب يستحقه من أثنى في القتل ولو شاركه غيره في الضرب أو الطعن ، قال المهلب : نظره ﷺ في السيفين واستللهما هو يرى ما بلغ الدم من سيفيهما ومقدار عمق دخولهما في جسم المقتول ليحكم بالسلب لمن كان في ذلك أبلغ ، ولذلك سألهما أولاً هل مسحتما سيفيكما أم لا ؟ لانهما لو مسحاها لما تبين المراد من ذلك وإنما قال كلا كما قتله وإن كان أحدهما هو الذي أثنى ليطيب نفس الآخر . وقال الاسماعيلي : أقول إن الانصاريين ضرباه فأثنى به وبلغا به المبلغ الذي يعلم معه أنه لا يجوز بقاؤه على تلك الحال إلا قدر ما يطفأ ، وقد دل قوله : كلا كما قتله ، على أن كلا منهما وصل إلى قطع الحشوة وإبانتها أو بما يعلم أن عمل كل من سيفيهما كعمل الآخر ، غير أن أحدهما سبق بالضرب فصار في حكم المثبت لجراحه حتى وقعت به ضربة الثاني فاشتراكا في القتل ، إلا أن أحدهما قتله وهو بمنتهى والآخر قتله وهو مثبت فلذلك قضى بالسلب للسابق إلى اثناهما ، وسيأتي تنمته شرحه في غزوة بدر مع قول ابن مسعود أنه قتله ، وتأني كيفية الجمع هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( حديثه ) بالجر صفة للغلامين و « أسنانهما » بالرفع . قوله ( بين أضلع منها ) كذا للاكثر بفتح أوله وسكون المعجمة وضم اللام فجمع ضلع ، وروى بضم اللام وفتح العين من الضلالة وهي القوة ، ووقع في رواية الجوى وحده « بين أضلع منها » بالصاد والهاء المهملتين ونسبه ابن بطال لمسد شيخ البخاري ، وقد خالفه إبراهيم بن حمزة عند الطحاوي وموسى بن اسماعيل عند ابن سنجر وعفان عند ابن أبي شيبة يعني كلهم عن يوسف شيخ البخاري فيه فقالوا : أضلع ، بالصاد المعجمة والعين ، قال واجتماع ثلاثة من الحفاظ أولى من انفراد واحد انتهى . وقد ظهر أن الخلاف على الرواة عن الفربري فلا يليق الجرم بأن مسدداً نطق به هكذا ، وقد رواه أحمد في مسنده وأبو يعلى عن عبيد الله القواريري وبشر بن الوليد وغيرهما كلهم عن

يوسف كالجاعة ؛ وكذلك أخرجه الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عفان **قوله** ( لا يفارق سواده ) بفتح السين وهو الشخص . **قوله** ( حتى يموت الاعجل منا ) أى الأقرب أجلا ، وقيل إن لفظ الاعجل تحريف وإنما هو الاعجز ، وهو الذى يقع فى كلام العرب كثيرا ، والصواب ما وقع فى الرواية لوضوح معناه ، **قوله** ( قال محمد ) هو المصنف ( سمع يوسف ) يعنى ابن الماجشون ( صالحا ) يعنى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف المذكور فى الاسناد ( وسمع ابراهيم أباه عبد الرحمن بن عوف ) وهذه الزيادة لأبى ذر وأبى الوقت هنا ، وتقدم فى الوكالة فى حديث آخر بهذا الاسناد مثله وبينت هناك سماع ابراهيم من أبيه . وأما سماع يوسف من صالح فوقع فى رواية عفان عند الاسماعيل ، ولعل البخارى أشار إلى أن الذى أدخل بين يوسف وصالح فى هذا الحديث رجلا لم يضبط ، وذلك فيما أخرجه البزار ، والرجل هو عبد الواحد بن أبى عون ، ويحتمل أن يكون يوسف سمعه من صالح وثبت فيه عبد الواحد والله أعلم . الحديث الثانى حديث أبى قتادة وسياق شرحه مستوفى فى المغازى ، وقوله فيه « عن ابن أفلح ، نسبه إلى جده ، وهو عمر بن كثير بن أفلح ، وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق وكلهم مدنيون إلا الراوى عن مالك وقد نزلها ، وقوله « فاستدبرت ، كذا للاكثر ولاكشميهنى « فاستدبرت » بغير موحدة . **قوله** ( فقال رجل : صدق يا رسول الله ، وسلبه عندى ) لم أقف على اسمه ، واستدل به على دخول من لا يسهم له فى عموم قوله « من قتل قتيلا » وعن الشافعى فى قول ، وبه قال مالك لا يستحق السلب إلا من استحق السهم لأنه قال إذا لم يستحق السهم فلا يستحق السلب بطريق الاولى ، وعروض بأن السهم علق على المظنة ، والسلب يستحق بالفعل فهو أولى ، وهذا هو الأصل ، واستدل به على أن السلب للقاتل فى كل حال حتى قال أبو ثور وابن المنذر : يستحقه ولو كان المقتول منهزما ، وقال أحمد لا يستحقه إلا بالمبارزة ، وعن الأوزاعى إذا التقى الزحفان فلا سلب ، واستدل به على أنه مستحق للقاتل الذى أئمنه بالقتل دون من ذهب عليه كاسيأتى فى قصة ابن مسعود مع أبى جهل فى غزوة بدر ، واستدل به على أن السلب يستحقه القاتل من كل مقتول حتى لو كان المقتول امرأة ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر ، وقال الجمهور : شرطه أن يكون المقتول من المقاتلة ، واتفقوا على أنه لا يقبل قول من ادعى السلب إلا ببينة تشهد له بأنه قتله ، والحجة فيه قوله فى هذا الحديث « له عليه بيعة » ففهموه أنه إذا لم تكن له بيعة لا يقبل ، وسياق أبى قتادة يشهد لذلك ، وعن الأوزاعى يقبل قوله بغير بيعة لأن النبى ﷺ أعطاه لابى قتادة بغير بيعة ، وفيه نظر لأنه وقع فى « مغازى الواقدي » أن أوس بن خولى شهد لابى قتادة ، وعلى تقدير أن لا يصح فيحمل على أن النبى ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق ، وأبعد من قال من المالكية : إن المراد بالبيعة هنا الذى أقرله أن السلب عنده فهو شاهد ، والشاهد الثانى وجود السلب فانه بمنزلة الشاهد على أنه قتله ولذلك جعل لوثاقى « باب القسامة » ، وقيل إنما استحقه أبو قتادة باقرار الذى هو بيده ، وهذا ضعيف لأن الإقرار إنما يفيد إذا كان المال منسوباً لمن هو بيده فيؤخذ باقراره ، والمال هنا مذسوب لجميع الجيش . ونقل ابن عطية عن أكثر الفقهاء أن البيعة هنا شاهد واحد يكتفى به

١٩ - باب ما كان النبى ﷺ يهبط المؤنفة قلوبهم وغيرهم من الخس ونحوه

رواه عبد الله بن زيد عن النبى ﷺ

٣١٤٣ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعى عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير

« أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي ، ثُمَّ قَالَ لِي : يَا حَكِيمُ ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حُلُوٌّ ، فَمَنْ أَخَذَهُ بَسْخَاوَةً نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » . قَالَ حَكِيمٌ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرِزَأُ أَحَدًا بِمَدَنِكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ إِنِّي عَمَرْتُ دَعَاءَ لِيُعْطِيَهُ فَإِنِّي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، إِنِّي أُعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ لَدَى قَوْمٍ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا النَّيِّ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ . فَلَمْ يَرِزَأُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ شَيْئًا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تَوَفَّى » .

٣١٤٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ عَلَى اعْتِكَافٍ يَوْمٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَى بِهِ . قَالَ : وَأَصَابَ عَمْرُ جَارِيَتَيْنِ مِنْ سَبِيِّ حُنَيْنٍ فَوَضَعَهُمَا فِي بَعْضِ بُيُوتِ مَكَّةَ ، قَالَ فَمِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَبِيِّ حُنَيْنٍ ، فَجَعَلُوا يَسْعَوْنَ فِي السُّككِ ، فَقَالَ عَمْرُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ انْظُرْ مَا هَذَا ؟ قَالَ : مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّبِيِّ ؛ قَالَ : أَذْهَبَ فَأَرْسِلَ الْجَارِيَتَيْنِ . قَالَ نَافِعٌ : وَلَمْ يَتَعَمَّرْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْجَفَرَانَةِ ، وَلَوْ اعْتَمَرَ لَمْ يَخَفْ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ » وَزَادَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ « مِنَ الْخُسِ »

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي النَّذْرِ وَلَمْ يَقُلْ « يَوْمَ »

٣١٤٥ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ تَقْلِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا وَمَنْعَ آخَرِينَ ، فَكَأَنَّهُمْ عَتَبُوا عَلَيْهِ فَقَالَ : إِنِّي أُعْطِيَ قَوْمًا أَخَافُ ظَنَّهُمْ وَخَزَعَهُمْ ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْخَيْرِ وَالنِّبْيُ ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَقْلِبٍ . فَقَالَ عَمْرُو بْنُ تَقْلِبٍ : مَا أَحْبَبْتُ أَنْ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « حَرَّ النَّعَمِ » . زَادَ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ « حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَقْلِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِي بِمَالٍ - أَوْ بَنِي - فَقَسَمَهُ .. بِهَذَا »

٣١٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنِّي أُعْطِيَ قُرْبَشًا أَنَا أَنْفَمُ ، لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ »

[ الْحَدِيثُ ٣١٤٦ - أَطْرَافُهُ فِي : ٣١٤٧ ، ٣٥٢٨ ، ٣٧٧٨ ، ٣٧٩٣ ، ٤٣٣١ ، ٤٣٣٢ ، ٤٣٣٣ ، ٤٣٣٤ ، ٤٣٣٧ ، ٥٨٦٠ ، ٦٧١٢ ، ٧٤٤١ ]

٣١٤٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ نَاسًا مِنْ

الأنصار قالوا لرسول الله ﷺ حين أفاء الله على رسوله ﷺ من أموال هوازن ما أفاء، فطلق يعطى رجالاً من قريش المائة من الإبل، فقالوا: يغفر الله لرسول الله ﷺ، يعطى قريشاً ويدعنا، وسؤفنا تقطر من دماهم. قال أنس: أخذت رسول الله ﷺ بمقاتلتهم، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة من آدم، ولم يدع منهم أحداً غيرهم، فلما اجتمعوا جاءهم رسول الله ﷺ فقال: ما كان حديث بلنفي عنكم؟ قال له فقهاؤهم أما ذوو آرائنا يا رسول الله فلم يقولوا شيئاً، وأما أناس منا حديثه أسناهم فقالوا: يغفر الله لرسول الله ﷺ يعطى قريشاً ويترك الأنصار، وسؤفنا تقطر من دماهم. فقال رسول الله ﷺ: إني لأعطي رجالاً حديث عهد بكفر، أما ترضون أن يذهب الناس بالأموال، وترجعوا إلى رجالكم برسول الله (ﷺ)، فوالله ما تقبلون به خير مما يتقبلون به. قالوا: بلى يا رسول الله، قد رضينا. فقال لهم: إنكم سترون بدى أثره شديدة، فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله (ﷺ) على الخوض. قال أنس: فلم أصبر.

٣١٤٨ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأوبسى **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عمر بن محمد بن جبير بن مطعم أن محمد بن جبير قال: أخبرني جبير بن مطعم أنه بينما هو مع رسول الله ﷺ ومعه الناس متعبلاً من حنين علق رسول الله ﷺ الأعراب يسألونه حتى اضطرّوه إلى شجرة فخطفت رداءه، فوقف رسول الله ﷺ فقال: أعطوني ردائي، فلو كان عدد هذه العياض لعمّا لقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلاً ولا كذوباً ولا جباناً.

٣١٤٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** مالك عن إسحاق بن عبد الله عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنت أمشي مع النبي ﷺ وعليه برد تجراني غلظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجذبته شديدة حتى نظرت إلى صفحة عاتق النبي ﷺ قد أثرت به حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال: صر لي من مال الله الذي عندك. فالتفت إليه فضحك ثم أمر له بعطاء»

[ الحديث ٣١٤٩ - طرفاه في: ٥٨٠٩، ٦٠٨٨ ]

٣١٥٠ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال: «لما كان يوم حنين أتر النبي ﷺ أناساً في القسمة: فأعطى الأقرع بن حابس مائة من الإبل. وأعطى عيينة مثل ذلك. وأعطى أناساً من أشرف العرب فأترهم يومئذ في القسمة. قال رجل: والله إن هذه القسمة ما عدل فيها وما أريد بها وجه الله. فقلت والله لأخبرن النبي ﷺ. فأتيته فأخبرته. فقال: فمن يعدل؟

إِذَا لَمْ يَطْلُرِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى . قَدْ أَوْذَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ »

[المحدث ٣١٥٠ - أطرافه في : ٣٤٠٥ ، ٤٣٣٥ ، ٤٣٣٦ ، ٦٠٥٩ ، ٦١٠٠ ، ٦١٩١ ، ٦٣٣٦]

٣١٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ « كُنْتُ أُنْقَلُ النُّوَى مِنْ أَرْضِ الزُّبَيْرِ الَّتِي أَقْطَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَأْسِي . وَهِيَ مَوْقِفٌ عَلَى كُفْلَسَى فَرَسَخٍ »

وَقَالَ أَبُو ضَمْرَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ أَرْضًا مِنْ أُمِّوَالِ بَنِي النَّضِيرِ »

[المحدث ٣١٥١ - طرفه في : ٥٧٢٤]

٣١٥٢ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمَقْدَامِ حَدَّثَنَا الْقُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ

ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى أَهْلِ حَيْبَرَ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ الْيَهُودَ مِنْهَا . وَكَانَتِ الْأَرْضُ - لَمَّا ظَهَرَ عَلَيْهَا - لِلْيَهُودِ وَالرُّسُولِ وَالْمُسْلِمِينَ . فَسَأَلَ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتْرَكَهُمْ عَلَى أَنْ يَكْفُوا الْعَمَلَ وَلَمْ يَنْصَفْ لِلثَّمَرِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَتْرَكُكُمْ عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا . فَافْرُقُوا . حَتَّى أَجْلَامَ عُمَرُ فِي إِمَارَتِهِ إِلَى تَبَاةٍ وَأَرْبَعَاءَ »

**قوله** ( باب ما كان رسول الله ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم ) سيأتي بيانهم ، وأنهم من أسلم ونبتته ضعيفة ، أو كان يتوقع باعطائه إسلام نظرائه في تفسير براءة . **قوله** ( وغيرهم ) أي غير المؤلفة ممن تظهر له المصلحة في إعطائه **قوله** ( من الخس ونحوه ) أي من مال الخراج والمزينة والنفق ، قال اسماعيل القاضي : في إعطاء النبي ﷺ للمؤلفة من الخس دلالة على أن الخس إلى الامام يفعل فيه ما يرى من المصلحة . وقال الطبري استدلل بهذه الأحاديث من زعم أن النبي ﷺ كان يعطى من أصل الغنيمة لغير المقاتلين ، قال : وهو قول مردود بدليل القرآن والآثار الثابتة . واختلف بعد ذلك من أين كان يعطى المؤلفة ؟ فقال مالك وجماعة : من الخس ، وقال الشافعي وجماعة من خمس الخس ، قيل ليس في أحاديث الباب شيء صريح بالاعطاء من نفس الخس . **قوله** ( رواه عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الطويل في قصة حنين ، وسيأتى هناك موصولا مع الكلام عليه ، والترض منه هنا قوله « لما أقام الله على رسوله يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم ، الحديث . ثم أورد في الباب تسعة أحاديث : أحدها حديث حكيم بن حزام « سألت رسول الله ﷺ فأعطاني ، الحديث بطوله ، وفيه قصته مع عمر ، وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الزكاة . ثانيها حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية وفيه « وأصاب عمر جاريته من سبي حنين وهو موضع الترجمة . **قوله** ( عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله انه كان على « احتكاف يوم ) كذا رواه حماد بن زيد عن أيوب بن نافع مرسل ليس فيه ابن عمر ، وسيأتي في المغازي أن البخاري نقل عن بعضهم رواه عن حماد بن زيد موصولا ، وهو عند مسلم وابن خزيمة لكن في القصة الثالثة المتعلقة بمعركة الجمرات



لا في جميع الحديث ، وذكر هنا أن معمرًا وصله أيضا عن أيوب ، ورواية معمر وصلها في المغازي وهو في قصة  
 لتند فقط ، وذكر في المغازي أيضا أن حماد بن حماد بن سلة رواه موصولا ، وسيأتي بيان ذلك واضحا أيضا هناك وأنه  
 أيضا في التندر فقط ، وبأن الكلام على ما يتعلق منه بالنذر في كتاب الإيمان والنذور ، والذي قدمته اتفق عليه  
 جميع رواة البخاري إلا الجرجاني فقال : عن نافع عن ابن عمر ، وهو وهم منه ، ويظهر ذلك من تعرف البخاري  
 هنا وهو في المغازي ، وبذلك جزم أبو علي الجبائي ، وقال الدارقطني : حديث حماد بن زيد برسل وحديث  
 جرير بن حازم موصول ، وحماد أثبت في أيوب من جرير ، فاما رواية معمر الموصولة فهي في قصة التندر فقط دون  
 قصة الجاريتين ، قال : وقد روى سفيان بن عيينة عن أيوب حديث الجاريتين فوصله عنه قوم وأرسله آخرون .  
 قوله ( فأمره ) ، في رواية جرير بن حازم عند مسلم أن سؤاله لذلك وقع وهو بالجمرة بعد أن رجع إلى الطائف .  
 قوله ( وأصاب عمر جاريتين من بني حنين ) أي من هوازن ، لم أر من سماها ، وفي رواية ابن عيينة عند الاسماعيلي  
 موصولا أن عمر قال ، فذكر حديث النذر ، قال : فأمرني أن أعتكف فلم أعتكف حتى كان بعد حنين ، وكان  
 النبي ﷺ أعطاني جارية ، فبينما أنا متكف إذ سمعت تكبيرا ، الحديث . قوله ( قال من رسول الله ﷺ على السبي )  
 سنأتي صفة ذلك في المغازي ، وفي هذا السياق حذف تقديره فنظر أو سأل عن سبب سعيهم في السكك فقيل له فقال  
 لعمر ، وفي رواية ابن عيينة المذكورة فقلت ما هذا ؟ فقالوا السبي أسلموا ) فأرسلهم النبي ﷺ ، فقلت والجارية  
 فأرسلها . قوله ( قال اذهب فأرسل الجاريتين ) يستفاد منه الأخذ بخبر الواحد . ( فليبه ) : اتفقت الروايات كلها  
 على أن قوله ورواه معمر ، بفتح الميمين بينهما مهمة ساكنة ، وحكى بعض الشراح أنه بضم الميم وبعد العين مثناة  
 مفتوحة ثم ميم مكسورة وهو تصحيف . قوله ( قال نافع : ولم يعتصر رسول الله ﷺ من الجمرة ولو اعتصر لم يخف  
 على عبد الله ) هكذا رواه أبو النعمان شيخ البخاري مرسلًا ، ووصله مسلم وابن خزيمة جميعا عن أحمد بن عبد الله عن  
 حماد بن زيد فقال في روايته عن نافع : ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجمرة فقال : لم يعتصر منها ،  
 وقد ذكرت في أبواب العمرة الأحاديث الواردة في اعتباره من الجمرة ، وتقدم في أوائل الجهاد في باب من قسم  
 الغنيمة في غزوه ، أيضا حديث أنس في ذلك ، وذكرت في أبواب العمرة سبب خفاء عمرة النبي ﷺ من الجمرة  
 على كثير من أصحابه فليراجع منه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . قال ابن النين : ليس كل ماعله ابن عمر حدث  
 به نافعا ، ولا كل ما حدث به نافعا حفظه . قلت : وهذا يردده رواية مسلم التي ذكرتها ، فإن حاصله أن ابن عمر كان  
 يعرفها ولم يحدث بها نافعا . ودلت رواية مسلم على أن ابن عمر كان ينفيها . قال : وليس كل ماعله ابن عمر لم يدخل  
 عليه فيه نسيان ، انتهى . وهذا أيضا يقتضي أنه كان عرف بها ونسبها ، وليس كذلك بل لم يعرف بها لاهو ولا غدد  
 كثير من الصحابة . نالها حديث عمرو بن تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة وهو الثوري  
 بفتح النون والميم . قوله ( أخاف ظلمهم ) بفتح الظاء المعجمة المشالة واللام وبالمهمل أي اعوجاجهم ( وجزعهم )  
 بالجيم والزاى بوزنه ، وأصل الظلم الميل ، وأطلق هنا على مرض القلب وضعف اليقين . قوله ( والغناء ) بفتح  
 المعجمة ثم النون ومد وهو الكناية ، وفي رواية الكشمة بنى بالكسر والقصر بلفظ ضد الفقر ، وقوله بكتابة  
 رسول الله ﷺ ، أي التي قالها في حتمه وهي ادعائه إياه في أهل الخير والغناء ، وقيل المراد الكلمة التي قالها في حق  
 غيره ، فالعنى لا أحب أن يكون لي حر الزعم بدلا من الكلمة المذكورة لئلا أرى يكرن لي ذلك ، يقال تلك

الكلمة في حق . قوله ( زاد أبو عاصم عن جرير ) هو ابن حازم ، وقد تقدم موصولاً في أواخر الجمعة من عهد ابن معمر عن أبي عاصم ، وهو من المواضع التي تمسك بها من زعم أن البخاري قد يعلق عن بعض شيوخه ما بينه وبينهم فيه واسطة مثل هذا ، فإن أبا عاصم شيخه ، وقد علق عنه هذا هنا ، ولما ساقه موصولاً أدخل بينه وبين أبي عاصم واسطة . قوله ( أو بسبي ) في رواية الكشي عن د بئى ، وهو أشمل ، رابعها حديث أنس في عطية المؤلفين يوم حنين ، ذكره مطولاً ومختصراً ، وسيأتى شرحه مستوفى في غزوة حنين فقد ذكره هناك من أربعة أوجه عن أنس . خامسها حديث جبير بن مطعم ، وإبراهيم في إسناده هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وعمر بن محمد بن جبير تقدم ذكره في أوائل الجهاد في باب الشجاعة في الحرب ، مع الكلام على بعض شرح المتن ، وقوله « مقفله » من حنين ، أى مرجعه ، كذا للكشي عن د بئى ، ووقع لغيره هنا « مقبلاً » وهو منصوب على الحال . و « السمرة » بفتح المهملة وضم الميم شجرة طويلة متفرقة الرأس قليلة الظل صغيرة الورق والشوك صلابة الخشب قاله ابن التين ، وقال القزاز : والعنقاء شجر الشوك كالطلح والعوسج والسدر ، وقال الداودي : السمرة هى العنقاء ، وقال الخطابي : ورق السمرة أثبت وظانها أكثف ، ويقال هى شجرة الطلح . واختلف في واحدة العنقاء فقبل عصاة بفتحتين مثل شعة وشفاء . والأصل عصاة وشفة خذفت الهاء . وقيل واحداً عضاة . قوله ( غظفت رداه ) في مرسل عمرو ابن سعيد عند عمر بن شبة في كتاب مكة « حتى عدلوا بناقته عن الطريق ، فر بسمرات فاتهسن ظهره وانزع رداه فقال : ناولوني رداي » فذكر نحو حديث جبير بن مطعم وفيه « فنزل ونزل الناس معه ، فأقبلت هوازن فقالوا : جئنا نستشفع بالمؤمنين اليك ، ونستشفع بك الى المؤمنين ، فذكر القصة . وفيه ذم الخصال المذكورة وهى البخل والكذب والجبن ، وأن امام المسلمين لا يصلح أن يكون فيه خصلة منها . وفيه ما كان في النبي ﷺ من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الاعراب . وفيه جواز وصف المرء نفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة لخوف ظن أهل الجمل به خلاف ذلك ، ولا يكون ذلك من الفخر المذموم . وفيه رضا السائل للفق بالوعد اذا تحقق عن الواعد التنجيز . وفيه أن الامام مخير في قسم الغنيمة إن شاء بعد فراغ الحرب وإن شاء بعد ذلك ، وقد تقدم البحث فيه . سادسها حديث أنس في قصة الاعرابي الذي جهده رداء النبي ﷺ وهو في معنى الذي قبله . ونجران بنون وجيم وزن شعبان بلدة مشهورة ، وسيأتى شرحه في الأدب ، والفرض منه قوله « ثم أمر له بعطاء » . سابعها حديث ابن مسعود قال « لما كان يوم حنين أثر النبي ﷺ أناساً في القسمة ، الحديث ، وسيأتى شرحه في غزوة حنين ان شاء الله تعالى وعيينة بمهمة وتحتمانية مصغراً هو ابن حصن الغزاري . ثامنها حديث أسماء بنت أبي بكر كنت أنقل الذوى من أرض الزبير ، الحديث ، وسيأتى في كتاب النكاح بأتم من هذا السياق ، ويأتى شرحه هناك . وقوله « وقال أبو حمزة » هو أنس بن عياض . وهشام هو ابن عروة بن الزبير ، والفرض بهذا التعليق بيان فائدتين : إحداهما أن أبا حمزة خالف أبا أسامة في وصله فارسه ، ثانيتهما ان في رواية أبي حمزة تعيين الارض المذكورة وأنها كانت بما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير فأقطع الزبير منها ، وبذلك يرتفع استشكل الخطابي حيث قال : لا أدري كيف أقطع النبي ﷺ أرض المدينة وأهلها قد أسلموا راغبين في الدين ، إلا أن يكون المراد ما وقع من الانصار أنهم جعلوا للنبي ﷺ ما لا يبلغه المؤمن من أرضهم ، فأقطع النبي ﷺ من شاء منه . تاسعها حديث ابن عمر في معاملة أهل خيبر ، وفيه قصة لإجلال عمر لهم باختصار ، وقد مر شرحه في كتاب المزارعة ، وقوله فيه « نترككم » من الترك ، وفي رواية

الكشميني « قترك » من التضرير . وقوله هذا وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود وللرسول ﷺ والمسلمين ، كذا الأكثر ، وفي رواية ابن السكن « لما ظهر عليها لله وللرسول والمسلمين ، فقد قيل إن هذا هو الصواب ، وقال ابن أبي صفرة والذي في الاصل صحيح أيضا ، قال : والمراد بقوله « لما ظهر عليها » أي لما ظهر على فتح أكرها قبل أن يسأله اليهود أن يصالحوه فكانت لليهود ، فلما صالحهم على أن يسلبوا له الأرض كانت لله ولرسوله ، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي ثمرة الأرض ، ويحتمل أن يكون المراد بالأرض ما هو أعم من المفتوحة وغير المفتوحة ، والمراد بظهوره عليها غلبته لهم فكان حينئذ بعض الأرض لليهود وبعضها للرسول والمسلمين . وقال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا هذا الأخير فليس فيه للعطاء ذكر ، والسكن فيه ذكر جهات مطابقة للترجمة قد علم من مكان آخر أنها كانت جهات عطاء ، فهذه الطريق تدخل تحت الترجمة ، والله أعلم

## ٢٠ - باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب

٣١٥٣ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه عن **محمد بن هلال** عن **عبد الله بن مفضل** رضي الله عنه قال « كنا محاصرين قصر خير ، فرمى إنسان بجراب فيه شحم ، فنزوت لأخذه فالتفت فإذا النبي ﷺ ، فاستحييت منه »

[ المحدث ٣١٥٣ - طرأه في : ٤٢٢٤ ، ٥٠٠٨ ]

٣١٥٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد عن **أيوب** عن **نافع** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما قال « كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فذأكله ولا نرفعه »

٣١٥٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني قال سمعت **ابن أبي أوفى** رضي الله عنهما يقول « أصابنا جماعة ليالي خيبر ، فلما كان يوم خيبر وقمنا في الحمر الأهلية فانحصرناها ، فلما غلت القدور نادى منادى رسول الله ﷺ : أكنثوا القدور فلا تطعموا من لحوم الحمر شيئا »

قال **عبد الله** : فقلنا إنما نهى النبي ﷺ لانها لم تخمس . قال : وقال آخرون حرّمها ألبته وسألت **سميد بن جبيرة** فقال : حرّمها ألبته

[ المحدث ٣١٥٥ - أطرافه في : ٤٢٢٠ ، ٤٢٢٢ ، ٤٢٢٤ ، ٥٥٣٦ ]

**قوله** ( باب ما يصيب ) أي المجاهد ( من الطعام في أرض الحرب ) أي هل يجب تخميسه في الغنائم ، أو يباح أكله للقاتلين ؟ وهي مسألة خلاف ، والجمهور على جواز أخذ الغنائم من القوت وما يصلح به وكل طعام يعتاد أكله عموما ، وكذلك طلف الدواب ، سواء كان قبل القسمة أو بعدها ، باذن الإمام وبغير إذنه . والمعنى فيه أن الطعام يمز في دار الحرب فأبيح للضرورة . والجمهور أيضا على جواز الأخذ ولو لم تكن الضرورة ناجزة . وانفقوا على جواز ركوب دراجهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم في حال الحرب ، ورد ذلك بعد انقضاء الحرب

وشرط الأوزاعي فيه إذن الإمام ، وعليه أن يردّه كلما فرغت حاجته ، ولا يستعمله في غير الحرب ، ولا يتنظر يردّه انقضاء الحرب لئلا يعرضه للملاك ، وحجته حديث رويغ بن ثابت مرفوعاً : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذ دابة من المغنم فيركبها حتى إذا أعجزها ردها إلى المغنم ، وذكر في الثوب مثل ذلك ، وهو حديث حسن أخرجه أبو داود والطحاوي ، ونقل عن أبي يوسف أنه حمله على ما إذا كان الآخذ غير محتاج ببقى دابته أو ثوبه بخلاف من ليس له ثوب ولا دابة . وقال الزهري : لا يأخذ شيئاً من الطعام ولا غيره إلا باذن الإمام ، وقال سليمان ابن موسى : يأخذ إلا إن نهى الإمام . وقال ابن المنذر : قد وردت الأحاديث الصحيحة في التشديد في الغلول ، واتفق علماء الأمصار على جواز أكل الطعام ، وجاء الحديث بنحو ذلك فليقتصر عليه ، وأما العلف فهو في معناه . وقال مالك : يباح ذبح الانعام للأكل كما يجوز أخذ الطعام ، وقيدته الشافعي بالضرورة إلى الأكل حيث لا طعام ، وقد تقدم في « باب ما يكره من ذبح الابل » ، في أواخر الجهاد نهي . من ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها **قوله** ( عن عبد الله بن مغفل ) بالمعجمة والفاء وزن محمد ، وفي رواية بهز بن أسد عن شعبة عند مسلم سمعت عبد الله بن مغفل ، وفي رواية سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال ، حدثني عبد الله بن مغفل ، والاسناد كله بصريون . **قوله** ( فرمى إنسان ) لم أقف على اسمه ولا في داود من طريق سليمان بن المغيرة ، دلى بحراب يوم خيبر فالتزمت ، **قوله** ( بحراب ) بكسر الجيم . **قوله** ( فنزوت ) بالنون والراء أي وثبت مسرعاً ، ووقع في رواية سليمان ابن المغيرة ، فالتزمت ، فقلت لا أعطى اليوم أحداً من هذا شيئاً ، وقد أخرج ابن وهب بسند معضل ، أن صاحب المغنم كعب بن عمرو بن زيد الأنصاري أخذ منه الحراب ، فقال النبي ﷺ خل بينه وبين جرابه ، وبهذا يتبين معنى قوله ، فاستحيت من رسول الله ﷺ ، ولعله استحيماً من فعله ذلك ومن قوله مما ، وموضع الحاجة منه عدم انكار النبي ﷺ ، بل في رواية مسلم ما يدل على رضاه فانه قال فيه ، فإذا رسول الله ﷺ متبهاً ، وزاد أبو داود الطيالسي في آخره ، فقال هو لك ، وكأنه عرف شدة حاجته اليه فسوغ له الاستئثار به . وفي قوله ، فاستحيت ، إشارة إلى ما كانوا عليه من توقير النبي ﷺ ، ومن معاناة التزّه عن خوارم المروءة . وفيه جواز أكل الشحوم التي توجد عند اليهود ، وكانت محرمة على اليهود ، وكرهها مالك ، وعن أحمد تحريمها ، وسيأتي ذلك في باب مفرد في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . ثانياً حديث ابن عمر ، كسنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فنأكله ولا نرفعه ، رواه يونس بن محمد عند أبي نعيم وأحمد بن إبراهيم عند الاسماعيلي كلاهما عن حماد بن زيد فزاد فيه ، والفواكه ، ورواه الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن حماد بن زيد بلفظ ، كسنا نصيب العسل والسمن في المغازي فنأكله ، ومن طريق جرير بن حازم عن أيوب بلفظ ، أصبنا طعاماً وأغنما ما يوم اليرموك فلم يقسم ، وهذا الموقف لا يغير الأول لاختلاف السياق . والاول حكم المرفوع للتصريح بكونه في زمن رسول الله ﷺ ، وأما يوم اليرموك فكان بعده فهو موقف يوافق المرفوع . **قوله** ( ولا نرفعه ) أي ولا نحمله على سبيل الادخار . ويحتمل أن يريد ولا نرفعه إلى متولى أمر الغنيمة أو إلى النبي ﷺ ولا نستأذنه في أكله اكتفاء بما سبق منه من الاذن . ثالثاً حديث عبد الله بن أبي أوفى في ذبحهم الحر الاهلية يوم خيبر ، وفيه الأمر بارتقاها ، وفيه اختلافهم في سبب النهي هل هو لسكونها لم تحمس أو لتحريم الحر الاهلية ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الذبائح ، والغرض منه هنا أنه يشعر بأن عاداتهم جرت بالاسراع إلى المأكولات وانطلاق الأيدي فيها ولولا ذلك ما فندموا بحضرة النبي ﷺ على ذلك ، وقد ظهر

أنه لم يأمرهم بآراقة لحوم الحر إلا لأنها لم تخمس ، وأما حديث ثعلبة بن الحكم قال « أصبنا يوم خيبر غنما ، فذكر الأمر باكفائها وفيه « فأنها لا تحمل النية » ، قال ابن المنذر إنما كان ذلك لاجل ما وقع من النية ، لأن أكل نعم أهل الحرب غير جائز . ومن أحاديث الباب حديث عبد الله بن أبي أوفى أيضا « أصبنا طعاما يوم خيبر ، فكان الرجل يحمي ف يأخذ منه مقدار ما يكفيه ثم ينصرف ، أخرجه أبو داود والحاكم والطحاوي ولفظه « ف يأخذ منه حاجته » . قوله ( قال عبد الله ) هو ابن أبي أوفى فتحدثنا ، فذكر نحوه ، ولمسلم من طريق علي بن مسهر عن الشيباني قال « فتحدثنا بيننا ، أي الصحابة . وقوله « وقال آخرون ، أي من الصحابة . والحاصل أن الصحابة اختلفوا في علة النهي عن لحم الحر هل هولذاتها أو لعارض ، وسيأتي في المغازي في هذا الحديث قول من قال : لأنها كانت تأكل العنزة . قوله ( وسألت سميد بن جبير ) قائل ذلك هو الشيباني ورواية الشيباني عن سميد بن جبير لغير هذا الحديث عند النسائي

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٨ - كتاب الجزية والموادعة

### ١ - باب الجزية والموادعة ، مع أهل الذمة والحرب

وقول الله تعالى [ ٢٩ التوبة ] : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [ يعني أذلاء وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والمعجم . وقال ابن عيينة عن ابن أبي نجيح : قلت لجاهد ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير ، وأهل اليمن عليهم دينار ؟ قال : جعل ذلك من قبل اليمسار

٣١٥٦ - حدثنا علي بن عبد الله قال حدثنا سفيان قال سمعتُ عمر أقال « كنتُ جالسا مع جابر بن زبير وعمر بن أوس فحدثهما ببجالة سنة سبعين - عام حج مصعب بن الزبير باهل البصرة - عند درج زمزم قال : كنتُ كاتباً لجزء بن معاوية عم الاحنف ، فأتانا كتابُ عمر بن الخطاب قبل موته بسنة : فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس . ولم يسكن عمر أخذ الجزية من المجوس »

٣١٥٧ - حتى شهد عبد الرحمن بن عوف « أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر »

٣١٥٨ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عروة بن الزبير عن المشور بن حرملة أنه أخبره أن عمر بن عوف الانصاري - وهو حليف لابي عامر بن أوى ، وكان شهيد بدر - أخبره « أن رسول الله ﷺ بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحر بن يأتي بجزيتها ، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل

البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي ، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الانصارُ بقدوم أبي عبيدة فوافقت صلاة الصبح مع النبي ﷺ ، فلما صلى بهم الفجر انصرف ، فتمردوا له ، فنبسّم رسولُ الله ﷺ حين رآهم وقال : أظنكم قد سمعتم أن أبا عبيدة قد جاء بشيء ، قالوا : أجل يا رسول الله ، قال : فأبشروا وأملوا مايسرُكم ، فوالله لا الفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم ، فتنافسوها كما تنافسوها ، وتهلككم كما أهلكتهم»

[ الحديث ٣١٥٨ - طرفه في : ٤٠١٥ ، ٦٤٢٥ ]

٣١٥٩ - **حديث** الفضل بن يعقوب حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي حدثنا المعتمر بن سليمان حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفي حدثنا بكر بن عبد الله المزني وزيايد بن جبير عن جبير بن حية قال « بعث عمرُ الناس في أنحاء الامصارِ يفتنون المشركين ، فأسلم الحرمان ، فقل : إني مستشيرك في معازي هذم . قال : نعم ، مثلكم ومثل من فيها من الناس من عدوا المسلمين مثل طائر له رأس وله جناحان وله رجلان ، فإن كسر أحد الجناحين نهضت الرجلان بجناح والرأس . فإن كسر الرأس نهضت الرجلان والآخر نهضت الرجلان والرأس . وإن شدخ الرأس ذهبت الرجلان والجناحان والرأس . فالرأس كسرى والجناح فيصير والجناح الآخر فارس . فإر المسلمين فلينفروا إلى كسرى . وقال بكر وزيايد جميعا عن جبير بن حية قال : فحدثنا عمر . واستعمل علينا الثمان بن مقرن . حتى إذا كنا بارض المدو ، وخرج علينا عامل كسرى في أربعين ألفا ، فقام نرجسان فقال : ليكلمني رجل منكم . فقال للغيرة : سل عما شئت . قال : ما أنتم ؟ قال : نحن أناس من العرب كنا في شقاء شديد وبلاء شديد . نمص الجلد والنوى من الجوع . ونلبس الوبر والشعر . ونعبد الشجر والحجر . فبينما نحن كذلك إذ بعث رب السماوات ورب الارضين - تعالى ذكره وجلت عظمتة - إلينا نبيا من أنفسنا يعرف أباه وأمه فأمرنا نبينا رسول ربنا ﷺ أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده . أو تؤدوا الجزية . وأخبرنا نبينا ﷺ عن رسالة ربنا أنه من قتل مفا صار إلى الجنة في نعيم لم ير مثله قط . ومن بقي منا ملك رقابكم»

[ الحديث ٣١٥٩ - طرفه في : ٧٥٣٠ ]

٣١٦٠ - فقال الثمان : ربما أشهدك الله مثلها مع النبي ﷺ فلم يندمك ولم يحزرك والكنى شهدت القتال مع رسول الله ﷺ ، كان إذا لم يقاتل في أول النهار انظر حتى تهب الارواح . وتحضر الصلوات « قوله ( باب الجزية ) كذا للاكثر . ووقع عند ابن بطلان وابن نعيم « كتاب الجزية ، ووقع لجميعهم البسملة

أوله سوى أبي ذر . **قوله** (الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب) فيه لف ونشر مرتب ، لان الجزية مع أهل الذمة ، والموادعة مع أهل الحرب . والجزية من جزأت الشيء إذا قسمته ثم سهلت الهمة ، وقيل من الجزاء أى لانها جزاء تركهم ببلاد الاسلام ، أو من الإجزاء لانها تكفى من توضع عليه في عصمة دمه . والموادعة المتاركة ، والمراد بها متاركة أهل الحرب عدة معينة لمصلحة . قال ابن المنير : وليس في أحاديث الباب ما يوافقها الا الحديث الأخير في تأخير الثمان بن مفرق القتال وانتظاره زوال الشمس . قلت : وليست هذه الموادعة المعروفة ، والذي يظهر أن الصواب ما وقع عند أبي نعيم من إثبات لفظ «كتاب» ، في صدر هذه الترجمة ويكون الكتاب معقودا للجزية والمهادنة ، والابواب المذكورة بعد ذلك مفرعة عنه ، والله أعلم . قال العلماء : الحكمة في وضع الجزية أن الذل الذي يلحقهم ويحملهم على الدخول في الاسلام مع ما في مخالطة المسلمين من الاطلاع على محاسن الاسلام . واختلف في سنة مشروعيها فقيل في سنة ثمان ، وقيل في سنة تسع . **قوله** (وقول الله عز وجل : قاتلوا الذين ألحق هذه الآية هي الأصل في مشروعية الجزية ، ودل منطوق الآية على مشروعيها مع أهل الكتاب ، ومفهومها أن غيرهم لا يشاركون فيها . **قوله** (يعنى أذلاء) هو تفسير (وهم صاغرون) قال أبو عبيدة في المجاز : الصاغر الذليل الحقير . قال : وقوله (عن يد) أى عن طيب نفس ، وكل من أطاع إمامه وأعطاه عن طيب نفس من يده فقد أعطاه عن يد . وقيل معنى قوله (عن يد) أى نعمة منكم عليهم ، وقيل يعطيها من يده ولا يبعث بها ، وعن الشافعي : المراد بالصغار هنا التزام حكم الاسلام ، وهو يرجع إلى التفسير اللغوي . لأن الحكم على الشخص بما لا يمتقده ويضطر إلى احتياله يستلزم الذل . **قوله** (والمسكنة مصدر المسكين ، فلان أسكن من فلان أحوج منه ، ولم يذهب إلى السكون) هذا الكلام ثبت في كلام أبي عبيدة في المجاز ، والقاتل «والمسكنة لا من السكون ، وان كان أصل المادة واحدا ، ووجه ذكر المسكنة هنا أنه لما فسر الصغار بالذلة وجاء في وصف أهل الكتاب أنهم (ضربت عليهم الذلة والمسكنة) ناسب ذكر المسكنة عند ذكر الذلة . **قوله** (وما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم) هذه بقية الترجمة ، قيل وعطاف العجم على من تقدم ذكره من عطاف الخاص على العام ، وفيه نظر ، والظاهر أن بينهما خصوصا وعموما وجوبا ، فالأيهود والنصارى فهم المراد بأهل الكتاب بالاتفاق ، وأما المجوس فقد ذكر مستنده في الباب ، وفرق الحنفية فقالوا : تؤخذ من مجوس العجم دون مجوس العرب ، وحكى الطحاوي عنهم تقبل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كفار العجم ولا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام أو السيف ، وعن مالك تقبل من جميع الكفار إلا من ارتد ، وبه قال الأوزاعي وفقهاء الشام ، وحكى ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش ، وحكى ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس ، لكن حكى ابن التين عن عبد الملك أنها لا تقبل الا من اليهود والنصارى فقط ، ونقل أيضا الاتفاق على أنه لا يحل نكاح نسائهم ولا أكل ذبائحهم ، لكن حكى غيره عن أبي ثور حل ذلك ، قال ابن قدامة : هذا خلاف إجماع من تقدمه . قلت : وفيه نظر ، فقد حكى ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذيعة الجورسي بأسا اذا أمره المسلم بذبحها ، وروى ابن أبي شيبه عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار أنهم لم يكونوا يرون بأسا بالتدري بالمجوسية ، وقال الشافعي : تقبل من أهل الكتاب عريا كانوا أو عجماء ويلتحق بهم المجوس في ذلك ، واحتج بالآية المذكورة فان مفهومها أنها لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي

عن المجوس فدل على إلحاقهم بهم واقتصر عليه . وقال أبو عبيد : ثبتت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنة ، واحتج غيره بمعوم قوله في حديث بريدة وغيره : « فإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى الإسلام ، فإن أجابوا وإلا فالجزية ، واحتجوا أيضا بأن أحدهما من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية ، فلما اتبني تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على أن لا مفهوم لقوله « من أهل الكتاب » ، وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع ، وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثا عن علي ، وسيأتي في هذا الباب ذكره . ونعقب بقوله تعالى ( إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ) ، وأجيب بأن المراد بما أطلع عليه القائلون وهم قريش لأنهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب إلا اليهود والنصارى ، وليس في ذلك نفي بقية الكتب المنزلة كالزبور وصحف إبراهيم وغير ذلك . قوله ( وقال ابن عيينة الخ ) وصلى عبد الرزاق عنه به وزاد بعد قوله أهل الشام « من أهل الكتاب » تؤخذ منهم الجزية الخ ، وأشار بهذا الأثر إلى جواز النمارت في الجزية ، وأقل الجزية عند الجمهور دينار لكل سنة . وخصه الخنفية بالمفقر ، وأما المتوسط فعليه ديناران وعلى الغنى أربعة . وهو موافق لأثر مجاهد كما دل عليه حديث عمر ، وعند الشافعية أن للإمام أن يما كمن حتى يأخذها منهم وبه قال أحمد ، روى أبو عبيد عن طريق أبي إسحق عن حارثة بن مضرب « عن عمر أنه بعث عثمان بن حنيف بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين وأربعة وعشرين واثني عشر ، وهذا على حساب الدينار باثني عشر . وعن مالك لا يزداد على الأربعين ، وينقص منها عن لا يطبق . وهذا محتمل أن يكون جملة على حساب الدينار بعشرة ، والقدر الذي لا بد منه دينار ، وفيه حديث مسروق عن معاذ أن النبي ﷺ حين بعثه إلى اليمن قال : خذ من كل حالم دينارا ، أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم ، واختلف السلف في أخذها من الصبي فالجمهور لا على مفهوم حديث معاذ ، وكذا لا تؤخذ من شيعن فان ولا زمن ولا امرأة ولا مجنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجبر ولا من أصحاب الصوامع والديارات في قول ، والأصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث يشتمل الأخير على حديثين : أحدهما حديث عبد الرحمن بن عوف ، قوله ( سمعت عمرا ) هو ابن دينار . قوله ( كنت جالسا مع جابر بن زيد ) هو أبو الشعثاء البصري ( وعمر بن أرس ) هو الثقفى المتقدم ذكر روايته عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الحج وعن عبد الله بن عمرو في التهجيد ، وليست له هذا رواية ، بل ذكره عمرو بن دينار ليبين أن بحالة لم يقصده بالتحدث وإنما حدث غيره فسمعه هو ، وهذا وجه من وجوه التحمل بالانفاق ، وإنما اختلفوا هل يسوغ أن يقول « حدثنا » ؟ والجمهور على الجواز . ومنع منه النسائي وطائفة قليلة ، وقال البرقاني : يقول « سمعت فلانا » . قوله ( خدثهما بحالة ) هو بفتح الموحدة والجيم الحفيفة تابعي شهير كبير تميمي بصرى وهو ابن عبدة بفتح المهملة والموحدة . ويقال فيه عبد السكون بلا هاء ، وماله في البخارى سوى هذا الموضع . قوله ( عام حج مصعب بن الزبير بأهل البصرة ) أى وحج حينئذ بحالة معه ، وبذلك صرح أحمد في روايته عن سفيان ، وكان مصعب أميرا على البصرة من قبل أخيه عبد الله بن الزبير . وقتل مصعب بعد ذلك بسنة أو سنتين . قوله ( كنت كاتباً لجزء ) بفتح الجيم وسكون الزاى بعدها همزة هكذا يقوله المحدثون ، وضبطه أهل النسب بكسر الزاى بعدها تحتانية ساكنة ثم همزة . ومن قاله بلفظ التصغير فقد صحف . وهو ابن معاوية بن حصن بن عبادة التميمي السعدي . عم الاحنف ابن قيس . وهو معدود في الصحابة . وكان عامل عمر على الاهواز . ووقع في رواية الترمذي أنه كان على تناسر



( قلت ) هي من قري الأهواز . وذكر البلاذري أنه عاش إلى خلافة معاوية ، وولى لزياد بعض عمله . **قوله** ( قبل موته بسنة ) كان ذلك سنة اثنتين وعشرين ، لأن عمر قتل سنة ثلاث . **قوله** ( فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس ) زاد مسدد وأبو يعلى في روايتهما : **واقتلوا كل ساحر** . قال : فقتلنا في يوم ثلاث سواحر ، وفرقنا بين المحارم منهم ، وصنع طعاما فدعاهم وعرض السيوف على نخذه ، فأكلوا بغير زعزعة ، قال الخطابي : أراد عمر بالتفرقة بين المحارم من المجوس منهم من إظهار ذلك وإفشاء عقودهم به ، وهو كما شرط على النصاري أن لا يظهروا صليبيهم . قلت قد روى سعيد بن منصور من وجه آخر عن بحالة ما يبين سبب ذلك ولفظه : **أن فرقوا بين المجوس وبين محارمهم** كما فلقهم بأهل الكتاب ، فهذا يدل على أن ذلك عند عمر شرط في قبول الجزية منهم ، وأما الأمر بقتل الساحر فهو من مسائل الخلاف ، وقد وقع في رواية سعيد بن منصور المذكورة من الزيادة : **واقتلوا كل ساحر وكاهن** ، وسيأتي الكلام على حكم الساحر في « باب هل يعني عن الذي إذا سحر » . ( **قوله** ) ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ) قلت : ان كان هذا من جملة كتاب عمر فهو متصل وتكون فيه رواية عمر عن عبد الرحمن بن عوف ، وبذلك وقع التصريح في رواية الترمذي ولفظه : **لجاءنا كتاب عمر : انظر مجوس من قبلك فخذ منهم الجزية** ، فان عبد الرحمن بن عوف أخبرني ، فذكره . لكن أصحاب الأطراف ذكروا هذا الحديث في ترجمة بحالة بن عبدة عن عبد الرحمن بن عوف ، وليس بحديث ، وقد أخرج أبو داود من طريق قيس بن عمرو عن بحالة عن ابن عباس قال : **جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ ، فلما خرج قلت له : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟ قال : شر ، الاسلام أو القتل** . قال : وقال عبد الرحمن بن عوف : قبل منهم الجزية . قال ابن عباس : فأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت ، وعلى هذا فبحالة يرويه عن ابن عباس سماعا وعن عمر كتابه كلاهما عن عبد الرحمن بن عوف ، وروى أبو عبيد بإسناد صحيح عن حذيفة **ولولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من المجوس ما أخذتها** ، وفي الموطأ عن جعفر بن محمد عن أبيه : **ان عمر قال : لا أدري ما أصنع بالمجوس ؟ فقال عبد الرحمن ابن عوف : أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : سنوا بهم سنة أهل الكتاب** ، وهذا منقطع مع ثقة رجاله ، ورواه ابن المنذر والدارقطني في « الغرائب » من طريق أبي علي الحنفى عن مالك فزاد فيه **عن جده** ، وهو منقطع أيضا لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر ، فان كان الضمير في قوله **عن جده** ، يعود على محمد بن علي فيكون متصلا لأن جده الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف ، وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي أخرجه الطبراني في آخر حديث بلقظ **سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب** ، قال أبو عمر : هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص ، لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط . قلت : وقع في آخر رواية أبي علي الحنفى : **قال مالك في الجزية : واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب** ، لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي : **كان المجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه ، فشرب أميرهم الخمر فوقع على أخته ، فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال : ان آدم كان يشكح أولاده بنائه . فأطاعوه وقتل من خالفه فأسرى على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء** ، وروى عبد بن حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن أبي رزمة : **لما هزم المسلمون أهل فارس قال عمر : اجتمعوا** . فقال : ان المجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عليهم ، ولا من عبدة الأوثان فنجري عليهم أحكامهم

فقال علي : بل هم أهل كتاب ، فذكر نحوه لكن قال « وقع على ابنته » ، وقال في آخره « فوضع الأخذود لمن خالفه » ، فهذا حجة لمن قال كان لهم كتاب ، وأما قول ابن بطال : لو كان لهم كتاب ورفع لرفع حكمه ، ولما استثنى حل ذبايحهم ونكاح نسائهم ، فالجواب أن الاستثناء وقع تبعا للأثر الوارد في ذلك لأن في ذلك شبهة تقتضي حقن الدم ، بخلاف النكاح فإنه مما يحتاط له . وقال ابن المنذر : ليس تحريم نسائهم وذبايحهم متفقا عليه ، ولكن الأكثر من أهل العلم عليه . وفي الحديث قبول خبر الواحد ، وأن الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما اطلع عليه غيره من أقوال النبي ﷺ وأحكامه ، وأنه لا ينقص عليه في ذلك . وفيه التمسك بالمفهوم لأن عمر فهم من قوله « أهل الكتاب » ، اختصاصهم بذلك حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف بالحق المجوس بهم فرجع اليه . ثانيا حديث عمرو بن عوف ، **قوله** ( الانصاري ) المعروف عند أهل المغازي أنه من المهاجرين وهو موافق لقوله هنا « وهو حليف لبني عامر ابن لؤي » ، لانه يشعر بكونه من أهل مكة ، ويحتمل أن يكون وصفه بالانصاري بالمعنى الأعم ، ولأمانع أن يكون أصله من الاوس والخزرج ونزل مكة وحالف بعض أهلها فهذا الاعتبار يكون أنصاريا مهاجريا ، ثم ظهر لي أن لفظة الانصاري وهم ، وقد تفرد بها شعيب عن الزهري ، ورواه أصحاب الزهري كلهم عنه بدونها في الصحيحين وغيرهما ، وهو معدود في أهل بدر باتفاقهم ، ووقع عند موسى بن عقبة في المغازي أنه عمير بن عوف بالتصغير ، وسيأتي في الرقاق من طريق موسى بن عقبة عن الزهري بغير تصغير ، وكأنه كان يقال فيه بالوجهين ، وقد فرق العسكري بين عمير بن عوف وعمرو بن عوف والصواب الوحدة . **قوله** ( بعث أبا عبيدة بن الجراح الى البحرين ) أي البلد المشهور بالأمراق ، وهي بين البصرة وهجر ، وقوله « يأتي بحريتها » أي بحرية أهلها ، وكان غالب أهلها اذ ذلك المجوس ، ففيه تقوية للحديث الذي قبله ، ومن ثم ترجم عليه النسائي « أخذ الجزية من المجوس » ، وذكر ابن سعد أن النبي ﷺ بعد قسمة الغنائم بالجمرة أرسل العلاء إلى المنذر بن ساوى عامل البحرين يدعوه إلى الاسلام فأسلم وصالح مجوس تلك البلاد على الجزية . **قوله** ( وكان النبي ﷺ هو صالح أهل البحرين ) كان ذلك في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة ، والعلاء بن الحضرمي صحابي شهير واسم الحضرمي عبد الله بن مالك بن ربيعة ، وكان من أهل حضرموت فقدم مكة لحالف بها بنى مخزوم ، وقيل كان اسم الحضرمي في الجاهلية زهرم ، وذكر عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن أبي غسان عن عبد العزيز بن عمران أن كسرى لما أغار بنو تميم وبنو شيبان على ماله أرسل اليهم عسكريا عليهم زهرم فكانت وقعة ذى قار فقتلوا الفرس وأسروا أميرهم ، فاشترى صخر بن رزين الدبلي فسرقة منه رجل من حضرموت فتيه صخر حتى اقتداه منه فقدم به مكة ، وكان صناعا فعتق وأقام بمكة وولد له أولاد نجباء وتزوج أبو سفيان ابنته الصعبة فصارت دعواهم في آل حرب ، ثم تزوجها عبيد الله بن عثمان والد طلحة أحد العشرة فولدت له طلحة . قال وقال غير عبد العزيز ان كاثوم بن رزين أو أخاه الأسود خرج تاجرا فرأى بحضرموت عبدا فارسيا نجارا يقال له زهرم فقدم به مكة ثم اشتراه من مولاه وكان حميريا يكنى أبا رفاعه فأقام بمكة فصار يقال له الحضرمي حتى غلب على اسمه ، لجاور أبا سفيان وانقطع اليه ، وكان آل رزين حلفاء لحرب بن أمية ، وأسلم العلاء قديما ومات الثلاثة المذكورون أبو عبيدة والعلاء باليمن وعمرو بن عوف في خلافة عمر رضي الله عنهم . **قوله** ( فقدم أبو عبيدة ) تقدم في كتاب الصلاة بيان المسال المذكور وقدره وقصة العباس في الأخذ منه وهي التي ذكرت هنا أيضا . **قوله** ( فسمعت الانصار بقدوم أبي عبيدة فوافقت صلاة الصبح ) يؤخذ منه أنهم كانوا لا يجتمعون في كل الصلوات

في التجميع إلا لآسر يطراً ، وكانوا يصلون في مساجدهم ، إذ كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه ، فلأجل ذلك عرف النبي ﷺ أنهم اجتمعوا لآسر ، ودلت القرينة على تعيين ذلك الأمر وهو احتياجهم إلى المال للتوسعة عليهم فأبوا إلا أن يكون للهاجرين مثل ذلك ، وقد تقدم هناك من حديث أنس ، فلما قدم المال رأوا أن لهم فيه حقاً . ويحتمل أن يكون وعدمهم بأن يعطيهم منه إذا حضر ، وقد وعد جابراً بعد هذا أن يعطيه من مال البحرين فوفى له أبو بكر . **قوله** ( فتعرضوا له ) أى سألوه بالإشارة . **قوله** ( قالوا أجل يا رسول الله ) قال الأخفش : أجل في المعنى مثل نعم ، لكن نعم يحسن أن يقال جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق . **قوله** ( فأبشروا ) أمر معناه الإخبار بمحصل المقصود . **قوله** ( فتنافسوها ) يأتي الكلام عليه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث أن طلب العطاء من الإمام لاغراضه فيه ، وفيه البشرى من الإمام لاتباعه وتوسيع أمله من ، وفيه من أعلام النبوة إخباره ﷺ بما يفتح عليهم ، وفيه أن المناقسة في الدنيا قد تخرج إلى هلاك الدين . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند مسلم مرفوعاً « تنافسون ، ثم تتحاسدون ، ثم تتدابرون ، ثم تتباغضون » أو نحو ذلك ، وفيه إشارة إلى أن كل خصلة من المذكورات مسببة عن التي قبلها ، وسيأتى بقية الكلام على ذلك في الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا المعتمر بن سليمان ) كذا في جميع النسخ بسكون العين المهملة وفتح المثناة وكسر الميم ، وكذا وقع في مستخرج الاسماعيلي وغيره في هذا الحديث ، وزعم الدمياطي أن الصواب المعمر بفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة بغير مثناة قال : لأن عبد الله بن جعفر الرقي لا يروى عن المعتمر البصري ، وتعقب بأن ذلك ليس بكاف في رد الروايات الصحيحة ، وهب أن أحدهما لم يدخل بلد الآخر أما يجوز أن يكونا التقيا مثلاً في الحج أو في النزو ؟ وما ذكره معارض بمثله ، فإن المعمر بن سليمان رقى وسعيد بن عبيد الله بصرى فهما استبعد من لقاء الرقي البصرى جاء مثله في لقاء الرقي للبصرى ، وأيضا فالذين جمعوا رجال البخارى لم يذكروا فيهم المعمر بن سليمان الرقي وأطبقوا على ذكر المعتمر بن سليمان التيمي البصرى ، وأغرب الكرماني فحكى أنه قيل : الصواب في هذا معمر بن راشد يعني شيخ عبد الرزاق . قلت : وهذا هو الخطأ بعينه ، فليست لعبد الله بن جعفر الرقي عن معمر بن راشد رواية أصلاً ، والله المستعان . ثم رأيت سلف الدمياطي فيما جزم به فقال ابن قرقول في المطالع : وقع في التوحيد وفي الجزية عن الفضل بن يعقوب عن عبد الله بن جعفر عن معتمر بن سليمان عن سعيد ابن عبيد الله كذا الجميع في الموضوعين ، قالوا وهو وهم ، وإنما هو المعمر بن سليمان الرقي ، وكذا كان في أصل الأصيلي فزاد فيه التاء وأصلحه في الموضوعين ، قال الأصيلي : المعتمر هو الصحيح ، وقال غيره : المعمر هو الصحيح والرقى لا يروى عن المعتمر ، قال : ولم يذكر الحاكم ولا الباجي في رجال البخارى المعمر بن سليمان ، بل قال الباجي في ترجمة عبد الله بن جعفر : يروى عن المعتمر . ولم يذكر له البخارى عنه رواية . **قوله** ( حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفي ) هو ابن جبير بن حية المذكور بعد ، وإزياد بن جبير شيخه هو ابن عمه . **قوله** ( عن جبير بن حية ) هو جد زياد وحية أبوه بمهمله وتحته ثمانية مثقلة ، وهو من كبار التابعين ، واسم جده مسعود بن معتب بمهمله ومثناة ثم موحدة ، ومنهم من عدّه في الصحابة وليس ذلك عندى ببعيد ، لأن من شهد الفتوح في وسط خلافة عمر يكون في عهد النبي ﷺ ، وقد نقل ابن عبد البر أنه لم يبق في سنة حجة الوداع من قریش وثقيف أحد إلا أسلم وشهدها وهذا منهم ، وهو من بيت كبير فإن عمه عروة بن مسعود كان رئيس ثقيف في زمانه والمغيرة بن شعبة ابن عمه ،

ووقع في رواية الطبري من طريق مبارك بن فضالة عن زياد بن جبير - حدثني أبي ، واسعيد حفيده رواية أخرى في الأشربة والتوحيد ، وعمه زياد بن جبير تقدمت له روايات أخرى في الصوم والحج ، وذكر أبو الشيخ أن جبير بن حية ولي إمرة أصبهان ومات في خلافة عبد الملك بن مروان . **قوله** ( بعث عمر الناس في أفناء الأمصار ) أي في مجموع البلاد السكبار ، والأفناء بالفاء والنون بمدود جمع فنو بكسر الفاء وسكون النون ، ويقال فلان من أفناء الناس إذا لم تعين قبيلته . والمصر المدينة العظيمة . ووقع عند الكرمانى في الأفناء ، بالنون بدل الميم وشرح عليه ثم قال : وفي بعضها الأمصار . **قوله** ( فأسلم الهرمزان ) في السياق اختصار كثير لأن إسلام الهرمزان كان بعد قتال كثير بينه وبين المسلمين بمدينة تستر ، ثم نزل على حكم عمر فأمره أبو موسى الأشعري وأرسل به إلى عمر مع أنس فأسلم فصار عمر يقربه ويستشير به . ثم اتفق أن عبيد الله - بالتصغير - ابن عمر بن الخطاب اتهمه بأنه واطأ أبا ثؤاوة على قتل عمر فعدا على الهرمزان فقتله بعد قتل عمر ، وستأتي قصة إسلام الهرمزان بعد عشرة أبواب . وهو بضم الهاء وسكون الراء وضم الميم بعدها زاي ، وكان من عطاء الفرس . **قوله** ( أني مستشيرك في مغازي ) بالتشديد ، وهذه إشارة إلى ما في قصده ، ووقع في رواية ابن أبي شيبة من طريق معقل بن يسار ، أن عمر شاور الهرمزان في فارس وأصبهان وأذربيجان ، أي بآيها يبدأ ، وهذا يشعر بأن المراد أنه استشاره في جهات مخصوصة ، والهرمزان كان من أهل تلك البلاد وكان أعلم بأحوالها من غيره ، وعلى هذا ففي قوله في حديث الباب : فالرأس كسرى والجناح قيصر والجناح الآخر فارس ، نظر ، لأن كسرى هو رأس أهل فارس ، وأما قيصر صاحب الروم فلم يكن كسرى رأسهم . وقد وقع عند الطبري من طريق مبارك بن فضالة المذكورة قال : فإن فارس اليوم رأس وجناحان ، وهذا موافق لرواية ابن أبي شيبة وهو أولى ، لأن قيصر كان بالشام ثم ببلاد الشمال ولا تغلق لهم بالعراق وفارس والمشرق . ولو أراد أن يجعل كسرى رأس الملوك وهو ملك المشرق وقيصر ملك الروم دون ذلك جعله جناحا لكان المناسب أن يجعل الجناح الثاني ما يقابله من جهة اليمن كملوك الهند والصين مثلا ، لكن دلت الرواية الأخرى على أنه لم يرد إلا أهل بلاده التي هو عالم بها ، وكان الجيوش اذ ذاك كانت بالبلاد الثلاثة ، وأكثرها وأعظمها بالبلدة التي فيها كسرى لأنه كان رأسهم . **قوله** ( فر المسلمين فلينفروا إلى كسرى ) في رواية مبارك أن الهرمزان قال : فاقطع الجناحين يلى لك الرأس ، فانكر عليه عمر فقال : بل اقطع الرأس أولا ، فيجتمل أنه لما أنكر عليه عاد فأشار عليه بالصواب . **قوله** ( واستعمل علينا النعمان بن مقرن ) بالالف وتشديد الراء وهو المزنى . وكان من أفاضل الصحابة هاجر هو وإخوة له سبعة وقبل عشرة ، وقال ابن مسعود : ان للأيمن أيوتا ، وإن بيت آل مقرن من بيوت الإيمان . وكان النعمان قدم على عمر بفتح القادسية ففي رواية ابن أبي شيبة المذكورة : فدخل عمر المسجد فإذا هو بالنعمان يصلى فقعده ، فلما فرغ قال : إني مستعملك ، قال أما جاييا فلا ، ولكن غازيا ، قال : فانك غاز ، فخرج معه الزبير وحذيفة وابن عمر والأشعث وعمر بن معديكرب ، وفي رواية الطبري المذكورة : فأراد عمر المسير بنفسه ، ثم بعث النعمان ومعه ابن عمر وجماعة ، وكتب إلى أبي موسى أن يسير بأهل البصرة ، وإلى حذيفة أن يسير بأهل الكوفة ، حتى يجتمعوا بها وند ، وهي بفتح النون والهاء والواو وسكون الثانية . قال : وإذا التقيتم فأمركم النعمان بن مقرن . **قوله** ( حتى إذا كنا بارض العدو ) وقد عرف من رواية الطبري أنها نهاوند . **قوله** ( خرج علينا عامل كسرى ) سمى مبارك بن فضالة في

روايته بNDAR ، وعند ابن أبي شيبة أنه ذو الجناحين ، ففعل أحدهما لقبه . **قوله** ( فقام ترجان ) في رواية الطبري من الزيادة « فلما اجتمعوا أرسل بNDAR إليهم أن أرسلوا إلينا رجلا نكلمه ، فأرسلوا إليه المغيرة » وفي رواية ابن أبي شيبة « وكان بينهم نهر . فسرح إليهم المغيرة ، فعب النهر ، فشاو ذو الجناحين أصحابه كيف تقعد للرسول ؟ فقالوا له : أقعد في هيئة الملك ورجلته ، فقعد على سريرته ووضع التاج على رأسه وقام أبناء الملوك حوله سماطين عليهم أساور الذهب والقرطة والديباج ، قال فأذن للمغيرة فأخذ بضبعيه رجلان ومعه دمه وسيفه ، فجعل يطعن برمحه في بسطهم ليتطيروا » وفي رواية الطبري « قال المغيرة : فضيت ونكست رأسي فدفعت فقلت لهم : إن الرسول لا يفعل به هذا . **قوله** ( ما أتم ) هكذا خاطبه بصيغة من لا يعقل احتقاراً له ، وفي رواية ابن أبي شيبة « فقال انكم معشر العرب أصابكم جوع وجهد فجتتم ، فان شتمت مرناكم ، بكسر الميم وسكون الراء أى أصطيناكم الميرة أى الزاد » ورجعت . وفي رواية الطبري « انكم معشر العرب أطول الناس جوعاً وأبعد الناس من كل خير ، وما منعى أن أمر هؤلاء الأساورة أن ينتظموكم بالنشاب إلا تنجسوا لجيفكم » قال « لحمدت الله وأثنت عليه ثم قلت : ما أخطأت شيئاً من صفتنا ، كذلك كنا ، حتى بعث الله إلينا رسوله . **قوله** ( نعرف أباه وأمه ) زاد في رواية ابن أبي شيبة « في شرف منا ، أو سلطاناً حسياً ، وأصدقنا حديثاً » . **قوله** ( فأمرنا فبينما رسول ربنا أن تقا تلتم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية ) هذا القدر هو الذي يحتاج إليه في هذا الباب ، وفيه إخبار المغيرة أن النبي ﷺ أمر بقتال الجوس حتى يؤدوا الجزية ، ففيه دفع لقول من زعم أن عبد الرحمن بن عوف تفرد بذلك ، وزاد في رواية الطبري « وإنا والله لا نرجع إلى ذلك الشقاء حتى تغلبكم على مافي أيديكم » . **قوله** ( فقال النعمان ) هكذا وقع في هذه الرواية مختصراً ، قال ابن بطلان : قول النعمان للمغيرة « ربما أشهدك الله مثلاً ، أى مثل هذه الشدة ، وقوله « فلم يندمك ، أى ما أثبتت معه من الشدة » ولم يحزنك ، أى لو قتلت معه لعلك بما تصير إليه من النعيم وثواب الشهادة ، قال وقوله « ولكنني شهدت الخ ، كلام مستأنف وابتداء قصة أخرى اه ، وقد بين مبارك بن فضالة في روايته عن زياد بن جبير ارتباط كلام النعمان بما قبله ، وبسياقه يتبين أنه ليس قصة مستأنفة ، وحاصله أن المغيرة أنكر على النعمان تأخير القتال فاعتذر النعمان بما قاله ، وما أول به قوله « فلم يندمك الخ ، فيه أيضاً نظر ، والذي يظهر أنه أراد بقوله « فلم يندمك ، أى على التآني والصبر حتى تزول الشمس ، وقوله « ولم يحزنك ، شرحه على أنه بالهملة والنون من الحزن وفي رواية المستمل بالخاء المعجمة بغير نون وهو الوجه لوافق ما قبله ، وهو نظير ما تقدم في وفد عبد القيس « وغير خزايا ولا ندأى ، ولغظ مبارك ملخصاً أنهم « أرسلوا إليهم إما أن تعبروا إلينا النهر أو نعبركم إليكم ، قال النعمان أعبروا إليهم ، قال قتلا قوا وقد قرن بعضهم بعضاً وألقوا حديد الحديد خلفهم لئلا يفرؤا ، قال فرأى المغيرة كثرتهم فقال لم أركاليوم فشلا أن عدونا يتركون يتأهبون ، أما والله لو كان الأمر إلى لقد أعجلتهم . وفي رواية ابن أبي شيبة « ففصافناهم ، فرشقونا حتى أسرعوا فينا ، فقال المغيرة للنعمان انه قد أسرع في الناس فلو حملت ، فقال النعمان : إنك لندو مناقب ، وقد شهدت مع رسول الله ﷺ مثلاً ، وفي رواية الطبري « قد كان الله أشهدك أمثالها ، والله ما منعى أن أناجزهم إلا شيء شهدته من رسول الله ﷺ » . **قوله** ( حتى تهب الأرواح ) جمع دبح وأصله الواو ، لكن لما أنكسر ما قبل الواو الساكنة انقلبت ياء واجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد حكى ابن جني جمع دبح على أرياح . **قوله** ( وتحضر الصلوات ) في رواية ابن أبي شيبة « وتزول الشمس ، وهو بالمعنى ، وزاد في رواية الطبري

« ويطلب القتال » وفي رواية ابن أبي شبة « وينزل النصر » وزاد معا واللفظ لمبارك بن فضالة عن زياد بن جبير « فقال النعمان : اللهم إني أسألك أن ترفعني اليوم بفتح يكون فيه عز الإسلام وذل الكفر والشهادة لي » ثم قال « إني هاز اللواء فتيسروا للقتال » ، وفي رواية ابن أبي شبة « فليقتض الرجل حاجته وليتوضأ » ، ثم هازه الثانية فتأهبوا ، وفي رواية ابن أبي شبة « فليُنظر الرجل إلى نفسه ويرمي من سلاحه » ، ثم هازه الثالثة فاحلوا ، ولا يلون أحد على أحد ، ولو قتل ، فإن قتل فعلى الناس حذيفة . قال خمل وحمل الناس ، فوالله ما علمت أن أحدا يومئذ يريد أن يرجع إلى أهله حتى يقتل أو يظفر . فثبتوا لنا ، ثم انهزموا ، فجعل الواحد يقع على الآخر فيقتل سبعة ، وجعل الحسك الذي جعلوه خلفهم يعقرهم » ، وفي رواية ابن أبي شبة « ووقع ذو الجناحين عن بغلة شبيهة فانشق بطنه ، ففتح الله على المسلمين » ، وفي رواية الطبري « وجعل النعمان يتقدم باللواء . فلما تحقق الفتح جاءته نشابة في خاصرته فصرعته ، فسجاء أخوه معقل ثوبا وأخذ اللواء » ، ورجع الناس فنزلوا ورايعوا حذيفة ، فسكتب بالفتح إلى عمر مع رجل من المسلمين ، قلت : وسماه سيف في « الفتوح » ، طريف بن سهم . وعند ابن أبي شبة من طريق علي بن زيد بن جعدان عن أبي عثمان هو النهدي أنه ذهب بالبشارة إلى عمر ، فيمكن أن يكونا ترافقا ، وذكر الطبري أن ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة إحدى وعشرين ، وفي الحديث متبعة للنعمان ومعرفة المغيرة بالحرب وقوة نفسه وشهامته وفصاحته وبلاغته ، ولقد اشتمل كلامه هذا الوجيز على بيان أحوالهم الدينية من الطعام والملبس ونحوهما ، وعلى أحوالهم الدينية أولا وثانيا ، وعلى معتقدهم من التوحيد والرسالة والایمان بالمعاد ، وعلى بيان معجزات الرسول ﷺ وإخباره بالمقدمات ووقوعها كما أخبر ، وفيه فضل المشورة وأن الكبير لا تقص عليه في مشاورة من هو دونه ، وأن المفضل قد يكون أميرا على الأفضل ، لأن الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقا ، ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر كما سياتي في أواخر المغازي ، وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمر وتشبيه لغائب الجوس بمحاضر محسوس لتقريبه إلى الفهم ، وفيه البداية بقتال الأهم فالأهم ، وبيان ما كان العرب عليه في الجاهلية من الفقر وشظف العيش ، والإرسال إلى الامام بالبشارة ، وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ، وقد تقدم ذلك في الجهاد ، ولا يعارضه ما تقدم أنه ﷺ كان يغير صباحا لأن هذا عند المصاففة وذلك عند الغارة

## ٢ باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبيعةتهم ؟

٣١٦١ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ عَبَّاسِ السَّاعِدِيِّ عَنْ أَبِي حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ « غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ تَبُوكَ ، وَأَهْدَى مَلِكُ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ ، وَكَسَاهُ بُرْدًا ، وَكَتَبَ لَهُ بِيحْرَمَ »

قوله ( باب إذا وادع الإمام ملك القرية هل يكون ذلك لبيعةتهم ) ؟ أي لبيعة أهل القرية ، أورد فيه طرفا من حديث أبي حميد الساعدي ، غزونا مع النبي ﷺ تبوك فأهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء ، وكساه بردا ، وكتب كتاب الزكاة . وقوله « وكساه بردا » كذا في بالوار ، ولا يثبت بالنفا وهو أولى لأن فاعل كسا هو النبي ﷺ ،

وقوله « ببحرهم ، أى بقريرتهم ، قال ابن المنير : لم يقع في لفظ الحديث عند البخارى صيغة الأمان ولا صيغة الطلب لكنه بناء على العادة في أن الملك الذى أهدى إنما طلب إبقاء ملكه ، وإنما يبقى ملكه ببقاء رعيته ، فيؤخذ من هذا أن موادعته موادعة لرعيته . قلت : وهذا القدر لا يكفي في مطابقة الحديث للترجمة ، لأن العادة بذلك معروفة من غير الحديث ، وإنما جرى البخارى على عادته في الإشارة إلى بعض طرق الحديث الذى يورده ، وقد ذكر ذلك ابن اسحق في السيرة فقال « لما انتهى النبي ﷺ إلى تبوك أتاه بجنة بن ربيعة صاحب أيلة فصالحه وأعطاه الجزية ، وكتب له رسول الله ﷺ كتابا فهو عندهم : بسم الله الرحمن الرحيم . هذه أمانة من الله ومحمد نبي رسول الله ﷺ لبجعة بن ربيعة وأهل أيلة ، فذكره . قال ابن بطال : العلماء مجمعون على أن الامام إذا صالح ملك القرية أنه يدخل في ذلك الصلح بقيتهم ، واختلفوا في عكس ذلك وهو ما إذا استأمن لطائفة معينة هل يدخل هو فيهم ؟ فذهب الأكثر إلى أنه لا بد من تعيينه لفظا ، وقال أصبغ وسحنون : لا يحتاج إلى ذلك ، بل يكفي بالقرينة ، لأنه لم يأخذ الأمان لغيره الا وهو يقصد ادخال نفسه

### ٣ - باب الوصاة بأهل ذمة رسول الله ﷺ . والذمة العهد ، والإل القرابة

٣١٦٢ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا أبو جرة قال سمعت جويرية بن قدامة التيمي قال : « سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه : قلنا أوصنا يا أمير المؤمنين ، قال : أوصيكم بذمة الله ، فإنه ذمة نبيكم ، وورق عيالكم »

قوله ( باب الوصاة بأهل ذمة رسول الله ﷺ ) الوصاة بفتح الواو والمهمل مخففا بمعنى الوصية ، تقول وصيته وأوصيته توصية والاسم الوصاة والوصية . وقد تقدم بسطه في أول كتاب الوصايا . قوله ( والذمة العهد والإل القرابة ) هو تفسير الضحاك في قوله تعالى ( لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ) وهو كقول الشاعر :

وأشهد أن إلك من قریش كإل السقب من رأل النعام

وقال أبو عبيدة في المجاز ، الإل العهد والميثاق والعين ، ومجاز الذمة التذمم والجمع ذمم . وقال غيره : يطلق الإل أيضا على العهد وعلى الجوار . وعن مجاهد : الإل الله ، وأنكره عليه غير واحد . قوله ( حدثنا أبو جرة ) هو بالجيم والراء الضبعي صاحب ابن عباس ، وجويرية بن قدامة بالجيم مصغر ماله في البخارى سوى هذا الموضع ، وهو مختصر من حديث طويل في قصة مقتل عمر ، وسأذكر ما فيه من فائدة زائدة في الكلام على حديث عمر المذكور في مناقبه ، وقيل إن جويرية هذا هو جارية بن قدامة الصحابي المشهور ، وقد بينت في كتابي في الصحابة ما يقويه ، فإن ثبت وإلا فهو من كبار التابعين . قوله ( أوصيكم بذمة الله فإنه ذمة نبيكم وورق عيالكم ) في رواية عمرو بن ميمون « وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ، وأن لا يكلفوا إلا طاعتهم » قلت : ويستفاد من هذه الزيادة أن لا يؤخذ من أهل الجزية إلا قدر ما يطيق المأخوذ منه . وقوله في هذه الرواية « وورق عيالكم ، أى ما يؤخذ منهم من الجزية والحراج ، قال المهلب : في الحديث الحضر على الوفاء بالعهد ، وحسن النظر في عواقب الأمور ، والإصلاح لمعانى المال وأصول الاكتساب

٢ - باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين . وما وعد من مال البحرين والجزية

ولمن يقسم الفى والجزية ؟

٣١٦٣ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير عن يحيى بن سعيد قال : سمعت أنساً رضي الله عنه قال « دعا النبي ﷺ الأنصار ليكتب لهم بالبحرين ، فقالوا : لا والله حتى تكتب لآخواننا من قريش بمثلها ، فقال : ذلك لهم ما شاء الله على ذلك يقولون له . قال : فانكم سترون بعدى أثره ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض »

٣١٦٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم قال أخبرني روح بن القاسم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ قال لي : لو قد جاءنا مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا . فما قبض رسول الله ﷺ وجاء مال البحرين قال أبو بكر : من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فليأتني ، فأتيته فقلت : إن رسول الله ﷺ قد كان قال لي : لو قد جاءنا مال البحرين لأعطيتك هكذا وهكذا وهكذا . فقال لي : اخش . فخشوت خيفة . فقال لي : عذها . فعددتها ، فإذا هي خمسمائة فاعطاني أنا وخمسمائة »

٣١٦٥ - وقال إبراهيم بن طهمان عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس « أتى النبي ﷺ بمال من البحرين فقال : انثروه في المسجد ، فكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ ، إذ جاءه العباس فقال : يا رسول الله أعطني ، فاني فاديت نفسي وفاديت عقيلي . فقال : خذ . فخفا في ثوبه ، ثم ذهب يقبله فلم يستطع فقال : أمر بعضهم يرفعه إلى ، قال : لا . قال : فارفعه أنت علي ، قال : لا . فنذر منه ثم ذهب يقبله فلم يرفعه فقال : فر بعضهم يرفعه علي ، قال : لا ، قال : فارفعه أنت علي ، قال : لا . فنذر منه ثم احتمله على كاهله ثم انطلق ، فا زال يتبعه بصرة حتى خفي علينا ، عجباً من حرصه . فاقام رسول الله ﷺ وسم منها درهم »

**قوله** ( باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين . وما وعد من مال البحرين والجزية ، ومن يقسم الفى والجزية ) اشتملت هذه الترجمة على ثلاثة أحكام ، وأحاديث الباب ثلاثة ما زعة عليها على الترتيب . فاما اقطاعه ﷺ من البحرين فالحديث الاول دال على أنه ﷺ هم بذلك وأشار على الانصار به مراراً فلما لم يقبلوا تركه . فنزل المصنف ما بالقوة منزلة ما بالفعل ، وهو في حقه ﷺ واضح لأنه لا يأمر إلا بما يجوز فعله والمراد بالبحرين البلد المشهور بالمراق ، وقد تقدم في فرض الخسر أن النبي ﷺ كان صالحهم وضرب عليهم الجزية ، وتقدم في كتاب الشرب في الكلام على هذا الحديث أن المراد باقطاعها للانصار تخصيصهم بما يتحصل من جزيتها وخراجها لامتلاك رقبته لأن أرض الصلح



لا تقسم ولا تقطع . وأما ما وعد من مال البحرين والجزيرة فحدث جابر دال عليه وقد مضى في الخس مشروحا .  
وأما مصرف النية والجزيرة فعطف الجزيرة على النية من عطف الخاص على العام لأنها من جملة النية ، قال الشافعي وغيره من العلماء : النية كل ما حصل للمسلمين بما لم يوجبوا عليه بخيل ولا ركاب ، وحديث أنس المعلق يشعر بأنه راجع إلى نظر الامام بفضل من شاء بما شاء ، وقد تقدم الحديث بهذا الاسناد المعلق بعينه في المساجد من كتاب الصلاة ، وذكرت هناك من وصله وبعض فوائده ، وأعاد في الجهاد وغيره بأخصر من هذا ، وتقدم في الخس أن المال الذي أتى به من البحرين كان من الجزيرة وأن مصرف الجزيرة مصرف النية ، وتقدم بيان الاختلاف في مصرف النية ، وأن المصنف يختار أنه إلى نظر الامام والله أعلم . وروى عبد الرزاق في حديث عمر الطويل حين دخل عليه العباس وعلى يختصمان قال : قرأ عمر ( ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى ) الآية ، فقالوا : استوعبت هذه المسلمين ، ورواه أبو عبيدة من وجه آخر وقال فيه : فاستوعبت هذه الآية الناس ، فلم يبق أحد إلا له فيها حق ، إلا بعض من تملكوا من أرقائكم ، قال أبو عبيد : حكم النية والخراج والجزيرة واحد ، ويلتحق به ما يؤخذ من مال أهل الذمة من العشر إذا انجزوا في بلاد الاسلام . وهو حق المسلمين يعم به الفقير والغني وتصرف منه أعطية المقاتلة وأرزاق الذرية وما ينوب الامام من جميع ما فيه صلاح الاسلام والمسلمين واختلف الصحابة في قسم النية : فذهب أبو بكر إلى التسوية وهو قول علي وعطاء واختيار الشافعي ، وذهب عمر وعثمان إلى التفضيل وبه قال مالك ، وذهب الكوفيون إلى أن ذلك إلى رأى الامام إن شاء فضل وإن شاء سوى ، قال ابن بطال : أحاديث الباب حجة لمن قال بالتفضيل ، كذا قال ، والذي يظهر أن من قال بالتفضيل يشترط التعميم بخلاف من قال إنه إلى نظر الامام وهو الذي تدل عليه أحاديث الباب والله أعلم . وروى أبو داود من حديث عوف بن مالك : وكان النبي ﷺ إذا جاءه فيه قسمه من يومه ، فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظا واحدا . وقال ابن المنذر : انفرد الشافعي بقوله إن في النية الخس خمس الغنيمة ، ولا يحفظ ذلك عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم ، لأن الآيات التاليات لآية النية معطوفات على آية النية من قوله ( للفقراء المهاجرين ) إلى آخرها فهي مفسرة لما تقدم من قوله ( ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى ) ، والشافعي حمل الآية الأولى على أن القسمة إنما وقعت ، لمن ذكر فيها فقط ، ثم لما رأى الاجماع على أن أعطية المقاتلة وأرزاق الذرية وغير ذلك من مال النية تأول أن الذي ذكر في الآية هو الخس لجمال خمس النية واجبا لهم ، وعالقه عامة أهل العلم اتباعا لعمر والله أعلم . وفي قصة العباس دلالة على أن سهم ذوى القربى من النية لا يختص بفقيرهم لأن العباس كان من الأغنياء ، قال إسحق بن منصور : قلت لأحمد في قول عمر : ما على الأرض مسلم إلا وله من هذا النية حق إلا ما ملكك أيما نكح ، قال يقول : النية للغني والفقير ، وكذا قال إسحق بن راهويه

## ٥ - باب إثم من قتل معايدا بغير جرم

٣١٦٦ - حدثنا قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الحسن بن عمرو حدثنا مجاهد عن عبد الله

ابن عمرو رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرْجُ رِيحَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رَجَحَتْهُ تَوَجَّهَتْهُ مِنْ

مَسِيرَةُ أَرْبَعِينَ عَامًا

[الحديث ٣١٦٦ - طرفه في : ٦٩١٤]

**قوله** ( باب إثم من قتل معاهدا بغير جرم ) كذا قيده في الترجمة ، وليس التقييد في الخبر ، لكنه مستفاد من قواعد الشرع ، ووقع منصوبا في رواية أبي معاوية الآتي ذكرها بلفظ « بغير حق » ، وفيما أخرجه النسائي وأبو داود من حديث أبي بكر بلفظ « من قتل نفسا معاهدة بغير حايها حرم الله عليه الجنة » ، وسيأتي الكلام على المتن في الدييات فإنه ذكره فيه بهذا الإسناد بعينه . وعبد الواحد شيخ شيخه هو ابن زياد ، والحسن بن عمرو هو الفقيمي بالغاء والقاف مصغر ، كوفي ثقة ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأدب . **قوله** ( مجاهد عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص ، كذا قال عبد الواحد عن الحسن بن عمرو ، وتابعه أبو معاوية عند ابن ماجه وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي عند الاسماعيلي فمؤلام ثلاثة روه هكذا ، وخالفهم مروان بن معاوية فرواه عن الحسن بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله بن عمرو وهو جنادة بن أبي أمية أخرجه من طريقه النسائي ، ورجح الدارقطني رواية مروان لأجل هذه الزيادة ، لكن سماع مجاهد عن عبد الله بن عمرو ثابت ، وليس بمدلس فيحتمل أن يكون مجاهد سمعه أولا من جنادة ثم اتى عبد الله بن عمرو ، أو سمعاه معا وثبتة فيه جنادة فحدث به عن عبد الله بن عمرو تارة وحدث به عن جنادة أخرى ، ولعل السر في ذلك ما وقع بينهما من زيادة أو اختلاف لفظ فان لفظ النسائي من طريقه « من قتل قتيلا من أهل الذمة لم يجد ربح الجنة » فقال « من أهل الذمة » ، ولم يقل معاهدا وهو بالمعنى ، ووقع في رواية أبي معاوية « بغير حق » ، كما تقدم ، ووقع في رواية الجميع « أربعين عاما » إلا عمرو بن عبد الغفار فقال « سبعين » . ووقع مثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي . ( تنبيهان ) : أحدهما انفقت النسخ على أن الحديث من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ، إلا ما رواه الأصيلي عن الجرجاني عن الثوري فقال « عبد الله بن عمر » ، بضم العين بغير واو ، وهو تصحيف نبه عليه الجياني . ثانيهما قوله « لم يربح » بفتح بايها والراء وأصله يربح أي وجد الربح ، وحكى ابن التين ضم أوله وكسر الراء ، قال : والاول أجود وعليه الاكثر ، وحكى ابن الجوزي ثالثة وهو فتح أوله وكسر ثانيه من راح يربح ، والله أعلم

٦ - **باب** إخراج اليهود من جزيرة العرب . وقال عمرُ عن النبي ﷺ « أَوْرُكُمْ مَا أَوْرَكُمْ اللَّهُ »

٣١٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** اللبث قال **حدثني** سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال « بينما نحن في المسجد خرج النبي ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود ، فخرجنا حتى جئنا بيت المقدس فقال : أسلموا تسلموا ، واعلموا أن الأرض لله ورسوله ، وإني أريد أن أجلبكم من هذه الأرض ، فمن يجد منكم بماله شيئا فليبيعه ، وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله »

[الحديث ٣١٦٧ - طرفاه في : ٦٩٤٤ ، ٧٢٤٨]

٣١٦٨ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم الأحمول سمع سعيد بن جبيرة سمع

ابن عباس رضي الله عنهما يقول « يوم الخميس وما يوم الخميس » ثم بكى حتى بل دمه الخصى . قلت : يا ابن

عباس ما يوم الخبيث؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: اثنوني بكثرة اكتب لكم كتابا لا يفدوا بعده أبدا . فتنازعوا . ولا ينبغي عند نبي تنازع . فقالوا: ماله؟ أهجر؟ استفهموه . فقال: ذروني ، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه . فأمرهم بثلاث قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوافدة بنحو ما كنت أجيزهم ، والثالثة إما أن سكت عنها ، وإما أن قالها فتسيتها . قال سفيان : هذا من قول سليمان

**قوله** ( باب اخراج اليهود من جزيرة العرب ) تقدم الكلام على جزيرة العرب في د باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ، من كتاب الجهاد ، وتقدم فيه حديث ابن عباس ثاني حديثي الباب ولفظه : أخرجوا المشركين ، وكان المصنف اقتصر على ذكر اليهود لأنهم يوحّدون الله تعالى إلا الغليل منهم ومع ذلك أمر بإخراجهم فيكون لإخراج غيرهم من الكفار بطريق الأولى . **قوله** ( وقال عمر عن النبي ﷺ أفرم ما أفرم الله ) هو طرف من قصة أهل خيبر ، وقد تقدم موصولا في المزارعة مع الكلام عليه ، ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة من قوله ﷺ لليهود : أسلموا تسلموا ، وسيأتي بأنهم من هذا السياق في كتاب الاكراه وفي الاعتصام ، ولم أر من صرح بنسب اليهود المذكورين ، والظاهر أنهم بقايا من اليهود تأخروا بالمدينة بعد إجماع بني قينقاع وقريظة والنضير والفراخ من أمرهم ، لأنه كان قبل إسلام أبي هريرة ، وإنما جاء أبو هريرة بعد فتح خيبر كما سيأتي بيان ذلك كله في المغازي ، وقد أفر النبي ﷺ يهود خيبر على أن يعملوا في الأرض كما تقدم ، واستمروا إلى أن أجلاهم عمر ، ويحتمل والله أعلم أن يكون النبي ﷺ بعد أن فتح ما بقي من خيبرهم بإجماع من بقي عن صالح من اليهود ثم سألوهم أن يقيمهم ليعملوا في الأرض فبجأهم ، أو كان قد بقي بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمروا فيها معتمدين على الرضا بإبقائهم للعمل في أرض خيبر ثم منعهم النبي ﷺ من سكنت المدينة أصلا والله أعلم ، بل سياق كلام القرطبي في شرح مسلم يقتضي أنه فهم أن المراد بذلك بنو النضير ، ولكن لا يصح ذلك لتقدمه على مجيء أبي هريرة ، وأبو هريرة يقول في هذا الحديث انه كان مع النبي ﷺ ، وبيت المدراس بكسر أوله هو البيت الذي يدرس فيه كتابهم ، أو المراد بالمدراس العالم الذي يدرس كتابهم ، والاول أرجح لأن في الرواية الاخرى حتى أتى المدراس ، وقوله : أسلموا تسلموا ، من الجناس الحسن لسهولة لفظه وعدم تسكبه ، وقد تقدم نظيره في كتاب هرقل : أسلم تسلم ، وقوله : اعلوا ، جملة مستأنفة كأنهم قالوا في جواب قوله أسلموا تسلموا : لم قلت هذا وكررت ؟ فقال : اعلوا أني أريد أن أجليكم فإن أسلمتم سلمتم من ذلك وما هو أشق منه . وقولهم : قد بلغت ، (١) كلمة مكر ومداجاة ليدافعوه بما يومه ظاهرها ولذلك قال ﷺ : ذلك أريد ، أي التبليغ **قوله** ( فن يجد منكم بماله ) من الوجدان أي يجد مشتركا ، أو من الوجد أي المحبة أي يحبه ، والغرض أن منهم من يشق عليه فراق شيء من ماله بما يعسر تحويله فقد أذن له في بيعه . ثانيهما حديث ابن عباس فيما قال النبي ﷺ عند وفاته ، والغرض منه قوله : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، ووقع في رواية الجرجاني : أخرجوا اليهود ، والاول أثبت . **قوله** ( حدثنا ابن عيينة ) محمد هذا هو ابن سلام . وقد تقدم في كتاب الضوء في حديث آخر : حدثنا محمد بن سلام

(١) في هامش طيبة بولاق : وقولهم : قد بلغت ، وقوله : اعلوا ، ذلك أريد . كذا في نسخ تفرج التي بأيدينا ، وليس في نسخ البخاري شيء من ذلك ، فظهر رواية وقت له فكتب عليها

حدثنا ابن عيينة ، وسيأتي الكلام على شرح المتن في الوفاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى . قال الطبري : فيه أن على الإمام إخراج كل من دان بغير دين الاسلام من كل بلد غلب عليها المسلمون عنوة إذا لم يكن بالمسلمين ضرورة اليهم كعمل الارض ونحو ذلك ، وعلى ذلك أقر عمر من أقر بالسواد والشام ، وزعم أن ذلك لا يختص بجزيرة العرب بل يلتحق بها ما كان على حكمها

## ٧ - باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم ؟

٣١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث قال **حدثني** سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « لما فتح خيبر أهدت النبي ﷺ شاة فيها دُمٌّ ، فقال النبي ﷺ : انجموا لي من كان ها هنا من يهود ، فجمعوا له ، فقال : إني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقون عنه ؟ فقالوا : نعم . قال لهم النبي ﷺ : من أبوك ؟ قالوا : فلان . فقال : كذبتم ، بل أبوك فلان . قالوا : صدقت . قال : فهل أنتم صادقون عن شيء إن سألتُ عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبنا عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا . فقال لهم : من أهل النار ؟ قالوا : نكون فيها بسيراً ، ثم تخلفونا فيها . فقال النبي ﷺ : اخسئوا فيها ، والله لا تدخلكم فيها أبداً . ثم قال : هل أنتم صادقون من شيء إن سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم يا أبا القاسم . قال : هل جئتم في هذه الشاة سباً ؟ قالوا : نعم . قال : ما حكمكم على ذلك ؟ قالوا : إن كنت كاذباً نسترجم ، وإن كنت نبياً لم يضررك »

[المحدث ٣١٦٩ - طرفاه في : ٥٢٤٩ ، ٥٢٧٧]

**قوله** ( باب إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة اليهود في سم الشاة بعد فتح خيبر ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في المغازي ، ولم يجزم البخاري بالحكم إشارة إلى ما وقع من الاختلاف في معاقبة المرأة التي أهدت السم ، وسيأتي بسطه هناك إن شاء الله تعالى

## ٨ - باب دعاء الامام على من نكث عهده

٣١٧٠ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** ثابت بن يزيد **حدثنا** عاصم قال سألت أنساً رضي الله عنه عن القنوت قال : قبل الركوع . فقلت إن فلاناً يزعم أنك قلت بعد الركوع ، فقال : كذب . ثم **حدثنا** عن النبي ﷺ أنه قنن شهرأ بعد الركوع يدعو على أحياء من بني سليم قال : بعث أربعين أو سبعين - بشك فيه - من القراء إلى أناس من المشركين ، فعرض لهم هؤلاء فقتلهم ، وكان بينهم وبين النبي ﷺ عهد ، فأرايته وجداً على أحد ما وجداً عليهم »

**قوله** ( باب دعاء الإمام على من نكث عهده ) ذكر فيه حديث أنس في القنوت ، وقد سبق شرحه مستوفى في

كتاب الوتر . وقوله ( حدثنا ثابت بن يزيد ) أوله تحتانية ، وهم من قال فيه زيد بنغير ياء ، وعاصم شيخه هو الأحول ، والاسناد كله بصريون

## ٩ - باب أمان النساء وجوارهن

٣١٧١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أن أبا مرة مولى أم هانئ ابنة أبي طالب أخبره أنه سمع أم هانئ ابنة أبي طالب تقول « ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يقنسل وفاطمة ابنته تسترته ، فسلمت عليه فقال : من هذو ؟ فقلت أنا أم هانئ بنت أبي طالب فقال : مرحباً بأم هانئ ، فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات ملتحمًا في ثوب واحد . فقلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي أني قتلت رجلاً قد أجرته ؛ فلان ابن هبيرة . فقال رسول الله ﷺ : قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ . قالت أم هانئ : وذلك ضحى »

**قوله** ( باب أمان النساء وجوارهن ) الجوار بكسر الجيم وضمها المجاورة ، والمراد هنا الإجارة ، تقول جلورته أجاره بجاورة وجوارا . وأجرته أجيره لإجارة وجوارا . ذكر فيه حديث أم هانئ وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يتعلق بالمراد بفلان ابن هبيرة وغير ذلك من فوائده ، ووقع هنا للدودي الشارح وهم ، فانه قال : قوله عام الحديثية وهم من عبد الله بن يوسف والذي قاله غيره يوم الفتح ، وتعقبه ابن التين بأن الروايات كلها على خلاف ما قال الداودي وليس فيها الا يوم الفتح على الصواب . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة ، إلا شيئاً ذكره عبد الملك - يعنى ابن الماجشون صاحب مالك - لا أحفظ ذلك عن غيره قال : إن أمر الامان إلى الامام ، وتناول ماورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة ، قال ابن المنذر : وفي قول النبي ﷺ « يسعى بذمتهم أدناهم » دلالة على اغفال هذا القائل انتهى . وجاء عن سمعون مثل قول ابن الماجشون فقال : هو إلى الامام ، إن أجازة جاز وإن رده رد

## ١٠ - باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة ، يسعى بها أدناهم

٣١٧٢ - **حدثني** محمد بن أحمد أخبرنا وكيع عن الأعمش عن ابراهيم التيمي عن أبيه قال « خطبنا على فقال : ما عندنا كتاب تقرأوه إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فقال : فيها الجراحات ، وأسنان الابل ، وللمدينة حرم ما بين غير إلى كذا ، فن أحدث فيها حدثاً أو آوى فيها مُحدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه صرف ولا عدل ، ومن تولى غير مواليه فعليه مثل ذلك . وذمة المسلمين واحدة ، فمن أحفر مسلماً فعليه مثل ذلك »

**قوله** ( باب ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسعى بذمتهم أدناهم ) ذكر فيه حديث على في الصحيفة ، ومحمد شيخه

هو ابن سلام نفسه ابن السكن ، والغرض منه قوله فيه « وذمة المسلمين واحدة ، فمن أخمر مسلماً فعليه مثل ذلك ، أى مثل ما ذكر من الوعيد في حق من أحدث في المدينة حدثاً ، وهو ظاهر فيما يتعلق بصدر الترجمة . وأما قوله « يسمى بذمتهم أدناهم » فأشار به إلى ما ورد في بعض طرقه ، وقد تقدم بيانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، ويأتى بهذا اللفظ بعد خمسة أبواب ، ودخل في قوله « أدناهم » أى أقلهم كل وضيع بالنص وكل شريف بالفحوى فدخل في أدناهم المرأة والعبد والصبي والمجنون . فاما المرأة فتقدم في الباب الذى قبله ، وأما العبد فأجاز الجمهور أمانه قاتل أو لم يقاتل ، وقال أبو حنيفة : إن قاتل جاز أمانه وإلا فلا ، يقال مسخنون : إذا أذن له سيده في القتال صح أمانه وإلا فلا . وأما الصبي فقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز ، قلت : وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذى يعقل ، والخلاف عن المالكية والحنابلة . وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف كالسكران . لكن قال الأوزاعي : إن غزا الذى مع المسلمين فأمن أحداً فإن شاء الإمام أمضاه وإلا فليرده إلى مأمنه ، وحكى ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال : لا ينفذ أمانه ، وكذلك الأجير . وقد مضى كثير من فوائد هذا الحديث في فضل المدينة ، وتأتى بقيته في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى

## ١١ - باب إذا قالوا صبياناً ولم يُحسِنوا أسلمنا

وقال ابن عمر « فجعل خالدٌ يقتل » ، فقال النبي ﷺ : أبرأ إليك مما صنع خالد »

وقال عمر : إذا قال مَرَسَ فقد آمنهُ ، إن الله يعلم الأسنة كلها . وقال : تسكلم . لا بأس

**قوله** ( باب إذا قالوا ) أى المشركون حين يقاتلون ( صبياناً ) أى أرادوا الاختيار بأنهم أسلموا ( ولم يحسنوا أسلمنا ) أى جرياً منهم على لغتهم . هل يكون ذلك كافياً في رفع القتال عنهم أم لا ؟ قال ابن المنذر : مقصود الترجمة أن المقاصد تعتبر باداتها كيفما كانت الأدلة لفظية أو غير لفظية بأى لغة كانت . **قوله** ( وقال ابن عمر : فجعل خالد يقتل ، فقال النبي ﷺ : أبرأ إليك مما صنع خالد ) هذا طرف من حديث طويل أخرجه المؤلف في غزوة الفتح من المغازي ، ويأتى الكلام عليه مستوفى هناك ، وحاصله أن خالد بن الوليد غزا بأمر النبي ﷺ قوماً فقالوا صبياناً وأرادوا أسلمنا فلم يقبل خالد ذلك منهم وقتلهم بناء على ظاهر اللفظ ، فبلغ النبي ﷺ ذلك فأنكره ، فدل على أنه يكتفى من كل قوم بما يعرف من لغتهم . وقد عذر النبي ﷺ خالد بن الوليد في اجتهاده ، ولذلك لم يقد منه . وقال ابن بطال : لا خلاف أن الحاكم إذا قضى بجور أو بخلاف قول أهل العلم أنه مردود ، لكن ينظر فإن كان على وجه الاجتهاد فإن الائم ساقط ، وأما الضمان فيلزم عند الأكثر . وقال الثوري وأهل الرأي وأحمد وإسحق : ما كان في قتل أو جراح في بيت المان . وقال الأوزاعي والشافعي وصاحب أبي حنيفة : على العاقلة . وقال ابن الماجشون لا يلزم فيه ضمان . وسيأتى البحث في ذلك في كتاب الأحكام ، وهذا من المواضع التي يتمسك بها في أن البخاري يترجم ببعض ما ورد في الحديث وإن لم يورده في تلك الترجمة فإنه ترجم بقوله « صبياناً » ولم يوردها ، واكتفى بطرف الحديث الذى وقعت هذه اللفظة فيه . **قوله** ( وقال عمر : إذا قال « مَرَس » فقد آمنهُ ، إن الله يعلم الأسنة كلها ) وصله عبد الرزاق من طريق أبي رائل قال : طائفاً كتاب عمر ونحن نحاصر قصر فارس فقال : إذا حاصرتم قصراً

فلا تقولوا أنزل على حكم الله فانكم لا تدرون ما حكم الله ، ولكن أنزلوهم على حكمكم ثم اقضوا فيهم ، وإذا لقي الرجل الرجل فقال لا تخف فقد آمنه ، وإذا قال مترس فقد آمنه ، أن الله يعلم الالسنه كلها ، وأول هذا الاثر أخرجه مسلم من طريق بريدة مرفوعا في حديث طويل . ودمترس ، كلة فارسية معناها لا تخف وهي بفتح الميم وتشديد المثناة وإسكان الراء بعدها مهملة وقد تخفف التاء وبه جزم بعض من أقيناه من العجم ، وقيل بإسكان المثناة وفتح الراء ووقع في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الأندلسي مطرس بالطاء . بدل المثناة ، قال ابن قرقول : هي كلة أعجمية ، والظاهر أن الراوى غفم المثناة فصارت تشبه الطاء كما يقع من كثير من الانداسيين . **قوله** ( وقال تكلم لا بأس ) فاعل قال هو عمر ، وروى ابن أبي شيبة ويعقوب بن سفيان في تاريخه من طرق بإسناد صحيح عن أنس بن مالك قال : « حاصرنا تستر ، فزل الهرمزان على حكم عمر ، فلما قدم به عليه استعجم ، فقال له عمر : تسكلم لا بأس عليك ، وكان ذلك تأمينا من عمر ، ورويناه مطولا في سنن سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا حميد ، وفي نسخة اسماعيل ابن جعفر من طريق ابن خزيمة عن علي بن حجر عنه عن حميد عن أنس قال : « بعث معي أبو موسى بالهرمزان إلى عمر ، فجعل عمر يكلمه فلا يتكلم ، فقال له : تسكلم ، قال : أكلام حي أم كلام ميت ؟ قال تسكلم لا بأس ، فذكر القصة ، قال فاراد قتله فقلت : لاسبيل إلى ذلك ، قد قلت له تكلم لا بأس ، فقال من يشهد لك ؟ فشهد لي الزبير بمثل ذلك ، فتركة فأسلم ، وفرض له في العطاء . قال ابن المنير . يستفاد منه أن الحاكم إذا نسي حكمه فشهد عنده اثنان به نفذ ، وأنه إذا توقف في قبول شهادة الواحد فشهد الثاني بوقفه انتفت الريبة ولا يكون ذلك قدسا في شهادة الاول ، وقوله « أن الله يعلم الالسنه كلها » المراد اللغات ، ويقال انها ثنتان وسبعون لغة : ستة عشر في ولد سام ، ومثلها في ولد حام ، والبقية في ولد يافث

١٢ - باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره ، وإثم من لم يف بالهد

وقوله [ ٦١ الأنفال ] : ( وإن جنحوا للسلم - جنحوا : طلبوا السلم - فاجنح لها ) الآية

٣١٧٣ - **حديث** مسند حدثنا بشر هو ابن المفضل حدثنا يحيى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنمة قال : انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد إلى خيبر ، وهي يومئذ صلح ، ففترقا ، فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل وهو يتشحط في دمه قتيلا ، فدفعه ، ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل ومحيصة وحويصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ ، فذهب عبد الرحمن يتكلم ، فقال : كبر كبر - وهو أحدث القوم - فسكت ، فتكلمنا ، فقال : أنحنون وتستحيئون قاتلكم - أو صاحبكم - قالوا وكيف نخاف ولم نشهد ولم نر ؟ قال : فجنبتكم يهود بخمسين . فقالوا : كيف نأخذ أيمان قوم كفار ؟ فقله النبي ﷺ من عنده «

( **قوله** ) ( باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره ) أي كالامرى . **قوله** ( وإن جنحوا للسلم - فاجنح لها ) أي ان هذه الآية دالة على مشروعية المصالحة مع المشركين ، وتفسير جنحوا بطلبوا هو للمصنف ، وقال غيره : معني جنحوا مالوا ، وقال أبو عبيدة : السلم والسلم واحد وهو الصلح . وقال

أبو عمر : والسلم بالفتح الصلح ، والسلم بالكسر الاسلام . ومعنى الشرط في الآية أن الأمر بالصلح مقيد بما إذا كان الأحظ للاسلام المصالحة ، أما إذا كان الاسلام ظاهرا على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالحة فلا . ذكر فيه حديث سهل بن أبي حشمة في قصة عبد الله بن سهل وقتله بخير . والفرض منه قوله : أطلق إلى خير وهي يومئذ صلح ، وفهم المطلب من قوله في آخره : ففعله النبي ﷺ من عنده ، أنه يوافق قوله في الترجمة والمصالحة مع المشركين بالمال ، فقال : إنما وداه من عنده استئلافا لليهود وطمعا في دخولهم في الاسلام . وهذا الذي قاله يردده مافي نفس الحديث من غير هذه الطريق « ففكره النبي ﷺ » أن يبطل دمه ، فانه يشعر بان سبب اعطائه ديته من عنده كان تطييبا لقلوب أهله . ويحتمل أن يكون كل منهما سببا لذلك . وبهذا تتم الترجمة . وأما أصل المسألة فاختلف فيه . فقال الوليد بن مسلم سألت الاوزاعي عن سوادعة إمام المسلمين أهل الحرب على مال يؤدونه اليهم فقال : لا يصلح ذلك إلا عن ضرورة كشف المسلمين عن حربهم . قال ولا بأس أن يصالحهم على غير شيء يؤدونه إليهم كما وقع في الحديبية . وقال الشافعي : إذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شيء يعطونهم ، لأن القتل للمسلمين شهادة ، وان الاسلام أعز من أن يعطى المشركون على أن يكفوا عنهم ، إلا في حالة مخافة اصطلام المسلمين لكثرة العدو ، لان ذلك من معاني الضرورات ، وكذلك إذا أسر رجل مسلم فلم يطلق الا بفدية جاز . وأما قول المصنف دوامهم من لم يف بالعهد ، فليس في حديث الباب ما يشعر به ، وسيأتي البحث فيه في كتاب القسامة من كتاب الديات إن شاء الله تعالى

( تنبيهه ) : قوله في نسب محبصة بن مسعود « ابن زيد » يقال ان الصواب « كعب » بدل زيد

### ١٣ - باب فضل الوفاء بالعهد

٣١٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكِيمٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ هِرَاقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ قُرَيْشٍ كَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمَدِينَةِ الَّتِي مَادَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا سَفْيَانَ فِي كِفَارِ قُرَيْشٍ »  
قوله ( باب فضل الوفاء بالعهد ) ذكر فيه طرفا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، قال ابن بطال : أشار البخاري بهذا إلى أن العذر عند كل أمة قبيح مذموم ، وليس هو من صفات الرسل

### ١٤ - باب هل يُعفى عن الذمى إذا سحر ؟

وقال ابن وهب أخبرني يونس « عن ابن شهاب سئل : أعلی من سحر من أهل المهد قتل ؟ قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قد صنع له ذلك فلم يقتل من صنعه ، وكان من أهل الكتاب »  
٣١٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَحَرَ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ »

[ الحديث ٣١٧٥ - أطرافه في : ٣٢٦٨ ، ٥٧٦٣ ، ٥٧٦٥ ، ٥٧٦٦ ، ٦٠٦٣ ، ٦٣٩١ ]



**قوله** ( باب هل يعني عن الذي إذا سحر ) قال ابن بطال : لا يقتل ساحر أهل العهد لكن يعاقب ، إلا إن قتل بسحره فيقتل ، أو أحدث حدثا فيؤخذ به . وهو قول الجمهور . وقال مالك : إن أدخل بسحره ضررا على مسلم نقض عهده بذلك . وقال أيضا : يقتل الساحر ولا يستتاب ، وبه قال أحمد وجماعة ، وهو عندهم كالزنديق . وقوله « وقال ابن وهب الخ ، وصله ابن وهب في جامعه هكذا . **قوله** ( وكان من أهل الكتاب ) قال الكرماني : ترجم بلفظ الذي وسئل الزهري بلفظ أهل العهد وأجاب بلفظ أهل الكتاب ، فالاولان متقاربان ، وأما أهل الكتاب فراده من له منهم عهد : وكان الأمر في نفس الأمر كذلك . قال ابن بطال : لاجحة لابن شهاب في قصة الذي سحر النبي ﷺ لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأن السحر لم يضره في شيء من أمور الوحي ولا في بدنه ، وإنما كان اعتراه شيء من التخيل ، وهذا كما تقدم أن عفرينا تفلت عليه ليقطع صلاته فلم يتمكن من ذلك ، وإنما ناله من ضرر السحر ما ينال المريض من ضرر الحمى . قلت : ولهذا الاحتمال لم يحزم المصنف بالحكم . ثم ذكر طروفا من حديث عائشة ؓ ان النبي ﷺ سحر . وأشار بالترجمة الى ما وقع في بقية القصة « ان النبي ﷺ لما عوفي أمر بالبئر فردمت وقال : كرهت أن أنير على الناس شرا ، وسأني الكلام على شرحه مستوفي حيث ذكره المصنف تاما في كتاب الطب إن شاء الله تعالى

### ١٥ - باب ما يحذر من الغدر

وقول الله تعالى [ ٦٢ الأنفال ] : ( وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله ) الآية

٣١٧٦ - **حديث** الحميدي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر قال سمعت بسر بن عبيد الله أنه سمع أبا إدريس قال سمعت عوف بن مالك قال « أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك - وهو في قبة من آدم - فقال : اعذد سقا بين يدي الساعة : موتى ، ثم فتح بيت المقدس ، ثم موتان يأخذ فيكم كقمار الغنم ، ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطا ، ثم فتنة لا يبقى بيت من العرب إلا دخلته ، ثم هدنة تكون بينكم وبين بني الأصفر فيخيدون ، فيأتونكم تحت ثمانين غاية ، تحت كل غاية اثنا عشر ألفا »

**قوله** ( باب ما يحذر ) بضم أوله مخففا ومثقلا ( من الغدر ) . **قوله** ( وقول الله عز وجل ) ( وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله ) الآية ( هو بالجر عطفًا على لفظ الغدر ، وحسب باسكان المهمل أي كاف . وفي هذه الآية إشارة إلى أن احتمال طلب العدو للصلح خديعة لا يمنع من الإجابة إذا ظهر للمسلمين ، بل يعزم ويتوكل على الله سبحانه . **قوله** ( سمعت بسر بن عبيد الله ) بضم الموحدة وسكون المهمل ، والأسناد كله شاميون إلا شيخ البخاري ، وفي تصريح عبد الله بن العلاء أنه بن العلاء بالسباع له من بسر دلالة على أن الذي وقع في رواية الطبراني من طريق دحيم عن الوليد عن عبد الله بن العلاء عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله ، فزاد في الإسناد زيد بن واقد فهو من المزيد في متصل الاسانيد . وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه والاسماعيلي وغيرهم من طرق ليس فيها زيد بن واقد . **قوله** ( أتيت النبي ﷺ في غزوة تبوك وهو في قبة من آدم ) زاد في رواية الأؤمل بن الفضل عن الوليد عند أبي داود

د فسلمت فرد . فقال ادخل . فقلت : أكلى يا رسول الله ؟ قال : كلك . فدخلت ، فقال الوائد قال عثمان بن أبي العاتكة  
 إنما قال ذلك من صغر القبة ، . **قوله** ( ستا ) أى ست علامات لقيام الساعة ، أو لظهور أشرائها المقترنة منها .  
**قوله** ( ثم موتان ) بضم الميم وسكون الوار ، قال الفزاز : هو الموت . وقال غيره الموت الكثير الوقوع ،  
 ويقال بالضم لغة تميم وغيرهم يفتحونها . ويقال للبليد موتان القلب بفتح الميم والسكون ، وقال ابن الجوزى :  
 يغلط بعض المحدثين فيقول موتان بفتح الميم والوار ، وإنما ذلك اسم الأرض التي لم تحى بالزرع والاصلاح .  
 ( تنبيه ) فى رواية ابن السكن : ثم موتان ، بلفظ التثنية وحينئذ فهو بفتح الميم . **قوله** كمقاص الغنم ( بضم العين  
 المهمة<sup>(١)</sup> وتخفيف القاف وآخره مهمة ، هو داء يأخذ الدواب فيسيل من أنوفها شيء فتموت فجأة . قال أبو عبيد :  
 ومنه أخذ الأقعاص وهو القتل مكانه . وقال ابن فارس : القعاص داء يأخذ فى الصدر كأنه يكسر العنق . ويقال  
 ان هذه الآية ظهرت فى طاعون عمواس فى خلافة عمر وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس . **قوله** ( ثم استغاضة  
 المال ) أى كثرته ، وظهرت فى خلافة عثمان عند تلك الفتوح العظيمة ، والقائمة المشار إليها افتتحت بقتل عثمان ،  
 واستمرت الفتن بعده ، والسادسة لم تحى بعد . **قوله** ( هدنة ) بضم الهاء وسكون المهمة بعدها نون هى الصلح على  
 ترك القتال بعد التحرك فيه . **قوله** ( بنى الاصفر ) هم الروم . **قوله** ( غاية ) أى راية ، وسميت بذلك لأنها غاية  
 المتبع إذا وقفت وقف . ووقع فى حديث ذى نخب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة عند أبى داود  
 فى نحو هذا الحديث بلفظ « راية » بدل غاية . وفى أوله « استصالحون الروم صلحا أمنا ، ثم تغزون أتم وهم  
 عدوا فتتصرون » ثم تزلون مرجا فيرفع رجل من أهل الصليب الصليب فيقول غالب الصليب ، فيغضب رجل من  
 المسلمين فيقوم اليه فيدفعه ، فعند ذلك تغدر الدم ويجمعون للحممة فيأتون ، فذكره . ولابن ماجه من حديث  
 أبى هريرة مرفوعا « اذا وقعت الملاحم بعث الله بعثا من الموالى يؤيد الله بهم الدين » وله من حديث معاذ بن جبل  
 مرفوعا الملحمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال فى سبعة أشهر ، وله من حديث عبد الله بن بسر رفعه  
 « بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين ، ويخرج الدجال فى السابعة ، وإسناده أصبح من إسناده حديث معاذ ، قال ابن  
 الجوزى : رواه بعضهم « غاية » بموحدة بدل التحاتية والغاية الراجعة كأنه شبه كثرة الرياح بالاجمة . وقال الخطابى :  
 الغاية الغيضة ، فاستعيرت الرايات ترفع لرؤساء الجيش لما يشرع معها من الرياح ، وجملة العدد المشار اليه تسعمائة  
 ألف وستون ألفا ، ولعل أصله ألف ألف فأغيت كسوره . ووقع مثله فى رواية ابن ماجه من حديث ذى  
 نخب ولفظه « فيجتمعون للحممة » فيأتون تحت ثمانين غاية تحت كل غاية اثنا عشر ألفا ، ووقع عند الإسماعيل  
 من وجه آخر عن الوليد بن مسلم قال : تذاكرنا هذا الحديث وشيخا من شيوخ المدينة فقال : أخبرنى سميد بن  
 المسيب عن أبى هريرة أنه كان يقول فى هذا الحديث مكان فتح بيت المقدس « عمران بيت المقدس » قال : المهلب فيه  
 ان الغدر من أشرط الساعة . وفيه أشياء من علامات النبوة قد ظهر أكثرها . وقال ابن المنير : أما قصة الروم  
 فلم تجتمع إلى الآن ولا بلغنا أنهم غزوا فى البر فى هذا العدد فهى من الأمور التي لم تقع بعد . وفيه بشارة ونذارة ،  
 وذلك أنه دل على أن العاقبة للؤمنين مع كثرة ذلك الجيش ، وفيه إشارة إلى أن عدد جيوش المسلمين سيكون

( ١ ) فى هامش طبعة يولاتى : كذا فى نسخ الشارح التي بأيدينا ، والذي فى نسخ البخارى بتدريج القاف على العين ، وبه ضبط  
 الصغلاتى ، وهو المخصوص فى كتب الأئمة والشيخين من قول أبى عبيد ، ومنه أخذ الانصاف

أضفاف ماهو عليه . ووقع في رواية للحاكم من طريق الشعبي عن عوف بن مالك في هذا الحديث ، ان عوف بن مالك قال لماذ في طاعون عواس ان رسول الله ﷺ قال لي : اعدد ستمائة بين يدي الساعة ، فقد وقع مئة ثلاث ، يعني موته ﷺ وفتح بيت المقدس والطاعون ، قال وبقي ثلاث فقال له معاذ : ان لهذا أهلاً ، . ووقع في الفتن للنعمان ابن حماد ان هذه القصة تكبر في زمن المهدي على يد ملك من آل هرقل

### ١٦ - باب كيف يُنبذ إلى أهل العهد ؟

وقول الله عز وجل [ ٥٨ الأنفال ] : ﴿ وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ الآية

٣١٧٧ - **حدثنا** أبو البان البجلي أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرنا حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : « بعثني أبو بكر رضي الله عنه فيمن يؤذن يوم النحر بمنى : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان . ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل « الأكبر » من أجل قول الناس « الحج الأصغر » فنبت أبو بكر إلى الناس في ذلك العام ، فلم يحج عام حجة لوداع الذي حج فيه النبي ﷺ مشرك »

**قوله** (باب كيف ينبذ إلى أهل العهد ، وقول الله عز وجل) ﴿ وَإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ أى طرح إليهم عهدهم ، وذلك بأن يرسل إليهم من يعلمهم بأن العهد انتقض ، قال ابن عباس : أى على مثل ، وقيل على عدل ، وقيل أعلمهم أنك قد حاربهم حتى يصيروا مثلك في العلم بذلك . وقال الأزهري : المعنى إذا عاهدت قوما تخشيت منهم النقص فلا توقع بهم بمجرد ذلك حتى تعلمهم . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة « بعثني أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر بمنى ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الحج وأنه سيشرح في تفسير براءة ، قال المصنف : خشى رسول الله ﷺ غدر المشركين فلذلك بعث من ينادى بذلك

### ١٧ - باب إنهم من عاهدتم غدر

وقول الله [ ٥٦ الأنفال ] : ﴿ الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مِرَّةٍ ، وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ ﴾

٣١٧٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « أربع خلال من كن فيه كان منافقا خالصاً : من إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر . ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها »

٣١٧٩ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال « ما كتبنا عن النبي ﷺ إلا القرآن ، وما في هذه الصحيفة » ، قال النبي ﷺ : المدينة حرام ما بين عمار إلى كذا ، فن أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل منه

عَدْلٌ وَلَا صَرَفٌ . وَذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يُسَمَّى بِهَا أَذْنَاهُمْ ، فَمَنْ أَخْضَرَ مُسْلِمًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفٌ وَلَا عَدْلٌ . وَمَنْ وَالَى قَوْمًا بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهِ ذَمَّاهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ مِنْهُ صَرَفٌ وَلَا عَدْلٌ »

٣١٨٠ - قَالَ أَبُو مُوسَى حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَمْ تَتَجْتَبُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا ؟ قِيلَ لَهُ : وَكَيْفَ تَرَى ذَلِكَ كَائِنًا يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟ قَالَ : إِي وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ ، عَنْ قَوْلِ الصَّادِقِ الْمُسَدِّقِ . قَالُوا : نَعَمْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : تُنْتَهَكُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ﷺ ، فَيَشُدُّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قُلُوبَ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ لَأْتَمُّ مِنْ عَاهِدٍ ثُمَّ غَدَرُ ) الْغَدَرُ حَرَامٌ بِاتِّفَاقٍ ، سِوَاكَ كَانَ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ أَوْ الَّذِي . **قَوْلُهُ** ( وَقَوْلُهُ ) عَزَّ وَجَلَّ : ( الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنْهُمْ ) ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحَادِيثَ : أَحَدُهَا حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي عِلَامَاتِ الْمُنَافِقِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ . ثَانِيهَا حَدِيثُ عَلِيٍّ دَمَا كَتَبْنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا الْقُرْآنَ ، الْحَدِيثُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ قَرِيبًا ، وَالْمُرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ دَمَنْ أَخْضَرَ مُسْلِمًا ، وَهُوَ بِالْحَقِّ الْمَعْجَمَةِ وَالْقَاءِ أَيْ تَقْضِ عَهْدَهُ . ثَالِثُهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ أَبُو مُوسَى ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى شَيْخُ الْبُخَارِيِّ ، وَقَدْ تَكَرَّرَ نَقْلُ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ هَلْ تَقُومُ مَقَامَ الْعَنْدَةِ فَتَحْمِلُ عَلَى السَّجَاعِ أَوْ لَا تَحْمِلُ عَلَى السَّجَاعِ ، إِلَّا مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ أَنْ يَسْتَحْمِلَهَا فِيهِ ؟ وَهَذَا الْآخِرُ جَزَمَ الْخَطِيبُ . وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ وَصَلَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي « الْمُسْتَدْرَجِ » مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مِثْلَهُ ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ دَحْدَثْنَا أَبُو مُوسَى ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ جَزَمَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبُو نَعِيمٍ وَغَيْرُهُمَا ، ( وَاسْحَقُ بْنُ سَعِيدٍ ) أَيْ ابْنُ عَمْرٍو بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ ، وَقَدْ وَافَقَهُ أَخُوهُ خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ بِنَحْوِهِ . **قَوْلُهُ** ( إِذَا لَمْ تَتَجْتَبُوا ) مِنَ الْجَبَايَةِ بِالْجَيْمِ وَالْمَوْحِدَةِ وَبَعْدَ الْآلِفِ تَحْتَانِيَّةٍ ، أَيْ لَمْ تَأْخُذُوا مِنَ الْجُزْيَةِ وَالْخَرَاجِ شَيْئًا . **قَوْلُهُ** ( تَنْتَهَكُ ) بَضْمٌ أَوَّلُهُ أَيْ تَتَنَاوَلُ مَا لَا يَحِلُّ مِنَ الْجُورِ وَالظُّلْمِ . **قَوْلُهُ** ( فَيَمْنَعُونَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ ) أَيْ يَمْتَنِعُونَ مِنْ آدَاءِ الْجُزْيَةِ ، قَالَ الْحَمِيدِيُّ : أَخْرَجَ مُسْلِمٌ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سَهِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ وَنَمَتِ الْعِرَاقَ دَرَاهِمًا وَقَفِيزًا ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَسْتَقْبَلُ مِبَالِغَةً فِي الْإِشَارَةِ إِلَى تَحَقُّقِ وَقُوعِهِ ، وَلَمَسْنَا عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا مَرْفُوعًا يَوْشَكَ أَهْلَ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يَجْتَبِيَ إِلَيْهِمْ بَعِيرٌ وَلَا دَرَاهِمٌ ، قَالُوا : مِمَّ ذَلِكَ ؟ قَالَ : مِنْ قَبْلِ الْمَعْجَمِ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ عِلْمٌ مِنْ أَعْلَامِ النَّبَوَةِ ، وَالتَّوَصُّيَةِ بِالْوَفَاءِ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ لِمَا فِي الْجُزْيَةِ الَّتِي تَأْخُذُ مِنْهُمْ مِنْ نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنْ ظُلْمِهِمْ وَأَنَّهُ مَتَى وَقَعَ ذَلِكَ تَقْضُوا الْعَهْدَ فَلَمْ يَحْتَجِبِ الْمُسْلِمُونَ مِنْهُمْ شَيْئًا فَتَضْيِيقُ أَحْوَالِهِمْ . وَذَكَرَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّ بَعْضَ الْمَالِكِيَّةِ احْتَجَّ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ دَمَنْتِ الْعِرَاقَ دَرَاهِمًا ، الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ الْمَغْنُومَةَ لَا تَقْسَمُ وَلَا تَبَاعُ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنْعِ مَنَعَ الْخَرَاجِ . وَرَدَّه بَأَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي الْأَنْذَارِ بِمَا يَكُونُ مِنْ سُوءِ الْعَاقِبَةِ وَأَنَّ الْمُسْلِمِينَ سَيَمْنَعُونَ حَقَّ وَقِهِمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ ، وَكَذَلِكَ وَقَعَ

١٨ - باب \* ٣١٨١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا أَبُو حَمزة قَالَ سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ قَالَ « سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ : شَهِدْتَ صَفِّينَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَسَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْفِيَةَ يَقُولُ : أَتَيْمُوا رَأَيْسَكُمْ ، رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ لَرَدَدْتُهُ ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا لِأَمْرِ يُفْظَعُ إِلَّا أَسْهَلَنَّا بَنَاءَ إِلَى أَمْرِ نَسْرِفُهُ غَيْرَ أَمْرِنَا هَذَا »

[الحديث ٢١٨١ - أطرافه في : ٣١٨٢ ، ٤١٨٩ ، ٤٨٤٤ ، ٧٣٠٨]

٣١٨٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو وَائِلٍ قَالَ « كُنَّا بِصَفِّينَ ، قَامَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيَةَ فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ أَنْهَمُوا أَنْفُسَكُمْ ، فَإِنَّا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْحَدَيْبِيَةِ وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا ، لَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ ؟ فَقَالَ : بَلَى . قَالَ : أَلَيْسَ قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَاهُمْ فِي النَّارِ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : فَمَا لَمْ نُعْطِ الدِّينِيَّةَ فِي دِينِنَا ؟ أَنْزَجُ وَلَا يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ ؟ فَقَالَ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ أَبَدًا . فَاذْهَبْ عُمَرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا . فَزَلَّتْ سُورَةُ الْفَتْحِ ، فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَرَ إِلَى آخِرِهَا ، فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْفَتْحُ هُوَ ؟ قَالَ : نَعَمْ »

٣١٨٣ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ « قَدِمْتُ عَلَى أُمِّ وَهْبٍ وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَوَدَّعَتْهُمْ مَعَ أَبِيهَا ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَى وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصِلُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، صَالِحِيهَا »

**قوله** ( باب ) كذا هو بلا ترجمة عند الجميع ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وذكر فيه حديثين : أحدهما عن سهل بن حنيف في قصة الحديبية ، وذكره من وجهين ، والطريق الأولى منهما مختصرة ، وقد ساقه منها بتمامه في الاعتصام ، وقد تقدمت الإشارة إلى فوائده في الكلام على حديث المسور في كتاب الشروط ، وسيأتي ما يتعلق منه بصفيين في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . والثاني حديث أسماء بنت أبي بكر في وفود أمها ، ووجه تعلق الأول من جهة ما آل إليه أمر قريش في نقضها العهد من الغلبة عليهم وقهرهم بفتح مكة ، فانه يوضح أن مآل القدر مذموم ومقابل ذلك بمدح ، ومن هنا يتبين تعلق الحديث الثاني ، ووجهه أن عدم القدر اقتضى جواز صلة القريب ولو كان على غير دين الواصل ، وقد تقدم حديث أسماء في الهبة مشروحا ، وقول سهل بن حنيف « يوم أبي جندل » أراد به يوم الحديبية ، وإنما نسب لآبي جندل لأنه لم يكن فيه على المسلمين أشد من قصته كما تقدم بيانه ، وعبد

العزيز بن سياه في اسناده بالمهملة المكسورة بعدها تحنانية خفيفة وبالهاء وصلًا ووقفًا ، وهو مصروف مع أنه أجمعى ، وكأنه ليس بعلم عندهم . وإنما قال سهل بن حنيف لأهل صفين ما قال لما ظهر من أصحاب علي كراهية التحكيم فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس للصلح ، ومع ذلك فأعقب خيرا كثيرا وظهر أن رأى النبي ﷺ في الصلح أتم وأحمد من رأيهم في المناجزة ، وسيأتي بقية فوائد في كتاب التفسير والاعتصام إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم

٣١٨٤ - **حديث** أحمد بن عثمان بن حكيم حدثني مثنى مثنى عن مسعدة حدثنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق قال حدثني أبي عن أبي إسحاق قال حدثني البراء بن رضى الله عنه « أن النبي ﷺ لما أراد أن يعتمر أرسل إلى أهل مكة يستأذنهم ليدخل مكة ، فاشترطوا عليه أن لا يقيم بها إلا ثلاث ليالٍ ، ولا يدخلوها إلا بجلبان السلاح ، ولا يدعوا منهم أحدا . قال : فأخذ يكتب للشرط بينهم على بن أبي طالب ، فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله . فقالوا : لو علمنا أنك رسول الله لم نمنعك ولنا بمنك ، ولكن اكتب : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله . فقال : أنا والله محمد بن عبد الله ، وأنا والله رسول الله . قال : وكان لا يكتب ، قال فقال لى امح رسول الله . فقال على : والله لا أمحه أبدا . قال فأرنيه ، قال فأراه إياه ، فعاه النبي ﷺ بيده . فلما دخلت وختت الأيام أتوا علينا فقالوا : من صاحبك فليزكحل . فذكر ذلك على رضى الله عنه رسول الله ﷺ ، فقال : نعم . فارتحل »

**قوله** ( باب المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم ) أى يستفاد من وقوع المصالحة على ثلاثة أيام جوازها في وقت معلوم ولو لم تكن ثلاثة ، وأورد فيه حديث البراء في العرة وقد تقدم في الصلح ، وسيأتي شرح ما يتعلق بكتابة الصلح منه في كتاب المغازى إن شاء الله تعالى

### ٢٠ - باب الموادعة من غير وقت ، وقول النبي ﷺ : أقركم على ما أقركم الله »

**قوله** ( باب الموادعة من غير وقت ، وقول النبي ﷺ : أقركم على ما أقركم الله ) هو طرف من حديث معاملة أهل خيبر ، وقد تقدم شرحه في المزارعة وبيان الاختلاف في أصل المسألة ، وأما يتعلق بالجهاد فالموادعة فيه لاحد لها معلوم لا يجوز غيره ، بل ذلك راجع إلى رأى الإمام بحسب ما يراه الأحظ والاحوط للمسلمين

### ٢١ - باب طرح جيف المشركين في البئر ، ولا يؤخذ لهم ممن

٣١٨٥ - **حديث** عبدان بن عثمان قال أخبرني أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون عن عبد الله رضى الله عنه قال « سبنا النبي ﷺ ساجدًا وحوله ناس من قريش من المشركين إذ جاءه عقبه بن أبي

مُعِيطٍ بَنَى جَزُورٍ وَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَأَخَذَتْ مِنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اللَّهُمَّ عَلَيْكَ اللَّأْمُ مِنْ قُرَيْشٍ ، اللَّهُمَّ عَلَيْكَ أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ وَعَتْبَةَ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَهَقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعِيطٍ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلِيفٍ - أَوْ أَبِي بَنَ خَلِيفٍ - فَلَقَدْ رَأَيْتَهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ فَأَلْقَوْا فِي بَيْتِهِ ، غَيْرَ أُمَيَّةٍ - أَوْ أَبِي - فَانْهَكَ رَجُلًا ضَخْمًا ، فَلَمَّا جَرَّوهُ تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ قَبْلَ أَنْ يُبْلَغَ فِي الْبَيْتِ »

**قوله** ( باب طرح جيف المشركين في البئر ، ولا يؤخذ لهم ثمن ) ذكر فيه حديث ابن مسعود في دعاء النبي ﷺ على أبي جهل بن هشام وغيره من قريش وفيه : فلقد رأيتهم قتلوا يوم بدر فألقوا في بئر ، وقد تقدم بهذا الاسناد في ( باب الطهارة ، ومضى شرحه أيضا . ويأتى في المغازى مزيد لذلك . **قوله** ( ولا يؤخذ لهم ثمن ) أشار به إلى حديث ابن عباس : أن المشركين أرادوا أن يشترخوا جسد رجل من المشركين فأبى النبي ﷺ أن يبيعهم ، أخرجه الترمذى وغيره ، وذكر ابن إسحق في المغازى : أن المشركين سألوا النبي ﷺ أن يبيعهم جسد نوفل بن عبد الله بن المخيرة ، وكان اقتحم الخندق ؛ فقال النبي ﷺ : لا حاجة لنا بشمته ولا جسده ، فقال ابن هشام : بلغنا عن الزهري أنهم بذلوا فيه عشرة آلاف ، وأخذته من حديث الباب من جهة أن العادة تشهد أن أهل قتلى بدر لو فهموا أنه يقبل منهم فداء أجسادهم لبذلوا فيها ما شاء الله ، فهذا شاهد لحديث ابن عباس ، وإن كان اسناده غير قوى

## ٢٢ - باب لئلم الغادر للبئر والفاجر

٣١٨٦ ، ٣١٨٧ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن سليمان الأعشى عن أبي وائل عن عبد الله - وعن ثابت عن أنس - عن النبي ﷺ قال « لكل غادر لواء يوم القيامة ، قال أحدهما يُنصب » وقال الآخر يرى - يوم القيامة يُعرف به »

٣١٨٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « سمعت النبي ﷺ يقول : لكل غادر لواء يُنصب يوم القيامة بنذرتي » [ الحديث ٣١٨٨ - أخرجه في : ٦١٧٧ ، ٦١٧٨ ، ٦١٦٦ ، ٧١١١ ]

٣١٨٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا جريز عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة : لا هجرة ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فافقروا . وقال يوم فتح مكة : إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بمجرمة الله إلى يوم القيامة ، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار ، فهو حرام بمجرمة الله إلى يوم القيامة : لا يُعصد شوكة ، ولا يُنمر صيده ، ولا يُلتهط لقطته إلا من عرفها ، ولا يُختل خلاءه . قال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر ، فإنه لقينهم ولبيونهم . قال : إلا الإذخر »

**قوله** (باب إتم الغادر للبر والفاجر) أى سواء كان من بر لفاجر أو بر ، أو من فاجر لبر أو فاجر . وبين هذه الترجمة والترجمة السابقة بثلاثة أبواب عموم وخصوص ، ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها وثانيها حديث ابن مسعود وأنس معا ، لكل غادر لواء . . وقوله . وعن ثابت ، قال ذلك هو شعبة بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن ثابت عن أنس ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن أبي خليفة عن أبي الوليد شيوخ البخاري فيه بالاسنادين معا ، قال في موضعين : وهذا يرد على من جوز أن يكون ذلك معطوفا على قوله . عن أبي الوليد ، فيكون من رواية الاعمش عن ثابت ، وليس كذلك ، ولم يرقم المزني في التهذيب في رواية الاعمش عن ثابت رقم البخاري . **قوله** (قال أحدهما ينصب - وقال الآخر يرى - يوم القيامة يعرف به) ليس في رواية مسلم المذكورة ينصب ولا يرى ، وقد زاد مسلم من طريق غندر عن شعبة ، يقال هذه غدرة فلان ، وله من حديث أبي سعيد ، يرفع له بقدر غدوته ، وله من حديثه من وجه آخر ، عند استه ، قال ابن المنير كأنه عومل بتقيض قصده لأن عادة اللواء أن يكون على الرأس فنصب عند السفلى زيادة في فضيحتة ، لأن الاعين غالبا تمتد إلى الألوية فيكون ذلك سببا لامتدادها إلى التي بدت له ذلك اليوم فيزداد بها فضيحة . ثالثها حديث ابن عمر في ذلك ، **قوله** (ينصب يوم القيامة بغدرته) أى بقدر غدوته كما في رواية مسلم ، قال القرطبي هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل ، لأنهم كانوا يرفعون اللواء راية بيضاء ، والغدر راية سوداء ، ليوموا الغادر ويذموه ، فافتضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشتهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف ، وأما الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك ، وقد ثبت لواء الحمد لنبيينا عليهما السلام . وقد تقدم تفسير الغدر قريبا والكلام على اللواء وما الفرق بينه وبين الراية في باب مفرد في كتاب الجهاد . وفي الحديث غلط تحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية العامة لأن غدوره يتعدى ضرره إلى خلق كثير ، ولأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء ، وقال عياض : المشهور أن هذا الحديث ورد في ذم الإمام إذا غدر في عهوده لرعيته أو لمقاتلته أو للإمامة التي تقلدها والتزم القيام بها ، فتنى خان فيها أو ترك الرفق فقد غدر بعهده . وقيل المراد نهى الرعية عن الغدر بالإمام فلا تخرج عليه ولا تعرض لمعصيته لما يترتب على ذلك من الفتنة . قال : والصحيح الاول . قلت : ولا أدري ما المانع من حمل الخبر على أعم من ذلك ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن حيث أورده المصنف فيه أتم بما هنا وأن الذي فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا واقع أعلم . وفيه أن الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم لقوله فيه . هذه غدرة فلان ابن فلان ، وهي رواية ابن عمر الآتية في الفتن ، قال ابن دقيق العيد : وإن ثبت أنهم يدعون بأبائهم فقد يخص هذا من العموم . وتمسك به قوم في ترك الجهاد مع ولاية الجور الذين يغدرون كما حكاه الباجي . رابعها حديث ابن عباس ، لا هجرة بعد الفتح ساقه بتمامه ، وقد تقدم شرحه في أواخر الجهاد وبقائه في الحج ، وفي تعلقه بالترجمة غيوض ، قال ابن بطال : وجهه أن محارم الله عهوده إلى عباده ، فن انتهك منها شيئا كان قادرا ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة آمن الناس ، ثم أخبر أن القتال بمكة حرام ، فإشار إلى أنهم آمنون من أن يغدر بهم أحد فيما حصل لهم من الأمان . وقال ابن المنير : وجهه أن النص على أن مكة اختصت بالحرمة إلا في الساعة المستثناة لا يختص بالثمن البر فيها ، إذ كل بقعة كذلك ، فدل على أنها اختصت بما هو أعم من ذلك . وقال الكرمانى : يمكن أن يؤخذ من قوله . وإذا استغفرتم فأنفروا ، إذ معناه لا تغدروا بالائمة ولا تخالفوهم ، لأن إيجاب الوفاء بالخروج مستلزم لتحريم الغدر ، أو أشار إلى أن



النبي ﷺ لم يغدر باستحلال القتال بمكة ، بل كان باحلال الله له ساعة ، ولولا ذلك لما جاز له . قلت : ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى ما وقع من سبب الفتح الذي ذكر في الحديث وهو غدر قريش بخزاعة حلفاء النبي ﷺ لما تحاربوا مع بني بكر حلفاء قريش ، فأمدت قريش بني بكر وأعانوهم على خزاعة وبيتوهم فقتلوا منهم جماعة ، وفي ذلك يقول شاعرهم يخاطب النبي ﷺ :

إن قريشا أخلفوك الموعدة      ونقضوا ميثاقك المؤكدا

وسياق شرح ذلك في المغازي مفصلا ، فكان عاقبة نقض قريش العهد بما فعلوه أن غزاهم المسلمون حتى فتحوا مكة واضطروا إلى طلب الأمان وصاروا بعد المز والقوة في غاية الوهن إلى أن دخلوا في الإسلام وأكثر . لذلك كاره ، ولعله أشار بقوله في الترجمة « بالبر » إلى المسلمين « وبالفاجر » إلى خزاعة لأن أكثرهم اذ ذاك لم يأسلم بعد ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتملت أحاديث فرض الخمس والجزية والموادة - وهي في التحقيق بقايا الجهاد ، وإنما أفردته زيادة في الإيضاح ، كما أفردت العمرة وجزاء الصيد من كتاب الحج - من الأحاديث المرفوعة على مائة وستة عشر حديثا ، المعلق منها سبعة عشر طريقا والبقية موصولة ، المذكور منها فيها وفيما مضى سبعة وستون حديثا . البقية خالصة ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أنس في صفة نقش الخاتم ، وحديثه في النعلين ، وحديثه في القدح ، وحديث أبي هريرة « ما أعطيتكم ولا أمنعكم » ، وحديث خولة « إن رجالا يخوضون » ، وحديث تركة الزبير وحديث سؤال هوازن عن طريق عمرو بن شعيب ، وحديث إعطاء جابر من تمر خيبر ، وحديث ابن عمر « لم يعتمر من الجعرانة » ، وحديثه « كنا نصيب في مغازينا العسل ، فهذه في الخمس » ، وحديث عبد الرحمن بن عوف في الجحش ، وحديث عمر فيه ، وحديث ابن عمرو « من قتل معاهدا » ، وحديث ابن شهاب فيمن سحر ، وحديث عوف في الملاحم ، وحديث أبي هريرة « كيف أنتم إذا لم تحتبوا دينارا ولا درهما » . وفيها من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عشرون أثرا . والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٥٩ - كتاب بدء الخلق

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم ، كتاب بدء الخلق ) كذا الأكثر ، وسقطت البسمة لإبى ذر ، وللنسخي ذكر .  
بدل كتاب ، وللصغاني د أبواب ، بدل كتاب . و بدء الخلق ، بفتح أوله وبالحمز أى ابتداءه والمراد خلق المخلوق

١ - **باب** ما جاء في قول الله تعالى [ ٢٧ اروم ] : ( وهو الذى يبدأ الخلق ثم يُعيدُه ، وهو أهونُ عليه ) قال الربيع بن خثيم والحسن كلُّ عليه هين . هين وهين : مثل آين وآين ، وميت وميت ، وضيق وضيق . ( أقمينا ) : أفاعيا عليها . حين أنشأكم وأنشأ خلقكم . ( أئرب ) : أئصب . ( طاراد ) : طورا كذا ، وطرورا كذا . عدا طوره : أى قدره

٣١٩٠ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال : جاء نفر من بنى تميم إلى النبي ﷺ فقال : يا بنى تميم أبشروا . فقالوا : بشرنا فأعطنا . فتغير وجهه . فجاءه أهل اليمن ، فقال : يا أهل اليمن اقبلوا للبشرى إذ لم يقبلها بنو تميم . قالوا : قبلنا . فأخذ النبي ﷺ يحدث بدء الخلق والعرش . فجاء رجل فقال : يا عمران راحلتك تفلتت . كبتنى لم أقم .  
[ الحديث ٣١٩٠ - اطرافه في : ٤٣٨٦ ، ٤٣٨٦ ، ٧٤١٨ ]

٣١٩١ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبى حدثنا الأعمش حدثنا جامع بن شداد عن صفوان بن محرز أنه حدثه عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال : « دخلت على النبي ﷺ وعقلت ناقتي بالباب . فأتاه ناس من بنى تميم فقال : اقبلوا للبشرى يا بنى تميم . قالوا : قد بشرنا فأعطنا ( مرتين ) . ثم دخل عليه ناس من أهل اليمن فقال : اقبلوا للبشرى يا أهل اليمن أن لم يقبلها بنو تميم . قالوا : قد قبلنا يارسول الله . قالوا : جئنا نسألك عن هذا الامر . قال : كان الله ولم يكن شئ غيره . وكان عرشه على الماء . وكتب في الذكر كل شئ . وخلق السموات والارض . فنادى مُناد : ذهبت ناقتك يا ابن الحصين . فانطلقت فاذا هى يقطع دونهما للسراب . فوالله لو ددت أنى كنت مررتها »

٣١٩٢ - **وروى** عيسى عن رقية عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : سمعتُ عمر رضى الله عنه يقول : قام فينا النبي ﷺ مقاماً ، فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار

منارٍ لهم ، حَفِظَ ذَلِكَ مِنْ حَفِظَهُ ، وَنَسِيَهُ مِنْ نَسِيهِ »

٣١٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يَشْتُمُنِي ابْنُ آدَمَ . وَمَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتُمَنِي وَيَكْذِبُنِي وَمَا يَنْبَغِي لَهُ . أَمَا شَتَمْتُمْ فَقُولُوا : إِنْ لِي وَلَدًا . وَأَمَا تَكْذَبُونِي فَقُولُوا : لَيْسَ يُعِيدُنِي كَمَا بَدَأَنِي » [ الحديث ٣١٩٣ - طرفاه في : ٤٤٩٩ ، ٤٥٧٥ ]

٣١٩٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا مُعْبِرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ : إِنْ رَحِمْتُ غَلَبَتْ غَضَبِي »

[ الحديث ٣١٩٤ - أطرافه في : ٧٤٠٤ ، ٧٤٢٢ ، ٧٤٥٣ ، ٧٥٥٤ ]

قوله ( باب ما جاء في قول الله تعالى ( وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ) وقال الربيع بن خثيم ) بالمعجمة والمثناة مصغر ، وهو كوفي من كبار التابعين ، والحسن هو البصري . قوله ( كل عليه هين ) أى البدء والإعادة ، أى انهما حملا أهون على غير التفضيل وإن المراد بها الصفة كقوله الله أكبر وكقول الشاعر ولعمرك ما أدري وإنى لأرجل ، أى وإنى لأرجل ، وأثر الربيع وصله الطبري من طريق منذر الثوري عنه نحوه ، وأما أثر الحسن فروى الطبري أيضا من طريق قتادة وأظنه عن الحسن ولحسن لفظه « وإعادته أهون عليه من بدئه ، وكل على الله هين » وظاهر هذا اللفظ إبقاء صيغة أفعل على بابها ، وكذا قال مجاهد فيما أخرجه ابن أبي حاتم وغيره وقد ذكر عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة أن ابن مسعود كان يقرؤهما « وهو عليه هين » وحكى بعضهم عن ابن عباس أن الضمير للمخلوق لأنه ابتدئ نطفة ثم علقة ثم مضغة ، والإعادة أن يقول له كن فيكون ، فهو أهون على المخلوق ، انتهى ، ولا يثبت هذا عن ابن عباس بل هو من تفسير الكلبي كما حكاه الفراء ، لأنه يقتضى تخصيصه بالحیوان ولأن الضمير الذى بعده وهو قوله ( وله المثل الأعلى ) يصير معطوفا على غير المذكور قبله قريبا . وقد روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس بأسناد صحيح في قوله ( أهون عليه ) أسير . وقال الزجاج : خوطب العباد بما يعقلون لأن عندهم أن البعث أهون من الابتداء لجعله مثلا وله المثل الأعلى ، وذكر الربيع عن الشافعي في هذه الآية قال ( هو أهون عليه ) أى في القدرة عليه ، لا أن شيئا يعظم على الله ، لأنه يقول : لما لم يكن كن فيخرج متصلا ، وأخرجه أبو نعيم ، وأخرج ابن أبي حاتم نحوه عن الضحاك واليه نحا الفراء ، والله أعلم . قوله ( وهين وهين مثل ابن ولين وميت وضيق وضيق ) الأول بالتشديد والثاني بالتخفيف في الجميع ، قال أبو عبيدة في تفسير الفرقان في قوله تعالى ( فأحيينا به بلدة ميتا ) : هى مخففة بمنزلة هين ولين وضيق بالتخفيف فيها والتشديد ، وسيأتى ذلك أيضا في آخر تفسير سورة النحل ، وعن ابن الأعرابي : إن العرب تمدح بالهين اللين مخففا وتذم بهما متقلا ، فالهين بالتخفيف من الهون وهو السكينة والوقار ومنه ( يمشون هونا ) وعينه واو ، بخلاف الهين بالتشديد . قوله ( أفعينا أفعيا علينا حين أنشأكم وأنشأ خلقكم . كما أنه أراد أن

معنى قوله ( أفمينا ) استفهام لإنكار ، أى ما أعجزنا الخلق الاول حين أنشأناكم ، وكأنه عدل عن التكلم إلى الغيبة لمراعاة اللفظ الوارد في القرآن في قوله تعالى ( هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ) وقد روى الطبرى من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله تعالى ( أفمينا بالخلق الاول ) يقول : أفأعيا علينا لإنشأؤكم خلقا جديدا فتشكوا في البعث ؟ وقال أهل اللغة : عييت بالامر إذا لم أعرف وجهه ، ومنه المعنى في الكلام . قوله ( لغوب ) ( الغوب ) أى تفسير قوله ( وما مسنا من لغوب ) أى من نصب ، والنصب التعب وزنا ومعنى ، وهذا تفسير مجاهد فيما أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج من طريق قتادة قال : أكذب الله جل وعلا اليهود في زعمهم أنه استراح في اليوم السابع فقال ( وما مسنا من لغوب ) أى من إعياء ، وغفل الداودى الشارح نظن أن النصب في كلام المصنف بسكون الصاد وأنه أراد ضبط اللغوب فقال متمعبا عليه ، لم أر احدا نصب اللام في الفعل ، قال وإنما هو بالنصب الاحق . قوله ( أطوارا طوراكذا وطورا كذا ) يريد تفسير قوله تعالى ( وقد خلقكم أطوارا ) والأطوار الاحوال المختلفة واحدها طور بالفتح ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في معنى الأطوار كونه مرة نطفة ومرة علقة الخ ، وأخرج الطبرى عن ابن عباس وجماعة نحوه وقال : المراد اختلاف أحوال الانسان من صحة وسقم ، وقيل معناه أصنافا في الالوان واللغات . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث عمران بن حصين ، قوله ( عن صفوان بن محرز عن عمران ) في رواية أبي عاصم عن سفيان في المغازى « حدثنا صفوان حدثنا عمران ، . قوله ( جاء نفر من بنى تميم ) يعنى وفدكم ، وسيأتى بيان وقت قدومهم ومن عرف منهم في أواخر المغازى . قوله ( أبشروا ) بهمة قطع من البشارة . قوله ( فقالوا بشرتنا ) القائل ذلك منهم الاقرع بن حابس ، ذكره ابن الجوزى . قوله ( فتغير وجهه ) إما للأسف عليهم كيف آثروا الدنيا ، وإما لكونه لم يحضره ما يعطيهم فيثأفهم به ، أو لكل منهما . قوله ( فجاء أهل اليمن ) هم الاشعريون قوم أبي موسى ، وقد أورد البخارى حديث عمران هذا وفيه ما يستأنس به لذلك . ثم ظهر لى أن المراد بأهل اليمن هنا نافع بن زيد الخيرى مع من وفد معه من أهل حير ، وقد ذكرت مستند ذلك في باب قدوم الاشعريين وأهل اليمن ، وأن هذا هو السر في عطف أهل اليمن على الاشعريين مع أن الاشعريين من جملة أهل اليمن ، لما كان زمان قدوم الطائفتين مختلفا ولكل منهما قصة غير قصة الآخرين وقع العطف . قوله ( اقبلوا البشرى ) بضم أوله وسكون المعجمة والقصر أى اقبلوا منى ما يقتضى أن تبشروا إذا أخذتم به بالجنة ، كالفقه في الدين والعمل به ، وحكى عياض أن في رواية الاصملى « اليسرى » بالتحثانية والمهملة ، قال : والصواب الاول . قوله ( اذ لم يقبلها ) في الرواية الاخرى « أن لم يقبلها » وهو بفتح « أن » أى من أجل تركهم لها ، ويروى بكسر ان . قوله ( فأخذ النبي ﷺ يحدث بدء الخلق والعرش ، أى عن بدء الخلق وعن حال العرش ، وكأنه ضمن ويحدث ، معنى يذكر ، وكأنهم سألوا عن أحوال هذا العالم وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكونوا سألوا عن أول جنس المخلوقات ، فعلى الاول يقتضى السياق أنه أخبر أن أول شئ خلق منه السموات والأرض ، وعلى الثانى يقتضى أن العرش والماء تقدم خلقهما قبل ذلك ، ووقع في قصة نافع بن زيد « نسألك عن أول هذا الامر » . قوله ( قالوا جئنا نسألك ) كذا للكشيمى ، ولغيره « جئناك لنسألك » ، وزاد في التوحيد « وتنفقه في الدين » ، وكذا هي في قصة نافع بن زيد التى أشرت اليها آنفا . قوله ( عن هذا الامر ) أى الحاضر الموجود ، والامر يطلق ويراد به المأمور ويراد به الشأن والحق

والحث على الفعل غير ذلك . قوله ( كان الله ولم يكن شيء غيره ) في الرواية الآتية في التوحيد ، ولم يكن شيء قبله ، وفي رواية غير البخاري « ولم يكن شيء معه ، والفظة متحدة فاقضى ذلك أن الرواية وقعت بالمعنى ، ولعل راويها اخذها من قوله **يخلق** في دعائه في صلاة الليل - كما تقدم من حديث ابن عباس - « أنت الأول فليس قبلك شيء » ، لكن رواية الباب أصرح في العدم ، وفيه دلالة على أنه لم يكن شيء غيره لا الماء ولا العرش ولا غيرهما ، لأن كل ذلك غير الله تعالى ، ويكون قوله « وكان عرشه على الماء » معناه أنه خلق الماء سابقا ثم خلق العرش على الماء ، وقد وقع في قصة نافع بن زيد الحيرى بلفظ « كان عرشه على الماء ثم خلق القلم فقال : اكتب ما هو كائن ، ثم خلق السموات والارض وما فيهن ، فصرح بترتيب المخلوقات بعد الماء والعرش . قوله ( وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء ، وخلق السموات والارض ) هكذا جاءت هذه الامور الثلاثة معطوفة بالواو ، ووقع في الرواية التي في التوحيد « ثم خلق السموات والارض ، ولم يقع بلفظ « ثم » ، إلا في ذكر خلق السموات والارض . وقد روى مسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « ان الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء » وهذا الحديث يؤيد رواية من روى « ثم خلق السموات والارض ، باللفظ الدال على الترتيب . ( تنبيه ) : وقع في بعض الكتب في هذا الحديث « كان الله ولا شيء معه ، وهو الآن على ما عليه كان » ، وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث ، فبه على ذلك العلامة تقي الدين بن نعيم ، وهو مسلم في قوله « وهو الآن » إلى آخره ، وأما لفظ « ولا شيء معه » فرواية الباب بلفظ « ولا شيء غيره » بمعناها . ووقع في ترجمة نافع بن زيد الحيرى المذكور « كان الله لا شيء غيره » بغير واو . قوله ( وكان عرشه على الماء ) قال الطيبي : هو فصل مستقل لأن القديم من لم يسبقه شيء ، ولم يعارضه في الأولية ، لكن أشار بقوله « وكان عرشه على الماء » إلى أن الماء والعرش كانا مبدأ هذا العالم لكونهما خلقا قبل خلق السموات والارض ، ولم يكن تحت العرش إذ ذاك الا الماء . وعصل الحديث أن مطلق قوله « وكان عرشه على الماء » مقيد بقوله « ولم يكن شيء غيره » والمراد بكان في الاول الازلية وفي الثاني الحدوث بعد العدم . وقد روى أحمد والترمذي وصححه من حديث أبي رزين العقيلي مرفوعا « ان الماء خلق قبل العرش ، وروى السدي في تفسيره بأسانيد متعددة « ان الله لم يخلق شيئا مما خلق قبل الماء » ، وأما ما رواه أحمد والترمذي وصححه من حديث عبادة بن الصامت مرفوعا « أول ما خلق الله القلم ، ثم قال اكتب ، فخرى بما هو كائن إلى يوم القيامة » فيجمع بينه وبين ما قبله بأن أولية القلم بالنسبة إلى ما عدا الماء والعرش أو بالنسبة إلى ما منه صدر من الكتابة ، أي أنه قيل له اكتب أول ما خلق ، وأما حديث « أول ما خلق الله العقل ، فليس له طريق ثبت ، وعلى تقدير ثبوته فهذا التقدير الأخير هو تأويله والله أعلم . وحكى أبو العلاء الهمداني أن للعلماء قولين في أيهما خلق أولا العرش أو القلم ؟ قال : والأكثر على سبق خلق العرش ، واختار ابن جرير . ومن تبعه الثاني ، وروى ابن أبي حازم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « خلق الله اللوح المحفوظ مسيرة خمسمائة عام ، فقال للقلم قبل أن يخلق الخلق وهو على العرش : اكتب ، فقال وما اكتب ؟ قال علمي في خلقي إلى يوم القيامة » ذكره في تفسير سورة سبحان ، وليس إليه سبق خلق القلم على العرش ، بل فيه سبق العرش . وأخرج البيهقي في « الاسماء والصفات » من طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال « أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب ، فقال : يارب وما اكتب ؟ قال اكتب القدر ،

الجرى بما هو كائن من ذلك اليوم إلى قيام الساعة ، وأخرج سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن أبي بشر عن مجاهد قال : « بدء الخلق العرش والماء والهواء ، وغلقت الأرض من الماء ، والجمع بين هذه الآثار واضح . **قوله** ( وكتب ) أى قدر ( فى الذكر ) أى فى محل الذكر أى فى اللوح المحفوظ ( كل شيء ) أى من الكائنات ، وفى الحديث جواز السؤال عن مبدأ الأشياء والبحث عن ذلك وجواز جواب العالم بما يستحضره من ذلك ، وعليه الكف إن غشى على السائل ما يدخل على معتقده . وفيه أن جنس الزمان ونوعه حادث ، وأن الله أوجد هذه المخلوقات بعد أن لم تكن ، لاهن عجز عن ذلك بل مع القدرة . واستنبط بعضهم من سؤال الأشعرين عن هذه القصة أن الكلام فى أصول الدين وحديث العلم مستمران فى ذريتهم حتى ظهر ذلك منهم فى ابن الحسن الأشعري ، أشار إلى ذلك ابن عساكر . **قوله** ( فتأدى مناد ) فى الرواية الأخرى دلجاء رجل فقال : يا عمران ، ولم أقف على اسمه فى شيء من الروايات . **قوله** ( ذهب نافتك يا ابن الحصين ) أى انفطت ، ووقع فى الرواية الأولى دلجاء رجل فقال : يا عمران راحلتك ، أى أدرك راحلتك فهو بالنصب ، أو ذهب راحلتك فهو بالرفع ، ويؤيده الرواية الأخرى ولم أقف على اسم هذا الرجل . وقوله « تفطت » بالفاء أى شردت . **قوله** ( فإذا هم يقطع ) بفتح أوله ( دونها السراب ) بالضم أى يحول بينى وبين رؤيتها ، والسراب بالمهمة معروف ، وهو ما يرى نهارا فى الفلاة كأنه ماء . **قوله** ( فوالله لوددت أنى كنت تركتها ) ، فى التوحيد « أنها ذهب ولم أقم » ، يعنى لأنه قام قبل أن يكمل النبى ﷺ حديثه فى ظنه ، فتأسف على ما فاته من ذلك . وفيه ما كان عليه من الحرص على تحصيل العلم . وقد كنت كثير التطلب لتحصيل ما ظن عمران أنه فاته من هذه القصة إلى أن وقفت على قصة نافع بن زيد الحميرى فقوى فى ظنى أنه لم يفقه شيء من هذا القصة بخصوصها لخلو قصة نافع بن زيد عن قدر زائد على حديث عمران ، إلا أن فى آخره بعد قوله وما فيه « واستوى على عرشه عز وجل » . الحديث الثانى حديث عمر قال « قام فينا رسول الله ﷺ مقاما فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم » الحديث . **قوله** ( وروى عيسى عن رقية ) كذا الأكثر وسقط منه رجل فقال ابن الفلكى : ينهى أن يكون بين عيسى ورقية أبو حمزة ، وبذلك جزم أبو مسعود ، وقال الطرقى : سقط أبو حمزة من كتاب الفريرى وثبت فى رواية حماد بن شاكر فعنده عن البخارى « روى عيسى عن أبي حمزة عن رقية قال ، وكذا قال ابن ربيع عن الفريرى ، قلت : وبذلك جزم أبو نعيم فى « المستخرج » وهو يروى الصحيح عن الجرجاني عن الفريرى ، فالاختلاف فيه حينئذ عن الفريرى ، ثم رأيت سقط أيضا من رواية النسبى ، لكن جعل بين عيسى ورقية ضربة . ويغلب على الظن أن أبا حمزة ألحق فى رواية الجرجاني وقد وصفوه بقله الاتقان ، وعيسى المذكور هو ابن موسى البخارى وثقه غنيجار بمجموعة مضمومة ثم نون ساكنة ثم جيم ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وقد وصل الحديث المذكور من طريق عيسى المذكور عن أبي حمزة وهو محمد بن ميمون السكرى عن رقية الطبراني فى مسند رقية المذكور ، وهو بفتح الراء والقاف ، والموحدة الخفيفة ابن مصفلة بفتح الميم وسكون الصاد المهمة وقد تبدل سينها بعدها قاف ، ولم ينفرد به عيسى فقد أخرجه أبو نعيم من طريق على بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة نحوه ، لكن بأسناد ضعيف . **قوله** ( حتى دخل أهل الجنة ) هى غاية قوله « أخبرنا ، أى أخبرنا عن مبدأ الخلق شيئا بعد شيء إلى أن انتهى الاخبار عن حال الاستقرار فى الجنة والنار ، ووضح الماضى موضح المضارع بمبالغة التحقق المستفاد من

خبر الصادق ، وكان السياق يقتضى أن يقول : حتى يدخل ، ودل ذلك على أنه أخبر في المجلس الواحد بجميع أحوال المخلوقات منذ ابتدئت إلى أن تنقضى إلى أن تبعث ، فتمل ذلك الإخبار عن المبدأ والمعاش والمعاد ، وفي تيسير إيراد ذلك كله في مجلس واحد من خوارق العادة أمر عظيم ، ويقرب ذلك مع كون معجزاته لا مربة في كثرتها أنه ﷺ أعطى جوامع الكلم ، ومثل هذا من جهة أخرى ما رواه الترمذى من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان ، فقال للذى في يده النبى : هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آباؤهم وقبايلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبداً ، ثم قال للذى في يده كتاب الله ، وقال في آخر الحديث : فقال بيديه فنبذهما ثم قال فرغ ربكم من العباد ، فريق في الجنة وفريق في السعير ، واسناده حسن . ووجه الشبه بينهما أن الأول فيه تيسير القول الكثير في الزمن القليل ، وهذا فيه تيسير الجرم الواسع في الظرف الضيق ، وظاهر قوله فنبذهما بعد قوله وفي يده كتابان أنهما كانا مرتين لهم والله أعلم . ولحديث الباب شاهد من حديث حذيفة سيأتى في كتاب القدر إن شاء الله تعالى ، ومن حديث أبى زيد الانصارى أخرجه أحمد ومسلم قال : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح ، فصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر ، ثم نزل فصل بنا الظهر ثم صعد المنبر فخطبنا ثم صلى العصر كذلك حتى غابت الشمس ، فحدثنا بما كان وما هو كائن ، فأعلمنا أحفظنا ، انظروا أحسن . وأخرجه من حديث أبى سعيد مخضرم ومطولا ، وأخرجه الترمذى من حديثه مطولا ، وترجم له في باب ما قال به النبى ﷺ بما هو كائن إلى يوم القيامة ، ثم ساقه بلفظ صلى بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة العصر ثم قام يحدثنا فلم يدع شيئا يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به ، حفظه من حفظه ونسبه من نسبه ، ثم ساق الحديث وقال : حسن . وفي الباب عن حذيفة وأبى زيد بن أخطب وأبى مریم والمغيرة بن شعبة انتهى . ولم يقع له حديث عمر حديث الباب وهو على شرطه ، وأفاد حديث أبى زيد بيان المقام المذكور زمانا ومكانا في حديث عمر رضى الله عنه وأنه كان على المنبر من أول النهار إلى أن غابت الشمس ، والله أعلم . ثالثها حديث أبى هريرة ، وهو من الالهيات ، قوله ( عن أبى أحمد ) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيرى وسفيان هو الثوري . قوله ( يشتمنى ابن آدم ) بكسر التاء من يشتمنى ، والشم هو الوصف بما يقتضى النقص ، ولا شك أن دعوى الولد لله يستلزم الامكان المستدعى للحدوث ، وذلك غاية النقص في حق البارئ سبحانه وتعالى ، والمراد من الحديث هنا قوله ليس يصيدنى كما بدأنى وهو قول منكرو البعث من عباد الاوثان . رابعها حديث أبى هريرة أيضا ، قوله ( لما قضى الله الخلق ) أى خلق الخلق كقوله تعالى ( فقضاهن سبع سموات ) أو المراد أوجد جنسه ، وقضى يطلق بمعنى حكم وأتقن وفرغ وأمضى . قوله ( كتب في كتابه ) أى أمر القلم أن يكتب في اللوح المحفوظ ، وقد تقدم في حديث عبادة بن الصامت قريبا : فقال للقلم اكتب ، فجاء بما هو كائن ، ويحتمل أن يكون المراد بالكتاب اللفظ الذى قضاه ، وهو كقوله تعالى ( كتب الله لأناذين أنا ورسلى ) . قوله ( فهو عنده فوق العرش ) قيل معناه دون العرش ، وهو كقوله تعالى ( بهوضه فما فوقها ) ، والحامل على هذا التأويل استبعاد أن يكون شيء من المخلوقات فوق العرش ، ولا محذور في إجراء ذلك على ظاهره لأن العرش خلق من خلق الله ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله ( فهو عنده ) أى ذكره أو علمه فلا تكون المندبة مكانية بل هى إشارة إلى كمال كونه خفيا عن الخلق مرفوعا عن حيز ادراكهم ، وحكى الكرماني أن بعضهم زعم أن لفظ ( فوق ) زائد كقوله

(فإن كن نساء فوق اثنتين) والمراد اثنتان فصاعداً ، ولم يتعقبه وهو متعقب ، لأن عمل دعوى الزيادة ما إذا بق الكلام مستقيماً مع حذفها كما في الآية ، وأما في الحديث فإنه يبقى مع الحذف ، فهو عنده العرش وذلك غير مستقيم . قوله ( أن رحمتي ) بفتح ان على أنها بدل من كتب ، وبكسرها على حكاية مضمون الكتاب . قوله ( غلبت ) في رواية شعيب عن أبي الزناد في التوحيد وسبقت ، بدل غلبت ، والمراد من الغضب لازمه وهو إرادة إيصال العذاب إلى من يقع عليه الغضب ، لأن السبق والغلبة باعتبار التعلق ، أي تعلق الرحمة غالب سابق على تعلق الغضب ، لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة وأما الغضب فإنه متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث ، وبهذا التقرير يندفع استشكل من أورد وقوع العذاب قبل الرحمة في بعض المواطن ، كمن يدخل النار من الموحدين ثم يخرج بالشفاعات وغيرها . وقيل معنى الغلبة الكثرة والشمول ، نقول غلب على فلان الكرم أي أكثر أفعاله ، وهذا كله بناء على أن الرحمة والغضب من صفات الذات ، وقال بعض العلماء الرحمة والغضب من صفات الفعل لا من صفات الذات ، ولا مانع من تقدم بعض الأفعال على بعض فتكون الإشارة بالرحمة إلى إسكان آدم الجنة أول ما خلق مثلاً ومقابلها ما وقع من إخراجها منها ، وعلى ذلك استمرت أحوال الأمم بتقديم الرحمة في خلقهم بالتوسيع عليهم من الرزق وغيره ، ثم يقع بهم العذاب على كفرهم . وأما ما أشكل من أمر من يذهب من الموحدين فالرحمة سابقة في حقهم أيضاً ، ولولا وجوده لخنقوا أبداً . وقال الطبري في سبق الرحمة إشارة إلى أن قسط الخلق منها أكثر من قسطهم من الغضب وأنها تنالهم من غير استحقاق وأن الغضب لا ينالهم إلا باستحقاق ، فالرحمة تشمل الشخص جنيئنا ورضيعاً وفطيماً وناسئلاً قبل أن يصدر منه شيء من الطاعة ، ولا يلحقه الغضب إلا بعد أن يصدر عنه من الذنوب ما يستحق معه ذلك

٢ - باب ما جاء في سبع أرضين ، وقول الله تعالى [ ١٢ الطلاق ] : ﴿ الله الذي خاق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ، يتنزل الأمر بينهن لتعلموا أن الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً . ﴾ ( والسف المرفوع ) : السماء . ( تمشكها ) : بناءها . ( الحبك ) : استواؤها وحسنها . ﴿ وأذنت ﴾ : سمعت وأطاعت . ﴿ وألفت ﴾ : أخرجت ما فيها من الموتى . ﴿ وتختات ﴾ عنهم . ﴿ طحها ﴾ أي دحاها . ﴿ بالساهرة ﴾ : وجه الأرض ، كان فيها الحيوان نومهم وسهرهم

٣١٩٥ - حدثنا علي بن عبد الله أخبرنا ابن علقمة عن علي بن المبارك حدثنا يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - وكانت بينه وبين أناس خصومة في أرض ، فدخل على عائشة فذكر لها ذلك - فقالت : يا أبا سلمة اجتنب الأرض ، فإن رسول الله ﷺ قال « من ظلم قيد شبر طوفه من سبع أرضين »

٣١٩٦ - حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه قال : قال النبي



ﷺ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ »

٣١٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ . لَلْسَنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ : ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ - ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَةِ وَالْحَرَمُ - وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ »

٣١٩٨ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ « أَنَّهُ خَاصَمْتُهُ أَرْوَى - فِي حَقِّ زَعْمَتْ أَنَّهُ انْتَقَصَهُ لَهَا - إِلَى مَرْوَانَ ، فَقَالَ سَعِيدٌ : أَنَا أَنْتَقِصُ مِنْ حَقِّهَا شَيْئًا ؟ أَشْهَدُ لِسَمْعَتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا فَانْهُ يَطْوِقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ » . قَالَ ابْنُ أَبِي الزَّنَادِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ لِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ « دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . . »

قوله ( باب ما جاء في سبع أرضين ) أو في بيان وضعها . قوله ( وقول الله سبحانه وتعالى ( الله الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن ) الآية ) قال الداودي : فيه دلالة على أن الأرضين بعضها فوق بعض مثل السباياك وتقل عن بعض المتكلمين أن المثلية في العدد خاصة وأن السبع متجاورة ، وحكى ابن التين عن بعضهم أن الأرض واحدة ، قال وهو مردود بالقرآن والسنة . قلت : لعلة أقول بالتجاور ، والافيصير صريحاً في المخالفة ، ويدل لقول الظاهر مارواه ابن جرير من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي الضحى عن ابن عباس في هذه الآية ( ومن الأرض مثلهن ) قال : في كل أرض مثل إبراهيم ، ونحو ما على الأرض من الخلق ، هكذا أخرجه مختصراً وإسناده صحيح . وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق عطاء بن السائب عن أبي الضحى مطولاً وأوله أي سبع أرضين « في كل أرض آدم كآدمكم ونوح كنوحكم وإبراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيسى ونبي كنبيناكم ، قال البيهقي : إسناده صحيح ، إلا أنه شاذ بمرة . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس قال : لو حدثتكم بتفسير هذه الآية لكفرتم وكفركم تكذيبكم بها . ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه وزاد « هن مكتوبات بعضهن على بعض . وظاهر قوله تعالى ( ومن الأرض مثلهن ) يرد أيضاً على أهل الهيئة قولهم أن لأمسافة بين كل أرض وأرض وإن كانت فوقها ، وإن السابعة سما لا جوف لها ، وفي وسطها المركز وهي نقطة مقعدة متوهمة ، إلى غير ذلك من أقوالهم التي لا برهان عليها . وقد روى أحمد والترمذي من حديث أبي هريرة مرفوعاً « أن بين كل سما وسما خمسمائة عام ، وأن سماء كل سما كذلك ، وإن بين كل أرض وأرض خمسمائة عام » وأخرجه إسحق بن راهويه والبخاري من حديث أبي ذر نحوه ، ولابن داود والترمذي من حديث العباس بن عبد المطلب مرفوعاً « بين كل سما وسما إحدى أو اثنتان وسبعون سنة » وجمع بين الحديثين بأن اختلاف المسافة بينهما باعتبار هذه السير وسرعته قوله ( والسقف المرفوع السماء ) هو تفسير مجاهد ، أخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم وغيرهما من طريق ابن أبي نجيم عنه ، ومن طريق قتادة نحوه ، وسيأتي عن علي مثله في « باب الملائكة » ولابن أبي حاتم من طريق الربيع بن

أنس : السقف المرفوح العرش كذا قال ، والاول أكثر ، وهو يقتضى الرد على من قال إن السماء كرية لأن السقف في اللغة العربية لا يكون كرياً . **قوله** (سمكها) بفتح المهملة وسكون الميم (بناها) بالمد ، يريد تفسير قوله تعالى (رفع سمكها) أى رفع بنيانها ، وهو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله وزاد بغير عمد ، ومن طريق قتادة مثله . **قوله** (والحبك استواؤها وحسنها) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عنه ، وأخرج من طريق سعد الإسكاف عن عكرمة عنه بلفظ (ذات الحبك ، أى البهاء والجمال ، غير أنها كالبرد المسلسل ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه قال (ذات الحبك أى الخلق الحسن ، والحبك بضمين جمع حبيكة كطرق وطريقة وزنا ومعنى ، وقيل واحدها حبك كثال ومثل ، وقيل الحبك الطريق التى ترى في السماء من آثار الغيم ، وروى الطبري عن الضحاك نحوه ، وقيل هى النجوم أخرجه الطبري بإسناد حسن عن الحسن ، وروى الطبري عن عبد الله بن عمرو أن المراد بالسماء هـا السماء السابعة . **قوله** (أذنت : سمعت وأطاعت) يريد تفسير قوله تعالى (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحقت) ومعنى سمعها وإطاعتها قبولها مايراد منها ، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : (وأذنت لربها) أى أطاعت ، ومن طريق الضحاك (أذنت لربها) أى سمعت ، ومن طريق سعيد بن جبير (وحقت) أى حق لها أن تطيع . **قوله** (وألفت) أخرجه ما فيها من الموت (وتحلت) أى عنهم ) يريد تفسير بقية الآيات ، وهو عند ابن أبي حاتم من طريق مجاهد نحوه ، ومن طريق سعيد بن جبير ألفت مااستودعها الله من عباده وتحلت عنهم إليه . **قوله** (طحاها دحاها) هو تفسير مجاهد أخرجه عبد بن حميد وغيره من طريقه ، والمعنى بسطها يمينا وشمالا من كل جانب ، وأخرج ابن أبي حاتم أيضا من طريق ابن عباس والسدي وغيرهما : دحاها أى بسطها . **قوله** (بالساهرة وجه الأرض ، كان فيها الحيوان نومهم وسهرهم) هو تفسير عكرمة أخرجه ابن أبي حاتم ، أو المراد بالأرض أرض القيامة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مصعب بن ثابت عن أبي حازم عن سهل بن سعد في قوله (فاذا هم بالساهرة) قال : أرض بيضاء عفراء كالخيزة ، وسيأتي من وجه آخر عن أبي حازم مرفوعا في الرقاق لكن ليس فيه تفسير الساهرة . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث عائشة : من ظلم فيد شبر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب المظالم . ثانيا حديث ابن عمر في المعنى ، وقد تقدم هناك أيضا ، وعبد الله في إسناده هو ابن المبارك ، والراوى عنه بشر بن محمد مروى سمع من ابن المبارك بخراسان ، وهو يؤيد البحث الذى قدمته من أنه لا يلزم من كون هذا الحديث ليس في كتب ابن المبارك بخراسان أن لا يكون حدث به هناك ، ويحتمل أن يكون بشر صاحب ابن المبارك قسمه منه بالبصرة فيصح أنه لم يحدث به إلا بالبعرة والله أعلم . ثالثا حديث أبي بكر : أن الزمان قد استدار كهيئته ، وسيأتي بأتم من هذا السياق في آخر المغازي في الكلام على حجة الوداع ، ويأتى شرحه في تفسير براءة ، ومضى شرح أكثره في العلم وبعثه في الحج . **قوله** (عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكره عن أبي بكره) اسم ابن أبي بكره عبد الرحمن كما تقدم في (باب رب مبلغ أوعى من سامع ، في كتاب العلم من وجه آخر عن أيوب ، وذكر أبو علي الجياني أنه سقط من نسخة الاصيلي هنا عن ابن أبي بكره وثبت لسائر الرواة عن الفربري ، قلت : وكذا ثبت في رواية النسفي عن البخاري ، قال الجياني : ووقع في رواية القابسي هنا عن أيوب عن محمد بن

أبي بكرة، وهو وهم فاحش. قلت: وافق الاصيلي لكن صحف د عن، فصارت د ابن، فلذلك وصفه بفحش الوهم وسياً في هذا الحديث بالسند المذكور هنا في د باب حجة الوداع، من كتاب المغازي على الصواب للجماعة أيضاً حتى الاصيلي، واستمر القابسي على وهمه فقال هناك أيضاً د عن محمد بن أبي بكرة، رابعها حديث سعيد بن زيد في قصته مع أروى بنت أنيس في مخاصمتها له في الأرض، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في كتاب المظالم. **قوله** (كم شئت) الكاف صفة مصدر محذوف تقديره استدار استدارة مثل صفته يوم خلق السماء. والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره، وزعم يوسف بن عبد الملك في كتابه د تفضيل الازمنة، أن هذه المقالة صدرت من النبي ﷺ في شهر مارس وهو آذار وهو برمهات بالقبطية، وفيه يستوى الليل والنهار عند حلول الشمس برج الحمل. **قوله** (وقال ابن أبي الزناد عن هشام) أي ابن عروة (عن أبيه قال لي سعيد بن زيد) أراد المصنف بهذا التعليق بيان لقاء عروة سعيداً، وقد لقي عروة من هو أقدم وفاة من سعيد كوالده الزبير وعلى وغيرهما

٣ - **باب** في النجوم. وقال قتادة: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾ [هـ الملك]: خلق هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فنأول فيها بنبر ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتسكف ما لا علم له به. وقال ابن عباس: ﴿هشياً﴾ متغيراً. والاب: ما يأكل الانعام. والانام الخلق. برزخ: حاجب. وقال مجاهد: ﴿أنافا﴾: مئة. والغلب: المائنة: فراشا: مهاداً. كقوله: ﴿واسم في الارض مستقر﴾، ﴿نسكدا﴾: قليلا

**قوله** (باب في النجوم. وقال قتادة الخ) وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عنه به وزاد في آخره د وان ناساً جملة بأمر الله قد أحدثوا في هذه النجوم كهانة: من غرس بنجم كذا كان كذا ومن سافر بنجم كذا كان كذا ولعمري ما من النجوم نجم إلا ويولد به الطويل والقصير والاحمر والابيض والحسن والدميم، وما علم هذه النجوم وهذه الدابة وهذا الطائر شيء من هذا الغيب انتهى. وبهذه الزيادة تظهر مناسبة إيراد المصنف ما أورده من تفسير الأشياء التي ذكرها من القرآن وإن كان ذكر بعضها وقع استطراداً والله أعلم. قال الداودي: قول قتادة في النجوم حسن، إلا قوله د أخطأ وأضاع نفسه، فانه قصر في ذلك، بل قائل ذلك كافس انتهى. ولم يتعين الكفر في حق من قال ذلك، وإنما يكفر من نسب الاختراع إليها، وأما من جعلها علامة على حدوث أمر في الأرض فلا، وقد تقدم تقرير ذلك وتفصيله في الكلام على حديث زيد بن خالد فهمي قال د مطرنا بنوء كذا، في د باب الاستسقاء، وقال أبو علي الفارسي في قوله تعالى ﴿وجعلناها رجوما﴾: الضمير للسماء؛ أي وجعلنا شهباً رجوماً على حذف مضاف، فصار الضمير للمضاف إليه. وذكر ابن دحية في د التنوير، من طريق أبي عثمان النهدي عن سليمان الفارسي قال: النجوم كلها معلقة كالقناديل من السماء الدنيا كتعليق القناديل في المساجد. **قوله** (وقال ابن عباس هشياً متغيراً) لم أره عنه من طريق موصولة. لكن ذكره اسماعيل بن أبي زياد في تفسيره عن ابن عباس. وقال أبو عبيدة: قوله (هشياً) أي يابساً متفتتاً، و(تندرو الرياح) أي تفرقه. **قوله** (والاب ما تأكل الانعام) هو تفسير ابن عباس أيضاً، وصله ابن أبي حاتم من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال: الاب

ما أنبتت الأرض عما تأكله الدواب ولا تأكله الناس ، ومن طريق ابن عباس قال : الأب الحشيش ، ومن طريق عطاء والضحاك : الأب هو كل شيء ينبت على وجه الأرض ، زاد الضحاك : إلا الفاكة . وروى ابن جرير عن طريق إبراهيم التيمي : أن أبا بكر الصديق سئل عن الأب فقال : أى سماء تظلى وأى أرض تظلى إذا قلت فى كتاب الله بغير علم ، وهذا منقطع . وعن عمر أنه قال : عرفنا الفاكة فـ الأب ، ثم قال : أن هذا هو التكلف ، فهو صحيح عنه ، أخرجه عبد بن حميد عن طريق صحيحة عن أنس عن عمر ، وسيأتى بيان ذلك فى كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى . **قوله** ( والآنم الخلق ) هو تفسير ابن عباس أيضا ، أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عنه فى قوله تعالى ( والارض وضعا للآنام ) قال : للخلق ، والمراد بالخلق المخلوق ، ومن طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال : الآنم الناس ، وهذا أنخص من الذى قبله ، ومن طريق الحسن قال : الجن والإنس . وعن الشعبي قال : هو كل ذى روح . **قوله** ( برزخ حاجب ) فى رواية المستمل والكشميني . حاجز ، بالزاي ، وهذا تفسير ابن عباس أيضا وصلة ابن أبي حاتم من الوجه المذكور إلا قوله ( وقال مجاهد ألفافا ملتفة ، والغلب الملتفة ) وصلهما عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد قال ( وجنات ألفافا ) قال : ملتفة . ومن طريقه قال ( وحدائق غلبا ) أى ملتفة ، وروى ابن أبي حاتم عن طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس : الحدائق ما التفت والغلب ما غلظ . ومن طريق عكرمة عنه الغلب شجر بالجبل لا يحمل يستظل به . ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه قال ( وجنات ألفافا ) أى مجتمعة . وقال أهل اللغة : الألفاف جمع لف أو ليف . وعن الكسائي : هو جمع الجع . وقال الطبري : الألفاف جمع لفيفة وهى الغليظة . وليس الألفاف من الغلظ فى شيء إلا أن يراد أنه غلظ بالألفاف . **قوله** ( فراشا مهادا كقوله : وإكم فى الارض مستقر ) هو قول قتادة والربيع بن أنس وصلة الطبري عنهما ، ومن طريق السدى بإسناديه ( فراشا ) هى فراش يمشى عليها وهى المهاد والقرار . **قوله** ( نسكدا قايلا ) أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق السدى قال ( لا يخرج إلا نسكدا ) قال : النسكد الشيء القليل الذى لا ينفع ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هذا مثل ضرب للكفار كالبدل السبخة المألحة التى لا تخرج منها البركة

٤ - **باب** صفة الشمس والقمر . ( بحسبان ) قال مجاهد : كحسبان الرعى . وقال غيره : بحساب ومنازل لا ينفذوا فيها . حُسبان : جماعة الحساب ، مثل شهاب وشهبان . نُحَهاها : ضوءها . أن تُدرك القمر : لا يستر ضوء أحدهما ضوء الآخر ، ولا ينبغي لهما ذلك . سابق النهار : يتطالبان حثيثين . نَسَخُ : تخرج أحدهما من الآخر ، ونجى كل واحد منهما . واهية : وهى تشقها . أرجائها : ما لم ينشق منها ، فهو على حافتيها كقولك : على أرجاء البئر . أغشاش وجن : أظلم . وقال الحسن : كَوَّرَتْ تُكْوَرُ حتى يذهب ضوءها . والليل وما وسق : أى جمع من دابة . اتسق : استوى . بروجاً : منازل الشمس والقمر . فالحرور بالنهار مع الشمس . وقال ابن عباس : ورؤية : الحرور بالليل ، والسموم بالنهار . يقال : يُولجُ يُكْوَرُ وليجة ، كل شيء أدخلته فى شيء

٣١٩٩ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ لابي ذر حين غربت الشمس : أترى ابن تذهب ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فانها تذهب حتى تسجد تحت العرش ، فتسأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تسجد فلا يقبل منها ، وتسأذن فلا يؤذن لها ، فيقال لها : ارجعي من حيث جئت ، فتطلع من مغربها . فذلك قوله تعالى [٢٨ يس] : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ، ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾

[ الحديث ٣١٩٩ - أطرافه في : ٤٨٠٢ ، ٤٨٠٣ ، ٧٤٢٤ ، ٧٤٢٣ ]

٣٢٠٠ - **حديث** سعد حدثنا عبد العزيز بن الحنظلي حدثنا عبد الله الداناج قال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الشمس والقمر مكروران يوم القيامة »

٣٢٠١ - **حديث** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه كان يخبر عن النبي ﷺ قال « إن الشمس والقمر لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آية من آيات الله ، فإذا رأيتموه فاصلوا »

٣٢٠٢ - **حديث** إسماعيل بن أبي أويس حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله »

٣٢٠٣ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ يوم خسفت الشمس قام فكبر وقرا قراءة طويلة ، ثم ركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه فقال : سمع الله لمن حمده ، وقام كما هو فقرا قراءة طويلة وهي أدنى من القراءة الأولى ، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهي أدنى من الركعة الأولى ، ثم سجد سجوداً طويلاً ، ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك ، ثم سلم وقد تجلّت الشمس ، فخطب للناس فقال في كسوف الشمس والقمر : إنهما آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة »

٣٢٠٤ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن أبي مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله ، فإذا رأيتموها فاصلوا »

**قوله** (باب صفة الشمس والقمر بحسبان) أى تفسير ذلك ، وقوله «قال مجاهد كحسبان الرضى» وصله الفريابي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد ، ومراده أنهما يجران على حسب الحركة الزحوية الدورية وعلى وضعها ، وقوله (وقال غيره بحساب ومنازل لا يعدوانها) ، ووقع في نسخة الصفاني هو ابن عباس وقد وصله عبد بن حميد من طريق أبي مالك وهو الغفاري مثله ، وروى الحربي والطبري عن ابن عباس نحوه باسناد صحيح وبه جزم الغراء . **قوله** (حسبان جماعة الحساب) يعنى أن حسبان جماعة الحساب كشهبان جمع شهاب ، وهذا قول أبي عبيدة في الجواز ، وقال الاسماعيلي من جملة من الحساب احتمل الجمع واحتمل المصدر ، تقول حسب حسبانا ، ثم هو من الحساب بالفتح ومن الظن بالكسر أى في الماضي . **قوله** (ضحاها ضوؤها) وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد قال (والشمس وضحاها) قال : ضوؤها . قال الاسماعيلي : يريد أن الضحى يقع في صدر النهار وعنده تشتت إضاءة الشمس ، وروى ابن أبي حاتم من طريق قتادة والضحاك قال : ضحاها النهار . **قوله** (أن تدرك القمر : لا يستر ضوء أحدهما ضوء الآخر الخ) وصله الفريابي في تفسيره من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد بتمامه . **قوله** (نسلخ نخرج الخ) وصله الفريابي من طريقه أيضا بلفظ يخرج أحدهما من الآخر ويجرى كل منهما في فلك . **قوله** (واهية : وهيا تشققها) هو قول الغراء ، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله (واهية) قال متمزقة ضعيفة . **قوله** (أرجأها : مالم تشق منها فهو على حافتها) يريد تفسير قوله تعالى (والمالك على أرجأها) ووقع في رواية الكشميهني : فهو على حافتها ، وكأنه أفرد باعتبار لفظ المالك وجمع باعتبار الجنس ، وروى عبد بن حميد من طريق قتادة في قوله (والمالك على أرجأها) أى على حافات السماء ، وروى الطبري عن سعيد بن المسيب مثله ، وعن سعيد بن جبير : على حافات الدنيا ، وصوب الاول ، وأخرج عن ابن عباس قال والمالك على حافات السماء حين تشق ، والارجاء بالمد جمع رجا بالقصر والمراد التواحي . **قوله** (أغطش وجن : أظلم) يريد تفسير قوله تعالى (أغطش ليلاها) وتفسير قوله (فلما جن عليه الليل) أى أظلم في الموضعين ، والاول تفسير قتادة أخرجه عبد بن حميد من طريقه قال : قوله (أغطش ليلاها) أى أظلم ليلاها ، وقد توقف فيه الاسماعيلي فقال : معنى أغطش ليلاها جملة مظلمة . وأما أغطش غير متعد فإن ساغ فهو صحيح المعنى ولكن المعروف أظلم الوقت جاءت ظلمته وأظلمنا وقعنا في ظلمة . قلت : لم يرد البخاري القاصر لأنه في نفس الآية متعدد وإنما أراد تفسير قوله أغطش فقط ، وأما الثاني فهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى (فلما جن عليه الليل) أى غطى عليه وأظلم . **قوله** (وقال الحسن : كورت تكور حتى يذهب ضوؤها) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء عنه ، وكأن هذا كان يقوله قبل أن يسمع حديث أبي سلمة عن أبي هريرة الآتي ذكره في هذا الباب ، وإلا فعنى التكوير اللفظ تقول كورت العامة تكويرا إذا لغفها ، والتكوير أيضا الجمع تقول كورته إذا جمعته ، وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (إذا الشمس كورت) يقول : أظلمت ، ومن طريق الربيع بن خيثم قال : كورت أى رمى بها ، ومن طريق أبي يحيى عن مجاهد كورت قال : اضمحلت . قال الطبري : التكوير في الاصل الجمع وعلى هذا فالمراد أنها تلف ويرى بها فيذهب ضوؤها . **قوله** (والليل وما رست أى جمع من دابة) وصله عبد بن حميد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن نحوه . **قوله** (اتسق استوى) وصله عبد بن

حميد أيضا من طريق منصور عنه في قوله ( والقمر إذا اتسق ) قال : استوى . قوله ( بروجاً : منازل الشمس والقمر ) وصله ابن حميد ، وروى الطبري من طريق مجاهد قال : البروج السكراكب ومن طريق أبي صالح قال هي النجوم السكبار ، وقيل هي قصور في السماء رواء عبد بن حميد من طريق يحيى بن رافع ، ومن طريق قتادة قال هي قصور على أبواب السماء فيها الحرس ، وعند أهل الهيئة أن البروج غير المنازل ، فالبروج اثنا عشر والمنازل ثمانية وعشرون ، وكل برج عبارة عن منزلتين وذلك منها . قوله ( فالخروج بالنهار مع الشمس ) وصله إبراهيم الحربي عن الأثرم عن أبي عبيدة قال : الخروج بالنهار مع الشمس ، وقال الفراء : الخروج الحر الدائم ليلا كان أو نهاراً ، والسموم بالنهار خاصة . قوله ( وقال ابن عباس ورؤية : الخروج بالليل والسموم بالنهار ) أما قول ابن عباس فلم أره موصولاً عنه بعد ، وأما قول رؤبة وهو ابن العجاج التميمي الراجز المشهور فذكره أبو عبيدة عنه في المجاز ، وقال السدي : المراد بالظل والخروج في الآية الجنة والنار أخرجه ابن أبي حاتم عنه . قوله ( يقال يولج يكور ) كذا في رواية أبي ذر ، ورأيت في رواية ابن شبيب « يكون ، بنون وهو أشبه ، وقال أبو عبيدة : يولج أي ينقص من الليل فيزيد في النهار وكذلك النهار ، وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال : ما نقص من أحدهما دخل في الآخر يتقاصان ذلك في الساعات . ومن طريق قتادة نحوه قال : يولج ليل الصيف في نهاره أي يدخل ، ويدخل نهار الشتاء في ليله . قوله ( وليجة : كل شيء أدخلته في شيء ) هو قول عبيدة قال قوله « من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة ، كل شيء أدخلته في شيء ليس منه فهو وليجة ، والمعنى لا تتخذوا أولياء ليس من المسلمين . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : أولها حديث أبي ذر في تفسير قوله تعالى ﴿ والشمس تجري لمستقر لها ﴾ وسيأتي شرحه مستوفى في تفسير سورة يس ، والغرض منه هنا بيان سير الشمس في كل يوم وليلة ، وظاهره مغاير لقول أهل الهيئة أن الشمس مرصعة في الفلك ، فانه يقتضي أن الذي يسير هو الفلك وظاهر الحديث أنها هي التي تسير وتجري ، ومثله قوله تعالى في الآية الأخرى ﴿ كل في فلك يسبحون ﴾ أي يدورون ، قال ابن العربي : أنكر قوم سجودها وهو صحيح يمكن ، وتأوله قوم على ما هي عليه من التسخير الدائم ، ولأمانع أن تخرج عن مجراها فتسجد ثم ترجع . قلت : إن أراد بالخروج الوقوف فواضح ، والأفلا دليل على الخروج ، ويحتمل أن يكون المراد بالسجود سجود من هو موكل بها من الملائكة ، أو تسجد بصورة الحال فيكون عبارة عن الزيادة في الاقياد والخضوع في ذلك الحين . ثانياً حديث أبي هريرة ، قوله ( عن عبد الله الداناج ) بتخفيف النون وآخره جيم هو لقبه ومعناه العالم بلغة الفرس ، وهو في الأصل داناه فمرب ، وعبد الله المذكور تابعي صغير ، واسم أبيه فيروز ، وذكر البزار أنه لم يرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن غير هذا الحديث ، ووقع في روايته من طريق يونس بن محمد عن عبد العزيز بن المختار عنه سمعت أبا سلمة يحدث في زمن خالد القسري في هذا المسجد وجاء الحسن أي البصري لجلس إليه ، فقال أبو سلمة : حدثنا أبو هريرة ، فذكره ، ومثله أخرجه الاسماعيلي وقال « في مسجد البصرة ، ولم يقل خالد القسري ، وأخرجه الخطابي من طريق يونس بهذا الاسناد فقال « في زمن حماد بن عبد الله أي ابن أسيد أي بفتح الهززة وهو أصبح فان خالداً هذا كان قدولى البصرة لعبد الملك قبل الحجاج بخلاف خالد القسري . قوله ( مكرران ) زاد في رواية البزار ومن ذكر معه « في النار ، فقال الحسن : وما ذنبهما ؟ فقال أبو سلمة أحدثك

عن رسول الله ﷺ وتقول وما ذنبهما ، قال البزار لا يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه انتهى . وأخرج أبو يعلى معناه من حديث أنس وفيه « ليراهما من عبيدهما » كما قال تعالى ﴿ أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ . وأخرجه الطيالسي من هذا الوجه مختصرا . وأخرج ابن وهب في « كتاب الأحوال » عن عطاء بن يسار في قوله تعالى ﴿ وجمع الشمس والقمر ﴾ قال : يجمعان يوم القيامة ثم يقذفان في النار ، ولابن أبي حاتم عن ابن عباس نحوه موقوفا أيضا ، قال الخطابي : ليس المراد بكونهما في النار تعذيبهما بذلك ، ولكنه تبكيتهما لمن كان يعبدهما في الدنيا ليعلموا أن عبادتهم لها كانت باطلا . وقيل إنهما خلقا من النار فأعيدا فيها . وقال الاسماعيلي : لا يلزم من جعلهما في النار تعذيبهما ، فإن الله في النار ملائكة وحجارة وغيرها لتكون لأهل النار عذابا وآلة من آلات العذاب وما شاء الله من ذلك ، فلا تكون هي معذبة . وقال أبو موسى المديني في « غريب الحديث » لما وصفا بهما يسبحان في قوله ﴿ كل في فلك يسبحون ﴾ وأن كل من عبد من دون الله إلا من سبقت له الحسنى يكون في النار وكانا في النار يعذب بهما أهلها بحيث لا يرحان منهما فصارا كأنهما ثوران عقيران . ثالثا بقية الأحاديث عن عبد الله بن عمرو ومن بعده في ذكر الكسوف ، وقد تقدمت كلها مشروحة في كتاب الكسوف ، وقوله في الحديث الأخير « عن أبي مسعود كذا في الأصول باداة السكينة » وهو أبو مسعود البدرى ، ووقع في بعض النسخ « عن ابن مسعود » بالوحدة والنون وهو تصحيف

٥ - باب ما جاء في قوله [ ٥٧ الأعراف ] : ﴿ وهو الذى يرسل الرياح نشرًا بين يدي رحمة ﴾  
قاصفا : تَقْصِفُ كُلُّ شَيْءٍ . لَوَافِحُ : مَلَاقِحُ مُنْفَعَةٌ . إِعْصَارٌ : رِيحٌ عَاصِفٌ تَهْبُّ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى السَّمَاءِ كَمُودٍ فِيهِ نَارٌ . صِرٌّ : بَرْدٌ . نُشْرًا : مُتَفَرِّقَةٌ

٢٢٠٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأُهْلِكَتْ عَادُ بِالْأَبُورِ »

٢٢٠٦ - حَدَّثَنَا مَكِّي بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عطاء عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ إذا رأى مَخِيلَةً فِي السَّمَاءِ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ وَدَخَلَ وَخَرَجَ وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ ، فَإِذَا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ مُرِّيَّ عَنْهُ ، فَعَرَفْتُهُ عَائِشَةُ ذَلِكَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَمَا أَدْرَى لَعَلَّهُ كَمَا قَالَ قَوْمٌ [ ٢٤ الاحقاف ] : ﴿ فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ ﴾ الآية »

[ الحديث ٢٢٠٦ - طرفه في : ٤٨٢٩ ]

قوله ( باب ما جاء في قوله تعالى : وهو الذى يرسل الرياح نشرًا بين يدي رحمة ) نشرًا بضم النون والمهجمة سيأتى تفسيره في الباب . قوله ( قاصفا تقصف كل شيء ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿ فيرسل عليكم قاصفا من الريح ﴾ قال أبو عبيدة هي التي تقصف كل شيء أى تحطم ، وروى الطبري من طريق ابن جريج قال : قال ابن عباس القاصف لئلا تفرق ، هكذا ذكره منقطعاً . قوله ( لوافح ملاقيح منقحة ) يريد تفسير قوله تعالى ﴿ وارسلنا الريح لوافح ﴾



وأن أصل لواقع ملافح وواحدھا ملافحة ، وهو قول أبي عبيدة وفاقا لابن إسحق ، وأنكره غيرهما قالوا لواقع جمع لافحة ولافح ، وقال الغراء : فإن قيل الريح ملافحة لأنها تلعف الشجر فكيف قيل لها لواقع ؟ فالجواب على وجهين : أحدهما أن تجعل الريح هي التي تلعف بمرورها على الزاب والماء فيكون فيها اللقاح فيقال ريح لافح كما يقال ماء ملافح ، ويؤيده وصف ريح العذاب بأنها عقيم . ثانيهما أن وصفها باللقح ليكون اللقاح يقع فيها كما تقول : ليل نائم ، وقال الطبري : الصواب أنها لافحة من وجه ، ملافحة من وجه لأن لقحها حملها الماء ، واللقاحها عملها في السحاب . ثم أخرج من طريق قوى عن ابن مسعود قال : يرسل الله الرياح فتحمل الماء فتلعف السحاب ، وتمر به فتدور كما تدور اللقحة . ثم تملأ ، وقال الأزهري : جعل الريح لافحا لأنها تملأ السحاب وتصرفه ، ثم تمر به فتستدره ، والعرب تقول الريح الجزرب : لافح وحامل ، والثناء : حائل وعقيم . **قوله** (العصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود فيه نار) يريد تفسير قوله تعالى (فأصابها لعصار) وهو تفسير أبي عبيدة بلفظه ، وروى الطبري عن السدي قال : الأعصار الريح ، والدار السموم . وعن الضحاك قال : الأعصار ريح فيها برد شديد . والارل أظهر لقوله تعالى (فيه نار) . **قوله** (ص : برد) يريد تفسير قوله تعالى (ريح فيها عن) قال أبو عبيدة : الصر شدق البرد ، وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق معمر قال كان الحسن يقول (فأصابها لعصار) يقول صر برد . كذا قال . **قوله** (نثرا متفرقة) هو مقتضى كلام أبي عبيدة فإنه قال : قوله (نثرا) أي من كل مهب وجانب وناحية . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس ، قوله (عن الحكم) هو ابن عتيبة بالثناء والموحدة مصغر . **قوله** (نصرت بالصبا) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة مقصور هي الريح الشرقية ، والدبور بفتح أوله وتخفيف الموحدة المضمومة مقابلها ، يشير **عليه السلام** إلى قوله تعالى في قصة الأحزاب (فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تريها) وروى الشافعي بإسناد فيه انقطاع أن النبي **ﷺ** قال : نصرت بالصبا ، وكانت عذابا على من كان قبلنا ، وقيل إن الصبا هي التي حلت ريح قيص يوسف إلى يعقوب قبل أن يصل إليه ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تفضيل بعض المخلوقات على بعض ، وفيه إخبار المرء عن نفسه بما فضله الله به على سبيل النحدث بالنعمة لا على الفخر ، وفيه الإخبار عن الأمم الماضية وأهلها . ثانيهما حديث عائشة وقد تقدم شرحه في كتاب الاستسقاء ، وقوله فيه (مخيلة) بفتح الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة هي السحابة التي يخال فيها المطر . **قوله** (فاذا أمطرت السماء سرى عنه) فيه رد على من زعم أنه لا يقال أمطرت إلا في العذاب ، وأما الرحمة فيقال مطرت ، وقوله : سرى عنه ، بضم المهملة وتشديد الراء بلفظ المجهول أي كشف عنه . وفي الحديث تذكر ما يذهل المرء عنه راعيا للاهم الحالية ، والتحذير من السير في سبيلهم خشية من وقوع مثل ما أصابهم . وفيه شفاعته **ﷺ** على أمته ورأفته بهم كما وصفه الله تعالى . قال ابن العربي : فإن قيل كيف يخشى النبي **ﷺ** أن يعذب القوم وهو فيهم مع قوله تعالى (وما كان الله ليذبهم وأنت فيهم) والجواب أن الآية نزلت بعد هذه القصة ، ويتعين الخلل على ذلك لأن الآية دلت على كرامة له **ﷺ** ورفعها فلا يتخيل انحطاط درجته أصلا . قلت : وبالعكس عليه أن آية الانفال كانت في المشركين من أهل بدر ، وفي حديث عائشة إشعار بأنه كان يواظب على ذلك من صنيعة ، كان إذا رأى فعل كذا . والاولى في الجواب أن يقال إن في آية الانفال احتمال التخصيص بالمذكورين أو بوقت دون وقت أو مقام الخوف يقتضي غلبة عدم الأمن من مكر الله ، وأولى من الجميع أن يقال يخشى على من ليس هو فيهم أن يقع بهم العذاب ،

أما المؤمن فصفقة عليه لإيمانه ، وأما الكافر فلرجاء لإسلامه ، وهو بعث رحمة للعالمين

### ٦ - باب ذكر الملائكة

وقال أنس : قال عبدُ الله بنُ سلام للنبي ﷺ : إن جبريلَ عليه السلام عدوُّ لليهود من الملائكة

قال ابنُ عباسٍ (لنحنُ الصّافون) : الملائكة

٢٢٠٧ - حَدَّثَنَا هُدُوبَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا سَكَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَمِيدٌ وَهَشَامٌ قَالَا : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَهْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « بَيْنَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ الدَّائِمِ وَالْيَتِيمِ ظُلُمٌ - وَذَكَرَ بَعْضُ رِجَالِ بَيْنِ الرَّجُلَيْنِ - فَأُتِيتُ بِطُيُوتٍ مِنْ ذَهَبٍ مَلَأَنَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا ، فَشَقَّ مِنْ النَّحْرِ إِلَى مَرَاقِ الْبَطْنِ ، ثُمَّ غَسَلَ الْبَطْنَ بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ مَلَأَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا . وَأُتِيتُ بِدَابَّةٍ أبيضَ دُونَ الْبَعْلِ وَفَوْقَ الْحَارِ الْبُرَاقُ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَ جِبْرِيلَ ، حَتَّى أَتَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ، قِيلَ : مِنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى آدَمَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ ابْنِ وَنْبَى . فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ . قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ ﷺ . قِيلَ : أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى عِيسَى وَيَحْيَى ، فَقَالَا : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبَى . فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الثَّالثَةَ . قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى يُوسُفَ فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبَى . فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ ﷺ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى إِدْرِيسَ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبَى . فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأَتَيْنَا عَلَى هَارُونَ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبَى . فَأَتَيْنَا عَلَى السَّادِسَةِ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ ﷺ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ مَرْحَبًا بِهِ ، نَعَمْ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى مُوسَى فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَرْحَبًا بِكَ مِنْ أَخِي وَنْبَى . فَلَمَّا جَاوَزْتُ بَكِي ، فَقِيلَ : مَا أَبْكَاك ؟ قَالَ : يَا رَبِّ ، هَذَا الْغَلَامُ الَّذِي بُعِثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَفْضَلُ مِمَّا يَدْخُلُ مِنْ أُمَّتِي . فَأَتَيْنَا السَّمَاءَ السَّابِعَةَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قِيلَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : مَنْ مَعَكَ ؟ قِيلَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ مَرْحَبًا بِهِ ، وَلِنَعْمَ الْخَبْرُ جَاءَ . فَأُتِيتُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ

فَسَلِّتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : مَرَحِبًا بِكَ مِنْ ابْنِ ذُنَيْبٍ ، فَرُفِعَ لِي الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ ، فَسَأَلْتُ جَبْرِيلَ فَقَالَ : هَذَا الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ ، يُصَلِّي فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ ، إِذَا خَرَجُوا لَمْ يَعُودُوا إِلَيْهِ آخَرًا مَا عَلَيْهِمْ . وَرُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى ، فَإِذَا نَبَتْهَا كَأَنَّهُ قِلَالُ هَجَرَ ، وَوَرَقُهَا كَأَنَّهُ آذَانُ الْقَيْوَلِ ، فِي أَصْلِهَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ : نَهْرَانِ بَاطِنَانِ وَنَهْرَانِ ظَاهِرَانِ . فَسَأَلْتُ جَبْرِيلَ فَقَالَ : أَمَّا الْبَاطِنَانِ فَنُحَى الْجَنَّةُ ، وَأَمَّا الظَّاهِرَانِ النَّيْلُ وَالْفُرَاتُ . ثُمَّ قُرِئَتْ عَلَيَّ خَمْسُونَ صَلَاةً ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جِئْتُ مُوسَى فَقَالَ : مَا صَنَعْتَ ؟ قُلْتُ : قُرِئْتُ عَلَى خَمْسُونَ صَلَاةً . قَالَ : أَمَا أَعْلَمُ بِالنَّاسِ مِنْكَ ، طَالِبْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَشَدَّ لَهَا لُجَّةً ، وَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ، فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَسَأَلُهُ . فَجِئْتُ فَسَأَلْتُهُ ، فَجَعَلَهَا أَرْبَعِينَ ، ثُمَّ مَثَلُهُ ثَلَاثِينَ ، ثُمَّ مَثَلُهُ خَمْسِينَ ، ثُمَّ مَثَلُهُ عَشْرِينَ ، ثُمَّ مَثَلُهُ خَمْسًا . فَأَنْبِئْتُ مُوسَى فَقَالَ مَثَلُهُ فَجَعَلَهَا خَمْسًا : فَأَنْبِئْتُ مُوسَى فَقَالَ : مَا صَنَعْتَ ؟ قُلْتُ : جَعَلَهَا خَمْسًا . فَقَالَ مَثَلُهُ . قُلْتُ : فَسَلِّتُ . فَنُودِيَ : إِنِّي قَدْ أَمَضَيْتُ فَرِيضَتِي . وَخَفَّتُ عَنْ عِبَادِي ، وَأَجَزَى الْحَسَنَةُ عَشْرًا .

وَقَالَ هَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « فِي الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ »

[ الحديث ٣٢٠٧ - أطرافه في : ٣٣٩٣ ، ٣٤٣٠ ، ٣٨٨٧ ]

٣٢٠٨ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَرْبَعٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ - قَالَ « إِنْ أَحَدَكُمْ جُمِعَ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ عَقَّةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْمَةً مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ يَبْسُتُ اللَّهُ مَلَكَ يَوْمَرُءً بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ وَيَقَالَ لَهُ : أَكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ . ثُمَّ يُنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ مِنْكُمْ لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ يَسْلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ . وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلَّا ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

[ الحديث ٣٢٠٨ - أطرافه في : ٣٣٣٢ ، ٦٥٩٤ ، ٧٤٥٤ ]

٣٢٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ

قَالَ : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَنَابَهُ أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ لِعَبْدٍ نَادَى جَبْرِيلُ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبِبْهُ ، فَيُحِبُّهُ جَبْرِيلُ . فَيُنَادِي جَبْرِيلُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبِبُوهُ ، فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ . ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ »

[ الحديث ٣٢٠٩ - أطرافه في : ٦٥٤٠ ، ٧٤٨٥ ]

٢٢١٠ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي سُرَيْمٍ أَخْبَرَنَا الْبَيْهَقِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِلُ فِي الْعَنَانِ - وَهُوَ السَّحَابُ - فَتَذْكُرُ الْأُمُورَ فَتَقْصِي فِي السَّمَاءِ ، فَتَسْتَرْقِي الشَّيَاطِينَ لِلسَّمْعِ فَتَسْمَعُهُ فَيُوحِيهِ إِلَى السَّكَّانِ ، فَيَكْذِبُونَ مِنْهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ »

[ الحديث ٣٢١٠ - أطرافه في : ٤٣٣٨ ، ٥٧٦٢ ، ٦٢١٢ ، ٧٥٩١ ]

٢٢١١ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالْأَعْرَضِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْمَسْجِدِ الْمَلَائِكَةُ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ ، فَإِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ طَوَّأُوا الْمَسْجِدَ وَجَاءُوا بِسِتْرٍ مَوْصُومٍ بِاللَّذِّكْرِ »

٢٢١٢ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ « مرَّ عمرُ في الْمَسْجِدِ وَحَسَّ أَنْ يُشَدَّ فَقَالَ : كَفْتُ أَنْشُدُ فِيهِ وَفِيهِ مِنْ هَوٍّ خَيْرٌ مِنْكَ . نَحْنُ الْذَنُوبُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ أَسَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : أَحِبَّ عَنِي ، اللَّهُمَّ أَيْدُهُ بُرُوحُ الْقُدُّوسِ ؟ قَالَ : نَعَمْ »

٢٢١٣ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَسَّانَ : أَهْجُوهُمْ - أَوْ هَاجِجِهِمْ - وَجَبْرِيلَ مَعَكُمْ ، [ الحديث ٢٢١٣ - أطرافه في : ٤١٢٣ ، ٤١٢٤ ، ٦١٥٢ ]

٢٢١٤ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ . ح . وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ حُمَيْدَ بْنَ هَلَالٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى قُبَّارِ سَاطِعٍ فِي سِكَكِ بَنِي غَنَمٍ . زَادَ مُوسَى : مَوْكَبَ جَبْرِيلَ »

٢٢١٥ - **حَدَّثَنَا** فَرْوَةُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ ؟ قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ . يَأْتِينِي الْمَلَكُ أحيانًا فِي مِثْلِ صَلَافَةِ الْجَرَّاسِ ، فَيَقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتَ مَا قَالُ ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ ، وَيَتَمَثَّلُ لِي الْمَلَكُ أحيانًا رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي ، فَأَعْلَى مَا يَقُولُ »

٢٢١٦ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ « مَنْ أَتَقَى زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَتْهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ : أَيْ قُلْ هَلَمْ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ

٢٢١٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْهَامُ أَخْبَرَنَا قَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا : يَا عَائِشَةُ ، هَذَا جِبْرِيلُ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، فَقَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لَا أَرَى . تَرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ »

٣٢١٨ - حدثنا أبو نعیم حدثنا عمر بن ذر ح . قال وحدثنا یحییٰ بن جعفر حدثنا وکیع عن عمر  
ابن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضی اللہ عنہما قال « قال رسول اللہ ﷺ لجبریل : ألا  
نزورنا أكثر مما نزورنا ؟ قال : فترأت [ ٦٤ مريم ] : ( وما ننزل إلا بأمر ربك ، له ما بین أیدینا  
وما خلفنا ) الآیة

۳۲۱۹ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سَلَمَانُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّادَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « أَقْرَأُنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ حَتَّى أَتَهَيَّ إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ »

[الحدیث ۳۲۱۹ - طرفہ فی : ۴۹۹۱]

٣٢٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ جَبْرِيلُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ وَقَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّ جَبْرِيلَ كَانَ يُعَارِضُهُ الْقُرْآنَ،

٣٢٦ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لُبٌّ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْرَجَ الْمَصَرَّ شِقْقًا ، فَقَالَ لَهُ هُرَيْرٌ « أَمَا إِنْ جَبْرِيلُ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى أَمَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . » فَقَالَ عُمَرُ : اعْلَمْ مَا تَقُولُ يَا عُورَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ بَشِيرَ بْنِ أَبِي مَسْعُودٍ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا مَسْعُودٍ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : نَزَلَ جَبْرِيلُ فَأَتَنِي فَصَلَّتْ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّيْتُ مَعَهُ ، يَحْسِبُ بِأَصَابِعِهِ خُمْسَ صَلَوَاتٍ ۝

٣٢٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَدَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ

وَهَبَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : قَالَ لِي جِبْرِيلُ : مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، أَوْ لَمْ يَدْخُلِ النَّارَ . قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ ،

٣٢٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « الْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ : مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَفِي صَلَاةِ الْمَصْرِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ الَّذِينَ كَانُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ - وَهُوَ أَعْلَمُ - فَيَقُولُ : كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي ؟ فَقَالُوا : تَرَكْنَاهُمْ يَصَلُونَ ، وَأَتَيْنَاهُمْ بِصَلَوَاتِهِمْ »

**قوله ( باب ذكر الملائكة )** جمع ملك بفتح اللام ، فقليل مخفف من مالك وقيل مشتق من الالوكة وهي الرسالة وهذا قول سيبويه والجمهور ، وأصله لأك ، وقيل أصله الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة وحيتن لا مدخل للميم فيه ، وأصل وزنه مفعل فتركت الهمزة لكثرة الاستعمال وظهرت في الجمع وزيدت الهاء إما للبالغة وإما لتأنيث الجمع ، وجمع على القاب والافعال ماله ، وعن أبي عبيدة الميم في الملك أصلية وزنه فعل كاسد هو من الملك بالفتح وسكون اللام وهو الأخذ بقوة ، وعلى هذا فوزن ملائكة فعائلة ، ويؤيده أنهم جرؤوا في جمعه أملاك ، وأفعال لا يكون جمعا لما في أوله ميم زائدة ، قال جمهور أهل الكلام من المسلمين : الملائكة أجسام لطيفة أعطيت قدرة على التشكل بأشكال مختلفة ومسكنها السموات ، وأبطل من قال إنها الكواكب أو أنها الانفس الخيرة التي فارقت أجسادها وغير ذلك من الأقوال التي لا يوجد في الأدلة السمية شيء منها . وقد جاء في صفة الملائكة وكثرتهم أحاديث : منها ما أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعا « خلقت الملائكة من نور ، الحديث ، ومنها ما أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري من حديث أبي ذر مرفوعا « أطت السماء وحق لها أن تثط ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وعليه ملك ساجد ، الحديث ، ومنها ما أخرجه الطبراني من حديث جابر مرفوعا « ما في السماوات السبع موضع قدم ولا شبر ولا كف إلا وفيه ملك قائم أو راکع أو ساجد ، وللطبراني نحوه من حديث عائشة . وذكر في ربيع الأبرار ، عن سعيد بن المسيب قال الملائكة ليسوا ذكورا ولا إناثا ولا يأكلون ولا يشربون ولا يتناكحون ولا يتوالدون . قلت وفي قصة الملائكة مع إبراهيم وسارة ما يؤيد أنهم لا يأكلون ، وأما ما وقع في قصة الأكل من الشجرة أنها شجرة الخلد التي تأكل منها الملائكة فليس بثابت ، وفي هذا وما ورد من القرآن رد على من أنكر وجود الملائكة من الملاحدة . وقدم المصنف ذكر الملائكة على الأنبياء لا لسكونهم أفضل عنده بل لتقدمهم في الخلق ولسبق ذكرهم في القرآن في عدة آيات كقوله تعالى ( كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ) ، ( ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله ) ، ( ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين ) وقد وقع في حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج « ابدؤا بما بدأ الله به ، ورواه النسائي بصيغة الأمر « ابدؤا بما بدأ الله به » ، ولانهم وسائط بين الله وبين الرسل في تبليغ الوحي والشرائع فناسب أن يقدم الكلام فيهم على الأنبياء ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أفضل من الأنبياء ، وقد ذكرت مسألة تفضيل الملائكة في كتاب التوحيد عند شرح حديث ذكرته في ملاخير منهم ، والله أعلم . ومن أدلة كثرتهم ما يأتي في حديث الاسراء « ان الهبت

المصور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون ، **قوله** . ( وقال أنس قال عبد الله بن سلام الخ ) هو طرف من حديث وصله المصنف في كتاب الهجرة ؛ وسيأتى بأتم من هذا السياق هناك مع شرحه . **قوله** ( وقال ابن عباس ( لنحن الصافون ) الملائكة ) وصله عبد الرزاق من طريق سماك عن عكرمة عنه ، والطبراني عن عائشة مرفوعاً ، ما في السماء موضع قدم الا وعليه ملك قائم أو ساجد ، فذلك قوله تعالى ( وانا لنحن الصافون ) . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث تزيد على ثلاثين حديثاً ، وهو من نوادر ما وقع في هذا الكتاب ، أعني كثرة ما فيه من الأحاديث ، فان عادة المصنف غالباً يفصل الأحاديث بالتراجيم ولم يصنع ذلك هنا . وقد اشتملت أحاديث الباب على ذكر بعض من اشتهر من الملائكة كجبريل ، ووقع ذكره في أكثر أحاديثه ، وميكائيل وهو في حديث سمرة وحده ، والملك الموكل بتصوير ابن آدم ، وملك غارن النار ، وملك الجبال ، والملائكة الذين في كل سماء ، والملائكة الذين ينزلون في السحاب ، والملائكة الذين يدخلون البيت المأمور ، والملائكة الذين يكتبون الناس يوم الجمعة ، وخزنة الجنة ، والملائكة الذين يتعاقبون . ووقع ذكر الملائكة على العموم في كونهم لا يدخلون بيتاً فيه تصاوير ، وأنهم يؤمنون على قراءة المصل ويقولون : ربنا ولك الحمد ؛ ويدعون المنتظر الصلاة ، ويلعنون من هجرت فراش زوجها ، وما بعد الاول محتمل أن يكون المراد خاصاً منهم ، فأما جبريل فقد وصفه الله تعالى بأنه روح القدس وبأنه الروح الأمين وبأنه رسول كريم ذو قوة مكين مطاع أمين ، وسيأتى في التفسير أن معناه عبد الله ، وهو وإن كان سريانياً لكنه وقع فيه موافقة من حيث المعنى للغة العرب لان الجبر هو اصلاح ما وهى ، وجبريل موكل بالوحى الذى يحصل به الاصلاح العام ، وقد قيل انه عربى وانه مشتق من جبروت الله ، واستبعد للاتفاق على منع صرفه . وفي اللفظة ثلاث عشرة لغة أولها جبريل بكسر الجيم وسكون الواو وكسر الراء وسكون التحتانية بغير همز ثم لام خفيفة وهى قراءة أبى عمرو وابن عاصم ونافع ورواية عن عاصم ، ثانياً بفتح الجيم قرأها ابن كثير ، ثالثاً مثله لكن بفتح الراء ثم همزة قرأها حمزة والكسائى ، رابعاً مثله بحذف ما بين همزة واللام قرأها يحيى بن يعمر ورويت عن عاصم . خامساً بتشديد اللام رويت عن عاصم . سادساً بزيادة ألف بعد الراء ثم همزة ثم ياء ثم لام خفيفة قرأها عكرمة . سابعاً مثلها بغير همز قرأها الاعشى . ثامناً مثل السادسة إلا أنها بياء قبل الهمز . تاسعاً جبرال بفتح ثم سكون وألف بعد الراء ولام خفيفة . عاشراً مثله لكن بياء بعد الألف قرأها طلحة بن مصرف . حادى عشرها جرين مثل كثير لكن بنون . ثانى عشرها مثله لكن بكسر الجيم . ثالث عشرها مثل حمزة لكن بنون بدل اللام لخصته من د لغراب السمين ، وروى الطبرى عن أبى العالاية قال : جبريل من الكروبيين وهم سادة الملائكة وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال ، قال رسول الله ﷺ لجبريل على أى شئ أنت ؟ قال على الريح والجنود ، قال وعلى أى شئ ميكائيل ؟ قال على النبات والقطر ، قال : وعلى أى شئ ملك الموت ؟ قال على قبض الارواح ، الحديث وفى اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وقد ضعف لسوء حفظه ولم يترك . وروى الترمذى من حديث أبى سعيد مرفوعاً وزيد أى من أهل السماء جبريل وميكائيل الحديث . وفى الحديث الذى أخرجه الطبراني فى كيفية خلق آدم ما يدل على أن خلق جبريل كان قبل خلق آدم ، وهو مقتضى عموم قوله تعالى ( واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ) وفى التفسير أيضاً أنه يموت قبل موت ملك الموت بعد فناء العالم ، والله أعلم . وأما ميكائيل فروى الطبراني عن أنس ، أن النبي ﷺ قال لجبريل ما لم أر ميكائيل ضاحكاً ؟ قال : ما ضحك منذ خلقت النار ، وأما

ملك التصوير فلم أفف على اسمه . وأما مالك خازن النار فيأتي ذكره في تفسير سورة الزخرف إن شاء الله تعالى ، وأما ملك الجبال فلم أفف على اسمه أيضا ، ومن مشاهير الملائكة اسرافيل ولم يقع له ذكر في أحاديث الباب ، وقد روى النقاش أنه أول من سجد من الملائكة لجوزي بولاية اللوح المحفوظ ، وروى الطبراني من حديث ابن عباس أنه الذي نزل على النبي ﷺ بغيره بين أن يكون نبيا عبدا أو نبيا ملكا ، فأشار إليه جبريل أن تواضع ، فاختر أن يكون نبيا عبدا ، وروى أحمد والأزمدي عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : كيف أنعم وصاحب القرن قد التقم القرن وحتى جهته وانتظر أن يؤذن له ، الحديث ، وقد اشتمل كتاب العظمة لأبي الشيخ ، من ذكر الملائكة على أحاديث وأثار كثيرة فليطالعها منه من أراد الوقوف على ذلك ، وفيه عن علي أنه ذكر الملائكة فقال : منهم الأمانة على وحيه ، والحفظة لعباده ، والسدنة لجناته ، والثابتة في الأرض السفلى أقدامهم ، المارة من السماء العليا أعناقهم ، الخارجة عن الأنظار أكتافهم ، الماسة لقوائم العرش أكتافهم . الحديث الأول حديث الاسراء أورده بطوله من طريق قتادة عن أنس عن مالك بن صدقة ، وسأذكر شرحه في السيرة النبوية قبيل أبواب الهجرة إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا ما يتعلق بالملائكة ، وقد سافه هنا على لفظ خليفة ، وهناك على لفظ هدية بن خالد ، وسأبين ما بينهما من التفاوت إن شاء الله تعالى . وقوله : بطت من ذهب ملان ، كذا الأكثر ، وللسكتة ميني « ملأ » والتذكير باعتبار الاناء ، والتأنيث باعتبار الطست لأنها مؤنثة ، ووجنت بخط الديلماني « ملأ » بضم الميم على لفظ الفعل الماضي ، فعلى هذا لا غاير يذنه وبين قوله « ملان » وقوله « مراق » البطن ، بفتح الميم وتخفيف الراء وتشديد القاف هو ما أسفل من البطن ورق من جلده ، وأصله مراق ، وسميت بذلك لأنها موضع رقة الجلد . وقوله « بداية أبيض » ذكره باعتبار كونه مركوبا ، وقوله في آخره « وقال همام عن قتادة الخ » يريد أن هماما فصل في سياقه قصة البيت المعمور من قصة الاسراء ، فروى أصل الحديث عن قتادة عن أنس ، وقصة البيت عن قتادة عن الحسن ، وأما سعيد وهو ابن أبي عروبة وهشام وهو الدستوائي فأدرجا قصة البيت المعمور في حديث أنس ، والصواب رواية همام وهي موصولة هنا عن هدية عنه ، وهم من زعم أنها معلقة ، فقد روى الحسن بن سفيان في مسنده الحديث بطوله عن هدية فاقصص الحديث إلى قوله « فرقع لي البيت المعمور » قال قتادة « فخذنا الحسن عن أبي هريرة أنه رأى البيت المعمور يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يعودون فيه » وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان وأبي يعلى والبخاري وغير واحد كلهم عن هدية به مفصلا ، وعرف بذلك مراد البخاري بقوله « في البيت المعمور » وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : ذكر لنا أن رسول الله ﷺ قال : « البيت المعمور مسجد في السماء بمكة لو خرب أخر عليها ، يدخله سبعون ألف ملك كل يوم إذا خرجوا منه لم يعودوا » وهذا وما قبله يشعر بأن قتادة كان تارة يدرج قصة البيت المعمور في حديث أنس وتارة يفصلها ، وحين يفصلها تارة يذكر سندها وتارة يهمله ، وقد روى إسحق في مسنده والطبري وغير واحد من طريق خالد بن عرعة عن علي « أنه سئل عن السقف المرفوع قال : السماء ، وعن البيت المعمور قال : بيت في السماء بحيال البيت حرمة في السماء كحرمة هذا في الأرض » يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ولا يعودون إليه ، وفي رواية للطبري أن السائل عن ذلك هو عبد الله بن الكوا ، ولابن مردويه عن ابن عباس نحوه وزاد « وهو على مثل البيت الحرام لو سقط لسقط عليه » من حديث عائشة ، ونحوه بإسناد صالح ، ومن حديث عبد الله بن عمرو نحوه بإسناد ضعيف



وهو عند الفاكهي في كتاب مكة ، بإسناد صحيح عنه لكن موقوفا عليه ، وروى ابن مردويه أيضا وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعا نحو حديث علي وزاد وفي السماء نهر يقال له نهر الحيوان يدخله جبريل كل يوم فينفس ثم يخرج فيتنفض فيخر عنه سبعون ألف فطرة يخلق الله من كل قطرة ملكا ، فهم الذين يصلون فيه ثم لا يموتون اليه ، وإسناده ضعيف ، وقد روى ابن المنذر نحوه بدون ذكر النهر من طريق صحيحة عن أبي هريرة لكن موقوفا ، وجاء عن الحسن ومحمد بن عباد بن جعفر أن البيت المعمور هو الكعبة ، والاول أكثر وأشهر ، وأكثر الروايات أنه في السماء السابعة . وجاء من وجه آخر عن أنس مرفوعا أنه في السماء الرابعة ، وبه جزم شيخنا في القاموس ، وقيل هو في السماء السادسة ، وقيل هو تحت العرش ، وقيل انه بناء آدم لما أهبط إلى الأرض ثم رفع زمن الطوفان ، وكان هذا شبهة من قال إنه الكعبة ، ويسمى البيت المعمور الضراح والضريح . الحديث الثاني حديث ابن مسعود وحدثنا الصادق المصدوق ، وسيأتي شرحه في كتاب القدر ، والغرض منه قوله فيه « ثم يبعث الله ملكا ويؤمر بأربع كلمات ، فإن فيه أن الملك موكل بما ذكر عند تصوير الآدمي ، وسيأتي ما وقع فيه من الاختلاف هناك ، والمراد بقوله « الصادق » أي في قوله و « المصدوق » أي فيما وعده به ربه . الحديث الثالث حديث أبي هريرة أورده من طريقين موصولة ومعلقة وساقه على لفظ المعلقة ، وهي متابعة أبي عاصم ، وقد وصلها في الأدب عن عمرو بن علي عن أبي عاصم ، وساقه على لفظه هنا ، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أنه قد يعلق عن بعض مشايخه ما هو عنده عنه بواسطة ، لأن أبا عاصم من شيوخه . قوله ( إذا أحب الله العبد الخ ) زاد روح بن عبادة عن ابن جريج في آخره عند الاسماعيل « وإذا أبغض فمثل ذلك ، وقد أخرجه أحمد عن روح بدون الزيادة ، وسيأتي تمام شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله ( حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم ) قال الجياني : محمد هذا هو الذهلي ، كذا قال ، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقه : محمد هذا هو البخاري ، وهذا هو الأرجح عندي ، فإن الاسماعيلي وأبا نعم لم يجدا الحديث من غير رواية البخاري فأخرجاه عنه ، ولو كان عند غير البخاري لما ضاع علمهما بخبره ، ونصف هذا الاسناد الأعلى مدينون ونصفه الأدنى مصريون ، ولبيت في هذا الحديث شيخ آخر سيأتي في صفة إبليس قريبا ، ويأتي شرحه مستوفى في الطب ، وقوله « العنان » هو السحاب وزنا ومعنى وواحدة عنانة كسحابة كذلك ، وقوله وهو السحاب من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه في الجمعة ، وقوله فيه « عن أبي سلمة » هو ابن عبد الرحمن ، وقوله « والأغر » كذا للأكثر بالمعجمة والراء الثقيلة ، ووقع في رواية الكشميهني والأعرج بالعين المهملة الساكنة وآخره جيم ، والاول أرجح فانه مشهور من رواية الأغر ، نعم أخرجه النسائي من وجهين آخرين عن الزهري عن الأعرج وحده ، ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب وأبي عبد الله الأغر ثلاثتهم عن أبي هريرة ، أفاده الجياني عن ابن السكن قال : وبأن بذلك أن الحديث حديث الأغر لا الأعرج . قلت : بل ورد من رواية الأعرج أيضا أخرجه النسائي من طريق عقيل ، ومن طريق عمرو بن الحارث كلاهما عن الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة ، فظهر أن الزهري عمله عن جماعة ، وكان تارة يفرده عن بعضهم وتارة يذكره عن اثنين منهم وتارة عن ثلاثة ، والله أعلم . وقد تقدم في الجمعة من رواية ابن أبي ذئب . وأخرجه مسلم من رواية يونس عن الزهري عن الأغر وحده ، وأخرجه النسائي أيضا من

رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن أبي سلفة والأغر جمع بينهما كإبراهيم بن سعد ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق سفيان عن الزهري عن سعيد وحده ، ورواه مالك عن الزهري عن ابن سلفة وحده . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الدعاء لحسان ، والغرض منه ذكر روح القدس ، وقد تقدم شرحه في المساجد من كتاب الصلاة ويثبت أنه من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أو عن حسان وأنه لم يحضر مراجعته لحسان . وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان قال : ما حفظت عن الزهري إلا عن سعيد عن أبي هريرة ، فعلى هذا فكأن أبا هريرة حدث سعيداً بالقصة بعد وقوعها بمدة ، ولهذا قال الإسماعيلي : سياق البخاري صورته صورة الإرسال . وهو كما قال ، وقد ظهر الجواب عنه بهذه الرواية . الحديث السابع حديث البراء بن عازب في ذكر حسان أيضاً والغرض منه الإشارة إلى أن المراد بروح القدس في الحديث الذي قبله جبريل ، وسيأتي شرحه في كتاب الأدب ، وقوله « قال النبي ﷺ لحسان » يقتضي أنه من مسند البراء بن عازب ، ولكن أخرجه الترمذي من رواية يزيد بن زريع عن سعيد لمجمله من رواية البراء عن حسان . الحديث الثامن حديث أنس « كأنني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم ، السكة بكسر المهملة والتشديد الزقاق ، وبني غنم بفتح المعجمة وسكون النون يعنى من الخزرج . وهم بنو غنم بن مالك بن النجار . منهم أبو أيوب الأنصاري وآخرون . وهم من زعم أن المراد بهم هنا بنو غنم حتى من بني تغلب بفتح المثناة وسكون المعجمة فان أولئك لم يكونوا بالمدينة يومئذ . قوله ( زاد موسى موكب جبريل ) موسى هو ابن إسماعيل التبوذكي . ومراده أنه روى هذا الحديث عن جبريل ابن حازم بالإسناد المذكور فزاد في المتن هذه الزيادة . وطريق موسى هذه موصولة في المغازي عنه وهو بما يدل على أنه قد يعنى عن بعض مشايخه ما سمعه منه فلم يطرده في ذلك عمل مستمر فان كلا من أبي عاصم وموسى من مشايخه ، وقد علق عن أبي عاصم ما أخذه عنه بواسطة ، وعلق عن موسى ما أخذه عنه بغير واسطة ، ففيه رد على من قال : كل ما يعلقه عن مشايخه محمول على أنه سمعه منهم ، وفيه رد على من قال : إن الذي يذكر عن مشايخه من ذلك يكون بما حمله عنهم بالمناولة لانه صرح في المغازي بتحديث موسى له بهذا الحديث ، فلو كان مناولة لم يصرح بالتحديث . وقوله « موكب جبريل » يجوز فيه الحركات الثلاث كلفظ « كظائرته » ، ورجح ابن التين الحذف . واصلح المذكور في الرواية الأولى هو ابن راهويه كما بينه ابن السكن وجزم به الكلاباذي ، وسيأتي بقية شرح المتن في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث عائشة « أن الحارث بن هشام سأل عن كيفية مجيء الوحي » وقد تقدم شرحه في أول الكتاب ، وقدمت أن عامر بن صالح الزبيري رواه عن هشام لمجمله من رواية عائشة عن الحارث بن هشام ، وإن وجدت له متابعا على ذلك عند ابن منده ، وهو يتضمن الرد على الحاكم حيث زعم أن عامر بن صالح تفرد بالزيادة المذكورة ، والمتابع المذكور أخرجه ابن منده من طريق عبد الله بن الحارث عن هشام عن عائشة عن الحارث بن هشام قال « سألت » . الحديث العاشر حديث أبي هريرة « من أنفق زوجين ، وقد تقدم الكلام عليه في أول الجهاد والغرض منه ذكر خزنة الجنة وقوله في الإسناد « حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلفة عن أبي هريرة » ، قال الإسماعيلي في الجهاد : أدخل الأوزاعي بين يحيى وأبي سلفة في هذا الحديث محمد بن إبراهيم التيمي . قلت : روايته عنه عند النسائي ، ويحيى معروف بالرواية عن أبي سلفة ، فعلى محمد أنبته في هذا الحديث . الحديث الحادي عشر حديث عائشة في سلام جبريل ، وسيأتي الكلام عليه في المناقب ، وإسماعيل شيخ البخاري فيه هو

ابن أبي أويس (١) وسليمان هو ابن بلال ، ويونس هو ابن يزيد الأيلي ، وقد خالفه معمر عن الزهري في اسناده فقال عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي وقال : هذا خطأ والصواب رواية يونس . الحديث الثاني عشر حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ وما ننزل إلا بأمر ربك ﴾ وسيأتي شرحه في تفسير سورة مريم ، وسياقه هنا على لفظ وكيع ، ويحيى الراوى عنه هو ابن موسى ، ويقال ابن جعفر وعمر بن ذر بضم العين اتفاقاً ، وغلط من قال فيه عمرو . الحديث الثالث عشر حديثه في الأحرف السبعة ، وسيأتي شرحه في فضائل القرآن . الحديث الرابع عشر حديثه في مدارسة جبريل في رمضان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وقوله « وعن عبد الله أخبرنا معمر بهذا الاسناد » هو موصول عن محمد بن مقاتل وكان ابن المبارك كان يفصل الرواية فيه عن شيخه ، وقد تقدم نظير ذلك في بدء الوحي . الحديث الخامس عشر والسادس عشر قوله « وروى أبو هريرة وفاطمة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ ان جبريل كان يعارضه القرآن . أما حديث أبي هريرة فوصله في فضائل القرآن ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ، وأما حديث فاطمة فوصله في علامات النبوة ويأتي شرحه هناك أيضاً إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي مسعود في صلاة جبريل بالنبي ﷺ ، وتقدم مشروحا في أوائل الصلاة ، وقوله « فصلي أمام رسول الله ﷺ » بفتح الهزة من أمام ، وحكى ابن مالك أنه روى بالكسر واستشكله ، لأن « إمام » معرفة والموضع موضع الحال فوجب جعله نكرة بالتأويل . الحديث الثامن عشر حديث أبي ذر وقد تقدم مضموماً إلى حديث آخر في كتاب الاستقراض ، ويأتي مطرولاً في الاستئذان ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « قال وان زنى » لم يعين القائل ، وبين في تلك الرواية أنه أبو ذر الراوى ، وقوله في آخره « قال وان » فيه دلالة على جواز حذف فعل الشرط والاكتفاء بحرفه ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر لأنه يتبين بالرواية الاخرى أن هذا من تصرف بعض الرواة . الحديث التاسع عشر حديث أبي هريرة « الملائكة يتعاقبون » تقدم مشروحا في أوائل الصلاة

#### ٧ - باب إذا قال أحدكم « آمين » والملائكة في السماء فوافقت إحداها الأخرى

فغُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ

٢٢٢٤ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جريج عن اسماعيل بن أمية أن نافعا حدثه أن القاسم ابن محمد حدثه عن عائشة رضي الله عنها قالت « حَشَوْتُ لَنَبِيِّ ﷺ وسادة فيها تماثيل كأنها نمرقة ، فجاء فقام بين الناس وجعل يتغير وجهه ، فقلت : ما لنا يا رسول الله ؟ قال : ما بال هذه ؟ قلت : وسادة جعلتها لك لتصطحب عليها . قال : أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ؟ وأن من صنع الصورة يُعَذَّبُ يوم القيامة فيقول : أحيوا ما خلقتم »

(١) في هامش طبعة بولاق : هذا ليس بسند الحديث الحادي عشر في نسخ المتن التي بأيدينا بل سند الحديث الثالث عشر ، ومنتهاه إلى ابن عباس لا إلى عائشة ، فلما في كلامه سبق قلم ولما نسخته التي شرح عليها غير نسختنا التي بأيدينا

٣٢٢٥ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ تَمَائِيلٌ »

[ الحديث ٣٢٢٥ - أطرافه في : ٣٢٢٦ ، ٣٢٢٢ ، ٤٠٠٢ ، ٥٩٤٩٠ ، ٥٩٥٨ ]

٣٢٢٦ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ بُسَيْرٍ أَنَّ بُسَيْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّثَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجَنْبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ - وَمَعَ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عُبَيْدُ اللَّهِ اتَّخُولَانِيُّ الَّذِي كَانَ فِي حَبْرٍ مِيمُونَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ - حَدَّثَهُمَا زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ . قَالَ بُسَيْرٌ : فَرَضَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ، فَعُدْنَاهُ ، فَذَا نَحْنُ فِي بَيْتِهِ بِسَيْرٍ فِيهِ تَصَاوِيرُ ، فَقُلْتُ لِعُبَيْدِ اللَّهِ اتَّخُولَانِيِّ : أَلَمْ يَحْدِثْنَا فِي التَّصَاوِيرِ ؟ فَقُلَ : إِنَّهُ قَالَ « إِلَّا رَقَمٌ فِي نَوْبٍ » أَلَا سَمِعْتَهُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : بَلَى قَدْ ذَكَرَ »

٣٢٢٧ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سَلَمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « وَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْرِيلُ فَقَالَ : إِنَّا لَا نَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ »

[ الحديث ٣٢٢٧ - طرفه في : ٥٩٦٠ ]

٣٢٢٨ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ثُمَيْمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، فَقَالُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، فَانْهَ مِنْ وَاقِفِي قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ يُغْفَرُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »

٣٢٢٩ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ فُلَيْحٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَادَامَتْ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ ، وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ ، مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ يُخَدِّثَ »

٣٢٣٠ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى الْمَذْبَرِ ﴿ وَادْعُوا يَا مَلَأَ ﴾ قَالَ سَفِيَانُ : فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ : وَادْعُوا يَا مَلَأَ »

[ الحديث ٣٢٣٠ - طرفاه في : ٣٢٢٦ ، ٤٨١٩ ]

٣٢٣١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو « أَنَّ مَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ

كان أشدَّ من يومٍ أُحُدٍ؟ قال: لقد أتيتُ من قومك مالتيت، وكان أشدَّ مالتيتُ منهم يومَ العقبةِ إذ عرَضْتُ نفسي على ابنِ عبدِ ياليل بنِ عبدِ كلال فلم يُجِبْنِي إلى ما أردتُ، فانطلقتُ. وأنا مهمومٌ، على وجعٍ، فلم أستفقُ إلا وأنا بقرنِ الثعالبِ، فرأيتُ راسي، فإذا أنا بسحابةٍ قد أظلمتني، فنظرتُ فإذا فيها جبريلُ، فناداني فقال: إنَّ اللهَ قد سمعَ قولَ قومِكَ لك وماردُوا عليك، وقد بعثَ اللهُ إليك ملكَ الجبالِ لتأمرَهُ بما شئتَ فيهم، فناداني ملكُ الجبالِ فسلمَ على ثم قال: يا محمد، فقال: ذلكَ فيما شئتُ، إن شئتُ أن أطبقَ عليهم الأخشبينَ. فقال النبيُّ ﷺ: بل أرجو أن يخرجَ اللهُ من أصلابهم من يعبُدُ اللهَ وحدهُ لا يشركُ به شيئاً.

[الحديث ٣٢٢٤ - طرفه في: ٧٣٨٩]

٣٢٣٢ - **حديث** قتيبة حدثنا أبو عوانة حدثنا أبو إسحاق الشيباني قال: سألتُ زُرَّ بنَ حبیش عن قولِ اللهِ تعالى [٩: الحج] «فكان قاب قوسين أو أدنى» فأوحى إلى عبده ما أوحى قال: حدثنا ابنُ مسعود أنه رأى جبريلَ له ستمائة جناح

[الحديث ٣٢٣٢ - طرفه في: ٤٨٥٦، ٤٨٥٧]

٣٢٣٣ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدِ اللهِ رضي اللهُ عنه: «لقد رأى من آياتِ رَبِّهِ الكبري» قال «رأى رفرفاً أخضرَ سدِّ أفقِ السماء»

[الحديث ٣٢٣٣ - طرفه في: ٤٨٥٨]

٣٢٣٤ - **حديث** محمد بن عبدِ اللهِ بن اسماعيل حدثنا محمد بن عبدِ اللهِ الأنصاري عن ابنِ عَنُون أنبأنا القاسمُ عن عائشة رضي اللهُ عنها قالت «مَنْ زعمَ أنَّ محمداً رأى رَبَّهُ فقد أعظمَ، ولكن قد رأى جبريلَ في صورته وخلقهِ ساداً ما بينَ الأفقِ،

[الحديث ٣٢٣٤ - أطرافه في: ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٣٨٠، ٧٥٣١]

٣٢٣٥ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا أبو أسامة حدثنا زكرياء بن أبي زائدة عن ابنِ الأشوع عن الشعبي عن مسروق قال «قلت لعائشة: فأين قوله (ثم دنا فدنأى، فكان قاب قوسين أو أدنى)؟ قالت: ذاك جبريلُ كان يأتيه في صورةِ الرَّجُل، وإنما أتى هذه المرأة في صورته التي هي صورته، فسدَّ الأفق»

٣٢٣٦ - **حديث** موسى حدثنا جرير حدثنا أبو رجاء عن سُمرة قال «قال النبيُّ ﷺ: رأيتُ الليلةَ رجلينِ أتيا نبيَّ فقالا: الذي يوقدُ النارَ مالكُ خازنُ النارِ، وأنا جبريلُ، وهذا ميكائيل»

٣٢٣٧ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** أبو عوانة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت ، فبات غضبانَ عليها ، لعنتها الملائكة حتى تصبح » . تابعه شعبه وأبو حمزة وابن داود وأبو معاوية عن الأعمش [ الحديث ٣٢٣٧ - طرقه في : ٥١٩٣ ، ٥١٩٤ ]

٣٢٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال سمعتُ أبا سلمة قال : أخبرني جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول « ثم فتر عني الوحيُ فترة ، فبينما أنا أمشي سمعتُ صوتاً من السماء ، فرفعتُ بعَري قبلَ السماء فإذا الملكُ الذي قد جاءني بِبراءة قاعدٌ على كرسيٍّ بينَ السماء والأرض ، فجثتُ منه حتى هويتُ إلى الأرض ، فجثتُ أهلِي فقلت زملوني زملوني ، فأنزلَ اللهُ تعالى ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ إلى قوله ﴿ والرجزَ فاهجر ﴾ . قال أبو سلمة : والرجزُ الأوثان »

٣٢٣٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عُذَرَةُ **حدثنا** شعبه عن قتادة . وقال لي خليفه : **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة عن أبي العالية **حدثنا** ابنُ عمِّ نبيكم - يعنى ابنَ عباسٍ رضى الله عنهما - عن النبي ﷺ قال « رأيتُ ليلةَ أُمرئى بى موسى رجلاً آدمَ طويلاً جعداً كأنه من رجالِ شنوءة ، ورأيتُ عيسى رجلاً صروباً ، صروباً مبروعاً الخلق إلى الحُرَّة والبياض ، سبطَ الرأس ، ورأيتُ مالِكاً خازنَ النار ، والدجالَ في آياتِ أراهم الله إياه ، فلا تسكنُ في مِرْيَةٍ من إقامه . قال أنسٌ وأبو بكرة عن النبي ﷺ : تحرسُ الملائكة المدينةَ من الدجالِ »

[ الحديث ٣٢٣٩ - طرقه في : ٣٣٩٦ ]

الحديث العشرون حديث أبي هريرة ، إذا قال أحدكم آمين ، الحديث وهو باسناد الذى قبله عن أبي اليان عن شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عنه ، ووقع في كثير من النسخ هذا باب إذا قال أحدكم ، إلى آخر الحديث فصار ترجمة بغير حديث وصارت الأحاديث التى تملوه لاتعلق لها به فأشكى أمره جداً ، وسقط لفظ د باب ، من رواية أبي ذر تخلف الاشكال لكن لو قال وهذا الاسناد أو به قال أو نحو ذلك لزال الاشكال ، وقد صنع ذلك الاسماعيلي فإنه ساق حديث د يتعاقبون ، فلما فرغ قال د وهذا الاسناد إذا قال أحدكم ، فساقه من طريقين عن أبي الزناد كذلك ، وظهر بهذا أن هذا الحديث وما بعده من الأحاديث بقية ترجمة ذكر الملائكة والله أعلم . الحديث الحادى والعشرون حديث عائشة د حشوت وسادة ، تقدم فى البيوع ويأتى شرحه فى اللباس ، ومحمد شيخ البخارى فيه هو ابن سلام ، وقد تقدم قبل أبواب حديث آخر قال فيه د **حدثنا** ابن سلام **حدثنا** محمد بن يزيد . الحديث الثانى والعشرون حديث أبي طلحة ، وشيخ البخارى فيه هو أحمد بن صالح كما جزم به أبو نعيم ، قال الدارقطنى : لم يذكر الاوزاعى ابن عباس فى اسناده ، يعنى حيث رواه عن الزهرى عن عبيد الله ، قال : والقول قول من أثبتته ، قال :

ورواه سالم أبو النضر عن عبيد الله نحو رواية الأوزاعي . قلت : هو عند الترمذي والنسائي من طريق أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله قال : دخلت على أبي طلحة ، نحوه ، وأخرج النسائي رواية الأوزاعي فأثبت ابن عباس تارة وأسقطه تارة ورجح رواية من أنبأه ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والعشرون حديث ابن عمر ، **قوله** ( حدثني عمرو ) كذا للأكثر ، وظن بعضهم أنه ابن الحارث ، وهو خطأ لأنه لم يدرك سالما والصواب عمر بضم العين بغير واو ، وهو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وثبت كذلك في رواية الكشميني ، وكذا وقع في اللباس عن يحيى بن سليمان بهذا الاسناد ، وقوله : وعد النبي ﷺ جبريل فقال انا لاندخل ، كذا أورده هنا مختصرا وساقه في اللباس بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى .

الحديث الرابع والعشرون حديث أبي هريرة : إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، تقدم مشروحا في صفة الصلاة .

الحديث الخامس والعشرون حديثه : أحكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه ، وقد تقدم مشروحا أيضا في صفة الصلاة ، وابن فليح هو محمد ، ووقع في بعض النسخ ابن أفلاح وهو تصحيف . الحديث السادس والعشرون حديث يعلى بن أمية ، **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وعمرو هو ابن دينار ، وعطاء هو ابن أبي رباح ، وصفوان ابن يعلى أي ابن أمية ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وهم مكين . **قوله** ( يقرأ على المنبر : ونادوا يا مال ) في رواية الكشميني . ( ونادوا يا مالك ) وسيأتي الكلام عليه في التفسير . **قوله** ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ( في قراءة عبد الله ) أي ابن مسعود ( ونادوا يا مال ) يعني بغير كاف . الحديث السابع والعشرون حديث عائشة أنها قالت للنبي ﷺ : هل أتى عليكم يوم أشد من يوم أحد ، الحديث . **قوله** ( ابن عبد ياليل ) بتحتانية وبعد الألف لام مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم لام ( ابن عبد كلال ) بضم الكاف وتخفيف اللام وآخره لام واسمه كنانة ، والذي في المغازي أن الذي كله هو عبد ياليل نفسه ، وعند أهل النسب أن عبد كلال أخوه لا أبوه وأنه عبد ياليل بن عمرو بن عمير بن عوف ، ويقال اسم ابن عبد ياليل مسعود وله أخ أعشى له ذكر في السيرة في قذف النجوم عند المبعث النبوي ، وكان ابن عبد ياليل من أكابر أهل الطائف من ثقيف ، وقد روى عبد بن حميد في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( على رجل من القرينتين عظيم ) قال نزلت في عقبة بن ربيعة وابن عبد ياليل الثقي ، ومن طريق قتادة قال : هما الوليد بن المغيرة وعروة بن مسعود ، ورواه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد وقال فيه : يعني كنانة . وروى الطبري من طريق السدي قال : هما الوليد بن المغيرة وكنانة بن عبد بن عمرو بن عمير عظيم أهل الطائف . وقد ذكر موسى بن عقبة وابن إسحق أن كنانة بن عبد ياليل وفد مع وفد الطائف سنة عشر فأسدوا ، وذكره ابن عبد البر في الصحابة لذلك ، لكن ذكر المديني أن الوفد أسدوا إلا كنانة فخرج إلى الروم ومات بها بعد ذلك والله أعلم . وذكر موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب أنه ﷺ لما مات أبو طالب توجه إلى الطائف رجلا أن يؤوه ، فعمد إلى ثلاثة نفر من ثقيف وهم سادتهم وهم إخوة عبد ياليل وحبيب ومسعود بنو عمرو فعرض عليهم نفسه وشكى إليهم ما انتهك منه قومه فردوا عليه أقبج رد ، وكذا ذكره ابن إسحق بغير اسناد مطولا ، وذكر ابن سعد أن ذلك كان في شوال سنة عشر من المبعث وأنه كان بعد موت أبي طالب وخديجة . **قوله** ( على وجهي ) أي على الجهة المواجهة لي . **قوله** ( بقرن الثعالب ) هو عيقات أهل نجد ويقال له قرن المنازل أيضا ، وهو على يوم وليلة من مكة ، وقرن كل جبل صغير منقطع من جبل كبير ، وحكي

عياض أن بعض الرواة ذكره بفتح الراء قال : هو غلط ، وحكى القابسي أن من سكن الراء أراد الجبل وسن حركها أراد الطريق التي يقرب منه ، وأفاد ابن سعد أن مدة اقامته عليه السلام بالطائف كانت عشرة أيام . **قوله** ( ملك الجبال ) أى الموكل بها . **قوله** ( فسلم على ثم قال : يا محمد ، فقال : ذلك فيما شئت ان شئت ) كذا لابی ذر عن شيخه ، وله عن الكشميى مثله إلا أنه قال : فما شئت . وقد رواه الطبراني عن مقدم بن داود عن عبد الله بن يوسف شيخ البخارى فقال : يا محمد إن الله بعثنى اليك وأنا ملك الجبال لتأمرنى بأمرك فيما شئت ان شئت ، قوله ذلك ، مبتدأ وخبره محذوف تقديره كما علمت أو كما قال جبريل ، وقوله : ما شئت ، استفهام وجزاؤه مقدر (١) أى ان شئت فعلت . **قوله** ( الأخشيين ) بالمعجمتين هما جبال مكة أبو قبيس والذي يقابله وكأ أنه قميةعان ، وقال الصغاني : بل هو الجبل الأحمر الذي يشرف على قميةعان ، وهم من قال هو نور كالكرمانى ، وسما بذلك لصلابتهما وغلظ حجارتهما . والمراد باطباقيهما أن يلتقيا على من بمكة ، ويحتمل أن يريد أنهما يصيران طبقا واحدا . **قوله** ( بل أرجو ) كذا لاكثرهم ، وللكشميى : أنا أرجو ، وفى هذا الحديث بيان شفقة النبي عليه السلام على قومه ، ومزيد صبره وحله ، وهو موافق لقوله تعالى ( فيما رحمة من الله لنت لهم ) وقوله ( وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ) . الحديث الثامن والعشرون حديث ابن مسعود فى قوله تعالى ( فكان قاب قوسين ) وسيأتى الكلام عليه فى تفسير سورة النجم . الحديث التاسع والعشرون حديثه فى قوله تعالى ( لقد رأى من آيات ربه الكبرى ) وسيأتى الكلام عليه أيضا فى تفسير سورة النجم ، وقوله فيه : رأى رفرقا أخضر ، كذا للاكثر ، وفى رواية الحوى والمستمل « خضرا » وهو بفتح أوله وكسر ثانيه مصروفا يقولون أخضر خضر كما قالوا : أعور عور ، وبعضهم يسكون ثانيه بالفتح التانيث ، ويحتاج إلى ثبوت أن الرفرق يؤنث ، وقد زعم بعضهم أنه جمع رفرقة فعلى هذا فيتجه . وقال الكرمانى تبعاً للخطابى : يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته كما يبسط الثوب ، وهذا لا يخفى بعده . الحديث الثلاثون حديث عائشة ، ذكره من وجهين : أحدهما من رواية القاسم عنها قالت : من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم ، أى دخل فى أمر عظيم ، أو الخبر محذوف (٢) والثانى من رواية مسروق قال : قلت لعائشة : فأين قوله ثم دنى فتدلى ، الحديث نحوه ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه هو البيهكندى كما جزم به أبو على الجبائى ، وابن أشوع بالمعجمة وزن أحمد واسمه سعيد بن عمرو بن أشوع نسبة لجده ، والأكثر ابن الأشوع ، وهم من قال هنا عن أبى الأشوع فاتها ليست كنيته ، وسيأتى شرحه أيضا فى تفسير سورة النجم . الحديث الحادى والثلاثون حديث سمرة : رأيت الليلة رجلين أتيانى وذكره مختصرا جداً ، وقد مضى مطولا فى أواخر الجنائز ، والمقصود منه ذكر مالك خازن النار وجبريل وميكائيل . الحديث الثانى والثلاثون حديث أبى هريرة : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه الحديث . **قوله** ( تابعه شعبة وأبو حمزة وابن داود وأبو معاوية عن الأعمش ) أى عن أبى حازم عن أبى هريرة ، فاما متابعة شعبة فوصلها المؤلف فى الشكاح وسيأتى شرح المتن هناك ، وأما متابعة أبى حمزة فلم أجدها ، وأما متابعة ابن داود وهو عبد الله الحزبي بالمعجمة والراء والموحدة مصنف فوصلها مسند فى مسنده

( ١ ) قال مصحح طبعة بولاق : لعل فيه سقطا ، والاصل والله أعلم : وقوله ما شئت استفهام ، وقوله ان شئت شرط وجزاؤه مقدر .

( ٢ ) قال مصحح طبعة بولاق : لعل الاولى « أو المفعول محذوف » كما صرح به القمطاني



الكبير منه ، وأما متابعة أبي معاوية فوصلها مسلم والنسائي من طريقه . الحديث الثالث والثلاثون حديث جابر في فترة الرحي ، وقد تقدم مشروحا في بدء الوحي . الحديث الرابع والثلاثون حديث ابن عباس في رؤية الانبياء ومالك عازن النار وغير ذلك ، وسيأتي شرحه في أحاديث الانبياء إن شاء الله تعالى . قال الاسماعيلي : جمع البخاري بين روايتي شعبة وسعيد وساقه على لفظ سعيد ، وفي روايته زيادة ظاهرة على رواية شعبة . قلت : سأبين ذلك هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون ، **قوله** ( قال أنس وأبو بكر عن النبي ﷺ : تحرس الملائكة المدينة من الدجال ) أما حديث أنس فوصله المؤلف في فضل المدينة أو آخر الحج وتقدم الكلام عليه هناك ، وكذا حديث أبي بكر وقد وصله المؤلف أيضا في الفتن ، ويأتي الإلام بما يتعلق به هناك إن شاء الله تعالى . وقوله ( آدم طوالا ) هو يمد ألف آدم كلفظ جد البشر ، والمراد هنا وصف موسى بالأدمة وهي لون بين البياض والسواد

### ٨ - باب ما جاء في صفة الجنة وأهلها مخلوقة

قال أبو العالية ( مطهرة ) : من الخيض والبول والبصان . ( كما رزقوا ) : أتوا بشئ ، ثم أتوا بآخر . ( قالوا هذا الذي رزقنا من قبل ) : أوتينا من قبل . ( وأتوا به متشابها ) : يشبه بعضه بعضا ويختلف في الطعم . ( قطفوها ) : يقطفون كيف شاءوا . ( دانية ) : قريبة . ( الأرائك ) : السرر . وقال الحسن : النضرة في الوجوه ، والسرور في القلب . وقال مجاهد ( سلسيلا ) : حديدة الجرنية . ( غول ) : وجم البطن . ( ينزفون ) لا تذهب عقولهم . وقال ابن عباس ( دهاقا ) : تمتلئا . ( كواعب ) : نواهد . ( الرحيق ) : الطر . ( التسنيم ) يعلو شراب أهل الجنة . ( ختامه ) : طيئته ( مسك ) . ( نضاختان ) : فياضتان . يقال ( موضونة ) : منسوجة منه « وطينة الغافة » . و « الكوب » مالا أذن له ولا عروة ، و « الأباريق » ذوات الأذان وللغرا . ( عربا ) : مثقلة ، واحدها عرب ، مثل صبور وصبر ، بسميها أهل مكة « القرية » ، وأهل المدينة « الفنجية » وأهل العراق « الشكيلة » . وقال مجاهد ( روح ) : جنة ورخاء . ( والريحان ) : الرزق . و ( المنضود ) : للوز . و ( المنضود ) : للوقر حلا ، ويقال أيضا : لاشوك له . ( والعرب ) : الحبيبات إلى أزواجهن . ويقال ( مسكوب ) : جار . و ( فرش مرفوعة ) : بعضها فوق بعض . ( أنفوا ) : باطلا . ( تأنيا ) : كذبا . ( أفنان ) أفصان . ( وجنى الجنين دان ) : ما يجتني قريب . ( مدهامتان ) : سوداوان من الرمي

٣٣٤٠ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** الليث بن سعيد عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال

قال رسول الله ﷺ : إذا مات أحدكم فانه يمرض عليه مَقْدَمُهُ بالنداء والعشي ، فان كان من أهل الجنة فن أهل الجنة ، وإن كان من أهل النار فن أهل النار »

٣٢٤١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** مسلم بن زهير **حدثنا** أبو رجاء عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال « أطلمت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، وأطلمت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء »

[ الحديث ٣٢٤١ - أطرافه في : ٥١٩٨ ، ٦٤٤٩ ، ٦٥٤٦ ]

٣٢٤٢ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** الليث قال **حدثني** عقيل بن ابن شهاب قال أخبرني سمير ابن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « بينا نحن عند النبي ﷺ إذ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر ، قلت : لمن هذا القصر ؟ فقالوا : لعمر بن الخطأب ، فذكرت غيرته ، فقلت مذبراً - فبكي هرو وقال : أهلك أغار يارسول الله ؟ »

[ الحديث ٣٢٤٢ - أطرافه في : ٣٦٨٠ ، ٥٢٢٧ ، ٧٠٢٣ ، ٧٠٢٥ ]

٣٢٤٣ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** همام قال سمعت أبا عمران الجوني يحدث عن أبي بكر ابن عبد الله بن قيس الأشعري عن أبيه أن النبي ﷺ قال « الخيمة درة مجوفة طوله في النساء ثلاثون ميلاً في كل زاوية منها للمؤمن أهل لا يرام الآخرون ، »

قال أبو عبد الصمد والحارث بن عبيد عن أبي عمران « ستون ميلاً »

[ الحديث ٣٢٤٣ - طرفه في ٤٨٧٩ ]

٣٢٤٤ - **حدثني** الحميد بن **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « قال الله : أعددت لمبادئ الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر . فاقروا إن شئتم » فلا تعلم نفس ما أخفي لهم من قرة أعين »

[ الحديث ٣٢٤٤ - أطرافه في : ٤٧٧٩ ، ٤٧٨٠ ، ٧٤٩٨ ]

٣٢٤٥ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أول زمرة تلج الجنة صورتهم على صورة القمر ليلة البدر ، لا يبطئون فيها ولا يمتخطون ولا يفتقون . آتيتهم فيها الذهب ، أمشاطهم من الذهب والفضة ، وتجارهم الآلوة ، ورشعهم المسك . ولكل واحد منهم زوجتان يرى ممتع شوقهما من وراء اللحم من الحسن . لا اختلاف بينهم ولا تباغض ، قلوبهم قلب واحد ، يسبحون الله بكرة وعشياً »

[ الحديث ٣٢٤٥ - أطرافه في : ٣٢٤٦ ، ٣٢٥٤ ، ٣٣٧٧ ]

٣٢٤٦ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعيب **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال «أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، والذين على إرم كأشد كوكب إضاءة، قلوبهم على قلب رجل واحد، لا اختلاف بينهم ولا تباغض، لكل امرئ منهم زوجتان: كل واحدة منهما يرى مع ساقها من وراء لحها من الحن، يسبحون الله بكرة وعشيا، لا يفتنون، ولا يمتخطلون ولا يصبغون. آتيتهم الذهب والفضة، وأمشاطهم الداب، ووقود بحارهم الألوة - قال أبو الليان: يعني اللود - ورشحهم المسك»

قال مجاهد: الإبرار أول الفجر، والعشي ميل الشمس إلى أن - أراه - تغرب

٣٢٤٧ - حدثنا محمد بن أبي بكر القدسي حدثنا فضيل بن سليمان عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «ليدخلن من أمي سبعون ألفاً - أو سبعائة ألف - لا يدخل أولم حتى يدخل آخرهم، وجوههم على صورة القمر ليلة البدر»  
[الحديث ٣٢٤٧ - طرافه في: ٦٥٤٣، ٦٥٤٤]

٣٢٤٨ - حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا يونس بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضى الله عنه قال «أهدى للنبي ﷺ جبة سندس، وكان ينهى عن الحرير، فحجب الناس منها، فقال: والذي نفس محمد بيده، لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا»

٣٢٤٩ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال: حدثني أبو إسحاق قال سمعت البراء ابن عازب رضى الله عنهما قال «أتى رسول الله ﷺ بثوب من حرير، فلبسوا يعجبون من حسنه ولينه، فقال رسول الله ﷺ: لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أفضل من هذا»  
[الحديث ٣٢٤٩ - أطرافه في: ٣٨٠٢، ٥٨٣٦، ٦٦٤٠]

٣٢٥٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ «موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها»

٣٢٥١ - حدثنا روح بن عبد اللطيف حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة حدثنا أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها»

٣٢٥٢ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح بن سليمان حدثنا دلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال «إن في الجنة أشجرة يسير الراكب في ظلها مائة

صفة ، وقرأوا إن شئتم ﴿ وظلّ تمدود ﴾

[ الحديث ٢٢٥٢ - طرفه في : ٤٨٨١ ]

٢٢٥٣ - « وأقارب قوس أحدكم في الجنة خير مما طلعت عليه الشمس أو تغرب »

٢٢٥٤ - **حدثنا** إبراهيم بن المذني **حدثنا** محمد بن فليح **حدثنا** أبي عن هلال بن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ « أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر ، والذين على آثارهم كأحسن كوكب دري في السماء إضاءة ، قلوبهم على قلب رجل واحد ، لا تباغض بينهم ولا تحاسد ، لكل امرئ زوجتان من الحور العين ، يرى منح سورقن من وراء العظام والعم »

٢٢٥٥ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة قال عدى بن ثابت أخبرني قال « سمعت البراء رضي الله

عنه عن النبي ﷺ قال لما مات إبراهيم قال : إن له مرضعاً في الجنة »

٢٢٥٦ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال **حدثنا** مالك بن أنس عن صفوان بن سليم عن عطاء

ابن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن أهل الجنة يترءون أهل الغرف من فوقهم كما يترءون الكوكب الدري الغابر في الأفق من المشرق أو المغرب ، لتفاضل ما بينهم . قالوا : يا رسول الله ، تلك منازل الأنبياء لا يبلغونها غيرهم ؟ قال : بلى والذي نفسي بيده ، رجال آمنوا بالله وصدقوا المرسلين »

[ الحديث ٢٢٥٦ - طرفه في : ٦٥٥٦ ]

**قوله** ( باب ماجاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة ) أي موجودة الآن ، وأشار بذلك إلى الرد على من زعم من المعتزلة أنها لا توجد الا يوم القيامة ، وقد ذكر المصنف في الباب أحاديث كثيرة دالة على ما ترجم به : فمنها ما يتعلق بكونها موجودة الآن ، ومنها ما يتعلق بصفاتها . وأصرح بما ذكره في ذلك ما أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد قوى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لما خلق الله الجنة قال لجريل : اذهب فانظر اليها ، الحديث . **قوله** ( وقال أبو العالية : مطهرة من الخبث والبول والبصاق ، كذا رزقوا منها (١) الخ ) وصله ابن أبي حاتم من طريقه مرفقا دون أوله ، وأخرج من طريق مجاهد نحوه وزاد « ومن المني والولد ، ومن طريق قتادة سكن قال « من الأذى والاشم » وروى هذا عن قتادة موصولا قال : عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا ، ولا يصح إسناده . وأخرج الطبري نحوه ذلك من عطاء وأتم منه ، وروى ابن أبي حاتم أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير قال « يطوف الولدان على أهل الجنة بالفواكه فيأكلونها ، ثم يؤتون بمثلها ، فيقول أهل الجنة هذا الذي أبتئموننا به آنفا ، فيقولون لهم كلوا فان اللون واحد والطعم مختلف ، وقيل المراد بالقبليّة هنا ما كان في الدنيا . وروى ابن أبي حاتم أيضا والطبري ذلك من طريق السدي بأسانيد قال « أتوا بالثمرة في الجنة ، فلما نظروا اليها قالوا هذا الذي رزقنا من قبل في الدنيا » ورجح

(١) قال مصحح طبعة بولاق : نسخ المتن التي أبدلتها ليس فيها لفظ «بئموننا»

هذا الطبري من جهة ما ذات عليه الآية من محرم قولهم ذلك في كل ما رزقوه قال فيدخل في ذلك أول رزق رزقوه فيتمين أن لا يكون قبله الا ما كان في الدنيا . **قوله** ( يشبه بعضه بعضا ويختلف في الطعم ) هو كقول ابن عباس ليس في الدنيا ما في الجنة الا الاسماء . وقال الحسن : معنى قوله دمتنا بها ، أى خيارا لا رداة فيه . ( تنبيه ) : وقع في رواية الكشميني هذا الذي رزقنا من قبل أئتنا ، وغيره دأوتنا ، وهو الصواب ، قال ابن التين : هو من أوتيته بمعنى أعطيته ، وليس من أئته بالقصر بمعنى جئته . **قوله** ( قطوفها : يقطفون كيف شاءوا . دانية : قريبة ) أما قوله د يقطفون كيف شاءوا ، فرواه عبد بن حميد من طريق اسرائيل عن أبي إسحق عن البراء قال في قوله قطوفها دانية قال : يتناول منها حيث شاء ، وأما قوله دانية قريبة فرواه ابن أبي حاتم من طريق الثوري عن أبي إسحق عن البراء أيضا ، ومن طريق قتادة قال : دنت فلا يرد أيديهم عنها بعد ولا شوك . **قوله** ( الاراتك السر ) رواه عبد بن حميد باسناد صحيح من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : الاراتك السر في الحجال . ومن طريق منصور عن مجاهد نحوه ولم يذكر ابن عباس . ومن طريق الحسن ومن طريق عكرمة جميعا أن الاريكة هي الحجلة على السرير . وعن ثعلب الاريكة لا تكون الا سرا متخذة في قبة عليه شواره . **قوله** ( وقال الحسن : النضرة في الوجه والسرور في القلب ) رواه عبد بن حميد من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن في قوله تعالى ( ولقاهم نضرة وسرورا ) فذكره . **قوله** ( وقال مجاهد : سلسيلا حديدة الجرية ) وصله سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق مجاهد ، وحديدة بفتح المهملة وبدالين مهملتين أيضا أى قوية الجرية . وذكر عياض أن القابسي رواها « حريدة » براء بدل الدال الاولى وفسرها بليئة ، قال : والذي قاله لا يعرف وإنما فسروا السلسيل بالسهلة اللينة الجرية . قلت : يشير بذلك الى تفسير قتادة ، رواه عبد بن حميد عنه قال في قوله تعالى ( عينا فيها تسمى سلسيلا ) قال سلسلة لهم يصرفونها حيث شاءوا . وقد روى عبد بن حميد أيضا عن مجاهد قال : تجري شبه السيل ، وهذا يؤيد رواية الأصيلي أنه أراد : قوة الجري ، والذي يظهر أنهما لم يتواردا على محل واحد بل أراد مجاهد صفة جرى العين ، وأراد قتادة صفة الماء . وروى ابن أبي حاتم عن عكرمة قال : السلسيل اسم العين المذكورة وهو ظاهر الآية ، ولكن استبعد لوقوع الصرف فيه ، وأبعد من زعم أنه كلام مفصول من فعل أمر واسم مفعول . **قوله** ( غول : وجع البطن . يزفون : لانهب عقولهم ) رواه عبد بن حميد من طريق مجاهد قال في قوله لافها غول ولاهم عنها يزفون فذكره . **قوله** ( وقال ابن عباس : دهاقا مملئة ) وصله عبد بن حميد من طريق عكرمة عنه قال : الكأس الدهاق المملئة المتتابة ، وسيأتي في أيام الجاهلية من وجه آخر . **قوله** ( كواعب : نواهد ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى ( كواعب أترابا ) قال : نواهد انتهى . وهو جمع ناهد والناهد هي التي بدا نهدا . **قوله** ( الرحيق الخمر ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( رحيق مختوم ) قال الخمر ختم بالمسك ، وقيل : الرحيق هو الخالص من كل شيء . **قوله** ( التسليم يملو شراب أهل الجنة ) وصله عبد بن حميد باسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : التسليم يملو شراب أهل الجنة ، وهو صرف المقرين ، ويمزج لأصحاب اليمين . **قوله** ( ختامه طينه مسك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ( ختامه مسك ) قال : طينه مسك . قال ابن القيم في « حادى الارواح » تفسير مجاهد هذا يحتاج إلى تفسير ، والمراد ما يبقى آخر الإناء من الدردي مثلا . قال وقال بعض الناس معناه آخر

شربهم يختم برائحة المسك . قلت : هذا أخرجه ابن أبي حاتم أيضا من طريق أبي الدرداء قال في قوله ختامه مسك قال هو شراب أبيض مثل الفضة يختمون به آخر شراهم ، وعن سعيد بن جبير : ختامه آخر طاممه . **قوله** (نضاختان قياضتان) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** (يقال موضونة منسوجة ، منه وضين الناقة) هو قول الفراء ، قال في قوله « موضونة » أى منسوجة ، وإنما سميت العرب وضين الناقة وضينا لانه منسوج . وقال أبو عبيدة في المجاز في قوله (على سرر موضونة) يقال متداخلة كما يوصل حلق الدرع بعضها في بعض مضاعفة . قال : والوضين البطان إذا نسج بعضه على بعض مضاعفا ، وهو وضين في موضع موضون . وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك في قوله (موضونة) قال : التوضين التشبيك والنسج ، يقول وسطها مشبك منسوج . ومن طريق عكرمة في قوله (موضونة) قال : مشبكة بالدر والياقوت : **قوله** (والكوب مالا أذن له ولا عروة ، والابريق ذوات الآذان والعري) هو قول الفراء سواء ، وروى عبد بن حميد من طريق قتادة قال : الكوب الذى دون الابريق ليس له عروة . **قوله** (عربا مثقلة) أى مضمومة الراء (واحدها عروب مثل صبور وصبر) أى على وزنه ، وهذا قول الفراء ، وحكى عن الأعمش قال : كنت أسمهم يقولون (عربا) بالتخفيف وهو كالرسل والرسل بالتخفيف في لغة تميم وبكر ، قال الفراء والوجه التثنية لأن كل فعل أو فعليل أو فعال جمع على هذا المثال فهو منقل مذكرا كان أو مؤنثا ، قلت : مرادهم بالتثنية الضم وبالتخفيف الاسكان . **قوله** (يسميا أهل مكة العربية الخ) جزم الفراء بأنها الغنجة . وأخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ومن طريق بريدة قال : هى الشكلة بلغة أهل مكة والمغنوجة بلغة أهل المدينة ، ومثله في كتاب مكة للغاكهى ، وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال : هى الحسنة الكلام ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جده مرفوعا « العرب كلامهن عربى » وهو ضعيف منقطع ، وأخرج الطبرى من طريق تميم بن حذام في قوله « عربا » قال : العربية الحسنة التبعيل ، كانت العرب تقول إذا كانت المرأة حسنة التبعيل انها لعربية . ومن طريق عبد الله بن عبيد ابن عمير المسكى قال : العربية التى تشبه زوجها ، ألا ترى أن الرجل يقول للناقة إنها لعربية . **قوله** (وقال مجاهد : روح جنة ورجاء ، والريحان الرزق) يريد تفسير قوله تعالى (فروح وريحان) قال الفريابي : حدثنا ورفاه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (فروح وريحان) قال جنة (وريحان) قال رزق . وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق آدم عن ورفاه بسنده بلفظ (فروح وريحان) قال الروح جنة ورجاء ، والريحان رزق . **قوله** (والمنضود الموز والمنضود الموقر حملا ، ويقال أيضا الذى لاشوك له) وصله الفريابي والبيهقي عن مجاهد في قوله (وطلع منضود) قال الموز المتراكم . والسدر المنضود الموقر حملا . ويقال أيضا الذى لاشوك فيه ، وذلك لأنهم كانوا يعجبون بوج وظلاله من طلع وسدر . قلت : وج بفتح الواو وتشديد الجيم باطائف ، وكأن عياضا لم يقف على ذلك فزعم في أواخر المشارق أن الذى وقع في البخارى تخليط ، قال : والصواب والطلع الموز والمنضود الموقر حملا الذى نضد بعضه على بعض من كثرة حملة . كذا قال ، وقد نقل الطبرى القولين عن جميع من العلماء بأسانيدهم ، فنقل الأول عن مجاهد والضحاك وسعيد بن جبير ، ونقل الثانى عن ابن عباس وقاتدة وعكرمة وقسامة بن زهير وغيرهم ، وكأن عياضا استبعد تفسير الخضد بالثقل لأن الخضد في اللغة القطع ، وقد نقل أهل اللغة أيضا أن الخضد الثنى ، وعليه يحمل التأويل الاول أى أنه من كثرة حملة انثنى ، وأما التأويل الذى ذكره

هو فقد نقل الطبري اتفاق أهل التأويل من الصحابة والتابعين على أن المراد بالطلع المنصور الموز ، وأسند عن علي أنه كان يقرأها والطلع بالعين ، قال فقيهل له : أفلا تفيها ؟ قال : إن القرآن لا ياج اليوم فظهر بذلك قساد الاعتراض ، وإن الذي وقع في الأصل هو الصواب والله أعلم . **قوله** ( والعرب المحييات إلى أزواجهن ) كذا أخرجه عبد بن حميد والفريابي والطبري وغيرهم من طريق مجاهد وغيره ، ورواه الفريابي من وجه آخر عن مجاهد قال : العرب العواشق ، وأخرج الطبري نحوه عن أم سلمة مرفوعا . **قوله** ( مسكوب جـ ) يريد تفسير قوله تعالى ( وما مسكوب ) وقوله ( وفرش مرفوعة ) بعضها فوق بعض ، وصله والذي قبله الفريابي أيضا عن مجاهد . وقال أبو عبيدة في الجواز : المرفوعة العالية ، تقول بناء مرتفع أى عال . وروى ابن حبان والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري في قوله وفرش مرفوعة قال : ارتفاعها مسيرة خمسمائة عام ، قال القرطبي : معناه أن الفرش الدرجة وهذا القدر ارتفاع ، قال : وقيل المراد بالفرش المرفوعة النساء المرتفعات القدر الحسنين وجمالهن . **قوله** ( لغوا باطلا ، تأنيبا كذا ) يريد تفسير قوله تعالى ( لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما ) وقد وصله أيضا الفريابي عن مجاهد كذلك . **قوله** ( أفنان أغصان ) يريد تفسير قوله تعالى ( ذواتا أفنان ) وقوله ( وجنى الجنة دان ) ما يجتنى من قريب ، وصل ذلك الطبري عن مجاهد ، وعن الضحاك معنى أفنان ألوان من الفاكهة وواحدها على هذا فن وعلى الأول فن ، وقوله ( مدهامتان ) سوداوان من الرى ، وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ د مسوداتان ، وقال الفراء : قوله ( مدهامتان ) معنى خضراوان إلى السواد من الرى ، وعن عطية : كادتا أن تسكونا سوداوين من شدة الرى وهما خضراوان إلى السواد . ثم ذكر المصنف في الباب ستة عشر حديثا : الأول حديث ابن عمر في عرض مقعد الميت عليه ، وقد تقدم شرحه في أواخر الجناز ، وهو من أوضح الأدلة على مقصود الترجمة ، وقوله في آخره دفن أهل النار ، زاد إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه د حتى يبعثه الله يوم القيامة ، أخرجه الاسماعيلي ، وقد تقدمت هذه الزيادة أيضا والكلام عليها في الجناز . الثاني حديث أبي رجا وهو المطاردى عن عمران بن حصين في أكثر أهل الجنة ، وسيأتى شرحه في كتاب الرقاق مع بيان الاختلاف فيه على أبي رجا ، والغرض منه هنا قوله د اطلعت في الجنة ، فانه يدل على أنها موجودة حالة اطلاعه ، وهو مقصود الترجمة . ود سلم ، بفتح المهملة وسكون اللام وذرير ، بوزن عظيم أوله زاي بعدها راء وآخره راء أيضا . الثالث حديث أبي هريرة في قصة القصر الذي رأى لعمر في الجنة ، وسيأتى شرحه في مناقبه ، والغرض منه قوله د رأيته في الجنة ، وهذا وإن كان مناما لسكن رؤيا الأنبياء حق ، ومن ثم أعمل حكم غيره عمر حتى امتنع من دخول القصر . وقد روى أحمد من حديث معاذ قال د إن عمر من أهل الجنة ، وذلك أن النبي ﷺ كان ما يرى في يقظته أو نومه سواء ، وأنه قال د بينا أنا في الجنة إذ رأيت فيها جارية فقلت : لمن هذه ؟ فقيل لعمر بن الخطاب ، . الرابع حديث أبي موسى د الخيمة درة مجوفة طوطا ، كذا للأكثر والسرخسي والمستحلى د در مجوف طوله ، وقع ههنا بصيغة المذكر ، ووجه أن المقصود معنى الخيمة وهو الشيء السائر وهو ذلك ، وسيأتى شرح هذا الحديث في تفسير سورة الرحمن ، وقوله د وقال أبو عبد الصمد والحارث بن عبيد عن أبي عمران ستون ميلا ، معنى أنهما روي هذا الحديث بهذا الإسناد فقالا د ستون د بدل قول هام د ثلاثون د وطريق أبي عبد الصمد وهو عبد العزيز ابن عبد الصمد العمى وصلها المؤلف هناك ، وطريق الحارث بن عبيد وهو ابن قدامة وصلها مسلم ولفظه د إن

العبد في الجنة الحبيبة من لؤلؤة مجوفة طولها ستون ميلا . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فيما أعد لأهل الجنة سياقي شرحه في تفسير سورة السجدة . الحديث السادس والسابع حديث أبي هريرة في صفة أهل الجنة أورده من طريقين ، وقد ذكره من طريق ثالثة سياقي في هذا الباب أيضا ، وقد ذكر بعضه في صفة آدم من وجه رابع . قوله أول زمرة ( أي جماعة ) . قوله ( صورتهم على صورة القمر ليلة البدر ) أي في الاضاءة ، وسياقي بيان ذلك في الرقاق بلفظ يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا تضيء وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر ، وفي الرواية الثانية هنا ، والذين على أترم كاشد كوكب اضاءة ، زاد مسلم في رواية أخرى ثم هم بعد ذلك منازل . قوله ( لا يصبقون فيها ولا يمتخطون ولا يتغوطون ) زاد في صفة آدم « ولا يبولون ولا يتفلون ، وفي الرواية الثانية « لا يسقمون ، وقد اشتمل ذلك على نفي جميع صفات النقص عنهم . ولمسلم من حديث جابر « يأكل أهل الجنة ويشربون ولا يبولون ولا يتغوطون طعامهم ، ذلك جشاء كريح المسك » وكأنه مختصر عما أخرجه النسائي من حديث زيد بن أرقم قال « جاء رجل من أهل الكتاب فقال : يا أبا القاسم تزعم أن أهل الجنة يأكلون ويشربون ، قال نعم ، إن أحدهم ليعطى قوة مائة رجل في الأكل والشرب والجماع ، قال : الذي يأكل ويشرب تكون له الحاجة وليس في الجنة أذى ، قال : تكون حاجة أحدهم رشحا يفيض من جلودهم كرشح المسك ، وسمى الطبراني في روايته هذا السائل ثعلبة بن الحارث ، قال ابن الجوزي : لما كانت أغذية أهل الجنة في غاية اللطافة والاعتدال لم يكن فيها أذى ولا فضلة تستقدر ، بل يتولد عن تلك الأغذية طيب ريح وأحسنه . قوله ( آنيتهم فيها الذهب ) زاد في الرواية الثانية « والفضة ، وقال في الامشاط عكس ذلك ، وكأنه اكتفى في الموضوعين بذكر أحدهما عن الآخر فانه يحتمل أن يكون الصنفان لكل منهما ، ويحتمل أن يكون أحد الصنفين لبعضهم والآخر للبعض الآخر ، ويؤيده حديث أبي موسى مرفوعا « جنتان من ذهب آنيتهما وما فيهما وجنتان من فضة آنيتهما وما فيهما ، الحديث متفق عليه ، ويؤيد الأول ما أخرجه الطبراني باسناد قوى عن أنس مرفوعا أن أدنى أهل الجنة درجة لمن يقوم على رأسه عشرة آلاف غلام بيد كل واحد صفقتان واحدة من ذهب والاخرى من فضة الحديث . ( تنبيه ) : المشط بثلاث الميم والأصح ضمها . قوله ( وبجمرهم الآلوة ) الآلوة العود الذي يبخر به ، قيل جعلت بجمرهم نفس العود ، لسكن في الرواية الثانية « ووقود بجمرهم الآلوة ، فعل هذا في رواية الباب تجوز ، ووقع في رواية الصنفاني بعد قوله الآلوة « قال أبو النيمان يعني العود ، والجمار جمع بحرة وهي المبخرة سميت بحرة لأنها يوضع فيها الجمر ليفوح به ما يوضع فيها من البخور ، والآلوة بفتح الهمزة ويجوز ضمها وبضم اللام وتشديد الواو وحكى ابن التين كسر الهمزة وتخفيف الواو والهمزة أصلية وقيل زائدة ، قال الاصمعي أراها فارسية عربت . وقد يقال إن رائحة العود إنما تفوح بوضعه في النار والجنة لا نار فيها ومن ثم قال الاسماعيل بعد تخريج الحديث المذكور : ينظر هل في الجنة نار ؟ وبجواب باحتمال أن يشتعل بغير نار بل بقوله كن ، وإنما سميت بحرة باعتبار ما كان في الأصل ، ويحتمل أن يشتعل بنار لا ضرر فيها ولا إحراق ، أو يفوح بغير اشتعال ، ونحو ذلك ما أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا « أن الرجل في الجنة ليشتهي الطير فيخبر بين يديه مشويا ، وفيه الاحتمالات المذكورة ، وقد ذكر نحو ذلك ابن القيم في الباب الثاني والاربعين من « حادي الارواح » ، وزاد في الطير أو يشوى خارج الجنة أو بأسباب قدرت لانضاجه ولا تتعين النار ، قال : وقرب من ذلك قوله تعالى ( ثم وأزواجهم في ظلال أكلها دائم وظلها ) وهي لاشمس فيها ، وقال الفرطبي : قد يقال أي حاجة لهم إلى المشط وهم مرد



وشعورهم لا تنسخ ؟ وأي حاجة لهم إلى البخور وريحهم أطيب من المسك ؟ قال : ويجاب بأن نعيم أهل الجنة من أكل وشرب وكسوة وطيب ليس عن ألم جوع أو ظمأ أو عرى أو قن ، وإنما هي لذات متتالية ونعم متوالية ، والحكمة في ذلك أنهم ينعمون بنوع ما كانوا يتنعمون به في الدنيا . وقال النووي : مذهب أهل السنة أن تنعم أهل الجنة على هيئة تنعم أهل الدنيا إلا ما بينهما من التفاضل في اللذة ، ودل الكتاب والسنة على أن نعيمهم لا انقطاع له . **قوله** ( واسأل واحد منهم زوجتان ) أي من نساء الدنيا ، فقد روى أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً في صفة أدنى أهل الجنة منزلة ، وإن له من الخور العين لاثنتين وسبعين زوجة سوى أزواجه من الدنيا ، وفي سننه شهر بن حوشب وفيه مقال ، ولأبي يعلى في حديث الصور الطويل من وجه آخر عن أبي هريرة في حديث مرفوع ، فيدخل الرجل على اثنتين وسبعين زوجة مما ينشئ الله وزوجتين من ولد آدم ، وأخرجه الترمذي من حديث أبي سعيد رفعه ، أن أدنى أهل الجنة الذي له ثمانون ألف خادم وثمانين وسبعون زوجة ، وقال غريب ، ومن حديث المقدم بن معد يكرب عنده ، للشهيد ست خصال ، الحديث وفيه ، ويتزوج ثنتين وسبعين زوجة من الخور العين ، وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه والداري رفعه ، ما أحد يدخل الجنة إلا لزوجته الله ثنتين وسبعين من الخور العين وسبعين واثنتين من أهل الدنيا ، وسنده ضعيف جداً ، وأكثر ما وقفت عليه من ذلك ما أخرج أبو الشيخ في العظمة ، والبيهقي في البعث ، من حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه ، أن الرجل من أهل الجنة ليزوج خمسمائة حوراء أو أنه ليفضي إلى أربعة آلاف بكر وثمانية آلاف ثيب ، وفي الطبراني من حديث ابن عباس ، أن الرجل من أهل الجنة ليفضي إلى مائة عذراء ، وقال ابن القيم : ليس في الأحاديث الصحيحة زيادة على زوجتين سوى ما في حديث أبي موسى ، أن في الجنة للؤمن الخيمة من لؤلؤة له فيها أهليون يطوف عليهم ، قلت : الحديث الأخير صححه الضياء ، وفي حديث أبي سعيد عند مسلم في صفة أدنى أهل الجنة ثم يدخل عليه زوجاته ، والذي يظهر أن المراد أن أقل ما لكل واحد منهم زوجتان ، وقد أجاب بعضهم باحتمال أن تكون الثنية نظيراً لقوله جنتان وعينان ونحو ذلك ، أو المراد ثنية الكثير والتعظيم نحو لبيك وسعديك ، ولا يخفى ما فيه . واستدل أبو هريرة بهذا الحديث على أن النساء في الجنة أكثر من الرجال كما أخرجه مسلم من طريق ابن سيرين عنه ، وهو واضح لكن يعارضه قوله **في** في حديث الكسوف المتقدم ، رأيتكن أكثر أهل النار ، ويجاب بأنه لا يلزم من أكثريتهن في النار نفي أكثريتهن في الجنة ، لكن يشكل على ذلك قوله **في** في الحديث الآخر اطلعت في الجنة فرأيت أقل ساكنها النساء ، ويحتمل أن يكون الراوي رواه بالمعنى الذي فهمه من أن كونهن أكثر ساكني النار يلزم منه أن يكن أقل ساكني الجنة ، وليس ذلك بلازم لما قدمته ، ويحتمل أن يكون ذلك في أول الأمر قبل خروج العصاة من النار بالشفاعة ، والله أعلم . ( تنبيه ) : قال النووي كذا وقع زوجتان بناء التأكيد وهي لغة تكررت في الحديث والأكثر خلافها وبه جاء القرآن . وذكر أبو حاتم السجستاني أن الاصمعي كان ينكر زوجة ويقول إنما هي زوج ، قال فأثبته قول الفرزدق :

وان الذي يسعى ليفسد زوجتي لساع إلى أسد الشرى يستقبلها

قال فسكت . ثم ذكر له شواهد أخرى . **قوله** ( مخ سوقهما من وراء اللحم ) في الرواية الثالثة ، والمخ بضم الميم وتشديد المعجمة مافي داخل العظم ، والمراد به وصفها بالصفاء البالغ وأن مافي داخل العظم لا يستتر

بالعظم والحم والجلد . ووقع عند الترمذي د ليرى بياض ساقها من وراء سبعين حلة حتى يرى مخها ، ونحوه لأحد من حديث أبي سعيد وزاد : ينظر وجهه في خدها أصنى من المرأة ، . **قوله** ( قلب واحد ) في رواية الأكثر بالإضافة ، وللمستمل بالتونين د قلب واحد ، وهو من التشبيه الذي حذف أداته أى كقلب رجل واحد ، وقد فسره بقوله د لا تحاسد بينهم ولا اختلاف ، أى أن قلوبهم طهرت عن مذموم الاخلاق . **قوله** ( يسبحون الله بكرة وعشيا ) أى قدرهما ، قال القرطبي : هذا التسبيح ليس عن تكليف وإلزام ، وقد فسره جابر في حديثه عند مسلم بقوله د يلهمون التسبيح والتكبير كما يلهمون النفس ، ووجه التشبيه أن تنفس الانسان لا كلفة عليه فيه ولا بدله منه ، لجعل تنفسهم تسبيحا ، وسببه أن قلوبهم تنورت بمعرفة الرب سبحانه وامتلات بحبه ، ومن أحب شيئا أكثر من ذكره . وقد وقع في خبر ضعيف د أن تحت العرش ستارة معلقة فيه ثم تطوى ، فإذا نشرت كانت علامة البكور ، وإذا طويت كانت علامة العشى ، . **قوله** في آخر الرواية الثانية ( قال مجاهد : الابكار أول الفجر والعشى ميل الشمس إلى أن - أراه - تغرب ) كذا في الأصل ، وكان المصنف شك في لفظ تغرب فأدخل قبلها أراه وهو بضم الهجمة أى أظنه فهى جملة معترضة بين أن والفعل ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وغيره من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بلفظ د إلى أن تغيب ، وهو بالمعنى الذى ظنه المصنف ، قال الطبري د الابكار ، مصدر تقول أبكر فلان في حاجته بذكر ابكارا إذا خرج من بين طلوع الفجر إلى وقت الضحى ، وأما العشى فن بعد الزوال قال الشاعر :

فلا الظل من برد الضحى يستطيعه ولا النوى من برد العشى يندوق

قال : والنوى يكون من عند زوال الشمس وبقنأى بمغيبها . الحديث الثامن حديث سهل بن سعد في عدد من يدخل الجنة بغير حساب ، وسيأتى شرحه في الرقاق ان شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث أنس د أهدى للنبي ﷺ حبة سندس ، الحديث ، وسيأتى شرحه في كتاب اللباس ومضى معظمه في كتاب الهبة ، والغرض منه هنا ذكر مناديل سهل بن معاذ في الجنة . الحديث العاشر حديث البراء بن عازب في ذلك ، وذكره عقب حديث أنس لأن في حديث أنس تعجب الناس منها ، وبين ذلك في حديث البراء حيث وقع فيه د فجعلوا يعجبون من حسنه ولينه ، وسيأتى شرحه أيضا في اللباس ان شاء الله تعالى . الحديث الحادى عشر حديث سهل بن سعد د موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، وقد تقدم شرحه في أول الجهاد من حديث أنس . الحديث الثانى عشر حديث أنس د ان في الجنة لشجرة ، . **قوله** ( حدثنا روح بن عبد المؤمن ) هو بفتح الراء وهو بصرى مشهور وكذا بقية رجال الاسناد وسعيد هو ابن أبى عروبة ، وليس لروح بن عبد المؤمن في البخارى سوى هذا الحديث الواحد ، وقد أخرجه الترمذي من طريق معمر عن قتادة وزاد في آخر الحديث د وان شئتم فافروا وظل مدود ، . الحديث الثالث عشر حديث أبى هريرة في ذلك ، وفيه الزيادة المشار إليها ، وفيه د ولقاب قوس ، وهذا الاخير تقدم في الجهاد مع الكلام عليه ، والشجرة المذكورة قال ابن الجوزى : يقال انها طوبى ( قلت ) وشاهد ذلك في حديث عتبة بن عبد السلى عنه أحمد والطبراني وابن حبان ، فهذا هو المعتمد خلافا لما قال إنما فكرت للتنبية على اختلاف جنسها بحسب شهوات أهل الجنة . **قوله** ( يسير الراكب ) أى أى راكب فرض ، ومنهم من حمله على الوسط المعتدل ، وقوله د فى ظلها ، أى فى نعيمها وراحتها ومنه قولهم عيش ظليل ، وقيل معنى ظلها ناحيتها وأشار بذلك إلى امتدادها

ومنه قولهم أنا في ظلك أي ناحيتك ، قال القرطبي والمحوج إلى هذا التأويل أن الظل في عرف أهل الدنيا ما بقي من حر الشمس وأذاها وليس في الجنة شمس ولا أذى ، ودوى ابن أبي حاتم وابن أبي الدنيا في صفة الجنة عن ابن عباس قال : الظل الممدود شجرة في الجنة على ساق قدر ما يسير الراكب المجد في ظلها مائة عام من كل نواحيها فيخرج أهل الجنة يتحدثون في ظلها فيشتمى بعضهم الله فيريحهم فيحرك تلك الشجرة بكل لحو كان في الدنيا . الحديث الرابع عشر تقدم في السادس . الحديث الخامس عشر حديث البراء ، لما مات إبراهيم - يعني ابن النبي ﷺ - فقال النبي ﷺ : ان له مرضعا في الجنة ، وقد تقدم الكلام عليه في الجنائز . الحديث السادس عشر حديث أبي سعيد في تفاضل أهل الجنة ، قوله ( عن صفوان بن سليم ) عند مسلم في رواية ابن وهب عن مالك أخبرني صفوان ، وهذا من صحيح أحاديث مالك التي ليست في الموطأ ، ورواه أيوب بن سويد فرواه عن مالك عن زيد بن أسلم بدل صفوان ذكره الدارقطني في « الغرائب » ، وكأنه دخل له إسناد حديث في إسناد حديث ، فان رواية مالك عن زيد بدل صفوان ، فهذا السند وقفت عليه في حديث آخر سيأتي في أواخر الرقاق وفي التوحيد . قوله ( عن أبي سعيد ) في رواية فليح عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة أخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة ، ونقل الدارقطني في « الغرائب » عن الذهلي أنه قال : لست أدفع حديث فليح ، يجوز أن يكون عطاء بن يسار حدث به عن أبي سعيد وعن أبي هريرة انتهى . وقد رواه أيوب بن سويد عن مالك فقال عن أبي حازم عن سهل بن سعد ذكره الدارقطني في « الغرائب » ، وقال إنه وهم فيه أيضا ، قلت ولكنه له أصل من حديث سهل بن سعد عند مسلم ويأتي أيضا في « باب صفة أهل الجنة والنار » في الرقاق من حديث سهل أيضا لكنه مختصر عند الشيخين . قوله ( يترامون ) (١) في رواية لمسلم « يرون » ، والمعنى أن أهل الجنة تتفاوت منازلهم بحسب درجاتهم في الفضل ، حتى أن أهل الدرجات العليا إبراهيم من هو أسفل منهم كالنجوم . وقد بين ذلك في الحديث بقوله « لتفاضل ما بينهم » . قوله ( الدرر ) هو النجم الشديد الاضاءة ، وقال الفراء : هو النجم العظيم المقدار ، وهو بضم المهملة وكسر الراء المشددة بعدها تحتانية ثقيلة وقد تسكن وبعدها همزة ومد وقد يكسر أوله على الحالين فتلك أربع لغات ، ثم قيل إن المعنى مختلف ، فبالتشديد كأنه منسوب إلى الدر لبياضه وضياؤه ، وبالهزيمز كأنه مأخوذ من درأ أي دفع لاندفاعه عند طلوعه . ونقل ابن الجوزي عن الكسائي تثليث الدال قال : فبالضم نسبة إلى الدر وبالكسر الجارى وبالفتح اللامع . قوله ( الغابر ) لكذا الأكثر وفي رواية الموطأ الغابر بالتحنانية بدل الموحدة ، قال عياض كأنه الداخل في الغروب . وفي رواية الترمذي « الغارب » ، وفي رواية الاصيلي بالمهملة والزاي ، قال عياض : معناه الذي يبعد للغروب ، وقيل معناه الغائب ، ولكن لا يحسن هنا لأن المراد أن بعده عن الأرض كبعد غرف الجنة عن ربضها في رأى العين ، والرواية الأولى هي المشهورة ، ومعنى الغابر هنا الذهاب ، وقد فسره في الحديث بقوله « من المشرق إلى المغرب » ، والمراد بالافق السماء وفي رواية مسلم من الأفق من المشرق أو المغرب ، قال القرطبي من الأولى لا ابتداء النهاية أو هي للطرفية ، ومن الثانية مبنية لها ، وقد قيل انها ترد لانتها الغاية أيضا قال : وهو خروج عن أصلها وليس معروفا عند أكثر النحويين ، قال : ووقع في نسخ البخاري « إلى المشرق » وهو أوضح ، ووقع في

(١) كذا في نسخ الفرج وهي روايته التي شرح عليها ، وأما رواية أبي ذر فهي « ان أهل الجنة يترامون » ، بوزن ينفاءلون

رواية سهل بن سهل هند مسلم « كما تراءون الكوكب الدرّي في الأفق الشرقي أو الغربي ، واستشكله ابن التين وقال  
انما تغور الكواكب في المغرب خاصة فكيف وقع ذكر المشرق ؟ وهذا مشكل على رواية الغابر بالتحتمانية ، وأما  
بالموحدة فالغابر يطلق على الماضي والباقي فلا إشكال . **قوله** ( قال بلى ) قال القرطبي : بلى حرف جواب وتصديق ،  
والسياق يقتضي أن يكون الجواب بالإضراب عن الأول وإيجاب الثاني ، فلعلها كانت بل فقيرت ببلى ، وقوله  
« رجال » خبر مبتدأ محذوف تقديره وهم رجال ، أي تلك المنازل منازل رجال آمنوا . قلت : حكى ابن التين أن  
في رواية أبي ذر « بل ، بدل بلى ، ويمكن توجيهه « بلى » بأن التقدير نعم هي منازل الانبياء بإيجاب الله تعالى لهم  
ذلك . ولكن قد يتفضل الله تعالى على غيرهم بالوصول إلى تلك المنازل . وقال ابن التين : يحتمل أن تكون بلى  
جواب النفي في قولهم لا يبلغها غيرهم ، وكأنه قال : بلى يبلغها رجال غيرهم . **قوله** ( وصدقوا المرسلين ) أي حق  
تصديقهم وإلا لكان كل من آمن بالله وصدق رسوله وصل إلى تلك الدرجة وليس كذلك ، ويحتمل أن يكون التنكير  
في قوله رجال يشير إلى ناس مخصوصين موصوفين بالصفة المذكورة ، ولا يلزم أن يكون كل من وصف بها كذلك  
لاحتمال أن يكون لمن بلغ تلك المنازل صفة أخرى ، وكأنه سكت عن الصفة التي اقتضت لهم ذلك ، والسرفيه أنه قد  
يبلغها من له عمل مخصوص ، ومن لا عمل له كان بلوغها إنما هو برحمة الله تعالى . وقد وقع في رواية الترمذي من  
وجه آخر عن أبي سعيد « وان أبا بكر وعمر لمنهم وأنهما » ، وروى الترمذي أيضا عن علي مرفوعا « ان في الجنة  
لغرفا ترى ظهورها من بطونها وظهورها . فقال أعرابي لمن هي يارسول الله ؟ قال : هي لمن ألان الكلام  
وآدام الصيام ، وصلى بالليل والناس نيام » . وقال ابن التين : قيل ان المعنى أنهم يبلغون درجات الانبياء . وقال  
الداودي معنى أنهم يبلغون هذه المنازل التي وصف ، وأما منازل الانبياء فانها فوق ذلك . قلت : وقع في حديث  
أبي هريرة عند أحمد والترمذي « قال بلى والذي نفسي بيده ، وأقوام آمنوا بالله ورسوله ، هكذا فيه بزيادة الواو  
المعاطفة ففسد تأويل الداودي . والله المستعان . ويحتمل أن يقال : إن الغرف المذكورة لهذه الأمة ، وأما من  
دونهم فهم الموحدون من غيرهم ، أو أصحاب الغرف الذين دخلوا الجنة من أول وهلة ، ومن دونهم من دخل  
بالشفاعة . ويؤيد الذي قبله قوله في صفتهم « هم الذين آمنوا بالله وصدقوا المرسلين » ، وتصديق جميع المرسلين إنما  
يتحقق لأمة محمد ﷺ بخلاف من قبلهم من الأمم فانهم وإن كان فيهم من صدق بمن سيحيى من بعده من الرسل  
فهو بطريق التوقع لا بطريق الواقع ، والله أعلم

### ٩ - باب صفة أبواب الجنة

وقال النبي ﷺ « مَنْ أَتَقَّ زَوْجَيْنِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجَنَّةِ » . فيه عبادة عن النبي ﷺ

٢٢٥٧ - **حَرْشُ** سعيد بن أبي مريم حدثنا محمد بن مطرف قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « في الجنة ثمانية أبواب ، فيها باب يُسَمَّى الرِّبَّانَ لا يدخله إلا الصائمون » ،

**قوله** ( باب صفة أبواب الجنة ) هكذا ترجم بالصفة ، ولعله أراد بالصفة العدد أو التسمية ، فانه أورد فيه  
حديث سهل بن سعد مرفوعا « في الجنة ثمانية أبواب » الحديث ، وقال فيه « قال النبي ﷺ من أتفق زوجين في

سبيل الله دعى من باب الجنة ، وأشار بهذا إلى حديث أسنده في الصيام وفي الجهاد من حديث أبي هريرة وفيه : فمن كان من أهل الجهاد دعى من باب الجهاد ، ومن كان من أهل الصلاة دعى من باب الصلاة ، الحديث ، وقد سبق شرح حديث سهل بن سعد في الصيام ، وحديث أبي هريرة فيه وفي الجهاد ، ويأتى بقية شرحه في فضل أبي بكر ان شاء الله تعالى . **قوله** (فيه عبادة) كأنه يشير إلى ما وصله هو في ذكر عيسى من أحاديث الأنبياء من طريق جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : من شهد أن لا إله إلا الله ، الحديث وفيه : أدخله الله من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء ، ، وقد وردت هذه العدة لأبواب الجنة في عدة أحاديث : منها حديث أبي هريرة المعلق في الباب ، ومنها حديث عبادة المعلق فيه أيضا وعن عمر عند أحمد وأصحاب السنن ، وعن عتبة بن عبيد عند الترمذي وابن ماجه ، وورد في صفة أبواب الجنة أن ما بين المصرعين مسيرة أربعين سنة ، ومن حديث أبي سعيد ومعاوية ابن حيدة ولقيط بن عامر ، وأحاديث الثلاثة عند أحمد وهي مرفوعة ، ولها شاهد عند مسلم من حديث عتبة بن غزوان لكنه موقوف . (فتاويه) : وقع حديث سهل المسند مقديما على الحديثين المعلقين في رواية أبي ذر ، ووقع لغيره تأخير المسند عن المعلقين

### ٩٠ - باب صفة النار وأنها مخلوقة

(عِشَاقًا) يقال عَشَقَتْ عَيْنُهُ . وَيَسِيقُ الْجَرَحُ . وَكَأَنَّ الْقَسَاقَ وَالْفَيْسِقَ وَاحِدٌ . (غِيلِينَ) : كُلُّ شَيْءٍ غَسَلَتْهُ فُجْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ غِيلِينَ ، فِغْلِينَ مِنَ الْفَسْلِ ، مِنَ الْجُرْحِ وَالْدَّر . وَقَالَ عِكْرِمَةُ (خَصَبُ جَهَنَّمَ) : خَطَبٌ بِالْحَبَشِيَّةِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : (حَاصِبًا) الرِّيحُ الْعَاصِفُ ، وَالْحَاصِبُ مَا تَرْمِي بِهِ الرِّيحُ ، وَمِنْهُ خَصَبُ جَهَنَّمَ : يُرْمَى بِهِ فِي جَهَنَّمَ . هُمْ خَصَبُهُ ، وَيُقَالُ : خَصَبٌ فِي الْأَرْضِ ذَهَبٌ ، وَالْخَصَبُ مُشْتَقٌّ مِنْ خَصْبَاءِ الْحَجَارَةِ . (صَدِيدٌ) : قَيْحٌ وَدَمٌ . (خَبْتٌ) : طِفْلَةٌ . (تُورُونُ) : تَسْتَخْرِجُونَ ، أَوْرَيْتُ : أَوْقَدْتُ . (الْمُقَوِّينَ) : الْمُسَافِرِينَ . وَالنَّيْ : الْقَفَرُ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (صِرَاطُ الْجَحِيمِ) : سَوَاءُ الْجَحِيمِ وَوَسْطُ الْجَحِيمِ . (لَشَوْبًا مِنْ حَمِيمٍ) : يُخْلَطُ طَائِفُهُمْ وَيَسَاطُ بِالطَّيْمِ . (زَفِيرٌ وَشَهِيْقٌ) : صَوْتُ شَدِيدٌ وَصَوْتُ ضَعِيفٌ . (وَرْدًا) : عِطَاشًا . (غِيَا) : خُسْرَانًا . وَقَالَ مُجَاهِدٌ (بُجْرُونَ) : تَوَقَّدَ لَهُمُ النَّارُ . (وَنَحَاسٌ) : الصَّفَرُ يُصَبُّ عَلَى رُءُوسِهِمْ . (يُقَالُ ذُوقُوا) : يَأْمُرُوا وَجَرُّوا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ ذُوقِ الْقَمِ . (مَارِجٌ) : خَالِصٌ مِنَ النَّارِ ، مَرَجَ الْأَمِيرُ رَعِيَّتَهُ إِذَا خَلَّاهُمْ يَبْدُو بِمَعْضُومٍ عَلَى بَعْضٍ . (مَرِيجٌ) : مُلْتَبِيسٌ . مَرَجَ النَّاسُ : اخْتَلَطَ . (مَرِجَ الْبَحْرَيْنِ) : تَرَجَّتْ دَابَّتُكَ تَرَجَّتْ .

٣٢٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُهَاجِرٍ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ : أَبْرِدْ ، ثُمَّ قَالَ : أَبْرِدْ ، حَقَّقَ لَنَا - بَعْنَى لَأَتْلُو -

ثم قال : أبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم »

٣٢٥٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن ذكوان عن أبي سعيد رضي الله عنه

قال « قال النبي ﷺ : أبردوا بالصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم »

٣٢٦٠ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال **حدثنا** أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه سمع أبا

هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « اشتكت النار إلى ربها فقالت : رب أكل بعضي بعضاً ،

فأذن لها بنفسين : نفس في الشتاء ونفس في الصيف ، فأشد ما يجدون من الحر ، وأشد ما يجدون

من الزمهرير »

٣٢٦١ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أبو عاصم هو للمقدسي **حدثنا** هشام عن أبي جرة الضبي قال

« كنت أجالس ابن عباس بمكة ، فأخذتني الحصى فقال : أبردها عنك بما زعم ، فإن رسول الله ﷺ

قال : هي الحصى من فيح جهنم ، فأبردها بالماء ، أو قال : بما زعم . شك هشام »

٣٢٦٢ - **حدثني** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع قال :

أخبرني رافع بن خديج قال « سمعت النبي ﷺ يقول : الحصى من فور جهنم ، فأبردها عنكم بالماء »

[ الحديث ٣٢٦٢ - طرفه في : ٥٧٣٦ ]

٣٢٦٣ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير **حدثنا** هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن

النبي ﷺ قال « الحصى من فيح جهنم ، فأبردها بالماء »

[ الحديث ٣٢٦٣ - طرفه في : ٥٧٢٥ ]

٣٢٦٤ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن عبيد الله قال **حدثني** نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

ﷺ قال « الحصى من فيح جهنم ، فأبردها بالماء »

[ الحديث ٣٢٦٤ - طرفه في : ٥٧٢٣ ]

٣٢٦٥ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال **حدثني** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « ناركم جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم . قيل : يا رسول الله إن

كانت لكافية ، قال : فضلت عليهن بتسعة وستين جزءاً كلهن مثل حرها »

٣٢٦٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** سفيان بن عمرو سمع عطاة يخبر عن صفوان بن يحيى عن أبيه أنه

« سمع النبي ﷺ يقرأ على المنبر ( ونادوا يا مالك ) »

٣٢٦٧ - حَدَّثَنَا عَلَىُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ « قِيلَ لِأَسَامَةَ لَوْ أُتِيتَ فَلَانًا فَكَلَّمْتُهُ ، قَالَ : إِنْكُمْ أَتَرُونَ أَنِّي لَا أَسْكُمُهُ إِلَّا أُسْمِعُكُمْ ، إِنِّي أَسْكُمُهُ فِي السَّرِّ دُونَ أَنْ أَفْتِيحَ بَابًا لَا أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ فَتَحَهُ ، وَلَا أَفُولُ لِرَجُلٍ - أَنْ كَانَ عَلَىَّ أَمِيرًا - إِنَّهُ خَيْرٌ لِلنَّاسِ ، بَعْدَ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالُوا : وَمَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : يُجَاهِدُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَأْتِي فِي النَّارِ ، فَتَقْدَحُ لَنُفْثَابِهِ فِي النَّارِ ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحَارُّ بِرَحَاءٍ ، فَيَجْتَمِعُ أَهْلُ النَّارِ عَلَيْهِ فَيَقُولُونَ أَيْ فُلَانٌ مَا شَأْنُكَ ؟ أَلَيْسَ كُنْتَ قَامِرُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَتَنَاهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ ؟ قَالَ : كُنْتُ أَصْرُكُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ ، وَأَنَّهُ كَمِ الْعَنْكَبُوتِ وَآتِيهِ » ، رَوَاهُ عُثْمَانُ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ . [ الحديث ٣٢٦٧ - طرفه في : ٧٠٩٨ ]

**قوله** ( باب صفة النار وأنها مخلوقة ) القول فيه كالقول في « باب صفة الجنة ، سواء . قوله ( غساقا ، يقال غسقت عينه ، وينسحق الجرح ) وهذا مأخوذ من كلام أبي عبيدة ، فإنه قال في قوله تعالى ( إلا حميما وغساقا ) : الحميم الماء الحار ، والغساق ما همى وسال ، يقال غسقت من العين ومن الجرح ، ويقال عينه تنسقت أى تسيل ، والمراد في الآية ما سال من أهل النار من الصديد ، رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ وَمِنْ قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ وَعَطِيَّةِ بْنِ سَعْدٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَقِيلَ مِنْ دَمْعِهِمْ أَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ عِكْرَمَةَ وَغَيْرِهِ ، وَقِيلَ الْغَسَاقُ الْبَارِدُ الَّذِي يَحْرِقُ بِبَرْدِهِ رَوَاهُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٍ وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمُرَوِّى : مَنْ قَرَأَهُ بِالْتَشْدِيدِ أَرَادَ السَّائِلَ ، وَمَنْ قَرَأَهُ بِالِتَّخْفِيفِ أَرَادَ الْبَارِدَ . وَقِيلَ الْغَسَاقُ الْمُنْتَنِ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَرِيدَةَ وَقَالَ : إِنِّهَا بِالْطَّخَارِيَةِ ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مَرْفُوعًا « لَوْ أَنَّ دُلُومًا مِنْ غَسَاقِ يَهْرَاقَ إِلَى الدُّنْيَا لَأَتَتْ أَهْلَ الدُّنْيَا ، وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَرَمٍ مَوْقُوفًا : الْغَسَاقُ الْقَيْحُ الْغَلِيظُ ، لَوْ أَنَّ قَطْرَةً مِنْهُ تَهْرَاقَ بِالْمَغْرِبِ لَأَتَتْ أَهْلَ الْمَشْرِقِ . قوله ( وَكَانَ الْغَسَاقُ وَالْفَسِيْقُ وَاحِدٌ ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ ، وَالْفَسِيْقُ بوزن فَعِيلٍ ، وَغَيْرُهُ وَالْفَسَقُ بِفَتْحَتَيْنِ ، قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَمَنْ شَرَّ غَاسِقًا إِذَا وَقَبَ ) الْغَاسِقُ اللَّيْلُ إِذَا لَبَسَ الْأَشْيَاءَ وَغَطَّاهَا ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ بِذَلِكَ هَجُومُهُ عَلَى الْأَشْيَاءِ هَجُومَ السَّيْلِ ، وَكَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ السَّائِلُ مِنَ الصَّدِيدِ الْجَمَاعُ بَيْنَ شِدَّةِ الْبَرْدِ وَشِدَّةِ النَّارِ وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ الْأَقْوَالُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قوله ( غَسَلِينَ كُلَّ شَيْءٍ غَسَلَتْهُ نَفْرَجٌ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ غَسَلِينَ ، فَعَلَيْنِ مِنَ الْغَسَلِ مِنَ الْجَرَحِ وَالْدَّبَرِ ) هُوَ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي الْجَازِ ، وَقَدْ رَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : الْغَسَلِينَ صَدِيدُ أَهْلِ النَّارِ ، وَالْدَّبَرُ بَفَتْحٍ الْمِهْمَةُ وَالْمَوْحِدَةُ هُوَ مَا يَصِيبُ الْإِبِلَ مِنَ الْجَرَاحَاتِ . ( تَنْبِيْهِ ) : قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ ( وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَسَلِينَ ) يَمَارِضُهُ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى ( لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِنْ ضَرِيْعٍ ) وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الضَّرِيْعَ مِنَ الْغَسَلِينَ ، وَهَذَا يَرُدُّهُ مَا سَبَقَ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ الضَّرِيْعَ نَبَاتٌ ، وَقِيلَ الْاِخْتِلَافُ بِحَسَبِ مَنْ يَطْعَمُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَمَنْ أَتَصَفَّ بِالْصَّفَةِ الْأُولَى فطعامه من غَسَلِينَ ، وَمَنْ أَتَصَفَّ بِالثَّانِيَةِ فطعامه من ضَرِيْعٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . **قوله** ( وَقَالَ عِكْرَمَةُ : حَصَبُ جَهَنَّمَ حَطَبٌ بِالْحَبَشِيَّةِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : حَاصِبَا الرِّيحِ الْعَاصِفِ ، وَالْحَاصِبُ مَا يَرَى

به الريح ، ومنه حصب جهنم يرمى به في جهنم ثم حصبها ) أما قول عكرمة فوصله ابن أبي حاتم من طريق عبد الملك ابن أبجر سمعت عكرمة بهذا ، وروى الطبري عن مجاهد مثله لكن لم يقل بالحبشية ، وروى الفراء عن علي وعائشة أنهما قرآها وحطب ، بالطاء ، وروى الطبري عن ابن عباس أنه قرأها بالضاد المعجمة قال : وكأنه أراد أنهم الذين تسجر بهم النار لأن كل شيء هبجت به النار فهو حصب لها ، وأما قول غيره فقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( أو يرسل عليكم حصبا ) : أي رجاء صفا يحصب ، وفي قوله ( حصب جهنم ) : كل شيء ألقيته في النار فقد حصبتها به ، وروى الطبري عن الضحاك قال في قوله ( حصب جهنم ) قال تحصب بهم جهنم وهو الرمي يقول يرمى بهم فيها . قوله ( ويقال حصب في الأرض ذهب ، والحصب مشتق من حصباء الحجارة ) روى الطبري عن ابن جريج في قوله ( أو يرسل عليكم حصبا ) قال مطر الحجارة . قوله ( صديد : قيح ودم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ويسقي من ماء صديد ) قال : الصديد القيح والدم . قوله ( خبت طفت ) أخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى ( كلما خبت ) قال : طفت ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : سكنت ، ومثله قال أبو عبيدة ورجح لأنهم يقولون للنار إذا سكن لها وعلا الجمر رماد : خبت ، فإن طنى معظم الجمر قالوا خمدت ، فإن طنى كله قالوا همدت ، ولا شك أن نار جهنم لا تطفأ . قوله ( تورون : تستخرجون ، أوديت : أوقبت ) يريد تفسير قوله تعالى ( أفرايت النار التي تورون ) وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( تورون ) أي تستخرجون من أوديت ، قال : وأكثر ما يقال وريت . قوله ( للبقوين : للساافرين ، والقي : الفجر ) روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ( للبقوين ) للساافرين ، ومن طريق قتادة والضحاك مثله ، ومن طريق مجاهد قال : للبقوين أي المستتمتين المسافر والحاضر . وقال الفراء : قوله تعالى ( ومتاعا للبقوين ) أي منفعة للساافرين إذا نزلوا بالأرض ، والأرض التي - يعني بكسر الفاف والنشديد - القفر الذي لا شيء فيه ، ورجح هذا الطبري واستشهد على ذلك . قوله ( وقال ابن عباس ( صراط الجحيم ) سواء الجحيم ووسط الجحيم ) روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( فاطلع فرآه في سواء الجحيم ) قال : في وسط الجحيم ، ومن طريق قتادة والحسن مثله . قوله ( لشوبا من حميم : يغلظ طعامهم ويساط بالجحيم ) روى الطبري من طريق السدي قال في قوله تعالى ( ثم إن لهم عليها لشوبا من حميم ) الشوب الخلط وهو المزج ، وقال أبو عبيدة تقول العرب كل شيء خلطته بغيره فهو مشوب . قوله ( زفير وشهيق : صوت شديد وصوت ضعيف ) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، ومن طريق أبي العالية قال : الزفير في الحلق والشهيق في الصدر ، ومن طريق قتادة قال : هو كصوت الخمار أوله زفير وآخره شهيق ، وقال الداودي الشهيق هو الذي يبقى بعد الصوت الشديد من الخمار . قوله ( وردا عطاشا ) روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا ) قال : عطاشا ، ومن طريق مجاهد قال : منقطة أعناقهم من الظما ، وقوله وردا هو مصدر وردت والتقدير ذوى ورد وهذا ينافي العطش ، لكن لا يلزم من الورود على الماء الوصول إلى تناوله ، فيسأتى في حديث الشفاعة أنهم يشحكون العطش فترفع لهم جهنم سراب ماء فيقال : ألا تردون ؟ فيردونها فيتساقطون فيها . . قوله ( غيا : خسرا ) أخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه في قوله تعالى ( فسوف يلقون غيا ) قال : خسرا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه



في هذه الآية قال : واد في جهنم بعيد القصر خبيث الطعم . **قوله** ( وقال مجاهد : يسجرون توقد لهم النار ) كذا في رواية أبي ذر ولغيره بهم ، وهو أوضح ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به . **قوله** ( ونحاس الصفر يصب على رؤوسهم ) أخرجه عبد بن حميد من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى ( يرسل عليهم شواظ من نار ) قال قطعة من نار حراء ، ونحاس قال يذاب الصفر فيصب على رؤوسهم . **قوله** ( يقال ذوقوا باسروا وجربوا ، وليس هذا من ذوق الفم ) لم أر هذا لغير المصنف وهو كما قال ، والذوق يطلق ويراد به حقيقة وهو ذوق الفم ، ويطلق ويراد به الذوق المعنوي وهو الإدراك وهو المراد في قوله ( ذوقوا ما كنتم تعملون ) وقوله ( ذلكم فذوقوه ) وقوله ( ذق انك أنت العزيز الكريم ) وكذلك في قوله ( لا يذوقون فيها الموت ) وبلغني عن بعض علماء العصر أنه فسره هنا بمعنى التخيل وجعل الاستثناء متصلا وهو دقيق ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي برزة الأسلمي مرفوعا والطبري من حديث عبد الله بن عمرو موقوفا لم ينزل على أهل النار آية أشد من هذه الآية : فذوقوا قلن زبيدكم الأعذابا . **قوله** ( مارج خالص من النار ) روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وخلق الجن من مارج ) قال : من خالص النار ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : خلقت الجن من مارج ، وهو لسان النار الذي يكون في طرفها إذا التهب ، وسيأتي قول مجاهد في ذلك في تفسير سورة الرحمن إن شاء الله تعالى . وقال الفراء : المارج نار دون الحجاب ، ويروى خلق السماء منها ومنها هذه الصواعق . **قوله** ( مرج الأمير رعيته إذا خلاهم يعدو بعضهم على بعض ، فهم في أمر مرج أمر ملتبس <sup>(١)</sup> ) و مرج أمر الناس اختلط ) في رواية السكسيمي « أمر منتشر » وهو تصحيف قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فهم في أمر مرج ) أي مختلط يقال مرج أمر الناس أي اختلط وأهمل ، وروى الطبري عن ابن عباس في قوله تعالى ( فهم في أمر مرج ) قال : مختلط ، ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد قال : ملتبس ، ومن طريق قتادة قال : من ترك الحق مرج عليه رأيه والتبس عليه دينه . **قوله** ( مرج البحرين : مرجت دابتك تركتها ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( مرج البحرين يلتقيان ) هو كقولك مرجت دابتك خلعت عنها وتركتها ، وقال الفراء : قوله ( مرج البحرين يلتقيان ) قال أرسلهما ثم يلتقيان بعد ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : المراد بالبحرين هنا بحر السماء والأرض يلتقيان كل عام ، ومن طريق سعيد بن جبير وابن أبي شيبة ، ومن طريق قتادة والحسن قال : هما بحرا فارس والروم ، قال الطبري : والاول أولى لأنه سبحانه وتعالى قال بعد ذلك ( يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان ) وإنما يخرج اللؤلؤ من أصداف بحر الأرض عن قطر السماء . قلت : وفي هذا دفع لمن جزم بأن المراد بهما البحر الحلو والبحر المالح وجعل قوله « منهما » من مجاز التخليب . ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث ، الأول حديث أبي ذر في الأمر بالإبراد ، وفيه قصة وقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة ، والفرس منه قوله « فان شدة الحر من فيح جهنم » . الثاني حديث أبي سعيد في ذلك وليس فيه قصة وقد تقدم كذلك . الثالث حديث أبي هريرة « اشتكت النار إلى ربها » الحديث ، وقد تقدم كذلك . وهذه الأحاديث من أقوى الأدلة على ما ذهب اليه الجمهور من أن جهنم موجودة الآن . الرابع حديث ابن عباس في أن الحى من فيح جهنم . الخامس حديث رافع بن خديج في ذلك . السادس حديث عائشة في ذلك . السابع حديث ابن عمر في ذلك ، وسيأتي شرح

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في جميع نسخ الفرج ، وهذه الجملة « واد مرج » ليست في نسخ للثاني التي بأيدينا فهي نسخة ١٨

الجميع في الطب إن شاء الله تعالى . الثامن حديث أبي هريرة ، **قوله** (ناركم جزء) زاد مسلم في روايته « جزء واحد » قوله ( من سبعين جزءا ) في رواية لأحمد « من مائة جزء » والجمع بأن المراد المبالغة في الكثرة لا العدد الخاص أو الحكم للزائد ، زاد الترمذي من حديث أبي سعيد « لكل جزء منها حرها » ، **قوله** ( إن كانت لكافية ) « إن » هي المخففة من الثقيلة أي إن نار الدنيا كانت مجزئة لتعذيب العصاة . **قوله** ( فضلت عليهن ) كذا هنا والمعنى على نيران الدنيا ، وفي رواية مسلم « فضلت عليها » أي على النار ، قال الطيبي ما محضه : إنما أعاد **عليهن** حكاية تفضيل نار جهنم على نار الدنيا إشارة إلى المنع من دعوى الأجزاء ، أي لا بد من الزيادة لئلا يتبين ما يصدر من الخالق من العذاب على ما يصدر من خلقه . **قوله** ( مثل حرها ) زاد أحمد وابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة « وضربت بالبحر مرتين ولولا ذلك ما انتفع بها أحد » ونحوه للحاكم وابن ماجه عن أنس وزاد « فلما تدعو الله أن لا يعيدها فيها » وفي « الجامع لأبن عيينة » عن ابن عباس رضي الله عنهما « هذه النار ضربت بماء البحر سبع مرات ولولا ذلك ما انتفع بها أحد » . التاسع حديث يعلى بن أمية ، وقد تقدمت الإشارة إليه في « باب الملائكة » . العاشر حديث أسامة بن زيد ، **قوله** ( لو أنيت فلانا فكلمته ) هو عثمان كما في صحيح مسلم ، وسيأتي بيان ذلك وبيان السبب فيه في كتاب الفتن ، وكذا طريق غندر عن شعبة التي علقها المصنف هنا فقد وصلها هناك ، والله أعلم

### ١١ - باب صفة إبليس وجنوده

وقال مجاهد « يُقذَفُونَ » : يُرمون . « دُحُورًا » : مطرودين . « واصب » : دائم . وقال ابن عباس « مدحورًا » : مطرودا ، يقال « مَرِيدًا » متمرّدًا . بَشَكَّةً : قَطْمَةٌ . « واستَفَزَزَ » : استخَفَّ . « بَحْيَلِك » : الفرسان . والرَّجُلُ : الرِّجَالَةُ ، واحدُها راجل ، مثلُ صاحب وصَحْب ، وتاجر وتجر . « لأَحْتَسِبَنَّ » : لأستأصلن « قرين » : شيطان

٣٢٦٨ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ » . وقال الأئمة : كتب إلى هشام أنه سمعه ووعاه عن عائشة قالت « سَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ » حتى كان يُحْيِلُ إِلَيْهِ أَنْهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ ، حتى كان ذات يوم دعا ودعا ثم قال : أَسْعَرْتَ أَنَّ اللَّهَ أَفْغَانِي فِيهِ شِفَائِي ؟ أَنَانِي رَجُلَانِ قَعَدَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلِي ، فقال أحدهما للآخر : ما وَجَعُ الرَّجُلِ ؟ فقال : مَطْبُوب . قال : وَمَنْ طَلَبُهُ ؟ قال : كَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ . قال : فَمَاذَا ؟ قال : فِي مُشِطٍ وَمُشَاقَةٍ وَجُفٍّ طَلْمَةٍ ذَكَرَ . قال : فَأَيْنَ هُوَ ؟ قال : فِي بَنِي ذَرْوَانَ . فخرج إليها النبي ﷺ ، ثم رجع فقال لعائشة حين رجع : نَحَلْتُهَا كَأَنَّهُ رُومُ الشَّيَاطِينِ . فقلت : استخرجته ؟ فقال : لا . أمّا أنا فقد شفاني الله ، وخشيتُ أَنْ يُشِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً . ثُمَّ دُفِنَتْ الْبَهْرُ »

٣٢٦٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامٌ - ثَلَاثَ عُقَدٍ ، يَضْرِبُ عَلَى كُلِّ عُقْدَةٍ مَكَانَهَا : عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ ، فَارْقُدْ . فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ ، فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدُهُ كُلُّهَا فَاصْبَحَ نَشِيطًا طَيِّبَ النَّفْسِ ، وَإِلَّا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كِلَانٍ »

٣٢٧٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ نَامَ لَيْلَةً حَتَّى أَصْبَحَ ، قَالَ : ذَلِكَ رَجُلٌ بَالُ الشَّيْطَانِ فِي أَذُنَيْهِ ، أَوْ قَالَ : فِي أُذُنِهِ »

٣٢٧١ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَلْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَمَّا إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ الشَّيْطَانُ وَجَنِبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا ، فَرَزِقَا وَلَدًا ، لَمْ يَغْرُهُ الشَّيْطَانُ »

٣٢٧٢ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَدَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَبْرُرَ ، وَإِذَا غَابَ حَاجِبُ الشَّمْسِ دَعُوا الصَّلَاةَ حَتَّى تَغِيبَ »

٣٢٧٣ - «وَلَا تَحْيَيْنُوا بَصَلَاتِكُمْ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ . أَوْ الشَّيْطَانِ ، لَا أُدْرِي أَىِّ ذَلِكَ قَالَ هِشَامٌ »

٣٢٧٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِذَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ شَيْءٌ وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَمْنَعْهُ ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ »

٣٢٧٥ - وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «وَكَلَّنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ ؛ فَأَتَانِي آتٌ فَعَمِلَ يَحْمُو مِنَ الطَّعَامِ ، فَأَخَذْتُهُ فَقُلْتُ : لَأَرْضَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَقَالَ - : إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَانْزَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ

من الله حافظ ، ولا يتركك شيطان حتى يُصبح . فقال النبي ﷺ : صدقت وهو كذوب ، ذاك شيطان »  
 ٣٢٧٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث عن عُقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير قال أبو هريرة رضي الله عنه : قال رسول الله ﷺ « يأتي الشيطان أحدكم فيقول : من خَلَقَ كذا ؟ من خَلَقَ كذا ؟ حتى يقول : من خلق ربك ؟ فإذا بلغه فليستعِذ بالله وليستغفر »

٣٢٧٧ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الأبيث قال حدثني عُقيل عن ابن شهاب قال حدثني ابن أبي أنس مولى التميميين أن أباه حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب جهنم وسلسلت الشياطين »

٣٢٧٨ - **حدثنا** الحبيد **حدثنا** سفیان **حدثنا** عمرو قال : أخبرني سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس فقال « حدثنا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إن موسى قال لفتهاه آتينا عهدنا ، قال : أرأيت إذ أوتينا إلى الصخرة فاني نسبت أُلُوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ، ولم يحذ موسى النصيب حتى جاوز السكان الذي أمر الله به »

٣٢٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله ﷺ يُشير إلى المشرق فقال : ها إن الفتنه ها هنا ، إن الفتنه ها هنا ، من حيث يطلع قرن الشيطان »

٣٢٨٠ - **حدثنا** يحيى بن جعفر **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري **حدثني** ابن جريج قال أخبرني عطية عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا استنجح الليل - أو كان جنب الليل - فكفوا صبيانكم فان الشياطين تنقشرون حينئذ ، فإذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم ، وأغلق بابك واذكر اسم الله ، وأطفيء مصباحك واذكر اسم الله ، وأوك مفاءك واذكر اسم الله ، وخز إناءك واذكر اسم الله ولو تعرض عليه شيئا »  
 [ الحديث ٣٢٨٠ - أطرافه في : ٣٣٠٤ ، ٣٣١٦ ، ٥٦٢٣ ، ٥٦٢٤ ، ٦٢٩٥ ، ٦٢٩٦ ]

٣٢٨١ - **حدثنا** محمود بن غيلان **حدثنا** عبد الرزاق **أخبرنا** مَعْمَر عن الزهري عن علي بن حسين عن صفية بنت حيي قالت « كان رسول الله ﷺ مُتَكَفِّيًا ، فأتته أزورهُ ليلًا ، فحدثته ثم قت فاقبلت ، فقام معي ليلتي - وكان سكناها في دار أسامة بن زيد - فر رجلان من الانصار ، فلما رأيا النبي ﷺ أسرعا فقال النبي ﷺ : علي رسلكما ، إنها صفية بنت حيي . فقالا : سبحان الله يا رسول الله . قال : إن الشيطان

يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ تَجْرِي الدِّم ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمْ سَوْءًا . أَوْ قَالَ : شَيْئًا »

٣٢٨٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ الْأَمْشِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ سَالِمَانَ بْنِ مُرَدٍّ قَالَ « كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَجُلَانِ يَسْتَنْبِئَانِ ، فَأَحَدُهُمَا أَحْمَرُ وَجْهُهُ وَانْتَفَخَتْ أَوْدَاجُهُ ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنِّي لَا أَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ ، لَوْ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ذَهَبَ عَنْهُ مَا يَجِدُ . فَقَالُوا لَهُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : تَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَقَالَ : وَهَلْ بِي جُنُونٌ ؟ »

[ الحديث ٣٢٨٢ - طرفاه في : ٦٠٤٨ ، ٦١١٥ ]

٣٢٨٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَعْمُورٌ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ مَيْسَرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أُنِيَ أَهْلُهُ قَالَ : اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارَزَاتِنِي ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ وَلَمْ يَسَلْطْ عَلَيْهِ »

قال : وحدثنا الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن ميسر . . مثله

٣٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَمْدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةً فَقَالَ : إِنَّ الشَّيْطَانَ عَرَّضَ لِي نَشْدًا عَلَى يَقْطَعُ الصَّلَاةَ عَلَيَّ ، فَأَمَكَّنَنِي اللَّهُ مِنْهُ . . فَذَكَرَهُ »

٣٢٨٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بُوْسَفٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِذَا نُودِيَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانُ وَلَهُ ضُرَاطٌ ، فَإِذَا قُضِيَ أَقْبَلَ ، فَإِذَا نُوبَ سَهَا أَذْبَرَ ، فَإِذَا قُضِيَ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَقَلْبِهِ فَيَقُولُ : أَذْكَرُ كَذَا وَكَذَا ، حَتَّى لَا يَدْرِي أَفَلَانَا صَلَّيْ أَمْ أَرْبَعًا ، فَإِذَا لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّيْ أَوْ أَرْبَعًا سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ »

٣٢٨٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ أَبِي الزَّادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « كُلُّ بَنِي آدَمَ يَطْعُمُ الشَّيْطَانَ فِي جَنْبَيْهِ بِاصْبِعَيْهِ حِينَ يُؤَلِّدُ ، غَيْرَ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَهَبَ يَطْعُمُ فُطْعَمَ فِي الْحِجَابِ »

[ الحديث ٣٢٨٦ - طرفاه في : ٣٤٣١ ، ٤٥٤٨ ]

٣٢٨٧ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ الْفَيْرَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلْقَمَةَ قَالَ « قَدِمْتُ الشَّامَ ، قَالُوا : أَبُو الدَّرْدَاءِ ، قَالَ : أَفَبِكُمُ الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ »

حَدَّثَنَا سَالِمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُنِيرَةَ وَقَالَ « الَّذِي أَجَارَهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ ، يَعْنِي عُمَارًا »

[ الحديث ٣٢٨٧ - أطرافه في : ٣٧٤٣ ، ٣٧٦١ ، ٤٩٤٣ ، ٤٩٤٤ ، ٦٢٧٨ ]

فتح الباري - ج (٦) م (٢٢)

٣٢٨٨ - قال : وقال الليثُ حدثني خالدُ بن يزيدَ عن سعيدِ بن أبي هلالٍ أنَّ أبا الأسودِ أخبره عن عروةَ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها عن النبيِّ ﷺ قال « الملائكةُ تتحدثُ في العنان - والعنانُ الغمام - بالأمسِ يكونُ في الأرضِ ، فتسمعُ الشياطينُ الكلمةَ فتقرؤها في أذنِ السَّكَّانِ كما تُقرءُ القارورةُ ، فيزبدونَ معها مائةَ كذبةٍ »

٣٢٨٩ - حدثنا عاصمُ بن عليٍّ حدثنا ابنُ أبي ذئبٍ عن سعيدِ المقبريِّ عن أبيهِ عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه عن النبيِّ ﷺ قال « الثَّناوِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فإذا كُتِبَ أَحَدُكُمْ فليُرِدِّه ما استطاع ، فإنَّ أَحَدَكُمْ إذا قال ما ضحكُ الشَّيْطَانِ »

[ الحديث ٣٢٨٩ - طرقه في : ٦٧٢٣ ، ٦٧٢٦ ]

٣٢٩٠ - حدثنا زكريَّا بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال هشامُ أخبرنا عن أبيهِ عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت « لما كان يومُ أُحُدٍ هُزِمَ المشركونَ ، فصاح إبليسُ : أي عبادَ اللهِ ، أخراكم ، فرجعتُ أولامُ فاجتَلَدَت هي وأخراهم ، فنظرَ حُذَيْفَةُ فإذا هو بأبيهِ اليانِ ، فقال : أي عبادَ اللهِ ، أبي أبي . فواللهِ ما احتجَزُوا حتَّى قَتَلُوهُ فقال حُذَيْفَةُ : غَفَرَ اللهُ لَكُمْ . قال عروةُ : فما زالت في حُذَيْفَةَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ خَيْرٌ حتَّى لَحِقَ باللهِ »

[ الحديث ٣٢٩٠ - أطرافه في : ٢٨٢٤ ، ٤٠٦٠ ، ٦٦٦٨ ، ٦٨٨٢ ، ٦٨٩٠ ]

٣٢٩١ - حدثنا الحسنُ بن الرِّبيعِ حدثنا أبو الأحوصِ عن أشعثَ عن أبيهِ عن مسروقٍ قال « قالت عائشةُ رضيَ اللهُ عنها : سألتُ النبيَّ ﷺ عن الثِّغَاتِ الرَّجُلِ في الصَّلَاةِ فقال : هو اختِلاسٌ يَحْتَلِسُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ »

٣٢٩٢ - حدثنا أبو النخيرةَ حدثنا الأوزاعيُّ قال حدثني يحيىُ عن عبدِ الله بن أبي قتادةَ عن أبيهِ عن النبيِّ ﷺ . وحدثني سليمانُ بن عبدِ الرحمنِ حدثنا الوليدُ حدثنا الأوزاعيُّ قال حدثني يحيىُ بنُ أبي كثيرٍ قال حدثني عبدُ الله بن أبي قتادةَ عن أبيهِ قال : قال النبيُّ ﷺ « الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللهِ ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ فإذا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلُمًا يَخَافُهُ فَلْيَبْصُرْ مِنْ بَصَارِهِ وَلْيَتَوَضَّعْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا ، فَانْهَاجَ لَهَا تَضَرُّعُهُ »

[ الحديث ٣٢٩٢ - أطرافه في : ٥٧٤٧ ، ٦٩٨٤ ، ٦٩٨٦ ، ٦٩٩٥ ، ٦٩٩٦ ، ٧٠٠٥ ، ٧٠٤٤ ]

٣٢٩٣ - حدثنا عبدُ الله بن يوسفَ أخبرنا مالكٌ عن سُمَيٍّ مولى أبي بكرٍ عن أبي صالحٍ عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه أن رسولَ اللهِ ﷺ قال « مَنْ قال لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وحدهُ لا شريكَ له ، له الملكُ وله الحمدُ وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ في يومٍ مائةَ مرةٍ كانت له عِدَلُ عَشْرِ رِقَابٍ ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ وَحُجِبَتْ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ

وكانت له جرزا من الشيطان يومه ذلك حتى بُسِي ، ولم يأت أحدٌ بأفضل مما جاء به إلا أخذ عِلَّ أَكْثَرُ من ذلك »

[ الحديث ٣٢٩٣ - طرفه في : ٦٤٠٣ ]

٣٢٩٤ - **حديث** علي بن عبيد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي من صالح عن ابن شهاب قال أخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد أن محمد بن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباه سعد بن أبي وقاص قال : استأذن عمرُ علي رسول الله ﷺ وعنده نساء من قريش يُكَلِّمُهُنَّ وَيَسْتَكْثِرُهُنَّ عَالِيَةً أَصَوَاتُهُنَّ ، فلما استأذن عمرُ قنَّ يبتدرنَ الحجاب ، فأذن له رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يضحك ، فقال عمرُ : أضحك الله منك يا رسول الله ، قال : هَجِيتُ من هؤلاء اللاتي كنَّ عندي ، فلما سمعنَ صوتك ابتدرنَ الحجاب . قال عمرُ : فانت يا رسول الله كنتَ أحقُّ أن يهبنَ . ثم قال : أي عدواتِ أنفسهنَّ ، أتهبْنِي ولا تهبنَ رسول الله ﷺ ؟ قلنَ : نعم ، أنت أفظُّ وأغظُّ من رسول الله ﷺ . قال رسول الله ﷺ : والذي نفسى بيده ، ما ليَّك الشيطانُ قطُّ سالكا فجئا إلا سلكَ فجئا غيرَ فجك »

[ الحديث ٣٢٩٤ - طرفاه في : ٣٦٨٣ ، ٦٠٨٥ ]

٣٢٩٥ - **حديث** إبراهيم بن حمزة قال حدثني ابنُ أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « إذا استيقظَ - أراهُ أحدُكم - من منامِهِ فوضأ فليستغفر ثلاثا ، فإنَّ الشيطانَ يبيتُ على خيشومه »

**قوله** ( باب صفة إبليس وجنوده ) إبليس اسم أعجمي عند الأكثر ، وقيل مشتق من أبلس إذا أبس ، قال ابن الأنباري : لو كان عربيا لصرف كالليل ، وقال الطبري : إنما لم يصرف وإن كان عربيا لقلة نظيره في كلام العرب فشبهوه بالعجمي ، وتعب بآن ذلك ليس من موانع الصرف وبأن له نظائر كأخريط وإصليت ، واستبعد كونه مشتقا أيضا بأنه لو كان كذلك لكان اسم إبليس بعد يأسه من رحمة الله بطرده ولعنه ، وظاهر القرآن أنه كان يسمى بذلك قبل ذلك ، كذا قيل ولا دلالة فيه ، لجواز أن يسمى بذلك باعتبار ماسيق له ، نعم روى الطبري وابن أبي الدنيا عن ابن عباس قال : كان اسم إبليس حيث كان مع الملائكة عزازيل ثم إبليس بعد . وهذا يؤيد ذلك القول والله أعلم . ومن أسمائه الحارث والحكم ، وكنيته أبو مرة . وفي كتاب دليس لابن خالويه ، كنيته أبو الكروبيين ، وقوله وجنوده ، كأنه يشير بذلك إلى حديث أبي موسى الأشعري مرفوعا قال : إذا أصبح إبليس بث جنوده فيقول : من أضل مسلما ألبسته التاج ، الحديث أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني . ولمسلم من حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول : عرش إبليس على البحر ، فيبعث سراياه فيفتنون الناس ، فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة ، . واختلف هل كان من الملائكة ثم مسخ لما طرد أو لم يكن منهم أصلا ؟ على قولين

مشهورين - يأتي بيانهما في التفسير إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال مجاهد : ويقذفون يرمون ، دحورا : مطرودين ) يريد تفسير قوله تعالى ( ويقذفون من كل جانب دحورا ) الآية ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد كذلك ، وهذه صفة من يسترق السمع من الشياطين ، وسيأتي بيانه في التفسير أيضا . **قوله** ( وقال ابن عباس : مدحورا مطرودا ) يريد تفسير قوله تعالى ( قتلني في جهنم ملوما مدحورا ) وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة ، وإنما ذكره البخاري هنا استطرادا لذكره دحورا قبله وإن كان لا يتعلق بابليس وجنوده **قوله** ( ويقال مريدا متمردا ) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( وإن يدعون الا شيطانا مريدا ) أي متمردا **قوله** ( بتك قطع ) قال أبو عبيدة في قوله ( وليبتكن آذان الانعام ) أي ليقطن ، يقال بتك قطع . **قوله** ( واستغرز استخف ، بخبطك الفرسان ، والرجل الرجالة واحدها راجل مثل صاحب ومحب وتاجر ونجر ) هو كلام أبي عبيدة أيضا . **قوله** ( لاحتكن لاستاصلن ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( لاحتكن ذريته الا قليلا ) يقول لاستميتانهم ولاستأصلانهم يقال احتك فلان ما عند فلان إذا أخذ جميع ماعنده . **قوله** ( قرين : شيطان ) روى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( قال قائل منهم إني كان لي قرين ) قال شيطان وعن غير مجاهد خلافة ، وروى الطبري عن مجاهد والسدي في قوله تعالى ( وقضينا لهم قرناء ) قال شياطين . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة وعشرين حديثا : الاول حديث عائشة قالت « سحر النبي ﷺ » ، الحديث ، وسيأتي شرحه في كتاب الطب ، ووجه إirاده هنا من جهة أن السحر إنما يتم باستماتة الشياطين على ذلك ، وسيأتي ابضاح ذلك هناك ، وقد أشكل ذلك على بعض الشراح . **قوله** ( وقال الليث كتب إلى هشام بن عروة الخ ) رويناه موصولا في نسخة عيسى بن حماد رواية أبي بكر بن أبي داود عنه . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في عقد الشيطان على رأس النائم ، تقدم شرحه في صلاة الليل ، وأخو إسماعيل هو أبو بكر عبد الحميد بن أبي أويس ، وهم من سماء عبد الله . الحديث الثالث حديث ابن مسعود في بول الشيطان في أذن النائم عن الصلاة ، تقدم شرحه في صلاة الليل أيضا . الحديث الرابع حديث ابن عباس في النذب إلى التسمية عند الجماع ، يأتي شرحه في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث ابن عمر في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ، تقدم شرحه في الصلاة ، والقائل « لا أدري أي ذلك قال هشام » هو عبيدة بن سليمان الراوي عنه ، وقوله « حاجب الشمس » هو طرف قرصها الذي يبدو عند طلوع الشمس ويبقى عند الغروب ، وقرنا الشيطان جانباً رأسه ، يقال إنه ينتصب في محاذة مطلع الشمس حتى إذا طلعت كانت بين جانبي رأسه لتقع السجدة له إذا سجد عبدة الشمس لها وكذا عند غروبها ، وعلى هذا فقوله « تطلع بين قرني الشيطان » أي بالنسبة إلى من يشاهد الشمس عند طلوعها ، فلو شاهد الشيطان لراًة منتصبا عندها . وقد تمسك به من رد على أهل الهيممة القائلين بأن الشمس في السماء أربعة والشياطين قد منعوا من ولوج السماء ، ولا حجة فيه لما ذكرنا ، والحق أن الشمس في الفلك الرابع ، والسموات السبع عند أهل الشرع غير الافلاك خلافا لأهل الهيممة . ومحمد شيخ البخاري فيه هو ابن سلام ثبت كذلك عند ابن السكن وبه جزم أبو نعيم في الجياني . السادس حديث أبي سعيد في الإذن بقتل المار بين يدي المصلي تقدم شرحه في الصلاة . السابع حديث أبي هريرة في حفظ زكاة رمضان ، تقدم شرحه في كتاب الوكالة . الثامن حديث « يأتي الشيطان » . **قوله** ( من خلق ربك فاذا بلغه فليستعذ بالله ولينته ) أي عن الاسترسال معه في ذلك ، بل يلجأ إلى الله في دفعه ، ويعلم



أنه يريد افساد دينه وعقله بهذه الوسوسة ، فينبغي أن يجتهد في دفعها بالاشتغال بغيرها ، قال الخطابي : وجه هذا الحديث أن الشيطان إذا وسوس بذلك فاستعاذ الشخص بالله منه وكف عن مطاوعته في ذلك اندفع ، قال : وهذا بخلاف ما لو تعرض أحد من البشر بذلك فإنه يمكن قطعه بالحجة والبرهان ، قال : والفرق بينهما أن الآدمي يقع منه الكلام بالسؤال والجواب والحال معه محصور ، فإذا راعى الطريقة وأصاب الحجة انقطع ، وأما الشيطان فليس لوسوسته انتهاء ، بل كلما ألوم حجة زاغ إلى غيرها إلى أن يفضى بالمرء إلى الخيرة ، نعوذ بالله من ذلك . قال الخطابي : على أن قوله من خلق ربك كلام متهافت ينقض آخره أوله لأن الخالق يستحيل أن يكون مخلوقا ، ثم لو كان السؤال متجها لاستلزم التسلسل وهو محال ، وقد أثبت العقل أن المحدثات منقورة إلى محدث . فلو كان هو منقورا إلى محدث لكان من المحدثات ، انتهى . والذي نحسب إليه من التفرقة بين وسوسة الشيطان ومخاطبة البشر فيه نظر ، لأنه ثبت في مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث : لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا خلق الله الخلق فمن خلق الله ؟ فن وجد من ذلك شيئا فليقل آمنت بالله فسوى في الكف عن الخوض في ذلك بين كل سائل عن ذلك من بشر وغيره . وفي رواية لمسلم عن أبي هريرة قال : سألتني عنها اثنان ، وكان السؤال عن ذلك لما كان راهبا لم يستحق جوابا ، أو الكف عن ذلك فظير الامر بالكف عن الخوض في الصفات والذات . قال المازري : الخواطر على قسمين : فإني لا تستقر ولا يجلبها شبهة هي التي تندفع بالأعراض عنها ، وعلى هذا ينزل الحديث ، وعلى مثلها ينطلق اسم وسوسة ، وأما الخواطر المستقرة الناشئة عن الشهوة فهي التي لا تندفع إلا بالضر والاستدلال وقال الطيبي : إنما أمر بالاستعاذة والاشتغال بأمر آخر ولم يأمر بالتأمل والاحتجاج لأن العلم باستغناء الله جل وعلا عن الموجد أمر ضروري لا يقبل المناظرة ، ولأن الاعتصام في الفكر في ذلك لا يزيد المرء إلا حيرة ، ومن هذا حاله فلا علاج له إلا الملجأ إلى الله تعالى والاعتصام به ، وفي الحديث إشارة إلى ذم كثرة السؤال عما لا يعنى المرء وعما هو مستغن عنه ، وفيه عم من أعلام البوة لأخباره بوقوع ماسيق فوقه ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع حديث أبي هريرة : إذا دخل رمضان صفت الشياطين ، تقدم شرحه في الصيام . العاشر حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر سيأتي شرحه في التفسير . الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في طلوع الفتن من قبل المشرق ، سيأتي شرحه في الفتن ، وحاصله أن منشا الدين من جهة المشرق وكذا وقع . الثاني عشر حديث جابر ، ومحمد بن عبد الله الانصاري المذكور في السند هو من شيوخ البخاري ، وحدث عنه هنا بواسطة . **قوله** (إذا استجنح الليل أو كان جنح الليل) في رواية الكشميني : أو قال جنح الليل ، وهو بضم الجيم وبكسرها ، والمعنى أقباله بعد غروب الشمس ، يقال جنح الليل أقبل واستجنح حان جنحه أو وقع وحكي عياض أنه وقع في رواية أبي ذر : استنجد ، بالعين المهملة بدل الحاء وهو نصيف ، وعند الأصمعي : أول الليل ، بدل قوله أو كان جنح الليل ، ودكان ، في قوله ودكان جنح الليل ، تأمة أي حصل . **قوله** (خلوهم) كذا للاصمعي بفتح الحاء المعجمة ، وللرخصي بضم الحاء المهملة ، قال ابن الجوزي : إنما خيف على الصبيان في تلك الساعة لأن النجاسة التي تلوث بها الشياطين موجودة معهم غالبا ، والذكر الذي يحرز منهم مفقود من الصبيان غالبا والشياطين عند انتشارهم يتعلمون بما يمكنهم التعلق به ، فلذلك خيف على الصبيان في ذلك الوقت . والحكمة في انتشارهم حينئذ أن حركتهم في الليل أمكن منها لهم في النهار ، لأن الظلام أجمع للقوى الشيطانية من غيره ، وكذلك

كل سواد . ولهذا قال في حديث أبي ذر : فما يقطع الصلاة ؟ قال : الصكاب الأسود شيطان ، أخرجه مسلم . **قوله** ( وأغلق بابك ) هو خطاب لمفرد ، والمراد به كل أحد ، فهو عام بحسب المعنى ، ولا شك أن مقابلة المفرد بالمفرد تفيد التوزيع ، وسيأتى بقية الكلام على فوائد هذا الحديث في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الثالث عشر حديث صفيه تقدم في الاعتكاف ، وفيه : إن الله جعل للشيطان قوة على التوصل إلى باطن الإنسان ، وقيل ورد على سبيل الاستعارة أى إن وسوسته تصل في مسام البدن مثل جرى الدم من البدن . الرابع عشر حديث سليمان بن صرد في الاستعاذة ، يأتى في الأدب . والودج بفتح الدال وبالجم عرق في العنق . الخامس عشر حديث ابن عباس تقدم في الرابع ، وقوله : قال وحدثنا الاعمش ، قائل ذلك هو شعبة فله فيه شيخان . السادس عشر حديث أبي هريرة ، **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في أواخر الصلاة ، وقوله هنا قد ذكره ، أى ذكر تمام الحديث ، وتماه هناك فدعته ولقد هممت أن أوقفه إلى سارية الحديث . وقد تقدم هناك شرح قوله فدعته ، ويأتى الكلام على بقية فوائده في أحاديث الانبياء في ترجمة سليمان عليه السلام ، ويأتى الكلام على إمكان رؤية الجن في أول الباب الذى يلي هذا . وفي الحديث اباحة ربط من يخشى هربه من في قتله حق ، وفيه اباحة العمل اليسير في الصلاة ، وأن المحاطبة فيها إذا كانت بمعنى الطلب من الله لاتعد كلاما فلا يقطع الصلاة ، لقوله **عليه السلام** في بعض طرق هذا الحديث : أعود بالله منك ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة : إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان ، وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة في الكلام على سجود السهو . الحديث الثامن عشر حديثه : كل بنى آدم يطعن الشيطان في جنبه باصبعيه ، وسيأتى شرحه في ترجمة عيسى بن مريم من أحاديث الانبياء ، وقوله : في جنبه ، كذا للاكثر بالافراد ، ولأبى ذر الجرجاني : جنبه ، بالثنية ، وذكر عياض أن في كتابه من رواية الاصيل : جنبه ، بالافراد لكن بياء مثناة من تحت بدل الموحدة قال وهو تصحيف . قلت : لعل نقطته سقطت من القلم فلا ينبغى أن يعد ذلك رواية ، والله المستعان . والمراد بالحجاب الجلدة التى فيها الجنين أو الثوب الملفوف على الطفل . الحديث التاسع عشر حديث أبي الدرداء في فضل عمار ، أورده مختصرا جذاً من وجهين ، وسيأتى بتمامه في المناقب ، والغرض منه قوله : الذى أجاره الله من الشيطان ، فانه يشعر بأن له منزلة بذلك على غيره ، ومقتضاه أن للشيطان تسلطاً على من لم يحجره الله منه . الحديث العشرون حديث عائشة في ذكر الكهان أورده معلقاً عن الليث ، وقد تقدمت الإشارة اليه في صفة الملائكة ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي حاتم الرازى عن أبي صالح كاتب الليث عنه وقال : يقال إن البخاري حمله عن عبد الله بن صالح . الحديث الحادى والعشرون حديث أبي هريرة في الثائب ، وسيأتى شرحه في الأدب وبيان الاختلاف فيه على سعيد المقبرى هل هو عنده عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه . الحديث الثانى والعشرون حديث عائشة في قصة قتل والد حذيفة ، وسيأتى شرحها في غزوة أحد . الحديث الثالث والعشرون حديثها في الانتفات في الصلاة ، وقد تقدم شرحه في الصلاة . الحديث الرابع والعشرون حديث أبي قتادة : الرؤيا الصالحة من الله ، والحلم من الشيطان ، الحديث ، وأورده من وجهين ، وسيأتى شرحه في التعبير ، وفائدة الطريق الثانية وإن كانت الاولى أعلى منها التصريح فيها بتحديث عبد الله بن أبي قتادة ليحيى بن أبي كثير . الحديث الخامس والعشرون حديث أبي هريرة في فضل قول لا إله إلا الله ، وسيأتى شرحه في الدعوات ، الحديث السادس والعشرون حديث سعد : استأذن

عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة ، الحديث ، وسيأتي شرحه في المناقب ، الحديث السابع والعشرون حديث أبي هريرة في الامر بالاستنثار ، وفيه « فان الشيطان يبث على خيشومه » والخيشوم بفتح الخاء المعجمة ويسكون الياء التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو هو الأنف ، وقيل المنخر ، وقوله « فليستنثر » أكثر فائدة من قوله « فليستنشق » ، لأن الاستنثار يقع على الاستنشاق بغير عكس ، فقد يستنشق ولا يستنثر ، والاستنثار من تمام فائدة الاستنشاق ، لأن حقيقة الاستنشاق جذب الماء بريح الأنف إلى أقصاء والاستنثار اخراج ذلك الماء ، والمقصود من الاستنشاق تنظيف داخل الأنف والاستنثار يخرج ذلك الوسخ مع الماء فهو من تمام الاستنشاق ، وقيل إن الاستنثار مأخوذ من الذرة وهي طرف الأنف ، وقيل الأنف نفسه ، فعلى هذا فن استنشاق فقد استنثر لانه يصدق أنه تناول الماء بأنفه أو بطرف أنفه ، وفيه نظر . ثم إن ظاهر الحديث أن هذا يقع لكل نائم ويحتمل أن يكون مخصوصا بمن لم يحترس من الشيطان بشيء من الذكر ، لحديث أبي هريرة المذكور قبل حديث سعد فان فيه « فكانت له حرزا من الشيطان » وكذلك آية الكرسي ، وقد تقدم فيه « ولا يقربك شيطان » ويحتمل أن يكون المراد بنى القرب هنا أنه لا يقرب من المكان الذي يوسوس فيه وهو القلب فيكون مبيته على الأنف ليتوصل منه إلى القلب إذا استيقظ ، فن استنثر منعه من التوصل إلى ما يقصد من الوسوسة ، فحينئذ فالحديث متناول لكل مستيقظ . ثم إن الاستنشاق من سنن الوضوء اتفاقا لكل من استيقظ أو كان مستيقظا ، وقالت طائفة بوجوبه في الغسل وطائفة بوجوبه في الوضوء أيضا ، وهل تتأدى السنة بمجرد استنثار أم لا خلاف ؟ وهو محل بحث وتأمل . والذي يظهر أنها لا تتم الا به لما تقدم . والله أعلم

١٢ - باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم . لقوله ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي - إِلَى قَوْلِهِ - عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ . ﴿ بَنَسًا ﴾ : نقصا . وقال مجاهد ﴿ وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِسْبًا ﴾ : قال قتار قریش : اللاتسكة بنات الله وأمهاتهم بنات مروات الجن ، قال الله ﴿ وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾ : سيحضرون لحساب . ﴿ جُنْدٌ مُحْضَرُونَ ﴾ عند الحساب

٣٢٩٦ - حديث فتيبة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صمم الأنصاري عن أبيه أنه أخبره « أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال له : إني أراك متحبا للنعم والبادية ، فإذا كنت في غنيك وباديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت اللؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ »

قوله ( باب ذكر الجن وثوابهم وعقابهم ) أشار بهذه الترجمة إلى اثبات وجود الجن وإلى كونهم مكلفين ، فأما اثبات وجودهم فقد نقل لإمام الحرمين في « الشامل » عن كثير من الفلاسفة والزنائدة والقدرية أنهم أنكروا وجودهم رأسا ، قال : ولا يتعجب من أنكرك ذلك من غير المشرعين ، إنما العجب من المشرعين مع نصوص القرآن والأخبار المتواترة ، قال : وليس في قضية العقل ما يقدح في إثباتهم . قال وأكثر ما استروح إليه من مقام حضورهم

عند الأنس بحيث لا يرونهم ولو شاءوا لا يبدوا أنفسهم ، قال : وإنما يستبعد ذلك من لم يحيط علما بمجانب المقدورات . وقال القاضي أبو بكر : وكثير من هؤلاء يثبتون وجودهم وينفونه الآن ، ومنهم من يثبتهم وينفي تسلطهم على الأنس . وقال عبد الجبار المعتزلي : الدليل على إثباتهم السمع دون العقل ، إذ لا طريق إلى إثبات أجسام غائبة لأن الشيء لا يدل على غيره من غير أن يكون بينهما تعلق ، ولو كان إثباتهم باضطراب لما وقع الاختلاف فيه ، إلا أنا قد علمنا بالاضطرار أن النبي ﷺ كان يتدين بإثباتهم ، وذلك أشهر من أن يتشاعل بإبراده . وإذا ثبت وجودهم فقد تقدم في أوائل صفة النار تفسير قوله تعالى ﴿ وخلق الجن من مارج من نار ﴾ واختلف في صفتهم فقال القاضي أبو بكر الباقلاني قال بعض المعتزلة : الجن أجساد رقيقة بسيطة ، قال : وهذا عندنا غير ممتنع إن ثبت به سمع . وقال أبو يعلى بن الفرأ : الجن أجسام مؤلفة وأشخاص ممتلئة ، يجوز أن تكون رقيقة وأن تكون كثيفة خلافا للمعتزلة في دعواهم أنها رقيقة ، وأن امتناع رؤيتنا لهم من جهة رقتها . وهو مردود ، فإن الرقة ليست بمادة عن الرؤية . ويجوز أن يخفى عن رؤيتنا بعض الأجسام الكثيفة إذا لم يخلق الله فينا إدراكها . وروى البيهقي في مناقب الشافعي ، بإسناده عن الربيع سمعت الشافعي يقول : من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته ، إلا أن يكون نبيا . انتهى . وهذا محمول على من يدعى رؤيتهم على صورهم التي خلقوا عليها ، وأما من ادعى أنه يرى شيئا منهم بعد أن يتطور على صور شتى من الحيوان فلا يقدح فيه ، وقد تواردت الأخبار بتطورهم في الصور ، واختلاف أهل الكلام في ذلك ف قيل : هو تخيل فطري ولا ينتقل أحد عن صورته الأصلية ، وقيل بل ينتقلون لكن لا باقتدارهم على ذلك بل بضرب من الفعل إذا فعله انتقل كالسحر وهذا قد يرجع إلى الأول ، وفيه أثر عن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، أن الغيلان ذكروا عند عمر فقال : إن أحدا لا يستطيع أن يتحول عن صورته التي خلقه الله عليها ، ولكن لهم سمرة كسحرتكم ، فإذا رأيتم ذلك فأذنوا ، وإذا ثبت وجودهم فقد اختلف في أصلهم ف قيل : إن أصلهم من ولد إبليس ، فمن كان منهم كافرا سمي شيطانا ، وقيل إن الشياطين خاصة أولاد إبليس ومن عداهم ليسوا من ولده ، وحديث ابن عباس الآتي في تفسير سورة الجن يقوى أنهم نوع واحد من أصل واحد ، واختلف صنفه فمن كان كافرا سمي شيطانا ولأفيل له جنى ، وأما كونهم مكلفين فقال ابن عبد البر : الجن عند الجماعة مكلفون ، وقال عبد الجبار : لا نعلم خلافا بين أهل النظر في ذلك ، إلا ما حكى زرقة عن بعض العشوية أنهم مضطرون إلى أفعالهم وليسوا بمكلفين ، قال : والدليل للجماعة ما في القرآن من ذم الشياطين والتحرز من شرهم وما أعد لهم من العذاب ، وهذه الحاصل لا تكون إلا لمن خالف الأمر وارتكب الهوى مع تمكنه من أن لا يفعل ، والآيات والأخبار الدالة على ذلك كثيرة جدا ، وإذا تقرر كونهم مكلفين فقد اختلفوا هل كان فيهم نبي منهم أم لا ؟ فروى الطبري من طريق الضحاك بن مزاحم لإثبات ذلك ، قال : ومن قال بقول الضحاك احتج بأن الله تعالى أخبر أن من الجن والإنس رسلا أروا إليهم ، فلو جاز أن المراد برسل الجن رسل الإنس لجاز عكسه وهو فاسد انتهى . وأجاب الجمهور عن ذلك بأن معنى الآية أن رسل الأنس رسل من قبل الله إليهم ، ورسل الجن بهم الله في الأرض فسمعوا كلام الرسل من الإنس وبلغوا قومهم ، ولهذا قال قائلهم ﴿ أنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى ﴾ الآية ، واحتج ابن حزم بأنه ﷺ قال : « وكان النبي يبعث إلى قومه » قال وليس الجن من قوم الإنس ، فثبت أنه كان منهم أنبياء إليهم ، قال : ولم يبعث إلى الجن من الأنس نبي إلا نبينا ﷺ لعموم بعثته إلى الجن والإنس باتفاق انتهى ، وقال

ابن عبد البر : لا يختلفون أنه ﷺ بعث إلى الانس والجن ، وهذا ما فضل به على الأنبياء ، وتقل عن ابن عباس في قوله تعالى في سورة غافر ﴿ ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات ﴾ قال : هو رسول الجن ، وهذا ذكره (١) . وقال إمام الحرمين في « الارشاد » ، في أثناء الكلام مع العيسوية : وقد علمنا ضرورة أنه ﷺ ادعى كونه مبعوثا إلى الثقلين ، وقال ابن تيمية . اتفق على ذلك علماء السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين ، قلت ونبت التصريح بذلك في حديث ، وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الانس والجن ، فيما أخرجه البزار بلفظ : وعن ابن الكلبي كان النبي يبعث إلى الانس فقط ، وبعث محمد إلى الانس والجن وإذا تقرر كونهم مكلفين فهم مكلفون بالتوحيد وأركان الاسلام ، وأما ما عدا من الفروع فاختلف فيه لما نبت من النهي عن الروث والعظم وأنها زاد الجن ، وسيأتي في السيرة النبوية حديث أبي هريرة وفي آخره « فقلت ما بال الروث والعظم ؟ قال هما طعام الجن ، الحديث ، فدل على جواز تناولهم للروث وذلك حرام على الانس ، وكذلك روى أحمد والحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال « خرج رجل من خير قريته رجلان وآخر يتلوها يقول ارجعما حتى ردهما ، ثم لحقه فقال له إن هذين شيطانان فاذا أتيت رسول الله ﷺ فقرأ عليه السلام وأخبره أنا في جمع صدقاتنا ، ولو كانت تصلح له لبعثنا بها اليه . فلما قدم الرجل المدينة أخبر النبي ﷺ بذلك فنهى عن الخلوة ، أي السفر منفردا ، واختلف أيضا هل يأكلون ويشربون ويتناكحون أم لا ؟ فقيل بالنفي وقيل بمقابله ، ثم اختلفوا فقيل أكلهم وشربهم تشتم واسترواح لا مضغ ولا بلع ، وهو مردود بما رواه أبو داود من حديث أمية بن غنشى قال « كان رسول الله ﷺ جالسا ورجل يأكل ولم يسم ثم سمي في آخره ، فقال النبي ﷺ : مازال الشيطان يأكل معه فلما سمي استقاء ما في بطنه ، وروى مسلم من حديث ابن عمر قال « قال رسول الله ﷺ لا يأكل أحدكم بشاله ويشرب بشاله ، فإن الشيطان يأكل بشاله ويشرب بشاله ، وروى ابن عبد البر عن وهب بن منبه أن الجن أصناف فخالصهم ربح لا يأكلون ولا يشربون ولا يتوالدون ، وجنس منهم يقع منهم ذلك ومنهم السعال والغول والقطرب ، وهذا إن ثبت كان جمعا للقولين الأولين ، ويؤيده ما روى ابن حبان والحاكم من حديث أبي ثعلبة الخشني قال قال رسول الله ﷺ « الجن على ثلاثة أصناف : صنف لهم أجنحة يطيرون في الهواء ، وصنف حيات وعقارب وصنف يحلون ويطغنون ، وروى ابن أبي الدنيا من حديث أبي الدرداء مرفوعا نحوه لكن قال في الثالث « وصنف عليهم الحساب والعقاب ، وسيأتي شيء من هذا في الباب الذي يليه ، وروى ابن أبي الدنيا من طريق يزيد بن يزيد بن جابر أحد ثقات الشاميين من صفار التابعين قال : ما من أهل بيت إلا وفي سقف بيئهم من الجن ، وإذا وضع الغداء نزلوا فتغذوا معهم والعشاء كذلك . واستدل من قال بأنهم يتناكحون بقوله تعالى ﴿ لم يطمئن لانس قبلهم ولا جان ﴾ وبقوله تعالى ﴿ أفستخذونهم وذريته أولياء من دوني ﴾ والدلالة من ذلك ظاهرة . واعتل من أنكر ذلك بأن الله تعالى أخبر أن الجان خلق من نار ، وفي النار من اليبوسة والخفة ما يمنع معه التوالد . والجواب أن أصلهم من النار كما أن أصل آدمي من التراب ، وكما أن آدمي ليس طينا حقيقة كذلك الجنى ليس نارا حقيقة ، وقد وقع في الصحيح في قصة تعرض الشيطان للنبي ﷺ أنه قال « فأخذته فخنقته حتى وجدت برد ريقه على يدي » قلت : وهذا الجواب يندفع إيراد من استشكل قوله تعالى ﴿ إلا من خطف الخطافة فأنجه شهاب فاقب ﴾ فقال كيف تحرق النار النار ؟ وأما قول المصنف « وثوابهم

(١) في هامش طبعة بولاق : هذه الكلمة ثابتة في بعض النسخ وساقطة من بعضها وبمدها علامة وقفة

وهماءهم ، فلم يختلف من أثبت تكليفهم أنهم يعاقبون على المعاصي ، واختلف هل يثابون ؟ فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق أبي الزناد موقوفا قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار قال الله للمؤمن الجن وسائر الأمم أي من غير الانس : كونوا ترابا ، حينئذ يقول الكافر : يا ليتني كنت ترابا ، وروى ابن أبي الدنيا عن ليث ابن أبي سليم قال : ثواب الجن أن يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا . وروى عن أبي حنيفة نحو هذا القول . وذهب الجمهور إلى أنهم يثابون على الطاعة ، وهو قول الأئمة الثلاثة والأوزاعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهم ، ثم اختلفوا هل يدخلون مدخل الانس ؟ على أربعة أقوال : أحدها نعم ، وهو قول الأكثر ، وثانيها يكتفون في ربض الجنة وهو منقول عن مالك وطائفة ، وثالثها أنهم أصحاب الأعراف ، ورابعها التوقف عن الجواب في هذا . وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي يوسف قال : قال ابن أبي ليلى في هذا لم ثواب ، قال فوجدنا مصداق ذلك في كتاب الله تعالى ( ولكل درجات مما عملوا ) قلت : وإلى هذا أشار المصنف بقوله قبلها ( يا معشر الجن ألم يأتكم رسل منكم ) فان قوله ( ولكل درجات مما عملوا ) يلى الآية التي بعده هذه الآية ، واستدل بهذه الآية أيضا ابن عبد الحكم ، واستدل ابن وهب بمثله ذلك بقوله تعالى ( أولئك الذين حق عليهم القول في أمم قد خلت من قبلهم من الجن والانس ) الآية ، فان الآية بعدها أيضا ( ولكل درجات مما عملوا ) وروى أبو الشيخ في تفسيره عن مغيث بن سمي أحد التابعين قال : ما من شيء الا وهو يسمع زفير جهنم الا الثقلين الذين عليهم الحساب والعقاب . ونقل عن مالك أنه استدل على أن عليهم العقاب ولم الثواب بقوله تعالى ( ولئن خاف مقام ربه جنتان ) ثم قال ( فبأي آلاء ربكما تكذبان ) والخطاب للانس والجن ، فاذا ثبت أن فيهم مؤمنين ومؤمن من شأنه أن يخاف مقام ربه ثبت المطلوب والله أعلم . قوله ( بخسا نقصانا ) يريد تفسير قوله تعالى حكاية عن الجن ( فن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ) قال يحيى الفراء : البخس النقص ، والرهق الظلم ، ومفهوم الآية أن من يكفر فانه يخاف ، فدل ذلك على ثبوت تكليفهم . قوله ( وقال مجاهد : وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا الخ ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد به وفيه ، فقال أبو بكر : فن أمهاتهم ؟ قالوا : بنات سروات الجن الخ ، وفيه ، قال علمت الجن أنهم سيحضرون للحساب . قلت : وهذا الكلام الأخير هو المتعلق بالترجمة ، وسروات بفتح المهملة والراء جمع سرية بتخفيف الراء أي شريفة ، ووقع هنا في رواية أبي ذر ، وأمهاثن ، ولغيره ، وأمهاثم ، وهو أصوب ، ووقع أيضا لغير الكشيميني ( جند محضرون ) بالافراد وروايته أشبه . قوله ( جند محضرون عند الحساب ) وصله الفريابي أيضا بالاسناد المذكور عن مجاهد . ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد ولا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له ، وقد تقدم مشروحا في كتاب الاذان ، والغرض منه هنا أنه يدل على أن الجن يحشرون يوم القيامة ، والله أعلم

١٣ - باب قول الله عز وجل ( وإذا صرفنا إليك نفرا من الجن - إلى قوله - أولئك في ضلال مبين ) . ( مصرفا ) : مَدْلَا . ( صرفنا ) أي وجَّهنا

قوله ( باب قوله عز وجل : وإذا صرفنا إليك نفرا من الجن - إلى قوله - أولئك في ضلال مبين ) سياق القول في تعيينهم وتعيين بلدهم في التفسير إن شاء الله تعالى . قوله ( صرفنا أي وجَّهنا ) هو تفسير المصنف ، وقوله

(مصرفاً محذراً) هو تفسير أبي عبيدة ، واستشهد بقول أبي كبير بالمرحمة الهنلى :

أزهر هل عن ميتة من مصرف أم لا خلود لباذل متكلف

( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في هذا الباب حديثاً ، واللائق به حديث ابن عباس الذى تقدم فى صفة الصلاة فى توجّه النبي ﷺ إلى عكاظ واستماع الجن لقراءته ، وسيأتى شرحه بتجامه فى التفسير إن شاء الله تعالى . وقد أشار إليه المصنف بالآية التى صدر بها هذا الباب

١٤ - **باب** قول الله تعالى ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ﴾ قال ابن عباس : الثَّعْبَانِ الْحَيَّةُ الذِّكْرُ مِنْهَا ، يُقَالُ الْحَيَاتُ أَجْناسٌ : الجان والافاعي والأساود . ﴿ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا ﴾ فى مِلْكِه . وسُلْطَانُهُ . ويقال ( صَافَاتٍ ) بَسْطُ أَجْنِحَتَيْنِ . ( يَقْبِضَنَّ ) : يَضْرِبَنَّ بِأَجْنِحَتَيْنِ

٣٢٩٧ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف حدثنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما « أنه سمع النبي ﷺ يخطب على المنبر يقول : اقْتُلُوا الْحَيَاتِ واقْتُلُوا إِذَا الْعُطْفَيَّتَيْنِ وَالْأَبْقَرِ ، فَلَهَا يَطِيسَانِ الْبَصَرَ وَيَسْتَنْقِطَانِ الْحَبْلَ » [ المحدث ٣٢٩٧ - أطرافه فى : ٣٣١٠ ، ٣٣١٢ ، ٤٠١٦ ]

٣٢٩٨ - « قال عبد الله : فَبَيْنَا أَنَا أَطَارِدُ حَيَّةً لَأَقْتُلَهَا ، فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ : لَا تَقْتُلَهَا . قُلْتُ : إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَاتِ . فَقَالَ : إِنَّهُ سَمَى بِذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ ، وَهِيَ الْعَوَاسِرُ » [ المحدث ٣٢٩٨ - أطرافه فى : ٣٣١١ ، ٣٣١٢ ]

٣٢٩٩ - « وقال عبد الرزاق عن معمر : فرأى أبو لُبَابَةَ ، أَوْ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ . وَتَابَعَهُ يُونُسُ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَإِسْحَاقُ السَّكَلَبِيُّ وَالزُّهْرِيُّ . وَقَالَ صَالِحُ وَابْنُ أَبِي خَصَّةٍ وَابْنُ مُجَمِّعٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ : فرأى أبو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وبث فيها من كل دابة ) كأنه أشار إلى سبب خلق الملائكة والجن على الحيوان ، أو سبب جميع ذلك على خلق آدم ، والدابة لغة ما دب من الحيوان ، واستثنى بعضهم الطير لقوله تعالى ( وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه ) والاول أشهر لقوله تعالى ( ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها ) ، وعرفا ذوات الأربع ، وقيل يختص بالفرس وقيل بالحصان ، والمراد هنا المعنى اللغوى . وفى حديث أبي هريرة عند مسلم « ان خلق الدواب كان يوم الاربعاء ، وهو دال على أن ذلك قبل خلق آدم . **قوله** ( قال ابن عباس : الثَّعْبَانِ الْحَيَّةُ الذِّكْرُ ) وصله ابن أبي حاتم من طريقه ، وقيل الثَّعْبَانِ الكبير من الحيات ذكر كان أو أنثى . **قوله** ( يقال الحيات أجناس ، الجان والافاعي والأساود ) فى رواية الاصيل « الجان أجناس » ، قال عياض : الاول هو الصواب ، قلت هو قول أبي عبيدة قاله فى تفسير سورة القصص ، قال فى قوله ( كأنها جان ) وفى قوله ( حية تسمى ) كأنها جان من الحيات أو من حية الجان ، جرى على أن ذلك شيء واحد ، وقيل كانت العصا فى أول الحال جانا وهى

الحية الصغيرة ثم صارت ثعبانا ، فحينئذ ألقى العصا . وقيل اختلف وصفها باختلاف أحوالها : فكانت كالحية في سعيها كالجان في حركتها وكالثعبان في ابتلاعها ، والافاعي جمع أفعى وهي الأنثى من الحيات ، والذكر منها أفعوان بضم الهمزة والعين ، وكنية الأفعوان أبو حيان وأبو يحيى لأنه يعيش ألف سنة ، وهو الشجاع الأسود الذي يوائب الانسان ، ومن صفة الافعى إذا فقت عينا عادت ولا تفضض حدقتها البتة ، والاسود جمع أسود قال أبو عبيد هو حية فيها سواد . وهي أخبت الحيات . ويقال له أسود صالح لأنه يسلم جلدته كل عام . وفي سنن أبي داود والنسائي عن ابن عمر مرفوعا : أعوذ بالله من أسد وأسود ، <sup>(١)</sup> وقيل هي حية رقيقة رقيقة العنق هريضة الرأس وربما كانت ذات قرنين والماء في الحية للوحدة ، كدجاجة ، وقد عد لها ابن خالويه في كتابه ليس ، سبعين اسما . **قوله** ( آخذ بناصيتها في ملوكه وسلطانه ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ما من دابة إلا هو آخذ بناصيتها ) أى في قبضته وملوكه وسلطانه ، وخص الناصية بالذكر على عادة العرب في ذلك تقول : ناصية فلان في يد فلان إذا كان في طاعته ، ومن ثم كانوا يحزون ناصية الأسير إذا أطلقوه . **قوله** ( ويقال صافات : بسط أجنتهن ) ر قوله ( يقبضن : يضربن بأجنتهن ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، قال في قوله تعالى ( أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافات ) أى باسطات أجنتهن و ( يقبضن ) يضربن بأجنتهن ، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( صافات ) قال : بسط أجنتهن . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث أبي لبابة . **قوله** ( واقتلوا ذا الطفتين ) ثنية طفية بضم الطاء المهملة وسكون الفاء وهي خوصة المقل ، والطنى خوص المقل ، شبه به الخط الذي على ظهر الحية ، وقال ابن عبد البر : يقال ان ذا الطفتين جنس من الحيات يكون على ظهره خطان أبيضان . **قوله** ( والابتر ) هو مقطوع الذنب ، زاد النضر بن شميل أنه أزرق اللون لا تنظر اليه حامل إلا ألقت ، وقيل الابتر الحية القصيرة الذنب ، قال الداودي : هو الافعى التي تكون قدر شبر أو أكثر قليلا ، وقوله ( والابتر ، يقتضى التغاير بين ذى الطفتين والابتر ، ووقع في الطريق الآتية ) لا تقتلوا الحيات إلا كل أبتر ذى طفتين ، وظاهره اتحادهما ، لكن لا يبنى المغايرة . **قوله** ( فانهما يطمسان البصر ) أى يحوان نوره ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عمر : ويذهب البصر ، وفي حديث عائشة : فانه يلمس البصر . **قوله** ( ويستسقطان الجبل ) هو بفتح المهملة والموحدة الجنين ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عمر الآتية بعد أحاديث : فانه يسقط الولد ، وفي حديث عائشة الآتية بعد أحاديث : ويصيب الجبل ، وفي رواية أخرى عنها : ويذهب الجبل ، وكلها بمعنى . **قوله** ( قال عبد الله ) هو ابن عمر ، وفي رواية يونس عن الزهري التي يأتي التنبيه عليها : قال ابن عمر : فكنت لا أترك حية إلا قتلتها ، حتى طاردت حية من ذوات البيوت ، الحديث ، وقوله ( أطارد ، أى أتبع وأطلب . **قوله** ( فناداني أبو لبابة ) بضم اللام وبموحدين صحابي مشهور اسمه بشير بفتح الموحدة وكسر المعجمة وقيل مصغر وقيل بتحتانية ومهملة مصغر وقبل رقاعة وقيل بل اسمه كنيته ورفاعة وبشير أخواه ، واسم جده زبیر بزاي ونون وموحدة وزن جعفر ، وهو أوسى من بنى أمية بن زيد ، وشذ من قال اسمه مروان ، وليس له في الصحيح إلا هذا الحديث ، وكان أحد النقباء وشهد أحدا ، ويقال شهد بدرا ، واستعمله النبي ﷺ على المدينة ، وكانت معه راية قومه يوم الفتح ، ومات في أول <sup>(٢)</sup>

(١) في نسخة أخرى : من أسود وأسوده ، (٢) في نسخة : في آخر ،



خلافة عثمان على الصحيح . قوله ( انه نهى بعد ذلك عن ذوات البيوت ) أى اللاتي يوجدن في البيوت ، وظاهره التعميم في جميع البيوت ، وعن مالك تخصيصه ببيوت أهل المدينة ، وقيل يختص ببيوت المدن دون غيرها ، وعلى كل قول فتقتل في البرارى والصحارى من غير إنذار ، وروى الترمذى عن ابن المبارك أنها الحية التى تكون كأنها فضة ولا تلتوى في مشيتها . قوله ( وهى العوامر ) هو كلام الزهرى أدرج في الخبر ، وقد بينه معمر في روايته عن الزهرى فساق الحديث وقال في آخره : قال الزهرى وهى العوامر ، قال أهل اللغة عمار البيوت سكانها من الجن ، وتسميتهن عوامر لطول لبثهن في البيوت مأخوذ من العمر وهو طول البقاء ، وعند مسلم من حديث أبى سعيد مرفوعا : ان لهذه البيوت عوامر ، فإذا رأيتم منها شيئا خرجوا عليه ثلاثا ، فإن ذهب والا فاقتلوه ، واختلف في المراد بالثلاث فقيل ثلاث مرات ، وقيل ثلاثة أيام ، ومعنى قوله خرجوا عليهم أن يقال لمن أنتن في ضيق وخرج ان لبثت عندنا أو ظهرت لنا أو عدت إلينا . قوله ( وقال عبد الرزاق عن معمر : قرأتى أبو لبابة أو زيد بن الخطاب ) يريد أن معمر رواه عن الزهرى بهذا الاسناد على الشك في اسم الذى لقي عبيد الله بن عمر ، وروايته هذه أخرجه مسلم ولم يسق لفظها ، وساقه أحمد والطبرانى من طريقه . قوله ( وتابعه يونس ) أى ابن يزيد ، وابن عيينة أى سفيان ، واسحق الكلبى والزبيدى ، أى ان هؤلاء الأربعة تابعوا معمر على روايته بالشك المذكور . فاما رواية يونس فوصلها مسلم ولم يسق لفظها وساقه أبو عوانة ، وأما رواية ابن عيينة فأخرجها أحمد والحاكى في مسندهما عنه ، ووصلها مسلم وأبو داود من طريقه ، وفي رواية مسلم : وكان ابن عمر يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابة بن عبد المنذر أو زيد بن الخطاب ، وأما رواية إسحق وهو ابن يحيى الكلبى فرويناها في نسخته ، وأما رواية الزبيدى وهو محمد بن الوليد الخطيب فوصلها مسلم ، وفي روايته : قال عبيد الله بن عمر : فكنت لا أترك حية أراها إلا قتلتها ، وزاد في روايته : قال الزهرى ونرى ذلك من سميتها . قوله ( وقال صالح وابن أبى حفصة وابن مجمع الخ ) يعنى أن هؤلاء الثلاثة رووا الحديث عن الزهرى لجمعوا فيه بين أبى لبابة وزيد بن الخطاب ، فاما رواية صالح وهو ابن كيسان فوصلها مسلم ولم يسق لفظها وساقه أبو عوانة ، وأما رواية ابن أبى حفصة واسمه محمد فرويناها في نسخته من طريق أبى أحمد بن عدى موصولة ، وأما رواية ابن مجمع وهو إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع بالجيم وتشديد الميم الانصارى المذنب فوصلها البغوى وابن السكن في : كتاب الصحابة ، قال ابن السكن لم أجد من جمع بين أبى لبابة وزيد بن الخطاب الا ابن مجمع هذا وجعفر بن برقان ، وفي روايتهما عن الزهرى مقال . انتهى . وغفل عما ذكره البخارى وهو عنده عن الفربرى عنه فسبحان من لا يذهل ، ويحتمل أنه لم تقع له موصولة من رواية ابن أبى حفصة وصالح ، فصار من رواه بالجمع أربعة ، لكن ليس فهم من يقارب الخمسة الذين روهوا بالشك إلا صالح بن كيسان ، وسيأتى في الباب الذى يليه من وجه آخر أن الذى رأى ابن عمر هو أبو لبابة بغير شك ، وهو يرجع ما جئنا إليه البخارى من تقديمه لرواية هشام بن يوسف عن معمر المقتصرة على ذكر أبى لبابة ، واهل أعلم . وليس لزيد بن الخطاب - أخى عمر - رواية في الصحيح إلا في هذا الموضع ، وزعم الداودى أن الجن لا تتمثل بنى الطفيتين والابتر ، فلذلك أذن في قتلها . وسيأتى التعقب عليه بعد قليل . وفي الحديث النهى عن قتل الحيات التى في البيوت الا بعد الإنذار ، إلا أن يكون أبتر أو ذا طفتين فيجوز قتله بغير إنذار ، ووقع في حديث أبى سعيد عند مسلم الاذن في قتل غيرها بعد الإنذار ، وفيه : فإن ذهب والا فاقتلوه

فانه كافر ، قال القرطبي : والأمر في ذلك للارشاد ، نعم ما كان منها محقق الضرر وجب دفعه

### ١٥ - باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال

٣٣٠٠ - **حديث** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن

ابن أبي صهبة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « يوشك أن يكون خير مال الرجل غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر ، يفرّ بدريه من الفتن »

٣٣٠١ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال « رأس الكفر نحو المشرق ، والفخر وأخيلاه في أهل الخيل والإبل ، والقدادين أهل الوبر ، والسكنة في أهل الغنم »

[ الحديث ٣٣٠١ - أطرافه في : ٣٤٩٩ ، ٤٣٨٨ ، ٤٣٨٩ ، ٤٣٩٠ ]

٣٣٠٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس عن عتبة بن عمرو عن مسعود قال

« أشار رسول الله ﷺ بيده نحو اليمن فقال : الإيمان يمانها هنا ، ألا إن القسوة وغلظ القلوب في القذابين عند أصول أذناب الإبل حيث يطلع قرنا الشيطان في ربيعة ومضر »

[ الحديث ٣٣٠٢ - أطرافه في : ٢٤٩٨ ، ٤٣٨٧ ، ٥٣٠٣ ]

٣٣٠٣ - **حديث** فضيلة حدثنا الأيثم عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن

النبي ﷺ قال « إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكا ، وإذا سمعتم نحيق الحمار فمواذوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطانا »

٣٣٠٤ - **حديث** إسحاق أخبرنا روح قال أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء سمع جابر بن عبد الله رضي

الله عنها قال : قال رسول الله ﷺ « إذا كان جنح الليل - أو أمسيتم - فكثروا صيائكم ، فإن الشياطين

تنفسن حينئذ ، فإذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله ، فإن الشيطان لا يفتح

بابا مغلقا » . قال وأخبرني عمرو بن دينار سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما أخبرني عطاء ولم يذكر « واذكروا

اسم الله »

٣٣٠٥ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب عن خالد عن محمد بن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي ﷺ قال « قُتِدَت أمة من بني إسرائيل لا يدري ما فعلت ، وإني لأراها إلا للفرار : إذا وضع لها ألبان

الإبل لم تشرب ، وإذا وُضِحَ لها ألبانُ الشاءِ شربت . فحدثُكم بها فقال : أنت سمعتَ النبي ﷺ بقوله ؟ قلتُ : نعم . فقال لي سراراً ، قلتُ : أفأقرأ التوراة ؟ »

٣٢ - **حدثنا** سعيد بن عُمير عن ابنِ وهبٍ قال حدثني يونسُ عن ابنِ شهابٍ عن عروةَ يحدثُ عن عائشةَ رضيَ الله عنها « أن النبي ﷺ قال لا وزغ : الفؤيسق . ولم أسمعهُ أمرَ بقتله . وزعمَ سعدُ بن أبي وقاصٍ أن النبي ﷺ أمرَ بقتله »

٣٣٠٧ - **حدثنا** صدقةُ بن الفضل أخبرنا ابنُ عُيينةَ حدثنا عبدُ الحميد بن جُبَيْر بن شَيْبَةَ عن سعيدِ ابنِ المسيبِ أن أمَ شريكٍ أخبرتهُ أن النبي ﷺ أمرَها بقتلِ الأوزاغ [ المحدث ٣٣٠٧ - طرقة في : ٣٣٠٩ ]

٣٣٠٨ - **حدثنا** عبيدُ بن إسماعيلَ حدثنا أبو أسامةَ عن هشامٍ عن أبيهِ عن عائشةَ رضيَ الله عنها قالت : قال رسولُ الله ﷺ « اقتلوا ذا الطُفَيْتَيْنِ ، فانه يطمِسُ البصرَ ويصيبُ الحبلَ » تابعةُ حمَّادُ بن سلمةَ « أخبرنا أسامة » [ المحدث ٣٣٠٨ - طرقة في : ٣٣٠٩ ]

٣٣٠٩ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى عن هشامٍ قال حدثني أبي عن عائشةَ قالت « أمرَ النبي ﷺ بقتلِ الأبتَرِ وقال : إنه يُصيبُ البصرَ ويذهبُ الحبلَ »

٣٣١٠ - **حدثنا** عمرو بن عليٍّ حدثنا ابنُ أبي عديٍّ عن أبي يونسَ القُشَيْرِيُّ عن ابنِ أبي مُليكةَ أن ابنَ عمرَ كان يقتلُ الحياتِ ، ثم نهى قال « إن النبي ﷺ هدمَ حائطاَ له فوجدَ فيه سِلخَ حيةٍ قال : انظروا ابنَ هورٍ فنظروا فقال : اقلوه ، فكنتُ أقْتلُها لذلك »

٣٣١١ - « فقلتُ أبا لُبابةَ فأخبرني أن النبي ﷺ قال : لا تقتلوا الجنَّانَ إلا كلَّ أبتَرٍ ذي طُفَيْتَيْنِ ، فانه يسطِطُ الولدَ ويذهبُ البصرَ فاقتلوه »

٣٣١٢ - **حدثنا** مالكُ بنُ إسماعيلَ حدثنا جريرُ بن حازمٍ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ أنه كان يقتلُ الحياتِ

٣٣١٣ - **حدثنا** أبو كُبابةَ « أن النبي ﷺ نهى عن قتلِ جنَّانِ البيوتِ ، فأمسكَ عنها »

الثاني حديثُ أبي سعيدٍ الخدريّ « يوشكُ أن يكونَ خيرَ مالِ المسلمِ ، الحديث ، وقد تقدم في أوائلِ الإيمان ، ويأتى شرحه في كتابِ الفتن . ( تنبيهان ) : الأولُ ذكرُ المزي في « الأطراف » تبعاً لابنِ مسعودٍ أن البخاريَّ أوردَ الحديثَ من هذه الطريقِ في الجزية ، وهو وهم ، وإنما هو في بدءِ الخلق . الثاني وقع في أكثرِ الرواياتِ

قبل حديث أبي سعيد هذا : باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ، وسقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، ولم يذكرها الاسماعيلي أيضا ، وهو اللائق بالحال ، لأن الأحاديث التي تلي حديث أبي سعيد ليس فيها ما يتعلق بالغنم إلا حديث أبي هريرة المذكور بعده . الثالث حديث أبي هريرة ، **قوله** ( رأس الكفر نحو المشرق ) في رواية الكشميني « قبل المشرق » وهو بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهته ، وفي ذلك إشارة إلى شدة كفر الجحوس ، لأن ملكة الفرس ومن أطاعهم من العرب كانت من جهة المشرق بالنسبة إلى المدينة ، وكانوا في غاية القسوة والشكرب والتجبر حتى مزن ملكهم كتاب النبي ﷺ كما سيأتي في موضعه ، واستمرت الفتن من قبل المشرق كما سيأتي بيانه واضحا في الفتن **قوله** ( والفخر ) بالخساء المعجمة معروف ، ومنه الإعجاب بالنفس ، ( والخيل ) بضم المعجمة وفتح التحتانية والمد : الكبر واحتقار الغير . **قوله** ( الفدادين ) بتشديد الدال عند الأكثر ، وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو الشيباني أنه خففها وقال : إنه جمع فدان ، والمراد به البقر التي يحرث عليها . وقال الخطابي : الفدان آلة الحرث والسكة ، فعلى الأول فالفدادون جمع فدان وهو من يملو صوته في إبله وخيله وحرثه ونحو ذلك ، والفديد هو الصوت الشديد ، وحكى الاخفش ووهاه أن المراد بالفدادين من يسكن الفدادن جمع فدد وهو البراري والصحاري ، وهو بعيد . وحكى أبو عبيدة معمر بن المثنى أن الفدادين هم أصحاب الإبل الكثيرة من المائتين إلى الآلاف ، وعلى ما حكاه أبو عمرو الشيباني من التخفيف فالمراد أصحاب الفدادين على حذف مضاف ، وبؤيد الأول لفظ الحديث الذي بعده « وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذناب الإبل » وقال أبو العباس : الفدادون هم الرعاة والجالون ، وقال الخطابي : إنما ذم هؤلاء لاشتغالهم بمعالجة ما هم فيه عن أمور دينهم وذلك يفضي إلى قساوة القلب . **قوله** ( أهل الوبر ) بفتح الواو والموحدة ، أي ليسوا من أهل المدر ، لأن العرب تميز عن أهل الحضر بأهل المدر وعن أهل البادية بأهل الوبر ، واستشكل بعضهم ذكر الوبر بعد ذكر الخيل وقال : أن الخيل لا وبر لها ، ولا إشكال فيه لأن المراد ما بينته . وقوله في آخر الحديث « في ربيعة ومضر » أي في الفدادين منهم . **قوله** ( والسكنة ) تطلق على الطمأنينة والسكون والوقار والتواضع . قال ابن خالويه لا تغنيها أي في وزنها إلا قولهم على فلان ضريبة أي خراج معلوم ، وإنما خص أهل الغنم بذلك لأنهم غالبا دون أهل الإبل في التوسع والكثرة وهما من سبب الفخر والخيلاء ، وقيل أراد بأهل الغنم أهل اليمن لأن غالب مواشيهم الغنم ، بخلاف ربيعة ومضر فإنهم أصحاب إبل ، وروى ابن ماجه من حديث أم هانئ : « أن النبي ﷺ قال لها اتخذي الغنم فإن فيها بركة » . الرابع حديث أبي مسعود ، **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم . **قوله** ( أشاد رسول الله ﷺ بيده نحو اليمن فقال : الإيمان ) فيه تعقب على من زعم أن المراد بقوله « إيمان » الانصار ، لكون أصلهم من أهل اليمن لأن في إشارته إلى جهة اليمن ما يدل على أن المراد به أهلها حينئذ لا الذين كان أصلهم منها ، وسبب الشناء على أهل اليمن لإسراعتهم إلى الإيمان وقبولهم وقد تقدم قبولهم البشري حين لم تقبلها بنو تميم في أول بدء الخلق ، وسيأتي بقية شرحه في أول المناقب ، وبيان الاختلاف بقوله « الإيمان بيمان » وقوله « قرنا الشيطان » أي جانباً رأسه ، قال الخطابي : ضرب المثل بقرنى الشيطان فيما لا يحمى من الأمور ، وقوله « أرق أفئدة » أي ان غشاء قلب أحدهم رقيق ، وإذا رق الغشاء أسرع نفوذ الشيء إلى ماوراءه . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن جعفر بن ربيعة ) هذا الحديث مما اتفق الأئمة

الخسة أصحاب الأصول على إخراجهم عن شيخ واحد وهو قتيبة بهذا الاسناد . **قوله** (إذا سمعتم صياح الديك) تكسر المهمة وفتح التحتانية جمع ديك وهو ذكر الدجاج ، وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي ، فانه يقسط أصواته فيها تقسيطا لا يكاد يتفاوت ، ويوالى صياحه قبل الفجر وبعده لا يكاد يخطئ ، سواء أطلال الليل أم قصر ، ومن ثم أفق بعض الشافعية باعتماد الديك المحرب في الوقت ، ويؤيده الحديث الذي ساذكره عن زيد بن خالد . **قوله** (فانها رأت مديكا) بفتح اللام ، قال عياض : كان السبب فيه رجاء تأمين الملائكة على دعائه واستغفاره من له وشهادتهم له بالأخلاص ، ويؤخذ منه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين تبركا بهم ، وصحح ابن حبان - وأخرجه أبو داود وأحمد - من حديث زيد بن خالد رفعه «لأنسبوا الديك فانه يدعو إلى الصلاة» وعند البزار من هذا الوجه سبب قوله **قوله** (فانها رأت مديكا) صرخ فلمنه رجل فقال ذلك ، قال الجليبي : يؤخذ منه أن كل من استفيد منه الخير لا ينبغي أن يسب ولا أن يستهان به ، بل يكرم ويحسن اليه . قال : وليس معنى قوله «فانه يدعو إلى الصلاة» أن يقول بصوته حقيقة صلوا أو حانت الصلاة . بل معناه أن العادة جرت بأنه يصرخ عند طلوع الفجر وعند الزوال فطرة فطره الله عليها . **قوله** (ولذا سمعتم نفاق الخير) زاد النسائي والحاكم من حديث جابر «ونباح الكلاب» . **قوله** (فانها رأت شيطانا) روى الطبراني من حديث أبي رافع رفعه «لا ينبغي الحمار حتى يرى شيطانا أو يتمثل له شيطان ، فاذا كان ذلك فاذكروا الله وصلوا على» ، قال عياض : وفائدة الأمر بالتعوذ لما يحشى من شر الشيطان وشر وسوسته ، فيلجأ إلى الله في دفع ذلك . قال الداودي : يتعلم من الديك خمس خصال : حسن الصوت ، والقيام في السحر ، والغيرة ، والسخاء ، وكثرة الجماع . السادس حديث جابر أورده من وجه آخر ، وسيأتي شرحه في أثناء هذا الباب ، والقائل «قال وأخبرني عمرو» هو ابن جريح ، واسحق المذكور في أوله هو ابن راهويه كما عند أبي نعيم ، ويحتمل أن يكون ابن منصور ، وقد أهمل المزني في الأطراف تبعا لخلف عزوه إلى هذا الموضع . السابع حديث أبي هريرة ، **قوله** (عن خالد) هو الخذام ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون إلى أبي هريرة . **قوله** (واني لا أراها إلا الفأر) باسكان الهمزة ، وعند مسلم من طريق أخرى عن ابن سيرين بلفظ «الفأرة مسخ» ، وآية ذلك أنه يوضع بين يديها ابن الغنم فقتله ، ويوضع بين يديها ابن الابل فلا تشربه . **قوله** (لحدثت كعبا) قائل ذلك هو أبو هريرة ، ووقع في رواية مسلم «فقال له كعب أنت سمعت هذا» . **قوله** (فقلت أفأقرأ التوراة) هو استفهام إنكار ، وفي رواية مسلم «فأنزلت علي» التوراة ، وفيه ان أبا هريرة لم يكن يأخذ عن أهل الكتاب ، وإن الصحابي الذي يكون كذلك إذا أخبر بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه يكون للحديث حكم الرفع . وفي سكوت كعب عن الرد على أبي هريرة دلالة على تورعه ، وكأنهما جميعا لم يبلغهما حديث ابن مسعود ، قال : وذكر عند النبي **قوله** القردة والخنازير فقال : إن الله لم يجعل للسخ نسل ولا عقبا ، وقد كانت القردة والخنازير قبل ذلك ، وعلى هذا يحمل قوله **قوله** «لا أراها إلا الفأر» ، وكأنه كان يظن ذلك ثم أعلم بأنها ليست هي ، قال ابن قتيبة : أن صح هذا الحديث إلا فالقردة والخنازير هي الممسوخ بأعيانها توالت . قلت : الحديث صحيح ، وسيأتي مزيد لذلك في أواخر أحاديث الأنبياء . الثامن حديث عائشة «ان النبي **قوله** قال للوزغ فويستق ولم أسمعه أمر بقتله» هو قول عائشة رضي الله عنها ، قال ابن التين : هذا لاحجة فيه ، لأنه لا يلزم من عدم سماعها عدم الوقوع ، وقد حفظ غيرها كما ترى . قلت : قد جاء عن عائشة من وجه آخر عند أحمد وابن ماجه أنه

كان في بيتها رمح موضوع ، فسئلت فقالت : تقتل به الوزغ ، فان النبي ﷺ أخبرنا أن ابراهيم لما أتى في النار لم يكن في الأرض دابة الا أطلقت عنه النار ، إلا الوزغ فانها كانت تنفخ عليه فأمر النبي ﷺ بقتلها انتهى . والذي في الصحيح أصح ، ولعل عائشة سمعت ذلك من بعض الصحابة ، وأطلقت لفظ أخبرنا مجازا أي أخبر الصحابة ، كما قال ثابت البناني د خطبنا عمران ، وأراد أنه خطب أهل البصرة ، فانه لم يسمع منه ، والله أعلم . **قوله** (وزعم سعد ابن أبي وقاص ) قائل ذلك يحتمل أن يكون عروة فيكون متصلا فانه سمع من سعد ، ويحتمل أن تكون عائشة فيكون من رواية القرين عن قرينه ، ويحتمل أن يكون من قول الزهري فيكون منقطعا ، وهذا الاحتمال الأخير أرجح فان الدارقطني أخرجه في الغرائب ، من طريق ابن وهب عن يونس ومالك معا عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة ، ان النبي ﷺ قال الوزغ فويسق ، وعن ابن شهاب عن سعد بن أبي وقاص ، ان رسول الله ﷺ أمر بقتل الوزغ ، وقد أخرج مسلم والنسائي وابن ماجه وابن حبان حديث عائشة من طريق ابن وهب ، وليس عندهم حديث سعد ، وقد أخرج مسلم وأبو داود وأحمد وابن حبان من طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه ، ان النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقا ، وكان الزهري وصله لمعمر وأدسله ليونس ، ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ولا من أصحاب الأطراف فله الحمد . التامع حديث أم شريك ، ان النبي ﷺ أمر بقتل الوزاغ هكذا أورده مختصرا وسيأتى بأنهم من هذا في قصة ابراهيم من أحاديث الأنبياء ، وقد تقدم في الذي قبله حديث عائشة بأنهم منه ، وأم شريك اسمها غزية بالمعجمتين مصغر ، وقيل غزيلة ، يقال هي عامرية قرشية ، ويقال أفصارية ويقال دوسية . العاشر حديث عائشة في قتل ذى الطفيتين والابتر ، أورده باسنادين إليها في كل واحد منهما ، وأورد بعده حديث ابن عمر في ذلك عن أبي لبابة من وجهين ، وقد تقدم من وجه آخر في أول الباب . **قوله** في أول طريق حديث عائشة ( تابعه حماد بن سلة ) يريد أن حمادا تابع أبا أسامة في روايته لإياه عن هشام ، واسم أبي أسامة أيضا حماد ، ورواية حماد بن سلة وصلها أحمد عن عفان عنه . **قوله** ( عن أبي يونس القشيري ) هو حاتم بن أبي صفيرة ، وهو بصرى ومن دونه ، وأما من فوقه فدنى . **قوله** ( أن ابن عمر كان يقتل الحيات ثم نهى ) هو بفتح النون ، وفاعل نهى هو ابن عمر ، وقد بين بعد ذلك سبب نهيه عن ذلك . وكان ابن عمر أولا يأخذ بعموم أمره ﷺ بقتل الحيات . وقد أخرج أبو داود من حديث عائشة مرفوعا ، افتلوا الحيات ، فن تركن خافة نارهن فليس منى . **قوله** ( ان النبي ﷺ هدم حائطا له فوجد فيه سلخ حية ) هو بكسر السين المهملة وسكون اللام بعدها معجمة وهو جلدها ، كذا وقع هنا مرفوعا ، وأخرجه مسلم من وجه آخر موقوفا فأخرج من طريق الثيب عن نافع ، ان أبا لبابة كلم ابن عمر ليفتح له بابا في داره يستقرب بها إلى المسجد ، فوجد الغلمان جلده جان . فقال ابن عمر : اتسموه فاقتلوه ، فقال أبو لبابة : لاقتلوه ، ومن طريق يحيى بن سعيد وعمر بن نافع عن نافع نحوه . ويحتمل أن تكون القصة وقعت مرتين . ويدل لذلك قول ابن عمر في هذه الرواية وكنت أقتلها لذلك ، وهو القاتل ، فليكن أبا لبابة . **قوله** ( لاقتلوا الجنان إلا كل ذى طفتين ) ان كان الاستثناء متصلا ففيه تعقب على من زعم أن ذا الطفتين والابتر ليس من الجنان ، ويحتمل أن يكون منقطعا ، أى لكن كل ذى طفتين فاقتلوه . والجنان بكسر الجيم وتشديد النون جمع جان وهي الحية الصغيرة ، وقيل الرقيقة الخفيفة ، وقيل الدقيقة البيضاء ، الحادى عشر حديث عائشة وابن عمر في الخمس التي لا جناح على الحرم في قتلهم ، وقع في حديث عائشة ، والحدباء ، وفي حديث ابن

عمر = الحدأة = والحديا بصيغة التصغير ، وقد أنكر ثابت في الدلائل هذه الصيغة وقال الصواب الحدياء أو الحدية أى بهمة وزيادة هاء أو بالتشديد بغير همز ، قال : والصواب أن الحدياء ليس من هذا ، وإنما هو من التحدى يقولون : فلان يتحدى فلانا أى ينازعه ويقال به . وعن ابن أبي حاتم : أهل الحجاز يقولون لهذا الطائر الحديا ويجمعونه الحدادي ، وكلاهما خطأ . وأما الأزهرى فصوبه وقال : الحدياء تصغير الحدى . وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج

### ١٦ - باب إذا وقع الدباب في شراب أحدكم فليذمه

قأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء

وخس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم

٣٣١٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** ميمون عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبي ﷺ قال « خمس فواسق يقتلن في الحرم : الفأرة والعقرب والحديا والذئب والسكب العقور »

٣٣١٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب من قتلن وهو مُحَرَّم فلا جناح عليه : للعقرب والفأرة والسكب العقور والذئب والحديا »

٣٣١٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد عن كثير عن عطاء عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما رفعه قال « خذوا الآنية ، وأذكوا الأسقية ، وأجفوا الأبواب ، واكفثوا صيدا نكح عند المساء ، قأن للجن انتشارا وخطفة ، وأطنوا الماصيح عند الرقاد قأن الفؤسقة ربما اجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت » قال ابن جرير وحبيب عن عطاء « قأن للشياطين »

٣٣١٧ - **حدثنا** عبدة بن عبد الله أخبرنا يحيى بن آدم عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال « كنا مع رسول الله ﷺ في غار ، فزالت (المرسلات عرفاً) وإنا لتتلقاها من فيه إذ خرجت حية من جحرها ، فابتدرناها لنقتلها ، فسبقتنا فدخلت جحرها ، فقال رسول الله ﷺ وقيت شرًّا كما وقيت شرًّا . وعن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله . . مثله . قال « وإنا لتتلقاها من فيه رطوبة . وتابعه أبو عوانة عن مغيرة »

وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قريم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله

٣٣١٨ - **حدثنا** نصر بن علي أخبرنا عبد الأعلى حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي قال « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها ، فلم تطعمها ، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض » . قال وحدثنا عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . مثله

٣٣١٩ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « نزل نبي من الأنبياء تحت شجرة فلدغته نملة ، فأمر بهجازه فأخرج من تحتها ، ثم أمر ببيتها فأحرق بالنار ، فأوحى الله إليه : فهلا نملة واحدة ؟ »

( نبيه ) . وقع في رواية السرخسي هنا د باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ، ولا معنى لذكره هنا ، ووقع عنده أيضا د باب خمس من الدواب فواسق ، وسقط من رواية غيره وهو أولى . الثاني عشر حديث جابر ، **قوله** ( حدثنا كثير ) هو ابن شظير - بكسر المعجمة وسكون النون بعدها ظاء معجمة - بصرى قد قال فيه ابن معين : ليس بشيء ، قال الحاكم : مراده بذلك أنه ليس له من الحديث ما يشتغل به . وقد قال فيه ابن معين مرة : صالح ، وكذا قال أحمد . وقال ابن عدي : أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة . قلت وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد توبع عليه كما تراه في آخر الحديث ، وآخر في السلام على المصلي ، وله متابيع عند مسلم من روايه أبي الزبير عن جابر . **قوله** ( رفعه ) كذا هنا ، ووقع عند الاسماعيلي من وجهين عن حماد ابن زيد قال : قال رسول الله ﷺ . **قوله** ( خروا الآنية ) أي غطوها . ومضى في الرواية التي في صفة ابليس وخر اناءك واذكر اسم الله ولو أن تعرض عليه شيئا ، وهو بضم الراء وبكسرها وسيأتي مزيد لذلك في الأثرية . **قوله** ( وأوكثوا ) بكسر الكاف بعدها همزة أي اربطوها وشدوها ، والوكاء اسم ما يسد به فم القربة . **قوله** ( وأجفوا ) بالجيم والفاء أي أغلقوها تقول : أجفت الباب إذا أغلقته . وقال القزاز : تقول جفأت الباب أغلقته . قال ابن التين : لم أر من ذكره هكذا غيره ، وفيه نظر فإن أجفوا لامة فاء ، وجفأت لامة همزة . زاد في الرواية الماضية د وأغلقوا الأبواب واذكروا اسم الله ، فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا . **قوله** ( وأكفوا ) بهمزة وصل وكسر الفاء ويجوز ضمها بعدها مشاة أي ضموم اليكم ، والمعنى امنعوا من الحركة في ذلك الوقت . **قوله** ( عند المساء ) في الرواية المتقدمة في هذا الباب د إذا جنح الليل أو أمسيتم فكفوا صبيانكم . **قوله** ( فإن للجن انتشارا وخطفة ) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة والفاء ، في الرواية الماضية د فإن الشياطين تنتشر حينئذ وإذا ذهبت ساعة من الليل ، وفي رواية الكشميهني د فاذا ذهب ، وكأنه ذكره باعتبار الوقت . **قوله** ( فإن الفويسقة ) هي الفأرة قد تقدم تفسير ذلك في الحج . **قوله** ( اجترت ) بالجيم وتشديد الراء ، في رواية الاسماعيلي د ربما جرت ، وسيأتي في الاستئذان حديث ابن عمر مرفوعا د لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنأوا ، قال النووي هذا عام يدخل فيه نار السراج وغيره ، وأما القناديل المعلقة فإن خيف بسببها حريق دخلت في ذلك ، وإن حصل الأمن منها كما هو الغالب فلا بأس بها لانتفاء العلة . وقال القرطبي : جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد إلى المصلحة ، ويحتمل أن تكون للندب ، ولا سيما في حق من يفعل ذلك بنية امتثال الأمر . وقال ابن العربي : ظن



قوم أن الأمر بخلق الأبواب عام في الأوقات كلها ، وليس كذلك وإنما هو مقيد بالليل ؛ وكان اختصاص الليل بذلك لأن النهار غالباً محل التيقظ بخلاف الليل ، والاصل في جميع ذلك يرجع إلى الشيطان فإنه هو الذي يسوق الفأرة إلى حرق الدار . **قوله** ( قال ابن جرير وحيب عن عطاء فان للشياطين ) يعنى أن ابن جرير وحيب - وهو المعلم - روى هذا الحديث عن عطاء عن عائشة كما رواه كثير بن شظير ، إلا أنهما قالاً في روايتهما « فان للشيطان » بدل قول كثير في روايته « فان للجن » ، ورواية ابن جرير قد تقدمت موصولة في أوائل هذا الباب ، ورواية حبيب وصلها أحمد وأبو يعلى من طريق حماد بن سلمة عن حبيب المذكور . الحديث الثالث عشر حديث ابن مسعود في قصة الحية ، **قوله** ( وعن إسرائيل عن الأعمش ) يعنى أن يحيى بن آدم رواه عن إسرائيل عن شيخين أفردهما ، ولم يختلف عليه في أنه من رواية إبراهيم وهو النخعي عن علقمة . **قوله** ( رطبة ) أى غضة طرية في أول ما تلاها ووصفت هى بالرطوبة ، والمراد بالرطوبة رطوبة فيه أى أنهم أخذوها عنه قبل أن يجف ريقه من تلاوتها ، ويحتمل أن يكون وصفها بالرطوبة اسمائها ، والاول أشبه . وقوله « وقيت شركم ووقيت شرها » أى قتلتم إياها هو شر بالنسبة إليها وإن كان خيراً بالنسبة إليهم . وفيه جواز قتل الحية في الحرم ، وجواز قتلها في جحرها ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة معروف . الحديث الرابع عشر والخامس عشر حديث ابن عمر وأبي هريرة ، وهو من طريق عبيد الله بالتصغير وهو ابن عمر العمرى عن نافع عن ابن عمر وعن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ، والقائل « قال » و « حدثنا » عبيد الله هو ابن عبد الأعلى المذكور في الاسناد المذكور وهو ابن عبد الأعلى البصرى **قوله** ( وتابعه أبو عوانة عن مغيرة ) أى عن إبراهيم ، وطريق أبي عوانة ستأتى في تفسير ( المرسلات ) . **قوله** ( وقال حفص ) هو ابن غياث ( وأبو معاوية وسليمان بن قزم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله ) يعنى أن هؤلاء الثلاثة عاثوا إسرائيل لخطوا « الأسود » بدل علقمة . ورواية حفص وصلها المؤلف في الحج ، وأما رواية أبي معاوية فأخرجها أحمد عنه وهى عند مسلم ، وأما رواية سليمان بن قزم فلم أقف عليها موصولة . **قوله** ( دخلت امرأة ) لم أقف على اسمها ، ووقع في رواية أنها حميرية ، وفي أخرى أنها من بنى إسرائيل ، وكذا مسلم ، ولا تضاد بينهما لأن طائفة من حمير كانوا قد دخلوا في اليهودية فنسبت إلى دينها تارة وإلى قبيلتها أخرى ، وقد وقع ما يدل على ذلك في « كتاب البعث للبيهقي » ، وأبداه عياض احتمالاً ، وأغرب النووي فأنكره . **قوله** ( في هرة ) أى بسبب هرة . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند مسلم من جرّاء هرة وهو بمعناه ، وجرا بفتح الجيم وتشديد الراء مقصور ويجوز فيه المد ، والهرة أنثى السنور والهر الذكر ، ويجمع الهر على هرة كقرد وقردة وتجمع الهرة على هرد كقربة وقرب . ووقع في حديث جابر الماضى في الكسوف « وعرضت على النار قرأت فيها امرأة من بنى إسرائيل تعذب في هرة لها » الحديث . **قوله** ( من خشاش الأرض ) بفتح المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وبجمعيتين بينهما ألف الأولى خفيفة ، والمراد هوام الأرض وحشراتنا من فأرة ونحوها ، وحكى النووي أنه روى بالحاء المهملة ، والمراد نبات الأرض ، قال : وهو ضعيف أو غلط ، وظاهر هذا الحديث أن المرأة عذبت بسبب قتل هذه الهرة بالحبس ، قال عياض : يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بالنار حقيقة ، أو بالحساب لأن من نوقش الحساب عذب . ثم يحتمل أن تكون المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك ، أو مسلمة وعذبت

بسبب ذلك . قال النووي : الذي يظهر أنها كانت مسلمة وإنما دخلت النار بهذه المعصية ، كذا قال ، ويؤيد كونها كافرة ما أخرجه البيهقي في «البعث والنشور» وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » من حديث عائشة وفيه قصة لها مع أبي هريرة ، وهو بتامه عند أحمد ، وفيه جواز اتخاذ الهرة ورباطها إذا لم يهمل إطعامها وسقيها ، ويلتحق بذلك غير الهرة بما في مضائها ، وأن الحر لا يملك ، وإنما يجب إطعامه على من حبسه ، كذا قال القرطبي ، وليس في الحديث دلالة على ذلك . وفيه وجوب نفقة الحيوان على مالكه ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لأنه ليس في الخبر أنها كانت في ملكها ، لكن في قوله « مرة لها » كما هي رواية ممام ما يقرب من ذلك . الحديث السادس عشر حديث أبي هريرة **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( نزل نبي من الأنبياء ) قيل هو العزيز ، وروى الحكيم الترمذي في « النوادر » أنه موسى عليه السلام ، وبذلك جزم السكلا باذى في « معاني الأخبار » والقرطبي في التفسير . **قوله** ( فلدغته ) بالدال المهملة والغين المعجمة أى قرصته ، وليس هو بالذال المعجمة والعين المهملة فإن ذلك معناه الإحراق . **قوله** ( فأسر بجهازه ) بفتح الجيم ويجوز كسرهما بعدها زأى أى متاعه . **قوله** ( ثم أمر بيبتها فأحرق ) أى بيت النمل ، وفي رواية الزهرى الماضية في الجهاد فامر بقرية النمل فأحرقته ، وقرية النمل موضع اجتماعهم ، والعرب تفرق في الأوطان فيقولون لمسكن الإنسان وطن ، ولمسكن الابل عطن . وللأسد عرين وغابة ، وللطير كناس ، وللضب وجار ، وللطاوئع عش ، وللزنبور كور ، ولليربوع نافق ، وللنمل قرية . **قوله** ( فهلا نملة واحدة ) يجوز فيه النصب على تقدير عامل محذوف تقديره فهلا أحرقته نملة واحدة وهى التى آذنت بخلاف غيرها فلم يصدر منها جناية . واستدل بهذا الحديث على جواز إحراق الحيوان المؤذى بالنار من جهة أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يأت في شرعنا ما يرفعه ولا سيما إن ورد على لسان الشارع ما يشعر باستحسان ذلك ، لكن ورد في شرعنا النهى عن التعذيب بالنار ، قال النووي : هذا الحديث محمول على أنه كان جائزا في شرع ذلك النبي جواز قتل النمل وجواز التعذيب بالنار ، فإنه لم يقع عليه العتب في أصل القتل ولا في الإحراق بل في الزيادة على النملة الواحدة ، وأما في شرعنا فلا يجوز إحراق الحيوان بالنار إلا في القصاص بشرطه ، وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل لحديث ابن عباس في السنن « أن النبي ﷺ نهى عن قتل النملة والنحلة » انتهى ، وقد قيد غيره كالخطابي النهى عن قتله من النمل بالسليمانى ، وقال البغوى : النمل الصغير الذى يقال له الذر يجوز قتله ، ونقله صاحب « الاستقصاء » عن الصيمرى وبه جزم الخطابي . وفي قوله أن القتل والإحراق كان جائزا في شرع ذلك النبي نظر ، لأنه لو كان كذلك لم يعاتب أصلا ورأسا إذا ثبت أن الأذى طيبة . وقال عياض : في هذا الحديث دلالة على جواز قتل كل مؤذ . ويقال إن لهذه القصة سببا ، وهو أن هذا النبي مر على قرية أهلكتها الله تعالى بذنوب أهلها فوقف متعجبا فقال : يارب قد كان فيهم صبيان ودواب ومن لم يقترب ذنبا ، ثم نزل تحت شجرة فحرت له هذه القصة ، فنهى الله جل وعلا على أن الجنس المؤذى يقتل وإن لم يؤذ ، وقتل أولاده وإن لم تبلغ الأذى انتهى . وهذا هو الظاهر وإن ثبت هذه القصة آمين المصير إليه . والحاصل أنه لم يعاتب أنكارا لما فعل بل جوابا له وأيضا لحكمة شمول الهلاك لجميع أهل تلك القرية ، فضرب له المثل بذلك أى إذا اختلط من يستحق الإهلاك بغيره وتعين إهلاك الجميع طريقا إلى إهلاك المستحق جاز إهلاك الجميع ، ولهذا نظائر كتبترس الكفار بالمسلمين وغير ذلك وانه سبحانه أعلم . وقال السكرماني النمل غير مكاف فكيف أشير في الحديث إلى أنه لو أحرقت نملة واحدة جاز مع أن القصاص إنما يكون بالمثل لقوله

تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ثم أجاب بتجويز أن التحريق كان جائزا عنده ، ثم قال يرد على قولنا كان جائزا لو كان كذلك لما ذم عليه . وأجلب بأنه قد يذم الرفيع القدر على خلاف الأولى انتهى . والتعبير بالذم في هذا لا يليق بمقام النبي ، فينبغي أن يعبر بالاعتاب . وقال القرطبي : ظاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما عابه الله حيث انتقم لنفسه باهلاك جمع آذاه منه واحد ، وكان الأولى به الصبر والصفح ، وكأنه وقع له أن هذا النوع مؤذ لبي آدم وحرمة بنى آدم أعظم من حرمة الحيوان ، فلو انفرد هذا النظر ولم ينضم إليه التشنى لم يعاتب . قال : والذي يؤيد هذا التمسك بأصل عصمة الأنبياء وأنهم أعلم بالله وبأحكامه من غيرهم وأشد لهم خشية انتهى . ( تنكة ) : النملة واحدة النمل وجمع الجمع نمل . والنمل أعظم الحيوانات حيلة في طلب الرزق . ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئا ولو قل أنذر الباقين ، ويحتكر في زمن الصيف للشتاء ، وإذا خاف العفن على الحب أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حفر مكانه اتخذها تاريج لتلايحري إليها ماء المطر ، وليس في الحيوان ما يحمل أثقل منه غيره ، والذر في النمل كالزنبور في النحل . **قوله** ( أمة من الأمم مسبحة <sup>(١)</sup> ) استدل به على أن الحيوان يسبح الله تعالى حقيقة ، ويتأيد به قول من حمل قوله ( وان من شيء الا يسبح بحمده ) على الحقيقة . وتعقب بأن ذلك لا يمنع الحمل على المجاز بأن يكون سببا للتسبيح

### ١٧ - باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه

فان في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء

٣٣٢٠ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان بن بلال قال حدثني عتبة بن مسلم قال أخبرني عبيد بن حنبل قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال النبي ﷺ « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه ، فان في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء »  
[ الحديث ٣٣٢٠ - طرعه في : ٥٧٨٢ ]

٣٣٢١ - **حدثنا** الحسن بن الصباح **حدثنا** إسحاق الأزرق **حدثنا** عوف عن الحسن وابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « غفر لامرأة مومسة مرت بكلب على رأس ركي يلهث ، قال : كاذب يفتله العطش - فبرعت خفها فأوثقت به فخارها فبرعت له من الماء ، فغفر لها بذلك »  
[ الحديث ٣٣٢١ - طرعه في : ٣٤٦٧ ]

٣٣٢٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال حفظه من الثوري كما أنك هاما ، أخبرني عبيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال « لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة »

(١) هذه الفقرة ليست في نسخة صحيح البخاري المتداولة

٣٣٢٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلْبِ »

٣٣٢٤ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ يَحْيَى قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا يَنْقُصُ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ كَلْبَ عَاشِيَةٍ »

٣٣٢٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي السَّائِبُ ابْنُ يَزِيدَ سَمِعَ سَفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ الشَّعْبِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَنْ أَتَنَّى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرَعًا وَلَا ضَرَعًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ . فَقَالَ السَّائِبُ : أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : إِي وَرَبِّ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ »

الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة في الذباب إذا وقع في الأناة ، وسيأتي شرحه في كتاب الطب (تنبيه) : وقع قبل هذا الحديث في رواية أبي ذر عن بعض شيوخه « باب إذا وقع الذباب ، وساقه بلفظ الحديث ، وحذف عند الباقيين وهو أولى فإن الأحاديث التي بعده لا تعلق لها بذلك كما تقدم نظيره . الحديث الثامن عشر حديث أبي هريرة في المرأة التي سقت الكلب . وسيأتي شرحه في أواخر أحاديث الأنبياء في ترجمة عيسى بن مريم . الحديث التاسع عشر حديث أبي طلحة في الصورة ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس . الحديث العشرون حديث ابن عمر قال « أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب ، وسيأتي شرحه في كتاب الصيد . الحديث الحادي والعشرون حديث أبي هريرة « من أمسك كلبا ينقص من عمله ، وقد تقدم شرحه في المزارعة . الحديث الثاني والعشرون حديث سفيان بن أبي زهير في المعنى ، وسبق شرحه هناك أيضا

(خاتمة) : اشتمل كتاب بدء الخلق من الأحاديث المرفوعة على مائة وستين حديثا ، المعلق منها اثنان وعشرون طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وتسعون حديثا والخاص سبعة وستون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عمران بن حصين في بدء الخلق ، وحديث عمر فيه ، وحديث أبي هريرة « تكوّر الشمس والقمر ، وحديث ابن عباس في زيارة جبريل ، وحديث ابن عمر في الكلب ، وحديث يعلى بن أمية (وَنَادُوا بِأَمَالٍ) وحديث ابن مسعود في رؤية جبريل ، وحديث عائشة في الرؤية ، وحديث عمران « اطلعت في الجنة ، وحديث سهل في درجات الجنة ، وحديث أنس « في الجنة شجرة ، وحديث أبي هريرة فيه ، وحديث ابن عباس في الحى ، وحديث عائشة في قتل والد حذيفة ، وحديث أبي هريرة « إذا وقع الذباب في الأناة ، وفيه عن الصحابة ومن بعدهم أربعون أثرا . والله جل وعلا أعلم

## ٦٠ - كتاب أحاديث الأنبياء

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم : كتاب أحاديث الأنبياء ) كذا في رواية كريمة في بعض النسخ ، وفي رواية أبي علي بن شهبويه نحوه ، وقدم الآية الآتية في الترجمة على الباب ، ووقع في ذكر عدد الأنبياء حديث أبي ذر مرفوعاً عنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً ، الرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ، صحبه ابن حبان . والانبيااء جمع نبي ، وقد قرئ بالهمز فقل هو الأصل وتركه تسهيل ، وقيل الذي بالهمز من النبأ والذي بغير همز من النبوة وهي الرفعة ، والنبوة نعمة يمن بها على من يشاء ولا يبلغها أحد بعلمه ولا كشفه ولا يستحقها باستعداد ولايته ، ومعناها الحقيقي شرعاً من حصلت له النبوة . وليست راجعة إلى جسم النبي ولا إلى عرض من أعراضه ، بل ولا إلى علمه بكونه نبياً ، بل المرجع إلى إعلام الله له بأن نبأته أو جعلته نبياً . وعلى هذا فلا تبطل بالموت كما لا تبطل بالزوم والغفلة

## ١ - باب خلق آدم وذريته

( **صَلَّال** ) : طينٌ مُخاطَبَرٌ مَل ، فَصَلَّالٌ كَمَا يُصَالِلُ لِقَحَّارٌ ، وَيُقَالُ مُنْتَبِئٌ يَرِيدُونَ بِهِ صَلٌّ ، كَمَا يُقَالُ صَرََّ الْبَابُ وَصَرَّصَرَّ عِنْدَ الْإِغْلَاقِ ، مِثْلُ كَبْكَبْتُهُ بِمَعْنَى كَبَيْتُهُ . ( **فَرَّتْ بِهِ** ) : اسْتَمَرَّ بِهَا الْحُلُّ فَأَتَمَّتْهُ . ( **أَنْ لَا تَسْجُدَ** ) : أَنْ تَسْجُدَ . وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى [ ٣٠ الْبَقَرَةِ ] : ( وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ( لَمَّا عَلِمَهَا حَافِظٌ ) : إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ . ( **فِي كَبَدٍ** ) فِي شِدَّةٍ خَلَقَ . ( **وَرِيَاشًا** ) : الْمَالُ . وَقَالَ غَيْرُهُ : الرِّيَاشُ وَالرِّيَاشُ وَاحِدٌ وَهُوَ مَظْهَرٌ مِنَ اللَّيَاسِ . ( **مُتَمَتِّنُونَ** ) : النُّطْفَةُ فِي أَرْحَامِ النِّسَاءِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ ( إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لِقَادِرٌ ) : النُّطْفَةُ فِي الْإِحْلِيلِ . كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ فَهُوَ ( **شَفَعٌ** ) : السَّمَاءُ شَفَعٌ . ( **وَالْوَسْرُ** ) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . ( **فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ) فِي أَحْسَنِ خَلْقٍ ، ( **أَسْفَلَ سَافِلِينَ** ) إِلَّا مَنْ آمَنَ . ( **خُسْرٍ** ) : ضَلَالٌ ، ثُمَّ اسْتَنْتَى فَقَالَ إِلَّا مَنْ آمَنَ . ( **لَا زِبَ** ) لَا زَمَ . ( **نَشِئَكُمْ** ) فِي أَمَى خَلْقٍ نَشَأَ . ( **نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ** ) : نُسَبِّحُكَ . وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ ( فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ) : فَهُوَ قَوْلُهُ ( رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ) . ( **فَازَلَمَا** ) : فَاسْتَزَلَمَا . وَ ( **يَسْتَمْتُهُ** ) يَقْتَضِرُ . ( **آسِنَ** ) : مَتَعَبٌ . وَ ( **الْمُسْنُونَ** ) : الْمُتَعَبُونَ . ( **حَمًا** ) : جَمْعُ حَمَاءٍ وَهُوَ اللَّطِينُ الْمُتَعَبُ . ( **يَخْصِفَانِ** ) : أَخَذُوا الْخِصَافَ ( **مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ** ) بُؤَافَانِ الْوَرَقِ وَيَخْصِفَانِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ . ( **سَوَّاهُمَا** ) : كُنَايَةٌ عَنْ فَرَجِهِمَا . ( **وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ** ) هَاهُنَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، الْحِينُ عِنْدَ الْعَرَبِ : مِنْ سَاعَةٍ إِلَى مَا لَا يَحْصَى عَدْدُهُ . ( **قَبِيلُهُ** ) : حِيَاهُ الَّذِي هُوَ مِنْهُمْ

٣٣٢٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هُثَايْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ وَطَوَّلَهُ سِتُونَ ذِرَاعًا ، ثُمَّ قَالَ : اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَاسْتَسَبَّحَ مَا يُحِبُّونَكَ ، تَحِيَّاتِكَ وَنَحْيَةُ ذُرِّيَّتِكَ . فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . فزَادُوهُ : وَرَحْمَةُ اللَّهِ فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ حَتَّى الْآنَ » [ الحديث ٣٣٢٦ - طرفه في : ٦٢٢٧ ]

٣٣٢٧ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُعَاوِذٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « أَوَّلُ زُمْرَةٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلَوْنَهُمْ عَلَى أَشَدِّ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ إِضَاءَةً ، لَا يَبُولُونَ وَلَا يَتَغَوَّطُونَ وَلَا يَتَقَلَّبُونَ وَلَا يَتَخَيَّرُونَ ، أَمْشَاطُهُمُ الذَّهَبُ وَرُشْحُهُمُ الْمِسْكُ وَبَجَائِرُهُمُ الْاَلْوَةُ ، الْأَلَنْبُوجُ عَوْدُ الطَّيِّبِ ، وَأَزْوَاجُهُمُ الْحُورُ الْعِينُ عَلَى خَلْقِ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى صُورَةِ أَبِيهِمْ آدَمَ سِتُونَ ذِرَاعًا فِي السَّمَاءِ »

٣٣٢٨ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هُثَايْمٍ عَنْ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ « إِنَّ أُمَّ سَلِيمَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ ، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ الْفَسَلُ إِذَا احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ . فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فِيمَا يُشَبِّهُ الْوَلَدَ ؟ »

٣٣٢٩ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا الْقَزَّازِيُّ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ مَقْدَمُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَدِينَةَ ، فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ ثَلَاثٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا نَبِيٌّ ، قَالَ مَا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ ؟ وَمَا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزَعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزَعُ إِلَى أَخَوَالِهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : خَبَرَنِي بِهِنَّ آتِفَا جِبْرِيلُ . قَالَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : ذَلِكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارُ تَحْشُرُ النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ . وَأَمَّا أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ فزِيَادَةُ كِبِدِ حُوتٍ وَأَمَّا الشَّيْبَةُ فِي الْوَلَدِ فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَشِيَ الْمَرْأَةَ فَسَبَقَهَا مَاءُوهُ كَانَ الشَّيْبَةُ لَهُ ، وَإِذَا سَبَقَ مَاءُوهَا كَانَ الشَّيْبَةُ لَهَا . قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الْيَهُودَ قَوْمٌ بُهِتُوا ، إِنْ هَلَمُوا بِإِسْلَامِي قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُمْ يَهْتَوِي عَنْكَ . فَنَجَّاتِ الْيَهُودَ ، وَدَخَلَ عَبْدُ اللَّهِ الْبَيْتَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ رَجُلٍ فَيَسْأَلُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ؟ قَالُوا : أَعْلَمْنَا وَابْنُ أَعْلَمْنَا ، وَأَخْبَرْنَا وَابْنُ أَخْبَرْنَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْزَلْتُمْ لِي أَمْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ ؟ قَالُوا : أَعَاذَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ . فَخَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمْ فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ

لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . فقالوا : شرُّنا وابن شرِّنا . ووثقوا فيه »

[ الحديث ٣٣٢٩ - أطرافه في : ٣٩١٩ ، ٣٩٣٨ ، ٤٤٨٠ ]

٣٣٣٠ - **حديث** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ نحوه ، يعني « لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم ، ولولا حواء لم تنح أنثى زوجها » طبرستان ج ٢ ص ٢٤٩

٣٣٣١ - **حديث** أبو كريب وموسى بن حزام قالا حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن ميسرة عن الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « استوصوا بالنساء ، فإن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أخرج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء »

[ الحديث ٣٣٣١ - طرفاه في : ٥١٨٤ ، ٥١٨٦ ]

٣٣٣٢ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب حدثنا عبد الله « حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدق : إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات : فيكتب عمله ، وأجله ، ورزقه ، وشقى أم سعيد . ثم ينفخ فيه الروح . فإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة ، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار »

٣٣٣٣ - **حديث** أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن الله وكل في الرحم ملكاً فيقول : يارب نطفة ، يارب علقه ، يارب مضغة . فإذا أراد أن يخلقها قال : يارب أذكر أم أنثى ؟ يارب أشقي أم سعيد ؟ فما الرزق ؟ فما الأجل ؟ فيكتب كذلك في بطن أمه »

٣٣٣٤ - **حديث** فليس بن حفص حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني عن أنس يرفعه « إن الله يقول لأهل النار عذاباً : لو أن لك مافي الأرض من شيء كنت تتقدمي به ؟ قال : نعم . قال : فقد سألتك ما هو أدون من هذا وأنت في صلب آدم : أن لا تشرك بي ، فأبيت إلا الشرك »

[ الحديث ٣٣٣٤ - طرفاه في : ٦٥٣٨ ، ٦٥٥٧ ]

٣٣٣٥ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي حدثنا الاعشى **قال** حدثني عبد الله بن مسرة عن مسروق عن عبد الله بن مسعود **قال** : قال رسول الله ﷺ لا تقتل نفس ظالماً إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، لأنه أول من سن القتل »

[ الحديث ٣٣٣٥ - طرفاه في : ٦٨٦٧ ، ٧٣٢١ ]

**قوله** ( باب خلق آدم وذريته ) ذكر المصنف آثاراً ، ثم أحاديث تتعلق بذلك ، وما لم يذكره ما رواه الترمذي والنسائي والبخاري وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً : إن الله خلق آدم من تراب فجعله طيناً ثم تركه ، حتى إذا كان حماً مسنوناً خلقه وصوره ثم تركه ، حتى إذا كان صلصالاً كالنفخار كان إبليس يمر به فيقول : لقد خلقته لأمر عظيم ، ثم نفخ الله فيه من روحه . وكان أول ما جرى فيه الروح بصره وخياشيمه ، فمطس فقال : الحمد لله ، فقال الله : يرحمك ربك ، الحديث . وفي الباب عدة أحاديث : منها حديث أبي موسى مرفوعاً : أن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض ، فجاء بنو آدم على قدر الأرض ، الحديث أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان . ومنها حديث أنس رفعه : لما خلق الله آدم تركه ماشاء أن يدعه ، فجعل إبليس يطيف به ، فلما رآه أجوف عرف أنه لا يتكلم ، رآه أحد ومسلم . وآدم اسم سرياني وهو عند أهل الكتاب آدم باشباع الدال بوزن خانام وزنه فاعال ، وامتنع صرفة للمجمة والعلمية . وقال الثعلبي التراب بالعبراية آدم فسمى آدم به ، وحذفت الألف الثانية . وقيل هو عربي جزم به الجوهري والجواليقي . وقيل هو بوزن أفعل من الأدمة وقيل من الأديم لأنه خلق من أديم الأرض وهذا عن ابن عباس ، ووجهه بأنه يكون كاعين ومنع الصرف للوزن والعلمية ، وقيل هو من أدمت بين الشيئين إذا خلطت بينهما لأنه كان ماء وطيناً خلطاً جميعاً . **قوله** ( صلصال طين خلط برمل فصلصل كما يصلصل النفخار ) هو تفسير الفراء ، هكذا ذكره . وقال أبو عبيدة : الصلصال اليابس الذي لم تصبه نار ، فإذا فقرته صل فسمعت له صلصلة ، فإذا طبخ بالنار فهو نفخار . وكل شيء له صوت فهو صلصال . وروى الطبري عن قتادة بأسناد صحيح نحوه . **قوله** ( ويقال منن يريدون به صل كما يقولون صر الباب وصرصر عند الاغلاق ، مثل كبكيتته يعني كبيتته ) أما تفسيره بالمنن فرواه الطبري عن مجاهد ، وروى عن ابن عباس أن المنن تفسيره المسنون ، وأما بقيته فكأنه من كلام المصنف . **قوله** ( فرت به استمر بها الحمل فأنتمت ) هو قول أبي عبيدة . **قوله** ( أن لا تسجد : أن تسجد ) يعني أن دلا ، زائدة ، وأخذه من كلام أبي عبيدة ، وكذا قاله وزاد : ودلا ، من حروف الزوائد كما قال الشاعر :

وتلحيني في اللهو أن لا أحبه      وللهو داع دائب غير غافل

وقيل : يست زائدة ، بل فيه حذف تقديره مامنعك من السجود لحملك على أن لا تسجد ؟ **قوله** ( وقول الله عز وجل : وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) كذا وقع هنا ، ووقع في رواية أبي علي بن شبيب في صدر الترجمة وهو أولى ومثله للنسائي ، ول بعضهم هنا « باب » والمراد بالخليفة آدم أسنده الطبري من طريق ابن سابط مرفوعاً قال : والأرض مكة ، وذكر الطبري أن مقتضى ما نقله السدي عن مشايخه أنه خليفة الله في الأرض ، ومن وجه آخر أنهم يعنون بني آدم يخلف بعضهم بعضاً ، ومن ثم قالت الملائكة ( اتجعل فيها من يفسد فيها ) الآية ،



وحكى الماوردي قولين آخرين أنه خليفة الملائكة أو خليفته الجن وكل منهما بناء على أنه كان في الأرض من سكنها قبل آدم ، وذكر الطبري قال : زعم أبو عبيدة أن دا ، في قوله ( ولذا قال ربك ) صلة ، ورد عليه فقال القرطبي : أن جميع المفسرين ردوه حتى قال الزجاج أنها جراءة من أبي عبيدة . قوله ( لما عليها حافظ إلا عليها حافظ ) وصله ابن أبي حاتم وزاد إلا عليها حافظ من الملائكة ، وقال أبو عبيدة في قوله ( أن كل نفس لما عليها حافظ ) ما زائدة . قوله ( في كبد : في شدة خلق ) هو قول ابن عباس أيضا ، وروناه في تفسير ابن عيينة بإسناد صحيح ، وزاد في آخره « ثم ذكر مولده ونبات أسنانه » وأخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال أبو عبيدة الكبد الشدة ، قال لبيد :

يا عين هلا بكيت أربدا      قنا وقام الخصوم في كبد

**قوله** ( ورباشا : المال ) هو قول ابن عباس أيضا ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه . **قوله** ( وقال غيره الرياش والريش واحد ، وهو ما ظهر من اللباس ) هو قول أبي عبيدة ، وزاد : تقول أعطاني ريشه أي كسوته ، قال : والرياش أيضا المعاش . قوله ( ما تمنون : النطفة في أرحام النساء ) هو قول الفراء قال : يقال أمي ومي ، والاول أكثر وقوله « تمنون ، يعني النطفة إذا قذفت في أرحام النساء » ( أأنتم تخلقون ذلك أم نحن ) . **قوله** ( وقال مجاهد ( على وجهه لقادر ) النطفة في الاحليل ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عنه ، وقيل : معناه قادر على رجح النطفة التي في الاحليل إلى الصلب وهو محتمل ، وبمكر على تفسير مجاهد أن بقية الآيات دالة على أن الضمير للانسان ورجعه يوم القيامة لقوله ( يوم تبلى السرائر الخ ) . قوله ( كل شيء خلقه فهو شفع ، السماء شفع والوتر الله ) هو قول مجاهد أيضا ، وصله الفريابي والطبري ولفظه : كل خلق الله شفع : السماء والأرض ، والبحر والبحر ، والجن والانس ، والشمس والقمر ونحو هذا شفع ، والوتر الله وحده ، وبهذا زال الاشكال ، فإن ظاهر إيراد المصنف في اقتصاره على قوله « السماء شفع » يعترض عليه بأن السموات سبع والسبع ليس بشفع ، وليس ذلك مراد مجاهد وإنما مراده أن كل شيء له مقابل يقابله ويذكر معه فهو بالنسبة اليه شفع ، كالسما والارض والانس والجن الخ ، وروى الطبري عن مجاهد أيضا قال في قوله تعالى ( ومن كل شيء خلقنا زوجين ) الكفر والايمان ، والشقاء والسعادة ، والهدى والضلالة ، والليل والنهار ، والسماء والارض ، والجن والانس ، والوتر الله . وروى من طريق أبي صالح نحوه . وأخرج عن ابن عباس من طريق صحيحة أنه قال : الوتر يوم عرفة والشفع يوم الذبح ، وفي رواية أيام الذبح . وهذا يناسب ما فسروا به قوله قبل ذلك ( وليال عشر ) أن المراد بها عشر ذى الحجة . قوله ( في أحسن تقويم : في أحسن خلق . أسفل سافلين إلا من آمن ) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضا . قوله ( خسر ضلال . ثم استثنى فقال إلا من آمن ) هو تفسير مجاهد أخرجه الفريابي أيضا ، قال في قوله ( أن الانسان لني خسر ) يعني في ضلال ، ثم استثنى فقال « إلا من آمن » وكأنه ذكره بالمعنى ، والا فالتلاوة ( إلا الذين آمنوا ) . قوله ( لاذب : لازم ) يريد تفسير قوله تعالى ( فاستفهم أم أشد خلقا أم من خلقنا ، انا خلقناهم من طين لازب ) وقد روى الطبري عن مجاهد في قوله ( من طين لازب ) قال لازق . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : من التراب والماء يصير طينا يلزق . وأما تفسيره باللازم فكأنه بالمعنى ، وهو تفسير أبي عبيدة قال : معنى اللاذب اللازم ، قال النابغة « ولا يحسبون الشر ضربا لازب ، أي لازم . قوله ( نذشكم في أي خلق أنشاء ) كأنه يريد تفسير قوله تعالى ( ونذشكم فيما

( لا تعملون ) وقوله ( في أي خلق نشاء ) هو تفسير قوله ( فيما لا تعملون ) . **قوله** ( نسيح بحمدك : نعتلك ) هو تفسير مجاهد ، نقله الطبري وغيره عنه . **قوله** ( وقال أبو العالية قتلني آدم هو قوله تعالى : ربنا ظلمنا أنفسنا ) وصله الطبري باسناد حسن ، واستشكل بأن ظاهر الآيات أن هذا التلقي كان قبل الهبوط لان بعده ( قلنا اهبطوا منها جميعا ) ويمكن الجواب بأن قوله قلنا اهبطوا كان سابقا للتلقي ، وليس في الآيات صيغة ترتيب . **قوله** ( وقال فازلها : استزلها ، ويتسنه : يتغير . آسن : المسنون المتغير . حأ : جمع حاة وهو الطين المتغير ) كذا وقع عند أبي ذر ، وهو يوم أنه من كلام أبي العالية ، وليس كذلك بل هي من تفسير أبي عبيدة ، وكأنه كان في الأصل : وقال غيره . ووقع في رواية الأصيل وغيره بحذف قال ، فكان الأسر فيه أشكل . وقوله ( فازلها ، أي دعاهما إلى الزلة ، وإيراد قوله ( يتسنه يتغير ) في أثناء قصة آدم ذكر بطريق التبعية للسنون لانه قد يقال انه مشتق منه ، قال الكرماني هنا بعد أن قال ان تفسير يتسنه وآسن : لعله ذكره بالتبعية لقوله مسنون ، وفي هذا تكثير للحجم الكتاب لا لتكثير الفوائد ، والله أعلم بمقصوده . قلت : وليس من شأن الشارح أن يعترض على الأصل بمثل هذا ، ولا ارتياب في أن أيراد شرح غريب الالفاظ الواردة في القرآن فوائد ، وادعائه نفي تكثير الفائدة مردود ، وهذا الكتاب وإن كان أصل موضوعه إيراد الأحاديث الصحيحة فإن أكثر العلماء فهموا من إirاده أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن مقصوده أن يكون كتابه جامعا للرواية والدراية ، ومن جملة الدراية شرح غريب الحديث . وجرت عادته أن الحديث إذا وردت فيه لفظة غريبة وقعت أو أصلها أو نظيره في القرآن أن يشرح اللفظة القرآنية فيفيد تفسير القرآن وتفسير الحديث معا ، ولما لم يجد في بدء الخلق وقصص الانبياء ونحو ذلك أحاديث توافق شرطه سد مكانها ببيان تفسير الغريب الواقع في القرآن ، فكيف يسوغ نفي الفائدة عنه . **قوله** ( يخصقان أخذ الخصاص من ورق الجنة يؤلفان الورق ويخصفان بعضه إلى بعض ) هو تفسير أبي عبيدة ، وروى الطبري عن مجاهد في قوله ( يخصفان ) قال : يرقمان كهيئة الثوب ، وتقول العرب خصفت الثعل أي خرزتها **قوله** ( سواهما كناية عن فرجهما ) هو تفسير أبي عبيدة أيضا . **قوله** ( ومتاع إلى حين : الحين عند العرب من ساعة إلى مالا يحصى عدده ، وهو هنا إلى يوم القيامة ) قال أبو عبيدة في قوله ومتاع إلى حين : أي إلى وقت يوم القيامة ، ورواه الطبري من طريق ابن عباس نحوه . **قوله** ( قبيله جيله الذي هو منهم ) هو تفسير أبي عبيدة أيضا وروى الطبري عن مجاهد في قوله ( وقبيله ) قال : الجن والشياطين . ثم ذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثا أفرد الأخير منها بباب في بعض النسخ : الحديث الأول حديث أبي هريرة « خلق الله آدم وطوله ستون ذراعا ، كذا وقع من هذا الوجه ، وعبد الله الراوي عن معمر هو ابن المبارك ، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر فقال « خلق الله آدم على صورته وطوله ستون ذراعا » ، وهذه الرواية تأتي في أول الاستئذان ، وقد تقدم الكلام على معنى هذه اللفظة في أثناء كتاب العتق ، وهذه الرواية تؤيد قول من قال ان الضمير لآدم ، والمعنى أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها لم ينتقل في النشأة أحوالا ولا تردد في الأرحام أطوارا كندريته بل خلقه الله رجلا كاملا سويا من أول ما نفع فيه الروح ، ثم عقب ذلك بقوله « وطوله ستون ذراعا » فعاد الضمير أيضا على آدم ، وقيل معنى قوله « على صورته » أي لم يشاركه في خلقه أحد ، إبطالا لقول أهل الطبائع . وخص بالذكر تنبيهها بالأعلى على الأدنى ، والله أعلم . **قوله** ( ستون ذراعا ) يحتمل أن يريد بقدر الذراع المتعارف يومئذ عند

المخاطبين ، والاول أظهر لأن ذراع كل أحد بقدر ربه فلو كان بالذراع المعمود لكانت يده قصيرة في جنب طول جسده . **قوله** ( فلما خلقه قال : اذهب فسلم ) سيأتي شرحه في أول الاستئذان **قوله** ( فكل من يدخل الجنة على صورة آدم ) أي على صفته ، وهذا يدل على أن صفات النفس من سواد وغيره تذفى عند دخول الجنة ، وقوله تقدم بيان ذلك في د باب صفة الجنة ، وزاد عبد الرزاق في روايته هنا وطوله ستون ذراعا ، واثبات الواو فيه لثلاثتهم أن قوله «طوله» تفسير لقوله «على صورة آدم» ، وعلى هذا فقوله «وطوله» الخ ، من الخاص بعد العام ، ووقع عند أحمد من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعا كان طول آدم ستين ذراعا في سبعة أذرع عرضا ، وأما ما روى عبد الرزاق من وجه آخر مرفوعا «أن آدم لما أهبط كانت رجلاه في الأرض ورأسه في السماء ، لخطه الله إلى ستين ذراعا ، فظاهره أنه كان مفرط الطول في ابتداء خلقه» ، وظاهر الحديث الصحيح أنه خلق في ابتداء الأمر على طول ستين ذراعا وهو المعتمد ، وروى ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن أبي بن كعب مرفوعا «أن الله خلق آدم رجلا طويلا كثير شعر الرأس كما أنه نخلة مسحوق» . **قوله** ( فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن ) أي أن كل قرن يكون نشأته في الطول أقصر من القرن الذي قبله ، فانهى تناقص الطول إلى هذه الأمة واستقر الأمر على ذلك . وقال ابن التين قوله «فلم يزل الخلق ينقص» أي كما يزيد النقص شيئا فشيئا ، ولا يتبين ذلك فيما بين الساعتين ولا اليومين حتى إذا كثرت الأيام تبين ، فكذلك هذا الحكم في النقص ، ويشكل على هذا ما يوجد الآن من أثر الأمم السالفة كديار عمود فان مساكنهم تدل على أن قاماتهم لم تكن مفرطة الطول على حسب ما يقتضيه الترتيب السابق ، ولا شك أن عهدهم قديم ، وأن الزمان الذي بينهم وبين آدم دون الزمان الذي بينهم وبين أول هذه الأمة ، ولم يظهر لي إلى الآن ما يزيل هذا الاشكال . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في صفة الجنة وقد تقدم في د باب صفة الجنة ، وقوله «الأنجوج» بفتح الهمزة واللام وسكون النون بجميعين الأولى مضمومة والواو ساكنة : هو العود الذي يتبخر به ، وإفظ الأنجوج هنا تفسير الآلوة ، والعود تفسير التفسير ، وقوله في آخره «على خلق رجل واحد» هو بفتح أول خلق لا بضمه ، وقوله «ستون ذراعا في السماء» أي في العلو والارتفاع . الحديث الثالث حديث أم سلمة في سؤالها عن غسل المرأة إذا احتلمت وقد تقدم الكلام عليه في الطهارة ، والفرض منه قوله في آخره «فيم يشبه الولد» . الحديث الرابع حديث أنس في قصة إسلام عبد الله بن سلام ، وسيأتي بآتم من هذا السياق في أوائل الهجرة ، والفرض منه بيان سبب الشبه ، وقد علله هنا بالسبق ، وفي حديث ثوبان عند مسلم بالعلو ، وسأذكر وجه الجمع بينهما في المسكان المذكور أن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن النبي ﷺ نحوه ) لم يسبق للبتن المذكور طريق يعود عليها هذا الضمير ، وكأني يشير به إلى أن اللفظ الذي حدث به شيخه هو بمعنى اللفظ الذي ساقه ، فكأنه كتب من حفظه وتردد في بعضه . ويؤيده أنه وقع في نسخة الصغاني بعد قوله «نحوه» يعني ولم أره من طريق ابن المبارك عن معمر إلا عند المصنف ، وسيأتي عنده في ذكر موسى عليه السلام من رواية عبد الرزاق عن معمر بهذا اللفظ ، إلا أنه زاد في آخره «الدهر» . **قوله** ( لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم ) يخزن بفتح أوله وسكون الحاء وكسر النون وبفتحها أيضا بعدها زاي أي يمتن ، والخزن التغير والتن ، قيل أصله أن بني إسرائيل ادخروا اللحم السلوى وكانوا نهوا عن ذلك فعوقبوا بذلك حكاه القرطبي وذكره غيره عن قتادة . وقال بعضهم : معناه لولا أن بنى إسرائيل سنوا ادخار اللحم حتى آتت لما ادخروا فلم يمتن ، وروى أبو نعيم في «الحلية»

عن وهب بن منبه قال : في بعض الكتب لولا أني كتبت الفساد على الطعام لحزنه الاغنياء عن الفقراء **قوله** ( ولولا حواء ) أي امرأة آدم وهي بالمد ، قيل سميت بذلك لأنها أم كل حي ، وسيأتي صفة خلقها في الحديث الذي بعده ، وقوله لم تخن أنثى زوجها ، فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في تزويجها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك ، فعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس حتى زينه لآدم ، ولما كانت هي أم بنات آدم أشبهها بالولادة ونوع العرق فلا تسكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول ، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش حاشا وكلا ، ولما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك خيانة له ، وأما من جاء بعدها من النساء بخيانة كل واحدة منهن بحسبها . وقريب من هذا حديث د جحد آدم لمحدث ذريته ، وفي الحديث إشارة إلى تسليية الرجال فيما يقع لهم من نسايتهم بما وقع من أمهن الكبرى ، وأن ذلك من طبعهن فلا يفرط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد اليه أو على سبيل التدور ، وينبغي لمن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع بل يضبط أنفوسهم ويجاهدون هواهم ، والله المستعان . الحديث السادس . **قوله** ( موسى بن حزام ) بكسر المهملة بعدها زاي خفيفة ، وهو ترمذي نزل بليغ ، وثقه النسائي وغيره ، وكان زاهدا عالما بالسنة ، وماله في البخاري لإلهذا الموضع . **قوله** ( عن ميسرة ) هو ابن عمارة الأشجعي الكوفي ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في الشكاح من وجه آخر . وله حديث آخر في تفسير آل عمران . **قوله** ( استوصوا ) قيل معناه تواصوا بهن ، والباء للتعدية والاستفعال بمعنى الافعال كالاستجابة بمعنى الاجابة ، وقال الطبري : السين للطلب وهو للبيان أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقن ، أو اطلبوا الوصية من غيركم بهن كن يعود مريضا فيستحب له أن يحثه على الوصية والوصية بالنساء أكد لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن ، وقيل معناه اقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها وادفعوا بهن وأجسناوا عشرتهن . قلت : وهذا أوجه الأوجه في نظري ، وليس مخالفا لما قال الطبري . **قوله** ( خلقت من ضلع ) بكسر المعجمة وفتح اللام ويجوز تسكينها ، قيل فيه إشارة إلى أن حواء خلقت من ضلع آدم الأيسر وقيل من ضلعه القصير ، أخرجه ابن اسحق وزاد اليسرى من قبل أن يدخل الجنة وجعل مكانه لحم . ومعنى خلقت أي أخرجت كما تخرج الذخلة من النواة ، وقال القرطبي : يحتمل أن يكون معناه أن المرأة خلقت من مبلع ضلع فهي كالضلع ، زاد في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند مسلم : لن تستقيم لك على طريقة . **قوله** ( وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ) قيل فيه إشارة إلى أن أعوج مافي المرأة لسانها ، وفي استعمال أعوج استعمال لأفمل في العيوب وهو شاذ ، وقائدة هذه المقدمة أن المرأة خلقت من ضلع أعوج فلا ينكر أعوجها ، أو الإشارة إلى أنها لا تقبل التقويم كما أن الضلع لا يقبله . **قوله** ( فان ذهبت تقيمه كسرتة ) قيل هو ضرب مثل للطلاق أي ان أردت منها أن تترك أعوجها أفضى الأمر إلى فراقها ، ويؤيده قوله في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند مسلم : وان ذهبت تقيمها كسرتها ، وكسرها طلاقها ، ويستفاد من حديث الباب أن الضلع مذكر خلافا لمن جزم بأنه مؤنث واحتج برواية مسلم ولا حجة فيه لأن التأنيث في روايته للمرأة ، وقيل إن الضلع يذكر ويؤنث وعلى هذا فاللفظان صحيحان . الحديث السابع حديث عبد الله وهو ابن مسعود : يجمع خلق أحدكم في بطن أمه ، الحديث بتمامه ، وسيأتي شرحه في كتاب القدر مستوفى ان شاء الله تعالى ، ومناسبتة للترجمة من قوله فيها ذريته ، فان فيه بيان خلق ذرية آدم . الحديث الثامن حديث أنس في ذلك وسيأتي أيضا هناك . الحديث التاسع

حديث أنس ، قوله ( برفعه ) هي لفظة يستعملها المحدثون في موضع قال رسول الله ﷺ ونحو ذلك . قوله ( ان الله تعالى يقول لأهل النار عذابا ) يقال هو أبو طالب ، وسيأتي شرحه في أواخر كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى ، ومناسبة للترجمة من قوله « وأنت في صلب آدم » فان فيه إشارة الى قوله تعالى ( واذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ) الآية . الحديث العاشر حديث عبد الله وهو ابن مسعود « لا تقتل نفس ظلما إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها ، وسيأتي شرحه في القصاص ، وأورده هنا ليلج بقصة ابني آدم حيث قتل أحدهما الآخر ، ولم يصح على شرطه شيء من قصتهما ، وفيما قصه الله علينا في القرآن من ذلك كفاية عن غيره . واختلف في اسم القاتل فالمشهور قابيل بوزن المقتول سكن أوله هاء وقيل اسم المقتول « قين » بلفظ الحداد وقيل « قين » بزيادة ألف . وذكر السدي في تفسيره عن مشايخه بأسانيد أنه سبب قتل قابيل ل أخيه هابيل أن آدم كان يزوج ذكر كل بطن من ولده بانثي الآخر ، وأن أخت قابيل كانت أحسن من أخت هابيل فأراد قابيل أن يستامر بأخته ففعله آدم ، فلما ألح عليه أمرهما أن يقربا قربانا فقرب قابيل حزمة من زرع وكان صاحب زرع ، وقرب هابيل جذعة سمينة وكان صاحب مواش ، فنزلت نار فأكلت قربان هابيل دون قابيل ، وكان ذلك سبب الشر بينهما وهذا هو المشهور . ونقل الشعلبي بسنده عن جعفر الصادق أنه أنكر أن يكون آدم زوج ابنا له بانه له وإنما زوج قابيل جنية وزوج هابيل حورية فغضب قابيل فقال : يا بني ما فعلته إلا بأمر الله ، فقربا قربانا . وهذا لا يثبت عن جابر ولا عن غيره ، ويلزم منه ان بنى آدم من ذرية إبليس لانه أبو الجن كلهم أو من ذرية الحور العين . وليس لذلك أصل ولا شاهد

## ٢ - باب الأرواح جنود مجنونة

٣٣٣٦ - قال وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت « سمعت النبي ﷺ يقول : الأرواح جنود مجنونة . فما تارَف منها تُدَف ، وما تناكَّر منها اختلفت »  
وقال يحيى بن أيوب : حدثني يحيى بن سعيد . بهذا

**قوله** ( باب الأرواح جنود مجنونة ) كذا ثبتت هذه الترجمة في معظم الروايات ، وهي متعلقة بترجمة خلق آدم وذريته ، الإشارة إلى أنهم ركبوا من الاجسام والأرواح . قوله ( وقال الليث ) وصله المصنف في « الادب المفرد » عن عبد الله بن صالح عنه . قوله ( الأرواح جنود مجنونة الخ ) قال الخطابي : يحتمل أن يكون إشارة إلى معنى التشاكل في الخير والشر والصلاح والفساد ، وأن الخير من الناس يمن إلى شكله والشرير نظير ذلك يميل إلى نظيره فتعارف الأرواح يقع بحسب الطباع التي جبلت عليها من خير وشر ، فإذا اتعقت تعارفت ، وإذا اختلفت تناكرت . ويحتمل أن يراد الإخبار عن بدء الخلق في حال الغيب على ما جاء أن الأرواح خلقت قبل الاجسام ، وكانت تلتقي فتتشام ، فلما حلت بالاجسام تعارفت بالأمر الاول فصارت تعارفا وتناكرا على ما سبق من العهد المتقدم . وقال غيره : المراد أن الأرواح أول ما خلقت خلقت على قسمين ، ومعنى تقابلها أن الاجساد التي فيها الأرواح إذا التقت في الدنيا انتفت أو اختلفت على حسب ما خلقت عليه الأرواح في الدنيا إلى غير ذلك بالتعارف . قلت : ولا يعكر

عليه أن بعض المتأخرين ربما ائتملوا ، لأنه محمول على مبدأ التلاق ، فانه يتعلق بأصل الخلقة بغير سبب . وأما في ثاني الحال فيكون مكسباً لتجدد وصف يقتضى الالفة بعد النفرة كإيمان الكافر واحسان المسمى . وقوله «جنود مجندة ، أى أجناس مجنسة أو جموع مجمعة ، قال ابن الجوزى : ويستفاد من هذا الحديث أن الانسان إذا وجد من نفسه نفرة من له فضيلة أو صلاح فينبغى أن يبحث عن المفتضى لذلك ليسعى في ازالته حتى يتخلص من الوصف المذموم ، وكذلك القول في عكسه . وقال الفرطى : الارواح وإن انفقت في كونها أرواحا لكنها تتباين بأمور مختلفة تتنوع بها ، فتتشاكل أشخاص النوع الواحد وتناسب بسبب ما اجتمعت فيه من المعنى الخاص لذلك النوع للنسابة ، ولذلك نشاهد أشخاص كل نوع تألف نوعها وتنفرد من مخالفتها . ثم إننا نجد بعض أشخاص النوع الواحد يتآلف وبعضها يتنافر ، وذلك بحسب الأمور التي يحصل الاتفاق والانفراط بسببها . قوله ( وقال يحيى بن أيوب ) هو المصرى ( حدثني يحيى بن سعيد بهذا ) يعنى مثل الذى قبله ، وقد وصله الاسماعيلي من طريق سعيد بن أبى مریم عن يحيى بن أيوب به ، ورويناه موصولا في مسند أبى يعلى وفيه قصة في أوله عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت وكانت امرأة مزاحمة بمكة فنزلت على امرأة مثاها في المدينة ، فبلغ ذلك عائشة فقالت : صدق حبي ، سمعت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله . ورويناه في فوائد أبى بكر بن زبجور من طريق اللث أيضا بسند الأول بهذه القصة بمعناها ، قال الاسماعيلي : أبو صالح ليس من شرط هذا الكتاب ولا يحيى بن أيوب في الاصول ، وإنما يخرج له البخارى في الاستشهاد ، فأورد البخارى هذا الحديث من الطريقين بلا إسناد فصار أقوى مما لو ساقه بإسناد آخر . وكان سبب ذلك أن الناظر في كتابه ربما اعتقد أن له عنده اسنادا آخر ، ولا سيما وقد ساقه بصيغة الجزم فيعتقد أنه على شرطه ، وليس الامر كذلك . قالت : وللتن شاهد من حديث أبى هريرة أخرجه مسلم

### ٣ - باب قول الله عز وجل [هود ٢٥] : ﴿ ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ﴾

قال ابن عباس : ﴿ بآدى الرأى ﴾ : ما ظهر لنا . ﴿ أفلقى ﴾ : أمسكى . ﴿ وفار القنور ﴾ : تبع الله . وقال عكرمة : وجه الأرض . وقال مجاهد ﴿ الجودى ﴾ : جبل بالجزيرة . ﴿ دأب ﴾ : مثل حال

﴿ إنا أرسلنا نوحا إلى قومه أن أنذر قومك من قبل أن يأتهم عذاب أليم ﴾ إلى آخر السورة [ نوح ١ - ٢٨ ] : ﴿ واتل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبر عليكم مقامى وتذكروا آيات الله - إلى قوله - من المسلمين ﴾

٣٣٣٧ - حدثنا عبد الله بن أحمد عن يونس بن الزهرى قال سالم : وقال ابن عمر رضي الله عنهما « قام رسول الله ﷺ في الناس فأتى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : إني لأنذر كموه ، وما من نبي إلا أنذره قومه ، لقد أنذر نوح قومه ، ولكنى أقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي قومه : تعلمون أنه أقور ، وأن الله ليس بأقور »

٣٣٣٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبى سلمة سمعت أبا هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ «ألا أحدتكم حديثاً عن الدجال ما حدث به نبي قومه : إنه أعور ، وإنه يجيئ معه بمثل الجنة والنار ، فإني أقول إنها الجنة هي النار ، وإنني أنذركم كما أنذر به نوح قومه ،

٣٣٣٩ - **حديثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد بن زياد حدثنا الأعشى عن أبي صالح عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ «يجيئ نوح وأمته ، فيقول الله تعالى : هل بلغت ؟ فيقول : نعم أي ربة . فيقول لأمته : هل بلغت ؟ فيقولون : لا ، ما جاءنا من نبي . فيقول لنوح من يشهدك ؟ فيقول : محمد ﷺ وأمته ، فشهد أنه قد بلغ ، وهو قوله جل ذكره [ ١٤٣ البقرة ] : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ﴾ والوسط للعدل .

[ الحديث ٣٣٣٩ - طرفاه في : ٤٤٨٧ ، ٧٣٤٩ ]

٣٣٤٠ - **حديثنا** إسحاق بن نصر حدثنا محمد بن عبيد حدثنا أبو حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كنا مع النبي ﷺ في دعوة ، فرفعت إليه الدراع - وكانت تمنجه - فنهس منها نهسة وقال أنا سيد الناس يوم القيامة . هل تدرُونَ بمن يجمع الله الأولين وآخرين في صعيد واحد ، فيبصرهم الناظر ، ويسمعهم الداعي ، وتدنو منهم الشمس ، فيقول بعض الناس : ألا ترون إلى ما أنتم فيه ، إلى ما بلغتكم ؟ ألا تذكرون إلى من يشفع لكم إلى ربكم ؟ فيقول بعض الناس : أبوكم آدم . فيأتونه فيقولون يا آدم أنت أبو البشر ، خلقك الله بيده ، ونفخ فيك من روحه ، وأمر الملائكة فسجدوا لك ، وأسكنك الجنة . ألا تشفع لنا إلى ربك ؟ ألا ترى ما نحن فيه وما بلغتنا ؟ فيقول : ربي غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولا يغضب بعده مثله ، ونهاني عن الشجرة فصيت . نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غيري ، اذهبوا إلى نوح . فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح انت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وسماك الله عبداً شكوراً . أما ترى إلى نحن فيه ؟ ألا ترى إلى ما بلغتنا ؟ ألا تشفع لنا إلى ربك ؟ فيقول : ربي غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولا يغضب بعده مثله . نفسي نفسي ، أثوا النبي ﷺ . فيأتوني ، فأسجد تحت العرش ، فيقال : يا محمد ارفع رأسك ، واشفع شفع ، وسل تسطه . قال محمد بن عبيد : لا أحفظ سائرته .

[ الحديث ٣٣٤٠ - طرفاه في : ٣٣٦١ ، ٤٧١٢ ]

٣٣٤١ - **حديثنا** نصر بن علي بن نصر أخبرنا أبو أحمد عن سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود ابن يزيد عن عبيد الله رضي الله عنه «إن رسول الله ﷺ قرأ ﴿ فهل من مدكر ﴾ مثل قراءة العامة »

[ الحديث ٣٣٤١ - أطرافه في : ٣٣٤٥ ، ٣٣٦٦ ، ٤٨٦٩ ، ٤٨٧٠ ، ٤٨٧١ ، ٤٨٧٢ ، ٤٨٧٣ ، ٤٨٧٤ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى : ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه ) كذا لا يذو ويؤيده ما وقع في الترجمة من شرح الكلمات الثلاث من هذه القصة في سورة هود وفي رواية الحفصى ( وانزل عليهم نبأ نوح - إلى قوله - من المسلمين ) وللشافعي ( انا أرسلنا نوحا إلى قومه أن ) أنذر قومك من قبل أن يأتهم عذاب أليم ) إلى آخر السورة ، وقد ذكر بعض هذا الأخير في رواية أبي ذر قبل الأحاديث المرفوعة . ونوح هو ابن ملك بفتح اللام وسكون الميم بعدها كاف ابن متوشلخ بفتح الميم وتشديد المثناة المضمومة بعدها واو ساكنة وفتح الشين المعجمة واللام بعدها معجمة ابن خنوخ بفتح الخفيفة وضم النون الخفيفة بعدها واو ساكنة ثم معجمة وهو ادريس فيما يقال . وقد ذكر ابن جرير أن مولد نوح كان بعد وفاة آدم بمائة وستة وعشرين عاما ، وأنه بعث وهو ابن ثلاثمائة وخمسين وقيل غير ذلك ، وأنه عاش بعد الطوفان ثلاثمائة سنة وخمسين ، وقيل ان مدة عمره ألف سنة الا خمسين عاما قبل البعثة وبعدها وبعد الفرق قاله أعلم . وصحح ابن حبان من حديث أبي أمامة : ان رجلا قال : يا رسول الله أنبي كان آدم ؟ قال : نعم . قال : فكيف كان بينه وبين نوح ؟ قال عشرة قرون . **قوله** ( قال ابن عباس بادى الرأى ماظهر لنا ) وصله ابن أبي حاتم عن طريق عطاء عنه أى أول النظر قبل التأمل . **قوله** ( أقلعى أمسكى ، وفار التنوير نبع الماء ) وصل ذلك ابن أبي حاتم أيضا من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** ( وقال عكرمة وجه الأرض ) وصله ابن جرير من طريق أبي اسحق الشيباني عن عكرمة في قوله ( وفار التنوير ) قال وجه الأرض . **قوله** ( وقال مجاهد : الجودى جبل بالجزيرة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نعيم عنه وزاد : تشاخصت الجبال يوم الفرق وتواضع هو لله فلم يفرق وأرسلت عليه سفينة نوح . **قوله** ( دأب حال ) وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضا . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث ابن عمر في ذكر الدجال وسيأتي شرحه في الفتن ، والغرض منه قوله فيه : ولقد أنذره نوح قومه ، وخص نوحا بالذكر لانه أول من ذكره ، وهو أول الرسل المذكورين في قوله تعالى ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ) . الثاني حديث أبي هريرة في المعنى كذلك . الثالث حديث أبي سعيد في شهادة أمة محمد ﷺ لنوح بالتبليغ ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة البقرة ، ويأتى في تفسير سورة نوح بيان السبب في عبادة قوم نوح الاصنام . الرابع حديث أبي هريرة في الشفاعة ، **قوله** ( فيه دعوة ) بضم أوله (١) الولية . وقوله ( فرفعت اليه الذراع ) أى ذراع الشاة وسيأتى بيان ذلك في الاطعمة . **قوله** ( فنهس ) بنون ومهملة أى أخذ منها باطراف أسنانه ، ووقع في رواية أبي ذر في المعجزة وهو قريب من المهمة . **قوله** ( انا صيد الناس يوم القيامة ) خصه بالذكر لظهور ذلك له يومئذ حيث تكون الانبياء كلهم تحت لوائه ويبعثه الله المقام المحمود كما سيأتى بيانه في الرقائى مع تمة شرح الحديث ان شاء الله تعالى . والغرض منه هنا قوله : فيقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وسماك الله عبدا شكورا ، فاما كونه أول الرسل فقد استشكل بأن آدم كان نبيا وبالضرورة تعلم أنه كان على شريعة من العبادة وأن أولاده أخذوا ذلك عنه فعلى هذا فهو رسول اليهم فيكون هو أول رسول ، فيحتمل أن تكون الاولوية في قول أهل الموقف لنوح مقيدة بقولهم إلى أهل الأرض لانه في زمن آدم لم يكن للأرض أهل أولان رسالة آدم الى بنيه كانت كالترية للاولاد ، ويحتمل أن يكون المراد أنه رسول أرسل الى بنيه وغيرهم من الأمم الذين أرسل اليهم مع نفرهم في عدة بلاد ، وآدم إنما

(١) في هامش طيبة بولاق : في بعض النسخ ، وعبرة القسطلاني بفتح الدال أو كدورها



أرسل إلى بنيه فقط وكانوا مجتمعين في بلدة واحدة ، واستشكاه بعضهم بإدريس ، ولا يرد لانه اختلف في كونه جد نوح كما تقدم ، وقد تقدم شيء من هذا في أول كتاب التيمم فيما يتعلق بخصوصية نبينا بعموم البشعة عليه وعلى جميع الانبياء الصلوة والسلام . وأما قولهم « وسماك الله عبدا شكورا » ، فإشارة إلى قوله تعالى ﴿ انه كان عبدا شكورا ﴾ وروى عبد الرزاق بسند مقطوع « ان نوحا كان إذا ذهب إلى الغائط قال : الحمد لله الذي رزقني لذته ، وأبني في قوته ، وأذهب عني أذاه » . الخامس حديث ابن مسعود في قراءة ﴿ فهل من مدكر ﴾ وسيتأتى في تفسير اقتربت

٤ - باب ﴿ وإن إلياس لمن المرسلين ، إذ قال لقومه ألا تتقون - إلى - وتركنا عليه في الآخرين ﴾ [ ٢٣ الصافات ] . قال ابن عباس : يُذكرُ بحجر . ﴿ سلام على إل ياسين ، إنا كذلك نجزي المحسنين ، إنه من عبادنا المؤمنين ﴾ [ ١٣٠ الصافات ] . يُذكرُ عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس

قوله ( باب ) ﴿ وإن إلياس لمن المرسلين إذ قال لقومه ألا تتقون - إلى - وتركنا عليه في الآخرين ﴾ سقط لفظ « باب » من رواية أبي زر ، وكان المصنف رجح عنده كون إدريس ليس من أجداد نوح فلماذا ذكره بعده ، وسأذكر ما في ذلك في الباب الذي يليه . وإلياس بهمة قطع وهو اسم عبراني . وأما قوله تعالى ﴿ سلام على ياسين ﴾ فقرأه الأكثر بصورة الاسم المذكور وزيادة ياء ونون في آخره ، وقرأ أهل المدينة « آل ياسين » ، بفصل آل من ياسين ، وكان بعضهم يتأول أن المراد سلام على آل محمد عليه السلام وهو بعيد ، ويؤيد الأول أن الله تعالى إنما أخبر في كل موضع ذكر فيه نبيا من الانبياء في هذه السورة بأن السلام عليه فكذلك السلام في هذا الموضع على إلياس المبدأ بذكره ، وإنما زيدت فيه الياء والنون كما قالوا في إدريس إدرايين والله أعلم . قوله ( قال ابن عباس ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ سلام على ياسين ﴾ يذكر بحجر . قوله ( ويذكر عن ابن مسعود وابن عباس أن إلياس هو إدريس ) أما قول ابن مسعود فوصله عبد بن حميد وابن أبي حاتم بإسناد حسن عنه قال : إلياس هو إدريس ، ويعقوب هو إسرائيل . وأما قول ابن عباس فوصله جويرير في تفسيره عن الضحاك عنه وإسناده ضعيف ، ولهذا لم يحزم به البخاري . وقد أخذ أبو بكر بن العربي من هذا أن إدريس لم يكن جدا لنوح وإنما هو من بني إسرائيل لأن إلياس قد ورد أنه من بني إسرائيل ، واستدل على ذلك بقوله عليه السلام للنبي عليه السلام « مرحبا بالنبي الصالح والآخر الصالح » ولو كانت من أجداده لقال له كما قال له آدم وإبراهيم « والابن الصالح » وهو استدلال جيد إلا أنه قد يجاب عنه بأنه قال ذلك على سبيل التواضع والتلطيف فليس ذلك نصا فيما زعم . وقد قال ابن اسحق في أول السيرة النبوية لما ساق النسب الكريم فلما بلغ إلى نوح قال : ابن لك من متوخلخ بن خنوخ وهو إدريس النبي فيما يزعمون ، وأشار بذلك إلى أن هذا القول مأخوذ عن أهل الكتاب . واختلف في ضبطه فالأكثر خنوخ بمجمعتين بعد الأولى نون بوزن حمود ، وقيل بزيادة ألف في أوله وسكون المعجمة الأولى ، وقيل غير ذلك لكن بحذف الواو ، وقيل كذلك لكن بدل الخاء الأولى هاء ، وقيل كالثاني لكن بدل المعجمة مهملة . واختلف في لفظ إدريس فقيل هو عربي واشتقاقه من الدراسة وقيل له ذلك لسكون درسه الصحف ، وقيل بل هو سرياني ، وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أنه كان سريانيا ، ولكن

لا يمنع ذلك كون لفظ ادريس عربيا اذا ثبت بأن له اسمين

٥ - باب ذكر ادريس عليه السلام . وهو جدُّ أبي نوح ، ويُقال جدُّ نوح عليهما السلام

وقول الله تعالى [٥٧ مريم] : ﴿ وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴾

٣٣٤٢ - قال عبدانُ أخبرنا عبدُ الله أخبرنا يونسُ عن الزهريِّ . ح

حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عتبةُ بنُ يونس عن ابنِ شهابٍ قال : قال أنسُ بنُ مالكٍ « كان أبو ذرٍّ رضي الله عنه يُحدثُ أن رسولَ الله ﷺ قال : فرَجَ عن شَقَفِ بيتي وأنا بمكة ، فنزلَ جبريلُ فرَجَ صدرِي ، ثم غَسَلَهُ بماءِ زمزم ، ثم جاء بعلَستٍ من ذهبٍ مُمتلئٍ حِكْمَةً وإيمانًا فأفرغها في صدرِي ، ثم أظفَقَهُ ، ثم أخذَ بيدي فرَجَ بي إلى السماء ، فلما جاء إلى السماء الدُّنيا قال جبريلُ لخازِنِ السماء : افتَحْ . قال : من هذا ؟ قال هذا جبريلُ ، قال : معك أحدٌ ؟ قال : معي محمدٌ ، قال : أرسِلْ إليه ؟ قال : نعم ، فافتَحَ . فلما علونا للسماء إذا رجلٌ من يمينِهِ أَسْوَدٌ وعن يسارِهِ أَسْوَدٌ ، فاذا نظرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ ، وإذا نظرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى ، فقال مرحبًا بالنبيِّ الصالح والابنِ الصالح . قلت : من هذا يا جبريلُ ؟ قال : هذا آدم ، وهذه الأَسْوَدَةُ عن يمينِهِ وعن شِمَالِهِ نَسَمُ بَنِيهِ ، فأهلُ اليمينِ منهم أهلُ الجنة ، والأَسْوَدَةُ التي عن شمالِهِ أهلُ النار . فاذا نظرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ وإذا نظرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى . ثم عَرَجَ بي جبريلُ حتَّى أتَى السماءَ الثانیة فقال لخازِنِها : افتَحْ ، فقال له خازِنُها مثلُ ما قال الأولُ ، ففتَحَ . قال أنسُ : فذكرَ أنه وَجَدَ في السَّماواتِ إدريسَ وموسى وعيسى وإبراهيمَ ، ولم يُثَبِّتْ لي كيفَ مَنَازِلَهُمْ ، غيرَ أنه قد ذَكَرَ أنه وَجَدَ آدمَ في السماء الدنيا وإبراهيمَ في السادسة . وقال أنسُ : فلما مرَّ جبريلُ بإدريسَ قال : مرحبًا بالنبيِّ الصالح والأخ الصالح ، فقلتُ من هذا ؟ قال : هذا إدريس . ثم مرَّ بُموسى فقال : مرحبًا بالنبيِّ الصالح والأخ الصالح ، وقلتُ من هذا ؟ قال : هذا موسى . ثم مرَّ بعيسى فقال : مرحبًا بالنبيِّ الصالح والأخ الصالح . قلتُ : من هذا ؟ قال : عيسى . ثم مرَّ بإبراهيمَ فقال : مرحبًا بالنبيِّ الصالح والابنِ الصالح ، قلتُ : من هذا ؟ قال : هذا إبراهيم . قال وأخبرني ابنُ حَزْمٍ أن ابنَ عَبَّاسٍ وأبا حَيَّةَ الأنصاريَّ كانا يقولان : قال النبيُّ ﷺ : ثمَّ عَرَجَ بي حتَّى ظَهرْتُ لِمِستوى أَسَمِعَ مَهْ يَفُ الأَنفَلام . قال ابنُ حَزْمٍ وأنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنهما قال النبيُّ ﷺ : فَرَضَ اللهُ علىَ خَسينَ صلاةً ، فَرَجَمْتُ بِذلِكَ حتَّى أُمِرْتُ بموسى فقال موسى : ما الذي فَرَضَ على أُمَّتِكَ ؟ قلتُ : فَرَضَ عليهم خَسينَ صلاةً ،

قال : فرأى ربي ، فان أمّتك لا تطيق ذلك ، فرجعت ، فرأيت ربي ، فوضعت شطرها . فرجعت إلى موسى فقال : راجع ربي ، فذكر مثله فوضع شطرها ، فرجعت إلى موسى فأخبرته فقال : راجع ربي ، فان أمّتك لا تطيق ذلك ، فرجعت فرأيت ربي فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يبدل القول لدى ، فرجعت إلى موسى فقال : راجع ربي ، فقلت : قد استحييت من ربي . ثم انطلق حتى أتى السدرة المنتهى ، ففشيها ألوان لا أدري ما هي . ثم أدخلت الجنة فاذا فيها جبابذة اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك .

**قوله** ( باب ذكر ادريس ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وزاد في رواية الخفصى « وهو جد أبي نوح وقيل جد نوح » . قلت : الاول أولى من الثاني كما تقدم ، ولعل الثاني أطلق ذلك مجازا لان جد الاب جد . ونقل بعضهم الاجماع على أنه جد لنوح ، وفيه نظر لأنه إن ثبت ما قال ابن عباس ان الياس هو ادريس لزم أن يكون لادريس من ذرية نوح لا أن نوحا من ذريته لقوله تعالى في سورة الانعام ( ونوحا هدينا من قبل ومن ذريته داود وسليمان - إلى أن قال - وعيسى والياس ) فدل على أن الياس من ذرية نوح سواء قلنا إن الضمير في قوله « ومن ذريته » لنوح أو لابراهيم ، لان ابراهيم من ذرية نوح فن كان من ذرية ابراهيم فهو من ذرية نوح لاحالة . وذكر ابن اسحق في « المبتدأ » أن الياس هو ابن نسي بن قنحاص بن الميزار بن هارون أخى موسى بن عمران فاته أعلم . وذكر وهب في « المبتدأ » أن الياس عمر كما عمر الخضر وأنه يبقّى إلى آخر الدنيا في قصة طويلة ، وأخرج الحاكم في « المستدرک » من حديث أنس أن الياس اجتمع بالنبي ﷺ وأكلا جميعا وأن طوله ثلاثمائة ذراع وأنه قال إنه لا يأكل في السنة إلا مرة واحدة ، أورده الذهبي في ترجمه يزيد بن يزيد البلوى وقال : إنه خبر باطل . **قوله** ( وقوله تعالى : ورفعه مكانا عليا ) ثم ساق حديث الاسراء من رواية أبي ذر ، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة ، وكأنه أشار بالترجمة إلى ما وقع فيه أنه وجده « في السماء الرابعة » وهو مكان على بغير شك ، واستشكل بعضهم ذلك بأن غيره من الانبياء أرفع مكانا منه ثم أجاب بأن المراد أنه لم يرفع إلى السماء من هو حى غيره ، وفيه نظر لأن عيسى أيضا قد رفع وهو حى على الصحيح ، وكون ادريس رفع وهو حى لم يثبت من طريق مرفوعة قوية ، وقد روى الطبرى أن كعبا قال لابن عباس في قوله تعالى ( ورفعه مكانا عليا ) أن ادريس سأل صديقا له من الملائكة لحمله بين جناحيه ثم صعد به ، فلما كان في السماء الرابعة تلقاه ملك الموت فقال له أريد أن تعلقى كم بقى من أجل لادريس ؟ قال : وأين لادريس ؟ قال : هو معى ، فقال : ان هذا لشيء عجيب ، أمرت بأن أقبض روحه في السماء الرابعة فقلت : كيف ذلك وهو في الارض ؟ فقبض روحه ، فذلك قوله تعالى ( ورفعه مكانا عليا ) وهذا من الاسرائيليات ، والله أعلم بصحة ذلك . وذكر ابن قتيبة ان لادريس رفع وهو ابن ثلاثمائة وخمسين سنة . وفي حديث أبي ذر الطويل الذى صححه ابن حبان أن ادريس كان نبيا رسولا وأنه أول من خط بالقلم ، وذكر ابن اسحق له أوليات كثيرة ، منها أنه أول من خاط الثياب . ( تنبيه ) : وقع في أكثر الروايات « وقال عبدان » وفي روايتنا من طريق أبي ذر « حدثنا عبدان » وصله أيضا الجوزقى من طريق محمد بن الليث عن عبد الله بن عثمان وهو عبدان به

٦ - باب قول الله تعالى [ ٥٠ هود ] : ﴿ وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ ﴾ وقوله

[ ٢١ - الأحقاف ] : ﴿ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ - إِلَى قَوْلِهِ - كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ فيه عن عطاء

وسليمان عن عائشة عن النبي ﷺ . وقوله الله عز وجل [ ٨ - الحاقة ] : ﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ ﴾

شديدة ( عاتية ) . قال ابن عيينة : عَتَتْ عَلَى الْخَزَائِفِ ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا )

مُتَتَابِعَةً ﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازٌ نَحَلَ خَاوِيَةً ﴾ أَوْحُلَهَا ، ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾ بَقِيَّةٌ

٣٣٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَبَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « نُصِرْتُ بِالصَّبَا ، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالذَّبَّارِ »

٣٣٤٤ - قال : وقال ابن كثير عن سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعيم عن أبي سعيد رضى الله عنه قال

« بَعَثَ عَلَى رَضَى اللَّهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِذَهَبِيَّةٍ ، فَفَسَسَهَا بَيْنَ الْأَرَبَةِ ، الْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الْخَذَلِيِّ ثُمَّ الْمَجَاشِعِيِّ ،

وَعُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرِ الْقَرَارِيِّ ، وَزَيْدَ الطَّائِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَهْجَانَ ، وَعَلَقَمَةَ بْنَ عَلَانَةَ الْعَاصِرِيِّ أَحَدِ بَنِي كَلَابِ .

فَقَضَيْتَ قَرِيشٌ وَالْأَنْصَارُ قَالُوا : يُعْطَى صَنَادِيدَ أَهْلِ تَجْدٍ وَيَدْعُنَا . قَالَ : إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ . فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرٌ

الْعَيْنَيْنِ مُشْرِفٌ الْوَجْنَتَيْنِ نَأَى الْجَبِينَ كَثُ اللَّحْيَةِ مَحْلُوقٌ فَقَالَ : أَنُورُ اللَّهِ يَا مُحَمَّدُ ، فَقَالَ : مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِذَا

عَصَيْتُ ؟ أَيَأْمَنُنِي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمَنُونِي ؟ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ قَتَلَهُ - أَحْسِبُهُ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ - فَتَنَعَهُ ، فَلَمَّا

وَلَّى قَالَ : إِنَّ مِنْ ضَيْضِي هَذَا - أَوْ فِي عَقَبِ هَذَا - قَوْمٌ يَقْرءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنْ

الدِّينِ مَرْقُوقٌ لَلْأَسْهَمِ مِنَ الرَّمْيَةِ ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْإِثْمَانِ ، أَنَّنِي أَنَا أَذْرِكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ

قَتَلَ عَادَ »

الحديث ٣٣٤٤ - أطرافه في : ٣٦١٠ ، ٤٣٥١ ، ٤٦٦٧ ، ٥٠٠٨ ، ٦١٦٣ ، ٦٦٣١ ، ٦٩٣٣ ، ٧٤٢٢ ، ٧٦٦٢

٣٣٤٥ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ

قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ مَّذْكُورٍ ﴾ »

قوله ( باب قول الله تعالى : وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا ) هو هود بن عبد الله بن رباح بن جاور بن عاد بن عوص بن

إرم بن سام بن نوح . وسماه أخاهم لكونه من قبيلتهم لأن جهة أخوة الدين ، هذا هو الراجح في نسبه . وأما

ابن هشام فقال اسمه عابر بن أرغند بن سام بن نوح . قوله ( إذ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ - إِلَى قَوْلِهِ - كَذَلِكَ نَجْزِي

الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ) الْأَحْقَافُ جَمْعُ حَقْفٍ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَوْجُ مِنَ الرَّمْلِ ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَسَاكِنُ عَادَ ، وَرَوَى عَبْدُ

ابن حميد من طريق قتادة أنهم كانوا ينزلون الرمل بأرض الشحر وما والاها ، وذكر ابن قتيبة أنهم كانوا ثلاثة عشر قبيلة ينزلون الرمل بالدو والدهناء وعالج ووبار وعمار إلى حضرموت ، وكانت ديارهم أخصب البلاد وأكثرها جنايا ، فلما سخط الله جل وعلا عليهم جعلها مفاوز . قوله (فيه عطاء وسليمان عن عائشة عن النبي ﷺ ) انتهى ، أما رواية عطاء وهو ابن أبي رباح فوصلها المؤلف في باب ذكر الريح ، من بدء الخلق وأوله ، كان إذا رأى بخيلة أقبل وأدبر ، وفي آخره ، وما أدري لعله كما قال قوم عاد ( فلما راوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم ) الآية ، وأما رواية سليمان وهو ابن يسار فوصلها المؤلف في تفسير سورة الاحقاف ، ويأتى بقية الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقول الله عز وجل ) وأما عاد فأهلكوا بريح صرصر - شديدة - عاتية ) قال ابن عينة عنت على الخزان ) أما تفسير الصرصر بالشديدة فهو قول أبي عبيدة في الجواز ، وأما تفسير ابن عينة فرويانه في تفسيره رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن غير واحد في قوله ( عاتية ) قال : عنت على الخزان ، وما خرج منها الامتداد الغائم ، وقد وقع هذا متصلاً بحديث ابن عباس الذي في هذا الباب عند الطبراني من طريق مسلم الأعور عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن مسلم الأعور في أن الزيادة مدرجة من مجاهد ، وجاء نحوها عن علي موقوفاً أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه قال : لم ينزل الله شيئاً من الريح إلا بوزن على يدي ملك . الا يوم عاد فإنه أذن لها دون الخزان فعبت على الخزان ، ومن طريق قبيصة بن ذؤيب أحد كبار التابعين نحوه باسناد صحيح . قوله ( حسوما . متتابعة ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله ( سخرها عليهم ) أى أدامها ( سبع ليال وثمانية أيام حسوما ) : ولا متتابعة ، وقال الخليل : هو من الحسم بمعنى القطع . قوله ( أعجاز نخل خاوية - أصولها - فهل ترى لهما من باقية ) بقية ، هو تفسير أبي عبيدة أيضاً قال : قوله ( خاوية ) أى أصولها وهى على رأى من أن النخل ، وشبههم بأعجاز النخل إشارة إلى عظم أجسامهم ، قال وهب بن منبه : كان رأس أحدهم مثل القبة ، وقيل كان طوله اثني عشرة ذراعاً ، وقيل كان أكثر من عشرة ، وروى ابن السكيت قال : كان طول أقصرهم ستين ذراعاً وأطولهم مائة والسكيت بألف . وفي قوله ( فهل ترى لهما من باقية ) أى من بقية ، وفي التفسير أن الريح كانت تحمل الرجل فترفعه في الهواء ثم تلقيه فتشده رأسه فيبقى جثة بلا رأس فذلك قوله ( كأنهم أعجاز نخل خاوية ) وأعجاز النخل هى التى لا رؤس لها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عباس وفيه ( وأهلك عاد بالدهور ) ، وورد في صفة أهلاكهم بالريح ما أخرجه ابن أبي حاتم من حديث ابن عمر والطبراني من حديث ابن عباس رفعا ، ما فتح الله على عاد من الريح إلا موضع الخاتم ، فرت بأهل البادية لحملتهم ومواشيهم وأموالهم بين السماء والأرض ، فرآهم الحاضرة فقالوا : هذا عارض بمطرنا ، فألقته عليهم فهلكوا جميعاً . نازها حديث أبي سعيد الخدري في ذكر الخواارج ، قوله ( وقال ابن كثير عن سفيان ) كذا وقع هنا ، وأورده في تفسير برادة قائلا : حدثنا محمد بن كثير ، فوصله ليكنه لم يسقه بتمامه وإنما اقتصر على طرف من أوله وسياق الكلام عليه مستوفى في المغازى إن شاء الله تعالى . والترض منه هنا قوله ( لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد ، أى قتلا لا يبقى منهم أحدا ، إشارة إلى قوله تعالى ( فهل ترى لهما من باقية ) ولم يرد أنه يقتلهم بالآلة التى قتلت بها عاد بعينها ، ويحتمل أن يكون من الإضافة الى الفاعل ويراد به القتل الشديد القوى ، لإشارة إلى أنهم موصوفون بالشدة والقوة ، ويؤيده أنه وقع في طريق أخرى و قتل ثمود . ثالثها حديث عبد الله سمعت النبي

ﷺ يقرأ : فهل من مدكر ، وسيأتى في التفسير إن شاء الله تعالى (\*)

١٧- **باب** قول الله تعالى [٧٣ الأعراف] : ﴿ وَإِلَى تَمُودَ أَخَاهُ صَالِحًا ﴾ وقوله [٨٠ الحجر] ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْحِجْرِ : الْحِجْرُ مَوْضِعُ تَمُودَ . وَأَمَّا ﴾ ﴿ حَرَّتْ حِجْرُ ﴾ : حرام ، وكلُّ ممنوع فهو حِجْر ، ومنه « حِجْرٌ محجور » . والحِجْرُ كلُّ بناء بذيته ، وما حَبَّرَتْ عليه من الأرض فهو حِجْر ، ومنه شَتَّى حَطِيمُ البيت حِجْرًا ، كأنه مشتق من محطوم ، مثل قَتِيل من مَقْتُول ، ويُقال للأنثى من الخيل حِجْر ، ويقال للعقل : حِجْر . وحِجَى وأما حِجْرُ اليمامة فهو المنزل

٣٣٧٧ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن زمرة قال « سمعتُ النبي ﷺ - وذكر الذي عَرَّ الناقة - قال : انتدب لها رجل ذوهر وممعة في قومه كَأَنِّي زَمْعَةٌ » [ الحديث ٣٣٧٧ - أطراؤه في : ٤٩٤٢ ، ٥٠٠٤ ، ٦٠٤٢ ]

٣٣٧٨ - **حدثنا** محمد بن مسكين أبو الحسن **حدثنا** يحيى بن حسان بن حيَّان أبو زكرياء **حدثنا** سليمان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ لما نَزَلَ الحِجْرَ في غزوة تبوك أَسْرَمَ أن لا يُشْرَبوا من بُرِّها ولا يَسْتَقُوا منها ، فقالوا : قد عَجَبْنَا منها واستَقَيْنَا ، فَأَسْرَمَ أن يَطْرَحُوا ذَلِكَ العَجِينَ وَيُهْرِيقُوا ذَلِكَ الماء . » ويروى عن سبرة بن معبد وأبي الشموس « أن النبي ﷺ أَسْرَمَ بالقاء الطعام . » وقال أبو ذر عن النبي ﷺ « مَنْ اعْتَجَنَ بِمَاءِهِ » [ الحديث ٣٣٧٨ - طرفه في : ٢٢٧٩ ]

٣٣٧٩ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن الناس نزلوا مع رسول الله ﷺ أرضَ تَمُودَ ، الحِجْرَ ، واستَقُوا من بُرِّها واعتجنوا به ، فَأَسْرَمَ رسول الله ﷺ أن يُهْرِيقُوا ما استَقُوا من بُرِّها وأن يَعْلِفُوا الإِبِلَ العَجِينَ ، وَأَسْرَمَ أن يَسْتَقُوا من البئر التي كان تَرِدُهَا الناقة » . تابعة أسامة عن نافع

٣٣٨٠ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبد الله عن معمر عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه « أن النبي ﷺ لما مرَّ بالحِجْرِ قال : لا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ، إِلَّا أن تَكُونُوا بِأَكِينٍ أن

( \* ) تنبيه : قدم الحافظ ابن حجر الباب التالي ( وهو الباب ١٧ من كتاب الانبياء ) فوضعه هنا ( قبل الباب السابع ) ليكون الكلام على نبي الله صالح عليه السلام وقومه من تَمُودَ بعد الكلام على نبي الله شعيب وقومه من عاد ، فانضى ذلك أن تكون الأحاديث المرقمة في صحيح البخاري من رقم ٣٣٧٢ إلى ٣٣٨٠ متتابعة من ترتيبها للتمسك . ونحن في ترتيب طبع المصحح راعينا ترتيب الشارح ، وفي ترتيب ترقيم أحاديث صحيح البخاري راعينا ترتيب هذه الأحاديث في النسخ المتداولة من صحيح البخاري

يُصِيبَكُمْ مَا أَصَابَهُمْ . ثُمَّ تَفْتَعِ بَرْدَائِهِ وَهُوَ عَلَى الرَّحْلِ »

٢٣٨١ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا أَبِي سَمِعْتُ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ ابْنَ عَمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَا تَدْخُلُوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ - إِلَّا أَنْ تَسْكُونُوا بِأَكْيَنَ - أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَهُمْ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وإلى ثمود أنعام صالحا - وقوله - كذب أصحاب الحجر ) هو صالح بن عبيد بن أسيف ابن ماشع بن عبيد بن حاجر بن ثمود بن عابر بن ارم بن سام بن نوح ، وكانت منازلهم بالحجر ، وهو بين تبوك والحجاز . **قوله** ( الحجر موضع ثمود ، وأما حرث حجر : حرام ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ وقالوا هذه أنعام وحرث حجر ﴾ أى حرام . **قوله** ( وكل ممنوع فهو حجر ، ومنه حجراً محجوراً ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ويقولون حجراً محجوراً ﴾ أى حراماً محرماً . **قوله** ( والحجر كل بناء بنيته ، وما حجرت عليه من الأرض فهو حجر ، ومنه سمي حطيم البيت حجراً ) قال أبو عبيدة : ومن الحرام سمي حجر السكبة ، وقال غيره : سمي حطيماً لأنه أخرج من البيت وترك هو محطوما ، وقيل الحطيم ما بين الركن والباب سمي حطيماً لاذحام الناس فيه . **قوله** ( كأنه مشتق من محطوم ) أى الحطيم ( مثل قتيل من مقتول ) وهذا على رأى الأكثر ، وقيل سمي حطيماً لأن العرب كانت تطرح فيه ثيابها التى تطوف فيها وتركها حتى تتحطم وتفسد بطول الزمان ، وسيأتى هذا فيما بعد عن ابن عباس ، فعلى هذا هو فعيل بمعنى فاعل ، وقيل سمي حطيماً لأنه كان من جملة السكبة فأخرج عنها وكأنه كسر منها فيصح لهم فعيل بمعنى مفعول ، وقوله « مشتق » ليس هو محمولا على الاشتقاق الذى حدث اصطلاحه . **قوله** ( ويقال للأنثى من الخيل حجر ، ويقال للعقل حجر وحجى ) هو قول أبو عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لذى حجر ﴾ أى عقل ، قال ويقال للأنثى من الخيل حجر . **قوله** ( وأما حجر النيامة فهو المنزل ) ذكره استطرادا ، والا فهذا بفتح أوله على قصة النيامة البلد المشهور بين الحجاز واليمن ، ثم ذكر المصنف فى الباب حديث عبد الله بن زمرة فى ذكر عافر الناقة . **قوله** ( ومنعة ) بفتح الميم والنون والمهمله . **قوله** ( فى قومه ) كذا الأكثر ، والله أعلم بهنى والسرخسى « فى قوة » . **قوله** ( كابى زمرة ) هو الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى ، وسيأتى بيان ذلك فى التفسير حيث ساقه المصنف مطولا ، وليس لعبد الله بن زمرة فى البخارى غير هذا الحديث ، وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث وقد فرقا فى النكاح وغيره ، وعافر الناقة اسمه قنار بن سالف ، قيل كان أحمر أزرق أصهب . وذكر ابن اسحق فى « المبتدأ » ، وغير واحد أن سبب عقرهم للناقة أنهم كانوا اقترحوها على صالح عليه السلام فأجابهم إلى ذلك بعد أن تمتنوا فى وصفها ، فأخرج الله له ناقة من صخرة بالصفة المطلوبة ، فأمن بعض وكفر بعض ، واتفقوا على أن يتركوا الناقة ترعى حيث شامت وترد الماء يوما بعد يوم ، وكانت إذا وردت تشرب ماء البئر كله ، وكانوا يرفضون حاجتهم من الماء فى يومهم لئلا يفسد ، ثم ضاق بهم الأمر فى ذلك فانتدب تسعة رهط - منهم قنار المذكور فباشروا عقرها ، فلما بلغ ذلك صالحا عليه السلام أعلمهم بأن العذاب سيقع بهم بعد ثلاثة أيام ، فوقع كذلك كما أخبر الله سبحانه وتعالى فى كتابه . وأخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث جابر رفعه « ان الناقة كانت ترد يومها فتشرب

جميع الماء ويحتلبون منها مثل الذي كانت تشرب ، وفي سنده اسماعيل بن عياش وفي روايته عن غير الشاميين ضعف وهذا منها . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في بئر نمود ، **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال . **قوله** ( فأمرهم أن يطرخوا ذلك العجين ويهرقوا ذلك الماء ) بين في رواية نافع عقب هذا عن ابن عمر أنه أمرهم أن يهرقوا ما استقوا من يوارها وأن يعلقوا الإبل العجين . **قوله** ( وروى عن سبرة بن معبد وأبي الشموس أن النبي ﷺ أمر بالقاء الطعام ) أما حديث سبرة بن معبد فوصله أحمد والطبراني من طريق عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد عن أبيه عن جده سبرة - وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة - الجهني قال قال رسول الله ﷺ لا يحابيه حين راح من الحجر : من كان عمن منكم من هذا الماء عجينه أو حاس به حيسا فليلقه ، وليس لسبرة بن معبد في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد أغفله المزي في الأطراف كالذي بعده ، وأما حديث أبي الشموس - وهو بمججمة ثم مهمة وهو بكري لا يعرف اسمه - فوصل حديثه البخاري في « الأدب المفرد » والطبراني وابن منده من طريق سليم بن مطير عن أبيه عنه قال « كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك - فذكر الحديث وفيه - فأتى ذو العجين عجينه وذو الحيس حيسه ، ورواه ابن أبي عاصم من هذا الوجه وزاد « فقلت يا رسول الله قد حسيت حيسة أفألقمها راحلتى ؟ قال نعم » . **قوله** ( وقال أبو ذر عن النبي ﷺ : من اعتجن بمائه ) وصله البزار من طريق عبد الله بن قدامة عنه « أنهم كانوا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فأتوا على واد فقال لهم النبي ﷺ : أنكم بواد ملعون فأسرعوا ، وقال : من اعتجن عجينه أو طبخ قدرا فليكبها ، الحديث وقال : لا أعلمه إلا بهذا الاسناد . **قوله** في آخر حديث نافع ( وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كان ترددها الناقة ) في رواية الكشميهني « التي كانت ترددها الناقة ، وقضمت هذه الرواية زيادة على الروايات الماضية . وسئل شيخنا الإمام البلقيني : من أين علمت تلك البئر ؟ فقال : بالتواتر ، إذ لا يشترط فيه الإسلام انتهى . والذي يظهر أن النبي ﷺ عليها بالوحى ، ويعمل كلام الشيخ على من سيحى به ذلك . وفي الحديث كراهة الاستقاء من بئر نمود ، ويلتحق بها نظائرها من الآبار والعيون التي كانت لمن هلك بتعذيب الله تعالى على كفره . واختلف في الكراهة المذكورة هل هي للتنزيه أو للتحريم ؟ وعلى التحريم هل يمتنع صحة التطهر من ذلك الماء أم لا ؟ وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في « باب الصلاة في مواضع الخسف والعذاب » من أوائل الصلاة . **قوله** ( تابعه أسامة ) يعنى ابن زيد اللبثى ( عن نافع ) أى عن ابن عمر ، وروينا هذه الطريق موصولة في حديث حرمة عن ابن وهب قال « أخبرنا أسامة بن زيد ، فذكر مثل حديث عبيد الله وهو ابن عمر العمرى وفي آخره « وأمرهم أن ينزلوا على بئر نافة صالح ويستقوا منها » . **قوله** ( حدثنا محمد ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** ( لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا ) زاد في رواية الكشميهني « أنفسهم ، وهذا يتناول مساكن نمود وغيرهم من هو كصفتهم وإن كان السبب ورد فيهم . **قوله** في الرواية الأخرى ( حدثنا وهب ) هو ابن جرير بن حازم ويونس هو ابن يزيد الأيلي . **قوله** ( إلا أن تكونوا باكين ) كذا للجميع ، لكن زعم ابن التين أنه وقع في رواية القاسم . إلا أن تكونوا باكين ، بتخانيتين قال : وليس بصحيح لأن الباء الأولى مكسورة في الأصل فاستقلت الكسرة وحذفت إحدى الياءين لالتقاء الساكنين . **قوله** ( أن يصيبكم ما أصابهم ) أى كراهية أو خشية أن يصيبكم ، والتقدير عند الكافرين لئلا يصيبكم ، ويؤيد الأول أنه وقع في رواية لأحمد ، إلا أن تكونوا باكين فإن لم تكونوا باكين فبأكثر خشية أن يصيبكم ما أصابهم ، . وروى أحمد والحاكم بإسناد حسن عن جابر قال « لما مر



رسول الله ﷺ بالحجر قال : لا تألوا الآيات ، فقد سألها قوم صالح ، وكانت الناقة ترد من هذا الفج وتصدر من هذا الفج ، فعمتوا عن أمر ربهم ، وكانت تشرب يوما ويشربون لبنها يوما فعمقروها فأخذتهم صيحة أهدم الله من تحت أديم السماء منهم إلا رجلا واحدا كان في حرم الله وهو أبو رغال ، فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب قومه ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : أبو رغال هو الجذ الأعلى للثقيف ، وهو بكسر الراء وتخفيف الثين المعجمة

( تنبيه ) : وقع هذا الباب في أكثر نسخ البخاري متأخرا عن هذا الموضع بعدة أبواب ، والصواب اثباته هنا ، وهذا مما يؤيد ما حكاه أبو الوليد الباجي عن أبي ذر الهروي أن نسخة الأصل من البخاري كانت ورقا غير محبوب ، فربما وجدت الورقة في غير موضعها فذهبت على ما وجدت فوقع في بعض الزاجم إشكال بحسب ذلك ، والا فقد وقع في القرآن ما يدل على أن مود كانوا بعد عاد كما كان عاد بعد قوم نوح

## ٧ - باب قصة يأجوج ومأجوج

وقول الله تعالى [ ٩٤ الكهف ] : ﴿ قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّا يَا جُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾  
 وقول الله تعالى [ ٨٣ الكهف ] : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ - إِلَى قَوْلِهِ - سَبِيحًا ﴾ طريقا . إلى قوله  
 ﴿ آتُونِي زُبُرَ الْحَدِيدِ ﴾ واحدها زبرة وهي القطع ﴿ حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ ﴾ يُقَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 الْجَلْبَيْنِ . وَلِلصَّدَيْنِ : الْجَلْبَيْنِ . خَرَجًا أَجْرًا . ﴿ قَالَ انفُخُوا حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾  
 أَصْبَبَ عَلَيْهِ رَصَاصًا ، وَيُقَالُ الْحَدِيدُ ، وَيُقَالُ الصُّفْرُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : الثُّحاسُ ، فَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ  
 يَظْهَرُوهُ ، اسْتَطَاعَ : اسْتَغْنَى مِنْ طَعْنِهِ ، فَلِذَلِكَ قُتِحَ اسْتَطَاعَ يَسْطِيعُ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ اسْتَطَاعَ يَسْتَطِيعُ . ﴿ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا . قَالَ هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي ، فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَاةً ﴾ الزُّقَّةُ بِالْأَرْضِ . وَنَاقَةُ دَكَاةٍ : لَا سَنَامَ لَهَا . وَالِدٌ كَذَلِكَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلُهُ حَتَّى صَابَ وَتَلَبَّدَ . ﴿ وَكَانَ وَعْدُ رَبِّي حَقًّا . وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ، حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ قَالَ قَتَادَةُ : حَدَبٌ أَكْثَرُ .  
 « قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : رَأَيْتُ السَّدَّ مِثْلَ الْبُرْدِ الْمُهْبَرِ . قَالَ : قَدْ رَأَيْتَهُ »

٣٣٤٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا الْإِسْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شُمَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرَأَاهَا يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَبَلَغَ الْعَرَبَ مِنْ شَرِّهِ قَدْ اقْتَرَبَ ، فَفُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدِّهِمْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ - وَحَقَّقَ بِأَصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا - فَقَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا كَثُرَ الْخَلْبُثُ »

[ الحديث ٣٣٤٦ - أطرافه في : ٣٥٩٨ ، ٧٠٠٩ ، ٧١٣٥ ]

٣٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عنه عن النبي ﷺ قال «فتح الله من رذم يأجوج ومأجوج مثل هذه ، وعقد بيده تسعين»  
[ الحديث ٢٣٤٧ - طرفه في : ٧١٣٦ ]

٣٣٤٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عنه عن النبي ﷺ قال «يقول الله تعالى : يا آدَمُ . فيقول : كَيْبِكَ وَسَعْدَيْكَ ، والخيرُ في يديكَ . فيقول : أَخْرِجْ بَشَّ النَّارِ . قال : وما بَشَّ النَّارَ ؟ قال : من كلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعِينَ . فعندَهُ يُشِيبُ الصَّغِيرَ ، وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ، وَلِسكن عَذَابِ اللَّهِ شَدِيدٌ . قالوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَأَيْنَا ذَلِكَ الْوَاحِدُ ؟ قال : أَبَشِّرُوا قَاتٍ مِنْكُمْ رَجُلًا وَمَنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفَ . ثم قال : والذي نفسى بيده إني أرجو أن تكونوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ . فكَتَبْنَا . فقال : أرجو أن تكونوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ . فكَتَبْنَا . فقال : أرجو أن تكونوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ . فكَتَبْنَا . فقال : ما أنتم في الناس إلا كالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدٍ ثَوْرٍ أبيضَ ، أو كشعرة بيضاء في جلدٍ ثورٍ أسودَ »

[ الحديث ٣٣٤٨ - أطرافه في : ٤٧٤١ ، ٦٥٣٠ ، ٧٤٨٣ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ ﴾ - إلى قوله - سيبا ) كذا لا يذر ، وساق غيره الآية ،

ثم انفقوا إلى قوله تعالى ﴿ آتَوْنِي زَبْرًا ﴾ ، وفي إيراد المصنف ترجمة ذى القرنين قبل إبراهيم لإشادة إلى توهين قول من زعم أنه الاسكندر اليوناني ، لأن الاسكندر كان قريبا من زمن عيسى عليه السلام ، وبين زمن إبراهيم وعيسى أكثر من ألفي سنة ، والذي يظهر أن الاسكندر المتأخر لقب بنى القرنين تشبيها بالمتنم لسعة ملكه وغلبته على البلاد الكثيرة ، أو لانه لما غلب على الفرس وقتل ملوكهم انتظم له ملك المملكتين الواسعتين الروم والفرس فلقب ذا القرنين لذلك ، والحق أن الذي قص الله نبأه في القرآن هو المتقدم ، والفرق بينهما من أوجه : أحدها ما ذكرته ، والذي يدل على تقدم ذى القرنين ما روى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير أحد كبار التابعين أن ذا القرنين حج ماشيا فسمع به إبراهيم فلقاه ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس أن ذا القرنين دخل المسجد الحرام فسلم على إبراهيم وصاحه ، ويقال إنه أول من صافح . ومن طريق عثمان بن ساج أن ذا القرنين سأل إبراهيم أن يدعو له فقال : وكيف وقد أفسدم بئري ؟ فقال لم يكن ذلك من أمري ، يعني أن بعض الجند فعل ذلك بغير علمه ، وذكر ابن هشام في « التيجان » أن إبراهيم تحاكم إلى ذى القرنين في شيء لحكم له ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أحمد أن ذا القرنين قدم مكة فوجد إبراهيم واسماعيل يبنيان السكبة فاستفهمهما عن ذلك فقالا : نحن عبدان مأموران ، فقال من يشهد لكما ؟ فقامت خمسة أكبش فشهدت ، فقال : قد صدقتم ، قال وأطن الأكبش المذكورة حجارة ، ويحتمل أن تكون غنما . فهذه الآثار يشد بعضها بعضا . ويدل على قدم عهد ذى القرنين . ثاني الأوجه : قال الفخر الرازي في تفسيره : كان ذو القرنين نبيا . وكان الاسكندر كافرا ، وكان معلمه ارسطاطاليس وكان ياتمر

بامرء وهو من الكفار بلا شك ، وسأذكر ما جاء في أنه كان نبيا أم لا . ثالثا كان ذو القرنين من العرب كما سئذ ذكر بعد ، وأما الاسكندر فهو من اليونان ، والعرب كلها من ولد سام بن نوح بالاتفاق ، وإن وقع الاختلاف هل هم كلهم من بنى اسماعيل أو لا ؟ واليونان من ولد يافث بن نوح على الراجح فافترقا . وشبهة من قال إن ذا القرنين هو الاسكندر ما أخرجه الطبري ومحمد بن ربيع الجيزي في « كتاب الصحابة الذين نزلوا مصر » بإسناد فيه ابن خزيمة أن رجلا سأل النبي ﷺ عن ذي القرنين فقال : كان من الروم فاعطى ملكا فصار إلى مصر وبنى الاسكندرية ، فلما فرغ أناء ملك فخرج به فقال : انظر ماتحتك ، قال : أرى مدينة واحدة ، قال : تلك الأرض كلها ، وإنما أراد الله أن يربك وقد جعل لك في الأرض سلطانا ، فسر فيها وعلم الجاهل وثبت العالم . وهذا لو صح لرفع النزاع ولما كانه ضعيف ، والله أعلم . وقد اختلف في ذي القرنين فمقل كان نبيا كما تقدم ، وهذا مروى أيضا عن عبد الله بن عمرو ابن العاص وعليه ظاهر القرآن . وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة قال النبي ﷺ : لا أدري ذو القرنين كان نبيا أولا ، وذكر وهب في « المبتدأ » أنه كان عبدا صالحا وأن الله بعثه إلى أربعة أمم أمتين بينهما طول الأرض وأمتين بينهما عرض الأرض وهي ناسك ومنسك وتاويل وماويل ، فذكر قصة طويلة حكاهما الثعلبي في تفسيره . وقال الزبيد في أوائل « كتاب النسب » حدثنا إبراهيم بن المغيرة عن عبد العزيز بن عمران عن هشام بن سعد عن سعيد بن أبي هلال عن القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل سمعت ابن السكوة يقول لعلي بن أبي طالب : أخبرني ما كان ذو القرنين ؟ قال : كان رجلا أحب الله فأحبه ، بعثه الله إلى قومه فضربوه على قرنه ضربة مات منها ، ثم بعثه الله لإيهم فضربوه على قرنه ضربة مات منها ، ثم بعثه الله قسمي ذو القرنين . وعبد العزيز ضعيف ، ولكن توبع على أبي الطفيل ، أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه عن ابن أبي حسين عن أبي الطفيل نحوه وزاد : وناصح الله فناصره . وفيه لم يكن نبيا ولا ملكا . وسنده صحيح سمعناه في الأحاديث المختارة للحافظ الضياء ، وفيه إشكال لأن قوله « ولم يكن نبيا » مغاير لقوله « بعثه الله إلى قومه » ، إلا أن يحمل البعث على غير رسالة النبوة . وقيل كان ملكا من الملائكة حكاه الثعلبي ، وهذا مروى عن عمر أنه سمع رجلا يقول يا ذا القرنين فقال : تسميه باسماء الملائكة ؟ وحكى الجاحظ في « الحيوان » أن أمه كانت من بنات آدم وأن أباه كان من الملائكة ، قال واسم أبيه فيرى واسم أمه غيري ، وقيل كان من الملوك وعليه الأكثر ، وقد تقدم من حديث علي ما يؤيد ذلك ، وسيأتي في ترجمة موسى في الكلام على أخبار الخضر ، واختلف في سبب تسميته ذا القرنين فتقدم قول علي ، وقيل لأنه بلغ المشرق والمغرب أخرجه الزبير بن بكار من طريق سليمان بن أسيد عن ابن شهاب قال : إنما سمي ذا القرنين لأنه بلغ قرن الشمس من مغربها وقرن الشمس من مطلعها ، وقيل لأنه ملكهما . وقيل رأى في منامه أنه أخذ بقرني الشمس ، وقيل كان له قرنان حقيقة ، وهذا أنكره علي في رواية القاسم بن أبي بزة ، وقيل لأنه كان له ضفيران تواريهما ثيابه ، وقيل لأنه كانت له غديران طويلتان من شعره حتى أنهما إذا تراكبا رصصتا الضفيرة من الشعر قرنا مصروف ومنه قول أم عطية « وضعرنا شعرا ثلاثة فروع » . وقيل كان له قرن واحد فقاما آخذا بقرونها ، وقيل كانت صفحتا رأسه من نحاس وقيل لتاجه قرنان ، وقيل كان في رأسه شبه القرنين ، وقيل لأنه دخل النور والظلمة ، وقيل لأنه عمر حتى فنى في زمنه قرنان من الناس ، وقيل لأن قرني الشيطان عند مطلع الشمس وقد بلغه ، وقيل لأنه كان كريم الطرفين أمه وأبوه من بيت شرف ، وقيل لأنه كان إذا قاتل قاتل بيديه وركابيه جميعا ،

وقيل لأنه أعطى علم الظاهر والباطن ، وقيل لأنه ملك فارس والروم . وقد اختلف في اسمه فروى ابن مروويه عن حديث ابن عباس وأخرجه الزبير في «كتاب النسب» عن إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز بن عمران عن إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : ذو القرنين عبد الله بن الضحاك بن معد بن عدنان ، واسناده ضعيف جدا اضعف عبد العزيز وشيخه ، وهو مبين لما تقدم أنه كان في زمن إبراهيم فسيكف يكون من ذريته لاسيا على قول من قال كان بين عدنان وإبراهيم أربعون أبا أو أكثر ، وقيل اسمه الصعب وبه جزم كعب الاحبار وذكره ابن هشام في «النيجان» عن ابن عباس أيضا ، وقال أبو جعفر بن حبيب في كتاب «المحبر» هو المنذر بن أبي القيس أحد ملوك الحيرة وأمه ماء السماء مارية بنت غوف بن جشم ، قال وقيل اسمه الصعب ابن قرن بن همال من ملوك حمير ، وقال الطبري هو اسكندروس بن فيلبوس وقيل قليبس وبالثاني جزم المسعودي ، وقيل اسمه الهميسع ذكره الهمداني في كتب النسب قال : وكنيته أبو الصعب وهو ابن عمرو بن عريب بن زيد ابن كهلان بن سبأ ، وقيل ابن عبد الله بن قرين بن منصور بن عبد الله بن الازد ، وقيل باسقاط عبد الله الأول ، وأما قول ابن اسحق الذي حكاه ابن هشام عنه إن اسم ذي القرنين مرزبان بن مردية ، بديل مهمة وقيل بزاي فقد صرح بأنه الاسكندر ، ولذلك اشتهر على اللسان اشهر السيرة لابن اسحق . قال السهيلي : والظاهر من علم الاخبار انهما اثنان أحدهما كان على عهد إبراهيم ويقال ان إبراهيم تحاكم اليه في بئر السبع بالشام ف قضى لإبراهيم والآخر كان قريبا من عهد عيسى . قلت : لكن الاشبه أن المذكور في القرآن هو الأول بدليل ما ذكر في ترجمة الخضر حيث جرى ذكره في قصة موسى قريبا أنه كان على مقدمة ذي القرنين ، وقد ثبتت قصة الخضر مع موسى وموسى كان قبل زمن عيسى قطعاً ، وتأتى بقية أخبار الخضر هناك إن شاء الله تعالى . فهذا على طريقة من يقول إنه الاسكندر ، وحكى السهيلي أنه قيل إنه رجل من ولد يونان بن يافث اسمه هرمس ويقال هرديس ، وحكى القرطبي المفسر تبعاً للسهيلي أنه قيل إنه أفريدون ، وهو الملك القديم للفرس الذي قتل الضحاك الجبار الذي يقول فيه الشاعر :

فكأنه الضحاك في فتكاته بالعالمين وأنت أفريدون  
والضحاك قصص طويلة ذكرها الطبري وغيره . والذي يقوى أن ذا القرنين من العرب كثرة ما ذكره في أشعارهم ، قال أهشي بن ثعلبة :

والصعب ذو القرنين أمسى ناويا بالحنو في جدث هناك مقم  
والحنو بكسر المهملة وسكون النون في ناحية المشرق . وقال الربيع بن ضبيع :  
والصعب ذو القرنين عمر ملكه ألفين أمسى بعد ذاك رميا  
وقال قس بن ساعدة :

والصعب ذو القرنين أصبح ناويا بالحد بين ملاعب الأرياح  
وقال تبع الحميري :

قد كان ذو القرنين قبلي مسلما ملكا تدن له الملوك وتحشد

من بعده بلقيس كانت عمتي ملكتهم حتى أتاهما الهدد

وقال بعض الحارثيين يفتخر بكون ذى القرنين من الذين يخاطب قوما من مضر :

سموا لنا واحدا منكم فنعرفه في الجاهلية لاسم الملك محتملا

كالنعمين وذى القرنين يقبله أهل الحبي وأحق القول ما قبلنا

وقال النعمان بن بشير الأنصاري الصحابي ابن الصحابي :

ومن ذا يعادينا من الناس معشر كرام وذو القرنين منا وحاتم

انتهى . ويؤخذ من أكثر هذه الشواهد أن الراجح في اسمه الصعب ، ووقع ذكر ذى القرنين أيضا في شعر امرئ القيس وأوس بن حجر وطرفة بن العبد وغيرهم ، وأخرج الزبير بن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن الضحاك ابن عثمان عن أبيه عن سفيان الثوري قال : بلغني أنه ملك الدنيا كلها أربعة : مؤنان وكافران ، سليمان النبي عليه السلام وذو القرنين ونمرود وبختنصر . ورواه وكيع في تفسيره عن العلاء بن عبد الكريم سمعت مجاهدا يقول : ملك الأرض أربعة فسماهم . **قوله** (سببا طريقا) هو قول أبي عبيدة في المجاز ، وروى ابن أبي شيبة من حديث علي مرفوعا أنه قيل له : كيف بلغ ذو القرنين المشرق والمغرب ؟ قال : سخر له السحاب وبسط له النور وبدت له الأسباب . **قوله** (ذو الحديد واحدها ذبرة وهي القطع) هو قول أبي عبيدة أيضا قال : ذو الحديد أى قطع الحديد واحدها ذبرة . **قوله** (حتى إذا ساوى بين الصدفين ، يقال عن ابن عباس الجبلين) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (بين الصدفين) قال : بين الجبلين . وقال أبو عبيدة : قوله (بين الصدفين) أى ما بين الناحيتين من الجبلين . **قوله** (والسدين الجبلين) روى ابن أبي حاتم من حديث عقبة بن عامر مرفوعا في قصة ذى القرنين وأنه سار حتى بلغ مطلع الشمس ، ثم أتى السدين وهما جبلان لينان يراق عنهما كل شيء فبنى السدين ، وفي أسناده ضعف ، والسدين بالفتح والضم بمعنى قاله السكاسي ، وقال أبو عمرو بن العلاء : ما كان من صنع الله فبالضم وما كان من صنع الآدى فبالفتح ، وقيل بالفتح ما رأيت وبالضم ما توارى عنك . **قوله** (خرجا : أجرا) روى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : خرجا قال أجرا عظيما . **قوله** (أتوني أفرغ عليه قطرا : أصب عليه رصاصا ، ويقال الحديد ، ويقال الصفر . وقال ابن عباس النحاس) أما القول الأول والثاني لحكاهما أبو عبيدة قال في قوله (أفرغ عليه قطرا) أى أصب عليه حديدًا ذاتبا ، وجعله قوم الرصاص انتهى . والرصاص بفتح الراء وبكسرهما أيضا ، وأما الثالث فرواه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال (أفرغ عليه قطرا) قال صفرا . وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح إلى عكرمة عن ابن عباس قال (أفرغ عليه قطرا) قال : النحاس . ومن طريق السدي قال : القطر النحاس المذاب ، وبناء لهم بالحديد والنحاس . ومن طريق وهب بن منبه قال : شرفه بزر الحديد والنحاس المذاب وجعل له عرقا من نحاس أصفر فصارت كأنه برد مخبر من صفرة النحاس وحرته وسواد الحديد . **قوله** (فما استطاعوا أن يظهره : يعلوه) هو قول أبي عبيدة قال (فما استطاعوا أن يظهره) أى أن يعلوه ، تقول ظهرت فوق الجبل أى علوته . **قوله** (استطاع استعمل من طعت له فلذلك فتح استطاع يستطيع) يعنى بفتح الهمزة

من أسطاع وضم الياء من بسطيع . **قوله** ( جملة دكاه : الزقه بالارض ، ويقال ناقة دكاه لا سنام لها والدكداك من الارض مثله حتى صلب وتلد ) قال أبو عبيدة ( جملة دكاه ) أى تركه مدكوكا أى الزقه بالارض ، ويقال ناقة دكاه أى لا سنام لها مستوية الظهر ، والعرب تصف الفاعل والمفعول بمصدرهما فن ذلك جملة دكا أى مدكوكا . **قوله** ( وقال قتادة ( حذب ) أكمة ) قال عبيد الرزاق فى التفسير عن معمر عن قتادة فى قوله ( حتى إذا فتحت ياجوج وماجوج وهم من كل حذب ينسلون ) قال من كل أكمة . ويأجوج وماجوج قبيلتان من ولد يافث بن نوح ، روى ابن مردويه والحاكم من حديث حذيفة مرفوعا : يأجوج أمة وماجوج أمة كل أمة أربعائة ألف رجل لا يموت أحدهم حتى ينظر إلى ألف رجل من صلبه كلهم قد حمل السلاح ، لا يمرون على شىء إذا خرجوا إلا أكلوه ، ويأكون من مات منهم ، وسيأتى مزيد لذلك فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . وقد أشار النووي وغيره الى حكاية من زعم أن آدم نام فاحتلم فاختلط منه بتراب فتولد منه ولد يأجوج وماجوج من نسله ، وهو قول منكر جدا لا أصل له إلا عن بعض أهل الكتاب . وذكر ابن هشام فى « النيجان » أن أمة منهم آمنوا بالله فتركهم ذو القرنين لما بنى السد باريمنية فسموا الترك لذلك . **قوله** ( وقال رجل للنبي ﷺ : رأيت السد مثل البرد المحبر ، قال : رأيت ) وصله ابن أبي عمر من طريق سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن رجل من أهل المدينة أنه قال للنبي ﷺ : يا رسول الله قد رأيت سد ياجوج وماجوج ، قال : كيف رأيت ؟ قال مثل البرد المحبر طريقة حراء وطريقة سوداء . قال : قد رأيت ، ورواه الطبرانى من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن رجلين عن أبى بكره : أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال ، فذكر نحوه وزاد فيه زيادة منكرا وهى ، والذى نفسى بيده لقد رأيت ليلة أسرى بى لبنة من ذهب ولبنة من فضة ، وأخرجه البزار من طريق يوسف بن أبى مريم الحنفى عن أبى بكره ورجل رأى السد فساقه مطولا . ثم ذكر المصنف فى الباب ثلاثة أحاديث موصولة : أحدها حديث زينب بنت جحش فى ذكر ردم ياجوج وماجوج ، وسيأتى شرحه مستوفى فى آخر كتاب الفتن . ثانيا حديث أبى هريرة نحوه باختصار ويأتى هناك أيضا . ثالثا حديث أبى سعيد فى بحث النار ، وسيأتى شرحه فى أواخر الرقاق . والغرض منه هنا ذكر ياجوج وماجوج والإشارة إلى كثرتهم وأن هذه الأمة بالنسبة اليهم نحو عشر عشر العشر وأنهم من ذرية آدم ردا على من قال خلاف ذلك

## ٨ - باب قول الله تعالى [ ١٦٥ النساء ] : ( واتخذ الله إبراهيم خليلا )

وقوله [ ١٢٠ النحل ] : ( إن إبراهيم كان أمة قانتا لله )

وقوله [ ١١٤ التوبة ] : ( إن إبراهيم لأواه حليم ) . وقال أبو ميسرة : الرحيم بلسان الحبشة

٣٣٤٩ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان **حدثنا** المغيرة بن النعمان قال **حدثني** سعيد بن جبيرة عن

ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إنكم محشورون حفاة عراة غرلا . ثم قرأ » كما بدأنا أول خلق نعيده ، وعدأ علينا ، إنا كنفنا فعالين » وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم . وإن أناسا من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : أصحابي ، أصحابي . فيقال : إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ،

فأقول كما قال الصالح (و كنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم - إلى قوله - الحكيم)

[ الحديث ٣٣٤٩ - أطرافه في : ٤٤٤٧ ، ٤٦٢٥ ، ٤٦٢٦ ، ٤٧٤٠ ، ٦٥٢٤ ، ٦٥٢٥ ، ٦٥٢٦ ]

٣٣٥٠ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال أخبرني أخى عبد الحميد عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « يلقى إبراهيم أباه آزرَ يوم القيامة وعلى وجه آزر قفرة وعبرة ، فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك لا تمصني ؟ فيقول أبوه : فاليوم لا أعصيك . فيقول إبراهيم : يارب إنك وعدتني أن لا تحزبني يوم يُبْعَثُونَ ، فأى حزبي أخزى من أبي الأبد ؟ فيقول الله تعالى : إني حرمت الجنة على الكافرين . ثم يُقال : يا إبراهيم ماتحت رجلك ، فينظر فإذا هو بذيخ مُتَطَخ ، فيؤخذ بقوائمه فيلقى في النار »

[ الحديث : ٣٣٥٠ - طرفاه في : ٤٧٦٨ ، ٤٧٦٩ ]

٣٣٥١ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن « بكيراً حدثه عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « دخل النبي ﷺ البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم فقال ﷺ : أما هم فقد سموا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ، هذا إبراهيم مصوراً ، فإله يستقسم »

٣٣٥٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها ففجيت . ورأى إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام بأيديهما الأزرار فقال : قاتلهم الله ، والله إن استقسما بالأزرار قطع »

٣٣٥٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله قال حدثني سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه « قيل يار من أكرم الناس ؟ قال : أتقائم . فقالوا : ليس عن هذا نسألك ، قال : فيوسف نبي الله ابن نبي الله ابن حسين . قالوا : ليس عن هذا نسألك . قال : فعن معادن العرب تسألون ؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا »

قال أبو أسامة ومعتز « عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ »

[ الحديث ٣٣٥٣ - أطرافه في : ٣٣٧٤ ، ٣٣٨٣ ، ٣٤٩٠ ، ٤٦٨٩ ]

٣٣٥٤ - **حدثنا** مؤمل حدثنا إسماعيل حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء حدثنا سكرة قال : قال رسول الله ﷺ « أتاني الليلة آتيان ، فأقينا على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طويلاً ، وأنه إبراهيم »

٣٣٥٥ **حديث** بيان بن عمرو حدثنا النضر أخبرنا ابن عون عن مجاهد أنه سمع ابن عباس رضي الله عنهما - وذكروا له الدجال بين عينيهِ مكتوب كافر أو كف - قال : لم أسمعه ، وإسناده قال : أما إبراهيم فأنظروا إلى صاحبكم ، وأما موسى فجند آدم على جبل أهر تخطوهم بحلقة ، كأن أنظر إليه انحدَرَ في الوادي »

٣٣٥٦ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن القرشي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « اختن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقُدُوم » . تابعه عبد الرحمن عن أبي سلمة [ الحديث ٣٣٥٦ - طرقة في : ٦٢٩٨ ]

**حديث** أبو البيان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد وقال « بالقُدُوم » ، مخففة . تابعه عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي الزناد . وتابعه عجلان عن أبي هريرة . ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة

٣٣٥٧ - **حديث** سعيد بن تميم الرعي أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات »

٣٣٥٨ - **حديث** محمد بن محبوب حدثنا حماد بن يزيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات : فثنتين منهن في ذات الله عز وجل : قوله (إني متيم) وقوله (بل فعله كبيرهم هذا) وقال : بينا هو ذات يوم وسارة إذ أتت على جبار من الجبابرة ، فقيل له : ان هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس ، فأرسل إليه فسأله عنها فقال : من هذِهِ ؟ قال : أختي . فأتى سارة قال : يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمنٌ غيري وغيركِ ، وإن هذا سألتني عنكِ فأخبرته أنكِ أختي ، فلا تكذبيني . فأرسل إليها ، فلما دخلت عابيه ذهبَ يَدْنَاوُلَهَا يَدِهِ فَأَخَذَ . فقال : ادعي الله لي ولا أضرك ، فدعت الله فأطلق . ثم تَدَوَّلَهَا الثانية فأخذَ مِثْلَهَا أَوْ أَشَدَّ ، فقال : ادعي الله لي ولا أضرك ، فدعت فأطلق . فدعا بعضَ حَبَّتَيْهِ فقال : إنكم لم تأتونني بإنسان ، إنما أتيتُموني بشيطان ، فأخذَها هاجر . فأتته وهو قائمٌ يصلي ، فأومأَ يَدَهُ : مَهْمِيمٌ ؟ قالت : ردَّ الله كيدَ الكافر - أو الفاجر - في نحرِهِ ، وأخذَها هاجر . قال أبو هريرة : تلك أُمُّكُمْ يَا بَنِي مَاءِ السَّمَاءِ »



٣٣٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى - أَوْ ابْنُ سَلَامٍ عَنْهُ - أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أُمِّ ثَرْبَكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزْعِ وَقَالَ : كَانَ يَنْفُخُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ »

٣٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَرُوبُ بْنُ حَنْصَلٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ عُلُقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيْنَا لَا يَظْلُمُ نَفْسَهُ ؟ قَالَ : لَيْسَ كَمَا تَقُولُونَ ، ﴿ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ : بِشِرْكٍ . أَوْ لَمْ تَسْمَعُوا إِلَى قَوْلِ الْقِمَانِ لِابْنِهِ ﴿ يَا بَنِيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ، إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ »

**قوله** (باب قول الله تعالى : واتخذ الله إبراهيم خليلاً ، وقوله : ان إبراهيم كان أمة فانتا لله ، وقوله : ان إبراهيم لأواه حلیم) وكأنه أشار بهذه الآيات إلى ثناء الله تعالى على إبراهيم عليه السلام ، وإبراهيم بالسريانية معناه أب راحم ، والخليل فعيل بمعنى فاعل وهو من الخلطة بالضم وهي الصداقة والمحبة التي تخلت القلب فصارت خللاً ، وهذا صحيح بالنسبة إلى ما في قلب إبراهيم من حب الله تعالى . وأما إطلاقه في حق الله تعالى فعلى سبيل المقابلة ، وقيل الخلطة أصلها الاستصفاة وسمى بذلك لأنه يوالى ويعادى في الله تعالى ، وخلته الله له نصره وجعله إماماً ، وقيل هو مشتق من الخلطة بفتح المعجمة وهي الحاجة ، سمي بذلك لانقطاعه إلى ربه وقصره حاجته عليه ، وسيأتي تفسير الآية في تفسير النحل إن شاء الله تعالى . وإبراهيم هو ابن آزر واسمه تارح بمثناة وراء مفتوحة وآخره حاء مهملة ابن ناحور بنون ومهملة مضمومة ابن شاروخ بمعجمة وراء مضمومة وآخره حاء معجمة ابن راغوه بغين معجمة ابن فالخ بفاء ولام مفتوحة بعدها معجمة ابن عبير ويقال عابر وهو بمهملة وموحدة ابن شالخ بمعجمتين ابن أرغشذ بن سام بن نوح ، لا يختلف جمهور أهل النسب ولا أهل الكتاب في ذلك ، إلا في النطق ببعض هذه الأسماء . نعم ساق ابن حبان في أول تاريخه خلاف ذلك وهو شاذ . **قوله** (وقال أبو ميسرة الرحيم بلسان الحبشة) يعني الأواه ، وهذا الأثر وصله وكيع في تفسيره من طريق أبي إسحق عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال : الأواه الرحيم بلسان الحبشة . وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن مسعود بأسناد حسن قال : الأواه الرحيم ، ولم يقل بلسان الحبشة . ومن طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين قال : قال رجل : يا رسول الله الأواه ؟ قال : الخاشع المتضرع في الدعاء ، ومن طريق ابن عباس قال : الأواه الموقن . ومن طريق مجاهد قال : الأواه الحفيظ ، الرجل يذنب الذنب سرا ثم يتوب منه سرا . ومن وجه آخر عن مجاهد قال : الأواه المنيب الفقيه الموفق . ومن طريق الشعبي قال : الأواه المسيح . ومن طريق كعب الأحبار في قوله «أواه قال : كان إذا ذكر النار قال أواه من عذاب الله . ومن طريق أبي ذر قال : كان رجل يطوف بالبيت ويقول في دعائه أواه فقال النبي ﷺ إنه لأواه ، رجاله ثقات إلا أن فيه رجلاً مبهماً ، وذكر أبو عبيدة أنه فعال من التأوه ومعناه متضرع شفقاً ولزوماً طاعة ربه . ثم ذكر المصنف في الباب عشرين حديثاً : أحدها حديث ابن عباس في صفة الحشر ، والمقصود منه قوله « وأول من يكسى

يوم القيامة إبراهيم عليه السلام ، وروى البيهقي في «الاسماء» من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً : أول من يكسى إبراهيم حلة من الجنة ، ويؤتى بكرسى فيطرح عن يمين العرش ، ويؤتى بي فأكسى حلة لا يقوم لها البشر ، ويقال إن الحكمة في خصوصية إبراهيم بذلك لكونه ألقى في النار عرباناً ، وقيل لأنه أول من لبس السراويل . ولا يلزم من خصوصيته عليه السلام بذلك تفضيله على نبيينا محمد ﷺ لأن المفضل قد يمتاز بشيء يخص به ولا يلزم منه الفضيلة المطلقة . ويمكن أن يقال لا يدخل النبي ﷺ في ذلك على القول بأن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه . وسيأتي مزيد لهذا في أواخر الرقاق . وقد ثبت لأبراهيم عليه السلام أوليات أخرى كثيرة : منها أول من ضاف الضيف . وقص الشارب واختن ورأى الشيب وغير ذلك ، وقد أثبت على ذلك بأدلة في كتابي «إقامة الدلائل على معرفة الأوائل» ، وسيأتي شرح حديث الباب مستوفى في أواخر الرقاق إن شاء الله تعالى . ثانيها حديث أبي هريرة «يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة» ، وسيأتي شرحه في تفسير الشعراء إن شاء الله تعالى . ثالثها حديث ابن عباس في رؤية الصور في البيت أخرجه من وجهين ، وقد مضى أيضاً في الحج ، ويأتي شرحه فيما يتعلق بالآلزام في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . رابعها حديث أبي هريرة «قيل يا رسول الله من أكرم الناس» ، وسيأتي شرحه في قصة يعقوب . قوله ( وقال أبو أسامة ومعتز عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة ) يعني أنهما خالفاً يحيى القطان في الإسناد فلم يقلوا فيه «عن سعيد عن أبيه» ، ورواية أبي أسامة وصلها المصنف في قصة يوسف ، ورواية معتز وصلها المؤلف في قصة يعقوب . خامسها حديث سمرة في المنام الطويل الذي تقدم مع بعض شرحه في آخر الجنائز ، ذكر منه هنا طرفاً وهو قوله «فأتينا على رجل طويل لا أكاد أرى رأسه طويلاً وأنه إبراهيم عليه السلام» ، وسيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التعبير . سادسها حديث ابن عباس وقد سبق في الحج ويأتي شرحه في ذكر الدجال وغيره ، والغرض منه قوله «أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم» ، وأشار بذلك إلى نفسه فإنه كان أشبه الناس بإبراهيم عليه السلام . سابعها حديث أبي هريرة «اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم» ، رويناه بالتشديد عن الأصيلي والقابسي ، ووقع في رواية غيرهما بالتخفيف ، قال النووي : لم يختلف الرواة عند مسلم في التخفيف ، وأنكر يعقوب بن شعبة التشديد أصلاً ، واختلف في المراد به فقيل : هو اسم مكان ، وقيل اسم آله النجار ، فعل الثاني هو بالتخفيف لا غير ، وعلى الأول ففيه اللتان ، هذا قول الأكثر وعكسه الداودي ، وقد أنكر ابن السكيت التشديد في الآلة ، ثم اختلف فقيل هي قرية بالشام ، وقيل ثنية بالسراة ، والراجح أن المراد في الحديث الآلة ، فقد روى أبو يعلى من طريق علي بن رباح قال «أمر إبراهيم بالختان ، فاختن بالقدوم فاشتد عليه ، فأوحى الله إليه أن عجلت قبل أن تأمرك بآلته» ، فقال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قوله ( حدثنا أبو اليمان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد وقال بالقدوم مخففة ) يعني أنه روى الحديث المذكور بالإسناد المذكور أولاً وصرح بتخفيف الدال ، وهذا يؤيد رواية الأصيلي والقابسي . ( تنبيه ) : وقع في بعض النسخ تقديم رواية أبي اليمان بعد رواية قتيبة ، والذي هنا هو المعتمد . قوله ( تابعه عبد الرحمن بن إسحق عن أبي الزناد ، وتابعه عجلان عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ) . أما متابعة عبد الرحمن بن إسحق فوصلها مسند في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ولفظه «اختن إبراهيم بعد ما مرت به ثمانون واختن بالقدوم» ، وأما متابعة عجلان فوصلها أحمد عن يحيى القطان عن ابن عجلان مثل رواية قتيبة ،

وأما رواية محمد بن عمرو فوصلها أبو يعلى في مسنده من هذا الوجه ولفظه «اختتن إبراهيم على رأس ثمانين سنة واختتن بالقدوم» فاتفقت هذه الروايات على أنه كان ابن ثمانين سنة عند اختنانه. ووقع في الموطأ موقوفاً عن أبي هريرة. وعند ابن حبان مرفوعاً أن إبراهيم اختتن وهو ابن مائة وعشرين سنة، والظاهر أنه سقط من المتن شيء. فإن هذا القدر هو مقدار عمره، ووقع في آخر كتاب العقيدة لأبي الشيخ، من طريق الأوزاعي عن يحيى ابن سعيد عن سعيد بن المسيب موصولاً مرفوعاً مثله وزاد «وعاش بعد ذلك ثمانين سنة» فعلى هذا يكون عاش مائتي سنة والله أعلم. وجمع بعضهم بأن الأول حسب من مبدأ نبوته والثاني من مبدأ مولده. الحديث الثامن، قوله (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المثناة وكسر اللام وبعد التحتانية الساكنة مهملة الرحيمى «مملتين ونون مصغر مصرى مشهور» وأيوب هو السخيتاني، ومحمد هو ابن سيرين. وقد أورده المصنف من وجهين عن أيوب وساقه على لفظ حماد بن زيد عن أيوب، ولم يقع التصريح برفعه في روايته، وقد رواه في النكاح عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد فصرح برفعه لكن لم يسق لفظه، ولم يقع رفعه هنا في رواية النسفي ولا كريمة، وهو المعتمد في رواية حماد بن زيد، وكذا رواه عبد الرزاق عن معمر غير مرفوع، والحديث في الأصل مرفوع كما في رواية جرير بن حازم وكما في رواية هشام بن حسان عن ابن سيرين عند النسائي والبخاري وابن حبان وكذا تقدم في البيوع من رواية الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً، ولكن ابن سيرين كان غالباً لا يصرح برفع كثير من حديثه. قوله (لم يكذب إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا ثلاث كذبات) قال أبو البقاء: المجيد أن يقال بفتح الذال في الجمع لأنه جمع كذبة يسكون الذال وهو اسم لاصفة لأنك تقول كذب كذبة كما تقول ربح ركة ولو كان صفة لكان في الجمع، وقد أورد على هذا الحصر ما رواه مسلم من حديث أبي زرعة عن أبي هريرة في حديث الشفاعة الطويل فقال في قصة إبراهيم: وذكر كذباته، ثم ساقه من طريق أخرى من هذا الوجه وقال في آخره: وزاد في قصة إبراهيم وذكر قوله في الكوكب (هذا ربى) وقوله لأهلهم (بل فعله كبيرهم هذا) وقوله (أنى سقيم) انتهى. قال القرطبي: ذكر الكوكب يقتضى أنها أربع، وقد جاء في رواية ابن سيرين بصيغة الحصر فيحتاج في ذكر الكوكب إلى تأويل. قلت: الذى يظهر أنها وهم من بعض الرواة فإنه ذكر قوله في الكوكب بدل قوله في سارة، والذى انفقت عليه الطرق ذكر سارة دون الكوكب، وكأنه لم يعدح أنه أدخل من ذكر سارة لما نقل أنه قاله في حال الطفولية فلم يعدها لأن حال الطفولية ليست بحال تكليف وهذه طريفة ابن اسحق، وقيل إنما قال ذلك بعد البلوغ لكنه قاله على طريق الاستفهام الذى يقصد به التوبيخ، وقيل قاله على طريق الاحتجاج على قومه تنبيهاً على أن الذى يتغير لا يصلح للربوبية وهذا قول الأكثر أنه قال توبيخاً لقومه أو تهكماً بهم وهو المعتمد، ولهذا لم يعد ذلك في الكذبات وأما إطلاقه الكذب على الأمور الثلاثة فليكونه قال قولاً يعتقد السامع كذباً لكنه إذا حقق لم يكن كذباً لأنه من باب المعارض المحتملة للأميرين فليس بكذب محض، فقوله (أنى سقيم) يحتمل أن يكون أراد أنى سقيم أى سأسقم واسم الفاعل يستعمل بمعنى المستقبل كثيراً، ويحتمل أنه أراد أنى سقيم بما قدر على من الموت أو سقيم الحجة على الخروج معهم، وحكى النووي عن بعضهم أنه كان تأخذه الحصى في ذلك الوقت، وهو بعيد لأنه لو كان كذلك لم يكن كذباً لاتصريحاً ولا تعريضاً، وقوله (بل فعله كبيرهم) قال القرطبي هذا قاله تمهيداً للاستدلال على أن الأصنام ليست بألهة وقطعا لقومه في قولهم أنها تضر وتنفع، وهذا الاستدلال يتجوز فيه في الشرط

المتصل ، ولهذا أردف قوله ( بل فعله كبيرهم ) بقوله ( فاسألوه ان كانوا ينطقون ) قال ابن قتيبة معناه ان كانوا ينطقون فقد فعله كبيرهم هذا ، فالحاصل أنه مشروط بقوله ( ان كانوا ينطقون ) أو أنه أسند اليه ذلك لكونه السبب . وعن السكسائي انه كان يقف عند قوله بل فعله أى فعله من فعله كائنا من كان ثم يبتدىء بكبيرهم هذا وهذا خبر مستقل ثم يقول فاسألوه الى آخره ، ولا يخفى تكلفه . وقوله وهذه أختي ، يعتذر عنه بأن مراده أنها أخته في الاسلام كما سيأتي واضحا ، قال ابن عقيل : دلالة العقل تصرف ظاهر لإطلاق الكذب على ابراهيم ، وذلك أن العقل قطع بأن الرسول ينبغي أن يكون موثوقا به ليعلم صدق ما جاء به عن الله ، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه ، فكيف مع وجود الكذب منه ، وإنما أطلق عليه ذلك لكونه بصورة الكذب عند السامع ، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من ابراهيم عليه السلام - يعنى إطلاق الكذب على ذلك - الا في حال شدة الخوف لعل مقامه ، والا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز ، وقد يجب انحمل أخف الضررين دفعا لأعظمهما ، وأما تسميته اياها كذبات فلا يريد أنها تدم ، فإن الكذب وان كان قبيحا مخلا لسكنته قد يحسن في مواضع وهذا منها . **قوله** ( نثنين منهن في ذات الله ) خصهما بذلك لأن قصة سارة وان كانت أيضا في ذات الله لكن تضمنت حظا لنفسه ونفعا له بخلاف الثنتين الأخيرتين فانهما في ذات الله محضا ، وقد وقع في رواية هشام بن حسان المذكورة ان ابراهيم لم يكذب قط الا ثلاث كذبات كل ذلك في ذات الله ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد ، والله ان جادل بين الاعن دين الله . **قوله** ( بلنا هو ذات يوم وسارة ) في رواية مسلم د واحدة في شأن سارة ، فانه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت أحسن الناس واسم الجبار المذكور عمرو بن امرئ القيس بن سبأ وانه كان على مصر ، ذكره السهيلي وهو قول ابن هشام في التيجان ، وقيل اسمه صادق وحكاة ابن قتيبة وكان على الاردن ، وقيل سنان بن علوان بن عبيد بن عريج<sup>(١)</sup> بن عملاق بن لاود بن سام بن نوح حكاه الطبري ويقال انه أخو الضحاك الذي ملك الاقاليم . **قوله** ( فقيل له ان هذا رجل ) في رواية المستمل د إن ههنا رجلا ، وفي كتاب التيجان ان قائل ذلك رجل كان ابراهيم يشتري منه القمح فتم عليه عند الملك ، وذكر أن من جملة ما قاله الملك اني رأيتها تطحن ، وهذا هو السبب في اعطاء الملك لها هاجر في آخر الأمر وقال ان هذه لا تصلح أن تخدم نفسها . **قوله** ( من أحسن الناس ) في صحيح مسلم في حديث الاسراء الطويل من رواية ثابت عن أنس في ذكر يوسف أعطى شطر الحسن ، زاد أبو يعلى من هذا الوجه أعطى يوسف وأمه شطر الحسن يعنى سارة ، وفي رواية الأعرج الماضية في أواخر البيوع د هاجر ابراهيم بسارة فدخل بها قرية فيها ملك أو جبار ، فقيل دخل ابراهيم بامرأة هي من أحسن النساء ، واختلف في والد سارة مع القول بان اسمه هاران فقيل هو ملك حران وان ابراهيم تزوجها لما هاجر من بلاد قومه إلى حران وقيل هي ابنة أخيه وكان ذلك جائزا في تلك الشريعة حكاه ابن قتيبة والنقاش واستبعد ، وقيل بل هي بنت عمه وتوافق الاسمان ، وقد قيل في اسم أبيها توبل . **قوله** ( فأرسل اليه فسأله عنها فقال من هذه ؟ قال أختي ، فأتى سارة فقال : يا سارة ليس على وجه الأرض الخ ) هذا ظاهر في أنه سأله عنها أولا ثم أعدها بذلك لئلا تكذبه عنده ، وفي رواية هشام بن حسان أنه قال لها د إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتى يغلبني عليك فإن سألك فأخبريه أنك أختي ، وإنك أختي في الاسلام ، فلما دخل

أرضه وآها بعض أهل الجبار فأثاه فقال : لقد قدم أرضك امرأة لا ينبغي أن تكون إلا لك ، فأرسل إليها ، الحديث فيمكن أن يجمع بينهما بأن إبراهيم أحس بأن الملك سيطر عليها فأوصاها بما أوصاها ، فلما وقع ما حسبه أعاد عليها الوصية . واختلف في السبب الذي حمل إبراهيم على هذه الوصية مع أن ذلك الظالم يريد اغتصابها على نفسها اختار كانت أوزوجة ، فقيل : كان من دين ذلك الملك أن لا يتعرض إلا للزوات الأزواج ، كذا قيل ، ويحتاج إلى تمة وهو أن إبراهيم أراد دفع أعظم الضررين بارتكاب أخفهما ، وذلك أن اغتصاب الملك إياها واقع لاحالة ، لكن إن علم أن لها زوجا في الحياة حملته الغيرة على قتله وإعدامه أو حبسه واضراره ، بخلاف ما إذا علم أن لها أختا فان الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لا من قبل الملك فلا يبالى به . وقيل أراد أن علم أنك امرأتى ألزمتى بالاطلاق ، والتقرير الذى قررته جاء صريحا عن وهب بن منبه فيما أخرجه عبد بن حميد في تفسيره من طريقه . وقيل كان من دين الملك أن الأخ أختى بأن تكون أخته زوجته من غيره فلذلك قال هى أختى اعتمادا على ما يعتقده الجبار فلا ينازعه فيها ، وتعب بأن لو كان كذلك لقال هى أختى وأنا زوجها فلم اقتصر على قوله هى أختى ؟ وأيضا فالجواب إنما يفيد لو كان الجبار يريد أن يتزوجها لا أن يغتصبها نفسها . وذكر المنذرى في حاشية السنن ، عن بعض أهل الكتاب أنه كان من رأى الجبار المذكور أن من كانت متزوجة لا يقربها حتى يقتل زوجها فلذلك قال إبراهيم هى أختى ، لأنه إن كان عادلا خطبها منه ثم رجع ومدافعتة عنها ، وإن كان ظالما خلص من القتل ، وليس هذا ببعيد عما قررته أولا ، وهذا أخذ من كلام ابن الجوزى في مشكل الصحيحين ، فانه نقله عن بعض علماء أهل الكتاب أنه سأله عن ذلك فاجاب به . **قوله** ( ليس على وجه الأرض مؤمن غيرى وغيرك ) يشكل عليه كون لوط كان معه كما قال تعالى ( فآمن له لوط ) ، ويمكن أن يجاب بأن مراده بالأرض الأرض التى وقع له فيها ما وقع ولم يكن معه لوط إذ ذاك . **قوله** ( فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده فأخذ ) كذا في أكثر الروايات ، وفي بعضها ذهب يتناولها بيده ، وفي رواية مسلم وقيام إبراهيم إلى الصلاة ، فلما دخلت عليه أى على الملك لم يتمالك أن بسط يده اليها فقبضت بيده قبضة شديدة ، وفي رواية أبى الزناد عن الأعرج من الزيادة وقيام اليها فقامت نوحاً وتصلى ، وقوله في هذه الرواية فقط ، هو بضم المعجمة في أوله ، وقوله حتى ركض برجله يعنى أنه أختنق حتى صار كأنه مصروع ، قيل الغلط صوت النائم من شدة النفخ ، وحكى ابن التين أنه ضبط في بعض الأصول ( ففط ، بفتح الفين والصواب ضمها ، ويمكن الجمع بأنه عوقب تارة بقبض يده وتارة بانصراعه . وقوله ( فدعت ، من الدعاء في رواية الأعرج المذكورة ولفظه ( فقالت اللهم إن كنت تعلم أنى آمنت بك وبرسولك وأحصنت فرجى إلا على زوجى فلا تساهل على الكافر ، ويجاب عن قولها ( إن كنت ، مع كونها فاطمة بأنه سبحانه وتعالى يعلم ذلك بأنها ذكرته على سبيل الفرض ههنا لنفسها . قوله ( فقال ادعى الله لى ولا أضرك ) في رواية مسلم ( فقال لها ادعى الله أن يطلق يدي ففعلت ، في رواية أبى الزناد المذكورة ( قال أبو سلة قال أبو هريرة قالت اللهم ان يمت يقولوا هى التى قتلته قال فأرسل . **قوله** ( ثم تناولها الثانية ) في رواية الأعرج ( ثم قام اليها فقامت نوحاً وتصلى ، **قوله** ( فأخذ مثلها أو أشد ) في رواية مسلم ( فقبضت أشد من القبضة الأولى ، **قوله** ( فدعا بعض حجبه ) بفتح المهملة والجيم والموحدة جمع حاجب ، في رواية مسلم ودعا الذى جاء بها ، ولم أقف على اسمه . **قوله** ( انك لم تأتى بالناس ، إنما أتيت بشيطان ) في رواية الأعرج ( ما أرسلتم إلى الا شيطانا ، أرجعوها إلى إبراهيم ، وهذا يناسب ما وقع له من

الصرع ، والمراد بالشيطان المتمرد من الجن ، وكانوا قبل الاسلام يعظمون أمر الجن جدا ويرون كل ما وقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم . **قوله** ( فأخدمها هاجر ) أى وهبها لها لتخدمها لأنه أعظمها أن تخدم نفسها . وفى رواية مسلم ، فأخرجها من أرضى وأعطها أجر ، ذكرها بهمزة بدل الهاء ، وهى كذلك فى رواية الأعرج والجيم مفتوحة على كل حال وهى اسم سريانى ، ويقال إن أبابها كان من ملوك القبط وإنها من حفن بفتح المهملة وسكون الفاء قرية بصر ، قال اليعقوبى : كانت مدينة انتهى ، وهى الآن كفر من عمل أنصنا بالبر الشرقى من الصعيد فى مقابلة الاشمنين ، وفيها آثار عظيمة باقية . **قوله** ( فأتته ) فى رواية الأعرج « فاقبلت تمشى فلما رآها إبراهيم » . **قوله** ( مهم ) فى رواية المستمل « مهيا » وفى رواية ابن السكن « مهمين » بنون وهى بدل الميم ، وكان المستمل لما سمعها بنون ظنها نون تنوين ، ويقال أن الخليل أول من قال هذه الكلمة ومعناها ما الخبر . **قوله** ( رد الله الكافر - أو الفاجر - فى نحره ) هذا مثل تقوله العرب لمن أراد أمرا باطلا فلم يصل اليه ، ووقع فى رواية الأعرج « أشمرت أن الله كبت الكافر وأخدم وليدة ، أى جارية للخدمة ، وكبت بفتح الكاف والموحدة ثم مشاة أى رده خاسئا ، ويقال أصله « كبد » أى بلغ ألم كبده ثم أبدلت الدال مشاة ، ويحتمل أن يكون « وأخدم » معطوفا على « كبت » ويحتمل أن يكون فاعل أخدم هو الكافر فيكون استئنافا . **قوله** ( قال أبو هريرة : تلك أمكم يا بنى ماء السماء ) كأنه خاطب بذلك العرب لكثرة ملازمتهم للفلوات التى بها مواقع القطر لاجل رعى دوابهم ، ففيه تمسك لمن زعم أن العرب كلهم من ولد اسماعيل ، وقيل أراد بماء السماء زمزم لأن الله أنبهها لهاجر فعاش ولدها بها فصاروا كأنهم أولادها . قال ابن حبان فى صحيحه : كل من كان من ولد اسماعيل يقال له ماء السماء ، لأن اسماعيل ولد هاجر وقد ربي بماء زمزم وهى من ماء السماء . وقيل سموا بذلك لخلوص نسبهم وصفاته فأشبه ماء السماء . وعلى هذا فلا متمسك فيه ، وقيل : المراد بماء السماء عامر ولد عمرو بن عامر بن بريقا بن حارثة بن الغطفاني وهو جد الأوس والخزرج ، قالوا إنما سمي بذلك لأنه كان إذا قحط الناس أقام لهم ماله مقام المطر ، وهذا أيضا على القول بأن العرب كلها من ولد اسماعيل ، وسيأتى زيادة فى هذه المسألة فى أوائل المناقب إن شاء الله تعالى . وفى الحديث مشروعية أخوة الاسلام وإباحة المعارض ، والرخصة فى الإقياد للظالم والغاصب ، وقبول صلة الملك الظالم ، وقبول هدية المشرك ، وإجابة الدعاء باخلاص النية ، وكفاية الرب لمن أخلص فى الدعاء بعمله الصالح . وسيأتى نظيره فى قصة أصحاب الغار . وفيه ابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم ، ويقال إن الله كشف لإبراهيم حتى رأى حال الملك مع سارة معانية وأنه لم يصل منها إلى شيء ، ذكر ذلك فى « التيجان » ، ولفظه « فأمر بإدخال إبراهيم وسارة عليه ثم نحى إبراهيم إلى خارج القصر وقام إلى سارة ، فجعل الله القصر لإبراهيم كالفارورة الصافية فصار إبراهيم ويسمع كلامهما ، وفيه أن من نابه أمرهم من الكبر ينبغى له أن يفرغ إلى الصلاة . وفيه أن الضوء كان مشروعا للأمم قبلنا وليس يختص بهذه الأمة ولا بالانبياء ، ثبت ذلك عن سارة ، والجمهور على أنها ليست بنبية . الحديث التاسع ، **قوله** ( حدثنا عبيد الله ابن موسى أو ابن سلام عنه ) كأن البخارى شك فى سماعه له من عبيد الله بن موسى - وهو من أكبر مشايخه - وتحقق أنه سمعه من محمد بن سلام عنه فأورده هكذا ، وقد وقع له نظير هذا فى أماكن عديدة . **قوله** ( عن عبيد الحميد بن جبير ) هو ابن شيبه بن عثمان الحمصي ، والاسناد كله حجازيون من ابن جريج فصاعدا ، وفى رواية الاسماعيلى من طريق يحيى القطان وأبى عامر عن ابن جريج « أخبرنى عبد الحميد » . **قوله** ( أم شريك ) فى رواية

أبى عاصم د إحدى نساء بنى عامر بن لؤى ، ولفظ المتن أنها استأمرت النبي ﷺ في قتل الوزغات فأمر بقتلهن ولم يذكر الزبادة ، والوزغات بالفتح جمع وزغة وهى بالفتح أيضا ، وذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم ، وأنه لا يدخل في مكان فيه زعفران ، وأنه يلقح بفيه ، وأنه يبيض ، ويقال لكبارها سام أبرص وهو بتشديد الميم . الحديث العاشر حديث ابن مسعود د لما نزل : الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ، الحديث ، مضى شرحه في كتاب الايمان ، قال الاسماعيلي : كذا أورد هذا الحديث في ترجمة ابراهيم ، ولا أعلم فيه شيئا من قصة ابراهيم ، كذا قال ، وخفي عليه أنه حكاية عن قول ابراهيم عليه السلام ، لأنه سبحانه لما فرغ من حكاية قول ابراهيم في السكوك والقمر والشمس ذكر محاجة قومه له ، ثم حكى أنه قال لهم ( وكيف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا . فأى الفريقين أحق بالامن ) فهذا كله عن ابراهيم ، وقوله ( ان كنتم تعلمون ) خطاب لقومه ، ثم قال ( الذين آمنوا ) الخ يعنى أن الذين هم أحق بالامن هم الذين آمنوا ، وقال بعد ذلك ( وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ) فظهر تعلق ذلك بترجمة ابراهيم ، وروى الحاكم في المستدرک ، من حديث على رضى الله عنه أنه قرأ هذه الآية ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) قال : نزلت هذه الآية في ابراهيم وأصحابه ، واقتصر السكرومانى على قوله : مناسبة هذا الحديث لقصة ابراهيم اتصال هذه الآية بقوله ( وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ) . الحديث الحادى عشر حديث أبى هريرة في الشفاعة ، ذكر طرفا منه ، والغرض منه قول أهل الموقف لابراهيم : أنت نبي الله وخليفه من الأرض . ووقع عند إسحق بن راهويه ومن طريقه الحاكم في المستدرک ، من وجه آخر عن أبى زرعة عن أبى هريرة في هذا الحديث ، فيقولون يا ابراهيم أنت خليل الرحمن قد سمع بخلتك أهل السموات والأرض ، وقد تقدم القول في معنى الخلطة ، وبأتى شرح حديث الشفاعة في الرقاق . قوله ( أمر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم عليه السلام ) ووقع في حديث عائشة عند ابن ماجه وأحمد د ان ابراهيم لما أتى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه ، إلا الوزغ فانها كانت تنفخ عليه ، فأمر النبي ﷺ بقتلها . .  
قوله ( تابعه أنس عن النبي ﷺ ) وصله المؤلف في التوحيد وفي غيره وسيأتى

#### ٩ - باب يزفون : النسلان في المشى

٣٢٦١ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم بن نصر حدثنا أبو أسامة عن أبي حيان عن أبى زرعة عن أبى هريرة رضى الله عنه قال « أتى النبي ﷺ يوما بلحم ، فقال : إن الله يجمع يوم القيامة الأولين والآخرين في صميد واحد ، فيسقيهم الداعى وينفذهم البصر ، وتدنو الشمس منهم - فذكر حديث الشفاعة - فيأتون ابراهيم فيقولون : أنت نبي الله وخليفه من الأرض ، اشفع لنا إلى ربك ، فيقول - فذكر كذباته - : أنفسى ، اذهبوا إلى موسى . تابعه أنس عن النبي ﷺ

٣٢٦٢ - **حديث** أحمد بن سعيد أبو عبد الله حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبيرة عن أبيه عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال « يرحم الله أم إسماعيل ، لولا

أَنهَا عَجَلَتْ لَكَانَ زَمَزَمُ عَيْنًا مَعِينًا»

٣٣٦٣ - قال الأنصاريُّ حدثنا ابنُ جريجٍ قال : أما كثيرُ بنُ كثيرٍ لُحْدَمَنِي قال « إني وعثمانُ بنُ أبي سليمانَ جُلوسٌ مع سعيدِ بنِ جبْرِ فقال : ما هكذا حدثني ابنُ عباسٍ ، وَلَسَكُنَّهُ قال : أَقْبَلَ إبراهيمُ بإسماعيلَ وأُمَّهُ عليهما السلام - وهى تُرضيه - معها شَتْنَةٌ لَمْ يَرَفْعْهُ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إبراهيمُ وبابِئِهَا إسماعيلُ »

٣٣٦٤ - **حدثنا** عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ حدثنا عبدُ الرزاقِ أخبرنا مَعْمَرٌ عن أبيوبَ السَّخْتِيَانِيَّ وكثيرِ بنِ كثيرِ ابنِ المطلبِ بنِ أبي وداعةٍ - يزيدُ أحدهما على الآخرِ - عن سعيدِ بنِ جبْرِ قال ابنُ عباسٍ : « أولُ ما أَخَذَ النساءُ مِنَطَقَى مِنْ قِبَلِ أُمِّ إسماعيلَ اتَّخَذَتْ مِنْطَقًا لَتُعْفَى أَثَرُهَا عَلَى سَارَةِ ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا إبراهيمُ وبابِئِهَا إسماعيلُ - وهى تُرضعُهُ - حَتَّى وَضَعَهَا عِنْدَ الْبَيْتِ عِنْدَ دَوْحَةٍ فَوْقَ زَمَزَمَ فِي أَعْلَى الْمَسْجِدِ ، وَلَيْسَ بِمَكَةَ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ ، وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ فَوَضَعَهُمَا هُنَاكَ ، وَوَضَعَ عِنْدَهُمَا جِرَابًا فِيهِ تَمْرٌ وَسِقَاءٌ فِيهِ مَاءٌ ، ثُمَّ قَفَى لِبَرَاهِيمَ سُنْطَلِيكًا ، فَتَبِعَتْهُ أُمُّ إسماعيلَ فَقَالَتْ : يَا إِبْرَاهِيمُ أَيْنَ تَذْهَبُ وَتَتْرُكُنَا هَذَا الْوَادِي الَّذِي لَيْسَ فِيهِ إِنْسٌ وَلَا نَمَى ، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ مِرَارًا ، وَجَعَلَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهَا ، فَقَالَتْ لَهُ : اللَّهُ أَمْرُكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَتْ : إِذَنْ لَا يَضِيْعُنَا . ثُمَّ رَجَعَتْ . فَأَنْطَلَقَ إِبْرَاهِيمُ حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ الثَّنِيَّةِ حَيْثُ لَا يَرُونَهُ اسْتَقْبَلَ بَوَجهِ الْبَيْتِ ثُمَّ دَعَا بِهِ وَلَاءَ الْكَلْبَاتِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَقَالَ ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ دُرِّي بَقِي بَوَادِي غَيْرِ ذِي زَرْعٍ - حَتَّى بَلَغَ - بِشْكُرُونَ ) . وَجَعَلَتْ أُمُّ إسماعيلَ تُرْضِعُ إسماعيلَ وَتَشْرَبُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ ، حَتَّى إِذَا نَفِدَ مَا فِي الْمَاءِ غَطِشَتْ وَعَطِشَ لِبَنُهَا ، وَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتَلَوَّى - أَوْ قَالَ : يَتَلَبَّطُ - فَأَنْطَلَقَتْ كَرَاهِيَةً أَنْ تَنْظُرَ إِلَيْهِ ، فَوَجَدَتْ الصَّفا أَقْرَبَ جَبَلٍ فِي الْأَرْضِ يَلِيهَا ، فَقَامَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْ الْوَادِيَّ تَنْظُرُ هَلْ تَرَى أَحَدًا ، فَلَمْ تَرَ أَحَدًا ، فَهَبَّتْ مِنَ الصَّفا ، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ الْوَادِيَّ رَفَعَتْ طَرَفَ دِرْعِهَا ، ثُمَّ سَمِعَتْ سَعَى الْإِنْسَانِ الْمَجْهُودِ حَتَّى جَاوَزَتْ الْوَادِيَّ ، ثُمَّ أَتَتْ الْمَرْوَةَ فَقَامَتْ عَلَيْهَا فَنَظَرَتْ هَلْ تَرَى أَحَدًا ، فَلَمْ تَرَ أَحَدًا ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَذَلِكَ سَعَى النَّاسِ بَيْنَهُمَا . فَلَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى الْمَرْوَةِ سَمِعَتْ صَوْتًا فَقَالَتْ : صَهٍ - تَرِيدُ نَفْسَهَا - ثُمَّ نَسَمِعَتْ أَيْضًا فَقَالَتْ : قَدْ أَسْمَعْتُ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ غَوَاثُ ، فَذَا هِيَ بِالْمَلَكِ عِنْدَ مَوْضِعِ زَمَزَمَ ، فَبَحَثَ بِمَقْبِهِ - أَوْ قَالَ بِجَبَاحِهِ - حَتَّى ظَهَرَ الْمَاءُ ، فَجَعَلَتْ تَحْمُوضُهُ وَتَقُولُ بِيَدِهَا هَكَذَا ، وَجَعَلَتْ تَعْرِفُ مِنَ الْمَاءِ فِي سِقَائِهَا وَهُوَ يَفُورُ بَعْدَ مَا تَعْرِفُ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إسماعيلَ لَوْ رَكَتْ زَمَزَمَ - أَوْ قَالَ : لَوْ لَمْ تَعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكَانَتْ زَمَزَمُ عَيْنًا مَعِينًا . قَالَ فَشَرِبَتْ وَأَرْضَعَتْ وَلَدَهَا ، فَقَالَ لَهَا الْمَلَكُ : لَا تَحْفَاوَا لِلضَّيْمَةِ ، فَإِنَّ هَذَا بَيْتُ اللَّهِ



يَبْنِي هَذَا لِلْعَلَامِ وَأَبُوهُ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّحُ أَهْلَهُ . وَكَانَ الْبَيْتُ مُرْتَفَعًا مِنَ الْأَرْضِ كَالرَّابِيَةِ ، تَأْتِيهِ السُّيُوفُ فَتَأْخُذُ عَنْ عَيْنِهِ وَشِمَالِهِ ، فَكَانَتْ كَذَلِكَ حَتَّى مَرَّتْ بِهِمْ رُقُقَةٌ مِنْ جُرْمٍ - أَوْ أَهْلُ بَيْتٍ مِنْ جُرْمٍ - مُقْبِلِينَ مِنْ طَرِيقِ كَدَاءٍ ، فَنَزَلُوا فِي أَسْفَلِ مَكَّةَ ، فَرَأَوْا طَائِرًا عَائِقًا ، فَقَالُوا : إِنَّ هَذَا الطَّائِرَ لَيَدُورُ عَلَى مَاءٍ ، أَعْبَدْنَا بِهِذَا الْوَادِي وَمَا فِيهِ مَاءٌ ، فَأَرْسَلُوا جَرِيئًا أَوْ جَرِيئَيْنِ فَاذْهَبَا بِالْمَاءِ ، فَجَعَا فَاخْبَرُوهُمَا بِالْمَاءِ ، فَأَقْبَلُوا - قَالَ وَأُمُّ إِسْمَاعِيلَ عِنْدَ الْمَاءِ - فَقَالُوا : أَتَأْتَيْنَ لَنَا أَنْ نَنْزِلَ عِنْدَكَ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، وَلَكِنْ لَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ . قَالُوا : نَعَمْ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَأَتَنِي ذَلِكَ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ وَهِيَ تَحْبُ الْإِنْسَ ، فَنَزَلُوا ، وَأَرْسَلُوا إِلَى أَهْلِهِمْ فَنَزَلُوا مَعَهُمْ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِهَا أَهْلُ آيَاتٍ مِنْهُمْ ، وَشَبَّ الْعَلَامُ وَتَمَلَّمَ الْعَرَبِيَّةُ مِنْهُمْ ، وَأَنْفَسَهُمْ وَأَعْجَبَهُمْ حِينَ شَبَّ ، فَلَمَّا أَدْرَكَ زَوْجُهُ أَمْرًا مِنْهُمْ . وَمَاتَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ ، فَجَاءَ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَ مَا تَزَوَّجَ إِسْمَاعِيلُ يُطَالِعُ تَرَكَّتُهُ ، فَلَمْ يَجِدْ إِسْمَاعِيلَ ، فَسَأَلَ أَمْرَأَتَهُ عَنْهُ فَقَالَتْ : خَرَجَ يَبْقَى لَنَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ فَقَالَتْ : نَحْنُ بُشْرٌ ، نَحْنُ فِي ضَيْقٍ وَشِدَّةٍ . فَشَكَتْ إِلَيْهِ . قَالَ : فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَقُولِي لَهُ يُغَيِّرُ عَتَبَةَ بَابِهِ . فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ كَأَنَّهُ آتَسٌ شَيْئًا فَقَالَ : هَلْ جَاءَ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، جَاءَنَا شَيْخٌ كَذَا وَكَذَا ، فَسَأَلْنَا عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ ، وَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا ، فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا فِي جَهْدٍ وَشِدَّةٍ . قَالَ : فَهَلْ أَوْصَاكَ بِشَيْءٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، وَيَقُولَ : يُغَيِّرُ عَتَبَةَ بَابِكَ . قَالَ : ذَلِكَ أَبِي ، وَقَدْ أَمَرَنِي أَنْ أَفَارِقَكَ ، الْحَقِّي بِأَهْلِكَ . فَطَلَفَهَا ، وَتَزَوَّجَ مِنْهُمْ أُخْرَى . فَلَبِثَ عَنْهُمْ إِبْرَاهِيمُ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَتَاهُمْ بَعْدُ فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَدَخَلَ عَلَى أَمْرَأَتِهِ فَسَأَلَهَا عَنْهُ فَقَالَتْ : خَرَجَ يَبْقَى لَنَا . قَالَ : كَيْفَ أَنْتُمْ ؟ وَسَأَلَهَا عَنْ عَيْشِهِمْ وَهَيْئَتِهِمْ فَقَالَتْ : نَحْنُ بِخَيْرٍ وَسَعَةٍ ، وَأَنْتَ عَلَى اللَّهِ . فَقَالَ : مَا طَعَامُكُمْ ؟ قَالَتْ : الْإِخْمُ . قَالَ : فَمَا شَرَابُكُمْ ؟ قَالَتْ : الْمَاءُ . قَالَ : اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي الْإِخْمِ وَالْمَاءِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ حَبٌّ ، وَلَوْ كَانَ لَهُمْ دَعَاءُ لَهُمْ فِيهِ ، قَالَ : فَهَمَا لَا يَخْلُو عَلَيْهِمَا أَحَدٌ بِغَيْرِ مَكَّةَ إِلَّا لَمْ يُؤَافِقَاهُ . قَالَ : فَإِذَا جَاءَ زَوْجُكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلَامَ ، وَمُرِّيهِ يُذِثْ عَتَبَةَ بَابِهِ . فَلَمَّا جَاءَ إِسْمَاعِيلُ قَالَ : هَلْ أَتَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، أَتَانَا شَيْخٌ حَسَنُ الْهَيْئَةِ - وَأَنْتَ عَلَيْهِ - فَسَأَلَنِي عَنْكَ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَسَأَلَنِي كَيْفَ عَيْشُنَا فَأَخْبَرْتُهُ أَنَا بِخَيْرٍ . قَالَ : فَأَوْصَاكَ بِشَيْءٍ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، هُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكَ السَّلَامَ ، وَيَأْمُرُكَ أَنْ تُنْثِيَتْ عَتَبَةَ بَابِكَ . قَالَ : ذَلِكَ أَبِي ، وَأَنْتِ الْعَتَبَةُ ، أَمَرَنِي أَنْ أُمِسَّكَ . ثُمَّ لَبِثَ عَنْهُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِسْمَاعِيلُ يَبْرئُ نَبْلًا لَهُ تَحْتَ دَوْحَةٍ قَرِيبًا مِنْ زَمْرَمَ ، فَلَمَّا رَأَاهُ قَامَ إِلَيْهِ ، فَصَنَعَا كَمَا يَصْنَعُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ وَالْوَلَدُ بِالْوَالِدِ . ثُمَّ قَالَ : يَا إِسْمَاعِيلُ ، إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي بِأَمْرٍ . قَالَ : فَاصْنَعْ مَا أَمَرَكَ رَبُّكَ . قَالَ ، وَتَرَمَيْنِي ؟ قَالَ : وَأَعَيْنُكَ . قَالَ :

فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ أَنْ ابْنِيَ هَاهُنَا بَيْتًا - وَأَشَارَ إِلَى أَكْمَةِ مُرْتَفَعَةٍ عَلَى مَا حَوْلَهَا - قَالَ : فَعِنْدَ ذَلِكَ رَفَعْنَا الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَجَمَلَ إِسْمَاعِيلُ يَأْتِي بِالْحِجَارَةِ وَإِبْرَاهِيمُ ابْنِي . حَتَّى إِذَا ارْتَفَعَ الْبِنَاءُ جَاءَ بِهَذَا الْحِجَرِ فَوَضَعَهُ لَهُ ، فَقَامَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبْنِي وَإِسْمَاعِيلُ يُنَادِيهِ بِالْحِجَارَةِ ، وَهِيَ يَقُولَانِ ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ قَالَ فَجَمَعْنَا بَيْنَيْنَا حَتَّى يَدُورَا حَوْلَ الْبَيْتِ وَهِيَ يَقُولَانِ : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ .

٣٣٦٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ كَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا كَانَ بَيْنَ إِبْرَاهِيمَ وَبَيْنَ أَهْلِهِ مَا كَانَ خَرَجَ بِإِسْمَاعِيلَ ، وَمَعَهُمْ شَتَّةٌ فِيهَا مَالٌ ، فَجَلَّتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ تَشْرَبُ مِنَ الشَّنَةِ فَيَدِرُّ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَوَضَعَهَا نَحْتِ دَوْحَةٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إِبْرَاهِيمُ إِلَى أَهْلِهِ ، فَاتَّبَعَتْهُ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ حَتَّى لَمَّا بَلَغُوا كُدَاءَ نَادَتْهُ مِنْ وَرَائِهِ : يَا إِبْرَاهِيمُ إِلَى مَنْ تَتَرُكُنَا ؟ قَالَ : إِلَى اللَّهِ . قَالَتْ : رَضِيتُ بِاللَّهِ . قَالَ فَارْجَعْتَ فَجَلَّتْ تَشْرَبُ مِنَ الشَّنَةِ وَيَدِرُّ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا ، حَتَّى لَمَّا فَتِيَ الْمَاءُ قَالَتْ : لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ لَعَلِّي أَحْسُ أَحَدًا . قَالَ فَذَهَبَتْ فَصَعِدَتْ الصَّخْفَا فَنَظَرَتْ وَنَظَرْتُ هَلْ تُحْسُ أَحَدًا ؟ فَلَمْ تُحْسُ أَحَدًا . فَلَمَّا بَلَغَتْ الْوَادِي سَعَتْ وَأَنْتِ الْمُرْوَةَ ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ أَشْوَاطًا ، ثُمَّ قَالَتْ : لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ مَا فَعَلْ - تَعْنِي الصَّبِيَّ - فَذَهَبَتْ فَنَظَرْتُ فَإِذَا هُوَ عَلَى حَالِهِ كَأَنَّهُ يَنْشَغُ لِلْهَوَى ، فَلَمْ تُقَرِّهَا نَفْسُهَا ، فَقَالَتْ لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ لَعَلِّي أَحْسُ أَحَدًا ، فَذَهَبَتْ فَصَعِدَتْ لِلصَّخْفَا فَنَظَرْتُ وَنَظَرْتُ فَلَمْ تُحْسُ أَحَدًا ، حَتَّى أَتَتْ سَبْعًا ، ثُمَّ قَالَتْ : لَوْ ذَهَبْتُ فَنَظَرْتُ مَا فَعَلْ ، فَإِذَا هِيَ بِصَوْتٍ ، فَقَالَتْ أَهَيْتُ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ خَيْرٌ ، فَإِذَا جِبْرِيلُ ، قَالَ فَقَالَ بِمَقْبِهِ هُكَذَا ، وَهَمَزَ عَقِبَهُ عَلَى الْأَرْضِ ، قَالَ فَابْتَقَ الْمَاءَ ، فَدَهَشَتْ أُمُّ إِسْمَاعِيلَ فَجَعَلَتْ تَحْفِيزُ ، قَالَ فَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ : لَوْ تَرَكَتَهُ كَانَ الْمَاءُ ظَاهِرًا ، قَالَ فَجَلَّتْ تَشْرَبُ مِنَ الْمَاءِ وَيَدِرُّ لَبْنُهَا عَلَى صَبِيَّهَا . قَالَ فَمَرَّ نَاسٌ مِنْ جُرْهُمِ بِيَطْنِ الْوَادِي فَإِذَا هُمْ بِطَيْرٍ ، كَأَنَّهُمْ أَنْكَرُوا ذَلِكَ ، وَقَالُوا مَا يَكُونُ لِلطَّيْرِ إِلَّا هَلَى مَاءٍ ، فَبِشَوْا رَسُولَهُمْ فَنَظَرُ ، فَإِذَا هُمْ بِالْمَاءِ ، فَأَتَانَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ ، فَأَتَوْا إِلَيْهَا فَقَالُوا : يَا أُمُّ إِسْمَاعِيلَ أُنَادِي بَيْنَنَا أَنْ نَسْكُنَ مَعَكَ ، أَوْ نَسْكُنَ مَعَكَ ؟ فَبَلَغَ ابْنُهَا فَسَكَحَ فِيهِمْ امْرَأَةً . قَالَ ثُمَّ إِنَّهُ بَدَأَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ لِأَهْلِهِ : إِنِّي مُطْلِعٌ تَرَكْتِي . قَالَ فَبُغِيَ فَسَلَّمَ فَقَالَ : أَيْنَ إِسْمَاعِيلُ ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ : ذَهَبَ بِصَيْدٍ . قَالَ : قَوْلِي لَهُ إِذَا جَاءَ : غَيْرَ عَتَبَةٍ بِأَبِكَ . فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ ، قَالَ أَنْتِ ذَلِكَ ، فَذَهَبَ إِلَى أَهْلِكَ . قَالَ : ثُمَّ إِنَّهُ بَدَأَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ لِأَهْلِهِ : إِنِّي مُطْلِعٌ تَرَكْتِي . قَالَ فَبُغِيَ فَقَالَ : أَيْنَ إِسْمَاعِيلُ ؟ فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ : ذَهَبَ بِصَيْدٍ ، فَقَالَتْ : إِلَّا تَنْزِلُ

فقطعتم وتشرَّب؟ فقال: وما طعامكم وما شربكم؟ قالت: طعامنا اللحم وشربنا الماء. قال: اللهم بارك لهم في طعامهم وشربهم. قال فقال أبو القاسم عليه السلام: بركة بدعوة إبراهيم. قال: ثم انه بدأ لإبراهيم فقال لإسحاق: إني مطيع تركتي، فجاء فوافق لإسماعيل من وراء زمزم يصلح كنبلاً له، فقال: يا إسحاق إن ربك أمرني أن أبني له بيتاً. قال: أطع ربك. قال: إنه أمرني أن تُعِينَنِي عليه، قال: إذن أفعل - أو كما قال. قال فقاما فجعل إبراهيم يبني وإسحاق يُناوله الحجارة، ويقولان ﴿ربنا تقبل منا، إنك أنت السميع العليم﴾

(تنبيه): وقع في رواية الحموي والكشميني قبل حديث أبي هريرة هذا (١) ماصورته د يزفون النسلان في المشي، وفي رواية المستمل والباقرين د باب، بغير ترجمة، وسقط ذلك من رواية النسبي، ووم من وقع عنده د باب يزفون النسلان، فانه كلام لامعني له، والذي يظهر ترجيح ما وقع عند المستمل، وقوله د باب، بغير ترجمة يقع عندهم كالفصل من الباب، وتعلقه بما قبله واضح فان الكل من ترجمة إبراهيم، وأما تفسير هذه الكلمة من القرآن فانها من جملة قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه حين كسر أصنامهم قال الله تعالى ﴿فأقبلوا إليه يزفون﴾ قال مجاهد: الوزيف النسلان أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال د رجوع إبراهيم عليه السلام إلى آلهتهم فاذا هي في هو عظيم مستقبل باب البهو صنم عظيم إلى جنبه أصغر منه بعضها إلى جنب بعض، فاذا هم قد جعلوا طعاما بين يدي الأصنام وقالوا: إذا رجعنا وجدنا الآلهة بركة في طعامنا فأكلنا، فلما نظر إليهم إبراهيم قال ﴿ألا تأكلون؟ ما لكم لا تأنطون﴾ فأخذ حديدة فبقر كل صنم في حافتيه ثم علق الفأس في الصنم الأكبر ثم خرج، فلما رجعوا جمعوا لإبراهيم الحطب حتى ان المرأة لترض فتقول لئن عافاني الله لأجمعن لإبراهيم حطباً. فلما جمعوا له وأكثروا من الحطب وأرادوا إحراقه قالت السماء والأرض والجبال والملائكة: ربنا خليك إبراهيم يحرق؟ قال: أنا أعلم به، وان دعاكم فأغيثوه. فقال إبراهيم: اللهم أنت الواحد في السماء وأنا الواحد في الأرض ليس أحد في الأرض يعبدك غيري، حسبني الله ونعم الوكيل. انتهى. وأظن البخاري ان كانت الترجمة محفوظة أشار إلى هذا القدر فانه يناسب قولهم في حديث الشفاعة د أنت خليل الله من الأرض. الحديث الثاني عشر حديث ابن عباس في قصة إسماعيل وزمزم، ساقه من ثلاثة طرق: الأولى قوله (عن عبد الله بن سعيد بن جبير) وقع في رواية ابن السكن والإسماعيل من طريق حجاج بن الشاعر عن وهب بن جرير وزيادة أبي بن كعب، ورواه النسائي عن أحمد بن سعيد شيخ البخاري بإسقاط عبد الله بن سعيد بن جبير وزيادة أبي بن كعب، قال النسائي: قال أحمد بن سعيد قال وهب وحديثنا حماد بن زيد عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه ولم يذكر أبي بن كعب، فوضح أن وهب بن جرير كان إذا رواه عن أبيه لم يذكر عبد الله بن سعيد وذكر أبي بن كعب، وإذا رواه عن حماد بن زيد ذكر عبد الله بن سعيد ولم يذكر أبي بن كعب. وفي رواية النسائي أيضا قال وهب بن جرير أنبت سلام بن أبي مطيع لحدثته بهذا عن حماد بن زيد فانكره إنكارا شديدا ثم قال لي: فأبوك ما يقول؟ قلت: يقول عن أيوب عن سعيد بن جبير، فقال: قد غلط، إنما هو أيوب عن عكرمة بن خالد، انتهى. وليس يبعد أن يكون لأيوب فيه عدة طرق، فان إسماعيل بن علي بن كبار الحفاظ وقد قال فيه د عن أيوب نبئت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ولم

يذكر أبيا ، وهو عما يؤيد رواية البخارى ، أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن اسماعيل أحدهما هكذا والآخر قال فيه « عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير » وقد رواه معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير بلا واسطة كما أخرجه البخارى كما ترى ، وقد عاب الاسماعيلي على البخارى إخراج رواية أيوب لاضطرابها ، والذي يظهر أن اعتماد البخارى في سياق الحديث إنما هو على رواية معمر عن كثير بن كثير عن سعيد بن جبير ، وإن كان أخرجه مقرونا بأيوب فرواية أيوب إما عن سعيد بن جبير بلا واسطة أو بواسطة ولده عبد الله ، ولا يستلزم ذلك قدحا لثقة الجميع ، يظهر أنه اختلاف لا يضر لأنه يدور على ثقات حفاظ : إن كان باثبات عبد الله بن سعيد بن جبير وأبي بن كعب فلا كلام ، وإن كان باسقاطهما فايوب قد سمع من سعيد بن جبير ، وأما ابن عباس فإن كان لم يسمعه من النبي ﷺ فهو من مرسل الصحابة ولم يعتمد البخارى على هذا الاسناد الخالص كما ترى . وقد سبق إلى الاعتذار عن البخارى ورد كلام الاسماعيلي بنحو هذا الحافظ أبو على الجياني في « تقييد المهمل » . الطريق الثانية : قوله ( وقال الانصارى حدثنا ابن جريج قال أما كثير بن كثير فحدثني قال إني وعثمان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير فقال : ما هكذا حدثني ابن عباس ، ولكنه قال : أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام وهي ترضعه معها شنة ، لم يرفعه ) انتهى ، هكذا ساقه مختصرا معلقا ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » عن فاروق الخطابي عن عبد العزيز بن معاوية عن الانصارى وهو محمد بن عبد الله ، لكنه أورده مختصرا أيضا ، وكذلك أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن محمد بن عبد الله الانصارى وزاد في روايته « إني وعثمان وعمر بن أبي سليمان وعثمان بن حنبل جلوس مع سعيد بن جبير ، فكأنه كان عند الانصارى كذلك . وقد رواه الازرقى من طريق مسلم بن خالد الزنجي والفاكهى من طريق محمد بن جهمش كلاهما عن ابن جريج فبين فيه سبب قول سعيد بن جبير « ما هكذا حدثني ابن عباس » ولاحظه « عن ابن جريج عن كثير بن كثير قال : كنت أنا وعثمان بن أبي سليمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين في أناس مع سعيد بن جبير بأعلى المسجد ليلا فقال سعيد بن جبير : سلوني قبل أن لاتروني ، فسأله القوم فأكثروا ، فكان مما سئل عنه أن قال رجل : أحق ما سمعنا في المقام مقام إبراهيم أن إبراهيم حين جاء من الشام حلف لأمرأته أن لا ينزل بمكة حتى يرجع فقربت (١) إليه امرأة اسماعيل المقام فوضع رجله عليه لا ينزل ، فقال سعيد بن جبير : ليس هكذا حدثنا ابن عباس ولكن ، فساق الحديث بطوله . وأخرجه الفاكهى عن ابن أبي عمر عن عبد الرزاق بلفظ « فقال : يا معشر الشباب سلوني ، فإني قد أوشكت أن أذهب من بين أظهركم . فأكثرت الناس مسألته فقال له رجل : أصلحك الله أرأيت هذا المقام هو كما كنا نتحدث ؟ قال : وما كنت تتحدث ؟ قال كنا نقول ان إبراهيم حين جاء عرضت عليه امرأة اسماعيل النزول فأبى أن ينزل فجاءته بهذا الحجر فوضعت له ، فقال : ليس كذلك » وهكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق معمر . قوله ( أول ما اتخذ النساء المنطق ) بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء هو ما يشد به الوسط ، ووقع في رواية ابن جريج المنطق بضم النون والطاء وهو جمع منطق ، وكان السبب في ذلك أن سارة كانت وهبت هاجر لإبراهيم فحملت منه بإسماعيل ، فلما ولدت غارت منها فحلفت لتقطعن منها ثلاثة أعضاء فاتخذت هاجر منطقا فشدت به وسطها وهربت وجرت ذيلها لتخفي أثرها على سارة ، ويقال إن إبراهيم شفع

فيها وقال لسارة : حلي يمينك بأن تثقي أذنيها وتخففيها وكانت أول من فعل ذلك . ووقع في رواية ابن علية عند الاسماعيل د أول ما أحدث العرب جر الذبول عن أم اسماعيل ، وذكر الحديث . ويقال ان سارة اشتدت بها الغيرة فخرج ابراهيم باسماعيل وأمه إلى مكة لذلك . وروى ابن اسحق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد وغيره د ان اقه لما بوأ لإبراهيم مكان البيت خرج باسماعيل وهو طفل صغير وأمه ، قال وحلوا فيما حدثت على البراق . **قوله** ( حتى وضعهما ) في رواية الكشميهني د فوضعهما . **قوله** ( عند دوحه ) بفتح المهملة وسكون الواو ثم مهملة : الشجرة الكبيرة . **قوله** ( فوق الزمزم ) في رواية الكشميهني د فوق زمزم ، وهو المعروف ، وسيأتي شرح أمرها في أوائل السيرة النبوية . **قوله** ( في أعلى المسجد ) أى مكان المسجد ، لأنه لم يكن حينئذ بنى ، **قوله** ( وسقاء فيه ماء ) السقاء بكسر أوله قرية صغيرة ، وفي رواية ابراهيم بن نافع عن كثير التي بعد هذه الرواية د ومعها شنة ، بفتح المعجمة وتشديد النون وهى القرية العتيقة . **قوله** ( ثم قفى ابراهيم ) أى ولى راجعا إلى الشام . وفي رواية ابن اسحق د فانصرف ابراهيم إلى أهله بالشام وترك اسماعيل وأمه عند البيت . **قوله** ( فقبضته أم اسماعيل ) في رواية ابن جريج د فادركته بكداء ، وفي رواية عمر بن شبة من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير أنها د نادته ثلاثا فأجابها في الثالثة ، فقالت له : من أمرك بهذا ؟ قال : الله . **قوله** ( اذن لا يضيئنا ) في رواية عطاء بن السائب د فقالت ان يضيئنا ، وفي رواية ابن جريج د فقالت حسبي ، وفي رواية ابراهيم بن نافع عن كثير المذكورة بعد هذا الحديث في الباب د فقالت رضيت بالله . **قوله** ( حتى إذا كان عند الثانية ) بفتح المثناة وكسر النون وتشديد التحتانية ، وقوله د من طريق كداء ، بفتح الكاف ممدود هو الموضع الذى دخل النبي ﷺ مكة منه وهو معروف وقد مضى الكلام عليه في الحج ، ووقع في رواية الأصيلي د البنية ، بالموحدة بدل المثناة وهو تصحيف ، وضبط ابن الجوزى كدى بالضم والفصر وقال : هى التي بأسفل مكة عند قبيعةعان ، قال لأنه وقع في الحديث أنهم نزلوا بأسفل مكة . قلت : وذلك ليس بمانع أن يرجع من أعلى مكة ، فالصواب ما وقع في الأصول بفتح الكاف والمد . **قوله** ( ربنا انى أسكنت من ذريتى ) في رواية الكشميهني د رب انى أسكنت ، والاول هو الموافق للتلاوة **قوله** ( حتى إذا نفد ما فى السقاء عطشت ) زاد الفاكهى من حديث أبي جهم د فاقطع لبنها ، وفي روايته د وكان اسماعيل حينئذ ابن سنتين . **قوله** ( فجعلت تنظر اليه يتلوى أو قال يتلبط ، في رواية الكشميهني د يتلمظ ، وهى رواية معمر أيضا ، ومعنى يتلبط وهو بموحدة ومهملة يتمرغ ويضرب بنفسه الأرض ، ويقرب منها رواية عطاء بن السائب د فلما ظمى اسماعيل جعل يضرب الأرض بعقبه ، وفي رواية ابراهيم بن نافع د كأنه ينشخ البوت ، وهو بفتح الياء وسكون النون وفتح المعجمة بعدها غين معجمة أى يشق ويعلو صوته وينخفض كالذى ينازع . **قوله** ( ثم استقبلت الوادى ) في رواية عطاء بن السائب د والوادى يومئذ عميق ، وفي حديث أبي جهم د تستغيث ربا وتدعوه . **قوله** ( ثم سعت سعى الانسان المجهود ) أى الذى أصابه الجهد وهو الأمر المشق . **قوله** ( سبع مرات ) في حديث أبي جهم ، وكان ذلك أول ماسعى بين الصفا والمروة ، وفي رواية ابراهيم بن نافع أنها د كانت في كل مرة تتفقد اسماعيل وتنظر ماحدث له بعدها ، وقال في روايته د فلم تقرأ نفسها ، وهو بضم أوله وكسر القاف ، ونفسها بالرفع الفاعل أى لم تتركها نفسها مستقرة فمشاهده في حال الموت فرجعت ، وهذا في المرة الأخيرة . **قوله** ( فقالت

صه) بفتح المهملة وسكون الهاء وبكسر هاء منونة ، كأنها خاطبت نفسها فقالت لها اسكتي ، وفي رواية ابراهيم بن نافع وابن جريج و قالت أغثنى ان كان عندك خير ، **قوله** (ان كان عندك غوث) بفتح أوله للأكبر وتخفيف الواو وآخره مثناة ، قيل وليس في الاصوات فعال بفتح أوله غيره ، وحكى ابن الاثير ضم أوله والمراد به على هذا المستغث ، وحكى ابن قوقول كسره أيضا والضم رواية أبي ذر وجزاء الشرط محذوف تقديره فأغثنى . **قوله** (فاذا هي بالملك) في رواية ابراهيم بن نافع وابن جريج فاذا جبريل ، وفي حديث علي عند الطبري باسناد حسن وفناداها جبريل فقال : من أنت ؟ قالت : أنا هاجر أم ولد ابراهيم ، قال : فالى من وكلكما ؟ قالت : لى الله . قال : وكلكما الى كاف ، **قوله** (فبحث بعقبه ، أو قال بجناحه) شك من الراوى ، وفي رواية ابراهيم بن نافع و فقال بعقبه هكذا ، وغمز عقبه على الأرض ، وهى تعين أن ذلك كان بعقبه . وفي رواية ابن جريج و فرخص جبريل برجله ، وفي حديث علي و ففحص الأرض باصبعه فنبعت زمزم ، وقال ابن اسحق في روايته و فرغم العلماء أنهم لم يزلوا يسمعون أنها همزة جبريل ، **قوله** (حتى ظهر الماء) في رواية ابن جريج و ففاض الماء ، وفي رواية ابن نافع و فأنثى الماء ، وهى بنون وموحدة ومثناة وقاف أى تفجر . **قوله** (لجعلت تحوضه) بجاء مهملة وضاد معجمة وتشديد أى جعله مثل الخوض ، وفي رواية ابن نافع و فدهشت أم اسماعيل فجعلت تحفر ، وفي رواية الكشميهنى من رواية ابن نافع و تحفن ، بنون بدل الراء والأول أصوب ، ففي رواية عطاء بن السائب و لجعلت تفحص الأرض بيديها ، **قوله** (وتقول بيدها هكذا) هروكاية فعلها ، وهذا من اطلاق القول على الفعل ، وفي حديث علي و لجعلت تمس الماء فقال دعيه فانها رواء ، **قوله** (لو تركت زمزم ، أو قال لو لم تعرف من زمزم) شك من الراوى ، وفي رواية ابن نافع و لو تركته ، وهذا القدر صرح ابن عباس برفعه عن النبي **ﷺ** ، وفيه اشعار بأن جميع الحديث مرفوع . **قوله** (عينا معينا) أى ظاهرا جاريا على وجه الأرض ، وفي رواية ابن نافع و كان الماء ظاهرا ، فعلى هذا فقوله معينا صفة الماء فلذلك ذكره ، ومعين بفتح أوله إن كان من عانه فهو بوزن مفعول وأصله معيون لحذفت الواو ، وان كان من المعن وهو المبالغة في الطلب فهو بوزن فاعيل ، قال ابن الجوزى : كان ظهور زمزم نعمة من الله محضة بغير عمل عامل ، فلما خالطها نحويط هاجر داخلها كسب البشر فقصرت على ذلك فأغنى ذلك عن توجيهه تذكير معين ، مع أن الموصوف وهو المعين مؤنث . **قوله** (لاتخافوا الضيعة) بفتح المعجمة وسكون التحتانية أى الهلاك ، وفي حديث أبي جهم و لاتخافى أن ينفد الماء ، وفي رواية علي بن الوازع عن أيوب عند الفاكهى و لاتخافى على أهل هذا الوادى ظلما فانها عين يشرب بها ضيغان الله ، زاد في حديث أبي جهم و فقالت بشرك الله بخير ، **قوله** (فان هذا بيت الله) في رواية الكشميهنى و فان ههنا بيت الله ، **قوله** (يبنى هذا الغلام) كذا فيه بمحذف المفعول ، وفي رواية الاسماعيلي و يبنيه ، زاد ابن اسحق في روايته و وأشار لها إلى البيت وهو يومئذ مدرة حراء فقال : هذا بيت الله العتيق ، وأعلى أن ابراهيم واسماعيل يرفعانه ، **قوله** (وكان البيت مرتفعا من الأرض كالراية) بالموحدة ثم المثناة ، وروى ابن أبي حاتم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال و لما كان زمن الطوفان رفع البيت ، وكان الانبياء يحجونه ولا يعلمون مكانه حتى بوأه الله لابراهيم وأعلمه مكانه ، وروى البيهقي في الدلائل ، من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو مرفوعا و بعث الله جبريل الى آدم فأمره ببناء البيت فبناه آدم ، ثم أمره بالطواف به وقيل له أنت أول الناس وهذا أول بيت وضع للناس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء و ان آدم أول من بنى البيت ،

وقيل بنته الملائكة قبله ، وعن وهب بن منبه : أول من بناء شيث بن آدم ، والأول أثبت ، وسيأتي مزيد لذلك آخر شرح هذا الحديث . **قوله** ( فسكانت ) أى هاجر ( كذلك ) أى على الحال الموصوفة ، وفيه إشعار بأنها كانت تغتذى بما زمزم فيكفيها عن الطعام والشراب . **قوله** ( حتى مرت بهم رفقة ) بضم الراء وسكون الفاء ثم قاف وهم الجماعة المختلطون سواء كانوا في سفر أم لا . **قوله** ( من جرهم ) هو ابن قحطان بن عامر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وقيل ابن يقطن ، قال ابن إسحق : وكان جرهم وأخوه قطورا أول من تكلم بالعربية عند تبليط الألسن ، وكان رئيس جرهم مضاض بن عمرو ورئيس قطورا السמידع ويطلق على الجميع جرهم ، وفي رواية عطاء ابن السائب : وكانت جرهم يومئذ بواد قريب من مكة ، وقيل إن أصلهم من العمالة . **قوله** ( مقبلين من طريق كداء فزلوا في أسفل مكة ) وقع في جميع الروايات بفتح الكاف والمد ، واستشكله بعضهم بأن كداء بالفتح والمد في أعلى مكة ، وأما الذي في أسفل مكة فبالضم والقصر ، يعنى فيكون الصواب هنا بالضم والقصر ، وفيه نظر لانه لا مانع أن يدخلوها من الجهة العليا وينزلوا من الجهة السفلى . **قوله** ( فأرأوا طائرا عائنا ) بالمهمله والفاء هو الذى يحوم على الماء ويتردد ولا يمتنع عنه . **قوله** ( فأرسلوا جريا ) بفتح الجيم وكسر الراء وتشديد التحتانية أى رسولا ، وقد يطلق على الوكيل وعلى الأجير ، قيل سمي بذلك لانه يجرى بجرى مرسله أو موكله ، أو لانه يجرى مسرعا في حوائجه ، وقوله ( جريا أوجريين ) شك من الراوى هل أرسلوا واحدا أو اثنين ، وفي رواية ابراهيم بن نافع : فأرسلوا رسولا ، ويحتمل الزيادة على الواحد ويكون الأفراد باعتبار الجنس لقوله : فاذا هم بالماء ، بصيغة الجمع ، ويحتمل أن يكون الأفراد باعتبار المقصود بالارسال والجمع باعتبار من يتبعه من خادم ونحوه . **قوله** ( فألقى ذلك ) بالغاء أى وجد ( أم اسماعيل ) بالنصب على المفعولية ( وهى تحب الانس ) بضم الهمزة ضد الوحشة ، ويجوز الكسر أى تحب جنسها . **قوله** ( وشب الغلام ) أى اسماعيل . وفي حديث أبي جهم : ونشأ اسماعيل بين ولدانهم . **قوله** ( وتعلم العربية منهم ) فيه إشعار بأن لسان أمه وأبيه لم يكن عربيا ، وفيه تضعيف لقول من روى أنه أول من تكلم بالعربية ، وقد وقع ذلك من حديث ابن عباس عند الحاكم في المستدرک ، بلفظ أول من نطق بالعربية اسماعيل ، وروى الزبير بن بكار في الذنب من حديث على باسناد حسن قال : أول من فتق الله لسانه بالعربية المبينة اسماعيل ، وهذا القيد يجمع بين الخبرين فتكون أوليته في ذلك بحسب الزيادة في البيان لا الأولية المطلقة فيكون بعد تعلمه أصل العربية من جرهم ألهمه الله العربية الفصيحة المبينة فنطق بها ، ويشهد لهذا ما حكاه ابن هشام عن الشرقى بن قطامي : إن عربية اسماعيل كانت أفصح من عربية يعرب بن قحطان وبقايا حمير وجرهم ، ويحتمل أن تكون الأولوية في الحديث مقيدة باسماعيل بالنسبة إلى بقية إخوته من ولد ابراهيم فاسماعيل أول من نطق بالعربية من ولد ابراهيم ، وقال ابن دريد في كتاب الوشاح ، أول من نطق بالعربية يعرب بن قحطان ثم اسماعيل . قلت : وهذا لا يوافق من قال إن العرب كلها من ولد اسماعيل وسيأتي الكلام فيه في أوائل السيرة النبوية . **قوله** ( وأنفسهم ) بفتح الفاء بلفظ أفعل التفضيل من النفاسة أى كثرت رغبتهم فيه ، ووقع عند الاسماعيل : وأنفسهم ، بغير فاء من الانس ، وقال السكرماني : أنفسهم أى رغبتهم في مصاهرته لنفاسته عندهم ، وقال ابن الاثير : أنفسهم عطفا على قوله تعلم العربية أى رغبتهم فيه إذ صار نفيسا عندهم **قوله** ( وزوجوه امرأة منهم ) حكى الأزرقي عن ابن إسحق أن اسمها عمارة بنت سعد بن أسامة ، وفي حديث أبي جهم

أنها بنت صدى ولم يسمها ، وحكى السهيلي أن اسمها جندى بنت سعد ، وعند عمر بن شبة أن اسمها حبي بنت أسعد بن عملق ، وعند الفاكهي عن ابن اسحق أنه خطبها إلى أبيها فزوجها منه . **قوله** ( ومات ) هاجر أى في خلال ذلك . **قوله** ( لجاء ابراهيم بعدما تزوج اسماعيل ) في رواية عطاء بن السائب « فقدم ابراهيم وقد مات هاجر ، **قوله** ( يطالع تركته ) بكسر الراء أى يتفقد حال ما تركه هناك ، وضبطها بعضهم بالسكون وقال : التركة بالكسر بيض النعام ويقال لها التريكة ، قيل لها ذلك لأنها حين نبض ترك بيضا وذهب ثم تهود تطلبه فتحضن ما وجدت سواء كان هو أم غيره ، وفيها ضرب الشاعر المثل بقوله :

كتاركة بيضا بالمرأ . وحاضنة بيض أخرى صباحا

قال ابن التين : هذا يشعر بأن الذبيح لإسحق لأن المأمور بذبحه كان عندما بلغ السعى ، وقد قال في هذا الحديث « أن ابراهيم ترك اسماعيل رضيعا وعاد اليه وهو متزوج ، فلو كان هو المأمور بذبحه لذكر في الحديث أنه عاد اليه في خلال ذلك بين زمان الرضاع والتزويج ، وذهب بأنه ليس في الحديث نفي هذا الجوى ، فيحتمل أن يكون جاء وأمر بالذبح ولم يذكر في الحديث . قلت : وقد جاء ذكر مجيئه بين الزمانين في خبر آخر ، ففي حديث أبي جهم « كان ابراهيم يزور هاجر كل شهر على البراق يغدو غدوة فيأتى مكة ثم يرجع فيقبل في منزله بالشام » وروى الفاكهي من حديث علي بن إسماعيل بن محبوب عن ابراهيم بن زور اسماعيل وأمه على البراق ، فعلى هذا فقوله « لجاء ابراهيم بعدما تزوج اسماعيل ، أى بعد مجيئه قبل ذلك مرارا والله أعلم . **قوله** ( فقالت خرج يبتغى لنا ) أى يطلب لنا الرزق ، وفي رواية ابن جريج « وكان عيش اسماعيل الصيد يخرج فيصيد ، وفي حديث أبي جهم « وكان اسماعيل يرعى ماشيته ويخرج متسكبا فوسه فيرى الصيد ، وفي حديث ابن إسحق « وكانت مسارحة التي يرعى فيها السدرة إلى السر من نواحي مكة » . **قوله** ( ثم سألتها عن عيشهم ) زاد في رواية عطاء بن السائب « وقال هل عندك ضيافة » . **قوله** ( فقالت : نحن بشر ، نحن في ضيق وشدة ، فشكت اليه ) في حديث أبي جهم « فقال لها : هل من منزل ؟ قالت : لا ها الله اذن ، قال : فكيف عيشكم ؟ قال فذكرت جهدا فقالت : أما الطعام فلا طعام ، وأما الشام فلا تحلب إلا المهر - أى الشخب - وأما الماء فعلى ماترى من الغاظ ، انتهى . والشخب بفتح المعجمة وسكون الخاء المعجمة ثم موحدة السيلان . **قوله** ( جاءنا شيخ كذا وكذا ) في رواية عطاء بن السائب كالمستخفة بشأنه . **قوله** ( عتبة بابك ) بفتح المهملة والمثناة والموحدة كناية عن المرأة ، وسماها بذلك لما فيها من الصفات الموافقة لها وهو حفظ الباب وصون ما هو داخله وكونها محل الوطء . ويستفاد منه أن تغيير عتبة الباب يصح أن يكون من كنيات الطلاق كأن يقول مثلا غيرت عتبة بابي أو عتبة بابي مغيرة وينوى بذلك الطلاق فيقع ، أخبرنا بذلك عن شيخنا الامام البلقيني ، وتامه التفريع على شرع من قبلنا اذا حكاه النبي ﷺ ولم ينكره **قوله** ( وتزوج منهم امرأة أخرى ) ذكر الواقدي وتبعه المسعودي ثم السهيلي أن اسمها سامة بنت مهليل بن سعد ، وقيل اسمها عاتكة ، ورأيت في نسخة قديمة من « كتاب مكة لعمر بن شبة » أنها بشامة بنت مهليل بن سعد بن عوف وهي مضبوطة بشامة بموحدة ثم معجمة خفيفة قال : وقيل اسمها جدة بنت الحارث بن مضاض ، وحكى ابن سعد عن ابن اسحق أن اسمها رعدة بنت مضاض بن عمرو الجرهمية ، وعن ابن السكيت أنها رعدة بنت يشجب بن يعرب بن لؤذان بن جرهم ، وذكر الدارقطني في « المختلف » أن اسمها السيدة بنت مضاض وحكاها السهيلي أيضا . وفي حديث أبي جهم « ونظر اسماعيل



إلى بنت مضاض بن عمرو فأعجبته فخطبها إلى أبيها فتزوجها ، وحكى محمد بن سعد الجواني أن اسمها حالة بنت الحارث وقيل الخنفاء وقيل سلمى ، فخلصنا من اسمها على مماثلة أقوال ومن اسم أبيها على أربعة . **قوله** ( نحن بخير وسعة ) في حديث أبي جهم ، ونحن في خير عيش بحمد الله ، ونحن في ابن كثير ولحم كثير وماء طيب . **قوله** ( ما طعامكم ؟ قالت اللحم ، قال : فما شربكم ؟ قالت الماء ) في حديث أبي جهم ذكر اللبن مع اللحم والماء . **قوله** ( اللهم بارك لهم في اللحم والماء ) في رواية إبراهيم بن نافع ، اللهم بارك لهم في طعامهم وشربهم ، قال قال أبو القاسم **عليه السلام** بركة بدعوة إبراهيم ، وفيه حذف تقديره في طعام أهل مكة وشراهم بركة ، **قوله** ( فمما لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه ) في رواية الكشميني « لا يخلوان ، بالثنية . قال ابن الفوطي : خلوت بالشيء وأختليت إذا لم أخلط به غيره ، ويقال أخلى الرجل اللبن إذا لم يشرب غيره . وفي حديث أبي جهم ، ليس أحد يخلو على اللحم والماء بغير مكة الا اشتكى بطنه ، وزاد في حديثه وكذا في حديث عطاء بن السائب نحوه ، فقالت انزل رحلك الله فاطم واشرب . قال : إني لا أستطيع النزول . قالت : فاني أراك أشعث أفلا أغسل رأسك وأدهنه ؟ قال : بلى إن شئت . فجاءته بالمقام ، وهو يومئذ أبيض مثل المواة ، وكان في بيت اسماعيل ملقى فوضع قدمه اليمنى وقدم اليها شق رأسه وهو على دابته ففسلت شق رأسه الأيمن ، فلما فرغ حولت له المقام حتى وضع قدمه اليسرى وقدم اليها برأسه ففسلت شق رأسه الايسر ، فالأثر الذي في المقام من ذلك ظاهر فيه موضع العقب والاصبع ، وعند الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج عن رجل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ان سارة داخلتها غيره ، فقال لها إبراهيم : لا أنزل حتى أرجع إليك ، ونحوه في رواية عطاء بن السائب عند عمر بن شبة . **قوله** ( هل أنا كم من أحد ) في رواية عطاء بن السائب « فلما جاء اسماعيل وجد ريح أبيه فقال لامراته : هل جاءك أحد ؟ قالت نعم شيخ أحسن الناس وجها وأطيبهم ريحا » . **قوله** ( ثبت عتبة بابه ) زاد في حديث أبي جهم « فأنها صلاح المنزل » ، **قوله** ( ان أمسكك ) زاد في حديث أبي جهم ، ولقد كنت على كريمة وقد ازددت على كرامة ، فولدت لاسماعيل عشرة ذكور ، زاد معمر في روايته « فسمعت رجلا يقول : كان إبراهيم يأتي على البراق ، يعنى في كل مرة ، وفي رواية عمر ابن شبة « وأعجب إبراهيم بمدة بنت الحارث فدعا لها بالبركة » ، **قوله** ( يرى ) بفتح أوله وسكون الموحدة ، والنبل بفتح النون وسكون الموحدة السهم قبل أن يركب فيه فصله وريشه ، وهو السهم العربى . ووقع عند الحاكم من رواية إبراهيم بن نافع في هذا الحديث « يصلح بيتا له ، وكأنه تصحيف ، والذي في البخارى هو الموافق لغيرها من الروايات . **قوله** ( دوحه ) هى التى نزل لإسماعيل وأمه تحتها أول قدومهما كما تقدم . ووقع في رواية إبراهيم بن نافع من وراء زمزم . **قوله** ( فصنعا كما يصنع الوالد بالولد والولد بالولد ) يعنى من الاعتناق والمصاحفة وتقبيل اليد ونحو ذلك ، وفي رواية معمر قال سمعت رجلا يقول : بكيا حتى أجابهما الطير ، وهذا إن ثبت يدل على أنه تباعد لقاؤهما ، **قوله** ( ان الله أمرنى بأمر ) في رواية إبراهيم بن نافع « ان ربك أمرنى أن أبني له بيتا » ووقع في حديث أبي جهم عند الفاكهي « ان عمر إبراهيم كان يومئذ مائة سنة وعمر اسماعيل ثلاثين سنة » . **قوله** ( وتبيننى ؟ قال وأعينك ) في رواية الكشميني « فاعينك » ، بالفاء ، وفي رواية إبراهيم بن نافع « ان الله قد أمرنى أن تعيننى عليه قال ان أفعل ، بنصب اللام قال ابن الزين : يحتمل أن يقال أمره الله أن يبني أولا وحده ثم أمره أن يعينه اسماعيل ، قال فيكون الحديث الثانى متأخرا بعد الاول . قلت : ولا يخفى تكلفه ، بل الجمع بينهما يمكن بأن يكون

أمره أن يبنى وأن اسماعيل يعينه ، فقال إبراهيم لاسماعيل : ان الله أمرني أن أبني البيت وتعيني . وتخلل بين قوله  
 أبني البيت وبين قوله وتعيني قول اسماعيل فاصنع ما أمرك ربك . قوله ( وأشار إلى أكمة ) بفتح الهمزة والكاف  
 وقد تقدم بيان ذلك في أوائل الكلام على هذا الحديث ، ولغا كهي من حديث عثمان د فبناء إبراهيم واسماعيل  
 وليس معهما يومئذ غيرهما ، يعني في مشاركتهما في البناء ، والا فقد تقدم أنه كان قد نزل الجرحمبون مع اسماعيل .  
 قوله ( رفعا القواعد من البيت ) في رواية أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن سعيد عن ابن عباس  
 د القواعد التي رفعها إبراهيم كانت قواعد البيت قبل ذلك ، وفي رواية مجاهد عند ابن أبي حاتم د ان القواعد كانت  
 في الأرض السابعة ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس د رفع القواعد التي كانت قواعد البيت قبل ذلك ،  
 ومن طريق عطاء قال د قال آدم يارب إني لا أسمع أصوات الملائكة ، قال ابن أبي شيبة ثم احفف به كما رأيت الملائكة  
 تحف ببيتى الذى فى السماء ، وفي حديث عثمان وأبي جهم د فبلغ إبراهيم من الأساس أساس آدم وجعل طوله فى  
 السماء تسعة أذرع وعرضه فى الأرض - معنى دوره - ثلاثين ذراعا ، وكان ذلك بذراعهم ، زاد أبو جهم د وأدخل  
 الحجر فى البيت ، وكان قبل ذلك زربا لغنم اسماعيل ، وإنما بناء بحجارة بعضها على بعض ولم يجعل له سقفا وجعل  
 له بابا وحفر له بئرا عند بابه خزانة للبيت يلتقى فيها ما يهدى للبيت ، وفي حديثه أيضا د ان الله أوحى إلى إبراهيم  
 أن اتبع السكينة ، فخلقت على موضع البيت كأنها سحابة ، فخرأ يريدان أساس آدم الأول ، وفي حديث على عند  
 الطبرى والحاكم د رأى على رأسه فى موضع البيت مثل الغمامة فيه مثل الرأس فكلمه فقال : يا إبراهيم ابن على ظلى  
 - أو على قدرى - ولا تزد ولا تنقص ، وذلك حين يقول الله ( ولما بونا لآبراهيم مكان البيت ) الآية ، . قوله  
 ( جاء بهذا الحجر ) معنى المقام ، وفي رواية إبراهيم بن نافع د حتى ارتفع البناء وضعف الشيخ عن نقل الحجارة  
 فقام على حجر المقام ، زاد فى حديث عثمان د ونزل عليه الرصكن والمقام فكان إبراهيم يقوم على المقام يبنى عليه  
 ويرفعه له اسماعيل ، فلما بلغ الموضع الذى فيه الركن وضعه يومئذ موضعه وأخذ المقام فجعله لاصقا بالبيت ، فلما  
 فرغ إبراهيم من بناء السكينة جاء جبريل فأراه المناسك كلها ، ثم قام إبراهيم على المقام فقال : يا أيها الناس أجيئوا  
 ربكم ، فوقف إبراهيم واسماعيل تلك المواقف ، وحجه لإسحق وسارة من بيت المقدس ، ثم رجع إبراهيم إلى الشام  
 فأت بالاشام ، وروى الفاكهي بإسناد صحيح من طريق مجاهد عن ابن عباس قال د قام إبراهيم على الحجر فقال :  
 يا أيها الناس كتب عليكم الحج ، فاستمع من فى أصلاب الرجال وأرحام النساء ، فأجابه من آمن ومن كان سبق فى  
 علم الله أنه يحج الى يوم القيامة : لبيك اللهم لبيك ، وفي حديث أبي جهم د ذهب اسماعيل الى الرادى يطلب  
 حجرا ، فنزل جبريل بالحجر الاسود ، وقد كان رفع الى السماء حين غرقت الأرض ، فلما جاء اسماعيل فرأى الحجر  
 الاسود قال من أين هذا ، من جاءك به ؟ قال إبراهيم : من لم يكن اليك ولا الى حجرى ، ورواه ابن أبي حاتم من  
 طريق السدى نحوه ، وأنه كان بالهند وكان ياقوته بيضاء مثل الثغامة ، وهى بالمشقة والمعجمة طير أبيض كبير ،  
 وروى الفاكهي من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال د والله ما بنيه بقصة ولا مدر ، ولا كان  
 لها من السعة والأعوان ما يسقفاه ، ومن حديث على د كان إبراهيم يبنى كل يوم سافا ، ومن حديث عبد الله بن  
 عمرو بن العاص عنده وعند ابن أبي حاتم د انه كان بناء من نخمة أجبل : من حراء وثبير ولبنان وجبل الطور  
 وجبل الحمر ، قال ابن أبي حاتم : جبل الحمر - يعنى بفتح الحاء المعجمة - هو جبل بيت المقدس . وقال عبد الرزاق عن

ابن جريج عن عطاء ، وان آدم بناه من خمسة أجبل : حراء وطور زينا وطور سيناء والجودي ولبنان ، وكان ربضه من حراء ، ومن طريق محمد بن طلحة النيمي قال : سمعت أنه أسس البيت من ستة أجبل : من أبي قبيس ومن الطور ومن قدس ومن ورقان ومن رضوى ومن أحد ، . الطريق الثالثة ، قوله ( حدثنا أبو عامر ) هو العقدي ولإبراهيم بن نافع هو المخزومي المسكي ، قوله ( لما كان بين إبراهيم وبين أهله ) يعنى سارة ( ما كان ) يعنى من غيره سارة لما ولدت هاجر اسماعيل ، وقد مضت بقية شرح الحديث ضمن الذى قبله . الحديث الثالث عشر :

١٠ - باب \* ٣٣٦٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش حدثنا إبراهيم التيمي عن أبيه قال : سمعت أبا ذر رضي الله عنه قال « قلت : يا رسول الله أى مسجد وضع فى الأرض أول ؟ قال : المسجد الحرام . قال قلت : ثم أى ؟ قال : المسجد الأقصى » قلت : كم كان بينهما ؟ قال : أربعون سنة . ثم أينما أدركتكَ الصلاة بعد فصله ، فإن الفضل فيه » [ الحديث ٣٣٦٦ - طرفه ف : ٣٤٢٥ ]

٣٣٦٧ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، ولنى أحرّم ما بين لابتيها » . رواه عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ

٣٣٦٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن ابن أبي بكر أخبرنا عبد الله بن عمرو عن عائشة رضي الله عنهم زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال « ألم ترى أن قومك لما بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم . فقالت يا رسول الله ألا تردها على قواعد إبراهيم ؟ فقال : لولا جذعان قومك بالكفر . فقال عبد الله بن عمر : آتيت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى أن رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يمان الحجر إلا أن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم » . وقال إسماعيل « عبد الله بن محمد بن أبي بكر »

٣٣٦٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقى أخبرني أبو حميد الساعدي رضي الله عنه « أنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلى عليك ؟ فقال رسول الله ﷺ : قولوا : اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم ، لأنك حميد مجيد » [ الحديث ٣٣٦٩ - طرفه ف : ٦٣٦٠ ]

٣٣٧٠ - **حَدَّثَنَا** قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ مُسْلِمُ بْنُ سَالِمٍ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيسَى سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي كَيْلٍ قَالَ « أَقْبَى كَهْبُ بْنُ عُجْزَةَ فَقَالَ : **الْأَهْدَى** لَكَ هَدِيَّةٌ سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ فَقُلْتُ : بَلَى فَأَهْدُهُ لِي ، فَقَالَ : سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ عَلَّمَنَا كَيْفَ نَسْلِمُ . قَالَ : قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ »

[ الحديث ٣٣٧٠ - طرفاه في : ٤٧١٧ ، ٦٣٥٧ ]

٣٣٧١ - **حَدَّثَنَا** عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْمِهَالِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعَوِّذُ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ وَيَقُولُ : إِنْ أَبَا كَمَا كَانَ يُعَوِّذُ بِهِمَا إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ : أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ »

**قَوْلُهُ** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك وفي رواية لمسلم وابن خزيمة من طريق أخرى عن الأعمش عن إبراهيم التيمي « كنت أنا وأبي نجلس في الطريق فيعرض علي القرآن وأعرض عليه ، فقرأ القرآن فسجد ، فقالت تسجد في الطريق ؟ قال : نعم سمعت أبا ذر ، فذكره . **قَوْلُهُ** ( أي مسجد وضع في الأرض أول ) بضم اللام قال أبو البقاء : وهو ضمة باء لقطعه عن الإضافة مثل قبل وبعد ، والتقدير أول كل شيء ، ويجوز الفتح مصروفاً وغير مصروف . **قَوْلُهُ** ( ثم أي ) بالتنوين وتركه كما تقدم في حديث ابن مسعود « أي الأعمال أفضل » وهذا الحديث يفسر المراد بقوله تعالى ( إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة ) ويدل على أن المراد بالبيت بيت العبادة لا مطلق البيوت ، وقد ورد ذلك صريحاً عن علي أخرجه إسحق بن راهويه وابن أبي حاتم وغيرهما بأسناد صحيح عنه قال « كانت البيوت قبله ، ولكنه كان أول بيت وضع لعبادة الله » . **قَوْلُهُ** ( المسجد الأقصى ) يعني مسجد بيت المقدس ، قيل له الأقصى لبعده المسافة بينه وبين الكعبة ، وقيل لأنه لم يكن وراءه موضع عبادة ، وقيل لبعده عن الأقدار والخبائث ، والمقدس المطهر عن ذلك . **قَوْلُهُ** ( أربعون سنة ) قال ابن الجوزي : فيه اشكال ، لأن إبراهيم بن الكعبة وسليمان بنى بيت المقدس وبينهما أكثر من ألف سنة انتهى ، ومستنده في أن سليمان عليه السلام هو الذي بنى المسجد الأقصى ما رواه النسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بأسناد صحيح « أن سليمان لما بنى بيت المقدس سأل الله تعالى خلافاً ثلاثاً ، الحديث ، وفي الطبراني من حديث رافع بن عميرة « أن داود عليه السلام ابتداءً ببناء بيت المقدس ، ثم أوحى الله إليه : ( إنى لأفضى ببناءه على يد سليمان ، وفي الحديث قصة ، قال : وجوابه أن الإشارة إلى أول البناء ووضع أساس المسجد وإسليم إبراهيم أول من بنى الكعبة ولا سليمان أول من بنى بيت المقدس ، فقد روينا أن أول من بنى الكعبة آدم ثم انتشر ولده في الأرض ، لجائز أن يكون بعضهم قد وضع بيت المقدس ثم بنى إبراهيم الكعبة بنص القرآن ، وكذا قال القرطبي : أن الحديث لا يدل على أن إبراهيم

وسليمان لما بنيا المسجدين ابتدآ وضعهما لهما . بل ذلك تجديد لما كان أسسه غيرهما . قلت : وقد مشى ابن حبان في صحيحه على ظاهر هذا الحديث فقال : في هذا الخبر رد على من زعم أن بين اسماعيل وداود ألف سنة ، ولو كان كما قال لكان بينهما أربعون سنة وهذا عين الحال اطول الزمان . بالاتفاق - بين بناء ابراهيم عليه السلام البيت وبين موسى عليه السلام . ثم ان في نص القرآن أن قصة داود في قتل جالوت كانت بعد موسى بمدة . وقد تعقب الحافظ الضياء بنحو ما أجاب به ابن الجوزي . وقال الخطابي : يشبه أن يكون المسجد الأقصى أول ما وضع بناءه بعض أولياء الله قبل داود وسليمان ثم داود وسليمان فزادا فيه ووسماه فأضيف إليهما بناءه ، قال : وقد ينسب هذا المسجد إلى ايلياء فيحتمل أن يكون هو بانيه أو غيره ، ولست أحقق لم أضيف إليه . قلت : الاحتمال الذي ذكره أولا موجه ، وقد رأيت غيره أن أول من أسس المسجد الأقصى آدم عليه السلام وقيل الملائكة وقيل سام بن نوح عليه السلام وقيل يعقوب عليه السلام ، فملى الاولين يكون ما وقع من بعدهما تجديدا كما وقع في السكبة ، وعلى الآخرين يكون الواقع من ابراهيم أو يعقوب أصلا وتأسيسا ومن داود تجديدا لذلك وابتداء بناء فلم يكمل على يده حتى أكمله سليمان عليه السلام ، لكن الاحتمال الذي ذكره ابن الجوزي أوجه . وقد وجدت ما يشهد له ويؤيد قول من قال : ان آدم هو الذي أسس كلا من المسجدين ، فذكر ابن هشام في «كتاب التيجان» أن آدم لما بنى السكبة أمره الله بالسير إلى بيت المقدس وان يبنيه فبناه ونسك فيه ، وبناء آدم للبيت مشهور ، وقد تقدم قريبا حديث عبد الله بن عمرو أن البيت رفع زمن الطوفان حتى رآه الله لابراهيم . وروى ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة قال ، وضع الله البيت مع آدم لما هبط ، ففقد أصوات الملائكة وتبنيحهم ، فقال الله له : يا آدم انى قد أهبطت بيتا يطاف به كما يطاف حول عرشى فانطلق اليه . فخرج آدم إلى مكة ، وكان قد هبط بالهند ومدله في خطوه فأتى البيت فطاف به ، وقيل لأنه لما صلى إلى الكعبة أمر بالتوجه إلى بيت المقدس فاتخذ فيه مسجدا وصلى فيه ليكون قبلة لبعض ذريته . وأما ظن الخطابي أن ايليا اسم رجل ففيه نظر . بل هو اسم البلد فأضيف إليه المسجد كما يقال مسجد المدينة ومسجد مكة : وقال أبو عبيد البكري في «معجم البلدان» : ايليا مدينة بيت المقدس فيه ثلاث اغات : مد آخره وقصره وحذفت الياء الاولى ، قال الفرزدق :

لوى ابن الرقاق عينيه بعدما دنا من أعلى ايلياء وغورا

وعلى ما قاله الخطابي يمكن الجمع بأن يقال : انها سميت باسم بانيتها كغيرها . والله أعلم . **قوله** ( فصله ) بهاء ساكنة وهى هاء السكت ، وللاشك فيه بنى بحذفها . **قوله** ( فان الفضل فيه ) أى في فعل الصلاة إذا حضر وقتها ، زاد من وجه آخر عن الأعمش في آخره «والارض لك مسجد» أى للصلاة فيه ، وفي «جامع سفيان بن عيينة» عن الأعمش «فان الارض كلها مسجد» أى صالحة للصلاة فيها . ويخص هذا العموم بما ورد فيه النهى والله أعلم . الحديث الرابع عشر والخامس عشر حديث أنس موصولا وعبد الله بن زيد معلقا في حرم المدينة وذكر أخت ، والغرض منهما ذكر ابراهيم وأنه حرم مكة ، وقد تقدم الكلام عليهما في أواخر الحج ، وتقدم حديث عبد الله بن زيد موصولا هناك . الحديث السادس عشر حديث عائشة في قصة بناء السكبة ، تقدم شرحه في أثناء الحج أيضا . **قوله** ( وقال اسماعيل : عبد الله بن أبي بكر ) يعنى ان اسماعيل بن أبي أويس روى الحديث المذكور عن مالك كما

رواه عبد الله بن يوسف فقال بدل قول عبد الله بن يوسف ان ابن أبي بكر أخبر د ان عبد الله بن أبي بكر أخبر ، وأبو بكر جد عبد الله المذكور هو الصديق ، وقد ساق المصنف حديث اسماعيل في التفسير ولفظه د عبد الله بن محمد بن أبي بكر ، وهو الواقع ، وكأنه عند التعليق نسبه لجده ، وأغفل المزي ذكر هذا التعليق في أحاديث الأنبياء . الحديث السابع عشر حديث أبي حميد الساعدي في صفة الصلاة على النبي ﷺ ، وسيأتي شرحه في الدعوات . والغرض منه قوله فيه د كما صليت على إبراهيم . الحديث الثامن عشر حديث كعب بن عجرة في صفة الصلاة على النبي ﷺ ، وسيأتي شرحه في الدعوات أيضا ، وقد أورده في أواخر تفسير الاحزاب ، وتأتي الإشارة اليه هناك ان شاء الله تعالى . ووم المزي في الاطراف فعزا رواية كعب بن عجرة هذه إلى الصلاة فقال : روى البخاري في الصلاة عن قيس بن حفص وموسى بن اسماعيل كلاهما عن عبد الواحد بن زياد إلى آخر كلامه ، واغتر بذلك شيخنا ابن الملقن فانه لما وصل إلى شرح هذا الحديث هنا أحال بشرحه على الصلاة وقال : تقدم في الصلاة ، وكأنه تبع شيخه مغلطاً في ذلك فانه كذلك صنع ، ولم يتقدم هذا الحديث عند البخاري في كتاب الصلاة أصلاً ، والله الهادي إلى الصواب . الحديث التاسع عشر حديث ابن عباس في التعويذ بكلمات الله التامة : قوله ( حدثنا جرير ) لعثمان بن أبي شيبة فيه شيخ آخر أخرجه الاسماعيلي عن عمار بن موسى وإبراهيم بن موسى قالوا حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير ، وأبو حفص البارقيهما عن منصور . قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتمر (عن المنهال) هو ابن عمرو ، والاسناد إلى سعيد بن جبير كوفيون ، وقد رواه النسائي من طريق جرير عن الأعمش عن المنهال فقال د عن عبد الله بن الحارث ، بدل سعيد ، ولم يذكر فيه عن ابن عباس . ورواه الاسماعيلي من طريق أبي حفص البارقي عن الأعمش ومنصور لحمل رواية الأعمش على رواية منصور ، والصواب التفصيل ، ولذلك لم يخرج رواية البارقي . قوله ( ان أبابكا ) يريد إبراهيم عليه السلام وسماه أبابا لكونه جدياً على . قوله ( بكلمات الله ) قيل المراد بها كلامه على الاطلاق . وقيل أفضيته ، وقيل ما رعد به كما قال تعالى ( وتمت كلمة ربك الحسنى على نبي إسرائيل ) والمراد بها قوله تعالى ( ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ) المراد بالتامة الكاملة وقيل النافعة وقيل الشافية وقيل المباركة وقيل الفاضية التي تمنى وتستمر ولا يرد لها شيء ولا يدخلها نقص ولا عيب ، قال الخطابي : كان أحمد يستدل بهذا الحديث على أن كلام الله غير مخلوق ، ويحتج بأن النبي ﷺ لا يستعبد بمخلوق . قوله ( من كل شيطان ) يدخل تحته شياطين الانس والجن . قوله ( وهامة ) بالتحديد واحدة الهوام ذوات السموم ، وقيل كل ما له سم يقتل فأما ما لا يقتل سمه فيقال له السوام ، وقيل المراد كل نسمة تهم بسوء . قوله ( ومن كل عين لامة ) قال الخطابي : المراد به كل داء وآفة تلم بالانسان من جنون وخبل . وقال أبو عبيد : أصله من ألمت للاما ، وإنما قال د لامة ، لانه أراد أنها ذات لم ، وقال ابن الانباري : يعني أنها تأتي في وقت بعد وقت ، وقال لامة ليواخي لفظ هامة لكونه أخف على اللسان

١١ - باب قول الله عز وجل [ ٥١ الحجر ] : ( وَنَبِّئْهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ ) الآية

( وإذ قال إبراهيم : رب أرني كيف تحيي الموتى ) الآية [ ٢٦٠ البقرة ]

٣٣٧٢ - حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن

عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال ( رب أرني كيف تحيي الموتى . قال : أو لم تؤمن ؟ قال : بلى ولكن ليطمئن قاي ) »  
و يرحم الله لو طأ لقد كان يأوي إلى ركن شديد ، ولو لبثت في السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعي »  
[ الحديث ٣٣٧٢ - أطرافه في : ٣٣٧٥ ، ٣٣٨٧ ، ٤٥٣٧ ، ٤٦٩٤ ، ٦٩٩٢ ]

**قوله** ( باب قوله ) ونبتهم عن ضيف إبراهيم ) الآية . لا توجل : لا تخف ) كذا اقتصر في هذا الباب على تفسير هذه الكلمة ، وبذلك جزم الاسماعيل وقال : ساق الآيتين بلا حديث انتهى . والتفسير المذكور مروى عن عكرمة عند ابن أبي حاتم ، ولعله كان عقب هذا في الأصل بياض لحذف . وقصة أضياف إبراهيم أوردها ابن أبي حاتم من طريق السدي مبينة ، وفيها أنه لما قرب اليهم العجل قالوا : إنا لا نأكل طعاما إلا بشمن ، قال إبراهيم : ان له ثمنا . قالوا : وما ثمنه ؟ قال : تذكرون اسم الله على أوله وتحمدونه على آخره ، قال فنظر جبريل إلى ميكائيل فقال : حق لهذا أن يتخذ ربه خليلا . فلما رأى أنهم لا يأكلون فزع منهم . ومن طريق عثمان بن محصن قال وكانوا أربعة : جبريل وميكائيل واسرافيل ورؤفيل ، ومن طريق نوح بن أبي شداد : ان جبريل مسح بجناحيه العجل فقام يدرج حتى لحق بابه في الدار . **قوله** ( وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى ) . كذا وقع هذا الكلام لأبي ذر متصلا بالباب ، ووقع في رواية كريمة بدل قوله ( ولكن ليطمئن قاي ) وحكى الاسماعيل أنه وقع عنده « باب قوله » وإذ قال إبراهيم الخ ، وسقط كل ذلك للنسني فصار حديث أبي هريرة نكلة الباب الذي قبله ، فكملت به الأحاديث عشرين حديثا ، وهو متجه . **قوله** ( عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ) في رواية الطبري من طريق عمرو بن الحارث عن يونس عن الزهري : أخبرني أبو سلمة وسعيد ، كذا قال يونس بن يزيد عن الزهري ، ورواه مالك عن الزهري فقال : ان سعيد بن المسيب وأبا عبيدة أخبراه عن أبي هريرة ، وسيأتى ذلك لل مصنف قريبا ، وتابع مالك أبو أويس عن الزهري أخرجه أبو عوانة من طريقه ، ورجح ذلك عند النسائي فاقصر عليه ، وكان البخاري جنح إلى تصحيح الطريقتين فأخرجهما معا ، وهو نظر صحيح ، لأن الزهري صاحب حديث ، وهو معروف بالرواية عن هؤلاء فلعله سمعه منهم جميعا ، ثم هو من الأحاديث التي حدث بها مالك خارج الموطن واشتهر أن جويرية تفرد به عنه ، ولكن تابعه سعيد بن داود عن مالك أخرجه الدارقطني في غرائب من طريقه . **قوله** ( نحن أحق بالشك من إبراهيم ) سقط لفظ الشك من بعض الروايات . واختلف السلف في المراد بالشك هنا ، لحمله بعضهم على ظاهره وقال : كان ذلك قبل النبوة ، وحمله أيضا الطبري على ظاهره وجعل سببه حصول وسوسة الشيطان ، لكنها لم تستقر ولا زلزلت الإيمان الثابت ، واستند في ذلك إلى ما أخرجه هو وعبد ابن حميد وابن أبي حاتم والحاكم من طريق عبد العزيز الماجشون عن محمد بن المنكدر عن ابن عباس قال : أرجى آية في القرآن هذه الآية ( وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى ) الآية ، قال ابن عباس : هذا لما يعرض في الصدور ويسوس به الشيطان ، فرضى الله من إبراهيم عليه السلام بأن قال : بلى . ومن طريق معمر عن قتادة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس نحوه ، وهذه طرق يشد بعضها بعضا وإلى ذلك جنح عطاء فروى ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج : سألت عطاء عن هذه الآية قال : دخل قلب إبراهيم

بعض ما يدخل قلوب الناس فقال ذلك ، وروى الطبري عن طريق سعيد عن قتادة قال : ذكر لنا أن إبراهيم أتى على دابة توزعها الدواب والسباع ، ومن طريق حجاج عن ابن جريج قال : بلغني أن إبراهيم أتى على جيفة حمار عليه السباع والطير فمجب وقال : رب لقد علمت لتجمعنهما ، ولكن رب أرني كيف تحيي الموتى ، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك ، فروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق السدي قال : لما اتخذ الله إبراهيم خليلًا استأذنه ملك الموت أن يبشره فأذن له ، فذكر قصة معه في كيفية قبض روح الكافر والمؤمن ، قال : فقام إبراهيم يدعو ربه : رب أرني كيف تحيي الموتى حتى أعلم أن خليلك ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العوام عن أبي سعيد قال : ليطمئن قلبي بالخلقة ، ومن طريق قيس بن مسلم عن سعيد بن جبير قال : ليطمئن قلبي أني خليلك ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس : لا أعلم أنك أجبت دعائي ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عنه : لا أعلم أنك تجيئني إذا دعوتك ، وإلى هذا الأخير جنح القاضي أبو بكر الباقلاني ، وحكى ابن التين عن الداودي الشارح أنه قال : طلب إبراهيم ذلك لانهذه عنه شدة الخوف ، قال ابن التين : وليس ذلك بالبين ، وقيل كان سبب ذلك أن نمرود لما قال له ما ربك ؟ قال ربي الذي يحيي ويميت ، فذكر ما قص الله مما جرى بينهما ، فسأل إبراهيم بعد ذلك ربه أن يريه كيفية إحياء الموتى من غير شك منه في القدرة ، ولكن أحب ذلك واشتاق إليه فأراد أن يطمئن قلبه بمحصول ما أراده ، أخرجه الطبري عن ابن اسحق . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة قال : المراد ليطمئن قلبي أنهم يعلمون أنك تحيي الموتى . وقيل معناه أقدرني على إحياء الموتى فتأدب في السؤال . وقال ابن الحصار : إنما سأل أن يحيي الله الموتى على يديه فلماذا قيل له في الجواب ﴿ فصرهن اليك ﴾ . وحكى ابن التين عن بعض من لا تحصيل عنده أنه أراد بقوله ﴿ قلبي ﴾ رجلاً صالحاً كان يصحبه سألته عن ذلك ، وأبعد منه ما حكاه القرطبي المفسر عن بعض الصوفية أنه سأل من ربه أن يريه كيفية يحيي القلوب ، وقيل أراد طمأنينة النفس بكثرة الأدلة ، وقيل بحجة المراجعة في السؤال . ثم اختلفوا في معنى قوله ﴿ قلبي ﴾ ونحن أحق بالشك ، فقال بعضهم : معناه نحن أشد اشتياقاً إلى رؤية ذلك من إبراهيم ، وقيل معناه إذا لم نشك نحن فإبراهيم أولى أن لا يشك ، أي لو كان الشك متطرقاً إلى الأنبياء لسكنت أنا أحق به منهم ، وقد علمت أني لم أشك فاعلموا أنه لم يشك . وإنما قال ذلك تواضعاً منه ، أو من قبل أن يعلمه الله بأنه أفضل من إبراهيم ، وهو كقوله في حديث أنس عند مسلم : أن رجلاً قال للنبي ﷺ : يا خير البرية ، قال ذلك إبراهيم ، وقيل إن سبب هذا الحديث أن الآية لما نزلت قال بعض الناس : شك إبراهيم ولم يشك نبيتنا فبلغه ذلك فقال : نحن أحق بالشك من إبراهيم ، وأراد ما جرت به العادة في المخاطبة لمن أراد أن يدفع عن آخر شيئاً قال : مهما أردت أن تقوله لفلان فقله لي ، ومقصوده لا تقل ذلك . وقيل : أراد بقوله نحن أمته الذين يجوز عليهم الشك وأخراجه هو منه بدلالة العصمة . وقيل : معناه هذا الذي ترون أنه شك أنا أولى به لأنه ليس بشك إنما هو طلب لأزيد البيان . وحكى بعض علماء العربية أن أفعل ربما جاءت لثني المعنى عن الشئيين نحو قوله تعالى ﴿ أحم خير أم قوم تبع ﴾ أي لا خير في الفريقين ، ونحو قول القائل : الشيطان خير من فلان أي لا خير فيهما ، فعلى هذا فمعنى قوله ونحن أحق بالشك من إبراهيم ، لا شك عندنا جميعاً . وقال ابن عطية : ترجم الطبري في تفسيره فقال : وقال آخرون شك إبراهيم في القدرة . وذكر أثر ابن عباس وعطاء ، قال ابن عطية : ومحل قول ابن عباس ضدي : إما أرجى آية ، لما فيها من الأدلال على الله وسؤال الأحياء في الدنيا ، أو لأن الإيمان يكنى فيه الاجمال



ولا يحتاج إلى تنقيح ومبحث . قال : ومحمل قول عطاء « دخل قلب إبراهيم بعض ما يدخل قلوب الناس ، أى من طلاب المعينة . قال وأما الحديث فبنى على نفى الشك ، والمراد بالشك فيه الخواطر التى لا تثبت ، وأما الشك المصطلح وهو التوقف بين الأمرين من غير مزينة لأحدهما على الآخر فهو منقضى عن الخليل قطعا لأنه يبعد وقوعه من رسخ الإيمان فى قلبه فكيف بمن بلغ رتبة النبوة . قال : وأيضا فإن السؤال لما وقع فكيف دل على حال شيء موجود مقرر عند السائل والمسئول ، كما تقول كيف علم فلان ؟ فكيف فى الآية سؤال عن هيئة الأحياء لا عن نفس الأحياء فإنه ثابت مقرر . وقال ابن الجوزى : إنما صار أحق من إبراهيم لما عانى من تكذيب قومه وردمهم عليه وتعجبهم من أمر البعث فقال : أنا أحق أن أسأل مأسأل إبراهيم ، لعظيم ما جرى لى مع قومي المنكرين لأحياء الموتى ولمعرفتى بتفضيل الله لى ، ولكن لا أسأل فى ذلك . **قوله** ( قال أو لم تؤمن ) الاستفهام للتقرير ، ووجه أنه طلب الكيفية وهو مشعر بالتصديق بالأحياء . **قوله** ( بلى ولكن ليطمئن قلبى ) أى أزيد سكونا بالمشاهدة المنضمة لى اعتقاد القلب ، لأن تظاهر الأدلة أسكن للقلوب ، وكأنه قال أنا مصدق ، ولكن للعيان لطيف معنى . وقال عياض : لم يشك إبراهيم بأن الله يحيى الموتى ، ولكن أراد طمأينة القلب وترك المنازعة لمشاهدة الأحياء لحصل له العلم الأول بوقوعه ، وأراد العلم الثانى بكيفيته ومشاهدته ، ويحتمل أنه سأل زيادة اليقين وإن لم يكن فى الأول شك لأن العلوم قد تتفاوت فى قوتها فأراد الترقى من علم اليقين إلى عين اليقين والله أعلم . **قوله** ( ويرحم الله لوطا الخ ) يأتى الكلام عليه قريبا فى ترجمة لوط . **قوله** ( ولو لبثت فى السجن طول ما لبث يوسف لأجبت الداعى ) أى لأسرعت الإجابة فى الخروج من السجن ولما قدمت طلب البراءة ، فوصفه بشدة الصبر حيث لم يبادر بالخروج وإنما قاله **عليه السلام** تواضعا ، والتواضع لا يحيط مرتبة الكبير بل يزيده رفعة وجلالا ، وقيل هو من جنس قوله « لا تفضلونى على يونس » وقد قيل إنه قاله قبل أن يعلم أنه أفضل من الجميع ، وسيأتى تكملة لهذا الحديث فى قصة يوسف

١٢ - **باب** قول الله تعالى [ ٥٤ مريم ] : « واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادقا الوعد »

٣٣٧٢ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال « مرّ النبي **ﷺ** على نفر من أسلم يَنْضِلُونَ ، فقال رسول الله **ﷺ** : ارموا بنى إسماعيل فإن أباهم كان راميا ، ارموا وأنا مع بنى فلان . قال : فأمسك أحد الفريقين بأيديهم ، فقال رسول الله **ﷺ** : ما لكم لا ترمون ؟ فقالوا : يا رسول الله نرى وأنت معهم ؟ قال : ارموا وأنا معكم كلكم »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادقا الوعد ) تقدم فى أواخر الشهادات سبب تسميته صادق الوعد . ثم ذكر المصنف حديث سلمة بن الأكوع « ارموا بنى إسماعيل » وقد تقدم شرحه فى باب التحريض على الرمى ، من كتاب الجهاد ، واحتج به المصنف على أن الذين من بنى إسماعيل كما سيأتى فى أوائل المناقب مع الكلام عليه . **قوله** ( وأنا مع ابن فلان ) وقع فى رواية الكشميهنى « وأنا مع بنى فلان » وكذا هو فى الجهاد ، قيل والصواب الأول لقوله فى حديث ابن هريرة « وأنا مع ابن الأدرع » وقد تقدم تسمية

ابن الأدرع في الجهاد ، وقد تقدم كثير من أخبار اسماعيل فيما مضى قريبا

### ١٣ - باب قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام . فيه ابن عمر وأبو هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( قصة اسحق بن إبراهيم النبي ﷺ ) ذكر ابن اسحق أن هاجر لما حملت باسما عيل غارت سارة لحملت باسحق فوضعتها معا فشب الغلمان . ونقل عن بعض أهل الكتاب خلاف ذلك وأن بين مولدهما ثلاث عشرة سنة . **قوله** ( فيه ابن عمر وأبو هريرة ) كأنه يشير بحديث ابن عمر إلى ماسيا في قصة يوسف ، وبحديث أبي هريرة إلى الحديث المذكور في الباب الذي يليه ، وأغرب ابن التين فقال : لم يقف البخاري على سنده فأرسله ، وهو كلام من لم يفهم مقاصد البخاري ، لأنه يستلزم أن يكون البخاري أثبت في كتابه حديثا لا يعرف له سنداً ومع ذلك ذكره مرسل ، ولم تجر للبخاري بذلك عادة حتى يجعل هذا الموضع عليها ، ونحوه قول الكرماني : قوله فيه - أي الباب - حديث من رواية ابن عمر في قصة اسحق بن إبراهيم عليهما السلام فأشار البخاري إليه إجمالا ولم يذكره بعينه لانه لم يكن بشرطه اه ، وليس الامر كذلك لما بينته ، والله المستعان

### ١٤ - باب ( أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت ) - إلى قوله - ونحن له مسلمون ( ١٢٣ البقرة )

٣٣٧٤ - **حَرْش** إسحاق بن إبراهيم سمع المعتز عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قيل للنبي ﷺ : مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ ؟ قال : أَكْرَمُهُمْ أَتَقَامُ . قالوا : يابني الله ليسَ عن هذا نسألك . قال : فَأَكْرَمُ النَّاسِ يَوْسُفُ بْنُ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ نَبِيِّ اللَّهِ ابْنِ خَلِيلِ اللَّهِ . قالوا : ليسَ عن هذا نسألك . قال : أَفَعَنْ مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي ؟ قالوا : نعم . قال : خِيَارُكُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُكُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَعِهُوا »

**قوله** ( باب أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لعننه الآية ) أورد فيه حديث أبي هريرة وأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ، الحديث ، ومناسبتة لهذه الترجمة من جهة موافقة الحديث الآية في سياق نسب يوسف عليه السلام ، فإن الآية تضمنت أن يعقوب خاطب أولاده عند موته محرضاً لهم على الثبات على الإسلام ، وقال له أولاده إنهم يعبدون لله وإله آبائهم واسماعيل واسحق ، ومن جملة أولاد يعقوب يوسف عليهم السلام ، فنص الحديث على نسب يوسف وأنه ابن يعقوب بن اسحق بن إبراهيم وزاد أن الاربعة أنبياء في نسق . **قوله** ( حدثنا اسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه الامام المشهور . **قوله** ( سمع المعتز ) أي أنه سمع المعتز وهم يحذفون ، أنه ، خطأ كما يحذفون قال خطأ ولا بد من نبرتهما لفظاً . وعبيد الله هو ابن عمر العمري . **قوله** ( أكرمهم أتقام ) هو موافق لقوله تعالى ( ان أكرمكم عند الله أتقاكم ) . **قوله** ( قالوا يابني الله ليس عن هذا نسألك ، قال : فأكرم الناس يوسف ) الجواب الأول من جهة الشرف بالأعمال الصالحة ، والثاني من جهة الشرف بالنسب الصالح . **قوله** ( أفعن معادن العرب ) أي أصولهم التي ينسبون اليها ويتفاخرون بها ، وإنما جعلت معادن لما فيها من الاستعداد المتفاوت . أو شبههم بالمعادن لكونهم أوعية الشرف كما أن المعادن أوعية للجواهر . **قوله**

(غياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام إذا فقهوا) يحتمل أن يريد بقوله «خياركم» جمع خير، ويحتمل أن يريد أفضل التفضيل تقول في الواحد خير وأخير ثم القسمة رباعية، فإن الأفضل من جمع بين الشرف في الجاهلية والشرف في الاسلام وكان شرفهم في الجاهلية بالحصول المحمود من جهة ملائمة الطبع ومناقرته خصوصاً بالانتساب إلى الآباء المتصمين بذلك، ثم الشرف في الاسلام بالحصول المحمود شرعاً، ثم أرفعهم مرتبة من أضاف إلى ذلك النفقة في الدين، ومقابل ذلك من كان مشروفاً في الجاهلية واستمر مشروفاً في الاسلام فهذا أدنى المراتب؛ والقسم الثالث من شرف في الاسلام وفقه ولم يكن شريفاً في الجاهلية، ودونه من كان كذلك لكن لم يتفقه، والقسم الرابع من كان شريفاً في الجاهلية ثم صار مشروفاً في الاسلام فهذا دون الذي قبله، فإن تفقه فهو أعلى رتبة من الشريف الجاهل

١٥ - باب ﴿وَلَوْ طَا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ أَلَمْ نَكُنْ لَكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالِ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ، بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَنْجِبُونَ. فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ لَكُمْ أَنْتُمْ يَتَطَهَّرُونَ. فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ، وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذَرِينَ ﴿٨٤ - ٨٨ الذل﴾

٣٣٧٥ - حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن

النبي ﷺ قال «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلُّوطٍ إِنْ كَانَ لِأَيٍّ إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ»

قوله (باب ولو طاً إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة - إلى قوله - فسأ مطر المنذرين) يقال أنه لوط بن هاران بن تارخ وهو ابن أخى إبراهيم عليه السلام، وقد قص الله تعالى قصته مع قومه في الاعراف وهود والشعراء والنمل والصفات وغيرها وحاصلها أنهم ابتدعوا وطء الذكور فدعاهم لوط إلى التوحيد وإلى الافلاح عن الفاحشة فأصروا على الامتناع، ولم يتفق أن يساعده منهم أحد، وكانت مدائنهم تسمى سدوم وهى بغور زغر من البلاد الشامية، فلما أراد الله إهلاكهم بعث جبريل وميكائيل وإسرافيل إلى إبراهيم فاستضافوه فساكن ما قص الله في سورة هود. ثم توجهوا إلى لوط فاستضافوه فخاف عليهم من قومه وأراد أن يخفى عليهم خبرهم فتمت علمه امرأته فحسبوا الله وعاتبوه على كتابته أمرهم وظنوا أنهم ظفروا بهم، فأهلكهم الله على يد جبريل فقلب مدائنهم بعد أن خرج عنهم لوط بأهل بيته، إلا امرأته فانها تأخرت مع قومها أو خرجت مع لوط فادوكها العذاب فحسب جبريل المنذرين بطرف جناحه فصار عاليها سافلها وصار مكانها بحيرة منقنة لا ينتفع بمائها ولا بشئ. مما حكي لها قوله (يظهر الله لوط أن كان ليأوى إلى ركن شديد) أى إلى الله سبحانه وتعالى، يشير ﷺ إلى قوله تعالى ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ويقال إن قوم لوط لم يكن فيهم أحد يجتمع معه في نسبه لأنهم من سدوم وهى من الشام وكان أصل إبراهيم ولوط من العراق، فلما هاجر إبراهيم إلى الشام هاجر معه لوط، فبعث الله لوطاً إلى أهل سدوم فقال: لو أن لي منعة وأقارب وعشيرة لكانت أستنصر بهم عليكم ليدفعوا عن ضيغاني، ولهذا جاء في بعض طرق هذا الحديث كما أخرجه أحد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «قال لوط لو أن لي بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد، قال فإنه كان يأوى إلى ركن شديد ولكنه عنى عشيرته فما بعث الله نبياً إلا

موسى عن أبيه قال « مَرَّ ضَ النَّبِيُّ ﷺ فقال : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ . فقالت عائشة : إن أبا بكر رجل كذا - فقال مثله ، فقالت مثله - فقال : مُرُوا أَبَا بَكْرٍ ، فانكبن صواحبُ يوسف . فأم أبو بكر في حياة رسول الله ﷺ » . وقال حسين عن زائدة « رجل رقيق »

٣٣٨٦ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اللَّهُمَّ أُنِجْ عِيَّاشَ بْنَ أَبِي رَبِيعَةَ ، اللَّهُمَّ أُنِجْ سَلَمَةَ بْنَ هِشَامٍ ، اللَّهُمَّ أُنِجْ الْوَلِيدَ بْنَ الْوَلِيدِ ، اللَّهُمَّ أُنِجِ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ . اللَّهُمَّ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى مُضَرَ ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفُ »

٣٣٨٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء بن أخى جويرية حَدَّثَنَا جَوَيْرِيَةُ بْنُ أُمِّاءَ عَنْ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ السَّيِّبِ وَأَبَا عُبَيْدٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَرْحَمُ اللَّهُ لُوطًا ، لَقَدْ كَانَ يَأْوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ، وَلَوْ لَبِثْتُ فِي السَّجَنِ مَالِيَتْ يَوْسُفُ ثُمَّ أَتَانِي الْمَلَأَى لِأَجْبَتِهِ »

٣٣٨٨ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا ابن فضال حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ « سَأَلْتُ أُمَّ رُومَانَ وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ لَمَّا قِيلَ فِيهَا مَا قِيلَ : بَيْنَمَا أَنَا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ ، إِذْ وَجَلَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَهِيَ تَقُولُ : فَعَلَ اللَّهُ بِنُفْلَانٍ وَفَعَلَ . قَالَتْ : فَقُلْتُ : لَمْ ؟ قَالَتْ : إِنَّهُ نَمَى ذِكْرُ الْحَدِيثِ ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : أَيُّ حَدِيثٍ ؟ فَأَخْبَرَتْهَا . قَالَتْ : فَسَمِعْتُهُ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ ، فَخَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا ، فَأُفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُحِّي بِنَافِضٍ . فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : مَا لِهَذِهِ ؟ قَالَتْ : حُحِّي أَخَذَتْهَا مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ تَحَدَّثُ بِهِ . فَفَعَدَّتْ فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَنْ حَلَفْتُ لَا تُصَدِّقُونِي ، وَلَنْ أَعْتَذَرْتُ لَا تَعْذِرُونِي ، قَتَلْتُ وَمِثْلَكُمْ كَمَثَلِ يَعْقُوبَ وَبَنِيهِ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ . فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ مَا أَنْزَلَ ، فَأَخْبَرَهَا فَقَالَتْ : بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ »

[ الحديث ٣٣٨٨ - أطرافه في : ٤١٤٣ ، ٤٦٩١ ، ٤٧٥١ ]

٣٣٨٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير حَدَّثَنَا الْقَبِيلُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ « أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ ( حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ) أَوْ كُذِّبُوا ؟ قَالَتْ بَلْ كَذَّبَهُمْ قَوْمُهُمْ ، فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ وَمَا هُوَ بِالظَّنِّ . فَقَالَتْ : يَا عُرْيَةَ ، لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ . قُلْتُ فَعَلِمَا « أَوْ كُذِّبُوا » قَالَتْ : مُعَاذَ اللَّهِ ، لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بَرِّهَا ، وَأَمَّا هَذِهِ الْآيَةُ قَالَتْ : هُمُ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوا طَوَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَاسْتَأْخَرَهُمْ

للنصر، حتى إذا استقيست من كذبهم من قومهم وظنوا أن أتباعهم كذبهم جاءهم نصر الله. قال أبو عبد الله: (استياسوا) استعملوا من يذست، (منه) من يوسف (ولا تياسوا من روح الله) معناه من الرجاء

[الحديث ٣٣٨٩ - أطرافه في: ٤٥٢٥، ٤٦٩٥، ٤٦٩٦]

٣٣٩٠ - أخبرني عبدة حدثنا عبد الصمد عن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال «الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام»

**قوله** (باب قول الله تعالى: لقد كان في يوسف واخوته آيات للسائلين) اسم اخوة يوسف: روبيل بضم الراء وسكون الواو وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام وهو أكبرهم، وشمعون بالشين المعجمة، ولاوى، ويهوذا، وداني، ونفتالي بفاء ومثناة، وكاد، وأشير وإساجر، ورايكون، وبنيامين وهم الاسباط. وقد اختلف فيهم فقيل: كانوا أنبياء، ويقال لم يكن فيهم نبي وإنما المراد بالاسباط قبائل من بني اسرائيل، فقد كان فيهم من الأنبياء عدد كثير. ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث: أحدها حديث أبي هريرة في «أكرم الناس» أي أصلا، ذكره من وجهين عن عبد الله بن عمر. ثانيها قال فيه «أخبرنا محمد بن سلام أخبرني عبدة، وهو ابن سليمان. ووقع في المستخرج، لأبي نعيم أن البخاري أخرجه عن عثمان بن أبي شيبة عن عبدة قاله أعلم، وقد تقدم شرحه قريبا. الحديث الثاني حديث عائشة «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة، وأورده هنا مختصرا، والغرض منه قوله «لا تكن صواحب يوسف»، وقوله في أول الاسناد «حدثنا الربيع بن يحيى، في رواية أبي ذر بغير ألف ولام، وزاد في رواية كريمة «البصري»، ووقع في نسخة «حدثنا النظر حدثنا زائدة»، وهو غلط فاحش تصحيف من «البصري»، وقد تقدم ذكر مناسباته هناك، وقد قص الله تعالى قصة يوسف مطولة في سورة لم يذكر فيها قصة لغيره، وقد روى ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعا «رحم الله يوسف، لولا الكلمة التي قالها - اذكرني عند ربك - ما لبث في السجن ما لبث»، الثالث حديث أبي موسى في المعنى وقد تقدم أيضا. الرابع حديث أبي هريرة في الدعاء عند الرفع من الركوع «اللهم أنج المستضعفين»، وقد تقدم شرحه في الصلاة أيضا، والغرض منه قوله «اجعلها عليهم سنين كسني يوسف»، المراد بسني يوسف ما قصه الله من ذكر السنين المجدة في زمانه، ويقال اسم الملك الذي رأى الرؤيا الريان بن الوليد من ذرية لاوذ بن سام بن نوح. الخامس حديثه في ذكر لوط ويوسف، وقد تقدم في ترجمة إبراهيم. السادس حديث أم رومان والدة عائشة في قصة الإفك، أورده لقول عائشة فيه «قتلى ومثلكم كمثل يعقوب وبنائه»، وسيأتي في تفسير النور في سياق قصة الإفك عن عائشة بلفظ «والتست اسم يعقوب فلم أجده»، فقلت: ما أجد لي ولكم مثلا إلا أبا يوسف، ويأتي الكلام على ما قيل في هذا الإسناد من التعليل بالانقطاع، والجواب عنه في غزوة بني المصطلق من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى. السابع حديث عائشة في تفسير قوله تعالى (حتى إذا استقيست الرسل) وسيأتي شرحه في آخر تفسير سورة يوسف. **قوله** (استياسوا استعملوا من يذست، منه من يوسف) وقع في

كثير من الروايات « اقتتلوا » والصواب الأول . وفي تفسير ابن أبي حاتم من طريق ابن إسحق ( فلما استنابوا ) أى لما حصل لهم اليأس من يوسف . **قوله** ( ولا تيأسوا من روح الله معناه من الرجال ) وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشير عن قتادة « لا تيأسوا من روح الله أى من رحمة الله » . ( تنبيه ) : مطابقة هذا الحديث للترجمة وقوع الآية في سورة يوسف ودخوله هو في محرم قوله ( وما أرسلنا قبلك إلا رجالا نوحي إليهم ) وكان مقامه في السجن تلك المدة الطويلة إلى أن جاءه النصر من عند الله تعالى بعد اليأس ، لأنه أمر الفتى الذى ظن أنه ناج أن يذكر قصته وأنه حبس ظلما ، فلم يذكرها إلا بعد سبع سنين وفي مثل هذا يحصل اليأس في العادة المطردة . الحديث الثامن حديث ابن عمر و السكريم ابن السكريم ، الحديث تقدم شرحه قبل هذا . وعبد بن شريح المصنف هو ابن عبد الله المروزي ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن دينار

٢٠ - **باب** قول الله تعالى [ ٨٣ الأنبياء ] : ( وأيوب إذ نادى ربه أتى مسني القمرا وأنت أرحم

الراحمين ) . ( اركض ) : اضرب . ( يركضون ) : يقدون

٣٣٩١ - **حديث** عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن همام عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ قال « بينما أيوب يتنسل غريانا خرا عليه رجل جراد من ذهب ، فحمل يحيى في ثوبه فنادى ربه : يا أيوب ألم أكن أغنيئك عما ترى ؟ قال : بلى يارب ، ولـكن لا غنى لي عن بركتك »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ( وأيوب إذ نادى ربه ) الآية ) يقال هو أيوب بن ساري بن رغوال بن عيصو ابن إسحق بن إبراهيم ، وقيل اسم أبيه موص والباقي سواء ، وقيل موص بن رزاح بن عيص ، وقيل أيوب بن رزاح ابن موص بن عيصو ، ومنهم من زاد بين موص وعيص ليقرن ، وزعم بعض المتأخرين أنه من ذرية روم بن عيص ولا يثبت ذلك ، وحكى ابن عساكر أن أمه بنت لوط عليه السلام وإن أباه كان من آمن بابراهيم وعلى هذا فكان قبل موسى . وقال ابن اسحق : الصحيح أنه كان من بني اسرائيل ولم يصح في نسبه شيء إلا أن اسم أبيه امص والله أعلم . وقال الطبري : كان بعد شعيب . وقال ابن أبي خيثمة : كان بعد سليمان ، وكان عيصو تزوج بشمت بنت عمه اسماعيل فرزق منها رغوال وهو بغين معجمة . **قوله** ( اركض اضرب ، يركضون يعدون ) روى ابن جرير من طريق شعبة عن قتادة في قوله ( اركض برجلك ) قال : ضرب برجله الأرض فاذا عيمان تنبعان فشرب من إحداهما واغتسل من الأخرى . وقال الفراء في قوله تعالى ( إذا هم منها يركضون ) أى يهربون . وأخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله ( لا تركضوا ) أى لا تفروا . **قوله** ( بينما أيوب ) أصل « بينما » بين أشبعت الفتحة ، ويغتسل خبر المبتدأ والحلة في محل الجر بإضافة بين إليه والعامل « خر عليه » ، أو هو مقدر وخر مفسر له ، ووقع عند أحمد وابن حبان من طريق بشير بن نهيك عن أبي هريرة « لما عافى الله أيوب أمطر عليه جرادا من ذهب » . **قوله** ( غريانا ) تقدم القول فيه في كتاب الغسل . **قوله** ( خر عليه ) أى سقط عليه ، وقوله ( رجل جراد ) أى جماعة جراد ، والجراد اسم جمع واحده جرادة كتمر وتمر ، وحكى ابن سيده أنه يقال للذكر جراد وللأنثى جرادة . **قوله** ( يحيى ) بالهمزة أى يأخذ بيديه جميعا ، وفي رواية بشير بن نهيك « يلتقط » . **قوله** ( في ثوبه ) في حديث ابن عباس عند ابن أبي

حاتم و فجعل أيوب ينشر طرف ثوبه فيأخذ الجراد فيجمله فيه فكلما امتلأت فاحية فشر فاحية ، . **قوله** ( فناداه ربه ) . يحتمل أن يكون بواسطة أو بالهام ، ويحتمل أن يكون بغير واسطة . **قوله** ( قال بل ) أى أغنيتنى . **قوله** ( ولكن لا غنى لى ) بالعصر بغير تنوين وخبر لا قوله لى أو قوله عن بركتك ، وفى رواية بشير بن نهيك ، فقال ومن يشبع من رحمتك ، أو قال ومن فضلك ، . وفى الحديث جواز الحرص على الاستكثار من الحلال فى حق من وثق من نفسه بالشكر عليه ، وفيه تسمية المال الذى يكون من هذه الجهة بركة ، وفيه فضل الغنى الشاكر ، وسيأتى بقية مباحث هذه الخصلة الأخيرة فى الرقاق إن شاء الله تعالى . واستنبط منه الخطايب جواز أخذ النثار فى الإهلاك ، وتعقبه ابن التين فقال : هو شيء خص الله به نبيه أيوب ، وهو بخلاف النثار فإنه من فعل الآدمى فيسكره لما فيه من السرف ، ورد عليه بأنه أذن فيه من قبل الشارع إن ثبت الخبر ، ويستأنس فيه بهذه القصة والله أعلم . ( تنبيه ) : لم يثبت عند البخارى فى قصة أيوب شيء ، فاكتنى بهذا الحديث الذى على شرطه . وأصح ماورد فى قصته ما أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير وصححه ابن حبان والحاكم من طريق نافع بن يزيد عن عقيل عن الزهرى عن أنس ، أن أيوب عليه السلام ابتلى فلبث فى بلائه ثلاث عشرة سنة ، فرفضه القريب والبعيد إلا رجلين من إخوانه فكانا يغدوان اليه ويروحان ، فقال أحدهما للآخر : لقد أذنب أيوب ذنبا عظيما وإلا لكشف عنه هذا البلاء ، فذكره الآخر لأيوب ، يعنى لحزن ودعا الله حينئذ فخرج لحاجته وأمسكت امرأته بيده فلما فرغ أبطأت عليه ، فأوحى الله اليه أن اركض برجلك ، فضرب برجله الأرض فنبعت عين فاغتسل منها فرجع صحيحا ، فجاءت امرأته فلم تعرفه . فسأله عن أيوب فقال : لى أنا هو ؛ وكان له اندران : أحدهما للقمح ، والآخر للشعير ، فبعث الله له سحابة فأفرغت فى أندر القمح الذهب حتى فاض ، وفى أندر الشعير الفضة حتى فاض . . وروى ابن أبي حاتم نحوه من حديث ابن عباس وفيه : فكسأه الله حلة من حلل الجنة ، فجاءت امرأته فلم تعرفه فقالت : يا عبد الله هل أبصرت المبتلى الذى كان هنا ، فلعل الذئب ذهب به ؟ فقال : ويحك أنا هو ، وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير نحوه حديث أنس ، وفى آخره : قال فسجد وقال : وعزتك لا أرفع رأسى حتى تكشف عنى فكشف عنه ، وعن الضحاك عن ابن عباس ورد الله على امرأته شيئا فشيئا وهو يصبر ويحتسب ، ثم ابتلى فى جسده بأنواع من البلاء حتى أتى خارجا من البلد ، فرفضه الناس إلا امرأته ، فبلغ من أمرها أنها كانت تخدم بالاجرة وتطعمه إلى أن تجنبها الناس خشية العدوى فباعته إحدى ضفيريها من بعض بنات الاشراف وكانت طويلة حسنة فاشترت له به طعاما طيبا ، فلما أحضرته له حلف أن لا يأكله حتى تخبره من أين لها ذلك ، فكشفت عن رأسها ، فاشتد حزنه وقال حينئذ ( رب انى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين ) فعاهاه الله تعالى ، وروى ابن أبي حاتم عن مجاهد أن أيوب أول من أصابه الجدري . ومن طريق الحسن أن ابليس أتى امرأته فقال لها : ان أكل أيوب ولم يسم عوفى فعرضت ذلك على أيوب لخلف ليضربها مائة ، فلما عوفى أمره الله أن يأخذ عرجونا فيه مائة شراخ فيضربها ضربة واحدة ، وقبل بل فقد ابليس على الطريق فى صورة طبيب فقال لها : إذا داويته فقال أنت شفيتنى ففعلت بذلك ، فعرضت ذلك عليه فغضب وكان ما كان . وذكر الطبرى أن اسمها ليا بنت يعقوب ، وقيل رحمة

بنت يوسف بن يعقوب ، وقيل بنت أفرائيم أو ميشا بن يوسف ، وأظاد ابن خالويه أنه يقال لها أم زيد واختلف في مدة بلائه فقيل ثلاث عشرة سنة كما تقدم ، وقيل ثلاث سنين وهذا قول وهب ، وقيل سبع سنين وهو عن الحسن وقتادة ، وقيل إن امرأته قالت له : ألا تدعو الله ليعافيك فقال : قد عشت صحيحا سبعين سنة أفلا أصبر سبع سنين ؟ والصحيح ما تقدم أنه لبث في بلائه ثلاث عشرة سنة . وروى الطبري أن مدة عمره كانت ثلاثا وتسعين سنة فعلى هذا فيكون عاش بعد أن عوفي عشر سنين ، والله أعلم

٢١ - باب [ ٥١ مريم ] ( واذكُرْ في الكتاب موسى ' إنه كان مخلصا وكان رسولا نبيا .

ونادىناه من جانب الطُّورِ الْأَيْمَنِ وقرَّبناه نَجِيًّا ) كَلَّمَهُ . ( وَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا ) يُقَالُ لِلوَاحِدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمِيعِ : نَجِيٌّ . ويُقال : خَلَّصُوا نَجِيًّا اعْتَزَلُوا نَجِيًّا ، والجمعُ أَنْجِيَّةٌ يَنْتَاجُونَ . ( وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ - إِلَى - مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ ) [ ٢٨ غافر ]

٣٣٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ سَمِعْتُ عُرْوَةَ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى خَدِيجَةَ يَرْجُفُ فَوَادُهُ ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى وَرَقَةَ بْنِ نُوْفَلٍ - وَكَانَ رُجُلًا تَنَصَّرَ ، يَقْرَأُ الْإِنْجِيلَ بِالْعَرَبِيَّةِ - فَقَالَ وَرَقَةُ : مَاذَا تَرَى ؟ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ وَرَقَةُ : هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي أُنْزِلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى ، وَإِنْ أَدْرَكْتَنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا »

لِلنَّامُوسِ : صَاحِبُ السِّرِّ الَّذِي يُطْلِعُهُ بِمَا يَسْتُرُهُ عَنْ غَيْرِهِ

قوله ( باب واذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصا وكان رسولا نبيا - إلى قوله - نجيا ) في رواية أبي ذر « قول الله واذكر الخ ، وليس فيه » باب ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ( أخاه هارون نبيا ) . قوله ( يقال للواحد والاثنتين ) زاد الكشميني : « والجمع نجى » ( ويقال خلصوا اعتزلوا نجيا والجمع أنجية ، ينتاجون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( خلصوا نجيا ) : أي اعتزلوا نجيا ينتاجون ، والنجى يقع لفظه على الواحد والجمع أيضا . وقد يجمع فيقال نجى وأنجية ، قال ليبد :

وشملت أنجية الإفاقة عاليا كعبى ، وأرداف الملوك شهود

وموسى هو ابن عمران بن لاهب بن عازر بن لاوى بن يعقوب عليه السلام لا اختلاف في نسبه ، ذكر السدي في تفسيره بأسانيده أن بدء أمر موسى أن فرعون رأى كأن نارا أقبلت من بيت المقدس فأحرقت دور مصر وجميع القبط إلا دور بنى إسرائيل ، فلما استيقظ جمع الكهنة والسحرة فقالوا : هذا غلام يولد من هؤلاء يكون خراب مصر على يده ، فأمر بقتل الغلمان ، فلما ولد موسى أوحى الله إلى أمه أن أرضعيه ، فإذا خفت عليه فألقيه في النهر ، قالوا فكانت ترضعه ، فإذا خافت عليه جعلته في تابوت وألقته في البحر وجعلت الحبل عندها ، فنسيت الحبل يوما فجرى به النيل حتى وقف على باب فرعون فالتقطه الجوارى فاحضروه عند امرأته ، ففتحت التابوت فرأته



فأعجبها ، فاسترهبته من فرعون فوهبه لها ، فربته حتى كان من أمره ما كان . **قوله** ( تلقف تلقم ) هو تفسير أبي عبيدة قاله في سورة الاعراف ، ثم أورد المصنف طرفاً من حديث بدء الوحى ، وقد تقدم شرحه بتمامه في أول الكتاب ، والغرض منه قوله : **قوله** ( التاموس صاحب السر الذى يطلعه بما يستره عن غيره ) هو قول المصنف ، وقد تقدم قول من خصه بسر الخير

٢٢ - **باب قول الله عز وجل [ طه ٩ - ١٢ ] : ( وهل أتاك حديث موسى إذ رأى ناراً - إلى قوله - بالوادى المقدس طوى ) ( آتست أبصرت ) ( ناراً لعل آتاكم منها يقبس ) الآية . قال ابن عباس المقدس : ( طوى ) : المبارك . ( طوى ) : اسم الوادى . ( سيرتها ) : حالتها . و ( اللهم ) التثنية . ( بملكتنا ) بأمرنا . ( هوى ) : شقى . ( فارغاً ) إلا من ذكر موسى . ( ردماً ) : كي يصدقنى ، ويقال : مغنياً ، أو مميناً . ( بطش ، وبیطش ) . ( يأترون ) ، يتشاورون . والجذوة : قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لب . ( سنشد ) : سنميتك ، كلما عززت شيئاً فقد جعلت له عضداً . وقال غيره : كلما لم ينطق بحرف ، أو فيه تنمة أو فيه نأاة فهي ( عفة ) . ( أزرى ) : ظهري . ( فبسطكم ) : فبسطكم . ( الأمتل ) : الأمتل ، يقول : بدينكم ، يقال : خذ المثل خذ الأمتل . ( ثم انتوا صفاً ) يقال : هل أتيت الصف اليوم ؟ يعنى المصلى الذى يعلّى فيه . ( فأوجس ) : أضمر خوفاً ، فذهبت الواو من ( خيفة ) لكسرة الخاء . ( فى جذوع النخل ) : على جذوع . ( خطبك ) بالك . ( ميس ) مصدر مائه ميساً . ( لتنفسفته ) : لتذرينه ( الفحاء ) : الحرة . ( فضبه ) : اتبعى أثره ، وقد يكون أن نقص الكلام ( نحن نقص عليك ) . ( عن جنب ) عن بعد ، وعن جباية وعن اجتناب واحد . قال مجاهد ( على قدر ) موعده . ( لا نضغفا . ( يساً ) : يابساً . ( من زينة القوم ) : الحلى الذى استعاروا من آل فرعون . ( فذفتم ) : ألقيتما . ( ألقى ) : صنع ( فنى موسى ) هم يقولونه أخطأ الرب أن لا يرجع إليهم قولاً فى العجل**

٣٣٩٣ - **حدثنا هذبة بن خالد حدثنا حماد حدثنا قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صفصعة** « أن رسول الله ﷺ حدثهم عن ليلة أُسرى به ، حتى أتى السماء الخامسة فإذا هارون ، قال : هذا هارون فسلم عليه ، فسلمت عليه ، فرد ثم قال : مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح »

تأبمه ثابت وعبد بن أبي علي عن أنس عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : وهل أتاك حديث موسى إذ رأى ناراً - إلى قوله - بالوادى المقدس طوى ) سقط لفظ « باب » عند أبي ذر وكريمة . **قوله** ( آتست أبصرت ) قال أبو عبيدة فى قوله ( أنس من جانب الطور

نارا) أى أبصر . **قوله** ( قال ابن عباس : المقدس المبارك ، طوى اسم الوادى ) هكذا وقع هذا التفسير وما بعده فى رواية أبى ذر عن المستمل والكشميني خاصة ولم يذكره جميع رواة البخارى هنا ، وأما ذكروا بعضه فى تفسير سورة طه ، وما أنا أشرحه هنا وأبين إذا أعيد فى تفسير طه ان شاء الله تعالى ما سبق منه هنا . وقول ابن عباس هذا وصله ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس به ، وروى هو والطبرى من وجه آخر عن ابن عباس أنه سمي طوى ، لان موسى طواه ليلا قال الطبرى : فعلى هذا فالمعنى انك بالوادى المقدس طويته وهو مصدر أخرج من غير لفظه كأنه قال : طويت الوادى المقدس طوى . وعن سعيد بن جبيرة قال : قيل له طوى أى طأ الأرض حافيا ، وروى الطبرى عن مجاهد مثله ، وعن عكرمة أى طأ الوادى ، ومن وجه آخر عن ابن عباس كذلك ، وروى ابن أبى حاتم من طريق مبشر بن عبيد والطبرى من طريق الحسن قال : قيل له طوى لانه قدس مرتين . وقال الطبرى : قال آخرون معنى قوله طوى أى نثى ، أى ناداه ربه مرتين لانه بالوادى المقدس ، وأنشد لذلك شاهدا قول عدى بن زيد :

أعاذل ان اللوم فى غير حينه على طوى من غبك المتردد

وقال أبو عبيدة : طوى بكسر أوله قوم . كقول الشاعر « وان كان حيانا عدى آخر الدهر » قال : ومن جعل طوى اسم أرض لم ينونه ، ومن جعله اسم الوادى صرفه ، ومن جعله مصدرا بمعنى نودى مرتين صرفه تقول : ناديتك نثى وطوى أى مرة بعد مرة ، وأنشد البيت المذكور . **قوله** ( سيرتها حالتها الأولى ) ورواه ابن جرير على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ( سنعيدها سيرتها الأولى ) يقول حالتها الأولى ، ورواه ابن جرير كذلك ، ومن طريق مجاهد وقائدة سيرتها هيئتها . **قوله** ( والنهى التقي ) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله تعالى ( يشون فى مساكنهم ان فى ذلك لآيات لأولى النهى ) قال : لأولى التقي . ومن طريق سعيد عن قتادة « لأولى النهى : لأولى الورع » قال الطبرى خص أولى النهى لانهم أهل التفكير والاعتبار . **قوله** ( بملكنا بأمرنا ) وصله ابن أبى حاتم والطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ( ما أخلفنا موعدك بملكنا ) يقول : بأمرنا ، ومن طريق سعيد عن قتادة « بملكنا أى بطاقتنا » وكذا قال السدى ، ومن طريق ابن زيد بهوانا . واختلف أهل القراءة فى ميم ملكنا فقرأوا بالضم وبالفتح وبالكسر ، ويمكن تخريج هذه التأويلات على هذه القراءات . **قوله** ( هوى شقى ) وصله ابن أبى حاتم من الطريق المذكورة فى قوله تعالى ( ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى ) قال : يعنى شقى . وكذا أخرجه الطبرى . **قوله** ( فارغا إلا من ذكر موسى ) وصله سعيد بن عبد الرحمن الخزومي فى تفسير ابن عيينة من طريق عكرمة عن ابن عباس فى قوله تعالى ( وأصبح فؤاد أم موسى فارغا ) قال : من كل إلا من ذكر موسى ، وأخرج الطبرى من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس « فارغا لا تذكر الا موسى » ، ومن طريق مجاهد وقائدة نحوه ومن طريق الحسن البصرى « أصبح فارغا من العهد الذى عهد اليها أنه سيرد عليها » وقال أبو عبيدة فى قوله فارغا : أى من الحزن لعلها أنه لم يفرق . ورد ذلك الطبرى وقال : إنه يخالف لجميع أقوال أهل التأويل . وأم موسى اسمها بادونا وقيل أباذخت ويقال يوحاند . **قوله** ( ردا كى يصدقنى ) وصله ابن أبى حاتم من الطريق المذكورة قبل ،

وروى الطبري من طريق السدي قال : كما يصدقني ، ومن طريق مجاهد وقتادة ردها أي عونا . **قوله** ( ويقال مغيثا أو معينا ) يعني بالمعجزة والمثلية وبالمهمة والذنون ؛ قال أبو عبيدة في قوله ردها يصدقني : أي معينا ، يقال فيه أردات فلانا على عدوه أي أكنفته وأعنته ، أي صرت له كنفًا . **قوله** ( يبطش ويطش ) يعني بكسر الطاء وبضمها ، قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى ( فلما أن أراد أن يبطش بالذي هو عدو لهما ) بالطاء مكسورة ومضمومة لغتان . قلت : الكسر القراءة المشهورة هنا ، وفي قوله تعالى ( يوم يبطش البطشة الكبرى ) والضم قراءة ابن جعفر . ورويت عن الحسن أيضا . **قوله** ( باتمرون يتشاورون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك ) : أي يهمون بك ويتآمرون ويتشاورون انتهى . وهي بمعنى يتآمرون ، ومنه قول الشاعر :

أرى الناس قد أحدثوا شيمة وفي كل حادثة يؤتمر

وقال ابن قتيبة ، معناه يأمر بعضهم بعضا كقوله ( واتمروا بينكم بمعروف ) . **قوله** ( والجذوة قطعة غليظة من الخشب ليس لها لب ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( أو جذوة من النار ) : أي قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لب ، قال الشاعر :

بانت حواطب ليل يلتصن لها جزل الجذا غير خوار ولا دعر

والجذوة مثله الجيم . **قوله** ( سنشد سنمينك ، كلما عززت شيئا فقد جعلت له عضدا ) وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( سنشد عضدك بأخيك ) : أي سنقويك به ونعينك ، تقول شد فلان عضد فلان إذا أعانه ، وهو من عاضده على أمره أي عاونه . **قوله** ( وقال غيره كلما لم ينطق بحرف أو فيه تتممة أو فأفأة فهي عقدة ) هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( واحلل عقدة من لساني ) : العقدة في اللسان ما لم ينطق بحرف أو كانت فيه مسكة من تتممة أو فأفأة . وروى الطبري من طريق السدي قال : لما تحرك موسى أخذته آسية امرأة فرعون ترقصه ثم ناولته لفرعون ، فأخذ موسى بلحيته فنتفها ، فاستدعى فرعون الذباحين ، فقالت آسية أنه صبي لا يعقل ، فوضعت له جمرًا وياقوتًا وقالت ان أخذ الياقوت فاذبحه وان أخذ الجمر فاعرف أنه لا يعقل ، فجاء جبريل فطرح في يده جمرًا فطرحها في فيه فاحترق لسانه فصارت في لسانه عقدة من يومئذ . ومن طريق مجاهد وسعيد بن جبير نحو ذلك ، والتتممة هي التردد في النطق بالمثناة الفوقانية ، والفأفة بالهذرة التردد في النطق بالفاء . **قوله** ( أزرى ظهري ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( اشدد به أزرى ) : أي ظهري ، ويقال : قد أزرني أي كان لي ظهرا ومعينا . وأورد باسناد لين عن ابن عباس في قوله ( اشدد به أزرى ) قال : ظهري . **قوله** ( فيسحتكم . فيهاسككم ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وهو قول أبي عبيدة قال : وتقول سحتك وأسحتك بمعنى ، قال الطبري صحت أكثر من أسحت . وروى من طريق قتادة في قوله ( فيسحتكم ) أي يستأصلكم ، والخطاب للسحرة ، ويقال ان اسم رؤسائهم غادون وساتور وخطوط والمصفا . **قوله** ( المثل تأنيث الأمثل يقول بدينكم . يقال خذ المثل خذ الأمثل ) قال أبو عبيدة في قوله ( بطريقكم ) أي يستكم ودينكم وما أنتم عليه ، والمثل تأنيث الأمثل تقول خذ المثل منهما اللاتيين ، وخذ الأمثل منهما إذا كان ذكرا ، والمراد بالمثل الفضلى . **قوله** ( ثم اتوا صفا ،

يقال هل أثبت الصف اليوم (يعني المصل الذي يصلي فيه) قال أبو عبيدة في قوله (ثم اتوا صفا) أي صفوفا، وله معنى آخر من قوم: هل أثبت الصف اليوم؟ أي المصل الذي يصلي فيه. **قوله** (فأوجس: أضمر خوفا فذهبت الواو من خيفة السكره الخاء) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (فأرجس منهم خيفة) أي فأضمر منهم نحيبه أي خوفا، فذهبت الواو فصارت ياء من أجل كسرة الخاء. قال الكرماني: مثل هذا الكلام لا يليق بجلالة هذا الكتاب أن يذكر فيه انتهى. وكأنه رأى فيه ما يخالف اصطلاح المتأخرين من أهل علم التعريف فقال ذلك حيث قالوا في مثل هذا أصل خيفة خوفا فقلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة، وما عرف أنه كلام أحد الرواس العلماء باللسان العربي وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري. **قوله** (في جذوع النخل: على جذوع) هو قول أبي هبيدة، واستشهد بقول الشاعر دهم صلبوا العبدى في جذع نخلة، وقال: إنما جاء على موضع في إشارة لبيان شدة التمكن في الظرفية. **قوله** (خطبك بالك) قال أبو عبيدة في قوله (قال فاخطبك) أي ما بالك وشأنك؟ قال: الشاعر ديعاجبا ماخطبه وخطي، وروى الطبري من طريق السدي في قول الله (قال فاخطبك) قال: مالك يا سامري واسم السامري المذكور يأتي. **قوله** (مساس مصدر ماسه مساسا) قال الفراء. قوله (لامساس) أي لا أس ولا أمس، والمراد أن موسى أمرهم أن لا يؤاكلوه ولا يخالطوه، وقرئ لامساس بفتح الميم وهي لغة فاشية، واسم السامري موسى بن طغر وكان من قوم يعبدون البقر. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى (لامساس) : إذا كسرت الميم جاز النصب والرفع والجر بالتنوين، وجاءت هنا منفية ففتحت بغير تنوين، قال الباقية :

فأصبح من ذاك كالسامري إذ قال موسى له لامساسا

قال : والمماسه والمخالطة واحد ، قال : ومنهم من جعلها اسما فكسر آخرها بغير تنوين ، قال الشاعر :

تيم كرهط السامري وقوله ألا لامريد السامري . اس

أجراما مجرى قطام وحزام. **قوله** (لنفسه: لنذرينه) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (لنفسه في اليم نسفا) بقول لنذرينه في البحر. **قوله** (الضحاء الحر) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (وانك لاتظلم فيها ولا تضحي) أي لاتعطش ولا تضحي للشمس فتجد الحر، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: لا يصيبك فيها عطش ولا حر. قلت: وهذا الموضع وقع استطرادا، والا فلا تعلق له بقصة موسى عليه السلام. **قوله** (قصيه: انبى أثره، وقد يكون أن يقص الكلام: نحن نقص عليك) أما الأول فهو قول مجاهد والسدي وغيرهما أخرجه ابن جرير، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى (وقالت لأخته قصيه) أي انبى أثره تقوله نصحت آثار القوم، وأما الثاني فهو من قبل المصنف. وأخت موسى اسمها مريم وافقتها في ذلك مريم بنت عمران والدته عيسى عليه السلام. **قوله** (عن جنب: عن بعد، وعن جنبه وعن اجتنب واحد) روى الطبري من طريق مجاهد في قوله (عن جنب) قال: عن بعد. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى (فبصرت) (عن جنب) أي عن بعد وتجنب، ويقال مانأينا إلا عن جنبا وعن جنب، قال الشاعر :

فلا تحرمي نائلا عن جنبه فاني امرؤ وسط القباب غريب

وفي حديث القنوت الطويل عن ابن عباس: الجنب أن يسمو بصر الانسان إلى الشيء البعيد وهو إلى جنبه لم

بشر . قوله ( قال مجاهد : على قدر موعد ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه ، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ( على قدر ياموسى ) أى على ميقات . قوله ( لانتفيا : لانتضعفا ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( لانتفيا في ذكرى ) قال : لا بطننا . قوله ( مكانا سوى : منصف بينهم ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد ، وقال أبو عبيدة بضم أوله وبكسره كمدى وعدى ، والمعنى النصف والوسط . قوله ( يديسا يابسا ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( فاضرب لهم طريقا في البحر يديسا ) أى يابسا ، وقال أبو عبيدة في قوله ( طريقا في البحر يديسا ) متحرك الحروف وبعضهم يسكن الباء ، وتقول شاة يديس بالتحريك أى يابسة ليس لها ابن . قوله ( من زينة القوم : الحلى الذى استعاروا من آل فرعون ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( ولكننا حملنا أوزارا من زينة القوم ) أى الحلى الذى استعاروا من آل فرعون ، وهى الاثقال أى الأوزار ، وروى الطبري من طريق ابن زيد قال : الأوزار الاثقال وهى الحلى الذى استعاروه من آل فرعون ، وليس المراد بها الذنوب ، ومن طريق قتادة قال كان الله وقت لموسى ثلاثين ليلة ثم أتمها بمشرا ، فلما مضت الثلاثون قال السامرى لبنى اسرائيل : انما أصابكم الذى أصابكم عقوبة بالحلى الذى كان معكم ، وكانوا قد استعاروا ذلك من آل فرعون فساروا وهى معهم فقتلوهما إلى السامرى فصورها صورة بقرة ، وكان قد صر فى ثوبه قبضة من أثر حافر فرس جبريل فقتلها مع الحلى فى النار فخرج عجلا يخور . قوله ( فقتلتها ألقيتها ، ألقى صنع ) وقع فى رواية الكشميضى « فقتلناها ، وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد فى قوله تعالى ( فقبضت قبضة من أثر الرسول ، فقتلناها ) قال : ألقيتها ، وفى قوله ( ألقى صنع ) أى صنع ، وفى قوله ( فنبذتها ) أى ألقيتها . قوله ( فأنسى موسى ، هم يقولونه أخطأ الرب ) وصله الفريابي عن مجاهد كذلك ، وروى الطبري من طريق السدى قال : لما خرج العجل نهار قال لهم السامرى : هذا لإلهكم وإله موسى ، فأنسى أى فأنسى موسى وضل ، ومن طريق قتادة نحوه قال : نسى موسى ربه . ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « فأنسى ، أى السامرى نسى ما كان عليه من الاسلام . قوله ( أن لا يرجع اليهم قولا فى العجل ) وصله الفريابي عن مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة : تقدير القراءة بالضم أنه لا يرجع ، ومن لم يضم العين نصب بأن . ( تنبيه ) لمح المصنف بهذه التفاسير لما جرى لموسى فى خروجه إلى مدين ، ثم فى رجوعه إلى مصر ، ثم فى أخباره مع فرعون ، ثم فى غرق فرعون ، ثم فى ذهابه إلى الطور ، ثم فى عبادة بنى اسرائيل العجل وكما أنه لم يثبت عنده فى ذلك من المرفوعات ما هو على شرطه ، وأصح ما ورد فى جميع ذلك ما أخرجه النسائى وأبو يعلى بإسناد حسن عن ابن عباس فى حديث القنوت الطويل فى قدر ثلاث ورقات ، وهو فى تفسير طه عنده وعند ابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه وغيرهم من خرج التفسير المسند . ثم ذكر المصنف فى هذا الباب طرفا من حديث الإسراء من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وسيأتى بتمامه فى السيرة النبوية ، واقتصر منه هنا على قوله ( حتى أتى السماء الخامسة فإذا هارون ، الحديث بهذه القصة خاصة ، ثم قال : تابعه ثابت وعباد بن أبي على عن أنس ، وأراد بذلك أن هذين تابعي قتادة عن أنس فى ذكر هارون فى السماء الخامسة لاقى جميع الحديث ، بل ولا فى الاسناد ، فإن رواية ثابت موصولة فى صحيح مسلم من طريق حماد بن سلمة عنه ليس فيها ذكر مالك بن صعصعة ، نعم فيها ذكر هارون فى السماء الخامسة ، وكذلك فى رواية عباد بن أبي على وهو بصري ليس

له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع ووافق ثابتاً في أنه لم يذكر لأنس فيه شيئاً ، وقد واقفهما شريك عن أنس في ذلك وفي كون هارون في الخامسة ، وسيأتى حديثه في أثناء السيرة النبوية . وأما قتادة فقال : عن أنس عن مالك ابن صعصعة ، وأما الزهري فقال : عن أنس عن أبي ذر كما مضى في أول الصلاة ، ولم يذكر في حديثه هارون أصلاً ، وإلى هذا أشار المصنف بالمتابعة ، والله أعلم

### ٢٣ - باب ( وقال رجل مؤمن من آل فرعون - يَكْتُمُ إيمانه - إلى قوله - مُسْرِفٌ كَذَابٌ )

قوله ( باب وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه إلى قوله هو مسرف كذاب ) كذا وقعت هذه الترجمة بغير حديث ، ولعله أخلى بياضاً في الأصل فوصل كذا نظيره ، ووقع هذا في رواية النسفي مضموماً إلى ما في الباب الذي بعده وهو متجه . واختلف في اسم هذا الرجل فقيل هو يوشع بن نون وبه جزم ابن التين ، وهو بعيد لأن يوشع كان من ذرية يوسف عليه السلام ولم يكن من آل فرعون ، وقد قيل إن قوله ( من آل فرعون ) متعلق بـ يكتم إيمانه ، والصحيح أن المؤمن المذكور كان من آل فرعون ، واستدل لذلك الطبري بأنه لو كان من بني إسرائيل لم يصح فرعون إلى كلامه ولم يستمع منه . وذكر الثعلبي عن السدي ومقاتل أنه ابن عم فرعون ، وقيل اسمه شمعان بالسين المعجمة ، قال الدارقطني في المؤلف : لا يعرف شمعان بالسين المعجمة إلا هذا وصححه السبيلي ، وعن الطبري اسمه حيزور وقيل حزقيل برحاي وقيل حريبال قاله وهب بن منبه وقيل حابوت ، وعن ابن عباس اسمه حبيب وهو ابن عم فرعون أخرجه عبد بن حميد ، وقيل هو حبيب النجار وهو غلط ، وذكر الوزير أبو القاسم المغربي في أدب الخواص : إن اسم صاحب فرعون حوتكة بن سود بن أسلم من قضاة ، وعزاه لرواية أبي هريرة

### ٢٤ - باب قول الله تعالى ( وهل أتاك حديث موسى - وكلم الله موسى تكليم )

٣٣٩٤ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ليلة أسري بي رأيت موسى وإذا هو رجل ضرب رجل كأنه من رجال شنوءة ، ورأيت عيسى فإذا هو رجل أربعة أحرار كأنما خرج من ديماس ، وأنا أشبه ولد إبراهيم ﷺ به . ثم أنبت أبناء بن في أحدهما ابن وفي الآخر خمر فقال : اشرب أيهما شئت ، فأخذت الابن فشربته ، فقيل : أخذت الفطرة ، أما إنك لو أخذت الخمر غوت أمتك »

[ الحديث : ٣٣٩٤ - أطرافه في : ٣٤٣٧ ، ٤٧٠٩ ، ٥٥٧٦ ، ٥٦٠٣ ]

٣٣٩٥ - حدثني محمد بن بشارة حدثنا غندر حدثنا شعبة عن قتادة قال : سمعت أبا العالية حدثنا ابن

عم بيسم - يعني ابن عباس - عن النبي ﷺ قال لا ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى ونسبه إلى أبيه ،

[ الحديث ٣٣٩٥ - أطرافه في : ٣٤١٣ ، ٤٦٣٠ ، ٧٥٢٩ ]

٣٣٩٦ - وذكر النبي ﷺ ليلة أُسْرِىَ بِهِ فقال «مُوسَى آدَمُ طَوَالَ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنْوَةَ . وَقَالَ : عِيسَى جَمَدٌ مَرْبُوعٌ ، وَذَكَرَ مَالِكًا خَازِنَ الْفَارِ ، وَذَكَرَ الدَّجَالَ »

٢٣٩٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو بَرٍّ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ ابْنِ سَمِيْعٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَجَدَهُمْ يَصُومُونَ يَوْمًا - يَعْنِي يَوْمَ عَاشُورَاءَ - فَقَالُوا : هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ ، وَهُوَ يَوْمُ نَجَّى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى ، وَأَغْرَقَ آلَ فِرْعَوْنَ ، فَصَامَ مُوسَى شُكْرًا لِلَّهِ . فَقَالَ : أَنَا أَوْلَى بِمُوسَى مِنْهُمْ ، فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وهل أتاك حديث موسى ، وكلم الله موسى تكليماً ) ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة في صفة موسى وعيسى وغير ذلك . ثانيها حديث ابن عباس في ذلك وفيه ذكر يونس . ثالثها حديثه في صوم عاشوراء ، وقوله في حديث أبي هريرة : رأيت موسى وإذا هو رجل ضرب ، بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة أى نحيف . **قوله** ( رجل ) بفتح الراء وكسر الجيم أى دهن الشعر صتر سله ، وقال ابن السكيت : شعر رجل أى غير جمد . **قوله** ( كأنه من رجال شنوة ) بفتح المعجمة وضم النون وسكون الواو بعدها همزة ثم هاء تأنيث : حتى من الذين ينسبون إلى شنوة وهو عبد الله بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد ، ولقب شنوة لشأن كان بينه وبين أهله ، والنسبة إليه شنوئى بالهمز بعد الواو وبالهمز بغير واو ، قال ابن قتيبة : سمى بذلك من قولك رجل فيه شنوة أى تفزز ، والتفزز بقاف وزاين التباعد من الأذناس ، قال الداودي رجال الأزد معروفون بالطول انتهى . ووقع في حديث ابن عمر عند المصنف بعد «كأنه من رجال الزوط» وهم معروفون بالطول والادمة . **قوله** ( ورأيت عيسى ) سيأتى الكلام على ذلك في ترجمة عيسى . **قوله** ( وأنا أشبه ولد إبراهيم به ) أى الخليل عليه السلام ، وزاد مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر : ورأيت جبريل فإذا أقرب الناس به شهاباً دحية . **قوله** ( ثم أتيت بأنامين ) سيأتى الكلام عليه في حديث الاسراء في السيرة النبوية إن شاء الله تعالى ، وقوله في حديث ابن عباس : سمعت أبا العالية ، هو الرياحى بكسر الراء وتخفيف التحتانية ثم مهملة واسمه رفيع بالعاء مصغر ، وروى عن ابن عباس آخر يقال له أبو العالية وهو البراء . بالتشديد نسبة إلى يرى السهام ، واسمه زياد بن فيروز وقيل غير ذلك ، وحديثه عن ابن عباس سبق في تقصير الصلاة . **قوله** ( لا ينبغي لعبد ) يأتى الكلام عليه في ترجمة يونس عليه السلام . **قوله** ( وذكر النبي ﷺ ليلة أُسْرِىَ بِهِ ) في رواية الكشميهني : ليلة أُسْرِىَ بى ، على الحكاية . وهذا الحديث الواحد أفردته أكثر الرواة لمجلوه حديثين : أحدهما يتعلق بيونس عليه السلام ، والثاني حديث آخر . وقوله : فقال : موسى آدم طوال ، زعم ابن التين أنه وقع هنا : آدم جسيم طوال ، ولم أر لفظ «جسيم» في هذه الرواية . وقوله آدم بالماء أى أسمر ، وطوال بضم المهملة وتخفيف الواو . وأما حديث ابن عباس في صوم عاشوراء فسبق شرحه في كتاب الصيام

٢٥ - **باب** قول الله تعالى ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمِائَةِ فَنَمَّ مِثْقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ ، وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ . وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا

وكلمه ربه قال : ربّ أرني أنظر إليك ، قال : لن تراني - إلى قوله - وأنا أول المؤمنين ) . يقال ذكّه : زلّكه فذكنا ، فذكّن جعل الجبال كالواحدة كما قال الله عز وجل ( إن السماوات والأرض كانتا رتقا ) ولم يقل كن رتقا : ملتصقتين . ( أشرّبوا ) ثوب مشرب مصبوغ . قال ابن عباس : ( انبجست : انفجرت . ) ( وإذ نقطنا الجبل ) : رفعا

٣٣٩٨ - حدّثنا محمد بن يوسف حدّثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « الناس بصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق ، فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جاوزي بصعقة الطور »

٣٣٩٩ - حدّثني عبد الله بن محمد الجعفي حدّثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « لولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم ، ولولا حواء لم تخن أثى زوجها الدهر »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ( وواعدنا موسى ثلاثين ليلة - إلى قوله - وأنا أول المؤمنين . ساق في رواية كريمة الآيتين كلتيهما . وقوله ( وأتممناها بعشر ) فيه إشارة إلى أن المواعدة وقعت مرتين ، وقوله ( صعقا ) أي منشيا عليه . **قوله** ( يقال ذكّه زلّله ) هذا ذكره هنا لقوله في قصة موسى عليه السلام ( فلما تجلّى ربه للجبل جعله دكا ) قال أبو عبيدة جعله دكا أي مستويا مع وجه الأرض ، وهو مصدر جعل صفة ، ويقال ناقة دكاه أي ذاهبة السنام مستو ظهرها . ووقع عند ابن مردويه مرفوعا ( أن الجبل ساخ في الأرض فهو يهوى فيها إلى يوم القيامة ، وسنده واه ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي مالك رفعه ( لما تجلّى الله للجبل طارت لعظمته ستة أعجل فوقعت ثلاثة بمكة : حرى وثور ونبير ، وثلاثة بالمدينة : أحد ورضوى وورقان وهذا غريب مع إرساله . **قوله** ( فذكنا فذكّن جعل الجبال كالواحدة كما قال الله عز وجل ( أن السماوات والأرض كانتا رتقا ) ولم يقل كن رتقا ) ذكر هذا استطرادا إذ لا يتعلق له بقصة موسى ، وكذا قوله رتقا ملتصقتين ، وقال أبو عبيدة الرق الق ليس فيها ثقب ، ثم فتح الله السماء بالمطر وفتح الأرض بالشجر . **قوله** ( أشرّبوا ، ثوب مشرب مصبوغ ) يشير إلى أنه ليس من الشرب ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وأشرّبوا في قلوبهم العجل ) أي سقوه حتى غلب عليهم ، وهو من مجاز الحذف أي أشرّبوا في قلوبهم حب العجل . ومن قال إن العجل أحرق ثم ذرى في الماء فشرّبوه فلم يعرف كلام العرب ، لأنها لا تقول في الماء : أشرّب فلان في قلبه . **قوله** ( قال ابن عباس : انبجست انفجرت ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي ابن أبي طلحة عنه كذلك . **قوله** ( وإذ نقطنا الجبل رفعا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه أيضا . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة في أن الناس يصعقون <sup>(١)</sup> وسياق شرحه قريبا . ثانيها حديثه ولولا بنو إسرائيل لم يخزن اللحم ، وسبق شرحه في ترجمة آدم



٣٦ - **باب طوفان من السيل . ويقال للوث الكثير طوفان**

( **الْقَمَلُ** ) الحنان يشبه صفار الحلم . ( **حَقِيقٌ** ) حق . ( **سُقِطَ** ) كل من ندم فقد سقط في يده توبه ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله وتعلقه به ظاهر ، وسقط جميعه من رواية النسفي . **قوله** ( طوفان من السيل ، ويقال للوث الكثير طوفان ) قال أبو عبيدة : الطوفان مجاز من السيل ، وهو من الوث المتتابع الذريع . **قوله** ( القمل : الحنان يشبه صفار الحلم ) قال أبو عبيدة : القمل عند العرب هي الحنان ، قال الأثرم الراوى عنه : والحنان معنى بالمهمله ضرب من القردان ، وقيل هي أصفر ، وقيل أكبر ، وقيل الدبا بفتح المهمله وتخفيف الموحدة مقصور . **قوله** ( حقيق حق ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( حقيق على ) مجازة حق على أن لا أقول على الله إلا الحق ، وهذا على قراءة من قرأ حقيق على بالشديد وأما من قرأها ( على ) فإنه يقول معناه حريص أو عني . **قوله** ( سقط ، كل من ندم فقد سقط في يده ) قال أبو عبيدة في قوله ( ولما سقط في أيديهم ) : يقال لكل من ندم وعجز عن شيء سقط في يده

٣٧ - **باب . حديث أنخضر مع موسى عليهما السلام**

٣٤٠٠ - **حدثنا** عمرو بن محمد حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثني أبي عن صالح بن ابن شهاب أن عبيدة الله بن عبد الله أخبره « عن ابن عباس أنه تمارى هو والحُر بن قيس الغزاري في صاحب موسى ، قال ابن عباس : هو خضر ، فرأى بهما أبي بن كعب ، فدعا ابن عباس فقال : إني تماريتُ أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى الذي سأل السبيل إلى القيامة ، هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه ؟ قل : نعم ، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : بينما موسى في مَلَأ من بني إسرائيل جاءه رجل فقال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ قال : لا . فأوحى الله إلى موسى : بلى عبدنا خضر ، فسأل موسى السبيل إليه ، فُخِيلَ له الحوتُ آية ، وقيل له : إذا فقدت الحوت فارجع فانك ستلقاه ، فكان يتبع الحوت في البحر ، فقال لموسى فتاه : أرايتَ إذ أوتينا إلى الصخرة فاني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره . فقال موسى : ذلك ما كنّا نبتغي ، فارتدّا على آثارهما فصصا ، فوجدنا خضرا ، فسكان من شأنهما الذي قص الله في كتابه »

٣٤٠١ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال أخبرني سعيد بن جبيرة قال « قلت لابن عباس إن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل ، إنما هو موسى آخر ، فقال : كذب عدو الله ، حدثنا أبي بن كعب عن النبي ﷺ أن موسى قام خطيبا في بني إسرائيل فُسئِلَ : أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا . فعتب الله عليه إذ لم يرد العلم إليه فقال له : بلى ، لي عبدٌ يجمع

للبحر بن هو أعلم منك . قال : أي رب ومن لي به ؟ - وربما قال سفيان : أي رب وكيف لي به ؟ - قال :  
 تأخذ حوتاً فتجعله في مكتل ، حينما فقدت الحوت فهو ثم - وربما قال : فهو ثم - وأخذ حوتاً فجعله في مكتل  
 ثم انطلق هو وفتاه يوشع بن نون حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رؤوسهما ، فرقد موسى ، واضطرب الحوت فخرج  
 فسقط في البحر ، فالتخذ سبيله في البحر سرّاً ، فأمسك الله عن الحوت جريّة لئلا نصار مثل الطاق - فقال  
 هكذا مثل الطاق - فانطلقا يمسيان بقيّة ليلتهما ويومهما ، حتى إذا كان من الضد قال لفتاه . آتينا غداً لقد  
 لقينا من سفرنا هذا نصباً . ولم يجد موسى النصب حتى جاوز حيث أمره الله . قال له فتاه : أرايت إذا أوينا إلى  
 الصخرة فاني نسيت الحوت ، وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ، واتخذ سبيله في البحر عجباً ، فكان للحوت  
 سرّاً ولها عجباً . قال له موسى : ذلك ما كنا نهى ، فارتدّا على آثارهما قصصاً - رجعا يفحصان آثارهما - حتى  
 انتهيا إلى الصخرة ، فاذا رجلٌ مُسجى بثوب ، فسلم موسى . فرد عليه فقال : وأنتي بأرضيك السلام قال : أنا  
 موسى ، قال : موسى بن إسرائيل ؟ قال : نعم ، أتيتك لتعلمني بما علمت رُشداً . قال : يا موسى إني على علم  
 من علم الله علمتني الله لا أعلمه ، وأنت على علم من علم الله علمك الله لا أعلمه . قال : هل أتيتك ؟ قال :  
 إنك إن تستطيع معي صبراً ، وكيف تصبر على ما لم تحط به خبراً - إلى قوله - إمرأ . فانطلقا يمسيان على ساحل  
 البحر ، فرأت بهما سفينتان يملكون أن يبحلوا ، فمرّوا الخضر فحملوه بغير تولي . فلما ركبا في السفينة جاء  
 عصفورٌ فوق على حرف السفينة ، ففقر في البحر نقرة أو نقرتين ، قال له الخضر : يا موسى ، ما نقص على  
 وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره من البحر . إذ أخذ القاس فبزغ لوحاً ، قال فلم  
 يفجأ موسى إلا وقد قلع لوحاً بالقدر ، فقال له موسى : ما صنعت ؟ قوم حملونا بغير تولي عمدت إلى سفينتهما  
 فخرقتها لتغرق أهلها ، لقد جئت شيئاً إمرأ . قال : ألم أقل لك إنك إن تستطيع معي صبراً ؟ قال لا تؤاخذني  
 بما نسيت ، ولا زهفتني من أمرى عسراً . فكانت الأولى من موسى يسافراً . فلما خرجا من البحر صرّوا  
 بسلام يسبحون **صالح الصالح** فأتى الخضر لهما فلقم يده هكذا - وأوماً سفيان بأطراف أصابعه كأنه  
 يقطف شيئاً - فقال له موسى . أهلت فصلاً ركبة ههنا ؟ لقد جئت شيئاً نكراً . قال : ألم أقل لك  
 إنك إن تستطيع معي صبراً ؟ قال : إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ، قد بلغت من لدنّي عُذراً .  
 فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ، فبأوا أن يضيّفوهما ، فوجدوا فيها جداراً يريد أن ينقض مائلاً  
 - أو ما بيده هكذا ، وأشار سفيان كأنه يسبح شيئاً إلى فوق ، فلم أسمع سفيان يذكر «مائلاً» إلا صرّقه - قال : قوم

أَتَيْنَاهُمْ فَلَمْ يُطْعِمُونَا وَلَمْ يُضَيِّفُونَا ، عَمِدَتْ إِلَى حَائِطِهِمْ ، لَوْ شِئْتَ لَأَتَيْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ : هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ، سَأَنْبِئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَدِدْنَا أَنْ مُوسَى كَانَ صَبَرَ فَقَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا مِنْ خَيْرِهَا . قَالَ سَفِيَانُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بِرَحْمِ اللَّهِ مُوسَى لَوْ كَانَ صَبَرَ يَقْصُ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهَا : وَفَرَأ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَضَبًا . وَأَمَّا الْفَلَامُ فَكَانَ كَافِرًا وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ . ثُمَّ قَالَ لِي سَفِيَانُ : سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ . قِيلَ لِسَفِيَانٍ : حَفِظْتَهُ قَبْلَ أَنْ تَسْمَعَهُ مِنْ عَمْرٍو أَوْ تَحْفَظْتَهُ مِنْ إِنْسَانٍ ؟ فَقَالَ : مِمَّنْ أَتَحْفَظُهُ ، وَرَوَاهُ أَحَدٌ عَنْ عَمْرٍو غَيْرِي ؛ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَحَفِظْتُهُ مِنْهُ «

٣٤٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ تَعْمِيرِ بْنِ هَامٍ عَنْ مُنْبِئٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّمَا سُمِّيَ الْخَضِرُ لِأَنَّهُ جَلَسَ عَلَى فُرْوَةٍ بَيْضَاءَ ، فَذَا هِيَ نَهْرَةٌ مِنْ خَلْفِهِ خَضِرَاءَ » : قَالَ الْحَمَوِيُّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مَطَرٍ الْفَرَبَرِيُّ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ عَنْ سَفِيَانَ بِطَوِيلِهِ

**قوله** (باب حديث الخضر مع موسى عليهما السلام) ذكر فيه حديث ابن عباس عن أبي بن كعب من وجهين ، وسيأتي أولهما بأتم من سياقه في تفسير سورة الكهف ونستوفي شرحه هناك ، ووقع هنا في رواية أبي ذر عن المستمل خاصة عن الفربري ، وحدَّثنا علي بن خشرم حدَّثنا سفيان بن عيينة ، الحديث بطوله وقد تقدم التنبيه على مثل ذلك في كتاب العلم ، وذكر المصنف في هذا الباب حديث أبي هريرة ، وإنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي نهْرٌ من خلفه خضراء ، وتلفظ بالباب ظاهر من جهة ذكر الخضر فيه ، وقد زاد عبد الرزاق في مصنفه بعد أن أخرجه بهذا الإسناد : الفرو الحشيش الأبيض وما أشبهه . قال عبد الله بن أحمد بعد أن رَوَاهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْهُ : أَظُنُّ هَذَا تَفْسِيرًا مِنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ أَنْتَهَى . وَجَزَمَ بِذَلِكَ عِيَّاضُ . وَقَالَ الْحَرَبِيُّ : الْفُرْوَةُ مِنَ الْأَرْضِ قِطْعَةٌ يَابِسَةٌ مِنْ حَشِيشٍ ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِ عَبْدِ الرَّزَاقِ . وَعَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ : الْفُرْوَةُ أَرْضٌ بَيْضَاءُ لَيْسَ فِيهَا نَبَاتٌ ، وَهَذَا جَزَمَ الْخَطَّابِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ ، وَحَكَى عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ الْخَضِرُ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى اخْضَرَ مَا حَوْلَهُ . وَالْخَضِرُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَفِي اسْمِ أَبِيهِ وَفِي نَسَبِهِ وَفِي نُبُوْتِهِ وَفِي تَعْمِيرِهِ ، فَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُنْبِئٍ : هُوَ بَلْبَا يَفْتَحُ الْمَوْحِدَةَ وَسَكُونُ اللَّامِ بَعْدَهَا تَحْتَانِيَّةً ، وَوَجَدَ بِحِطِّ الدِّمِيَّاطِيِّ فِي أَوَّلِ الْأَسْمِ بِنُقْطَتَيْنِ ، وَقِيلَ كَالْأَوَّلِ بَزِيَادَةِ أَلْفٍ بَعْدَ الْبَاءِ ، وَقِيلَ اسْمُهُ الْيَاسُ ، وَقِيلَ الْيَسْعُ ، وَقِيلَ عَامِرٌ ، وَقِيلَ خَضِرُونَ - وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ - ابْنُ مَلِكَانَ بْنِ قَالِغٍ بْنِ عَابِرٍ بْنِ شَاخٍ ابْنِ أَرْفَشَخَذَ بْنِ سَامَ بْنِ نُوحٍ ، فَعَلِيَ هَذَا قَوْلُهُ قَبْلَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ يَكُونُ ابْنُ عَمِّ جَدِّ إِبْرَاهِيمَ ؛ وَقَدْ حَكَى الثَّعْلَبِيُّ قَوْلَيْنِ فِي أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْخَلِيلِ أَوْ بَعْدَهُ ، قَالَ وَهْبٌ وَكَتَبْتُهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَرَوَى الدَّارِقُطِيُّ فِي « الْأَفْرَادِ » مِنْ طَرِيقٍ مُقَابِلٍ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : هُوَ ابْنُ آدَمَ لَصَلْبِهِ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ مُنْقَطِعٌ ، وَذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ فِي « الْمُعْمَرِينَ » أَنَّهُ ابْنُ قَابِيلَ بْنِ آدَمَ رَوَاهُ عَنْ أَبِي عِيَّيْدَةَ وَغَيْرِهِ ، وَقِيلَ اسْمُهُ أَرَمِيَا بْنُ طَيْفَاءَ حَكَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ ، وَارَمِيَا بِكسر أوله وَقِيلَ بضمه وأشبعها بعضهم وَاوًا ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِ أَبِيهِ فَقِيلَ مَلِكَانَ وَقِيلَ كَلْبَانَ وَقِيلَ عَامِيلَ وَقِيلَ قَابِلَ وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ ، وَعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ : هُوَ الْعَمَرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

له من الازد ، وحكى السهيلي عن قوم أنه كان ملكا من الملائكة وليس من بني آدم ، وعن ابن طيمية كلن ابن فرعون نفسه ، وقيل ابن بنت فرعون ، وقيل اسمه خضر بن عايل بن معمر بن عيص بن اسحق بن ابراهيم ، وقيل كان أبوه فارسيا رواء الطبري من طريق عبد الله بن شاذب ، وحكى ابن ظفر في تفسيره أنه كان من ذرية بعض من آمن بآدم بآدم ، وقيل إنه الذي أماته الله مائة عام ثم بعثه فلا يموت حتى ينفخ في الصور ، وروى الدارقطني في الحديث المذكور قال : مد للخضر في أجله حتى يكذب الدجال . وقال عبد الرزاق في مصنفه عن معمر في قصة الذي يقتله الدجال ثم يحييه : بلغني أنه الخضر . وكذا قال ابراهيم بن سفيان الراوي عن مسلم في صحيحه . وروى ابن اسحق في «المنتدأ» عن أصحابه أن آدم أخبر بنيه عند الموت بأمر الطوفان ، ودعا لمن يحفظ جسده بالتعمير حتى يدفنه . لجمع نوح بنيه لما وقع الطوفان وأعلمهم بذلك حفظوه : حتى كان الذي تولى دفنه الخضر . وروى خيشمة بن سليمان من طريق جعفر الصادق عن أبيه أن ذا القرنين كان له صديق من الملائكة ، فطلب منه أن يدلّه على شيء يطول به عمره ، فدله على عين الحياة وهي داخل الظلة ، فسار إليها والخضر على مقدمته فظفر بها الخضر ولم يظفر بها ذو القرنين . وروى عن مكحول عن كعب الأحبار قال : أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض : اثنان في الأرض الخضر والياس ، واثنان في السماء إدريس وعيسى . وحكى ابن عطية البغوي عن أكثر أهل العلم أنه نبى ثم اختلفوا هل هو رسول أم لا ؟ وقالت طائفة منهم التشييعي هو ولي . وقال الطبري في تاريخه : كان الخضر في أيام أفريدون في قول عامة علماء الكتاب الأول ، وكان على مقدمة ذى القرنين الأكبر . وأخرج النفاش أخبارا كثيرة تدل على بقاءه لا تقوم بشيء منها حجة قاله ابن عطية ، قال : ولو كان باقيا لكان له في ابتداء الاسلام ظهور ، ولم يثبت شيء من ذلك . وقال الثعلبي في تفسيره : هو معمر على جميع الأقوال ، محجوب عن الابصار . قال وقد قيل إنه لا يموت إلا في آخر الزمان حين يرفع القرآن . وقال القرطبي : هو نبى عند الجمهور والآية تشهد بذلك ، لأن النبي ﷺ لا يتعلم من هو دونه ، ولأن الحكم بالباطن لا يطلع عليه إلا الأنبياء . وقال ابن الصلاح : هو حي عند جمهور العلماء والامة معهم في ذلك ، وإنما شذ بانكاره بعض المحدثين . وتبعه النووي وزاد أن ذلك متفق عليه بين الصوفية وأهل الصلاح ، وحكاياتهم في رؤيته والاجتماع به أكثر من أن تحصر انتهى . والذي جزم بأنه غير موجود الآن البخاري وابراهيم الحارثي وأبو جعفر بن المنادي وأبو يعلى بن الفراء وأبو طاهر العبادي وأبو بكر ابن العربي وطائفة ، وعمدتهم الحديث المشهور عن ابن عمر وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ قال في آخر حياته : لا يبقى على وجه الأرض بعد مائة سنة من هو عليها اليوم أحد ، قال ابن عمر : أراد بذلك انحرام قرنه . وأجاب من أثبت حياته بأنه كان حينئذ على وجه البحر ، أو هو مخصوص من الحديث كما خص منه إبليس بالانفاق . ومن حجج من أنكر ذلك قوله تعالى ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ﴾ وحديث ابن عباس « ما بعث الله نبيا إلا أخذ عليه الميثاق أن بعث محمد وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه » أخرجه البخاري ولم يأت في خبر صحيح أنه جاء إلى النبي ﷺ ولا قاتل معه ، وقد قال ﷺ يوم بدر اللهم إن تلك هذه العصابة لا تميد في الأرض ، فلو كان الخضر موجودا لم يصح هذا النفي . وقال ﷺ « رحم الله موسى لو دنا لو كان صبرا حتى يقص علينا من خبرهما » فلو كان الخضر موجودا لما حسن هذا النفي ولا حضره بين يديه وأراه العجائب وكان أدعى لإيمان الكفرة لاسيما أهل الكتاب . وجاء في اجتماعه مع النبي ﷺ حديث ضعيف أخرجه ابن عدى من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن

أبيه عن جده ، ان النبي ﷺ سمع وهو في المسجد كلاما فقال : يا أنس اذهب إلى هذا القائل فقل له يستغفر لي ، فذهب إليه فقال : قل له ان الله فضلك على الانبياء بما فضل به رمضان على النهور . قال فذهبوا ينظرون فاذا هو الخضر ، اسناده ضعيف . وروى ابن عساكر من حديث أنس نحوه باسناد أوهى منه . وروى الدارقطني في الأفراد ، من طريق عطاء عن ابن عباس مرفوعا : يجتمع الخضر والياس كل عام في الموسم ، فيخلق كل واحد منهما رأس صاحبه ، ويفترقان عن هؤلاء السمكات : بسم الله ماشاء الله ، الحديث ، في اسناده محمد بن أحمد بن زيد بمجموعة ثم موحدة ساكنة وهو ضعيف . وروى ابن عساكر من طريق هشام بن خالد عن الحسن بن يحيى عن ابن أبي رواد نحوه وزاد : ويشربان من ماء زمزم شربة تكفيهما إلى قابل ، وهذا معضل . ورواه أحمد في الزهد باسناد حسن عن ابن أبي رواد وزاد أنهما يصومان رمضان بيت المقدس ، وروى الطبري من طريق عبد الله بن شاذب نحوه . وروى عن علي أنه دخل الطواف فسمع رجلا يقول يا من لا يغفله سمع عن سمع ، الحديث فاذا هو الخضر ، أخرجه ابن عساكر من وجهين في كل منهما ضعف ، وهو في المجالسة ، من الوجه الثاني . وجاء في اجتماعه ببعض الصحابة فن بعدهم أخبار أكثرها واهى الاسناد ، منها ما أخرجه ابن أبي الدنيا والبيهقي من حديث أنس ، لما قبض النبي ﷺ دخل رجل فخطاهم - فذكر الحديث في التعزية - فقال أبو بكر وعلي : هذا الخضر ، في اسناده عباد بن عبد الصمد وهو واه . وروى سيف في الردة نحوه باسناد آخر مجهول . وروى ابن أبي حاتم من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي نحوه . وروى ابن وهب من طريق ابن المنكدر ، ان عمر صلى على جنازة ، فسمع قائلا يقول : لا تدفنا - فذكر القصة - رفيها : أنه دعا البيت ، وقال عمر : خذوا الرجل ، فتواري عنهم ، فاذا أثر قدمه ذراع ، فقال عمر : هذا والله الخضر ، في اسناده مجهول مع انقطاعه . وروى أحمد في الزهد من طريق مسمر عن معمر بن عبد الرحمن عن عون بن عبد الله قال : بينا رجل بمصر في فتنة ابن الزبير مهموما إذ أتته رجل فسأله فأخبره باهتمامه بما فيه الناس من الفتن ، فقال : قل اللهم سلني وسلم مني ، قال فقلها فسلم . قال مسمر يرون أنه الخضر . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه وأبو عروبة من طريق رباح بالتحنازية ابن عبيدة قال : رأيت رجلا يمشي عمر بن عبد العزيز معتمدا على يديه فلما انصرف قلت له من الرجل ؟ قال : رأيته ؟ قلت : نعم . قال أحسبك رجلا صالحا ، ذلك أخى الخضر بشرني أني سأولى وأعدل . لا بأس برجاله . ولم يقع لي إلى الآن خبر ولا أثر بسند جيد غيره ، وهذا لا يعارض الحديث الأول في مائة سنة فان ذلك كان قبل المائة . وروى ابن عساكر من طريق كرز بن وبرة قال : أنا في أخ لي من أهل الشام فقال أقبل مني هذه الهدية ، ان إبراهيم التيمي حدثني قال : كنت جالسا بفناء الكعبة أذكر الله ، فجاءني رجل فسلم علي ، فلم أر أحسن وجهها منه ولا أطيب ريحا ، فقلت : من أنت ؟ فقال أنا أخوك الخضر . قال فقله شيئا اذا فعله رأى النبي ﷺ في المنام . وفي اسناده مجهول وضعيف . وروى ابن عساكر في ترجمة أبي زرعة الرازي بسند صحيح أنه رأى وهو شاب رجلا نهاه عن غشيان أبواب الأمراء ، ثم رآه بعد أن صار شيخا كبيرا على حالته الأولى فنهاه عن ذلك أيضا ، قال فالتفت لأكلة فلم أره ، فوقع في نفسي أنه الخضر . وروى عمر الجبلي في مرانده والفاكهي في كتاب مكة ، بسند فيه مجهول عن جعفر بن محمد أنه رأى شيخا كبيرا يحدث أبناءه ثم ذهب . فقال له أبوهم رده علي ، قال فتطلبته فلم أقدر عليه ، فقال

حفظه صانعه : « وطلب كسر نخيل بديل : قوي حجرة ، قوي حجرة صمى اشترى  
إلى مدثره بني اسرائيل من اوهه » -

٤٣٦

٦٠ - كتاب احاديث الانبياء .

لأبي : ذلك الخضر . وروى البيهقي من طريق الحاج بن قرافة ان رجلين كانا يتبايعان عند ابن عمر ، فقام  
عليهم رجل فناما من الحلف بالله ووعظهم بموعظة ، فقال ابن عمر لاحدهما : اكتبها منه ، فاستعاده حتى حفظها  
ثم طلبه فلم يره ، قال : وكانوا يرون أنه الخضر

٢٨ - باب ٣٤٠٣ - حديث اسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن همام بن  
منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ « قيل لبي اسرائيل : ادخلوا الباب سجداً  
وقولوا حطة ، فبدلوا ودخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا حبة في شجرة »  
[ الحديث ٣٤٠٣ - طرفه في : ٤٤٧٩ ، ٤٦٤١ ]

٣٤٠٤ - حديث اسحاق بن ابراهيم حدثنا روح بن عبادة حدثنا عوف عن الحسن وعبد وخلص  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « إن موسى كان رجلاً حَيِيّاً سَتِيراً لا يرى من جلده  
شيء استعياه منه ، فأذاه من آفاه من بني اسرائيل فقالوا : ما يستقر هذا التستر إلا من حبيب بجلده : إما برص  
ولما أنزله ، وإما آفة . وإن الله أراد أن يُبرئه مما قالوا لموسى ، فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ثم  
اقتتل ، فلما فرغ أهل له ثيابه ليأخذها ، وإن الحجر عدا بشويه ، فأخذ موسى عصاه فعرى لنا أحسن ما خلق  
الله وأبرأه مما يقولون ، وقام الحجر ، فأخذ ثوبه فلبسه ، وطبق بالحجر ضرباً بمصاه ، فوالله إن بالحجر لنذباً  
من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خياً ، فذلك قوله [ ٦٩ الأحزاب ] : ( يا أيها الذين آمنوا لانكفروا كالذين  
آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا ، وكان عند الله وجيهاً )

٣٤٠٥ - حديث أبو الوليد حدثنا شعبه عن الأعمش قال سمعت أبا وائل قال : سمعت عبد الله رضي  
الله عنه قال « قسم النبي ﷺ قسماً ، فقال رجل : إن هذه لقسمه ما أريد بها وجه الله . فأتيت النبي ﷺ  
فأخبرته ، فنفض حتى رأيت النفض في وجهه ، ثم قال : يرحم الله موسى ، قد أودى بأكثر من  
هذا فصبر »

قوله ( باب ) كذا لأبي ذر وغيره بغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر ، وأورد  
فيه أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة « قيل لبي اسرائيل ادخلوا الباب سجداً ، وسيأتى شرحه في تفسير الأعراف .  
ثانيها حديثه « إن موسى كان رجلاً حَيِيّاً ، بفتح المهملة وكسر التحتانية الخفيفة بعدها أخرى مثقلة بوزن فصيل من الحياء  
وقوله « ستيراً » بوزنه من الستر ، ويقال ستيراً بالشدديد . قوله في الاسناد ( حدثنا عوف ) هو الاعرابي . قوله  
( عن الحسن وعبد وخلص ) أما الحسن فهو البصري وأما محمد فهو ابن سيرين وسماعه من أبي هريرة ثابت ، فقد  
أخرج أحمد هذا الحديث عن روح عن عوف عن محمد وحده عن أبي هريرة . وأما خلاص فبكسر المعجمة

وتخفيف اللام وآخره مهمة هو ابن عمر بصري ، يقال انه كان على شرطة علي ، وحديثه عنه في الترمذي والنسائي ، وجزم يحيى القطان بأن روايته عنه من صحيفته . وقال أبو داود عن أحمد : لم يسمع خلاص من أبي هريرة . وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة كان يحيى القطان يقول : روايته عن علي من كتاب ، وقد سمع من عمار وعائشة وابن عباس قلت : إذا ثبت سماعه من عمار وكان على شرطة علي كيف يمتنع سماعه من علي ؟ وقال أبو حاتم : يقال وقعت عنده صحيفة عن علي ، وليس بقوي ، يعني في علي . وقال صالح بن أحمد عن أبيه : كان يحيى القطان يتوقى أن يحدث عن خلاص عن علي خاصة . وأطلق بقية الائمة توثيقه . قلت : وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه له مقرونا بغيره ، وأعاد سندنا ومتنا في تفسير الاحزاب . وله عنه حديث آخر أخرجه في الايمان والنفور مقرونا أيضا بمحمد بن سيرين عن أبي هريرة ، وروى المزني فأنسبه إلى الصوم . وأما الحسن البصري فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقاد ، وما وقع في بعض الروايات مما يخالف ذلك فهو محكوم بوجهه عندهم ، وما له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا مقرونا . وله حديث آخر في بدء الخلق مقرونا بابن سيرين ، وثالث ذكره في أوائل الكتاب في الايمان مقرونا بابن سيرين أيضا . **قوله** ( لا يرى من جلده شيء استحياء منه ) هذا يشعر بأن اغتسال بني اسرائيل عراة بمحض منهم كان جائزا في شرعهم . وأما اغتسل موسى وحده استحياء . **قوله** ( ولما أدركه بضم الهجمة وسكون الدال على المشهور وبفتحتين أيضا فيما حكاه الطحاوي عن بعض مشايخه ورجح الاول وتقدم بيانه في كتاب الفصل ، ووقع في رواية ابن مردويه من طريق عثمان بن الهيثم عن عوف الجزم بانهم قالوا إنه آدر . **قوله** ( غلایوما وحده فوضع ثيابه ) في رواية الكششيمني ثيابا أي ثيابا له ، والاول هو المعروف ، وظاهره أنه دخل الماء عريانا . وعليه بوب المصنف في الفصل . ومن اعتسل عريانا ، وقد قدمت توجيهه في كتاب الفصل ، ونقل ابن الجوزي عن الحسن بن أبي بكر النيسابوري أن موسى نزل إلى الماء مؤثرا ، فلما خرج تبيع الحجر والمنزل مبتل بالماء علوا عند رؤيته أنه غير آدر ، لأن الأدرة تبين تحت الثوب المبلول بالماء انتهى . وهذا إن كان هذا الرجل قاله احتمالا فيحتمل لكن المنقول يخالفه ، لأن في رواية علي بن زيد عن أنس هند أحد في هذا الحديث ، أن موسى كان إذا أراد أن يدخل الماء لم يلبس ثوبه حتى يوارى عورته في الماء . **قوله** ( عدا بشوبه ) بالعين المهمة أي مضى مسرعا . **قوله** ( ثوبى حجر ، ثوبى حجر ) هو بفتح الياء الاخيرة من ثوبى أي أعطى ثوبى ، أو رد ثوبى ، وحجر بالضم على حذف حرف النداء ، وتقدم في الفصل بلفظ ثوبى يا حجر . **قوله** ( وأبرأ عما يقولون ) في رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة تعتمد ابن مردويه وابن خزيمة ، وأعدله سورة ، وفي روايته ، فقالت بنو اسرائيل قاتل الله الأفاكين وكانت براءته ، وفي رواية روح بن عبادة المذكورة فأراه كأحسن الرجال خلقا ، فبرأه عما قالوا . **قوله** ( وقام حجر فأخذ بشوبه ) قلت كذا فيه ، وفي مسند إسحق بن ابراهيم ، شيخ البخاري فيه ، وقام الحجر ، بالالف واللام ، وكذا أخرجه أبو نعيم وابن مردويه من طريقه . **قوله** ( فواقه إن بالحجر لندبا ) ظاهره أنه بقية الحديث ، بين في رواية همام في الفصل أنه قول أبي هريرة . **قوله** ( ثلاثا أو أربعاً أو خمسا ) في رواية همام المذكور ستة أو سبعة ، ووقع عند ابن مردويه من رواية حبيب بن سالم عن أبي هريرة الجزم بست ضربات . **قوله** ( فذلك قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله عما قالوا ) لم يقع هذا في رواية همام ، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال : قرأ رسول الله ﷺ ( يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا

كالذين آذوا موسى في الآية ، قال : إن بني إسرائيل كانوا يقولون : إن موسى آذ ، فانطلق موسى إلى النهر يغتسل فذكر نحوه . وفي رواية على بن زيد المذكورة قريبا في آخره د فرأوه ليس كما قالوا ؛ فانزل تعالى : لا تكونوا كالذين آذوا موسى ، وفي الحديث جواز المشي عريانا للضرورة ، وقال ابن الجوزي : لما كان موسى في خلوة وخرج من الماء فلم يجد ثوبه نبع الحجر بناء على أن لا يصادف أحدا وهو عريان ، فانفق أنه كان هناك قوم فاجتاز بهم ، كما أن جوانب الأنهار وان خلت غالبا لا يؤمن وجود قوم قريب منها ، فبنى الأمر على أنه لا يراه أحد لأجل خلوة السكان ، فانفق وثيرة من رآه . والذي يظهر أنه استمر يتبع الحجر على ما في الخبر بر حتى وقف على مجلس لبني إسرائيل كان فيهم من قال فيه ما قال . وهذا تظهر الفائدة ، والا فلو كان الوقوف على قوم منهم في الجملة لم يقع ذلك الموضع . وفيه جواز النظر إلى العورة عند الضرورة الداعية لذلك من مداواة أو برأة من عيب ، كما لو ادعى أحد الزوجين على الآخر البرص ليضخ الكحاح فأنكر . وفيه أن الانبياء في خلقهم وخلقهم على غابة السكال ، وأن من نسب نبيا من الانبياء إلى نقص في خلقه فقد آذاه ويخشى على فاعله الكفر . وفيه معجزة ظاهرة لموسى عليه السلام ، وأن آدمي يغلب عليه طباع البشر ، لأن موسى علم أن الحجر ما سار بثوبه إلا بأمر من الله ، ومع ذلك عامله معاملة من يعقل حتى ضربه . ويحتمل أنه أراد بيان معجزة أخرى لقومه بتأثير الضرب بالعصا في الحجر . وفيه ما كان في الانبياء عليهم الصلاة والسلام من الصبر على الجهال واحتمال آذام ، وجعل الله تعالى العاقبة لهم على من آذاهم ، وقد روى أحمد بن منيع في مسنده باسناد حسن والطحاوي وابن مردويه من حديث على أن الآية المذكورة نزلت في طعن بن إسرائيل على موسى بسبب هارون لانه توجه معه إلى زيارة فوات هارون فدفعه موسى ، فطعن فيه بعض بني إسرائيل وقالوا : أنت قتلته ، فبرأه الله تعالى بأن رفع لهم جسد هارون وهو ميت فخطبهم بأنه مات . وفي الاسناد ضعف . ولو ثبت لم يكن فيه ما يمنع أن يكون في الفريقين معا اصدق أو كلا منهما آذى موسى فبرأه الله عما قالوا والله أعلم . ثم أورد المصنف في الباب حديث ابن مسعود في قول الرجل : ان هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله ، والغرض منه ذكر موسى ، وقد تقدم في أواخر فرض الحسن من الجهاد في باب ما كان النبي ﷺ يعطى من المؤلفة ، وعين هناك موضع شرحه ، والله أعلم

## ٢٩ - باب يعكفون على أصنام لهم [ ١٣٨ الأعراف ]

( متبر ) : خميران . ( وأيةتروا ) : يدْمُرُوا . ( ما علوا ) : ما علّوا

٣٤٠٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْنُ الْكِبَاثُ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَانْهَاهُ . قَالُوا : أَكُنْتَ تَرْمِي النَّفْسَ ؟ قَالَ : وَهَلْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَاهَا ؟

[ الحديث ٣٤٠٦ - طرفه في : ٥٤٣ هـ ]

قوله ( باب يعكفون على أصنام لهم . متبر خميران ، وليتبروا : يدْمُرُوا . ما علوا ما علّوا ) ثم ساق حديث جابر : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْنُ الْكِبَاثُ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ مِنْهُ فَانْهَاهُ . قَالُوا :



أكنت ترمي الغنم؟ قال: وهل من نبي إلا وقد راعها، والكباش بفتح الكاف والموحدة الخفيفة وآخره مثلكه هو ثمر الاراك ويقال ذلك للنضيج منه، كذا نقله النووي عن أهل اللغة، وقال أبو عبيد: هو ثمر الاراك إذا دبس وليس له عجم، وقال القزاز: هو الفص من ثمر الاراك، وإنما قال له الصحابة: أكنت ترمي الغنم، لأن في قوله لم عليكم بالاسود منه دلالة على تمييزه بين أنواعه، والذي يميز بين أنواع ثمر الاراك غالبا من يلزم رمي الغنم على ما ألفوه. وقوله في الترجمة: باب يكفون على أصنام لهم، أي تفسير ذلك، والمراد تفسير قوله تعالى (وجاوزنا بني اسرائيل البحر فأنوا على قوله يكفون على أصنام لهم) ولم يفسر المؤلف من الآية الا قوله تعالى فيها (ان هؤلاء متبر ما هم فيه) فقال: ان تفسير متبر خسران، وهذا أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله (ان هؤلاء متبر ما هم فيه) قال: خسران، والخسران تفسير التبرير الذي اشتق منه المتبر، وأما قوله (وليتبروا) ليدسروا فذكره استطرادا، وهو تفسير قتادة أخرجه الطبري من طريق سعيد عنه في قوله (وليتبروا ما علوا تذبيرا) قال: ليدسروا ما غلبوا عليه تديرا. وأما حديث جابر في رمي الغنم فتناسبته للترجمة غير ظاهرة، وقال شيخنا ابن الملقن في شرحه: قال بعض شيوخنا لا مناسبة، قال شيخنا: بل هي ظاهرة لدخول عيسى فيمن رمي الغنم، كذا رأيت في النسخة، وكذا أنه سبق قلم وإنما هو موسى لا عيسى، وهذا مناسب لذكر المتن في أخبار موسى، وأما مناسبة الترجمة للحديث فلا، والذي يمحس في خاطري أنه كان بين التفسير المذكور وبين الحديث بياض أغلخ الحديث يدخل في الترجمة والترجمة تصلح لحديث جابر، ثم وصل ذلك كما في نظائره. ومناسبة حديث جابر لقصة موسى من جهة عموم قوله: وهل من نبي إلا وقد راعها، فدخل فيه موسى كما أشار إليه شيخنا، بل وقع في بعض طرق هذا الحديث: ولقد بعث موسى وهو يرمي الغنم، وذلك فيما أخرجه النسائي في التفسير من طريق أبي إسحق عن نصر بن حزن قال: «افتخر أهل الأبل والشاء، فقال النبي ﷺ: بعث موسى وهو راعي غنم، الحديث. ورجال اسناده ثقات، ويؤيد هذا الذي قلت أنه وقع في رواية النسائي «باب، بغير ترجمة وساق فيه حديث جابر ولم يذكر ما قبله، وكذا أنه حذف الباب الذي فيه التفاسير الموقوفة كما هو الأغلب من عاداته واقتصر على الباب الذي فيه الحديث المرفوع، وقد تكلف بعضهم وجه المناسبة - وهو الكرماني - فقال وجه المناسبة بينهما أن بني اسرائيل كانوا مستضعفين جهالا ففضلهم الله على العالمين. وسياق الآية يدل عليه - أي فيما يتعلق ببني اسرائيل - فكذلك الانبياء كانوا أولا مستضعفين بحيث انهم كانوا يرعون الغنم انتهى. والذي قاله الأئمة أن الحكمة في رعاية الانبياء للغنم لياخذوا أنفسهم بالتواضع، وتعناد قلوبهم بالخلوة، ويزدوا من سياستها إلى سياسة الأمم، وقد تقدم إيضاح هذا في أوائل الإجازة، ولم يذكر المصنف من الآيات بالعبارة والاشارة إلا قوله (متبر ما هم فيه) ولا شك أن قوله (وهو فضلهم على العالمين) إنما ذكر بعد هذا فكيف يحمل على أنه أشار إليه دون ما قبله فاعتمد ما ذكرته. ونقل الكرماني عن الخطابي قال: أراد أن الله لم يضع النبوة في أبناء الدنيا والمترفين منهم، وإنما جعلها في أهل التواضع كرعاة الشاء وأصحاب الحرف. قلت: وهذه أيضا مناسبة للفق لا لخصوص الترجمة، وقد نقل القطب الحلبي هذا عن الخطابي ثم قال: وينظر في وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة

٣٠ - باب. (وإذ قال موسى لقومه: إِنَّ اللَّهَ يُأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً) الآية [٦٧ البقرة]

قال أبو العالمة: العَوَانُ الدَّفْعُ بَيْنَ الْبِكْرِ وَالْهَيْمَةِ. (فَاتَّقِ) : صَافٍ. (لَا ذُلُولَ) : لَمْ يُذَلِّمْ الْعَمَلُ.

(تُثِيرُ الْأَرْضَ) : ليست بذلول تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَعْدِلُ فِي الْحَرْثِ . (مسئلة) : من العيوب . (لاشية) : بياض . (صفراء) : إن شئت سوداء ويقال صفراء كقوله (جملات صفراء) . (فاذارتهم) : اختلفتم قوله (باب وإذا قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الآية) لم يذكر فيه سوى شيء من التفسير عن أبي العالمة ، وقصة البقرة أوردها آدم بن أبي إياس في تفسيره قال : حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالمة في قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) قال : كان رجل من بني إسرائيل غنيا ولم يكن له ولد وكان له قريب وأرث فقتله ليرثه ثم أقام على جمع الطريق ، وأتى موسى فقال إن قريبى قتل وأتى لى أمر عظيم ، وإنى لا أجد أحدا يبين لى قاتله غيرك يا نبي الله ، فنادى موسى فى الناس : من كان عنده علم من هذا فليبينه ، فلم يكن عندهم علم ، فأوحى الله اليه : قل لهم فليذبحوا بقرة ، فذهبوا وقالوا : كيف نطلب معرفة من قتل هذا القتل فنؤمر بذبح بقرة ؟ وكان ما قصه الله تعالى قال (أنه يقول أنها بقرة لا فارض ولا بكر) يعنى لا هرمة ولا صغيرة (عوان بين ذلك) أى نصف بين البكر والهرمة (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ، قال إنه يقول أنها بقرة صفراء فاقع لونها) أى صاف (تسر الناظرين) أى تعجبهم (قالوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي) الآية (قال أنه يقول أنها بقرة لا ذلول - أى لم يذلها العمل - تثير الأرض) يعنى ليست بذلول فتثير الأرض (ولا تسقى الحرث) يقول : ولا تعمل فى الحرث (مسئلة) : أى من العيوب ، (لاشية فيها - أى لا بياض - قالوا الآن جمث بالحق) قال ولو أن القوم حين أمروا بذبح بقرة استرضوا أى بقرة كانت لأجزاء عنهم ، ولكنهم شددوا فشدد عليهم ، ولولا أنهم استثنوا فقالوا (وإنا إن شاء الله لمتدون) لما امتدوا إليها أبدا ، فبلغنا أنهم لم يحدوها إلا عند عجوز ، فأغلت عليهم فى الثمن ، فقال لهم موسى : أنتم شددتم على أنفسكم فأعطوها ماسألت ، فذبحوها ، فاخذوا عظامها ففرضوا به القليل فعاش قسمي لهم قاتله ، ثم مات مكانه فأخذ قاتله ، وهو قريبه الذى كان يريد أن يرثه فقتله الله على أسوأ عمله . وأخرج ابن جرير هذه القصة مطولة من طريق العوفي عن ابن عباس ، ومن طريق السدى كذلك . وأخرجها هو وابن أبي حاتم وعبد بن حميد بأسناد صحيح عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو السداني أحد كبار التابعين . وأما قوله : صفراء إن شئت سوداء ويقال صفراء كقوله جمالات صفراء ، فهو قول أبي عبيدة ، قال فى قوله تعالى (صفراء فاقع لونها) : إن شئت صفراء وإن شئت سوداء كقوله جمالات صفراء أى سود ، والمعنى أن الصفرة يمكن حملها على معناها المشهور وعلى معنى السواد كما فى قوله (جمالات صفراء) فانها فسرت بأنها صفراء تضرب إلى سواد . وقد روى عن الحسن أنه أخذ أنها سوداء من قوله (فاقع لونها) . وقوله (فاذارتهم) اختلفتم هو قول أبي عبيدة أيضا قال : وهو من التدارى وهو التدافع

٣١ - باب وفاة موسى ، وذكره بعد

٣٤٠٧ - حدثنا يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طلوس عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال « أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام ، فلما جاءه صكه ، فرجع إلى ربه فقال أرسلاني إلى عبد لا يريد الموت . قال : ارجع إليه فقل له يضع يده على متن ثور ، فله بما أعطى يده بكل »

شعرة سنة . قال : أي رب ، ثم ماذا ؟ قال : ثم الموت . قال : فالآن . قال فسأل الله أن يدنيه من الأرض المقدسة رميةً بحجر . قال أبو هريرة فقال رسول الله ﷺ : لو كنتُ ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق تحت التكثيب الأحمر . قال وأخبرنا معمر بن هارم حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ نحوه .

٣٤٠٨ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً ﷺ على العالمين - في قسم يُقسم - ه - فقال اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين . فرجع المسلم عند ذلك بدؤه فاطم اليهودي ، فذهب اليهودي إلى النبي ﷺ فأخبره الذي كان من أمره وأمر المسلم ، فقال : لا تخبروني على موسى ، فإن الناس يسمعون فأكون أول من يفيق ، فإذا موسى باطش بجانب العرش ، فلا أدري أكان فيمن صيغ فأفاق قبلي ، أو كان ممن استثنى الله »

٣٤٠٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة . فقال له آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ثم تلومني أمر قدّر على قبل أن أخلق ؟ فقال رسول الله ﷺ : فحج آدم موسى مرتين »

[ الحديث ٣٤٠٩ - أطرافه في : ٤٧٣٦ ، ٤٧٣٨ ، ٦٦١٤ ، ٧٥١٥ ]

٣٤١٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خرج عينا النبي ﷺ يوماً فقال : عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ ، وَرَأَيْتُ سُوداً كَثِيراً سُدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ : هَذَا مُوسَى فِي قَوْمِهِ »

[ الحديث ٣٤١٠ - أطرافه في : ٥٧٠٥ ، ٥٧٥٢ ، ٦٤٧٢ ، ٦٥٤١ ]

**قوله** ( وفاة موسى وذكره بعد ) كذا لا في ذر باسقاط د باب ، وانغيره باثباته . وقوله ( وذكره بعد ) بضم دال وبعد ، على البناء . ثم أورد فيه أحاديث : الأول حديث أبي هريرة في قصة موسى مع ملك الموت . أوردته موقوفاً من طريق طاوس عنه ، ثم عقبه برواية همام عنه مرفوعاً وهذا هو المشهور عن عبد الرزاق ، وقد رفع محمد بن يحيى عنه رواية طاوس أيضاً أخرجه الاسماعيل . **قوله** ( أرسل ملك الموت إلى موسى عليهما السلام فلما جاءه صكه ) أي ضربه على عينه ، وفي رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم وجاء ملك الموت إلى موسى فقال : أجب ربك ، فاطم موسى عين ملك الموت فقفاها ، وفي رواية عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة عند أحمد والطبري وكان ملك الموت يأتي الناس عياناً ، فأنى موسى فطمه فقفاً عينه . **قوله** ( لا يريد الموت ) زاد همام وقد فقأ عيني ،

فرد الله عليه عينه ، وفي رواية عمار ، فقال يارب عبدك موسى فقأ عيني ، ولولا كرامته عليك لشقت عليه ، .  
**قوله** (فقل له يضح بده) في رواية أبي يونس ، فقل له الحياة تريد ؟ فان كنت تريد الحياة فضع يدك ، . **قوله** (على متن) بفتح الميم وسكون المثناة هو الظهر ، وقيل مكتنف الصلب بين العصب والجمع ، وفي رواية عمار على جلد نور . **قوله** ( فله بما غطى يده ) في رواية الكشميني بما غطت يده . **قوله** ( ثم الموت ) في رواية أبي يونس ، قال فالآن يارب من قريب ، وفي رواية عمار ، فأتاه فقال له ما بعد هذا ؟ قال : الموت . قال : فالآن ، والآن ظرف زمان غير ممكن ، وهو اسم زمان الحال الفاصل بين الماضي والمستقبل . **قوله** ( فسأل الله أن يديه من الأرض المقدسة رمية بحجر ) - تقدم شرح ذلك وبياناه في الجائز . **قوله** ( فلو كنت ثم ) بفتح المثناة أى هناك . **قوله** ( من جانب الطريق ) في رواية المستمل والكشميني ، إلى جانب الطريق ، وهي رواية همام . **قوله** ( تحت الكتيب الأحمر ) في رواية همام ، عند الكتيب الأحمر ، وهي رواية همام أيضا ، والكتيب بالمثلثة وآخره موحدة وزن عظيم : الرمل المختص ، وزعم ابن حبان أن قبر موسى بمدين بين المدينة وبيت المقدس ، وتعبه الضياء بأن أرض مدين ليست قريبة من المدينة ولا من بيت المقدس ، قال وقد اشتهر عن قبر باريحاء عنده كتيب أحمر أنه قبر موسى ، وأريحاء من الأرض المقدسة ، وزاد عمار في روايته ، فشمع شمع فقبض روحه ، وكان يأتي الناس خفية ، يعني بعد ذلك ، ويقال إنه أتاه بتفاحة من الجنة فشماها فات . وذكر السدي في نفسه أنه أن موسى لما دنت وقاته مثنى هو وفتاه يوشع بن نون لجأت ريح سوداء ، غظن يوشع أنها الساعة فالتزم موسى ، فأنسل موسى من تحت القميص ، فأقبل يوشع بالقميص . وعن رهب بن منبه أن الملائكة تولوا دفنه والصلاة عليه ، وأنه عاش مائة وعشرين سنة . **قوله** ( قال وأخبرنا معمر عن همام الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وهم من قال إنه معلق ، فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر ، ومسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق كذلك ، وقوله في آخره ونحوه ، أى أن رواية معمر عن همام بمعنى روايته عن ابن طارس لا بلفظه ، وقد بينت ذلك فيما مضى ، قال ابن خزيمة : أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث وقالوا ان كان موسى عرفه لقد استخف به ، وان كان لم يعرفه فكيف لم يقتص له من فقه عينه ؟ والجواب أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى وهو يريد قبض روحه حينئذ ، وإنما بعثه اليه اختبارا وإنما اطعم موسى ملك الموت لأنه رأى آدميا دخل داره بغير اذنه ولم يعلم أنه ملك الموت ، وقد أباح الشارع فقه عين الناظر في دار المسلم بغير إذن . وقد جاءت الملائكة إلى ابراهيم وإلى لوط في صورة آدميين فلم يعرفاهم ابتداء ، ولو عرفهم ابراهيم لما قدم لهم الماء كقول ، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه . وعلى تقدير أن يكون عرفه فن أين لهذا المبتدع مشروعية القصاص بين الملائكة والبشر ؟ ثم من أين له أن ملك الموت طلب القصاص من موسى فلم يقتص له ؟ ولخص الخطابي كلام ابن خزيمة وزاد فيه أن موسى دفعه عن نفسه لما ركب فيه من الحدة ، وان الله رد عين ملك الموت ليعلم موسى أنه جاءه من عند الله فلم هذا استسلم حينئذ . وقال الذوي لا يمتنع أن ياذن الله لموسى في هذه الاطعمة امتحانا للمطوم . وقال غيره إنما اطعمه لانه جاء لقبض روحه من قبل أن يخيره ، لما ثبت انه لم يقبض نبي حتى يخير ، فلم هذا لما أخيره في المرة الثانية أذعن ، قيل : وهذا أولى الأقوال بالصواب ، وفيه نظر لأنه يعود أصل السؤال فيقال : لم أقدم ملك الموت على قبض نبي الله وأخل بالشرط ؟ فيعود الجواب أن ذلك وقع امتحانا . وزعم بعضهم أن معنى قوله ، فقأ عينه ، أى أبطل حجته ، وهو مردود بقوله في نفس الحديث ، فرد الله عينه ، وبقوله ، اطعمه

وصكه، وغير ذلك من قرآن السياق . وقال ابن قتيبة : إنما فُتق موسى العين التي هي تخصيل وتمثيل وليست عيناً حقيقية ، ومعنى رد الله عينه أى أعاده إلى خلقته الحقيقية ، وقيل على ظاهره ، ورد الله إلى ملك الموت عينه البشرية ليرجع إلى موسى على كمال الصورة فيكون ذلك أقوى في اعتباره ، وهذا هو الممتد . وجوز ابن عقيل أن يكون موسى أذن له أن يفعل ذلك بملك الموت وأمر ملك الموت بالصبر على ذلك كما أمر موسى بالصبر على ما يصنع الخضر . وفيه أن الملك يتمثل بصورة الانسان ، وقد جاء ذلك في عدة أحاديث . وفيه فضل الدفن في الأرض المقدسة ، وقد تقدم شرح ذلك في الجناز . واستدل بقوله : فلك بكل شعرة سنة ، على أن الذي بقي من الدنيا كثير جدا لان عدد الشعر الذي تواريه اليد قدر المدة التي بين موسى وبعثته نبينا ﷺ مرتين وأكثر . واستدل به على جواز الزيادة في العمر وقد قال به قوم في قوله تعالى ( وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره ) إلا في كتاب ( أنه زيادة ونقص في الحقيقة . وقال الجهمور : والضمير في قوله ( من عمره ) للجنس لا للعين ، أى ولا ينقص من عمر آخر ، وهذا كقولهم عندى ثوب ونصفه أى ونصف ثوب آخر . وقيل المراد بقوله ولا ينقص من عمره أى وما يذهب من عمره ، فالجميع معلوم عند الله تعالى . والجواب عن قصة موسى أن أجله قد كان قرب حثوره ولم يبق منه إلا مقدار ما دار بينه وبين ملك الموت من المراجعتين ، فأمر بقبض روحه أولاً مع سبق علم الله أن ذلك لا يتبع إلا بعد المراجعة وإن لم يطلع ملك الموت على ذلك أولاً . والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ) كذا قال شعيب عن الزهري . وتابعه محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب كما سيأتي في التوحيد . وقال إبراهيم بن سعد : عن الزهري عن أبي سلمة والأعرج ، كما سيأتي في الرقاق ، والحديث محفوظ الزهري على الوجهين . وقد جمع المصنف بين الروایتين في التوحيد إشارة إلى ثبوت ذلك عنه على الوجهين ، وله أصل من حديث الأعرج من رواية عبد الله بن الفضل عنه وسيأتي بعد ثلاثة أبواب ، ومن طريق أبي الزناد عنه كما سيأتي في الرقاق ، ومن طريق أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عنه ، ورواه - مع أبي هريرة - أبو سعيد وقد تقدم في الأشخاص بتمامه . قوله ( استب رجل من المسلمين ورجل من اليهود ) وقع في رواية عبد الله بن الفضل سبب ذلك ، وأول حديثه : بينا يهودى يعرض سلعة أعطى بها شيئاً كرهه فقال : لا والذي اصطفى موسى على البشر ، ولم أقف على اسم هذا اليهودى في هذه القصة ، وزعم ابن بشكوال أنه فنحاص بكسر الفاء وسكون النون ومهملتين وعزاه لابن اسحاق ، والذي ذكره ابن اسحق فنحاص مع أبي بكر الصديق في لطمه إياه قصة أخرى في نزول قوله تعالى ( لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ) الآية . وأما كون اللطم في هذه القصة هو الصديق فهو مصرح به فيما أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه وابن أبي الدنيا في « كتاب البعث » من طريقه عن عمرو بن دينار عن عطاء ، وابن جندعان عن سعيد بن المسيب قال : كان بين رجل من أصحاب النبي ﷺ وبين رجل من اليهود كلام في شيء ، فقال عمرو بن دينار : هو أبو بكر الصديق . فقال اليهودى والذي اصطفى موسى على البشر فلطمه المسلم ، الحديث . قوله ( فرفع المسلم يده عند ذلك فلطم اليهودى ) أى عند سماعه قول اليهودى « والذي اصطفى موسى على العالمين » ، وإنما صنع ذلك لما فهمه من عموم لفظ العالمين فدخل فيه محمد ﷺ ، وقد أقر عند المسلم أن محمداً أفضل ، وقد جاء ذلك مبيناً في حديث أبي سعيد أن الضارب قال لليهودى حين قال ذلك : « أى خبيث على محمد ، فدل على أنه لطم اليهودى عقوبة له على كذبه عنده .

ووقع في رواية إبراهيم بن سعد ، فلطم وجه اليهودي ، ووقع عند أحد من هذا الوجه ، فلطم على اليهودي ، وفي رواية عبد الله بن الفضل ، فسمعه رجل من الأنصار فلطم وجهه وقال : أقول هذا رسول الله ﷺ بين أظهرنا ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد أن الذي ضربه رجل من الأنصار ، وهذا يعكر على قول عمرو بن دينار أنه أبو بكر الصديق ، إلا أن كان المراد بالانصار المعنى الأعم فإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه من أنصار رسول الله ﷺ قطعاً ، بل هو رأس من نصره ومقدمهم وسابقيهم . **قوله** ( فأخبره الذي كان من أمر المسلم ) زاد في رواية إبراهيم بن سعد ، فدعا النبي ﷺ المسلم فسأله عن ذلك فأخبره ، وفي رواية ابن الفضل ، فقال - أي اليهودي - يا أبا القاسم إن لي ذمة وعهداً فما بال فلان لطم وجهي ؟ فقال : لم لطمت وجهه ؟ - فذكره - فغضب النبي ﷺ حتى رأى في وجهه ، وفي حديث أبي سعيد ، فقال : ادعوه لي ، فجاء فقال : أضربته ؟ قال : سمعته بالسوق يحلف ، فذكر القصة . **قوله** ( لانتخبوني على موسى ) في رواية ابن الفضل ، فقال لا تفضلوا بين أنبياء الله ، وفي حديث أبي سعيد ، ولانتخبوا بين الأنبياء . **قوله** ( فإن الناس يصمقون فأكون أول من يفتيق ) في رواية إبراهيم بن سعد ، فإن الناس يصمقون يوم القيامة فأصمق معهم . فأكون أول من يفتيق ، لم يبين في رواية الزهري من الطريقين محل الإفاقة من أي الصمقين . ووقع في رواية عبد الله بن الفضل ، فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله ، ثم ينفخ فيه أخرى فأكون أول من بعث ، وفي رواية الكشميني ، أول من يبعث ، والمراد بالصعق غشى يلحق من سمع صوتاً أو رأى شيئاً يفرع منه . وهذه الرواية ظاهرة في أن الإفاقة بعد النفخة الثانية ، وأصرح من ذلك رواية الشعبي عن أبي هريرة في تفسير الزمر بلفظ ، أني أول من يرفع رأسه بعد النفخة الأخيرة ، وأما ما وقع في حديث أبي سعيد ، فإن الناس يصمقون يوم القيامة فأكون أول من تنشق عنه الأرض ، كذا وقع بهذا اللفظ في كتاب الإسخاص ، ووقع في غيرها ، فأكون أول من يفتيق ، وقد استشكل ، وجزم المزي فيما نقله عنه ابن القيم في كتاب الروح ، أن هذا اللفظ وهم من راويه وأن الصواب ما وقع في رواية غيره ، فأكون أول من يفتيق ، وأن كونه ﷺ أول من تنشق عنه الأرض صحيح ، لكنه في حديث آخر ليس فيه قصة موسى انتهى . ويمكن الجمع بأن النفخة الأولى بعثها الصمق من جميع الخلق أحيائهم وأمواتهم ، وهو الفرع كما وقع في سورة النمل ( ففرع من في السماوات ومن في الأرض ) ثم يعقب ذلك الفرع الموتى زيادة فيما هم فيه والأحياء موتاً ، ثم ينفخ الثانية للبعث فيفتيقون أجمعين ، فمن كان مقبوراً انتشقت عنه الأرض فخرج من قبره ، ومن لبس بمقبور لا يحتاج إلى ذلك . وقد ثبت أن موسى من قبر في الحياة الدنيا ، ففي صحيح مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال : مررت على موسى ليلة أسرى بي عند الكشيب الأحمر وهو قائم يصلي في قبره ، أخرجه عقب حديث أبي هريرة وأبي سعيد المذكورين وأعله أشار بذلك إلى ما قرره . وقد استشكل كون جميع الخلق يصمقون مع أن الموتى لا إحساس لهم ، فقل المراد أن الذين يصمقون هم الأحياء ، وأما الموتى فهم في الاستثناء في قوله تعالى ( إلا من شاء الله ) أي إلا من سبق له الموت قبل ذلك فإنه لا يصمق ، وإلى هذا جنح القرطبي . ولا يعارضه ما ورد في هذا الحديث أن موسى من استثنى الله لأن الأنبياء أحياء عند الله وإن كانوا في صورة الأموات بالنسبة إلى أهل الدنيا ، وقد ثبت ذلك للشهداء . ولا شك أن الأنبياء أرفع رتبة من الشهداء وورد التصريح بأن الشهداء من استثنى الله أخرجه اسحق بن راهويه وأبو يعلى من طريق زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد صمعة فرع بعد البعث حين

تنشق السماء والارض ، وتعقبه القرطبي بأنه صرح **عليه السلام** بأنه حين يخرج من قبره يلتقي موسى وهو متعلق بالعرش ، وهذا إنما هو عند نفخة البعث انتهى . ويرده قوله صريحاً كما تقدم « ان الناس يصعقون فأصعق معهم ، إلى آخر ما تقدم ، قال : ويؤيده أنه عبر بقوله « أفاني » لأنه إنما يقال أفاني من الغنى وبعث من الموت ، وكذا عبر عن صعقة الطور بالافاقة لأنها لم تكن موتاً بلا شك ، وإذا تقرر ذلك كله ظهر صحة الجدل على أنها غشبية تحصل للناس في الموقف . هذا حاصل كلامه وتعقبه . **قوله** ( فأكون أول من يفيق ) لم تختلف الروايات في الصحيحين في إطلاق الأولية ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أحمد والنسائي « فأكون في أول من يفيق » أخرجه أحمد عن أبي كامل ، والنسائي من طريق يونس بن محمد كلاهما عن إبراهيم ، فمرف أن إطلاق الأولية في غيرها محمول عليها ، وسببه التردد في موسى عليه السلام كما سيأتي ، وعلى هذا يحمل سائر ما ورد في هذا الباب ، كحديث أنس عند مسلم دفعه « أنا أول من تنشق عنه الأرض » وحديث عبد الله بن سلام عند الطبراني . **قوله** ( فإذا موسى باطش بجانب العرش ) أي أخذ بشيء من العرش بقوة ، والبطش الأخذ بقوة ، وفي رواية ابن الفضل « فإذا موسى أخذ بالعرش » وفي حديث أبي سعيد « أخذ بقائمة من قوائم العرش » وكذا في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة . **قوله** ( فلا أدري أكان ممن صعق فأفاق قبلي أو كان ممن استثنى الله ) أي فلم يكن ممن صعق ، أي فان كان أفاق قبلي فهي فضيلة ظاهرة وإن كان ممن استثنى الله فلم يصعق فهي فضيلة أيضاً . ووقع في حديث أبي سعيد « فلا أدري أكان فيمن صعق - أي فأفاق قبلي - أم حوسب بصعقته الأولى » أي التي صعقها لما سأل الرؤية ، وبين ذلك ابن الفضل في روايته بلفظ « أحوسب بصعقته يوم الطور » والجمع بينه وبين قوله « وأوكان ممن استثنى الله » أن في رواية ابن الفضل وحديث أبي سعيد بيان السبب في استثنائه ، وهو أنه حوسب بصعقته يوم الطور فلم يكلف بصعقة أخرى . والمراد بقوله « ممن استثنى الله » قوله ( إلا من شاء الله ) وأغرب الداودي الشارح فقال : معنى قوله « استثنى الله » أي جعله ثانياً ، كذا قال ، وهو غلط شنيع . وقد وقع في مرسل الحسن في « كتاب البعث لابن أبي الدنيا » في هذا الحديث « فلا أدري أكان ممن استثنى الله أن لا تصيبه النفخة أو بعث قبلي » وزعم ابن القيم في « كتاب الروح » أن هذه الرواية وهو قوله « أكان ممن استثنى الله » وهم من بعض الرواة ، والمحفوظ « أو جوزى بصعقة الطور » قال : لأن الذين استثنى الله قد ماتوا من صعقة النفخة لا من الصعقة الأخرى ، فظن بعض الرواة أن هذه صعقة النفخة وأن موسى داخل فيمن استثنى الله ، قال : وهذا لا يلتم على سياق الحديث ، فإن الإقامة حينئذ هي إفاقة البعث فلا يحسن التردد فيها ، وأما الصعقة العامة فانها تقع إذا جمعهم الله تعالى لفصل القضاء فيصعق الخلق حينئذ جميعاً إلا من شاء الله ، ووقع التردد في موسى عليه السلام . قال : ويدل على ذلك قوله « وأكون أول من يفيق » وهذا دال على أنه ممن صعق ، وتردد في موسى هل صعق فأفاق قبله أم لم يصعق ؟ قال : ولو كان المراد الصعقة الأولى للزم أن يكون النبي **عليه السلام** حرم بأنه مات ، وتردد في موسى هل مات أم لا ، والواقع أن موسى قد كان مات لما تقدم من الأدلة ، فدل على أنها صعقة فزع لاصعقة موت ، والله أعلم . ووقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عند ابن مردويه « أنا أول من تنشق عنه الأرض يوم القيامة » فأفقت التراب عن رأسه ، فأفاق قائمة العرش فأجد موسى قائماً عندها فلا أدري أفقت التراب عن رأسه قبلي أو كان ممن استثنى الله ، ويحتمل قوله في هذه الرواية « أفقت التراب قبلي » تجويز المعية في الخروج من القبر أو هي كناية عن الخروج من القبر ، وعلى كل تقدير فضيلة لموسى

كما تقدم . ( تكميل ) : زعم ابن حزم أن النفخات يوم القيامة أربع : الأولى نفخة إمامة يموت فيها من بقي حيا في الأرض ، والثانية نفخة إحياء يقوم بها كل ميت وينشرون من القبور ويجمعون للحساب ، والثالثة نفخة فزع وصق يفيقون منها كل من غشى عليه لا يموت منها أحد ، والرابعة نفخة إفاقة من ذلك الغشى . وهذا الذي ذكره من كون الثنتين أربعاً ليس بواضح بل هما نفختان فقط ، ووقع التغاير في كل واحدة منهما باعتبار من يستمعها ، فالأولى يموت بها كل من كان حيا ويغشى على من لم يموت عن استثنى الله ، والثانية يعيش بها من مات ويفيق بها من غشى عليه والله أعلم . قال العلماء في نهيه ﷺ عن التفضيل بين الأنبياء : إنما نهى عن ذلك من يقوله برأيه لا من يقوله بدليل أو من يقوله بحديث يؤدي إلى تنقيص المفضول أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع ، أو المراد لانتفاض الجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة ، فالإمام مثلا إذا قلنا إنه أفضل من المؤذن لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان ، وقيل النهى عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها كقوله تعالى ﴿ لا نفرق بين أحد من رسلنا ﴾ ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض أقوله ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ . وقال الحلبي الأخبار الواردة في النهى عن التخيير إنما هي في مجادلة أهل الكتاب وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالخيار ، لأن الخيار إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الأزدراء بالآخر فيفضي إلى الكفر ، فاما إذا كان التخيير مستندا إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان فلا يدخل في النهى ، وسيأتي مزيد لذلك في قصة يونس إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة واحتج آدم وموسى ، سيأتي شرحه في كتاب القدر ، والغرض منه شهادة آدم لموسى أن الله اصطفاه . ( نبيه ) : قوله « ثم تولوني » كذا لاكثر بالثلثة والميم المشددة ، ووقع الأصل والمستعمل بالموحدة وتخفيف الميم . الحديث الرابع حديث ابن عباس في عرض الأمم ، أورده مختصرا ، وسيأتي بتمامه مع شرحه في الرقاق إن شاء الله تعالى ، وفيه أن أمة موسى أكثر الأمم بعد أمة محمد ﷺ

### ٣٣ - باب قول الله تعالى [ ١١ التحريم ] :

﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأةَ فِرْعَوْنَ - إلى قوله - وكانت من القانتين ﴾

٣٤١١ - **حَرْشُ** يحيى بن جعفر حدثنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة الهمداني عن أبي موسى رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كَمَلْ من الرجال كثير ، ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران ، وإن فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام »

[ الحديث ٣٤١١ - أطرافه في : ٣٤٣٣ ، ٢٧٦٩ ، ٥٤١٨ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون - إلى قوله - وكانت من القانتين ) كذا لاكثر ، وسقط من رواية أبي زر ( الذين آمنوا امرأة فرعون ) والغرض من هذه الترجمة ذكر آسية وهي بنت مزاحم امرأة فرعون ، قبل لها من بني إسرائيل ولها عمه موسى ، وقيل إنها من المالكين ، وقبل ابنة عم فرعون . وأما عريم فسيأتي ذكرها مفردا بعد . **قوله** ( عن عمرو بن مرة عن مرة الهمداني ) مرة والد عمرو غير مرة شيخه ، وهو عمرو بن مرة بن عبيد الله بن طارق الجلي - بفتح الجيم والميم - المرادى ، ثقة عابد من صغار



التابعين . وقد وقع في الأطعمة عمرو بن مرة الجلي ، وأما شيخه مرة فهو ابن شراحيل ، مخضرم ثقة عابد أيضا من كبار التابعين ، ويقال له مرة الطيب ومرة الخير . قوله ( كل ) بضم الميم وبفتحة . قوله ( ولم يكل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران ) استدلل بهذا الحصر على أنهما نبيتان لأن أكل النوع الانساني الأنبياء ثم الاولياء والصديقون والشهداء ، فلو كانتا غير نبيتين لزم ألا يكون في النساء ولية ولا صديقة ولا شهيدة ، والواقع أن هذه الصفات في كثير منهن موجودة فكأنه قال ولم ينبا من النساء إلا فلاة وفلاة ، ولو قال لم تثبت صفة الصديقة أو الولاية أو الشهادة إلا لفلاة وفلاة لم يصح لوجود ذلك في غيرهن ، إلا أن يكون المراد في الحديث كمال غير الأنبياء فلا يتم الدليل على ذلك لأجل ذلك والله أعلم . وعلى هذا فالمراد من تقدم زمانه عليه السلام ، ولم يتعرض لأحد من نساء زمانه إلا لعائشة ، وليس فيه تصريح بأفضلية عائشة رضى الله عنها على غيرها لأن فضل الثريد على غيره من الطعام إنما هو لما فيه من تيسير المؤنة وسهولة الإساغة ، وكان أجل أطعمتهم يومئذ ، وكل هذه الحاصل لا تستلزم ثبوت الأفضلية له من كل جهة ، فقد يكون مفضولا بالنسبة لغيره من جمات أخرى . وقد ورد في هذا الحديث من الزيادة بعد قوله ومريم ابنة عمران وخديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد ، أخرجه الطبراني عن يوسف بن يعقوب القاضي عن عمرو بن مرزوق عن شعبة بالسند المذكور هنا ، وأخرجه أبو نعيم في د الحلية ، في ترجمة عمرو بن مرة أحد رواة عند الطبراني بهذا الإسناد ، وأخرجه الثعلبي في تفسيره من طريق عمرو بن مرزوق به ، وقد ورد من طريق صحيح ما يقتضى أفضلية خديجة وفاطمة على غيرها وذلك فيما سياتى في قصة مريم من حديث على بلفظ « خير نساها خديجة » ، وجاء في طريق أخرى ما يقتضى أفضلية خديجة وفاطمة وذلك فيما أخرجه ابن حبان وأحمد وأبو يعلى والطبراني وأبو داود في كتاب الزهد ، والحاكم كلهم من طريق موسى بن عقبة عن كريب عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد ومريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون ، وله شاعر من حديث أبي هريرة في الأوسط الطبراني ، ولأحمد في حديث أبي سعيد رفته « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا ما كان من مريم بنت عمران » ، واستاده حسن ، وإن ثبت ففيه حجة لمن قال إن آسية امرأة فرعون ليست نبيهة وسياتى في مناقب فاطمة قوله ﷺ لها أنها سيدة نساء أهل الجنة ، مع مزيد بسط لهذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى ، ويأتى في الأطعمة زيادة فيما يتعلق بالثريد ، قال القرطبي : الصحيح أن مريم نبيهة لأن الله تعالى أوحى إليها بواسطة الملك ، وأما آسية فلم يرد ما يدل على نبوتها . وقال الكرماني : لا يلزم من لفظ السكال ثبوت نبوتها لأنه يطلق لتمام الشيء وتناهيه في بابه ، فالمراد بلوغها النهاية في جميع الفضائل التي للنساء . قال : وقد نقل الإجماع على عدم نبوة النساء ، كذا قال . وقد نقل عن الأشعري أن من النساء من نبي . وهن ست : حواء وسارة وأم موسى وهاجر وآسية ومريم ، والضابط عنده أن من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر أو نهى أو بإعلام بما سياتى فهو نبي ، وقد ثبت بحجج الملك لهؤلاء بأمور شتى من ذلك من عند الله عز وجل ، ووقع التصريح بالإيحاء لبعضهن في القرآن . وذكر ابن حزم في الملل والنحل ، أن هذه المسألة لم يحدث التنازع فيها إلا في عصره بقرطبة . وحكى عنهم أقوالا ثالثا الموقف ، قال : وحجة للمؤمنين قوله تعالى ( وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا ) قال : وهذا لا حجة فيه فإن أحدا لم يدع فيمن الرسالة ، وإنما الكلام في النبوة فقط . قال : وأصرح ما ورد في ذلك قصة مريم ، وفي قصة أم موسى ما يدل على نبوت ذلك لما من مبارتها

بالقاء ولدهما في البحر بمجرد الوحي اليها بذلك ، قال : وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها ﴿ أَوَلَيْكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ ﴾ فدخلت في عمومها والله أعلم . ومن فضائل آسية امرأة فرعون أنها اختارت القتل على الملك والمذاب في الدنيا على النعيم الذي كانت فيه ، وكانت فراستها في موسى عليه السلام صادقة حين قالت ﴿ قرة عين لي ﴾

### ٣٣ - باب ﴿ إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى ﴾ الآية [ ٧٦ للقصص ]

﴿ لَتَنُوءَ ﴾ لَتَنُوءَ . قال ابن عباس ﴿ أَوَّلِي الْقُوَّةِ ﴾ : لَا يَرْفَعُهَا الْعُصْبَةُ مِنَ الرِّجَالِ . يقال ﴿ الْفَرَحِينِ ﴾ : لِلرَّحِينِ . ﴿ وَبِكَأَنَّ اللَّهَ ﴾ مثل ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرَّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ ﴾ وَيُوسَعُ عَلَيْهِ وَيُضَيِّقُ قَوْلُهُ ( باب أن قارون كان من قوم موسى الآية ) هو قارون بن يصفد بن يصهر ابن عم موسى ، وقيل كان عم موسى ، والاول أصح فقد روى ابن أبي حاتم باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان ابن عم موسى قال : وكذا قال قتادة وإبراهيم النخعي وعبد الله بن الحارث وسماك بن حرب ، واختلف في تفسير بنى قارون فقيل : الحسد ، لانه قال : ذهب موسى وقارون بالأمر فلم يبق لي شيء . وقيل لانه وإطاً امرأة من البغايا أن تقذف موسى بنفسها فألهما الله أن اعترفت بأنه هو الذي حملها على ذلك . وقيل الكبير ، لانه طغى بكثرة ماله . وقيل هو أول من أطال نيابه حتى زادت على قامته شبرا . قَوْلُهُ ( لتنوء : لتثقل ) هو تفسير ابن عباس أورده ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله ﴿ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ بِالْعُصْبَةِ ﴾ يقول تثقل . قَوْلُهُ ( قال ابن عباس : أولى القوة لا يرفعها العصبية من الرجال ) واختلف في العصبية فقيل عشرة ، وقيل خمسة عشر ، وقيل أربعون ، وقيل من عشرة إلى أربعين . قَوْلُهُ ( الفرحين : المرحين ) هو تفسير ابن عباس أورده ابن أبي حاتم أيضا من طريق ابن أبي طلحة عنه في قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْفَرَحِينَ ﴾ أى المرحين ، والمعنى أنهم يبطرون فلا يشكرون الله على نعمه . قَوْلُهُ ( وبكأن الله ، مثل ألم تر أن الله ) هو قول أبي عبيدة ، واستشهد بقول الشاعر :

ويكأن من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعيش عيش ضر

وذهب قطرب إلى أن دوى ، كلمة تفجع ودكان ، حرف تشبيه ، وعن الفراء هى كلمة موصولة . قَوْلُهُ ( يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر : يوسع عليه ويضيق ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ يوسع ويكثر ، وفي قوله ﴿ وَيَقْدِرُ ﴾ هو مثل قوله ﴿ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ﴾ أى ضائق . ( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في قصة قارون إلا هذه الآثار ، وهى ثابتة في رواية المستمل والكشمهني فقط . وقد أخرج ابن أبي حاتم باسناد صحيح عن ابن عباس قال : كان موسى يقول لبني اسرائيل إن الله يأمركم بكذا حتى دخل عليهم في أموالم فشق ذلك على قارون فقال لبني اسرائيل : إن موسى يقول : من زنى رجم ، فتهالوا فجعل لبني شيئا حتى تقول إن موسى فعل بها فيرجم فنسرح منه ، ففعلوا ذلك : فلما خطبهم موسى قالوا له : وإن كنت أنت ؟ قال : وإن كنت أنا . فقالوا : فقد زنت ، فخرج . فأرسلوا إلى المرأة فلما جاءت عظم عليها موسى ، وسألها بالذي فلق البحر لبني اسرائيل إلا صدقت ، فافترت بالحق ، فخر موسى ساجدا يبكي ، فاوحى الله اليه : إني أمرت الأرض أن تطيعك

فأمرها بما شئت ، فأمرها فحسفت بقارون ومن معه . وكان من قصة قارون أنه حصل أموالا عظيمة جدا حتى قيل : كانت مفاتيح خزائنه كانت من جلود تحمل على أربعين بغلا وكان يسكن تنيس ، فحكى أن عبد العزيز الحاروري ظفر بيمض كنوز قارون وهو أمير على تنيس ، فلما مات تأمر ابنه على مكانه وتورع ابنه الحسن بن عبد العزيز عن ذلك فيقال : إن عليا كتب إلى أخيه الحسن إنني استطيعت لك من مال أبيك مائة ألف دينار فخذها فقال : أنا تركت الكثير من ماله لأنه لم يطلب لي فكيف آخذ هذا القليل ؟ وقد روى البخاري في هذا الصحيح عن الحسن بن عبد العزيز هذا

٣٤ - **باب قول الله تعالى [ ٨٥ الأعراف ، ٨٤ هود ، ٣٦ العنكبوت ] : ﴿ وإلى مدين أحام شعيبا ﴾** إلى أهل مدين ، لأن مدين بلد ، ومثله ﴿ واسأل القرية ﴾ واسأل العير ﴿ يعني أهل القرية وأهل العير ﴾ وراكم ظهريا ﴿ لم يلبثوا إليه ، يقال إذا لم تقض حاجته : ظهرت حاجتي ، وجمعتي ظهريا . قال : الظهري أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به . ﴿ مكانتهم ﴾ ومكانتهم واحد . ﴿ يغفوا ﴾ يعيشوا . ﴿ يأس ﴾ يحزن ﴿ آسى ﴾ : أحزن . وقال الحسن ﴿ لك لانت الحليم ﴾ يستهزئون به . وقال مجاهد ﴿ ليكنه ﴾ : الأيكة . ﴿ يوم للظلة ﴾ : إظلال النعام العذاب عليهم

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وإلى مدين أحام شعيبا ) هو شعيب بن ميكيل بن يشجر بن لاوى بن يعقوب ، كذا قال ابن اسحق ولا يثبت . وقيل يشجر بن عنقا بن مدين بن إبراهيم . وقيل هو شعيب بن صفور بن عنقا بن ثابت بن مدين . وكان مدين من آل إبراهيم لما أحرق . وروى ابن حبان في حديث أبي ذر الطويل : أربعة من العرب : هود وصالح وشعيب ومحمد ، فعلى هذا هو من العرب العاربة ، وقيل أنه من بني عذرة بن أسد ، في حديث سلمة بن سعيد العنزي أنه قدم على النبي ﷺ فانتسب إلى عذرة فقال : نعم الحى عذرة مبعى عليهم منصورون رهط شعيب واختان موسى ، أخرجه الطبراني ، وفي أسناده مجاهد . **قوله** ( إلى أهل مدين ، لأن مدين بلد ومثله ﴿ واسأل القرية - واسأل العير ﴾ يعني أهل القرية وأهل العير ) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة هود **قوله** ( وراكم ظهريا لم يلتفتوا إليه ، ويقال إذا لم تقض حاجته ظهرت حاجتي وجمعتي ظهريا قال : الظهري أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ وراكم ظهريا ﴾ أى ألقيتموه خلف ظهوركم فلم يلتفتوا إليه ، وتقول للذى لا يقضى حاجتك ولا يلتفت إليها : ظهرت بحاجتي وجمعتها ظهريا أى خلف ظهرك ، قال الشاعر : « وجدنا بى البرصاء من ولد الظهر ، أى من الذين يظهرون بهم ولا يلتفتون إليهم . **قوله** ( مكانتهم ومكانهم واحد ) هكذا وقع ، وإنما هو في قصة شعيب ﴿ مكانتكم ﴾ في قوله ﴿ وباقوم اعملوا على مكانتكم ﴾ ، ثم هو قول أبي عبيدة قال في تفسير سورة يس في قوله ﴿ مكانتهم ﴾ المكان والمكانة واحد . **قوله** ( يغفوا يعيشوا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كأن لم يغفوا فيها ﴾ أى لم ينزلوا فيها ولم يعيشوا فيها ، قال : والمغنى الدار ، الجمع مغاني ، يعنى بالغين المعجمة . **قوله** ( نأس تحزن ، آسى أحزن ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فكيف آسى ﴾ أى أحزن وأندم وأتوجع ، والمصدر الآسى ، وأما قوله « نأس تحزن » فهو من قوله تعالى لموسى ﴿ فلا تأس على القوم الفاسقين ﴾



أولياء الله، فإنه يُنفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله، ثم يُنفخ فيه أخرى فأكون أول من يُبعث، فاذا موسى أخذ بالعرش، فلا أدري أخوسيب بصعقته يوم الطور، أم بُعث قبلي»

٣٤١٥ - «ولا أقول إن أحدا أفضل من يونس بن متى»

[الحديث ٣٤١٥ - أطرافه في : ٣٤١٦ ، ٤٦٠٤ ، ٤٦٣١ ، ٤٨٠٥]

٣٤١٦ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم سمعت حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

عن النبي ﷺ قال «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»

**قوله** (باب قول الله تعالى : وإن يونس لمن المرسلين - إلى قوله - وهو ملهم) هو يونس بن متى بفتح الميم وتشديد المنة مقصور، ووقع في تفسير عبد الرزاق أنه اسم أمه، وهو مردود بما في حديث ابن عباس في هذا الباب ونسبه إلى أبيه، فهذا أصح، ولم أف في شيء من الأخبار على اتصال نسبه، وقد قيل إنه كان في زمن ملوك الطوائف من الفرس. **قوله** (قال مجاهد : مذنب) يعني تفسير قوله (وهو ملهم) وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد قال (فالتقمه الحوت وهو ملهم) من الألف الرجل إذا أتى بما يلام عليه. ثم قال الطبري : المليم هو المكتسب اللوم. **قوله** (والمشحون الموقر) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المشحون المملوء، ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس المشحون الموقر. **قوله** (فلولا أنه كان من المسبحين - الآية - فنبتناه بالعراء : بوجه الأرض) قال أبو عبيدة في قوله (فنبتناه بالعراء) : أي بوجه الأرض، والغرب تقول نبتناه بالعراء أي بالأرض الخضراء، قال الشاعر «ونبتت بالبد العراء ثيابي، والعراء الذي لاشيء فيه يورى من شجر ولا غيره، وقال الفراء : العراء المكان الخالي». **قوله** (من يقطين : من غير ذات أصل، الدباء ونحوه) وصله عبد بن حميد من طريق مجاهد وزاد : ليس لها ساق. وكذا قال أبو عبيدة : كل شجرة لا تقوم على ساق فهي يقطين نحو الدباء والحنظل والبطيخ، والمشهور أنه القرع، وقيل التين وقيل الموز، وجاء في حديث مرفوع في القرع «هي شجرة أخى يونس». **قوله** (ولا تسكن كصاحب الحوت إذ نادى وهو مكظوم. كظيم : مغمو) كذا فيه. والذي قاله أبو عبيدة في قوله تعالى (إذ نادى وهو مكظوم) : أي من الغم مثل كظيم. وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (وهو مكظوم) يقول : مغمو. ثم ذكر حديث ابن مسعود «لا يقول أحدكم أنا خير من يونس بن متى»، وحديث ابن عباس «لا ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى»، ونسبه إلى أبيه، وحديث أبي هريرة في قصة المسلم الذي أظلم اليهودي وقد تقدم شرحها في أواخر قصة موسى، وقال في آخره في هذه الرواية «ولا أقول إن أحدا أفضل من يونس بن متى»، وحديثه من وجه آخر مختصرا مقتضرا على مثل لفظ حديث ابن عباس. وقد وقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني بلفظ «لا ينبغي لنبي أن يقول الخ»، وهذا يؤيد أن قوله في الطريق الأولى دان، المراد بها النبي ﷺ، وفي رواية للطبراني في حديث ابن عباس «ما ينبغي لأحد أن يقول أنا عند الله خير من يونس»، وفي رواية للطحاوي «انه سبحانه الله في الظلمات»، فإشار إلى جهة الخيرية المذكورة. وأما قوله في الرواية الأولى ونسبه إلى أبيه، ففيه إشارة إلى الرد

على من زعم أن متى اسم أمه ، وهو محكي عن وهب بن منبه في «المبتدا» ، وذكره الطبري وتبعه ابن الأثير في «السكامل» ، والذي في الصحيح أصح . وقيل سبب قوله « ونسبه إلى أبيه » ، أنه كان في الأصل يونس ابن فلان فنسي الراوي اسم الأب وكنى عنه بفلان ، وقيل إن ذلك هو السبب في نسبته إلى أمه فقال الذي نسي اسم أبيه يونس ابن متى وهو أمه ثم اعتذر فقال ونسبه - أي شيخه - إلى أبيه أي سماه نفسه ، ولا يخفى بعد هذا التأويل وتكلفه ، قال العلماء إنما قال ﷺ ذلك تواضعا إن كان قاله بعد أن أعلم أنه أفضل الخلق ، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال ، وقيل : خص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له فيبلغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة . وقد روى قصته السدي في تفسيره بأسانيد عن ابن مسعود وغيره « أن الله بعث يونس إلى أهل نينوى وهي من أرض الموصل فكذبوه ، فوعدهم بزل العذاب في وقت معين ، وخرج عنهم مغاضبا لهم ، فلما رأوا آثار ذلك خضعوا ونضروا وآمنوا ، فرحمهم الله فكشف عنهم العذاب ، وذهب يونس فركب سفينة فلهجت به ، فافترعوا فيمن يطرحونه منهم فوقعت القرعة عليه ثلاثا ، فالتقمه الحوت » ، وروى ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن ميمون عن ابن مسعود بأسناد صحيح اليه نحو ذلك وفيه « وأصبح يونس فأشرف على القرية فلم ير العذاب وقع عليهم ، وكان في شريعتهم من كذب قتل ، فانطلق مغاضبا حتى ركب سفينة - وقال فيه - فقال لهم يونس إن معهم عبدا آبقا من ربه وإنما لا تسير حتى تلقوه ، فقالوا : لا نلقيك يا بني الله أبدا ، قال فافترعوا فخرج عليه ثلاث مرات ، فألقوه فالتقمه الحوت فبلغ به قرار الأرض ، فسمع تسبيح الحمى فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت ، الآية . وروى البزار وابن جرير من طريق عبد الله بن نافع عن أبي هريرة رفعه « لما أراد الله حبس يونس في بطن الحوت أمر الله الحوت أن لا يكسر له عظما ولا يخذل له لحما ، فلما انتهى به إلى قعر البحر سبج الله فقالت الملائكة : ياربنا إنا نسمع صوتا ضجيفا بأرض غريبة . قال : ذاك عبيد يونس ، فشفعوا له ، فأمر الحوت فقتله في الساحل - قال ابن مسعود - كهشة الفرخ ليس عليه ريش » ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن ابن مالك قال : لبث في بطن الحوت أربعين يوما ، ومن طريق جعفر الصادق قال : سبعة أيام . ومن طريق قتادة قال : ثلاثا ، ومن طريق الشعبي قال : التقمه ضحى ، ولفظه عشية

### ٣٦ - باب [ ١٦٣ الأعراف ] :

( واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت ) : يتعدون ، يتجاوزون في السبت ( إذ تأتيهم حيتانهم يوم سببتهم شرعا - شوارع ، إلى قوله - كونوا قردة خاسئين )

قوله ( باب قوله تعالى : واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر ) الجهور أن القرية المذكورة أيلة وهي التي على طريق الحاج الذهاب إلى مكة من مصر ، وحكى ابن التين عن الزهري أنها طبرية . قوله ( إذ يعدون في السبت : يتعدون ، يتجاوزون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( إذ يعدون في السبت ) : أي يتعدون فيه عما أمروا به ويتجاوزون . قوله ( شرعا - شوارع - إلى قوله - كونوا قردة خاسئين ) هو قول أبي عبيدة أيضا . قوله ( بئس ) شديد ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فأخذناهم بعذاب بئس ) : أي شديد وزنا ومعنى ، قال الشاعر :

حنقا على وما ترى لي فيهم أمرا بئسا

وهذا على إحدى القراءتين ، والأخرى بوزن حذر ، وقرئ شاذاً بوزن هين وهين مذكرين . ( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في هذه القصة حديثاً مسنداً ، وقد روى عبد الرزاق من حديث ابن عباس بسند فيه بهم ، وحكاه مالك عن يزيد بن رومان معضلاً ، وكذا قال قتادة : إن أصحاب السبت كانوا من أهل أيلة وانهم لما تهيئوا على صيد السمك بأن نصبوا الشباك يوم السبت ثم صادوها يوم الأحد فأنكر عليهم قوم ونهوه فأغلظوا لهم ، فقالت طائفة أخرى دعوهم واعتزلوا بنا عنهم ، فأصبحوا يوماً فلم يروا الذين اعتدوا ، فتجروا أبوابهم فأمرؤا رجلاً أن يصعد على سلم فأشرف عليهم فرآهم قد صاروا قردة ، فدخلوا عليهم فجعلوا يلذون بهم ، فيقول الذين نهوه : ألم نقل لكم ، ألم نهكم ؟ فيشيرون بروسهم . وروى ابن جرير عن طريق العوفي عن ابن عباس د انهم لم يعيشوا الا قليلاً وملكوا ، وروى ابن جرير من طريق العوفي عن ابن عباس د صار شباههم قردة وشيوخهم خنازير

٣٧ - باب قوله تعالى [ ١٦٢ النساء ، ٥٥ الإسراء ] : ﴿ وآتينا داود زبوراً ﴾ ( الزبور ) : الكتب واحدُها زبور . زبرت : كتبت . ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ، يا جبالُ أوَّي معه ﴾ [ ١٠ - ١١ سبأ ] : قال مجاهد سبَّحى معه . ﴿ والطير ، وألنا له الحديد ، أنِ اعملِ سابغات ﴾ : الدروع ﴿ وقدرُ في السَّدرِ ﴾ : المسامرِ والحلقِ ، ولا بُرقِ المسارِ فيستأس ، ولا يُعظم فينعصم . ﴿ أفرغ ﴾ : أنزل . ﴿ بسطة ﴾ : زيادةً وفضلاً . وأعملوا صالحاً إني بما تعملون بصير ﴿

٣٤١٧ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال خُفِّفَ على داود عليه السلام القرآن ، فسكان يأمرُ بدوا بـ فُتسَّرَج ، فيقرأ القرآن قبل أن تُتسَّرَج درابته ، ولا يأكلُ إلا من عمل يده ، رواه موسى بن عتبة عن صفوان بن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٣٤١٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن سميد بن المسيب أخبره وأبا سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : أخبر رسول الله ﷺ أي أقول : والله لأصومن النهار ولأفومن الليل ما عشت ، فقال له رسول الله ﷺ : أنت الذي تقول : والله لأصومن النهار ولأفومن الليل ما عشت ؟ قلت : قد قلته . قال : إليك لا تستطعم ذلك ، فصم وأفطر ، وقم ونم ، وصم من الشهر ثلاثة أيام فإن الحسنة بعشر أمثالها ، وذلك مثل صيام الدهر . قلت : إني أطيعُ أفضل من ذلك يا رسول الله . قال : فعصم يوماً وأفطر يوماً . قال : إني أطيعُ أفضل من ذلك . قال : فعصم يوماً وأفطر يوماً ، وذلك صيام داود وهو أهدل الصيام . قلت : إني أطيعُ أفضل منه يا رسول الله ، قال : لا

أفضل من ذلك »

٣٤١٩ - **حديث** خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُسَعَّرٌ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الْعَاسِمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَلَمْ أَنْبَأُكَ تَقَوْمُ اللَّيْلِ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. فَقَالَ: فَإِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمَتِ الْعَيْنُ، وَنَفَثَتِ النَّفْسُ، ثُمَّ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ صَوْمُ الدَّهْرِ، أَوْ كَصَوْمِ الدَّهْرِ. قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ بِي - قَالَ مُسَعَّرٌ: يَعْنِي قُوَّةً - قَالَ: فَنَعْمُ صَوْمَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى»

**قوله** (باب قول الله تعالى: وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا) هو داود بن إيشابكر الهمز وسكون التحتانية بعدها معجمة ابن عويد بوزن جعفر بمهمله وموحدة ابن باعر بموحدة ومهمله مفتوحة ابن سلون بن يارب بتحتانية وآخره موحدة ابن رام بن حضرون بمهمله ثم معجمة ابن فارص بفاء وآخره مهمله ابن يهوذا بن يعقوب . **قوله** (الزبر المكتب واحدها زبور، زبرت: كتبت) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (في زبر الاواين) أي كتب الاواين واحدها زبور، وقال السكاكي: زبور بمعنى مزبور، تقول زبرته فهو مزبور مثل كتبته فهو مكتوب، وقرئ بهم أوله وهو جمع زبر. قلت: انضم قراءة حزة . **قوله** (أوبي معه قل مجاهد: سبحي معه) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله، وعن الضحاك هو بلسان الحبشة، وقال قتادة: معنى أوبي سيري . **قوله** (أن اعمل ساعات الدروع) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (أن اعمل ساعات) أي دروعا واسعة طويلة . **قوله** (وقدر في السرد: المسامير والخلق، ولا ترق المسامير فيلسس، ولا تعظم فيفصم) كذا في رواية الكشميهني، ولغيره ولا ترق بالبدال بدل الرأ، وعندهم فيتسلسل، وفي آخره فيفصم، بغير نون، ووافقه الاصيلي في قوله «فيلسس، وهو بفتح اللام ومعناه فيخرج من الثقب برفق أو يصير متحركا فياين عند الخروج. وأما الرواية الأخرى «فيتسلسل، أي يصير كالسلسلة في اللين، والاول أوجه، والفصم بالفاء القطع من غير ابانة. وهذا التفسير وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله (وقدر في السرد) أي قدر المسامير والخلق، وروى إبراهيم الحربي في «غريب الحديث، من طريق مجاهد في قوله (وقدر في السرد): لا ترق المسامير فيلسس، ولا تعظم فيفصمها. وقال أبو عبيدة: يقال درع مسردة أي مستديرة الخلق، قال أبو ذؤيب:

وعليهما مسرودتان قصاعهما      داود أو صنع السوابغ تبع

وهو مثل منبهار السفينة . **قوله** (أفرغ أنزل) لم أعرف المراد من هذه الكلمة هنا، واستقرت قصة داود في المواضع التي ذكرت فيها فلم أجدها، وهذه الكلمة والتي بعدها في رواية الكشميهني وحده . **قوله** (بسطة: زيادة وفضلا) قال أبو عبيدة في قوله (وزاده بسطة في العلم والجسم) أي زيادة وفضلا وكثرة، وهذه الكلمة في قصة طالوت وكأنه ذكرها لما كان آخرها متعلقا بدادود فدلح بشيء من قصة طالوت، وقد قصها الله في القرآن. ثم ذكر ثلاثة أحاديث: الأول حديث همام عن أبي هريرة «خفف على داود القرآن، في رواية الكشميهني «القراءة،



قيل المراد بالقرآن القراءة، والأصل في هذه اللفظة الجمع وكل شيء جمعه فقد قرأته، وقيل المراد الزبور وقيل التوراة، وقراءة كل نبي تطلق على كتابه الذي أوحى إليه، وإنما سماه قرآنا للإشارة إلى وقوع المعجزة به كوقوع المعجزة بالقرآن أشار إليه صاحب المصابيح، والأول أقرب، وإنما ترددوا بين الزبور والتوراة لأن الزبور كله مواعظ، وكانوا يثاقون الأحكام من التوراة. قال قتادة: كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود، بل كان اعتماده على التوراة، أخرجه ابن أبي حاتم وغيره. وفي الحديث أن البركة قد تقع في الزمن اليسير حتى يقع فيه العمل الكثير. قال النووي: أكثر ما بلغنا من ذلك من كان يقرأ أربع ختمات بالليل وأربعاً بالنهار، وقد بالغ بعض الصوفية في ذلك فادعى شيئا مفرطاً، والعلم عند الله. **قوله** (بدوا به) في رواية موسى بن عقبة الآتية بدأته، بالإفراد، وكذا هو في التفسير، ويحمل الإفراد على الجنس، أو المراد بها ما يختص بركوبه، وبالجمع ما يضاف إليها بما يركبه أتباعه. **قوله** (فقرأ القرآن قبل أن تخرج) في رواية موسى فلا تخرج حتى يقرأ القرآن، **قوله** (ولا يأكل إلا من عمل يده) تقدم شرحه في أوائل البيوع وأن فيه دليلاً على أنه أفضل المكاسب، وقد استدل به على مشروعية الإجارة من جهة أن عمل اليد أعم من أن يكون للغير أو للنفس، والذي يظهر أن الذي كان يعمل داود بيده هو نسج الدروع، والآن الله له الحديد، فكان ينسج الدروع ويديها ولا يأكل إلا من ذلك مع كونه من كبار الملوك، قال الله تعالى ﴿وشددنا ملكه﴾، وفي حديث الباب أيضاً ما يدل على ذلك، وأنه مع سعته بحيث أنه كان له دواب تخرج إذا أراد أن يركب ويتولى خدمتها غيره، ومع ذلك كان يتورع ولا يأكل إلا مما يعمل بيده. **قوله** (رواه موسى بن عقبة عن صفوان بن سليم الخ) وصله المصنف في كتاب خلق أفعال العباد عن أحمد بن أبي عمرو عن أبيه - وهو حفص بن عبد الله - عن إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عقبة. الحديث الثاني. والثالث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في مراجعة النبي ﷺ في قيام الليل وصيام النهار، وأورده من طريقين، وقد تقدم في صلاة الليل، والغرض منه قوله وصيام داود،

### ٣٨ - باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود، وأحب الصيام إلى الله صيام داود:

كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه وينام سدسه. ويصوم يوماً ويفطر يوماً

قال علي: وهو قول عائشة «ما ألفاه السحر عندي إلا نائماً»

٣٤٢٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا مسفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس الثقفي سمع

عبد الله بن عمرو قال «قال لي رسول الله ﷺ: أحب الصيام إلى الله صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً. وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود، كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه»

**قوله** (باب أحب الصلاة إلى الله صلاة داود الخ) يشير إلى الحديث المذكور قبله. **قوله** (قال علي: هو قول عائشة ما ألفاه السحر عندي إلا نائماً) هكذا وقع في رواية المستمل والكشميهني، وأما غيرها فذكر الطريق الثالثة مضمومة إلى ما قبله دون الباب ودون قول علي، ولم أره منسوبة، وأظنه على بن المديني شيخ البخاري،

وأراد بذلك بيان المراد بقوله «وينام سدسه» أى السدس الأخير، وكأنه قال: يوافق ذلك حديث عائشة «ما ألقاه» بالفاء أى وجدته والضمير للنبي ﷺ والسحر الفاعل، أى لم يجس السحر والنبي ﷺ عنده الا وجدته نائما، كما تقدم بيان ذلك فى قيام الليل

٣٩ - باب (واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب - إلى قوله - وفصل الخطاب) [١٧ - ٢٠ ص]  
قال مجاهد: الفهم فى القضاء . (ولا تشعط) : لا تسرف . (واهدنا إلى سواء الصراط . إن هذا أخى له سمع وتسعون نعمة - يقال المرأف نعمة ، ويقال لها أيضا شاة - ولى نعمة واحدة ، فقال أكفليهما - مثل (وكفها زكريا) : ضمها - وعزنى) غلبنى ، صار أعز منى ، أعزته : جعلته عزيزا (فى الخطاب) يقال الخاورة . (قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه ، وإن كثيرا من الخلطاء لبغنى - إلى قوله - إنما فتناه) قال ابن عباس : اختبرناه . وقرأ عمر (فتناه - بتشديد الفاء - فاستغفر ربى وخيرا كما وأتاب)

٣٤٢١ - حديثنا محمد بن سهل بن يوسف قال سمعت العوام عن مجاهد قال «قلت لابن عباس أنسجد فى ص ؟ فقرا (ومن ذريته داود وسليمان - حتى أتى - فبهدهم أفند) فقال ابن عباس رضى الله عنهم : نبئكم ﷺ بمن أمر أن يقتدى بهم »

[المحدث ٣٤٢١ - أطرافه فى : ٤٦٣٢ ، ٤٨٠٦ ، ٤٨٠٧]

٣٤٢٢ - حديثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال «ليس من عزائم السجود ، ورأيت للنبي ﷺ يسجد فيها)

قوله (باب واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب - إلى قوله - وفصل الخطاب) (الأيد القوة ، وكان داود موصوفا بفطر الشجاعة ، والأواب يأتي تفسيره قريبا . قوله (قال مجاهد : الفهم فى القضاء) أى المراد بفصل الخطاب ، وروى ابن أبى حاتم من طريق أبى بشر عن مجاهد قال : الحكمة الصواب . ومن طريق ليث عن مجاهد : فصل الخطاب إصابة القضاء وفهمه ، ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال : فصل الخطاب العدل فى الحكم وما قال من شيء أنفذه . وقال الشعبي : فصل الخطاب قوله أما بعد ، وفى ذلك حديث مسند من طريق بلال بن أبى بردة عن أبيه عن جده قال «أول من قال أما بعد داود النبي ﷺ وهو فصل الخطاب ، أخرجه ابن أبى حاتم ، وذكر عن ابن جرير بإسناد صحيح عن الشعبي مثله ، وروى ابن أبى حاتم من طريق شريح قال «فصل الخطاب الشهود والإيمان ، ومن طريق أبى عبد الرحمن السلى نحوه . قوله (ولا تشعط : لا تسرف) كذا وقع هنا ، وقال الفراء : معناه لا تجر ، وروى ابن جرير من طريق قتادة فى قوله ولا تشعط أى لا تمل ، ومن طريق السدى قال لا تحف . قوله (يقال للمرأة نعمة ويقال لها أيضا شاة) قال أبو عبيدة فى قوله (ولى نعمة واحدة) أى امرأة ، قال الاعشى :

فرميت غملة عينه عن شاته فأصبت حبة قلبها وطحاها

قوله (فقال أكفليها ، مثل وكفها زكريا ضمها) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى (أكفليها وعزنى فى الخطاب)

هو كقوله (وكفناها زكريا) أي ضمها إليه ، وتقول كفلت بالنفس أو بالمال ضمته . **قوله** (وعزني غلبني صار أعز مني ، أعزته جعلته عزيزا ، في الخطاب يقال المحاورة) قال أبو عبيدة في قوله (وعزني في الخطاب) : أي صار أعز مني فيه . وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : إن دعا ودعوت كان أكثر مني ، وإن بطشت ويطش كان أشد مني . ومن طريق قتادة قال : معناه قهرني وظلني . وأما قوله يقال المحاورة ، فراده تفسير الخطاب بالمحاورة ، وهي بالحاء المهملة أي المراجعة بين الخصمين ، وهذا تفسير قوله تعالى (وعزني في الخطاب) . **قوله** (الخطباء الشركاء) حكاه ابن جرير أيضا . **قوله** (فتناه قال ابن عباس : اختبرناه ، وقرأ عمر فتناه بالتشديد التاء) أما قول ابن عباس فوصله ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وأما قراءة عمر فذكره في الشواذ ولم يذكرها أبو عبيد في القراءات المشهورة ، ونقل التشديد أيضا عن أبي رجاء الطماردي والحسن البصري . ثم ذكر حديث ابن عباس في السجود في ص أورده من وجهين ، وعمر شيخه في الطريق الأول هو ابن سلام ، والعمام هو ابن حوشب بمهمل ثم معجمة . **قوله** (أنسجد) بنون ، ولا مكششفين والمستعمل الحمد ، وسبأني شرح الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى

٤٠ - **باب** قول الله تعالى [٣٠ ص] : (وَوَهَبْنَا لَعَادَةَ سُلَيْمَانَ ، نِعَمَ لِّعَبْدٍ إِنَّهُ أَوَّابٌ) **الراجع** المنيب . وقوله [٣٥ ص] : (هَبْ لِي مَلَكًا لَا يُنْفِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي) . وقوله [١٠٢ البقرة] : (وَاتَّبَعُوا مَا تَلََوْا لِلشَّيَاطِينِ عَلَى مَلَكٍ سُلَيْمَانَ) ، [١٢ سَبَأ] : (وَسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غَدُوْهَا شَهْرٌ وَرَوَّاحُهَا شَهْرٌ ، وَأَسْأَلْنَاهُ عَيْنَ الْقِطْرِ - أَذْبَنَاهُ عَيْنَ الْحَدِيدِ - وَمَنْ الْجَنُّ مَنْ يَحْمِلُ بَيْنَ يَدَيْهِ - إِلَى قَوْلِهِ - مِنْ تَحَارِبَ) قال مجاهد : بُنْيَانٌ مَادُونُ الْقُصُورِ (وَنَمَائِيلُ وَجِنَانٌ كَالْجَوَابِ) كَالْحِيَاضِ لِلْأَبْلِ ، وقال ابن عباس : كَالْجَوْبَةِ مِنَ الْأَرْضِ (وَقُدُورٌ رَاسِيَاتٌ - إِلَى قَوْلِهِ - الشُّكُورُ . قُلْنَا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلِمَ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ - الْأَرْضِيَّةُ - نَأْكُلُ مِنْ سَعْنَتِهِ) فضاء (فَلَا خَرٌّ - إِلَى قَوْلِهِ - الْمُهِنِ) . [٢٢ - ٢٣ ص] : (حُبِّ الْخَيْرِ عَنْ فُكْرٍ رَبِّي . . . فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) يَمْسَحُ أَعْنَاقَ الْخَيْلِ وَعَرَاقِبَهَا . (الْأَصْفَادُ) : لَوَثَقُ . قال مجاهد (الْقَصَائِنَاتُ) : صَفَنَ الْقَرَسُ رَفَعَ لِمَدَى رَجْلَيْهِ حَتَّى تَكُونَ عَلَى طَرَفِ الْخَافِرِ . (الْجِيَادُ) : السَّرَاعُ . (جَسَدًا) : شَيْطَانًا . (رُخَاءً) : طَيِّبَةً . (حَيْثُ أَصَابَ) : حَيْثُ شَاءَ . (قَامُنٌ) : أَهْلٌ . (بَنِيهِ حَسَابُ) : بَنِيهِ حَرَجُ

٣٤٢٣ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : (إِنَّ عَرَبِيًّا مِنَ الْجَنِّ تَقَلَّتْ الْبَارِحَةُ لِيَنْطَمِعَ عَلَى صَلَاتِي ، فَأَمْسَكَنِي أَقْدَمُهُ ، فَأَخَذَتْهُ ، فَأَرَدَتْ أَنْ أَرْبِطَهُ عَلَى حَابَةِ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تَنْفُذُوا إِلَيْهِ كُلَّكُمْ ، فَذَكَرْتُ دَهْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ (رَبُّ هَبْ لِي

ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي) فردّته خاسئاً « عَفِرْتُ : مَتَمَرَّدْتُ مِنْ إِنْسٍ أَوْ جَانٍ ، مَثَلُ زَيْنَةِ جَاعَتِهَا الزَّيْنَانِيَّةَ ٣٤٢٤ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَخْلَدٍ حَدَّثَنَا مُعِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « قَالَ سَلْيَانُ بْنُ دَاوُدَ : لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً تَحْمِلُ كُلُّ امْرَأَةٍ فَارِسًا يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَلَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ تَحْمِلْ شَيْئًا إِلَّا وَاحِدًا سَاقِطًا أَحَدُ شِقْبَيْهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ إِنْ لَوْ قَالُوا لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ « تَسْمِينٌ » وَهُوَ أَصْحَحُ

٣٤٢٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَنْصَلٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ مَسْجِدٍ وَضَعَ أَوَّلُ ؟ قَالَ : الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ . قُلْتُ : ثُمَّ أَيٌّ ؟ قَالَ : ثُمَّ الْمَسْجِدُ الْأَنْصِيُّ قُلْتُ : بِكَمْ كَانَ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : أَرْبَعُونَ . ثُمَّ قَالَ : حَيْثُمَا أَدْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ وَالْأَرْضُ لَكَ مَسْجِدٌ »

٣٤٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا ، فَبَجَلَ الْفِرَاشُ وَهَذَمَ الدَّوَابُّ تَقَعُ فِي النَّارِ »

٣٤٢٧ - « وَقَالَ : كَانَتِ امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا ، جَاءَ الذَّنْبُ فَذَهَبَ بَابِنِ إِحْدَاهُمَا ، فَقَالَتْ صَاحِبَتُهَا : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ . وَقَالَتِ الْآخَرَى : إِنَّمَا ذَهَبَ بِابْنِكَ فَذَحَاكُمَا إِلَى دَاوُدَ فَقَضَى بِهِ لِلْكَبْرَى ، فَخَرَجَتَا عَلَى سَلْيَانَ بْنِ دَاوُدَ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ : أَنْوِنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَهُمَا . فَقَالَتِ الصَّغْرَى لَا تَقْدِرُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، هُوَ ابْنُهَا ، فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاللَّهِ إِنْ سَمِعْتُ بِالسَّكِينِ إِلَّا بِوَمَثَلِهِ ، وَمَا كُنَّا نَقُولُ إِلَّا الْمُدْنِيَّةُ » [ الحديث ٣٤٢٧ - طرته في : ٦٧٦٩ ]

**قوله** (قول الله تعالى ووهبنا لداود سليمان) في رواية غير أبي ذر ، باب قول الله ، . **قوله** (نعم العبد انه أواب الراجع النبي) هو تفسير الأواب . وقد أخرج ابن جرير من طريق مجاهد قال : الأواب الرجوع عن الذنوب . ومن طريق قتادة قال : المطيع ، ومن طريق السدي قال : هو المسبح . **قوله** (من محارب ، قال مجاهد : بنيان ما دون القصور) وصله عبد بن حميد عنه كذلك ، وقال أبو عبيدة المحارب جمع محراب وهو مقدم كل بيت ، وهو أيضا المسجد والمصلى . **قوله** (وجفان كالجواب كالحياض للابل ، وقال ابن عباس كالجوبة من الأرض) أما قول مجاهد فوصله عبد بن حميد عنه ، وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم عنه ، وقال أبو عبيدة : الجواب جمع جابية ، وهو الحوض الذي يجي فيه الماء . **قوله** (دابة الأرض) الأرضة . **قوله** (منسأة : عصاة) هو قول ابن عباس وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، قال أبو عبيدة : المنسأة العصاة . ثم ذكر تصريحها وهي مفعلة من نسأت إذا

زجرت الابل أى ضربتها بالمنسأة . **قوله** (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ، يمسح أعراف الخيل وعراقيبها) هو قول ابن عباس أخرجه ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وزاد في آخره « وجالها » ، وروى من طريق الحسن قال : كشف عراقيبها وضرب أعناقها وقال : لا تشغلني عن عبادة ربى مرة أخرى . قال أبو عبيدة : ومنه قوله مسح علاوته إذا ضرب عنقه . قال ابن جرير : وقول ابن عباس أقرب إلى الصواب . **قوله** (الاصفاد الوثاق) روى ابن جرير من طريق السدى قال : مقرنين في الأصفاد : أى يجمع اليدين إلى العنق بالأغلال . وقال أبو عبيدة : الاصفاد الاغلال واحدها صغد ، ويقال للغطاء أيضاً صغد . **قوله** (قال مجاهد : الصافنات ، صفن الفرس رفع إحدى رجله حتى يكون على طرف الحافر) وصله الفريابي من طريقه قال : صفن الفرس الخ ، لكن قال ديبه ، ووقع في أصل البخارى ورجليه ، وصوب عياض ماعند الفريابي . وقال أبو عبيدة : الصافن الذى يجمع بين يديه ويثنى مقدم حافر إحدى رجله : **قوله** (الحياد السراع) وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضاً . روى ابن جرير من طريق ابراهيم التيمي أنها كانت عشرين فرساً ذوات أجنحة . **قوله** (جسداً شيطاناً) قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (وألقينا على كرسيه جسداً) قال : شيطاناً يقال له آصف ، قال له سليمان كيف تفقت الناس؟ قال أرني غاتمك أخبرك ، فأعطاه ، فنبذه آصف في البحر فساخ ، فذهب ملك سليمان وقعد آصف على كرسيه ، ومنعه الله نساء سليمان فلم يقر بهن ، فأنكرته أم سليمان ، وكان سليمان يستطعم ويعرفهم بنفسه فيمكنونه حتى أعطته امرأة حوتا فطبيب بطنه فوجد غاتمته في بطنه فرد الله اليه ملسكه ، وفر آصف فدخل البحر . وروى ابن جرير من وجه آخر عن مجاهد أن اسمه أمر آخره راه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن اسم الجنى صخر ، ومن طريق السدى كذلك وأخرج الفصة من طريقه مطولة ، والمشهور أن آصف اسم الرجل الذى كان عنده علم من الكتاب والله أعلم . **قوله** (رخاء طيبة) في رواية السكتمى « طيباً » ، رواه الفريابي من الوجه المذكور في قوله « رخاء » ، قال طيبة . **قوله** (حيث أصاب حيث شاء) وصله الفريابي كذلك . **قوله** (فأمن أعط ، بغير حساب بغير حرج) وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة في قوله (بغير حساب) أى بغير ثواب ولا جزاء ، أو بغير منة ولا قلة . ثم أورد المصنف أربعة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في ثقلت العفريت على النبي ﷺ . **قوله** (ثقلت على) بتشديد اللام أى تعرض لى فائة أى بغتة . **قوله** (البارحة) أى الليلة الخالية الزائلة ، والبارح الزائل ويقال من بعد الزوال إلى آخر النهار البارحة . **قوله** (فذكرت دعوة أخى سليمان) أى قوله (وهب لى ملسكا لا ينبغى لأحد من بعدى) وفي هذه إشارة إلى أنه ترك رعاية سليمان عليه السلام ، ويحتمل أن تكون خصوصية سليمان استخدام الجن فى جميع ما يريد لا فى هذا القدر فقط ، واستدل الخطابى بهذا الحديث على أن أصحاب سليمان كانوا يرون الجن فى أشكالهم وهيئتهم حال تصرفهم ، قال : وأما قوله تعالى (أنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم) فالمراد الأكثر الأغلب من أحوال بنى آدم ، وتعقب بأن نفي رؤية الإنس للجن على هيئتهم ليس بقاطع من الآية بل ظاهرها أنه ممكن ، فإن نفي رؤيتنا لإبائهم مقيد بحال رؤيتهم لنا ولا ينبغى لإمكان رؤيتنا لهم فى غير تلك الحالة ، ويحتمل العموم . وهذا الذى فهمه أكثر العلماء حتى قال الشافعى : من زعم أنه يرى الجن أبطلنا شهادته ، واستدل بهذه الآية . والله أعلم . **قوله** (عفريت متعرد من إنس أوجان مثل زبانية جماعته زبانية) الزبانية فى الأصل اسم أصحاب الشرطة ، مشتق من الزبن وهو الدفع ، وأطلق على الملائكة ، ذلك لأنهم يدفعون الكفار فى النار ،

رواحد الزبانية زبنة وقيل زبني وقيل زابن وقيل زباني وقال قوم لا واحد له من لفظه وقيل واحده زبنيّة وزن عفرية ، ويقال عفرية لغة مستقلة ليست مأخوذة من عفرية ، ومراد المصنف بقوله « مثل زبنة » أي أنه قيل في عفرية عفرية ، وهي قراءة رويت في الشواذ عن أبي بكر الصديق ، وعن أبي رجا العطاردي وأبي السمال بالمهملّة واللام ، وقال ذو الرمة :

كانه كوكب في اثر عفرية مصوب في ظلام الليل منتصب

وقد تقدم كثير من بيان أحوال الجن في « باب صفة إبليس وجنوده » من بدء الخلق . قال ابن عبد البر : الجن على مراتب ، فالأصل جنى ، فإن خالط الأنس قيل عامر ، ومن تعرض منهم للصبيان قيل أرواح ، ومن زاد في الحب قيل شيطان ، فإن زاد على ذلك قيل مارد ، فإن زاد على ذلك قيل عفرية . وقال الراغب : العفرية من الجن هو العارم الخبيث ، وإذا بلغ فيه قيل عفرية نغرية . وقال ابن قتيبة : العفرية الموائى الخلق ، وأصله من العفر وهو التراب ، ورجل عفر بكسر أوله وثانيه وتشكيل ثالثه إذا بلغ فيه أيضا . قوله (حدثنا مقبرة بن عبد الرحمن) هو الحزامي وليس بالخزومي ، واسم جد الحزامي عبد الله بن خالد بن حزام ، واسم جد الخزومي الحارث بن عبد الله . قوله (قال سليمان بن داود لأطوفن الليلة) في رواية الحوى والمستمل « لأطيفن » وهما لغتان . طاف بالشيء وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه ، وهو هنا كناية عن الجماع ، واللام جواب القسم وهو محذوف ، أي والله لأطوفن ، ويؤيده قوله في آخره « لم يحث » ، لأن الحث لا يكون إلا عن قسم ، والقسم لا بد له من مقسم به . قوله (على سبعين امرأة) كذا هنا من رواية مقبرة ، وفي رواية شعيب كما سيأتى في الإيمان والنذور « فقال تسعين » ، وقد ذكر المصنف ذلك عقب هذا الحديث ورجح تسعين بتقديم المثناة على سبعين وذكر أن ابن أبي الزناد رواه كذلك . قلت : وقد رواه سفيان بن عيينة عن أبي الزناد فقال « سبعين » ، وسيأتى في كفارة الإيمان من طريقه . ولكن رواه مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان فقال « سبعين » بتقديم السين ، وكذا هو في « مسند الحميدي » عن سفيان ، وكذا أخرجه مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وأخرجه الاسماعيلي والنسائي وابن حبان من طريق هشام بن هروة عن أبي الزناد قال « مائة امرأة » ، وكذا قال طاوس عن أبي هريرة كما سيأتى في الإيمان والنذور ، من رواية معمر ، وكذا قال أحمد عن عبد الرزاق من رواية هشام بن حجير عن طاوس « تسعين » ، وسيأتى في كفارة الإيمان ، ورواه مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق فقال « سبعين » ، وسيأتى في التوحيد من رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة « كان لسليمان ستون امرأة » ، ورواه أحمد وأبو عوانة من طريق هشام عن ابن سيرين فقال « مائة امرأة » ، وكذا قال عمران بن خالد عن ابن سيرين عند ابن مردويه ، وتقدم في الجهاد من طريق جعفر ابن ربيعة عن الأعرج فقال « مائة امرأة أو تسع وتسعون » ، على الشك ، فحصل الروايات ستون وسبعون وتسعون وتسع وتسعون ومائة ، واجمع بينها أن الستين كن حراما وما زاد عليهن كن سرايا أو بالهكس ، وأما السبعون فلهبها لغة ، وأما التسعون والمائة فمكن دون المائة وفوق التسعين فن قال تسعون أنفى الكسر ومن قال مائة جبره ومن ثم وقع التردد في رواية جعفر ، وأما قول بعض الشراح : ليس في ذكر القليل نفي الكثير وهو من مفهوم العدد وليس بحجة عند الجمهور فليس بكاف في هذا المقام ، وذلك أن مفهوم العدد معتبر عند كثيرين والله أعلم . وقد حكى وهب بن منبه في « المبتدا » أنه كان لسليمان ألف امرأة ثلاثمائة مهيبة وسبعائة سرية ،

ونحوه بما أخرج الحاكم في المستدرک، من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب قال: بلغنا أنه كان سليمان ألف بيت من نوادر على الخشب فيها ثلثائة صريحة وسبعائة سرية. **قوله** (تحمل كل امرأة فارسا يجاهد في سبيل الله) هذا قاله على سبيل التثنية للخير، وإنما جزم به لأنه غلب عليه الرجاء، لكونه قصد به الخير وأمر الآخرة لا لغرض الدنيا. قال بعض السلف: نبه **عليه السلام** في هذا الحديث على آفة التثنية والإعراض عن التوفيق، قال: ولذلك نسي الاستثناء لبعض فيه القدر. **قوله** (فقال له صاحبه: إن شاء الله) في رواية معمر عن طاوس الآتية و **فقال له الملك**، وفي رواية هشام بن حجير و **فقال له صاحبه**، قال سفيان يعني الملك، وفي هذا إشعار بأن تفسير صاحبه بالملك ليس بمرفوع، لكن في مسند الحميدي، عن سفيان و **فقال له صاحبه** أو الملك، بالشك، ومثلها لمسلم، وفي الجلة ففيه رد على من فسر صاحبه بأنه الذي عنده علم من الكتاب، وهو أصف بالمد وكسر المبهلة بعدها قال ابن بري بفتح الموحدة وسكون الراء وكسر المعجمة بعدها تحتانية. وقال القرطبي في قوله و **فقال له صاحبه** أو الملك، أن كان صاحبه فيمن به وزيره من الانس والجن، وأن كان الملك فهو الذي كان يأتيه بالوحي، وقال: وقد أبعد من قال المراد به خاطره. وقال النووي: قيل المراد بصاحبه الملك، وهو الظاهر من لفظه، وقيل الثرين، وقيل صاحب له أدى. قلت: ليس بين قوله صاحبه والملك منافاة، إلا أن لفظه وصاحبه، أعم، فنعم نشأ لهم الاحتمال، ولكن الشك لا يؤثر في الجزم، فن جزم بأنه الملك حجة على من لم يجزم. **قوله** (فلم يقل) قال عياض: بين في الطريق الأخرى بقوله و **ففسى**، قلت: هي رواية ابن عينة عن شيخه، وفي رواية معمر قال: ونسي أن يقول إن شاء الله، ومعنى قوله و **فلم يقل**، أي بلسانه لا أنه أبي أن يفرض إلى الله بل كان ذلك ثابتا في قلبه، لكنه اكتفى بذلك أولا ونسى أن يجريه على لسانه لما قيل له شيء عرض له. **قوله** (فطاف بهن) في رواية ابن عينة و **فطاف بهن**، وقد تقدم توجيهه. **قوله** (الا واحدا ساقطا أحد شقيه) في رواية شعيب و **فلم يحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل**، وفي رواية أيوب عن ابن سيرين و **ولدت شق غلام**، وفي رواية هشام عنه و **نصف انسان**، وهي رواية معمر، حكى النقاش في تفسيره أن الشق المذكور هو الجسد الذي أتى على كرسيه، وقد تقدم قول غير واحد من المفسرين أن المراد بالجسد المذكور شيطان وهو المعتمد، والنقاش صاحب مناكير. **قوله** (لو قالها لجاهدوا في سبيل الله) في رواية شعيب و **لو قال إن شاء الله**، وزاد في آخره و **فرسانا أجمعون**، وفي رواية ابن سيرين و **لو استثنى لحملت كل امرأة منهن فولدت فارسا يقاتل في سبيل الله**، وفي رواية طاوس و **لو قال إن شاء الله لم يحنث وكان دركا لحاجته**، كذا عند المصنف من رواية هشام بن حجير، وعند أحمد ومسلم مثله من رواية معمر، وعند المصنف من طريق معمر و **وكان أرجى لحاجته**، وقوله و **دركا**، بفتحتين من الإدراك وهو كقوله تعالى (لا تخاف دركا) أي لحافا، والمراد أنه كان يحصل له ما طلب ولا يلزم من اخباره **عليه السلام** بذلك في حق سليمان في هذه القصة أن يقع ذلك لسلك من استثنى في أميته، بل في الاستثناء رجوعا للوقوع وفي ترك الاستثناء خشية عدم الوقوع، وبهذا يحجب عن قول موسى للخضر (ستجدني إن شاء الله صابرا) مع قول الخضر له آخر (ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا) وفي الحديث فضل فعل الخير وتعاطى أسبابه، وأن كثيرا

(١) قال مصحح طيبة بولاق: هذه اللفظة لم توجد بالصحيح الذي بأيدينا، ولها رواية للشارح

من المباح والملاذ يصير مستحبا بالنية والقصد . وفيه استنباط الاستثناء لمن قال سأفعل كذا ، وأن إتباع المهيئة  
اليمين يرفع حكمها ، وهو متفق عليه بشرط الاتصال ، وسيأتي بيان ذلك في الإيمان والنذور مع بسط فيه . وقد  
استدل بهذا الحديث من قال : الاستثناء إذا عقب اليمين ولو تحمل بينهما شيء يسير لا يضر ، فإن الحديث دل على أن  
سليمان لو قال إن شاء الله عقب قول الملك له قل إن شاء الله لأفاد مع التخلل بين كلاميه بمقدار كلام الملك ، وأوجب  
القرصى باحتيال أن يكون الملك قال ذلك في أثناء كلام سليمان ، وهو احتمال يمكن يسقط به الاستدلال المذكور .  
وفيه أن الاستثناء لا يكون إلا باللفظ ولا يكفي فيه النية . وهو اتفاق إلا ما حكى عن بعض المالكية . وفيه  
ما خص به الأنبياء من القوة على الجماع الدال ذلك على صحة البنية وقوة الفجولية وكال الرجولية مع ما هم فيه من  
الاشتغال بالعبادة والعلوم . وقد وقع للنبي ﷺ من ذلك أبلغ المعجزة لأنه مع اشتغاله بعبادة ربه وعلومه ومعالجة  
الخلق كان متقللا من الماء كل والمشارب المقتضية لضعف البدن على كثرة الجماع ، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه  
في ليلة بغسل واحد ومن إحدى عشرة امرأة ، وقد تقدم في كتاب الغسل ، ويقال إن كل من كان أنقى لله فشوته  
أشد لأن الذي لا يتيقز يتفرج بالنظر ونحوه . وفيه جواز الإخبار عن الشيء ووقوعه في المستقبل بناء على غلبة الظن  
فإن سليمان عليه السلام جزم بما قال ولم يكن ذلك عن وحى والا لوقع ، كذا قيل . وقال القرطبي : لا يظن بسليمان  
عليه السلام أنه قطع بذلك على ربه إلا من جهل حال الأنبياء وأدبهم مع الله تعالى . وقال ابن الجوزي : فإن قيل  
من أين لسليمان أن يخلق من مائه هذا العدد في ليلة ؟ لا جائز أن يكون بوحي لانه ما وقع ، ولا جائز أن يكون  
الأمر في ذلك إليه لأن الإرادة لله . والجواب أنه من جنس التخي على الله والسؤال له أن يفعل والقسم عليه كقول  
أنس بن النضر : والله لا يكسر سننها ، ويحتمل أن يكون لما أجاب الله دعوته أن يهب له ملكا لا ينهى لاحد من  
بعده كان هذا عنده من جملة ذلك الجزم به . وأقرب الاحتمالات ما ذكرته أولا وبالله التوفيق . قلت : ويحتمل أن  
يكون أوحى إليه بذلك مقيدا بشرط الاستثناء ففسى الاستثناء فلم يقع ذلك لفقدان الشرط ، ومن ثم ساء له  
أولا أن يحلف . وأبعد من استدلال به على جواز الحلف على غلبة الظن . وفيه جواز السهو على الأنبياء ، وإن  
ذلك لا يقدح في علو منصبهم ، وفيه جواز الإخبار عن الشيء أنه سيقع ومستند الخبر الظن مع وجود القرينة القوية  
لذلك . وفيه جواز إضمار المقسم به في اليمين لقوله د لأطوفن ، مع قوله عليه السلام د لم يحث ، فدل على أن  
اسم الله فيه مقدر ، فإن قال أحد بجواز ذلك فالحديث حجة له بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد تقديره  
على لسان الشارع ، وإن وقع الاتفاق على عدم الجواز فيحتاج إلى تأويله كأن يقال لعل التاملف باسم الله وقع  
في الأصل وإن لم يقع في الحكاية ، وذلك ليس بمتنع ، فإن من قال : والله لأطوفن يصدق أنه قال لأطوفن فإن  
اللافظ بالمركب لا فظ بالمفرد ، وفيه حجة لمن قال : لا يشترط التصريح بقسم به معين ، فن قال أحلف أو أشهد  
ونحو ذلك فهو عيين وهو قول الحنفية ، وقيد المالكية بالنية ، وقال بعض الشافعية ليست بيمين مطلقة . وفيه  
جواز استعمال لو ولولا ، وسيأتي الكلام عليه في باب مفرد عقده له المصنف في أواخر الكتاب . وفيه استعمال  
الكنائية في اللفظ الذي يستقيح ذكره لقوله د لأطوفن ، بدل قوله لأجامن . الحديث الثالث ، قوله (حدثنا إبراهيم  
التيمنى عن أبيه) هو يزيد بن شريك . قوله (أى مسجد وضع أول) تقدم التنبيه عليه في أثناء قصة إبراهيم عليه  
السلام . وقوله د أدركت الصلاة ، أى وقت الصلاة ، وفيه إشارة إلى المحافظة على الصلاة في أول وقتها ، ويتضمن



ذلك التندب إلى معرفة الأوقات . وفيه إشارة إلى أن المكان الأفضل للعبادة إذا لم يحصل لا يترك المأمور به لفوائده بل يفعل المأمور في المفضل لأنه **قوله** كأنه فهم عن أبي ذر من تخصيصه السؤال عن أول مسجد وضع أنه يريد تخصيص صلاته فيه فنبه على أن إيقاع الصلاة إذا حضرت لا يتوقف على المكان الأفضل . وفيه فضيلة الأمة المحمدية لما ذكر أن الأمم قبلهم كانوا لا يصلون إلا في مكان مخصوص وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب التيمم . وفيه الزيادة على السؤال في الجواب لاسيما إذا كان للسائل في ذلك مزيد فائدة . الحديث الرابع ، **قوله** في الاسناد (عن عبد الرحمن) هو الأعرج ، وهو كذلك في نسخة شعيب عن أبي الزناد عند الطبراني . **قوله** ( أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : مثلي ومثل الناس كمثل رجل استوقد نارا لجعل الفراش وهذه الدواب تقع في النار ، وقال كانت امرأة من بني إسرائيل ابناهما ) هكذا أورده ، ومراده الحديث الثاني فانه هو الذي يدخل في ترجمة سليمان ، وكأنه ذكر ما قبله - وهو طرف من حديث طويل - لسكونه سمع نسخة شعيب عن أبي الزناد ، وهذا الحديث مقدم على الآخر ، وسمع الاسناد في السابق دون الذي يليه فاحتاج أن يذكر شيئا من لفظ الحديث الأول لأجل الاسناد ، وقد تقدم في الطهارة للصنف مثل هذا الصنيع فذكر من هذه النسخة بعينها حديث « لا يوان أحدكم في الماء الدائم ، وذكر قبله طرفا من حديث « نحن الآخرون السابقون » ، ولما ذكر في الجملة حديث « نحن الآخرون السابقون » لم يضم معه شيئا ، وذكر في الجهاد حديث « من أطاعني فقد أطاع الله » الحديث فقال قبله « نحن الآخرون السابقون » أيضا ، وذكر في الديات حديث « لو أطلع عليك رجل ، وقدم ذلك قبله أيضا ، لكنه أورد حديث المرائين في الفرائض ولم يضم معه في أوله شيئا من الحديث الآخر وكذا في بقية هذه النسخة فلم يطرد المصنف في ذلك عمل ، وكاه حيث ضم إليه شيئا أراد الاحتياط ، وحيث لم يضم نبه على الجواز والله أعلم . وأما مسلم فانه في نسخة همام عن أبي هريرة ينبه على أنه لم يسمع الاسناد في كل حديث منها فانه يسوق الاسناد إلى أبي هريرة ثم يقول : فذكر أحاديث منها كذا وكذا . وصنيعه في ذلك حسن جدا والله أعلم . ( تنبيه ) : لم أر الحديث الأول تاما في صحيح البخاري ، وقد أورده الحميدي في « الجمع » من طريق شعيب هذه وساق المتن بتمامه وقال : انه لفظ البخاري وان مسلما أخرجه من رواية مغيرة وسفيان عن أبي الزناد به ، ومن طريق همام عن أبي هريرة ، وكذلك أطلق المزي أن البخاري أخرجه في أحاديث الانبياء ، فان كان عن هذا الموضع فليس هو فيه بتمامه ، وان كان عن موضع آخر فلم أره فيه . ثم وجدته في « باب الانتهاء عن المعاصي » من كتاب الرقاق ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( مثلي ) أي في دعائي الناس إلى الاسلام المنتد لهم من النار ومثل ماترين لهم انفسهم من التماذي على الباطل ( كمثل رجل الخ ) والمراد تمثيل الجملة بالجملة لا تمثيل فرد بفرد . **قوله** ( استوقد ) أي أوقد ، وزيادة السين والتاء للإشارة إلى أنه عاجل لإيقادها وسعى في تحصيل آلتها . ووقع في حديث جابر عند مسلم « مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد نارا ، زاد أحمد ومسلم من رواية همام عن أبي هريرة « فلما أضأت ماحوله » . **قوله** ( فجعل الفراش ) بفتح الفاء والسين المعجمة معزوف ويطلق الفراش أيضا على غوغاء الجراد الذي يكثر ويترام . وقال في « المحكم » الفراش دواب مثل البعوض وواحدها فراشه ، وقد شبه الله تعالى الناس في الحشر بالفراش المبثوث أي في الكثرة والانتشار والاسراع إلى الداعي . **قوله** ( وهذه الدواب تقع في النار ) قلت : منها البرغش والبعوض ، ووقع في حديث جابر « فجعل الجنابذ والفراش » والجنابذ جمع جنبذ وهو على القلب ، والمعروف الجنابذ جمع جنبذ بفتح الدال وضمها والجيم مضمومة

وقد تكسر، وهو على خلة الجرادة يصر في القيل صراً شديداً، وقيل: أن ذكر الجراد يسمى أيضاً الجندب. **قوله** (تقع في النار) كذا فيه، وإنما هو في نسخة شعيب كما أخرجه أبو نعيم في المستخرج، وهذه الدواب التي تقع في النار تقعن فيها، قال النووي: مقصود الحديث أنه **يُتَلَقَّ** شبه المخالفين له بالفراش ونساقطهم في نار الآخرة بنساقط الفراش في نار الدنيا مع حرصهم على الوقوع في ذلك ومنعه إياهم، والجامع بينهما اتباع الهوى وضعف التمييز وحرص كل من العائفتين على هلاك نفسه. وقال القاضي أبو بكر بن العربي: هذا مثل كثير المعاني، والمقصود أن الخلق لا يأتون ما يجرهم إلى النار على قصد الهلاك، وإنما يأتونه على قصد المنفعة واتباع الشهوة، كما أن الفراش يقتحم النار لالهلاك فيها بل لما يعجبه من الضياء. وقد قيل إنها لا تبصر بحال وهو بعيد، وإنما قيل إنها تكون في ظلة فإذا رأت الضياء اعتقدت أنها كوة يظهر منها النور فتقصده لأجل ذلك فتحترق وهي لا تشعر. وقيل إن ذلك نصف بصرها فتظن أنها في بيت مظلم وأن الدراج مثلاً كوة قمرى بنفسها إليه وهي من شدة طيراتها تجاوزه فتقع في الظلة فترجع إلى أن تحترق. وقيل إنها تتضرر بشدة النور فتقصد إطفاءه فلهذا جهلها تورط نفسها فيما لا قدرة لها عليه، ذكر مفطاي أنه سمع بعض مشايخ الطب يقولون: وقال الغزالي: التمثيل وقع على صورة الإكباب على الشبوات من الإنسان بإكباب الفراش على التهاافت في النار، ولكن جهل الآدمي أشد من جهل الفراش، لأنها باغترلها بظواهر الضوء إذا احترقت انتهت عذابها في الحال، والآدمي يبقى في النار مدة طويلة أو أبداً والله المستعان. **قوله** (وقال كانت امرأتان) ليس في سياق البخاري تصريح برفعه، وهو مرفوع عنه عن أبي اليمان عن شعيب في أواخر كتاب الفرائض أورده هناك، وكذا هو في نسخة شعيب عند الطبراني وغيره، وفي رواية للنسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب وحدثني أبو الزناد عما حدثه عبد الرحمن الأعرج بما ذكر أنه سمع أبا هريرة يحدث به عن رسول الله **ﷺ** قال: بينما امرأتان، قلت: ولم أفد على اسم واحدة من هاتين المرأتين ولا على اسم واحد من ابنتيهما في شيء من العارق. **قوله** (فتحاكما) في رواية الكشميهني فتحاكنا، وفي نسخة شعيب فاخترهما، **قوله** (ففضى به للكبرى الخ) قبل كان ذلك على سبيل الفتيا منهما لا الحكم. ولذلك سأخ إسلاميان أن ينقضه. وتعبه القرطبي بأن في لفظ الحديث أنه قضى بأنهما تحاكما، وبأن فتيا الذي وحكمه سواء في وجوب تنفيذ ذلك. وقال الداودي: إنما كان منهما على سبيل المشاورة فوضح لداود صحة رأي سليمان فأضاه. وقال ابن الجوزي: استويا عند داود في اليد، فقدم الكبرى للسبب. وتعبه القرطبي وحكى أنه قيل كان من شرع داود أن يحكم للكبرى قال: وهو قاصد لأن الكبير والصغير وصف طردى كالطول والقصر والسرور والبياض، ولا أثر شيء من ذلك في الترجيح، قال: وهذا مما يكاد يقطع بفساده. قال: والذي ينبغي أن يقال إن داود عليه السلام قضى به للكبرى لسبب اقتضى به عنده ترجيح قولها، إذ لا بينة لواحدة منهما، وكونه لم يعين في الحديث اختصاراً لا يلزم منه عدم وقوعه، فيحتمل أن يقال: إن الولد الباقي كان في يد الكبرى وعجزت الأخرى عن إقامة البينة قال: وهذا تأويل حسن جار على القواعد الشرعية وليس في السياق ما يباه ولا يمنعه، فإن قيل فكيف سأخ إسلاميان نقض حكمه؟ فالجواب أنه لم يعمد إلى نقض الحكم، وإنما احتال بحيلة لطيفة أظهرت ما في نفس الأمر، وذلك أنها لما أخبرنا سليمان بالقصة فدعا بالسكين ليشق بينهما، ولم يهزم على ذلك في الباطن، وإنما أراد استكشاف الأمر، فحصل مقصوده لذلك لجزع الصغرى الدال على عظم الشفقة، ولم يلتفت إلى إقرارها بقولها هو ابن الكبرى لأنه علم أنها

آثرت حياته ، فظهر له من قرينة شفقة الصغرى وعدمها في الكبرى - مع ما انضاف إلى ذلك من القرينة إلى الله على صدقها - ما هجوم به على الحكم للصغرى . ويحتمل أن يكون سليمان عليه السلام ممن يسوغ له أن يحكم بعله ، أو تكون الكبرى في تلك الحالة اعترفت بالحق لما رأيت من سليمان الجد والعزم في ذلك . ونظير هذه القصة ما لو حكم حاكم على مدع منكر بيمين ، فلما مضى لم يخلفه حضر من استخرج من المنكر ما اقتضى إقراره بما أراد أن يحلف على جعده ، فانه والحالة هذه يحكم عليه بإقراره سواء كان ذلك قبل اليمين أو بعدها ، ولا يكون ذلك من نقض الحكم الأول ، ولكن من باب تبدل الأحكام بتبدل الأسباب . وقال ابن الجوزي : استأنط سليمان لما رأى الأمر محتملاً فأجاد ، وكلامهما حكم بالاجتهاد ، لأنه لو كان داود حكم بالنص لما ساغ لسليمان أن يحكم بخلافه . ودلت هذه القصة على أن الفطنة والفهم موهبة من الله لا تتعلق بكبر سن ولا صغره . وفيه أن الحق في جهة واحدة ، وأن الأنبياء يسوغ لهم الحكم بالاجتهاد وإن كان وجود النص ممكنًا لديهم بالوحى ، لكن في ذلك زيادة في أجورهم ، ولعصمتهم من الخطأ في ذلك إذ لا يقرون لعصمتهم على الباطل . وقال النووي : إن سليمان فعل ذلك تحيلاً على إظهار الحق ، فكان كما لو اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق لحصمه . وفيه استعمال الحيل في الأحكام لاستخراج الحقوق . ولا يتأتى ذلك إلا بمزيد الفطنة وممارسة الأحوال . قوله ( لا تفعل برحمك الله ) وقع في رواية مسلم والاسماعيلي من طريق ورقاء عن أبي الزناد ، لا ، يرحمك الله ، قال القرطبي ينبئ على هذه الرواية أن يقف قبلها بعد ولا ، حتى يقين للسامع أن الذي بعده كلام مستأنف ، لأنه إذا وصله بما بعده يتوهم السامع أنه دعا عليه وإنما هو دعاء له . ويزول الإبهام في مثل هذا بزيادة أو كأن يقول : لا يرحمك الله . وفيه حجة لمن قال : إن الأمم تستلحق ، والمشهور من مذهب مالك والشافعي أنه لا يصح ، وقد تعرض المصنف لذلك في أوائل كتاب الفرائض ، ويرأتى البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( قال أبو هريرة ) يعنى بالاسناد إليه وليس تعليلاً ، وقد وقع كذلك في رواية الاسماعيلي من طريق ورقاء عن أبي الزناد ، والمدينة مثلثة الميم قيل للسكين ، ذلك لأنها تقطع مدى حياة الحيوان . والسكين تذكر وتؤث ، قيل لها ذلك لأنها تسكن حركة الحيوان

٤١ - باب قول الله تعالى [ ١٢ - ١٨ نمل ] ( واقد أنينا لقمان الحكمة أن اشكر لله - إلى

قوله - إن الله لا يحب كل مخذل مخزور ) . ( ولا تُصمِّرْ ) لإعراض بالوجه

٣٤٢٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن الأعشى عن إبراهيم عن عتبة عن عبد الله قال لما

نزلت ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) [ ٨٢ لسان ] قال أصحاب النبي ﷺ : أينما لم يلبسوا إيمانهم بظلم ؟

فنزأت [ ١٣ لقمان ] : ( لا تشرك بالله ، إن للشرك لظلمًا عظيمًا )

٣٤٢٩ - حدثنا إسحاق أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الأعشى عن إبراهيم عن عتبة عن عبد الله

رضي الله عنه قال لما نزلت ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) شق ذلك على المسلمين فقالوا : يا رسول

الله أين لا يظلم نفسه ؟ قال ليس ذلك ، إنما هو للشرك ، ألم تسموا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه ( يا بني

لا تشرك بالله ، إن الشرك لظلم عظيم )

**قوله** (باب قول الله تعالى : ولقد آتينا لقمان الحكمة - الى قوله - عظيم ) اختلف في لقمان ف قيل كان حبشيا ، وقيل كان نوبيا . واختلف هل كان نبيا ؟ قال السهيلي : كان نوبيا من أهل أيلة ، واسم أبيه عنقا بن شيرون . وقال غيره هو ابن باعور بن ناجر بن آزر فهو ابن أخى إبراهيم . وذكر وهب في المبتدا ، أنه كان ابن أخت أيوب ، وقيل ابن خالته . وروى الثوري في تفسيره عن أشعث عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان لقمان عبدا حبشيا نجارا . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، عن خالد بن ثابت الربيعي أحد التابعين مثله ، وحكى أبو عبيدة البكري في شرح الامالي ، أنه كان مولى لقوم من الأزد ، وروى الطبري من طريق يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب كان لقمان من سودان مصر ذو مشافر ، أعطاه الله الحكمة ومنعه النبوة . وفي المستدرک ، باسناد صحيح عن أنس قال : كان لقمان عند داود وهو يسرد الدرع ، فجعل لقمان يتعجب ويريد أن يسأله عن فائدته فتضمنه حكيمته أن يسأل . وهذا صريح في أنه عاصر داود عليه السلام . وقد ذكره ابن الجوزي في التلخيص ، بعد إبراهيم قبل اسماعيل وإسحق والصحيح أنه كان في زمن داود . وقد أخرج الطبري وغيره عن مجاهد أنه كان قاضيا على بني اسرائيل زمن داود عليه السلام ، وقيل إنه عاش ألف سنة ، نقل عن ابن إسحق وهو غلط من قاله ، وكأنه اختلط عليه بلقمان بن عاد وقيل إنه كان يقف قبل بعث داود ، وأغرب الواقدي زعم أنه كان بين عيسى ونبينا عليهما الصلاة والسلام ، وشبهته ما حكاه أبو عبيدة البكري أنه كان عبدا لبني الحساس بن الازد والاكثر أنه كان صالحا . قال شعبة عن الحكم عن مجاهد كان صالحا ولم يكن نبيا ، وقيل : كان نبيا أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق اسرائيل عن جابر عن عكرمة . قلت : وجابر هو الجمع ضعيف ، ويقال ان عكرمة تفرد بقوله كان نبيا ، وقيل كان لرجل من بني اسرائيل فأعتقه وأعطاه مالا يتجر فيه . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن بشير عن قتادة أن لقمان خير بين الحكمة والنبوة فاختر الحكمة ، فمثل عن ذلك فقال : خفت أن أضعف عن حمل أعباء النبوة . وفي سعيد بن بشير ضعف ، وقد روى سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله تعالى ( ولقد آتينا لقمان الحكمة ) قال التنفكي في الدين ولم يكن نبيا ، وقد تقدم تفسير المراد بالحكمة في أوائل كتاب العلم في شرح حديث ابن عباس ( اللهم علّمه الحكمة ) وقيل كان خياطا وقيل نجارا . وقوله ( واذا قال لقمان لابنه ) قال السهيلي : اسم ابنه باران بموحدة وراء مهمل ، وقيل فيه بالدال في أوله ، وقيل اسمه أنعم ، وقيل شكور وقيل بابلي . قوله ( ولا تصعر : الإعراض بالوجه ) هو تفسير لقوله تعالى ( ولا تصعر خدك للناس ) وهو تفسير عكرمة أورده عنه الطبري ، وأورد من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولا تصعر خدك للناس ) : لا تشكبر عليهم ، قال الطبري : أصل الصعر - يعنى بالمهملتين - داء يأخذ الابل في أعناقها حتى تلفت أعناقها عن رؤوسها . فيشبه به الرجل المتكبر المعرض عن الناس انتهى . وقوله ( تصعر ) هي قرأة عاصم وابن كثير وأبي جعفر ، وقال أبو عبيدة في القراءات ، له : حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن أنه قرأها كذلك وقرأها الباقون تصاعر ، قال أبو عبيدة والأول أحب إلينا لما في الثانية من المفاعلة ، والغالب أنه من اثنين ، وتكون الأولى أشمل في اجتناب ذلك . وقال الطبري : القراءتان مشهورتان ومعناها صحيح والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ( الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) وسيأتي شرحه في تفسير الانعام أورده من وجهين ، واسحق شيخه في الطريق الثانية هو ابن راهويه وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج ،

## ٤٢ - باب [ ١٣ بس ] : ( واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية ) الآية

( فمزنا ) قال مجاهد : شدنا . وقال ابن عباس ( طائركم ) : مصائبكم

**قوله** ( باب واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية الآية . فمزنا ، قال مجاهد : شدنا ، وقال ابن عباس طائركم مصائبكم ) أما قول مجاهد فوصله الفرياني من طريق ابن أبي نجيح عنه بهذا ، وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه به . والقرية المراد بها انطاكية فيما ذكر ابن اسحق ووهب في « المبتدا » ولعلها كانت مدينة بالقرب من هذه الموجودة ، لأن الله أخبر أنه أهلكت أهلها ، وليس لذلك أثر في هذه المدينة الموجودة الآن ، ولم يذكر المصنف في ذلك حديثاً مرفوعاً ، وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً والسبق ثلاثة يرشح إلى موسى ، وصاحب يس إلى عيسى ، وعلى إلى محمد ﷺ ، وفي إسناده حسين بن حسين الاشقر وهو ضعيف فان ثبت دل على أن القصة كانت في زمن عيسى أو بعده ، وصنيع المصنف يقتضي أنها قبل عيسى . وروى ابن اسحق في « المبتدا » عن أبي طلحة عن كعب الاحبار أن اسم صاحب يس حبيب النجار ، وروى الثوري في تفسيره عن عاصم عن أبي مجلز قال : كان اسمه حبيب بن برى ، وعن حبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس : هو حبيب النجار ، وعن السدي كان قصاراً ، وقيل كان إسكافاً . قال ابن اسحق واسم الرسل الثلاثة صادق وصدوق وشلوم ، وقال ابن جريج عن وهب بن سليمان عن شعيب الجبلي بالجيم والموحدة والهمز بلا مد : كان اسم الرسولين شمعون وبوحنا واسم الثالث بولص . وعن قتادة : كانوا رسلاً من قبل المسيح . والله أعلم

## ٤٣ - باب قول الله تعالى [ ٢-٧ مريم ] : ( ذكروا رحمته ربك عبدة زكريا ، إذ نادى ربه نداء

خفياً . قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً - إلى قوله - لم نجعل له من قبل سمياً ) . قال ابن عباس : مثلاً . يقال ( رَضِيًا ) مَرْضِيًا . ( عَتِيًا ) : عَصِيًا ، عَتَا يَعْتَو . ( قال رب إني يكون لي غلام - إلى قوله - ثلاث آيات سويات ) ويقال صحبها ( فخرج على قومه من المحراب ، فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا ) . ( فأوحى ) : فأشار . ( يا يحيى خذ الكتاب بقوة - إلى قوله - وبوم يبعث حياً ) . ( حَفِيًا ) : أَلِيفًا . ( عافراً ) : الله كَرُّ والاثني سواء

٣٤٣٠ - حدثنا هذبة بن خالد حدثنا همام بن يحيى حدثنا قتادة عن أسد بن مالك عن مالك بن صفصعة

« أن نبي الله ﷺ حدثهم عن ليلة أُمرى به : ثم صعد حتى أتى السماء الدنيا ، فاستفتح ، قيل من هذا ؟ قال : جبريل . قيل : ومن معك ؟ قال : محمد . قيل : وقد أرسل إليه ؟ قال : نعم . فلما خلصت فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة . قال : هذا يحيى وعيسى ، فسمي بهما ، فسلمت . فردا ، ثم قال : مرحباً بالابن للصالح والذي الصالح »

**قوله** (باب قول الله تعالى : ذكر رحمة ربك عبده زكريا - إلى قوله - لم نجعل له من قبل سميا) في زكريا أربع لغات : المد والقصر وحذف الألف مع تخفيف الياء وفيه تشديدهما أيضا وحذفها ، وقال الجوهري : لا يصرف مع المد والقصر . **قوله** (قال ابن عباس : مثلا) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (هل تعلم له سميا) يقول : هل تعلم له مثلا أو شبها ، ومن طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله (لم نجعل له من قبل سميا) قال : لم يسم يحيى قبله غيره ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ، . **قوله** (يقال رضا مرضيا) حكاه الطبري قال : مرضيا ترضاه أنت وعبادك . **قوله** (عتيا عصيا ، عتا يعتو) كذا فيه بالصاد المهملة والصواب بالسين ، وروى الطبري بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : ما أدرى أكان رسول الله **ﷺ** يقرأ عتيا أو عصيا ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى (وقد بلغت من الكبر عتيا) : كل مبالغ من كبر أو كفر أو فساد فقد عتا يعتو عتيا . **قوله** (ثلاث ليال سويا ويقال صحيجا) هو قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أخرجه ابن أبي حاتم عنه قال في قوله (ثلاث ليال سويا) وأنت صحيح ، فحبس لسانه فكان لا يستطيع أن يتكلم وهو يقرأ للتوراة ويسبح ولا يستطيع أن يكلم الناس ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه ، وأخرج من طريق أبي عبد الرحمن السلي قال : اعتزل لسانه من غير مرض . **قوله** (فارحي : فاشار) هو قول محمد بن كعب ومجاهد وغير واحد أخرجه ابن أبي حاتم عنهم . **قوله** (حفيا : لطيفا) هو قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال أبو عبيدة في قوله (لأنه كان بي حفيا) أي محتفيا ، يقال تحفيت بفلان . **قوله** (عافرا الذكر والائى سواء) قال أبو عبيدة العافر الذى لا نلد ، والعافر الذى لا يلد ، قال عامر بن الطفيل :

لبئس الفتى إن كنت أعور عافرا      جبانا فسا عذرى لدى كل محضر

وقال أيضا : لفظ الذكر فيه مثل لفظ الاثى . قال الثعلبي : ولد يحيى وعمر زكريا مائة وعشرون سنة وقبل تسعين وقيل اثنين وقيل مائة إلا سنتين وقيل إلا سنة . ثم أورد المصنف طرفا من حديث الإسراء من رواية أنس عن مالك بن حمصة والغرض منه ذكر يحيى بن زكريا . وقال فيه وفي عيسى بن مريم إنهما ابنا خالة وزكريا هو ابن أذن ويقال ابن شوى ويقال ابن بارخيا ويقال ابن أبي ابن بارخيا ، ومريم بنت عمران بن ناشى ، وهما من ذرية سليمان بن داود عليهما السلام ، واسم أم مريم حنة بمهملة ونون فاقد واسم أختها والدة يحيى إيشاع قال ابن إسحق في المبتدأ ، كانت حنا عند عمران وأختها عند زكريا وكانت حنة أمك عنها الولد ثم حملت بمريم فأت عمران وهي حامل . وروى ابن أبي حاتم من طريق عبد الرحمن بن القاسم : سمعت مالك بن أنس يقول : بلغنى أن عيسى بن مريم ويحيى بن زكريا كان حملهما جميعا ، فبلغنى أن أم يحيى قالت لمريم : انى أرى ما فى بطنى يسجد لما فى بطنك ، قال مالك : أراه لفضل عيسى على يحيى . وقال الثعلبي : ولد يحيى قبل عيسى بستة أشهر . واختلف في قوله (وآتيناه الحكم صبيا) فمقيل نبي . وهو ابن تسع سنين وقيل أقل من ذلك ، والمراد بالحكم الفهم في الدين ، قال ابن إسحق : كان زكريا وابنه آخر من بعث من بنى إسرائيل قبل عيسى ، وقال أيضا : أراد بنو إسرائيل قتل زكريا ففر منهم ، فر بشجرة فانفلقت له فدخل فيها فالتأمت عليه ، فأخذ الشيطان بهدبة ثوبه فأروها فوضعوا المنشار على الشجرة ففشروها حتى قطعوه من وسطه في جوفها . وأما يحيى فقتل بسبب امرأة أراد ملكهم

أن يتزوجها ، فقال له يحيى : إنما لاحت لك لسكونها كانت بنت امرأته ، فتوصلت إلى الملك حتى قتل يحيى ، قال ابن إسحق : كان ذلك قبل أن يرفع عيسى . وروى أصل هذه القصة الحاصم في المستدرك ، من حديث عبد الله بن الزبير ، وروى أيضا من حديث ابن عباس أن دم يحيى كان يغور حتى قتل عليه مختصرا من بني إسرائيل سبعين ألفا فسكن

٤٤ - باب قول الله تعالى [ ١٦ - مريم ] : ( واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ) . [ ٥٤ آل عمران ] : ( اذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يُبشرك بكلمة ) . [ ٣٣ آل عمران ] : ( إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين - إلى قوله - يَرْزُقُ مِنْ بَشَاءٍ بِغَيْرِ حِسَابٍ ) . قال ابن عباس ( وآل عمران ) . للمؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد ﷺ . يقول [ ٦٨ آل عمران ] : ( إن أولى الناس بإبراهيم الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ) وهم المؤمنون . ويقال ( آل يعقوب ) أهل يعقوب . فاذا صغروا « آل » ثم ردوه إلى الأصل قالوا : أهيل

٣٤٣١ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب قال : قال أبو هريرة رضي الله عنه « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من بنى آدم مولود إلا يمسسه الشيطان حين يولد فيستيل صارخا من مس الشيطان ، غير مريم وابنها . ثم يقول أبو هريرة ( ولما أعيذها بك وذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ [ ٣٦ آل عمران ] »

قوله ( باب قول الله تعالى : واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا ) وقوله ( اذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة ) وقوله ( إن الله اصطفى آدم ونوحا ) هذه الترجمة معقودة لأخبار مريم عليها السلام ، وقد قدمت شيئا من شأنها في الباب الذي قبله . ومريم بالسرانية الحادم ، وسميت به والدة عيسى فاشتتت العصف للتأنيث والعلية ، ويقال إن مريم بلسان العرب من تكثر من زيارة الرجال من النساء كالزير وهو من يكثر زيارة النساء ، واستشهد من زعم هذا بقول روبة دقلت لزير لم تصله مريم ، حكاها أبو حبان في تفسير سورة البقرة ، وفيه نظر . قوله ( قال ابن عباس : وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد ﷺ يقول : إن أولى الناس بإبراهيم الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وحاصله أن المراد بالاصطفاة بعض آل عمران وأن كان اللفظ عاما فالمراد به الخصوص . قوله ( ويقال آل يعقوب أهل يعقوب ، إذا صغروا آل ردوه إلى الأصل قالوا أهيل ) يختلف في « آل » فقيل أصله أهل فقلبت الهاء همزة بدليل ظهور ذلك في التصغير وهو يرد للأشياء إلى أصلها ، وهذا قول سيدييه والجمهور ، وقيل أصله أول من آل يشول إذا رجع لأن الإنسان يرجع إلى أهله ، فتحركت الواو وانتتت ما قبلها فقلبت ألفا ، وتصغيره حل أول . قوله ( عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب ) كذا قال أكثر أصحاب الزهري ، وقال السدي : عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة أخرجه الطبري . قوله ( ما من بنى آدم مولود إلا يمسسه الشيطان حين يولد ) في

رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة الماضية في د باب صفة ابليس ، بيان المس المذكور لفظه « كل بني آدم يطعن الشيطان في جنبه باصبعه حين يولد ، غير عيسى بن مريم ذهب بطعن فطعن في الحجاب ، أي في المشيمة التي فيها الولد قال القرطبي : هذا الطعن من الشيطان هو ابتداء التسلط ، لحفظ الله مريم وابنها منه ببركة دعوة أمها حيث قالت ﴿ إني أعينها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ﴾ ولم يكن لمريم ذرية غير عيسى . ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « إلا نخسه الشيطان ، بنون وغاء معجزة ثم مهمله . قوله ( فيستهل صارخا من مس الشيطان ) في رواية معمر المذكورة د من نخسه الشيطان ، أي سبب صارخ الصبي أول ما يولد الألم من مس الشيطان إياه ، والاستهلال الصباح . قوله ( غير مريم وابنها ) تقدم في د باب ابليس ، بذكر عيسى خاصة فيحتمل أن يكون هذا بالنسبة إلى المس وذلك بالنسبة إلى الطعن في الجنب ، ويحتمل أن يكون ذاك قبل الإعلام بما زاد ، وفيه بعد لأنه حديث واحد ، وقد رواه خلاص عن أبي هريرة بلفظ « كل بني آدم قد طعن الشيطان فيه حين ولد ، غير عيسى وأمه جعل الله دون الطعنة حجابا فأصاب الحجاب ولم يصهما ، والذي يظهر أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وأما قول بعضهم يحتمل أن يكون من العطاف التفسيرى والمقصود الابن كقولك أعجبتني زيد وكرمه فهو تصف شديد . قوله ( ثم يقول أبو هريرة : وإني أعينها بك الخ ) فيه بيان لأن في رواية أبي صالح عن أبي هريرة إدراجا وأن تلاوة الآية موقوفة على أبي هريرة

٤٥ - باب [ ٤٢ آل عمران ] : ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك ﴾ واصطفاك على نساء العالمين . يا مريم اقنتي لربك واسجدى واركنى مع الزاكين . ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك ، وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم ، وما كنت لديهم إذ يختصمون ﴿ يقال ﴿ يكفل ﴾ : يضم . ككفلها : ضمها . مخففة ، ليس من كفالة الديون وشبهها

٣٤٣٢ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا الثعلبي عن هشام قال أخبرني أبي قال : سمعت عبد الله بن جعفر قال سمعت عليا رضي الله عنه يقول « سمعت النبي ﷺ يقول : خير نساءها مريم ابنة عمران ، وخير نساءها خديجة »

[ الحديث ٣٤٣٢ - طرفه في : ٣٨١٥ ]

قوله ( باب وإذ قالت الملائكة : يا مريم إن الله اصطفاك - الآية إلى قوله - أيهم يكفل مريم ، يقال يكفل يضم كفلها ضمها مخففة ، ليس من كفالة الديون وشبهها ) أشار بقوله « مخففة » إلى قراءة الجمهور ، وقرأها الكوفيون « كفلها » بالتشديد أي كفلها الله زكريا ، وفي قراءتهم زكريا بالقصر إلا أن أبا بكر بن عياش قرأه بالمد فاحتاج إلى أن يقرأ زكريا بفتح الهمزة ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ وكفلها زكريا ﴾ يقال كفلها بفتح الفاء وكسرهما أي ضمها ، وفي قوله ﴿ أيهم يكفل مريم ﴾ أي يضم انتهى . وكسر الفاء هو في قراءة بعض التابعين . واستدل بقوله تعالى ﴿ إن الله اصطفاك ﴾ على أنها كانت نية وليس بصريح في ذلك ، وأيد بذكرها مع الأنبياء في



سورة مريم ، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فقد وصف يوسف بذلك . وقد نقل عن الاشعري أن في النساء عدة نبيات ، وحصرهن ابن حزم في ست : حواء وسارة وهاجر وأم موسى وآسية ومريم ، وأسقط القرطبي سارة وهاجر ، ونقله في التمهيد ، عن أكثر الفقهاء . وقال القرطبي : الصحيح أن مريم نبية . وقال عياض : الجمهور على خلافه . ونقل النووي في الاذكار ، أن الإمام (١) نقل الاجماع على أن مريم ليست نبية . وعن الحسن : ليس في النساء نبية ولا في الجن . وقال السبكي الكبير : لم يصح عندي في هذه المسألة شيء ، ونقله السهيلي في آخره في الروض ، عن أكثر الفقهاء . **قوله** ( حدثنا النضر ) هو ابن شميل ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير ، وعبد الله ابن جعفر أي ابن أبي طالب . قال الدارقطني : رواه أصحاب هشام بن عروة عنه هكذا ، وخالفهم ابن جريج وابن اسحق فروياه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر زاد في الاسناد عبد الله بن الزبير ، والصواب إسقاطه ، والله أعلم . **قوله** ( خير نساها مريم ) أي نساء أهل الدنيا في زمانها ، وليس المراد أن مريم خير نساها لأنه يصير كقولهم زيد أفضل اخوانه ، وقد صرحوا بمنعهم : فهو كما لو قيل فلان أفضل الدنيا . وقد رواه النسائي من حديث ابن عباس بلفظ : أفضل نساء أهل الجنة ، فعلى هذا فالمنع خير نساء أهل الجنة مريم ، وفي رواية : خير نساء العالمين ، وهو كقوله تعالى ( واصطفاك على نساء العالمين ) وظاهره أن مريم أفضل من جميع النساء وهذا لا يمتنع عند من يقول إنها نبية . وأما من قال ليست بنبية فيحمله على عالمي زمانها ، وبالأول جزم الزواج وجماعة واختاره القرطبي ؛ ويحتمل أيضا أن يراد نساء بني إسرائيل أو نساء تلك الأمة أو من ، فيه مضرة والمعنى أنها من جملة النساء الفاضلات ، ويدفع ذلك حديث أبي موسى المتقدم بصيغة المحصر أنه لم يكمل من النساء غيرها وغير آسية . **قوله** ( وخير نساها خديجة ) أي نساء هذه الأمة ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : خديجة أفضل نساء الأمة مطلقا لهذا الحديث ، وقد تقدم في آخر قصة موسى حديث أبي موسى في ذكر مريم وآسية وهو يقتضي فضلهما على غيرهما من النساء ، ودل هذا الحديث على أن مريم أفضل من آسية وأن خديجة أفضل نساء هذه الأمة ، وكأنه لم يتعرض في الحديث الأول لنساء هذه الأمة حيث قال : ولم يكمل من النساء ، أي من نساء الأمم الماضية ، إلا إن حملنا الكمال على النبوة فيكون على إطلاقه . وعند النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس : أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية ، وعند الترمذي بإسناد صحيح عن أنس : أحب من نساء العالمين ، فذكرهن . وللحاكم من حديث حذيفة : أن رسول الله ﷺ أتاه ملك فبشره أن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ، وسيأتي مزيد لذلك في ترجمة خديجة من مناقب الصحابة

٤٦ - **باب** قوله تعالى [ ٤٥ - ٤٨ آل عمران ] : ( إذ قالت الملائكة يا مريم - إلى قوله - فأنما

يقول له كن فيكون ) . ( بُبَشِّرْكِ ) و ( بُبَشِّرْكِ ) واحد . ( وَجِئَا ) شريفاً . وقال إبراهيم : المسيح الصديق . وقال مجاهد : الكهل الحليم . والآية من يُبَصِّرُ بالهجر ولا يُبَصِّرُ بالليل . وقال غيرُ : من يولد أعمى .  
٣٤٣٣ - **حديث** آدم : حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعتُ سُرَّةَ الهذلي يقول : يحدثُ عن أبي موسى

راجع  
السلسلة

الأشعري رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام . كل من الرجال كثير ، ولم يكل من النساء إلا مريم بنت عمران وآسية امرأة فرعون »

٣٤٤ - وقال ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول « نساء قريش خير نساء ركن الإبل : أحناء على طفل ، وأرداء على زوج في ذات يده » . يقول أبو هريرة على إثر ذلك : ولم تركب مريم بنت عمران بعيراً قط

تابعه ابن أخي الزهري وإسحاق السكيت عن الزهري

[ الحديث ٢٤٢٤ - طرفاء في : ٥٠٨٢ ، ٥٣٦٥ ]

**قوله** ( باب قول الله تعالى : اذ قالت الملائكة بآدم إن الله يبدئك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم ) وقع في رواية أبي ذر زيادة واو في أول هذه الآية وهو غلط ، وإنما وقعت الواو في أول الآية التي قبلها وأما هذه فبغير واو . **قوله** ( يبدئك ويبدئك واحد ) بمعنى يفتح أوله وسكون الموحدة وضم المعجمة ، وضم أوله وفتح الموحدة وتشديد المعجمة ، والأولى وهي بالتخفيف قراءة يحيى بن وثاب وحزرة والكسائي ، والبشير هو الذي يخبر المرء بما يصره من خير ، وقد يطلق في الشر مجازاً . **قوله** ( وجها ) أي ( شريفاً ) قال أبو عبيدة : الوجه الذي يشرف وتوجهه الملوك أي تشرفه ، واتصل قوله وجهاً ، على الحال . **قوله** ( وقال إبراهيم : المسيح الصديق ) وصله سيفيان الثوري في تفسيره رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود عنه عن منصور عن إبراهيم هو النخعي قال : المسيح الصديق . قال الطبري : مراد إبراهيم بذلك أن الله مسحه فطهره من الذنوب ، فهو فعيل بمعنى مفعول . قلت : وهذا بخلاف تسمية الدجال المسيح فإنه فعيل بمعنى فاعل يقال له سمي بذلك لكونه مسح الأرض وقبل سمي بذلك لأنه مسح العين فهو بمعنى مفعول ، قيل في المسيح عيسى أيضاً لأنه مشتق من مسح الأرض لأنه لم يكن يستقر في مكان ، ويقال سمي بذلك لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برى . وقيل لأنه مسح بدهن البركة مسحه ذكرياً وقيل يحيى ، وقيل لأنه كان مسح الأخصمين ، وقيل لأنه كان جميلاً يقال : مسحه الله أي خلقه خلقاً حسناً ومنه قولهم به مسحة من جمال . وأغرب الداودي فقال لأنه كان يلبس المسوح . **قوله** ( وقال مجاهد : السكهل الحليم ) وصله العرباني من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( وكمل ومن الصالحين ) قال : السكهل الحليم انتهى ، وقد قال أبو جعفر النحاس : إن هذا لا يعرف في اللغة ، وإنما السكهل عندهم من ناهز الأربعين أو قاربها ، وقيل من جاوز الثلاثين وقيل ابن ثلاث وثلاثين انتهى . والذي يظهر أن مجاهداً فسره بلازمه الغالب ، لأن السكهل غالباً يكون فيه وقار وسكينة ، وقد اختلف أهل العربية في قوله ( وكمل ) هل هو معطوف على قوله ( وجهاً ) أو هو حال من الضمير في يكلم أي يكلمهم صغيراً وكلاً ، وعلى الأول يتجه تفسير مجاهد . **قوله** ( الأكمة من يبصر بالهار ولا يبصر بالليل ، وقال غيره من يولد أعمى ) أما قول مجاهد فوصله العرباني أيضاً ، وهو قول شاذ تفرد به مجاهد ، والمعروف أن ذلك هو الأعشى . وأما قول غيره فهو قول الجمهور وبه جزم أبو عبيدة وأخرجه

الطبري عن ابن عباس ، وروى عبد بن حميد عن طريق سعيد عن قتادة : كنا نتحدث أن الأكمة الذي يولد وهو مضموم العين . ومن طريق عكرمة : الأكمة الأعشى . وكذا رواه الطبري عن السدي ، وعن ابن عباس أيضا ، وعن الحسن ونحوهم ، قال الطبري : الاشبه بتفسير الآية قول قتادة ، لأن علاج مثل ذلك لا يدعيه أحد ، والآية سبقت لبيان معجزة عيسى عليه السلام ، فالأشبه أن يحمل المراد عليها ويكون أبلغ في إنبات المعجزة والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديثين . أحدهما حديث أبي موسى الأشعري في فضل مريم وآسية ، وقد تقدم شرحه في آخر قصة موسى عليه السلام . ثانيهما حديث أبي هريرة في فضل نساء قريش . **قوله** ( وقال ابن وهب الخ ) وصله مسلم عن حرمة عن ابن وهب ، وكذلك أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن حرمة ، وسيأتي للمصنف موصولا من وجه آخر عن ابن وهب في النكاح ، قال القرطبي : هذا تفصيل لنساء قريش على نساء العرب خاصة ، لأنهم أصحاب الأبل غالبا ، وسيأتي بقية شرحه في كتاب النكاح أن شاء الله تعالى . **قوله** ( أحناه ) أشفقه ، حتى يحنو ويحني من الثلاثي ، وأحنى يحني من الرباعي : أشفق عليه وعطف ، والحانية التي تقوم بولدها بعد موت الأب ، قال : وحنت المرأة على ولدها إذا لم تزوج بعد موت الأب . قال ابن التين : فان تزوجت فلبست بحانية . قال الحسن في الحانية التي لها ولد ولا تزوج . وفي بعض السكتب : أحنى بتشديد النون والتنوين حكاه ابن التين وقال : لعله مأخوذ من الحنان بفتح وتخفيف وهو الرحمة ، وحنت المرأة إلى ولدها وإلى زوجها سواء كان بصوت أم لا ، ومن الذي بالصوت حنين الجنح وأصله ترجيع صوت الناقة على أثر ولدها ، وكان القياس احناهن لكن جرى لسان العرب بالافراد ، وقوله ولم تركب مريم بعيرا قط ، إشارة إلى أن مريم لم تدخل في هذا التفضيل بل هو خاص بمن يركب الأبل ، والفضل الوارد في خديجة وفاطمة وعائشة هو بالنسبة إلى جميع النساء إلا من قيل إنها ندية . فان ثبت في حق امرأة أنها ندية فهي خارجة بالشرع لأن درجة النبوة لا شيء بعدها ، وإن لم يثبت فيحتاج من يخرجهم إلى دليل خاص لسلك منهن ، فأشار أبو هريرة إلى أن مريم لم تدخل في هذا العموم ، لأنه قيد أصل الفضل بمن يركب الأبل ومريم لم تركب بعيرا قط . وقد اعترض بعضهم فقال : كان أبا هريرة ظن أن البعير لا يكون إلا من الإبل ، وليس كما ظن بل يطلق البعير على الحمار . وقال ابن خالويه : لم تكن لإخوة يوسف ركباناً إلا على أحمره ، ولم يكن عندهم إبل ، وإنما كانت تحملهم في أسفارهم وغيرها الاحمره ، وكذا قال بجاهد هنا : البعير الحمار ، وهي لغة حكاه الكواشي <sup>(١)</sup> . واستدل بقوله ( اصطفاك على نساء العالمين ) على أنها كانت ندية ، ويؤيد ذكرها في سورة مريم بمثل ما ذكر به الانبياء ، ولا يمنع وصفها بأنها صديقة فان يوسف وصف بذلك مع كونه نبيا ، وقد نقل عن الأشعري أن في النساء نديات . وجزم ابن حزم بست : حواء وسارة وهاجر وأم موسى وآسية ومريم ، ولم يذكر القرطبي سارة ولا هاجر ، ونقله السبيلي في آخره الروض ، عن أكثر الفقهاء ، وقال القرطبي : الصحيح أن مريم ندية ، وقال عياض : الجمهور على خلافه . وذكر الزووي في الأذكار ، عن إمام الحرمين أنه نقل الإجماع على أن مريم ليست ندية ، ونسبه في شرح المذهب ، لجامعة ، وجاء عن الحسن البصري ليس في النساء ندية

( ١ ) ما بعد هذا تقدم في أول الباب الذي قل هذا ، قال صحيح طاعة بولاق : والذبح التي أيدينا منقصة على الزبانية في الخليلين مم

تفاوت بعير جدا ، وإنما أعادها هنا لما سببه المقام لها

ولا في الجن ، وقال السبكي : اختلف في هذه المسألة ولم يصح عندى في ذلك شيء . **قوله** ( يقول أبو هريرة على أثر ذلك : ولم تتركب مريم بنت عمران بعيرا قط ) في رواية لأحمد وأبو يعلى ، وقد علم رسول الله ﷺ أن مريم لم تتركب بعيرا قط ، أراد أبو هريرة بذلك أن مريم لم تدخل في النساء المذكورات بالخيرية لأنه قيد من يركوب الإبل ومريم لم تكن ممن يركب الإبل ، وكذا أنه كان يرى أنها أفضل النساء مطلقا . **قوله** ( تابعه ابن أخى الزهرى وإسحق الكلبي عن الزهرى ) أما متابعة ابن أخى الزهرى وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو أحمد بن عدى في الكامل من طريق الدراوردي عنه ، وأما متابعة إسحق الكلبي فوصلها الزهرى في « الزهريات » ، عن يحيى بن صالح عنه

٤٧ - **باب** قوله [ ١٧١ النساء ] : ( يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ، إنما الميخ عيسى بن مريم رسول الله وكلته أنقأها إلى مريم وروح منه ، فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم إنما الله إله واحد سبحانه أن يكون له ولد ، له ما في السماوات وما في الأرض ، وكفى بالله وكيلاً )

قال أبو عبيد ( كفته ) كن فكان . وقال غيره ( وروح منه ) : أحياه فجعله روحاً ( ولا تقولوا ثلاثة )  
٣٤٣٥ -- **حدثنا** صدقة بن الفضل **حدثنا** الوليد عن الأوزاعي قال حدثني عمير بن هاني قال حدثني جنادة بن أبي أمية عن عبادة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلته أنقأها إلى مريم وروح منه ، والجنة حق والنار حق ، أدخله الله الجنة على ما كان من العمل »

قال الوليد : **حدثني** ابن جابر عن عمير عن جنادة وزاد « من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء »

**قوله** ( باب قوله تعالى : يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم - إلى - وكيلاً ) قال عياض : وقع في رواية الاصيلي ( قل يا أهل الكتاب ) وغيره بمحذف د قل ، وهو الصواب . قلت : هذا هو الصواب في هذه الآية التي هي من سورة النساء . لكن قد ثبت د قل ، في الآية الأخرى في سورة المائدة ( قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ) الآية ، ولكن مراد المصنف آية سورة النساء بدليل إirاده لتفسير بعض ما وقع فيها فالاعتراض متجه . **قوله** ( قال أبو عبيد كفته كن فكان ) هكذا في جميع الأصول ، والمراد به أبو عبيد القاسم بن سلام ، ووقع نظيره في كلام أبي عبيدة معمر بن المثنى ، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . **قوله** ( وقال غيره : وروح منه أحياه فجعله روحاً ) هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( وكلته أنقأها إلى مريم ) قوله كن فكان ، وروح منه الله تبارك وتعالى أحياه فجعله روحاً ( ولا تقولوا ثلاثة ) أى لا تقولوا هم ثلاثة ، **قوله** ( ولا تقولوا ثلاثة ) هو بقية الآية التي فسرهما أبو عبيدة . **قوله** ( عن الأوزاعي ) في رواية الاسماعيل من طريق علي بن المديني عن الوليد **حدثنا** الأوزاعي ، **قوله** ( عن عبادة ) هو ابن الصامت ، في رواية ابن المديني المذكورة **حدثني** عبادة ، وفي رواية مسلم عن جنادة **حدثنا** عبادة بن الصامت ، **قوله** ( وأن عيسى عبد الله ورسوله ) زاد

ابن المدبني في روايته وابن أمته ، قال القرطبي : مقصود هذا الحديث التنبيه على ما وقع للنصارى من الضلال في عيسى وأمه ، ويستفاد منه ما يلقنه النصراني إذا أسلم ، قال النووي : هذا حديث عظيم الموضع ، وهو من أجمع الأحاديث المشتملة على العقائد ؛ فإنه جمع فيه ما يخرج عنه جميع ملل الكفر على اختلاف عقائدهم وتباغدهم . وقال غيره : في ذكر عيسى تعريض بالنصارى رايدان بأن إيمانهم مع قولهم بالتثليث شرك محض ، وكذا قوله وعنده ، وفي ذكر «رسوله تعريض باليهود في انكارهم رسالته وقذفه بما هو منزله عنه وكذا أمه ، وفي قوله «ابن أمته» تشريف له ، وكذا تسميته بالروح ووصفه بأنه «منه» كقوله تعالى ﴿ وسخر لكم ما في الأرض جميعا منه ﴾ فالعنى أنه كائن منه كما أن معنى الآية الأخرى أنه سخر هذه الأشياء كائنة منه ، أى أنه مكن كل ذلك وموجده بقدرته وحكمته . وقوله ﴿ وكلته ﴾ إشارة إلى أنه حجة الله على عباده أبده من غير أب وأنطقه في غير أوانه وأحيى المرقى على يده ، وقيل سمي كلمة الله لأنه أوجده بقوله كن ، فلما كان بكلامه سمي به كما يقال سيف الله وأسد الله ، وقيل لما قال في صغره انى عبد الله ، وأما تسميته بالروح فلما كان أقدره عليه من إحياء الموتى ، وقيل لكونه ذا روح وجد من غير جزء من ذى روح . وقوله «أدخله الله الجنة من أى أبواب الجنة شاء» (١) يقتضى دخوله الجنة وتخبيره في الدخول من أبوابها ، وهو بخلاف ظاهر حديث أبي هريرة الماضى في بدء الخلق فإنه يقتضى أن لكل داخل الجنة بابا معيناً يدخل منه ، قال : ويجمع بينهما بأنه في الأصل غير ، لكنه يرى أن الذى يختص به أفضل في حقه فيختاره فيدخله مختاراً لا مجبوراً ولا منوعاً من الدخول من غير . قلت : ويحتمل أن يكون فاعل شاء هو الله ، والمعنى أن الله يوفقه لعمل يدخله برحمة الله من الباب المعد لعامل ذلك العمل . قوله (قال الوليد) هو ابن مسلم ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقد أخرجه مسلم عن داود ابن رشيد عن الوليد بن مسلم عن ابن جابر وحده به ولم يذكر الأوزاعى ، وأخرجه من وجه آخر عن الأوزاعى . قوله (عن جنادة وزاد) أى عن جنادة عن عبادة بالحديث المذكور وزاد في آخره ، وكذا أخرجه مسلم بالزيادة واغظه «أدخله الله من أى أبواب الجنة الثمانية شاء» وقد تقدمت الإشارة إليه في صفة الجنة من بدء الخلق ، وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بدخول جميع الموحدين الجنة في كتاب الايمان بما أغنى عن اعادته . ومعنى قوله «على ما كان من العمل» أى من صلاح أو فساد ، لكن أهل التوحيد لا بد لهم من دخول الجنة ، ويحتمل أن يكون معنى قوله «على ما كان من العمل» أى يدخل أهل الجنة الجنة على حسب أعمال كل منهم في الدرجات . (تتبعه) : وقع في رواية الأوزاعى وحده فقال في آخره «أدخله الله الجنة على ما كان عليه من العمل» بدل قوله في رواية ابن جابر «من أبواب الجنة الثمانية أيها شاء» وبينه مسلم في روايته ، وأخرج مسلم من هذا الحديث قطعة من طريق الصنابحي عن عبادة «من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسوله حرم الله عليه النار» وهو يؤيد ما سبق ذكره في الرقاق في شرح حديث أبي ذر أن بعض الرواة يختصر الحديث ، وأن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرفها ثم يجمع ألفاظ المتن إذا صححت الطرق ويشرحها على أنه حديث واحد ، فإن الحديث أولى ما فرس بالحديث وقال البيضاوى في قوله «على ما كان عليه من العمل» دليل على المعتزلة من وجهين : دعواهم أن العاصي

(١) قال ، صحح طبعة بولاق : هذه الجملة ليست في الصحيح التى بابدينا

يحطد في النار وأن من لم يتب يجب دخوله في النار ، لأن قوله « على ما كان من العمل ، حال من قوله » أدخله الله الجنة ، والعمل حينئذ غير حاصل ، ولا يتصور ذلك في حق من مات قبل التوبة إلا إذا أدخل الجنة قبل العقوبة . وأما ما ثبت من لازم أحاديث الشفاعة أن بعض العصاة يعذب ثم يخرج فينخص به هذا العموم ، والا فالجميع تحت الرجاء ، كما أنهم تحت الخوف . وهذا معنى قول أهل السنة : لمنهم في خطر المشيئة

٤٨ - **باب** قول الله [ ١٦ مريم ] ( واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها ) . نبذناه : ألقيناه . اعتزلت شرقياً : مما يلي الشرق . فأجاءها : أقبلت من جئت ، ويقال : ألجأها اضطرها ، تساقط : قصياً : قاصياً . قرياً عظيماً . قال ابن عباس : نسيماً : لم أكن شيئاً . وقال غيره النسي : الحفير . وقال أبو وائل : علمت مريم أن النفي ذو شهية حين قالت ( إن كنت نفيّاً ) . وقال وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء : ( سرياً ) نهر صغير بالشراينة

٣٤٣٦ - **حديث** مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة : عيسى . وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج كان يصلي ، فجاءته أمه فدعته ، فقال : أجيئها أو أصلي ؟ فقالت : اللهم لا تمنه حتى تُمريه وجوه اللومسات ، وكان جريج في صومعته ، فنهضت له امرأة وكلمته فأبى ، فأنت راحياً فأمكنته من نفسها ، فولدت غلاماً ، فقالت : من جريج ، فأتوه فكسروا صومعته وأنزلوه وسبوه ، فتوضأ وصلى ، ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ قال : الراعي ، قالوا : نبي صومعتك من ذهب ؟ قال : لا ، إلا من طين . وكانت امرأة ترضع ابنها لها من بني إسرائيل ، فمر رجل راكب ذو شارة ، فقالت : اللهم اجعل ابني مثله ، فترك نديها وأقبل على الراكب فقال : اللهم لا تجعلني مثله ، ثم أقبل على نديها بمصه ، قال أبو هريرة : كأنني أنظر إلى النبي ﷺ بمص لمصبه ، ثم مر بأمه فقالت : اللهم لا تجعل ابني مثل هذو ، فترك نديها فقال : اللهم اجعلني مثلاً ، فقالت : لم ذاك ؟ فقال : الراكب جبار من الجبابرة ، وهذو الأمة يقولون مرفت زينة ولم تقبل »

٣٤٣٧ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مغيرة . وحدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا مغيرة عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ ليلة أسرى به : لقيت موسى ، قال فنعته فاذا رجل حسبته قال مضطرب رجل الرأس كأنه من رجال شنوءة . قال ولقيت عيسى ، فنعته النبي ﷺ فقال : ربعة أهر ، كأنما خرج من ديماس - يعني الحمام - ورأيت إبراهيم

وأنا أشبه ولد به . قال : وأثبت ياناه من أحدهما لبن والآخر فيه خمر ، فقيل لي : خُذَا يَهُمَا شَتَّى ، فأخذتُ اللبنَ فشرِبته ، فقيل لي : هُذَيْتَ الْفِطْرَةَ - أو أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ - أما إنك لو أخذتَ الطَّحْرَ عَوَتْ أُمُّكَ »

٣٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ أَخْبَرَنَا عَمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « رَأَيْتُ عِيسَى وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ ، فَأَمَّا عِيسَى فَأَحْمَرُ جَمْدٌ عَرِيضُ الصَّدْرِ ، وَأَمَّا مُوسَى فَأَادَمُ جَسِيمٌ سَبَطٌ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ الزُّطِّ »

٣٤٣٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّذِيرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ « ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرِي النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ ، إِلَّا إِنْ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَعْوَرُ الْعَيْنِ الْيُنْيَ ، كَانَ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَافِيَةً »

٣٤٤٠ - وَأَرَانِي الْقِبْلَةَ عِنْدَ الْكُفَّةِ فِي الْمَنَامِ ، فَذَا رَجُلٌ آدَمُ كَأَحْسَنِ مَا يَرَى مِنْ آدَمِ الرِّجَالِ ، تَضَرِبُ لَمْتُهُ بَيْنَ مَنْكِبَيْهِ ، رَجُلٌ الشَّعْرُ يَقْطُرُ رَأْسُهُ مَاءً ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى مَنْكَبَيْ رَجُلَيْنِ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا : هَذَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ . ثُمَّ رَأَيْتُ رَجُلًا وَرَاءَهُ جَمْدٌ قَطِطًا أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُنْيَ كَأَشْيِهِ مِنْ رَأْيِ بَابِنِ قَطَنٍ ، وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى مَنْكَبَيْ رَجُلٍ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ ، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : الْمَسِيحُ الدَّجَالُ تَابَعَهُ عُمَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ

[ الحديث ٣٤٤٠ - أطرافه في : ٣٤٤١ ، ٥٩٠٢ ، ٦٩٩٩ ، ٧٠٢٦ ، ٧١٢٨ ]

٣٤٤١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسْكِيُّ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ : حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « لَا وَاللَّهِ ، مَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِيسَى أَحْمَرُ ، وَلَكِنْ قَالَ : بَيْنَا أَنَا نَافِثٌ أَطُوفُ بِالْكُفَّةِ ، فَذَا رَجُلٌ آدَمُ سَبَطُ الشَّعْرِ يُهَادِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطِفُ رَأْسُهُ مَاءً - أو يُهْرَقُ رَأْسُهُ مَاءً - فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ مَرْيَمَ ، فَذَهَبْتُ فَذَا رَجُلٌ أَحْمَرُ جَسِيمٌ جَمْدُ الرَّأْسِ أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُنْيَ كَأَنَّهُ عَيْنُهُ عَيْنَةً طَافِيَةً ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الدَّجَالُ ، وَأَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبَهًا ابْنُ قَطَنٍ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : رَجُلٌ مِنْ خِزَاعَةِ هَلَكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ »

٣٤٤٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ بِابْنِ مَرْيَمَ ، وَالْأَنْبِيَاءُ أَوْلَادُ حَلَاتٍ

ليس يبنى وبينه نبي »

[ الحديث ٣٤٤٢ - طرغ في : ٣٤٤٣ ]

٣٤٤٣ - **حدثنا** محمد بن سنان **حدثنا** فليح بن سليمان **حدثنا** هلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي حمزة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : أنا أولى الناس بعيسى بن مريم في الدنيا والآخرة ، والأنبياء إخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد . وقال إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عتبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ

٣٤٤٤ - **وحدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** عبد الرزاق **أخبرنا** ميمون عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « رأى عيسى بن مريم رجلاً يسرق ، فقال له : أمرت ؟ قال : كلا والله الذي لا إله إلا هو . فقال عيسى : آمنت بالله ، وكذبت عيني »

٣٤٤٥ - **حدثنا** الحبيد **حدثنا** سفيان قال سمعت الزهري يقول : أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر : سمعت النبي ﷺ يقول : لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فانما أنا عبده ، فقولوا : عبد الله ورسوله »

٣٤٤٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل **أخبرنا** صالح بن حي أن رجلاً من أهل خراسان قال للشعبي ، فقال للشعبي : أخبرني أبو بردة عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أدب الرجل أمته فأحسن تأديبها ، وعلمها فأحسن تعليمها ، ثم أعنفها فتر وجهاً كان له أجران ، وإذا آمن بعيسى ثم آمن بي فله أجران ، والعبد إذا أتى ربه وأطاع مواله فله أجران »

٣٤٤٧ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن المنيرة بن النعمان عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : « تحشرون خفأة غرلاً . ثم قرأ ﴿ كما بدأنا أول خلق ميسداً وعداً عينا إنا كنا فاعلين ﴾ فأول من يسكني إبراهيم . ثم يؤخذ برجلي من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال ، فأقول أصحابي ، فيقال : لمن لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم ﴿ وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم ، وأنت على كل شيء شهيد . إن تعدنهم فاسم عبادك ، وإن تغفروا لهم فانك أنت العزيز الحكيم ﴾

قال محمد بن يوسف القزويني : ذكر عند أبي عبد الله عن قبيصة قال : هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر ، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه »



**قوله** (باب قول الله تعالى : واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت من أهلها) هذا الباب معقود لأخبار عيسى عليه السلام ، والابواب التي قبله لأخبار أمه مريم ، وقد روى الطبري من طريق السدي قال : أصاب مريم حيض فخرجت من المسجد فأقامت شرقي الجراب . **قوله** (فنبذناه : ألقيناه) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (فنبذناه) قال : ألقيناه . وقال أبو عبيدة في قوله (إذ انتبذت) أي اعتزلت وتبعث **قوله** (اعتزلت شرقيا مما يلي الشرق) قال أبو عبيدة في قوله (مكنا شرقيا) مما يلي الشرق ، وهو هند العرب خير من الغربي الذي يلي الغرب . **قوله** (فأجاءها : أفلت من جثث ويقال ألجأها اضطرها) قال أبو عبيدة في قوله (فأجاءها الخاض) مجازة أفلها من جمات ، وأجاءها غيرها إليه ، يعني فهو من مزيد جاء . قال زهير :

وجاء وسار معتمدا اليكم أجاءته المخافة والرجاء

والمعنى ألجأته . وقال الزمخشري : إن أجاء منقول من جاء ، إلا أن استعماله تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء . **قوله** (نساقط : تستقط) هو قول أبي عبيدة ، وضبط تستقط بضم أوله من الرباعي والفاعل النخلة عند من قرأها بالمشاة ، أو الجندع عند من قرأها بالتحثانية . **قوله** (قصيا : قاصيا) هو تفسير مجاهد أخرجه الطبري عنه ، وقال أبو عبيدة في قوله (مكنا قصيا) أي بمسا . **قوله** (فريا عظيما) هو تفسير مجاهد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عنه ، ومن طريق سعيد عن قتادة كدلت ، قال أبو عبيدة في قوله (لقد جثت شيئا فريا) أي عجبنا فانما . **قوله** (قال ابن عباس : نسيما لم أكن شيئا) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج ، أخبرني عطاء عن ابن عباس في قوله (بالتنبي مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا) أي لم أخلق ولم أكن شيئا . **قوله** (وقال غيره النسي المختير) هو قول السدي ، وقيل هو ماسقط في منازل المرتحلين من رذالة أمتعتهم ، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال في قوله (وكنت نسيا) : أي شيئا لا يذكر . **قوله** (وقال أبو وائل : علت مريم أن التقي ذو نهية حين قالت ان كنت تقيا) وصله عبد بن حميد من طريق عاصم قال : قرأ أبو وائل (إني أعوذ بالرحمن منك إن كنت تقيا) قال : لقد علت مريم أن التقي ذو نهية ، وقوله نهية : بضم النون وسكون الهاء أي ذو عقل وانتهاء عن فعل القبيح ، وأغرب من قال إنه اسم رجل يقال له تقي كان مشهورا بالفساد فاستعاضت منه . **قوله** (وقال وكيع عن إسرائيل الخ) ذكر خلف في الأطراف ، أن البخاري وصله عن يحيى عن وكيع ، وأن ذلك وقع في التفسير ، ولم نقف عليه في شيء من النسخ ، فلمعله في رواية حماد بن شاكر عن البخاري . **قوله** (سريا : نهر صغير بالسريانية) كذا ذكره موقفا من حديث البراء معلقا ، وأورده الحاكم في المستدرك ، وابن أبي حاتم من طريق الثوري والطبري من طريق شعبة كلاهما عن أبي إسحق مثله ، وأخرجه ابن مردويه من طريق آدم عن إسرائيل به لكن لم يقل بالسريانية وإنما قال البراء : السري الجدول وهو النهر الصغير ، وقد ذكر أبو عبيدة أن السري النهر الصغير بالعربية أيضا وأنشد للبيد بن ربيعة :

فرى بها عرض السرى فغادرا مسجورة متجاوز أوفلامها

والعرض بالضم الناحية . وروى الطبري من طريق حصين عن عمرو بن ميمون قال : السرى الجدول . ومن طريق الحسن البصري قال : السرى هو عيسى ، وهذا شاذ . وقد روى ابن مردويه في تفسيره من حديث ابن عمر

مرفوعاً « السرى في هذه الآية نهر أخرجه الله لمريم لتشرب منه » . ثم ذكر المصنف في الباب عشرة أحاديث : أولها حديث أبي هريرة في قصة جريج الراهب وغيره ، والغرض منه ذكر الذين تكلموا في المهد ، وأورده في ترجمة عيسى لأنه أولهم . **قوله** ( لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة ) قال القرطبي : في هذا الحصر نظر ، إلا أن يحمل على أنه **عليه السلام** قال ذلك قبل أن يعلم الزيادة على ذلك ، وفيه بعد ، ويحتمل أن يكون كلام الثلاثة المذكورين مقيداً بالمهد وكلام غيرهم من الأطفال بغير مهد ، لكنّه يمكنه . يكره عليه أن في رواية ابن قتيبة أن الصبي الذي طارحته أمه في الأخدود كان ابن سبعة أشهر ، وصرح بالمهد في حديث أبي هريرة ، وفيه تعقب على النووي في قوله : أن صاحب الأخدود لم يكن في المهد ، والسبب في قوله هذا ما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري وابن حبان والحاكم ولم يتكلم في المهد إلا أربعة ، فلم يذكر الثالث الذي هنا وذكر شاهد يوسف والصبي الرضيع الذي قال لأمه وهي ماشطة بنت فرعون لما أراد فرعون القاء أمه في النار ، أصبري يا أمه فانا على الحق . وأخرج الحاكم نحوه من حديث أبي هريرة ، فيجتمع من هذا خمسة . ووقع ذكر شاهد يوسف أيضاً في حديث عمران بن حصين لكنّه موقوف . وروى ابن أبي شيبة من مرسل هلال بن يساف مثل حديث ابن عباس إلا أنه لم يذكر ابن الماشطة . وفي صحيح مسلم من حديث صهيب في قصة أصحاب الأخدود « أن امرأة جئ بهما لتلقى في النار أو لتكفر . ومعهما صبي يرضع ، فتقاعست ، فقال لها : يا أمه أصبري فانك على الحق ، وزعم الضحاك في تفسيره أن يحيى تكلم في المهد أخرجه **الترمذي** ، فإن ثبت صاروا سبعة . وذكر البغوي في تفسيره أن إبراهيم الخليل تكلم في المهد . وفي « سير الواقدي » أن النبي **عليه السلام** تكلم وأائل ما ولد . وقد تكلم في زمن النبي **عليه السلام** مبارك النيامة وقصته في « دلائل النبوة للبيهقي » من حديث معرض بالاضاد المعجمة . والله أعلم . على أنه اختلف في شاهد يوسف : فقيل كان صغيراً ، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس وسنده ضعيف . وبه قال الحسن وسعيد بن جبير . وأخرج عن ابن عباس أيضاً وبجاءه أنه كان ذا الحلية . وعن قتادة والحسن أيضاً كان حكيماً من أهلها . **قوله** ( وكان في بني اسرائيل رجل يقال له جريج ) بجيمين مصغر ، وقد روى حديثه عن أبي هريرة محمد بن سيرين كما هنا ، وتقدم في المظالم من طريقه بهذا الاسناد ، والأعرج كما تقدم في أواخر الصلاة ، وأبو رافع وهو عند مسلم وأحمد ، وأبو سلمة وهو عند أحمد ، ورواه عن النبي **عليه السلام** مع أبي هريرة عمران بن حصين . وسأذكر ما في رواية كل منهم من الفائدة . وأول حديث أبي سلمة « كان رجل في بني اسرائيل تاجراً ، وكان ينقص مرة ويزيد أخرى . فقال : ما في هذه التجارة خير ، لأننن تجارة هي خير من هذه . فبقى صومعة وترهب فيها ، وكان يقال له جريج » ، فذكر الحديث ، ودل ذلك على أنه كان بعد عيسى بن مريم ، وأنه كان من أتباعه لأنهم الذين ابتدعوا الترهيب وحبس النفس في الصوامع . والصومعة بفتح المهملة وسكون الواو هي البناء المرتفع المحدد أعلاه ، ووزنها فوعلة من صمعت إذا دقت لأنها دقيقة الرأس . **قوله** ( جاءته أمه ) في رواية الكشمشيني « جاءته أمه » ، وفي رواية أبي رافع « كان جريج يتعبد في صومعته فأنته أمه » ، ولم أقف في شيء من الطرق على اسمها . وفي حديث عمران بن حصين « وكانت أمه تأتيه فتناديه فيشرف عليها فيكلمها . فأنته يوماً وهو في صلاته » ، وفي رواية أبي رافع عند أحمد « فأنته أمه ذات يوم فنادته قالت : أي جريج أشرف على أكلك ، أنا أمك » . **قوله** ( فدعته فقال أجيبها أو أصلي ) زاد المصنف في المظالم بالاسناد الذي ذكره هنا « فإني أن يجيبها ، ومعنى قوله أي وصلاتي أي اجتمع على إجابة أي وإتمام صلاتي فوقتي لأفضلهما ، وفي رواية أبي رافع « فصادقته

يصلى ، فوضعت يدها على حاجبها فقالت : يا جريج ، فقال : يارب أمي وصلاتي ، فاختار صلاته ، فرجعت . ثم أتته فصادفته يصلى فقالت : يا جريج أنا أمك فكلمني ، فقال مثله ، فذكره . وفي حديث عمران بن حصين أنها جاءت به ثلاث مرات تناديه في كل مرة ثلاث مرات ، وفي رواية الأعرج عند الاسماعيلي . فقال أمي وصلاتي لربي ، أوثر صلاتي على أمي ، ذكره ثلاثا ، وكل ذلك محمول على أنه قاله في نفسه لا أنه نطق به ، ويحتمل أن يكون نطق به على ظاهره لأن الكلام كان مباحا عندهم ، وكذلك كان في صدر الاسلام ، وقد قدمت في أواخر الصلاة ذكر حديث يزيد ابن حوشب عن أبيه رفعه ، ولو كان جريج عالما لعلم أن إجابة أمه أولى من صلاته . **قوله** ( فقالت : اللهم لا تتمه حتى تربه وجوه المومسات ) في رواية الأعرج . حتى ينظر في وجوه المياميس ، ومثله في رواية أبي سلمة وفي رواية أبي رافع . حتى تربه المومسة ، بالافراد ، وفي حديث عمران بن حصين . ففضبت فقالت : اللهم لا يعمتن جريج حتى ينظر في وجوه المومسات ، والمومسات جمع مومسة بضم الميم وسكون الواو وكسر الميم بعدها مهملة وهي الزانية وتجمع على مواميس بالواو ، وجمع في الطريق المذكورة بالتحتمانية ، وأنكره ابن الخشاب أيضا ووجهه غيره كما تقدم في أواخر الصلاة وجوز صاحب المطالع ، فيه الهمة بدل الياء . بل أثبتا رواية ، ووقع في رواية الأعرج . فقالت أبيت أن نطلع إلى وجهك ، لا أمانك الله حتى تنظر في وجهك زواني المدينة . **قوله** ( فتعرضت له امرأة فكلمته فأبى ، فأتت راعيا فأمكنته من نفسها ) في رواية وهب بن جريز بن حازم عن أبيه عند أحمد . فذكر بنو إسرائيل عبادة جريج ، فقالت بنى منهم : إن شئتم لأقتلنه ، قالوا قد شئنا . فأتته فتعرضت له فلم يلتفت إليها ، فأمكن من نفسها من راع كان يؤوى غنمه إلى أصل صومعة جريج ، ولم أقف على اسم هذه المرأة ، لكن في حديث عمران بن حصين أنها كانت بنت ملك القرية . وفي رواية الأعرج . وكانت تأوى إلى صومعته راعية ترعى الغنم ، ونحوه في رواية أبي رافع عند أحمد ، وفي رواية أبي سلمة . وكان عند صومعته راعي ضأن وراعية معزى ، ويمكن الجمع بين هذه الروايات بأنها خرجت من دار أبيها بغير علم أهلها متبركة وكانت تعمل الفساد إلى أن ادعت أنها تستطيع أن تفتن جريحا فاحتالت بأن خرجت في صورة راعية ليتمكن أن تأوى إلى ظل صومعته لتتوصل بذلك إلى فتنته . **قوله** ( فولدت غلاما ) فيه حذف تقديره لحملت حتى انقضت أيامها فولدت ، وكذا قوله . فقالت من جريج ، فيه حذف تقديره فمشت بمن هذا ؟ فقالت من جريج ، وفي رواية أبي رافع النصريح بذلك ولفظه . فقيل لها من هذا ؟ فقالت هو من صاحب الدير ، وزاد في رواية أحمد . فأخذت ، وكان من زنى منهم قتل فقيل لها من هذا ؟ قالت هو من صاحب الصومعة ، زاد الأعرج . نزل إلى من صومعته ، وفي رواية الأعرج . فقيل لها من صاحبك ؟ قالت جريج الواهب ، نزل إلى فأصابني ، زاد أبو سلمة في روايته . فذهبوا إلى الملك فأخبروه ، قال : أدركوه فأنوني به . **قوله** ( فأنوه فكسروا صومعته وأنزلوه ) ، وفي رواية أبي رافع . فأقبلوا بفتوسهم ومساحيهم إلى الدير فنادوه فلم يكلمهم ، فأقبلوا يهدمون ديره ، وفي حديث عمران . فاشعر حتى سمع بالفتوس في أصل صومعته فجعل يسألهم : ويلكم مالكم ؟ فلم يجيبوه ، فلما رأى ذلك أخذ الحبل فقتل . **قوله** ( وسبوه ) زاد أحمد عن وهب ابن جريز . وضربوه ، فقال : ماشأنكم ؟ قالوا : انك زنيت بهذه ، وفي رواية أبي رافع عنده . فقالوا أي جريج أنزل ، فأبى يقبل على صلاته ، فأخذوا في هدم صومعته ، فلما رأى ذلك نزل لجعلوا في عنقه وعنقها حبلا وجملوا يطوفون بهما في الناس ، وفي رواية أبي سلمة . فقال له الملك : ويحك يا جريج ، كئنا نراك

خير الناس فأجبت هذه ، أذهبوا به فاصلبوه ، وفي حديث عمران د لجملوا يضربونه ويقولون : مرأء تخادع الناس بعملك ، وفي رواية الأعرج د فلما مروا به نحو بيت الزواني خرجن ينظرن فتبسمن ، فقالوا : لم يضحك ، حتى مر بالزواني ، . قوله ( فتوضأ وصلى ) وفي رواية وهب بن جرير د فقام وصلى ودعا ، وفي حديث عمران د قال فتولوا عني ، قتلوا عنه فصلى ركعتين قوله ( ثم أتى الغلام فقال : من أبوك يا غلام ؟ فقال : الراعى ) زاد في رواية وهب بن جرير د فطعنه باصبعه فقال : بالله يا غلام من أبوك ؟ فقال : أنا ابن الراعى ، وفي مرسل الحسن عند ابن المبارك في د البر والصلة ، انه د سألهم أن ينظروه فأنظروه ، فرأى في المنام من أمره أن يطعن في بطن المرأة فيقول : أيتها السخلة من أبوك ؟ ففعل ، فقال : راعى الغنم ، وفي رواية أبي رافع د ثم مسح رأس الصبي فقال : من أبوك ؟ قال راعى الضأن ، وفي روايته عند أحمد د فوضع اصبعه على بطنها ، وفي رواية أبي سلمة د فأتى بالمرأة والصبي وفيه في ثديها فقال له جريج : يا غلام من أبوك ؟ فنزع الغلام فاه من الثدي وقال أبي راعى الضأن ، وفي رواية الأعرج د فلما أدخل على ماسكهم قال جريج : أين الصبي الذى ولدته ؟ فأتى به فقال من أبوك ؟ قال : فلان ، سعى أباه ، . قلت ولم أفق على اسم الراعى ، ويقال ان اسمه صهيبي ، وأما الابن فتقدم في أواخر الصلاة بلفظ د فقال يا أبا بوس ، وتقدم شرحه أواخر الصلاة وأنه ليس اسمه كما زعم الداودى وإنما المراد به الصغير ، وفي حديث عمران د ثم انتهى إلى شجرة فآخذ منها غصنا ثم أتى الغلام وهو في مهده فضربه بذلك الغصن فقال : من أبوك ، ووقع في د التنبيه لابن الليث السمرقندى ، بغير اسناد أنه قال للمرأة : أين أصبتك ؟ قالت : تحت شجرة ، فأتى تلك الشجرة فقال : يا شجرة أسألك بالذى خلقتك من زنى بهذه المرأة ؟ فقال كل غصن منها : راعى الغنم ، وبجمع بين هذا الاختلاف بوقوع جميع ما ذكر بأنه مسح رأس الصبي ، ووضع لإصبعه على بطن أمه ، وطعنه باصبعه ، وضربه بطرف العصا التى كانت معه . وأبعد من جمع بينهما بتعدد القصة وأنه استنطقه وهو في بطنها مرة قبل أن تلد ثم استنطقه بعد أن ولد ، زاد في رواية وهب بن جرير ، فوثبوا إلى جريج فجعلوا يقبلونه ، وزاد الأعرج في روايته د فأبرأ الله جريحا وأعظم الناس أمر جريج ، وفي رواية أبي سلمة د فسمح الناس وعجبوا . قوله ( قالوا نبنى صومعتك من ذهب ، قال : لا إلا من طين ) وفي رواية وهب بن جرير د ابنوها من طين كما كانت ، وفي رواية أبي رافع د فقالوا نبنى ما هدمنا من ديرك بالذهب والفضة ، قال : لا ولكن أعيدوه كما كان ، ففعلوا ، وفي نقل أبي الليث د فقال له الملك نبنىها من ذهب ، قال : لا . قال من فضة ، قال : لا إلا من طين ، زاد في رواية أبي سلمة د فردوها فرجع في صومعته ، فقالوا له : بالله مم ضحكك ؟ فقال ما ضحكك إلا من دعوة دعيتها على أمى ، وفي الحديث ايثار لإجابة الأم على صلاة التطوع لان الاستمرار فيها نافلة وإجابة الأم وبرها واجب . قال النووى وغيره : إنما دعت عليه فاجيبت لأنه كان يمكنه أن يخفف ويحييها ، لكن لعله خشى أن تدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى الدنيا وتعلقاتها . كذا قال النووى ، وفيه نظر لما تقدم من أنها كانت تأتبه فيكلمها ، والظاهر أنها كانت تشاقق اليه فتزوره وتفتنح برؤيته وتكليمه ، وكأنه لما لم يخفف ثم يحييها لانه خشى أن ينقطع خشوعه . وقد تقدم في أواخر الصلاة من حديث يزيد بن حوشب عن أبيه د أن النبي ﷺ قال : لو كان جريج فقيها لعلم أن اجابة أمه أولى من عبادة ربه ، أخرجه الحسن بن سفيان ، وهذا اذا حل على إطلاقه استفيد منه جواز قطع الصلاة مطلقا لإجابة نداء الأم فلا كانت أو فرضا ، وهو وجه في مذهب الشافعى حكاه الروائى ، وقال النووى تبعا لغيره : هذا محمول على

أنه كان مباحا في شرعهم ، وفيه نظر قدمته في أواخر الصلاة ، والاصح عند الشافعية أن الصلاة إن كانت نفلا وعلم نأذى الوالد بالترك وجبت الاجابة وإلا فلا ، وإن كانت فرضا وضاق الوقت لم تجب الإجابة ، وإن لم يضق وجب عند إمام الحرمين . وخالفه غيره لأنها تلزم بالثروع ، وعند المالكية أن إجابة الوالد في النافلة أفضل من التماضي فيها ، وحكى القاضي أبو الوليد أن ذلك يختص بالأم دون الأب ، وعند ابن أبي شيبة من مرسل محمد بن المنكدر ما يشهد له وقال به مكحول ، وقيل إنه لم يقل به من السلف غيره . وفي الحديث أيضا عظم بر الوالدين وإجابة دعائهما ولو كان الولد معذورا ؛ لكن يختلف الحال في ذلك بحسب المقاصد . وفيه الفرق بالتابع إذا جرى منه ما يقتضي التأديب لأن أم جريج مع غضبها منه لم تدع عليه إلا بما دعت به خاصة ، ولولا طلبها الرفق به لدعت عليه بوقوع الفاحشة أو القتل . وفيه أن صاحب الصدق مع الله لا تنصره الفتن . وفيه قوة يقين جريج المذكور وصحة رجائه ، لأنه استنطق المولود مع كونه العادة أنه لا ينطق ؛ ولولا صحة رجائه بنطقه ما استنطقه . وفيه أن الأمرين إذا تعارضا بدى بأهمهما ، وأن الله يجعل لأوليائه عند ابتلائهم مخارج ، وإنما يتأخر ذلك عن بعضهم في بعض الاوقات تهديبا وزيادة لهم في الثواب . وفيه اثبات كرامات الاولياء ، ووقوع الكرامة لهم باختيارهم وطلبهم . وقال ابن بطال : يحتمل أن يكون جريج كان نبيا فتسكون معجزة ، كذا قال ، وهذا الاحتمال لا يتأتى في حق المرأة التي كلها ولدها المرضع كما في بقية الحديث . وفيه جواز الأخذ بالأشد في العبادة لمن علم من نفسه قوة على ذلك . واستدل به بعضهم على أن بني إسرائيل كان من شرعهم أن المرأة تصدق فيما تدعيه على الرجال من الوطء ويلحق به الولد ، وأنه لا ينفعه جحد ذلك إلا بحجة تدفع قولها . وفيه أن مرتكب الفاحشة لا تبقى له حرمة ، وأن المفزع في الأمور المهمة إلى الله يكون بالتوجه إليه في الصلاة . واستدل بعض المالكية بقول جريج د من أبوك يا غلام ، بأن من زنى بأمرأة فولدت بنتا لا يحل له التزوج بتلك البنت خلافا للشافعية ، ولابن الماجشون من المالكية . ووجه الدلالة أن جريحا نسب ابن الزنا للزاني وصدق الله نسبه بما خرق له من العادة في نطق المولود بشهادته له بذلك ، وقوله أبي فلان الراعى ، فكانت تلك النسبة صحيحة فيلزم أن يجري بينهما أحكام الأبوة والبنوة ، خرج التوارث والولاء بدليل فبقى ما عدا ذلك على حكمه . وفيه أن الوضوء لا يختص بهذه الأمة خلافا لمن زعم ذلك ، وإنما الذي يختص بها الغرة والتحصيل في الآخرة ، وقد تقدم في قصة ابراهيم أيضا مثل ذلك في خبر سارة مع الجبار والله أعلم . **قوله** ( وكانت امرأة ) بالرفع ، ولم أقف على اسمها ولا على اسم ابنها ولا على اسم أحد من ذكر في القصة المذكورة . **قوله** ( اذ مر بها راكب ) وفي رواية خلاص عن أبي هريرة عند أحمد ، فارس متكبر ، **قوله** ( ذو شارة ) بالشين المعجمة أى صاحب حسن وقيل صاحب هيئة ومنظر وملبس حسن يتعجب منه ويشار إليه ، وفي رواية خلاص د ذو شارة حسنة . **قوله** ( قال أبو هريرة كئانى أنظر ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وفيه المبالغة في ايضاح الخبر بتشيله بالفعل . **قوله** ( ثم مر ) بضم الميم على البناء المجهول . **قوله** ( بأمة ) زاد أحمد عن وهب بن جرير د تضرب ، وفي رواية الأعرج عن أبي هريرة الآتية في ذكر بنى اسرائيل د تجرر ويلعب بها ، وهى بجمع مفتوحة بعدها راء ثقیلة ثم راء أخرى . **قوله** ( فقالت له ذلك ) أى سألت الام ابنها عن سبب كلامه . **قوله** ( قال الراكب جبار ) في رواية أحمد د فقال يا أمته ، أما الراكب ذو الشارة لجبار من الجبابرة ، وفي رواية الأعرج فانه كافر . **قوله** ( يقولون سرقت زينة ) بكسر المثناة فيهما على المخاطبة وبسكونها على الخبر . **قوله** ( ولم تفعل ) في رواية

أحمد ، يقولون سرقت ولم تسرق ، زينت ولم تزني ، وهى تقول حسبى الله ، وفى رواية الأعرج ، يقولون لها تزنى وتقول حسبى الله ، ويقولون لها تسرق وتقول حسبى الله ، ووقع فى رواية خلاص المذكورة أنها كانت حبشية أو زنجية وأنها ماتت لجروها حتى ألقوها ، وهذا معنى قوله فى رواية الأعرج ، وتجبر . وفى الحديث أن نفوس أهل الدنيا تقف مع الخيال الظاهر فتخاف سوء الحال ، بخلاف أهل التحقيق فوقفهم مع الحقيقة الباطنة فلا يبالون بذلك مع حسن السيرة كما قال تعالى حكاية عن أصحاب قارون حيث خرج عليهم ( يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون وقال الذين أوتوا العلم ويل لكم نواب الله خير ) . وفيه أن البشر طبعوا على إثارة الأولاد على الأنفس بالخير اطلب المرأة الخير لا تبها ودفع الشر عنه ولم تذكر نفسها . الحديث الثانى حديث أبى هريرة فى ذكر موسى وعيسى وقد تقدم فى قصة موسى من هذا الوجه ، لكن زاد هنا اسنادا آخر فقال : حدثنا محمود وهو ابن غيلان عن عبد الرزاق ، وسأفه على لفظه ، وكان سأفه هناك على لفظ هشام بن يوسف ، وقوله فى هذه الرواية : فأذا رجل حسبته قال مضطرب ، القائل : حسبته ، هو عبد الرزاق ، والمضطرب الطويل غير الشديد ، وقيل الخفيف اللحم ، وتقدم فى رواية هشام بلفظ : ضرب ، وفسر بالنحيف ، ولا منافاة بينهما . وقال ابن التين : هذا الوصف مغاير لقوله بعد هذا : انه جسيم ، يعنى فى الرواية التى بعد هذه ، وقال : والذي وقع نعته بأنه جسيم إنما هو الدجال . وقال عياض : رواية من قال : ضرب ، أصح من رواية من قال : مضطرب ، لما فيها من الشك ، قال وقد وقع فى الرواية الأخرى : جسيم ، وهو ضد الضرب ، إلا أن يراد بالجسيم الزيادة فى الطول ، وقال التيسى : لعل بعض لفظ هذا الحديث دخل فى بعض ، لأن الجسيم إنما ورد فى صفة الدجال لا فى صفة موسى انتهى . والذي يتعين المصير إليه ما جوزه عياض أن المراد بالجسيم فى صفة موسى الزيادة فى الطول ، ويؤيده قوله فى الرواية التى بعد هذه : كأنه من رجال الزبط ، وهم طوال غير غلاظ ، ووقع فى حديث الاسراء وهو فى بدء الخلق : رأيت موسى جمدا طويلا ، واستنكره الداودى فقال : لا أراه محفوظا لأن الطويل لا يوصف بالجمد وتعبق بانهما لا يتنافيان . وقال النووى : الجموعة فى صفة موسى جموعة الجسم وهو اكتمازه واجتماعه لاجموعة الشعر لانه جاء أنه كان رجل الشعر . قوله فى صفة عيسى ( ربعة ) هو بفتح الراء وسكون الموحدة ويجوز فتحها وهو المربع ، والمراد أنه ليس بطويل جدا ولا قصير جدا بل وسط ، وقوله : من ديماس ، هو بكسر المهملة وسكون النحتانية وآخره مهمة . قوله ( يعنى الحمام ) هو تفسير عبد الرزاق ، ولم يقع ذلك فى رواية هشام ، والديماس فى اللغة السرب ، ويطلق أيضا على السكن ، والحمام من جملة السكن . والمراد من ذلك وصفه بصفاء اللون ونضارة الجسم وكثرة ماء الوجه حتى كأنه كان فى موضع كن فخرج منه وهو عرقان ، وسيأتى فى رواية ابن عمر بعد هذا : ينطف رأسه ماء ، وهو محتمل لأن يراد الحقيقة ، وأنه عرق حتى قطر الماء من رأسه ، ويحتمل أن يكون كناية عن مزيد نضارة وجهه ، ويؤيده أن فى رواية عبد الرحمن بن آدم عن أبى هريرة عند أحمد وأبى داود : يقطر رأسه ماء وإن لم يصبه بلل . قوله ( وأثبت بانادين ) يأتى الكلام عليه فى الكلام على الاسراء فى السيرة النبوية إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( أخبرنا عثمان بن المغيرة ) هو الثقفى مولاهم السكونى ويقال له عثمان بن أبى زرعة ، وهو ثقة من صغار التابعين ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث الواحد . قوله ( عن ابن عمر ) كذا وقع فى جميع الروايات التى وقعت لنا من نسخ البخارى ، وقد تعقبه أبوذر فى روايته فقال : كذا وقع فى جميع الروايات المسموعة عن الفربرى : بمجاهد عن ابن عمر ، قال : ولا

أدري أهكذا حدث به البخاري أو غلط فيه الفريري لأني رأيت في جميع الطرق عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد عن ابن عباس ، ثم ساقه بأسناده إلى حنبل بن إسحاق قال حدثنا محمد بن كثير ، وقال فيه ابن عباس . قال : وكذا رواه عثمان بن سعيد الدارمي عن محمد بن كثير قال : وتابعه نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل ، وكذا رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن إسرائيل انتهى . وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني عن أحمد بن مسلم الخزازي عن محمد بن كثير وقال : رواه البخاري عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عمر ، ثم ساقه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري عن إسرائيل فقال ابن عباس انتهى . وأخرجه ابن مند في كتاب الإيمان ، من طريق محمد بن أيوب بن الضريس وموسى بن سعيد الدنداني كلاهما عن محمد بن كثير فقال فيه ابن عباس ثم قال : قال البخاري عن محمد بن كثير عن ابن عمر والصواب عن ابن عباس ، وقال أبو مسعود في الاطراف ، إنما رواه الناس عن محمد بن كثير فقال مجاهد عن ابن عباس ، ووقع في البخاري في سائر الذبج مجاهد عن ابن عمر وهو غلط ، قال : وقد رواه أصحاب إسرائيل منهم يحيى بن أبي زائدة وإسحق بن منصور والنضر بن شميل وآدم بن أبي إياس وغيرهم عن إسرائيل فقالوا ابن عباس قال ، وكذلك رواه ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس انتهى . ورواية ابن عون تقدمت في ترجمة إبراهيم عليه السلام ، ولكن لا ذكر لعيسى عليه السلام فيها . وأخرجه مسلم عن شيخ البخاري فيها وليس فيها لعيسى ذكر إنما فيها ذكر إبراهيم وموسى حسب . وقال محمد بن إسماعيل التيمي : ويقع في خاطري أن الوهم فيه من غير البخاري فإن إسماعيل أخرجه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد وقال فيه عن ابن عباس ولم ينبه على أن البخاري قال فيه عن ابن عمر ، فلو كان وقع له كذلك لنبه عليه كعادته ، والذي يرجح أن الحديث لابن عباس لا لابن عمر ماسياً في من إنكار ابن عمر على من قال أن عيسى أحر وحلفه على ذلك ، وفي رواية مجاهد هذه قالما عيسى فأحر جمده ، فهذا يؤيد أن الحديث لمجاهد عن ابن عباس لا عن ابن عمر ، والله أعلم . **قوله** ( سبط ) بفتح المهملة وكسر الموحدة أي ليس بمجود ، وهذا نعت لشعر رأسه . **قوله** ( كأنه من رجال الوط ) بضم الزاي وتشديد المهملة جنس من السودان ، وقيل هم نزع من الهنود وهم طوال الاجسام مع نحافة فيها ، وقد زعم ابن التين أن قوله في صفة موسى «جسيم» مخالف لقوله في الرواية الأخرى في ترجمته «ضرب من الرجال» أي خفيف اللحم قال فلعل راوي الحديث دخل له بعض لفظه في بعض ، لأن الجسيم ورد في صفة الدجال . وأجيب بأنه لا مانع أن يكون مع كونه خفيف اللحم جسيماً بالنسبة لطوله ، ولو كان غير طويل لاجتمع له وكان جسيماً . الحديث الرابع حديث ابن عمر في ذكر عيسى والدجال ، أورده من طريق نافع عنه من وجهين موصولة ومعلقة ، ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن عقبة . **قوله** ( بين ظهري ) بفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء بلفظ التثنية أي جالساً في وسط الناس ، والمراد أنه جلس بينهم مستظراً لا مستخفياً ، وزيدت فيه الآلف والثون تأكيداً ، أو معناه أن ظهراً منه قدامه وظهراً خلفه وكأنهم حضوا به من جانبيه فهذا أصله ، ثم كثر حتى استعمل في الإقامة بين قوم مطلقاً ، ولهذا زعم بعضهم أن لفظة ظهري في هذا الموضع زائدة . **قوله** ( إلا أن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عتبة طافية ) أي بارزة ، وهو من طفا الشيء يطفأ بغير همز إذا علا على غيره ، وشبهها بالعتبة التي تقع في العنقود بارزة عن نظائرها ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الفتن . **قوله** ( وأراني ) بفتح الهمزة ، ذكر بلفظ المضارع مبالغة في استحضار صورة الحال . **قوله** ( آدم ) بالمد أي

أسمه . **قوله** ( كأحسن ما يرى ) في رواية مالك عن نافع الآتية في كتاب اللباس د كأحسن ما أنت راه .  
**قوله** ( تضرب لمتة ) بكسر اللام أى شعر رأسه ، ويقال له إذا جاوز شحمة الاذنين وألم بالمنكبين لمة ، وإذا جاوزت المنكبين فهي حمة وإذا قصرت عنها فهي وفرة . **قوله** ( رجل الشعر ) بكسر الجيم أى قد سرحه ودهنه ، وفي رواية مالك د له لمة قد رجلها فهي تقطر ماء ، وقد تقدم أنه يحتمل أن يريد أنها تقطر من الماء الذى سرحها به أو أن المراد الاستنارة وكفى بذلك عن مزيد النظافة والنضارة ، ووقع في رواية سالم الآتية في نعمت عيسى د انه آدم سبط الشعر ، وفي الحديث الذى قبله في نعمت عيسى د انه جعد ، والجعد ضد السبط فيمكن أن يجمع بينهما بأنه سبط الشعر ووصفه للجمودة في جسمه لا شعره والمراد بذلك اجتماعه واكتنازه ، وهذا الاختلاف نظير الاختلاف في كونه آدم أو أحر ، والأحر عند العرب الشديد البياض مع الخمرة ، والآدم الاسمر ، ويمكن الجمع بين الوصفين بأنه احمر لونه بسبب كالتعب وهو في الاصل أسمر ، وقد وافق أبو هريرة على أن عيسى أحر فظهر أن ابن عمر أنكر شيئاً حفظه غيره ، وأما قول الداودى ان رواية من قال د آدم ، أثبت فلا أدري من أين وقع له ذلك مع اتفاق أبي هريرة وابن عباس على مخالفة ابن عمر . وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة في نعمت عيسى د انه مربوع إلى الخمرة والبياض ، وافته أعلم . **قوله** ( واضحا يديه على منكبي رجلين ) لم أفت على اسمهما ، وفي رواية مالك متكئا على عواتق رجلين والعواتق جمع عاتق وهو ما بين المنكب والعنق .  
**قوله** ( قططاً ) بفتح القاف والمهملة بعدها مثلها هذا هو المشهور ، وقد تكسر الطاء الاولى ، والمراد به شدة جمودة الشعر ، ويطلق في وصف الرجل ويراد به الذم يقال جعد اليدين وجعد الاصابع أى بخيل ، ويطلق على القصير أيضا ، وأما إذا أطلق في الشعر فيحتمل الذم والمدح . **قوله** ( كأشبه من رأيت بآبن قطن ) بفتح القاف والمهملة يأتي في الطريق القى تلى هذه . **قوله** ( تابعه عبيد الله ) يعنى ابن عمر العمرى ( عن نافع ) أى عن ابن عمر ، وروايته وصلا أحمد ومسلم من طريق أبي أسامة ومحمد بن بشر جميعا عن عبد الله بن عمر في ذكر المسيح الدجال فقط إلى قوله د غيبة طافية ، ولم يذكر ما بعده ، وهذا يشعر بأنه يطلق المتابعة ويريد أصل الحديث لاجمع ما شتمل عليه . **قوله** ( حدثنا أحمد بن محمد المسكى ) هو الازرقى واسم جده الوليد بن عقبة ، وهم من قال انه القواس واسم جد القواس عون . **قوله** ( عن سالم ) هو ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( لا والله ما قال رسول الله ﷺ لعيسى أحر ) اللام في قوله د لعيسى ، بمعنى عن وهو كقوله تعالى ( وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه ) وقد تقدم بيان الجمع بين ما أنكره ابن عمر وأثبتته غيره ، وفيه جواز التمين على غلبة الظن لأن ابن عمر ظن أن الوصف اشتبه على الراوى وان الموصوف بكونه أحر انما هو الدجال لعيسى ، وقرب ذلك أن كلا منهما يقال له المسيح وهى صفة مدح لعيسى وصفة ذم للدجال كما تقدم ، وكان ابن عمر قد سمع سماعا جزما في وصف عيسى انه آدم فساغ له الحلف على ذلك لما غلب على ظنه أن من وصفه بأنه أحر واهم . ( بينا أنا نائم أطوف بالكعبة ) هذا يدل على أن رؤيته للأنبياء في هذه المرة غير المرة التى تقدمت في حديث أبي هريرة ، فانه تلك كانت ليلة الاسراء وإن كان قد قيل في الاسراء إن جميعه منام ، لكن الصحيح أنه كان في اليقظة ، وقيل كان مرتين أو مرارا كما سيأتى في مكانه ، ومثله ما أخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه د ليلة أسرى بنى وضعت قدسى حيث يضع الأنبياء أقدامهم من بيت المقدس ، فعرض على عيسى بن مريم ، الحديث ، قال عياض : رؤيا النبي ﷺ للأنبياء على ما ذكر في هذه



الاحاديث إن كان مناما فلا إشكال فيه ، وإن كان في اليقظة ففيه إشكال : وقد تقدم في الحج ويأتى في اللباس من رواية ابن عون عن مجاهد عن ابن عباس في حديث الباب من الزيادة : وأما موسى فرجل آدم جمع على جبل أحر عظوم مغلبة . كأنى أنظر إليه إذا انحدر في الرادى ، وهذا مما يزيد الإشكال . وقد قيل عن ذلك أجوبة : أحدها أن الانبياء أفضل من الشهداء والشهداء أحياء عند ربهم فكذلك الانبياء فلا يبعد أن يصلوا ويصحبوا ويتقربوا إلى الله بما استطاعوا ما دامت الدنيا وهى دار تكليف باقية . ثانيها أنه عليه السلام أرى حالم الذى كانوا فى حياتهم عليها فثلثوا له كيف كانوا وكيف كان حجهم وتلبيتهم ، ولهذا قال أيضا فى رواية فى العالية عن ابن عباس عند مسلم : كأنى أنظر إلى موسى ، وكأنى أنظر إلى يونس . ثالثها أن يكون أخبر عما أوحى إليه عليه السلام من أمرهم وما كان منهم . فلهذا أدخل حرف التشبيه فى الرواية ، وحيث أطلقها فهى محمولة على ذلك والله أعلم . وقد جمع البيهقى كتابا لطيفا فى حياة الانبياء فى قبورهم أورد فيه حديث أنس : الانبياء أحياء فى قبورهم يصلون ، أخرجه من طريق يحيى بن أبى كثير وهو من رجال الصحيح عن المستمل بن سعيد ، وقد وثقه أحمد وابن حبان عن الحجاج الأسود وهو ابن أبى زياد البصرى وقد وثقه أحمد وابن معين عن ثابت عنه ، وأخرجه أيضا أبو يعلى فى مسنده من هذا الوجه وأخرجه البزار لكن وقع عنده عن حجاج الصواف وهو وهم والصواب الحجاج الأسود كما وقع التصريح به فى رواية البيهقى وصححه البيهقى . وأخرجه أيضا من طريق الحسن بن قتيبة عن المستمل ، وكذلك أخرجه البزار وابن عدى ، والحسن بن قتيبة ضعيف . وأخرجه البيهقى أيضا من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى أحد فقهاء الكوفة عن ثابت بلفظ آخر قال : إن الانبياء لا يتركون فى قبورهم بعد أربعين ليلة ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى ينفخ فى الصور ، ومحمد سيب الحفظ . وذكر الغزالي ثم الرافعى حديثا مرفوعا وأنا أكرم على ربى من أن يتركفى فى قبرى بعد ثلاث ولا أصلى له ، إلا إن أخذ من رواية ابن أبى ليلى هذه وليس الأخذ بحديث لأن رواية ابن أبى ليلى قابلة للتأويل ، قال البيهقى : إن صح فالمراد أنهم لا يتركون يصلون إلا هذا المقدار ثم يكونون مصليين بين يدي الله ، قال البيهقى : وشاهد الحديث الأول ما ثبت فى صحيح مسلم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رفعه : مررت بموسى ليلة أسرى بى عند الكشيب الأحمر وهو قائم يصلى فى قبره ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن أنس ، فإن قيل هذا خاص بموسى قلنا قد وجدنا له شاهدا من حديث أبى هريرة أخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الله بن الفضل عن أبى سلمة عن أبى هريرة رفعه : لقد رأيتنى فى الحجر وقريش تسألنى عن مسراى ، الحديث وفيه : وقد رأيتنى فى جماعة من الانبياء فإذا موسى قائم يصلى ، فإذا رجل ضرب جمعد كأنه (١) وفيه : وإذا عيسى بن مريم قائم يصلى أقرب الناس به شها عروة بن مسعود . وإذا إبراهيم قائم يصلى أشبه الناس به صاحبكم ، خانت الصلاة فأمنهم ، قال البيهقى : وفى حديث سعيد بن المسيب عن أبى هريرة أنه لقيهم ببيت المقدس فحضرت الصلاة فأمنهم نبيينا عليه السلام ثم اجتمعوا فى بيت المقدس . وفى حديث أبى ذر ومالك بن صدصعة فى قصة الاسراء أنه لقيهم بالسموات ، وطرق ذلك صحيحة ، فيحمل على أنه رأى موسى قائما يصلى فى قبره ، ثم عرج به هو ومن ذكر من الانبياء إلى السموات فلقىهم النبي عليه السلام ، ثم اجتمعوا فى بيت المقدس فحضرت الصلاة فأمنهم نبيينا عليه السلام . قال : وصلاتهم فى أوقات مختلفة

(١) فى هامش طبعة بولاق : كذا فى جيم الدخ الى بأيدنا

وفي أماكن مختلفة لا يرد العقل ، وقد ثبت به النقل ، فدل ذلك على حياتهم . قلت : وإذا ثبت أنهم أحياء من حيث النقل فإنه يقويه من حيث النظر كون الشهداء أحياء بنص القرآن ، والأنبياء أفضل من الشهداء . ومن شواهد الحديث ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه وقال فيه « وصلوا على فان صلاتكم تبلغني حيث كنتم » ، سنده صحيح ، وأخرجه أبو الشيخ في « كتاب الثواب » بسند جيد بلفظ « من صلى على عند قبري سمعته » ، ومن صلى على نائما بلغته ، وعند أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره عن أوس بن أوس رفعه في فضل يوم الجمعة « فأكثرُوا على من الصلاة فيه فان صلاتكم معروضة على . قالوا يا رسول الله وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت ؟ قال : ان الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » ، وما يشكل على ما تقدم ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « ما من أحد يسلم على إلا رد الله على روحى حتى أورد عليه السلام » ، ورواه ثقات . ووجه الإشكال فيه أن ظاهره أن عود الروح إلى الجسد يقتضى انفصالها عنه وهو الموت ، وقد أجاب العلماء عن ذلك باجوبة : أحدها أن المراد بقوله « رد الله على روحى » ، ان رد روحه كانت سابقة عقب دفنه لا أنها تعاد ثم تنزع ثم تعاد . الثانى سلمنا ، لكن ليس هو نزاع موت بل لامشقة فيه . الثالث أن المراد بالروح الملك الموكل بذلك . الرابع المراد بالروح النطق فتجوز فيه من جهة خطابنا بما نفهمه . الخامس أنه يستغرق في أمور الملأ الأعلى ، فإذا سلم عليه رجع إليه ففهمه ليحيى من سلم عليه . وقد استشكل ذلك من جهة أخرى ، وهو أنه يستلزم استغراق الزمان كله في ذلك لاتصال الصلاة والسلام عليه في أقطار الأرض من لا يحصى كثرة ، وأجيب بأن أمور الآخرة لا تدرك بالعقل ، وأحوال البرزخ أشبه بأحوال الآخرة والله أعلم . قوله ( سبط الخمر ) تقدم ما فيه . قوله ( يهادى ) أى يمشى متبايلا بينهما . قوله ( ينطف ) بكسر الطاء المهملة أى يقطر ومنه النطفة ، كذا قال الداودى ، وقال غيره النطفة الماء الصافى . وقوله « أو يبران » هوشك من الراوى ، قوله ( أعور عينه النينى ) كذا هو بالإضافة وعينه بالجر لا أكثر وهو من إضافة الموصوف إلى صفته وهو جائز عند الكوفيين وتقديره عند البصريين عين صفحة وجهه النينى ، ورواه الاصيل « عينه » بالرفع كأنه وقف على وصفه انه أعور وابتدأ الخبر عن صفة عينه فقال « عينه كأنها كذا » ، وأبرز الضمير . وفيه نظر لأنه يصير كأنه قال عينه كأن عينه ، ويحتمل أن يكون رفع على البدل من الضمير في أعور الراجع على الموصوف وهو بدل بعض من كل ، وقال السهلبى : لا يجوز أن يرتفع بالصفة كما ترتفع الصفة المشبهة باسم الفاعل لأن أعور لا يكون نعتا إلا المذكر ، ويجوز أن تكون عينه مرتفعة بالابتداء وما بعدها الخبر ، وقوله « كان عنية طافية » ، بالنصب على اسم كأن والخبر مقدر محذوف تقديره كأن في وجهه ، وشاهده قول الشاعر « ان محلا وان مرتحلا » ، أى إن لنا محلا وان لنا مرتحلا . قوله ( كأن عنية طافية ) كذا للكششمينى وغيره « كأن عينه عنية طافية » ، وقد تقدم ضبطه قبل . قوله ( وأقرب الناس به شها ابن قطن » ، قال الزهرى ( أى بالاسناد المذكور ( رجل ) أى ابن قطن ( من خزاعة هلك في الجاهلية ) . قلت : اسمه عبد العزى بن قطن بن عمرو بن جندب بن سعيد بن عائذ بن مالك بن المصطلق ، وأمه هالة بنت خويلد ، أقاده الديالى قال : وقال ذلك أيضا عن أكرم بن أبى الجون وأنه قال « يا رسول الله هل يضرنى شهه ؟ قال : لا ، أنت مسلم وهو كافر » ، حكاه عن ابن سعد ، والمعروف فى الذى شبه به عليه السلام أكرم بن عمرو بن لحنى جد خزاعة لا الدجال ، كذلك أخرجه أحمد وغيره ، وفيه دلالة على أن قوله عليه السلام

« أن الدجال لا يدخل المدينة ولا مكة ، أى فى زمن خروجه ، ولم يرد بذلك نفي دخوله فى الزمن الماضى ، والله أعلم .  
الحديث الخامس حديث أبى هريرة فى ذكر عيسى بن مريم ، أورده من ثلاثة طرق : طريقين موصولين وطريقة  
معلقة . **قوله** ( أنا أولى الناس بأبن مريم ) فى رواية عبد الرحمن بن أبى عمرة عن أبى هريرة وبعيسى بن مريم فى  
الدنيا والآخرة ، أى أخص الناس به وأقربهم إليه لأنه بشر بأنه يأتى من بعده . قال الكرماني النوفقي بين هذا  
الحديث وبين قوله تعالى ( أن أولى الناس بأبراهيم الذين آمنوه وهذا الجي ) أن الحديث وارد فى كونه **عليه السلام** متبوعا  
والآية واردة فى كونه تابعا ، كذا قال ، رمساق الحديث كساق الآية فلا دليل على هذه التفرقة . والحق أنه لا منافاة  
ليحتاج إلى الجمع ، فمما أنه أولى الناس بأبراهيم كذلك هو أولى الناس بعيسى ، ذلك من جهة قوة الاقتداء به وهذا من  
جهة قوة قرب العهد به . **قوله** ( والانبيا أولاد علات ) فى رواية عبد الرحمن المذكورة ، والانبيا إخوة لعلات ،  
والعلات بفتح المهملة الضرائر ، وأصله أن من تزوج امرأة ثم تزوج أخرى كأنه عل منها ، والعلل الشرب بعد  
الشرب ، وأرلاد العلات الإخوة من الأب وأمهاتهم شتى ، وقد بينه فى رواية عبد الرحمن فقال : « أمهاتهم شتى ودينهم  
واحد ، وهو من باب التفسير كقوله تعالى ( أن الإنسان خلق هلوعا ، إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا )  
ومعنى الحديث أن أصل دينهم واحد وهو التوحيد وأن اختلفت فروع الشرائع ، وقيل المراد أن أزممتهم مختلفة .  
**قوله** ( ليس بينى وبينه نبى ) هذا أورده كالأشاهد لقوله أنه أقرب الناس إليه . ووقع فى رواية عبد الرحمن بن آدم  
« وأنا أولى الناس بعيسى لأنه لم يكن بينى وبينه نبى » ، واستدل به على أنه لم يبعث بعد عيسى أحد إلا نبينا **عليه السلام** ،  
وفيه نظر لأنه ورد أن الرسل الثلاثة الذين أرسلوا إلى أصحاب القرية المذكورة قصتهم فى سورة يس كانوا من أتباع  
عيسى ، وأن جرجيس وخالد بن سنان كانا نبيين وكانا بعد عيسى ، والجواب أن هذا الحديث يضعف ماورد من  
ذلك فانه صحيح بلا تردد وفى غيره مقال ، أو المراد أنه لم يبعث بعد عيسى نبى بشرية مستقلة ، وإنما بعث بعده من  
بعث بتقرير شريعة عيسى ، وقصة خالد بن سنان أخرجهما الحاكم فى « المستدرک » من حديث ابن عباس ، ولها  
طرق جمعها فى ترجمته فى كتابى فى الصحابة . الحديث السادس حديث أبى هريرة « رأى عيسى رجلا يسرق ، الحديث  
أورده من طريقين موصولة ومعلقة . **قوله** ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ ) وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن  
عبد الله النيسابورى عن أبيه عن إبراهيم ، وأحمد بن شيوخ البخارى . **قوله** ( كلا والذى لا إله إلا الله ) فى رواية  
الكشممى « إلا هو » وفى رواية ابن طهمان عند النسائي « فقال لا والذى لا إله إلا هو » . **قوله** ( وكذبت عيني )  
بالتشديد على التثنية ، وبعضهم بالافراد ، وفى رواية المستملى « كذبت » بالتخفيف وفتح الموحدة و « عيني »  
بالافراد فى محل رفع ، ووقع فى رواية مسلم « وكذبت نفسى » وفى رواية ابن طهمان « وكذبت بصرى » قال ابن  
النين : قال عيسى ذلك على المبالغة فى تصديق الخالف . وأما قوله « وكذبت عيني » فلم يرد حقيقة التكذيب ، وإنما  
أراد كذبت عيني فى غير هذا ، قاله ابن الجوزى ، وفيه بعد . وقيل لأنه أراد بالتصديق والتكذيب ظاهر الحكم  
لا باطن الأمر وإلا فالمشاهدة أعلى اليقين فكيف يكذب عينه ويصدق قول المدعى ؟ ويحتمل أن يكون رآه مديده  
إلى الشيء فظن أنه تناوله ، فلما حلف له وجع عن ظنه . وقال القرطبي : ظاهر قول عيسى الرجل « سرق » ، أنه خبر  
جازم عما فعل الرجل من السرقة لكونه رآه أخذ مالا من حرز فى خفية . وقول الرجل كلا نفي لذلك ثم أكد باليمين ،  
وقول عيسى « آمنت بالله وكذبت عيني » أى صدقت من حلف بالله وكذبت ماظهر لى من كون الأخذ المذكور سرقة

قانه يحتمل أن يكون الرجل أخذ ماله فيه حق ، أو ما أذن له صاحبه في أخذه ، أو أخذه لقلبه وينظر فيه ولم يقصد الغصب والاستيلاء . قال ويحتمل أن يكون عيسى كان غير جازم بذلك ، وإنما أراد استفهامه بقوله سرق ؟ وتكون أداة الاستفهام محذوفة وهو سائغ كثير انتهى . واحتمال الاستفهام بعيد مع جرمه عليه السلام بأن عيسى رأى رجلا يسرق ، واحتمال كونه يحمل له الأخذ بعيد أيضا بهذا الجزم بعينه ، والأول مأخوذ من كلام القاضي عياض ، وقد تعقبه ابن القيم في كتابه « إغاثة اللامهان » فقال : هذا تأويل متكلف ، والحق أن الله كان في قلبه أجل من أن يحلف به أحد كاذبا ، فدار الأمر بين تهمة الخالف وتهمة بصرفه فردد التهمة إلى بصره ، كما ظن آدم صدق إبليس لما حلف له أنه له ناصح . قلت : وليس بدون تأويل القاضي في التكلف ، والتشبيه غير مطابق واقع أعلم . واستدل به على درء الحد بالشبهة ، وعلى منع القضاء بالعلم ، والراجع عند المالكية والحنابلة منعه مطلقا ، وعند الشافعية جوازه إلا في الحدود وهذه الصورة من ذلك ، وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . الحديث السابع حديث ابن عباس عن عمر ، هو من رواية الصحابي عن الصحابي . قوله ( لا تطروني ) بضم أوله ، والإطراء المدح بالباطل تقول أطريت فلانا مدحته فأطريت في مدحه . قوله ( كما أطرت النصارى ابن مريم ) أى في دعواهم فيه الإلهية وغير ذلك ، وهذا الحديث طرف من حديث السقيفة ، وقد ساقه المصنف مطولا في كتاب المحاربين ، وذكر منه قطعا متفرقة فثما مضى ويأتى التنبيه عليها في مكانها . الحديث الثامن ، قوله ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( أن رجلا من أهل خراسان قال للشعبى ، فقال الشعبى ) حذف السؤال وقد بينه في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك فقال ( أن رجلا من أهل خراسان قال للشعبى : إنا نقول عندنا إن الرجل إذا اعتق أم ولده ثم تزوجها فهو كالزناكب بدنته ، فقال الشعبى ، فذكره ، أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه . قوله ( إذا أدب الرجل أمته ) يأتى الكلام عليه في النكاح . قوله ( وإذا آمن الرجل بعيسى ثم آمن بي فله أجران ) تقدم مباحث ذلك في كتاب العلم مستوفاة ، وفيه إشارة إلى أنه لم يكن بين عيسى وبين نبينا عليه السلام نبى ، وقد تقدم البحث في ذلك . قوله ( والعبد إذا اتقى ربه الخ ) تقدمت الإشارة إليه في كتاب العتق . الحديث التاسع حديث ابن عباس ( أنكم محشورون إلى الله حفاة<sup>(١)</sup> ) ، الحديث وسيأتى البحث فيه في أواخر الرقاق ، والفرض منه ذكره عيسى بن مريم في قوله ( وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ) . قوله ( قال الفربرى ذكر عن أبي عبد الله ) هو البخارى ( عن قبيصة ) هو ابن عتبة أحد شيوخ البخارى ، أى أنه حمل قوله ( من أصحابي ) أى باعتبار ما كان قبل الردة لا أنهم ماتوا على ذلك ، ولا شك أن من ارتد سلب اسم الصحبة لأنها نسبة شريفة إسلامية فلا يستحقها من ارتد بعد أن انصف بها ، وقد أخرج الاسماعيلي الحديث المذكور عن إبراهيم بن موسى عن إسحق من قبيصة عن سفيان الثوري به

#### ٤٩ - باب نزول عيسى بن مريم عليهما السلام

٣٤٤٨ - **حديث** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « والذي نفسي بيده ، ليو شكن أن ينزل

(١) لفظ الحديث المرفوع هنا « أنكم تحمرون حفاة »

فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا ، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ ، وَيَقْتُلَ الْخَنزِيرَ ، وَيَضَعَ الْحَرْبَ ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ ، حَتَّى تَسْكُونَ السَّجْدَةَ الْوَاحِدَةَ خَيْرًا مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا . ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاقْرَأُوا إِن شَاءَ اللَّهُ ( وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا )

٣٤٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ » تَابِعَهُ عُقَيْلٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ

**قوله** ( نزول عيسى بن مريم ) يعنى فى أواخر الزمان ، كذا لابی ذر بغير « باب » وأثبته غيره ، وذكر فيه المصنف حديثين عن أبى هريرة : أحدهما حديث « والذي نفسى بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم ، الحديث . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه ، وإنما جازمت بذلك مع تجوز أبى على الجبائى أن يكون هو أو إسحق بن منصور لشعبه بقوله أخبرنا يعقوب بن إبراهيم لأن هذه العبارة يعتمد عليها إسحق بن راهويه كما عرف بالاستقراء من عاداته أنه لا يقول إلا ما أخبرنا ، ولا يقول « حدثنا » وقد أخرج أبو نعيم فى « المستخرج » هذا الحديث من مسند إسحق بن راهويه وقال « أخرجه البخارى عن إسحق » . **قوله** ( أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبى ) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( والذي نفسى بيده ) فيه الحلف فى الخبر مباينة فى تأكيده . **قوله** ( ليوشكن ) بكسر الميم أى ليقرب أى لابد من ذلك سريعاً . **قوله** ( أن ينزل فيكم ) أى فى هذه الأمة ، فإنه خطاب لبعض الأمة عن لا يدرك نزوله . **قوله** ( حكاً ) أى حاكماً ، والمعنى أنه ينزل حاكماً بهذه الشريعة فإن هذه الشريعة باقية لا تفسخ ، بل يكون عيسى حاكماً هذه الأمة . وفى رواية الليث عن ابن شهاب عند مسلم « حكماً مقسطاً » وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب « إماماً مقسطاً » والمقسط العادل بخلاف التماسط فهو الجائر . ولأحمد من وجه آخر عن أبى هريرة أقره من رسول الله السلام ، وعند أحمد من حديث عائشة « ويمسك عيسى فى الأرض أربعين سنة » وللطبرانى من حديث عبد الله بن مغفل « ينزل عيسى بن مريم مصداقاً بمحمد على ملته » . **قوله** ( فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ) أى يبطل دين النصرانية بأن يكسر الصليب حقيقة زيد بطل ما تزعمه النصارى من تعظيمه ، ويستفاد منه تحريم اقتناء الخنزير وتحريم أكله وأنه نجس ، لأن الشيء المنتفع به لا يشرع إتلافه ، وقد تقدم ذكر شيء من ذلك فى أواخر البيوع . ووقع للطبرانى فى « الأوسط » من طريق أبى صالح عن أبى هريرة « فيكسر الصليب ويقتل الخنزير » وأقره ، زاد فيه الفرد وإسناده لا بأس به ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال به على نجاسة عين الخنزير لأن الفرد ليس بنجس العين اتفاقاً ، ويستفاد منه أيضاً تغيير المنكرات وكسر آلة الباطل . ووقع فى رواية عطاء بن ميناء عن أبى هريرة عند مسلم « ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد » . **قوله** ( ويضع الحرب ) فى رواية الكشميهنى « الجزية » ، والمعنى أن الدين يصير واحداً فلا يبقى أحد من أهل الذمة يؤدى الجزية ، وقيل معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فتترك الجزية استغناء عنها . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بوضع الجزية قهرها على الكفار من غير محاباة ، ويكون كثرة المال بسبب ذلك .

وتمتبه النووي وقال : الصواب أن عيسى لا يقبل إلا الإسلام . قلت : ويؤيده أن عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « وتكون الدعوى واحدة ، قال النووي : ومعنى وضع عيسى الجزية مع أنها مشروعة في هذه الشريعة أن مشروعيتهما مقيدة بنزول عيسى لما دل عليه هذا الخبر ، وليس عيسى بناسخ لحكم الجزية بل نبينا ﷺ هو المبين للنسخ بقوله هذا ، قال ابن بطال : وإنما قبلناها قبل نزول عيسى للحاجة إلى المال بخلاف زمن عيسى فإنه لا يحتاج فيه إلى المال فإن المال في زمنه يكثر حتى لا يقبله أحد ، ويحتمل أن يقال إن مشروعية قبولها من اليهود والنصارى لما في أيديهم من شبهة الكتاب وتعلقهم بشرع قديم بزعمهم ، فإذا نزل عيسى عليه السلام زالت شبهة بحصول ما ينته فيهصرون كمبة الاوثان في انقطاع حججهم وانكشاف أمرهم ، فناسب أن يعاملوا معاملتهم في عدم قبول الجزية منهم . هكذا ذكره بعض مشايخنا احتيالا والله أعلم . قوله ( وفيفيض المال بفتح أوله وكسر الفاء وبالعناد المعجمة أى يكثر ، وفي رواية عطاء بن ميناء المذكورة « وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد ، وسبب كثرتة نزول البركات وتوالى الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وحينئذ تخرج الارض كنوزها وتقل الرغبات في اقتناء المال لعلهم يقرب الساعة . قوله ( حتى تكون السجدة الواحدة خيرا من الدنيا وما فيها ) أى أنهم حينئذ لا يتقربون إلى الله إلا بالعبادة ، لا بالتصدق بالمال ، وقيل معناه أن الناس يرغبون عن الدنيا حتى تكون السجدة الواحدة أحب إليهم من الدنيا وما فيها . وقد روى ابن مردويه من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهري بهذا الاسناد في هذا الحديث « حتى تكون السجدة واحدة لله رب العالمين » . قوله ( ثم يقول أبو هريرة : واقرأوا إن شئتم ) ( وان من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ) ( الآية ) هو موصول بالاسناد المذكور ، قال ابن الجوزي : إنما تلا أبو هريرة هذه الآية للإشارة إلى مناسبتها لقوله « حتى تكون السجدة الواحدة خيرا من الدنيا وما فيها » فإنه يشير بذلك إلى صلاح الناس وشدة إيمانهم وأقبالهم على الخير ، فهم لذلك يؤثرون الركعة الواحدة على جميع الدنيا . والسجدة تطلق ويراد بها الركعة ، قال القرطبي : معنى الحديث أن الصلاة حينئذ تكون أفضل من الصدقة لكثرة المال اذ ذاك وعدم الاتعاف به حتى لا يقبله أحد . وقوله في الآية ( وان ) بمعنى ما ، أى لا يبقى أحد من أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى إذا نزل عيسى إلا آمن به ، وهذا مصير من أبي هريرة إلى أن الضمير في قوله ( الا ليؤمنن به ) وكذلك في قوله ( قبل موته ) يعود على عيسى ، أى إلا ليؤمن بعيسى قبل موت عيسى ، وبهذا جزم ابن عباس فيما رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه بأسناد صحيح ، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال قبل موت عيسى : والله إنه الآن لحى ولكن إذا نزل آمنوا به اجمعون ، ونقله عن أكثر أهل العلم ورجحه ابن جرير وغيره . ونقل أهل التفسير في ذلك أقوالا أخر وأن الضمير في قوله « به » يعود لله أو لمحمد ، وفي « موته » يعود على الكتابي على القولين ، وقيل على عيسى . وروى ابن جرير من طريق عكرمة عن ابن عباس « لا يموت يهودى ولا نصرانى حتى يؤمن بعيسى ، فقال له عكرمة : رأيت أن خر من بيت أو احترق أو أكله السبع ؟ قال : لا يموت حتى يحرك شفتيه بالإيمان بعيسى ، وفي اسناده خفيف وفيه ضعف . ورجح جماعة هذا المذهب بقراءة أبي بن كعب ( الا ليؤمنن به قبل موتهم ) أى أهل الكتاب . قال النووي : معنى الآية على هذا ليس من أهل الكتاب أحد يحضره الموت إلا آمن عند المعاناة قبل خروج روحه بعيسى وأنه عبد الله وابن أمته ، ولكن لا ينفعه هذا الايمان في تلك الحالة كما قال تعالى ( وليست التوبة المدين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال انى نبت الآن ) قال : وهذا المذهب

أظهر لأن الأول يخص الكتابي الذي يدرك نزول عيسى ، وظاهر القرآن عمومه في كل كتابي في زمن نزول عيسى وقبله . قال العلماء : الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الانبياء الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوه ، فبين الله تعالى كذبهم وأنه الذي يقتلهم ، أو نزوله لدنو أجله ليدفن في الأرض ، إذ ليس المخلوق من التراب أن يموت في غيرها . وقبل انه دعا الله لما رأى صفة محمد وأمه أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه وأبقاء حتى ينزل في آخر الزمان مجددا لأمر الاسلام ، فيوافق خروج الدجال ، فيقتله ، والاول أوجه ، وروى مسلم من حديث ابن عمر في مدة إقامة عيسى بالأرض بعد نزوله أنها سبع سنين ، وروى نعيم بن حماد في « كتاب الفتن » من حديث ابن عباس أن عيسى إذا ذاك يتزوج في الأرض ويقيم بها تسع عشرة سنة ، وبإسناد فيه مبهمة عن أبي هريرة يقيم بها أربعين سنة ، وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح من طريق عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة مثله مرفوعا . وفي هذا الحديث « ينزل عيسى عليه ثوبان مصران فيدق الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويدعو الناس إلى الاسلام ، ويهلك الله في زمانه الملل كلها الا الاسلام ، وتقع الأمانة في الأرض حتى ترتع الاسود مع الابل وتلعب الصليان بالحيات » - وقال في آخره - ثم يتوفى ويصلى عليه المسلمون ، وروى أحمد ومسلم من طريق حنظلة بن علي الاسلمى عن أبي هريرة « ليلين ابن مريم بفتح الروحاء بالحج والعصرة ، الحديث ، وفي رواية لأحمد من هذا الوجه : ينزل عيسى فيقتل الخنزير ويمحي الصليب وتجمع له الصلاة ويمطى المال حتى لا يقبل ويضع الخراج ، وينزل الروحاء فيجج منها أو يعممر أو يجمعهم ما وثلا أبو هريرة ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ) الآية . قال حنظلة قال أبو هريرة : يؤمن به قبل موت عيسى . وقد اختلف في موت عيسى عليه السلام قبل رفعه ، والاصل فيه قوله تعالى ( أنى متوفيك ورافعك ) ف قيل على ظاهره ، وعلى هذا فإذا نزل إلى الأرض ومضت المدة المقدرة له يموت ثانيا . وقيل معنى قوله ( متوفيك ) من الأرض ، فعلى هذا لا يموت الا في آخر الزمان . واختلف في عمره حين رفع فقيل ابن ثلاث وثلاثين وقيل مائة وعشرين . الحديث العاشر ، قوله ( عن نافع مولى أبي قتادة الانصارى ) هو أبو محمد بن عياش الاقرع ، قال ابن حبان : هو مولى امرأة من غفار وقيل له مولى أبي قتادة لملازمته له . قلت : وليس له عن أبي هريرة في الصحيح سوى هذا الحديث الواحد . قوله ( كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ) سقط قوله « فيكم » من رواية أبي ذر . قوله ( تابعه عقيل والوزاعى ) يعنى تابعا يونس عن ابن شهاب في هذا الحديث ، فأما متابعة عقيل فوصلها ابن منده في « كتاب الايمان » من طريق الليث عنه ولفظه مثل سياق أبي ذر سواء ، وأما متابعة الوزاعى فوصلها ابن منده أيضا وابن حبان والبيهقي في « البيع » وابن الأعرابي في معجمه من طرق عنه ولفظه مثل رواية يونس ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن أبي ذئب عن ابن شهاب بلفظ « وإمامكم منكم » قال الوليد بن مسلم : فقلت لابن أبي ذئب إن الوزاعى حدثنا عن الزهري فقال « وإمامكم منكم » قال ابن أبي ذئب أتدري ما أمكم منكم ؟ قلت تخبرني ، قال : فأمكم بكتاب وبكم . وأخرجه مسلم من رواية ابن أخي الزهري عن عمه بلفظ « وكيف بكم إذا نزل فيكم ابن مريم فأمكم » وعند أحمد من حديث جابر في قصة الدجال ونزول عيسى « وإذا هم بعيسى ، فيقال تقدم ياروح الله ، فيقول ليتقدم إمامكم ، فليصل بكم ولابن ماجه في حديث أبي أمامة الطويل في الدجال قال « وكلهم أى المسلمون بيت المقدس وإمامهم رجل صالح قد تقدم ليصلى بهم » ، إذ نزل عيسى فرجع الامام ينكص ليتقدم عيسى ، فيقف عيسى بين كتفيه ثم يقول : تقدم فانها لك أقيمت ، وقال أبو الحسن الحسنى الابدنى في مناقب الشافعى : تواترت

الاجبار بأن المهدي من هذه الامة وأن عيسى يصل خلفه ، ذكر ذلك رداً للحديث الذي أخرجه ابن ماجه عن أنس وفيه « ولا مهدي إلا عيسى » ، وقال أبو ذر الهروي : حدثنا الجوزي عن بعض المتقدمين قال : معنى قوله « وإمامكم منكم » ، يعني أنه يحكم بالقرآن لا بالأنجيل . وقال ابن التين : معنى قوله « وإمامكم منكم » ، أن الشريعة المحمدية متصلة الى يوم القيامة ، وأن في كل قرن طائفة من أهل العلم . وهذا والذي قبله لا يبين كون عيسى إذا نزل يكون إماماً أو مأموماً ، وعلى تقدير أن يكون عيسى إماماً فمعناه أنه يصير معكم بالجماعة من هذه الامة . قال الطيبي : المعنى يؤمكم عيسى حال كونه في دينكم . ويعبر عليه قوله في حديث آخر عند مسلم « فيقال له : صل لنا ، فيقول : لا ، إن بعضكم على بعض أمراء تكبرمة لهذه الامة » ، وقال ابن الجوزي ، لو تقدم عيسى إماماً لوقع في النفس إشكال ولقيل : أتراه تقدم نائباً أو مبتدئاً شرعاً ، فصلى مأموماً لئلا يتدنس بغير الشبهة وجه قوله « لاني بعدي » . وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الامة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة . والله أعلم

#### ٥٠ - باب ما ذكر عن بني إسرائيل

٣٤٥٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة **حدثنا** عبد الملك عن ربي بن حراش قال « قال عتبة بن عمرو لحذيفة : ألا نحدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ قال : إني سمعته يقول : إن مع الدجال إذا خرج ماء و ناراً ، فأما التي يرى الناس أنها النار فلا بارد ، وأما الذي يرى للناس أنه ماء بارد فإنا نعلمه أن يترقى . فن أدرك منكم فليترقى في الذي يرى أنها نار ، فإنه هذب بارد » [ الحديث ٣٤٥٠ - طرناه في : ٧١٣٠ ]

٣٤٥١ - قال حذيفة « وسمعت يقول : إن رجلاً كان فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَنَاهُ الْمَلِكُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ ، فقيل له : هل عَمِلْتَ مِنْ خَيْرٍ ؟ قال : ما أعلم . قيل له : انظر . قال : ما أعلم شيئاً ، غير أني كنتُ أبايعُ الناس في الدنيا وأجازيهم ، فَأَنْظِرُ الْمُسِيرَ وَأَتَجَاوِزُ عَنِ الْمَعِيرِ ، فَأَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ »

٣٤٥٢ - قال « وسمعت يقول : إن رجلاً حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَلَمَّا يَتَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَاجْعَعُوا لِي حَطَبًا كَثِيرًا وَأَوْقِدُوا نَارًا ، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصْتُ إِلَى عَظْمِي فَامْتَحَشْتُ ، فَخَذُّوهُ فَاطْحَنُوهُ ثُمَّ انْظُرُوا يَوْمًا رَاحًا فَادْزُوهُ فِي النَّارِ : فَقَعَلُوا . فَجَمَعَهُ اللَّهُ فَقَالَ لَهُ : لَمْ فَعَلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ . فَقَعَّرَ اللَّهُ لَهُ » قال عتبة بن عمرو « وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَكَانَ نَبَّاشًا » [ الحديث ٣٤٥٢ - طرناه في : ٣٤٧٩ ، ٠ ٦٤٨٠ ]

٣٤٥٣ ، ٣٤٥٤ - **حدثني** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله **أخبرني** معمر بن يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا « لما نزل رسول الله ﷺ طويقاً يطرح عبيد الله بن عبد الله أن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم قالا « لما نزل رسول الله ﷺ طويقاً يطرح



تَحِيصَةً عَلَى وَجْهِهِ ، فَذَا اغْتَمَّ كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ فَقَالَ وَهُوَ كَذَلِكَ : لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ . يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا »

٣٤٥٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فُرَاتِ الْقَزَّازِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ قَالَ : قَامَتُ أَبَا هُرَيْرَةَ سَخَسَ سِنِينَ ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسْوُسُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ ، كُلَّمَا هُكِّىَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ ، وَإِنَّهُ لَأَنبِيٌّ بَعْدِي ، وَسَيَكُونُ خُلَفَاؤُهُ فَيَسْكُتُونَ . قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : فَوَا بَيْعَةَ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ، أَعْطَوْهُمْ حَقَّهُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرَعَاهُمْ »

٣٤٥٦ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا غَسَّانُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « لَتَذِيْمُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبَّةٍ اسْلَكْتُمُوهُ . قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ؟ قَالَ : فَنَ ؟ [ الحديث ٣٤٥٦ - طرفه فى : ٧٣٢٠ ]

٣٤٥٧ - **حَدَّثَنَا** عِرَانُ بْنُ مَبْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « ذَكَرُوا النَّارَ وَالنَّافُوسَ فَذَكَرُوا لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَأَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَأَنْ يُورَثَ الْإِقَامَةُ »

٣٤٥٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بُوْسَفٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضَّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَسْكُرُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْمَصْلَى يَدُهُ فِي خَاصِرَتِهِ وَقَوْلُ : إِنَّ الْيَهُودَ تَفْعَلُهُ »  
نَابَهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ

٣٤٥٩ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَرَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « إِنَّمَا أَجْلُكُمْ - فِي أَجَلٍ مِنْ خَلَا مِنْ الْأُمَمِ - مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ . وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَصَلَّتِ الْيَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ . ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَمِيتَتِ النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ . ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ؟ أَلَا فَاتَمُّ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، أَلَا كَأَكْمِ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ . فَفَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلَ عَطَاءً ،

قال الله : هل ظلمتكم من حقكم شيئا ؟ قالوا : لا . قال : فانه فضلي ، أعطيته من شئت »

٣٤٦٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن طاووس عن ابن عباس قال « سمعت عمر رضي الله عنه يقول : قاتل الله فلانا ، ألم يعلم أن النبي ﷺ قال : لعن الله لليهود ، حرمت عليهم الشحوم فجلوها فباعوها » . تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي ﷺ

٣٤٦١ - **حدثنا** أبو عامر الضحاك بن مخلد أخبرنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية عن أبي كبشة عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال « بلغوا عني ولو آية » ، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمدا فليتبوء مقعده من النار »

٣٤٦٢ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب قال : قال أبو سلمة بن عبد الرحمن إن أبا هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال « إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفوهم »

[ الحديث ٣٤٦٢ - طرفه في : ٥٨٩٩ ]

٣٤٦٣ - **حدثنا** محمد بن علي قال حدثنا حجاج حدثنا جرير عن الحسن بن علي بن عبد الله في هذا المسجد ، وما نسينا منذ حدثنا ، وما نعلم أن يكون جندب كذب على النبي ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ « كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فخرج فأخذ سكيناً فز بها يده ، فأرقأ الدم حتى مات ، قال الله تعالى : بأذني هدى بنفسه ، حرمت عليه الجنة »

**قوله** ( باب ما ذكر عن بني إسرائيل ) أي ذرية يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، وإسرائيل لقب يعقوب ، أي من الأعاجيب التي كانت في زمانهم ، ذكر فيه أربعة وثلاثين حديثاً : الحديث الأول وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث وقوله « حدثنا موسى بن اسماعيل ، هذا هو الصواب . ولبعضهم « حدثنا مسدد ، بدل « موسى » ، وإيس بصواب لأن رواية مسدد ستأتي في آخر هذا الباب موصولة ، ورواية موسى معلقة من أجل كلمة اختلفا فيها على أبي عوانة وكلام أبي علي الفسائي يوم أن ذلك وقع هنا وإيس كذلك . وقوله « حدثنا عبد الملك ، هو ابن عمير . **قوله** ( قال عقبة بن عمرو ) هو أبو مسعود الانصاري المعروف بالبدري . **قوله** ( ان مع الدجال إذا خرج ماء ) الحديث يأتي الكلام عليه مستوفى في كتاب الفتن ، والغرض منه هنا إيراد ما يابيه وهو قصة الرجل الذي كان يبايع الناس ، وقصة الرجل الذي أوصى بنيه أن يبحروا . فاما قصة الذي كان يبايع الناس فقد أوردنا أيضاً في أواخر هذا الباب من حديث أبي هريرة ، وتقدم الكلام عليه في أثناء كتاب البيوع ، وقوله في هذه الرواية « كنت أبايع الناس في الدنيا وأجازيهم ، أي أقاضيهم ، والمجازاة المقاضاة ، أي أخذ منهم وأعطى . ووقع في رواية اسماعيل « وأجازهم ،

بالجيم والزاي والقاف ، وفي أخرى بالمهمله والراء ، وكلاهما تصحيف لا يظهر ، والله أعلم . وأما قصة الذي أوصى  
بنيه أن يحرقوه فسيأتي السلام عليها في أواخر هذا الباب حيث أوردته المصنف مفردا إن شاء الله تعالى . قوله  
( فاستحشت ) بضم المثناة وكسر المهمله بعدما موجهة أى احترقت ، ولبعضهم وزن احترقت وهو أشبه . وقوله  
( ثم انظروا يوما راحا ) أى شديد الريح . قوله في آخره ( قال عقبة بن عمرو ، وأنا سمعته ) يعنى النبي ﷺ ( يقول  
ذاك ، وكان نباشا ) ظاهره أن الذي سمعه أبو مسعود هو الحديث الأخير فقط ، لكن تبين من رواية شعبة عن  
عبد الملك بن عمير أنه سمع الجميع ، فانه أورد في الفتن قصة الذي كانت يبايع الناس من حديث حذيفة ، وقال في  
آخره « قال أبو مسعود وأنا سمعته » وكذلك قال في حديث الذي أوصى بنيه كما سيأتي في آخر هذا الباب ، وقوله  
« وكان نباشا » ظاهره أنه من زيادة أبي مسعود في الحديث ، لكن أورد ابن حبان من طريق ربيع عن حذيفة  
قال « توفي رجل كان نباشا فقال لولده أحرقوني » فدل على أن قوله « وكان نباشا » من رواية حذيفة وأبي مسعود معا .  
ورفع في رواية للطبراني بلفظ « بينا حذيفة وأبو مسعود جالسين فقال أحدهما : سمعت رسول الله ﷺ يقول :  
ان رجلا من بني إسرائيل كان ينبش القبور ، فذكره ، وعرف منها وجه دخوله في هذا الباب . الحديث الثاني ،  
قوله ( لما نزل ) بضم أوله ، وفي نسخة عند أبي ذر بفتح الحين ( برسول الله ﷺ ) يعنى الموت أو ملك الموت ، ونقل  
التنوير أنه في مسلم الأكثر بالضم ، وفي رواية بزيادة مثناة يعنى المنية ، أوردته مختصرا وقد تقدم بأتم من هذا  
في الصلاة . ويأتي شرحه في أواخر المغازي إن شاء الله تعالى ، والغرض منه ذم اليهود والنصارى في اتخاذهم قبور  
أنبيائهم مساجد ، وعبد الله الذي في الاسناد هو ابن المبارك . الحديث الثالث ، قوله ( عن فرات النزاز ) بقاف  
وزاين معجمتين وهو فرات بضم الفاء وتخفيف الراء آخره مثناة ابن عبد الرحمن ، وأبو حازم هو سليمان الأشجعي  
قوله ( تسوسهم الانبياء ) أى أنهم كانوا إذا ظهر فيهم فساد بعث الله لهم نبيا يقيم لهم أمرهم ويزيل ماغيروا من  
أحكام التوراة ، وفيه إشارة إلى أنه لابد للرعية من قائم بأمورها يحملها على الطريق الحسنة وينصف المظلوم من  
الظالم . قوله ( وانه لاني بهدى ) أى فيفعل ما كان أولئك يفعلون . قوله ( وسيكون خلفاء ) أى بهدى ، وقوله  
( فيكثرون ) بالمشثة وحكى عياض أن منهم من ضبطه بالموحدة وهو تصحيف ، ووجه بأن المراد إكثار قببح  
فعلهم . قوله ( فوا ) فعل أمر بالوفاء ، والمعنى أنه إذا بويع الخليفة بعد خليفة فبيعة الاول صحيحة يجب الوفاء  
بها وبيعة الثاني باطلة ، قال التنوير : سواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الاول أم لا ، سواء كانوا في بلد واحد أو  
أكثر ، سواء كانوا في بلد الامام المنفصل أم لا . هذا هو الصواب الذي عليه الجمهور . وقيل تكون لمن عقدت  
له في بلد الامام دون غيره ، وقيل يقرع بينهما قال : وهما قولان فاسدان . وقال القرطبي : في هذا الحديث حكم بيعة  
الاول وأنه يجب الوفاء بها ، وسكت عن بيعة الثاني . وقد نص عليه في حديث عرجة في صحيح مسلم حيث قال  
« فاضربوا عنق الآخر » . قوله ( أعطوهم حقهم ) أى أطيعوهم وعاشروهم بالسمع والطاعة ، فان الله يحاسبهم على  
مايفعلونه بهم ، وسيأتي تمة القول في ذلك في أوائل كتاب الفتن . قوله ( فان الله سائئهم عما استرعاهم ) هو كحديث  
ابن عمر المتقدم « كلهم راع وكلهم مسئول عن رعيته » وسيأتي شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وفي  
الحديث تقديم أمر الدين على أمر الدنيا لأنه ﷺ أمر بتوفية حق السلطان لما فيه من إعلاء كلمة الدين وكف الفتنة  
والشر ، وتأخير أمر المطالبة بحقه لا يستقط ، وقد وعده الله أنه يخلصه ويوفيه إياه ولو في الدار الآخرة : الحديث

الرابع حديث أبي سعيد ، **قوله** ( لتتبعن ) بضم العين وتشديد النون (سنن) بفتح المهملة أى طريق (من قبلكم) أى الذين قبلكم . **قوله** ( جهر ) بضم الجيم وسكون المهملة (حجب) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة دويبة معروفة يقال خصت بالذكر لأن الضب يقال له فأغنى البهائم . والذي يظهر أن التخصيص إنما وقع لجهر الضب لشدة ضيقه وردائه ، ومع ذلك فإنهم لاقتفائهم آثارهم وانباعهم طرائقهم لو دخلوا في مثل هذا الضيق الردى لتبوم . **قوله** ( قال النبي ﷺ : فن ) ؟ هو استقمام انكارى ، أى ليس المراد غيرهم ، وسيأتى بقية الكلام على هذا الحديث في كتاب الاعتصام . الحديث الخامس حديث أنس وذكروا الدار والنافوس ، الحديث أورده مختصرا ، وقد معنى شرحه تاما في كتاب الصلاة . الحديث السادس حديث عائشة وكانت تذكره أن يجعل المصلى يده في خاصرته وتقول ان اليهود تفعله ، في رواية أبي نعيم من طريق أحمد بن الفرات عن محمد بن يوسف شيخ البخارى فيه بلفظ : انها كرهت الاختصار في الصلاة وقالت : إنما يفعل ذلك اليهود ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن سفيان وهو الثوري بهذا الاسناد ، ومن وضع اليد على الخاصرة في الصلاة . وقد تقدم البحث في هذه المسألة في أواخر الصلاة في الكلام على حديث أبي هريرة (نهى عن الخصر في الصلاة) . **قوله** ( تابعه شعبة عن الأعمش ) وصله ابن أبي شعبة من طريقه . الحديث السابع حديث ابن عمر ( مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا ، الحديث ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة . الحديث الثامن حديث عمر ( قاتل الله فلانا ، أورده مختصرا ، وقد تقدم تاما في كتاب البيوع في أواخره مع شرحه . **قوله** ( تابعه جابر وأبو هريرة عن النبي ﷺ ) يعنى في تحريم شحوم الميتة دون القصة . فأما حديث جابر فوصله المصنف في أواخر البيوع وفيه غير ذلك ، وتقدم شرحه هناك . وأما حديث أبي هريرة فوصله المصنف في أواخر البيوع أيضا من طريق سعيد بن المسيب عنه . الحديث التاسع . **قوله** ( عن أبي كبشة السلولى ) تقدم ذكره في كتاب الهبة في حديث آخر ، وليس له في البخارى سوى هذين الحديثين . **قوله** ( بلغوا عني ولو آية ) قال المعافى النروانى في كتاب الجاليس ، له الآية في اللغة تطلق على ثلاثة معان : العلامة الفاصلة ، والاعجوبة الحاصلة ، والبلية النازلة . فن الأول قوله تعالى ( آيتك ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ) ومن الثانى ( إن في ذلك لآية ) ومن الثالث جعل الأمير فلانا اليوم آية . ويجمع بين هذه المعانى الثلاثة أنه قيل لها آية لدلائلها وفصلها وإبانتها . وقال في الحديث ( ولو آية ، أى واحدة ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآى ولو قل ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به ﷺ . اه كلامه . **قوله** ( وحدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج ) أى لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه ﷺ الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك ، وكأن النهى بفتح قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذور وقع الاذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار ، وقيل معنى قوله ( لا حرج ) : لا تضيق صدوركم بما تسمعون من أخبارهم من الأعاجيب فإن ذلك وقع لهم كثيرا ، وقيل لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم لأن قوله أولا وحدثوا ، صيغة أمر تقتضى الوجوب فأشار الى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله ( ولا حرج ، أى في ترك التحديث عنهم . وقيل المراد رفع الحرج عن حاكى ذلك لما في أخبارهم من الالفاظ الشنيعة نحو قولهم ( اذهب أنت وربك فقاتلا ) وقواهم ( اجعل لنا لها ) وقيل المراد بنى اسرائيل أولاد اسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب ، والمراد حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيه يوسف ، وهذا أبعد الأوجه . وقال مالك المراد جواز التحديث

عنهم بما كان من أمر حسن ، أما ما علم كذبه فلا . وقيل المعنى حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح .  
وقيل المراد جواز التحدث عنهم بأى صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحدث عنهم ، بخلاف  
الاحكام الاسلامية فان الأصل في التحدث بها الاتصال ، ولا يتعذر ذلك اقرب العهد . وقال الشافعى : من المعلوم  
أن النبي ﷺ لا يجوز التحدث بالكذب ، فالمعنى حدثوا عن بنى اسرائيل بما لا تعلمون كذبه ، وأما ما تجوزونه فلا  
خرج عليكم في التحدث به عنهم وهو نظير قوله : اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ، ولم يرد  
الاذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه . **قوله** ( ومن كذب على متعمدا ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب العلم ،  
وذكرت عدد من رواه وصفة مخارجه بما يفنى عن الاعادة . وقد اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ  
وأنه من الكبائر ، حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجوينى حكم بكفر من وقع منه ذلك ، وكلام القاضي أبى بكر بن العربى  
يميل اليه . وجهل من قال من المبكرات وبعض المتزهدات إن الكذب على النبي ﷺ يجوز فيما يتعلق بقوة أمر الدين  
وطريقة أهل السنة والترغيب والترهيب ، واعتلوا بأن الوعيد ورد فى حق من كذب عليه لا فى الكذب له ، وهو  
اعتلال باطل لأن المراد بالوعيد من نقل عنه الكذب سواء كان له أو عليه ، والدين بحمد الله كامل غير محتاج الى  
تقويته بالكذب . الحديث العاشر ، **قوله** ( ان اليهود والنصارى لا يصبغون نخلهم ) يقتضى مشروعية الصبغ ،  
والمراد به صبغ شيب اللحية والرأس ، ولا يعارضه ما ورد من النهى عن إزالة الشيب لأن الصبغ لا يقتضى الإزالة .  
ثم ان المأذون فيه مقيد بغير السواد ، لما أخرجه مسلم من حديث جابر أنه ﷺ قال : غيروه وغيروه وجنوبه السواد ، ولا يلى  
داود وصححه ابن حبان من حديث ابن عباس مرفوعا : يكون قوم فى آخر الزمان يخنسبون كحواصل الحمام لا يجدون  
ريح الجنة ، واسناده قوى ، إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه ، وعلى تقدير ترجيح وقفه فلا يقال بالرأى لحكمه  
الرفع ، ولهذا اختار النووي أن الصبغ بالسواد يكره كراهية تحريم . وعن الحلبي أن الكراهة خاصة بالرجال دون  
النساء فيجوز ذلك للمرأة لأجل زوجها . وقال مالك : الحناء والسكتم واسع ، والصبغ بغير السواد أحب الى .  
ويستثنى من ذلك المجاهد اتفاقا . وليس المراد بالصبغ فى هذا الحديث صبغ الثياب ولا خضب اليدين والرجلين  
بالحناء مثلا لأن اليهود والنصارى لا يتركون ذلك ، وقد صرح الشافعية بتحريم لبس الثياب المزعفرة للرجل  
وبتحريم خضب الرجال أيديهم وأرجلهم إلا للتداوى ، وسيأتى بسط القول فى ذلك فى كتاب اللباس إن شاء  
الله تعالى . الحديث الحادى عشر ، **قوله** ( حدثنا محمد ) هو ابن معمر ، نسبه ابن السكن عن الفربرى ، وقيل هو  
الذهلى . **قوله** ( حدثنا حجاج ) هو ابن منهل وجريرو هو ابن حازم والحسن هو البصرى . **قوله** ( فى هذا المسجد )  
هو مسجد البصرة . **قوله** ( وما نسينا منذ حدثنا ) أشار بذلك إلى تحقيقه لما حدث به وقرب عهده به واستمرار  
ذكره له . **قوله** ( وما نخشى أن يكون جندب كاذب ) فيه إشارة إلى أن الصحابة عدول ، وإن الكذب مأمون  
من قبلهم ولا سيما على النبي ﷺ . **قوله** ( كان فيمن كان قبلكم رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( به جرح ) بضم  
الجيم وسكون الراء بعدها مهملة ، وتقدم فى الجناز بلفظ به جراح وهو بكسر الجيم ، وذكره بعضهم بضم المعجمة  
وأخره جيم وهو تصحيف ، ووقع فى رواية مسلم : ان رجلا خرجت به قرحة ، وهى بفتح القاف وسكون  
الراء : حبة تخرج فى البدن ، وكأنه كان به جرح ثم صار قرحة . **قوله** ( لجرح ) أى فلم يصبر على ألم تلك  
القرحة . **قوله** ( فأخذ سكيناً لحز بها يده ) السكين تذكر وتؤنث ، وقوله : حز ، بالحاء المهملة والراء هو القطع

بغير إبانة ، ووقع في رواية مسلم دفلا آذنه أنزع سهما من كنانته فنكأها ، وهو بالنون والهمز أى نخس موضع الجرح ، ويمكن الجمع بأن يكون جرح الجرح بذبابة السهم فلم ينفعه لحز موضعه بالسكين ، ودلت رواية البخارى على أن الجرح كان في يده . قوله ( فارقا الدم ) بالقاف والهمز أى لم ينقطع . قوله ( قال الله عز وجل : بادرني عبدي بنفسه ) هو كناية عن استعجال المذكور الموت ، وسيأتى البحث فيه . وقوله د حرمت عليه الجنة جار مجرى التعليل للعقوبة لأنه لما استعجل الموت بتعاطي سبيه من انفاذ عقابته لجعل له فيه اختيارا عصى الله به فناسب أن يعاقبه . ودل ذلك على أنه حرما لأرادة الموت لا لتعصدا المداواة التي يطلب على الظن الانتفاع بها . وقد استشكل قوله د بادرني بنفسه ، وقوله د حرمت عليه الجنة ، لأن الأول يقتضى أن يكون من قتل فقد مات قبل أجله لما يومه سيأتى الحديث من أنه لو لم يقتل نفسه كان قد تأخر عن ذلك الوقت وعاش ، لكنه بادر فتقدم ، والثاني يقتضى تحليد الموحد في النار . والجواب عن الأول أن المبادرة من حيث التسبب في ذلك والتعصدا له والاختيار ، وأطلق عليه المبادرة لوجود ضرورتها ، وإنما استحق المعاقبة لأن الله لم يطاعه على انقضاء أجله فاختار هو قتل نفسه فاستحق المعاقبة لعصيانه . وقال الفاضل أبو بكر : قضاء الله عطائي ومقيد بصفة ، فالملحق يعضى على الوجه بلا صارف ، والمقيد على الوجهين ، مثاله أن يقدر لواحد أن يعش عشرين سنة إن قتل نفسه وثلاثين سنة إن لم يقتل وهذا بالنسبة إلى إلماعه به المخلوق كمالك الموت مثلا ، وأما بالنسبة إلى علم الله فانه لا يقع إلا ما عليه . ونظير ذلك الواجب الخير فالواقع منه معلوم عند الله والعبء بخير في أى الحصل يفعل ، والجواب عن الثاني من أوجه : أحدها أنه كان استحل ذلك الفعل فصار كافرا ، ثانيها كان كافرا في الأصل وعوقب بهذه المعصية زيادة على كفره . ثالثها أن المراد أن الجنة حرمت عليه في وقت ما كالوقت الذى يدخل فيه السابقون أو الوقت الذى يعذب فيه الموحدون في النار ثم يخرجون . رابعها أن المراد جنة معينة كالفرديوس مثلا . خامسها أن ذلك ورد على سبيل التغليظ والتخويف وظاهره غير مراد . سادسها أن التقدير حرمت عليه الجنة ان شئت استمرار ذلك . سابعا قال النووي يحتمل أن يكون ذلك شرع من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بفعلها . وفي الحديث تحريم قتل النفس سواء كانت نفس القاتل أم غيره ، وقتل الغير يؤخذ تحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى . وفيه الوقوف عند حقوق الله ورحمته بخلافه حيث حرم عليهم قتل نفوسهم وأن الانفس ملك الله . وفيه التحديث عن الامم الماضية وفضيلة الصبر على البلاء وترك التضجر من الآلام لئلا يفضى إلى أشد منها ، وفيه تحريم تعاطي الاسباب المفضية إلى قتل النفس . وفيه التنبيه على أن حكم السراية على ما يترتب عليه ابتداء القتل . وفيه الاحتياط في التحديث وكيفية الضبط له والتحفظ فيه بذكر المكان والاشارة الى ضبط المحدث ونوحيته لمن حدثه ليركن السامع لذلك ، والله أعلم

### ٥١ - باب . حديث أبرص وأعمى وأقرع في بنى إسرائيل

٣٤٦٤ - حدثنا أحمد بن إسحاق . حدثنا عمرو بن عاصم . حدثنا همام . حدثنا إسحاق بن عبد الله قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي ﷺ . ح . وحدثني محمد بن عبد الله بن رجاء أخبرنا همام عن إسحاق بن عبد الله قال أخبرني عبد الرحمن بن أبي عمرة أن أبا هريرة رضى الله عنه حدثه

أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إن ثلاثة في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى بدأ الله عز وجل أن يبتليهم فبعث إليهم ملكاً ، فأتى الأبرص فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : لون حسن وجلد حسن ، قد قذرتني الناس . قال فمسه فذهب عنه ، فأعطى لونا حسنا وجلدا حسنا . فقال : أي المال أحب إليك ؟ قال : الإبل . أو قال البقر ، هو شك في ذلك : إن الأبرص والأقرع قال أحدهما للإبل ، وقال الآخر البقر . فأعطى ناقه عشرين ، فقال : يبارك لك فيها . وأتى الأقرع فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : شعر حسن ويذهب هذا عني ، قد قذرتني الناس . قال فمسه فذهب ، وأعطى كتمرا حسنا . قال : أي المال أحب إليك ؟ قال : البقر . قال فأعطاه بقرة حاملا ، وقال : يبارك لك فيها . وأتى الأعمى فقال : أي شيء أحب إليك ؟ قال : يرُدُّ الله إلي بصري فأبصر به الناس . قال فمسه ، فردَّ الله إليه بصره . قال : أي المال أحب إليك ؟ قال : النعم ، فأعطاه شاة والدأ ، فأنتج هذان ولدت هذا ، فسكان لهذا وادٍ من الإبل ، ولهذا وادٍ من بقر ، ولهذا وادٍ من النعم . ثم أتى الأبرص في صورته وهيئته فقال : رجل مسكين تقطعت به الجبال في سفره فلا يبلغ اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك - بالذي أعطاك اللون الحسن والجلد الحسن والمال - بغير أن تبلغ به في سفرى . فقال له : إن الحقوق كثيرة . فقال له : كأنى أعرفك ، ألم تسكن أبرصا يقدرك الناس فقيرا فأعطاك الله ؟ فقال : لقد ورثت لكابره عن كابر . فقال : إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت . وأتى الأقرع في صورته وهيئته ، فقال له : مثل ما قال لهذا ، فردَّ عليه هذا ، فقال : إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت . وأتى الأعمى في صورته فقال : رجل مسكين وابن السبيل وتقطعت به الجبال في سفره ، فلا يبلغ اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك بالذي ردَّ عليك بصرك شاة أتبلغ بها في سفرى . وقال له : قد كنت أعمى فردَّ الله بصري وفقيرا فقد أغنانى ، فخذ ما شئت ، فوالله لا أجهدك اليوم بشيء أخذته الله . فقال أُمَيْسُكُ مالِك ، فانما ابتليتم ، فقد رضى الله عنك ، وسخط على صاحبك .

[ الحديث ٢٤٦٤ - طرفه في : ٦٦٥٣ ]

**قوله** ( حديث أبرص وأقرع وأعمى ) هكذا ترجم لهذا الحديث في أثناء ذكر بني إسرائيل وهو الحديث الثاني عشر . **قوله** ( حدثنا أحمد بن اسحق ) هو السمراري بفتح الميملة ويجوز كسرهما وبعدها راء ساكنة نسبة إلى سمرارة من قرى بخارى ، الزاهد المجاهد وهو من أقران البخارى ، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين . **قوله** ( في السند الثاني ) ( وحدثني محمد حدثنا عبد الله بن رجاء ) يقال إن عمدا هذا هو النحلي ، ويقال إنه المصنف نفسه كما قيل في الحديث الذي قبله ، ويؤيد ذلك أنه روى عن عبد الله بن رجاء في اللقطة وعدة مواضع بغير واسطة ، لكن جزم أبو ذر بأنه عند المصنف عن محمد غير منسوب عن عبد الله بن رجاء وجوز أنه النحلي وساقه عن الجوزقي

عن مكى بن عبدان عن الذملى بطوله ، وكذلك جزم أبو نعيم وسأقه من طريق موسى بن العباس عن محمد بن يحيى ،  
وسيانى فى التوحيد حديث آخر أخرجه البخارى بهذين السنين سواء الى أبى هريرة ، وليس فى البخارى لإسحق  
ابن أبى طلحة عن عبد الرحمن بن أبى عمرة سوى هذين الحديثين . **قوله** ( عن إسحق بن عبد الله ) هو ابن أبى طلحة  
صرح به شيبان فى روايته عن همام عند مسلم والاسماعيلى . **قوله** ( بدا لله ) بتخفيف الدال المهملة بغير همز أى  
سبق فى علم الله فأراد إظهاره ، وليس المراد أنه ظهر له بعد أن كان خافيا لأن ذلك محال فى حق الله تعالى ، وقد أخرجه  
مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام بهذا الإسناد بلفظ « أراد الله أن يتبليهم » ، فعمل التغيير فيه من الرواة ، مع أن  
فى الرواية أيضا نظرا لأنه لم يزل عريضا والمعنى أظهر الله ذلك فيهم . وقيل معنى أراد قضى . وقال صاحب المطالع ،  
ضبطناه على متقن شيوخنا بالهمز أى ابتداء الله أن يتبليهم ، قال : ورواه كثير من الشيوخ بغير همز وهو خطأ  
انتهى . وسبق إلى التخطئة أيضا الخطايب ، وليس كما قال لأنه موجه كما ترى ، وأولى ما يجعل عليه أن المراد قضى  
الله أن يتبليهم ، وأما البدء الذى يراد به تغير الأمر عما كان عليه فلا . **قوله** ( قدرنى الناس بفتح الناف والذال  
المعجمة المكسورة أى اثنأزوا من رؤيتى ، وفى رواية حكاهما الكرماني « قدروني الناس » ، وهى على لغة أكلوني  
البراغيث . **قوله** ( فسحه ) أى مسح على جسمه . **قوله** ( فقال وأى المال ) فى رواية الكشميهنى بحذف الواو . **قوله**  
( الإبل ) ، أو قال البقر ، هو شك فى ذلك أن الإبرص والأفروع قال أحدهما الإبل وقال الآخر البقر ) وقع عند  
مسلم عن شيبان بن فروخ عن همام التصريح بأن الذى شك فى ذلك هو إسحق بن عبد الله بن أبى طلحة راوى  
الحديث . **قوله** ( فأعطى ناقة عشرال ) أى الذى تمنى الإبل ، والعشراء بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة مع  
المد هى الحامل التى أتى عليها فى حمان عشرة أشهر من يوم طردها الفحل ، وقيل يقال لها ذلك الى أن تلد وبعد ما  
تضع ، وهى من أنفس المال . **قوله** ( يبارك لك فيها ) كذا وقع « يبارك » بضم أوله . وفى رواية شيبان « بارك  
الله » بلفظ الفعل الماضى وإبراز الفاعل . **قوله** ( فسحه ) أى مسح على عينيه . **قوله** ( شاة والداء ) أى ذات ولد ويقال  
حامل . **قوله** ( فأنتج هذان ) أى صاحب الإبل والبقر ( وولد هذا ) أى صاحب الشاة . وهو بتشديد اللام ، وأنتج  
فى مثل هذا شاذ والمشهور فى اللغة تنتج الناقة بضم النون وتنج الرجل الناقة أى حمل عليها الفحل ، وقد سمع أنتجت  
الفرس إذا ولدت فهى تتوج . **قوله** ( ثم أنه أتى الإبرص فى صورته ) أى فى الصورة التى كان عليها لما اجتمع به  
وهو أبرص ليكون ذلك أبلغ فى إقامة الحجة عليه . **قوله** ( رجل مسكين ) زاد شيبان وابن سبيل ( تقطعت به الحبال  
فى سفره ) فى رواية الكشميهنى « فى الحبال فى سفرى » ، والحبال بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة جمع حبل أى  
الأسباب التى يقطعها فى طلب الرزق ، وقيل العقبات ، وقيل الحبل هو المستطيل من الرمل . وابعض رواية مسلم  
والحيال ، بالمهملة والتحتانية جمع حيلة ، أى لم يبق لى حيلة ، ولبعض رواية البخارى والحيال ، والجلم والموحدة وهو  
تصحيح ، قال ابن التين قول الملك له « رجل مسكين الخ » أراد أنك كنت هكذا ، وهو من المعارض والمراد به ضرب  
المثل ليتيقظ المخاطب . **قوله** ( أتبلغ عليه ) فى رواية الكشميهنى « أتبلغ به » ، وأتبلغ بالعين المعجمة من البلغة وهى  
الكفاية والمعنى أتوصل به الى مرادى . **قوله** ( لقد ورثت لكبرا عن كابر ) فى رواية الكشميهنى « كابرا عن كابر » ،  
وفى رواية شيبان « إنما ورثت هذا المال كابرا عن كابر » ، أى كبير عن كبير فى العز والشرف . **قوله** ( فقال ان كنت



كاذبا فصيرك الله) أوردته بلفظ الفعل الماضي لانه أراد المبالغة في الدعاء عليه . **قوله** ( غخذ ماشئت ) زاد شيان « ودع ماشئت » . **قوله** ( لا أجهدك اليوم بشئ ) أخذته الله كذا في البخارى بالمهمله والميم ، كذا قال عياض ان رواة البخارى لم تختلف في ذلك ، وليس كما قال ، والمعنى لا أحمدك على ترك شئ تحتاج اليه من مالى ، كما قال الشاعر « وليس على طول الحياة تندم ، أى فوت طول الحياة ، وفي رواية كريمة وأكثر روايات مسلم « لا أجهدك ، بالجيم والهاء أى لا أشق عليك في رد شئ . تطالبه منى أو تأخذه ، قال عياض : لم يتضح هذا المعنى لبعض الناس فقال له « لا أحبك ، بمهمله وتشديد الدال بغير ميم أى لا أمنحك ، قال : وهذا تنكف انتهى . ويحتمل أن يكون قوله « أحمدك ، بتشديد الميم أى لا أطلب منك الحمد ، من قوله فلان يتحمد على فلان أى يمتن عليه ، أى لا أمتن عليك . **قوله** ( فانما ابتليتم ) أى امتحنتم . **قوله** ( فقد رضى عنك ) بضم أوله على البناء المجهول في رضى وسخط ، قال الكرماني ماحصله : كان مزاج الأعمى أصح من مزاج رفيقيه ، لأن البرص مرض يحصل من فساد المزاج وخلل الطبيعة وكذلك القرع ، بخلاف العمى فإنه لا يستلزم ذلك بل قد يكون من أمر خارج ، فلهذا حسنت طباع الأعمى وسأت طباع الآخرين . وفي الحديث جواز ذكر ما اتفق لمن مضى ليعتبط به من سمعه ولا يكون ذلك غيبة فيهم ، ولعل هذا هو السر في ترك تسميتهم ، ولم يفصح بما اتفق لهم بعد ذلك ، والذي يظهر أن الأمر فيهم وقع كما قال الملك . وفيه التحذير من كفران النعم والترغيب في شكرها والاعتراف بها وحمد الله عليها ، وفيه فضل الصدقة والحث على الرفق بالضعفاء وإكرامهم وتبليغهم مآربهم ، وفيه الزجر عن البخل ، لانه حمل صاحبه على الكذب ، وعلى جحد نعمة الله تعالى

## ٥٢ - باب ( أم حسبت أن أصحاب الكهف الرقيم )

( الكهف ) : الفتح في الجبل . ( والرقيم ) : السكتاب . ( مرقوم ) : مكتوب ، من الرقم . ( ربطنا على قلوبهم ) : ألهنهم صبرا . ( شططا ) : إفرطا . ( الوصيد ) : الفناء ، وجمعه وصائد ووئصد ، ويقال : الوصيد الباب . ( مؤصدة ) مطبقة ، آصد الباب وأوصد . ( بعثناهم ) : أحييناهم . ( أزكى ) : أكثر ريمًا . ( فغرب الله على آذانهم ) : فناموا . ( رجما بالغيب ) : لم يستبين . وقال مجاهد ( تفر عنهم ) تتركهم

**قوله** ( أم حسبت أن أصحاب الكهف ) كذا لابي ذر عن المستعلى والكشميني وحدهما إلى آخر الترجمة ، واغیره في أوله « باب » ، ولم يورد في ذلك إلا تفاسير مما وقع في قصة أصحاب الكهف ، وسقط كله من رواية النسفي . **قوله** ( الكهف الفتح في الجبل ) هو قول الضحاك أخرجه عنه ابن أبي حاتم ، واختلف في مكان الكهف فالذي تضافت به الاخبار أنه في بلاد الروم ، وروى الطبري بإسناد ضعيف عن ابن عباس أنه بالقرب من أيلة ، وقيل بالقرب من طرسوس ، وقيل بين أيلة وفلسطين ، وقيل بالقرب من زباد ، وقيل بغرناطة من الاندلس . وفي تفسير ابن مردويه عن ابن عباس : أصحاب الكهف أعوان المهدي وسنده ضعيف ، فان ثبت حمل على أنهم لم يموتوا بل هم في المنام

إلى أن يبعثوا لأعانة المهدي . وقد ورد في حديث آخر بسند واه أنهم يحجون مع عيسى بن مريم . **قوله** ( والرقيم الكتاب مرقوم فكتوب من الرقيم ) روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الرقيم الكتاب ، وقوله مرقوم مكتوب هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير قوله ( وما أدراك ما يحين كتاب مرقوم ) ووراء ذلك أقوال أخرى ، فأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة ومن طريق عطية العوفي وكذا قال أبو عبيدة الرقيم الوادي الذي فيه الكهف ، وأخرج الطبري أيضا من طريق ابن عباس عن كعب الأحبار قال : هو اسم القرية . وروى ابن أبي حاتم من طريق أنس بن مالك ومن طريق سعيد بن جبير أن الرقيم اسم الكلب ، وقيل الرقيم هو الغار كما سأيننه في حديث الغار ، وقيل الرقيم الصخرة التي أطبقت على الوادي ، وسيأتي في تفسير سورة الكهف قول ابن عباس إن الرقيم لوح من رصاص كتبت فيه أسماء أصحاب الكهف لما توجهوا عن قومهم ولم يدروا أين توجهوا ، وسأشير إليه هنا مختصرا . وقيل أن الذي كان مكتوبا في الرقيم شرعهم الذي كانوا عليه . وقيل الرقيم الدواة . وقال قوم أخبر الله عن قصة أصحاب الكهف ولم يخبر عن قصة أصحاب الرقيم قلت : وليس كذلك ، بل السياق يقتضي أن أصحاب الكهف هم أصحاب الرقيم والله أعلم . **قوله** ( ربطنا على قلوبهم : ألهمناهم حبرا ) هو قول أبي عبيدة . **قوله** ( شططا : إفراطا ) قال أبو عبيدة في قوله ( لقد قلنا إذا شططا ) أي جورا وغلوا ، قال الشاعر :

ألا يا لقوى قد أشطت عواذلي      ويرعن أن أودي بحقي باطلا

وروى الطبري عن سعيد عن قتادة في قوله ( شططا ) قال : كذبا . **قوله** ( الوصيد الفناء ) هو بكسر الفاء والماء ، وهو قول ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم وابن جرير عن سعيد بن جبير . **قوله** ( وجمعه وصائد ووصد ، ويقال الوصيد الباب ، مؤصدة مطبقة آصد الباب وأوصد ) قال أبو عبيدة في قوله ( وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد ) أي على الباب وبفناء الباب ، لأن الباب يؤصد أي يغلط والجمع وصائد ووصد ، وقالوا الوصيد عتبة الباب أيضا تقول : أوصد بابك وآصده ، وذكر الطبري عن أبي عمرو بن العلاء أن أهل اليمن وتهامة يقولون الوصيد ، وأهل نجد يقولون الأصيد . **قوله** ( مؤصدة مطبقة ) قال أبو عبيدة في قوله ( نار مؤصدة ) أي مطبقة تقول : أوصدت وآصدت أي أطبقت ، وهذا ذكره المؤلف استطرادا . **قوله** ( بعثناهم أحيينام ) هو قول أبي عبيدة أيضا . **قوله** ( أزكى : أكثر ريعا ) قال أبو عبيدة في قوله ( أيها أزكى طعاما ) أي أكثر ، قال الشاعر :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة      وللسبع أزكى من ثلاث وأطيب

وروى عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله ( أزكى طعاما ) قال : خير طعاما ، وروى الطبري عن سعيد بن جبير أحل ، ورجحه الطبري . **قوله** ( فضرب الله على آذانهم فناموا ) هو قول ابن عباس كما سأذكره من طريقه ، وقيل مضى ( فضربنا على آذانهم ) أي سدنا عن نفوذ الأصوات إليها . **قوله** ( رجما بالغيب لم يستين ) قال عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله ( رجما بالغيب ) قال : قدفا بالطن ، وقال أبو عبيدة في قوله ( رجما بالغيب ) قال : الرجم ما لم يستيقنه من الطن ، قال الشاعر :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقمتم      وما هو عنها بالحديث المرجم

**قوله** ( وقال مجاهد تعرضهم تركهم ) يأني الكلام عليه في التفسير . ( تنبيه ) : لم يذكر المصنف في هذه الترجمة حديثاً مسنداً . وقد روى عبد بن حميد بإسناد صحيح عن ابن عباس قصة أصحاب الكهف مطولة غير مرفوعة ، ومذخر ما ذكر أن ابن عباس غزا مع معاوية الصائفة فروا بالكهف الذي ذكر الله في القرآن ، فقال معاوية أريد أن أكشف عنهم ، فنهه ابن عباس ، فصمم وبعث ناساً ، فبعث الله رجلاً فأخرجهم ، قال فبلغ ابن عباس فقال : انهم كانوا في ملكه جبارية بالاثوان فلما رأوا ذلك خرجوا منها لجمعهم الله على غير ميعاد ، فاخذ بعضهم على بعض العهود والمواثيق ، فجاء أهلهم يطلبونهم ففقدوهم ، فاخبروا الملك فأمر بكتابة أسمائهم في لوح من رصاص وجعله في خزائنه ، فدخل الفتية الكهف فضرب الله على آذانهم فناموا . فارتسل الله من يقابلهم وحول الشمس عنهم فلم طلعت عليهم لاهرتهم ، ولولا أنهم يقابلون لا كلفهم الأرض . ثم ذهب ذلك الملك وجاء آخر فكسر الاوثان وعبد الله وعدل ، فبعث الله أصحاب الكهف فارتسلوا واحدا منهم بأنهم بما يأكلون فدخل المدينة مستخفياً فرأى هيئة وناساً أنكرهم لطول المدة ، فدفع درهما الى خباز فاستكر ضربه وهم بأن يرفعه الى الملك ، فقال اتخوفني بالملك وأبي دهقانه ؟ فقال : من أبوك ؟ قال فلان ، فلم يعرفه ، فاجتمع الناس فرمعه الى الملك فسأله فقال على باللوح وكان قد سمع به فسمى أصحابه فعرفهم من اللوح ، فكبر الناس وانطلقوا الى الكهف وسبق الفتى لثلاثين ألفاً من الجيش ، فلما دخل عليهم عسى الله على الملك ومن معه المكان فلم يدر أين ذهب الفتى ، فاتفق رأيهم على أن يبنوا عليهم مسجداً ليجلوا يستغفرون لهم ويدعون لهم . وذكر ابن أبي حاتم في تفسيره عن شهر بن حوشب قال : كان لي صاحب قوى النفس ، فر بالكهف فأراد أن يدخله فنهى ، فأبى ، فأشرف عليهم فابيضت عيناه وتغير شعره . وعن عكرمة أن السبب فيما جرى لهم انهم تذكروا هل يبعث الله الروح والجسد أو الروح فقط ، فأتى الله عليهم النوم فناموا المدة المذكورة ثم بعثهم فعرفوا أن الجسد يبعث كما بعث الروح . وعن ابن عباس ان اسم الملك الاول دقيانوس واسم الفتية مكسدينا ومخديشا وتلميخا ومرطونس وكذشطونس وبيروانس ودينموس ، وفي البطي بها اختلاف كثير ، ولا يقع الوثوق من ضبطها بشئ . وأخرج أيضاً عن مجاهد أن اسم كلهم قطمير ، وعن الحسن قطمير ، وقيل غير ذلك . وأما لونه فقال مجاهد كان أصفر وقيل غير ذلك . وعن مجاهد أن دراهمهم كانت كخفاف الابل وان تلميخا هو الذي كان رسولهم لشراء الطعام . وقد ساق ابن اسحق قصتهم في المجتدا ، مطولة ، وأفاد أن اسم الملك الصالح الذي عاشوا في زمنه بتدريس (١) وروى الطبري من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير أن السكلب الذي كان معهم كان كلب صيد ، وعن وهب بن منبه انه كان كلب حرث ، وعن مقاتل كان الكلب لكبيرهم وكان كلب غنم ، وقيل كان انساناً طباعاً تبعهم وايس بكنب حقيقة ، والاول المعتمد

### ٥٣ - باب حديث الفار

٣٤٦٥ - **حدثنا** إسماعيل بن خليل أخبرنا علي بن مسير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ تَخْرُجُ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ إِذْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ ، فَأَوُّوا إِلَى ظَهْرِ

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « بتدريس »

فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : إِنَّهُ وَاللَّهِ يَأْذُولَاءُ لَا يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصَّدَقُ ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ . فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَجِيرٌ عَمِلَ لِي عَلَى فَرْقٍ مِنْ أَرْزَرٍ ، فَذَهَبَ وَتَرَكَهُ ، وَأَنِّي عَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَزَرَعْتُهُ ، فَصَارَ مِنْ أَمْرِهِ أَنِّي اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا ، وَأَنَّهُ أَتَانِي يَطْلُبُ أَجْرَهُ ، فَقُلْتُ لَهُ : اعْدُدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ فَسُقْهَا ، فَقَالَ لِي : إِنَّمَا لِي عِنْدَكَ فَرْقٌ مِنْ أَرْزَرٍ . فَقُلْتُ لَهُ : اعْدُدْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ ، فَانْهَازْ مِنْ ذَلِكَ الْفَرْقِ . فَسَاقَهَا . فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا . فَانْسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ . فَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ ، وَكُنْتُ آتِيَهُمَا كُلَّ لَيْلَةٍ بَلْبَنٍ غَنَمٍ لِي ، فَأَطَاعَتُهُمَا لَيْلَةً ، فَخُتُّ وَقَدْ رَقْدَا ، وَأَهْلِي وَعِيَالِي يَتَصَافَوْنَ مِنَ الْجُلُوعِ ، وَكُنْتُ لَا أَسْتَقِيمُ حَتَّى يَشْرَبَ أَبُوَايَ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَوْقَعَهُمَا ، وَكَرِهْتُ أَنْ أَدْهَمَهُمَا فَيَسْتَكِنَّا لِشَرِبَتِهِمَا ، فَلَمْ أَزَلْ أَنْتَظِرُ حَتَّى طَالَعَ الْقَجَرُ . فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا . فَانْسَاخَتْ عَنْهُمْ الصَّخْرَةُ حَتَّى نَظَرُوا إِلَى السَّمَاءِ . فَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ لِي ابْنَةٌ هَمٌّ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَأَنِّي رَوَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَأَبَتْ إِلَّا أَنْ آتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ ، فَطَلَبْتُهَا حَتَّى قَدَرْتُ ، فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَذَفَعْتُهَا إِلَيْهَا ، فَأَمَكَّنْتُنِي مِنْ نَفْسِهَا ، فَلَمَّا قَدِمْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا فَقَالَتِ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقُتِلَتْ وَتَرَكْتُ الْمِائَةَ الدِّينَارَ . فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَشْيَتِكَ فَفَرِّجْ عَنَّا ، وَفَرِّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَخَرَجُوا .

الحديث الثالث عشر . **قوله** (حديث النار) عقب المصنف قصة أصحاب الكهف بحديث الغار إشارة إلى ما ورد أنه قد قيل إن الرقيم المذكور في قوله تعالى ( أم حسبك أن أصحاب الكهف والرقيم ) هو الغار الذي أصاب فيه الثلاثة ما أصابهم ، وذلك فيما أخرجه البزار والطبراني بإسناد حسن عن النعمان بن بشير أنه سمع النبي ﷺ يذكر الرقيم قال : انطلق ثلاثة فكانوا في كهف ، فوقع الجبل على باب الكهف فأوصد عليهم ، فذكر الحديث . **قوله** ( بينا ثلاثة نفر من بني إسرائيل ) لم أقف على اسم واحد منهم ، وفي حديث عقبة بن عامر عند الطبراني في الدعاء أن ثلاثة نفر من بني إسرائيل . **قوله** ( يشنون ) في حديث عقبة وكذا في حديث أبي هريرة عند ابن حبان والبزار أنهم خرجوا يرتادون لأهلهم . **قوله** ( فأووا إلى غار ) يجوز قصر ألف أووا ، ومدها . وفي حديث أنس عند أحمد وأبي يعلى والبزار والطبراني ، فدخلوا غارا فسقط عليهم حجر متجاف حتى ما يرون منه خصاصه ، وفي رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، حتى أووا المبيت إلى غار ، كذا للمصنف ، وسلم من هذا الوجه ، حتى أووا المبيت ، وهو أشهر في الاستعمال ، والمبيت في هذه الرواية منصوب على المفعولية ، وتوجيهه أن دخول الغار من فعلهم لحسن أن ينسب الأيواء إليهم . **قوله** ( فانطبع عليهم ) أي باب الغار ، وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع في المزارعة فانحطت على قم غارهم صخرة من الجبل فانطبع عليهم ، وبأن في الأدب بالفتح ، فانطبع عليهم ، وفي حذف المفعول والتقدير نفسها أو المنفذ ، وبؤيده أن في رواية سالم ، فدفعوه فأنحدت صخرة من الجبل فسدت

عليهم الغار ، زاد الطبراني في حديث النعمان بن بشير من وجه آخر ، إذ وقع حجر من الجبل ، ما يهبط من خشية الله حتى سد فم الغار . **قوله** ( فليدع كل رجل منكم بما يعلم أنه قد صدق فيه ) في رواية موسى بن عقبة المذكورة ، وانظروا أعمالا عملتموها صالحة لله ، ومثله لمسلم ، وفي رواية الكشميني ، خالصة ادعوا الله بها ، ومن طريقه في البيهقي ، ادعوا الله بأفضل عمل عملتموه ، وفي رواية سالم ، أنه لا ينجيكم إلا أن تدعوا الله بإصلاح أعمالكم ، وفي حديث أبي هريرة وأنس جميعا ، فقال بعضهم لبعض عفا الأثر ووقع الحجر ولا يعلم بكم الله إلا الله ، ادعوا الله بأوثق أعمالكم ، وفي حديث علي عند البزاة ، تفكروا في أحسن أعمالكم فادعوا الله بها لعل الله يفرج عنكم . وفي حديث النعمان بن بشير ، أنكم إن تجدوا شيئا خيرا من أن يدعوا كل امرئ منكم بغير عمل عمله قط . **قوله** ( فقال : اللهم ان كنت تعلم ) كذا لا يذو والنسفي وأبي الوقت لم يذكر القائل ، وللاباقين ، فقال واحد منهم . **قوله** ( اللهم ان كنت تعلم ) فيه إشكال لأن المؤمن يعلم قطعا أن الله يعلم ذلك ، وأجيب بأنه تردد في عمله ذلك هل له اعتبار عند الله لم لا ، وكأنه قال : ان كان على ذلك مقبولا فأجيب دعائي ، وبهذا التقرير يظهر أن قوله « اللهم ، على بابها في النداء ، وقد ترد بمعنى تحقق الجواب كن يسأل آخر عن شيء كان يقول رأيت زيادا فيقول اللهم نعم ، وقد ترد أيضا لندرة المستثنى كأن يقول شيئا ثم يستثنى عنه فيقول اللهم إلا إن كان كذا . **قوله** ( على فرق ) بفتح الفاء والراء بعدها قاف وقد تسكن الراء . وهو مكيال يسع ثلاثة أصع لقوله ( من أرز ) فيه ست لغات فتح الالف وضمها مع ضم الراء وبضم الالف مع سكون الراء وتشديد الراء وتخفيفها ، وقد تقدم في المزارعة أنه فرق ذرة ، وتقدم هناك بيان الجمع بين الروايتين ، ويحتمل أنه استأجر أكثر من واحد ، وكان بعضهم بفرق ذرة وبعضهم بفرق أرز ويؤيد ذلك أنه وقع في رواية سالم ، استأجرت أجرا فأعطيتهم أجرا ثم ترك الرجل واحد الذي له وذهب ، وفي حديث النعمان بن بشير نحوه كما سأذكره ، ووقع في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند الطبراني في الدعاء « استأجرت قوما كل واحد منهم بنصف درهم ، فلما فرغوا أعطيتهم أجورهم ، فقال أحدهم : والله لقد عملت عمل اثنين ، والله لا أخذ إلا درهمي ، فذهب وتركه ، فبذرت من ذلك النصف درهم الخ ، ويجمع بينهما بأن الفرق المذكور كانت قيمته نصف درهم إذ ذاك . **قوله** ( فذهب وتركه ) في رواية موسى بن عقبة ، فأعطيتهم فأبى ذلك أن يأخذه ، وفي روايته في المزارعة ، فلما قضى عمله قال أعطني حتى ، فعرضت عليه حقه فرغب عنه ، وفي حديث أبي هريرة « فعمل لي نصف النهار فأعطيتهم أجرا فسخطه ولم يأخذه ، ووقع في حديث النعمان بن بشير بيان السبب في ترك الرجل أجرته ولفظه « كان لي أجرا يعملون ليلتي عمال فاستأجرت كل رجل منهم بأجر معلوم ، فجاء رجل ذات يوم فنصف النهار فاستأجرته بشرط أصحابه فعمل في نصف نهاره كما عمل رجل منهم في نهاره كله فرأيت على في الدعاء أن لا أنقصه ، فاستأجرت به أصحابه لما جهد في عمله ، فقال رجل منهم تعطى هذا مثل ما أعطيتني ؟ فقلت يا عبد الله لم أعطك شيئا من شرطك ، وإنما هو مالي أحكم فيه ، بما شئت ، قال فغضب وذهب وترك أجره ، وأما ما وقع في حديث أنس ، فأتاني يطالب أجره وأنا غضبان فزبرته فانطلق وترك أجره ، فلا ينافي ذلك ، وطريق الجمع أن الأجير لما حدد الذي عمل نصف النهار وعائب المستأجر غضب منه وقال له : لم أعطك شيئا الخ وزبره فغضب الأجير وذهب ، ووقع في حديث علي ، وترك واحد منهم أجره وزعم أن أجره أكثر من أجور أصحابه ، **قوله** ( وأني عمدت إلى ذلك الفرق فزدرته فصار من أمره أني اشتريت ) وفي رواية الكشميني ، أن لشتريت ، ( منه بقرا وأنه أتاني

يطلب أجره فقلت له اعمد إلى تلك البقرة فسقها) وفي رواية موسى بن عقبة «فزرعته حتى اشترت منه بقرا ورأى فيها»  
 وفيه فقال «أنستهزى» بى ؟ فقلت : لا ، وفي رواية أبى حمزة : فأخذها ، وفي رواية سالم «فشترت أجرد حتى كثرت  
 منه الأموال ، وفيه «فقلت له كل ما ترى من الابل والبقر والغنم والرقيق من أجرك ، وفي رواية الكشميهني «من  
 أجلك ، وفيه «فاستاقه فلم يترك منه شيئا ، ودلت هذه الرواية على أن قوله في رواية نافع «اشترت بقرا» أنه لم يرد  
 أنه لم يشتر غيرها وإنما كان الأكثر الأغلب البقر فلذلك انفصل عاها ، وفي حديث أنس وأبى هريرة جميعا «لجمسته  
 وثمرة حتى كان منه كل المال ، وقان فيه «فأعطيته ذلك كله ، ولو شئت لم أعطه إلا الأجر الأول ، ووقع في حديث  
 عبد الله بن أبي أوفى أنه دفع إليه عشرة آلاف درهم . وهو محمول على أنها كانت قيمة الأشياء المذكورة ، وفي حديث  
 النعمان بن بشير «فبذرت على حدة فأضعف ، ثم بذرت فأضعف ، حتى كثرت الطعام ، وفيه «فقال أنظفني وتسخر  
 بى ، وفي رواية له «ثم مرت بى بقرة فاشترت منها فصيلة فبذرت ماشاء الله ، واجمع بينهما يمكن بأن يكون زرع  
 أولاهم اشترى من بعضه بقرة ثم نتجت . قوله ( فان كنت تعلم أنى فعلت ذلك من خشيتك ) وفي رواية موسى بن  
 عقبه . ابتغاء وجهك ، وكذا في رواية سالم ، واجمع بينهما ممكن ، وقد وقع في حديث على عند الطبراني «من  
 عفاقتك وابتغاء مرضاتك ، وفي حديث النعمان «رجاء رحمتك وخافة عذابك» . قوله ( ففرج عنا ) في رواية  
 موسى بن عقبه «فأفرج ، بوصل وضم الراء من الثلاث ، وضبطه بعضهم بهمزة وكسر الراء من الرابعى وزاد في  
 روايته «فأفرج عنا فرجة نرى منها السماء ، وفيه تقييد لاملاق قوله في رواية سالم «ففرج عنا ما نحن فيه ، وقوله  
 «قال ففرج عنهم ، وفي رواية أبى حمزة «ففرج الله فراوا السماء ، ولمسلم من هذا الوجه «ففرج الله منها فرجة فرأوا  
 منها السماء» . قوله ( فأنصحت عنهم الصخرة ) أى انشقت ، وأنكره الخطابي لأن معنى انصاخ بالمعجمة غاب في  
 الأرض ، ويقال انصاخ بالاصاد المهملة بدل السين أى انشقت من قبل نفسه ، قال : والصواب انصاحت بالخاء المهملة  
 أى اتسعت ومنه ساحة الدار ، قال وانصاح بالاصاد المهملة بدل السين أى تصدع ، يقال ذلك للبرق . قلت : الرواية  
 بالخاء المعجمة صحيحة وهى بمعنى انشقت ، وإن كان أصله بالاصاد فالصاد قد قلب سينا ولا سيما مع الخاء المعجمة  
 كالصخر والصخر . ووقع في حديث سالم «فانفجرت شيئا لا يستطيعون الخروج ، وفي حديث النعمان بن بشير  
 «فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء ، وفي حديث على «فانصدع الجبل حتى طمعو في الخروج ولم يستطيعوا ، وفي حديث  
 أبى هريرة وأنس «فزال ثلث الحجر» . قوله ( فقال الآخر : اللهم ان كنت تعلم أنه كان لى ) كذا الأكثر ، ولابى ذر  
 بنحذف ، أنه . . قوله ( أبوان ) هو من التغليب والمراد الاب والام ، وصرح بذلك في حديث ابن أبي أوفى . قوله  
 ( شيخان كبيران ) زاد في رواية أبى حمزة عن موسى «ولى صبية صفار فكنت أرعى عليهم ، وفي حديث على  
 «أبوان ضميضان فقيرا ليس لهما خادم ولا راع ولا ولى غيرى فكنت أرعى لهما بالنهار وأرى اليهما بالليل» . قوله  
 ( فأبطأت عههما ليلة ) وفي رواية سالم «فناى بى طلب شئ يوما فلم أرح عليهما حتى ناما ، وقد تقدم شرح قوله  
 «فناى ، ودناى» ، لم يفصل ما هو في هذه الرواية . وقد بين في رواية مسلم من طريق أبى حمزة ولفظه «وأنى فأتى بى  
 ذات يوم الشجر ، والمراد أنه استطرد مع غنمه في الرعى إلى أن بعد عن مكانه زيادة على العادة لذلك أبطأ ، وفي  
 حديث على «فان الكلا تنأى على ، أى تباعد ، والكلا المرعى» . قوله ( وأهل وعيالى ) قال الداودى : يريد بذلك  
 الزوجة والاولاد والرقيق والدواب ، وتعقبه ابن التين بأن الدواب لا معنى لها هنا . قلت : إنما قال الداودى ذلك في

رواية سالم «وكنيت لا أغنى قبلهما أهلا ولا مالا، وهو متجه فانه إذا كان لا يقدم عليهما أولاده فكذلك لا يقدم عليهما دوابه من باب الاولى . **قوله** (يتضاغون) بالمجمتين والاضاء بالمذ الصياح بيكاه ، وقوله من الجوع، أى بسبب الجوع، وفيه رد على من قال لعل الصياح كان بسبب غير الجوع، وفي رواية موسى بن عقبة «والصية يتضاغون» . **قوله** (ولنت لأستقيم حتى يشرب أبواي، فكرهت أن أوقظهما، وكرهت أن أدعهما فيستكنا لشربهما) أما كراهته لايقاظهما فظاهر لأن الانسان يكره أن يوقظ من نومه، ووقع في حديث علي «ثم جلست عند رؤسهما بانائي كراهية أن أوقظهما أو أؤذيهما، وفي حديث أنس «كراهية أن أردوسنهما» ، وفي حديث ابن أبي أوفى «وكرهت أن أوقظهما من نومهما فيشقى ذلك عليهما . وأما كراهته أن يدعهما فقد فسره بقوله «فليستكنا لشربهما» أى يضعفان لانه عشاؤهما وترك العشاء يهرم، وقوله «يستكنا» من الاستكنا، وقوله «لشربهما» أى لعدم شربهما فيصيران ضعيفين مسكينين والمسكين الذي لا شيء له . **قوله** (من أحب الناس إلى) هو مقيد لاطلاق رواية سالم حيث قال فيها «كانت أحب الناس إلى» ، وفي رواية موسى بن عقبة كأشد ما يحب الرجل النساء ، والكاف زائدة ، أو أراد تشبيه محبته بأشد المحبات . **قوله** (راودتها عن نفسها) أى بسبب نفسها أو من جهة نفسها ، وفي رواية سالم «فأرادتها على نفسها» ، أى ليستعمل عليها . **قوله** (فابت) في رواية موسى بن عقبة «فقات لاينال ذلك منها حتى» . **قوله** (الا أن آتيا بمائة دينار) وفي رواية سالم «فأعطيتها عشرين ومائة دينار» ، ويحمل على أنها طابت منه المائة فزادها هو من قبل نفسه عشرين ، أو ألغى غير سالم السكر ، ووقع في حديث النعمان وعقبة بن عامر «مائة دينار» وأبهم ذلك في حديث علي وأنس وأبي هريرة ، وقال في حديث ابن أبي أوفى «مالا ضحها» . **قوله** (فلما قدمت بين رجلها) في رواية سالم «حتى إذا قدرت عليها» زاد في حديث ابن أبي أوفى «وجلست منها مجلس الرجل من المرأة» وفي حديث النعمان بن بشير «فلما كشفها» ، وبين في رواية سالم سبب اجابتها بعد امتناعها فقال «قامتعت منى حتى ألت بها سنة - أى سنة فحط - لحامتي فأعطيتها» ويجمع بينه وبين رواية نافع بأنها امتنعت أولا حفة ودافعت بطالب المال فلما احتاجت أجابت . **قوله** (ولا نفص) بالفاء والمعجمة أى لانسكر ، والحاتم كناية عن عذرتها ، وكأنها كانت بكرًا وكنيت عن الافضاء بالسكر ، وعن الفرج بالحاتم لأن في حديث النعمان مايدل على أنها لم تكن بكرًا ، ووقع في رواية أبي حمزة «ولا تفتح الحاتم» ، والالف واللام بدل من الضمير أى خاتمي ، ووقع كذلك في حديث أبي العالية عن أبي هريرة عند الطبراني في الدعاء بلفظ «انه لايجل لك أن نفص خاتمي الا بحقه» ، وقولها «بحقه» ، أرأت به الحلال ، أى لا أحل لك أن تقربنى الا بتزويج صحيح ، ووقع في حديث علي «فقات أذكرك الله أن تركب منى ما حرم الله عليك قال فقات أنا أحق أن أخاف رب» ، وفي حديث النعمان بن بشير فلما أمكنتني من نفسي بكيت ، فقات ما ييكيك؟ فقات فقات هذا من الحاجة ، فقات انطلي ، وفي رواية أخرى عن النعمان أنها ترددت اليه ثلاث مرات تطالب منه شيئا من معروفه ويأبى عليها إلا أن تمكنه من نفسها ، فاجابت في الثالثة بعد أن استأذنت زوجها فأذن لها وقال لها أغنى عيالك ، قال فرجعت فمأشدتني بالله فأبيت عليها ، فاسللت إلى نفسها ، فلما كشفها ارتعدت من تحتي ، فقات مالك؟ فقات أخاف الله رب العالمين ، فقات خفتيه في الشدة ولم أخفه في الرخاء فزكرتها ، وفي حديث ابن أبي أوفى «فلما جلست منها مجلس الرجل من المرأة أذكرت النار فقامت عنها» ، والجمع بين هذه الروايات ممكن ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وفي هذا الحديث استحباب الدعاء في السكر ، والتقرب إلى الله

تعالى بذكر صالح العمل ، واستنجاز وعده بسؤاله . واستنبط منه بعض الفقهاء استحباب ذكر ذلك في الاستسقاء ، واستشكاه المحب الطبري لما فيه من رؤية العمل ، والاحتقار عند السؤال في الاستسقاء أولى لانه مقام التضرع ، وأجاب عن قصة أصحاب الغار بأنهم لم يستشفعوا بأعمالهم وإنما سألوا الله إن كانت أعمالهم خالصة وقبلت أن يجعل جزاءها الفرج عنهم ، فتضمن جوابه تسليم السؤال لسكن بهذا القيد وهو حسن ، وقد تعرض النووي لهذا فقال في كتاب الأذكار : باب دعاء الإنسان وتوسله بصالح عمله إلى الله ، وذكر هذا الحديث ، ونقل عن القاضي حسين وغيره استحباب ذلك في الاستسقاء ثم قال : وقد يقال إنه فيه نوعا من ترك الافتقار المطلق ، وسكن النبي ﷺ انتهى عليهم بفعلهم فدل على تصويب فعدمهم . وقال السبكي الكبير : ظهر لي أن الضرورة قد تلجئ إلى تعجيل جزاء بعض الاعمال في الدنيا وأن هذا منه ، ثم ظهر لي أنه ليس في الحديث رؤية عمل بالكلية لقول كل منهم : ان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك ، فلم يعتقد أحد منهم في عمله الإخلاص بل أحال أمره إلى الله ، فإذا لم يجزوا بالإخلاص فيه مع كونه أحسن أعمالهم فغيره أولى ، فيستفاد منه أن الذي يصلح في مثل هذا أن يعتقد الشخص تقصيره في نفسه ويسئ الظن بها ويبحث على كل واحد من عمله يظن أنه أخلص فيه فيفوض أمره إلى الله ويعلق الدعاء على علم الله به ، حينئذ يكون إذا دعا راجيا للإجابة خائفا من الرد فإن لم يفلح على ظنه لإخلاقه ولو في عمل واحد فليقف عند حده ويستحي أن يسأل بعمل ليس بخالص ، قال وإنما قالوا : ادعوا الله بصالح أعمالكم ، في أول الأمر ثم عند الدعاء لم يطلبوا ذلك ولا قال واحد منهم أدعوك بعمل ، وإنما قال : ان كنت تعلم ، ثم ذكر عمله انتهى ما خلا . وكأنه لم يقف على كلام المحب الطبري الذي ذكرته فهو السابق إلى التنبيه على ما ذكر ، والله أعلم . وفيه فضل الإخلاص في العمل ، وفضل بر الوالدين وخدمتهما وإيثارهما على الولد والأهل وتحمل المشقة لاجلهم . وقد استشكل تركه أولاده الصغار فيكون من الجوع طول ليلتهما مع قدرته على تسكين جوعهم فقيل : كان في شرعهم تقديم نفقة الأصل على غيرهم ، وقيل يحتمل أن يكافئهم ليس عن الجوع ، وقد تقدم ما يرد . وقيل لعلمهم كانوا يطلبون زيادة على سد الرق وهذا أولى . وفيه فضل العفة والانسكاف عن الحرام مع القدرة ، وأن ترك المغصية يحو مقدمات طاهيا ، وأن التوبة تجب ما قبلها ، وفيه جواز الاجارة بالطعام المعلوم بين المتأجرين ، وفضل أداء الأمانة ، وإثبات الكرامة للصالحين . واستدل به على جواز بيع العضوى ، وقد تقدم البحث فيه في البيوع . وفيه أن المستودع إذا أبحر في مال الودعة كان الربح لصاحب الودعة . قاله أحمد ، وقال الخطابي : خالفه الأكثر فقالوا : إذا ترب المال في ذمة الوريث وكذا المضارب كأن تصرف فيه بغير ما أذن له فيلزم ذمته أنه إن أبحر فيه كان الربح له . وعن أبي حنيفة الغرامة عليه ، وأما الربح فهو له لكن يتصدق به . وفصل الشافعي فقال : ان اشترى في ذمته ثم نفذ الثمن من مال الغير فانه قد له والربح له ، وان اشترى بالعين فالربح للمالك ، وقد تقدم نقل الخلاف فيه في البيوع أيضا . وفيه الإخبار عما جرى للآثم الماضية ليعتبر السامعون بأعمالهم فيعمل بحسنتها ويترك قبيحتها ، والله أعلم . (تنبيه) : لم يخرج الشيخان هذا الحديث إلا من رواية ابن عمر ، وجاء بإسناد صحيح عن أنس أخرجه الطبراني في الدعاء من وجه آخر حسن ، وإسناد حسن عن أبي هريرة ، وهو في صحيح ابن حبان . وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة وعن النعمان بن بشير من ثلاثة أوجه حسن أحدها عند أحمد والبرار وكلاهما عند الطبراني ، وعن علي وعقبة بن عامر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن أبي أوفى بأسانيد ضعيفة ، وقد استوعب طرقه أبو عوانة في



صحيحه والطبراني في الدعاء ، واتفقت الروايات كلها على أن القصص الثلاثة في الأجير والمرأة والابوين إلا حديث عقبة بن عامر ففيه بدل الأجير أن الثالث قال : كنت في غم أرعاهما لحضرت الصلاة فقامت أصلي فجاء أذنب فدخل الغم فسكرت أن أقطع صلاتي فصبرت حتى فرغت ، فلو كان إسناده قويا لخل على تعدد القصة ، ووقع في رواية الباب من طريق عبيد الله العمري عن نافع تقديم الأجير ثم الابوين ثم المرأة ، وخالفه موسى بن عقبة من الوجهين فقدم الابوين ثم المرأة ثم الأجير ، ووافقته رواية سالم ، وفي حديث أبي هريرة المرأة ثم الابوين ثم الأجير ، وفي حديث أنس الابوين ثم الأجير ثم المرأة ، وفي حديث النعمان الأجير ثم المرأة ثم الابوين ، وفي حديث علي وابن أبي أوفى مما المرأة ثم الأجير ثم الابوين وفي اختلافهم دلالة على أن الرواية بالمعنى عندهم سائغة شائعة ، وأن لا أثر للتقديم والتأخير في مثل ذلك ، وأرجحها في نظري رواية موسى بن عقبة لموافقة سالم لما فهمي أصح طرق هذا الحديث وهذا من حيث الإسناد ، وأما من حيث المعنى فينظر أي الثلاثة كان أنفع لأصحابه ، والذي يظهر أنه الثالث لأنه هو الذي أمكنهم أن يخرجوا بدعائه ، وإلا فالأول أفاد إخراجهم من الظلمة ، والثاني أفاد الزيادة في ذلك وإمكان التوصل إلى الخروج بأن يمر مثلاً هناك من يعالج لهم ، والثالث هو الذي تهيأ لهم الخروج بسببه فهو أنفعهم لهم فينبغي أن يكون عمل الثالث أكثر فضلاً من عمل الآخرين . ويظهر ذلك من الأهمال الثلاثة : فصاحب الابوين فضيلته مقصورة على نفسه لأنه أفاد أنه كان باراً بأبويه ، وصاحب الأجير نفعه متعدد وأفاد بأنه كان عظيم الأمانة ، وصاحب المرأة أفضلهم لأنه أفاد أنه كان في قلبه خشية ربه ، وقد شهد الله لمن كان كذلك بأن له الجنة حيث قال ( وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ) وقد أضاف هذا الرجل إلى ذلك ترك الذهب الذي أعطاه للمرأة فأضاف إلى النفع القاصر النفع المتعدي ، ولا سيما وقد قال إنها كانت بنت عمه ، فتسكون فيه صلة رحم أيضاً ، وقد تقدم أن ذلك كان في سنة قحط فتكون الحاجة إلى ذلك أخرى ، فيترجح على هذا رواية عبيد الله عن نافع . وقد جاءت قصة المرأة أيضاً أخيرة في حديث أنس . والله أعلم

٥٤ - باب ٣٤٦٦ - **حديث** أبو اليان أخيراً شُعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن حدثه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول « بينا امرأة تُرضع ابنها إذ مرَّ بها راکبٌ وهي تُرضعُه فقالت : اللهم لا تُميتْ ابني حتى يكونَ مثلَ هذا . فقال : اللهم لا تجعلاني مثله . ثم رجع في الدُّنْى . وُسراً بامرأَةٍ تجرُّرُ ويلعبُ بها ، فقالت : اللهم لا تجعلِ ابني مثلاً . فقال اللهم اجعلني مثلاً . فقال : أما الراکبُ فانه كافر ، وأما المرأةُ فانهم يقولون لها : تَرْنِي ، وتقول : حسبي الله . ويقولون : تَسْرِقُ ، وتقول : حسبي الله »

٣٤٦٧ - **حديث** سعيد بن تليد حدثنا ابن وهب قال أخبرني جبر بن حازم عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « بينما كلبٌ يُطِيفُ بِرَكِيْفٍ كَادَ يَقْتُلُهُ المَطَشُ إذ رآته بقي من بني إسرائيل ، فزحّتْ موقها فسقته ، فذَرَّها به »

٣٤٦٨ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان - عام حج - قال الذبير ، فتناول قصة من شعر - وكانت في يد حرمي - فقال : يا أهل المدينة ، ابن عمناؤكم ؟ سمعت النبي ﷺ ينهى عن مثل هذا ويقول : إنما هلكك بنو إسرائيل حين اتخذوا هذا نساؤهم .

[ الحديث ٣٤٦٨ - أخرجه في : ٣٤٨٨ ، ٥٩٢٢ ، ٥٩٢٨ ]

٣٤٦٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون ، وإنه إن كان في أمي هذا منهم فانه عمر بن الخطاب »

[ الحديث ٣٤٦٩ - أخرجه في : ٤٦٨٩ ]

٣٤٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن أبي الهيثم عن الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « كان في بني إسرائيل رجل قتل تسعة وتسعين إنسانا ، ثم خرج يسأل ، فأتى راهبا فله فقال له : هل من توبة ؟ قال : لا ، فقتله . فجعل يسأل ، فقال له رجل أنت قربة كذا وكذا ، فأدركه الموت فذأ ، بصدره نحوها ، فخنصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة الذباب ، فأوحى الله إلى هذا أن تكفري ، وأوحى الله إلى هذا أن تباعدني ، وقال : قبيوا ما بينهما ، فوجدوا إلى هذا أقرب ريشة ، فنفخوا له »

٣٤٧١ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « صلى رسول الله ﷺ صلاة للصبح ثم أقبل على الناس فقال : بيننا رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضر بها ، فقالت : إنما خلقت لهذا ، إنما خلقتنا للحرث . فقال الناس : سبحان الله . بقرة تكلم ؟ فقال : فاني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . وما هاتم . وبيننا رجل في غنمه إذ هذا الذئب فذهب منها بشاة ، فطاب حتى كاه استنقذها منه ، فقال له الذئب : هذا استنقذها مني ، فمن لها يوم السعير ، يوم لا راعي لها غيري ؟ فقال الناس : سبحان الله ، ذئب يتكلم ؟ قال : فاني أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . وما هاتم »

وحدثنا علي حدثنا سفيان عن مسعر عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : **حدثنا** إسحاق بن نصر أخبرنا عبد الرزاق عن معمر من هاتم عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال : قال النبي ﷺ « اشترى رجل من رجل عقاراً له ، فوجد الرجل الذي اشترى العقار في عقاره جرة فيها ذهب ، فقال له الذي اشترى العقار : خذ ذهبك مني ، إنما اشتريت منك الأرض ولم أبتع منك الذهب . وقال الذي له الأرض : إنما بعتك الأرض وما فيها ، فتحاككا إلى رجل ، فقال الذي تحاككا إليه : ألسكما ولقد ؟ قال أحدهما : لي غلام ، وقد الآخر : لي جارية ، قال : أنكحوا الغلام الجارية ، وأنفقوا على أنفسهما منه ، وأصدقا »

٣٤٧٣ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن محمد بن المنكدر . وعن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة « قال رسول الله ﷺ الطاعون رجس أُرسل على طائفة من بني إسرائيل - أو على من كان قبلكم - فإذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بارض وأنتم بها فلا تمزجوا فراراً منه » قال أبو النضر « لا يخرجكم إلا فراراً منه »

[ الحديث ٣٤٧٣ - طراهي : ٥٧٢٨ ، ٦٩٧٤ ]

٣٤٧٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى ابن يغمر عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرني أنه عذاب يبعثه الله على من يشاء ، وأن الله جمعه رحمة للؤمنين ، لبس من أحد يقع الطاعون فيه مكث في بطنه صابراً محتسباً يعلم أنه لا يعبئ به إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر شهيد »

[ الحديث ٣٤٧٤ - طراهي : ٥٧٢٤ ، ٦٦١٩ ]

٣٤٧٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن قريشاً أهتمهم شأن المرأة الخزومية التي سرقَت ، فقالوا : ومن يسكنهم فيها رسول الله ﷺ ؟ فقالوا : ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ ؟ فكلّمه أسامة ، فقال رسول الله ﷺ : أنشفع في حذر من حدود الله ؟ ثم قام فاخطب ثم قال : إنما أدلت الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد . وإني لأرجو أن فاطمة بنت محمد سرقَت لقطعت يدها »

٣٤٧٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة قال سمعت الزّال بن سبرة الهلالي عن

ابن مسعود رضي الله عنه قال « سمعت رجلاً قرأ آية وسمعت النبي ﷺ يقرأ خلالها ، فبنت به للنبي ﷺ »

فَأَخْبَرْتُهُ ، فَمَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ وَقَالَ : كَلَّا كَمَا بُحْسِنَ ، وَلَا تَحْتَلِفُوا ، فَإِنْ مَن كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَمَا لَكُمْوَا »

٣٤٧٧ - حَدَّثَنَا مُعَرُّ بْنُ حَنْصَلٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي شَقِيقُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَبْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبُهُ قَوْمُهُ فَأَدْمُوهُ ، وَهُوَ يَسْجُ الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : أَلَيْسَ أَغَمُّرُ أَقْوَمَى فَاسْمُ لَا يَعْلَمُونَ »

[ الحديث ٣٤٧٧ - طرفه في : ٦٩٢٩ ]

٣٤٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « إِنَّ « جُلًّا كَانَ قَبْلَكُمْ رَغَسَهُ اللَّهُ مَالًا ، فَقَالَ لِبَنِيهِ لِمَا حُضِرَ : أَيُّ أَبٍ كُنْتُمْ لَكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرَ أَبٍ . قَالَ فَأَيُّ لَمْ أَعْمَلْ خَيْرًا فُطْتُ ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ، ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ . فَتَمَسَّلُوا بِجَمْعِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَقَالَ : مَا حَذَّكَ ؟ قَالَ : تَخَافُكَ . فَتَلَقَّاهُ بِرَحْمَتِهِ . » وَقَالَ مُعَاذٌ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[ الحديث ٣٤٧٨ - طرفه في : ٦٤٨١ ، ٧٥٠٨ ]

٣٤٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُعْمِرٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ قَالَ : قَالَ عُقْبَةُ لِحَذِيفَةَ : أَلَا تُحَدِّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ « إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ لَمَّا أَيْسَ مِنَ الْحَيَافِ أَوْصَى أَهْلَهُ : إِذَا مِتُّ فَجَمِّعُوا لِي حَطَبًا كَثِيرًا ، ثُمَّ أَوْرِدُوا نَارًا ، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصَتْ إِلَى عَظْمِي مُخْذَذُوهَا فَاطْحَمُوها فَذَرُونِي فِي الْيَمِّ فِي يَوْمٍ حَارٍّ - أَوْ رَايَحَ - بِجَمْعِهِ اللَّهُ فَقَالَ : لَمْ فَعَلْتُ ؟ قَالَ : خَشِيتُكَ . فَغَفَرَ لَهُ . » قَالَ عُقْبَةُ : وَأَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ

حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ وَقَالَ « فِي يَوْمٍ رَايَحَ »

٣٤٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « كَانَ الرَّجُلُ يُدَايِنُ النَّاسَ ، فَسَكَانَ يَقُولُ لِقَعَاهُ : إِذَا أُنِيتَ مُسِيرًا فَتَجَاوَزَ عَنْهُ ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنْهُ . قَالَ : فَلَقِيَ اللَّهَ فَيَتَجَاوَزَ عَنْهُ »

٣٤٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِبَنِيهِ :

إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ، ثُمَّ اطْحَنُونِي ، ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ ، فَوَاللَّهِ لَنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ لِيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَاعَذِبُهُ أَحَدًا . فَلَمَّا مَاتَ فُعلَ بِهِ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَتْ : اجْعَلِي مَا فِيكَ مِنْهُ ، فَفَعَلَتْ ، فَذَا هُوَ قَائِمٌ ، فَقَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ : يَا رَبُّ خَشِيتُكَ . فَغَفَرَ لَهُ « وَقَالَ غَيْرُهُ « مَخَافَتُكَ يَا رَبُّ »  
[ الحديث ٣٤٨١ - طرفه في : ٧٥٠٦ ]

٣٤٨٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « عَذِّبْتُ امْرَأَةً فِي هِرَّةٍ رَبَطْتَهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ ، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلَا سَمَّمَتْهَا إِذْ حَبَسْتُهَا وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ »

٣٤٨٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ زُهَيْرٍ حَدَّثَنَا مَنصُورٌ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ عَقِبَهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ : إِذَا لَمْ تَسْتَعِ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ »  
[ الحديث ٣٤٨٣ - طرفه في : ٣٤٨٤ ، ٦١٧٠ ]

٣٤٨٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا مُعْبَةُ عَنْ مَنصُورٍ قَالَ سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ حِرَاشٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ مَا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ : إِذَا لَمْ تَسْتَعِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ »

٣٤٨٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي إِدْرِيسَ أَنَّ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « بَيْنَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارُهُ مِنَ الْخِلْيَاءِ خُسْفٌ بِهِ ، فَهُوَ يُجْلِبَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ . تَابِعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ »  
[ الحديث ٣٤٨٥ - طرفه في : ٥٧٩٠ ]

٣٤٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، بَيْنَ كُلِّ أُمَّةٍ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وَأَوْتِنَا مِنْ بَعْدِهِمْ ، فَهَذَا الْيَوْمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ، فَتَدَا لِلْيَهُودِ ، وَبَعْدَ غَدٍ لِلنَّصَارَى »  
٣٤٨٧ - « عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ يَوْمٌ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ »

٣٤٨٨ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا هَمْرُ بْنُ مَرْثَةَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ « قَدِمَ مَدَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ الْمَدِينَةَ آخِرَ قَدَمَةٍ قَدِمَهَا فخطبنا فأخرج كبة من شعر فقال : مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ أَحَدًا يَفْعَلُ هَذَا غَيْرَ لِلْيَهُودِ ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَاءَ الزُّورِ . يَعْنِي الْوَصَالَ فِي الشَّعْرِ . تَابِعَهُ عُنْدَ رُءُوسِ شُعْبَةَ

الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي كانت ترضع ولدها فتكلم ، وقد تقدم شرحه في قصة عيسى بن مريم . وعبد الرحمن المذكور في الاسناد هو الأعرج . الحديث الخامس عشر حديثه في قصة المرأة التي سقت الكلب . **قوله** ( بطيف ) بضم أوله من أطاف يقال أطفت بالشيء إذا أدمت المرور حوله . **قوله** ( بركية ) بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية : البر مطوية أو غير مطوية ، وغير المطوية يقال لها جب وقليب ولا يقال لها بر حتى تطوى ، وقبل الركي البر قبل أن تطوى فإذا طويت فهي الطوى . **قوله** ( بغى ) بفتح الموحدة وكسر المعجمة هي الزانية ، وتطلق على الأمة مطلقا . **قوله** ( موقها ) بضم الميم وسكون الواو بمدّها قاف هو الخف ، وقبل ما يلبس فوق الخف . **قوله** ( فففر لها ) زاد السكشمينى د به ، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث مشروحا في كتاب الشرب ، لكن وقع هناك وفي الطهارة أن النسي سقى السكب رجلا ، وأنه سقاء في خفه ، ويحتمل تعدد القصة . وقدمت بقية الكلام في كتاب الشرب ، والله أعلم . الحديث السادس عشر حديث معاوية . **قوله** ( عام حج ) في رواية سعيد بن المسيب الآتية آخر الباب ، آخر قدمة قدمها ، قلت : وكان ذلك في سنة إحدى وخمسين وهي آخر حجة حجها في خلافته . **قوله** ( فتناول قصة ) بضم القاف وتشديد المهملة هي شعر الناصية ، والحرمى منسوب إلى الحرم وهو واحد الحراس . **قوله** ( أين علاؤكم ) فيه إشارة إلى أن العلماء إذا ذكروا فيهم كانوا قد قلوا ، وهو كذلك لأن غالب الصحابة كانوا يومئذ قد ماتوا ، وكأنه رأى جهال عوامهم صنعوا ذلك فأراد أن يذكر علماءهم وينبئهم بما تركوه من انكار ذلك ، ويحتمل أن يكون ترك من بقي من الصحابة ومن أكابر التابعين إذ ذاك الانكار إما لاعتقاد عدم التحريم عن بلفه الخبر لحمله على كراهة التزيه ، أو كان يخشى من سطوة الأمراء في ذلك الزمان على من يستند بالانكار اثلا ينسب إلى الاعتراض على أولى الأمر ، أو كانوا ممن لم يبلغهم الخبر أصلا ، أو بالغ بعضهم لكن لم يذكروه حتى ذكرهم به معاوية ، فكل هذه أحوال ممكنة إن كان موجودا إذ ذاك من العلماء ، وأما من حضر خطبة معاوية وعاطبهم بقوله أين علاؤكم فعمل ذلك كان في خطبة غير الجملة ولم يتفق أن يحضره إلا من أبس من أهل الدلم فقال أين علاؤكم ، لأن الخطاب بالانكار لا يتوجه إلا على من علم الحكم وأقره . **قوله** ( ويقول ) هو معطوف على د ينهى ، وفاعل ذلك النبي ﷺ . **قوله** ( إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا نسائهم ) فيه إشعار بأن ذلك كان حراما عليهم ، فلما فعلوه كان سببا لملاصحتهم ، مع ما انضم إلى ذلك من ارتكابهم ما ارتكبهوه من المناهي ، وسيأتى شرح ذلك مبـ. وطا في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث أبي هريرة . **قوله** ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( عن أبي هريرة ) هذا هو المشهور عن إبراهيم بن سعد ، وقيل عنه عن أبيه عن أبي سلمة عن عائشة كما سيأتى . **قوله** ( أنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون ) بفتح الدال المهملة . وسيأتى شرحه مستوفى في مناقب عمر ، فإن فيه أنهم كانوا من بني إسرائيل . **قوله** ( وأنه إن كان في أمي هذه منهم ) في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، وأنه إن كان في أمي أحد منهم . **قوله** ( فانه عمر بن الخطاب ) كذا قاله النبي ﷺ على سبيل التوقع ، وكأنه لم يكن اطلاع على أن ذلك كائن ، وقد وقع بحمد الله ما توقعه النبي ﷺ في عمر رضى الله عنه ، ووقع من ذلك غيره ما لا يحصى ذكره . الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد ، **قوله** ( عن أبي الصديق الناجي ) في رواية مسلم من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة أنه سمع أبا الصديق الناجي ، واسم أن الصديق - وهو بكسر الصاد المهملة وتشديد الدال

المكسورة - بكسر ، واسم أبيه عمرو وقيل قيس ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** ( كان في بني اسرائيل رجل ) لم أفت على اسمه ولا على اسم أحد من الرجال من ذكر في النسخة ، زاد مسلم من طريق هشام عن قتادة عند مسلم ، فقال عن أعلم أهل الأرض فدل على راهب . **قوله** ( فأتى راهبا ) فيه إشعار بأن ذلك كان بعد رفع عيسى عليه السلام ، لأن الرهبانية إنما ابتدعها أتباعه كما نص عليه في القرآن . **قوله** ( فقال : له توبة ؟ ) بحذف أداة الاستفهام ، وفيه تجريد أو التفات ، لأن حق السياق أن يقول : ألى توبة ؟ ووقع في رواية هشام ، فقال انه قتل تسعة وتسعين نفسا فهل له من توبة ، وزاد ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم وقال فيه ومن يحول بينه وبين التوبة . **قوله** ( فقال له رجل انت قرية كذا وكذا ) زاد في رواية هشام ، فان بها أناسا يعبدون الله فاعبد الله معهم ، ولا ترجع إلى أرضك فانها أرض سوء ، فانطلق حتى إذا كان نصف الطريق أتاه ملك الموت ، ووقفت لي تسمية الفريتين المذكورتين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا في المعجم الكبير للطبراني ، قال فيه إن اسم الصالحة نصرة واسم القرية الأخرى كفر . **قوله** ( فقام ) بنون ومدة أى بعد ، أو المعنى مال أونهض مع ثاقب ، فعلى هذا فالمعنى قال إلى الأرض التي طلبها ، هذا هو المعزوف في هذا الحديث ، وحكى بعضهم فيه فأنى بغير مد قبل الحمد ، وبأشباعها بوزن سعى تقول نأى نأى نأيا أى بعد ، وعلى هذا فالمعنى فبعد على الأرض التي خرج منها ، ووقع في رواية هشام عن قتادة ما يشعر بأن قوله ، فقام بصدره ، إدراج ، فانه قال في آخر الحديث ، قال قتادة قال الحسن : ذكر لنا أنه لما أتاه الموت نام بصدره . **قوله** ( فاختمت فيه ) في رواية هشام من الزيادة ، فقالت ملائكة الرحمة جاء نائبا مقبلا بقلبه إلى الله ، وقالت ملائكة العذاب انه لم يعمل خيرا قط ، فأتاه ملك في صورة آدمي لجلوه بينهم فقال : قيسوا ما بين الأرضين إلى أيهما كان أدنى فهو لها . **قوله** ( فأوحى الله إلى هذه أن تباعدى ) أى إلى القرية التي خرج منها ( وإلى هذه أن تقربى ) أى القرية التي قصدتها . وفي رواية هشام ، فقاسوه فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد . **قوله** ( أقرب بشر ففعل ) في رواية مما ذكر من شعبه ، لجل من أهلها ، وفي رواية هشام ، فقبعته ملائكة الرحمة ، وفي الحديث مشروعية التوبة من جميع الكبائر حتى من قتل الأنفس ، ويحمل على أن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل تكفل برضا خصمه . وفيه أن المفتى قد يجيب بالخطأ ، وغفل من زعم أنه إنما قتل الأخير على سبيل التأول لكونه أفتاه بغير علم لأن السياق يقتضى أنه كان غير عالم بالحكم حتى استمر يستقى ، وأن الذى أفتاه استبعد أن تصح توبته بعد قتله لأن ذكر أنه قتله بغير حق ، وأنه إنما قتله بناء على العمل بفتواه لأن ذلك اقتضى عنده أن لا نجاة له فيئس من الرحمة ، ثم تداركه الله فتقدم على ما صنع فراجع يسأل وفيه إشارة إلى قلة فطنة الراهب ، لأنه كان من حقه التحرز عن اجترأ على القتل حتى صار له عادة بأن لا يواجه بخلاف مراده وأن يستعمل معه المماريض مداواة عن نفسه ، هذا لو كان الحكم عنده صريحا في عدم قبول توبة القاتل فضلا عن أن الحكم لم يكن عنده إلا مظنونا . وفيه أن الملائكة الموكلين ببني آدم يختلف اجتهدهم في حقهم بالنسبة إلى من يكتبونه مطيعا أو عاصيا ، وأنهم يختصمون في ذلك حتى يقضى الله بينهم ، وفيه فضل التحول من الأرض التي يصيب الإنسان فيها المعصية لما يطلب بحكم العادة على مثل ذلك إما لتذكره لأفعاله الصادرة قبل ذلك والفتنة بها وإما لوجود من كان يمينه على ذلك ويحضه عليه ، ولهذا قال له الأخير : ولا ترجع إلى أرضك فانها أرض سوء ، ففيه إشارة إلى أن التائب ينبغي له مفارقة الأحوال التي اعتادها في زمن المعصية ، والتحول منها كلها

والاشتغال بغيرها ، وفيه فضل العالم على العابد لأن الذي أقتناه أولاً بأن لا توبة له غلبت عليه العبادة فاستعظم وقوع ما وقع من ذلك القاتل من استجرائه على قتل هذا العدد الكثير ، وأما الثاني فغلب عليه العلم فأقتناه بالصواب ودله على طريق النجاة ، قال عياض : وفيه أن التوبة تنفع من القتل كما تنفع من سائر الذنوب ، وهو وإن كان شرعاً لمن قبلنا وفي الاحتجاج به خلاف لكن ليس هذا من موضع الخلاف لأن موضع الخلاف إذا لم يرد في شرعنا تقريره وموافقه ، أما إذا ورد فهو شرع لنا بخلاف ، ومن الوارد في ذلك قوله تعالى ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ وحديث عبادة بن الصامت ففيه بعد قوله ولا تقتلوا النفس وغير ذلك من المنهيات وفي أصاب من ذلك شيئاً فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، متفق عليه . قلت : ويؤخذ ذلك أيضاً من جهة تخفيف الآثار عن هذه الامة بالنسبة إلى من قبلهم من الأمم ، فإذا شرع لهم قبول توبة القاتل فشرعيتها لنا بطريق الأولى ، وسيأتى البحث في قوله تعالى ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ﴾ الآية في التفسير إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن في بنى آدم من يصلح للحكم بين الملائكة إذا تنازعوا ، وفيه حجة لمن أجاز التحكيم ، وأن من رضى الفريقان بتحكيمه حكمه جائز عليهم ، وسيأتى نقل الخلاف في ذلك في الحديث الذي يلى ما بعده ، وفيه أن للحاكم إذا تعارضت عنده الأحوال وتعددت البيانات أن يستدل بالقرائن على الترجيح . الحديث التاسع عشر حديث أبي هريرة في قصة البقرة التي تكلمت ، **قوله** ( عن الأعرج عن أبي سلمة ) هو من رواية الأقران ، وقد رواه الزهري أيضاً عن أبي سلمة ، وسيأتى مع شرحه مستوفى في المناقب . **قوله** ( بينا رجل يسوق بقرة ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( اذركها فضرها فقالت إنما لم تخلق لهذا ) استدلل به على أن الدواب لا تستعمل إلا فيما جرت العادة باستعمالها فيه ، ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للحرث للإشارة إلى معظم ما خلقت له ، ولم ترد الحصر في ذلك لأنه غير مراد اتفاقاً ، لأن من أجل ما خلقت له أنها تذبح وتؤكل بالاتفاق ، وقد تقدم قول ابن بطال في ذلك في كتاب المزارعة . **قوله** ( فأتى أومن هذا أنا وأبو بكر وعمر ) هو محمول على أنه كان أخبرهما بذلك فصدقه ، أو أطلق ذلك لما اطلع عليه من أنهما يصدقان بذلك إذا سمعاه ولا يترددان فيه . **قوله** ( وما هما ثم ) بفتح المثناة أى ليسا حاضرين ، وهو من كلام الراوى ، ولم يقع ذلك في رواية الزهري . **قوله** ( وبيننا رجل ) هو معطوف على الخبر الذى قبله بالسناد المذكور . **قوله** ( اذعدا الذئب ) بالعين المهملة من العدوان . **قوله** ( هذا استنقذتها منى ) في رواية الكشمبى استنقذها ، بابها المفاعل . **قوله** ( حدثنا على حدثنا سفيان عن مسعر ) هذا يدل على أنه سمعه من شيخه مفرقا ، والحاصل أن لسفيان فيه إسنادين : أحدهما أبو الزناد عن الأعرج ، والآخر مسعر عن سعد بن إبراهيم ، كلاهما عن أبي سلمة ، وفي كل من الاسنادين رواية القرين عن قريبه ، لأن الأعرج قرين أبي سلمة ، كما تقدم لأنه شارك في أكثر شيوخه ولا سيما أبو هريرة . وإن كان أبو سلمة أكبر سناً من الأعرج . وسفيان بن عيينة قرين مسعر ، لأنه شارك في أكثر شيوخه لاسيما سعد بن إبراهيم ، وإن كان مسعر أكبر سناً من سفيان . الحديث العشرون حديث أبي هريرة أيضاً ، اشترى رجل من رجل عقارا ، لم أقف على اسمهما ولا على اسم أحد من ذكر في هذه القصة ، لكن في المبتدأ لوهب بن منبه ، أن الذى تحاكا اليه هو داود النبي عليه السلام ، وفي المبتدأ لاسحق بن بشر ، أن ذلك وقع في زمن ذى القرنين من بعض قضاته فأنه أعلم . وصنيع البخارى يقتضى ترجيح ما وقع عند وهب لكونه أوردته في ذكر بنى إسرائيل . **قوله** ( عقارا ) العقار في اللغة المنزل والضيعة وخصه



بعضهم بالنخل ، ويقال المتاع النفيس الذى المنزل عقار أيضا ، وأما عياض فقال : العقار الأصل من المال ، وقيل المنزل والضيعة ، وقيل متاع البيت لجمله خلافا . والمعروف فى اللغة أنه مقول بالاشتراك على الجميع والمراد به هنا الدار ، وصرح بذلك فى حديث وهب بن منبه . **قوله** ( فوجد الرجل الذى اشترى العقار فى عقاره جرة فيها ذهب ، فقال له : خذ ذهبك فانما اشتريت منك الأرض ولم أبتع الذهب ) وهذا صريح فى أن العقد إنما وقع بينهما على الأرض خاصة ، فاعتقد البائع دخول ما فيها ضمنا ، واعتقد المشتري أنه لا يدخل ، وأما صورة الدعوى بينهما فوقعت على هذه الصورة وأنهما لم يختلفا فى صورة العقد التى وقعت ، والحكم فى شرعنا على هذا فى مثل ذلك أن القول قول المشتري وإن الذهب باق على ملك البائع ، ويحتمل أنهما اختلفا فى صورة العقد بأن يقول المشتري لم يقع تصريح ببيع الأرض وما فيها بل ببيع الأرض خاصة ، والبائع يقول وقع التصريح بذلك ، والحكم فى هذه الصورة أن يتحاشا ويستردا المبيع وهذا كله بناء على ظاهر اللفظ أنه وجد فيه جرة من ذهب . لكن فى رواية إسحق بن بشر أن المشتري قال إنه اشترى دارا فعمرها فوجد فيها كنزا ، وأن البائع قال له لما دعاه إلى أخذه ما دقنت ولا علمت ، وأنهما قالا للقاضى : ابعت من يقبضه وتضمه حيث رأيت ، فامتنع ، وعلى هذا لحكم هذا المال حكم الركا فى هذه الشريعة إن عرف أنه من دفين الجاهلية ، وإلا فإن عرف أنه من دفين المسلمين فهو لقطه ، وإن جعل لحكمه حكم المال الضائع يوضع فى بيت المال ، ولعلمهم لم يكن فى شرعهم هذا التفصيل فلماذا حكم القاضى بما حكم به . **قوله** ( وقال الذى له الأرض ) أى الذى كانت له . ووقع فى رواية أحمد عن عبد الرزاق بيان المراد من ذلك ولفظه : فقال الذى باع الأرض : إنما بعته الأرض ، ورفع فى نسخ مسلم اختلاف ، فلاكثر رويوه بلفظ : فقال الذى شرى الأرض ، والمراد باع الأرض كما قال أحمد ، وبعضهم : فقال الذى اشترى الأرض ، وومهما القرطبي قال : إلا إن ثبت أن لفظ : اشترى ، من الاضداد كشرى فلا وهم ، وقوله : فتمحا كما ، ظاهره أنهما حكاه فى ذلك ، لكن فى حديث إسحاق بن بشر التصريح بأنه كان حاكما منصوبا للناس ، فإن ثبت ذلك فلا حجة فيه بأن جوز للبنداعيين أن يحكما بينهما رجلا وينفذ حكمه ، وهى مسألة مختلف فيها : فأجاز ذلك مالك والشافعى بشرط أن يكون فيه أهلية الحكم ، وإن يحكم بينهما بالحق سواء وافق ذلك رأى قاضى البلد أم لا واستثنى الشافعى الحدود ، وشرط أبو حنيفة أن لا يخالف ذلك رأى قاضى البلد ، وجزم القرطبي بأنه لم يصدر منه حكم على أحد منهما ، وإنما أصلح بينهما لما ظهر له أن حكم المال المذكور حكم المال الضائع ، فرأى أنهما أحق بذلك من غيرهما لما ظهر له من ورعهما وحسن حالهما وارتجى من طيب نساهما وصلاح ذريتهما ، ويرده ما جزم به الغزالي فى نصيحة الملوك ، أنهما تحاكما إلى كسرى ، فإن ثبت هذا ارتفعت المباحث الماضية المتعلقة بالتحكيم لأن الكافر لا حاجة فيما يحكم به . ووقع فى روايته عن أبي هريرة : لقد رأيتنا يكثرت تمارينا ومنازعتنا عند النبي ﷺ أيهما أكثر أمانة . **قوله** ( ألكما ولد ) ؟ بفتح الواو واللام ، والمراد الجنس ، لانه يستحيل أن يكون الرجلين جميعا ولد واحد ، والمعنى ألكل منكما ولد ؟ ويجوز أن يكون قوله : ألكما ولد ، بضم الواو وسكون اللام وهى صيغة جمع أى أولاد ، ويجوز كسر الواو أيضا فى ذلك . **قوله** ( فقال أحدهما لى غلام ) بين فى رواية إسحق بن بشر أن الذى قال لى غلام هو الذى اشترى العقار . **قوله** ( أنكسروا الغلام الجارية ) وأنفقوا على أنفسهما منه وتصدقا ) هكذا وقع بصيغة الجمع فى الانكاح والإنفاق وبصيغة التثنية فى النفسين وفى التصديق ، وكأن السرى فى ذلك أن الزوجين كانا محجورين

ولإنكاحهما لابد فيه مع وليهما من غيرهما كالأشهادين ، وكذلك الاتفاق قد يحتاج فيه إلى المعين كالوكيل ، وأما  
 ثنية النفسين فللاشارة إلى اختصاص الزوجين بذلك . وقد وقع في رواية إسحاق بن بشر ما يشعر بذلك ولفظه  
 « اذهب ، فزوج ابنتك من ابن هذا وجهزوها من هذا المال وادفعا اليهما ما بقي بهيشان به ، وأما ثنية التصديق  
 فللاشارة إلى أن يباشرهما بغير واسطة لما في ذلك من الفضل ، وأيضاً فهم تبرع لا يصدر من غير الرشيد ولا سيما  
 ممن ليس له فيها ملك . ووقع في رواية مسلم « وأنفقاً على أنفسكما ، والاول أوجه والله أعلم . الحديث الحادى  
 والعشرون حديث أسامة بن زيد في الطاعون وسيأتى شرحه مستوفى في الطب ، والغرض منه هنا قوله في الحديث  
 « الطاعون رجس أرسل على بنى اسرائيل ، ووقع هنا « رجس » بالسين المهملة بدل الزاى والمحفوظ بالزاى ،  
 ووجه التخصيص بأن الرجس يقع على العقوبة أيضاً ، وقد قال الفارابى والجوهري الرجس العذاب . قوله في آخر  
 الحديث ( فلا تخرجوا فراراً منه ، قال أبو النضر : لا يخرجكم الا فراراً منه ) يريد أن الاولى رواية محمد بن  
 المنكدر والثانية رواية أبي النضر ، فأما رواية ابن المنكدر فلا إشكال فيها ، وأما رواية أبي النضر فروايتها بالنصب  
 كالذى هنا « شككة » ورواها جماعة بالرفع ولا إشكال فيها ، قال عياض في الشرح : وقع لاكثر رواية الموطأ  
 بالرفع وهو بين أن السبب الذى يخرجكم الفرار بمجرد قصده لا غير ذلك ، لأن الخروج إلى الاسفار والحوائج  
 مباح ، ويطلق الرواية الاخرى « فلا تخرجوا فراراً منه » ، قال ورواه بعضهم « لا فراراً منه » ، قال وقال  
 ابن عبد البر : جاء بالوجهين ، ولعل ذلك كان من مالك ، وأهل العربية يقولون دخول « لا » هنا بعد النفي  
 لإيجاب بعض ما نفي قبل من الخروج ، فكأنه نهى عن الخروج الا للفرار خاصة . وهو ضد المقصود فإن المنهى  
 عنه إنما هو الخروج للفرار خاصة لا لغيره ، قال وجوز ذلك بعضهم وجعل قوله « الا » حالاً من الاستثناء أى  
 لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم الا للفرار ، قال عياض : ووقع لبعض رواية الموطأ « لا يخرجكم الا فراراً » ، باداة  
 التعريف وبعدها إفراد بكسر الهمزة وهو وهم والحسن . وقال في المشارق ، ما حاصله : يجوز أن تكون الهمزة  
 للتمدية يقال أفره كذاً من كذاً ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعبدى بن حاتم « ان كان لا يفرك من هذا إلا ماترى ،  
 فيكون المعنى لا يخرجكم فراراً إياكم ، وقال القرطبى في « المفهم » هذه الرواية غلط لأنه لا يقال أفر وإنما يقال  
 فر ، قال : وقال جماعة من العلماء إدخال « لا » فيه غلط ، وقال بعضهم هي زائدة وتجوز زيادته كما تراد لا ، وخرجه  
 بعضهم بأنها للإيجاب فذكر نحو ما مضى قال : والافرب أن تكون زائدة ، وقال السكرماني : الجع بين قول ابن  
 المنكدر « لا تخرجوا فراراً منه » ، وبين قول أبي النضر « لا يخرجكم الا فراراً منه » ، مشكل فإن ظاهره التناقض ، ثم  
 أجاب بأجوبة : أحدها أن غرض الراوى أن أبا النضر فسر لا تخرجوا بأن المراد منه الحصر يعنى الخروج  
 المنهى هو الذى يكون لمجرد الفرار لا لغرض آخر ، فهو تفسير السطل المنهى عنه لا للنهى . قالت : وهو بعيد  
 لأنه يقتضى أن هذا اللفظ من كلام أبي النضر زاده بعد الخبر وأنه موافق لابن المنكدر على اللفظ الاول رواية ،  
 والمتبادر خلاف ذلك . والجواب الثانى كالاول والزيادة مرفوعة أيضاً فيكون روى اللفظين ويكون التفسير  
 مرفوعاً أيضاً . الثالث إلا زائدة بشرط أن تثبت زيادتها في كلام العرب . الحديث الثانى والعشرون حديث  
 عائشة في ذلك وسيأتى شرحه في الطب أيضاً . الحديث الثالث والعشرون حديث عائشة في قصة الخزمية التى  
 سرق ، وسيأتى شرحه في كتاب الحدود ، وأورده هنا بلفظ « إنما أهلك الذين من قبلكم » ، وفي بعض طرقه « ان

بنى إسرائيل كانوا ، وهو المطابق للترجمة وسيأتي بسط ذلك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع والعشرون حديث ابن مسعود في النهي عن الاختلاف في القراءة ، وسيأتي شرحه في فضائل القرآن . الحديث الخامس والعشرون حديث عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق هو أبو وائل . **قوله** ( كَأَنِّي أَنظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَحْكِي نَدِيمًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبَهُ قَوْمَهُ فَأَدْمُوهُ ) لم أقف على اسم هذا النبي صريحاً ، ويحتمل أن يكون هو نوح عليه السلام ، فقد ذكر ابن إسحق في « المبتدأ » وأخرجه بن أبي حاتم في تفسير الشعراء من طريق ابن إسحق قال « حدثني من لا أتهم عن عبيد ابن عمير الليثي أنه بلغه أن قوم نوح كانوا يبسطون به فيخنقونه حتى يقضى عليه فإذا أفاق قال : اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون » . قلت : وإن صح ذلك فسكان ذلك كان في ابتداء الأمر ، ثم لما ينس منهم قال ( رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً ) وقد ذكر مسلم بعد تخريج هذا الحديث حديث أنه **ﷺ** قال في قصة أحد « كيف يفلح قوم دموا وجهي » ، فأنزل الله ( ليس لك من الأمر شيء ) ومن ثم قال القرطبي : إن النبي **ﷺ** هو الحاك والحكي كاسياني . وأما النووي فقال : هذا النبي الذي جرى له ما حكاه النبي **ﷺ** من المتقدمين وقد جرى لنبينا نحو ذلك يوم أحد . **قوله** ( وهو يمسح الدم عن وجهه ) يحتمل أن ذلك لما وقع للنبي **ﷺ** ذكر لأصحابه أنه وقع لنبي آخر قبله ، وذلك فيما وقع له يوم أحد لما شج وجهه وجرى الدم منه . فاحضر في تلك الحالة قصة ذلك النبي الذي كان قبله فذكر قصته لأصحابه تطييباً لقلوبهم . وأغرب القرطبي فقال : إن النبي **ﷺ** هو الحاك وهو المحكى عنه ، قال وكأنه أوحى إليه بذلك قبل وقوع القصة ، ولم يسم ذلك النبي ، فلما وقع له ذلك تعين أنه هو المعنى بذلك . قلت : ويكر عليه أن الترجمة لبني إسرائيل فيتمين الحبل على بعض أنبيائهم ، وفي « صحيح ابن حبان » من حديث سهل بن سعد « أن النبي **ﷺ** قال : اللهم اغفر لقومي فانهم لا يعلمون ، قال ابن حبان : معنى هذا الدعاء الذي قال يوم أحد لما شج وجهه أي اغفر لهم ذنبهم في شج وجهي ، لا أنه أراد الدعاء لهم بالمغفرة مطلقاً ، إذ لو كان كذلك لأجيب ولو أجيب لاسلوا كلهم ، كذا قال ، وكأنه بناء على أنه لا يجوز أن يتخلف بعض دعائه على بعض أو عن بعض ، وفيه نظر للثبوت « أعطاني اثنتين ومنعني واحدة » ، وسيأتي في تفسير سورة الانعام . ثم وجدت في « مسند أحمد » من طريق عاصم عن أبي وائل ما يمنع تأويل القرطبي ، ويعين الغزوة التي قال فيها رسول الله **ﷺ** ذلك ولفظه « قسم رسول الله **ﷺ** غنائم حنين بالجمرة قال فازدحوا عليه فقال : إن عبداً من عباد الله بعثه الله إلى قومه فكذبوه وشجوه ، فجعل يمسح الدم عن جبينه ويقول : رب اغفر لقومي فانهم لا يعلمون ، قال عبد الله فكأنني أنظر إلى رسول الله **ﷺ** يمسح وجهه يحكي الرجل » . قلت : ولا يلزم من هذا الذي قاله عبد الله أن يكون النبي **ﷺ** مسح أيضاً ، بل الظاهر أنه حكى صفة مسح وجهه خاصة كما مسحها ذلك النبي ، وظهر بذلك فساد ما زعمه القرطبي . الحديث السادس والعشرون والسابع والعشرون والثامن والعشرون أحاديث أبي سعيد وحذيفة وأبي هريرة في قصة الذي أوصى بأن يحرق إذا مات ، أو دمه من طرق ، وتقدم في هذه الترجمة من وجه آخر ، وسأذكر جميع فوائده هنا إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن عتبة بن عبد العافر ) بين في الرواية المعلقة تلو هذه سماع قتادة من عتبة ، وحقبة المذكور أزدي بصرى ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وحديث آخر تقدم في الوكالة . وطريق معاذ هذه وصلها مسلم عن عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه به . **قوله** ( رَغَسَهُ اللَّهُ ) بفتح الراء والغين المعجمة بعدها سين مهملة أي كثر ماله ، وقيل رَغَسَ كل شيء أصله فسكانه قال جعل له أصلاً من مال . ووقع في مسلم

« رأسه الله ، يهز بدل الغين المعجمة ، قال ابن التين : وهو غلط . فان صح - أى من جهة الرواية - فسكانه كان فيه « راشه » ، يعنى بألف ساكنة بغير همز وبشين معجمة : والريش والرياش المال انتهى . ويحتمل فى توجيه رواية مسلم أن يقال : معنى « رأسه » جعله رأساً ويكون بتشديد الهمزة ، وقوله « دمالا » أى بسبب المال . **قوله** ( قال عقبه الحذيفة ) هو عقبه بن عمرو أبو مسعود الأنصارى البدرى . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكى ، وفى رواية الكشميهنى « حدثنا مسدد » وصوب أبو ذر رواية الأكثر وبذلك جزم أبو نعيم فى المستخرج ، أنه عن موسى ؛ وموسى ومسدد جميعا قد سمعا من أبي عوانة ، لكن الصواب هنا موسى لأن المصنف ساق الحديث عن مسدد ثم بين أن موسى خالفه فى لفظة منه وهى قوله « فى يوم راح » ، فان فى رواية مسدد « يوم حار » . وقد تقدم سياق موسى فى أول « باب ذكر بنى اسرائيل » ، وقال فيه « انظروا يوما راحا » ، وقوله راحا ، أى كثير الريح ، ويقال ذلك للدوضع الذى تخرقه الرياح ، قال الجوهري : يوم راح أى شديد الريح ، وإذا كان طيب الريح يقال الريح بتشديد الياء . وقال الخطابى : يوم راح أى ذو ريح كما يقال رجل مال أى ذو مال ، وأما رواية الباب فقوله « فى يوم حار » فهو بتخفيف الراء ، قال ابن فارس : الحور ريح تحن كحنين الابل ، وقد نبه أبو على الجبائى على ما وقع من ذلك . وظن بعض المتأخرين أنه عنى بذلك ما وقع فى أول ذكر بنى اسرائيل فاعترض عليه بأنه ليس هناك إلا روايته عن موسى بن اسماعيل فى جميع الطرق وهو صحيح ، لكن مراد الجبائى ما وقع هنا ، وهو بين لمن تأمل ذلك . **قوله** ( حدثنا عبد الملك ) هو ابن عمير المذكور فى الاسناد الذى قبله ، ومراده أن عبد الملك رواه بالإسناد المذكور مثل الرواية التى قبله إلا فى هذه اللفظة ؛ وهذا يقتضى خطأ من أورده فى الرواية الأولى بلفظ « راح » ، وهى رواية السرخسى ، وقد رواه أبو الوليد عن أبي عوانة فقال فيه « فى ربح عاصف » ، أخرجه المصنف فى الرقاق . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو ابن يوسف . **قوله** ( كان رجل يسرف على نفسه ) تقدم فى حديث حذيفة أنه كان نباشا ، وفى الرواية التى فى الرقاق أنه كان يسمى الظن بعمله ، وفيه أنه لم يبتئ خيرا ، وسيأتى نقل الخلاف فى تحريرها هناك ان شاء الله تعالى . وفى حديث أبي سعيد « ان رجلا كان قبلكم » . **قوله** ( أورو ) بفتح الهمزة وسكون الواو وضم الراء أى اقدحوا وأشعلوا . **قوله** ( إذا أنا مت فأحرقونى ثم اطحنونى ثم ذرونى ) بضم المعجمة وتشديد الراء ، فى حديث أبي سعيد « فقال لبنيه لما حضر - بضم المهملة وكسر المعجمة أى حضره الموت - أى أب كنت لكم ؟ قالوا : خير أب ، قال : فاني لم أحمل خيرا قط ، فإذا مت فأحرقونى ثم امحقونى ثم ذرونى » ، بفتح أوله والتخفيف ، وفى رواية الكشميهنى « ثم أذرنى » بزيادة همزة مفتوحة فى أوله ، فالأول بمعنى دعونى أى اتركونى ، والثانى من قوله أذرت الريح الشئ إذا فرقته بهبوبها ، وهو موافق لرواية أبي هريرة . **قوله** ( فى الريح ) تقدم ما فى رواية حذيفة من الخلاف فى هذه اللفظة ، وفى حديث أبي سعيد « فى يوم عاصف » أى عاصف ريحه ، وفى حديث معاذ عن شعبة عند مسلم « فى ربح عاصف » ووقع فى حديث موسى بن اسماعيل فى أول الباب « حتى إذا أكلت لحى وخلصت إلى عظمى وامتحتت » ، وهو بضم المثناة وكسر المهملة بعدها شين معجمة أى وصل الحرق العظام ، والمحش احرأى الناب الجلد . **قوله** ( فوالله ان قدر الله على ) فى رواية الكشميهنى « ان قدر على ربى » ، قال الخطابى : قد يستشكل هذا فيقال كيف يغفر له وهو منكرب للبعث والقدرة على إحياء الموتى ؟ والجواب أنه لم ينكر البعث وإنما جعل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب . وقد ظهر لإيمانه باعترافه بأنه إنما فعل ذلك من خشية الله . قال ابن

قتيبة : قد يغلط في بعض الصفات قوم من المسلمين فلا يكفرون بذلك ، ورده ابن الجوزي وقال : جمده صفة القدرة ككفر انفاقا ، وإنما قيل ان معنى قوله : ان قدر الله على ، أى ضيق وهى كقوله ( ومن قدر عليه رزقه ) أى ضيق ، وأما قوله : لعلى أضل الله ، فعناه لعلى أفوته ، يقال ضل الشيء إذا فات وذهب ، وهو كقوله ( لا يضل ربى لا ينسى ) ولعل هذا الرجل قال ذلك من شدة جزعه وخوفه كما غلط ذلك الآخر فقال أنت عبدى وأنا ربك ، أو يكون قوله : ان قدر على ، بتشديد الدال أى قدر على أن يعذبني ليعذبني ، أو على أنه كان مثبتا للصانع وكان في زمن الفترة فلم تبلغه شرائط الايمان ، وأظهر الأقوال أنه قال ذلك في حال دهشته وغلبة الخوف عليه حتى ذهب بعقله لما يقول ، ولم يقله قاعدة الحقيقة معناه بل في حالة كان فيها كالغافل والذاهل والناسي الذي لا يؤخذ بما يصدر منه ، وأبعد الأقوال قول من قال إنه كان في شرعهم جواز المغفرة للكافر . قوله ( فأمر الله الأرض فقال اجمعي ما فيك منه ففعلت ) وفي حديث سلمان الفارسي عند أبي عوانة في صحيحه : فقال الله له كن فكان كأسرع من طرفة العين ، وهذا جميعه كما قال ابن عقيل لإخبار عما سيقع له يوم القيامة ، وليس كما قال بعضهم انه خاطب روحه ، فان ذلك لا يناسب قوله : فجعله الله ، لان التحريق والتعريق إنما وقع على الجسد وهو الذي يجمع ويبعاد عند البعث . قوله ( وقال غيره خشيتك ) الغير المذكور هو عبد الرزاق ، كذا رواه عن معمر بلفظ « خشيتك » بدل « مخافتك » ، وأخرجه أحمد عن عبد الرزاق بهذا ، وقد وقع في حديث أبي سعيد « مخافتك » ، وفي حديث حذيفة « خشيتك » ، قوله في آخر حديث أبي سعيد ( فتلقاه رحمة ) في رواية الكشميهني فتلقاه قال ابن التين : أما تلقاه بالانفاس فواضح . لكن المشهور تعديته بالباء وقد جاء هنا بغير تعدية ، وعلى هذا فالرحمة منصوبة على المفعولية ، ويحتمل أن يكون ذكر الرحمة وهى على هذا بالرفع ، قال وأما « تلقاه » بالباء فلا أعرف له وجها الا أن يكون أصله فتلقفه أى غشاه ، فلما اجتمعت ثلاث قاتت أبدلت الأخيرة ألفا مثل « دساها » ، كذا قال ولا يخفى تنكفه ، والذي يظهر أنه من الثلاثي ، والقول فيه كالمقول في التلقي . وقد وقع في حديث سلمان ، بما تلقاه عندها أن غفر له . الحديث التاسع والعشرون حديث أبي هريرة في الذي كان يداين الناس ، قد تقدم في البيوع . الحديث الثلاثون حديث عبد الله وهو ابن عمر في التي ربطت الهرة . ولم أقف على اسمها ، لكن تقدم أنها سوداء وأنها حميرية وأنها من بنى اسرائيل ، وانه لثلاثي بين ذلك ، وتقدم شرحه في أو اخر بدء الخلق . الحديث الحادى والثلاثون ، قوله ( عن أبي مسعود ) هذا هو المحفوظ ورواه ابراهيم بن سعد عن منصور عن عبد الملك فقال : عن ربيع بن حراش عن حذيفة ، حكاه الدارقطني في « العلل » ، قال : ورواه أبو مالك الاشجعي أيضا عن ربيع عن حذيفة . قلت : روايته عند أحمد ، وليس بيميد أن يكون ربيع سمعه من أبي مسعود ومن حذيفة جميعا . قوله ( ان ما أدرك الناس من كلام النبوة ) الناس بالرفع في جميع الطرق ويجوز النصب أى ما يبلغ الناس ، وقوله « من كلام النبوة » أى ما اتفق عليه الانبياء ، أى انه لما نذب اليه الانبياء ولم ينسخ فيما نسخ من شرائعهم ، لانه أمر أطبقت عليه العقول : وزاد أبو داود وأحمد وغيرهما « النبوة الاولى » ، أى التي قبل نديننا ﷺ . قوله ( فاصنع ما شئت ) هو أمر بمعنى الخبر ، أو هو للتهديد أى اصنع ما شئت فان الله يحزنك ، أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله فان كان ما لا يستحي منه فافعله وان كان ما يستحي منه فدعه ، أو المعنى أنك اذا لم تستح من الله من شيء يجب أن لا تستحي منه من أمر الدين فافعله ولا تنال بالخلق ، أو المراد الحث على الحياء والتتوبه بفضلله ، أى لما لم يحزن جميع ما شئت لم يحزن ترك الاستحياء . الحديث الثانى والثلاثون

حديث ابن عمر : بينما رجل يمر بإزاره من الخيلاء خسف به ، سيأتى شرحه مستوفى في كتاب اللباس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وقد رواه عن يونس أيضا عبد الله بن وهب أخرجه النسائي وأبو عوانة في صحيحه . **قوله** ( تابعه عبد الرحمن بن خالد ) أى ابن مسافر ( عن الزهري ) أى بهذا الاستناد ، وطريق عبد الرحمن هذه وصالحا المؤلف في كتاب اللباس . الحديث الثالث والثلاثون حديث أبي هريرة في فضل يوم الجمعة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة . الحديث الرابع والثلاثون حديث معاوية في النهي عن الوصل في الشعر ، وقد تقدم في هذا الباب من وجه آخر ، وتقدمت الإشارة إلى مكان شرحه . **قوله** ( تابعه غندر عن شعبة ) وصله مسلم والنسائي من طريقه ، وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن غندر - وهو محمد بن جعفر - به

( خاتمة ) : اشتمل كتاب أحاديث الأنبياء وما بعده من ذكر بنى اسرائيل من الأحاديث المرفوعة على ما تقي حديث وتسعة أحاديث ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة وسبعة وعشرون حديثا ، والخالص اثنان وثمانون حديثا ، المعلق منها ثلاثون طريقا وسائرهما موصول ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة « الأرواح جنود ، وحديث « قال رجل رأيت السد ، وهذان معلقان ، وحديث أبي هريرة « يلقي إبراهيم أباه ، وحديث ابن عباس في قصة زمزم وبناء البيت بطوله ، وحديثه في تمويذ الحسن والحسين ، وحديث سبرة بن معبد ، وحديث أبي الشموس ، وحديث أبي ذر وهذه الثلاثة معلقات ، وحديث أم رومان في قصة الافك ، وحديث أبي هريرة « انما سمى الخضر ، وحديث ابن مسعود في يونس عليه السلام ، وحديث أبي هريرة « خفف على داود القرآن ، وحديث عمر « لا تطروني ، وحديث عائشة في كراهية الانسكاء على الخاصرة ، وحديث عبد الله بن عمرو « بلغوا عني ، وحديث أبي هريرة ان « اليهود لا يصبغون » وحديث عائشة في الطاعون ، وحديث أبي مسعود في الحياه . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ستة وثمانون أمرا ، وافقه أعلم . وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦١ - كتاب المناقب

## ١ - باب قول الله تعالى [١٣ الحجرات] :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ . وقوله [ ١ النساء ] : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾

وما ينهى عن دَعْوَى الجاهلية . الشعوب : النسب البعيد ، والقبايل دون ذلك

٣٤٨٩ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ السَّكَاهِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ قَالَ : لِلشُّعُوبِ الْقَبَائِلُ الْعِظَامُ . وَالْقَبَائِلُ : الْبَطُونَ

٣٤٩٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هُبَيْرِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَكْرَمُ النَّاسِ ؟ قَالَ : أَتْقَامُ . قَالُوا : لَيْسَ عَنْ هَذَا نَسْأَلُكَ . قَالَ : فَيُؤَسِّفُ نَبِيُّ اللَّهِ »

٣٤٩١ - حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا كَلِيبُ بْنُ وَائِلٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبُ ابْنَةُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ « قُلْتُ لَهَا : أَرَأَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ أَكَانَ مِنْ مُضَرَ ؟ قَالَتْ : فَمَنْ كَانَ إِلَّا مِنْ مُضَرَ ؟ مَنْ بَنَى النَّضَرَ بْنِ كِنَانَةَ »

[الحديث ٣٤٩١ - طريقه في : ٣٤٩٢]

٣٤٩٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا كَلِيبُ حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ النَّبِيِّ ﷺ - وَأَخَذَهَا زَيْنَبُ - قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدُّبَّاءِ وَالْحَنْمِ وَالْمَقِيرِ وَالْمَزَفَةِ . وَقُلْتُ لَهَا : أَخْبِرْنِي ، النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ مِنْ مُضَرَ كَانَ ؟ قَالَتْ : فَمَنْ كَانَ إِلَّا مِنْ مُضَرَ ؟ كَانَ مِنْ وَلَدِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ »

٣٤٩٣ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُهَمَّارٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ « تَجِدُونَ النَّاسَ مَعَادِنَ : خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فُتِّهُوا ، وَتَجِدُونَ خَيْرَ النَّاسِ فِي هَذَا الشَّأْنِ أَشَدَّهُمْ لَهْ كَرَاهِيَّةٍ »

[الحديث ٣٤٩٣ - طريقه في : ٣٤٩٦ ، ٣٥٨٨]

٣٤٩٤ - « وتجِدُونَ نَمِرَ النَّاسِ ذَا الْوَجْهِينِ : الَّذِي يَأْتِي مُؤَلَّاهُ بَوَّاجِهِ ، وَيَأْتِي مُؤَلَّاهُ بَوَّاجِهِ »

[ الحديث ٣٤٩٤ - طرفاه في : ٦٠٥٨ ، ٧١٧٩ ]

٣٤٩٥ - حَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « النَّاسُ تَبِعَ أَقْرَبُ شَيْءٍ فِي هَذَا الشَّأْنِ : مُسْلِمُهُمْ تَبِعَ مُسْلِمِهِمْ ، وَكَافِرُهُمْ تَبِعَ لَكَافِرِهِمْ »

٣٤٩٦ - « وَالنَّاسُ مُعَادِنٌ : خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا قَاتَهُوا ، تَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ

أَشَدَّ لِلنَّاسِ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الشَّأْنِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ »

٣٤٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مُعْمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا « إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى » قَالَ فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : قُرْبَى مُحَمَّدٍ ، فَقَالَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنًا

مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا وَلَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ ، فَزَلَّتْ عَلَيْهِ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةَ بَيْتِي وَبَيْنَكُمْ »

[ الحديث ٣٤٩٧ - طرفاه في : ٤٨١٨ ]

٣٤٩٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ يَبْلُغُهُ بِهِ النَّبِيُّ

ﷺ قَالَ « مِنْ هَاهُنَا جَاءَتِ الْفِتْنُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ ، وَالْجَفَاهُ وَغَاظُ الْقُلُوبِ فِي الْقَدَّادِينَ أَهْلَ الْوَبَرِ عِنْدَ أَصُولِ

لِذُنَابِ الْإِبِلِ وَلِلْبَقَرِ فِي رِبْعَةٍ وَمُضَرٍّ »

٣٤٩٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا

هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي الْقَدَّادِينَ أَهْلَ الْوَبَرِ ، وَالسَّكِينَةُ

فِي أَهْلِ الْعَنَمِ ، وَالْإِيمَانُ يَمَانُ وَالْحَسَكَةُ يَمَانِيَّةٌ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : سُمِّيَتِ الْبَيْنُ لِأَنَّهَا عَنْ يَمِينِ السَّكْبَةِ ، وَالشَّامُ

عَنْ يَسَارِ السَّكْبَةِ ، وَالْمَشَامَةُ الْمَيْسَرَةُ ، وَلِلدَّائِمِ السَّرَى : لِلشَّوْمِيِّ ، وَالْجَانِبُ الْأَيْسَرُ الْأَشَامُ

قَوْلُهُ ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . باب المناقب ) كَذَا فِي الْأَصُولِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا مِنْ كِتَابِ الْبُخَارِيِّ ، وَذَكَرَ

صَاحِبُ الْأَطْرَافِ وَكَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ أَنَّهُ قَالَ وَكِتَابُ الْمُنَاقِبِ ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ كِتَابِ أَحَادِيثِ

الْأَنْبِيَاءِ ، وَعَلَى الثَّانِي هُوَ كِتَابٌ مُسْتَقِلٌّ : وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي فَاغْنِ يَظْهَرُ مِنْ تَعْرِفِهِ أَنَّهُ قَصْدُهُ بِسِيَاقِ التَّرْجُمَةِ النَّبَوِيَّةِ بَأَن

يَجْمَعُ فِيهِ أُمُورَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْمَبْدَأِ إِلَى الْمُنْتَهَى ، فَبَدَأَ بِمَقْدَمَاتِهِ مِنْ ذِكْرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّسَبِ الشَّرِيفِ فَذَكَرَ أَشْيَاءَ

تَتَعَلَّقُ بِالْأَنْسَابِ وَمِنْ ثُمَّ ذَكَرَ أُمُورًا تَتَعَلَّقُ بِالْأَقْبَائِلِ ، ثُمَّ انْتَهَى عَنْ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ لِأَنَّ مَعْظَمَ نَفَرِهِمْ كَانَ بِالْأَنْسَابِ

ثُمَّ ذَكَرَ صِفَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَمَائِلَهُ وَمُعْجَزَاتِهِ ، وَاسْتَتَرَدَ مِنْهَا الْفَضَائِلَ أَصْحَابَهُ ، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأَحْوَالِهِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ وَمَا جَرَى

لَهُ بِمَكَّةَ فَذَكَرَ الْمَبْعَثَ ، ثُمَّ اسْلَامَ الصَّحَابَةَ وَهَجْرَةَ الْحَبْشَةِ وَالْمَعْرَاجَ وَوَفُودَ الْأَنْصَارِ وَالْهَجْرَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، ثُمَّ سَاقَ

الْمُحَازِي عَلَى تَرْيِيحِهِ عِنْدَهُ ثُمَّ الْوَفَاةَ ، فَهَذَا آخِرُ هَذَا الْبَابِ وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ تَرَاجِمِ الْأَنْبِيَاءِ وَخَتَمَهَا بِخَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ ،



**قوله** (وقول الله عز وجل : ﴿يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ الآية) يشير الى ما تضمنته هذه الآية من أن المناقب عند الله إنما هي بالتقوى بأن يعمل بطاعته ويكف عن معصيته ، وقد ورد في الحديث ما يوضح ذلك : ففي صحيح ابن خزيمة وابن حبان وتفسير ابن مردويه من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : خطب النبي ﷺ يوم الفتح فقال : أما بعد يا أيها الناس ، فإن الله قد أذهب عنكم عبية الجاهلية وغرها . يا أيها الناس ، الناس ورجلان مؤمن تقى كريم على الله ، وفاجر شقى هين على الله . ثم تلا ﴿يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ ورجاله ثقات إلا أن ابن مردويه ذكر أن محمد بن المقرئ رآه عن عبد الله بن رجاء عن موسى بن عقبة وهم في قوله موسى ابن عقبة وإنما هو موسى بن عبيدة ، وابن عقبة ثقة وابن عبيدة ضعيف ، وهو معروف برواية موسى بن عبيدة ، كذلك أخرجه ابن أبي حاتم وغيره ، وروى أحمد والحاثر وابن أبي حاتم من طريق أبي نضرة حديثي من شهد خطبة النبي ﷺ بمنى وهو على بعير يقول : يا أيها الناس إن ربكم واحد ، وإن أبابكم واحد ، ألا لأفضل لعربي على عجمي ولا لاسود على أحر إلا بالتقوى ، خيركم عند الله أتقاكم . **قوله** (لتعارفوا) أي ليعرف بعضهم بعضا بالنسب يقول فلان ابن فلان وفلان ابن فلان ، أخرجه الطبري عن مجاهد . **قوله** (وقوله تعالى : واقفوا الله الذي تساءلون به والأرحام) قال ابن عباس : أي اتقوا الأرحام وصلوها ، أخرجه ابن أبي حاتم عنه ، والأرحام جمع رحم ، وذوو الرحم الأقارب يطلق على كل من يجمع بينه وبين الآخر نسب ، والقراءة المشهورة «والأرحام» ، نصبا وعليها جاء التفسير ، وقرأ حمزة «والأرحام» ، بالجهر ، واختلف في توجيهه فقبل معطوف على الضمير المجرور في «به» من غير إعادة الجار وهو جائز عند جمع ، ومنعه البصريون ، وقرأها ابن مسعود فيما قيل بالرفع فإن ثبت فهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره بما يتقوا يسأل به ، والمراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الاحتياج إلى معرفة النسب أيضا لأنه يعرف به ذوو الأرحام المأمور بصلتهم ، وذكر ابن حزم في مقدمة «كتاب النسب» له فصلا في الرد على من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر بأن في علم النسب ما هو فرض على كل أحد ، وما هو فرض على الكفاية ، وما هو مستحب . قال : فمن ذلك أن يعلم أن محمدا رسول الله ﷺ هو ابن عبد الله الهاشمي ، فمن زعم أنه لم يكن هاشميا فهو كافر ، وأن يعلم أن الخليفة من قريش ، وأن يعرف من يلقاه بنسب في رحم محرمه ليجتنب تزويج ما يحرم عليه منهم ، وأن يعرف من ينصل به من يرثه أو يجب عليه بره من صلة أو نفقة أو معاونة وأن يعرف أمهات المؤمنين وأن **نكح** أحسن حرام على المؤمنين ، وأن يعرف الصحابة وأن حبههم مطلوب ، وأن يعرف الانصار ليحسن إليهم لثبوت الوصية بذلك ولأن حبههم إيمان وبغضهم نفاق ، قال : ومن الفقهاء من يفرق في الجزية وفي الاسترقاق بين العرب والعجم لحاجته إلى علم النسب أكد ، وكذا من يفرق بين نصارى بني تغلب وغيرهم في الجزية وتضعيف الصدقة . قال : وما فرض عمر رضي الله عنه الديوان إلا على القبائل ، ولولا علم النسب ما تخلص له ذلك ، وقد تبعه على ذلك عثمان وعلى وغيرهما . وقال ابن عبد البر في أول كتابه النسب : ولعمري لم ينصف من زعم أن علم النسب علم لا ينفع وجهل لا يضر انتهى . وهذا الكلام قد روى مرفوعا ولا يثبت ، وروى عن عمر أيضا ولا يثبت بل ورد في المرفوع حديث «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم» ، وله طرق أقواها ما أخرجه الطبراني من حديث العلاء بن خارجة ، وجاء هذا أيضا عن عمر ساقه ابن حزم باسناد رجاله موثقون إلا أن فيه انقطاعا ، والذي يظهر حمل ما ورد من ذمه على التعمق فيه حتى يشتغل عما هو أهم منه ، وحمل

ماورد في استحسناته على ما تقدم من الوجوه التي أوردها ابن حزم ، ولا يخفى أن بعض ذلك لا يختص بعلم النسب والله المستعان . **قوله** ( وما ينهى عن دعوى الجاهلية ) سيأتي الكلام عليه بعد أبواب قلائل . **قوله** ( الشعوب النسب البعيد ، والقبائل دون ذلك ) هو قول مجاهد أخرجه الطبري عنه ، وذكر أبو عبيدة مثال الشعب مضر وربيعة ، ومثال القبيلة من دون ذلك ، وأنشد لعمر بن أحر :

من شعب همدان أو سعد العشيرة أو خولان أو مـنـحـجـ هاجوا له طربا

**قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش السكوني وكذا سائر الاسناد ، وأبو حصين يفتح أوله هو عثمان بن عاصم . **قوله** ( الشعوب القبائل العظام ، والقبائل البطون ) أى أن المراد بلفظ القبائل في القرآن ما هو في اصطلاح أهل النسب البطون ، وقد روى الطبري هذا الحديث عن خلاد بن أسلم وأبي كريب كلاهما عن أبي بكر بن عياش بهذا الاسناد ، لكن قال في المتن ( الشعوب الجماع ، أى الذى يجمع متفرقات البطون ، قال خلاد قال أبو بكر : القبائل مثل بنى تميم ، ودونها الانفاذ انتهى . وقد قسمها الزبير بن بكار في كتاب النسب ، إلى شعب ثم قبيلة ثم عمارة بكسر العين ثم بطن ثم فخذ ثم فصيلة ، وزاد غيره قبل الشعب الجذم وبعد الفصيلة العشيرة ، ومنهم من زاد بعد العشيرة الأسرة ثم العترة ، فمثال الجذم عدنان ومثال الشعب مضر ومثال القبيلة كنانة ومثال العمارة قريش وأمثلة مادون ذلك لا تخفى . ويقع في عباراتهم أشياء مرادفة لما تقدم كقولهم حى وبيت وعقيلة وأرومة وجروثومة ورهط وغير ذلك ، ورتها محمد بن أسعد النسابة المعروف بالحمراني جميعها وأردفها فقال : جذم ثم جمهور ثم شعب ثم قبيلة ثم عمارة ثم بطن ثم فخذ ثم عشيرة ثم فصيلة ثم رهط ثم أسرة ثم عترة ثم ذرية . وزاد غيره فى أثنائها ثلاثة وهى بيت وحى وجماع فزادت على ما ذكر الزبير عشرة . وقال أبو إسحق الزجاج : القبائل للعرب كالاسباط لبني اسرائيل ، ومعنى القبيلة الجماعة ، ويقال لكل ما جمع على شىء واحد قبيلة أخذنا من قبائل الشجرة وهو غصونها أو من قبائل الرأس وهو أعضاؤه ، سميت بذلك لاجتماعها . ويقال : المراد بالشعوب فى الآية بطون العجم وبالقبائل بطون العرب . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة أحاديث : الاول حديث أبي هريرة : قيل يا رسول الله من أكرم الناس ؟ قال أتقاهم ، الحديث ، أورده مختصرا ، وقد مضى فى قصة يوسف ، والغرض منه واضح ، وإنما أطلق على يوسف أكرم الناس لكونه رابع نبي فى نسق ولم يقع ذلك لغيره ، فانه اجتمع له الشرف فى نسبه من وجهين . الحديث الثانى ، **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . **قوله** ( حدثنا كليب بن وائل ) هذا هو المحفوظ ، ورواه عفان عن عبد الواحد فقال : عن عاصم بن كليب ، أخرجه الاسماعيلى وهو خطأ من عفان ، وكليب بن وائل تابعى وسط كوفى أصله من المدينة ، وهو ثقة عند الجميع إلا أن أبا زرعة ضعفه بغير قاذح ، وإيس له فى البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** ( حدثنى ربيعة بنى ) هى بنت أم سلمة زوج النبي ﷺ . **قوله** ( قالت بمن كان إلا من مضر ) فى رواية الكشميهنى : فمن كان ، بزيادة فاء فى الجواب وهو استفهام انكار ، أى لم يكن إلا من مضر . **قوله** ( مضر ) هو ابن نزار ابن معد بن عدنان والنسب ما بين عدنان إلى اسماعيل بن ابراهيم يختلف فيه كما سيأتى ، وأما من النبي ﷺ إلى عدنان فتفق عليه . وقال ابن سعد فى الطبقات : حدثنا هشام بن الكلبي قال : علمنى أبى وأنا غلام نسب النبي ﷺ فقال : محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وهو شعبة الحد بن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصى واسمه زيد ابن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر واليه جماع قريش ، وما كان فوق فهر فليس بقريشى بل هو

كناني ، ابن مالك بن النضر واسمه قيس بن كنانة بن خزيمية بن مدركة واسمه عمرو بن إلياس بن مضر . وروى الطبراني بأسناد جيد عن عائشة قالت : استقام نسب الناس إلى معد بن عدنان ، ومضر بضم الميم وفتح المعجمة يقال سمي بذلك لانه كان مولعا بشرب اللبن الماضر وهو الحامض ، وفيه نظر لانه يستدعى أنه كان له اسم غيره قبل أن يتصف بهذه الصفة ، نعم يمكن أن يكون هذا اشتقاقه ، ولا يلزم أن يكون متصفا به حالة التسمية ، وهو أول من حدا الأبل . وروى ابن حبيب في تاريخه عن ابن عباس قال : مات عدنان وأبوه وابنه معد وربيعة ومضر وقيس وتيم وأسد وضبة على الاسلام على ملة ابراهيم ، وروى الزبير بن بكار من وجه آخر عن ابن عباس : لا تسبوا مضر ولا ربيعة فانهما كانا مسلمين ، ولابن سعد من مرسل عبد الله بن خالد رفعه : لا تسبوا مضر فانه كان قد أسلم .

**قوله** ( من بنى النضر بن كنانة ) أي المذكور ، وروى أحمد وابن سعد من حديث الأشعث بن قيس السكندى قال : قلت يا رسول الله إنا نزعكم أنكم منا - يعني من اليمن - فقال نحن بنو النضر بن كنانة ، وروى ابن سعد من حديث عمرو بن العاص بأسناد فيه ضعف مرفوعا : أنا محمد بن عبد الله ، وانسب حتى بلغ النضر بن كنانة ، قال فن قال غير ذلك فقد كذب ، انتهى . وإلى النضر تنتهي أنساب قريش ، وسيأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه ، وإلى كنانة تنتهي أنساب أهل الحجاز ، وقد روى مسلم من حديث وائلة مرفوعا : ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل ، واصطفى من كنانة قريشا ، واصطفى من قريش بني هاشم ، واصطفاني من بني هاشم . ولابن سعد من مرسل أبي جعفر الباقر : ثم اختار بني هاشم من قريش ثم اختار بني عبد المطلب من بني هاشم . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي . **قوله** ( وأظنها زينب ) كان قائله موسى ، لأن قيس بن حفص في الرواية التي قبلها قد جزم بأنها زينب ، وشيخهما واحد . لكن أخرجه الاسماعيلي من رواية حبان بن هلال عن عبد الواحد وقال : لا أعلمها إلا زينب ، فكان الشك فيه من شيخهم عبد الواحد ، كان يجزم بها نارة ويشك فيها أخرى . **قوله** ( نهى النبي ﷺ عن الدباء ) بضم المهملة وتشديد الموحدة سيأتي شرحه في كتاب الاشربة ، وأورده هنا لكونه سمع الحديث على هذه الصورة وهذا هو المرفوع منه فلم ير حذفه من السياق ، على أنه لم يطرده في ذلك عمل : فانه تارة يأتي بالحديث على وجهه كما صنع هنا ، وتارة يقتصر على موضع حاجته منه كما تقدم في عدة مواطن . **قوله** ( والمخير والمزفت ) كذا وقع هنا بالميم والقاف المفتوحة ، قال أبو ذر : هو خطأ والصواب النخير يعني بالنون وكسر القاف وهو واضح لثلا يلزم منه التكرار إذا ذكر المزفت . الحديث الثالث يشتمل على ثلاثة أحاديث : أولها : **قوله** ( حدثني إسحق بن ابراهيم ) هو ابن راهويه . **قوله** ( تجدون الناس معادن ) أي أصولا مختلفة ، والمعادن جمع معدن وهو الشيء المستقر في الأرض ، فتارة يكون نفيسا وتارة يكون خسيسا ، وكذلك الناس . **قوله** ( خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام ) وجه التشبيه : ان المعدن لما كان إذا استخرج ظهر ما اختفى منه ولا تتغير صفته فكذلك صفة الشرف لا تتغير في ذاتها بل من كان شريفا في الجاهلية فهو بالنسبة إلى أهل الجاهلية رأس قان أسلم استمر شرفه وكان أشرف عن أسلم من المشركين في الجاهلية ، وأما قوله إذا قهوا فقيه إشارة إلى أن الشرف الاسلامي لا يتم إلا بالتفقه في الدين ، وعلى هذا فتقسم الناس أربعة أقسام مع ما يقابلها : الأول شريف في الجاهلية أسلم وتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه . الثاني شريف في الجاهلية أسلم ولم يتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية لم يسلم وتفقه ، الثالث شريف في الجاهلية لم يسلم ولم يتفقه ، ويقابله مشرؤف في الجاهلية أسلم ثم تفقه . الرابع

شربف في الجاهلية لم يسلم وتفقته وبقائه مشروف في الجاهلية أسلم ولم يتفق فأرفع الأقسام من شرف في الجاهلية ثم أسلم وتفقته ، ويليه من كان مشروفاً ثم أسلم وتفقته ، ويليه من كان شريفاً في الجاهلية ثم أسلم ولم يتفق ، ويليه من كان مشروفاً ثم أسلم ولم يتفق . وأما من لم يسلم فلا اعتبار به سواء كان شريفاً أو مشروفاً سواء تفقه أو لم يتفق ، والله أعلم . والمراد بالخير والشرف وغير ذلك من كان متصفاً بمحاسن الأخلاق ، كالكرم والعفة والحلم وغيرها ، متوقفاً لمساويها كالخبث والفجور والظلم وغيرها . **قوله** ( إذا فقها ) بضم الفاء ويجوز كسرهما . ثانياً . **قوله** ( ويجدون خير الناس في هذا الشأن ) أي الولاية والإمرة ، وقوله ( أشدهم له كراهية ، أي ان الدخول في عهدة الإمرة مكروه من جهة تحمل المشقة فيه ، وإنما تشتد الكراهة له بمن يتصف بالعقل والدين ، لما فيه من صعوبة العمل بالعدل وحمل الناس على رفع الظلم ، ولما يترتب عليه من مطالبة الله تعالى للقيام به من حقوقه وحقوق عباده ، ولا يخفى خيرية من خاف مقام ربه . وأما قوله في الطريق التي بعد هذه ) وتجدون من خير الناس أشد الناس كراهية لهذا الشأن حتى يقع فيه ، فإنه قيد الإطلاق في الرواية الأولى وعرف أن من فيه مراده ، وأن من أنصف بذلك لا يكون خيراً الناس على الإطلاق . وأما قوله ( حتى يقع فيه ، فاختلف في مفهومه فقيل : معناه أن من لم يكن حريصاً على الإمرة غير راغب فيها إذا حصلت له بغير سؤال تزول عنه الكراهة فيها لما يرى من إعانة الله له عليها ، فياً من على دينه من كان يخاف عليه منها قبل أن يقع فيها ، ومن ثم أحب من أحب استمرار الولاية من السلف الصالح حتى قاتل عليها ، وصرح بعض من عزل منهم بأنه لم تسره الولاية بل ساءه العزل . وقيل المراد بقوله ( حتى يقع فيه ، أي فاذا وقع فيه لا يجوز له أن يكرهه ، وقيل معناه أن العادة جرت بذلك وأن من حرص على الشيء ورغب في طلبه قل أن يحصل له ، ومن أعرض عن الشيء . وقلت رغبته فيه يحصل له غالباً والله أعلم . ثالثاً : **قوله** ( وتجدون شر الناس ذا الوجهين ) سيأتي شرحه في كتاب الأدب ، فقد أورده من وجه آخر مستقلاً . الحديث الرابع يشتمل على ثلاثة أحاديث اثنين في الذي قبله وثالثها : **قوله** ( الناس تبع قريش ) قيل هو خبر بمعنى الأمر ، وبدل عليه قوله في رواية أخرى ( قدموا قريشاً ولا تقدموها ) أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح ، لكنه مرسل وله شواهد ، وقيل هو خبر على ظاهره ، والمراد بالناس بعض الناس وهم سائر العرب من غير قريش ، وقد جمعت في ذلك تأليفاً سميت به ولذة العيش ، بطرق الأئمة من قريش ، وسأذكر مقاصده في كتاب الأحكام مع إيضاح هذه المسألة . قال عياض : استدلل الشافعية بهذا الحديث على إمامة الشافعي وتقديمه على غيره ، ولا حجة فيه لأن المراد به هنا الخلفاء . وقال القرطبي : صحبت المستدل بهذا غفلة مقارنة لصميم التقليد . وتعقب بأن مراد المستدل أن القرشية من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب التقدم الورع مثلاً ، فالمستويان في خصال الفضل إذا تميز أحدهما بالورع مثلاً كان مقدماً على رفيقه ، فكذلك القرشية ، فثبت الاستدلال بها على تقدم الشافعي ومنزبته على من سواه في العلم والدين لمشاركتها له في الصفتين وتيمزه عليه بالقرشية ، وهذا واضح ، ولعل الغفلة والبصيرة صحبت القرطبي فله الأمر . وقوله ( كافرهم تبع لكافرهم ، وقع مصداق ذلك لأن العرب كانت تعظم قريشاً في الجاهلية بسكناها الحرم ، فلما بعث النبي ﷺ ودعا إلى الله توقف غالب العرب عن اتباعه وقالوا ننظر ما يصنع قومنا ، فلما قطع النبي ﷺ مكة وأسست قريش تبعهم العرب ودخلوا في دين الله أفواجا ، واستمرت خلافة النبوة في قريش ، فصدق أن كافرهم كان تبعاً لكافرهم وصار مسلمهم تبعاً لمسلمهم . الحديث الخامس . **قوله** ( حدثني عبد الملك ) هو

ابن ميسرة ، وقع منسوباً في تفسير حم حسق ويأتى شرحه مستوفى هناك ، ودخوله في هذه الترجمة واضح من جهة تفسير المودة المطلوبة في الآية بصلة الرحم التي بيده وبين قريش وهم الذين خوطبوا بذلك ، وذلك يستدعى معرفة النسب التي تحقق بها صلة الرحم . قال عكرمة : كانت قريش تصل الأرحام في الجاهلية ، فلما دعاهم النبي ﷺ إلى الله خالفوه وقاطعوه ، فأمرهم بصلة الرحم التي بيده وبينهم . وسيأتى بيان الاختلاف في المراد بقوله ( المودة في القربى ) في التفسير وقوله هنا د أن النبي ﷺ لم يكن بطون من قريش إلا وله فيه قرابة فنزلت فيه إلا أن تصلوا قرابة بيني وبينكم ، كذا وقع هنا من رواية يحيى وهو القطان عن شعبة ، ووقع في التفسير من رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة بلفظ د إلا كان له فيهم قرابة فقال إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة ، وهذه الرواية واضحة والاولى مشكلة لأنها توم أن المذكور بعد قوله د فنزلت ، من القرآن وليس كذلك ، وقد مشى بعض الشراح على ظاهره فقال : كان هذا قرآناً ففسخ ، وقال غيره يحتمل أن هذا الكلام معنى الآية فنسب إلى النزول مجازاً ، وهو كقول حسان في قصيدته المشهورة :

وقال الله قد أرسلت عبداً يقول الحق ليس به خفاء

يريد أنه من قول الله بالمعنى . قلت : والذي يظهر لي أن الضمير في قوله د فنزلت ، للآية المستول عنها وهي قوله ( قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ) وقوله د إلا أن تصلوا ، كلام ابن عباس تفسير لقوله تعالى ( إلا المودة في القربى ) وقد أوضحت ذلك رواية الاسماعيل من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة فقال في روايته د فقال ابن عباس : إنه لم يكن بطون من بطون قريش إلا للنبي ﷺ فيه قرابة فنزلت ( قل لا أسألكم عليه أجراً ) إلا أن تصلوا قرابتي منكم ، وله من طريق يزيد بن زريع عن شعبة مثله لكن قال : إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من القرابة فعرف بهذا أن المراد ذكر بعض الآية بالمعنى على جهة التفسير ، وسبب ذلك خفاء معناها على سعيد بن جبير ، وسيأتى ذكر ما يتعلق بذلك في التفسير إن شاء الله تعالى . الحديث السادس ، قوله ( عن اسماعيل ) هو ابن أبي خالد وقيس هو ابن أبي حازم . قوله ( يبلغ به النبي ﷺ ) هذا صريح في رفعه ، وليس صريحاً في أن الصحابي سمعه من النبي ﷺ . قوله ( من هنا ) أي المشرق . قوله ( جاءت الفتن ) ذكره بلفظ الماضي مباغاة في تحقق وقوعه وإن كان المراد أن ذلك سيحيى . قوله ( نحو المشرق ) أي وأشار إلى جهة المشرق ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن اسماعيل د حدثني قيس عن عقبة بن عمرو أبي مسعود قال إشارة رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث . قوله ( والجفاء وغلظ القلوب ) قال الفرطبي هما شيثان لمسمى واحد كقوله ( إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ) واليـث هو الحزن ، ويحتمل أن يقال : المراد بالجفاء أن القلب لا يلين بالموعظة ولا يخشع لتذكره ، والمراد بالغلظ أنها لا تفهم المراد ولا تعقل المعنى ، وقد مضى في الرواية التي في بدء الخلق بلفظ د القسوة بدل الجفاء . قوله ( في الفدادين ) تقدم شرحه في بدء الخلق ، قال السكرماني : مناسبة هذا الحديث والذي بعده للترجمة من ضرورة أن الناس باعتبار الصفات كالتبائن ، وكون الاتقي منهم هو الأكرم انتهى . واقد أبعد النجعة ، والذي يظهر أنها من جهة ذكر ريعة ومضر ، لأن معظم العرب يرجع نسبه إلى هذين الاصلايين وهم كانوا أجل أهل المشرق ، وقريش الذين بعث فيهم النبي ﷺ أحد فروع مضر ، فأما أهل اليمن فتعرض لهم في الحديث الذي بعده ، وسيأتى لهم ترجمة د من نسب العرب كلهم إلى اسماعيل . الحديث السابع ، قوله في حديث ابن هريرة ( والايمن يمان والحسكة يمانية ) ظاهره نسبة

الايان إلى الين لأن أصل يمان بمعنى غلظت ياء النسب وعوض بالالف بدلها ، وقوله ديمانية ، هو بالتخفيف ، وحكى ابن السيد في الاقتضاب ، أن التشديد لغة ، وحكى الجوهري وغيره أيضا عن سيوبه جواز التشديد في يمانى وأشد :

يمانيا يظل يشد كبرا وينفخ دائما لب الشواظ

واختلف في المراد به فقيل معناه نسبة الايمان إلى مكة لأن مبداء منها ، ومكة يمانية بالنسبة إلى المدينة . وقيل : المراد نسبة الايمان إلى مكة والمدينة وهما يمانيتان بالنسبة للشام بناء على أن هذه المقالة صدرت من النبي ﷺ وهو حينئذ بقبوك ، ويؤيده قوله في حديث جابر عند مسلم د والايان في أهل الحجاز ، وقيل المراد بذلك الانصار لأن أصلهم من الين ونسب الإيما ن اليهم لأنهم كانوا الأصل في نصر النبي ﷺ ، حكى جميع ذلك أبو عبيدة في غريب الحديث ، له . وتمتعه ابن الصلاح بأنه لا مانع من إجراء الكلام على ظاهره ، وأن المراد تفضيل أهل الين على غيرهم من أهل المشرق ، والسبب في ذلك إذعانهم إلى الايمان من غير كبير مشقة على المسلمين ، بخلاف أهل المشرق وغيرهم ، ومن أنصف بشيء وقوى قيامه به نسب إليه إشعارا بكآل حاله فيه ، ولا يلزم من ذلك نفي الايمان عن غيرهم ، وفي ألفاظه أيضا ما يقتضى أنه أراد به أقواما بأعيانهم فأشار إلى من جاء منهم لا إلى بلد معين ، لقوله في بعض طرقه في الصحيح د أنا كم أهل الين ، هم ألين قلوبا وأرق أفتدة ، الايمان يمان والحكمة يمانية ، ورأس الكفر قبل المشرق ، ولا مانع من إجراء الكلام على ظاهره وحمل أهل الين على حقيقته . ثم المراد بذلك الموجود منهم حينئذ لا كل أهل الين في كل زمان ، فان اللفظ لا يقتضيه . قال : والمراد بالفقه الفهم في الدين ، والمراد بالحكمة العلم المشتغل على المعرفة بالله انتهى . وقد أبعد الحكيم الترمذى حيث زعم أن المراد بذلك شخص خاص وهو أويس القرنى ، وسيأتى في د باب ذكر قحطان ، زيادة في هذا والله أعلم . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . قوله ( سميت الين لأنها عن يمين الكعبة ) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير الواقعة ، وروى عن قطرب قال : إنما سمي الين يمانا ليمنه والشام شأما لشؤمة ، وقال الهمداني في د الانساب : لما ظنعت العرب العاربة أقبل بنو قطن بن عامر فتيامنوا ، فقالت العرب : تيامنت بنو قطن فسموا الين . وتشاءم الآخرون فسموا شاما . وقيل : إن الناس لما نفرقت ألسنتهم حين تبلبلت ببابل أخذ بعضهم عن يمين الكعبة فسموا يمانا وأخذ بعضهم عن شمالها فسموا شأما ، وقيل إنما سميت الين يمين بن قحطان وسميت الشام بسام بن نوح ، وأصله شام بالمعجمة ثم عرب بالمهمل . قوله ( والمشأمة الميسرة الخ ) يريد أنهما بمعنى ، قال أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى ( وأصحاب المشأمة ما أصحاب المشأمة ) : أى أصحاب الميسرة ، ويقال لليد اليسرى الشؤى قال : ويقال للجانب الأيسر الأشأام انتهى ، ويقال : المراد بأصحاب المشأمة أصحاب النار لأنهم يمر بهم إليها وهى على ناحية الشمال ، ويقال لهم ذلك لأنهم يتناولون كبهم بالشمال ، والله تعالى أعلم

## ٢ - باب مناقب قُرَيش

٣٥٠٠ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال « كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث »

أنه بلغ معاوية - وهو عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو بن العاص - يحدث أنه سيكون ملكاً من قحطان ، فنصّب معاوية ، فقام فألقى على الله بما هو أهله ثم قال : أما بعدُ فإنه باقئ أن رجلاً منكم يتحدثون أحاديثَ ليست في كتاب الله ، ولا تُؤثرُ عن رسول الله ﷺ ، فأولئك جُبايلكم ، قبايلكم والأماشي التي تُضِلُّ أهلها ، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إن هذا الأمر في قريش ، لا يُعاديهم أحدٌ إلا كبه الله على وجهه ، ما أقاموا الدين »

[ الحديث ٣٥٠٠ - طرفه في : ٧١٣٩ ]

٣٥٠١ - **حديثنا** أبو الوليد حدثنا عاصم بن محمد قال سمعتُ أبي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنتان »

[ الحديث ٣٥٠١ - طرفه في : ٧١٤٠ ]

٣٥٠٢ - **حديثنا** يحيى بن بُكره حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب عن ابن المسيّب عن جُبَيْر ابن مُعْصِم قال « مشيتُ أنا وعثمانُ بن عفان فقال : يا رسول الله أعطيتَ بنِي المطلبَ وتركْتنا ، وإنما نحنُ ومَنْكَ بمنزلةٍ واحدة . فقال النبي ﷺ : إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد »

٣٥٠٣ - وقال الليثُ حدثني أبو الأسود محمد عن عُروة بن الزبير قال : ذهبَ عبدُ الله بن الزبير مع أناسٍ من بني زُهرة إلى عائشة ، وكانت أرقَّ نبيٍّ عليهم ، لقرابتهم من رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٣٥٠٣ - طرفه في : ٦٠٧٣ ، ٣٥٠٠ ]

٣٥٠٤ - **حديثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد ح . قال يعقوبُ بن إبراهيم حدثنا أبي عن أبيه قال حدثني عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ الأهرجُ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ « قريشُ والأنصارُ وجُبهنةُ وأسلمُ وأشجعُ وغِفَارُ مَوَالِي ، ليس لهم مولى دُونَ الله ورسوله »

[ الحديث ٣٥٠٤ - طرفه في : ٣٥١٢ ]

٣٥٠٥ - **حديثنا** عبدُ الله بن يوسف حدثنا الليثُ قال حدثني أبو الأسود عن عُروة بن الزبير قال « كان عبدُ الله بنُ الزبير أحبَّ البشرِ إلى عائشةَ بعدَ النبي ﷺ وأبي بكرٍ ، وكان أبرَّ الناسِ بها ، وكانت لا تُمْسِكُ شيئاً مما جاءها من رزقِ الله تصدّقت . فقال ابنُ الزبير : ينبغي أن يُؤخَذَ على يديها ، فقالت : أيؤخذُ على يدي ؟ على نذرٍ إن كُتِّه . فاستشفعَ إليها رجالٌ من قريش ، وبأخوالِ رسول الله ﷺ خاصة ، فامتنعت . فقال له الزُّهريون أحوالُ النبي ﷺ - منهم عبدُ الرحمن بنُ الأسود بن عبد بنوثَ والمِسُورُ بنُ مَهرمة - :

إذا استأذنا فافتحهم الحجاب ، ففعل ، فأرسل إليها بعشر رقاب ، فأعتقنهم ، ثم لم تزل تُعتقهم حتى بلغت أربعين ، فقالت : وددت أني جمعت - حين حلفت - عملاً أعله فأفرغ منه »

**قوله** ( باب مناقب قريش ) هم ولد النضر بن كنانة ، وبذلك جزم أبو عبيدة أخرجه ابن سعد عن أبي بكر ابن الجهم ، وروى عن هشام بن الكلبي عن أبيه : كان سكان مكة يزعمون أنهم قريش دون سائر بني النضر حتى رحلوا إلى النبي ﷺ فسألوه : من قريش ؟ قال : من ولد النضر بن كنانة . وقيل : إن قريشا هم ولد فهر بن مالك ابن النضر ، وهذا قول الأكثر . وه جزم مصعب قال : ومن لم يلد فهر فليس قريشا ، وقد قدمت مثله عن ابن الكلبي . وقيل : أول من نسب إلى قريش قصي بن كلاب ، فروى ابن سعد أن عبد الملك بن مروان سأل محمد بن جبير : متى سميت قريش قريشا ؟ قال : حين اجتمعت إلى الحرم بعد تفرقها . فقال : ما سمعت بهذا ، ولكن سمعت أن قصيا كان يقال له القرشي ، ولم يسم أحد قريشا قبله . وروى ابن سعد من طريق المقداد : لما فرغ قصي من نفي خزاعة من الحرم تجمعت إليه قريش فسميت يومئذ قريشا لحال تجمعها ، والتقرش التجمع . وقيل لتلبسهم بالتجارة ، وقيل لأن الجدة الأعلى جاء في ثوب واحد متجمعا فيه فسمى قريشا ، وقيل من التقرش وهو أخذ الشيء أولا فاولا . وقد أكثر ابن دحية من نقل الخلاف في سبب تسمية قريش قريشا ومن أول من تسمى به . وحكى الزبير بن بكار عن عمه مصعب أن أول من تسمى قريشا قريش بن بدر بن غلدة بن النضر بن كنانة ، وكان دليل بني كنانة في حروبهم ، فكان يقال قدمت غير قريش ، فسميت قريش به قريشا ، وأبوه صاحب بدر الموضع المعروف . وقال المطرزي : سميت قريش بدابة في البحر هي سيدة الدواب البحرية ، وكذلك قريش سادة الناس ، قال الشاعر :

وقريش هي التي تسكن البحر بها سميت قريش قريشا  
تأكل الفخ والسمين ولا تترك فيه لذى جناحين ريشا  
هكذا في البلاد حتى قريش يأكلون البلاد أكلا كيشا  
ولم آخر الزمان نبي يكثر القتل فيهم والحوشا

وقال صاحب المحكم : قريش دابة في البحر لا تدع دابة في البحر إلا أكلتها ، فجميع الدواب تخافها . وأنشد البيت الأول . قلت : والذي سمعته من أفواه أهل البحر : القرش بكسر القاف وسكون الواو ، لكن البيت المذكور شاهد صحيح فله من تغيير العامة ، فإن البيت الأخير من الأبيات المذكورة يدل على أنه من شعر الجاهلية ثم ظهر لي أنه مصغر القرش الذي بكسر القاف . وقد أخرج البيهقي من طريق ابن عباس قال : قريش تصغير قرش وهي دابة في البحر لا تمر بشيء من غث ولا سمين إلا أكلته ، وقيل سمى قريشا لأنه كان يقرش عن خلة الناس وحاجتهم ويسدها ، والتقرش هو التفتيش ، وقيل : سموا بذلك لمعرفتهم بالطعان ، والتقرش وقع الأسته ، وقيل التقرش التنزه عن رذائل الأمور ، وقيل : هو من أقرشت الشجة إذا صدمت العظام ولم تهشمه ، وقيل أقرش بكذا إذا سمى فيه فوقه له ، وقيل غير ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول **قوله** ( كان محمد ابن جبير بن عامر يحدث ) سيأتي في الأحكام الرد على من زعم أن الزهري لم يسمعه من المذكور وأذكر إن شاء



الله شرح هذه المسألة هناك . قوله ( من قحطان ) هو جماع اليمن ، وفي انكار معاوية ذلك نظر لان الحديث الذي استدلل به مقيد بأقامة الدين فيحتمل أن يكون خروج القحطاني إذا لم تقم قريش أمر الدين وقد وجد ذلك ، فان الخلافة لم تول في قريش والناس في طاعتهم إلى أن استخفوا بأمر الدين فضعف أمرهم وتلاشى إلى أن لم يبق لهم من الخلافة سوى اسمها المجرد في بعض الاقطار دون أكثرها ، وسيأتي مصداق قول عبد الله بن عمرو بعد قليل من حديث أبي هريرة ، وقول عبد الله بن عمرو : يكون ملك من قحطان ، بين نعم بن حماد في كتاب الفتن من وجه قوى عن عمرو بن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أنه ذكر الخلفاء ثم قال : ورجل من قحطان ، وأخرجه بإسناد جيد أيضا من حديث ابن عباس قال فيه : ورجل من قحطان كلهم صالح ، وروى أحمد والطبراني من حديث ذىommer الحبشي مرفوعا وكان الملك قبل قريش في حمير وسيعود اليهم ، وقال ابن التين : انكار معاوية على عبد الله بن عمرو لانه حمله على ظاهره ، وقد يخرج القحطاني في ناحية لأن حكمه يشمل الاقطار ، وهذا الذي قاله بعيد من ظاهر الخبر .

الحديث الثاني ، قوله ( إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد ) هي رواية الأكثر ووقع للحموي : سي واحد ، بكسر المهملة وتشديد التعتائية ، وحكى ابن التين أن أكثر الروايات بالمعجمة وأن فيها أحد بدل واحد . واستشكله بأن لفظ أحد إنما يستعمل في النفي تقول ما جاءني أحد . وأما في الإثبات فتقول جاءني واحد . الحديث الخامس ،

قوله ( وقال الليث حدثني أبو الأسود محمد ) أي ابن عبد الرحمن ( عن عروة بن الزبير قال : ذهب عبد الله بن الزبير مع أناس من بني زهرة إلى عاتمة وكانت أرق شيء عليهم اقراهم من رسول الله ﷺ ) هذا طرف من الحديث الذي أورده موصولا بعده عن عبد الله بن يوسف عن الليث وفيه بيان السبب في ذلك ، ولم أوه في جميع النسخ الا هكذا معلقا ، وقرابة بني زهرة من رسول الله ﷺ من وجهين : أحدهما أنهم أقارب أمه لأنها أمة بنت وهب ابن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة ، والثاني أنهم إخوة قصي بن كلاب بن مرة وهو جد والدجد النبي ﷺ ، والمشهور عند جميع أهل النسب أن زهرة اسم الرجل ، وشذ ابن قتيبة فزعم أنه اسم امرأته وأن ولدها غلب عليهم النسب اليها ، وهو مردود بقول إمام أهل النسب هشام بن الكلبي : ان اسم زهرة المغيرة ، فان ثبت قول ابن قتيبة فالمغيرة اسم الاب وزهرة اسم امرأته فنسب أولادهما إلى أمهم ثم غلب ذلك حتى ظن أن زهرة اسم الاب فقيس زهرة بن كلاب ، وزهرة بضم الزاي بلا خلاف . قوله ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ) هو الثوري ( عن سعد بن ابراهيم ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف ( ح قال يعقوب بن ابراهيم ) أي ابن سعد بن ابراهيم ( حدثنا أبي عن أبيه ) أما طريق أبي نعيم فسيأتي بهذا المتن بعد ثلاثة أبواب مع شرح الحديث . وأما طريق يعقوب بن ابراهيم فقال أبو مسعود : حل البخاري متن حديث يعقوب على متن حديث الثوري ، ويعقوب إنما قال عن أبيه عن صالح بن كيسان عن الأعرج كما أخرجه مسلم ولفظه : غفار وأسلم ومزينة ومن كان من جبهة خير عند الله من أسد وخطفان وطبي . انتهى . لحاصله أن رواية يعقوب مخالفة لرواية الثوري في المتن والأسناد ، لان الثوري يروي عن سعد بن ابراهيم عن الأعرج ويعقوب يروي عن أبيه عن صالح عن الأعرج . قلت : ولم يصب أبو مسعود فيما جزم به فانهما حديثان متبايران متنا واسنادا ، روى كلا منهما ابراهيم بن سعد : أحدهما الذي أخرجه مسلم وهو عنده عن صالح عن الأعرج والآخر الذي علقه البخاري وهو عنده عن أبيه عن الأعرج ؛ ولو كان كما قال أبو مسعود لاقتضى أن البخاري أخطأ في قوله : حدثنا أبي عن أبيه حدثني الأعرج ، وكان الصواب أن يقول حدثنا أبي عن

صالح عن الأعرج ونسبة البخاري إلى الوهم في ذلك لا تقبل إلا ببيان واضح قاطع ، ومن أين يوجد وقد ضاق مخرجه على الاسماعيلي فأخرجه من طريق البخاري نفسه معلقا ولم يتعقبه ، ولا يلزم من عدم وجود هذا المتن بهذا الاسناد بعد التتبع عدمه في نفس الامر ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن عمر : لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي منهم اثنان ، قال الكرماني : ليست الحكومة في زمننا لقريش فكيف يطابق الحديث ؟ وأجاب عن ذلك بأن في بلاد الغرب خليفة من قريش وكذا في مصر ، وتعقب بأن الذي في الغرب هو الحفص صاحب تونس وغيرها وهو منسوب إلى أبي حفص رقيق عبد المؤمن صاحب ابن تومرت الذي كان على رأس المائة السادسة ادعى أنه المهدي ثم غاب أتباعه على معظم الغرب وسما بالخلافة وهم عبد المؤمن وذريته ، ثم انتقل ذلك إلى ذرية أبي حفص ولم يكن عبد المؤمن من قريش ، وقد تسمى بالخلافة هو وأهل بيته . وأما أبو حفص فلم يكن يدعى أنه من قريش في زمانه ، وإنما ادعاه بعض ولده لما غلبوا على الامر فزعموا أنهم من ذرية أبي حفص عمر بن الخطاب ، وليس بينهم الآن الا المغرب الأدنى ، وأما الأقصى فعلى بنى الاحرار وهم مندوبون إلى الانصار ، وأما الاوسط فعلى بنى مريين وهم من البربر . وأما قوله : خليفة من مصر ، فصحیح (١) . ولكنه لا حل بيده ولا ربط وانما له من الخلافة الاسم فقط ، وحينئذ هو خبر بمعنى الامر : والا فقد خرج هذا الامر عن قريش في أكثر البلاد ، ويحتمل حمله على ظاهره وان المتغلبين على النظر في أمر الرعية في معظم الاقطار وان كانوا من غير قريش لكنهم معترفون أن الخلافة في قريش ويكون المراد بالامر مجرد التسمية بالخلافة لا الاستقلال بالحكم ، والاول أظهر ، والله أعلم .

الحديث الرابع حديث جبير بن مطعم في السؤال عن بنى نوفل وعبد شمس ، تقدم شرحه في كتاب الخمس . قوله (كان عبد الله بن الزبير أحب البشر إلى عائشة) هو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر وكانت قد تولت تربيته حتى كانت تكفي به . **قوله** (وكانت لا تمسك شيئا) أي لا تدخر شيئا مما يأتيها من المال . (ينبغي أن يؤخذ على يديها) أي يحجر عليها وصرح بذلك في حديث المسور بن مخرمة كما سيأتي بأوضح من هذا السياق لهذه القصة في كتاب الادب وسأذكر شرحه هناك ان شاء الله تعالى . **قوله** (وقالت وددت أني جعلت حين حلفت عملا أعمله فأفرغ منه) استدل به على انعقاد النذر المجهول ، وهو قول المالكية لكنهم يجعلون فيه كفارة يمين ، وظاهر قول عائشة وصنيعها أن ذلك لا يكفي وأنه يحمل على أكثر ما يمكن أن ينذر ، ويحتمل أن تكون فعلت ذلك تورعا لتيقن براءة الذمة ، وأبعد من قال تمت ان يدوم لها العمل الذي عملته للكفارة أي تصير تعتق دائما ، وكذا من قال تمت أنها بادرت إلى الكفارة حين حلفت ولم تكن هجرت عبد الله بن الزبير تلك المدة ، ووجه بعد الاول أنه لم يكن في السياق ما يقتضي منعها من العتق فكيف تمنعها ما لا مانع لها من إيقاعه ؟ ثم انه يقيد باقتدارها عليه لا إلزامها به مع عدم الاقتدار ، وأما بعد الثاني فلقولها في بعض طرق الحديث كما سيأتي انها كانت تذكر نذرها فتبكي حتى يبل دمعها خمارها ، فان فيه إشارة إلى أنها كانت تظن أنها ما وفيت بما يجب عليها من الكفارة . واستشكل ابن التين وقوع

(١) بل هو غير صحيح ، قال شيخ الاسلام ابن تيمية في الطبعة الجديدة بالرباط من فتاويه (ج ٤ ص ٥٠٨) : « وكانوا يقولون انهم من اولاد قاطمة ويدعون الشرف ، وأهل الطم بالنسب يقولون : ليس لهم نسب صحيح ، ويقال إن جدهم كان ربيب العفريه الحسيني ، فادعوا الشرف لذلك . » وانظر في مجلة الأزهر (٢٥ : ٦١٣) مقالة لنا عن اعتراف الاسماعيليين بأن هبة الله المهدي من ذرية القلاح ، وأنهم يقولون بالبنى الروحي خصوصا في توارثهم إمامة دعوتهم - بحسب الدين

الحث عليها بمجرد دخول ابن الزبير مع الجماعة قال : إلا أن يكون لما سلوا عند دخولهم ردت عليهم السلام وهو في جملتهم فوقع الحث قبل أن يقتحم الحجاب انتهى . وغفل عما وقع في حديث المسور الذي أشرت إليه وفيه « فقات عائشة إلى نذرت والنذر شديد فلم يزالا بها حتى كلت ابن الزبير ، مع أن التأويل الذي تأوله ابن التين لو لم يرد هذا التصريح لكان متعقبا ، ووجهه أنه يجوز لها رد السلام عليهم إذا نوت إخراجهم ولا تحث بذلك ، والله أعلم

### ٣ - باب نزول القرآن بلسان قريش

٣٥٠٦ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن أنس « أن عثمان دعا زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فأنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان الرهط لقرشين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانما نزل بلسانهم . ففعلوا ذلك »

[ الحديث ٣٥٠٦ - طرفاه في : ٤٩٨٤ ، ٤٩٨٦ ]

**قوله** ( باب نزول القرآن بلسان قريش ) أورد فيه طرفا من حديث أنس في أمر عثمان بكتابة المصاحف ، وسيأتي مبسوطا مشروحا في فضائل القرآن ، ووجه دخوله في مناقب قريش ظاهر . والله أعلم

### ٤ - باب نسبة النين إلى إسماعيل

منهم أسلم بن أفضى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة

٣٥٠٧ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد حدثنا سلمة رضي الله عنه قال « خرج رسول الله ﷺ على قوم من أسلم يتناضلون بالسوق فقال : ارموا بني إسماعيل ، فإن أباكم كان راميا ، وأنا مع بني فلان - لأحد القريةين - فأمسكوا بأيديهم . فقال : ما لهم ؟ قالوا : وكيف ترمى وأنت مع بني فلان ؟ قال : ارموا ، وأنا معكم كلكم »

**قوله** ( باب نسبة النين إلى إسماعيل ) أي ابن إبراهيم الخليل ، ونسبة مضر وربيعة إلى إسماعيل متفق عليها ، وأما النين فجاء نسبهم ينتهي إلى قحطان ، واختلف في نسبه فالاكثر أنه ابن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح ، وقيل هو من ولد هود عليه السلام ، وقيل ابن أخيه . ويقال إن قحطان أول من تكلم بالعربية وهو والد العرب المتعربة ، وأما إسماعيل فهو والد العرب المستعربة ، وأما العرب العاربة فساكنوا قبل ذلك كعاد وثمود وطسم وجديس وعملق وغيرهم . وقيل إن قحطان أول من قيل له أبيت اللعن وعم صباحا ، وزعم الزبير بن بكار إلى أن قحطان من ذرية إسماعيل وأنه قحطان بن الهيميسع بن تيم بن نبت بن إسماعيل عليه السلام ، وهو ظاهر قول أبي هريرة المتقدم في قصة هاجر حيث قال وهو يخاطب الانصار « فذلك أمكم يا بني ماء السماء ، هذا

هو الذي يترجح في نقدي ، وذلك أن عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين قحطان متقارب من عدد الآباء بين المشهورين من الصحابة وغيرهم وبين عدنان ، فلو كان قحطان هو هودا أو ابن أخيه أو قريبا من عصره لكان في عداد عاشر جد لعدنان على المشهور أن بين عدنان وبين اسماعيل أربعة آباء أو خمسة ، وأما على القول بأن بين عدنان واسماعيل نحو من أربعين أباً فذاك أبعد ، وهو قول غريب عند الأكثر ، مع أنه حكاه كثيرون وهو أرجح عند من يقول إن معد بن عدنان كان في عصر مجتهد ، وقد وقع في ذلك اضطراب شديد واختلاف متفاوت حتى أعرض الأكثر عن سياق النسب بين عدنان واسماعيل ، وقد جمعت ما وقع لي من ذلك أكثر من عشرة أقوال ، فقرأت في كتاب النسب لأبي ربيعة على محمد بن نصر ، فذكر فيه فصلاً في نسب عدنان فقال : قال طائفة هو ابن أد بن زيد بن معد بن مقدم بن هيمسح بن نبت بن قيدار بن اسماعيل ، وقالت طائفة : ابن أد بن هيمسح ابن نبت بن سلامان بن حل بن نبت بن قيدار ، وقالت طائفة : ابن أد بن هيمسح المقوم بن ناحور ابن يسرح بن يشجب بن مالك بن أيمن بن نبت بن قيدار ، وقالت طائفة هو ابن أد بن الهيمسح بن يشجب بن سعد بن بريح بن نمير بن حميل بن منعيم بن لافث بن الصابوح بن كنانة بن العوام بن نابت بن قيدار ، وقالت طائفة : بين عدنان واسماعيل أربعون أباً قال : واستخرجوا ذلك من كتاب رخصيا كاتب أرميا النبي ، وكان رخصيا قد حمل معد بن عدنان من جزيرة العرب ليالي مجتهد خوفاً عليه من معرة الجيش فأثبت نسب معد بن عدنان في كتبه فهو معروف عند علماء أهل الكتاب . قال : ووجدت طائفة من علماء العرب قد حفظت لمعد أربعين أباً بالعربية إلى اسماعيل ، واحتجت في أسمائهم بأشعار من كان عالماً بأمر الجاهلية كأمية بن أبي الصلت ، قال : فقابلته بقول أهل الكتاب فوجدت العدد متفقاً واللفظ مختلفاً . ثم ساق أسماء أربعين أباً بينهما . وقد وجدت لغيره حكاية خلاف أزيد مما حكاه ، فعند ابن إسحق أنه عدنان بن أد بن يشجب بن يعرب بن قندر ، وعنه أيضاً عدنان ابن أد بن مقوم بن ناحور بن يبرح بن يعرب بن يشجب بن نابت بن اسماعيل ، وعن إبراهيم بن المنذر هو عدنان ابن أد بن أد بن الهيمسح بن نابت بن اسماعيل ، وحكاه مرة عن عبد الله بن عمران المدني فزاد فيه بين أد والهيمسح زيدا ، وحكى أبو الفرج الإصهاني عن دغفل النسابة أنه ساق بين عدنان واسماعيل سبعة وثلاثين أباً فذكرها وهي مغايرة للبذور قبل ، وقال هشام بن الكلبي في كتاب النسب ، له ونقله ابن سعد عنه قال : أخبرني عن أبي ولم أسمع منه أنه ساق بين عدنان واسماعيل أربعين أباً . قلت : فذكرها وفيها مغايرة لما تقدم ، قال هشام : وأخبرني رجل من أهل تدمر يكنى أبا يعقوب من مسلمي أهل الكتاب وعلمائهم أن رخصيا كاتب أرميا أثبت نسب معد بن عدنان والأسماء التي عنده نحو هذه الأسماء ، والخلاف من قبل اللغة . قال : وسمعت من يقول : إن معد بن عدنان كان على عهد عيسى بن مريم ، كذا قال ، وحكى الهمداني في الانساب ما حكاه ابن الكلبي ثم ساق الأسماء سياقة أخرى بأكثر من هذا العدد باثنين ثم قال : وهذا مما أنكره ، وما ينبغي أن يعقل ولا يذكر ولا يستعمل بمخالفاتها لما هو المشهور بين الناس ، كذا قال ، والذي ترجع في نظري أن الاعتماد على ما قاله ابن إسحق أولى ، وأولى منه ما أخرجه الحاكم والطبراني من حسديث أم سلمة قالت : عدنان هو ابن أد بن زيد بن بربى ابن أعراق الثرى ، وأعراق الثرى هو اسماعيل ، وهو موافق لما ذكرته آنفاً عن إبراهيم بن المنذر عن عبد الله بن عمران ، وهو موافق من يقول إن قحطان من ذرية اسماعيل لأنه والحالة هذه يتقارب عدد الآباء بين كل من قحطان وعدنان وبين

اسماعيل ، وعلى هذا فيكون معد بن عدنان كما قال بعضهم في عهد موسى عليه السلام لا في عهد عيسى عليه السلام ، وهذا أولى لأن عدد الآباء بين نبينا وبين عدنان نحو العشرين ، فيبعد مع كون المدة التي بين نبينا وبين عيسى عليه السلام كانت ستائة سنة كما سيأتي في صحيح البخارى مع ما عرف من طول أعمارهم أن يكون معد في زمن عيسى ، وانما رجح من رجح كون بين عدنان واسماعيل العدد الكثير الذى تقدم مع الاضطراب فيه استبعادهم أن يكون بين معد وهو في عصر عيسى بن مريم وبين اسماعيل أربعة آباء أو خمسة مع طول المدة ، وما فروا منه وقعوا في نظيره كما أشرت اليه ، فالأقرب ما حررته وهو إن ثبت أن معد بن عدنان كان في زمن عيسى فالمتعمد أن يكون بينهما وبين اسماعيل العدد الكثير من الآباء ، وإن كان في زمن موسى فالمتعمد أن بينهما العدد القليل ، والله أعلم . **تحوله** (منهم أسلم بن أفضى) بفتح المعزة وسكون الفاء بعدها مهملة مقصورة ، ووقع في رواية الجرجاني أفضى بمين مهملة بدل الصاد وهو تصحيف ، وقوله ابن حارثة بن عمرو بن عامر أى ابن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد ، قال الرشادى : الأزد جرثومة من جرائم قحطان ، وفيهم قبائل ، فهم الانصار وخزاعة وغسان وبارق وغامد والعتيك وغيرهم ، وهو الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وإراد المصنف أن نسب حارثة بن عمرو متصل باليمن ، وقد خاطب النبي ﷺ بنى أسلم بأنهم من بنى اسماعيل كما في حديث سلمة بن الأكوع الذى في هذا الباب ، فدل على أن اليمن من بنى اسماعيل . وفى هذا الاستدلال نظر لأنه لا يلزم من كون بنى أسلم من بنى اسماعيل أن يكون جميع من ينسب إلى قحطان من بنى اسماعيل لاحتمال أن يكون وقع فى أسلم ما وقع فى إخوانهم خزاعة من الخلاف هل هم من بنى قحطان أو من بنى اسماعيل ، وقد ذكر ابن عبد البر من طريق القمعاق بن أبى حردرد فى حديث الباب « أن النبي ﷺ مر بناس من أسلم وخزاعة وهم يتناضلون فقال : ارموا بنى اسماعيل ، فعلى هذا فاعمل من كان هناك من خزاعة كانوا أكثر فقال ذلك على سبيل التغليب ، وأجاب الحمدانى النسابة عن ذلك بأن قوله لم يأتى اسماعيل ، لا يدل على أنهم من ولد اسماعيل من جهة الآباء ، بل يحتمل أن يكون ذلك لكونهم من بنى اسماعيل من جهة الأمهات ، لأن القحطانية والعدنانية قد اختلطوا بالصهارة ، فالقحطانية من بنى اسماعيل من جهة الأمهات ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث فى كتاب الجهاد ، وبما استدلل به على أن اليمن من ولد اسماعيل قول ابن المنذر بن عمرو بن حرام جد حسان بن ثابت :

ورثنا من البهلول عمرو بن عامر وحارثة الغطريف مجدا مؤثلا

مآثر من آل ابن بنت ابن مالك وبنت ابن اسماعيل ما ان تحولا

وهذا أيضا مما يمكن تأويله كما قال الحمدانى ، والله أعلم

٥ - باب ٣٥٠٨ - **حديث** أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة حدثني يحيى بن يعمر أن أبا الأسود الدبلى حدثه عن أبى ذر رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول « ليس من رجل ادعى أنه أبى أمية - وهو يعلمه - إلا كفر بأفه ، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار »

[ الحديث ٣٥٠٨ - طرفه فى : ٦٠٤٥ ]

٣٥٠٩ - **حديثنا** علي بن عياش حدثنا حريز قال حدثني عبد الواحد بن عبد الله النصرى قال سمعت واثلة بن الأسقع يقول : قال رسول الله ﷺ « إن من أعظم البرى أن يدعى الرجل إلى غير أبيه ، أو يرمى عيته ما لم تر ، أو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل »

٣٥١٠ - **حديثنا** مسدد حدثنا حماد عن أبي جرة قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « قدِمَ وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله إنا هذا الحى من ربيعة ، قد حالت بيننا وبينك كغار مضر ، فليسنأ نخلص إليك إلا في كل شهر حرام ، فلو أمرتنا بأمر نأخذُه منك ، ونبلغه من وراءنا قال ﷺ : أمرُكم بأربعة وأنها كم عن أربعة : الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وأن تؤذوا إلى الله خمس ما غنتم . وأنها كم عن الدُّبابة ، والخنزير ، والنَّعِير ، والزَّوْفَت »

٣٥١١ - **حديثنا** أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهرى عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر : ألا إنَّ الفِتنة هاهنا - يشير إلى المشرق - من حيث يُطلع قرنُ الشيطان »

**قوله** ( باب ) كذا هو بلا ترجمة وهو كالفصل من الباب الذى قبله ، ووجه تعلقه به من الحديثين الاولين ظاهر وهو الزجر عن الادعاء إلى غير الاب الحقيقى ، لأنَّ الين إذا ثبت نسبهم إلى إسماعيل فلا ينبغي لهم أن ينسبوا إلى غيره ، وأما الحديث الثالث فله تعلق بأصل الباب وهو أن عبد القيس ليسوا من مضر ، وأما الرابع فللإشارة إلى ما وقع فى بعض طرقه من الزيادة بذكر ربيعة ومضر . فأما الحديث الاول وهو حديث أبى ذر فقوله فى الاسناد « عن الحسين ، هو ابن واقد المعلم ، ووقع فى رواية مسلم » حدثنا حسين المعلم . وقوله « عن أبى ذر ، فى رواية الاسماعيل وحدثني أبى ذر ، وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق ، وقوله « ليس من رجل ، من زائدة ، والتعبير بالرجل للغالب والا فالمرأة كذلك حكما . **قوله** ( ادعى لغير أبيه وهو يعلمه الاكفر بالله ) كذا وقع هنا كفر بالله ولم يقع قوله « بالله ، فى غير رواية أبى ذر ولا فى رواية مسلم ولا الاسماعيل وهو أولى ، وان ثبت ذلك فالمراد من استعمل ذلك مع علمه بالتحريم ، وعلى الرواية المشهورة فالمراد كفر النعمة ، وظاهر اللفظ غير مراد وإنما ورد على سبيل التخليط والزجر لفاعل ذلك ، أو المراد باطلاق الكفر أن فاعله فعل فعلا شيئا بفعل أهل الكفر ، وقد تقدم تقرير هذه المسألة فى كتاب الايمان ، وقوله « ومن ادعى قوما ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار ، فى رواية مسلم والاسماعيل » ومن ادعى ما ليس له فليس منا ، وليتبوأ مقعده من النار ، وهو أعم بما تدل عليه رواية البخارى ، على أن لفظة « نسب » وقعت فى رواية الكشميين دون غيره ومع حذفها يبقى متعلق الجار والمجرور محذوفا فيحتاج إلى تقدير ، ولفظ نسب أولى ما قدر لوروده فى بعض الروايات ، وقوله « فليتبوأ ، أى ليتخذ منزلا من النار ، وهو إما دعاء أو خبر بلفظ الأمر ومعناه هذا جزاءه إن جاوزى ، وقد يعنى عنه ، وقد

يتوب فيسقط عنه ، وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الايمان (١) في حديث « من كذب على » ، وفي الحديث تحريم الانتقام من النسب المعروف والادعاء إلى غيره ، وقيد في الحديث بالعلم ولا بد منه في الحالتين اثباتا ونفيا لأن اللام إنما يترتب على العالم بالشيء المتعمد له ، وفيه جواز إطلاق الكفر على المعاصي لقصد الزجر كما قررناه ، ويؤخذ من رواية مسلم تحريم الدعوى بشيء ليس هو للدعى ، فيدخل فيه الدعوى الباطلة كلها مالا وعلمًا وتعلما ونسبا وحالا وصلاحا ونعمة وولاء وغير ذلك ؛ ويزداد التحريم بزيادة المفسدة المترتبة على ذلك . واستدل به ابن دقيق العيد للبالغة في تصحيحهم الدعوى على الغائب بغير مسخر لدخول المسخر في دعوى ما ليس له وهو يعلم أنه ليس له ، والقاضى الذى يقيمه أيضا يعلم أن دعواه باطلة ، قال : وليس هذا القانون منصوصا في الشرع حتى يخص به عموم هذا الوعيد ، وإنما المقصود لإبصال الحق لمستحقه فترك مراعاة هذا القدر ، وتحصيل المقصود من إيصال الحق لمستحقه أولى من الدخول تحت هذا الوعيد العظيم . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا على بن عياش ) بتحتمانية ومعجمة . قوله ( حدثنا حريز ) هو بفتح المهملة وكسر الراء وآخره زائى وهو ابن عثمان الحصى من صفار التابعين ، وهذا الاسناد من عوالى البخارى ، وشيخه عبد الواحد بن عبد الله النصرى بالنون المفتوحة بعدها صاد مهملة وهو دمشقى ، واسم جده كعب بن عمير ويقال بسر بن كعب ، وهو من بنى نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن ، وهو من صفار التابعين ، فى الاسناد رواية القرين عن القرين ، وقد ولى إمرة الطائف لعمر بن عبد العزيز ، ثم ولى إمرة المدينة ليزيد بن عبد الملك ، وكان محمود السيرة ومات سنة بضع ومائة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث الواحد . وقد رواه عنه أيضا زيد بن أسلم وهو أكبر منه سنا وإتقاء للشايخ . لكنه أدخل بين عبد الواحد ووالته عبد الوهاب بن بخت رأيت فى مستخرج ابن عبدان على الصحيحين من رواية هشام بن سعد عن زيد وهشام فيه مقال ، وهذا عندى من المزيد فى متصل الاسانيد ، أو هو مقلوب كأنه عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بخت عن عبد الواحد ، والله أعلم . قوله ( أن من أعظم الفراء ) بكسر الفاء مقصور وممدود وهو جمع فرية والفرية الكذب والبهت تقول فرى بفتح الراء فلان كذا إذا اختلق يفرى بفتح أوله وافترى اختلق . قوله ( أو يرى ) بضم التحتانية أوله وكسر الراء أى يدعى أن عينيه رأيا فى المنام شيئا ما رأاه ، ولأحمد وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن وائلة « أن يفترى الرجل على عينيه فيقول رأيت ولم يرى فى المنام شيئا » . قوله ( أو يقول ) بفتح التحتانية أوله وضم القاف وسكون الواو ، وفى رواية المستمل بفتح المثناة والقاف وتشقيع الواو المفتوحة . وفى الحديث تشديد الكذب فى هذه الأمور الثلاثة وهى الخبر عن الشيء أنه رأى فى المنام ولم يكن رآه ، والادعاء إلى غير الأب ، والكذب على النبى ﷺ ، فأما هذا الأخير فتقدم البحث فيه فى كتاب العلم ، وأما ما يتعلق بالمنام فيأتى فى التعبير ، وأما الادعاء فتقدم قريبا فيما قبله ، وتقدم بيان الحكمة فى التشديد فيه ، والحكمة فى التشديد فى الكذب على النبى ﷺ واضحة فانه إنما يحبر عن الله فن كذب عليه كذب على الله عز وجل ، وقد اشد التنكير على من كذب على الله تعالى فى قوله تعالى ( فمن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته ) فسوى بين من كذب عليه وبين الكافر ، وقال ( ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة ) والآيات فى ذلك متعددة ، وقد تمسك بعض أهل الجهل بقوله تعالى ( ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس بغير علم )

وجاء في بعض طرق الحديث « من كذب على ، وأما المنام فإنه لما كان جزءاً من الوحى كان الخبر عنه بما لم يقع كالخبر عن الله بما لم يلقه إليه ، أو لأن الله يرسل ملك الرؤيا فيرى النائم ما شاء ، فإذا أخبر عن ذلك بالكذب يكون كاذباً على الله وعلى الملك ، كما أن الذى يكذب على النبي ﷺ ينسب إليه شرعاً لم يقله ، والشرع غالباً إنما تلقاه النبي ﷺ على لسان الملك فيكون الكاذب في ذلك كاذباً على الله وعلى الملك . الحديث الثالث حديث ابن عباس « قدم وفد عبد القيس ، تقدم الكلام عليه في كتاب الايمان ، ويأتى ما يهملق بالاشربة منه في موضعه إن شاء الله تعالى ، وقوله « عن أبي جرة » هو بالجيم ، وقوله « أمركم بأربعة » وأنها كم عن أربعة ، في رواية السكشمي « بأربع » في الموضعين ، والشئ إذا لم يذكر بميزه يجوز تذكيره وتأنيده ، ومناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة إن حمل العرب هم ريبة ومضر ، ولا خلاف في نسبتهم إلى اسماعيل . الحديث الرابع حديث ابن عمر في أن الفتنة من قبل المشرق ، وقد تقدم قريباً ، ويأتى شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ومناسبتها للترجمة من جهة ذكر المشرق ، وكلامهم من مضر وريبة كما تقدم قريباً . وفي بعض طرق هذا الحديث « والايان يمان » ففيه إشارة إلى ذكر الأصول الثلاثة ، فأتان لاخلاف أنهم من بنى اسماعيل وإنما الخلاف في الثالث

### ٦ - باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجبينة وأشجع

٣٥١٢ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ « قُرَيْشُ وَالْأَنْصَارُ وَجُبَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارُ وَأَشْجَعُ مُوَالِيٌّ » ، لئس لهم مَوَالِيٌّ دُونَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ »

٣٥١٣ - **حدثني** محمد بن غزير الزهرى **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح **حدثنا** نافع أن عبد الله أخبره « أن رسول الله ﷺ قال على المنبر : غِفَارُ فَقَرَ اللَّهُ لَهَا ، وَأَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهَ ، وَعُصَيْبَةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ »

٣٥١٤ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « أَسْلَمُ سَأَلَهَا اللَّهَ ، وَغِفَارُ فَقَرَ اللَّهُ لَهَا »

٣٥١٥ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان ، و**حدثني** محمد بن بشار **حدثنا** ابن مهدي عن سفيان عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه « قال : قال النبي ﷺ : أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ جُبَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارُ خَيْرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَبَنِي أُسَيْدٍ وَبَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ صَعْصَعَةَ ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : خَابُوا وَخَسِرُوا . فَقَالَ : هُمْ خَيْرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَمِنْ أُسَيْدٍ وَمِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ وَمِنْ بَنِي عَامِرٍ بْنِ صَعْصَعَةَ » [ الحديث ٣٥١٥ - طرفاه في : ٣٥١٦ ، ٦٦٣٥ ]

٣٥١٦ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** فُقدَرٌ **حدثنا** شعبة عن محمد بن أبي يعقوب قال سمعت عبد





أوائل الهجرة . **قوله** (موالي) بتشديد التحتانية إضافة إلى النبي ﷺ أي أنصاري ، وهذا هو المناسب هنا وإن كان للبولى عدة معان ، ويروى بتخفيف التحتانية والمضاف محذوف أى موالى الله ورسوله ، ويدل عليه قوله « ليس لهم مولى دون الله ورسوله ، وهذه فضيلة ظاهرة لهؤلاء القبائل ، والمراد من آمن منهم ، والشرف يحصل للشيء إذا حصل لبعضه ، قيل إنما خصوا بذلك لأنهم بادروا إلى الإسلام فلم يسبوا كما سبى غيرهم ، وهذا إذا سلم يحمل على الغالب ، وقيل المراد بهذا الخبر النهى عن استرقاقهم وأنهم لا يدخلون تحت الرق ، وهذا بعيد . الحديث الثانى حديث « غفار غفر الله لها » . **قوله** (حدثنا محمد بن غرير) هو بالمعجمة والراء المكسورة مصغر . **قوله** (أن عبد الله) هو ابن عمر . **قوله** (غفار غفر الله لها) هو لفظ خبر يراد به الدعاء ، ويحتمل أن يكون خبرا على بابيه ، ويؤيده قوله فى آخره « وعصية عصت الله ورسوله ، وعصية هم بطن من بنى سليم ينسبون إلى عصية بمهملةين مصغر ابن خفاف بضم المعجمة وفاء بن غنم ابن امرئ القيس بن بهثة بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثناة ابن سليم ، وإنما قال فيهم ﷺ ذلك لأنهم عاهدوه فعدوا كما سيأتى بيان ذلك فى كتاب المغازى فى غزوة بئر معونة ، وقد تقدمت له طرق فى الاستسقاء ، وحكى ابن التين أن بنى غفار كانوا يسرقون الحاج فى الجاهلية فدعا لهم النبي ﷺ بعد أن أسلموا ليحج عنهم ذلك العار ، ووقع فى هذا الحديث من استعمال جناس الاشتقاق ما يلذ على السمع لسهولة وانسجامه ، وهو من الانفاقات اللطيفة . ( تنبيه ) : وقع هنا فى رواية كريمة وغيرها « باب ابن أخت القوم منهم ، وذكر فيه حديث أنس فى ذلك ، وهو عند ابنى ذر قبل « باب قصة الحبش ، وسيأتى . ووقع بعده أيضا عندهم « باب قصة زمزم ، وفيه حديث اسلام أبى ذر ، وهو عند أبى ذر بعد « باب قصة خزاعة ، وسيأتى شرح هذين البابين فى مكانهما إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبى هريرة فى ذلك . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام ، وقرأت بخط مغلطى : قبل هو ابن سلام وقيل ابن يحيى الذهلى ، وهذا الثانى وهم فإن الذهلى لم يدرك عبد الوهاب الثقفى ، والصواب أنه ابن سلام كما ثبت عند أبى على بن السكن فى غير هذا الحديث ، ويحتمل أن يكون ابن حوشب فقد خرج البخارى فى تفسير « اقتربت » وفى الاكراه عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الله الثقفى فهو أولى أن يفسر به من محمد بن يحيى ، وقد أخرجه الاسماعيلى وأبو يعلى من طريق محمد بن المثنى عن عبد الوهاب فيحتمل أن يكون هو فانه من شيوخ البخارى . **قوله** (عن أيوب) هو السخيتانى ، ومحمد هو ابن سيرين ، وذكر الاسماعيلى عن المنيعى أن عبد الوهاب الثقفى تفرد برواية هذا الحديث عن أيوب . الحديث الرابع أورده من طرق ، **قوله** فى الطريق الأولى (أرأيتم) المخاطب بذلك الأقرع بن حابس كما فى الرواية التى بعدها . **قوله** (خيرا من بنى تميم) أى ابن مر بضم الميم وتشديد الراء ابن أد بضم الألف وتشديد الدال ابن طابخة بن الياس بن مضر ، وفيهم بطون كثيرة جدا . **قوله** (وبنى أسد) أى ابن خزيمه بن مدركة بن الياس بن مضر ، وكانوا عددا كثيرا ، وقد صدق ذلك عقب وفاة رسول الله ﷺ فارتد هؤلاء مع طليحة بن خويلد ، وارتد الذين قبلهم وهم بنو تميم مع سجاح . **قوله** (ومن بنى عبد الله بن غطفان) بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء والتخفيف أى ابن سعد بن قيس عيلان بن مضر ، وكان اسم عبد الله بن غطفان فى الجاهلية عبد الدزى فصره النبي ﷺ عبد الله ، وبنوه يعرفون ببني الحولة . (ومن بنى عامر بن صعصعة) أى ابن معاوية بن بكر بن هوازن ، وسيأتى نسب

هو وزن في الحديث الذي بعده . **قوله** ( فقال رجل نعم <sup>(١)</sup> ) هو الأقرح بن حابس التميمي كما في الرواية التي بعده **قوله** ( عن محمد بن أبي يعقوب ) هو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب نسب إلى جده وهو بصري من بني تميم ، قال شعبة : حدثني محمد بن أبي يعقوب وهو سيد بني تميم وهو ثقة عند الجميع . **قوله** ( ان الأقرح بن حابس ) بمهمله وموحدة مكسورة وبعدها سين مهملة . **قوله** ( انما بايعك سراق الحجيج ) بالموحدة وبعد الألف تحتانية ، وفي رواية بالمشنة وبعد الألف موحدة . **قوله** ( ابن أبي يعقوب شك ) هو مقول شعبة وقد ظهر من الرواية التي قبلها أن لا أثر لشكه ، وأن ذلك ثابت في الخبر . **قوله** ( لأخير منهم ) كذا فيه بوزن أفعل وهي لغة قليلة ، والمشهورة « لأخير منهم » ، وثبت كذلك في رواية الترمذي ، وانما كانوا خيرا منهم لأنهم سبقوهم إلى الاسلام ، والمراد الأكثر الاغلب . **قوله** ( عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال أسلم وغفار ) كذا فيه بحذف فاعل قال الثاني ، وهو اصطلاح لمحمد بن سيرين اذا قال عن أبي هريرة قال وقال ، ولم يسم قائل والمراد به النبي ﷺ ، وقد نبه على ذلك الخطيب وبعده ابن الصلاح ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن زهير بن حرب عن ابن علية عن أيوب فقال فيه « قال رسول الله ﷺ » ، كذا أخرجه أحمد من طريق معمر عن أيوب . **قوله** ( وشئ من مزينة وجمينة ) فيه تقييد لما أطلق في حديث أبي بكره الذي قبله ، وكذا في قوله « يوم القيامة » ، لان الاعتبار بالخير والشر إنما يظهر في ذلك الوقت . **قوله** ( وهوازن وغطفان ) أما غطفان فتقدم ذكره في حديث أبي هريرة ، وأما هوازن فذكرت في حديث أبي هريرة بدل بنى عامر بن صعصعة ، وبنو عامر بن صعصعة من بنى هوازن من غير عكس ، فذكر هوازن أشمل من ذكر بنى عامر ، ومن قبائل هوازن غير بنى عامر بنو نصر بن معاوية وبنو سعد بن بكر بن هوازن وثقيف وهو قيس بن منبه بن بكر بن هوازن ، والجميع يجمعهم هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة - بفتح المعجمة ثم المهملة ثم الفاء والتخفيف - ابن قيس

## ٧ - باب ذكر قحطان

٣٥١٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد عن أبي الفيث عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه »

[ الحديث ٣٥١٧ - طرفه في : ٧١١٧ ]

**قوله** ( باب ذكر قحطان ) تقدم القول فيه وهل هو من ذرية اسماعيل أم لا ؟ والى قحطان تنتهي أنساب أهل اليمن من حمير وكندة وهمدان وغيرهم . **قوله** ( عن ثور بن زيد ) هو الديلي المدني ، وأبو الفيث شيخه اسمه سالم . **قوله** ( لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان ) لم أقف على اسمه ولكن جوز القرطبي أن يكون جهجاه الذي وقع ذكره في مسلم من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ « لا تذهب الأيام والليالي حتى يملك رجل يقال له جهجاه » ،

(١) قال مصحح طيبة بولاق : قوله ( نعم ) ليس بالنون الذي بأيدينا ، ولعله زيادة من قلم الناسخ ، فلو نسخة وقعت للأصح

أخرجه عقب حديث القحطاني . قوله ( يسوق الناس بعصاه ) هو كناية عن الملك ، شبهه بالراعي وشبه الناس بالغنم ، ونسكتة التشبيه التصرف الذي يملكه الراعي في الغنم . وهذا الحديث يدخل في علامات النبوة من جملة ما أخبر به ﷺ قبل وقوعه ولم يقع بعد ، وقد روى نعيم بن حماد في الفتن من طريق أرطاة بن المنذر - أحد التابعين من أهل الشام - أن القحطاني يخرج بعد المهدي ويسير على سيرة المهدي ، وأخرج أيضا من طريق عبد الرحمن بن قيس بن جابر الصديقي عن أبيه عن جده مرفوعا : يكون بعد المهدي القحطاني ، والذي بعثني بالحق ما هو دونه ، وهذا الثاني مع كونه مرفوعا ضعيف الاسناد ، والاول مع كونه مرفوعا أصح اسنادا منه ، فإن ثبت ذلك فهو في زمن عيسى بن مريم ، لما تقدم أن عيسى عليه السلام إذا نزل يجد المهدي أمام المسلمين ، وفي رواية أرطاة بن المنذر : أن القحطاني يعيش في الملك عشرين سنة ، واستشكل ذلك كيف يكون في زمن عيسى يسوق الناس بعصاه والأمر إنما هو لعيسى ؟ ويحاج بجواز أن يقيمه عيسى نائبا عنه في أمور مهمة عامة ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### ٨ - باب ما ينهى من دعوى الجاهلية

٣٥١٨ - **حدثنا** محمد أخبرنا محمد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابرا رضي الله عنه يقول « غزونا مع النبي ﷺ وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كبروا ، وكان من المهاجرين رجل ثاب فكسح أنصاريا ، فغضب الأنصاري غضبا شديدا حتى تداعوا ، وقال الأنصاري : يا لأنصار ، وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فخرج النبي ﷺ فقال : ما بال دعوى أهل الجاهلية ؟ ثم قال : ما شأنهم ؟ فأخبر بكسح المهاجري الأنصاري . قال فقال النبي ﷺ : دعوها فإنها خبيثة . وقال عبد الله بن أبي بن سلول : أفد تداعوا علينا ؟ لن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل . فقال عمر : ألا تقتل يابني الله هذا الخبيث ؟ لعبد الله . فقال النبي ﷺ : لا يتحدث الناس أنه كان يقتل أصحابه »

[ الحديث ٣٥١٨ - طرفاه في : ٤٩٠٥ ، ٤٩٠٧ ]

٣٥١٩ - **حدثنا** ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ . وعن سفيان عن زبيد عن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله عن النبي ﷺ قال « ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية »

قوله (باب ما ينهى من دعوى الجاهلية) ينهى بضم أوله ودعوى الجاهلية الاستغاثة عند ارادة الحرب . كانوا يقولون : يا آل فلان ، فيجتمعون فينصرون القائل ولو كان ظالما ، لجاء الاسلام بانتهى عن ذلك ، وكان المصنف أشار إلى ما ورد في بعض طرق جابر المذكور ، وهو ما أخرجه إسحق بن راهويه والحاملي في « الفوائد الاصبهانية » من طريق أبي الزبير عن جابر قال « اقتتل غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار » فذكره الحديث ، وفيه

« فقال رسول الله ﷺ أدعوى الجاهلية ؟ قالوا لا . قال : لا بأس ، ولينصر الرجل أخاه ظلماً أو مظلوماً ، فإن كان ظلماً فلينهه فإنه له نصر ، وعرف من هذا أن الاستغاثة ليست حراماً وإنما الحرام ما يترتب عليها من دعوى الجاهلية **قوله** ( حدثنا محمد ) كذا للجميع غير منسوب ، وهو ابن سلام كما جزم به أبو نعيم في « المستخرج » ، وأبو علي الجبائي ، ويؤيد ذلك ما وقع في « الوصايا » ، بمثل هذه الطريق ، فعند الأكثر حدثنا محمد غير منسوب ، وعند أبي ذر حدثنا محمد بن سلام . **قوله** ( غرونا ) هذه الغزوة هي غزوة المريسيع **قوله** ( ثاب معه ) بمثثة وموحدة أى اجتمع **قوله** ( رجل لعاب ) أى بطل ، وقيل كان يلعب بالحرب كما تصنع الحبشة ، وهذا الرجل هو جهجاه بن قيس الغفاري وكان أجير عمر بن الخطاب ، والانصارى هو سنان بن وبرة حليف بنى سالم الخزرجي ، وسيأتي بيان ذلك في تفسير سورة المنافقين . **قوله** ( فكسح ) بفتح الكاف والمهملتين أى ضربه على دبره . **قوله** ( حق تداعوا ) كذا للأكثر يسكون الواو بصيغة الجمع ، وفي بعض النسخ عن أبي ذر « تداعوا » ، بفتح العين والواو بصيغة التثنية ، والمشهور في هذا تداعيا بالياء عوض الواو ، وكأنه بقاها على أصلها بالواو . **قوله** ( دعوها فإنها خبيثة ) أى دعوى الجاهلية ، وقيل الكسعة ، والأول هو المعتمد . **قوله** ( ألا تقتل ) بالنون وبالمثناة أيضاً . **قوله** ( هذا الحديث لعبد الله ) اللام بمعنى عن والتقدير قال عمر يريد عبد الله ألا تقتل هذا الحديث ؟ وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في التفسير إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وعن سفیان عن زيد ) هو معطوف على قوله « حدثنا سفیان عن الأعمش » ، وهو موصول وليس بمعلق ، وقد تقدم في الجناز من رواية أبي نعيم عن سفیان عن زيد ، ومن رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان عن الأعمش ، فسكانه كان عند ثابت بن محمد عن سفیان عن شيخه ، وكأنه سمعه منه مفراً فحدث به ، فنقل عنه كذلك

### ٩ - باب قصة خزاعة

٣٥٢٠ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** يحيى بن آدم أخبرنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « عمرو بن لُحَيٍّ بن قَمَةَ بن خَدِيفَ أبو خَزَاعَةَ »  
٣٥٢١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سمعتُ سعيد بن المسيب قال « البحيرة التي يُمنعُ دَرُّها للأطواغيت ولا يحلبها أحدٌ من الناس . والسائبة التي يُسيئون بها لأهلهم فلا يُحملُ عليها شيء »  
قال : وقال أبو هريرة قال النبي ﷺ « رأيتُ عمرو بن عامر بن لُحَيٍّ الخزاعيَّ يُجرُّ قَصَبَهُ في النار ، وكان أولَ مَنْ سَيَّبَ السوايبَ »

[ الحديث ٣٥٢١ - طرفه في : ٤٦٢٣ ]

**قوله** ( باب قصة خزاعة ) اختلف في نسبهم مع الاتفاق على أنهم من ولد عمرو بن لحي باللام والمهمله مصغر وهو ابن حارثة بن عمرو بن عامر بن ماء السماء ، وقد تقدم نسبه في أسلم وأسلم هو عم عمرو بن لحي ، ويقال إن اسم لحي ربيعة ، وقد صحف بعض الرواة فقال عمرو بن يحيى ، ووقع مثل ذلك في « الجمع للحميدي » ، والصواب

باللام وتشديد الياء آخره مصغر ، ووقع في حديث جابر عند مسلم ، رأيت أبا ثمامة عمرو بن مالك ، وفيه تغيير  
 لكن أفاد أن كنية عمرو أبا ثمامة ، ويقال لخزاعة بنو كعب ، نسبوا إلى جدهم كعب بن عمرو بن لحي ، قال  
 ابن السكيت : لما تفرق أهل سبأ بسبب سيل العرم نزل بنو مازن على ماء يقال له غسان ، فن أقام به منهم فهو غساني ،  
 وانخزعت منهم بنو عمرو بن لحي عن قومهم فنزلوا مكة وما حولها فسموا خزاعة ، وتفرقت سائر الأزد ، وفي  
 ذلك يقول حسان بن ثابت :

ولما نزلنا بطن مرتخزعت      خزاعة منا في جوع كراكر

ووقع في حديث الباب أنه عمرو بن لحي بن قمة بن خندف ، وهذا يؤيد قول من يقول إن خزاعة من مضر ،  
 وذلك أن خندف بكسر المعجمة وسكون النون وفتح الدال بعدها فاء اسم امرأة الياس بن مضر ، واسمها ليلى بنت  
 حلوان بن عمران بن الحلاف بن قضاعة ، لقبته بخندف لشيئها ، والخندفة الهرولة ، واشتهر بنوها بالنسبة إليها دون  
 أبيهم لأن الياس لما مات حزنت عليه حزنا شديدا بحيث هجرت أهلها ودارها وساحت في الأرض حتى ماتت ،  
 فسكان من رأى أولادها الصغار يقول من هؤلاء ؟ فيقال بنو خندف ، إشارة إلى أنها ضيعتهم ، وقمة بفتح القاف  
 والميم بعدها مهملة خفيفة ويقال بكسر القاف وتشديد الميم . وجمع بعضهم بين القولين أعنى نسبة خزاعة إلى الين وإلى  
 مضر فزعم أن حارثة بن عمرو لما مات قمة بن خندف كانت امرأته حاملا بلحى فولدته وهي عند حارثة فتبناه  
 فنسب إليه ، فعلى هذا فهو من مضر بالولادة ومن الين بالتبني . وذكر ابن السكيت أن سبب قيام عمرو بن لحي  
 بأمر السكبة ومكة أن أمه فهيرة بنت عمرو بن الحارث بن مضاض الجرهمي وكان أبوها آخر من ولي أمر مكة  
 من جرهم فقام بأمر البيت سبطه عمرو بن لحي فصار ذلك في خزاعة بعد جرهم ، ووقع بينهم في ذلك حروب إلى  
 أن انجلت جرهم عن مكة ، ثم تولت خزاعة أمر البيت ثلاثمائة سنة إلى أن كان آخرهم يدعى أبا غبشان بضم  
 المعجمة وسكون الموحدة بعدها معجمة أيضا واسمه المحرش بمهملة ثم معجمة ابن حليل بمهملة ولامين مصغر ابن حبشية بفتح  
 المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة ثم ياء نسب ابن سلول بفتح المهملة ولامين الأولي مضمومة ابن عمرو بن لحي ،  
 وهو خال قصي بن كلاب أخو أمه حبي بضم المهملة وتشديد الموحدة مع الإمامة ، وكان في عقله شيء نخدعه قصي  
 فاشتري منه أمر البيت بأذواد من الابل ، ويقال بزق خر ، فغلب قصي حينئذ على أمر البيت ، وجمع بطون بني  
 فهر وحارب خزاعة حتى أخرجهم من مكة ؛ وفيه يقول الشاعر :

أبوكم قصي كان يدعى بجما      به جمع الله القبائل من فهر

وشرع قصي لقريش السقاية والرفادة ، فكان يصنع الطعام أيام منى والحياض للباء ، فيطعم الجميع ويسقيهم ،  
 وهو الذي عمر دار الندوة بمكة ، فاذا وقع لقريش شيء اجتمعوا فيها وعقدوه بها . قوله ( عمرو بن لحي بن قمة  
 ابن خندف أبو خزاعة ) أي هو أبو خزاعة ، ووقع في رواية أبي نعيم عن إسرائيل بهذا السند عند الاستماعلي  
 د خزاعة بن قمة بن عمرو بن خندف ، وفيه تغيير بالتقديم والتأخير ؛ وعنده من طريق أبي أحمد الزبيري عن  
 إسرائيل د عمرو أبو خزاعة بن قمة بن خندف ، وهذا يوافق الأول لكن بخندف لحي ، وبأن يعرب ابن قمة أعراب  
 عمرو لإعراب أبو خزاعة ، وأصوبها الأول ، وهكذا دوى أبو حصين هذا الحديث عن أبي صالح مختصرا ،  
 وأخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أتم منه ولفظه رأيت عمرو بن لحي بن قمة بن خندف يجر

قصبة في النار ، وأورده ابن إسحق في « السيرة الكبرى » ، عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي صالح أتم من هذا ولفظه « سمعت رسول الله ﷺ يقول لا كنتم بن الجون : رأيت عمرو بن لحي يجر قصبة في النار ، لأنه أول من غير دين اسماعيل ، فنصب الاوثان وسبب السائبة وبحر البهيرة ووصل الوصيلة وحمل الحامي ، ووقع لنا بعلو في « المعرفة » ، وعند ابن مردويه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه نحوه ، وللحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلبه عن أبي هريرة ، لكنه قال « عمرو بن قعة » ، فنسبه إلى جده ، وروى الطبراني من حديث ابن عباس رفعه « أول من غير دين إبراهيم عمرو بن لحي بن قعة بن خندف أبو خزاعة ، وذكر الفاكهي من طريق عكرمة نحوه مرسلًا وفيه « فقال المقداد : يا رسول الله من عمرو بن لحي ؟ قال : أبو هؤلاء الحلي من خزاعة ، وذكر ابن إسحق أن سبب عبادة عمرو بن لحي الأصنام أنه خرج إلى الشام وبها يومئذ العالمين وهم يعبدون الأصنام فاستوهمم واحدا منها وجاء به إلى مكة فنصبه إلى الكعبة وهو هبل ، وكان قبل ذلك في زمن جرهم قد جرح رجل يقال له أساف بامرأة يقال لها نائلة في الكعبة فسخطهما الله جل وعلا حجرين ، فأخذهما عمرو بن لحي فنصبهما حول الكعبة ، فصار من يطوف يتمسح بهما ، يبدأ بأساف ويختم بنائلة . وذكر محمد بن حبيب عن ابن الكلبي أن سبب ذلك أن عمرو بن لحي كان له تابع من الجن يقال له أبو ثمامة فأناه ليلة فقال : أجب أبا ثمامة ، فقال : لبيك من تهامة ، فقال : ادخل بلا ملامة ، فقال : آيت سيف جدة ، تجد آلهة معدة ، فخذها ولا تهب ، وادع إلى عبادتها تجب . قال فتوجه إلى جدة فوجد الأصنام التي كانت تعبد في زمن نوح وإدريس ، وهي ود وسواع ويعوث ويعوق ونسر ، فحملها إلى مكة ودعا إلى عبادتها فانتشرت بسبب ذلك عبادة الأصنام في العرب ، وسيأتي زيادة شرح ذلك في تفسير سورة نوح إن شاء الله تعالى . قوله في الرواية الأخرى عن أبي هريرة (عمرو بن عامر الخزاعي) كذا وقع نسبه في حديث ابن مسعود عند أحد ولفظه « أول من سبب السوائب وعبد الأصنام عمرو بن عامر أبو خزاعة ، وهذا مغاير لما تقدم ، وكأنه نسب إلى جده لأمه عمرو بن حارثة بن عمرو بن عامر ، وهو مغاير لما تقدم من نسبة عمرو بن لحي إلى مضر ، فإن عامرا هو ابن ماء السماء بن سبأ وهو جد جد عمرو بن لحي عند من نسب إلى ابن ، ويحتمل أن يكون نسب إليه بطريق التبنّي كما تقدم قبل ، وسيأتي الكلام على الوصيلة والسائبة وغيرهما في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى

١٠ - باب قصة إسلام أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه

١١ - باب قصة زمزم

٣٥٢٢ - حدثنا زيد بن حارثة هو ابن أكرم قال أبو قتيبة سلم بن قتيبة حدثني مثنى بن سعيد القصير قال حدثني أبو حمزة قال « قال لنا ابن عباس : ألا أخبركم بإسلام أبي ذرّ ؟ قال قلنا : بلى . قال قال أبو ذرّ : كنت رجلاً من غفار ، فبلغنا أن رجلاً قد خرج بمكة يزعم أنه نبي ، فقلت لأخي : انطلق إلى هذا الرجل ، كلمه وأتني بخبره . فانطلق فلقيه ثم رجع ، فقلت : ما عندك ؟ فقال : والله لقد رأيت رجلاً يأمر بالخير ، وينهى عن الشر . فقلت له : لم تشنني من الخير ، فأخذت جراباً وعصاً ، ثم أقبلت إلى مكة فجلست لأعرفه ، وأكره أن أسأل

عنه ، وأشرَبُ من ماء زمزمَ وأكونُ في المسجد . قال : فرَّبني على فقال : كأنَّ الرجلَ غريبٌ ؟ قال قلت : نعم . قال : فانطلقْ إلى المنزل . قال فانطلقتُ معه لا يسألني عن شيء ولا أخبره . فلما أصبحتُ غدوتُ إلى المسجد لأسأل عنه ، وليس أحدٌ يخبرني عنه بشيء . قال فرَّبني على فقال : أما نالَ الرجلُ يعرفُ منزله بعد ؟ قال قلت لا . قال : انطلقْ معي ، قال فقال : ما أمرُك ، وما أقدمُك هذه البلدة ؟ قال قلت له : إن كنتَ علىَّ أخبرُك . قال : فاني أفضلُ . قال قلت له : بلَدنا أنه قد خرجَ هاهنا رجلٌ يزعمُ أنه نبيٌّ ، فأرسلتُ أخِي ليُكلمه ، فرجعَ ولم يشفني من الخبر ، فأردتُ أن ألقاهُ . فقال له : أما إنك قد رَشَدْتَ . فإِذا وَجَّهني إليه ، فأتبعني ، ادخُلْ حيثُ ادخُلُ ، فاني إن رأيتُ أحداً أخافه عليكَ قتُ إلى الحائطِ كأنِّي أصليحُ تعالى ، وامضِ ألت . ففَضِي ومَضَيْتُ معه ، حتى دَخَلْ ودَخَلْتُ معه على النَّبِيِّ ﷺ ، فقلتُ له : اعْرِضْ عليَّ الإسلامَ ، فعرَضَهُ ، فأسلمتُ مَسْكاً . فقال لي : يا أبا ذَرٍّ ، اكنُمُ هذا الأمرَ ، وارجعْ إلى بلدِك ، فاذا بَلَغَكَ ظُهُورُنا فأفيل . فقلتُ : والذي بَعَثَكَ بالحقِّ لأمرُخُنَّ بها بينَ أظهرِهِم . فجاء إلى المسجدِ وقَرِيشُ فيه فقال : يامعشَرَ قَرِيشَ ، إني أشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدهُ ورسوله . فقالوا : قوموا إلى هذا الصَّابِءِ ، فقاموا ، ففَضَرِبْتُ لأموتَ ، فادرَكَنِي العباسُ فأكبَّ عليَّ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عليهم فقال : وَيَلَيْسَكمُ تَقْتُلُونَ رجلاً من غِفَارٍ ، وَمَنْجَرُكمُ وَمَعْرُكمُ على غِفَارٍ ؟ فَأَقْلَعُوا عَنِّي . فلَمَّا أنْ أَصْبَحْتُ الفَدْرَ رَجَعْتُ فقلتُ مثلَ ماقلتُ بالأَمْسِ . فقالوا : قوموا إلى هذا الصَّابِءِ ، ففَضَمَ بي مثلَ ماضَمَّ بالأَمْسِ ، وأدرَكَنِي العباسُ فأكبَّ عليَّ وقال مثلَ مقائلِهِ بالأَمْسِ . قال : فسكان هذا أَوَّلَ إسلامِ أبي ذَرٍّ رحمه اللهُ .

[ للمحدث ٣٥٢٢ - طرفه في : ٣٨٦١ ]

**قوله** ( باب قصة إسلام أبي ذر الغفاري ) هكذا في رواية أبي ذر عن الخواري وحده ، وسقط للباقيين ، وكأنه أولى لأن هذه الترجمة ستأتي بعد إسلام أبي بكر وسعد وغيرها ووقع الأكثر هنا « قصة زمزم » ووجه تعلقها بقصة أبي ذر ما وقع له من الاكتفاء بماء زمزم في المدة التي أقام فيها بمكة ، وسيأتي شرح ذلك في مكانه إن شاء الله تعالى

## ١٢ - باب قصة زمزم وجهل العرب

٣٥٢٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن إِيُوبَ عن محمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال : أسلم وغفار وثي من مُزَيْنَةَ وَجُهَيْنَةَ - أو قال : شيء من جُهَيْنَةَ أو مُزَيْنَةَ - خيرٌ عندَ اللهِ ، أو قال يومَ القيامةِ من أسدٍ وثميرٍ وهوازنٍ وعُظفانٍ »





غيره ويكون ذلك مطابقا لركن الترجمة الاول . **قوله** ( وقال البراء عن النبي ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ) هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجهاد ، وهو في قصة غزوة حنين ، ووجه الدلالة منه أنه ﷺ انتسب إلى جده عبد المطلب فيكون مطابقا لركن الترجمة الثاني . **قوله** ( لما نزلت ) وأنذر عشيرتك الاقربين ) جعل النبي ﷺ ينادي يابني فهر ، يابني عدى ، ببطون قريش ) في رواية الكشميهني « لبطون » باللام بدل الموحدة ، ونداءه للقبائل من قريش قبل عشيرته الاذنين ليكرر انذار عشيرته ، وللدخول قريش كلها في اقراره ، ولان انذار العشيرة يقع بالطبع ، ولانذار غيرهم يكون بطريق الاولى . **قوله** ( وقال لنا قبيصة الخ ) هو موصول وليس بمعلق ، وقد وصله الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة . **قوله** ( جعل النبي ﷺ يدعوهم قبائل قبائل ) قد فسر الذي قبله وأنه كان يسمى رموس القبائل كقوله يابني عدى ، وأوضح منه حديث أبي هريرة الذي بعده حيث ناداهم طبقة بعد طبقة إلى أن انتهى إلى عمته صفية بنت عبد المطلب وهي أم الزبير بن العوام وإلى ابنته فاطمة عليها السلام ، وسيأتي شرح ذلك مبسوطا في تفسير سورة الشعراء ، وهذه القصة إن كانت وقعت في صدر الاسلام بمكة فلم يدركها ابن عباس لانه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ولا أبو هريرة لانه إنما أسلم بالمدينة ، وفي نداء فاطمة يومئذ أيضا ما يقتضي تأخر القصة لأنها كانت حينئذ صغيرة أو مراهقة ، وان كان أبو هريرة حضرها فلا يناسب الترجمة لانه إنما أسلم بعد الهجرة بمدة ، والذي يظهر أن ذلك وقع مرتين مرة في صدر الاسلام ورواية ابن عباس وأبي هريرة لها من مرسل الصحابة ، وهذا هو الموافق للترجمة من جهة دخولها في مبتدأ السيرة النبوية ، ويؤيد ذلك ماسيأتي من أن أبا لهب كان حاضرا لذلك وهو مات في أيام بدر ، ومرة بعد ذلك حيث يمكن أن تدعى فيها فاطمة عليها السلام أو يحضر ذلك أبو هريرة أو ابن عباس

#### ١٤ - باب ابن أخت القوم منهم ، ومولى القوم منهم

٣٥٢٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « دعا النبي ﷺ الانصار فقال : هل فيكم أحد من غيركم ؟ قالوا : لا . إلا ابن أخت انا . فقال رسول الله ﷺ : ابن أخت القوم منهم »

**قوله** ( باب ابن أخت القوم منهم ، ومولى القوم منهم ) أي فيما يرجع إلى المناظرة والتعاون ونحو ذلك ، وأما بالنسبة إلى الميراث ففيه نزاع ، كما سيأتي بسطه في كتاب الفرائض . **قوله** ( إلا ابن أخت لنا ) هو النعمان بن مقرن المزني كما أخرجه أحمد من طريق شعبة عن معاذ بن مرة في حديث أنس هذا ، ووقع ذلك في قصة أخرى كما أخرجه الطبراني من حديث عتبة بن غزوان « ان النبي ﷺ قال يوما لقريش : هل فيكم من ابس منكم ؟ قالوا لا ، إلا ابن أختنا عتبة بن غزوان ، فقال : ابن أخت القوم منهم . » وله من حديث عمرو بن عوف أن النبي ﷺ دخل بيته قال « ادخلوا علي » ولا يدخل على إلا قرشي ، فقال : هل معكم أحد غيركم ؟ قالوا معنا ابن الأخت والمولى ، قال حليف القوم منهم ومولى القوم منهم ، وأخرج أحمد نحوه من حديث أبي موسى والطبراني نحوه من حديث أبي سعيد . ( تنبيه ) : لم يذكر المصنف حديث « مولى القوم منهم » مع ذكره في الترجمة ، فزعم بعضهم أنه لم يقع له

حديث على شرطه فأشار إليه ، وفيه نظر لأنه قد أورد في الفرائض من حديث أنس ولفظه « مولى القوم من أنفسهم ، والمراد بالمولى هنا المعتق بفتح المثناة أو الحليف ، وأما المولى من أعلى فلا يراد هنا ، وسيأتي في غزوة حنين بيان سبب حديث الباب ، ووقع في حديث أبي هريرة عند البزار مضمون الترجمة وزيادة عليها بلفظ « مولى القوم منهم ، وحليف القوم منهم ، وابن أخت القوم منهم »

### ١٥ - باب قصة الحبش ، وقول النبي ﷺ « يا بني أرفدة »

٣٥٢٩ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن **ثعلبة** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** أن **أبا بكر** رضي الله عنه دخل عليها وعندها جارتان في أيام منى **نذفتان** وتضربان ، والنبي ﷺ متعش بثوبه ، فانهزما أبو بكر ، فكشف النبي ﷺ عن وجهه فقال : **دعها يا أبا بكر** ، فانها أيام عيد . وتلك الأيام أيام منى .

٣٥٣٠ - وقالت **عائشة** « رأيت النبي ﷺ يسترنى وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد ، فزجرهم عمر فقال النبي ﷺ : **دعهم** ، أمنا بني أرفدة . يعني من الأمن »

**قوله** ( باب قصة الحبش وقول النبي ﷺ يا بني أرفدة ) هو بفتح الهمزة وسكون الراء وكسر الفاء اسم لجد لهم . وقيل معنى أرفدة الأمة ، وقد تقدم شئ . من ذلك في أبواب العيدين . والحبش هم الحبشة يقال لهم من ولد حبش ابن كوش بن حام بن نوح ، وهم مجاورون لأهل اليمن يقطع بينهم البحر ، وقد غلبوا على اليمن قبل الإسلام وملكوها ، وغزا أبرهة من ملوكهم السكبية ومعه الفيل ، وقد ذكر ابن إسحق قصته مطولة ، وأخرجها الحاكم ثم البيهقي من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس ملخصة ، وإلى هذا القدر أشار المصنف بذكرهم في مقدمة السيرة النبوية ، واستدل قوم من العوفية بحديث الباب على جواز الرقص وسماع آلات الملاهي ، وطعن فيه الجمهور باختلاف المقصدين ، فإن أحب الحبشة بمحاربتهم كان للتمرين على الحرب فلا يحتاج به الرقص في اللهو ، والله أعلم

### ١٦ - باب من أحب أن لا يسب نسبه

٣٥٣١ - **حدثني عثمان بن أبي شيبة** حدثنا **عبد الله** عن **هشام** عن **أبيه** عن **أبيه** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « استأذن **حسان** النبي ﷺ في هجاء للشركين ، قال : **كيف بنسبي** ؟ فقال **حسان** : **لا سلمتك منهم كما تسأل الشعرة من العجيين** »

وعن **أبيه** قال « **ذهبت أسب حسان** عند **عائشة** فقالت : **لا تسبه** ، فانه كان ينافح عن النبي ﷺ »

[ الحديث ٣٥٣١ - طرفاه في : ٤١٤٥ ، ٦١٥٠ ]

**قوله** ( باب من أحب أن لا يسب نسبه ) هو بضم أول يسب والمراد بالنسب الأصل وبالسب الشتم ، والمراد

أن لا يشتم أهل نسبه . **قوله** (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** (استأذن حسان بن ثابت) أى ابن المنذر بن عمرو بن حرام الانصارى الخزرجى ، وسبب هذا الاستئذان مبين عند مسلم من طريق أبى سلة عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : اهجوا المشركين فإنه أشد عليهم من رشق النبل ، فأرسل إلى ابن رواحة فقال : اهجه ، فهجاهم فلم يرض ، فأرسل إلى كعب بن مالك ، ثم أرسل إلى حسان فقال : قد آن لكم أن ترسلوا إلى هذا الأسد الضارب بذنبه . ثم أدلى لسانه فجعل يحركه ثم قال : والذي بعثك بالحق لأفريقنهم بلساني فرى الأديم ، قال لا تعجل ، وروى أحمد من حديث كعب بن مالك قال : قال لنا رسول الله ﷺ : اهجوا المشركين بالشعر ، فإن المؤمن يجاهد بنفسه وماله ، والذي نفس محمد بيده كأنما تنضحونهم بالنبل ، وروى أحمد والبخاري من حديث عمار بن ياسر قال : لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله ﷺ : قولوا لهم كما يقولون لكم . **قوله** (كيف بنسب فيهم) أى كيف تهجو قريشا مع اجتماعي معهم في نسب واحد ؟ وفي هذا إشارة إلى أن معظم طارق الهجو العوض بالآباء . **قوله** (لا تسلك منهم) أى لا تخلص نسبك من نسبهم بحيث يختص الهجو بهم دونك ، وفي رواية أبى سلة المذكور : فقال : انت أنا نكر فإنه أعلم قريش بأنسابها حتى يخلص لك نسبي ، فأناه حسان ، ثم رجع فقال : قد محض لي نسبك . **قوله** (كما تسلك الشعرة من العجين) أشار بذلك إلى أن الشعرة إذا أخرجت من العجين لا يمتلئق بها منه شيء . بخلاف ما إذا سلت من العسل مثلاً فإنها قد يعلق بها منه شيء ، وأما إذا سلت من الخبز فإنها قد تنقطع قبل أن تخلص . **قوله** (وعن أبيه) هو موصول بالاسناد المذكور إلى عروة وليس بملحق ، وقد أخرجه المصنف في الأدب عن محمد بن سلام عن عبدة بهذا الاسناد فقال فيه : وعن هشام عن أبيه ، فذكر الزيادة ، وكذلك أخرجه في الأدب المفرد ، **قوله** (كان ينافح) بكسر الفاء بعدها مهمل ومعهناه يدافع أو يراى ، قال السكسميني في رواية أبى ذر عنه : نفحت الدابة إذا رحمت بموافرها ، ونفحه بالسيوف إذا تناوله من بعيد ، وأصل النفع بالمهمل الضرب ، وقيل للطاء نفع كأن المعطى يضرب السائل به ، ووقع في رواية أبى سلة المذكورة : قالت عائشة فسمعت النبي ﷺ يقول لحسان : ان روح القدس لا يزال يؤيدك ما فالت عن الله ورسوله ، قالت وسمعت يقول : هجاهم حسان فشتى وأشتى ، وقد تقدم في أوائل الصلاة ما يدل على أن المراد بروح القدس جبريل عليه السلام ، ويأتى الكلام على الشعر وأحكامه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

١٧ - باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ، وقول الله عز وجل [ ٢٩ الفتح ] :

﴿ محمد رسول الله ، والذين معه أشد على الكفار ﴾ ، وقوله [ ٦ الصف ] : ﴿ من بعدى اسمه أحمد ﴾

٣٥٢٢ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر قال حدثني مَعْنُ عن مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لى خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحى الذى يمحو الله به الكفر ، وأنا الحائسر الذى يحشر الناس على قدسي ، وأنا العاقب »

[ الحديث ٣٨٣٢ - طرأه في : ٤٨٩٦ ]

٣٥٢٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأهرج عن أبي هريرة رضى الله

عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أَلَا تَعْجَبُونَ كَيْفَ يَصْرِفُ اللَّهُ عَنِّي شَتْمَ قُرَيْشٍ وَأَعْتَمَهُمْ ؟ يَشْتِمُونَ مُدَّتِمَا ، وَيَلْعَنُونَ مُدَّتِمَا ، وَأَنَا مُحَمَّدٌ »

**قوله** ( باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ ) وقوله عز وجل ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار ) وقوله ( من بعدى اسمه أحمد ) كأنه يشير إلى أن هذين الالاسمين أشهر أسمائه ، وأشهرهما محمد ، وقد تكرّر في القرآن ، وأما أحمد فقد كرّ فيه حكاية عن قول عيسى عليه السلام . فالما محمد فن باب التفعيل المبالغة ، وأما أحمد فن باب التفضيل ، وقيل سمي أحمد لأنه علم منقول من صفة وهي أفعال التفضيل ومعناه أحمد الخامدين ، وسبب ذلك ما ثبت في الصحيح أنه يفتح عليه في المقام المحمود بمحامد لم يفتح بها على أحد قبله ، وقيل الانبياء حمادون وهو أحدهم ، أى أكثرهم حمداً أو أعظمهم في صفة الحمد ، وأما محمد فهو منقول من صفة الحمد أيضاً وهو بمعنى محمود وفيه معنى المبالغة ، وقد أخرج المصنف في « التاريخ الصغير » من طريق علي بن زيد قال كان أبو طالب يقول :

وشق له من اسمه ليحمله فذو العرش محمود وهذا محمد

والمحمد الذي حمد مرة بعد مرة كالممدح ، قال الأعشى :

إليك أبيت اللعن كان وجيفها إلى الماجد القرم الجواد المحمد

أى الذى حمد مرة بعد مرة ، أو الذى تكاملت فيه الخصال المحمودة ، قال عياض : كان رسول الله ﷺ قبل أن يكون محمداً كما وقع في الوجود لأن تسميته أحمد وقعت في السكتب السالفة ، وتسميته محمداً وقعت في القرآن العظيم ، وذلك أنه حمد ربه قبل أن يحمده الناس ، وكذلك في الآخرة يحمد ربه فيشفعه فيحمده الناس . وقد خص بسورة الحمد وبإواء الحمد وبالمقام المحمود ، وشرع له الحمد بعد الأكل وبعد الشرب وبعد الدعاء وبعد القدوم من السفر ، وسميت أمته الخامدين ، لجمعت له معاني الحمد وأنواعه ﷺ . وذكر فيه حديثين : أحدهما قوله « عن محمد ابن جبير بن مطعم عن أبيه ، كذا وقع موصولاً عند معن بن عيسى عن مالك ، وقال الأكثر « عن مالك عن الزهري عن محمد بن جبير ، مرسل ، ووافق معنا على وصله عن مالك جوبرية بن أسماء عند الاسماعيلي ومحمد بن المبارك وعبد الله بن نافع عند أبي عوانة ، وأخرجه الدارقطني في « الغرائب » عن آخرين عن مالك ، وقال : إن أكثر أصحاب مالك أرسلوه . قلت : وهو معروف الاتصال عن غير مالك ، وصله يونس بن يزيد وعقيل ومعمّر وحديثهم عند مسلم ، وشعبة وحديثه عند المصنف في التفسير ، وابن عيينة عند مسلم أيضاً والترمذي كلهم عن الزهري ، ورواه عن جبير بن مطعم أيضاً ولده الآخر نافع وفي حديثه زيادة ، وعند المصنف في التاريخ ، وأخرجه أحمد وابن سعد وصححه الحاكم ، وفي الباب عن أبي موسى الأشعري عند مسلم والمصنف في التاريخ ، وعن حذيفة عند المصنف في التاريخ والترمذي وابن سعد ، وعن ابن عباس وأبي الطفيل عند ابن عدى ، ومن مرسل مجاهد عند ابن سعد ، وسأذكر ما في رواياتهم من زيادة فائدة . **قوله** ( عن محمد بن جبير ) في رواية شعيب المذكورة عن الزهري « أخبرني محمد بن جبير » . **قوله** ( لى خمسة أسماء ) في رواية نافع بن جبير عند ابن سعد أنه دخل على عبد الملك بن مروان فقال له : أتخصى أسماء رسول الله ﷺ التى كان جبير بن مطعم يعبدها ؟ قال : نعم ، هى ست . فذكر

الخسة التي ذكرها محمد بن جبير وزاد الحاتم ، لكن روى البيهقي في الدلائل ، من طريق ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث محمد بن جبير بن مطعم ، وأنا العاقب ، قال يعني الحاتم ، وفي حديث حذيفة ، أحمد ومحمد والحاشر والمقفي وني الرحمة ، وكذا في حديث أبي موسى إلا أنه لم يذكر الحاشر ، وزعم بعضهم أن العدد ليس من قول النبي ﷺ وإنما ذكره الراوي بالمعنى ، وفيه نظر لتصريحه في الحديث بقوله ، أن لي خمسة أسماء ، والذي يظهر أنه أراد أن لي خمسة أسماء اختص بها لم يسم بها أحد قبلي ، أو معظمة أو مشهورة في الأمم الماضية ، لا أنه أراد الحصر فيها . قال عياض : حمى الله هذه الاسماء أن يسمى بها أحد قبله ، وإنما تسمى بعض العرب محمدا قرب ميلاده لما سمعوا من الكهان والاحبار أن نبيا سيبعث في ذلك الزمان يسمى محمدا فرجوا أن يكونوا هم قسموا أبناءهم بذلك ، قال : وهم ستة لا سبع لهم ، كذا قال ، وقال السهيلي في الررضاء لا يعرف في العرب من تسمى محمدا قبل النبي ﷺ إلا ثلاثة : محمد بن سفيان بن مجاشع ، ومحمد بن أحيدة بن الجلاح ، ومحمد بن حمران بن ربيعة . وسبق السهيلي إلى هذا القول أبو عبد الله بن خالويه في كتابه ليس ، وهو حصر مردود ، وقد جمعت أسماء من تسمى بذلك في جزء مفرد فبلغوا نحو العشرين لكن مع تكرار في بعضهم وهم في بعض ، فيتلخص منهم خمسة عشر نفسا ، وأشهرهم محمد بن عدي بن ربيعة بن سودة بن جهم بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي ، روى حديثه البغوي وابن سعد وابن شاهين وابن السكن وغيرهم من طريق العلاء بن الفضل عن أبيه عن جده عبد الملك بن أبي سوية عن أبيه عن أبي سوية عن أبيه خليفة بن عبدة المنقري قال سألت محمد بن عدي بن ربيعة كيف سماك أبوك في الجاهلية محمدا ؟ قال سألت أبي عما سألتني فقال : خرجت رابع أربعة من بني تميم أنا أحدهم وسفيان بن مجاشع ويزيد بن عمرو بن ربيعة وأسامة ابن مالك بن حبيب بن العنبر تريد ابن جفنة الغساني بأشام ، فزلنا على غدير عند دير ، فأشرف علينا الديراي فقال لنا : انه يبعث منكم وشيكا نبي فسارعوا اليه ، فقلنا ما اسمه ؟ قال : محمد . قلنا انصرفنا ولد لكل منا ولد فسماه محمدا لذلك ، انتهى وقال ابن سعد : أخبرنا علي بن محمد عن مسلمة بن محارب عن قتادة بن السكن قال : كان في بني تميم محمد بن سفيان بن مجاشع ، قيل لآبيه إنه سيكون نبي في العرب اسمه محمد فسمى ابنه محمدا ، فهو له أربعة ليس في السياق ما يشعر بأن فهم من له صحبة إلا محمد بن عدي . وقد قال ابن سعد لما ذكره في الصحابة : عداة في أهل الكوفة ، وذكر عبدان المروزي أن محمد بن أحيدة بن الجلاح أول من تسمى في الجاهلية محمدا ، وكأنه تلى ذلك من قصة تبع لما حاصر المدينة وخرج اليه أحيدة المذكور هو والحبر الذي كان عندهم يثرب فأخبره الخبر أن هذا بلد نبي يبعث يسمى محمدا فسمى ابنه محمدا . وذكر البلاذري منهم محمد بن عقبة بن أحيدة ، فلا أدري أحما واحد نسب مرة إلى جده أم هما اثنان . ومنهم محمد بن البراء البكري ذكره ابن حبيب ، وضبط البلاذري أباه فقال : محمد بن برّ بتشديد الراء ليس بعدها ألف ابن طريف بن عتوارة بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، ولهذا نسبوه أيضا المتواري . وغفل ابن دحية فقد فهم محمد بن عتوارة وهو هو نسب لجده الأعلى . ومنهم محمد بن اليحمد الازدي ذكره المفجع البصري في كتابه المعقد ، ومحمد بن خولي الحمداني وذكره ابن دريد . ومنهم محمد بن حرماز بن مالك اليمعري ذكره أبو موسى في الذيل . ومنهم محمد بن حمران بن أبي حمران واسمه ربيعة بن مالك الجعفي المعروف بالشويعر ذكره المرزباني فقال : هو أحد من سمي محمدا في الجاهلية ، وله قصة مع امرئ القيس . ومنهم محمد بن خزاعي بن علقمة بن حرابة السلي من بني ذكوان ذكره ابن سعد عن علي بن محمد عن سلة بن الفضل

عن محمد بن إسحق قال : سمي محمد بن خزاعي طمعا في النبوة . وذكر الطبري أن أبرهة الحبشي توجه وأمره أن يمزق بني كنانة فقتلوه فكان ذلك من أسباب قصة الفيل . وذكره محمد بن أحمد بن سليمان المروى في كتاب « الدلائل » ، فيمن تسمى محمدا في الجاهلية . وذكر ابن سعد لأخيه قيس بن خزاعي يذكره من أبيات يقول فيها :

فذلكم ذو الناج منا محمد ورايته في حومة الموت تحفقي

ومنهم محمد بن عمرو بن مغفل بنهم أوله وسكون المعجمة وكسر الفاء ثم لام وهو والد هيب بموحدتين مصغر وهو على شرط المذكورين فإن لولده محبة ومات هو في الجاهلية . ومنهم محمد بن الحارث بن حديج بن حويص ذكره أبو حاتم السجستاني في « كتاب المعمرين » ، وذكر له قصة مع عمر وقال : إنه أحد من سمي في الجاهلية محمدا . ومنهم محمد الفقيمي ، ومحمد الاسيدي ، ذكرهما ابن سعد ولم ينسبهما بأكثر من ذلك ، فعرف بهذا وجه الرد على الحصر الذي ذكره السهيلي ، وكذا الذي ذكره القاضي ، وعجب من السهيلي كيف لم يقف على ما ذكره عياض مع كونه كان قبله ، وقد تحرر لنا من أسمائهم قدر الذي ذكره القاضي مرتين بل ثلاث مرار فإنه ذكر في الستة الذين حزم بهم محمد بن مسلمة ، وهو غلط فإنه ولد بعد ميلاد النبي ﷺ بمدة ففضل له خمسة وقد خلاص لنا خمسة عشر والله المستعان **قوله** ( وأنا الماحي الذي يحو الله بي الكفر ) قيل المراد إزالة ذلك من جزيرة العرب ، وفيه نظر لأنه وقع في رواية عقيل ومعمّر « يحو بي الله الكفرة » ، ويحاج بأن المراد إزالة الكفر بإزالة أهله ، وإنما قيد بجزيرة العرب لأن الكفر ما انتهى من جميع البلاد ، وقيل أنه محمول على الأغلب أو أنه يتمشى بسببه أولا فأولا إلى أن يضمحل في زمن عيسى بن مريم فإنه يرفع الجزية ولا يقبل إلا الاسلام ، وتعمق بأن الساعة لا تقوم إلا على شرار الناس ، ويحاج بجواز أن يرتد بعضهم بعد موت عيسى وترسل الريح فتقبض روح كل مؤمن ومؤمنة حينئذ فلا يبقى إلا الشراد ، وفي رواية نافع بن جبير « وأنا الماحي فان الله يحو به سيئات من اتبعه » وهذا يشبه أن يكون من قول الراوي . **قوله** ( وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ) أي على أثرى أي أنه يحشر قبل الناس ، وهو موافق لقوله في الرواية الأخرى « يحشر الناس على عقبي » ، ويحتمل أن يكون المراد بالقدم الزمان أي وقت قيامي على قدمي بظهور علامات الحشر ، إشارة إلى أنه ليس بعده نبي ولا شريعة . واستشكل التفسير بأنه يقضي بأنه محشور فكيف يفسر به حاشر وهو اسم فاعل ، وأجيب بأن اسناد الفعل إلى الفاعل إضافة والإضافة تصح بأدنى ملائمة ، فلما كان لا أمة بعده لأنه لا نبي بعده نسب الحشر إليه لأنه يقع عقبه ، ويحتمل أن يكون معناه أنه أول من يحشر كما جاء في الحديث الآخر « أنا أول من تنشق عنه الأرض » ، وقيل معنى القدم السبب ، وقيل المراد على مشاهدتي قائما لله شاهدا على الأمم . ووقع في رواية نافع بن جبير « وأنا حاشر بعثت مع الساعة » وهو يرجع الأول . ( تنبيه ) قوله « على عقبي » بكسر الموحدة مخففا على الأفراد ، وبعضهم بالتشديد على التثنية والموحدة مفتوحة **قوله** ( وأنا الماحي ) زاد يونس بن يزيد في روايته عن الزهري « الذي ليس بعده نبي . وقد سماه الله رءوفا رحاما » قال البيهقي في « الدلائل » ، قوله « وقد سماه الله الخ » مدرج من قول الزهري قلت : وهو كذلك وكأنه أشار إلى ما في آخر سورة براءة . وأما قوله « الذي ليس بعده نبي » ، فظاهره الإدراج أيضا ، سكن وقع في رواية سفينان بن عيينة عند الترمذي وغيره بلفظ « الذي ليس بعده نبي » ، ووقع في رواية نافع بن جبير « فإنه عقب الأنبياء » ، وهو محتمل للرفع والوقف . وما وقع من أسمائه في القرآن بالانفاق « الشاهد المبشر النذير المبين الداعي إلى الله السراج المنير » ، وفيه

أيضاً المذكور والرحمة والنعمة والهادي والشهيد والأمين والمزمل والمدمر ، وتقدم في حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص ، المتروك ، ، ومن أسمائه المشهورة : الختار والمصطفى والشفيع المشفع والصادق المصدوق ، وغير ذلك قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الاسماء النبوية : قال بعضهم أسماء النبي ﷺ عدد أسماء الله الحسنى تسعة وتسعون اسماً ، قال : ولو بحث عنها باحث ابلغت ثلاثمائة اسم ، وذكر في تصنيفه المذكور أماكنها من القرآن والاخبار وضبط ألفاظها وشرح معانيها واستطرد كماداته إلى فوائد كثيرة ، وغاب الاسماء التي ذكرها وصف بها النبي ﷺ ولم يرد الكثير منها على سبيل التسمية . مثل عبده اللبنة بفتح اللام وكسر الموحدة ثم التون في أسمائه للحديث المذكور في الباب بعده في القصر الذي من ذهب وفضة إلا موضع لبنة قال : فكنت أنا اللبنة ، كذا وقع في حديث أبي هريرة ، وفي حديث جابر « موضع اللبنة » وهو المراد . ونقل ابن العربي في شرح الترهذي عن بعض الصوفية أن لله ألف اسم ورسوله ألف اسم ، وقيل الحكمة في الاختصار على الحسة المذكورة في هذا الحديث أنها أشهر من غيرها موجودة في الكتب القديمة وبين الأمم السالفة . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبي الزناد ) في رواية حدثنا أبو الزناد ، . قوله ( ألا تعجبون ) في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عند المصنف في التاريخ و ياعباد الله انظروا ، وله من طريق محمد بن مجلان عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ألم تروا كيف ، والباقي سواء . » قوله ( يشتمون مذمماً ) كان الكفار من قريش من شدة كراهمتهم في النبي ﷺ لا يسمونه باسمه الدال على المدح فيمدلون إلى ضده فيقولون مذمم ، وإذا ذكروه بسوء قالوا فعل الله بمذمم ، ومذمم ليس هو اسمه ولا يعرف به فكان الذي يقع منهم في ذلك مصروفاً إلى غيره . قال ابن الدين : استدلل بهذا الحديث من أسقط حد القذف بالتعريض وهم الأكثر خلافاً لما لك ، وأجاب بأنه لم يقع في الحديث أنه لاشئ عليهم في ذلك بل الواقع أنهم عوقبوا على ذلك بالقتل وغيره انتهى . والتحقيق أنه لا حجة في ذلك لإثباتنا ولا نفياً ، والله أعلم . واستنبط منه الدسار أن من تكلم بكلام منافي لمعنى الطلاق ومطلق الفرة وقصد به الطلاق لا يقع ، كمن قال لزوجته كلى وقصد الطلاق فانها لا تطلق ، لأن الأكل لا يصلح أن يفسر به الطلاق بوجه من الوجوه ، كما أن مذمماً لا يمكن أن يفسر به محمد عليه أفضل الصلاة والسلام بوجه من الوجوه

### ١٨ - باب خاتم النبيين ﷺ

٣٥٣٤ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا سميم بن حيان حدثنا سعيد بن ميناء عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها ، إلا موضع لبننة ، فجعل الناس يدخلونها ويتهجبون ويقولون : لولا موضع اللبننة »

٣٥٣٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجملته ، إلا موضع لبننة من زاوية ، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون : هلا وضعت هذه اللبننة ؟ قال : فإن اللبننة ، وأما خاتم النبيين »



**قوله** (باب خاتم النبيين) أى أن المراد بالخاتم في أسمائه أنه خاتم النبيين، ولمح بما وقع في القرآن، وأشار إلى ما أخرجه في التاريخ من حديث أنس بن مالك بن سارية رفعه، وأنى عبد الله وخاتم النبيين وأن آدم لمنجلى في طيبته، الحديث، وأخرجه أيضا أحمد وصححه ابن حبان والحاكم فأورد فيه حديث أبي هريرة وجابر زمعناها واحد وسين أبي هريرة أتم، ووقع في آخر حديث جابر عند الاسماعيل من طريق عفان عن سليم بن حيان، فأنا موضع اللبنة جئت نغمت الانبياء، **قوله** (مثلي ومثل الانبياء كرجل بن دارا) قيل: المشبه به واحد والمشبه جماعة فكيف صح التشبيه؟ وجوابه أنه جعل الانبياء كرجل واحد، لأنه لا يتم ما أراد من التشبيه إلا باختيار الكل، وكذلك الدار لانتم إلا باجتماع البنيان، ويحتمل أن يكون من التشبيه التمثيل وهو أن يوجد وصف من أوصاف المشبه ويشبه بمثله من أحوال المشبه به، فكأنه شبه الانبياء وما بعثوا به من ارشاد الناس ببیت أسست قواعد ورفح بنيانه وبقي منه موضع به يتم صلاح ذلك البيت، وزعم ابن العربي أن اللبنة المشار إليها كانت في أس الدار المذكورة وأنها لولا وضعها لا تقضت تلك الدار، قال: وبهذا يتم المراد من التشبيه المذكور انتهى. وهذا إن كان منقولا فهو حسن والا فليس بلام، نعم ظاهر السياق أن تكون اللبنة في مكان يظهر عدم السكن في الدار بفقدها ووقع في رواية همام عند مسلم في الاموضع لبنة من زوايا من زواياها، فيظهر أن المراد أنها مكعبة محسنة، وإلا لاستلزم أن يكون الامر بدونها كان ناقصا، ولبس كذلك فإن شريعة كل نبي بالنسبة اليه كاملة، فأراد هنا النظر إلى الاكمل بالنسبة إلى الشريعة المحمدية مع ما مضى من الشرائع المكاملة. **قوله** (لولا موضع اللبنة) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها نون وبكسر اللام وسكون الموحدة أيضا هي القطعة من الطين تعجن وتجهل وتعد للبناء ويقال لها ما لم تحرق لبنة، فإذا أحرقت فهي آجرة. وقوله موضع اللبنة، بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف أى لولا موضع اللبنة يوم النقص لكان بناء الدار كاملا، ويحتمل أن تكون «لولا» تخصيصية وفعلا محذوف تقديره لولا أكل موضع اللبنة. ووقع في رواية همام عند أحمد، ألا وضعت ههنا لبنة فبتم بنيانك، وفي الحديث ضرب الامتثال للتقريب الأفهام وفضل النبي ﷺ على سائر النبيين. وإن الله ختم به المرسلين، وأكمل به شرائع الدين

### ١٩ - باب وفاة النبي ﷺ

٣٥٣٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين»

وقال ابن شهاب: وأخبرني سعيد بن المسيب مثله

[الحديث ٣٥٣٦ - طرفه في: ٤٤٦٦]

**قوله** (باب وفاة النبي ﷺ) كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر وسقطت من رواية النسفي ولم يذكرها الاسماعيل، وفي ثبوتها هنا نظر فإن محلها في آخر المغازي كما سيأتي، والذي يظهر أن المصنف قصد بإيراد حديث عائشة هنا بيان مقدار عمر النبي ﷺ فقط لا خصوص زمن وفاته وأورده في الاسماء إشارة إلى أن من جملة صفاته عند أهل الكتاب أن مدة عمره القدر الذي عاشه، وسيأتي نقل الخلاف في مقارنه في آخر المغازي إن شاء الله تعالى

**قوله** ( قال ابن شهاب : وأخبرني سعيد بن المسيب مثله ) أى مثل ما أخبر عروة عن عائشة ، وقول ابن شهاب موصول بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب بالاسنادين معا مفرقا وهو من مرسل سعيد بن المسيب ، ويحتمل أن يكون سعيد أيضا سمعه من عائشة رضى الله عنها

## ٢٠ - باب كُذِبَ النَّبِيُّ ﷺ

٣٥٣٧ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الشُّوقِ ، قَالَ رَجُلٌ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ، فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : تَسْمَوُا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي ،

٣٥٣٨ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ « تَسْمَوُا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي »

٣٥٣٩ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

يَقُولُ « قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : تَسْمَوُا بِاسْمِي ، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي »

**قوله** ( باب كنية النبي ﷺ ) الكنية بضم الكاف وسكون النون مأخوذة من السكناية تقول : كنىته عن الامر بكذا إذا ذكرته بغير ما يستدل به عليه صريحا . وقد اشتهرت السكنى للعرب حتى ربما غلبت على الأسماء كأبي طالب وأبي لهب وغيرهما ، وقد يكون للواحد كنية واحدة فأكثر ، وقد يشتهر باسمه وكنيته جميعا ، فالاسم والكنية واللقب يجمعها العلم بفتحتيه ، وتتفاير بأن اللقب ما أشعر بمدح أو ذم ، والكنية ما صدرت بأب أو أم ، وما عدا ذلك فهو اسم . وكان النبي ﷺ يكنى أبا القاسم بولده القاسم وكان أكبر أولاده ، واختلف هل مات قبل البعثة أو بعدها ، وقد ولد له إبراهيم في المدينة من مارية ، ومضى شيء من أمره في الجنائز . وفي حديث أنس أن جبريل قال للنبي ﷺ « السلام عليك يا أبا إبراهيم » وأورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس أوردته مختصرا وقد مضى في البيوع بأتم منه ، وفيه أن الرجل قال له لم أعذك ، وحينئذ نهى عن السكنى بكنيته . ثانيا حديث جابر وسالم الراوى عنه هو ابن الجعد ، وأوردته أيضا مختصرا وقد مضى في الخس باتم منه أيضا ، وقوله في أوله « حدثنا محمد بن كثير حدثنا شعبة » كذا الأكثر ، وفي رواية أبي علي بن السكن « سفيان » بدل شعبة ، ومال الجياني إلى ترجيح الأكثر فإن مسلما أخرجه من طريق شعبة عن منصور . ثالثا حديث أبي هريرة ، قوله « قال أبو القاسم ﷺ » كذا وقع في هذه الطريق وهو لطيف ، وتقدم في العلم بلفظ « قال رسول الله ﷺ » . وقد اختلف في جواز التكنية بكنيته ﷺ فالمشهور عن الشافعي المنع على ظاهر هذه الأحاديث ، وقيل يختص ذلك زمانه ، وقيل بمن تسمى باسمه ، وسيأتى بسط ذلك وتوجيه هذه المذاهب في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى

٢١ - باب ٢٥٤٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْقَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ الْجَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ « رَأَيْتُ لِلنَّاسِ بْنِ زَيْدَ ابْنَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ جُلْدًا مُعْتَدَلًا فَقَالَ : قَدْ هَلَتْ مُائَتَةٌ بِهِ - سَمِعِي وَبَصْرِي -

إلا بدعاء رسول الله ﷺ . إن خالتي ذهبت بي إليه فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي شاك ، فادع الله له . قال فدعالي ﷺ ،

**قوله** ( باب ) كذا للاكثر بغير ترجمة كأبي ذر وأبي زيد من رواية القابسي عنه وكريمة ، وكذا للنسفي ، وحزم به الاسماعيلي ، وضمه بعضهم إلى الباب الذي قبله ولا تظهر مناسبتة له ، ولا يصلح أن يكون فصلا من الذي قبله ، بل هو طرف من الحديث الذي بعده ، وأمل هذا من تصرف الرواة ، نعم وجمه بعض شيوخنا بأنه أشار إلى أن النبي ﷺ وإن كان ذا أمم وكنية لكن لا ينبغي أن ينادى بشيء منهما بل يقال له يا رسول الله كما خاطبته خالة السائب لما أتت به إليه ، ولا يخفى تسكانه . **قوله** ( جلدا ) بفتح الجيم وسكون اللام أي قويا صلبا . **قوله** ( ابن أربع وتسعين ) يشمر بأنه رآه سنة اثنتين وتسعين ، لأنه كان له يوم مات النبي ﷺ ثمان سنين كما ثبت من حديثه ، ففيه رد لقول الواقدي أنه مات سنة إحدى وتسعين ، على أنه يمكن توجيه قوله ، وأبعد من قال مات قبل التسعين ، وقد قيل أنه مات سنة ست وتسعين وهو أشبه ، قال ابن أبي دارود : هو آخر من مات من الصحابة بالمدينة ، وقال غيره بل محمود بن الربيع ، وقيل : بل محمود بن لبيد فإنه مات سنة تسع وتسعين

## ٢٢ - باب خاتم النبوة

٣٥٤١ - **حديث** محمد بن عبيد الله حدثنا حاتم عن الجعفي بن عبد الرحمن قال سمعت السائب بن يزيد قال « ذهبت بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن ابن أختي وقع ، فمسح رأسي ، ودعاني بالبركة ، وتوضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمْتُ خلف ظهره فنظرت إلى خاتم النبوة بين كتفيه » قال ابن عبيد الله : الحجلة من حجل الفرس الذي بين عيبيه . وقال إبراهيم بن حمزة « مثل زر الحجلة » **قوله** ( باب خاتم النبوة ) أي صفته ، وهو الذي كان بين كتفي النبي ﷺ ، وكان من علاماته التي كان أهل الكتاب يعرفونه بها ، وادعى عياض هنا أن الخاتم هو أثر شق المسكين لما بين كتفيه ، وتعقبه النووي فقال : هذا باطل ، لأن الشق إنما كان في صدره وبطنه ، وكذا قال القرطبي ، وأمره إنما كان خطأ وانحوا من صدره إلى مراق بطنه كما في الصحيحين ، قال : ولم يثبت قط أنه بلغ بالشق حتى نفذ من وراء ظهره ، ولو ثبت للزم عليه أن يكون مستطيلا من بين كتفيه إلى قطنته ، لأنه الذي يحاذي الصدر من سرته إلى مراق بطنه ، قال : فهذه غفلة من هذا الامام ، وأمل ذلك وقع من بعض نساخ كتابه فإنه لم يسمع عليه فيما علمت ، كذا قال ، وقد وقفت على مستند القاضي وهو حديث عتبة بن عبد السلسي الذي أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما عنه أنه سأل رسول الله ﷺ : كيف كان بدء أمرك ؟ فذكر القصة في ارتضاعه في بني سعد ، وفيه أن المسكين لما شفا صدره قال أحدهما للآخر : خطه ، فحاطه وختم عليه بخاتم النبوة انتهى . فلما ثبت أن خاتم النبوة كان بين كتفيه حل ذلك عياض على أن الشق لما وقع في صدره ثم خيط حتى التأم كما كان ووقع الختم بين كتفيه كان ذلك أثر الشق ، وفهم النووي وغيره منه أن قوله بين كتفيه متعلق بالشق ، وليس كذلك بل هو متعلق بأثر الختم ، ويؤيده ما وقع في حديث شداد بن أوس عند أبي يعلى والدلائل لأبي نعمان أن الملك لما أخرج قلبه وغسله ختم ثم أعاده عليه بخاتم في يده من نور فامتلا نورا ،

وذلك نور النبوة والحكمة ، فيحتمل أن يكون ظهر من وراء ظهره عند كتفه الأيسر لأن القلب في تلك الجهة . وفي حديث عائشة عند أبي داود الطيالسي والحاarith بن أبي أسامة والدلائل لابن نعيم أيضا أن جبريل وميكائيل لما تراءيا له عند المبعث دحيط جبريل فسألني لخلوة الفنا ثم شق عن قلبي فاستخرجه ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم ثم أعاده مكانه ثم لامه ثم ألقاني وختم في ظهري حتى وجدت مس الخاتم في قلبي وقال : اقرأ ، الحديث ، هذا مستند القاضي فيما ذكره ، وليس بباطل ، ومقتضى هذه الأحاديث أن الخاتم لم يكن موجودا حين ولادته ، ففيه تعقيب على من زعم أنه ولد به ، وهو قول نقله أبو الفتح اليعمرى بلفظ « قيل ولد به وقيل حين وضع » نقله مغطاي عن يحيى بن عائد ، والذي تقدم أثبت . ووقع مثله في حديث أبي زر عند أحمد والبيهقي في الدلائل وفيه « وجعل خاتم النبوة بين كتفي كما هو الآن » وفي حديث شداد بن أوس في المغازي لابن عائد في قصة شق صدره وهو في بلاد بني سعد بن بكر « وأقبل وفي يده خاتم له شعاع فوضعه بين كتفيه وندبه » الحديث ، وهذا قد يؤخذ منه أن الختم وقع في موضعه من جسده والعلم عند الله . قوله ( حدثنا محمد بن عبيد الله ) بالتصغير ، هو أبو ثابت المدني مشهور بكنيته ، والاسناد كله مدنيون ، وأصل شيخه حاتم بن اسماعيل كوفي . قوله ( ذهبت بي خالتي ) لم أقف على اسمها ، وأما أمه فاسمها علبة . بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة . بنت شريح أخت مخزومة بن شريح . قوله ( وقع ) بفتح الوار وكسر الفاف وبالتنوين أي وجع وزنه ومعناه ، وقد مضى في الطهارة بلفظ وجع ، وجاء بلفظ الفعل الماضي مبنيًا للفاعل . والمراد أنه كان يشكى رجله كما ثبت في غير هذا الطريق . قوله ( فسح رأسي ودعالي بالبركة ) سيأتي شرحه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . قوله ( فظننت إلى خاتم النبوة بين كتفيه ) في حديث عبد الله بن سرجس عند مسلم أنه كان إلى جهة كتفه اليسرى . قوله ( قال ابن عبيد الله : الحجلة من حجل الفرس الذي بين عينيه ، وقال إبراهيم بن حمزة : مثل زر الحجلة ) قلت : هكذا وقع ، وكأنه سقط منه شيء لأنه يبعد من شيخه محمد بن عبيد الله أن يفسر الحجلة ولم يقع لها في سياقه ذكر ، وكأنه كان فيه مثل زر الحجلة ثم فسرهما ، وكذلك وقع في أصل النسب تصويب بين قوله « بين كتفيه » وبين قوله « قال ابن عبيد الله » ، وأما التعليل عن إبراهيم بن حمزة فالمراد أنه روى هذا الحديث كما رواه محمد بن عبيد الله إلا أنه خالف في هذه الكلمة ، وسيأتي الحديث عنه موصولا بتمامه في كتاب الطب . وقد زعم ابن التين أنها في رواية ابن عبيد الله بضم المهملة وسكون الجيم . وفي رواية ابن حمزة بفتحهما ، وحكى ابن دحية مثله وزاد في الأول كسر المهملة مع ضمها ، وقيل : الفرق بين رواية ابن حمزة وابن عبيد الله أن رواية ابن عبيد الله بتقديم الزاي على الراء على المشهور ، ورواية ابن حمزة بالعكس بتقديم الراء على الزاي ، وهو مأخوذ من ارتز الشيء إذا دخل في الأرض ، ومنه الرزة ، والمراد بها هنا البيضة يقال ارتزت الجرادة إذا أدخلت ذنبها في الأرض لتبيض ، وعلى هذا فالمراد بالحجلة الطير المعروف ، وجزم السهيلي بأن المراد بالحجلة هنا الككة التي تعلق على السريروين بها للعروس كالبشخانات ، والور على هذا حقيقة لأنها تكون ذات أزرار وعري ، واستبعد قول ابن عبيد الله بأنها من حجل الفرس الذي بين عينيه بأن التحجيل إنما يكون في القوائم ، وأما الذي في الوجه فهو الغرة ، وهو كما قال إلا أن منهم من يطلقه على ذلك مجازا ، وكأنه أراد أنها قدر الور ، وإلا فالغرة لا زرها . وجزم الترمذي بأن المراد بالحجلة الطير المعروف ، وأن المراد بزرها بيضا ، ويعضده ما سيأتي أنه مثل بيضة الحمامة ، وقد وردت في صفة خاتم النبوة أحاديث متقاربة لما ذكر هنا ،

منها عند مسلم عن جابر بن سمرة ، وكأ أنه بيضة حمامة ، ووقع في رواية ابن حبان من طريق سماك بن حرب د كبيضة نعامه ، ونبه على أنها غلط (١) وعن عبد الله بن سرجس د نظرت خاتم النبوة جمعا عليه خيلان ، وعند ابن حبان من حديث ابن عمر د مثل البندقة من اللحم ، وعند الترمذى د كبيضة ناشرة من اللحم ، وعند قاسم بن ثابت من حديث قرة بن إياس د مثل السلعة ، وأما ما ورد من أنها كانت كإثر محجم ، أو كالشامة السوداء أو الخضراء ، أو مكتوب عليها د محمد رسول الله ، أو د سرفأت المنصور ، أو نحو ذلك ، فلم يثبت منها شيء . وقد أطنب المحافظ قطب الدين في استيعابها في شرح السيرة ، وتبعه مغلطاي في الزهر الباسم ، ولم يبين شيئا من حالها ، والحق ما ذكرته ، ولا تغتر بما وقع منها في صحيح ابن حبان فإنه غفل حيث صحح ذلك والله أعلم . قال القرطبي : انفقت الأحاديث الثابتة على أن خاتم النبوة كان شيئا بارزا أحمر عند كتفه الأيسر قدره إذا قل قدر بيضة الحمامة وإذا كبر جمع اليد والله أعلم . ووقع في حديث عبد الله بن سرجس عند مسلم أن خاتم النبوة كان بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرى ، وفي حديث عباد بن عمرو عند الطبراني كما أنه ركة عز على طرف كتفه الأيسر وسكن سنده ضعيف ، قال العلماء : السر في ذلك أن القلب في تلك الجهة ، وقد ورد في خبر مقطوع أن رجلا سأل ربه أن يريه موضع الشيطان فرأى الشيطان في صورة ضفدع عند ناغض كتفه الأيسر حذاء قلبه له خرطوم كالبعوضة ، أخرجه ابن عبد البر بسند قوى إلى ميمون بن مهران عن عمر بن عبد العزيز ، فذكره . وذكره أيضا صاحب الفائق ، في مصنفه في م ص ر ، وله شاهد مرفوع عن أنس عند أبي يعلى وابن عدى ولفظه د أن الشيطان واضع خطمه على قلب ابن آدم ، الحديث ، وأورد ابن أبي داود في كتاب الشريعة ، من طريق عروة بن رويم د أن عيسى عليه السلام سأل ربه أن يريه موضع الشيطان من ابن آدم ، قال فإذا برأسه مثل الحية واضع رأسه على ثمرة القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خنس ، وإذا غفل رسوم . قلت : وسيأتى لهذا مزيد في آخر التفسير ، قال السهيلي : وضع خاتم النبوة عند ناغض كتفه ﷺ لأنه معصوم من وسوسة الشيطان ، وذلك الموضع يدخل منه الشيطان

### ٣٣ - باب صفة النبي ﷺ

٣٥٤٢ - حدثنا أبو عامر عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة عن عتبة بن الحارث قال « صلى أبو بكر رضي الله عنه العصر ثم خرج يمشى ، فرأى الحسن يلعب مع الصبيان ، فحملة على عاتقه وقال : بأبي شبيهة بالنبي ، لاشبيهة بعلي ، وعلى يضحك »

[ الحديث ٣٥٤٢ - طرفه في : ٢٧٥٠ ]

٣٥٤٣ - حدثنا أحمد بن بن يوسف حدثنا زهير حدثنا إسماعيل عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال « رأيتُ

النبي ﷺ ، وكان الحسن يشبهه »

[ الحديث ٣٥٤٣ - طرفه في : ٣٥٤٤ ]

(١) بهامش طبعة بولاق : في نسخة أخرى د وقد تبين من رواية مسلم أنها غلط ، اهـ

٣٥٤٤ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** ابن فضال **حدثنا** إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت أبا جحيفة رضي الله عنه قال : رأيت النبي ﷺ وكان الحسن بن علي عليهما السلام يشبهه . قلت لأبي جحيفة : صفه لي . قال : كان أبيض قد شبط . وأمر لنا النبي ﷺ بثلاث عشرة قلوفا . قال فقُبض النبي ﷺ قبل أن تقبضها ،

٣٥٤٥ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء **حدثنا** إسماعيل بن أبي إسحاق عن وهب أبي جحيفة السوائي قال : رأيت النبي ﷺ ، ورأيت بياضا من تحت شفتيه السفلى العذقة .

٣٥٤٦ - **حدثنا** عصام بن خالد **حدثنا** حريز بن عثمان أنه « سأل عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ قال : رأيت النبي ﷺ كان شيخا ؟ قال : كان في عذقته شعرات بيض »

٣٥٤٧ - **حدثنا** ابن بكير قال **حدثنا** الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال : سمعت أنس بن مالك يصف النبي ﷺ قال : كان ربة من القوم ، ليس بالطويل ولا بالقصير ، أزهر اللون ، ليس بأبيض أمتق ولا آدم ، ليس بجمد قطط ولا سبط رجل . أزل عليه وهو ابن أربعين ، فليث بمكة عشر سنين يُنزل عليه ، وبالمدينة عشر سنين ، وقُبض وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضا . قال ربيعة : فرأيت شعرا من شعره فاذا هو أحر ، فسألت ، فقيل : أحر من الطيب » [ الحديث ٣٥٤٧ - طرقاه في : ٣٥٤٨ ، ٥٩٠٠ ]

٣٥٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول « كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، ولا بالأبيض الأمتق وليس بالآدم ، وليس بالجعد القطط ولا بالسبط . بعثه الله على رأس أربعين سنة ، فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين ، فتوفاه الله وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضا »

٣٥٤٩ - **حدثنا** أحمد بن سعيد أبو عبد الله **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء يقول « كان رسول الله ﷺ أحسن الناس وجها ، وأحسنه خلقا ، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير »

٣٥٥٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** همام عن قتادة قال « سألت أنسا : هل خضب النبي ﷺ ؟ قال : لا ، إنما كان شي في صدغيه »

٣٥٥١ - **حديثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ مبروعاً بعيداً ما بين المنكبين ، له شعر يبلغ شحمة أذنيه ، رأته في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه » . وقال يوسف بن أبي إسحاق عن أبيه « إلى منكبيه »  
[ الحديث ٣٥٥١ - طرفاه في : ٥٨٤٨ ، ٥٩٠١ ]

٣٥٥٢ - **حديثنا** أبو نعيم حدثنا زهير عن أبي إسحاق قال « سئل البراء : أكان وجه النبي ﷺ مثل السيوف ؟ قال : لا ، بل مثل القمر »

٣٥٥٣ - **حديثنا** الحسن بن منصور أو عليّ حدثنا حجاج بن محمد الأعور بالمصيصة حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت أبا جحيفة قال « خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة إلى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عزة » . قال شعبة : وزاد فيه عون عن أبيه عن أبي جحيفة قال « كان يمر من وراءها المرأة . وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بهما وجوههم » ، قال : فأخذت يديه فوضعتها على وجهي ، فاذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك »

٣٥٥٤ - **حديثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان النبي ﷺ أجود الناس ، وأجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ، وكان جبريل عليه السلام يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن ، فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الرّيح المرسلة »

٣٥٥٥ - **حديثنا** يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق حدثنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ دخل عليها مسروراً تبرئ أسارير وجهه فقال : ألم تسمعي ما قال المذليّ لزيد وأسماء - ورأى أقدامهما - : إن بعض هذه الأقدام من بعض »  
[ الحديث ٣٥٥٥ - طرفاه في : ٣٧٤١ ، ٦٧٧٠ ، ٦٧٧١ ]

٣٥٥٦ - **حديثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن كعب أن عبد الله بن كعب قال « سمعت كعباً مالك يحدث حين تخلّف عن تبوك قال : فلما سلمت على رسول الله ﷺ وهو يبرئ وجهه من الشرور ، وكان رسول الله ﷺ إذا سراً استقار وجهه حتى كأنه قطعة قر ، وكنا نعرف ذلك منه »

٣٥٥٧ - **حَدَّثَنَا** مُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بُعِثْتُ مِنْ خَيْرِ قُرُونِ بَنِي آدَمَ قُرُونًا قَرْنًا حَتَّى كُنْتُ مِنَ الْقُرُونِ الَّتِي كُنْتُ مِنْهَا »

٣٥٥٨ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْدِلُ شَعْرَهُ ، وَكَانَ الْمَشْرُكُونَ يَفْرُقُونَ رُءُوسَهُمْ ، وَكَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَسْدِلُونَ رُءُوسَهُمْ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فَيَا لَمْ يُؤَسِّرْ فِيهِ بَشِيءٌ ، ثُمَّ فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ »  
[ الحديث ٣٥٥٨ - طرفاه في : ٣٩٤٤ ، ٥٩١٧ ]

٣٥٥٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَزْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَمْ يَسْكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلَا مُتَفَحِّشًا ، وَكَانَ يَقُولُ : إِنْ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحَدًا كَمُخْلَقًا »  
[ الحديث ٣٥٥٩ - أطرافه في : ٣٧٥٩ ، ٦٠٢٩ ، ٦٠٣٥ ]

٣٥٦٠ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ هُرَيْرَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ « مَا خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ بَيْنَ أَسْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهَا مَا لَمْ يَكُنْ إِنَّمَا ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ ، وَمَا انْتَقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ ، إِلَّا أَنْ تُذْنِبْتَكَ حُرْمَةُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ بِهَا »  
[ الحديث ٣٥٦٠ - أطرافه في : ٦١٢٦ ، ٦٧٨٦ ، ٦٨٥٣ ]

٣٥٦١ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا مَسَّتْ حَرِيرًا وَلَا دِيْبَاجًا أَلْبَنَ مِنْ كَفِّ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا تَمِئْتُ رِيحًا قَطُّ - أَوْ عَرَفَ قَطُّ - أَطْيَبَ مِنْ رِيحِ - أَوْ عَرَفَ - النَّبِيِّ ﷺ »

٣٥٦٢ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُتَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَشَدَّ حَيَاءً مِنَ الْعَذْرَاءِ فِي خِدْرِهَا »  
[ الحديث ٣٥٦٢ - طرفاه في : ٦١٠٢ ، ٦١١٩ ]

**حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى وَابْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ مِثْلَهُ ، « وَإِذَا كَرِهَ شَيْئًا عَفَى فِي وَجْهِهِ »  
٣٥٦٣ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ الْجَمْدِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ ، إِنْ اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ ، وَإِلَّا تَرَكَهُ »  
[ الحديث ٣٥٦٣ - طرفه في : ٥٤٠٩ ]



٣٥٦٤ - **حديثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن الأهرج عن عبد الله بن مالك ابن بجمينة الأسدي قال : كان النبي ﷺ إذا سجد فرج بين يديه حتى يرى إبطيه .  
قال : وقال ابن بكير حدثنا بكر « بإبطيه »

٣٥٦٥ - **حديثنا** عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنساً رضي الله عنه حدثهم « أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع يديه في شيء من دُعائه إلا في الاستسقاء فإنه كان يرفع يديه حتى يرى إبطيه » . وقال أبو موسى « دعا النبي ﷺ ورفع يديه »

٣٥٦٦ - **حديثنا** الحسن بن الصباح حدثنا محمد بن سابق حدثنا مالك بن مغول قال سمعت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه قال « دُعيتُ إلى النبي ﷺ وهو بالأطح في قبة كان بالمهاجرة ، فخرج بلال فنادى بالصلاة ، ثم دخل فأخرج فضل وضوء رسول الله ﷺ فوقع للناس عليه يأخذون منه ، ثم دخل فأخرج العترة ، وخرج رسول الله ﷺ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ سَاقِيهِ ، فَرَكَزَ الْعِتْرَةَ ثُمَّ صَلَّى لِلظُّهْرِ رَكَعَتَيْنِ ، وَالْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ ، يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الْحَارُ وَالْمَرَأَةُ »

٣٥٦٧ - **حديثنا** الحسن بن الصباح البزار حدثنا سفيان بن الزهرى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي ﷺ كان يحدث حديثاً لو عدّه العاد لأحصاه »  
[الحديث ٣٥٦٧ - طرّفه في : ٣٥٦٨]

٣٥٦٨ وقال الليث حدثني بونس عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت « ألا يبعثك أبو فلان جاء فجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله ﷺ يشتمني ذلك ، وكنت أسبّح ، فقام قبل أن أقضى سُبْحَتِي ، ولو أدركته لرددت عليه ، إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرّد الحديث كسرّ ذمكم ،

**قوله** ( باب صفة النبي ﷺ ) أي خلقه وخلقه . وأورد فيه أربعة وعشرين حديثاً : الأول حديث أبي بكر المشتمل على أن الحسن بن علي كان يشبه جده ﷺ . **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) في رواية الاسماعيل « أخبرني ، وفي أخرى حدثني ابن أبي مليكة . **قوله** ( عن عقبه بن الحارث ) في رواية الاسماعيل « أخبرني عقبه بن الحارث ، **قوله** ( صلى أبو بكر رضي الله عنه المصير ثم خرج يمشي ) زاد الاسماعيل في رواية « بعد وفاة النبي ﷺ بليال ، وعلى يمشي إلى جانبه » . **قوله** ( بأبي ) فيه حذف تقديره أفديه بأبي ، ووقع في رواية الاسماعيل « وارتجز فقال : وإباني ، شبيه بالنبي » وفي تسمية هذا رجلاً نظر ، لأنه ليس بموزون ، وكأنه أطلق على السجع رجلاً . ووقع من بعض الرواة تغيير وتصحيف رواية الأصل ، ولعلها كانت « وإباني وإباني » ، كما دلت عليه رواية الاسماعيل

المذكورة ، فهذا يكون من مجزوء الرجز ، لكن قوله « شبيه بالنبي » يحتاج إلى شيء قبله ، فلمله كان شخص أو أنت شبيه بالنبي أو نحو ذلك ، وأما الثالث فوزون . **قوله** ( وعلى يضحك ) في رواية الإسماعيل « وعلى يتبسم » أي رضا بقول أبي بكر وتصديقه له . وقد وافق أبا بكر على أن الحسن كان يشبه النبي ﷺ أبو جحيفة كما سيأتي في الحديث الذي بعده ، ووقع في حديث أنس كما سيأتي في المناقب أن الحسين بن علي كان أشبههم بالنبي ﷺ ، وسيأتي وجه التوفيق بينهما في المناقب إن شاء الله تعالى ، وأذكر فيه من شاركهما في ذلك إن شاء الله تعالى . وفي الحديث فضل أبي بكر ومحبة إقرابة النبي ﷺ ، وسيأتي في المناقب قوله « إقرابة رسول الله ﷺ أحب إلى أن أصل من قرابتي » وفيه ترك الصب المميز يلعب ، لأن الحسن إذا كان ابن سبع سنين ، وقد سمع من النبي ﷺ وحفظ عنه ، ولعبه محمول على ما يلبق بمثله في ذلك الزمان من الأشياء المباحة ، بل على ما فيه تمرين وتنشيط ونحو ذلك . والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي جحيفة أورده من طريقين وإسماعيل فيهما هو ابن أبي خالد ، وابن فضيل بالتصغير هو محمد . **قوله** ( كان أبيض قد شمل ) بفتح المعجمة وكسر الميم أي صار سواد شعره مخاطا أبيضه وقد بين في الرواية التي تلي هذا أن موضع الشبه كان في العنفة ويؤيد ذلك حديث عبد الله بن بسر المذكور بعده ، والعنفة ما بين الذقن والشفة السفلى سواء كان عليها شعر أم لا . وتطلق على الشعر أيضا . وعند مسلم من رواية زهير « عن أبي إسحق عن أبي جحيفة رأيت رسول الله ﷺ وهذه منه بيضاء » وأشار إلى عنفخته - قيل مثل من أنت يومئذ ؟ قال : أبرى التبل وأريثها ، . **قوله** ( وأمر لنا ) أي له ولقومه من بني سؤدة - بضم المهملة وتخفيف الوار والمد والهمز وآخرها تأنث - ابن عامر بن صعصعة ، وكان أمر لهم بذلك على سبيل جائزة الوفاء . **قوله** ( فلوصا ) بفتح القاف ، هي الأنثى من الإبل ، وقيل أنشابة ، وقيل الطويلة القوائم . وقوله ( فقبض النبي ﷺ قبل أن نقبضها ) فيه إشعار بأن ذلك كان قرب وفاته ﷺ ، وقد شهد أبو جحيفة ومن معه من قومه حجة الوداع كما في الرواية التي بعد هذه ، فالذي يظهر أن أبا بكر وفي لهم بالوعد المذكور كما صنع بغيرهم . ثم وجدت ذلك منقولاً صريحا ، ففي رواية الإسماعيل من طريق محمد بن فضيل بالاسناد المذكور « فذهبنا نقبضها فأنانا موته فلم يعطونا شيئا ، فلما قام أبو بكر قال : من كانت له عند رسول الله ﷺ عدة فليجيء » ، فقمعت إليه فأخبرته فأمر لنا بها ، وقد تقدم البحث في هذه المسألة في الهبة . الحديث الثالث حديث أبي جحيفة أيضا . **قوله** ( عن وهب أبي جحيفة ) هو اسم أبي جحيفة ، وهو مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وكان يقال له أيضا وهب الله وهب الخير . **قوله** ( ورأيت بياضا من تحت شفته السفلى العنفة ) بالكسر على أنه بدل من الشفة ، وبالضبط على أنه بدل من قوله « بياضا » ، ووقع عند الإسماعيل من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الاسناد « من تحت شفته السفلى مثل موضع إصبع العنفة » وإصبع في هذه الرواية بالتثنية ، وإعراب العنفة كالذي قبله . وفي رواية شاذة بن سوار عن إسرائيل عنده « رأيت النبي ﷺ شابت عنفخته » . الحديث الرابع وهو من ثلاثياته . **قوله** ( حدثنا عاصم بن خالد ) هو أبو إسحق الحنظلي الحضرمي من كبار شيوخ البخاري ، وليس له عنه في الصحيح غيره . وأما حريز فهو بفتح المهملة وتقدم قريبا أنه من صفار التابعين . **قوله** ( رأيت النبي ﷺ ) بمجمل أن يكون « رأيت » بمعنى أخبرني و« النبي » بالرفع على أنه اسم كان ، والتقدير : أخبرني أكان النبي ﷺ شيئا ؟ ويحتمل أن يكون « رأيت » استفهاما منه هل رأى النبي ﷺ ؟ ويكون « النبي » بالنصب على المفعولية . وقوله « كان شيئا »

استفهام ثان حذفته منه أداة الاستفهام ، ويؤيد هذا الثاني رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن حريز بن عثمان قال : رأيت عبد الله بن بسر صاحب النبي ﷺ بمحضر والناس يسألونه ، فدنوت منه وأنا غلام فقلت : أنت رأيت رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قلت : شيوخ كان رسول الله ﷺ أم شاب ؟ قال فتبسّم ، وفي رواية له : فقلت له : أكل النبي ﷺ صبيخ ؟ قال : يا ابن أخي لم يبلغ ذلك ، . **قوله** ( قال كان في عنقه شعرات بيض ) في رواية الاسماعيلي : إنما كانت شعرات بيض . وأشار إلى عنقه ، وسيأتي بعد حديثين قول أنس : إنما كان شيء في صدغيه ، وسيأتي وجه الجمع بينهما إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث أنس من رواية ربيعة عنه ، وهو ابن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه المدني المعروف بريبعة الرأي ، وقد أورده من طريقين : أحدهما من رواية خالد ، وهو ابن يزيد الجمحي المصري ، وكان من أقران الليث بن سعد لمكنه مات قبله ، وقد أكثر عنه الليث . **قوله** ( كان ربيعة ) بفتح الراء وسكون الموحدة أي مربوعا ، والتأنيث باعتبار النفس ، يقال رجل ربيعة وامرأة ربيعة ، وقد فسره في الحديث المذكور بقوله : ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، والمراد بالطويل البائن المفرط في الطول مع اضطراب القامة ، وسيأتي في حديث البراء بعد قليل أنه قال : كان النبي ﷺ مربوعا ، ووقع في حديث أبي هريرة عند الذهلي في « الزهريات » باسناد حسن : كان ربيعة وهو إلى الطول أقرب ، . **قوله** ( أزهرون ) أي أبيض مشرب بحمرة ، وقد وقع ذلك صريحا في حديث أنس من وجه آخر عند مسلم ، وعند سعيد بن منصور والطحاوي والترمذي والحاكم من حديث علي قال : كان النبي ﷺ أبيض مشربا بياضه بحمرة ، وهو عند ابن سعد أيضا عن علي ، وعن جابر ، وعند البيهقي من طرق عن علي ، وفي « الشامل » من حديث هند بن أبي هالة : أنه أزهرون . **قوله** ( ليس بأبيض أمهق ) كذا في الأصول ، ووقع عند الداودي تبعا لرواية المروزي : أمهق ليس بأبيض ، واعترضه الداودي ، وقال عياض : إنه وهم ، قال : وكذلك رواية من روى أنه ليس بالأبيض ولا بالآدم ليس بصواب ، كذا قال ، وليس بجيد في هذا الثاني ، لأن المراد أنه ليس بالأبيض الشديد « بياض » ولا بالآدم الشديد الأدمة ، وإنما يخالف بياضه الحمرة ، والعرب قد تطلق على من كان كذلك أسمر ، ولهذا جاء في حديث أنس عند أحمد والبخاري وابن منده باسناد صحيح وصححه ابن حبان : أن النبي ﷺ كان أسمر ، وقد رد المحب الطبري هذه الرواية بقوله في حديث الباب من طريق مالك عن ربيعة : ولا بالأبيض الأمهق وليس بالآدم ، والجمع بينهما يمكن وأخرجه البيهقي في « الدلائل » ، من وجه آخر عن أنس فذكر الصفة النبوية قال : كان رسول الله ﷺ أبيض بياضه إلى السمرة ، وفي حديث يزيد الرقاشي عن ابن عباس في صفة النبي ﷺ : رجل بين رجلين جسمه وخم أحمر ، وفي لفظ : أسمر إلى البياض ، أخرجه أحمد وسنده حسن ، وتبين من مجموع الروايات أن المراد بالسمرة الحمرة التي تخالف البياض ، وأن المراد بالبياض المثبت ما يخالفه الحمرة ، والمنفي ما لا يخالفه ، وهو الذي تكره العرب لونه وتسميه أمهق ، وبهذا تبين أن رواية المروزي : أمهق ليس بأبيض ، مقبولة والله أعلم ، على أنه يمكن توجيهها بأن المراد بالأمهق الأخضر اللون الذي ليس بياضه في الغاية ولا سمرة ولا حمرة ، فقد نقل عن رؤبة أن المهق خضرة الماء ، فهذا التوجيه يتم على تقدير ثبوت الرواية ، وقد تقدم في حديث أبي جحيفة إطلاق كونه أبيض ، وكذا في حديث أبي الطفيل عند مسلم ، وفي رواية عند الطبراني : « ما أنسى شدة بياض وجهه مع شدة سواد شعره ، وكذا في شعر أبي طالب المتقدم في الاستسقاء » وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ، وفي حديث سراقه عند ابن اسحق : فجعلت

أنظر إلى ساقه كأنها جارية ، ولأحمد من حديث محرش الكعبي في عمرة الجمرات أنه قال : فنظرت إلى ظهره كأنه سبيكة فضة ، وعن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يصف النبي ﷺ فقال : مكان شديد البياض ، أخرجه يعقوب بن سفيان والبخاري بإسناد قوى . والجمع بينهما بما تقدم . وقال البيهقي : يقال إن المشرب منه حمرة وإلى الحمرة ما ضحى منه للشمس والريح ، وأما ماتحت الثياب فهو الأبيض الأزهر . قلت : وهذا ذكره ابن أبي خيثمة عقب حديث عائشة في صفته ﷺ بأبسط من هذا وزاد ولونه الذي لا يشك فيه الأبيض الأزهر ، وأما ما وقع في زيادات عبد الله بن أحمد في المسند ، من طريق علي : أبيض مشرب شديد الوضوح ، فهو مخالف لحديث أنس : ليس بالأمق ، وهو أصح ، ويمكن الجمع بحمل ما في رواية علي على ماتحت الثياب عما لا يلاقى الشمس ، والله أعلم . **قوله** ( ليس بمحمد قطط ولا سبط ) بفتح أوله وكسر الموحدة ، والجمود في الشعر أن لا يتكسر ولا يسترسل والسبوط ضده ، فسكانه أراد أنه وسط بينهما . ووقع في حديث علي عند الترمذي وابن أبي خيثمة : ولم يكن بالجمد القاطط ، ولا بالسبط ، كان جمدا رجلا ، وقوله رجل بكسر الجيم - ومنهم من يسكنها - أي مقترح ، وهو مرفوع على الاستئناف ، أي هو رجل . ووقع عند الأصمعي بالحذف وهو وهم لأنه يصير معطوفا على المنى ، وقد وجه على أنه خفضه على المجاورة . وفي بعض الروايات بفتح اللام وتشديد الجيم على أنه فعل ماض . **قوله** ( أنزل عليه ) في رواية مالك : بعثه الله . **قوله** ( وهو ابن أربعين ) في رواية مالك : على رأس أربعين ، وهذا إنما يتم على القول بأنه بعث في الشهر الذي ولد فيه ، والمشهور عند الجمهور أنه ولد في شهر ربيع الأول وأنه بعث في شهر رمضان ، فعلى هذا يكون له حين بعث أربعون سنة ونصف أو تسع وثلاثون ونصف ، فن قال أربعين ألفي الكسر أو جبر ، لكن قال المسعودي وابن عبد البر : إنه بعث في شهر ربيع الأول ، فعلى هذا يكون له أربعون سنة سواء . وقال بعضهم : بعث وله أربعون سنة وعشرة أيام ، وعند الجمهور أربعون سنة وعشرون يوما ، وعن الزبير بن بكار أنه ولد في شهر رمضان وهو شاذ ، فإن كان محفوظا وضم إلى المشهور أن المبعث في رمضان فيصح أنه بعث عند الحال الأربعين أيضا . وأبعد منه قول من قال : بعث في رمضان وهو ابن أربعين سنة وشهرين ، فإنه يقتضي أنه ولد في شهر رجب ، ولم أر من صرح به . ثم رأيت كذلك مصرحا به في « تاريخ أبي عبد الرحمن العتيق » ، وعزاه للحسين بن علي وزاد : لسمع وعشرين من رجب ، وهو شاذ . ومن الشاذ أيضا ما رواه الحاكم من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين ، وهو قول الواقدي ، وتبعه البلاذري وابن أبي عاصم ، وفي « تاريخ يعقوب بن سفيان » وغيره عن مكحول أنه بعث بعد ثنتين وأربعين . **قوله** ( فلبث بمكة عشر سنين ينزل عليه ) مقتضى هذا أنه عاش ستين سنة ، وأخرج مسلم من وجه آخر عن أنس : أنه ﷺ عاش ثلاثا وستين ، وهو موافق لحديث عائشة الماضي قريبا وبه قال الجمهور ، وقال الاسماعيلي : لا بد أن يكون الصحيح أحدهما ، وجمع غيره بالغاء الكسر ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الموضع في الوقاة آخر المغازي إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء ) أي بل دون ذلك ، ولابن أبي خيثمة من طريق أبي بكر بن هياش : قلت لربيعة : جالست أنسا ؟ قال : نعم ، وسمعتة يقول : شاب رسول الله ﷺ عشرين شعبة ههنا يعني العنفة ، ولا يمتحى بن راهويه وابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر : كان شيب رسول الله ﷺ نحو من عشرين شعرة بيضاء في مقدمه ، وقد اقتضى حديث عبد الله بن بسر أن شيبه كان لا يزيد على عشر

شعرات لإيراده بصيغة جمع القلة ، لكن خص ذلك بعنفقته ، فيحمل الزائد على ذلك في صدغيه كما في حديث البراء ، لكن وقع عند ابن سعد بأسناد صحيح عن حميد عن أنس في أثناء حديث قال « ولم يبلغ ما في لحيته من الشيب عشرين شعرة . قال حميد : وأوماً إلى عنفقته سبع عشرة ، وقد روى ابن سعد أيضاً بأسناد صحيح عن ثابت عن أنس قال « ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته إلا سبع عشرة أو ثمان عشرة ، ولابن أبي خيثمة من حديث حميد عن أنس « لم يكن في لحية رسول الله ﷺ عشرون شعرة بيضاء . قال حميد : كن سبع عشرة ، وفي مسند عبد بن حميد من طريق حماد عن ثابت عن أنس « ما عدت في رأسه ولحيته إلا أربع عشرة شعرة ، وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أنس « إلا سبع عشرة أو عشرين شعرة ، وروى الحاكم في « المستدرک » من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن أنس قال « لو عدت ما أقبل على من شبيه في رأسه ولحيته ما كنت أزيدهن على إحدى عشرة شية ، وفي حديث الهيثم بن زهير عند (١) « ثلاثون عدداً . **قوله** ( قال ربيعة ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( رأيت شعرا من شعره فاذا هو أحر ، فسأت فقيل : أحره من الطيب ) لم أعرف المسئول المجيب بذلك ، إلا أن في رواية ابن عقيل المذكورة من قبل أن عمر بن عبد العزيز قال لأنس : هل خضب النبي ﷺ ؟ فاني رأيت شعرا من شعره قد لون ، فقال : إنما هذا الذي لون من الطيب الذي كان يطيب به شعر رسول الله ﷺ فهو الذي غير لونه ، فيحتمل أن يكون ربيعة سأل أنسا عن ذلك فأجابه . ووقع في « رجال مالك » للدارقطني وهو في « غرائب مالك » له عن أبي هريرة قال « لما مات النبي ﷺ خضب من كان عنده شيء من شعره ليكون أبقى لها . قلت : فإن ثبت هذا استقام إنكار أنس ، ويقبل ما أنبئه سواء التأويل ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث السادس حديث البراء ، **قوله** ( حدثنا إبراهيم بن يوسف ) أي ابن إسحق بن أبي اسحق السيمى . **قوله** ( وأحسنه خلقا ) بفتح المعجمة للأكثر ، وضبطه ابن الذين بضم أوله واستشهد بقوله تعالى ﴿ ولأنك لعل خلق عظيم ﴾ ووقع في رواية الإسماعيل بالشك وأحسنه خلقا أو خلقا ، ويؤيده قوله قبله « أحسن الناس وجها ، فإن فيه إشارة إلى الحسن الحسى ، فيكون في الثاني إشارة إلى الحسن المعنوى . وقد وقع في حديث أنس الذي يتعلق بفرس أبي طلحة الذي قال فيه « إن وجدناه لبحرا ، وهو عنده في « واضح ، منها أن في أوله في باب الشجاعة في الحرب « كان أحسن الناس وأشجع الناس وأجود الناس ، لجمع صفات القوى الثلاث العقلية والنفسية والشهوانية ، فالشجاعة تدل على الغضب ، والجود يدل على الشهوية ، والحسن تابع لاعتدال المزاج المستقيم لصفاء النفس الذي به جودة الترجمة الدال على العقل ، فوصف بالأحسنية في الجميع . ومضى في الجهاد والحس حديث جبير ابن مطعم أنه **قوله** قال « ثم لا تجنوني بخيلا ولا كذوبا ولا جبانا ، فأشار بعدم الجبن إلى كمال القوة النفسية وهي الشجاعة ، وبعدم الكذب إلى كمال القوة العقلية وهي الحكمة ، وبعدم البخل إلى كمال القوة الشهوانية وهو الجود . **قوله** ( ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ) تقدم في حديث ربيعة عن أنس أنه كان ربة ، ووقع في حديث عائشة عند ابن أبي خيثمة « لم يكن أحد يماشيه من الناس ينسب إلى الطول إلا طاله رسول الله ﷺ ، وربما اكتنفه الرجلان الطويلان فيطولها ، فاذا فارقه نسبا إلى الطول ، ونسب رسول الله ﷺ إلى الربة ، وقوله « البائن ، بالوحدة اسم قائل من بان أى ظهر على غيره أو فارق من سواء . الحديث السابع حديث قتادة « سألت أنسا :

هل خضب النبي ﷺ؟ قال: إنما كان شيء في صدغيه، الصدغ بضم الموحدة وإسكان الدال بعدها معجمة ما بين الأذن والعين، ويقال ذلك أيضا للشعر المتدلى من الرأس في ذلك المكان، وهذا مغاير للحديث السابق أن الشعر الأبيض كان في عنقه، ووجه الجمع ما وقع عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة عن أنس قال: «لم يخضب رسول الله ﷺ وإنما كان البياض في عنقه وفي الصدغين، وفي الرأس نبذ، أي متفرق، وعرف من مجموع ذلك أن الذي شاب من عنقه أكثر مما شاب من غيرها، ومراد أنس أنه لم يكن في شعره ما يحتاج إلى الخضب، وقد صرح بذلك في رواية محمد بن سيرين قال: سألت أنس بن مالك: أكان رسول الله ﷺ خضب؟ قال: لم يبلغ الخضب، ولمسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس: «لو شئت أن أعد شطاط كن في رأسه لفعلت»، زاد ابن سعد والحاكم «ما شأنه بالشيب، ولمسلم من حديث جابر بن سمرة: «فقد شطط مقدم رأسه ولحيته، وكان إذا أدهن لم يتبين، فإذا لم يدهن تبين»، وأما ما رواه الحاكم وأصحاب السنن من حديث أبي رزمة قال: «أثبت النبي ﷺ وعليه بردان أخضران، وله شعر قد علاه الشيب، وشبيه أحر مخضوب بالحناء»، فهو موافق لقول ابن عمر: «رأيت رسول الله ﷺ يخضب بالصفرة»، وقد تقدم في الحج وغيره، والجمع بينه وبين حديث أنس أن يحمل في أنس على غلبة الشيب حتى يحتاج إلى خضابه ولم يتفق أنه رآه وهو مخضب، ويحمل حديث من أثبت الخضب على أنه فعله لأرادة بيان الجواز ولم يواظب عليه. وأما ما تقدم عن أنس وأخرجه الحاكم من حديث عائشة قالت: «ما شأنه الله بيضاء»، فمحمول على أن تلك الشعرات البيضاء لم يتغير بها شيء من حسنه ﷺ، وقد أنكر أحمد لإنكار أنس أنه خضب، وذكر حديث ابن عمر أنه رأى النبي ﷺ يخضب بالصفرة وهو في الصحيح، ووافق مالك أنس في إنكار الخضب وتأول ما ورد في ذلك. الحديث الثامن حديث البراء، قوله: (بعيد ما بين المنكبين) أي عريض أعلى الظهر، ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن سعد، وحب الصدر، قوله: (له شعر يبلغ شمة أذنه) في رواية الكشميني «أذنيه» بالثنية. وفي رواية الأسماعيلي: «تكاذجته تصيب شمة أذنيه»، قوله: (وقال يوسف بن أبي إسحق) هو يوسف بن إسحق ابن أبي إسحق نسبة إلى جده. قوله: (إلى منكبيه) أي زاد في روايته عن جده أبي إسحق عن البراء في هذا الحديث له شعر يبلغ شمة أذنيه إلى منكبيه، وطريق يوسف هذه أوردها المصنف قبل هذا بحديث لكنه اختصرها. قال ابن التين تبعا للداودي: قوله «يلغ شمة أذنيه»، مغاير لقوله «إلى منكبيه»، وأجيب بأن المراد أن معظم شعره كان عند شمة أذنه، وما استرسل منه متصل إلى المنكب. أو يحمل على حالتين. وقد وقع نظير ذلك في حديث أنس عند مسلم من رواية قتادة عنه أن شعره «كان بين أذنيه وعاتقه»، وفي حديث حميد عنه «إلى أنصاف أذنيه»، ومثله عند الترمذي من رواية ثابت عنه، وعند ابن سعد من رواية حماد عن ثابت عنه «لا يجاوز شعره أذنيه»، وهو محمول على ما قدمته، أو على أحوال متغايرة. وروى أبو داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «كان شعر رسول الله ﷺ فوق الوفرة ودون الجلة»، وفي حديث هناد بن أبي هالة في صفة رسول الله ﷺ عند الترمذي وغيره: «فلا يجاوز شعره شمة أذنيه إذا هو وفرة»، أي جعله وفرة، فهذا القيد يؤيد الجمع المتقدم. وروى أبو داود والترمذي من حديث أم هانئ قالت: «رأيت رسول الله ﷺ وله أربع غدائر، ورجاله نقات». الحديث التاسع حديث البراء أيضا. قوله: (حدثنا زهير) هو ابن معاوية وأبو إسحق هو السبيعي. قوله: (سئل البراء) في رواية الأسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن زهير، حدثنا أبو إسحق عن البراء قال له رجل: «قوله

( مثل السيف ؟ قال : لا بل مثل القمر ) كأن السائل أراد أنه مثل السيف في الطول ، فرد عليه البراء فقال : بل مثل القمر ، أى في التدوير ، ويحتمل أن يكون أراد مثل السيف في اللعان والصفال ؟ فقال : بل فوق ذلك ، وعدل الى القمر لجمعه الصفتين من التدوير واللعان : ووقع في رواية زهير المذكورة : « أكان وجه رسول الله ﷺ حديدا مثل السيف ؟ » وهو يؤيد الأول . وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة : « ان رجلا قال له : أكان وجه رسول الله ﷺ مثل السيف ؟ قال : لا بل مثل الشمس والقمر مستديرا ، وإنما قال مستديرا ، لتثنيه على أنه جمع الصفتين ، لأن قوله « مثل السيف » يحتمل أن يريد به الطول أو اللعان ، فرداه المستول ردا بليغا . ولما جرى التعارف في أن التشبيه بالشمس إنما يراد به غالبا الاشرار ، والتشبيه بالقمر إنما يراد به الملاحظة دون غيرها ، أتى بقوله « وكان مستديرا » إشارة إلى أنه أراد التشبيه بالصفتين معا : الحسن والاستدارة . ولاحد وابن سعد وابن حبان عن أبي هريرة « ما رأيت شيئا أحسن من رسول الله ﷺ » ، كأن الشمس تجري في جبهته ، قال الطبري : شبه جريان الشمس في فلكها بجريان الحسن في وجهه ﷺ ، وفيه عكس التشبيه للبالة ، قال : ويحتمل أن يكون من باب تنامي التشبيه جعل وجهه مقرا ومكانا للشمس . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق يونس بن أبي يعفور عن أبي إسحق السبيعي عن امرأة من همدان قالت : حججت مع رسول الله ﷺ ، فقلت لها : شبيه . قالت : كالقمر ليلة البدر ، لم أر قبله ولا بعده مثله ، وفي حديث الربيع بنت معوذ : لو رأيته رأيت الشمس طالعة ، أخرجه الطبراني والداري ، وفي حديث يزيد الرقاشي المتقدم قريبا عن ابن عباس « جميل دوائر الوجه ، قد ملأت لحيته من هذه إلى هذه حتى كادت تملأ نحره » ، وروى الذهلي في « الزهريات » من حديث أبي هريرة في صفته ﷺ « كان أسيل الخدين ، شديد سواد الشعر ، أحكحل العينين ، أهدب الأشفار » الحديث . وكأن قوله « أسيل الخدين » هو الحامل على من سأل : أكان وجهه مثل السيف ؟ ووقع في حديث على عند أبي عبيد في الغريب « وكان في وجهه تدوير » قال أبو عبيد في شرحه : يريد أنه لم يكن في غاية من التدوير بل كان فيه سهولة ، وهي أحلى عند العرب . الحديث العاشر ، قوله ( حدثنا الحسن بن منصور البغدادي ) هو أبو على البغدادي الشطوي بفتح المعجمة ثم المهملة ، لم يخرج عنه البخاري سوى هذا الموضع . قوله ( قال شعبة ) هو متصل بالاسناد المذكور . قوله ( وزاد فيه عون عن أبيه أبي جحيفة ) سيأتي هذا الحديث بزيادته من وجه آخر في آخر الباب ، وقد تقدم ما يتعلق بذلك في أوائل الصلاة . قوله ( فإذا هي أبرد من الثلج وأطيب رائحة من المسك ) وقع مثله في حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه عند الطبراني بإسناد قوى ، وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم في أثناء حديث قال « ففسح صدري فوجدت أليده بردا - أو ريحا - كأنما أخرجها من جوة عطار » وفي حديث وائل بن حجر عند الطبراني والبيهقي « لقد كنت أضافح رسول الله ﷺ - أو بمس جلدي جلده - فأتعرفه بعد في يدي وإنه لأطيب رائحة من المسك » ، وفي حديثه عند أحمد « أتى رسول الله ﷺ بدلو من ماء ، فشرب منه ثم ج في الدلو ثم في البئر ففاح منه مثل ريح المسك » ، وروى مسلم حديث أنس في جمع أم سليم عرقه ﷺ وجعلها إياه في الطيب ، وفي بعض طرقه « وهو أطيب الطيب » . وأخرج أبو يعلى والطبراني من حديث أبي هريرة في قصة الذي استعان به ﷺ على تجهيز ابنته « فلم يكن عنده شيء » . فاستدعى بقارورة فسلت له فيها من عرقه وقال له : مرها فلتطيب به ، فكانت إذا تطيبت به شم أهل المدينة رائحة ذلك الطيب فسموا بيت المطيبين ، وروى أبو

يعلى والبخاري بأسناد صحيح عن أنس « كان رسول الله ﷺ إذا مر في طريق من طرق المدينة وجد منه رائحة المسك ، فيقال مر رسول الله ﷺ » . الحديث الحادى عشر حديث ابن عباس « كان النبي ﷺ أجود الناس ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، والغرض منه وصفه عليه الصلاة والسلام بالجلود . الحديث الثانى عشر حديث عائشة في قصة الغائف ، وسيأتى شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . والغرض منه هنا قولها « يبرق أسارير وجهه ، والأسارير جمع أسرار وهى جمع سر وهى الخطوط التى تكون فى الجبهة . الحديث الثالث عشر حديث كعب بن مالك وهو طرف من قصة توبته ، وسيأتى بطوله فى المغازى مستوفى شرحه إن شاء الله تعالى . قوله ( استنار وجهه كأنه قطعة قر ) أى الموضع الذى يبين فيه السرور ، وهو جبينه ، فلذلك قال « قطعة قر » ولعله كان حينئذ ملثماً ، ويحتمل أن يكون يريد بقوله قطعة قر القمر نفسه . ووقع فى حديث جبير بن مطعم عند الطبرانى « التفت إلينا النبي ﷺ بوجهه مثل شقة القمر » فهذا محمول على صفته عند الالتفات ، وقد أخرج الطبرانى حديث كعب بن مالك من طرق فى بعضها « كأنه دائرة قر » . الحديث الرابع عشر حديث أبى هريرة ، قوله ( هن عمرو ) هو ابن أبى عمرو مولى المطلب ، واسم أبى عمرو ميسرة . قوله ( بعثت من خير قرون بنى آدم قرناً فقربنا ) القرن الطبقة من الناس المجتمعين فى عصر واحد ، ومنهم من حده بمائة سنة وقيل بسبعين ، وقيل بخير ذلك . لحكى الحرفى الاختلاف فيه من عشرة إلى مائة وعشرين ، ثم تعقب الجميع وقال : الذى أراه أن القرن كل أمة ملكت حتى لم يبق منها أحد . وقوله « قرنا » بالنصب حال للتفصيل . قوله ( حتى كنت من القرن الذى كنت منه ) فى رواية الأساعلى « حتى بعثت من القرن الذى كنت فيه » وسيأتى فى أول مناقب الصحابة حديث عمران بن حصين « خير الناس قرنى » والكلام عليه مستوفى إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس عشر حديث ابن عباس . قوله ( عن ابن شهاب أخبرنى عبيد الله بن هب أن الله بن عتبة ) هذا هو المشهور عن ابن شهاب ، وعنه فيه إسناد آخر أخرجه الحاكم من طريق مالك عن زياد بن سعد عن أنس « سدل رسول الله ﷺ ناصيته ماشاء الله . ثم فرق بعد ، وأخرجه أيضاً أحد وقال : تفرد به حماد بن خالد عن مالك وأخطأ فيه ، والصواب عن عبيد الله بن عبد الله . وقال ابن عبد البر : الصواب عن مالك فيه عن الزهري مرسل كما فى الموطأ . قوله ( يسدل شعره ) بفتح أوله وسكون المهملة وكسر الدال ، ويجوز ضمها ، أى يترك شعر ناصيته على جهته . قال النووي : قال العلماء المراد إرساله على الجبين واتخاذ كالتفصه ، أى بضم القاف بعدها مهملة . قوله « ثم فرق بعد » بفتح الفاء والراء أى ألنى شعر رأسه إلى جانبي رأسه فلم يترك منه شيئاً على جهته ، ويفرقون بضم الراء وبكسرها وقد روى ابن إسحق عن محمد بن جعفر عن عروة عن عائشة قالت « أنا فرقت لرسول الله ﷺ رأسه » أى شعر رأسه عن يافوخه ، ومن طريقه أخرجه أبو داود ، وفى حديث هند بن أبى هالة فى صفة النبي ﷺ أنه « أن انفركت عقيقته » أى شعر رأسه الذى على ناصيته . فرق وإلا فلا يجاوز شعره شحمة أذنه » قال ابن قتيبة فى غريبه : العقيقة شعر رأس الصبي قبل أن يخلق ، وقد يطلق عليه بعد الخلق مجازاً . وقوله « كان لا يفرق شعره إلا إذا انفرك » محمول على ما كان أولاً لما بينه حديث ابن عباس . قوله ( وكان يحب موافقة أهل الكتاب ) أى حيث كان عباد الأوثان كثيرين . قوله ( فيما لم يؤمر فيه بشئ ) أى فيما لم يخالف شرعه لأن أهل الكتاب فى زمانه كانوا متمسكين ببقايا من شرائع الرسل فكانت موافقتهم أحب إليه من موافقة عباد الأوثان ، فلما أسلم غالب عباد الأوثان أحب ﷺ حينئذ مخالفة أهل الكتاب . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا مالم يحىء فى شرعنا ما يخالفه ، وتعقب



بأنه عبر بالحجة ، ولو كان كذلك لعبر بالوجوب . وعلى التسليم في نفس الحديث أنه رجع عن ذلك آخرها والله أعلم .  
 الحديث السادس عشر حديث عبد الله بن عمرو أي ابن العاص . **قوله** ( عن أبي حمزة ) هو السكري ، والاسناد كله كوفيون سوى طرفيه وقد دخلهما . **قوله** ( عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص ، في رواية مسلم عن عثمان ابن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش بسنده ودخلنا على عبد الله بن عمرو حين قدم مع معاوية الكوفة فذكر رسول الله ﷺ فقال ، **قوله** ( فاحشاً ولا متفحشاً ) أي ناطقاً بالفحش ، وهو الزيادة على الحد في الكلام السيئ ، والمتفحش المتكلم لذلك أي لم يكن له الفحش خلقاً ولا مكتسباً ، ووقع عند الترمذي من طريق أبي عبد الله الجندلي قال : سألت عائشة عن خلق النبي ﷺ فقالت : لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً ، ولا سخياً في الأسواق ، ولا يجزي بالسيئة السيئة ، ولكن يعفو ويصفح ، وتقدمت هذه الزيادة في حديث عبد الله بن عمرو من وجه آخر بأنهم من هذا السياق ، وبأني في تفسير سورة الفتح ، وقد روى المصنف في الأدب من حديث أنس : لم يكن رسول الله ﷺ سباباً ولا لحاشاً ولا لعاناً ، كان يقول لاخذنا عند المحبة : ماله تربص جبينه ، ولاحد من حديث أنس : ان النبي ﷺ كان لا يراجه أحداً في وجهه شيء يكرهه ، ولأبي داود من حديث عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا بلغه عن الرجل الشيء لم يقل : ما بال فلان يقول ؟ ولكن يقول : ما بال أقوام يقولون ، **قوله** ( وكان يقول ) أي النبي ﷺ . ووقع في رواية مسلم : قال وقال رسول الله ﷺ ، **قوله** ( ان من خياركم أحسنكم أخلاقاً ) في رواية مسلم : أحاسنكم ، وحسن الخلق : اختيار الفضائل ، وترك الرذائل . وقد أخرج أحمد من حديث ابن هزيمة رفعه : إنما بحث لاتمم صالح الأخلاق ، وأخرجه البزار من هذا الوجه بلفظ : مكارم ، بدل : صالح ، وأخرج الطبراني في الأوسط باسناد حسن عن صفية بنت حيي قالت : ما رأيت أحداً أحسن خلقاً من رسول الله ﷺ ، وعند مسلم من حديث عائشة : كان خلقه القرآن ، يفضب انفضبه ويرضى لرضاه . الحديث السابع عشر حديث عائشة . **قوله** ( بين امرين ) أي من أمور الدنيا ، يدل عليه قوله : ما لم يكن إماماً ، لأن أمور الدين لا إثم فيها ، وأهم قائل : خير ، ليكون أهم من أن يكون من قبل الله أو من قبل المخلوقين ، وقوله : الا أخذ أيسرهما ، أي أسهلها . وقوله : ما لم يكن إماماً ، أي ما لم يكن الأسهل مقتضياً للإثم فإنه حينئذ يختار الأشد . وفي حديث أنس عند الطبراني في الأوسط : لا اختار أيسرهما ما لم يكن لله فيه سخط ، ووقوع التخيير بين ما فيه إثم وما لا إثم فيه من قبل المخلوقين واضح ، وأما من قبل الله ففيه إشكال لأن التخيير إنما يكون بين جائزين ، لكن إذا حملناه على ما يفرض إلى الإثم أمكن ذلك بأن يخيره بين أن يفتح عليه من كنوز الأرض ما يحشى من الاشتغال به أن لا يتفرغ لعبادة مثلاً وبين أن لا يؤتبه من الدنيا إلا الكفاف فيختار الكفاف وإن كانت السعة أسهل منه ، والإثم على هذا أمر نسبي لا يراد منه معنى الخطيئة اثبتت المصملة له . **قوله** ( وما انتقم لنفسه ) أي خاصة ، فلا يرد أمره بقتل عقبة بن أبي معيط وعبد الله بن خهل وغيرهما من كان يؤذيه لأنهم كانوا مع ذلك ينتهكون حرمت الله ، وقيل أرادت أنه لا ينتقم إذا أودى في غير السب الذي يخرج إلى الكفر ، كما عفا عن الأعرابي الذي جفا في رفع صوته عليه ، وعن الآخر الذي جبد يردائه حتى أثر في كتفه ، وحل الداودي عدم الانتقام على ما يختص بالمال ، قال : وأما العرض فقد اقتصر من تنال منه ، قال : واقتصر من لده في مرضه بعد نهيته عن ذلك بأن أمر بلدهم مع أنهم كانوا في ذلك تأولوا أنه إنما نهاهم عن عادة البشرية

من كراهة النفس للدواء ، كذا قال ، وقد أخرج الحاكم هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري بهذا الاسناد مطولا وأوله « ما لعن رسول الله ﷺ مسلما يذكر - أى بصريح اسمه - ولا ضرب بيده شيئا قط إلا أن يضرب بها في سبيل الله ، ولا سئل في شيء قط فتمعه إلا أن يسأل مأثما ، ولا انتقم لنفسه من شيء إلا أن تنتهك حرمة الله فيكون لله ينتقم » الحديث . وهذا السياق سوى صدر الحديث عند مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه به ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث أنس وفيه « وما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله ، فإن انتهكت حرمة الله كان أشد الناس غضبا لله » وفي الحديث الحث على ترك الأخذ بالشئ العسر ، والاقتناع باليسر ، وترك الإلحاح فيما لا يضطر اليه - ويؤخذ من ذلك التذنب الى الأخذ بالرخص ما لم يظهر الخطأ ، والحث على العفو إلا في حقوق الله تعالى ، والتذنب الى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومحل ذلك ما لم يفض الى ما هو أشد منه . وفيه ترك الحكم للنفس وإن كان الحاكم متمكنا من ذلك بحيث يؤمن منه الخيف على المحكوم عليه ، لكن لحسم المادة والله أعلم . الحديث الثامن عشر حديث أنس أخرجه من طريق حماد بن زيد ، وأخرجه مسلم بمعناه من رواية سليمان ابن المغيرة عن ثابت عنه . قوله ( مامسست ) بمهمتين الأولى مكسورة ويجوز فتحها والثانية ساكنة ، وكذا القول في ميم شمت . قوله ( ولا ديباجا ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن الديباج نوع من الحرير ، وهو بكسر المهملة وحكى فتحها ، وقال أبو عبيدة الفتح مولد أى ليس بعربي . قوله ( ألين من كف رسول الله ﷺ ) قيل هذا يخالف ما وقع في حديث أنس الآتى في كتاب اللباس ، أنه كان يضعم اليدين ، وفي رواية له « والقدمين » وفي رواية له « شئن القدمين والكفين » وفي حديث هذبن أبى هالة الندى أخرجه الترمذى في صفة النبي ﷺ فان فيه انه « كان شئن الكفين والقدمين » أى غليظهما في خشونة وهكذا وصفه على من عدة طرق عنه عند الترمذى والحاكم وابن أبى خيثمة وغيرهم ، وكذا في صفة عائشة له عند ابن أبى خيثمة ، والجمع بينهما أن المراد اللين في الجلد والغلاظ في العظام فيجتمع له نعومة البدن وقوته ، أو حيث وصف باللين واللطافة حيث لا يعمل بهما شيئا كان بالنسبة الى أصل الخلقة ، وحيث وصف بالغلاظ والخشونة فهو بالنسبة الى اتمامهما بالعمل ، فانه يتعطى كثيرا من أمورہ بنفسه ﷺ ، وسيأتى مزيد لهذا في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وفي حديث معاذ عند الطبراني والبرار « أردفني النبي ﷺ خلفه في سفر ، فامسست شيئا قط ألين من جلده ﷺ . قوله ( أو عرفا ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها فاء ، وهو شك من الراوى ، ويدل عليه قوله بعد « أطيب من ريح أو عرف » والعرف الريح الطيب . ووقع في بعض الروايات بفتح الراء وبالقاف ، و « أو » على هذا للتنويع والأول هو المعروف ، فقد تقدم في الصيام من طريق حميد عن أنس « مسكة ولا عنبرة أطيب رائحة من ريح رسول الله ﷺ » وقوله « عنبرة » ضبط بوجهين : أحدهما بسكون النون بعدها موحدة ، والآخر بكسر الموحدة بعدها تحتانية ، والأول معروف ، والثاني طيب معمول من أخلاط يجمعهما الزعفران ، وقيل هو الزعفران نفسه . ووقع عند البيهقي « ولا شمت مسكا ولا عنبرا ولا عبيرا » ذكرهما جميعا وقد تقدم شيء من هذا في الحديث العاشر . وقوله « من ريح أو عرف » بخفض ريح بغير تنوين لأنه في حكم المضاف كقول الشاعر « بين ذراعى وجهة الأسد » . ووقع في أول الحديث عند مسلم « كان رسول الله ﷺ أزهر اللون ، كأن عرقه اللؤلؤ » ، إذا مثنى يتكفا ، وما مسست الخ . الحديث التاسع عشر حديث أبى سعيد أورده من طريقين . قوله ( عن عبد الله بن أبى عتبة ) بضم المهملة وسكون المثناة

بعدها موحدة ، وهو مولى أنس ، وهذا هو المحفوظ عن قتادة . ورواه الطبراني من وجه آخر عن شعبة عن قتادة فقال : عن أبي السوار العدوي عن عمران بن حصين به . **قوله** (أشد حياء من العذراء) أي البكر ، وقوله وفي خدرها ، بكسر المعجمة أي في سترها ، وهو من باب التتميم ، لأن العذراء في الخلوة يشتهد حياؤها أكثر مما تكون خارجة عنه ، لتكون الخلوة مظنة وقوع الفعل بها ، فالظاهر أن المراد تقييده بما إذا دخل عليها في خدرها لاحت تكون منفردة فيه ، ومحل وجود الحياء منه **عليه السلام** في غير حدود الله ، ولهذا قال للذي اعترف بالزنا : أنكبتها لانكسني ، كما سيأتي بيانه في الحدود . وأخرج البزار هذا الحديث من حديث أنس وزاد في آخره : وكان يقول الحياء خير كله ، وأخرج من حديث ابن عباس قال : كان رسول الله **عليه السلام** يغتسل من وراء الحجرات ، وما رأى أحد صورته قط ، وإسناده حسن . **قوله** (حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى وابن مهدي قالا حدثنا شعبة مثله ) يعني سندنا ومثنا ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أبي موسى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي بسنده وقال فيه : سمعت عبد الله بن أبي عتبة يقول سمعت أبا سعيد الخدري يقول ، وأخرجه ابن حبان من طريق أحمد بن سنان القطان قال : قلت لعبد الرحمن بن مهدي : يا أبا سعيد أكان رسول الله **عليه السلام** أشد حياء من العذراء في خدرها ؟ قال : نعم عن مثل هذا فسل يا شعبة ، فذكره بتمامه . **قوله** (راذا كره شيئا عرف في وجهه) أي ان ابن بشار زاد هذا على رواية مسدد ، وهذا يحتمل أن يكون في رواية عبد الرحمن بن مهدي وحده ، وأن يكون في رواية يحيى أيضا ولم يقع لمسدد ، والاول المعتمد فقد أخرجه الاسماعيلي من رواية المقدمي وأبي خيثمة وابن خلاد عن يحيى ابن سعيد وليس فيه الزيادة ، وأخرجه من رواية أبي موسى عن عبد الرحمن بن مهدي فذكرها ، وكذا أخرجه مسلم عن زهير بن حرب وأبي موسى محمد بن المثنى وأحمد بن سنان القطان كلهم عن ابن مهدي ، وأخرجه من حديث معاذ والاسماعيلي من حديث علي بن الجعد كلاهما عن شعبة كذلك ، وأخرجه ابن حبان من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة كذلك ، وقوله : وعرفناه في وجهه ، إشارة الى تصحيح ما تقدم من أنه لم يكن يواجه أحدا بما يكرهه بل يتغير وجهه فيفهم أصحابه كراهيته لذلك . الحديث العشرون حديث أبي هريرة ، **قوله** (عن أبي حازم) هو الأشجعي واسمه سليمان ، وليس هو أبا حازم سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد . **قوله** (ماعاب رسول **عليه السلام** طعاما قط) في رواية غندر عن شعبة عند الاسماعيلي : ما رأيت رسول الله **عليه السلام** عاب طعاما قط ، وهو محمول على الطعام المباح كما سيأتي تقرير ذلك في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي والعشرون حديث عبد الله بن مالك ابن بجمينة ، هو بطنون مالك واعراب ابن بجمينة إعراب بن مالك لأن مالكا أبوه وبجمينة أمه . **قوله** (الاسدي) هو بسكون المهملة ، ويقال فيه الازدي بسكون الزاي ، وهذا مشهور في هذه النسبة يقال بالزاي وبالسين ، وغفل الداودي فقراءه بفتح السين ثم أنكره ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب الصلاة . وكذا قوله : قال ابن بكير ، أي يحيى بن عبد الله بن بكير (حدثنا بكر) أي ابن مضر بالاسناد المذكور . **قوله** (بياض إبطيه) أي ان يحيى زاد لفظ : بياض ، لأن في رواية قتبية : حتى يرى إبطيه ، واختلف في المراد بوصف إبطيه بالبياض فقيل : لم يكن تحتها شعر فكانا كلون جسده ، ثم قيل لم يكن تحت إبطيه شعر البتة ، وقيل كان لدوام تمدده له لا يبقى فيه شعر ، ووقع عند مسلم في حديث : حتى رأينا عفرة إبطيه ، ولا تنافي بينهما لأن الأعفر ما يبيضه ليس بالماصع ، وهذا شأن المغابن يكون لونها في البياض دون لون بقية الجسد . الحديث الثاني والعشرون حديث أنس في رفع اليدين

في الاستسقاء ، تقدم في موضعه مشروحا ، والغرض منه ذكر بياض إبطيه ، والمراد بالمحصر فيه الرفع على هيئة  
محصورة لا أصل الرفع فانه ثابت عنه كما في الخبر الذي بعده . الحديث الثالث والعشرون حديث أبي موسى ، ذكر  
منه طرفا معلقا ، هو طرف من حديث سيأتي موصولا في المناقب في ترجمة أبي عامر الأسدي ، وقد علق طرفا منه  
في الوضوء أيضا . **قوله** (حدثنا الحسن بن الصباح) هو البزار الذي أخرج عنه الحديث الذي بعده ، وقيل بل هذا  
هو الزعفراني نسبة إلى جده لأنه الحسن بن محمد بن الصباح . **قوله** (سمعت عون بن أبي جحيفة ذكر عن أبيه) في  
رواية شعبة عن عون ، سمعت أبي ، كما تقدم في أوائل الصلاة . **قوله** (دفع) بضم أوله أي أنه وصل إليه عن غير  
قصد ، والأبطح هو الذي خارج مكة ينزل فيه الحاج إذا رجع من منى . وقوله «وكان بالهجرة» استئناف  
أو حال ، وقد تقدم هذا الحديث من وجه آخر في هذا الباب وهو الحديث العاشر ، والمراد منه هنا قوله «كأنني  
أنظر إلى وبيص ساقيه والوبيص بالموحدة والمهمة البريق وزنا ومعنى . الحديث الرابع والعشرون حديث عائشة ،  
**قوله** (حدثنا الحسن بن الصباح البزار) بتقديم الزاي على الراء ، وهو واسطي سكن بغداد ، وكان من أئمة الحديث .  
وسفيان هو ابن عيينة فان الحسن بن الصباح مالحق الثوري ، والثوري لا يروى عن الزهري إلا بواسطة . **قوله**  
(لو عدده العاد لا يحصاه) أي لو عد كذاته أو مفرداته أو حروفه لأطاق ذلك وبلغ آخرها ، والمراد بذلك المبالغة في  
الترتيل والتفهم . هذا الحديث هو الحديث الذي بعده ، اختلف الرواة في سياقه بسطا واختصارا . **قوله** (وقال  
الليث حدثني يونس) وصله الذهلي في «الزهريات» عن أبي صالح عن الليث . **قوله** (ألا يعجبك) بضم أوله  
واسكان ثانيه من الإعجاب وبفتح ثانيه والتشديد من التعجب . **قوله** (أبا فلان) كذا للأكثر ، قال عياض : هو  
منادى بكنيته . قلت وليس كذلك لما سأذكره ، وإنما غاطبت عائشة عروقه بقولها «ألا يعجبك» وذكرت له المتعجب  
منه فقالت «أبا فلان» وحق السائق أن تقول أبو فلان بالرفع على أنه فاعل ، لكنه جاء هكذا على اللغة القليلة ثم  
حككت وجه المتعجب فقالت «جاء مجلس الخ» ووقع في رواية الأصملي وكريمة أبو فلان ، ولا إشكال فيها . وتبين  
من رواية مسلم وأبي داود أنه هو أبو هريرة ، فأخرجه مسلم عن هارون بن معروف وأبو داود عن محمد بن منصور  
الطوسي كلاهما عن سفيان ، لكن قال هارون عن سفيان عن هشام بن عروة ، وقال الطوسي «عن سفيان عن  
الزهري» وكذا أخرجه الاسماعيلي عن ابن أبي عمير عن سفيان عن هشام عن أبي يعلى وعن أبي معمر عن سفيان عن  
الزهري ، وكذا أخرجه أبو نعيم من طريق القعني عن سفيان عن الزهري ، فسكان لسفيان فيه شيخين ، وفي رواية  
الجميع أنه أبو هريرة . ووقع في رواية ابن وهب عند الاسماعيلي «ألا يعجبك أبو هريرة» جاء مجلس ، ولا أحد  
ومسلم وأبي داود من هذا الوجه «ألا يعجبك من أبي هريرة» ووقع للقابسي بفتح الهمزة بعدها مثناة مفتوحة فعل  
ماض من الإتيان ، وفلان بالرفع والتثوين وهو تصحيف لانه تبين من الرواية الأخرى أنه بصيغة الكنية لا بلفظ  
الاسم المجرد عنها ، والمعجب أن القابسي أذكر عين روايته ، وقال عياض : هي الصواب لولا قوله بعده «جاء» .  
قلت : لانه يصير تكرارا . **قوله** (وكنتم أسبح) أي أصلي نافلة ، أو على ظاهره أي أذكر الله ، والأول أوجه .  
**قوله** (ولو أذكرته لوددت عليه) أي لانسكت عليه ويذنت له أن الترتيل في التحديث أولى من السرد . **قوله** (لم  
يكن يسرد الحديث كسردكم) أي يتابع الحديث استعجالا ببعضه إثر بعض ، ثملا يلتبس على المستمع . زاد  
الاسماعيلي من رواية ابن المبارك عن يونس «انما كان حديث رسول الله ﷺ هسلا» فهما تفهمه القلوب ، واعتذر

عن أبي هريرة بأنه كان واسع الرواية كثير المحفوظ ، فكان لا يتمكن من المهل عند إرادة التحديث كما قال بعض البلغاء : أريد أن أقصر فتزاحم القوافي على في

## ٢٤ - باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه

رواه سعيد بن ميناء عن جابر عن النبي ﷺ

٣٥٦٩ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة رضي الله عنها : كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ قالت : ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة : يصلي أربع ركعات فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً . فقلت : يا رسول الله تنام قبل أن توتر ؟ قال : تنام عيني ولا ينام قلبي .  
٣٥٧٠ - **حديث** إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان بن شريك بن عبد الله بن أبي نعيم سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أُسرى بالنبي ﷺ من مسجد الكعبة : جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه - وهو نائم في المسجد الحرام - فقال أولهم : أبهم هو؟ فقال أوسطهم : هو خيرهم . وقال آخرهم : خذوا خيرهم فكانت تلك . فلم يرم حتى جاءوا ليلة أخرى فيها يرى قلبه ، والنبي ﷺ نائمة عيناه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم . فتولاه جبريل . ثم عرج به إلى السماء ،

[ الحديث ٣٥٧٠ - أطرافه في : ٤٩٦٤ ، ٥٩١٠ ، ٦٥٨١ ، ٧٥٠٧ ]

**قوله** ( باب كان النبي ﷺ تنام عينه ) في رواية الكشمي « عيناه » ( ولا ينام قلبه ) . **قوله** ( رواه سعيد ابن ميناء عن جابر ) وصله في كتاب الاعتصام مطولاً ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وأخرجه المصنف في الباب من حديث عائشة في صلاته ﷺ بالليل وفي آخره : فقنت يا رسول الله تنام قبل أن توتر ؟ قال : تنام عيني ولا ينام قلبي ، وهذا قد تقدم في صلاة التطوع ، وتقدم حديث ابن عباس في ذلك في صلاته ﷺ بالليل ، ثم ذكر طرفاً من حديث شريك عن أنس في المعراج ، وسيأتي بأتم من هذا في التوحيد . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( حدثنا أخي ) هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال . **قوله** ( جاءه ثلاثة نفر ) هم صلاتك ، ولم يحقق أسماءهم . **قوله** ( فقال أولهم : أبهم ) هو مشعر بأنه كل نائم بين اثنين أو أكثر ، وقد قيل أنه كان نائماً بين عمه حمزة وابن عمه جعفر بن أبي طالب . **قوله** ( فكانت تلك ) أي القصة أي لم يقع في تلك الليلة غير ما ذكر من الكلام . **قوله** ( حتى جاءوا إليه ليلة أخرى ) أي بعد ذلك ، ومن هنا يحصل رفع الاشكال في قوله « قبل أن يوحى إليه » ، كما سيأتي بيانه في مكانه . **قوله** ( فيها يرى قلبه والنبي ﷺ نائمة عيناه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ) قد تقدم مثل هذا من قول عبيد بن عمير في أوائل الطهارة ، ومثله لا يقال من قبل الرأي ، وهو ظاهر في أن ذلك من خصائصه ﷺ لكنه بالنسبة للأمة ، وزعم القضاة أنه لما اختص

به عن الأنبياء. أيضاً، وهذان الحديثان يردان عليه، وقد تقدم في التيمم في الكلام على حديث عمران في قصة المرأة صاحبة المزدتين ما يتعلق بكونه عليه السلام كان تام عيناه ولا ينام قلبه، فليراجع منه من أراد الوقوف عليه

### ٣٥ - باب علامات النبوة في الإسلام

٣٥٧١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سالم بن زريق سمعت أبا رجاء قال **حدثنا** عمران بن حصين أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وآله في مسير فأذبلوا ألبقتهم، حتى إذا كانت وجهه الصبح عرسوا، فغلبتهم أعينهم حتى ارتفعت الشمس، فكان أول من استيقظ من منامه أبو بكر - وكان لا يوقظ رسول الله صلى الله عليه وآله من منامه حتى يستيقظ - فاستيقظ عمر، فقام أبو بكر عند رأسه فجعل يسكب ويرفع صوته حتى استيقظ النبي صلى الله عليه وآله فنزل وصلى بنا للعداة، فاعزل رجل من القوم لم يصل معنا، فلما انصرف قال: يا فلان ما يمنك أن تصل معنا؟ قال: أصابني جنابة، فأمره أن يتيمم بالصميد ثم صلى، وجعلني رسول الله صلى الله عليه وآله في ركوب بين يديه وقد عطشنا عطشاً شديداً، فبينما نحن نسبر إذا نحن بأمراف سادقة رجلها بين مزدتين، فقلنا لها: أين الماء؟ فقالت إنه لا ماء. فقلنا: كم بين أهيك وبين الماء؟ قالت: يوم وليلة. فقلنا: انطليقي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. قالت: وما رسول الله؟ فلم نملكها حتى استقبلنا بها النبي صلى الله عليه وآله، فحدثته بمثل الذي حدثتنا، غير أنها حدثته أنها مؤمنة، فأمر بمزادتيها فسمح في العزلاوين، فشر بنا عطاشاً أربعون رجلاً حتى رويانا، فلأننا كل قربة معنا وإداوة غير أنه لم نسق بغيراً، وهي تسكاد نيف من ليل. ثم قال: هاتوا ما عندكم، فجمع لها من الكسر والنمر حتى أتت أهلها قالت: أقيت أسحر الناس، أو هو نبي كما زعموا. فهدى الله ذاك الله ثم بتلك المرأة، فأسلت وأسأوا.

٣٥٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال **حدثني** النبي صلى الله عليه وآله بأنا وهو بالزوراء، فوضع يده في الإناء فجعل الماء ينبع من بين أصابعه، فتوضأ القوم. قال قتادة قلت لأنس: كم كنتم؟ قال: ثلاثمائة، أو زهاء ثلاثمائة.

٣٥٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وحانت صلاة العصر، فالتمس الوضوء فلم يجدوه، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله بوضوء فوضع رسول الله صلى الله عليه وآله يده في ذلك الإناء فأمر الناس أن يتوضؤوا منه، فرأيت الماء ينبع من تحت أصابعه، فتوضأ الناس حتى توضؤوا من عند آخرهم»

٣٥٧٤ - **حديثنا** عبد الرحمن بن المبارك **حديثنا** حزنم قال سمعت الحسن قال : **حديثنا** أنس بن مالك رضي الله عنه قال : خرج النبي ﷺ في بعض مخارجهم ومعه ناس من أصحابه ، فانطلقوا يسرون ، فحضرت الصلاة فلم يجِدُوا ماءً يتوضئون . فانطلق رجل من القوم لِحَاجَةِ قَدَحٍ من ماء يسير ، فأخذهُ النبي ﷺ فتوضأ ، ثم مَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَ عَلَى الْقَدَحِ ، ثم قال : قوموا فتوضؤوا ، فتوضأ القومُ حتى بلغوا فيها يريدون من الوضوء ، وكانوا سبعةٍ أو نحوَهُ ،

٣٥٧٥ - **حديثنا** عبد الله بن منير سمع يزيد أخبرنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال : حضرت الصلاة ، فقام من كان قريب الدار من المسجد يتوضأ ، وبقي قوم . فأتى النبي ﷺ بمخضبٍ من حجارةٍ فيه ماء ، فوضع كفه فصغر المخضب أن يبسط فيه كفه ، فضم أصابعه فوضمها في المخضب ، فتوضأ القوم كلهم جميعاً . قلت : كم كانوا ؟ قال : ثمانون رجلاً ،

٣٥٧٦ - **حديثنا** موسى بن إسماعيل **حديثنا** عبد العزيز بن مسلم **حديثنا** حسين بن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « عطس الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة ، فتوضأ فحش الناس نحوه فقال : ما لكم ؟ قالوا : ليس عندنا ماء نتوضأ ولا نشرب إلا ما بين يديك . فوضع يده في الركوة ، فجعل الماء يثور بين أصابعه كأمثال السيون . فشربنا وتوضأنا . قلت : كم كنتم ؟ قال : لو كننا مائة ألف لكاننا ، كننا خمس عشرة مائة »

[ الحديث ٣٥٧٦ - أطرافه في : ٤١٥٢ ، ٤١٥٣ ، ٤١٥٤ ، ٤١٥٥ ، ٤١٥٦ ، ٤١٥٧ ]

٣٥٧٧ - **حديثنا** مالك بن إسماعيل **حديثنا** إسماعيل عن أبي إسحاق عن القراء رضي الله عنه قال : كننا يوم الحديبية أربع عشرة مائة ، والحديبية بئر . فتركناها حتى لم نترك فيها قطرة . فجلس النبي ﷺ على شفير البئر ، فدعا بماء فضوض ووج في البئر ، فكننا غير بعيد ، ثم استقينا حتى روينا وروى - أو صدرت - ركائبنا »

[ الحديث ٣٥٧٧ - أطرافه في : ٤١٥٠ ، ٤١٥٩ ]

**قوله** ( باب علامات النبوة في الاسلام ) العلامات جمع علامة ، وعبر بها المصنف لكون ما يورده من ذلك أعم من المعجزة والكرامة ، والفرق بينهما أن المعجزة أخص لأنه يشترط فيها أن يتحدث النبي من يكذبه بأن يقول : إن فعلت كذلك أتصدق بأنى صادق ؟ أو يقول من يتحدث : لا أصدقك حتى تفعل كذا . ويشترط أن يكون المتحدث به مما يعجز عنه البشر في العادة المستمرة . وقد وقع النوعان للنبي ﷺ في عدة مواطن ، وسميت المعجزة

لعجز من يقع عندهم ذلك عن معارضتها ، والهاء فيها للبلاغة ، أو هي صفة عذوف . وأشهر معجزات النبي ﷺ القرآن لأنه ﷺ تحدى به العرب - وهم أفصح الناس لسانا وأشدهم اقتدارا على الكلام - بأن يأتوا بسورة مثله فعجزوا مع شدة عداوتهم له وصدهم عنه . حتى قال بعض العلماء : أنصر سورة في القرآن ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ فكل قرآن من سورة أخرى كان قدر ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ سواء كان آية أو أكثر أو بعض آية فهو داخل فيما تحداهم به ، وعلى هذا فتصل معجزات القرآن من هذه الحيثية إلى عدد كثير جدا . ووجوه إعجاز القرآن من جهة حسن تأليفه والتثام كلماته وفصاحته وإيجازه في مقام الإيجاز ، وبلاغته ظاهرة جدا مع ما انضم إلى ذلك من حسن نظمه وغرابة أسلوبه ، مع كونه على خلاف قواعد النظم والنثر ، وهذا إلى ما اشتمل عليه من الإخبار بالمخفيات بما وقع من أخبار الأمم الماضية مما كان لا يعلمه إلا أفراد من أهل الكتاب ، ولم يعلم أن النبي ﷺ اجتمع بأحد منهم ولا أخذ عنهم ، وبما سيقع فوقه على وفق ما أخبر به في زمنه ﷺ وبعده ، هذا مع الهيبة التي تقع عند تلاوته والحشية التي تلهي سامعه وعدم دخول الملل والسآمة على قارئه وسامعه ، مع تيسر حفظه لمعلميه وتسهيل سرده لتأليه ، ولا ينكر شيئا من ذلك إلا جاهل أو معاند ، ولهذا أطلق الأئمة أن معظم معجزات النبي ﷺ القرآن ، ومن أظهر معجزات القرآن إبقاؤه مع استمرار الإعجاز ، وأشهر ذلك تحديه اليهود أن يتسبوا الموت فلم يقع من سلف منهم ولا خلف من تصدى لذلك ولا أقدم ، مع شدة عداوتهم لهذا الدين وحرصهم على إفشائه والصد عنه ، فكان في ذلك أوضح معجزة . وأما ما عدا القرآن من نبع الماء من بين أصابعه والكثير الطعام وانتفاق القمر ونفاق الجمار ، فنه ما وقع التحدى به ومنه ما وقع دالا على صدقة من غير سبق تحد ، وبمخرج ذلك يفيد القطع بأنه ظهر على يده ﷺ من خوارق العادات شيء كثير ، كما يقطع بوجود جود حاتم وشجاعة علي ، وإن كانت أفراد ذلك ظنية وردت مورد الآحاد مع أن كثيرا من المعجزات النبوية قد اشتهر وانتشر ورواه العدد الكثير والجم الغفير ، وأفاد الكثير منه القطع عند أهل العلم بالآثار ، والعناية بالسير والاختبار ، وإن لم يصل عند غيرهم إلى هذه الرتبة لعدم عنايتهم بذلك ، بل لو ادعى مدع أن غالب هذه الوقائع مفيدة للقطع بطريق نظري لما كان مستبعدا وهو أنه لا مزية أن رواة الاخبار في كل طبقة قد حدثوا بهذه الاخبار في الجملة ، ولا يحفظ عن أحد من الصحابة ولا من بعدهم مخالفة الراوي فيما حكاه من ذلك ولا الإنكار عليه فيما هنالك ، فيكون الساكت منهم كالناطق ، لأن مجموعهم محفوظ من الإغضاء على الباطل . وعلى تقدير أن يوجد من بعضهم إنكار أو طعن على بعض من روى شيئا من ذلك فإنما هو من جهة توقف في صدق الراوي أو تهمة بكنب أو توقف في ضبطه ونسبته إلى سوء الحفظ أو جواز الغلط ، ولا يوجد من أحد منهم طعن في المروى كما وجد منهم في غير هذا الفن من الأحكام والآداب وحروف القرآن ونحو ذلك ، وقد قرر القاضي عياض ما قدمته من وجود إفادة القطع في بعض الاخبار عند بعض العلماء دون بعض تقريرنا حسنا ، ومثل ذلك بأن الفقهاء من أصحاب مالك قد تواتر عندهم النقل أن مذهبه اجزاء النية من أول رمضان خلافا للشافعي في إيجابها في كل ليلة ، وكذا إيجاب مسح جميع الرأس في الوضوء خلافا للشافعي في إجزاء بعضها ، وأن مذهبهما معا إيجاب النية في أول الوضوء ، واشتراط الولى في التكاح خلافا للحنيفة ، وتجدد العدد الكثير والجم الغفير من الفقهاء من لا يعرف ذلك من خلافهم فضلا عن لم ينظر في الفقه وهو أمر واضح والله أعلم . وذكر النووي في مقدمة شرح مسلم أن معجزات النبي ﷺ تزيد على ألف ومائتين وقال



البيهقي في « المدخل » بلغت ألفا ، وقال الزاهدي من الحنفية : ظهر على يديه ألف معجزة ، وقيل ثلاثة آلاف ، وقد اعتنى بمجموعها جماعة من الائمة كأبي نعيم والبيهقي وغيرهما قوله ( في الاسلام ) أى من حين المبعث وهلم جرا دون ما وقع قبل ذلك ، وقد جمع ما وقع من ذلك قبل المبعث بل قبل المولد الحاكم في « الاكثيل » وأبو سعيد التيسابوري في « شرف المصطفى » ، وأبو نعيم والبيهقي في « دلائل النبوة » ، وسيأتى منه في هذا الكتاب في قصة زيد بن عمرو بن نفيل في خبر روجه في ابتغاء الدين ، ومضى منه قصة ورقة بن نوفل وسلمان الفارسي ، وقدمت في « باب أسماء النبي » قصة محمد بن عدي بن ربيعة في سبب تسميته محمدا ، ومن مشهور ذلك قصة بحيرا الراهب ، وهي في السيرة لابن إسحق ، وروى أبو نعيم في « الدلائل » ، من طريق شعيب أى ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبيه عن جده قال : كان بهم الظهران راهب يدعى عيصا ، فذكر الحديث وفيه أنه « أعلم عبد الله بن عبد المطلب ليلة ولد له النبي ﷺ بأنه نبي هذه الأمة » وذكر له أشياء من صفته . وروى الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن أبيه « أن أمة بن أبي الصلت قال له : إنى أحد في المكتتب صفة نبي يبعث من بلادنا ، وكنت أظن أنى هو . ثم ظهر لي أنه من بني عبد مناف ، قال فطرت فلم أجدهم من هو متصف بأخلاقه إلا عتبة من ربيعة ، إلا أنه جاوز الأربعين ولم يرج إليه فعرفت أنه غيره . قال أبو سفيان : فلما بعث محمد قالت لامية عنه . فقال : أما إنه حق فاتبعه ، فقلت له : فأنت ما تبعك ؟ قال . الحياء من نسبك تعيق أنى كنت أخبرهن أنى هو ثم أصبح تبعا لعتى من بني عبد مناف ، وروى ابن إسحق من حديث سلمة بن سلامة بن وقش ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريقه قال : « كان لنا جار من اليهود بالمدينة ، خرج علينا قبل البعثة بزمان فذكر الخضر والجنة والنار ، فقلنا له : وما آية ذلك ؟ قال خروج نبي يبعث من هذه البلاد - وأشار إلى مكة - فقالوا : متى يقع ذلك ؟ قال فرى بطرفه إلى السماء - وأنا أصغر القوم - فقال : إن يستغنى هذا العالم عمره يدركه ، قال فما ذهبت الأيام والليالي حتى بعث الله نبيه وهو حى فآمنا به وكفر هو بغيا وحسدا ، وروى يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن عائشة قالت وكان يهودى قد سكن مكة ، فلما كانت الليلة التي ولد فيها النبي ﷺ قال : يا معشر قريش هل ولد فيكم الليلة مولود ؟ قالوا : لا نعم . قال : فإنه ولد في هذه الليلة نبي هذه الأمة ، بين كنفه علامة ، لا يرضع إبلتين لأن عصفرتا من الجن وضع يده على فمه ، فانصرفوا فسلوا فقيل لهم : قد ولد لعبد الله بن عبد المطلب غلام ، فذهب اليهودى معهم إلى أمه فاخرجته لهم ، فلما رأى اليهودى العلامة خر مغشيا عليه وقال : ذهبت النبوة من بنى إسرائيل ، يا معشر قريش أما والله ليسطون بكم سطوة يخرج خبرها من المشرق والمغرب » . قلت : ولهذا القصص نظائر يطول شرحها . وما ظهر من علامات نبوته عند مولده وبهذه ما أخرجه الطبراني عن عثمان بن أبي العاص الثقفي عن أمه أنها حضرت آمنة أم النبي ﷺ فلما ضربها المخاض قالت : تجملت أنظر إلى النجوم تدلى حتى أقول لتقعن على ، فلما ولدت خرج منها نور أضاء له البيت والدار . وشاهده حديث العرابض بن سارية قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « أنى عبد الله وخاتم النبيين وإن آدم لمنجدل في طينته ، وسأخبركم عن ذلك : إنى دعوة أبى إبراهيم ، وبشارة عيسى بنى ، ورويا أمى التي رأت ، وكذلك أمهات النبيين يرين ، وإن أم رسول الله ﷺ رأت حين وضعت نورا أضاء له قصور الشام ، أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم . وفي حديث أبى أمامة عند أحمد نحوه . وأخرج ابن إسحق عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أصحاب رسول الله ﷺ نحوه وقالت « أضاء له بصرى من أرض الشام ، وروى ابن حبان

والحاكم في قصة رضاعه عليه السلام من طريق ابن إسحق بإسناده إلى حليلة السعدية الحديث بطوله ، وفيه من العلامات كثرة اللبن في ثديها ، ووجود اللبن في شاربها بعد الهزال الشديد ، وسرعة مشى حمارها ، وكثرة اللبن في شياها بعد ذلك ، وخصب أرضها ، وسرعة نباته ، وشق الملكين صدره . وهذا الأخير أخرجه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه ، فشق عن قلبه ، فاستخرج منه علقة فقال : هذا حظ الشيطان منك ، ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم ، ثم جمعه فاعاده مكانه ، الحديث . وفي حديث مخزوم ابن هاني المخزومي عن أبيه قال وكان قد أتت عليه خمسون ومائة سنة قال : لما كانت الليلة التي ولد فيها رسول الله صلى الله عليه وآله انكسر إيوان كسرى وسقطت منه أربع عشرة شرافة ، وخذت نار فارس ولم تحمد قبل ذلك بألف عام ، وغاضت بحيرة ساوة ، ورأى الموبدان لبلا صعبا تقود خيلا عرابا قد قطعت دجلة وانتشرت في بلادها ، فلما أصبح كسرى أفزع ما وقع ، فسأل علماء أهل مملكته عن ذلك فإرسالوا إلى سطيج فذكر القصة بطولها أخرجهما ابن السكن وغيره في « معرفة الصحابة » . ثم أورد المصنف في الباب نحو خمسين حديثا : الحديث الأول حديث عمران بن حصين في قصة المرأة صاحبة المزداتين ، والمعجزة فيها تكثير الماء القليل بعركته عليه السلام ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب التيميم ، وقوله في هذه الرواية « إيه » بكسر الهمزة وسكون التحتانية ، وفي بعض النسخ « أيها » بالتثنية مع الفتح ، وحكى الجوهرى جواز فتح الهمزة في هذه . وقوله « مؤتمه » أى ذات أيتام . وقوله « ففسح بالعرلاوين » في رواية الكشمي « في العرلاوين » وهما ثنية عزلاء بسكون الزاى وبالمد وهو فم القربة والجمع عزالى بكسر اللام الخفيفة ، وكذلك وقع في الرواية المتقدمة . قوله ( فشربنا عطاشا أربعون رجلا ) أى ونحن حينئذ أربعون ، وفي رواية الكشمي « أربعين » بالنصب وتوجيهها ظاهر . وقوله « وهى تكاد تبض » بكسر الواحدة بعدها معجزة ثقيلة أى تسيل ، وحكى عياض عن بعض الرواة بالصاد المهملة من البصيص وهو اللعان ، ومعناه مستبعد هنا ، فإن في نفس الحديث « تكاد تبض من الماء » بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، فكونها تكاد تسيل من الماء ظاهر ، وأما كونها تلعب من الماء فبعيد . وقال ابن التين : معنى قوله « تبض » بالمعجمة أى تشق ، يقال تبض الماء من العين إذا تبع ، وكذا تبض العرق ، قال : وفيه روايات أخرى : روى « تنض » بنون وضاد معجمة ، وروى « تبصر » بثناة مفتوحة بعدها تحتانية ساكنة وضاد مهملة ثم راء ، قال وذكر الشيخ أبو الحسن أن معناه تنشق ، قال ومنه صير الباب أى شق الباب ، ورده ابن التين بأن صير عينه حرف علة فكان يلزم أن يقول تصور ، وليس هذا فى شيء من الروايات . ورأيت في رواية أبي ذر عن الكشمي « تنصب » بفتح المثناة وسكون النون وفتح الصاد المهملة بعدها موحدة ، فتوى الرواية الأولى لأنها بمعنى تسيل . الحديث الثانى والثالث عن أنس في نبع الماء من بين أصابعه عليه السلام ، أورد من أربعة طرق : من رواية قتادة وإسحق بن عبد الله بن أبي طلحة والحسن البهرى وحيد ، وتقدم عنده في الطهارة من رواية ثابت كاهن عن أنس وعند بعضهم ما ليس عند بعض ، وظهر لى من مجموع الروايات أنهما قصتان في موطنين للتغاير في عدد من حضر ، وهى مغايرة بعبء الجمع فيها ، وكذلك تعيين المكان الذى وقع ذلك فيه ، لأن ظاهر رواية الحسن أن ذلك كان في سفر ، بخلاف رواية قتادة فإنها ظاهرة فى أنها كانت بالمدينة ، وسيأتى في غير حديث أنس أنها كانت في موطن آخر . قال عياض : هذه القصة رواها الثقات من العدد الكثير عن الجهم الغفير عن الكافة متصلة بالصحابة

وكان ذلك في مواطن اجتماع الكثير منهم في المحافل وجمع العساكر ، ولم يرد عن أحد منهم انكار على راوى ذلك ، فهذا النوع ملحق بالقطعي من مميزات . وقال القرطبي : قضية نبع الماء من بين أصابعه عليه السلام تكررت منه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة ، ووردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من الزواتر المعنوى . قلت : أخذت كلام عياض وتصرف فيه ، قال : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا عليه السلام . وحديث نبع الماء جاء من رواية أنس عند الشيخين وأحمد وغيرهم من خمسة طرق ، وعن جابر بن عبد الله من أربعة طرق ، وعن ابن مسعود عند البخاري والترمذي ، وعن ابن عباس عند أحمد والطبراني من طريقين ، وعن ابن أبي ليلى والد عبد الرحمن عند الطبراني ، فعدد هؤلاء الصحابة ليس كما يفهم من إطلاقهما ، وأما تكثير الماء بأن يلمسه بيده أو يتغل فيه أو يأمر بوضع شيء فيه كسهم من كنانته لجاء في حديث عمران بن حصين في الصحيحين ، وعن البراء بن عازب عند البخاري وأحمد من طريقين ، وعن أبي قتادة عند مسلم ، وعن أنس عند البيهقي في الدلائل ، وعن زياد بن الحارث الصدائي عنده ، وعن حبان بن بح بضم الموحدة وتشديد المهملة الصدائي أيضا ، فإذا ضم هذا إلى هذا بلغ السكرة المذكورة أو قاربها . وأما من رواها من أهل القرن الثاني فهم أكثر عددا ، وإن كان شطر طرده أفرادا . وفي الجملة يستفاد منها الرد على ابن بطال حيث قال : هذا الحديث شهده جماعة كثيرة من الصحابة إلا أنه لم يرو إلا من طريق أنس ، وذلك لطول عمره وتطلب الناس العلو في السند انتهى . وهو ينادى عليه بقلة الاطلاع والاستحصار لأحاديث الكتاب الذي شرحه وبالله التوفيق . قال القرطبي : ولم يسمع بمثل هذه المعجزة عن غير نبينا عليه السلام حيث نبع الماء من بين عظمه وعصبيه ولحمه ودمه ، وقد نقل ابن عبد البر عن المزني أنه قال : نبع الماء من بين أصابعه عليه السلام أبلغ في المعجزة من نبع الماء من الحجر حيث ضربه موسى بالعصا فتفجرت منه المياه ، لأن خروج الماء من الحجارة معهود ، بخلاف خروج الماء من بين اللحم والدم انتهى . وظاهر كلامه أن الماء نبع من نفس اللحم السكاين في الأصابع ، ويؤيده قوله في حديث جابر الآتي : فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه ، وأوضح منه ما وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني : جاءوا بشئ فوضع رسول الله عليه السلام يده عليه ثم فرق أصابعه فتنبع الماء من أصابع رسول الله عليه السلام مثل عصا موسى ، فإن الماء تفجر من نفس العصا فتمسكه به يقتضى أن الماء تفجر من بين أصابعه ، ويحتمل أن يكون المراد أن الماء كان ينبع من بين أصابعه بالنسبة إلى رؤية الراي ، وهو في نفس الأمر للبركة الحاصلة فيه بغور ويكثر وكفه عليه السلام في الماء ، فرآه الراي نابعا من بين أصابعه ، والاول أبلغ في المعجزة ، وليس في الأخبار ما يردده وهو أولى . قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبي عروبة . قوله ( عن أنس ) لم أره من رواية قتادة إلا معنعا ، لكن بقية الخبر تدل على أنه سمعه من أنس لقوله : قلت كم كنتم ، لكن أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، من طريق مكى بن إبراهيم عن سعيد فقال : عن قتادة عن الحسن عن أنس ، فهذا لو كان محفوظا يقتضى أن في رواية الصحيح انقطاعا ، وليس كذلك لأن مكى بن إبراهيم عن سعيد بن سمع عن أبي عروبة بعد الاختلاط . قوله ( وهو بالزوراء ) بتقديم الزاى على الراء وبالمد مكان معروف بالمدينة عند السوق . وزعم الداودي أنه كان مرتفعا كالمنارة ، وكأنه أخذ من أمر عثمان بالتأذين على الزوراء ، وليس ذلك بلازم ، بل الواقع أن المكان الذي أمر عثمان بالتأذين فيه كان بالزوراء لا أنه الزوراء نفسها . ووقع في رواية همام عن قتادة عن أنس : شهدت النبي عليه السلام مع أصحابه عند الزوراء ، أو عند بيوت المدينة ، أخرجه أبو نعيم . وعند أبي نعيم من رواية

شريك بن أبي نمر عن أنس أنه هو الذي أحضر الماء ، وأنه أحضره إلى النبي ﷺ من بيت أم سلمة ، وأنه رده بعد فراغهم إلى أم سلمة وفيه قدر ما كان فيه أولاً . ووقع عنده في رواية عبيد الله بن عمر عن ثابت عن أنس ، أن النبي ﷺ خرج إلى قباء ، فأتى من بعض بيوتهم بقدر صغير ، ووقع في حديث جابر الآتي التصريح بأن ذلك كان في سفر في رواية نبيح العنزي عند أحمد عن جابر قال : سافرنا مع رسول الله ﷺ لحضرت الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ : أما في القوم من طهور ؟ لجاء رجل بفضلة في أداة فصبه في قدح ، فتوضأ رسول الله ﷺ ، ثم إن القوم أتوا ببقية الطهور فقالوا : تمسحوا تمسحوا ، فسمعهم رسول الله ﷺ فقال : على رسلكم ، فغضب بيده في القدح في جوف الإناء ثم قال : أسبغوا الطهور . قال جابر : فوالذي أذهب بصري لقد رأيت الماء يخرج من بين أصابع رسول الله ﷺ حتى توضعوا أجمعون ، قال حديثه قال : كننا مائتين وزيادة ، وجاء عن جابر قصة أخرى أخرجه مسلم من وجه آخر عنه في أواخر الكتاب في حديث طويل فيه أن الماء الذي أحضروه له كان قطرة في إناء من جلد لو أفرغها لشربها يابس الإناء ، وأنه لم يجد في الركب قطرة ماء غيرها ، قال فأخذه النبي ﷺ فتكلم وغمز بيده ثم قال : ناد بحفنة الركب فجاء بها ، فقال بيده في الحفنة فبسطها ثم فرق أصابعه ووضع تلك القطرة في قعر الحفنة فقال : خذ يا جابر نصيباً عليّ . وقال بسم الله ، فمسلت ، قال فرأيت الماء يفر من بين أصابعه ، ثم فارت الحفنة ودارت حتى امتلأت ، وأتى الناس فاستقوا حتى رروا ، فرفع بيده من الحفنة وهي مائى ، وهذه القصة أبلغ من جميع ما تقدم لاشتغالها على قللة الماء وعلى كثرة من استقى منه . قوله ( زهاء ثلاثمائة ) هو بضم الزاى وبالمدة أى قدر ثلاثمائة مأخوذة من زهوت الشيء إذا حصرت . ووقع عند الاسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن سعيد قال : ثلاثمائة ، بالجزم بدون قوله زهاء ، والله أعلم الحديث الرابع حديث جابر في نبع الماء أيضا ، قوله ( عطش الناس يوم الحديبية والنبي ﷺ بين يديه ركوة ) كذا وقع في هذه الطريق ، ووقع في الأشربة من طريق الأعشى عن سالم أن ذلك كان لما حضرت صلاة العصر ، وسبأني شرح الحديث مستوفى في غزوة الحديبية إن شاء الله تعالى . وقوله ( جهم ) هو بفتح الجيم والهاء بعدها دجمة أى أسرعوا لأخذ الماء ، وفي رواية الكشميين ( لجهم ) بزيادة فاء في أوله ، وقوله ( لجعل الماء يثور ) كذا الأكثر بمثلثة ، وللكشميين بالفاء وهما بمعنى . وقوله ( رويانا ، بكسر الواو من الروى ) الحديث الخامس حديث البراء في تمكثير الماء بئر الحديبية ، وسبأني الكلام عليه أيضا في غزوة الحديبية وأبين هناك التوفيق بينه وبين حديث جابر الذي قبله إن شاء الله تعالى

٣٥٧٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس ابن مالك يقول : قال أبو طلحة لأُمّ سلمة : لقد سمعتُ صوتَ رسولِ الله ﷺ ضعيفاَ أُهْرِفُ فيه الجوعَ ، فهل عندك من شيء ؟ قالت : نعم . فأخرجتُ أفراساً من شهبير ، ثم أخرجتُ خِياراً لها فلذتُ الخُبَرَ ببعضه ، ثم فسَّغْتُ تحتَ إحدى ولائتي ببعضه ثم أرسلتُني إلى رسولِ الله ﷺ ، قال فذهبتُ به فوجدتُ رسولَ الله ﷺ في المسجدِ معهُ الناسُ ، فمعتُ عليهم ، فقال لي رسولُ الله ﷺ : أرسلتُك أبو طلحة ؟ قلتُ : نعم . قال : بطعام ؟ قلتُ : نعم . فقال رسولُ الله ﷺ : لمن معه ؟ قوموا . فاطلقتُ وانطلقتُ بينَ أيديهم حتى جئتُ أبا طلحة فأخبرتهُ



فذهبتُ فاختبأتُ . فقال : يا غنتر - فجدِّعْ وسبَّ - وقال : كلوا . وقال : لا أطعمُهُ أبدا . قال : وإيمُ الله ما كنَّا نأخذ من اللقمة إلا زبائنا أسفلها أكثرُ منها ، حتى شبعوا وصارت أكثرُ مما كانت قبلُ . فنظر أبو بكرٍ فإذا شيء أو أكثرُ . فقال لامرأته : يا أختَ بنى فراس . قالت : لا وقرةَ عيني ، لَمَ الآن أكثرُ مما قبلُ بثلاثِ صراري . فأكلَ منها أبو بكرٍ وقال : إنما كان للشيطانُ - - - يعني يمينه - ثم أكلَ منها لقمةً ، ثم حملها إلى النبي ﷺ فأصبحتَ عنده . وكان بيننا وبين قومٍ عهدٌ ، ففضي الأجلُ فقررنا اثنا عشرَ رجلاً مع كل رجلٍ منهم أناسُ الله أعلمُ كم مع كلِّ رجلٍ ، غيرَ أنه بعثَ معهم ، قال : أكلوا منها أجمعون ، أو كما قال ، وغيرُهُ يقول « ففررنا » مِنَ العِرافَةِ

٣٥٨٢ - **حديثنا** مسدَّدٌ حدَّثنا حمادٌ عن عبد العزيز عن أنسٍ . وعن يونس عن ثابت عن أنسٍ رضي الله عنه قال « أصابَ أهلَ المدينة قحطٌ على عهدِ رسولِ الله ﷺ ، فبينما هوَ يخطُبُ يومَ الجمعة إذا قام رجلٌ فقال : يا رسولَ الله ، هلَكَتِ الكِراعُ ، هلَكَتِ الشاةُ ، فادعُ اللهَ بِسِقِينَا . فذبيدُهُ ودعا . قال أنسٌ : وإنَّ السماءَ كمثلَ الزُّجاجةِ . فهاجَتِ ريحٌ أنشأتُ سحاباً ، ثم اجتمعَ ، ثم أرسلتِ السماءَ عزاً إليها ، فخرجنا نخوضُ الماءَ حتى أتينا منازلنا ، فلم نزلْ نُمطِرُ إلى الجمعةِ الأخرى . فقامَ إليه ذلكَ الرجلُ - أو غيرُهُ - فقال : يا رسولَ الله ، سهدمتِ البيوتُ ، فادعُ اللهَ بِجِدْسِهِ . فتبيسَمَ ثم قال : حوَالَيْنَا ولا عَيْنَا . فنظرتُ إلى السحابِ يتصدَّعُ حولَ المدينة كأنَّهُ إكليلٌ »

الحديث السادس حديث أنس في تكثير الطعام القليل ، **قوله** ( قال أبو طلحة ) هو زيد بن سهل الانصاري زوج أم سليم والددة أنس ، وقد اتفقت الطرق على أن الحديث المذكور من مسند أنس ، وقد وافقه على ذلك أخوه لأمه عبد الله بن أبي طلحة فرواه مطولاً عن أبيه أخرجه أبو يعلى من طريقه بإسناد حسن ، وأوله عن أبي طلحة قال « دخلتُ المسجدَ فعرفتُ في وجهِ رسولِ الله ﷺ الجوعَ ، والحديثُ ، والمراد بالمسجد الموضع الذي أعده النبي ﷺ للصلاة فيه حين محاصرة الأحزاب المدينة في غزوة الخندق . **قوله** ( ضعيلاً أعرف فيه الجوع ) فيه العمل على القرائن . ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن بكر بن عبد الله وثابت عن أنس عند أحمد وإن أبا طلحة رأى رسولَ الله ﷺ طاولاً ، وعند أبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس « إن أبا طلحة بلغه أنه ليس عند رسول الله ﷺ طعام ، فذهب فأجر نفسه بصاع من شعير بعمل بقية يومه ذلك ثم جاء به ، الحديث ، وفي رواية عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة وهو أخو اسحق راوى حديث الباب عن أنس عند مسلم وأبي يعلى قال « رأى أبو طلحة رسولَ الله ﷺ مضطجعاً يتقلب ظمراً لبطان ، وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عند مسلم أيضاً عن أنس قال « دجئت رسول الله ﷺ فوجدته جالساً مع أصحابه يحذونهم وقد عصب بعانه بعصابة ، فسأت بهن أصحابه فقالوا من الجوع ، فذهبت

إلى أبي طلحة فآخبرته ، فدخل على أم سليم فقال : هل من شيء ، الحديث . وفي رواية محمد بن كعب عن أنس عند أبي نعيم وجاء أبو طلحة إلى أم سليم فقال : أعذك شيء ، فأتى مررت على رسول الله ﷺ وهو يقرى أصحاب الصفة سورة النساء وقد ربط على بطنه حجرا من الجوع ، **قوله** ( فأخرجت أفراسا من شعير ) في رواية محمد بن سيرين عن أنس عند أحمد قال د عمت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطاحتته ، وعند المصنف من هذا الوجه ومن غيره عن أنس أن أمه أم سليم د عمت إلى مد من شعير جرشته ثم عملته ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس عند أحمد ومسلم د أتى أبو طلحة بمد من شعير فأمر به فصنع طعاما ، ولا منافاة بين ذلك لاحتمال أن تكون القصة تعددت وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، ويمكن الجمع بأن يكون الشعير في الأصل كان صاعا فأفردت بعضه لعالمهم وبعضه للنبي ﷺ ، وبدل على التعداد ما بين العصيدة والخبز المفتوت الملتوت بالسمن من المغيرة ، وقد وقع لام سليم في شيء صنعته للنبي ﷺ لما تزوج زينب بنت جحش قريب من هذه القصة من تكثير الطعام وإدخال عشرة عشرة كما سيأتي في مكانه في الولية من كتاب النكاح . ووقع عند أحمد في رواية ابن سيرين عن أنس د عمت أم سليم إلى نصف مد من شعير فطاحتته ، ثم عمت إلى عكة فيها شيء من سمن فأتخذت منه خليفة ، الحديث والخليفة هي العصيدة وزنا ومعنى ، وهذا بعينه يأتي للمصنف في الأطعمة . **قوله** ( ولأتني ببعضه ) أي أفتني به يقال لأت العائمة على رأسه أي عصبها ، والمراد أنها أفتت بعضه على رأسه وبعضه على لباطه . ووقع في الأطعمة للمصنف عن إسماعيل بن أبي أويس عن مالك في هذا الحديث د فلفت الخبز ببعضه ودست الخبز تحت ثوبي وردتني ببعضه ، تقول دس الشيء يدسه دسا إذا أدخله في الشيء بقر وقوة . **قوله** ( فقال لي رسول الله ﷺ أرسلك أبو طلحة ؟ فقلت نعم ، قال : بطعام ؟ قلت نعم . فقال رسول الله ﷺ لمن معه : قوموا ) ظاهره أن النبي ﷺ فهم أن أبا طلحة استدعاه إلى منزله فلذلك قال لمن عنده قوموا ، وأول الكلام يقتضي أن أم سليم وأبا طلحة أرسلا الخبز مع أنس ، فيجتمع بأنهما أرادا رباسال الخبز مع أنس أن يأخذه النبي ﷺ فيأكله ، فلما وصل أنس ورأى كثرة الناس حول النبي ﷺ استحي وظهر له أن يدعو النبي ﷺ ليقوم معه وحده إلى المنزل فيحصل مقصودهم من إطعامه ، ويحتمل أن يكون ذلك عن رأى من أرسله ، عهد إليه إذا رأى كثرة الناس أن يستدعي النبي ﷺ وحده خشية أن لا يكفهم ذلك الشيء هو ومن معه ، وقد عرفوا إثار النبي ﷺ وأنه لا يأكل وحده ، وقد وجدت أن أكثر الروايات تقتضي أن أبا طلحة استدعى النبي ﷺ في هذه الواقعة ، ففي رواية سعد بن سعيد عن أنس د بعثني أبو طلحة إلى النبي ﷺ لأدعوه وقد جعل له طعاما ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أنس د أمر أبو طلحة أم سليم أن تصنع للنبي ﷺ لنفسه خاصة ، ثم أرسلتني إليه ، وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ، فدخل أبو طلحة على أبي فقال : هل من شيء ؟ فقالت : نعم ، عندي كسر من خبز ، فان جاءنا رسول الله ﷺ وحده أشبعناه ، وإن جاء أحد معه قل عنهم ، وجميع ذلك عند مسلم . وفي رواية مبارك بن فضالة المذكورة أن أبا طلحة قال د أعجنيه وأصلحيه عسى أن ندعو رسول الله ﷺ فيأكل عندنا ، ففعلت ، فقالت : ادع رسول الله ﷺ ، وفي رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس عند أبي نعيم وأصله عند مسلم د فقال لي أبو طلحة : يا أنس اذهب فقم قريبا من رسول الله ﷺ ، فإذا قام فدعه حتى يتفرق أصحابه ، ثم اتبعه حتى إذا قام على عتبة بابه فقل له : إن أبي يدعوك ، . وفي رواية عمرو بن عبد الله بن أبي طلحة عند أبي يعلى عن أنس د قال لي أبو

طلحة : اذهب فادع رسول الله ﷺ ، وعند المصنف من رواية ابن سيرين في الاطعمة عن أنس ، ثم بعثني إلى رسول الله ﷺ ، فأتيته وهو في أصحابه فدعوتني ، وعند أحمد من رواية النضر بن أنس عن أبيه ، قالت لي أم سليم : اذهب إلى رسول الله ﷺ فقل له : إن رأيت أن تغدئ عندنا فافعل ، وفي رواية عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أنس عند البغوي ، وقال أبو طلحة اذهب يا بني إلى النبي ﷺ فادعه ، قال لحشته فقلت له : انت أبي يدعوك ، الحديث ، وفي رواية محمد بن كعب ، فقال يا بني اذهب إلى رسول الله ﷺ فادعه ، ولا تدع معه غيره ولا تمسحني ، **قوله** ( أرسلك أبو طلحة ) بهذا تدوذة الاستفهام ، وفي رواية محمد بن كعب ، فقال للقوم انطلقوا فاطاعوا وهم ثمانون رجلا ، وفي رواية يعقوب ، فلما قلت له ان أبي يدعوك قال لأصحابه : ياهؤلاء تعالوا ، ثم أخذ بيدي فتدعنا ، ثم أقبل بأصحابه حتى إذا دنوا أرسل يدي فدخلت ، وأنا حزين لكثرة من جاء معه ، **قوله** ( فقال أبو طلحة : يا أم سليم قد جاء رسول الله ﷺ بالناس ، وليس عندنا ما نطعمهم ) أي قدر ما يكفيهم ( فقلت : الله ورسوله أعلم ) كأنها عرفت أنه فعل ذلك عمدا ليظهر الكرامة في تكثير ذلك الطعام ، ودل ذلك على فطنة أم سليم ورجحان عقلاها ، وفي رواية مبارك بن فضالة ، فاستقبله أبو طلحة فقال : يا رسول الله ما عندنا إلا قرص عملته أم سليم ، وفي رواية سعد بن سعيد ، فقال أبو طلحة : إنما صنعت لك شيئا ، ونحوه في رواية ابن سيرين ، وفي رواية عمرو بن عبد الله ، فقال أبو طلحة : إنما هو قرص فقال : ان الله سيبارك فيه ، ونحوه في رواية عمرو بن يحيى المازني ، وفي رواية يعقوب ، فقال أبو طلحة : يا رسول الله إنما أرسلت أنسا يدعوك وحده ، ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى ، فقال : ادخل فإن الله سيبارك فيما عندك ، وفي رواية النضر بن أنس عن أبيه ، فدخلت على أم سليم وأنا منهش ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى أن أبا طلحة قال : يا أنس فضحتنا ، ولأطرابي في الأوسط فجعل يرميني بالحجارة ، **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ : علي يا أم سليم ما عندك ) كذا لابي ذر عن الكشي ، وغيره ، وهو لعة حجازية ، لم عندهم لا يؤث ولا يثني ولا يجمع ، ومنه قوله تعالى ( والقاتلين لأخوانهم ) والمراد بذلك طلب ما عندهما ، **قوله** ( وعصرت أم سليم عكة فادمت ) أي صيرت ماخرج من العكة له إداما ، والعكة بضم الميممة وتثنية الكاف إناء من جلد مستدير يحمل فيه السم غاليا والعسل ، وفي رواية مبارك بن فضالة ، فقال هل من ثمن ؟ فقال أبو طلحة : قد كان في العكة سم ، فجاء بها فجعل يعصرانها حتى خرج ، ثم مسح رسول الله ﷺ به سبابته ثم مسح القرص فاتفخ وقال : بسم الله ، فلم يزل يصنع ذلك والقرص ينفخ حتى رأيت القرص في الجنة يتصبع ، وفي رواية سعد بن سعيد ، فسأها رسول الله ﷺ ودعا فيها بالبركة ، وفي رواية النضر بن أنس ، فغضت بها ففتح رباطها ثم قال : بسم الله ، اللهم أعظم فيها البركة ، وعرف بهذا المراد بقوله وقال فيها ما شاء الله أن يقول ، **قوله** ( ثم قال : ائذن لعشرة ، فأذن لهم ) ظاهره أنه ﷺ دخل منزل أبي طلحة وحده وصرح بذلك في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى ولفظه ، فلما انتهى رسول الله ﷺ إلى الباب فقال لهم ائذنوا ودخل ، وفي رواية يعقوب ، فدخل على ثمانية ، فزال حتى دخل عليه ثمانون رجلا ثم دعاني ودعا أبي وأبا طلحة فاكلنا حتى شبعنا ، انتهى . وهذا يدل على تمدد القصة ، فإن أكثر الروايات ، فما أنه أدخلهم عشرة عشرة سوى هذه فقال إنه أدخلهم ثمانية ثمانية ، والله أعلم . **قوله** ( فأكلوا ) في رواية مبارك بن فضالة ، فوضع يده وسط القرص وقال : كلوا بسم الله ، فأكلوا من حوالى القصعة حتى شبعوا ، وفي رواية بكر بن عبد الله ، فقال لهم كلوا من بين



أصابي . **قوله** ( ثم خرجوا ) في رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى : ثم قال لهم قوموا ولیدخل عشرة مكانكم . **قوله** ( والقوم سبعون أو ثمانون رجلا ) كذا وقع بالشك ، وفي غيرها بالجزم بالثمانين كما تقدم من رواية محمد بن كعب وغيره ، وفي رواية مبارك بن فضالة : حتى أكل منه بضعة وثمانون رجلا ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى : حتى فعل ذلك ثمانين رجلا ، ثم أكل النبي ﷺ بعد ذلك وأهل البيت وتركوا سؤراة أي فضلا . وفي روايته عند أحمد : قلت كم كانوا ؟ قالوا : كانوا نبيما وثمانين قال : وأفضل لأهل البيت ما يشبههم ، ولا منافاة بينهم ما لا احتمال أن يكون النبي الكرم ، ولكن وقع في رواية ابن سيرين عند أحمد : حتى أكل منها أربعون رجلا وبقيت كاهم ، وهذا يؤيد التمايز الذي أشرت إليه ، وأن القصة التي رواها ابن سيرين غير القصة التي رواها غيره ، وزاد مسلم في رواية عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة : وأفضل ما بلغوا جيرانهم ، وفي رواية عمرو بن عبد الله : وفضلت فضلة فأمديناها لجيراننا ، ونحوه عند أبي نعيم من رواية عمادة بن عزيزة عن ربيعة عن أنس بن مالك : حتى أهدت أم سليم لجيراننا ، ومسلم في أواخر رواية سعد بن سعيد : حتى لم يبق منهم أحد إلا دخل فأكل حتى شبع ، وفي رواية له من هذا الوجه : ثم أخذ ما بقي لجمعه ، ثم دعا فيه بأبركة فعاد كما كان ، وقد تقدم الكلام على شيء من روايته هذا الحديث في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة . ( رتبة ) : سئلت في مجلس الإملاء لما ذكرت حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن حكمة تبعيهم ، فقلت : يحتمل أن يكون عرف أن الطعام قليل وأنه في صحفة واحدة فلا يتصور أن يتحلق ذلك العدد الكثير ، فقليل : لم لا يدخل الكل وبعض لمن يسمعه التحديق فكان أباح في اشتراك الجميع في الاطلاع على المعجزة ، بخلاف التبعض فانه بطرقه احتمال تكرر وضع الطعام أصغر الصدف ؟ فقلت : يحتمل أن يكون ذلك لضيق البيت ، والله أعلم . الحديث السامع حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - في نبع الماء أيضا وتسبيح الطعام ، **قوله** ( كئنا نعد الآيات ) أي الأمور الخارقة للعادات . **قوله** ( بركة ) ، وأنتم تدعونها تخويفا ( الذي يظهر أنه أنكر عليهم عد جميع الخوارق تخويفا ، وإلا فليس جميع الخوارق بركة ، فان الله يقضي عد بعضها بركة من الله كشيء الخلق الكثير من الطعام القابل وبعضها بتخويف من الله ككراهة الشمس والقمر ، كما قال ﷺ : « ان الشمس والقمر آياتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده » ، وكئنا القوم الذين خاطبهم عبد الله بن مسعود بذلك تمسكوا بظاهر قوله تعالى ( وما نرسل بالآيات إلا تخويفا ) ، ووقع عند الاستماع من طريق الوليد بن القاسم عن إسرائيل في أول هذا الحديث : سمع عبد الله بن مسعود يخطف فقال : كئنا أصحاب محمد نعد الآيات بركة ، الحديث . **قوله** ( كئنا مع رسول الله ﷺ في سفر ) هذا السفر يشبه أن يكون غزوة الحديبية لثبوت نبع الماء فيها كما سيأتى . وقد وقع مثل ذلك في تبوك . ثم وجدت السبق في الدلائل - جزم بالاول لكن لم يخرج ما يصرح به . ثم وجدت في بعض طرق هذا الحديث عند أبي نعيم في الدلائل : أن ذلك كان في غزوة خيبر ، فأخرج من طريق يحيى بن سالم بن كهيل عن أبيه عن إبراهيم عن هذا الحديث قل : كئنا مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر فأصاب الناس عطش شديد ، فقال : يا عبد الله اتنس إلى ماء ، فأنتبه ففصل ماء في إراوة ، الحديث ، فهذا أولى ، ودل على تكرر وقوع ذلك حضرا أو سفرا . **قوله** ( فقال اطلبوا فضلة من ماء ، فجاؤا بأناة فبدا ماء قليل ) ووقع عند أبي نعيم في الدلائل : من طريق أبي الضحى عن ابن عباس . قال : دعا النبي ﷺ بلالا بئاء فطلبه فلم يجده ، فأناه بشئ فيه ماء ، الحديث وفي آخره : فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر ، وهذا يشعر بأن ابن عباس حمله

عن ابن مسعود ، وأن القصة واحدة ، ويحتمل أن يكون كل من ابن مسعود وبلال أحضر الإداوة ، فإن الشئ بفتح المعجزة وبالنون هو الإداوة اليابسة . **قوله** ( حتى على الطهور المبارك ) أى هلبوا إلى الطهور ، وهو بفتح الطاء ، والمراد به الماء ، ويجوز ضمها والمراد الفعل أى تطهروا . **قوله** ( والبركة من الله ) البركة مبتدأ والخبر من الله ، وهو إشارة إلى أن الإيجاد من الله . ووقع في حديث عمار بن زريق عن إبراهيم في هذا الحديث ، فجعلت أبادرهم إلى الماء أدخله في جوفى لقوله : البركة من الله ، وفي حديث ابن عباس ، فبسط كفه فيه فنبعت تحت يده عين ، فجعل ابن مسعود يشرب ويكثر ، والحكمة في طلبه عليه السلام في هذه المواطن فضلة الماء لئلا يظن أنه الموجد للماء ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الله أجرى العادة في الدنيا غالبا بالتوالد ، وأن بعض الأشياء يقع بينها التوالد وبعضها لا يقع ، ومن جملة ذلك ما نشاهده من فوران بعض المائعات إذا خرت وتركزت زمانا ، ولم تجر العادة في الماء الصريف بذلك ، فكانت المعجزة بذلك ظاهرة جدا . **قوله** ( وأقد كتنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل ) أى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم غالبا ، ووقع ذلك عند الاسماعيلى صريحا أخرجه عن الحسن بن سفيان عن بنادر عن أبى أحمد الزبيرى في هذا الحديث ، كتنا نأكل مع النبي صلى الله عليه وسلم الطعام ونحن نسمع تسبيح الطعام ، وله شاهد أورده البيهقى في « الدلائل » من طريق قيس بن أبى حازم قال : « كان أبو الدرداء وسليمان إذا كتبا أحدهما إلى الآخر قال له : بآية الصلوة ، وذلك انهما بيئناهما بآكلان في صلوة إذ سبحت وما فيها ، وذكر عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : مرض النبي صلى الله عليه وسلم فأناه جبريل بطبق فيه عنب ورطب فأكل منه فسبح . قلت : وقد اشتهر تسبيح الحصى ، في حديث أبى ذر قال : تناول رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع حصيات فسبحن في يده حتى سمعت لهن خفيضا ، ثم وضعن في يد أبى بكر فسبحن ، ثم وضعن في يد عمر فسبحن ، ثم وضعن في يد عثمان فسبحن ، أخرجه البزار والطبرانى في « الأوسط » وفي رواية الطبرانى « فسمع تسبيحهن من في الحلقة » وفيه ثم دفعن إلينا فلم يسبحن ، مع أحد منا ، قال البيهقى في « الدلائل » ، كذا رواه صالح بن أبى الأخضر - ولم يكن بالحافظ - عن الزهرى عن سويد بن يزيد السلى عن أبى ذر ، والمحفوظ مارواه شعيب بن أبى حمزة عن الزهرى قال : ذكر الوليد بن سويد أن رجلا من بنى سليم كان كبير السن عن أدرك أبأ ذر بالربذة ذكر له عن أبى ذر بهذا . ( فائدة ) : ذكر ابن الحاجب عن بعض الشيعة أن انشقاق القمر وتسبيح الحصى وحنين الجذع وتسليم الغزاة مما نقل آحادا مع توفر الدواعى على نقله ، ومع ذلك لم يكذب رواها . وأجاب بأنه استغنى عن نقلها تواترا بالقرآن . وأجاب غيره بمنع نقلها آحادا ، وعلى تسليمه فجموعها يفيد القطع كما تقدم في أول هذا الفصل <sup>(١)</sup> والذي أقول إنها كلها مشهورة عند الناس ، وأما من حيث الرواية فليست على حد سواء ، فإن حنين الجذع وانشقاق القمر نقل كل منهما نقلا مستقيما يفيد القطع عند من يطلع على طارق ذلك من أئمة الحديث دون غيرهم من لا ممارسة له في ذلك . وأما تسبيح الحصى فليست له إلا هذه الطريق الواحدة مع ضعفها ، وأما تسليم الغزاة فلم نجد له إسنادا لا من وجه قوى ولا من وجه ضعيف ، والله أعلم . الحديث الثامن حديث جابر في قصة وفاة دين أبيه ، أورده مختصرا وقد ذكره في مواضع أخرى مطولا . **قوله** ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبى زائدة ،

( ٥ ) العجيب أن يقول هذا شيعى ، وهم في أوثق كتبهم ينقلون عن رواة معروفين بالكذب آيات عن غير المعصومين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكذب بعضها بعضا حتى لو لم يكن رواها كذاين - بحسب الدين

وعامر هو الشعبي . **قوله** ( ان أباه ) هو عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهملةين ، وفي رواية مغيرة عن الشعبي في البيوع « توفي عبد الله بن عمرو بن حرام وعليه دين ، وفي رواية فراس عن الشعبي في الوصايا « ان أباه استشهد يوم أحد وترك ست بنات وترك عليه ديناً ، وفي رواية وهب بن كيسان عن جابر « ان أباه توفي وترك عليه ثلاثين وسقاً لرجل من اليهود ، فاستنظره جابر فإني أن ينظره ، فكلهم جابر رسول الله ﷺ لبشفع له ، فكلهم اليهودي ليأخذ ثمر نخله بالذي له فأبى ، وفي رواية ابن كعب بن مالك في الاستقراض والهبة عن جابر « ان أباه قتل يوم أحد شهيداً وعليه دين ، فاشتد الغرماء في حقوقهم ، فأثيت النبي ﷺ فيكلمته ، فسألهم أن يقبلوا ثمر حاططى ويحللوا أبي فأبوا ، ووقع عند أحمد من طريق نديع العنزي عن جابر قال « قال لي أبي : يا جابر لاعليك أن يكون في قطارى أهل المدينة حتى تعلم إلى ما يصير أمرنا - فذكر قصة قتل أبيه ودفنه قال - وترك أبي عليه ديناً من الثمر ، فاشتد على بعض غرمائه في التقاضي ، فأثيت النبي ﷺ فذكرت له وقلت : فأحب أن تعينني عليه لعله أن ينظرني طائفة من ثمره إلى هذا الصرام المقبل ، قال : نعم آتيك لإنشاء الله قريباً من نصف النهار ، فذكر الحديث في الضيافة وفيه « ثم قال : ادع فلاناً - لغريمي الذي اشتد في الطلب - فجاء فقال : أنظر جابراً طائفة من دينك الذي على أبيه إلى الصرام المقبل ، فقال : ما أنا بفاعل ، واعتل ، وقال إنما هو مال يتامى ، . **قوله** ( وليس عندي إلا ما يخرج نخله ) يعني أنه لم يترك مالا إلا البستان المذكور . **قوله** ( ولا يبلغ ما يخرج نخله سنين ) أى في مدة سنين ( ما عليه ) أى من الدين . **قوله** ( فانطلق معي لكيلا يفحش على الغرماء ، فشئ ) فيه حذف تقديره : فقال نعم ، فانطلق فوصل إلى الحائط فشئ . وقد تبين من الروايات الأخرى النصريح بما وقع من ذلك ، ففي رواية مغيرة « فقال اذهب فصنف تمرك أصنافاً ، ثم أرسل إلى ، ففعلت . فجاء مجلس على أعلاه ، وفي رواية فراس في البيوع « اذهب فصنف تمرك أصنافاً : العجوة على حدة ، وعذق زبد على حدة ، وقوله « صدق زيد بفتح المهملة ، وزيد الذي نسب إليه اسم لشخص كأنه هو الذي كان ابتداء عراسه فندب إليه ، والعجوة من أجود تمر المدينة . **قوله** ( بيدر ) بفتح الموحدة وكسر المهملة وهو فعل أمر ، أى اجعل اتمر في البيادر كل صنف في بيدر ، والبيدر بفتح الموحدة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة للتمر كالجرن للحب . **قوله** ( فدعا ) في رواية ابن كعب بن مالك « فدعا علينا فطاف في النخل ودعا في ثمره بالبركة ، وفي رواية الديال بن حرمة عن جابر « لجاء - هو وأبو بكر وعمر فاستقرأ النخل ، يقوم تحت كل نخلة لا أدرى مايقول ، حتى مر على آخرها ، الحديث أخرجه أحمد . **قوله** ( ثم آخر ) أى مشى حول بيدر آخر فدعا ، وفي رواية فراس « فدخل النبي ﷺ النخل فشئ فيها فقال أفرغوه - أى أفرغوه من البيدر ، وفي رواية مغيرة « ثم قال : كل للقوم ، فكلهم حتى أوفيتهم ، وفي رواية فراس « ثم قال لجابر : جد فأوف الذي له ، خذه بعد ما رجع النبي ﷺ . **قوله** ( فأوفاهم الذي لهم وبني مثل ما أعطاهم ) في رواية مغيرة « وبقي تمرى وكأنه لم ينقص منه شيء ، وفي رواية ابن كعب « وبقي لنا من ثمرها بقعة ، ووقع في رواية وهب بن كيسان « فأوفاه ثلاثين وسقاً وفضلت له سبعة عشر وسقاً ، ويجمع بالخل على تعدد الغرماء . فكأن أصل الدين كان منه ليهودي ثلاثون وسقاً من صنف واحد فأوفاه وفضل من ذلك البيدر سبعة عشر وسقاً ، وكان منه لغير ذلك اليهودي أشياء أخر من أصناف أخرى فأوفاهم وفضل من المجموع قدر الذي أوفاه ، ويؤيده قوله في رواية نديع العنزي عن جابر « فسلكت له من العجوة فأوفاه الله وفضل لنا من الثمر كذا وكذا ، وكلت له من أصناف التمر فأوفاه الله وفضل لنا

من الفهر كذا وكذا ، ووقع في رواية فراس عن الشعبي ما قد يخالف ذلك ، فعنه د ثم دعوت رسول الله ﷺ ، فلما نظروا إليه كأنما أغروا بنى تلك الساعة ، أى أنهم شددوا عليه في المطالبة بمدادهم للنبي ﷺ ، قال فلما رأى ما يصنعون طاف حول أظلمها يبدرا ثلاث مرات ثم جاس عليه ثم قال : ادعهم ، فإزال يكيل لهم حتى أدى الله أمانة والدي ، وأنا راض أن يؤدبها الله ولا أرجع إلى أخواني بتدرة ، فلم الله البيادر كلها حتى أتى أنظر إلى البيدر الذي عليه رسول الله ﷺ كأن لم ينقص منه ثمرة واحدة ، ووجه المخافة فيه أن ظاهره أن السكيل جميعه كان محضرة رسول الله ﷺ ، وأن التمر لم ينقص منه شيء البتة ، والذي مضى ظاهره أن ذلك بعد رجوعه وأن بعض التمر نقص ، وجمع بأن ابتداء السكيل كان بحضورته ﷺ وبقية كان بعد انصرافه ، وكان بعض البيادر التي أوفى منها بعض أصحاب الدين حيث كان محضرة رسول الله ﷺ لم ينقص منه شيء البتة ، ولما انصرف بقيت آثار بركته فلذلك أوفى من أحد البيادر ثلاثين وسقما وفضل سبعة عشر . وفي رواية نبيع ما يؤبد ذلك ، في روايته قال وكل له فان الله سوف يوفيه ، وفي حديثه د فاذا الشمس قد دامت فقال : الصلاة يا أبا بكر : فاندفعوا إلى المسجد فقلت له - أى لا غرم - قرب أوعينك ، وفيه د فجئت أسعى إلى رسول الله ﷺ كأنى شرارة ، فوجدته قد صلى ، فأنخبرته فقال : أين عمر ؟ فإما يهرول ، فقال : سل جابرا عن تمره وغريمه ، فقال : ما أنا بسائله ، قد علمت أن الله سيوفيه ، الحديث . وقصة عمر قد وقعت في رواية ابن كعب فيها د ثم جئت رسول الله ﷺ فقال لعمر : اسمع يا عمر ، قال : ألا نسكون قد علمنا أنك رسول الله ؟ والله إنك لرسول الله ، وفي رواية وهب د فقال عمر : لقد علمت حين مضى فيها رسول الله ﷺ إيجابا ركن الله فيها ، وقوله في رواية ابن كعب د ألا نككون ، بفتح الهمزة وتضديد اللام في الروايات كلها ، وأصلها أن الخفيفة ضمت إليها لا النافية ، أى هذا السؤال إنما يحتاج إليه من لا يعلم أنك رسول الله فلذلك يدك في الخبر فيحتاج إلى الاستدلال ، وأما من علم أنك رسول الله فلا يحتاج إلى ذلك . وزعم بعض المتأخرين أن الرواية فيه بتخفيف اللام وأن الهمزة فيه للاستفهام التقريرى فأذكر عمر عدم علمه بالرسالة فأتبع إنكاره ثبوت علمه بها ، وهو كلام موجه ، إلا أن الرواية إنما هي بالتشديد ، وكذلك ضبطها عياض وغيره . وقيل المكتبة في اختصاص عمر بإعلامه بذلك أنه كان معتزيا بقصة جابر مهتما بشأنه مساعد له على وفاء دين أبيه . وقبل لأنه كان حاضرا مع النبي ﷺ لما مضى في الدخل وتحقق أن التمر الذي فيه لا يبق ببعض الدين ، فأراد إعلامه بذلك لكونه شاهد أول الأمر . بخلاف من لم يشاهد . ثم وجدت ذلك صريحا في بعض طرقه ، في رواية أبي المتوكل عن جابر عند أبي نعيم فذكر الحديث وفيه د فاذا رسول الله ﷺ وعمر فقال : انطلق بنا حتى نطوف بخذلك هذا ، فذكر الحديث . وفي رواية أبي نضرة عن جابر عنده في هذه القصة قال د فإناه هو وعمر فقال : يا فلان خذ من جابر وأحر عنه ، فأبى ، فبكاد عمر يطش به ، فقال النبي ﷺ : مه يا عمر ، هو حقه . ثم قال : اذهب بنا إلى نخلك ، الحديث وفيه د فأنبت النبي ﷺ فأنخبرته فقال : انتهى بعمر ، فأنيته فقال : يا عمر سل جابرا عن نخله فذكر القصة . ووقع في رواية الديال بن حرثة أن أبا بكر وعمر جميعا كانا مع النبي ﷺ وقال في آخره د قال فانطلق فأخبر أبا بكر وعمر ، قال فانطلقت فأخبرتهما الحديث ، ونحوه في رواية وهب بن كيسان عن جابر ، وجمع البهقي بين مختلف الروايات في ذلك بأن اليهودي المذكور كان له دين من تمر ، وأخبره من الغرماء ديون أخرى ، فلما حضر الغرماء وطالبوا بحقوقهم وكل لهم جابر التمر ففضل تمر الحائط كأنه لم ينقص شيء فجاء اليهودي بعدهم

فطالب بدينه لجده جابر مابق على النخلات فأوفاه حقه منه وهو ثلاثون وسقاً . وفضلت منه سبعة عشر ، انتهى . وهذا الجلع يقتضى أنه لم يفعل من الذى فى اليمادر شيء . وقد صرح فى الرواية المتقدمة أنها فضلت كلها كأنه لم ينقص منها شيء ، فما تقدم من الطريق التى جمعت به أولى ، والله أعلم . وفى الحديث من الفوائد جواز الاستظهار فى الدين الحال ، وجواز تأخير الغريم لمصلحة المال الذى يوفى منه ، وفيه معنى الإمام فى حوائج رعيته ، وشفاعته هند بعضهم فى بعض . وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة لتكثير القليل إلى أن حصل به وفاء الكثير وفضل منه . الحديث التاسع حديث عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق فى قصة أضياف أبى بكر ، والمراد منه تكثير الطعام القليل **قوله** ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمى أحد صفار التابعين ، وفى رواية أبى النعمان عن معتمر « حدثنا أبى ، كما تقدم فى الصلاة . وأبو عثمان هو الهندى . **قوله** ( أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء ) سيأتى ذكرهم فى كتاب الرقاق ، وأن الصفة مكان فى مؤخر المسجد النبوى مظلّل أعد انزول الغرباء فيه من لا مأوى له ولا أهل ، وكانوا يكثرون فيه ويقولون بحسب من يتزوج منهم أو يموت أو يسافر ، وقد سرد أسماءهم أبو نعيم فى الحلية ، فزادوا على المائة . **قوله** ( من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ) أى من أهل الصفة المذكورين . ووقع فى رواية مسلم « فليذهب بثلاثة » قال عياض : وهو غلط ، والصواب رواية البخارى لموافقتها لسياق باقى الحديث . وقال القرطبى : أن حل على ظاهره فسد المعنى ، لأن الذى عنده طعام اثنين إذا ذهب معه بثلاثة لزم أن يأكله فى خمسة وحينئذ لا يكفيم ولا يسد رمقهم ، بخلاف ما إذا ذهب بواحد فإنه يأكله فى ثلاثة ، وبقيده قوله فى الحديث الآخر « طعام الاثنين يكفى أربعة » أى القدر الذى يشبع الاثنين يسد روق أربعة ، ووجهها النووى بأن التقدير فليذهب بمن يتم من عنده ثلاثة ، أو فليذهب بتمام ثلاثة . **قوله** ( ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس ، بسادس ، أو كما قال ) أى فليذهب بخامس إن لم يكن عنده ما يقتضى أكثر من ذلك ، وإلا فليذهب بسادس مع الخامس إن كان عنده أكثر من ذلك . والحكمة فى كونه يزيد كل أحد واحداً فقط أن يعيشهم فى ذلك الوقت لم يكن متسعاً ، فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيق عليه أن يطعم الرابع من قوتهم ، وكذلك الأربعة وما فوقها ، بخلاف ما لو زادت الأضياف بعدد العيال فأنما ذلك إنما يحصل الاكتفاء فيه عند اتساع الحال . ووقع فى رواية أبى النعمان « وإن أربع خامس أو سادس » و « أو » فيه للتنويع أو للتخيير كما فى الرواية الأخرى ، ويحتل أن يكون معنى « أو سادس » وإن كان عنده طعام خمس فليذهب بسادس ، فيكون من عطف الجملة على الجملة . وقوله « وإن أربع خامس » بالجهر فيهما ، والتقدير فإن كان عنده طعام أربع فليذهب بخامس أو سادس ، لحذف عامل الجهر وأبقى عمله ، كما يقال مررت برجل صالح وإن لا صالح نطال ، أى إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح ، ويجوز الرفع على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه وهو أوجه ، قال ابن مالك : تضمن هذا الحديث حذف فعلين وعامل جهر مع بقاء عملهما بعد إن وبعد الماء ، والتقدير من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، وإن قام بأربعة فليذهب بخامس أو سادس . وهذا قاله فى الرواية التى فى الصلاة ، وأما هذه الرواية وهى قوله « بخامس بسادس » فيكون حذف منها شيء آخر ، والتقدير أو إن قام بخمسة فليذهب بسادس . **قوله** « وإن أبى بكر جاء بثلاثة وانطلق النبي ﷺ بمشرة » عبر عن أبى بكر بلفظ المحى لبعده منزله من المسجد ، وعن النبي ﷺ بالانطلاق لقرينه . وقوله بعد ذلك « وأبو بكر ثلاثة » بالنصب للأكثر أى أخذ ثلاثة فلا يكون قوله قبل ذلك « جاء بثلاثة » تكراراً لأن هذا

بيان لا ابتداء ماجاء في نصيبه ، والاول لبيان من أحضرهم إلى منزله . وأبعد من قال ثلاثة بالرفع وقدره وأبو بكر  
أهله ثلاثة أى عدد أضيافه ، ودل ذلك على أن أبا بكر كان عنده طعام أربعة ومع ذلك فأخذ خامسا وسادسا  
وسابعا فكأن الحكمة في أخذه واحدا زائدا عما ذكر النبي ﷺ أنه أراد أن يؤثر السابع بنصيبه لإظهار له أنه  
لم يأكل أولا معهم . ووقع في رواية الكشميني د وأبو بكر بثلاثة ، فيكون معطوفا على قوله د وانطلق النبي ، أى  
وانطلق أبو بكر بثلاثة وهى رواية مسلم ، والاول أوجه ، والله أعلم . **قوله** ( قال فهو أنا وأبى وأمى ) القائل هو  
عبد الرحمن بن أبى بكر ، وقوله د فهو ، أى كأن ، وقوله د أنا ، مبتدأ وخبره محذوف يدل عليه السياق وتقديره  
في الدار . **قوله** ( ولا أدري هل قال امرأتى وخادمى ) في رواية الكشميني د وخادم ، بغير إضافة ، والقائل د هل  
قال ، هو أبو عثمان الراوى عن عبد الرحمن كأنه شك في ذلك ، وقوله د بين بيتنا ، أى خدمتها مشتركة بين بيتنا  
وبيت أبى بكر ، وهو ظرف للخادم ، وأم عبد الرحمن هى أم رومان مشهورة بكنيتها ، واسمها زينب وقيل وعلة  
بنت عامر بن عويمر وقيل عميرة ، من ذرية الحارث بن غنم بن مالك بن كنانة ، كانت قبل أبى بكر عند الحارث بن  
سبخرة الأزدي فقدم مكة فأتى وخلف منها ابنة الطفيل ، فتزوجها أبو بكر فولدت له عبد الرحمن وعائشة ، وأسلمت  
أم رومان قديما وهاجرت ومعها عائشة ، وأما عبد الرحمن فتأخر إسلامه وهجرته إلى هذلة الحديدية ، فقدم في  
سنة سبع أو أول سنة ثمان ، واسم امرأته - والدة أكبر أولاده أبى عتيق محمد - أميمة بنت عدى بن قيس السهمية  
والخادم لم أعرف اسمها . **قوله** ( وان أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ ثم لبث حتى صلى العشاء ثم رجع ) ووقع في  
الرواية التى في الصلاة د ثم لبث حتى صليت العشاء ، وفي رواية د حيث صليت ثم رجع ، فشرحه السكرماني فقال :  
هذا يشعر بأن تعشى أبى بكر كان بعد الرجوع إلى النبي ﷺ ، والذي تقدم بعكسه ، والجواب أن الاول بيان حال  
أبى بكر في عدم احتياجه إلى الطعام عند أهله ، والثاني فيه سياق القصة على الترتيب الواقع : الاول تعشى الصديق  
والثاني تعشى النبي ﷺ . والاول من العشاء بفتحهم أى الأكل ، والثاني بكسرهما أى الصلاة . فأحد هذه  
الاحتمالات أن أبا بكر لما جاء بالثلاثة إلى منزله لبث إلى وقت صلاة العشاء فرجع إلى النبي ﷺ حتى تعشى عنده ،  
وهذا لا يصح لأنه يخالف صريح قوله في حديث الباب د وان أبا بكر تعشى عند النبي ﷺ ، ثم ان الذي وقع عند  
البخارى بلفظ د ثم رجع ، بالجيم ليس متفقا عليه من الرواة لما سأذكره ، وظاهر قوله في هذه الرواية د ثم رجع ،  
أى إلى منزله ، وعلى هذا في قوله د فلبث حتى تعشى رسول الله ﷺ فجاء بعد ماضى من الليل ماشاء الله ، تكرار  
وقائده الإشارة إلى أن تأخره عند النبي ﷺ كان بمقدار أن تعشى معه وصلى العشاء وما رجع إلى منزله إلا بعد أن  
مضى من الليل قطعة ، وذلك أن النبي ﷺ كان يحب أن يؤخر صلاة العشاء كما تقدم في حديث أبى برزة ، ووقع  
عند الاسماعيلي د ثم رجع ، بالكاف أى صلى النافلة بعد العشاء ، فعلى هذا التكرار في قوله د فلبث حتى تعشى ،  
فقط ، وقائده ما تقدم . ووقع في رواية مسلم والاسماعيلي أيضا د فلبث حتى نرس ، بعين وسين مهملتين مفتوحتين  
من النعاس وهو أوجه ، وقال عياض إنه الصواب ، به ينتفى التكرار من المواضع كلها إلا في قوله د لبث ، وسببه  
اختلاف تعلق اللبث ، فالاول قال د لبث حتى صلى العشاء ، ثم قال د فلبث حتى نرس ، والحاصل أنه تأخر عند  
النبي ﷺ حتى صلى العشاء ثم تأخر حتى نرس النبي ﷺ وقام لينام فرجع أبو بكر حينئذ إلى بيته ، وقد ترجم عليه  
المصنف في أبواب الصلاة قبيل الأذان د باب السمر مع الضيف والأهل ، وأخذه من كون أبى بكر رجع إلى أهله

وضيفاته بعد أن صلى العشاء مع النبي ﷺ فدار بينهم وبينه ماذكر في الحديث . ووقع في رواية أبي داود من رواية الجريري عن أبي عثمان أو أبي السليل عن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : نزل بنا أضياف ، وكان أبو بكر يتحدث عند النبي ﷺ فقال : لا أرجع إليك حتى تفرغ من ضيافة هؤلاء ، ونحوه يأتي في الأدب من طريق أخرى عن الجريري عن أبي عثمان بلفظ : أن أبا بكر تضيف رهطاً ، فقال لعبد الرحمن : ذلك أضيافك ، فاني منطلق إلى النبي ﷺ فافرغ من قراهم قبل أن أجي . وهذا يدل على أن أبا بكر أحضرهم إلى منزله وأمر أهله أن يضيفوهم ورجع هو إلى النبي ﷺ . ويدل عليه صريح قوله في حديث الباب : وان أبا بكر جاء بثلاثة . **قوله** ( قالت له امرأته ما حبسك من أضيافك ) ؟ في رواية الكشميني : عن أضيافك ، وكذا هو في الصلاة ورواية مسلم **قوله** ( أو ضيفك ) شك من الراوي ، والمراد به الجنس لأنهم ثلاثة ، واسم الضيف يطلق على الواحد وما فوقه . وقال الكرماني : أو هو مصدر يتناول المثني والجمع ، كذا قال وليس بواضح . **قوله** ( أو عشيتهم ) في رواية الكشميني : أو ما عشيتهم ، بزيادة ما النافية : وكذا في رواية مسلم والاسماعيلي ، والهمزة للاستفهام والوار للعطف على مقدر بعد الهمزة ، وفي بعضها عشيتهم بأشباع الكسرة . **قوله** ( قد عرضوا عليهم ) بفتح العين والراء والفاعل محذوف أي الخدم أو الأهل أو نحو ذلك ، ( فقبلوهم ) أي أن آل أبي بكر عرضوا على الأضياف العشاء فأبوا فعالجوهم فامتنعوا حتى غلبوهم . وفي الرواية التي في الصلاة : قد عرضوا ، بضم أوله وتشديد الراء أي أطعموا من العرصة وهي الهدية ، قاله عياض . قال وهو في الرواية بتخفيف الراء ، وحكى ابن قرقول أن القياس بتشديد الراء وبه جزم الجوهري ، وقال الكرماني موجهاً للتخفيف : أي عرض الطعام عليهم ، لحذف الجار ووصل الفعل فهو من القلب كعرضت الناقة على الحوض . ووقع في الصلاة : قد عرضنا عليهم فامتنعوا ، وحكى ابن التين أنه وقع في بعض الروايات عرضوا ، بصاد موهلة ، قال ولا أعرف لها وجهاً ، ووجهها غيره أنها من قولهم عرض إذا نشط فكأنه يريد أنهم نشطوا في العزيمة عليهم ، ولا يخفى تكلنه . وفي رواية الجريري : فأنطلق عبد الرحمن فأتاهم بما عنده فقال : اطعموا ، قالوا : أين رب منزلنا ؟ قال : اطعموا . قالوا : ما نحن بآكلين حتى يجيء . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فإنه إن جاء ولم تطعموا للفقير منه - أي شرا - فأبوا ، وفي رواية مسلم : ألا تقبلوا عنا قراكم ؟ ضبطه عياض عن الأكثر بتخفيف اللام على استفتاح الكلام ، قال القرطبي : ويلزم عليه أن ثبت النون في « تقبلون » ، إذ لا موجب لحذفها ، وضبطها ابن أبي جعفر بتشديد اللام وهو الوجه . **قوله** ( قال فذهبت فاختبأت ) أي خوفاً من خصام أبي بكر له وتخطئه عليه . وفي رواية الجريري : فعرفت أنه يجد علي ، أي يغضب ، فلما جاء تغيبت عنه ، فقال : يا عبد الرحمن ، فسكت . ثم قال : يا عبد الرحمن ، فسكت . **قوله** ( فقال : يا غنثر فجدع وسب ) في رواية الجريري فقال : يا غنثر أفسمت عليك ان كنت تسمع صوتي لما جئت ، قال فخرجت فقلت والله مالي ذنب ، هؤلاء أضيافك فسلمهم . قالوا صدقت قد آتانا . وقوله : فجدع وسب ، أي دعا عليه بالجدع وهو قطع الأذن أو الأنف أو الشفة ، وقيل المراد به السب ، والأول أصح . وفي رواية الجريري : فجزع ، بالزاي بدل الدال أي نسبه إلى الجزع بفتحيتين وهو الخوف ، وقيل المجازعة المخاصمة فالمعنى خاصم ، قال القرطبي : ظن أبو بكر أن عبد الرحمن فرط في حق الأضياف ، فلما تبين له الحال أدبهم بقوله كلوا لاهنيئاً ، وسب أي شتم . وحذف المفعول العلم به . قوله : « غنثر » بضم المعجمة وسكون النون وفتح المثناة ، هذه الرواية المشهورة ، وحكى ضم المثناة ، وحكى عياض عن

بعض شيوخته فتح أوله مع فتح المثلثة ، وحكا الخطابي بلفظ د غنم ، بلفظ اسم الشاعر المشهور وهو بالمهملية  
والمنشأة المفتوحتين بينهما الزون الساكنة ، وروى عن أبي عمر عن ثعاب أن : غنم الذباب ، وأنه سمي بذلك لصوته  
فدبه به حيث أراد تحقيره وتغذيره . وقال غيره : معنى الرواية المشهورة الثقيل الوخم وقيل الجاهل وقيل السفينة  
وقيل اللثيم ، وهو مأخوذ من الغر ونونه زائدة ، وقيل هو ذباب أزرق شبهه به لتحقيره كما تقدم . **قوله** ( وقال  
كلوا ) زاد في الصلاة د لا هنيئا ، وكذا في رواية مسلم أى لا أكتم هنيئا وهو دعاء عليهم ، وقيل خبر أى لم تهنتوا  
في أول نهجه ، ويستفاد من ذلك جواز الدعاء على من لم يحصل منه الإنصاف ولا سيما عند الحرج والتقيظ ، وذلك  
أنهم تحكوا على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتموا بولده مع إذنه لهم في ذلك ، وكأن الذى حلمهم على ذلك رغبهم  
في التبرك بؤاكلته ، ويقال إنه إنما خاطب بذلك أهله لا الأضياف ، وقيل لم يرد الدعاء وإنما أخبر أنهم فأنهم  
الهنا به إذ لم يأكلوه في وقته . **قوله** ( وقال لا أطعمه أبدا ) في رواية مسلم ركذا هو في الصلاة د فقال : والله لا  
أطعمه أبدا ، وفي رواية الجرجرى د فقال فأنما انتظرتوني ، والله لا أطعمه أبدا ، فقال الآخر والله لا أطعمه ،  
وفي رواية أبي دارد من هذا الوجه د فقال أبو بكر فامنعكم ؟ قالوا : مكالك . قال والله لا أطعمه أبدا . ثم انما  
فقال : لم أر في الشر كالليلة ، وبلغكم ما أنتم ؟ لم يقبلون عنا قراكم . مات طعامك . فوصح فقال : بسم الله الأول  
من الشيطان فأكل وأكلوا ، قال ابن التين : لم يخاطب أبو بكر أضيافه بذلك إنما خاطب أهله ، والرواية التي ذكرتها  
ترد عليه . ووقع في رواية مسلم د ألا تقبلون ، وهو بتشديد اللام الأكثر ، ولبعضهم بتخفيفها . **قوله** ( وأيم  
الله ) مزمزة وصل عند الجمهور وقيل يجوز الفطح ، وهو مبتدأ وخبره مخدوف أى أيم الله قسمي ، وأصله  
أيم الله فالمزمزة حينئذ مزمزة قطع لكنها لكثرة الاستعمال خففت فوصلت ، وحكى فيها لغات : أيم الله مشبهة  
الزون ، ومن الله مختصرة من الأولى مثله الزون أيضا ، وأيم الله كذلك ، وم الله كذلك ، وبكسر المزمزة أيضا ،  
وأم الله . قال ابن مالك : وليس الميم بدلا من الواو ولا أصلها من خلا ما زعم ذلك . ولا أيم جمع يمين خلافا  
للمكوفين ، وسيأتى تمام هذا في كتاب الأيمان والندور . **قوله** ( الاربأ ) أى زاد ، وقوله د من أسفلها ، أى  
الموضع الذى أخذت منه . **قوله** ( فنظر أبو بكر فإذا شيء أو أكثر ) والتقدير فإذا هي شيء أى قدر الذى كان ،  
كذا عند المصنف هنا ، ووقع في الصلاة د فإذا هي . أى الجفنة . كما هي ، أى كانت أولا أو أكثر ، وكذلك في  
رواية مسلم والاسماعيل وهو الصواب . **قوله** ( يا أخت بنى فراس ) زاد في الصلاة د ما هذا ، وخاطب أبو بكر  
بذلك امرأته أم رومان ، وبنى فراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن غنم بن مالك بن كنانة ، وقال  
الذوى : التقدير يامن هي من بنى فراس وفيه نظر ، والعرب تطلق على من كان منتسبا إلى قبيلة أنه أخوهم كما تقدم  
في العلم د ضمام أخو بنى سعد بن بكر ، وقد تقدم أن أم رومان من ذرية الحارث بن غنم وهو أخو فراس بن غنم  
فلعل أبا بكر نسبها إلى بنى فراس لسكونهم أشهر من بنى الحارث ويقع في النسب كثير من ذلك ، وينسبون أحيانا  
إلى أخى جدهم ، أو المعنى يا أخت القوم المنتسبين إلى بنى فراس ، ولا شك أن الحارث أخو فراس فأولاد كل  
منهما إخوة للآخرين لسكونهم في درجتهم ، وحكى عياض أنه قيل في أم رومان إنها من بنى فراس بن غنم لا من بنى  
الحارث وعلى هذا فلا حاجة إلى هذا التأويل ، ولم أر في كتاب ابن سعد لها نسباً إلا إلى بنى الحارث بن غنم ساق



لها نسبين مختلفين ، قاله أعلم . قوله ( قالت لا وقره عثم بن ) قره العين يعبر بها عن المسرة وروية ما يحبه الانسان ويوافقها ، يقال ذلك لان عينه قربت أى سكنت حركتها من التلفت لحصول غرضها فلا تستشرف لشيء آخر ، فكأنه مأخوذ من القرار ، وقيل معناه أنام الله عينك وهو يرجع إلى هذا ، وقيل بل هو مأخوذ من القر وهو البرد أى أن عينه باردة لمروره ، ولهذا قيل دمة الحزن حارة ، ومن ثم قيل في ضده أسخن الله عينه ، وإنما حلفت أم رومان بذلك لما وقع عندها من الضرر بالمكرامة التي حصلت لهم ببركة الصديق رضى الله عنه . وزعم الداودي أنها أرادت بقره عينها النبي ﷺ فاسمعت به : رفيه بعد . ودلاء في قولها د لا وقره عيني ، زائدة أو نافية على حذف ، تقديره لا شيء غير ما أقول . قوله ( لمى ) أى الجفنة أو البقية ( أكثر ما قبل ) كذا هنا ، وفي رواية مسلم د أكثر منها قبل ، وهو أوجه ، و ( أكثر ) الأكثر بالمثلثة ولبعضهم بالموحدة . قوله ( فأكل منها أبو بكر وقال : إنما كان الشيطان ، يعنى يمينه ) كذا هنا وفيه حذف تقدمها تقديره : وإنما كان الشيطان الحامل على ذلك ، يعنى الحامل على يمينه التي حلفها في قوله د والله لا أطعمه ، ووقع عند مسلم والاسماعيل د وإنما كان ذلك من الشيطان ، يعنى يمينه وهو أوجه . وأبعد من قال : الضمير في قوله د هذه اللقمة ، لئى أكل أى هذه اللقمة لفتح الشيطان وإرغامه ، لأنه قصد بتزيينه له اليمين لإيقاع الوحشة بينه وبين أضيافه ، فأخزاه أبو بكر بالحنث الذي هو خير ، وظاهر هذا السياق مخالف لرواية الجريري ، فقال عياض : في هذا السياق خطأ وتقديم وناخير ، ثم ذكر ما حاصله أن الصواب ما في رواية الجريري ، وهو أن رواية سليمان التيمي هذه تقتضى أن سبب أكل أبي بكر من الطعام ما رآه من البركة فيه فرغب في الأكل منه وأعرض عن يمينه التي حلف لما رجع عنده من تناول من البركة ، ورواية الجريري تقتضى أن سبب أكله من الطعام لجأج الاضياف وحلفهم فانهم لا يطعمون من الطعام حتى يأكل أبو بكر ، ولا شك في كونها أوجه ، لكن يمكن رد رواية سليمان التيمي اليها بأن يكون قوله د فأكل منها أبو بكر ، معطوفا على قوله د والله لا أطعمه ، لا على الفصة التي دلت على بركة الطعام ، وغايته أن حلف الاضياف أن لا يطعموه لم يقع في رواية سليمان والله أعلم . ثم ظهر لي أن ذلك من معتمر بن سليمان لا من أبيه ، فقد وقع في الأدب عند المصنف من رواية ابن أبي عدي عن سليمان التيمي د لحفت المرأة لا تطعمه حتى تطعموه ، فقال أبو بكر كأن هذه من الشيطان ، فدعا بالطعام فأكل وأكلوا ، فجعلوا لا يرفعون اللقمة إلا ربا من أسفلها ، ويحتمل أن يجمع بأن يكون أبو بكر أكل لأجل تحليل يمينهم شيئا ، ثم لما رأى البركة الظاهرة عاد فأكل منها لتحصل له وقال كالمتمذر عن يمينه التي حلف د إنما كان ذلك من الشيطان ، والحاصل أن الله أكرم أبا بكر فأزال ما حصل له من الحرج ، فعاد مسرورا ، وانفك الشيطان مدحورا . واستعمل الصديق مكارم الأخلاق فحذت نفسه زيادة في إكرام ضيفائه ليحصل مقصوده من أكلهم . ولا يكونه أكثر قدرة منهم على الكفارة . ووقع في رواية الجريري عند مسلم د فقال أبو بكر : يا رسول الله روا وحذت ، فقال : بل أنت أبرم وخيرم . قل ولم يلفى كفارة ، وسقط ذلك من رواية الجريري عند المصنف ، وكان سبب حذفه هذه الزيادة أن فيها إدراجا بينته رواية أبي داود حيث جاء فيها د فأخبرت - بضم الهمزة - أنه أصبح فذا على النبي ﷺ الخ ، وقوله د أبرم ، أى أكثرهم برا أى طاعة ، وقوله د وخيرم ، أى لأنك حدثت في يمينك حثا مندوبا اليه مطلوبا فأنت أفضل منهم بهذا الاعتبار ، وقوله د ولم يلفى كفارة ، استدل به على أنه لا تجب الكفارة في يمين اللجاج والغضب ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم

من عدم الذكر عدم الوجود ، فلن أثبت الكفارة أن يتمسك بعموم قوله ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ، فكفاراته إطعام عشرة مساكين ) ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل مشروعية الكفارة في الإيمان ، لكن يعكر عليه ماسياً من حديث عائشة أن أبا بكر لم يكن يحث في يمين حتى نزلت الكفارة . وقال النووي : قوله ، ولم تبلغني كفارة ، يعني أنه لم يكفر قبل الحث ، فاما وجوب الكفارة فلا خلاف فيه ، كذا قال . وقال غيره : يحتمل أن يكون أبو بكر لما حلف أن لا يطعمه أخيراً وقتاً معيناً أو صفة مخصوصة ، أي لا أطعمه الآن أو لا أطعمه معكم أو عند الغضب ، وهو مبنى على أن اليمين هل تقبل التقييد في النفس أم لا ؟ ولا يخفى مافيه من التكلف . وقول أبي بكر ، والله لا أطعمه أبداً ، يمين مؤكدة ولا تحتمل أن تكون من لغو الكلام ولا من سبق اللسان . **قوله** ( ثم حملها إلى النبي ﷺ فاصبحت عنده ) أي الجفنة على حالها ، وانما لم يأكلوا منها في الليل لسكون ذلك ووقع بعد أن مضى من الليل مدة طويلة . **قوله** ( ففرقنا اثنا عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس ) كذا هو هنا من التفريق أي جعلهم اثني عشر فرقة ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات « ففرقنا » بقاء وتحتانية من القرى وهو الضيافة ، ولم أقف على ذلك . **قوله** ( اثنا عشر رجلاً ) كذا للصف ، وعند مسلم اثني عشر بالنصب وهو ظاهر ، والاول على طريق من يجعل المثنى بالرفع في الأحوال الثلاثة ومنه قوله تعالى ( ان هذان لاسحران ) ، ويحتمل أن يكون « ففرقنا » بضم أوله على البناء للجھول ، فارتفع اثنا عشر على أنه مبتدأ وخبره مع كل رجل منهم . **قوله** ( الله أعلم كم مع كل رجل غير أنه بعث معهم ) يعني أنه تحقق أنه جعل عليهم اثنا عشر عريفاً لكنه لا يدري كم كان تحت يد كل عريف منهم لأن ذلك يحتمل الكثرة والقلة ، غير أنه يتحقق أنه بعث معهم - أي مع كل ناس - عريفاً . **قوله** ( قال أكلوا منها أجمعون . أو كما قال ) هو شك من أبي عثمان في لفظ عبد الرحمن ، وأما المعنى فالحاصل أن جميع الجيش أكلوا من تلك الجفنة التي أرسل بها أبو بكر إلى النبي ﷺ ، وظهر بذلك أن تمام البركة في الطعام المذكور كانت عند النبي ﷺ لأن الذي وقع فيها في بيت أبي بكر ظهور أوائل البركة فيها ، وأما انتهاؤها إلى أن تكفي الجيش كلهم فما كان إلا بعد أن صارت عند النبي ﷺ على ظاهر الخبر ، والله أعلم . وقد روى أحمد والترمذي والنسائي من حديث سمرة قال « أتى النبي ﷺ بقصعة فيها ثريد فأكل وأكل القوم ، فما زالوا يتداولونها إلى قريب من الظهر يأكل قوم ثم يقودون ويحيى قوم فيتمأفون ، فقال رجل : هل كانت تمد بطعام ؟ قال : أما من الأرض فلا إلا أن تكون كانت تمد من السماء » . قال بعض شيوخنا يحتمل أن تكون هذه القصعة هي التي وقع فيها في بيت أبي بكر ما وقع ، والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم التجاء الفقراء إلى المساجد عند الاحتياج إلى المواصاة إذا لم يكن في ذلك إلحاح ولا إلحاف ولا تشويش على المصلين ، وفيه استحباب مواساتهم عند اجتماع هذه الشروط ، وفيه التوظيف في الخمصة ، وفيه جواز الغيبة عن الأهل والولد والضيف إذا أعدت لهم الكفاية ، وفيه تصرف المرأة فيما تقدم للضيف والإطعام بغير إذن خاص من الرجل ، وفيه جواز سب الوالد للولد على وجه التأديب والقرين على أعمال الخير وتعاطيه ، وفيه جواز الحلف على ترك المباح ، وفيه توكيد الرجل الصادق لخبره بالقسم ، وجواز الحث بعد عقد اليمين ، وفيه التبرك بطعام الأولياء والصلحاء . وفيه عرض الطعام الذي تظهر فيه البركة على الكبار وقبولهم تلك ، وفيه العمل بالظن الغالب لأن أبا بكر ظن أن عبد الرحمن فرط في أمر الاضياف فبادر إلى سبه وقوى القرينة عنده اختباؤه منه ، وفيه ما يقع من لطف الله تعالى بأوليائه وذلك أن

خاطر أبي بكر تشوش وكذلك ولده وأهله وأضيافه بسبب امتناعهم من الأكل ، وتكدر خاطر أبي بكر من ذلك حتى احتاج إلى ما تقدم ذكره من الحرج بالحلف وبالحنث وبغير ذلك ، فتدارك الله ذلك ورفع عنه بالكرامة التي أبدعها له ؛ فانقلب ذلك الكدر صفاء والذكدر سرورا والله الحمد والمنة . الحديث العاشر حديث أنس في الاستسقاء والمراد منه وقوع إجابة الدعاء في الحال ، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، وأورده هنا من طريقين لحاد بن زيد ، فقوله « وعن يونس ، هو ابن عبيد وهو معطوف على قوله « عن عبد العزيز بن صهيب » ، وحاصله أن حمادا سمعه عن أنس عاليا ونازلا ، وذلك لأنه سمع من ثابت وحدث عنه هنا بواسطة ، وذكر البزار أن حمادا تفرد بطريق يونس بن عبيد هذه . قوله ( وغيره يقول ففرقتا ) وهو من العرافة ، وكذا اختلفت الرواة عند مسلم هل قال فرقتا أو عرفنا ، وفي رواية الاسماعيل « ففرقتا » من العرافة وجهها واحدا ، وسمى العريف عريفا لأنه يعرف الامام أحوال العسكر . وزعم الكرماني أن فيه حذف تقديره فرجعنا إلى المدينة ففرقتا ، قلت : ولا يتعين ذلك لجواز أن يكون تعريفيهم وإرسالهم قبل الرجوع إلى المدينة . قوله ( هلكت الكراع ) بضم أوله وحكى عن رواية الأصيل كسرها وخطئ ، والمراد به الخيل ، وقد يطلق على غيرها من الحيوان ، لكن المراد به هنا الحقيقة لأنه عطف عليه بعد ذلك غيره . قوله ( كمثل الرجاجة ) أى من شدة الصفاء ليس فيها شيء من السحاب . قوله ( فهاجت ريح أنشأت سحبا ) قال بعض شراح البخاري : هذا فيه نظر ، لأنه إنما يقال نشأ السحاب إذا ارتفع وأنشأ الله السحاب لقوله ( وينشئ السحاب الثقال ) . قلت : المراد في حديث الباب الثاني ، ونسبة الانشاء إلى الريح مجازية وذلك باذن الله ، والاصل أن الكل بانشاء الله وهو كقوله ( أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ) وقد تقدم في بدء الخلق أن الريح تلقح السحاب . قوله ( عزاليها ) بالزاي الخفيفة واللام المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة ثنية عزلى ، وقد تقدم ضبطها وتفسيرها قريبا . قوله ( فقام إليه ذلك الرجل أو غيره ) تقدم في الاستسقاء ما يقرب أنه خارجة بن حصن الفزاري ، وما يوضح أن الذى قام أولا هو الذى قام ثانيا ، وأن أنسا جزم به نارة وشك فيه أخرى . قوله ( تصدع ) في رواية الكشميهني تصدع وهو الأصل . قوله ( لكليل ) بكسر الهمزة وسكون الكاف هى العصاة التى تحيط بالرأس ، وأكثر ما تستعمل فيما إذا كانت العصاة مكللة بالجوهر وهى من سمات ملوك الفرس ، وقد قيل إن أصله ما أحاط بالظفر من اللحم ثم أطلق على كل ما أحاط بشيء . والله أعلم

٣٥٨٣ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يحيى بن كثير أبو غسان حدثنا أبو حفص واسمه عمرو بن العلاء

أخو أبي عمرو بن العلاء ، قال سمعت نافعاً عن ابن عمر رضى الله عنهما « كان النبي ﷺ يَنْطَبُ إلى جذيع ، فلما اتخذ النبر تحوّل إليه ، فخنّ الجذيع ، فأتاه فمسح يده عليه . » وقال عبد الحميد أخبرنا عثمان بن عمر أخبرنا محمد بن العلاء عن نافع بهذا . ورواه أبو حاتم عن ابن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٣٥٨٤ - **حديث** أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال سمعت أبي عن جابر بن عبد الله رضى الله

عنهما « أن النبي ﷺ كان يقوم يوم الجمعة إلى شجرة أو نخلة ، فقالت امرأة من الأنصار - أو رجل - : يا رسول الله ألا نعمل لك منبراً ؟ قال : إن شئتم . فجلوا له منبراً . فلما كان يوم الجمعة دُفِع إلى المنبر ، فصاحت

النخلة صياح الصبي ، ثم نزل النبي ﷺ فضمه إليه ، يئن أنين الصبي الذي يسكن . قال صككت تبكي على ما كانت تسمع من الله كرها »

٣٥٨٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني أخى من سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني حفص بن عُميد الله بن أنس بن مالك أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل ، فكان النبي ﷺ إذا خطب يقوم إلى جذع منها ، فلما صُيغ له المنبر فكان عليه فسمعهما لذلك الجذع صوتاً كصوت العشار ، حتى جاء للنبي ﷺ فوضع يده عليها ، فسكنت »

الحديث الحادى عشر والثانى عشر حديث ابن عمر وجابر في حنين الجذع ، أورده عنهما من طرق : أما حديث ابن عمر فقوله في الطريق الاولى وحدثنا أبو حفص واسمه عمر بن العلاء أخو عمرو بن العلاء ، تسمية أبي حفص لم أرها إلا في رواية البخارى ، والظاهر أنه هو الذى سماه ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق بندار عن يحيى بن كثير فقال وحدثنا أبو حفص بن العلاء ، فذكر الحديث ولم يسمه ، وقد تردد الحاكم أبو أحمد في ذلك فذكر في ترجمة أبي حفص في الكنى هذا الحديث فساقه من طريق عبد الله بن رجاء الغداني وحدثنا أبو حفص بن العلاء ، فذكر حديث الباب ولم يقل اسمه عمر ، ثم ساقه من طريق عثمان بن عمر عن معاذ بن العلاء به ، ثم أخرج من طريق معتمر ابن سليمان عن معاذ بن العلاء أبي غسان قال ، وكذا ذكر البخارى في التاريخ أن معاذ بن العلاء يكنى أبا غسان ، قال الحاكم : قاله أعلم أنهما أخوان أحدهما يسمى عمر والآخر يسمى معاذاً وحدثنا معاذ عن نافع بحديث الجذع أو أحد الطريقين غير محفوظ ، لأن المشهور من أولاد العلاء أبو عمرو صاحب القراآت وأبو سفيان ومعاذ ، فأما أبو حفص عمر فلا أعرفه إلا في الحديث المذكور ، والله أعلم . قلت : وليس لمعاذ ولا عمر في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع ، وأما أبو عمرو بن العلاء فهو أشهر الإخوة وأجلهم ، وهو امام القراآت بالبصرة ، وشيخ العربية بها ، وليس له أيضاً في البخارى رواية ولا ذكر إلا في هذا الموضع ، واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً والظاهر أن اسمه كنيته وأما أخوه أبو سفيان بن العلاء فأخرج حديثه الترمذى . **قوله** (فأناه فمسح يده عليه) في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن السكن عن معاذ وفأناه فاحتضنه فسكن فقال : لو لم أفعل لما سكن ، ونحوه في حديث ابن عباس عند الدارمى بلفظ لو لم أحتضنه لحن إلى يوم القيامة ، ولأبى عوانة وابن خزيمة وأبى نعيم في حديث أنس ، والذى نفسى بيده لو لم ألزمه لما زال هكذا إلى يوم القيامة حزناً على رسول الله ﷺ ثم أمر به فدفن ، وأصله في الترمذى دون الزيادة ، ووقع في حديث الحسن عن أنس : كان الحسن إذا حدث بهذا الحديث يقول : يا معشر المسلمين الخشبته تحن إلى رسول الله ﷺ شوقاً إلى لقائه فاتم أحق أن تشتاقوا إليه . وفي حديث أبي سعيد عند الدارمى « فأمر به أن يحفر له ويدفن » وفي حديث سهل بن سعد عند أبى نعيم : فقال : ألا تعجبون من حنين هذه الخشبته ؟ فأقبل الناس عليها فسمعوها من حنينها حتى كثر بكواهم ، وأما حديث جابر فقوله في الطريق الاولى « كان يقوم إلى شجرة أو نخلة » هو شك من الراوى ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع عن عبد الواحد « فقام إلى نخلة » ولم يشك . وقوله « فقامت امرأة من الانصار أو رجل » شك من الراوى والمعتمد الاول ، وقد تقدم بيانه في كتاب الجمعة والخلاف في اسمها

والكلام على المتن مستوفى . **قوله** ( وقال عبد الحميد أخبرنا عثمان بن عمر ) عبد الحميد هذا لم أر من ترجم له في رجال البخاري ، إلا أن المزي ومن تبعه جزموا بأنه عبد بن حميد الحافظ المشهور وقالوا كان اسمه عبد الحميد وإنما قيل له عبد بغير إضافة تخفيفاً ، وقد راجعت الموجود من مسنده وتفسيره فلم أر هذا الحديث فيه ، نعم وجدته من حديث رفيقه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي أخرجه في مسنده المشهور عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد . **قوله** ( أخبرنا معاذ بن العلاء ) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي عبيدة الجداد عن معاذ بن العلاء ، وهو أخو أبي عمرو ابن العلاء القاري . **قوله** ( عن نافع ) في رواية الاسماعيلي وابن حبان سمعت نافعاً . **قوله** ( ورواه أبو عاصم ) هو النبيل من كبار شيوخ البخاري . **قوله** ( عن ابن أبي رواد ) يعني عبد العزيز ورواد بفتح الواو المهمة وتثنيده الواو اسمه ميمون ، وطريق أبي عاصم هذه وصلها البيهقي من طريق سعيد بن عمر عن أبي عاصم ، وطريقه أبو داود عن الحسن بن علي عن أبي عاصم مختصراً . **قوله** ( دفع ) يعني أوله بالدال وللشمني بالراء . **قوله** ( فضمه إليه ) أي الجذع ، في رواية الكشميني ، فضمها ، أي الخشبة . **قوله** في الطريق الأخرى ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري ، وروايته عن حفص من رواية الاقران لأنه في طبقته . **قوله** ( كان المسجد مسقوفاً على جذوع من نخل ) أي أن الجذوع كانت له كالاعدة . **قوله** ( فكان النبي ﷺ يهرم إلى جذع منها ) أي حين يخطب ، وبه صرح الاسماعيلي بلفظ كان إذا خطب يقوم إلى جذع . **قوله** ( كهوت المشار ) بكسر المهملة بعدها معجمة خفيفة جمع عشرة تقدم شرحه في الجمعة ، والعشراء النافقة التي انتهت في حملها إلى عشرة أشهر ، ووقع في رواية عبد الواحد بن أيمن ، فصاحت النخلة صياح الصبي ، وفي حديث أبي الزبير عن جابر عند النسائي في الكبير ، اضطربت تلك السارية كحذين النافقة الخلو ، انتهى ، والخلوج بفتح الحاء المعجمة وحسب اللام الخفيفة وآخره جيم النافقة التي انتزع منها ولدها ، وفي حديث أنس عن ابن خزيمة ، دخلت الخشبة حنين الوالد ، وفي روايته الأخرى عند الدارمي ، دُخِرَ ذلك الجذع كنخوار الثور ، وفي حديث أبي بن كعب عند أحمد والدارمي وابن ماجه ، فلما جاوزه دُخِرَ الجذع حتى تصدع وانشق ، وفي حديثه ، فأخذ أبي بن كعب ذلك الجذع لما هدم المسجد فلم يزل عنده حتى بلى وعاد رفاته ، وهذا لا ينافي ما تقدم من أنه دفن ، لاحتمال أن يكون ظهر بعد الهدم عند التنظيف فأخذه أبي بن كعب ، وفي حديث بريدة عند الدارمي أن النبي ﷺ قال له : اختر أن أغرسك في المكان الذي كنت فيه فتكون كما كنت - يعني قبل أن تصير جذعاً - وإن شئت أن أغرسك في الجنة فتشرب من أنهارها فيحسن نبتك وتثمر فيأكل كل منك أولياء الله ، فقال النبي ﷺ : اختر أن أغرسه في الجنة ، قال البيهقي : قصة حنين الجذع من الأمور الظاهرة التي حملها الخلف عن السلف ، ورواية الأخبار الخاصة فيها كالنكاح ، وفي الحديث دلالة على أن الجذعات قد يخلق الله لها إدراكاً كالحيوان بل كاشرف الحيوان ، وفيه تأييد لقول من يحمل ( وإن من شيء إلا يسبح بحمده ) على ظاهره . وقد نقل ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي ، عن أبيه عن عمرو ابن سواد عن الشافعي قال : ما أعطى الله نبياً ما أعطى محمداً ، فقالت : أعطى عيسى أحياء الموتى ، قال : أعطى محمداً حنين الجذع حتى سمع صوته ، فهذا أكبر من ذلك

٣٥٨٦ - **حدثنا محمد بن بشار** **حدثنا** ابن أبي عدي عن شعبة . **حدثنا** بشر بن خالد **حدثنا** محمد عن شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل **يحدث** عن حذيفة « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيكم يحفظ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ؟ فَقَالَ حَدِيثُهُ: أَنَا أَحْفَظُ كَمَا قَالَ. قَالَ: هَاتِ، إِنَّكَ تَجْرِي. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ قَالَ: لَيْسَتْ هَذِهِ، وَلَكِنْ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا، إِنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مَغْلَقٌ. قَالَ: يُفْتَحُ الْبَابُ أَوْ يُسَكَّرُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ يَكْسَرُ، قَالَ: ذَلِكَ أَحْرَى أَنْ لَا يُغْلَقَ. قُلْنَا: عَلِمَ الْبَابُ؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونَ غَيْدِ اللَّيْلَةِ. إِنْ حَدَّثْتَهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ. فَبَيْنَمَا أَنْ نَسَأَلُهُ، وَأَمَرْنَا مَسْرُوقًا فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَنْ الْبَابُ؟ قَالَ: صِرٌّ،

٣٥٨٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَاسَنِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ، وَحَتَّى يُقَاتِلُوا التُّرُكَ صِفَارَ الْأَعْيُنِ حُمْرَ الْوُجُوهِ ذُلْفَ الْأَنْوِفِ كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْجَانُّ الْمَطْرَفَةُ»

٣٥٨٨ - «وَيَجِدُونَ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ أَشَدَّهِمْ كَرَاهِيَةً لِهَذَا الْأَمْرِ حَتَّى يَقَعَ فِيهِ. وَلِلنَّاسِ مَعَادِينُ: خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ»

٣٥٨٩ - «وَلَيَأْتِيَنَّ عَلَى أَحَدِكُمْ زَمَانٌ لَأَنْ يَرَانِي أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِثْلُ أَهْلِهِ وَمَالِهِ»

٣٥٩٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا حُوزًا وَكِرْمَانًا مِنَ الْأَعْجَمِ، حُمْرَ الْوُجُوهِ قُطُسَ الْأَنْوِفِ صِفَارَ الْأَعْيُنِ كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْجَانُّ الْمَطْرَفَةُ، نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ». تَابَهُ غَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

٣٥٩١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ قَالَ إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي قَيْسٌ قَالَ «أُنَبِّئُكَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ سِنِينَ لَمْ أَكُنْ فِي سِنِيٍّ أَحْرَصَ عَلَى أَنْ أَمِيَ الْحَدِيثَ مَتَى فِيهِنَّ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ - وَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ - : بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ يُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَعَالُهُمُ الشَّعْرُ، وَهُوَ هَذَا الْبَارِزُ. وَقَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً: وَمِنْ أَهْلِ الْبَارِزِ»

٣٥٩٢ - حَدَّثَنَا سُكَّانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ: حَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ يُقَاتِلُونَ قَوْمًا يَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَيُقَاتِلُونَ قَوْمًا كَأَنَّ وَجُوهُهُمْ الْجَانُّ الْمَطْرَفَةُ»

٣٥٩٣ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ

الْحَرِّ بْنِ حَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : تَقَاتِلُكُمْ الْيَهُودُ ، فَنُتَسَلِّطُونَ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى يَقُولَ الْحَجَرُ : يَا مُسْلِمُ ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَأَيْتُ فَاقْتُلْهُ »

أَخْبَدْتُ الثَّالِثَ عَشَرَ حَدِيثَ حَذِيفَةٍ فِي ذِكْرِ الْفِتْنَةِ . **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ) هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ الَّذِي يُقَالُ لَهُ غَنْدَرٌ . **قَوْلُهُ** ( عَنْ سُلَيْمَانَ ) هُوَ الْأَعْمَشُ ، وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَى رِوَايَةِ أَصْلِ الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ - وَهُوَ شَقِيقُ بْنُ سُلَيْمَةَ - جَامِعُ ابْنِ شَدَادٍ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الصَّوْمِ ، وَوَافَقَ شَقِيقًا عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ حَذِيفَةَ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ . **قَوْلُهُ** ( أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَيْبُكُمْ ) فِي رِوَايَةِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ الْأَعْمَشِ فِي الصَّلَاةِ وَكُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عُمَرَ فَقَالَ : أَيْبُكُمْ ، وَالْخَطَّابُ بِذَلِكَ الصَّحَابَةُ ، فِي رِوَايَةِ رَبِيعِ عَنْ حَذِيفَةَ أَنَّهُ قَدِمَ مِنْ عِنْدِ عُمَرَ فَقَالَ ، سَأَلَ عُمَرَ أَمْسَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ أَيْبُكُمْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ ؟ قَالَ أَنَا أَحْفَظُ كَمَا قَالَ ، فِي رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ فِي الزَّكَاةِ « أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ » . **قَوْلُهُ** ( قَالَ هَاتِ انْكَ لَجَرِيءٌ ) فِي الزَّكَاةِ « انْكَ عَلَيْهِ لَجَرِيءٌ » ، فَكَيْفَ (١) . **قَوْلُهُ** ( فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ ) زَادَ فِي الصَّلَاةِ « وَوَلَدِهِ » . **قَوْلُهُ** ( تَكْفِيرُهَا الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ ) زَادَ فِي الصَّلَاةِ « وَالصَّوْمُ » ، قَالَ بَعْضُ الشَّرَاحِ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَمَا مَعَهَا مَكْفِرَةٌ الْمَذْكُورَاتِ كُلُّهَا لَا لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَأَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْفِ وَالتَّكْفِيرُ بِأَنْ الصَّلَاةَ مَثَلًا مَكْفِرَةٌ لِلْفِتْنَةِ فِي الْأَهْلِ وَالصَّوْمِ فِي الْوَلَدِ الْخَ ، وَالْمُرَادُ بِالْفِتْنَةِ مَا يَعْزِضُ لِلْإِنْسَانِ مَعَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْبَشَرِ ، أَوْ الْإِنْتِهَاءُ بِهِمْ أَوْ أَنْ يَأْتِيَ لِأَجْلِهِمْ بِمَا لَا يَحِلُّ لَهُ أَوْ يَحِلُّ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ . وَاسْتَشْكَلَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ وَقَوَّعَ التَّكْفِيرَ بِالْمَذْكُورَاتِ لِلْوُقُوعِ فِي الْحَرَمَاتِ وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ ، لِأَنَّ الطَّاعَاتِ لَا تَنْسَقُ ذَلِكَ ، فَانْ حَمَلَ عَلَى الْوُقُوعِ فِي الْمَكْرُوهِ وَالْإِخْلَالِ بِالْمُسْتَحَبِّ لَمْ يَنْأَسِبْ إِطْلَاقَ التَّكْفِيرِ ، وَالْجَوَابُ التَّزَامُ الْأَوَّلُ وَأَنَّ الْمُمْتَنِعَ مِنْ تَكْفِيرِ الْحَرَامِ وَالْوَاجِبِ مَا كَانَ كَبِيرَةً فَهِيَ الَّتِي فِيهَا النَّزَاعُ ، وَأَمَّا الصَّغَائِرُ فَلَا نَزَاعَ أَنَّهَا تَكْفُرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ( أَنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ) الْآيَةُ ، وَقَدْ مَضَى شَيْءٌ مِنَ الْبَحْثِ فِي هَذَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ : الْفِتْنَةُ بِالْأَهْلِ تَقَعُ بِالْمِيلِ إِلَيْهِمْ أَوْ عَلَيْهِمْ فِي الْقِسْمَةِ وَالْإِثَارِ حَتَّى فِي أَوْلَادِهِمْ ، وَمِنْ جِهَةِ التَّفْرِيطِ فِي الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ لَهُمْ ، وَبِالْمَالِ يَقَعُ الْإِسْتِغَالُ بِهِ عَنْ الْعِبَادَةِ أَوْ يَحْبِسُهُ عَنْ إِخْرَاجِ حَقِّ اللَّهِ ، وَالْفِتْنَةُ بِالْأَوْلَادِ تَقَعُ بِالْمِيلِ الطَّبِيعِيِّ إِلَى الْوَلَدِ وَإِشَارَتِهِ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ ، وَالْفِتْنَةُ بِالْجَارِ تَقَعُ بِالْحَسَدِ وَالْمُفَاخَرَةِ وَالْمُزَاحِمَةِ فِي الْحَقُوقِ وَإِهْمَالِ التَّعَاهُدِ ، ثُمَّ قَالَ : وَأَسْبَابُ الْفِتْنَةِ بَيْنَ ذَكَرٍ غَيْرِ مُنْحَصَرَةٌ فِيمَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَأَمَّا تَخْصِيسُ الصَّلَاةِ وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا بِالتَّكْفِيرِ دُونَ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى تَعْظِيمِ قُدْرَتِهَا لِأَنِّي أَنْ غَيْرَهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ لَيْسَ فِيهَا صَلَاحِيَّةُ التَّكْفِيرِ ، ثُمَّ إِنَّ التَّكْفِيرَ الْمَذْكُورَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعُ بِنَفْسِ فِعْلِ الْحَسَنَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَعُ بِالْمُؤَاظَنَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ : خَصَّ الرَّجُلَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ فِي الثَّالِبِ صَاحِبُ الْحَكْمِ فِي دَارِهِ وَأَهْلِهِ ، وَالْآخِرُ لِنِسَاءِ شَفَاقَاتِ الرِّجَالِ فِي الْحَكْمِ . ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ لَا يَخْتَصُّ بِالْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَاتِ ، بَلْ نَبِهَ بِهَا عَلَى مَاعِدَاهَا ، وَالصَّنَابُطِ أَنَّ كُلَّ مَا يَشْغُلُ صَاحِبَهُ عَنْ اللَّهِ فَهُوَ فِتْنَةٌ لَهُ ، وَكَذَلِكَ الْمَكْفِرَاتُ لَا تَخْتَصُّ بِمَا ذَكَرَ بَلْ نَبِهَ بِهِ عَلَى مَاعِدَاهَا ، فَذَكَرَ مِنْ عِبَادَةِ الْأَفْعَالِ الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ ، وَمِنْ عِبَادَةِ الْمَالِ

(١) هُوَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ بِرَقْمِ ١٤٣٥ ، وَقَبْلَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ بِرَقْمِ ٥٢٥ ، وَانْظُرْ رَقْمَ ١٨٩٥ وَرَقْمَ ٧٠٩٦

الصدقة ، ومن عبادة الأقوال الأمر بالمعروف . **قوله** ( واسكن التي تموج ) أى الفتنة ، وصرح بذلك فى الرواية التى فى الصلاة ، والفتنة بالنصب بتقدير فعل أى أرى . الفتنة ، ويحتمل الرفع أى مرادى الفتنة . **قوله** ( تموج كوج البحر ) أى تضطرب اضطراب البحر عند هيجانه ، وكفى بذلك عن شدة المحاصرة وكثرة المنازعة وما ينشأ عن ذلك من المشاقمة والمقاتلة ، **قوله** ( يا أمير المؤمنين لا بأس عليك منها ) زاد فى رواية ربهى : تعرض الفتن على القلوب فأى قلب أنكرها نكثت فيه نكته بيضاء حتى يصير أبيض مثل الصفاة لا تضرب فتنة ، وأى قلب أشربها نكثت فيه نكسه سوداء حتى يصير أسود كالكوز منكوسا لا يعرف معروفه ولا ينكر منكرا ، وحدثته أن بينها وبينه بابا مغلقا . **قوله** ( أن ينك ويذنها بابا مغلقا ) أى لا يخرج منها شئ فى حياتك ، قال ابن المنير : أثر حذيفة الحرس على حفظ السر ولم يصرح لعمر بما سأل عنه ، وإنما كنى عنه كناية ، فكأنه كان مأذونا له فى مثل ذلك . وقال الفروى : يحتمل أن يكون حذيفة علم أن عمر يقتل ، ولكنه كره أن يخاطبه بالقتل لأن عمر كان يعلم أنه الباب فأتى بصبرة يحصل بها المقصود بغير تصريح بالقتل انتهى . وفى لفظ طريق ربهى ما يعبر على ذلك على ما سأذكره ، وكأنه مثل الفتن بدار ، ومثل حياة عمر بباب لها مغلق ، ومثل موته بفتح ذلك الباب ، فإدامت حياة عمر موجودة فهى الباب المغلق لا يخرج مما هو داخل تلك الدار شئ . فإذا مات فقد انفتح ذلك الباب فخرج ما فى تلك الدار . **قوله** ( قال يفتح الباب أو يكسر ؟ قال : لا بل يكسر ، قال : ذلك أحرى أن لا يعلق ) زاد فى الصيام : ذلك أجدر أن لا يعلق إلى يوم القيامة ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن العادة أن الناس إنما يقع فى الصحيح ، فإذا انكسر فلا يتصور غلقه حتى يجرى انتهى . ويحصل أن يكون كفى عن الموت بالفتح وعن القتل بالانكسر ولهذا قال فى رواية ربهى : فقال عمر كسرا لا أبالك لكن بقية رواية ربهى تدل على ما قدمته ، فإن فيه : وحدثته أن ذلك الباب رجل يقتل أو يموت ، وإنما قال عمر ذلك اعتمادا على ما عنده من النصوص الصريحة فى وقوع الفتن فى هذه الأمة ووقوع البأس بينهم إلى يوم القيامة ، وسأبقى فى الاعتماد حديث جابر فى قوله تعالى ( أو يلبسكم شيعا وينذق بعضهم بأس بعض ) الآية ، وقد وافق حذيفة على معنى روايته هذه أبو ذر ، فروى الطبرانى بإسناد رجاله ثقات أنه : لقي عمر فأخذ بيده ففهمها ، فقال له أبو ذر : أرسل يدي يا فضل الفتنة ، الحديث . وفيه أن أبا ذر قال : لا يصيدكم فتنة مادام فيكم ، وأشار إلى عمر . وروى البزار من حديث قدامة بن مظعون عن أخيه عثمان أنه قال لعمر يا غلق الفتنة . فسأله عن ذلك فقال : مروت ونحن جلوس عند النبي ﷺ فقال : هذا غلق الفتنة ، لا يزال بينكم وبين الفتنة باب شديد الغلق ما عاش . **قوله** ( قلنا علم عمر الباب ) فى رواية جامع بن شداد : قلنا لسروق : سله أكان عمر يعلم من الباب ؟ فسأله فقال : نعم ، وفى رواية أحمد عن وكيع عن الأعمش : فقال لسروق لحذيفة : يا أبا عبد الله كان عمر يعلم . **قوله** ( كما أن دون غد الليلة ) أى أن ليلة غد أقرب إلى اليوم من غد . **قوله** ( اتى حديثه ) هو بقية كلام حذيفة ، والاغاليط جمع أغلوطة وهو ما يغالط به ، أى حديثه حديثا صدقا حقا من حديث النبي ﷺ لا عن اجتهاد ولا رأى . وقال ابن بطال : إنما علم عمر أنه الباب لأنه كان مع النبي ﷺ على حراء وأبو بكر وعثمان ، فرجع ، فقال : اثبت ، فأنما عليك نبى وصديق وشهيدان ، أو فهم ذلك من قول حذيفة : بل يكسر ، انتهى . والذي يظهر أن عمر علم الباب بالنص كما قدمت عن عثمان بن مظعون وأبى ذر ، فاعل حذيفة حضر ذلك ، وقد تقدم فى بدء الخلق حديث عمر أنه سمع خطبة النبي ﷺ يحدث عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم ، وسأبقى فى هذا الباب حديث حذيفة أنه



قال : أنا أعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة ، وفيه أنه سمع ذلك معه من النبي ﷺ جماعة ماتوا قبله ، فان قيل إذا كان عمر عارفاً بذلك فلم شك فيه حتى سأل عنه ؟ فالجواب أن ذلك يقع مثله عند شدة الخوف ، أو لعله خشى أن يكون نسي فسأل من يذكره ، وهذا هو المعتمد . قوله ( فهنا ) بكسر الهاء أي خفنا ، ودل ذلك على حسن تاديبهم مع كبارهم . قوله ( وأمرنا مسروقاً ) هو ابن الأجدع من كبار التابعين ، وكان من أخصاء أصحاب ابن مسعود وحذيفة وغيرهما من كبار الصحابة . قوله ( فسأله فقال : من الباب ؟ قال : عمر ) قال السكرماني : تقدم قوله « أن بين الفتنة وبين عمر بابا » فكيف يفسر الباب بعد ذلك أنه عمر ؟ والجواب أن في الأول تجوزاً والمراد بين الفتنة وبين حياة عمر ، أو بين نفس عمر وبين الفتنة بدنه ، لأن البدن غير النفس . ( تنبيه ) : غالب الأحاديث المذكورة في هذا الباب من حديث حذيفة وهم جراً يتعلق بإخباره ﷺ عن الأمور الآتية بعده فوقعت على وفق ما أخبر به ، واليسير منها وقع في زمانه ، وليس في جميعها ما يخرج عن ذلك إلا حديث البراء في نزول السكينة ، وحديثه عن أبي بكر في قصة سراقة ، وحديث أنس في الذي ارتد فلم تقبله الأرض . الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة وهو يشتمل على أربعة أحاديث : أحدها قتال الترك ، وقد أورده من وجهين آخرين عن أبي هريرة كما سأنتكلم عليه ، ثانيها حديث « تجدون من خير الناس أشدهم كراهية لهذا الشأن » وقد تقدم شرحه في أول المناقب ، وقوله في هذا الموضع « وتجدون أشد الناس كراهية لهذا الأمر حتى يقع فيه » كذا وقع عند أبي ذر مختصراً إلا في روايته عن المستمل فأورده بتمامه وبه يتم المعنى . ثالثها حديث « الناس مادن » وقد تقدم شرحه في المناقب أيضاً . رابعها حديث « يأتين على أحدكم زمان لأن يراني أحب إليه من أن يكون له مثل أهله وماله » قال عياض : وقد وقع للجميع « ليأتين على أحدكم » لكن وقع لأبي زيد المروزي في عريضة بغداد « أحدهم » بالهاء ، والصواب بالكاف ، كذا أخرجه مسلم انتهى . والأحاديث الأربعة تدخل في علامات النبوة لإخباره فيها عما لا يقع فوقه كما قال ، لاسيما الحديث الأخير فإن كل أحد من الصحابة بعد موته ﷺ كان يود لو كان رآه وفقد مثل أهله وماله ، وإنما قلت ذلك لأن كل أحد من بعدهم إلى زماننا هذا يتخفى مثل ذلك فكيف بهم مع عظيم منزلته عندهم ومحبتهم فيه . الحديث الخامس عشر حديث أبي هريرة أورده من طرق . قوله ( لا تقوم الساعة حتى تقالوا خوزا ) هو بضم الخاء المعجمة وسكون الواو بعدها زاي : قوم من العجم . وقال أحمد : وهم عبد الرزاق فقالهم بالجيم بدل الخاء المعجمة . وقوله « وكرمان » هو بكسر الكاف على المشهور ، ويقال بفتحها وهو ما صححه ابن السمعاني ، ثم قال : لكن اشتهر بالكسر . وقال السكرماني : نحن أعلم ببلدنا . قلت : جزم بالفتح ابن الجواليقي وقبله أبو عبيد البكري ، وجزم بالكسر الأصلي وعبدوس ، وتبع ابن السمعاني ياقوت والسمعاني ، لكن نسب الكسر للامة ، وحكى النووي الوجهين والراء ساكنة على كل حال وتقدم في الرواية التي قبلها « تقالون الترك » واستشكل لأن خوزا وكرمان ليسا من بلاد الترك ، أما خوز فمن بلاد الأهواز وهي من عراق العجم . وقيل الخوز صنف من الأعاجم ، وأما كرمين فبلدة مشهورة من بلاد العجم أيضاً بين خراسان وبحر الهند ، ورواه بعضهم « خوز كرمين » براء مهمة وبالإضافة والاشكال باق ، ويمكن أن يحجب بأن هذا الحديث غير حديث قتال الترك ، ويحتج منهم الانذار بخروج الطائفتين ، وقد تقدم من الإشارة إلى شيء من ذلك في الجهاد ، ووقع في رواية مسلم من طرق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك فربما كذا » وجزمهم الجان المطرقة ، يلبسون الشعر

ويعشون في الشعر . **قوله** ( حر الوجوه فطس الأنوف ) الفطس الانفراس ، وفي الرواية التي قبلها دلف  
الأنوف ، جمع أدلفة بالمهمة والمعجمة وهو الأشهر ، قيل معناه الصغر ، وقيل الداف الاستواء في طرف الأنف  
ليس بمجد غليظ ، وقيل تشهير الأنف عن الشفة العليا ، ودلف بسكون اللام جمع أدلف مثل حر وأحر ، وقيل  
الداف غلاظ في الأرنبة وقيل تطامن فيها ، وقيل ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته ، وقيل قصره مع انبطاحه ، وقد  
تقدم بقية القول فيه في أثناء الجهاد . **قوله** ( وجوههم المجان المطرقة ) في الرواية الماضية دكان وجوههم المجان  
المطرقة ، وقد تقدم ضبطه في أثناء الجهاد في باب قتال الترك ، قيل إن بلادهم ما بين مشارق خراسان إلى مغارب  
الصين وشمال الهند إلى أقصى المعمور ، قال البيضاوي : شبه وجوههم بالترسة لبطها وتدويرها وبالمطرقة لغلظها  
وكثرة لحما . **قوله** ( نعالهم الشعر ) تقدم القول فيه في أثناء الجهاد في باب قتال الترك ، قيل المراد به طول شعورهم  
حتى تصير أطرافها في أرجلهم موضع النعال ، وقيل المراد أن نعالهم من الشعر بأن يجعلوا نعالهم من شعر مضفور ،  
وقد تقدم التصريح بشيء من ذلك في باب قتال الترك ، من كتاب الجهاد . ووقع في رواية لمسلم كما تقدم من  
طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة د يلبسون الشعر ، وزعم ابن دحية أن المراد به القندس الذي يلبسونه في  
الشرايش ، قال وهو جلد كلب الماء . **قوله** ( تابعه غيره عن عبد الرزاق ) كذا في الأصول التي وقفت عليها وكذا  
ذكره المزني في الأطراف ، ووقع في بعض النسخ د تابعه عبدة ، وهو تصحيف ، وقد أخرجه الإمامان أحمد  
وإسحق في مسندهما عن عبد الرزاق ، وجعله أحمد حديثين فصل آخره فقال د وقال رسول الله ﷺ لا تقوم الساعة  
حتى تقاتلوا أقواما نعالهم الشعر . **قوله** في الرواية الأخرى ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وإسماعيل هو ابن  
أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . **قوله** ( أتينا أبا هريرة ) في رواية أحمد عن سفيان عن إسماعيل عن قيس  
قال د نزل علينا أبو هريرة بالسكوفة وكان بينه وبين مولانا قرابة قال سفيان : وهم - أي آل قيس بن أبي حازم -  
موالي لأحمس ، فاجتمعت أحمس ، قال قيس : فأتيته نسل عليه فقال له أبي : يا أبا هريرة هؤلاء أنسابك أتوك  
ليسلوا عليك وتحديثهم ، قال : مرحبا بهم وأهلا صحبت ، فذكره . **قوله** ( ثلاث سنين ) كذا وقع وفيه شيء ،  
لأنه قدم في خير سنة سبع وكانت خير في صفر ومات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة فتكون المدة  
أربع سنين وزيادة ، وبذلك جزم حميد بن عبد الرحمن الحيرى قال د صحبت رجلا صحب النبي ﷺ أربع سنين كما  
صحبه أبو هريرة ، أخرجه أحمد وغيره ، فسكان أبا هريرة اعتبر المدة التي لازم فيها النبي ﷺ الملازمة الشديدة  
وذلك بعد قدومهم من خير ، أو لم يعتبر الأوقات التي وقع فيها سفر النبي ﷺ من غزوه وحجه وعمره ، لأن  
ملازمته له فيها لم تكن كملازمته له في المدينة ، أو المدة المذكورة بقيد الصفة التي ذكرها من الحرص ، وما عداها لم  
يكن وقع له فيها الحرص المذكور ، أو وقع له لكن كان حرصه فيها أقوى والله أعلم . **قوله** ( لم أكن في سني )  
بكسر المهملة والنون وتشديد التحتانية على الإضافة أي في سني عمرى ، ووقع في رواية السكسهي عن د في شيء ،  
بفتح المعجمة وسكون التحتانية بعدها همزة واحد الأشياء ، وقوله د أحرص منى ، هو أقبل تفضيل والمفضل  
عليه هو أبو هريرة ، لكن باعتبارين ، فالأفضل المدة التي هي ثلاث سنين والمفضل بقية عمره ، ووقع في رواية  
أحمد عن يحيى القطان عن إسماعيل بلفظ د ما كنت أعقل منى فيمن ولا أحب أن أعى ما يقول منها . **قوله** ( وهو  
هذا البارز ، وقال سفيان مرة وهم أهل البازر ) وقع ضبط الأولى بفتح الراء بعدها زاي وفي الثانية بتقديم الزاي

على الراء والمعروف الأول ، ووقع عند ابن السكن وعبدوس بكسر الزاى وتقديمها على الراء وبه جزم الاصيل وابن السكن ، ومنهم من ضبطه بكسر الراء ، قال القابسي معناه البارزين اقتال أهل الاسلام ، أى الظاهرين في براز من الأرض كما جاء في وصف على أنه بارز وظاهر ، ويقال معناه أن القوم الذين يقاثلون ، تقول العرب هذا البارز إذا أشارت إلى شيء صار ، وقال ابن كثير : قول سفيان المشهور في الرواية تقديم الراء على الزاى وعكسه تصحيف كأنه اشتبه على الراوى من البارز وهو السوق بلغتهم ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق مروان بن معاوية وغيره عن اسماعيل وقال فيه أيضا : وهم هذا البارز ، وأخرجه أبو نعيم من طريق ابراهيم بن بشار عن سفيان وقال في آخره : قال أبوهريرة وهم هذا البارز يعنى الاكراد ، وقال غيره : البارز الديلم لأن كلامتهما يسكنون في براز من الأرض أو الجبال وهى بارزة عن وجه الأرض ، وقيل هى أرض فارس لأن منهم من يحمل الفاء موحدة والزاى سيناً وقيل غير ذلك ، وقال ابن الاثير : ذكره أبو دوسى في الباء والزاى ، وقيل البارز ناحية قريبة من كرمان بها جبال فيها أكراد فكأنهم سموا باسم بلادهم ، أو هو على حذف أهل ، والذي في البخارى بتقديم الراء على الزاى وهم أهل فارس ، فكانه أبدال السين زايأ أى والفاء باء ، وقد ظهر مصداق هذا الخبر ، وقد كان مشهورا في زمن الصحابة حديث : اتركوا الترك ماتركوكم ، فروى الطبرانى من حديث معاوية قال : سمعت رسول الله ﷺ يقوله ، وروى أبو يعلى من وجه آخر عن معاوية بن خديج قال : كنت عند معاوية فأناؤه كتاب عامله أنه وقع بالترك وهزمهم ، فغضب معاوية من ذلك ثم كتب اليه : لا تقاثلهم حتى يأتيك أمرى ، فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان الترك تجلى العرب حتى تلحقها بمنابت الشيع ، قال : فانا أكره قاتلهم لذلك ، وقاتل المسلمون الترك في خلافة بنى أمية . وكان ما بينهم وبين المسلمين مسدودا إلى ان فتح ذلك شيئا بعد شيء . وكثر السبي منهم وتنافس الملوك فيهم لما فيهم من الشدة والبأس حتى كان أكثر عسكر المعتصم منهم ، ثم غلب الاتراك على الملك فقتلوا ابنه المتوكل ثم أولاده واحدا بعد واحد إلى ان خالط المملكة الديلم ، ثم كان الملوك السامانية من الترك أيضا فملكوا بلاد العجم ، ثم غلب دلى تلك الممالك آل سبكتكين ثم آل سلجوق وامتدت ملكتهم إلى العراق والشام والروم ، ثم كان بقايا أتباعهم بالشام وهم آل زنكى وأتباع هؤلاء وهم بيت أيوب ، واستكثر هؤلاء أيضا من الترك فغلبهم على المملكة بالديار المصرية والشامية والحجازية ، وخرج على آل سلجوق فى المائة الخامسة الفزغبروا البلاد وقتكروا فى العباد ، ثم جاءت الطامة الكبرى بالططر فكان خروج جنكزخان بعد الستائة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم ، ثم كان خراب بغداد وقتل الخليفة المستعصم آخر خلفائهم على أيديهم فى سنة ست وخمسين وستائة ، ثم لم تزل بقاياهم يخرجون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الاعرج واسمه تمر بفتح المشاة وضم الميم وربما أشجعت ، فطرق الديار الشامية وعاث فيها ، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها ، ودخل الروم والهند وما بين ذلك ، وطالت مدته إلى أن أخذه الله وتفرق بنوه البلاد ، وظهر بجميع ما أورده مصداق قوله ﷺ : ان بنى قنظورا أول من سلب أمتى ملكهم ، وهو حديث أخرجه الطبرانى من حديث معاوية ، والمراد ببنى قنظورا الترك ، وقنظورا قيده ابن الجوالقي فى المغرب بالمدة وفى كتاب البارع بالقصر ، قيل كانت جارية لابراهيم الخليل عليه السلام فولدت له أولادا فانتشر منهم الترك حكاه ابن الاثير واستبعده ، وأما شيخنا فى القاموس فحزم به ، وحكى قولاً آخر أن المراد بهم السودان ، وقد تقدم فى باب قتال الترك ، من الجهاد

بقية ذلك ، وكأنه يريد بقوله « أمتي » أمة النسب لا أمة الدعوة يعني العرب والله أعلم . الحديث السادس عشر حديث عمرو بن تغلب في معنى حديث أبي هريرة ، وهو شاهد قوي . وقد تقدم شرحه بما فيه غنية ، وتقدم ضبطه في أثناء كتاب الجهاد . الحديث السابع عشر حديث ابن عمر « تفانلكم اليهود » الحديث تقدم من وجه آخر في الجهاد في « باب قتال اليهود » . قوله ( تفانلكم اليهود قدسلطون عليهم ) في رواية أحمد من طريق أخرى عن سالم عن أبيه « ينزل الدجال هذه السبخة - أي خارج المدينة - ثم يسلم الله عليه المسلمون فيقتلون شيعة » ، حتى أن اليهودي ليختبئ تحت الشجرة والحجر فيقول الحجر والشجرة للسلم : هذا يهودي فاقتله ، وعلى هذا فالمراد بقتال اليهود وقوع ذلك إذا خرج الدجال ونزل عيسى ، وكما وقع صريحاً في حديث أبي أمامة في قصة خروج الدجال ونزول عيسى وفيه « وراء الدجال سبعون ألف يهودي كلهم ذو سيف على - فيدركه عيسى عند باب لد فيقتله ويهزم اليهود ، فلا يبقى شيء مما يتوارى به يهودي إلا أنطق الله ذلك الشيء فقال : يا عبد الله - للسلم - هذا يهودي فتعال فاقتله ، إلا الغرقه فانها من شجرهم » أخرجه ابن ماجه مطولاً وأصله عند أبي داود ، ونحوه في حديث سمرة عند أحمد بإسناد حسن ، وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من حديث حذيفة بإسناد صحيح . وفي الحديث ظهور الآيات قرب قيام الساعة من كلام الجهاد من شجرة وحجر ، وظاهره أن ذلك ينطق حقيقة . ويحتمل المجاز بأن يكون المراد أنهم لا يفيدم الاختباء والأول أولى . وفيه أن الإسلام يبقى إلى يوم القيامة . وفي قوله ﷺ « تفانلكم اليهود » جواز غطاطية الشخص والمراد من هو منه بسبيل ، لأن الخطاب كان للصحابة والمراد من يأتي بعدهم بدهر طويل ، لكن لما كانوا مشتركين معهم في أصل الإيمان ناسب أن يخاطبوا بذلك

٣٥٩٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** سفيان عن عمرو عن جابر عن أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي

ﷺ قال « يأتي على الناس زمان يغزون ، فيقال : فيكم من محب الرسول ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح عليهم . ثم يغزون ، فيقال لهم : هل فيكم من محب من صحب الرسول ﷺ ؟ فيقولون : نعم ، فيفتح لهم ،

٣٥٩٥ - **حدثني** محمد بن الحكم أخبرنا النضر أخبرنا إسرائيل أخبرنا سعد الطائي أخبرنا محمد بن

خليفة عن عدي بن حاتم قال « بينا أنا عند النبي ﷺ إذا أتاه رجل فشكا إليه الفاقة ، ثم أتاه آخر فشكا إليه قطع السبيل ، فقال : يا عدي . هل رأيت الحيرة ؟ قلت : لم أرها ، وقد أنبت عنها . قال : فإن طالت بك حياة لترين الظمئة ترتحل من الحيرة حتى تطوف بالكعبة لا تخاف أحداً إلا الله - قلت : فيما بيني وبين نفسي فأين ذمار طي الذين قد سمرؤا للبلاد ؟ - وأن طالت بك حياة لترين الرجل يخرج ول ، كفه من ذهب أو فضة يطلب من يقبله منه فلا يجد أحداً يقبله منه . وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه وليس بينه وبينه ترجان - يترجم له ، فيقولن : ألم أسئلك رسولا فيك أنك ؟ فيقول : بلى . فيقول : ألم أعطك مالا وأفضل عليك ؟

فيقول : بلى . فيَنظُرُ عن يَمِينِهِ فلا يَرى إِلَّا جَهَنَّمَ ، وينظُرُ عن يَسَارِهِ فلا يَرى إِلَّا جَهَنَّمَ . قال عَدِيُّ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقول : اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ نَمْرَةٍ ، فَن لَمْ يَجِدْ شِقَّ نَمْرَةٍ فَبِكَلْبَةٍ طَائِبَةٍ . قال عَدِيُّ : فرَأَيْتُ الظُّلُمَةَ تَرْمِلُ مِنَ الْحَبْرِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ لِاتِّخَافِ إِلَّا اللَّهَ ، وَكَذَلِكَ فِيمَنْ افْتَتَحَ كَنْوَزَ كَسْرَى بْنِ هُرْمُزَ ، وَلَنْ تَطَالَتْ بِكُمْ حَيَاةُ أَتَرُونَ مَا قَالَ النَّبِيُّ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : يُخْرِجُ مِلءَ كَفِّهِ «  
**حَدَّثَنِي** عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَهِدٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ خَالِيفَةَ سَمِعْتُ عَدِيًّا « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ »

٣٥٩٦ - **حَدَّثَنِي** سَعِيدُ بْنُ شُرَحْبِيلٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَاصِمٍ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنِيرِ فَقَالَ : إِنِّي فَرَطُكُمْ ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ . إِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ ، وَإِنِّي قَدْ أُعْطِيتُ خَزَائِنَ مَفَاتِيحِ الْأَرْضِ ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ بَعْدِي أَنْ تُشْرِكُوا ، وَلَكِنْ أَخَافُ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا »

٣٥٩٧ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُروَةَ عَنْ أُسَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَطْلَمٍ مِنَ الْأَطْلَامِ فَقَالَ : هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى ؟ إِنِّي أَرَى لِلْفِتَنِ تَقَعُ خِلَالَ أَيَّامِكُمْ مَوَاقِعَ الْقَطْرِ »

٣٥٩٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ حَدَّثَتْهُمَا عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرِيعًا يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَبِلِّ لِّلْعَرَبِ مِنْ شَرِّهِ قَدْ اقْتَرَبَ : فَتَفَتَّحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذَا . وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ وَبِأَلْيِ تَلِيهَا . فَقَالَتْ زَيْنَبُ : فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَسِلُكُمْ وَفِينَا الصَّالِحُونَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا كَثُرَ الْخَلْبُ »

٣٥٩٩ - وعن الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي هُنْدُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ « اسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ ، وَمَاذَا أُنْزِلَ مِنَ الْفِتَنِ ،

٣٦٠٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ لِي : إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْعَقَمَ وَتَتَّخِذُهَا ، فَأَصْلِحْهَا وَأَصْلِحْ رُعَاتَهَا ، فَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ تَسْكُونُ فِيهِ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ

الجهال - أو سَفَّ الجبال - في مواقع للقطر ، يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفَتَنِ »

٣٦٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأَوْبَسِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ صَالِحٍ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سُلَيْمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « سَتَكُونُ فِتْنٌ الْقَاعَةُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ ، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَائِثِ ، وَالْمَائِثُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِ ، وَمَنْ تَشَرَّفَ لَهَا تَسْتَشْرِفُهُ ، وَمَنْ وَجَدَ مَلَجَأً أَوْ مَعَاذًا فَلْيَعُذْ بِهِ »

[ الحديث ٣٦٠١ - طرفاه في : ٧٠٨١ ، ٧٠٨٢ ]

٣٦٠٢ - وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُطِيعٍ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ نُوْفَلِ بْنِ مَعَارِيَةَ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا ، إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ يَزِيدُ : « مِنَ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ مِنْ فَاتَتْهُ فَكَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلَهُ وَمَالَهُ »

٣٦٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « سَتَكُونُ أُمُورٌ تُفَكِّرُونَهَا . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : تُؤَدِّرُونَ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْكُمْ ، وَتَسْأَلُونَ اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ »

[ الحديث ٣٦٠٣ - طرفاه في : ٧٠٥٢ ]

٣٦٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « يُهْلِكُ النَّاسَ هَذَا الْحَقُّ مِنْ قُرَيْشٍ . قَالُوا : فَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ : لَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ أَعْنَزَ لَوْهَمِ »

قَالَ مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ

[ الحديث ٣٦٠٤ - طرفاه في : ٣٦٠٥ ، ٧٠٥٨ ]

٣٦٠٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسْكِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَوْسِيُّ عَنْ جَدِّهِ قَالَ « كُنْتُ مَعَ مِرْوَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ فَسَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ يَقُولُ : هَلَاكُ أُمَّتِي عَلَى يَدَيِ غِلْمَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ . فَقَالَ مِرْوَانُ . غِلْمَةٌ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ شِئْتَ أَنْ أَسَمِّيَهُمْ ، بَنِي فُلَانٍ وَبَنِي فُلَانٍ »

الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد ، يأتي على الناس زمان يغزون فيه ، الحديث يأتي في أول مناقب الصحابة بأتم من هذا السياق ، وقد تقدم في « باب من استعان بالضعفاء » من كتاب الجهاد . الحديث التاسع عشر حديث عدي بن حاتم أورده من وجهين ، قوله ( أنه رجل فشكأ إليه العاقبة ثم أنه آخر ) لم أقف على اسم أحد

منهما . **قوله** (الظعينة) بالمعجمة : المرأة في اليهودج ، وهو في الأصل اسم لليودج . **قوله** (الحيرة) بكسر المهملة وسكون التحتانية وفتح الراء كانت بلد ملوك العرب الذين تحت حكم آل فارس ، وكان ملوكهم يومئذ اياس ابن قبيصة الطائي وابها من تحت يد كسرى بعد قتل النعمان بن المنذر ، ولهذا قال عدى بن حاتم «فاين دعار طي» ؟ ووقع في رواية لاحد من طريق الشعبي عند عدى بن حاتم «قلت يا رسول الله فاين مقاتب طي» ورجالها ومقاتب بالقاف جمع مقتب وهو العسكر ويطلق على الفرسان . **قوله** (حتى تطوف بالسكبة) زاد أحد من طريق أخرى عن عدى «في غير جواز أحد» . **قوله** (فاين دعار طي) الدعار جمع داعر وهو بمهملتين وهو الشاطر الخبيث المفسد ، وأصله عود داعر إذا كان كثير الدخان قال الجواليقي : والعامة تقول بالذال المعجمة فسكانهم ذهبوا به إلى معنى الفرع والمعروف الأول والمراد قطاع الطريق . وطى قبيلة مشهورة ، منها عدى بن حاتم المذكور ، وبلاهم ما بين العراق والحجاز ، وكانوا يقطعون الطريق على من مر عليهم بغير جواز ، ولذلك تعجب عدى كيف تمر المرأة عليهم وهي غير خائفة . **قوله** (قد سعروا البلاد) أى أوقدوا نار الفتنة ، أى ملؤا الأرض شراً وفساداً ، وهو مستعار من استعار النار وهو توقدها . **قوله** (كنوز كسرى) وهو علم على من ملك الفرس ، لكن كانت المقالة في زمن كسرى بن هرمز ولذلك استفهم عدى بن حاتم عنه ، وإنما قال ذلك لعظمة كسرى في نفسه اذ ذاك . **قوله** (فلا يجد أحدا يقبله منه) أى لعدم الفقراء في ذلك الزمان ، تقدم في الزكاة قول من قال ان ذلك عند نزول عيسى بن مريم عليه السلام ، ويحتمل أن يكون ذلك اشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز وبذلك جزم البيهقي وأخرج في «الدلائل» من طريق يعقوب بن سفيان بسنده إلى عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال «انما ولي عمر بن عبد العزيز ثلاثين شهراً ، ألا والله ما مات حتى جعل الرجل يأتيننا بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء ، فما يرجح حتى يرجع بماله يتذكر من يضمه فيه فلا يجده ، قد أغنى عمر الناس» قال البيهقي : فيه تصديق ما روينا في حديث عدى بن حاتم انتهى . ولا شك في رجحان هذا الاحتمال على الأول لقوله في الحديث «ولئن طالت بك حياة» . **قوله** (بشق ثمرة) بكسر المعجمة أى نصفها ، وفي رواية المستمل بشقة ثمرة ، وكذا اختلفوا في قوله بعده «فن لم يجد شق ثمرة» ، قال المستمل «شقة» ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الزكاة . **قوله** (ولئن طالت بكم حياة لترون ما قال النبي ﷺ) هو مقول عدى بن حاتم ، وقوله «يخرج ملء كفه» أى من المال - فلا يجد من يقبله ، رواية أحمد المذكورة «والذي نفسى بيده لتكونن الثالثة لان النبي ﷺ قد قالها» وقد وقع ذلك كما قال النبي ﷺ وآمن به عدى ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج من استدلل به على جواز سفر المرأة وحدها في الحج الواجب والبحث في ذلك وتوجيه الاستدلال به بما أغنى عن اعادته هنا ، وباقه التوفيق . **قوله** (حدثنا سعدان بن بشر) بكسر الموحدة وسكون المعجمة يقال اسمه سميد وسعدان لقبه ، وليس له في البخارى ولا لشيخه ولا لشيخه غيره هذا الحديث الواحد . **قوله** (حدثنا أبو مجاهد) هو سعد الطائي المذكور في الاسناد الذى قبله ، وعمل بن خليفة في الاسنادين هو بهضم الميم وكسر المعجمة بعدها لام ، وقد قيل فيه بفتح المهملة ، وتقدم سياق متن هذا الحديث في كتاب الزكاة وهو أخصر من سياق الذى قبله ، واطلاق المصنف قد يوم أنها سواء والله أعلم . الحديث العشرون حديث عتبة وهو ابن عامر الجهنى . **قوله** (عن يزيد) هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (عن النبي ﷺ خرج يوما) هذا

بما حذف فيه لفظ «انه» ، وهي تحذف كثيرا من الخط ولا بد من النطق بها وقل من نبه على ذلك ، فقد نهوا على حذف «قال» ، خطأ ، وقال ابن الصلاح لا بد من النطق بها ، وفيه بحث ذكرته في النكت ، ووقع هنا لغير أبي زر بلفظ «أن» بدل «عن» . قوله ( فصل على أهل أحد ) تقدم الكلام عليه مستوفى في الجناز ، وقوله «الواني» قد أعطيت مفاتيح خزائن الخ ، هو موافق لحديث أبي هريرة والكلام عليه مستغن عن إعادته ، ووقع هنا لأبي زر عن المستمل والسرخسي «خزائن مفاتيح» على القلب ، وقد تقدم في الجناز والمغازي بلفظ «مفاتيح خزائن» ، وكذا عند مسلم والنسائي . قوله ( ولكنني أخاف أن تنافسوا فيها ) فيه انذار بما سيقع فوقع كما قال عليه السلام ، وقد فتحت عليهم الفتوح بعده وآل الأمر إلى أن تحاسدوا وتقاتلوا ووقع ماهر المشاهد المحسوس لكل أحد مما يشهد بمصدق خبره عليه السلام ، ووقع من ذلك في هذا الحديث لإخباره بأنه فرطهم أى ساقطهم وكان كذلك ، وأن أصحابه لا يشركون بعده فكان كذلك ، ووقع ما أنذر به من التنافس في الدنيا ، وتقدم في معنى ذلك حديث عمرو بن عوف مرفوعا «ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى عليكم أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم» ، وحديث أبي سعيد في معناه فوقع كما أخبر وفتحت عليهم الفتوح الكثيرة وصبت عليهم الدنيا صبا ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الرقاق . الحديث الحادى والعشرون حديث أسامة بن زيد ، وقد تقدم شرح بعضه في أواخر الحج ، ويأتى الكلام عليه في الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثانى والعشرون حديث زينب بنت جحش «وبل للعرب من شر قد اقترب» ، وسيأتى شرحه مستوفى في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والعشرون حديث أم سلمة قالت «استيقظ رسول الله ﷺ فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان» ، وأورده مختصرا ، وسيأتى بتامه في كتاب الفتن مع شرحه إن شاء الله تعالى . وقوله فيه «وعن الزهرى» هو معطوف على اسناد حديث زينب بنت جحش وهو «أبو اليان عن شعيب عن الزهرى» ، وهم من زعم أنه معلق ، فانه أورده بتامه في الفتن عن أبي اليان بهذا الاسناد . الحديث الرابع والعشرون حديث أبي سعيد «يأتى على الناس زمان تكون الغنم فيه خير مال المسلم» ، الحديث . وسيأتى الكلام عليه في الفتن إن شاء الله تعالى . وقوله في الاسناد «عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة» هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي صعصعة ، نسب إلى جده الأعلى ، وروايته لهذا الحديث عن أبيه عبد الله لا عن أبي صعصعة ولا غيره من آباءه ، وقد تقدم ايضاح ذلك في كتاب الايمان ، وقوله في هذه الرواية «شعب الجبال أو سعف الجبال» ، بالعين المهملة فيهما وبالشين المعجمة في الاولى أو المهملة في الثانية ، والتي بالشين المعجمة معناها رموس الجبال ، والتي بالمهملة معناها جريد النخل ، وقد أشار صاحب المطالع إلى توحيدهما ، لكن يمكن تخريجهما على ارادة تشبيه أعلى الجبل بأعلى النخلة وجريد النخل يكون غالبا أعلى ما فى النخلة لكونها قائمة ، والله أعلم . الحديث الخامس والعشرون حديث أبي هريرة «ستكون فتن القاعد فيها خير من القاتم» ، الحديث ، وسيأتى الكلام عليه في كتاب الفتن . الحديث السادس والعشرون حديث نوفل بن معاوية قال مثل حديث أبي هريرة ، وسيأتى شرح المتن في الفتن ، وقوله «وعن الزهرى» هو باسناد حديث أبي هريرة إلى الزهرى ، وهم من زعم أنه معلق ، وقد أخرجه مسلم بالاسنادين مما من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى ، وقوله «الا أن أبابكر» ، يعنى ابن عبد الرحمن شيخ الزهرى «وقوله «يزيد من الصلاة صلاة من فاتته فكأنما وتر أهله وماله» ، يحتمل أن يكون أبو بكر زاد هذا مرسلا ، ويحتمل أن يكون زاده بالاسناد المذكور عن عبد الرحمن بن مطيع بن



الأسود عن نوفل بن معاوية ، وعبد الرحمن هذا هو أخو عبد الله بن مطيع الذي ولي الكوفة ، وهو مذكور في الصحابة ، وأما عبد الرحمن فتابعى على الصحيح ، وقد ذكره ابن حبان وابن منده في الصحابة ، وليس له في البخارى غير هذا الحديث ، وشيخه نوفل بن معاوية صحابى قاتل الحديث من مسلبة الفتح ، عاش إلى خلافة يزيد ابن معاوية ، ويقال إنه جاوز المائة ، وليس له في البخارى أيضا غير هذا الحديث ، وهو خال عبد الرحمن بن مطيع الراوى عنه . قال الزبير بن بكار : اسم أمه كلثوم ، والمراد بالصلاة المذكورة صلاة العصر ، كذا أخرجه النسائى مفسرا من طريق يزيد بن أبى حبيب عن عراك بن مالك عن نوفل بن معاوية سمعت رسول الله ﷺ يقول : من الصلاة صلاة ، فذكر مثل لفظ أبى بكر بن عبد الرحمن وزاد قال فقال ابن عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول هى صلاة العصر ، وقد تقدم فى الصلاة فى المواقيت حديث بريدة فى ذلك مشروحا ، وهو شاهد لصحة قول ابن عمر هذا والله أعلم . ( تنبيه ) : ذكر البخارى هذه الزيادة هنا استطرادا لوقوعها فى الحديث الذى أراد إيراده فى هذا الباب ، والله أعلم . الحديث السابع والعشرون حديث ابن مسعود و ستكون أمرة ، يأتى الكلام عليه أيضا فى الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثامن والعشرون حديث أبى هريرة فى قریش ، وسيأتى أيضا فى الفتن : وقوله هنا فى الطريق الأولى قال محمود حدثنا أبو داود : أراد بذلك تصريح أبى التياح بسماحه له من أبى زرعة بن عمرو ، وأبو داود هذا هو الطيالسى ، ولم يخرج له المصنف الا استشهادا ، ومحمود هذا هو ابن غيلان أحد مشايخه المشهورين ، وقد نزل المصنف فى الاستاد الأول درجة بالنسبة إلى أبى أسامة ، لأنه سمع من الجمع الكثير من أصحابه حتى من شيخه فى هذا الحديث وهو أبو معمر اسماعيل بن ابراهيم الهذلى ، وقد أخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة والاسماعيلى من رواية أبى بكر وعثمان بن أبى شيبة عن أبى أسامة وهما من أكثر عنهما البخارى ، وكأنا أنه فاته عنهما ، ونزل فيه أيضا بالنسبة لرواية شعبة ودوجتين لأنه سمع من جماعة من أصحابه ، وهو من غرائب حديث شعبة . وقوله فى الطريق الثانية فقال مروان : غلبة ، قال الكرماني تعجب مروان من وقوع ذلك من غلبة ، فأجابه أبو هريرة : ان شئت صرحت بأسمائهم ، انتهى ، وكأنا أنه غفل عن الطريق المذكورة فى الفتن فأنهسا ظاهرة فى أن مروان لم يوردها مورد التعجب ، فان لفظه هناك فقال مروان : لعنة الله عليهم غلبة ، فظهر أن فى هذا الطريق اختصارا ، ويحتمل أن يتعجب من فعلهم ويلعنهم مع ذلك ، والله أعلم

٣٦٠٦ - **حديث** يحيى بن موسى حدثنا الوليد قال حدثنى ابن جابر قال حدثنى بسر بن عبيد الله الحضرمى قال حدثنى أبو إدريس الخولاني أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى . فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا فى جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم . قلت : وهل بعد هذا الشر من خير ؟ قال : نعم ، وفيه دخن ، قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بنير هذى ، تعرف منهم وتنبكر . قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دعاة إلى أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت : يا رسول الله صفهم

لنا . فقال : هم من جلدتنا ، وبكلموت بالسليتنا . قلت : فأتأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : تلزم جماعة المسلمين وإمامهم . قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعزل تلك الفِرَق كلها ، ولو أن تمنّ بأصل شجرة حتى يُدرِكَكَ الموتُ وأنت على ذلك »

[ الحديث ٣٦٠٦ - طريقه في : ٣٦٠٧ ، ٧٠٨٤ ]

٣٦٠٧ - **حدثنا** محمد بن المنذر قال حدثني يحيى بن سعيد عن إسماعيل حدثني قيس عن حذيفة رضي الله عنه قال : « تعلم أصحابي الخير ، وتعلمت الشر »

٣٦٠٨ - **حدثنا** الحكم بن نافع حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يقتلَ فِئتانِ دعواهما واحدة »

٣٦٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا تقوم الساعة حتى يقتلَ فِئتانِ فيكون بينهما مقتلة عظيمة ، دعواهما واحدة . ولا تقوم الساعة حتى يُمَثَّ دجالون كذابون قريباً من ثلاثين ، كلهم يزعم أنه رسول الله »

الحديث التاسع والعشرون حديث حذيفة وكان الناس يسألون عن الخير ، يأتي في الفتن مع شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى . وقوله في الطريق الأخرى : تعلم أصحابي الخير وتعلمت الشر ، هو طرف من الطريق الآخر وهو بمعناه ، وقد أخرجه الاسماعيلي من هذا الوجه باللفظ الاول إلا أنه قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ ، بدل قوله : كان الناس . الحديث الثلاثون حديث أبي هريرة : لا تقوم الساعة حتى تقتل فئتان ، الحديث ، أورده من طريقين ، وفي الثانية ذكر الدجالين ، وهو حديث آخر مستقل من صحيفة همام ، وقد أفرده أحمد ومسلم والترمذي وغيرهم ، وقوله : فئتان ، بكسر الفاء بعدها همزة مفتوحة ثنية فئمة أى جماعة ، ووصفهما في الرواية الأخرى بالعظم أى بالكثرة ، والمراد بهما من كان مع علي ومعاوية لما تحاربا بصفين ، وقوله : دعواهما واحدة ، أى دينهما واحد لأن كلا منهما كان يسمى بالاسلام ، أو المراد أن كلا منهما كان يدعى أنه الحق ، وذلك أن عليا كان اذذاك إمام المسلمين وأفضلهم يومئذ باتفاق أهل السنة ، ولأن أهل الحل والعقد بايعوه بعد قتل عثمان ، وتخلف عن بيعته معاوية في أهل الشام ، ثم خرج طلحة والزبير ومعهما عائشة إلى العراق فدعوا الناس إلى طلب قتل عثمان لأن الكثير منهم انضموا إلى عسكر علي ، فخرج على اليهم فرأسلوه في ذلك فأبى أن يدفعهم اليهم إلا بعد قيام دعوى من ولى الدم وثبوت ذلك على من باشره بنفسه ، وكان بينهم ماسياتى بسطه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . ورحل على بالساكر طالبا الشام ، داعيا لم إلى الدخول في طاعته ، مجيبا لم عن شبههم في قتل عثمان بما تقدم ، فرحل معاوية بأهل الشام فالتقوا بصفين بين الشام والعراق فكانت بينهم مقتلة عظيمة كما أخبر به ﷺ ، وآل الأمر بمعاوية ومن معه عند ظهور علي عليهم إلى طلب التحكيم ،

ثم رجع على لى العراق ، فخرجت عليه الحروية فقتلهم بالهروان ومات بعد ذلك ، وخرج ابنه الحسن بن على بعده بالعساكر لقتال أهل الشام وخرج اليه معاوية فوقع بينهم الصلح كما أخبر به عليه السلام في حديث أبي بكره الآتي في الفتن ، ان الله يصلح به بين فئتين من المسلمين ، وسيأتي بسط جميع ذلك هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي والعشرون حديث أبي هريرة المذكور . **قوله** ( حتى يبعث ) بضم أوله أى يخرج ، وليس المراد بالبعث معنى الارسال المقارن للنبوّة ، بل هو كقوله تعالى ( انا أرسلنا الشياطين على الكافرين ) . **قوله** ( دجالون كذابون ) الدجل التغضية والتوبيه ، ويطلق على الكذاب أيضا ، فعلى هذا دجالون ، تأكيد . وقوله ( قريبا من ثلاثين ) كذا وقع بالنصب وهو على الحال من الشكرا الموصوفة ، ووقع في رواية أحمد و قريب ، بالرفع على الصفة ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة الجرم بالعدد المذكور بلفظ ( ان بين يدي الساعة ثلاثين كذابا دجالا كلهم يزعم أنه نبي ، وروى أبو يعلى بإسناد حسن عن عبد الله بن الزبير تسمية بعض الكذابين المذكورين بلفظ ( لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذابا منهم مسيلة والعنسي والمختار ، . قلت : وقد ظهر مصداق ذلك في آخر زمن النبي صلى الله عليه وسلم فخرج مسيلة باليمامة ، والاسود العنسي باليمن ، ثم خرج في خلافة أبي بكر طايحة بن خويلد في بني أسد بن خزيمة ، وسجاح التميمية في بني تميم ، وفيها يقول شبيب بن ربيعى وكان يؤدبها :

أخبت نبيتنا أنى نطيف بها وأصبحت أنبياء الداس ذكرانا

وقتل الاسود قبل أن يموت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقتل مسيلة في خلافة أبي بكر ، وتاب طايحة ومات على الاسلام على الصحيح في خلافة عمر ، ونقل أن سجاح أيضا ثابت ، وأخبار هؤلاء مشهورة عند الأخباريين . ثم كان أول من خرج منهم المختار بن أبي عبيد الثقفي غلب على الكوفة في أول خلافة ابن الزبير فأظهر محبة أهل البيت ودعا الناس إلى طلب قتلة الحسين فقتل كثيرا من باشر ذلك أو أعان عليه فأحبه الناس ، ثم إنه زين له الشيطان أن ادعى النبوة وزعم أن جبريل يأتيه ، فروى أبو داود الطيالسي بإسناد صحيح عن رفاعه بن شداد قال : كنت أبطن شيء بالمختار فدخلت عليه يوما فقال : دخلت وقد قام جبريل قبل من هذا الكرسي ، وروى يعقوب بن سفيان بإسناد حسن عن الشعبي أن الاحنف بن قيس أراه كتاب المختار اليه يذكر أنه نبي ، وروى أبو داود في ( السنن ) من طريق ابراهيم النخعي قال قلت لعبيدة بن عمرو : أترى المختار منهم ؟ قال : أما إنه من الروس . وقتل المختار سنة بضع وستين . ومنهم الحارث الكذاب خرج في خلافة عبد الملك بن مروان فقتل . وخرج في خلافة بني العباس جماعة . وليس المراد بالحديث من ادعى النبوة مطلقا فانهم لا يحصون كثرة لكون غالبيتهم ينشأ لهم ذلك عن جنون أو سوداء وإنما المراد من قامت له شوكة وبدت له شهة كن وصفنا ، وقد أهلك الله تعالى من وقع له ذلك منهم وبقي منهم من يلحقه بأصحابه وآخرهم الدجال الأكبر ، وسيأتي بسط كثير من ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

٣٦١٠ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قال « بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهو يقسم قسما - إذ أتته ذو الحليفة وهو رجل من بني تميم فقال : يا رسول الله اعدل . فقال : ويلك ، ومن يعدل إذا لم اعدل ، قد خبت وخسرت

إن لم أكن أعديل . فقال عمر : يا رسول الله ، ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، بقرآن القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية : ينظر إلى تعلق فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى نصية - وهو فذحه - فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر إلى فذذه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق القرث والدم ، آبتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة ، أو مثل البضة تذدر ، ويخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فاشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل فلبس فأتى به ، حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذي نعتته »

٣٦١١ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن خيثمة عن سويد بن غفلة قال « قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن آخر من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيها بيني وبينكم فإن الحرب خدعة . سمعت رسول الله ﷺ يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حدثاه الأسنان ، سُمهاه الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينا لقيتهم فاجتنبهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

[ الحديث ٣٦١١ - أطرا في : ٥٠٥٧ ، ٦٩٣٠ ]

الحديث الثاني والثلاثون حديث أبي سعيد في ذكر ذي الخويصرة ، وقد تقدم طرف منه في قصة عاد من أحاديث الأنبياء ، وأحلت على شرحه في المغازي وهو في أواخرها من وجه آخر مطولا ، وقوله في هذه الرواية « فقال عمر ائذن لي أضرب عنقه ، لا يناني قوله في تلك الرواية » فقال خالد ، لاحتمال أن يكون كل منهما سأل في ذلك . وقوله هنا « دعه فإن له أصحابا » ليست الغاء للتعليل وإنما هي لتعقيب الأخبار ، والحجة لذلك ظاهرة في الرواية الآتية . وقوله « لا يجاوز » ويحتمل أنه لكونه لا تنفعه قلوبهم ويحملونه على غير المراد به ، ويحتمل أن يكون المراد أن تلاوتهم لا ترتفع إلى الله ، وقوله « يمرقون من الدين » ان كان المراد به الإسلام فهو حجة لمن يكفر الخوارج ، ويحتمل أن يكون المراد بالدين الطاعة فلا يكون فيه حجة واليه جنح الخطابي ، وقوله « الرمية » بوزن فاعلة بمعنى مفعولة وهو الصيد المرمى ، شبه مروقه من الدين بالسهم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ويخرج منه ، ومن شدة سرعة خروجه لقوة الرمي لا يعلق من جسد الصيد شيء . وقوله « ينظر في نضله » أي حديدة السهم ، و« رصافه » بكسر الراء ثم مهملة ثم فاء أي عصبه الذي يكون فوق مدخل النصل ، والرصاف جمع واحد رصفة بمركات ود نصية ، بفتح النون وحكى ضمها وبكسر المعجمة بعدها نحتانية ثقيلة قد فسره في الحديث بالقدر بكسر القاف وسكون الدال أي عود السهم قبل أن يراش وينصل ، وقيل هو ما بين الريش والنصل قاله الخطابي ، قال ابن فارس : سمي بذلك

لأنه يرى حتى عاد نضوا أى هزبلا. وحكى الجوهري عن بعض أهل اللغة أن النضى النضل، والاول أول. وهذه القذة، بضم القاف ومعجمتين الأولى مفتوحة جمع قذة وهى ريش السهم يقال لكل واحدة قذة، ويقال هو أشبه به من القذة بالقذة لأنها تجمل على مثال واحد. وقوله «آبهم» أى علامتهم، وقوله «بضعة» بفتح الموحدة أى قطعة لحم، وقوله «تدردر» بدالين وراءين مهملات أى تضطرب، والدردر صوت إذا اندفع سمع له اختلاط، وقوله «على حين فرقة» أى زمان فرقة، وهو بضم الفاء أى انفراق، وفى رواية الكشميهنى «على خير» بخاء معجمة وراء أى أفضل، وفرقة بكسر الفاء أى طائفة وهى رواية الاسماعيلي، ويؤيد الأول حديث مسلم من وجه آخر عن أبى سعيد «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين قتلها أولى الطائفتين بالحق» أخرجه هكذا مختصرا من وجهين، وفى هذا وفى قوله ﷺ «تقتل عمارا الفئة الباغية» دلالة واضحة على أن عليا ومن معه كانوا على الحق وأن من قاتلهم كانوا خاطئين فى تأويلهم، والله أعلم. وقوله فى آخر الحديث «فأتى به» أى بنى الخويصرة «حتى نظرت إليه على نعت النبي ﷺ الذى نعت» يريد ما تقدم من كونه أسود احدى عضديه مثل ثدى المرأة الخ، قال بعض أهل اللغة: النعت يختص بالمعاني كالأطول والقصر والمعنى والحرس، والصفة بالفعل كالضرب والجروح. وقال غيره: النعت للشيء الخاص والصفة أعم. الحديث الثالث والثلاثون حديث على فى الخوارج وسيأتى شرحه فى استنباط المرتدين. وقوله «سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء» قال حمزة الكنعانى صاحب النسائى: ليس يصح لسويد عن على غيره. وقوله «الحرب خدعة» تقدم ضبطه وشرحه فى الجهاد. وقوله «حدثنا الاسنان» أى صفارها، و«دسفهاء الاحلام» أى ضعفاء العقول. وقوله «يقولون من قول خير البرية» أى من القرآن كما فى حديث أبى سعيد الذى قبله «يقرون القرآن» وكان أول كلمة خرجوا بها قولهم: لاحكم إلا الله، وانزعوها من القرآن وحملوها على غير محلها. وقوله «فان فى قتلهم أجرا لمن قتلهم» فى رواية الكشميهنى «فان قتلهم»

٣٦١٢ - حدثنى محمد بن المثنى حدثنى يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس عن خباب بن الارت قال «شكونا إلى رسول الله ﷺ - وهو متوسد بردة له فى ظل الكعبة - قلنا له: ألا تستصير لنا، ألا تدعو الله لنا؟ قال: كان الرجلُ فيمن قبلكم يحفرُ له فى الأرض فيجعلُ فيه، فيجاء باليشار فيوضعُ على رأسه فيشق بثلثين، وما يصدُّه ذلك عن دينه، ويمشطُ بأمشاط الحديد ما حوت لحمة من عظم أو عصب، وما يصدُّه ذلك عن دينه. والله ليؤمنن هذا الأمر حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخاف إلا الله، أو الذئب على غنمه، ولكنكم تستعجلون»

[ الحديث ٣٦١٢ - طرفاه فى: ٣٨٥٢، ٦٩٤٣ ]

الحديث الرابع والثلاثون حديث خباب، وسيأتى شرحه قريبا فى «باب مالى النبي ﷺ وأصحابه بمكة» وقوله فيه «فيجاء» كذا الأكثر بالجيم، وقال عياض وقع فى رواية الاصيلي بالحاء المهملة وهو تصحيف، والفيح الباب الواسع ولا معنى له هنا. قوله (حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت) يحتمل أن يريد صنعاء اليمن، وبينها وبين حضرموت من اليمن أيضا مسافة بعيدة نحو خمسة أيام، ويحتمل أن يريد صنعاء الشام والمسافة بينهما

أبعد بكثير ، والاول أقرب ، قال ياقوت : هي قرية على باب دمشق عند باب الفراءيس تتصل بالعقبة . قلت : وسُميت باسم من نزلها من أهل صنعاء اليمن

٣٦١٣ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ أَنبَأَنِي مُوسَى بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْتَقَدَ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَعْلَمُ لَكَ عَلَيْهِ . فَأَنَادَ فَوَجَدَهُ جَالِسًا فِي بَيْتِهِ مِنْكُمْ رَأْسَهُ ، فَقَالَ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقَالَ : شَرٌّ ، كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ حَبَطَ عَمَلَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ . فَتَى الرَّجُلُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا . فَقَالَ مُوسَى بْنُ أَنَسٍ : فَرَجَعَ الْمَرْءُ الْآخِرَةَ بِبِشَارَةٍ عَظِيمَةٍ ، فَقَالَ : اذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ : إِنَّكَ لَسْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَلَكِنْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

[ الحديث ٣٦١٣ - طرفه في : ١٨٤٦ ]

الحديث الخامس والثلاثون حديث أنس في قصة ثابت بن قيس بن شماس . **قوله** ( أنبأني موسى بن أنس ) كذا رواه من طريق أزهر عن ابن عون ، وأخرجه أبو عوانة عن يحيى بن أبي طالب عن أزهر ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية يحيى بن أبي طالب ، ورواه عبد الله بن أحمد بن حنبل عن يحيى بن معين عن أزهر فقال : عن ابن عون عن ثمامة بن عبد الله بن أنس بدل موسى بن أنس ، أخرجه أبو نعيم عن الطبراني عنه وقال : لا أدرى من الوهم ، قلت : لم أره في مسند أحمد ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن المبارك عن ابن عون عن موسى ابن أنس قال : لما نزلت ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) فقد ثابت بن قيس في بيته ، الحديث ، وهذا صورته مرسل إلا أنه يقوى أن الحديث لابن عون عن موسى لا عن ثمامة . **قوله** ( افتقد ثابت بن قيس ) أي ابن شماس خطيب رسول الله ﷺ ، ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أنس قال : كان ثابت بن قيس ابن شماس خطيب الأنصار . **قوله** ( فقال رجل ) وقع في رواية لمسلم من طريق حماد عن ثابت عن أنس : فسأل النبي ﷺ سعد بن معاذ فقال : يا أبا عمرو ما شأن ثابت أشتكى ؟ فقال سعد : انه كان لجأري وما عدت له بشكوى ، واستشكل ذلك الحفاظ بأن نزول الآية المذكورة كان في زمن الوفود بسبب الأفرع بن حابس وغيره وكان ذلك في سنة تسع كما سيأتي في التفسير وسعد بن معاذ مات قبل ذلك في بني قريظة وذلك سنة خمس ، ويمكن الجمع بأن الذي نزل في قصة ثابت مجرد رفع الصوت والذي نزل في قصة الأفرع أول السورة وهو قوله ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) وقد نزل من هذه السورة سابقا أيضا قوله ( وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) فقد تقدم في كتاب الصلح من حديث أنس وفي آخره أنها نزلت في قصة عبد الله بن أبي بن سلول ، وفي السياق وذلك قبل أن يسلم عبد الله ، وكان اسلام عبد الله بعد وقعة بدر ، وقد روى الطبري وابن مردويه من طريق زيد بن الحباب : حدثني أبو ثابت بن ثابت بن قيس قال : لما نزلت هذه الآية فقد ثابت يبيكى ، فرب به عاصم بن عدى فقال : ما يبكيك ؟ قال : أخوف أن تكون هذه الآية نزلت في ، فقال له رسول الله : أما ترضى أن تهيش حميدا ، الحديث ، وهذا لا ينافر أن يكون الرسول اليه من النبي ﷺ سعد بن معاذ . وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق سعيد بن

بشير عن قتادة عن أنس في هذه القصة و قال سعد بن عباد يارسول الله هو جارى ، الحديث ، وهذا أشبه بانصواب لان سعد بن عباد من قبيلة ثابت بن قيس فهو أشبه أن يكون جاره من سعد بن معاذ لأنه من قبيلة أخرى . **قوله** ( أنا أعلم لك عليه ) كذا الأكثر ، وفي رواية حكاهما الكرماني د ألا ، بلام بدل النون وهي للتنبيه ، وقوله د أعلم لك ، أى لاجلك وقوله د عليه ، أى خبره . **قوله** ( كان برفع صوته ) كذا ذكره بلفظ الغيبة وهو التفات ، وكان السياق يقتضى أن يقول : كنت أرفع صوتي . **قوله** ( فأنى الرجل فأخبره أنه قال كذا وكذا ) أى مثل ما قال ثابت انه لما نزلت ( لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ) جلس في بيته وقال : أنا من أهل النار ، وفي رواية لمسلم د فقال ثابت : أنزلت هذه الآية ولقد علمتم أنى من أرفعكم صوتا . **قوله** ( فقال موسى بن أنس ) هو متصل بالاسناد المذكور إلى موسى ، لكن ظاهره أن باقى الحديث مرسل ، وقد أخرجه مسلم متصلا بلفظ د قال فذكر ذلك سعد للنبي ﷺ فقال : بل هو من أهل الجنة . **قوله** ( ببشارة عظيمة ) هى بكسر الموحدة وحكى ضمها . **قوله** ( ولكن من أهل الجنة ) قال الاسماعيلى : انما يتم الغرض بهذا الحديث أى من إرادته في د باب علامة النبوة ، بالحديث الآخر أى الذى مضى في كتاب الجهاد في د باب التخطيط عند القتال ، فان فيه أنه قتل باليامة شهيدا يعنى وظهر بذلك مصداق قوله ﷺ د انه من أهل الجنة ، لكونه استشهد . قلت : ولعل البخارى أشار إلى ذلك إشارة لان مخرج الحديثين واحد والله أعلم . ثم ظهر لى أن البخارى أشار إلى ما في بعض طرق حديث نزول الآية المذكورة وذلك فيما رواه ابن شهاب عن اسماعيل بن محمد بن ثابت قال د قال ثابت بن قيس بن شماس : يارسول الله إني أخشى أن أكون قد هلكت ، فقال : وما ذاك ؟ قال نهانا الله أن نرفع أصواتنا فوق صوتك وأنا جهير ، الحديث ، وفيه د فقال له عليه الصلاة والسلام : أما ترضى أن تعيش سعيدا وتقتل شهيدا وتدخل الجنة ، وهذا مرسل قوى الاسناد أخرجه ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عنه ، وأخرجه الدارقطنى في د الفرائب ، من طريق إسماعيل بن أبى أويس عن مالك كذلك ، ومن طريق سعيد بن كثير عن مالك فقال فيه ، عن اسماعيل عن ثابت بن قيس ، وهو مع ذلك مرسل لان اسماعيل لم يلحق ثابتا ، وأخرجه ابن مردويه من طريق صالح بن أبى الأخضر عن الزهرى فقال د عن محمد بن ثابت بن قيس ان ثابتا ، فذكر نحوه ، وأخرجه ابن جرير ، من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى معضلا ولم يذكر فوقة أحدا وقال في آخره د فعاش حميدا وقتل شهيدا يوم مبيعة ، وأصرح من ذلك ما روى ابن سعد باسناد صحيح أيضا من مرسل عكرمة قال د لما نزلت ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) الآية قال ثابت بن قيس : كنت أرفع صوتي فانا من أهل النار ، ففقد في بيته ، فذكر الحديث نحو حديث أنس وفي آخره د بل هو من أهل الجنة . فلما كان يوم اليمامة انهزم المسلمون فقال ثابت : أف طؤلاء ولما يعبدون ، وأف طؤلاء ولما يصنعون ، قال ورجل قائم على ثابته فقتله وقتل ، وروى ابن أبى حاتم في تفسيره من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس في قصة ثابت بن قيس فقال في آخرها د قال أنس : فكسا نراه يمشى بين أظهرنا ونحن نعلم أنه من أهل الجنة ، فلما كان يوم اليمامة كان في بعضنا بعض الاسكشاف . فأقبل وقد تكلمن وتخط فقاتل حتى قتل ، وروى ابن المنذر في تفسيره من طريق عطاء الخراساني قال د حدثني بنت ثابت بن قيس قالت : لما أنزل الله هذه الآية دخل ثابت بيته فأغاق بابيه . فذكر القصة مطولة وفيها قول النبي ﷺ : تعيش حميدا وتموت شهيدا ، وفيها د فلما كان يوم اليمامة ثبت حتى قتل ،

٢٦١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « قَرَأَ رَجُلٌ الْكِتَابَ فِي الدَّارِ الدَّائِمَةِ ، فَجَعَلَتْ تَنفَرُ ، فَسَلَّمَ ، فَادَّاهَا غَشِيَتُهُ ، فَذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : لَمَّا رَأَى هَذَانِ ، فَانْهَاهَا الْمَكِينَةُ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ ، أَوْ نَزَلَتْ لِلْقُرْآنِ »

[ إجماع : ٢٦١٤ - طرفاه في : ٨٣٩ ، ٥٠١ ]

الحديث الامداد والثلثون حديث البراء « قرأ رجل الكتاب ، هو أسيد بن حضير كما سيأتي بيان ذلك في فضائل القرآن بأتم منه

٢٦١٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ أَبُو الْحَسَنِ الْحَرَّانِيُّ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ « جَاءَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى أَبِي فِي مَنْزِلِهِ فَاشْتَرَى مِنْهُ رَحْلاً ، فَقَالَ عَازِبٌ : ابْنُ ابْنِكَ يَحْمِلُهُ مَعِي ، قَالَ فَحَمَلْتُهُ مَعَهُ ، وَخَرَجَ أَبِي يَنْتَقِدُ نَمْتَهُ ، فَقَالَ لَهُ أَبِي : يَا أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَنِي كَيْفَ صَنَعْتُمَا حِينَ مَرَرْتُمَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَمَرَيْنَا أَنْ نَلْقَاهُ وَمِنْ الْفَدَى حَتَّى قَامَ قَائِمُ الظَّاهِرَةِ ، وَخَلَا الطَّرِيقُ لَا يَمُرُّ فِيهِ أَحَدٌ ، فَرُفِعَتْ لَنَا صَخْرَةٌ طَوِيلَةٌ لَهَا ظِلٌّ لَمْ تَأْتِ عَلَيْهِ الشَّمْسُ فَنَزَلْنَا عِنْدَهُ ، وَسَوَّيْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَسَكَا بِيَدِي يَنَامُ عَلَيْهِ ، وَبَسَطْتُ عَلَيْهِ قُرْوَ وَفَتُّ لَهُ : نَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَنَا أَنْفُضُ لَكَ مَا حَوْلَكَ . فَنَامَ . وَخَرَجْتُ أَنْفُضُ مَا حَوْلَهُ ، فَادَّاهَا أَنَا بِرَاعٍ مُقْبِلٍ بِنَمْتِهِ إِلَى الصَّخْرَةِ يُرِيدُ مِنْهَا مِثْلَ الَّذِي أَرَدْنَا . فَقُلْتُ : لِمَنْ أَنْتَ يَا غُلَامُ ؟ فَقَالَ : لِرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ - أَوْ مَكَّةَ - قُلْتُ : أَفِي غَنَمِكَ لَبَنٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : أَفَتَحْلِبُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَأَخَذَ شَاةً ، فَقُلْتُ : أَنْفُضِ الْفَرْعَ مِنَ الثَّرَابِ وَالشَّعَرِ وَالْفَدَى . قَالَ وَرَأَيْتُ الْبَرَاءَ يَغْرِبُ إِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى يَنْفُضُ . فَنَظَرْتُ فِي قَعْبِ كُنْهَةٍ مِنْ ابْنِ ، وَمَعِيَ إِدَاوَةٌ سَحَلَتْهَا لِلنَّبِيِّ ﷺ يَرْتَوِي مِنْهَا يَشْرَبُ وَيَتَوَضَّأُ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِفُهُ ، فَوَاقَفْتُهُ حِينَ اسْتَبَقَظَ ، فَصَبَّيْتُ مِنَ الْمَاءِ عَلَى ابْنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ ، فَقُلْتُ : اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيْتُ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَمْ يَأْنِ لِلرَّحِيلِ ؟ قُلْتُ : بَلَى . قَالَ فَارْتَحَلْنَا بَعْدَ مَا مَالَتِ الشَّمْسُ ، وَاتَّبَعْنَا مُرَاقَةَ بَنِي مَالِكٍ ، فَكُنْتُ : أَتَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ : لَا تَحْزَنْ ، إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا . فَدَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَارْتَقَمَتْ بِهِ فَرَسُهُ إِلَى بَطْنِهَا - أَرَى فِي جَلَدٍ مِنَ الْأَرْضِ ، شَكَّ زُهَيْرٌ - فَقَالَ : إِنِّي أَرَاكَ قَدْ دَعَوْتُمَا عَلِيَّ ، فَادْعُوهُمَا ، فَادْعُوهُمَا ، فَادْعُوهُمَا ، فَادْعُوهُمَا . فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَجَعَا . فَجَعَلَا لَا يَلْقَوُ أَحَدًا إِلَّا قَالَ : كَفَيْتُكُمْ مَا هُنَا ، فَلَا يَأْتِي أَحَدًا إِلَّا رَدَّهُ ، قَالَ : وَوَفَى لَنَا »



الحديث السابع والثلاثون حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة ، وقد تقدم شرح بعضه في آخر اللقطة ، وقوله هنا في أوله « حدثنا محمد بن يوسف ، هو البيهقي وهو من صفار شيوخه ، وشيخه الآخر محمد بن يوسف الفريابي أكبر من هذا وأقدم سماعا وقد أكثر البخاري عنه ، وأحمد بن يزيد يعرف بالورثيقي بفتح الواو وسكون الراء وفتح المشاة وتشديد النون المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة ، وزهير بن معاوية هو أبو خيشمة الجعفي قال البزار : لم يرو هذا الحديث تاما عن أبي إسحق إلا زهير وأخوه خديج وإسرائيل ، وروى شعبة منه قصة اللين خاصة ، انتهى . وقد رواه عن إسحق موطأ أيضا حميدة يوسف بن إسحق بن أبي إسحق وهو في باب الهجرة إلى المدينة ، لكنه لم يذكر فيه قصة سرقة وزاد فيه قصة غيرها كما سيأتي . **قوله** ( جاء أبو بكر ) أي الصديق ( إلى أبي ) هو عازب بن الحارث بن عدي الأوسي من قدماء الأنصار . **قوله** ( فاشتري منه رجلا ) بفتح الراء وسكون المهملة هو للذاقة كالسرج للفرس . **قوله** ( ابعت ابنك بحمله معي ، قال خملته وخرج أبي ينتقدنمه ، فقال له أبي : يا أبا بكر حدثني كيف صنعتما ) ووقع في رواية لإسرائيل الآتية في فضل أبي بكر دان عازبا امتنع من إرسال ابنه مع أبي بكر حتى يحمله أبو بكر بالحديث ، وهي زيادة ثقة مقبولة لانتافي هذه الرواية ، بل يحتمل قوله « فقال له أبي ، أي من قبل أن أحمله معه ، أو أعاد عازب سؤال أبي بكر عن التحديث بعد أن شرطه عليه أولا وأجاب به إليه . **قوله** ( حين سريت مع رسول الله ﷺ ، قال : نعم أسرينا ) هكذا استعمل كل منهما لإحدى اللغتين ، فانه يقال سريت وأسريت في سير الليل . **قوله** ( ليملتنا ) أي بعضنا ، وذلك حين خرجوا من الغار كما سيأتي بيانه في حديث عائشة في الهجرة إلى المدينة ، ففيها أنهما لبثا في الغار ثلاث ليال ثم خرجا ، وقوله « ومن الغد ، فيه تجوز لان السير الذي عطف عليه سير الليل . **قوله** ( حتى قام قائم الظهيرة ) أي نصف النهار ، وسمى قائما لأن الظل لا يظهر حينئذ فكأنه واقف ، ووقع في رواية لإسرائيل « وأسرينا ليملتنا ويومنا حتى أظهرناه ، أي دخلنا في وقت الظهر . **قوله** ( ففرقت لنا صخرة ) أي ظهرت . **قوله** ( لم تأت عليها ) أي على الصخرة ، وللكشميهي « لم تأت عليه ، أي على الظل . **قوله** ( وبسطت عليه فروة ) هي معروفة ، ويحتمل أن يكون المراد شيء من الحشيش اليابس ، لكن يقوى الأول أن في رواية يوسف بن إسحق « ففرشت له فروة معي ، وفي رواية خديج في جزء لوين « فروة كانت معي » . **قوله** ( وأنا أنفض لك ماحولك ) يعني من الغبار ونحو ذلك حتى لا يشيره عليه الريح ، وقيل معنى النفض هنا الحراسة يقال نفضت المكان إذا نظرت جميع ما فيه ، وبؤيده قوله في رواية إسرائيل « ثم انطقت أنظر ماحولي هل أرى من الطالب أحدا » . **قوله** ( لرجل من أهل المدينة أو مكة ) هو شك من الراوي أي التظنين قال ، وكأن الشك من أحمد بن يزيد فإن مسلما أخرجه من طريق الحسن بن محمد بن أعين عن زهير فقال فيه « لرجل من أهل المدينة ، ولم يشك ، ووقع في رواية خديج « فسمى رجلا من أهل مكة ، ولم يشك ، والمراد بالمدينة مكة ولم يرد بالمدينة النبوية لأنها حينئذ لم تكن تسمى المدينة وإنما كان يقال لها يثرب ، وأيضا فلم تجر العادة الرعاية أن يبعدوا في المراعى هذه المسافة البعيدة ، ووقع في رواية لإسرائيل « فقال لرجل من قريش سماه فعرفته ، وهذا يؤيد ما قررته لأن قريشا لم يكونوا يسكنون المدينة النبوية اذ ذاك . **قوله** ( أني غنمك ابن ) بفتح اللام والموحدة ، وحكى عياض أن في رواية « لب » بضم اللام وتشديد الموحدة جمع « لابن ، أي ذوات ابن . **قوله** ( أفتحلب ؟ قال نعم ) الظاهر أن مراده بهذا الاستفهام أمعك إذن في

الحلب لمن يمر بك على سبيل الضيافة؟ وبهذا التحرير يندفع الاشكال الماضي في أواخر اللقطة وهو كيف استجاز أبو بكر أخذ اللبن من الراعى بغير إذن مالك الغنم؟ ويحتمل أن يكون أبو بكر لما عرفه عرف رضاه بذلك بصداقته له أو إذنه العام لذلك، وقد تقدم باقى ما يتعلق بذلك هنا . **قوله** ( فقلت انفضض الضرع ) أى تدى الشاة ، وفى رواية اسراييل الآتية وأمرته فاعقل شاة ، أى وضع رجلها بين غنذيه أو ساقيه يمنعهما من الحركة . **قوله** ( فأخذت قدحا خلطت<sup>(١)</sup> ) فى رواية ، فأمرت الراعى خلط ، ويجمع بأنه تجوز فى قوله « خلطت » ، ومراده أمرت بالحلب . **قوله** ( كشيبة ) بضم الكاف وسكون المثناة وفتح الموحدة أى قدر قدح وقيل حلبة خفيفة ، ويطلق على القليل من الماء واللبن وعلى الجرعة تبقى فى الاناء وعلى القليل من الطعام والشراب وغيرهما من كل مجتمع . **قوله** ( وانبعنا سراقة بن مالك ) فى رواية اسراييل « فارتحلنا والقوم يطالبوننا فلم يدركنا غير سراقة بن مالك بن جعشم » . **قوله** ( فارتطمط ) بالطاء المهملة أى غاصت قوائمها . **قوله** ( أرى ) بضم الهمزة ( فى جلد من الأرض شك زهير ) أى الراوى هل قال هذه اللفظة أم لا ، والجلد بفتح الحاء الأرض الصلبة ، وفى رواية مسلم أن الشك من زهير فى قول سراقة « قد علمت أنسك قد دعوتما على » ووقع فى رواية خديج بن معاوية وهو أخو زهير « ونحن فى أرض شديدة كثانتها بمحصنة ، فإذا بوقع من خاني فالتفت فإذا سراقة ، فبكى أبو بكر فقال : أينما يارسول الله ، قال : كلا ، ثم دعا بدعوات ، وستأتى قصة سراقة فى أبواب الهجرة إلى المدينة من حديث سراقة نفسه بأنهم من سياق البراء فلذلك أخرت شرحها إلى مكائها . وفى الحديث معجزة ظاهرة ، وفيه فوائد أخرى يأتى ذكرها فى مناقب أبى بكر الصديق

٣٦١٦ - **حدثنا** علي بن أسيد **حدثنا** عبد العزيز بن مختار **حدثنا** خالد بن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن النبي ﷺ دخل على أعراقي يعود ، قال وكان النبي ﷺ إذا دخل على مريض يعودُه قال : لا بأس ، طمور إن شاء الله . فقال له : لا بأس ، طمور إن شاء الله . قال : قلت طمور ؟ كلاً ، بل هى حُمى تفور - أو تنور - على شيخ كبير ، تزيده القبور . فقال النبي ﷺ : فتعم إذا »  
[ الحديث ٣٦١٦ - أطراعه فى : ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٧٤٧٠ ]

٣٦١٧ - **حدثنا** أبو ميمون **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عبد العزيز عن أنس رضى الله عنه قال « كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ البقرة وآل عمران ، فسكان يسكنون للنبي ﷺ ، فعاد نصرانياً ، فسكان يقول : ما يدري محمد إلا ما كتبت له ، فأما تة الله ، فدفعوه ، فأصبح وقد نطقت الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه لما هرب منهم فكشوا عن صاحبنا فلقوه . فحفروا له فأعمقوا ، فأصبح وقد نطقت الأرض ، فقالوا : هذا فعل محمد وأصحابه فكشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فلقوه خارج القبر فحفروا له وأعمقوا له فى الأرض ما استطاعوا ، فأصبح قد نطقت الأرض ، فعملوا له أس من الناس ، فلقوه »

(١) فى المتن « خلط » وامل ما وقع فى الفرج رواية المؤلف

الحديث الثامن والثلاثون حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى فقال «حى تفور على شيخ كبير» الحديث ، وسيأتى شرحه في كتاب الطب ، ووجه دخوله في هذا الباب أن في بعض طرقه زيادة تقتضى إيرادها في علامات النبوة ، أخرجه الطبرانى وغيره من رواية ترحبيل والد عبد الرحمن فذكر نحوه حديث ابن عباس ، وفي آخره «فقال النبي ﷺ : أما إذا آيت فمى كما تقول قضاء الله كائن ، فما أمسى من الغد إلا ميتا ، وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث في هذا الباب . وعجبت الاسماعيلي كيف نبه على مثل ذلك في قصة ثابت بن قيس وأغفله هنا . ووقع في «ربيع الأبرار» أن اسم هذا الأعرابي قيس . فقال في «باب الأمراض والعلة» دخل النبي ﷺ على قيس بن أبي حازم يعود . فذكر القصة . ولم أر تسميته غيره ، فهذا إن كان محفوظا فهو غير قيس بن أبي حازم أحد المخضرمين ، لأن صاحب القصة مات في زمن النبي ﷺ . وقيس لم ير النبي ﷺ في حال إسلامه فلا صحبة له ، ولكن أسلم في حياته ، ولأبيه صحبة وعاش بعده دهرًا طويلا . الحديث التاسع والثلاثون حديث أنس في الذي أسلم ثم ارتد فدفن فلغظته الأرض . **قوله** (كان رجل نصرانيا) لم أقف على اسمه . لكن في رواية مسلم من طريق ثابت عن أنس «كان منا رجل من بني النجار» . **قوله** (فعاد نصرانيا) في رواية ثابت : فأنطلق هاربا حتى لحق بأهل الكتاب فرغموه . **قوله** (ما يدري محمد إلا ما كتبت له) في رواية الاسماعيلي «وكان يقول ما أرى يحسن محمد إلا ما كتبت أكتب له» ، وروى ابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه . **قوله** (فأما ما الله) في رواية ثابت «فما لبث أن قصم الله عنقه فيهم» . **قوله** (لما هرب منهم) في رواية الاسماعيلي «لما لم يرض دينهم» . **قوله** (لفظته الأرض) بكسر الفاء أى طرحته ورمته ، وحكى فتح الغمام . **قوله** في آخره (فألقوه) في رواية ثابت «فتركوه منهوذا» .

٣٩١٨ -- **حديث** يحيى بن بكير . حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال وأخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال «قال رسول الله ﷺ : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفس محمد بيده لئن لم يكن كذا لم يكن كذا» . **قوله** (كسرى) بكسر الكاف

٣٩١٩ -- **حديث** قبيصة . حدثنا سفيان عن عبد الله بن عمر عن جابر بن سمرة أنه قال «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده» . وذكر وقال : «لئن لم يكن كذا لم يكن كذا» . **قوله** (كسرى) بكسر الكاف

الحديث الأربعون حديث أبي هريرة «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده» . **قوله** (كسرى) بكسر الكاف ويجوز الفتح ، وهو لقب لكل من ولي مملكة الفرس ، وقيصر لقب لكل من ولي مملكة الروم ، قال ابن الأعرابي : الكسر أفصح في كسرى ، وكان أبو حاتم يختاره ، وأنكر الزجاج الكسر على ثعلب واحتج بأن النسبة إليه كسروى بالفتح ، ورد عليه ابن فارس بأن النسبة قد يفتح فيها ما هو في الأصل مكسور أو مضموم كما قالوا في بني ثعلب بكسر اللام تغلب بفتحها ، وفي سلمة كذلك ، فليس فيه حجة على تخطئة الكسر ، والله أعلم . وقد استشكل هذا مع بقاء مملكة الفرس لأن آخرهم قتل في زمان عثمان ، واستشكل أيضا مع بقاء مملكة الروم ، وأجيب عن ذلك بأن المراد لا يبق كسرى بالأعرابي ولا قيصر بالشام ، وهذا منقول عن الشافعي قال : وسبب

فتح الباري - ج (٦) م (٤٠)

الحديث أن قريشا كانوا يأتون الشام والعراق تجارا ، فلما أسلخوا خافوا انقطاع سفرهم اليهما لدخولهم في الاسلام ، فقال النبي ﷺ ذلك لهم تطيبيا لقلوبهم وتبشيرا لهم بأن ملكهما سيزول عن الاقليمين المذكورين . وقيل الحكمة في أن قيصر بقي ملكه وانما ارتفع من الشام وما والاها وحسرى ذهب ملكه أصلا ورأسا أن قيصر لما جاءه كتاب النبي ﷺ قبله وكاد أن يسلم كما مضى بسط ذلك في أول الكتاب ، وكسرى لما أتاه كتاب النبي ﷺ مزقه فدما النبي ﷺ أن يمزق ملكه كل يمزق فكان كذلك . قال الخطابي : معناه فلا قيصر بعده يملك مثل ما يملك ، وذلك أنه كان بالشام وبها بيت المقدس الذي لا يتم للتصاري نسك إلا به ، ولا يملك على الروم أحد الا كان قد دخله إما سرا وإما جهرا ، فاجعل عنها قيصر واستفتحت خزائنه ولم يخلفه أحد من القباصرة في تلك البلاد بعده ، ووقع في الرواية التي في « باب الحرب خدعة » من كتاب الجهاد « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده ، وإيهلكن قيصر » قيل والحكمة فيه أنه قال ذلك لما هلك كسرى بن هرمز كما سيأتي في حديث أبي بكر في كتاب الاحكام قال : بلغ النبي ﷺ أن أهل فارس ملكوا عليهم امرأة ، الحديث ، وكان ذلك لما مات شيرويه بن كسرى فأمروا عليهم بنته بوران ، وأما قيصر فعاش إلى زمن همر سنة عشرين على الصحيح ، وقيل مات في زمن النبي ﷺ والذي عارب المسلمين بالهام ولده وكان يلقب أيضا قيصر ، وعلى كل تقدير فالمراد من الحديث وقع لاحالة لانهما لم يبق ملكتهما على الوجه الذي كان في زمن النبي ﷺ كما قررته . قال القرطبي في الكلام على الرواية التي لفظها « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وعلى الرواية التي لفظها « هلك كسرى ثم لا يكون كسرى بعده » : بين اللفظين بون ، ويمكن الجمع بأن يكون أبو هريرة سمع أحد اللفظين قبل أن يموت كسرى والآخر بعد ذلك ، قال : ويحتمل أن يقع التباير بالموت والهلاك ، فقوله « إذا هلك كسرى » أي هلك ملكه وارتفع ، وأما قوله « مات كسرى ثم لا يكون كسرى بعده » فالمراد به كسرى حقيقة اه . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « هلك كسرى » تحقق وقوع ذلك حتى هرب عنه بلفظ الماضي وان كان لم يقع بعد المباينة في ذلك كما قال تامل ( أني أمر الله فلا تستعجلوه ) وهذا الجمع أولى لان عرج الروايتين متحد لخطئه على التعمد على خلاف الاصل فلا يصار اليه مع إمكان هذا الجمع ، والله أعلم . الحديث الحادي والأربعون حديث جابر بن سمرة ، قوله ( رفعه ) تقدم في الجهاد ، ووقع في رواية الاسماعيلي التي سأذكرها عن النبي ﷺ ، وكذا تقدم في فرض الخمس من رواية جرير عن عبد الملك بن عمير . قوله ( وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ) كذا ثبت لأبي ذر وسقط غيره ، ووقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن قبيصة شيخ البخاري فيه ، ومن وجه آخر عن سفيان وهو الثوري مثل رواية الجماعة ، قال : وكذا قال لم يذكر قيصر وقال كنوزها . قوله ( وذكر وقال : لتنفق كنوزهما في سبيل الله ) وقع في رواية النسفي « وذكره » وهو متجه كما أنه يقول : وذكر الحديث ، أي مثل الذي قبله ، وأما على رواية الباقرين ففيه حذف تقديره : وذكر كلاما أو حديثا ، ولم تقع هذه الزيادة في رواية الاسماعيلي المذكورة

٣٦٢٠ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حمزة حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قدم مَسِيلَةُ الكَذَّابُ على عهد رسول الله ﷺ فجعل يقول : إن جعل لي محمد الأسم من بعده تبسعه ، وقدمها في بشر كثير من قومه ، فأقبل إلهي رسول الله ﷺ ومعه ثابت بن قيس بن

ثَمَّاسٌ - وَفِي يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِطْعَةٌ جَرِيدٍ - حَتَّى وَقَفَ عَلَى مُسَيْلَمَةَ فِي أَصْحَابِهِ فَقَالَ : لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكُمْهَا ، وَلَنْ تَعْدُوا أَمْرَ اللَّهِ فِيكَ ، وَأَنْ أَدْبَرْتَ لِتَعْقِرَنَّكَ اللَّهُ ، وَإِنِّي لِأُرِكَ الَّذِي أُرِيتُ فِيكَ مَا رَأَيْتُ »

[ الحديث ٣٦٢٠ - أطرافه في : ٤٢٧٣ ، ٤٢٧٨ ، ٧٠٣٣ ، ٧٤٦١ ]

٣٦٢١ - فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ فِي يَدَيَّ رِسْوَارَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ فَأَتَيْتُهُنَّ شَأْنُهُمَا ، فَأَوْحَى إِلَيَّ فِي النَّامِ أَنْ انْقُضْهُمَا ، فَتَفَخَّخْتُهُمَا ، فَطَارَا ، فَأَوَلَّتُهُمَا كَذَّابَيْنِ يَخْرُجَانِ بَعْدِي ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا الْمَذْنُوسُ ، وَالْآخَرُ مُسَيْلَمَةُ السَّكَذَّابِ صَاحِبُ الْيَمَامَةِ »

[ الحديث ٣٦٢١ - أطرافه في : ٤٣٧٤ ، ٤٣٧٥ ، ٤٣٧٩ ، ٧٠٣٤ ، ٧٠٣٧ ]

٣٦٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا حُذَّافُ بْنُ أَسَمَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَرَادَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « رَأَيْتُ فِي النَّامِ أَنَّي أَهَاجِرُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى أَرْضٍ بِهَا نَخْلٌ ، فَذَهَبَ وَهَلَى إِلَى أَنَهَا الْيَمَامَةُ أَوْ هَجَرَ ، فَذَا هِيَ الْمَدِينَةُ يَثْرِبُ ، وَرَأَيْتُ فِي رُؤْيَايَ هَذِهِ أَيْ هَزَزْتُ سَيْفًا فَأَنَاطَ طَعْمَ صَدْرِهِ ، فَذَا هُوَ مَا أَصِيبَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أَحُدٍ ، ثُمَّ هَزَزْتُهُ أُخْرَى فَعَادَ أَحْسَنَ مَا كَانَ ، فَذَا هُوَ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْفَتْحِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ . وَرَأَيْتُ فِيهَا بَقْرًا وَاللَّهُ خَيْرٌ ، فَذَا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ أَحُدٍ . وَإِذَا الْخَيْرُ مَا جَاءَ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْخَيْرِ وَثَوَابِ الصَّدَقِ الَّذِي آتَانَا اللَّهُ بَعْدَ يَوْمِ بَدْرٍ »

[ الحديث ٣٦٢٢ - أطرافه في : ٣٩٨٧ ، ٤٠٨١ ، ٧٠٣٥ ، ٧٠٤١ ]

الحديث الثاني والأربعون حديث ابن عباس في قدوم مسيلة ، وفيه قول ابن عباس « فَأَخْبَرَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَذَكَرَ الْمَنَامَ ، وَسَيَّاقِي شَرَحَ ذَلِكَ كُلَّهُ مَبْسُوطًا فِي أَوَاخِرِ الْمَغَازِي ، وَقَدْ ذَكَرَهُ هُنَاكَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ . الْحَدِيثُ الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي رُؤْيَا النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْهَجْرَةِ وَبِأَحَدِ وَسَيَّاقِي فِي ذِكْرِ غَزْوَةِ أَحَدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بَعِينُهُ وَأَذَكَرَ هُنَاكَ شَرْحَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَدْ أَفْرَدَ مَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ بِغَزْوَةِ بَدْرٍ فِي « بَابِ فَضْلِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا ، وَشَرْحَتَهُ هُنَاكَ ، وَعَلَى فِي « بَابِ الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ ، أَوَّلُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى . وَذَكَرْتُ شَرْحَهُ أَيْضًا هُنَاكَ »

٣٦٢٣ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا عَنْ فَرَّاسٍ عَنْ عَاصِمِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « أَقْبَلَتْ فَاطِمَةُ تَمْشِي كَانَ مِشْيَتُهَا مَشْيُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَرْحَبًا يَا أَبَدْنِي ، ثُمَّ أَجَاسَهَا عَنْ يَمِينِهِ - أَوْ عَنْ شِمَالِهِ - ثُمَّ أَمَرَ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَبَكَتْ ، فَقُلْتُ لَهَا : لِمَ تَبْكِينَ ؟ ثُمَّ أَمَرَ إِلَيْهَا حَدِيثًا فَهَضَحَتْ ، فَقُلْتُ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ فَرَحًا أَقْرَبَ مِنْ حُزْنٍ ، فَسَأَلْتُهَا عَمَّا قَالَ ، فَقَالَتْ : مَا كُنْتُ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى قُبِضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلْتُهَا »

[ الحديث ٣٦٢٣ - أطرافه في : ٣٦٢٥ ، ٣٧١٠ ، ٤٤٣٣ ، ٦٢٨٥ ]

٣٦٢٤ - « فقالت : أمرٌ إلى إن جبريل كان يُعارضني القرآن كل سنة مرة ، وإنه عارضني العام صرتين ولا أراه إلا حضر أجلي ، وإنك أول أهل بيتي لحاقاً بي ، فبكوت . فقال : أما ترخين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة - أو نساء المؤمنين - فضحكك لذلك »

[ الحديث ٣٦٢٤ - أطرافه في : ٣٦٢٦ ، ٣٧١٦ ، ٤٤٣٤ ، ٦٢٨٦ ]

٣٦٢٥ - **حدثنا يحيى بن قزعة** حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : دعا النبي ﷺ فاطمة ابنته في شكواه التي قبض فيها ، فسارها بشيء فبككت ، ثم دعاها فسارها فضحكك . قالت فسألتهما عن ذلك »

٣٦٢٦ - « فقالت : سارني النبي ﷺ فأخبرني أنه يُقبض في وجعه الذي تُوفي فيه فبككت ، ثم سارني فأخبرني أني أول أهل بيته أتبعه فضحكك »

٣٦٢٧ - **حدثنا محمد بن عرعر** حدثنا شعبه عن أبي بشير عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال « كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُدني ابن عباس ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أبناء مثله ، فقال : إنه من حيث تعلم ، فسأل عمر ابن عباس عن هذه الآية ( إذا جاء نصر الله والفتح ) فقال : أجل رسول الله ﷺ أعلمه إياه . قال : ما أعلم منها إلا ما أعلم »

[ الحديث ٣٦٢٧ - أطرافه في : ٤٢٩٤ ، ٤٤٣٠ ، ٤٩٦٩ ، ٤٩٧٠ ]

٣٦٢٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن حنظلة بن الحسن بن علي بن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه بملحفة قد عصب بعصاة دسما حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإن الناس يكثرون ويقبل الأنصار ، حتى يكونوا في الناس بمنزلة الملح في الطعام ، فمن ولي منكم شيئاً بغير فيه قوماً وينفع آخرين فليقبل من محسنهم ويتجاوز عن مسيئتهم . فكان آخر مجلس جلس فيه النبي ﷺ »

٣٦٢٩ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسين الجعفي عن أبي موسى عن الحسن بن علي عن أبي بكر رضي الله عنه « أخرج النبي ﷺ ذات يوم الحسن فصعد به على المنبر فقال : ابني هذا سيّد ، ولعل الله أن يصاح به بين فئتين من المسلمين »

٣٦٣٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي ﷺ نعى جعفرأ وزيداً قبل أن يجيء خبرهم ، وعيناه تذرقان »

٣٦٣١ - حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَكِّدِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَلْ لَكُمْ مِنْ أَنْطَاطٍ ؟ قُلْتُ : وَأَنْتَ يَكُونُ لَنَا الْأَنْطَاطُ ؟ قَالَ : أَمَا وَإِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ الْأَنْطَاطُ . فَأَنَا أَقُولُ لَهَا - يَعْنِي امْرَأَتَهُ - أُخْرَى عِنَّا أَنْطَاطٌ ، فَهَقُولُ : أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ الْأَنْطَاطُ ، فَأَدَّعِيهَا ،

[ الحديث ٣٦٣١ - طرفه في : ٥١٦١ ]

٣٦٣٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « انْطَلَقَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ مُعْتَمِرًا ، قَالَ فَتَزَلَّ عَلَى أُمِّيَّةَ ابْنِ خَفَّابٍ أَبِي صَفْوَانَ ، وَكَانَ أُمِّيَّةُ إِذَا انْطَلَقَ إِلَى الشَّامِ فَرَّ بِالْمَدِينَةِ نَزَلَ عَلَى سَعْدٍ ، فَقَالَ أُمِّيَّةُ لِسَعْدٍ : أَلَا أَنْتَ ظَرُ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ وَغَدَلَ النَّاسُ انْطَلَقْتَ فَطَلَفْتُ ؟ فَبَيْنَا سَعْدٌ يَطُوفُ إِذَا أَبُو جَهْلٍ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا الَّذِي يَطُوفُ بِالسَّكْبَةِ ؟ فَقَالَ سَعْدٌ : أَنَا سَعْدٌ . فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : تَطُوفُ بِالسَّكْبَةِ آمِنًا وَقَدْ آوَيْتُمْ مُحَمَّدًا وَأَحْمَاقَهُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . فَتَلَحَّاهُمَا بَيْنَهُمَا . فَقَالَ أُمِّيَّةُ لِسَعْدٍ : لَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ عَلَى أَبِي الْحَكَمِ ، فَإِنَّهُ سَيُذْ أَهْلَ الْوَادِي . ثُمَّ قَالَ سَعْدٌ : وَاللَّهِ لَنْ مَنَعْتَنِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ لِأَطْعَمَ مَتَجَرَّكَ بِالشَّامِ . قَالَ فَعَمِلَ أُمِّيَّةُ يَقُولُ لِسَعْدٍ : لَا تَرْفَعْ صَوْتَكَ - وَجَعَلَ يَمْسِكُهُ - فَغَضِبَ سَعْدٌ فَقَالَ : دَعْنَا عَيْتَكَ ، فَإِنِّي سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَزْعُمُ أَنَّهُ قَاتِلُكَ . قَالَ : إِيَّايَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : وَاللَّهِ مَا يَكْذِبُ مُحَمَّدٌ إِذَا حَدَّثَ . فَرَجَعَ إِلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ : أَمَا تَعْلَمِينَ مَا قَالَ لِي أَخِي الْيَتْرَبِيُّ ؟ قَالَتْ : وَمَا قَالَ ؟ قَالَ : زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدًا يَزْعُمُ أَنَّهُ قَاتِلِي . قَالَتْ : فَوَاللَّهِ مَا يَكْذِبُ مُحَمَّدٌ . قَالَ : فَلَمَّا خَرَجُوا إِلَى بَدْرٍ وَجَاءَ الصَّرِيحُ قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : أَمَا ذَكَرْتَ مَا قَالَ لَكَ أَخُوكَ الْيَتْرَبِيُّ ؟ قَالَ فَأَرَادَ أَنْ لَا يَخْرُجَ فَقَالَ لَهُ أَبُو جَهْلٍ : لِمَنْكَ مِنْ أَشْرَافِ الْوَادِي ، فَسَرَّ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ، فَسَارَ مَعَهُمْ يَوْمَيْنِ ، فَقَتَلَهُ اللَّهُ »

[ الحديث ٣٦٣٢ - طرفه في : ٣٩٥٠ ]

٣٦٣٤ - حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الرَّسِيُّ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَانَ قَالَ أَبْنَيْتُ أَنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ فَجَعَلَ يَحْدِّثُ ثُمَّ قَامَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَأُمِّ سَلَمَةَ : مَنْ هَذَا - أَوْ كَمَا قَالَ - قَالَتْ : هَذَا دِحْيَةُ . قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : أَيُّمُ اللَّهِ مَا حَسْبُتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ ، حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ يَخْبُرُ عَنْ جَبْرِيلَ ، أَوْ كَمَا قَالَ . قَالَ فَقُلْتُ لِأَبِي عَمَانَ : مَنْ سَمِعَ هَذَا ؟ قَالَ : مِنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ »

[ الحديث ٣٦٣٤ - طرفه في : ٤٩٨٠ ]

٣٦٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْخَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ

سالم بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « رأيت للناس مجتمعين في صعيد ، فقام أبو بكر فزَعَ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ وفي بعض نَزْعِهِ ضَعْفٌ وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَمْرُ فَاسْتَحَالَتْ بِيَدِهِ غَرْبًا . فَلَمْ أَرَ هَبْقَرِيًّا فِي النَّاسِ يَغْفِرُ قَرِيْبَهُ ، حَتَّى ضَرَبَ لِلنَّاسِ بَعَطَانٌ »

وقال همام سمعتُ أبا هريرة عن النبي ﷺ « فزَعَ أبو بكرٍ ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ »

[ الحديث ٣٦٢٣ - أطرافه في : ٢٦٧٦ ، ٣٦٨٢ ، ٧٠١٩ ، ٧٠٢٠ ]

الحديث الرابع والأربعون حديث عائشة ؓ أقبلت فاطمة عليها السلام ، الحديث في ذكر وفاة النبي ﷺ وإعلامه لها بأنها أول أهله لحوقاً به ، أخرجه من وجهين ، وسيأتي في أواخر المغازي في الوفاة مشروحاً وأذكر فيه وجه التوفيق بين الروایتين إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس والأربعون حديث ابن عباس ؓ كان عمر يَدْنِي ابن عباس ، الحديث في معنى هذه الآية ( إذا جاء نصر الله والفتح ) وسيأتي شرحه في تفسير سورة النصر . الحديث السادس والأربعون حديث ابن عباس ؓ أيضاً في خطبة النبي ﷺ في آخر عمره ، وفيه وصيته بالانصار ، وسيأتي شرحه في مناقب الانصار إن شاء الله تعالى . الحديث السابع والأربعون حديث أبي بكر في أن الحسن سيد ، وسيأتي شرحه في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثامن والأربعون حديث أنس في قتل زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب ، أوردته مختصراً ، وسيأتي شرحه في شرح غزوة مؤتة إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع والأربعون حديث جابر في ذكر الانمط ، وهي جمع نمط بفتحات مثل خبر وأخبار ، والنمط بساط له خل رقيق ، وسيأتي شرحه في النكاح ، وأن النبي ﷺ قال له ذلك لما تزوج ، وقوله هنا « فانا أقول مالها ، يعني امرأته كذا في الأصل ، وسياتي تسمية امرأته هناك . وفي استدلالها على جواز اتخاذ الانمط باخباره ﷺ بأنها ستكون نظر ، لأن الاخبار بأن الشيء سيكون لا يقتضي إباحته إلا إن استدلل المستدل به على التقرير فيقول أخبر الشارع بأنه سيكون ولم يَنْه عنه فكأنه أقره ، وقد وقع قريب من هذا في حديث عدى بن حاتم الماضي في هذا الباب في خروج الظهينة من الخيرة إلى مكة بغير خفي ، فاستدل به بعض الناس على جواز سفر المرأة بغير محرم ، وفيه من البحث ما ذكر . الحديث الخمسون حديث عبد الله بن مسعود في إخبار سعد بن معاذ لأمية بن خلف أنه سيقتل ، وسياتي شرحه مستوفى في أول المغازي إن شاء الله تعالى ، وقد شرحه الكرماني على أن المراد بقول سعد بن معاذ لأمية بن خلف أنه قاتلك أي أبوجهل ، ثم استشكل ذلك بكون أبي جهل على دين أمية ، ثم أجاب بأنه كان السبب في خروجه وقتله فندسب قتله إليه ، وهو فهم عجيب ، وإنما أراد سعد أن النبي ﷺ يقتل أمية ، وسياتي التصريح بذلك في مكانه بما يشفي الغليل إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي والخمسون حديث أسامة بن زيد في ذكر جبريل ، وسياتي شرحه في غزوة قريظة إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني والخمسون حديث ابن عمر في رؤيا أبي بكر ينزع ذُنُوبًا أَوْ ذُنُوبَيْنِ الحديث ، وسياتي شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث والخمسون حديث أبي هريرة في ذلك ، أورد منه طرفاً معلقاً ، وهو موصول في التعبير أيضاً من هذا الوجه ومن غيره ، والله أعلم



## ٣٦ - باب قول الله تعالى [١٤٦ البقرة] :

(يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ )

٣٦٣٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلاً منهم وامرأة زنيا . فقال لهم رسول الله ﷺ : ماتجودون في التوراة في شأن الرجم ؟ فقالوا : نفصحتهم ويجلدون . فقال عبد الله بن سلام : كذبتم ، إن فيها الرجم . فأتوا بالتوراة فنشروها ، فوضع أحدكم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها . فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فاذا فيها آية الرجم ، فقالوا : صدق يا محمد . فيها آية الرجم . فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما . قال عبد الله : فرأيت الرجل يجثأ على المرأة يقبها الحجارة »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ) أورد فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى ، ونذكر هناك تسمية من أبهم في هذا الخبر ، وقوله في آخره « قال عبد الله فرأيت الرجل » عبد الله المذكور هو ابن عمر راوى الحديث ، وقد وقع في الحديث ذكر عبد الله بن سلام وذكر عبد الله بن سوريا الأعور وليس واحد منهما مراداً بقوله « قال عبد الله » ، ووجه دخول هذه الترجمة في أبواب علامات النبوة من جهة أنه أشار في الحديث إلى حكم التوراة وهو أنى لم يقرأ للتوراة قبل ذلك فكان الأمر كما أشار إليه

## ٣٧ - باب سؤال المشركين أن يرهبهم النبي ﷺ آية ، فأراهم انشقاق القمر

٣٦٣٦ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال « انشق القمر على عهد النبي ﷺ شقتين » ، فقال النبي ﷺ : اشهدوا »

[ الحديث ٣٦٣٦ - أطرافه في : ٣٨٦٩ ، ٣٨٧١ ، ٤٨٦٤ ، ٤٨٦٥ ]

٣٦٣٧ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا يونس حدثنا شبان عن قتادة عن أنس بن مالك ح . وقال لي خليفة : حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه حدثهم « أن أهل مكة سألو رسول الله ﷺ أن يرهبهم آية ، فأراهم انشقاق القمر »

[ الحديث ٣٦٣٧ - أطرافه في : ٣٨٦٨ ، ٤٨٦٧ ، ٤٨٦٨ ]

٣٦٣٨ - **حديث** خلف بن خالد القرظي حدثنا بكر بن مضر عن جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن القمر انشق في زمان النبي ﷺ »

[ الحديث ٣٦٣٨ - طرفاه في : ٣٨٧٠ ، ٤٨٦٦ ]

**قوله** ( باب سؤال المشركين أن يرهم للنبي ﷺ آية ، فأراهم انشقاق القمر ) فذكر فيه حديث ابن مسعود وأنس وابن عباس في ذلك ، وقد ورد انشقاق القمر أيضا من حديث علي وحذيفة وجبير بن مطعم وابن عمر وغيرهم ، فاما أنس وابن عباس فلم يحضرا ذلك لأنه كان بمكة قبل الهجرة بنحو خمس سنين ، وكان ابن عباس اذ ذاك لم يولد ، واما أنس فكان ابن أربع أو خمس بالمدينة ، واما غيرهما فيمكن أن يكون شاهد ذلك ، ومن صرح برؤية ذلك ابن مسعود ، وقد أورد المصنف حديثه هنا مختصرا وليس فيه التصريح بحضور ذلك ، وأورده في التفسير من طريق إبراهيم عن أبي معمر بتمامه وفيه : **قال النبي ﷺ** : **اشهدوا** ، وبين في رواية معلقة تأتي قبل هجرة الحبشة أن ذلك كان بمكة ، ووقع في رواية لأبي نعيم في الدلائل من طريق عتبة بن عبد الله بن عتبة عن عم أبيه ابن مسعود : **فلقد رأيت أحد شقيه على الجبل الذي بمى ونحن بمكة** ، وسيأتى بقية الكلام عليه إن شاء الله تعالى

**٢٨ - باب ٣٦٣٩ -** **حدثنا محمد بن المنثري حدثنا معاذاً قال حدثني أبي عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه** : **ان رجائين من أصحاب النبي ﷺ خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما ، فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى أتى أهله** .

**٣٦٤٠ -** **حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس سمعت الأخيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال** : **لا يزال ناس من أمتي ظاهرين ، حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون** ،  
[ الحديث ٣٦٤٠ - طرفاه في : ٧٣١١ ، ٧٤٥٩ ]

**٣٦٤١ -** **حدثنا الحميدي حدثنا الوليد قال حدثني ابن جابر قال حدثني عمير بن هاني أنه سمع معاوية يقول** : **سمعت النبي ﷺ يقول** : **لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم ، حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك** . **قال عمير** فقال مالك بن يمامير : **قال معاذاً** : **وهم بالشام** ، فقال معاوية : **هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول** : **« وهم بالشام »**

**٣٦٤٢ -** **حدثنا علي بن عبد الله أخبرنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة قال سمعت الحنفي يتحدثون عن عروة** : **أن النبي ﷺ أعطاه ديناراً يشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين ، فباع إحداها بدينار ، فجاء بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه ، وكان لو اشترى التراب لربح فيه** ،  
**قال سفيان** : **كان الحسن بن عمارة جاعاً بهذا الحديث عنه قال** : **سمعه شبيب من عروة ، فأتيته ، فقال شبيب** : **إني لم أسمع من عروة ، قال** : **سمعت الحنفي يخبرونه عنه** .

**٣٦٤٣ -** **ولسكن سمعته يقول** : **سمعت النبي ﷺ يقول** : **« الخير مفعود بتواصي الخيل إلى يوم القيامة »** ،  
**قال** : **وقد رأيت في داره سبعين فرساً . قال سفيان** : **« يشتري له شاة كأنها أضحية »**

٣٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»

٣٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي لَتَيْيَاحٍ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْخَيْلُ مَعْقُودَةٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ»

٣٦٤٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْخَيْلُ لثَلَاثَةِ رَجُلٍ أَجْرٌ، وَرَجُلٍ سِتْرٌ، وَكَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ. فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأُطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَأُصَابَتْ فِي طَلَبِهَا مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ طَلَبَهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ أَرْوَاهُمَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْقِيَهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٍ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَعْنِيًا وَتَعَقُّفًا وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَظَهْرِهَا، فَهِيَ لَهُ كَذَلِكَ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا خُرًّا وَرِبَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ فَهِيَ وَزْرٌ. وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَجَرِ فَقَالَ: مَا أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَازَةُ [٧ - ٨ الزلزلة]: (فَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ)

٣٦٤٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ «صَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ بُسْكَرَةٍ وَقَدْ خَرَجُوا بِالْمَسَاحِي، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ، فَأَجَالُوا إِلَى الْحِصْنِ يَسْعَوْنَ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»

٣٦٤٨ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الْفَدَايِكِ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي سَمِعْتُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا فَأَنْسَاهُ. قَالَ: ابْسُطْ رِدَاءَكَ، فَبَسَطْتُهُ، فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ فِيهِ ثُمَّ قَالَ: ضُمَّهُ، فَضَمَمْتُهُ، فَمَا نَسِيتُ حَدِيثًا بَعْدَ

**قوله** (باب) كذا في الأصول بغير ترجمة، وكان من حقه أن يكون قبل الباين اللذين قبله لأنه ملحق بعلامات النبوة وهو كالفصل منها، لكن لما كان كل من الباين راجعا إلى الذي قبله وهو علامات النبوة سهل الأمر في ذلك وذكر فيه أحاديث: الحديث الأول حديث أنس، **قوله** (ان رجلاين من أصحاب النبي ﷺ) مما أسيد بن حضير وعباد بن بشر، وسيأتي بيان ذلك في فضائل الصحابة قريبا إن شاء الله تعالى. الحديث الثاني حديث المغيرة بن شعبه

ولا يزال ناس من أمي ظاهرين ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه في الاعتصام إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث  
والرابع حديث معاوية ومعاذ في المعنى ، والوليد في الإسناد هو ابن مسلم ، وابن جابر هو هبذ الرحمن بن يزيد بن  
جابر ، ومالك بن يخامر بضم التحتانية بعدها معجمة خفيفة والميم مكسورة وهو السكسكي نزل حصص ، وماله في  
البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أعاده بإسناده ومثته في التوحيد ، وهو من كبار التابعين ، وقد قيل إن له حجة  
ولا يصح ويأتي البحث في المراد بالذين لا يزالون ظاهرين قائمين بامر الدين إلى يوم القيامة في كتاب الاعتصام إن شاء  
الله تعالى . الحديث الخامس حديث عروة وهو البارقي ، قوله (حدثنا شبيب بن غرقدة) هو بفتح المعجمة وموحدين  
وزن سعيد ، وغرقدة بفتح المعجمة وسكون الزاء بعدها قاف ، تابعي صغير ثقة عندهم ، ماله في البخارى سوى هذا  
الحديث . قوله (سمعت الحى يتحدثون) أى قبيلته ، وهم منسوبون إلى بارقي جبل بالين نزله بنو سعد بن هدى  
ابن حارثة بن عمرو بن عامر مزيقيا ففسبوا اليه ، وهذا يقتضى أن يكون سمعه من جماعة أقلهم ثلاثة . قوله (عن  
هرو) هو ابن الجعد أو ابن أبي الجعد ، وقد تقدم بيان الصواب من ذلك في ذكر الحيل من كتاب الجماد . قوله  
( أعطاه ديناراً يشتري به شاة ) في رواية أبي ليبيد عند أحمد وغيره د عن عروة بن أبي الجعد قال : عرض لثبي  
عطاء جالب ، فأعطاني ديناراً فقال : أى هرو أنت الجلب فاشتر لنا شاة ، قال : فأثيت الجلب فساومت صاحبه  
فاشترت منه شاتين بدينار . قوله (فباع إحداهما بدينار) أى وبقي معه دينار . وفي رواية أبي ليبيد فلقيني رجل  
فساومني فبعته شاة بدينار ، وجئت بالدينار والشاة . قوله (فدعا له بالبركة في بيعه) في رواية أبي ليبيد عن عروة  
« فقال : اللهم بارك له في صفقة يمينه » وفيه أنه أمضى له ذلك وارتناء ، واستدل به على جواز بيع الفضولى ،  
وتوقف الشافعي فيه فتارة قال : لا يصح لأن هذا الحديث غير ثابت ، وهذه رواية المزني عنه ، وتارة قال : إن صح  
الحديث قلت به ، وهذه رواية البويطي . وقد أجاب من لم يأخذ بها بأنها واقعة عين ، فيحتمل أن يكون عروة كان  
وكيلاً في البيع والشراء معا ، وهذا بحث قوى يقف به الاستدلال بهذا الحديث على تصرف الفضولى واقعه أعلم . وأما  
قول الخطابي والبيهقي وغيرهما : أنه غير متصل لأن الحى لم يسم أحد منهم فهو على طريقة بعض أهل الحديث يسمون  
ما في إسناده مبهم مرسلأ أو منقطعاً ، والتحقيق إذا وقع التصريح بالسماع أنه متصل في إسناده مبهم ، إذ لا فرق فيما  
يتعلق بالاتصال والانقطاع بين رواية المجهول والمعروف ، فالهمهم نظير المجهول في ذلك ، ومع ذلك فلا يقال في  
إسناد صرح كل من فيه بالجماع من شيخه إنه منقطع وإن كانوا أو بعضهم غير معروف . قوله (وكان لو اشتري  
التراب لربح فيه) في رواية أبي ليبيد المذكورة قال « فلقد رأيتني أقف بكناسة الكوفة فأربح أربعين ألفاً قبل أن  
أصبل إلى أهلي » قال وكان يشتري الجوارى ويبيع . قوله (قال سفيان) هو ابن عيينة ، وهو موصول بالإسناد  
المذكور . قوله (كان الحسن بن عمار) هو الكوفي أحد الفقهاء المتفق على ضعف حديثهم ، وكان قاضي بغداد في  
زمن المنصور ثاني خلفاء بني العباس ، ومات في خلافته سنة ثلاث أو أربع وخمسين ومائة . وقال ابن المبارك :  
جرحه عندي شعبة وسفيان كلاهما . وقال ابن حبان : كان يدلس عن الثقات ما سمعه من الضعفاء عنهم فالتصقت  
به تلك الموضوعات . قلت : وماله في البخارى إلا هذا الموضع . قوله (جاءنا بهذا الحديث عنه) أى عن شبيب بن  
غرقدة . قوله (قال) أى الحسن (سمعه شبيب من عروة فأثيته) القائل سفيان والضمير لشبيب ، وأراد البخارى  
بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عمار وأن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة وإنما سمعه من الحى ولم يسمعه عن عروة

فالحديث بهذا ضعيف للجهل بحالهم ، لكن وجد له متابع عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه من طريق سميد ابن زيد عن الزبير بن الخريت عن أبي ليبي قال حدثني هريرة البارقى فذكر الحديث بمعناه ، وقد قدمت ما في روايته من الفائدة ، وله شاهد من حديث حكيم بن حزام وقد أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سفيان عن شبيب بن هريرة ولم يذكر بينهما أحدا ، ورواية علي بن عبد الله وهو ابن المديني شيخ البخاري فيه تدل على أنه وقصه في هذه الرواية تسوية ، وقد وافق عليا على إدخاله الوسطة بين شبيب وهريرة أحمد والخدي في مسندهما وكذا مسند هند أبي داود وابن أبي عمير والعباس بن الوليد عند الإسماعيلي ، وهذا هو المأمع . قوله (قال سفيان يفتري له شاة كأنها أضحية) هو موصول أيضا ، ولم أر في شيء من طرقه أنه أراد أضحية ، وحديث الخليل تقدم الكلام عليه في الجهاد مستوفي ، وزعم ابن القطان أن البخاري لم يرد بسياق هذا الحديث إلا حديث الخليل ولم يرد حديث الشاة وبالغ في الرد على من زعم أن البخاري أخرج حديث الشاة محتجا به لأنه ليس على شرطه لإيهام الوسطة فيه بين شبيب وهريرة ، وهو كما قال لكن ليس في ذلك ما يمنع تخريجه ولا ما يحبطه عن شرطه ، لأن الحى يتمتع في العادة نواظروهم هل الكذب ، ويضاف إلى ذلك ورود الحديث من الطريق التي هي الشاهد اصحة الحديث ، ولأن المقصود منه النهي بدخل في علامات النبوة دعاء النبي ﷺ لهريرة فاستجيب له حتى كان لو اشترى التراب لرجح فيه . وأما مسألة بيع الفضولي فلم يرد ما إذ لو أرادها لأوردتها في البيوع ، كذا قرره المنذرى ، وفيه نظر لأنه لم يطرد له في ذلك عمل ، فقد يكون الحديث على شرطه ويعارضه عنده ما هو أولى بالعمل به من حديث آخر فلا يخرج ذلك الحديث في بابه ويخرجه في باب آخر أخفى لينبه بذلك على أنه صحيح إلا أن ما دل ظاهره عليه غير معمول به عنده واه أعلم . الحديث السادس والسابع حديث ابن عمر وأنس في الخليل أيضا ، وقد تقدم في الجهاد أيضا . الحديث الثامن حديث أبي هريرة «الخليل ثلاثة» وقد تقدم الكلام عليه مستوفي في الجهاد ، ولم يظهر لي وجه إيراد هذه الأحاديث في أبواب علامات النبوة إلا أن يكون من جملة ما أخبر به فوقع كما أخبر ، وقد تقدم تقرير هذا التوجيه في أوائل الجهاد في د باب الجهاد ماض مع البر والفاجر . الحديث التاسع حديث أنس في قوله «الله أكبر» ، خربت خير ، وسيأتي شرحه مستوفي في المغازي ، ووجه إيراد هنا من جهة أنه فهم من قوله «خربت خير» ، الاخبار بذلك قبل وقوعه فوقع كذلك . الحديث العاشر حديث أبي هريرة في سبب عدم نسيانه الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب العلم ، واه أعلم

(خاتمة) : اشتملت المناقب النبوية من أول المناقب إلى هنا من الأحاديث المرفوعة وما لها حكم المرفوع على مائة وتسعة وتسعين حديثا ، المعلق منها سبعة عشر طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيها وفيها معنى ثمانية وسبعون حديثا والخاص مائة حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها موسى ثمانية وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس في الشعوب ، وحديث زينب بنت أبي سلمة «من مضر» وفي البليذ ، وحديث ابن عباس في تفسير «المودة في القربى» وحديث معاوية «ان هذا الأمر في قريش» وحديث عائشة والمسور في النذر ، وحديث وائلة «من أعظم القرى» وحديث أبي هريرة «أسلم وغفار خير من أسد وثميم» وحديث أبي هريرة في عمرو بن لحي ، وحديث ابن عباس «إن سرك أن تعلم جهل العرب» وحديث أبي هريرة «ألا تعجبون كيف يصرف الله

عن شتم قريش ، وحديث أبي بكر الصديق في قوله ، وأبى شديه بالثني ، وحديث عبد الله بن بسر في صفة شيب النبي ﷺ ، وحديث البراء دكان وجه رسول الله ﷺ مثل القمر ، وحديث أبي هريرة دبعثت من خير قرون بني آدم ، وحديث جابر دكان النبي ﷺ تنام عيناه ولا ينام قلبه ، أورده معلقا ، وحديث ابن مسعود دكنا نعد الآيات بركة ، وحديث البراء دكنا بالحديثية أربع عشرة مائة والحديثية بئر فنزحناها ، الحديث ، وحديث جابر في حنين الجذع ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث عمرو بن تغلب في قتال الترك ، وحديث خباب د ألا تستنصر لنا ، وحديث ابن عباس في الذي قال دشيخ كبير ، به حمى تفور ، وحديث ابن عباس في تفسير ( إذا جاء نصر الله ) وحديثه في الوصية بالانصار ، وحديث سعد بن معاذ في قتل أمية بن خلف ، وحديث معاذ في الذين لا يزالون ظاهرين بالنام . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدم سجة آثار ، والله أعلم بالصواب

### تم الجزء السادس

ويليه - إن شاء الله - الجزء السابع أوله دباب فضائل أصحاب النبي ﷺ ،

# فهرس

## الجزء السادس من فتح الباري

### ( - كتاب الجهاد والسير )

رقم ٢٧٨٢ - ٣٠٩٠

صفحة الباب

صفحة الباب

ما يتموز من الجين	٢٥ ٣٥
من حدث بمشاهدة في الحرب	٢٦ ٣٦
وجوب النفير ، وما يجب من الجهاد والنية	٢٧ ٣٧
الكافر يقتل المسلم ثم يسلم فيسد بعد ويقتل	٢٨ ٣٩
من اختار الغزو على الصوم	٢٩ ٤٠
الشهادة سبع سوى القتل	٣٠ ٤٢
( لا يستوى القاعدون من المؤمنين - فهدأولى الضرر - والمجاهدون في سبيل الله )	٣١ ٤٤
الصبر عند القتال	٣٢ ٤٥
التحريض على القتال	٣٣ ٤٥
حفر الخندق	٣٤ ٤٦
من حبسه العذر عن الغزو	٣٥ ٤٦
فضل الصوم في سبيل الله	٣٦ ٤٧
فضل النفقة في سبيل الله	٣٧ ٤٨
فضل من جاز غاريا أو خلفه بخير	٣٨ ٤٩
التحفظ عند القتال	٣٩ ٥١
فضل الطليعة	٤٠ ٥٢
هل يبعث الطليعة وحده	٤١ ٥٣
سفر الاثنين	٤٢ ٥٣
الحيل معقودة في نواصيها الخير الى يوم القيامة	٤٣ ٥٤
الجهاد ماض مع البر والفاجر	٤٤ ٥٦
من احتبس فرسا	٤٥ ٥٨
اسم الفرس والحرار	٤٦ ٥٨
ما يذكر من شؤم الفرس	٤٧ ٦٠
الخيل لثلاثة	٤٨ ٦٣
من ضرب دابة غيره في الغزو	٤٩ ٦٥
الركوب على الدابة والفحولة من الخيل	٥٠ ٦٦
سهام الفرس	٥١ ٦٧

فضل الجهاد والسير	١ ٣
أفضل الناس مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله	٢ ٦
الدعاء بالجهاد والشهادة للرجال والنساء	٣ ١٠
درجات المجاهدين في سبيل الله	٤ ١١
العدوة والروحة في سبيل الله ، وقاب قوس أحدكم من الجنة	٥ ١٣
الخور العين وصفتهن	٦ ١٤
تمنى الشهادة	٧ ١٦
فضل من يصرع في سبيل الله فوات فهو منهم	٨ ١٧
من ينكب في سبيل الله	٩ ١٨
من يخرج في سبيل الله عز وجل	١٠ ٢٠
( هل يبرصون بنا الا لحدى الحسينين )	١١ ٢٠
( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه )	١٢ ٢١
عمل صالح قبل القتال	١٣ ٢٤
من أناه سهم غرب فقتله	١٤ ٢٥
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا	١٥ ٢٧
من اغبرت قدماه في سبيل الله	١٦ ٢٩
مسح الغبار عن الرأس في السبيل	١٧ ٣٠
الغسل بعد الحرب والغبار	١٨ ٣٠
( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل )	١٩ ٣١
أحياء عند ربهم يرزقون )	
ظل الملائكة على الشهيد	٢٠ ٣٢
تمنى المجاهد أن يرجع الى الدنيا	٢١ ٣٢
الجنة تحت بارقة السيوف	٢٢ ٣٣
من طلب الولد للجهاد	٢٣ ٣٤
الحجاجة في الحرب والجهن	٢٤ ٣٥

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
٩٥ ٨٣	حلية السيوف	٦٩ ٥٢	من قاد دابة غيره في الحرب
٩٦ ٨٤	من علق سيفه بالشجر في السفر عند القافلة	٦٩ ٥٣	للركاب والفرز للدابة
٩٦ ٨٥	لبس البيضة	٧٠ ٥٤	ركوب الفرس العربى
٩٧ ٨٦	من لم يركس السلاح عند الموت	٧٠ ٥٥	الفرس القتلوف
٩٧ ٨٧	تفرق الناس عن الامام عند القافلة ، والاستغلال بالشجر	٧١ ٥٦	السبق بين الخيل
٩٨ ٨٨	ما قيل في الرماح	٧١ ٥٧	إضمار الخيل للسبق
٩٩ ٨٩	ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب	٧١ ٥٨	غاية السبق للخيل المضمرة
١٠٠ ٩٠	الجبعة في السفر والحرب	٧٣ ٥٩	ناقة النبي ﷺ
١٠٠ ٩١	الحرب في الحرب ( الحرب )	٧٤ ٦٠	الغزو على الخبر
١٠٢ ٩٢	ما يذكر في السكين	٧٤ ٦١	بغلة النبي ﷺ البيضاء
١٠٢ ٩٣	ما قيل في قتال الروم	٧٥ ٦٢	جماد النساء
١٠٣ ٩٤	قتال اليهود	٧٦ ٦٣	غزو المرأة في البحر
١٠٣ ٩٥	قتال الترك	٧٧ ٦٤	حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نساته
١٠٤ ٩٦	قتال الذين ينتحلون الشمر	٧٨ ٦٥	غزو النساء وقتالهن مع الرجال
١٠٥ ٩٧	من صف أصحابه عند الهزيمة ، ونزل من دابته واستنصر	٧٩ ٦٦	حمل النساء الحرب الى الناس في الغزو
١٠٥ ٩٨	الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلة	٨٠ ٦٧	مداواة النساء المجرى في الغزو
١٠٧ ٩٩	هل يرشد المسلم أهل الكتاب ، أو يعلمهم الكتاب ؟	٨٠ ٦٨	رد النساء المجرى والقتلى
١٠٧ ١٠٠	الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم	٨٠ ٦٩	نزع السهم من البدن
١٠٨ ١٠١	دعوة اليهودى والنصراني ، وهلى ما يقاتلون عليه ؟	٨١ ٧٠	الحراسة في الغزو في سبيل الله
١٠٩ ١٠٢	دعاء النبي ﷺ الى الاسلام والنبوة ، وأن لا يتخذ بعضهم بعضا أربابا من دون الله	٨٣ ٧١	فضل الخدمة في الغزو
١١٢ ١٠٣	من أراد غزوة فوري بغيرها ، ومن أحب الخروج يوم الخميس	٨٥ ٧٢	فضل من حمل متاع صاحبه في السفر
١١٤ ١٠٤	الخروج بعد الظهر	٨٥ ٧٣	فضل رباط يوم في سبيل الله
١١٤ ١٠٥	الخروج آخر الشهر	٨٦ ٧٤	من غزا بصبي للخدمة
١١٥ ١٠٦	الخروج في رمضان	٨٧ ٧٥	ركوب البحر
١١٥ ١٠٧	التوديع	٨٨ ٧٦	من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب
		٨٩ ٧٧	لا يقول فلان شهيد
		٩١ ٧٨	التحريض على الرمي
		٩١ ٧٩	التهو بالحرب ونحوها
		٩٣ ٨٠	المجن ومن ترمى بترس صاحبه
		٩٤ ٨١	الدرق
		٩٥ ٨٢	الحمايل وتطليق السيف بالعنق



صفحة	الباب	صفحة	الباب
١١٥	١٠٨	السمع والطاعة للامام	١٤٠
١١٦	١٠٩	يقاتل من وراء الامام ويتقى به	١٤١
١١٧	١١٠	البيعة في الحرب أن لا يفروا	١٤٢
١١٩	١١١	عزم الامام على الناس فيما يطيقون	
١٢٠	١١٢	كان النبي ﷺ إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزل الشمس	١٤٣
١٢١	١١٣	استئذان الرجل الامام	١٤٤
١٢٢	١١٤	من غزا وهو حديث عهد بهرسه	١٤٤
١٢٢	١١٥	من اختار الفوز بعد البناء	١٤٥
١٢٢	١١٦	مبادرة الامام عند الفزع	١٤٥
١٢٢	١١٧	السرعة والركض في الفزع	١٤٦
١٢٢	١١٨	الخروج في الفزع وحده	١٤٦
١٢٣	١١٩	الجمائل والخلان في السبيل	١٤٧
١٢٥	١٢٠	اللاجير	١٤٨
١٢٦	١٢١	ما قيل في لواء النبي ﷺ	١٤٨
١٢٨	١٢٢	قول النبي ﷺ نصرت بالرعب مسيرة شهر	١٤٩
١٢٩	١٢٣	حل الزاد في الفزو	١٤٩
١٣٠	١٢٤	حل الزاد على الرقاب	١٥٠
١٣١	١٢٥	ارداف المرأة خلف أخيها	١٥١
١٣١	١٢٦	الارتداف في الفزو والحج	١٥٢
١٣١	١٢٧	الردف على الحار	١٥٣
١٣٢	١٢٨	من أخذ بالركاب ونحوه	١٥٣
١٣٣	١٢٩	السفر بالمصاحف في أرض العدو	١٥٤
١٣٤	١٣٠	التكبير عند الحرب	١٥٤
١٣٥	١٣١	ما يكره من رفع الصوت في التكبير	١٥٥
١٣٥	١٣٢	التبكيح إذا هبط واديا	١٥٥
١٣٥	١٣٣	التكبير إذا علا شرفا	١٥٦
١٣٦	١٣٤	يكسب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة	١٥٦
١٣٧	١٣٥	السهر وحده	١٥٦
١٣٨	١٣٦	السرعة في السير	١٥٧
١٣٩	١٣٧	إذا حل على فرس فرأها تبايع	١٥٨
			١٥٨
			١٥٩
			١٦٠
			١٦٠
			١٦١
			١٦١
			١٦٢
			١٦٢
			١٦٣
			١٦٣

صفحة الباب	باب	صفحة الباب	باب
١٦٤ ١٦٢	ما يكره من التنازع أو الاختلاف في الحرب وعقوبة من عصي إمامه	١٨٥ ١٨٩	الغلول
١٦٥ ١٦٣	إذا فزعوا بالثيل	١٨٧ ١٩٠	القليل من الغلول
١٦٦ ١٦٤	من رأى العدو فنادى بأهل صوته يا أصحابا	١٨٨ ١٩١	ما يكره من ذبح الأبل والغنم في المغنم
	حتى يسمع الناس	١٨٩ ١٩٢	البشارة في الفتوح
١٦٧ ١٦٤	من قال خلتما وأنا ابن فلان	١٨٩ ١٩٣	ما يعطى البشير
١٦٨ ١٦٥	إذا نزل العدو على حكم رجل	١٨٩ ١٩٤	لا حجر بعد الفتح
١٦٩ ١٦٥	قتل الأسير وقتل الصبر	١٩٠ ١٩٥	إذا اضطرب الرجل إلى النظر في شعور أهل الذمة ، والمؤمنات إذا عصين الله ويجريد هن
١٧٠ ١٦٥	هل يستأسر الرجل ، ومن لم يستأسر ، ومن ركع ركعتين عند القتل	١٩١ ١٩٦	استقبال الغزاة
١٧١ ١٦٧	فكك الأسير	١٩٢ ١٩٧	ما يقول إذا رجع من الغزو
١٧٢ ١٦٧	فداء المشركين	١٩٣ ١٩٨	الصلاة إذا قدم من سفر
١٧٣ ١٦٨	الحربي إذا دخل أو لا يذم على أمان	١٩٤ ١٩٩	الطعام عند القدوم
١٧٤ ١٦٩	يقاتل عن أهل الذمة وما		( ٥٧ - كتاب فرض الخمس )
١٧٥ ١٧٠	جوائز الوفاء	رقم ٣٠٩١ - ٣١٥٥	
١٧٦ ١٧٠	هل يستشفع إلى أهل الذمة ؟ ومعاملتهم	١ ١٩٢	فرض الخمس - قصة فدك
١٧٧ ١٧١	التدخل للوفود	٢ ٢٠٨	أداء الخمس من الدين
١٧٨ ١٧١	كيف يمرض الإسلام على الصبي ؟	٣ ٢٠٩	نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته
١٧٩ ١٧٥	قول النبي ﷺ لليهود : أسلموا أسلموا	٤ ٢١٠	ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ ، وما نسب من البيوت اليهن
١٨٠ ١٧٥	إذا أسلم قوم في دار الحرب ، ولهم مال وأرضون ، فهي لهم	٥ ٢١٢	ما ذكر من درع النبي ﷺ وعصاه وسيفه وقدره وخاتمته
١٨١ ١٧٧	كتابة الإمام الناس	٦ ٢١٥	الدليل على أن الخمس لنواب النبي ﷺ والمساكين ، وإيثار النبي ﷺ أهل الصفة والأرامل
١٨٢ ١٧٩	إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر	٧ ٢١٧	( فان لله خمسة )
١٨٣ ١٨٠	من تأمر في الحرب من غير إمرة إذا خاف العدو	٨ ٢١٩	( أحلت لكم الغنائم )
١٨٤ ١٨٠	المعون بالمدد	٩ ٢٢٤	الغنيمة لمن شهد الوقعة
١٨٥ ١٨١	من غلب العدو فأقام على عرستهم ثلاثا	١٠ ٢٢٦	من قاتل للمقيم هل ينقص من أجره ؟
١٨٦ ١٨١	من قسم الغنيمة في غزوه وسفره	١١ ٢٢٦	قسمة الإمام ما يقدم عليه ، ويضبط لمن لم يحضره أو غاب عنه
١٨٧ ١٨٢	إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجده المسلم		
١٨٨ ١٨٣	من تكلم بالفارسية والبطانة		

صفحة الباب	صفحة الباب
٢٧٧ ١٢ كيف قسم النبي ﷺ قريظة والنضير ؟ وما أعطى من ذلك في نوابه	٢٧٥ ١٢ الموادة والمصالحة مسع المشركين بالمال وغيره ، وإثم من لم يف بالعهد
٢٢٧ ١٣ بركة الغازي في ماله حيا وميتا مع النبي ﷺ وولاة الأمر	٢٧٦ ١٣ فضل الوفاء بالعهد
٢٣٥ ١٤ إذا بعث الامام رسولا في حاجة أو أمره بالمقام هل يسهم له ؟	٢٧٦ ١٤ هل يعفى عن الذمي إذا سحر ؟
٢٣٦ ١٥ ومن الدليل على أن الخمس لنواب المسلمين	٢٧٧ ١٥ ما يحذر من القدر
٢٤٣ ١٦ ما من النبي ﷺ على الأسارى من غير أن يخمس	٢٧٩ ١٦ كيف ينبذ إلى أهل العهد ؟
٢٤٤ ١٧ ومن الدليل على أن الخمس للامام	٢٧٩ ١٧ إثم من عاهد ثم غدر
٢٤٦ ١٨ من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلاً فله سلبه من غير أن يخمس وحكم الامام فيه	٢٨١ ١٨ حديث سهل بن حنيف : اتهموا رأيكم ، المصالحة على ثلاثة أيام أو وقت معلوم
٢٤٩ ١٩ ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم وغيره من الخمس ونحوه	٢٨٢ ١٩ الموادة من غير وقت
٢٥٥ ٢٠ ما يصيب من الطعام في أرض الحرب	٢٨٢ ٢١ طرح جيف المشركين في البئر ولا يؤخذ لهم ثمن
<b>( ٥٨ - كتاب الجزية والموادة )</b>	
مع أهل الذمة والحرب	
رقم ٣١٥٦ - ٣١٨٩	
٢٥٧ ١ الجزية والموادة مع أهل الحرب	٢٨٦ ١ ( وهو الذي يبدأ الخاق ثم يعيده )
٢٦٦ ٢ إذا وادع الامام ملك القرية هل يكون ذلك لبيعتهم ؟	٢٩٢ ٢ ما جاء في سبيع أرضين
٢٦٧ ٣ الوصاة بأهل ذمة رسول الله ﷺ	٢٩٥ ٣ في النجوم
٢٦٨ ٤ ما أقطع النبي ﷺ من البحرين	٢٩٦ ٤ صفة الشمس والقمر ( بحسبان )
٢٦٩ ٥ إثم من قتل معاهدا بغير جرم	٣٠٠ ٥ ( وهو الذي يرسل الرياح نشر آيين يدي رحمته )
٢٧٠ ٦ إخراج اليهود من جزيرة العرب	٣٠٢ ٦ ذكر الملائكة
٢٧٢ ٧ إذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعفى عنهم	٣١١ ٧ إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء
٢٧٢ ٨ دعا الامام على من نكث عهداً	فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه
٢٧٣ ٩ أمان النساء وجوارهن	٣١٧ ٨ ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة
٢٧٣ ١٠ ذمة المسلمين وجوارهم واحدة يسمى بها أدناهم	٣٢٨ ٩ صفة أبواب الجنة
٢٧٤ ١١ إذا قالوا صلباً ولم يحسنوا أسلمنا	٣٢٩ ١٠ صفة النار وأنها مخلوقة
	٣٣٤ ١١ صفة إبليس وجنوده
	٢٤٣ ١٢ ذكر الجن وثوابهم وعقابهم
	٢٤٦ ١٣ ( وإذا صرفنا إليك نفراً من الجن )

**( ٥٩ - كتاب بدء الخلق )**

٣١٩٠ - ٣٢٢٠

( وهو الذي يبدأ الخاق ثم يعيده )

٢٩٢ ٢ ما جاء في سبيع أرضين

٢٩٥ ٣ في النجوم

٢٩٦ ٤ صفة الشمس والقمر ( بحسبان )

٣٠٠ ٥ ( وهو الذي يرسل الرياح نشر آيين يدي رحمته )

٣٠٢ ٦ ذكر الملائكة

٣١١ ٧ إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء

فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه

٣١٧ ٨ ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة

٣٢٨ ٩ صفة أبواب الجنة

٣٢٩ ١٠ صفة النار وأنها مخلوقة

٣٣٤ ١١ صفة إبليس وجنوده

٢٤٣ ١٢ ذكر الجن وثوابهم وعقابهم

٢٤٦ ١٣ ( وإذا صرفنا إليك نفراً من الجن )

صفحة الباب		صفحة الباب
٢١ ٤٢٢	(واذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصا وكان رسولا نبيا)	١٤ ٢٤٧ (وبث فيها من كل دابة)
٢٢ ٤٢٣	(وهل أتاك حديث موسى إذ رأى ناراً)	١٥ ٢٥٠ خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال
٢٢ ٤٢٨	(وقال رجل من آل فرعون يكتم إيماناً)	١٦ ٢٥٥ خمس من الدواب فواسق يقتلن في الحرم
٢٤ ٤٢٨	(وهل أتاك حديث موسى - وكلم الله موسى تكليماً)	١٧ ٢٥٩ إذا وقع الذباب في شراب أحكم فليغمسه
٢٥ ٤٢٩	(وراعدا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر)	٦٠ - كتاب الأنبياء
٢٦ ٤٣١	طوفان من السيل	رقم ٢٣٢٦ - ٢٤٨٨
٢٧ ٤٣١	حديث الخضر مع موسى عليه السلام	١ ٢٦١ خلق آدم وذريته
٢٨ ٤٣٦	(ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة)	٢ ٢٦٩ الأرواح جنود مجندة
٢٩ ٤٣٨	(بمكفون على أصنام لهم)	٣ ٢٧٠ (واقعد أرسننا فوحا إلى قومه)
٣٠ ٤٣٩	(وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذهبوا بقره)	٤ ٢٧٢ (وإن إلياس لمن المرسلين)
٣١ ٤٤٠	وفاة موسى وذكره	٥ ٢٧٤ ذكر إدريس عليه السلام
٣٢ ٤٤٦	(وضرب الله مثلا الذين آمنوا امرأة فرعون)	٦ ٢٧٦ (وإلى عاد أخاهم هودا)
٣٢ ٤٤٨	(إن قارون كان من قوم موسى)	١٧ ٢٧٨ (وإلى نوح أخاهم صالحا)
٣٤ ٤٤٩	(وإلى مدین أخاهم شعيبا)	٧ ٢٨١ قصة يأجوج ومأجوج
٣٥ ٤٥٠	(وإن يونس لمن المرسلين)	٨ ٢٨٦ (واتخذ الله إبراهيم خليلاً)
٣٦ ٤٥٢	(واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر)	٩ ٢٩٥ يزفرون: الزلزال في المشي
٣٧ ٤٥٢	(وآتيناه داود زبوراً)	١٠ ٤٥٧ حسبت أن ذرأى مسجد وضع في الأرض أول
٣٨ ٤٥٥	أحب الصلاة إلى الله صلاة داود	١١ ٤١٠ (ونبئهم عن ضيف إبراهيم)
٣٩ ٤٥٦	(واذكر عبدنا داود ذا الأيد إنه أواب)	١٢ ٤١٣ (واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد)
٤٠ ٤٥٧	(ووهبنا لود سليمان)	١٣ ٤١٤ قصة إسحاق بن إبراهيم عليها السلام
٤١ ٤٦٥	(واقعد آيينا لقمان الحكمة أن اشكره)	١٤ ٤١٤ (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت)
٤٢ ٤٦٧	(واضرب لهم مثلا أصحاب القرية)	١٥ ٤١٥ (ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون)
٤٣ ٤٦٧	(ذكر رحمة ربك عبده زكريا)	١٦ ٤١٦ (فلما جاء آل لوط المرسلون)
٤٤ ٤٦٩	(واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا)	١٧ ٢٧٨ (وإلى نوح أخاهم صالحا)
		١٨ ٤١٧ (أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت)
		١٩ ٤١٧ (انصد كان في يوسف وإخوته آيات)
		٢٠ ٤٢٠ (وأيوب إذ نادى ربه أنى مستنى الضر وأنت أرحم الراحمين)

صفحة الباب	باب	صفحة الباب
٧ ٥٤٥	ذكر فطحان	٤٥ ٤٧٠ (واذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك وطهرك واصطفاك على نساء العالمين)
٨ ٥٤٦	ما ينهى من دعوى الجاهلية	٤٦ ٤٧١ (واذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك بكلمة منه)
٩ ٥٤٧	قصة خزاعة	٤٧ ٤٧٤ (يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق)
١٠ ٥٤٩	قصة إسلام أبي ذر رضى الله عنه	٤٨ ٤٧٦ (واذكر في الكتاب مريم إذ انتقلت من أهلها)
١١ ٥٤٩	قصة زمزم	٤٩ ٤٩٠ نزول عيسى بن مريم عليهما السلام
١٢ ٥٥٠	قصة زمزم وجبل العرب	٥٠ ٤٩٤ ما ذكر عن بنى اسرائيل
١٣ ٥٥١	من انتسب إلى آبائه في الاسلام والجاهلية	٥١ ٥٠٠ حديث أبرص وأعمى وأقرع في بنى اسرائيل
١٤ ٥٥٢	ابن أخت القوم منهم ، ومولى القوم منهم	٥٢ ٥٠٣ (أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم)
١٥ ٥٥٣	قصة الحبش وقول النبي ﷺ يا بني أرفقة	٥٣ ٥٠٥ حديث الغار
١٦ ٥٥٣	من أحب أن لا يسب نسبه	٥٤ ٥١١ حديث دينا امرأة ترضع ابنه - ما ذكر مر بها راكب
١٧ ٥٥٤	ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ	(٦١ - كتاب المناقب)
١٨ ٥٥٨	خاتم النبيين	رقم ٣٤٨٩ - ٣٦٤٨
١٩ ٥٥٩	وفاة النبي ﷺ	١ ٥٢٥ (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى)
٢٠ ٥٦٠	كشية النبي ﷺ	٢ ٥٢٢ مناقب قريش
٢١ ٥٦٠	حديث دعاء النبي ﷺ للسانه بن يزيد	٣ ٥٢٧ نزل القرآن بلسان قريش
٢٢ ٥٦١	خاتم النبوة	٤ ٥٣٧ نسبة الجن إلى إسماعيل
٢٣ ٥٦٣	صفة النبي ﷺ	٥ ٥٣٩ ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر
٢٤ ٥٧٩	كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه	٦ ٥٤٢ ذكر أسلم وغفار ومزينة وجنينة وأشجع
٢٥ ٥٨٠	علامات النبوة في الاسلام	
٢٦ ٦٣١	(يمرفونهم كما يعرفون أبناءهم)	
٢٧ ٦٣١	سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية	
	فأراهم انشقاق القمر	
٢٨ ٦٣٢	بقية أحاديث علامات النبوة	

## تصويب

صفحة	سعر	خطأ	سواب	صفحة	سعر	خطأ	سواب
١٣	٢٠	الأفضل	الأفضل	١٩٤	١	عند	عند
١٦	١٣	مايسرهم	مايسرهم	١٩٦	٥	بدر	بدر
٢١	٢٢	يارسول	يارسول	١٩٦	٩	شارقاي	شارقاي
٢٤	١٤	مقتنا	مقتنا	١٩٦	٣١	وفاة	وفاة
٢٤	١٨	قائل	قائل	١٩٧	١٥	قازا	قازا
٣٢	٢١	أن تردني	أسألك أن تردني	١٩٧	٢١	نبي	نبي
٣٣	١٢	الاولى	الاولى	١٩٨	٩	أعمل	أعمل
٤٥	٤	٤٥٩٤	٤٥٩٤ ، ٤٩٩٠	٢٠٥	٩	يرضخ	يرضخ
٤٨	١٩	عنبية	عنبية	٢٠٨	٢٨	وتدعو	وتدعو
٤٩	٢٥	حدثني أبو سلمة حدثني يحيى قال حدثني	حدثني أبو سلمة	٢١٠	٨	عبيد	عبيد
٥٢	١٠ - ١١	ابن أبي سلمة	ابن سلمة	٢١٥	٢٥	وقو	وقو
٥٤	١٥	بعك	[ الحديث ٢٨٥١ طرفه في : ٣٦٤٥ ]	٢١٧	١٠	محمد يوسف	محمد بن يوسف
٥٩	١٧	زريق	زريق	٢١٩	٨	ماله	مال
٧١	٢٤	النقيع	النقيع	٢٢٠	٥	عنهما	عنهما
٧٢	١٠	ابن عمر	ابن عمرو	٢٢٠	١٤	كل	كل
٧٨	٨	فتعلمنا	فتعلمنا	٢٢٦	١٨	قال حاتم	وقال حاتم
٨٠	٤	٧	٦٧	٢٢٨	١٤	أربعة	أربعة
١٠٦	١٢	سليمان بن	سليمان بن	٢٢٩	١٣	ان الله	ان شاء الله
١١٢	١٨	والمهاجر	والمهاجر	٢٣٦	١٧	الكليبي	الكليبي
١٢٢	١١	اختيار	اختار	٢٣٩	٦	د	د
١٠٨	١١	وارتفعت	وارتفعت	٢٤٤	٥	خير	خير
١٤٢	٢٩	ذر	عذر	٢٤٧	٣	قال محمد سمع يوسف صالحا	قال محمد سمع يوسف صالحا
١٦٦	١٢	به	بها	٢٤٧	٣	وسمى ابراهيم أباه عبد الرحمن	وسمى ابراهيم أباه عبد الرحمن
١٦٩	٢٦	يقاآسل	يقاآسل	٢٤٧	١٨	الياب	الياب
١٧٩	٢١	أطرقه	أطرقه	٢٥٥	٩	مايصيب	مايصيب
١٩١	٩	لحكما	لحكما	٢٥٨	١٨	فأمرنا	فأمرنا
١٩٣	٨	المدينة	المدينة	٢٦٧	٢٠	الجوار	الجوار

صفحة سطر	خطأ	صواب	صفحة سطر	خطأ	صواب
١١ ٢٦٩	انجروا	انجروا	١٩ ٢٧٠	مثّل	مثّل
٢٨ ٢٦٩	النبي	النبي	١٧ ٢٧١	نحن فيه	ما نحن فيه
١٣ ٢٧٢	قالوا	قالوا	٢١ ٢٧٢	(فيه دعوة)	(فيه دعوة)
٨ ٢٧٦	يؤدنه	يؤدونه	١٣ ٢٧٤	خازنها	خازنها
١٧ ٢٧٧	كفماس	كفماس	٨ ٢٧٧	أى عبدة	أى عبدة
١٦ ٢٧٨	البرم	البرم	١٥ ٢٨١	فأ اسطاعوا	فأ اسطاعوا
١٠ ٢٨١	الدنية	الدنية	٢٨٦	آخر سطر الشال	الشال
٢١ ٢٨٢	وأما يملق	وأما يملق	١٤ ٢٨٨	بن يزيد	بن زيد
١٤ ٢٨٦	في : ٤٢٦٥	في : ٤٢٦٥ ، ٢١٩١	٢١ ٢٩٥	مجير	مجير
١٩ ٢٩٢	وحسنا	وحسنا	١ ٢٩٩	طعامكم	طعامكم
٢ ٢٩٣	ابن أبى بكر	ابن أبى بكر	٣ ٤٠٨	عجرة	عجرة
٦ ٢٩٣	عن أبيه سعيد	عن أبيه سعيد	١٨ ٤٠٨	قبلة	قبلة
٢٧ ٢٩٨	خشم	خشم	٤١٦ بعد ٨	٣٣٦ - حدنا محمود حدانا أبو أحمد	
٢١ ٣٠٠	قال قوم	قال قوم عاد	حدنا سفيان عن أبي إسحاق عن		
٢ ٣٠٢	اللائكة	اللائكة	الأسود عن عبد الله رضى الله عنه قال		
٧ ٣٠٣	عشرين	عشرين	« قرأ البى » : قول من « نكر »		
٥ ٣٠٤	٢٢٣٨	٢٢٣٨	٤٣٦ ١٢ عصاء عربانا		
٧ ٣٠٤	اللائكة	اللائكة	نوبى حجر ، نوبى حجر ، حتى انتهى		
١ ٣٠٦	ذر	ذر	الى ملا من بنى اسرائيل فأروه عربانا		
٨ ٣١٤	لجنت	لجنت	٤٤١ ٢٠ تلومنى على		
٢٢ ٣١٧	مايجتنى	مايجتنى	٤٤٦ ٢٠ عمرو بن مرة		
٩ ٣٣٥	الجمد	الجمد	٤٥٠ ١٤ - الى قوله فتعناهم الى حين		
١٦ ٣٢٦	فكفروا	فكفروا	الى قوله - وهو مليم به قال مجاهد :		
٧ ٣٤٠	فليبتكن	فليبتكن	مذنب . المشعون : الوقر . فقلوا		
١٠ و ٣٤٢	فدعته	فدعته	انه كان من المنجيين الآية ففدعناه		
١٩ ٣٥٤	أى صغيرة	أى صغيرة	بالعراء بوجه الأرض وهو سقيم .		
٢١ ٣٥٩	كاذ	كاذ	وألبتنا عليه شجرة من يطيق به من		
١٢ ٣٦١	الفخار	الفخار	غير ذات أصل ، الدباء ونحوه .		
٦ ٣٦٢	عمارة	عمارة	فأرسلناه الى مائة ألف أو		
٢ ٣٦٣	٢٩١٩	٢٩١٩	يزيدون ، فأتونا فتعناهم الى حين به		
٥ ٣٦٣	عن ميسرة عن	عن ميسرة عن	٤٥٥ ٢٢ قتيبة		
			٤٥٧ ١٧ الارضة		

# فتح الباري

بشرح

## صحيح البخاري

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَرَّ الْعَسْكَلَانِيِّ  
"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرس أبي جدي بأسماء كتب صحيح البخاري

نُزِّلَ أَصْلُهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأُشْرِفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْخَطِّ  
عَلِيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارز  
الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأُشْرِفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

رَمَّ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارَتَهُ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

الجزء السابع

دار المعرفة

بيروت - لبنان



## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

### على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - الإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزارة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجبل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الدييات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضي (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزارة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويج (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجيد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وصعت هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضعا على غلاف كل محدث أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارىء، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ

١ - باب فضائل أصحاب النبي ﷺ ، وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ أَوْ رَأَاهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ

٣٦٤٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول حدثنا أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزَوْنَ فِتْنًا مِنَ النَّاسِ ، فَيَقُولُونَ : فَيْسَكَمَ مِنْ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَيَقُولُونَ لَهُمْ : نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ . ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزَوْنَ فِتْنًا مِنَ النَّاسِ فَيَقَالُ : فَيْسَكَمَ مِنْ صَاحِبِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ . ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزَوْنَ فِتْنًا مِنَ النَّاسِ فَيَقَالُ : هَلْ فِيكُمْ مِنْ صَاحِبٍ مِنْ صَاحِبِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ »

٣٦٥٠ - **حديث** إسحاق حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن أبي جرة سمعت زهلم بن مضر بن قال سمعت عمران بن حصين رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ « خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ . قَالَ عِمْرَانُ : فَلَا أَدْرِي أَذْكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا . ثُمَّ إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيُحْمَلُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَنْزِدُونَ وَلَا يَفُونَ ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ »

٣٦٥١ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » . قَالَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : وَكَانُوا يَضْرِبُونَنا عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْعَمْدِ وَنَحْنُ صَفَارٌ

**قوله** ( باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ) أى بطريق الإجمال ثم التفصيل . أما الإجمال فيشمل جميعهم ، لكنه اقتصر فيه على شيء مما يوافق شرطه . وأما التفصيل فلن ورد فيه شيء بخصوصه على شرطه . وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده : **قوله** ( ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ) يعنى أن اسم صحبة النبي ﷺ مستحق لمن صحبه أقل ما يطلق عليه اسم صحبة لغة وإن كان العرف يخص ذلك ببعض الملازمة . ويطلق أيضا على من رآه رؤية ولو على بعد . وهذا الذى ذكره البخارى هو الراجح ، إلا أنه هل يشترط فى الرأى أن يكون بحيث يميز ما رآه أو يكتفى بمجرد حصول الرؤية ؟ محل نظر ، وعمل من صنف فى الصحابة يدل على الثانى ، فانهم ذكروا مثل محمد بن أبى بكر الصديق ، وإنما ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام ، كما ثبت فى الصحيح أن

أمة أسما بنت عميس ولدته في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة ، وذلك في أواخر ذي القعدة سنة عشر من الهجرة ، ومع ذلك فأحاديث هذا الضرب مراسيل ، والخلاف الجارى بين الجمهور وبين أبي إسحق الأسفرائينى ومن وافقه على رد المراسيل مطلقا حتى مراسيل الصحابة لايجرى في أحاديث هؤلاء لأن أحاديثهم لامن قبيل مراسيل كبار التابعين ولا من قبيل مراسيل الصحابة الذين سمعوا من النبي ﷺ ، وهذا مما يلغز به فيقال : صحابى حديثه مرسل لا يقبله من يقبل مراسيل الصحابة . ومنهم من بالغ فكان لا يعد في الصحابة إلا من صحب الصحبة العرفية ، كما جاء عن عاصم الأحول قال : رأى عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ ، غير أنه لم يكن له صحبة ، أخرجه أحمد ، هذا مع كون عاصم قد روى عن عبد الله بن سرجس هذا عدة أحاديث ، وهى عند مسلم وأصحاب السنن ، وأكثرها من رواية عاصم عنه ، ومن جملتها قوله ان النبي ﷺ استغفر له . فهذا رأى عاصم أن الصحابى من يكون صحب الصحبة العرفية ، وكذا روى عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد في الصحابة إلا من أظلم مع النبي ﷺ سنة فصاعدا أو غزا معه غزوة فصاعدا . والعمل على خلاف هذا القول لأنهم اتفقوا على عدم جمع جم فى الصحابة لم يجتمعوا بالنبي ﷺ إلا في حجة الوداع . ومن اشترط الصحبة العرفية أخرج من له رؤية أو من اجتمع به لىكن فارقه عن قرب ، كما جاء عن أنس بن مالك : هل بقى من أصحاب النبي ﷺ غيرك ؟ قال : لا ، مع أنه كان في ذلك الوقت عدد كثير من ألقية من الأعراب . ومنهم من اشترط في ذلك أن يكون حين اجتماعه به بالغما ، وهو مردود أيضا لأنه يخرج مثل الحسن ابن على ونحوه من أحداث الصحابة ، والذي جزم به البخارى هو قول أحمد والجمهور من المحدثين وقول البخارى « من المسلمين » قيد يخرج به من صحبه أو من رآه من الكفار ، فأما من أسلم بعد موته منهم فإن كان قوله « من المسلمين » حالا خرج من هذه صفته وهو المعتمد . ويرد على التعريف من صحبه أو رآه مؤمنا به ثم ارتد بعد ذلك ولم يعد إلى الاسلام فانه ليس صحابيا اتفاقا . فينبغى أن يزاد فيه « ومات على ذلك » . وقد وقع في مسند أحمد حديث ربيعة بن أمية بن خلف الجهمى وهو ممن أسلم في الفتح وشهد مع رسول الله ﷺ حجة الوداع وحدث عنه بعد موته ثم لحقه الخذلان فلهقى في خلافة عمر بالروم وتنصر بسبب شىء أغضبته ، وأخرج حديث مثل هذا مشكلا ، ولعل من أخرجه لم يقف على قصة ارتداده والله أعلم . فلو ارتد ثم عاد إلى الاسلام لىكن لم يره ثانيا بعد عوده فالصحيح أنه معدود في الصحابة لأحاديث المحدثين على عد الأشعث بن قيس ونحوه ممن وقع له ذلك ، وأخراجهم أحاديثهم فى المسانيد ، وهل يختص جميع ذلك ببنى آدم أو يعم غيرهم من العقلاء ؟ محل نظر ، أما الجن فالراجح دخولهم لأن النبي ﷺ بعث إليهم قطعا ، وهم مكلمون . فيهم العصاة والطائعون ، فمن عرف اسمه منهم لاينبغى التردد في ذكره فى الصحابة وإن كان ابن الأثير عاب ذلك على أبي موسى فلم يستند فى ذلك إلى حجة . وأما الملائكة فيتوقف عدم فيهم على ثبوت بعثته إليهم ، فان فيه خلافا بين الأصوليين ، حتى نقل بعضهم الإجماع على ثبوته ، وعكس بعضهم ، وهذا كله فيمن رآه وهو فى قيد الحياة الدنيوية ، أما من رآه بعد موته وقبل دفنه فالراجح أنه ليس بصحابى والا لعد من اتفق أن يرى جسده المكرم وهو فى قبره المعظم ولو فى هذه الأعصار ، وكذلك من كشف له عنه من الأولياء فرآه كذلك على طريق الكرامة ، اذ حجة من أثبت الصحبة لمن رآه قبل دفنه أنه مستمر الحياة ، وهذه الحياة ليست دنيوية وإنما هى أخروية لاتتعلق بها أحكام الدنيا ، فان الشهداء أحياء ومع ذلك فان الأحكام المتعلقة بهم بعد القتل جارية على أحكام غيرهم من الموتى ، والله أعلم . وكذلك المراد بهذه الرؤية من انفتحت له بمن تقدم

شرحه وهو يقظان ، أما من رآه في المنام وان كان قد رآه حقا فذلك ما يرجع إلى الأمور المعنوية لا الأحكام الدنيوية فلذلك لا يبعد صحابيا ولا يجب عليه أن يعمل بما أمر به في تلك الحالة والله أعلم . وقد وجدت ما جزم به البخاري من تعريف الصحابي في كلام شيخه علي بن المديني ، فقرأت في « المستخرج لأبي القاسم بن منده » بسنده إلى أحمد بن سيار الحافظ المروزي قال : سمعت أحمد بن عتيك يقول قال علي بن المديني : من صحب النبي ﷺ أو رآه ولو ساعة من نهار فهو من أصحاب النبي ﷺ ، وقد بسطت هذه المسألة فيما جمعته من علوم الحديث ، وهذا القدر في هذا المكان كاف . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث جابر بن عبد الله عن أبي سعيد ، وهو من رواية صحابي عن صحابي . قوله ( يأتي على الناس زمان فيغزو فثام ) بكسر الفاء ثم تحتانية بهمزة ، وحكى فيه ترك الهمزة أي جماعة ، وقد تقدم ضبطه في « باب من استعان بالضعفاء » في أوائل الجهاد ، ويستفاد منه بطلان قول من ادعى في هذه الأعصار المتأخرة الصحبة لأن الخبر يتضمن استمرار الجهاد والبعوث إلى بلاد الكفار وأنهم يسألون : هل فيكم أحد من أصحابه ؟ فيقولون لا ، وكذلك في التابعين وفي أتباع التابعين ، وقد وقع كل ذلك فيما مضى وانقطعت البعوث عن بلاد الكفار في هذه الأعصار ، بل انعكس الحال في ذلك على ما هو معلوم مشاهد من مدة متطاولة ولا سيما في بلاد الاندلس ، وضبط أهل الحديث آخر من مات من الصحابة ، وهو علي الاطلاني ، أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي كما جزم به مسلم في صحيحه ، وكان موته سنة مائة وقيل سنة سبع ومائة وقيل سنة عشر ومائة ، وهو مطابق لقوله ﷺ قبل وفاته بشهر على رأس مائة سنة لا يبق على وجه الأرض من هو عليها اليوم أحد ، ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ذكر طبة رابعة واغظه « يأتي على الناس زمان يبعث منهم البعث فيقولون انظروا هل تجدون فيكم أحدا من أصحاب النبي ﷺ ؟ فيوجد الرجل فيفتح لهم ، ثم يبعث البعث الثاني فيقولون انظروا - إلى أن قال - ثم يكون البعث الرابع » وهذه الرواية شاذة ، وأكثر الروايات مقتصر على الثلاثة كما سأوضح ذلك في الحديث الذي بعده . ومثله حديث واثلة رفعه « لا تزالون بخير مادام فيكم من رآني وصاحبي » ، والله لا تزالون بخير مادام فيكم من رأى من رآني وصاحبي ، الحديث أخرجه ابن أبي شيبة وإسناده حسن . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه وبذلك جزم ابن السكن وأبو نعيم في « المستخرج » والنضر هو ابن شميل ، وأبو جرة بالجيم والراء صاحب ابن عباس وحدث هنا عن تابعي مثله . قوله ( خير أمتي قرني ) أي أهل قرني ، والقرن أهل زمان واحد متقارب اشتهر في أمر من الأمور المقصودة ، ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمن نبي أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ، ويطلق القرن على مدة من الزمان ، واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين لسكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة ، وما عدا ذلك فقد قال به قائل . وذكر الجوهري بين الثلاثين والأربعين ، وقد وقع في حديث عبد الله بن بسر عند مسلم ما يدل على أن القرن مائة وهو المشهور ، وقال صاحب المطالع : القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد ، وثبتت المائة في حديث عبد الله بن بسر وهي ما عدا أكثر أهل العراق ، ولم يذكر صاحب « المحكم » الحسين وذكر من عشر إلى سبعين ثم قال : هذا هو القدر المتوسط من أعمار أهل كل زمن ، وهذا أعدل الأقوال وبه صرح ابن الأعرابي وقال : انه مأخوذ من الاقران ، ويمكن أن يحمل عليه المختلف من الأقوال المتقدمة من قال إن القرن أربعون فصاعدا ، أما من قال انه دون ذلك فلا ياتهم على هذا القول والله أعلم . والمراد بقرن النبي ﷺ في هذا الحديث

الصحابة ، وقد سبق في صفة النبي ﷺ قوله « وبعثت في خير قرون بني آدم ، وفي رواية بريذة عند أحمد » غير هذه الأمة القرن الذين بعثت فيهم ، وقد ظهر أن الذي بين البعثة وآخر من مات من الصحابة مائة سنة وعشرون سنة أو دونها أو فوقها بقليل على الاختلاف في وفاة أبي الطفيل ، وإن اعتبر ذلك من بعد وفاته ﷺ فيكون مائة سنة أو تسعين أو سبعا وتسعين ، وأما قرن التابعين فإن اعتبر من سنة مائة كان نحو سبعين أو ثمانين ، وأما الذين بعدهم فإن اعتبر منها كان نحو من خمسين ، فظهر بذلك أن مدة القرن مختلف باختلاف أعمار أهل كل زمان والله أعلم . واتفقوا أن آخر من كان من أتباع التابعين من يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين ، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورا فاشيا ، وأطلقت المعتزلة السنن ، ورفعت الفلاسفة رءوسها ، وامتنح أهل العلم ليقولوا بخلق القرآن ، وتغيرت الأحوال تغيرا شديدا ، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن ، وظهر قوله ﷺ « ثم يفسد الكذب ، ظهورا بينا حتى يشمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان . قوله ( ثم الذين يلونهم ) أي القرن الذي بعدهم وهم التابعون ( ثم الذين يلونهم ) وهم أتباع التابعين ، واقتضى هذا الحديث أن تكون الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من أتباع التابعين ، لكن هل هذه الأفضلية بالنسبة إلى المجموع أو الأفراد ؟ محل بحث ، وإلى الثاني نحا الجمهور ، والأول قول ابن عبد البر ، والذي يظهر أن من قاتل مع النبي ﷺ أو في زمانه بأمره أو أفق شيئا من ماله بسببه لا يعدله في الفضل أحد بعده كائنا من كان ، وأما من لم يقع له ذلك فهو محل البحث ، والأصل في ذلك قوله تعالى ( لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل ، أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد ) الآية . واحتج ابن عبد البر بحديث « مثل أمي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره » وهو حديث حسن له طرق قد يرتقى بها إلى الصحة ، وأغرب النووي فعزاه في فتاويه إلى مسند أبي يعلى من حديث أنس بأسناد ضعيف ، مع أنه عند الترمذي بأسناد أقوى منه من حديث أنس ، وصححه ابن حبان من حديث عمار ، وأجاب عنه النووي بما حاصله : أن المراد من يشقه عليه الحال في ذلك من أهل الزمان الذين يدركون عيسى بن مريم عليه السلام ويرون في زمانه من الخير والبركة وانتظام كلمة الاسلام ودحض كلمة الكفر ، فيشقه الحال على من شاهد ذلك أي الزمانين خير ، وهذا الاشتباه مندفع بصريح قوله ﷺ « خير القرون قرني ، والله أعلم . وقد روى ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير أحد التابعين بأسناد حسن قال : قال رسول الله ﷺ « ليدركن المسيح أقواما منهم لثلكم أو خير - ثلاثا - ولن يخزي الله أمة أنا أولها والمسيح آخرها . وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي ثعلبة رفته « تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل : منهم أو منا يا رسول الله ؟ قال : بل منكم ، وهو شاهد لحديث « مثل أمي مثل المطر » ، واحتج ابن عبد البر أيضا بحديث عمر رفته « أفضل الخلق إيماننا قوم في أصلاب الرجال يؤمنون بي ولم يروني » الحديث أخرجه الطيالسي وغيره ، لكن إسناده ضعيف فلا حجة فيه . وروى أحمد والدارمي والطبراني من حديث أبي جمرة قال « قال أبو عبيدة : يا رسول الله ، أحد خير منا ؟ أسلنا معك ، وجهادنا معك . قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني » وإسناده حسن وقد صححه الحاكم . واحتج أيضا بأن السبب في كون القرن الأول خير القرون أنهم كانوا غرباء في إيمانهم لكثرة الكفار حينئذ وصبرهم على أذاهم وتمسكهم بدينهم ، قال : فكذلك أو آخرهم إذا أقاموا الدين وتمسكوا به

وصبروا على الطاعة حين ظهور المعاصي والفتن كانوا أيضا عند ذلك غرباء ، وزكت أعمالهم في ذلك الزمان كما زكت أعمال أولئك . ويشهد له ما رواه مسلم عن أبي هريرة رقهه : بدأ الاسلام غربيا وسيعود غربيا كما بدأ فطوي للغرباء ، وقد تعقب كلام ابن عبد البر بأن مقتضى كلامه أن يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من يكون أفضل من بعض الصحابة ، وبذلك صرح القرطبي ، لكن كلام ابن عبد البر ليس على الإطلاق في حق جميع الصحابة ، فانه صرح في كلامه باستثناء أهل بدر والحديبية . نعم والذي ذهب اليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل لمشاهدة رسول الله ﷺ ، وأما من أنفق له الذب عنه والسبق اليه بالهجرة أو النصرة وضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده فانه لا يعدله أحد من يأتي بعده ، لأنه ما من خصلة من الخصال المذكورة إلا والذي سبق بها مثل أجر من عمل بها من بعده ، فظهر فضلهم . ومحصل النزاع يتمحض فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم ، فإن جمع بين مختلف الأحاديث المذكورة كان متجها ، على أن حديث د للعامل منهم أجر خمسين منكم ، لا يدل على أفضلية غير الصحابة على الصحابة ، لأن مجرد زيادة الأجر لا يستلزم ثبوت الأفضلية المطلقة ، وأيضا فالأجر إنما يقع تفاضله بالنسبة الى ما يماثله في ذلك العمل فاما ما فاز به من شاهد النبي ﷺ من زيادة فضيلة المشاهدة فلا يعدله فيها أحد ، فهذه الطريق يمكن تأويل الأحاديث المتقدمة ، وأما حديث أبي جمة فلم تتفق الرواة على لفظه ، فقد رواه بعضهم بلفظ الخيرية كما تقدم ، ورواه بعضهم بلفظ « فلنا يا رسول الله هل من قوم أعظم منا أجرا » الحديث أخرجه الطبراني واستناد هذه الرواية أقوى من اسناد الرواية المتقدمة ، وهي توافق حديث أبي ثعلبة ، وقد تقدم الجواب عنه والله أعلم . قوله ( فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ) وقع مثل هذا الشك في حديث ابن مسعود وأبي هريرة عند مسلم ، وفي حديث بريدة عند أحمد ، وجاء في أكثر الطرق بغير شك ، منها عن النعمان بن بشير عند أحمد ، وعن مالك عند مسلم عن عائشة « قال رجل : يا رسول الله أي الناس خير ؟ قال : القرن الذي أنا فيه ، ثم الثاني ، ثم الثالث » ووقع في رواية الطبراني وسمويه ما يفسر به هذا السؤال ، وهو ما أخرجه من طريق بلال بن سعد بن تميم عن أبيه قال قلت : يا رسول الله أي الناس خير ؟ فقال : أنا وقرني ، فذكر مثله . وللطحايسى من حديث عمر رقهه « خير أمي القرن الذي أنا منهم ، ثم الثاني ، ثم الثالث » ، ووقع في حديث جمدة بن هبيرة عند ابن أبي شيبة والطبراني إثبات القرن الرابع ولفظه « خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم الآخرون أرداء » ورجاله ثقات ، إلا أن جمدة مختلف في صحبته والله أعلم . قوله ( ثم ان بعدهم<sup>(١)</sup> قوما ) كذا الأكثر ، ولبعضهم « قوم » فيحتمل أن يكون من الناسخ على طريقة من لا يكتب الألف في المنصوب ، ويحتمل أن تكون « ان » تقريرية بمعنى نعم وفيه بعد وتكلم . واستدل بهذا الحديث على تعديل أهل القرون الثلاثة وإن تفاوتت منازلهم في الفضل ، وهذا محمول على الغالب والأكثرية ، فقد وجد فيمن بعد الصحابة من القرنين من وجدت فيه الصفات المذكورة المذمومة لكن بقلة ، بخلاف من بعد القرون الثلاثة فإن ذلك كثر فيهم واشتهر ، وفيه بيان من ترد شهادتهم وهم من اتصف بالصفات المذكورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « ثم يفتش الكذب » أي يكثر . واستدل به على جواز المفاضلة بين الصحابة قاله المازري ، وقد تقدم باقي شرحه في الشهادات . الحديث الثالث حديث ابن مسعود في المعنى وقد تقدم في الشهادات سندنا ومتنا ، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق بالشهادات ، والله أعلم

(١) في نسخ المتن « بعدهم » وعليها شرح القسطلاني وقال : بالسكاف

## ٢ - باب مناقب المهاجرين وفضلهم

منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة التيمي رضي الله عنه

وقول الله تعالى [الحشر ٨]: ﴿لَا تَقْرَأُ لِلْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنْ

اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾

وقال [التوبة ٤٠]: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ - إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ

قَالَتْ عَانِثَةٌ وَأَبُو سَعِيدٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ «وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَارِ»

٣٦٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِمْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ «اشْتَرَى أَبُو بَكْرٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ عَازِبَ رَحَلًا بِثَلَاثَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعَازِبَ: «مُرِ الْبَرَاءَ فَلْيَحْمِلْ إِلَيَّ رَحْلِي، فَقَالَ عَازِبٌ: لَا، حَتَّى تُحَدِّثَنَا كَيْفَ صَنَعْتَ أَنْتَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ خَرَجْتُمَا مِنْ مَكَّةَ وَالْمَشِيرَ كَوْنًا يَطْلُبُونَكُمْ.

قَالَ: ارْتَحَلْنَا مِنْ مَكَّةَ فَأَحْيَيْنَا - أَوْ مَرَيْنَا - لَيْلَتَنَا وَبُيُوتَنَا حَتَّى أَظْهَرْنَا وَقَامَ قَائِمُ الظُّهْرِ، فَرَمَيْتُ بِبَصْرِي هَلْ أَرَى مِنْ ظِلٍّ فَأَوَى إِلَيْهِ، فَإِذَا صَخْرَةٌ أَتَيْتُمَا، فَنَظَرْتُ بَقِيَّةَ ظِلِّ لَهَا قَسْوِيَّتُهُ، ثُمَّ فَرَشْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِيهِ، ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: اضْطَجِعْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَاضْطَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ أَنْظُرُ مَا حَوْلِي: هَلْ أَرَى مِنَ الطَّلَبِ أَحَدًا؟

فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ غَنَمَهُ إِلَى الصَّخْرَةِ، يُرِيدُ مِنْهَا الَّذِي أُرَدُّنَا، فَسَأَلْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ: لِمَنْ أَنْتَ يَا غَلَامُ؟ فَقَالَ لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ سَمَاءُ فَرَغَتْهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ آبَيْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَهَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لَنَا؟

قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرْتُهُ فَأَعْتَقَلَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ صَرْعَهَا مِنَ الثُّبَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْفُضَ كَفَّيْهِ فَقَالَ هَكَذَا، ضَرَبَ إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالْأُخْرَى فَخَلَبَ لِي كُتْبَةً مِنْ لَبَنٍ، وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِدَاوَةً عَلَى

فَمُخَارِقِهِ، فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ، فَانْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَوَافَقْتُهُ قَدْ اسْتَيْقِظَ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيتُ، ثُمَّ قُلْتُ: قَدْ آتَى الرَّحِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: بَلَى. فَارْتَحَلْنَا وَالْقَوْمُ

يَطْلُبُونَا، فَلَمْ يُدْرِكْنَا أَحَدٌ مِنْهُمْ غَيْرُ مُرَاقَةِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جُشْمٍ عَلَى قَرَسٍ لَهُ، فَقُلْتُ: هَذَا الطَّلَبُ قَدْ لَحِقَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا تَحْزَنْ، إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا. (تَرْيِخُونَ) بِالْعَشَى، (تَسْرَحُونَ) بِالْعِدَاةِ

٣٦٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا هَامُّ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قُلْتُ

لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا فِي النَّارِ: لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ لِأَبْصَرَنَا. فَقَالَ: مَا ظَنُّكَ يَا أَبَا بَكْرٍ بِأَنْتَ بَيْنَ

اللهُ تَالُفُهُمَا »

[الحديث ٢٦٥٣ - طرفه في : ٢٩٢٢ ، ٤٦٦٣ ]

**قوله** ( باب منافب المهاجرين وفضلهم ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، والمراد بالمهاجرين من عدا الانصار ومن أسلم يوم الفتح وهم جرا ، فالصحية من هذه الحديثية ثلاثة أصناف ، والانصار هم الاوس والخزرج وحلفائهم ومواليهم . **قوله** ( منهم أبو بكر عبد الله بن أبي قحافة النخعي ) هكذا جزم بأن اسم أبي بكر عبد الله وهو المشهور ، ويقال كان اسمه قبل الاسلام عبد الكعبة وكان يسمى أيضا عتيقا ، واختلف هل هو اسم له أصلي أو قيل له ذلك لانه ليس في نسبه ما يعاب به أو لقده في الخير وسببه إلى الاسلام أو قيل له ذلك لحسنه أو لأن أمه كان لا يعيش لها ولد فلما ولد استقبلت به البيت فقالت اللهم هذا عتيقك من الموت أو لأن النبي ﷺ بشره بأن الله أعقبه من النار ، وقد ورد في هذا الأخير حديث عن عائشة عند الترمذي ، وآخر عن عبد الله بن الزبير عند البزار ، وصححه ابن حبان وزاد فيه ، وكان اسمه قبل ذلك عبد الله بن عثمان ، وعثمان اسم أبي قحافة لم يختلف في ذلك كما لم يختلف في كنية الصديق ولقب الصديق لسبقه إلى تصديق النبي ﷺ ، وقيل كان ابتداء تسميته بذلك صليحة الإسراء . وروى الطبراني من حديث علي دانه كان يحلف أن الله أنزل اسم أبي بكر من السماء الصديق ، رجاله ثقات . وأما نسبه فهو عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة ابن كعب بن لؤي بن غالب . يجتمع مع النبي ﷺ في مرة بن كعب ، وعدد آبائهما إلى مرة سواء ، وأم أبي بكر سلمى وتكنى أم الخير بنت صخر بن مالك بن عامر بن عمرو المذكور ، أسلمت وهاجرت ، وذلك معدود من مناقبه ، لانه انتظم اسلام أبويه وجميع أولاده . **قوله** ( وقول الله عز وجل ) للفقراء المهاجرين ( الآية ) ساقها الاصيلي وكريمة إلى قوله ( هم الصادقون ) وأشار المصنف بهذه الآية إلى ثبوت فضل المهاجرين لما اشتملت عليه من أوصافهم الجميلة وشهادة الله تعالى لهم بالصدق . **قوله** ( وقال الله تعالى ) ( الا تنصروه فقد نصره الله ) ( الآية ) ساق في رواية الاصيلي وكريمة إلى قوله ( ان الله معنا ) وأشار المصنف بها إلى ثبوت فضل الانصار فانهم امتثلوا الأمر في نصره ، وكان نصر الله له في حال التوجه إلى المدينة يحفظه عن أذى المشركين الذين اتبعوه ليردوه عن مقصده . وفي الآية أيضا فضل أبي بكر الصديق لانه انفرد بهذه المنفعة حيث صاحب رسول الله ﷺ في تلك السفرة ووقاه بنفسه كما سيأتي ، وشهد الله له فيها بانه صاحب نبية . **قوله** ( وقالت عائشة وأبو سعيد وابن عباس : كان أبو بكر مع النبي ﷺ في الغار ) أي لما خرجا من مكة إلى المدينة ، حديث عائشة سيأتي مطولا في « باب الهجرة إلى المدينة » وفيه وثم لحق رسول الله ﷺ وأبو بكر بغار في جبل ثور ، الحديث . وحديث أبي سعيد أخرجه ابن حبان من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عنه في قصة بعث أبي بكر إلى الحج ، وفيه وقال له رسول الله ﷺ : أنت أخي وصاحبي في الغار ، الحديث ، وحديث ابن عباس في تفسير برادة في قصة ابن عباس مع ابن الزبير ، وفيها قول ابن عباس : وأما جد فصاحب الغار ، يريد أبا بكر ، ولا ابن عباس حديث آخر لعله أمس بالمراد ، أخرجه أحمد والحاكم من طريق عمرو بن ميمون عنه قال : كان المشركون يرمون عليا وهم يظنون أنه النبي ﷺ ، فجاء أبو بكر فقال : يا رسول الله ، فقال له علي : إنه انطلق نحو بني ميمون فادركه ، قال فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار ، الحديث . وأصله في الترمذي والنسائي دون المقصود منه هنا . وروى الحاكم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن



عباس في قوله تعالى ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ﴾ قال « على أبي بكر » وروى عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من وجه آخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ « أبو بكر صاحب مؤنسي في الغار ، الحديث ، ورجاله نقات . قوله ( حدثنا عبد الله بن رجاه ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف الدال المهملة وبعد الألف نون بصرية نقية ، وكذا بقية رجال الاسناد . قوله ( فقال عازب : لاحقى تحدثنا ) كذا وقع في رواية إسرائيل عن أبي إسحق ، وقد تقدم في « علامات النبوة » من رواية زهير عن أبي إسحق بلفظ « فقال لعازب : ابعت ابنك يحمل معي » قال خملته معه وخرج أبي ينتقد ثمنه ، فقال له أبي : يا أبا بكر حدثني ، وظاهرهما التخالف ، فان مقتضى رواية إسرائيل أن عازبا امتنع من إرسال ولده مع أبي بكر حتى يحدتهم ، ومقتضى رواية زهير أنه لم يعلق التحديث على شرط ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن عازبا اشترط أولا وأجابه أبو بكر إلى سؤاله ، فلما شرعوا في التوجه استنجز عازب منه ما وعده به من التحديث ففعل ، قال الخطابي : تمسك بهذا الحديث من استجاز أخذ الأجرة على التحديث ؛ وهو تمسك باطل ، لأن هؤلاء اتخذوا التحديث بضاعة ، وأما الذي وقع بين عازب وأبي بكر فانما هو على مقتضى العادة الجارية بين التجار بأن أتباعهم يحملون السلعة مع المشتري سواء أعطاهم أجرة أم لا ، كذا قال ، ولا ريب أن في الاستدلال للجواز بذلك بعدا ، لتوقفه على أن عازبا لو استمر على الامتناع من إرسال ابنه لاستمر أبو بكر على الامتناع من التحديث ، والله أعلم . قوله ( فاذا أنا براح ) لم أقف على تسميته ولا على تسمية صاحب الغنم ، إلا أنه جاء في حديث عبد الله بن مسعود شيء تمسك به من زعم أنه الراعي ، وذلك فيما أخرجه أحمد وابن حبان من طريق عاصم ؟ عن زر عن ابن مسعود قال « كنت أرى غنما لعقبة بن أبي معيط ، فربى رسول الله ﷺ وأبو بكر فقال : يا غلام هل من ابن ؟ قلت : نعم ، والسكنى مؤنمن ، الحديث وهذا لا يصلح أن يفسر به الراعي في حديث البراء لأن ذلك قيل له « هل أنت حالب ؟ فقال : نعم ، وهذا أشار بأنه غير حالب ، وذلك حلب من شاة حافل وهذا من شاة لم تطرق ولم تحمل ، ثم إن في بقية هذا الحديث ما يدل على أن قصته كانت قبل الهجرة لقوله فيه « ثم أتيت بعد هذا فقلت : يا رسول الله علمني من هذا القول ، فان هذا يشعر بأنها كانت قبل إسلام ابن مسعود ، وإسلام ابن مسعود كان قديما قبل الهجرة بزمان ، فبطل أن يكون هو صاحب القصة في الهجرة ، والله أعلم . قوله ( فشرب حتى رضيت ) وقع في رواية أوس عن خديج عن أبي إسحق « قال أبو إسحق فتكلم بكلمة والله ما سمعتها من غيره ، كأنه يعني قوله « حتى رضيت » فانها مشعرة بأنه آمن في الشرب ، وعادته المألوفة كانت عدم الإيمان . قوله ( قد آن الرحيل يا رسول الله ) أى دخل وقته ، وتقدم في علامات النبوة « فقال رسول الله ﷺ ، ألم بأن للرحيل ؟ قلت : بلى ، فيجمع بينهما بأن يكون النبي ﷺ بدأ فسأل ، فقال له أبو بكر بلى ، ثم أعاد عليه بقوله « قد آن الرحيل » قال المطلب بن أبي صفرة : إنما شرب النبي ﷺ من لبن تلك الغنم لأنه كان حينئذ في زمن المكارمة ، ولا يعارضه حديثه « لا يحملن أحد ماشية أحد إلا بأذنه » لأن ذلك وقع في « من التشاح » أو الثاني محمول على التيسر والاختلاس والاول لم يقع فيه ذلك بل قدم أبو بكر سؤال الراعي هل أنت حالب ؟ فقال : نعم ، كأنه سأله هل أذن لك صاحب الغنم في حلبها لمن يرد عليك ؟ فقال : نعم أو جرى على العادة المألوفة للعرب في إباحة ذلك والإذن في الحلب على المار ولابن السبيل ، فكان كل راع مأذونا له في ذلك وقال الداودي : إنما شرب من ذلك على أنه ابن سبيل وله شرب ذلك إذا احتاج ، ولا سيما النبي ﷺ ، وأبعد من قال : إنما استجازه لأنه مال عربي ، لأن

القتال لم يكن فرض بعد ولا أبيحت الغنائم . وقد تقدم شيء من هذه المباحث في هذه المسألة في آخر اللقطة ، وفيها الكلام على إباحة ذلك للسافر مطلقا . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : خدمة النابغ الحر للاتبوع في يفظانه والذب عنه عند نومه ، وشدة محبة أبي بكر للنبي ﷺ وأدبه معه وإثاره له على نفسه ، وفيه أدب الاكل والشرب واستحباب التنظيف لما يؤكل ويشرب ، وفيه استصحاب آلة السفر كالإداوة والسفرة ولا يقدح ذلك في التوكل ، وستأتي قصة سراقاة في الهجرة مستوفاة إن شاء الله تعالى ، وأوردها هنا مختصرة جدا وفي علامات النبوة أتم منه . ( تنبيه ) : أورد الاسماعيل هذا الحديث عن أبي خليفة عن عبد الله بن رجاء شيخ البخاري فيه فزاد في آخره « ومضى رسول الله ﷺ وأنا معه حتى أتينا المدينة ليلا ، فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه ، فذكر القصة مطولة ، وسأذكر ما فيها من الفوائد في باب الهجرة ، إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تريحون بالعشي ، ترحون بالغداة ) هو تفسيره قوله تعالى ( ولكم فيها جمال حين تريحون وحين ترحون ) وهو تفسير أبي عبيدة في « المجاز » ، وثبت هذا في رواية الكشميني وحده ، والصواب أن يثبت في حديث عائشة في قصة الهجرة فإن فيه « ويرعى عليها عامر ابن فهيرة ويرحمهما عليهما » فهذا هو محل شرح هذه اللفظة بخلاف حديث البراء فلم يجر فيه لهذه اللفظة ذكر ، والله تعالى أعلم . **قوله** ( عن ثابت ) في رواية حبان بن هلال في التفسير عن همام « حدثنا ثابت » . **قوله** ( عن أنس عن أبي بكر ) في رواية حبان المذكورة « حدثنا أنس حدثني أبو بكر » . **قوله** ( قلت للنبي ﷺ وأنا في الغار ) زاد في رواية حبان المذكورة « فرأيت آثار المشركين » ، وفي رواية موسى بن إسماعيل عن همام في الهجرة « فرفعت رأسي فاذا أنا بأقدام القوم » . **قوله** ( لو أن أحدهم نظر تحت قدميه ) فيه مجيء « لو » الشرطية للاستقبال خلافا للأكثر واستدل من جوزه بمجيء الفعل المضارع بعدها كقوله تعالى ( لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتكم ) ، وعلى هذا فيكون قاله وقوفهم على الغار ، وعلى القول الآخر يكون قاله بعد مضيهم شكرا لله تعالى على صيانتهم منهم . قوله « لو أن أحدهم نظر تحت قدميه » في رواية موسى « لو أن بعضهم طأطأ بصره » ، وفي رواية حبان « رفع قدميه » ، ووقع مثله في حديث حبشي بن جنادة أخرجه ابن عساكر ، وهي مشكلة فإن ظاهرها أن باب الغار استتر بأقدامهم ، وليس كذلك إلا أن يحمل على أن المراد أنه استتر بأقدامهم ، وقد أخرجه مسلم من رواية حبان المذكورة بلفظ « لو أن أحدهم نظر إلى قدميه أبصرنا تحت قدميه » ، وكذا أخرجه أحمد عن عفان عن همام ، ووقع في منازي عروة بن الزبير في قصة الهجرة قال « وأتى المشركون على الجبل الذي فيه الغار الذي فيه النبي ﷺ حتى طلعوا فوقه ، وسمع أبو بكر أصواتهم فأقبل عليه الهم والخوف ، فعند ذلك يقول له النبي ﷺ ( لا تحزن أن الله معنا ) ودعا رسول الله ﷺ فنزلت عليه السكينة ، وفي ذلك يقول الله عز وجل ( إذ يقول لصاحبه لا تحزن أن الله معنا ) الآية ، وهذا يقوى أنه قال ما في حديث الباب حينئذ ، ولذلك أجابه بقوله ( لا تحزن ) . **قوله** ( ما ظنك يا أبا بكر باثنين الله ثالثهما ) في رواية موسى « فقال اسكت يا أبا بكر ، اثنان الله ثالثهما » ، وقوله اثنان خبر مبتدأ محذوف تقديره نحن اثنان ، ومعنى ثالثهما ناصرهما ومعينهما ، وإلا قاله ثالث كل اثنين بملءه ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في تفسير براءة . وفي الحديث منقبة ظاهرة لأبي بكر ، وفيه أن باب الغار كان منخفضا إلا أنه كان ضيقا ، فقد جاء في السير للواقدي ، أن رجلا كشف عن فرجه وجلس يقول فقال أبو بكر « قد رأينا يا رسول الله . قال : لو رأنا لم يكشف عن فرجه » ، وسيأتي مزيد لذلك في قصة الهجرة إن شاء الله تعالى ( تنبيه ) : اشتهر أن حديث الباب تفرد به همام

عن ثابت ، وعن صرح بذلك الزمزدى والزار ، وقد أخرجه ابن شاهين في « الأفراد » من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بمتابعة همام ، وقد قدمت له شاهدا من حديث حبشي بن جنادة ، ووجدت له آخر عن ابن عباس أخرجه الحاكم في « الأكليل » ،

٣ - باب قول النبي ﷺ « سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر » قاله ابن عباس عن النبي ﷺ

٣٦٥٤ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح قال حدثني سالم أبو النضر عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « خطب رسول الله ﷺ الناس وقال : إن الله خير عبدا بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ذلك العبد ما عند الله . قل فبكي أبو بكر ، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خير ، فكان رسول الله ﷺ هو الخير ، وكان أبو بكر أعلمنا . فقال رسول الله ﷺ : إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر ، ولو كنت مثيلا خيلا غير ربي لاتخذت أبا بكر ، ولما كن أخوة الإسلام ومودته ، لا ية بين في المسجد باب إلا سد ، إلا باب أبي بكر »

**قوله** باب (قول النبي ﷺ : سدوا الأبواب ، إلا باب أبي بكر ، قاله ابن عباس عن النبي ﷺ) وصله المصنف في الصلاة بلفظ سدوا على كل خوذة ، فكأنه ذكره بالمعنى . **قوله** (حدثنا أبو عامر) هو العدي (فليح) هو ابن سليمان ، وهو ومن فوقه مدنيون . **قوله** (عن عبيد بن حمزة) (١) تقدم بيان الاختلاف في إسناده في باب الخوذة في المسجد ، في أوائل الصلاة . **قوله** (خطب رسول الله ﷺ) في رواية مالك عن أبي النضر الآتية في الهجرة إلى المدينة . جلس على المنبر فقال ، وفي حديث ابن عباس الماضي تلو حديث أبي سعيد في « باب الخوذة » من أوائل الصلاة في مرضه الذي مات فيه ، ولمسلم من حديث جندب سمعت النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بخمس ليال ، وفي حديث أبي بن كعب الذي سأنبه عليه قريبا « أن أحدث عهدي ببيكم قبل وفاته بثلاث » فذكر الحديث في خطبة أبي بكر ، وهو طرف من هذا ، وكان أبا بكر رضي الله عنه فهم الرمز الذي أشار به النبي ﷺ من قرينة ذكره ذلك في مرض موته ، فاستشعر منه أنه أراد نفسه فلذلك بكى . **قوله** (بين الدنيا وبين ما عنده) في رواية مالك المذكورة « بين أن يؤتبه من زهرة الدنيا ماشاء وبين ما عنده » . **قوله** (فعجبنا لبكائه) وقع في رواية محمد بن سنان في « باب الخوذة » المذكورة فقلت في نفسي ، وفي رواية مالك فقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ يخبر رسول الله ﷺ عن عبد ، وهو يقول فديناك ، ويجمع بأن أبا سعيد حدث نفسه بذلك فوافق تحديث غيره بذلك فنقل جميع ذلك . **قوله** (وكان أبو بكر أعلمنا) في رواية مالك « وكان أبو بكر هو أعلمنا به » أي بالنبي ﷺ ، أو بالمراد من الكلام المذكور ، زاد في رواية محمد بن سنان « فقال : يا أبا بكر لا تبك » . **قوله** (إن أمن الناس علي في صحبته وماله أبو بكر) في رواية مالك كذلك ، وفي رواية محمد بن سنان « إن من أمن الناس علي بزيادة من ، وقال فيها « أبا بكر ، بالنصب الأكثر ، ولبعضهم « أبو بكر » بالرفع ، وقد قيل إن الرفع خطأ

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في النسخ التي بأيدينا وهو غير مذكور في سند الصحيح الذي بأيدينا

والصواب النصب لأنه اسم إن ، ووجه الرفع بتقدير ضمير الشأن أي أنه ، والجار والمجرور بعده خبر مقدم وأبو  
وبكر مبتدأ مؤخر ، أو على أن مجموع الكنية اسم فلا يعرب ما وقع فيها من الأداة أو دان ، بمعنى نعم أو أن ، من ،  
زائدة على رأى الكسائي ، وقال ابن بري : يجوز الرفع إذا جعلت من صفة شيء محذوف تقديره أن رجلاً أو  
إنساناً من أمن الناس فيكون اسم أن محذوفاً والجار والمجرور في موضع الصفة ، وقوله « أبو بكر » الخبر ، وقوله  
« أمن » أفعل تفضيل من المن بمعنى العطاء والبذل ، بمعنى أن أبذل الناس لنفسه وماله ، لا من المنّة التي تفسد  
الصنيعة ، وقد تقدم تقرير ذلك في « باب الخوخة » وأغرب الداودي فشرحه على أنه من المنّة وقال : تقديره لو  
كان يتوجه لأحد الامتنان على نبي الله ﷺ لتوجه له ، والاول أولى . وقوله « أمن الناس » في رواية الباب ما يوافق  
حديث ابن عباس بلفظ « ليس أحد من الناس آمن » على نفسه وماله من أبي بكر ، وأما الرواية التي فيها « ومن »  
فان قلنا زائدة فلا تخالف ، والا فتجمل على أن المراد أن لغيره مشاركة في الأفضلية إلا أنه مقدم في ذلك بدليل  
ما تقدم من السياق وما تأخر ، ويؤيده ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ « ما لأحد عندنا يد إلا كافأناه  
عليها ، ما خلا أبا بكر فان له عندنا يدا يكافئه الله بها يوم القيامة » فان ذلك يدل على ثبوت يد لغيره ، إلا أن لأبي  
بكر رجحانا . فالخلاص أنه حيث أطلق أراد أنه أرجحهم في ذلك ، وحيث لم يطلق أراد الإشارة إلى من شاركه  
في شيء من ذلك ، ووقع بيان ذلك في حديث آخر لابن عباس رفعه نحو حديث الترمذي وزاد « منة أعتق بلالا  
ومنة هاجر بنبيه » أخرجه الطبراني ، وعنه في طريق أخرى « ما أحد أعظم عندي يدا من أبي بكر : واساني  
بنفسه وماله ، وانكحني ابنته » أخرجه الطبراني ، وفي حديث مالك بن دينار عن أنس رفعه « إن أعظم الناس  
علينا منا أبو بكر ، زوجني ابنته ، وواساني بنفسه . وإن خير المسلمين ما لا أبو بكر ، أعتق منه بلالا ، وحماني  
إلى دار الهجرة » أخرجه ابن عساكر ، وأخرج من رواية ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي نحوه ، وجاء عن  
عائشة مقدار المال الذي أنفق أبو بكر ، فروى ابن حبان من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت  
« أنفق أبو بكر على النبي ﷺ أربعين ألف درهم » وروى الزبير بن بكار عن عروة عن عائشة « انه لما مات مات ترك  
دينارا ولا درهما . قوله ( لو كنت متخذاً خليلاً ) يأتي الكلام عليه بعد باب ، قال الداودي : لا ينافي هذا قول  
أبي هريرة وأبي ذر وغيرهما « أخبرني خليلي ﷺ » لأن ذلك جائز لهم ، ولا يجوز الواحد منهم أن يقول أنا  
خليل النبي ﷺ ، ولهذا يقال إبراهيم خليل الله ولا يقال الله خليل إبراهيم . قلت : ولا يخفى ما فيه . قوله ( ولكن  
أخوة الاسلام ومودته ) أي حاصلة ، ووقع في حديث ابن عباس الآتي بعد باب « أفضل » وكذا أخرجه الطبراني  
من طريق عبيد الله بن تمام عن خالد الحذاء بلفظ « ولكن أخوة الإيمان والاسلام أفضل » وأخرجه أبو يعلى  
من طريق يعلى بن حكيم عن عكرمة بلفظ « ولكن خلة الاسلام أفضل » وفيه إشكال ، فان الخلة أفضل من أخوة  
الاسلام لأنها تستلزم ذلك وزيادة ، فقليل المراد أن مودة الاسلام مع النبي ﷺ أفضل من مودته مع غيره ، وقيل  
أفضل بمعنى فاضل ، ولا يعكر على ذلك اشتراك جميع الصحابة في هذه الفضيلة لان رجحان أبي بكر عرف من غير  
ذلك ، وأخوة الاسلام ومودته متفاوتة بين المسلمين في نصر الدين وإعلاء كلمة الحق وتحصيل كثرة الثواب ، ولأبي  
بكر من ذلك أعظمه وأكثره ، والله أعلم . ووقع في بعض الروايات « ولكن خوة الاسلام » بغير ألف فقال ابن  
بطال : لا أعرف معنى هذه الكلمة ولم أجد خوة بمعنى خلة في كلام العرب ، وقد وجدت في بعض الروايات

«ولكن خلة الإسلام، وهو الصواب، وقال ابن التين: لعل الألف سقطت من الرواية فانها ثابتة في سائر الروايات، ووجهه ابن مالك بأنه نقلت حركة الهمزة إلى النون لخذف الألف، وجوز مع حذفها ضم نون لسكن وسكونها، قال: ولا يجوز مع اثبات الهمزة إلا سكن النون فقط. وفي قوله «ولو كنت متخذاً خليلاً»، منقبة عظيمة لأبي بكر لم يشاركه فيها أحد. ونقل ابن التين عن بعضهم أن معنى قوله «ولو كنت متخذاً خليلاً»، لو كنت أخص أحداً بشئ من أمر الدين لخصصت أبا بكر، قال: وفيه دلالة على كذب الشيعة في دعواهم أن النبي ﷺ كان خص علياً بأشياء من القرآن وأمر الدين لم يخص بها غيره. قلت: والاستدلال بذلك متوقف على صحة التأويل المذكور وما أبعداه. **قوله** (لا يبقين) بفتح أوله وبنون التأکید، وفي إضافة النهي إلى الباب تجوز لأن عدم بقاءه لازم للنهي عن إبقائه، فكأنه قال: لا تبقوه حتى لا يبق. وقد رواه بعضهم بضم أوله وهو واضح. **قوله** (إلا سد) بضم المهملة، وفي رواية مالك «خوخة» بدل «باب» والخوخة طاق في الجدار تفتح لاجل الضوء ولا يشترط علوها، وحيث تكون سفلى يمكن الاستطراق منها لاستقراب الوصول إلى مكان مطلوب، وهو المقصود هنا، ولهذا أطلق عليها باب، وقيل لا يطلق عليها باب إلا إذا كانت تغلق. **قوله** (إلا باب أبي بكر) هو استثناء مفرغ، والمعنى لا تبقوا باباً غير مسدود إلا باب أبي بكر فتركوه بغير سد، قال الخطابي وابن بطال وغيرهما: في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قوية إلى استحقيقه للخلافة. ولا سيما وقد ثبت أن ذلك كان في آخر حياة النبي ﷺ في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمهم إلا أبو بكر. وقد ادعى بعضهم أن الباب كناية عن الخلافة والأمر بالسد كناية عن طلبها كأنه قال: لا يطلبن أحد الخلافة إلا أبا بكر فإنه لا حرج عليه في طلبها، وإلى هذا جنح ابن حبان فقال بعد أن أخرج هذا الحديث: في هذا دليل على أنه الخليفة بعد النبي ﷺ، لأنه حمى بقوله «سدوا عني كل خوخة في المسجد» أطباع الناس كلهم عن أن يكونوا خلفاء بعده. وقوى بعضهم ذلك بأن منزل أبي بكر كان بالسنة من عوال المدينة كما سيأتي قريباً بعد باب فلا يكون له خوخة إلى المسجد، وهذا الإسناد ضعيف لأنه لا يلزم من كون منزله مكان بالسنة أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد، ومنزله الذي كان بالسنة هو منزل أصحابه من الانصار، وقد كان له إذ ذاك زوجة أخرى وهى أسماء بنت عميس بالانفاق وأم رومان على القول بانها كانت باقية يومئذ. وقد تعقب المحب الطبري كلام ابن حبان فقال: وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن دار أبي بكر التي أذن له في إبقاء الخوخة منها إلى المسجد كانت ملاصقة للمسجد ولم تزل بيد أبي بكر حتى احتاج إلى شيء يعطيه لبعض من وفد عليه فباعها فاشتريتها منه حفصة أم المؤمنين بأربعة آلاف درهم فلم تزل بيدها إلى أن أرادوا توسيع المسجد في خلافة عثمان فطلبوها منها ليوسفوها بها المسجد فامتنعت وقالت: كيف بطريقي إلى المسجد؟ فقيل لها نعطيك داراً أوسع منها ونجعل لك طريقاً مثلها، فسلبت ورضيت. **قوله** (إلا باب أبي بكر) زاد الطبراني من حديث معاوية في آخر هذا الحديث بمعناه «فأني رأيت عليه نورا». (تنبيه) جاء في سد الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب، منها حديث سعد بن أبي وقاص قال «أمرنا رسول الله ﷺ بسد الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب علي»، أخرجه أحمد والنسائي وإسناده قوى، وفي رواية للطبراني في الأوسط، رجالها ثقات من الزيادة «فقالوا يا رسول الله سددت أبوابنا، فقال: ما أنا سددتها ولكن الله سدها، وعن زيد بن أرقم قال «كان لنفر من الصحابة أبواب شارعة في المسجد، فقال رسول الله ﷺ: سدوا هذه الأبواب إلا باب علي»

فتكلم ناس في ذلك فقال رسول الله ﷺ : إني والله ماسدت شيئاً ولا فتحته ولكن أمرت بشيء فأنبعته ، أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ورجاله ثقات ، وعن ابن عباس قال : أمر رسول الله ﷺ بأبواب المسجد فسدت الابواب على ، وفي رواية : وأمر بسد الابواب غير باب على فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره ، أخرجهما أحمد والنسائي ورجاله ثقات . وعن جابر بن سمرة قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسد الابواب كلها غير باب على ، فربما مر فيه وهو جنب ، أخرجه الطبراني . وعن ابن عمر قال : كنا نقول في زمن رسول الله ﷺ : رسول الله ﷺ خير الناس ثم أبو بكر ثم عمر ، ولقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاث خصال لأن يكون لي واحدة منهن أحب إلى من حمر النعم : زوجة رسول الله ﷺ ابنته وولدت له ، وسد الابواب إلا باباً في المسجد ، وأعطاه الراية يوم خيبر ، أخرجه أحمد وإسناده حسن . وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار بمهمات قال : فقلت لابن عمر : أخبرني عن علي وعثمان - فذكر الحديث وفيه - وأما علي فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلى منزلته من رسول الله ﷺ ، قد سد أبوابنا في المسجد وأقر باباً ، ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء وقد وثقه يحيى بن معين وغيره . وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً وكل طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها . وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات ، أخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص وزيد بن أرقم وابن عمر مقتصرين على بعض طرقه عنهم ، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته ، وليس ذلك بجادح لما ذكرت من كثرة الطرق ، وأعله أيضاً بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر وزعم أنه من وضع الرافضة قالوا به الحديث الصحيح في باب أبي بكر انتهى ، وأخطأ في ذلك خطأ شنيعاً فإنه سلك في ذلك رد الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة ، مع أن الجمع بين القصتين ممكن ، وقد أشار إلى ذلك البزار في مسنده فقال : ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصة علي ، وورد من روايات أهل المدينة في قصة أبي بكر ، فإن ثبتت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دل عليه حديث أبي سعيد الخدري يعني الذي أخرجه الترمذي أن النبي ﷺ قال : لا يحل لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك ، والمعنى أن باب على كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره فلذلك لم يؤمر بسده ، ويؤيد ذلك ما أخرجه اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب : أن النبي ﷺ لم يأذن لأحد أن يمر في المسجد وهو جنب إلا لعلي بن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد ، ومحصل الجمع أن الأمر بسد الابواب وقع مرتين ، ففي الأولى استثنى علي لما ذكره ، وفي الأخرى استثنى أبو بكر ، ولكن لا يتم ذلك إلا بأن يحمل مافي قصة علي على الباب الحقيقي وما في قصة أبي بكر على الباب المجازي والمراد به الخوخة كما صرح به في بعض طرقه ، وكما أنهم لما أمروا بسد الابواب سدوها وأحدثوا خوفاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها فأمروا بعد ذلك بسدها ، فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين ، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوي في مشكل الآثار ، وهو في أوائل الثلث الثالث منه ، وأبو بكر السكلابادي في معاني الأخبار ، وصرح بأن بيت أبي بكر كان له باب من خارج المسجد وخوخة إلى داخل المسجد ، وبيت علي لم يكن له باب إلا من داخل المسجد ، والله أعلم . وفي حديث الباب من الفوائد غير ما تقدم فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق وأنه كان متأهلاً لأن يتخذ النبي ﷺ خليلاً لولا المانع المتقدم ذكره ، ويؤخذ منه أن للخليل صفة خاصة تقتضي عدم المشاركة فيها ، وأن المساجد تصان عن التطرق إليها لغير ضرورة مهمة ، والاشارة بالعالم الخاص دون التصريح لاثارة أفهام

السامعين وتفاوت العلماء في الفهم وأن من كان أرفع في الفهم استحق أن يطلق عليه أعلم ، وفيه الترغيب في اختيار مافي الآخرة على مافي الدنيا ، وفيه شكر المحسن والتنويه بفضلته والثناء عليه . وقال ابن بطال : فيه أن المرشح للإمامة ينحصر بكرامة تدل عليه كما وقع في حق الصديق في هذه القصة

#### ٤ - باب فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ

٣٦٥٥ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كنا نخير بين الناس في زمن النبي ﷺ فنخير أبا بكر ، ثم عمر بن الخطاب ، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنهم »

[ الحديث : ٣٦٥٥ - طرقة في : ٢٦٩٧ ]

**قوله** ( باب فضل أبي بكر - بعد النبي ﷺ ) أي في رتبة الفضل ، وليس المراد البعديّة الزمانية فإن فضل أبي بكر كان ثابتاً في حياته ﷺ كما دل عليه حديث الباب . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري ، والاسناد كله مدينون . **قوله** ( كنا نخير بين الناس في زمان رسول الله ﷺ ) أي نقول : فلان خير من فلان الخ ، وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع الآية في مناقب عثمان « كنا لانعدل بأبي بكر أحدًا ثم عمر ثم عثمان ، ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ فلا تفاضل بينهم ، وقوله « لانعدل بأبي بكر ، أي لانجعل له مثلاً ، وقوله « ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ ، يأتي الكلام فيه ولأبي داود من طريق سالم عن ابن عمر « كنا نقول ورسول الله ﷺ حتى : أفضل أمة النبي ﷺ بعده أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، زاد الطبراني في رواية « فيسمع رسول الله ﷺ ذلك فلا ينكره ، وروى خزيمة بن سليمان في فضائل الصحابة من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن ابن عمر « كنا نقول : إذا ذهب أبو بكر وعمر وعثمان استوى الناس ، فيسمع النبي ﷺ ذلك فلا ينكره ، وهكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال في حديث الباب دون آخره . وفي الحديث تقديم عثمان بعد أبي بكر وعمر ، كما هو المشهور عند جمهور أهل السنة ، وذهب بعض السلف إلى تقديم علي بن عثمان ، ومن قال به سفيان الثوري ويقال إنه رجح عنه ، وقال به ابن خزيمة وطائفة قبله وبعده ، وقيل لا يفضل أحدهما على الآخر قاله مالك في المدونة ، وتبعه جماعة منهم يحيى القطان ، ومن المتأخرين ابن حزم ، وحديث الباب حجة للجمهور ، وقد طعن فيه ابن عبد البر واستند إلى ما حكاه عن هارون بن إسحق قال : سمعت ابن معين يقول : من قال أبو بكر وعمر وعثمان وعلى عرف لعل سابقته وفضله فهو صاحب سنة ، قال فذكرت له من يقول أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون فتكلم فيهم بكلام غليظ ، وتعقب بأن ابن معين أنكر رأي قوم وهم العثمانية الذين يبالغون في حب عثمان وينتقصون عليا ، ولا شك في أن من اقتصر على ذلك ولم يعرف لعل بن أبي طالب فضله فهو مذموم ، وادعى ابن عبد البر أيضا أن هذا الحديث خلاف قول أهل السنة إن عليا أفضل الناس بعد الثلاثة ، فانهم أجمعوا على أن عليا أفضل الخلق بعد الثلاثة ، ودل هذا الإجماع على أن حديث ابن عمر غلط وإن كان السند اليه صحيحا ، وتعقب أيضا بأنه لا يلزم من سكوتهم إذ ذاك عن تفضيله عدم تفضيله على الدوام ، وبأن الإجماع المذكور إنما حدث بعد الزمن الذي قيده ابن عمر فيخرج حديثه عن أن يكون غلطاً ، والذي أظن أن ابن عبد البر إنما أنكر الزيادة التي

وقعت في رواية عبيد الله بن عمر وهي قول ابن عمر « ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ الخ ، لكن لم ينفرد بها نافع فقد تابعه ابن الماجشون أخرجه خيشمة من طريق يوسف بن الماجشون عن أبيه عن ابن عمر « كننا نقول في عهد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان ، ثم ندع أصحاب رسول الله ﷺ فلا نفاضل بينهم ، ومع ذلك فلا يلزم من تركهم التفاضل إذ ذاك أن لا يكونوا اعتقدوا بعد ذلك تفضيل علي من سواه والله أعلم . وقد اعترف ابن عمر بتقديم علي غير كما تقدم في حديثه الذي أوردته في الباب الذي قبله ، وقد جاء في بعض الطرق في حديث ابن عمر تقييد الخيرية المذكورة والأفضلية بما يتعلق بالخلافة ، وذلك فيما أخرجه ابن عساكر عن عبد الله بن يسار عن سالم عن ابن عمر قال « انكم لتعلمون أنا كننا نقول على عهد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر وعثمان ، يعني في الخلافة ، كننا في أصل الحديث . ومن طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « كننا نقول في عهد رسول الله ﷺ : من يكون أولى الناس بهذا الأمر ؟ فنقول : أبو بكر ثم عمر ، . وذهب قوم إلى أن أفضل الصحابة من استشهد في حياة النبي ﷺ وعين بعضهم منهم جعفر بن أبي طالب . ومنهم من ذهب إلى العباس وهو قول مرغوب عنه ليس قائله من أهل السنة بل ولا من أهل الإيمان ، ومنهم من قال : أفضلهم مطلقا عمر متمسكا بالحديث الآتي في ترجمته في المنام الذي فيه في حق أبي بكر « وفي نزعه ضعف ، وهو تمسك واه . ونقل البيهقي في « الاعتقاد » بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال : أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي

#### ٥ - باب قول النبي ﷺ « لو كنت متخذًا خليلا » قاله أبو سعيد

٣٦٥٦ - **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « **لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ ، وَلَسَكُنَ أَخِي وَصَاحِبِي** »

٣٦٥٧ - **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوكِيُّ قَالَا حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ وَقَالَ « **لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ خَلِيلًا ، وَلَسَكُنَ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ** »

**حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ . . . مِثْلَهُ

٣٦٥٨ - **حَدَّثَنَا** سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ أَخْبَرَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ : كَتَبَ أَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي الْجَدِّ ، فَقَالَ : أَمَا الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « **لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُهُ ، أَنْزَلُهُ أَبَا ، يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ** »

٣٦٥٩ - **حَدَّثَنَا** الْحَمِيدِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَا : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « **أَنْتَ إِسْرَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فَأَمْرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ ، قَالَتْ : أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ - كَأَنِّي أَقُولُ الْمَوْتَ - قَالَ ﷺ : إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأَنِّي أَبَا بَكْرٍ** »

[ الحديث ٣٦٥٩ - طرفاه : ٧٢٢٠ ، ٧٣٦٠ ]



٣٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الطَّيِّبِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ حَدَّثَنَا بَيَّانُ بْنُ يَسْرِ عَنْ وَبَرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ هَامٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَارًا يَقُولُ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبِيدٍ وَامْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ»

[ الحديث ٣٦٦٠ - طرئه في ٢٨٥٧ ]

٣٦٦١ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ عَائِذِ اللَّهِ أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذَا قَبِلَ أَبُو بَكْرٍ آخِذًا بِطَرْفِ ثَوْبِهِ حَتَّى أَبْدَى عَنْ رِكْبَتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَا صَاحِبُكُمْ فَقَدْ غَامَرَ، فَسَلَّمَ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ الْخَطَّابِ شَيْءٌ، فَأَسْرَعْتُ إِلَيْهِ ثُمَّ نَدِمْتُ، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَفْتِرِّقَ لِي فَأَبَى عَلَيَّ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْكَ. فَقَالَ: يَنْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ (ثَلَاثًا). ثُمَّ إِنَّ عَمَرَ نَدِمَ، فَأَتَى مُنْزَلَ أَبِي بَكْرٍ فَسَأَلَ: أَنْتُمْ أَبُو بَكْرٍ؟ فَقَالُوا: لَا. فَأَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَمَلَ وَجْهُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَمَعَّرُ، حَتَّى أَشْفَقَ أَبُو بَكْرٍ فَجَاءَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ (مَرَّتَيْنِ). فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ، فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقَ، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَتَمُّ تَارِكًا لِي صَاحِبِي؟ (مَرَّتَيْنِ). فَأُؤْذِيَ بِدَهَاهَا»

[ الحديث ٣٦٦١ - طرئه في : ٤٦٤٠ ]

٣٦٦٢ - حَدَّثَنَا مُطَى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزِيزِ بْنُ الْخُتَّارِ قَالَ خَالِدُ الْهَذَاءِ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي هِنَانَ قَالَ «حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قَالَ: عَائِشَةُ. فَقُلْتُ: مَنْ الرِّجَالُ؟ قَالَ: أَبُو هَا. قُلْتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: ثُمَّ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَدْ رَجَا لَا»

[ الحديث ٣٦٦٢ - طرئه في : ٤٣٥٨ ]

٣٦٦٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: بَيْنَمَا رَاحٌ فِي غَنَمِهِ عَدَا عَلَيْهِ الذَّنْبُ فَأَخَذَ مِنْهَا مِنْهَا شَاةً، فَطَلَبَهُ الرَّاعِي، فَاتَّفَتَ إِلَيْهِ الذَّنْبُ فَقَالَ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ، يَوْمَ لَيْسَ لَهَا رَاحٌ غَيْرِي؟ وَبَيْنَمَا رَجُلٌ بِسَوْقٍ بِقَرَّةٍ قَدْ حَمَلَ عَلَيْهَا، فَاتَّفَتَتْ إِلَيْهِ فَسَكَلَتْهُ فَقَالَتْ: إِنْ لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا، وَلَسْتُ خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ. فَقَالَ النَّاسُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، قَالَ فَبَيَّ ﷺ: فَأَتَى أَوْ مِنْ ذَلِكَ وَأَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا»

٣٦٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ السَّيِّبِ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ

رضي الله عنه يقول : سمعتُ النبي ﷺ يقول « بينا أنا نائمٌ رأيتُني على قليبٍ عليها دلوٌ ، فترعتُ منها ما شاء الله . ثم أخذها ابنُ أبي قحافة فنزعَ بها ذنوباً أو ذنوبين ، وفي تزعمه ضعفٌ ، واللهُ يَغْفِرُ له ضعفه . ثم استعالتُ غرباً فأخذها ابنُ الخطَّاب ، فلم أرَ عبقرياً من الناسِ يَنْزِعُ تَزْعَ عمر ، حتى ضربَ الناسُ بطنَ » [الحديث ٣٦٦٤ - أطرافه في : ٧٠٢١ ، ٧٠٢٢ ، ٧٤٧٥]

٣٦٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ أَحَدَ شَيْئِي ثَوْبِي يَسْتَعْرِضِي ، إِلَّا أَنْ أُنَاعِدَ ذَلِكَ مِنْهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّكَ لَسْتَ تَصْنَعُ ذَلِكَ خِيَلًا » قَالَ مُوسَى : فَقُلْتُ لَسَلَامُ أَذْكَرَ عَبْدُ اللَّهِ « مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ » ؟ قَالَ : لَمْ أَسْمَعْهُ ذَكَرَ إِلَّا « ثَوْبَهُ » [الحديث ٣٦٦٥ - أطرافه في : ٥٧٨٣ ، ٥٧٨٤ ، ٥٧٩١ ، ٦٠٦٢]

٣٦٦٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ : أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دُعِيَ مِنْ أَبْوَابٍ - يَعْنِي الْجَنَّةَ - يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ . فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصِّيَامِ وَبَابِ الرِّثَانِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَا عَلَى هَذَا الَّذِي يُدْعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ . وَقَالَ : هَلْ يُدْعَى مِنْهَا كُلُّهَا أَحَدٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ يَا أَبَا بَكْرٍ »

٣٦٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَاتَ وَأَبُو بَكْرٍ بِالسَّنَحِ - قَالَ إِسْمَاعِيلُ : يَعْنِي بِالْعَالِيَةِ - فَقَامَ عُمَرُ يَقُولُ : وَاللَّهِ مَا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَتْ وَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ مَا كَانَ يَقَعُ فِي نَفْسِي إِلَّا ذَلِكَ ، وَلَيَعْنَنَّهُ اللَّهُ فَلْيَقْطَعَنَّ أَيْدِي رِجَالِهِ وَأَرْجُلَهُمْ . فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَكَشَفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبَّلَهُ فَقَالَ : يَا أَبَتُ وَأُمِّي ، طِبْتَ حَيًّا وَمَيِّتًا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُذِيقُكَ اللَّهُ لِمَوْتَيْنِ أَبَدًا . ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ : أَيُّهَا الْخَالِفُ ، عَلَى رِسْلِكَ . فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ جَلَسَ عُمَرُ »

٣٦٦٨ - « حَمِيدُ اللَّهِ أَبُو بَكْرٍ وَأُنْثِي عَلَيْهِ وَقَالَ : أَلَا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ وَقَالَ [ ٣٠ الزمر ] : ( إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ) . وَقَالَ [ ١٤٤ آل

عمران] : ﴿ وما محمد إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرُّسُل ، أفان مات أو قُتِل انقلبتم على أعقابكم ؟ ومن ينقلب على عقبيه فلن يضرَّ الله شيئاً ، وسيجزي الله الشاكرين ﴾ قال فتشجَّ الناسُ يبيكون . قال واجتمعوا الأنصارُ إلى سعد بن عبادة في سقيفة بني ساعدة فقالوا : منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ ، فذهب إليهم أبو بكر وعمرُ بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح ، فذهب عمرُ يتكلم ، فأسكتَهُ أبو بكر ، وكان عمرُ يقول : والله ما أردتُ بذلك إلا أني قد هيأتُ كلاماً قد أعجبني خشيتُ أن لا يبلغهُ أبو بكر . ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ للناس ، فقال في كلامه : نحنُ الأسراء وأنتمُ الوُزراء . فقال حُباب بن اللذر : لا والله لا تفعل ، منّا أميرٌ ومنكم أميرٌ . فقال أبو بكر : لا ، ولسكننا الأسراء وأنتمُ الوُزراء . ثم أوسطَ العرب داراً وعرَّبهم أحساباً ، فبايعوا عمرَ أو أبا عبيدة . فقال عمرُ : بل نبايعُكَ أنتَ ، فانتَ سيِّدُنا وخَيْرُنا وأحبُّنا إلى رسولِ الله ﷺ . فأخذَ عمرُ يديه فبايعَهُ وبايعَهُ الناسُ . فقال قائل : قتلتم سعدَ بن عبادة ، فقال عمرُ : قتلَهُ الله .

٣٦٦٩ - وقال عبدُ الله بنُ سالمٍ عن الزُّبَيْدِيِّ قال عبدُ الرحمن بن القاسم أخبرني عائشةُ رضيَ الله عنها قالت « شَخَّصَ بصرُ النَّبِيِّ ﷺ ثم قال : في الرَّفِيقِ الْأَعْلَى (ثلاثاً) وقصَّ الحديثَ . قالت : فإكان من خُطْبَتَيْهِمَا من خُطْبَةٍ إِلَّا نَفَعَ اللَّهُ بِهَا ، لقد خَوَّفَ عمرُ الناسَ وإنَّ فيهِم لِنِفاقاً فردَّهُمُ اللَّهُ بِذلك »  
٣٦٧٠ - « ثمَّ لقد بَصَّرَ أبو بكرٍ للناسِ أُلْهَدَى ، وعَرَّفَ فُهِمُ الحَقِّ الذي عليهم ، وخرجوا به يتلون ﴿ وما محمد إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرُّسُل - إلى - الشاكرين ﴾ »

٣٦٧١ - **حديث** محمد بن حماد بن كثير أخبرنا سفيانُ حَدَّثَنَا جَمَعُ بن أبي راشدٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى عن محمدِ ابنِ الحنفية قال « قلتُ لأبي : أيُّ الناسِ خيرٌ بعدَ رسولِ الله ﷺ ؟ قال : أبو بكر . قلتُ : ثمَّ من ؟ قال : ثمَّ عمرُ . وخشيتُ أن يقولَ عثمانُ ، قلتُ : ثمَّ أنت ؟ قال : ما أنا إلا رجلٌ منَ السَّالِينَ »

٣٦٧٢ - **حديث** قتيبة بن سعيد عن مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيهِ عن عائشة رضيَ الله عنها أنها قالت « خرجنا مع رسولِ الله ﷺ في بعض أسفاره ، حتى إذا كنا بالبيداء - أو بذاتِ الجبل - انقطعَ هَندُلِي ، فأقام رسولُ الله ﷺ على التماسِهِ ، وأقام الناسُ مَعَهُ ، وليسوا على ماء ، وليس مَعَهُمْ ماء . فأقْبَضَ الناسُ أبا بكرٍ فقالوا : ألا تَرَى ما صنعتُ عائشةُ ؟ أقامت برسولِ الله ﷺ وبالناسِ مَعَهُ ، وليسوا على ماء ، وليس مَعَهُمْ ماء . فبجاء أبو بكرٍ ورسولُ الله ﷺ وإِضْمَعُ رَأْسُهُ على يَحْدَى قد نام ، فقال : حبستِ رسولَ الله ﷺ والناسَ ، وليسوا على ماء وليس مَعَهُمْ ماء . قالت فماتتُني وقال ما شاء الله أن يقول ، وجعلَ يَطْمُنِي يَدِي في خاصرَتِي فلا

يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَتِفِي، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ،  
فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْقِيَمِ (فَتِيْمَةٌ) [٤٣ النساء] ، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِرِ: مَا هِيَ يَا أَوَّلَ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ  
قَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثْنَا الْبَيْهَرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ فَوَجَدْنَا الْعِقْدَ تَحْتَهُ »

٣٦٧٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ سَمِعْتُ ذَكَوَانَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
الْحُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي ، فَلَئِنْ أَحَدُكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُخْدُ ذَهَبًا مَا بَلَغَ  
مُدًّا أَحَدِمَ وَلَا نَصِيْقَةً . » تَابَهُ جَرِيرٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَاضِرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ

٣٦٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِينٍ أَبُو الْحَسَنِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي  
تَمِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ « أَخْبَرَنِي أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ خَرَجَ فَقُلْتُ: لَأَكُنَّ مِنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا كُونَ مَعَهُ يَوْمَ هَذَا . قَالَ فَبَاءَ الْمَسْجِدَ فَسَأَلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: خَرَجَ وَوَجَّهَ هَاهُنَا ،  
فَخَرَجْتُ عَلَى إِثَرِهِ أَسْأَلُ عَنْهُ حَتَّى دَخَلَ بَيْتَ أَرَيْسٍ ، فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ - وَأَيُّهَا مَنْ جَرِيدَ - حَتَّى قَضَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ حَاجَتَهُ فَتَوَضَّأَ ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ جَالِسٌ عَلَى بَيْتِ أَرَيْسٍ وَتَوَسَّطُ قُفَّتِهَا وَكُشِفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهَا فِي  
الْبُئْرِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ انْصَرَفْتُ فَجَلَسْتُ عِنْدَ الْبَابِ فَقُلْتُ: لَأَكُونَ بِبَوَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ ، فَبَاءَ أَبُو  
بَكْرٍ فَدَفَعَ الْبَابَ ، فَقُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ: أَبُو بَكْرٍ . فَقُلْتُ: عَلَى رِسْلِكَ ، ثُمَّ ذَهَبَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا  
أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ ، فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَأَقْبَلْتُ حَتَّى قُلْتُ لِأَبِي بَكْرٍ: ادْخُلْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْشُرُكَ  
بِالْجَنَّةِ . فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ فَجَلَسَ مِنْ يَمِينِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ فِي الْقُفِّ وَدَلَّى رِجْلَيْهِ فِي الْبُئْرِ كَمَا صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ  
وَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ . ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ وَقَدْ تَرَكْتُ أُخِي يَتَوَضَّأُ وَيَلْجَأُنِي ، فَقُلْتُ إِنْ يُرِدِ اللَّهُ بَقْلَانِ خَيْرًا  
- يَرِيدُ أَخَاهُ - يَأْتِي بِهِ . فَإِذَا إِنْسَانٌ يُهْرِكُ الْبَابَ ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، فَقُلْتُ عَلَى رِسْلِكَ  
ثُمَّ جِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ: هَذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسْتَأْذِنُ . فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ  
فَجِئْتُ فَقُلْتُ: ادْخُلْ وَبَشِّرْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ . فَدَخَلَ فَجَلَسَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْقُفِّ مِنْ  
يَسَارِهِ وَدَلَّى رِجْلَيْهِ فِي الْبُئْرِ . ثُمَّ رَجَعْتُ فَجَلَسْتُ فَقُلْتُ: إِنْ يُرِدِ اللَّهُ بَقْلَانِ خَيْرًا يَأْتِي بِهِ ، فَبَاءَ إِنْسَانٌ يُهْرِكُ  
الْبَابَ ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ: عُمَانُ بْنُ حَفَّانَ فَقُلْتُ: عَلَى رِسْلِكَ . فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ،  
فَقَالَ: ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى مُصِيبِهِ ، فَجِئْتُ فَقُلْتُ لَهُ: ادْخُلْ ، وَبَشِّرْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَنَّةِ عَلَى  
بَلْوَى مُصِيبِكَ . فَدَخَلَ فَوَجَدَ الْقُفَّ قَدْ مَلَأَ ، فَجَلَسَ وَجَاحَهُ مِنَ الشَّقِّ الْآخِرِ . قَالَ شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ

سعيد بن المسيب : فأولتها قبورهم «

[الحدث ٣٦٧٤ - طرفاه في : ٣٦٩٣ ، ٣٦٩٥ ، ٦٢١٦ ، ٧٠٩٧ ، ٧٢٦٢]

٣٦٧٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا يحيى عن سعيد بن قهاده أن أنس بن مالك رضي الله عنه حدثهم « أن النبي ﷺ صعد أهدأ وأبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف بهم ، فقال : أثبت أهدأ ، فان عليك نبي وصديق وشهيدان »

[الحدث ٣٦٧٥ - طرفاه في : ٣٦٨٦ ، ٣٦٩٩]

٣٦٧٦ - حدثني أحمد بن سعيد أبو عبد الله حدثنا وهب بن جرير حدثنا صخر عن نافع أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « بينما أنا على بئر أنزع منها جاني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فزرع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعه ضعف ، والله يغفر له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستعالت في يده غرباً ، فلم أرَ تنقرتاً من الناس يفرى قرينه ، فزرع حتى ضرب الناس بطن » قال وهب : اللعن تنكر الإبل ، يقول : حتى رويت الإبل فأناخت

٣٦٧٧ - حدثنا الوليد بن صالح حدثنا عيسى بن يونس حدثنا عمر بن سعيد بن أبي الحسين المكي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « إني لواقف في قوم فدعوا الله لعمر بن الخطاب = وقد وضع على سريرو - إذا رجل من خلفي قد وضع سرقته على منكبي يقول : رحمتك الله ، إن كنت لأرجو أن يحملك الله مع صاحبك ، لأنني كثيراً ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، فان كنت لأرجو أن يحملك الله معها . فالتفت فإذا هو على بن أبي طالب »

[الحدث ٣٦٧٧ - طرفه في : ٣٦٨٥]

٣٦٧٨ - حدثنا محمد بن يزيد الكوفي حدثنا الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم عن عروة بن الزبير قال : سألت عبد الله بن عمرو عن أشد ما صنع المشركون برسول الله ﷺ ، قال : رأيت عتبة بن أبي ميطط جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي ، فوضع رداء في عنقه فخنقه به خنقاً شديداً ، فجاء أبو بكر حتى دفنه عنه فقال « اتقتلون رجلاً أن يقول ربي الله » وقد جاءكم بالبينات من ربكم » [غافر ٢٨]

[الحدث ٣٦٧٨ - طرفاه في : ٣٨٥٦ ، ٤٨٩٥]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : لو كنت متخذًا خليلًا ، قاله أبو سعيد ) يشير إلى حديثه السابق قبل بياب . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الحديث الأول حديث أبي سعيد المذكور . الحديث الثاني حديث ابن عباس أخرجه من طرق ثلاثة : الأولى : **قوله** ( لو كنت متخذًا خليلًا ) زاد في حديث أبي سعيد وغيره ، وفي حديث ابن مسعود عند مسلم : وقد اتخذ الله صاحبكم خليلًا . وقد توارثت هذه الأحاديث على نفي الخلقة من النبي ﷺ لأحد من الناس ، وأما ما روى عن أبي بن كعب قال : أن أحدث عهدى بنبيكم قبل موته بخمس ، دخلت عليه وهو يقول : إنه لم يكن نبي إلا وقد اتخذ من أمته خليلًا ، وإن الله اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا ، أخرجه أبو الحسن الحارثي في فوائده ، وهذا يعارضه ما في رواية جندب عند مسلم كما قدمته أنه سمع النبي ﷺ يقول قبل أن يموت بخمس : إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل ، فإن ثبت حديث أبي يمكن أن يجمع بينهما بأنه لما برى من ذلك تواضعا لربه وإعظاما له أذن الله تعالى له فيه من ذلك اليوم لما رأى من تشوفه إليه وإكراما لأبي بكر بذلك ، فلا يتنافى الخبران ، أشار إلى ذلك المحب الطبري . وقد روى من حديث أبي أمامة نحو حديث أبي بن كعب دون التقييد بالخمس ، أخرجه الواحدى في تفسيره ، والخبران واهيان ، والله أعلم . **قوله** ( ولكن أخى وصاحي ) في رواية خيشمة في فضائل الصحابة ، عن أحمد بن الأسود عن مسلم بن إبراهيم وهو شيخ البخاري فيه : ولكنه أخى وصاحي في الله تعالى ، وفي الرواية التي بعدها : ولكن أخوة الاسلام أفضل ، وقد تقدم توجيهها قبل باب . وقوله في الرواية الثانية : حدثنا علي بن أسد وموسى بن إسماعيل التبوذكي ، كذا الأكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر وحده التبوذكي ، وهو تصحيف ، وقد تقدم تفسير الخليل في ترجمة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، واختلف في المودة والخلقة والمحبة والصدقة هل هي مترادفة أو مختلفة ، قال أهل اللغة : الخلقة أرفع رتبة ، وهو الذي يشعر به حديث الباب ، وكذا قوله عليه السلام : لو كنت متخذًا خليلًا غير ربي ، فإنه يشعر بأنه لم يكن له خليل من بني آدم ، وقد ثبتت محبته لجماعة من أصحابه كما في بكر وفاطمة وعائشة والحسين وغيرهم ، ولا يعكر على هذا اتصاف إبراهيم عليه السلام بالخلقة ومحمد ﷺ بالمحبة فتسكون المحبة أرفع رتبة من الخلقة ، لأنه يجاب عن ذلك بأن محمدا ﷺ قد ثبت له الأسران معا فيسكون رجحانه من الجهتين ، والله أعلم . وقال الزخيمري : الخليل هو الذي يوافقه في خلافك ويسايرك في طريقك ، أو الذي يسد خللك وتسد خلله ، أو يداخلك خلا من ذلك انتهى . وكذا أنه يجوز أن يكون اشتقاقه مما ذكر . وقيل أصل الخلقة انقطاع الخليل إلى خليله ، وقيل الخليل من يتخلله سر ، وقيل من لا يسع قلبه غيرك ، وقيل أصل الخلقة الاستصفاء ، وقيل المختص بالمودة ، وقيل اشتقاق الخليل من الخلقة بفتح الخاء وهي الحاجة ، فعلى هذا فهو المحتاج إلى من يتخلله . وهذا كله بالنسبة إلى الانسان ، أما خلقة الله للعبد فبمعنى نصره له ومعاونته . الحديث الثالث حديث ابن الزبير في المعنى ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق منه بالجد في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . والمراد بقوله : كتب أهل الكوفة ، بعض أهل الكوفة ، وهو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وكان ابن الزبير جعله على قضاء الكوفة ، أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده ، وذكره عند عبد الله بن عتبة ، وكان ابن الزبير جعله على القضاء فجاءه كتابه : كتبت تسألني عن الجد ، فذكر نحوه وزاد بعد قوله : لا اتخذت أبا بكر : ولكنه أخى في الدين ، وصاحي في الغار ، ووقع في رواية أحمد بن حنبل في طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة في هذا

الحديث ، لو كنت متخذاً خليلاً سوى الله حتى ألقاه . ( الحديث الرابع حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه . **قوله** ( أنت امرأة ) لم أقف على اسمها . **قوله** ( أرايت ) أى أخبرنى . **قوله** ( إن جئت ولم أجدك ، كأنها تقول الموت ) فى رواية يزيد بن هارون عن ابراهيم بن سعد عند البلاذرى ، قالت فان رجعت فلم أجدك ، تعرض بالموت ، ، وكذا عند الاسماعيلى من طريق ابن معمر عن ابراهيم ، وهو يقوى جزم القاضى عياض أنه كلام جيد . وفى رواية الحميدى الآتى ذكرها فى الأحكام ، كأنها تعنى الموت ، ومرادها إن جئت فوجدتك قد مت ماذا أعمل ؟ واختلف فى تعيين قائل ، كأنها ، لجزم عياض بأنه جبير بن مطعم راوى الحديث وهو الظاهر ، ويحتمل من دونه . وروى الطبرانى من حديث عصمة بن مالك قال : قلنا يا رسول الله إلى من ندفع صدقات أموالنا بعدك ؟ قال : إلى أبى بكر الصديق ، وهذا لو ثبت كان أصرح فى حديث الباب من الإشارة إلى أنه الخليفة بعده ، لكن إسناده ضعيف . وروى الاسماعيلى فى معجمه من حديث سهل بن أبى خيثمة قال : بايع النبی ﷺ أعرابيا فسأله ان أتى عليه أجله من يقضيه ؟ فقال : أبو بكر . ثم سأله من يقضيه بعده ؟ قال : عمر ، الحديث . وأخرجه الطبرانى فى الأوسط ، من هذا الوجه مختصراً . وفى الحديث أن مواعيد النبی ﷺ كانت على من يتولى الخلافة بعده تنجيها . وفيه رد على الشيعة فى زعمهم أنه نص على استخلاف على والعباس ، وسيأتى شيء من ذلك فى باب الاستخلاف ، من كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبى الطيب ) هو المروذى ، بغدادى الأصل يكنى أبا سليمان واسم أبيه ساجان ، وصفه أبو زرعة بالحفظ ، وضعفه أبو حاتم ، وليس له فى البخارى غير هذا الحديث . وقد أخرجه من رواية غيره كما سيأتى فى باب اسلام أبى بكر . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن مجالد ) بالجيم هو السكونى ، قواه يحيى بن معين وجماعة ، ولينه بعضهم ، وليس له عند البخارى أيضاً غير هذا الحديث . ووبرة بفتح الواو والموحدة تابعى صغير . **قوله** ( عن ممام ) هو ابن الحارث ، وعند الاسماعيلى من طريق جهور بن منصور عن اسماعيل سمعت ممام بن الحارث ، وهو من كبار التابعين ، وعمار هو ابن ياسر ، والاسناد من اسماعيل فصاعداً كوفيون . **قوله** ( وما معه ) أى من أسلم . **قوله** ( إلا خمسة أعبد وامرأتان وأبو بكر ) أما الأعبد فهم بلال وزيد بن حارثة وعامر بن قبيصة مولى أبى بكر ، فانه أسلم قديماً مع أبى بكر ، وروى الطبرانى من طريق عروة أنه كان ممن كان يعذب فى الله فاشتراه أبو بكر وأعتقه ، وأبو فكيهة مولى صفوان بن أمية بن خلف ذكر ابن إسحق أنه أسلم حين أسلم بلال فعذبه أمية فاشتراه أبو بكر فأعتقه . وأما الخامس فيحتمل أن يفسر بشقران ، فقد ذكر ابن السكن فى كتاب الصحابة ، عن عبد الله بن داود أن النبی ﷺ ورثه من أبيه هو وأم أيمن ، وذكر بعض شيوخنا بدل أبى فكيهة عمار بن ياسر وهو محتمل ، وكان ينبغي أن يكون منهم أبوه وأمهم فان الثلاثة كانوا ممن يعذب فى الله وأمهم أول من استشهدت فى الاسلام طعنها أبو جهل فى قبلها بحربة فماتت ، وأما المرأتان فحديجة والأخرى أم أيمن أو سمية ، وذكر بعض شيوخنا تبعاً للدمياطى أنها أم الفضل زوج العباس ، وليس بواضح لأنها وإن كانت قديمة الاسلام إلا أنها لم تذكر فى السابقين ، ولو كان كما قال لعد أبو رافع مولى العباس لأنه أسلم حين أسلمت أم الفضل . كذا عند ابن إسحق . وفى هذا الحديث أن أبا بكر أول من أسلم من الأحرار مطلقاً ، ولكن مراد عمار بذلك بمن أظهر إسلامه ، وإلا فقد كان حينئذ جماعة ممن أسلم لسكرتهم كانوا يخفونه من أقاربهم ، وسيأتى قول سعد إنه كان ثلث الاسلام ، وذلك بالنسبة إلى من اطلع على إسلامه ممن سبق لإسلامه . الحديث السادس **قوله** ( حدثنا زيد بن واقد )

هو دمشق ، ثقة قليل الحديث ، وإيس له في البخارى غير هذا الحديث الواحد ، وكلهم دمشقيون ، وإيسر بعضهم الموحدة وبالمهمله . **قوله** (عن بسر بن عبيد الله) في رواية عبد الله بن العلام بن زيد عند المصنف في التفسير وحدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس سألت أبا الدرداء . **قوله** (أما صاحبكم) في رواية الكشميهني و أما صاحبكم ، بالافراد **قوله** (فقد غامر) بالغين المعجمة أى غاصم ، والمعنى دخل في غمرة الخصومة ، والغامر الذى يرمى بنفسه في الأمر العظيم كالحرب وغيره . وقيل هو من الغمر بكسر المعجمة وهو الحقد ، أى صنع أمراً يقتضى له أن يحقد على من صنعه معه ويحقد الآخر عليه ، ووقع في تفسير الاعراف في رواية أبي ذر وحده . قال أبو عبد الله هو المصنف : غامر أى سبق بالخير ، وذكر عياض أنه في رواية المستمل وحده عن أبي ذر ، وهو تفسير مستغرب والأول أظهر ، وقد عزاه المحب الطبري لأبي عبيدة بن المثنى أيضاً ، فهو سلف البخارى فيه ، وقسيم قوله و أما صاحبكم ، محذوف أى وأما غيره فلا . **قوله** (فسلم) بتشديد اللام من السلام ، ووقع في رواية محمد بن المبارك عن صدقة ابن خالد عند أبي نعيم في الحلية و حتى سلم على النبي ﷺ ، ولم يتبع في الحديث ذكر الرد وهو عما يحذف للعلم به . **قوله** (كان بيني وبين ابن الخطاب شئ) في الرواية التي في التفسير و محاوره ، وهو بالجاء المهملة أى مراجعة ، وفي حديث أبي أمامة عند أبي يعلى و معاينة ، وفي لفظ و مقالة . **قوله** (فأسرعت اليه) في التفسير و فاعضب أبو بكر عمر فانصرف عنه مغضبا فاتبعه أبو بكر . **قوله** (ثم ندمت) زاد محمد بن المبارك و على ما كان . **قوله** (فسأله أن يغفر لي) في الرواية التي في التفسير و أن يستغفر لي فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه . **قوله** (فأبى على) زاد محمد بن المبارك و فتبعته إلى البقيع حتى خرج من داره ، وللاسماعيلي عن الحسن بن عمار عن هشام بن عمار و تهرز منى بداره ، وفي حديث أبي أمامة و فاعتذر أبو بكر إلى عمر فلم يقبل منه . **قوله** (يفغر الله لك يا أبا بكر ثلاثا) أى أعاد هذه الكلمة ثلاث مرات . **قوله** (يتعمر) بالغين المهملة المشددة أى تذهب أنصارتها من الغضب ، وأصله من المر وهو الجرب يقال أضر الجرب إذا أجرب ، وفي بعض النسخ و يتمر ، بالغين المعجمة أى يحمر من الغضب فصار كالذي صبغ بالمر ، وللقواف في التفسير و غضب رسول الله ﷺ ، وفي حديث أبي أمامة عند أبي يعلى في نحو هذه القصة و جلس عمر فأعرض عنه . أى النبي ﷺ - ثم تحول لجلس إلى الجانب الآخر فأعرض عنه ، ثم قام لجلس بين يديه فأعرض عنه ، فقال : يا رسول الله ما أرى لإعراضك إلا شئ بلغك عني ، فما خير حياتي وأنت معرض عني ؟ فقال : أنت الذي اعتذر إليك أبو بكر فلم تقبل منه ، ووقع في حديث ابن عمر عند الطبراني في نحو هذه القصة و يسألك أخوك أن تستغفر له فلا تفعل ، فقال : والذي بعثك بالحق ما من مرة يسألني إلا وأنا أستغفر له ، وما خلق الله من أحد أحب إليّ منه بعدك . فقال أبو بكر : وأنا والذي بعثك بالحق كذلك . **قوله** (حتى أشفق أبو بكر) زاد محمد بن المبارك و أن يكون من رسول الله ﷺ إلى عمر ما يكره . **قوله** (جثا) بالجيم والمثلثة أى برك . **قوله** (واقه أنا كنت أظلم) في القصة المذكورة و وإنما قال ذلك لأنه الذي بدأ ، كما تقدم في أول القصة . **قوله** (مرتين) أى قال ذلك القول مرتين ، ويحتمل أنه من قول أبي بكر فيكون معلقا بقوله و كنت أظلم . **قوله** (وواساني) في رواية الكشميهني وحده و واساني ، والاول أوجه ، وهو من المواساة وهي بلغظ المفاعلة من الجانبين ، والمراد به أن صاحب المال يجعل يده ويد صاحبه في ماله . **قوله** (تاركوا لي صاحبي) في التفسير و تاركوا لي صاحبي ، وهي المواجهة حتى قال أبو البقاء : إن حذف النون من خطأ الرواة ، لأن الكلمة



ليست مضافة ولا فيها ألف ولام ، وإنما يجوز الحذف في هذين الموضعين . وجهها غيره . وجهين : أحدهما أن يكون « صاحب » مضافا وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور رعاية بتقديم لفظ الإضافة ، وفي ذلك جمع بين إضافتين إلى نفسه تعظيما للصدق ، ونظيره قراءة ابن عامر ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ) بنصب أولادهم وخفض شركائهم وفصل بين المضافين بالمفعول ، والثاني أن يكون استطال الكلام لحذف النون كما يحذف من الموصول المطول ، ومنه ما ذكره في قوله تعالى ( وغضتم كالذي عاضوا ) . قوله ( مرتين ) أي قال ذلك القول مرتين ، وفي رواية محمد بن المبارك « ثلاث مرات » . قوله ( فأوذى بعدها ) أي لما أظهره النبي ﷺ لهم من تعظيمه ، ولم أر هذه الزيادة من غير رواية هشام بن عمار ، ووقع لأبي بكر مع ربيعة ابن جعفر قصة نحو هذه : فأخرج أحمد من حديث ربيعة « أن النبي ﷺ أعطاه أرضا وأعطى أبا بكر أرضا ، قال فاختلفا في هذين غلة ، فقلت أنا : هي في حدي ، وقال أبو بكر : هي في حدي ، فكان بيننا كلام ، فقال له أبو بكر كلمة ثم ندم فقال : رد على مثلها حتى يكون قصاصا ، فابت . فأتى النبي ﷺ فقال : مالك والصديق - فذكر القصة - فقال : أجل فلا ترد عليه ، ولكن قل : غفر الله لك يا أبا بكر ، فقلت ، فولى أبو بكر وهو يبكي . وفي الحديث من الفوائد فضل أبي بكر على جميع الصحابة ، وأن الفاضل لا ينبغي له أن يفاضل من هو أفضل منه ، وفيه جواز مدح المرء في وجهه ، ومحل إذا أمن عليه الاقتتان والاختار . وفيه ما طبع عليه الإنسان من البشرية حتى يحمله الغضب على ارتكاب خلاف الأولى ، لكن الفاضل في الدين يسرح الرجوع إلى الأولى كقوله تعالى ( أن الذين اتقوا إذا مسهم طيف من الشيطان تذكروا ) وفيه أن غير النبي ولو بلغ من الفضل الغاية ليس بمعصوم . وفيه استحباب سؤال الاستغفار والتحلل من المظلوم ، وفيه أن من غضب على صاحبه لمسه إلى أبيه أو جده ولم يسمه باسمه وذلك من قول أبي بكر لما جاء وهو غضبان من عمر « كان بيني وبين ابن الخطاب ، فلم يذكره باسمه ، ونظيره قوله ﷺ « إلا إن كان ابن أبي طالب يريد أن ينكح ابنتهم » ، وفيه أن الركبة ليست هورة . الحديث السابع ، قوله ( خالده الحذاء حدثنا ) هو من تقديم الاسم على الصفة وقد استعملوه كثيرا ، والاسناد كله بصريون إلا الصحابي ، وأبو عثمان هو الهندي . قوله ( بعثه على جيش ذات السلاسل ) بالمهملتين والمشهور أنها بفتح الأولى على لفظ جمع السلسلة ، وضبطه كذلك أبو عبيد البكري ، قيل سمي المسكان بذلك لأنه كان به رمل بعضه على بعض كالسلسلة ، وضبطها ابن الأثير بالضم ، وقال هو بمعنى السلاسل أي السهل ، وسيأتي شرحها وتسميتها في المغازي إن شاء الله تعالى . قوله ( أي الناس أحب إليك ) زاد في رواية قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص « يا رسول الله فأحبه ، أخرجه ابن عساکر من طريق علي بن مسهر عن اسماعيل عن قيس ، ووقع عند ابن سعد سبب هذا السؤال وأنه وقع في نفس عمر لما أمره النبي ﷺ على الجيش وفيهم أبو بكر وعمر أنه مقدم عنده في المنزلة عليهم فساءله لذلك . قوله ( فقلت من الرجال ) في رواية قيس بن أبي حازم عن عمرو بن عبد الله بن خزيمة وابن حبان « قلت اني لست أعنى النساء إن أعنى الرجال » وفي حديث أنس عند ابن حبان أيضا « سئل رسول الله ﷺ من أحب الناس إليك ؟ قال : عائشة ، قيل له ليس عن أهلك نسألك » وعرف بحديث عمراسم السائل في حديث أنس . قوله ( فقلت : ثم من ؟ قال : ثم عمر بن الخطاب ، فقد رجلا ) زاد في المغازي من وجه آخر « فسكت مخافة أن يجعلني في آخرهم » ووقع في حديث عبد الله بن شقيق قال « قلت لعائشة : أي أصحاب النبي ﷺ كان أحب إليه ؟ قالت : أبو بكر ، قلت : ثم

من ؟ قالت : همر ، قلت : ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة بن الجراح ، قلت : ثم من ؟ فسكت ، أخرجه الترمذى وصححه  
فيمكن أن يفسر بعض الرجال الذين أجهلوا في حديث الباب بأبي عبيدة ، وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند  
صحيح عن النعمان بن بشير قال : استأذن أبو بكر على النبي ﷺ ، فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول : والله لقد  
علت أن علياً أحب إليك من أبي ، الحديث ، فيكون على من أجهله عمرو بن العاص ، وهو أيضاً وإن كان في الظاهر  
يعارض حديث عمرو لكن يرجح حديث عمرو أنه من قول النبي ﷺ وهذا من تقريره ، ويمكن الجمع باختلاف  
جهة المحبة : فيكون في حق أبي بكر على عمومته بخلاف على ، ويصح حينئذ دخوله فيمن أجهله عمرو ، ومماذا أنه  
أن تقول كما تقول الرافضة من إجهام عمرو فيما روى لما كان بينه وبين على رضى الله عنهما ، فقد كان النعمان مع  
معاوية على ولم يمنعه ذلك من التحديث بمنقبة على ، ولا ارتياب في أن عمراً أفضل من النعمان ، والله أعلم .  
الحديث الثامن حديث أبي هريرة في قصة الذئب الذي كلم الراعى ، وفي قصة البقرة التي كلمت من حملها ، وقد تقدم  
الكلام على ما في إسناده في ذكر بني إسرائيل . قوله ( بينما راع في غنمه هذا عليه الذئب ) الحديث لم أقف على اسم  
هذا الراعى ، وقد أورد المصنف الحديث في ذكر بني إسرائيل ، وهو مشعر بأنه عنده ممن كان قبل الإسلام ، وقد  
وقع كلام الذئب لبعض الصحابة في نحو هذه القصة ، فروى أبو نعيم في « الدلائل » من طريق ربيعة بن أوس عن  
أنيس بن عمرو عن أهبان بن أوس قال : كنت في غم لي ، فشد الذئب على شاة منها ، فصحت عليه فأقمى الذئب على  
ذنبه يخاطبني وقال : من لها يوم تشتغل عنها ؟ تمنى رزقا رزقنيه الله تعالى ، فصفت يدي وقلت : والله ما رأيك  
شيئاً أعجب من هذا ، فقال : أعجب من هذا ، هذا رسول الله ﷺ بين هذه النخلات يدعو إلى الله ، قال فأتى أهبان  
إلى النبي ﷺ فأخبره وأسلم ، فيحتمل أن يكون أهبان لما أخبر النبي ﷺ بذلك كان أبو بكر وعمر حاضرين ، ثم أخبر  
النبي ﷺ بذلك وأبو بكر وعمر غائبين ، فلذلك قال النبي ﷺ : فأتى أومن بذلك وأبو بكر وهمر ، وقد تقدمت  
هذه الزيادة في هذا القصة من وجه آخر عن أبي سلة في المزارعة وفيه : قال أبو سلة : وما هما يومئذ في القوم ،  
أى عند حكاية النبي ﷺ ذلك . ويحتمل أن يكون ﷺ قال ذلك لما اطلع عليه من غلبة صدق لإيمانها وقوة  
يقينها ، وهذا أليق بدخوله في مناقبهما . قوله ( يوم السبع ) قال عياض : يجوز ضم الموحدة وسكونها ، إلا أن  
الرواية بالضم ، وقال الحرابي : هو بالضم والسكون وجزم بأن المراد به الحيوان المعروف ، وقال ابن العربي : هو  
بالاسكان والضم تصحيف ، كذا قال ، وقال ابن الجوزي : هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم وعلى هذا - أى  
الضم - فالمنى إذا أخذها السبع لم يقدر على خلاصها منه فلا يرعاها حينئذ غيرى ، أى أنك تهرب منه وأكون أنا  
قريباً منه أرعى ما يفضل لي منها . وقال الداودي : معناه من لها يوم يطرقها السبع - أى الأسد - فتفر أنت منه  
فيأخذ منها حاجته ويأخذ أنا لراعى لها حينئذ غيرى ، وقيل إنما يكون ذلك عند الاشتغال بالفتن قصير الغنم  
هملاتهم السباع فيصير الذئب كالراعى لها لانفراده بها . وأما بالسكون فاختلف في المراد به فقيل : هو اسم الموضع  
الذى يقع فيه الحشر يوم القيامة ، وهذا نقله الأزهري في « تهذيب اللغة » عن ابن الأعرابي ، ويؤيده أنه وقع في  
بعض طرقه عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلة عن أبي هريرة : يوم القيامة ، وقد تعقب هذا بأن الذئب  
حينئذ لا يكون راعياً للغنم ولا تعلق له بها ، وقيل هو اسم يوم عيد كان لهم في الجاهلية يشغلون فيه بالهلو واللقب  
فيغفل الراعى عن غنمه فيتمكن الذئب من الغنم ، وإنما قال : ليس لها راع غيرى ، مبالغة في تمسكه منها ، وهذا

نقله الاسماعيل عن أبي عبيدة ، وقيل هو من سمعت الرجل إذا ذعرت ، أى من لما يوم الفرج ؟ أو من أسبعت  
إذا أمرته ، أى من لما يوم الاحمال . قال الاصمعي : السبع الحمل ، وأسبع الرجل أغنامه إذا تركها تصنع ما تشاء ،  
ورجح هذا القول النووي . وقيل يوم الأكل ، يقال سبع الذئب الفاء إذا أكلها . وحكى صاحب المطالع ، أنه  
روى بسكون التحتانية آخر الحروف وفسره بيوم الضياع ، يقال أسبعت وأضيعت بمعنى ، وهذا نقله ابن دحية  
عن إسماعيل القاضي عن علي بن المديني عن معمر بن المثنى ، وقيل المراد بيوم السبع يوم الشدة كما روى عن ابن  
عباس أنه سئل عن مسألة فقال : أجراً من سبع ، يريد أنها من المسائل الشداد التي يشتد فيها الخطب على المفتي ،  
والله أعلم . **قوله** ( وبيتاً رجل يسوق بقره ) تقدم الكلام عليه في المزاوعة ، ووقع عند ابن حبان من طريق محمد  
ابن عمرو عن أبي سبله عن أبي هريرة في آخره في القصتين ، فقال الناس آمناً بما آمن به رسول الله ﷺ ، وفي  
الحديث جواز التمتع من خوارق العادات ، وتفاوت الناس في المعارف . الحديث التاسع حديث أبي هريرة في رؤيا  
الزع من القليب ، وسيأتي شرحه في التعبير إن شاء الله تعالى . الحديث العاشر حديث ابن عمر في الزجر عن جر  
الثوب خيلاء ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ، وفيه فضيلة ظاهرة لأبي بكر لجهه على دينه ، وإشادة النبي ﷺ  
بما يتأني ما يكره . **قوله** ( فقلت لسالم ) هو م قول موسى بن عقبة ، وسيأتي هناك الإشارة إلى تسوية ابن عمر بين  
الثوب والازار في الحكم . الحديث الحادي عشر حديث أبي هريرة فيمن أنفق زوجين أي شيتين . **قوله** ( من شيء  
من الأشياء ) أى من أصناف المال . **قوله** ( في سبيل الله ) أى في طلب ثواب الله ، وهو أعم من الجهاد وغيره  
من العبادات . **قوله** ( دعى من أبواب الجنة ) كذا وقع هنا وكأن لفظة الجنة ، سقطت من بعض الرواة فلاجل  
مراعاة المحافظة على اللفظ زاد دعى ، وقد تقدم في الصيام من وجه آخر عن الزهري بلفظ دعى من أبواب الجنة ،  
بغير تردد . ومعنى الحديث أن كل عامل يدعى من باب ذلك العمل ، وقد جاء ذلك صريحاً من وجه آخر عن أبي  
هريرة ، لكل عامل باب من أبواب الجنة يدعى منه بذلك العمل ، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح . **قوله**  
( يا عبد الله هذا خير ) لفظ دخير ، بمعنى فاضل لا بمعنى أفضل وإن كان اللفظ قد يوم ذلك ، ففائدة زيادة ترغيب  
السامع في طلب الدخول من ذلك الباب ، وتقدم في أوائل الجهاد بيان الداعي من وجه آخر عن أبي هريرة ولفظه  
دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب ، أى خزنة كل باب : أى قل لم ، ولفظة د قل ، لغة في فلان ، وهى بالضم ،  
وكذا ثبت في الرواية ، وقيل إنها ترخيمها فعلى هذا فتفتح اللام . **قوله** ( فن كان من أهل الصلاة دعى من باب  
الصلاة ) وقع في الحديث ذكر أربعة أبواب من أبواب الجنة ، وتقدم في أوائل الجهاد ، وإن أبواب الجنة ثمانية ، وبقي  
من الأركان الحج لله باب بلا شك ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها باب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس رواه أحمد  
ابن حنبل عن روح بن عباد عن أشعث عن الحسن مرسل ، وإن الله باباً في الجنة لا يدخله إلا من عفا عن مظلة ، ومنها  
الباب الايمن وهو باب المتوكلين الذي يدخل منه من لا حساب عليه ولا عذاب ، وأما الثالث فلعله باب الذكر فإن  
هشيد الترمذي ، أيوى إليه ، ويحتمل أن يكون باب العلم والله أعلم ، ويحتمل أن يكون المراد بالأبواب التي يدعى منها  
أبواب من داخل أبواب الجنة الأصلية لأن الاعمال الصالحة أكثر عدداً من ثمانية ، والله أعلم . **قوله** ( فقال أبو بكر  
ما على هذا الذي يدعى من تلك الأبواب من ضرورة ) زاد في الصيام ، قبل يدعى أحد من تلك الأبواب كلها ، وفي  
الحديث إشعار بقلة من يدعى من تلك الأبواب كلها ، وفيه إشارة إلى أن المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة

لا واجباتها لكثرة من يجمع له العمل بالواجبات كلها، بخلاف التطوعات فقل من يجمع له العمل بجميع أنواع التطوعات، ثم من يجمع له ذلك إنما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له، وإلا فدخوله إنما يكون من باب واحد، ولعله باب العمل الذي يكون أغلب، عليه والله أعلم. وأما ما أخرجه مسلم عن عمر ؓ من توشاً ثم قل أشهد أن لا إله إلا الله، الحديث وفيه: فتحت له أبواب الجنة يدخل من أيها شاء، فلا ينافى ما تقدم وإن كان ظاهره أنه يمارضه، لأنه يجعل على أنها تفتح له على سبيل التكريم، ثم عند دخوله لا يدخل إلا من باب العمل الذي يكون أغلب عليه كما تقدم، والله أعلم. (تنبيه): الاتفاق في الصلاة والجهاد والعلم والحج ظاهر، وأما الاتفاق في غيرها فشك، ويمكن أن يكون المراد بالاتفاق في الصلاة فيما يتعلق بوسائلها من تحصيل آلتها من طهارة وتطهير ثوب وبدن ومكان، والاتفاق في الصيام بما يقويه على فعله وخلوص القصد فيه، والاتفاق في العفو عن الناس يمكن أن يقع بترك ما يجب له من حق، والاتفاق في التوكل بما ينفعه على نفسه في مرضه المانع له من التصرف في طلب المعاش مع الصبر على المصيبة، أو ينفق على من أصابه مثل ذلك طلباً للثواب، والاتفاق في الذكر على نحو من ذلك، والله أعلم. وقيل المراد بالاتفاق في الصلاة والصيام بذل النفس فيهما، فإن العرب تسمى ما يبذله المرء من نفسه نفقة كما يقال أفنقت في طلب العلم همرى وبذلك فيه نفسى، وهذا معنى حسن. وأبعد من قال المراد بقوله زوجين النفس والمال لأن المال في الصلاة والصيام ونحوهما ليس بظاهر إلا بالتأويل المتقدم، وكذلك من قال النفقة في الصيام تقع بتفطير الصائم والإنفاق عليه، لأن ذلك يرجع إلى باب الصدقة. **قوله** (وأرجو أن تكون منهم) قال العلماء: الرجاء من الله ومن نبيه واقع، وبهذا التقرير يدخل الحديث في فضائل أبي بكر. ووقع في حديث ابن عباس عند ابن حبان في نحو هذا الحديث التمرج بالوقوف لأبي بكر ونفذه قال أجل وأنت هو يا أبا بكر، وفي الحديث من الفوائد أن من أكثر من شيء عرف به، وأن أعمال البر قل أن تجتمع جميعها لشخص واحد على السواء، وأن الملائكة يحبون صالحى بنى آدم ويفرحون بهم، فإن الاتفاق كلما كان أكثر كان أفضل، وأن تبنى الخير في الدنيا والآخرة مطلوب. الحديث الثانى عشر حديث عائشة في الوفاة وقصة السقيفة، وسيأتى ما يتعلق بالوفاة في مكانها في أواخر المغازى، وأما السقيفة فتتضمن بيعة أبي بكر بالخلافة، وقد أوردتها المصنف أيضاً من طريق ابن عباس عن عمر في الحدود، وذكر شيئاً منها في الأحكام من طريق أنس عن عمر أيضاً، وأتمها رواية ابن عباس، وسأذكر هنا ما فيها من قاعدة زائدة. **قوله** (مات النبي ﷺ وأبو بكر بالسنح) تقدم ضبطه في أول الجنائز وأنة بسكون النون، وضبطه أبو عبيد البركى بضمها وقال: أنه منازل بنى الحارث من الخزرج بالعوالى، وبينه المسجد النبوى ميل. **قوله** (قال إسماعيل) هو شيخ المصنف فيه وهو ابن أبى أويس، وقوله (يعنى بالعالية) أراد تفسير قول عائشة بالسنح. **قوله** (ما كان يقع في نفسى إلا ذاك) يعنى هدم موته ﷺ حينئذ، وقد ذكر عمر مستنده في ذلك كما سأبينه في موضعه. **قوله** (لا يذيقك الله الموتين) تقدم شرحه في أوائل الجنائز، وقد تمسك به من أنكر الحياة في القبر، وأجيب عن أهل السنة المثبتين لذلك بأن المراد نفي الموت اللازم من الذى أثبتته عمر بقوله: وليبعثه الله في الدنيا ليقطع أيدى القائلين بموته، وليس فيه تعرض لما يقع في البرزخ، وأحسن من هذا الجواب أن يقال: إن حياته ﷺ في القبر لا يعقبها موت بل يستمر حياً، والانبيااء أحياء في قبورهم، ولعل هذا هو الحكمة في تعريف الموتين حيث قال لا يذيقك الله الموتين أى الممرقتين المشهورتين الواقعتين لكل أحد غير الانبياء،

وأما وقوع الحلف من عمر على ما ذكره فبناء على ظنه الذي أداه اليه اجتهاده ، وفيه بيان رجحان علم أبي بكر على عمر فمن دونه ، وكذلك رجحانه عليهم لثباته في مثل ذلك الامر العظيم . **قوله** ( أيها العالف على رسلك ) بكسر الراء أى هينتك ولا تستعجل ، وتقدم في الطريق الذي بالجنائز أن أبا بكر خرج وعمر يكلم الناس فقال : اجلس ، فأبى ، فتشهد أبو بكر ، قال الناس اليه وتركوا عمر . وقد اعتذر عمر عن ذلك كما سيأتى في باب الاستخلاف ، من كتاب الاحكام . **قوله** ( فنشج الناس ) بفتح النون وكسر المعجمة بعدها جيم أى بكوا بغير انتخاب ، والنشج ما يمرض في حلق الباك من الفصة ، وقيل هو صوت معه ترجع كما يردد الصبي بكاءه في صدره . **قوله** ( واجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد في سقيفة بنى ساعدة ) هو سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجى ثم الساعدي ، وكان كبير الخزرج في ذلك الوقت . وذكر ابن إسحق في آخر السيرة أن أسيد بن حضير في بنى عبد الاشهل انما ذوا إلى أبي بكر ومن معه وهؤلاء من الاوس . وفي حديث ابن عباس عن عمر : تخلفت عنا الانصار بأجمعها في سقيفة بنى ساعدة ، فيجتمع بأنهم اجتمعوا أولا ثم افترقوا ، وذلك أن الخزرج والاوز كانوا فرقةين ، وكان بينهم في الجاهلية من الحروب ما هو مشهور ، فزال ذلك بالاسلام وبقي من ذلك شيء في النفوس ، فكانهم اجتمعوا أولا ، فلما رأى أسيد ومن معه من الاوس أبا بكر ومن معه افترقوا من الخزرج ايثارا لتأثير المهاجرين عليهم دون الخزرج . وفيه أن عليا والزيير ومن كان معهم تخلفوا في بيت رسول الله ﷺ واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر . **قوله** ( فذهب اليهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة ) في رواية ابن عباس المذكورة : فقلت له : يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا من الانصار ، وزاد أبو يعلى من رواية مالك عن الزهري فيه : فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا رجس ينادى من وراء الجدار أن اخرج إلى يا ابن الخطاب ، فقلت : اليك عنى فانا عنك مشاغل يعنى بأمر رسول الله ﷺ ، فقال له : إنه قد حدث أمر ، فان الانصار اجتمعوا في سقيفة بنى ساعدة فأدركهم قبل أن يحدثوا أمرا يكون فيه حرب . فقلت لأبي بكر انطلق - فذكره - قال فانطلقنا فؤمهم حتى لقينا رجلا صالحا فقالا : لا عليكم ألا تقربوهم ، واقضوا أمركم . قال فقلت : والله لنأتينهم . فانطلقنا ، فاذا بين ظهرانيهم رجل مزمل ، فقلت من هذا ؟ قالوا : سعد بن عباد ، وذكر في آخر الحديث عن عروة أن الرجلين اللذين لقياهما هو عويمر بن ساعدة بن عابس بن قيس بن النعمان من بنى مالك بن عوف ، ومع بن عدى بن الجعد بن العجلان حليفهم ومما من الاوس أيضا . وكذا وقعت تسميتهما في رواية ابن عيينة عن الزهري ، أخرجه الزيير بن بكار . **قوله** ( فذهب عمر يتكلم ، فأسكته أبو بكر الخ ) وفي رواية ابن عباس : قال عمر : أردت أن أتكلم ، وقد كنت ذورت - أى هيات وحسنت - مقالة أعجبني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ، وكنت أدارى منه بعض الحد - أى الحد - فقال : غل رسلك ، فكرهت أن أغضبه . **قوله** ( ثم تكلم أبو بكر فتكلم أبلغ الناس ) بنصب أبلغ على الحال ، ويمحذ الرفع على الناعلية ، أى تكلم رجل هذه صفته . وقال السهيلي النصب أوجه ليكون تأكيداً لمداحه وحرف الروم عن أن يكون أحد موصوفاً بذلك غيره . وفي رواية ابن عباس قال : قال عمر : والله ما ترك كلمة أعجبني في تزويرى إلا قالها في بديته وأفضل حتى سك . **قوله** ( فقال في كلامه ) وقع في رواية حميد بن عبد الرحمن بيان ما قال في روايته : فتكلم أبو بكر فلم يترك شيئا أنزل في الانصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا ذكره ، ووقع في رواية ابن عباس بيان بعض ذلك الكلام وهو : أما بعد فاذا ذكرتم من خير فأتهم أهله ، ولن تعرف للعرب

هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، وهم أوسط العرب نسباً وداراً ، وعرف المراد بقوله بعد في هذه الرواية دهم أوسط العرب داراً وأعرابهم أحساباً ، والمراد بالدار مكة ، وقال الخطابي أراد بالدار أهل الدار ومنه قوله دخير دور الانصار بنو النجار ، وقوله د أحساباً ، الحسب الفعال الحسان مأخوذ من الحساب إذا عدوا مناقبهم ، فمن كان أكثر كان أعظم حسباً ، ويقال النسب للآباء والحسب للأفعال . **قوله** (فقال حباب) بضم المهملة وموحدين الأولى خفيفة (ابن المنذر) أى ابن عمرو بن الجوح الخزرجى ثم السلى بفتحتين ، وكان يقال له ذو الرأى . **قوله** (لا والله) لانفعل ، منا أمير ومنكم أمير) زاد في رواية ابن عباس أنه قال د أنا جدي لها المحكمك ، وعذيقها المرجب ، وشرح هاتين الكلمتين أن العذيق بالذال المعجمة تصغير عذوق وهو النخلة ، المرجب بالجيم والموحدة أى يدعم النخلة إذا كثر حملها ، والجديل بالتصغير أيضاً وبالجم ، والجديل عود ينصب للإبل الجرباء لتحتك فيه ، والمحكمك بكافين الأولى مفتوحة فأراد أنه يستثنى برأيه . ووقع عند ابن سعد من رواية يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد د فقام حباب بن المنذر وكان بدرياً فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فانا والله ما تنفس عليكم هذا الأمر ، ولسنا نخاف أن يليه أقوام قتلنا آباءهم وإخوتهم . قال فقال له عمر : إذا كان ذلك فت إن استعطت . قال فتكلم أبو بكر فقال : نحن الأمراء وأنت الوزراء ، وهذا الأمر بيننا وبينكم . قال فبايع الناس وأولهم بشير بن سعد والد النعمان ، وعند أحمد من طريق أبى نضرة عن أبى سعيد د فقام خطيب الانصار فقال : ان رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلاً منكم قرنه برجل منا ، فبايعوا على ذلك . فقام زيد بن ثابت فقال : إن رسول الله ﷺ كان من المهاجرين وإنما الإمام من المهاجرين ، فنحن انصار الله كما كننا أنصار رسول الله ﷺ . فقال أبو بكر : جزاكم الله خيراً . فبايعوه ، ووقع في آخر المغازى لموسى بن هبة عن ابن شهاب أن أبا بكر قال في خطبته د وكنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاماً ونحن عشيرته وأقاربه وذوورحمه ، ولن تصلح العرب إلا برجل من قريش ، فالتاس لقريش تبع ، وأنتم إخواننا في كتاب الله ، وشركاؤنا في دين الله ، وأحب الناس إلينا ، وأنتم أحق الناس بالرضا بقضاء الله ، والتسليم لفضيلة إخوانكم ، وأن لا تمسودم على خير ، وقال فيه د ان الانصار قالوا أولاً نختار رجلاً من المهاجرين وإذا مات اخترنا رجلاً من الانصار ، فإذا مات اخترنا رجلاً من المهاجرين كذلك أبداً فيكون أجدر أن يشفق القرشى إذا زاغ أن ينقض عليه الانصارى وكذلك الانصارى . قال فقال عمر : لا والله لا يخالفنا أحد الاقتلناه ، فقام حباب بن المنذر فقال كما تقدم وزاد : وإن شئتم كررناها خدعة ، أى أعدنا الحرب . قال فكثير القول حتى كاد أن يكون بينهم حرب فوثب عمر فأخذ بيد أبى بكر ، وعند أحمد من طريق حميد بن عبد الرحمن بن هوف قال د توفى رسول الله ﷺ وأبو بكر في طائفة من المدينة - فذكر الحديث قال - فتكلم أبو بكر فقال : والله لقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد : قريش ولادة هذا الأمر ، فقال له سعد : صدقت . **قوله** (هم أوسط العرب) أى قريش . **قوله** (فبايعوا عمر بن الخطاب أو أبا عبيدة) في رواية ابن عباس عن عمر د وقد رضيت لكم أحد هذين الرجلين وأخذ بيدي ويد أبى عبيدة ، فلم أكره مما قال غيرها ، وقد استشكل قول أبى بكر هذا مع معرفته بأنه الأحق بالخلافة بقرينة تقديمه في الصلاة وغير ذلك ، والجواب أنه استحي أن يذكر نفسه فيقول مثلاً رضيت لكم نفسى ، وانضم إلى ذلك أنه علم أن كلا منهما لا يقبل ذلك ، وقد أفصح عمر بذلك في القصة ، وأبو عبيدة بطريق الأولى لأنه دون عمر في الفضل باتفاق أهل السنة ، ويكنى أبا بكر كونه جمل الاختيار في ذلك لنفسه فلم ينكر ذلك عليه أحد ، ففيه إجماع

إلى أنه الحق ، فظهر أنه ليس في كلامه تصريح بتخليه من الأمر . **قوله** ( فقال عمر : بل نبايعك أنت ، فأت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ ) قد أفرد به بعض الرواة هذا القدر من هذا الحديث ، فأخرجه الترمذي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن اسماعيل بن أبي أويس شيخ المصنف فيه بهذا الاسناد د أن عمر قال لأبي بكر أنت سيدنا الخ ، وأخرجه ابن حبان من هذا الوجه ، وهو أوضح ما يدخل في هذا الباب من هذا الحديث . **قوله** ( فأخذ عمر بيده فبايعه ) في رواية ابن عباس عن عمر « قال فكثير اللغط وارتفعت الأصوات حتى خشينا الاختلاف ، فقلت ابسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون ثم الانصار ، وفي معاذي موسى بن عقبة عن ابن شهاب « قال فقام أسيد بن الحضير وبشير بن سعد وغيرهما من الانصار فبايعوا أبا بكر ، ثم وثب أهل السقيفة يبتدرون البيعة ، ووقع في حديث سالم بن عبيد عند الزار وغيره في قصة الوفاة « فالت الانصار : منا أمير ومنكم أمير ، فقال عمر - وأخذ بيد أبي بكر - أسيفان في غمد واحد ؟ لا يصطلحان ، وأخذ بيد أبي بكر فقال : من له هذه الثلاثة ؟ ( إذ هما في الغار ) من هما ؟ ( إذ يقول لصاحبه ) من صاحبه ؟ ( إن الله معنا ) مع من ؟ ثم بسط يده فبايعه ثم قال : بايعوه ، فبايعه الناس . **قوله** ( فقال قائل : قتلتم سعد بن عباد ) أي كدتم تقتلونه ، وقيل هو كناية عن الإعراض والخذلان ، ويرد ما وقع في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « فقال قائل من الانصار : أبقوا سعد بن عباد لا تظفوه ، فقال عمر : اقتلوه قتله الله . نعم لم يرد عمر الأمر بقتله حقيقة ، وأما قوله « قتله الله » فهو دعاء عليه ، وعلى الاول هو إخبار عن إيماله والإعراض عنه ، وفي حديث مالك « فقلت وأنا مغضب قتل الله سعدا فإنه صاحب شر وقتنة » قال ابن التين : إنما قالت الانصار « منا أمير ومنكم أمير » على ما عرفوه من عادة العرب أن لا يتأمر على القبيلة إلا من يكون منها ، فلما سمعوا حديث « الأئمة من قريش » رجعوا عن ذلك وأذعنوا . قلت حديث « الأئمة من قريش » سيأتي ذكر من أخرجه بهذا اللفظ في كتاب الأحكام (١) ، ولم يقع في هذه القصة إلا بمعناه ، وقد جمعت طرقه عن نحو أربعين صحابيا لما بلغني أن بعض فضلاء العصر ذكر أنه لم يرو إلا عن أبي بكر الصديق . واستدل به الداودي على أن إقامة الخليفة سنة مؤكدة لانهم أقاموا مدة لم يكن لهم إمام حتى يولي أبو بكر ، وتعقب بالانفاق على فرضيتها وبأنهم تركوا لاجل إقامتها أعظم المهمات وهو التشاغل بدفن النبي ﷺ حتى فرغوا منها ، والمدة المذكورة زمن يسير في بعض يوم يغتفر مثله لاجتماع الكلمة ، واستدل بقول الانصار « منا أمير ومنكم أمير » على أن النبي ﷺ لم يستخلف ، وبذلك صرح عمر كما سيأتي ؛ ووجه الدلالة أنهم قالوا ذلك في مقام من لا يخاف شيئا ولا يتقيه ، وكذلك ما أخرجه مسلم عن ابن أبي مليكة « سألت عائشة : من كان رسول الله ﷺ مستخلفا ؟ قالت : أبو بكر . قيل : ثم من ؟ قالت : عمر . قيل : ثم من ؟ قالت : أبو عبيدة ابن الجراح » ووجدت في الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق ما يدل على أنه هو الذي سأل عائشة عن ذلك . قال القرطبي في « المفهم » : لو كان عند أحد من المهاجرين والانصار نص من النبي ﷺ على تعيين أحد بعينه للخلافة لما اختلفوا في ذلك ولا تفاوضوا فيه ، قال : وهذا قول جمهور أهل السنة ، واستند من قال إنه نص على خلافة أبي بكر بأصول كلية وقرائن حالية تقتضي أنه أحق بالامامة وأول بالخلافة . قلت : وقد تقدم بعضها

(١) في هامش طبعة بولان : في نسخة « في كتاب الاحتصام »

في ترجمته ، وسيأتي بعضها في الوفاة النبوية آخر المغازي إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث عشر ، **قوله** ( قال عبد الله بن سالم ) هو الحمصي الأشعري ، تقدم ذكره في المزارعة ، والزبيدي هو محمد بن الوليد صاحب الزهري ، وعبد الرحمن بن القاسم أي ابن أبي بكر الصديق . وهذه الطريق لم يوردها البخاري إلا معلقة ولم يسقها بتمامها ، وقد وصلها الطبراني في مسند الشاميين ، وقوله « شخص » بفتح المعجمة ثم مهلة أي ارتفع ، وقوله « وقص الحديث » يعني فيما يتعلق بالوفاة ، وقول عمر ( إنه لم يموت حتى يقطع أيدي رجال من المنافقين وأرجلهم ) وقول أبي بكر ( انه مات ) وتلاوته الآيتين كما تقدم . **قوله** ( قالت عائشة فما كانت من خطبتهما من خطبة الا نفع الله بها ) أي من خطبتي أبي بكر وعمر ، و « من » الأولى تبهيمية أو بيانية ، والثانية زائدة ، ثم شرحت ذلك فقالت ( لقد خوف عمر الناس ) أي بقوله المذكور ، ووقع في رواية الأصيلي « لقد خوف أبو بكر الناس » وهو غلط ، وقولها ( وان فيهم لنفاق ) أي ان في بعضهم منافقين ، وهم الذين عرض بهم عمر في قوله المتقدم . ووقع في رواية الحميدي في الجمع بين الصحيحين « وان فيهم لتني » فقليل إنه من اصلاحه ، وانه ظن أن قوله « وان فيهم لنفاق » تصحيف فصوره « لتني » كأنه استعظم أن يكون في المذكورين نفاقا . وقال عياض : لا أدري هو إصلاح منه أو رواية ؟ وعلى الأول فلا استعظام ، فقد ظهر في أهل الردة ذلك ، ولا سيما عند الحادث العظيم الذي أذهل عقول الكافر فكيف بضغفاء الايمان ، فالصواب ما في النسخ انتهى . وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق البخاري وقال فيه « ان فيهم لنفاق » . الحديث الرابع عشر ، **قوله** ( حدثنا أبو يعلى ) هو منذر بن يعلى الكوفي الثوري ، وهو من وافقت كنيته اسم أبيه ، والاسناد كله كوفيون ، ومحمد بن الحنفية هو ابن علي بن أبي طالب ، واسم الحنفية خولة بنت جعفر كما تقدم . **قوله** ( قلت لأبي : أي الناس خير ) ؟ في رواية محمد بن سوقة عن منذر عن محمد بن علي « قلت لأبي : يا أباي من خير الناس بعد رسول الله ﷺ ؟ قال : أو ما تعلم يا بني ؟ قلت : لا ، قال : أبو بكر » أخرجه الدارقطني ، وفي رواية الحسن بن محمد بن الحنفية عن أبيه « قال : سبحان الله يا بني ، أبو بكر » ، وفي رواية ابن جعينة عند أحمد « قال لي علي : يا أبا جعينة ألا أخبرك بأفضل هذه الأمة بعد نبيها ؟ قلت : بلى ، قال ولم أكن أرى أن أحدا أفضل منه ، وقال في آخره « وبعدهما آخر ثالث لم يسمه » ، وفي رواية للدارقطني في الفضائل من طريق أبي الضحى عن أبي جعينة « وان شئتم أخبركم بخير الناس بعد عمر » ، فلا أدري أستحي أن يذكر نفسه أو شغله الحديث . **قوله** ( وخشيت أن يقول عثمان قلت : ثم أنت ، قال : ما أنا الا رجل من المسلمين ) في رواية محمد بن سوقة « ثم عجلت للعداة فقلت : ثم أنت يا أباي » ، فقال أبو بكر رجل من المسلمين ، زاد في رواية الحسن بن محمد « ولي ما لم وعلي ما عليهم » ، وهذا قاله علي تواضعا مع معرفته حين المسئلة المذكورة أنه خير الناس يومئذ لأن ذلك كان بعد قتل عثمان ، وأما خشية محمد بن الحنفية أن يقول عثمان فلان محمدا كان يعتقد أن أباه أفضل ، نخشى أن عليا يقول عثمان على سبيل التواضع منه والهضم لنفسه فيضطرب حال اعتقاده ولا سيما وهو في سن الحداثة كما أشار إليه في الرواية المذكورة . وروى خيشمة في « فضائل الصحابة » من طريق عبيد بن أبي الجعد عن أبيه أن عليا قال ، فذكر هذا الحديث وزاد « ثم قال : ألا أخبركم بخير أمتكم بعد عمر ؟ ثم سكت ، فظننا أنه يعني نفسه » ، وفي رواية عبيد خبر عن علي أنه قال ذلك بعد وقعة النهروان وكانت في سنة ثمان وثلاثين ، وزاد في آخر حديثه « أحدثنا أموراً يفعل الله فيها ما يشاء » ، وأخرج ابن عساكر في ترجمة عثمان من طريق ضعيفة في هذا الحديث أن عليا قال « ان الثالث



عُثْمَانُ ، ومن طريق أخرى أن أبا جحيفة قال « فرجعت الموالي يقولون : كفى عن عُثْمَانَ ، والعرب تقول : كفى عن نفسه ، وهذا يبين أنه لم يصرح بأحد ، وقد سبق بيان الاختلاف في أي الرجلين أفضل بعد أبي بكر وعمر : عُثْمَانُ أو علي ؟ وأن الاجتماع انعقد بآخرة بين أهل السنة أن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، رضى الله عنهم أجمعين .

قال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : الفضائل جمع فضيلة ، وهي الخصلة الجميلة التي يحصل لصاحبها بسببها شرف وعلو منزلة إما عند الحق وإما عند الخلق ، والثاني لأعبرة به إلا إن أوصل إلى الأول ، فإذا قلنا فلان فاضل فعناء أن له منزلة عند الله ، وهذا لا توصل إليه إلا بالنقل عن الرسول ، فإذا جاء ذلك عنه إن كان قطعياً قطعنا به أو ظنياً عملنا به ، وإذا لم نجد الخبر فلا خفاء أنا إذا رأينا من أعانته الله على الخير ويسر له أسبابه أنا نرجو حصول تلك المنزلة له لما جاء في الشريعة من ذلك ، قال : وإذا قررر ذلك فالمقطوع به بين أهل السنة بأفضلية أبي بكر ثم عمر ، ثم اختلفوا فيمن بعدهما : فالجمهور على تقديم عُثْمَانَ ، وعن مالك التوقف ، والمسألة اجتهادية ، ومستندها أن هؤلاء الأربعة اختارهم الله تعالى لخلافة نبيه وإقامة دينه فنزلتهم عنده بحسب ترتيبهم في الخلافة والله أعلم . الحديث الخامس عشر حديث عائشة في نزول آية التيمم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ، والغرض منه قول أسيد بن الحضير في آخره « ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر » ، وقد تقدم هناك ذكر ألفاظ أخرى تدل على فضائلهم . الحديث السادس عشر حديث أبي سعيد ، قوله ( سمعت ذكوان ) هو أبو صالح البهاني ، قوله ( عن أبي سعيد ) في رواية أخرى سأينها « عن أبي هريرة » ، والأول أولى كما سيأتي . قوله ( لا تسبوا أصحابي ) وقع في رواية جرير ومحاضر عن الأعمش . وكذا في رواية عاصم عن أبي صالح - ذكر سبب لهذا الحديث ، وهو ما وقع في أوله قال « كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف شيء » ، فسبه خالد ، فذكر الحديث وسيأتي بيان من أخرجه . قوله ( قل أن أحكم ) فيه إشعار بأن المراد بقوله أولاً « أصحابي » ، أصحاب مخصوصون ، وإلا فالخطاب كان للصحابة ، وقد قال « لو أن أحكم أنفق » ، وهذا كقوله تعالى ( لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ) الآية ، ومع ذلك فنهى بعض من أدرك النبي ﷺ ومخاطبه بذلك عن سب من سبقه يقتضى زجر من لم يدرك النبي ﷺ ولم يخاطبه عن سب من سبقه من باب الأولى ، وغفل من قال أن الخطاب بذلك لغير الصحابة وإنما المراد من سيوجد من المسلمين المفروضين في العقل تزيلاً لمن سيوجد منزلة الموجود للقطع بوقوعه ، ووجه التعقب عليه وقوع التصريح في نفس الخبر بأن المخاطب بذلك خالد بن الوليد وهو من الصحابة الموجودين إذ ذاك بالاتفاق . قوله ( أنفق مثل أحد ذهباً ) زاد البرقاني في « المصالح » ، من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش « كل يوم » ، قال : وهي زيادة حسنة . قوله ( مد أحدهم ولا نصيفه ) أي المد من كل شيء ، والنصيف بوزن رقيق هو النصف كما يقال عشر وعشيرة وثمان وثمانين ، وقيل النصيف مكيال دون المد ، والمد بضم الميم مكيال معروف ضبط قدره في كتاب الطهارة ، وحكى الخطابي أنه روى بفتح الميم قال : والمراد به الفضل والطول ، وقد تقدم في أول « باب فضائل الصحابة » تقرير أفضلية الصحابة ههنا بعدم ، وهذا الحديث دال لما وقع الاختيار له مما تقدم من الاختلاف والله أعلم . قال البيضاوي : معنى الحديث لا ينال أحدهم بائفاق مثل أحد ذهباً من الفضل والاجراما ينال أحدهم بائفاق مد طمام أو نصيفه . وسبب التفاوت ما يتوارن الأفضل من مزيد الاخلاص وصدق النية . قلت : وأعظم من ذلك في سبب الأفضلية عظم موقع ذلك لشدة الاحتياج إليه ، وأشار بالأفضلية بسبب الإنفاق إلى الأفضلية بسبب القتال كما وقع في الآية ( من أنفق من قبل

الفتح وقائله) فان فيها إشارة إلى موقع السبب الذي ذكرته ، وذلك أن الاتفاق والقتال كان قبل فتح مكة عظيما لشدة الحاجة اليه وقلة المعنى به بخلاف ما وقع بعد ذلك لأن المسلمين كثروا بعد الفتح ودخل الناس في دين الله أفواجا ، فانه لا يتح ذلك الموقع المتقدم . والله أعلم . قوله ( تابعه جرير ) هو ابن عبد الحميد ، وعبد الله بن داود هو الخريبي بالمعجمة والموحدة مصغر ، وأبو معاوية هو الضرير ، ومحاضر بمهملة ثم معجمة بوزن مجاهد ، عن الأعمش أى عن أبي صالح عن أبي سعيد ، فأما رواية جرير فوصلها مسلم وابن ماجه وأبو يعلى وغيرهم ، وأما رواية محاضر فرويناها موصولة في « فوائد أبي الفتح الحداد » من طريق أحمد بن يونس الضبي عن محاضر المذكور فذكره مثل رواية جرير ، لكن قال بين خالد بن الوليد وبين أبي بكر بدل عبد الرحمن بن عوف وقول جرير أصح ، وقد وقع كذلك في رواية عاصم عن أبي صالح الآتي ذكرها ، وأما رواية عبد الله بن داود فوصلها مسدد في مسنده عنه وليس فيه القصة ، وكذا أخرجه أبو داود عن مسدد ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد عنه هكذا ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب ويحيى بن يحيى ثلاثهم عن أبي معاوية لكن قال فيه « عن أبي هريرة » بدل أبي سعيد وهو وهم كما جزم به خاف وأبو مسعود وأبو علي الجبائي وغيرهم ، قال المزي : كأن مسلما وهم في حال كتابته فانه بدأ بطريق أبي معاوية ، ثم نفي بحديث جرير فساقه باسناد ومثنته ، ثم ترك بحديث وكيع وربع بحديث شعبة ولم يسق إسنادهما بل قال باسناد جرير وأبي معاوية ، فلولا أن اسناد جرير وأبي معاوية عنده واحد لما أحال عليهما معا فان طريق وكيع وشعبة جميعا تنتهي إلى أبي سعيد دون أبي هريرة اتفاقا ، انتهى كلامه . وقد أخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة أحد شيوخ مسلم فيه في مسنده ومصنفه عن أبي معاوية فقال « عن أبي سعيد » كما قال أحمد ، وكذا رويناها من طريق أبي نعيم في « المستخرج » من رواية عبيد بن غنم عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وأخرجه أبو نعيم أيضا من رواية أحمد ويحيى بن عبد الحميد وأبي خيثمة وأحمد بن جواس كلهم عن أبي معاوية فقال « عن أبي سعيد » وقال بعده « أخرجه مسلم عن أبي بكر وأبي كريب ويحيى بن يحيى » فدل على أن الوهم وقع فيه ممن دون مسلم إذ لو كان عنده عن أبي هريرة لبينه أبو نعيم ، ويقوى ذلك أيضا أن الدارقطني مع جزمه في « العلل » بأن الصواب أنه من حديث أبي سعيد لم يتعرض في تتبعه أو هام الشيخين إلى رواية أبي معاوية هذه ، وقد أخرجه أبو عبيدة في « غريب الحديث » والجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم وخيثمة من طريق سعيد بن يحيى والاسماعيلي وابن حبان من طريق علي بن الجعد كلهم عن أبي معاوية فقالوا « عن أبي سعيد » وأخرجه ابن ماجه عن أبي كريب أحد شيوخ مسلم فيه أيضا عن أبي معاوية فقال « عن أبي سعيد » كما قال الجماعة ، إلا أنه وقع في بعض النسخ عن ابن ماجه اختلاف : ففي بعضها عن أبي هريرة وفي بعضها عن أبي سعيد ، والصواب عن أبي سعيد لأن ابن ماجه جمع في سياقه بين جرير وكيع وأبي معاوية ولم يقل أحد في رواية وكيع وجرير إنها عن أبي هريرة ، وكل من أخرجهما من المصنفين والمخرجين أوردتهما من حديث أبي سعيد ، وقد وجدته في نسخة قديمة جدا من ابن ماجه قرأت في سنة بضع وسبعين وثلاثمائة وهي في غاية الاتفاق وفيها « عن أبي سعيد » واحتمال كون الحديث عند أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة جميعا مستبعد ، إذ لو كان كذلك لجمعهما ولو مرة ، فلما كان غالب ما وجد عنه ذكر أبي سعيد دون ذكر أبي هريرة دل على أن في قول من قال عنه « عن أبي هريرة » شذوذا والله أعلم ، وقد جهلنا أبو عوانة عن الأعمش ذكره الدارقطني وقال في العلل رواه مسدد وأبو كامل وشيبان عن أبي عوانة كذلك ، ورواه عفان ويحيى بن حماد عن أبي عوانة فلم

يذكر فيه أبا سعيد ، قال ورواه زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وكذلك قال نصر بن  
 علي عن عبد الله بن داود ، قال والصواب من روايات الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد لا عن أبي هريرة ، قال  
 وقد رواه عاصم عن أبي صالح فقال عن أبي هريرة والصحيح عن أبي صالح عن أبي سعيد انتهى ، وقد سبق إلى ذلك  
 علي ابن المدني فقال في العلل : رواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد ، ورواه عاصم عن أبي صالح عن أبي  
 هريرة ، قال والأعمش أثبت في أبي صالح من عاصم ، فعرف من كلامه أن من قال فيه عن أبي صالح عن أبي هريرة  
 فقد شذ ، وكأن سبب ذلك شهرة أبي صالح بالرواية عن أبي هريرة فيسبق إليه الوم من ليس بحافظ ، وأما الحفاظ  
 فيميزون ذلك . ورواية زيد بن أبي أنيسة التي أشار إليها الدارقطني أخرجهما الطبراني في الأوسط ، قال : ولم يروه  
 عن الأعمش إلا زيد بن أبي أنيسة ، ورواه شعبة وغيره عن الأعمش فقالوا : عن أبي سعيد انتهى . وأما رواية عاصم  
 فأخرجها النسائي في الكبرى ، والبزار في مسنده وقال : ولم يروه عن عاصم إلا زائدة ، ومن رواه عن الأعمش  
 فقال : عن أبي سعيد ، أبو بكر بن عياش عند عبد بن حميد ، ويحيى بن عيسى الرمل عند أبي عوانة ، وأبو الأحوص  
 عند ابن أبي خيثمة ، وإسرائيل عند تمام الرازي . وأما ما حكاه الدارقطني عن رواية أبي عوانة فقد وقع لي من  
 رواية مسدد وأبي كامل وشيبان عنه على الشك ، قال في روايته : عن أبي سعيد أو أبي هريرة ، وأبو عوانة كان يحدث  
 من حفظه فربما وهم ، وحديثه من كتابه أثبت ، ومن لم يشك أحق بالتقديم من شك ، والله أعلم . وقد أملت على  
 هذا الموضع جزءا مفردا لخصت مقاصده هنا بمون الله تعالى . ( تسكلة ) . اختلف في ساب الصحابي ، فقال عياض :  
 ذهب الجمهور إلى أنه يعزر ، وعن بعض المالكية يقتل ، وخص بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسين لحكي القاضي  
 حسين في ذلك وجهين ، وقواه السبكي في حق من كفر الشيخين ، وكذا من كفر من صرح النبي ﷺ بإيمانه أو تبنيده  
 بالجنة إذا تواتر الخبر بذلك عنه لما تضمن من تكذيب رسول الله ﷺ . الحديث السابع عشر حديث أبي موسى ،  
 قوله ( عن شريك بن أبي نمر ) هو ابن عبد الله ، وأبو نمر جده . قوله ( خرج ووجهه ههنا ) كذا للأكثر بفتح الواو  
 وتشديد الجيم أي توجه أو وجه نفسه ، وفي رواية الكشميهني بسكون الجيم بلفظ الاسم مضافا إلى الظرف أي جهة  
 كذا . قوله ( حتى دخل بئر أريس ) بفتح الالف وكسر الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة : بستان بالمدينة  
 معروف يجوز فيه الصرف وعدمه ، وهو بالقرب من قباء . وفي بئرها سقط غاتم النبي ﷺ من إصبع عثمان رضي  
 الله عنه . قوله ( وتوسط قفها ) بضم القاف وتشديد الفاء هو الداكة التي تجعل حول البئر ، وأصله ماغلظ من  
 الأرض وارتفع ، والجمع قفاف . ووقع في رواية عثمان بن غياث عن أبي عثمان عند مسلم دينا رسول الله ﷺ  
 في حائط من حوائط المدينة وهو متسكى . ينسكت يعود معه بين الماء والطين . . قوله ( فقلت لا كون بوابا للنبي  
 ﷺ اليوم ) ظاهره أنه اختار ذلك وفعله من تلقاء نفسه . وقد صرح بذلك في رواية محمد بن جعفر عن شريك  
 في الأدب فزاد فيه ولم يأمرني ، قال ابن التين : فيه أن المرء يكون بوابا للإمام وإن لم يأمره ، كذا قال . وقد وقع  
 في رواية أبي عثمان الآتية في مناقب عثمان عن أبي موسى د أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمره بحفظ باب الحائط ،  
 ووقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب في هذا الحديث د فقال : يا أبا موسى املك على الباب ،  
 فانطلق ففعل حاجته وتوضأ ، ثم جاء فقعده على قف البئر ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه والرويان في مسنده ، وفي  
 رواية الترمذي من طريق أبي عثمان عن أبي موسى د فقال لي : يا أبا موسى املك على الباب فلا يدخلن على أحد ،

فيجمع بينهما بأنه لما حدث نفسه بذلك صادف أمر النبي ﷺ بأن يحفظ عليه الباب ، وأما قوله « ولم يأمرني ، فيريد أنه لم يأمره أن يستمر بوابا ، وإنما أمره بذلك قدر ما يقضى حاجته ويتوضأ ثم استمر هو من قبل نفسه ، وسيأتي له توجيه آخر في خبر الواحد ، فبطل أن يستدل به لما قاله ابن التين ، والعجب أنه نقل ذلك بعد عن الداودي ، وهذا من مختلف الحديث ، وكأنه خفي عليه وجه الجمع الذي قررته . ثم إن قول أبي موسى هذا لا يعارض قول أنس أنه ﷺ لم يكن له بواب كما سبق في كتاب الجنائز لأن مراد أنس أنه لم يكن له بواب مرتب لذلك على الدوام . قوله ( فدفع الباب ) في رواية أبي بكر « وجاء رجل يستأذن » . قوله ( يبشرك بالجنة ) زاد أبو عثمان في روايته « الحمد لله » ، وكذا قال في عمر . قوله ( وقد تركت أخى يتوضأ ويلحقني ) كان لأبي موسى أخوان أبو رهم وأبو بردة ، وقيل إن له أخا آخر اسمه محمد ، وأشهرهم أبو بردة واسمه عامر ، وقد خرج عنه أحمد في مسنده حديثا . قوله ( فإذا إنسان يحرك الباب ) فيه حسن الأدب في الاستئذان ، قال ابن التين . ويحتمل أن يكون هذا قبل نزول قوله ( لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا ) . قلت : وما أبعد ما قال ، فقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرملة « وجاء رجل فاستأذن » ، وسيأتي في آخر مناقب عمر من طريق أبي عثمان الهدي عن أبي موسى بلفظ « وجاء رجل فاستفتح » ، فعرف أن قوله « يحرك الباب » ، إنما حركه مستأذنا لا دافعا له ليدخل بغير إذن . قوله ( فقال : عثمان ، فقلت : على رسلك ، لجئت إلى النبي ﷺ فأخبرته ، فقال : ائذن له ) في رواية أبي عثمان « ثم جاء آخر يستأذن فسكت هنية ثم قال ائذن له » . قوله ( وبشرك رسول الله ﷺ بالجنة على بلوى تصيبك ) في رواية أبي عثمان « الحمد لله ثم قال : الله المستعان ، وفي رواية عند أحمد « فجعل يقول : اللهم صبرا ، حتى جلس » ، وفي رواية عبد الرحمن بن حرملة « فدخل وهو يحمد الله ويقول : اللهم صبرا » ، ووقع في حديث زيد بن أرقم عند البيهقي في « الدلائل » ، قال « بعثنى النبي ﷺ فقال : انطلق حتى تأتي أبا بكر فقل له : إن النبي ﷺ يقرأ عليك السلام ويقول لك : أبشرك بالجنة . ثم انطلق إلى عمر كذلك ، ثم انطلق إلى عثمان كذلك وزاد : بعد بلاء شديد . قال فانطلق فذكر أنه وجدهم على الصفة التي قال له وقال : أين نبي الله ؟ قلت في مكان كذا وكذا ، فانطلق إليه . وقال في عثمان فآخذ بيدي حتى أتينا رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إن زيدا قال لي كذا ، والذي بعثك بالحق ما تغنيت ولا تمنيت ولا مسست ذكري بيمينى منذ بايعتك ، فأبى بلاء يصيبني ؟ قال هو ذاك ، قال البيهقي اسناده ضعيف ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون النبي ﷺ أرسل زيد بن أرقم قبل أن يحىء أبو موسى ، فلما جاءوا كان أبو موسى قد قعد على الباب فراسلهم على لسانه بنحو ما أرسل به إليهم زيد بن أرقم والله أعلم . قلت : ووقع نحو قصة أبي موسى لبلال وذلك فيما أخرجه أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن نافع بن عبد الحارث الخزاعي قال « دخل رسول الله ﷺ حائطا من حوائط المدينة فقال لبلال : أمسك على الباب ، جاء أبو بكر يستأذن ، فذكر نحوه . وأخرجه الطبراني في « الأوسط » من حديث أبي سعيد نحوه . وهذا إن صح حمل على التعمد . ثم ظهر لي أن فيه وهما من بعض رواته ، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو وفي حديثه أن نافع بن عبد الحارث هو الذي كان يستأذن ، وهو وهم أيضا ، فقد رواه أحمد من طريق موسى بن عقبة عن أبي سلمة عن نافع فذكره وفيه « وجاء أبو بكر فاستأذن فقال لأبي موسى فيما أعلم ائذن له » ، وأخرجه النسائي من طريق أبي الزناد عن أبي سلمة عن نافع بن عبد الحارث عن أبي موسى وهو الصواب ، فراجع الحديث إلى أبي

موسى واتحدت القصة والله أعلم . وأشار عليه السلام بالبلى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشهادة يوم الدار ، وقد ورد عنه عليه السلام أصرح من هذا فروى أحمد من طريق كليب بن وائل عن ابن عمر قال ذكر رسول الله عليه السلام فتنة ، فرجل فقال : يقتل فيها هذا يومئذ ظلمنا . قال فنظرت فإذا هو عثمان ، أسناده صحيح . **قوله** (جلس وجاهه) بضم الواو وبكسرهما أى مقابله . **قوله** (قال شريك) هو موصول بالاسناد الماضى . **قوله** (قال سعيد بن المسيب) فأولتها قبورهم) فيه وقوع التأويل في اليقظة وهو الذى يسمى الفراسة والمراد اجتماع الصاحبين مع النبي عليه السلام في الدفن وانفراد عثمان عنهم في البقيع ، وليس المراد خصوص صورة الجلوس الواقعة . وقد وقع في رواية عبد الرحمن بن حرمة عن سعيد بن المسيب قال سعيد فأولت ذلك ابتداء قبره من قبورهم ، وسيأتى في الفتن بلفظ «اجتمعت ههنا وانفرد عثمان» ولو ثبت الخبر الذى أخرجه أبو نعيم عن عائشة في صفة القبور الثلاثة أبو بكر عن يمينه وعمر عن يساره لكان فيه تمام التشبيه ، ولكن سنده ضعيف ، وعارضه ما هو أصح منه . وأخرج أبو داود والحاكم من طريق القاسم بن محمد قال قلت لعائشة : يا أماء اكشفت لى عن قبر رسول الله عليه السلام وصاحبيه ، فكشفت لى ، الحديث وفيه «فرايت رسول الله عليه السلام فإذا أبو بكر رأسه بين كتفيه ، وعمر رأسه عند رجل النبي عليه السلام» . الحديث الثامن عشر ، **قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان وسعيد هو ابن أبى عروبة . **قوله** (صعد أحدا) هو الجبل المعروف بالمدينة ، ووقع في رواية لمسلم ولأبى يعلى من وجه آخر عن سعيد «حراء» ، والاول أصح ، ولولا اتحاد المخرج لجوزت تعدد القصة ، ثم ظهر لى أن الاختلاف فيه من سعيد ، فأتى وجده في مسند الحارث بن أبى أسامة عن روح بن عبادة عن سعيد فقال فيه «أحدا أو حراء» ، بالشك ، وقد أخرجه أحمد من حديث بريدة بلفظ «حراء» ، وإسناده صحيح ، وأخرجه أبو يعلى من حديث سهل بن سعد بلفظ «أحد» ، وإسناده صحيح ، فقوى احتمال تعدد القصة ، وتقدم في أواخر الوقف من حديث عثمان أيضا نحوه وفيه «حراء» ، وأخرج مسلم من حديث أبى هريرة ما يؤيد تعدد القصة فذكر أنه كان على حراء ومعه المذكورون هنا وزاد معهم غيرهم ، والله أعلم . **قوله** (وأبو بكر وعمر) قال ابن التين : إنما رفع أبو بكر عطفًا على الضمير المرفوع الذى في «صعد» وهو جائز اتفاقًا لوجود الحائل وهو قوله «أحدا» وهو بخلاف قوله الآتى في آخر الباب «كنت وأبو بكر وعمر» . وقوله «أثبت» وقع في مناقب عمر «فضربه برجله وقال أثبت» ، بلفظ الأمر من الثبات وهو الاستقرار ، وأحد منادى ونداءه وخطابه يحتمل المجاز ، وحمله على الحقيقة أولى . وقد تقدم شيء منه في قوله «أحد جبل يحبنا ونحبه» ، ويؤيده ما وقع في مناقب عمر أنه ضربه برجله وقال أثبت . **قوله** (فأما عليك نبى وصديق وشهيدان) في رواية يزيد بن زريع عن سعيد الآتية في مناقب عمر «فأما عليك إلا نبى أو صديق أو شهيد» ، ودأب فيها للتنوين و«شهيد» للجنس . الحديث التاسع عشر ، **قوله** (حدثنا أحمد بن سعيد أبو عبد الله) هو الرباطى وأسم جده إبراهيم ، وأما السرخسى فكنيته أبو جعفر ، وأسم جده صخر . **قوله** (حدثنا صخر) هو ابن جوبرية . **قوله** (بيننا أنا على بئر) أى في المنام كما تقدم التصریح به في هذا الباب من حديث أبى هريرة «بيننا أنا نائم» ، وسبق من وجه آخر عن ابن عمر قبل مناقب الصحابة بباب «رأيت الناس مجتمعين في صعيد واحد» ، ويأتى في مناقب عمر بلفظ «رأيت في المنام» . **قوله** (أزع منها) أى أملا الماء بالدلو . **قوله** (فزع ذنوبا أو ذنوبين) بفتح المعجمة وبالنون وآخره موحدة ؛ الدلو الكبيرة إذا كان فيها الماء . وافق من شرح هذا الحديث على أن ذكر الذنوب إشارة إلى مية

خلافته ، وفيه نظر لأنه ولي سنتين وبعض سنة ، فلو كان ذلك المراد لقال ذنوبين أو ثلاثة ، والذي يظهر لي أن ذلك إشارة إلى مافتح في زمانه من الفتوح السكار وهي ثلاثة ، ولذلك لم يتعرض في ذكر عمر إلى عدد ما نزع من الدلاء وإنما وصف نزع بالمعظمة إشارة إلى كثرة ماوقع في خلافته من الفتوحات وانه أعلم . وقد ذكر الشافعي تفسير هذا الحديث في « الأم » فقال بعد أن ساقه : ومعنى قوله « وفي نزع ضعف » قصر مدته وجملة موته وشيخه بالحرب لأهل الردة عن الافتتاح والازدياد الذي بلغه عمر في طول مدته ، انتهى - لجمع في كلامه ما تفرق في كلام غيره ، ويؤيد ذلك ما وقع في حديث ابن مسعود في نحو هذه القصة فقال « قال النبي ﷺ : فاعبرها يا أبا بكر ، فقال إلى الأمر من بعدك ، ثم يليه عمر ، قال : كذلك عبرها الملك ، أخرجه الطبراني ، لكن في إسناده أيوب بن جابر وهو ضعيف . قوله ( وفي نزع ضعف ) أي أنه على مهل ورفق . قوله ( وانه يغفر له ) قال النووي : هذا دعاء من المتكلم ، أي أنه لا مفهوم له . وقال غيره : فيه إشارة إلى قرب وفاة أبي بكر ، وهو نظير قوله تعالى لنبيه عليه السلام ( فسبح بحمد ربك واستغفره ، إنه كان توابا ) فانها إشارة إلى قرب وفاة النبي ﷺ . قلت : ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن قلة الفتوح في زمانه لا صنع له فيه ، لأن سببه قصر مدته ، فمضى المغفرة له رفع المسألة عنه . قوله ( فاستحالت في يده غربا ) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة ، أي دلوا عظيمة . قوله ( فلم أر عبقريا ) بفتح المهملة وسكون الموحدة بعدها قاف مفتوحة وراء مكسورة وتحتانية ثقيلة ، والمراد به كل شيء بلغ النهاية ، وأصله أرض يسكنها الجن ضرب بها العرب المثل في كل شيء عظيم وقيل قرينة يعمل فيها الثياب الباذغة في الحسن ، وسيأتي بقية ما فيه في مناقب عمر . قوله ( يفرى ) بفتح أوله وسكون الفاء وكسر الراء وسكون التحتانية ، وقوله « فريه » بفتح الفاء وكسر الراء وتشديد التحتانية المفتوحة ، وروى بسكون الراء وخطأ الخليل ، ومعناه يعمل عمله البالغ ، ووقع في حديث أبي عمر ينزع نزع عمر! قوله ( حتى ضرب الناس بعطن ) بفتح المهملة وآخره نون ، هو مناخ الإبل إذا شربت ثم صدرت ، وسيأتي في مناقب عمر بلفظ « حتى روى الناس وضربوا بعطن » ووقع في حديث أبي الطفيل بإسناد حسن عند الزوار والطبراني أن رسول الله ﷺ قال « بينا أنا أنزع الليلة إذ وردت على غنم سود وحضر ، فجاء أبو بكر فنزع » فذكره ، وقال في عمر « فلا الحياض وأروى الواردة » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر المعجم » . قوله ( قال وهب ) هو ابن جرير شيخ شيخه في هذا الحديث ، وكلامه هذا موصول بالسند المذكور ، وقوله « يقول حتى رويت الإبل فاناخت » هو مقول وهب المذكور ، وسيأتي شيء من مباحثه في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى ، قال البيضاوي : أشار بالبئر إلى الدين الذي هو منبع ماؤه حياة النفوس وتمام أمر المعاش والمعاد ، والنزع منه إخراج الماء ، وفيه إشارة إلى إشاعة أمره وإجراء أحكامه . وقوله « يغفر الله له » إشارة إلى أن ضعفه - المراد به الرفق - غير قادح فيه ، أو المراد بالضعف ما وقع في أيامه من أمر الردة واختلاف الكلمة إلى أن اجتمع ذلك في آخر أيامه وتكل في زمان عمر ، وإليه الإشارة بالقوة . وقد وقع عند أحمد من حديث سمرة « أن رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوا من السماء دليت ، فجاء أبو بكر فشرب شربا ضعيفا ، ثم جاء عمر فشرب حتى تضرع » الحديث ، ففي هذا إشارة إلى بيان المراد بالنزع الضعيف والنزع القوى ، والله أعلم . الحديث العشرون ، قوله ( حدثنا الوليد بن صالح ) هو أبو محمد الضبي الجزري النخاس بالنون والحاء المعجمة ، وثقه أبو حاتم وغيره ، ولم يكتب عنه أحمد لأنه كان من أصحاب الرأي فرأه يصلي فلم تعجبه صلاته ، وليس له في البخاري إلا هذا

الحديث الواحد ، وسيأتى من وجه آخر فى مناقب عمر بن ابن أبى حسين ، فظهر أن البخارى لم يحتاج به . **قوله** ( كنت وأبو بكر وعمر ) قال ابن التين الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيد ، حتى قال بعضهم انه قبيح ، لكن يرد عليهم قوله تعالى ( ما أشركنا ولا آباؤنا ) وأجيب بأنه قد وقع الحائل وهو قوله « لا » ، ونعقب بأن العطف قد حصل قبل « لا » ، قال : ويرد عليهم أيضا هذا الحديث انتهى . والتعقيب مردود ، فإنه وجد فاصل فى الجملة ، وأما هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه ، وسيأتى فى مناقب عمر من وجه آخر بلفظ « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر » فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج ، فدل على أنه من تصرف الرواة ، وسيأتى شرح هذا الحديث قريبا فى مناقب عمر ان شاء تعالى . الحديث الحادى والمثرون ، **قوله** ( حدثنا محمد بن يزيد الكوفى ) قيل هو أبو هشام الرافعى وهو مشهور بكنيته ، وقال الحاكم والكلاباذى : هو غيره ، ووقع فى رواية ابن السكن عن الفربرى « محمد بن كثير » وهو وهم نبه عليه أبو على الجبائى ، لأن محمد بن كثير لا تعرف له رواية عن الوليد ، والوليد هو ابن مسلم ، وسيأتى الحديث فى « باب ما أتى النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة » من وجه آخر عن الوليد وفيه تصريحه وتصريح الأوزاعى بالتعديت ، ويأتى شرحه هناك ان شاء الله تعالى . ( فائدة ) : مات أبو بكر رضى الله عنه بمرض السل على ما قاله الزبير بن بكار ، وعن الواقدى أنه اغتسل فى يوم بارد ثم خمسة عشر يوما ، وقيل بل سمته اليهود فى حريرة أو غيرها وذلك على الصحيح لثمان بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة من الهجرة ، فكانت مدة خلافته سنتين وثلاثة أشهر وأياما ، وقيل غير ذلك ، ولم يختلفوا أنه استكمل سن النبي ﷺ فأتى وهو ابن ثلاث وستين ، والله أعلم

## ٦ - باب مناقب عمر بن الخطاب أبى حفص القرظى رضى الله عنه

٣٦٧٩ - **حدثنا** حجاج بن منهل حدثنا عبد العزيز بن الماجشون حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قال النبي ﷺ « رأيتنى دخلت الجنة » ، فإذا أنا بالرمضاء امرأة أبى طلحة ، وسمعت خشفة فقلت من هذا ؟ فقال : هذا بلال . ورأيت قصرأ يقفانه جارية فقلت : لمن هذا ؟ فقال : لعمر . فأردت أن أدخله فأنظر إليه ، فذكرت غيرتك . فقال عمر : بأبى وأمى يا رسول الله . أعليك أغار ؟ [ الحديث ٣٦٧٩ - طرفاه فى : ٥٢٥٦ ، ٧٠٢٤ ]

٣٦٨٠ - **حدثنا** سعيد بن أبى مريم أخبرنا الليث قال حدثنى عُقَيْل عن ابن شهاب قال أخبرنى سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضى الله عنه قال « بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ قال : بينا أنا نائم رأيتنى فى الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر ، فقلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر ، فذكرت غيرته فوليت مدبرا . فسكى عمر وقال : أعليك أغار يا رسول الله ؟ »

٣٦٨١ - **حدثنا** محمد بن الصلت أبو جعفر الكوفى حدثنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال أخبرنى حمزة عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال « بينا أنا نائم ثربت - يعنى اللبن - حتى أنظر إلى إرسمى

يَجْرِي فِي ظَفْرِي - أَوْ فِي أَظْفَارِي - ثُمَّ نَاولْتُ عُمَرَ . قَالُوا : فَمَا أَوَاتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : الْعِلْمُ »

٣٦٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَمِيمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا مُبَيْدُ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ سَالِمٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « أُرِيتُ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَنْزَعُ بِدَلْوٍ بَكْرَةً عَلَى قَلْبِي ، فَبَاءَ أَبُو بَكْرٍ فَنَزَعَ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ نَزَعًا ضَعِيفًا وَاللَّهُ يَفْقِرُ لَهُ . ثُمَّ جَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَاسْتَحَالَاتْ غَرَبًا ، فَلَمْ أَرَ عَهْقَرِيًا يَفْرِى قَرِيهَ ، حَتَّى رَوَى النَّاسُ وَضَرَبُوا بِطَنَ . » قَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ : الْعَهْقَرِيُّ عِتَاقُ الزَّرَّابِيِّ . وَقَالَ يَحْيَى : الزَّرَّابِيُّ اللَّطَائِفُ لَهَا سَخْلٌ رَقِيقٌ . ( مَبْنُوثَةٌ ) : كَثِيرَةٌ

٣٦٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ . ح . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُكَلِّمْنَهُ وَيَسْتَكْثِرْنَ مِنْهُ ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَدْ فَبَادَرَنَ الْحِجَابَ ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَدَخَلَ عُمَرُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ ، فَقَالَ : أَضْحَكَكَ اللَّهُ سَلَّمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : هَجِيتُ مِنْ هَوْلَاءِ اللَّاتِي كُنْتُ عِنْدِي ، فَلَمَّا سَمِعْتُ صَوْتَكَ ابْتَدَرَنَ الْحِجَابَ . قَالَ عُمَرُ : فَأَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَبْنَى بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ قَالَ عُمَرُ : يَا عِدُوَاتِ أَنْفُسِي ، أَتَهَيَّنُنِي وَلَا تَهَيَّنُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقُلْنَ : نَعَمْ ، أَنْتَ أَظْفُ وَأَغْلَظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَيْسَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَبَجَّ قَطُّ إِلَّا سَلَّمَ فَبَجَّ غَيْرَ فَبَجَّ »

٣٦٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ « مَا زِلْنَا أَعَزَّةً مِنْذُ أَسْلَمَ عُمَرُ »

[ الحديث ٣٦٨٤ - طرفه في : ٣٨٦٣ ]

٣٦٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ « وَضَعَ عُمَرُ عَلَى سَرِيرِهِ ، فَتَسَكَّفَهُ النَّاسُ يَدَهُونَ وَيُصَلُّونَ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ - وَأَنَا فِيهِمْ - فَلَمْ يَرْنِي إِلَّا رَجُلًا آخِذًا مَسْكِي ، فَأَذَا عَلَى ابْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَتَرَحَّمْ عَلَى عُمَرَ وَقَالَ : مَا خَلَفْتَ أَحَدًا أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَتَى اللَّهَ بِمِثْلِ عَلَيْهِ مِنْكَ . وَابْنُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ لِأُظَنُّ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ مَعَ صَاحِبَيْكَ ، وَحَسِبْتُ إِنْ كَثُرَ أَسْمَعُ النَّبِيَّ ﷺ »

٢ - ج ٧ • فتح الباري



يقول : ذهبتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر ، ودخلتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر ، وخرَجْتُ أنا وأبو بكرٍ وعمر »

٣٦٨٦ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** يزيدُ بنُ زريعٍ **حدثنا** سعيدُ بنُ أبي روبة . وقال لي خليفةٌ **حدثنا** محمدُ ابنُ سَواءٍ وكنهٌ مَسُ بْنُ الْمُنْهَالِ قالَا **حدثنا** سعيدٌ عن قَتَادَةَ عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ أُحُدًا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ ، فَرَجَفَ بِهِمْ ، فَفَرَّ بِهِ بِرَجْلِهِ وَقَالَ : اثْبُتْ أُحُدُ ، فَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدَانِ »

٣٦٨٧ - **حدثنا** يحيى بنُ سليمانَ قال **حدثني** ابنُ وهبٍ قال **حدثني** عمرُ هو ابنُ محمدٍ أن زيدَ بنَ أسلمَ **حدثه** عن أبيهِ قال « سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنْ بَعْضِ شَأْنِهِ - يَعْنِي عُمَرَ - فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حِينَ قُبِضَ كَانَ أَجَدَّ وَأَجُودَ حَتَّى انْتَهَى مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ،

٣٦٨٨ - **حدثنا** سليمانُ بنُ حربٍ **حدثنا** حُذَّافُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ السَّاعَةِ فَقَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ : وَمَاذَا أَعْدَدْتُ لَهَا ؟ قَالَ : لَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ . فَقَالَ : أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ . قَالَ أَنَسٌ : فَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرِحْنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ . قَالَ أَنَسٌ : فَأَنَا أَحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحَبْنِ إِيَّاهُمْ ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ » [ الحديث ٣٦٨٨ - أخرجه في : ٦١٦٧ ، ٦١٧١ ، ٦١٥٣ ]

٣٦٨٩ - **حدثنا** يحيى بنُ قَزَعَةَ **حدثنا** إبراهيمُ بنُ سعيدٍ عن أبيهِ عن أبي سلمةَ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « لَقَدْ كَانَ فِيمَا قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ نَاسٌ مُخَدَّنُونَ ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ فَانْهَ عَنْهُ » زَادَ زَكْرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « لَقَدْ كَانَ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجَالٌ يَكْلُمُونَ مَنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونُوا أَنْبِيَاءَ ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي مِنْهُمْ أَحَدٌ فَعَمِّرْ »

قال ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « مِنْ نَبِيٍّ وَلَا مُخَدَّنٍ »

٣٦٩٠ - **حدثنا** عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ **حدثنا** أَلِيبُ **حدثنا** عُقَيْلُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ السَّيِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَا : سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَيْنَا رَاحٍ فِي كَنَفِهِ هَذَا الذَّنْبُ فَأَخَذَ مِنْهَا شَاةً ، فَطَلَبَهَا حَتَّى اسْتَفْذَاهَا ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ الذَّنْبُ فَقَالَ لَهُ : مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّيِّعِ لَيْسَ لَهَا رَاحٍ غَيْرِي ؟ فَقَالَ النَّاسُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَا نِيَّ أَوْيُنُ بِهِ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَمَا مِمَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »

٣٦٩١ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ بُسْجِرٍ حَدَّثَنَا الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ مُعْرِضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُصَصٌ ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ النَّاسَ ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مِنْ عَلَيَّ عَمْرٌ وَعَلَيْهِ قِصَصٌ اجْتَرَهُ . قَالُوا : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الَّذِينَ »

٣٦٩٢ - **حَدَّثَنَا** الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ « لَمَّا طَعِنَ عَمْرُ بْنُ جَلٍّ يَأْلَمُ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ - وَكَانَهُ يُجَزِّعُهُ - : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ كَانَ ذَاكَ ، لَقَدْ صَحِبْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَحْسَنْتَ مُحَبَّتَهُ ، ثُمَّ قَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ ، ثُمَّ صَحِبْتَ أَبَا بَكْرٍ فَأَحْسَنْتَ مُحَبَّتَهُ ، ثُمَّ قَارَقْتَهُ وَهُوَ عَنْكَ رَاضٍ ، ثُمَّ صَحِبْتَ صَحْبَتَهُمْ فَأَحْسَنْتَ مُحَبَّتَهُمْ ، وَإِنْ قَارَقْتَهُمْ لَقَارِقَ قَنَمِهِمْ وَهُمْ عَنْكَ رَاضُونَ . قَالَ : أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صَحْبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِضَاهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ مِنْ مَنْ أَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَيْتِهِ عَلَيَّ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ صَحْبَةِ أَبِي بَكْرٍ وَرِضَاهُ فَإِنَّمَا ذَاكَ مِنْ مَنْ أَلَّفَ اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ مِنْ بَيْتِهِ عَلَيَّ ، وَأَمَّا مَا رَأَيْتُ مِنْ جَزَعِي فَهُوَ مِنْ أَجْلِكَ وَأَجْلِ أَصْحَابِكَ . وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ لِي طَلَاعَ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَأَفْنَدَيْتُ بِهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَبْلَ أَنْ أَرَاهُ »

قَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « دَخَلْتُ عَلَى عَمْرٍ » بِهَذَا

٣٦٩٣ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَانُ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبُو عِيْنٍ اللَّهْدِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ ، جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَفَتَحْتُ لَهُ ، فَذَا هُوَ أَبُو بَكْرٍ ، فَبَشَّرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَمِدَ اللَّهَ . ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَاسْتَفْتَحَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَفَتَحْتُ لَهُ فَذَا هُوَ عَمْرُ بْنُ حَفْصَةَ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَحَمِدَ اللَّهَ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ ، فَقَالَ لِي : افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلَوَى تُصِيبُهُ فَذَا عُمَانُ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَمِدَ اللَّهَ ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ »

٣٦٩٤ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي حَيَّوَةُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَقِيلٍ زُهْرَةُ ابْنُ مَعْبُدٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ هِشَامٍ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ »

**قوله** (باب مناقب عمر بن الخطاب) أى ابن قنيل بنون وفاء مصغر ابن عبد العزى بن رياح بكسر الراء بعدها تفتائية وآخره مهملة ابن عبد الله بن قرط بن رزاح بفتح الراء بعدها زاي وآخره مهملة ابن هدى بن كعب بن لؤى ابن غالب ، يجمع مع النبي ﷺ فى كعب ، وعدد ما بينهما من الآباء الى كعب متفاوت بواحد ، بخلاف أبى بكر فبين النبي ﷺ وكعب سبعة آباء ، وبين عمر وبين كعب ثمانية ، وأم عمر حنتمة بنت هاشم بن المغيرة ابنة عم أبى جهل والحارث ابنى هشام بن المغيرة ، ووقع عند ابن منده أنها بنت هشام أخت أبى جهل وهو تصحيف نبه عليه ابن عبد البر وغيره . **قوله** (أبى حفص القرشى العدوى) أما كنيته لجاء فى السيرة لابن إسحق أن النبي ﷺ كناه بها ، وكانت حفصة أكبر أولاده ، وأما لقبه فهو الفاروق باتفاق ، فقيل أول من لقبه به النبي ﷺ رواه أبو جعفر بن أبى شيبة فى تاريخه عن طريق ابن عباس عن عمر ، ورواه ابن سعد من حديث عائشة ، وقيل أهل الكتاب أخرجه ابن سعد من الزهرى ، وقيل جبريل رواه البغوى . ثم ذكر المصنف فى هذه الترجمة ستة عشر حديثا : الحديث الأول حديث جابر وهو مشتمل على ثلاثة أحاديث : **قوله** (حدثنا عبد العزيز بن الماجشون) كذا لأبى ذر ، وسقط لفظ « ابن » من رواية غيره ، وهو عبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلة المدنى ، والماجشون لقب جده وتلقب به أولاده . **قوله** (حدثنا محمد بن المنكدر) هكذا رواه الأكثر عن ابن الماجشون ، ورواه صالح بن مالك عنه « عن حميد عن أنس » أخرجه البغوى فى فوائده فلعل لعبد العزيز فيه شيخين ، ويؤيده اقتضاره فى حديث حميد على قصة القصر فقط ، وقد أخرجه الترمذى والنسائى وابن حبان من وجه آخر « عن حميد » كذلك . **قوله** (رأيتنى دخلت الجنة ، فإذا أنا بالرميصاء امرأة أبى طلحة) هى أم سليم ، والرميصاء بالتصغير صفة لها لرمص كان بعينها ، واسمها سهلة ، وقيل رميلة ، وقيل غير ذلك ، وقيل هو اسمها ، ويقال فيه بالغين المعجمة بدل الراء ، وقيل هو اسم أختها أم حرام ، وقال أبو داود هو اسم أخت أم سليم من الرضاة ، وجوز ابن التين أن يكون المراد امرأة أخرى لأبى طلحة . وقوله « رأيتنى » بضم المثناة والضمير من المتكلم ، وهو من خصائص أفعال القلوب . **قوله** (وسمعت خشفة) بفتح المعجمة والفاء أى حركة ، وزنا ومعنى ، ووقع لأحمد « سمعت خشفا » يعنى صوتا ، قال أبو عبيد : الخشفة الصوت ليس بالشديد ، قيل وأصله صوت ديب الحية ، ومعنى الحديث هنا ما يسمع من حس وقع القدم . **قوله** (فقلت : من هذا ؟ فقال : هذا بلال ) وهذا قد تقدم فى صلاة الليل من حديث أبى هريرة مطولا ، وتقدم من شرحه هناك ما يتعلق به ، وتقدم بعض الكلام عليه فى صفة الجنة حيث أورد هناك من حديث أبى هريرة . **قوله** (ورأيت قصرا بفنائها جارية) فى حديث أبى هريرة الذى بعده « تتوضأ الى جانب قصر » وفى حديث أنس عند الترمذى « قصر من ذهب » والفناء بكسر الفاء وتخفيف النون مع المد : جانب الدار . **قوله** (فقلت لمن هذا ؟ فقال ) فى رواية الكشميهنى « فقالوا » والظاهر أن المخاطب له بذلك جبريل أو غيره من الملائكة ، وقد أفرد هذه القصة فى النكاح وفى التعبير من وجه آخر عن ابن المنكدر . **قوله** (فذكرت غيرتك) فى الرواية التى فى النكاح « فأردت أن أدخله فلم يمنعنى إلا على بغيرتك » ووقع فى رواية ابن عيينة عن ابن المنكدر وعمر بن دينار جميعا عن جابر فى هذه القصة الأخيرة « دخلت الجنة فرأيت فيها قصرا يسمع فيه ضوضاء » فقلت : لمن هذا ؟ فقيل : لعمر ، والضوضاء بمجمعتين مفتوحتين بينهما واو وبالد ، ووقع فى حديث أبى هريرة « ان عمر بكى » ويأتى فى النكاح بلفظ « فبكى عمر » وهو فى المجلس ، وقوله « بأبى وأمى » أى أفديك بهما ، وقوله « أعلبك أغار » معدود

من القلب ، والأصل أعليها أغان منك ؟ قال ابن بطال : فيه الحكم لسكل رجل بما يعلم من خلقه ، قال وبكاء عمر  
يحتمل أن يكون سرورا ، ويحتمل أن يكون تشوقا أو خشوعا . ووقع في رواية أبي بكر بن عياش عن حميد عن  
الزيادة فقال عمر : وهل رفعني الله إلا بك ؟ وهل هداني الله إلا بك ، ؟ رويناه في د فوائد عبد العزيز الحرني ،  
من هذا الوجه وهي زيادة غريبة . الحديث الثاني حديث أبي هريرة في المعنى ، ذكره مقتصر على قصة رؤيا المرأة  
إلى جانب القصر وزاد فيه قالوا : لعمر ، فذكرت غيرته فوليت مدبرا ، وفيه ما كان عليه النبي ﷺ من مراعاة  
الصحة ؛ وفيه فضيلة ظاهرة لعمر . وقوله فيه : تتوضأ ، يحتمل أن يكون على ظاهره ولا ينسکر كونها تتوضأ  
حقيقة لأن الرؤيا وقعت في زمن التكليف ، والجنة وإن كان لا تكليف فيها فذاك في زمن الاستقرار بل ظاهر  
قوله تتوضأ إلى جانب قصر ، أنها تتوضأ خارجة منه ، أو هو على غير الحقيقة . ورؤيا المنام لا تحمل دائما  
على الحقيقة بل تحتمل التأويل ، فيسكون معنى كونها تتوضأ أنها تحافظ في الدنيا على العبادة ، أو المراد بقوله  
تتوضأ أى تستعمل الماء لأجل الوضوء على مدلوله اللغوي وفيه بعد . وأغرب ابن قتيبة وتبعه الخطابي فهم أن  
قوله تتوضأ تصحيف وتغيير من النسخ ، وإنما الصواب امرأة شوهاء ، ولم يستند في هذه الدهوى إلا إلى استبعاد  
أن يقع في الجنة وضوء لأنه لا عمل فيها ، وعدم الاطلاع على المراد من الخبر لا يقتضى تغليط الحفاظ . ثم أخذ  
الخطابي في نقل كلام أهل اللغة في تفسير الشوهاء فقليل هي الحسناء ونقله عن أبي عبيدة ، وإنما تكون حسناء إذا  
وصفت بها الفرس ، قال الجوهري : فرس شوهاء صفة عمودة ود الشوهاء ، والواسعة الفم وهو مستحسن في الخيل  
والشوهاء من النساء القبيحة كما جزم به ابن الأعرابي وغيره ، وقد تعقب القرطبي كلام الخطابي لكن نسبته إلى ابن  
قتيبة فقط ، قال ابن قتيبة بدل تتوضأ شوهاء ، ثم نقل أن الشوهاء تطلق على القبيحة والحسناء ، قال القرطبي :  
والوضوء هنا المطلب زيادة الحسن لا للنظافة لأن الجنة منزلة عن الأوساخ والأقذار ، وقد ترجم عليه البخاري في  
كتاب التعبير : باب الوضوء في المنام ، فبطل ما تخيله الخطابي . وفي الحديث فضيلة الرميضاء وأنها كانت مواظبة  
على العبادة ، كذا نقله ابن التين عن غيره وفيه نظر . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا محمد بن الصلت أبو جعفر )  
هو الأسدي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وله شيخ آخر يقال له محمد بن الصلت يكنى أبا يعلى وهو  
بصري ، وأبو جعفر أكبر من أبي يعلى وأقدم سماعا . **قوله** ( شربت يعني اللبن ) كذا أورده مختصرا ، وسيأتي في  
التعبير عن عبدان عن ابن المبارك بلفظ : بينا أنا نائم أتيت بقدح لبن فشربت منه ، أى من ذلك اللبن . **قوله**  
( حتى أنظر إلى الري ) في رواية عبدان : حتى أتى ، ويجوز فتح همزة أتى وكسرها ورؤية الري على سبيل الاستعارة  
كأنه لما جعل الري جسما أضاف إليه ما هو من خواص الجسم ، وهو كونه مرثيا ، وأما قوله : أنظر ، فأنما أتى به  
بصيغة المضارعة والأصل أنه ماض استحضارا لصورة الحال ، وقوله : أنظر ، يؤيد أن قوله : أرى ، في الرواية  
التي في العلم من رؤية البصر لا من العلم ، والرى بكسر الراء ويجوز فتحها . **قوله** ( يجرى ) أى اللبن أو الري وهو  
حال . **قوله** ( في ظفري أو أظفاري ) شك من الراوى ، وفي رواية عبدان : من أظفاري ، ولم يشك ، وكذا  
في رواية عقيل في العلم لكن قال : في أظفاري . **قوله** ( ثم ناولت عمر ) في رواية عبدان : ثم ناولت فضلى ، يعنى  
عمر ، وفي رواية عقيل في العلم : ثم أعطيت فضلى عمر بن الخطاب . **قوله** ( قالوا لما أولته ) أى عبرته ( قال العلم )  
بالنصب أى أولته العلم ، وبالرفع أى المؤول به هو العلم ، ووقع في جزء الحسين بن هرة ، من وجه آخر عن

ابن عمر وقال فقالوا : هذا العلم الذي آتاك الله ، حق إذا امتلأت فضلت منه فضلة فاخذها عمر ، قال : أصبتم ،  
 واسناده ضعيف فان كان محفوظا احتمل أن يكون بعضهم أول وبعضهم سأل ، ووجه التعبير بذلك من جهة اشتراك  
 اللب في كثرة النفع ، وكونهما سببا للصالح ، فاللب للغذاء البدني والعلم للغذاء المعنوي . وفي الحديث فضيلة  
 عمر وأن الرؤيا من شأنها أن لا تحمل على ظاهرها وإن كانت رؤيا الأنبياء من الوحي ، لكن منها ما يحتاج الى تعبير  
 ومنها ما يحمل على ظاهره ، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . والمراد بالعلم هنا العلم بسياسة  
 الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، واختص عمر بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أبي بكر ، وباتفاق الناس  
 على طاعته بالنسبة إلى عثمان ، فان مدة أبي بكر كانت قصيرة فلم يكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في  
 الاختلاف ، ومع ذلك فساس عمر فيها - مع طول مدته - الناس بحيث لم يخالفه أحد ، ثم ازدادت اتساعا في خلافة  
 عثمان فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء . ولم يتفق له ما اتفق لعمر من طواهي الخلق له فنشأت من ثم الفتن ، إلى  
 أن أفضى الأمر إلى قتله ، واستخلف على ما ازداد الأمر إلا اختلافا والفتن إلا انتشارا . الحديث الرابع حديث  
 ابن عمر في رؤية الزرع من البئر ، وقد تقدم قريبا في مناقب أبي بكر . **قوله** (حدثنا عبيد الله) هو ابن عمر العمري .  
**قوله** (حدثني أبو بكر بن سالم) أي ابن عبد الله بن عمر ، وهو من أقران الراوي عنه ، وهما مدينان من صغار  
 التابعين ، وأما أبو سالم فعدد من كبارهم ، وهو أحد الفقهاء السبعة ، وليس لأبي بكر بن سالم في البخاري غير  
 هذا الموضع ، ووقفه العجلي . ولا يعرف له راو إلا عبيد الله بن عمر المذکور ، وإنما أخرج له البخاري في  
 المتابعات . وقد مضى الحديث من طريق الزهري عن سالم . **قوله** (بدلو بكرة) بفتح الموحدة والكاف على المشعر  
 وحكى بعضهم تثليث أوله ، ويجوز إسكانها على أن المراد نسبة الدلو إلى الاثنى من الإبل وهي الشابة ، أي الدلو  
 التي يسقى بها ، وأما بالتحريك فالمراد الحنطة المستديرة التي يعاق فيها الدلو . **قوله** (قال ابن جبير : العبقرى عتاق  
 الزراني) وصله عبد بن حميد من طريقه ، وكذا رويناه في دفة الجنة لأبي نعيم ، من طريق أبي بشر عن سعيد بن  
 جبير قال في قوله تعالى ﴿ متكئين على رفرف خضر وعبقرى حسان ﴾ قال : الرفرف رياض الجنة ، والعبقرى  
 الزراني . ووقع في رواية الاصيلي وكريمة وبعض النسخ عن أبي ذر هنا « قال ابن نمير ، وقيل المراد محمد بن عبد  
 الله بن نمير شيخ المصنف فيه ، وسيأتي بسط القول في كتاب التعبير ، والمراد بالعتاق الحسان ، والزراني جمع  
 زربية وهي البساط العريض الفاخر ، قال في المشارق : العبقرى النافذ الماضي الذي لا شيء يفوقه ، قال أبو عمر :  
 وعبقرى القوم سيدهم وقيمهم وكبيرهم ، وقال الفراء : العبقرى السيد والماخر من الحيوان والجوهر والبساط  
 المنقوش ، وقيل هو منسوب إلى عبقر موضع بالبادية ، وقيل قرية يعمل فيها الثياب البالغة في الحسن والبسط ،  
 وقيل نسبة إلى أرض تسكنها الجن ، تضرب بها العرب المثل في كل شيء عظيم قاله أبو عبيدة ، قال ابن الأثير : فصاروا  
 كلما رأوا شيئا غريبا بما يصعب عمله ويدق أو شيئا عظيما في نفسه نسبوه اليها فقالوا عبقرى ، ثم اتسع فيه حتى  
 سمي به السيد الكبير . ثم استورد المصنف كعادته فذكر معنى صفة الزراني الواردة في القرآن في قوله تعالى ﴿ وزراني  
 مبشورة ﴾ . **قوله** (وقال يحيى) هو ابن زياد الفراء ، ذكر ذلك في «كتاب معاني القرآن» له ، وظن الكرماني أنه  
 يحيى بن سعيد القطان لجزم بذلك واستند إلى كونه الحديث ورد من روايته كما تقدم في مناقب أبي بكر . **قوله**  
 (الطنافس) هي جمع طنفسة وهي البساط . **قوله** (لما خمل) بفتح المعجمة والميم بعدها لام أي أهداب ، وقوله

« رقيق ، أى غير غليظة . **قوله** ( مبثوثة كثيرة ) هو بقية كلام يحيى بن زياد المذكور . الحديث الخامس **قوله** ( عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد ) أى ابن الخطاب ، وفى الاسناد أربعة من التابعين على نسق : قربان وهما صالح وهو ابن كيسان وابن شهاب ، وقربان وهما عبد الحميد ومحمد بن سعد وكلهم مدنيون . **قوله** ( استأذن عمر على رسول الله ﷺ ) وعنده نسوة من قريش ( هن من أزواجه ، ويحتمل أن يكون معهن من غيرهن لكن قرينة قوله « يستكثرنه » يؤيد الأول ، والمراد أنهن يطلبن منه أكثر مما يعطين . وزعم الداودى أن المراد أنهن يكثرن الكلام عنده ، وهو مردود بما وقع التصريح به فى حديث جابر عند مسلم أنهن يطلبن النفقة . **قوله** ( عالية ) بالرفع على الصفة وبالنصب على الحال ، وقوله « أصواتهن على صوته » قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك قبل نزول النهى عن رفع الصوت على صوته ، أو كان ذلك طبعهن انتهى . وقال غيره : يحتمل أن يكون الرفع حصل من مجموعهن لا أن كل واحدة منهن كان صوتها أرفع من صوته ، وفيه نظر . قيل ويحتمل أن يكون فيهن جبهة ، أو انتهى غاص بالرجال وقيل فى حقهن للتزيه ، أو كن فى حال المخاض فلم يتعدن ، أو وفتن بعفوه . ويحتمل فى الخلوة ما لا يحتمل فى غيرها . **قوله** ( أضحك الله سنك ) لم يرد به الدعاء بكثرة الضحك بل لازمه وهو السرور ، أو نفي ضد لازمه وهو الحزن . **قوله** ( أنهى ) من الهبة أى توقرتى ، **قوله** ( أنف أظف وأغلظ ) بالمعجمتين بصيغة أفعل التفضيل من الغظاظ والغلاظة وهو يقتضى الشركة فى أصل الفعل ، ويعارضه قوله تعالى ﴿ ولو كنتم فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ﴾ فإنه يقتضى أنه لم يكن فظا ولا غليظا ، والجواب أن الذى فى الآية يقتضى نفي وجود ذلك له صفة لازمة فلا يستلزم ما فى الحديث ذلك ، بل مجرد وجود الصفة له فى بعض الاحوال وهو عند إنكار المنكر مثلا والله أعلم . وجوز بعضهم أن الألف هنا بمعنى اللفظ ، وفيه نظر للتصريح بالترجيح المقتضى حمل أفعل على بابها ، وكان النبی ﷺ لا يواجه أحدا بما يكره إلا فى حق من حقوق الله ، وكان عمر يباليغ فى الزجر عن المكروهات مطلقا وطلب المندوبات ، فلمذا قال النسوة له ذلك . **قوله** ( أيها يا ابن الخطاب ) قال أهل اللغة « أيها » بالفتح والتنوين معناها لا تتبدلتا بحديث ، وبغير تنوين كفى من حديث عهدناه ، و« أيها » بالكسر والتنوين معناها حدثنا ما شئت وبغير التنوين زدنا ما حدثتنا . ووقع فى روايتنا بالنصب والتنوين . وحكى ابن التين أنه وقع له بغير تنوين وقال معناها كفى عن لومهن ، وقال الطيبي : الأمر بتوقيف رسول الله ﷺ مطلوب لذاته تحمد الزيادة منه ، فكأن قوله ﷺ « أيها » استزادة منه فى طلب توقيفه وتعظيم جانبه ، ولذلك عقبه بقوله « والذى نفسى بيده الخ » فإنه يشعر بأنه رضى مقالته وحده فعله ، والله أعلم . **قوله** ( لجا ) أى طريقا واسعا ، وقوله « قط » تأكيد للنفي . **قوله** ( إلا سلك لجا غير لك ) فيه فضيلة عظيمة لعمر تقتضى أن الشيطان لا سبيل له عليه ، لا أن ذلك يقتضى وجود العصمة إذ ليس فيه إلا فرار الشيطان منه أن يشاركه فى طريق يسلكها ، ولا يمنع ذلك من وسوسته له بحسب ما اتصل إليه قدرته . فان قيل عدم تسليطه عليه بالوسوسة يؤخذ بطريق مفهوم الموافقة لأنه إذا منع من السلوك فى طريق فأولى أن لا يلبسه بحيث يتمكن من وسوسته له فيمكن أن يكون حفظ من الشيطان ، ولا يلزم من ذلك ثبوت العصمة له لأنها فى حق النبي واجبة وفى حق غيره ممكنة ، ووقع فى حديث حفصة عند الطبرانى فى « الأوسط » بلفظ « ان الشيطان لا يلقى عمر منذ أسلم إلا خروجه » وهذا دال على صلاته فى الدين ، واستمرار حاله على الحمد الصرف والحق المحض ، وقال النووى : هذا الحديث محمول على ظاهره وأن الشيطان يهرب إذا رآه وقال هياض : يحتمل

أن يكون ذاك على سبيل ضرب المثل ، وأنت عمر فارق سبيل الشيطان وسلك طريق السداد تخالف كل ما يحبه الشيطان ، والاول أولى ، انتهى . الحديث السادس ، **قوله** (حدثنا يحيى) ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود . ووقع في رواية ابن عيينة عن إسماعيل كما سيأتي في باب إسلام عمر ، التصريح بذلك . **قوله** (مازلنا أعزة منذ أسلم عمر) أى لما كان فيه من الجلد والقوة فى أمر الله . وروى ابن أبي شيبة والطبرانى من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال : قال عبد الله بن مسعود كان إسلام عمر عزاً ، وهجرته نصراً ، وإمارته رحمة . والله ما استعلمنا أن نصلى حول البيت ظاهرين حتى أسلم عمر ، وقد ورد سبب إسلامه مطولاً فيما أخرجه الدارقطنى من طريق القاسم بن عثمان عن أنس قال « خرج عمر متقلداً السيف ، فلقى رجلاً من بنى زهرة - فذكر قصة دخول عمر على أخته وإنكاره لإسلامها وإسلام زوجها سعيد بن زيد وقراءته سورة طه ورغبته فى الإسلام - فخرج خباب فقال : أبشر يا عمر ، فأتى أرجو أن تكون دعوة رسول الله ﷺ لك ، قال : اللهم أعز الإسلام بعمر أو بعمر بن هشام ، وروى أبو جعفر بن أبي شيبة نحوه فى تاريخه من حديث ابن عباس ، وفى آخره « فقلت يا رسول الله فقيم الاختفاء ؟ فخرجنا فى صفين : أنا فى أحدهما ، وحزرة فى الآخر ، فنظرت قريش إلينا فأصابهم كآبة لم يصيبهم مثلاً ، وأخرجه البزار من طريق أسلم مولى عمر عن عمر مطولاً ، وروى ابن أبي خيثمة من حديث عمر نفسه قال « لقد رأيتى وما أسلم مع رسول الله ﷺ إلا تسعة وثلاثون رجلاً فسكلتهم أربعين ، ف أظهر الله دينه ، وأعز الإسلام ، وروى البزار نحوه من حديث ابن عباس وقال فيه « فبزل جبريل فقال : يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ، وفى « فضائل الصحابة » لحيثمة من طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال « قال رسول الله ﷺ : اللهم أيد الإسلام بعمر ، ومن حديث على مثله بلفظ « أعز » وفى حديث عائشة مثله أخرجه الحاكم بإسناد صحيح ، وأخرجه الترمذى من حديث ابن عمر بلفظ « اللهم أعز الإسلام بأحب الرجلين إليك : بأبى جهل أو بعمر ، قال فكان أحبهما إليه عمر ، قال الترمذى : حسن صحيح . قلت : وصححه ابن حبان أيضاً ، وفى استاده خارجه بن عبد الله صدوق فيه مقال ، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أخرجه الترمذى أيضاً ، ومن حديث أنس كما قدمته فى القصة المطولة ، ومن طريق أسلم مولى عمر عن عمر عن خباب ، وله شاهد مرسل أخرجه ابن سعد من طريق سعيد بن المسيب والإسناد صحيح إليه ، وروى ابن سعد أيضاً من حديث صهيب قال « لما أسلم عمر قال المشركون انتصف القوم منا ، وروى البزار والطبرانى من حديث ابن عباس نحوه . **قوله** فى السند (أخبرنا عمر بن سعيد) أى ابن أبي حسين ، ووقع فى رواية القابسى « سعد » بسكون العين وهو وهم . الحديث السابع حديث ابن عباس قال « وضع عمر على سريرته ، فتكسفه الناس ، بنون وفاء أى أحاطوا به من جميع جوانبه ، والاكتفاف النواحي . **قوله** (وضع عمر على سريرته) تقدم فى آخر مناقب أبى بكر بلفظ « أتى لواقف مع قوم وقد وضع عمر على سريرته ، أى لما مات ، وهى جملة حاله من عمر . **قوله** (فلم يرعنى) أى لم يفزعنى ، والمراد أنه رآه بفتة . **قوله** (الارجل أخذ) بوزن فاعل ، وفى رواية الكشميهنى « أخذ » بلفظ الفعل الماضى . **قوله** (فترحم على عمر) تقدم فى مناقب أبى بكر بلفظ « فقال يرحمك الله » . **قوله** (أحب) يجوز نصبه ورفع ، ودانى ، يجوز فيه الفتح والكسر . وفى هذا الكلام أن علياً كان لا يفتقد أن لأحد عملاً فى ذلك الوقت أفضل من عمل عمر . وقد أخرج ابن أبي شيبة ومسدد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن على نحو هذا الكلام وسنده صحيح ، وهو شاهد جيد لحديث

ابن عباس لكون مخرجه عن آل علي رضي الله عنهم . **قوله** ( مع صاحبك ) بمحتمل أن يريد ما وقع وهو دفعه عندهما ، وبمحتمل أن يريد بالمعية ما يثول اليه الأمر بعد الموت من دخول الجنة ونحو ذلك ، والمراد بصاحبيه النبي ﷺ وأبو بكر ، وقوله « وحسبت أني ، يجوز فتح الهمة وكسرهما ، وتقدم في مناقب أبي بكر بلفظ « لأن كثيرا ما كنت أسمع ، واللام للتعليل ، وما إبهامية مؤكدة ، وكثيرا ظرف زمان وعامله كان قدم عليه ، وهو كقوله تعالى ( قليلا ما تشكرون ) ووقع للاكثر « كثيرا عما كنت أسمع ، بزيادة « من » ووجهه بأن التقدير اني أجد كثيرا بما كنت أسمع . الحديث الثامن حديث « أثبت أحد » تقدم شرحه في مناقب أبي بكر . **قوله** ( وقال لي خليفة ) هو ابن خياط ، ومحمد بن سواء بمهمة وتخفيف ومد هو السدوسي البصري ، أخرج له هنا وفي الادب ، وكهـمس بمهمة وزن جعفر هو ابن المنهال سدوسي أيضا بصرى ما له في البخاري غير هذا الموضع ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، وسقط جميع ذلك من رواية أبي ذر في بعض النسخ واقتصر على طريق يزيد بن زريع . **قوله** ( فما عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد ) تقدم في مناقب أبي بكر بلفظ « فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان ، فتسكون « أو » في حديث الباب بمعنى الواو ، ويكون لفظ شهيد للجنس ، ووقع لبعضهم بلفظ « نبي وصديق أو شهيد » قيل أو بمعنى الواو ، وقيل تغيير الأسلوب الإشعار بمغايرة الحال لأن صفتي النبوة والصدقية كانتا حاصلتين حينئذ بخلاف صفة الشهادة فانها لم تكن وقعت حينئذ . الحديث التاسع ، **قوله** ( حدثني عمر هو ابن محمد ) ووقع في رواية حرمة عن ابن وهب « حدثني عمر بن محمد بن زيد ، أي ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( سألني ابن عمر عن بعض شأنه يعني عمر ) يريد أن ابن عمر سأل أسلم مولى عمر عن بعض شأن عمر . **قوله** ( فقال ما رأيت ) هو مقول ابن عمر . **قوله** ( أجده ) بفتح الجيم والتشديد أفعل من جد إذا اجتهد ، وأجود أفعل من الجود . **قوله** ( بعد رسول الله ﷺ ) يحتمل أن يكون المراد بالبعدية في الصفات ولا يتعرض فيه الزمان فيتناول زمان رسول الله ﷺ وما بعده ، فيشكل بأبي بكر الصديق وبغيره من الصحابة ممن كان يتصرف بالجود المفرط ، أو بعد موت رسول الله ﷺ فيشكل بأبي بكر الصديق أيضا ، ويمكن تأويله بزمان خلافته ، وأجود أفعل من الجود أي لم يكن أحد أجود منه في الأمور ولا أجود بالأموال ، وهو محمول على وقت مخصوص وهو مدة خلافته لينخرج النبي ﷺ وأبو بكر ﷺ من ذلك . **قوله** ( حتى انتهى ) أي إلى آخر عمره ، وهذا بناء على أن فاعل انتهى عمر ، وقائل ذلك ابن عمر ، وبمحتمل أن يكون فاعل انتهى ابن عمر أي انتهى في الانصاف بعد أجده وأجود حتى فرغ مما عنده ، وقائل ذلك نافع ، والله أعلم . الحديث العاشر حديث أنس « أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الساعة ، هو ذو الخويصرة التيمي ، وزعم ابن بشكوال أنه أبو موسى الأشعري أو أبو ذر . ثم ساق من حديث أبي موسى « قلت يا رسول الله المرء يحب القوم ولما يلحق بهم ، ومن حديث أبي ذر « قلت يا رسول الله المرء يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل بعمامهم ، وسؤال هذين إنما وقع عن العمل ، والسؤال في حديث الباب إنما وقع عن الساعة ، فدل على التعدد . وسيأتي في الادب من طريق آخر عن أنس أن السائل عن الساعة أعرابي ، وكذا وقع عند الدارقطني من حديث أبي مسعود أن الأعرابي الذي بال في المسجد قال « يا محمد متى الساعة ؟ قال : وما أعددت لها ، فدل على أن السائل في حديث أنس هو الأعرابي الذي بال في المسجد ، وتقدم في الطهارة أنه ذو الخويصرة التيمي كما أخرجه أبو موسى المدني في دلائل معرفة الصحابة ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الادب . والمراد منه ذكر أبي بكر وعمر في حديث أنس



هذا وأنه قرنهما في العمل بالنبي ﷺ ، والله أعلم . الحديث الحادى عشر حديث أبى هريرة أوردته من وجهين .  
**قوله** ( عن أبى هريرة ) كذا قال أصحاب إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن أبى سلة  
وخالههم ابن وهب فقال : عن إبراهيم بن سعد بهذا الاسناد عن أبى سلة عن عائشة ، قال أبو مسعود : لا أعلم  
أحدًا تابع ابن وهب على هذا ، والمعروف عن إبراهيم بن سعد أنه عن أبى هريرة لآعن عائشة ، وتابعه زكريا بن  
أبى زائدة عن إبراهيم بن سعد يعنى كما ذكره المصنف معلقا هنا ، وقال محمد بن مجلان : عن سعد بن إبراهيم عن أبى  
سلة عن عائشة ، أخرجه مسلم والترمذى والنسائى ، قال أبو مسعود : وهو مشهور عن ابن عجلان ، فكان أبى  
سلة سمعه من عائشة ومن أبى هريرة جميعا . قلت : وله أصل من حديث عائشة أخرجه ابن سعد من طريق ابن  
أبى عتيق عنها ، وأخرجه من حديث خفاف بن أيماء أنه كان يصلى مع عبد الرحمن بن عوف فإذا خطب عمر سمعه  
يقول أشهد أنك مكلم . **قوله** ( محدثون ) بفتح الدال جمع محدث ، واختلف في تأويله فقيل : ما هم ، قاله الأكثر  
قالوا : المحدث بالفتح هو الرجل الصادق الظن ، وهو من ألقى في روعه شيء من قبل الملك الأعلى فيكون كالذى  
حدثه غيره به ، وبهذا جزم أبو أحمد العسكري . وقيل من يجرى الصواب على لسانه من غير قصد ، وقيل مكلم  
أى تكلمه الملائكة بغير نبوة ، وهذا ورد من حديث أبى سعيد الخدرى مرفوعا ولفظه : قيل يا رسول الله  
وكيف يحدث ؟ قال تتكلم الملائكة على لسانه ، رويناه في دوائد الجوهري ، وحكاه القاسمى وآخرون ، ويؤيده  
ما ثبت في الرواية المعلقة . ويحتمل رده إلى المعنى الاول أى تكلمه فى نفسه وان لم يركمها فى الحقيقة فيرجع إلى  
الالهام ، وفسره ابن التين بالنفوس ، ووقع فى مسند الحميدى ، عقب حديث عائشة : المحدث الملهم بالصواب الذى  
يلقى على فيه ، وعند مسلم من رواية ابن وهب : ملهمون ، وهى الإصابة بغير نبوة ، وفى رواية الترمذى عن بعض  
أصحاب ابن عينة : محدثون يعنى مفهمون ، وفى رواية الاسماعيلى : قال إبراهيم - يعنى ابن سعد راويه - قوله محدث  
أى يلقى فى روعه ، انتهى ، ويؤيده حديث : إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه ، أخرجه الترمذى من حديث  
ابن عمر ، وأحد من حديث أبى هريرة ، والطبرانى من حديث بلال ، وأخرجه فى الأوسط ، من حديث معاوية  
وفى حديث أبى ذر عند أحمد وأبى داود : يقول به ، بدل قوله : وقلبه ، وصححه الحاكم ، وكذا أخرجه الطبرانى  
فى الأوسط ، من حديث عمر نفسه . **قوله** ( زاد زكريا بن أبى زائدة عن سعد ) هو ابن إبراهيم المذكور ، وفى  
روايته زيادتان : إحداهما بيان كونهم من بنى إسرائيل ، والثانية تفسير المراد بالمحدث فى رواية غيره فانه قال بدلها  
: يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء . **قوله** ( منهم أحد ) فى رواية الكشميهنى : من أحد ، ورواية زكريا  
وصلها الاسماعيلى وأبو نعيم فى مستخرجيهما ، وقوله : وإن يك فى أمى ، قيل لم يورد هذا القول مورد التردد فان  
أمنه أفضل الأمم ، وإذا ثبت أن ذلك وجد فى غيرهم فامكان وجوده فيهم أولى ، وإنما أوردته مورد التأكيد  
كما يقول الرجل : إن يكن لى صديق فانه فلان ، يريد اختصاصه بكال صداقة لاننى الاصدقاء ، ونحوه قول الجبير :  
إن كنت هملت لك فوقى حتى ، وكلاهما عالم بالعمل لكن مراد القائل أن تأخيرك حتى عمل من عنده شك فى كونى  
عملى . وقيل الحكمة فيه أن وجودهم فى بنى إسرائيل كان قد تحقق وقوعه ، وسبب ذلك احتياجهم حيث لا يكون  
حينئذ فيهم نبى ، واحتمل عنده ﷺ أن لا يحتاج هذه الأمة إلى ذلك لاستغنائها بالقرآن عن حدوث نبى ، وقد

وقع الامر كذلك حتى ان المحدث منهم إذا تحقق وجوده لا يحكم بما وقع له بل لا بد له من عرضه على القرآن ، فان وافقه أو وافق السنة عمل به والا تركه ، وهذا وان جاز أن يقع لكنه نادر من يكون أمره منهم مبنيا على اتباع الكتاب والسنة ، وتمحضت الحكمة في وجودهم وكثرتهم بعد العصر الاول في زيادة شرف هذه الأمة بوجود أمثالهم فيه ، وقد تكون الحكمة في تكثيرهم مضاعفة بنى إسرائيل في كثرة الأنبياء فيهم ، فلما فات هذه الأمة كثرة الأنبياء فيها لتكون نبيها خاتم الأنبياء عوضوا بكثرة المهتمين . وقال الطبري : المراد بالمحدث المهتم البالغ في ذلك مبلغ النبي ﷺ في الصدق ، والمعنى لقد كان فيما قبلكم من الأمم أنبياء ملهمون ، فان بك في أمي أحد هذا شأنه فهو عمر ، فكأنه جعله في انقطاع قرينه في ذلك هل نبي أم لا (١) فلذلك أتى بلفظ « ان » ، ويؤيده حديث « لو كان بعدى نبي لكان عمر » ، فهو فيه بمنزلة ان في الآخر على سبيل الفرض والتقدير ، انتهى . والحديث المشار اليه أخرجه أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » ، من حديث أبي سعيد ، ولكن في تقرير الطبري نظر لأنه وقع في نفس الحديث « من غير أن يكونوا أنبياء » ، ولا يتم مراده إلا بفرض أنهم كانوا أنبياء . **قوله** (قال ابن عباس من نبي ولا محدث) أي في قوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى) الآية ، كأن ابن عباس زاد فيها ولا محدث أخرجه سفيان ابن عيينة في أواخر جامعه وأخرجه عبد بن حميد من طريقه واسناده إلى ابن عباس صحيح وافظه عن عمرو بن دينار قال « كان ابن عباس يقرأ : وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث » . والسبب في تخصيص عمر بالذكر لكثرة ما وقع له في زمن النبي ﷺ من الموافقات التي نزل القرآن مطابقا لها ، ووقع له بعد النبي ﷺ عدة أصابات . الحديث الثاني عشر حديث أبي هريرة في الذي كلفه الذئب ، أورده مختصرا بدون قصة البقرة ، وقد تقدم شرحه في مناقب أبي بكر . الحديث الثالث عشر حديث أبي أمامة عن أبي سعيد ، **قوله** (عن أبي سعيد الخدري) كذا رواه أكثر أصحاب الزهري ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن بعض أصحاب النبي ﷺ فأبهمه أخرجه أحمد ، وقد تقدم في الإيمان من رواية صالح بن كيسان عن الزهري فصرح بذكر أبي سعيد ، ووقع في التعبير من هذا الوجه عن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أبا سعيد . **قوله** (رايت الناس عرضوا على) الحديث وفيه « عرض على عمر وعليه قيس اجتره » ، أي لطلوه ، وقد تقدم من رواية صالح بلفظ « يجره » . **قوله** (قالوا فما أولت ذلك) سيأتي في التعبير أن السائل عن ذلك أبو بكر ، ويأتي بقية شرحه هناك إن شاء الله تعالى . وقد استشكل هذا الحديث بأنه يلزم منه أن عمر أفضل من أبي بكر الصديق ، والجواب عنه تخصيص أبي بكر من عموم قوله « عرض على الناس » ، فلعل الذين عرضوا إذ ذاك لم يكن فيهم أبو بكر ، وأن كون عمر عليه قيس يجره لا يستلزم أن لا يكون على أبي بكر قيس أطول منه وأسبغ ، فلهذا كان كذلك إلا أن المراد كان حينئذ بيان فضيلة عمر فاقصر عليها ، والله أعلم . الحديث الرابع عشر ، **قوله** (حدثنا إسماعيل بن إبراهيم) هو الذي يقال له ابن علي . **قوله** (عن المسور بن مخرمة) كذا رواه ابن علي ورواه حماد بن زيد كما علقه المصنف بعد فقال « عن ابن عباس » ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية القواديري عن حماد بن زيد موصولا ، ويحتمل أن يكون محفوظا عن الاثنين . **قوله** (لما طعن عمر) سيأتي بيان

(١) قال مصحح طابعة بولاق : لعل فيه سقطا والاصل « جعله انقطاع قرينه في ذلك في شك هل هو نبي الخ »

ذلك بعد في أواخر مناقب عثمان . **قوله** ( وكأنه يجرّعه ) بالجيم والزاى الثقيلة أى ينسبه إلى الجزع ويلومه عليه ، أو معنى يجرّعه يزيل عنه الجزع ، وهو كقوله تعالى ( حتى إذا فرّج عن ألهم ) أى أزيل عنهم الفزع ، ومثله مرضه إذا عانى إزالة مرضه ، ووقع في رواية الجرجاني ، وكأنه جرح ، هذا يرجع الضمير فيه إلى عمر بخلاف رواية الجماعة فإن الضمير فيها لابن عباس . ووقع في رواية حماد بن زيد ، وقال ابن عباس مسست جلد عمر فقلت جلد لاعمس النار أبدا ، قال فنظر الى نظرة كنت أرتى له من تلك النظرة . . **قوله** ( واثن كان ذاك ) كذا في رواية الاكثر ، وفي رواية الكشميني ، ولا كل ذلك ، أى لا تبلغ في الجزع فيما أنت فيه ، ولبعضهم : ولا كان ذلك ، وكأنه دحا . أى لا يكون ما تخافه ، أو لا يكون الموت بتلك الطعنة . **قوله** ( ثم فارقت ) كذا بحذف المفعول ، والكشميني « ثم فارقت » . **قوله** ( ثم محبتهم فأحسن محبتهم ، واثن فارقتهم ) يعنى المسلمين ، وفي رواية بعضهم « ثم محبت محبتهم » ، بفتح الصاد والحاء . والموحدة ، أى أصحاب النبي ﷺ وأبى بكر ، وفيه نظر اللاتيان بصيغة الجمع موضع التثنية ، قال عياض : يحتمل أن يكون « محبت » زائدة وإنما هو ثم محبتهم أى المسلمين ، قال : والرواية الأولى هي الوجه ، ورويناها في أمالي أبي الحسن بن زرقوة من حديث ابن عمر قال : لما طعن عمر قال له ابن عباس ، فذكر حديثا قال فيه « ولما أسلمت كان إسلامك عزاء » . **قوله** ( فان ذلك من ) أى عطاء ، وفي رواية الكشميني « فانما ذلك » . **قوله** ( فهو من أجلك ومن أجل أصحابك ) في رواية أبي ذر عن الحموي والمستملى « أصبحا بك ، بالتصغير ، أى من جهة فكرته فيمن يستخلف عليهم ، أو من أجل فكرته في سيرته التي سارها فيهم ، وكأنه غاب عليه الخوف في تلك الحالة مع هضم نفسه وتواضعه لربه . **قوله** ( طلاع الأرض ) بكسر الطاء المهملة والتخفيف أى ملأها ، وأصل الطلاع ما طلعت عليه الشمس ، والمراد هنا ما يطلع عليها ويشرف فوقها من المال . **قوله** ( قبل أن أراه ) أى العذاب ، وإنما قال ذلك لطلبه الخوف الذي وقع له في ذلك الوقت من خشية التصدير فيما يجب عليه من حقوق الرعية ، أو من الفتنة بمدحهم . **قوله** ( قال حماد بن زيد ) وصله الاسماعيلي كما تقدم والله أعلم ، وسيأتى مزيد في الكلام على هذا الحديث في قصة قتل عمر آخر مناقب عثمان . وأخرج ابن سعد من طريق أبي حبيد مولى ابن عباس عن ابن عباس فذكر شيئا من قصة قتل عمر . الحديث الخامس عشر حديث أبي موسى ، تقدم مبسوطا مع شرحه في مناقب أبي بكر بما يغنى عن الاعادة . الحديث السادس عشر ، **قوله** ( أخبرني حيوة ) بفتح المهملة والواو بينهما تحتانية ساكنة هو ابن شريح المصري . **قوله** ( عبد الله بن هشام ) أى ابن زهرة ابن عثمان التيمي ابن عم طلحة بن عبيد الله . **قوله** ( كنا مع النبي ﷺ ) وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ) هو طرف من حديث يأتي تمامه في الايمان والندور ، وبقية ، فقال له عمر يا رسول الله لانت أحب إلى من كل شيء ، الحديث وقد ذكرت شيئا من مباحثه في كتاب الايمان ، وسيأتى بيان الوقت الذي قتل فيه عمر في آخر ترجمة عثمان إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي رضي الله عنه

وقال النبي ﷺ « مَنْ يَخْفَرْ بَرَّ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ . فخرها عثمان »

وقال « مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْمُسْرِفِ فَلَهُ الْجَنَّةُ . فجهَّزه عثمان »

٣٦٩٥ - **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا **حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ** عَنْ **أَبِي أُيُوبَ** عَنْ **أَبِي عُمَانَ** عَنْ **أَبِي مُوسَى** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ حَائِطًا وَأَسْرَتَنِي بِمِفْطَرِ بَابِ الْحَائِطِ ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُ فَقَالَ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَادَّأَبُو بَكْرٌ . ثُمَّ جَاءَ آخَرُ يَسْتَأْذِنُ فَقَالَ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَادَّأَبُو عَمْرٌ . ثُمَّ جَاءَ آخَرُ يَسْتَأْذِنُ ، فَسَكَتَ هُنَيْهَةً ثُمَّ قَالَ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى سَتُصِيبُهُ ، فَادَّأَبُو عُمَانَ بْنِ هَمَانَ »

قال حماد وحدثنا عامر الأحول وعلي بن الحکم سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى بنحوه ، وزاد فيه عامر « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ قَاعِدًا فِي مَكَانٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْ كُشِفَ عَنْ رُكْبَتَيْهِ - أَوْ رُكْبَةٍ - فَلَمَّا دَخَلَ عُمَانُ غَطَّاهَا »

٣٦٩٦ - **حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ** عَنْ **سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ** قَالَ حَدَّثَنِي **أَبِي عَنِ يُونُسَ** عَنْ **إِبْنِ شِهَابٍ** أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ **عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ** أَخْبَرَهُ « أَنَّ **الْمُنْزُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ** وَ**عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ** بَنُو عَبْدِ بَنُوْتٍ قَالَا : مَا يَمْنُوكَ أَنْ تَكْلِمَ عُمَانَ لِأَخِيهِ الْوَلِيدِ فَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِيهِ ؟ فَقَصَدْتُ لِعُمَانَ حَتَّى خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ ، قُلْتُ : إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً ، وَهِيَ نَصِيحَةٌ لَكَ . قَالَ : يَا أَبُيْهَا الْمَرْءُ مِنْكَ - قَالَ مَعْمَرٌ : أَرَاهُ قَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ - فَانصرفتُ فَرَجَعْتُ إِلَيْهَا ، إِذَا جَاءَ رَسُولُ عُمَانَ ؛ فَأَتَيْتُهُ ، فَقَالَ : مَا نَصِيحَتُكَ ؟ قُلْتُ : إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ بَشَّرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، وَكُنْتُ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَهُ وَلِرَسُولِهِ ﷺ ، فَهَاجَرَتُ الْمَجْرَتَيْنِ ، وَصَحبتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ هَذِيهَ . وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي شَأْنِ الْوَلِيدِ . قَالَ : أَدْرَكَتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْتُ : لَا ، وَلَسَكُنْ خَلَصَ إِلَيَّ مِنْ عِلْمِهِ مَا يَخْصُصُ إِلَى الْمُتَدَرِّجِ فِي سِتْرِهِ . قَالَ : أَمَّا بَعْدُ ؟ قَالَ اللَّهُ بَشَّرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ، فَكُنْتُ مِمَّنْ اسْتَجَابَ لَهُ وَلِرَسُولِهِ ، وَأَمَنْتُ بِمَا بَشَّرَ بِهِ وَهَاجَرْتُ الْمَجْرَتَيْنِ - كَمَا قُلْتُ - وَصَحبتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَايَعْتُهُ ، فَوَاللَّهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلَا غَشَشْتُهُ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ . ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ مِنْهُ . ثُمَّ عَمْرٌ مِنْهُ . ثُمَّ اسْتَخْلَفْتُ ، أَفَلَيْسَ لِي مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي لَمْ ؟ قُلْتُ : بَلَى . قَالَ : فَمَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَبْلُغُنِي عَنْكُمْ ؟ أَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الْوَلِيدِ فَسَنَأْخُذُ فِيهِ بِالْحَقِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ دَعَا عَلِيًّا فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِسَ ، فَجَلَسَ ثُمَّ نَامَ »

[ الحديث ٣٦٩٦ - طرفاه في : ٣٨٧٧ ، ٣٩٢٧ ]

٣٦٩٩ - **حَدَّثَنَا سَدَّدُ بْنُ حَرْبٍ** عَنْ **سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ** أَنَّ **أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُمْ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَخْذًا وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٌ وَعُمَانُ ، فَزَجَفَ ، فَقَالَ : اسْكُنْ أُخْذُ - أَظَنُّهُ ضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ - فَلَيْسَ هَالِكٌ إِلَّا نَبِيٌّ وَصَدِيقٌ وَشَهِيدَانِ »

٣٦٩٧ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ** عَنْ **بَزِيمِ بْنِ جَرِيرٍ** حَدَّثَنَا شَاذَانُ حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ** اللَّاحِشُونَ عَنْ **عُبَيْدِ**

الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدلُ بأبي بكر أحدًا، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لأنفاضل بينهم». نابهة عبد الله بن صالح عن عبد العزيز

٣٦٩٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عثمان هو ابن موهب قال «جاء رجل من

أهل مصر وحج البيت، فرأى قوماً جلوساً فقال: من هؤلاء القوم؟ فقالوا: هؤلاء قريش. قال: فمن الشيوخ فيهم؟ قالوا: عبد الله بن عمر. قال: يا ابن عمر إني سأئلك عن شيء فحدثني عنه: هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد؟ قال: نعم. فقال: تعلم أنه تغيب عن بدر ولم يشهد؟ قال: نعم. قال الرجل: هل تعلم أنه تغيب عنبيعة الرضوان فلم يشهد؟ قال: نعم. قال: الله أكبر. قال ابن عمر: نعم! أئبين لك، أما فرارته يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه وعفّر له. وأما تغيبه عن بدر فإنه كانت تحتة بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة، فقال له رسول الله ﷺ: إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهته. وأما تغيبه عنبيعة الرضوان فلو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان لبعثه مكانه، فبعث رسول الله ﷺ عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة، فقال رسول الله ﷺ بيده اليمنى: هذو يد عثمان. فضرب بها على يده فقال: هذه لعثمان. فقال له ابن عمر: اذهب بها الآن معك

**قوله** (باب مناقب عثمان بن عفان أبي عمرو القرشي) هو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف يجمع مع النبي ﷺ في عبد مناف، وعدد ما بينهما من الآباء متفاوت، فالنبي ﷺ من حيث العدد في درجة عفان كما وقع لعمر سواء، وأما كنيته فهو الذي استقر عليه الأمر، وقد نقل يعقوب بن سفيان عن الزهري أنه كان يكنى أبا عبد الله بابنه عبد الله الذي رزقه من رقية بنت رسول الله ﷺ، ومات عبد الله المذكور صغيراً وله ست سنين، وحكى ابن سعد أن موته كان سنة أربع من الهجرة، وماتت أمه رقية قبل ذلك سنة اثنتين والنبي ﷺ في غزوة بدر، وكان بعض من ينتقصه يكنيه أبا ليلى يشير إلى لين جانبه، حكاه ابن قتيبة. وقد اشتهر أن لقبه ذو النورين. وروى خيشمة في الفضائل والدارقطني في الأفراد، من حديث علي أنه ذكر عثمان فقال: «ذاك امرؤ يدعى في السماء ذا النورين، وسأذكر اسم أمه ونسبها في الكلام على الحديث الثاني من ترجمته. **قوله** (وقال النبي ﷺ: من يحفر بئر رومة فله الجنة، لحفرها عثمان. وقال النبي ﷺ: من جهز جيش العسرة فله الجنة لجهزه عثمان) هذا التعليق تقدم ذكر من وصله في أواخر كتاب الوقف وبسطت هناك الكلام عليه، وفيه من مناقب عثمان أشياء كثيرة استوعبها هناك فأعني عن إعادتها، والمراد بجيش العسرة تبوك كما سيأتي في المضار، وأخرج أحمد والترمذي من حديث عبد الرحمن بن حباب السلي أن عثمان أعان فيها بثلاثمائة بعير، ومن حديث عبد الرحمن بن سمرة أن عثمان أتى فيها بألف دينار فصها في حجر النبي ﷺ، وقد مضى في الوقف بقيه طرفة. وفي حديث حذيفة عند ابن عدي: «جاء عثمان بعشرة آلاف دينار، وسنده واه، ولعلها كانت بعشرة آلاف درهم فتوافق رواية ألف

دينار . ثم ذكر المصنف في هذا الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أبي موسى في قصة القنف أوردها مختصرة من طريق أبي عثمان عن أبي موسى ، وقد تقدم شرحها في مناقب أبي بكر الصديق . **قوله** ( فسكت هنية ) بالتصغير أى قليلا . **قوله** ( قال حماد وحدثنا عاصم ) كذا للأكثر ، وهو بقية الاسناد المتقدم ، وحماد هو ابن زيد ، ووقع في رواية أبي ذر وحده ، وقال حماد بن سلمة حدثنا عاصم الخ ، والأول أصوب ، فقد أخرجه الطبراني عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب ، وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب ، فذكر الحديث وفي آخره ، قال حماد لحدثني علي بن الحكم وعاصم أنهما سمعا أبا عثمان يحدث عن أبي موسى نحوه من هذا ، غير أن عاصما زاد ، فذكر الزيادة . وقد وقع لي من حديث حماد بن سلمة لكن عن علي بن الحكم وحده أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه عن موسى ابن إسماعيل ، والطبراني من طريق حجاج بن منهال وهذبة بن خالد كلهم عن حماد بن سلمة عن علي بن الحكم وحده به وليست فيه الزيادة ، ثم وجدته في نسخة الصفاني مثل رواية أبي ذر ، والله أعلم . **قوله** ( وزاد فيه عاصم أن النبي ﷺ كان قاعدا في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبته ، فلما دخل عثمان غطاهما ) قال ابن التين : أنكر الداودي هذه الرواية وقال : هذه الزيادة ليست من هذا الحديث بل دخل لرواتها حديث في حديث ، وإنما ذلك الحديث أن أبا بكر أتى النبي ﷺ وهو في بيته قد انكشف غنذه فجلس أبو بكر ، ثم دخل عمر ، ثم دخل عثمان فغطاهما الحديث . قلت : يشير إلى حديث عائشة ، وكان رسول الله ﷺ مضطجعا في بيته كاشفا عن غنذه أو ساقيه ، فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على تلك الحالة ، الحديث ، وفيه ، ثم دخل عثمان فجلس وسويت ثيابك ، فقال : ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة ، وفي رواية لمسلم أنه ﷺ قال في جواب عائشة : إن عثمان رجل حيي ، وأناى خشيت إن أذنت له على تلك الحالة لا يبلغ إلى في حاجته انتهى ، وهذا لا يلزم منه تغليب رواية عاصم ، إذ لا مانع أن يتفق لثني ﷺ أن يغفل ذلك مرتين حين دخل عثمان ، وإن يقع ذلك في مواضع ، ولا سيما مع اختلاف مخرج الحديثين وإنما يقال ما قاله الداودي حيث تتفق الخارج فيمكن أن يدخل حديث في حديث لا مع افتراق الخارج كما في هذا ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث عبيد الله بن عدى بن الحيار في قصة الوليد بن المغيرة . **قوله** ( ما يمنعك أن تكلم عثمان ) في رواية معمر عن الزهري الآتية في مهرة الحبشة ، أن تكلم خالك ، ، ووجه كون عثمان غاله أن أم هبيد الله هذا هي أم قتال بنت أسيد بن أبي العاص بن أمية وهي بنت عم عثمان ، وأقارب الام يطلق عليهم أحوال . وأما أم عثمان فهي أروى بنت كريب بالتصغير ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس ، وأما أم حكيم البيضاء بنت هذ المطلب ، وهي شقيقة عبد الله والد النبي ﷺ ، ويقال انهما ولدا توأما حكاه الزبير بن بكار ، فكان ابن بنت حمة النبي ﷺ ، وكان النبي ﷺ ابن خال والدته ، وقد أسلت أم عثمان كما بينت ذلك في كتاب الصحابة . وروى محمد ابن الحسين الخزومي في كتاب المدينة انها ماتت في خلافة ابنها عثمان وأنه كان من حملها إلى قبرها . وأما أبوه فهلك في الجاهلية . **قوله** ( لأخيه ) اللام للتعليل أى لأجل أخيه ، ويحتمل أن تكون بمعنى هن ، ووقع في رواية الكشميني في أخيه . **قوله** ( الوليد ) أى ابن عتبة ، وصرح بذلك في رواية معمر ، وعقبة هو ابن أبي معيط بن أبي عمرو ابن أمية بن عبد شمس وكان أخا عثمان لأمه ، وكان عثمان ولده الكوفة بعد عزل سعد بن أبي وقاص ، فان عثمان كان ولده الكوفة لما ولي الخلافة بوصية من عمر كما سيأتي في آخر ترجمة عثمان في قصة مقتل عمر ، ثم عزله بالوليد وذلك سنة خمس وعشرين ، وكان سبب ذلك أن سعدا كان أميرها وكان عبد الله بن مسعود على بيت المال فافترض سعد

منه مالا ، لجأه يتقاضاه فاختصما ، فبلغ عثمان فغضب عليهما وعزل سعدا ، واستحضر الوليد وكان عاملا بالجزيرة هل عسر بها فولاه الكوفة ، وذكر ذلك الطبري في تاريخه . **قوله** ( فقد أكثر الناس فيه ) أى فى شأن الوليد أى من القول ووقع فى رواية معمر وكان أكثر الناس فيما فعل به ، أى من تركه إقامة الحد عليه ، وانكارهم عليه عزل سعد بن أبى وقاص به مع كون سعد أحد العشرة ومن أهل الشورى واجتمع له من الفضل والسنن والعلم والدين والعصب إلى الاسلام ما لم يتفق شيء منه للوليد بن عقبة ، والعذر لعثمان فى ذلك أن عمر كان عزل سعدا كما تقدم بيانه فى الصلاة وأوصى عمر من بلى الخلافة بعده أن يولى سعدا قال د لاني لم أعزله عن خيابة ولا عجز ، كما سيأتى ذلك فى حديث مقتل عمر قريبا ، فولاه عثمان امتثالا لوصية عمر ، ثم عزله للسبب الذى تقدم ذكره وولى الوليد لما ظهر له من كفايته لذلك وليصل رحمه ، فلما ظهر له سوء سيرته عزله ، وإنما أخر إقامة الحد عليه ليكشف عن حال من شهد عليه بذلك ، فلما وضح له الأمر أمر بإقامة الحد عليه . وروى المدائني من طريق الشعبي أن عثمان لما شهدوا عنده على الوليد حبسه . **قوله** ( فقصدت لعثمان حتى خرج ) أى انه جمعل غاية القصد خروج عثمان . وفى رواية الكشميهني د حين خرج ، وهى تشعر بأن القصد صادف وقت خروجه ، بخلاف الرواية الأخرى فانها تشعر بأنه قصد إليه ثم انتظره حتى خرج ، ويؤيد الأول رواية معمر د فانتصبت لعثمان حين خرج . **قوله** ( ان لى اليك حاجة ، وهى نصيحة لك ، فقال : يا أيها المرء منك ) كذا فى رواية يونس . **قوله** ( قال معمر أعوذ بالله منك ) هذا تعليق أراد به المصنف بيان الخلاف بين الروایتين ، ورواية معمر قد وصلها فى هجرة الحبشة كما قدمته ولفظه هناك د فقال يا أيها المرء أعوذ بالله منك ، قال ابن التين : انما استعاذ منه خشية أن يكلمه بشيء يقتضى الانكار عليه وهو فى ذلك معذور فيضيق بذلك صدره . **قوله** ( فانصرفت فرجعت اليهما ) زاد فى رواية معمر د فخذتهما بالذى قلت لعثمان وقال لى ، فقالا لى : قد ابتلاك الله ، فانطلقت ، ولم أفق فى شيء من الطرق على اسم هذا الرسول . **قوله** ( وكنت ممن استجاب ) هو بفتح كـنت على المخاطبة وكذا هاجرت وصحبت ، وأراد بالهجرة هجرة إلى الحبشة والهجرة إلى المدينة ، وسيأتى ذكرهما قريبا ، وزاد فى رواية معمر د ورأيت هديه ، أى هدى النبي ﷺ ، وهو بفتح الهاء وسكون الدال الطريقة ، وفى رواية شعيب عن الزهري الآتية فى هجرة الحبشة د وكنت صهر رسول الله ﷺ . **قوله** ( وقد أكثر الناس فى شأن الوليد ) زاد معمر د ابن عقبة ، فحق عليك أن تقيم عليه الحد . **قوله** ( قال أدركت رسول الله ﷺ ؟ فقلت لا ) فى رواية معمر د فقال لى : يا ابن أخى ، وفى رواية صالح ابن أبى الاخير عن الزهري عن عمر بن شبة د قال هل رأيت رسول الله ﷺ ؟ قال لا ، ومراده بالادراك إدراك السماع منه والاختذ عنه ، وبالرؤية رؤية المميز له ، ولم يرد هنا الادراك بالسنن فانه ولد فى حياة النبي ﷺ ، فسيأتى فى المغازى فى قصة مقتل حمزة من حديث وحشى بن حرب ما يدل على ذلك ، ولم يثبت أن أباه عدى بن الحيار قتل كافرا وان ذكر ذلك ابن ما كولا وغيره ، فان ابن سعد ذكره فى طبقة الفتحين ، وذكر المدائني وعمر بن شبة فى أخبار المدينة ، أن هذه القصة المحكية هنا وقعت لعدى بن الحيار نفسه مع عثمان فأنه أعلم . قال ابن التين : انما استثبت عثمان فى ذلك لينبهه على أن الذى ظنه من مخالفة عثمان ليس كما ظنه . قلت : ويفسر المراد من ذلك ما رواه أحمد من طريق سماك بن حرب عن عبادة بن زاهر د سمعت عثمان خطب فقال : إنا والله قد صحبنا رسول الله ﷺ

في السفر والحضر ، وان ناسا يعلموني سنته عسى أن لا يكون أحدهم رآه قط . **قوله** ( خلاص ) بفتح المعجمة وضم اللام ويجوز فتحها بعدها مهملة أى وصل ، وأراد ابن عدى بذلك أن علم النبي ﷺ لم يكن مكتوما ولا غاصا بل كان شائعا دائما حتى وصل إلى العذراء المستتر ، فوصله إليه مع حرصه عليه أولى . **قوله** ( ثم أبو بكر مثله ثم عمر مثله ) يعني قال في كل منهما فإعصيته ولا غشيمته ، وصرح بذلك في رواية معمر . **قوله** ( ثم استخلفت ) بضم التاء الأولى والثانية . **قوله** ( أفليس لي من الحق مثل الذي لهم ) في رواية معمر ، أفليس لي عليكم من الحق مثل الذي كان لهم على ، ووقع في رواية الأصيلي وهم يأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فإلهذا الأحاديث التي تبطن عنكم ) كأنهم كانوا يتكلمون في سبب تأخير إقامته الحد على الوليد ، وقد ذكرنا عذره في ذلك . **قوله** ( فأمره أن يجلد ) في رواية الكشميحي ، أن يجلد . **قوله** ( جلده ثمانين ) في رواية معمر ، وجلد الوليد أربعين جلدة ، وهذه الرواية أصح من رواية يونس ، والوهم فيه من الراوي عنه شبيب بن سعيد ، ويرجع رواية معمر ما أخرجه مسلم من طريق أبي ساسان قال ، شهدت عثمان أني بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أزيدكم ، فشهد عليه رجلان أحدهما حران يعني مولى عثمان أنه قد شرب الخمر ، فقال عثمان يا علي قم فاجلده ، فقال علي قم يا حسن فاجلده ، فقال الحسن ول حارها من تولى قارها ، فكأنه وجد عليه فقال : يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده ، جلده ، وعلى يعد ، حتى بلغ أربعين فقال : أمسك . ثم قال : جلد النبي ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل ذلك سنة ، وهذا أحب إلي ، انتهى . والشاهد الآخر الذي لم يسم في هذه الرواية قيل هو الصعب بن جثامة الصحابي المشهور رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه ، وعند الطبري من طريق سيف في الفتوح أن الذي شهد عليه ولد الصعب واسمه جثامة كاسم جده ، وفي رواية أخرى أن من شهد عليه أبا زينب بن عوف الاسدي وأبامورع الاسدي ، وكذلك روى عمر بن شبة في أخبار المدينة ، بإسناد حسن إلى أبي الضحى وقال : لما بلغ عثمان قصة الوليد استشار عليا فقال : أرى أن تستحضره فإن شهدوا عليه بمحض منه حدته ، ففعل فشهد عليه أبو زينب وأبو مورع وجندب ابن زهير الأزدي وسعد بن مالك الأشعري ، فذكر نحو رواية أبي ساسان وفيه دغضه بمحضه لها رأسا ، فلما بلغ أربعين قال له : أمسك . وأخرج من طريق الضحى قال قال الخطيب في ذلك :

شهد الخطيب يوم يلقى ربه أن الوليد أحق بالحد

نادى وقد تمت صلاتهم أزيدكم سفها وما يدرى

فأنسوا أبا وهب ولو أذنوا لقرنت بين الشفع والوتر

كفوا عنانك إذ جرئت ولو تركوا عنانك لم تزل تجري

وذكر المسعودي في المروج ، أن عثمان قال للذين شهدوا : وما يدريك أنه شرب الخمر؟ قالوا : هي التي كنا نشربها في الجاهلية . وذكر الطبري أن الوليد ولي الكوفة خمس سنين ، قالوا وكان جوادا ، فولى عثمان بعده سعيد ابن العاص فسار فيهم سيرة عادلة فكان بعض الموالي يقول :

يا ويلنا قد عزل الوليد وجاءنا بمسوعا سعيد ينقص في الصاع ولا يزيد

الحديث الثالث حديث أنس ، أسكن أحد ، بضم الدال على أنه منادى مفرد ، وحذف منه حرف النداء ، وقد



تقدم السلام عليه في مناقب أبي بكر، ومن رواه بلفظ حراء، وأنه يمكن الجمع بالحل على التعدد، ثم وجدت ما يؤيده: فعند مسلم من حديث أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ على حراء هو وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والوثير، فتحركت الصخرة، فقال رسول الله ﷺ، فذكره، وفي رواية له: وسعد، وله شاهد من حديث سعيد بن زيد عند الترمذي وآخر من على عند الدارقطني. الحديث الرابع، قوله (حدثنا شاذان) هو الأسود بن عامر، وعبيد الله هو ابن عمر. قوله (ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ لانفاضل بينهم) تقدم الكلام عليه في مناقب أبي بكر، قال الخطابي: إنما لم يذكر ابن عمر عليا لأنه أراد الشيوخ وذوي الأسنان الذين كان رسول الله ﷺ إذا حزه أمر شاورهم، وكان على في زمانه ﷺ حديث السن. قال ولم يرد ابن عمر الأزدراء به ولا تأخير. عن الفضيلة بعد عثمان انتهى. وما اعتذر به من جهة السن بعيد لا أثر له في التفضيل المذكور، وقد اتفق العلماء على تأويل كلام ابن عمر هذا لما تقرر عند أهل السنة قاطبة من تقديم على بعد عثمان ومن تقديم بقية العشرة المبشرة على غيرهم ومن تقديم أهل بدر على من لم يشهدوا وغير ذلك، فالظاهر أن ابن عمر إنما أراد بهذا النفي أنهم كانوا يجتهدون في التفضيل، فيظهر لهم فضائل الثلاثة ظهورا بيضا فيجزمون به ولم يكونوا حينئذ اطلعوا على التنصيص، ويؤيده ما روى البزار عن ابن مسعود قال: كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة على بن أبي طالب، رجاله موثقون، وهو محمول على أن ذلك قاله ابن مسعود بعد قتل عمر، وقد حمل أحد حديث ابن عمر على ما يتعلق بالترتيب في التفضيل، واحتج في الترييح بعلي بحديث سفينة مرفوعا: الخلافة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا، أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره، وقال الكرماني: لاحجة في قوله: كنا نترك، لأن الأصوليين اختلفوا في صيغة: كنا نفعل، لا في صيغة: كنا لانفعل لثبوت تقرير الرسول في الأول دون الثاني، وعلى تقدير أن يكون حجة فما هو من العمليات حتى يكفي فيه الظن، ولو سلمنا فقد عارضه ما هو أقوى منه. ثم قال: ويحتمل أن يكون ابن عمر أراد أن ذلك كان وقع لم في بعض أزمنة النبي ﷺ فلا يمنع ذلك أن يظهر بعد ذلك لهم، وقد مضت تمة هذا في مناقب أبي بكر، والله أعلم. قوله (نابغه عبد الله بن صالح عن عبد العزيز) أي ابن أبي سلمة بإسناده المذكور، وابن صالح هذا هو الجهني كاتب الليث، وقيل هو العجلي والد أحمد صاحب كتاب الثقات، والله أعلم. وكان البخاري أراد بهذه المتابعة لإثبات الطريق إلى عبد العزيز بن أبي سلمة لأن عباسا الدوري روى هذا الحديث عن شاذان فقال: عن الفرج بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن نافع، فكان لشاذان فيه شيخين، والله أعلم. وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي عمار والرمادي وعثمان بن أبي شيبة وغير واحد عن أسود بن عامر المذكور، وكذلك رواه عن عبد العزيز عبدة أبو سلمة الخزاعي وحجين بن المثنى. الحديث الخامس، قوله (حدثنا موسى) هو ابن إسماعيل. قوله (عثمان هو ابن موهب) نسبة إلى جده وهو عثمان بن عبد الله بن موهب بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء بعدها موحدة مولى بني تميم، بصرى تابعي وسط من طبقة الحسن البصري وهو ثقة باتفاقهم، وفي الرواة آخر يقال له عثمان بن موهب بصرى أيضا لكنه أصغر من هذا، روى عن أنس، روى عنه زيد بن الحباب وحده أخرج له النسائي. قوله (جاء رجل من أهل مصر وحج البيت) لم أقف على اسمه ولا على اسم من أجابه من القوم ولا على أسماء القوم، وسيأتي في تفسير قوله تعالى (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة) من سورة البقرة ما قد يقرب أنه العلاء بن عرار، وهو بمهمات، وكذا في مناقب علي بعد هذا، ويبقى في سورة الأنفال

أن الذي باشر السؤال اسمه حكيم ، وعليه اقتصر شيخنا ابن الملقن ، وهذا كله بناء على أن الحديثين في قصة واحدة .  
**قوله** ( قال فن الشيخ ) أي الكبير ( فهم ) الذي يرجعون إلى قوله . **قوله** ( هل تعلم أن عثمان فر يوم أحد الخ )  
الذي يظهر من سياقه أن السائل كان ممن يتعصب على عثمان فأراد بالمسائل الثلاثة أن يقرر معتقده فيه ، ولذلك  
كبر مستحسنا لما أجابه به ابن عمر . **قوله** ( قال ابن عمر : تعال أبين لك ) كأن ابن عمر فهم منه مراده لما كبر ،  
ولأنهم فهم ذلك من أول سؤاله لقرن العذر بالجواب ، وحاصله أنه عابه بثلاثة أشياء فأظهر له ابن عمر العذر عن  
جميعها : أما الفرار فبالعفو ، وأما التغلف فبالأمر ، وقد حصل له مقصود من شهد من ترتب الأمرين الذينوى  
وهو السهم والآخرى وهو الأجر ، وأما البيعة فكان ما دوننا له في ذلك أيضا ، ويد رسول الله ﷺ خير لعثمان  
من يده كما ثبت ذلك أيضا عن عثمان نفسه فيما رواه البزار بأسناد جيد أنه عاتب عبد الرحمن بن عوف فقال له : لم  
ترفع صوتك على ؟ فذكر الأمور الثلاثة ، فأجابه عثمان بمثل ما أجاب به ابن عمر . قال في هذه : فشمال رسول الله  
ﷺ خير لي من يميني . **قوله** ( فأشهد أن الله عفا عنه وغفر له ) يريد قوله تعالى ( أن الذين تولوا منكم يوم التقي  
الجمعان إنما استزلم الشيطان ببعض ما كسبوا ، ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم ) . **قوله** ( وأما نغيه عن بدر  
فانه كان تحته بنت رسول الله ﷺ ) هي رقية ، فروى الحاكم في المستدرک ، من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن  
عروة عن أبيه قال : خلف النبي ﷺ عثمان وأسامة بن زيد على رقية في مرضها لما خرج إلى بدر ، فماتت رقية حين  
وصل زيد بن حارثة بالبشارة ، وكان عمر رقية لما ماتت حشرين سنة ، قال ابن اسحق : ويقال إن ابنها عبد الله بن  
عثمان مات بعدها سنة أربع من الهجرة وله ست سنين . **قوله** ( فلو كان أحد يبطن مكة أهر من عثمان ) أي على من  
بها ( لبعثه ) أي النبي ﷺ ( مكانه ) أي بدل عثمان . **قوله** ( فبعث النبي ﷺ عثمان وكانت بيعة الرضوان ) أي بعد  
أن بعثه والسبب في ذلك أن النبي ﷺ بعث عثمان ليعلم قريشا أنه إنما جاء معتمرا لا عاربا ، ففي غيبة عثمان فزع  
هندم أن المشركين تعرضوا للحرب المسلمين ، فاستعد المسلمون للقتال وبايعهم النبي ﷺ حينئذ تحت الشجرة على أن  
لا يفرروا وذلك في غيبة عثمان . وقيل بل جاء الخبر بأن عثمان قتل ، فكان ذلك سبب البيعة ، وسيأتي إيضاح ذلك  
في عمرة الحديبية من المغازي . **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ بيده اليميني ) أي أشار بها . **قوله** ( هذه يد عثمان ) أي  
بدلها ، فضرب بها على يده اليسرى فقال هذه - أي البيعة - لعثمان ، أي عن عثمان . **قوله** ( فقال له ابن عمر :  
أذهب بها الآن معك ) أي اقرن هذا العذر بالجواب حتى لا يبق لك فيما أجبتك به حجة على ما كنت تعتقده من غيبة  
عثمان . وقال الطبري : قال له ابن عمر تهكما به ، أي توجه بما تمسكت به فانه لا ينفعك بعد ما بينت لك ، وسيأتي بقية  
لما دار بينهما في ذلك في مناقب علي إن شاء الله تعالى ( تنبيه ) : وقع هنا عند الأكثر حديث أنس المذكور قبل  
بحديثين ، والذي أوردناه هو ترتيب ما وقع في رواية أبي ذر ، والخطب في ذلك سهل

## ٨ - باب . قصة البيعة ، والاتفاق على عثمان بن عفان رضي الله عنه

وفيه مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

٣٧٠٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن حصين عن عمرو بن ميمون قال « رأيت  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل أن يصاب بأيام بالمدينة ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف

قال : كيف قتلنا ؟ أتحافان أن تكونا حملنا الأرضَ ما لا تطيق ؟ قالوا : حملناها أمرأى له مُطِيقَة ، ما فيها كبيرُ فضل . قال : انظرا أن تكونا حملتا الأرضَ ما لا تطيق . قالوا : لا . فقال عمرُ : لئن سألني الله لأدعنَّ أراميلَ أهلِ العراقِ لا يمتحننَّ إلى رجلٍ بعدى أبدا . قال فما أتت عليه إلا رابعة حتى أصيب . قال : إني لقاتم ما بيني وبينه إلا عبدُ الله بن عباسٍ غداة أصيب - وكان إذا مرَّ بين الصفين قال : استقوا ، حتى إذا لم يَرَ فيهم خللاً تقدَّم فكبر ، وربما قرأ سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الأولى حتى يجتمع للناس - فما هو إلا أن كبر فسمعه يقول : قتلتني - أو أكلني - السكبُ ، حين طعمته ، فطار الملعجُ يسكنين ذات طرفين ، لا يمرُّ على أحدٍ يميناً ولا شمالاً إلا طعمته ، حتى طعن ثلاثة عشر رجلاً مات منهم سبعة . فلما رأى ذلك رجلٌ من المسلمين طرَحَ عليه بُرساً ، فلما ظنَّ الملعجُ أنه مأخوذ فحرَّ نفسه . وتناول عمرُ يدَ عبد الرحمن بن عوفٍ فقدمه ، فمن بلى عمرَ فقد رأى الذي أرى ، وأما نواحي المسجد فانهم لا يدرون غيرَ أنهم قد قدَّوا صوتَ عمرَ وهم يقولون : سبحان الله . فصلى بهم عبدُ الرحمن صلاةً خفيفةً ، فلما انصرفوا قال : يا ابنَ عباس ، انظرْ مَنْ قَتَلَنِي . فجاء ساعة ، ثم جاء فقال : غلامٌ للخيصة . قال : الصنع ؟ قال : نعم . قال : قاتله الله ، لقد أمرتُ به معروفاً ، الحمد لله الذي لم يحمل ميتي بيد رجل يدعى الإسلام ، قد كنتَ أنتَ وأبوكَ مُنْجِبَانِ أن تسكبرا للعلاج بالمدينة ، وكان العباسُ أكثرهم رقيقاً . فقال : إن شئتَ فطلتُ - أي إن شئتَ قتلنا . قال : كذبت ، بعد ما تكلموا بلسانكم ، وصَلُّوا قبائلكم ، وحجُّوا حجَّكم ؟ فاحتُمِلَ إلى بيته ، فانطلقنا معه ، وكان الناس لم تُصِبهُم مُصيبةٌ قبلَ يومئذٍ : فقاتل يقول : لا بأس ، وقاتل يقول : أخاف عليه . فأني ببنيذ فشر به ، فخرج من جوفه . ثم أتى بابن فشر به ، فخرج من جرحه ، فملوا أنه ميّت ، فدخلنا عليه ، وجاء الناس فجعلوا يُننون عليه . وجاء رجل شابٌّ فقال : أبشيراً يا أمير المؤمنين ببشرى الله لك ، من صحبةِ رسولِ الله ﷺ ، وقدِمَ في الإسلام ما قد علمت ، ثم وليتَ فعدلتَ ، ثم شهادة . قال : ودِدْتُ أن ذلك كفافٌ لا على ولا لى . فلما أدبرَ إذا لزاره يمسُّ الأرضَ ، قال : ردُّوا على اللئام . قال : يا ابنَ أخي ، أرفعْ ثوبَكَ ، فإنه أبقى ثوبَكَ وأتقى ربَّكَ . يا عبدَ الله بنَ عمرَ ، انظرْ ما على من الدين . فحسبوه فوجدوه ستةً وثمانين ألفاً ونحوه . قال : إن وفَى له مالٌ آلِ عمرَ فأدَّه من أموالهم ، وإلا فسَلْ في بنى عدي بنِ كعب ، فإن لم تنفِ أموالهم فسَلْ في قريشٍ ولا تمدِّهم إلى غيرهم ، فأدَّه من هذا المال . انطلق إلى عائشة أم المؤمنين قتل : يقرأ عليك عمرُ السلام - ولا تنقلُ أمهر المؤمنين ، فإني لست اليومَ للمؤمنينَ أميراً - وقل : يستأذنُ عمرُ من الخطَّابِ أن يُدفنَ مع صاحبه . فلم

واستأذن، ثم دخل عليها فوجدَهَا قاعدةً تبكي، فقال: يقرأ عليك عمرُ بن الخطابُ السلامَ ويستأذنُ أن يُدْفَنَ مع صاحبيهِ. فقالت: كنتُ أريدُهُ لنفسِي، ولأَوْثَرَتِهِ به اليومَ على نفسِي. فلما أُقْبِلَ قيل: هذا عهدُ الله ابنِ سرٍّ قد جاء. قال: ارفموني فأُسندَهُ رجُلٌ إليه فقال: مالدَيْك؟ قال: اقدى مُحبُّ يا أميرَ المؤمنين، أَذِنْتُ. قال: الحمدُ لله، ما كان من شيءٍ أُمُّ إلى من ذلك، فاذا أنا قَصَّيْتُ فأحملوني، ثم سلمَ فقل: يستأذنُ عمرُ بن الخطاب، فإن أَذِنْتُ لي فأدْخِلُونِي، وإن رَدَدْتَنِي رُدُّونِي إلى مَقَابِرِ المسلمين. وجاءت أُمُّ المؤمنين حفصةُ والنساءُ تَسِيرُ مَعَهَا، فلما رأيناها قننا، فوَلَجْتُ عليه فبَكَتْ عنده ساعةً، واستأذنَ الرجالُ، فوَلَجْتُ داخلًا لهم، فسمعنا بكاءَها من الدَاخلِ. فقالوا: أوصِ يا أُمِّهَ المؤمنين، استَخِيفَ. قال: ما أَجِدُ أَحَقَّ بهذا الأمرِ من هؤلاءِ النَّفَرِ - أو الرُّهطِ - الذين ثَوَّقُوا رسولُ الله ﷺ وهو عنهم راضٍ: فسميَ عليًّا وعثمانَ والزُّبَيْرَ وطلحةَ وسعدًا وعبدَ الرحمنِ، وقال: يَشْهَدُ كَمَ عهدُ الله بنِ عمرَ، وليسَ له من الأمرِ شيءٌ - كهيئةِ التَّغْزِيَةِ له - فإن أَصَابَتِ الإِمرَةُ سعدًا فهو ذلك، وإلا فَلْيَسْتَعِنَ به أَيُّكُمْ ما أُمِرَ، فاني لم أُعْزَلْ عن عِجْزٍ ولا خِيَانَةٍ. وقال: أوصي الخليفةَ من بعدي بالمهاجرينَ الأولينَ، أن يَمْرِفَ لهم حَقَّهُم، ويَحْفَظَ لهم حُرْمَتَهُم. وأوصيه بالأَنْصارِ خَيْرًا، الذين تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْإِيْمَانَ من قَبْلِهِم، أن يُقْبَلَ من مُحْسِنِهِم، وأن يُعْفَى عن مَسِيئَتِهِم. وأوصيه بأهلِ الْأَمْصَارِ خَيْرًا، فإنهم رِدَّةُ الْإِسْلَامِ، وَجِبَاهَةُ الْمَالِ وَغِيظُ الْمَدُوءِ، وأن لَا يُؤْخَذَ مِنْهُمْ إِلَّا فَضْلُهُم عن رِضَاهُم. وأوصيه بِالْأَعْرَابِ خَيْرًا، فإنهم أصلُ الْعَرَبِ، ومادَّةُ الْإِسْلَامِ، أَنفُ يُؤْخَذُ من حَوَائِي أَمْوَالِهِم، وَيُرَدُّ عَلَى قُرَائِهِم. وأوصيه بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، أن يُبْقَى لهم بِهِمْ، وأن يُقَاتَلَ من ورَائِهِم، وَلَا يُبْكَفُوا إِلَّا طَائِفَتُهُمْ. فلما قُبِضَ خَرَجْنَا به فَاَنْطَلَقْنَا نَمْشِي فسلمَ عهدُ الله بنِ عمرَ قال: يستأذنُ عمرُ بن الخطاب. قالت: ادْخُلُوهُ، فأدْخِلَ، فوَضَعَ هُنَاكَ مع صاحبيهِ. فلما مُرِغَ مِنْ دَفْنِهِ اجْتَمَعَ هؤلاءِ الرُّهطُ، فقال عهدُ الرحمن: اجْمَعُوا أَمْرَكُمْ إلى فَلَائِقَةٍ مِنْكُمْ. فقال الزُّبَيْرُ: قد جعلتُ أَمْرِي إلى عليٍّ. فقال طلحةُ: قد جعلتُ أَمْرِي إلى عثمانَ، وقال سعدُ: قد جعلتُ أَمْرِي إلى عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ. فقال عهدُ الرحمن: أَيُّكُمْ تَبَرَّأَ من هذا الْأَمْرِ فَنَجِصْهُ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَالْإِسْلَامُ لَيَنْظُرَنَّ أَفْضَلُهُمْ في نَفْسِهِ؟ فَاسْكَبْتُ الشَّيْخَانَ. فقال عهدُ الرحمن: أَتَجْعَلُونَهُ إِلَى اللَّهِ عَلَى أَن لَا آوِيَهُمْ أَفْضَلُكُمْ؟ قَالَا: نَعَمْ. فَأَخَذَ بِيَدِ أَحَدِهَا فَقَالَ: لَكَ قَرَابَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَدَمُ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدَّ عَلَتْ، فَاللَّهُ عَلَيْكَ ثَلَاثُ أَمْرُوكَ لَتَعْدِلَنَّ، وَلَكِنْ أَمَرْتُ عُثْمَانَ لَتَسْمَعَنَّ

وَأُطْعِمَنَ . ثُمَّ خَلَا بِالْآخِرِ فَقَالَ : مِثْلَ ذَلِكَ . لَمَّا أَخَذَ الْمِيثَاقَ قَالَ : ارْفَعْ بِذَلِكَ يَاعُمَانُ ، فَبَايَعَهُ ، فَبَايَعَ لَهُ عَلَى ، وَوَجَّحَ أَهْلَ الدَّارِ فَبَايَعُوهُ .

**قوله** ( باب قصة البيعة ) أى بعد عمر . **قوله** ( والاتفاق على عثمان ) زاد السرخسى فى روايته : ومقتل عمر بن الخطاب . **قوله** ( عن عمرو بن ميمون ) هو الأزدى ، وهذا الحديث بطوله قد رواه عن عمرو بن ميمون أيضا أبو إسحق السيبى ، وروايته عند ابن أبى شيبه والحارث وابن سعد ، وفى روايته زوائد ليست فى رواية حصين . وروى بعض قصة مقتل عمر أيضا أبو رافع وروايته عند أبى يعلى ، وابن حبان وجابر وروايته عند ابن أبى عمر ، وعبد الله بن عمر وروايته فى « الأوسط » للطبرانى ، ومعدان بن أبى طلحة وروايته عند مسلم ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وسأذكر ما فيها وفى غيرها من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( رأيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه قبل أن يصاب ) أى قبل أن يقتل ( بأيام ) أى أربعة كما سيأتى . **قوله** ( بالمدينة ) أى بعد أن صدر من الحج ، وقد تقدم فى الجنائز من حديث ابن عباس أن ذلك كان لما رجع من الحج ، وفيه قصة صهيب ، ويأتى فى الأحكام بنحو ذلك ، و« حكان ذلك سنة ثلاث وعشرين بالاتفاق » . **قوله** ( ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف قال : كيف فعلتما . أتخافان أن تكونا قد حملتما الأرض ما لا تطيق ) الأرض المشار إليها هى أرض السواد ، وكان عمر بهما يضربان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية ، بين ذلك أبو عبيد فى « كتاب الأموال » ، من رواية عمرو بن ميمون المذكور ، وقوله « انظرا ، أى فى التحميل ، أو هو كناية عن الحذر لأنه يستلزم النظر . **قوله** ( قالوا حملناها أمرا هى له مطيقة ) فى رواية ابن أبى شيبه عن محمد بن فضيل عن حصين بهذا الاسناد « فقال حذيفة لو شئت لأضعفت أرضى ، أى جمعات خراجها ضعفين ، وقال عثمان بن حنيف : لقد حملت أرضى أمرا هى له مطيقة » . وله من طريق الحكم عن عمرو بن ميمون « أن عمر قال لعثمان بن حنيف : انى زدت على كل رأس درهمين وعلى كل جريب درهما وقفين من طعام لأطافوا ذلك ، قال نعم » . **قوله** ( انى لقائم ) أى فى الصف تنتظر صلاة الصبح . **قوله** ( ما بينى وبينه ) أى عمر ( إلا عبد الله بن عباس ) فى رواية أبى إسحق « إلا رجلا » . **قوله** ( وكان إذا مر بين الصفين قال : استموا ، حتى إذا لم يرفهين ) أى فى الصفوف ، وفى رواية الكشميهنى « فهم » أى فى أهلها ( خلا تقدم فكبر ) وفى رواية الاسماعيلى من طريق جرير عن حصين « وكان إذا دخل المسجد وأقيمت الصلاة تأخر بين كل صفين فقال : استموا ، حتى لا يرى خلا ، ثم يتقدم ويكبر » ، وفى رواية أبى إسحق عن عمرو بن ميمون شهدت عمر يوم طعن ، فما معنى أن أكون فى الصف الأول إلا هيته ، وكان رجلا مهيبا ، وكنت فى الصف الذى يليه ، وكان عمر لا يكبر حتى يستقبل الصف المقدم بوجهه ، فان رأى رجلا متقدما من الصف أو متأخرا ضربه بالدرية ، فذلك الذى منعنى منه » . **قوله** ( قتلنى - أو أكلنى - الكلب ، حين طعن ) ، فى رواية جرير « فتقدم فإمرا هو إلا أن كبر فطعنه أبو أوأوة فقال : قتلنى الكلب » ، فى رواية أبى إسحق المذكورة « فمرض له أبو أوأوة غلام المغيرة بن شعبه ، فتأخر عمر غير بعيد ، ثم طعنه ثلاث طعنات ، فرأيت عمر قائلا بيده هكذا يقول : دونكم الكلب فقد قتلنى » ، واسم أبى أوأوة فيروز كما سيأتى ، فروى ابن سعد باسناد صحيح إلى الزهرى قال « كان عمر لا يأذن لسي قد احتلم فى دخول المدينة ، حتى كتب المغيرة بن شعبه وهو على الكوفة يذكر له غلاما هنده » .

صانعا ويستأذنه أن يدخله المدينة ويقول : إن عنده أعمالا تنفع الناس ، انه حداد تقاش نجار ، فاذن له ، فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة ، فشكى إلى عمر شدة الخراج ، فقال له : ما خراجك بكثير في جنب ما تعمل ، فأصرف ساخطا ، فلبث عمر ليالى ، فر به العبد فقال : ألم أحدث أنك تقول لو أشاء لصنعت رضى تطحن بالريح ؟ فالتفت إليه عابسا فقال : لأصنعن لك رضى يتحدث الناس بها ، فأقبل عمر على من معه فقال : توعذن العبد . فلبث ليالى ثم اشتمل على خنجر ذى رأسين فصابه وسطه فمكن في زاوية من زوايا المسجد فى الفلج حتى خرج عمر يوقظ الناس : الصلاة الصلاة ، وكان عمر يفعل ذلك ، فلما دنا منه عمر وثب إليه فطعنه ثلاث طعنات إحداهن تحت السرة قد خرقت الصفاق وهى التى قتلتة ، وفى حديث أبى رافع « كان أبو لؤلؤة عبدا للمغيرة ، وكان يستغله أربعة دراهم - أى كل يوم - فلقى عمر فقال : ان المغيرة أنفل على . فقال : اتق الله وأحسن إليه ، ومن نية عمر أن يلقى المغيرة فيكلمه فيخفف عنه ، فقال العبد : وسع الناس عدله غيرى ، وأخبر على قتله ، فأصطنع له خنجرا له رأسان وسمه ، فتمرى صلاة الغداة حتى قام عمر فقال : أقيموا صفوفكم ، فلما كبر طعنه فى كتفه وفى خاصرته فسقط ، وعند مسلم من طريق معدان بن أبى طلحة « ان عمر خطب فقال : رأيت ديكا نقرنى ثلاث نقرات ، ولا أراه إلا حضور أجل ، وفى رواية جويرية بن قدامة عن عمر نحوه وزاد « فامر إلا تلك الجمعة حتى طعن ، وعند ابن سعد من رواية سعيد ابن أبى هلال قال « بلغنى أن عمر ، ذكر نحوه وزاد « لحدثها أسماء بنت عميس لحدثنى أنه يقتلنى رجل من الأحاجم ، وروى عمر بن شبة فى « كتاب المدينة ، من حديث ابن عمر « باسناد حسن « ان عمر دخل بأبى لؤلؤة البيت ليصلح له ضبة له فقال له : مر المغيرة أن يضع حنى من خراجى ، قال إنك لتكسب كسبا كثيرا فأصبر ، الحديث . والطبرانى فى « الأوسط ، بسند صحيح عن المبارك بن فضالة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « طعن أبو لؤلؤة عمر طعنتين ، ويحمل على أنه لم يذكر الثالثة التى قتلتة . **قوله** ( حتى طعن ثلاثة عشر رجلا ) فى رواية أبى إسحق « اثنى عشر رجلا معه وهو ثالث عشر ، زاد ابن سعد من رواية إبراهيم التيمى عن عمرو بن ميمون « وعلى عمر إزار أصفر قد رفعه على صدره ، فلما طعن قال : وكان أمر الله قدرا مقدورا ، . **قوله** ( مات منهم سبعة ) أى وعاش الباقيون ، ووقفت من أسماءهم على كليب بن البكير اللبثى وله ولاخوته عاقل وعامر وإياس صحبة ، فروينا فى « جزء أبى الجهم ، بالاسناد الصحيح إلى ابن عمر انه « كان مع عمر صادرا من الحج ، فر بأمرأة فدفعها كليب اللبثى فشكر له ذلك عمر وقال : أرجو أن يدخله الله الجنة ، قال فطعنه أبو لؤلؤة لما طعن عمر فأت ، وروى عبد الرزاق من طريق نافع نحوه ومن طريق الزهرى « طعن أبو لؤلؤة اثنى عشر رجلا فأت منهم عمر وكليب ، وروى ابن أبى شبة من طريق أبى سلمة وبجى بن عبد الرحمن فى قصة قتل عمر « فطعن أبو لؤلؤة كليب بن البكير فأجهز عليه ، . **قوله** ( فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا ) وقع فى ذيل الاستيعاب لابن فتحون ، من طريق سعيد بن يحيى الأموى قال « حدثنا أبى حدثنى من سمع حصين بن عبد الرحمن فى هذه القصة قال : فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له حطان التميمى البربوعى طرح عليه برنسا ، وهذا أصح مما رواه ابن سعد باسناد ضعيف منقطع قال « طعن أبو لؤلؤة نفرا فأخذ أبا لؤلؤة ردهط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بنى سهم ، وطرح عليه عبد الله بن عوف خميصة كانت عليه ، فان ثبت هذا حمل على أن الكل اشتركوا فى ذلك . وروى ابن سعد عن الواقدي باسناد آخر « ان عبد الله بن عوف المذكور احتز رأس أبى لؤلؤة ، . **قوله** ( وتناول عمر يد

عبد الرحمن بن عوف قدمه) أى للصلاة بالناس . **قوله** ( فصلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة ) فى رواية أبى إسحق و بأقصر سورتين فى القرآن : إنا أعطيناك الكوثر ، وإذا جاء نصر الله والفتح ، وزاد فى رواية ابن شهاب المذكورة و ثم غلب عمر الزحف حتى غشى عليه ، فاحتلمته فى رهط حتى أدخلته بيته فلم يزل فى غشيته حتى أسفر فظفر فى وجوهنا فقال : أصلى الناس ؟ فقلت نعم ، قال : لا إسلام لمن ترك الصلاة . ثم توضأ وصلى ، وفى رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال و فتوضأ وصلى الصبح فقرأ فى الأولى والعصر وفى الثانية قل يا أيها الكافرون ، قال : وتساند إلى وجرحه يشغب دما ، إني لأضع أصبعى الوسطى فما تسد الفتق ، . **قوله** ( فلما أصرقوا قال : يا ابن عباس انظر من قتلتى ) فى رواية أبى إسحق و فقال عمر يا عبد الله بن عباس اخرج فتاد فى لباس : أعن ملا منكم كان هذا ؟ فقالوا : معاذ الله ، ما علمنا ولا أطلعنا ، وزاد مبارك بن فضالة و فظن عمر أن له ذنبا إلى الناس لا يعلمه فدعا ابن عباس - وكان يحبه ويدينه - فقال : أحب أن تعلم عن ملا من الناس كان هذا ؟ فخرج لا يمر بملا من الناس إلا وهم يبيكون ، فكانما فقدوا أبكار أولادهم ، قال ابن عباس : فرأيت البشر فى وجهه . **قوله** ( الصنع ) بفتح للمهمة والنون وفى رواية ابن فضيل عن حصين عن ابن أبى شبة وابن سعد و الصنع ، بتخفيف النون ، قال أهل اللغة رجل صنع اليد واللسان وامرأة صناع اليد ، و - حكى أبو زيد الصنع والصنع يقعان معا على الرجل والمرأة . **قوله** ( لم يجعل ميتتى ) بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها مثناة أى قتلتى ، وفى رواية الكشميهنى و ميتتى ، بفتح الميم وكسر النون وتشديد التحتانية . **قوله** ( رجل يدعى الاسلام ) فى رواية ابن شهاب و فقال الحمد لله الذى لم يجعل قاتلى يحاجنى عند الله بسجدة سجدها له قط ، وفى رواية مبارك بن فضالة و يحاجنى يقول لا إله إلا الله ، ويستفاد من هذا أن المسلم إذا قتل متعمدا ترجى له المغفرة خلافا لمن قال إنه لا يغفر له أبدا ، وسيأتى بسط ذلك فى تفسير سورة النساء ، وفى رواية ابن أبى شبة و قاله الله ، لقد أمرت به معروفا ، أى أنه لم يحف عليه فيما أمره به ، وفى حديث جابر و فقال عمر : لاتعجلوا على الذى قتلتى ، فقيل : أنه قتل نفسه ، فاسترجع عمر ، فقيل له إنه أبو لؤلؤة ، فقال الله أكبر ، . **قوله** ( قد كنت أنت وأبوك تحبان أن تكسر العلوج بالمدينة ) فى رواية ابن سعد من طريق محمد بن سيرين عن ابن عباس و فقال عمر : هذا من عمل أصحابك ، كنت أريد أن لا يدخلها علع من السبي فغلبتمونى ، وله من طريق أسلم مولى عمر قال و قال عمر من أصابنى ؟ قالوا أبو لؤلؤة واسمه فيروز ، قال قد نهيتكم أن تجابوا عليها من علوجهم أحدا فمضتمونى ، ونحوه فى رواية مبارك بن فضالة ، وروى عمر بن شبة من طريق ابن سيرين قال و بلغنى أن العباس قال لعمر لما قال لاندخلوا علينا من السبي الا الوصفاء : إن عمل المدينة شديد لا يستقيم الا بالعلوج ، . **قوله** ( ان شئت فعلت ) قال ابن النين : إنما قال له ذلك لعلمه بان عمر لا يأمر بقتلهم . **قوله** ( كذبت ) هو على ما ألف من شدة عمر فى الدين ، لأنه فهم من ابن عباس من قوله و ان شئت فعلنا ، أى قتلنا فاجابه بذلك ، وأهل الحجاز يقولون كذبت ، فى موضع أخطأت ، وإنما قال له و بعد أن صلوا ، لعلمه أن المسلم لا يحل قتله ، ولعل ابن عباس إنما أراد قتل من لم يسلم منهم . **قوله** ( فأتى بنيذ فشربه ) زاد فى حديث أبى رافع و لينظر ما قدر جرحه ، وفى رواية أبى إسحاق و فلما أصبح دخل عليه الطبيب فقال : أى الشراب أحب إليك ؟ قال : النبيذ ، فدعا بنيذ فشرب فخرج من جرحه ، فقال : هذا صديد اثنتى بلبن ، فأتى بلبن فشربه فخرج من جرحه ، فقال الطبيب : أوص فأتى لا أظنك إلا ميتا من يومك أو من غد ، . **قوله** ( فخرج من جوفه ) فى رواية الكشميهنى

« من جرحه ، وهى أصوب ، وفى رواية أبى رافع » غرغ النبيذ فلم يدر أهو نبيذ أم دم ، وفى روايته « فقالوا لا بأس عليك يا أمير المؤمنين ، فقال ان يكن القتل بأسا فقد قتلت ، وفى رواية ابن شهاب » قال فأخبرنى سالم قال سمعت ابن عمر يقول فقال عمر : أرسلوا إلى طبيب ينظر إلى جرحى ، قال فأرسلوا إلى طبيب من العرب فسقاه نبيذا فشبه النبيذ بالدم حين خرج من الطعنة التى تحت السرة ، قال فدعوت طبيبا آخر من الأنصار فسقاه لبنا فخرج اللبن من الطعنة أبيض فقال : اعهدا يا أمير المؤمنين . فقال عمر : صدقتى ، ولو قال غير ذلك لكذبته ، وفى رواية مبارك بن فضالة « ثم دعا بشربة من لبن فشرها فخرج مشاش اللبن من الجرحين فعرف أنه الموت فقال : الآن لو أن لى الدنيا كلها لاقتديت به من هول المطلاع ، وما ذاك والحمد لله أن أكون رأيت الا خيرا ، . ( تنبيه ) : المراد بالنبيذ المذكور تمرات نبذت فى ماء أى فطعت فيه ، كانوا يصنعون ذلك لاستمذاب الماء ، وسيأتى بسط القول فيه فى الأشربة . **قوله** ( وجاء الناس يشنون عليه ) فى رواية السكشمينى « فجعلوا يشنون عليه ، ووقع فى حديث جابر عند ابن سعد من تسمية من أتى عليه عبد الرحمن بن عوف ، وأنه أجابه بما أجاب به غيره . وروى عمر بن شبة من طريق سليمان بن يسار أن المغيرة أتى عليه وقال له هنيئا لك الجنة وأجابه بنحو ذلك . وروى ابن أبى شبة من طريق المسور بن مخرمة أنه ممن دخل على عمر حين طعن . وعند ابن سعد من طريق جويرية بن قدامة قد دخل عليه الصحابة ثم أهل المدينة ثم أهل الشام ثم أهل العراق ، فكلما دخل عليه قوم بكوا وأمنوا عليه ، وقد تقدم طرف منه من هذا الوجه فى الجزية ، ووقع فى رواية أبى إسحق عند ابن سعد « وأتاه كعب - أى كعب الاحبار - فقال : ألم أقل لك إنك لا تموت إلا شهيدا ، وانك تقول من أين وإنى فى جزيرة العرب ، . **قوله** ( وجاء رجل شاب ) فى رواية جرير بن حصين السابقة فى الجنائز « ووج عليه شاب من الأنصار ، وقد وقع فى رواية سماك الحنظلى عن ابن عباس عند ابن سعد أنه أتى على عمر فقال له نحموا بما قال هنا للشاب ، فلو [ لا أنه ] قال فى هذه الرواية إنه من الأنصار لساخ أن يفسر المبهم بابن عباس ، لكن لا مانع من تعدد المثبتين مع اتحاد جوابه كما تقدم . ويؤيده أيضا أن فى قصة هذا الشاب أنه لما ذهب رأى عمر إزاره يصل إلى الأرض فأنكر عليه ، ولم يقع ذلك فى قصة ابن عباس ، وفى إنكاره على ابن عباس ما كان عليه من الصلابة فى الدين ، وأنه لم يشغله ما هو فيه من الموت عن الأمر بالمعروف ، وقوله « ما قد علمت ، مبتدا وخبره » لك ، وقد أشار إلى ذلك ابن مسعود فروى عمر بن شبة من حديثه نحو هذه القصة وزاد « قال عبد الله برحم الله عمر ، لم يمنعه ما كان فيه من قول الحق ، . **قوله** ( وقدم ) بفتح القاف وكسرهما فالاول بمعنى الفضل والثانى بمعنى سبق . **قوله** ( ثم شهادة ) بالرفع عطفا على ما قد علمت ، وبالجر عطفا على صحبة ، ويجوز النصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف والاول أقوى ، وقد وقع فى رواية ابن جرير « ثم الشهادة بعد هذا كله ، . **قوله** ( لا على ولا لى ) أى سواء بسواء . **قوله** ( أنتى لثوبك ) بالنون ثم القاف للاكثر ، وبالموحدة بدل النون للسكشمينى ، ووقع فى رواية المبارك بن فضالة قال ابن عباس : وان قلت ذلك لجزاك الله خيرا ، أليس قد دعا رسول الله ﷺ أن يعز الله بك الدين والمسكين اذ يخافون بك ، فلما أسلمت كان إسلامك عزا ، وظهر بك الاسلام ، وهاجرت فكانت هجرتك فتحا ، ثم لم تنب عن مشهد شهده رسول الله ﷺ من قتال المشركين ، ثم قبض وهو عنك راض ، وواذرت الخليفة بعده على منهاج النبى ﷺ ففرضت من أدبر بمن أقبل ، ثم قبض الخليفة وهو عنك راض ، ثم وليت بجيز ما ولى الناس : مصر الله بك الأمصار ، وجبا بك الأموال ، ونفى بك العدو ، وأدخل بك على أهل



بيت من سيوسمهم في دينهم وأرزاقهم ، ثم ختم لك بالشهادة ، فهنيئاً لك . فقال : والله إن المغرور من تغرونه . ثم قال : أتشهد لي يا عبد الله عند الله يوم القيامة ؟ فقال : نعم . فقال : اللهم لك الحمد ، وفي رواية مبارك بن فضالة أيضاً قال الحسن البصري - وذكر له فعل عمر عند موته وخشيته من ربه فقال - : هكذا المؤمن جمع إحساناً وشفقة ، والمنافق جمع إساءة وعزة . والله ما وجدت إنساناً ازداد إحساناً إلا وجدته ازداد مخافة وشفقة ، ولا ازداد إساءة إلا ازداد عزة . **قوله** ( يا عبد الله بن عمر ، انظر ماذا على من الدين . لحسبوه فوجدوه ستة وثمانين ألفاً أو نحوه ) في حديث جابر **ثم قال** : يا عبد الله ، أقسمت عليك بحق الله وحق عمر إذا مت فدفنتي أن لا تغسل رأسك حتى تبسح من رباح آل عمر بثمانين ألفاً فتضعها في بيت مال المسلمين ، فسأله عبد الرحمن بن عوف ، فقال : أفنقبتها في حجج حجبتها ، وفي نوائب كانت تنوبني ، وهرف بهذا جهة دين عمر . قال ابن التين : قد علم عمر أنه لا يلزمه غرامة ذلك ، إلا أنه أراد أن لا يتعجل من عمله شيء في الدنيا . ووقع في أخبار المدينة لمحمد بن الحسن ابن زباله ، أن دين عمر كان ستة وعشرين ألفاً ، وبه جزم عياض ، والأول هو المعتمد . **قوله** ( ان وفي له مال آل عمر ) كأنه يريد نفسه ، ومثله يقع في كلامهم كثيراً ، ويحتمل أن يريد رطله . وقوله ( وإلا فسل في بني هدي بن كعب ، هم البطن الذي هو منهم ، وقريش قبيلته ، وقوله ( لا نعدم ، بسكون الهمزة أي لا تتجاوزهم ، وقد أنكر نافع مولى ابن عمر أن يكون على عمر دين ، فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة ، بإسناد صحيح أن نافعاً قال : من أين يكون على عمر دين وقد باع رجل من ورثته مهراته بمائة ألف ؟ انتهى . وهذا لا ينبغي أن يكون عند موته عليه دين ، فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم في الدين عنه ، فلعل نافعاً أنكر أن يكون دينه لم يقض . **قوله** ( فاني لست اليوم للمؤمنين أميراً ) قال ابن التين : إنما قال ذلك عندما أيقن بالموت ، إشارة بذلك إلى حادثة حتى لا تحاييه لكونه أمير المؤمنين . وسيأتي في كتاب الأحكام ما يخالف ظاهره ذلك ، فيحمل هذا الذي على ما أشار إليه ابن التين أنه أراد أن يعلم أن سؤاله لها بطريق الطلب لا بطريق الأمر . **قوله** ( ولأورثته به اليوم هل نفس ) استدلل به وباستئذان عمر لها على ذلك على أنها كانت تملك البيت ، وفيه نظر ، بل الواقع أنها كانت تملك منفعة بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها ، وحكم أزواج النبي **عليه السلام** كالمعتدات لأنهن لا يتزوجن بعده **عليه السلام** . وقد تقدم شيء من هذا في أواخر الجنائز ، وتقدم فيه وجه الجمع بين قول عائشة ولأورثته على نفسى ، وبين قولها لابن الزبير لا تدفني عندهم ، باحتمال أن تكون ظنت أنه لم يبق هناك وسع ثم تبين لها إمكان ذلك بعد دفن عمر ، ويحتمل أن يكون مرادها بقولها ، لأورثته على نفسى ، الإشارة إلى أنها لو أذنت في ذلك لامتنع عليها الدفن هناك لمكان عمر لكونه اجنبياً منها بخلاف أبيها وزوجها ، ولا يستلزم ذلك أن لا يكون في المكان سعة أم لا ، ولهذا كانت تقول بعد أن دفن عمر **عليه السلام** لم أضع ثيابي عنى منذ دفن عمر في بيتي ، أخرجه ابن سعد وغيره ، وروى عنها في حديث لا يثبت أنها استأذنت النبي **عليه السلام** إن عاشت بعده أن تدفن إلى جانبه فقال لها **وإني لك بذلك وليس في ذلك الموضع إلا قبري وقبر أبي بكر وعمر وهيسى بن مريم ، وفي** « أخبار المدينة » ، من وجه ضعيف عن سميد بن المسيب قال **« ان قبور الثلاثة في صفة بيت عائشة ، وهناك موضع قبر يدفن فيه عيسى عليه السلام .** **قوله** ( ارفموني ) أي من الأرض ، كأنه كان مضطجعا فارمهم ان يعمدوه . **قوله** ( فأسنده رجل إليه ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أنه ابن عباس وبؤبؤه مافي رواية المبارك أن ابن عباس لما فرغ من الشاء عليه قال **« فقال له**

عمر : ألقى خدي بالأرض يا عبد الله بن عمر ، قال ابن عباس : فوضعت من نخذي على ساق فقال : ألقى خدي بالأرض ، فوضعت حتى وضع لحيتي وخده بالأرض فقال : وبلك عمر إن لم يغفر الله لك . **قوله** ( ما كان شيء أم إلى من ذلك ) وقوله ( إذا مات فاستاذن ) (١) ذكر ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك أن عمر كان يخشى أن تكون أذنت في حياته حياء منه وأن ترجع عن ذلك بعد موته ، فأراد أن لا يكرها على ذلك ، وقد تقدم ما فيه في أواخر الجنائز . **قوله** ( وجاءت أم المؤمنين حفصة ) أي بنت عمر . **قوله** ( فولجت عليه ) أي دخلت على عمر فكشكت ، وفي رواية الكشميني ، فبككت ، وذكر ابن سعد بأسناد صحيح عن المقدم بن معديكرب أنها قالت : يا صاحب رسول الله ﷺ ، يا صهر رسول الله ، يا أمير المؤمنين . فقال عمر : لا صبر لي على ما أسمع ، أخرج عليك بما لي عليك من الحق أن تدنيني بعد مجلسك هذا ، فأما حينئذ فلأن أملكهما . **قوله** ( فولجت داخلها ) أي مدخلا كان في الدار . **قوله** ( فقالوا : أوص يا أمير المؤمنين ، استخلف ) سيأتي في الأحكام ما يدل على أن الذي قال له ذلك هو عبد الله بن عمر ، وروى ابن شبة بأسناد فيه انقطاع أن أسلم مولى عمر قال لعمر حين وقف لم يول أحدا بعده ، يا أمير المؤمنين ، ما يمنعك أن تصنع كما صنع أبو بكر ، ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن يطعنه أبو لؤؤة ، فقد روى مسلم من طريق معدان بن أبي طلحة أن عمر قال في خطبته قبل أن يطعن : ان أقواما يأمروني أن أستخلف . **قوله** ( من هؤلاء نفر أو الرهط ) شك من الراوي . **قوله** ( فسمى عليا وعثمان الخ ) وقع عند ابن سعد من رواية ابن عمر أنه ذكر عبد الرحمن بن عوف وعثمان وعلي ، وفيه دلت لسالم أبداً ببعد الرحمن بن عوف قبلهما ؟ قال : نعم ، فدل هذا على أن الرواة تصرفوا لأن الواو لا ترتب ، واقتصار عمر على الستة من العشرة لا إشكال فيه لأنه منهم ، وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبل ذلك ، وأما سعيد بن زيد فهو ابن عم عمر فلم يسمه عمر فيهم مبالغة في التبري من الأمر ، وقد صرح في رواية المدائني بأسانيده أن عمر عد سعيد بن زيد فيمن توفي النبي ﷺ وهو عنهم راض ، إلا أنه استثناء من أهل الشورى لقربته منه ، وقد صرح بذلك المدائني بأسانيده قال : فقال عمر : لا أرب لي في أموركم فأرغب فيها لأحد من أهلي . **قوله** ( وقال : يشهدكم عبد الله بن عمر ) ووقع في رواية الطبري من طريق المدائني بأسانيده قال : فقال له رجل : استخلف عبد الله بن عمر ، قال : والله ما أردت الله بهذا ، وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن مرسل إبراهيم النخعي نحوه قال : فقال عمر : فأنك الله ، والله ما أردت الله بهذا ، استخلف من لم يحسن أن يطلق امرأته . **قوله** ( كهيئة التمزية له ) أي لابن عمر ، لأنه لما أخرجه من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطره بأن جعله من أهل المشاورة في ذلك . وزعم الكرماني أن قوله : كهيئة التمزية له ، من كلام الراوي لا من كلام عمر ، فلم أعرف من أين تبيها له الجزم بذلك مع الاحتمال . وذكر المدائني أن عمر قال لم : إذا اجتمع ثلاثة على رأي وثلاثة على رأي لحكموا عبد الله بن عمر ، فإن لم ترضوا بحكمه فقدموا من معه عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( فإن أصابت الأمرة ) بكسر الهمزة ، والكشميني الإمارة ( سعدا ) يعني ابن أبي وقاص ، وزاد المدائني : وما أظن أن يلي هذا الأمر إلا علي أو عثمان فإن ولي عثمان فرجل فيه لين ، وإن ولي علي فستختلف عليه الناس ، وإن ولي سعد وإلا فليستمن

(١) في هامش طبعة بولاق : هكذا في نسخ الفرج ، ولله رواية له . . والذي تقدم في المتن : فإذا أنا قضيت فأجلوني ، ثم سلم نقل : يستاذن عمر .

به الوالى . ثم قال لابی طلحة : إن الله قد نصر بكم الإسلام ، فاختر خمسين رجلا من الأنصار ، واستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلا منهم . **قوله** ( وقال : أوصى الخليفة من بعدى ) فى رواية أبى إسحق عن عمرو بن ميمون **وقال** ادعوا لى عليا وعثمان وعبد الرحمن وسعدا والزبير ، وكان طلحة غائبا ، قال فلم يكلم أحدا منهم غير عثمان وعلى فقال : يا على ، اعمل هؤلاء القوم يعلدون لك حقل وقرابتك من رسول الله ﷺ وصهرك وما آتاك الله من الفقه والعلم فإن وليت هذا الأمر فأتى الله فيه . ثم دعا عثمان فقال : يا عثمان ، فذكر له نحوه ذلك . ووقع فى رواية إسرائيل عن أبى إسحق فى قصة عثمان ، فإن ولو ك هذا الأمر فأتى الله فيه ولا تحملن بى أبى معيط على رقاب الناس ، ثم قال : ادعوا لى صهيبا ، فدعى له فقال : د صل بالناس ثلاثا . وليحل هؤلاء القوم فى بيت ، فاذا اجتمعوا على رجل فن خالف فاضربوا عنقه . فلما خرجوا من عنده قال : إن تولوها الا جلع يسلك بهم الطريق . فقال له ابنه : ما يمنك يا أمير المؤمنين منه ؟ قال : أكره ان أتحملها حيا وميتا ، وقد اشتمل هذا الفصل على فوائد عديدة ، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن سعد باسناد صحيح قال : دخل الرهط على عمر ، فنظر اليهم فقال : انى قد نظرت فى أمر الناس فلم أجد عند الناس شقاقا ، فإن كان فهو فيكم ، وإنما الأمر اليكم . وكان طلحة يومئذ غائبا فى أمواله . قال : فإن كان قومكم لا يؤثرون إلا لأحد الثلاثة عبد الرحمن بن عوف وعثمان وعلى فن ولى منكم فلا يحمل قرابته على رقاب الناس ، قوموا فقتلوا ، ثم قال عمر : أمهلوا فإن حدث لى حدث فليصل لى صهيب ثلاثا فن تأمر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه . **قوله** ( بالمهاجرين الأولين ) هم من صلى لى القبلتين ، وقيل من شهد بيعة الرضوان ، والانصار سيأتى ذكرهم فى باب مفرد . وقوله ( الذين تبوءوا الدار ) أى سكنوا المدينة قبل الهجرة ، وقوله ( والايمان ) ادعى بعضهم أنه من أسماء المدينة وهو بعيد ، والراجح أنه ضمن : تبوءوا ، معنى لزم أو عامل نفسه محذوف تقديره واعتقدوا ، أو أن الايمان لشدة ثبوته فى قلوبهم كأنه أحاط بهم وكأنهم نزلوه ، والله أعلم . **قوله** ( فانهم رده الاسلام ) أى عون الاسلام الذى يدفع عنه ( وغيظ العدو ) أى يغيظون العدو بكثرتهم وقوتهم . **قوله** ( وأن لا يؤخذ منهم إلا فضلهم عن رضاهم ) أى إلا ما فضل عنهم ، فى رواية الكشميهنى : ويؤخذ منهم ، والأول هو الصواب . **قوله** ( من حواشى أموالهم ) أى التى ليست بخيار ، والمراد بذمة الله أهل الذمة ، والمراد بالقتال من ورائهم أى إذا فصدتهم عدوهم . وقد استوفى عمر فى وصيته جميع الطوائف لأن الناس إما مسلم وإما كافر ، فالكافر إما حربى ولا يوصى به وإما ذمى وقد ذكره ، والمسلم إما مهاجرى وإما أنصارى أو غيرهما ، وكلهم إما بدوى وإما حضرى ، وقد بين الجميع . ووقع فى رواية المدائنى من الزيادة : وأحسنوا مؤازرة من بلى أمركم وأعينوه وأدوا اليه الامانة . وقوله ( ولا يكلموا إلا طاعتهم ) أى من الجزية . **قوله** ( فانطلقنا ) فى رواية الكشميهنى : فاقبلنا أى رجعنا . **قوله** ( فوضع هنالك مع صاحبيه ) اختلف فى صفة القبور المكربة الثلاثة ، فلا كثر على أن قبر أبى بكر وراء قبر رسول الله ﷺ ، وقبر عمر وراء قبر أبى بكر . وقيل : أن قبره ﷺ مقدم لى القبلة . وقبر أبى بكر حذاء منكبيه . وقبر عمر حذاء منكبى أبى بكر . وقيل قبر أبى بكر عند رأس النبی ﷺ وقبر عمر عند رجله . وقيل : قبر أبى بكر عند رجل النبی ﷺ ، وقبر عمر عند رجله أبى بكر . وقيل غير ذلك كما تقدم بيانه وذكر أدلته فى أواخر كتاب الجنائز . **قوله** ( فقال عبد الرحمن ) هو ابن عوف . **قوله** ( اجمعوا أمركم لى ثلاثة ) أى فى الاختيار ليقول الاختلاف ، كذا قال ابن التين وفيه نظر ، وصرح المدائنى فى روايته بخلاف ما قاله .

**قوله** ( فقال طلحة : قد جعلت أمري ) فيه دلالة على أنه حضر ، وقد تقدم أنه كان غائبا عند وصية عمر ، ويحتمل أنه حضر بعد أن مات وقبل أن يتم أمر الثوري ، وهذا أصح بما رواه المدائني أنه لم يحضر إلا بعد أن بويح عثمان **قوله** ( والله عليه والاسلام )<sup>(١)</sup> بالرفع فيها والخبر محذوف أى عليه رقيب أو نحو ذلك . **قوله** ( لينظرن أفضلهم في نفسه ) أى معتقده ، زاد المدائني في رواية د فقال عثمان : أنا أول من رضى ، وقال على : أعطى موتنا لتؤثر الحق ولا تخضعن ذا رحم ، فقال نعم . ثم قال أعطوني موافقكم أن تكونوا معي على من خالف . **قوله** ( فأسكت ) بضم الهمزة وكسر الكاف كأن مسكتا أسكتهما ، ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى ~~سكت~~ ، والمراد بالشيخين على وعثمان . **قوله** ( فأخذ بيد أحدهما ) هو على وبقيّة الكلام يدل عليه ، ووقع مصراها به في رواية ابن فضال عن حصين . **قوله** ( والتقدم ) بكسر التاف وفتحها وقد تقدم ، زاد المدائني أنه قال له : أ رأيت لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر من كنت ترى أحق بها من هؤلاء الزهط ؟ قال : عثمان ، . **قوله** ( ماقد علمت ) صفة أو بدل عن التقدم . **قوله** ( ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك ) زاد المدائني أنه قال له كما قال لعلى فقال على وزاد فيه أن سعدا أشار عليه بعثمان ، وأنه دار تلك الليالي كلها على الصحابة ومن وافى المدينة من : أشرف الناس لا يخلو برجل منهم إلا أمره بعثمان . وقد أورد المصنف قصة الثوري في كتاب الأحكام من رواية حميد بن هوف عن المسور بن عمرمة وساقها نحو هذا وأتم بما هنا ، وسأذكر شرح ما فيها هناك إن شاء الله تعالى . وفي قصة عمر هذه من الفوائد شفقته على المسلمين ، ونصيحته لهم ، وإقامته السنة فيهم ، وشدة خوفه من ربه ، واهتمامه بأمر الدين أكثر من اهتمامه بأمر نفسه ، وأن انتهى عن المدح في الوجه مخصوص بما إذا كان غلو مفرط أو كذب ظاهر ، ومن ثم لم ينه عمر الشاب عن مدحه له مع كونه أمره بتشمير إزاره ، والوصية بأداء الدين ، والاهتمام بالدفن عند أهل الخير والمشورة ، نصب الإمام وتقديم الأفضل ، وأن الإمامة تنعقد بالبيعة وغير ذلك مما هو ظاهر بالتأمل ، والله الموفق . وقال ابن بطلان : فيه دليل على جواز تولية المفضول على الأفضل منه لأن ذلك لو لم يجوز لم يجعل الأمر شورى إلى ستة أنفس مع أنه بعضهم أفضل من بعض . قال : وبطلان ذلك أيضا قول أبي بكر : قد وضيت لكم أحد الرجلين عمر وأبي عبيدة ، مع أنه بطلان أفضل منهما . وقد استشكل جمل عمر الخلافة في ستة ووكّل ذلك إلى اجتهدهم ، ولم يصنع ما صنع أبو بكر في اجتهد فيه ، لأنه إن كان لا يرى جواز ولاية المفضول على الفاضل فصنيعه يدل على أن من عدا الستة كان عنده مفضولا بالنسبة إليهم ، وإذا هرف ذلك فلم يخف عليه أفضلية بعض الستة على بعض ، وإن كان يرى جواز ولاية المفضول على الفاضل فن ولاية منهم أو من غيرهم كان ممكنا ، والجواب عن الأول يدخل فيه الجواب عن الثاني وهو أنه تعارض عنده صنيع النبي ﷺ حيث لم يصرح باستخلاف شخص بعينه وصنيع أبي بكر حيث صرح ، فتلك طريق تجمع التنصيص وعدم التعيين ، وإن شئت قل تجمع الاستخلاف وترك تعيين الخليفة وقد أشار بذلك إلى قوله : لا أتقلدها حيا وميتا ، لأن الذي يقع من يستخلف بهذه الكيفية إنما ينسب إليه بطريق الاجمال لا بطريق التفصيل ، فمعيهم ومكنهم من المشاورة في ذلك والمناظرة فيه لتقع ولاية من يتولى بعده عن اتفاق من معظم الموجودين حينئذ ببلده التي هي دار الهجرة وبها معظم الصحابة ، وكل من كان ساكنا غيرهم في بلد غيرها كان تبعا لهم فيما يتفقون عليه

(١) انتهى تقدم في المتن والله عليه وكذا الاسلام .

٩ - باب . مناقبُ علي بن أبي طالبٍ للقرنبيّ الهاشمي أبي الحسنِ رضِيَ اللهُ عنه

وقال النبي ﷺ لعلّي « أنت مني وأنا منك » وقال عمرُ « توفّي رسولُ الله ﷺ وهو عنه راضٍ »

٣٧٠١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ « لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ . قَالَ فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَتَيْمٌ يُعْطَاهَا . فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ غَدَاوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا ، فَقَالَ : ابْنَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؟ فَقَالُوا : يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ يَا رَسُولَ اللهِ . قَالَ : فَأَرْسِلُوا إِلَيْهِ فَأَتُونِي بِهِ . فَلَمَّا جَاءَ بَصَقَ فِي عَيْنَيْهِ وَدَعَا لَهُ ، فَبَرَأَ حَتَّى كَانُوا لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : يَا رَسُولَ اللهِ أَفَأَنْلِيَهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا . فَقَالَ : أَنْقِذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ فِيهِ ، فَوَاللهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَكَ خَيْرُ النَّاسِ »

٣٧٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ « كَانَ عَلِيٌّ قَدْ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَيْبَرَ وَكَانَ بِهِ رَمَدٌ فَقَالَ : أَنَا أَتَخَلَّفُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؟ فَخَرَجَ عَلِيٌّ فَلَمَحَ بِالنَّبِيِّ ﷺ . فَلَمَّا كَانَ مَسَاءَ اللَّيْلَةِ الَّتِي فَتَحَهَا اللهُ فِي صَبَاحِهَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ - أَوْ أَيَاخُذَنَّ الرَّايَةَ - غَدًا رَجُلًا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ - أَوْ قَالَ : يُحِبُّ اللهُ وَرَسُولَهُ - يَفْتَحُ اللهُ عَلَيْهِ ، فَذَا نَحْنُ بِبَيْتِ وَمَا تَرْجُوهُ ، فَقَالُوا : هَذَا عَلِيٌّ ، فَأَعْطَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الرَّايَةَ فَفَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ »

٣٧٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فَقَالَ : هَذَا فُلَانٌ - لِأَمِيرِ الْمَدِينَةِ - يَدْعُو عَلِيًّا عِنْدَ الْمَنْبَرِ . قَالَ فَيَقُولُ مَاذَا ؟ قَالَ : يَقُولُ لَهُ أَبُو تَرَابٍ ، فَضَحِكَ . قَالَ : وَاللهِ مَا سَمَاءُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا كَانَ لَهُ اسْمٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهُ . فَاسْتَطَعَمْتُ الْحَدِيثَ مِنْ سَهْلٍ وَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبَّاسٍ كَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : دَخَلَ عَلِيٌّ عَلَى فَاطِمَةَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَاضْطَجَعَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ ؟ قَالَتْ : فِي الْمَسْجِدِ ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ فَوَجَدَ رِدَاءَهُ قَدْ سَقَطَ عَنْ ظَهْرِهِ وَخَلَصَ التُّرَابُ إِلَى ظَهْرِهِ ، فَعَمَلَ بِمَسْحِ التُّرَابِ عَنْ ظَهْرِهِ فَيَقُولُ : اجْلِسْ يَا أَبَا تَرَابٍ . مَرَّتَيْنِ »

٣٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ قَالَ « جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَمْرِو فَسَأَلَهُ عَنْ عُمَانَ ، فَذَكَرَ عَنْ نَحَاسِنِ عَمَلِهِ ، قَالَ : لَعَلَّ ذَلِكَ يَسُوءُكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَرْغَمَ

اللهُ بِأَنْفِكَ . ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ ، فَذَكَرَ مَحَاسِنَ عَمَلِهِ قَالَ : هُوَ ذَاكَ ، يَبْتَغِي أَوْسَطُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ . ثُمَّ قَالَ : لَيْلَ ذَاكَ يَسْوُّوكَ ؟ قَالَ : أَجَلٌ . قَالَ : فَأَرْفَعُ اللَّهَ بِأَنْفِكَ ، أَنْطَلِقُ فَاجْهَدْ عَلَى جَهْدِكَ »

٣٧٠٥ - **عُرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُغْدِرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ « حَدَّثَنَا عَلِيٌّ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ شَكَّتْ مَا تَلَقَّى مِنْ أَرْرِ الرَّحَى ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِسَيْ ، فَأَنْطَلَقَتْ ، فَلَمْ تَجِدْهُ ، فَوَجَدَتْ عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا . فَلَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ بِمَجِيءِ فَاطِمَةَ ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا - وَقَدْ أَخَذْنَا مَضَاجِعَنَا ، فَذَهَبَتْ لِأَقْوَمٍ فَقَالَ : عَلَى مَكَائِكَ . فَقَعَدَ بَيْنَنَا حَتَّى وَجَدْتُ بُرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى صَدْرِي ، وَقَالَ : أَلَا أَعْلَمُكُمْ خَيْرًا مِمَّا سَأَلْتُمَنِي ؟ إِذَا أَخَذْنَا مَضَاجِعَكُمْ تُكَبِّرِينَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، وَنَسْبَحِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتُحَمِّدِينَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ خَادِمٍ »

٣٧٠٦ - **عُرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُغْدِرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ قَالَ : سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَعَلِّي : أَمَا تَرْضَى أَنْ نَكُونَ مَتًى بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ؟ » [ الحديث ٣٧٠٦ - طرقة في : ٤١٦ ]

٣٧٠٧ - **عُرْشُ** عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « اتَّصُوا كَمَا كُنْتُمْ تَقْضُونَ ، فَأَنَّى أَكْرَهُ الْاِخْتِلَافَ ، حَتَّى يَكُونَ لِلنَّاسِ جَاعَةٌ ، أَوْ أَمُوتَ كَمَا مَاتَ أَصْحَابِي . فَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَرَى أَنَّ عَائِمَةَ مَا يُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ الْكَذِبُ »

( **قوله** باب مناقب علي بن أبي طالب ) أي ابن عبد المطلب ( القرشي الهاشمي أبي الحسن ) وهو ابن عم رسول الله ﷺ شقيق أبيه واسمه عبد مناف علي الصحيح . ولد قبل البعثة بعشر سنين على الراجح وكان قد ربه النبي ﷺ من صغره لقصة مذكورة في السيرة النبوية ، فلأزمه من صغره فلم يفارقه إلى أن مات . وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ، وكانت ابنة عمه أبيه وهي أول هاشمية ولدت لهاشمي ، وقد أسلمت وصحبت وماتت في حياة النبي ﷺ ، قال أحمد وإسحاق القاضى والنسائي وأبو علي النيسابوري لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي وكان السبب في ذلك أنه تأخر ، ووقع الاختلاف في زمانه وخروج من خرج عليه ، فكان ذلك سبباً لا تنفاد مناقبه من كثرة من كان بينها من الصحابة رداً على من خالفه ، فكان الناس طائفتين ، لكن المبتدعة قليلة جداً . ثم كان من أمر علي ما كان فنجمت طائفة أخرى حاربوه ، ثم اشتد الخطب فتتقصوه واتخذوا لعنه على المنابر سنة ، وواقفهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه ، مضموماً ذلك منهم إلى عثمان ، فصار الناس في حق علي ثلاثة : أهل السنة والمبتدعة من الخوارج والمحاربين له من بني أمية وأتباعهم ، فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله فكثير الناقل لذلك لكثرة من يخالف ذلك ، وإلا فالذي في نفس الأمر أن أهل السنة والجماعة إذا حرروا بعدان العدل لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلاً . وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن عروة قال « أسلم

على وهو ابن ثمان سنين ، وقال ابن إسحق : عشر سنين ، وهذا أرجحهما ، وقيل غير ذلك . ( وقال النبي ﷺ أنت مني وأنا منك ) هو طرف من حديث البراء بن عازب في قصة بنت حزة ، وقد وصله المصنف في الصلح وفي عمرة القضاء مطولا ، ويأتي شرحه في المغازي مستوفى إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : أولها حديث سهل بن سعد في قصة فتح خيبر ، وسميأتى شرحه في المغازي . ثانياها حديث سلمة بن الأكوع في المعنى ويأتي هناك أيضا مشروحا . وقوله في الحديثين : أن عليا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، أراد بذلك وجود حقيقة المحبة ، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة . وفي الحديث تلميح بقوله تعالى ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ) فكأنه أشار إلى أن عليا تام الاتباع لرسول الله ﷺ حتى أنصف بصفة محبة الله له ، ولهذا كانت محبته علامة الايمان وبفضه علامة النفاق كما أخرجه مسلم من حديث علي نفسه قال : والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه عهد النبي ﷺ أن لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق ، وله شاهد من حديث أم سلمة عند أحمد . ثانياها حديث سهل بن سعد أيضا . ( وقال عمر : توفي رسول الله ﷺ وهو عنه راض ) تقدم ذلك في الحديث الذي قبله موصولا ، وكانت بيعة علي بالخلافة عقب قتل عثمان في أوائل ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ، فبايعه المهاجرون والانصار وكل من حضر ، وكتب بيعته إلى الآفاق فاذعنوا كلهم إلا معاوية في أهل الشام فكان بينهم بعد ما كان . **قوله** ( عن أبيه ) هو أبو حازم سلمة بن دينار . **قوله** ( ان رجلا جاء إلى سهل بن سعد ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( هذا فلان لأمير المدينة ) أي عن أمير المدينة ، وفلان المذكور لم أقف على اسمه صريحا ، ووقع عند الاسماعيل . هذا فكان فلان ابن فلان . **قوله** ( يدعى عليا عند المنبر ، قال فيقول ماذا ) في رواية الطبراني من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبي حازم : يدعو لك لتسب عليا . **قوله** ( والله ما سمأه إلا النبي ﷺ ) يعني أبا تراب **قوله** ( فاستطعمت الحديث سهلا ) أي سأله أن يحذني ، واستعار الاستطعام للكلام لجامع ما بينهما من الذوق للطعام الذوق الحسي وللحديث الذوق المعنوي ، وفي رواية الاسماعيل : فقلت يا أبا عباس كيف كان أمره . **قوله** ( أين ابن عمك ؟ قالت : في المسجد ) في رواية الطبراني كان بيني وبينه شيء فغاضني . **قوله** ( وخلص التراب إلى ظهره ) أي وصل ، في رواية الاسماعيل : حتى تخلص ظهره إلى التراب ، وكان نام أولا على مكان لآتراب فيه ثم قلب فصار ظهره على التراب أو سقى عليه التراب . **قوله** ( اجلس يا أبا تراب . مرتين ) ظاهره أن ذلك أول ما قال له ذلك ، وروى ابن إسحق من طريقه واحد من حديث عمار بن ياسر قال : نمت أنا وعلى في غزوة العسيرة في نخل فافقنا إلا بالنبي ﷺ يحرر كتماننا بوجهه يقول لعلي : قم يا أبا تراب لما يرى عليه من التراب ، وهذا إن ثبت حمل على أنه خاطبه بذلك في هذه المكاتبة الأخرى . ويروى من حديث ابن عباس أن سبب غضب علي كان لما آخى النبي ﷺ بين أصحابه ولم يؤاخ بينه وبين أحد فذهب إلى المسجد ، فذكر القصة وقال في آخرها : قم فانت أخي ، أخرجه الطبراني ، وعند ابن عساكر نحوه من حديث جابر بن سمرة ، وحديث الباب أصح ، ويمتنع الجمع بينهما لأن قصة المؤاخاة كانت أول ما قدم النبي ﷺ المدينة ، وتزوج على بغاطمة ودخله عليها كان بعد ذلك بمدة والله أعلم . رابعها حديث ابن عمر ، **قوله** ( حدثنا حسين ) هو ابن علي الجعفي ، وأبو حصين بفتح أوله والمهملتين ، وسعد بن عبيدة بضم العين . **قوله** ( جاء رجل إلى ابن عمر ) تقدم في مناقب عثمان . **قوله** ( فذكر عن محاسن عمله ) كأنه ضمن ذكر معنى أخبر فعداها بهن ، وفي رواية الاسماعيل : فذكر أحسن عمله ، وكأنه ذكر له إنفاقه في جيش

المسرة وتسبيله بثر رومة ونحو ذلك . **قوله** (ثم سأله عن علي فذكر محاسن أحواله) كأنه ذكر له شهوده بدرا وغيرها وقبح خيبر على يديه وقته مرحب ونحو ذلك . **قوله** (هو ذاك ، بيته أوسط بيوت النبي ﷺ) أي أحسنها بناء ، وقال الداودي معناه أنه في وسطها وهو أصح . ووقع عند الناس من طريق عطاء بن السائب عن سعد بن هبيدة في هذا الحديث ، فقال لا تسأل عن علي ولكن انظر إلى بيته من بيوت النبي ﷺ ، وله من رواية العلاء بن عيزار قال سألت ابن عمر عن علي فقال : انظر إلى منزله من نبي الله ﷺ ليس في المسجد غير بيته ، وقد تقدم ما يتعلق بترك بابه غير مسدود في مناقب أبي بكر رضي الله عنهما . **قوله** (فأرغم الله بأنفك) الباء زائدة معناه أوقع الله بك السوء ، واشتقاقه من السقوط على الأرض فيلصق الوجه بالرغام وهو التراب . **قوله** (فاجهد على جهدك) أي ابلغ على غايةك في حق ، فإن الذي قلته لك الحق ، وقائل الحق لا يبالي بما قيل في حقه من الباطل . ووقع في رواية عطاء المذكورة وقال فقال الرجل : فاني أبغضه ، فقال له ابن عمر أبغضك الله تعالى . خامسها حديث علي بن فاطمة شككت ما تلقى من الرضى ، الحديث ، وفيه ما يقال عند النوم ، وسيأتي شرحه مستوفى في الدعوات إن شاء الله تعالى . ووجه دخوله في مناقب علي من جهة منزلته من النبي ﷺ ، ودخول النبي ﷺ معه في فراشه بيته وبين امرأته وهي ابنته ، ومن جهة اختيار النبي ﷺ له ما اختار لابنته من إظهار أمر الآخرة على أمر الدنيا ورضاها بذلك ، وقد تقدم في كتاب الخس بيان السبب في ذلك ، فإن النبي ﷺ اختار أن يوسع على فقراء الصفة بما قدم عليه ، ورأى لأهله الصبر بما لم في ذلك من مزيد الثواب . سادسها حديث هبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو السلمي . **قوله** عن علي قال اقضوا كما في رواية الكشميني ، علي ، ( ما كنتم تقضون ) قبل ، وفي رواية حماد بن زيد عن أيوب أن ذلك بسبب قول علي في بيع أم الولد ، وأنه كان يرى هو وعمر أنهن لا يمين ، وأنه رجح عن ذلك فرأى أن يمين . قال هبيدة : قلت له رأيتك ورأيت عمر في الجماعة أحب إلي من رأيك وحدك في الفرقة فقال علي ما قال . قلت : وقد وقعت في رواية حماد بن زيد أخرجه ابن المنذر عن علي بن عبد العزيز عن أبي نعيم عنه وعنده قال لي هبيدة : بعث إلى علي وإلى شريح فقال : اني أبغض الاختلاف فاقضوا كما كنتم تقضون ، فذكره إلى قوله (وأصحابي) ، قال فقبل علي قبل أن يكون جماعة . **قوله** (فاني أكره الاختلاف) أي الذي يؤدي إلى النزاع ، قال ابن التين : يعني مخالفة أبي بكر وعمر . وقال غيره : المراد المخالفة التي تؤدي إلى النزاع والفتنة ، ويؤيده قوله بعد ذلك ( حتى يكون الناس جماعة ) وفي رواية الكشميني ( حتى يكون للناس جماعة ) . **قوله** ( أو أموت ) بالنصب ويجوز الرفع . **قوله** ( كما مات أصحابي ) أي لا أزال على ذلك حتى أموت . **قوله** ( فكان ابن سيرين ) هو موصول بالاسناد المذكور إليه ، وقد وقع بيان ذلك في رواية حماد بن زيد ولفظه عن أيوب ( سمعت محمدا يعني ابن سيرين يقول لأبي معشر : إنني أتهمكم في كثير مما تقولون عن علي ، قلت : وأبو معشر المذكور هو زياد بن كليب الكوفي وهو ثقة عرج له في صحيح مسلم وإنما أراد ابن سيرين تهمة من يروي عنه زياد فإنه يروي عن مثل الحارث الأعور . **قوله** ( يرى ) بفتح أوله أي يعتقد ( أن عامة ) أي أكثر ( ما يروى ) بضم أوله ( عن علي الكذب ) والمراد بذلك ما ترويه الرافضة عن علي من الأقوال المشتملة على مخالفة الشيعين ، ولم يرد ما يتعلق بالأحكام الشرعية فقد روى ابن سعد باسناد صحيح عن ابن عباس قال ( إذا حدثنا ثقة عن علي بفتيا لم تتجاوزها . سابعها حديث سعد ، **قوله** ( عن سعد ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( سمعت إبراهيم بن سعد )



أى ابن أبى وقاص . **قوله** ( قال النبي ﷺ لعل ) بين سعد سبب ذلك من وجه آخر أخرجه المصنف فى غزوة نبوك من آخر المغازى ، وسيأتى بيان ذلك هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( أما ترى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ) أى نازلا منى بمنزلة هارون من موسى ، والباء زائدة . وفى رواية سعيد بن المسيب عن سعد : فقال على رضى رضى ، أخرجه أحمد ، ولا بن سعد من حديث البراء وزيد بن أرقم فى نحو هذه القصة : قال : بلى يا رسول الله ، قال : فانه كذلك ، وفى أول حديثهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لعل : لا بد أن أقيم أو تقيم ، فأقام على فسمع ناسا يقولون : إنما خلفه لشيء كرهه منه ، فاتبعه فذكر له ذلك ، فقال له : الحديث ، وإسناده قوى . ووقع فى رواية عامر بن سعد بن أبى وقاص عند مسلم والترمذى قال : قال معاوية لسعد : ما منعك أن تسب أبأ راب ؟ قال أما ما ذكرت ثلاثا قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبه ، فذكر هذا الحديث وقوله : لا تعطين الراية رجلا يحبه الله ورسوله وقوله : لما نزلت ( فقل نعالوا نذع أبناءنا وأبناءكم ) دعا عليا وفاطمة والحسن والحسين فقال : اللهم هؤلاء أهلى . وعند أبى يعلى عن سعد من وجه آخر لا بأس به قال لو وضع المنشار على مفرق على أن أسب عليا ما سبته أبدا وهذا الحديث أهنى حديث الباب دون الزيادة روى عن النبي ﷺ عن غير سعد من حديث عمر وعلى نفسه وأبى هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله والبراء وزيد بن أرقم وأبى سعيد وأنس وجابر بن سمرة وحبيش بن جنادة ومعاوية وأسماء بنت عميس وغيرهم ، وقد استوعب طرقه ابن عساکر فى ترجمة على . وقريب من هذا الحديث فى المعنى حديث جابر بن سمرة قال : قال رسول الله ﷺ لعل : من أشق الأولين ؟ قال : عاقر الناقة ، قال : فمن أشق الآخرين ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : فأتاك ، أخرجه الطبرانى وله شاهد من حديث عمار بن ياسر عند أحمد ، ومن حديث صهيب عند الطبرانى ، وعن على نفسه عند أبى يعلى بإسناد لين ، وعند البزار بإسناد جيد ، واستدل بحديث الباب على استحقاق على للخلافة دون غيره من الصحابة ، فان هارون كان خليفة موسى ، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى الا فى حياته لا بعد موته لانه مات قبل موسى باتفاق ، أشار إلى ذلك الخطابى . وقال الطبرى : معنى الحديث أنه متصل بى نازل منى بمنزلة هارون من موسى ، وفيه تشبيه مبهم بينه بقوله : إلا أنه لاني بعدى ، فعرف أن الاتصال المذكور بينهما ليس من جهة النبوة بل من جهة مادونها وهو الخلافة ، ولما كان هارون المشبه به إنما كان خليفة فى حياة موسى دل ذلك على تخصيص خلافة على للنبي ﷺ بحياته والله أعلم . وقد أخرج المصنف من مناقب على أشياء فى غير هذا الموضع ، منها حديث عمر : على أقضانا ، وسيأتى فى تفسير البقرة . وله شاهد صحيح من حديث ابن مسعود عند الحاكم ، ومنها حديث قتاله البغاة وهو فى حديث أبى سعيد : تقتل عمارا الفئة الباغية ، وكان عمار مع على ، وقد تقدمت الإشارة إلى الحديث المذكور فى الصلاة . ومنها حديث قتاله الخوارج وقد تقدم من حديث أبى سعيد فى علامات النبوة ، وغير ذلك مما يعرف بالتبجح ، وأوعب من جمع مناقبه من الأحاديث الجياد النسائي فى كتاب : الخصائص ، وأما حديث : من كنت مولاه فعلى مولاه ، فقد أخرجه الترمذى والنسائي ، وهو كثير الطرق جدا ، وقد استوعبها ابن عقدة فى كتاب مفرد ، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان ، وقد روينا عن الإمام أحمد قال : ما بلغنا من أحد من الصحابة ما بلغنا عن على بن أبى طالب . ( تنبيه ) : وقع حديث سعد مؤخرا عن حديث على فى رواية أبى ذر ومقدما عليه فى رواية الباقرين ، والخطاب فى ذلك قريب ، والله أعلم

## ١٠ - باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي رضي الله عنه

وقال له النبي ﷺ « أشبهت ، خلقى وخلقى ،

٣٧٠٨ - حدثنا أحمد بن أبي بكر حدثنا محمد بن إبراهيم بن دينار أبو عبد الله الهاشمي عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه « ان الناس كانوا يقولون : أكثر أبو هريرة ، وإن كنت أزم رسول الله ﷺ بشيء بطي حتى لا آكل الخبز ولا ألبس الخبز ولا يخدمني فلان ولا فلانة ، وكنت الصق بطي بالحصاء من الجوع ، وإن كنت لأستقري الرجل الآية هي معي كي ينقلب بي فيطعنني . وكان أخيراً للناس لما كين جعفر بن أبي طالب : كان ينقلب بنا فيطعننا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليخرج إلينا مكة التي ليس فيها شيء ، فيشقها فنلق ما فيها »

[ الحديث ٣٧٠٨ - طرئه في : ٤٣٧ هـ ]

٣٧٠٩ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « ان ابن عمر رضي الله عنهما كان إذا سلم على ابن جعفر قال : السلام عليك يا ابن ذى الجناحين » قال أبو عبد الله : الجناحان كل ناحيتين

[ الحديث ٣٧٠٩ - طرئه في : ٤٣٤ هـ ]

**قوله** ( باب مناقب جعفر بن أبي طالب الهاشمي ) سقطت الأبواب كلها من رواية أبي ذر ، وأبقى التراجم بفرد لفظ « باب » ، وثبت ذلك في رواية الباقرين . وجعفر هو أخو علي شقيقه ، وكان أسن منه بعشر سنين ، واستشهد بموته كما سيأتي بيان ذلك في المغازي وقد جاوز الأربعين . **قوله** ( وقال له النبي ﷺ أشبهت خلقى وخلقى ) هو من حديث البراء الذي ذكره في أول مناقب علي ، وسيأتي بتامه مع الكلام عليه في عمرة الحديبية . **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي بكر ) هو أبو مصعب الزهري ، والإسناد كله مدنيون ، وقد تقدم في كتاب العلم بهذا الإسناد حديث آخر غير هذا فيما يتعلق بسبب كثرة حديث أبي هريرة أيضاً . **قوله** ( ان الناس كانوا يقولون أكثر أبو هريرة أي من الرواية عن النبي ﷺ ) ، وقد تقدم مثله في العلم عن أبي هريرة من طريق أخرى لكنه أجاب بأنه « لولا آية من كتاب الله ما حدثت ، وأشار بذلك إلى مثل قول ابن عمر لما ذكر له أنه يروي في حديث « من صلى على جنازة فله قيراط » : أكثر أبو هريرة ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الجنائز ، واعتراف ابن عمر بعد ذلك له بالحفظ . وروى البخاري في « التاريخ » ، وأبو يعلى بإسناد حسن من طريق مالك بن أبي عامر قال : كنت عند طلحة بن عبيد الله ، فقبل له : ما ندرى هذا الثماني أعلم برسول الله منك ، أو هو يقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل ؟ قال فقال : والله ما أشك أنه سمع ما لم نسمع ، وعلم ما لم نعلم ، إنا كنا أقواماً لنا بيوتات وأهلون ، وكنا نأق النبي ﷺ طرفي النهار ثم نرجع ، وكان أبو هريرة مسكيناً لا مال له ولا أهل ، إنا كنا معه مع يد النبي ﷺ ، فكان يدور معه حيثما دار ،

فأنتك أنه قد سمع ما لم نسمع ، وروى البيهقي في مدخله من طريق أشعث عن مولى لطلحة قال : كان أبو هريرة جالسا ، فرجل بطلحة فقال له : لقد أكثر أبو هريرة ، فقال طلحة : قد سمعنا كما سمع ، ولكنه حفظ ونسينا ، وأخرج ابن سعد في باب أهل العلم والفتوى من الصحابة ، في طبقاته باسناد صحيح عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال : قالت عائشة لأبي هريرة : إنك لتحدث عن النبي ﷺ حديثا ما سمعته منه ، قال : شغلني عنه يا أمه المرأة والمكحلة ، وما كان يشغلني عنه شيء . . . **قوله** ( بشيع بطي ) في رواية الكشميهني د شيع ، أي لأهل الشيع . **قوله** ( حين لا آكل ) في رواية الكشميهني د حتى ، والاول أوجه . **قوله** ( ولا ألبس الحبير ) بالوحدة قبلها مهمة مفتوحة ، وللكشميهني د الحرير ، والاول أرجح ، والحبير من البرد ما كان موشى بخططا ، يقال برد حبير وبرد حبرة بوزن عنبة على الوصف والإضافة . **قوله** ( لاستقرى الرجل ) أي أطلب منه القرى فيظن أني أطلب منه القراءة ، ووقع بيان ذلك في رواية لأبي نعيم في الحلية ، عن أبي هريرة أنه وجد عمر فقال أقريني ، فظن أنه من القراءة فأخذ يقرئه القرآن ولم يطعمه ، قال : وإنما أردت منه الطعام . **قوله** ( كي ينقلب بي ) أي يرجع بي إلى منزله ، وللترمذي من طريق ضعيفة عن أبي هريرة د ان كنت لأسأل الرجل عن الآية أنا أعلم بها منه ، ما أسأله إلا ليطعمني شيئا ، وفي رواية الترمذي د وكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب لم يجبني حتى يذهب بي إلى منزله ، . **قوله** ( وكان أخير ) بوزن أفضل ومعناه ، وللكشميهني خير . **قوله** ( للساكين ) في رواية الكشميهني بالإفراد والمراد الجنس ، وهذا التقييد يحمل عليه المطلق الذي جاء عن عكرمة عن أبي هريرة وقال د ما احتذى النعال ولا ركب المطايا بعد رسول الله ﷺ أفضل من جعفر بن أبي طالب ، أخرجه الترمذي والحاكم باسناد صحيح . **قوله** ( الملك ) بضم المهملة وتشديد الكاف : ظرف السمن ، وقوله ( ليس فيها شيء ) مع قوله ( فتلحق ما فيها ) لاتنافي بينهما ، لأنه أراد بالنبي أي لاشيء فيما يمكن إخراجها منها بغير قطعها ، وبالأبواب ما يبق في جوانبها . وفي رواية الترمذي د ليقول لامراته أسماء بنت عميس : أطعمينا ، فإذا أطعمتنا أجباني ، وكان جعفر يحب المساكين ويسكن اليهم ، وكان النبي ﷺ يكتنيه بأبي المساكين ، انتهى . وإنما كان يجيبه عن سؤاله مع معرفته بأنه إنما سأله ليطعمه ليجمع بين المصلحتين ، ولاحتمال أن يكون السؤال الذي وقع حينئذ وقع منه على الحقيقة . **قوله** ( ان ابن عمر كان إذا سلم على ابن جعفر ) يعني عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وقع في رواية الاسماعيل من طريق هشيم عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قلنا للشعبي كان ابن جعفر يقال له : ابن ذى الجناحين ؟ قال : نعم ، رأيت ابن عمر أتاه يوما أو لقيه فقال : السلام عليك يا ابن ذى الجناحين . ( السلام عليك يا ابن ذى الجناحين ) كأنه يشير إلى حديث عبد الله بن جعفر قال د قال لي رسول الله ﷺ هنيئا لك أبوك يطير مع الملائكة في السماء ، أخرجه الطبراني باسناد حسن ، وعن أبي هريرة ان رسول الله ﷺ قال د رأيت جعفر بن أبي طالب يطير مع الملائكة ، أخرجه الترمذي والحاكم وفي إسناده ضعف ، لكن له شاهد من حديث علي عند ابن سعد ، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال د مرني جعفر الليلة في ملا من الملائكة وهو مخضب الجناحين بالدم ، أخرجه الترمذي والحاكم باسناد على شرط مسلم ، وأخرج أيضا هو والطبراني عن ابن عباس مرفوعا د دخلت البارحة الجنة فرأيت فيها جعفرا يطير مع الملائكة ، وفي طريق أخرى عنه د أن جعفرا يطير مع جبريل وميكائيل له جناحان هو ضه الله من يديه ، وإسناده هذه جيد ، وطريق أبي هريرة في الثانية قوى لإسناده على شرط مسلم ، وقد ادعى السهيلي أن الذي يتبادر من ذكر

الجناحين والطيران أنهما كجناحي الطائر لها ريش ، وليس كذلك ، وسيأتى بقية القول فى ذلك فى غزوة مؤتة إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : وقع فى رواية النسفى وحده فى هذا الموضع ، قال أبو عبد الله يعنى المصنف : يقال لكل ذى ناحيتين جناحان ، ولعله أراد بهذا حمل الجناحين فى قول ابن عمر : يا ابن ذى الجناحين ، على المعنوى دون الحسى ، والله أعلم

## ١١ - باب ذكر العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه

٣٧١٠ - **حدثنا** الحسن بن محمد **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصارى **حدثنى** أبى عبد الله بن المشي عن **عمامة** بن عبد الله بن أنس عن أنس رضى الله عنه **أن** عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال : اللهم إنا كنا نؤمل إليك بنبينا **ﷺ** ، فقتلناه ، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ، قال فيسقون »

[ الحديث ٣٧١٠ - طرفه فى : ١٠١٠ ]

**قوله** ( باب ذكر العباس بن عبد المطلب ) ذكر فيه حديث أنس ، أن عمر كانوا إذا قحطوا استسقى بالعباس ، وهذه الترجمة وحديثها سقاطا من رواية أبى ذر والنسفى ، وقد تقدم الحديث المذكور مع شرحه فى الاستسقاء ، وكان العباس أسن من النبي **ﷺ** بسنتين أو بثلاث ، وكان لإسلامه على المشهور قبل فتح مكة ، وقيل قبل ذلك ، وليس بعيد ، فإن فى حديث أنس فى قصة الحجاج بن علاط ما يؤيد ذلك . وأما قول أبى رافع فى قصة بدر ، كان الاسلام دخل علينا أهل البيت ، فلا يدل على إسلام العباس حينئذ فإنه كان عن أسير يوم بدر وفدى نفسه وهيبلا ابن أخيه أبى طالب كما سيأتى ، ولأجل أنه لم يهاجر قبل الفتح لم يدخله عمر فى أهل الشورى مع معرفته بفضله واستسقاؤه به ، وسيأتى حديث عائشة فى إجلال النبي **ﷺ** عمه العباس فى آخر المغازى فى الوفاة النبوية . وكنية العباس أبو الفضل ، ومات العباس فى خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين وله بضع وثمانون سنة

## ١٢ - باب مناقب قرابة رسول الله **ﷺ**

ومتقبه فاطمة عليها السلام بنت النبي **ﷺ** . وقال النبي **ﷺ** « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة »

٣٧١١ - **حدثنا** أبو اليمان **حدثنا** شعيب عن الزهري قال **حدثنى** عروة بن الزبير عن عائشة **أن** فاطمة عليها السلام أرسلت إلى أبى بكر تسأله ميراثها من النبي **ﷺ** ، مما أفاء الله على رسوله **ﷺ** ، **تطلب** صدقة النبي **ﷺ** التى بالمدينة وفدك ، وما بقى من خمس خيبر »

٣٧١٢ - **فقال** أبو بكر : **إن** رسول الله **ﷺ** قال لا نورث ، ما تركنا فهو صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال - يعنى ماله الله - ليس لهم أن يزيدوا على المأكل . ولأنى والله لا أغير شيئا من صدقات رسول

الله ﷺ التي كانت عليها في عهد النبي ﷺ ، ولأعلن فيها بما عمل فيها رسول الله ﷺ . فتشهد عليّ ثم قال :  
لما قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك - وذكر قرابتهم من رسول الله ﷺ وحقهم - فسلكم أبو بكر فقال : والذي  
نفسى بيده لقرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ أن أصل من قرابتي »

٣٧١٣ - أخبرني عبد الله بن عبد الوهاب أخبرنا خالد حدثنا شعبة عن واقد قال سمعت أبي يحدث عن  
ابن عمر « عن أبي بكر رضي الله عنهم قال : ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته »

[ الحديث ٣٧١٣ طرفه في : ٢٧٥١ ]

٣٧١٤ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة  
« ان رسول الله ﷺ قال : فاطمة بضعة مني ، فمن أغضبها أغضبني ،

٣٧١٥ - **حدثنا** يحيى بن زعدة حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت  
« دعا النبي ﷺ فاطمة ابنته في شكواه الذي قبض فيها ، فسارها بشيء فبكّت ، ثم دعاها فسارها فضحكّت  
قالت فسألته عن ذلك »

٣٧١٦ - « فقالت : سارني النبي ﷺ فأخبرني أنه يقبض في وجهه الذي ثوئي فيه فبكيت ، ثم  
سارني فأخبرني أني أول أهل بيته أتبعه فضحكّت »

**قوله** ( باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ) زاد غير أبي ذر في هذا الموضع د ومنقبه فاطمة بنت النبي ﷺ ،  
وقال النبي ﷺ د فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ، وهذا الحديث سيأتي موصولاً في باب مفرد ترجمته ومنقبه فاطمة ، وهو  
يقضي أن يكون ما اعتمده أبو ذر أولى . وقوله د قرابة النبي ﷺ ، يريد بذلك من ينسب إلى جده الأقرب وهو  
عبد المطلب من صحب النبي ﷺ منهم ، أو من رآه من ذكر وأنثى ، وهم هل وأولاده والحسن والحسين ومحمّد  
وأم كلثوم من فاطمة عليها السلام ، وجمهر وأولاده عبد الله وعون ومحمّد ، ويقال انه كان لجمهر بن أبي طالب  
ابن اسمه أحمد ، وهقيّل بن أبي طالب وولده مسلم بن عقيل ، وحمزة بن عبد المطلب وأولاده يعلى وعجالة وأمامة ،  
والعباس بن عبد المطلب وأولاده الذكور عشرة وهم الفضل وعبد الله وقثم وعبيد الله والحارث ومعبود وعبد  
الرحمن وكثير وعون وتمام ، وفيه يقول العباس :

تموا بتمام فصاروا عشرة يارب فاجعلهم كراما برره

ويقال ان لكل منهم رواية ، وكان له من الإناث أم حبيب وآمنة وصفيّة وأكثرهم من لبابة أم الفضل ،  
ومعتب بن أبي لهب ، والعباس بن عتبة بن أبي لهب وكان زوج آمنة بنت العباس ، وعبد الله بن الزبير بن عبد  
المطلب وأخته ضباعة وكانت زوج المقداد بن الأسود ، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابنه جعفر ،

ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وابناه المغيرة والحارث ، وعبدة الله بن الحارث هذا رواية ، وكان يلقب بيه بمحدثين الثانية ثقيلة وأميمة وأروى وعاتكة وصفية بنات عبد المطلب أسلمت صفية وصحبت ، وفي الباقيات خلاف وافته أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عائشة أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها الحديث ، وقد تقدم بأنهم من هذا مع شرحه في كتاب الخمس ، ويأتي بقيته في آخر غزوة خيبر ، ويأتي هناك بيان ما وقع في هذه الرواية من الاختصار إن شاء الله تعالى ، والمراد منه هنا قول أبي بكر : لقراءة رسول الله ﷺ أحب إلى أن أصل من قرأني ، وهذا قاله على سبيل الاعتذار عن منعه إياها ما طلبته من تركه النبي ﷺ . **قوله** (حدثنا خالد) هو ابن الحارث ، **قوله** (عن واقد) هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر . **قوله** (ارقبوا عمدا في أهل بيته) يخاطب بذلك الناس ويوصيهم به ، والمراقبة لشيء المحافظة عليه ، يقول أحفظوه فيهم فلا تؤذوهم ولا تسيئوا إليهم . ثم ذكر حديث المسور : فاطمة بضعة مني ، فن أغضبها أغضبتني ، وهو طرف من قصة خطبة علي ابنة أبي جهل ، وسيأتي مطولا في ترجمة أبي العاص بن الربيع قريبا . وحديث عائشة : أن النبي ﷺ سارها بشيء فبكت ، الحديث ، وسيأتي شرحه في الوفاة النبوية آخر المغازي ، وهذان الحديثان لم يقعوا في رواية أبي ذر وثابتا غيره ، ولم يذكرهما النسفي أيضا ، والسبب في ذلك أن حديث المسور يأتي بأسناده ومثته في مناقب فاطمة ، وحديث عائشة معنى بأسناده ومثته في علامات النبوة . **قوله** (عن أبيه) في رواية أبي نعيم في المستخرج : سمعت أبي ،

### ١٣ - باب مناقب الزبير بن العوام

وقال ابن عباس : « هو حواري النبي ﷺ » . وسمى الحواريون لياض ثيابهم

٢٧١٧ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا علي بن مسير عن هشام بن عروة عن أبيه قال أخبرني مروان بن الحكم قال : « أصاب عثمان بن عفان رضي الله عنه رُعافٌ شديد سنة الرُعاف حتى حبسه عن الحج وأوصى ، فدخل عليه رجل من قريش قال : استخلف . قال : وقالوه ؟ قال : نعم . قال : ومن ؟ فسكت . فدخل عليه رجل آخر - أحسبه الحارث - فقال : استخلف . فقال عثمان : وقالوا ؟ فقال : نعم . قال : ومن هو ؟ فسكت . قال : فلهلمهم قالوا إنه الزبير ؟ قال : نعم . قال : أما والذي نفسي بيده إنه خيرهم ما علمت ، وإن كان لأحبهم إلى رسول الله ﷺ »

[الحديث ٢٧١٧ - طرفه في : ٢٧١٨]

٢٧١٨ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام أخبرني أبي سمعت مروان بن الحكم : « كنتُ عند عثمان أنه رجلٌ فقال : استخلف . قل : وقيل ذاك ؟ قال : نعم ، للزبير . قال : أما والله إنكم لتعلمون أنه خيركم . ثلاثا ،

٢٧١٩ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز هو ابن أبي سلمة عن محمد بن المنكدر عن جابر

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : إن أسكل نبي حوارياً ، وإن حوارى الزبير بن العوام ،

٣٧٢٠ - **حدثنا** أحمد بن محمد أنبأنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال : « كنت يوم الأحزاب جملت أنا وعمر بن أبي سلمة في النساء ، فنظرت فإذا أنا بالزبير على فرسه يختلف إلى بني قريظة مرتين أو ثلاثاً . فلما رجعت قلت : يا أبت رأيتك تختلف ، قال : أو هل رأيتني يا بني ؟ قلت نعم . قال : كان رسول الله ﷺ قال : من يأت بني قريظة فيأتيهم بخبرهم ؟ فاطلقت ، فلما رجعت جمع لي رسول الله ﷺ أبويه فقال : فذاك أبي وأمي »

٣٧٢١ - **حدثنا** علي بن حفص حدثنا ابن المبارك أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « أن أصحاب النبي ﷺ قالوا للزبير يوم وقعة اليرموك : ألا تشد فتشد معك ؟ لحمل عليهم فضر به صربتين على عاتقه بينهما ضربة ضربه يوم بدر . قال عروة : فسكنت أدخل أصابعي في تلك الضربات ألعب وأنا صغير » [ الحديث (٣٧٢١ - طرمه في : ٣٩١٣ ، ٣٩٧٥ ) ]

**قوله** ( باب مناقب الزبير بن العوام ) أي ابن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن نضلة ، يجتمع مع النبي ﷺ في قصي ، وعدد ما بينهما من الآباء سواء ، وأمه صفية بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ ، وكان يكنى أبا عبد الله ، وروى الحاكم بإسناد صحيح عن عروة قال أسلم الزبير وهو ابن ثمان سنين . **قوله** ( وقال ابن عباس : هو حوارى النبي ﷺ ) هو طرف من حديث سيأتي في تفسير براءة من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس ، ولهذا الحديث طرق من أغربها ما أخرجه الزبير بن بكار من مرسل أبي الخير مرثد بن الرزق بلطف حوارى من الرجال الزبير ومن النساء عائشة ، ورجاله موثقون لكنه مرسل . **قوله** ( وسمى الحواريون لبياض ثيابهم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس به وزاد : أنهم كانوا صيادين ، وإسناده صحيح إليه ، وأخرج عن الضحاك أن الحوارى هو الغسال بالنبطية ، لكنهم يجعلون الحاء هاء . وعن قتادة : الحوارى هو الذي يصلح للخلافة وعنه : هو الوزير . وعن ابن عيينة : هو الناصر ، أخرجه الترمذي وغيره عنه . وعند الزبير بن بكار من طريق مسلبة بن عبد الله بن عروة مثله . وهذه الثلاثة الأخيرة متقاربة . وقال الزبير عن محمد بن سلام : سألت يونس بن حبيب عن الحوارى ، قال : الخالص . وعن ابن الكلبي الحوارى الخليل . **قوله** ( سنة الرعاف ) كان ذلك سنة إحدى وثلاثين أشار إلى ذلك عمر بن شبة في كتاب المدينة ، وأفاد أن عثمان كتب العهد بعده لعبد الرحمن بن عوف واستكتب ذلك حمران كاتبه ، فوشى حمران بذلك إلى عبد الرحمن ، فتاب عثمان على ذلك ، فغضب عثمان على حمران فنفاه من المدينة إلى البصرة ، ومات عبد الرحمن بعد ستة أشهر ، وكانت وفاته سنة اثنتين وثلاثين . **قوله** ( فدخل عليه رجل من قريش ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( فدخل عليه رجل آخر أحسبه الحارث ) أي ابن الحكم وهو أخو مروان راوى الخبر ، ووقع منسوباً كذلك في « مشيخة يوسف بن خليل الحافظ » من طريق سويد بن

سعيد عن علي بن مسهر بسند حديث الباب ، وقد شهد الحارث بن الحكم المذكور حصار عثمان ، وعاش بعد ذلك إلى خلافة معاوية . وفي نسب قريش الزبير ، أنه تحاكم مع خصم له إلى أبي هريرة . **قوله** ( فلعلهم قالوا إنه الزبير ) لم أقف على اسم من قال ذلك . **قوله** ( أنه ما علمت ) سيأتي ما فيه . **قوله** ( أن كان لحبرهم ما علمت ) ما مصدرية أي في علمي ، ويحتمل أن تكون موصولة وهو خبر مبتدأ محذوف ، قال الداودي : يحتمل أن يكون المراد الخيرية في شيء مخصوص كحسن الخلق ، وإن حمل على ظاهره ففيه ما يبين أن قول ابن عمر : ثم ترك أصحاب رسول الله ﷺ لا تفاضل بينهم ، لم يرد به جميع الصحابة ، فإن بعضهم قد وقع منه تفضيل بعضهم على بعض وهو عثمان في حق الزبير . قلت : قول ابن عمر قيده بحياة النبي ﷺ فلا يعارض ما وقع منهم بعد ذلك . **قوله** ( وإن حوارى الزبير ) بتشديد الياء وفتحها كقوله ( ما أنتم بمصرغي ) ويجوز كسرهما . وقد مضى تفسير الحوارى ، وتقدم سبب هذا الحديث في باب الطليعة ، في أوائل الجهاد . **قوله** ( أنبأنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( كنت يوم الأحزاب ) أي لما حاصرت قريش ومن معها المسلمين بالمدينة وحفر الخندق بسبب ذلك ، وسيأتي شرح ذلك في المغازي . **قوله** ( وعمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الأسد ربيب النبي ﷺ وأمه أم سلمة . **قوله** ( في النساء ) في رواية علي بن مسهر عن هشام بن عروة عند مسلم ، وفي أطلم حسان ، وله في رواية أبي أسامة عن هشام ، وفي الأطلم الذي فيه النسوة ، يعني نسوة النبي ﷺ ، وعنده في رواية علي بن مسهر المذكورة ، وكان يطأطى إلى مرة فأ نظر ، وأطأطى له مرة فينظر ، فكنت أهرق دموعاً مر على فرسه في السلاح . **قوله** ( يختلف إلى بني قريظة ) أي يذهب ويحجى . وفي رواية أبي أسامة عند الاسماعيلي مرتين أو ثلاثاً . **قوله** ( فلما رجعت ، قلت : يا ابت رأيتك ) بين مسلم أن في هذه الرواية إدراجاً ، فإنه ساقه من رواية علي بن مسهر عن هشام إلى قوله ( إلى بني قريظة . قال هشام : وأخبرني عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير قال : فذكرت ذلك لأبي ، إلى آخر الحديث . ثم ساقه من طريق أبي أسامة عن هشام قال : فساق الحديث نحوه ، ولم يذكر عبد الله بن عروة ولكن أدرج القصة في حديث هشام عن أبيه ، انتهى . ويؤيده أن النسائي أخرج القصة الأخيرة من طريق عبدة عن هشام عن أخيه عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير عن أبيه ، والله أعلم . **قوله** ( قال أو هل رأيتني يا بني ؟ قلت نعم ) فيه صحة سماع الصغير ، وأنه لا يتوقف على أربع أو خمس ، لأن ابن الزبير كان يومئذ ابن سنتين وأشهر أو ثلاث وأشهر بحسب الاختلاف في وقت مولده وفي تاريخ الخندق ، فإن قلنا إنه ولد في أول سنة من الهجرة وكانت الخندق سنة خمس فيكون ابن أربع وأشهر ، وإن قلنا ولد سنة اثنتين وكانت الخندق سنة أربع فيكون ابن سنتين وأشهر ، وإن عجلنا إحداها وأخرنا الأخرى فيكون ابن ثلاث سنين وأشهر ، وسأين الأصح من ذلك في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى ، وعلى كل حال فقد حفظ من ذلك ما يستغرب حفظ مثله . وقد تقدم البحث في ذلك في باب متى يصح سماع الصغير ، من كتاب العلم . **قوله** ( جمع لي رسول الله ﷺ بين أبويه فقال : فذاك أبي وأمي ) وسيأتي ما يعارضه في ترجمة سعد قريبا ووجه الجمع بينهما . **قوله** ( حدثنا علي بن حمص ) هو المروزي ، وقد تقدم ذكره في الجهاد ( أن أصحاب النبي ﷺ ) أي الذين شهدوا وقعة اليرموك ( قالوا الزبير ) لم أقف على تسمية أحد منهم . **قوله** ( يوم وقعة اليرموك ) هو بفتح النجفانية وسكون الراء وضم الميم وآخره كاف : موضع بالشام ، وكانت فيه وقعة في أول خلافة عمر ، وكان النصر للمسلمين على الروم ، واستشهد من المسلمين جماعة . **قوله** ( ألا تشد ) بضم المعجمة أي على



المشركين . **قوله** ( إن شددت كذبتهم ) (١) أى تتأخرون عما أقدم عليه فيختلف موعدكم هذا ، وأهل الجواز يطلقون الكذب على ما يذكر على خلاف الواقع . **قوله** ( فضربوه ضربتين على عاتقه بينهما ضربة ضربها يوم بدر ) كذا فى هذه الرواية ، وسيأتى فى غزوة بدر فى المغازى ما يغاير ذلك ويأتى شرحه ، ووجه الجمع بين الروایتين هناك إن شاء الله تعالى ، وكان قتل الزبير فى شهر رجب سنة ست وثلاثين ، انصرف من وقعة الجبل تاركا للقتال فقتله عمرو ابن جرموز - بضم الجيم والميم بينهما راء ساكنة وآخره زاي - التميمي غيلة ، وجاء إلى على متقربا إليه بذلك فبشره بالنار ، أخرجه أحمد والترمذى وغيرهما وصححه الحافظ من طرق بعضها مرفوع . ( تنبيه ) : تقدم الكلام على تركه الزبير وما وقع فيها من البركة بعده فى كتاب الخس

١٤ - **باب** . ذكر طلحة بن عبيد الله . وقال عمر : توفى النبي ﷺ وهو عنه راضٍ

٣٧٢٢ ، ٣٧٢٣ - **حدثني** محمد بن أبى بكر الملقب **حدثنا** معتمر عن أبيه عن أبى عثمان قال « لم يبقَ

مع النبي ﷺ فى بعض تلك الأيام التى قاتلَ فيها رسولُ الله ﷺ غيرُ طلحة وسعد ، من حديثهما »

[ الحديث ٣٧٢٢ - طرقة فى : ٤٠٦٠ ]

[ الحديث ٣٧٢٣ - طرقة فى : ٤٠٦١ ]

٣٧٢٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد **حدثنا** ابنُ أبى خالدٍ عن قيس بن أبى حازم قال « رأيتُ يدَ طلحة

التي وقى بها النبي ﷺ قد شلت »

[ الحديث ٣٧٢٤ - طرقة فى : ٤٠٦٣ ]

**قوله** ( ذكر طلحة بن عبيد الله ) أى ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب ، يجتمع مع النبي ﷺ فى مرة بن كعب ومع أبى بكر الصديق فى تيم بن مرة ، وعدد ما بينهم من الآباء سواء . يكنى أبا محمد ، وأمه الصعبة بنت الحضرمى أخت العلاء ، أسلمت وهاجرت وعاشت بعد أبيها قليلا ، وروى الطبرانى من حديث ابن عباس قال « أسلمت أم أبى بكر وأم عثمان وأم طلحة وأم عبد الرحمن بن عوف ، وقتل طلحة يوم الجمل سنة ست وثلاثين ، روى بسهم ، جاء من طرق كثيرة أن مروان بن الحكم رماه فأصاب ركبته فلم يزل ينزف الدم منها حتى مات ، وكان يومئذ أول قتيل ، واختلف فى سنه على أقوال : أكثرها أنه خمس وسبعون ، وأقلها ثمان وخمسون . **قوله** ( معتمر عن أبيه ) هو سليمان التيمي ، وأبو عثمان هو النهدي . **قوله** ( فى بعض تلك الأيام ) يريد يوم أحد ، وقوله ( عن حديثهما ) يعنى أنهما حدثا بذلك ، ووقع فى دوائد أبى بكر بن المقرئ ، من وجه آخر عن معتمر بن سليمان عن أبيه « فقلت لأبى عثمان : وما عليك بذلك ؟ قال هما أخيرا فى ذلك » . **قوله** ( حدثنا خالد ) هو ابن عبد الله الواسطى ، وابن أبى خالد هو اسماعيل . **قوله** ( التى وقى بها ) أى يوم أحد ، وصرح بذلك على بن مسهر عن اسماعيل عند الاسماعيل ، وعند الطبرانى من طريق موسى بن طلحة عن أبيه أنه أصابه فى يده سهم ، ومن حديث أنس « وقى رسول الله ﷺ لما أراد بعض المشركين أن يضربه ، وفى مسند الطيالسى من حديث عائشة عن

( ١ ) الذى فى المتن ( ألا تشد فتشد معك ) وليس فيه هذه الزيادة

أبي بكر الصديق قال : ثم أتينا طلحة - يعني يوم أحد - فوجدنا به بضعا وسبعين جراحة ، وإذا قد قطعت إصبعه ، وفي الجهاد لابن المبارك من طريق موسى بن طلحة أن إصبعه التي أصيبت هي التي تلى الإيهام ، وجاء عن يعقوب ابن إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبيه قال : أصيبت إصبع طلحة البصر من اليسرى من مفصلها الأسفل فشلت ، ترس بها على النبي ﷺ . **قوله** (قد شلت) بفتح المعجمة ويجوز ضمها في لغة ذكرها اللحياني ، وقال ابن درستويه : هي خطأ . والشلل نقص في الكف وبطلان عملها ، وليس معناه القطع كما زعم بعضهم ، زاد الاسماعيل في روايته من طريق علي بن مسهر وغيره عن اسماعيل : قال قيس : كان يقال إن طلحة من حكام قريش ، وروى الحميدي في « الفوائد » من وجه أخرجه عن قيس بن أبي حازم قال : صحبت طلحة بن عبيد الله فإ رأيت رجلا أعطى لجزيل مال عن غير مسألة منه

## ١٥ - باب مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري

وبنو زهرة أخوال للنبي ﷺ ، وهو سعد بن مالك

٣٧٢٥ - **حدثني** محمد بن المني حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى قال سمعت سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول « جمع لي النبي ﷺ أبو يه يوم أحد »  
[ الحديث ٣٧٢٥ - أطرافه في : ٤٠٥٥ ، ٤٠٥٦ ، ٤٠٥٧ ]

٣٧٢٦ - **حدثنا** مكى بن إبراهيم حدثنا هاشم بن هاشم عن عامر بن سعد عن أبيه قال « لقد رأيتني وأنا ثلث الإسلام »

[ الحديث : ٣٧٢٦ - طرفاه في : ٣٧٢٧ ، ٣٨٠٨ ]

٣٧٢٧ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا ابن أبي زائدة حدثنا هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص قال سمعت سعيد بن المسيب يقول : سمعت سعد بن أبي وقاص يقول « ما أسلم أحد إلا في اليوم الذي أسلمت فيه ، واقد مكنت سبعة أيام وإني ثلث الإسلام » . تابعه أبو أسامة حدثنا هاشم

٣٧٢٨ - **حدثنا** عمرو بن عون حدثنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل عن قيس قال : سمعت سعدا رضى الله عنه يقول : إني لأول العرب رمى بسهم في سبيل الله ، وكنا نفزو مع النبي ﷺ وما لنا طعام إلا ورق الشجر ، حتى إن أحدنا ليضع كما يضع البعير أو الشاة ماله خلط ، ثم أصبحت بنو أسد كمررتني على الإسلام لقد خبت إذا دخل على . وكانوا وشوا به إلى عمر قالوا : لا يحسن يعلی ،

[ الحديث ٣٧٢٨ - طرفاه في : ٤٤١٢ ، ٦٤٥٣ ]

**قوله** ( مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري ) أي أحد العشرة يكنى أبا إسحاق . **قوله** ( وبنو زهرة أخوال النبي ﷺ ) أي لأن أمه آمنة منهم ، وأقارب الأم أخوال . **قوله** ( وهو سعد بن مالك ) أي اسم أبي وقاص مالك بن

وهيب - ويقال أهيب - بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة ، يجمع مع النبي ﷺ في كلاب بن مرة ، وعند ما بينهما من الآباء متقارب . وأمه حمزة بنت سفيان بن أمية بن عبد شمس لم تسلم ، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين وقيل بعد ذلك إلى ثمانية وخمسين ، وعاش نحواً من ثمانين سنة . **قوله** ( جمع لي النبي ﷺ أبويه يوم أحد ) أى في التفدية ، وهى قوله « فذاك أبى وأمى » ، وبينه حديث على « ما جمع رسول الله ﷺ أبويه لأحد غير سعد بن مالك » ، فانه جعل يقول له يوم أحد : ارم فذاك أبى وأمى ، وقد تقدم في الجهاد . وفي هذا الحصر نظر لما تقدم في ترجمة الزبير أنه ﷺ جمع له أبويه يوم الخندق ويجمع بينهما بأن علياً رضى الله عنه لم يطلع على ذلك ، أو مراده بذلك بقيد يوم أحد ، والله أعلم . **قوله** ( ما أسلم أحد إلا في اليوم الذى أسلمت فيه ) ظاهره أنه لم يسلم أحد قبله لكن اختلف في هذه اللفظة كما سأذكره . **قوله** ( ولقد مكثت سبعة أيام واثى لثك الاسلام ) سياتى القول فيه . **قوله** ( واثى لثك الاسلام ) قال ذلك بحسب اطلاعه ، والسبب فيه أن من كان أسلم في ابتداء الامر كان يخفى إسلامه ، ولعله أراد بالاثين الآخرين خديجة وأبا بكر ، أو النبي ﷺ وأبا بكر ، وقد كانت خديجة أسلمت قطعاً فلملعه خص الرجال ، وقد تقدم في ترجمة الصديق حديث عمار « رأيت النبي ﷺ وما معه الا خمسة أعبد وأبو بكر » ، وهو يعارض حديث سعد ، والجمع بينهما ما أشرت اليه ، أو يحمل قول سعد على الاحرار البالغين ليجرأ الاعبد المذكورون وهل رضى الله عنه ، أو لم يكن اطلع على أولئك ، ويدل على هذا الأخير أنه وقع عند الاسماعيلي من رواية يحيى بن سعيد الاموى عن هاشم بلفظ « ما أسلم أحد قبلى » ، ومثله عند ابن سعد من وجه آخر عن عاصم بن سعد عن أبيه ، وهذا مقتضى رواية الاصيلي ، وهى مشكلة لأنه قد أسلم قبله جماعة ، لكن يحمل ذلك على مقتضى ما كان انصل بعله حينئذ . وقد رأيت في « المعرفة لابن منده » من طريق أبى بدر عن هاشم بلفظ « ما أسلم أحد في اليوم الذى أسلمت فيه » ، وهذا لا إشكال فيه إذ لا مانع أن لا يشاركه أحد في الإسلام يوم أسلم ، لكن أخرجه الخطيب من الوجه الذى أخرجه ابن منده فائت فيه « الا » ، كبنية الروايات فتمين الحل على ما قلته . **قوله** ( تابعه أبو أسامة حدثنا هاشم ) وصله المؤلف في « باب إسلام سعد » من السيرة النبوية وهو مثل رواية ابن أبى زائدة هذه . **قوله** ( اثنى لأول العرب رضى ) كان ذلك في سرية عبيدة بن الحارث بن المطلب ، وكان القتال فيها أول حرب وقعت بين المشركين والمسلمين ، وهى أول سرية بمشاة رسول الله ﷺ في السنة الأولى من الهجرة ، بعث ناساً من المسلمين إلى رابغ ليلقوا عيراً اقريش فتراموا بالسهم ولم يكن بينهم مسابقة ، فكان سعد أول من رمى ، ذكر ذلك الزبير بن بكار بسند له وقال فيه عن سعد انه انشد يومئذ :

ألا هل أنى رسول الله أنى حميت محابى بصدور نبلى

وذكرها بونس بن بكير في زيادة المغارى من طريق الزهرى نحوه ، وابن سعد من وجه آخر عن سعد « أنا أول من رمى بسهم » ثم خرجنا مع عبيدة بن الحارث ستين راكباً . **قوله** ( ماله خاط ) بكسر المعجمة أى لا يخلط بمعه ببعض من شدة جنافه ، تفتته . **قوله** ( ثم أصبحت بنو أسد ) أى ابن خزيمه بن مدركة ، وكانوا ممن شكاه لحدود في القصة التى تقدم بيانها في صفة الصلاة ، ووقع عند ابن بطال أنه عرض في ذلك بعمر بن الخطاب وليس بصواب ، فان عمر من بنى عدى بن كعب بن لؤى ليس من بنى أسد . ووقع هند النوى « أسد بن هب

العزى ، يعنى رطل الزبير بن العوام ، وهو وهم أيضا . **قوله** ( تعزنى على الاسلام ) أى تؤدبنى ، والمعنى تعلقى الصلاة ، أو تعيرنى بأنى لا أحسنها . **قوله** ( خبت ) أى إن كنت محتاجا إلى تعليمهم ، وقد تقدمت قصته مع الذين وهو أنه لا يحسن يصلى فى صفة الصلاة . **قوله** ( وضل عمل ) فى رواية ابن سعد عن يعلى بن عبيد بن اسماعيل « وضل عليه ، بزيادة هاء السكت »

## ١٦ - باب ذكر أصهار النبي ﷺ . منهم أبو العاص بن الربيع

٣٧٢٩ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهرى قال « حدثنى على بن حسين أن المشور بن خزيمة قال « إن عليا خطب بنت أبي جهل ، فسمعت بذلك فاطمة ، فأتت رسول الله ﷺ فقالت : يزعم قومك أنك لا تنصّب لبناذك ، وهذا على ناكح بنت أبي جهل . فقام رسول الله ﷺ ، فسمعه حين تشهد يقول : أما بعد أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثنى وصدقتى ، ولأن فاطمة بضعة منى ، ولأنى أكره أن يسوءها ، والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد . فترك على الخطبة »

رزاد محمد بن عمرو بن حنحلة عن ابن شهاب عن على بن الحسين عن مسور « سمعت النبي ﷺ وذكر صهره من بنى عبد شمس فأثنى عليه فى مصاهرته فأحسن ، قال : حدثنى فصدقتى ، ووعدتني فوقى لى » **قوله** ( ذكر أصهار النبي ﷺ ) أى الذين تزوجوا اليه ، والصهر يطلق على جميع أقارب المرأة والرجل ، ومنهم من يخصه بأقارب المرأة . **قوله** ( منهم أبو العاص بن الربيع ) أى ابن ربيعة بن عبد العزى بن عبد شمس ابن عبد مناف ، ويقال بإسقاط ربيعة ، وهو مشهور بكنيته ، واختلف فى اسمه على أقوال أثبتتها عند الزبير مقدم . وأمه هالة بنت خويلد أخت خديجة فكان ابن أختها ، وأصل المصاهرة المقاربة ، وقال الراغب : الصهر الخن ، وأهل بيت المرأة يقال لهم الأصهار قاله الخليل ، وقال ابن الأعرابي : الأصهار ما يتحرم بحوار أو نسب أو تزوج ، وكأنه لمح بالترجمة إلى ما جاء عن عبد الله بن أبى أوفى رفعه « سألت ربي أن لا أتزوج أحدا من أمتى ولا أتزوج اليه الا كان معى فى الجنة ، فأعطاني ، أخرجه الحاكم فى مناقب على . وله شاهد عن عبد الله بن عمر وعند الطبرانى فى الأوسط ، بسند واه . وقال النووى الصهر يطلق على أقارب الزوجين ، والمصاهرة مقاربة بين المتباعدين ، وعلى هذا عمل البخارى فان أبا العاص بن الربيع ليس من أقارب نساء النبي ﷺ إلا من جهة كونه ابن أخت خديجة ، وليس المراد هنا نسبه اليها بل إلى تزوجه بابنتها ، وتزوج زينب بنت رسول الله ﷺ قبل البعثة وهى أكبر بنات النبي ﷺ ، وقد أسر أبو العاص ببدر مع المشركين وفدته زينب فشرط عليه النبي ﷺ أن يرسلها اليه فوقى له بذلك ، فهذا معنى قوله فى آخر الحديث « ووعدتني فوقى لى » ، ثم أسر أبو العاص مرة أخرى فأجارته زينب فأسلم ، فردها النبي ﷺ إلى نكاحه ، وولدت أمامة التى كان النبي ﷺ يحملها وهو يصلى كما تقدم فى الصلاة ، وولدت له أيضا ابنا اسمه على كان فى زمن النبي ﷺ مرافقا ، فيقال إنه مات قبل وفاة النبي ﷺ ، وأما أبو العاص فمات سنة اثنتى عشرة ، وأشار المصنف بقوله « منهم » إلى من لم يذكره من تزوج الى النبي ﷺ كعثمان وعلى ، وقد تقدمت ترجمة كل منهما ،

ولم يتزوج أحد من بنات النبي ﷺ غير هؤلاء الثلاثة ، إلا ابن أبي لحب فإنه كان تزوج رقية قبل عثمان ولم يدخل بها ، فأمره أبوه بمفارقة ففارقها ، فتزوجها عثمان . وأما من تزوج النبي ﷺ إليه فلم يقصده البخاري بالذكر هنا ، والله أعلم . **قوله** ( أن عليا خطب بنت أبي جهل ) اسمها جويرية كما سيأتي ، ويقال العوراء ويقال جميلة ، وكان على قد أخذ بعموم الجواز ، فلما أنكر النبي ﷺ أعرض على عن الخطبة ، فيقال تزوجها عتاب بن أسيد ، وإنما خطب النبي ﷺ ليشيع الحكم المذكور بين الناس ويأخذوا به إما على سبيل الإيجاب وإما على سبيل الأولوية . وغفل الشريف المرتضى عن هذه النسكة (١) فرغم أن هذا الحديث موضوع لأنه من رواية المسود وكان فيه انحراف عن على ، وجاء من رواية ابن الزبير وهو أشد في ذلك ، ورد كلامه باطفاق أصحاب الصحيح على تخريجه ، وسيأتي بسط ما يتعلق بذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وهذا على ناكح بنت أبي جهل ) في رواية الطبراني عن أبي إيمان وهذا على ناكحاً ، بالنصب ، وكذا عند مسلم من هذا الوجه ، أطلقت عليه اسم ناكح مجازاً باعتبار ما كان قصد بفعل ، واختلف في اسم ابنة أبي جهل فروى الحاكم في « الاكلیل » جويرية وهو الأشهر ، وفي بعض الطرق اسمها العوراء أخرجه ابن طاهر في « المبهمات » ، وقيل اسمها الحيفاء ذكره ابن جرير الطبري ، وقيل جرمة حكاه السهيلي ، وقيل اسمها جميلة ذكره شيخنا ابن الملقن في شرحه . وكان لأبي جهل بنت تسمى صفية تزوجها سهل بن عمرو سماها ابن السمكيت وغيره وقال هي الحيفاء المذكورة . **قوله** ( حدثني فصدقني ) لعله كان شرط على نفسه أن لا يتزوج على زينب ، وكذلك على ، فإن لم يكن كذلك فهو محمول على أن عليا نسي ذلك الشرط فلذلك أقدم على الخطبة ، أو لم يقع عليه شرط إذ لم يصرح بالشرط لسكن كان ينبغي له أن يراعى هذا القدر فلذلك وقعت المعاتبة ، وكان النبي ﷺ قل أن يواجه أحداً بما يعاب به ، ولعله اتما جهر بمعاتبة على مبالغة في رضا فاطمة عليها السلام ، وكانت هذه الواقعة بعد فتح مكة ، ولم يكن حينئذ آخر من بنات النبي ﷺ غيرها ، وكانت أصيبت بعد أمها باخوتها فكان إدغال الغيرة عليها مما يزيد حزنها ، وزاد محمد بن عمرو بن حنبل - بمهملتين مفتوحتين ولامين الأولى ساكنة - وقد تقدم هذا الحديث من روايته موصولاً في أوائل فرض الخس مطولاً وفيه ذكر بعض ما يتعلق به

## ١٧ - باب مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ

وقال البراء عن النبي ﷺ « أنت أخونا ومولانا »

٣٧٣٠ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان قال **حدثني** عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال « **بث** النبي ﷺ **بعثاً** وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فظن بعض الناس في إمارته ، قال النبي ﷺ ان تطمنوا في إمارته فقد كنتم تطمنون في إمارتي أبيه . قبل . وإيم الله إن كان تخليفاً للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إلى ، وإن هذا لمن أحب الناس إلى بعده »

[ الحديث ٣٧٣٠ - أطرافه في : ٤٢٥٠ ، ٤٤٦٨ ، ٤٤٦٩ ، ٦٦٢٧ ، ٧١٨٧ ]

( ١ ) المرتضى شيعي من خاصة دعايمه ، ومقاييس أهل السنة

٣٧٣١ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ قَزَافَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « دَخَلَ عَلَيَّ قَائِفٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ شَاهِدٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ مُنْطَجِعَانِ فَقَالَ : إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، قَالَ فَسُرَّ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْجَبَهُ ، فَأَخْبَرَ بِهِ عَائِشَةَ ،

**قَوْلُهُ** (مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ) وهو من بني كلب ، أسرى في الجاهلية فاشتراه حكيم بن حزام لعمته خديجة فاستوبه النبي ﷺ بها ، ذكر قصته محمد بن إسحق في السيرة وأن أباه وعمه أتيا مكة فوجداه فطلبوا أن يفدياه فغيره النبي ﷺ بين أن يدفعه إليهما أو يثبته عنده فاختار أن يبقى عنده ، وقد أخرج ابن منده في « معرفة الصحابة » وتمام فرائده بأسناد مستغرب عن آل بيت زيد بن حارثة أن حارثة أسلم يومئذ ، وهو حارثة بن شرحبيل ابن كعب بن عبد العزى الكلبي ، وأخرج الترمذي من طريق جبلة بن حارثة قال « قلت : يا رسول الله ، أبعث معي أخى زيدا قال : ان انطلق معك لم آمنه ، فقال زيد : يا رسول الله والله لا أختار عليك أحدا . واستشهد زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ، ومات أسامة بن زيد بالمدينة أو بوادي القرى سنة أربع وخمسين وقيل قبل ذلك ، وكان قد سكن المزة من عمل دمشق مدة . **قَوْلُهُ** ( وقال البراء عن النبي ﷺ أنت أخونا ومولانا ) هو طرف من الحديث المشار إليه في ترجمة جعفر بن أبي طالب . **قَوْلُهُ** (حدثنا سليمان) هو ابن بلال . **قَوْلُهُ** (بعث النبي ﷺ بعثا) هو البعث الذي أمر بتجهيزه في مرض وقاته وقال « أتفقدوا بعث أسامة ، فأفقدته أبو بكر رضي الله عنه بعده ، وسيأتي بيانه في أواخر الوفاة النبوية ان شاء الله تعالى . **قَوْلُهُ** (فطعن بعض الناس في إمارته) سمي عن طعن في ذلك هياش بن أبي ربيعة المخزومي كما سيأتي بسط ذلك في آخر المغازي . **قَوْلُهُ** ( تطعنون ) بفتح العين يقال طعن يطعن بالفتح في العرض والنسب ، وبالضم بالرحم واليد ، ويقال هما لغتان فيها . **قَوْلُهُ** ( فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه من قبل ) يشير إلى إمارة زيد بن حارثة في غزوة مؤتة ، وعند النسائي عن عائشة قالت « ما بعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة في جيش قط إلا أمره عليهم » وفيه جواز إمارة المولى ونوابة الصغار على الكبار والمفضل على الفاضل . لأنه كان في الجيش - الذي كان عليهم أسامة - أبو بكر وعمر ، ثم ذكر حديث عائشة في قصة القائف ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفرائض وفيه تسمية القائف المذكور

## ١٨ - بَاب - ذِكْرُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ

٣٧٣٢ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ مُقَرَّبًا أَهْمَهُمْ شَأْنَ الْخَزُومِيَةِ فَقَالُوا : مَنْ يَجْتَرِ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

٣٧٣٣ - **وَحَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ حُدَّافَةَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ : ذَهَبْتُ أَسْأَلُ الزُّهْرِيَّ عَنْ حَدِيثِ الْخَزُومِيَةِ فَصَاحَ بِي ، قُلْتُ لِسَفْيَانَ : فَلَمْ تَحْمَلْهُ عَنْ أَحَدٍ ؟ قَالَ : وَجَدْتُهُ فِي كِتَابٍ كَانَ كَتَبَهُ أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي خَزُومٍ سَرَقَتْ ، فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ ؟ فَلَمْ يَجْتَرِ أَحَدٌ أَنْ يُكَلِّمَهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقَالَ : إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ ، وَإِذَا

سرقَ فيهمُ للضعيفُ قطعوه . لو كانت فاطمة لقطعتُ يدها »

٣٧٣٤ - **حدثنا** الحسنُ بن محمد **حدثنا** أبو عبادٍ يحيى بنُ عبادٍ **حدثنا** الماجشونُ أخبرنا عبدُ الله بن دينارٍ قال « نظرَ ابنُ عمرَ يوماً - وهوَ في المسجد - إلى رجلٍ يسحبُ ثيابهُ في ناحيةٍ منَ المسجدِ فقال : انظرُ منَ هذا ؟ ليتَ هذا عندي . قال له إنسان : أما تعرفُ هذا يا أبا عبد الرحمن ؟ هذا محمدُ بنُ أسامة . قال فطأطأ ابنُ عمرَ رأسَهُ ونقرَ يديه في الأرض ، ثم قال : لو رأه رسولُ الله ﷺ لأحبته »

٣٧٣٥ - **حدثنا** موسى بنُ إسماعيلَ **حدثنا** معتمرٌ قال سمعتُ أبي **حدثنا** أبو عثمانَ عن أسامةَ بن زيدٍ رضِيَ اللهُ عنهما **حدث** عن النبي ﷺ « أنه كان يأخذُهُ والحسنَ فيقول : اللهمَّ احبهما فاني أحبهما »

[ الحديث ٣٧٣٥ - طرفاه في : ٢٧٤٧ ، ٦٠٠٣ ]

٣٧٣٦ - وقال نُعيمٌ عن ابنِ المباركٍ أخبرنا **حدثنا** عن الزُّهريِّ أخبرني مولى لأسامةَ بن زيدٍ أن الحجاجَ ابنَ أيمنَ بنِ أمٍّ أيمنَ - وكان أيمنُ بنُ أمٍّ أيمنَ أخا أسامةَ بن زيدٍ لأمِّه - وهو رجلٌ من الأنصار ، فرأه ابنُ عمرَ لم يُتمِّ ركوعَهُ ولا سجودَهُ فقال : أعِدْ »

[ الحديث ٣٧٣٦ - طرفه في : ٢٧٢٧ ]

٣٧٣٧ - قال أبو عبد الله : و**حدثني** سليمانُ بن عبد الرحمنٍ **حدثنا** الوليدُ بن مسلمٍ **حدثنا** عبدُ الرحمنِ ابنِ كمرٍ عن الزُّهريِّ **حدثني** حرثةُ مولى أسامةَ بن زيدٍ أنه بينما هو مع عبدِ الله بن عمرَ إذ دخلَ الحجاجُ ابنُ أيمنَ ، فلم يُتمِّ ركوعَهُ ولا سجودَهُ فقال : أعِدْ . فلما ولى قال لي ابنُ عمرَ : منَ هذا ؟ قلتُ : الحجاجُ بنُ أيمنَ بنِ أمٍّ أيمنَ . فقال ابنُ عمرَ : لو رأى هذا رسولُ الله ﷺ لأحبته . فذكرَ حُبَّهُ وما وَلَدَتْهُ أمُّ أيمنَ »

قال : وزادني بعضُ أصحابي من سليمانَ « وكانت حاضنةَ النبي ﷺ »

**قوله** ( ذكر أسامة بن زيد ) ذكر فيه حديث الخزومية التي سُرقت ، وسيأتي شرحه مستوفى في الحدود ، والغرض منه قوله في بعض طرقه « ومن يجترىء أن يكلمه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله ﷺ » ، وكانوا يسمون أسامة حب رسول الله ﷺ بكسر المهملة أي محبوبه لما يعرفون من منزلته عنده ، لأنه كان يحب أباه قبله حتى تنبأه فكان يقال له زيد بن محمد . وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ . وكان رسول الله ﷺ يقول « هي أمي بعد أمي » وكان يجلسه على نخله بعد أن كبر كما سيأتي في مناقب الحسن عن قريب . **قوله** ( **حدثنا** الحسن بن محمد ) هو الزعفراني وأبو عباد هو يحيى بن عباد الضبعي البصري ، والمراد بالماجشون عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة . **قوله** ( ليت هذا عندي ) أي قريباً مني حتى أنفصحه وأعظه ، وقد روى بالباء الموحدة من العبودية ، وكأنه على ما قيل كان أسود اللون . **قوله** ( قال له إنسان ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( لو رأه رسول الله ﷺ لأحبته ) إنما جزم ابن

عمر بذلك لما رأى من محبة النبي ﷺ لزيد بن حارثة وأم أيمن وذريتهما ففاس ابن أسامة على ذلك . **قوله** ( اللهم أحبهما فاني أحبهما ) هذا يشعر بأنه ﷺ ما كان يحب إلا لله وفي الله ، ولذلك رتب محبة الله على محبته ، وفي ذلك أعظم منقبة لأسامة والحسن . **قوله** ( وقال نعيم ) هو ابن حماد . **قوله** ( أخبرني مولى لأسامة ) في رواية ابن أبي الدنيا ، أخبرني ابن حرملة مولى أسامة ، وابن حرملة هو إياس ، ويقال إنه حرملة بن إياس في الرواية التي بعده . **قوله** ( وهو رجل من الأنصار ) أي أيمن ابن أم أيمن ، وأبوه هو عبيد بن عمرو بن هلال من بني الحلي من الخزرج ، ويقال إنه كان حبشيا من موالى الخزرج وتزوج أم أيمن قبل زيد بن حارثة فولدت له أيمن ، واستشهد أيمن يوم حنين مع النبي ﷺ ، ونسب أيمن إلى أمه لثرفها على أبيه وشهرتها عند أهل البيت النبوي ، وتزوج زيد بن حارثة أم أيمن ، وكانت حاضنة النبي ﷺ ورثها من أبيه فولدت له أسامة بن زيد وعاشت أم أيمن بعد النبي ﷺ قليلا . **قوله** ( فرآه ابن عمر ) هو معطوف على شيء مقدر تقديره ان الحاجب بن أيمن دخل المسجد فصل فرآه ابن عمر ، يوضح ذلك الرواية التي بعد هذه . **قوله** ( فقال أهد ) أي أهد صلاتك ، وفي رواية الإسماعيل ، فقال أي ابن أخي ، أتخسب أنك قد صليت ؟ أنك لم تصل ، فأهد صلاتك ، **قوله** ( بيننا هو ) فيه تجريد ، كأن حرملة قال : بيننا أنا ، فجرد من نفسه شخصا فقال : بيننا هو . **قوله** ( فذكر حبه وما ولدته أم أيمن ) كذا ثبت بوار العطف في رواية أبي ذر ، والضمير على هذا لأسامة في قوله وفذكر حبه ، أي مبله . وفي رواية غير أبي ذر وفذكر حبه ما ولدته أم أيمن ، فعلى هذا فالضمير للنبي ﷺ ، وما ولدته الخ ، هو المفعول ، والمراد بما ولدته أم أيمن ما ولدته من ذكر وأنثى . **قوله** ( وزادني بعض أصحابي ) هو إما يعقوب بن سفيان فإنه رواه في تاريخه عن سليمان ابن عبيد الرحمن بالاسناد المذكور وزاد فيه . وكانت أم أيمن حاضنة النبي ﷺ ، وأما الذهلي فإنه أخرجه في الزهريات عن سليمان أيضا ، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، عن أبي عاصم محمد بن إبراهيم الصوري عن سليمان كذلك ، وأخرجه الإسماعيل وأبو نعيم من طريق إبراهيم الزهري عن سليمان كذلك ، وكان هذا القدر لم يسمعه البخاري من سليمان لحمله عن بعض أصحابه فبين ماسمه بما لم يسمعه

### ١٩ - باب مناقب عبيد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

٣٧٢٨ - **حدثنا** محمد بن إسحاق بن نعيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كان الرجل في حياة النبي ﷺ إذا رأى رؤيا قصها على النبي ﷺ ، فتمنيت أن أرى رؤيا أقصها على النبي ﷺ ، وكنت غلاما أغرب ، وكنت أنام في المسجد على عهد النبي ﷺ ، فرأيت في المنام كأن مَلَكَين أخذاني فذهبا بي إلى النار ، فاذا هي مغلوبة كملئ للبير ، وإذا لها قرنان كقرني البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفتهم ، فجعلت أقول : أعود بالله من النار ، أعود بالله من النار . فلقبهما مَلَكَ آخر فقال لي : كن راع . فقصصتهما على حفصة »

٣٧٢٩ - « فقصصتهما حفصة على النبي ﷺ فقال : نعم الرجل عبد الله ، لو كان يصلي من الليل . قال



سالم: فكان عبدُ الله لا ينامُ من الليل إلا قليلاً»

٣٧٤٠، ٣٧٤١ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثنا ابن وهب عن يونس عن الزهري عن سالم عن

ابن عمر عن أخته حفصة «أن النبي ﷺ قال لها: إن عبد الله رجل صالح»

**قوله** ( مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب ) وهو أحد المادلة وفقهاء الصحابة والمكثرين منهم ، وأمه زينب ويقال رانطة بنت مظهر بن عثمان وقدامة ابني مظهر ، للجميع صحة ، وكان مولده في السنة الثانية أو الثالثة من المبعث ، لأنه ثبت أنه كان يوم بدر ابن ثلاث عشرة سنة ، وكانت بدر بعد البعثة بخمس عشرة سنة ، رتد تقدم تاريخ وفاته في الصلاة وأنها كانت بسبب من دسه عليه الحجاج فس رجه بحربة مسمومة فرض بها إلى أن مات أوائل سنة أربع وسبعين . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في رؤياه وفيه : « نعم الرجل عبد الله لو كان يصلي من الليل ، وقد تقدم توجيهه في » باب قيام الليل ، وقوله في أوله : « حدثنا محمد حدثنا إسحق بن نصر ، كذا لابي ذر وحده ، وبين أن عمدا هو المصنف . ووقع عند ابن السكن وحده » حدثنا إسحق بن منصور ، وقوله « إن ترع ، كذا للقباسي ، قال ابن التين : هي لغة قليلة ، يعني الجزم بلن ، قال القزاز : ولا أحفظ لها شاهدا . وروى الأكثر بلفظ « إن ترع » ، وهو الوجه . ثم أورد المصنف من طريق يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن أخته حفصة أن النبي ﷺ قال لها : « إن عبد الله رجل صالح ، وهو طرف من الحديث الذي قبله ، وهذا القدر هو الذي يتعلق منه بمسند حفصة ، وسيأتي في التعبير من طريق نافع عن ابن عمر عن حفصة مثله وزاد « لو كان يصلي من الليل ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك أيضا في قيام الليل ، ويأتي بقية ذلك في التعبير إن شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب مناقب عمار وحذيفة رضي الله عنهما

٣٧٤٢ - **حدثنا مالك بن إسماعيل** حدثنا إسرائيل عن العيص عن إبراهيم عن علقمة قال « قدمت الشام ، فصليت ركعتين ، ثم قلت : اللهم يسر لي جليسا صالحا . فأتيت قوما فجلست إليهم ، فاذا شيخ قد جاء حتى جلس إلى جنبي ، قلت من هذا ؟ قالوا : أبو الدرداء . فقلت : إني دعوت الله أن يسر لي جليسا صالحا ، فيسرك لي . قال : ممن أنت ؟ قلت : من أهل الكوفة . قال : أو ليس عندكم ابن أم عبد صاحب اللعين والوساد والمطهرة ؟ أفبكم الذي أجاره الله من الشيطان ، يعني على لسان نبيه ﷺ ؟ أو ليس بكم صاحب مير النبي ﷺ الذي لا يعلم أحد غيرهُ ؟ ثم قال : كيف يقرأ عبد الله ( والليل إذا يغشى ) فقرأت عليه ( والليل إذا يغشى ) وللهنا إذا تجلى والذكر والأنثى ) قال : والله لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ من فيه إلى في »

٣٧٤٣ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن مغيرة عن إبراهيم قال « ذهب علقمة إلى الشام ،

فها دخل المسجد قال : اللهم يسّر لي جليساً صالحاً . فجلس إلى أبي الدرداء ، فقال أبو الدرداء : من أنت ؟ قال : من أهل الكوفة . قال : أليس فيكم - أو منكم - صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ؟ يعني حذيفة . قال : قلت بلى . قال : أليس فيكم - أو منكم - الذي أجازته الله على لسان نبيه ﷺ ؟ يعني من الشيطان ، يعني عماراً ، قلت : بلى . قال : أليس فيكم - أو منكم - صاحب السواك ، والوساد أو السرار ؟ قال : بلى . قال : كيف كان عبد الله يقرأ ( والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى ) ؟ قلت : ( والذكر والأُنثى ) ، قال : ما زال بي هؤلاء حتى كأدوا يستنزِلونني عن شيء سمعته من النبي ﷺ »

**قوله** ( باب مناقب عمار وحذيفة ) أما عمار فهو ابن ياسر ، يكنى أبا اليقظان العنسي بالنون ، وأمه سمينة بالمهمله مضمر ، أسلم هو وأبوه قديما ، وعذبوا لأجل الإسلام ، وقتل أبو جهل أمه فكانت أول شهيد في الإسلام ومات أبوه قديما ، وعاش هو إلى أن قتل بصفين مع علي رضي الله عنهم ، وكان قد ولي شيئا من أمور الكوفة لعمر فلهذا نسب أبو الدرداء إليها . وأما حذيفة فهو ابن اليان كما سيأتي ، وولى حذيفة بعض أمور الكوفة لعمر ، وولى إمرة المدائن ، ومات بعد قتل عثمان بيسير بها ، وكان عمار من السابقين الأولين ، وحذيفة من القدماء في الإسلام أيضا إلا أنه متأخر فيه عن عمار ، ولما جمع المصنف بينهما في الترجمة لوقوع الشاء عليهما من أبي الدرداء في حديث واحد وقد افرد ذكر ابن مسعود ، وإن كان ذكر معهما لوجوده ما يوافق شرطه غير ذلك من مناقبه ، وقد أفرد ذكر حذيفة في أواخر المناقب ، وهو ما يؤيد ما سنذكره أنه لم يذب ترتيب من ذكره من أصحاب هذه المناقب ، ويحتمل أن يكون لإفراده بالذكر لأنه أراد ذكر ترجمة والده اليان . **قوله** ( عن إبراهيم عن علقمة قال : قدمت الشام ) في رواية شعبة التي بعد هذه عن إبراهيم قال : ذهب علقمة إلى الشام ، وهذا الثاني صورته مرسل ، لكن قال في أثناؤه : قال قلت بلى ، فاقضى أنه موصول ، ووقع في التفسير من وجه آخر عن إبراهيم عن علقمة قال : قدمت الشام في نفر من أصحاب ابن مسعود ، فسمع بنا أبو الدرداء فأتانا . **قوله** ( حتى يجلس إلى جنبي ) أى يجعل غاية مجيئة جلوسه ، وعبر بلفظ المضارع مبالغة ، زاد الاسماعيل في روايته : فقلت : الحمد لله ، اني لأرجو أن يكون الله استجاب دعوتي . **قوله** ( قالوا أبو الدرداء ) لم أقف على اسم القائل . **قوله** ( قال أو ليس عندكم ابن أم عبد ) يعني عبد الله بن مسعود ، ومراد أبي الدرداء بذلك أنه فهم منهم أنهم قدموا في طلب العلم ، فبين لهم أن عندهم من العلماء من لا يحتاجون معهم إلى غيرهم ، ويستفاد منه أن المحدث لا يرحل عن بلده حتى يستوعب ما عند مشايخها . **قوله** ( صاحب النعلين ) أى نعلي رسول الله ﷺ ، وكان ابن مسعود يحملهما ويتعاهدهما . **قوله** ( والوساد ) في رواية شعبة : صاحب السواك - بالكاف - أو السواد ، بالهال ووقع في رواية الكشميهني هنا : الوساد ، ورواية غيره أوجه ، والسواد السرار برام ين يقال ساودته سوادا أى ساررته سرارا ، وأصله أدنى السواد وهو الشخص من السواد . **قوله** ( والمطهرة ) في رواية السرخسي : والمطهر ، بغير هاء ، وأغرب الداودي فقال : معناه أنه لم يكن يملك من الجهاز غير هذه الأشياء الثلاثة ، كذا قال ، وتعقب ابن التين كلامه فأصاب ، وقد روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال له

«اذنك على» أن ترفع الحجاب وتسمع سراي ، أي سراري ، وهي خصوصية لابن مسعود ، وسيأتي في مناقبه قريباً حديث أبي موسى «قدمت أنا وأختي من الين ، فكشنا حيناً لآثرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجل من أهل بيت النبي ﷺ ، لما نرى من دخوله ودخول أمه ، والصواب ما قال غير الداودي أن المراد الشاء عليه بخدمة النبي ﷺ وأنه لشدة ملازمته له لأجل هذه الأمور ينبغي أن يكون عنده من العلم ما يستغنى طالبه به عن غيره . ﷺ (أفيكم) همزة الاستفهام ، وفي رواية الكشميني «وفيك» ، بواو العطف ، وفي رواية شعبة «أليس فيكم أو منكم ، بالشك في الموضعين . قوله (الذي أجاره الله من الشيطان ، يعني على لسان نبيه) في رواية شعبة «أجاره الله على لسان نبيه يعني من الشيطان ، وزاد في رواية شعبة «يعني همارا ، وزعم ابن التين أن المراد بقوله «على لسان نبيه» قول النبي ﷺ «ويج عمار يدعوم إلى الجنة ويدعونه إلى النار» وهو محتمل ، ويحتمل أن يكون المراد بذلك حديث عائشة مرفوعاً «ما خير عمار بين أمرين إلا اختار أرحدهما» أخرجه الترمذي ، ولأحمد من حديث ابن مسعود مثله أخرجهما الحاكم ، فكونه يختار أرحد الأمرين دائماً يقتضي أنه قد أجبر من الشيطان الذي من شأنه الأمر بالغى ، وروى البرار من حديث عائشة «سمعت رسول الله ﷺ يقول : «على إيماننا إلى مشاشه» ، يعني عماراً واسناده صحيح ، ولابن سعد في «الطبقات» من طريق الحسن قال «قال عمار : نزلنا منزلاً فأخذت قرتي ودلوي لأستقي ، فقال النبي ﷺ : سيأتيك من يملك من الماء ، فلما كنت على رأس الماء إذا رجل أسود كأنه مرس ، فصرته ، فذكر الحديث ، وفيه قول النبي ﷺ «ذاك الشيطان» فاعل ابن مسعود أشار إلى هذه القصة ، ويحتمل أن تكون الإشارة بالإجارة المذكورة إلى ثباته على الإيمان لما أكرهه المشركون على النطق بكلمة الكفر ، فزلت فيه (إلا من أكره وقابه مطمئن بالإيمان) وقد جاء في حديث آخر «ان عماراً على إيماننا إلى مشاشه» أخرجه النسائي بسند صحيح ، والمشاش بضم الميم ومعجمتين الأولى خفيفة ، وهذه الصفة لا تقع إلا بمن أجاره الله من الشيطان ، وقد تقدم شرح الحديث الذي أشار إليه ابن التين في «باب التعاون في بناء المسجد» مستوفى وقته الحمد . قوله (أوليس فيكم صاحب سر النبي ﷺ الذي لا يعلم أحد غيره) كذا فيه بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميني «الذي لا يعلمه» والمراد بالسرا ما أعلمه به النبي ﷺ من أحوال المنافقين . قوله (ثم قال : كيف يقرأ عبد الله) يعني ابن مسعود ، وسيأتي الكلام على ما يتعلق بهذا القدر من القراءة في تفسير (والليل إذا يمشي) إن شاء الله تعالى حيث أورده المصنف وفيه زيادة فيما يتعلق به على ما هنا . (تنبيه) : توارد أبو هريرة في وصف المذكورين مع أبي الدرداء بما وصفهم به وزاد عليه ، فروى الترمذي من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال «أتيت المدينة فسألت الله أن ييسر لي جليسا صالحا ، فيسر لي أبا هريرة فقال : «من أنت ؟ قلت : من السكوفة ، جئت ألتس الخير ، قال : أليس منكم سعد بن مالك مجاب الدعوة ، وابن مسعود صاحب ظهور رسول الله ﷺ ونعليه ، وحذيفة صاحب سره ، وعمار الذي أجاره الله من الشيطان على لسان نبيه ، وسلمان صاحب الكتابين»

٣١ - باب . مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه

٣٧٤٤ - حديثنا عمرو بن علي حديثنا عبد الأعلى حديثنا خالد بن أبي قلابة قال حدثني أنس بن مالك

أن رسول الله ﷺ قال « إن لكل أمة أميناً ، وإن أمةً أئمتها الأمة أبو عبيدة بن الجراح »  
[ الحديث ٣٧٤٤ - طرأه في : ٤٣٨٢ ، ٧٢٥٥ ]

٣٧٤٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** شعبه عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة رضي الله عنه قال  
« قال النبي ﷺ لأهل نجران : لأبعثن - يعني عليكم ، يعني - أميناً حق أمين . فأشرف أصحابه ، فبعث أبا  
عبيدة رضي الله عنه »

[ الحديث ٣٧٤٥ - أطرافه في : ٤٣٨١ ، ٤٣٨٠ ، ٧٢٥٤ ]

**قوله** ( باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح ) كذا أخر ذكره عن إخوانه من العشرة ، ولم أقف في شيء من نسخ البخاري على ترجمة لمناقب عبد الرحمن بن عوف ، ولا لسعيد بن زيد ، وهما من العشرة ، وإن كان قد أفرد ذكر إسلام سعيد بن زيد بترجمة في أوائل السيرة النبوية ، وأظن ذلك من تعسف الناقلين لكتاب البخاري ، كما تقدم مراراً أنه ترك الكتاب مسودة ، فإن أسماء من ذكرهم هنا لم يقع فيهم مراعاة الأفضلية ولا السابقية ولا الأسنية ، وهذه جهات التقديم في الترتيب ، فلما لم يراع واحداً منها دل على أنه كتب كل ترجمة على حدة فضم بعض النقلة بعضها إلى بعض حسبما اتفق . وأبو عبيدة اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال بن أميب بن ضبة بن الحارث بن فهر ، يجتمع مع النبي ﷺ في فهر بن مالك ، وعدد ما بينهما من الآباء متفاوت جداً بخمسة آباء ، فيكون أبو عبيدة من حيث العدد في درجة عبد مناف ، ومنهم من أدخل في نسبه بين الجراح وهلال ربعة فيكون على هذا في درجة هاشم ، وبذلك جزم أبو الحسن بن سميع ولم يذكره غيره ، وأم أبي عبيدة هي من بنات عم أبيه ، ذكر أبو أحمد الحاكم أنها أسلمت وقتل أبوه كافراً يوم بدر ، ويقال إنه هو الذي قتله ، ورواه الطبراني وغيره من طريق عبد الله بن شوذب مرسل ، ومات أبو عبيدة وهو أمير على الشام من قبل عمر بالطاعون سنة ثمان عشرة باتفاق .

**قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى البصري السامي بالمهمل من بني سامة بن أوى ، وغالد شيخه هو الحذاء . **قوله** ( إن لكل أمة أميناً وإن أمةً أئمتها الأمة ) صورته صورة النداء ، لكن المراد فيه الاختصاص أي امتنا مخصوصون من بين الأمم ، وعلى هذا فهو بالنصب على الاختصاص ، ويجوز الرفع ، والأمين هو الثقة الرضى وهذه الصفة وإن كانت مشتركة بينه وبين غيره لكن السياق يشعر بأن له مزيداً في ذلك ، لكن خص النبي ﷺ كل واحد من الكبار بفضيلة ووصفه بها ، فأشعر بقدر زائد فيها على غيره ، كالحياء أيمان ، والفضاء على ونحو ذلك . ( تنبيه ) : أورد الترمذي وابن حبان هذا الحديث من طريق عبد الوهاب الثقفي عن غالد الحذاء بهذا الإسناد مطولاً وأوله : أرحم أمي بأمي أبو بكر ، وأشد هم في أمر الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقراهم لكتاب الله أبي ، وأفضهم زيد ، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ، ألا وإن لكل أمة أميناً ، الحديث وإسناده صحيح ، إلا أن الحفاظ قالوا : أن الصواب في أوله الإرسال والموصول منه ما اقتصر عليه البخاري ، واهل أهل . **قوله** ( عن صلة ) بكسر الميملة وتخفيف اللام هو ابن زفر وذكر الجياني أنه وقع هنا في رواية القابسي صلة بن حذيفة وهو تحريف . **قوله** ( عن حذيفة ) وقع في رواية النسائي عن صلة عن ابن مسعود ، وسيأتي بيان ذلك في المغازي . **قوله** ( لأهل نجران ) هم أهل بلد قريب من اليمن ، وهم العاقب واسمه عبد المسيح والسيد

ومن معها ، ذكر ابن سعد أنهم وفدوا على النبي ﷺ في سنة تسع وسماهم ، وسيأتي شرح ذلك مطولاً في أواخر المغازي حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى . ووقع في حديث أنس عند مسلم ، أن أهل اليمن قدموا على النبي ﷺ فقالوا : ابعت معنا رجلاً يعلمنا السنة والاسلام ، فأخذ بيد أبي عبيدة وقال : هذا أمين هذه الأمة ، فإن كان الراوى تجاوز عن أهل نجران بقوله « أهل اليمن » ، لقرب نجران من اليمن وإلا فهما واقعتان ، والأول أرجح ، والله أعلم . **قوله** (لابعثن حق أمين) في رواية غير أبي ذر « لا بعثن - يعني عليكم - أمينا حق أمين » ، ولمسلم « لا بعثن اليكم رجلاً أميناً حق أمين » **قوله** ( فأشرف أصحابه ) في رواية مسلم والاسماعيل « فاستشرف لها أصحاب رسول الله ﷺ » ، أى تطالعوا الولاية ورغبوا فيها حرصاً على تحصيل الصفة المذكورة وهى الأمانة ، لا على الولاية من حيث هى ، والله أعلم . **قوله** ( فبعث أبا عبيدة ) في رواية أبي يعلى « قم يا أبا عبيدة ، فأرسله معهم » ، ووقع في رواية لأبي يعلى من طريق سالم عن أبيه « سمعت عمر يقول : ما أحببت الإمارة قط إلا مرة واحدة » ، فذكر القصة ، وقال في الحديث « فتمرضت أن تصيبنى » فقال : قم يا أبا عبيدة ،

### باب . ذكر مُصعب بن عمير

**قوله** ( ذكر مصعب بن عمير ) أى ابن هاشم بن عبد الدار بن عبد مناف ، وقع كذلك في غير رواية أبي ذر الهروى ، وكأنه يبيّن له ، وقد تقدم من فضائله في كتاب الجنائز أنه لما استشهد لم يوجد له ما يسكن فيه

### ٢٢ - باب . مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما

قال نافع بن جبير عن أبي هريرة « عانق النبي ﷺ الحسن »

٣٧٤٦ - **حديث** صدقة حدثنا ابن عيينة حدثنا أبو موسى عن الحسن سمع أبا بكرة « سمعت النبي ﷺ

ﷺ على المنبر والحسن إلى جنبه ، ينظر إلى الناس مرة وإلى مرة ويقول : ابني هذا سيد ، وأهل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »

٣٧٤٧ - **حديث** مسدد حدثنا للتمر قال سمعت أبي قال حدثنا أبو عثمان « عن أسامة بن زيد رضي

الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يأخذه والحسن ويقول : اللهم إني أحبهما فأحبهما . أو كما قال »

٣٧٤٨ - **حديث** محمد بن الحسين بن إبراهيم قال حدثني حسين بن محمد حدثنا جرير عن محمد بن أنس

ابن مالك رضي الله عنه « أتى عبيد الله بن زياد برأس الحسين بن علي فجعل في طست فجعل ينسكت وقال في حسنه شيئاً ، فقال أنس : كان أشبههم برسول الله ﷺ ، وكان مخضوباً بالوشمة »

٣٧٤٩ - **حديث** حجاج بن المنهال حدثنا شعبة قال أخبرني عدي قال سمعت البراء رضي الله عنه قال

« رأيت النبي ﷺ والحسن بن علي على عاتقه يقول : اللهم إني أحبه فأحبه »

٢٧٥٠ - **حديثنا** عبدنا أخبرنا عبد الله قال أخبرني عمر بن سعيد بن حسين عن ابن أبي مُليكة عن عُقبة بن الحارث قال « رأيت أبا بكر رضى الله عنه وحمل الحسن وهو يقول : بأبي شبيهة بالنبي . ليس شبيهة بعلى . وعلى يضحك »

٢٧٥١ - **حديثنا** يحيى بن معين وصدقة قال أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن واقد عن أبيه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « قال أبو بكر : ارقموا محمداً ﷺ في أهل بيته »

٢٧٥٢ - **حديثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن معمر عن الزهري عن أنس . وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني أنس قال « لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ من الحسن بن علي »

٢٧٥٣ - **حديثنا** محمد بن بشر حدثنا عندنا شعبة عن محمد بن أبي يعقوب سمعت ابن أبي نعيم سمعت عبد الله بن عمر وسأله عن الحرم - قال شعبة أحسبه يقتل الذئب - فقال : أهل العراق يسألون عن الذئب وقد قتلوا ابن ابنة رسول الله ﷺ ، وقال النبي ﷺ : هما ريمائتا من الدنيا [الحديث ٢٧٥٣ - طرئه في : ٥٩٩٤]

**قوله** ( باب مناقب الحسن والحسين ) كأنه جمعهما لما وقع لهما من الاشتراك في كثير من المناقب . وكان مولد الحسن في رمضان سنة ثلاث من الهجرة عند الأكثر ، وقيل بعد ذلك ، ومات بالمدينة مسموماً سنة خمسين ويقال قبلها ويقال بعدها . وكان مولد الحسين في شعبان سنة أربع في قول الأكثر وقتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين بكر بلاء من أرض العراق ، وكان أهل الكوفة لما مات معاوية واستخلف يزيد كاتبوا الحسين بأنهم في طاعته ، فخرج الحسين إليهم ، فسبقه عبيد الله بن زياد إلى الكوفة فغذل غالب الناس عنه فتأخروا برغبة ورهبة ، وقتل ابن عمه مسلم بن عقيل ، وكان الحسين قد قدمه قبله ليبيع له الناس ، ثم جهز إليه عسكرياً فقاتلوه إلى أن قتل هو وجماعة من أهل بيته ، والقصة مشهورة فلا نطيل بشرحها ، وعسى أن يقع لنا إمام بها في كتاب الفتن . **قوله** ( وقال نافع بن جبير ) أي ابن مطعم ، وحديثه المذكور طرف من حديث تقدم موصولاً في البيوع ، ثم ذكر فيه ثمانية أحاديث : الأول حديث أبي بكره ( أن ابن هذا سيد ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الفتن ، وزاد أبو ذر هنا : أبو موسى اسمه إسرائيل بن موسى من أهل البصرة نزل الهند ، لم يروه عن الحسن غيره . الثاني حديث أسامة بن زيد تقدم في ترجمة أسامة . **قوله** ( سمعت أبي ) هو سليمان التيمي . **قوله** ( حدثنا أبو عثمان ) وقع في رواية في الأدب من وجه آخر عن معتمر عن أبيه سمعت أبا تيمية يحدث عن أبي عثمان ، قال الاسماعيلي : كأن سليمان سمعه من أبي تيمية عن أبي عثمان ، ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه . قلت : بل هما حديثان ، فإن لفظ سليمان عن أبي عثمان ، اللهم إني أحبهما ، ولفظ سليمان عن أبي تيمية ، أن كان رسول الله ﷺ ليأخذني فيضعني على فخذه ويضع على الفخذ الآخر الحسن بن

على ثم يضمهما ثم يقول : اللهم ارحمهما فاني ارحمهما . الثالث حديث أنس ، **قوله** ( حدثني محمد بن الحسين بن ابراهيم ) هو ابن اشكاب أخو علي . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن أبي حازم ( عن محمد ) هو ابن سيرين . **قوله** ( أني صبيد الله بن زياد ) هو بالتصغير ، وزياد هو الذي يقال له ابن أبي سفيان وكان أمير الكوفة عن يزيد بن معاوية وقتل الحسين في إمارته كما تقدم فأتى برأسه . **قوله** ( لجعل ينكت ) في رواية الترمذي وابن حبان من طريق حفصة بنت سيرين عن أنس : لجعل يقول بقضيب له في أنفه ، ولطبراني من حديث زيد بن أرقم : لجعل يجعل قضيباً في يده في دينه وأنفه ، فقلت أرفع قضيبك فقد رأيت فم رسول الله ﷺ في موضعه . وله من وجه آخر عن أنس نحوه وسيأتي . **قوله** ( وقال في حقه شيئاً ) في رواية الترمذي ، وقال ما رأيت مثل هذا حسناً . **قوله** ( كان أشبههم برسول الله ﷺ ) أي أشبه أهل البيت ، وزاد البزار من وجه آخر عن أنس قال : فقلت له إني رأيت رسول الله ﷺ يلثم حيث تضع قضيبك ، قال فأنقبض ، **قوله** ( وكان غضوباً ) أي الحسين ( بالوسمة ) بفتح الواو - وأخطأ من ضمنها - ويسكون المهملة ويجوز فتحها : نبت يختضب به يميل إلى سواد ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث البراء ، **قوله** ( والحسن بن علي ) وقع عند الاستماعلي من طريق عمرو بن مرزوق عن شعبه ( الحسن أو الحسين ، بالهك ) ثم ذكر أن أكثر أصحاب شعبة روه فقالوا ( الحسن ، بغير شك ) ثم هد منهم ثمانية . الحديث الخامس حديث عقبة بن الحارث هو النوفلي . **قوله** ( عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحارث ) هذا هو الصحيح ، وقال زعمة بن صالح عن ابن أبي مليكة : كانت فاطمة تنقز - بالقام والزاى أي ترقص - الحسن بن علي ، فذكر هذا الحديث ، وأخرجه أحمد ، ويحتمل إن كان حفظه أن يكون كل من أبي بكر وفاطمة توافقا على ذلك ، أو يكون أبو بكر عرف أن فاطمة كانت تقول ذلك فتابعها على تلك المقالة . **قوله** ( بأبي شبيه بالنبي ) تقدم في أول صفة النبي ﷺ ، ووقع عند أحمد من وجه آخر عن ابن أبي مليكة قال : وكانت فاطمة عليها السلام ترقص الحسن وتقول : ابني شبيه بالنبي ليس شبيهاً بعلي ، وفيه إرسال ، فإن كان محفوظاً فلعلها تواردت في ذلك مع أبي بكر أو تلقى ذلك أحدهما من الآخر . **قوله** ( ليس شبيهاً بعلي ) قال ابن مالك كذا وقع برفع « شبيه » ، على أن ليس حرف عطف وهو مذهب كوفي ، قال : ويجوز أن يكون « شبيه » اسم ليس ، ويكون خبرها ضميراً متصلاً حذف استغناء عن لفظة بانيته ، ونحوه قوله في خطبة يوم النحر « أليس ذو الحجة » وقال الطبري في قوله « بأبي شبيه بالنبي » ، يحتمل أن يكون التقدير هو مفدى بأبي شبيه فيكون خبراً بعد خبر أو أفديه بأبي وشبيه بالنبي خبر مبتدأ محذوف . وفيه إشعار بعملية الشبه للتفدية ، وفي قوله « شبيه بالنبي » ما قد يعارض قول علي في صفة النبي ﷺ « لم أر قبله ولا بعده مثله » أخرجه الترمذي في الشائيل ، والجواب أن يحمل المنق على عموم الشبه والمثبت على معظمه ، والله أعلم . الحديث السادس حديث ابن عمر عن أبي بكر ، تقدم متناً وسنداً وشرحاً قريباً في مناقب قرابة رسول الله ﷺ . الحديث السابع ، **قوله** ( وقال عبد الرزاق الخ ) وصله أحمد وعبد بن حميد جميعاً عن عبد الرزاق ، وأخرجه الترمذي من روايته ، وقصد البخاري بهذا التعليق بيان سماح الزهري له من أنس . الحديث الثامن حديث ابن عمر ، **قوله** ( لم يكن أحد أشبه بالنبي ﷺ من الحسن بن علي ) هذا يعارض رواية ابن سيرين الماضية في الحديث الثالث ، فانه قال في حق الحسين بن علي « كان أشبههم بالنبي ﷺ » ، ويمكن الجمع بأن يكون أنس قال ما وقع في رواية الزهري في حياة الحسن لأنه يومئذ كان أشد شبهاً بالنبي ﷺ من أخيه الحسين ، وأما ما وقع في رواية ابن سيرين فكان بعد ذلك كما

هو ظاهر من سياقه ، أو المراد بمن فضل الحسين عليه في الشبه من عدا الحسن ، ويحتمل أن يكون كل منهما كان أشد شبيها به في بعض أعضائه ، فقد روى الترمذى وابن حبان من طريق هاني بن هاني عن علي قال ، الحسن أشبه رسول الله ﷺ ما بين الرأس إلى الصدر ، والحسين أشبه النبي ﷺ ما كان أسفل من ذلك ، ووقع في رواية عبد الأعلى عن معمر عند الاستماعيلي في رواية الزهري هذه ، وكان أشبههم وجها بالنبي ﷺ ، وهو يزيد حديث علي هذا والله أعلم . والذين كانوا يشبهون بالنبي ﷺ غير الحسن والحسين جعفر بن أبي طالب وابنه عبد الله بن جعفر وقثم - باللقاب - ابن العباس بن عبد المطلب وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ومسلم بن عقيل بن أبي طالب ، ومن غير بني هاشم السائب بن يزيد المطاطي الجدي الأعلى للإمام الشافعي وعبد الله بن عامر بن حكرز العيشي وكابس بن ربيعة بن عدي ، فهؤلاء عشرة نظم منهم أبو الفتح بن سيد الناس خمسة ، أنشدنا محمد بن الحسن المقرئ عنه :

بخمسة أشبهوا المختار من مضر      يا حسن ما خولوا من شبيهه الحسن  
بجعفر وابن عم المصطفى قثم      وسائب وأبي سفيان والحسن

وزادهم شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ اثنين ، وهما الحسين وعبد الله بن عامر بن كرز ، ونظم ذلك في بيتين وأنشدناهما وهما :

وسبعة شهبوا بالمصطفى نسبا      لهم بذلك قدر قد زكا ونما  
سبطا النبي أبو سفيان سائبهم      وجعفر وابنه ذو الجرد مع قثما

وزاد فيهم بعض أصحابنا ثامنا وهو عبد الله بن جعفر ، ونظم ذلك في بيتين أيضا ، وقد زدت فيهما مسلم بن عقيل وكابس بن ربيعة فصاروا عشرة ، ونظمت ذلك في بيتين وهما :

شبه النبي لعشر سائب وأبي      سفيان والحسين الطاهرين هما  
وجعفر وابنه ثم ابن عامر م      ومسلم كابس يتلوه مع قثما

وقد وجدت بعد ذلك أن فاطمة ابنته عليها السلام كانت تشبهه ، فيمكن أن يغير من البيت الأول قوله ولعشره فيجعل دلياء ، وهو بالحساب أحد عشر ويغير د الطاهرين هما ، فيجعل د ثم أمهما ، ثم وجدت أن إبراهيم ولده عليه السلام كان يقبه فيخبر قوله دلياء فيجعل د لبيب ، وبدل الطاهرين هما د الحال أمهما ، ثم وجدت في قصة جعفر ابن أبي طالب أن ولديه عبد الله وعوفا كانا يشبهانه فيجعل أول البيت د شبه النبي لبيج ، والبيت الثاني د وجعفر ولده وابن عامر م ، الخ ، ووجدت من نظم الإمام أبي الوليد بن الشحنة قاضي حلب ولم اسمعه منه :

وخمس عشر لهم بالمصطفى شبه      سبطاه وابنا عقيل سائب قثم  
وجعفر وابنه عبدان مسلم أبو      سفيان كابس عثم ابن النجاد م

فوزاد ابن عقيل الثاني وعثمان وابن النجاد ، وأخل بمن ذكرته بإبن جعفر الثاني ، وأراد هو بقوله د عبدان ، ثنية هبد وهما عبد الله بن جعفر وعبد الله بن الحارث ، ولو كان أراد اسمها مفردا لم يتم له خمسة عشر . وقد تعقب قوله



«ابنا عقيل» بالثنية مع قوله «ومسلم» لأن مسلما هو ابن عقيل، ثم وجدت الجواب عنه يؤخذ مما ذكره أبو جعفر بن حبيب أن مسلما بن معتب بن أبي لُب من كان يشبهه، ومسلم بن عقيل ذكره ابن حبان في ثقافته، ومحمد بن حنبل ذكره المزني في تهذيبه، وذكر في «المحبر» أن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب المقرب إليه كان يشبهه، وذكر ذلك ابن عبد البر في «الاستيعاب» أيضا، وأراد ابن الشحنة بقوله «عُم» ترخيم عثمان، واعتمد على ما جاء في حديث عائشة «ان النبي ﷺ قال لابنته أم كلثوم لما زوجها عثمان: إنه أشبه الناس بمحمد إبراهيم وإبيك محمد» وهو حديث موضوع كما قاله الذهبي في ترجمة عمرو بن الأزهر أحد رواة، وهو وشيخه خالد بن عمرو كذبهما الأئمة، وانفرد بهذا الحديث، والمعروف في صفة عثمان خلاف ذلك، وأراد بابن النجاد علي بن علي بن النجاد بن رفاعه، واعتمد على ما ذكره ابن سعد عن عثمان أنه كان يشبهه، وهذا تابعي صغير متأخر من الذين تقدم ذكرهم ولذلك لم أعول عليه، وعلى تقدير اعتباره يحسبكون قد فاته من وصف بذلك القاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل، وإبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ويحيى بن القاسم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، فكل من هؤلاء المذكور في كتب الانساب أنه كان يشبهه، حتى ان يحيى المذكور كان يقال له «الشبيه» لأجل ذلك، والمهدي الذي يخرج في آخر الزمان جاء أنه يشبهه ويواطئه اسمه واسم أبيه اسم النبي ﷺ واسم أبيه، وذكر ابن حبيب أيضا محمد بن جعفر بن أبي طالب، وهو غلط لأنه وقع في الخبر الذي تقدم في جعفر أنه قال في حق محمد بن جعفر شبيهه عنه أبي طالب، وقد سلم ابن الشحنة منه، وقد غيرت بيتي هكذا:

شبه النبي ليه سائب وأبي سفيان والحسين الخال أسما  
وجعفر ولديه وابن عامر كا بس ونجلي عقيل بية قنما

فاقتصرت على ثلاثة عشر من ذكرهم ابن الشحنة، وأبداتهما باثنين فوقيت عدته مع السلامة مما تعقب عليه، والله الموفق. وذكر ابن يونس في «تاريخ مصر» عبد الله بن أبي طلحة الخولاني وأنه شهد فتح مصر وأمره عمر بأن لا يمشي إلا مقنعا لأنه كان يشبه النبي ﷺ، قال: وكان له عبادة وفضل، وفي قصة الكاهنة مع أوبس أنها قالت لهم: أشبه الناس بصاحب المقام - أي إبراهيم الخليل - هذا. تشير إلى محمد ﷺ. قوله (عن محمد بن أبي يعقوب) هو محمد بن عبد الله البصري الضبي، ويقال إنه تميمي، وقال شعبة مرة «حدثني محمد بن أبي يعقوب وكان سيد بني تميم» وهو ثقة باتفاق. قوله (سمعت ابن أبي نعم) يضم النون وسكون المهملة وهو عبد الرحمن يكنى أبا الحكم البجلي. هو (وسأله عن المحرم) في رواية مهدي بن ميمون عن ابن أبي يعقوب كما سيأتي في الأدب «وسأله رجل، ورأيت في بعض النسخ من رواية أبي ذر الهروي «وسأله»، قال كانت محفوظه فقد عرف اسم السائل، لكن يبعده أن في رواية جرير بن حازم عن محمد بن أبي يعقوب عند الترمذي «ان رجلا من أهل العراق سأل» وفي رواية لأحمد «وأنا جالس عنده» ونحوها في رواية مهدي المذكورة في الأدب. قوله (قال شعبة: أحسبه يقتل الذباب) وقع عند أبي داود الطيالسي عن شعبة بغير شك، وفي رواية جرير بن حازم المذكورة «سئل ابن عمر عن دم البعوض يصيب الثوب» وكذا هو في رواية مهدي بن ميمون المذكورة. ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين، والله أعلم. قوله (فقال: أهل العراق يسألون عن الذباب) في رواية أبي داود «فقال: يا أهل العراق، تسألوني

عن الذباب ، أورد ابن عمر هذا متعجبا من حرص أهل العراق على السؤال عن الشيء اليسير وتفريغهم في الشيء الجليل . **قوله** ( ربحائى ) كذا الأكثر بالثنية ، ولأبى ذر ربحائى ، بالافراد والتذكير ، شههما بذلك لأن الولد يشم ويقبل ، ووقع في رواية جرير بن حازم ، ان الحسن والحسين هما ربحائى ، وعند الترمذى من حديث أنس ، ان النبى ﷺ كان يدعو الحسن والحسين فيشمهما ويضمهما اليه ، وفي رواية الطبرانى في « الاوسط » من طريق أبى أيوب قال ، دخلت على رسول الله ﷺ والحسن والحسين يلعبان بين يديه ، فقلت : أتجمهما يا رسول الله ؟ قال : وكيف لا وهما ربحائى من الدنيا أشهما ،

## ٢٣ - باب . مناقب بلال بن رباح مولى أبى بكر رضى الله عنهما

وقال النبى ﷺ « سمعتُ دفَّ نعليك بين يديَّ في الجنة »

٣٧٥٤ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا عبد العزيز بن أبى سلمة عن محمد بن المنكدر أخبرنا جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « كان عمر يقول : أبو بكر سيدنا ، وأعتق سيدنا . يعنى بلالا »

٣٧٥٥ - **حدثنا** ابن نمير عن محمد بن عبيد حدثنا إسماعيل عن قيس « ان بلالا قال لأبى بكر : إن كنت إنما اشتريتنى لنفسك فأمسكنى ، وإن كنت إنما اشتريتنى لله فدعنى وعمل الله »

**قوله** ( مناقب بلال بن رباح ) بفتح الراء والموحدة وآخره مهملة ، وقد تقدم في باب البيع والشراء مع المشركين ، من البيوع بيان الاختلاف في كيفية شرائه ، وذكر ابن سعد أنه كان من مولى السراة ، واسم أمه حامة وكانت لبعض بنى جمح ، وجاء عن أنس عند الطبرانى وغيره أنه حبشى وهو المشهور ، وقيل نوبى . **قوله** ( مولى أبى بكر ) روى أبو بكر بن أبى شيبة بإسناد صحيح عن قيس بن أبى حازم قال ، اشترى أبو بكر بلالا بخمس أواق ، وهو مدفون بالحجارة . **قوله** ( وقال النبى ﷺ : سمعت دف نعليك في الجنة ) هو طرف من حديث أورده في صلاة الليل ، وقد تقدم شرحه . **قوله** ( كان عمر يقول : أبو بكر سيدنا ، وأعتق سيدنا ، يعنى بلالا ) قال ابن التين : يعنى أن بلالا من السادة ، ولم يرد أنه أفضل من عمر . وقال غيره : السيد الأول حقيقة والثانى قاله تواضعا على سبيل المجاز ، أو أن السيادة لا تثبت الأفضلية ، فقد قال ابن عمر « ما رأيت أسود من معاوية ، مع أنه رأى أبا بكر وعمر . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبى خالد ( عن قيس ) هو ابن أبى حازم . **قوله** ( ان بلالا قال لأبى بكر ) كان قوله ذلك لأبى بكر في خلافة أبى بكر ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية أحمد عن أبى أسامة عن إسماعيل بلفظ « قال بلال لأبى بكر حين توفى رسول الله ﷺ » . **قوله** ( فدعنى وعمل الله ) في رواية الكشميهنى « وعمل الله » وفي رواية أبى أسامة « فذرني أعمل لله » وذكر ابن سعد في « الطبقات » في هذه القصة من الزيادة « أنه قال رأيت أفضل عمل المؤمن الجماد ، فأردت أن أربط في سبيل الله ، وإن أبا بكر قال لبلال : أشدك الله وحقى ، فأقام معه بلال حتى توفى ، فلما مات أذن له عمر فتوجه إلى الشام مجاهدا فمات بها في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة ، وقيل سنة عشرين ، والله أعلم . وكانت وفاته بدمشق ودفن بباب الصغير وبهذا جزم النووي ، وقيل دفن بباب كيسان ، وقيل بداريا ، وقيل بحلب ، ورد المنذرى وقال : الذى مات بحلب أخوه خالد ، وزعم ابن السمعى

أن بلال مات بالمدينة ، وغلطوه

### ٢٤ - باب . ذكر ابن عباس رضي الله عنهما

٣٧٥٦ - **حدثنا** مُسَدَّدٌ **حدثنا** عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال « **سُئِلَ النبي ﷺ** إلى صدره وقال : اللهم علِّمهُ الحكمة . **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث « وقال : اللهم علِّمهُ الكتاب » : **حدثنا** موسى **حدثنا** وهيب عن خالد . . . مثله . والحكمة الإصابت في غير النبوة

**قوله** ( ذكر ابن عباس ) أي عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي ﷺ ، يكنى أبا العباس ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومات بالعائف سنة ثمان وستين ، وكان من علماء الصحابة حتى كان عمر يقدمه مع الانبياء وهو شاب ، أورد فيه حديثه قال « **سُئِلَ النبي ﷺ** إليه وقال اللهم علِّمهُ الحكمة ، وفي لفظ عليه الكتاب » وهو يؤيد من فسر الحكمة هنا بالقرآن ، وقد استوعبت ما قيل في تفسيرها في أوائل كتاب العلم ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب العلم وفي الطهارة مع بيان سببه وبيان من زاد فيه وعلله التأويل ، وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة اللهم فقه في الدين وعلِّمهُ التأويل ، حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب ، والحديث عند أحمد بهذا اللفظ من طريق ابن خنيس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، وعند الطبراني من وجهين آخرين ، وأوله في هذا الصحيح من طريق عبيد الله بن أبي يزيد عن ابن عباس دون قوله وعلِّمهُ التأويل ، وأخرجه البزار من طريق شعيب بن بشر عن عكرمة بلفظ اللهم علِّمهُ تأويل القرآن ، وعند أحمد من وجه آخر عن عكرمة اللهم أعط ابن عباس الحكمة وعلِّمهُ التأويل ، واختلف في المراد بالحكمة هنا فقيل : الإصابت في القول ، وقيل الفهم عن الله ، وقيل ما يشهد العقل بصحته ، وقيل نور يفرق به بين الإلهام والوسواس ، وقيل سرعة الجواب بالصواب ، وقيل غير ذلك . وكان ابن عباس من أعلم الصحابة بتفسير القرآن . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه بأسناد صحيح عن ابن مسعود قال « لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عاشره منا رجل » ، وكان يقول « نعم ترجمان القرآن ابن عباس » ، وروى هذه الزيادة ابن سعد من وجه آخر عن عبد الله بن مسعود ، وروى أبو زرعة الدمشقي في تاريخه عن ابن عمر قال « هو أعلم الناس بما أنزل الله على محمد » ، وأخرج ابن أبي خيثمة نحوه بأسناد حسن ، وروى يعقوب أيضا بأسناد صحيح عن أبي وائل قال « قرأ ابن عباس سورة النور ثم جعل يفسرها ، فقال رجل : لو سمعت هذا الدليل لأسلمت ، ورواه أبو نعيم في الحلية ، من وجه آخر بلفظ سورة البقرة ، وزاد أنه « كان على المومنين ، يعني سنة خمس وثلاثين ، كان ههنا أرسله لما حصر

### ٢٥ - باب . مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه

٣٧٥٧ - **حدثنا** أحمد بن واقد **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن هلال عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرأ وابن رَواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال : **أَخَذَ** الزَّيْدُ **فَأَصِيبَ** ، **نَمَّ** أَخَذَ جَعْفَرُ **فَأَصِيبَ** ، **نَمَّ** أَخَذَ ابْنُ رَواحةٍ **فَأَصِيبَ** - وعنه **تَفْذِرَان** - حتى **أَخَذَهَا** سيفٌ

من سيوف الله حتى فتح الله عليهم ،

**قوله** ( مناقب خالد بن الوليد ) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة - بفتح التحتانية والثاني والمثالة - بن مرة بن كعب ، يجتمع مع النبي ﷺ ومع أبي بكر جميعا في مرة بن كعب ، يكنى أبا سليمان ، وكان من فرسان الصحابة ، أسلم بين الحديبية والفتح ، ويقال قبل غزوة مؤتة بشهرين ، وكانت في جمادى سنة ثمان ، ومن ثم جزم مغلطاي بأنها كانت في صفر وكان الفتح بعد ذلك في رمضان . وحكى ابن أبي خبشة أنه أسلم سنة خمس ، وهو غلط فانه كان بالحديبية طليعة للمشركين وهي في ذى القعدة سنة ست . وقال الحاكم : أسلم سنة سبع ، زاد غيره وقيل حمرة القضاء ، والراجع الأول وما وافقه . وقد أخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبد الحميد بن جعفر عن أبيه ، أن خالد بن الوليد قد قلنوسة فقال : اعتمر رسول الله ﷺ خلق رأسه ، فابتدر الناس شعره ، فبسةهم إلى ناصيته لمجلعتها في هذه القلنوسة ، فلم أشهد قتالا وهي معي إلا رزقت النصر ، وشهد مع النبي ﷺ عدة مشاهد ظهرت فيها مجاہدته ، ثم كان قتل أهل الردة على يديه ثم فتوح البلاد الكبار ، ومات على فراشه سنة إحدى وعشرين وبذلك جزم ابن نمير ، وذلك في خلافة عمر بمصر . ونقل عن دحيم أنه مات بالمدينة وغلاطوه ، ووقع في كلام ابن التين وتبعه بعض الشراح شيء يدل على أنه مات في خلافة أبي بكر ، وهو غلط قبيح أشد من غلط دحيم ، وذلك أنه قال قال الصديق لما احتضر خالد والنسوة تبكين عليه دعين يهرقن دموعهن على أبي سليمان ، فهل تأيى للنساء عن مثله ، انتهى . قلت : وبعض هذا الكلام منقول عن عمر في حق خالد كما مضى في كتاب المجتاز ، وفيه ذكر القلنوسة . ثم أورد حديث أنس في أهل مؤتة ، والغرض منه قوله « حتى أخذها » يعني الراية - سيف من سيوف الله ، فإن المراد به خالد ، ومن يؤمئذ تسمى سيف الله ، وقد أخرج ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال : قال رسول الله ﷺ : لا تؤذوا خالدا فإنه سيف من سيوف الله صبه الله على الكفار ، وسيأتي شرح هذه الغزوة في المغازي إن شاء الله تعالى

## ٢٦ - باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنه

٣٧٥٨ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن إبراهيم عن مسروق قال « ذكر عهد الله عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لا أزال أحبه بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول : استقرروا القرآن من أربعة : من عهد الله بن مسعود فبدأ به ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل . قال : لا أدري ، بدأ بأبي أو بمعاذ »

[ الحديث ٣٧٥٨ - أخرجه في : ٣٧٦٠ ، ٣٨٠٦ ، ٣٨٠٨ ، ٤٩٩٩ ]

**قوله** ( باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة ) أي ابن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وكان مولاه أبو حذيفة ابن عتبة من أكابر الصحابة وشهد بدرا مع النبي ﷺ ، وقتل أبوه يومئذ كافرا فسأه ذلك فقال « كنت أرجو أن يسلم ، لما كنت أرى من عقله » واستشهد أبو حذيفة بالنجاة ، وأما سالم فكان من السابقين الأولين ، وقد أشهد في هذا الحديث إلى أنه كان عارفا بالقرآن ، وسبق في كتاب الصلاة أنه كان يؤم المهاجرين بقباء لما قدموا من مكة ،

وشهد سالم بدرا وما بعدما ، ويقال إن اسم أبيه معقل ، وكان مولى لامرأة من الأنصار فتبناه أبو حذيفة لما تزوجها فنسب إليه ، وسيأتي بيان ذلك في الرضاع ، واستشهد سالم بالجماعة أيضا . قوله ( ذكر ) بالضم ولم أعرف اسم فاعله . قوله ( عبد الله ) أي ابن مسعود ، وعبد الله بن عمرو أي ابن العاص . قوله ( فبدأ به ) فيه أن التقديم يفيد الاهتمام ، وقوله ( لا أدري بدأ بأبي أو بماذا ) فيه أن الواو تقتضي الترتيب ظاهرا ، وتخصيص هؤلاء الأربعة بأخذ القرآن عنهم إما لأنهم كانوا أكثر ضبطا له وأقرب لأدائه ، أو لأنهم تفرغوا لأخذه منه مشافهة وتصدوا لأدائه من بعده ، فلذلك ندب إلى الأخذ عنهم ، لا أنه لم يحمله غيرهم

### ٢٧ - باب . مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

٣٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن سليمان قال سمعت أبا وائل قال سمعت مسروقا قال قال عبد الله بن عمرو « إن رسول الله ﷺ لم يكن فاحشا ولا مُتَفَحِّشا . وقال : إن من أحبكم إلى أحسنكم أخلاقا ،

٣٧٦٠ - « وقال : استقرئوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي ابن كعب ، ومعاذ بن جبل »

٣٧٦١ - **حدثنا** موسى عن أبي عوانة عن مُغيرة عن إبراهيم عن علقمة « دخلت الشام فصلبت ركتين فقلت : اللهم يسر لي جليسا . فرأيت شيخا مقبلا ، فلما دنا قلت : أرجو أن يكون استجاب الله . قال : من ابن أنت ؟ قلت من أهل السكوفة ، قال : أفلم يكن فيكم صاحب النعلين واليساد والمطهرة ؟ أو لم يكن فيكم الذي أجبر من الشيطان ؟ أو لم يكن فيكم صاحب السر الذي لا يعلمه غيره ؟ كف قرأ ابن أم عبد ( والليل ) فقرأت ( والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى ، والذكر والانس ) قال : أقرأنها النبي ﷺ فاه إلى في ، فما زال هؤلاء حتى كادوا يرُدُّوني ،

٣٧٦٢ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد قال « سألتنا حذيفة عن رجل قريب للسمت والتهدي من النبي ﷺ حتى نأخذ عنه ، فقال : ما أعرف أحدا أقرب سميا وهديا ودلا بالنبي ﷺ من ابن أم عبد »

[ الحديث ٣٧٦٢ - طرفه ٦ : ٦٠٩٧ ]

٣٧٦٣ - **حدثني** محمد بن الوليد حدثنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق قال حدثني أبي عن أبي إسحاق قال حدثني الأسود بن يزيد قال سمعت أبا موسى الأشعري رضي الله عنه يقول « قدمت أنا وأخي

من البين ، فمكثنا حيناً ما نرى إلا أن عبد الله بن مسعود رجلاً من أهل بيت النبي ﷺ ، لما نرى من دخوله ودخول أمه على النبي ﷺ ،

[ الحديث ٣٧٦٣ - طرفه في : ٤٣٨٤ ]

**قوله** ( باب مناقب عبد الله بن مسعود ) وهو ابن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر ، مات أبوه في الجاهلية وأسدت أمه وصحبت ، فلذلك نسب إليها أحياناً ، وكان هو من السابقين . وقد روى ابن حبان من طريقه أنه كان سادس ستة في الاسلام ، وهاجر المهجرتين ، وسيأتي في غزوة بدر شهوده لرباها ، وولى بيت المال بالسكوفة لعمر وعثمان ، وقدم في أواخر عمره المدينة ، ومات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين وقد جاوز الستين ، وكان من علماء الصحابة ، وعن انتشاره بكثرة أصحابه والآخذين عنه . ثم أورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو المذكور قبله ، وزاد في أوله حديثاً تقدم في صفة النبي ﷺ ، وكان بعض الرواة سمعه مجموعاً فأورده كذلك . ثم أورد حديث أبي الدرداء المذكور في مناقب عمار وحذيفة أنفاً ، ثم حديث حذيفة ، ما أعلم أحداً أقرب سماً ، أى خشوعاً وهدياً ، أى طريقة ، ودلاً ، بفتح المهملة والتشديد أى سيرة وحالة ومهيئة وكأنه مأخوذ بما يدل ظاهر حاله على حسن فماله . **قوله** ( من ابن أم عبد ) هو عبد الله بن مسعود ، وكانت أمه تكنى أم عبد ، وقد ذكرت في الحديث الذى بعده حديث أبى موسى وتقدم التنبيه عليه في مناقب عمار ، وقد روى الحاكم وغيره من طريقى أبى وائل عن حذيفة قال : لقد علم المحفظون من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله وسيلة يوم القيامة . **قوله** في حديث أبى موسى ( قدمت أنا وأخى ) تقدم بيان اسمه في مناقب أبى بكر الصديق ، وقوله ( ما نرى ) حال من فاعل مكثنا أو صفة لقوله حيناً ، والحديث دال على ملازمته للنبي ﷺ وهو يستلزم ثبوت فضله

## ٢٨ - باب . ذكر معاوية رضى الله عنه

٣٧٦٤ - **حدثنا الحسن بن بشر** حدثنا **إسماعيل بن عمار** عن **الأسود بن عمار** عن **أبي مليكة** قال : « أوتر معاوية بعد العشاء ركعة وعندة مولى لابن عباس ، فأتى ابن عباس ، فقال : دعه فإنه قد صعب رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٣٧٦٤ - طرفه في : ٣٧٦٥ ]

٣٧٦٥ - **حدثنا ابن أبي مريم** حدثنا **نافع بن عمر** حدثني **ابن أبي مليكة** « قيل لابن عباس : هل لك في أمر المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة ، قال : إنه فقيه »

٣٧٦٦ - **حدثنا عمرو بن عباس** حدثنا **محمد بن جعفر** حدثنا **شعبة** عن **أبي التياح** قال : سمعت **مهران** ابن **أيان** عن **معاوية رضى الله عنه** قال : « إنكم لتصلون صلاة أقدم صحتنا للنبي ﷺ فما رأيناها ، ولقد نهى عنهما ، يعنى الركنين بعد العصر »

**قوله** (باب ذكر معاوية) أي ابن أبي سفيان واسمه صخر ويكنى أيضا أبا حنظلة ابن حرب بن أمية بن عبد شمس، أسلم قبل الفتح، وأسلم أبواه بعده، وصحب النبي ﷺ وكتب له، وولي إمرة دمشق من حر بعد موت أخيه يزيد بن أبي سفيان سنة تسع عشرة واستمر عليها بعد ذلك إلى خلافة عثمان، ثم زمان محاربه لعلي والحسن، ثم اجتمع عليه الناس في سنة إحدى وأربعين إلى أن مات سنة ستين، فكانت ولايته بين إمارة ومحاربة وعلو أكثر من أربعين سنة متوالية. **قوله** (حدثنا المعافي) هو ابن همران الأزدي الموصل يكنى أبا مسعود، وكان من الثقات السلاء، وقد اتق بعض التابعين، وتلد أسفيان الثوري، وكان يلقب بأقوثة العلماء، وكان الثوري شديد التعظيم له، مات سنة خمس أو ست وثمانين ومائة، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر تقدم في الاستسقاء، وفي الرواية آخر يقال له المعافي بن سليمان أصغر من هذا، ووم من عكس ذلك على ما يظهر من كلام ابن التين، ومات المعافي بن سليمان سنة مائتين وأربع وثلاثين، أخرج له النسائي وحده وأخرج للمعافي بن همران مع البخاري أبو داود والنسائي. **قوله** (وعنده مولى لابن عباس) هو كريب، روى ذلك محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر، له من طريق ابن عيينة عن حميد الله بن أبي يزيد عن كريب، وأخرج من طريق علي بن عبد الله ابن عباس قال: كنت مع أبي عند معاوية، فرأيت أوتر بركة، فذكرت ذلك لابي فقال: يا بني، هو أعلم. **قوله** (فقال دعه) فيه حذف يدل عليه السياق تقديره: فأنت ابن عباس لحكي له ذلك فقال له: دعه، وقوله (دعه)، أي اترك القول فيه والانتكار عليه. فانه قد صح، أي فلم يفعل شيئا إلا بمسئند. وفي قوله في الرواية الأخرى (أصاب، إنه فقيه) ما يؤيد ذلك، ولا التفات إلى قول ابن التين: أن الوتر بركة لم يقل به الفقهاء، لأن الذي نفاه قول الأكثر، وثبت فيه عدة أحاديث، نعم الأفضل أن يتقدمها شقم وأقله ركتان، واختلف أيما الأفضل وصلهما أو فصلهما؟ وذهب الكوفيون إلى شرطية وصلهما وأن الوتر بركة لا يجزئ وشهرة ذلك تنفي عن الإطالة فيه. ثم أورد حديث معاوية في النهي عن الصلاة بعد العصر، والغرض منه قوله: «لقد صحبنا النبي ﷺ»، والكلام على الصلاة بعد صلاة العصر تقدم في مكانه في كتاب الصلاة. (تنبيه): عبر البخاري في هذه الترجمة بقوله ذكر ولم يقل فضيلة ولا منقبة لكون الفضيلة لا تؤخذ من حديث الباب، لأن ظاهر شهادة ابن عباس له بالفقه والصحة دالة على الفضل الكثير، وقد صنف ابن أبي عاصم جزءا في مناقبه، وكذلك أبو عمر غلام ثعلب، وأبو بكر النقاش وأورد ابن الجوزي في الموضوعات بعض الأحاديث التي ذكروها ثم ساق عن إسحق بن راهويه أنه قال لم يصح في فضائل معاوية شيء، فهذه الشكفة في عدول البخاري عن التصريح بالفظ منقبة اعتمادا على قول شيخه، لكن بدقيق نظره استنبط ما يدفع به ردوس الروافض، وقصة النسائي في ذلك مشهورة، وكأنه اعتمد أيضا على قول شيخه إسحق، وكذلك في قصة الحاكم. وأخرج ابن الجوزي أيضا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبا ماقول في علي ومعاوية؟ فأطرق ثم قال: أعلم أن عليا كان كثير الأهداء ففتش أعداؤه له عيبا فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كيادا منهم لعلي، فأشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل مما لا أصل له. وقد ورد في فضائل معاوية أحاديث كثيرة لكن ليس فيها ما يصح من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحق بن راهويه والنسائي وغيرهما، والله أعلم.

## ٢٩ - باب . مناقبُ فاطمةَ عليها السلام

وقال النبي ﷺ « فاطمة سيدة نساء أهل الجنة »

٣٧٩٧ - حدثنا أبو الوليد حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن المسور بن

مخرمة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « فاطمة بضعة مني ، فمن أغضبها أغضبني »

**قوله** ( باب مناقب فاطمة ) أي بنت رسول الله ﷺ رضي الله تعالى عنها ، وأما خديجة عليها السلام ، ولدت

فاطمة في الاسلام ، وقيل قبل البعثة ، وتزوجها على رضي الله عنه بعد بدر في السنة الثانية ، وولدت له وماتت سنة

أحدى عشرة بعد النبي ﷺ بستة أشهر وقد ثبت في الصحيح من حديث عائشة ، وقيل بل عاشت بعد ثمانية وقيل

ثلاثة وقيل شهرين وقيل شهرا واحدا ، ولها أربع وعشرون سنة وقبل ذلك فقيل أحدى وقيل خمس وقيل

تسع وقيل عاشت ثلاثين سنة وسيأتى من مناقب فاطمة في ذكر أمها خديجة في أول السيرة النبوية . وأقوى ما يستدل

به على تقديم فاطمة على غيرها من نساء عصرها ومن بعدهن ما ذكر من قوله ﷺ أنها سيدة نساء العالمين إلا مريم

وأنها رزئت بالنبي ﷺ دون غيرها من بناته فأنه متن في حياته فكان في صحيفته ومات هو في حياتها فكان في صحيفتها ،

وكنت أقول ذلك استنباطا إلى أن وجدته منصوصا : قال أبو جعفر الطبري في تفسير آل عمران من التفسير

الكبير من طريق فاطمة بنت الحسين بن علي : أن جدتها فاطمة قالت « دخل رسول الله ﷺ يوما وأنا عند عائشة

فناجاني فبكيت ، ثم ناحاني فضحك ، فسألتني عائشة عن ذلك فقلت : لقد علمت أن أخبرك بسر رسول الله ﷺ ؟

فتركتني . فلما توفي سألت فقالت : ناجاني ، فذكر الحديث في معارضة جبريل له بالقرآن مرتين وأنه قال « أحسب

أنى ميت في عاصي هذا ، وأنه لم ترزأ امرأة من نساء العالمين مثل ما رزئت ، فلا تكوني دون امرأة منهم صبورا ،

فبكيت ، فقال : أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم فضحك ، . قلت : وأصل الحديث في الصحيح دون هذه

الزيادة . **قوله** ( وقال النبي ﷺ فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ) هو طرف من حديث وصله المؤلف في « علامات

النبوة » وعند الحاكم من حديث حذيفة بسند جدد وأتى النبي ﷺ ملك وقال إن فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ، وقد

تقدم في آخر أحاديث الأنبياء ما ورد في بعض طرقه من ذكر مريم عليها السلام وغيرها مشاركة لها في ذلك . **قوله**

( عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة ) كذا رواه عنه عمرو بن دينار ، وتابعه الليث ، ابن لهيعة وغيرهما رواه

أيوب عن ابن أبي مليكة فقال : عن عبد الله بن الزبير ، أخرجه الترمذي وصححه وقال : يحتمل أن يكون ابن أبي

مليكة سمعه منهما جميعا ، ووجه الدارقطني وغيره طريق المسور ، والاول أثبت بلا ريب لأن المسور قد روى في

هذا الحديث قصة مطولة قد تقدمت في « باب أصحاب النبي ﷺ » . نعم يحتمل أن يكون ابن الزبير سمع هذه القطعة فقط

أو سمعها من المسور فأرسلها . **قوله** ( بضعة ) بفتح الموحدة وحكى عنها وكسرهما أيضا وسكون المعجمة أي قطعةلحم . **قوله** ( فمن أغضبها أغضبني ) استدلل به السبيل على أن من سبها فإنه يكفر ، وتوجيهه أنها تغضب بمن سبها ،

وقد سوى بين غضبها وغضبها ومن أغضبها يكفر ، وفي هذا التوجيه نظر لا يخفى ، وسيأتى بقية ما يتعلق بغضها

في ترجمة والدتها خديجة إن شاء الله تعالى ، وفيه أنها أفضل بنات النبي ﷺ ، وأما ما أخرجه الطحاوي وغيره من

حديث عائشة في قصة جبريل زيدا بن حارثة بزئب بنت رسول الله ﷺ من مكة وفي آخره « قال النبي ﷺ هي أفضل



بناقي أصيبت في ، فقد أجاب عنه بعض الأئمة بتقدير ثبوته بأن ذلك كان متقدما ، ثم وهب الله لفاطمة من الأحوال السنية والكمال ما لم يشاركها أحد من نساء هذه الأمة مطلقا والله أعلم . وقد مضى تقرير أفضليتها في ترجمة مريم من حديث الأنبياء ، ويأتى أيضا في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى

### ٣٠ - باب فضل عائشة رضي الله عنها

٣٧٦٨ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن **يونس** عن **ابن شهاب** قال أبو سلمة : إن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله ﷺ يوما : يا عائش هذا جبريل يُقرئك السلام . فقلت : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ، ترى ما لا أرى . تريدُ رسول الله ﷺ »

٣٧٦٩ - **حدثنا آدم** حدثنا شعبة قال . و **حدثنا** عمرو وأخبرنا شعبة عن **عمرو بن مرة** عن **مرة** عن **أبي موسى الأشعري** رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « كَلَّ مَنْ رَجَلَ كَثِيرًا ، وَلَمْ يَكُلْ مِنْ نِسَاءِ إِلَّا مَرِيْمُ بِنْتُ عِمْرَانَ وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ . وَفَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الْتَرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ »

٣٧٧٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الرحمن أنه سمع أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول « فضلُ عائشة على النساء كفضل التريد على سائر الطعام »

[ الحديث ٣٧٧٠ - طرفاه في : ٥٤١٩ ، ٥٤٢٨ ]

٣٧٧١ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا ابن عوف عن القاسم بن محمد « إن عائشة اشتكت ، فجاء ابن عباس فقال : يا أم المؤمنين ، تقدّمين على فرط صدق ، على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر »

[ الحديث ٣٧٧١ - طرفاه في : ٤٧٥٤ ، ٤٧٥٣ ]

٣٧٧٢ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا مُنذَرٌ حدثنا شعبة عن الحكم سمعت أبا وائل قال « لما بحث على تخمّاراً والحسن إلى الكوفة ليستنفرهم ، خطب عمار فقال : إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا والآخرة ، ولكن الله ابتلاكم لقبهوه أو إياها »

[ الحديث ٣٧٧٢ - طرفاه في : ٧١٠٠ ، ٧١٠١ ]

٣٧٧٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها أنها استمارت من أسماء فلادةً فهلكت ، فأرسل رسول الله ﷺ ناساً من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم للصلاة ، فصلوا بغير وضوء . فلما أتوا النبي ﷺ شكروا ذلك إليه ، فنزّلت آية النعيم ، فقال أسيد بن حصير : جزاك

الله خيرا ، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه خراجا ، وجعل فيه للمسلمين بركة ،

٢٧٧٤ --- **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَانَ

فِي مَرْصِ جَلَّ يَدُورُ فِي نِسَائِهِ وَيَقُولُ : ابْنُ أُنَا غُلْدًا ؟ حِرْصًا عَلَى بَيْتِ عَائِشَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي سَكَنَ ،

٢٧٧٥ --- **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا حُذَّافٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ النَّاسُ يُتَحَرَّوْنَ

بِهَذَا يَوْمٍ عَائِشَةَ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَاجْتَمَعَ صَوَاحِبِي إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ : يَا أُمُّ سَلَمَةَ ، وَاللَّهِ إِنْ النَّاسَ يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَا يَوْمٍ عَائِشَةَ ، وَإِنَّا نَزِيدُ الْخَيْرَ كَمَا تَرِيدُهُ عَائِشَةُ ، فَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ يَأْمُرَ النَّاسَ أَنْ يُهْدُوا إِلَيْهِ وَحَيْثُ كَانَ ، أَوْ حَيْثُ مَادَارَ . قَالَتْ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ أُمِّ سَلَمَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، قَالَتْ : فَأَعْرَضَ عَنِّي . فَلَمَّا عَادَ إِلَيَّ ذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنِّي . فَلَمَّا كَانَ فِي الثَّالِثَةِ ذَكَرْتُ لَهُ فَقَالَ : يَا أُمُّ سَلَمَةَ ، لَا تُؤْذِنِي فِي عَائِشَةَ ، فَإِنَّهُ وَاللَّهِ مَا نَزَلَ عَلَى الْوَحْيِ وَأَنَا فِي لِحَافٍ أَمْرًا مِنْكَنَ غَيْرَهَا ،

**قوله** ( باب فضل عائشة رضي الله عنها ) هي الصديقة بنت الصديق وأما أم رومان تقدم ذكرها في علامات النبوة ، وكان مولدها في الاسلام قبل الهجرة بثمان سنين أو نحوها . ومات النبي ﷺ ولها نحو ثمانية عشر عاما ، وقد حفظت عنه شيئا كثيرا وعانت بعده قريبا من خمسين سنة ، فأكثر الناس الأخذ عنها ، ونقلوا عنها من الأحكام والآداب شيئا كثيرا حتى قيل ان ربح الأحكام الشرعية منقول عنها رضي الله عنها . وكان موتها في خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين وقيل في التي بعدها ، ولم تلد للنبي ﷺ شيئا على الصواب ، وسألته أن تكتني بآبَنِ اخْتِكَ فَكَتَنَتْ أُمَّ عَبْدِ اللَّهِ وَأَخْرَجَ ابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ كَنَاهَا بِذَلِكَ لَمَّا أَحْضَرَالِيهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ لِيُحْكَمَكَ فَقَالَ دَهُو عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْتِ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ . قَالَتْ : فَلَمْ أَزَلْ أَكْنِي بِهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ ثَمَانِيَةَ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ ، **قوله** . ( يا عائش ) بضم الشين ويجوز فتحها ، وكذلك يجوز ذلك في كل اسم مرخم . **قوله** ( ترى مالا أرى ، تريد رسول الله ﷺ ) هو من قول عائشة ، وقد استنبط بعضهم من هذا الحديث فضل خديجة على عائشة لأن الذي ورد في حق خديجة أن النبي ﷺ قال لها دَانِ جَبْرِيلُ يَقْرَأُكَ السَّلَامَ مِنْ رَبِّكَ ، وَأَطْلَقَ هُنَا السَّلَامَ مِنْ جَبْرِيلَ نَفْسَهُ ، وَسَيَأْتِي تَقْرِيرُ ذَلِكَ فِي مَنَاقِبِ خَدِيجَةَ . الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي مُوسَى دَكُلَ - بِثَلَاثَةِ الْمِمْ - مِنَ الرِّجَالِ كَثِيرٍ ، وَتَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي ذِكْرِ أَسْمَاءِ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ وَتَقْرِيرُ أَنَّ قَوْلَهُ دَوْفَضَلَ عَائِشَةَ الْخَ ، لَا يَسْتَلْزِمُ ثَبُوتَ الْإِفْضَالِيَةِ الْمَطْلُوقَةِ ، وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ حَبَانَ إِلَى أَنَّ أَفْضَلِيَّتَهَا الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا هَذَا الْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ مُقْبِدَةٌ بِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى لَا يَدْخُلَ فِيهَا مِثْلُ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ جَمْعًا بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَبَيْنَ حَدِيثِ دَأْفَضَلَ نِسَاءَ أَهْلِ الْجَنَّةِ خَدِيجَةَ وَفَاطِمَةَ ، الْحَدِيثُ ، وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ بِهَذَا اللفظ من حديث ابن عباس ، وَسَيَأْتِي فِي مَنَاقِبِ خَدِيجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَلَى مَرْفُوعًا دَخِيرَ نِسَائِهَا خَدِيجَةَ ، وَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ هُنَاكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَوْلُهُ دَكَفَضَلَ الْبَرِيدَ ، زَادَ مَعْرُوفًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ دَمَرْتَدُ بِالْحَمِّ ، وَهُوَ اسْمُ الْبَرِيدِ الْكَامِلُ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إذا ما الحيز تأدبه بلحم لهذاك أمانة الله الريد

الحديث الثالث حديث أنس ، فضل عائشة على النساء كفضل الثريد ، وهو طرف من الحديث الذي قبله ، وكان المصنف أخذ منه لفظ الترجمة فقال ، فضل عائشة ، ولم يقل مناقب ولا ذكر كما قال في غيرها . الحديث الرابع حديث ابن عباس ، **قوله** ( ان عائشة اشتكت ) أى ضعفت . **قوله** ( تقدمين ) بفتح الدال ( على فرط ) بفتح الفاء والراء بعدها مهملة وهو المتقدم من كل شيء ، قال ابن التين : فيه أنه قطع لها بدخول الجنة إذ لا يقول ذلك إلا بتوقيف ، وقوله « على رسول الله » بدل بتكرير العامل ، وسيأتي بقية الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة النور . الحديث الخامس حديث عمار ( انى لأعلم أنها زوجته ) أى زوجة النبي ﷺ ( في الدنيا والآخرة ) وعند ابن حبان من طريق سعيد بن كشير عن أبيه ، حدثتنا عائشة أن النبي ﷺ قال لها : أما ترضين أن نكونى زوجتى في الدنيا والآخرة ، فلعلم عمارا كان سمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، وقوله في الحديث « ولتبعوه أو أياها » قيل الضمير لعل لأنه الذي كان عمار يدعو إليه ، والذي يظهر أنه لله والمراد باتباع الله اتباع حكمه الشرعى في طاعة الامام وعدم الخروج عليه ، ولعله أشار إلى قوله تعالى ( وقرن في بيوتكن ) فإنه أمر حقيق خوطب به أدواج النبي ﷺ ، ولهذا كانت أم سلمة تقول : لا يحركنى ظهر بعير حتى ألقى النبي ﷺ . والمعذر في ذلك عن عائشة أنها كانت متأولة هي وطلحة والزبير ، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس وأخذ القصاص من قتلة عثمان رضى الله عنهم أجمعين ، وكان رأى على الاجتماع على الطاعة وطلب أولياء المقتول القصاص عن يثب عليه القتل بشروطه . الحديث السادس حديث عائشة في قصة القلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول كتاب التيمم ، قال ابن التين : ليست هذه اللفظة محفوظة ، يعنى أنهم أتوا بالعقد ، أى ان المحفوظ قولها « فآثرنا البعير فوجدنا العقد تحت » . الحديث السابع ، **قوله** عن هشام عن أبيه ( ان رسول الله ﷺ لما كان في مرضه جعل يدور الحديث ) وهذا صورته مرسل ، ولكن تبين أنه موصول عن عائشة في آخر الحديث حيث قال « فقالت عائشة : فله كان يومى سكن » وسيأتى في الوفاة من وجه آخر موصولاً ، وبأى سائر شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قال الكرماني : قولها « سكن » أى مات أو سكنت هن ذلك القول . قلت : الثانى هو الصحيح ، والاول خطأ صريح ، قال ابن التين : في الرواية الأخرى « انهم أذن له أن يقيم عند عائشة » فظاهره يخالف هذا ، ويجمع باحتمال أن يكن أذن له بعد أن صار إلى يومها ، يعنى فيتعلق الأذن بالمستقبل ، وهو جمع حسن . الحديث الثامن حديثها في أن الناس كانوا يتحرون بهديابهم يوم عائشة ، وفيه والله ما نزل على الرعى وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الهبة ، وقوله في أوله « حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب » كذا للاكثر ، ووقع في رواية التميمي زعبدوس عن أبي زيد المروزي « هبى الله » بالتصغير والصواب بالتكبير ، وقوله في هذه الرواية « فقال يا أم سلمة لا تؤذبنى في عائشة فإنه والله ما نزل على الرعى وأنا في لحاف امرأة منكن غيرها » وقع في الهبة « فان الوحي لم يأتنى وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة » فقلت : أتوب إلى الله تعالى ، وفي هذا الحديث منقبة عظيمة لعائشة ، وقد استدلل به على فضل عائشة على خديجة ، وليس ذلك بلازم لأمرين : أحدهما احتمال أن لا يكون أراد ادخال خديجة في هذا ، وأن المراد بقوله « منكن » المخاطبة وهي أم سلمة ومن أرسلها أو من كان موجودا حينئذ من النساء ، والثانى على تقدير إرادة الدخول فلا يلزم من ثبوت خصوصية شيء من الفضائل ثبوت الفضل المطلق كحديث « أقرؤكم أبى » وأقرؤكم زيد ، ونحو

ذلك ، وما يسأل عنه المحكمة في اختصاص عائشة بذلك ، فقيل لمكان أبيها ، وأنه لم يكن يفارق النبي ﷺ في أغلب أحواله ، فسرى سره لابنته مع ما كان لها من مزيد حبه ﷺ . وقيل انها كانت تبالغ في تنظيف ثيابها التي تنام فيها مع النبي ﷺ ، والعلم عند الله تعالى ، وسيأتي مزيد لهذا في ترجمة خديجة إن شاء الله تعالى ، قال السبكي الكبير : الذي يدين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة ، والخلاف شهير ولكن الحق أحق أن يتبع . وقال ابن تيمية : جهات الفضل بين خديجة وعائشة متقاربة . وكأنه رأى التوقف . وقال ابن القيم : إن أريد بالفضل كثرة الثواب عند الله فذلك أمر لا يطلع عليه ، فإن عمل القلوب أفضل من عمل الجوارح ، وإن أريد كثرة العلم فعائشة لا محالة ؛ وإن أريد شرف الأصل ففاطمة لا محالة ، وهي فضيلة لا يشاركها فيها غير أخواتها ، وإن أريد شرف السيادة فقد ثبت النص لفاطمة وحدها . قلت : امتازت فاطمة عن أخواتها بأنهن متن في حياة النبي ﷺ كما تقدم ، وأما ما امتازت به عائشة من فضل العلم فإن لخديجة ما يقابله وهي أنها أول من أجاب إلى الاسلام ودعا إليه وأعان على ثبوته بالنفس والمال والتوجه التام ؛ فيها مثل أجر من جاء بعدها ، ولا يقدر قدر ذلك إلا الله . وقيل انعمت الإجماع على فضيلة فاطمة ، وبقي الخلاف بين عائشة وخديجة . ( فرع ) : ذكر الرافعي أن أزواج النبي ﷺ أفضل نساء هذه الأمة ، فإن استثنيت فاطمة لكونها بضعة فأخواتها شاركها . وقد أخرج الطحاوي والحاكم بسند جيد عن عائشة أن النبي ﷺ قال في حق زينب ابنته لما أوديت عند خروجها من مكة : هي أفضل بناتي ، أصيبت في ، وقد وقع في حديث خطبة عثمان حفصة زيادة في مسند أبي يعلى : تزوج عثمان خيرا من حفصة ، وتزوج حفصة خيرا من عثمان ، والجواب عن قصة زينب تقدم ، ويحتمل أن يقدر د من ، وأن يقال كان ذلك قبل أن يحصل لفاطمة جهة التفضيل التي امتازت بها عن غيرها من أخواتها كما تقدم ، قال ابن التين : فيه أن الزوج لا يلزمه التسوية في النفقة بل يفضل من شاء بعد أن يقوم للآخرى بما يلزمه لها ، قال : ويمكن أن لا يكون فيها دليل لاحتمال أن يكون من خصائصه ، كما قيل إن القسم لم يكن واجبا عليه وإنما كان يتبرع به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٣ - كتاب مناقب الأنصار

### ١ - باب مناقب الأنصار [٩ الحشر]:

(والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا)

٣٧٧٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** مهدي بن ميمون **حدثنا** غيلان بن جبرير قال قلت

لأنس: أرايتَ اسمَ الأنصار كنتم تُسمُّونَ به، أم سَمَّاكمُ اللهُ؟ قال: بل سَمَّانا اللهُ. كُنَّا ندخلُ على أنسٍ ليُحدِّثنا بمناقبِ الأنصار ومشاهدِهِمْ، ويُقبِلُ عليَّ أو على رجلٍ من الأزدِ فيقول: فقلْ قَوْمُكَ يَوْمَ كَذَا وكَذَا وكذا وكذا،

[الحديث ٣٧٧٦ - طرفه في: ٢٨٤٤]

٣٧٧٧ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

«كَانَ يَوْمٌ بَعَثَ يَوْمًا قَدَمَهُ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، فَقَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ افترقَ مَلَأُهمْ، وَقُتِلَتْ سِرَواتُهُمْ وَجُرُحُوا. فَقَدَمَهُ اللهُ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي دُخُولِهِ فِي الْإِسْلَامِ،

[الحديث ٣٧٧٧ - طرفه في: ٢٨٤٦، ٢٩٣٠]

٣٧٧٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن أبي التَّيَّاح قال سمعتُ أسأَ رضي الله عنه يقول «قالتِ

الأنصارُ يومَ فتحِ مكة - وأعطى قريشاً - : واللهُ إنَّ هذا لَمَوْءَجٌ مُجَبَّبٌ، إنَّ سيوفنا تقطرُ من دماءِ قريشٍ، وغنمنا تُرَدُّ عليهم. فبلغَ ذلكَ النبيَّ ﷺ فدعا الأنصارَ، قال فقال: ما الذي يُلغِي عنكم؟ - وكانوا لا يكذبون - فقالوا: هو الذي بَلَغَكَ. قال: أو لا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ لِلنَّاسِ بِالقَنَائِمِ إلى بُيُوتِهِمْ، وتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ إلى بُيُوتِكُمْ؟ لو سَلَكْتَ الأنصارُ وادياً أو شِعْباً لَسَلَكْتُ وادياً الأنصارُ أو شِعْبَهُمْ»

**قوله** (باب مناقب الأنصار) هو اسم إسلامي، سُمي به النبي ﷺ الأوس والخزرج وحلفاءهم كما في حديث

أنس. والأوس ينسبون إلى أوس بن حارثة، والخزرج ينسبون إلى الخزرج بن حارثة، وهما ابنا قيلة، وهو اسم أمهم وأبرهم هو حارثة بن عمرو بن عامر الذي يجتمع إليه أنساب الأزد. وقوله (والذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبلهم) الآية تقدم شرحه في أول مناقب عثمان. وزعم محمد بن الحسن بن زبالة أن الإيمان اسم من أسماء المدينة، واحتج بالآية ولا حجة له فيها. **قوله** (حدثنا مهدي) هو ابن ميمون. **قوله** (غيلان بن جبرير) هو المولى بكسر الميم وسكون الميم المهمله وفتح الواو بعدها لام، وممول بطن من الأزد، ونسبه ابن حبان حبيباً وهو وهم، وهو تابعي ثقة قليل الحديث ليس له عن أنس شيء إلا في البخاري، وتقدم له حديث في الصلاة ويأتي له في آخر الرقاق

**قوله** ( قلت لأنس أ رأيت اسم الانصار ) يعنى أخبرنى عن تسمية الأوس والخزرج الانصار . **قوله** ( كننا ندخل ) كذا فى هذه الرواية بغير أداة العطف ، وهو من كلام غيلان لا من كلام أنس ، وسيأتى بعد قليل قبل « باب القسامة فى الجاهلية ، من وجه آخر عن مهدي بن ميمون عن غيلان قال « كننا نأتى أنس بن مالك ، الحديث ولم يذكر ما قبله . **قوله** ( كننا ندخل على أنس ) أى بالبصرة . **قوله** ( ويقبل على » ) أى مخاطباً لى . **قوله** ( فعل قومك كذا ) (١) أى يحكى ما كان من مآثرهم فى المغازى ونصر الإسلام . **قوله** ( كان يوم بعث ) بضم الموحدة وتخفيف المهمله وآخره مثله ، وحكى السكرى أن بعضهم رواه عن الخليل بن أحمد وصحفه بالغين المعجمة ، وذكر الأزهري أن الذى صحفه الليث الراوى عن الخليل ، وحكى الفزاز فى « الجامع ، أنه يقال بفتح أوله أيضاً ، وذكر عياض أن الاصيل رواه بالوجهين أى بالغين المهمله والمعجمة ، وأن الذى وقع فى رواية أبى ذر بالغين المعجمة وجها واحداً ، ويقال إن أبا عبيدة ذكره بالمعجمة أيضاً ، وهو مكان - ويقال حصن وقيل مزردة - عند بنى قريظة على ميلين من المدينة ، كانت به وقعة بين الأوس والخزرج ، فقتل فيها كثير منهم . وكان رئيس الأوس فيه حضير والد أسيد بن حضير وكان يقال له حضير الكتائب وبه قتل ، وكان رئيس الخزرج يومئذ عمرو بن النعمان البياض فقتل فيها أيضاً ، وكان النصر فيها أولاً للخزرج ثم ثبتهم حضير فرجعوا وانتصرت الأوس . وجرح حضير يومئذ فوات فيها ، وذلك قبل الهجرة بخمس سنين وقيل بربع وقيل بأكثر والأول أصح ، وذكر أبو الفرج الاصبهاني أن سبب ذلك أنه كان من قاعدتهم أن الاصيل لا يقتل بالحليف ، فقتل رجل من الأوس حليفاً للخزرج ، فأرادوا أن يقيدوه فامتنعوا ، فوقعت عليهم الحرب لأجل ذلك ، فقتل فيها من أكابرهم من كان لا يؤمن ، أى يتكبر ويأنف أن يدخل فى الاسلام حتى لا يكون تحت حكم غيره ، وقد كان بقى منهم من هذا النحو عبد الله بن أبى - ابن سلول وقصته فى ذلك مشهورة مذكورة فى هذا الكتاب وغيره . **قوله** ( سرواتهم ) بفتح المهمله والراء والواو أى خيابهم . والسروات جمع سراة بفتح المهمله وتخفيف الراء ، والسراة جمع سرى وهو الشريف . **قوله** ( وجرحوا ) كذا للاكثر بضم الجيم والراء المكسورة مثقلاً ومخففاً ثم مهله . والاصيل مجبمين مخففاً أى اضطرب قولهم من قولهم ، جرح الخاتم إذا جال فى الكف ، وهند ابن أبى صفره بفتح المهمله ثم جيم من الحرج وهو ضيق الصدر ، وللمستعلى وعبدوس والقابسى « وخرجوا ، بفتح الخاء والراء من الخروج ، وصوب ابن الاثير الأول وصوب غيره الثالث ، والله أعلم **قوله** ( يوم فتح مكة ) أى عام فتح مكة ، لأن الغنائم المشار اليها كانت غنائم حنين ، وكان ذلك بعد الفتح شهرين . **قوله** ( وأعطى قريشا ) هى جملة حالية ، وقوله « وسيفونا تقطر من دماهم ، هو من القلب والاصل ودماؤهم تقطر من سيفونا ، ويحتمل أن يكون « من » بمعنى الباء الموحدة ، وبالع فى جعل الدم قطر السيوف ، وسيأتى شرح هذا الحديث فى غزوة حنين

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار ،

قاله عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ

(١) لقى فى المتن « فعل قومك يوم كذا وكذا كذا وكذا .

٣٧٧٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَنْدَلَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : « لَوْ أَنَّ الْأَنْصَارَ سَلَكُوا وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَاكَتُ فِي وَادِي الْأَنْصَارِ ، وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَسْرَأَ مِنَ الْأَنْصَارِ . فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : مَا ظَلَمَ - بَابِي وَأُمِّي - آوَدُهُ وَنَصَرُوهُ . أَوْ كَلِمَةً أُخْرَى »

[ الحديث ٣٧٧٩ - طريقه في : ٧٢٤٤ ]

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : « لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَسْرَأَ مِنَ الْأَنْصَارِ » ، قاله عبد الله بن زيد ) هو طرف من حديث سيأتي شرحه في غزوة حنين ، قال الخطابي : أراد ﷺ بذلك استطابة قلوب الأنصار حيث رضى أن يكون واحدا منهم لولا ما منعه من سمة الهجرة ، وأطال بذلك بما لا طائل فيه . **قوله** ( فقال أبو هريرة ما ظلم ) أي ما تعدى في القول المذكور ولا أعطاهم فوق حقهم ، ثم بين ذلك بقوله « آوَدُهُ وَنَصَرُوهُ » . **قوله** ( أو كلمة أخرى ) لعل المراد وواسوه وواسوا أصحابه بأموالهم ، وقوله « لَسَاكَتُ فِي وَادِي الْأَنْصَارِ » ، أراد بذلك حسن موافقتهم له لما شاهدته من حسن الجوار والوفاء بالعهد ، وليس المراد أنه يصير تابعا لهم ، بل هو المتبوع المطاع المقترض الطاعة على كل مؤمن

### ٣ - باب إخوان النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار

٣٧٨٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : « لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ أَخْبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ . قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمَنِ أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا ، قَاسِمٌ مَالِي نِصْفَيْنِ . وَلِي أَسْرَأُ نَانَ ، فَانْظُرْ أَحَبَّيْهُمَا إِلَيْكَ فَسَمِّهَا لِي أَطْلُقْهَا ، فَذَا انْفَقَصَتْ حَدَّثْتُهَا فَتَزَوَّجَهَا . قَالَ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ ، أَيْنَ سَوْفَ كُمْ ؟ فَدَلَّوْهُ عَلَى سَوْقِ بَنِي قَيْنُقَاعَ ، فَمَا تَقَلَّبَ الْأَوَمَةُ فَضَلَّ مِنْ أَفْطِي وَتَمَنَّى . ثُمَّ تَابَعَ الْفَدُو . ثُمَّ جَاءَ يَوْمًا وَبِهِ أَرْبُ صَفْرَةٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَهْمٌ ؟ قَالَ : تَزَوَّجْتُ . قَالَ : كَمْ سَفَتْ لَهَا ؟ قَالَ : نَوَاةٌ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ وَزَنَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - شَكَ إِبْرَاهِيمُ »

٣٧٨١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَمْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « قَدِمَ عَلَيْنَا هَدُّ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَأَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ - وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ - فَقَالَ سَعْدٌ : قَدْ عَلِمْتُد الْأَنْصَارُ أَنِّي مِنْ أَكْثَرِهَا مَالًا ، سَأَقْسِمُ مَالِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ شَطْرَيْنِ ، وَلِي امْرَأَتَانِ فَانْظُرْ أَحَبَّيْهُمَا إِلَيْكَ فَاطْلُقْهَا حَتَّى إِذَا حَلَّتْ تَزَوَّجَهَا . فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ . فَلَمْ يَرْجِعْ يَوْمَئِذٍ حَتَّى أَفْصَلَ شَيْئًا مِنْ تَمَنَّى وَأَفْطَى ، فَلَمْ يَلَهُثْ إِلَّا بِسَهْرٍ حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَضَرَّ مِنْ صَفْرَةٍ . فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْمٌ ؟ قَالَ : تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، قَالَ : مَا مَقَّتْ فِيهَا ؟ قَالَ : وَزَنَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - فَقَالَ :

أولم ولو بشاة»

٣٧٨٢ -- **حدثنا** الصادق بن محمد أبو تمام قال سمعتُ المفيرةَ بنَ عبد الرحمنِ حدثنا أبو الزنادِ عنِ الأهرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قالت الانصار: افسم بيننا وبينهم لئلا نخل، قال: لا. قال: يكفوننا لئلا نؤثروا وبشر كوننا في الثمر. قالوا: سمعنا وأطعنا »

**قوله** ( باب إخوان النبي ﷺ بين المهاجرين والانصار ) سيأتي بسط القول فيه في أبواب الهجرة قبيل المغازي . **قوله** ( عن جده ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وهذا صورته مرسل ، وقد تقدم في أوائل البيع من طريق ظاهره الاتصال . **قوله** ( لما قدموا المدينة آخى رسول الله ﷺ بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع ) أي ابن عمرو بن أبي زهير الانصاري الخزرجي ، أحد النقباء ، استشهد بأحد ، وسيأتي بيان ذلك في المغازي ، وسيأتي شرح قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف في الولية من كتاب النكاح ، وكذا حديث أنس الذي بعده في المعنى إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قالت الانصار : افسم بيننا وبينهم لئلا نخل ) أي المهاجرين ، وقد سبق الكلام عليه في الزارعة ، وفيه فضيلة ظاهرة للانصار . **قوله** ( وبشر كوننا في الثمر ) في رواية الكشميني « في الأمر ، أي الحاصل من ذلك ، وهو من قولهم أمر ماله - بكسر الميم - أي كثر

#### ٤ - باب . حب الانصار من الإيمان

٣٧٨٣ - **حدثنا** حجاج بن نبال حدثنا شعبه قال حدثني عدي بن ثابت قال سمعتُ البراءَ رضي الله عنه قال : سمعتُ النبي ﷺ - أو قال : قال النبي ﷺ - « الانصار لا يحبهم إلا مؤمن ، ولا ينفضهم إلا منافق . فمن أحبهم أحبه الله ، ومن أبغضهم أبغضه الله »

٣٧٨٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبه عن عبد الله بن عبد الله بن جبر عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « آية الإيمان حب الانصار ، وآية النفاق بغض الانصار »

**قوله** ( باب حب الانصار ) أي فضله ، ذكر فيه حديث البراء ولا يحبهم الا مؤمن ، وحديث أنس وآية الايمان حب الانصار ، قال ابن التين : المراد حب جميعهم وبغض جميعهم ، لأن ذلك إنما يكون للدين ، ومن أبغض بعضهم لمعنى يسوغ البغض له فليس داخلًا في ذلك ، وهو تقرير حسن . وقد سبق الكلام على شرح الحديث في كتاب الايمان

#### ٥ - باب . قول النبي ﷺ للانصار : أنتم أحب الناس إلي

٣٧٨٥ - **حدثنا** أبو مكرم حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال « رأيته ﷺ النساء والعبيان مقيمين - قال حسبت أنه قال من عرس - فقام للنبي ﷺ مُبْتَلًا فقال : اللهم أنتم النبي ﷺ للنساء والعبيان مقيمين - قال حسبت أنه قال من عرس - فقام للنبي ﷺ مُبْتَلًا فقال : اللهم أنتم



من أحب الناس إلى . قالها ثلاث مرار .

[ الحديث ۳۷۸۰ - طرفہ فی : ۵۱۸۰ ]

٢٧٨٦ — **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم بن كثير **حدثنا** بهز بن أسد **حدثنا** شعبه قال أخبرني هشام بن زيد قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال «جاءت امرأة من الأنصار إلى رسول الله ﷺ ومعها صبي لها ، فكلما رسول الله ﷺ فقال : والذي نفسي بيده ، إنكم أحبُّ للناس إلى . مرتين »

[ الحديث ٣٧٨٦ - طرفاه في : ٥٧٣٤ ، ٦٦٤٥ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ للانصار أنتم أحب الناس إلى ) هو على طريق الاجمال ، أى مجموعكم أحب إلى من مجموع غيركم ، فلا يعارض قوله في الحديث الماضي في جواب من أحب الناس إليك ؟ قال : أبو بكر ، الحديث . قوله ( حسبت أنه قال من عرس ) الشك فيه من الراوى . قوله ( فقام النبي ﷺ مثلاً ) بضم أوله وسكون ثانية وكسر امثله ، قال ابن التين كذا وقع راعياً . والذي ذكره أهل اللغة : مثل الرجل ففتح الميم وضم المثلثة مثلاً إذا انتصب قائماً . ثلاثى . انتهى . وفي رواية تأتى في النكاح . مثلاً بالتشديد أى مكلفاً نفسه ذلك فلذلك عدى فعله قاله عياض ، ووقع في النكاح باللفظ دمتنا ، بضم أوله وسكون ثانية وكسر المثناة بعدها نون أى طويلاً ، أو هو من المنة أى عليهم فيكون بالتشديد . قوله في الطريق الأخرى ( جاءت امرأة ومعهما صبي لها ) لم أقف على اسمها . قوله ( فكلمها رسول الله ﷺ ) أى أجابها عما سألته ، أو ابتدأها بالكلام نائيساً

٦- باب. اتباع الانصار

السلامة

٣٧٨٧ -- **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ **حَدَّثَنَا** غُنْدَرٌ **حَدَّثَنَا** شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو سَمْعَتُ أَبَا حِزَّةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ « قَالَتِ الْأَنْصَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْشَلْ نَبِيَّ أَتْبَاعِ، وَإِنَّا قَدْ أَتْبَعْنَاكَ، قَادِعُ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِثْلًا. فَدَعَا بِهِ. فَنَمِيتُ ذَلِكَ إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى، فَقَالَ: قَدْ زَعَمَ ذَلِكَ زَيْدٌ »

[ الحديث ٢٧٨٧ - طرقه في : ٢٧٨٨ ]

٣٧٨٨ -- حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْوَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حِزَةَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ: «الْأَنْصَارُ: إِنْ لِكُلِّ قَوْمٍ أَنْبَاءٌ، وَإِنَّا فِدَايُكَ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ أَتْبَاعَنَا مِنْهُ». قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَتْبَاعَهُمْ مِنْهُمْ». قَالَ عَمْرُو: فَذَكَرْتُ لَابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «قَدْ زَعَمَ ذَاكَ زَيْدٌ». قَالَ شُعْبَةُ: أَظُنُّهُ زَيْدَ بْنِ أَرْقَمٍ.»

**قوله** (باب أتباع الانصار) أى من الخلفاء والموالى . **قوله** (عن عمرو) هو ابن مرة كما في الرواية التي تليها .

**قوله** (سمعت أبا حمزة) بالمهمله والزاي اسمه طلحة بن يزيد مولى قرظة بن كعب الانصارى ، وقرظة بفتح القاف والراء والطاء المعجمة صحابي معروف ، وهو ابن كعب بن ثعلبة بن عمرو بن كعب أو عامر بن زيد مناة ، أنصارى خزرجى ، مات في ولاية المغيرة على الكوفة لمعاوية وذلك في حدود سنة خمسين . **قوله** (أن يجعل أتباعنا منا) أى

يقال لم الأنصار حتى تتناولهم الوصية بهم بالاحسان اليهم ونحو ذلك . **قوله** ( فدعا به ) أى بما سألوا ، وبين ذلك في الرواية التى عليها بلفظ « قال اللهم اجعل أنباهم منهم » . **قوله** ( فتميت ذلك ) أى نقلته ، وهو بالتخفيف ، وأما بتشديد الميم فعناه أبلغته على جهة الافساد ، وقائل ذلك هو عمرو بن مرة كما في الرواية التى عليها ، وابن أبى ليلى هو عبد الرحمن . **قوله** ( قد زعم ذلك زيد ) زاد في الرواية التى عليها « قال شعبة أظنه زيد بن أرقم » . وكأنه احتمل عنده أن يكون ابن أبى ليلى أراد بقوله « قد زعم ذلك زيد » ، أى زيد آخر غير ابن أرقم كزيد بن ثابت ، لكن الذى ظنه شعبة صحيح ، فقد رواه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق على بن الجهم جازما به . وقوله « زعمهم » أى قال كما قدمنا مرارا أن لغة أهل الحجاز تطلق الزعم على القول

## ٧ - باب فضل دور الأنصار

٣٧٨٩ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **عندَر** حدثنا **شعبة** قال سمعت **قادة** عن **أنس بن مالك** عن **أبي أسيد** رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ « خير دور الأنصار بنو النجار ، ثم بنو عبد الأشهل ، ثم بنو الحارث ابن الخزرج ، ثم بنو ساعدة » ، وفي كل دور الأنصار خير . فقال **سعد** : ما أرى للنبي ﷺ إلا قد فضل علينا ، فقيل : قد فضلناكم على كثير . وقال **عبد الصمد** : حدثنا **شعبة** حدثنا **قادة** سمعت **أنسا** قال أبو أسيد عن النبي ﷺ بهذا وقال « سعد بن عباد »

[ الحديث ٣٧٨٩ - أخرجه في : ، ٣٧٩٠ ، ٣٨٠٧ ، ٦٠٥٣ ]

٣٧٩٠ - **حدثنا سعد بن حفص** **الطنجي** حدثنا **شيبان** عن **يحيى** قال أبو سلمة أخبرني أبو أسيد أنه سمع النبي ﷺ يقول « خير الأنصار - أو قال : خير دور الأنصار - بنو النجار ، وبنو عبد الأشهل ، وبنو الحارث ، وبنو ساعدة »

٣٧٩١ - **حدثنا خالد بن مخلد** حدثنا **سليمان** قال حدثني **عمرو بن يحيى** عن **عباس بن سهل** عن **أبي حميد** عن النبي ﷺ قال « إن خير دور الأنصار دار بني النجار ، ثم عبد الأشهل ، ثم دار بني الحارث ، ثم بني ساعدة » ، وفي كل دور الأنصار خير ، فلحقنا **سعد بن عباد** ، فقال أبا أسيد : ألم تر أن نبي الله ﷺ خير الأنصار فجعلنا أخيرا ؟ فأدرك **سعد** النبي ﷺ فقال : يا رسول الله خير دور الأنصار فجعلنا أخيرا ، قال : أو ليس بحسبكم أن تكونوا من الخيار ؟

**قوله** ( باب فضل دور الأنصار ) أى منازلهم . **قوله** ( عن أنس ) في رواية عبد الصمد الملقبة هنا « سمعت أنسا » ، وسأذكر من وصلها . **قوله** ( عن أبي أسيد ) بالنصير وهو الساعدي ، وهو مشهور بكنيته ، ويقال اسمه مالك . **قوله** ( خير دور الأنصار بنو النجار ) هم من الخزرج ، والنجار هم نيم الله ، وسمى بذلك لانه ضرب رجلا

فنجره فقبل له النجار ، وهو ابن ثعلبة بن عمرو من الخزرج . **قوله** ( ثم بنو عبد الأشهل ) هم من الأوس ، وهو عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخزرج الأصغر بن عمرو بن مالك بن الأوس بن حارثة ، كذا وقع في هذه الطريق ، ولكن وقع في رواية معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبي سلة عن أبي هريرة ، قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بخير دور الأنصار ؟ قالوا : بلى . قال : بنو عبد الأشهل - وهم رطع سعد بن معاذ - قالوا : ثم من يا رسول الله ؟ قال : ثم بنو النجار ، فذكر الحديث وفي آخره ، قال معمر : وأخبرني ثابت وقتادة أنهما سمعا أنس بن مالك يذكر هذا الحديث ، إلا أنه قال بنو النجار ثم بنو عبد الأشهل ، أخرجه أحمد ، وأخرجه مسلم من طريق صالح بن كيسان عن الزهري دون مابعد من رواية معمر عن ثابت وقتادة ، وأخرج مسلم أيضا من طريق أبي الزناد عن أبي سلة عن أبي أسيد مثل رواية أنس عن أبي أسيد ، فقد اختلف على أبي سلة في إسناده هل شيخه فيه أبو أسيد أو أبو هريرة ، ومثته هل قدم عبد الأشهل على بني النجار أو بالعكس ؟ وأما رواية أنس في تقديم بني النجار فلم يختلف عليه فيها ، ويؤيدها رواية إبراهيم بن محمد بن طلحة عن أبي أسيد ، وهي عند مسلم أيضا وفيها تقديم بني النجار على بني عبد الأشهل . وبنو النجار هم أحوال جد رسول الله ﷺ لأن والدته عبد المطلب منهم ، وعليهم نزل لما قدم المدينة ، فلهم منزلة على غيرهم ، وكان أنس منهم فله مزيد عناية بحفظ فضائلهم . **قوله** ( ثم بنو الحارث بن الخزرج ) أي الأكبر أي ابن عمرو بن مالك بن الأوس المذكور ابن حارثة . **قوله** ( ثم بنو ساعدة ) هم الخزرج أيضا ، وساعدة هو ابن كعب بن الخزرج الأكبر . **قوله** ( خير دور الأنصار وفي كل دور الأنصار خير ) خير الأولى بمعنى أفضل والثانية اسم أي الفضل حاصل في جميع الأنصار وإن تفاوتت مراتبه . **قوله** ( فقال سعد ) أي ابن عبادة كما في الرواية المعلقة التي بعد هذا ، وهو من بني ساعدة أيضا ، وكان كبيرهم يومئذ . **قوله** ( ما أرى ) بفتح الهزة من الرؤية وهي من إطلاقها على المسموع ، ويحتمل أن يكون من الاعتقاد ، ويجوز ضمها بمعنى الظن ، ووقع في رواية أبي الزناد المذكورة ، فوجد سعد بن عبادة في نفسه فقال : خلفنا فسكننا آخر الأربعة ، وأراد كلام رسول الله ﷺ في ذلك - فقال له ابن أخيه سهل : أنذهب أترد على رسول الله ﷺ أمره ورسول الله أعلم ، أو ليس حسبك أن تكون رابع أربعة ؟ فرجع ، . **قوله** ( فقيل قد فضلكم ) لم أقف على اسم الذي قال له ذلك ، ويحتمل أن يكون هو ابن أخيه المذكور قبل . **قوله** ( وقال عبد الصمد الخ ) يأتي موصولا في مناقب سعد بن عبادة . **قوله** في رواية أبي سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ( بنو النجار وبنو عبد الأشهل ) كذا ذكره بالواو ورواية أنس بثم ، وكذا رواية ابن حميد المذكورة بعدها ، وفيه إشعار بأن الواو قد يفهم منها الترتيب ، وإنما فهم الترتيب من جهة التقديم لا بمجرد الواو . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، وعمرو بن يحيى أي ابن عبادة ، وعباس ابن سهل أي ابن سعد . **قوله** ( عن أبي حميد ) هو الساعدي وهو مشهور بكنيته ، ويقال إن اسمه عبد الرحمن ، ووقع في رواية الأصيلي ، عن أبي أسيد أو أبي حميد ، بالشك ، والصواب عن أبي حميد وحده ، وسيأتي في آخر غزوة تبوك . **قوله** ( فلحقنا سعد بن عبادة ) قائل ذلك هو أبو حماد . **قوله** ( فقال : أبا أسيد ) هو منادى حذف منه حرف النداء . **قوله** ( ألم تر أن الله ) في رواية الكشميني ، ألم تر أن رسول الله ، وهو أوجه . **قوله** ( خير الأنصار ) أي فضل بين الأنصار بعضها على بعض . **قوله** ( خير ) بضم أوله وكذا قوله « جملنا » . **قوله** ( أو ليس بحسبك ) باسكان السين المهملة أي كافيك ، وهذا يعارض ظاهر رواية مسلم المتقدمة

فان فيها أن سعداً رجع عن إرادة مخاطبة النبي ﷺ في ذلك لما قال له ابن أخيه ، ويمكن الجمع بأنه رجع حينئذ عن قصد رسول الله ﷺ لذلك خاصة ثم إنه لما أتى رسول الله ﷺ في وقت آخر ذكر له ذلك ، أو الذي رجع عنه أنه أراد أن يورده مورد الإنكار والذي صدر منه ورد مورد المعاتبة المتلطفة ولهذا قال له ابن أخيه في الأول : « أرد على رسول الله أمره » . **قوله** (من الخيار) أى الأفاضل لأنهم بالنسبة إلى من دونهم أفضل ، وكان المفاضلة بينهم وقعت بحسب السبق إلى الاسلام ، وبحسب مساعيهم في إعلاء كلمة الله ، ونحو ذلك

## ٨ - باب قول النبي ﷺ للانصار « اصبروا حتى تلقوني على الحوض »

قوله عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ

٣٧٩٢ -- **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **غندر** حدثنا **شعبة** قال سمعت **قتادة** عن **أنس بن مالك** عن **أسيد** **ابن حضير** رضي الله عنهم « ان رجلاً من الأنصار قال : يا رسول الله ، ألا تستعيني كما استعملت فلاناً ؟ قال : ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض »

[ الحديث ٣٧٩٢ - طرقة في : ٧٠٥٧ ]

٣٧٩٣ - **حدثني محمد بن بشار** حدثنا **غندر** حدثنا **شعبة** عن **هشام** قال سمعت **أنس بن مالك** رضي الله عنه يقول « قال النبي ﷺ للانصار : إنكم ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا حتى تلقوني ، وموعدكم الحوض »

٣٧٩٤ - **حدثنا عبد الله بن محمد** حدثنا **سفيان** عن **يحيى بن سعيد** سمع **أنس بن مالك** رضي الله عنه حين خرج معه إلى الوليد قال « دعا النبي ﷺ الانصار إلى أن يقطع لهم البحرين ، فقالوا : لا ، إلا أن تقطع لإخواننا من المهاجرين مثلك . قال : إما لا فاصبروا حتى تلقوني ، فانه سيصيبكم بعدي أثرة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ اصبروا حتى تلقوني على الحوض ) أى مخاطبة الانصار بذلك . **قوله** ( قاله عبد الله بن زيد ) أى ابن عاصم المازني ، وحديثه هذا وصله المؤلف بأنهم من هذا في غزوة حنين كما سيأتي إن شاء الله تعالى **قوله** ( عن أنس عن أسيد ) مصغر ( ابن حضير ) بمهملة ثم معجمة مصغر أيضاً ، وهو من رواية صحابي عن صحابي ، زاد مسلم ، وقد رواه **يحيى بن سعيد** و**هشام بن زيد** عن **أنس** ، بدون ذكر **أسيد بن حضير** ، لكن باختصار القصة التي هنا وذكر كل منهما قصة أخرى غير هذه ، لحديث **يحيى بن سعيد** تقدم في الجزية ، وحديث **هشام** يأتي في المغازي . ووقع لهذا الحديث قصة أخرى من وجه آخر : فأخرج الشافعي من رواية **محمد بن إبراهيم التيمي** إلى **أسيد بن حضير** « طلب من النبي ﷺ لأهل بيتين من الأنصار : فأمر لكل بيت بوسق من تمر وشر من شعير ، فقال **أسيد** : يا رسول الله ، جزاك الله عنا خيراً . فقال : وأنتم لجواكم الله خيراً يا معشر الأنصار ، وإنكم لأعفة صبر ، وإنكم ستلقون بعدي أثرة ، الحديث . وقوله « إنكم لأعفة صبر » أخرجه الترمذي والحاكم من وجه آخر عن **أنس** عن **أبي طلحة** وسنده ضعيف . **قوله** ( ان رجلاً من الأنصار ) لم أقف على اسمه ، زاد مسلم في روايته ، وخلا

برسول الله ﷺ . **قوله** ( ألا تستعملني ) أى تجعلني عاملاً على الصدقة أو على بلد . **قوله** ( كما استعملت فلانا ) لم أقف على اسمه ، لكن ذكرت في المقدمة أن السائل أسيد بن حضير والمستعمل عمرو بن العاص ، ولا أدري الآن من بن نفلته . **قوله** ( ستلقون بعدى أثره ) بفتح الهمزة والمثلثة ، وغير الهمزة بنى بضم الهمزة وسكون المثلثة وأشار بذلك إلى أن الأمر يصير في غيرهم فيختصون درنهم بالأموال ، وكان الأسر كما وصف ﷺ ، وهو محدود فيما أخبر به من الأمور الآتية فوقه كما قال ، وسيأتى مزيد في الكلام عليه في الفن . **قوله** ( عن هشام ) هو ابن زيد بن أنس بن مالك . **قوله** ( وموعدكم الحوض ) أى حوض النبي ﷺ يوم القيامة . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى . **قوله** ( حين خرج معه ) أى سافر . **قوله** ( إلى الوليد ) أى ابن عبد الملك بن مروان ، وكان أنس قد توجه من البصرة حين آذاه الحجاج إلى دمشق يشكوه إلى الوليد بن عبد الملك فأخذه منه . **قوله** ( إمالا ) أصله إن مكسورة الهمزة مخففة النون وهى الشرطية وما زائدة ولا نافية فأدغمت النون في الميم وحذف فعل الشرط وتقديره تقبلوا أو تفعلوا ، ورواه بعضهم بفتح همزة إمالا وهو خطأ إلا على لغة لبعض بني تميم فأنهم يفتحون الهمزة من إمالا حيث وردت ، قال عياض : واللام من قوله إمالا ، مفتوحة عند الجمهور ، ووقع عند الأصيلي في البيوع من الموطأ وعند الطبري في مسلم بكسر اللام والمعروف فتحها ، وقد منع من كسرهما أبو حاتم وغيره ونسبوه إلى تغيير العامة ، لكن هو جاء على مذهبه في الإمالة وأن يحمل الكلام كذاه كلمة واحدة . **قوله** ( فانه ) الهاء ضمير الشأن ، وأبعد من قال يعود على الاقطاع

#### ٩ - باب دُعاء النبي ﷺ « أصلح الأنصار والمهاجرة »

٣٧٩٥ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أبو إياس معاوية بن مفرقة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال

قال رسول الله ﷺ « لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأصلح الأنصار والمهاجرة »

وعن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ مثله . . وقال « فاقفِر للأنصار »

٣٧٩٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن حميد الطويل سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه قال « كانت

الأنصار يوم اتخذت قول :

نحن الذين بآيموا محمداً على الجهاد ماحيينا أبداً

فأجابهم : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأكرم الأنصار والمهاجرة »

٣٧٩٧ - **حدثني** محمد بن عبيد الله **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال « جاءنا رسول الله ﷺ

ونحن نحفر الخندق ونذلل الثراب على أكتادنا ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ،

فاقفر للمهاجرين والأنصار ،

[ الحديث ٣٧٩٧ - طرفاه في : ٤٠٩٨ ، ٦٤١٤ ]

**قوله** ( باب دعاء النبي ﷺ : أصلح الأنصار والمهاجرة ) أى قاتلا ذلك ، ذكر فيه حديث أنس من رواية شعبة عن ثلاثة من شيوخه عنه ، وفي الأول بلفظ « فأصلح » وفي الثاني « فاغفر » وفي الثالث « فأكرم » وبين في الثالث أن ذلك كان يوم الخندق . ثم أورد حديث سهل وهو ابن سعد بلفظ « ونحن نحفر الخندق » وفيه « فاغفر » وقوله « على أكتادنا » بالمشاة جمع كتد وهو ما بين الكامل إلى الظهر ، وللكشميني بالموحدة ، ووجه بأن المراد نعله على جنوبنا بما يلي الكعب . وقوله فيه « وعن قتادة عن أنس » هو معطوف على الإسناد الأول ، وقد أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية غندر عن شعبة بالاسنادين معا

١٠ - **باب** قول الله عز وجل [ ٩ الحشر ] : ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ﴾

٣٧٩٨ - **حديث** مسدد حدثنا عبد الله بن داود عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه « ان رجلا أتى النبي ﷺ ، فبعث إلى نسائه ، فقلن : مامعنا إلا الماء ، فقال رسول الله ﷺ من يضيء - هذا ؟ فقال رجل من الأنصار : أنا . فأنطلق به إلى امرأته فقال : أكرمي ضيف رسول الله ﷺ . فقالت : ماعندنا إلا قوت صبياني . فقال : هيئي طعامك ، وأصبعي سراجك ، وتوعمي صبيانك إذا أرادوا عشاء . فهيات طعامها ، وأصبحت سراجها ، وتومت صبيانها ، ثم قامت كأنها تصلح سراجها فأطفأته ، فجعلتا يريانه أنهما يأكلان ، فباتا طويين . فلما أصبح غدا إلى رسول الله ﷺ فقال : ضحك الله الليلة - أو عجب - من فعلكما . فأنزل الله ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ، وَمَن يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾

[ الحديث ٣٧٩٨ - طرقة في : ٤٨٨٩ ]

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) هو مصير منه إلى أن الآية نزلت في الأنصار وهو ظاهر سياقها ، وحديث الباب ظاهر في أنها نزلت في قصة الأنصاري فيطبق الترجمة ، وقد قيل إنها نزلت في قصة أخرى ، ويمكن الجمع . **قوله** ( ان رجلا أتى النبي ﷺ ) لم أقف على اسمه وسياق أنه أنصاري زاد في رواية أبي أسامة عن فضيل بن غزوان في التفسير فقال : يا رسول الله أصابني الجهد ، أى المشقة من الجوع ، وفي رواية جرير عن فضيل بن غزوان عند مسلم « أتى بجهود » . **قوله** ( فبعث إلى نسائه ) أى يطلب منهن ما يضيئ به . **قوله** ( فقلن مامعنا ) أى ماعندنا ( إلا الماء ) وفي رواية جرير « ماعندي » وفيه ما يشعر بأن ذلك كان في أول الحال قبل أن يفتح الله لهم خير وغيرها . **قوله** ( من يضيء أو يضيء ) أى من يؤوى هذا فيضيئه ، وكان « أو » للشك ، وفي رواية أبي أسامة « ألا رجل يضيئه هذه الليلة يرحمه الله » . **قوله** ( فقال رجل من الأنصار ) زعم ابن التين أنه ثابت بن قيس بن شماس ، وقد أورد ذلك ابن بشكوال من طريق أبي جعفر بن النحاس بسند له عن أبي المتوكل الناجي مرسلا ، ورواه اسماعيل الفاضل في « أحكام القرآن » ، ولكن سياقه يشعر بأنها قصة أخرى لأن لفظه « ان رجلا من الأنصار عبر عليه ثلاثة أيام لا يجد ما يطر عليه ويصبح صائما حتى فطن له رجل من الأنصار

يقال له ثابت بن قيس، نقص القصة، وهذا لا يمنع التعدد في الصنيع مع الضيف وفي نزول الآية، قال ابن بشكوال: وقيل هو عبد الله بن رواحة، ولم يذكر لذلك مستندا، وروى أبو البختري القاضي أحد الضعفاء المتروكين في كتاب صفة النبي ﷺ، له أنه أبو هريرة راوى الحديث، والصواب الذي يتعين الجزم به في حديث أبي هريرة ما وقع عند مسلم من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بإسناد البخارى، فقام رجل من الأنصار يقال له أبو طلحة، وبذلك جزم الخطيب لسنه قال: أظنه غير أبي طلحة زيد بن سهل المشهور، وكأنه استبعد ذلك من وجهين: أحدهما أن أبا طلحة زيد بن سهل مشهور لا يحسن أن يقال فيه «فقام رجل يقال له أبو طلحة»، والثاني أن سياق القصة يشعر بأنه لم يكن عنده ما يتعشى به هو وأهله حتى احتاج إلى إطفاء المصباح، وأبو طلحة زيد بن سهل كان أكثر أنصارى بالمدينة مالا فيبعد أن يكون بتلك الصفة من التقليل، ويمكن الجواب عن الاستبعادين، والله أعلم. **قوله** (الافوت صبياني) يحتمل أن يكون هو وإمراته تعشيا وكان صبيانهم حينئذ في شغلهم أو نياما فأخروا لهم ما يكفهم، أو نسبوا العشاء إلى الصبية لأنهم أشد طلبا، وهذا هو المعتمد لقوله في رواية أبي أسامة «ونظروا بطونا الليلة» وفي آخر هذه الرواية أيضا «فأصبحا طاويين»، وقد وقع في رواية وكيع عند مسلم «فلم يكن عنده إلا قوته وقوت صبيان» **قوله** (وأصبحت سراجه) بهزة قطع أى أوقديه. **قوله** (نوى صبيانك) في رواية لمسلم «عليهم بشىء». **قوله** (بجمل يريانه كأنهما) في رواية الكشميهني بحذف المكاف من كأنهما، وقوله «طاويين» أى بغير عشاء. **قوله** (ضحك الله الليلة أو عجب من فعالها) في رواية جرير «من صنعك»، وفي رواية التفسير «من فلان وفلانة» ونسبة الضحك والتعجب إلى الله مجازية والمراد بهما الرضا بصنيعهما<sup>(١)</sup>، وقوله «فعالها» في رواية «فعلكما» بالافراد، قال في البارع: الفعّال بالفتح اسم الفعل الحسن مشدّد الجود والكرم، وفي التهذيب: الفعّال بالفتح فعل الواحد في الخير خاصة يقال هو كريم الفعّال بفتح الفاء، وقد يستعمل في الشر، والفعّال بالكسر إذا كان الفعل بين اثنين يعنى أنه مصدر فاعل مثل قاتل قتالا. **قوله** (فأنزل الله: ويؤثرون على أنفسهم إلخ) هذا هو الأصح في سبب نزول هذه الآية، وعند ابن مردويه من طريق محارب بن دثار عن ابن عمر «أهدى لرجل رأس شاة فقال: إن أخى وعياله أحوج منا إلى هذا فبعث به إليه، فلم يزل يبعث به واحد إلى آخر حتى رجعوا إلى الأول بعد سبعة، فنزات، ويحتمل أن تكون نزات بسبب ذلك كله، قيل: في الحديث دليل على نفوذ فعل الأب في الابن الصغير وإن كان مطويا على ضرر خفيف إذا كان في ذلك مصلحة دينية أو دنيوية، وهو محمول على ما إذا عرف بالمادة من الصغير الصبر على مثل ذلك، والعلم عند الله تعالى

١١ - **باب** قول النبي ﷺ «أقبلوا من محسنيهم، وتجاوزوا عن مسيئهم»

٣٧٩٩ - **حدثني** محمود بن يحيى أبو علي «حدثنا شاذان أخو عبدان حدثنا أبي أخبرنا شعبة بن الحجاج عن هشام بن زيد قال: سمعت أنس بن مالك يقول «مر أبو بكر والعباس رضي الله عنهما بمجلس من مجالس

(١) أبت المصنف نزه كتابه من بيان غير بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكتفى بأن قال: حُكِّمَ ومُجِبَّ بِلِقَاجِهِ هُزْجِلَ. والسكلام في الصفات كالسكلام في الذات: إثبات بلا تمثيل، ونزاهة بلا تعطيل، وليس كمثلته شئ وهو اسمع البصير، وهذا هو مذهب الصحابة والتابعين، وتابعيهم إلى يوم الدين

الأنصار وم يبيكون ، فقال : ما يبيكم ؟ قالوا « ذكرنا مجلس النبي ﷺ منا . فدخل على النبي ﷺ فأخبره بذلك ، قال فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية برد ، قال فعصده للنبي ، ولم يصمده بعد ذلك اليوم ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أوصيكم بالأنصار ، فانهم كرشى وعيبتى ، وقد قضوا الذى عليهم وبقي الذى لهم ، فاقبلوا من محسنهم ، وتجاوزوا عن مسيئتهم ،

[ الحديث ٣٧٩٩ - طرقة فى : ٣٨٠١ ]

٣٨٠٠ - **حديث** أحمد بن محمد بن يعقوب حدثنا ابن الفسيل سمعت عكرمة يقول سمعت ابن عباس رضى الله عنهما يقول : خرج رسول الله ﷺ وعليه منشفة مضممة بها على منكبيه ، وعليه عصاة دسما ، حتى جلس على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد أيها الناس إن الناس يكثرُونَ وتقل الأنصار حتى يكونوا كاللح في الطعام ، فمن ولي ملك أسراً يضرب فيه أحداً أو ينفقه فليقبل من محسنهم ويجاوز عن مسيئتهم ،

٣٨٠١ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : الأنصار كرشى وعيبتى ، والناس سيكثرون ويفلون ، فاقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئتهم ) يعنى الأنصار . **قوله** ( حدثني محمد بن يحيى أبو على ) هو الشكرى المروزي الصانع كان أحد الحفاظ ، مات قبل البخارى بأربع سنين . **قوله** ( حدثنا شاذان أخو عبدان ) هو عبد العزيز بن عثمان بن جبلة ، وهو أصغر من أخيه عبدان ، وقد أكثر البخارى عن عبدان وأدرك شاذان ، لكنه روى هنا عنه بواسطة . **قوله** ( مر أبو بكر ) أى الصديق ( والعباس ) أى ابن عبد المطلب ، وكان ذلك فى مرض النبي ﷺ وم يبيكون . **قوله** ( فقال ما يبيكم ) ؟ لم أقف على اسم الذى خاطبهم بذلك هل هو أبو بكر أو العباس ، ويظهر لى أنه العباس . **قوله** ( ذكرنا مجلس النبي ﷺ ) أى الذى كانوا يجلسونه معه ، وكان ذلك فى مرض النبي ﷺ فخشوا أن يموت من مرضه فيفقدوا مجلسه ، فبكوا حزناً على فوات ذلك . **قوله** ( فدخل ) كذا أفرد بعد أن ثنى ، والمراد به من خاطبهم ، وقد قدمت وجعان أنه العباس ليكون الحديث من رواية ابنه وكأنه إنما سمع ذلك منه . **قوله** ( حاشية برد ) فى رواية المستمل حاشية بردة بزيادة هاء التأنيث . **قوله** ( أوصيكم بالأنصار ) استنبط منه بعض الأئمة أن الخلافة لا تكون فى الأنصار لأن من فهم الخلافة يوصون ولا يوصى بهم ، ولا دلالة فيه إذ لا مانع من ذلك . **قوله** ( كرشى وعيبتى ) أى بطاقتى وخاصتى ، قال التراز : ضرب المثل بالكراش لأنه مستقر غذاء الحيوان الذى يكون فيه نماؤه ، ويقال : افلان كرش منثور أى عيال كثيرة ، والعيبة بفتح المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة ما يبرز فيه الرجل نفيس ما عنده ، يريد أنهم موضع سره وأمانته ، قال ابن دريد : هذا من كلامه ﷺ الموجه الذى لم يسبق إليه . وقال غيره : الكرش بمنزلة المعدة للإنسان ، والعيبة



مستودع الثياب والاول امر باطن والثاني امر ظاهر ، فكأنه ضرب المثل بهما في إرادة اختصاصهم بأموره الباطنة والظاهرة ، والاول أولى ، وكل من الأمرين مستودع لما يخفى فيه . **قوله** ( وقد قضوا الذي عليهم وبقى الذي لهم ) يشير إلى ما وقع لهم ليلة العقبة من المبايعة ، فانهم بايعوا على أن يؤوا النبي ﷺ وينصروه على أن لهم الجنة ، فوفوا بذلك . **قوله** ( حدثنا ابن الغسيل ) هو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الانصاري ، وحنظلة هو غسيل الملائكة ، وعبد الرحمن المذكور يكنى أبا سليمان . **قوله** ( ملحفة ) بكسر أوله . **قوله** ( متعظفا بها ) أي متوشحا مرتديا ، والمعطف الرداء سمي بذلك لوضعه على المطفئين وهما ناحيتا العنق ، ويطلق على الادرية معاطف . **قوله** ( وعليه عصاة ) بكسر أوله وهي ما يشد به الرأس وغيرها ، وقيل في الرأس بالثاء وفي غير الرأس يقال عصاب فقط ، وهذا يرده قوله في الحديث الذي أخرجه مسلم : عصب بطنه بعصاة . **قوله** ( دسما ) أي لونها كلون الدم وهو الدهن ، وقيل المراد أنها سوداء لكن ليست خالصة السوداء ، ويحتمل أن تكون اسودت من العرق أو من الطيب كالفالية . ووقع في الجملة دسمة ، بكسر السين ، وقد تبين من حديث أنس الذي قبله أنها كانت حاشية البرد ، والحاشية غالبا تكون من لون غير لون الأصل ، وقيل المراد بالعصاة العمامة ومنه حديث مسح على العصائب . **قوله** ( حتى جاس على المنبر ) تبين من حديث أنس الذي قبله سبب ذلك . وعرف أن ذلك كان في مرض موته ﷺ وصرح به في علامات النبوة ، وتقدم في الجملة من هذا الوجه وزاد وكان آخر مجلس جلسه . **قوله** في حديث أنس ( وإن الناس سيكثرون ويقولون ) أي أن الانصار يقولون ، وفيه إشارة إلى دخول قبائل العرب والعجم في الاسلام وهم أضعاف أضعاف قبيلة الانصار ، فهما فرض في الانصار من الكثرة كالانسائل فرض في كل طائفة من أولئك ، فهم أبدا بالنسبة إلى غيرهم قليل ، ويحتمل أن يكون ﷺ اطلع على أنهم يقولون مطلقا فأخبر بذلك فكان كما أخبر لأن الموجودين الآن من ذرية علي بن أبي طالب ممن يتحقق نسبه اليه أضعاف من يوجد من قبيلتي الأوس والخزرج ممن يتحقق نسبه وقس على ذلك ، ولا التفات إلى كثرة من يدعى أنه منهم بغير برهان . وقوله د حتى يكونوا كالملح في الطعام ، في علامات النبوة : منزلة الملح في الطعام ، أي في الفلة . لأنه جعل غاية قاتم الانتهاء إلى ذلك ، والملح بالنسبة إلى جملة الطعام جزء يسير منه والمراد بذلك المعتدل . **قوله** ( فن ولي منكم أمرا يضر فيه أحدا أو ينفعه ) قيل فيه إشارة إلى أن الخلاف لا تكون في الانصار . قلت : وليس صريحا في ذلك إذ لا يمتنع التوصية على تقدير أن يرفع الجور ، ولا التوصية للتبوع سواء كان منهم أو من غيرهم . **قوله** ( ويتجاوز عن مسيئتهم ) أي في غير المحدود وحقوق الناس

## ١٢ - باب مناقب سعد بن معاذ رضي الله عنه

٣٨٠٢ - **حدثنا** عمر بن بشار **حدثنا** محمد بن **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه يقول : أهديت للنبي ﷺ حلة حريرة ، فجعل أصحابه يمشونها ويمسجون من إيمانها ، فقال : أنه يجيئون من لين هذه ؟ **لمناديل** سعد بن معاذ خير منها أو ألين ، رواه قتادة والزهرى سيما أنس عن النبي ﷺ

٣٨٠٣ - **حدثني** محمد بن **حدثني** فضل بن **حدثني** أبي عوانة **حدثنا** أبو عوانة عن

الاعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول « استز العرش لموت سعد بن معاذ » وعن الاعمش حدثنا أبو صالح عن جابر عن النبي ﷺ منه « فقال رجل لجابر : فان البراء يقول اهتز السرير فقال . إنه كان بين هذين الحيين ضغائن ، سمعت النبي ﷺ يقول : اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ »

٣٨٠٤ - حدثنا محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « ان أناسا نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، فأرسل إليه فجاء على حمار ، فلما بلغ قريبا من المسجد قال للنبي ﷺ : قوموا إلى خيركم - أو سيدكم - فقال : يا سعد ، إن هؤلاء نزلوا على حكمك قال : فاني أحكم فيهم أن تقتل مقاتلتهم ، وتسي ذراريهم . قال : حكمت بحكم الله ، أو بحكم الملك »

**قوله** (باب مناقب سعد بن معاذ) أي ابن النعمان بن أمية القيس بن عبد الاشمل ، وهو كبير الأوس ، كما أن سعد بن عبادة كبير الخزرج ، وإياهما أراد الشاعر بقوله :

فان يسلم السعدان يصبح محمد بمكة لا يخشى خلاف المخالف

**قوله** (أهديت للنبي ﷺ حلة حرير) الذي أهداها له أكيدر دومة ، كما بينه أنس في حديثه المتقدم في كتاب الهبة . **قوله** (رواه قتادة والزهرى سمعا أنسا عن النبي ﷺ) أما رواية قتادة فوصلها المؤلف في الهبة ، وأما رواية الزهرى فوصلها في اللباس ، ويأتى ما يتعلق بها هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا فضل بن مساور) بضم الميم وتخفيف المهملة ، هو بصري يكنى أبا المساور ، وكان ختن أبي عوانة ، وليس له في البخارى إلا هذا الموضع . **قوله** (ختن أبي عوانة) بفتح المعجمة والمثناة أى صهره زوج ابنته ، والختن يطلق على كل من كان من أقارب المرأة . **قوله** (وعن الاعمش) هو معطوف على الإسناد الذى قبله ، وهذا من شأن البخارى في حديث أبي سفيان طلحة بن نافع صاحب جابر لا يخرج له إلا مقرونا بغيره أو استشهادا . **قوله** (فقال رجل لجابر) لم أقف على اسمه **قوله** (فان البراء يقول : اهتز السرير) أى الذى حمل عليه . **قوله** (انه كان بين هذين الحيين) أى الأوس والخزرج . **قوله** (ضغائن) بالضاد والغين المعجمتين جمع ضغينة وهى الحقد ، قال الخطابي : إنما قال جابر ذلك لأن سعدا كان من الأوس والبراء خزرجى والخزرج لا نفر الأوس بفضل ، كذا قال وهو خطأ فاحش ، فان البراء أيضا أوسى لأنه ابن عازب بن الحارث بن عدى بن معدة بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، يتمتع مع سعد بن معاذ فى الحارث بن الخزرج ، والخزرج والد الحارث بن الخزرج ، وليس هو الخزرج الذى يقابل الأوس وإنما سمي على اسمه . نعم الذى من الخزرج الذين هم مقابلو الأوس جابر ، وإنما قال جابر ذلك لإظهارا للحق واعترافا بالفضل لأهله ، فكأنه تعجب من البراء كيف قال ذلك مع أنه أوسى ، ثم قال : أنا وإن كنت خزرجيا وكان بين الأوس والخزرج ما كان ، لا يمنعنى ذلك أن أقول الحق ، فذكر الحديث . والعذر للبراء أنه لم يقصد تعطية فضل سعد ابن معاذ ، وإنما فهم ذلك فجزم به ، هذا الذى يليق أن يظن به ، وهو دال على عدم تمصبه . ولما جزم الخطابي بما تقدم احتاج هو ومن تبعه إلى الاعتذار عما صدر من جابر فى حق البراء وقالوا فى ذلك ما محصله : ان البراء معذور لأنه لم يقل ذلك على سبيل العداوة لسعد ، وإنما فهم شيئا محتملا لحمل الحديث عليه ، والعذر لجابر أنه ظن أن

البراء أراد الغض من سعد فساغ له أن ينتصر له ، والله أعلم . وقد أنكر ابن عمر ما أنكره البراء فقال : ان العرش لا يهتز لأحد ، ثم رجع عن ذلك وجزم بأنه اهتز له عرش الرحمن ، أخرج ذلك ابن حبان من طريق مجاهد عنه ، والمراد باهتزاز العرش استبداده وسروره بقدم روحه ، يقال لعل من فرح بقدم قائم عليه اهتز له ، ومنه اهتزت الأرض بالنبات إذا اخضرت وحسنت ، ووقع ذلك من حديث ابن عمر عند الحاكم بلفظ : اهتز العرش فرحاً به ، لكنه تأوله كما تأوله البراء بن عازب فقال : اهتز العرش فرحاً ببقاء الله سعداً حتى تفسخت أهواؤه على موافقنا ، قال ابن عمر : يعنى عرش سعد الذى حمل عليه ، وهذا من رواية عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر ، وفي حديث عطاء مقال لأنه من اختلط في آخر عمره ، ويعارض روايته أيضاً ما صححه الترمذى من حديث أنس قال : لما حملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون : ما أخف جنازته ، فقال النبي ﷺ : ان الملائكة كانت تحمله ، قال الحاكم : الأحاديث التي تصرح باهتزاز عرش الرحمن مخرجة في الصحيحين . وليس لمعارضها في الصحيح ذكر ، انتهى . وقيل : المراد باهتزاز العرش اهتزاز حلة العرش ، ويؤيده حديث : ان جبريل قال : من هذا الميت الذى فتحت له أبواب السماء واستبشر به أهله ، أخرجه الحاكم ، وقيل هي علامة نصبها الله لموت من يموت من أوليائه ليظهر ملائكته بفضلها ، وقال الحربى : إذا عظموا الأمر نسبوه إلى عظيم كما يقولون قامت لموت فلان القيامة وأظلمت الدنيا ونحو ذلك ، وفي هذه منقبة عظيمة لسعد ، وأما تأويل البراء على أنه أراد بالعرش السرير الذى حمل عليه فلا يستلزم ذلك فضلاً لأنه يشارك في ذلك كل ميت ، إلا أنه يريد اهتزاز حلة السرير فرحاً بقدمه على ربه فينتجه . ووقع لما لك نحو ما وقع لابن عمر أولاً ، فذكر صاحب «العتبية» فيها أن مالكاً سئل عن هذا الحديث فقال : أمّاك أن قوله ، وما يدعو المرء أن يتكلم بهذا وما يدور ما فيه من الغرور . قال أبو الوليد بن رشد في «شرح العتبية» : إنما نهى مالك ثلثاً يسبق إلى وهم الجاهل أن العرش إذا تحرك يتحرك الله بحركته كما يقع للجالس منا على كرسيه ، وليس العرش بموضع استقرار الله ، تبارك الله ونزهه عن مشابهة خلقه . انتهى ما خصا . والذي يظهر أن مالكاً ما نهى عنه لهذا ، اذ لو خشى من هذا أسند في «الموطأ» حديث : ينزل الله إلى سماء الدنيا ، لأنه أصرح في الحركة من اهتزاز العرش ، ومع ذلك فمعتقد سلف الأئمة وعلماء السنة من الخلف أن الله معز عن الحركة والتحول والحلول ليس كمثل شيء ، ويحتمل الفرق بأن حديث سعد ما ثبت عنده فأمر بالسكف عن التحدث به بخلاف حديث النزول فإنه ثابت فرراء وكل أمره إلى فهم أولى العلم الذين يسمعون في القرآن استوى على العرش . ونحو ذلك . وقد جاء حديث اهتزاز العرش لسعد بن معاذ عن عشرة من الصحابة أو أكثر وثبت في الصحيحين ، فلا معنى لانكاره . قوله ( ان أناساً نزلوا على حكم سعد ) هم بنو قريظة ، وسيأتى شرح ذلك في المغارى . وقوله في هذه الرواية : فلما بلغ قريبا من المسجد ، أى الذى أعده النبي ﷺ أيام محاصرته لبني قريظة للصلاة فيه . وأخطأ من زعم أنه غلط من الراوى لظنه أنه أراد بالمسجد المسجد النبوى بالمدينة وقال ان الصواب ما وقع عند أبي داود من طريق شعبة أيضاً بهذا الاسناد بلفظ : فلما دنا من النبي ﷺ ، انتهى ، وإذا حمل على ما قرئته لم يكن بين اللفظين تناف . وقد أخرجه مسلم كما أخرجه البخارى كذلك

### ١٣ - باب منقبة أسيد بن حضير وعبد بن بشر رضى الله عنهما

٢٨٠٥ - عرشا على بن مسلم حدثنا حبان بن هلال حدثنا همام أحبرنا قتادة عن أنس رضى الله عنه

« ان رجُلَيْنِ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ ، وَإِذَا نَوَرَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا حَتَّى تَفَرَّقَا فَتَفَرَّقَ النَّوْرُ مَعَهُمَا ، وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ « إِنَّ أَسِيدَ بْنَ حُضَيْرٍ وَرَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ »

وَقَالَ حَمَّادٌ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ « كَانَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَعَبَادُ بْنُ بَشَرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ »

**قوله** ( باب مناقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر ) هو أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل الأنصاري الأوسي الأشهل ، يكنى أبا يحيى وقيل غير ذلك ، ومات في سنة عشرين في خلافة عمر على الأصح . وعباد بن بشر هو ابن وقش كاسأينه ، وفي تاريخ البخاري ومسند أبي يعلى ومصححه الحاكم من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عباد عن أبيه عن عائشة قالت « ثلاثة من الأنصار لم يكن أحد يعتد عليهم فضلا كلهم من بني عبد الأشهل : سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وعباد بن بشر ، . **قوله** ( ان رجلين ) ظهر من رواية معمر أن أسيد بن حضير أحدهما ، ومن رواية حماد أن الثاني عباد بن بشر ولذلك جزم به المؤلف في الترجمة وأشار إلى حديثهما ، فأما رواية معمر فوصلها عبد الرزاق في مصنفه عنه ، ومن طريقه الاسماعيلي بلفظه ان أسيد ابن حضير ورجلا من الأنصار تحدثا عند رسول الله ﷺ حتى ذهب من الليل ساعة في ليلة شديدة الظلمة ، ثم خرجا ويد كل منهما عصية ، فاضأت عصا أحدهما حتى مشيا في ضوئها ، حتى إذا افرقت بهما الطريق اضاءت عصا الآخر فمشى كل منهما في ضوء عصاه حتى بلغ أهله ، وأما رواية حماد بن سلة فوصلها أحمد والحاكم في المستدرک ، بلفظه ان أسيد بن حضير وعباد بن بشر كانا عند النبي ﷺ في ليلة ظلماء حذس ، فلما خرجا اضاءت عصا أحدهما فمشيا في ضوئها ، فلما افرقت بهما الطريق اضاءت عصا الآخر ، . **قوله** ( عباد بن بشر ) كذا الأكثر بكسر الموحدة وسكون المعجمة ، وفي رواية أبي الحسن القاسمي « بشير » بفتح أوله و« كسر ثانيه وزبادة تحتانية وهو غلط ، وفي الصحابة عباد بن بشر بن قيس ، وعباد بن بشر بن نهيك ، وعباد بن بشر بن وقش ، وصاحب هذه القصة هو هذا الثالث ، وهم من زعم خلاف ذلك

#### ١٤ - باب مناقب معاذ بن جبل رضي الله عنه

٣٨٠٦ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن إبراهيم عن مسروق عن عبد الله

ابن عمرو رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ يقول « استقرئوا القرآن من أربعة : من ابن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، وأبي ، ومعاذ بن جبل »

**قوله** ( مناقب معاذ بن جبل ) أي ابن عمرو بن أوس ، من بني أسد بن شاردة بن يزيد بفتح المثناة الفوقانية ابن جشم بن الخزرج الخزرجي ، يكنى أبا عبد الرحمن ، شهد بدر والمقبة ، وكان أميراً للنبي ﷺ على اليمن ، ورجع بعده إلى المدينة ، ثم خرج إلى الشام مجاهداً فات في طاعون عمواس سنة ثمان عشرة . ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو « استقرئوا القرآن » وقد تقدم شرحه قريبا ، وقد أخرج ابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة رفعه « نعم الرجل معاذ بن جبل » كان عقيباً بدرية من فقهاء الصحابة ، وقد أخرج الترمذي وابن ماجه عن أنس رفعه

د ارحم امتى أبو بكر - وفيه - وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ، ورجاله ثقات ، وصح عن عمر أنه قال : من أراد الفقه فليأت معاذاً ، ، وسيأتى له ذكر في تفسير سورة النحل ، وعاش معاذ ثلاثاً وثلاثين سنة على الصحيح

### ١٥ - باب منقبة سعد بن عبادَةَ رضى الله عنه

وقالت عائشة « وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً »

٣٨٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ عَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « خَيْرُ دُورِ الْإِنصَارِ بَنُو النَّجَّارِ ، ثُمَّ بَنُو عَبْدِ الْأَشْمَلِ ، ثُمَّ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، ثُمَّ بَنُو سَاعِدَةَ ، وَفِي كُلِّ دُورِ الْإِنصَارِ خَيْرٌ . فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ - وَكَانَ ذَا قَدَمٍ فِي الْإِسْلَامِ - : أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَضَّلَ عَلَيْنَا . فَقِيلَ لَهُ : قَدْ فَضَّلَكُمْ عَلَى نَاسٍ كَثِيرٍ ،

قوله ( منقبة سعد بن عبادَةَ ) أى ابن دليم بن حارثة بن أبى خزيمية بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج بن ساعدة يكنى أبا ثابت ، وهو والد قيس بن سعد أحد مشاهير الصحابة ، وكان سعد كبير الخزرج وأحد المشهورين بالجود ، ومات بحوران من أرض الشام سنة أربع عشرة أو خمس عشرة في خلافة عمر . ثم ذكر فيه حديث أبى أسيد في دور الانصار وقد تقدم قريباً ، وأورده هنا لقوله في هذه الطريق « وكان ذا قدم في الاسلام » . قوله ( وقالت عائشة : وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ) هذا طرف من حديث الإفك الطويل ، وسيأتى بتامه في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى ، وذكرت عائشة فيه ما دار بين سعد بن عبادَةَ وأسيد بن حضير حيث قال « وإن كان من إخواننا من الخزرج فرنا بأمرك ، فقال له سعد بن عبادَةَ : لا تستطيع قتله ، فثار بينهم الكلام إلى أن أسكتهم النبي ﷺ ، فإشارات عائشة إلى أن سعد بن عبادَةَ كان قبل أن يقول تلك المقالة رجلاً صالحاً ، ولا يلزم من ذلك أن يكون خرج عن هذه الصفة إذ ليس في الخبر تعرض لما بعد تلك المقالة ، والظاهر استمرار ثبوت تلك الصفة له لأنه معذور في تلك المقالة لأنه كان فيها متأولاً ، فلذلك أوردها المصنف في مناقبه ، ولم يبد منه ما يعاب به قبل هذه المقالة ، وعذر سعد فيها ظاهر ، لأنه تخيل أن الأوسى أراد النض من قبيلة الخزرج لما كان بين الطائفتين فرد عليه ، ثم لم يقع من سعد بعد ذلك شيء يعاب به إلا أنه امتنع من بيعة أبى بكر فيما يقال وتوجه إلى الشام فات بها ، والعذر له في ذلك أنه ناول أن الانصار في الخلافة استحقاقاً فبنى على ذلك ، وهو معذور وإن كان ما اعتقده من ذلك خطأ

### ١٦ - باب مناقب أبي بن كعب رضى الله عنه

٣٨٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ « ذَكَرَ عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِوٍ فَقَالَ : ذَاكَ رَجُلٌ لَا أَزَالُ أَحِبُّهُ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - فَبَدَأَ بِهِ - وَسَلِمٍ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ »

٣٨٠٩ - حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر قال سمعت شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ لأبي : إن الله أمرني أن أقرأ عليك (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) قال : وسماني ؟ قال : نعم . فبكي .

[ الحديث ٣٨٠٩ - أطرافه في : ٤٩٥٩ ، ٤٩٦٠ ، ٤٩٦١ ]

**قوله** (باب مناقب أبي بن كعب) أي ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي النجاري ، يكنى أبا المنذر وأبا الطفيل ، كان من السابقين من الأنصار ، شهد العقبة وبدرا وما بعدها ، مات سنة ثلاثين وقيل غير ذلك ، ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو المتقدم قريبا في مناقب عبد الله بن مسعود . **قوله** (قال النبي ﷺ لأبي بن كعب : إن الله أمرني أن أقرأ عليك : لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) زاد الحاكم من وجه آخر عن زر بن حبیش عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ قرأ عليه (لم يكن) وقرأ فيها : إن ذات الدين عند الله الحنيفة ، لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية ، من يفعل خيرا فلم يكفره . **قوله** (قال وسماني) ؟ أي هل نص على باسمي ، أو قال أقرأ على واحد من أصحابك فاخترني أنت ؟ فلما قال له : نعم ، بكى إما فرحا وسرورا بذلك ، وإما خشوعا وخوفا من التقصير في شكر تلك النعمة . وفي رواية للطبراني من وجه آخر عن أبي بن كعب قال : نعم باسمك ونسبك في الملا الأعلى ، قال الفرطبي : تعجب أبي من ذلك لأن تسمية الله له ونصه عليه ليقرا عليه النبي ﷺ تشريف عظيم ، فلذلك بكى إما فرحا وإما خشوعا . قال أبو عبيد : المراد بالعرض على أبي ليتعلم أبي منه القراءة ويتثبت فيها ، وليكون هرض القرآن سنة ، ولتتبعه على فضيلة أبي بن كعب وتقدمه في حفظ القرآن ، وليس المراد أن يستذكر منه النبي ﷺ شيئا بذلك العرض . ويؤخذ من هذا الحديث مشروعية التواضع في أخذ الإنسان العلم من أهله وإن كان دونه . وقال الفرطبي : خص هذه السورة بالذكر لما اشتملت عليه من التوحيد والرسالة والاخلاص والصحف والكتب المنزلة على الأنبياء وذكر الصلاة والزكاة والمعاد وبيان أهل الجنة والمآل مع وجازتها

## ١٧ - باب مناقب زيد بن ثابت رضي الله عنه

٣٨١٠ - حدثني محمد بن بشار حدثنا يحيى حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه «جمع القرآن على عهد النبي ﷺ أربعة كلهم من الأنصار : أبي ومعاذ بن جبل وأبو زيد وزيد بن ثابت . قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أحد عمومي»

[ الحديث ٣٨١٠ - أطرافه في : ٣٩٩٦ ، ٥٠٠٣ ، ٥٠٠٤ ]

**قوله** (باب مناقب زيد بن ثابت) أي ابن الضحاك بن زيد بن لؤذان ، من بني مالك بن النجار ، كاتب الوحي وأحد فقهاء الصحابة . مات سنة خمس وأربعين . **قوله** (جمع القرآن) أي استظهره حفظا . **قوله** (وأبو زيد) ثم قال أنس : هو أحد عمومي (ذكر على بن المديني أن اسمه أوس ، وعن يحيى بن معين هو ثابت بن زيد ، وقيل

هو سعد بن عبيد بن النعمان وبذلك جزم الطبراقى عن شيخه أبى بكر بن صدقة قال : وهو الذى كان يقال له القارىء . وكان على القادسية واستشهد بها ، وهو والد عمير بن سعد . وعن الواقدى : هو قيس بن السكن بن قيس بن زعور ابن حرام الانصارى النجارى ، ويرجعه قول أنس ، وأحد عروقتى ، فانه من قبيلة بنى حرام ، وليس فى هذا ما يعارض حديث عبد الله بن عمر ، واستقرتوا القرآن من أربعة ، فذكر اثنين من الاربعة ولم يذكر اثنين ، لانه إما أن يقال لا يلزم من الامر بأخذ القراءة عنهم أن يكونوا كلهم استظهروه جميعه ، وإما أن لا يؤخذ بمفهوم حديث أنس لانه لا يلزم من قوله ، جمعه أربعة ، أن لا يكون جمعه غيرهم ، فلهذا أراد أنه لم يقع جمعه لاربعة من قبيلة واحدة إلا لهذه القبيلة وهى الانصار ، وسيأتى الكلام على جمع القرآن فى كتاب فضائل القرآن

### ١٨ - باب مناقب أبى طلحة رضى الله عنه

٣٨١١ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عبد العزيز عن أنس رضى الله عنه قال : لما كان يوم أحد انهزم الناس عن النبي ﷺ ، وأبو طلحة بين يدي النبي ﷺ محبوب به عليه بحجة له ، وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديداً القيد يكسره يومئذ قوسين أو ثلاثاً ، وكان الرجل يمر معه الجعبة من الذبل ، فيقول : افرها لأبى طلحة ، فأشرف النبي ﷺ ينظر إلى القوم ، فيقول أبو طلحة : يا نبي الله ، أبى أنت وأمى ، لا تشرف بصيبك سهم من سهام القوم ، تحرى دون نحرى . ولقد رأيت عائشة بنت أبى بكر وأم سليم وإنهما لمشرتان أرى خدام سوقهما تنقزان القرب على مئزرهما ، تفرغانه فى أفواه القوم ، ثم ترجعان فتملأنها ، ثم تجمئان فتفرغانه فى أفواه القوم . ولقد وقع السيف من يد أبى طلحة إما مرتين وإما ثلاثاً

**قوله** ( باب مناقب أبى طلحة ) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام الانصارى الخزرجى النجارى ، هو زوج أم سليم والدة أنس ، وقد تقدم بيان وفاته وتاريخها فى الجهاد . **قوله** ( محبوب ) بفتح الجيم وكسر الواو المشددة أى مترس عليه يقيه بها ، ويقال للترس جوبة ، والحجفة بمهملة ثم جيم مفتوحتين الترس . **قوله** ( شديداً ) لقد يكسر ) كذا للأكثر بنصب ، شديداً ، وبعدها لقد ، بلام ثم قد ، وبعضهم بالاضافة شديداً القيد ، يسكون اللام وكسر القاف ، والقدير من جلد غير مدبوغ ، يريد أنه شديد وتر القوس ، وبهذا جزم الخطاى وتبعه ابن الدين ، وقد روى بالميم المفتوحة بدل القاف . وسيأتى بقية ما يتعلق بهذا الحديث فى المغازى إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب مناقب عبد الله بن سلام رضى الله عنه

٣٨١٢ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف قال سمعت مالكا يحدث عن أبى النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه قال : « ماسمت النبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض : إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام . قال : وفيه نزلت هذه الآية ( وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله ) الآية . قال : لا أدري قال مالك الآية أو فى الحديث »

٣٨١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** أزهر السمان عن ابن عوف عن محمد بن قيس بن عباد قال : كنت جالساً في مسجد المدينة ، فدخل رجل على وجهه أثر المشوع ، فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فصلّي ركعتين تجوز فيهما ، ثم خرج وتبعته فقلت : إنك حين دخلت المسجد قالوا : هذا رجل من أهل الجنة قال : والله ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . وسأحدثك لم ذاك . رأيت رؤيا على عهد النبي ﷺ ، فقصصتها عليه ، ورأيت كأنني في روضة - ذكر من سقيها وخضرتها - وسأطعمها عود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء ، في أعلاه عروة ، فقيل لي : ارقه . قلت : لا أستطيع . فأتاني ونصف فرقع ثيابي من خلفي فزيت حتى كنت في أعلاها ، فأخذت في العروة ، فقيل له استمسك . فاستيقظت وإنها في يدي . فقصصتها على النبي ﷺ فقال : تلك الروضة الإسلام ، وذلك العمود عمود الإسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى ، فأنت على الإسلام حتى تمت . وذلك الرجل عبد الله بن سلام . وقال لي خليفة : حدثنا معاذ **حدثنا** ابن عوف عن محمد بن قيس بن عباد عن ابن سلام قال « وصييف » بدل « منصف » ،

[ الحديث ٣٨١٣ - طرفه في : ٧٠١٠ ، ٧٠١٤ ]

٣٨١٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال « أتيت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام رضي الله عنه فقال : ألا نجي فاطمك سويقاً وتمراً وتدخل في بيت ؟ ثم قال : إنك في أرض الرما بها قاش ، إذا كان لك على رجل حق فأهدى إليك حمل لبن أو حمل شعير أو حمل قات فانه ربا » ولم يذكر النضر وأبو داود ووهب عن شعبة البيت

[ الحديث ٣٨١٤ - طرفه في : ٧٢٤٢ ]

**قوله** ( باب مناقب عبد الله بن سلام ) بتخفيف اللام أي ابن الحارث من بني قينقاع ، وهم من ذرية يوسف الصديق ، وكان اسم عبد الله بن سلام في الجاهلية الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله أخرجه ابن ماجه ، وكان من حلفاء الخزرج من الانصار ، أسلم أول ما دخل النبي ﷺ المدينة ، وسيأتي شرح ذلك في أوائل الهجرة . وزعم الداودي أنه كان من أهل بدر ، وسبقه إلى ذلك أبو عروبة وتفرّد بذلك ولا يثبت ، وغلط من قال إنه أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بعامين ، ومات عبد الله بن سلام سنة ثلاث وأربعين . **قوله** ( عن أبي النضر ) في رواية أبي يعلى عن يحيى بن معين عن أبي مسهر عن مالك **حدثني** أبو النضر . **قوله** ( عن عامر ) في رواية عامر بن مہج عن مالك عند الدارقطني قال سمعت عامر بن سعد . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية إسحق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني قال سمعت أبي . **قوله** ( ما سمعت الخ ) استشكل بأنه عليه السلام قد قال لجماعة إنهم من أهل الجنة غير عبد الله بن سلام . ويبعد أن لا يطلع سعد على ذلك . وأجيب بأنه كره تزكية نفسه لأنه أحد العشرة المبشرة بذلك ، وتعمق بأنه



لا يستلزم ذلك أن ينفي سماعه مثل ذلك في حق غيره ، ويظهر لي في الجواب أنه قال ذلك بعد موت المبشرين ، لأن  
عبد الله بن سلام عاش بعدهم ولم يتأخر معه من العشرة غير سعد وسعيد ، ويؤخذ هذا من قوله « يمشى على الأرض »  
ووقع في رواية إسحق بن الطباع عن مالك عند الدارقطني « ما سمعت النبي ﷺ يقول لحي يمشى لأنه من أهل الجنة »  
الحديث ، وفي رواية عاصم بن مهجع عن مالك عنه « يقول لرجل حي » وهو يؤيد ما قلته ، يمكن وقوع عند  
الدارقطني من طريق سعيد بن داود عن مالك ما يعكر على هذا التأويل ، فإنه أورده بلفظ « سمعت النبي ﷺ يقول :  
لا أقول لاحد من الأحياء لأنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام » وبلغني أنه قال « وسلمان الفارسي » لكن هذا  
السياق منكسر ، فإن كان محفوظا حمل على أنه ﷺ قال ذلك قديما قبل أن يبشر غيره بالجنة . وقد أخرج ابن حبان  
من طريق مصعب بن سعد عن أبيه سبب هذا الحديث بلفظ « سمعت النبي ﷺ يقول : يدخل عليكم رجل من أهل  
الجنة ، فدخل عبد الله بن سلام » وهذا يؤيد صحة رواية الجماعة ، ويضعف رواية سعيد بن داود . قوله ( قال :  
لا أدري قال مالك الآية أو في الحديث ) أي لا أدري هل قال مالك إن نزل هذه الآية في هذه القصة من قبل نفسه  
أو هو بهذا الإسناد ؟ وهذا الشك في ذلك من عبد الله بن يوسف شيخ البخاري ، وهم من قال لأنه من الغنبي إذ  
لا ذكر للغنبي هنا ، ولم أر هذا عن عبد الله بن يوسف إلا عند البخاري ، وقد رواه عن عبد الله بن يوسف أيضا  
إسماعيل بن عبد الله الملقب بسمرية في فوائده ولم يذكر هذا الكلام عن عبد الله بن يوسف ، وكذا أخرجه الإسماعيلي  
من وجه آخر عن عبد الله بن يوسف ، وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من وجهين آخرين عن عبد  
الله بن يوسف ، وأخرجه من طريق ثالث عنه بلفظ آخر مقتصر على الزيادة دون الحديث وقال : لأنه وهم ،  
وروى ابن منده في « الإيمان » من طريق إسحق بن سيار عن عبد الله بن يوسف الحديث والزيادة وقال فيه : قال  
إسحق : فقلت لعبد الله بن يوسف إن أبا مسهر حدثنا بهذا عن مالك ولم يذكر هذه الزيادة ، قال فقال عبد الله بن  
يوسف : إن مالكاً تكلم به عقب الحديث ، وكانت معي ألواحى فكتبت . انتهى . وظهر بهذا سبب قوله للبخاري  
« ما أدري الخ » ، وقد أخرجه الإسماعيلي والدارقطني في « غرائب مالك » من طريق أبي مسهر وعاصم بن مهجع  
وعبد الله بن وهب وإسحق بن عيسى ، زاد الدارقطني : وسعيد بن داود وإسحق الفروي كلهم عن مالك بدون هذه  
الزيادة ، قال : فالظاهر أنها مدرجة من هذا الوجه . ووقع في رواية ابن وهب عند الدارقطني التصريح بأنها من  
قول مالك ، إلا أنها قد جاءت من حديث ابن عباس عند ابن مردويه ، ومن حديث عبد الله بن سلام نفسه عند  
الترمذي ، وأخرجه ابن مردويه أيضا من طرق عنه ، وعند ابن حبان من حديث عوف بن مالك أيضا أنها نزلت  
في عبد الله بن سلام نفسه ، وقد استنكر الشعبي فيما رواه عبد بن حميد عن النضر بن شميل عن ابن عون عنه نزولها في  
عبد الله بن سلام لأنه إنما أسلم بالمدينة والسورة مكية ، فاجاب ابن سيرين بأنه لا يمتنع أن تكون السورة مكية وبعضها  
مدني وبالعكس وبهذا جزم أبو العباس في « مقامات التنزيل » فقال : الاحقاف مكية إلا قوله ( وشهد شاهد ) إلى  
آخر الآيتين انتهى . ولا مانع أن تكون جميعها مكية وتقع الإشارة فيها إلى ما سبق بعد الهجرة من شهادة عبد الله  
ابن سلام . وروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق سعيد بن جبير أن الآية نزلت في ميمون بن يامين . وفي تفسير  
الطبري عن ابن عباس أنها نزلت في ابن سلام وحمير بن وهب بن يامين أنضرى . وفي تفسير مقاتل اسمه يامين  
ابن يامين ولا مانع أن تكون نزلت في الجميع . قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، وقيل بن عباد بضم المهملة وتخفيف

الموحدة . **قوله** ( ما ينبغي ) هو إنكار من ابن سلام على من قطع له بالجنة ، فكأنه ماسم حديث سعد وكأنهم سمعوه ، ويحتمل أن يكون هو أيضا سمعه لكنه كره الثناء عليه بذلك تواضعا ، ويحتمل أن يكون إنكارا منه على من سأله عن ذلك لكونه فهم منه التعجب من خبرهم فأخبره بأن ذلك لا يجب فيه بما ذكره له من قصة المنام ، وأشار بذلك القول إلى أنه لا ينبغي لأحد إنكار ما لا علم له به إذا كان الذي أخبره به من أهل الصدق . **قوله** ( فقيل لي : ارق ) في رواية الكشميني ، ارقه ، بزيادة هاء وهي هاء السكت . **قوله** ( فأنا من منصف ) بكسر الميم وسكون الهمزة وفتح الصاد المهملة بعد ما ، وفي رواية الكشميني بفتح الميم ، والاول أشهر وهو الخادم . **قوله** ( فرقيت ) بكسر القاف وحكى فتحها ، **قوله** في الرواية الثانية ( وصيف مكان منصف ) يريد أن معاذ وهو ابن معاذ روى الحديث عن عبد الله بن عون كما رواه أزهري السان فأبدل هذه اللفظة هذه اللفظة وهي بمناها ، والوصيف الخادم الصغير غلاما كان أر جارية . **قوله** ( فاستيقظت وانما اني يدي ) أى ان الاستيقاظ كان حال الاخذ من غير قاصرة ، ولم يرد أنها بقيت في يده في حال يقظته ، ولو حمل على ظاهره لم يمتنع في قدرة الله ، لكن الذي يظهر خلاف ذلك ، ويحتمل أن يريد أن أثرها بقي في يده بعد الاستيقاظ كأن يصبح في يده مقبوضة . **قوله** ( وذلك الرجل عبد الله بن سلام ) هو قول عبد الله بن سلام ، ولا مانع من أن يخبر بذلك ويريد نفسه ، ويحتمل أن يكون من كلام الراوى . **قوله** ( عن أبيه ) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( في بيت ) التنوين للتعظيم ووجه تعظيمه أن النبي ﷺ دخل فيه وكان هذا القدر مقتضى لإدخال هذا الحديث في مناقب ابن سلام ، أو لما دل عليه أمره بترك قبوله هدية المستقرض من الورع . **قوله** ( انك بأرض ) يعنى أرض العراق ( الربا بها قاش ) أى شائع . **قوله** ( حمل ) بكسر المهملة ( بن ) بكسر المثناة وسكون الموحدة معروف . **قوله** ( حمل قت ) بفتح القاف وتشديد المثناة وهو علف الدواب . **قوله** ( فانه ربا ) يحتمل أن يكون ذلك رأى عبد الله بن سلام ، وإلا فالنقهاء على أنه إنما يكون ربا إذا شرطه ، نعم الورع تركه . **قوله** ( ولم يذكر النضر ) أى ابن شميل ( وأبو داود ) أى الطيالسي ( ووهب ) أى ابن جرير ( عن شعبة البيت ) أى قول سليمان بن حرب عن شعبة في روايته ، ويدخل في بيت ، وقد وقع في رواية أن أسامة عن يزيد بن عبد الله أى ابن أبي بردة عن جده أبي بردة في كتاب الاعتصام بلفظ : انطلق إلى المنزل فأسقيك من قدح شرب منه رسول الله ﷺ ، الحديث

## ٢١ - باب . ذكر جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه

٣٨٢٢ - **حدثنا** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد بن بيان عن قيس قال سمعته يقول « قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه : ما حجتني رسول الله ﷺ منذ أسلت ، ولا رأي إلا ضحك »

٣٨٢٣ - وعن قيس عن جرير بن عبد الله قال « كان في الجاهلية بيت يقال له ذو الخلصة ، وكان يقال له الكعبة البانية أو الكعبة الشامية . فقال لي رسول الله ﷺ : هل أنت مريمي من ذي الخلصة ؟ قال فنقرت إلي في خسين ومائة فارس من أحس ، قال : فكسره ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتينا فأخبرناه ، فدعا لنا ولأحس »

**قوله** ( باب ذكر جرير بن عبد الله البجلي ) أى ابن جابر بن مالك من بنى أنمار بن أراش ، نسبوا إلى أمهم بهيمة ، يكنى أبا عمرو على المشهور ، واختلف في إسلامه والصحيح أنه في سنة الوفود سنة تسع ، وروى من قال أنه أسلم قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً لما ثبت في الصحيح « أن النبي ﷺ قال له استنصت الناس ، في حجة الوداع وذلك قبل موته ﷺ بأكثر من ثمانين يوماً ، وكان موت جرير سنة خمسين وقيل بعدها . **قوله** ( ما حجبني رسول الله ﷺ ) أى ما منعني من الدخول إليه إذا كان في بيته فاستأذنت عليه ، وليس كما حله بعضهم على إطلاقه فقال كيف جاز له أن يدخل على محرم بغير حجاب ؟ ثم تكلف في الجواب أن المراد مجلسه المختص بالرجال ، أو أن المراد بالحجاب منع ما يطلب منه . قلت : وقوله « ما حجبني » يتناول الجميع مع بعد إرادة الآخر . **قوله** ( ولا رأني إلا ضحك ) في رواية الحميدي عن إسماعيل « لا تبسم في وجهي » وروى أحمد وابن حبان من طريق المغيرة بن شبيب عن جرير قال « لما دنوت من المدينة أنحت ثم لبست حلتى فدخلت ، فرماني الناس بالحدق ، فقلت : هل ذكرني رسول الله ﷺ ؟ قالوا : نعم ، ذكرتك بأحسن ذكر فقال : يدخل عليكم رجل من خير ذى يمن ، على وجهه مسحة ملك . **قوله** ( وعن قيس ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( ذو الخصلة ) بفتح المعجمة واللام والصاد المهملة وحكى إسكان اللام . وقوله « اليمانية » بتخفيف الياء وحكى تشديدها ، وقوله « أو الكعبة الشامية » استشكل الجمع بين هذين الوصفين ، وسيأتى جوابه مع شرح هذه القصة في أواخر المغازي مع الكلام على قوله الكعبة اليمانية أو الكعبة الشامية إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب . ذكر حذيفة بن اليمان العباسي رضي الله عنه

٣٧٢٤ - **حديث** إسماعيل بن خليل أخبرنا سلمة بن رجاء عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما كان يوم أحد هُزم المشركون هزيمةً بيّنة ، فصاح إبليس : أى عباد الله أخرجكم . فرجعت أولاً ثم على أخرام ، فاجتهدت مع أخرام . فنظرت حذيفة فإذا هو بأبيه ، فنادى : أى عباد الله ، أبى ، أبى . فقالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه . فقال حذيفة : غفر الله لكم . قال أبى : فوالله ما زالت في حذيفة منها بقية خير حتى لقي الله عز وجل »

**قوله** ( باب ذكر حذيفة بن اليمان العباسي ) بالموحدة ، واسم اليمان حسل بمهملتين وكسر أوله وسكون ثانيه ثم لام ابن جابر له ولأبيه هبة . **قوله** ( لما هزم ) (١) بضم أوله ، وقوله « وأخرجكم ، أى أقبلا أخرجكم أو أخرجوا أخرجكم أو انصروا أخرجكم ، وقوله « احتجزوا » أى انفصلوا من القتال وامتنع بعضهم من بعض ، وسيأتى بقية شرح هذه القصة في كتاب المغازي . **قوله** ( قال أبى ) القائل هو هشام بن عروة ، فنله عن أبيه عروة وفصله من حديث عائشة نصار مرسل ، وقوله « ما زالت في حذيفة منها ، أى من هذه الكلمة أى بسببها ، وقوله « بقية خير » يؤخذ منه أن فعل الخير تعود بركته على صاحبه في طول حياته . ( تنبيه ) : وقع ذكر جرير وحذيفة مؤخرًا عن

(١) قال مصحح طيبة يولاق : هكذا بالنسخ ، ورواية الصحيح التي بأيدينا « لما كان يوم أحد هزم الخ »

ذكر خديجة عليها السلام ، وفي بعضها مقدما وهو أليق ، فإن الذي يظهر أنه آخر ذكر خديجة عمدا لكون غالب أحوالها متعلقة بأحوال النبي ﷺ قبل المبعث فوقع له في ذلك حسن التخلص من المناقب التي استطرد من ذكر النبي ﷺ إليها ، فلما فرغ منها رجع إلى بقية سيرته ومنازله ، والله أعلم

### ٢٠ - باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رضي الله عنها

٣٨١٥ - حدثني محمد بن أحمد حدثنا عبدة بن هشام بن عروة عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن جعفر قال سمعتُ علياً رضي الله عنه يقول سمعتُ رسول الله ﷺ يقول

وحدثني صدقة أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن جعفر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال « خير نساها سرهم ، وخير نساها خديجة »

٣٨١٦ - حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث قال : كتب إلى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما غرتُ على امرأة للنبي ﷺ ما غرتُ على خديجة ، هلكتُ قبل أن يزوجني ، لما كنتُ أسمعه يذكرها ، وأمره الله أن يشرها بيت من قصب . وإن كان ليدبحُ الشاة فيهدى في خلأليها منها ما يسمُن » [ الحديث ٣٨١٦ - أخرجه في : ٣٨١٧ ، ٣٨١٨ ، ٥٢٢٩ ، ٦٠٠٤ ، ٧٤٨٤ ]

٣٨١٧ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما غرتُ على امرأة ما غرتُ على خديجة من كثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها . قالت : وزوجني بعدها بثلاث سنين ، وأمره ربُّه عز وجل - أو جبريل عليه السلام - أن يشرها بيت في الجنة من قصب »

٣٨١٨ - حدثني عمر بن محمد بن الحسن حدثنا أبي حدثنا حفص عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما غرتُ على أحد من نساء النبي ﷺ ما غرتُ على خديجة وما رأيتها ، ولكن كان النبي ﷺ يُكثِرُ ذكرها ، وربما ذبح الشاة ثم يقطعها أعضاء ثم يبيعها في صدائق خديجة ، فربما قلتُ له : كأنه لم يكن في الدنيا امرأة إلا خديجة ؟ فيقول : إنها كانت وكانت ، وكان لي منها ولد »

٣٨١٩ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل قال : قلتُ لعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما بَشَرَ النبي ﷺ خديجة ؟ قال : نعم ، بيت من قصب ، لاصخب فيه ولا نصب »

٣٨٢٠ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل عن مَحَارَة عن أبي زُرَّة عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال « أتى جبريلُ النبي ﷺ فقال : يا رسولَ الله ، هذِهِ خديجةٌ قد أتتْ مَعَهَا لَمَناءٌ فِيهِ إِدَامٌ أَوْ طَلَامٌ أَوْ شَرَابٌ ، فَذَا هِيَ أَتَتْكَ فَاقْرَأْ عَلَيْهَا السَّلَامَ مِنْ رَبِّهَا وَمَنِّي ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ ، لَا صَنْعَ فِيهِ وَلَا نَعَبٍ »

[ الحديث ٢٨٢٠ - طرنه في ٧٤٩٧ ]

٣٨٢١ - وقال اسماعيلُ بنُ خليلٍ أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « اسْمَاءُ أَدَّتْ هَالَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ - أُخْتُ خَدِيجَةَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَعَرَفَ اسْمًا ذَانِ خَدِيجَةَ ، فَارْتَمَعَ لَذَلِكَ فَقَالَ : اللَّهُمَّ هَالَةَ . قَالَتْ : فَفِرْتُ فَقُلْتُ : مَا تَذْكُرُ مِنْ عَجُوزٍ مِنْ عَجَازٍ قَرِيبِ حِمْرَاءِ الشَّدَقِينَ هَلَكْتَ فِي الدَّهْرِ ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ خَيْرًا مِنْهَا »

**قوله** باب ( تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها ) كذا في النسخ و تزويج ، وتفصيل قد يحى . بمعنى تفعل وهو المراد هنا ، أو فيه حذف تقديره تزويجه من نفسه . قوله ( خديجة ) هي أول من تزوجها ﷺ ، وهي بنت خويلد ابن أسد بن عبد العزى بن قصي ، تجتمع مع النبي ﷺ في قصي ، وهي من أقرب نسائه إليه في النسب ؛ ولم يتزوج من ذرية قصي غيرها إلا أم حبيبة ، وتزوجها سنة خمس وعشرين من مولده في قول الجمهور ، زوجها أياها أبوها خويلد ذكره البيهقي من حديث الزهري بإسناده عن عمار بن ياسر ، وقيل معها عمرو بن أسد ذكره الكلبي ، وقيل أخوها عمرو بن خويلد ذكره ابن إسحق ، وكانت قبله عند أبي هالة بن النباش بن زرارة النخعي حليف بني عبد الدار ، واختلف في اسم أبي هالة فقيل مالك قاله الزبير ، وقيل زرارة حدكاه ابن منده ، وقيل هند جزم به العسكري ، وقيل اسمه النباش جزم به أبو عبيد ، وابنه هند روى عنه الحسن بن علي فقال « حدثني خالي ، لأنه أخو فاطمة لأمها ، ولهند هذا ولد اسمه هند ذكره الدردلاني وغيره ، فقل قول العسكري فهو بمن اشترك مع أبيه وجده في الاسم ، ومات أبو هالة في الجاهلية ، وكانت خديجة قبله عند عتيق بن عائذ المخزومي . وكان النبي ﷺ قبل أن يتزوج خديجة قد سافر في مالها مقارضا إلى الشام ، فرأى منه ميسرة غلامها ما رغبها في تزوجه ، قال الزبير : وكانت خديجة تدعى في الجاهلية الطاهرة ، وماتت على الصحيح بعد المبعث بعشر سنين في شهر رمضان ، وقيل بثمان ، وقيل بسبع ، فأقامت معه ﷺ خمساً وعشرين سنة على الصحيح ، وقال ابن عبد البر أربعاً وعشرين سنة وأربعة أشهر ، وسيأتي من حديث عائشة ما يؤيد الصحيح في أن موتها قبل الهجرة بثلاث سنين ، وذلك بعد المبعث على الصواب بعشر سنين ، وقد تقدم في أبواب بدء الوحي بيان تصديقها للنبي ﷺ في أول وهلة ، ومن نباتها في الأمر ما يدل على قوة يقينها ووفور عقلها وصحة عزمها ، لاجرم كانت أفضل نسائه على الراجح ، وقد تقدم في ذكر مريم من أحاديث الأنبياء بيان شيء من هذا . وروى الفاكهي في « كتاب مكة » ، عن أنس « أن النبي ﷺ كان عند أبي طالب ، فاستأذنه أن يتوجه إلى خديجة فأذن له ، وبعت بعده جارية له يقال لها نبعة فقال لها : انظري ما تقول له خديجة ؟ قالت نبعة : فرأيت عجبا ، ما هو إلا أن سمعت به خديجة نخرت إلى الباب فأخذت بيده فضمتهما إلى صدرها ونهرهما ثم قالت : بأبي وأمي ، والله ما أفعل هذا شيء ، ولكني أرجو أن تكون أنت النبي الذي ستبعث ، فإن

تكن هو فاعرف حق وميزلي وادع الإله الذى يبعثك لى . قالت فقال لها : والله لئن كنت أنا هو قد اصطنعت عندى ما لا أضيعه أبدا ، وإن يكن غيرى فإن الإله الذى تصنعين هذا لاجله لا يضيعك أبدا . ثم ذكر المصنف فى الباب أحاديث لا تصریح فيها بما فى الترجمة ، إلا أن ذلك يؤخذ بطريق الزوم من قول عائشة ما غرت على امرأة ، ومن قوله عليه السلام : « وكان لى منها ولد » ، وغير ذلك . الحديث الأول ، **قوله** ( حدثنى محمد ) هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن ، وعبد الله هو ابن سليمان . **قوله** ( سمعت عبد الله بن جعفر ) هو ابن أبى طالب ، ووقع عند عبد الرزاق عن ابن جريج عن هشام بن هرو عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن عبد الله بن جعفر ، وهو من المزيد فى متصل الأسانيد لتصریح عبدة فى هذه الرواية بسماع عروة عن عبد الله بن جعفر . **قوله** ( سمعت على بن أبى طالب ) زاد مسلم من رواية أبى أسامة عن هشام « بالكوفة » ، وافق أصحاب هشام على ذكره على فيه ، وقصر به محمد بن إسحق فرواه عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن جعفر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أحمد وابن حبان والحاكم لكن بلفظ مغاير لهذا اللفظ ، فالظاهر أنهما حديثان ، وفى الإسناد رواية تابى عن تابى هشام عن أبيه وصحاحى عن صحابى عبد الله بن جعفر عن حمه . **قوله** ( خير نساء مريم وغير نساء خديجة ) قال القرطبي : الضمير عائد على غير مذكور ، لكنه يفسره الحال والمشاهدة ، يعنى به الدنيا . وقال الطيبي : الضمير الاول يعود على الأمة التى كانت فيها مريم والثانى على هذه الأمة . قال : ولهذا كرر السلام تنبيها على أن حكم كل واحدة منها غير حكم الأخرى . قلت : ووقع عند مسلم من رواية وكيع عن هشام فى هذا الحديث « وأشار وكيع إلى السماء والأرض » ، فكأنه أراد أن يبين أن المراد نساء الدنيا ، وأن الضميرين يرجعان إلى الدنيا . وبهذا جزم القرطبي أيضا . وقال الطيبي : أواد أنهما خير من تحت السماء وفوق الأرض من النساء ، قال : ولا يستقيم أن يكون تفسيرنا لقوله نساء لأن هذا الضمير لا يصح أن يعود إلى السماء . كذا قال . ويحتمل أن يريد أن الضمير الاول يرجع إلى السماء والثانى إلى الأرض إن ثبت أن ذلك صدر فى حياة خديجة وتمكون النسكة فى ذلك أن مريم ماتت فعرج بروحها إلى السماء ، فلما ذكرها أشار إلى السماء ، وكانت خديجة إذ ذاك فى الحياة فكانت فى الأرض فلما ذكرها أشار إلى الأرض ، وعلى تقدير أن يكون بعد موت خديجة فالمراد أنهما خير من صعد بروحهن إلى السماء وخير من دفن جسدهن فى الأرض ، وتكون الإشارة عند ذكر كل واحدة منهما . والذى يظهر لى أن قوله « خير نساء » خبر مقدم والضمير لمريم فكأنه قال مريم خير نساء أى نساء زمانها ، وكذا فى خديجة . وقد جزم كثير من الشراح أن المراد نساء زمانها لما تقدم فى أحاديث الأنبياء فى قصة موسى وذكر آسية من حديث أبى موسى رفعه « كل من الرجال كثر ولم يكمل من النساء إلا مريم وآسية » ، فقد أثبت فى هذا الحديث الكمال لآسية كما أثبت لمريم ، فاستمتع حمل الخبرية فى حديث الباب على الإطلاق ، وجاء ما يفسر المراد صريحا ، فروى البراء والطبرانى من حديث عمار بن ياسر رفعه « لقد فضلت خديجة على نساء أمى كما فضلت مريم على نساء العالمين » ، وهو حديث حسن الإسناد ، واستدل بهذا الحديث على أن خديجة أفضل من عائشة . قال ابن التين : ويحتمل أن لا تكون عائشة دخلت فى ذلك لأنها كان لها عند موت خديجة ثلاث سنين ، فلعل المراد النساء البواغ . كذا قال ، وهو ضعيف ، فإن المراد بلفظ النساء أعم من البواغ ، ومن لم تبلغ أعم من كانت موجودة ومن ستوجد . وقد أخرج النسائى بإسناد صحيح وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس مرفوعا « أفضل نساء أهل الجنة خديجة وفاطمة ومريم وآسية » ، وهذا نص صريح لا يحتمل التأويل ، قال القرطبي :

لم يثبت في حق واحدة من الأربع أنها نبية إلا مريم . وقد أورد ابن عبد البر من وجه آخر عن ابن عباس رفته  
« سيدة نساء العالمين مريم ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية » قال : وهذا حديث حسن يرفع الاشكال ، قال : ومن قال  
إن مريم ليست بنبية أول هذا الحديث وغيره بأن « من » وان لم تذكر في الخبر فهمى مرادة . قلت : الحديث الثاني  
الدال على الترتيب ليس بثابت ، وأصله عند أبي داود والحاكم بغير صيغة ترتيب ، وقد يتمسك بحديث الباب من  
يقول إن مريم ليست بنبية لتسويتها في حديث الباب بخديجة ، وليست بخديجة بنبية بالاتفاق . والجواب أنه لا يلزم  
من التسوية في الخبرية التسوية في جميع الصفات ، وقد تقدم ما قيل في مريم في ترجمتها من أحاديث الانبياء والله أعلم .  
الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا الليث قال : كتب إلى هشام بن عروة ) وقع عند الاسماعيل من وجه آخر عن الليث  
« حدثني هشام بن عروة ، فلعل الليث لقي هشاما بعد أن كتب به اليه لحديثه به ، أو كان من مذهبه اطلاق « حدثنا »  
في الكتابة ، وقد نقل الخطيب ذلك عنه في علوم الحديث . قوله ( ما غرت على امرأة للنبي ﷺ ) فيه ثبوت الغيرة  
وأنها غير مستنكر وقوعها من فاضلات النساء فضلا عن دونهن ، وأن عائشة كانت تغار من نساء النبي ﷺ لكن  
كانت تغار من خديجة أكثر ، وقد بينت سبب ذلك وأنه لكثرة ذكر النبي ﷺ إياها . ووقع في الرواية التي تلي هذه  
بأبين من هذا حيث قال فيها « من كثرة ذكر رسول الله ﷺ إياها ، وأصل غيرة المرأة من تخيل محبة غيرها أكثر  
منها ، وكثرة الذكر تدل على كثرة المحبة . وقال القرطبي : مرادها بالذكر لما مدحها والثناء عليها . قلت : وقع عند  
اللساني من رواية النضر بن شميل عن هشام « من كثرة ذكره إياها وثنائه عليها ، فعطف الثناء على الذكر من عطف  
الخاص على العام ، وهو يقتضي حل الحديث على أعم ما قاله القرطبي . قوله ( هلكت قبل أن يتزوجني ) ذكر في  
الحديث الذي بعده قدر المدة ، وسيأتى البحث فيه ، وأشارت بذلك إلى أنها لو كانت موجودة في زمانها لكانت غيرتها  
منها أشد . قوله ( وأمره الله أن يبشرها الخ ) سيأتى شرحه بعد هذا ، وهو أيضا من جملة أسباب الغيرة ، لأن  
اختصاص خديجة بهذه البشارة مشعر بمزيد محبة من النبي ﷺ فيها . ووقع عند الاسماعيل من رواية الفضل بن موسى  
عن هشام بن عروة بلفظ « ما حسدت امرأة قط ما حسدت خديجة حين بشرها النبي ﷺ ببيت من قصب ، الحديث .  
قوله ( وان كان ليذبح الشاة الخ ) ان تخفة من الثميلة ويراد بها تأكيد الكلام ، ولهذا أنت باللام في قولها « ليذبح » .  
قوله ( في خلالتها ) بالهاء المعجمة جمع خليلة أى صديقة ، وهي أيضا من أسباب الغيرة لما فيه من الإشمار باستمرار  
حبه لها حتى كان يتعاهد صواحبائها . قوله ( منها ) أى من الشاة . قوله ( ما يسمعن ) أى ما يكفهن كذا لاكثر ،  
وفي رواية المستمل والحموى « ما يسمعن » أى يقسع لهن ، وفي رواية النفسى « يشبعن » من الشبع بكسر المعجمة  
وفتح الموحدة وليس في روايته « ما » . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا حميد بن عبد الرحمن ) هو الرواسي بضم الراء  
وعلى الواو همز وبعد الالف مهلة . فقه باتفاق ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الحدود . قوله  
( وتزوجني بعدها ثلاث سنين ) قال النووي : أرادت بذلك زمن دخولها عليه ، وأما العقد فتقدم على ذلك بمدة  
سنة ونصف أو نحو ذلك ، كذا قال ، وسيأتى في « باب تزويج عائشة » ما يوضح أن المدة بين العقد عليها والدخول كان  
أكثر من ذلك . قوله ( وأمره ربه عز وجل أو جبريل ) هو شك من الراوى ، وسيأتى في حديث أبي هريرة في هذا  
الباب أن البشارة بذلك من الله كانت على لسان جبريل عليه السلام . الحديث الرابع ، قوله ( حدثني عمر بن محمد بن  
الحسن حدثنا أبي ) هو الاسدي الذي يعرف بالتل بالمنشاء وتشديد اللام ، واسم والده الحسن الزبير ، وعمر كوفي

ما له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الزكاة ، وهو من صغار شيوخه . وقد نزل البخارى في هذا الاسناد بالنسبة لحديث حفص بن غياث درجة ، فانه يروى الكثير عن ولده عمر بن حفص وغيره من اصحاب حفص ، وهنا لم يصل لحفص إلا باثنين ، وبالنسبة لرواية هشام بن عروة درجتين فانه قد سمع من بعض اصحابه وأخرج هذا في الصحيح في كتاب العتق منه . حدثنا عبيد بن موسى عن هشام بن عروة من مسند أبي ذر ، والسبب في اختياره ايراد هذه الطريق النازلة ما اشتملت عليه من الزيادة على رواية غيره كما سأنبه عليه . **قوله** (وما رأيتهما) في رواية مسلم من هذا الوجه . ولم أدركها ، ولم أر هذه اللفظة إلا في هذه الطريق ، نعم أخرجها مسلم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ . وما رأيتهما قط ، وروية عائشة لخديجة كانت ممكنة ، وأما ادراكها لما فلا نزاع فيه لأنه كان لها عند موتها ست سنين ، كأنها أرادت بنى الرؤية والإدراك الذى بقيد اجتماعهما عند النبي ﷺ ، أى لم أرهما وأنا عنده ولا أدركتها كذلك . وقد وقع في بعض طرقه عند أبي عوانة . ولقد هلك قبل أن يتزوجنى . **قوله** (ولكن كان النبي ﷺ يذكرها) في رواية عبد الله بن أبي عوانة عن عائشة عند الطبرانى . وكان إذا ذكر خديجة لم يسأ من أثناء عليها واستغفار لها . **قوله** (فربما قلت الخ) هذا كله زائد في هذه الرواية ، فقد أخرج الحديث مسلم وأبو عوانة والاسماعيلي وأبو نعيم من طريق سهل بن عثمان والترمذى عن أبي هشام الرافعى كلهم عن حفص بن غياث بدونها . **قوله** (كأنه لم يكن) في رواية الكشميهنى . وكان لم ، بحذف الهاء من كأنه . **قوله** (انها كانت وكانت) أى كانت فاضلة وكانت عاقلة ونحو ذلك ، وعند أحمد من حديث مسروق عن عائشة . آمنت بي إذ كفر بي الناس ، وصدقتني إذ كذبني الناس ، وواستني بما لها إذ حرمني الناس ، ورزقني الله ولها إذ حرمني أولاد النساء . **قوله** (وكان لي منها ولد) وكان جميع أولاد النبي ﷺ من خديجة ، إلا إبراهيم فانه كان من جاريته مارية ، والمتفق عليه من أولاده منها القاسم وبه كان يكنى ، مات صغيرا قبل المبعث أو بعده ، وبناته الأربع : زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة ، وقيل كانت أم كلثوم أصغر من فاطمة ، وعبد الله ولد بعد المبعث فكان يقال له الطاهر والطيب ، ويقال هما أخوان له ، وماتت الذكور صغارا باتفاق ، ووقع عند مسلم من طريق حفص بن غياث هذه في آخر الحديث . قالت عائشة : فإعصيته يوما فقلت خديجة ، فقال : (أني رزقت حبا ، قال القرطبي كان حبه ﷺ) لما تقدم ذكره من الاسباب ، وهي كثيرة كل منها كان سببا في إيجاد المحبة . وبما كافأ النبي ﷺ به خديجة في الدنيا أنه لم يتزوج في حياته غيرها ، فروى مسلم من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت . لم يتزوج النبي ﷺ على خديجة حتى مات ، وهذا مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم بالأخبار ، وفيه دليل على عظم قدرها عنده وعلى مزيد فضلها لأنها أغنته عن غيرها واختصت به بقدر ما اشترك فيه غيرها مرتين ، لأنه ﷺ عاش بعد أن تزوجها ثمانية وثلاثين عاما انفردت خديجة منها بخمسة وعشرين عاما وهي نحو الثلاثين من المجموع ، ومع طول المدة فسان قلبها فيها من الغيرة ومن تكبد الضرائر الذى ربما حصل له هو منه ما يشوش عليه بذلك ، وهي فضيلة لم يشاركها فيها غيرها . وبما اختصت به سبقها لنساء هذه الأمة إلى الإيمان ، فسنت ذلك لكل من آمنن بعدها ، فيكون لها مثل أجرهن ، لما ثبت . ان من سن سنة حسنة ، وقد شاركها في ذلك أبو بكر الصديق بالنسبة إلى الرجال ، ولا يعرف قدر ما لكل منهما من الثواب بسبب ذلك إلا الله عز وجل . وقال النووي : في هذه الأحاديث دلالة لحسن العهد ، وحفظ الود ، ورعاية حرمة صاحب والمعاشر حيا وميتا ، وإكرام معارف ذلك



الصاحب . الحديث الخامس ، **قوله** ( عن اسماعيل ) هو ابن أبي خاله . **قوله** ( قلت لعبد الله بن أبي أوفى الخ ) هذا مما حمله التابعي عن الصحابي عرضا ، وليس هذا من التلقين ، لأن التلقين لا استفهام فيه وإنما يقول الطالب للشيخ قل حدثنا فلان بكذا فيحدث به من غير أن يكون عارفا به حديثه ولا بعدالة الطالب فلا يؤمن أن لا يكون ذلك الطالب ضابطا لذلك القدر فيدل على تساهل الشيخ ، فلذلك عابوه على من فعله . **قوله** ( بشر النبي ﷺ ) هو استفهام محذوف الاداة . **قوله** ( قال نعم ) في رواية مسلم وبشر خديجة بييت من قصب . قال نعم الخ ، ووقع في رواية جرير عن اسماعيل انهم قالوا لعبد الله بن أبي أوفى وحدثنا ما قال لخديجة : قال قال بشروا خديجة ، فذكر الحديث ، هكذا تقدم في أبواب العمرة من البخاري . **قوله** ( من قصب ) بفتح القاف والمهمله بعدها موحدة ، قال ابن التين : المراد به لؤلؤة مجوفة واسمة كالعصر المنيق . قلت : عند الطبراني في الأوسط ، من طريق أخرى عن ابن أبي أوفى : يعني قصب اللؤلؤ ، وعنده في الكبير ، من حديث أبي هريرة : بيت من لؤلؤة مجوفة ، وأصله في مسلم ، وعنده في الأوسط ، من حديث فاطمة قالت قلت يا رسول الله أين أمي خديجة ؟ قال : في بيت من قصب ، قلت أمن هذا القصب ؟ قال : لا من القصب المنظوم بالدرد واللؤلؤ والياقوت ، قال السهيلي : التكتة في قوله : من قصب ، ولم يقل من لؤلؤ أن في لفظ القصب مناسبة لكونها أحرزت قصب السبق بمبادرتها إلى الإيمان دون غيرها ، ولذا وقعت هذه المناسبة في جميع ألفاظ هذا الحديث انتهى . وفي القصب مناسبة أخرى من جهة استواء أكثر أنابيبه ، وكذا كان لخديجة من الاستواء ما ليس لغيرها ، إذ كانت حريصة على رضا بكل ممكن ، ولم يصدر منها ما يغضب قط كما وقع لغيرها . وأما قوله « بييت » فقال أبو بكر الاسكافي في « فوائد الأخبار » : المراد به بيت زائد على ما أعد الله لها من ثواب عملها ، ولهذا قال « لا نصب فيه » أي لم تتعب بسببه . قال السهيلي : لذكر البيت معنى لطيف لأنها كانت ربة بيت قبل المبعث ثم صارت ربة بيت في الاسلام منفردة به ، فلم يكن على وجه الأرض في أول يوم بعث النبي ﷺ بيت لإسلام إلا بيتها ، وهي فضيلة ماشاركها فيها أيضا غيرها . قال : وجزاء الفعل يذكر غالبا بلفظه وإن كان أشرف منه ، فلما جاء في الحديث بلفظ البيت دون لفظ القصر انتهى . وفي ذكر البيت معنى آخر ، لأن مرجع أهل بيت النبي ﷺ إليها ، لما ثبت في تفسير قوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾ قالت أم سلمة : لما نزلت دعا النبي ﷺ فاطمة وعليا والحسن والحسين فجعلهم بكساء فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي ، الحديث أخرجه الترمذي وغيره ، ومرجع أهل البيت هؤلاء إلى خديجة ، لأن الحسنين من فاطمة وفاطمة بنتها ، وعلى نشأ في بيت خديجة وهو صغير ثم تزوج بنتها بعدها ، فظهر رجوع أهل البيت النبوي إلى خديجة دون غيرها . **قوله** ( لأصخب فيه ولا نصب ) الصخب بفتح الميم والمعجمة بعدها موحدة : الصياح والمنازعة برفع الصوت ، والنصب بفتح النون والمهمله بعدها موحدة التعب . وأغرب الداودي فقال : الصخب العيب ، والنصب العوج . وهو تفسير لا تساعد عليه اللفظة . وقال السهيلي : مناسبة نفي هاتين الصفتين - أعنى المنازعة والتعب - أنه ﷺ لما دعا إلى الإسلام أجابت خديجة طوعا فلم تحوجه إلى رفع صوت ولا منازعة ولا تعب في ذلك ، بل أزالته عنه كل نصب ، وآنته من كل وحشة ، وهونت عليه كل عسير ، فناسب أن يكون منزلها الذي بشرها به رجا بالصفة المقابلة لفعلها . الحديث السادس ، **قوله** ( عن عمارة ) هو ابن القعقاع . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن ابن عمر عن ابن فضيل بهذا الاسناد وسمعت أبا هريرة ، **قوله** ( أتى جبريل ) في رواية سعيد بن كثير عند الطبراني

أن ذلك كان وهو بحراء . **قوله** (هذه خديجة قد أنت) في رواية مسلم « قد أتتك ، ومعناه توجهت إليك ، وأما قوله ثانيا « فإذا هي أتتك ، فمعناه وصلت إليك . **قوله** ( إنا فيه إدام أو طعام أو شراب ) شك من الراوى ، وكذا عند مسلم ، وفي رواية الاسماعيلي « فيه إدام أو طعام وشراب » ، وفي رواية سعيد بن كثير المذكور عند الطبراني أنه كان حيسا . **قوله** ( فقرأ عليها السلام من ربها ومنى ) زاد الطبراني في الرواية المذكورة ، فقالت : هو السلام ومنه والسلام وعلى جبريل السلام ، وللنسائي من حديث أنس قال « قال جبريل للنبي ﷺ إن الله يقرى خديجة السلام ، يعني فأخبرها » فقالت : إن الله هو السلام ، وعلى جبريل السلام وعليك يا رسول الله السلام ورحمة الله وبركاته ، زاد ابن السني من وجه آخر « وعلى من سمع السلام ، إلا الشيطان ، قال العلماء في هذا القصة دليل على وفور فقهها ، لأنها لم تقل « وعليه السلام » ، كما وقع لبعض الصحابة حيث كانوا يقولون في التشهد « والسلام على الله فقام النبي ﷺ وقال « إن الله هو السلام ، فقولوا التحيات لله » ، فمرفت خديجة بصحة فهمها أن الله لا يرد عليه السلام كما يرد على المخطوقين ، لأن السلام اسم من أسماء الله ، وهو أيضا دعاء بالسلامة ، وكلاما لا يصلح أن يرد به على الله فكأنها قالت : كيف أقول عليه السلام والسلام اسمه ، ومنه يطلب ، ومنه يحصل . فيستفاد منه أنه لا يليق بالله إلا الثناء عليه لجلت مكان رد السلام عليه الثناء عليه ، ثم غارت بين ما يليق بالله وما يليق بغيره فقالت « وعلى جبريل السلام » ثم قالت « وعليك السلام » ، ويستفاد منه رد السلام على من أرسل السلام وعلى من بلغه . والذي يظهر أن جبريل كان حاضرا عند جوابها فردت عليه وعلى النبي ﷺ مرتين : مرة بالتخصيص ومرة بالتعميم ، ثم أخرجت الشيطان عن سمع لأنه لا يستحق الدعاء بذلك . قيل : إنما بلغها جبريل عليه السلام من ربها بواسطة النبي ﷺ احتراماً للنبي ﷺ ، وكذلك وقع له لما سلم على عائشة لم يواجهها بالسلام بل راسلها مع النبي ﷺ . وقد واجهه مريم بالخطاب ، فقيل لأنها نبيهة ، وقيل لأنها لم يكن معها زوج يحترم معه مخاطبتها . قال السهيلي : استدل بهذه القصة أبو بكر بن داود على أن خديجة أفضل من عائشة لأن عائشة سلم عليها جبريل من قبل نفسه ، وخديجة أبلغها السلام من ربها . وزعم ابن العربي أنه لا خلاف في أن خديجة أفضل من عائشة ، ورد بأن الخلاف ثابت قديما وإن كان الراجح أفضلية خديجة بهذا وبما تقدم . قلت : ومن صريح ما جاء في تفضيل خديجة ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن عباس رفته « أفضل نساء أهل الجنة خديجة بنت خويلد وفاطمة بنت محمد » قال السبكي الكبير كما تقدم : لعائشة من الفضائل ما لا يحصى ، ولكن الذي نخشاه وندين الله به أن فاطمة أفضل ثم خديجة ثم عائشة . واستدل الفضل فاطمة بما تقدم في ترجمتها أنها سيدة نساء المؤمنين . قلت : وقال بعض من أدركناه : الذي يظهر أن الجمع بين الحديثين أولى ، وأن لا يفضل إحداها على الأخرى . وسئل السبكي : هل قال أحد إن أحدا من نساء النبي ﷺ غير خديجة وعائشة أفضل من فاطمة ؟ فقال : قال به من لا يعتمد بقوله ؛ وهو من فضل نساء النبي ﷺ على جميع الصحابة لأنهن في درجته في الجنة . قال : وهو قول ساقط مردود انتهى . وقائله هو أبو محمد بن حزم وفساده ظاهر . قال السبكي : ونساء النبي ﷺ بعد خديجة وعائشة متساويات في الفضل ، ومن أفضل النساء لقول الله تعالى ﴿ لستن كأحد من النساء إن اتقيتن ﴾ الآية ، ولا يستثنى من ذلك إلا من قيل إنها نبيهة كريم ، والله أعلم . وبما نبه عليه أنه وقع عند الطبراني من رواية أبي يونس عن عائشة أنها وقع لها نظير ما وقع لخديجة من السلام والجواب ، وهي رواية شاذة ، والعلم عند الله تعالى . الحديث السابع ، **قوله** ( وقال اسماعيل بن

خليل ) كذا في جميع النسخ التي اتصلت اليها بصيغة التعليق ، لكن صنيع المزي يقتضى أنه أخرجه موصولا ، وقد أخرجه أبو عروانة عن محمد بن يحيى الذهلي عن اسماعيل المذكور ، وأخرجه مسلم عن سويد بن سعيد والاسماعيلي من طريق الوليد بن شعاع كلاهما عن علي بن مسهر . **قوله** ( استأذنت هالة بنت خويلد ) هي أخت خديجة ، وكانت زوج الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس والد أبي العاص بن الربيع زوج زينب بنت النبي ﷺ ، وقد ذكروها في الصحابة وهو ظاهر هذا الحديث ، وقد هاجرت إلى المدينة لأن دخولها كان بها في المدينة ، ويحتمل أن تكون دخلت على النبي ﷺ بمكة حيث كانت عائشة معه في بعض سفراته ، ووقع عند المستغفرى من طريق حماد بن سلة عن هشام بهذا السند . قدم ابن لخديجة يقال له هالة ، فسمع النبي ﷺ في قائلته كلام هالة ، فأنابه وقال : هالة هالة ، قال المستغفرى : الصواب هالة ، أخت خديجة انتهى . وروى الطبراني في الأوسط ، من طريق تميم بن زيد بن هالة عن أبي هالة عن أبيه أنه دخل على النبي ﷺ وهو رافد فاستيقظ فضمه إلى صدره وقال : هالة هالة ، وذكر ابن حبان وابن عبد البر في الصحابة هالة بن أبي هالة التميمي ، فلملح كان لخديجة أيضا ابن اسمه هالة والله أعلم . **قوله** ( فعرف استئذان خديجة ) أى صفته لشبه صوتها بصوت أختها فتذكر خديجة بذلك ، وقوله «ارتاح» من الروع بفتح الراء أى فرح ، والمراد من الفزع لازمه وهو التغير . ووقع في بعض الروايات «ارتاح» بالحاء المهملة أى اهتم لذلك سرورا ، وقوله « اللهم هالة » فيه حذف تقديره اجعلها هالة ، فعلى هذا فهو منصوب ، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هذه هالة وعلى هذا هو مرفوع ، وفي الحديث أن من أحب شيئا أحب محبوباته وما يشبهه وما يتعلق به . **قوله** ( حمراء الشدقين ) بالجر ، قال أبو البقاء : يجوز في حمراء الرفع على القطع والنصب على الصفة أو الحال ، ثم الموجود في جميع النسخ وفي مسلم « حمراء » بالمهملتين ، وحكى ابن التين أنه روى بالجيم والزاي ولم يذكر له معنى ، وهو تصحيف والله أعلم . قال القرطبي : قيل معنى حمراء الشدقين بيضاء الشدقين ، والعرب تطلق على الأبيض الأحمر كراهة اسم البياض لكونه يشبه البرص ، ولهذا كان ﷺ يقول لعائشة يا حمراء . ثم استبعد القرطبي هذا لكون عائشة أوردت هذه المقالة مورد التنقيص ، فلو كان الأمر كما قيل لقصت على البياض لأنه كان يكون أبلغ في مرادها . قال : والذي عندي أن المراد بذلك نسبتها إلى كبر السن ، لأن من دخل في سن الشيخوخة مع قوة في بدنه يغلب على لونه غالبا الحمرة المائلة إلى السمرة ، كذا قال ، والذي يتبادر أن المراد بالشدقين ما في باطن الفم فكنت بذلك عن سقوط أسنانها حتى لا يبقى داخل فمها إلا اللحم الأحمر من اللثة وغيرها ، وبهذا جزم النووي وغيره . **قوله** ( قد أبدلك الله خيرا منها ) قال ابن التين : في سكوت النبي ﷺ على هذه المقالة دليل على أفضلية عائشة على خديجة إلا أن يكون المراد بالخيرية هنا حسن الصورة وصغر السن انتهى . ولا يلزم من كونه لم ينقل في هذه الطريق أنه ﷺ رد عليها عدم ذلك ، بل الواقع أنه صدر منه رد لهذه المقالة ، ففي رواية أبي نعيم عن عائشة عند أحمد والطبراني في هذه القصة « قالت عائشة فقلت أبدلك الله بكبيرة السن حديثه السن ، فغضب حتى قلت : والذي بمثلك بالحق لا أذكرها بعد هذا إلا بخير ، وهذا يؤيد ما تأوله ابن التين في الخيرية المذكورة ، والحديث يفسر بعضه بعضا . وروى أحمد أيضا والطبراني من طريق مسروق عن عائشة في نحو هذه القصة « فقال ﷺ : ما أبدلني الله خيرا منها آمنت بي إذ كفر أبى الناس ، الحديث ، قال عياض قال الطبري وغيره من العلماء الغيرة مسامح للنساء ما يقع فيها ولا عقوبة عليهن في تلك الحالة لما جبلن عليه منها ، ولهذا لم يجر النبي ﷺ

عائشة عن ذلك . وتعقبه عياض بأن ذلك جرى من عائشة لصغر سنها وأول شببتها ، فلملها لم تكن بلغت حينئذ قلت : وهو محتمل مع ما فيه من نظر ، قال القرطبي : لا تدل قصة عائشة هذه على أن النبري لا تؤخذ بما يصدر منها ، لأن الغيرة هنا جزء سبب ، وذلك أن عائشة اجتمع فيها حينئذ الغيرة وصغر السن والإدلال ، قال فاحالة الصفع عنها على الغيرة وحدها تحكم ، نعم الحامل لها على ما قالت الغيرة لأنها هي التي نصت عليها بقولها « ففرت » ، وأما الصفع فيحتمل أن يكون لأجل الغيرة وحدها ، ويحتمل أن يكون لها وبغيرها من الشباب والإدلال . قلت : الغيرة محققة بتنقيصها ، والشباب محتاج إلى دليل ، فانه عليه السلام دخل عليها وهي بنت تسع وذلك في أول زمن البلوغ ، فمن أين له أن ذلك القول وقع في أوائل دخوله عليها وهي بنت تسع . وأما إدلال المحبة فليس موجبا للصفع عن حق الغير ، بخلاف الغيرة فانما يقع الصفع بها لأن من يحصل لها الغيرة لا تكون في كمال عقلها ، فلماذا تصدر منها أمور لا تصدر منها في حال عدم الغيرة ، والله أعلم

### ٢٣ - باب . ذكر هند بنت عتبة رضي الله عنها

٣٨٢٥ - وقال عبدان أخبرنا يونس عن الزهري حدثني عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءت هند بنت عتبة فقالت : يا رسول الله ، ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إليّ أن يذلوا من أهل خيائك ، ثم ما أصبح اليوم على ظهر الأرض أهل خباء أحب إليّ أن يميزوا من أهل خيائك . قال : وأيضا والذي نفسي بيده . قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلا مسيكا ، فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ قال : لا أراه إلا بالمعروف »

**قوله** ( باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة ) أي ابن عبد شمس ، وهي والدة معاوية ، قتل أبوها ببند كاسياتي في المغازي ، وشهدت مع زوجها أبي سفيان أحدا ، وحرصت على قتل حمزة عم النبي عليه السلام لكونه قتل عنها شيعة وشرك في قتل أبيها عتبة فقتله وحشي بن حرب كاسياتي بيان ذلك في حديث وحشي ، ثم أسلمت هند يوم الفتح ، وكانت من عقلاء النساء ، وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكه بن المغيرة المخزومي ثم طلقها في قصة جرت . فزوجها أبو سفيان فأنجبت عنده ، وهي القائلة للنبي عليه السلام لما شرط على النساء المباينة ولا يسرقن ولا يزنين « وهل تزي الحرة » ؟ وماتت هند في خلافة عمر . **قوله** ( وقال عبدان ) كذا للجميع بصيغة التعليق ، وكلام أبي نعيم في « المستخرج » يقتضي أن البخاري أخرجه موصولا عن عبدان ، وقد وصله البيهقي أيضا من طريق أبي الموجه عن عبدان . **قوله** ( خباء ) بكسر المعجمة وتخفيف الموحدة مع المدهى خيمة من وبر أو صوف ، ثم أطلقت على البيت كيف ما كان . **قوله** ( قاله وأيضا والذي نفسي بيده ) قال ابن التين : فيه تصديق لها فيما ذكرته ، كأنه رأى أن المعنى : وأنا أيضا بالنسبة إليك مثل ذلك . وتعقب من جهة طرفي البفض والمحبة ، فقد كان في المشركين من كان أشد أذى للنبي عليه السلام من هند وأهلها ، وكان في المسلمين بعد أن أسلمت من هو أحب إلى النبي عليه السلام منها ومن أهلها ، فلا يمكن حمل الخبر على ظاهره . وقال غيره : المعنى بقوله « وأيضا » ستردين في المحبة كلما تمكن الايمان من قلبك وترجعين عن البفض المذكور حتى لا يبقى له أثر ، فأیضا خاص بما يتعلق بها لا أن المراد بها إن كنت في حقك كما

ذكرت في البغض ثم صرت على خلافه في الحب بل ساكت عن ذلك ، ولا يعكر على هذا قوله في بعض الروايات « وأنا ، ان ثبتت الرواية بذلك . **قوله** (ان أبا سفيان رجل مسيك) سيأتي شرحه في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى ، وفي الحديث دلالة على وفور عقل هند وحسن تأنيها في المخاطبة ، ويؤخذ منه أن صاحب الحاجة يستحب له أن يقدم بين يدي نجواه اعتذارا إذا كان في نفس الذي يخاطبه عليه موجدة ، وأن المعتذر يستحب له أن يقدم ما يتأكد به صدقه عند من يعتذر إليه ، لأن هذا قدمت الاعتراف بذكر ما كانت عليه من البغض ليعلم صدقها فيما ادعته من المحبة ، وقد كانت هند في منزلة أمهات نساء النبي ﷺ لأن أم حبيبة إحدى زوجاته بنت زوجها أبي سفيان

## ٢٤ - باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل

٣٨٢٦ - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا موسى بن عتبة حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « ان النبي ﷺ أتى زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح قبل أن ينزل على النبي ﷺ الوحي ، فقد تمت الى النبي ﷺ سفرة ، فأبى أن يأكل منها . ثم قال زيد : إني لست أكل ما تذبحون على أنصابكم ، ولا أكل إلا ما ذكر اسم الله عليه . وأن زيد بن عمرو كان يعيب على قريش ذبائحهم ويقول : الشاة خلقها الله ، وأنزل لها من السماء الماء ، وأنبت لها من الأرض ، ثم تذبحونها على غير اسم الله ، إنكاراً لذلك وإعظاماً له »

[ الحديث ٣٨٢٦ - طرفه في : ٥٤٩٩ ]

٣٨٢٧ - قال موسى : حدثني سالم بن عبد الله - ولا أعلمه إلا تحدث به عن ابن عمر - أن زيد بن عمرو بن نفيل خرج إلى الشام يسأل عن الدين ويتبعه ، فلقي عالماً من اليهود فسأله عن دينهم فقال : إني لعلى أن أدين دينكم فأخبرني . فقال : لا تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من غضب الله . قال زيد : ما أؤء إلا من غضب الله ، ولا أحجل من غضب الله شيئاً أبداً وأتني أستطيعه ؟ فهل تدلني على غيره ؟ قال : ما أعلمه إلا أن يكون حنيفاً . قال زيد : وما الحنيف ؟ قال : دين إبراهيم ؛ لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ولا يعبد إلا الله . فخرج زيد فلقي عالماً من النصارى ، فذكر مثله فقال : لن تكون على ديننا حتى تأخذ بنصيبك من لعنة الله . قال : ما أؤء إلا من لعنة الله ، ولا أحجل من لعنة الله ولا من غضبه شيئاً أبداً ، وأتني أستطيع ؟ فهل تدلني على غيره ؟ قال : ما أعلمه إلا أن يكون حنيفاً . قال : وما الحنيف ؟ قال : دين إبراهيم ؛ لم يكن يهودياً ولا نصرانياً ولا يعبد إلا الله . فلما رأى زيد قولهم في إبراهيم عليه السلام خرج ، فلما برز رفع يده فقال : ألا هم إني أشهد أني على دين إبراهيم »

٣٨٢٨ - وقال الليث: كُتِبَ إلى هشام عن أبيه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت « رأيتُ زيدَ بنَ عمرو بنَ نفيل قائماً مُسنداً ظهره إلى الكعبة يقول: يا معشرَ قُريش، والله ما منكم على دين إبراهيمَ غيري. وكان يُحيي المَوَدَّةَ، يقول للرجل إذا أرادَ أن يقتلَ ابنته: لا تقتُلها، أنا أكَفِيكَ مؤنتها، فإِذَا رَغَرَتْ قال لأبيها: إن شئتَ دَفَعْتُهَا إِلَيْكَ، وإن شئتَ كَفَيْتُكَ مؤنتها »

(باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل) هو ابن عم عمر بن الخطاب بن نفيل، وقد تقدم نسبه في ترجمته. وهو والده سعيد بن زيد أحد العشرة؛ وكان ممن طلب التوحيد وخلع الأوثان وجانب الشرك، لكنه مات قبل المبعث، فروى محمد بن سعد والفاكهى من حديث عاصم بن ربيعة حليف بني عدى بن كعب قال قال لي زيد بن عمرو: أتى خالفت قوى، واتبعت ملة إبراهيم وإسماعيل وما كانا يعبدان، وكانا يصليان إلى هذه القبلة، وأنا أنتظر نبياً من بني إسماعيل يبعث، ولا أراي أدركه، وأنا أومن به وأصدقُه وأشهد أنه نبي، وإن طالت بك حياة فاقره مني السلام. قال عاصم: فلما أسلمت أعلمت النبي ﷺ بخبره قال: فرد عليه السلام وترحم عليه، قال: وافتد رأيتُه في الجنة يسحب ذيولاً، وروى البزار والطبراني من حديث سعيد بن زيد قال: خرج زيد بن عمرو وورقة ابن نوفل يطلبان الدين، حتى أتيا الشام، فتنصروا ورقة وامتنع زيد، فأتى الموصل فلقى راهباً فعرض عليه النصرانية فامتنع، وذكر الحديث نحو حديث ابن عمر الآتي في ترجمته وفيه: قال سعيد بن زيد فسألت أنا وعمر رسول الله ﷺ عن زيد فقال: غفر الله له ورحمه، فإنه مات على دين إبراهيم، وروى الزبير بن بكار من طريق هشام بن عروة قال: بلغنا أن زيدا كان بالشام، فبلغه مخرج النبي ﷺ، فأقبل يريدُه فقتل بمضيعة من أرض البلقاء، وقال ابن اسحق: لما توسط بلاد لحم قتلوه، وقيل أنه مات قبل المبعث بخمس سنين عند بناء قريش الكعبة. قوله (بأسفل بلدح) هو مكان في طريق التنعيم بفتح الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة وآخره مهملة، ويقال هو واد. قوله (فقدمت) بضم القاف. قوله (إلى النبي ﷺ) كذا الأكثر، وفي رواية الجرجاني: فقدم إليه النبي ﷺ سفرة، قال عياض: الصواب الأول، قلت: رواية الأسماعيلي توافقت رواية الجرجاني، وكذا أخرجه الزبير بن بكار والفاكهى وغيرهما، وقال ابن بطال: كانت السفرة لقريش قدموها للنبي ﷺ فأبى أن يأكل منها فقدمها النبي ﷺ لزيد بن عمرو فأبى أن يأكل منها وقال مخاطباً لقريش الذين قدموها أولاً: «أنا لا نأكل ما ذبح على أنصابكم، انتهى. وما قاله محتمل، لكن لا أدري من أين له الجزم بذلك، فإني لم أقف عليه في رواية أحد. وقد تبعه ابن المنير في ذلك وفيه ما فيه. قوله (على أنصابكم) بالمهملة جمع نصب بضمين وهي أحجار كانت حول الكعبة يذبحون عليها للأصنام، قال الخطابي: كان النبي ﷺ لا يأكل مما يذبحون عليها للأصنام، ويأكل ما عدا ذلك وإن كانوا لا يذكرون اسم الله عليه، لأن الشرع لم يكن نزل بعد، بل لم ينزل الشرع يمنع أكل ما لم يذكر اسم الله عليه إلا بعد المبعث بمدة طويلة. قلت: وهذا الجواب أولى مما ارتكبه ابن بطال، وعلى تقدير أن يكون زيد بن حارثة ذبح على الحجر المذكور قائماً يحمل على أنه إنما ذبح عليه لغير الأصنام، وأما قوله تعالى (وما ذبح على نصب) فالمراد به ما ذبح عليها للأصنام، ثم قال الخطابي: وقيل لم ينزل على النبي ﷺ في تحريم ذلك شيء. قلت: وفيه نظر، لأنه كان قبل المبعث فهو من تحصيل الحاصل: وقد وقع في حديث سعيد بن زيد الذي قدمته وهو عند أحمد « وكان ابن

زيد يقول : عذت بما عاذه إبراهيم ، ثم يخر ساجدا للمكعبة . قال فر بالنبي ﷺ وزيد بن حارثة وهما يأكلان من سفرة لما فدعيها فقال : يا ابن أخي لا آكل مما ذبح على النصب ، قال : فارؤى النبي ﷺ يأكل مما ذبح على النصب من يومه ذلك . وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلى والبرار وغيرهما قال : خرجت مع رسول الله ﷺ يوما من مكة وهو مردف ، فذبحنا شاة على بعض الأنصاب فأنضجناها ، فلقينا زيد بن عمرو ، فذكر الحديث مطولا وفيه : فقال زيد : انى لا آكل مما لم يذكر اسم الله عليه ، قال الداودي : كان النبي ﷺ قبل المبعث يحانب المشركين في عاداتهم ، لكن لم يكن يعلم ما يتعلق بأمر الذبح ، وكان زيد قد علم ذلك من أهل الكتاب الذين اقيمهم . وقال السهيلي : فان قيل فالنبي ﷺ كان أولى من زيد بهذه الفضيلة ، فالجواب أنه ليس في الحديث أنه ﷺ آكل منها ، وعلى تقدير أن يكون أكل فزيد انما كان يفعل ذلك برأى يراه لا بشرع بائنه ، وإنما كان عند أهل الجاهلية بقايا من دين إبراهيم ، وكان في شرع إبراهيم تحريم الميتة لا تحريم ما لم يذكر اسم الله عليه ، وانما نزل تحريم ذلك في الاسلام ، والأصح أن الاشياء قبل الشرع لا توصف بحل ولا بحرمة ، مع أن الذبايح لها أصل في تحليل الشرع ، واستمر ذلك إلى نزول القرآن ، ولم ينقل أن أحدا بعد المبعث كف عن الذبايح حتى نزلت الآية . قلت : وقوله ان زيدا فعل ذلك برأيه أولى من قول الداودي إنه تلقاه عن أهل المكاتب ، فان حديث الباب بين فيما قال السهيلي ، وأن ذلك قاله زيد باجتهاده لا ينقل عن غيره ، ولا سيما وزيد يصرح عن نفسه بأنه لم يتبع أحدا من أهل الكتابين . وقد قال القاضي عياض في الملة المشهورة في عصمة الانبياء قبل النبوة إنها كالممتنع لأن النواهي انما تكون بعد تقرير الشرع ، والنبي ﷺ لم يكن متعبدا قبل أن يوحى إليه بشرع من قبله على الصحيح ، فمل هذا فالنواهي إذا لم تكن موجودة فهي معتبرة في حقه والله أعلم . فان فرعنا على القول الآخر فالجواب عن قوله ذبحنا شاة على بعض الأنصاب ، يعنى الحجارة التي ليست بأصنام ولا معبودة ، وانما هي من آلات الجزاء التي يذبح عليها ، لأن النصب في الأصل حجر كبير ، فنها ما يكون عندهم من جملة الأصنام فيذبحون له وعلى اسمه ، ومنها ما لا يعبد بل يكون من آلات الذبح فيذبح الذابح عليه لا للصنم ، أو كان امتناع زيد منها حسبا للمادة .

**قوله** ( فان زيد بن عمرو ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( قال موسى ) هو ابن عقبة ، والخبر موصول بالاسناد المذكور اليه ، وقد شك فيه الاسماعيلي فقال : ما أدري هذه القصة الثانية من رواية الفضيل بن موسى أم لا . ثم ساقها مطولة من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة ، وكذا أوردها الزبير بن بكار والفاكهي بالاسنادين معا . **قوله** ( لا أعلمه إلا يحدث به عن ابن عمر ) قد ساق البخاري الحديث الاول في الذبايح من طريق عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة ، وساق الاسماعيلي هذا الثاني من رواية عبد العزيز المذكور بالشك أيضا فكان الشك فيه من موسى بن عقبة . **قوله** ( يسأل عن الدين ) أي دين التوحيد . **قوله** ( ويقيم ) بتشديد المثناة بعدها موحدة . وللكشميهني بسكون الموحدة بعدها مشاة مفتوحة ثم غين معجمة أي يطلبه . **قوله** ( فلقى عالما من اليهود ) لم أقف على اسمه ، وفي حديث زيد بن حارثة المذكور : ان النبي ﷺ قال لزيد بن عمرو : مالي أرى قومك قد شنفوا عليك ، أي أبغضوك ، وهو بفتح الشين المعجمة وكسر النون بعدها فاء ، قال خرجت أبتغي الدين فقدمت على الأخبار فوجدتهم يعبدون الله ويشركون به . **قوله** ( فلقى عالما من النصارى ) لم أقف على اسمه أيضا ، ووقع في حديث زيد بن حارثة : قال لي شيخ من أخبار الشام : انك لتسألني عن دين ما أعلم أحدا

يعبد الله به إلا شيخا بالجزيرة . قال فقدمت عليه فقال : إن الذي تطلب قد ظهر ببلادك ، وجميع من رأيته في ضلال ، وفي رواية الطبراني من هذا الوجه ، وقد خرج في أرضك نبى ، أو هو خارج ، فارجع وصدقه وآمن به . قال زيد : فلم أحس بشيء بعد . قلت : وهذا مع ما تقدم يدل على أن زيدا رجع إلى الشام فبعث النبي ﷺ فسمع به فرجع ومات ، والله أعلم . **قوله** ( وأنا أستطيع ) أى والحال أن لى قدرة على عدم حل ذلك ، كذا للاكثر بتخفيف النون ضمير القائل ، وفي رواية بتشديد النون بمعنى الاستبعاد ، والمراد بغضب الله إرادة إيصال العقاب كما أن المراد بلعنة الله الابعاد عن رحمته . **قوله** ( فلما برز ) أى خارج أرضهم . **قوله** ( اللهم إني أشهدك أنى على دين إبراهيم ) بكسر الهمزة الاولى وفتح الثانية . وفي حديث سعيد بن زيد « فأنطلق زيد وهو يقول : لبيك حقا حقا ، تعبدا ورقا . ثم يحضر فيسجد لله » . **قوله** ( وقال الليث كتب الى هشام ) أى ابن عروة ، وهذا التعليق وروناه موصولا في حديث زغبة من رواية أبى بكر بن أبى داود عن عيسى بن حماد وهو المعروف بزغبة عن الليث ، وأخرج ابن إسحق عن هشام بن عروة هذا الحديث بتمامه ، وأخرجه الفاكهى من طريق عبد الرحمن بن أبى الزناد والنسائى وأبو نعيم فى « المستخرج » من طريق أبى أسامة كلهم عن هشام بن عروة . **قوله** ( ما منكم على دين إبراهيم غيرى ) زاد أبو أسامة فى روايته « وكان يقول : إلهى إله إبراهيم ، ودينى دين إبراهيم ، وفى رواية ابن أبى الزناد « وكان قد ترك عبادة الأوثان ، وترك أكل ما يذبح على النصب ، وفى رواية ابن إسحق « وكان يقول : اللهم لو أعلم أحب الوجوه اليك لعبدتك به ، ولسكنى لا أعلمه . ثم يسجد على الأرض براحته » . **قوله** ( وكان يحيى الموءودة ) هو مجاز ، والمراد بأحيائها إبقاؤها . وقد فسره فى الحديث . ووقع فى رواية ابن أبى الزناد « وكان يقتدى الموءودة أن تقتل ، والموءودة مفعولة من وأد الشيء إذا أقتل ، وأطلق عليها اسم الواد اعتبارا بما أريد بها وإن لم يقع . وكان أهل الجاهلية يدفنون البنات ومن بالحياة ، ويقال كان أصلها من الغيرة عليهن لما وقع لبعض العرب حيث سبي بنت آخر فاستفرشها ، فأراد أبوها أن يقتلها منه فغيرها فاختارت الذى سبها ، خلف أبوها ليقتلن كل بنت تولد له ، فتبع على ذلك . وقد شرحت ذلك مطولا فى كتابى فى « الأوتل » . وأكثر من كان يفعل ذلك منهم من الإملاق كما قال الله تعالى ( ولا تقتلوا أولادكم من إملاق ، نحن نرزقكم وإياهم ) وقصة زيد هذه تدل على هذا المعنى الثانى ، فيحتمل أن يكون كل واحد من الأمرين كان سببا . **قوله** ( أ كفيكم مؤنتها ) كذا لأبى ذر ، ولغيره « أ كفيكم مؤنتها ، زاد أبو أسامة فى روايته « وسئل النبي ﷺ عن زيد فقال : يبعث يوم القيامة أمة وحده بينى وبين عيسى بن مريم ، وروى البغوى فى « الصحابة » من حديث جابر نحو هذه الزيادة ، وساق له ابن إسحق أشعارا قالها فى مجانبة الأوثان لانطيل بذكرها

### ٣٥ - باب بُنيان الكعبة

٣٨٢٩ - **حدثنا** محمود بن خالد **حدثنا** عبد الرزاق قال أخبرنى ابن جريج قال أخبرنى عمرو بن دينار سمع جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال « لما بُنيت الكعبة ذهب النبي ﷺ وعباس بن عبد المطلب إلى الحجارة ، فقال عباس للنبي ﷺ : اجعل إزارك على رقبك يتيك من الحجارة ، فخر إلى الأرض ، وطمعت عيناه إلى السماء ، ثم

م - ١٩ ج ٧ = فتح البلى



أُفَاتَ فقال : إزارى إزارى ، فشدَّ عليه إزاره .

٣٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا هَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَا : لَمْ

يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَوْلَ الْبَيْتِ حَائِطٌ ، كَانُوا يَصْلَوْنَ حَوْلَ الْبَيْتِ ، حَتَّى كَانَ عَمْرٌو فَبْنَى حَوْلَهُ حَائِطًا .  
قال عبيدُ الله : جَدُّهُ قَصِيرٌ ، فَبَنَاهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ .

**قوله** ( باب بنيان الكعبة ) أى على يد قريش في حياة النبي ﷺ قبل بعثته ، وقد تقدم ما يتعلق ببناء إبراهيم عليه السلام قبل بناء قريش ، وما يتعلق ببناء عبد الله بن الزبير في الاسلام . وروى الفاكهي من طريق ابن جريج عن عبد الله بن عبيد الله بن عمير قال : كانت الكعبة فوق القامة ، فأرادت قريش رفعها وتسقيفها ، وسيأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه . وروى يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح عن الزهري : أن امرأة جمرت الكعبة ، فطارت شمارة في ثياب الكعبة فأحرقتها ، فذكر قصة بناء قريش لها ، وسيأتي في الحديث الثالث من الباب الذي يليه تنمة هذه القصة . وذكر ابن إسحق وغيره أن قريشا لما بنت الكعبة كان عمر النبي ﷺ خمساً وعشرين سنة . وروى إسحق بن راهويه من طريق خالد بن عرعة عن علي في قصة بناء إبراهيم البيت قال : فر عليه الدهر فأنهدم ، فبنته العاقلة ، فر عليه الدهر فأنهدم فبنته جرم ، فر عليه الدهر فأنهدم فبنته قريش ، ورسول الله ﷺ يومئذ شاب ، فلما أرادوا أن يطمعوا الحجر الأسود اختصموا فيه فقالوا : نحكم بيننا أول من يخرج من هذه السكة ، فكان النبي ﷺ أول من خرج منها ، لحكم بينهم أن يجعلوه في ثوب ثم يرفعه من كل قبيلة رجل ، وذكر أبو داود الطيالسي في هذا الحديث أنهم قالوا نحكم أول من يدخل من باب بني شيبه ، فكان النبي ﷺ أول من دخل منه ، فأخبروه ، فأمر بثوب فوضع الحجر في وسطه ، وأمر كل نخد أن يأخذوا بطائفة من الثوب فرفعوه ، ثم أخذه فوضعه بيده ، وروى الفاكهي أن الذي أشار عليهم أن يحكموا أول داخل أبو أمية بن المغيرة المخزومي أخو الوليد ، وقد تقدم في أوائل الحج من حديث أبي الطفيل قصة بناء قريش الكعبة مطولاً فأغنى عن إعادته هنا . وعند موسى بن عقبة أن الذي أشار عليهم بذلك هو الوليد بن المغيرة المخزومي ، وأنه قال لهم : لا تجمعوا فيها مالا أخذ غضبا ، ولا قطعت فيه رحم ، ولا انتهكت فيه ذمة ، وعند ابن إسحق أن الذي أشار عليهم أن لا يبنوها إلا من مال طيب هو أبو وهب بن عمرو بن عامر بن عمران بن مخزوم . **قوله** في حديث جابر ( لما بنيت الكعبة ) هو من مراسيل الصحابة ، ولعل جابرا سمعه من العباس ابن عبد المطلب ، وتقدم بيان ذلك وأخذا في كتاب الحج . وقوله : يقلك من الحجارة نثر إلى الأرض ، فيه حذف تقديره : ففعل ذلك نثر . وفي حديث أبي الطفيل المذكور أنفاً فبينما رسول الله ﷺ ينقل الحجارة معهم إذ انكشفت عورته ، فنودي يا محمد غط عورتك ، فذلك في أول ما نودي ، فارتدت له عورة قبل ولا بعد ، وقوله : طمعت عيناه إلى السماء ، أى ارتفعت . وذكر ابن إسحق في المبحث : وكان رسول الله ﷺ فيما ذكر لي يحدث عما كان الله يحفظه في صغره أنه قال : لقد رأيته في غلمان من قريش ننقل حجارة لبعض مما تلعب به الغلمان ، كلنا قد نمرى وأخذ إزاره فجعله على رقبته يحمل عليه الحجارة ، إذ لكني لا كم ما أراه ، ثم قال : شد عليك إزارك ، قال فشدته على ، ثم جمعت أحمل وإزارى على من بين أصحابي ، قال السهيلي : إنما وردت هذه القصة في بنيان الكعبة ، فإن صح أن ذلك كان في صغره فهي قصة أخرى : مرة في الصغر ومرة في حال الاكتمال . قلت : وقد يطلق على الكبير

غلام اذا فعل فعل الثعلبان فلا يستحيل اتحاد الفصة اعتمادا على التصريح بالاولية في حديث أبي الطفيل . **قوله** (تالا : لم يكن على عهد النبي ﷺ حول البيت حائط ) هذا مرسل ، وقيل منقطع ، لأن عمرو بن دينار وعبيد الله بن أبي يزيد من أصاغر التابعين . وأما قوله « حتى كان عمر » فنقطع فانهما لم يدركا عمر أيضا . وأما قوله « قال عبيد الله جده قصير » هو بفتح الجيم ، والجدر والجدار بمعنى . وقوله « فبناه ابن الزبير » هذا القدر هو الموصول من هذا الحديث ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي يزيد بتمامه وقال فيه « وكان أول من جعل الحائط على البيت عمر » قال عبيد الله « وكان جده قصيرا حتى كان زمن ابن الزبير فزاد فيه » وذكر الفاكهي أن المسجد كان محاطا بالدور على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فضاق على الناس ، فوسعه عمر واشترى دورا فهدمها ، وأعطى من أبي أن يبيع ثمن داره ، ثم أحاط عليه بجدار قصير دون القامة ، ورفع المصابيح على الجدر ، قال « ثم كان عثمان فزاد في سمته من جهات آخر ، ثم وسعه عبد الله بن الزبير ، ثم أبو جعفر المنصور ، ثم ولده المهدي » قال « ويقال ان ابن الزبير سقفه أو سقف بعضه ، ثم رفع عبد الملك بن مروان جدرانها وسقفه بالساج ، وقيل بل الذي صنع ذلك ولده الوليد وهو أثبت ، وكان ذلك سنة ثمان وثمانين ،

## ٢٦ - باب . أيام الجاهلية

٢٨٣١ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى قال هشامٌ حدثنا أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية ، وكان النبي ﷺ يصومه . فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان من شاء صامه ، ومن شاء لا يصومه »

٢٨٣٢ - **حديث** مسلمٌ حدثنا وهيبٌ حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كانوا يرون أن للعمرة في أشهر الحج من الفجور في الأرض ، وكانوا يسمون الحرم صخر ويقولون : إذا برأ الدبر ، وعفا الأثر ، حلت للعمرة لمن اعتمر . قال فقَدِمَ رسولُ الله ﷺ وأصحابه رابعةً مُهلِينَ بالحج ، وأمرهم النبي ﷺ أن يجعلوها حرة ، قالوا : يا رسول الله ، أي الحِلِّ ؟ قال : الحِلُّ كله »

٢٨٣٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال : كان عمرو يقول حدثنا سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده قال « جاء سيلٌ في الجاهلية فسكما مابين الجبلين . قال سفيان ويقول : إن هذا الحديث له شأن »

٢٨٣٤ - **حديث** أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن بيان أبي بشر عن قيس بن أبي حازم قال « دخل أبو بكر على امرأة من أحسن يقال لها زينب ، فأراها لاتكلم ، فقال : ما لها لاتكلم ؟ قالوا : حَبَّتْ مُصَمَّةٌ . قال لها : تكلمي ، فان هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية . فتيكلمت فقالت : من أنت ؟ قال : امرؤ من المهاجرين ، قالت : أي المهاجرين ؟ قال : من قريش . قالت : من أي قريش أنت ؟ قال : إنك لتستول ، أنا أبو

بكر . قالت : مابقاؤنا على هذا الأمير الصالح الذي جاء الله به بعد الجاهلية ؟ قال : بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أنفسكم . قالت : وما الأئمة ؟ قال : أما كان لقومك ردوسٌ وأشرفُ بأمرهم فيطيعونهم ؟ قالت : بلى . قال : فهم أولئك على الناس .

٣٨٣٥ - حدثني قروة بن أبي نراء أخبرنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « اسلمت امرأة سوداء لبعض العرب ، وكان لها خفش في المسجد ، قالت فكانت تأتي بنا فتحدث عندنا ، فإذا فرغت من حديثها قالت :

ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا ألا إنه من بلدة الكفر نجاني

فلما أكرمت قالت لها عائشة : وما يوم الوشاح ؟ قالت : خرجت جويرية لبعض أهلها وعليها وشاح من آدم ، فسقط منها ، فانحطت عليه الحديا وهي تحسبه لحما ، فأخذت . فاتهموني به ، فمذبوني ، حتى بلغ من أمري أنهم طلبوا في قبلي ، فبينما هم حولي وأنا في كربي إذ أقبلت الحديا حتى وازت برءوسنا ، ثم ألقته فأخذه ، فقلت لهم : هذا الذي اتهموني به وأنا منه بريئة .

٣٨٣٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « ألا من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله ، فكانت قریش تحلف بأبائها فقال : لا تحلفوا بأبائكم »

٣٨٣٧ - حدثنا يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن القاسم كان يمشي بين يدي الجنائز ولا يقوم لها ، ويخبر عن عائشة قالت : كان أهل الجاهلية يقومون لها يقولون إذا رأوها : كنت في أهلك ما أنت مرتين .

٣٨٣٨ - حدثني عمرو بن العباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال « قال عمر رضي الله عنه : إن الشركين كانوا لا يفيضون من جمع حتى تشرق الشمس على كبير ، فالتهم النبي ﷺ فأفاض قبل أن تطلع الشمس »

٣٨٣٩ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال : قلت لأبي أسامة : حدثكم يحيى بن المهلب حدثنا حصين عن عكرمة ( وكأسا دهاقا ) قال : ملأى متتابعة .

٣٨٤٠ - قال « وقال ابن عباس : سمعتُ أبي يقول في الجاهلية : اسقنا كأساً دهاقا »

٣٨٤١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُعْمَرٍ عَنْ أَبِي سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ كَبِيدٍ : أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ . وَكَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي لَيْسَانَ أَنْ يُسَلَّمَ »

[ الحديث ٣٨٤١ - طرفاه في : ٦١٤٧ ، ٦٤٨٩ ]

٣٨٤٢ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلَامٌ يُخْرِجُ لَهُ الْخِرَاجَ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خِرَاجِهِ ، فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ ، فَقَالَ لَهُ الْغُلَامُ : أَنْتَ دَرَى مَا هَذَا ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَمَا هُوَ ؟ قَالَ : كُنْتُ تَسْكُمُنْتُ لِلْإِنْسَانِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمَا أَحْسَنُ السَّكَنَةَ ، إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُ فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ ، فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ . فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ »

٣٨٤٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَ لِحُومَ الْجَزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحِمْلَةِ . قَالَ : وَحَبْلُ الْحِمْلَةِ أَنْ تُنْتَجِعَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا ، ثُمَّ تَحْمِلُ اللَّحْمَ تُصِجَتْ . فَتَهَاكُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ »

٣٨٤٤ - **حَدَّثَنَا** أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا غِيلَانُ بْنُ جَبْرِ « كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَيُحَدِّثُنَا عَنِ الْأَنْصَارِ ، وَكَانَ يَقُولُ لِي : فَعَلْ قَوْمُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ، وَفَعَلَ قَوْمُكَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا »

**قوله** ( باب أيام الجاهلية ) أى ما كان بين المولد النبوى والمبعث ، هذا هو المراد به هنا ، ويطلق غالباً على ما قبل البعثة ومنه ( يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية ) وقوله ( ولا تهرجن تبرج الجاهلية الأولى ) ومنه أكثر أحاديث الباب ، وأما جزم النوى في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى ففيه نظر فإن هذا اللفظ وهو « الجاهلية » يطلق على ماضى والمراد ما قبل إسلامه ؛ وضابط آخره غالباً فتح مكة ، ومنه قول مسلم في مقدمة صحيحه « أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية » وقول أبي رجاء العطاردي « رأيت في الجاهلية قردة زنت » وقول ابن عباس « سمعتُ أبي يقول في الجاهلية : اسقنا كأساً دهاقا » وابن عباس إنما ولد بعد البعثة ، وأما قول عمر « نذرت في الجاهلية » فمحتل ، وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في الكلام على المختصرين من علوم الحديث . وذكر فيه أحاديث : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( كان عاشوراء ) تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وذكرت هناك احتمالاً أنهم أخذوا ذلك عن أهل الكتاب ، ثم وجدت في بعض الأخبار أنهم كانوا أصابهم قحط ثم دفع عنهم

فصاموه شكرا . الثاني حديث ابن عباس ، **قوله** ( كانوا يرون ) أى يعتقدون أن أشهر الحج لا ينسك فيها إلا بالحج وأن غيرها من الأشهر للعمرة ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج . الثالث ، **قوله** ( كان عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن بشر عن سفيان وحدثنا عمرو بن دينار ، **قوله** ( عن جده ) هو حزن بفتح المهملة وسكون الزاي وهو ابن أبي وهب الذى قدمنا أنه أشار على قريش بأن تكون النفقة في بناء السكبة من مال طيب . **قوله** ( جاء سيل في الجاهلية فطبق ما بين الجبلين ) أى ملأ ما بين الجبلين اللذين في جانبي السكبة . **قوله** ( قال سفيان ويقول ان هذا الحديث له شأن ) أى قصة ، وذكر موسى بن عقبة أن السيل كان يأتي من فوق الدم الذى بأعلى مكة فيجره ، فتخوفوا أن يدخل الماء السكبة فأرادوا تشييد بنيانها ، وكان أول من طلعها وهدم منها شيئا الوليد بن المغيرة ، وذكر القصة في بيان السكبة قبل المبعث النبوى . وأخرج الشافعى في الأم ، بسند له عن عبد الله بن الزبير أن كعبا قال له وهو يعمل بناء مكة أشدده وأوثقه ، فانا نجد في السكتب أن السيول ستعظم في آخر الزمان . فكان الشأن المشار اليه أنهم استشعروا من ذلك السيل الذى لم يعبهوا مثله أنه مبدأ السيول المشار اليها . الحديث الرابع ، **قوله** ( دخل ) أى أبو بكر الصديق . **قوله** ( على امرأة من أحسن بهمتين وزن أحمد ، وهى قبيلة من بجملة . وأغرب ابن التين فقال : المراد امرأة من الحس وهى من قريش . **قوله** ( يقال لها زينب بنت المهاجر ) روى حديثها محمد بن سعد في الطبقات من طريق عبد الله بن جابر الاحمسي عن عمته زينب بنت المهاجر قالت ( خرجت حاجة ، فذكر الحديث ، وذكر أبو موسى المدينى في ذيل الصحابة ، أن ابن مندة ذكر في تاريخ النساء ، له أن زينب بنت جابر أدركت النبي ﷺ وروت عن أبي بكر ، وروى عنها عبد الله بن جابر وهى عمته قال : وقيل هى بنت المهاجر بن جابر ، وذكر الدارقطنى في العلل ، أن في رواية شريك وغيره عن إسماعيل بن أبي خالد في حديث الباب أنها زينب بنت عوف ، قال : وذكر ابن عيينة عن اسماعيل أنها جدة إبراهيم بن المهاجر ، والجمع بين هذه الأقوال ممكن بأن من قال بنت المهاجر نسبها إلى أبيها أو بنت جابر نسبها إلى جدها الأدنى أو بنت عوف نسبها إلى جد لها أعلى ، والله أعلم . **قوله** ( مصمتة ) بضم الميم وسكون المهملة أى ساكنة يقال أصمت وصمت بمعنى . **قوله** ( فان هذا لا يحل ) يعنى ترك الكلام . ووقع عند الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي بكر الصديق أن المرأة قالت له : كان بيننا وبين قومك في الجاهلية شر ، لحلفت إن الله عاقبنا من ذلك أن لا أكلم أحدا حتى أحج ، فقال : إن الاسلام يهدم ذلك ، فتكلمى ، ولما كفى من طريق زيد بن وهب عن أبي بكر نحوه ، وقد استدل بقول أبي بكر هذا من قال بأن من حلف أن لا يتكلم استحب له أن يتكلم ولا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يأمرها بالكفارة ، وقياسه أن من نذر أن لا يتكلم لم ينعه نذره ، لأن أبا بكر أطلق أن ذلك لا يحل وأنه من فعل الجاهلية وأن الاسلام هدم ذلك ولا يقول أبو بكر مثل هذا إلا عن توقيف فيكون في حكم المرفوع ، ويؤيد ذلك حديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل الذى نذر أن يمشى ولا يركب ولا يستظل ولا يتكلم فأمره النبي ﷺ أن يركب ويستظل ويتكلم ، وحديث على رفعه لا يتم بعد احتلام ولا صمت يوم إلى الليل ، أخرجه أبو داود ، قال الخطابي في شرحه : كان من نسك أهل الجاهلية الصمت ، فكان أحدهم يعتكف اليوم واللييلة ويصمت ، فنها عن ذلك وأمرها بالنطق بالخير ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث ابن عباس في كتاب الحج ، ويأتى الكلام عليه في كتاب الأيمان والنذور ان شاء الله تعالى . وقال ابن قدامة في المغنى : ليس من شريعة الاسلام الصمت عن الكلام ، وظاهر الاخبار تحريمه ، واحتج

بحديث أبي بكر ومحدث على المذكور قال : فان نذر ذلك لم يلزمه الوفاء به ، وهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفا له . وكلام الشافعية يقتضى أن مسألة النذر ليست منقولة ، فان الراعى ذكر في كتاب النذر أن في تفسير أبي نصر الفقيه عن القفال قال من نذر أن لا يكلم الآدميين يحتمل أن يقال يلزمه لأنه مما يتقرب به . ويحتمل أن يقال لا ، لما فيه من التصديق والتشديد وليس ذلك من شرعنا ، كما لو نذر الوقوف في الشمس ، قال أبو نصر : فعلى هذا يسكون نذر الصمت في تلك الشريعة لا في شريعتنا ، ذكره في تفسير سورة مريم عند قولها ﴿ إني نذرت الرحمن صوما ﴾ وفي التتمة ، لأبي سعيد المتولى : من قال شرع من قبلنا شرع لنا جعل ذلك قرينة . وقال ابن الرفعة في قول الشيخ أبي إسحق في « التنبيه » : ويكره له صمت يوم إلى الليل ، قال في شرحه : إذ لم يؤثر ذلك بل جاء في حديث ابن عباس النهي عنه . ثم قال : نعم ، قد ورد في شرع من قبلنا ، فإن قلنا إنه شرع لنا لم يكره ، إلا أنه لا يستحب قاله ابن يونس ، قال : وفيه نظر ، لأن الماوردي قال : روى عن ابن عمر مرفوعا صمت الصائم تسبيح ، قال : فان صح دل على مشروعية الصمت ، وإلا لحديث ابن عباس أقل درجاته السكراة . قال : وحيث قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا ، فذلك إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه انتهى . وهو كما قال . وقد ورد النهي . والحديث المذكور لا يثبت . وقد أورده صاحب « مسند الفردوس » من حديث ابن عمر وفي إسناده الربيع بن بدر وهو ساقط ، ولو ثبت لما أفاد المقصود لأن لفظه « صمت الصائم تسبيح » ، ونومه عبادة . ودعاؤه مستجاب ، فالحديث مساق في أن أفعال الصائم كلها محبوبة ، لا أن الصمت بخصوصه مطلوب . وقد قال الروياني في « البحر » ، في آخر الصيام : فرج جرت عادة الناس بترك الكلام في رمضان ، وليس له أصل في شرعنا بل في شرع من قبلنا ، فيخرج جواز ذلك على الخلاف في المسألة انتهى . ولتتبع من نسب تخريج مسألة النذر إلى نفسه من المتأخرين ، وأما الأحاديث الواردة في الصمت وفضله كحديث « من صمت نجاة » أخرجه الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وحديث « أيسر العبادة الصمت » أخرجه ابن أبي الدنيا بسند مرسل رجاله ثقات ، إلى غير ذلك ، فلا يعارض ما جزم به الشيخ أبو إسحق من السكراة لاختلاف المقاصد في ذلك ، فالصمت المرغوب فيه ترك الكلام الباطل ، وكذا المباح إن جر إلى شيء من ذلك ، والصمت المنهى عنه ترك الكلام في الحق لمن يستطيعه ، وكذا المباح المستوى الطرفين والله أعلم . **قوله** (إنك) بكسر الكاف . **قوله** (لستول) أى كثيرة السؤال ، وهذه الصيغة يستوى فيها المذكور والمؤنث . **قوله** (مباؤنا على هذا الأمر الصالح) أى دين الاسلام وما اشتمل عليه من العدل واجتماع الكلمة ونصر المظلوم ووضع كل شيء في محله . **قوله** (ما استقامت بكم) في رواية الكشميني « لكم » . **قوله** (أئمتكم) أى لأن الناس على دين ملوكهم ، فمن حاد من الأئمة عن الحال مال وأمال . الحديث الخامس حديث عائشة في قصة المرأة السوداء ، لم أقف على اسمها ، وذكر عمر بن شبة في طريق له أنها كانت بمكة وأنه لما وقع لها ذلك هاجرت إلى المدينة . **قوله** (وكان لها حفش) بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها معجمة هو البيت الضيق الصغير ، وقال أبو عبيدة : الحفش هو الدرج في الأصل ثم سمي به البيت الصغير لشبهه به في الضيق . **قوله** (وازت) أى قابلت . وقد تقدم شرح هذه القصة في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، ووجه دخولها هنا من جهة ما كان عليه أهل الجاهلية من الجفاء في الفعل والقول . السادس حديث ابن عمر في النهي عن الحلف بالآباء ، وسيأتى شرحه في كتاب الإيمان والنذور . السابع ، **قوله** (أن القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** (ولا يقوم لها) أى الجنائز . **قوله** (كان أهل الجاهلية يقومون لها) ظاهره أن عائشة

لم يبلغها أمر الشارع بالقيام لها ، فرأت أن ذلك من الأمور التي كانت في الجاهلية وقد جاء الاسلام بمخالفتهم ، وقد قدمت في الجناز بيان الاختلاف في المسألة وهل نسخ هذا الحكم أم لا ؟ وعلى القول بأنه نسخ هل نسخ الوجوب وبقي الاستحباب أم لا ؟ أم مطلق الجواز ؟ واختار بعض الشافعية الأخير ، وأكثر الشافعية على الكراهة ، وادعى المحاملي فيه الاتفاق ، وخالف المتولي فقال : يستحب ، واختاره النووي وقال : هذا من جملة الأحكام التي استدركتها عائشة على الصحابة لكن كان جانبهم فيها أرجح . **قوله** (كنت في أهلك ما أنت مرتين) أي يقولون ذلك مرتين وما موصولة وبعض الصلة محذوف والتقدير : كنت في أهلك الذي كنت فيه أي الذي أنت فيه الآن كنت في الحياة مثله ، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالبعث بل كانوا يعتقدون أن الروح إذا خرجت تطير طيرا فان كان ذلك من أهل الخير كان روحه من صالحى الطير وإلا فبالعكس ، ويحتمل أن يكون قولهم هذا دعاء للبيت ، ويحتمل أن تكون دما ، نافية ولفظ دمرتين ، من تمام الكلام أي لا تكوني في أهلك مرتين : المرة الواحدة التي كنت فيهم انقضت ولست بعائدة إليهم مرة أخرى . ويحتمل أن تكون دما ، استعظامية أي كنت في أهلك شريفة فأى شيء أنت الآن ؟ يقولون ذلك حزنا وتأسفا عليه . الثامن حديث عمر في قولهم « أشرق نبي » ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج مستوفى ، وقوله « حتى تشرق الشمس » ، قال ابن الزين : ضبط بفتح أوله وضم الزاء ، والمعروف بضم أوله وكسرهما . التاسع ، **قوله** (حدثكم يحيى بن المهلب) هو البجلي يكنى أبا كدينة بالتصغير والنون ، وهو كوفي موثق ماله في البخارى سوى هذا الموضع . **قوله** (ملاى متابعة) كذا جمع بينهما ، وهما قولان لأهل اللغة تقول : أدهقت الكأس إذا ملأتها ، وأدهقت له إذا تابعت له السق ، وقيل أصل الدهق الضغط ، والمعنى أنه ملا اليد بالكأس حتى لم يبق فيها متسع لغيرها . **قوله** (قال وقال ابن عباس) القائل هو عكرمة ، وهو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (سمعت أبى) هو العباس بن عبد المطلب **قوله** (في الجاهلية) أي وقع سماعي لذلك منه في الجاهلية ، والمراد بها جاهلية نفسية لا المطلقة لأن ابن عباس لم يدرك ما قبل البعثة ، بل لم يولد إلا بعد البحث بنحو عشر سنين ، فكأنه أراد أنه سمع العباس يقول ذلك قبل أن يسلم . **قوله** (اسقنا كأسا دهاقا) في رواية الاسماعيل من وجه آخر عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس « سمعت أبى يقول لغلامه : ادهق لنا ، أى املا لنا ، أو تابع لنا ، انتهى . وهو بمعنى ما ساقه البخارى . الحديث العاشر ، **قوله** (سفيان) هو الثوري . **قوله** (عن عبد الملك) هو ابن عمير ، ولأحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري « حدثنا عبد الملك بن عمير ، . ولمسلم من هذا الوجه عن عبد الملك « حدثنا أبو سلمة ، وله من طريق إسرائيل عن عبد الملك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة ، . **قوله** (أصدق كلمة قالها الشاعر) يحتمل أن يريد بالكلمة البيت الذي ذكر شطره ، ويحتمل أن يريد القصيدة كلها ، ويؤيد الأول رواية مسلم من طريق شعبة وزائدة فرقهما عن عبد الملك بلفظ « ان أصدق بيت قاله الشاعر ، وليس في رواية شعبة « ان ، ووقع عنده في رواية شريك عن عبد الملك بلفظ « أشعر كلمة تكلمت بها العرب ، فلو أن في حفظ شريك مقالا لرفع هذا اللفظ الإشكال الذي أبداه السبيلي على لفظ رواية الصحيح بلفظ « أصدق ، إذ لا يلزم من لفظ « أشعر ، أن يكون أصدق ، نعم السؤال باق في التعبير بوصف كل شيء بالبطلان مع اندراج الطاعات والعبادات في ذلك وهي حق لا محالة ، وكذا قوله **قوله** في دعائه بالليل « أنت الحق وقولك الحق والجنة حق والنار حق الخ ، وأجيب عن ذلك بأن المراد بقول الشاعر ماعدا الله أى ماعداه وعدا صفاته الذاتية

والفعلية من رحمته، وعذابه وغير ذلك، فلذلك ذكر الجنة والنار، أو المراد في البيت بالبطلان الفناء لا الفساد، فكل شيء سوى الله جازى عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار، وإنما يقيان بإبقاء الله لهما وخلق الدوام لهماهما، والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال، ولعل هذا هو السر في إثبات الألف واللام في قوله «أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق»، وحذفهما عند ذكر غيرهما والله أعلم. وفي إيراد البخاري هذا الحديث في هذا الباب تلييح بما وقع لعثمان بن مظعون بسبب هذا البيت مع فاطمة لبيد بن ربيعة قبل إسلامه، والنبي ﷺ يومئذ بمكة وقريش في غاية الأذية للسلبين، فذكر ابن إسحق عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حدثه عن عثمان بن مظعون أنه لما رجع من الهجرة الأولى إلى الحبشة دخل مكة في جوار الوليد بن المغيرة، فلما رأى المشركين يؤذون المسلمين وهو آمن رد على الوليد جواره، فبينما هو في مجلس لقريش وقد وفد عليهم لبيد بن ربيعة فقمعد بنشدته من شعره فقال لبيد، ألا كل شيء ما خلا الله باطل، فقال عثمان بن مظعون: صدقت، فقال لبيد: وكل نعيم لاحالة زائل، فقال عثمان: كذبت، نعم الجنة لا يزول. فقال لبيد: متى كان يؤذى جليستكم يامعشر قريش؟ فقام رجل منهم فلطم عثمان فاضطرت عينه، فلامه الوليد على رد جواره فقال: قد كنت في ذمة منيعة، فقال عثمان: إن عيني الأخرى لما أصاب أختها الفقيرة، فقال له الوليد: فعد إلى جوارك، فقال: بل أرضى بجوار الله تعالى. قالت: وقد أسلم لبيد بمسد ذلك، وهو ابن ربيعة بن عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر العاصري ثم الكلابي ثم الجعفري، يكنى أبا عقيل. وذكره في الصحابة البخاري وابن أبي خيثمة وغيرهما، وقال لعمر لما سأله عما قاله من الشعر في الإسلام: قد أبداني الله بالشعر سورة البقرة. ثم سكن الكوفة ومات بها في خلافة عثمان، وعاش مائة وخمسين سنة وقيل أكثر، وهو القائل:

واقعد سئمت من الحياة وطولها      وسؤال هذا الناس: كيف لبيد؟

وهذا يعكر على من قال إنه لم يقل شعرا منذ أسلم، إلا أن يريد القطع المطولة لا البيت والبيتين. والله أعلم. قوله (وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم) اسم أبي الصلت ربيعة بن عوف بن عقدة بن غيرة - بكسر المعجمة وفتح التحتانية - ابن عوف بن ثقيف النقي، وقيل في نسبه غير ذلك، أبو عثمان. كان ممن طلب الدين ونظر في الكتب ويقال إنه ممن دخل في النصرانية، وأكثر في شعره من ذكر التوحيد والبعث يوم القيامة، وزعم الكلابي أنه كان يهوديا. وروى الطبراني من حديث معاوية بن أبي سفيان عن أبيه أنه سافر مع أمية، فذكر قصته وأنه سأله عن عتبة بن ربيعة وعن سنة ورياسته فأعلمه أنه متصف بذلك فقال: أزدى به ذلك، فغضب أبو سفيان، فأخبره أمية أنه نظر في الكتب أن نبيا يبعث من العرب أطل زمانه، قال: فرجوت أن أكونه قال: ثم نظرت فإذا هو من بني عبد مناف، فنظرت فيهم فلم أر مثل عتبة، فلما قلت لي إنه رئيس وأنه جازز الأربعين عرفت أنه ليس هو، قال أبو سفيان: فما مضت الأيام حتى ظهر محمد ﷺ، فقلت لأمية، قال: نعم إنه هو، قلت أفلا تنبئه؟ قال: أستحي من نسيات ثقيف، إنى كنت أقول لمن إننى أنا هو ثم أصبح تابعا لفلان من بني عبد مناف. وذكر أبو الفرج الأصمباني أنه قال عند موته: أنا أعلم أن الحنيفة حق، ولكن الشك بداخلي في محمد. وروى الفاكهي وابن منده من حديث ابن عباس د أن الفارعة بنت أبي الصلت أخت أمية أنت النبي ﷺ فأنشدته من شعره فقال



آمن شعره وكفر قلبه ، وروى مسلم من حديث عمرو بن الشريد عن أبيه قال : ردفني النبي ﷺ فقال : هل معك من شعر أمية ؟ قلت : نعم ، فأثدته مائة بيت ، فقال : لقد كاد أن يسلم في شعره ، وروى ابن مردويه باسناد قوى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال في قوله تعالى ﴿ واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾ قال : نزلت في أمية بن أبي الصلت . وروى من أوجه أخرى أنها نزلت في بلعام الاسرائيلي وهو المشهور . وعاش أمية حتى أدرك وقعة بدر ورثي من قتل بها من الكفار كما سيأتي شيء من ذلك في أبواب الهجرة ، ومات أمية بعد ذلك سنة تسع ، وقيل مات سنة اثنتين ذكره سبط ابن الجوزي ، واعتمد في ذلك ما نقله عن ابن هشام : ان أمية قدم من الشام على أن يأخذ ماله من الطائف ويهاجر إلى المدينة ، فنزل في طريقه بيدر ، قيل له : أتدرى من في القلبيب ؟ قال لا ، قيل : فيه عتبة وشيبة وهما ابنا خالك وفلان وفلان ، فشق ثيابه وجدع ناقته وبكى ورجع إلى الطائف فمات بها . قلت : ولا يلزم من قوله فمات بها أن يكون مات في تلك السنة . وأغرب الكللابي فقال : إنه مات في حصار الطائف . فان كان محمداً فذلك سنة ثمان ، ولوته قصة طويلة أخرجه البخاري في تاريخه والطبراني وغيرهما . الحديث الحادي عشر ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه رواية القرين عن الثورين ورواية الأكبر سنا عن الأصغر منه يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ، وقد أخرجه البيهقي في الشعب ، من طريق جعفر الفريابي عن أحمد بن محمد المقدسي عن اسماعيل بن أبي أويس بهذا السند ، لكن قال فيه عن عبيد بن عمر بدل عبد الرحمن بن القاسم ، فلمل ليحيى بن سعيد فيه شيخين . قوله ( كان لابن بكر غلام ) لم أفد على اسمه ، ووقع لابن بكر مع النعمان بن عمرو أحد الأحرار من الصحابة قصة ذكرها عبد الرزاق باسناد صحيح : انهم نزلوا بجم ، فجعل النعمان يقول لهم : يكون كذا ، فيأتونه بالطعام فيرسله إلى أصحابه . فبلغ أبا بكر فقال : أراني آكل كهانة النعمان منذ اليوم ، ثم أدخل يده في حلقه فاستقاء . وفي الدورع لأحمد ، عن اسماعيل عن أيوب عن ابن سيرين : لم أعلم أحدا استقاء من طعام غير أبي بكر فانه أتى بطعام فأكل ثم قيل له جاء به ابن النعمان ، قال فأطعمتموني كهانة ابن النعمان ، ثم استقاء ، ورجاله ثقات لكنهم مرسل ، ولابن بكر قصة أخرى في نحو هذا أخرجه يعقوب بن أبي شيبة في مسنده من طريق نبيح العنزي عن أبي سعيد قال : كنا نزل رقا ، فنزلت في رفقة فيها أبو بكر على أهل أبيات فبين امرأة حبلى ومعنا رجل ، فقال لها : أبشرك أن تلدي ذكرا ، قالت نعم ، فسجع لها أجماعا . فأعطته شاة فذبجها وجلسنا نأكل ، فلما علم أبو بكر بالقصة قام فتقايأ كل شيء أكله . قوله ( يخرج له الخراج ) أي يأتيه بما يكسبه ، والخراج ما يقرره السيد على عبده من مال يحضره له من كسبه . قوله ( يأكل من خراج ) في رواية الاسماعيل من وجه آخر من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم : كان لابن بكر غلام ، فكان يحيى . بكسبه فلا يأكل منه حتى يسأله ، فأتاه ليلة بكسبه فأكل منه ولم يسأله ، ثم سأله . قوله ( كنت تكلمت لانسان في الجاهلية ) لم أعرف اسمه ويحتمل أن يكون المرأة المذكورة في حديث أبي سعيد . قوله ( فأعطاني بذلك ) أي عوض تكلمي له ، قال ابن التين : إنما استقاء أبو بكر تنزها لأن أمر الجاهلية وضع ولو كان في الاسلام لغرم مثل ما أكل أو قيمته ولم يكفه التي ، كذا قال ، والذي يظهر أن أبا بكر إنما قام لما ثبت عنده من النهي عن حلوان السكاهن ، وحلوان الكاهن ما يأخذه على كهنته ، والسكاهن من يخبر بما سيكون عن غير دلائل شرعي ، وكان ذلك قد كثرت في الجاهلية خصوصا قبل ظهور

النبي ﷺ . الحديث الثاني عشر حديث ابن عمر في جبل الحبلة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في البيوع ، والفرض منه قوله : أنهم كانوا يتبايعونه في الجاهلية . الحديث الثالث عشر حديث أنس الذي تقدم في أول مناقب الانصار ، وأدخله هنا لقوله : فعل قومك كذا يوم كذا ، لأنه يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الجاهلية كما يحتمل أن يشير به إلى وقائعهم في الاسلام أو لما هو أعم من ذلك ، وخاطب أنس غيلان بأن الانصار قومه ، وليس هو من الانصار ، لكن ذلك باعتبار النسبة الاعمية إلى الازد فانها تجمعهم ، والله أعلم

## ٢٧ — باب القامة في الجاهلية

٣٨٤٥ — **حديث** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا قطن أبو الهيثم حدثنا أبو يزيد المدني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « إن أول قسامة كانت في الجاهلية لقينا بني هاشم : كان رجل من بني هاشم استأجره رجل من قريش من فخذ أخرى ، فانطلق معه في إبله ، فمر به رجل من بني هاشم قد انقطعت روة جوالقه فقال : أغشى بعقال أشد به عروة جوالقي لا تنفر الإبل ، فأعطاه عقالا فشد به عروة جوالقه . فلما نزكوا عقلت الإبل إلا بعيرا واحدا ، فقال الذي استأجره : ما شأن هذا البعير لم يعقل من بين الإبل ؟ قال : ليس له عقال . قال : فأين عقاله ؟ قال فخذته بعضا كان فيها أجله . فمر به رجل من أهل اليمن ، فقال : أنشد الموسم ؟ قال : ما أشهد وربما شهدته . قال : هل أنت مبلغ عن رسالة مرة من الدهر ؟ قال : نعم . قال : فكتب : لماذا أنت شهدت الموسم فناد يا آل قريش ، فإذا أجابوك فناد يا آل بني هاشم ، فإن أجابوك فاسأل عن أبي طالب فأخبره أن فلانا قتلني في عقال . ومات المستأجر . فلما قدم الذي استأجره أتاه أبو طالب فقال : ما فعل صاحبنا ؟ قال : مرض فأحسن التيام عليه ، فوليت دفته . قال : قد كان أهل ذاك منك . فكث جينا ثم إن الرجل الذي أوصى إليه أن يباغ عنه وافى الموسم فقال : يا آل قريش ، قالوا : هذو قريش . قال يابني هاشم ، قالوا : هذو بنو هاشم . قال : أين أبو طالب ؟ قالوا : هذا أبو طالب . قال : أمرني فلان أن أبلغك رسالة أن فلانا قتل في عقال . فأتاه أبو طالب فقال له : اخترت منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل فانك قتلت صاحبنا ، وإن شئت حلف خمسون من قومك إنك لم تقتله ، وإن أبيت قتلناك به . فأتى قومه فقالوا بخلف . فأتته امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم قد ولدت له فقالت : يا أبا طالب أحب أن تميز ابني هذا برجل من الحسين ولا تميز بيمينه حيث نصبر الأيمان ، ففعل . فأتاه رجل منهم فقال : يا أبا طالب أردت خسين رجلا أن يخلفوا مكان مائة من الإبل ، بصيب كل رجل بعيران ، هذان بعيران فقبلهما مني

ولا نصير يميني حيث تُصبر الأيمان ، فقبلهما . وجاء ثمانية وأربعون خلفوا . قال ابن عباس : فوالذي نفسي بيده ما حال الحول ومن الثمانية وأربعين عين تطرف »

٣٨٤٦ - **حدثني** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان يوم بُعث محمد الله رسول الله ﷺ ، فقدم رسول الله ﷺ وقد افترق ملام ، وقتلت مرواتهم وجرحوا ، قدمه الله لرسوله ﷺ في دخولهم في الإسلام »

٣٨٤٧ - وقال ابن وهب أخبرنا عمرو عن بكير بن الأشج أن كريبا مولى ابن عباس حدثه أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « ليس السعي ببطن الوادي بين الصفا والمروة سنة ، إنما كان أهل الجاهلية يستونها ويقولون : لا نجيز البطحاء إلا شدا »

٣٨٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا سفيان أخبرنا مطرف سمعت أبا السمر يقول سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « يا أيها الناس ، اسمعوا مني ما أقول لكم ، وأسمعوني ما تقولون ، ولا تذهبوا فتقولوا : قال ابن عباس ، قال ابن عباس . من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر ، ولا تقولوا الخطيم ، فإن الرجل في الجاهلية كان يحاف فيأتي سوطه أو ناله أو قوسه »

٣٨٤٩ - **حدثنا** نعيم بن حماد حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون قال « رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجوها ، فرجمتها معهم »

٣٨٥٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عبيد الله سمع ابن عباس رضي الله عنهما قال « خلال من خلال الجاهلية : الطعن في الأنساب ، والنياحة - ونسي الثالثة - قال سفيان : ويقولون إنها الاستسقاء بالأنواء »

الحديث الرابع عشر حديث القسامة في الجاهلية بطوله ، وثبت عند أكثر الرواة عن الفريرى هنا ترجمة « القسامة في الجاهلية » ، ولم يقع عند النسفي وهو أوجه ، لأن الجميع من ترجمة أيام الجاهلية ، ويظهر ذلك من الأحاديث التي أوردها تلوهذا الحديث . قوله (حدثنا قطن) بفتح القاف والمهمله ثم نون هو ابن كعب القطامي بضم القاف البصري ، ثقة هندی ، وشيخه أبو يزيد المدني بصرى أيضا ويقال له المدني بزيادة تحتانية ، وأصله كان من المدينة ، ولكن لم يرو عنه أحد من أهل المدينة ، وسئل عنه مالك فلم يعرفه ولا يعرف اسمه وقد وثقه ابن معين وغيره ، ولا له ولا للراوى عنه في البخارى إلا هذا الموضع . قوله (ان أول قسامة) بفتح القاف وتخفيف المهمله اليين ، وهى في حرف الشرع حلف معين عند التهمة بالقتل على الإنبات أو النفي . وقيل : هى مأخوذة من قسمة الأيمان على الحالفين .

وسياتى بيان الاختلاف فى حكمها فى كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . وقوله ( لفينى بنى هاشم ) اللام للتأكيد وبنى هاشم مجرور على البدل من الضمير المجرور . ويحتمل أن يكون أصبا على التمييز ، أو على النداء بحذف الأداة . **قوله** ( كان رجل من بنى هاشم ) هو عمرو بن علقمة بن المطلب بن عبد مناف ، جزم بذلك الزبير بن بكار فى هذه القصة فسأته نسب هذه الرواية إلى بنى هاشم مجازا لما كان بين بنى هاشم وبنى المطلب من المودة والمؤاخاة والمناصرة ، وسماه ابن الكلبي عامرا . **قوله** ( استأجره رجل من قريش من غنم أخرى ) كذا فى رواية الأصيل وأبى ذر ، وكذا أخرجه الفاكهى من وجه آخر عن أبى معمر شيخ البخارى فيه . وفى رواية كريمة وغيرها استأجر رجلا من قريش ، وهو مفلوب ، والأول هو الصراب . والفخذ بكسر المعجمة وقد تسكن . وجزم الزبير بن بكار بأن المستأجر المذكور هو خدش - بمجمعتين ودال مهملة - ابن عبد الله بن أبى قيس العامري . **قوله** ( فر به ) أى بالأجير ( رجل من بنى هاشم ) لم أقف على اسمه . وقوله ( عروة جوالقه ) بضم الجيم وفتح اللام الوعاء من جلود ونياب وغيرها ، فارسى معرب ، وأصله كواله : وجمعه جواليق وحكى جوالق بحذف التختانية ، والعقال الحبل . **قوله** ( فأين عقاله ؟ قال خذفه ) كذا فى النسخ وفيه حذف بدل عليه سياق الكلام ، وقد بينته رواية الفاكهى وقال مربي رجل من بنى هاشم قد انقطع عروة جوالقه ، واستغاث بنى فأعطيته ، لخذفه ، أى رماه . **قوله** ( كان فيها أجله ) أى أصاب مقتله . وقوله ( فأت ، أى أشرف على الموت ، بدليل قوله ) فر به رجل من أهل اليمن قبل أن يقضى (١) ولم أقف على اسم هذا المار أيضا . **قوله** ( أتشهد الموسم ) أى موسم الحج . **قوله** ( فسكتب ) بالمشنة ثم الموحدة ولنغير أبى ذر والأصيل بضم الكاف وسكون النون ثم المشنة والأول أوجه ، وفى رواية الزبير بن بكار فسكتب إلى أبى طالب يخبره بذلك ومات منها ، وفى ذلك يقول أبو طالب :

أنى فضل حبل لا أبالك ضربه بمنسأة ، قد جاء حبل وأجل

**قوله** ( يا آل قريش ) بآباءات الحمزة وبحذفها على الاستغاثة . **قوله** ( قتلنى فى عقال ) أى بسبب عقال . **قوله** ( ومات المستأجر ) بفتح الجيم أى بعد أن أوصى النيانى بما أوصاه به . **قوله** ( فوليت ) بكسر اللام ، وفى رواية ابن الكلبي : فقال أصابه قدره ، فصدقه ولم يظنوا به غير ذلك ، وقوله ( وفى الموسم أى أناه . ) **قوله** ( يا بنى هاشم ) فى رواية الكشميين : يا آل بنى هاشم . **قوله** ( من أبو طالب ) فى رواية الكشميين : أين أبو طالب ، زاد ابن الكلبي : فأخبره بالقصة وخدش يطوف بالبيت لا يعلم بما كان ، فقام رجال من بنى هاشم إلى خدش فضربوه وقالوا : قتلت صاحبنا ، لجدد . **قوله** ( اختر منا إحدى ثلاث ) يحتمل أن تكون هذه الثلاث كانت معروفة بينهم ، ويحتمل أن تكون شيئا اخترعه أبو طالب . وقال ابن التين : لم ينقل أنهم تشاوروا فى ذلك ولا تدافعوا فدل على أنهم كانوا يعرفون القسامة قبل ذلك . كذا قال ، وفيه نظر ، لقول ابن عباس راوى الحديث : أنها أول قسامة ، ويمكن أن يكون مراد ابن عباس الوقوع وإن كانوا يعرفون الحكم قبل ذلك . وحكى الزبير بن بكار أنهم تحاكروا فى ذلك إلى الوليد بن المغيرة فقضى أن يحلف خمسون رجلا من بنى عامر عند البيت ماقتله خدش ، وهذا

(١) قوله : فأت ، ثم قوله : قبل أن يقضى ، ليس فى نسخ الصحيح

يشعر بالأولية مطلقا . **قوله** ( فأنته امرأة من بنى هاشم ) هي زينب بنت علقمة أخت المقتول ( كانت تحت رجل منهم ) هو عبد العزى بن أبى قيس العامري ، واسم ولدها منه حويطب بمهملتين مصغر ، ذكر ذلك الزبير . وقد عاش حويطب بعد هذا دهرًا طويلا ، وله صحبة ، وسيأتى حديثه فى كتاب الأحكام . ونسبتها إلى بنى هاشم مجازية والتقدير كانت زوجا لرجل من بنى هاشم . ويحتمل قولها فولدت له ولدا أى غير حويطب . **قوله** ( أن تجيز ابنى ) بالجيم والزاي ، أى تهيه ما يلزمه من التين . وقولها ( ولا أصبر يمينه ) بالمهمل ثم الموحدة ، أصل الصبر الحليس والمنع ، ومعناه فى الإيمان الإلزام ، تقول صبرته أى الزمته أن يحلف بأعظم الإيمان حتى لا يسهه أن لا يحلف . **قوله** ( حيث تصبر الإيمان ) أى بين الركن والمقام ، قاله ابن التين . قال : ومن هنا استدل الشافعى على أنه لا يحلف بين الركن والمقام على أقل من عشرين دينارا نصاب الزكاة ، كذا قال ، ولا أدرى كيف يستقيم هذا الاستدلال ، ولم يذكر أحد من أصحاب الشافعى أن الشافعى استدل لذلك بهذه القصة . **قوله** ( فأتاه رجل منهم ) لم أقف على اسمه ولا على اسم أحد من سائر الخمسين إلا من تقدم ، وزاد ابن الكلبي ، ثم حلفوا عند الركن أن خدasha برىء من دم للمقتول ، . **قوله** ( فوالذى نفسى بيده ) قال ابن التين : كان الذى أخبر ابن عباس بذلك جماعة اطمانت نفسه إلى صدقهم حتى وسعه أن يخاف على ذلك . قلت : يعنى أنه كان حين القسامة لم يولد ، ويحتمل أن يكون الذى أخبره بذلك هو النبي ﷺ ، وهو أمكن فى دخول هذا الحديث فى الصحيح . **قوله** ( فما حال الحول ) أى من يوم حلفوا . **قوله** ( ومن الثمانية وأربعين ) فى رواية أبى ذر « وفى الثمانية ، وعند الاصيل «والأربعين ، وقوله « عين تطرف » بكسر الراء أى تتحرك . زاد ابن الكلبي « وصارت رباع الجميع لحويطب ، فبذلك كان أكثر من بمكة رباعا » . وروى الفاكهى من طريق ابن أبى نجيم عن أبيه قال « حلف فاس عند البيت قسامة على باطل ، ثم خرجوا فزولوا تحت صخرة فأنهدمت عليهم ، ومن طريق طاوس قال « كان أهل الجاهلية لا يصيدون فى الحرم شيئا إلا عجلت لهم عقوبته ، ومن طريق حويطب « أن أمة فى الجاهلية عاذت بالبيت . فجاءتها سيدتها فجذبته فسلت يدها ، وروينا فى « كتاب مجابى الدعوة لابن أبى الدنيا ، فى قصة طويلة فى معنى سرعة الاجابة . بالحرم للظلم فيمين ظالمه قال « فقال عمر : كان يفعل بهم ذلك فى الجاهلية ليتناهاوا عن الظلم لأنهم كانوا لا يعرفون البعث ، فلما جاء الاسلام أخر القصص إلى يوم القيامة ، وروى الفاكهى من وجه آخر عن طاوس قال « يوشك أن لا يصيب أحد فى الحرم شيئا إلا عجلت له العقوبة ، فكأنه أشار إلى أن ذلك يكون فى آخر الزمان عند قبض العلم وتناسى أهل ذلك الزمان أمور الشريرة فيعود الامر غريبا كما بدأ ، والله أعلم . الحديث الخامس عشر ، **قوله** ( عن هشام ) هو ابن غريرة . **قوله** ( يوم بعث ) تقدم شرحه فى أول مناقب الانصار وأنه كان قبل البعث على الراجح ، وقوله فيه « وخرجوا » بالجيم المضمومة ثم الحاء المهملة ، ولبعضهم « وخرجوا » بفتح الميمجمة وتخفيف الراء بعدها جيم ، والاول أرجح ، وقد تقدم من تسمية من جرح منهم فى تلك الواقعة حضير الكتائب والد أسيد فات منها . الحديث السادس عشر ، **قوله** ( قال ابن وهب الخ ) وصله أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق حرمة بن يحيى عن عبد الله بن وهب . **قوله** ( ليس السعى ) أى شدة المشى . **قوله** ( سنة ) فى رواية الكشميهنى « بسنة » قال ابن التين خولف ابن عباس فى ذلك بل قالوا إنه فريضة . قلت : لم يرد ابن عباس أصل السعى ، وإنما أراد شدة العدو ، وليس ذلك فريضة . وقد تقدم فى أحاديث الانبياء فى ترجمة ابراهيم عليه السلام فى قصة هاجر أن مبدأ السعى بين الصفا والمروة كان من

هاجر ، وهو من رواية ابن عباس أيضا ، فظهر أن الذي أراد أن مبدأه من أهل الجاهلية هي شدة العدو . نعم قوله « ليس بسنة » ، أن أراد به أنه لا يستحب فهو يخالف ما عليه الجمهور ، وهو نظير إنكاره استحباب الرمل في الطواف . ويحتمل أن يريد بالسنة الطريقة الشرعية وهي تطلق كثيرا على المفروض ، ولم يرد السنة باصطلاح أهل الأصول ، وهو ما ثبت دلائل مطلوبيته من غير تأنيب تاركه . قوله ( لا نجيز ) بضم أوله أى لا نقطع . والبطحاء مسيل الوادى ، تقول حرت الموضع إذا سرت فيه ، وأجزته إذا خلفته وراءك . وقيل هما بمعنى . وقوله إلا شدا أى لا نقطعها إلا بالعدو الشديد . الحديث السابع عشر ، قوله ( أخبرنا مطرف ) بالمهمله وتشديد الراء هو ابن طريف بالمهمله أيضا الكوفي ، وأبو السفر بفتح المهملة والفاء هو سعيد بن محمد بالتحثانية المضمومة والمهمله الساكنة كوفي أيضا . قوله ( يا أيها الناس اسمعوا منى ما أقول لكم واسمعوا منى ) بهزة قطع أى أعيذوا على قول لا عرف أنكم حفظتموه ، كأنه خشي أن لا يفهموا ما أراد فيخبروا عنه بخلاف ما قال ، فكأنه قال : اسمعوا منى سمع ضبط واقتان ، ولا تقولوا ، قال ، من قبل أن تضبطوا . قوله ( من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر ) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان « وراء الجدر » والمراد به الحجر ، والسبب فيه أن الذى إلى البيت إلى جهة الحجر من البيت ، وقد تقدم بيانه وما قيل في مقداره في أوائل كتاب الحج . قوله ( ولا تقولوا الحطيم ) في رواية سعيد ابن منصور عن خديج بن معاوية عن أبي إسحق عن أبي السفر في هذه القصة « فقال رجل : ما الحطيم ؟ فقال ابن عباس : أنه لاحطيم ، كان الرجل الخ ، زاد أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق خالد الطحان عن مطرف « فإن أهل الجاهلية كانوا يسمونه - أى الحجر - الحطيم ، كانت فيه أصنام قريش . ولما كفى من طريق يونس بن أبي إسحق عن أبي السفر نحوه وقال « كان أحدهم إذا أراد أن يحلف وضع محبته ثم حلف ، فن طاف فليطف من ورائه » . قوله ( كان يحلف ) بالحاء المهملة الساكنة وتخفيف اللام المكسورة ، وفي رواية خالد الطحان المذكورة « كان إذا حلف ، بضم المهملة وتشديد اللام والاول أوجه ، والمعنى أنهم كانوا إذا حالف بعضهم بعضا أتى الحليف في الحجر نعلا أو سوطا أو قوسا أو عصا علامة لقصد حلفهم لسموه الحطيم لذلك ، لكونه يحطم أمتعتهم ، وهو فعيل بمعنى فاعل ، ويحتمل أن يكون ذلك كان شأنهم إذا أرادوا أن يحلفوا على نفي شيء ، وقيل إنما سمي الحطيم لأن بعضهم كان إذا دعا على من ظلمه في ذلك الموضع هلك . وقال ابن الكلبي : سمي الحجر حطيم لما تحجر عليه ، أو لأنه قصر به عن ارتفاع البيت وأخرج عنه ، فعل هذا فعيل بمعنى مفعول ، أو لأن الناس يحطم فيه بعضهم بعضا من الإحرام عند الدماء فيه . وقال غيره : الحطيم هو بش السكبة التي كان يلقى فيها ما يهدى لها . وقيل : الحطيم بين الركن الأسود والمقام . وقيل : من أول الركن الأسود إلى أول الحجر يسمى الحطيم . وحديث ابن عباس حجة في رد أكثر هذه الأقوال ، زاد في رواية خديج ، ولكنة الجدر ، بفتح الجيم وسكون المهملة ، وهو من البيت . ووقع عند الاسماعيل والبرقاني في آخر الحديث عن ابن عباس « وأما صبي حج به أهله فقد قضى حجه مادام صغيرا ، فإذا بلغ فعليه حجة أخرى ، وأما عبد حج به أهله ، الحديث ، وهذه الرواية عند البخارى أيضا في غير الصحيح ، وحذفها منه عمدا لعدم تعلقها بالترجمة ، ولكونها موقوفة ، وأما أول الحديث فهو وإن كان موقوفا من حديث ابن عباس إلا أن الغرض منه حاصل بالنسبة انقل ابن عباس ما كان في الجاهلية بما رآه النبي ﷺ فأقره أو أزاله ، فهما لم ينكره واستمرت مشروعيته ليسكون له حكم المرفوع ، ومهما أنكره فالشرح بخلافه ، الحديث الثامن عشر

**قوله** (حدثنا نعيم بن حماد) في رواية بعضهم حدثنا نعيم غير منسوب ، وهو المروزي نزيل مصر ، وقل أن يخرج له البخاري موصولا بل عاده أن يذكر عنه بصيغة التعليق . ووقع في رواية القاسبي وحدثنا أبو نعيم ، وصوبه بعضهم وهو غلط . **قوله** (عن حصين) في رواية البخاري في التاريخ ، في هذا الحديث وحدثنا حصين ، فأمن بذلك ما يخشى من تدليس هشيم الراوي عنه ، وقرن فيه أيضا مع حصين أبا المليح . **قوله** (رأيت في الجاهلية قردة) بكسر القاف وسكون الراء واحدة القرد ، وقوله داجتمع عليها قردة ، بفتح الراء جمع قرد ، وقد ساق الإسماعيلي هذه القصة من وجه آخر مطولة من طريق عيسى بن حطان عن عمرو بن ميمون قال : كنت في اليمن في غم لأهل وأنا على شرف ، فجاء قرد مع قردة فتوسد يدها ، فجاء قرد أصغر منه فغمزها ، فسلت يدها من تحت رأس القرد الاول سلا رفيقا وتبعته ، فوقع عليها وأنا أنظر ، ثم رجعت فجعلت تدخل يدها تحت خد الاول برقي ، فاستيقظ فزعا ، فشمها فصاح ، فاجتمعت القرد ، فجعل يصيح ويومئ اليها بيده ، فذهب القرد يمنة ويسرة ، فاجموا بذلك القرد أعرفه ، فخرروا لها حفرة فرجوها ، فلقد رأيت الرجم في غير بني آدم ، قال ابن التين : لعل هؤلاء كانوا من نسل الذين مسخوا فبقى فيهم ذلك الحكم . ثم قال : أن المسوخ لا ينسل . قلت : وهذا هو المعتمد ، لما ثبت في صحيح مسلم أن المسوخ لا ينسل له ، وعنده من حديث ابن مسعود مرفوعا : أن الله لم يهلك قوما فيجعل لهم نسلا ، وقد ذهب أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن العربي إلى أن الموجود من القردة من نسل المسوخ ، وهو مذهب شاذ اعتمد من ذهب اليه على ما ثبت أيضا في صحيح مسلم أن النبي ﷺ لما أتى بالانصب قال : لعله من القرون التي مسخت ، وقال في الفأر : فقدت أمة من بني إسرائيل لأزراها إلا الفأر ، وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه ﷺ قال ذلك قبل أن يوحى اليه بحقيقة الأمر في ذلك ، ولذلك لم يأت الجرم عنه بشيء من ذلك ، بخلاف النفي فإنه جزم به كما في حديث ابن مسعود ، ولكن لا يلزم أن تكون القرد المذكورة من النسل ، فيحتمل أن يكون الذين مسخوا لما صاروا على هيئة القردة مع بقاء أفعالهم عاشرتهم القردة الأصلية البشابة في الشكل فتلقوا عنهم بعض ماشاهده من أفعالهم فحفظوها وصارت فيهم ، واختص القرد بذلك لما فيه من الغفظة الزائدة على غيره من الحيوان وقابلية التعليم لكل صناعة مما ليس لأكثر الحيوان ، ومن خصاله أنه يضحك ويطرب ويحكي ما يراه ، وفيه من شدة الغيرة ما يوازي الآدمي ولا يتعدى أحدهم إلى غير زوجته ، فلا يدع في الغالب أن يحملها ما ركب فيها من الغيرة على عقوبة من اعتدى إلى ما لم يختص به من الأنثى ، ومن خصائصه أن الأنثى تحمل أولادها كهيئة الآدمية ، وربما مشى القرد على رجله لكن لا يستمر على ذلك ، ويتناول الشيء بيده ويأكل بيده ، وله أصابع مفصلة إلى أنامل وأظفار ، وأشعر عينيه أهداب . وقد استنكر ابن عبد البر قصة عمرو بن ميمون هذه وقال : فيها إضافة الزنا إلى غير مكلف وإقامة الحد على البهائم وهذا منكر عند أهل العلم ، قال : فإن كانت الطريق صحيحة فلعل هؤلاء كانوا من الجن لأنهم من جملة المكلفين ، وإنما قال ذلك لأنه تكلم على الطريق التي أخرجها الإسماعيلي حسب ، وأجيب بأنه لا يلزم من كون صورة الواقعة صورة الزنا والرجم أن يكون ذلك زنا حقيقة ولا حدا ، وإنما أطلق ذلك عليه لشبهه به ، فلا يستلزم ذلك إيقاع التكليف على الحيوان . وأعرب الحميدي في الجمع بين الصحيحين فزعم أن هذا الحديث وقع في بعض نسخ البخاري ، وأن أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف ، قال : وليس في نسخ البخاري أصلا فاعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري . وما قاله مردود ، فإن الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها ،

وكنى بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربري حجة ، وكذا لإيراد الاسماعيل وأبي نعيم في مستخرجيهما وأبي مسعود له في أطرافه ، نعم سقط من رواية النسفي وكذا الحديث الذي بعده ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون في رواية الفربري ، فإن روايته تزيد على رواية النسفي عدة أحاديث قد نهت على كثير منها فيما مضى وفيما سيأتي إن شاء الله تعالى ، وأما تجويزه أن يزداد في صحيح البخاري ما ليس منه فهذا ينافي ما عليه العلماء من الحكم بتصحيح جميع ما أورده البخاري في كتابه ، ومن اتفاقهم على أنه مقطوع بنسبته إليه ، وهذا الذي قاله تخيل فاسد يتطرق منه عدم الوثوق بجميع ما في الصحيح ، لأنه إذا جاز في واحد لا بعينه جاز في كل فرد فرد ، فلا يبقى لأحد الوثوق بما في الكتاب المذكور ، واتفاق العلماء ينافي ذلك ، والطريق التي أخرجها البخاري دافعة لتضعيف ابن عبد البر للطريق التي أخرجها الإسماعيلي ، وقد أطنبت في هذا الموضوع لتلايفت ضعيف بكلام الحميدي فيعتمد ، وهو ظاهر الفساد ، وقد ذكر أبو عبيدة معمر بن المثنى في «كتاب الخيل» له من طريق الأوزاعي أن مهرأ أنزى على أمه فامتنع ، فأدخلت في بيت وجلت بكساء وأنزى عليها فزى ، فلما شم ريح أمه عمد إلى ذكره فقطعه بأسنانه من أصله ، فإذا كان هذا الفهم في الخيل مع كونها أبعد في الفطنة من القرد لجوازها في القرد أولى . الحديث التاسع عشر ، قوله (عن عبيد الله) بالتصغير وهو ابن أبي يزيد المسكي . قوله (عن ابن عباس) <sup>(١)</sup> في نسخة أنس وهو غلط . قوله (خلال من خلال الجاهلية) أي من خصال . قوله (الطعن في الأنساب) أي القدح من بعض الناس في نسب بعض بغير علم . قوله (والنياحة) أي على الميت ، وقد تقدم ذكر حكمها في كتاب الجنائز في «باب ما يكره من النياحة على الميت» ، وقد تقدم هناك الكلام على حديث أنس «ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية» . قوله (ونسى الثالثة) وقع في رواية ابن أبي عمر عن سفيان ونسى عبيد الله الثالثة ، فعين الناس أخرجهم الإسماعيلي . قوله (ويقولون إنها الاستسقاء بالأنواء) أي يقولون : مطرنا بنوء كذا ، وقد تقدم شرح ذلك في كتاب الاستسقاء ، ووقع عند أبي نعيم من رواية شريح بن يونس عن سفيان مدرجا ولفظه «والأنواء» ولم يقل «ونسى الخ» ، ومن رواية عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بدل قوله : ونسى الثالثة «والتفاخر بالاحساب» وهو وهم منهما ، لما بينته رواية ابن أبي عمر ، وعلى شيخ البخاري فيه هو ابن المدبني ، وقد جاء من حديث أنس ذكر هذه الثلاثة ، وهي الطعن والنياحة والاستسقاء . أخرجه أبو يعلى بإسناد قوى ، وجاء عن ابن عباس من وجه آخر ذكر فيه الخصال الأربع أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عنه ، والمحفوظ في هذا ما أخرجه مسلم وابن حبان وغيرهما من طريق أبان بن يزيد وغيره عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن أبي مالك الأشعري مرفوعا بلفظ «أربع في أمي من أمر الجاهلية لا يتركونهن : الفخر في الاحساب ، والطعن في الأنساب ، والاستسقاء بالأنواء ، والنياحة»

(خاتمة) اشتملت أحاديث المناقب وما اتصل بها من ذكر بعض ما وقع قبل البعث من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث وثلاثة وثلاثين حديثا ، المعلق منها ثلاثة وثلاثون طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى

(١) النسي في نسخ الصحيح سمع ابن عباس



مائة وثمانية وثلاثون حديثا والخالص خمسة وتسعون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة كان أبو بكر في الغار ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث أبي سعيد فيه ، وحديث ابن عمر د كئنا نخير ، وحديث ابن الزبير د لو كنت متخذنا خليلا ، وحديث عمار د وما معه إلا خمسة ، وحديث أبي الدرداء د قد غامر ، ، وحديث عائشة في طرف من حديث السقيفة ، وحديث علي د خير الناس ، ، وحديث عبد الله بن عمرو د أشد ما صنع المشركون ، ، وحديث ابن مسعود د ما زلنا أعزة ، وحديث ابن عمر في شأن عمر ، وحديث عبد الله بن هشام فيه ، وحديث عثمان د ما بايعت ، ، وحديث علي د اقضوا كما كنتم تقضون ، ، وحديث أبي هريرة في جمعهم ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث أبي بكر د ارقبوا ، وحديثه د اقراة رسول الله أحب الي ، ، وحديث عثمان في الزبير ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث الزبير في اليرموك ، وحديث طلحة وسعد ، وحديث مس يد طلحة ، وحديث سعد في إسلامه ، وحديث ابن عمر في ابن أسامة ، وحديث أسامة د إني أحبهما ، ، وحديث أنس في الحسين ، وحديثه في الحسن ، وحديث ابن عمر فيهما ، وحديث عمر في بلال ، وحديث حذيفة في ابن مسعود ، وحديث معاوية في الوتر ، وحديث ابن عباس في عائشة ، وحديث عمار فيها ، وحديث أنس في الأنصار ، وحديث زيد بن أرقم فيهم ، وحديث سعد في عبد الله بن سلام ، وحديث ابن سلام مع أبي بردة ، وحديث ابن عمر ، وحديث ابن عمر في زيد بن عمرو ، وحديث أسماء فيه ، وحديث ابن الزبير في بناء المسجد الحرام ، وحديث جد سعيد بن المسيب ، وحديث أبي بكر مع امرأة من أحبس وحديث عائشة في القيام للجنائز ، وحديث ابن عباس في كاسا دهاقا ، وحديث أبي بكر مع الذي تسكن ، وحديث ابن عباس في القسامة ، وحديثه في السعى ، وحديثه في الخطيم ، وحديث عمرو ابن ميمون في القردة ، وحديث ابن عباس د ثلاث من خلال الجاهلية ، لجملة ذلك اثنان وخمسون حديثا ما بين معلق وموصول ، فوافقه منها على ثلاثة وأربعين حديثا فقط ، والسبب في ذلك أن الكثير منها صورته أنه موقوف وإن كان قد يتمحل له حكم المرفوع ، ومسلم في الغالب يحرص على تخريج الأحاديث الصريحة في الرفع . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم سبعة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### ٢٨ - باب مهمل النبي ﷺ

محمد بن عبد الله بن عهد المطالب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

٣٨٥١ - حديث أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال « أنزل على رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين ، فسكت بمكة ثلاث عشرة سنة ، ثم أمر بالهجرة ، فهاجر إلى المدينة ، فسكت بها عشر سنين ، ثم نوفي ﷺ »

[ الحديث ٣٨٥١ - أخرجه في : ٢٩٠٢ ، ٣٩٠٣ ، ٤٤٦٥ ، ٤٩٧٩ ]

**قوله** (باب مبعث النبي ﷺ) المبعث من البعث ، وأصله الاثارة ، ويطلق على التوجيه في أمر ما ، رسالة أو حاجة ، ومنه : بعثت البعير إذا أثرته من مكانه ، وبعثت العسكر إذا وجهتهم للقتال ، وبعثت النائم من نومه إذا أيقظته . قد تقدم في أول الكتاب في الكلام على حديث عائشة كثير مما يتعلق بهذه الترجمة ، وساق المصنف هنا النسب الشريف . **قوله** (محمد) ذكر البيهقي في الدلائل ، باسناد مرسل ، ان عبد المطلب لما ولد النبي ﷺ عمل له مأدبة ، فلما أكلوا سألوا ماسميته ؟ قال محمدا ، قالوا فما رغبت به عن أسماء أهل بيته ؟ قال : أردت أن يحمد الله في السماء وخلقه في الأرض . **قوله** (ابن عبد الله) لم يختلف في اسمه ، واختلف متى مات ؟ فقيل مات قبل أن يولد النبي ﷺ ، وقيل بعد أن ولد ، والاول أنبت . واختلف في مقدار عمره ﷺ لما مات أبوه ، والراجح أنه دون السنة . **قوله** (ابن عبد المطلب) اسمه شيبه الحمد عند الجمهور ، وزعم ابن قتيبة أن اسمه عامر ، وسمى عبد المطلب واشتهر بها لأن أباه لما مات بغزة كان خرج إليها تاجرا فترك أم عبد المطلب بالمدينة ، فاقامت عند أهلها من الخزرج فكبر عبد المطلب ، فجاء عمه المطلب فأخذه ودخل به مكة فرآه الناس مردفه فقالوا : هذا عبد المطلب ، فغلبت عليه في قصة طويلة ذكرها ابن إسحق وغيره . **قوله** (ابن هاشم) اسمه عمرو ، وقيل له هاشم لأنه أول من هشم الثريد بمكة لأهل الموسم ولقومه أولا في سنة الحجابة ، وفيه يقول الشاعر :

عمرو العلا هشم الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف

**قوله** (ابن عبد مناف) اسمه المغيرة ، روى السراج في تاريخه من طريق أحمد بن حنبل سمعت الشافعي يقول : اسم عبد المطلب شيبه الحمد ، واسم هاشم عمرو ، واسم عبد مناف المغيرة ، واسم قصي زيد . **قوله** (ابن قصي) بصيغة التصغير ، تليق بذلك لأنه بعد عن ديار قومه في بلاد قضاعة في قصة طويلة ذكرها ابن إسحق . **قوله** (ابن كلاب) بكسر أوله وتخفيف اللام ، قال السهيلي : هو منقول من المصدر الذي في معنى المسكابة ، تقول : كالتبت فلانا مسكابة وكلاتا ، أو هو بلفظ جمع كلب كما تسمت العرب بسباع وأنمار وغير ذلك انتهى . وذكر ابن سعد أن اسمه المنذب ، وزعم محمد بن سعد أن اسمه حكيم ، وقيل عروة وأنه لقب كلاباً لحبته كلاب الصيد وكان يجمعها فن مرت به فسأل عنها قيل له هذه كلاب ابن مرة فلقب كلاباً . **قوله** (ابن مرة) قال السهيلي : منقول من وصف الحنظلة ، أو الهاء للبالغة والمراد أنه قوى . **قوله** (ابن كعب) قال السهيلي : قيل سمي بذلك لستره على قومه ولين جانبهم لهم ، منقول من كعب القدم ، وقال ابن دريد : من كعب القناة ، وكذا قال غيره سمي بذلك لارتفاعه على قومه وشرفه فيهم فلذلك كانوا يخضعون له حتى أرخوا بموته ، وهو أول من جمع قومه يوم الجمعة ، وكانوا يسمونه يوم العروبة حتى جاء الاسلام . **قوله** (ابن إوى) قال ابن الانباري : هو تصغير لآي بوزن عصا ، والآي هو الثور ، وقال السهيلي : هو عندي لآي بوزن عبد وهو البطء ، ويؤيده قول الشاعر :

فدونكم بني لآي أحاكم ودونك ماسكا يا أم عمرو

انتهى . وهذا قد ذكره ابن الانباري أيضا احتمالا . وقد قال الاصمعي : هو تصغير لواء الجيش زيدت فيه همزة **قوله** (ابن غالب) لا إشكال فيه كما لا إشكال في مالك والنضر . **قوله** (ابن فهر) قيل هو قريش ، نقل الزبير عن الزهري أن أمه سمته به ، وسماء أبوه فهر . وقيل فهر لقبه ، وقيل بالهكس ، والفهر الحجر الصغير . **قوله** (ابن

كنانة) هو بلفظ وعاء السهام إذا كانت من جلود قاله ابن دريد ، ونقل عن أبي عامر العدواني أنه قال : رأيت كنانة بن خزيمة شيخا مسنا عظيم القدر تخرج اليه العرب لعله وفضله بينهم . **قوله** (ابن خزيمة تصغير خزيمة بمجمعتين مفتوحتين وهي مرة واحدة من الخزم وهو شد الشيء وإصلاحه . وقال الزجاجي : يجوز أن يكون من الخزم بفتح ثم سكون تقول خزمته فهو مخزوم إذا أدخلت في أنفه الخزام . **قوله** (ابن مدركة) اسمه عمرو عند الجمهور ، وقال ابن إسحق : عامر . **قوله** (ابن الياس) بكسر الهمزة عند ابن الأنباري ، قال وهو إفعال من قولهم أليس الشجاع الذي لا يفر ، قال الشاعر : أليس كالنشوان وهو صاحي ، وقال غيره : هو بهمة وصل وهو ضد الرجاء واللام فيه للبح الصفة ، قاله قاسم بن ثابت وأشد قول قصي : دامق خندف والياس أبي . **قوله** (ابن مضر) قيل سمي بذلك لأنه كان يحب شرب اللبن الماضر وهو الحامض ، وقيل سمي بذلك لبياضه ، وقيل لأنه كان يمرض القلوب لحسنه وجماله . **قوله** (ابن نزار) هو من النزر أي القليل ، قال أبو الفرج الأصبهاني : سمي بذلك لأنه كان فريد عصره . **قوله** (ابن معد) بفتح الميم والمهمله وتشديد الدال ، قال ابن الأنباري : يحتمل أن يكون مفعلا من العد ، أو هو من معد في الأرض إذا أفسد ، قال الشاعر : د وخار بين خربا فعدا ، وقيل غير ذلك . **قوله** (ابن عدنان) بوزن فعلان من العدن تقول عدن أقام ، وقد روى أبو جعفر بن حبيب في تاريخه ، والمحبر ، من حديث ابن عباس قال : كان عدنان ومعد وربيعة ومضر وخزيمة وأسد على ملة إبراهيم ، فلا تذكرهم إلا بخير ، وروى الزبير بن بكار من وجه آخر مرفوعا : لا تسبوا مضر ولا ربيعة فانهما كانا مسلمين ، وله شاهد عند ابن حبيب من مرسل سعيد بن المسيب . (تنبيه) : اقتصر البخاري من النسب الشريف على عدنان ، وقد أخرج في التاريخ عن حبيب بن عبيد بن يعيث عن يونس بن بكير عن محمد بن إسحق مثل هذا النسب ، وزاد بعد عدنان ، ابن أدد بن المقوم بن تارح بن يشجب بن يعرب بن نابت بن إسماعيل بن إبراهيم ، وقد قدمت في أول الترجمة النبوية الاختلاف فيمن بين عدنان وإبراهيم وفيمن بين إبراهيم وآدم بما يغني عن العادة . وأخرج ابن سعد من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معد بن عدنان . **قوله** (حدثنا النضر) هو ابن شمیل . **قوله** (عن هشام) هو ابن حسان . **قوله** (عن عكرمة) في رواية روح عن هشام الآتية في الهجرة : حدثنا عكرمة . **قوله** (أنزل على رسول الله ﷺ) وهو ابن أربعين) هذا هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، وهو متفق عليه ، وقد مضى في صفة النبي ﷺ حديث أنس : أنه ﷺ بعث على رأس أربعين ، وتقدم في بدء الوحي أنه أنزل عليه في شهر رمضان ، فعلى الصحيح المشهور أن مولده في شهر ربيع الأول يكون حين أنزل عليه ابن أربعين سنة وستة أشهر ، وكلام ابن الكلبي يؤذن بأنه ولد في رمضان فإنه قال : مات وله اثنتان وستون سنة ونصف سنة ، وقد أجمعوا على أنه مات في ربيع الأول فيستلزم ذلك أن يكون ولد في رمضان ، وبه جزم الزبير بن بكار وهو شاذ ، وفي مولده أقوال أخر أشد شذوذا من هذا . **قوله** (بمكة ثلاث عشرة سنة) هذا أصح مما رواه مسلم عن طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أقام بمكة خمس عشرة سنة ، وسيأتي البحث في ذلك في أبواب الهجرة إن شاء الله تعالى

## ٢٩ - باب ما لقي النبي ﷺ وأصحابه من الشركين بمكة

٢٨٩٢ - **حدثنا** المحمدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** بيان **حدثنا** إسماعيل **قالا** سمعنا قيسا يقول سمعت خبابا يقول

« أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً وَهُوَ فِي ظِلِّ السَّكْبَةِ - وَقَدْ أَقْبَيْنَا مِنَ الْمَشْرِكِينَ شِدَّةً - فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا تَدْعُو اللَّهَ لَنَا ؟ فَقَعَدَ وَهُوَ عَمْرٌ وَجْهَهُ فَقَالَ : لَقَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَيْمِشَطٌ بِشَاطِئِ الْعَدِيدِ ، مَا دُونَ عَظَامِهِ مِنْ لَحْمٍ أَوْ عَصَبٍ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ ، وَيُوضَعُ الْيَدِشَارُ عَلَى مَفْرَقِ رَأْسِهِ فَيُشَقُّ بِأَمْنَيْنِ ، مَا يَصْرِفُهُ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَأَيُّتِمِّنَّ اللَّهُ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ الرَّاَكِبُ مِنْ صَنْعَاءَ إِلَى حَضْرَمَوْتَ مَا يَخْفُفُ إِلَّا اللَّهُ »  
 زاد بَيَانٌ « وَالذُّئْبُ عَلَى غَنَمِهِ »

٣٨٥٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ النِّجْمَ فَسَجَدَ ، فَمَا اتَّقَى أَحَدٌ إِلَّا سَجَدَ ، إِلَّا رَجُلٌ رَأَيْتُهُ أَخَذَ كِتَابًا مِنْ حَصَى فَرَفَعَهُ ، فَسَجَدَ عَلَيْهِ وَقَالَ : هَذَا يَكْفِينِي . فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا بِاللَّهِ »

٣٨٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ سَاجِدٌ وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَى جَزُورٍ فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَأَخَذَتْهُ مِنْ ظَهْرِهِ وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اللَّهُمَّ عَايِكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ : أَبَا جَهْلٍ بْنُ هَاشِمٍ وَعُتْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنَ رَبِيعَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ - أَوْ أَبِي بَنٍ خَلْفٍ ، شُعْبَةُ الشَّاكِ - فَرَأَيْتَهُمْ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ ، فَأُلْقُوا فِي بَعْرِ ، غَيْرَ أُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ أَوْ أَبِي تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ فَلَمْ يُلْقَ فِي الْبَحْرِ »

٣٨٥٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ - أَوْ قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ - قَالَ « أَمَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ قَالَ : سَلِ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ مَا أَمْرُهُمَا ؟ [ الْأَنْعَامُ ١٥١ ، الْإِسْرَاءُ ٣٣ ] : { وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ } ، [ ٩٣ للنساء ] : { وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا } فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : لَمَّا أَنْزَلَتْ الَّتِي فِي الْفِرْقَانِ [ ٦٨ ] قَالَ مُشْرِكُو أَهْلِ مَكَّةَ : فَقَدْ قَتَلْنَا لِلنَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ، وَدَعَوْنَا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ، وَقَدْ أَتَيْنَا الْقَوَاحِشَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ [ الْفِرْقَانِ ٧٠ ] { إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ } الْآيَةَ ، فَهَذَا لِأَوَّلِكَ ، وَأَمَّا الَّتِي فِي النَّسَاءِ [ ٩٣ ] الرَّجُلُ إِذَا عَرَفَ الْإِسْلَامَ وَشَرَّائِعَهُ ثُمَّ قَتَلَ فُجْرَاؤُهُ جَهَنَّمَ ، فَذَكَرَهُ لِمُجَاهِدٍ فَقَالَ : إِلَّا مَنْ نَدِمَ »

[ الحديث ٣٨٥٥ - أطرافه في : ٤٥٩٠ ، ٤٧٦٢ ، ٤٧٦٣ ، ٤٧٦٤ ، ٤٧٦٥ ، ٤٧٦٦ ]

٣٨٥٦ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مَسْلَمٍ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ : أَخْبَرْتَنِي بِأَشَدِّ شَيْءٍ

صنعه المشركون بالنبي ﷺ . قال : بينا النبي ﷺ يصلي في حجر الكعبة ، إذ أقبل عتبة بن أبي معيط فوضع ثوبه في عنقه خنقه خنقا شديدا ، فأقبل أبو بكر حتى أخذ بمنكبه ودفعه عن النبي ﷺ قال ( اتقتلون رجلا أن يقول ربي الله ) الآية [ ٢٨ غار ] . تابعه ابن إسحاق حدثني يحيى بن عروة عن عروة : قلت لعبد الله ابن عمرو ، وقال عبدة عن هشام عن أبيه : قيل لعمر بن العاص . وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة : حدثني عمرو بن العاص ،

قوله ( باب ما قال النبي ﷺ وأصحابه من المشركين به ) أي من وجوه الأذى ، وذكر فيه أحاديث في المعنى ، وقد تقدم في ذكر الملائكة ، من بدء الخلق حديث عائشة أنها قالت للنبي ﷺ : هل أتى عليك يوم كان أشد من يوم أحد ؟ قال : لقد لقيت من قومك ، وكان أشد ما لقيت منهم ، فذكر قصته بالطائف . وروى أحمد والترمذي وابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : لقد أوذيت في الله وما يؤذى أحد ، وأخفت في الله وما يخاف أحد ، الحديث . وأخرج ابن عدي من حديث جابر رفعه : ما أؤذى أحد ما أؤذيت ، ذكره في ترجمة يوسف بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر ، ويوسف ضعيف ، وقد استشكل بما جاء من صفات ما أؤذى به الصحابة كما سيأتي لو ثبت ، وهو محمول على معنى حديث أنس ، وقيل معناه أنه أوحى إليه ما أؤذى به من قبله فتأذى بذلك زيادة على ما آذاه قومه به ، وروى ابن إسحاق من حديث ابن عباس وذكر الصحابة فقال : والله إن كانوا ليضربون أحدهم ويجمعونه ويعطشونه حتى ما يقدر أن يستوى جالسا من شدة الضر ، حتى يقولوا له : اللات والعزى إلهك من دون الله ، فيقول : نعم ، وروى ابن ماجه وابن حبان من طريق زر بن مسعود قال : أول من أظهر إسلامه سبعة : رسول الله ﷺ ، وأبو بكر ، وعمر ، وأمه سمية ، وصهيب ، وبلال ، والمقداد . فأما رسول الله ﷺ فنعاه الله بعمه ، وأما أبو بكر فنعاه الله بقومه ، وأما سائرهم فأخذهم المشركون فالبسوم أذراع الحديد وأوقفهم في الشمس ، الحديث . وأجيب بأن جميع ما أؤذى به أصحابه كان يتأذى هو به لكونه بسبه . واستشكل أيضا بما أؤذى به الأنبياء من القتل كما في قصة زكريا وولده يحيى . ويجاب بأن المراد هنا غير إزهاق الروح . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الحديث الاول ، قوله ( حدثنا بيان ) هو ابن بشر ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وخباب بالمعجمة والموحدين الأولى ثقيلة . قوله ( بردة ) كذا للكثر بالتونين ، وللكشميني بالهاء والاول أرجح فقد تقدم في علامات النبوة ، من وجه آخر بلفظ : بردة له . . قوله ( ألا تدعو الله لنا ) زاد في الرواية التي في المبعث : ألا تستنصر لنا . . قوله ( ففعد وهو محمر وجهه ) أي من أثر النوم ، ويحتمل أن يكون من الغضب وبه جزم ابن التين . قوله ( لقد كان من قبلكم يشط بمشاط الحديد ) كذا للكثر بكسر الميم ، وللكشميني د أمشاط ، هو جمع مشط بكسر الميم وبضمها ، يقال مشاط وأمشاط كرماع وأرماع ، وأنكر ابن دريد الكسر في المفرد ، والأشهر في الجمع مشاط ورماع . قوله ( ما دون عظامه من لحم أو عصب ) في الرواية الماضية ما دون لحمه من عظم أو عصب . قوله ( ويوضح الميشار ) بكسر الميم وسكون التحتانية همز وبغير همز ، تقول وشرت الحشبة وأشرت ، ويقال فيه بالنون وهي أشهر في الاستعمال .

ووقع في الرواية الماضية د يحفر له في الأرض فيجعل فيها فيجاء بالمنشار ، قال ابن التين : كان هؤلاء الذين فعل بهم ذلك أنبياء أو أتباعهم ، قال : وكان في الصحابة من لو فعل به ذلك لصبر ، إلى أن قال : وما زال خلق من الصحابة وأتباعهم فن بعدم يؤذون في الله ، ولو أخذوا بالرخصة أساغ لهم . **قوله** ( وليتمن الله هذا الأمر ) بالنصب ، وفي الرواية الماضية د والله ليمتن هذا الأمر ، بالرفع ، والمراد بالأمر الإسلام . **قوله** ( زاد بيان : والذنب على غنمه ) هذا يشعر بأن في الرواية الماضية إدراجا ، فانه أخرجهما من طريق يحيى القطان عن إسماعيل وحده وقال في آخرها د ما يخاف الا الله والذنب على غنمه ، ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن الصباح وخلايد بن أسلم وعبد بن عبد الرحيم كلهم عن ابن عيينة به مدرجا ، وطريق الحيدى أصح ، وقد وافقه ابن أبي عمر أخرجه الاسماعيلي من طريقه مفصلا أيضا . ( تنبيه ) : قوله د والذنب ، هو بالنصب عطفا على المستثنى منه لا المستثنى ، كذا جزم به السكراني ، ولا يمتنع أن يكون عطفا على المستثنى ، والتقدير : ولا يخاف الا الذنب على غنمه ، لأن مساق الحديث إنما هو للأمن من عدوان بعض الناس على بعض كما كانوا في الجاهلية ، لا الأمن من عدوان الذنب فان ذلك إنما يكون في آخر الزمان عند نزول عيسى . الحديث الثاني حديث ابن مسعود **قوله** النبي ﷺ النجم فسجده سبق الكلام عليه في سجود القرآن من كتاب الصلاة ، ويأتي بقيته في تفسير سورة النجم ، وقد تقدم هناك تسمية الذي لم يسجد ، وزعم الواقدي أن ذلك كان في رمضان سنة خمس من المبعث . ( تنبيه ) : كان حق هذا الحديث أن يذكر في باب الهجرة إلى الحبشة ، المذكور بعد قليل د فسيأتي فيها أن سجود المشركين المذكور فيه كان سبب رجوع من هاجر الهجرة الأولى إلى الحبشة لظنهم أن المشركين كلهم أسلموا ، فلما ظهر لهم خلاف ذلك هاجروا الهجرة الثانية .

الحديث الثالث حديثه في قصة عقبة بن أبي معيط وإلقائه سلا الجزور على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد ، وقد سبق الكلام عليه مستوفى في أواخر كتاب الوضوء . ( تنبيه ) : كانت هذه القصة بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة ، لأن من جملة من دعى عليه عمارة بن الوليد أخو أبي جهل ، وقد ذكر ابن إسحق وغيره أن قريشا بعثوه مع عمرو بن العاص إلى النجاشي ليرد اليهم من هاجر اليه فلم يفعل ، واستمر عمار بالحبشة إلى أن مات . ( تنبيه آخر ) : أغرب الشيخ عماد الدين بن كثير فزعم أن الحديث الوارد عن خباب عند مسلم وأصحاب السنن د شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء فلم يشكنا ، طرف من حديث الباب ، وأن المراد أنهم شكوا ما يلقونه من المشركين من تعذيبهم بحر الرمضاء وغيره ، فسألوه أن يدعو على المشركين فلم يشكهم ، أي لم يزل شكراهم ، وعدل إلى تسليمهم بمن مضى من قبلهم ، ولكن وعدمه بالنصر انتهى . ويبعد هذا الحمل أن في بعض طرق حديث مسلم عند ابن ماجه د الصلاة في الرمضاء ، وعند أحمد د يعنى الظهر وقال : إذا زالت الشمس فصلوا ، وهذا تماسك من قال إنه ورد في تعجيل الظهر ، وذلك قبل مشروعية الإبراد ، وهو المعتمد ، والله أعلم . ( تنبيه آخر ) : عبد الله المذكور هو ابن مسعود جزما ، وذكر ابن التين أن الداودي قال : الظاهر أنه عبد الله بن مسعود لأنهم في الأكثر إنما يطلقون عبد الله غير منسوب عليه . قلت : وليس ذلك معاردا ، وإنما يعرف ذلك من جهة الرواة ، وبسط ذلك مقرر في علوم الحديث ، وقد صنف فيه الخطيب كتابا حافلا سماء د المجمل لبيان المهمل ، ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن الداودي قال : لعله عبد الله بن عمرو لا ابن عمر ، ثم تعقبه بأن البخاري صرح في كتاب الصلاة بأنه ابن مسعود ،

قلت : ولم أر ما نسبته الى الداودي في كلام غيره قاله أعلم . الحديث الرابع حديث ابن عباس في توبة القاتل ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا الإشارة إلى أن صنع المشركين بالمسلمين من قتل وتعذيب وغير ذلك سقط عنهم بالاسلام . ( تنبيه ) : قوله هنا « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » كذا وقع في الرواية ، والذي في التلاوة « ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق » هكذا في سورة الفرقان [٦٨] وهي التي ذكرت في بقية الحديث ، فتعين أنها المراد في أوله ، ويمكن الجواب عن ذلك والله أعلم . الحديث الخامس والسادس حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأبيه عمرو بن العاص على الاختلاف في ذلك ، **قوله** ( حدثنا عياش ابن الوليد حدثنا الوليد بن مسلم ) عياش شيخه بالتهجانية والمعجمة هو الرقام ، وله شيخ آخر لا ينسبه في غالب ما يخرج عنه ، قال الجلياني : وقع هنا عند الأصيلي غير مقيد ، وزعم بعضهم أنه العباس بن الوليد بن مربد وهو بالوحدة والمهمله ، ثم نقل عن أبي زفر (١) أن البخاري ومسلم ما أخرجا لابن مربد شيئا ، قال : ولا أعلم له رواية عن الوليد بن مسلم . **قوله** ( حدثني يحيى بن أبي كثير عن محمد بن إبراهيم ) في رواية علي بن المديني الآتية في تفسير غافر « حدثني محمد بن إبراهيم » . **قوله** ( حدثني عروة ) كذا قال الوليد بن مسلم ، وخالفه أيوب بن خالد الحراني فقال « عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة قال : قلت لعبد الله بن عمرو ، أخرجه الاسماعيلي ، وقول الوليد أرجح . **قوله** ( سألت ابن عمرو ) في رواية على المذكورة « قلت لعبد الله بن عمرو » . **قوله** ( بأشد شيء صنعه الخ ) هذا الذي أجاب به عبد الله بن عمرو يخالف ما تقدم في « ذكر الملائكة » من حديث عائشة أنه **ﷺ** قال لها « وكان أشد ما بقيت من قومك » ، فذكر قصته بالطائف مع ثقيف ، واجمع بينهما أن عبد الله بن عمرو استند إلى ما رواه ، ولم يكن حاضرا للقصة التي وقعت بالطائف . وقد روى الزبير بن بكار والدارقطني في « الأفراد » من طريق عبد الله بن عروة عن عروة « حدثني عمرو بن عثمان عن أبيه عثمان قال : أكثر ما نالت قريش من رسول الله **ﷺ** أني رأيته يوما ، قال : وذرفت عينا عثمان فذكر قصة يخالف سياقها حديث عبد الله بن عمرو هذا ، فهذا الاختلاف ثابت على عروة في السند ، لكن سنده ضعيف ، فإن كان محفوظا حمل على التعدد ، وليس ببعيد لما سأبينه . **قوله** ( يصلي في حجر الكعبة إذا قبل عقبة بن أبي معيط فوضع ثوبه في عنقه فخنقه ) في حديث عثمان المذكور « كان رسول الله **ﷺ** يطوف بالبيت ويده في يد أبي بكر ، وفي الحجر عقبة بن أبي معيط وأبوجهل وأمية بن خلف فرسول الله **ﷺ** فأسمعوه بعض ما يكره ثلاث مرات ، فلما كان في الشوط الرابع ناهضوه ، وأراد أبو جهل أن يأخذ بهجامع ثوبه فدفعته ، ودفع أبو بكر أمية بن خلف ، ودفع رسول الله **ﷺ** عقبة ، فهذا السياق مغاير لحديث عبد الله بن عمرو ، وفي حديث عبد الله قول أبي بكر « أقتلون رجلا أن يقول ربي الله » ، وفي حديث عثمان أن النبي **ﷺ** قال لهم « أما والله لا تنتهون حتى يحل بكم العقاب عاجلا » ، فأخذتهم الرعدة ، الحديث ، وهذا يقوى التعدد . **قوله** ( تابعه ابن إسحق ) قال ( حدثني يحيى بن عروة الخ ) وصله أحمد من طريق إبراهيم بن سعد والبخاري من طريق بكر بن سليمان كلاهما عن ابن إسحق بهذا السند ، وفي أول سياقه من الزيادة قال « حضرتهم وقد اجتمع أشrafهم في الحجر فذكروا رسول الله **ﷺ** فقالوا : ما رأينا مثل صبرنا عليه ، سفه أحلامنا ، وشتم آباءنا ، وغير

ديننا ، و فرق جماعتنا . فبينما هم في ذلك إذ أقبل ، فاستلم الركن ، فلما مر بهم غمزوه ، وذكر أنه قال لهم في الثالثة : لقد جئتمكم بالذبح ، وأنهم قالوا له : يا أبا القاسم ما كنت جاهلا ، فانصرف راشدا ، فانصرف . فلما كان من اللند اجتمعوا فقالوا : ذكرتم ما يبلغ منكم حتى إذا أناكم بما نكروهون تركتموه ، فبينما هم كذلك إذ طلع فقالوا : قوموا اليه وثبة رجل واحد ، قال : فلقد رأيت رجلا منهم أخذ بجماع ثيابه ، وقام أبو بكر دونه وهو يبكي فقال : أقتلون رجلا أن يقول ربي الله ؟ ثم انصرفوا عنه . **قوله** ( وقال عبدة عن هشام ) أي ابن عروة ( عن أبيه قيل لعمر بن العاص ) هكذا خالف هشام بن عروة أخاه يحيى بن عروة في الصحابي ، فقال يحيى : عبد الله بن عمرو ، وقال هشام : عمرو بن العاص ، ويرجح رواية يحيى موافقة محمد بن إبراهيم التيمي عن عروة ، على أن قول هشام غير مدفوع ، لأن له أصلا من حديث عمرو بن العاص ، بدليل رواية أبي سلمة عن عمرو الآتية عقب هذا ، فيحتمل أن يكون عروة سأله مرة وسأل أباه أخرى ، وبؤيده اختلاف السياقين ، وقد ذكرت أن عبد الله بن عروة رواه عن أبيه باسناد آخر عن عثمان فلا مانع من التعدد ، نعم لم تتفق الرواة عن هشام على قوله : عمرو بن العاص ، ( فان ساجان بن بلال وافق عبدة على ذلك ، وخالفهما محمد بن فليح فقال : عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، ذكره البيهقي . **قوله** ( وقال محمد بن عمرو عن أبي سلمة : حدثني عمرو بن العاص ) وصله البخاري في « خلق أفعال العباد » من طريقه ، وأخرجه أبو يعلى وابن حبان عنه من وجه آخر عن محمد بن عمرو ولفظه : ما رأيت قريشا أرادوا قتل رسول الله ﷺ إلا يوما أغروا به وهم في ظل السكبة جلوس وهو يصلي عند المقام ، فقام إليه عقبة لجعل رداه في عنقه ثم جذبه حتى وجب لركبته وتصايح الناس ، وأقبل أبو بكر يشتد حتى أخذ بضجع رسول الله ﷺ من ورائه وهو يقول : أقتلون رجلا أن يقول ربي الله ؟ ثم انصرفوا عنه ، فلما قضى صلاته مر بهم فقال : والذى قضى بيده ما أرسلت اليكم الا بالذبح ، فقال له أبو جهل : يا محمد ما كنت جهولا ، فقال : أنت منهم . ويدل على التعدد أيضا ما أخرجه البيهقي في « الدلائل » من حديث ابن عباس عن فاطمة عليها السلام قالت : اجتمع المشركون في الحجر فقالوا : إذا مر محمد ضربه كل رجل منا ضربة ، فسمعت ذلك فأخبرته فقال : اسكتي يا بنية . ثم خرج فدخل عليهم ، فرفعوا رموسهم ثم نكسوا ، قالت فأخذ قبضة من تراب فرمى بها نحوهم ثم قال : شامت الوجوه ، فما أصاب رجلا منهم إلا قتل يوم بدر كافرا ، وقد أخرج أبو يعلى والبرار باسناد صحيح عن أنس قال : « لقد ضربوا رسول الله ﷺ مرة حتى غشى عليه ، فقام أبو بكر لجعل ينادي : ويلكم أقتلون رجلا أن يقول ربي الله ؟ فتركوه وأقبلوا على أبي بكر ، وهذا من مراسيل الصحابة ، وقد أخرجه أبو يعلى باسناد حسن مطولا من حديث أسماء بنت أبي بكر أنهم « قالوا لها ما أشد ما رأيت المشركين بلغوا من رسول الله ﷺ » ؟ فذكر نحو سياق ابن إسحق المتقدم قريبا وفيه « فأتى الصريح إلى أبي بكر فقال : أدرك صاحبك ، قالت : فخرج من عندنا وله غدائر أربع وهو يقول : ويلكم ، أقتلون رجلا أن يقول ربي الله ؟ فلموا عنه ، وأقبلوا إلى أبي بكر ، فرجع الينا أبو بكر لجعل لا يمس شيئا من غدائره إلا رجوع معه . » ولقصة أبي بكر هذه شاهد من حديث على أخرجه البرار من رواية محمد بن علي عن أبيه أنه خطب فقال : من أشجع الناس ؟ فقالوا : أنت . قال : أما اني ما بارزني أحد إلا أنصفت منه ، وإنكته أبو بكر ، لقد رأيت رسول الله ﷺ أخذته قريش فهذا يجوه وهذا يتقاه ويقولون له أنت تجعل الآلهة إلها واحدا ، فوالله مادنا منا أحد إلا أبو بكر يضرب هذا ويدفع هذا ويقول : ويلكم أقتلون



رجلا أن يقول ربى الله ، ثم بكى على ثم قال : أنشدكم الله أمؤمن آل فرعون أفضل أم أبو بكر ؟ فسكت القوم ، فقال صلى الله عليه وسلم : والله ساعة من أبى بكر خير منه ، ذاك رجل يكتم إيمانه ، وهذا يعلن بايمانه ،

### ٣٠ - باب إسلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه

٣٨٥٧ - حدثنى عبد الله بن حماد الآملى قال حدثنى يحيى بن معين حدثنا اسماعيل بن مجاهد عن بيان عن وبرة عن همام بن الحارث قال قال عمار بن ياسر : رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد واسرأتان وأبو بكر

**قوله** ( باب إسلام أبى بكر الصديق رضى الله عنه ) ذكر فيه حديث عمار ، وقد تقدم شرحه فى مناقب أبى بكر رضى الله عنه ، وعبد الله شيخه قال ابن السكن فى روايته : حدثنى عبد الله بن محمد ، فتوم أبو على الجياني أنه أراد المسندى فقال : لم يصنع شيئا . قلت : وفى كلامه نظر ، فقد وقع فى تفسير التوبة : حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن معين ، سكن عمدة الجياني هنا أن أبا نصر الكلاباذى جزم بأن عبد الله هنا هو ابن حماد الآملى ، وكذا وقع فى رواية أبى ذر الهروى منسوبا ، وهو عبد الله بن حماد ، وهو من أقران البخارى ، بل هو أصغر منه ، فلقد لى البخارى يحيى بن معين وهو أقدم من ابن معين ، وبيان هو ابن بشر ، وبرة بفتح الواو والموحدة واكتفى بهذا الحديث لأنه لم يجد شيئا على شرطه غيره ، وفيه دلالة على قدم إسلام أبى بكر اذ لم يذكر عمار أنه رأى مع النبي ﷺ من الرجال غيره ، وقد اتفق الجمهور على أن أبا بكر أول من أسلم من الرجال ، وذكر ابن اسحق أنه كان يتحقق أنه سيمم ، لما كان يسمعه ويرى من أدلة ذلك ، فلما دعاه بادر الى تصديقه من أول وهلة . ( نفيه ) : كان حق هذا الباب أن يكون متقدما جدا ، إما فى باب المبعث ، أو عقبه ، لكن وجه هنا ما وقع فى حديث عمرو بن العاص الذى قبله أنه قام بنصر النبي ﷺ وتلا الآية المذكورة ، فدل ذلك على أن إسلامه : تقدم على غيره ، بحيث ان عمارا مع تقدم إسلامه لم ير مع النبي ﷺ غير أبى بكر وبلال ، وعنى بذلك الرجال ، وبلال إنما اشتراه أبو بكر لينقذه من تعذيب المشركين لكونه أسلم

### ٣١ - باب إسلام سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه

٣٨٥٨ - حدثنى إسحاق أخبرنا أبو أسامة حدثنا هاشم قال سمعت سعيد بن المسيب قال سمعت أبا إسحاق سعد بن أبى وقاص يقول « ما أسلم أحد إلا فى اليوم الذى أسلفت فيه ، ولقد مكثت سبعة أيام وإنى كنت الإسلام »

**قوله** ( باب إسلام سعد ) ذكر فيه حديثه ، وقد تقدم شرحه فى مناقبه مستوفى ، ومناسبته لما قبله ، واجتماعهما فى أن كلا منهما يقتضى سبق من ذكر فيه الى الاسلام خاصة ، لكنه محمول على ما اطلع عليه ، وإلا فقد أسلم قبل إسلام بلال وسعد خديجة وسعد بن حارثة وعلى بن أبى طالب وغيرهم

### ٣٢ - باب ذكر الجن . وقول الله تعالى ﴿ قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ﴾

٣٨٥٩ - **حديث** عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة بن أسامة حدثنا مسعر عن مَن بن عبد الرحمن قال سَأَلْتُ أَبِي قَالَ « سَأَلْتُ مَسْرُوقًا : مَن آذَنَ النَّبِيَّ ﷺ بِالْجَنِّ لَيْلَةَ اسْتَمْعُوا الْقُرْآنَ ؟ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُوكَ - يَعْنِي عَبْدَ اللَّهِ - أَنَّهُ آذَنَتْ بِهِمْ شَجَرَةٌ »

٣٨٦٠ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد قال أخبرني جَدِّي عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّهُ كَانَ يَحْمِلُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِدَاوَةً لِيَوْضُوهُ وَحَاجَتَهُ . فَبَيْنَا هُوَ يَتْبِعُهُ بِهَا فَقَالَ : مَنِ هَذَا ؟ فَقَالَ : أَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ . فَقَالَ : ابْغِزْنِي أَحْبَابًا اسْتَفِضْ بِهِمَا ، وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْتَةٍ . فَأَتَيْتُهُ بِأَحْبَابٍ أَحْلَمَهَا فِي طَرَفِ ثَوْبِي حَتَّى وَضَعْتُ لِي جَنْبَهُ ، ثُمَّ انْصَرَفَتْ ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مَشَيْتُ مَعَهُ فَقُلْتُ : مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرَّوْتَةِ ؟ قَالَ : مَهْمَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ ، وَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِي وَفَدَّ جَنٌّ نَصِيبِينَ - وَنِعَمَ الْجَنُّ - فَسَأَلُونِي الزَّادَ ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَمْ أَنْ لَا يَمُرُّوا بِعَظْمٍ وَلَا بِرَوْتَةٍ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهَا طَعَامًا »

**قوله** ( باب ذكر الجن ) تقدم الكلام على الجن في أوائل بدء الخلق بما يغني عن إعادته . **قوله** ( وقول الله عز وجل ﴿ قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ﴾ الآية ) يريد تفسير هذه الآية ، وقد أنكر ابن عباس أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ كما تقدم في الصلاة من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « ما قرأ النبي ﷺ على الجن ولا رآهم ، الحديث ، وحديث أبي هريرة في هذا الباب وإن كان ظاهره في اجتماع النبي ﷺ بالجن وحديثه معهم ، لكنه ليس فيه أنه قرأ عليهم ، ولا أنهم الجن الذين استمعوا القرآن ، لأن في حديث أبي هريرة أنه كان مع النبي ﷺ ليلئلاً ، وأبو هريرة إنما قدم على النبي ﷺ في السنة السابعة بالمدينة ، وقصة استماع الجن للقرآن كان بمكة قبل الهجرة ، وحديث ابن عباس صريح في ذلك ، فيجمع بين ما انفاه وما أثبتته غيره بتعدد وفود الجن على النبي ﷺ ، فأما ما وقع في مكة فكان لاستماع القرآن والرجوع إلى قومهم منذرين كما وقع في القرآن ، وأما في المدينة فلفسؤال عن الأحكام ، وذلك بين في الحديثين المذكورين ، ويحتمل أن يكون القدوم الثاني كان أيضا بمكة ، وهو الذي يدل عليه حديث ابن مسعود كما سنذكره ، وأما حديث أبي هريرة فليس فيه تصريح بأن ذلك وقع بالمدينة ، ويحتمل تعدد القدوم بمكة مرتين وبالمدينة أيضا ، قال البيهقي : حديث ابن عباس حكى ما وقع في أول الأمر هند ماعلم الجن بحاله ﷺ ، وفي ذلك الوقت لم يقرأ عليهم ولم يرمهم ، ثم أتاه داعي الجن مرة أخرى فذهب معه وقرأ عليهم القرآن كما حكاه عبد الله بن مسعود انتهى ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد والحاكم من طريق زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال ذهبوا على النبي ﷺ وهو يقرأ القرآن يبطن نخل ، فلما سمعوه قالوا : أنصتوا ، وكانوا سبعة أقدام زوبعة ، . قلت : وهذا يوافق حديث ابن عباس . وأخرج مسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة قال « قلت لعبد الله بن مسعود : هل يحب أحد منكم رسول الله ﷺ ليلئلا الجن ؟ قال : لا ،

ولسكننا فقدناه ذات ليلة فقلنا : اغتيل ، استطير ؟ فبتنا شر ليلة . فلما كان عند السحر إذا نحن به يحيى من قبل حراء ، فذكرنا له ، فقال : أتاني داعي الجن ، فأتيتهم فقرأت عليهم ، فانطلق فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم ، وقول ابن مسعود في هذا الحديث إنه لم يكن مع النبي ﷺ أصح مما رواه الزهري ، أخبرني أبو عثمان بن شعبة الخزاعي أنه سمع ابن مسعود يقول : إن رسول الله ﷺ قال لأصحابه وهو بمكة : من أحب منكم أن ينظر الليلة أثر الجن فليعمل ، قال : فلم يحضر منهم أحد غيري ، فلما كنا بأعلى مكة خط لي برجله خطا ثم أمرني أن أجلس فيه ، ثم انطلق ، ثم قرأ القرآن ، فنهضت أسودة كثيرة حالت بيني وبينه حتى ما أسمع صوته ، ثم انطلقوا وفرغ منهم مع الفجر فانطلق ، الحديث ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون قوله في الصحيح « صاحبنا أحد » أراد به في حال إقرائه القرآن لكن قوله في الصحيح إنهم فقدوه يدل على أنهم لم يعملوا بخروجه ، إلا أن يحمل على أن الذي فقدوه غير الذي خرج معه ، فأنه أعلم . ولرواية الزهري متابع من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن ابن مسعود قال « استعني النبي ﷺ فقال إن نفرا من الجن خمسة عشر بنى إخوة وبنى عم يأتونني الليلة فأقرأ عليهم القرآن ، فانطلقت معه إلى المكان الذي أراد ، فخط لي خطا ، فذكر الحديث نحوه أخرجه الدارقطني وابن مردويه وغيرهما ، وأخرج ابن مردويه من طريق أبي الجوزاء عن ابن مسعود نحوه مختصرا ، وذكر ابن إسحق أن استماع الجن كان بعد رجوع النبي ﷺ من الطائف لما خرج إليها يدعو تقيفا إلى نصره ، وذلك بعد موت أبي طالب ، وكان ذلك في سنة عشر من المبعث ، كما جزم ابن سعد بأن خروجه إلى الطائف كان في شوال ، وسوق عكاظ التي أشار إليها ابن عباس كانت تقام في ذي القعدة . وقول ابن عباس في حديثه « وهو يصلي بأصحابه » لم يضبط عن كان معه في تلك السفرة غير زيد بن حارثة ، فعمل بمض الصحابة تلقاه لما رجع ، والله أعلم . وقول من قال إن وفود الجن كان بعد رجوعه ﷺ من الطائف ليس صريحا في أولية قدوم بعضهم . والذي يظهر من سياق الحديث الذي فيه المبالغة في رمي الذهب لحراسة السماء من استراق الجن السمع دال على أن ذلك كان قبل المبعث النبوي ولإزالة الوحى إلى الأرض ، فكشفوا ذلك إلى أن وقفوا على السبب ، ولذلك لم يقيد الترجمة بقدوم ولا وفاة ، ثم لما انتشرت الدعوة وأسلم من أسلم قدموا فسمعوا فأسلموا وكان ذلك بين الهجرتين ، ثم تعدد مجيئهم حتى في المدينة . قوله ( حدثني عبيد الله بن سعيد ) هو أبو قدامة المرخمى ، وهو بالتصغير مشهور بكنتيته ، وفي طبقاته عبد الله بن سعيد مكبر وهو أبو سعيد الأشج . قوله ( عن معن بن عبد الرحمن ) أى ابن عبد الله بن مسعود وهو كوفي ثقة ما له في البخارى إلا هذا الموضع . قوله ( من آذن ) بالمد أى أعلم . قوله ( أنه آذنت بهم شجرة ) في رواية لإسماعيل بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة بهذا الاسناد « آذنت بهم سمرة » بفتح المهملة وضم الميم . قوله في حديث أبي هريرة ( أخبرني جدى ) هو سعيد بن عمرو بن سعيد ابن العاص . قوله ( أبغنى ) قال ابن التين : هو موصول من الثلاثي تقول : بغيت الشيء طلبته وأبغيتك ألقى . أعنتك على طلبه . قوله ( أحجارا استنفض بها ) تقدم شرح ذلك في كتاب الطهارة . قوله ( وانه أتاني وفد جن نصيبين ) يحتمل أن يكون خبرا عما وقع في تلك الليلة ، ويحتمل أن يكون خبرا عما مضى قبل ذلك . ونصيبين بلدة مشهورة بالجزيرة . ووقع في كلام ابن التين أنها بالشام وفيه تجوز ، فإن الجزيرة بين الشام والعراق ، ويجوز صرف نصيبين وتركه . قوله ( فسألوني الزاد ) أى عما يفضل عن الأنس ، وقد يتعلق به من يقول إن الأشياء قبل الشرع على الخطر حتى ترد الإباحة ، ويجاب عنه بمنع الدلالة على ذلك ، بل لاحكم قبل الشرع على الصحيح . قوله

(فدعوت الله لهم أن لا يمروا بمظلم ولا روثة إلا وجدوا عليها طعاما) في رواية السرخسي «إلا وجدوا عليها طعاما» قال ابن التين: يحتمل أن يجعل الله ذلك عليها، ويحتمل أن يذيقهم منها طعاما. وفي حديث ابن مسعود عند مسلم «إن البحر زاد دوابهم»، ولا ينافي ذلك حديث الباب لإمكان حمل الطعام فيه على طعام الدواب

### ٣٣ - باب إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه

٣٨٦١ - **حديث** عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن بن مهدي - حدثنا المثنى عن أبي جبرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لما بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ قال لأخيه: اركب إلى هذا الوادي فاعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي يأتيه الخبر من السماء، واستمع من قوله ثم اثبتني. فانطلق الأخ حتى قدمه وسمع من قوله، ثم رجع إلى أبي ذر فقال له: رأيته يأمر بكمار الأخلاق، وكلاما ماهو بالشعر. فقال: ما شفيتني عما أردت. فتزود وحمل شنة له فيها ملاء حتى قدم مكة، فأتى المسجد، فالتمس النبي ﷺ ولا يعرفه، وكره أن يسأل عنه، حتى أدركه بعض الليل، فراه على فراف أنه غريب، فلما رآه تيممه، فلم يسأل واحدا منها صاحبه عن شيء حتى أصبح، ثم احتمل قربته وزاده إلى المسجد، وظل ذلك اليوم ولا يراه النبي ﷺ حتى أمسى فعاد إلى مضجعه، فربى على فقال: أما نال الرجل أن يعلم منزله؟ فأقامه، فذهب به معه، لا يسأل واحدا منهما صاحبه عن شيء، حتى إذا كان يوم الثالث فعاد على مثل ذلك، فأقام معه ثم قال: ألا تحبني ما الذي أقدمك؟ قال: إن أعطيتني عهدا وميثاقا أترشدني فلت. ففعل، فأخبره، قال: فإنه حق، وهو رسول الله ﷺ، فإذا أصبحت فاتبعني، فإني إن رأيت شيئا أخاف عليك فتكأني أريق الماء، فإن مضيت فاتبعني حتى تدخل مدخلي، ففعل، فانطلق يقفوه، حتى دخل على النبي ﷺ، ودخل معه فسمع من قوله وأسلم مكانه. فقال له النبي ﷺ: ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيتك أمرى. قال: والذى نفسي بيده لأمرن بها بين ظهرانيهم. فخرج حتى أتى المسجد، فنادى بأعلى صوته: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله. ثم قام القوم ففرضوه حتى أوجوه. وأتى العباس فأكب عليه قال: ويلكم، أستم تعلمون أنه من غفار، وأن طريق تجاريكم إلى الشام؟ فأخذهم منهم. ثم عاد من الغد لمشاها ففرضوه وثاروا إليه، فأكب العباس عليه»

**قوله** (باب إسلام أبي ذر الغفاري) هو جندب - وقيل بريد - بن جنادة بضم الجيم والنون الخفيفة ابن سفيان - وقيل سفير - بن عبيد بن حرام بالمهملتين ابن غفار، وغفار من بني كنانة. **قوله** (حدثنا المثنى) هو ابن سعيد الضبي، له في البخاري حديثان: هذا وآخر تقدم في ذكر بني إسرائيل، وأبو جبرة هو بالجمع

عمران . **قوله** ( ان أبا ذر قال لأخيه ) هو أنيس . **قوله** ( اركب إلى هذا الوادي ) أي وادي مكة ، وفي أول رواية أبي قتيبة الماضية في مناقب قریش و قال لنا ابن عباس : ألا أخبركم بإسلام أبي ذر ؟ قال قلنا : بلى . قال قال أبو ذر : كنت رجلاً من غفار ، وهذا السياق يقتضي أن ابن عباس تلقاه من أبي ذر ، وقد أخرج مسلم قصة إسلام أبي ذر من طريق عبد الله بن الصامت عنه وفيها مغايرة كثيرة لسياق ابن عباس ، ولكن الجمع بينهما يمكن وأول حديثه وخرجنا من قومنا غفار وكانوا يحملون الشهر الحرام ، فخرجت أنا وأخي أنيس وأما ، فززلنا على خال لنا ، فحسدنا قومه فقالوا له : إنك إذا خرجت عن أهلِكَ خالف إلههم أنيس ، فذكر لنا ذلك فقلنا له : أما ماضى لنا من معروفك فقد كدرته ، فتحملنا عليه ، وجلس بيكي ، فانطلقنا نحو مكة ، فنافر أخى أنيس رجلاً إلى السكاهن ، فغير أنيسا ، فأتانا بصرمتنا ومثلها معها ، قال وقد صليت يا ابن أخى قبل أن ألقى رسول الله ﷺ ثلاث سنين ، قلت : لمن ؟ قال : لله . قلت : فأين توجه ؟ قال : حيث يوجهني ربي . قال فقال لي أنيس : إن لي حاجة بمكة فانطلق ، ثم جاء فقلت : ما صنعت ؟ قال : لقيت رجلاً بمكة على دينك ، يزعم أن الله أرسله . قلت فما يقول الناس ؟ قال يقولون : شاعر كاهن ساحر . وكان أنيس شاعراً ، فقال : لقد سمعت كلام الكهنة فما هو بقولهم ، ولقد وضعت قوله على أقرام الشعر فما يلتئم عليها ، والله إنه لصادق . قلت : وهذا الفصل في الظاهر مغاير لقوله في حديث الباب و ان أبا ذر قال لأخيه ماشفتني ، ويمكن الجمع بأنه كان أراد منه أن يأتيه بتفاصيل من كلامه وأخباره فلم يأتيه إلا بمجمل . **قوله** ( فانطلق الأخ ) في رواية الكشميني و فانطلق الآخر ، أي أنيس ، قال عياض : وقع عند بعضهم و فانطلق الأخ الآخر ، والصواب الاختصار على أحدهما لأنه لا يعرف لأبي ذر إلا أخ واحد وهو أنيس . قلت : وعند مسلم من طريق عبد الرحمن بن مهدي - أي عن المثني - و فانطلق الآخر ، حسب . **قوله** ( حتى قدمه ) أي الوادي وادي مكة ، وفي رواية ابن مهدي و فانطلق الآخر حتى قدم مكة . **قوله** ( رأيته يأمر بمكارم الاخلاق ، وكلاما ما هو بالشعر ) كذا في هذه الرواية ، ووافقها عبد الرحمن بن مهدي عند مسلم ، وقوله و كلاما منصوب بالمطف على الضمير المنصوب ، وفيه إشكال لأن الكلام لا يرى ، ويحجب عنه بأنه من قبيل وعلفتنا تبنا وماء بارداء وفيه الوجان : الاختصار أي وسقيتها ، أو ضمن العلف معنى الإعطاء . وهنا يمكن أن يقال : التقدير رأيته يأمر بمكارم الاخلاق ، وسميته يقول كلاما ما هو بالشعر . أو ضمن الرؤية معنى الأخذ عنه . ووقع في رواية أبي قتيبة و رأيته يأمر بالخير وينهى عن الشر ، ولا إشكال فيها . **قوله** ( وكره أن يسأل عنه ) لأنه عرف أن قومه يؤذون من يقصده أو يؤذونه بسبب قصد من يقصده ، أو أسكراتهم في ظهور أمره لا يدلون من يسأل عنه عليه ، أو يمنعون من الاجتماع به ، أو يخذلونه حتى يرجع عنه . **قوله** ( فرآه على بن أبي طالب ) وهذا يدل على أن قصة أبي ذر وقعت بعد المبعث بأكثر من سنتين بحيث يتنبأ له أن يستقل بمخاطبة الغريب ويضعفه ، فإن الأصح في من على حين المبعث كان عشر سنين وقيل أقل من ذلك ، وهذا الخبر يقوى القول الصحيح في سنه . **قوله** ( فعرف أنه غريب ) في رواية أبي قتيبة و فقال ، كأن الرجل غريب . قلت : نعم . **قوله** ( فلما رآه تبعه ) في رواية أبي قتيبة و قال فانطلق إلى المنزل ، فانطلقت معه . **قوله** ( أما نال الرجل ) أي أما حان ، يقال نال له بمعنى أن له ، ويروى «أما أن» بعد الهجرة ودأى ، بالقصر وبفتح النون وكلها بمعنى ، وقد تقدم في قصة الهجرة في قول أبي بكر الصديق و أما أن للرحيل ، مثله وقوله و أن يعلم منزله ، أي مقصده ، ويحتمل أن يكون على أشار بذلك إلى دعوته إلى بيته لضيفته ثانياً ، وتكون

إضافة المنزل إليه مجازية لكونه قد نزل به مرة ، ويؤيد الأول قول أبي ذر في جوابه «قلت لا» كما في رواية أبي قتيبة **قوله** ( يوم الثالث ) كذا فيه ، وهو كقولهم مسجد الجامع ، وليس من إضافة الشيء إلى نفسه عند التحقيق . **قوله** ( فعاد على علي مثل ذلك ) في رواية الكشميني « فعدا على مثل ذلك » وفي رواية أبي قتيبة « فقال فانطلق معي » . **قوله** ( أترشدني ) كذا الأكثر بنونين ، وفي رواية الكشميني بواحدة مدغمة . **قوله** ( فأخبرته ) كذا الأكثر وفيه التغيرات ، وفي رواية الكشميني « فأخبره » على نسق ما تقدم . **قوله** ( قت كأي أريق الماء ) في رواية أبي قتيبة ( كأي أصلح نعل ) ويحمل على أنه قالها جميعا . **قوله** ( فانطلق يقفه ) أي يتبعه . **قوله** ( ودخل معه ) قال الداودي : فيه الدخول بدخول المتقدم ، وكان هذا قبل آية الاستئذان ، وتعقبه ابن التين فقال : لا تؤخذ الأحكام من مثل هذا . قلت : وفي كلام كل منهما من النظر ما لا يخفى . **قوله** ( فسمع من قوله وأسلم مكانه ) كأنه كان يعرف علامات النبي ، فلما تحققها لم يتردد في الإسلام ، هكذا في هذه الرواية ، ومقتضاها أن التقاء أبي ذر بالنبي ﷺ كان بدلالة على ، وفي رواية عبد الله بن الصامت « أن أبا ذر لقي النبي ﷺ وأبا بكر في الطواف بالليل ، قال فلما قضى صلاته قلت : السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته ، قال : فكنت أول من حياه بالسلام ، قال من أين أنت ؟ قلت من بني غفار ، قال : فوضع يده على جبهته ، فقلت كره أن انتميت إلى غفار ، فذكر الحديث في شأن زمزم ، وأنه استغنى بها عن الطعام والشراب ثلاثين من بين يوم وليلة ، وفيه « فقال أبو بكر : انذن لي يا رسول الله في طعامه الليلة ، وأنه أطعمه من زبيب الطائف » الحديث وأكثره مغاير لما في حديث ابن عباس هذا عن أبي ذر ، ويمكن التوفيق بينهما بأنه أقبله أولا مع علي ثم لقيه في الطواف أو بالعكس ، وحفظ كل منهما عنه ما لم يحفظ الآخر ، كما في رواية عبد الله بن الصامت من الزيادة ما ذكرناه في رواية ابن عباس أيضا من الزيادة قصته مع علي وقصته مع العباس وغير ذلك . وقال القرطبي : في التوفيق بين الروایتين تسكف شديد ، ولا سيما أن في حديث عبد الله بن الصامت أن أبا ذر أقام ثلاثين لا زاده ، وفي حديث ابن عباس أنه كان معه زاد وقربة ماء إلى غير ذلك . قلت : ويحتمل الجمع بأن المراد بالزاد في حديث ابن عباس ما تزوده لما خرج من قومه ففرغ لما أقام بمكة ، والقربة التي كانت معه كان فيها الماء حال السفر فلما أقام بمكة لم يحتاج إلى ملئها ولم يطرحها ، ويؤيده أنه وقع في رواية أبي قتيبة المذكورة « فجعلت لا أصرفه ، وأكره أن أسأل عنه ، وأشرب من ماء زمزم ، وأكون في المسجد » الحديث . **قوله** ( ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيك أمرى ) في رواية أبي قتيبة « اكتم هذا الأمر ، وارجع إلى قومك فأخبرهم ، فإذا بلغك ظهورنا فأقبل ، وفي رواية عبد الله بن الصامت « انه قد وجهت لي أرض ذات نخل ، فهل أنت مبلغ عني قومك عسى الله أن ينفعهم بك » فذكر قصة إسلام أخيه أنيس وأمه وأنهم توجهوا إلى قومهم غفار فأسلم نصفهم ، الحديث . **قوله** ( لأصرخن بها ) أي بكلمة التوحيد ، والمراد أنه يرفع صوته جهارا بين المشركين ، وكأنه فهم أن أمر النبي ﷺ له بالسكتان ليس على الإيجاب بل على سبيل الشفقة عليه ، فأعله أن به قوة على ذلك ، ولهذا أقره النبي ﷺ على ذلك ، ويؤخذ منه جواز قول الحق عند من يخشى منه الأذية لمن قاله وإن كان السكوت جائزا ، والتحقيق أن ذلك مختلف باختلاف الأحوال والمقاصد ، وبحسب ذلك يترتب وجود الأجر وعدمه . **قوله** ( ثم قام القوم ) في رواية أبي قتيبة « فقالوا قوموا إلى هذا الصابي ، بالياء اللينة « فقاموا »

وكانوا يسمون من أسلم صابيا لانه من صبا يصبو إذا انتقل من شيء إلى شيء . **قوله** ( فضر به حتى أوجعه ) في رواية أبي قتيبة « فضر به لأموت » أي ضربت ضربا لا يبالي من ضربني أن لو أموت منه . **قوله** ( فأقلعوا عني ) (١) أي كفوا . **قوله** ( فأكب العباس عليه ) في رواية أبي قتيبة « فقال مثل مقالته بالأمس » وفي الحديث ما يدل على حسن تأتي العباس وجودة فطنته حيث توصل إلى تخليصه منهم بتخريفهم من قومه أن يقاصوم بأن يقطعوا طرق متجرهم ، وكان عيشهم من التجارة ، فلذلك بادروا إلى الكف عنه . وفي الحديث دلالة على تقدم إسلام أبي ذر ، لكن الظاهر أن ذلك كان بعد المبعث بمدة طويلة لما فيه من الحكاية عن علي كما قدمناه ، ومن قوله أيضا في رواية عبد الله بن الصامت « أتى وجهي لي أرض ذات نخيل ، فان ذلك يشعر بأن وقوع ذلك كان قرب الهجرة وانه أعلم

### ٣٤ - باب إسلام سعيد بن زيد رضي الله عنه

٣٨٦٢ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا سفيان عن إسماعيل عن قيس قال سمعت سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل في مسجد الكوفة يقول : والله لقد رأيتني وإن عمر لموثني على الإسلام قبل أن يسلم عمر ، ولو أن أحدا أرفض لذي صفته بمنان لكان محقوقا أن يرفض »  
[ الحديث ٣٨٦٢ - طرفاه في : ٣٨٦٧ ، ٦٩٤٢ ]

**قوله** ( باب إسلام سعيد بن زيد ) أي ابن عمرو بن نفيل ، وأبوه تقدم ذكره وأنه ابن ابن عم عمر بن الخطاب . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن هينة ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . **قوله** ( لقد رأيتني ) بضم المثناة ، والمعنى رأيت نفسي ( وإن عمر لموثني على الإسلام ) أي ربطه بسبب إسلامه إهانة له وإلزاما بالرجوع عن الإسلام . وقال السكرماني في معناه : كان يثبتي على الإسلام ويسدني ، كذا قال ، وكأنه ذهل عن قوله هنا « قبل أن يسلم » ، فان وقوع التثبيت منه وهو كافر لضرره على الإسلام بعيد جداً ، مع أنه خلاف الواقع ، وسيأتي في كتاب الاكراه باب من اختار الضرب والقتل والموان على الكفر ، وكان السبب في ذلك أنه كان زوج قاطمة بنت الخطاب أخت عمر ، ولهذا ذكر في آخر باب إسلام عمر « رأيتني موثق عمر على الإسلام أنا وأخته » ، وكان إسلام عمر متأخرا عن إسلام أخته وزوجها ، لأن أول الباعث له على دخوله في الإسلام ما سمع في بيتها من القرآن في قصة طويلة ذكرها الدارقطني وغيره . **قوله** ( ولو أن أحدا أرفض ) أي زال من مكانه ، في الرواية الآتية « انقض » بالنون والقاف بدل الراء والفاء أي سقط ، وزعم ابن التين أنه أرجح الروايات ، وفي رواية الكشميني بالنون والفاء وهو بمعنى الأول . **قوله** ( لكان ) في الرواية الآتية « لكان محقوقا أن ينقض » ، وفي رواية رواية الاسماعيل « لكان حقيقا » أي واجبا تقول حق عليك أن تفعل كذا وأنت حقيق أن تفعله ، وإنما قال ذلك سعيد لعظم قتل عثمان ، وهو مأخوذ من قوله تعالى ( تكاد السماوات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا ) أن دعوا للرحمن ولدا ( قال ابن التين : قال سعيد ذلك على سبيل التمثيل ، وقال الداودي : معناه لو تحركت القبائل وطلبت بشار عثمان لكان أهلا لذلك ، وهذا بعيد من التأويل

( ١ ) هذه الجملة ليست في رواية الباب هنا ، وإنما هي في رواية أبي قتبية التي تقدمت برقم ٣٥٢٢

## ٣٥ - باب إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه

٣٨٦٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَنبَأَنَا سَفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « مَا زِلْنَا أَعَزَّةَ مَنْذَ أَسْلَمَ عُمَرُ »

٣٨٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ فَأَخْبَرَنِي جَدِّي

زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « بَيْنَمَا هُوَ فِي الدَّارِ خَائِفًا إِذْ جَاءَهُ الْعَاصِمُ بْنُ وَائِلٍ السَّهْمِيُّ أَبُو عَمْرِو عَلَيْهِ  
حَلَّةٌ حَبْرٌ وَقَيْصٌ مَكْنُوفٌ بِحَرِيرٍ - وَهُوَ مِنْ بَنِي سَهْمٍ وَهُمْ حُلَفَاؤُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ - فَقَالَ : مَا بَأْسُكَ ؟ قَالَ : زَهَمَ  
قَوْمُكَ أَنَّهُمْ سَيَقْتُلُونِي أَنْ أَسْلَمْتُ . قَالَ : لَا سَبِيلَ إِلَيْكَ . بَعْدَ أَنْ ظَلَمْنَا أَمْنَتُ . فَخَرَجَ الْعَاصِمُ فَلَقِيَ النَّاسَ قَدْ  
سَالَ بِهِمُ الْوَادِي ، فَقَالَ : أَيْنَ تَرِيدُونَ ؟ فَقَالُوا : نَرِيدُ هَذَا ابْنَ الْخَطَّابِ الَّذِي صَبَأَ . قَالَ : لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ .  
فَكَفَّرَ النَّاسُ »

[ الحديث ٣٨٦٤ - طرقة في : ٣٨٦٥ ]

٣٨٦٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُهُ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ ، اجْتَمَعَ النَّاسُ عِنْدَ دَارِهِ وَقَالُوا : صَبَأَ عُمَرُ - وَأَنَا غُلَامٌ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِي - فَجَاءَ  
رَجُلٌ عَلَيْهِ قَبْلَةٌ مِنْ دِيْبَاجٍ فَقَالَ : قَدْ صَبَأَ عُمَرُ ، فَمَا ذَاكَ ؟ فَأَنَالَ لَهُ جَارٌ . قَالَ : فَرَأَيْتُ النَّاسَ تَصَدَّعُوا عَنْهُ .  
فَقُلْتُ مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : الْعَاصِمُ بْنُ وَائِلٍ »

٣٨٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَرُ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ « مَا سَمِعْتُ عُمَرَ لشيءٍ قَطُّ يَقُولُ إِنِّي لِأَعْنَتُهُ كَذَا إِلَّا كَانَ كَمَا يَظُنُّ . بَيْنَمَا عُمَرُ جَالِسٌ إِذْ مَرَّ بِهِ  
رَجُلٌ جَمِيلٌ فَقَالَ عُمَرُ : لَقَدْ أَخْطَأْتُ ظَنِّي ، أَوْ إِنَّ هَذَا عَلَى دِينِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، أَوْ لَقَدْ كَانَ كَادِمَتِهِمْ ، عَلَى الرَّجُلِ . فَدَعَى  
لَهُ ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ اسْتَقْبَلَ بِهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ . قَالَ : فَأَنَى أَعَزُّمُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا أَخْبَرْتَنِي .  
قَالَ : كُنْتُ كَاهِنَتِهِمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . قَالَ : فَمَا أَعْجَبُ مَا جَاءَكَ بِهِ جَنِّيَّتُكَ ؟ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا يَوْمَئِذٍ فِي السُّوقِ ،  
جَاءَنِي أَحْرَفٌ فِيهَا الْفَزَعُ فَقَالَتْ : أَلَمْ تَرَ الْجَنِّ وَالْإِبْلَاسَ ، وَيَأْسَهَا مِنْ بَعْدِ انْكَاسِهَا ، وَلِحَوْقَهَا بِالْقُلَاصِ وَأَحْلَاسَهَا .  
قَالَ عُمَرُ : صَدَقَ ، بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ عِنْدَ آلِهِمْ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِعَجَلٍ فَذَبَحَهُ ، فَصَرَخَ بِهِ صَارِخًا لَمْ أَسْمَعْ صَارِخًا قَطُّ  
أَشَدَّ صَوْتًا مِنْهُ يَقُولُ : يَا جَلِيحُ ، أَمْسُ تَجِيحُ ، رَجُلٌ فَصِيحُ ، يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . فَوَثِبَ الْقَوْمُ . قُلْتُ :  
لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَعْلَمَ مَا وَرَاءَ هَذَا . ثُمَّ نَادَى : يَا جَلِيحُ ، أَمْسُ تَجِيحُ ، رَجُلٌ فَصِيحُ ، يَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَقُمْتُ ،  
فَمَا نَشَيْدُنَا أَنْ قِيلَ : هَذَا نَبِيٌّ »



٣٨٦٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ « سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ لِلْقَوْمِ : لَوْ رَأَيْتُنِي مُؤْتَقِي عُمرُ عَلَى الْإِسْلَامِ أَنَا وَأَخْتُهُ ، وَمَا أَسْلَمَ ، وَلَوْ أَنَّ أَحَدًا انْقَضَ لِمَا صَنَعْتُمْ بَعْمَانُ لَكَانَ مَخْذُوقًا أَنْ يَنْقُضَ »

**قوله** ( باب اسلام عمر بن الخطاب ) قد تقدم نسيه في مناقبه . **قوله** ( أنبأنا سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( مازلنا أعزة منذ أسلم عمر ) زاد الاسماعيل من طريق أبي داود الحفري عن سفيان في حديث ذكره أي من كلام ابن مسعود ، وقد تقدم في مناقب عمر الامام بشيء من ذلك . الحديث الثاني ، **قوله** ( فأخبرني جدي ) ظاهر السياق أنه معطوف على شيء تقدم ، وقد رواه الاسماعيل من طريق ابن وهب هذه فقال فيها عن ابن وهب « أخبرني عمر بن محمد » . **قوله** ( وعليه حلة حبر ) بكسر المهملة وفتح الموحدة وهو برد مخطط بالوشى ، وفي رواية حبرة بزيادة هاء . **قوله** ( أن أسلت ) بفتح الالف وتخفيف النون أي لأجل إسلامي . **قوله** ( لا سبيل عليك بعد أن قالها ) أي الكلمة المذكورة ، وهي قوله « لا سبيل عليك » . **قوله** ( أمنت ) بفتح الهمزة وكسر الميم وسكون النون وضم المثناة أي حصل الامان في نفسى بقوله ذلك ، ووقع في رواية الاصيلي بمد الهمزة ، وهو خطأ فإنه كان قد أسلم قبل ذلك ، وذكر عياض أن في رواية الحميدى بالقصر أيضا لكنه بفتح المثناة ، وهو خطأ أيضا لأنه يصير من كلام العاص بن وائل ، وليس كذلك بل هو من كلام عمر ، يريد أنه آمن لما قال له العاص بن وائل تلك المقالة ، ويؤيده الحديث الذي بعده . الحديث الثالث ، **قوله** ( اجتمع الناس عند داره ) في رواية السكشميني « اجتمع الناس اليه » . **قوله** ( وأنا غلام ) في رواية أخرى انه « كان ابن خمس سنين » ، وإذا كان كذلك خرج منه أن إسلام عمر كان بعد المبعث بست سنين أو بسبع ، لأن ابن عمر كما سيأتي في المغازي كان يوم أحد ابن أربع عشرة سنة وذلك بعد المبعث بست عشرة سنة فيكون مولده بعد المبعث بستين . **قوله** ( على ظهر بيتي ) قال الداودي هو غلط والمحفوظ « ظهر بيتنا » ، وتعقبه ابن التين بأن ابن عمر أراد أنه الآن بينه أي عند مقالته تلك ، وكان قبل ذلك لأبيه . ولا يخفى عدم الاحتياج الى هذا التأويل ، وإنما نسب ابن عمر البيت الى نفسه مجازا ، أو مراده المكان الذى كان يأوى فيه سواء كان ملكه أم لا ، وأيضا فإنه إن أراد نسبته اليه حال مقالته تلك لم يصح ، لأن بنى عدى بن كعب ردها عمر لما هاجروا استولى غيرهم على بيوتهم كما ذكره ابن اسحق وغيره فلم يرجعوا فيها ، وأيضا فإن ابن عمر لم ينفرد بالإرث من عمر فتححتاج دعوى أن يكون اشترى حصص غيره الى نقل ، فيتمين الذى قلته . **قوله** ( فما ذاك ) أي فلا بأس ، أولا قتل أو لا يمترض له . وقوله ( أنا له جار ) أي أجرته من أن يظلمه ظالم ، وقوله ( تصدعوا ) أي تفرقوا عنه . **قوله** ( قالوا العاص بن وائل ) زاد ابن أبي عمر في روايته عن سفيان قال « فعجبت من عزته ، وكذا هند الاسماعيل من وجهين عن سفيان ، وفي رواية عبد الله بن داود عن عمر بن محمد هند الاسماعيل « فقلت لعمر : من الذى ردم عنك يوم أسلت ؟ قال : يا بني ، ذاك العاص بن وائل ، أي ابن هاشم بن سعيد بالتصغير بن سهم القرشي السهمي ، مات على كفره قبل الهجرة بمدة ، والعاص بمجهلتين من العوص لامن العصيان ، والصاد مرفوعة ويجوز كسرها ، وقيل إنه من العصيان فهو بالكسر جرما ، ويجوز لإثبات الياء كالتأضي ، ويؤيده كتاب عمر الى عمرو وهو عامله على مصر « إلى العاصي ابن العاصي » وأطلق عليه ذلك لكونه خالف شيئا مما كان أمره به في ولايته على مصر لما ظهر له

من المصلحة . الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثني عمر ) هو ابن محمد بن زيد ، وهو شيخ ابن وهب في الحديث الثاني ، وروى من زعم أنه عمر بن الحارث كالـكلاباذي فقد وقع في رواية الاسماعيل عن عمر بن محمد . **قوله** ( ماسمت عمر يقول لشيء لاني لأظنه كذا إلا كان ) أي عن شيء ، واللام قد تأتي بمعنى عن كقوله ( وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا إليه ) . **قوله** ( إلا كان كما يظن ) هو موافق لما تقدم في مناقبه أنه كان محدثا بفتح الدال ؛ وتقدم شرحه . **قوله** ( اذمر به رجل جميل ) هو سواد - بفتح المهملة وتخفيف الواو وآخره مهملة - ابن قارب بالاقاف والموحدة ، وهو سدوسي أو دوسي . وقد أخرج ابن أبي خيثمة وغيره من طريق أبي جعفر الباقر قال : دخل رجل يقال له سواد بن قارب السدوسي على عمر ، فقال : يا سواد أشدك الله ، هل تحسن من كهانتك شيئا ، فذكر القصة . وأخرج الطبراني والحاكم وغيرهما من طريق محمد بن كعب القرظي قال : بينما عمر قاعد في المسجد ، فذكر مثل سياق أبي جعفر وأتم منه ، وهما طريقان مرسلان يعضد أحدهما الآخر . وأخرج البخاري في تاريخه والطبراني من طريق عباد بن عبد الصمد عن سعيد بن جبير قال : أخبرني سواد بن قارب قال : كنت نائما ، فذكر قصته الأولى دون قصته مع عمر . وهذا إن ثبت دل على تأخر وفاته ، لكن عبادا ضعيف . ولابن شاهين من طريق أخرى ضعيفة عن أنس قال : دخل رجل من دوس يقال له سواد بن قارب على النبي ﷺ ، فذكر قصته أيضا ، وهذه الطرق يقوى بعضها ببعض ، وله طرق أخرى سأذكر ما فيها من فائدة . **قوله** ( لقد أخطأ ظني ) في رواية ابن عمر عند البيهقي ، ولقد كنت ذا فراسة ، وليس لي الآن رأي إن لم يكن هذا الرجل ينظر في الكهانة . **قوله** ( أو ) بسكون الواو ( على دين قومه في الجاهلية ) (١) أي مستمر على عبادة ما كانوا يعبدون . **قوله** ( أو ) بسكون الواو أيضا ( لقد كان كاهنهم ) أي كان كاهن قومه . وحاصله أن عمر ظن شيئا مترددا بين شيئين أحدهما يتردد بين شيئين كأنه قال : هذا الظن إما خطأ أو صواب فإن كان صوابا فهذا الآن إما باق على كفره وإما كان كاهنا . وقد أظهر الحال القسم الأخير ، وكأنه ظهرت له من صفة مشيه أو غير ذلك قرينة أثرت له ذلك الظن ، فأنه أعلم . **قوله** ( على ) بالتشديد ( الرجل ) بالنصب أي أحضره إلى وقربوه مني . **قوله** ( فقال له ذلك ) أي ما قاله في غيبته من التردد . وفي رواية محمد بن كعب : فقال له فانت على ما كنت عليه من كهانتك ، فغضب ، وهذا من تلافف عمر ، لأنه اقتصر على أحسن الأمرين . **قوله** ( ما رأيت كاليوم ) أي ما رأيت شيئا مثل ما رأيت اليوم . **قوله** ( استقبل ) بضم التاء على البناء للجهول . **قوله** ( رجل مسلم ) في رواية النسفي وأبي ذر : رجلا مسلما ، ورأبته بجودا بفتح تاء ، استقبل ، على البناء للأفعال وهو محذوف تقديره أحد ، وضبطه السكراني استقبل بضم التاء وأعرب رجلا مسلما على أنه مفعول رأيت ، وعلى هذا فالضمير في قوله : به ، يعود على الكلام ، ويدل عليه السياق ، وبينه البيهقي في رواية مرسلة : قد جاء الله بالاسلام ، فإنا ولذكر الجاهلية . **قوله** ( فاني أعزم عليك ) أي الزمك ، وفي رواية محمد بن كعب : ما كنا عليه من الشرك أعظم مما كنت عليه من كهانتك . **قوله** ( إلا أخبرني ) أي ما أطلب منك إلا الإخبار . **قوله** ( كنت كاهنهم في الجاهلية ) الكاهن الذي يتعاطى الخبر من الأمور المغيبة ، وكانوا في الجاهلية كثيرا ، فمعظمهم كان يعتمد على تامة من الجن ، وبعضهم كان يدعى معرفة ذلك بمدمات أسباب يستدل بها على

(١) الله له للنبي ، مل دينه في الجاهلية .

مواقفها من كلام من يسأله ، وهذا الأخير يسمى العراف بالمهملتين ، وسيأتى حكم ذلك واضحاً في كتاب الطب ،  
 ويختم طرف منه في آخر البيوع . ولقد تلطف سواد في الجواب إذ كان سؤال عمر عن حاله في كفايته إذ كان من أمر  
 الشرك ، فلما ألزمه أخبره بأخر شيء وقع له لما تضمن من الإعلام بنبوته محمد ﷺ وكان سبباً لإسلامه . **قوله** ( ما أعجب )  
 بالضم و دما ، استفهامية . **قوله** ( جهنمك ) بكسر الجيم والتون الثقيلة أى الواحدة من الجن كما أنه أنت تحفيرا ،  
 ويحتمل أن يكون عرف أن تابع سواد منهم كان أنى ، أو هو كما يقال تابع الذكر يكون أنى وبالعكس . **قوله**  
 ( أعرف فيها الفزع ) بفتح الفاء والزاي أى الخوف ، وفي رواية محمد بن كعب د ان ذلك كان وهو بين النساء  
 واليقظان . **قوله** ( ألم تر الجن وإبلاسا ) بالموحدة والمهمل والمعاد به اليأس ضد الرجاء ، وفي رواية أبي جعفر  
 د هجبت للجن وإبلاسا ، وهو أشبه بأعراب بقية الشعر ، ومثله لمحمد بن كعب لسن قال د ونحساسها ، بفتح المشاة  
 وبمهملات ، أى أنها فقدت أمرا فصرعت تفتش عليه . **قوله** ( ويأسها من بعد إنياسها ) اليأس بالتحسانية ضد  
 الرجاء والانياس الانقلاب ، قال ابن فارس : معناه أنها يئست من استراق السمع بعد أن كانت قد ألفتة ، فأنقلبت  
 عن الاستراق قد يئست من السمع . ووقع في شرح الداودى بتقديم السين على الكاف ، وفسره بأنه المكان الذى  
 ألفتة ، قال : ووقع في رواية د من بعد إنياسها ، أى أنها كانت أنست بالاستراق ، ولم أر ماقاله في شيء من  
 الروايات ، وقد شرح السكرماني على اللفظ الأول الذى ذكره الداودى وقال : الانسك جمع نسك ، والمراد به  
 العبادة ، ولم أر هذا القسم في غير الطريق التى أخرجها البخارى . وزاد في رواية الباقر ومحمد بن كعب وكذا عند  
 البيهقي موصولا من حديث البراء بن عازب بعد قوله د وأحلاسها ، :

تهوى الى مكة تبغى الهدى ما مؤمنوها مثل أرجاسها

فاسم الى الصفوة من هاشم واسم بعينيك الى راسها

وفي روايتهم أن الجنى عارده ثلاث ليال ينشده هذه الأبيات مع تغيير قوافيها ، لجمع بدل قوله إبلاسا  
 د تطلبا ، أوله مشاة ، ونارة د تجارها ، بجيم وهمزة ، وبدل قوله أحلاسها د أقتابها ، بقاف ومشاة جمع قتب ،  
 ونارة د أكوارها ، وبدل قوله ما مؤمنوها مثل أرجاسها د ليس قداماها كآذانها ، ونارة د ليس ذوو الشر  
 كأخبارها ، وبدل قوله راسها د نابها ، ونارة قال د ما مؤمنو الجن ككفارها . وعندهم من الزيادة أيضا أنه في  
 كل مرة يقول له د قد بعث محمد ، فانهض اليه ترشد ، وفي الرواية المرسلة قال د فارتدت فرائى حتى وقعت ،  
 وعندهم جميعا أنه لما أصبح توجه إلى مكة فوجد النبي ﷺ قد هاجر ، فأتاه فأنشده أبياتا يقول فيها :

أتانى رنى بعد ليل وهجعة ولم يك فيما قد بلوت بكاذب

ثلاث ليال قوله كل ليلة أذاك نبى من لوى بن غالب

يقول في آخرها : فكان لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة سواك بمن عن سواد بن قارب

وفي آخر الرواية المرسلة د فآثره عمر وقال : لقد كنت أحب أن أسمع هذا منك . **قوله** ( ولحقها بالفلاص  
 وأحلاسها ) الفلاص بكسر الفاء وبالمهمل جمع فلفص بضمهتين وهو جمع قلوص وهى الفتية من النباة ، والأحلاس  
 جمع جلس بكسر أوله وسكون ثانية وبالمهملتين وهو ما يوضع على ظهور الابل تحت الرجل . ووقع هذا القسم

غير موزون . وفي رواية الباقر د ورحلها العيس بأحلاسها ، وهذا موزون ، والعيس بكسر أوله وسكون التحتانية وبالمهملتين : الابل . **قوله** ( قال عمر : صدق ، بينا أنا عند آلهتهم ) ظاهر هذا أن الذي قص القصة الثانية هو عمر ، وفي رواية ابن عمر وغيره أن الذي قصها هو سواد بن قارب ، ولفظ ابن عمر عند البيهقي قال د لقد رأى عمر رجلا - فذكر القصة - قال فأخبرني عن بعض ما رأيت ، قال : إني ذات ليلة بواد إذ سمعت صائحا يقول : يا جليج ، خبر نجيج ، رجل فصيح ، يقول لا إله إلا الله . عجبت للجن وإبلاسها ، فذكر القصة ، ثم ساق من طريق أخرى مرسلة قال د مر عمر برجل فقال : لقد كان هذا كاهنا ، الحديث وفيه د فقال عمر أخبرني ، فقال : نعم ، بينا أنا جالس إذ قالت لي : ألم تر إلى الشياطين وإبلاسها ، الحديث د قال عمر : الله أكبر ، فقال : أثبت مكة فإذا برجل عند تلك الأنصاب ، فذكر قصة العجل وهذا يحتمل فيه ما احتمل في حديث الصحيح أن يكون القائل أثبت مكة هو عمر أو صاحب القصة . **قوله** ( عند آلهتهم ) أى أصنامهم ( **قوله** ( إذ جاء رجل ) لم أقف على اسمه ، لكن عند أحمد من وجه آخر أنه ابن عبس ، فأخرج من طريق مجاهد عن شيخ أدرك الجاهلية يقال له ابن عبس قال د كنت أسوق بقرة لنا ، فسمعت من جوفها ، فذكر الرجل قال د فقدنا فوجدنا النبي ﷺ قد بعث ، ورجاله ثقات ، وهو شاهد قوى لما في رواية ابن عمر وأن الذي حدث بذلك هو سواد بن قارب ، وسأذكر بعد هذا ما يقوى أن الذي سمع ذلك هو عمر فيمكن أن يجمع بينهما بتعدد ذلك لها . **قوله** ( يا جليج ) بالجم والمهمل بوزن عظيم ومعناه الوقع المكافح بالعداوة ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون نادى رجلا بعينه ، ويحتمل أن يكون أراد من كان بتلك الصفة قلت : ووقع في معظم الروايات التي أشرت إليها يا آل ذريح ، بالذال المعجمة والراء وآخره مهملة ، وهم بطن مشهور في العرب . **قوله** ( رجل فصيح ) من الفصاحة ، وفي رواية الكشميهني بتحنانية أوله بدل الفاء من الصياح ووقع في حديث ابن عبس د قول فصيح رجل يصيح ، **قوله** ( يقول لا إله إلا أنت ) وفي رواية الكشميهني د لا إله إلا الله ، وهو الذي في بقية الروايات . **قوله** ( فما نشدنا ) بكسر المعجمة وسكون الموحدة أى لم تتعلق بشئ من الأشياء حتى سمعنا أن النبي ﷺ قد خرج ، يريد أن ذلك كان بقرب مبعث النبي ﷺ . ( تنبيهان ) : أحدهما ذكر ابن التين أن الذي سمعه سواد بن قارب من الجنى كان من أثر استراق السمع ، وفي جزمه بذلك نظر ، والذي يظهر أن ذلك كان من أثر منع الجن من استراق السمع ، ويبين ذلك ما أخرجه المصنف في الصلاة ويأتى في تفسير سورة الجن عن ابن عباس د أن النبي ﷺ لما بعث منع الجن من استراق السمع ، فضربوا المشارق والمغارب يبحثون عن سبب ذلك ، حتى رأوا النبي ﷺ يصلي بأصحابه صلاة الفجر ، الحديث . ( التنبيه الثاني ) : لمح المصنف بإيراد هذه القصة في د باب اسلام عمر ، بما جاء عن عائشة وطلحة عن عمر من أن هذه القصة كانت سبب إسلامه ، فروى أبو نعيم في د الدلائل ، أن أبا جمل د جعل لمن يقتل محمدا مائة ناقة ، قال عمر : فقلت له : يا أبا الحكم ألعنان صحيح ؟ قال : نعم . قال فتقلدت سبني أوبده ، فررت على عجل وهم يريدون أن يذبموه ، فقامت أنظر إليهم ، فإذا صائح يصيح من جوف العجل : يا آل ذريح ، أمر نجيج ، رجل يصيح ، بلسان فصيح . قال عمر : فقلت في نفسي إن هذا الأمر ما يراد به إلا أنا ، قال فدخلت على أختي فإذا عندها سعيد بن زيد ، فذكر القصة في سبب إسلامه بطولها . وتأمل ما في إيراد حديث سعيد بن زيد الذي بعد هذا - وهو الحديث الخامس - من المناسبة لهذه القصة . **قوله** ( انقض ) بنون وقاف ، والكشميهني بفاء بدل القاف في الموضعين ، ولأبي نعيم في د المستخرج ، بالفاء والراء

ومعانيها متقاربة ، والله أعلم . ( تنبيه ) : جعل ابن إسحق إسلام عمر بعد هجرة الحبشة ، ولم يذكر انشقاق القمر ، فالتفتي صنيع المصنف أنه وقع في تلك الأيام . وقد ذكر ابن إسحق من وجه آخر أن إسلام عمر كان عقب هجرة الحبشة الأولى

### ٣٦ - باب انشقاق القمر

٣٨٦٨ - **حدثني** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن أهل مكة سألو رسول الله ﷺ أن يرهم آية ، فأراه القمر شقتين ، حتى رأوا حراء بينهما »

٣٨٦٩ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله رضي الله عنه قال « انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ يعني فقال : اشهدوا ، وذهبت فرقة نحو الجبل » وقال أبو الضحى عن مسروق عن عبد الله « انشق بمكة »

وتابعه محمد بن مسلم عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله  
٣٨٧٠ - **حدثنا** عثمان بن صالح حدثنا بكر بن مضر قال حدثني جعفر بن ربيعة عن هارث بن مالك عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما « إن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ »

٣٨٧١ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى حدثنا إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله رضي الله عنه قال « انشق للقمر »

**قوله** ( باب انشقاق القمر ) أي في زمن النبي ﷺ على سبيل المعجزة له ، وقد ترجم بمعنى ذلك في علامات النبوة . **قوله** ( عن أنس ) زاد في الرواية التي في علامات النبوة أنه حدثهم . **قوله** ( أن أهل مكة ) هذا من مراسيل الصحابة ، لأن أنسا لم يدرك هذه القصة ، وقد جاءت هذه القصة من حديث ابن عباس وهو أيضا ممن لم يشاهدها ، ومن حديث ابن مسعود وجبير بن مطعم وحذيفة وهؤلاء شاهدوها ، ولم أر في شيء من طرقه أن ذلك كان عقب سؤال المشركين إلا في حديث أنس ، فقله سمعه من النبي ﷺ . ثم وجدت في بعض طرق حديث ابن عباس بيان صورة السؤال ، وهو وإن كان لم يدرك القصة لكن في بعض طرقه ما يشير بأنه حمل الحديث عن ابن مسعود كما سأذكره ، فأخرج أبو نعيم في البدائل ، من وجه ضعيف عن ابن عباس قال « اجتمع المشركون إلى رسول الله ﷺ منهم الوليد بن المغيرة وأبو جهل بن هشام والعاص بن وائل والأسود بن المطلب والنضر بن الحارث ونظراؤهم فقالوا للنبي ﷺ : ان كنت صادقا فشق لنا القمر فرقتين ، فسأل ربه فانشق » . **قوله** ( شقتين ) بكسر المعجمة أي

نصفين ، وتقدم في العلامات من طريق سعيد وشيبان عن قتادة بدون هذه اللفظة . وأخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري من حديث سعيد عن قتادة بلفظ « فأراهم انشقاق القمر مرتين » ، وأخرجه من طريق معمر عن قتادة قال بمعنى حديث شيبان . قلت : وهو في مصنف عبد الرزاق عن معمر بلفظ « مرتين » ، أيضا ، وكذلك أخرجه الإمامان أحمد وإسحق في مسنديهما عن عبد الرزاق ، وقد انفق الشيخان عليه من رواية شعبة عن قتادة بلفظ « فرقتين » ، قال البيهقي : قد حفظ ثلاثة من أصحاب قتادة عنه « مرتين » . قلت : لكن اختلف عن كل منهم في هذه اللفظة ولم يختلف على شعبة وهو أحفظهم ، ولم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بلفظ « مرتين » ، إنما فيه « فرقتين » أو « فلتين » ، بالراء أو اللام وكذا في حديث ابن عمر « فلتين » ، وفي حديث جبير بن مطعم « فرقتين » ، وفي لفظ عنه « فانشق بثلثتين » ، وفي رواية عن ابن عباس عند أبي نعيم في الدلائل « فصار قرين » ، وفي لفظ « شقتين » ، وعند الطبراني من حديثه « حتى رأوا شقيه » ، ووقع في نظم السيرة لشيخنا الحافظ أبي الفضل : « وانشق مرتين بالاجماع . ولا أعرف من جزم من علماء الحديث بتعدد الانشقاق في زمنه عليه السلام » ، ولم يتعرض لذلك أحد من شراح الصحيحين وتكلم ابن القيم على هذه الرواية فقال : المرات يراد بها الأفعال تارة والاعيان أخرى ، والاول أكثر . ومن الثاني « انشق القمر مرتين » ، وقد خفي على بعض الناس فادعى أن انشقاق القمر وقع مرتين ، وهذا بما يعلم أهل الحديث والسير أنه غلط فإنه لم يقع إلا مرة واحدة . وقد قال العباد بن كثير : في الرواية التي فيها « مرتين » نظر ، ولعل قائلها أراد فرقتين . قلت : وهذا الذي لا يتجه غيره جمعا بين الروايات . ثم راجعت نظم شيخنا فوجدته يحتمل التأويل المذكور ، ولفظه :

فصار فرقتين فرقة علت وفرقة للطود منه نزلت

وذاك مرتين بالاجماع والنص والتواتر السماع

لجمع بين قوله « فرقتين » وبين قوله « مرتين » ، فيمكن أن يتعلق قوله بالاجماع بأصل الانشقاق لا بالتعدد ، مع أن في نقل الإجماع في نفس الانشقاق نظراً سيأتى بيانه . **قوله** ( حتى رأوا حراء بينهما ) أى بين الفرقتين ، وحراء تقدم ضبطه في بدء الوحي وهو على يسار السائر من مكة إلى مدي . **قوله** ( عن أبي حمزة ) بالمهمل والزاي هو محمد بن ميمون السكري المروزي . **قوله** ( عن الأعمش عن إبراهيم ) وقع في رواية السرخسي والكشيميني في آخر الباب من وجه آخر عن الأعمش « حدثنا إبراهيم » . **قوله** ( عن أبي معمر ) هذا هو المحفوظ . ووقع في رواية سعدان بن يحيى ويحيى بن عيسى الرملى « عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة » أخرجه ابن مردويه ، ولأبي نعيم نحوه من طريق غريبة عن شعبة « عن الأعمش » ، والمحفوظ عن شعبة كما سيأتى في التفسير « عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر وهو المشهور » ، وقد أخرجه مسلم من طريق أخرى عن شعبة « عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر » ، وسيأتى للمصنف معلقاً أن مجاهداً رواه « عن أبي معمر عن ابن مسعود » ، فأنه أعلم هل عند مجاهد فيه إسنادان أو قول من قال ابن عمر وهم من أبي معمر . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . **قوله** ( انشق القمر ونحن مع النبي عليه السلام ) بمعنى ( في رواية مسلم من طريق علي بن مسهر عن الأعمش « بينما نحن مع النبي عليه السلام » ) أى إذا انفلق القمر ، وهذا لا يعارض قول أنس أن ذلك كان بمكة ، لانه لم يصرح بأن النبي عليه السلام كان ليشتد بمكة ، وعلى تقدير تصريحه في

من جملة مكة فلا تعارض ، وقد وقع عند الطبراني من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود قال : انشق القمر بمكة فرأيت فرقتين ، وهو محمول على ما ذكرته ، وكذا وقع في غير هذه الرواية ، وقد وقع عند ابن مردويه بيان المراد فأخرج من وجه آخر عن ابن مسعود قال : انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ ونحن بمكة قبل أن نصير إلى المدينة ، فوضح أن مراده بذكر مكة الإشارة إلى أن ذلك وقع قبل الهجرة ، ويجوز أن ذلك وقع وهم ليلتشد بمنى . قوله ( فقال اشهدوا ) أى اضبطوا هذا القدر بالمشاهدة . قوله ( وقال أبو الضحى الخ ) يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله « من إبراهيم » ، فإن أبا الضحى من شيوخ الأعمش فيكون للأعمش فيه إسنادان ، ويحتمل أن يكون معلقاً وهو المعتمد ، فقد وصله أبو داود الطيالسي عن أبي عوانة ، ورويناه في « فوائد أبي طاهر الذهلي » ، من وجه آخر عن أبي عوانة ، وأخرجه أبو نعيم في « الدلائل » ، من طريق هشيم كلاهما عن مغيرة عن أبي الضحى بهذا الإسناد بلفظ « انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ » ، فقالت كفار قريش : هذا سحر سحركم ابن أبي كبشة ، فانظروا إلى السفار ، فإن أخبروكم أنهم رأوا مثل ما رأيتم فقد صدق ، قال فما قدم عليهم أحد إلا أخبرهم بذلك ، انقط هشيم ، وعند أبي عوانة « انشق القمر بمكة » - نحوه وفيه - فإن عمداً لا يستطيع أن يسحر الناس كلهم . قوله ( وتابعه محمد بن مسلم ) هو الطائفي ، وابن أبي نجیح اسمه عبد الله ، واسم أبيه يسار بتحتانية ثم مهملة خفيفة ، ومراده أنه تابع إبراهيم في روايته عن أبي معمر في قوله أن ذلك كان بمكة لا في جميع سيات الحديث ، والجمع بين قول ابن مسعود « تارة بمنى وتارة بمكة » ، إما باعتبار التعدد إن ثبت ، وإما بالخلل على أنه كان بمنى ، ومن قال كان بمكة لا ينافيه لأن من كان بمنى كان بمكة من غير عكس ، ويؤيده أن الرواية التي فيها بمنى قال فيها « ونحن بمنى » ، والرواية التي فيها بمكة لم يقل فيها « ونحن » ، وإنما قال « انشق القمر بمكة » ، يعنى أن الانشقاق كان وهم بمكة قبل أن يهاجروا إلى المدينة ، وبهذا يندفع دعوى الداودي أن بين الخبرين تضاداً ، والله أعلم . وابن أبي نجیح رواه عن مجاهد عن أبي معمر ، وهذه الطريق وصلها عبد الرزاق في مصنفه ، ومن طريقه البيهقي في « الدلائل » ، عن ابن عينة ومحمد بن مسلم جميعاً عن ابن أبي نجیح بهذا الإسناد بلفظ « رأيت القمر منشقاً شقتين : شقة على أبي قبيس وشقة على السويداء ، والسويداء بالمهملة والتصغير ناحية خارج مكة عندهما جبل ، وقول ابن مسعود « على أبي قبيس » ، يحتمل أن يكون رآه كذلك وهو بمنى كأن يكون على مكان مرتفع بحيث رأى طرف جبل أبي قبيس ، ويحتمل أن يكون القمر استمر منشقاً حتى رجع ابن مسعود من منى إلى مكة فراه كذلك وفيه بعد ، والذي يقتضيه غالب الروايات أن الانشقاق كان قرب غروبه ، ويؤيد ذلك إسنادهم الرؤية إلى جهة الجبل ، ويحتمل أن يكون الانشقاق وقع أول طلوعه فإن في بعض الروايات أن ذلك كان ليلة البدر ، أو التعبير بأبي قبيس من تغيير بعض الرواة ، لأن الفرض ثبوت رؤيته منشقاً إحدى الشقتين على جبل والأخرى على جبل آخر ، ولا يغاير ذلك قول الراوى الآخر رأيت الجبل بينهما أى بين الفرقتين لأنه إذا ذهب فرقة عن يمين الجبل وفرقة عن يساره مثلاً صدق أنه بينهما ، وأى جبل آخر كان من جهة يمينه أو يساره صدق أنها عليه أيضاً ، وسبأني في تفسير سورة القمر من وجه آخر عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله « انشق القمر ونحن مع رسول الله ﷺ فقال اشهدوا اشهدوا » ، وليس فيه تعيين مكان ، وأخرجه ابن مردويه من روايه ابن جريج عن مجاهد بلفظ آخر وهو قوله « انشق القمر » ، قال الله تعالى ( أفترى الساعة وانشق القمر ) يقول : كما شقت القمر كذلك أقيم الساعة . قوله في حديث ابن عباس ( أن القمر انشق على زمان رسول الله ﷺ ) هكذا أورده مختصراً ،

وعند أبي نعيم من وجه آخر وانشق القمر فلقين ، قال ابن مسعود لقد رأيت جبل حراء من بين فلقى القمر ، وهذا بوافق الرواية الأولى في ذكر حراء . وقد أنكر جمهور الفلاسفة انشقاق القمر متمسكين بأن الآيات العلوية لا تنبأ فيها الانخراق والالتئام ؛ وكذا قالوا في فتح أبواب السماء ليلة الاسراء إلى غير ذلك من إنكارهم ما يـمـكـون يوم القيامة من تكرير الشمس وغير ذلك ، وجواب هؤلاء إن كانوا كنفارا أن ينظروا أولا على ثبوت دين الاسلام ثم يشركوا مع غيرهم من أنكر ذلك من المسلمين ، ومتى سلم المسلم بعض ذلك دون بعض ألزم التناقض ، ولا سبيل إلى إنكار ما ثبت في القرآن من الانخراق والالتئام في القيامة فيستلزم جواز وقوع ذلك معجزة لنبي الله ﷺ . وقد أجاب القدماء عن ذلك ، فقال أبو إسحق الزجاج في « معاني القرآن » : انكر- بعض المبتدعة الموافقين لخافي الملة انشقاق القمر ولا إنكار للعقل فيه ، لأن القمر مخلوق لله يفعل فيه ما يشاء كما يكوره يوم البعث ويفنيه ، وأما قول بعضهم : لو وقع لجاء متواترا واشترك أهل الارض في معرفته ولما اختص بها أهل مكة ، لجوابه أن ذلك وقع ليلا وأكثر الناس نيام والأبواب مغلقة وقل من يرصد السماء إلا النادر ، وقد يقع بالمشاهدة في العادة أن ينكسف القمر ، وتبدو السكواكب العظام وغير ذلك في الليل ولا يشاهدها إلا الآحاد ، فكذلك الانشقاق كان آية وقعت في الليل لقوم سألوا واقترحوا فلم يتأهب غيرهم لها ، ويحتمل أن يكون القمر ليلتئذ كان في بعض المنازل التي تظهر لبعض أهل الآفاق دون بعض كما يظهر الكسوف لقوم دون قوم . وقال الخطابي . انشقاق القمر آية عظيمة لا يكاد يعلمها شيء من آيات الانبياء ، وذلك أنه ظهر في ملكوت السماء خارجا من جملة طباع ما في هذا العالم المركب من الطبايع ، فليس مما يطمع في الوصول اليه بحيلة ، فلذلك صار البرهان به أظهر : وقد أنكر ذلك بعضهم فقال : لو وقع ذلك لم يحز أن يخفى أمره على عوام الناس لأنه أمر صدر عن حس ومشاهدة فالتناس فيه شركاء والدواعي متوفرة على رؤية كل غريب ونقل ما لم يعد ، فلو كان لذلك أصل لخلد في كتب أهل التفسير والتنجيم ، إذ لا يجوز إطباقهم على تركه وإغفاله مع جلالة شأنه ووضوح أمره . والجواب عن ذلك أن هذه القصة خرجت عن بقية الأمور التي ذكروها لأنه شيء طلبه خاص من الناس فوقع ليلا لأن القمر لا سلطان له بالنهار ومن شأن الليل أن يكون أكثر الناس فيه نياما ومستكنين بالآبنية ، والبارز بالصحراء منهم إذا كان يقظان يحتمل أنه كان في ذلك الوقت مشغولا بما يليه من سمر وغيره ، ومن المستبعد أن يقصدوا إلى مراصد مركز القمر ناظرين اليه لا يغفلون عنه ، فقد يجوز أنه وقع ولم يشعر به أكثر الناس ، وإنما رأى من تصدى لرؤيته ممن اقترح وقوعه ، ولعل ذلك إنما كان في قدر اللحظة التي هي مدرك البصر . ثم أبدى حكمة بالغة في كون المعجزات المحمدية لم يبلغ شيء منها مبلغ التواتر الذي لا نزاع فيه إلا القرآن بما حاصله : إن معجزة كل نبي كانت إذا وقعت عامة أعقبت هلاك من كذب به من قومه للاشتراك في إدراكها بالحس ، والنبي ﷺ بعث رحمة فكانت معجزته التي تحدى بها عقلية ، فاختص بها القوم الذين بعث منهم لما أوتوه من فضل العقول وزيادة الافهام ، ولو كان إدراكها عاما لعوجل من كذب به كما عوجل من قبلهم . وذكر أبو نعيم في « الدلائل » نحو ما ذكره الخطابي وزاد : ولا سيما إذا وقعت الآية في بلدة كان عامة أهلها يومئذ الكفار الذين يعتقدون أنها سحر ويحتدون في إطفاء نور الله . قلت : وهو جيد بالنسبة إلى من سأل عن الحكمة في قلة من نقل ذلك من الصحابة ، وأما من سأل عن السبب في كون أهل التنجيم لم يذكره لجوابه أنه لم ينقل عن أحد منهم أنه نفاه ، وهذا كاف ، فإن الحجة فيمن أثبت لا فيمن يوجد عنه صريح النفي ، حتى

م - ٢٤ ج ٧ \* فتح الباري



أن من وجد عنه صريح النبي يقدم عليه من وجد منه صريح الأنبياء . وقال ابن عبد البر : قد روى هذا الحديث جماعة كثيرة من الصحابة ، وروى ذلك عنهم أمثالهم من التابعين . ثم نقله عنهم الجرم الغفير إلى أن انتهى إلينا ، ويؤيد ذلك بالآية الكريمة ، فلم يبق لاستبعاد من استبعد وقوعه عذر . ثم أجلب بنحو جواب الخطابي وقال : وقد يطلع على قوم قبل طلوعه على آخرين ، وأيضاً فإن زمن الانشقاق لم يطل ولم تتوفر الدواعي على الاعتناء بالنظر إليه ، ومع ذلك فقد بعث أهل مكة إلى آفاق مكة يسألون عن ذلك لجأت السفار وأخبروا بأنهم عاينوا ذلك ، وذلك لأن المسافرين في الليل غالباً يكونون سائرين في ضوء القمر ولا يخفى عليهم ذلك . وقال القرطبي : الموانع من مشاهدة ذلك إذا لم يحصل القصد إليه غير منحصرة ، ويحتمل أن يكون الله صرف جميع أهل الأرض غير أهل مكة وما حولها عن الالتفات إلى القمر في تلك الساعة ليختص بمشاهدته أهل مكة كما اختصوا بمشاهدة أكثر الآيات ونقلوها إلى غيرهم اه . وفي كلامه نظر لأن أحداً لم ينقل أن أحداً من أهل الآفاق غير أهل مكة ذكروا أنهم رصدوا القمر في تلك الليلة المعينة فلم يشاهدوا انشقاقه ، فلم ينقل ذلك لكان الجواب الذي أبداه القرطبي جيداً ، ولكن لم ينقل عن أحد من أهل الأرض شيء من ذلك ، فالاعتصار حينئذ على الجواب الذي ذكره الخطابي ومن تبعه أوضح ، والله أعلم ، وأما الآية فالمراد بها قوله تعالى ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ لكن ذهب بعض أهل العلم من القدماء أن المراد بقوله ﴿ وانشق القمر ﴾ أي سينشق كما قال تعالى ﴿ أتى أمر الله ﴾ أي سيأتي ، والنسكتة في ذلك إرادة المبالغة في تحقق وقوع ذلك ، فزل منزلة الواقع . والذي ذهب إليه الجمهور أصح كما جزم به ابن مسعود وحذيفة وغيرهما ، ويؤيده قوله تعالى بعد ذلك ﴿ وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ﴾ فإن ذلك ظاهر في أن المراد بقوله ﴿ وانشق القمر ﴾ وقوع انشقاقه ، لأن الكفار لا يقولون ذلك يوم القيامة ، وإذا تبين أن قولهم ذلك إنما هو في الدنيا تبين وقوع الانشقاق وأنه المراد بالآية التي زعموا أنها سحر ، ووقع ذلك صريحاً في حديث ابن مسعود كما بيناه قبل ، ونقل البيهقي في أوائل البعث والنشور عن الحلبي أن من الناس من يقول : إن المراد بقوله تعالى ﴿ وانشق القمر ﴾ أي سينشق ، قال الحلبي : فإن كان كذلك فقد وقع في عصرنا ، فشاهدت الهلال بينخاري في الليلة الثالثة منشفاً نصفين عرض كل واحد منهما كعرض القمر ليلة أربع أو خمس ، ثم اتصلاً فصار في شكل أترجة إلى أن غاب . قال : وأخبرني بعض من أثق به أنه شاهد ذلك في ليلة أخرى اه . ولقد عجبنا من البيهقي كيف أقر هذا مع إirاده حديث ابن مسعود المصرح بأن المراد بقوله تعالى ﴿ وانشق القمر ﴾ أن ذلك وقع في زمن النبي ﷺ ، فإنه ساقه هكذا من طريق ابن مسعود في هذه الآية ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ قال : لقد انشق على عهد رسول الله ﷺ ، ثم ساق حديث ابن مسعود ، لقد مضت آية الدخان والروم والبطشة وانشقاق القمر ، وسيأتي الكلام على هذا الحديث الأخير في تفسير سورة الدخان إن شاء الله تعالى

### ٣٧ - باب هجرة الحبشة

وقالت عائشة : قال للنبي ﷺ « أريت دار هجرتكم ذات نخل بين لابتين »

فهاجر من هاجر قبل المدينة ، ورجع من كان هاجراً بأرض الحبشة إلى المدينة

فيه عن أبي موسى وأسماء عن النبي ﷺ

٣٨٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مُعَمَّرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنَا عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَدِيَّ بْنَ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ نَخْرَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَنْوُثَ قَالَا لَهُ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تُكَلِّمَ خَالَكَ عُمَانَ فِي أَخِيهِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ ، وَكَانَ أَكْثَرَ النَّاسِ فِيهَا فَعَلَ بِهِ . قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : فَأَتَيْتُ لِعُمَانَ حِينَ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّ لِي إِلَيْكَ حَاجَةً ، وَهِيَ نَصِيحَةٌ . قَالَ : أَيُّهَا الْمَرْءُ ، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ . فَأَنْصَرَفْتُ . فَلَمَّا قَضَيْتُ الصَّلَاةَ جَلَسْتُ إِلَى الْمِسْوَرِ وَإِلَى ابْنِ عَبْدِ يَنْوُثَ فَخَدَعْتُهُمَا بِمَا قُلْتُ لِعُمَانَ وَقَالَ لِي . قَالَا : قَدْ قَضَيْتَ الَّذِي كَانَ عَلَيْكَ . فَبَيْنَا أَنَا جَالِسٌ مَعَهُمَا إِذْ جَاءَنِي رَسُولُ عُمَانَ ، فَقَالَا لِي : قَدْ ابْتَلَاكَ اللَّهُ . فَانْطَلَقْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَا نَصِيحَتُكَ الَّتِي ذَكَرْتَ آفَاقًا ؟ قَالَ فَتَشْهَدْتُ ثُمَّ قُلْتُ : إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، وَكُنْتُ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَأَمَنَ بِهِ ، وَهَاجَرَتِ الْمُهَاجِرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَصَحَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَأَيْتُ هَذِيحَ . وَقَدْ أَكْثَرَ النَّاسُ فِي شَأْنِ الْوَلِيدِ ابْنَ عُقْبَةَ ، فَحَقُّ عَلَيْكَ أَنْ تُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ . فَقَالَ لِي : يَا ابْنَ أَخِي ، أَدْرَكَتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : قُلْتُ لَا ، وَلَكِنْ قَدْ خَلَصَ إِلَيَّ مِنْ عِلْمِهِ مَا خَلَصَ إِلَى الْقَدَرَاءِ فِي سِرِّهَا . قَالَ فَتَشْهَدُ عُمَانَ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ ، وَكُنْتُ مِمَّنِ اسْتَجَابَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَأَمَنْتُ بِمَا بُعِثَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَهَاجَرَتِ الْمُهَاجِرَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - كَمَا قُلْتَ - وَصَحَبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَبَايَعْتُهُ . وَاللَّهُ مَا عَصَيْتُهُ ، وَلَا غَشَشْتُهُ حَتَّى تَوْفَاَهُ اللَّهُ . ثُمَّ اسْتَخْلَفَ اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ ، فَوَاللَّهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلَا غَشَشْتُهُ . ثُمَّ اسْتَخْلَفَ عُمَرُ ، فَوَاللَّهِ مَا عَصَيْتُهُ وَلَا غَشَشْتُهُ . ثُمَّ اسْتَخْلَفْتُ ، أَفَلَيْسَ لِي عَلَيْكُمْ مِثْلُ الَّذِي كَانَ لَهُمْ عَلَيَّ ؟ قَالَ : بَلَى . قَالَ : فَمَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُبَلِّغُنِي عَنْكُمْ ؟ فَأَمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ شَأْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فَسَاءَ أَخْذُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِالْحَقِّ . قَالَ فَجَلَدَ الْوَلِيدَ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً ، وَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَجْلِدَهُ ، وَكَانَ هُوَ يَجْلِدُهُ ،

وقال يونسُ وابنُ أخِي الزُّهْرِيُّ عَنِ الزُّهْرِيِّ « أَفَلَيْسَ لِي عَلَيْكُمْ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ الَّذِي كَانَ لِي »

قال أبو عبد الله : ﴿ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ مَا ابْتَلَيْتُمْ بِهِ مِنْ شِدَّةٍ . وَفِي مَوْضِعٍ : اللَّبَاءُ الْإِبْتِلَاءُ وَالتَّمَحِيصُ ، مِنْ بَلَوْتُهُ وَمَحَصَّتُهُ أَيْ اسْتَخْرَجَتْ مَا عِنْدَهُ . يَبْلُو : يَخْتَبِرُ ، مُبْتَلِيكُمْ : مُخْتَبِرُكُمْ . وَأَمَّا قَوْلُهُ ﴿ بَلَاءٌ عَظِيمٌ ﴾ اللَّزِمُ ، وَهِيَ مِنْ أَبْلَيْتُهُ ، وَتِلْكَ مِنْ ابْتَلَيْتُهُ

٣٨٧٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ

أُمّ حَبِيبَةَ وَأُمّ سَلَمَةَ ذَكَرْنَا كَنِيسَةً رَأَيْتُمَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ ، فَذَكَرْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنْ أَوْلَيْتُكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ بَنَوْنَا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا ، وَصَوَّرُوا فِيهِ نَبِيَّكَ الصَّوَرِ ، أَوْلَيْتُكَ شِرَارُ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

٣٨٧٤ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ السَّعِيدِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ خَالِهِ بِنْتِ خَالِدٍ قَالَتْ : قَدِمْتُ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ وَأَنَا جَوِيرِيَّةٌ ، فَكَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَخِيصَةً لَهَا أَعْلَامٌ ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّحُ الْأَعْلَامَ بِيَدِهِ وَيَقُولُ : سَنَاهُ سَنَاهُ . قَالَ الْحُمَيْدِيُّ : يَعْنِي حَسَنٌ حَسَنٌ »

٣٨٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَيَرُدُّ عَلَيْنَا ، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْنَا ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا كُنَّا نُسَلِّمُ عَلَيْكَ فَتَرُدُّ عَلَيْنَا ، قَالَ : إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا . فَقُلْتُ لِإِبْرَاهِيمَ : كَيْفَ تَصْنَعُ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَرُدُّ فِي نَفْسِي »

٣٨٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « بَلَّغْنَا تَخْرُجُ النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ بِالْبَيْتِ ، فَرَكَبْنَا سَفِينَةً ، فَأَقْبَتْنَا سَفِينَتُنَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْحَبَشَةِ ، فَوَاقَفْنَا جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، فَأَقْبَتْنَا مَعَهُ حَتَّى قَدِمْنَا ، فَوَاقَفْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : لَكُمْ أَنْتُمْ يَا أَهْلَ السَّفِينَةِ هِجْرَتَانِ »

**قوله** ( باب هجرة الحبشة ) أي هجرة المسلمين من مكة إلى أرض الحبشة ، وكان وقوع ذلك مرتين ، وذكر أهل السير أن الأولى كانت في شهر رجب من سنة خمس من المبعث ، وأن أول من هاجر منهم أحد عشر رجلاً وأربع نسوة ، وقيل و امرأتان وقيل كانوا اثني عشر رجلاً وقيل عشرة ، وأنهم خرجوا مشاة إلى البحر فاستأجروا سفينة بنصف دينار . وذكر ابن إسحق أن السبب في ذلك أن النبي ﷺ قال لأصحابه لما رأى المشركين يؤذونهم ولا يستطيعون أن يكفهم عنهم : إن بالحبشة ملكاً لا يظلم عنده أحد ، فلو خرجتم إليه حتى يجعل الله لكم فرجاً ، فكان أول من خرج منهم عثمان بن عفان ومعه زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ ، وأخرج يعقوب بن سفيان بسند موصول إلى أنس قال : أبطأ على رسول الله ﷺ خبرهما ، فقدمت امرأة فقالت له : لقد رأيتهما وقد حمل عثمان امرأته على حمار ، فقال : صحبهما الله ، إن عثمان لأول من هاجر بأهله بعد لوط . قلت : وبهذا يظهر النكتة في تصدير البخاري الباب بحديث عثمان ، وقد سرد ابن إسحق أسماءهم ، فأما الرجال فهم عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وأبو حذيفة بن عتبة ومصعب بن عمير وأبوسيلة بن عبد الأسد وعثمان بن مظعون وعامر بن ربيعة وسهيل بن بيضاء وأبو سبرة بن أبي رهم العامري ، قال ويقال بدله حاطب بن عمرو العامري ، قال : فهؤلاء العشرة أول من

خرج من المسلمين إلى الحبشة . قال ابن هشام : وبلغني أنه كان عليهم عثمان بن مظعون ، وأما النسوة فمن رقية بنت النبي ﷺ وسهلة بنت سهل امرأة أبي حذيفة وأم سدة بنت أبي أمية امرأة أبي سدة وليلى بنت أبي حشمة امرأة طاهر ابن ربيعة ، ووافقه الواقدي في سردهن وزاد اثنين عبد الله بن مسعود وحاطب بن عمرو ، مع أنه ذكر في أول تدرسه أنهم كانوا أحد عشر رجلا فالصواب ما قال ابن إسحق أنه اختلف في الحادي عشر هل هو أبو سبرة أو حاطب ، وأما ابن مسعود فجزم ابن إسحق بأنه إنما كان في الهجرة الثانية ، ويؤيده ما روى أحمد بإسناد حسن عن ابن مسعود قال : بعثنا النبي ﷺ إلى النجاشي ونحن نحو من ثمانين رجلا فيهم عبد الله بن مسعود وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن عرفة وعثمان بن مظعون وأبو موسى الأشعري ، فذكر الحديث . وقد استشكل ذكر أبي موسى فيهم ، لأن المذكور في الصحيح أن أبا موسى خرج من بلاده هو وجاعة قاصدا النبي ﷺ بالمدينة فالتفتهم السفينة بأرض الحبشة فحضروا مع جعفر إلى النبي ﷺ بخيبر ، ويمكن الجمع بأن يكون أبو موسى هاجر أولا إلى مكة فأسلم فبعثه النبي ﷺ مع من بعث إلى الحبشة فتوجه إلى بلاد قومه وهم مقابل الحبشة من الجانب الشرقي ، فلما تحقق استقرار النبي ﷺ وأصحابه بالمدينة هاجر هو ومن أسلم من قومه إلى المدينة فالتفتهم السفينة لأجل هيجان الريح إلى الحبشة ، فهذا محتمل ، وفيه جمع بين الأخبار فليعتمد ، والله أعلم . وعلى هذا فقول أبي موسى : بلغنا نخرج النبي ﷺ ، أي إلى المدينة ، وليس المراد بلغنا مبعثه ، ويؤيده أنه يبعد كل البعد أن يتأخر علم مبعثه إلى مضي نحو عشرين سنة ، ومع الحمل على نخرجه إلى المدينة فلا بد فيه من زيادة استقراره بها وانتصافه بمن عاداه ونحو ذلك ، والافيعيد أيضا أن يخفى عنهم خبر خروجه إلى المدينة ست سنين ، ويحتمل أن إقامة أبي موسى بأرض الحبشة طالت لأجل تأخر جعفر عن الحضور إلى المدينة حتى يأتيه الاذن من النبي ﷺ بالقدوم ، وأما عثمان بن مظعون فذكر فيهم وإن كان مذكورا في الأولى ، لأن ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أهل السير ذكروا أن المسلمين بلغهم وهم بأرض الحبشة أن أهل مكة أسلموا ، فرجع ناس منهم عثمان بن مظعون إلى مكة فلم يجدوا ما أخبروا به من ذلك صحيحا ، فرجعوا ، وسار معهم جماعة إلى الحبشة ، وهي الهجرة الثانية . وسرد ابن إسحق أسماء أهل الهجرة الثانية وهم زيادة على ثمانين رجلا . وقال ابن جرير الطبري : كانوا اثنين وثمانين رجلا سوى نسايتهم وأبنائهم ، وشك في عمار بن ياسر هل كان فيهم وبه تتكامل الأعداد ثلاثة وثمانين ، وقيل إن عدة نسايتهم كانت ثمان عشرة امرأة . **قوله** (وقالت عائشة أربت دار هجرتكم إلخ) هذا وقع بعد الهجرة الثانية إلى الحبشة كما سيأتي بيانه موصولا مطولا في باب الهجرة إلى المدينة . **قوله** فيه (عن أبي موسى وأسماء) أما حديث أبي موسى فسيأتي في آخر الباب ، وأما حديث أسماء وهي بنت حميس فسيأتي في غزوة خيبر من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه : بلغنا نخرج النبي ﷺ ونحن باليمن . فذكر الحديث وفيه = ودخلت أسماء بنت عميس وهي من قدم معنا على حفصة ، وقد كانت أسماء هاجرت فيمن هاجر إلى النجاشي ، الحديث . ثم ذكر قصة الوليد بن عقبة التي مضت في مناقب عثمان ، وتقدم شرحها مستوفى بتامه ، وفيه قوله هنا : أن تكلم خالك ، والغرض منها قول عثمان : وهاجرت الهجرة بين الأوليين ، كما قلت و الأوليين ، بضم الهمزة وتحتايتين ثنية أولى ، وهو على طريق التفليل بالنسبة إلى هجرة الحبشة فانها كانت أولى وثانية ، وأما إلى المدينة فلم تكن إلا واحدة ، ويحتمل أن تكون الأولية بالنسبة إلى أعيان من هاجر فانهم هاجروا متفرقين فتمدد بالنسبة إليهم ، فمن أول من هاجر عثمان . **قوله** (وقال يونس) هو ابن يزيد (وابن أخى

(الزهري) هو محمد بن عبد الله بن مسلم (عن الزهري) بالاسناد المذكور . وطريق يونس وصلها المؤلف في مناقب عثمان ، وأما طريق ابن أخى الزهري فوصلها قاسم بن أصبغ في مصنفه ومن طريقه ابن عبد البر في تمهيده وهو باللفظ الذى علقه المصنف ، وهذا التعليق عن هذين وكذا الذى بعده من التفسير في رواية المستمل وحده . **قوله** ( قال أبو عبد الله بلاء من ربكم الخ ) وقع في رواية المستمل وحده أيضا ، وأورده هنا لقوله « قد ابتلاك الله ، والمراد به الاختبار ، ولهذا قال « هو من بلوته إذا استخرجت ما عنده ، واستشهد بقوله نبلو أى تختبر ، ومبتليكم أى معتبركم ، ثم استطرد فقال وأما قوله بلاء من ربكم عظيم أى نعم ، وهو من ابتليته إذا أنعمت عليه ، والاول من ابتليته إذا امتحنته ، وهذا كله كلام أبي عبيدة في « المجاز » ، فرقه في مواضعه ، وتحرير ذلك أن لفظ البلاء من الاضداد ، يطلق ويراد به النعمة ، ويطلق ويراد به النعمة ، ويطلق أيضا على الاختبار ، ووقع ذلك كله في القرآن كقوله تعالى ( بلاء حسنا ) فهذا من النعمة والعطية ، وقوله ( بلاء عظيم ) فهذا من النعمة ، ويحتمل أن يكون من الاختبار ، وكذلك قوله ( وانبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم ) والابتلاء بلفظ الاقتعال يراد به النعمة والاختبار أيضا . الحديث الثانى حديث عائشة « ان أم سلمة وأم حبيبة ذكرنا كنيسة رأينا بالحبيشة ، الحديث كانت أم سلمة قد هاجرت في الهجرة الاولى إلى الحبشة مع زوجها أبي سلمة بن عبد الأسد كما تقدم بيانه ، وهاجرت أم حبيبة وهى بنت أبي سفيان في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جحش فأت هناك ، ويقال إنه قد تنصر ، وتزوجها النبي ﷺ بعده ، وقد تقدم شرح الحديث في كتاب الجنائز . الحديث الثالث حديث أم خالد بنت خالد وهو ابن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان أبوها ممن هاجر في الهجرة الثانية إلى الحبشة ، وولدت له هناك فسماها أمية وكنياها أم خالد ، وأما أمية بالتصغير ويقال هيئة بالهاء بدل الهمة بنت خلف الخزاعية . **قوله** ( حدثنا إسحق بن سعيد السعدي ) هو ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، وجد أبيه سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص الأصغر هو ابن عم أم خالد المذكورة ، وسيأتى شرح الحديث في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . الحديث الرابع حديث عبد الله وهو ابن مسعود ، وسليمان في الإسناد هو الأعشى . **قوله** ( فلما رجعنا من عند النجاشي ) قد قدمت من عند أحمد حديث ابن مسعود أنه كان ممن هاجر إلى الحبشة في الهجرة الثانية ، وتقدم شرح حديث الباب مستوفى في آخر الصلاة ، وبينت هناك أن رجوع ابن مسعود من الحبشة وقع لما بلغ المسلمين الذين بالحبيشة أن النبي ﷺ هاجر إلى المدينة ، فوصل منهم إلى مكة أكثر من ثلاثين رجلا ، وكان وصول ابن مسعود إلى المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر ، وظهر بما تقدم من أسماء أهل الهجرة الاولى إلى الحبشة وهم من زعم أن ابن مسعود كان منهم وإنما كان من أهل الهجرة الثانية . الحديث الخامس حديث أبي موسى وهو الأشعري قال « بلغنا مخرج النبي ﷺ ، أى مبعثه . **قوله** ( ونحن باليمن ) أى من بلاد قومهم . **قوله** ( فركبنا سفينة أى لنصل فيها إلى مكة . **قوله** ( فأقمتنا سفينتنا إلى النجاشي ) كان الريح هاجت عليهم فاملكوا أمرهم حتى أرسلتهم بلاد الحبشة . **قوله** في آخر الحديث ( فقال النبي ﷺ : لكم أتم أهل السفينة هجرتان ) سيأتى هذا الحديث في غزوة خيبر مطولا ، وفيه البيان بأن هذه الجملة الأخيرة إنما هى من حديث أسماء بنت عيسى كما أشرت إليه في أول الباب والله أعلم . ( تكلمة ) : أرض الحبشة بالجانب الغربى من بلاد اليمن ومسافتها طويلة جدا ، وهم أجناس ، وجميع فرق السودان يعطون الطاعة للملك الحبشة ، وكان في القديم يلقب بالنجاشي ، وأما اليوم فيقال له الحطلى بفتح المهملة وكسر الطاء المهملة الخفيفة بهما .

تحتانية خفيفة ، ويقال انهم من ولد حبش بن كوش بن حام ، قال ابن دريد : جمع الحبش أحبوش بضم أوله ، وأما قولهم الحبشة فعلى غير القياس ، وقد قالوا أيضا حبشان وقالوا أحبش ، وأصل التحبيش التجميع ، والله أعلم

### ٣٨ - باب موت النجاشي

٣٨٧٧ - **حدثنا** أبو الربيع حدثنا ابنُ عُبيّنة عن ابنِ جُرَيْج عن عطاء عن جابر رضى الله عنه « قال النبي ﷺ حين مات النجاشي : مات اليوم رجلٌ صالح ، قوموا فصلوا على أخيكم أصحمة »

٣٨٧٨ - **حدثنا** عبدُ الأمل بن حماد حدثنا يزيد بن زُرَيْع حدثنا سعيدٌ حدثنا قتادة أن عطاء حدثهم عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضى الله عنهما أن نبي الله ﷺ صلى على النجاشي ، فصعدنا وراءه ، فكنت في الصف الثاني أو الثالث »

٣٨٧٩ - **حدثني** عبدُ الله بن أبي شيبَةَ حدثنا يزيد بن هارون عن سليم بن حيّان حدثنا سعيد بن إسماعيل عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما « ان النبي ﷺ صلى على أصحمة النجاشي فسكبر عليه أربعا »  
تابعه عبدُ الصمد

٣٨٨٠ - **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن وابنُ المسيّب أن أبا هريرة رضى الله عنه أخبرهما « ان رسول الله ﷺ نعى لمُ النجاشي صاحبَ الحبشة في اليوم الذي مات فيه ، وقال : استغفروا لأخيكم ،

٣٨٨١ - وعن صالح عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيّب أن أبا هريرة رضى الله عنه أخبرهم « ان رسول الله ﷺ صفّ بهم في المصلّى فصلى عليه وكبر أربعا »

( باب موت النجاشي ) تقدم ذكر اسمه واسم أبيه في الجنائز ، وأن النجاشي لقب من ملك الحبشة ، وأفاد ابنُ الذين أنه بسكون الياء بمعنى أنها أصلية لا ياء النسب ، وحكى غيره تشديدها أيضا ، وحكى ابن دحية كسر نونه . وذكر موته هنا استطرادا لكون المسلمين هاجروا اليه ، وانما وقعت وفاته بعد الهجرة سنة تسع عند الأكثر ، وقيل سنة ثمان قبل فتح مكة كما ذكره البيهقي في « دلائل النبوة » وقد استشكل كونه لم يترجم بإسلامه وهذا موضعه وترجم بموته ، وانما مات بعد ذلك بزمان طويل ، والجواب أنه لما لم يثبت عنده القصة الواردة في صفته لإسلامه وثبت عنده الحديث الدال على إسلامه وهو صريح في موته ترجم به ليستفاد من الصلاة عليه أنه كان قد أسلم . قوله ( فصلوا على أخيكم أصحمة ) بمهملتين وزن أربعة ، تقدم ضبطه في كتاب الجنائز وبيان الاختلاف فيه وأنه قيل فيه بالخاء المعجمة . قوله في الرواية الثانية ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي عروبة . قوله في الرواية الثالثة ( عن سليم ) هو بنتح أوله . قوله ( تابعه عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث أي ان عبد الصمد تابع يزيد بن هارون في روايته

إياه عن سليم بن حبان ، وقد تقدم بيان من وصله في كتاب الجنائز . قوله في حديث أبي هريرة ( عن صالح ) هو ابن كيسان . قوله ( وعن صالح عن ابن شهاب ) هو معطوف على الاستناد الموصول . قوله ( حدثني سعيد ) هو ابن المسيب ، ووقع في رواية الكشميني وحده ، وأبر سلة بن عبد الرحمن ، وهو زيادة لم يتابع عليها ولم يذكرها مسلم في إسناده الحديث ، وقد تقدم الكلام على مباحث حديثي الباب في كتاب الجنائز

### ٣٩ - باب تقاسم المشركين على النبي ﷺ

٣٨٨٢ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ حين أراد حنيناً : منزلنا غداً - إن شاء الله - بخيبر بني كنانة حيث تقاسموا على للكفر »

**قوله** ( باب تقاسم المشركين على النبي ﷺ ) كان ذلك أول يوم من المحرم سنة سبع من البعثة وكان النجاشي قد جهز جمعاً ومن معه ، فقدموا والنبي ﷺ بخيبر وذلك في صفر منها ، فلعله مات بعد أن جهزهم ، وفي « الدلائل » للبيهقي أنه مات قبل الفتح وهو أشبه ، قال ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أصحاب المغازي : لما رأت قريش أن الصحابة قد نزلوا أرضاً أصابوا بها أماناً وأن غر أسلم وأن الاسلام فشا في القبائل أجمعوا على أن يقتلوا رسول الله ﷺ ، فبلغ ذلك أبا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فأدخلوا رسول الله ﷺ شعبهم ومنعوه من أراد قتله ، فأجابوه إلى ذلك حتى كفارهم فعلوا ذلك حمية على عادة الجاهلية ، فلما رأت قريش ذلك أجمعوا أن يكتبوا بينهم وبين بني هاشم والمطلب كتاباً أن لا يعاملوهم ولا يناكحوهم حتى يسلبوا اليهم رسول الله ﷺ ، ففعلوا ذلك ، وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة ، وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن عامر بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار ابن قصي فشلت أصابعه ، ويقال إن الذي كتبها النضر بن الحارث ، وقيل طلحة بن أبي طلحة العبدي ، قال ابن إسحق : فأنحازت بنو هاشم وبنو المطلب إلى أبي طالب فكانوا معه كلهم إلا أبا لُب ففكان مع قريش ، وقيل كان ابتداء حصرهم في المحرم سنة سبع من المبعث ، قال ابن إسحق : فأقاموا على ذلك سنتين أو ثلاثاً ، وحرم موسى بن عقبة بأنها كانت ثلاث سنين حتى جهدوا ولم يكن يأتهم شيء من الاقوات إلا خفية ، حتى كانوا يؤذون من اطعموا على أنه أرسل إلى بعض أقاربه شيئاً من الصلوات ، إلى أن قام في نقض الصحيفة نفر من أشدحم في ذلك صنيعاً هشام بن عمرو بن الحارث العامري ، وكانت أم أبيه تحت هاشم بن عبد مناف قبل أن يتزوجها جده ، فكان يصلهم وهم في الشعب ، ثم مشى إلى زهير بن أبي أمية وكانت أمه عاتكة بنت عبد المطلب فبكلهم في ذلك فوافقه ، ومشياً جميعاً إلى المعلم بن عدى وإلى زمعة بن الأسود فاجتمعوا على ذلك ، فلما جلسوا بالحجر تكلموا في ذلك وأنكروه وتواطئوا عليه فقال أبو جهل هذا أمر قضى بليل . وفي آخر الأسر أخرجوا الصحيفة فزقوها وأبطالوا حكمها . وذكر ابن هشام أنهم وجدوا الأرض قد أكلت جميع ما فيها إلا اسم الله تعالى . وأما ابن إسحق وموسى بن عقبة وهرة فذكروا عكس ذلك أن الأرض لم تدع اسم الله تعالى إلا أكلته ، وبقي ما فيها من الظلم والقطيعة ، فأنه أعلم . وذكر الواقدي أن خروجهم من الشعب كان في سنة عشر من المبعث ، وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ، ومات أبو

طالب بعد أن خرجوا بقليل . قال ابن اسحق ومات هو وخديجة في عام واحد ، قتالت قريش من رسول الله ﷺ ما لم تكن تنله في حياة أبي طالب . ولما لم يثبت عند البخاري شيء من هذه القصة اكتفى بإيراد حديث أبي هريرة لأن فيه دلالة على أصل القصة ، لأن الذي أورده أهل المغازي من ذلك كالمشرك لقوله في الحديث « تقاسموا على الكفر » . **قوله** ( قال رسول الله ﷺ حين أراد حنيننا منزلنا غدا إن شاء الله تعالى بخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر ) هكذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في الحج من طريق شعيب عن ابن شهاب الزهري بهذا الاسناد بلفظ « قال حين أراد قدوم مكة ، وهذا لا يعارض ما في الباب ، لأنه يحمل على أنه قال ذلك حين أراد دخول مكة في غزوة الفتح ، وفي ذلك القدوم غزا حنيننا ، ولكن تقدم أيضا من طريق شعيب عن الزهري بلفظ « قال رسول الله ﷺ من الغديوم النحر وهو بمنى : نحن نازلون غدا » الحديث ، وهذا ظاهر في أنه قاله في حجة الوداع فيحمل قوله في رواية الأوزاعي « حين أراد قدوم مكة » أي صادرا من منى إليها لطواف الوداع ، ويحتمل التعدد ، وسيأتي بيان ذلك مع بقية شرح الحديث في غزوة الفتح من كتاب المغازي إن شاء الله تعالى

#### ٤٠ - باب قصة أبي طالب

٣٨٨٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثنا عبد الملك حدثنا عبد الله بن الحارث حدثنا العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه « قال للنبي ﷺ : ما أغيت عن عمك ، فانه كان يحوطك ويفضبك لك ، قال : هو في ضحضاح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار »

[ الحديث ٢٨٨٣ - طرفاه في : ٦٢٠٨ ، ٦٥٧٢ ]

٣٨٨٤ - **حديث** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه « أن أبا طالب لما حضرته الوفاة دخل عليه النبي ﷺ - وعنده أبو جهل - فقال : أي عم ، قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : يا أبا طالب ، ترغب عن ملق عبد المطلب ؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال آخر شيء كلمهم به : على ملق عبد المطلب . فقال النبي ﷺ : لا تستغفرن لك ، ما لم أنه عنه . فنزلت ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم ) [ ١١٣ التوبة ] ، ونزلت ( إنك لا تهدي من أحببت ) [ ٥٦ القصص ]

٢٨٨٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه « انه سمع النبي ﷺ - وذكر عنه عمه فقال : لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجمل في ضحضاح من النار يهلك كبيه يلقى منه دماغه »

[ الحديث ٢٨٨٥ - طرفه في : ٦٥٦٤ ]

**قوله** ( باب قصة أبي طالب ) واسمه عند الجميع عبد مناف ، وشذ من قال عمران ، بل هو قول باطل نقله ابن



تيمية في كتاب الرد على الرافضي أن بعض الروافض زعم أن قوله تعالى (ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران) أن آل عمران هم آل أبي طالب وأن اسم أبي طالب عمران واشتهر بكنيته . وكان شقيق عبد الله والد رسول الله ﷺ ، ولذلك أوصى به عبد المطلب عند موته اليه فكفله إلى أن كبر ، واستمر على نصرته بعد أن بعث الى أن مات أبو طالب ، وقد ذكرنا أنه مات بعد خروجه من الشعب ، وذلك في آخر السنة العاشرة من المبعث ، وكان ينب عن النبي ﷺ ويرد عنه كل من يؤذيه ، وهو مقيم مع ذلك على دين قومه . وقد تقدم قريبا حديث ابن مسعود وأما رسول الله ﷺ فنعمة الله بعمه ، وأخباره في حياته والذب عنه معروفة مشهورة ، وما اشتهر من شعره في ذلك قوله :

واقه لن يصلوا اليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا  
وقوله : كذبتم وبيت الله نبي محمد ولما نقاتل حوله وتناضل

وقد تقدم شيء من هذه القصيدة في كتاب الاستسقاء ، وحديث ابن عباس في هذا الباب يشهد لذلك . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول ، قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، وعبد الملك هو ابن عمر ، وعبد الله بن الحارث هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، والعباس عم جده . قوله ( ما أغنيك عن عمك ) يعني أبا طالب . قوله ( كان يحوطك ) بضم الحاء المهملة من الحياطة وهي المراقبة ، وفيه تليح إلى ما ذكره ابن إسحق قال : ثم إن خديجة وأبا طالب هلكا في عام واحد قبل الهجرة بثلاث سنين ، وكانت خديجة له وزيرة صدق على الاسلام يسكن اليها ، وكان أبو طالب له عضدا وناصرا على قومه ، فلما هلك أبو طالب نالت قريش من رسول الله ﷺ من الأذى ما لم تطمع به في حياة أبي طالب ، حتى اعترضه سفينة من سفهاء قريش فنثر على رأسه ترابا : لحدثني هشام بن عروة عن أبيه قال : فدخل رسول الله ﷺ بيته يقول ما نالتني قريش شيئا أكرهه حتى مات أبو طالب ، . قوله ( وينضب لك ) يشير إلى ما كان يرد به عنه من قول وفعل . قوله ( هو في ضحضاح ) بجمعيتين ومهملتين هو استمارة ، فإن الضحضاح من الماء ما يبلغ الكعب ، ويقال أيضا لما قرب من الماء وهو ضد الفرة ، والمعنى أنه خفف عنه المذاب . وقد ذكر في حديث أبي سعيد ثالث أحاديث الباب أنه يجعل في ضحضاح يبلغ كعبه يخل منه دماغه . . ووقع في حديث ابن عباس عند مسلم د أن أهون أهل النار هذا أبو طالب له نعلان يغلي منهما دماغه ، ولأحد من حديث أبي هريرة مثله لكن لم يسم أبا طالب ، وللإمام من حديث جابر د قيل للنبي ﷺ هل نفعت أبا طالب ؟ قال : أخرجه من النار إلى ضحضاح منها ، وسيأتي في أواخر الرقاق من حديث النعمان بن بشير نحوه وفي آخره د كما يغلي الرجل بالقمقم ، والمرجل بكسر الميم وفتح الجيم الإثناء الذي يغلي فيه الماء وغيره ، والقمقم بضم القافين وسكون الميم الأولى معروف وهو الذي يسخن فيه الماء . قال ابن الأثير : كذا وقع د كما يغلي الرجل بالقمقم ، وفيه نظر . ووقع في نسخة د كما يغلي الرجل بالقمقم ، وهذا أوضح إن ساعدته الرواية ، انتهى . ويحتمل أن تكون الباء بمعنى مع ، وقيل القمقم هو البسر كانوا يفلونه على النار استعجالا لنضجه فإن ثبت هذا زال الاشكال . ( تليه ) : في سؤاله العباس عن حال أبي طالب ما يدل على ضعف ما أخرجه ابن إسحق من حديث ابن عباس بسند فيه من لم يسم د أن أبا طالب لما تقارب منه الموت بعد أن عرض عليه النبي ﷺ أن يقول لا إله إلا الله فآبى ، قال فنظر العباس إليه وهو يحرك شفاهه فأصغى إليه فقال :

يا ابن أخى ، والله لقد قال أخى الكلمة التى أمرته أن يقولها ، وهذا الحديث لو كان طريقه صحيحا لعارضه هذا الحديث الذى هو أصح منه فضلا عن أنه لا يصح . وروى أبو دارود والنسائى وابن خزيمة وابن الجارود من حديث على قال : لما مات أبو طالب قلت : يا رسول الله إن عمك الشيخ الضال قد مات ، قال : اذهب فواره . قلت : إنه مات مشركا ، فقال : اذهب فواره ، الحديث . ووقفت على جزء جمعه بعض أهل الرفض أكثر فيه من الأحاديث الواهية الدالة على إسلام أبى طالب ولا يثبت من ذلك شيء ، وبالله التوفيق . وقد لخصت ذلك فى ترجمة أبى طالب من كتاب الاصابة . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان . قوله ( عن أبيه ) هو حزن بفتح المهملة وسكون الزاى أى ابن أبى وهب المخزومى . قوله ( ان أبا طالب لما حضرته الوفاة ) أى قبل أن يدخل فى الفراغ . قوله ( أحاج ) بتشديد الجيم وأصله أحاجج ، وقد تقدم فى أواخر الجناز بلفظ : أشهد لك بها عند الله ، وكأنه عليه الصلاة والسلام فهم من امتناع أبى طالب من الشهادة فى تلك الحالة أنه ظن أن ذلك لا ينفعه لوقوعه عند الموت أو لكونه لم يتمكن من سائر الأعمال كالصلاة وغيرها ، فلذلك ذكر له المحاجة . وأما لفظ الشهادة فيحتمل أن يكون ظن أن ذلك لا ينفعه إذ لم يحضره حينئذ أحد من المؤمنين مع النبى ﷺ ، فطيب قلبه بأن يشهد له بها فينفعه . وفى رواية أبى حازم عن أبى هريرة عند أحمد : فقال أبو طالب : لولا أن تعيرنى قريش يقولون ما حمله عليه إلا جزع الموت لأفرت بها عينك ، وأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس نحوه . قوله ( وعبد الله بن أبى أمية ) أى ابن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وهو أخو أم سلمة التى تزوجها النبى ﷺ بعد ذلك ، وقد أسلم عبد الله هذا يوم الفتح واستشهد فى تلك السنة فى غزاة حنين . قوله ( على ملة عبد المطلب ) خبر مبتدأ محذوف ، أى هو . وثبت كذلك فى طريق أخرى . قوله ( فنزلت : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم . ونزلت إنك لاتهدى من أحببت ) أما نزول هذه الآية الثانية فواضح فى قصة أبى طالب ، وأما نزول التى قبلها ففيه نظر ، ويظهر أن المراد أن الآية المتعلقة بالاستغفار نزلت بعد أبى طالب بمدة ، وهى عامة فى حق غيره ، ويوضح ذلك ماسيأتى فى التفسير بلفظ : فأنزل الله بعد ذلك ( ما كان للنبي والذين آمنوا ) الآية . واتزل فى أبى طالب ( إنك لاتهدى من أحببت ) ولأحمد من طريق أبى حازم عن أبى هريرة فى قصة أبى طالب : قال فأنزل الله ( إنك لاتهدى من أحببت ) وهذا كله ظاهر فى أنه مات على غير الإسلام . ويضعف ما ذكره السهيلي أنه رأى فى بعض كتب المسعودى (١) أنه أسلم ، لأن مثل ذلك لا يعارض ما فى الصحيح . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنى ابن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد ، وهو المراد بقوله فى الرواية الثانية : عن يزيد بهذا ، أى الاسناد والمان إلا مانبه عليه . قوله ( عن عبد الله بن خباب ) أى المدنى الأنصارى مولاهم ، وكان من ثقات المدنيين ، ولم أر له رواية عن غير أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، وروى عنه جماعة من التابعين من أفرانه ومن بعده . قوله ( وذكر عنده عمه ) زاد فى رواية أخرى عن ابن الهاد الآتية فى الرقاق : أبو طالب ، ويؤخذ من الحديث الأول أن الذاكر هو العباس بن عبد المطلب لأنه الذى سأل عن ذلك . قوله ( يبلغ كميته ) قال السهيلي : الحكمة فيه أن أبا طالب كان تابعا لرسول الله ﷺ بجملة ، إلا أنه استمر ثابت القدم على دين قومه ، فسلط العذاب على قدميه خاصة لتثبितه لإياهما على دين قومه ، كذا قال ، ولا يخلو عن نظر .

**قوله** ( يغلى منه دماغه ) وفي الرواية التي تليها د يغلى منه أم دماغه ، قال الداودي : المراد أم رأسه ، وأطلق على الرأس الدماغ من تسمية الشيء بما يقاربه ويجاوره . ووقع في رواية ابن إسحق د يغلى منه دماغه حتى يسيل على قدمه ، وفي الحديث جواز زيارة القريب المشرك وعبادته ، وأن التوبة مقبولة ولو في شدة مرض الموت ، حتى يصل إلى المعينة فلا يقبل ، لقوله تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) ، وأن الكافر إذا شهد شهادة الحق نجا من العذاب لأن الإسلام يجب ما قبله ، وأن عذاب الكفار متفاوت ، والنفع الذي حصل لأبي طالب من خصائصه ببركة النبي ﷺ . وإنما عرض النبي ﷺ عليه أن يقول لا إله إلا الله ولم يقل فيها محمد رسول الله لأن الكلمتين صارتا كالكلمة الواحدة ، ويحتمل أن يكون أبو طالب كان يتحقق أنه رسول الله ولكن لا يقر بتوحيد الله ، ولهذا قال في الآيات النونية :

ودعوتني وعلمت أنك صادق ولقد صدقت وكنت قبل أمينا

فأقتصر على أمره له بقول لا إله إلا الله ، فإذا أقر بالتوحيد لم يتوقف على الشهادة بالرسالة . ( تمكلة ) : من عجائب الاتفاق أن الذين أدركهم الإسلام من أعمام النبي ﷺ أربعة : لم يسلم منهم اثنان . وأسلم اثنان . وكان اسم من لم يسلم يتنافى أساسا للمسلمين ، وهما أبو طالب واسمه عبد مناف وأبو لهب واسمه عبد العزى ، بخلاف من أسلم وهما حمزة والعباس

#### ٤١ - باب حديث الإسراء ، وقول الله تعالى

( سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِهِ رَسُولَهُ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى )

٣٨٨٦ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لما كذبني قریش قت في الحجر فحلى الله لي بيت المقدس ، فطفقت أخبرهم عن آياته ، وأنا أنظر إليه »

[الحديث ٣٨٨٦ - طرئه في ٤٧١٠]

**قوله** ( حديث الإسراء ، وقول الله تعالى : سبحان الذي أسرى بعبده ليلا ) سيأتي البحث في لفظ ( أسرى ) في تفسير سورة سبحان إن شاء الله تعالى . قال ابن دحية : جنح البخاري إلى أن ليلة الإسراء كانت غير ليلة المعراج ، لأنه أفرد لكل منهما ترجمة . قلت : ولا دلالة في ذلك على التغاير عنده ، بل كلامه في أول الصلاة ظاهر في اتحادهما ، وذلك أنه ترجم د باب كيف فرضت الصلاة ليلة الإسراء ، والصلاة إنما فرضت في المعراج ، فدل على اتحادهما عنده ، وإنما أفرد كلا منهما بترجمة لأن كلا منهما يشتمل على قصة مفردة وإن كانا وقعا معا ، وقد روى كعب الأحبار أن باب السماء الذي يقال له مصعد الملائكة يقابل بيت المقدس ، فأخذ منه بعض العلماء أن الحسكة في الإسراء إلى بيت المقدس قبل العروج ليحصل العروج مستويا من غير تعويج ، وفيه نظر ، لو ردد أن

في كل سماء بيتا معمورا ، وأن المذني في السماء الدنيا حيال الكعبة ، وكان المناسب أن يصعد من مكة ليصل الى البيت المعمور بغير تمويج ، لأنه صعد من سماء الى سماء الى البيت المعمور ، وقد ذكر غيره مناسبات أخرى ضمنية فقيل الحكمة في ذلك أن يجمع ﷺ في تلك الليلة بين رؤية القبلتين ، أو لأن بيت المقدس كان هجرة غالب الانبياء قبله لحصل له الرحيل اليه في الجملة ليجمع بين أشنات الفضائل ، أو لانه محل الحشر وغالب ما انفق له في تلك الليلة يناسب الأحوال الأخروية ، فكان المعراج منه أليق بذلك ، أوللتفاؤل بمحصول أنواع التقديس له حسا ومعنى ، أو ليجتمع بالانبياء جملة كما سيأتي بيانه ، وسيأتي مناسبة أخرى للشيخ ابن أبي جرة قريبا ، والعلم عند الله . وقد اختلف السلف بحسب اختلاف الأخبار الواردة : فمنهم من ذهب الى أن الإسراء والمعراج وقعا في ليلة واحدة في اليقظة بحسب النبي ﷺ وروحه بعد المبعث ، وإلى هذا ذهب الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء والمتكلمين وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة ، ولا ينبغي العدول عن ذلك إذ ليس في العقل ما يحمله حتى يحتاج الى تأويل ، نعم جاء في بعض الأخبار ما يخالف بعض ذلك ، فنجح لأجل ذلك بعض أهل العلم منهم الى أن ذلك كله وقع مرتين مرة في المنام توطئة وتمهيدا ، ومرة ثانية في اليقظة كما وقع نظير ذلك في ابتداء مجيء الملك بالوحي ، فقد قدمت في أول الكتاب ما ذكره ابن ميسرة التابعي الكبير وغيره أن ذلك وقع في المنام ، وأنهم جمعوا بينه وبين حديث عائشة بأن ذلك وقع مرتين ، وإلى هذا ذهب المهلب شارح البخاري وحكاه عن طائفة وأبو نصر بن الغضيري ومن قبلهم أبو سعيد في « شرف المصطفى » قال : كان للنبي ﷺ معارج ، منها ما كان في اليقظة ومنها ما كان في المنام ، وحكاه السهيلي عن ابن العربي واختاره ، وجوز بعض قائل ذلك أن تكون قصة المنام وقعت قبل المبعث لأجل قول شريك في روايته عن أنس « وذلك قبل أن يوحى اليه » وقد قدمت في آخر صفة النبي ﷺ بيان ما يرتفع به الاشكال ولا يحتاج معه إلى هذا التأويل ، ويأتي بقية شرحه في الكلام على حديث شريك ، وبيان ما خالفه فيه غيره من الرواة والجواب عن ذلك وشرحه مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . وقال بعض المتأخرين : كانت قصة الاسراء في ليلة المعراج في ليلة ، متمسكا بما ورد في حديث أنس من رواية شريك من ترك ذكر الاسراء ، وكذا في ظاهر حديث مالك بن صعصعة هذا ، ولكن ذلك لا يستلزم التعدد بل هو محمول على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر كما سنبينه . وذهب بعضهم إلى أن الإسراء كان في اليقظة والمعراج كان في المنام ، أو أن الاختلاف في كونه يقظة أو مناما خاص بالمعراج لا بالاسراء ، ولذلك لما أخبر به قريشا كذبوه في الإسراء واستبعدوا وقوعه ولم يتعرضوا للمعراج ، وأيضا فإن الله سبحانه وتعالى قال ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ فلو وقع المعراج في اليقظة لكان ذلك أبلغ في الذكر ، فلما لم يقع ذكره في هذا الموضع مع كون شأنه أعجب وأمره أغرب من الاسراء بكثير دل على أنه كان مناما ، وأما الإسراء فلو كان مناما لما كذبوه ولا استنكروه لجواز وقوع مثل ذلك وأبعد منه لأحاد الناس ، وقيل كان الإسراء مرتين في اليقظة فالأولى رجح من بيت المقدس وفي صبيحته أخبر قريشا بما وقع ، والثانية أسرى به إلى بيت المقدس ثم عرج به من ليلته إلى السماء إلى آخر ما وقع ، ولم يقع لقريش في ذلك اعتراض لأن ذلك عندهم من جنس قوله أن الملك يأتيه من السماء في أمرع من طرفة عين ، وكانوا يعتقدون استحالة ذلك مع قيام الحجة على صدقه بالمعجزات الباهرة ، لكنهم عاندوا في ذلك واستمروا على تكذيبه فيه ، بخلاف إخباره أنه جاء بيت المقدس في ليلة واحدة ورجع ،

فانهم صرحوا بتكذيبه فيه فطلبوا منه نعت بيت المقدس لمعرفتهم به وعلمهم بأنه ما كان رآه قبل ذلك فأمكنهم استعمال صدقه في ذلك بخلاف المعراج ، ويؤيد وقوع المعراج عقب الاسراء في ليلة واحدة رواية ثابت عن أنس عند مسلم ، ففي أوله : أتيت بالبراق فركبت حتى أتيت بيت المقدس ، فذكر القصة إلى أن قال : ثم عرج بنا إلى السماء الدنيا ، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن إسحق : فلما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج ، فذكر الحديث ، ووقع في أول حديث مالك بن صعصعة أن النبي ﷺ حدثهم عن ليلة أسرى به فذكر الحديث ، فهو وإن لم يذكر فيه الإسراء إلى بيت المقدس فقد أشار إليه وصرح به في روايته فهو المعتمد . واحتج من زعم أن الإسراء وقع مفردا بما أخرجه البزار والطبراني وصححه البيهقي في الدلائل ، من حديث شداد بن أوس قال : قلنا يا رسول الله كيف أسرى بك ؟ قال : صليت صلاة العتمة بمكة فأتاني جبريل بداية ، فذكر الحديث في بحبشه بيت المقدس وما وقع له فيه ، قال : ثم انصرف بي ، فررنا بعير لقريش بمكان كذا ، فذكره قال : ثم أتيت أصحابي قبل الصبح بمكة ، وفي حديث أم هانئ عند ابن إسحق وأبي يعلى نحو ما في حديث أبي سعيد هذا ، فان ثبت أن المعراج كان مناما على ظاهر رواية شريك عن أنس فينتظم من ذلك أن الاسراء وقع مرتين : مرة على انفراد وسرة مضموما إليه المعراج وكلاهما في اليقظة ، والمعراج وقع مرتين مرة في المنام على انفراد وتوطئة وتمهيدا ، ومرة في اليقظة مضموما إلى الاسراء . وأما كونه قبل البعث فلا يثبت ، ويأتي تأويل ما وقع في رواية شريك أن شاء الله تعالى . وجنح الإمام أبو شامة إلى وقوع المعراج مرارا ، واستند إلى ما أخرجه البزار وسعيد بن منصور من طريق أبي عمران الجوني عن أنس رفعه قال : بينا أنا جالس إذ جاء جبريل فوكل بين كتفي ، فقمنا إلى شجرة فيها مثل وكري الطائر ، فقمنا في أحدهما وقعد جبريل في الآخر ، فارتفعت حتى سدت الخافقين ، الحديث وفيه : ففتح لي باب من السماء ، ورأيت النور الأعظم ، وإذا دونه حجاب رفرف الدر والياقوت ، ورجاله لا بأس بهم ، إلا أن الدارقطني ذكر له علة تقتضي إرساله ، وعلى كل حال فهي قصة أخرى الظاهر أنها وقعت بالمدينة ، ولا بعد في وقوع أمثالها ، وإنما المستبعد وقوع التعدد في قصة المعراج التي وقع فيها سؤاله عن كل نبي وسؤال أهل كل باب هل بعث إليه وفرض الصلوات الخمس وغير ذلك فان تعدد ذلك في اليقظة لا يتجه ، فيتمين رد بعض الروايات المختلفة إلى بعض أو الترجيح إلا أنه لا بعد في جميع وقوع ذلك في المنام وتوطئة ثم وقوعه في اليقظة على وفقه كما قدمته . ومن المستغرب قول ابن عبد السلام في تفسيره : كان الاسراء في النوم واليقظة ، ووقع بمكة والمدينة . فان كان يريد تخصيص المدينة بالنوم ويكون كلامه على طريق ألف والنشر غير المرتب فيحتمل ويكون الإسراء الذي اتصل به المعراج وفرضت فيه الصلوات في اليقظة بمكة والآخر في المنام بالمدينة ، وينبغي أن يراى فيه أن الاسراء في المنام تكرر بالمدينة النبوية ، وفي الصحيح حديث سمرة الطويل الماضي في الجنائز ، وفي غيره حديث عبد الرحمن بن سمرة الطويل ، وفي الصحيح حديث ابن عباس في رؤياه الأنبياء ، وحديث ابن عمر في ذلك وغير ذلك ، والله أعلم . قوله ( سبحان ) أصلها للتنزيه وتطلق في موضع التعجب ، فعلى الأول المعنى تنزه الله عن أن يكون رسوله كذابا ، وعلى الثاني عجب الله عباده بما أنعم به على رسوله ، ويحتمل أن تكون بمعنى الأمر أى سبحوا الذي أسرى . قوله ( أسرى ) مأخوذ من السرى وهو سير الليل ، تقول أسرى وسرى إذا سار ليلا بمعنى ، هذا قول الأكثر ، وقال الخوفي : أسرى سار ليلا ، وسرى سار نهارا ، وقيل أسرى سار من أول الليل ، وسرى سار من آخره وهذا أقرب . والمراد بقوله د أسرى

بعده ، أى جعل البراق يسرى به كما يقال أمضيت كذا أى جعلته يمضى ، وحذف المفعول لدلالة السياق عليه ولأن المراد ذكر المسرى به لا ذكر الدابة ، والمراد بقوله « بعده » محمد عليه الصلاة والسلام انفاقا والضمير لله تعالى والاضافة للتشريف ، وقوله « ليلا » ظرف الاسراء وهو للتأكيد ، وفائدته رفع توهم المجاز لأنه قد يطلق على سير النهار أيضا ، ويقال بل هو إشارة إلى أن ذلك وقع فى بعض الليل لا فى جميعه ، والعرب تقول سرى فلان ليلا إذا سار بعضه ، وسرى ليلة إذا سار جميعها ، ولا يقال أسرى ليلا إلا إذا وقع سيره فى أثناء الليل ، وإذا وقع فى أوله يقال أدج ومن هذا قوله تعالى فى قصة موسى وبنى اسرائيل ( فأسر بعبادى ليلا ) أى من وسط الليل .

**قوله** ( سمعت جابر بن عبد الله ) كذا فى رواية الزهرى عن أبى سبلة وخالفه عبد الله بن الفضل عن أبى سبلة فقال « عن أبى هريرة » أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن لأبى سبلة فيه شيخين لأن فى رواية عبد الله بن الفضل زيادة ليست فى رواية الزهرى . **قوله** ( لما كذبنى ) فى رواية الكشميهنى « كذبتنى » بزيادة مشاة وكلاهما جائز ، وقد وقع بيان ذلك فى طرق أخرى : فروى البيهقى فى « الدلائل » ، من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن أبى سبلة قال « اقتن ناس كثير - يعنى عقب الاسراء - فجاء ناس إلى أبى بكر فذكروا له فقال : أشهد أنه صادق ، فقالوا : وتصدقه بأنه أتى الشام فى ليلة واحدة ثم رجع إلى مكة ؟ قال نعم ، أتى أصدقته بأبعد من ذلك ، أصدقته بخبر السماء قال فسمى بذلك الصديق ، قال سمعت جابرا يقول فذكر الحديث ، وفى حديث ابن عباس عند أحمد والبخاري بإسناد حسن قال « قال رسول الله ﷺ : لما كان ليلة أسرى بنى وأصبحت بمكة مر بنى عدو الله أبو جهل فقال : هل كان من شئ ؟ قال رسول الله ﷺ : أنى أسرى بنى الليلة إلى بيت المقدس ، قال : ثم أصبحت بين أظهرنا ؟ قال : نعم ، قال فان دعوت قومك أمحمدهم بذلك ؟ قال : نعم . قال : يامعشر بنى كعب بن لؤى . قال فانقضت إليه المجالس حتى جاءوا إليهما فقال : حدث قومك بما حدثتني ، لحديثهم ، قال فن بين مصفق ومن بين واضح يده على رأسه متعجبا ، قالوا وتستطيع أن تنعت لنا المسجد ، الحديث . ووقع فى غير هذه الرواية بيان مارأه ليلة الإسراء ، فن ذلك ماوقع عند النسائي من رواية يزيد بن أبى مالك عن أنس قال « قال رسول الله ﷺ : أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل ، الحديث وفيه « فركبت ومعى جبريل ، فسرت فقال : انزل فصل ، ففعلت ، فقال : أتندى أين صليت ؟ صليت بطيبة واليهما المهاجرة ، يعنى بفتح الجيم ، ووقع فى حديث شداد بن أوس عند البخاري والطبراني أنه « أول ما أسرى به مر بأرض ذات نخل ، فقال له جبريل انزل فصل ، فنزل فصل ، فقال : صليت بيثرب ، ثم قال فى روايته « ثم قال : انزل فصل مثل الأول ، قال : صليت بطور سيناء حيث كلم الله موسى ثم قال : انزل - فذكر مثله - قال صليت ببيت لحم حيث ولد عيسى ، وقال فى رواية شداد بعد قوله يثرب « ثم مر بأرض بيضاء فقال : انزل فصل ، فقال : صليت بمدين ، وفيه أنه دخل المدينة من بابها الثمانى فصل فى المسجد ، وفيه أنه مر فى رجوعه بعير لقرش فسلم عليهم فقال بعضهم : هذا صوت محمد ، وفيه أنه أعلمهم بذلك وأن هيرم تقدم فى يوم كذا ، فقدمت الظهر يقدمهم الجبل الذى وصفه ، وزاد فى رواية يزيد بن أبى مالك « ثم دخلت بيت المقدس ، لجمع لى الانبياء ، ففقدنى جبريل حتى أممتهم ، وفى رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة عن أنس عند البيهقى فى « الدلائل » أنه مر بشئ يدعوه متنجيا عن الطريق ، فقال له جبريل : سر ، وأنه مر على عجوز فقال : ما هذه ؟ فقال سر ، وأنه مر بجحاة فسلوا فقال له جبريل اردد عليهم وفى آخره فقال له : الذى دعاك إبليس ، والعجوز الدنيا ، والذين سلوا

إبراهيم وموسى وعيسى . وفي حديث أبي هريرة عند الطبراني والبخاري أنه «مر يقوم يزدعون ويحصدون ، كلما حصدا عاد كما كان ، قال جبريل : هؤلاء المجاهدون . و«مر يقوم ترضخ رءوسهم بالصخر كلما رضخت عادت ، قال : هؤلاء الذين تثاقل رءوسهم عن الصلاة . و«مر يقوم على عوراتهم رقاع يسرحون كالأنعام ، قال : هؤلاء الذين لا يؤدون الزكاة . و«مر يقوم يأكلون لحما نيئاً خبيثاً ويدعون لحماً نضيجاً طيباً قال : هؤلاء الزناة . و«مر برجل جمع حزمة حطب لا يستطيع حملها ثم هو يضم إليها غيرها ، قال : هذا الذي عنده الأمانة لا يؤديها وهو يطلب أخرى . و«مر يقوم تقرض ألسنتهم وشفاهم ، كلما قرضت عادت قال : هؤلاء خطباء الفتنة . و«مر بشور عظيم يخرج من ثقب صغير يريد أن يرجع فلا يستطيع ، قال : هذا الرجل يتكلم بالكلمة فيندم فيريد أن يردّها فلا يستطيع ، وفي حديث أبي هريرة عند البخاري والحاكم أنه صلى بيت المقدس مع الملائكة وأنه أتى هناك بأرواح الأنبياء فأتوا على الله ، وفيه قول إبراهيم «لقد فضلكم محمد ، وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم عن أنس «ثم بعث له آدم فن دونه فأمرهم تلك الليلة ، أخرجه الطبراني . وعند مسلم من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلة عن أبي هريرة رفعه «ثم حانت الصلاة فأمّتهم ، وفي حديث أبي أمامة عند الطبراني في الأوسط «ثم أقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدموا محمداً ، وفيه «ثم مر يقوم بطونهم أمثال البيوت ، كلما نهض أحدهم خر ، وأن جبريل قال له : «هم آكلو الربا . وأنه مر يقوم مشافهم كالابل يلتقمون حجراً فيخرج من أسافلهم ، وأن جبريل قال له : هؤلاء أكلة أموال اليتامى . قوله (جلى الله لى بيت المقدس) قيل معناه كشف الحجب ببنى وبينه حتى رأيت ، ووقع في رواية عبد الله بن الفضل عن أم سلة عند مسلم المشار إليها «قال فسألوني عن أشياء لم أنبئها ، فكربت كرباً لم أكرّب مثله قط ، فرفع الله لى بيت المقدس أنظر إليه ، ما يسألوني عن شئ إلا نبأتهم به ، ويحتمل أن يريد أنه حل إلى أن وضع بحيث يراه ثم أعيد ، وفي حديث ابن عباس المذكور «جئى بالمسجد وأنا أنظر إليه حتى وضع عند دار عقيل فنتعته وأنا أنظر إليه ، وهذا أبلغ في المعجزة ، ولا استحالة فيه ، فقد أحضر عرش بلقيس في طرفه عين سليمان ، وهو يقتضى أنه أزيل من مكانه حتى أحضر إليه ، وما ذاك في قدرة الله بعزيز . ووقع في حديث أم هانئ «عند ابن سعد «غيل لى بيت المقدس ، فطفت أعينهم عن آياته ، فإن لم يكن مغيراً من قوله «جلى ، وكان ثابتاً احتمل أن يكون المراد أنه مثل قريباً منه ، كما تقدم نظيره في حديث «أريت الجنة والنار ، وتناول قوله «جئى بالمسجد ، أى جئى بمثاله والله أعلم . ووقع في حديث شداد بن أوس عند البخاري والطبراني ما يؤيد الاحتمال الأول ففيه «ثم مررت بعير قریش - فذكر القصة - ثم أتيت أصحابي بمكة قبل الصبح ، فأتاني أبو بكر فقال : أين كنت الليلة ؟ فقال : إني أتيت بيت المقدس ، فقال : إنه مسيرة شهر فصفه لى . قال ففتح لى شرك كأتى أنظر إليه لا يأتى عن شئ إلا أنبأته عنه ، وفي حديث أم هانئ «أبضا أنهم «قالوا له كم المسجد باب ؟ قال : ولم أكن حددتها ، فجعلت أنظر إليه وأعدّها باباً باباً ، وفيه عند أبي يعلى أن الذى سأله عن صفة بيت المقدس هو المطعم بن عدي والد جبير بن مطعم ، وفيه من الزيادة «فقال رجل من القوم : هل مررت بابل لنا في مكان كذا وكذا ؟ قال : نعم والله ، قد وجدتهم قد أضلوا بعيراً لهم فهم في طلبه ، ومررت بابل بنى فلان انكسرت لهم ناقة حمراء ، قالوا فأخبرنا عن عدتها وما فيها من الرعاة ، قال : كنت عن عدتها مشغولاً ، فقام فأتى الأبل فعدّها وعلم ما فيها من الرعاة ثم أتى قریشاً فقال : هي كذا وكذا ، وفيها من الرعاة فلان وفلان فكأن كما قال . قال الشيخ أبو محمد بن أبي

جمرة : الحكمة في الاسراء إلى بيت المقدس قبل العروج إلى السماء لإرادة إظهار الحق لمعاندة من يريد إخماده ، لأنه لو خرج به من مكة إلى السماء لم يجد لمعاندة الأعداء سبيلا إلى البيان والإيضاح ، فلما ذكر أنه أسرى به إلى بيت المقدس سألوه عن تعريفات جزئيات من بيت المقدس كانوا رأوها وعلوا أنه لم يكن رأها قبل ذلك ، فلما أخبرهم بها حصل التحقيق بصدقه فيما ذكر من الاسراء إلى بيت المقدس في ليلة ، وإذا صح خبره في ذلك لزم تصديقه في بقية ما ذكره ، فكان ذلك زيادة في إيمان المؤمن ، وزيادة في شقاء الجاحد والمعاندة ، انتهى ملخصا

## ٤٢ - باب المراج

٣٨٨٧ - **عَنْ** هُذَيْفَةَ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا سَهْمُ بْنُ عَمِيٍّ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ سَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ عَنْ لَيْلَةٍ أُسْرِيَ قَالَ : بَيْنَا أَنَا فِي الْحُطَيْمِ - وَرَبَّمَا قَالَ فِي الْحِجْرِ - مَضْطَجِعًا ، إِذْ أَنَانِي آتٍ فَقَدْ - قَالَ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : فَشَقَّ - مَا بَيْنَ هُذُوِّ إِلَى هُذُوِّ . فَقُلْتُ لِلْجَارُودِ وَهُوَ إِلَى جَنْبِي : مَا يَبْنِي بِهِ ؟ قَالَ : مِنْ تَعْرِيقِ نَحْرِهِ إِلَى شِعْرَتِهِ - وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ مِنْ قَصَبٍ إِلَى شِعْرَتِهِ - فَاسْتَخْرَجَ قَلْبِي ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِطَلَسْتُ مِنْ ذَهَبٍ مَمْلُوءَةٍ إِيْمَانًا ، فَفَسَّلَ قَلْبِي ، ثُمَّ حُسِّي ، ثُمَّ أَهْبَيْدَ ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِدَابَّةٍ دُونَ الْبَيْتِغَلِ وَفَوْقَ الْحِمَارِ أَيْضًا . - فَقَالَ لَهُ الْجَارُودُ : هُوَ الْبُرَاقُ يَا أَبَا حَمْرَةَ ؟ قَالَ أَنَسٌ : نَعَمْ - يَضَعُ خَطْوَهُ عِنْدَ أُنْفُسِ طَرَفِهِ ، فُحِلْتُ عَلَيْهِ ، فَانْطَلَقَ بِي جِبْرِيلُ حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ ، فَقِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرَحَبًا بِهِ ، فَنَعِمَ الْجِبْرِاءُ جَاءَ . فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ فَأَذَا فِيهَا آدَمُ ، فَقَالَ : هَذَا أَبُوكَ آدَمُ ، فَلَمْ عَلَيْهِ . فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ السَّلَامَ ثُمَّ قَالَ : مَرَحَبًا بِالْأَبْنِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الثَّانِيَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرَحَبًا بِهِ ، فَنَعِمَ الْجِبْرِاءُ جَاءَ . فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِي وَعِيسَى وَهَامَا ابْنَا خَالَةٍ . قَالَ : هَذَا يَحْيَى وَعِيسَى فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمَا ، فَسَلَّمْتُ ، فَرَدَّا ، ثُمَّ قَالَ : مَرَحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ ، قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : وَقَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرَحَبًا بِهِ فَنَعِمَ الْجِبْرِاءُ جَاءَ . فَفَتَحَ ، فَلَمَّا خَلَصْتُ إِذَا بِيُوسُفَ ، قَالَ : هَذَا يُوسُفُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرَحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الرَّابِعَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ . قِيلَ : وَمَنْ مَعَكَ ؟ قَالَ : مُحَمَّدٌ . قِيلَ : أَوْ قَدْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قِيلَ : مَرَحَبًا بِهِ فَنَعِمَ الْجِبْرِاءُ جَاءَ . فَفَتَحَ . فَلَمَّا خَلَصْتُ فَأَذَا إِدْرِيسَ ، قَالَ : هَذَا إِدْرِيسُ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَرَدَّ ثُمَّ قَالَ : مَرَحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ . ثُمَّ صَعِدَ بِي حَتَّى أَتَى السَّمَاءَ الْخَامِسَةَ فَاسْتَفْتَحَ ، قِيلَ : مَنْ هَذَا ؟ قَالَ : جِبْرِيلُ .





قوله تعالى [ ٦٠ الإسراء ] : ﴿ وما جَعلنا الرؤيا التي أَرَيْنَاكَ إِلَّا قُبْحًا لِلنَّاسِ ﴾ قال : هي رؤيا عين أَرِيها رسول الله ﷺ ليلة أُسْرِىَ به إلى بيت المقدس . قال : والشجرة الملعونة في القرآن هي شجرة الزقوم »

١ الحديث ٣٨٨٨ - طرفاه في : ٤٧١٦ ، ٦٦١٣ ]

**قوله ( باب المعراج )** كذا الأكثر ، والنسخة قصة المعراج ، وهو بكسر الميم وحكى عنها من خرج بفتح الراء يخرج بعضها إذا صعد . وقد اختلف في وقت المعراج فقيل كان قبل المبعث ، وهو شاذ إلا إن حمل على أنه وقع حينئذ في المنام كما تقدم ، وذهب الأكثر إلى أنه كان بعد المبعث . ثم اختلفوا فقيل قبل الهجرة بسنة قاله ابن سعد وغيره وبه جزم النووي ، وبالعالم ابن حزم فنقل الإجماع فيه ، وهو مردود فإن في ذلك اختلافا كثيرا يزيد على عشرة أقوال ، منها ما حكاه ابن الجوزي أنه كان قبلها بثمانية أشهر ، وقيل بستة أشهر وحكى هذا الثاني أبو الربيع بن سالم ، وحكى ابن حزم مقتضى الذي قبله لأنه قال : كان في رجب سنة اثنى عشرة من النبوة ، وقيل بأحد عشر شهرا جزم به إبراهيم الحارثي حيث قال : كان في ربيع الآخر قبل الهجرة بسنة ، ورجعه ابن المنير في شرح السيرة لابن عبد البر ، وقيل قبل الهجرة بسنة وشهرين حكاه ابن عبد البر وقيل قبلها بسنة وثلاثة أشهر حكاه ابن فارس ، وقيل بسنة وخمسة أشهر قاله السدي وأخرجه من طريقه الطبري والبيهقي ، فقل هذا كان في شوال ، أو في رمضان على الغالب الكسرين منه ومن ربيع الأول وبه جزم الواقدي ، وعلى ظاهره ينطبق ما ذكره ابن قتيبة وحكاه ابن عبد البر أنه كان قبلها بثمانية عشر شهرا ، وعند ابن سعد عن ابن أبي سبرة أنه كان في رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا ، وقيل كان في رجب حكاه ابن عبد البر وجزم به النووي في الروضة ، وقيل قبل الهجرة بثلاث سنين حكاه ابن الأثير ، وحكى عياض وتبعه القرطبي والنووي عن الزهري أنه كان قبل الهجرة بخمس سنين ورجعه عياض ومن تبعه واحتج بأنه لا خلاف أن خديجة صلت معه بعد فرض الصلاة ، ولا خلاف أنها توفيت قبل الهجرة إما بثلاث أو نحوها وإما بخمس ، ولا خلاف أن فرض الصلاة كان ليلة الإسراء . قلت : في جميع ما تقدم من الخلاف نظر ، أما أولا فإن العسكري حكى أنها ماتت قبل الهجرة بسبع سنين وقيل بأربع ، وعن ابن الأثير أنها ماتت عام الهجرة . وأما ثانيا فإن فرض الصلاة اختلف فيه فقيل لكان من أول البعثة وكان ركنين بالنداء وركنتين بالعشي ، وإنما الذي فرض ليلة الإسراء الصلوات الخمس . وأما ثالثا فقد تقدم في ترجمة خديجة في الكلام على حديث عائشة في بدء الخلق أن عائشة جازمت بأن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة ، فالمتعمد أن مراد من قال بعد أن فرضت الصلاة ما فرض قبل الصلوات الخمس إن ثبت ذلك ، ومراد عائشة بقولها ماتت قبل أن تفرض الصلاة أي الخمس ، فيجمع بين القولين بذلك ، ويلزم منه أنها ماتت قبل الإسراء . وأما رابعا ففي سنة موت خديجة اختلف آخر ، لحكى العسكري عن الزهري أنها ماتت لسبع مضين من البعثة ، وظاهره أن ذلك قبل الهجرة بست سنين ، فرجه العسكري على قول من قال إن المدة بين البعثة والهجرة كانت عشرا . **قوله ( عن أنس )** تقدم في أول بدء الخلق من وجه آخر عن قتادة حدثنا أنس ، . **قوله ( عن مالك بن ميمونة )** أي ابن وهب بن عدي بن مالك الأنصاري عن بني النجار ، ماله في البخاري ولا في غيره سوى هذا الحديث ، ولا يعرف روى عنه إلا أنس بن مالك . **قوله ( حدثه عن ليلة أُسْرِىَ )** كذا الأكثر ، والكشيمية أُسْرِىَ به ، وكذا للنسفي ، وقوله أُسْرِىَ به ،

صفة ليلة أى أسرى به فيها . **قوله** ( فى الحطيم وربما قال فى الحجر ) هو شك من قتادة كما بينه أحمد عن عفان عن همام ولفظه دينا أنا نائم فى الحطيم ، وربما قال قتادة : فى الحجر ، والمراد بالحطيم هنا الحجر ، وأبعد من قال المراد به ما بين الركن والمقام أو بين زمزم والحجر ، وهو وإن كان مختلفا فى الحطيم هل هو الحجر أم لا كما تقدم قريبا فى باب ببيان الكعبة ، لكن المراد هنا بيان البقعة التى وقع ذلك فيها ، ومعلوم أنها لم تعدد لأن القصة متحدة لانجاء مخرجها ، وقد تقدم فى أول بدء الخلق بلفظ دينا أنا عند البيت ، وهو أهم ، ووقع فى رواية الزهرى عن أنس عن أبى ذر دفرج سقف بيتى وأنا بمكة ، وفى رواية الوافدى بأسانيده أنه أسرى به من شعب أبى طالب ، وفى حديث أم هانئ عند الطبرانى أنه بات فى بيتها قال دفقده من الليل فقال ان جبريل أتانى ، واجمع بين هذه الأقوال أنه نام فى بيت أم هانئ ، وبيتها عند شعب أبى طالب ؛ ففرج سقف بيته وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه - فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلى المسجد فكان به مضطجعا وبه أثر النعاس ؛ ثم أخرجه الملك إلى باب المسجد فأركبه البراق . وقد وقع فى مرسل الحسن عند ابن إسحق أن جبريل أتاه فأخرجه إلى المسجد فأركبه البراق ، وهو يؤيد هذا الجمع . وقيل الحكمة فى نزوله عليه من السقف الإشارة إلى المبالغة فى مفاجاته بذلك ، والتنبية على أن المراد منه أن يعرج به إلى جهة الموضع . **قوله** ( مضطجعا ) زاد فى بدء الخلق د بين النائم واليقظان ، وهو محمول على ابتداء الحال ، ثم لما خرج به إلى باب المسجد فأركبه البراق استمر فى يقظته ، وأما ما وقع فى رواية شريك الآتية فى التوحيد فى آخر الحديث فلما استيقظت ، فإن قلنا بالتعدد فلا إشكال ، وإلا حمل على أن المراد باستيقظت أفقت ، أى أنه أفاق بما كان فيه من شغل البال بشاهدة المسكوت ورجع إلى العالم الدنيوى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : لو قال **قوله** إنه كان يقظان لأخبر بالحق ، لأن قلبه فى النوم واليقظة سواء ، وعينه أيضا لم يكن النوم تمكن منها ، لكنه تحرى **قوله** الصدق فى الإخبار بالواقع ، فيؤخذ منه أنه لا يعدل عن حقيقة اللفظ للمجاز الا لضرورة . **قوله** ( اذ أتانى آت ) هو جبريل كما تقدم ، ووقع فى بدء الخلق بلفظ د وذكر بين الرجلين ، وهو مختصر ، وقد أوضحته رواية مسلم من طريق سعيد عن قتادة بلفظ د اذ سمعت قائلا يقول أحد الثلاثة بين الرجلين ، فأنتيت فانطلق بى ، وتقدم فى أول الصلاة أن المراد بالرجلين حمزة وجعفر وأن النبى **قوله** كان نائما بينهما ، ويستفاد منه ما كان فيه **قوله** من التواضع وحسن الخلق ، وفيه جواز نوم جماعة فى موضع واحد ، وثبت من طرق أخرى أنه يشترط أن لا يجتمعا فى لحاف واحد . **قوله** ( فقد ) بالالف والدال الثقيلة ( قال وسمعت يقول فشق ) القائل قتادة والمقول عنه أنس ، ولأحمد د قال قتادة : وربما سمعت أنسا يقول فشق . **قوله** ( فقلت للجوارود ) لم أر من نسبه من الرواة ، ولعله ابن أبى سبرة البصرى صاحب أنس ، فقد أخرج له أبو داود من روايته عن أنس حديثا غير هذا . **قوله** ( من ثرة ) بضم المثناة وسكون المعجمة ، وهى الموضع المنخفض الذى بين الترفوتين . **قوله** ( إلى شعرته ) بكسر المعجمة أى شعر العانة ، وفى رواية مسلم د إلى أسفل بطنه ، وفى بدء الخلق د من النحر إلى مراق بطنه ، وتقدم ضبطه فى أوائل الصلاة . **قوله** ( من قصه ) بفتح الفاف وتقديد المهملة أى رأس صدره ، **قوله** ( إلى شعرته ) ذكر السكرانى أنه وقع د إلى ثنته ، بضم المثناة وتقديد النون ما بين السرة والعانة ، وقد استنكر بعضهم وقوع شق الصدر ليلة الإسراء وقال : إنما كان ذلك وهو صغير فى بطن أمه ، ولا إشكال فى ذلك ، فقد تواردت الروايات به . وثبت شق الصدر أيضا عند المهمة كما أخرجه أبو

نعم في الدلائل ، ولكل منها حكمة ، فالأول وقع فيه من الزيادة كما عند مسلم من حديث أنس ، فأخرج حلقه فقال : هذا حظ الشيطان منك ، وكان هذا في زمن الطغوانية فلما على أكل الأحوال من العصمة من الشيطان ، ثم وقع شق الصدر عند البعث زيادة في إكرامه ليتلقى ما يوحى إليه بقلب قوى في أكل الأحوال من التعابير ، ثم وقع شق الصدر عند إرادة العروج إلى السماء أيتأهب المناجاة ، ويحتمل أن تكون الحكمة في هذا الغسل لتقع المبالغة في الإسباغ بحصول المرة الثالثة كما تقرر في شرعه ﷺ . ويحتمل أن تكون الحكمة في انفراج سقف بيته الإشارة إلى ما سبق من شق صدره وأنه سبيلتم بغير معالجة يتضرر بها . وجميع ما ورد من شق الصدر واستخراج القلب وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة مما يجب التسليم له دون التعرض لصرفه عن حقيقته لصالحية القدرة فلا يستحيل شيء من ذلك ، قال القرطبي في «المفهم» : لا ياتفت لا نكار الشق ليلية الإسراء لأن رواته ثقات مشاهير ، ثم ذكر نحو ما تقدم . قوله ( بطست ) بفتح أوله وبسكسه وبمناة وقد تحذف وهو الأكثر وإثباتها لغة طي ، وأخطأ من أنكرها . قوله ( من ذهب ) خص الطست لكونه أشهر آلات الغسل عرفا ، والذهب لكونه أهل أنواع الاواني الحسية وأصفاها ، ولأن فيه خواص ليست لغيره ويظهر لها هنا مناسبات : منها أنه من أواني الجنة ومنها أنه لا تأكله النار ولا التراب ولا يلحقه الصدأ ، ومنها أنه أثقل الجواهر فناسب ثقل الوحى . وقال السهيلي وغيره : إن نظر إلى لفظ الذهب ناسب من جهة إذ ذهاب الرجز عنه ، ولكونه وقع عند الذهاب إلى ربه ، وإن نظر إلى معناه فلوضاؤه ونقاؤه وصفاته ولثقله ورسوبته ، والوحى ثقيل قال الله تعالى ( إنما سناق عليك قولا ثقيلا ) ، ( ومن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ) ولأنه أعز الأشياء في الدنيا ، والقول هو الكتاب العزيز ، ولعل ذلك كان قبل أن يحرم استعمال الذهب في هذه الشريعة . ولا يكتفى أن يقال إن المستعمل له كان ممن لم يحرم عليه ذلك من الملائكة لأنه لو كان قد حرم عليه استعماله لزم أن يستعمله غيره في أمر يتعلق بيده المكرم . ويمكن أن يقال إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا ، وما وقع في تلك الليلة كان الغالب أنه من أحوال الغيب فيلحق بأحكام الآخرة . قوله ( بملوءة ) كذا بالتأنيث ، وتقدم في أول الصلاة البحث فيه . قوله ( إيمانا ) زاد في بدء الخلق وحكمة ، وهما بالنصب على التمييز ، قال النووي : معناه أن الطست كان فيها شيء يحصل به زيادة في كمال الإيمان وكمال الحكمة وهذا الملاء يحتمل أن يكون على حقيقته ، وتجسيد المعاني جائز كما جاء أن سورة البقرة تجي . يوم القيامة كأنها ظلة ، والموت في صورة كبش ، وكذلك وزن الأعمال وغير ذلك من أحوال الغيب . وقال البيضاوي : لعل ذلك من باب التمثيل ، إذ تمثيل المعاني قد وقع كثيرا ، كما مثلت له الجنة والنار في عرض الحائط ، وفائدته كشف المعنوى بالمحسوس . وقال ابن أبي جرة : فيه أن الحكمة ليس بعد الإيمان أجل منها ، ولذلك قرنت معه ، وبؤيده قوله تعالى ( ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا ) وأصح ما قيل في الحكمة أنها وضع الشيء في محله ، أو الفهم في كتاب الله ، فعلى التفسير الثاني قد توجد الحكمة دون الإيمان وقد لا توجد ، وعلى الأول فقد يلازمان لأن الإيمان يدل على الحكمة . قوله ( فغسل قلبي ) في رواية مسلم « فاستخرج قلبي فغسل بماء زمزم » وفيه فضيلة ماء زمزم على جميع المياه ، قال ابن أبي جرة : وإنما لم يغسل بماء الجنة لما اجتمع في ماء زمزم من كون أصلها من الجنة ثم استقر في الأرض فأريد بذلك بقاء بركة النبي ﷺ في الأرض . وقال السهيلي : لما كانت زمزم هومة جبريل روح القدس لأم إسماعيل جد النبي ﷺ ، ناسب أن يغسل بمائها عند دخول محضرة القدس ومناجاته . ومن

المناسبات المستبعدة قول بعضهم : إن الطست يناسب ( طس تلك آيات القرآن ) . **قوله** ( ثم حتى ثم أعيد ) زاد في رواية مسلم مكانه « ثم حتى إيماناً وحكمة » وفي رواية شريك « لحشى به صدره ولغاديدته » ، بلام وغين معجمة أى عروق حلقه ، وقد اشتملت هذه القصة من خوارق العادة على ما يدعش سامعه فضلاً عما شاهدته ، فقد جرت العادة بأن من شق بطنه وأخرج قلبه يموت لا محالة ، ومع ذلك فلم يؤثر فيه ذلك ضرراً ولا وجعاً فضلاً عن غير ذلك . قال ابن أبي جرة : الحكمة في شق قلبه - مع القمرة على أن يمتلئ قلبه إيماناً وحكمة بغير شق - الزيادة في قوة اليقين ، لأنه أعطى برؤية شق بطنه وعدم تأثره بذلك ما أمن معه من جميع المخاوف العادية ، فلذلك كان أشجع الناس وأعلام حالاً ومقالاً ، ولذلك وصف بقوله تعالى ( ما زاغ البصر وما طغى ) واختلف هل كان شق صدره وغسله محتسباً به أو وقع لغيره من الأنبياء ؟ وقد وقع عند الطبراني في قصة تابوت بنى إسرائيل أنه كان فيه الطست التي يضل فيها قلوب الأنبياء ، وهذا مشعر بالمشاركة ، وسيأتى نظير هذا البحث في ركوب البراق . **قوله** ( ثم أتيت بدابة ) قيل الحكمة في الاسراء به راكباً مع القدرة على طي الأرض له إشارة إلى أن ذلك وقع تأنيساً له بالعادة في مقام خرق العادة ، لأن العادة جرت بأن الملك إذا استدعى من يختص به يبعث إليه بما يركبه . **قوله** ( دون البغل وفوق الحمار أبيض ) كذا ذكر باعتبار كونه مركوباً أو بالنظر للفظ البراق ، والحكمة لسكونه بهذه الصفة الإشارة إلى أن الركوب كان في سلم وأمن لا في حرب وخوف ، أو لإظهار المعجزة بوقوع الإسراع الشديد بدابة لا توصف بذلك في العادة . **قوله** ( فقال له الجارود : هو البراق يا أبا حمزة ؟ قال أنس : نعم ) هذا يوضح أن الذي وقع في رواية بدء الخلق بلفظ دون البغل وفوق الحمار البراق ، أى هو البراق وقع بالمعنى لأن أنساً لم يتلفظ بلفظ البراق في رواية قتادة . **قوله** ( يضع خطوه ) بفتح المعجمة أوله المرة الواحدة ، وبضمها الفعلة . **قوله** ( عند أقصى طرفه ) يسكون الرأه وبالفاء أى نظره ، أى يضع رجله عند منتهى ما يرى بصره . وفي حديث ابن مسعود عند أبي يعلى والبخاري ، إذا أتى على جبل ارتفعت رجلاه وإذا هبط ارتفعت يداه ، وفي رواية لابن سعد عن الواقفي بأسانيد « له جناحان » ولم أرها لغيره ، وعند الثعلبي بسند ضعيف عن ابن عباس في صفة البراق « لها خد كخد الإنسان وعرف كالفرس وقوائم كالابل وأظلاف وذنب كالبحر » ، وكان صدره ياقوتة حمراء ، قيل ويؤخذ من ترك تسمية سحر البراق طيراً أن الله إذا أكرم عبداً بتسهيل الطريق له حتى قطع المسافة الطويلة في الزمن اليسير أن لا يخرج بذلك عن اسم السفر وتجرى عليه أحكامه . والبراق بضم الموحدة وتخفيف الرأه مشتق من البريق ، فقد جله في لونه أنه أبيض ، أو من البرق لأنه وصفه بسرعة السير ، أو من قولهم شاة برقاء إذا كان خلال صوفها الأبيض طاقاً سود ، ولا ينافيه وصفه في الحديث بأن البراق أبيض لأن البرقاء من الغنم معدودة في البياض انتهى ويحتمل أن لا يكون مشتقاً ، قال ابن أبي جرة : خص البراق بذلك إشارة إلى الاختصاص به لأنه لم ينقل أن أحداً ملكه ، بخلاف غير جنسه من الدواب . قال : والقدرة كانت صالحة لأن يصعد بنفسه من غير براق ، ولكن ركوب البراق كان زيادة له في تشريفه لأنه لو صعد بنفسه لكان في صورة ماش ، والراكب أحر من الماشي . **قوله** ( حملت عليه ) في رواية لأبي سعيد في شرف المصطفى « فكان الذي أمسك بركابه جبريل ، وبزمام البراق ميكائيل ، وفي رواية معمر عن قتادة عن أنس « أن رسول الله ﷺ ليلة أسرى به أتى بالبراق مسرجاً ملجأ فاستصحب عليه ، فقال له جبريل : ما حملك على هذا ؟ فوالله ما ركبك خلق قط أكرم على الله منه ، قال فادفني عرقاً ، أخرجه الترمذي

وقال : حسن غريب ، وصححه ابن حبان . وذكر ابن إسحق عن قتادة : انه لما شمس وضع جبريل يده على معرفته فقال : أما تستحي ، ؟ فذكر نحوه مرسل لم يذكر أنسا . وفي رواية وثيقة عن ابن إسحق : فارتعشت حتى لصقت بالارض فاستويت عليها ، وللنساء ابن مردويه من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس نحوه موصولا وزاد : وكانت تسخر للأنبياء قبله ، ونحوه في حديث أبي سعيد عند ابن إسحق ، وفيه دلالة على أن البراق كان معداً لركوب الأنبياء خلافاً لمن نفي ذلك كابن دحية وأول قول جبريل : فاركبك أكرم على الله منه ، أي ماركبك أحد قط فسكيف يركبك أكرم منه ، وقد جزم السبيل أن البراق إنما استصعب عليه ليعده عهده بركوب الأنبياء قبله ، قال النووي قال الزبيدي في : مختصر العيني ، وتبعه صاحب : التحرير : كان الأنبياء يركبون البراق ، قال وهذا يحتاج الى نقل صحيح . قلت : قد ذكرت النقل بذلك ، وبؤيده ظاهر قوله : وربطته بالحلقة التي تربطها الأنبياء . ووقع في : المبتدا لابن إسحق ، من رواية وثيقة في ذكر الإسراء : فاستصعبت البراق ، وكانت الأنبياء تركبها قبل وكانت بعيدة العهد بركوبهم لم تكن ركبت في الفترة ، وفي : مغازي ابن عائد ، من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب قال : البراق هي الدابة التي كان يزور إبراهيم عليها اسماعيل ، وفي الطبراني من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه : ان جبريل أتى النبي ﷺ بالبراق لعله بين يديه ، وعند أبي يعلى والحاكم من حديث ابن مسعود رفعه : أتيت بالبراق فركبت خلف جبريل ، وفي حديث حذيفة عند الترمذي والنسائي ، فما زايلا ظهر البراق ، وفي : كتاب مكة ، للفاكهى والازرقى : ان إبراهيم كان يحج على البراق ، وفي أوائل الروض للسبيل : ان إبراهيم حمل هاجر على البراق لما سار إلى مكة بها وبولدها ، فهذه آثار يشد بعضها بعضا . وجاءت آثار أخرى تشهد لذلك لم أر إلاالة بايرادها . ومن الأخبار الواهية في صفة البراق ما ذكره الماوردي عن مقاتل وأورده القرطبي في : التذكرة ، ومن قبله الشعلبي من طريق ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : الموت والحياة جسمان فالموت كبش لا يجد ريحه شيء إلا مات ، والحياة فرس بقاء أنثى ، وهي التي كان جبريل والأنبياء يركبونها لا تمر بشيء ولا يجد ريحها شيء إلا حي . ومنها أن البراق لما عاتبه جبريل قال له معتذرا : انه مس الصفراء اليوم ، وان الصفراء صنم من ذهب كان عند الكعبة ، وان النبي ﷺ مر به فقال : تبأ لمن يعبدك من دون الله ، وأنه ﷺ نهى زيد بن حارثة أن يمس به بعد ذلك وكسره يوم فتح مكة . قال ابن المنير : إنما استصعب البراق فيها وزهوا بركوب النبي ﷺ عليه ، وأراد جبريل استنطاقه فلذلك خجل وارفض عرفا من ذلك . وقريب من ذلك رجفة الجبل به حتى قال له : اثبت قائما عليك نبي وصديق وشهيد ، فانها هزة الطرب لاهزة الغضب . ووقع في حديث حذيفة عند أحمد قال : أتى رسول الله ﷺ بالبراق فلم يراىل ظهره هو وجبريل حتى انتهيا الى بيت المقدس ، فهذا لم يسنده حذيفة عن النبي ﷺ ، فيحتمل أنه قال عن اجتهد ، ويحتمل أن يكون قوله هو وجبريل يتعلق بمرافقته في السير لا في الركوب ، قال ابن دحية وغيره : معناه وجبريل قائد أو سائق أو دليل ، قال وإنما جزمنا بذلك لأن قصة المعراج كانت كرامة للنبي ﷺ فلا مدخل لغيره فيها . قلت : ويرد التأويل المذكور أن في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود أن جبريل حمله على البراق وديفا له ، وفي رواية الحارث في مسنده أتى بالبراق فركب خلف جبريل فسار بهما ، فهذا صريح في ركوبه معه فالله أعلم . وأيضا فان ظاهره أن المعراج وقع للنبي ﷺ على ظهر البراق إلى أن صعد السموات كلها ووصل إلى ما وصل ورجع وهو على حاله ، وفيه نظرا ما ذكره ، ولعل حذيفة إنما أشار إلى ما وقع في ليلة الإسراء المجردة التي لم يقع فيها معراج

على ما تقدم من تقرير وقوح الاسراء مرتين . **قوله** ( فانطلق بن جبريل ) في رواية بدء الخلق وفاقطعت مع جبريل ، ولا مغايرة بينهما ، بخلاف ما نحا اليه بعضهم من أن رواية بدء الخلق تشير بأنه ما احتاج إلى جبريل في العروج ، بل كانا معا بمنزلة واحدة ، لكن معظم الروايات جاء باللفظ الأول ، وفي حديث أبي ذر في أول الصلاة ، ثم أخذ بيدي فخرج في ، والذي يظهر أن جبريل في تلك الحالة كان دليله فيما قصد له فذلك جاء سياق الكلام يشعر بذلك . **قوله** ( حتى أتى السماء الدنيا ) ظاهره أنه استمر على البراق حتى عرج إلى السماء ، وهو مقتضى كلام ابن أبي حمزة المذكور قريبا ، وتمسك به أيضا من زعم أن المعراج كان في ليلة غير ليلة الإسراء إلى بيت المقدس ، فاما العروج ففي غير هذه الرواية من الأخبار أنه لم يكن على البراق بل رقى المعراج ، وهو السلم كما وقع مصرحا به في حديث أبي سعيد عند ابن إسحق والبيهقي في الدلائل ، ولنظنه فاذا أنا بدابة كالبغل مضطرب الاذنين يقال له البراق ، وكانت الأنبياء تركبه قبل ، فركبته ، فذكر الحديث قال ثم دخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصليت ، ثم أتيت بالمعراج ، وفي رواية ابن إسحق سمعت رسول الله ﷺ يقول : لما فرغت مما كان في بيت المقدس أتى بالمعراج فلم أر قط شيئا كان أحسن منه ، وهو الذي يمد اليه الميت عينيه إذا حضر ، فأصعدني صاحبي فيه حتى انتهى بي إلى باب من أبواب السماء ، الحديث . وفي رواية كعب د فوضعت له مرقاة من فضة و مرقاة من ذهب حتى عرج هو وجبريل ، وفي رواية لأبي سعيد في شرف المصطفى أنه د أتى بالمعراج من جنة الفردوس وأنه منضد بالزواو وعن يمينه ملائكة وعن يساره ملائكة ، وأما المحتج بالتعدد فلا حجة له لاحتمال أن يكون التقصير في ذلك الإسراء من الراوى ، وقد حفظه ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال د أتيت بالبراق - فوصفه قال - فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي تربط بها الأنبياء ، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ، ثم خرجت فجاءني جبريل بإناءين - فذكر القصة قال - ثم ، عرج بي إلى السماء ، وحديث أبي سعيد دال على الاتحاد ، وقد تقدم شيء من هذا البحث في أول الصلاة ، وقوله في رواية ثابت فربطته بالحلقة ، أنكره حذيفة ، فروى أحمد والترمذي من حديث حذيفة قال د تحدثون أنه ربطه ، أخاف أن يفر منه ، وقد سخره له عالم الغيب والشهادة ، ؟ قال البيهقي : المثبت مقدم على النافي ، يعنى من أثبت ربط البراق والصلاة في بيت المقدس معه زيادة علم على من نفي ذلك ، فهو أولى بالقبول . ووقع في رواية بريدة عند البزار د لما كان ليلة أسرى به فأتى جبريل الصخرة التي يبيت المقدس فوضع إصبعه فيها فخرقها فشد بها البراق ، ونحوه للترمذي ، وأنكر حذيفة أيضا في هذا الحديث ، أنه ﷺ صلى في بيت المقدس ، واحتج بأنه لو صلى فيه لكتب عليكم الصلاة فيه كما كتب عليكم الصلاة في البيت العتيق ، والجواب عنه منع التلازم في الصلاة إن كان أراد بقوله د كتب عليكم ، الفرض وإن أراد التشريع فنتأزمه ، وقد شرح النبي ﷺ الصلاة في بيت المقدس فقرنه بالمسجد الحرام ومسجده في شد الرجال ، وذكر فضيلة الصلاة فيه في غير ما حديث ، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي د حتى أتيت بيت المقدس فأوثقت دابتي بالحلقة التي كانت الأنبياء تربط بها - وفيه - فدخلت أنا وجبريل بيت المقدس فصلى كل واحد منا ركعتين ، وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه نحوه وزاد د ثم دخلت المسجد فعرقت النبيين من بين قائم وراكع وساجد ، ثم أقيمت الصلاة فأنتمهم ، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم فلم ألث إلا يسيرا حتى اجتمع فأس كثير ، ثم أذن مؤذن فأقيمت الصلاة فقمنا صفوفا ننظر من يؤمننا ، فأخذ بيدي جبريل فقدمني فصليت بهم ، وفي حديث لمن

مسعود عند مسلم و وحانت الصلاة فأمتهم ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد و قلنا أتى النبي ﷺ المسجد الأقصى قام يصلي ، فاذا النبيون أجمعون يصلون معه ، وفي حديث عمر عند أحمد أيضا أنه و لما دخل بيت المقدس قال : أصلي حيث صلى رسول الله ﷺ ، فتقدم إلى القبلة فصلى ، وقد تقدم شيء من ذلك في الباب الذي قبله ، قال عياض يحتمل أن يكون صلى بالأنبياء جميعا في بيت المقدس ، ثم صعد منهم إلى السماوات من ذكر أنه ﷺ رآه ، ويحتمل أن تكون صلاته بهم بعد أن هبط من السماء فهبطوا أيضا . وقال غيره : رؤيته لإياهم في السماء محمولة على رؤية أرواحهم إلا عيسى لما ثبت أنه رفع بجسده ، وقد قيل في إدريس أيضا ذلك ، وأما الذين صلوا معه في بيت المقدس فيحتمل الأرواح خاصة ، ويحتمل الأجساد بأرواحها ، والأظهر أن صلاته بهم ببيت المقدس كان قبل الخروج ، والله أعلم . **قوله** ( السماء الدنيا ) في حديث أبي سعيد في ذكر الأنبياء عند البيهقي و إلى باب من أبواب السماء يقال له باب الحفظة ، وعليه ملك يقال له اسماعيل وتحت يده اثنا عشر ألف ملك . **قوله** ( فاستفتح ) تقدم القول فيه في أول الصلاة وأن قولهم و أرسل إليه ، أى للعروج ، وليس المراد أصل البعث لأن ذلك كان قد اشتهر في المملوك الأعلى ، وقيل سألوا تعجبا من نعمة الله عليه بذلك أو استبشارا به ، وقد علوا أن بشر لا يترقى هذا الترتيب إلا بأذن الله تعالى ، وأن جبريل لا يصعد من لم يرسل إليه . وقوله و من معك ، بشعر بأنهم أحسوا معه برفيق وإلا لكان السؤال بلفظ و أمعك أحد ، وذلك الإحساس إما بمشاهدة لكون السماء شفافة ، ولما بأمر معنوى كزيادة أنوار أو نحوها يشعر بتجدد أمر يحدن معه السؤال بهذه الصيغة ، وفي قول و محمد ، دليل على أن الاسم أولى في التعريف من الكنية ، وقبل : الحكمة في سؤال الملائكة و قد بعث إليه ، ؟ أن الله أراد إطلاع نبيه على أنه معروف عند الملائكة الأعلى لأنهم قالوا و أو بعث إليه ، فدل على أنهم كانوا يعرفون أن ذلك سيقع له : ولولا لكانوا يقولون : ومن محمد ؟ مثلاً . **قوله** ( مرحبا به ) أى أصاب رجبا وسعة ، وكفى بذلك عن الانشراح ، واستنبط منه ابن المنير جواز رد السلام بغير لفظ السلام ، وتعقب بأن قول الملك و مرحبا به ، ليس ردا للسلام فانه كان قبل أن يفتح الباب والسياق يرشد إليه ، وقد نبه على ذلك ابن أبي جرة ، ووقع هنا أن جبريل قال له عند كل واحد منهم وسلم عليه قال : فسلمت عليه فرد على السلام ، وفيه إشارة إلى أنه رآهم قبل ذلك . **قوله** ( فنعم المجيء جاء ) قيل المخصوص بالمدح مخدوف ، وفيه تقديم وتأخير ، والتقدير و جاء فنعم المجيء بجيؤه ، وقال ابن مالك : في هذا الكلام شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو الصفة عن الموصوف في باب نعم ، لأنها تحتاج إلى فاعل هو المجيء ، وإلى مخصص بمعناها وهو مبتدأ مخبر عنه بنعم و فاعلها ، فهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بجاء ، والتقدير نعم المجيء الذي جاء ، أو نعم المجيء بجاء ، وكونه موصولا أجود لأنه مخبر عنه ، والمخبر عنه إذا كان معرفة أولى من كونه نكرة . **قوله** ( فاذا فيها آدم ) فقال : هذا أبوك آدم ( زاد في رواية أنس عن أبي ذر أول الصلاة ذكر الاسم التي عن يمينه وعن شماله ، وتقدم القول فيه ، وذكرت هناك احتمالا أن يكون المراد بالنسم المرئية لآدم هي التي لم تدخل الأجساد بعد . ثم ظهر لي الآن احتمال آخر وهو أن يكون المراد بها من خرجت من الأجساد حين خروجها لأنها مستقرة ، ولا يلزم من رؤية آدم لها وهو في السماء الدنيا أن يفتح لها أبواب السماء ولا تلجها ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند البيهقي ما يؤيده ولفظه و فاذا أنا بآدم تعرض عليه أرواح ذريته المؤمنين فيقول : روح طيبة ونفس طيبة اجمعوها في عليين . ثم تعرض عليه أرواح ذريته الفجار فيقول : روح



خبيثة ونفس خبيثة ، اجعلوها في سجين ، وفي حديث أبي هريرة عند الزوار ، فإذا عن يمينه باب يخرج منه ريح طيبة وعن شماله باب يخرج منه ريح خبيثة ، الحديث . فظهر من الحديثين عدم الزوم المذكور ، وهذا أولى بما جمع به القرطبي في المفهم ، أن ذلك في حالة مخصوصة . **قوله** ( بالابن الصالح والنبي الصالح ) قيل اقتصر الأنبياء على وصفه بهذه الصفة وتواردوا عليها لأن الصلاح صفة تشمل خلال الخير ، ولذلك كررها كل منهم عند كل صفة ، والصالح هو الذي يقوم بما يلزمه من حقوق الله وحقوق العباد ، فمن ثم كانت كلمة جامعة لمعاني الخير ، وفي قول آدم - بالابن الصالح ، إشارة إلى افتخاره بأبوة النبي ﷺ ، وسيأتي في التوحيد بيان الحكمة في خصوص منازل الأنبياء من السماء . **قوله** ( ثم صعد بنى حتى أتى السماء الثانية ) وفيه « فإذا يحيى وعيسى وهما ابنا خالة » قال النووي قال ابن السكيت : يقال ابنا خالة ولا يقال ابنا عم ولا يقال ابنا خال . ولم يبين سبب ذلك ، والسبب فيه أن ابني الخالة أم كل منهما حالة الآخر لزوما ، بخلاف ابني العم ، وقد توافقت هذه الرواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم أن في الأولى آدم وفي الثانية يحيى وعيسى ، وفي الثالثة يوسف ، وفي الرابعة إدريس ، وفي الخامسة هارون ، وفي السادسة موسى ، وفي السابعة إبراهيم وخالف ذلك الزهري في روايته عن أنس عن أبي ذر أنه لم يثبت أسماءهم وقال فيه « إبراهيم في السماء السادسة » ووقع في رواية شريك عن أنس أن إدريس في الثالثة ، وهارون في الرابعة ، وآخر في الخامسة ، وسيألفه يدل على أنه لم يضبط منازلهم أيضا كما صرح به الزهري ، ورواية من ضبط أولى ولا سيما مع اتفاق قتادة وثابت وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس ، إلا أنه خالف في إدريس وهارون فقال هارون في الرابعة ، وإدريس في الخامسة ، ووافقهم أبو سعيد إلا أن في رواية يوسف في الثانية ، وعيسى ويحيى في الثالثة ، والأول أثبت . وقد استشكل رؤية الأنبياء في السيارات مع أن أجسادهم مستقرة في قبورهم بالأرض ، وأجيب بأن أرواحهم تشكلت بصور أجسادهم أو أحضرت أجسادهم للملاقاة النبي ﷺ تلك الليلة تشريفا له وتكريما ، ويؤيده حديث عبد الرحمن بن هاشم عن أنس ففيه « وبعث له آدم فن دونه من الأنبياء ، فافهم ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . **قوله** ( فلما خلصت إذا يوسف ) زاد مسلم في رواية ثابت عن أنس « فإذا هو قد أعطى شطر الحسن » وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وأبي هريرة عند ابن عائذ والطبراني « فإذا أنا برجل أحسن ما خلق الله ، قد فضل الناس بالحسن كالقمر ليلة البدر على سائر الكواكب ، وهذا ظاهره أن يوسف عليه السلام كان أحسن من جميع الناس ، لكن روى الترمذي من حديث أنس ما بعث الله نبيًا إلا حسن الوجه حسن الصوت وكان نبيكم أحسنهم وجهاً وأحسنهم صوتاً فعلى هذا فيحمل حديث المراج على أن المراد غير النبي ﷺ ، ويؤيده قول من قال : إن المتكلم لا يدخل في عموم خطابه ، وأما حديث الباب فقد حملة ابن المنير على أن المراد أن يوسف أعطى شطر الحسن الذي أوتيه نبينا ﷺ ، والله أعلم . وقد اختلف في الحكمة في اختصاص كل منهم بالسماء التي اتقاه بها ، فقيل ليظهر تفاضلهم في الدرجات ، وقيل لمناسبة تتعلق بالحكمة في الاختصاص هؤلاء دون غيرهم من الأنبياء ، فقيل أمروا بملاقاته فمنهم من أدركه في أول وهلة ومنهم من تأخر فلحق ومنهم من فات ، وهذا زيفه السبيل فأصاب ، وقيل الحكمة في الاختصاص على هؤلاء المذكورين الإشارة إلى ما سيقع له ﷺ مع قومه من نظير ما وقع لكل منهم ، فاما آدم فوقع التنبيه بما وقع له من الخروج من الجنة إلى الأرض بما سيقع للنبي ﷺ من الهجرة إلى المدينة ، والجامع بينهما ما حصل لكل منهما من المشقة وكراهة فراق ما ألفه من الوطن ،

ثم كان مآل كل منهما أن يرجع إلى موطنه الذي أخرج منه ، وبعبسي ويحيى على ما وقع له من أول الهجرة من عداوة اليهود وتماديهم على البغي عليه وإرادتهم وصول السوء اليه ، وببوسف على ما وقع له من إخوته من قريش في نصهم الحرب له وإرادتهم هلاكه وكانت العاقبة له ، وقد أشار إلى ذلك بقوله لقريش يوم الفتح : أقول كما قال يوسف : « لا تريب عليكم ، وبادريس على رفيع منزله عند الله ، وهارون على أن قومه وجعوا إلى محبته بعد أن آذوه ، وبموسى على ما وقع له من معالجة قومه وقد أشار إلى ذلك بقوله : لقد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر ، وبإبراهيم في استناده إلى البيت المعمور بما ختم له ﷺ في آخر عمره من إقامة منسك الحج وتعظيم البيت ، وهذه مناسبات لطيفة أبداه السهيل فأوردتها منفحة مأنصة . وقد زاد ابن المنير في ذلك أشياء أضربت عنها إذا أكثرها في المفاضلة بين الأنبياء والإشارة في هذا المقام عندى أول من تطويل العبارة . وذكر في مناسبة لقاء إبراهيم في السماء السابعة معنى لطيفا زائدا ، وهو ما اتفق له ﷺ من دخول مكة في السنة السابعة وطوافه بالبيت ، ولم يتفق له الوصول إليها بعد الهجرة قبل هذه ، بل قصدها في السنة السادسة فصدره عن ذلك كما تقدم بسطه في كتاب الشروط قال ابن أبي جرة : الحكمة في كون آدم في السماء الدنيا لأنه أول الأنبياء وأول الآباء وهو أصل فكان أولافى الأولى ، ولأجل تأنيس النبوة بالأبوة ، وعيسى في الثانية لأنه أقرب الأنبياء عهدا من محمد ، وبليه يوسف لأن أمة محمد تدخل الجنة على صورته ، وإدريس في الرابعة لقوله ( ورفعناه مكانا عليا ) والرابعة من السبع وسط معتدل ، وهارون أقربيه من أخيه موسى ، وموسى أرفع منه لفضل كلام الله ، وإبراهيم لأنه الأب الأخير فناسب أن يتجدد للنبي ﷺ بليقه أنس لتوجهه بعده إلى عالم آخر ، وأيضا فنزلة الخليل تقتضى أن تكون أرفع المنازل ومنزلة الحبيب أرفع من منزلته ، فلذلك ارتفع النبي ﷺ عن منزلة إبراهيم إلى قاب قوسين أو أدنى . قوله في قصة موسى ( فلما تجاوزت بكى ، قيل له ما يبكيك ؟ قال : أبكى لأن غلاما بعث بعدى يدخل الجنة من أمته أكثر من أن يدخلها من أمي ) وفي رواية شريك عن أنس : لم أظن أحدا يرفع على ، وفي حديث أبي سعيد قال موسى : يزعم بنو إسرائيل أني أكرم على الله ، وهذا أكرم على الله مني ، زاد الأموي في روايته : ولو كان هذا وحده هان على ، ولكن معه أمته وهم أفضل الأمم عند الله ، وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه « مر بموسى عليه السلام وهو يرفع صوته فيقول : أكرمته وفضلته ، فقال جبريل : هذا موسى ، قلت : ومن يعاتب قال : يعاتب ربه فيك ، قلت : ورفيع صوته على ربه ؟ قال : إن الله قد عرف له حديثه ، وفي حديث ابن مسعود عند الحارث وأبي يعلى والبرار : وسمعت صوتا وتذمرا ، فسألت جبريل فقال : هذا موسى ، قلت على من تذمره ؟ قال : على ربه . قلت : على ربه ؟ قال : انه يعرف ذلك منه ، قال العلماء : لم يكن بكاء موسى حسدا ، معاذ الله ، فان الحسد في ذلك العالم مزروع عن آحاد المؤمنين فكيف بمن اصطفاه الله تعالى ، بل كان أسفا على ما فاتته من الاجر الذي يترتب عليه رفع الدرجة بسبب ما وقع من أمته من كثرة المخالفة المقتضية لتنقيص أجورهم المستلزم لتنقيص أجره ، لأن لكل نبي مثل أجر كل من اتبعه ، ولهذا كان من اتبعه من أمته في العدد دون من اتبع نبيينا ﷺ مع طول مدتهم بالنسبة لهذه الأمة . وأما قوله « غلام » فليس على سهيل النقص ، بل على سهيل التنويه بقدرته الله وعظيم كرمه إذ أعطى لمن كان في ذلك السن ما لم يعطه أحدا قبله من هو أسن منه . وقد وقع من موسى من العناية بهذه الأمة من أمر الصلاة ما لم يقع لغيره ، ووقعت الإشارة لذلك في حديث أبي هريرة عند الطبري والبرار ، قال عليه الصلاة

والسلام وكان موسى أشد من علي حين مررت به . وخيرهم لي حين رجعت اليه ، وفي حديث أبي سعيد : فأقبلت وراجعا ، فررت بموسى ونعم الصاحب كان لكم ، فسألتني : كم فرض عليك ربك ، ؟ الحديث قال ابن أبي جرة : ان الله جعل الرحمة في قلوب الأنبياء أكثر مما جعل في قلوب غيرهم ، لذلك بكى رحمة لأمته ، وأما قوله : هذا الغلام ، فأشار إلى صفر سنة بالنسبة اليه ، قال الخطابي : العرب تسمى الرجل المستجمع السن غلاما مادامت فيه بقية من القوة اه . ويظهر لي أن موسى عليه السلام أشار الى ما أنعم الله به على نبيينا عليهما الصلاة والسلام من استمرار القوة في الكهولة والى أن دخل في سن الشيخوخة ولم يدخل على بدنه هرم ولا اعتري قوته نقص ، حتى أن الناس في قدومه المدينة كما سيأتى من حديث أنس لما رأوه مردفا أبا بكر أطلقوا عليه اسم الشاب وعلى أبي بكر اسم الشيخ مع كونه في العمر أسن من أبي بكر ، والله أعلم . وقال القرطبي : الحكمة في تخصيص موسى بمراجعة النبي ﷺ في أمر الصلاة لعلمها أسكون أمة موسى كلفت من الصلوات بما لم تكلف به غيرها من الأمم ، فقلت عليهم ، فأشفق موسى على أمة محمد من مثل ذلك . ويشير إلى ذلك قوله : انى قد جربت الناس قبلك ، انتهى . وقال غيره لعلمها من جهة أنه ليس في الأنبياء من له أتباع أكثر من موسى ولا من له كتاب أكبر ولا أجمع الأحكام من هذه الجهة مضاهيا للنبي ﷺ ، فناسب أن يتمنى أن يكون له مثل ما أنعم به عليه من غير أن يريد زواله عنه ، وناسب أن يطلعه على ما وقع له وينصحه فيما يتعلق به ، ويحتمل أن يكون موسى لما غلب عليه في الابتداء الأسف على نقص حظ أمته بالنسبة لامة محمد حتى تمنى ما تمنى أن يكون ، استدرك ذلك ببذل النصيحة لهم والشفقة عليهم ليزيل ما عساه أن يتوم عليه فيما وقع منه في الابتداء . وذكر السبلي أن الحكمة في ذلك أنه كان رأى في مناجاته صفة أمة محمد ﷺ فدعا الله أن يجعله منهم ، فكان إشفافه عليهم كناية من هو منهم . وتقدم في أول الصلاة شئ . من هذا ، ومما يتعلق بأمر موسى بالترديد مرارا ، والعلم عند الله تعالى . وقد وقع من موسى عليه السلام في هذه القصة من مراعاة جانب النبي ﷺ أنه أمسك عن جميع ما وقع له حتى فارقه النبي ﷺ أدبا معه وحسن عشرة ، فلما فارقه بكى وقال ما قال . قوله ( فاذا إبراهيم ) في حديث أبي سعيد : فاذا أنا بإبراهيم خليل الرحمن مسندا ظهره إلى البيت المعمور كاحسن الرجال ، وفي حديث أبي هريرة عند الطبري : فاذا هو برجل أشعث جالس عند باب الجنة على كرسي . ( تكملة ) : اختلف في حال الأنبياء عند انقضى النبي ﷺ إياهم ليلة الإسراء هل أسرى بأجسادهم لملاقاة النبي ﷺ تلك الليلة ، أو أن أدواهم مسخرة في الأماكن التي لفهم النبي ﷺ وأدواهم مشكلة بشكل أجسادهم كما جزم به أبو الوفاء بن عقيل ، واختار الأول بعض شيوخنا ، واحتج بما ثبت في مسلم عن أنس أن النبي ﷺ قال : رأيت موسى ليلة أسرى بي قائما يصلى في قبره ، فدل على أنه أسرى به لما مر به . قلت : وليس ذلك بل لازم بل يجوز أن يكون لروحه اتصال بجسده في الأرض ، فلذلك يتمكن من الصلاة وروحه مسخرة في السماء . قوله ( ثم رفعت الى سدة المنتهى ) كذا الأكثر بضم الراء وسكون العين وضم التاء من : رفعت ، بضمير المتكلم وبعده حرف جر ، وللكشميهني : رفعت ، بفتح العين وسكون التاء أى السدرة لى باللام أى من أجل ، وكذا تقدم في بدء الخلق ، ويجمع بين الروايتين بأن المراد أنه رفع إليها أى ارتقى به وظهرت له ، والرفع إلى الشئ يطلق على التقريب منه ، وقد قيل في قوله تعالى ( وفرش مرفوعة ) أى تارب لهم ، ووقع بيان سبب تسميتها سدة المنتهى في حديث ابن مسعود عند مسلم ولفظه : لما أسرى رسول الله ﷺ قال : انتهى إلى سدة المنتهى وهى في السماء

السادسة والها ينتهى ما يبرج من الأرض فيقبض منها ، والها ينتهى ما يهبط فيقبض منها ، وقال النووى سميت سدرة المنتهى لأن علم الملائكة ينتهى إليها ، ولم يجاوزها أحد إلا رسول الله ﷺ . قلت : وهذا لا يعارض حديث ابن مسعود المتقدم ، لكن حديث ابن مسعود ثابت في الصحيح فهو أولى بالاعتقاد . قلت : وأورد النووى هذا بصيغة التبريض فقال : وحكى عن ابن مسعود أنها سميت بذلك الخ . هكذا أورده فأشعر بضغفه عنده ، ولا سيما ولم يصرح برفعه ، وهو صحيح مرفوع . وقال القرطبي في « المفهم » : ظاهر حديث أنس أنها في السابعة لقوله بعد ذكر السماء السابعة « ثم ذهب إلى السدرة » وفي حديث ابن مسعود أنها في السادسة ، وهذا تعارض لا شك فيه ، وحديث أنس هو قول الأكثر ، وهو الذي يقتضيه وصفها بأنها التي ينتهى إليها علم كل نبي مرسل وكل ملك مقرب على ما قال كعب ، قال : وما خلفها غيب لا يعلمه إلا الله أو من أعلمه ، وبهذا جزم إسماعيل بن أحمد ، وقال غيره : إليها منتهى أرواح الشهداء ، قال : ريت رجح حديث أنس بأنه مرفوع ، وحديث ابن مسعود وقوف ، كذا قال ، ولم يبرج على الجع بل جزم بالتعارض . قلت : ولا يعارض قوله إنها في السادسة مادك عليه بقية الأخبار أنه وصل إليها بعد أن دخل السماء السابعة لأنه يحمل على أن أصلها في السماء السادسة وأغصانها وفروعها في السابعة ، وليس في السادسة منها إلا أصل ساقها ، وتقدم في حديث أبي ذر أول الصلاة « فغشيها ألون لا أدري ما هي ، وبقية حديث ابن مسعود المذكور « قال الله تعالى ﴿ اذ يغشى السدرة ما يغشى ﴾ » قال : فراش من ذهب ، كذا فسر المصنف في قوله ﴿ ما يغشى ﴾ بالفراش . ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس « جراد من ذهب ، قال البيضاوى : وذكر الفراش وقع على سبيل التمثيل ، لأن من شأن الشجر أن يسقط عليها الجراد وشبهه ، وجعلها من الذهب لصفاء لونها وإضاءتها في نفسها انتهى . ويجوز أن يكون من الذهب حقيقة ويخلق فيه الطيران ، والقدرة صالحة لذلك . وفي حديث أبي سعيد وابن عباس « يغشاها الملائكة » ، وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي « على كل ورقة منها ملك » ، ووقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم « فلما غشها من أمر الله ما غشها تغيرت ، فإحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها » ، وفي رواية حميد عن أنس عند ابن مردويه نحوه لكن قال تحولت قوتنا ونحو ذلك . قوله ( فإذا نبها ) بفتح النون وكسر الموحدة وسكونها أيضا ، قال ابن دحية : والارل هو الذي ثبت في الرواية ، أى التحريك . والنبي معروف وهو نمر السدر . قوله ( مثل قلال هجر ) قال الخطابي : القلال بالكسر جمع قلة بالضم هي الجرار ، يريد أن نمرها في السكر مثل القلال ، وكانت معروفة عند المخاطبين فلذلك وقع التمثيل بها ، قال : وهى التي وقع تحديد الماء الكثير بها في قوله « إذا بلغ الماء قلتين » ، وقوله « هجر » بفتح الهاء والجيم بلدة لا تنصرف للتأنيث والعلمية ، ويجوز الصرف . قوله ( وإذا ورقها مثل آذان الفيلة ) بكسر الفاء وفتح التحتانية بعدها لام جمع فيل ، ووقع في بدء الخلق « مثل آذان الفيول » ، وهو جمع فيل أيضا قال ابن دحية : اختيرت السدرة دون غيرها لأن فيها ثلاثة أوصاف : ظل ممدود ، وطعام لذيذ ، ورائحة زكية فكانت بمنزلة الايمان الذي يجمع القول والعمل والنية ، والظل بمنزلة العمل ، والطعام بمنزلة النية ، والرائحة بمنزلة القول . قوله ( وإذا أربعة أنهار ) في بدء الخلق « فإذا في أصلها - أى في أصل سدرة المنتهى - أربعة أنهار ، وسلم « يخرج من أصلها » ، ووقع في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة « أربعة أنهار من الجنة : النيل والفراة وسيحان وجيحان ، فيحتمل أن تكون

سدرة المنتهى مغروسة في الجنة والآنهار تخرج من تحتها فيصح أنها من الجنة . قوله (أما الباطنان في الجنة) قال ابن أبي جرة فيه أن الباطن أجل من الظاهر ، لأن الباطن جعل في دار البقاء والظاهر جعل في دار الفناء ، ومن ثم كان الاعتماد على ما في الباطن كما قال عليه السلام : « ان الله لا ينظر إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم » . قوله (وأما الظاهران قائليل والفرات ) وقع في رواية شريك كما سيأتي في التوحيد أنه رأى في السماء الدنيا نهرين يطردان فقال له جبريل هما النيل والفرات عنصرهما والجمع بينهما أنه رأى هذين النهرين عند سدره المنتهى مع نهرى الجنة ورآهما في السماء الدنيا دون نهرى الجنة وأراد بالعنصر عنصر امتيازهما بسماء الدنيا كذا قال ابن دحية ، ووقع في حديث شريك أيضا : ومضى به يرقى السماء فإذا هو بنهر آخر عليه قصر من أوأ وزبرجد فضرب بيده فإذا هو مسك أذفر فقال : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبا لك ربك . . ووقع في رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم أنه بعد أن رأى إبراهيم قال : ثم انطلق بى على ظهر السماء السابعة حتى انتهى الى نهر عليه خيام اللؤلؤ والياقوت والزبرجد ، وعليه طير خضر ، انهم طير رأيت ، قال جبريل : هذا الكوثر الذى أعطاك الله ، فإذا فيه آنية الذهب والفضة يجرى على رضراض من الياقوت والزمرد ، ماؤه أشد بياضا من اللبن ، قال فأخذت من آنيته فاغترفت من ذلك الماء فشربت فإذا هو أحلى من العسل وأشد رائحة من المسك ، وفي حديث أبي سعيد : فإذا فيها عين تجري يقال لها السلسيل فينشق منها نهران أحدهما الكوثر والآخر يقال له نهر الرحمة . . قلت : فيمكن أن يفسر بهما النهران الباطنان المذكوران في حديث الباب . وكذا روى عن مقاتل قال : الباطنان السلسيل والكوثر . وأما الحديث الذى أخرجه مسلم بلفظ : سيحان وجيحان والنيل والفرات من أنهار الجنة ، فلا يغير هذا لأن المراد به أن في الأرض أربعة أنهار أصلها من الجنة ، وحينئذ لم يثبت لسيحان وجيحان أنهما ينبعان من أصل سدره المنتهى ، فيمتاز النيل والفرات عليهما بذلك . وأما الباطنان المذكوران في حديث الباب فهما غير سيحان وجيحان ، والله أعلم . قال النووي : في هذا الحديث أن أصل النيل والفرات من الجنة ، وأنهما يخرجان من أصل سدره المنتهى ، ثم يسيران حيث شاء الله ، ثم ينزلان إلى الأرض ، ثم يسيران فيها ثم يخرجان منها ، وهذا لا يمنعه العقل ، وقد شهد به ظاهر الخبر فليعتمد . وأما قول عياض : ان الحديث يدل على أن أصل سدره المنتهى في الأرض لكونه قال : إن النيل والفرات يخرجان من أصلها وهما بالمشاهدة يخرجان من الأرض فيلزم منه أن يكون أصل السدره في الأرض ، وهو متعقب ، فان المراد بكونهما يخرجان من أصلها غير خروجهما بالانبج من الأرض . والحاصل أن أصلها في الجنة وهما يخرجان أولا من أصلها ثم يسيران إلى أن يستقرا في الأرض ثم ينبعان . واستدل به على فضيلة ماء النيل والفرات لكون منبعمهما من الجنة ، وكذا سيحان وجيحان . قال القرطبي : لعل ترك ذكرهما في حديث الإسراء لكونهما ليسا أصلا برأسهما ، وانما يحتمل أن يتفرعا عن النيل والفرات . قال : وقيل إنما أطلق على هذه الأنهار أنها من الجنة تشبيها لها بأنهار الجنة لما فيها من شدة العذوبة والحسن والبركة ، والاول أولى ، والله أعلم . ( تنبيه ) : الفرات بالثناة في الخط في حالي الوصل والوقف في القراءات المشهورة ،

وجاء في قراءة شاذة أنها هاء تأنيث ، وشبهها أبو المظفر بن الليث بالتأبوت والتأبوه . **قوله** ( ثم رفع لي البيت المعمور ) زاد الكشميني ، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ، وتقدمت هذه الزيادة في بدء الخلق بزيادة ، وإذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم ، وكذا وقع مضموما إلى رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد بينت في بدء الخلق أنه مدرج ، وذكرت من فصله من رواية قتادة عن الحسن عن أبي هريرة ، وقد قدمت ما يتعلق بالبيت المعمور هناك ، ووقعت هذه الزيادة أيضا عند مسلم من طريق ثابت عن أنس وفيه أيضا ، ثم لا يعودون إليه أبدا ، وزاد ابن إسحق في حديث أبي سعيد ، إلى يوم القيامة ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار أنه رأى هناك أقواما بيض الوجوه وأقواما في ألوانهم شيء ، فدخلوا نارا فاغتسلوا فخرجوا وقد خلصت ألوانهم ، فقال له جبريل : هؤلاء من أمتك خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا ، وفي رواية أبي سعيد عند الاموى والبيهقي أنهم دخلوا معه البيت المعمور وصلوا فيه جميعا ، واستدل به على أن الملائكة أكثر المخلوقات لأنه لا يعرف من جميع العوالم من يتجدد من جنسه في كل يوم سبعون ألفا غير ما ثبت عن الملائكة في هذا الخبر . **قوله** ( ثم أتيت باناء من خمر وإناء من ابن وإناء من عسل ، فأخذت اللبن ، فقال : هي الفطرة التي أنت عليها ) أي دين الاسلام . قال القرطبي يحتمل أن يكون سبب تسمية اللبن فطرة لأنه أول شيء يدخل بطن المولود ويشق أمعاه ، والسري في ميل النبي ﷺ إليه دون غيره لكونه كان مألوفا له ، ولأنه لا ينشأ عن جنسه مفسدة ، وقد وقع في هذه الرواية أن إتيانه بالآنية كان بعد وصوله إلى سدرة المنتهى ، وسيأتي في الأشربة من طريق شعبة عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار ، فذكره قال : وأتيت بثلاثة أفداح ، الحديث وهذا موافق لحديث الباب ، إلا أن شعبة لم يذكر في الاسناد مالك بن صعصعة . وفي حديث أبي هريرة عند ابن عائد في حديث المعراج بعد ذكر إبراهيم قال : ثم انطلقنا ، فإذا نحن بثلاثة آنية مغطاة ، فقال جبريل : يا محمد ألا تشرب مما سقاك ربك ؟ فتناوات إحداها فإذا هو عسل فشربت منه قليلا ، ثم تناوات الآخر فإذا هو لبن فشربت منه حتى رويت ، فقال : ألا تشرب من الثالث ؟ قلت : قد رويت . قال : وفقك الله ، وفي رواية البزار من هذا الوجه أن الثالث كان خمر ، لكن وقع عنده أن ذلك كان بيت المقدس ، وأن الأول كان ماء ولم يذكر العسل . وفي حديث ابن عباس عند أحمد : فلما أتى المسجد الأقصى قام يصلي ، فلما انصرف جرى به قدحان في أحدهما لبن وفي الآخر عسل ، فأخذ اللبن ، الحديث ، وقد وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس أيضا أن إتيانه بالآنية كان ببيت المقدس قبل المعراج ولفظه : ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاء جبريل باناء من خمر وإناء من لبن ، فأخذت اللبن ، فقال جبريل : أخذت الفطرة . ثم عرج إلى السماء ، وفي حديث شداد بن أوس فصليت من المسجد حيث شاء الله ، وأخذني من العطش أشد ما أخذني ، فأتيت باناء من أحدهما لبن والآخر عسل ، فعدلت بينهما ، ثم هداني الله فأخذت اللبن ، فقال شيخ بين يدي - يعني لجبريل - أخذ صاحبك الفطرة ، وفي حديث أبي سعيد عند ابن إسحق في قصة الاسراء : فصلى بهم - يعني الأنبياء - ثم أتى بثلاثة آنية : إناء فيه لبن ، وإناء فيه خمر ، وإناء فيه ماء ، فأخذت اللبن ، الحديث . وفي مرسل الحسن عنده نحوه لكن لم يذكر إناء الماء ، ووقع بيان مكان عرض الآنية في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عند المصنف كما سيأتي في أول الأشربة ولفظه : أتى رسول الله ﷺ ليلة أسرى به بإيلياء باناء فيه خمر وإناء فيه لبن ، فنظر إليهما فأخذ اللبن ، فقال له جبريل : الحمد لله الذي

هذا لك لفطرة ، لو أخذت الخمر غوت أمتك ، وهو عند مسلم وفي رواية عبد الرحمن بن هاشم بن عتبة عن أنس عند البيهقي « فمرض عليه الماء والخمر واللبن فاخذ اللبن ، فقال له جبريل : أصبت الفطرة ، ولو شربت الماء لغرقت وغرقت أمتك ، ولو شربت الخمر لغويت وغوت أمتك » ويجمع بين هذا الاختلاف إما بحمل « ثم » على غير بابها من الترتيب وإما هي بمعنى الوار هنا ، وإما بوقوع عرض الآنية مرتين : مرة عند فراغه من الصلاة بييت المقدس وسببه ما وقع له من العطش ، ومرة عند وصوله إلى سدة المنتهى ورؤية الانهار الأربعة . أما الاختلاف في عدد الآنية وما فيها فيحمل على أن بعض الرواة ذكر ما لم يذكره الآخر ، وبمجموعها أربعة آنية فيها أربعة أشياء من الانهار الأربعة التي رأها تخرج من أصل سدة المنتهى . ووقع في حديث أبي هريرة عند الطبري لما ذكر سدة المنتهى « يخرج أصلها من أنهار من ماء غير آسن ، ومن لبن لم يتغير طعمه ، ومن نهر لذة للشاربين ، ومن نهر عسل مصفى ، فلهله عرض عليه من كل نهر إمنا . وجاء عن كعب أن نهر العسل نهر النيل ونهر اللبن نهر جيحان ونهر الخمر نهر الفرات ونهر الماء سيحان ، والله أعلم . قوله ( ثم فرضت على الصلاة ) تقدم ما يتعلق بها في الكلام على حديث أبي ذر في أول الصلاة ، والحكمة في تخصيص فرض الصلاة بليلة الاسراء أنه عليه السلام لما خرج به رأى في تلك الليلة تعبد الملائكة وأن منهم القائم فلا يقعد والراكع فلا يسجد والساجد فلا يقعد ، فجمع الله له ولائته تلك العبادات كلها في كل ركعة يصلحها العبد ، بشرائطها من الطمأنينة والاخلاص ، أشار إلى ذلك ابن أبي جبرة ، وقال وفي اختصاص فرضيتها بليلة الاسراء إشارة إلى عظيم بيانها ، ولذلك اختص فرضها بكونه بغير واسطة بل بمراجعات تعددت على ما سبق بيانه . قوله ( ولكن أرضى وأسلم ) في رواية الكشي عن أبي ذر رضي الله عنه وأسلم ، وفيه حذف تقدير الكلام : سألت ربي حتى استحييت فلا أرجع ، فاني إن رجعت صرت غير راض ولا مسلم ، ولكنني أرضى وأسلم . قوله ( أمضيت فريضتي ، وخففت عن عبادي ) تقدم أول الصلاة من رواية أنس عن أبي ذر « من خمس ومن خمسون » وتقدم شرحه ، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم « حتى قال : يا محمد هي خمس صلوات في كل يوم وليلة ، كل صلاة عشرة فذلك خمسون صلاة ، ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة » الحديث ، وسأني الكلام على هذه الزيادة في الرقاق . وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند النسائي « وأقيمت سدة المنتهى فغشيتني ضبابة ، فخرت ساجدا ، فقبل لي : إني يوم خلقت السموات والأرض فرضت عليك وعلى أمتك خمسين صلاة فقم بها أنت وأمتك » فذكر مراجعته مع موسى وفيه « فانه فرض على بني إسرائيل صلاتان فما قاموا بهما ، وقال في آخره « فخمسين فقم بها أنت وأمتك » قال فعرفت انها عزمه من الله ، فرجعت إلى موسى فقال لي أرجع ، فلم أرجع . قوله ( فلما جاوزت ناداني مناد : أمضيت فريضتي وخففت عن عبادي ) هذا من أقوى ما استدلل به على أن الله سبحانه وتعالى كلم نبيه محمدا عليه السلام ليلة الاسراء بغير واسطة . ( تكلمه ) : وقع في غير هذه الرواية زيادات رآها عليه السلام بعد سدة المنتهى لم تذكر في هذه الرواية ، منها ما تقدم في أول الصلاة « حتى ظهرت لمستوى أسمع فيه صريف الانعام » وفي رواية شريك عن أنس كما سيأتي في التوحيد « حتى جاء سدة المنتهى ، ودنا الجبار رب العزة تبارك وتعالى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إليه خمسين صلاة ، الحديث . وقد استشكلت هذه الزيادة ، ويأتي الكلام على ذلك مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد . وفي رواية أبي ذر من الزيادة أيضا « ثم أدخلت الجنة ، فاذا فيها جنازة للؤلؤ ، واذا ترابها المسك » وعند مسلم من طريق ممام عن قتادة

عن أنس رفعه : بينا أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافته قباب الدر المجوف ، وإذا طينه مسك أذفر ، فقال جبريل : هذا الكوثر ، وله من طريق شيبان عن قتادة عن أنس : لما صرح بالنبي ﷺ ، فذكر نحوه . وعند ابن أبي حاتم وابن عائد من طريق يزيد بن أبي مالك عن أنس : ثم انطلق حتى انتهى إلى الشجرة ، فغشي من كل سحابة فيها من كل لون ، فتأخر جبريل . وخررت ساجدا ، وفي حديث ابن مسعود عند مسلم : وأعطى رسول الله ﷺ الصلوات الخمس ، وخواتم سورة البقرة ، وغفر لمن لم يشرك بالله من أمته المقحقات ، يعني الكبائر . وفي هذه الرواية من الزيادة : ثم انجلت عن السحابة وأخذ يبني جبريل ، فانصرف سريعا فأثبت على إبراهيم فلم يقل شيئا ، ثم أثبت على موسى فقال : ما صنعت ، الحديث . وفيه أيضا : فقال رسول الله ﷺ لجبريل : ما لي لم آت أهل سماء إلا رحبوا وضحكوا إلى ، غير رجل واحد فسلبت عليه فرد على السلام ورحب بي ولم يضحك لي ؟ قال : يا محمد ذلك مالك خازن جهنم ، لم يضحك منذ خلق ، ولو ضحك لي أحد لضحك اليك ، وفي حديث حذيفة عند أحمد والترمذي : حتى فتحت لها أبواب السماء فرأيا الجنة والنار ، ووعد الآخرة أجمع ، وفي حديث أبي سعيد : أنه عرض عليه الجنة ، وإن رمانها كأنه الدلاء ، وإذا طيرها كأنها البخت ، وأنه عرضت عليه النار ، فإذا هي لو طرح فيها الحجارة والحديد لا كثرها ، وفي حديث شداد بن أوس : فإذا جهنم تكشف عن مثل الزرابي ، ووجدتها مثل الحمة السخنة ، وزاد فيه أنه رأها في وادي بيت المقدس ، وفي رواية يزيد بن أبي مالك عن أنس عند ابن أبي حاتم : أن جبريل قال : يا محمد هل سألت ربك أن يريك الخور العين ؟ قال نعم . قال : فانطلق إلى أولئك النسوة فسلم عليهن . قال : فأثبت إليهن فسلمت ، فرددن فقلت : من أنتن ؟ فقلن : خيرات حسان ، الحديث ، وفي رواية أبي عبيدة بن عبد الله ابن مسعود عن أبيه : أن إبراهيم الخليل عليه السلام قال للنبي ﷺ : يا بني إنك لآتي ربك الليلة ، وإن أمتك آخر الأمم وأضعفها ، فإن استطعت أن تكون حاجتك أو جلاها في أمتك فافعل ، وفي رواية الواقدي بإسانيده في أول حديث الاسراء : كان النبي ﷺ يسأل ربه أن يريه الجنة والنار ، فلما كانت ليلة السبت لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان قبل الهجرة بثمانية عشر شهرا وهو نائم في بيته ظهرا أتاه جبريل وميكائيل فقالا : انطلق إلى ما سألت ، فانطلقا به إلى ما بين المقام وزمزم ، فأتى بالممرج ، فإذا هو أحسن شيء منظر ، فمرجا به إلى السماوات ، فأتى الانبياء ، وانتهى إلى سدرة المنتهى ، ورأى الجنة والنار ، وفرض عليه الخمس ، فلو ثبت هذا لكان ظاهرا في أنه معراج آخر لقوله إنه كان ظهرا ، وأن المعراج كان من مكة ، وهو مخالف لما في الروايات الصحيحة في الأمرين معا . ويعكر على التعدد قوله أن الصلوات فرضت حينئذ ، إلا إن حمل على أنه أعيد ذكره تأكيداً ، أو فرغ على أن الأول كان مناماً وهذا يقظة أو بالعكس ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن للسما أبوابا حقيقة وحفظة موكلين بها ، وفيه إثبات الاستئذان ، وأنه ينبغي لمن يستأذن أن يقول أنا فلان ، ولا يقتصر على أنا لانه يناق مطالب الاستفهام ، وأن المار يسلم على القاعد وإن كان المار أفضل من القاعد ، وفيه استحباب تلقى أهل الفضل بالبشر والترحيب والثناء والدعاء ، وجواز مدح الإنسان المأمون عليه الاقتتان في وجهه ، وفيه جواز الاستناد إلى القبلة بالظهر وغيره مأخوذ من استناد إبراهيم إلى البيت المعمور وهو كالكمبة في أنه قبلة من كل جهة ، وفيه جواز نسخ الحكم قبل وقوع الفعل ، وقد سبق البحث فيه في أول الصلاة ، وفيه فضل السير بالليل على السير بالنهار لما وقع من الإسراء بالليل ، ولذلك كانت أكثر عبادته ﷺ بالليل ، وكان أكثر سفره ﷺ بالليل ، وقال ﷺ : عليكم بالليلة فإن الأرض



تطوى بالليل ، وفيه أن التجربة أقوى في تحصيل المطلوب من المعرفة الكثيرة ، يستفاد ذلك من قول موسى عليه السلام للنبي ﷺ انه عاج الناس قبله وجرهم ، ويستفاد منه تحكيم العادة ، والتنبيه بالاعلى على الأدنى لأن من سلف من الأمم كانوا أقوى أبدأنا من هذه الأمة ، وقد قال موسى في كلامه إنه عاجهم على أقل من ذلك لما واقفوه ، أشار إلى ذلك ابن أبي جرة قال : ويستفاد منه أن مقام الخلعة مقام الرضا والتسليم ، ومقام التكليم مقام الادلال والانبساط ، ومن ثم استبد موسى بأمر النبي ﷺ بطلب التخفيف دون ابراهيم عليه السلام ، مع أن للنبي ﷺ من الاختصاص بابراهيم أزيد مما له من موسى لمقام الابوة ورفعة المنزلة والاتباع في الملة . وقال غيره : الحكمة في ذلك ما أشار إليه موسى عليه السلام في نفس الحديث من سبقه إلى معالجة قومه في هذه العبادة بهيئها وأنهم خالفوه وعصروه . وفيه أن الجنة والنار قد خلقتا ، لقوله في بعض طرقه التي بينها وعرضت على الجنة والنار ، وقد تقدم البحث فيه في بدء الخلق . وفيه استحباب الإكثار من سؤال الله تعالى وتكثير الشفاعة عنده ، لما وقع منه ﷺ في إجابته مشرودة موسى في سؤال التخفيف . وفيه فضيلة الاستحياء ، وبذل النصيحة لمن يحتاج إليها وإن لم يستشر الناصح في ذلك . الحديث الثاني - **قوله** (حدثنا عمرو) هو ابن دينار . **قوله** (في قوله) أي في تفسير قوله تعالى (وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس) قال : هي رؤيا أعين أريها النبي ﷺ ليلة اسرى به إلى بيت المقدس (قلت : وإيراد هذا الحديث في باب المعراج بما يؤيد أن المصنف يرى اتحاد ليلة الاسراء والمعراج ، بخلاف ما فهم عنه من أفراد الترجمتين ، وقد قدمت أن ترجمته في أول الصلاة تدل على ذلك حيث قال : فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة الإسراء ، وقد تمسك بكلام ابن عباس هذا من قال الاسراء كان في المنام ومن قال انه كان في اليقظة ، فالأول أخذ من لفظ الرؤيا قال : لأن هذا اللفظ يختص برؤيا المنام ، ومن قال بالثاني فمن قوله أريها ليلة الاسراء ، والاسراء إنما كان في اليقظة ، لأنه لو كان مناما ما كذبه الكفار فيه ولا فيما هو أبعد منه كما تقدم تقريره ، وإذا كان ذلك في اليقظة وكان المعراج في تلك الليلة تعين أن يكون في اليقظة أيضا إذ لم يقل أحد إنه نام لما وصل إلى بيت المقدس ثم خرج به وهو نائم ، وإذا كان في اليقظة فإضافة الرؤيا إلى العين للاحتراز عن رؤيا القلب ، وقد أثبت الله تعالى رؤيا القلب في القرآن فقال (ما كذب الفؤاد ما رأى) ورؤيا العين فقال (ما زاغ البصر وما طغى) ، لقد رأى (وروى الطبراني في الاوسط بإسناد قوى عن ابن عباس قال : رأى محمد ربه مرتين ، ومن وجه آخر قال : نظر محمد إلى ربه ، جعل السلام لموسى والخلعة لابراهيم والنظر لمحمد ، فإذا تقرر ذلك ظهر أن مراد ابن عباس هنا برؤية العين المذكورة جميع ما ذكره ﷺ في تلك الليلة من الأشياء التي تقدم ذكرها ، وفي ذلك رد لمن قال : المراد بالرؤيا في هذه الآية رؤيا ﷺ أنه دخل المسجد الحرام المشار إليها بقوله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ، لتدخلن المسجد الحرام) قال هذا القائل : والمراد بقوله (فتنة للناس) ما وقع من صد المشركين له في الحديبية عن دخول المسجد الحرام انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يكون مراد الآية لسكن الاعتماد في تفسيرها على ترجمان القرآن أولى ، والله أعلم . واختلف السلف هل رأى ربه في تلك الليلة أم لا ؟ على قولين مشهورين ، وانكرت ذلك عائشة رضي الله عنها وطائفة ، وأثبتها ابن عباس وطائفة . وسيأتي بسط ذلك في الكلام على حديث عائشة حيث ذكره المصنف بهامه في تفسير سورة النجم من كتاب التفسير إن شاء الله تعالى . **قوله** (والشجرة الملعونة في القرآن ، قال : هي شجرة الرقوم) يريد تفسير الشجرة المذكورة في بقية الآية ، وقد قيل فيها غير ذلك كما سيأتي في موضعه في

التفسير إن شاء الله تعالى

٤٣ - **باب** ونود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة ، وبيعة العقبة٣٨٨٩ - **حدثنا** يحيى بن بُكيرٍ **حدثنا** الليث عن عُقيل عن ابنِ شهاب ع

و **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** عنبسة **حدثنا** يونس عن ابنِ شهاب قال أخبرني عبدُ الرحمن بن عبدِ الله بن كعب بن مالك أن عبدَ الله بن كعب - وكان قائداً لكعب حينَ عَمِيَ - قال : سمعتُ كعبَ بن مالكٍ يُحدثُ حينَ تَخَلَّفَ عنِ النبي ﷺ في غزوةِ تبوكَ بطوله ، قال ابنُ بُكيرٍ في حديثه « ولقد شهدتُ معَ النبي ﷺ ليلةَ العقبة حينَ تَوَاقَفْنَا على الإسلام ، وما أَحِبُّ أنْ لي بها مشهدٌ بدر ، وإنْ كانت بدرٌ أذكرُ في الناسِ منها »

٣٨٩٠ - **حدثنا** علي بن عبدِ الله **حدثنا** سفيانُ قال كان عمرٌو يقول : سمعتُ جابرَ بن عبدِ الله رضيَ اللهُ عنهما يقول « شهدتُ بي خالائِ العقبة » قال أبو عبدِ الله : قال ابنُ عَيِّنة « أحدهما البراء بنُ معرور »

[الحديث ٣٨٩٠ - طرفه في : ٢٨٩١]

٣٨٩١ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشامُ أن ابنَ جُرَيْجٍ أخبرهم قال عطاءُ قال جابر : أنا وأبي وخالائِ من أصحابِ العقبة »

٣٨٩٢ - **حدثني** إسحاق بن منصور أخبرنا يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابنُ أخِي ابنِ شهابٍ عن حميد قال : أخبرني أبو إدريسَ عائِدُ الله بن عبدِ الله « أن عُبادة بنَ الصامت - من الذين شهدوا بدرًا مع رسولِ الله ﷺ ومن أصحابِ ليلةَ العقبة - أخبره أن رسولَ الله ﷺ قال وحولهُ عَصَابَةٌ من أصحابِهِ : تَعَالَوْا يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ . فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ بِهِ فِي الدُّنْيَا فَيُؤْخَذُ بِهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَنَسَاهُ اللَّهُ فَاذْكُرْهُ إِلَى اللَّهِ : إِنْ شَاءَ عَاقِبُهُ ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ . قَالَ : فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ »

٣٨٩٣ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن الصنابحي عن عُبادة بن الصامت رضيَ اللهُ عنه أنه قال « إني من النقباء الذين بايعوا رسولَ الله ﷺ ، وقال : بايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَلَا تَقْبِضُوا بِالْجَنَةِ »

إن فعلنا ذلك ، فان غشينا من ذلك شيئاً كان قضاء ذلك إلى الله »

**قوله** ( باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة ) ذكر ابن إسحق وغيره أن النبي ﷺ كان بعد موت أبي طالب قد خرج إلى ثقيف بالطائف يدعوهم إلى نصره ، فلما امتنعوا منه كما تقدم في بدء الخلق شره رجوع إلى مكة فكان يعرض نفسه على قبائل العرب في مواسم الحج ، وذكر بأسانيد متفرقة أنه أتى كندة وبنى كعب وبنى حذيفة وبنى عامر بن صعصعة وغيرهم فلم يجبه أحد منهم إلى مأسأل ، وقال موسى بن عقبة عن الزهري « فكان في تلك السنين - أي التي قبل الهجرة - يعرض نفسه على القبائل ، ويكلم كل شريف قوم ، لا يسألهم إلا أن يؤوه ويمنعوه ، ويقول : لا أكره أحداً منكم على شيء ، بل أريد أن تمنعوا من يؤذيني حتى أبلغ رسالة ربي ، فلا يقبله أحد بل يقولون : قوم الرجل أعلم به ، وأخرج البيهقي وأصله عند أحمد وصححه ابن حبان من حديث ربيعة بن عباد بكسر المهملة وتخفيف الموحدة قال « رأيت رسول الله ﷺ يسوق ذئب المجاز يتبع الناس في منازلهم يدعوهم إلى الله عز وجل ، الحديث . وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث جابر « كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه على الناس بالموسم فيقول : هل من رجل يحملني إلى قومه ؟ فان قريشا ممنوني أن أبلغ كلام ربي . فأناه رجل من همدان فأجابه ، ثم خشي أن لا يتبعه قومه فجاء إليه فقال : آتني قومي فأخبرهم ثم آتنيك من العام المقبل . قال : نعم . فانطلق الرجل وجاء وفد الأنصار في رجب ، وقد أخرج الحاكم وأبو نعيم والبيهقي في « الدلائل » ، بإسناد حسن عن ابن عباس « حدثني علي بن أبي طالب قال : لما أمر الله نبيه أن يعرض نفسه على قبائل العرب خرج وأنا معه وأبو بكر إلى منى ، حتى دفعنا إلى مجلس من مجالس العرب ، وتقدم أبو بكر وكان نسيابة فقال : من القوم ؟ فقالوا : من ربيعة . فقال من أي ربيعة أنتم ؟ قالوا : من ذهل - فذكروا حديثاً طويلاً في مراجعتهم وتوقفهم أخيراً عن الإجابة - قال ثم دفعنا إلى مجلس الأوس والخزرج ، وهم الذين سماهم رسول الله ﷺ الأنصار لكونهم أجابوه إلى إيوائه ونصره ، قال : فانهضوا حتى يابعوا رسول الله ﷺ ، انتهى . وذكر ابن إسحق أن أهل العقبة الأولى كانوا ستة نفر وهم : أبو أمامة أسعد بن زرارة النجاري ورافع بن مالك بن العجلان المجلاني وقطبة بن عامر بن حذيفة وجابر بن عبد الله بن زباب ، وعقبة بن عامر - وهؤلاء الثلاثة من بني سابة - وعوف بن الحارث بن رفاعه من بني مالك بن النجار . وقال موسى بن عقبة عن الزهري وأبو الأسود عن عروة : هم أسعد بن زرارة ورافع بن مالك ومعاذ بن عفراء ويزيد بن ثعلبة وأبو الهيثم بن التيهان وعويم بن ساعدة ، ويقال كان فيهم عبادة بن الصامت وذكر أن . قال ابن إسحق « حدثني عاصم بن عمر بن قتادة عن أشياخ من قومه قال لما رآهم النبي ﷺ قال : من أنتم ؟ قالوا من الخزرج . قال : ألا تجلسون أكلكم ؟ قالوا : نعم . فدعاهم إلى الله ، وعرض عليهم الإسلام ، وتلا عليهم القرآن . وكان مما صنع الله لهم أن اليهود كانوا معهم في بلادهم ، وكانوا أهل كتاب ، وكان الأوس والخزرج أكثر منهم ، فكانوا إذا كان بينهم شيء قالوا : إن نبياً سيبعث الآن قد أظلم زمانه نتبعه ، فنقتلهم معه ، فلما كلمهم النبي ﷺ رجعوا إلى النعمت ، فقال بعضهم لبعض : لا تسبقنا إليه يهود . فآمنوا وصدقوا ، وانصرفوا إلى بلادهم ليدعوا قومهم ، فلما أخبرهم لم يبق دور من قومهم إلا وفيها ذكر رسول الله ﷺ ، حتى إذا كان الموسم وافاه منهم اثنا عشر رجلاً . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث كعب بن مالك في قصة توبته ، ذكر منه طرفاً وسيأتي مطولاً في مكانه ، والغرض منه قوله « ولقد شهدت مع النبي ﷺ ليلة العقبة » . وعنبسة هو ابن خالد بن يزيد الأيلي

يروى عن عمه بولس بن يزيد ، وقوله « قال ابن بكير في حديثه ، يريد أن اللفظ المساق لعقيل لا ليونس ، وقوله «توافقنا» بالمثلثة والقاف أى وقع بيننا الميثاق على ما تابيعنا عليه ، وقوله « وما أحب أن لى بها مشهد بدر » لأن من شهد بدرا وإن كان فاضلا بسبب أنها أول غزوة نصر فيها الاسلام ، لكن بيعة العقبة كانت سببا في فشو الاسلام ، ومنها شأ مشهد بدر ، وقوله « أذكر منها » هو أفضل تفضيل بمعنى المذكور ، أى أكثر ذكرا بالفضل وشهرة بين الناس . قلت : وكان كعب من أهل العقبة الثانية ، وقد عقد ثلاثة كما أشرت اليه قبل ، ولعل المصنف لمح بما أخرجه ابن إسحق وصححه ابن حبان من طريقه بطوله ، قال ابن إسحق « حدثني معبد بن كعب بن مالك أن أخاه عبد الله - وكان من أعلم الأنصار - حدثه أن أباه كعبا حدثه ، وكان ممن شهد العقبة وبايع بها قال : خرجنا حجاجا مع مشركي قومنا وقد صلينا وفقهنا ، ومعنا البراء بن معرور سيدنا وكبيرنا - فذكر شأن صلته إلى السكبة قال : - فلما وصلنا إلى مكة ولم نكن رأينا رسول الله ﷺ قبل ذلك ، فسألنا عنه فقيل : هو مع العباس في المسجد ، فدخلنا فجلسنا إليه ، فسأله البراء عن القبلة ، ثم خرجنا إلى الحج ، وواعدناه العقبة ومعنا عبد الله بن عمرو والد جابر ولم يكن أسلم قبل فمرفئاه أمر الاسلام فأسلم حينئذ وصار من النقباء ، قال فاجتمعنا عند العقبة ثلاثة وسبعين رجلا ، ومعنا امرأتان أم عمار بنت كعب لإحدى نساء بنى مازن وأسماء بنت عمرو بن عدى لإحدى نساء بنى سالة ، قال فجاء ومعهم العباس فتكلم فقال : إن محمدا منا من حيث علمتم ، وقد منعناه وهو في عز ، فإن كنتم تريدون أنكم وافون له بما دعوتوه اليه وما نعوه من مخالفته فأنتم وذلك ، والافن الآن . قل قلنا : تكلم يا رسول الله ، نخذ لنفسك ما أحببت . فتكلم ، فدعا إلى الله وقرأ القرآن ورغب في الاسلام ثم قال : أبايعكم على أن تمنعوني عما تمنعون منه نساءكم وأبناءكم ، قال فأخذ البراء بن معرور بيده فقال : نعم ، فذكر الحديث وفيه « فقال رسول الله ﷺ : أسلم من سلمتم ، وأحارب من حاربتم . ثم قال : أخرجوا إلى منكم اثني عشر نقيبا » وذكر ابن إسحق النقباء وهم أسعد بن زرار ورافع بن مالك والبراء ابن معرور وعبادة بن الصامت وعبد الله بن عمرو بن حرام وسعد بن الربيع وعبد الله بن رواحة وسعد بن عبادة والمنذر بن عمرو بن حبيش وأسيد بن حضير وسعد بن خيشمة وأبو الهيثم بن التيهان ، وقيل بدله رفاعه بن عبد المنذر . وفي « المستدرک » عن ابن عباس « كان البراء بن معرور أول من بايع النبي ﷺ ليلة العقبة . قال ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله ﷺ قال للنقباء : أنتم كفلاء على قومكم ككفالة الحواريين لعيسى بن مريم ، قالوا : نعم ، وذكر أيضا أن قريشا بلغهم أمر البيعة فأنكروا عليهم ، خلف المشركون منهم وكانوا أكثر منهم - قيل كانوا خمسمائة نفس - أن ذلك لم يقع ، وذلك لأنهم ما عدلوا بشئ مما جرى . الحديث الثاني حديث جابر ، قوله ( كان عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( شهد بنى خالاي العقبة ) لم يسمها في هذه الرواية ، ونقل عن عبد الله بن محمد - وهو الجمعي - أن ابن عيينة قال : أحدهما البراء بن معرور ، كذا في رواية أبي ذر ، وغيره : قال أبو عبد الله يعني المصنف ، فعلى هذا تفسير المبهم من كلامه ، لكنه ثبت أنه من كلام ابن عيينة من وجه آخر عند الاسماعيلي ، فترجمت رواية أبي ذر . ووقع في رواية الاسماعيلي « قال سفيان : خلاه البراء بن معرور وأخوه ، ولم يسمه . والبراء بتخفيف الراء ومعرور بمهمات يقال إنه كان أول من أسلم من الأنصار ، وأول من بايع في العقبة الثانية كما تقدم ، ومات قبل قدوم النبي ﷺ المدينة بشهر واحد ، وهو أول من صلى إلى السكبة في قصة ذكرها ابن إسحق وغيره ، وقد تعقبه الديماطي فقال : أم جابر هي أئيدة بنت غنمة بن عدى وأخواها

لعليمة وهرو وما خالا جابر، وقد شهدا العقبة الأخيرة . وأما البراء بن معرور فليس من أحوال جابر قلبي : لكن من أقارب أمه ، وأقارب الأم يسمون أحوالا مجازا ، وقد روى ابن مسافر باسناد حسن عن جابر قال : حدثني خالي الحر بن قيس في السبعين راكبا الذين وفدوا على رسول الله ﷺ من الأنصار ، فخرج إلينا معه البساسمة فقال : يا عم ، حدثني على أحوالك ، فسمى الأنصار أحوال العباس لكون جدته أم أبيه عبد المطلب منهم ، وسمى الحر بن قيس خاله لكونه من أقارب أمه وهو ابن عم البراء بن معرور ، فلعل قول سفيان « وأخوه » عني به الحر بن قيس ، وأطلق عليه أخا وهو ابن عم لانهما في منزلة واحدة في النسب ، وهذا أولى من توهم مثل ابن عيينة ، لكن لم يذكر أحد من أهل السير الحر بن قيس في أصحاب العقبة ، فكأنه لم يكن أسلم ، فعلى هذا فالحال الآخر لجابر إما لعليمة ولما هرو ، والله أعلم . قوله في الطريق الثانية ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، وعطاء هو ابن أبي رباح . قوله ( أنا وأبي ) عبد الله بن عمرو بن حرام بالمهملةين ، وقد تقدم أنه كان من النقباء . قوله ( وخالاي ) تقدم القول فلهما ، وقرأت بخط مغلطاي : يريد عيسى بن عامر بن عدى بن سنان وخالد بن هرو بن عدى بن سنان لأن أم جابر أنيسة بنت غنمة بن عدى بن سنان ، يعني فكل منهما ابن عمها بمنزلة أخيها ، فأطلق عليهما جابر أنهما خاله مجازا . قالت : إن حل على الحقيقة تعين كما قاله الديلمياطي ، وإلا فتغليط ابن عيينة مع أن كلامه يمكن حمله على المجاز بامر فيه مجاز ليس بمتجه ، والله المستعان . ووقع عند ابن التين « وخالي » بغير ألف وتشديد التحتانية وقال : لعل الواو والميم أي مع خائي ، ويحتمل أن يكون بالإفراد بكسر اللام وتخفيف الياء . الحديث الثالث حديث عبادة بن الصامت في قصة البيعة ليلة العقبة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الإيمان مع مباحث نفيسة تتعلق بقوله في الحديث « فعوقب به فهو كفارة له » وأوضحت هناك أن بيعة العقبة إنما كانت على الأيواء والنصر ، وأما ما ذكره من الكفارة فتلك بيعة أخرى وقعت بعد فتح مكة ، ثم رأيت ابن اسحق جزم بأن بيعة العقبة وقعت بما صدر في الرواية الثانية التي في هذا الباب فقال « حدثني يزيد بن أبي حبيب ، فذكر بسند الباب « عن عبادة قال : كنت فيمن حضر العقبة الأولى ، فكنا اثني عشر رجلا ، فبايعنا رسول الله ﷺ على بيعة النساء ، أي على وفق بيعة النساء التي نزلت بعد ذلك عند فتح مكة ، وهذا محتمل ، لكن ليست الزيادة في طريق الليث بن سعد عن يزيد في الصحيحين ، وعلى تقدير ثبوتها فليس فيه ما ينافي ما قررته من أن قوله « فهو كفارة » إنما ورد بعد ذلك ، لأنه يمارضه حديث أبي هريرة « ما أدرى الحدود كفارة لأهلها أم لا » مع تأخر إسلام أبي هريرة عن ليلة العقبة ، كما استوفيت مباحثه هناك . وعن ذكر صورة بيعة العقبة كعب بن مالك كما أسلفته آنفا عنه ، وروى البيهقي من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن اسماعيل بن عبد الله بن رفاعة عن أبيه قال « قال عبادة بن الصامت بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، فذكر الحديث وفيه « وعلى أن نعرض رسول الله ﷺ إذا قدم علينا يثرب بما نمنع به أنفسنا وأزواجنا وأبنائنا ، ولنا الجنة . فهذه بيعة رسول الله ﷺ التي بايعناه عليها ، وعند أحمد باسناد حسن وصححه الحاكم وابن حبان عن جابر مثله وأوله « مكث رسول الله ﷺ عشر سنين يتبع الناس في منازلهم في المواسم بمتي وغيرها يقول : من يؤويني ، من ينصروني حتى أبلغ رسالة ربي وله الجنة ؟ حتى بعثنا الله له من يثرب فصدقناه » فذكر الحديث حتى قال « فرحل إليه منا سبعون رجلا ، فوعدها بيعة العقبة ، فقلنا : سلام نبأ بك ؟ فقال : على السمع والطاعة في النشاط والكسل ، وعلى النفقة في العسر واليسر ،

وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى أن تصروني إذا قدمت عليكم يرب ، فمنعوني عما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم ، ولكم الجنة ، الحديث . ولأحمد من وجه آخر عن جابر قال : كان العباس آخذاً بيد رسول الله ﷺ ، فلما فرغنا قال رسول الله : أخذت وأعطي ، ولأبزار من وجه آخر عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لنقباء من الأنصار : تؤوني ، وتمنعوني ؟ قالوا : نعم . قالوا : فما لنا ؟ قال : الجنة ، وروى البيهقي بأسناد قوي عن الشعبي ، ووصله الطبراني من حديث أبي موسى الأنصاري قال : انطلق رسول الله ﷺ معه العباس صم إلى السبعين من الأنصار عند العقبة فقال له أبو أمامة - يعني أسعد بن زرارة - سل يا محمد لربك وانفسك ما شئت ، ثم أخبرنا ما لنا من الثواب ؟ قال : أسألكم لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأسألكم لأنفسى ولأصحابي أن تؤونا وتنصرونا وتمنعونا مما تمنعون منه أنفسكم ، قالوا : فما لنا ؟ قال : الجنة . قالوا : ذلك لك ، وأخرجه أحمد من الوجوهين جميعاً . قوله في الرواية الثانية ( ولا تقضى ) بالوقف والضاد المعجمة الأكثر ، وفي بعض النسخ عن شيوخ أبي ذر : ولا نعصى ، بالعين والصاد المهملتين ، وقد بينت الصواب من ذلك في أوائل كتاب الإيمان . وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ بعث مع الاثنين عشر رجلاً مصعب بن عمير العبدري ، وقيل بعثهم بعد ذلك بطلبهم ليفقههم ويقرئهم ، فنزل على أسعد بن زرارة ، فروى أبو داود من طريق عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال : قال أبي إذا سمع الأذان للجمعة استغفر لأسعد بن زرارة ، فسأله ، فقال : كان أول من جمع بنا بالمدينة ، ولأدركطني من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب بن عمير أن اجمع بهم ، اه ، فأسلم خلق كثير من الأنصار على يد مصعب بن عمير بمعاونة أسعد بن زرارة حتى فشا الإسلام بالمدينة ، فكان ذلك سبب رحلتهم في السنة المقبلة ، حتى وافى منهم العقبة سبعون مسلماً وزيادة ، فبايعوا كما تقدم

#### ٤٤ - باب تزويج النبي ﷺ عائشة ، وقُدومها المدينة ، وبنائها بها

٣٨٩٤ - **حدثني** فروة بن أبي المفراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « تزوجني النبي ﷺ وأنا بنت ست سنين ، فقدمنا المدينة ففرلنا في بني الحارث بن الخزرج ، فوعيت فتمزق شعري ، فوقى جهمي ، فأتتني أمي أم رومان - وإنني لفي أزوجة ومعى صواحب لي - فصرخت بي فأتيتها ، لا أدري ما تريد بي ، فأخذت بيدي حتى أوقفتني على باب الدار ، وإنني لأهيج حتى سكن بعض نفسي . ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به وجهي ورأسي ، ثم أدخلتني الدار ، فاذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر . فأسلمتني إليهن ، فأصلحن من شأن ، فلم يرعني إلا رسول الله ﷺ ضحى ، فأسلمتني إليه ، وأنا يومئذ بنت تسع سنين »

[ الحديث ٣٨٩٤ - أطرافه في : ٢٨٩٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ هـ ]

٣٨٩٥ - **حدثنا** معلى حدثنا وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال لها أريتك في المنام مرأتين : أرى أنك في سرقفة من حبر ويقول : هذو امرأتك فاكشيف ،

فاذا هي أنتِ ، فأقول : إن بك هذا من عند الله يُبْضِئُهُ »

[ الحديث ٣٨٩٥ - أطرافه في : ٥٠٧٨ ، ٥١٢٥ ، ٧٠١١ ، ٧٠١٢ ]

٣٨٩٦ - **حَدَّثَنَا** عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « تُوَفِّتْ خَدِيجَةً قَبْلَ

تَخْرُجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ سَنِينَ ، فَلَبِثَ سَنَتَيْنِ أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ ، وَنَكَحَ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سِتِّ سَنِينَ ، ثُمَّ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سَنِينَ »

**قوله** ( باب تزويج النبي ﷺ عائشة ) سقط لفظ « باب ، لأبي ذر . **قوله** ( وقدمها المدينة ) أى بعد الهجرة . **قوله** ( وبنائه بها ) أى بالمدينة . وكان دخولها عليه في شوال من السنة الاولى وقيل من الثانية ، وقد تعقب قوله « بنائه بها » اعتماداً على قول صاحب الصحاح : العامة تقول بنى بأهله وهو خطأ ، وإنما يقال بنى على أهله . والأصل فيه أن الداخل على أهله يضرب عليه قبة ليلة الدخول ، ثم قيل لكل داخل بأهله بان ، انتهى . ولا معنى لهذا التعليل لكثرة استعمال الفصحاء له ، وحسبك بقول عائشة « بنى بنى » ، وبقول عروة في آخر الحديث الثالث « وبنى بها » . وقوله في الحديث « تزوجني وأنا بنت ست سنين » ، أى عقد على . وقولها « فزلنا في بنى الحارث بن الخزرج » ، أى لما قدمت هي وأما واختها أسماء بنت أبي بكر كما سأينه ، وأما أبوها فقدم قبل ذلك مع النبي ﷺ . **قوله** ( فتمزق شعري ) بالزاي أى تقطع ، وللكشميين « فتمزق » ، بالراء أى انتدف . **قوله** ( فوفى ) أى كثر ، وفى الكلام حذف تقديره ثم فصلت من الوعد فتربنى شعري فكثرت ، وقولها « جيمة » ، بالجيم مصغر الجمة بالضم وهي مجتمع شعر الناصية ، ويقال للشعر إذا سقط عن المنسكبين جمة ، وإذا كان إلى شعبة الأذنين وفرة . وقولها « فى أرجوحة » ، بضم أوله معروفة وهي التي تلعب بها الصبيان ، وقوله « أنهج » ، أى أتففس تنففسا عاليا ، وقولها « على خير طائر » ، أى على خير حظ ونصيب ، وقولها « فلم يرعنى » ، بضم الراء وسكون العين أى لم يفزعنى شيء إلا دخوله على ، وكنت بذلك عن المفاجأة بالدخول على غير عالم بذلك فإنه يفزع غالبا ، وروى أحمد من وجه آخر هذه القصة مطولة « قالت عائشة : قدمنا المدينة فزلنا في بنى الحارث ، لجاء رسول الله ﷺ فدخل بيتنا ، فجاءت بنى وأنا فى أرجوحة ولى جيمة ، ففرقتها ، ومسحت وجهى بشىء من ماء ، ثم أقبلت بنى تقودنى حتى وقفت بنى عند الباب حتى سكن نفسى ، الحديث ، وفيه « فاذا رسول الله ﷺ جالس على سريره وعنده رجال ونساء من الانصار فأجلستنى فى حجره ، ثم قالت : هؤلاء أهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . فوثب الرجال والنساء ، وبنى بنى رسول الله ﷺ فى بيتنا وأنا يومئذ بنت تسع سنين . الحديث الثانى ، **قوله** ( أريتك ) بضم أوله . **قوله** ( سرقة ) بفتح المهملة والراء والقاف أى قطعة ، أى يريه صورتها . **قوله** ( ويقول ) فى رواية الكشميين « وقال ، ويأتى فى النكاح بلفظ « فقال لى هذه اسرائك » . **قوله** ( فاذا هي أنت ) سيأتى الكلام على شرحه فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث : **قوله** ( عن أبيه ) هذا صورته مرسل ، لكنه لما كان من رواية عروة مع كثرة خبرته بأحوال عائشة يحمل على أنه حمله عنها . **قوله** ( توفيت خديجة قبل مخرج النبي ﷺ بثلاث سنين ، فلبيت سنتين أو قريبا من ذلك ونكح عائشة وهي بنت ست سنين ثم بنى بها وهي بنت تسع سنين ) فيه إشكال لأن ظاهره

يقتضى أنه لم يبن بها إلا بعد قدومه المدينة بسنتين ونحو ذلك ، لأن قوله « فلبث سنتين أو نحو ذلك » أي بعد موت خديجة ، وقوله « ونكح عائشة » أي عقد عليها لقوله بعد ذلك « وبنى بها » وهي بنت تسع ، فيخرج من ذلك أنه بنى بها بعد قدومه المدينة بسنتين ، وليس كذلك ، لأنه وقع عند المصنف في النكاح من رواية الثوري عن هشام بن عروة في هذا الحديث « ومكثت عنده تسعا ، وسيأتي ما قبل من إدراج النكاح في هذه الطريق ، وهو في الجلة صحيح ، فإن عند مسلم من حديث الزهري عن عروة عن عائشة في هذا الحديث « وزفت اليه وهي بنت تسع واعتبها معها ، ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة ، وله من طريق الأسود عن عائشة نحوه ، ومن طريق عبد الله بن عروة عن أبيه عن عائشة « تزوجني رسول الله ﷺ في شوال ، وبنى بي في شوال ، فعلى هذا فقوله « فلبث سنتين أو قريبا من ذلك » أي لم يدخل على أحد من النساء ، ثم دخل على سودة بنت زمعة قبل أن يهاجر ، ثم بنى بعائشة بعد أن هاجر ، فيمكن ذكر سودة سقط على بعض روايته . وقد روى أحمد والطبراني بإسناد حسن عن عائشة قالت « لما توفيت خديجة قالت خولة بنت حكيم امرأة عثمان بن مظعون : يا رسول الله ألا تزوج ؟ قال : نعم ، فما عندك ؟ قالت : بكر وثيب ، البكر بنت أحب خلق الله إليك عائشة ، والثيب سودة بنت زمعة . قال : فاذهبي فاذهبي فاذكريهما عليّ فدخلت علي أبي بكر فقال : إنما هي بنت أخيه ، قال : قولي له أنت أخى في الإسلام ، وابنتك تصلح لي . فجاءه فأنكحه ثم دخلت علي سودة فقالت لها : أخبري أبي ، فذكرت له ، فزوجه ، وذكر ابن إسحاق وغيره أنه دخل علي سودة بمكة . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عائشة قالت « لما هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر خلفنا بمكة ، فلما استقر بالمدينة بعث زيد بن حارثة وأبا رافع ، وبعث أبو بكر عبد الله بن أريقط وكتب إلى عبد الله بن أبي بكر أن يحمل معه أم رومان وأم أبي بكر وأنا وأختي أسماء ، فخرج بنا ، وخرج زيد وأبو رافع بفاطمة وأم كلثوم وسودة بنت زمعة ، وأخذ زيد امرأته أم أيمن وولديها أيمن وأسامة ، واصطحبنا ، حتى قدمنا المدينة فنزلت في عيال أبي بكر ، ونزل آل النبي ﷺ عنده ، وهو يومئذ يبنى المسجد ويبيته ، فأدخل سودة بنت زمعة أحد تلك البيوت ، وكان يكون عندها ، فقال له أبو بكر : ما يمنعك أن تبني بأهلك ؟ فبني بي ، الحديث . قال الماوردي : الفقهاء يقولون : تزوج عائشة قبل سودة ، والمحدثون يقولون : تزوج سودة قبل عائشة ، وقد يجمع بينهما بأنه عقد علي عائشة ولم يدخل بها ودخل بسودة . قلت : والرواية التي ذكرتها عن الطبراني ترفع الإشكال وتوجه الجمع المذكور ، والله أعلم . وقد أخرج الاسماعيلي من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن أبيه « أنه كتب إلى الوليد : إنك سألتني متى توفيت خديجة ؟ وإنها توفيت قبل مخرج النبي ﷺ من مكة بثلاث سنين أو قريب من ذلك ، ونكح النبي ﷺ عائشة بعد متوفى خديجة ، وعائشة بنت ست سنين . ثم إن النبي ﷺ بنى بها بعد ما قدم المدينة وهي بنت تسع سنين ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، ويرفع به ما تقدم من الإشكال أيضا ، والله أعلم . وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة الأولى من الهجرة قوى قول من قال إنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر ، وقد وهاه النوري في تهذيبه ، وليس بواه إذا عددناه من ربيع الأول ، وجرمه بأن دخوله بها كان في السنة الثانية بخلاف ما ثبت كما تقدم أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين . وقال الدعيالطي في السيرة له : ماتت خديجة في رمضان ، وعقد علي سودة في شوال ثم علي عائشة ، ودخل بسودة قبل عائشة



## ٤٥ - باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة

وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة رضي الله عنهما عن النبي ﷺ «لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار»

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ «رايتُ في المنام أني أهاجِرُ من مكة إلى أرضٍ بها نخل، فذهبَ وعلىَّ إلى أنها البصرة أو هجر، فاذا هي المدينة يثرب،

٢٨٩٧ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يَقُولُ «عَدْنَا خَبَابًا فَقَالَ هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ، فَعَدْنَا مَنْ مَضَى لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا مِنْهُمْ مُصَافٍ ابْنُ مُعِيرٍ، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ وَتَرَكَ تَمْرَةً، فَسَكْنَا إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ بَدَّتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ بَدَا رَأْسُهُ، فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُغَطِّيَ رَأْسَهُ وَنَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ شَيْئًا مِنْ إِذْخِرٍ. وَمِنَّا مَنْ أَيْتَمَّتْ لَهُ تَمْرَتُهُ فَمَوَّ يَهْدِي بِهَا»

٢٨٩٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حُمَادٌ هُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَرَاهُ يَقُولُ: الْأَعْمَالُ بِالْأَنِيَّةِ، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يَصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَزْوَجُهَا، فِهْجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهْجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ»

٢٨٩٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حُمْزَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ مَهْدَةَ بِنِ أَبِي لُبَابَةَ عَنْ مُجَاهِدِ بْنِ جَبْرِ الْمَكِّيِّ «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»

[ الحديث ٢٨٩٩ - أطرافه في : ٤٣٠٩ ، ٤٣١٠ ، ٤٣١١ ]

٣٩٠٠ - قَالَ يَحْيَى بْنُ حُمْزَةَ: وَحَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ زُرْتُ عَائِشَةَ مَعَ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّبَنِيِّ، فَسَأَلْنَاهَا عَنِ الْمُهْجَرَةِ فَقَالَتْ: لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ، كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَفِرُّونَ أَحَدُهُمْ بِدِينِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ خَافَةَ أَنْ يُفَنَّنَ عَلَيْهِ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَتَدَاظَهَرَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ، وَالْيَوْمَ يَعْبُدُ رَبُّهُ حَيْثُ شَاءَ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ»

٣٩٠١ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا ابْنُ مُنِيرٍ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ فَأَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

أن سعداً قال : اللهم إني أعلم أنه ليس أحدٌ أحبُّ إليَّ أن أجاهدَهم فيكَ من قومٍ كذبوا رسولَكَ ﷺ وأُخرجوه ، اللهم فاني أظنُّ أنك قد وضعت الحربَ بيننا وبينهم .

وقال أبانُ بنُ يزيدَ حدثنا هشامٌ عن أبيهِ أخبرَني عائشةُ ؓ من قومٍ كذبوا نبيَّكَ وأُخرجوه من قريشٍ .

٣٩٠٢ - حَدَّثَنِي مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا عِصْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « بُعِثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَكَثَّ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً يُوحَى إِلَيْهِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْهَجْرَةِ فَهَاجَرَ عَشْرَةَ سَنِينَ ، وَمَاتَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ »

٣٩٠٣ - حَدَّثَنِي مَطَرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ

دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « مَكَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ؛ وَتَوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ »

٣٩٠٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى مَرْبَنَ بْنِ عُبَيْدٍ - يَعْنِي ابْنَ

حُذَيْنٍ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمَذْبَعِ فَقَالَ : « إِنَّ عَبْدًا خَيْرُهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ . فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ : فَدَيْنَاكَ بَابَانَا وَأُمَّهَاتِنَا . فَعَجَبْنَا لَهُ . وَقَالَ النَّاسُ : انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ ، يُخْبِرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَبْدِ خَيْرِهِ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، وَهُوَ يَقُولُ : فَدَيْنَاكَ بَابَانَا وَأُمَّهَاتِنَا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْخَيْرُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ هُوَ أَعْلَمُنَا بِهِ . وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ مِنْ أَمْنٍ لِلنَّاسِ عَلَيَّ فِي مُصْحَبِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَا تَخَذْتُ أَبُو بَكْرٍ ، إِلَّا مُخَلَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلَّا خَوْخَةٌ أَبِي بَكْرٍ ،

قَوْلُهُ ( بَابُ هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ) أَمَا الَّذِي جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ أُذِنَ لَهُ فِي الْهَجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ ، وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ ، وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا ) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ ، وَذَكَرَ الْحَاكِمُ أَنَّ خُرُوجَهُ ﷺ مِنْ مَكَّةَ كَانَ بَعْدَ بَيْعَةِ الْعَقَبَةِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا ، وَجَزَمَ ابْنُ إِسْحَاقَ بِأَنَّهُ خَرَجَ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ بَعْدَ الْبَيْعَةِ بِشَهْرَيْنِ وَبِضْعَةِ عَشْرٍ يَوْمًا ، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ الْأُمَوِيُّ فِي الْمَغَازِي عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ فَقَالَ : كَانَ خُرُوجُهُ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ الْعَقَبَةِ بِشَهْرَيْنِ وَلَيَالٍ ، قَالَ وَخَرَجَ لَهْلَالِ رَجَبِ الْأَوَّلِ وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ لِأَثْنَتَيْ عَشْرَةَ خِلَاتٍ مِنْ رَجَبِ الْأَوَّلِ . قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا خَرَجَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَأَمَّا أَصْحَابُهُ فَتَوَجَّهَ مَعَهُ أَبُو بَكْرٍ الْأَصْدِيقُ وَعَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ ، وَتَوَجَّهَ قَبْلَ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُعَقَّبَتَيْنِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَيُقَالُ إِنَّ أَوَّلَ مَنْ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْخَزَوِيُّ زَوْجُ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَذَلِكَ

أنه أودى لما رجع من العيشة ، فعزم على الرجوع إليها ، فبلغه قصة الاثنى عشر من الأنصار فتوجه إلى المدينة ، ذكر ذلك ابن إسحق ، وأسند عن أم سلمة أن أبا سلمة أخذها معه فردها قومها فحبسوها سنة ، ثم انطلقت فتوجهت في قصة طويلة وفيها : فقدم أبو سلمة المدينة بكرة ، وقدم بعده عامر بن ربيعة حليف بنى عدى عشية ، ثم توجه مصعب بن عمير كما تقدم آنفا ليفقه من أسلم من الأنصار ، ثم كان أول من هاجر بعد بيعة العقبة عامر بن ربيعة حليف بنى عدى على ما ذكر ابن إسحق ، وسيأتي ما يخالفه في الباب الذي يليه وهو قول البراء : أول من قدم علينا من المهاجرين مصعب بن عمير ، الخ ثم توجه باقي الصحابة شيئا فشيئا كما سيأتي في الباب الذي يليه . ثم لما توجه النبي ﷺ واستقر بها خرج من بقي من المسلمين ، وكان المشركون يمنعون من قدروا على منعه منهم ، فكان أكثرهم يخرج سرا إلى أن لم يبق منهم بمكة إلا من غلب على أمره من المستضعفين . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول والثاني ، **قوله** ( وقال عبد الله بن زيد وأبو هريرة عن النبي ﷺ لولا الهجرة لكنت امرءا من الأنصار ) أما حديث عبد الله بن زيد فيأتي موصولا في غزوة حنين ، وأما حديث أبي هريرة فتقدم موصولا في مناقب الأنصار ، وقوله : من الأنصار ، أي كنت أنصاريا صرفا فإنا لنى مانع من الإقامة بمكة ، لكنني اتصفت بصفة الهجرة ، والمهاجر لا يقيم بالبلد الذي هاجر منها مستوطنا ، فينبغي أن يحصل لكم الطمأنينة بأنى لا انحول عنكم ، وذلك أنه إنما قال لهم ذلك في جواب قولهم : أما الرجل فقد أحب الإقامة بموطنه ، وسيأتي لذلك مزيد في غزوة حنين إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، **قوله** ( وقال أبو موسى الخ ) يأتي شرحه مستوفى في غزوة أحد ، وقوله فيه : فذهب وهلى ، بفتح الواو والهاء أى ظنى ، يقال وهل بالفتح يهل بالكسر وهلا بالسكون إذا ظن شيئا فتبين الأمر بخلافه ، وقوله : أو هجر ، بفتح الهاء والجيم بلد معروف من البحرين وهى من مساكن عبد القيس ، وقد سبقوا غيرهم من القرى إلى الاسلام كما سبق بيانه في كتاب الإيمان . ووقع في بعض نسخ أبي ذر : أو الهجر ، بزيادة ألف ولام والأول أشهر ، وزعم بعض الشراح أن المراد بهجر هنا قرية قريبة من المدينة ، وهو خطأ فإن الذى يناسب أن يهاجر إليه لا بد وأن يكون بلدا كبيرا كمشير الأهل ، وهذه القرية التى قيل إنها كانت قرب المدينة يقال لها هجر لا يعرفها أحد ، وإنما زعم ذلك بعض الناس في قوله : فقلل هجر ، أن المراد بها قرية كانت قرب المدينة كان يصنع بها القلال ، وزعم آخرون بأن المراد بها هجر التى بالبحرين كأن القلال كانت تعمل بها وتجلب إلى المدينة وعملت بالمدينة على مثالها ، وأفاد ياقوت أن هجر أيضا بلد باليمن ، فهذا أولى بالتردد بينها وبين اليمامة لأن اليمامة بين مكة واليمن ، وقوله : فإذا هى المدينة يثرب ، كان ذلك قبل أن يسميها ﷺ طيبة ، ووقع عند البيهقي من حديث صهيب رفعه : أريت دار هجرتكم سبخة بين ظهرائى حرتين ، فاما أن تكون هجر أو يثرب ، ولم يذكر اليمامة ، وللترمذى من حديث جرير قال قال رسول الله ﷺ : ان الله تعالى أوحى إلى أى هؤلاء الثلاثة نزلت فهمى دار هجرتك : المدينة أو البحرين أو قنسرين ، استغربه الترمذى ، وفي ثبوته نظر لأنه يخالف لما في الصحيح من ذكر اليمامة ، لأن قنسرين من أرض الشام من جهة حلب ، وهى بكسر القاف وفتح النون الثقيلة بعدها مهملة ساكنة ، بخلاف اليمامة فإنها إلى جهة اليمن ، إلا أن حمل على اختلاف المأخذ فإن الأول جرى على مقتضى الرثبا التى أريها ، والثانى يخبر بالوحى ، فيحتمل أن يكون أرى أولا ثم خير ثانيا فاختار المدينة . الحديث الرابع حديث خباب : هاجرنا مع النبي ﷺ ، أى بأذنه ، وإلا فلم يرافقه النبي ﷺ سوى أبي بكر وعامر بن فهيرة كما تقدم ، وقد أعاد

المصنف هذا الحديث في هذا الباب ، وستأتى الإشارة إليه بعد بضعة عشر حديثاً ، وسيأتى شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الرقاق ، ومضى شيء منه في كتاب الجنائز . الحديث الخامس حديث عمر و الأعمال بالنية ، وأورده مختصراً ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصارى ، وهو الذى لا يثبت هذا الحديث إلا من طريقه . الحديث السادس ، **قوله** ( حدثني إسحق بن يزيد الدمشقي ) هو إسحق بن إبراهيم بن يزيد الفراديسى الدمشقي أبو النصر ، نسبته هنا إلى جده ، وكذلك في الزكاة وفي الجهاد ، وجزم بأنه الفراديسى الكلاباذى وآخرون ، وتفرد الباجي فأفرده بترجمة ونسبه خراسانيا ، ولم يعرف من حاله زيادة على ذلك ، وقول الجماعة أولى . **قوله** ( عن عبدة بن أبي لبابة ) بضم اللام والموحدين الأولى خفيفة الأسدي كوفي نزل دمشق وكنيته أبو القاسم ، ولا يعرف اسم أبيه . قال الأوزاعي : لم يقدم علينا من العراق أفضل منه . **قوله** ( أن عبد الله بن عمر كان يقول لا هجرة بعد الفتح ) هذا موقوف ، وسيأتى شرحه في الذى بعده . الحديث السابع ، **قوله** ( قال يحيى بن حمزة : وحدثني الأوزاعي ) هو معطوف على الذى قبله ، وقد أفردهما في أواخر غزوة الفتح ، وأورد كل واحد منهما عن إسحق ابن يزيد المذكور بإسناده ، وأخرج ابن حبان الثانى من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال : سألت عن انقطاع فضيلة الهجرة إلى الله ورسوله فقال ، فذكره . **قوله** ( عن عطاء ) في رواية ابن حبان : حدثنا عطاء . **قوله** ( زرت عائشة مع عبيد بن عمير الليثي ) تقدم في أبواب الطواف من الحج أنها كانت حينئذ مجاورة في جبل ثبير . **قوله** ( نسألها عن الهجرة ) أى التى كانت قبل الفتح واجبة إلى المدينة ثم نسخت بقوله : لا هجرة بعد الفتح ، وأصل الهجرة هجر الوطن ، وأكثر ما يطلق على من رحل من البادية إلى القرية ، ووقع عند الأموى في المغازى من وجه آخر عن عطاء ، وقالت إنما كانت الهجرة قبل فتح مكة والنبي ﷺ بالمدينة . **قوله** ( لا هجرة اليوم ) أى بعد الفتح . **قوله** ( كان المؤمنون يفر أحدهم بدينه الخ ) أشارت عائشة إلى بيان مشروعية الهجرة وأن سببها خوف الفتنة ، والحكم بدور مع علته ، فقتضاه أن من قدر على عبادة الله في أى موضع اتفق لم يجب عليه الهجرة منه وإلا وجبت ، ومن ثم قال الماوردى : إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلد به دار إسلام ، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة منها لما يترجمى من دخول غيره في الإسلام ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الجهاد في باب وجوب النفير ، في الجمع بين حديث ابن عباس : لا هجرة بعد الفتح ، وحديث عبد الله بن السعدى : لا تنقطع الهجرة ، وقال الخطابي : كانت الهجرة أى إلى النبي ﷺ في أول الإسلام مطلوبة ، ثم اقتصرت لما هاجر إلى المدينة إلى حضرته للقتال معه وتعلم شرائع الدين ، وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع المواصلة بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال تعالى ( والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ) فلما فتح مكة ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل سقطت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب . وقال البغوى في شرح السنة : يحتمل الجمع بينهما بطريق أخرى بقوله : لا هجرة بعد الفتح ، أى من مكة إلى المدينة ، وقوله : لا تنقطع ، أى من دار الكفر إلى دار الإسلام ، قال : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن قوله لا هجرة أى إلى النبي ﷺ حيث كان بنية عدم الرجوع إلى الوطن المماجر منه إلا باذن ، وقوله : لا تنقطع ، أى هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب ونحوهم . قلت : الذى يظهر أن المراد بالفتح الأول وهو المنفى ما ذكره في الاحتمال الأخير ، وبالفتح الآخر المثبت ما ذكره في الاحتمال الذى قبله ، وقد أفصح ابن عمر المراد فيما أخرجه

الاسماعيل بالفظ ، انقطعت الهجرة بعد الفتح الى رسول الله ﷺ ، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار ، أى مادام في الدنيا دار كفر ، فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشى أن يفتن عن دينه ، ومفهومه أنه لو قدر أن يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تنقطع لا تقطاع موجبها والله أعلم . وأطلق ابن التين أن الهجرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة وأن من أقام بمكة بعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة بغير عذر كان كافرا ، وهو إطلاق مردود ، والله أعلم . الحديث الثامن ، **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة . **قوله** ( ان سعدا ) هو ابن معاذ ، وسيأتى شرح هذا في غزوة بني قريظة ، وأورده هنا مختصرا لما يتعلق بقريش الذين أحوجوا النبي ﷺ إلى الخروج عن وطنه . **قوله** ( وقال أبان بن يزيد هو العطار الخ ) يعنى أن أبان وافق ابن نمير في روايته عن هشام لهذا الحديث وأفصح بتبيين القوم الذين أبهموا وأنهم قريش ، وزعم الداودى أن المراد بالقوم قريظة ، ثم قال في الرواية المعلقة : هذا ليس بمحفوظ ، وهو لإقدام منه على رد الروايات الثابتة بالظن الخائب ، وذلك أن في رواية ابن نمير أيضا ما يدل على أن المراد بالقوم قريش ، وإنما تفرد أبان بذكر قريش في الموضع الأول ، وإلا فسيأتى في المغازى في بقية هذا الحديث من كلام سعد وقال : اللهم فإن كان بقى من حرب قريش شيء فأبقى له ، الحديث ، وأيضا في الموضع الذى اقتصر الداودى على النظر فيه ما يدل على أن المراد قريش ، لأن فيه : من قوم كذبوا رسولك وأخرجوه ، فإن هذه القصة مختصة بقريش لأنهم الذين أخرجوه ، وأما قريظة فلا . الحديث التاسع حديث ابن عباس ، **قوله** ( حدثنا هشام ) هو ابن حسان . **قوله** ( فك بمكة ثلاث عشرة ) هذا أصح مما أخرجه أحمد عن يحيى بن سعيد عن هشام ابن حسان بهذا الاسناد قال : أنزل على النبي ﷺ وهو ابن ثلاث وأربعين ، فك بمكة عشرا ، وأصح مما أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن عباس : أن إقامة النبي ﷺ بمكة كانت خمس عشرة سنة ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب المبعث ، وسيأتى بقية الكلام عليه في الوفاة إن شاء الله تعالى . وقوله هنا ( فهاجر عشر سنين ) أى أقام مهاجرا عشر سنين ، وهو كقوله تعالى ( فأمانه الله مائة عام ) . الحديث العاشر حديث أبى سعيد ، تقدم شرحه في مناقب أبى بكر ، مستوفى ، وقوله فيه ( فقال الناس انظروا إلى هذا الشيخ ) في حديث ابن عباس عند البلاذرى في نحو هذه القصة : فقال له أبوسعيد الخدرى : يا أبا بكر ما يبكيك ، فذكر الحديث

٣٩٠ هـ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **أقيث** عن **عقيل** قال **ابن شهاب** فأخبرني **عروة بن الزبير** أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لم أعقل أبوى قط إلا وهما يمدنان الدين ، ولم يمر علينا يوم إلا يأتينا فيه رسول الله ﷺ طرفي النهار : بكرة وعشية . فلما ابتلي المسلمون ، خرج أبو بكر مهاجرا نحو أرض الحبشة حتى بلغ برك الغياد لقيته **ابن الدغينة** - وهو سيد القارة - فقال : أين تريد يا أبا بكر ؟ فقال أبو بكر : أخرجني قومي فأريد أن أبيع في الأرض وأعبد ربي ، قال **ابن الدغينة** : فان مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا يُخرج ، إنك تمسكيب المدوم ، وتصيل الرجم ، وتحمل السكل ، وتقرى الضيف ، وتعين على نوائب الحق . فأنا لك جار ، ارجع واعبد ربك بهذا . فرجع ، وانحمل معه **ابن الدغينة** ، فطاف **ابن الدغينة** عشية في أشراف كوريش

فقال لهم : إن أبا بكر لا يخرج منه ولا يخرج ، أخرجون رجلاً يسكب المدوم ، ويصل الرحيم ، ويحمل الكل ويقرى الضيف ، ويعين على نوائب الحق ؟ فلم تكذب قريش بجوار ابن الدغنة ، وقالوا لابن الدغنة : سر أبا بكر فليعبد ربه في داره ، فليصل فيها وليقرأ ما شاء ؛ ولا يؤذينا بذلك ولا يستعين به ، فانا نخشى أن يفتن نساءنا وأبنائنا . فقال ذلك ابن الدغنة لأبي بكر ، فليث أبو بكر بذلك يعبد ربه في داره ولا يستعين بصلاته ولا يقرأ في غير داره . ثم بدا لأبي بكر فابتنى مسجداً بفناء داره وكان يصل فيه ويقرأ القرآن فيه تدف عليه نساء المشركين وأبنائهم وهم يجيئون منه وينظرون عليه . وكان أبو بكر رجلاً بكاء لا يملك عينيه إذا قرأ القرآن ؛ فافزع ذلك أمراف قريش من المشركين ، فأرسلوا إلى ابن الدغنة ، فقدم عليهم ، فقالوا : إنا كنا أجراً أبا بكر بجوارك على أن يعبد ربه في داره ، فقد جاوز ذلك فابتنى مسجداً بفناء داره فأعلن بالصلاة والقراءة فيه ، وإنا قد خشينا أن يفتن نساءنا وأبنائنا ، فأنه ؛ فان أحب أن يفتر على أن يعبد ربه في داره فعل ، وإن أبي إلا أن يعين بذلك فله أن يرُد إليك ذمتك ، فانا قد كرهنا أن نمخبرك ، ولنا بمقرين لأبي بكر الاسيقلان . قالت عائشة : فأتى ابن الدغنة إلى أبي بكر فقال : قد علمت الذي عاقدت لك عليه ، فإذا أن تقصير على ذلك وإما أن ترجع إلي ذمتي ، فاني لا أحب أن نسمع العرب أني أخفرت في رجل عتد له . فقال أبو بكر : فاني أردت إليك رجوارك ، وأرضي بجوار الله عز وجل . والله يومئذ بمكة . فقال النبي ﷺ للمسلمين : إني أريت دار هجرة لكم ذات نخل بين لابتيين ، وما الحرثان . فهاجر من هاجر قبل المدينة ، ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة ، وتجهز أبو بكر قبل المدينة ، فقال له رسول الله ﷺ : على رسلك ، فاني أرجو أن يؤذن لي . فقال أبو بكر : وهل ترجو ذلك بأبي أنت ؟ قال : نعم . فحبس أبو بكر نفسه على رسول الله ﷺ ليصحبه ، وعلف راحلتين كانا عنده ورق السمر - وهو الخط - أربعة أشهر . قال ابن شهاب قال عروة قالت عائشة : فبينما نحن يوماً جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهيرة قال قائل لأبي بكر هذا رسول الله ﷺ متنعماً - في ساعة لم يكن يأتينا فيها - فقال أبو بكر : فداه له أبي وأمي ، والله ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر . قالت : فجاء رسول الله ﷺ فاستأذن ، فأذن له ، فدخل . فقال النبي ﷺ لأبي بكر : أخرج من ههنا ، فقال أبو بكر : إنما هم أهلك بأبي أنت يا رسول الله ، قال : فاني قد أذن لي في الخروج . فقال أبو بكر : الصحابة بأبي أنت يا رسول الله . قال رسول الله ﷺ : نعم . قال أبو بكر : فخذ بأبي أنت يا رسول الله محمد بنى راحلي هاتين . قال رسول الله ﷺ : باليمن . قالت عائشة : فجهزناهما

أُحْتُ الجِهاز، وَصَفَقْنَا لَهَا سُفْرَةً فِي جِرَابٍ، فَقَطَعَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ رِقْعَةً مِنْ رِطَاقِهَا فَرَبَطَتْ بِهِ عَلَى فَمِ الْجِرَابِ، فَبَذَلَتْ سُمَيَّةُ ذَاتَ النِّطَاقِ. قَالَتْ: ثُمَّ لَحِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ بِغَارٍ فِي جَبَلِ ثَوْرٍ، فَكُنَّا فِيهِ ثَلَاثَ لَيَالٍ، يَبِيتُ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ قَفِيفٌ لَقِينٌ، فَيُدْجِلُ مِنْ عِنْدَهُمَا بَسَحَرٍ، فَيُصْبِحُ مَعَ قُرَيْشٍ بِمَكَّةَ كَبَائِتٍ، فَلَا يَسْمَعُ أَمْرًا يُكْتَادَانِ بِهِ إِلَّا وَعَاهُ حَتَّى يَأْتِيَهُمَا بِخَبَرِ ذَلِكَ حِينَ يَخْتَلِطُ الظَّلَامُ، وَيُرْعَى عَلَيْهِمَا عَاسِرُ بْنُ فَهْرَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ مَنَحَةً مِنْ نَعْمٍ فُيْرِيحُهَا عَلَيْهِمَا حِينَ تَذْهَبُ سَاعَةٌ مِنَ الْعِشَاءِ فَيُيَبِّئَانِ فِي رِسْلٍ - وَهُوَ كَبْنٌ مِنْحَتُهُمَا وَرَضِيْنُهُمَا - حَتَّى يَنْعِقَ بِهَا عَاسِرُ بْنُ فَهْرَةَ بِغَلَسٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ ثَلَاثِ اللَّيَالِي الثَّلَاثِ. وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّائِلِ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ هَادِيًا خَرِيقًا - وَالْخَرِيقُ الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ - قَدْ خَمَسَ حِلْفًا فِي آلِ الْعَاصِرِ بْنِ وَائِلِ الدَّهَمِيِّ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَأَمِنَاهُ، فَذَفَعْنَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ، وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَاسِرُ بْنُ فَهْرَةَ وَالدَّائِلُ، فَأَخَذَ بِهِمْ طَرِيقَ السَّوَاهِلِ،

الْحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ، قَوْلُهُ (لَمْ أَقْلُ أَبَوِي) يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ أَمْ رُومَانُ. قَوْلُهُ (يَدِينَانِ الدِّينَ) بِالذَّنْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ أَيْ يَدِينَانِ بَدِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى التَّجَوُّزِ. قَوْلُهُ (فَلَمَّا ابْتَلَى الْمُسْلِمُونَ) أَيْ بِأَذَى الْمُشْرِكِينَ لَمَّا حَصَرُوا بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلَبَ فِي شَعْبِ أَبِي طَالِبٍ وَأَذْنِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْحَابِهِ فِي الْهَجْرَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ كَمَا أَتَدْرِكُ بَيَانُهُ. قَوْلُهُ (خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مَهَاجِرًا نَحْوَ أَرْضِ الْحَبَشَةِ) أَيْ لِيَلْحَقَ بِمَنْ سَبَقَهُ إِلَيْهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ قَدِمَتْ أَنَّ الَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَى الْحَبَشَةِ أَوَّلًا سَارُوا إِلَى جَدَّةٍ وَهِيَ سَاحِلُ مَكَّةَ لِيَرْكَبُوا مِنْهَا الْبَحْرَ إِلَى الْحَبَشَةِ. قَوْلُهُ (بَرَكَ النَّهَادُ) أَمَا بَرَكَ فَهُوَ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا كَافٌ وَحَكِي كَسَرَ أَوَّلُهُ، وَأَمَا النَّهَادُ فَهُوَ بِكَسْرِ الْمُهْجَةِ وَقَدْ تَضَمَّ وَبِتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَحَكِي ابْنُ فَارَسٍ فِيهَا ضَمُّ الْغَيْنِ، مَوْضِعٌ عَلَى خَمْسِ لَيَالٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى جَهَةِ الْيَمَنِ، وَقَالَ الْبَكْرِيُّ: هِيَ أَقْصَى هَجَرَ، وَحَكِي الْهَمْدَانِيُّ فِي أَنْسَابِ الْيَمَنِ: هُوَ فِي أَقْصَى الْيَمَنِ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي. وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ حَضَرَتْ مَجْلِسَ الْحَامِلِ فِيهِ زُهَاءُ أَلْفٌ، فَأَمَلِ عَلَيْهِمْ حَدِيثًا فِيهِ: فَقَالَتِ الْإِنصَارُ لَوْ دَعَوْتُنَا إِلَى بَرَكَ النَّهَادِ قَالُوا بِالْكَسْرِ، فَقُلْتُ لِمَسْتَمَلِي: هُوَ بِالضَّمِّ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: وَمَا هُوَ؟ قُلْتُ: سَأَلْتُ ابْنَ دُرَيْدٍ عَنْهُ فَقَالَ: هُوَ بَقْعَةٌ فِي جَهَنَّمَ. فَقَالَ الْحَامِلُ: وَكَذَا فِي كِتَابِي عَلَى الْغَيْنِ ضَمَّةٌ. قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ وَأَنْشَدَ ابْنُ دُرَيْدٍ:

وَإِذَا تَسَكَّرْتَ الْبَلَاءَ دَفَاوُلًا كُنْفَ الْبَعَادِ

وَاجْعَلْ مَقَامَكَ أَوْ مَقْرَكَ جَانِبِي بَرَكَ النَّهَادِ

لَسْتُ ابْنَ أُمِّ الْقَاطِنَةِ بَيْنَ وَلَا ابْنَ عَمِّ اللَّبْلَادِ

قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: وَسَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍ - يَعْنِي غُلَامٌ ثَعْلَبٌ - فَقَالَ: هُوَ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ، قَالَ وَمَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ أَوَّلُهُ بِالْكَسْرِ لَكِنْ آخِرُهُ رَاءٌ مَهْمَلَةٌ، وَهُوَ عِنْدَ بَنِي بَرْمُوتِ الَّذِي يُقَالُ إِنَّ أَرْوَاحَ الْكُفَّارِ تَكُونُ فِيهَا أَمْ.

واستبعد بعض المتأخرين ما ذكره ابن دريد فقال : القول بأنه موضع بالين أنسب ، لأن النبي ﷺ لا يدهوم إلى جهنم . وخفى عليهم أن هذا بطريق المبالغة فلا يراد به الحقيقة ، ثم ظهر لي أن لاتنافي بين القولين ، فيحمل قوله جهنم على مجاز المجاورة بناء على القول بأن برهوت مأوى أرواح الكفار وهم أهل النار . **قوله** ( ابن الدغنة ) بضم المهملة والمججمة وتشديد النون عند أهل اللغة ، وعند الرواة بفتح أوله وكسر ثانيه وتخفيف النون ، قال الأصيل وقرأه لنا المروزي بفتح الذين ، وقيل إن ذلك كان لاسترخاء في لسانه والصواب الكسر ، وثبت بالتخفيف والنشد يد من طريق ، وهي أمه وقيل أم أبيه وقيل دابته ، ومعنى الدغنة المسترخية وأصلها الغامة الكثيرة المطر ، واختلف في اسمه فعند البلاذري من طريق الواقدي عن معمر عن الزهري أنه الجارث بن يزيد ، وحكى السهيلي أن اسمه مالك ، ووقع في شرح الكرماني ، أن ابن إسحق سماه ربيعة بن رفيع ؛ وهو وهم من الكرماني فإن ربيعة المذكور آخر يقال له ابن الدغنة أيضا لكن سلى ، والمذكور هنا من القارة فاختلفا ، وأيضا السلي لما ذكره ابن إسحق في غزوة حنين وأنه صحابي قتل دريد بن الصمة ، ولم يذكره ابن إسحق في قصة الهجرة . وفي الصحابة ثالث يقال له ابن الدغنة لكن اسمه حابس وهو كافي ، له قصة في سبب إسلامه وأنه رأى شخصا من الجن فقال له يا حابس بن دغنة يا حابس ، في أبيات ، وهو عما يرجح رواية التخفيف في الدغنة . **قوله** ( وهو سيد القارة ) بالقياف وتخفيف الراء ، وهي قبيلة مشهورة من بني الهون بالضم والتخفيف ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر وكانوا حلفاء بني زهرة من قريش ، وكانوا يضرب بهم المثل في قوة الرمي ، قال الشاعر : قد أنصف القارة من رامها ، . **قوله** ( أخرجني قومي ) أي تسببوا في إخراجي . **قوله** ( فأريد أن أسيع ) بالمهملتين ؛ لعل أبا بكر طوى عن ابن الدغنة تعيين جهة مقصده لكونه كان كافرا ، وإلا فقد تقدم أنه قصد التوجه إلى أرض الحبشة ، ومن المعلوم أنه لا يصل إليها من الطريق إلى قصدها حتى يسير في الأرض وحده زمانا فيصدق أنه سائح ، لكن حقيقة السياحة أن لا يقصد موضعا بعينه يستقر فيه . **قوله** ( وتكسب المدهوم ) في رواية الكشميهني : المدهم ، وقد تقدم شرح هذه الكلمات في حديث بدء الوحى أول الكتاب ، وفي موافقة وصف ابن الدغنة لأبي بكر بمثل ما وصفه به خديجة النبي ﷺ ما يدل على عظيم فضل أبي بكر وانصافه بالصفات البالغة في أنواع الكمال . **قوله** ( وأنا لك جلد ) أي مجرأ أمنع من يؤذيك . **قوله** ( فرجع ) أي أبو بكر ( وارتحل معه ابن الدغنة ) وقع في الكفاة : وارتحل ابن الدغنة فرجع مع أبي بكر ، والمراد في الروايتين مطلق المصاحبة ، وإلا فالمتحقق ما في هذا الباب . **قوله** ( لا يخرج مثله ) أي من وطنه باختياره على نية الإقامة في غيره مع ما فيه من النفع المتعدى لأهل بلده ( ولا يخرج ) أي ولا يخرج أحد بغير اختياره للمعنى المذكور ، واستنبط بعض المالكية من هذا أن من كان فيه منفعة متعددة لا يمكن من الانتقال عن البلد إلى غيره بغير ضرورة واجبة . **قوله** ( فلم تكذب قريش ) أي لم ترد عليه قوله في أمان أبي بكر ، وكل من كذبك فقد رد قولك ، فأطلق التكذيب وأراد لازمه ، وتقدم في الكفاة بلفظ : فأنفذت قريش جوار ابن الدغنة وآمنت أبا بكر ، وقد استشكل هذا مع ما ذكره ابن إسحق في قصة خروج النبي ﷺ إلى الطائف وسؤاله حين رجع الأخنس بن شريق أن يدخل في جواره فاعتذر بأنه حليف ، وكان أيضا من حلفاء بني زهرة ، ويمكن الجواب بأن ابن الدغنة رغب في إجارة أبي بكر ، والأخنس لم يرغب فجا التمس منه فلم يثر النبي ﷺ عليه . **قوله** ( بجوار ) بكسر الجيم وبضمها ، وقد تقدم بيان المراد منه في كتاب الكفاة . **قوله**



(مر أبا بكر فليعبد ربه) دخلت الغاء على شيء مخوف لا يخفى تقديره . **قوله** (فلبت أبو بكر) تقدم في السكفالة بلفظ «فقطق» أي جمل ، ولم يقع لي بيان المدة التي أقام فيها أبو بكر على ذلك . **قوله** (ثم بدا لأبي بكر) أي ظهر له رأى غير الرأى الأول . **قوله** (بفناء داره) بكسر الغاء وتخفيف النون وبالمدأى أمامها . **قوله** (فيتقذف) بالمشناة والقاف والذال المعجمة الثقيلة ، تقدم في السكفالة بلفظ «فيتقصف» أي يزدحمون عليه حتى يسقط بعضهم على بعض فيكاد ينكسر ، وأطلق يتقصف مبالغة ، قال الخطابي : هذا هو المحفوظ ، وأما يتقذف فلا معنى له إلا أن يكون من القذف أي يتدافعون فيقذف بعضهم بعضا فيتساقطون عليه فيرجع إلى معنى الاول ، وللكشمية بنون وسكون القاف وكسر الصاد أي يسقط . **قوله** (بكاء) بالثشديد أي كثير البكاء . **قوله** (لا يملك عينيه) أي لا يطيق لمسأكهما عن البكاء من رقة قلبه . وقوله (إذا قرأ) إذا ظرفية والعامل فيه لا يملك ، أو هي شرطية والجزاء مقدر . **قوله** (فأفزع ذلك) أي أخاف الكفار لما يعدونه من رقة قلوب النساء والشباب أن يميلوا إلى دين الاسلام . **قوله** (فقدم عليهم) في رواية الكشمية «فقدم عليه» أي على أبي بكر . **قوله** (أن يفتن نساءنا) بالنصب على المفعولية وفاعله أبو بكر ، كذا لأبي ذر ، وللباقين «أن يفتن» بضم أوله «نساؤنا» بالرفع على البناء للجهول . **قوله** (أجرنا) بالجيم والراء اللاكث ، وللقاسي بالزاي أي أبحنا له ، والاول أوجه ، والالف مقصورة في الروايتين . **قوله** (فأسأله) في رواية الكشمية «فسأله» . **قوله** (ذمتك) أي أمانك له . **قوله** (تخفرك) بضم أوله وبالحاء المعجمة وكسر الغاء أي تغدر بك ، يقال خفرك إذا حفظه ، وأخفرك إذا غدر به . **قوله** (مقرين لأبي بكر الاستعلان) أي لانسكت عن الانكار عليه للدعي الذي ذكره من الخشية على نسايتهم وأبنائهم أن يدخلوا في دينه . **قوله** (وأرضى بجزاء الله) أي أمانه وحمايته . وفيه جواز الأخذ بالأشد في الدين ، وقوة يقين أبي بكر . **قوله** (والنبي ﷺ يومئذ بمكة) في هذا الفصل من فضائل الصديق أشياء كثيرة قد أمتاز بها عن سواه ظاهرة لمن تأملها . **قوله** (بين لابنين وهما الحرثان) هذا مدرج في الخبر وهو من تفسير الزهري ، والحرة أرض حجارتها سود ، وهذه الرؤيا غير الرؤيا السابقة أول الباب من حديث أبي موسى التي تردد فيها النبي ﷺ كما سبق ، قال ابن التين : كأن النبي ﷺ أرى دار الهجرة بصفة تجمع المدينة وغيرها ، ثم أرى الصفة المختصة بالمدينة فتبينت . **قوله** (ورجع عامة من كان هاجر بأرض الحبشة إلى المدينة) أي لما سمعوا باستيذان المسلمين المدينة رجعوا إلى مكة فهاجر إلى أرض المدينة معظمهم لاجميعهم ، لأن جمعهم ومن معه تخلفوا في الحبشة ، وهذا السبب في مجئ مهاجرة الحبشة غير السبب المذكور في مجئ من رجع منهم أيضا في الهجرة الاولى ، لأن ذلك كان بسبب سجود المشركين مع النبي ﷺ والمسلمين في سورة النجم فشاع أن المشركين أسلموا وسجدوا فرجع من رجع من الحبشة فوجدوهم أشد ما كانوا كما سيأتى شرحه وبيانه في تفسير سورة النجم . **قوله** (وتجهز أبو بكر قبل المدينة) بكسر القاف وفتح الموحدة أي جهة ، وتقدم في السكفالة بلفظ «وخرج أبو بكر مهاجرا» وهو منصوب على الحال المقدرة ، والمعنى أراد الخروج طالبا للهجرة ، وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه عند ابن حبان «استأذن أبو بكر النبي ﷺ في الخروج من مكة» . **قوله** (على رسلك) بكسر أوله أي على مهلك ، والرسل السير الرفيق ، وفي رواية ابن حبان «فقال اصبر» . **قوله** (وهل ترجو ذلك بأبي أنت) لفظ «أنت» مبتدأ وخبره «بأبي» أي مفدى بأبي ، ويحتمل أن يكون أنت تأكيداً لفاعل ترجو وبأبي قسم . **قوله** (لخيس نفسه) أي منعها من الهجرة ، وفي رواية ابن حبان «فانتظره أبو

بكر رضى الله عنه ، . **قوله** ( ورق السمرة ) بفتح المهملة وضم الميم . **قوله** ( وهو الخبط ) مدرج أيضا في الخبط ، وهو من تفسير الزهرى ، ويقال السمرة شجرة أم غيلان ، وقيل كل ماله ظل ثخين ، وقيل السمرة ورق الطلح والخبط بفتح المعجمة والموحدة ما يخبط بالعصا فيسقط من ورق الشجر قاله ابن فارس . **قوله** ( أربعة أشهر ) فيه بيان المدة التي كانت بين ابتداء هجرة الصحابة بين العقبة الأولى والثانية وبين هجرته **عليه السلام** ، وقد تقدم في أول الباب أن بين العقبة الثانية وبين هجرته **عليه السلام** شهرين وبعض شهر على التحرير . **قوله** ( قال ابن شهاب الخ ) هو بالاسناد المذكور أولا وقد أفرد ابن طائفة في المغازي من طريق الوليد بن محمد عن الزهرى ، ووقع في رواية هشام بن عروة عند ابن حبان مضموما إلى ما قبله ، وعند موسى بن عقبة « وكان رسول الله **ﷺ** لا يخطئه يوم إلا أتى منزل أبي بكر أول النهار وآخره . **قوله** ( في نحر الظهيرة ) أى أول الزوال وهو أشد ما يكون في حرارة النهار ، والغالب في أيام الحر القبلولة فيها ، وفي رواية ابن حبان « فأثناء ذات يوم ظهرا ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « كان النبي **ﷺ** يأينا بمكة كل يوم مرتين بمكة وعشية ، فلما كان يوم من ذلك جاءنا في الظهيرة ، فقلت يا أبت هذا رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( هذا رسول الله متقنعا ) أى مغطيا رأسه ، وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « قالت عائشة : وليس عند أبي بكر إلا أنا وأسماء ، قيل فيه جواز لبس الطيلسان ، وجزم ابن القيم بأن النبي **ﷺ** لم يلبسه ولا أحد من أصحابه ، وأجاب عن الحديث بأن التقنع يخالف التغطية ، قال : ولم يكن يفعل التقنع عادة بل للحاجة ، وتعمق بأن في حديث أنس « أن النبي **ﷺ** كان يكثّر التقنع ، أخرجه به ، وفي طبقات ابن سعد مرسل « ذكر الطيلسان لرسول الله **ﷺ** فقال : هذا ثوب لا يؤدي شكره . **قوله** ( فدا له ) بكسر الفاء وبالقصر ، وفي رواية الكشميهني « فداء ، بالمد . **قوله** ( ما جاء به ) في رواية يعقوب بن سفيان « أن جاء به ، أن هي النافية بمعنى ما ، وفي رواية موسى بن عقبة « فقال أبو بكر : يا رسول الله ما جاء بك إلا أمر حدث . **قوله** ( إنما هم أهلك ) أشار بذلك إلى عائشة وأسماء كما فسره موسى بن عقبة ، ففي روايته قال « أخرج من عندك . قال : لا هين عليك ، إنما هما ابنتاي ، وكذلك في رواية هشام بن عروة . **قوله** ( فاني ) في رواية الكشميهني « فانه . **قوله** ( الصحابة ) بالنصب أى أريد المصاحبه ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . **قوله** ( نعم ) زاد ابن إسحق في روايته « قالت عائشة : فرأيت أبا بكر يبكي ، وما كنت أحسب أن أحدا يبكي من الفرح ، وفي رواية هشام « فقال : الصحبة يا رسول الله ، قال : الصحبة . **قوله** ( احبى راحلتى هاتين . قال . بالثمن ) زاد ابن إسحق « قال : لا أركب بغير أليس هو لي ، قال : فهو لك ، قال : لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به ، قال : أخذتها بكذا وكذا ، قال : أخذتها بذلك ، قال : هي لك ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « فقال : بشمتها يا أبا بكر ، فقال : بشمتها إن شئت ، ونقل السبيلي في « الروض ، عن بعض شيوخ المغرب أنه سئل عن امتناعه من أخذ الراحلة مع أن أبا بكر أنفق عليه ماله ، فقال : أحب أن لا تكون هجرته إلا من مال نفسه . وأفاد الواقدي أن الثمن ثمانمائة وأن التي أخذها رسول الله **ﷺ** من أبي بكر هي القصواء ، وأنها كانت من نعم بني قشير ، وأنها عاشت بعد النبي **ﷺ** قليلا وماتت في خلافة أبي بكر ، وكانت رسالة ترمي بالبيع . وذكر ابن إسحق أنها الجذعاء ، وكانت من إبل بني الحريش ، وكذا في رواية أخرجه ابن حبان من طريق هشام عن أبيه عن عائشة أنها الجذعاء . **قوله** ( أحث الجهاز ) أحث بالمهملة والمثلثة أفعل تفضيل من الحث وهو الإسراع ، وفي رواية لابن ذر « أحب ، بالوحدة ،

والأول أصح . والجماز بفتح الجيم وقد تكسر - ومنهم من أنكر الكسر - وهو ما يحتاج إليه في السفر . **قوله** ( وصنعنا لها سفرة في جراب ) أى زادنا في جراب ، لأن أصل السفرة في اللغة الزاد الذى يصنع للسافر ، ثم استعمل في وعاء الزاد ، ومثله المزادة الماء ، وكذلك الراوية . فاستعملت السفرة في هذا الخبر على أصل اللغة . وأفاد الواقدي أنه كان في السفرة شاة مطبوخة . **قوله** ( ذات النطاق ) بكسر النون ، وللكشميهني النطاقين بالثنية ، والنطاق ما يشد به الوسط ، وقيل هو إزار فيه تكة ، وقيل هو ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل ثم ترسل الأعلى على الأسفل قاله أبو عبيد الهروي ، قال : وسميت ذات النطاقين لأنها كانت تجعل نطاقا على نطاق ، وقيل كان لها نطاقان تلبس أحدهما وتعمل في الآخر الزاد اهـ . والمحفوظ كما سيأتى بعد هذا الحديث أنها شقت نطاقها نصفين فشدت بأحدهما الزاد واقتصرت على الآخر ، فن ثم قيل لها ذات النطاق وذات النطاقين ، فالثنية والافراد بهذين الاعتبارين . وعند ابن سعد من حديث الباب : شقت نطاقها فأوكأت بقطعة منه الجراب وشدت فم القربة بالباقي فسميت ذات النطاقين . **قوله** ( قالت : ثم لحق رسول الله ﷺ وأبو بكر بفار في جبل ثود ) بالثنية ذكر الواقدي أنهما خرجا من خوخة في ظهر بيت أبي بكر ، وقال الحاكم توارت الاخبار أن خروجه كان يوم الاثنين ودخوله المدينة كان يوم الاثنين ، إلا أن محمد بن موسى الخوارزمي قال : إنه خرج من مكة يوم الخميس . قلت : يجمع بينهما بأن خروجه من مكة كان يوم الخميس وخروجه من الغار كان ليلة الاثنين ، لأنه أقام فيه ثلاث ليال ، فهي ليلة الجمعة وليلة السبت وليلة الأحد وخرج في أثناء ليلة الاثنين . ووقع في رواية هشام بن عروة عند ابن حبان : فركبا حتى أتيا الغار وهو ثود ، فتواريا فيه ، وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال : فرقد على فراش رسول الله ﷺ يورى عنه ، وبانت قريش يخلف وتأتهم أيهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه ، حتى أصبحوا فإذا هم بعلى ؛ فسألوه ، فقال : لا علم لي فعلوا أنه فر منهم . وذكر ابن إسحق نحوه وزاد : أن جبريل أمره لا يبيت على فراشه ، فدعا عليا فأمره أن يبيت على فراشه ويسجى ببرده الأخضر ، ففعل . ثم خرج النبي ﷺ على القوم ومعه حفنة من تراب ، لجعل يثرها على رؤوسهم وهو يقرأ يس الى ( فهم لا يبصرون ) . وذكر أحمد من حديث ابن عباس بأسناد حسن في قوله تعالى ( واذا يكر بك الذين كفروا ) الآية ، قال : تشاورت قريش ليلة بمكة ، فقال بعضهم إذا أصبح فأنبتوه بالوثاق ، يربدون النبي ﷺ . وقال بعضهم : بل اقتلوه . وقال بعضهم : بل أخرجوه . فاطلع الله نبيه على ذلك فبات على فراش النبي ﷺ تلك الليلة ، وخرج النبي ﷺ حتى لحق بالغار ، وبات المشركون يحرسون عليا يحسبونه النبي ﷺ ، يعنى ينتظرونه حتى يقوم فيفعلون به ما انفقوا عليه ، فلما أصبحوا ورأوا عليا رد الله مكرهم فقالوا : أين صاحبك هذا ؟ قل : لا أدري ، فاقنصوا أثره ، فلما بلغوا الجبل اختلط عليهم ، فصعدوا الجبل ففروا بالغار فرأوا على بابة نسج العنكبوت فقالوا : لو دخل همنا لم يكن نسج العنكبوت على بابة ، فكف فيه ثلاث ليال . وذكر نحوه ذلك موسى بن عقبة عن الزهري قال : مكث رسول الله ﷺ بعد الحج بقية ذي الحجة والمحرم وصفر ، ثم إن مشركي قريش اجتمعوا ، فذكر الحديث وفيه : وبات على فراش النبي ﷺ يورى عنه ، وبانت قريش يخلفون ويأتهم أيهم يهجم على صاحب الفراش فيوثقه ، فلما أصبحوا إذا هم بعلى ، وقال في آخره ونظر جوف كل وجهه يطلبونه ، وفي مسند أبي بكر الصديق لابن بكر بن علي المروزي شيخ النسائي من مرسل الحسن في قصة نسج العنكبوت نحوه ، وذكر الواقدي أن قريشا بعثوا في أثرهما قاتنين : أحدهما كرز بن حلقمة ، فرأى كرز بن

طلقة على النارسج العنكبوت فقال : وهنا انقطع الأثر . ولم يسم الآخر وسماه أبو نعيم في الدلائل من حديث زيد بن أرقم وغيره سراقه بن جهم . وقصة سراقه مذكورة في هذا الباب . وقد تقدم في مناقب أبي بكر ، حديث أنس عن أبي بكر . **قوله** ( فكنا فيه ) بفتح الميم ويجوز كسرهما أى اختفيا . **قوله** ( ثلاث ليال ) في رواية عروة ابن الزبير : ليلتين ، فلمه لم يحسب أول ليلة ، وروى أحمد والحاكم من رواية طلحة النضري قال : قال رسول الله ﷺ : لبثت مع صاحبي - يعنى أبا بكر - في الغار بضعة عشر يوما مالنا طعام إلا ثمر البربر ، قال الحاكم : معناه مكثنا محتفين من المشركين في الغار وفي الطريق بضعة عشر يوما . قلت : لم يقع في رواية أحمد ذكر الغار ، وهي زيادة في الخبر من بعض رواة ، ولا يصح حمله على حالة الهجرة لما في الصحيح كما تراه من أن عاصم بن فهيرة كان يروح عليهما في الغار بالبن ، ولما وقع لهما في الطريق من لقي الراعي كما في حديث البراء في هذا الباب ، ومن الزول بحيلة أم مبعد وغير ذلك ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، والله أعلم . وفي دلائل النبوة للبيهقي : من مرسل محمد ابن سيرين : أن أبا بكر ليلة انطلق مع رسول الله ﷺ إلى الغار كان يمشي بين يديه ساعة ومن خلفه ساعة ، فسأله فقال : أذكر الطلب فأمشى خلفك ، وأذكر الرصد فأمشى أمامك . فقال : لو كان شيء أحببت أن تقتل دوني ؟ قال : أى والذي بعثك بالحق ، فلما انتهيا إلى الغار قال : مكانك يا رسول الله حتى أستبرئ لك الغار ، فاستبرأ ، وذكر أبو القاسم البغوي من مرسل ابن أبي مليكة نحوه . وذكر ابن هشام من زياداته عن الحسن البصري بلاغا نحوه . **قوله** ( عبد الله بن أبي بكر ) وقع في نسخة د عبد الرحمن ، وهو وهم . **قوله** ( نفق ) بفتح المثناة وكسر القاف ويجوز إسكانها وفتحها وبمدها فاء : الحاذق ، تقول نفقت الشيء إذا أفت عوجه . **قوله** ( لقن ) بفتح اللام وكسر القاف بعدما نون اللقن : السريع الفهم . **قوله** ( فيدلج ) بتشديد الدال بعدها جيم أى يخرج بسحر إلى مكة . **قوله** ( فيصبح مع قريش بمكة كبائن ) أى مثل البائن ، يظنه من لا يعرف حقيقة أمره لشدة رجوعه بغلس . **قوله** ( يكتادان به ) في رواية الكشميني : يكتادان به ، بغير مشاة أى يطلب لهما فيه المسكروه ، وهو من الكيد . **قوله** ( عاصم بن فهيرة ) تقدم ذكره في باب الشراء من المشركين ، من كتاب البيوع ، وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن أبا بكر اشتراه من الطفيل بن سخرية ، فأسلم ، فأعتقه . **قوله** ( منحة ) بكسر الميم وسكون النون بعدها مهملة ، تقدم بيانها في الهبة ، وتطلق أيضا على كل شاة . وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الغنم كانت لأبي بكر ، فكان يروح عليهم الغنم كل ليلة فيجلبان ، ثم تسرح بكرة فيصبح في رعيان الناس فلا يفتن له . **قوله** ( في رسل ) بكسر الراء بعدها مهملة ساكنة : اللبن الطرى . **قوله** ( ورضيفهما ) بفتح الراء وكسر المعجمة بوزن رغيف أى اللبن الموضوف أى التي وضعت فيه الحجارة المحماة بالشمس أو النار لينعقد وتزول رغاوته ، وهو بالرفع ويجوز الجر . **قوله** ( حتى ينق بها عاصم ) ينق بكسر العين المهملة أى يصبح بغنمه ، والتعيق صوت الراعي إذا زجر الغنم ووقع في رواية أبي ذر : حتى ينق بهما ، بالثنية أى يسمعهما صوته إذا زجر غنمه ، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن عائذ في هذه القصة : ثم يسرح عاصم بن فهيرة فيصبح في رعيان الناس كبائن فلا يفتن به ، وفي رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب : وكان عاصم آمينا مؤتمنا حسن الاسلام . **قوله** ( من بنى الدليل ) بكسر الدال وسكون التحتانية ، وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموز . **قوله** ( من بنى عبد بن عدى ) أى ابن الدليل بن بكر ابن عبد مناة بن كنانة ، ويقال من بنى عدى بن عمرو بن خزاعة ، ووقع في سيرة ابن إسحق تهذيب ابن هشام اسمه

عبد الله بن أرقد ، وفي رواية الأموي عن ابن اسحق ابن أريقد ، كذا رواه الأموي في المغازي باسناد مرسل في غير هذه القصة ، قال : وهو دليل رسول الله ﷺ إلى المدينة في الهجرة . وعند موسى بن عقبة أريقط بالتصغير أيضا لكن بالطاء وهو أشهر ، وعند ابن سعد عبد الله بن أريقط ، وعن مالك اسمه ريقط حكاه ابن التين وهو في « العتبية » . **قوله** ( هاديا خريتا ) بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مشنة . **قوله** ( والخريت الماهر بالهداية ) هو مدرج في الخبر من كلام الزهري بينه ابن سعد ، ولم يقع ذلك في رواية الأموي عن ابن اسحق ، قال ابن سعد وقال الاصمعي : انما سمي خريتا لأنه يهدى بمثل خرت الابرة أى ثقبا ، وقال غيره قيل له ذلك لأنه يهتدى لآخرات المغازة وهى طارقتها الخفية . **قوله** ( قد غمس ) بفتح الغين المعجمة والميم بعدها مهملة ( حلفا ) بكسر المهملة وسكون اللام أى كان حليفا ، وكانوا إذا تحالفوا غمسا أى آمنهم فى دم أو خلق أو فى شئ . يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيدا للحلف . **قوله** ( فأمناه ) بكسر الميم . **قوله** ( فأتاهما <sup>(١)</sup> ) براحتيهما صبح ثلاث ) زاد مسلم بن عقبة عن ابن شهاب د حتى إذا هدأت عنهما الأصوات جاء صاحبهما ببيعهريهما فانطلقا معهما بعامر بن فهيرة يخدمهما ويعينهما يردفه أبو بكر ويعقبه ليس معهما غيره . **قوله** ( فاخذهم طريق الساحل ) في رواية موسى بن عقبة د فاجاز بهما أسفل مكة ثم مضى بهما حتى جاء بهما الساحل أسفل من عسفان ، ثم أجاز بهما حتى عارض الطريق ، وعند الحاكم من طريق ابن اسحق د حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة ، نحوه وأتم منه واسناده صحيح ، وأخرجه الزبير بن بكار في « أخبار المدينة » مفسرا منزلة منزلة إلى قباء ، وكذلك ابن عائد من حديث ابن عباس ، وقد تقدم في « علامات النبوة » ، وفي « مناقب أبي بكر » ، ما اتفق لهما حين خرجا من الغار من اتبعهما راعى الغنم وشر بهما من اللبن

٣٩٠٦ - قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الرحمن بن مالك المذلقى - وهو ابن أخى سراقه بن مالك ابن جشم - أن أباه أخبره أنه سمع سراقه بن جشم يقول « جاءنا رسل كفار قريش يحملون في رسول الله ﷺ وأبي بكر دية كل واحد منهما لمن قتله أو أسره . فبينما أنا جالس في مجلس من مجالس قومي بنى مدلج إذا بقل رجل منهم حتى قام علينا ونحن جلوس فقال : يا سراقه ، إنى قد رأيت ألقا أسودة بالساحل أراها محمدا وأصحابه . قال سراقه : فعرفت أنهم هم ، فقلت له : إنهم ليسوا بهم ، ولستكك رأيت فلانا وفلانا انطلقوا بأعيننا . ثم لبثت في المجلس ساعة ، ثم قتل فدخلت فأمرت جاري أن تخرج فرسى - وهى من وراء أكمة - فحسبها على . وأخذت رعى فخرجت به من ظهر البيت فخطأت بزجره الأرض ، وخففت عليه ، حتى أتيت فرسى فركبتها ، فرفعتها فترتب بى ، حتى دنوت منهم ، فمترت بى فرسى ، فخررت عنها ، فقتل فأهويت يدي إلى ركنائى فاستخرجت منها الأزام ، فاستقسمت بها : أضربهم أم لا ؟ فخرج الذى أكرهه ، فركبت فرسى

- وعصبت الأزلام - تقرب بي ، حتى إذا سمعت قراءة رسول الله ﷺ وهو لا يلتفت ، وأبو بكر يكثر الالتفات ، ساخت يدا فرسي في الأرض حتى بلغت الركبتين ، فخررت عنها ، ثم زجرتها ، فذهبت فلم تكدر مخرج يديها ، فلما استوت قائمة إذا لأر يديها عثمان ساطع في السماء مثل الدخان ، فاستقسم بالأزلام فخرج الذي أكره . فناديهم بالأمان ، فوقفوا ، فركبت فرسي حتى جثتهم . ووقع في نفسي حين أقيت ما لقيت من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله ﷺ ، فقلت له : إن قومك قد جعلوا فيك الديّة . وأخبرهم أخبار ما يريد الناس بهم ، وعرضت عليهم الزاد والمتاع ، فلم يرز آني ، ولم يسألني إلا أن قال : أخف عنا . فسألتهم أن يكتب لي كتاب أمين ، فأمر عامر بن فهيرة فكتب في رقعة من أدم ، ثم مضى رسول الله ﷺ .

قال ابن شهاب : فأخبرني عروة بن الزبير « أن رسول الله ﷺ أتى الزبير في ركب من المسلمين كانوا بحاراً قافلين من الشام ، فكسا الزبير رسول الله ﷺ وأبا بكر ثياب بياض . وسمع المسلمون بالمدينة يخرج رسول الله ﷺ من مكة ، فكانوا يعدون كل غداة إلى الحرّة فينتظرونه ، حتى يردّهم حرّ الظهيرة ، فانقلبوا يوماً بعدما أطالوا انتظارهم ، فلما أوزا إلى بيوتهم أوفى رجل من يهود على أطعمهم لأمر ينظر إليه ، فبعث رسول الله ﷺ وأصحابه مبينين يزول بهم للسراب ، فلم يملك لليهودي أن قال بأعلى صوته : يا معاشر العرب ، هذا جدكم الذي تنتظرون . فثار المسلمون إلى السلاح ، فتلقوا رسول الله ﷺ بظهر الحرّة ، فمدّ بهم ذات اليمين حتى زل بهم في بني عمرو بن عوف ، وذلك يوم الاثنين من شهر ربيع الأول ، فقام أبو بكر للناس ، وجلس رسول الله ﷺ صامتاً ، فطفق من جاء من الأنصار - ممن لم ير رسول الله ﷺ - ينجي أبا بكر ، حتى أصابت الشمس رسول الله ﷺ ، فأقبل أبو بكر حتى ظلل عليه بردائه ، فعرف الناس رسول الله ﷺ عند ذلك ، فلبث رسول الله ﷺ في بني عمرو بن عوف بضع عشرة ليلة ، وأسس المسجد الذي أسس على التقوى . وصلى فيه رسول الله ﷺ . ثم ركب راحلته ، فسار يمشي معه الناس ، حتى بركت عند مسجد الرسول ﷺ بالمدينة ، وهو يصلي فيه يومئذ رجال من المسلمين ، وكان مراً بدأ للتدريس لسهيل وسهل غلامين يقيم في حجر سعد بن زبارة ، فقال رسول الله ﷺ حين بركت به راحلته : هذا إن شاء الله المنزل . ثم دعا رسول الله ﷺ الغلامين فسأوهمما بالزبد ليتخذاه مسجداً ، فقالا : لا ، بل نهبه لك يا رسول

الله ، فأنى رسول الله ﷺ أن يقبله منها هبة حتى ابتاعه منها ، ثم بناءً مسجداً ، وظفّق رسول الله ﷺ ينقل منهم الذين في بُنيانه ويقول - وهو يقول الذين : -

هذا الجمال لا جمال خبير هذا أبر ربنا وأطهر

ويقول : اللهم إن الأجر أجر الآخرة فارحم الأنصار والمهاجر

فتمثل بشعر رجل من التلّدين لم يُسم لي

قال ابن شهاب : ولم يبلغنا - في الأحاديث - أن رسول الله ﷺ تمثل ببيت شعر تام غير هذه الأبيات  
٣٩٠٧ - حدثنا عبد الله بن أبي شعبة حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام عن أبيه وقاطة عن أسماء رضي الله عنها « صنعت سفرّة للنبي ﷺ وأبي بكر حين أرادا المدينة ، قلت لأبي : ما أجد شيئاً أربطه إلا نطاق ، قال : فشقيّه ، ففعلت ، فسميت ذات النطّاقين » . وقال ابن عباس « أسماء ذات النطّاق »

٣٩٠٨ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعتُ للبراء رضي الله عنه قال « لما أقبل النبي ﷺ الى المدينة أتبعه سراقه بن مالك بن جهم ، فدعا عليه النبي ﷺ فساخنت به فرسه . قال : أذعن الله لي ولا أضرك ، فدعاه ، قال فعطش رسول الله ﷺ فرباع ، قال أبو بكر : فأخذتُ قدحاً فغلبتُ فيه كُثْبَةً من آبن ، فشرب حتى رخصت »

الحديث الثاني عشر حديث سراقه بن جهم ، قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بأسناد حديث عائشة ، وقد أفرد البيهقي في الدلائل ، وقبله الحاكم في الاستكمال ، من طريق ابن إسحق « حدثني محمد بن مسلم هو الزهري به ، وكذلك أورده الإسماعيلي منفرداً من طريق معمر والمعاذ في الجليس من طريق صالح بن كيسان كلاهما من الزهري . قوله ( المدلج ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر اللام ثم جيم من بني مدلج بن مرة بن عبد مناة بن كنانة ، وعبد الرحمن بن مالك هذا اسم جده مالك بن جهم ، ونسب أبوه في هذه الرواية إلى جده كما سنبينه في سراقه ، وأبوه مالك بن جهم له إدراك ، ولم أر من ذكره في الصحابة بل ذكره ابن حبان في التابعين ، وليس له ولا لأخيه سراقه ولا لابنه عبد الرحمن في البخاري غير هذا الحديث . قوله ( ابن أخى سراقه بن جهم ) في رواية أبي ذر « ابن أخى سراقه بن مالك بن جهم » ثم قال « أنه سمع سراقه بن جهم ، والأول هو المعتمد ، وحيث جاء في الروايات سراقه بن جهم يكون نسب إلى جده ، وسيأتي في حديث البراء بعدها بقليل أنه سراقه بن مالك بن جهم ولم يختلف عليه فيه ، وجهم بضم الجيم والشين المعجمة بينهما عين مهملة هو ابن مالك بن عمرو وكنية سراقه أبو سفيان ، وكان ينزل قديداً وطاش إلى خلافة عثمان . قوله ( دية كل واحد ) أي مائة من الإبل ، وصرح بذلك موسى بن عقبة وصالح ابن كيسان في روايتهما عن الزهري ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « وخرجت قريش حين قدروها

في بغاتها ، وجعلوا في النبي ﷺ مائة ناقة ، وطافوا في جبال مكة حتى انتهوا إلى الجبل الذي فيه رسول الله ﷺ فقال أبو بكر : يا رسول الله إن هذا الرجل ليرانا . وكان مواجهه - فقال : كلا إن ملائكة تسترنا بأجنحتها ، فجلس ذلك الرجل يقول مواجهة الغار ، فقال النبي ﷺ : لو كان يرانا ما فعل هذا . **قوله** ( رأيت آتفا ) أي في هذه الساعة ، **قوله** ( أسودة ) أي أشخاصا ، في رواية موسى بن عقبة وابن إسحق : لقد رأيت ركبة ثلاثة إلى لاظنه محمدا وأصحابه ، ونحوه في رواية صالح بن كيسان . **قوله** ( رأيت فلانا وفلانا انطلقوا بأعيننا ) أي في نظرنا معاينة ينتفون ضالة لهم ، وفي رواية موسى بن عقبة وابن إسحق : فأومات إليه أن أسكت ، وقلت : إنما هم بنو فلان ينتفون ضالة لهم ، قال : لعل ، وسكت ، ونحوه في رواية معمر ، وفي حديث أسماء : فقال سراقا : إنما راكبان من بعثنا في طلب القوم . **قوله** ( فأمرت جاري ) لم أقف على اسمها ، وفي رواية موسى بن عقبة وصالح بن كيسان : وأمرت بفرسى فقيد إلى بطن الوادي وزاد : ثم أخذت قداحي - بكسر القاف أي الأزام - فاستقسمت بها ، فخرج الذي أكره ، لا تضر ، وكنت أرجو أن أردّه فأخذ المائة ناقة . **قوله** ( غططت ) بالمعجمة ، والكشمية والاصيل بالمهملة أي أمكنت أسفله وقوله ( بزجه ) الزج بضم الزاي بعدها جيم الحديد التي في أسفل الرمح ، وفي رواية الكشمية ، غططت به ، وزاد موسى بن عقبة وصالح بن كيسان وابن إسحق : فأمرت بسلاحى فخرج من ذلب حجرى ، ثم انطلقت فلبست لأمى . **قوله** ( وخفضت ) أي أمسكه بيده وجرجه على الأرض فغطها به لئلا يظهر بريقه لمن بعد منه ، لأنه كره أن يتبعه منهم أحد فيشركوه في الجمالة . ووقع في رواية الحسن بن سراقه ضد ابن أبي شيبة : وجعلت أجرة الرمح غافة أن يشركنى أهل الماء فيها . **قوله** ( فرقتها ) أي أسرعت بها السير . **قوله** ( تقرب إلى ) التقريب السير دون العدو وفوق العادة ، وقبل أن ترفع الفرس يديها معا وتضعهما معا . **قوله** ( فأهويت يدي ) أي بسعاهما الأخذ ، والكسناة الخريطة المستطيلة . **قوله** ( فاستخرجت منها الأزام فاستقسمت بها أضرهم أم لا ) والأزام هي الأقداح وهي السهام التي لا ريش لها ولا نصل ، وسيأتى شرحها وكيفيتها وصلبهم بها في تفسير المائدة . **قوله** ( فخرج الذي أكره ) أي لا تضرهم ، وشرح به الاسماعيل وموسى وابن إسحق وزاد : وكنت أرجو أن أردّه فأخذ المائة ناقة ، وفي حديث ابن عباس عند ابن عائد : وركب سراقا ، فلما أبصر الآثار على غير الطريق وهو وجل أنكروا الآثار فقال : والله ما هذه بآثار نعم الشام ولا تهامة ، فتبعهم حتى أدركهم . **قوله** ( حتى إذا سمعت ) في حديث البراء عن أبي بكر الآتى عقب هذا : فدعا عليه النبي ﷺ ، وفي رواية أبي خليفة في حديث البراء عند الاسماعيل : فقال : اللهم اكفناهم بما شئت ، وفي حديث ابن عباس مثله ، ونحوه في رواية الحسن بن سراقه ، وفي حديث أنس وهو الثامن عشر من أحاديث الباب : فالتفت النبي ﷺ فقال : اللهم اصصره فصرة فرسه . **قوله** ( ساخت ) بالحاء المعجمة أي غاصت ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر : فوهمت لمنخريها . **قوله** ( حتى بلغت الركبتين ) في رواية البراء : فارتطمت به فرسه إلى بطنها ، وفي رواية أبي خليفة : في الأرض إلى بطنها . **قوله** ( فخررت عنها ) في رواية أبي خليفة : فوثبت عنها ، زاد ابن إسحق : فقلت ما هذا ؟ ثم أخرجت قداحي ، نحو الأول . **قوله** ( ثم زجرتها فنهضت فلم تكذب ) وفي حديث أنس <sup>(١)</sup> : ثم قامت فتمحهم ، المحممة بهمملتين هو

(١) في نسخة : في حديث أسماء .



صوت الفرس . **قوله** (عثان) بضم المهملة بعدها مثناة خفيفة أى دخان ، قال معمر : قلت لأبي عمرو بن العلاء ما العثان ؟ قال : الدخان من غير نار ، وفي رواية الكشميني : غبار بمجمة ثم موحدة ثم راء ، والاول أشهر . وذكر أبو عبيد في غريبه قال : وإنما أراد بالعثان الغبار نفسه ، شبه غبار قوائمها بالدخان ، وفي رواية موسى بن عقبة والإسماعيلي واتبعا دخان مثل الغبار ، وزاد فعلت أنه منع مني . **قوله** (فناديتهم بالأمان) وفي رواية أبي خليفة قد علمت يا محمد أن هذا عملك ، فادع الله أن ينجيني بما أنا فيه ، والله لاعين عليك من ورائي ، أى الطلب . وفي رواية ابن إسحق (فناديت القوم : أنا سراقه بن مالك بن جعشم ، أنظروني أكلكم ، فوالله لا آتيكم ولا يأتاكم مني شيء تكرهونه ، وفي حديث ابن عباس مثله وزاد وأنا لكم نافع غير ضار ، وإنى لا أدرى أعمل الحى - يعنى قومه - فزعوا الركوب ، وأنا راجع وراهم عنكم . **قوله** (ووقع في نفسي حين أقيمت مالميت من الحبس عنهم أن سيظهر أمر رسول الله ﷺ) في رواية ابن إسحق أنه قد منع مني . **قوله** (وأخبرتهم أخبار ما يريد الناس بهم) أى من الحرص على الظفر بهم ، وبذل المال لمن يحصلهم . وفي حديث ابن عباس وعاهدكم أن لا يقتلهم ولا يخبر عنهم ، وأن يكتم عنهم ثلاث ليال . **قوله** (وعرضت عليهم الزاد والمتاع) في مرسل عمير بن إسحق عند ابن أبي شيبة فـكـف ثم قال : هلما الى الزاد والحلآن ، فقالا لاجابة لنا في ذلك ، وفي حديث ابن عباس أن سراقه قال لم ودان ابل على طريقكم فاحتلبوا من اللبن وخذوا سهما من كنانتي اشارة الى الراعى . **قوله** (فلم يرزأني) براء ثم زأى ، أى لم ينقصاني بما معي شيئا ، وفي رواية أبي خليفة وهذه كنانتي فخذ سهما منها . فانك تمر على ليل وغنمى بمكان كذا وكذا فخذ منها حاجتك ، فقال لى : لا حاجة لنا في ذلك ، ودعاه . **قوله** (أخف عنا) لم يذكر جوابه ، ووقع في رواية البراء فدعاه فذجا ، فجعل لا يلتقى أحدا إلا قال له : قد كفيتم ما همنا ، فلا يلتقى أحدا إلا رده ، قال د ووفى لنا . وفي حديث أنس : فقال : يا نبي الله مرني بما شئت ، قال : فقف مكانك لا تتركن أحدا يلحق بنا ، قال فكان أول النهار جاهدنا على رسول الله ﷺ ، وكان آخر النهار مسلحة له . أى حارسا له بسلاحه . وذكر ابن سعد أنه لما رجع قال لقريش : قد عرفتم بصرى بالطريق وبالأثر ، وقد استبرأت لكم فلم أر شيئا ، فرجعوا . **قوله** (كتاب أمن) بسكون الميم ، وفي رواية الإسماعيلي كتاب مودعة ، وفي رواية إسحق كتابا يكون آية بيني وبينك . **قوله** (فأمر عامر بن فهيرة فـكـتب في رقعة من آدم) وفي رواية ابن إسحق فـكـتب لي كتابا في عظم - أو ورقة أو خرقة - ثم ألقاه الى ، فأخذته فجعلته في كنانتي ثم رجعت ، وفي رواية موسى بن عقبة نحوه وعندهما فرجعت فستلت فلم أذكر شيئا مما كان ، حتى إذا فرغ من حنين بعد فتح مكة خرجت لألقاء ومضى الكتاب ، فلقيته بالجرمارة حتى دنوت منه فرفعت يدي بالكتاب فقلت : يا رسول الله هذا كتابك فقال : يوم وفاء وبر ، أدن ، فأسلمت ، وفي رواية صالح بن كيسان نحوه ، وفي رواية الحسن عن سراقه قال : فبلغني أنه يريد أن يبعث خالد بن الوليد الى قومي ، فأتيته فقلت : أحب أن توادع قومي ، فإن أسلم قومك أسلدوا والا أمنت منهم ، ففعل ذلك ، قال : ففهم نزلت (الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق) الآية ، قال ابن اسحاق : قال أبو جهل لما بلغه ما في سراقه لامة في تركهم ، فأنشده :

أبا حكم واللات لو كنت شاهدا لأمر جوادى إذ تسبخ قوائمه

عجبت ولم تشكك بأن محمداً نبي وبرهان فن ذا يكتمه

وذكر ابن سعد أن سراقه عارضهم يوم الثلاثاء بقديد . الحديث الثالث عشر ، **قوله** ( قال ابن شهاب : فاخبرني عروة بن الزبير أن رسول الله ﷺ أتى الزبير في ركب ) هو متصل إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور أولاً ، وقد أفرد الحاكم من وجه آخر عن يحيى بن بكير بالاسناد المذكور ، ولم يستخرجه الاسماعيل أصلاً وصورته مرسل ، لكنه وصله الحاكم أيضاً من طريق معمر عن الزهري قال : أخبرني عروة أنه سمع الزبير ، به ، وأفاد أن قوله « وسمع المسلمون الخ » من بقية الحديث المذكور . وأخرجه موسى بن عقبة عن ابن شهاب به وأتم منه وزاد : قال : ويقال لما دنا من المدينة كان طلحة قد قدم من الشام ، فخرج عائداً إلى مكة إما متلقياً وإما معتمراً ، ومعه ثياب أهداها لأبي بكر من ثياب الشام ، فلما لقيه أعطاه فلبس منها هو وأبو بكر ، انتهى ، وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من طلحة والزبير أهدى لها من الثياب . والذي في السير هو الثاني ، ومال الديلماني إلى ترجيحه على عادته في ترجيح ما في السير على ما في الصحيح ، والاولى الجمع بينهما والافاف في الصحيح أصح ، لأن الرواية التي فيها طلحة من طريق ابن طبيعة عن أبي الأسود عن عروة ، والتي في الصحيح من طريق عقيل عن الزهري عن عروة . ثم وجدت عند ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه نحو رواية أبي الأسود ، وهند ابن عائذ في المغازي من حديث ابن عباس « خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن أبي ربيعة نحو المدينة ، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام ، فتعين تصحيح القولين . **قوله** ( وسمع المسلمون بالمدينة ) في رواية معمر « فلما سمع المسلمون » . **قوله** ( يغدون ) بسكون الغين المعجمة أي يخرجون غدوة ، وفي رواية الحاكم من وجه آخر عن عروة عن عبد الرحمن بن عويم بن ساعدة عن رجال من قومه قال « لما بلغنا عجز النبي ﷺ كنا نخرج فنجلس له بظاهر الحرة نلجأ إلى ظل المدر حتى تظلمنا عليه الشمس ثم نرجع إلى رحالنا » . **قوله** ( حتى يردم ) في رواية معمر « يؤذيمهم » وفي رواية ابن سعد « فاذا أحرقتهم الشمس رجعوا إلى منازلهم » ، وقع في رواية أبي خليفة في حديث أبي البراء « حتى أتينا المدينة ليلاً » . **قوله** ( فانقلبوا يوماً بعد ما طال ) انتظارهم ) في رواية عبد الرحمن بن عويم « حتى إذا كان اليوم الذي جاء فيه جالسنا كما كنا نجلس حتى إذا رجعنا جاء » . **قوله** ( أوفى رجل من يهود ) أي طلع إلى مكان عال فأشرف منه ، ولم أقف على اسم هذا اليهودي . **قوله** ( أطم ) بضم أوله وثانيه هو الحصن ، ويقال كان بناء من حجارة كالقصر . **قوله** ( مبيضين ) أي عليهم الثياب البيض التي كساهم إياها الزبير أو طلحة ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون معناه مستعجلين ، وحكى عن ابن فارس يقال ببيض أي مستعجل . **قوله** ( يزول بهم السراب ) أي يزول السراب عن النظر بسبب عروضهم له ، وقيل معناه ظهرت حركتهم للعين . **قوله** ( يامعاشر العرب ) في رواية عبد الرحمن بن عويم « يا بني قبيلة » وهو بفتح القاف وسكون التحتانية وهي الجدة الكبرى للانصار والدة الأوس والخزرج ، وهي قبيلة بنت كاهل بن عذرة . **قوله** ( هذا جدمكم ) بفتح الجيم أي حظكم وصاحب دولتكم الذي تتوقعونه ، وفي رواية معمر « هذا صاحبكم » . **قوله** ( حتى نزل بهم في بني عمرو بن عوف ) أي ابن مالك بن الأوس بن حارثة ومنازلهم بقباء ، وهي على فرسخ من المسجد النبوي

بالمدينة ، وكان نزوله على كلثوم بن الهرم ، وقيل كان يومئذ مشركا ، وحزم به محمد بن الحسن بن زبالة في رواية اخبار المدينة . **قوله** ( وذلك يوم الاثنين من شهر ربيع الاول ) وهذا هو المعتمد وشذ من قال يوم الجمعة ، في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، قدمها لخلال ربيع الاول ، أى أول يوم منه ، وفي رواية جرير بن حازم عن ابن اسحاق ، قدمها ليلتين خلتا من شهر ربيع الاول ، ونحوه عند أبي معشر ، لكن قال ليلة الاثنين ، ومثله عن ابن البرقي ، وثبت كذلك في أواخر صحيح مسلم ، وفي رواية ابراهيم بن سعد عن ابن اسحاق ، قدمها لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الاول ، وعند أبي سعيد في « شرف المصطفى » من طريق أبي بكر بن حزم ، قدم ثلاث عشرة من ربيع الاول ، وهذا يجمع بينه وبين الذي قبله بالحل على الاختلاف في رؤية الهلال ، وعنده من حديث عمر ، ثم نزل على بنى عمرو بن عوف يوم الاثنين ليلتين بقيتا من ربيع الاول ، كذا فيه ولعله كان فيه ، خاتما ، ليوافق رواية جرير وابن حازم ، وعند الزبير في خبر المدينة عن ابن شهاب ، في نصف ربيع الاول ، وقيل كان قدومه في سابعه ، وحزم ابن حزم بأنه خرج من مكة ثلاث ليال بقيت من صفر ، وهذا يوافق قول هشام بن الكلبي إنه خرج من الغار ليلة الاثنين أول يوم من ربيع الاول فان كان عفوفا فامل قدومه بقاء كان يوم الاثنين ثامن ربيع الاول ، وإذا ضم الى قول أنس إنه أقام بقاء أربع عشرة ليلة خرج منه أن دخوله المدينة كان لاثنتين وعشرين منه ، لكن الكلبي حزم بأنه دخلها لاثنتي عشرة خلت منه فعمل قوله تسكون اقامته بقاء أربع ليال فقط وبه حزم ابن حبان فانه قال « أقام بها الثلاثة والأربعاء والخميس » يعنى وخرج يوم الجمعة ، فكأنه لم يعتد بيوم الخروج ، وكذا قال موسى بن عقبة إنه أقام فيهم ثلاث ليال فكأنه لم يعتد بيوم الخروج ، ولا الدخول ، وعن قوم من بنى عمرو بن عوف أنه أقام فيهم اثنين وعشرين يوما حكاها الزبير ابن بكار ، وفي مرسل عروة بن الزبير ما يقرب منه كما يذكر عقب هذا ، والأكثر أنه قدم نهارا ، ووقع في رواية مسلم ليلا ، ويجمع بأن القدم كان آخر الليل فدخل نهارا . **قوله** ( فقام أبو بكر للناس ) أى يتلقاهم . **قوله** ( فطلق ) أى جعل ( من جاء من الانصار ) من لم ير رسول الله ﷺ يحيى أبا بكر ( أى يسلم عليه ) قال ابن التين : إنما كانوا يفعلون ذلك بأبي بكر لكثرة تردده اليهم في التجارة الى الشام فكانوا يعرفونه ، وأما النبي ﷺ فلم يأتيهم بعد أن كبر . قلت : ظاهر السياق يقتضى أن الذي يحيى من لا يعرف النبي ﷺ يظنه أبا بكر فلذلك يبدأ بالسلام عليه ، ويدل عليه قوله في بقية الحديث « فأقبل أبو بكر يظلل عليه بردائه » فعرف الناس رسول الله ﷺ . ووقع بيان ذلك في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال « وجلس رسول الله ﷺ صامتا ، فطلق من جاء من الانصار من لم يكن رآه يحديه أبا بكر ، حتى إذا أصابته الشمس أقبل أبو بكر بشيء أظله به ، ولعبد الرحمن بن عويم في رواية ابن إسحق « أناخ الى الظل هو وأبو بكر ، والله ما أدري أيهما هو ، حتى رأينا أبا بكر ينحاز له عن الظل فعرفناه بذلك » . **قوله** ( فلبث رسول الله ﷺ في بنى عمرو بن عوف بضعة عشرة ليلة ) في حديث أنس الآتي في الباب الذى يليه أنه أقام فيهم أربع عشرة ليلة ، وقد ذكرت قبله ما يخالفه ، والله أعلم . قال موسى بن عقبة عن ابن شهاب « أقام فيهم ثلاثا ، قال وروى ابن شهاب عن جمع بن حارثة « أنه أقام اثنتين وعشرين ليلة » ، وقال ابن اسحاق : أقام فيهم خمسا ، وبنو عمرو بن عوف يزعمون أكثر من ذلك . قلت : ليس أنس من بنى عمرو بن عوف ، فانهم من الأوس وأنس من الخزرج ، وقد حزم بما ذكرته فهو أولى بالقبول من غيره . **قوله** ( وأسس المسجد الذى أسس

على التقوى ( أى مسجد قباء ، وفى رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب عن عروة قال : الذين بنى فيهم المسجد الذى أسس على التقوى هم بنو عمرو بن عوف ، وكذا فى حديث ابن عباس هند ابن عائد ولفظه ومكث فى بنى عمرو بن عوف ثلاث ليال واتخذ مكانه مسجدا فكان يصلى فيه ، ثم بناء بنو عمرو بن عوف فهو الذى أسس على التقوى ، وروى يونس بن بكير فى زيادات المغازى ، عن المسعودى عن الحكم بن عتيبة قال : لما قدم النبي ﷺ فنزل بقباء قال عمار بن ياسر : ما لرسول الله ﷺ بد من أن يجعل له مكانا يستظل به إذا استيقظ ويصلى فيه ، لجمع حجارة فبنى مسجد قباء ، فهو أول مسجد بنى ، يعنى بالمدينة ، وهو فى التحقيق أول مسجد صلى النبي ﷺ فيه بأصحابه جماعة ظاهرا ، وأول مسجد بنى لجماعة المسلمين عامة ، وإن كان قد تقدم بناء غيره من المساجد لكن لخصوص الذى بناها كما تقدم فى حديث عائشة فى بناء أبي بكر مسجده . وروى ابن أبي شيبة عن جابر قال : لقد لبنا بالمدينة قبل أن يقدم علينا رسول الله ﷺ بسنتين نمر المساجد ونقيم الصلاة ، وقد اختلف فى المراد بقوله تعالى ( لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ) فاجمهور على أن المراد به مسجد قباء وهذا وهو ظاهر الآية ، وروى مسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه : سألت رسول الله ﷺ عن المسجد الذى أسس على التقوى فقال : هو مسجدكم هذا ، ولأحمد والترمذى من وجه آخر عن أبي سعيد : اختلف رجلان فى المسجد الذى أسس على التقوى فقال أحدهما : هو مسجد النبي ﷺ ، وقال الآخر : هو مسجد قباء ، فأتيا رسول الله ﷺ فسألاه عن ذلك فقال : هو هذا ، وفى ذلك - يعنى مسجد قباء - خير كثير ، ولأحمد عن سهل بن سعد نحوه ، وأخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن أبي بن كعب مرفوعا ، قال القرطبي : هذا السؤال صدر عن ظهرت له المساواة بين المسجدين فى اشتراكهما فى أن كلا منهما بناء النبي ﷺ ، فلذلك سئل النبي ﷺ عنه فاجاب بأن المراد مسجده ، وكان المزية التى اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر جزم من الله لئيه ، أو كان رأيا رآه بخلاف مسجده ، أو كان حصل له أو لأصحابه فيه من الأحوال القلبية ما لم يحصل لغيره ، انتهى . وبمحمل أن تكون المزية لما اتفق من طول إقامته ﷺ بمسجد المدينة ، بخلاف مسجد قباء فإقام به إلا أياما قلائل ، وكفى بهذا مرتبة من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي ، والحق أن كلا منهما أسس على التقوى ، وقوله تعالى فى بقية الآية ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ) يؤيد كون المراد مسجد قباء ، وعند أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : نزلت ( فيه رجال يحبون أن يتطهروا ) فى أهل قباء ، وحل هذا فالسر فى جوابه ﷺ بأن المسجد الذى أسس على التقوى مسجده رفع نومه أن ذلك خاص بمسجد قباء ، والله أعلم . قال الداودى وغيره : ليس هذا اختلافا ، لأن كلا منهما أسس على التقوى وكذا قال السبلى وزاد غيره أن قوله تعالى ( من أول يوم ) يقتضى أنه مسجد قباء ، لأن تأسيسه كان فى أول يوم حل النبي ﷺ بدار الهجرة ، والله أعلم . قوله ( ثم ركب راحلته ) رفع عند ابن إسحاق وابن عائد أنه ركب من قباء يوم الجمعة فادركته الجمعة فى بنى سالم بن عوف فقالوا : يا رسول الله هلم إل المدد والمدد والقوة ، أنزل بين أظهرنا . وعند أبي الاسود عن عروة نحوه وزاد : وصاروا يتنازعون زمام ناقته ، وسعى من سأله النزول عندهم هتبان بن مالك فى بنى سالم ، وفروة بن عمرو فى بنى بياضة ، وسعد بن عباد والمزدر بن عمرو وغيرهما فى بنى ساعدة ، وأبا سليط وغيره فى بنى هدى ، يقول لكل منهم : دعوها فانها مأمورة ، وعند الحاكم من طريق إسحاق بن أبي طلحة عن أنس : جاءت الانصار فقالوا أينا يا رسول الله ،

فقال : دهوا الناقة فانها مأمورة ، فبركت على باب أبي أيوب ، . **قوله** ( حتى بركت عند مسجد الرسول ﷺ بالمدينة ) في حديث البراء عن أبي بكر « فتنازعه القوم أيهم ينزل عليه فقال : اني أنزل على أخوال عبد المطلب أكرمهم بذلك ، وعند ابن عائد عن الوليد بن مسلم وعند سعيد بن منصور كلاهما عن عطاء بن خالد « أنها استناخت به أولا لجأه ناس فقالوا : المنزل يا رسول الله ، فقال دعوها ، فأنهيت حتى استناخت عند موضع المذبر من المسجد ، ثم تحملت فنزل عنها ، فأثاء أبو أيوب فقال : إن منزلي أقرب المنازل فأذن لي أن أنقل رحلك ، قال : نعم ، فنقل وأناخ الناقة في منزله ، وذكر ابن سعد أن أبا أيوب لما نقل رحل النبي ﷺ الى منزله قال النبي ﷺ « المره مع رحله ، وأن سعد بن زرارة جاء فأخذ ناقته فكانت عنده ، قال وهذا أثبت ، وذكر أيضا أن مدة إقامته عند أبي أيوب كانت سبعة أشهر . **قوله** ( وكان ) أي موضع المسجد ( مریدا ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة : هو الموضع الذي يحفف فيه النمر . وقال الاصمعي : المربد كل شيء حبست فيه الإبل أو الغنم ، وبه سمي مربد البصرة لأنه كان موضع سوق الابل . **قوله** ( لسهيل وسهل ) زاد ابن عيينة في جوامعهم عن أبي موسى عن الحسن « وكانا من الانصار ، وعند الزبير بن بكار في « أخبار المدينة ، أنهما أتيا رافع بن عمرو ، وعند ابن إسحق أن النبي ﷺ سأل : لمن هذا ؟ فقال له معاذ بن عفراء : هو سهيل وسهل ابني عمرو يتجان لي وسأرضيها منه . **قوله** ( في حجر سعد بن زرارة ) كذا لابي ذر وحده ، وفي رواية الباقرين « أسعد ، بزيادة ألف وهو الوجه ، وكان أسعد من السابقين الى الاسلام من الانصار ، ويكنى أبا أمامة ، وأما أخوه سعد فتأخر لإسلامه ، ووقع في مرسل ابن سيرين عند أبي عبيد « في الغريب ، أنهما كانا في حجر معاذ بن عفراء ، وحكى الزبير أنهما كانا في حجر أبي أيوب ، والاول أثبت ، وقد يجمع باشتراكهما أو بانتقال ذلك بعد أسعد إلى من ذكر واحدا بعد واحد ، وذكر ابن سعد أن أسعد بن زرارة كان يصلي فيه قبل أن يقدم النبي ﷺ . **قوله** ( فساوهمما ) في رواية ابن عيينة فكلم صهما أي الذي كانا في حجره أن يتباعه منهما فطلبه منهما فقالا ماتصنع به فلم يجد بدا من أن يصدقهما . ووقع لابي ذر عن الكشميني « فإني أن يقبله منهما ، . **قوله** ( حتى ابتاعه منهما ) ذكر ابن سعد عن الواقدي عن معمر بن الزهري « أن النبي ﷺ أمر أبا بكر أن يعطيهما ثمنه ، قال وقال غير معمر : أعطاهما عشرة دنانير ، وتقديم في أبواب المساجد من حديث أنس أن النبي ﷺ قال « يا بني النجار ثامنوني بحاطمكم ، قالوا لا والله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله ، ويأتي مثله في آخر الباب الذي يليه ، ولا منافاة بينهما ، فيجمع بأنهم لما قالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله سأل عن يختص بماسكه منهم فعينوا له الغلامين فابتاعه منهما ، فحينئذ يحتمل أن يكون الذين قالوا له لا نطلب ثمنه إلا إلى الله يحملوا عنه للغلامين بالثمن ، وعند الزبير أن أبا أيوب أرضاهما عن ثمنه . **قوله** ( رطفق رسول الله ﷺ ) أي جعل ( ينقل معهم اللبن ) أي الطوب المعمول من الطين الذي لم يحرق ، وفي رواية عطاء بن خالد عند ابن عائد أنه صلى فيه وهو عريش اثني عشر يوما ، ثم بناء وسقفه . وعند الزبير في خبر المدينة من حديث أنس أنه بناء أولا بالجريد ثم بناء باللبن بعد الهجرة بربع سنين . **قوله** ( هذا الجمال ) بالهملة المكسورة وتخفيف الميم أي هذا المحمول من اللبن ( أبر ) عند الله ، أي أبقى ذخرا وأكثر ثوابا وأدوم منفعة وأشد طهارة من جمال خير ، أي التي يحمل منها النمر والزبيب ونحو ذلك . ووقع في بعض النسخ في رواية المستمل « هذا الجمال ، بفتح الجيم ، وقوله « ربنا ، منادى مضاف . **قوله** ( اللهم إن الأجر أجرك الآخرة ، فارحم الانصار والمهاجرة ) كذا

في هذه الرواية ، ويأتي في حديث أنس في الباب الذي بعده « اللهم لا خير الاخير الآخرة » ، فانهصر الانصار والمهاجرة ، وجاء في غزوة الخندق بتغيير آخر من حديث سهل بن سعد ، ونقل السكرماني أنه عليه السلام كان يقف على الآخرة والمهاجرة بالتاء محركه فيخرج به عن الوزن ذكره في أوائل كتاب الصلاة ولم يذكر مستنده ، والكلام الذي بعد هذا يرد عليه . **قوله** ( فتمثل بشعر رجل من المسلمين لم يسم لي ) قال السكرماني ، يحتمل أن يكون المراد الرجز المذكور ، ويحتمل أن يكون شعرا آخر . قلت : الاول هو المعتمد ، ومناسبة الشعر المذكور للحال المذكور واضحة ، وفيها اشادة إلى أن الذي ورد في كراهية البناء مختص بما زاد على الحاجة ، أو لم يكن في أمر ديني كبناء المسجد . **قوله** ( قال ابن شهاب : ولم يبلغنا أن النبي عليه السلام تمثل ببیت شعر تام غير هذه الابيات ) زاد ابن عائذ في آخره « التي كان يرتجز بهن وهو ينقل اللبن لبناء المسجد » ، قال ابن التين : أنكر على الزهري هذا من وجهين ، أحدهما أنه رجز وليس بشعر ، ولهذا يقال لقائله راجز ، ويقال أنشد رجزا ، ولا يقال له شاعر ولا أنشد شعرا . والوجه الثاني أن العلماء اختلفوا هل ينشد النبي عليه السلام شعرا أم لا . وعلى الجواز هل ينشد بيتا واحدا أو يزيد ؟ وقد قيل : ان البيت الواحد ليس بشعر ، وفيه نظر اه . والجواب عن الاول أن الجمهور على أن الرجز من أقسام الشعر اذا كان موزونا ، وقد قيل إنه كان عليه السلام اذا قال ذلك لا يطلق الفافية بل بقولها متحركة التاء ، ولا يثبت ذلك ، وسيأتي من حديث سهل بن سعد في غزوة الخندق بلفظ « فأنصر المهاجرين والانصار » وهذا ليس بموزون ، وعن الثاني بأن الممتنع عنه عليه السلام لإنشاده لا لإنشاده ، ولا دليل على منع انشاده متحذرا . وقول الزهري « لم يبلغنا » لا اعتراض عليه فيه ، ولو ثبت عنه عليه السلام أنه أنشد غير ما نقله الزهري ، لانه نفي أن يكون بلغه ، ولم يطلق النفي المذكور . على أن ابن سعد روى عن عثمان بن معتمر بن سليمان عن معمر عن الزهري قال « لم يقل النبي عليه السلام شيئا من الشعر قيل قبله أو يروى عن غيره إلا هذا » ، كذا قال ، وقد قال غيره : إن الشعر المذكور لعبد الله بن رواحة فسكانه لم يبلغه ، وما في الصحيح أصح ، وهو قوله « شعر رجل من المسلمين » وفي الحديث جواز قول الشعر وأنواعه خصوصا الرجز في الحرب ، والتعاون على سائر الأعمال الشاقة ، لما فيه من تحريك الهمم وتشجيع النفوس وتحريكها على معالجة الأمور الصعبة . وذكر الزبير من طريق مجمع بن يزيد قال قائل من المسلمين في ذلك :

ان قعدنا والنبي يعمل ذاك إذا للعمل المضلل

ومن طريق أخرى عن أم سلمة نحوه وزاد : قال وقال علي بن أبي طالب :

لا يستوى من يعمر المساجدا يدأب فيها قائما وقاعدا ومن يرى عن التراب حائدا

وسيأتي كيفية نزوله على أبي أيوب إلى أن أكمل المسجد في حديث أنس في هذا الباب إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : أخرج المصنف هذا الحديث بطوله في « التاريخ الصغير » بهذا السند فزاد بعد قوله هذه الابيات وعن ابن شهاب قال : كان بين ليلة العقبة - بمعنى الأخيرة - وبين مهاجر النبي عليه السلام ثلاثة أشهر أو قريب منها . قلت : هي ذو الحجة والمحرم وصفر ، سكن كان معنى من ذى الحجة عشرة أيام ، ودخل المدينة بعد أن استهل ربيع الاول فهما كان الواقع أنه اليوم الذي دخل فيه من الشهر يعرف منه القدر على التحجير ، فقد يكون ثلاثة سواء وقد ينقص وقد يزيد ، لأن أقل ما قبل إنه دخل في اليوم الاول منه وأكبر ما قبل إنه دخل الثاني عشر منه . الحديث

الرابع عشر ، **قوله** (عن أبيه) هو عروة ، وفاطمة هي امرأته بنت المنذر بن الزبير ، وأسماء جدتهما جميعا . **قوله** (قلت لأبي) أي قالت لأبي بكر الصديق . **قوله** (أربطه) أي المتاع الذي في السفرة أو رأس السفرة ، أو ذكرت باعتبار الظرف لأنه مذكر ، ويستفاد من هذا أن الذي أمرها بشق نطاقها لتربط به السفرة هو أبوها ، وتقدم تفسير النطاق في حديث عائشة قبل . الحديث الخامس عشر ، **قوله** (وقال ابن عباس أسماء ذات النطاق) وصله في تفسير برادة في أثناء حديث ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . الحديث السادس عشر حديث البراء في قصة الهجرة ، وأورده مختصرا ، وقد تقدم مطولا في علامات النبوة وفي مناقب أبي بكر مع شرحه ، وذكر هنا أوله من البراء ، وإنما هو عنده عن أبي بكر كما تقدم بيانه ، وفي آخر هذا الحديث هنا ما يشير إلى ذلك ، ثم أعاده المصنف في هذا الباب ، كما سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عن البراء أمم بما هنا كما سأنبه عليه .

٣٩٠٩ - **حديث** زكرياء بن يحيى عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء رضي الله عنها أنها حملت بعبد الله بن الزبير ، قالت : فخرجت وأنا معي ، فأنت المدينة ، فزلت بقباء فولدته بقباء ، ثم أتيت به النبي ﷺ فوضعت في حجره ، ثم دعا بقمرة فوضعتها ثم نفل في فيه ، فكان أول شيء دخل جوفه ريق رسول الله ﷺ ، ثم حنكه بقمرة ، ثم دعا له وبرك عليه ، وكان أول مولود ولد في الإسلام ،

نابغة خالده بن مخلد عن علي بن مسير عن هشام بن أبيه عن أسماء رضي الله عنها : أنها هاجرت إلى النبي ﷺ وهي حلي .

[ الحديث ٣٩٠٩ - طوله في : ٤٦٩ هـ ]

٣٩١٠ - **حديث** فقيهة عن أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : « أول مولود ولد في الإسلام عبد الله بن الزبير . أتوا به النبي ﷺ ، فأخذ النبي ﷺ ثمرة فلاكها ، ثم أدخلها في فيه ، فأول ما دخل بطنه ريق النبي ﷺ »

الحديث السابع عشر حديث أسماء بنت أبي بكر أنها حملت بعبد الله بن الزبير يعني بمكة ، **قوله** (وأنا أمم) أي قد أتممت مدة الحمل الغالبة وهي تسعة أشهر ، ويطلق دمم ، أيضا على من ولدت لنمام . **قوله** (فزلت بقباء فولدته بقباء) هذا يشير بأنها وصلت إلى المدينة قبل أن يتحول النبي ﷺ من قباء ، وليس كذلك . **قوله** (ثم أتيت به النبي ﷺ) أي المدينة . **قوله** (ثم نفل) بمثابة ثم فاء تقدم بيانه في أبواب المساجد . **قوله** (ثم حنكه) أي وضع في فيه القرة ، وذلك حنكه بها . **قوله** (وبرك عليه) أي قال بارك الله فيه ، أو اللهم بارك فيه . **قوله** (وكان أول مولود ولد في الإسلام) أي بالمدينة من المهاجرين ، فأما من ولد بغير المدينة من المهاجرين فقبل عبد الله بن جعفر بالحبيشة ، وأما من الأنصار بالمدينة فكان أول مولود ولد لهم بعد الهجرة مسلمة بن مخلد كما رواه ابن أبي شيبة ، وقبل النعمان بن بشير . وفي الحديث أن مولد عبد الله بن الزبير كان في السنة الأولى وهو المعتمد ، بخلاف ما جرم به الواقدي ومن تبعه بأنه ولد في السنة الثانية بعد عشرين شهرا من الهجرة ، ووقع عند الاسماعيل من الزيادة

من طريق عبد الله بن الرومي عن أبي أسامة بعد قوله في الاسلام « ففرح المسلمون فرحاً شديداً ، لأن اليهود كانوا يقولون : سحرناهم حتى لا يولد لهم » ، وأخرج الواقدي ذلك بسند له إلى سهل بن أبي حثمة ، وجاء عن أبي الأسود عن عروة نحوه ، ويرده أن هجرة أسماء وعائشة وغيرهما من آل الصديق كانت بعد استقرار النبي ﷺ بالمدينة ، فالمسافة قريبة جداً لا تحتمل تأخر عشرين شهراً ، بل ولا عشرة أشهر . **قوله** (تابعه خالد بن مخلد) وصله الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد بهذا السند وافظه ، أنها هاجرت وهي حبلى بعبد الله ، فوضعت به بقباء فلم ترضه حتى أنت به النبي ﷺ ، نحوه ، وزاد في آخره « ثم صلى عليه - أي دعا له - وسماه عبد الله » . الحديث الثامن عشر حديث عائشة في المعنى ، هو محمول على أنه عن عروة عن أمه أسماء وعن خالتها عائشة ، فقد أخرجه المصنف من رواية أبي أسامة عن هشام على الوجهين كما ترى ، وفي رواية أسماء زيادة تختص بها ، وقد ذكر المصنف لحديث أسماء متابعا وهي الرواية المتعلقة التي فرغنا منها ، وذكر أبو نعيم لحديث عائشة متابعا من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام ، وأخرج مسلم من طريق أبي خالد عن هشام مختصرا نحوه ، وأخرج مسلم من طريق شعيب بن إسحق عن هشام ما يقتضي أنه عند عروة عن أمه وخالتها وافظه عن هشام « حدثني عروة وفاطمة بنت المنذر قالا : خرجت أسماء حين هاجرت وهي حبلى بعبد الله بن الزبير ، قالت : تقدمت قباء فنفست به ، ثم خرجت فأخذه رسول الله ﷺ ليحنكه ، ثم دعا بتمرة ، قالت عائشة فكئنا ساعة نلتمسها قبل أن نجدها . فضغها » ، الحديث ، فهذا الحديث فيه البيان أنه عند عروة عنهما جميعا ، وزاد في آخر هذا الطريق « وسماه عبد الله » ، ثم جاء وهو ابن سبع سنين أو ثمان ليبايع رسول الله ﷺ ، وأمره بذلك الزبير ، فتبسم وبأبىه . وقد ذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ لما قدم المدينة بعث زيد بن حارثة فأحضر زوجته سودة بنت زمعة وبنتيه فاطمة وأم كلثوم وأم أيمن زوج زيد بن حارثة وابنها أسامة ، وخرج معهم عبد الله بن أبي بكر ومعه أمه أم رومان وأخته عائشة وأسماء ، فقدموا والنبي ﷺ يبني مسجده ، وبحجوع هذا مع قولها « فولدته بقباء » يدل على أن عبد الله بن الزبير ولد في السنة الأولى من الهجرة كما تقدم . **قوله** (أنوا به) . يؤخذ من الذي قبله أن أمه هي التي أنت به ، ويحتمل أن يكون معها غيرها كزوجها أو أختها . **قوله** (فلا كما) أي مضفها . **قوله** (ثم أدخلها في فيه) قال ابن التين : ظاهرة أن اللوك كان قبل أن يدخلها في فيه ، والذي عند أهل اللغة أن اللوك في الفم . قلت : وهو فهم عجيب ، فإن الضمير في قوله « وفي فيه » يعود على ابن الزبير أي لا كما النبي ﷺ في فيه ثم أدخلها في في ابن الزبير ، وهو واضح لمن تأملها

٣٩١١ - **حدثني محمد بن عبد الصمد** حدثنا أبي **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب **حدثنا** أنس بن مالك

رضي الله عنه قال : « أقبل نبي الله ﷺ إلى المدينة وهو صردف أبابكر ، وأبو بكر شيخ يعرف نبي الله ﷺ شاب لا يعرف . قال فيلقى الرجل أبابكر فيقول : يا أبابكر من هذا الرجل الذي بين يديك ؟ فيقول : هذا الرجل يهديني السبيل ، قال فيحسب الحاسب أنه إنما يعنى الطريق ، وإنما يعنى سبيل الخير . فالتفت أبو بكر فاذا هو بفارس قد لحقهم ، فقال : يا رسول الله ، هذا فارس قد لحق بنا ، فالتفت نبي الله ﷺ فقال : اللهم اصرعه ! فصرعه الفرس ، ثم قامت ثمجهم ، فقال : يا نبي الله ﷺ مرني بما شئت . قال : فقِف مكانك ،



لا تترك كن أحدًا يلحق بنا . قال فكان أول النهار جاهدًا على نبي الله ﷺ ، وكان آخر النهار مسلحة له .  
 فنزل رسول الله ﷺ جانب الحرّة ، ثم بعث إلى الأنصار فجاءوا إلى نبي الله ﷺ وأبى بكر فسلموا عليهما  
 وقالوا : اركبا آمينين مطاعين . فركب نبي الله ﷺ وأبو بكر وحفوا دونهما بالسلاح ، فقيل في المدينة : جاء  
 نبي الله ، جاء نبي الله ﷺ ، فأنشروا ينظرون ويقولون : جاء نبي الله . فأقبل يسير حتى نزل جانب دار أبي أيوب ،  
 فانه ليحدث أهله إذ سمع به عبد الله بن سلام وهو في نخل لأهله يخترق لهم ، فمجل أن يضع الذي يخترق  
 لهم فيها ، فجاءه وهي معه ، فسمع من نبي الله ﷺ ثم رجع إلى أهله ، فقال نبي الله ﷺ : أي بيوت أهلنا  
 أقرب ؟ فقال أبو أيوب : أنا يا نبي الله ، هذو دارى وهذا بابى . قال فانطلق فمضى أنا مقهلا . قال : قوما على  
 بركة الله . فلما جاء نبي الله ﷺ جاء عبد الله بن سلام فقال : أشهد أنك رسول الله ، وأنت جئت بحق . وقد  
 علمت يهود أنى سيدهم وابن سيدهم وأهلهم وابن أهلهم ، فادعهم فأسألم عنى قبل أن يعلوا أنى قد أسلمت ،  
 فأنهم إن يعلوا أنى قد أسلمت قالوا فى ما ليس فى . فأرسل نبي الله ﷺ فأقبلوا فدخلوا عليه ، فقال لهم رسول  
 الله ﷺ : يامعشر اليهود ، ويلسكم اتقوا الله ، فوالله لذى لا إله إلا هو إنكم لتعملون أنى رسول الله حقًا ،  
 وأنى جئتمكم بحق ، فأسلموا . قالوا : ما تعلمه . قالوا للنبي ﷺ قائلًا ثلاث مرار . قال : فأى رجل فيكم عبد  
 الله بن سلام ؟ قالوا : ذاك سيدنا ، وابن سيدنا ، وأهلنا وابن أهلنا . قال : أفرأيتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله  
 ما كان ليسلم . قال : أفرأيتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله ما كان ليسلم . قال : أفرأيتم إن أسلم ؟ قالوا : حاشا لله  
 ما كان ليسلم . قال : يا ابن سلام أخرج عليهم . فخرج ، فقال : يامعشر لليهود ، اتقوا الله ، فوالله لذى لا إله  
 إلا هو إنكم لتعملون أنه رسول الله ، وأنه جاء بحق . فقالوا : كذبت ، فأخرجهم رسول الله ﷺ .

الحديث التاسع عشر ، قوله (حدثني محمد) هو ابن سلام ، وقال أبو نعيم في المستخرج ، أظنه أنه محمد بن المثنى  
 أبو موسى . قوله (حدثنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد . قوله (مردف أبا بكر) قال الداودى :  
 يحتمل أنه مرتدف خلفه على راحلته ، ويحتمل أن يكون على راحلة أخرى ، قال الله تعالى (بألف من الملائكة  
 مردفين) أى يتلو بعضهم بعضا ، ورجح ابن التين الأول وقال : لا يصح الثانى لأنه يلزم منه أن يمشى أبو بكر بين  
 يدى النبي ﷺ . قلت : إنما يلزم ذلك لو كان الخبر جاء بالعكس كأن يقول : والنبي ﷺ مرتدف خلف أبى بكر  
 فاما ولم يظهروا وهو مردف أبا بكر ، فلا ، وسيأتى فى الباب الذى بعده من وجه آخر عن أنس . فكأنى أنظر  
 إلى النبي ﷺ على راحلته وأبو بكر ردفه . قوله (وأبو بكر شيخ) يريد أنه قد شاب ، وقوله (يعرف) أى لأنه  
 كان يمر على أهل المدينة فى سفر التجارة ، بخلاف النبي ﷺ فى الأسرى فانه كان بعيد العم بالسر من مكة ، ولم  
 يشب ، وإلا فى نفس الأمر كان هو عليه الصلاة والسلام أسن من أبى بكر ، وسيأتى فى هذا الباب من حديثه أنس

أنه لم يكن في الذين هاجروا أشعث غير أبي بكر . **قوله** ( ونبى الله شاب لا يعرف ) ظاهره أن أبا بكر كان أسن من النبي ﷺ وليس كذلك ، وقد ذكر أبو عمر من رواية حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم . أن النبي ﷺ قال لأبي بكر : أيما أسن أنا أو أنت ؟ قال أنت أكرم يا رسول الله منى وأكبر ، وأنا أسن منك ، قال أبو عمر : هذا مرسل ، ولا أظنه إلا وهما . قلت : وهو كاذب ، وإنما يعرف هذا لأبياس ، وأما أبو بكر فثبت في صحيح مسلم عن معاوية أنه عاش ثلاثا وستين سنة ، وكان قد عاش بعد النبي ﷺ سنتين وأشهرًا فيلزم على الصحيح في سن أبي بكر أن يكون أصغر من النبي ﷺ بأكثر من سنتين . **قوله** ( يهدينى السبيل ) بين سبب ذلك ابن سعد في رواية له : أن النبي ﷺ قال لأبي بكر : أله الناس عني ، فكان إذا سئل من أنت قال : بأغى حاجة ، فإذا قيل : من هذا معك ؟ قال : هاد يهدينى ، وفي حديث أسماء بنت أبي بكر عند الطبراني « وكان أبو بكر رجلا معروفا في الناس فإذا لقيه لاق يقول لأبي بكر : من هذا معك ؟ فيقول : هاد يهدينى ، يريد الهداية في الدين وبحسبه الآخر دليلا . **قوله** ( فقال يا رسول الله هذا فارس ) وهو سراقه ، وقد تقدم شرح قصته في الحديث الحادى عشر . ووقع للنبي ﷺ وأبي بكر في سفرهم ذلك قضايا : منها نزولهم بجميعة أم معبد ، وقصتها أخرجه ابن خزيمة والحاكم مطولة ، وأخرج البيهقي في « الدلائل » من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بكر الصديق شديها بأصل قصتها في ابن الشاة المزدولة دون ما فيها من صفته ﷺ ، لكنه لم يسمها في هذه الرواية ولا نسبها ، فاحتمل التعدد . ومرر بعبد يعرى غنما ، وقد تقدم في حديث البراء عن أبي بكر ، وروى أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق إياس بن مالك ابن الأوس الأسلمى قال : لما هاجر رسول الله ﷺ وأبو بكر مروا بابل لنا بالجحفة فقالا : لمن هذه ؟ قال : الرجل من أسلم ، فالتفت إلى أبي بكر فقال : سلته ، قال ما اسمك ؟ قال مسعود ، فالتفت إلى أبي بكر فقال : سعدت ، ووصله ابن السكن والطبراني عن إياس عن أبيه عن جده أوس بن عبد الله بن حجر فذكر نحوه مطولا رفيه « أن أوسا أعطاهما لخل لإبله ، وأرسل معهما غلامه مسعودا ، وأمره أن لا يفارقهما حتى يصلا المدينة » وتحديث أنس بقصة سراقه من مراسيل الصحابة ، ولعله حملها عن أبي بكر الصديق ، فقد تقدم في مناقبه أن أنسا سجدت عنه بطرف من حديث التمار وهو قوله « قلت يا رسول الله لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا » الحديث . وقوله فيه « فصرعه عن فرسه ثم قامت تحمحم » قال ابن التين : فيه نظر ، لأن الفرس إن كانت أنثى فلا يجوز « فصرعه » وإن كان ذكرا فلا يقال « ثم قامت » . قلت : وانكاره من العجائب ، والجواب أنه ذكر باعتبار لفظ الفرس وأنت باعتبار ما في نفس الأمر من أنها كانت أنثى . **قوله** ( ثم بعث إلى الانصار فجاءوا إلى نبي الله ﷺ وأبي بكر فسلموا عليهما وقالوا : اركبا آمنين مطاعين ، فركبا ) طوى في هذا الحديث قصة إقامته عليه الصلاة والسلام هنا ، وقد تقدم بيانه في الحديث الثالث عشر ، وتقدير الكلام : فنزل جانب الحرة فأقام بقباء المدة التي أقامها وبني بها المسجد ثم بعث الخ . **قوله** ( حتى نزل جانب دار أبي أيوب ) تقدم بيانه مستوفى في الحديث الثالث عشر ، وقال البخاري في « التاريخ الصغير » حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا سليمان بن المغيرة « عن ثابت عن أنس قال : لى لأسى مع الغلمان إذ قالوا : جاء محمد ، فنطلق فلا نرى شيئا ، حتى أقبل وصاحبه ، فكنا في بعض غرب المدينة وبها رجلا من أهل البادية يؤذن بهما ، فاستقبله زهاء خمسمائة من الانصار فقالوا : انطلقا آمنين مطاعين . الحديث . **قوله** ( فانه ليحدث أهله ) الضمير للنبي ﷺ . **قوله** ( اذ سمع به عبد الله بن سلام ) بالتخفيف ابن الحويرث

الاسرائيلي يكنى أبا يوسف يقال كان اسمه الحصين فسمى عبد الله في الاسلام ، وهو من حلفاء بنى عوف بن الخزرج . **قوله** ( يخترق لهم ) بالحاء المعجمة والفاء أى يخترق من الثمار . **قوله** ( لجاء وهى معه ) أى الثمرة التى اجتناها ، وفى بعضها د وهو ، أى الذى اجتناه . **قوله** ( فسمع من نبي الله ﷺ ثم رجع إلى أهله ) وقع عند أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم من طريق زرارة بن أوفى د عن عبد الله بن سلام قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة انجفل الناس إليه ، فجتت فى الناس لأنظر اليه ، فلما استقبلت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه كذاب ، الحديث ، قال العماد بن كثير : ظاهر هذا السياق يعنى سياق أحمد لحديث عبد الله بن سلام وانفضه د لما قدم رسول الله ﷺ المدينة انجفل الناس لقدموه فكنت فيمن انجفل ، أنه اجتمع به لما قدم قباء ، وظاهر حديث أنس أنه اجتمع به بعد أن نزل بدار أبي أيوب ، قال : فيجمل على أنه اجتمع به مرتين . قلت : ليس فى الاول تعيين قباء ، فالظاهر الاتحاد وحمل المدينة هنا على داخلها . **قوله** ( أى بيوت أهلنا أقرب ) تقدم بيان ذلك فى أواخر الحديث الثالث عشر ، وأطلق عليهم أهله لقراءة ما بينهم من النساء ، لأن منهم والدته عبد المطلب جده وهى سلمى بنت عوف من بنى مالك بن النجار ، ولهذا جاء فى حديث البراء أنه ﷺ نزل على أخواله أو أجداده من بنى النجار . **قوله** ( فهى لنا مقبلا ) أى مكانا تقع فيه القبلولة ( قال قوما ) فيه حذف تقديره : فذهب فهيا ، وقد وقع صريحا فى رواية الحاكم وأبى سعيد قال د فاطلق فهيا لهما مقبلا ثم جاء ، وفى حديث أبى أيوب عند الحاكم وغيره د انه أنزل النبي ﷺ فى السفلى ونزل هو وأهله فى العلو ، ثم أشفق من ذلك ، فلم يزل يسأل النبي ﷺ حتى تحول الى العلو ونزل أبو أيوب الى السفلى ، ونحوه فى طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس عند أبى سعيد فى د شرف المصطفى ، وأفاد ابن سعد أنه أقام بمنزل أبى أيوب سبعة أشهر حتى بنى بيوته . وأبو أيوب هو خالد بن زيد بن كليب من بنى النجار ، وبنو النجار من الخزرج بن حارثة ، ويقال إن تبعها لما غزا الحجاز واجتاز يثرب خرج اليه أربعمائة حبر فاطبروه بما يحب من تعظيم البيت ، وأن نبيا سيبعث يكون مسكنه يثرب ، فأكرمهم وعظم البيت بأن كساه ، وهو أول من كساه ، وكتب كتابا وسلمه لرجل من أولئك الأحبار ، وأوصاه ان يسلمه للنبي ﷺ إن أدركه ، فيقال : إن أبا أيوب من ذرية ذلك الرجل ، حكاه ابن هشام فى د النيجان ، وأورده ابن عساکر فى ترجمة تبع . **قوله** ( فلما جاء رسول الله ﷺ ) أى الى منزل أبى أيوب ( جاء عبد الله بن سلام ) أى اليه ( فقال أشهد أنك رسول الله ) زاد فى رواية حميد عن أنس كما سيأتى قريبا قبل كتاب المغازى أنه سأله عن أشياء ، فلما أعلمها أسلم ، وانفضه د فأتاه يسأله عن أشياء فقال إني سألتك عن ثلاث لا يعلمن إلا نبي : ما أول أنشراط الساعة ، وما أول طعام يأكله أهل الجنة ، وما بال الولد ينزع إلى أبيه أو الى أمه ؟ فلما ذكر له جواب مسائله قال : أشهد أنك رسول الله ﷺ . ثم قال : ان اليهود قوم بهت ، والحديث ، وعند البيهقى من طريق عبد الله بن أبى بكر بن حزم عن يحيى بن عبد الله عن رجل من آل عبد الله بن سلام عن عبد الله بن سلام قال : سمعت برسول الله ﷺ وعرفت صفته واسمه ، فكنت مسرا لذلك حتى قدم المدينة ، فسمعت به وأنا على رأس نخلة ، فكبرت ، فقالت لى عمتى خالدة بنت الحارث : لو كنت سمعت بموسى ما زدت ، فقلت : والله هو أخو موسى ، بعث بما بعث به ، فقالت لى : يا ابن أخى هو الذى كنا نخبر أنه سيبعث مع نفس الساعة ، قلت نعم . قالت فذاك إذا ، ثم خرجت اليه فأسلمت ، ثم جئت إلى أهل بيتى فأمرتهم فأسلوا ، ثم جئت الى رسول الله ﷺ فقالت : ان اليهود قوم بهت ، الحديث . **قوله** ( ولقد طلت

يهود أني سيدهم) في الرواية الآتية قريباً « قال يارسول الله إن اليهود قوم بهت ، وسيأتى شرح ذلك ثم . قوله ( قالوا في ما ليس في ) في الرواية الآتية عند أبي نعيم « بهتوني عندك » . قوله ( فأرسل نبي الله ﷺ ) أى إلى اليهود لجاموا . قوله ( فدخلوا عليه ) أى بعد أن اختبأ لهم عبد الله بن سلام كما سيأتى بيانه هناك . وفي رواية يحيى ابن عبد الله المذكور « فأدخلني في بعض بيوتك ثم سلمهم عني ، فانهم إن علموا بذلك بهتوني وعابوني . قال فأدخلني بعض بيوته » . قوله ( سيدنا وابن سيدنا ، وأعلمنا وابن أعلمنا ) في الرواية الآتية « خيرنا وابن خيرنا ، وأفضلنا وابن أفضلنا ، وفي ترجمة آدم « أخيرنا ، بصيغة أفعل ، وفي رواية يحيى بن عبد الله « سيدنا ، وأخيرنا ، وعالمنا ، ولعلمهم قالوا جميع ذلك أو بعضه بالمعنى . قوله ( فقالوا شرنا ) وفي رواية يحيى بن عبد الله « فقالوا كذبت ثم وقعوا في » . قوله ( فقالوا كذبت فأخرجهم رسول الله ﷺ ) في رواية يحيى بن عبد الله « فقلت يارسول الله الله ألم أخبرك أنهم قوم بهت أهل غدر وكذب وجور ، وفي الرواية الآتية « فنقصوه فقال : هذا ما كنت أخاف يارسول الله »

٣٩١٢ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن جريح قال أخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع - يعني عن ابن عمر - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال « كان فرض المهاجرين الأولين أربعة آلاف في أربعة ، وفرض لابن عمر ثلاثة آلاف وخمسمائة . فقول له : هو من المهاجرين ، فلم تقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : إنما هاجر به أبواه . يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه »

٣٩١٣ - **حديث** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن خباب قال « هاجرنا مع رسول الله ﷺ ... » ح

٣٩١٤ - **و حديث** مسدد حدثنا يحيى عن الأعمش قال سمعت شقيق بن سلمة قال : حدثنا خباب قال « هاجرنا مع رسول الله ﷺ بنتى وجه الله ووجب أجرنا على الله ، فمنا من مضى لم يأكل من أجر شيئاً ، منهم مصعب بن عمير قتل يوم أحد فلم نجد شيئاً نسكنه فيه إلا نمرّة كئنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، فاذا غطينا رجليه خرج رأسه ؛ فأمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي رأسه بها ، ونجعل على رجله من إذخر . ومنا من أيعت له ثمرته فهو يهدبها »

الحديث العشرون ، قوله ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( عن عمر كان فرض المهاجرين ) هذا صورته منقطع ، لأن نافع لم يلحق عمر ، لكن سياق الحديث يشعر بأن نافعاً حمله عن ابن عمر . ووقع في رواية غير أبي ذر هنا « عن نافع يعني عن ابن عمر » ، ولعلها من إصلاح بعض الرواة ، واغتر بها شيخنا ابن الملقن فأنكر على ابن التين قوله أن الحديث مرسل وقال : لعل نسخته التي وقعت له ليس فيها ابن عمر ، وقد روى الدرروردي عن عبيد الله بن عمر فقال « عن نافع عن ابن عمر قال : فرض عمر لاسامة أكثر مما فرض لي ، فذكر

قصة أخرى شبيهة بهذه أخرجها أبو نعيم في «المستخرج» هنا . **قوله** ( المهاجرين الأولين ) هم الذين صلوا للقبليتين أو شهدوا بدرا . **قوله** ( أربعة آلاف في أربعة ) كذا الأكثر ، وسقطت لفظة «في» من رواية النسفي وهو الوجه أي لكل واحد أربعة آلاف ، ولعلها بمعنى اللام والمراد إثبات عدد المهاجرين المذكورين . **قوله** ( إنما هاجر به أبواه ، يقول ليس هو كمن هاجر بنفسه ) وفي رواية الدراوردي المذكورة «قال عمر لابن عمر : إنما هاجر أباه أبوك» والمراد أنه كان حينئذ في كنف أبيه ، فليس هو كمن هاجر بنفسه ، وكان لابن عمر حين الهجرة إحدى عشرة سنة ، وهم من قال اثنتا عشرة وكذا ثلاث عشرة ، لما ثبت في الصحيحين أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة ، وكانت أحد في شوال سنة ثلاث . ( تنبيه ) : أعاد المصنف هنا حديث خباب بعد أن ذكره في أوائل الباب ، فأورده من وجهين ساقه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية مسدد ، وسأذكر شرحه في غزوة أحد إن شاء الله تعالى

٢٩١٥ - **حدثنا يحيى بن بشر** حدثنا روحٌ حدثنا عوفٌ عن مُعاوية بن قُرّة قال : حدثني أبو بردة ابنُ أبي موسى الأشعريُّ قال : « قال لي عبدُ الله بن عمر : هل تدري ما قال ابنُ لأبيك ؟ قال قلتُ : لا . قال : فإنَّ أبي قال لأبيك : يا أبا موسى ، هل يسُرُّكَ إسلامُنا معَ رسولِ الله ﷺ وهجرُنا معه وجاهدُنا معه وعملُنا كُلُّهُ معه بَرَدَ لنا ، وأنَّ كلَّ عملٍ عملناه بعدَهُ نجونا منه كفافاً رأساً برأس ؟ فقال أبي : لا والله ، قد جئتنا بعدَ رسولِ الله ﷺ وصلينا وصحبنا وعملنا خيراً كثيراً وأسلمَ على أيدينا بشرٌ كثير ، وإنَّا نرجو ذلك . فقال أبي : ألكُنِّي أنا والذي نفسُ عمرَ بيده لودِدْتُ أنْ ذلكَ بَرَدَ لنا وأنَّ كلَّ شئٍ عملناه بعدَهُ نجونا منه كفافاً رأساً برأس . فقلتُ : إنَّ أباك والله خيرٌ من أبي »

الحديث الحادي والعشرون ، **قوله** ( قال لي عبد الله بن عمر : هل تدري ) وقعت في هذا الحديث زيادة من رواية سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال «صليت إلى جنب ابن عمر ، فسمعتُه حين يسجد يقول ، فذكر ذكرًا وفيه «ما صليت صلاة منذ أسلمت إلا وأنا أرجو أن تكون كفارة» ، وقال لأبي بردة علمت أن أبي ، فذكر حديث الباب ورويناه في الجزء السادس من «فوائد أبي محمد بن صاعد» . **قوله** ( برد ) بفتح الموحدة والراء ( لنا ) أي ثبت لنا ودام ، يقال برد لي على الغريم حق أي ثبت ، وفي رواية سعيد بن أبي بردة «دخلص» بدل برد وقوله «كفافاً» أي سواء بسواء ، والمراد لا موجهاً ثواباً ولا عقاباً ، وفي رواية سعيد بن أبي بردة «لا لك ولا عليك» . **قوله** ( قال أبي : لا والله ) كذا وقع فيه ، والصواب «قال أبوك» ، لأن ابن عمر هو الذي يحكي لأبي بردة ما دار بين عمر وأبي موسى ، وهذا الكلام الأخير كلام أبي موسى ، وقد وقع في رواية النسفي على الصواب ولفظه «قال أبوك» : لا والله الخ ، ووقع عند القاسبي والمستمل «فقال لي والله» بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة بمعنى نعم معها القسم مثل قوله ( قل أي وربي ) وعند عبدوس «إني والله» بنون ثقيلة بعد الهمزة المكسورة ثم تحتانية ، وكله تصحيف إلا رواية النسفي ، ووقع في رواية داود بن أبي هند عن أبي بردة في «تاريخ الحاكم» ، هذا الحديث «قال

أبو موسى : لا ، قال لم ؟ قال : لاني قدمت على قوم جهال فعلتهم القرآن والسنة فأرجو بذلك . **قوله** ( فقال أبي لكتني والذي نفسي بيده ) هذا كلام عمر رضي الله عنه . **قوله** ( فقلت ) القائل هو أبو بردة ، وخاطب بذلك ابن عمر فأراد أن عمر خير من أبي موسى ، وأراد من الحيشية المذكورة والا فن المقرر أن عمر أفضل من أبي موسى هند جميع الطوائف ، لكن لا يمتنع أن يفوق بعض المفضولين بخصلة لا تستلزم الأفضلية المطلقة ، ومع هذا فعمر في هذه الخصلة المذكورة أيضا أفضل من أبي موسى ، لأن مقام الخوف أفضل من مقام الرجاء ، فالعلم محيط بأن الآدي لا يخلو عن تقصير ما في كل ما يريد من الخير ، وإنما قال عمر ذلك هضمًا لنفسه ، وإلا فقامه في الفضائل والسمكالات أشهر من أن يذكر . **قوله** ( خير من أبي ) في رواية سعيد بن أبي بردة : أفقه من أبي ،

٣٩١٦ - **حدثني محمد بن الصباح** - أو بَلَغني عنه - **حدثنا إسماعيل** عن **عاصم** عن **أبي عثمان** قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما إذا قيل له هاجر قبل أبيه يفضب . قال : وقدمت أنا وعمر على رسول الله ﷺ فوجدناه قائلًا فرجعنا إلى المنزل ، فأرسلني عمر وقال : اذهب فانظر هل استيقظ ؟ فأتيته فدخلت عليه فبايعته ، ثم انطلقت إلى عمر فأخبرته أنه قد استيقظ ، فانطلقنا إليه فهرول هرولة حتى دخل عليه فبايعه ، ثم بايعه ، »

[ الحديث ٣٩١٦ - طرفاه في : ٤١٨٦ ، ٤١٨٧ ]

٣٩١٧ - **حدثنا أحمد بن عثمان** **حدثنا ثور بن مسleme** **حدثنا إبراهيم بن يوسف** عن أبيه عن أبي إسحاق قال « سمعت البراء يحدث قال : اجتمع أبو بكر من عازب رحلاً ، فحمله معه . قال : فسأله عازب عن مسير رسول الله ﷺ ، قال : أخذ علينا بالرحل ، فخرجنا ليلاً ، فاحتدنا ليلتنا ويومنا حتى قام قائم الظهيرة ، ثم رُفقت لنا صخرة ، فأتيناها ولها نبي من ظل . قال : ففرشت رسول الله ﷺ فروة معي ، ثم اضطجع عليها النبي ﷺ ، فانطلقت أنفض ماحوله ، فاذا أنا براع قد أقبل في غنمة يريد من الصخرة مثل الذي أردنا ، فسألته : إن أنت يا غلام ؟ فقال : أنا لفلان . فقلت له : هل في غنمك من ابن ؟ قال : نعم . فقلت له : هل أنت حالب ؟ قال : نعم . فأخذ شاة من غنمه ، فقلت له : انفض للضرع . قال غلب كشيبة من لبن ، ومعى إداة من ماء عليها خرقة قد رواها رسول الله ﷺ ، فصبت على اللبن حتى برد أسفله ، ثم أتيت به النبي ﷺ فقلت : اشرب يا رسول الله . فشرب رسول الله ﷺ حتى رصيت . ثم ارتحلنا والطلب في إمرنا »

٣٩١٨ - قال البراء : فدخلت مع أبي بكر على أهله ، فاذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابتها حمى ، فرأيت أباها يقبل خدّها وقال : كيف أنت يا بنية ؟

الحديث الثاني والعشرون ، **قوله** (حدثني محمد بن الصباح أو بلغني عنه) أما محمد فهو محمد بن الصباح الدولابي البزاز بمجمعتين نزيل بغداد ، متفق على ثوثيقه . وقد روى عنه البخاري في الصلاة وفي البيوع جازما بغير واسطة ، وأما من بلغ البخاري عنه فيحتمل أن يكون ذو عباد بن الوليد ، فقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريقه عن محمد بن الصباح بلفظه ، وعباد المذكور يكنى أبا بدر ، وهو غبري بضم المعجمة وفتح الموحدة الخفيفة ، روى عنه ابن ماجه وابن أبي حاتم وقال صدوق ، ومات قبل سنة ستين أو بعدها . واسماعيل شيخ محمد فيسه هو ابن ابراهيم المهرuf بابن علي ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، وأبو عثمان هو الهندي ، والاسناد كله بصريون . **قوله** (إذا قيل له هاجر قبل أبيه بغضب) يعني أنه لم يهاجر إلا بحجة أبيه كما تقدم ، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يقول «لئن الله من يزعم أنني هاجرت قبل أبي ، إنما قدمني في ثقله ، وهذا في اسناده ضعف ، والجواب الذي أجاب به في حديث الباب أصح منه ، وقد استشكل ذكر أبيه ، فإن أمه زينب بنت مظعون كانت بمكة فيما ذكره ابن سعد . **قوله** (قدمت أنا وعمر على رسول الله ﷺ) يعني عند البيعة ، ولعلها بيعة الرضوان ، وزعم الداودي أنها بيعة صدرت حين قدم النبي ﷺ المدينة ، وعندى في ذلك بعد ، لأن ابن عمر لم يكن في سن من يبايع ، وقد عرض على النبي ﷺ بعد ذلك بثلاث سنين يوم أحد فلم يجزه ، فيحتمل أن تكون البيعة حينئذ على غير القتال ، وإنما ذكرها ابن عمر ليبين سبب وهم من قال إنه هاجر قبل أبيه ، وإنما الذي وقع له أنه بايع قبل أبيه ، فلما كانت بيعته قبل بيعة أبيه توهم بعض الناس أن هجرته كانت قبل هجرة أبيه ، وليس كذلك ، وإنما بادر إلى البيعة قبل حرصا على تحصيل الخير ، ولأن تأخير ذلك لا ينفع عمر ، أشار إلى ذلك الداودي ، وعارضه ابن التين بأن مثله رد في الهجرة التي أنكر كونها كانت سابقة ، والجواب أنه أنكر وقوع ذلك لا كراهيته لو وقع ، أو الفرق أن زمن البيعة يسير جدا بخلاف زمن الهجرة ، وأيضا ففعل البيعة لم تكن عامة بخلاف الهجرة ، فإن ابن عمر خشى أن تفوته البيعة فبادر إلى تحصيلها ، ثم أسرع إلى أبيه فأخبره فسارع إلى البيعة فبايع ، ثم أعاد ابن عمر البيعة ثاني مرة . **قوله** (نهرول) الهرولة ضرب من السير بين المشي على مهل والعدو . (تنبيه) : ذكر المصنف هنا حديث البراء عن أبي بكر في قصة الهجرة ، وقد تقدم التنبيه عليه في أوائل هذا الباب وساقه هنا أتم ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفي مناقب أبي بكر ، وبقيته في أوائل الباب في حديث سراقه . وقوله هنا «فأحينا ليلتنا بتحتايتين من الإحياء ، وبعضهم بمنشاة ثم مثلثة من الحث . **قوله** (ففرشت لرسول الله ﷺ فروة) فسرهما صاحب النهاية بأنها الأرض اليابسة ، وقيل التبت اليابس ، قال وقيل أراد بالفروة اللباس المعروفة . قلت : وهذا هو الأرجح بل هو الظاهر من قوله «فروة معي» وقوله هنا «قد رواتها» أي تأملت بها حتى صاحت ، تقول روات في الأمر إذا نظرت فيه ولم تعجل . **قوله** (قال البراء : فدخلت مع أبي بكر على أهله فإذا بته عائشة مضطجعة قد أصابها حمى ، فرأيت أباها يقبل خدها وقال كيف أنت يا بنية) هذا القدر من الحديث لم يذكره المصنف إلا في هذا الموضع ، وسأشير إليه في الباب الذي يليه ، وكان دخول البراء على أهل أبي بكر قبل أن ينزل الحجاب قطعا ، وأيضا فكان حينئذ دون البلوغ وكذلك عائشة

٣٩١٩ - **حدثنا** سليمان بن عبد الرحمن **حدثنا** محمد بن حبيب **حدثنا** إبراهيم بن أبي عبلة أن عتبة بن رباح **حدثه** عن أنس خادم النبي ﷺ قال «قدم النبي ﷺ وليس في أصحابه أشمط غير أبي بكر ، فقلنا

بالحناء والسكتم

[الحديث ٣٩١٩ - طرفه في : ٢٩٢٠]

٣٩٢٠ - وقال دحيم : حدثنا الوليدُ حدثنا الأوزاعيُّ حدثني أبو عبيدٍ عن عتبة بنِ وشَّاحٍ حدثني أنسُ ابن مالكٍ رضي الله عنه قال « قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المدينةَ فَمَكَانَ أَسَنَ أَصْحَابِهِ أَبُو بَكْرٍ فَذَلَفَهَا بِالْحَنَاءِ وَالسَّكْتَمِ حَتَّى قَنَّأَ وَهَّاهَا »

١٩٢١ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ زَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ كَابٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ بَكْرٍ ، فَلَمَّا هَاجَرَ أَبُو بَكْرٍ طَلَقَهَا فَزَوَّجَهَا ابْنُ عَمِّهَا هَذَا الشَّاعِرُ الَّذِي قَالَ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ رَفِئُ كُفَّارٍ قَرَّيْشَ :

وماذا بالقليبِ قليبِ بدرٍ      من الشَّيرِى زَيْنُ بالسَّنامِ  
وماذا بالقليبِ قليبِ بدرٍ      من اللَّيْنَاتِ وَالشَّرْبِ لِلْكَرَامِ  
تَحْيِينَا لِلسَّلَامَةِ أُمُّ بَكْرٍ      وَهَلْ لِي بَعْدَ قَوْمِي مِنْ سَلَامِ  
يُحَدِّثُنَا الرَّسُولُ بَأَنَ سَنَحْيَا      وَكَيْفَ حَيَاةَ أَصْدَاءِ وَهَامِ

٣٩٢٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَارِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَذَا أَنَا بِأَقْدَامِ الْقَوْمِ ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ! لَوْ أَنَّ بَعْضَهُمْ طَأْطَأَ بِصَرَّةٍ رَأَى . قَالَ : اسْكُتْ يَا أَبَا بَكْرٍ ، ائْتَانِ اللَّهَ تَالْتُمَاهَا »

٣٩٢٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ح .

وقال محمد بن يوسف : حدثنا الأوزاعيُّ حدثنا الزُّهْرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ الْإِيْثِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو سَمِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْهَجْرَةِ ، فَقَالَ : وَيْحَكَ ، إِنَّ الْهَجْرَةَ شَأْنُهَا شَدِيدٌ ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَمُعْطَى صَدَقَتِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَهَلْ تَمْنَعُ مِنْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَحَلِبْهَا يَوْمَ وَرُودِهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا »

الحديث الثالث والعشرون ، قوله ( حدثنا محمد بن حدير ) بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية ، ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد بمعجمة مصغر وهو تصحيف ، وشيخه إبراهيم بن أبي علي قد سمع من أنس ، وحدث عنه هنا بواسطة ، واسم أبيه يقظان ضد النائم ، وعقبة بن وساج بفتح الواو وتشديد المهملة وآخره جيم ، وأبو



عبيد في الاسناد الثاني هو حي بضم المهملة وفتح التحتانية بعدها أخرى ثقيلة ويقال حي بلفظ ضد ميت ، وكان حاجب سليمان بن عبد الملك . **قوله** ( فلفظها ) بالمعجمة أى خضبها ، والمراد اللحية وان لم يقع لها ذكر . **قوله** ( والسكتم ) بفتح السكاف والمثناة الخفيفة وحكى ثقيلها : ورق يخضب به كالآس من نبات ينبت في أصغر الصخور فيتبدل خيطا ناطقا ، ومجتماه صعب ولذلك هو قليل ، وقيل إنه يخلط بالوشمة ، وقيل إنه الوشمة ، وقيل هو النيل ، وقيل هو حناء قريش وصبغه أصفر . **قوله** في الرواية الثانية ( وقال دحيم ) هو عبد الرحمن بن ابراهيم الدمشقي ، وصله الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان عنه . **قوله** ( فكان أسن أصحابه أبو بكر ) أى الذين قدموا معه حينئذ وقبله كما تقدم . **قوله** ( حتى قنأ ) بفتح القاف والنون والمهمزة أى اشتدت حرمتها ، ستأتى زيادة في الكلام على غضاب الشعر في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع والعشرون ، **قوله** ( أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب ) أى من بنى كلب ، وهو كلب بن عوف بن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، ويدل عليه ما وقع في رواية الزمذى الحكيم من طريق الزبيدي عن الزهري في هذا الحديث « ثم من بنى عوف ، وأما السكبي المشهور فهو من بنى كلب بن وبرة بن تغلب بن قضاة . **قوله** ( أم بكر ) لم أقف على اسمها ، وكأنه كنيته المذكورة . **قوله** ( فلما هاجر أبو بكر طلقها ، فتزوجها ابن عمها هذا الشاعر ) هو أبو بكر شداد بن الأسود بن عبد شمس ابن مالك بن جهوة ، ويقال له ابن شعوب بفتح المعجمة وضم المهملة وسكون الواو بعدها موحدة ، قال ابن حبيب : هى أمه وهى خوزاعية ، لكن سماه عمرو بن شمر ، وأنشده أشعارا كثيرة قالها في الكفر ، قال : ثم أسلم . وذكر مثله ابن الأعرابي في « كتاب من نسب الى أمه » وزعم أبو عبيدة أنه ارتد بعد إسلامه ، حكاه عنه ابن هشام في « زوائد السيرة » ، والأول أولى . وزاد الفاكهي في هذا الحديث من الوجه الذى أخرجه منه البخارى « قالت عائشة : والله ما قال أبو بكر بيت شعر في الجاهلية ولا الإسلام ، ولقد ترك هو وعثمان شرب الخمر في الجاهلية ، وهذا يضعف ما أخرجه الفاكهي أيضا من طريق عوف عن أبى القموص قال « شرب أبو بكر الخمر قبل أن تحرم وقال هذه الأبيات ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فغضب ، فبلغ ذلك عمر لجاه فقال : نعوذ بالله من غضب رسول الله ، والله لا تلج رءوسنا بعد هذا أبدا » قال : وكان أول من حرما ، فلم هذا قد عارضه قول عائشة ، وهى أعلم بشأن أبيها من غيرها . وأبو القموص لم يدرك أبا بكر ، فالعمدة على الواسطة ، فلم له كان من الروافض ، ودل حديث عائشة على أن النسبة أبى بكر إلى ذلك أصلا وإن كان غير ثابت عنه ، والله أعلم . **قوله** ( رضى كفار قريش ) يعنى يوم بدر لما قتلوا وألقاهم النبي ﷺ في القليب ، وهى البئر التى لم تطو . **قوله** ( من الشيزى ) بكسر المعجمة وسكون التحتانية بعدها زاي مقصور ، وهو شجرتخذ منه الجفان والقصاص الخشب التى يعمل فيها الثريد . وقال الأصمى : هى من شجر الجوز تسود بالدم ، والشيزى جمع شيز . والشيز يلفظ حتى ينحت منه ، فأراد بالشيزى ما يتخذ منها وبالجنفة صاحبها كأنه قال : ماذا بالقليب من أصحاب الجفان الملقى بلحوم أسنة الابل ، وكانوا يطلقون على الرجل المطعام « جنفة » لكثرة إطعامه الناس فيها . وأغرب الداودى فقال : الشيزى الجمل ، قال لأن الابل إذا سمتت تعظم أسنمتها ويعظم جملها . وغلطه ابن التين قال : وإنما أراد أن الجنفة من الثريد تزين بالقطع اللحم من السنام . **قوله** ( الفينيات ) جمع فينة بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها نون هى المغنية ، وتطلق أيضا على الأمة مطلقا . « والشرب » بفتح المعجمة وسكون الراء جمع شارب ، وقيل هو اسم جمع ، وحزم ابن التين

بالاول فقال : هو كتهجر وتاجر والمراد بهم الندامي . **قوله** ( تحيينا ) في رواية الكشميني « تحييني » ، بالافراد ، وقوله « فهل » ، في رواية الكشميني « وهل لي » ، بالواو ، وقوله « من سلام » ، أى من سلامة ، وفيه قوة لمن قال : المراد من السلام الدعاء بالسلامة أو الإخبار بها . **قوله** ( أصداء ) جمع صدى وهو ذكر اليوم ، وهام جمع هامة وهو الصدى أيضا وهو عطف تفسيري ، وقيل الصدى الطائر الذى يطير بالليل ، والهامة جمجمة الرأس وهى التى يخرج منها الصدى بزعمهم ، وأراد الشاعر إنكار البعث بهذا الكلام كأنه يقول : اذا صار الانسان كهذا الطائر كيف يصير مرة أخرى إنسانا . وقال أهل اللغة : كان أهل الجاهلية يزعمون أن روح القتيل الذى لا يدرك بثأره تصير هامة فتزق وتقول : اسقوني اسقوني ، وإذا أدرك بثأره طارت فذهبت ، قال الشاعر :

انك إلا تذر شتى ومنقصى      أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

وقد أورد ابن هشام هذه الأبيات في « السيرة » ، بزيادة خمسة أبيات ، ووقع عند الإسماعيل من طريق أخرى عن ابن وهب ، وعن عنبسة بن خالد أيضا ، كلاهما عن يونس بالاسناد المذكور « ان عائشة كانت تدعو على من يقول إن أبا بكر قال القصيدة المذكورة ، فذكر الحديث والشعر مطولا ، وعند الترمذي الحكيم من طريق الزبيدي عن الزهري مثله وزاد « قالت عائشة فنجحها الناس أبا بكر الصديق من أجل امرأته أم بكر التى طلق ، وانما قاتلها أبو بكر بن شعوب » . قلت : وابن شعوب المذكور هو الذى يقول فيه أبو سفيان :

ولو شئت نجحتى كيت طمرة      ولم أحل النعماء لابن شعوب

وكان حنظلة بن أبى عامر حل يوم أحد على أبى سفيان فكاد أن يقتله ، لحمل ابن شعوب على حنظلة من ورائه فقتله ، فنجح أبو سفيان ، فقال في ذلك أبيانا منها هذا البيت . الحديث الخامس والعشرون حديث أنس ، تقدم شرحه في مناقب أبى بكر ، ومعنى قوله « الله ثالثهما » أى معاونهما وناصرهما ، وإلا فهو مع كل اثنين بعله كما قال ( ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ، ولا خمسة إلا هو سادسهم ) الآية . الحديث السادس والعشرون حديث أبى سعيد « جاء أعرابى إلى النبي ﷺ يسأله عن الهجرة ، الحديث ، أورده من طريقين موصول ومعلق ، والموصول أخرجه في كتاب الزكاة ، والمعلق أخرجه في كتاب الهبة بالاسنادين المذكورين هنا ، ومر شرحه في كتاب الزكاة . والأعرابى ما عرفت اسمه ، والهجرة المستول عنها مفارقة دار الكفر إذ ذاك والتزام أحكام المهاجرين مع النبي ﷺ ، وكأن ذلك وقع بعد فتح مكة لأنها كانت إذ ذاك فرض عين ثم نسخ ذلك بقوله ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « اعمل من وراء البحار » مبالغة في إعلامه بأن عمله لا يضيع في أى موضع كان ، وقوله « لن يترك » بفتح التحتانية وكسر المشاة ثم راء وكاف ، أى ينقصك

#### ٤٦ - باب مقدم للنبي ﷺ وأصحابه المدينة

٣٩٢٤ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال أنبأنا أبو إسحاق سمع البراء رضى الله عنه قال « أول من

قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم . ثم قدم علينا حمار بن يامير وبلال رضى الله عنهم »

٣٩٢٥ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن أبى إسحاق قال سمعت البراء بن عازب

رضي الله عنهما قال « أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانوا يُقرئون الناس ، قدم بلال وسعد وعمار بن ياسر . ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي ﷺ ، ثم قدم النبي ﷺ ، فزاربت أهل المدينة فرحوا بشئ فرحهم برسول الله ﷺ ، حتى جعل الإمامة يُقنن : قدم رسول ﷺ ، فاقدم حتى قرأت ( سبح اسم ربك الأعلى ) في سورة من المفصل »

**قوله** ( باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ) تقدم بيان الاختلاف فيه في آخر شرح حديث عائشة الطويل في شأن الهجرة ، ثم أخرج من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه قال « قدم رسول الله ﷺ وأبو بكر وعليهما ثياب بيض شامية ، فر على عبد الله بن أبي فوقف عليه ليدعوه إلى النزول عنده ، فنظر إليه فقال : انظر أصحابك الذين دعوك فانزل عليهم ، فنزل على سعد بن خيصة . قال الحاكم : الاول أرجح ، وابن شهاب أعرف بذلك من غيره . قلت : ويقوى قول ابن شهاب ما أخرجه أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق الحاكم من طريق ابن جمح « لما نزل رسول الله ﷺ على كثوم بن الهدم هو وأبو بكر وعامر بن فهيرة قال كثوم : يا نبيج - اولى له - فقال النبي ﷺ أنجحت . » وذكر محمد بن الحسن بن زبالة في « أخبار المدينة » أنه نزل على كثوم وهو يومئذ مشرك ، ويقيد قول التيمي ما أخرجه أبو سعيد أيضا ومن طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « قدم رسول الله ﷺ قباء يوم الاثنين فنزل على سعد بن خيصة ، وجمع بين الخبرين بأنه نزل على كثوم وكان يجلس مع أصحابه عند سعد بن خيصة لأنه كان أهذب ، وإن ثبت قول ابن زبالة فكأن منزل كثوم يختص بالمبيت وسائر إقامته عند سعد لكونه كان أسلم . ثم ذكر المصنف فيه ثمانية أحاديث : الاول حديث البراء ، **قوله** في الطريق الاول ( أبو اسحق سمع البراء ) حذف قوله « انه ، كما حذف « قال ، من الطريق الثاني « عن أبي اسحق سمعت البراء ، وكان شعبة يرى أن أنبأنا وأخبرنا وحدنا واحد ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم . **قوله** ( أول من قدم علينا مصعب ) في رواية عن شعبة عند الحاكم في « الاكلیل » عن عبد الله بن رجاء في روايته « من المهاجرين » : **قوله** ( مصعب بن عمير ) زاد ابن أبي شيبة « أول من قدم علينا المدينة » زاد في رواية عبد الله بن رجاء عن اسرائيل عن أبي اسحق عند الاسماعيلي « أخو بني عبد الدار بن قصي والده عمير ، هو ابن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار ، زاد عبد الله ابن رجاء « فقلنا له ما فعل رسول الله ﷺ ؟ فقال : هو مكانه وأصحابه على أثرى ، وذكر موسى بن عقبة أنه لما قدم المدينة نزل على حبيب بن عدى ، وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ أرسل مصعبا مع أهل العقبة يعلمهم . **قوله** ( وابن أم مكتوم ) هو عمرو - ويقال عبد الله - العامري من بني عامر بن لؤي ، ووقع في رواية ابن أبي شيبة « ثم أتانا بعده عمرو بن أم مكتوم الأعشى أخو بني فهر ، فقلنا : ما فعل رسول الله ﷺ وأصحابه ؟ قال : هم على أثرى ، وفي رواية عبد الله بن رجاء « من وراءك » زاد في رواية غندر عن شعبة « ثم عامر بن ربيعة ومعه امرأته ليلي بنت أبي حشمة ، وهي أول مهاجرة ، وقيل بل أول مهاجرة أم سلة لقولها لما مات أبو سلة « أول بنت هاجر ، ويجمع بأن أولية أم سلة بقيد البيت وهو ظاهر من إطلاقها . **قوله** ( ثم قدم علينا عمار بن ياسر وبلال ) في رواية غندر « تقدم ، وقد تقدم الاختلاف في عمار هل هاجر إلى الحبشة أم لا ، فإن يكن فقد كان ممن تقدمهما إلى مكة ، ثم هاجر

إلى المدينة . وأما بلال فكان لا يفارق النبي ﷺ وأبا بكر . لكن تقدمهما باذن وتأخر معهما عامر بن فهيرة .  
**قوله** في الرواية الثانية عن غندر عن شعبة ( وكانوا يقرئون الناس ) في رواية الاصيلي وكريمة : فسكانا يقرئان الناس ، وهو أوجه ، وبوجه الاول إما على أن أقل الجمع اثنان ، وإما على أن من كان يقرئانه كان يقرأ معهما أيضا .  
**قوله** ( وسعد ) زاد في رواية الحاكم ، ابن مالك ، وهو ابن أبي وقاص ، وروى الحاكم من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب قال : وزعموا أن من آخر من قدم سعد بن أبي وقاص في عشرة فنزلوا على سعد بن خيثمة ، وقد تقدم في أول الهجرة : أن أول من قدم المدينة من المهاجرين عامر بن ربيعة ومعه امرأته أم عبد الله بنت أبي حشمة ، وأبو سلمة بن عبد الأسد وامرأته أم سلمة ، وأبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة ، وشماس بن عثمان بن الشريد ، وعبد الله بن جحش ، فيجمع بينه وبين حديث البراء بحمل الأولية في أحدهما على صفة خاصة ، فقد جزم ابن عقبة بأن أول من قدم المدينة من المهاجرين مطافا أبو سلمة بن عبد الأسد ، وكان رجوع من الحبشة إلى مكة فأودى بمكة قبله ما وقع للثاني عشر من الانصار في العقبة الأولى فتوجه إلى المدينة في أثناء السنة ، فيجمع بين ذلك وبين ما وقع هنا بأن أبا سلمة خرج لا قصد الإقامة بالمدينة بل فرارا من المشركين ، بخلاف مصعب بن عمير فإنه خرج إليها الإقامة بها ، وتعليم من أسلم من أهلها بأمر النبي ﷺ ، فاسلك أولية من جهة . **قوله** في الرواية الثانية ( ثم قدم عمر بن الخطاب في عشرين من أصحاب النبي ﷺ ) في رواية عبد الله بن رجاء : في عشرين راكبا ، وقد سمي ابن إسحق منهم زيد بن الخطاب وسعيد بن زيد بن عمرو بن عمرو بن سراقه وأخاه عبد الله وواقد بن عبد الله وخالدا وإياسا وعامرا وعافلا بنى البكير وخنيس بن حذافة - بمجمة ونون ثم سين مصغر - وعياش بن ربيعة وخولى ابن أبي خولى وأخاه ، هؤلاء كلهم من أقارب عمر وحلفائهم ، قالوا : فنزلوا جميعا على رفاعة بن عبد المنذر ، يعني بقباء . قلت : فلعل بقية العشرين كانوا من أتباعهم . وروى ابن عائذ في المغازي بإسناد له عن ابن عباس قال : خرج عمر والزبير وطلحة وعثمان وعياش بن ربيعة في طائفة ، فتوجه عثمان وطلحة إلى الشام اه . فمؤلا ثلاثة عشر من ذكر ابن إسحق ، وذكر موسى بن عقبة أن أكثر المهاجرين نزلوا على بنى عمرو بن عوف بقباء إلا عبد الرحمن بن عوف فإنه نزل على سعد بن الربيع وهو خزرجي . وسيأتي في كتاب الاحكام أن سالمًا مولى أبي حذيفة ابن عتبة كان يؤم المهاجرين الأولين في مسجد بقاء ، منهم أبو سلمة بن عبد الأسد . **قوله** ( حتى جعل الإمام يقلن : قدم رسول الله ) في رواية عبد الله بن رجاء : فخرج الناس حين قدم المدينة في الطرق وعلى البيوت ، والغلمان والخدم (١) جاء محمد رسول الله ، الله أكبر ، جاء محمد رسول الله ﷺ ، وأخرج الحاكم من طريق إسحق بن أبي طلحة عن أنس : فخرجت جوار من بنى النجار يضربن بالدف وهن يقلن :

نحن جوار من بنى النجار يا حبذا محمد من جار

وأخرج أبو سعيد في د شرف المصطفى ، ورويناه في د فرائد الخلفي ، من طريق عبيد الله بن عائشة منقطعا : لما دخل النبي ﷺ المدينة جعل الولائد يقان :

طلع البدر علينا من ثنية الوداع  
 وجب الشكر علينا مادعا لله داع

(١) لعله سقط من قلم الناسخ : وهم يقولون ، أو نحو ذلك

وهو سند معضل ، ولعل ذلك كان في قدمه من غزوة تبوك . **قوله** ( فما قدم حتى حفظت سبوح اسم ربك الأعلى في سور من المفصل ) أى مع سور ، وفي رواية الحسن بن سفيان عن بNDAR شيخ البخارى فيه « وسور من المفصل ، ومقتضاه أن ( سبوح اسم ربك الأعلى ) مكية ، وفيه نظر لأن ابن أبى حاتم أخرجه من طريق حيدة أن قوله تعالى ( قد أفلح من تزكى ) وذكر اسم ربه فصلى ) نزلت في صلاة العيد وزكاة الفطر ، وسنده حسن . وكل منهما شرع في السنة الثانية ، فيمكن أن يكون نزول هاتين منها وقع بالمدينة . وأقوى منه أن يتقدم نزول السورة كلها بمكة . ثم بين النبي ﷺ أن المراد بصلى صلاة العيد وتزكى زكاة الفطر ، فان تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز ، والجواب عن الإشكال من وجهين : أحدهما احتمال أن تكون السورة مكية إلا هاتين الآيتين ، وثانيهما - وهو أصحهما - فيه يجوز نزولها كلها بمكة . ثم بين النبي ﷺ المراد بقوله ( قد أفلح من تزكى ) وذكر اسم ربه فصلى ) صلاة العيد وزكاة الفطر ، فليس من الآية الا الترغيب في الذكر والصلاة من غير بيان المراد ، فبيئته السنة بعد ذلك

٣٩٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

عنها أنها قالت « لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال » . قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبا بكر كيف تجدك ؟ ويا بلال كيف تجدك ؟ قالت : فكان أبو بكر إذا أخذته الحمى يقول :

كل امرئ مصيب في أهله والموت أدنى من شرك نعل

وكان بلال إذا أفلح عنه الحمى يرفع عقيرته ويقول :

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بوادي وحولي إذ خير وجليل

وهل أريدن يوماً مهاة مجدة وهل يبدون لي شامة وطفيل

قالت عائشة : فجئت رسول الله ﷺ فأخبرته ، فقال : اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ، وصحبتها ، وبارك لنا في صاعها ومُدّها ، وانقل حُماها فاجعلها بالجحفة »

الحديث الثاني حديث عائشة . **قوله** ( قدمنا المدينة ) في رواية أبي أسامة عن هشام « وهى أوبأ أرض الله ، وفي رواية محمد بن إسحق عن هشام بن عروة نحوه وزاد « قال هشام وكان وباؤها مبروفاً في الجاهلية ، وكان الانسان إذا دخلها وأراد أن يسلم من وباؤها قيل له انق ، فينق كما ينق الحمار ، وفي ذلك يقول الشاعر :

لعمرى إن غنيت من خيفة الردى نقيق حمار لأنى لمروع

**قوله** ( وعك ) بضم أوله وكسر ثانيه أى أصابه الوعك وهى الحمى . **قوله** ( كيف تجدك ) أى تجد نفسك أو جسدك ، وقوله « مصيب » بمهلة ثم موحدة وزن محمد ، أى مصاب بالموت صباحاً ، وقيل المراد أنه يقال له وهو مقيم بأهله صباحك الله بالخير ، وقد يفجأ الموت في بقية النهار وهو مقيم بأهله . **قوله** ( أدنى ) أى أقرب . **قوله** ( شرك ) بكسر المعجمة وتخفيف الراء : السير الذى يكون في وجه النمل ، والمعنى أن الموت أقرب إلى الشخص من

شراك نعله لرجله . **قوله** ( أفلح عنه ) بفتح أوله أى الوعك وبضمها ، والافلاح الكف عن الأمر . **قوله** ( يرفع عقيرته ) أى صوته ببيكاء أو بغناء ، قال الأصمى : أصله أن رجلا انمقرت رجله فرفعها على الأخرى وجعل يصيح فصار كل من رفع صوته يقال : رفع عقيرته ، وإن لم يرفع رجله . قال ثعلب : وهذا من الأسماء التى استعملت على غير أصلها . **قوله** ( بواد ) أى بوادى مكة . **قوله** ( وجيليل ) بالجمع نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت وغيرها . **قوله** ( مياه مجنة ) بالجمع موضع على أميال من مكة وكان به سوق ، تقدم بيانه فى أوائل الحج . وقوله « يدون » أى يظهر ، وشامة وطفيل جبلان بقرب مكة ، وقال الخطابي : كنت أحسب أنهما جبلان حتى ثبت عندى أنهما عينان ، وقوله « أردن ويدون » بنون التأكيد الخفيفة ، وشامة بالمعجمة والميم مخففا ، وزعم بعضهم أن الصواب بالموحدة بدل الميم والمعروف بالميم ، وزاد المصنف آخر كتاب الحج من طريق أبى أسامة عن هشام به ثم يقول بلال : اللهم العن عتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة وأميمة بن خلف كما أخرجونا إلى أرض الوباء ، ثم قال رسول الله ﷺ اللهم حبب إلينا المدينة ، الحديث . وقوله « كما أخرجونا » أى أخرجهم من رحمتك كما أخرجونا من وطننا ، وزاد ابن إسحاق فى روايته عن هشام وعمر بن عبد الله بن عروة جميعا عن عروة عن عائشة عقب قول أبيها « فقلت والله ما يدري أبى ما يقول » . قالت « ثم دنوت إلى عامر بن فهيرة - وذلك قبل أن يضرب علينا الحجاب - فقلت : كيف نجدك يا عامر ؟ فقال :

لقد وجدت الموت قبل ذوقه إن الجبان حثفه من فوقه

كل امرئ مجاهد بطوقه كالثور يحمى جسمه بروقه ،

وقالت فى آخره « فقلت : يا رسول الله إنهم يهزون وما يعقلون من شدة الحمى » . والزيادة فى قول عامر بن فهيرة رواها مالك أيضا فى « الموطأ » عن يحيى بن سعيد عن عائشة منقطعاً ، وسياق بقية ما يتعلق بهذا الحديث فى كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وقد تقدم فى الباب الذى قبله من حديث البراء أن عائشة أيضا وعكت ، وكان أبو بكر يدخل عليها ، وكان وصول عائشة إلى المدينة مع آل أبى بكر ، هاجر بهم أخوها عبد الله ، وخرج زيد بن حارثة وأبو رافع بنتى النبي ﷺ فاطمة وأم كلثوم وأسامة بن زيد وأمهم أم أيمن وسودة بنت زمعة ، وكانت رقية بنت النبي ﷺ سبقت مع زوجها عثمان ، وأخرت زينب وهى الكبرى عند زوجها أبى العاص بن الربيع

٣٩٢٧ - **حدثنى** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري **حدثنى** عروة أن عبيد الله ابن عدي أخبره « دخلت على عثمان » ح . وقال بشر بن شعيب **حدثنى** أبى عن الزهري **حدثنى** عروة بن الزبير أن عبيد الله بن عدي بن الحيار أخبره قال « دخلت على عثمان » **فشهد** ثم قال : أما بعدُ فإن الله بعث محمداً ﷺ بالحق ، وكنت ممن استجاب لله ولرسوله وآمن بما بعث به محمد ﷺ ، ثم هاجرت هجرتين ، زكنت صهر رسول الله ﷺ ، وبابعتة ، فوالله ما عصيته ولا غششته حتى توفاه الله »

تابعه إسحاق السكيت « **حدثنى** الزهري » مثله

٢٩٢٨ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثني **ابن وهب** حدثنا **مالك** ح . وأخبرني **يونس** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **عبيد الله بن عبد الله** أن **ابن عباس** أخبره « أن **عبد الرحمن بن عوف** رجع إلى أهله وهو بمنى في آخر حجة حجها عمر ، فوجدني فقال : **عبد الرحمن** . فقلت يا أمير المؤمنين إن الموسم يجمع رعايا الناس وغوغاءهم ، وإني أرى أن تمهل حتى تقدم المدينة ، فانها دار الهجرة والشنة والسلامة ، ونخلص لأهل الفقه وأشرف الناس وذوي رأيهم . قال عمر : لأقومن في أول مقام أقومه بالمدينة »

٣٩٢٩ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا **إبراهيم بن سعيد** أخبرنا **ابن شهاب** عن **خارجة بن زيد** ابن ثابت « أن أم العلاء - امرأة من نسائهم بايعت للنبي ﷺ - أخبرته أن **عثمان بن مظعون** طار لهم في الشكوى حين افتترعت الأنصار على سكنى المهاجرين . قالت أم العلاء : فاشتكى عثمان عندنا ، فرضته حتى ثوى ، وجملائه في أثوابه . فدخل عينا النبي ﷺ ، فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، شهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال النبي ﷺ : وما يدريك أن الله أكرمهم ؟ قالت : قلت لا أدري ، بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فمن ؟ قال : أما هو فقد جاءه والله اليقين ، والله إنى لأرجو له الخير ، وما أدري والله - وأنا رسول الله - ما يفعل بي . قالت : فوالله لا أذكرى أحدا بعده . قالت : فأحرزنى ذلك ، فمنت ، فرأيت عثمان عينا نجرى ، فحسنت رسول الله ﷺ وأخبرته ، فقال : ذلك عمله »

٣٩٣٠ - **حدثنا عبيد الله بن سعيد** حدثنا **أبو أسامة** عن **هشام** عن **أبيد** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت « كان يوم بُعث يوم أقدمه الله عز وجل لرسوله ﷺ ، فقدم رسول الله ﷺ المدينة وقد افتترق ملام ، وقتلت سراهم في دخولهم في الإسلام »

٣٩٣١ - **حدثني محمد بن المثنى** حدثنا **غندر** حدثنا **شعبة** عن **هشام** عن **أبيه** « عن عائشة أن أبا بكر دخل عليها والنبي ﷺ عندها يوم فطر - أو أضحى - وعندها قيتان تغتبان بما تمارفت الأنصار يوم بُعث . فقال أبو بكر : مزار للشيطان - سرابين - فقال النبي ﷺ : دعهما يا أبا بكر ، لأن لكل قوم عيداً ، وإن عيدنا هذا اليوم »

الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا هشام ) هو **ابن يوسف الصنعاني** ، ذكر حديث **عثمان** في شأن **الوليد بن عتبة** ، وقد تقدم شرحه في مناقب **عثمان** مسطور ، والفرس منه قوله « وهاجرت الهجرتين » وكان **عثمان** ممن رجع من الحبشة فهاجر من مكة إلى المدينة ومعه زوجته **رقية بنت النبي ﷺ** . ( وقال **بشر بن شعيب** الخ ) وصله **أحمد** بن

حنبل في مسنده عنه بتمامه . قوله ( تابعه لإسحق الكلبي ) وصله أبو بكر بن شاذان فيمارويناه من طريقه بإسناده إلى يحيى بن صالح عن إسحق الكلبي عن الزهري فذكره بتمامه وفيه « انه جلد الوليد أربعين » وقد تقدم البحث في ذلك في مناقب عثمان . الحديث الرابع ، ذكر طرفا من قصة عبد الرحمن بن عوف مع عمر ، وفيه خطبة عمر ، والغرض منه قول عبد الرحمن « حتى تقدم المدينة فأنها دار الهجرة والسنة » ووقع في رواية الكشميني « والسلامة بدل السنة » . الحديث الخامس ، قوله ( أن أم العلاء ) هي والدة خارجة بن زيد بن ثابت الراوى عنها ، وقد روى سالم أبو النضر هذا الحديث عن خارجة بن زيد عن أمه نحوه ولم يسم هذه ، فكان اسمها كنيته ، وهي بنت الحارث بن ثابت بن خارجة الانصارية الخزرجية . قوله ( طار لهم ) أى خرج في القرعة لهم ، وتقدم بيانه آخر الشهادات . قوله ( حين فرغت ) بالقاف ، كذا وقع ثلاثا ، والمعروف « أقرعت » من الرباعي وتقدم في الجناز بلغظ « أقرعت » . قوله ( أبا السائب ) هي كنية عثمان بن مظعون المذكور ، وكان عثمان من فضلاء الصحابة السابقين ، وقد تقدم خبره مع ليلى في أول المبحث . الحديث السادس ، قوله ( كان يوم بعث ) تقدم بيانه في مناقب الانصار ، ووقع عند ابن سعد في قصة العقبة الأولى ما يدل على أن يوم بعث كان بعد المبعث بعشر سنين ، وتقدم نحوه في « باب وفود الانصار » وقوله « في دخولهم » متعلق بقوله « قدمه الله » . الحديث السابع ، قوله ( بما تعازفت ) بالمهمله والواى أى قالت من الأشعار في هجاء بعضهم بعضا وألقته على المغنيات فغنين به ، والمعازف آلات الملاهي الراحلة معزفة ، وقال الخطابي : يحتمل أن يكون من عرف الله وهو ضرب المعازف على تلك الأشعار المحرصة على القتال ، ويحتمل أن يكون المراد بالعزف أصوات الحرب شبهها بعزف الزياح وهو ما يسمع من دويها ، وفي رواية « تعاذفت » بالقاف والذال المعجمة أى ترامت به

٢٩٣٢ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبدُ الوارث ع ، وحدثنا إسحاقُ بنُ منصورٍ أخبرنا هبةُ الصديق قال سمعتُ أبا عبد اللهٍ حدثنا أبو الفتحَ يزيدُ بنُ حميدَ الضبيّ قال حدثني أنسُ بنُ مالكٍ رضى الله عنه قال « لما قدّم رسولُ الله ﷺ المدينةَ زلَّ في ملأٍ المدينةَ ، في حَيٍّ يُقالُ لهم بنو هرو بن عوف ، قال فأقامَ فيهم أربعَ عشرةَ ليلةً ، ثم أرسلَ إلى مَلَأٍ بنى النجار ، قال فجاءوا مقلدى سيوفهم . قال وكأني أنظرُ إلى رسولِ الله ﷺ على راحلته وأبو بكرٍ رِذْهَ ومَلَأُ بنى النجار حوله حتى أتى بِفداءِ أبي أيوبَ ، قال فكان يُصلى حيثُ أدركته للصلاة ويُصلى في مرائبِ الغنم . قال : ثم إنه أمرَ ببناءِ المسجدِ ، فأرسلَ إلى مَلَأٍ بنى النجار ، فجاءوا . فقال : يا بنى النجار ثامنوني بمائطكم هذا ، فقالوا : لا والله لا نطأُ بمئةٍ إلا إلى الله . قال فكان فيه ما أقول لكم : كانت فيه قبورُ المشركين ، وكانت فيه خربٌ ، وكان فيه نخلٌ . فأمر رسولُ الله ﷺ بقبورِ المشركين فَنُفِثَتْ ، وبالنخلِ فَنُفِثَتْ ، وبالنخلِ فَنُفِثَتْ ، قال فنصفوا النخلَ قبلَةَ المسجدِ ، قال وجعلوا عِضَادَتِي حجارةً . قال فجعلوا ينقلون ذلك للصخرِ وهم يرتجزون ورسولُ الله ﷺ معهم يقولون :

اللهمَّ إنه لا خيرَ إلا خَيْرُ الآخرةِ فانصُرِ الأنصارَ والمهاجرةَ »



الحديث الثامن ، **قوله** (أنبأنا عبد الصمد) هو ابن عبد الوارث بن سعيد . **قوله** (في علو المدينة) كل ما في جهة نجد يسمى العالية ، وما في جهة تهامة يسمى السافلة ، وقباء من عوالي المدينة ، وأخذ من نزول النبي ﷺ التفاؤل له ولدينه بالعلو . **قوله** (يقال لم بنو عمرو بن عوف) أي ابن مالك بن الأوس بن حارثة . **قوله** (وأبو بكر ردفه) تقدم ما فيه في الباب الذي قبله في الحديث الثامن عشر . **قوله** (وملأ بني النجار) أي جماعتهم . **قوله** (حتى أتى) أي نزل أو المراد أتى رحله . **قوله** (بغضاء) بكسر الفاء وبالمدة ما امتد من جوانب الدار . **قوله** (أبي أيوب) هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري من بني مالك بن النجار . **قوله** (ثم إنه أمر) تقدم ضبطه في أوائل الصلاة . **قوله** (ثامنوني) أي قروا معي ثمنه ، أو ساوموني بثمنه ، تقول ثامنيت الرجل في كذا إذا ساومته . **قوله** (بمأططكم) أي بستانكم وقد تقدم في الباب قبله أنه كان مربدا ، فلم له كان أولا حائطا ثم خرب فصار مربدا ، ويقوده قوله دانه كان فيه نخل وخرب ، وقيل كان بعضه بستانا وبعضه مربدا ، وقد تقدم في الباب الذي قبله تسمية صاحبي المكان المذكور ، ووقع عند موسى بن عقبة عن الزهري أنه اشتراه منهما بعشرة دنانير ، وزاد الواقدي أن أبا بكر دفعها لهما عنه . **قوله** (فكان فيه) فسره بعد ذلك . **قوله** (خرب) بكسر المعجمة وفتح الراء والموحدة ، وتقدم توجيه آخر في أوائل الصلاة بفتح أوله وكسر ثانيه ، قال الخطابي : أكثر الرواة بالفتح ثم الكسر ، وحدثناه الخيام بالكسر ثم الفتح ، ثم حكى احتمالات : منها الخرب بضم أوله وسكون ثانيه قال : هي الخروق المستديرة في الأرض ، والجرف بكسر الجيم وفتح الراء بعدها فاء متجرفة السيول وتأكله من الأرض ، والحذب بالهملة وبالبدال المهملة أيضا المرتفع من الأرض ، قال وهذا لائق بقوله دفسويت ، لأنه إنما يسوى المكان المحذوب ، وكذا الذي جرفته السيول ، وأما الخراب فيبني ويعمر دون أن يصلح ويسوى . قلت : وما المانع من تسمية الخراب بأن يزال ما بقي منه ويسوى أرضه ، ولا ينبغي الالتفات إلى هذه الاحتمالات مع توجيه الرواية الصحيحة . **قوله** (فأمر رسول الله ﷺ بقبور المشركين فنبشت) قال ابن بطال : لم أجد في نبش قبور المشركين لتتخذ مسجدا نصا عن أحد من العلماء ، نعم اختلفوا هل تنبش بطلب المال ؟ فاجازه الجمهور ومنعه الاوزاعي ، وهذا الحديث حجة للجواز ، لأن المشرك لا حرمة له حيا ولا ميتا ، وقد تقدم في المساجد البحث فيما يتعلق بها . **قوله** (وبالنخل فقطع) هو محمول على أنه لم يكن يشمر . ويحتمل أن يشمر لكن دعت الحاجة إليه لذلك ، وقوله دفسفوا النخل ، أي موضع النخل ، وقوله دعضاديه ، بكسر المهملة وتخفيف المعجمة ثنية عضادة ، وهي الحشبة التي على كتف الباب ، ولكل باب عضادتان ، وأعضاء كل شيء ما يشد جوانبه . **قوله** (يرتجرون) أي يقولون رجزا ، وهو ضرب من الذمر على الصحيح . **قوله** (فأنصر الأنصار والمهاجرة) كذا رواه أبو داود بهذا اللفظ ، وسبق ما فيه في أبواب المساجد ، واحتج من أجاز بيع غير المالك بهذه القصة لأن المساومة وقعت مع غير الفلايين ، وأجيب باحتمال أنهما كانا من بني النجار فساومهما وأشرك معهما في المساومة عهما الذي كانا في حجره كما تقدم في الحديث الثاني عشر

#### ٤٧ - باب إقامة المهاجر بمكة ، بعد قضاء نسكه

٣٩٣٣ - حدثني إبراهيم بن حمزة حدثنا حاتم عن عبد الرحمن بن حميد الزهري قال : سمعت عمر بن عبد العزيز يسأل السائب بن أخنوخ النخعي : ما سمعت في سكرى مكة ؟ قال : سمعت العلاء بن الحضرمي قال : قال

رسول الله ﷺ « ثلاثٌ المهاجر بعد الصَّدر »

**قوله** ( باب إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه ) أى من حج أو عمرة . **قوله** ( حدثنا حاتم ) هو ابن اسماعيل المدني . **قوله** ( سمعت عمر بن عبد العزيز يسأل السائب ) أى ابن يزيد . **قوله** ( ابن أخت النضر ) تقدم ذكره قريباً في المناقب النبوية . **قوله** ( العلاء بن الحضرمي ) اسمه عبد الله بن عماد ، وكان حليف بنى أمية ، وكان العلاء صحابياً جليلاً ، ولله النبي ﷺ البحرين ، وكان مجاب الدعوة ، ومات في خلافة عمر ، وما له في البخاري إلا هذا الحديث . **قوله** ( ثلاث للمهاجر بعد الصدر ) بفتح المهملة أى بعد الرجوع من منى ، وفقه هذا الحديث أن الإقامة بمكة كانت حراماً على من هاجر منها قبل الفتح ، لكن أيسح لمن قصد ما منهم بحج أو عمرة أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثة أيام لا يزيد عليها ، ولهذا رأى النبي ﷺ لسعد بن خولة أن مات بمكة ، ويستنبط من ذلك أن إقامة ثلاثة أيام لا تخرج صاحبها عن حكم المسافر ، وفي كلام الداودي اختصاص ذلك بالمهاجرين الأولين ، ولا معنى لتقييده بالأولين ، قال النووي معنى هذا الحديث أن الذين هاجروا يحرم عليهم استيطان مكة ، وحكى عياض أنه قول الجمهور ، قال : وأجازه لم جماعة يعنى بعد الفتح ، لحملوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة المذكورة واجبة فيه ، قال : واتفق الجميع على أن الهجرة قبل الفتح كانت واجبة عليهم ، وأن سكناً المدينة كان واجباً لنصرة النبي ﷺ ومواساته بالنفس ، وأما غير المهاجرين فيجوز له سكناً أى بلد أراد سواء مكة وغيرها بالاتفاق ، انتهى كلام القاضي ، ويستثنى من ذلك من أخذ له النبي ﷺ بالإقامة في غير المدينة ، واستدل بهذا الحديث على أن طواف الوداع عبادة مستقلة ليست من مناسك الحج ، وهو أصح الوجهين في المذهب ، لقوله في هذا الحديث « بعد قضاء نسكه ، لأن طواف الوداع لا إقامة بعده ، ومتى أقام بعده خرج عن كونه طواف الوداع ، وقد سماه قبله قاضياً لمناسكه فخرج طواف الوداع عن أن يكون من مناسك الحج والله أعلم . وقال القرطبي : المراد بهذا الحديث من هاجر من مكة إلى المدينة لنصر النبي ﷺ ولا يعنى به من هاجر من غيرها لأنه خرج جواباً عن سؤالهم لما تخرجوا من الإقامة بمكة إذ كانوا قد تركوها لله تعالى ، فأجابهم بذلك ، وأعلمهم أن إقامة الثلاث ليس بإقامة ، قال : والخلاف الذي أشار إليه عياض كان فيمن مضى ، وهل يابى عليه خلاف فيمن فر بدينه من موضع يخاف أن يفتن فيه في دينه فهل له أن يرجع إليه بعد انقضاء تلك الفتنة ؟ يمكن أن يقال إن كان تركها لله كما فعله المهاجرون فليس له أن يرجع لشيء من ذلك ، وإن كان تركها فراراً بدينه ليس له ولم يقصد إلى تركها لذاتها فله الرجوع إلى ذلك انتهى . وهو حسن متجه ، إلا أنه خص ذلك بمن ترك رباعاً أو دوراً ، ولا حاجة إلى تخصيص المسألة بذلك ، والله أعلم

#### ٤٨ - باب التاريخ . من أين أرخوا للتاريخ ؟

٣٩٣٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme **حدثنا** عبد العزيز عن أبيه عن سهل بن سعد قال « ما عدوا من مبعث النبي ﷺ ولا من وفاته ، ما عدوا إلا من مقدمه المدينة »

٣٩٣٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** ميمون عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « كُريحت الصلاة ركعتين ، ثم هاجر النبي ﷺ فكريحت أربعاً وتركت صلاة السفر

على الأولى . تابعه عبدُ الرزاق عن مَعْمَرٍ

**قوله** ( باب التاريخ ) قال الجوهري : التاريخ تعريف الوقت ، والتاريخ مثله ، قول أرخت وورخت . وقيل اشتقاقه من الأرخ وهو الانثى من بقر الوحش ، كأنه شيء حدث كما يحدث الولد ، وقيل هو معرب ، ويقال أول ما أحدث التاريخ من الطوفان . **قوله** ( من أين أرخوا التاريخ ) كأنه يشير إلى اختلاف في ذلك ، وقد روى الحاكم في « الاكليل » من طريق ابن جريج عن أبي سلمة عن ابن شهاب الزهري « أن النبي ﷺ لما قدم المدينة أمر بالتاريخ فكتب في ربيع الأول ، وهذا معضل ، والمشهور خلافه كما سيأتي ، وأن ذلك كان في خلافة عمر . وأفاد السهيلي أن الصحابة أخذوا التاريخ بالهجرة من قوله تعالى ( لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ) لأنه من المعلوم أنه ليس أول الأيام مطلقا ، فتمين أنه أضيف إلى شيء مضمحل وهو أول الزمن الذي عز فيه الاسلام ، وعبد فيه النبي ﷺ ربه آمنا ، وابتدأ بناء المسجد ، فوافق رأى الصحابة ابتداء التاريخ من ذلك اليوم ، وفهمنا من فعلهم أن قوله تعالى ( من أول يوم ) أنه أول أيام التاريخ الاسلامي ، كذا قال ، والمتبادر أن معنى قوله ( من أول يوم ) أى دخل فيه النبي ﷺ وأصحابه المدينة والله أعلم . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) أى ابن أبي حازم سلمة ابن دينار . **قوله** ( ماعدوا من مبعث النبي ﷺ ) في رواية الحاكم من طريق مصعب الزبيري عن عبد العزيز أخطأ الناس العدد ، لم يعدوا من مبعثه ولا من قدومه المدينة ، وإنما عدوا من وفاته . قال الحاكم : وهو وهم ، ثم ساقه على الصواب بلفظ : ولا من وفاته ، وإنما عدوا من مقدمه المدينة . والمراد بقوله أخطأ الناس العدد أى أغفلوه وتركوه ثم استدركوه ، ولم يرد أن الصواب خلاف ما عملوا . ويحتمل أن يريد به وكان يرى أن البداءة من المبعث أو الوفاة أولى ، وله اتجاه لكن الراجح خلافه . والله أعلم . **قوله** ( مقدمه ) أى زمن قدومه ، ولم يرد شهر قدومه لأن التاريخ إنما وقع من أول السنة . وقد أبدى بعضهم للبداءة بالهجرة مناسبة فقال : كانت القضايا التي انفقت له ويمكن أن يؤرخ بها أربعة : مولده ومبعثه وهجرته ووفاته ، فرجح عندهم جعلها من الهجرة لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع في تعيين السنة ، وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما توقع بذكره من الأسف عليه ، فانحصر في الهجرة ، وإنما أخروه من ربيع الأول إلى المحرم لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في المحرم ، إذ البيعة وقعت في أثناء ذى الحجة وهي مقدمة الهجرة ، فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هلال المحرم فناسب أن يجعل مبتدأ ، وهذا أقوى ماوقفت عليه من مناسبة الابتداء بالمحرم . وذكروا في سبب عمل عمر التاريخ أشياء : منها ما أخرجه أبو نعيم الفضل بن دكين في تاريخه ومن طريقه الحاكم من طريق الشعبي « أن أبا موسى كتب إلى عمر : انه يأتينا منك كتب ليس لها تاريخ ، لجمع عمر الناس ، فقال بعضهم : أرخ بالمبعث ، وبعضهم أرخ بالهجرة ، فقال عمر : الهجرة فرقت بين الحق والباطل فأرخوا بها ، وذلك سنة سبع عشرة . فلما انفقوا قال بعضهم ابدعوا برمضان ، فقال عمر : بل بالمحرم فانه منصرف الناس من حجهم ، فانفقوا عليه ، وقيل أول من أرخ التاريخ يعلى بن أمية حيث كان باليمن أخرجه أحمد بن حنبل باسناد صحيح ، لكن فيه انقطاع بين عمرو بن دينار ويعلى ، وروى أحمد وأبو عروبة في « الاوائل » والبخاري في « الادب » والحاكم من طريق ميمون بن مهران قال « رفع لعمر صك محله شعبان فقال : أى شعبان ، الماضي أو الذي نحن فيه ، أو الآتي ؟ ضموا للناس شيئا يعرفونه فذكر نحو الأول . وروى الحاكم عن سعيد بن المسيب قال « جمع عمر الناس فسألهم عن أول يوم يكتب التاريخ ،

فقال علي : من يوم هاجر رسول الله ﷺ وترك أرض الشرك ، ففعله عمر ، وروى ابن أبي خيثمة عن طريق ابن سيرين قال : قدم رجل من اليمن فقال : رأيت باليمن شيئاً يسمنونه التاربخ يكتبونه من عام كذا وشهر كذا ، فقال عمر : هذا حسن فأرخوا ، فلما جمع على ذلك قال قوم : أرخوا للولد ، وقال قائل : للبهت ، وقال قائل من حين خرج مهاجراً : وقال قائل من حين توفي ، فقال عمر : أرخوا من خروجه من مكة إلى المدينة . ثم قال : بأي شهر نبداً : فقال قوم : من رجب ، وقال قائل : من رمضان ، فقال عثمان : أرخوا المحرم فإنه شهر حرام وهو أول السنة ومنصرف الناس من الحج ، قال وكان ذلك سنة سبع عشرة - وقيل سنة ست عشرة - في ربيع الأول ، فاستفدنا من مجموع هذه الآثار أن النبي أشار بالمحرم عمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم . قوله ( فرضت الصلاة ركعتين ) أي بمكة ، وقوله : تركت ، أي على ما كانت عليه من عدم وجوب الرائد ، بخلاف صلاة الحضرة فإنها زيدت في ثلاث منها ركعتان ، فلهذا في أقرت صلاة السفر على جواز الاتمام وإن كان الأحب القصر ، وقد تقدم ما فيه من الإشكال في أول كتاب الصلاة . قوله ( تابعه عبد الرزاق عن معمر ) وصله الاسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن عبد الرزاق بلفظه ، وذكر ابن جرير عن الواقدي أن الزيادة في صلاة الحضرة كانت بعد قدوم النبي ﷺ المدينة بشهر واحد ، قال : وزعم أنه لا خلاف بين أهل الحجاز في ذلك

#### ٤٩ - باب قول النبي ﷺ « اللهم أمض لأصحابي هجرتهم » ومرثيته لمن مات بمكة

٣٩٣٦ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم عن الزهري عن عامر بن سعد بن مالك عن أبيه قال : عاذني النبي ﷺ عام حجة الوداع من مرض أشفيت منه على لوت ، فقلت : يا رسول الله ، بلغني من الوجع ما رى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأصدق بشئ ما لي ؟ قال : لا . قال : فأصدق بشعره ؟ قال : الثلث يأسد ، والثلث كثير ، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالة يتكففون الناس - قال أحمد بن يونس عن إبراهيم : أن تذر ذريتك - ولست بناقٍ نفقة تبغني بها وجه الله إلا آجرك الله بها ، حتى لا تقمة تبعلها في إصرائك . قلت : يا رسول الله ، أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف ففعل عملاً تبغني به وجه الله إلا ازددت به درجة ورفعة ، ولعلك تخلف حتى يلتفع بك أقوام ويصبر بك آخرون . اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم . أسكن الهائس سعد بن خولة . يرفي له رسول الله ﷺ أن توفي بمكة . وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم « أن تذر ورثتك »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : اللهم أمض لأصحابي هجرتهم ، ومرثيته لمن مات بمكة ) بتخفيف التحتانية وهو عطف على قول ، والمرثية تعديد محاسن الميت ، والمراد هنا التوجع له لسكونه مات في البلد التي هاجر منها ، وقد تقدم بيان الحكمة في ذلك قبل بياب . قوله ( ورثتك ) كذا الأكثر ، والكشيميني والقاسبي « ذريتك » ، ورواية الجماعة أولى لأن هذه اللفظة قد بين البخاري أنها لغير يحيى بن قزعة شيخه هنا . قوله ( ولست بناقٍ ) كذا هنا ،

وللكشميق « بمنفق » وهو الصواب . **قوله** ( أن مات (١) بمكة ) هو بفتح المعزة للتعليل ، وأغرب الداودي فردد فيه فقال : أن كان بالفتح ففيه دلالة على أنه أقام بمكة بعد الصدر من حجته ثم مات ، وإن كان بالكسر ففيه دليل على أنه قيل له إنه يريد التخلف بعد الصدر غشي عليه أن يدركه أجله بمكة . قلت : والمضبوط المحفوظ بالفتح ، لكن ليس فيه دلالة على أنه أقام بعد حجه ، لأن السياق يدل على أنه مات قبل الحج ، والله أعلم . **قوله** ( وقال أحمد بن يونس وموسى عن إبراهيم ) يعني ابن سعد ( أن تذر ورثتك ) أما رواية أحمد بن يونس فأخرجها المصنف في حجة الوداع في آخر المغازي ، وأما رواية موسى وهو ابن اسماعيل فأخرجها المؤلف في الدعوات

#### ٥٠ - باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ؟

وقال عبد الرحمن بن عوف « آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع لما قدمنا المدينة »

وقال أبو جحيفة « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء »

٣٩٣٧ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن محمد بن أنس رضي الله عنه قال « قدم عبد الرحمن بن عوف فآخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الأنصاري » ، فرضى عليه أن يناصه أهله وماله ، فقال عبد الرحمن : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دُلني على السوق . فربح شيئاً من أقطر وسمن ، فراه النبي ﷺ بعد أيام وعليه وضرب من صغرة ، فقال النبي ﷺ : مَنَهِمُ يا عبد الرحمن ؟ قال : يا رسول الله ، تزوجت امرأة من الأنصار ، قال : فما سقت فيها ؟ فقال : وزن نواة من ذهب . فقال للنبي ﷺ : أؤلم ولو بشاة »

**قوله** ( باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ) تقدم في مناقب الأنصار « باب آخى النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار » قال ابن عبد البر كانت المؤاخاة مرتين : مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة ، ومرة بين المهاجرين والأنصار فهي المقصودة هنا . وذكر ابن سعد بأسانيد الواقدي إلى جماعة من التابعين قالوا : لما قدم النبي ﷺ المدينة آخى بين المهاجرين ، وآخى بين المهاجرين والأنصار على المواساة ، وكانوا يتوارثون ، وكانوا تسعين نفساً بعضهم من المهاجرين وبعضهم من الأنصار ، وقيل كانوا مائة ، فلما نزل ( وأولو الأرحام ) بطلت المواريث بينهم بتلك المؤاخاة . قلت : وسيأتى في الفرائض من حديث ابن عباس « لما قدموا المدينة كان يرث المهاجري الأنصاري دون ذوى رحمه بالأخوة التي آخى رسول الله ﷺ بينهم » ، فزلت ، وعند أحمد من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، قال السهيلي : آخى بين أصحابه لينهب عنهم وحشة الغربة ويتأنسوا من مفارقة الأهل والعشيرة ويشد بعضهم أزر بعض ، فلما عز الإسلام واجتمع الشمل وذهبت الوحشة أبطل الموارث وجعل المؤمنين كلهم إخوة وأزول ( إنما المؤمنون إخوة ) يعني في التوادر وشمول الدعوة ، واختلفوا في ابتدائها : فقيل بعد الهجرة بخمسة أشهر ، وقيل بتسعة ، وقيل وهو يبني المسجد ، وقيل قبل بنائه ، وقيل بسنة وثلاثة أشهر قبل

(١) في نسخ المتن « أن تول » وذكر لابن جرير « أن يتوفى » بالمضارع

بدر، وعند أبي سعيد في «شرف المصطفى»، كان الإخاء بينهم في المسجد، وذكر محمد بن إسحق المؤخاة فقال «قال رسول الله ﷺ لأصحابه بعد أن هاجر: تأخروا أخوين أخوين، فكان هو وعلى أخوين، وحمزة وزيد بن حارثة أخوين، وجعفر بن أبي طالب ومعاذ بن جبل أخوين، وتعليق ابن هشام بأن جعفرًا كان يومئذ بالحلبشة، وفي هذا نظر، وقد تقدم. ووجهها العباد بن كثير بأنه أرصده لأخوته حتى يقدم، وفي تفسير سنيد: أخى بين معاذ وابن مسعود، وأبو بكر وخارجة بن زيد أخوين، وعمر وعتيان بن مالك أخوين، وقد تقدم في أوائل الصلاة قول عمر «كان لي أخ من الأنصار»، وفسر بعتبان، ويمكن أن يكون أخوته له تراخت كما في أبي الدرداء وسلمان. ومصعب ابن عمير وأبو أيوب أخوين، وأبو حذيفة بن عتبة وعباد بن بشر أخوين، ويقال بل عمار وثابت بن قيس لأن حذيفة إنما أسلم زمان أحد، وأبو ذر والمنذر بن عمرو أخوين، وتعليق بأن أبا ذر تأخرت هجرته، والجواب كما في جعفر، وحاطب بن أبي بلتعة وعويم بن ساعدة أخوين وسلمان وأبو الدرداء أخوين، وتعليق بأن سلمان تأخر إسلامه وكذا أبو الدرداء، والجواب ما تقدم في جعفر. وكان ابتداء المؤاخاة أوائل قدومه المدينة، واستمر يجمدهما بحسب من يدخل في الإسلام أو يحضر إلى المدينة، والإخاء بين سلمان وأبي الدرداء صحيح كما في الباب وعند ابن سعد وأخى بين أبي الدرداء وعوف بن مالك وسنده ضعيف، والمعتمد ما في الصحيح، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع مذكور في هذا الباب، وسمى ابن عبد البر جماعة آخرين. وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ على قال: لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً ولتأليف قلوب بعضهم على بعض فلا معنى لمؤاخاة النبي ﷺ لأحد منهم ولا لمؤاخاة مهاجري، وهذا رد للنص بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة لأن بعض المهاجرين كان أقوى من بعض بالمال والعشيرة والقوى فأخى بين الأعلى والأدنى ليرتفع الأدنى بالأعلى ويستعين الأعلى بالأدنى وبهذا تظهر مؤاخاته ﷺ على لأنه هو الذي كان يقوم به من عهد الصبا من قبل البعثة واستمر، وكذا مؤاخاة حمزة وزيد بن حارثة لأن زيدا مولاهم فقد ثبت أخوتها وهما من المهاجرين، وسيأتي في عمرة القضاء قول زيد بن حارثة: إن بنت حمزة بنت أخي، وأخرج الحاكم وابن عبد البر بسند حسن عن أبي الشعثاء عن ابن عباس «أخى النبي ﷺ بين الزبير وابن مسعود، وهما من المهاجرين. قلت: وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني وابن تيمية يصرح بأن أحاديث المختارة أصح وأقوى من أحاديث المستدرک، وقصة المؤاخاة الأولى أخرجها الحاكم من طريق جميع بن عمير عن ابن عمر «أخى رسول الله ﷺ بين أبي بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عبد الرحمن بن عوف وعثمان - وذكر جماعة قال - فقال علي: يا رسول الله إنك أخيت بين أصحابك فمن أخى؟ قال أنا أخوك، وإذا انضم هذا إلى ما تقدم تقوى به، وقد تقدم في «باب الكفالة» قبيل كتاب الوكالة الكلام على حديث «لا حلف في الإسلام، بما يفنى عن الاعادة، وقد سبق كلام السهيلي في حكمة ذلك الميراث، وسيأتي في الفراند حديث ابن عباس «كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري الانصارى دون ذوى رحمة للأخوة». الحديث الأول، قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف: أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع) هو طرف من حديث تقدم موصولاً في أوائل البيوع من طريق إبراهيم بن سعد عن أبيه وهو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن جده قال «قال عبد الرحمن بن عوف لما قدمنا المدينة أخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع، فقال سعد: إنى أكثر

الأنصار مالا فأقامك مالي ، الحديث ، وظن الشيخ حماد الدين بن كثير أن البخاري أشار بهذا التعليق إلى حديث أنس فقال : قصة عبد الرحمن لا تعرف مسندة عنه ، وإنما أسندها البخاري وغيره عن أنس ، قال : فعمل البخاري أراد أن أنسا حلها عن عبد الرحمن بن عوف انتهى . والذي ادعاه مردود ثبوته في الصحيح . الحديث الثاني ، قوله ( وقال أبو جحيفة أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) هو طرف من حديث وصله بتمامه في كتاب الصيام ، والغرض منه التنبيه على تسمية من وقع الإخاء بينهم من المهاجرين والأنصار ، فذكر هذا والذي بعده من إخاء سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف ، ولسلم من طريق ثابت عن أنس « أخى النبي ﷺ بين أبي طلحة وأبي عبيدة » وتقدم في الإيمان حديث عمر « كان لي أخ من الأنصار وكنا نقتابب النزل ، وذكر ابن إسحق أنه حبان بن مالك ، وكان أبو بكر الصديق وحارثة بن زيد أخوين فيما ذكره ابن إسحق أيضا . الحديث الثالث حديث أنس في قصة إخاء سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وسيأتي شرحه في كتاب النكاح

٥١ - باب \* ٣٩٣٨ - حدثني حامد بن عمر عن بشر بن الفضل حدثنا محمد بن حدثنا أنس « أن عبد الله بن سلام بأهله مقدم النبي ﷺ المدينة ، فأتاه يسأله عن أشياء فقال : إني سألتك عن ثلاث لا يعلمن إلا نبي : ما أول أشرار الساعة ، وما أول طغام يأكله أهل الجنة ، وما بال الولد ينزع إلى أبيه أو إلى أمه ؟ قال : أخبرني به جبريل آتفا . قال ابن سلام : ذاك عدو اليهود من الملائكة . قال : أما أول أشرار الساعة فنار تمشرهم من المشرق إلى المغرب . وأما أول طغام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت . وأما الولد فاذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزع الولد ، وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل نزع الولد . قال : أشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله . قال : يا رسول الله ، إن لليهود قوم بهت ، فاسألهم عنى قبل أن يعلموا باسلامي . فجاءت اليهود ، فقال النبي ﷺ : أي رجل عبد الله بن سلام فيكم ؟ قالوا : خيرنا وابن خيرنا ، وأفضلنا وابن أفضلنا . فقال للنبي ﷺ : رأيتم إن أسلم عبد الله بن سلام ؟ قالوا : أعاده الله من ذلك ، فأعاد عليهم فقالوا مثل ذلك . فخرج إليهم عبد الله فقال : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . قالوا : شرنا وابن شرنا ، وتنفصوه . قال : هذا كنت أخاف يا رسول الله »

٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو سمع أبا المنهال عبد الرحمن بن مطعم قال « باع شريك لي دراهم في السوق نسيئة ، فقلت : سبحان الله ، أيسلح هذا ؟ قل : سبحان الله ، والله لقد يمتها في السوق فاعابه أحد . فسأت للبراء بن عازب فقال : قدم النبي ﷺ ونحن نتبايع هذا للبيع فقال : ما كان يدا بيد فليس به بأس ، وما كان نسيئة فلا يسلح ، وأنى زيد بن أرقم فأسأله فانه كان أعظمتنا تجارة . فسألت زيد بن أرقم فقال مثله . وقال سفيان مرة « فقال قدم علينا النبي ﷺ المدينة ونحن نتبايع ، وقال :

**قوله** (باب) كذا لم يغير ترجمة ، وهو كالفصل من الباب الذي بعده ، ولعله كان بعده . **قوله** (عن أنس) صرح به الإسماعيلي فقال في رواية له عن حميد ، أخرجه عن ابن خزيمة عن محمد بن عبد الأعلى عن بشر بن المفضل . **قوله** (أن عبد الله بن سلام بلغه) تقدم بيان ذلك في باب مقدم النبي ﷺ المدينة ، من وجه آخر . **قوله** (ذاك عند اليهود من الملائكة) سيأتي شرح هذا في تفسير سورة البقرة . **قوله** ، أما أول أشراف الساعة فنار تحترق من المشرق إلى المغرب) في رواية عبد الله بن بكر عن حميد في التفسير ، تحترق ساس ، وسيأتي الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الرقاق . **قوله** (وأما أول طعام يأكله أهل الجنة فزيادة كبد الحوت) الزيادة هي القطعة المنفردة المدقة في الكبد ، وهي في الطعام في غاية اللذة ، ويقال إنها أهنأ طعام وأسرأه ووقع في حديث ثوبان أن تحفتم حين يدخلون الجنة زيادة كبد النون والنون هو الحوت ويقال هو الحوت الذي عليه الأرض والاشارة بذلك إلى نفاذ الدنيا ، في حديث ثوبان زيادة وهي « أنه ينحر لهم عقب ذلك نون الجنة الذي كان يأكل من أطرافها وشرابهم عليه من عين تسمى ساسيلا ، وذكر الطبري من طريق الضحاك عن ابن عباس قال « ينطح للثور الحوت بقرنه فتأكل منه أهل الجنة ثم يحيا فينحر الثور بذنبه فيأكلونه ثم يحيا فيستمران كذلك ، وهذا منقطع ضعيف . **قوله** (وأما الولد) في رواية الفزاري عن حميد في ترجمة آدم ، «وأما شبه الولد» . **قوله** (فاذا سبق ماء الرجل) وفي رواية الفزاري «فإن الرجل إذا غشى المرأة فسبقها ماءه» . **قوله** (نزع الولد) بالنصب على المفعولية أي جذبه اليه ، وفي رواية الفزاري «كان الشبه له» ، ووقع عند مسلم من حديث عائشة «إذا علا ماء الرجل ماء المرأة أشبه أعمامه» ، وإذا علا ماء المرأة ماء الرجل أشبه أخواله ، ونحوه للبرار عن ابن مسعود وفيه «ماء الرجل أبيض غليظ ، وماء المرأة أصفر رقيق فأيهما أعلى كان الشبه له» ، والمراد بالعلو هنا السبق ، لأن كل من سبق فقد علا شأنه فهو علو معنوي ، وأما ما وقع عند مسلم من حديث ثوبان رفعه ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر فاذا اجتمعا فعلا معنى الرجل معنى المرأة أذكرا باذن الله ، وإذا علا معنى المرأة معنى الرجل أئنا باذن الله ، فهو مشكل من جهة أنه يلزم منه اقتران الشبه للأعمام إذا علا ماء الرجل ويكون ذكرا لا أنثى وعكسه ، والمشاهد خلاف ذلك لأنه قد يكون ذكرا ويشبه أخواله لا أعمامه وعكسه ، قال القرطبي : يتعين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السابق . قلت : والذي يظهر ما قلناه وهو تأويل العلو في حديث عائشة وأما حديث ثوبان فيبقى البلو فيه على ظاهره فيكون السابق علامة التذكير والتأنيث والعلو علامة الشبه فيرتفع الاشكال ، وكأن المراد بالعلو الذي يسبق سبب الشبه بحسب السكثرة بحيث يصير الآخر مغمورا فيه فبذلك يحصل الشبه ، وينقسم ذلك ستة أقسام : الأول أن يسبق ماء الرجل ويكون أكثر فيحصل له الذكورة والشبه ، والثاني عكسه ، والثالث أن يسبق ماء الرجل ويكون ماء المرأة أكثر فتحصل الذكورة والشبه للمرأة ، والرابع عكسه ، والخامس أن يسبق ماء الرجل ويستويان فيذكر ولا يختص بشبه ، والسادس عكسه . **قوله** (قوم بهت) بضم الموحدة والهاء ويجوز إسكانها جمع بهيت كفضيب وقضب وقليب وقلب ، وهو الذي بهت السامع بما يفترقه عليه من الكذب ، ونقل السكرماني أن مفردة بهوت بفتح أوله . **قوله** (فأسألهم) في رواية الفزاري عن حميد عند النسائي «إن علموا بإسلامي قبل أن تسألهم عني بهوت عندك» . **قوله** (لغات اليهود) زاد في رواية الفزاري «ودخل عبد الله داخل البيت» ، وفي رواية عبد الله بن



بكر عن حميد ، فأرسل إلى اليهود لحاموا الحديث ، ظاهره التعميم ، والذي يقتضيه السياق تخصيص من كان له بعبد الله بن سلام تعلق وأقرب ذلك عشيرته من بني قينقاع ، فقد ذكر ابن إسحق فيهم فقال في أوائل الهجرة من كتاب المغازي : في ذكر من كان من اليهود بالمدينة ومن بني قينقاع زيد بن اللصيب وسعد بن حبية ومحمود بن سبيحان وهزير بن أبي عزيز وعبد الله بن الصيف وسعيد بن الحارث ورفاعة بن قيس وفنحاص وأشييع ونعمان بن أصبا ويحري بن عمرو وشأس بن قيس وشأس بن عدى وزيد بن الحارث ونعمان بن عمرو وسكين بن أبي سكين وعدى ابن زيد ونعمان بن أبي أوفى ومحمود بن دحية ومالك بن الصيف وكعب بن راشد وعازب بن رافع بن أبي رافع وخالد وإزار ابني أبي إزار ورافع بن حارثة ورافع بن حرملة ورافع بن خارجة ومالك بن عوف ورفاعة بن التابوت وعبد الله بن سلام بن الحارث وكان حبرهم وأعلمهم ، وكان اسمه الحصين فسماه رسول الله ﷺ لما أسلم عبد الله ، فهو لاء بنو قينقاع . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( باع شريك لي دراهم في السوق نسيئة ) قد تقدم شرحه في كتاب الشركة ، والغرض منه هنا قوله قد قدم علينا المدينة ونحن نقبايع ، فانه يستفاد منه أنه ﷺ أقرهم على ما وجدهم عليه من المعاملات إلا ما استثناه فينبه لهم

## ٥٢ - باب إتيان اليهود للنبي ﷺ حين قدم المدينة

هادوا : صاروا يهوداً . وأما قوله هُذِنَا : بُدِنَا . هائد : نائب

٣٩٤١ - **حديث** مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لو آمن بي عشرة من اليهود لآمن بي اليهود »

٣٩٤٢ - **حديث** أحمد - أو محمد - بن عبيد الله الددائي حدثنا أحمد بن أسامة أخبرنا أبو ميمون عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال « دخل النبي ﷺ المدينة وإذا أناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ، فقال النبي ﷺ : نحن أحق بصومه . فأمر بصومه »

٣٩٤٣ - **حديث** زياد بن أيوب حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما قدم النبي ﷺ المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء ، فسئلوا عن ذلك فقالوا : هذا اليوم الذي أظفر الله فيه موسى وبني إسرائيل على فرعون ، ونحن نصومه تعظيماً له ، فقال رسول الله ﷺ : نحن أولى بموسى منكم . فأمر بصومه »

٣٩٤٤ - **حديث** عبدان حدثنا عبد الله بن يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ كان يسدل شعره ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم وكان أهل الكتاب يسدلون رؤوسهم ، وكان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ،

ثم فَرَّقَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ ،

٣٩٤٥ - حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا هَشِيمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : « هُمُ أَهْلُ الْكِتَابِ جَزَاءُ وَهُوَ أَجْزَاءُ ، فَأَمَنُوا بِهِمْ وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ »  
[ الحديث ٣٩٤٥ - طرفاه في : ٤٧٠٥ ، ٤٧٠٦ ]

**قوله** ( باب إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة ) وذكر ابن عائد من طريق عروة أن أئاه منهم أبو ياسر بن أخطب أخو حي بن أخطب فسمع منه د فلما رجع قال لقومه : أطيعوني فإن هذا النبي الذي كنا ننتظر . فعصاه أخوه وكان مطاعا فيهم ، فاستحوذ عليه الشيطان فأطاعوه على ما قال . وروى أبو سعيد في « شرف المصطفى » من طريق سعيد بن جبير د جاء ميمون بن يامين وكان رأس اليهود إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ابعث اليهم فاجعلني حكما فانهم يرجعون إليّ ، فأدخله داخلا ، ثم أرسل اليهم فأتوه فطاعوه فقال : اختاروا رجلا يكون حكما بيني وبينكم ، قالوا قد رضىنا ميمون بن يامين ، فقال : اخرج اليهم ، فقال : أشهد أنه رسول الله ، فأبوا أن يصدقوه . وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ وادع اليهود لما قدم المدينة وامتنعوا من اتباعه ، فكتب بينهم كتابا ، وكانوا ثلاث قبائل : قينقاع والنضير وقريظة ، فنقض الثلاثة العهد طائفة بعد طائفة ، فن على بنى قينقاع وأجل بنى النضير واستأصل بنى قريظة ، وسيأتى بيان ذلك كله مفصلا إن شاء الله تعالى . وذكر ابن إسحق أيضا عن الزهري د سمعت رجلا من مزينة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن أحبار يهود اجتمعوا في بيت المدراس حين قدم النبي ﷺ المدينة فقالوا : غدا انطلقوا إلى هذا الرجل فاسألوه عن حد الزاني ، فذكر الحديث . **قوله** ( هادوا صاروا يهودا ، وأما قوله هدا تبنا هائد تائب ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ومن الذين هادوا سماعون للكذب ) هو هنا من الذين تهودوا فصاروا يهودا : وقال في قوله تعالى ( انا هدنا إليك ) أى تبنا إليك ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول ، **قوله** ( حدثنا قرة ) هو ابن خالد ، ومحمد هو ابن سيرين والاسناد كله بصريون . **قوله** ( لو آمن بن عشرة من اليهود لآمن بن اليهود ) في رواية الاسماعيلى د لم يبق يهودى إلا أسلم ، وكذا أخرجه أبو سعيد في « شرف المصطفى » ، وزاد في آخره قال د قال كعب بن مالك الذين سماهم الله في سورة المائدة ، فعل هذا فالمراد عشرة مختصة والا فقد آمن به أكثر من عشرة ، وقبل المعنى لو آمن بنى في الزمن الماضي كالزمن الذى قبل قدم النبي ﷺ المدينة أو حال قدومه ، والذى يظهر أنهم الذين كانوا حينئذ رؤساء فى اليهود ومن عداهم كان تبعاهم ، فلم يسلم منهم الا القليل كعبد الله بن سلام وكان من المشهورين بالرياسة فى اليهود عند قدوم النبي ﷺ ، ومن بنى النضير أبو ياسر بن أخطب وأخوه حي بن أخطب وكعب بن الأشرف ورافع بن أبى الحقيق ، ومن بنى قينقاع عبد الله بن حنيف وفتحاص ورقاعة بن زيد ، ومن بنى قريظة الزبير بن باطيا وكعب بن أسد وشمويل بن زيد ، فقولاء لم يثبت إسلام أحد منهم ، وكان كل منهم رئيسا فى اليهود ولو أسلم لاتبعه جماعة منهم ، فيحتمل أن يكونوا المراد . وقد روى أبو نعيم في « الدلائل » من وجه آخر الحديث بلفظ د لو آمن بنى الزبير بن باطيا وذووه من رؤساء يهود لأسلوا كلهم ، وأغرب السهيلي فقال : لم يسلم من أحبار اليهود إلا اثنان يعنى عبد الله بن سلام وعبد الله بن صوريا ، كذا قال ، ولم أر لعبد الله بن صوريا إسلاما من طريق صحيحة ، وإنما نسبته السهيلي في موضع آخر لتفسير

النقاش ، وسيأتي في د باب أحكام أهل الذمة من كتاب المحاربين شيء يتعلق بذلك ، ووقع عند ابن حبان قصة إسلام جماعة من الأقباط كريد بن سغنة معاولا . وروى البيهقي أن يهوديا سمع النبي ﷺ يقرأ سورة يوسف لجاء ومعه نفر من اليهود فأسلموا كلهم ، لكن يحتمل أن لا يكونوا أقباطا ، وحديث ميمون بن يامين قد تقدم في الباب . وأخرج يحيى بن سلام في تفسيره من وجه آخر عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة هذا الحديث فقال : قال كعب إنما الحديث اثنا عشر اقول الله تعالى ( وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ) فسكت أبو هريرة ، قال ابن سيرين : أبو هريرة عندنا أولى من كعب ، قال يحيى بن سلام وكعب أيضا صدوق لأن المعنى عشرة بعد الاثنين وهما عبد الله بن سلام وغيره ، كذا قاله وهو معنوي . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا أحمد أو محمد بن عبيد الله ) بالتصغير ، وفي رواية السرخسي والمستمل ، ابن عبد الله ، مكبر ، الأول أصح وأشهر ، واسم جده سهيل وهو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهلة ، شك البخاري في اسمه هنا ، وقد ذكره في التاريخ فبعض اسمه أحمد بنير شك . قوله ( عن أبي موسى ) وقع لبعضهم عن أبي مسعود وهو غاط . قوله ( دخل النبي ) في رواية الكشميني قدّم ، وقد تقدم الكلام عليه في الصيام . الحديث الثالث حديث ابن عباس في المعنى ، قوله ( لما قدم النبي ﷺ المدينة وجد اليهود يصومون عاشوراء ) استشكل هذا لأن قدومه ﷺ إنما كان في ربيع الأول ، وأجيب باحتمال أن يكون علمه بذلك تأخر إلى أن دخلت السنة الثانية ، قال بعض المتأخرين يحتمل أن يكون صيامهم كان على حساب الأشهر الشمسية فلا يمتنع أن يقع عاشوراء في ربيع الأول ويرتفع الاشكال بالكتابة ، هكذا قرره ابن القيم في الهدى ، قال وصيام أهل الكتاب إنما هو بحساب سير الشمس . قلت : وما ادعاء من رفع الاشكال عجيب ، لأنه يلزم منه إشكال آخر وهو أن النبي ﷺ أمر المسلمين أن يصوموا عاشوراء بالحساب . والمرووف من حال المسلمين في كل عصر في صيام عاشوراء أنه في المحرم لا في غيره من الشهور ، نعم وجدت في الطبراني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قاله ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقول الناس ، إنما كان يوم تسترف فيه الكعبة وتقلس فيه الحبة ، وكان يدور في السنة ، وكان الناس يأتون فلانا اليهودي يسألونه ، فلما مات أتوا زيد بن ثابت فسألوه ، ففعل هذا فطريق الجمع أن تقول كان الاصل فيه ذلك ، فلما أمر النبي ﷺ بصيام عاشوراء رده إلى حكم شرعه وهو الاعتبار بالآلهة فاخذ أهل الاسلام بذلك ، لكن في الذي ادعاء أن أهل الكتاب يذنون صومهم على حساب الشمس نظر ، فإن اليهود لا يعتبرون في صومهم إلا بالآلهة ، هذا الذي شاهدناه منهم ، فيحتمل أن يكون فيهم من كان يعتبر الشهور بحساب الشمس لكن لا وجود له الآن ، كما انقضى الذين أخبر الله عنهم أنهم يقولون هو رب ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . وفي الحديث إشكال آخر سبق الجواب عنه في كتاب الصيام . قوله ( فأمر بصومه ) في رواية الكشميني د ثم أمر بصومه . الحديث الرابع حديث ابن عباس ( أن النبي ﷺ كان يسدل شعره ) أي يرغيه . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله ) هذا هو المحفوظ عن الزهري ، ورواه مالك في الموطأ ، عن الزهري مرسل لم يذكر من فوقه ، وأغرب حماد بن خالد فرواه عن مالك عن الزهري عن أنس . قال أحمد بن حنبل : أخطأ فيه حماد بن خالد والمحفوظ عن الزهري د عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس . قوله ( ثم يفرقون ) بفتح أوله وضم ثالثة . قوله ( ثم فرق النبي ﷺ رأسه ) بفتح الفاء والراء الخفيفة ، وقد سبق شرحه في صفة النبي ﷺ ، وفيه دليل على أنه ﷺ كان يوافق أهل الكتاب إذا خالفوا عبدة الأوثان أخذوا بأخف الأمرين ، فلما فتحت مكة

ودخل عباد الآوثان في الاسلام وجع إلى مخالفة باقي الكفار ودوا أهل الكتاب . الحديث الخامس حديث ابن عباس ( قال هم أهل الكتاب جزءه أجزاء فآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه ) زاد الكشميني : يعني قول الله تعالى ( الذين جعلوا القرآن هنين )

### ٥٣ - باب إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه

٣٩٤٦ - **حدثنا الحسن بن عمر بن شقيق** **حدثنا معتمر** قال **أبي ح** . **حدثنا أبو عثمان** **عن سلمان** الفارسي أنه **تداوله بضعة عشر من رب إلى رب** «

٣٩٤٧ - **حدثنا محمد بن يوسف** **حدثنا سفيان** **عن عوف** **عن أبي عثمان** قال سمعت **سلمان** رضي الله عنه يقول « أنا من رام هرمز »

٣٩٤٨ - **حدثنا الحسن بن مديك** **حدثنا يحيى بن حماد** **أخبرنا أبو عوانة** **عن عاصم الأحول** **عن أبي عثمان** عن **سلمان** قال « فترة بين عيسى ومحمد صلى الله عليه وسلم سبعمائة سنة »

**قوله** ( باب إسلام سلمان الفارسي ) تقدمت ترجمته في البيوع ، وقوله ( قال أبي ) هو سليمان بن طرخان النيسبي وأبو عثمان هو النهدي . **قوله** ( تداوله بضعة عشر من رب إلى رب ) أي من سيد إلى سيد ، وكأنه لم يبلغه حديث أبي هريرة في النهي عن إطلاق رب على السيد ، وقد مر في البيوع ، وقد تقدم تفسير البضع وأنه من الثلاث إلى العشر على المشهور ، وذكر ابن حبان والحاكم من طريق ابن عباس عن سلمان في قصته أنه كان ابن ملك وأنه خرج في طلب بدين هاربا ، وأنه انتقل من عابد إلى عابد إلى أن قدم يرب ، وقد تقدم في الشراء من انشركين من كتاب البيوع كيفية إسلام سلمان ومكانة الذي كان في رقه على غرس الودي . وزعم الداودي أن ولاء سلمان كان لأهل البيت لأنه أسلم على يد النبي ﷺ فكان ولأوله له ، وتعقبه ابن التين بأنه ليس مذهب مالك ، قال : والذي كاتب سلمان كان مستحقا لولائه إن كان مسلما ، وإن كان كافرا فولأوه للمسلمين . قلت : وفاته من وجوه الرد عليه أن النبي ﷺ لا يورث فلا يورث عنه الولاء أيضا إن قلنا بولاء الإسلام على تقدير النزول . **قوله** ( أنا من رام هرمز ) في رواية بشر بن المعضل عن عوف بلفظ « أنا من أهل رام هرمز » بفتح الزاء والميم وضم الهاء والميم بينهما داء ساكنة ثم زاي ، مدينة معروفة بأرض فارس بقرب عراق العرب ، ووقع في حديث ابن عباس عند أحمد وغيره أن سلمان كان من أصهان ، ويمكن الجمع باعتبارين . **قوله** ( فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام سبعمائة سنة ) والمراد بالفترة المدة التي لا يبعث فيها رسول من الله ، ولا يمنع أن ينبا فيها من يدعو إلى شريعة الرسول الأخير ؛ ونقل ابن الجوزي الاتفاق على ما اقتضاه حديث سلمان هذا ، وتعقب بأن الخلاف في ذلك منقول ، فمن فتادة خمسمائة وستين سنة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وعن الكلبي خمسمائة وأربعين ، وقيل أربعمائة سنة . ووجه تعلق هذه الأحاديث بإسلام سلمان الإشارة إلى أن الأحاديث التي وردت في سياق قصته مأمى على شرط البخاري في الصحيح ، وإن كان اسناد بعضها صالحا ، وأما أحاديث الباب فحصلها أنه أسلم بعد أن تداوله جماعة بالرق ،

وبعد أن هاجر من وطنه وغاب عنه هذه المدة الطويلة حتى من الله عليه بالاسلام طوعا

( خاتمة ) اشتملت أحاديث المبعث وما بعدها من الهجرة وغيرها من الاحاديث المرفوعة على مائة وعشرين حديثا ، الموصول منها مائة وثلاثة احاديث والبقية معلقة ومتابعات ، المكرر منها فيه وفيما معنى سبعة وسبعون حديثا والخالص ثلاثة وأربعون ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث خباب د لقد كان من قبلكم يمشط ، وحديث عمرو بن العاص في أشد ما صنعه المشركون ، وحديث عبد الله د آذنت بالجن شجرة ، وحديث ابن عمر في إسلام عمر ، وحديث سواد بن قارب ، وحديث عمر يا جليح ، وحديث سعيد بن زيد في إسلامه ، وحديث أم خالد بنت خالد بن سعيد في الخيصة ، وحديث ابن عباس في قوله ( وما جعلنا الرؤيا ) وحديث جابر د شهد بي خلاي العقبة ، وحديث ابن عمر وعائشة د لا هجرة بعد الفتح ، وحديث عروة بن الزبير د ان الزبير لقي النبي ﷺ في ركب كانوا تجارا ، الحديث في الهجرة ، وحديث أنس في شأن الهجرة وفيه قصة سراقاة ولم يسمه ، وحديث عمر مع أبي موسى في ذكر الهجرة ، وحديث ابن عمر في البيعة ، وحديث عائشة أن أبا بكر تزوج امرأة من كلب وفيه الشعر ، وحديث البراء في أول من قدم المدينة ، وحديث سهل د ماعدوا من المبعث ، وحديث ابن عباس في تفسير ( جعلوا القرآن عضين ) وأحاديث سلمان الثلاثة في إسلامه ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم أربعة آثار أو خمسة . والله أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٤ - كتاب المغازي

## ١ - باب غزوة العُشيرة . أو العُسيرة

قال ابن اسحاق « أول ما غزا النبي ﷺ الأَبواء ، ثم بُواط ، ثم للعُشيرة »

٣٩٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ كُنْتُ إِلَى جَنْبِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، فَقِيلَ لَهُ : كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ مِنْ غَزْوَةٍ ؟ قَالَ : تَسْعَ عَشْرَةَ . قَالَ : كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ ؟ قَالَ : سَبْعَ عَشْرَةَ . قَالَتْ : فَأَيُّهُمْ كَانَتْ أَوَّلَ ؟ قَالَ : الْعُشَيْر . أَوِ الْعُسَيْرَة . فَذَكَرْتُ لِقَاعَةَ فَقَالَ : الْعُشَيْرَة « [ الحديث ٣٩٤٩ - لرفاهى : ٤٤٠٤ ، ٤٤٧١ ]

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المغازي . باب غزوة العُشيرة ) : بالشين المعجمة كذا لأبي ذر ، ولغيره تأخير البسمة عن قوله « كتاب المغازي » ، وزادوا « باب غزوة العُشيرة أو العُسيرة ، بالشك هل هي بالاهمال أو بالأعجام ، مكانها عند منزل الحج ببني بضع ، ليس بينها وبين البلد إلا الطريق . وخرج في خمسين ومائة وقيل مائتين ، واستخلف فيها أبا سلمة بن عبد الأسد . والمغازي جمع مغزى ، يقال غزا يغزو غزوا ومغزى والأصل غزوا والواحدة غزوة وغزاة والميم زائدة ، وعن ثعلب الغزوة المرة والغزاة عمل سنة كاملة ، وأصل الغزو القصد ، ومغزى الكلام مقصده ، والمراد بالمغازي هنا ما وقع من قصد النبي ﷺ الكفار بنفسه أو بجيش من قبله ، وقصدهم أعم من أن يكون إلى بلادهم أو إلى الأماكن التي حلوها حتى دخل مثل أحد والخندق . قوله ( قال ابن إسحق أول ما غزا النبي ﷺ الأَبواء ثم بُواط ثم العُشيرة ) كذا الأكثر ، وسقط لأبي ذر إلا عن المستمل وحده لكنه ذكره آخر الباب ، والأَبواء بفتح الهمة وسكون الموحدة وبالمد قرية من عمل الفرع بينها وبين الجحفة من جهة المدينة ثلاثة وعشرون ميلا ، قيل سميت بذلك لما كان فيها من الوباء وهي على القلب وإلا لقيس الأَبواء ، والذي وقع في مغازي ابن إسحق ماصورته : غزوة ودان بتشديد الميملة ، قال : وهي أول غزوات النبي ﷺ خرج من المدينة في صفر على رأس اثني عشر شهرا من مقدمه المدينة يريد قريشا ، فواعد بني ضمرة بن بكر بن عبد مناة من كنانة ، وادعه رئيسهم مجدي بن عمرو الضمري ورجع بغير قتال ، قال ابن هشام : وكان قد استعمل على المدينة سعد بن عبادة أم . وليس بين ما وقع في السيرة وبين ما نقله البخاري عن ابن إسحق اختلاف ، لأن الأَبواء وودان مكانان متقاربان بينهما ستة أميال أو ثمانية ، ولهذا وقع في حديث الصمصم بن جشامة وهو بالأَبواء أو بودان ، كما تقدم في كتاب الحج ، ووقع في « مغازي الأموي » ، حدثني أبي عن ابن إسحق قال : خرج النبي ﷺ غازيا بنفسه حتى انتهى إلى ودان وهي الأَبواء . وقال موسى بن عقبة : أول غزوة غزاها النبي ﷺ - يعني بنفسه - الأَبواء . وفي الطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال : أول غزاة غزوها مع النبي ﷺ الأَبواء . وأخرجه البخاري في « التاريخ الصغير » ، عن اسماعيل وهو ابن أبي أويس عن كثير بن

عبد الله مقتصرًا عليه ، وكثير ضعيف عند الأكثر ، لكن البخاري مشاهير تبعه الزمدي ، وذكر أبو الأسود في مناقبه عن عروة ووصله ابن عائذ من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ لما وصل إلى الأبواء بعث عبيدة بن الحارث في ستين رجلاً فلقوا جمعاً من قريش فزعموا بالنبل ، فرمى سعد بن أبي وقاص بهم ، وكان أول من رمى بهم في سبيل الله ، وعند الأموي : يقال إن حمزة بن عبد المطلب أول من عقد له رسول الله ﷺ في الإسلام راية ، وكذا جزم به مرسى بن عتبة وأبو معشر والواقدي في آخرين قالوا : وكان حامل رايته أبو مرثد حليف حمزة ، وذلك في شهر رمضان من السنة الأولى ، وكانوا ثلاثين رجلاً ليعترضوا عير قريش ، فلقوا أبا جهل في جمع كثير ، فحجز بينهم مجدى . وأما بواط فبفتح الموحدة وقد تظم وتخفيف الوار وآخره مهملة : جبل من جبال جهينة بقرب ينبع ، قال ابن إسحق : ثم غزا في شهر ربيع الأول يريد قريشا أيضاً حتى بلغ بواط من ناحية رضوى ورجع ولم يلق أحداً ، ورضوى بفتح الراء وسكون المعجمة مقصور : جبل مشهور عظيم ينبع ، قال ابن هشام : وكان يستعمل على المدينة السائب بن عثمان بن مظعون ، وفي نسخة السائب بن مظعون ، وعليه جرى السهيل ، وقال الواقدي سعد بن ماذ . وأما العشرة فلم يختلف على أهل المغازي أنها بالمعجمة والتصغير وآخرها هاء ، قال ابن إسحق هي ببطن ينبع ، وخرج إليها في جمادى الأولى يريد قريشا أيضاً ، فوادع فيها بني مدلج من كنانة . قال ابن هشام استعمل فيها على المدينة أبا سلمة بن عبد الأسد . وذكر الواقدي أن هذه السفرات الثلاث كان يخرج فيها ليلتي تجار قريش حين يهرون إلى الشام ذهاباً وإياباً ، وسبب ذلك أيضاً أنها كانت وقعة بدر وكذلك المرايا التي بمنها قبل بدر كما سيأتي ، قال ابن إسحق : ولما رجع إلى المدينة لم يبق إلا ليالي حتى أغار كرز بن جابر النهري على سرح المدينة ، فخرج النبي ﷺ في طلبه حتى بلغ سمران - بفتح الميم والفاء - من ناحية بدر ، فمات كرز بن جابر ، وهذه هي بدر الأولى ، وقد تقدم في العلم البيان عن سرية عبد الله بن جحش وأنه ومن معه لقوا ناساً من قريش راجعين بتجارة من الشام فقاتلهم ، واتفق وقوع ذلك في رجب ، فقتلوا منهم وأسروا وأخذوا الذي كان معهم ، وكان أول قتل وقع في الإسلام وأول مل غنم ، ومن قتل عبد الله بن الحضرمي أخو عمرو بن الحضرمي الذي حرض به أبو جهل قريشا على القتال بيدر ، وقال الزهري : أول آية نزلت في القتال كما أخبرني عروة عن عائشة ( أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ) أخرجه النسائي وإسناده صحيح ، وأخرج هو والزمدي وصححه الحاكم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : لما خرج النبي ﷺ من مكة قال أبو بكر : أخرجوا نبيهم ، أي اسكن . فنزلت ( أذن للذين يقاتلون ) الآية . قال ابن عباس : فهي أول آية أنزلت في القتال ، وذكر غيره أنهم أذن لهم في قتال من قاتلهم بقوله تعالى ( وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ) ثم أمروا بالقتال مطلقاً بقوله تعالى ( انفروا خفافاً وثقلاً وجاهدوا ) الآية . قوله ( حدثنا وهب ) هو ابن جرير بن حازم ، وأبو إسحق هو السبيعي . قوله ( فليل له ) القائل هو الراوي أبو إسحق بينه إسرائيل بن يونس عن أبي إسحق كما سيأتي آخر المغازي بلفظ : سألت زيد بن أرقم ، ويؤيده أيضاً قوله في هذه الرواية آخرها : فأيمم . قوله ( تسع عشرة ) كذا قال ومراده الغزوات التي خرج النبي ﷺ فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل ، لكن روى أبو يعلى من طريق أبي الزبير عن جابر أن عدد الغزوات إحدى وعشرون وإسناده صحيح وأصله في مسلم ، فلي هذا ففات زيد بن أرقم ذكر ثلثين منها وأعلمها الأبواء وبواط ، وكان ذلك خفي عليه لصغره ، ويؤيد ما قلته ما وقع عند مسلم بلفظ : قلت ما أول غزوة غزاها ؟ قال :

ذات العشير أو العشيرة ، اه والعشيرة كما تقدم هي الثالثة ، وأما قول ابن التين : يحمل قول زيد بن أرقم على أن العشيرة أول ما غزا هو ، أي زيد بن أرقم ، والتقدير : فقلت ما أول غزوة غزاها أي وأنت معه ؟ قال : العشير ، فهو محتمل أيضا ، ويكون قد خفي عليه ثنتان بما بعد ذلك . أو عد الغزوتين واحدة ، فقد قال موسى بن عقبة : قال رسول الله ﷺ بنفسه في ثمان : بدر ثم أحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف ، اه وأهل غزوة قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها ، وأفردها غيره لوقوعها منفردة بعد هزيمة الأحزاب ، وكذا وقع لغيره عند الطائف وحنين واحدة لتقاربهما ، فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر ، وقد توسع ابن سعد فبلغ عدة المغازي التي خرج فيها رسول الله ﷺ بنفسه سبعا وعشرين ، وتبع في ذلك الواقدي ، وهو مطابق لما عده ابن إسحق إلا أنه لم يفرد وادي القرى من خيبر ، أشار إلى ذلك السهيلي ، وكان الستة الزائدة من هذا القبيل ، وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال وغزا رسول الله ﷺ أربعا وعشرين ، وأخرجه يعقوب بن سفيان عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فزاد فيه أن سعيدا قال أو لا ثمان عشرة ثم قال أربعا وعشرين ، قال الزهري : فلا أدري أوم أركان شيئا سمعه بعد . قلت : وحله على ما ذكرته يدفع الوهم ويجمع الأقوال والله أعلم . وأما البعوث والسرايا فعد ابن إسحق ستا وثلاثين وعد الواقدي ثمانيا وأربعين ، وحكى ابن الجوزي في « التلخيص » ستا وخمسين ، وعد المسعودي ستين ، وبلغها شيخنا في « نظم السيرة » زيادة على السبعين ، ووقع عند الحاكم في « الأكليل » أنها تزيد على مائة فلهذا أراد ضم المغازي إليها . قوله ( قلت فأيهم كان أول ) ؟ كذا للجميع ، قال ابن مالك : والصواب « فأياها » أو « أيهن » ، ووجه بعضهم على أن المضاف محذوف والتقدير فأى غزوتهم ؟ قلت : وقد أخرجه الترمذي عن محمود بن غيلان عن وهب بن جرير بالإسناد الذي ذكره المصنف بلفظ « قلت فأيتهن » ؟ فدل على أن التمييز من البخاري أو من شيخه عبد الله بن محمد المسندي أو من شيخه وهب بن جرير حدث به مرة على الصواب ومرة على غيره إن لم يصح له توجيهه . قوله ( العشير أو العسيرة ) كذا بالتصغير والأول بالمعجمة بلا هاء والثانية بالمهمله وبالهاء ، ووقع في الترمذي العشير أو العسير بلا هاء فيها . قوله ( فذكرت لقائدة ) القائل هو شعبة ، وقول قتادة « العشيرة » هو بالمعجمة وبالثبات الهاء ومنهم من حذفها ، وقول قتادة هو الذي اتفق عليه أهل السير وهو الصواب ، وأما غزوة العسيرة بالمهمله فهي غزوة تبوك قال الله تعالى ﴿ الذين اتبعوه في ساعة العسرة ﴾ وسميت بذلك لما كان فيها من المشقة كما سيأتي بيانه ، وهي بغير تصغير ، وأما هذه فنسبت إلى المكان الذي وصلوا إليه واسمه العدير أو العشيرة يذكروا ويؤث وهو موضع ، وذكر ابن سعد أن المطلوب في هذه الغزاة هي عبر قريش التي صدرت من مكة إلى الشام بالتجارة فقاتهم ، وكانوا يترقبون رجوعها فخرج النبي ﷺ يتلقاها ليغنمها ، فبسبب ذلك كانت وقعة بدر ، قال ابن إسحق : فإن السبب في غزوة بدر ما حدثني يزيد بن رومان عن هروة أن أبا سفيان كان بالشام في ثلاثين راكبا منهم عزيمة بن نوفل وعمرو بن العاص ، فأقبلوا في قافلة عظيمة فيها أموال قريش ، فندب النبي ﷺ إليهم ، وكان أبو سفيان يتجسس الأخبار قبله أن النبي ﷺ استنفر أصحابه بقصدهم ، فأرسل ضعضع بن عمرو الغفاري إلى قريش بمكة يحرضهم على الجحى لحفظ أموالهم ويحذرهم المسلمين فاستنفرهم ضعضع ، فخرجوا في ألف راكب ومعهم مائة فرس ، واشتد حذر أبي سفيان فأخذ طريق الساحل وجده في السير حتى فات المسلمين ، فلما أمن أرسل إلى من يلقى قريشا يأمرهم



بالرجوع ، فامتنع أبو جهل من ذلك ، فكان ما كان من وقعة بدر

## ٢ - باب ذكر النبي ﷺ من يُقتل ببدر

٣٩٥٠ - حدثني أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسلة حدثنا إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال حدثني عمرو بن ميمون أنه سمع عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حدث « عن سعد بن معاذ أنه قال : كان صديقاً لأمية بن خلف ، وكان أمية إذا مر بالمدينة نزل على سعد ، وكان سعد إذا مر بمكة نزل على أمية . فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة انطلق سعد معتبراً ، فنزل على أمية بمكة ، فقال لأمية : انظر لي ساعة خلوة لعل أن أطوف بالبيت . فخرج به قريباً من نصف النهار ، فلقيهما أبو جهل فقال : يا أبا صفوان ، من هذا معك ؟ فقال : هذا سعد . فقال له أبو جهل : ألا أراك تطوف بمكة آمناً وقد أوتيت الصبابة وزعم أنكم تنصرونهم وتعينونهم . أما والله لولا أنك مع أبي صفوان مارجعت إلى أهلك سالماً . فقال له سعد - ورفع صوته عليه - : أما والله إن ممتني هذا لأمنعتك ما هو أشد عليك منه : طريقك على المدينة ، فقال له أمية : لا ترفع صوتك يا سعد على أبي الحكم سيد أهل الوادي . فقال سعد : دعنا عنك يا أمية ، فوالله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول إنهم قاتلك . قال : بمكة ؟ قال : لا أدري . فنزع لذلك أمية فرعاً شديداً . فلما رجع أمية إلى أهله قال : يا أم صفوان ، ألم ترى ما قال لي سعد ؟ قالت : وما قال لك ؟ قال : زعم أن محمداً أخبرهم أنهم قاتلي . فقلت له : بمكة ؟ قال : لا أدري . فقال أمية : والله لا أخرج من مكة . فلما كان يوم بدر استنفر أبو جهل للناس قال : أدركوا عيكم . فسكره أمية أن يخرج ، فأتاه أبو جهل فقال : يا أبا صفوان إنك متى ما يراك الناس قد خلفت وأنت سيد أهل الوادي تخلفوا معك . فلم يزل به أبو جهل حتى قال : أما إذ غلبتني فوالله لأشترين أجود بعير بمكة . ثم قال أمية : يا أم صفوان جهّزني . فقالت له : يا أبا صفوان وقد نسيت ما قال لك أخوك النضر ؟ قال : لا ، ما أريد أن أجوز معهم إلا قريباً . فلما خرج أمية أخذ لا يترك منزلاً إلا عقل بهيره ، فلم يزل بذلك حتى قتله الله عز وجل ببدر »

قوله ( باب ذكر النبي ﷺ من يُقتل ببدر ) أي قبل وقعة بدر بزمان ، فكان كما قال ، ووقع عند مسلم من حديث أنس عن عمر قال : إن النبي ﷺ ليربنا مصارع أهل بدر يقول : هذا مصرع فلان غدا إن شاء الله تعالى ، وهذا مصرع فلان . فوالذي بعثه بالحق ما أخطأوا تلك الحدود ، الحديث ، وهذا وقع وهم ببدر في الليلة التي التقوا في صبيحتها ، بخلاف حديث الباب فإنه قبل ذلك بزمان . قوله ( شرح ) هو بمعجمة وآخره مهملة ، وإبراهيم بن يوسف عن أبيه هو يوسف بن إسحق بن أبي إسحق السديعي ، قوله ( أنه سمع عبد الله بن مسعود حدث عن سعد بن

معاذ قال كان صديقا ) فيه ، التفات على رأى ، والسياق يقتضى أن يقول قال كنت صديقا ، ويحتمل أن يكون  
 « قال ، زائدة ويكون قوله « قال ، من كلام ابن مسعود ، والمراد سعد بن معاذ ، وهى رواية النسب . **قوله** ( على  
 أمية ) بن خلف ووقع فى علامات النبوة من طريق إسرائيل عن ابن إسحق « أمية بن خلف بن صفوان ، كذا  
 نسروى ، وكذا أخرجه أحمد والبيهقى من طريق إسرائيل ، والصواب ما عند الباقرين وأمية بن خلف بن صفوان ،  
 وعند الإسماعيلى « أبى صفوان أمية بن خلف ، وهى كنية أمية كنى بابنه صفوان بن أمية ، وكذلك اتفق أصحاب أبى  
 إسحق ثم أصحاب إسرائيل على أن المنزول عليه أمية بن خلف ، وخالفهم أبو على الحنفى فقال : نزل على عتبة بن  
 ربيعة ، وساق الفصة كلها ، أخرجه البزار . وقول الجماعة أولى . وعتبة بن ربيعة قتل ببدر أيضا لكنه لم يكن كارها  
 فى الخروج من مكة إلى بدر ، وإنما حرص الناس على الرجوع بعد أن سلبت تجارتهم بخالفه أبو جهل ، وفى سياق  
 الفصة البيان الواضح أنها لأمية بن خلف لقوله فيها « فقال لامرأته يا أم صفوان ، ولم يكن لعتبة بن ربيعة امرأة  
 يقال لها أم صفوان . **قوله** ( فقال ) أى سعد بن معاذ ( لأمية ) بن خلف ( انظر لى ساعة خلوة ) فى رواية إسرائيل  
 « فقال أمية لسعد : ألا تنظر حتى يكون نصف النهار ، واجمع بينهما بأن سعدا سأله وأشار عليه أمية ، وإنما اختار  
 له نصف النهار لأنه مظنة الخلوة . **قوله** ( ألا أراك ) بتخفيف اللام للاستفتاح ، وللكشميى بحذف همزة  
 الاستفهام وهى مرادة . **قوله** ( أويتم ) بالمد والقصر ، والصباة بضم المهملة وتخفيف الموحدة جمع صابى بموحدة  
 مكسورة ثم تحتانية خفيفة بغير همز وهو الذى ينتقل من دين إلى دين ، وفى رواية إسرائيل « وقد أويتم محمدا  
 وأصحابه . **قوله** ( طريقك على المدينة ) أى ما يقاربها أو يحاذيها ، قال الكرماني : طريقك بالنصب والرفع . قلت :  
 النصب أصح لأن عامله لا يمنعك ، فهو بدل من قوله ما هو أشد عليك ، وأما الرفع فيحتاج إلى تقدير . وفى رواية  
 إسرائيل متجرك إلى الشام ، وهو المراد بقطع طريقه على المدينة . **قوله** ( على أبى الحكم ) هى كنية أبى جهل ، والنبي  
 ﷺ هو الذى لقبه بأبى جهل . **قوله** ( فوالله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول إنهم قاتلك ) كذا أتى بصيغة الجمع  
 والمراد المسلمون ، أو النبي ﷺ ، وذكره بهذه الصيغة تعظيما ، وفى بقية سياق القصة ما يؤيد هذا الثانى ، ووقع  
 لبعضهم « قاتليك » بتحتانية بدل الواو وقالوا هى لحن ، ووجهت بحذف الادة والتقدير أنهم يكونون قاتليك ، وفى  
 رواية إسرائيل « انه قاتلك » بالإفراد ، وقد قدمت فى « علامات النبوة » بيان وهم الكرماني فى شرح هذا الموضع  
 وأنه ظن أن الضمير لأبى جهل فاستشكله فقال إن أبى جهل لم يقتل أمية ، ثم تناول ذلك بأنه كان سببا فى خروجه  
 حتى قتل . قلت : ورواية الباب كافية فى الرد عليه ، فإن فيها « ان أمية قال لامرأته : إن محمدا أخبرهم أنه قاتلى ،  
 ولم يتقدم فى كلامه لأبى جهل ذكر . **قوله** ( ففزع لذلك أمية فزعا شديدا ) بين سبب فزعه فى رواية إسرائيل ففيها  
 « قال فوالله ما يكذب محمد إذا حدث ، ووقع عند البيهقى « فقال والله ما يكذب محمد ، فكاد أن يحدث ، كذا وقع  
 عنده بضم التحتانية وسكون المهملة وكسر الدال من الحدث وهو خروج الخارج من أحد السبيلين ، والضمير لأمية  
 أى أنه كاد أن يخرج منه الحدث من شدة فزعه ، وما أظن ذلك إلا تصحيفا . **قوله** ( فلما رجع أمية إلى أهله ) أى  
 أمرأته ( فقال يا أم صفوان ) هى كنيتهما ، واسمها صفية ويقال كريمة بنت معمر بن حبيب بن وهب بن حذافة بن  
 جمح ، وهى من ربط أمية فأمية ابن عم أبيها ، وقيل اسمها فاخثة بنت الاسود . **قوله** ( ما قال لى سعد ) وفى رواية  
 إسرائيل « ما قال لى أخى اليتربى ، ذكر الأخوة باعتبار ما كان بينهما من المؤاخاة فى الجاهلية ، ونسبه إلى يثرب وهو

اسم المدينة قبل الاسلام . **قوله** (قلت له : بمكة ؟ قال : لا أدري . فقال أمية : والله لا أخرج من مكة) يؤخذ منه أن الأخذ بالمحتمل حيث يتحقق الهلاك في غيره أو يقوى الظن أولى . **قوله** (فلما كان يوم بدر) زاد إسرائيل ووجه الصريح ، وفيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحق كما تقدم قبل هذا الباب ، وعرف أن اسم الصريح ضمضم بن عمرو الغفاري ، وذكر ابن إسحق بأسانيد أنه لما وصل إلى مكة جدد بعيره وحول رحله وشق فيصه وصرخ : يا معشر قريش أموالكم مع أبي سفيان قد عرض لها محمد ، الغوث الغوث . **قوله** (أدركوا عيركم) بكسر المهملة وسكون التثنية أي القافلة التي كانت مع أبي سفيان . **قوله** (انك متى يراك الناس) في رواية الكشميني وحده (متى ما يراك الناس ، بزيادة دما ، وهي الزائدة السكافة عن العمل ، ويجذفها كان حتى الألف من « يراك » ، أن تحذف ، لأن متى للشرط وهي تجزم الفعل المضارع ، قال ابن مالك : يخرج ثبوت الألف على أن قوله « يراك » مضارع راء بتقديم الألف على الهزمة وهي لغة في رأى قال الشاعر « إذا راء في أبدي بشاشة واصل ، ومضارعه يراء بمد ثم همز ، فلما جازمت حذفت الألف ثم أبدلت الهزمة ألفا فصار يراء ، وعلى أن متى شبهت بأذا فلم يجزم بها ، وهو كقول عائشة الماضي في الصلاة في أبي بكر « متى يقوم مقامك » ، أو على إجماع المعتل مجرى الصحيح كقول الشاعر « ولا ترضاها ولا تملق » ، أو على الاشباع كما قرئ ( أنه من يتقى ) . قلت : ووقع في رواية الأصيلي « متى يرك الناس » بجذف الألف وهو الوجه **قوله** ( وأنت سيد أهل الوادي ) أي وادي مكة ، قد تقدم أن أمية وصف بها أبا جهل لما غاطب سعدا بقوله « لا ترفع صوتك على أبي الحسك وهو سيد أهل الوادي » فتقارضا الشاء وكان كل منهما سيدا في قومه . **قوله** ( فلم يزل به أبو جهل ) بين ابن إسحق الصفة التي كاد بها أبو جهل أمية حتى خاف رأى نفسه في ترك الخروج من مكة فقال « حدثني ابن أبي نجيح أن أمية بن خلف كان قد أجمع على عدم الخروج ، وكان شيخنا جسيما ، فأناه عقبة بن أبي معيط بمجبرة حتى وضعها بين يديه فقال : إنما أنت من النساء ، فقال : فبحك الله . وكان أبا جهل ساطع عقبة عليه حتى صنع به ذلك ، وكان عقبة سفيها . **قوله** ( لأشترين أجود بعير بمكة ) يعني فأستعد عليه للهرب إذا خفت شيئا . **قوله** ( ثم قال أمية ) في الكلام حذف تقديره : فاشترى البعير الذي ذكر ثم قال لامرأته . **قوله** ( لا يترك منزلا إلا عقل بعيره ) في رواية الكشميني « ينزل » بنون وزاي ولام من النزول وهي أوجه من رواية غيره « يترك » بثناة وراء وكاف . **قوله** ( فلم يزل بذلك ) أي على ذلك . **قوله** ( حتى قتله الله ببدر ) تقدم في الوكالة حديث عبد الرحمن بن عوف في صفة قتله ، وستأتي الإشارة إليه في هذه الغزوة . وذكر الواقدي أن الذي ولي قتله خبيب وهو بالمعجمة وموحدة مصغر ، ابن إساف بكسر الهزمة ومهملة خفيفة الانصاري ، وقال ابن إسحق : قتله رجل من بني مازن من الأنصار . وقال ابن هشام : يقال اشترك فيه معاذ بن عفراء وخارجة بن زيد وخبيب المذكور . وذكر الحاكم في المستدرک ، أن رفاعه بن رافع طعنه بالسيف ، ويقال قتله بلال . وأما ابنه علي بن أمية فقتله عمار . وفي الحديث معجزات للنبي ﷺ ظاهرة ، وما كان عليه سعد بن معاذ من قوة النفس واليقين . وفيه أن شأن العمرة كان قديما ، وأن الصحابة كان مأذونا لهم في الاعتبار من قبل أن يعتصر النبي ﷺ بخلاف الحج ، والله أعلم

٣ - باب قصة غزوة بدر ، وقول الله تعالى [ ١٢٣ - ١٢٦ آل عمران ] :

( وَلَقَدْ نَعَرَكُمُ اللَّهُ يُبْدِرُ وَأَنْتُمْ أَذَى ، فَانْقُوا اللَّهَ أَعْلَمُكُمْ تَشْكُرُونَ . إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ

أَنْ يُدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ . بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ . وَمَا جَعَلَ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلَسَطَلَّيْنِ قُلُوبَكُمْ بِهِ ، وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ . لَيَقْطَعَ طَرَفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴿

وَقَالَ وَحُشِّي : قَتَلَ حَمْزَةُ طُعَيْمَةَ بِنَ عَدِيَّ بْنِ الْخِيَارِ يَوْمَ بَدْرٍ

وقوله تعالى [ ٧ الأنفال ] : ﴿ وَإِذْ يُعِيدُكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنْهَالَكُمْ ﴾ الآية

٣٩٠١ - **حدثني يحيى بن بُسَير** حدثنا **الليث** عن **عُقَيْلٍ** عن **ابنِ شِهَابٍ** عن **عبدِ الرحمن بن عبدِ الله بن كعب** أن **عبدَ الله بن كعب** قال « سمعتُ **كعبَ بن مالك** رضى الله عنه يقول : لم أختلف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاها إلا في غزوة تبوك ، غير أني تختلفت عن غزوة بدر ولم يُعَاتَبْ أحدٌ تخلف عنها ، إنما خرج رسول الله ﷺ يريد غير قريش ، حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد »

**قوله** ( قصة غزوة بدر ) كذا الأكثر وثبت « باب » في رواية كريمة . **قوله** ( وقول الله تعالى : ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة فاتقوا الله أعلماكم تشكرون - إلى - فتقبلوا خائبين ) كذا الأكثر ، وللأصميلي نحوه قال بعد قوله ( وأنتم أذلة ) : إلى قوله ( فتقبلوا خائبين ) وساق الآيات كلها في رواية كريمة . **قوله** ( ببدر ) هي قرية مشهورة نسبت إلى بدر بن خنلة بن النضر بن كنانة كان نزها ، ويقال بدر بن الحارث ، ويقال بدر اسم البئر التي بها ، سميت بذلك لاستدارتها أو إصفاء ما فيها فكان البدر يرى فيها ، وحكى الواقدي إنكار ذلك كله من غير واحد من شيوخ بني غفار ، وإنما هي ما وانا ومنازلنا وما ملكها أحد قط يقال له بدر ، وإنما هو علم عليها كغيرها من البلاد . **قوله** ( وأنتم أذلة ) أي قليلون بالنسبة إلى من لقيهم من المشركين ، ومن جهة أنهم كانوا مشاة إلا القليل منهم ، ومن جهة أنهم كانوا عارين من السلاح وكان المشركون على العكس من ذلك ، والسبب في ذلك أن النبي ﷺ نذب الناس إلى تلقى أبي سفيان لأخذ ما معه من أموال قريش ، وكان من معه قليلا فلم يظن أكثر الأنصار أنه يقع قتال فلم يجر معه منهم إلا القليل ، ولم يأخذوا أهبة الاستعداد كما ينبغي ، بخلاف المشركين فانهم خرجوا مستعدين ذابين عن أموالهم . وأما قوله ( اذ تقول المؤمنون ) فاختلف فيها أهل التأويل ، فمنهم من قال : هي متعلقة بقوله ( نصركم ) فعلى هذا هي في قصة بدر ، وعليه عمل المصنف ، وهو قول الأكثر وبه جزم الداودي ، وأنكره ابن التين فذهل . وقيل هي متعلقة بقوله ( واغدوت من أهلك تبوى المؤمنين مقاعد للقتال ) فعلى هذا فهي متعلقة بغزوة أحد وهو قول **عكرمة** وطائفة ، ويؤيد الأول ما روى ابن أبي حاتم بسند صحيح إلى الشعبي « إن المسلمين بلغهم يوم بدر أن كرر بن جابر يمد المشركين ، فانزل الله تعالى ( أن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف ) الآية . قال فلم يمد كرر المشركين ولم يمد المسلمين بالخمسة ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال « أمد الله المسلمين بخمسة آلاف من الملائكة » وعن الربيع بن أنس قال « أمد الله المسلمين يوم بدر بألف » ثم زادهم فصاروا ثلاثة آلاف ثم زادهم فصاروا خمسة آلاف ، وكأنه جمع بذلك بين آيتي آل عمران والأنفال ، وقد لمح المصنف بالاختلاف في



آمنوا ، سألقى في قلوب الذين كفروا الرعب ، فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كل بنان ، ذلك بأنهم شاقوا الله ورسوله ، ومن يُشاقِ الله ورسوله فإن الله شديد العقاب ﴿

٣٩٥٢ - **حديث** أبو نعيم حدثنا إسرائيل عن مَخَارِقِ عن طارق بن شهاب قال « سمعت ابن مسعود يقول : شهدت من المقداد بن الأسود مشهداً لأن أكون صاحبه أحب إلي مما عدل به : أتى النبي ﷺ وهو يدعو على المشركين فقال : لا تقول كما قال قوم موسى ﴿ اذهب أنت وربك فقاتلا ﴾ ولما كنا نقاتل عن يمينك وعن شمالك وبين يديك وخلعتك . فرأيت النبي ﷺ أشرق وجهه وسره ، يعني قوله »

[ الحديث ٣٩٥٢ - طرقة في : ٤٠٩ ]

٣٩٥٣ - **حديث** محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال « قال النبي ﷺ يوم بدر : اللهم اني أنشدك عهدك ووعدك . اللهم ان شئت لم تبعده ، فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك . فخرج وهو يقول ﴿ سيهزم الجمع ويولون الدبر ﴾

**قوله** ( باب قول الله تعالى إذ تستغيثون ربكم - إلى قوله - شديد العقاب ) كذا للاكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الذي قبله ، والجمع أيضا بين قوله ( بألف من الملائكة ) وبين قوله ( بثلاثة آلف ) ، وأورد البخاري فيه حديثين : فقصه المقداد فيها بيان ما وقع قبل الواقعة ، وحديث ابن عباس فيه بيان الاستغاثة . **قوله** ( عن مَخَارِقِ ) بضم الميم وتخفيف المعجمة هو ابن عبد الله بن جابر البجلي الأحمسي بمهملتين ويقال اسم أبيه عبد الرحمن ويقال خليفة ، وهو كوفي ثقة عند الجميع يكنى أبا سعيد ، ولم أر له رواية عن غير طارق وهو ابن شهاب وله رؤية . **قوله** ( شهدت من المقداد بن الأسود ) تقدم أن اسم أبيه عمرو ، وإن الأسود كان تبناه فصار ينسب إليه . **قوله** ( مما عدل به ) بضم المهمل وكسر الدال المهمل أي وزن أي من كل شيء يقابل ذلك من الدنيويات ، وقيل من الثواب ، أو المراد الأعم من ذلك ، والمراد المبالغة في عظمة ذلك المشهد ، وأنه كان لو خير بين أن يكون صاحبه وبين أن يحصل له ما يقابل ذلك كائنا ما كان لكان حصوله له أحب إليه ، وقوله « لأن أكون صاحبه » هو بالنصب ، وفي رواية الكشميني « لأن أكون أنا صاحبه » ويجوز فيه الرفع والنصب ، قال ابن مالك : النصب أجود . **قوله** ( وهو يدعو على المشركين ) زاد النسائي في روايته « جاء المقداد على فرس يوم بدر فقال ، وذكر ابن إسحق أن هذا الكلام قاله المقداد لما وصل النبي ﷺ الصفراء وبلغه أن قريشا قصدت بدرا وأن أبا سفيان نجما بمن معه ، فاستشار الناس ، فقام أبو بكر فقال فأحسن ، ثم قام عمر كذلك ، ثم المقداد فذكر نحو ما في حديث الباب وزاد « فقال والذي بعثك بالحق لو سلكت بنا برك الغداة لجاهدنا معك من دونه . قال فقال أشيروا علي . قال فعرفوا أنه يريد الانصار ، وكان يتخوف أن لا يوافقوه لأنهم لم يبايعوه إلا على نصرته بمن يقصده لا أن يسير بهم إلى العدو ، فقال له سعد بن معاذ : امض يا رسول الله لما أمرت به فنحن معك . قال فسرعه قوله ونشطه ، وكذا ذكره موسى بن عقبة مبسوطا ، وأخرجه ابن عائد من طريق أبي الأسود عن هروة ، وعند

ابن أبي شيبة من مرسل علقمة بن وقاص في نحوه قصة المقداد ، فقال سعد بن معاذ لئن سرت حتى تأتي برك النهاد من ذي يمن لنسيرن معك ، ولا نكون كالذين قالوا لموسى - فذكره وفيه - ولعلك خرجت لأمر فأحدث الله غيره ، فامض لما شئت ، وصل حبال من شئت ، واقطع حبال من شئت ، وسالم من شئت ، وعاد من شئت ، وخذ من أموالنا ما شئت ، قال : وإنما خرج يريد غنيمة ما مع أبي سفيان فأحدث الله له القتال ، وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي أيوب قال : قال لنا رسول الله ﷺ ونحن بالمدينة : اني أخبرت عن عير أبي سفيان ، فهل لكم أن تخرجوا إليها لعل الله يغنمناها ؟ قلنا : نعم ، فخرجنا . فلما سرنا يوما أو يومين قال : قد أخبروا خبرنا فاستعدوا للقتال ، فقلنا : لا والله ما لنا طاقة بقتال القوم ، فاعاده ، فقال له المقداد : لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى ولكن نقول : انا معكم مقاتلون . قال فتمنينا معشر الانصار لو انا قلنا كما قال المقداد . فأنزل الله تعالى ﴿ كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لسكرهون ﴾ وأخرج ابن مردويه من طريق محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده نحوه لكن فيه أن سعد بن معاذ هو الذي قال ما قال المقداد ، والمحفوظ أن الكلام المذكور للمقداد كما في حديث الباب ، وأن سعد بن معاذ إنما قال : لو سرت بنا حتى تبلغ برك النهاد لسرنا معك ، كذلك ذكره موسى بن عقبة . وعند ابن عائد في حديث عروة ، فقال سعد بن معاذ : لو سرت بنا حتى تبلغ البرك من غمد ذي يمن ، ووقع في مسلم أن سعد بن عباد هو الذي قال ذلك ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة ، وفيه نظر لأن سعد بن عباد لم يشهد بدرا ، وإن كان يعد فهم لكونه ممن ضرب له بسهمه كما ساذكره في آخر الغزوة ، ويمكن الجمع بأن النبي ﷺ استشارهم في غزوة بدر مرتين : الأولى وهو بالمدينة أول ما بلغه خبر العير مع أبي سفيان ، وذلك بين في رواية مسلم ولهذه « ان النبي ﷺ شاور حين بلغه إقبال أبي سفيان ، والثانية كانت بعد أن خرج كما في حديث الباب ، ووقع عند الطبراني أن سعد بن عباد قال ذلك بالحديبية ، وهذا أولى بالصواب ، وقد تقدم في الهجرة شرح برك النهاد ، ودلت رواية ابن عائد هذه على أنها من جهة اليمن ، وذكر السهيل أنه رأى في بعض الكتب أنها أرض الحبشة ، وكأنه أخذه من قصة أبي بكر مع ابن الدغنة ، فإن فيها أنه لقيه ذاهبا إلى الحبشة ببرك النهاد فأجاره ابن الدغنة كما تقدم في هذا الكتاب ، ويجمع بأنها من جهة اليمن تقابل الحبشة وبينهما هرض البحر . قوله ( ولسكننا نقاتل عن يمينك الخ ) وفي رواية سفيان عن غزوة بدر ، ولكن امض ونحن معك ، وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة ، ولسكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم متبعون ، ولأحد من حديث عتبة بن عبد بن عباد حسن ، قال أصحاب رسول الله ﷺ : لا نقول كما قالت بنو إسرائيل ، ولكن انطلق أنت وربك إنا معكم . قوله ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وخالد هو الحذاء . قوله ( عن ابن عباس قال قال النبي ﷺ ) هذا من مراسيل الصحابة فإن ابن عباس لم يحضر ذلك ، ولعله أخذه عن عمر أو عن أبي بكر ، ففي مسلم من طريق أبي ذميل بالزاي مصغر واسمه سماك بن الوليد عن ابن عباس قال : حدثني عمر : لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلثمائة وتسعة عشر ، فاستقبل القبلة ثم مديديه ، فلم يزل يهتف بربة حتى سقط رداؤه عن منكبيه ، الحديث ، وعن سعيد بن منصور من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وتكاثروهم وإلى المسلمين فاستقلهم ، فركع ركعتين وقام أبو بكر عن يمينه ، فقال رسول الله ﷺ وهو في صلاته : اللهم لاتودع مني ، اللهم لاتخذلني ، اللهم لاتترني ، اللهم

أشدك ما وعدتني ، ، وعند ابن إسحق أنه عليه السلام قال : اللهم هذه قریش قد أنت بجيلائها ونفرا تجادل وتكذب رسولك ، اللهم فنهرك الذي وعدتني . **قوله** (يوم بدر) زاد في رواية وهيب الآتية في التفسير عن خالد وهو في قبة ، والمراد بها العريش الذي اتخذته الصحابة لجلوس النبي عليه السلام فيه . **قوله** ( اللهم إني أشدك ) بفتح الهزة وسكون النون والمعجمة وضم الدال ، أي أطلب منك . وعند الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود قال : ما سمعنا مناشداً ينشد صلاة أشد مناشدة من محمد لربه يوم بدر : اللهم إني أشدك ما وعدتني ، قال السهيلي : سبب شدة اجتهاد النبي عليه السلام ونصبه في الدعاء ، لأنه رأى الملائكة تنصب في القتال ، والانصار يخوضون غمار الموت ، والجهاد تارة يكون بالسلاح وتارة بالدعاء ، ومن السنة أن يكون الامام وراء الجيش لأنه لا يقاتل معهم فلم يكن ليربح نفسه ، فتشاغل بأحد الأمرين وهو الدعاء . **قوله** ( اللهم إن شئت لم تعبد ) في حديث عمر : اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض . أما تهلك ، فبفتح أوله وكسر اللام ، ود العصابة ، بالرفع ، وإنما قال ذلك لأنه علم أنه خاتم النبيين فلو هلك هو ومن معه حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان ، ولا يستمر المشركون يعبدون غير الله ، فالعنى لا يعبد في الأرض بهذه الشريعة . ووقع عند مسلم من حديث أنس أن النبي عليه السلام قال هذا الكلام أيضاً يوم أحد ، وروى النسائي والحاكم من حديث علي قال : قاتلت يوم بدر شيئاً من قتال ، ثم جئت فإذا رسول الله عليه السلام يقول في سجوده : يا حي يا قيوم ، فرجعت فقاتلت ، ثم جئت فوجدته كذلك . **قوله** ( فأخذ أبو بكر بيده فقال : حسبك ) زاد في رواية وهيب عن خالد كما سيأتي في التفسير : قد ألحمت على ربك ، وكذا أخرجه الطبراني عن عثمان عن عبد الوهاب الثقفي عن أبيه ، زاد في رواية مسلم المذكورة : فأتاه أبو بكر فأخذ رداه فالتقاء على منكبيه ، ثم التزمه من ورائه فقال : يا نبي الله كفك مناشدتك ربك ، فانه سينجز لك ما وعدك . فانزل الله عز وجل ( إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ) الآية ، فأمد الله بالملائكة ، اه . وعرف بهذه الزيادة مناسبة الحديث للترجمة . وقوله في رواية مسلم : كذلك ، وهو بالذال المعجمة وهو بمعنى كفك ، قال قاسم بن ثابت : كذلك ، يراد بها الإغراء والأمر بالكف عن الفعل وهو المراد هنا ، ومنه قول الشاعر : كذلك القول إن عليك عيباً ، أي حسبك من القول فانكره اه وقد أخطأ من زعم أنه تصحيف وأن الأصل كفك . قال الخطابي لا يجوز أن يتوهم أحد أن أبا بكر كان أوثق بربه من النبي عليه السلام في تلك الحال ؛ بل الحامل للنبي عليه السلام على ذلك شفقتة على أصحابه وتقوية قلوبهم ، لأنه كان أول مشهود شهده ، فبالغ في التوجه والدعاء والابتهال لتسكن نفوسهم عند ذلك ، لأنهم كانوا يعلمون أن وسيلته مستجابة ، فلما قال له أبو بكر ما قال كف عن ذلك وعلم أنه استجيب له لما وجد أبو بكر في نفسه من القوة والطمأنينة ، فلما عقب بقوله : سيهزم الجمع ، انتهى ملخصاً . وقال غيره : وكان النبي عليه السلام في تلك الحالة في مقام الخوف ، وهو أكل حالات الصلاة ، وجار عنده أن لا يقع النصر يومئذ لأن وعده بالنصر لم يكن مميّناً لتلك الواقعة ، وإنما كان بجلاء . هذا الذي يظهر . وزل من لا علم عنده من ينسب إلى الصوفية في هذا الموضع زللاً شديداً فلا يلتفت إليه ، ولعل الخطابي أشار إليه . **قوله** ( غرغ وهو يقول : سيهزم الجمع ويولون الدبر ) وفي رواية أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : لما نزات ( سيهزم الجمع ويولون الدبر ) قال عمر : أي جمع يهزم ؟ قال : فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله عليه السلام يثب في الدروع ويقول ( سيهزم الجمع ) أخرجه الطبري وابن مردويه . وله من حديث أبي هريرة عن عمر : لما نزات هذه الآية قلت : يا رسول الله أي جمع



جزء ، ؟ فذكر نحوه ، وهذا مما يؤيد ما قدمته أن ابن عباس حل هذا الحديث عن عمر ، وسيأتى فى التفسير عن عائشة ، نزلت بمكة وأنا جارية ألعب : ( بل الساعة موعدهم ) الآية ،

٥ - باب ٣٩٥٤ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن جريح أخبرني عبد الكريم أنه سمع مفسراً مولى عبد الله بن الحارث يحدث عن ابن عباس أنه سمعه يقول : ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين ) عن بدرٍ والخارجون الى بدرٍ .

[ الحديث ٣٩٥٤ - طرفه فى : ٤٥٩٥ ]

**قوله** ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، ووقع فى شرح شيخنا ابن الملقن د باب فضل من شهد بدرا ، وتبع فى ذلك بعض النسخ ، وهو خطأ من جهة أن هذه الترجمة بعينها ستأتى فيما بعد ، فلامعنى لتكررها . **قوله** ( أخبرني عبد الكريم ) هو الجزرى ، بينه أبو نعيم فى المستخرج ، من طريق يحيى بن سعيد الأموى عن ابن جريح قال : حدثني عبد الكريم الجزرى ، انتهى . وفى طبقة من يروى عن مقسم ويروى عنه ابن جريح عبد الكريم بن أبى الخارق أحد الضعفاء ، ولم يخرج له البخارى شيئاً مسنداً ، ومقسم بكسر الميم هو أبو القاسم مولى ابن عباس وهو فى الأصل مولى عبد الله بن الحارث الهاشمى ، وإنما قيل له مولى ابن عباس لشدة لؤومه له ، وماله فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وسيأتى شرحه فى تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب عدة أصحاب بدر

٣٩٥٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبى إسحاق عن البراء قال « استصغرت أنا وابن عمر ... »

[ الحديث ٣٩٥٥ - طرفه فى : ٣٩٥٦ ]

٣٩٥٦ - و **حدثني** محمود بن عمرو حدثنا وهب عن شعبة عن أبى إسحاق عن البراء قال « استصغرت أنا وابن عمر يوم بدر ، وكان المهاجرون يوم بدر نيفاً على ستين ، والأنصار نيفاً وأربعين ومائتين »

٣٩٥٧ - **حدثنا** عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال « سمعت البراء رضى الله عنه يقول حدثنى أصحاب محمد ﷺ من شهد بدرأ أنهم كانوا عدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر : بضعة عشر وثلاثمائة . قال البراء : لا والله ما جاوز معه النهر إلا مؤمن »

[ الحديث ٣٩٥٧ - طرفاه فى : ٣٩٥٨ ، ٣٩٥٩ ]

٣٩٥٨ - **حدثني** عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن أبى إسحاق عن البراء قال « كنا أصحاب محمد ﷺ فنحدث أن عدة أصحاب بدر على عدة أصحاب طالوت الذين جاوزوا معه النهر ، ولم يجاوز معه إلا مؤمن ، بضعة عشر وثلاثمائة »

٣٩٥٩ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ  
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّ  
أَصْحَابَ بَدْرٍ ثَلَاثُمِائَةٍ وَبَضْعَةٌ عَشَرَ بِعِدَّةِ أَصْحَابِ طَالُوتَ الَّذِينَ جَاوَزُوا مَعَهُ النَّهْرَ ، وَمَا جَاوَزَ مَعَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ »  
**قوله** ( باب عدة أصحاب بدر ) أى الذين شهدوا الواقعة مع النبي ﷺ ، ومن ألحق بهم . **قوله** ( استصغرت )  
بضم أوله ، ومراد البراء أن ذلك وقع عند حضور القتال فعرض من يقاتل فرد من لم يبلغ ، وكانت تلك عادة النبي  
ﷺ في المواطن . **قوله** ( أنا وابن عمر ) قال عياض : هذا يرده قول ابن عمر « استصغرت يوم أحد » ، وكذا  
اعترض به ابن التين وزاد بأن إخبار ابن عمر عن نفسه أولى من إخبار البراء عنه انتهى . وهو اعتراض مردود  
إذ لا تنافي بين الإخبارين فيحمل على أنه استصغر ببدر ثم استصغر بأحد ، بل جاء ذلك صريحا عن ابن عمر نفسه  
وأنه عرض يوم بدر وهو ابن ثلاث عشرة سنة فاستصغر وعرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فاستصغر ،  
وسياتى بيان ذلك في غزوة الخندق إن شاء الله تعالى . ثم وجدت في ابن أبي شيبَةَ من طريق مطرف عن أبي إسحق عن  
البراء مثل حديث الباب وزاد آخره « وشهدنا أحدا » فهذه الزيادة إن حملت على أن المراد بقوله وشهدنا أحدا نفسه  
وحده دون ابن عمر ، وإلا فافى في الصحيح أصح . **قوله** ( وحدثنى محمود ) هو ابن غيلان ، وهب هو ابن جرير  
ابن حازم ، ووقع في نسخة وهب بن جرير . **قوله** ( عن البراء ) في رواية لإسحق بن راهويه في مسنده عن وهب بن  
جرير بسنده « سمعت البراء » . **قوله** ( وكان المهاجرون يوم بدر نيفا على ستين ) كذا في هذه الرواية ، وسياتى في  
آخر الكلام على هذه الغزوة أنهم كانوا ثمانين أو زيادة ، ويأتى وجه التوفيق بينهما هناك إن شاء الله تعالى . وأما  
ما وقع عند يعقوب بن سفیان من مرسل عبيدة السلماني « أن الانصار كانوا سبعين ومائتين ، فليس بثابت ، وقد  
وقع عند الحاكم من طريق عبد الملك بن إبراهيم الجسرى عن شعبة في هذا الحديث « أن المهاجرين كانوا نيفا  
وثمانين ، وهو خطأ في هذه الرواية لإطباق أصحاب شعبة على ما وقع في البخارى . **قوله** ( والانصار نيف وأربعين  
ومائتين ) الليف بفتح النون وتشديد التحتانية وقد تخفف وهو ما بين العدين ، وقال في الأول « نيفا » بنصبه على  
أنه خبر كان وقال في الثانى « نيف » برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، وقد وقع عند البيهقي بالنصب فيهما وهو  
واضح وهو الذى وقع في رواية شعبة عن تفصيل عدد المهاجرين والانصار يوافق جملته ما وقع في رواية زهير  
ولسرا ئيل وسفيان انهم كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر ، لكن الزيادة على العشر مهمة ، وقد سبق في الباب قبله أن في  
حديث عمر عند مسلم أنها تسعة عشر ، لكن أخرجه أبو عوانة وابن حبان بإسناد مسلم بلغظ « بضعة عشر »  
ولقباز من حديث أبي موسى « ثلاثمائة وسبعة عشر » ، ولاحد واليزار والطبراني من حديث ابن عباس « كان أهل  
بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر » ، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبَةَ والبيهقي من رواية عبيدة بن عمر ، والسلماني أحد كبار  
التابعين ، ومنهم من وصله بذكر على ، وهذا هو المشهور عند ابن إسحق وجماعة من أهل المغازى ، ويقال عن  
ابن إسحق « وأربعة عشر » ، وروى سعيد بن منصور من مرسل أبي اليمان عامر الهوزنى ، ووصله الطبراني والبيهقي  
من وجه آخر عن أبي أيوب الانصارى قال « خرج رسول الله ﷺ إلى بدر فقال لأصحابه تعادوا ، فوجدهم ثلاثمائة  
وأربعة عشر رجلا ، ثم قال لهم تعادوا فتعادوا مرتين ، فأقبل رجل على بكر له ضعيف وهم يتعادون فتمت العدة

ثلاثمائة وخمسة عشر ، وروى البيهقي أيضا بإسناد حسن عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : خرج رسول الله ﷺ يوم بدر ومعه ثلاثمائة وخمسة عشر ، وهذه الرواية لاتنافي التي قبلها لاحتمال أن تكون الأولى لم يعد النبي ﷺ ولا الرجل الذي أتى أخرا ، وأما الرواية التي فيها وتسعة عشر فيحتمل أنه ضم إليهم من استصغر ولم يؤذن له في القتال يومئذ كالبراء وابن عمر وكذلك أنس ، فقد روى أحمد بإسناد صحيح عنه أنه سئل : هل شهدت بدرا ؟ فقال : وابن أغيب عن بدر ، انتهى ، وكأنا أنه كان حينئذ في خدمة النبي ﷺ كما ثبت عنه لأنه خدمه عشر سنين ، وذلك يقتضي أن ابتداء خدمته له حين قدومه المدينة فكأنه خرج معه إلى بدر ، أو خرج مع عمه زوج أمه أبي طلحة . وحكي السهيل أنه حضر مع المسلمين سبعون نفسا من الجن ، وكان المشركون ألفا ، وقيل سبعمائة وخمسون ، وكان معهم سبعمائة بعير ومائة فرس . ومن هذا القبيل جابر بن عبد الله فقد روى أبو داود بإسناد صحيح عنه قال : كنت أمنح الماء لأصحابي يوم بدر ، وإذا تحرر هذا الجمع فليعلم أن الجميع لم يشهدوا القتال وإنما شهد منهم ثلاثمائة وخمسة أو ستة كما أخرجه ابن جرير ، وسيأتي من حديث أنس أن ابن عمته ساذنة بن مراقة خرج نظارا وهو غلام يوم بدر فأصابه سهم فقتل ، وعند ابن جرير من حديث ابن عباس : أن أهل بدر كانوا ثلاثمائة وستة رجال ، وقد بين ذلك ابن سعد فقال : أنهم كانوا ثلاثمائة وخمسة ، وكأنا أنه لم يعد فيهم رسول الله ﷺ ، وبين وجه الجمع بأن ثمانية أنفس عدوا في أهل بدر ولم يشهدوها ، وإنما ضرب لهم رسول الله ﷺ معهم بسماهم لكونهم تخلفوا اضروا لحم ، وهم عثمان بن عفان تخلف عن زوجته رقية بنت رسول الله ﷺ ، وكانت في مرض الموت . وطلحة وسعيد بن زيد بهما يتجسسان عير قریش ، فهؤلاء من المهاجرين . وأبو لبابة رده من الروحاء واستخلفه على المدينة ، وعاصم بن عدی استخلفه على أهل العالية ، والحارث بن حاطب على بني عمرو بن عوف ، والحارث بن الصمة وقع فكسر بالروحاء فرداه إلى المدينة ، وخوات بن جبير كذلك ، هؤلاء الذين ذكرهم ابن سعد ، وذكر غيره سعد بن مالك الساعدي والد سهل مات في الطريق ، ومن اختلف فيه هل شهدها أو رد الحاجة سعد بن عبادة وقع ذكره في مسلم ، وصبيح مولى أحيحة رجع لمرضه فيأقيل ، وقيل أن جعفر بن أبي طالب ممن ضرب له بسهم نعله الحاكم . **قوله** ( عدة أصحاب طالوت ) هو طالوت بن قيس من ذرية نبياسم بن يعقوب شقيق يوسف عليه السلام ، يقال إنه كان سقاء ويقال إنه كان دباغا . **قوله** ( أجازوا ) في رواية الكشميهني « جازوا » بغير ألف وفي رواية إسرائيل التي بعدها « جاوزوا » . **قوله** ( لا والله ) هو جواب كلام محدوف تقديره اما دعوى واما استقهام : هل كان بعضهم غير مؤمن ، ويحتمل أن تكون دلاء زائدة وإنما حلف تأكيدا لخبره ، وقد ذكر الله قصة طالوت وجالوت في القرآن في سورة البقرة ، وذكر أهل العلم في الاخبار أن المراد بالنهر نهر الأردن ، وأن جالوت كان رأس الجبارين ، وأن طالوت وعد من قتل جالوت أن يزوجه ابنته ويقاسمه الملك ، فقتله داود ، فوفى له طالوت وعظم قدر داود في بني إسرائيل حتى استقل بالملك بعد أن كانت نية طالوت تغيرت لداود وهم بقتله فلم يقدر عليه ، قتال وانحلت من الملك وخرج مجاهدا هو ومن معه من ولده حتى ماتوا كلهم شهداء . وقد ذكر محمد بن إسحق في « المبتدأ » قصته مطولة

٧ - **باب** دعاء النبي ﷺ على كفار قریش :

شَيْبَةَ وَغُبَةَ وَالْوَلِيدَ وَأَبِي جَهْلٍ بَنَ هِشَامٍ ، وَهَلَاكِهِمْ

٣٩٦٠ - حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « اسْتَعْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ السَّكْبَةَ فَدَعَا عَلَى كَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ : عَلَى شَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَعُتْبَةَ ابْنِ رَبِيعَةَ ، وَالْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ ، وَأَبِي جَهْلٍ بْنَ هِشَامٍ ، فَأَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَعُوا قَدْ غَيَّرْتَهُمُ الشَّمْسُ ، وَكَانَ يَوْمًا حَارًّا »

**قوله** (باب دعاء النبي ﷺ على كفار قريش) . قوله (شيبه بن ربيعة) مجرور بالفتح على البدل وكذا عتبة . **قوله** (وأبي جهل بن هشام وهلاكهم) المراد دعاؤه ﷺ السابق وهو بمكة ، وقد مضى بيانه في كتاب الطهارة حيث أورده المصنف من حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب بأتم منه سياقاً ، وأورده في الطهارة لقصة سلى الجورور ووضعه على ظهر المصل فلم تفسد صلاته ، وفي الصلاة مستدلاً به على أن ملاصقة المرأة في الصلاة لا تفسدها ، وفي الجهاد في «باب الدعاء على المشركين» وفي الجزية مستدلاً به على أن جيف المشركين لا يفادي بها ، وفي المبعث في «باب ما نطق به المسلمون من المشركين بمكة» وقوله في هذه الرواية «فأشهد بالله» أي أقسم ، وإنما حلف على ذلك مبالغة في تأكيد خبره (قد غيّرتهم الشمس) أي غيرت ألوانهم إلى السواد ، أو غيرت أجسادهم بالانتفاخ ، وقد بين سبب ذلك بقوله «وكان يوماً حاراً»

## ٨ - باب قتل أبي جهل

٣٩٦١ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا قَيْسٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى أَبَا جَهْلٍ رَبَّهُ رَقًى يَوْمَ بَدْرٍ ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ : هَلْ أَعَدُّ مِنْ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ »

٣٩٦٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُمْ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ . . . » . وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ يَنْظُرُ مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ ؟ فَاَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ ، قَالَ : أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ ؟ » قَالَ فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ قَالَ : وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ ؟ أَوْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ؟ »

قال أحمد بن يونس « أنت أبو جهل ؟ »

[ الحديث ٣٩٦٢ - طرفاه في : ٣٩٦٣ و ٤٠٢٠ ]

٣٩٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ : مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ ؟ فَاَنْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ ، فَأَخَذَ بِلَحْيَتِهِ فَقَالَ : أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ ؟ قَالَ : وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ؟ أَوْ قَالَ : قَتَلْتُمُوهُ »

حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَخْبَرَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ . . . نَحْوَهُ

٣٩٦٤ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** قَالَ كَتَبْتُ عَنْ **يُوسُفَ بْنِ الْمَاجِشُونِ** عَنْ **صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ** عَنْ أَبِيهِ

عَنْ **جَدِّهِ فِي بَدْرِ** . يَعْنِي حَدِيثَ أَبِي عَفْرَاءَ

( تَلْبِيهِ ) : ثَبَتَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ الْكَثِيرُ ، وَسَقَطَتْ لِأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَعْلَى وَالْكَشْمِيرِيِّ ، وَنُبُوْتَهَا أَوْجَهُ إِذْ لَا تَمَلُقُ لِحَدِيثِهَا بَابَ عِدَّةِ أَهْلِ بَدْرِ ، وَثَبَتَتْ لِمَنْ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ عَقِبَ حَدِيثِهَا د بَابَ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ ، وَسَقَطَتْ لِأَبِي ذَرٍّ ، وَهُوَ أَوْجَهُ لِأَنَّ فِيهِ ذِكْرَ هَلَاكِ غَيْرِ أَبِي جَهْلٍ فَهُوَ لَاقِقٌ بِالتَّرْجُمَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَلَى هَذَا فَقَدْ اشْتَمَلَتِ التَّرْجُمَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَدِيثًا : الثَّانِي وَالثَّلَاثُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنْسٍ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ ، **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ؛ وَلَمْ يَدْرِكِ الْبُخَارِيُّ أَبَاهُ ، وَإِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ ، وَقَيْسُ هُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، وَالْإِسْنَادُ كُلُّهُ كُوفِيُّونَ . **قَوْلُهُ** ( عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ) هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ . **قَوْلُهُ** ( أَنَّهُ أَنَّى أَبَا جَهْلٍ ) وَبِهِ رَمَقٌ ، كَأَنَّ أَبَا جَهْلٍ قَدْ ضُرِبَ فِي الْمَرْكَةِ بِالسَّيْفِ حَتَّى خَرَّ صَرِيحًا كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . **قَوْلُهُ** ( فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ هَلْ أَعْمَدُ ) فِي السَّكْلَامِ حَذَفَ تَقْدِيرَهُ فَبُكِّلَ هُوَ أَيْ بِكْلَامٍ تَشْفِي مِنْهُ فَأَجَابَهُ بِذَلِكَ ، وَوَقَعَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : أَدْرَكْتُ أَبَا جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرِ صَرِيحًا ، فَقُلْتُ أَيْ عَدُوَّ اللَّهِ قَدْ أَخْرَاكَ اللَّهُ قَالَ : وَبِمَا أَخْرَانِي مِنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، الْحَدِيثُ وَهَذَا تَفْسِيرُ الْمُرَادِ بِقَوْلِهِ : هَلْ أَعْمَدُ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، وَأَعْمَدُ بِالْمِهْمَلَةِ أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ مِنْ عَدِ أَيْ هَلَكٌ ، يُقَالُ عَدِ الْبَعِيرُ يَمُودُ عَمْدًا بِالتَّحْرِيكِ إِذَا وَرَمَ سَنَامَهُ مِنْ عَضِّ الْقَتَبِ فَهُوَ عَمِيدٌ ، وَيَكْنَى بِذَلِكَ عَنِ الْهَلَاكِ ، وَقِيلَ هُوَ أَنْ يَكُونَ سَنَامُهُ وَارِمًا فَيَحْمِلُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ الثَّقِيلَ فَيَسْكُرُهُ فَيَمُوتُ فِيهِ شَحْمُهُ ، وَقِيلَ مَعْنَى أَعْمَدُ أَعْجَبٌ ، وَقِيلَ بِمَعْنَى أَغْضَبٌ ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ هَلْ زَادَ عَلَى سَيِّدِ قَتْلِهِ قَوْمُهُ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ ، قَالَ وَكَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ يَحْكِي عَنِ الْعَرَبِ أَعْمَدُ مِنْ كُلِّ عَمَى هَلْ زَادَ عَلَى مَكِيلٍ تَقْصُ كَيْلُهُ ، وَأَنْشَدَ فِي ذَلِكَ :

وَأَعْمَدٌ مِنْ قَوْمٍ كَفَّاهُمْ أَخُوهُمْ صِدَامُ الْأَعَادِي حِينَ قُلْتُ بِبُوتِهَا

أَيْ لَا زِيَادَةَ عَلَى قَوْلِنَا فَإِنَّا كَفَيْنَا إِخْوَانَنَا أَعَادِيهِمْ . وَفِي د مَغَازِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ ، قُلْتُ لِابْنِ إِسْحَاقَ : مَا أَعْمَدُ مِنْ رَجُلٍ ؟ قَالَ : يَقُولُ هَلْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ قَتَلْتُمُوهُ . وَرَجَّحَ الشَّيْخُ الْأَوَّلُ . وَيُؤَيِّدُ تَفْسِيرَ أَبِي عُبَيْدَةَ مَا وَفَّقَ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ بَعْدَهُ بِلَفْظٍ ، وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَخْبَرَهُ ، بَدَلَ أَعْمَدُ فَإِنَّ ثَبْتَ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ . **قَوْلُهُ** ( أَنَّ أَنْسًا حَدَّثَهُمْ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ أَنَّ أَنْسًا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَفْظُهُ عَنْ أَنْسٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرِ : مَنْ يَأْتِينَا بِجَهْرٍ أَبِي جَهْلٍ ؟ قَالَ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - فَأَنْطَلَقْتُ ، فَإِذَا ابْنَا عَفْرَاءَ قَدْ اكْتَنَفَاهُ فَضْرَبَاهُ ، فَاخْذَتْ بِلَحْيَتِهِ ، الْحَدِيثُ . **قَوْلُهُ** ( فَأَنْطَلَقْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَمِنْ طَرِيقِهِ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ : فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَا ، فَأَنْطَلَقْتُ . **قَوْلُهُ** ( ابْنَا عَفْرَاءَ ) هُمَا مَعَاذُ وَمَعُوذُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ . **قَوْلُهُ** ( حَتَّى بَرَدَ ) بِفَتْحٍ الْمَوْحِدَةِ وَالرَّاءُ أَيْ مَاتَ ، هَكَذَا فَسَرُوهُ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ السَّمْعَرَقَنْدِيِّ فِي مُسْلِمٍ : حَتَّى بَرَكَ ، بِكَافٍ بَدَلَ الدَّالِ أَيْ سَقَطَ ، وَكَذَا هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ عَنِ التَّمِيمِيِّ ، قَالَ عِيَّاضٌ : وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَوْلَى ، لِأَنَّهُ قَدْ كَلَّمَ ابْنَ مَسْعُودٍ ، فَلَوْ كَانَ مَاتَ كَيْفَ كَانَ يَكْلَمُهُ ؟ أَنْتَهَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : حَتَّى بَرَدَ ، أَيْ صَارَ فِي حَالَةٍ مِنْ مَاتَ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ سِوَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا سَبَقَ إِلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ لِمِ السَّيْفِ بَوَارِدُ أَيْ قَوَاتِلُ ، وَقِيلَ لِمَنْ قَتَلَ

بالسيف برد أى أصابه متن الحديد لأن طبع الحديد البرودة ، وقيل معنى قوله برد أى فتر وسكن ، يقال جد فى الأمر حتى برد أى فتر ، ويرد التمييز أى سكن غلبانه . **قوله** (قتلتهموه ، أو رجل قتله قومه) شك من الراوى ، بينه ابن علية عن سليمان التيمى وأن الشك من التيمى كما سيأتى فى أواخر الغزوة . وفيه من الزيادة د قال سليمان - أى التيمى - قال أبو مجلز ، هو التابعى المشهور د قال أبو جهل : فلو غير أكار قتلتى ، هذا مرسل والاكار بتشديد الكاف الزدح ، وعنى بذلك أن الانصار أصحاب زرع فأشار إلى تنقيص من قتله منهم بذلك . ووقع فى رواية مسلم د لو غيرك كان قتلتى ، وهو تصحيف . **قوله** ( أنت أبا جهل ) كذا الأكثر ، وللمستعمل وحده د أنت أبو جهل ، والأول هو المعتمد فى حديث أنس هذا ، فقد صرح اسماعيل بن علية عن سليمان التيمى بأنه هكذا نطق بها أنس ، وسيأتى ذلك فى أواخر غزوة بدر ولفظه د فقال أنت أبا جهل ، قال ابن علية قال سليمان : هكذا قالها أنس ، قال د أنت أبا جهل ، انتهى . وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخارى فيه فقال فيه د أنت أبو جهل ، وكأنه من إصلاح بعض الرواة ، وكذلك نطق بها يحيى القطان أخرجه الاسماعيلي من طريق المقدسى عن يحيى القطان عن التيمى فذكر الحديث وفيه د قال أنت أبا جهل ، قال المقدسى : هكذا قالها يحيى القطان . وقد وجهت الرواية المذكورة بالحل على لغة من ثبتت الألف فى الاسماء الستة فى كل حالة كقوله د إن أباها وأبا أباها ، وقيل هو منصوب باضمار أعنى ، وتعقبه ابن التين بأن شرط هذا الاختصار أن تسكن النعوت ، وقال الداودى : كأن ابن مسعود تعدد اللحن ليغيظ أبا جهل كالمصغر له ، وما أبعد ما قال . وقيل : إن قوله أنت مبتدأ محذوف الخبر ، وقوله أبا جهل - منادى محذوف الاداة ، والتقدير أنت المقتول يا أبا جهل ، وخاطبه بذلك مقرعاً له ومتشعباً منه لأنه كان يؤذيه بكه أشد الأذى . وفى حديث ابن عباس عند ابن إسحق والحاكم د قال ابن مسعود : فوجدته بآخر رمق ، فوضعت رجلى على عنقه فقلت : أخزاك الله يا عدو الله ، قال : وبما أخزاني ؟ هل أعدد رجلاً قتلتموه ، قال وزعم رجال من بنى غزوم أنه قال له د لقد ارتقيت ياربوع الغنم مراتقى صعباً ، قال د ثم احتزرت رأسه فجئت به رسول الله ﷺ فقلت : هذا رأس عدو الله أبى جهل ، فقال : والله الذى لا إله إلا هو ؟ خلف له ، وفى زيادة المغازى رواية يونس بن بكير من طريق الشعبي عن عبد الرحمن بن عوف نحو الحديث الذى بعده وفيه د خلف له ، فأخذ رسول الله ﷺ بيده ثم انطلق حتى أتاه فقام عنده فقال : الحمد لله الذى أعز الإسلام وأهله - ثلاث مرات . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو التيمى المذكور قبل . **قوله** ( أخبرنا أنس بن مالك نحوه ) قد ساق ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم لفظه فأخرجه عن محمد بن المثنى شيخ البخارى فيه بلفظ د فقال ابن مسعود أنا يابى الله ، وقال فيه د قال فأخذت بلحيته ، والباقي مثله . وقوله د قال فأخذت بلحيته ، يؤيد الرواية الماضية الاسماعيلي من طريق يحيى القطان ، فإن أنسا أخذه عن ابن مسعود . الحديث الرابع . **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المدينى . **قوله** ( كتبت عن يوسف بن الماجشون ) ظاهره أنه كتبه عنه ولم يسمعه منه ، وقد تقدم فى الجنس مطولاً عن مسدد عن يوسف . **قوله** ( عن صالح بن إبراهيم عن أبيه ) هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( عن جسده فى بدر ) أى فى قصة غزوة بدر . **قوله** ( يعنى حديث ابى عفراء ) أى الحديث المقدم ذكره فى الجنس عن مسدد عن يوسف ابن الماجشون بهذا الاسناد مطولاً ، وسيأتى فى د باب شهود الملائكة بدراً ، من وجه آخر عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ملخصاً ، وحاصله أن كلا من ابى عفراء سأل عبد الرحمن بن عوف فدلها عليه فشد عليه فضر به

حتى قتلاه ، وفي آخر حديث مسدد « وهما معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفراء ، وأن النبي ﷺ نظر في سيفيهما وقال : كلاهما قتله ، وأنه قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجوح ، انتهى . وعفراء والد معاذ ، واسم أبيه الحارث ، وأما ابن عمرو بن الجوح فليس اسم أمه عفراء وإنما أطلق عليه تغليبا ، ويحتمل أن تكون أم معوذ أيضا تسمى عفراء أو أنه لما كان لمعوذ أخ يسمى معاذًا باسم الذي شاركه في قتل أبي جهل ظنه الراوي أخاه ، وقد أخرج الحاكم من طريق ابن إسحق « حدثني ثور بن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس ، قال ابن إسحق : وحدثني عبد الله بن أبي بكر بن حرم قال : قال معاذ بن عمرو بن الجوح : سمعته يقولون وأبو جهل في مثل الجرحة : أبو جهل الحسك لا يخلص إليه ، لجملته من شأني فعمدت نحوه ، فلما أمكنتني حملت عليه فضربتته ضربة أطأت قدمه وضربني ابنه عكرمة على عاتقي فطرح بدي ، قال : ثم عاش معاذ إلى زمن عثمان . قال : ومر بأبي جهل معوذ بن عفراء فضربه حتى أثبتته وبه رمق ، ثم قاتل معوذ حتى قتل ، فر عبد الله بن مسعود بأبي جهل فوجده بآخر رمق ، فذكر ما تقدم . فهذا الذي رواه ابن إسحق يجمع بين الأحاديث ، لكنه يخالف ما في الصحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه رأى معاذًا ومعوذا شدا عليه جميعا حتى طرعا ، وابن إسحق يقول : أن ابن عفراء هو معوذ ، وهو بتشديد الراء ، والذي في الصحيح معاذ وهما اخوان ، فيحتمل أن يكون معاذ بن عفراء شد عليه مع معاذ بن عمرو كما في الصحيح وضربه بعد ذلك معوذ حتى أثبتته ثم حزر رأسه ابن مسعود ، فتجمع الأقوال كلها ، وإطلاق كونهما قتلاه يخالف في الظاهر حديث ابن مسعود أنه وجده وبه رمق ، وهو محمول على أنهما بلغا به بضربهما إياه بعنفيهما منزلة المقتول حتى لم يبق به إلا مثل حركة المذبذب ، وفي تلك الحالة لقيه ابن مسعود فضرب عنقه ، والله أعلم . وأما ما وقع عند موسى بن عقبة وكذا عند أبي الأسود عن عروة أن ابن مسعود وجد أبا جهل مصروعا بينه وبين المعركة غير كثير متقنعا في الحديد واضعا سيفه على عنقه لا يتحرك منه عضو ، وظن عبد الله أنه ثبت جراحا فأثاه من ورأته فتناول قائم سيف أبي جهل فاستله ورفع بيضة أبي جهل عن ففاه فضربه فوق رأسه بين يديه ، فيحمل على أن ذلك وقع له معه بعد أن خاطبه بما تقدم ، والله أعلم

٣٩٦٥ - **حدثني محمد بن عبد الله الرقاشي** حدثنا معقير قال سمعت أبي يقول حدثنا أبو مجاز عن

قيس بن عباد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال « أنا أول من يمشو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة » . وقال قيس بن عباد وفيهم أنزلت ( هذان خيمان اختصموا في ربهم ) قال : هم الذين تبارزوا يوم بدر ، حمزة وعلي وعبيدة أو أبو عبيدة - بن الحارث وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة » [ الحديث ٣٩٦٥ - طراه ل : ٣٩٦٧ ، ٤٧٤٤ ]

٣٩٦٦ - **حدثنا قبيصة** حدثنا سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجاز عن قيس بن عباد عن أبي ذر رضي

الله عنه قال « نزلت ( هذان خيمان اختصموا في ربهم ) في سنة من قریش : علي وحمزة وعبيدة بن الحارث وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة »

[ الحديث ٣٩٦٦ - أطرافه ل : ٣٩٦٨ ، ٣٩٦٩ ، ٤٧٤٣ ]

٣٩٦٧ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **للصوف** **حدثنا** يوسف بن يعقوب **كان** ينزل في بني ضبيعة وهو مولى لبني سدوس **حدثنا** سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال : قال علي رضي الله عنه : **فينا** نزلت هذه الآية ( هذان خصمان اختصموا في ربهم ) [ ١٩ الحج ]

٣٩٦٨ - **حدثنا** يحيى بن جعفر أخبرنا وكيع عن سفيان عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد « سمعت أبا ذر رضي الله عنه يقسم : أنزلت هؤلاء الآيات في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر ... » نحوه

٣٩٦٩ - **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** هشيم أخبرنا أبو هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد قال « سمعت أبا ذر يقسم قسماً إن هذه الآية ( هذان خصمان اختصموا في ربهم ) نزلت في القين برزوا يوم بدر : حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث ، وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة »

٣٩٧٠ - **حدثني** أحمد بن سعيد أبو عبد الله **حدثنا** إسحاق بن منصور السلولي **حدثنا** إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق « سأل رجل للبراء وأنا أسمع قال أشهد على بدر؟ قال : بارز وظاهر »

الحديث الخامس والسادس حديث علي وأبي ذر في المبارزة ، أوردته من طرق . وأبو مجلز بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي هو لاحق بن حميد ، تابعي وكذا شيخه والراوى عنه . وقيس بن عباد بضم الميملة وتخفيف الموحدة تقدم في مناقب عبد الله بن سلام ، وليس له في البخاري سوى ذلك الحديث وحديث الباب مع الاختلاف عليه هل هو عن علي أو أبي ذر ، والذي يظهر أنه سمعه من كل منهما ، ويدل عليه اختلاف السياقين . قوله ( من يجر ) بالجيم والمثناة أي يقعد على ركبتيه مخاصماً ، والمراد بهذه الأولية تقييده بالمجاهدين من هذه الأمة ، لأن المبارزة المذكورة أول مبارزة وقعت في الإسلام . قوله ( وقال قيس ) هو ابن عباد المذكور ، وهو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( وفيهم أنزلت ) هكذا وقع في رواية معتمر بن سليمان عن أبيه مرسل ، ووقع في رواية يوسف بن يعقوب بعدها عن سليمان التيمي عن أبي مجلز عن قيس قال « قال علي : فينا نزلت ، وسيأتي في تفسير الحج أن منصوراً رواه عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس قال « قال علي : فينا نزلت ، وسيأتي في تفسير من بني عبد مناف : اثنين من بني هاشم ، وواحد من بني المطلب . وثلاثة من المشركين من بني عبد شمس بن عبد مناف . قوله ( علي وحمزة ) أي ابن عبد المطلب بن هاشم وعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب . قوله ( وشيبة بن ربيعة ) أي ابن عبد شمس ، وعتبة هو أخوه ، والوليد بن عتبة ولده . ولم يقع في هذه الرواية تفصيل المبارزين . وذكر ابن الصق أن عبيدة بن الحارث وعتبة بن ربيعة كانا أسن القوم ، فبرز عبيدة لعتبة ، وحمزة لهيبة ، وحلي لوليد . وعند موسى بن عتبة : برز حمزة لعتبة ، وعبيدة لهيبة ، وعلى الوليد . ثم اتفقا فقتل علي الوليد ، وقتل حمزة الذي بارزه ، واختلفت عبيدة ومن بارزه بضربتين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فأت منها لما رجعوا بالصفراء ، ومال حمزة وحلي إلى الذي بارز عبيدة فأعاناه على قتله . وعند الحاكم من طريق عبد خير عن علي مثل قول موسى بن عتبة ، وعند أبي الأسود عن هروثة مثله . وأورد ابن سعد من طريق عبيدة السلمي أن شيبة لحمزة



وعبيدة لعتبة وعلياً للوليد ، ثم قال الليث : ان عتبة لحزة وشيبة لعبيدة اه . قال بعض من لقيناه : انفقت الروايات على أن هلياً للوليد ، وانما اختلفت في عتبة وشيبة أيهما لعبيدة وحزة ، والاكثر على أن شيبة لعبيدة . قلت : وفي دعوى الاتفاق نظر ، فقد أخرج أبو داود من طريق حارثة بن مضرب عن علي قال : تقدم عتبة وتبعه ابنه وأخوه ، فانتدب له شباب من الانصار ، فقال : لا حاجة لنا فيكم ، إنما أردنا بني عينا ، فقال رسول الله ﷺ : قم يا حمزة ، قم يا علي ، قم يا عبيدة . فأقبل حمزة الى عتبة وأقبلت الى شيبة واختلف بين عبيدة والوليد ضربتان فأنفن كل واحد منهما صاحبه ، ثم ملنا على الوايد فقتلناه واحتملنا عبيدة . قلت : وهذا أصح الروايات ، لكن الذي في السير من أن الذي بارزه على هو الوليد هو المشهور وهو اللائق بالمقام ، لأن هبيدة وشيبة كانا شيخين كعتبة وحزة ، بخلاف علي والوليد فكانا شابين . وقد روى الطبراني باسناد حسن عن علي قال : أعنت أنا وحمزة عبيدة ابن الحارث على الوليد بن عتبة ، فلم يعب النبي ﷺ ذلك علينا ، وهذا موافق لرواية أبي داود ، قاله أعلم . وفي الحديث جواز المبارزة خلافاً لمن أنكرها كالحسن البصري . وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحق للجواز إذن الأمير على الجيش ، وجواز إغارة المبارز رفيقه ، وفيه فضيلة ظاهرة لحزة وعلي وعبيدة بن الحارث رضي الله عنهم . **قوله** (حدثنا يوسف بن يعقوب كان ينزل في بني ضبيعة) بالمعجمة والموحدة مصغر . **قوله** (وهو مولى لبني سدوس) قلت : ولذلك كان يقال له السدوسي تارة والضمي تارة ، وكان يقال له السلمي بمهملتين ولام ساكنة وقد تحرك ويقال له أيضاً صاحب السلعة نسب إلى سلعة كانت بقماء ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** (فينا نزلت هذه الآية : هذان خصمان اختصموا في رهيم) هكذا أورده مختصراً ، وأورده الاسماعيلي عن ابن ضاعد عن هلال ابن بشر عن يوسف بن يعقوب المذكور بلفظ : فينا نزلت هذه الآية ، وفي مبارزتنا يوم بدر ، وأخرجه من وجه آخر عن سليمان التيمي بلفظ : في الذين برزوا يوم بدر في الفريقين ، وسامم . **قوله** في طريق وكيع عن سفيان (في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر نحوه) الضمير يعود إلى سياق قبصة عن سفيان ، ويوضح ذلك ما أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن وكيع ، فانه ذكر الباب هنا وزاد تسمية الستة ، وعنده من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الذين اختصموا في يوم بدر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن ابراهيم) زاد أبوذر في روايته : الدورق ، الحديث السابع حديث البراء بن عازب ، **قوله** (إسحق بن منصور السلولي) و ابراهيم بن يوسف هو ابن أبي إسحق السبيعي . **قوله** (سأل رجل) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو الراوي فأبهم اسمه . **قوله** (أشهد) بهمة الاستفهام . **قوله** (وبارز وظاهر) بلفظ الفعل الماضي فيهما ، وقد تقدم حديث المبارزة في الذي قبله ، وقوله : ظاهر ، أي لبس درعا على درع ، وقوله في الجواب : قال بارز وظاهر ، فيه حذف تقديره : قال نعم شهد ، فانه بارز فيها وظاهر . ووقع في رواية الاسماعيلي : أشهد على بدر ؟ قال حقا . (تنبيه) : حديث البراء هذا من مراسيل الصحابة لانه لم يشهد بدر ، فسكانه تلي ذلك عن شهدا من الصحابة أو سمع من النبي ﷺ ما يدل على ذلك

٣٩٧١ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني يوسف بن الماجشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد

الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن قال : « كاتبت أمية بن خلف ، فلما كان يوم بدر - فذكر قتله وقتل ابنه - فقال بلال : لانهجوت إن نجاة أمية »

٣٩٧٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ بْنُ عُثَانَ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « هَذَا النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ (وَالنَّجْمَ) فَسَجَدَ بِهَا وَسَجَدَ مَنْ مَعَهُ ، غَيْرَ أَنْ شَيْخًا أَخَذَ كَفًّا مِنْ تَرَابٍ فَرَفَعَهُ إِلَى جَبْهَتِهِ فَقَالَ : يَكْفِينِي هَذَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدُ قُتِلَ كَافِرًا ،

٣٩٧٣ - أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ قَالَ : إِنْ كُنْتُ لَا دَخِلُ أَصَابِي فِيهَا . قَالَ : ضُرِبَ ثَنَتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَوَاحِدَةً يَوْمَ الْيَرْمُوكِ . قَالَ عُرْوَةُ : وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْوَانَ حِينَ قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ : يَا عُرْوَةُ هَلْ تَعْرِفُ السَّيْفَ الزُّبَيْرِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَمَا فِيهِ ؟ قُلْتُ : فَلَهُ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ : صَدَقْتَ « بَيْنَ قُلُوبٍ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ » ثُمَّ رَدَّهُ عَلَى عُرْوَةَ . قَالَ هِشَامُ : فَأَقَمْنَاهُ بَيْنَنَا ثَلَاثَةَ آلَافٍ ، وَأَخَذَهُ بَعْضُنَا وَلَوْ دِدْتُ أَنِّي كُنْتُ أَخَذْتُهُ »

٣٩٧٤ - **حَدَّثَنَا** فُرُوءُ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ مُحَلَّى بِفِضَّةٍ . قَالَ هِشَامُ : وَكَانَ سَيْفُ عُرْوَةَ مُحَلَّى بِفِضَّةٍ »

٣٩٧٥ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلزُّبَيْرِ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ : أَلَا تَشُدُّ قَتْلُكَ مَعَكَ ؟ فَقَالَ : إِنِّي إِنْ شَدَدْتُ كَذَبْتُمْ . قَالُوا : لَا تَقْعَلُ . فَخَلَّ عَلَيْهِمْ حَتَّى شَقَّ صَفُوفَهُمْ ، فَخَازَمَ وَمَا مَعَهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا ، فَأَخَذُوا بِلِجَامِهِ ، فَضَرَبُوهُ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ ، بَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضَرَبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ عُرْوَةُ : كُنْتُ أَدْخِلُ أَصَابِي فِي تِلْكَ اللَّضَرْبَاتِ الْأَبْوَ وَأَنَا صَغِيرٌ . قَالَ عُرْوَةُ : وَكَانَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ يَوْمَئِذٍ ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ ، فَحَمَلَهُ عَلَى فَأَسَّ وَوَكَّلَ بِهِ رَجُلًا »

**قَوْلُهُ** الْحَدِيثُ اثْنَانِ (عَنِ الْأَسْوَدِ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ . **قَوْلُهُ** (أَنَّهُ قَرَأَ وَالنَّجْمَ) تَقْدِيمُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي سَجْدَةِ الْقُرْآنِ وَفِي الْمَبْعَثِ ، وَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّجْمِ التَّصْرِيحُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ « فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ قَتْلِ كَافِرًا » أُمِّيَّةُ ابْنِ خُلْفٍ ، وَبِهِ يَعْرِفُ مَنَاسِبَتَهُ لِلرَّجْمَةِ . الْحَدِيثُ الثَّاسِعُ وَالْعَاشِرُ ، **قَوْلُهُ** (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ . **قَوْلُهُ** (كَانَ فِي الزُّبَيْرِ ثَلَاثُ ضَرْبَاتٍ بِالسَّيْفِ إِحْدَاهُنَّ فِي عَاتِقِهِ) تَقْدِيمُ فِي مَنَاقِبِ الزُّبَيْرِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ هِشَامٍ أَنَّ الضَّرْبَاتِ الثَّلَاثَ كُنَّ فِي عَاتِقِهِ ، وَكَذَا هُوَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ . **قَوْلُهُ** (أَصَابِي فِيهَا) فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ « فِيهِنَّ » زَادَ فِي الْمَنَاقِبِ وَفِي الرَّوَايَةِ الَّتِي بَعْدَهَا « الْأَبْوَ وَأَنَا صَغِيرٌ » . **قَوْلُهُ** (ضَرْبَ ثَنَتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ وَوَاحِدَةً يَوْمَ الْيَرْمُوكِ) فِي رَوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ ضَرَبَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ ضَرْبَتَيْنِ عَلَى عَاتِقِهِ وَبَيْنَهُمَا ضَرْبَةٌ ضَرَبَهَا يَوْمَ بَدْرٍ ، فَإِنْ كَانَ اخْتِلَافًا عَلَى هِشَامٍ فَرَوَايَةُ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَثْبَتَ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامٍ مَقَالًا ، وَإِلَّا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ فِي غَيْرِ عَاتِقِهِ ضَرْبَتَانِ أَيْضًا فَيَجْمَعُ بِذَلِكَ بَيْنَ الْحَبَرَيْنِ . وَوَقْعَةُ الْيَرْمُوكِ كَانَتْ أَوَّلَ خِلَافَةِ عُمَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالرُّومَ بِالشَّامِ سَنَةَ

ثلاثة عشر وقيل سنة خمسة عشر ، ويؤيد الأول قوله في الحديث الذي بعده إن سن عبد الله بن الزبير كان عشر سنين ، واليرموك - بفتح الهمزة وبضمها أيضاً وسكون الراء - موضع من نواحي فلسطين ، ويقال إنه نهر ، والتحرير أنه موضع بين أدرعات ودمشق كانت به الواقعة المشهورة ، وقتل في تلك الوقعة من الروم سبعون ألفاً في مقام واحد ، لأنهم كانوا سلسلوا أنفسهم لأجل الثبات ، فلما وقعت عليهم الهزيمة قتل أكثرهم ، وكان اسم أمير الروم من قبل هرقل باهان أوله موحدة ويقال ميم ، وكان أبو عبيدة الأمير على المسلمين يومئذ ، ويقال إنه شهدها من أهل بدر مائة نفس والله أعلم . وقوله في الرواية الثانية ، ألا تشد ، بضم المعجمة أى تحمل على المشركين ، وقوله « كذبتم » أى اختلفتم ، وقوله « تجاوزهم وما معه أحد » أى من الذين قالوا له ألا تشد فتشد معك . وقوله « فأخذوا » أى الروم ، بلجامة ، أى بلجام فرسه . **قوله** ( وكان معه عبد الله بن الزبير يومئذ وهو ابن عشر سنين ) هو بحسب إلغاء السكر ، وإلا سنه حينئذ كان على الصحيح اثنتي عشرة سنة . **قوله** ( ووكل به رجلاً ) لم أقف على اسمه وكان الزبير أنس من ولده عبد الله شجاعاً وفروسيه فأركبه الفرس وخشى عليه أن يهجم بتلك الفرس على مالا يطيقه فجعل معه رجلاً ليأمن عليه من كيد العدو إذا اشتغل هو عنه بالقتال ، وروى ابن المبارك في الجهاد عن هشام ابن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أنه كان مع أبيه يوم اليرموك ، فلما انهزم المشركون حمل فجعل يجهز على جرحاهم ، وقوله « يجهز » بضم أوله ويجهز وزاى أى يكمل قتل من وجده مجروحاً ، وهذا مما يدل على قوة قلبه وشجاعته من صفه . **قوله** في الرواية الأولى ( قال عروة وقال لى عبد الملك الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وكان عروة مع أخيه عبد الله بن الزبير لما حاصره الحجاج بمكة ، فلما قتل عبد الله أخذ الحجاج ماوجده له فأرسل به إلى عبد الملك ، فكان من ذلك سيف الزبير الذى سأل عبد الملك عروة عنه ، وخرج عروة إلى عبد الملك بن مروان بالشام . **قوله** ( فلة ) بفتح الفاء ( فلها ) بضم الفاء ، أى كسرت قطعة من حده . **قوله** ( قال صدقت ، حين فلول من قراع الكتائب ) هذا شعر من بيت مشهور من قصيدة مشهورة للنايفة الذبياني وأولها :

كلينى لهم يا أميمة ناصب      وليل أفاقيه بطيء السواكب

يقول فيها :      ولا عيب فيهم غير أن سيفهم      حين فلول من قراع الكتائب

وهو من المدح في معرض الذم ، لأن الفل في السيف نقص حسى ، لكنه لما كان دليلاً على قوة ساعد صاحبه كان من جملة كاله . **قوله** ( قال هشام ) هو ابن عروة وهو موصول أيضاً ، وقوله « فأقناه » أى ذكرنا قيمته ، تقول قومت الشيء وأقنته أى ذكرت مايقوم مقامه من الثمن . **قوله** ( وأخذه بعضنا ) أى بعض الورثة . وهو عثمان بن عروة أخو هشام ، وقوله « ولوددت الخ » هو من كلام هشام . **قوله** ( حدثني فروة ) هو ابن مفراء بفتح الميم وسكون المعجمة بمدود ، وعلى هو ابن مسهر ، وهشام هو ابن عروة . وقوله محلى بالمهمله وتشديد اللام من الحلية ٣٩٧٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد سمع روح بن عبادة حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « ذكر

لنا أنس بن مالك عن أبي طلحة أن نبي الله ﷺ أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلاً من صناديد قريش فقتلوا في طوى من أطواء بدر خبيث مخبث . وكان إذا ظهر كل قوم أقام بالعرصة ثلاث ليال . فلما

كان يبدد اليوم الثالث أصراً برأيه فشدها عليها رحلها، ثم مشى واتبعه أصحابه وقالوا: ما ترى ينطلق إلا لبعض حاجته، حتى قام على شفة الركي، فجعل يناديهم بأسمائهم وأسماء آبائهم: يا فلان ابن فلان، ويا فلان ابن فلان، أيسر لكم أنكم أطعمتم الله ورسوله؟ فأننا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً. قال فقال عمر: يا رسول الله، ما تكلم من أجساد لا أرواح لها، فقال رسول الله ﷺ: والذي نفس محمد بيده، ما أنتم بأسمع لما أقول منهم. قال قتادة: أحسبهم الله حتى أسمعتهم قوله، توبيحاً وتصغيراً ونفيمة وحسرة وذمماً.

٢٩٧٧ - حديث الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما (الذين بدلوا نعمة الله كفراً) قال: هم والله كفار قريش. قال عمرو: هم قريش، ومحمد ﷺ نعمة الله. (وأحلوا قومهم دار البوار) قال: النار يوم بدر [الحديث ٢٩٧٧ - طرفه ٤٧٠٠]

٢٩٧٨ - حديث حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال: «ذكر عند عائشة رضي الله عنها أن ابن عمر رجع إلى النبي ﷺ: إن الميت يمدب في قبره يبكاء أهله. فقالت: وهل، إنما قال رسول الله ﷺ: إنه ليمدب بخطيئته وذنبه، وإن أهله ليتبكون عليه الآن»

٢٩٧٩ - قالت: «وذلك مثل قوله: إن رسول الله ﷺ قام على القليب وفيه فتلى: بدر من الشركين فقال لهم، ما قال: إنهم ليسمعون ما أقول، إنما قال: إنهم الآن يعلمون أن ما كنت أقول لم حق. ثم قرأت: [٨٠ التل]: (إنك لا تسمع الموتى، وما أنت بمسمع من في القبور) يقول: حين نبوءوا مقاعدكم من النار»

٢٩٨٠، ٢٩٨١ - حديث عثمان حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «وأتى النبي ﷺ على قليب بدر فقال: هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ ثم قال: إنهم الآن يسمعون ما أقول. فذكر عائشة فقالت: إنما قال النبي ﷺ: إنهم الآن يعلمون أن الذي كنت أقول لهم هو الحق. ثم قرأت: (إنك لا تسمع الموتى) حتى قرأت الآية»

الحديث الحادي عشر، قوله (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجمعي. قوله (سمع روح بن عبادة) أي أنه سمع، ولفظة أنه، تحذف خطأ كما حذف قال من قوله حدثنا سعيد. قوله (ذكر لنا أنس بن مالك) فيه تصريح لقتادة وهو من رواية صحابي عن صحابي: أنس عن أبي طلحة، وقد رواه شيبان عن قتادة فلم يذكر أباً طلحة أخرجه أحمد

ورواية سعيد أولى ، وكذا أخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بغير ذكر أبي طلحة . **قوله** ( بأربعة وعشرين رجلا من صناديد ) بالمهلة والنون جمع صناديد بوزن هفريت وهو السيد الشجاع ، ووقع عند ابن عاثم عن سعيد بن بشير عن قتادة « ببضعة وعشرين » ، وهى لاتنافى رواية الباب لأن البضع يطلق على الأربع أيضا ، ولم أقف على تسمية هؤلاء جميعهم ، بل سياتى تسمية بعضهم ، ويمكن إكمالهم بما سرده ابن إسحق من أسماء من قتل من الكفار بيد أن يضيف على من كان يذكر منهم بالرياسة ولو بالتبعية لأبيه ، وسيأتى من حديث البراء أن قتلى بدر من الكفار كانوا سبعين ، وكان الذين طرحوا في القليب كانوا الرؤساء منهم ثم من قريش ، وخصوا بالمخاطبة المذكورة لما كان تقدم منهم من المعاندة ، وطرح باقي القتلى في أمكنة أخرى . وأفاد الواقدي أن القليب المذكور كان حفرة رجل من بني النزار فناسب أن يلقى فيه هؤلاء الكفار . **قوله** ( على شفة الركي ) أى طرف البئر ، وفي رواية الكشميهني « على شفير الركي » ، والركي بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد آخره : البئر قبل أن تطوى . والاطواء جمع طوى وهى البئر التى طويت وبنيت بالحجارة لتثبت ولا تنهار ، ويجمع بين الروايتين بأنها كانت مطوية فاستهدمت فصارت كالركي . **قوله** ( لجعل يناديهم باسمائهم وأسماء آبائهم : يا فلان ابن فلان ) فى رواية حميد عن أنس « فنادى باعتبة بن ربيعة ، وباشية بن ربيعة ، وبأمية بن خلف ، وبأبا جهل بن هشام » ، أخرجه ابن إسحق وأحمد وغيرهما ، وكذا وقع عند أحمد ومسلم من طريق ثابت عن أنس ، فسمى الأربعة ، لكن قدم وأخر ، وسيأته أتم . قال فى أوله « تركهم ثلاثة أيام حتى جيفوا » ، فذكره ، وفيه من الزيادة « فسمع عمر صوته فقال : يا رسول الله أتناديهم بعد ثلاث ، وهل يسمعون ؟ ويقول الله تعالى ( انك لاتسمع الموتى ) فقال : والذي ننسى بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ، لكن لا يستطيعون أن يجيبوا » ، وفى بعضه نظر ، لأن أمية بن خلف لم يكن فى القليب لأنه كان ضحيا فانتفخ فألقوا عليه من الحجارة والتراب ما غييه . وقد أخرج ذلك ابن إسحق من حديث عائشة . لكن يجمع بينهما بأنه كان قريبا من القليب فنودى فيمن نودى ، لكونه كان من جملة رؤسائهم . ومن رؤساء قريش ممن يصح إلحاقه بمن سقى من بنى عبد شمس بن عبد مناف عبيدة ، والعاص والد أبى أحبيحة ، وسعيد ابن العاص بن أمية ، وحنظلة بن أبى سفيان ، والوليد بن عتبة بن ربيعة . ومن بنى نوفل بن عبد مناف الحارث ابن عامر بن نوفل ، وطهيم بن عدى . ومن سائر قريش نوفل بن خويلد بن أسد ، وزمعة بن الأسود بن المطلب ابن أسد ، وأخوه عقيل ، والعاص بن هشام أخو أبى جهل ، وأبو قيس بن الوليد أخو خالد ، ونبيه ومنبه ابنا الحجاج السهمي ، وعلى بن أمية بن خلف ، وعمر بن عثمان عم طلحة أحد العشرة ، ومسمود بن أبى أمية أخو أم سلمة ، وقيس بن الفاكه بن المغيرة ، والأسود بن عبد الأسد أخو أبى سلمة ، وأبو العاص بن قيس بن عدى السهمي ، وأميمة بن رفاعه بن أبى رفاعه ، فهؤلاء العشرون تنضم إلى الأربعة فتشكل العدة . ومن جملة مخاطبتهم ما ذكره ابن إسحق « حدثني بعض أهل العلم أنه **يقال** قال : يا أهل القليب بمس عشيرة النبي كنتم ، كذبتموني وصدقني الناس ، الحديث . **قوله** ( قال قتادة ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( أحياهم الله ) زاد الاسماعيل « بأعيانهم » . **قوله** ( توبخا وتصفيرا ونقمة وحسرة وندامة ) فى رواية الاسماعيل « وتندما وذلة وصفارا » والصغار الذلة والخوان ، وأراد قتادة بهذا التأويل الرد على من أنكر أنهم يسمعون كما جاء عن عائشة أنها استدلت بقوله تعالى ( انك لاتسمع الموتى ) وسيأتى البحث فى ذلك فى تالى الحديث الذى هذه . الحديث الثانى عشر ،

قوله (حدثنا عمرو) هو ابن دينار، وعطاء هو ابن أبي رباح. قوله (عن ابن عباس) في رواية أبي نعيم في المستخرج، سمعت ابن عباس. قوله (ثم والله كفار قريش) وقع في التفسير، ثم والله كفار أهل مكة، ورواه عبد الرزاق عن ابن عيينة قال، ثم لكفار قريش أو أهل مكة، والطبراني عن كريب عن ابن عيينة، ثم والله أهل مكة، قال ابن عيينة: يعني كفارهم. وعند عبد بن حميد في التفسير من طريق أبي العفيل قال، قال عبد الله بن السكواء لعلي رضي الله عنه: من الذين بدلوا نعمة الله كفرا؟ قال: هم الأجران من قريش بنو أمية وبنو مخزوم قد كتبهم يوم بدر، وأخرج الطبراني من وجه آخر عن علي نحوه، وله من وجه آخر ضعيف عن ابن عباس قال، هم جيلة بن الأيهم والذين اتبعوه من العرب فآلحقوا بالروم، والأول المعتمد، ويحتمل أن يكون مراده أن عموم الآية يتناول هؤلاء أيضا. قوله (قال عمرو) هو ابن دينار، وهو موصول بالاسناد المذكور. قوله (ومحمد بن عبد الله) هذا موقوف على عمرو بن دينار، وكذا (دار البوار) النار يوم بدر، وهكذا رويناه في تفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه عن عمرو بن دينار في قوله (ألم تروا الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار جهنم) قال: هم كفار قريش، ومحمد النعمة، ودار البوار النار يوم بدر انتهى. وقوله (يوم بدر) ظرف لقوله أحلوا أي أنهم أهل كوا قومهم يوم بدر فأدخلوا النار، والبوار الهلاك وسميت جهنم دار البوار لإهلاكها من بدخلها، وعند الطبراني من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال: البوار الهلاك ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال: قد فسرهما الله تعالى فقال (جهنم يصلونها). الحديث الثالث عشر قوله (ذكر) بضم أوله، وعند الأصمعي، أن عائشة بلغها، ولم أقف على اسم المبلغ، ولكن عنده من رواية أخرى ما يشعر بأن عروة هو الذي بلغها ذلك. قوله (وهل) قيل بفتح الهاء، والمشهور بالكسر، أي غلط وزنا ومعنى، وبالفتح معناه فزع ونسي وجبن وقلق، وقال الفارابي والأزهري وابن القطائع وابن فارس والقاسبي وغيرهم: وهلت إليه بفتح الهاء أهل بالكسر وهلا بالسكون إذا ذهب وهلك إليه. زاد القالي والجوهري: وأنت تريد غيره. وزاد ابن القطائع (١). قوله (ان الميت ليُعذب في قبره) الحديث تقدم شرحه في الجنائز، وقوله ذلك مثل قوله، أي ابن عمر، وقوله (فقال لهم ما قال، ووقع عند السكشميني) فقال لهم مثل ما قال، ومثل، زائدة لا حاجة إليها. قوله (يقول حين تبوءوا مقاعدكم من النار) القائل يقول، هو عروة، يريد أن يبين مراد عائشة فأشار إلى أن إطلاق النفي في قوله (أنك لا تسمع الموتى) مقيد باستقرارهم في النار، وعلى هذا فلا معارضة بين إنكار عائشة وإثبات ابن عمر كما تقدم توضيحه في الجنائز، لكن الرواية التي بعدها تدل على أن عائشة كانت تذكر ذلك مطلقا لقولها إن الحديث إنما هو بلفظ (أنهم يعللون)، وإن ابن عمر وم في قوله (ليسمعون) قال البيهقي: العلم لا يمنع من السماع، والجواب عن الآية أنه لا يسمعهم وهم موتى ولكن الله أحيام حتى سمعوا كما قال قتادة، ولم ينفرد عمر ولا ابنه بحكاية ذلك بل وافقهما أبو طلحة كما تقدم، والطبراني من حديث ابن مسعود مثله باسناد صحيح. ومن حديث عبد الله بن سيدان نحوه وفيه «قلوا يا رسول الله وهل يسمعون؟ قال: يسمعون كما تسمعون، ولكن لا يجيبون، وفي حديث ابن مسعود ولكنهم اليوم لا يجيبون، ومن القريب

أن في المغازي لابن إسحق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث أبي طلحة وفيه « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » وأخرجه أحمد بإسناد حسن ، فان كان محفوظا فكأنها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها لم تشهد القصة ، قال الإسماعيلي : كان عند عائشة من الفهم والذكاء وكثرة الرواية والفوص على غوامض العلم ما لا مزيد عليه ، لكن لاسيما إلى رد رواية الثقة إلا بنص مثله يدل على نسخه أو تخصيصه أو استحالة ، فكيف والجمع بين الذي أنكرته وأثبتته غيرها يمكن ، لأن قوله تعالى ﴿ انك لاتسمع الموتى ﴾ لا ينافي قوله ﷺ « انهم الآن يسمعون » لأن الإسماع هو ابلاغ الصوت من المسمع في إذن السامع ، فافقه تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغهم صوت نبيه ﷺ بذلك . وأما جوابها بأنه إنما قال لإنهم ليعلمون فان كانت سمعت ذلك فلا ينافي رواية يسمعون بل يؤيدها . وقال السهيلي ما محصله : إن في نفس الخبر ما يدل على خرق العادة بذلك للنبي ﷺ ، لقول الصحابة له « اتخاطب أقواما قد جيفوا ؟ فأجابهم » قال : وإذا جاز أن يكونوا في تلك الحالة طالين جاز أن يكونوا سامعين ، وذلك إما بأذان رءوسهم على قول الأكثر أو بأذان قلوبهم ، قال : وقد تمسك بهذا الحديث من يقول : إن السؤال يتوجه على الروح والبدن ، ورد من قال : إنما يتوجه على الروح فقط بأن الإسماع يحتمل أن يكون لأذن الرأس ولأذن القلب فلم يبق فيه حجة . قلت : إذا كان الذي وقع حينئذ من خوارق العادة للنبي ﷺ حينئذ لم يحسن التمسك به في مسألة السؤال أصلا . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بالموتى في قوله تعالى ﴿ انك لاتسمع الموتى ﴾ وكذلك المراد بمن في القبور ، فحملته عائشة على الحقيقة وجعلته أصلا احتاجت معه إلى تأويل قوله « ما أنتم بأسمع لما أقول منهم » وهذا قول الأكثر ، وقيل هو مجاز والمراد بالموتى ومن في القبور الكفار ، شهبو بالموتى وهم أحياء ، والمعنى من هم في حال الموتى أو في حال من سكن القبر ، وهى هذا لا يبق في الآية دليل على ما نفتته عائشة رضى الله عنها ، والله أعلم

### ٩ - باب فضل من شهد بدرأ

٣٩٨٢ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن حميد قال سمعت أنسا رضى الله عنه يقول « أصيب حارثة يوم بدر وهو غلام ، فجاءت أمه إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله قد عرفت منزلة حارثة منى ، فان يكن في الجنة أصبر وأحسب ، وإن تكن الأخرى تر ما أصنع . فقال : وبحك - أو هيلت - أو جنة واحدة هي ؟ إنها جنان كثيرة ، وإنه في جنة الفردوس »

٣٩٨٣ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الله بن إدريس قال سمعت حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن الأعمش عن علي رضى الله عنه قال « بعثني رسول الله ﷺ وأبا سريته والزبير - وكثنا فارس - قال : انطلقوا حتى تأنوا روضة خاخ فان بها امرأة من المشركين معها كتاب من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين . فادركناها تسير على بعير لها حيث قال رسول الله ﷺ . فقلنا : الكتاب قالت : ما معنا كتاب ، فأنفأها ، فالتبسنا فلم نر كتابا ، قلنا : ما كذب رسول الله ﷺ ، لتخرجن الكتاب »

أو أنجزت ذلك . فلما رأيت الجدة أمّوت إلى حُجْزَتِها - وهي محجزة بكساء - فأخرجته . فانطلقنا بها إلى رسول الله ﷺ ، فقال عمر : يا رسول الله ، قد خان الله ورسوله والمؤمنين ، فدعني فلا ضرب عنقه . فقال النبي ﷺ : ما حَمَلَكَ على ما صنعت ؟ قال حاطب : والله ما بي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ﷺ ، أردت أن تكون لي عند القوم يد يدفع الله بها عن أهلي ومالي ، وليس أحد من أصحابك إلا له هناك من عشيرته من يدفع الله به عن أهله وماله . فقال النبي ﷺ : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً . فقال عمر : إنه قد خان الله والمؤمنين ، فدعني فلا ضرب عنقه . فقال : أليس من أهل بدر ؟ فقال : لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما كنتم افعلون . فقد وجبت لكم الجنة - أوفد غفرت لكم - فدمعت عينا عمر وقال : الله ورسوله أعلم ،

قوله (باب فض من شهد بدرا) أي مع النبي ﷺ من المسلمين مقاتلا المشركين ، وكان المراد بيان أفضليتهم لامطلق فضلهم . قوله (أصيب حارثة يوم بدر) هو بالمهمل والمثناة ابن سراقه بن الحارث بن عدي الأنصاري بن عدي بن النجار ، وأبوه سراقه له صحبة واستشهد يوم حنين . قوله (لجأت أمه) هي الربيع بالتشديد بنت النضر عمه أنس بن مالك ، ويقع في أوائل الجهاد من طريق شيبان عن فتادة عن أنس . أن أم الربيع بالتخفيف ابن البراء وهي أم حارثة ، وقال : هو وم وإنما الصواب أن أم حارثة الربيع عمه البراء ، وقد ذكرت مباحث ذلك مستوفاة هناك مع شرح الحديث . وقوله ويحك ، هي كلمة رحمة ، وزعم الداودي أنها للتوبيخ . قوله وهبت ، بضم الهاء بعدها موحدة مكسورة أي تسكنت وهو بوزنه ، وقد فتح الهاء يقال هبته أمه تهبله بتحريك الهاء أي تسكنته ، وقد يرد بمعنى المدح والإعجاب ، قالوا أصله إذا مات الولد في الهبل هو ووضع الولد من الرحم فكأن أمه وجع مهبلها بموت الولد فيه . وزعم الداودي أن المعنى أجهلت ، ولم يقع عند أحد من أهل اللغة أن هببت بمعنى جهلت . ثم ذكر المصنف حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وسيأتي شرح القصة في فتح مكة مستوفى . وذكر البرقاني أن مسلما أخرج نحو هذا الحديث من طريق ابن عباس عن عمر مستوفى ، والمراد منه هنا الاستدلال على فضل أهل بدر بقوله ﷺ المذكور ، وهي بشارة عظيمة لم تقع لغيرهم ، ووقع الخبر بالفاظ : منها وقد غفرت لكم ، ومنها وقد وجبت لكم الجنة ، ومنها لعل الله اطلع ، لكن قال العلماء إن الترجيح في كلام الله وكلام رسوله للوقوع وعند أحمد وأبي داود وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة بالجزم والفظ ، أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما كنتم افعلون فقد غفرت لكم ، وعند أحمد بإسناد على شرط مسلم من حديث جابر مرفوعا . لن بدخل النار أحد شهد بدرا ، وقد استشكل قوله اعملوا ما كنتم افعلون ، فإن ظاهره أنه الإباحة وهو خلاف عقد الشرع ، وأجيب بأنه إخبار عن الماضي أي كل عمل كان لكم فهو مغفور ، ويؤيده أنه لو كان لما يستعملونه من العمل لم يقع بلفظ الماضي ولقال فسأغفره لكم ، وتعمق بأنه لو كان للماضي لما حسن الاستدلال به في قصة حاطب لانه ﷺ خاطب به عمر منكرا عليه ما قال في أمر حاطب ، وهذه القصة كانت بعد بدر بست سنين فدل على أن المراد بما سيأتي ، وأورده في لفظ الماضي مبالغة في تحقيقه . وقيل إن صيغة الأمر في قوله اعملوا ، للتشريف والتكريم والمراد عدم المؤاخذه بما يصدر منهم بعد ذلك ، وأنهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال العظيمة التي انقضت نحو ذنوبهم



السابقة ، وتأملوا لأن يغفر الله لهم الذنوب اللاحقة إن وقعت ، أى كل ما عملتموه بعد هذه الواقعة من أى عمل كان فهو مغفور . وقيل إن المراد ذنوبهم تقع إذا وقعت مغفورة . وقيل هى إشارة بعدم وقوع الذنوب منهم ، وفيه نظر ظاهر لما سيأتى فى قصة قدامة بن مظعون حين شرب الخمر فى أيام عمر وحده عمر ، فهاجر بسبب ذلك ، فرأى عمر فى المنام من يأمره بمصالحته ، وكان قدامة بدريا . والذي يفهم من سياق القصة الاحتمال الثانى وهو الذى فهمه أبو عبد الرحمن السلى التابعى الكبير حيث قال لحيان بن عطية : قد علمت الذى جرى صاحبك على الدماء ، وذكر له هذا الحديث ، وسيأتى ذلك فى « باب استنابة المرتدين » . وانفقوا على أن الإشارة المذكورة فيما يتعلق بأحكام الآخرة لا بأحكام الدنيا من إقامة الحدود وغيرها ، والله أعلم

١٠ - باب ٣٩٨٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا أبو أحمد الزبيرى حدثنا عبد الرحمن بن الفضيل عن حمزة بن أبي أسيد والزهري بن المنذر بن أبي أسيد عن أبي أسيد رضى الله عنه قال « قال لنا رسول الله ﷺ يوم بدر : إذا أكتبوك فارموم ، واستنبقوا نبلكم »

٣٩٨٥ - حدثني محمد بن عبد الرحيم حدثنا أبو أحمد الزبيرى حدثنا عبد الرحمن بن الفضيل عن حمزة بن أبي أسيد والمنذر بن أبي أسيد رضى الله عنه قال « قال لنا رسول الله ﷺ يوم بدر : إذا أكتبوك - يعنى أكثروك - فارموم ، واستنبقوا نبلكم »

قوله ( باب ) كذا فى الأصول بغير ترجمة . وهو فيما يتعلق ببدر أيضا ، وأبو أحمد هو محمد بن عبد الله بن الزبير الزبيرى كما نسب فى الرواية التى بعدها . قوله ( عن حمزة بن أبي أسيد والزهري بن المنذر بن أبي أسيد ) كذا فى هذه الرواية ، ووقع فى التى بعدها الزبير بن أبي أسيد ، وقيل هو عنه وقيل هو هو لكن نسب إلى جده . والأول أصوب . وأبعد من قال أن الزبير هو المنذر نفسه . قوله ( عن أبي أسيد ) بالتصغير وهو مالك بن ربيعة الخزرجى الساعدى . قوله ( إذا أكتبوك ) بمثابة ثم موحدة أى إذا قربوا منكم ، ووقع فى الرواية الثانية « يعنى أكثروك » ، وهو تفسير لا يعرفه أهل اللغة ، وقد قدمت فى الجهاد أن الداودى فسره بذلك وأنه أنكر عليه ، فعرفنا الآن مستنده فى ذلك وهو ما وقع فى هذه الرواية ، لكن يتجه الإنكار لكونه تفسيراً لا يعرفه أهل اللغة وكأنه من بعض روايته ، فقد وقع فى رواية أبي داود فى هذا الموضع « يعنى غشوكم » وهو بمعجمتين والتخفيف وهو أشبه بالمراد ، ويؤيده ما وقع عند ابن إسحق « أن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن لا يحملوا على المشركين حتى يأمرهم وقال : إذا أكتبوك فانضحوم عنكم بالنبل ، والمهزة فى قوله « أكتبوك » ، للتعدية من كشب بفتحيتين وهو القرب ، قال ابن فارس : أكتب الصيد إذا أمكن من نفسه . فالمعنى إذا قربوا منكم فأمكنوكم من أنفسكم فارموم . قوله ( فارموم واستنبقوا نبلكم ) يسكون الموحدة فعل أمر بالاستيقاظ ، أى طلب الأبقاء . قال الداودى : معنى قوله « ارموم » أى بالحجارة لأنها لا تسكاد تخطئ إذا رمى بها فى الجماعة ، قال ، ومعنى قوله « استنبقوا نبلكم » أى إلى أن تحصل المصادمة ، كذا قال . وقال غيره : المعنى ارموم ببعض نبلكم لاجتماعها . والذي يظهر لى أن معنى قوله « واستنبقوا نبلكم » لا يتعلق بقوله « ارموم » وإنما هو كالبيان للبراد بالامر بتأخير الرمي حتى يقربوا منهم ، أى

انهم إذا كانوا بعيدا لا تصيبهم سهام غالبا ، فلمنى استبقوا نبلكم فى الحالة التى إذا رميت بها لا تصيب غالبا ، وإذا صاروا إلى الحالة التى يمكن فيها الإصابة غالبا قارموا

٣٩٨٦ - **حدثنا** عرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعت البراء بن عازب رضى الله عنهما قال « **جبل** للنبي ﷺ على الرماة يوم أحد **حدثنا** الله بن جبير ، فأصابوا متابعين ، وكان للنبي ﷺ وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيرا ، وسبعين قتيلا . قال أبو سفيان : يوم بيوم بدر ، والحرب يسجال »

٣٩٨٧ - **حدثنا** محمد بن القلاء **حدثنا** أبو أسامة عن برید عن جده أبي بردة عن أبي موسى - أراه عن النبي ﷺ - قال « وإذا الخير ما جاء الله به من الخير بعد ، وثواب الصدق الذى آتانا بعد يوم بدر »

الحديث الثانى حديث البراء فى قصة الرماة يوم أحد ، وذكر طرفا منه ، وسيأتى بتامه فى غزوة أحد والمراد منه . قوله ( أصاب من المشركين يوم بدر أربعين ومائة : سبعين أسيرا وسبعين قتيلا ) هذا هو الحق فى عدد القتلى ، وأطبق أهل السير على أنهم خمسون قتيلا يزيدون قليلا أو ينقصون ، سرد ابن إسحق قبلهوا خمسين ، وزاد الواقدي ثلاثة أو أربعة ، وأطلق كثير من أهل المغازى أنهم بضعة وأربعون لكن لا يلزم من معرفة أسماء من قتل منهم على التعمين أن يكونوا جميع من قتل . وقول البراء إن عدتهم سبعون قد وافقه على ذلك ابن عباس وآخرون ، وأخرج ذلك مسلم من حديث ابن عباس ، وقال الله تعالى ( أو لا أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها ) وافق أهل العلم بالتفسير على أن المخاطبين بذلك أهل أحد ، وأن المراد بأصبتم مثليها يوم بدر ، وعلى أن عدة من استشهد من المسلمين بأحد سبعون نفسا ، وبذلك جرم ابن هشام ، واستدل له بقول كعب بن مالك من قصيدة له :

فأقام بالاطمن الماطن منهم سبعون عتبة منهم والأسود

يعنى عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وقد تقدم اسم من قتله . والأسود بن عبد الأسد بن هلال المخزومي قتله حمزة بن عبد المطلب . ثم سرد ابن هشام أسماء أخرى ممن قتل ببدر غير من ذكره ابن إسحق فزادوا على الستين فقوى ما قلناه ، والله أعلم . الحديث الثالث ، ذكر فيه حديث أبي موسى فى رؤيا النبي ﷺ أوردته مختصرا جدا ، وقد تقدمت الإشارة إليه فى الهجرة ، فإنه علق طرفا منه هناك . وأوردته فى علامات النبوة بتامه فأحلت شرحه على غزوة أحد ، ولم يذكر فى غزوة أحد منه هذه القطعة التى ذكرناها ، وسأذكر شرحها فى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

٣٩٨٨ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده قال قال عبد الرحمن بن عوف : إني أتى الصف يوم بدر إذ لانت فتأذنا عن يميني وعن يساري فتأذنا حديثا السن . فكأنى لم آمن بمكانهما ، إذ قال لى أحدهما يرا من صاحبه : يا قم أرني أبا جهل . فقلت : يا ابن أخى وما تصنع به ؟

قال : عاهدتُ الله إن رأيته أن أقتله أو أموت دُونَه . فقال لي الآخرُ مِرّاً من صاحبه مِثْلَه . قال : فاسترّني أني بين رجلين مكانهما ، فأشرتُ لهما إياه ، فشدّا عليه مثل الصقرين حتى ضرباه ، وهما ابنا عَفراء .

الحديث الرابع ، حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل . قوله ( حدثني يعقوب بن إبراهيم ) كذا لأبي ذر والاصيلي ، وللباقين « حدثنا يعقوب » غير منسوب ، لجزم السكلاباذي بأنه ابن حميد بن كاسب ، وبه جزم الحاكم عن مشايخه ، ثم يجوز أن يكون يعقوب بن محمد الزهري . قلت : وسيأتي ما بقويه . قال الحاكم : وقد ناظرني شيخنا أبو أحمد الحاكم في أن البخاري روى في الصحيح عن يعقوب بن حميد ، فقلت له : إنما روى عن يعقوب بن محمد فلم يرجع عن ذلك . قلت : وجزم ابن منده وأبو إسحق الحبال وغير واحد بما قال أبو أحمد ، وهو متعقب بما وقع في رواية الاصيلي وأبي ذر ، وقال أبو علي الجبائي : وقع عند ابن السكن هنا « حدثنا يعقوب بن محمد » وعند أبي ذر والاصيل « حدثنا يعقوب بن إبراهيم » وأمله الباقر . وجزم أبو مسعود في « الاطراف » بأنه ابن إبراهيم ، وجوز أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، قال : وهو غلط ، فإن يعقوب مات قبل أن يرحل البخاري ، وقد روى له الكثير بواسطة ، وبني الكرماني على أنه يعقوب بن إبراهيم ابن سعد فقال : هذا السند مسلسل بالرواية عن الآباء . ومال المزي إلى أنه يعقوب بن إبراهيم الدورقي انتهى . وقد تقدم في أواخر الصلاة في « باب الصلاة في مسجد قباء » وفي المناقب في « باب قول النبي ﷺ للانصار أتم أحب الناس إلي » التصريح بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم الدورقي فقال البرقاني في « المصالح » يعقوب بن حميد ليس من شرط الصحيح ، وقد قيل إنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ولكن سقطت الوساطة من النسخة لأن البخاري سمع منه انتهى . والراجع عدم السقوط . وأنه إما الدورقي وإما ابن محمد الزهري ، والله أعلم . قوله ( عن أبيه عن جده ) أبوه هو سعيد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدست الإشارة في الباب الماضي إلى أن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف روى هذا الحديث أيضاً عن أبيه ، وأنه ساقه في الخس بتمامه . وقوله في هذه الرواية فكأنني لم آمن بمكانهما أي من العدو . وقيل مكانهما كناية عنهما ، كأنه لم يثق بهما لأنه لم يعرفهما فلم يأمن أن يكونا من العدو . ثم وجدت في مغازي ابن عائد ما يرفع الاشكال ، فانه أخرج هذه القصة مطولة بأسناد منقطع وقال فيها « فاشفت أن يؤتي الناس من ناحيتي لكوني بين غلامين حديثين » . قوله ( الصقرين ) بالمهمله ثم القاف ثنية صقر ، وهو من سباع الطير وأحد الجوارح الأربعة وهي الصقر والبازي والشاهين والعقاب ، وشبههما به لما اشتهر عنه من الشجاعة والشهامة والإقدام على الصيد ، ولأنه إذا تشبعت بشئ لم يفارقه حتى يأخذه وأول من صاد به من العرب الحارث بن معاوية بن ثور الكندي ، ثم اشتهر الصيد به بعده .

٣٩٨٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** إبراهيم أخبرنا ابن شهاب قال أخبرني عمرو بن جارية التميمي حليف بني زهرة - وكان من أصحاب أبي هريرة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « بعث رسول الله ﷺ عشرة عييناً وأمر عليهم عاصم بن ثابت الأنصاري جد عاصم بن عمرو بن الخطاب ، حتى إذا كانوا بالهذبة بين عسفان ومكة ذكروا لحنين من هذيل قال لهم بنو ليثان ، فنفروا لهم بفريسي من مائة رجل رام ، فاقصصوا

آثَارِهِمْ حَتَّى وَجَدُوا مَا كُلُّهُمْ التَّمَرَّ فِي مَنْزِلٍ نَزَلُوهُ ، فَقَالُوا : تَمَرُّ يَنْزِبُ ، فَاتَّبَعُوا آثَارَهُمْ . فَلَمَّا حَسَّ بِهِمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لِمَا أَوَّلَى مَوْضِعَ فَأَحَاطَ بِهِمُ الْقَوْمُ فَقَالُوا لَهُمْ : انْزِلُوا فَأَعْطُوا بِأَيْدِيكُمْ ، وَلَكُمْ الْمَهْدُ وَالْمِثَاقُ أَنْ لَا تَقْتُلَ مِنْكُمْ أَحَدًا . فَقَالَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ : أَيُّهَا الْقَوْمُ ، أَمَا أَنَا فَلَا أَنْزِلُ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ أَخِيرَ هَذَا نَبِيِّكَ ﷺ . فَرَمَوْهُم بِالْهَبْلِ فَفَقَعُوا عَاصِمًا ، وَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ عَلَى الْمَهْدِ وَالْمِثَاقِ ، مِنْهُمْ خُبَيْبُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَبْدِ ثِقَّةٍ وَرَجُلٌ آخَرٌ . فَلَمَّا اسْتَمَكُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قَسِيهِمْ فَرَبَطُوهُمْ بِهَا . قَالَ ارْجُلُ الثَّالِثِ : هَذَا أَوَّلُ الْقَدَرِ ، وَاللَّهُ لَا أَصْحَبُكُمْ . إِنْ لِي بِهِمْ أَسْوَةٌ - يَرِيدُ الْقَتْلَ - فُجِّرَ رَوْهُ وَعَاجِلُوه ، فَأَبَى أَنْ يَصْحَبَهُمْ . فَانْطَلَقَ بِخُبَيْبٍ وَزَيْدِ ابْنِ الدُّثَنَةِ حَتَّى بَاعُوهُمَا بِمَدَنٍ وَرَقَةٍ بَدْرٍ ، فَأَتَا بَنُو الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ نَوْفَلٍ خُبَيْبًا - وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الْحَارِثَ بْنِ عَاصِمٍ يَوْمَ بَدْرٍ - فَلَبِثَ خُبَيْبٌ عِنْدَهُمْ أُسِيرًا حَتَّى أَجْعَمُوا قَتْلَهُ ، فَاسْتَعَارَ مِنْ بَعْضِ بَنَاتِ الْحَارِثِ مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا ، فَأَعَارَتْهُ ، فَدَرَجَ بُنَى لَهَا وَهِيَ غَائِلَةٌ حَتَّى أَتَاهُ ، فَوَجَدَتْهُ مُجْلِسَةً عَلَى قَهْذِهِ وَالْوَسَى بِيَدِهِ . قَالَتْ : فَفَزَعْتُ فُرْعَةَ عَرَفَهَا خُبَيْبٌ . فَقَالَ : أَنْحَشِينَ أَنْ أَقْتُلَهُ ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ . قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ أُسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خُبَيْبٍ ، وَاللَّهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ قِطْفًا مِنْ عِنَبٍ فِي يَدِهِ وَإِنَّهُ لَمَوْثِقٌ بِالْحَدِيدِ ، وَمَا بِكَ مِنْ ثَمَرَةٍ . وَكَانَتْ تَقُولُ : إِنَّهُ لَرَزَقٌ رَزَقَهُ اللَّهُ خُبَيْبًا . فَمَا خَرَجُوا بِهِ مِنَ الْحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ فِي الْحِلِّ قَالَتْ لَهُمْ خُبَيْبٌ : دَعُونِي أَصْلَى رَاكِمَتَيْنِ ، فَفَكَرُوهُ فَرَكِمَ رَاكِمَتَيْنِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحْسِبُوا أَنَّ مَا بِي جَزَعٌ لَرَزَدْتُ . ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ احْصِهِمْ عَدَدًا ، وَاقْتُلْهُمْ بَدَدًا ، وَلَا تُبْقِ مِنْهُمْ أَحَدًا . ثُمَّ أَنْشَأَ يَقُولُ :

فَلَسْتُ أَبَالِي حِينَ أَقْتُلُ مُسْلِمًا عَلَى أَيْ جَنْبٍ كَانَ اللَّهُ مَعْرِي

وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ وَإِنْ بَشَأَ يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شُلُوِّ عَمْرِي

ثُمَّ قَامَ إِلَيْهِ أَبُو سِرْوَةَ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ فَقَتَلَهُ . وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا الصَّلَاةَ . وَأَخْبَرَ - يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ - أَصْحَابَهُ يَوْمَ أُصِيبُوا أَخْبَرَهُمْ . رَبِّثَ نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلَى عَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ حِينَ حَدَّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ أَنْ يُؤْتُوا بِشَيْءٍ مِنْهُ يُعْرِفُ - وَكَانَ قَتَلَ رَجُلًا عَظِيمًا مِنْ عِظَمَائِهِمْ - فَبَيْتَ اللَّهُ لِعَاصِمٍ مِثْلَ لَذَّةٍ مِنَ الدِّهْنِ بَرَفَتُهُ مِنْ رُسُلِهِمْ ، فَلَمْ يَقْدِرُوا أَنْ يَقْطَعُوا مِنْهُ شَيْئًا . وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ « ذَكُرُوا مُرَارَةَ ابْنِ الرَّبِيعِ الْقُمَرِيِّ وَهَلَالَ ابْنِ أُمَيَّةِ الْوَاقِفِيِّ رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ قَدْ شَهِدَا بِدْرًا »

٣٩٩٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذُكِرَ لَهُ أَنَّ سَعِيدَ ابْنَ زَيْدٍ بَنِي عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ - وَكَانَ بِدْرِيًّا - مَرِضٌ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ ، فَرَكِبَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ تَعَالَى النَّهَارُ وَاقْتَرَبَتْ الْجُمُعَةُ ،

ورَكَ الْجَمْعَةُ

٣٩٩١ - وقال الليثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ حَدَّثَنِي مُعَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيَّ بِأَمْرِهِ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ الْأُمَيْيَةِ فَيَسْأَلُهَا عَنْ حَدِيثِهَا وَعَنْ مَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ اسْتَفْتَتْهُ . فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَرْقَمِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ كُؤَيْبٍ وَكَانَ مِنْ شُهَدَاءِ بَدْرٍ - فَتَوَقَّى عَنْهَا فِي حَبَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ ، فَلَمْ تَنْشَبْ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَقَاتِهِ ، فَلَمَّا تَمَلَّتْ مِنْ نَفْسِهَا تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَّابِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بُعْكَكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أُرَاكَ تَجَمَّلْتِ لِلْخُطَّابِ رَجُلَيْنِ النِّكَاحِ ؟ فَانْكَحِي اللَّهَ مَا أَنْتِ بِنَاكِحِي حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ . قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَعَلْتُ عَلَى ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالزَّوْجِ إِنْ بَدَأَ لِي . تَابَعَهُ أَصْبَغُ بْنُ ابْنِ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ . وَقَالَ الْإِثْمُ : حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قُوتَبَانَ مَوْلَى بَنِي عَامِرِ بْنِ كُؤَيْبٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَكْرِ - وَكَانَ أَبُوهُ شَهِيدَ بَدْرٍ - أَخْبَرَهُ

[ الحديث ٣٩٩١ - طرفه في : ٥٣١٩ ]

الحديث الخامس حديث أبي هريرة في قصة أصحاب بدر معونة وسيأتي شرحه بتامه في غزوة الرجيع ، والغرض منه هنا قوله فيه « وَكَانَ قَدْ قُتِلَ عَظِيمًا مِنْ عَظَائِهِمْ ، فَانْهَ سَيَاتِي فِي الطَّرِيقِ الْآخَرَى التَّصَرِّحُ بِأَنَ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَالَّذِي قُتِلَهُ عَاصِمُ الْمَذْكُورِ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فِي قَوْلِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَمِنْ تَبِعِهِ عَقْبَةُ بْنُ أَبِي مَعِيْطٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ قُتِلَهُ صِرَافًا بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ . قَوْلُهُ (أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ جَارِيَةَ) بِالْجَمْعِ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِثِيِّ دَعَمْرُو بْنُ أَبِي أَسِيدِ ابْنِ جَارِيَةَ ، وَكَذَا لِلْأَصِيلِ ، وَهُوَ نَسَبٌ إِلَى جَدِّهِ ، بَلْ هُوَ جَدُّ أَبِيهِ لِأَنَّهُ ابْنُ أَسِيدِ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ جَارِيَةَ ، وَوَقَعَ فِي غَزْوَةِ الرَّجِيعِ كَمَا سَيَأْتِي دَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَفْيَانَ ، وَهِيَ كُنْيَةُ أَبِيهِ أَسِيدُ وَاقِعُهُ أَعْلَمُ . وَأَسِيدُ بَفَتْحِ الْمَدْرَةِ لِلْجَمْعِ ، وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ قَالُوا فِيهِ دَعَمْرُو ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هَمْزُ الْعَيْنِ ، وَرَجَّحَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ عَمْرُو ، وَكَذَا وَقَعَ فِي الْجِهَادِ فِي « بَابِ هَلْ يَسْتَأْذِنُ الرَّجُلُ ، لِأَكْثَرِ عَمْرُو ، أَمَّا النَّسْفِيُّ وَأَبُو زَيْدِ الْمُرُوزِيُّ فَلَمْ يَسْمِيَاهُ قَالَا دَخَلْنَا ابْنَ أَسِيدِ ، وَقَالَ ابْنُ السَّكَنِ فِي رِوَايَتِهِ دَعَمْرُو ، بِالتَّصْدِيرِ ، وَالرَّاجِحُ عَمْرُو بَفَتْحِ الْعَيْنِ ، وَسَيَأْتِي مُزِيدٌ لَذَلِكَ فِي غَزْوَةِ الرَّجِيعِ . قَوْلُهُ (عَشْرَةُ عَيْنًا) سَيَأْتِي بَيَانُهُمْ فِي غَزْوَةِ الرَّجِيعِ ، وَأَمْرُهُمْ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ جَدُّ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخُطَّابِ بِعَيْنِ لَامِهِ ، قَالَ : وَهُوَ وَهُوَ مِنْ بَعْضِ رِوَايَاتِهِ فَإِنَّ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ خَالَ عَاصِمِ بْنِ عَمْرِو لَاجَدَهُ لِأَنَّ وَالِدَةَ عَاصِمِ هِيَ جَمِيلَةُ بِنْتُ ثَابِتٍ أُخْتُ عَاصِمِ ، وَكَانَ اسْمُهَا عَاصِيَةً فَغَيَّرَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، قَالَ عِيَاضُ إِذَا قُرِئَ جَدُّ بِالْكَسْرِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لثَابِتٍ اسْتِقَامَ الْكَلَامُ وَارْتَفَعَ الْوَهْمُ . الْحَدِيثُ السَّادِسُ . قَوْلُهُ (وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ذَكَرُوا صِرَاوَةَ ابْنَ الرَّبِيعِ الْعَمْرِيَّ وَهَلَالَ ابْنَ أُمَيَّةَ الْوَاقِفِيَّ رَجُلَيْنِ صَالِحِينَ قَدْ شَهِدَا بَدْرًا) هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ تَوْبَتِهِ ، وَسَيَأْتِي

موصولا في غزوة تبوك مطولا ، وكان المصنف عرف أن بعض الناس ينكر أن يكون مرارة وهلال شهدا بدرًا وينسب الوهم في ذلك إلى الزهري فرد ذلك بنسبة ذلك إلى كعب بن مالك ، وهو الظاهر من السياق فإن الحديث عنه قد أخذ وهو أعرف بمن شهد بدرًا من لم يشهدا من جاء بعده ، والأصل عدم الإدراج فلا يثبت إلا بدليل صريح ، ويؤيد كون وصفهما بذلك من كلام كعب أن كعبًا ساقه في مقام التأسي بهما فوصفهما بالصلاح وبشهود بدرًا التي هي أعظم المشاهد . فلما وقع لها نظير ما وقع له من القعود عن غزوة تبوك ومن الأمر بهجرهما كما وقع له تأسي بهما . وأما قول بعض المتأخرين كالدمياطي : لم يذكر أحد مرارة وهلالا فيمن شهد بدرًا فردود عليه . فقد جزم به البخاري هنا وتبعه جماعة ، وأما قوله : وإنما ذكر وهما في الطبقة الثانية من شهد أحدا ، لحصر مردود ، فإن الذي ذكرهما كذلك هو محمد بن سعد وليس ما يقتضيه صديقه بحجة على مثل هذا الحديث الصحيح المثبت لشهودهما وقد ذكر هشام بن الكلبي وهو من شيوخ محمد بن سعد أن مرارة شهد بدرًا فإنه ساق لسبه إلى الأوس ثم قال : شهد بدرًا ، وهو أحد الثلاثة الذين نيب عليهم . وقد استقرت أول من أنكر شهودهما بدرًا فوجدته الأثرم صاحب الإمام أحمد واسمه أحمد بن محمد بن هاني ، قال ابن الجوزي : لم أزل متعجبًا من هذا الحديث وحريصًا على كشف هذا الموضوع وتحقيقه حتى رأيت الأثرم ذكر الزهري وفضله وقال : لا يكاد يحفظ عنه غلط إلا في هذا الموضوع ، فإنه ذكر أن مرارة وهلالا شهدا بدرًا ، وهذا لم يقله أحد ، والغلط لا يخلو منه إنسان . قلت : وهذا ينبغي على أن قوله شهدا بدرًا مدرج في الخبر من كلام الزهري ، وفي ثبوت ذلك نظر لا يخفى كقدمته ، واحتج ابن القيم في الهدى بأنهما لو شهدا بدرًا ما عوقبا بالهجر الذي وقع لهما بل كانا يسامحان بذلك كما سوحح حاطب بن أبي بلتعة كما وقع في قصته المشهورة . قلت : وهو قياس مع وجود النص ، ويمكن الفرق ، وبالله التوفيق والله أعلم . الحديث السابع ، قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري . قوله ( ذكر له ) بضم أوله ولم أقف على اسم ذاكر ذلك ، والغرض منه قوله « وكان بدرًا » وإنما نسب إلى بدر وأن كان لم يحضر القتال لأنه كان ممن ضرب له النبي ﷺ بسهم ، كما تقدم قريبًا ، وكان النبي ﷺ بمكة هو وطلحة يتجسسان الأخبار ، فوقع القتال قبل أن يرجعا ، فألقهما النبي ﷺ بمن شهدا وضرب لهما بسهميهما وأجرهما . الحديث الثامن ، قوله ( وقال الليث حدثني يونس الخ ) يأتي شرحه مستوفى في العدد من كتاب النكاح ، والغرض منه ذكر سعد بن خولة وأنه شهد بدرًا ، وقد وصل طريق الليث هذه قاسم بن أصبغ في مصنفه فأخرجه عن مطلب بن شعيب عن عبد الله بن صالح عن الليث بن تمامه . قوله ( تابعه أصبغ عن ابن وهب ) وصله الأسماعيلي من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجويه عن أصبغ بن الفرج . الحديث التاسع ، قوله ( وقال الليث ) وصله المصنف في « التاريخ الكبير » ، قال « قال لنا عبد الله بن صالح أنبأنا الليث ، فذكره بنتمامه . قوله ( وسألناه فقال حدثه ) في رواية الكشي عن حدثني . قوله ( البكير ) بالتصغير وضبط أيضا بكسر الموحدة وبتشديد الكاف . قوله ( وكان أبوه شهد بدرًا ) زاد في التاريخ أنه سأل أبا هريرة وابن عباس وعبد الله بن عمر ، ومثله ، يعني مثل حديث قبله إذا طلق ثلاثا لم تصلح له المرأة فأنصر المصنف من الحديث على موضع حاجته منه وهي قوله « وكان أبوه شهد بدرًا » ، وقد روى هذا الحديث قتيبة عن الليث عن ابن شهاب بغير واسطة وساقه مطولا ، والله أعلم

باب شهود الملائكة بدرًا ١١

٣٩٩٢ - حدثني إسحاق بن إبراهيم أخبرنا جرير عن يحيى بن سعيد عن ماذن بن رفاع عن رافع الزرق

عن أبيه - وكان أبوه من أهل بدر - قال « جاء جبريلُ إلى النبي ﷺ فقال : ما تعدُّونَ أهلَ بدرٍ فيكم ؟ قال : من أفضل المسلمين - أو كلمة نحوها - قال : وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة »

[ الحديث ٣٩٩٢ - طريقه في : ٣٩٩٤ ]

٣٩٩٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد عن يحيى عن معاذ بن رفاع بن رافع ، وكان رفاعاً من أهل بدر وكان رافع من أهل العقبة ، فكان يقول لابن عمر : ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة . قال : سأل جبريلُ النبي ﷺ ... بهذا »

٣٩٩٤ - **حدثنا** إسحاق بن منصور أخبرنا يزيد أخبرنا يحيى سمع معاذ بن رفاع « أن ملكاً سأل النبي ﷺ . وعن يحيى أن يزيد بن المهدي أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث فقال يزيد « فقال معاذ إن السائل هو جبريلُ عليه السلام »

٣٩٩٥ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ قال يوم بدر : هذا جبريلُ أخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب »

[ الحديث ٣٩٩٥ - طريقه في : ٤٠٤١ ]

**قوله** (باب شهود الملائكة بدرًا) تقدم القول في ذلك قبل بابين ، وأخرج يونس بن بكير في زيادات المغازي والبيهقي من طريق الربيع بن أنس قال كان الناس يوم بدر يعرفون قتلى الملائكة من قتلى الناس بضرب فوق الاعناق وعلى البنان مثل رسم النار ، وفي مسند إسحق بن عيسى عن جابر بن مطعم قال : رأيت قبل هزيمة القوم ببدر مثل النجاد الأسود أقبل من السماء كأنهم لم أشك أنها الملائكة ، فلم يكن إلا هزيمة القوم ، وعند مسلم من حديث ابن عباس « بينما رجل مسلم يشتد في أثر رجل مشرك إذ سمع ضربة بالسوط فوقه وصوت الفارس ، الحديث وفيه « فقال النبي ﷺ : ذلك مدد من السماء الثالثة » . **قوله** (يحيى بن سعيد) هو الانصاري . **قوله** (عن معاذ بن رفاع) أورده عنه من ثلاثة طرق ، وفي رواية جرير معاذ عن أبيه وهذه موصولة ، وفي رواية حماد وهو ابن زيد معاذ بن رفاع ابن رافع وكان رفاعاً من أهل بدر الخ . وهذا صورته مرسل ولكن عند التأمل يظهر أن فيه رواية لمعاذ بن رفاع ابن رافع عن أبيه عن جده ، ورواية يزيد وهو ابن هارون وهي الثالثة قال فيها معاذ « أن ملكاً سأل ، وهذا ظاهره الإرسال ، لكن أفاد التصريح بإسناد يحيى بن سعيد للحديث من معاذ ، ولهذا قال الاسماعيلي : هذا الحديث وصله عن يحيى بن سعيد جرير بن عبد الحميد ، وثابته يحيى بن أيوب فأرسله عنه حماد بن زيد ويحيى بن هارون وقوله في آخره « وعن يحيى أن يزيد بن المهدي أخبره أنه كان معه يوم حدثه معاذ هذا الحديث فقال يزيد « فقال معاذ إن السائل هو جبريلُ عليه السلام »

**قوله** (بدرًا بالعقبة) أي بدل العقبة ، يريد أن شهود العقبة عنده أفضل من شهود بدر ، وقوله في آخر رواية حماد

« بهذا » يريد ما تقدم في رواية جرير ، وقد أخرجه البيهقي من طريق إسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بلفظ « عن معاذ بن رفاع بن رافع ، وكان رفاع بدريا وكان رافع عقيبا وكان يقول لابنه ما أحب أني شهدت بدرا ولم أشهد العقبة » قال سأل جبريل النبي ﷺ : كيف أهل بدر فيكم ؟ قال خيارنا ، قال : وكذلك من شهد بدرا من الملائكة هم خيار الملائكة ، وقوله في رواية يزيد « نحوه » ساق الإسماعيلي لفظ يزيد من طريق محمد بن شعاع عنه بلفظ « ان ملكا من الملائكة أتى رسول الله ﷺ فقال : ما تعدون أهل بدر فيكم ؟ قال يحيى ابن سعيد : حدثني يزيد بن الهاد أن السائل هو جبريل ، والذي يظهر أن رافع بن مالك لم يسمع من النبي ﷺ التصريح بتفضيل أهل بدر على غيرهم فقال ما قال باجتهاد منه ، وشبهته أن العقبة كانت منشأ نصرته الاسلام وسبب الهجرة التي نفا منها الاستعداد للغزوات كلها ، لكن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله أعلم . » قوله في حديث ابن عباس (ان النبي ﷺ قال يوم بدر هذا جبريل) الحديث هو من مراسيل الصحابة ، ولعل ابن عباس حمله عن أبي بكر ، فقد ذكر ابن إسحق « أن النبي ﷺ في يوم بدر خفق خفقة ثم اتبته فقال : أبشر يا أبا بكر ، أتاك نصر الله ، هذا جبريل آخذ بعنان فرسه يقوده على ثناباه الغبار ، ووقفت في بعض المراسيل تنتم لهذا الحديث مقيدة ، وهي ما أخرج سعيد ابن منصور من مرسل عطية بن قيس « ان جبريل أتى النبي ﷺ بعد ما فرغ من بدر على فرس حراء معقودة الناصية قد تحضب الغبار بثنيته عليه درعه وقال : يا محمد إن الله بعثنى اليك وأمرني أن لا أفارقك حتى ترضى ، أفرضيت ؟ قال : نعم ، » ووقع عند ابن إسحق من حديث أبي واقد الليثي قال « اني لاتبج يوم بدر رجلا من المشركين لأضربه فوق رأسه قبل أن يصل اليه سيفي » ووقع عند البيهقي من طريق ابن محمد بن جبير بن مطعم أنه سمع عليا يقول « هبت ريح شديدة لم أر مثلا ، ثم هبت ريح شديدة ، وأظنه ذكر نائلة ، فكانت الأولى جبريل والثانية ميكائيل والثالثة إسرافيل ، وكان ميكائيل عن يمين النبي ﷺ وفيها أبو بكر ، وإسرافيل عن يساره وأنا فيها » ومن طريق أبي صالح عن علي قال « قيل لي ولأبي بكر يوم بدر : مع أحدهما جبريل ومع الآخر ميكائيل ، وإسرافيل ملك عظيم يحضر الصف ويشهد القتال ، وأخرجه أحد وأبو يعلى وصححه الحاكم ، والجمع بينه وبين الذي قبله ممكن ، قال الشيخ تقي الدين السبكي : سئلت عن الحكمة في قتال الملائكة مع النبي ﷺ مع أن جبريل قادر على أن يدفع الكفار بريشة من جناحه : فقلت : وقع ذلك لإرادة أن يكون الفعل للنبي ﷺ وأصحابه ، وتكون الملائكة مددا على عادة مدد الجيوش رعاية لصورة الأسباب وسننها التي أجراها الله تعالى في عباده . والله تعالى هو فاعل الجميع والله أعلم

١٢ - باب ٣٩٩٦ - حدثني خليفة حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « مات أبو زيد ولم يترك عقبا ، وكان بدريا »

٣٩٩٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن ابن حباب « ان أبا سعيد بن مالك الخدري رضي الله عنه قدم من سفر ، فقدم إليه أهله لحما من لحوم الأضحية فقال : ما أنا بأكله حتى أسأل . فانطلق إلى أخيه لأمه وكان بدريا فتبادت بن الثعمان فسأله فقال : إنه حدث بعدك أمر نقض لما كانوا يتهنون عنه من أكل لحوم الأضحية بعد ثلاثة أيام »

[ الحديث ٣٩٩٧ - طرفه في : ٥٥٦٨ ]



٣٩٩٨ **حدثني** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قال الزبير: لقيت يوم بدر عبيدة بن سعيد بن العاص وهو مدجج لا يرى منه إلا عيائه وهو يسكي أما ذات الكرش فقال: أنا أبو ذات الكرش، فحمت عليه بالعنز فطعفته في عينه فمات. قال هشام: فأخبرت أن الزبير قال: لقد وضعت رجلي عليه ثم نطأت فكان الجهد أن تزعتها وقد انشطر ظناها. قال عروة: فسأله إياها رسول الله ﷺ فأعطاه، ولما قبض رسول الله ﷺ أخذها، ثم طلبها أبو بكر فاعطاها. فلما قبض أبو بكر سأله إياها عرو فأعطاه إياها. فلما قبض عمر أخذها، ثم طلبها عثمان منه فأعطاه إياها، فلما قُتل عثمان وقعت عند آل علي فطلبها عبد الله بن الزبير، فكانت عنده حتى قُتل »

٣٩٩٩ - **حدثنا** أبو اليان أخبرتنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله أن «مباد بن الصامت - وكان شهيد بدرًا - أن رسول الله ﷺ قال « يا معلمي »

٤٠٠٠ - **حدثنا** يحيى بن مسكين حدثنا الليث عن عقول عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ « أن أبا حذيفة - وكان ممن شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ - تنى سالمًا وأنكح بنت أخيه هذا بنت الوليد بن عتبة - وهو مولى لأمراء من الأنصار - كاتبة رسول الله ﷺ زيدًا، وكان من تبني رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه، وورث من ميراثه، حتى أنزل الله تعالى [ ه الأحزاب ]: ﴿ ادعوه لآبائهم ﴾، فجاءت سلة النبي ﷺ. » فذكر الحديث

[ الحديث ٤٠٠٠ - طرفه في : ٥٠٨٨ ]

**قوله** ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وهو فيما يتعلق ببيان من شهد بدرًا . **قوله** ( حدثني خليفة ) هو ابن خياط بالمعجمة ثم النحشانية الشديدة ( قال حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري ) هو من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كما في هذا الموضع ، وسعيد هو ابن أبي عروبة . **قوله** ( مات أبو زيد ولم يترك عقبًا ) وكان يدري ( كذا أرده مختصرًا ، وقد مضى في مناقب الأنصار بأنهم من هذا أنه سأل أنسًا عن أبي زيد الذي جمع القرآن فقال . هو قيس بن السكن ، رجل من بني عدي بن الجار ، مات فلم يترك عقبًا ، نحن ورثناه . وقد تقدم نقل الخلاف في اسمه هناك . الحديث الثاني . **قوله** ( عن ابن خباب ) بالمعجمة وموحدتين الأولى ثقيلة واسمه عبد الله ، وفي الأسناد ثلاثة من التابعين في نسق . وسيأتي شرح الحديث في كتاب الأضاحي ، والفرض منه هنا وصف قتادة بن النعمان بكونه شهد بدرًا . الحديث الثالث . **قوله** ( قال الزبير ) هو ابن العوام . **قوله** ( عبيدة ) بالضم أي ابن سعيد بن العاص بن أمية . وكان لسعيد بن العاص عدة إخوة أسلم منهم عمرو وخالد وأبان ، وقتل العاص كافرا . **قوله** ( مدجج ) بيمين الأولى ثقيلة ومفتوحة وقد تكسر ، أي مغطى بالسلاح ولا يظهر منه شيء . **قوله**

(قال هشام) هو ابن عروة ، وهو موصول بالاسناد المذكور . وقوله « فأخبرت ، بضم الهمزة على البناء المجهول ولم أفد على تعيين الخبر بذلك . **قوله** ( ثم سمطأت ) قيل الصواب سمطيت بالتحانية غير مهموز . **قوله** ( فكان الجهد ) بفتح الجيم وبضمها ( أن ) بفتح الهمزة ( نزعتها ) . **قوله** ( قال عروة ) هو موصول بالاسناد المذكور . وعونه ( أخذها ) بمعنى الزبير ( ثم طلبها أبو بكر ) أى من الزبير وقوله ( وقعت عند آل علي ) أى عند علي نفسه ثم عند أولاده . **قوله** ( فطلبها عبد الله بن الزبير ) أى من آل علي . الحديث الرابع ؛ ذكر فيه طرقاً من حديث عبادة بن الصامت في البيعة لقوله فيه « وكان شهد بدرا » وقد تقدم بتمامه في الايمان . الحديث الخامس ، **قوله** ( أن أبا حذيفة ) هو ابن عتبة بن ربيعة الذي تقدم صفة قتل والده قريباً . وقوله ( تبني سالماً ) أى ادعى أنه ابنه ، وكان ذلك قبل نزول قوله تعالى ( ادعهم لأبائهم ) فانها لما نزلت صار يدعى مولى أبي حذيفة ، وقد شهد سالم بدرا مع مولاه المذكور . والوليد بن عتبة والد هند قتل مع أبيه كما تقدم ، وسميت هند هذه باسم عمتها هند بنت عتبة ، قال الدمياطي : رواه يونس ويحيى بن سعيد وشعيب وغيرهم عن الزهري فقالوا « هند » وروى مالك عنه فقال « فاطمة » واقتصر أبو عمر في الصحابة على فاطمة بنت الوليد فلم يترجم لهند بنت الوليد ، ولا ذكرها محمد ابن سعد في الصحابة . ووقع عنده فاطمة بنت عتبة ، فلما نسبها لجدتها ولما كانت لهند أخت اسمها فاطمة . وحكى أبو عمر عن غيره أن اسم جد فاطمة بنت الوليد المغيرة ، فإن ثبت فليست هي بنت أخي أبي حذيفة ، ويمكن الجمع بأن بنت أبي حذيفة كان لها اسمان والله أعلم . **قوله** ( مولى لأمراء من الأنصار ) هي ثيثة بمثلثة ثم موحدة ثم مشاة مصغر بنت يمار بفتح التحتية ثم مهمل خفيفة ، وقد تقدم في مناقب الأنصار أن سالماً مولى أبي حذيفة ، وهي نسبة مجازية باعتبار ملازمته له ، وهو في الحقيقة مولى الأنصارية المذكورة ، والمراد يزيد الذي مثل به زيد بن حارثة الصحابي المشهور ، وسهله هي بنت سهيل بن عمرو زوج أبي حذيفة . وقوله « فذكر الحديث » سيأتي بيان ذلك في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٤٠٠١ - **حدثنا** عليّ **حدثنا** بشر بن الفضل **حدثنا** خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ قالت « دخل عليّ النبي ﷺ غداة بُني عليّ ، فجلس علي فراشي كجسك مني ، وجواري يضررن بالدف يبدن من قتل من آبائهن يوم بدر ، حتى قالت جارية : وفيما نبي يعلم ما في غد . فقال النبي ﷺ : لا تقولن هكذا وقولي ما كنت تقولين »

[ الحديث ٤٠٠١ - طرقة في : ٥١٤٧ ]

٤٠٠٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعْمَرٍ عن الزهري ح . و **حدثنا** إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أخبرني أبو طلحة رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ - وكان قد شهد بدراً مع رسول الله ﷺ - أنه قال : لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة . يريد النماثيل التي فيها الأرواح »



٤٠٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ : أَفْقَدَهُ لَنَا ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ مَعْقِلٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حَنْظَلٍ فَقَالَ : إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا ۝

٤٠٠ — **حدثنا** أبو اليان أخيراً نا شبيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيبت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب رسول الله ﷺ قد شهد بدرًا - توفي بالمدينة قال عمر: فلقيت عثمان بن عفان، فمررت عليه حفصة فقلت: إن شئت أنكحك حفصة بنت عمر؛ قال: سأنظر في أمري. فلبثت ليالي، فقل: قد بدالي أن لا أتزوج يومی هذا. قال عمر: فلقيت أبا بكر فقلت: إن شئت أنكحك حفصة بنت عمر، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً، فكنت عليه أوجدتني على عثمان. فلبثت ليالي. ثم خطبها رسول الله ﷺ فأنكحتهما إياه، فلقيتني أبو بكر فقال: لعلك وجدت علي حين عرست علي حفصة فلم أرجع إليك؟ قلت: نعم. قال: فإنه لم يمتني أن أرجع إليك فما عرست إلا أني قد عريت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها، فلم أكن لأنتفي سر رسول الله ﷺ، ولو تركها لقبيلتها »

[الحديث ٤٠٠٥ - أطرافه في : ٥١٢٢ ، ٥١٢٩ ، ٥١٤٥ .]

٤٠٠٦ — حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ الْبَدْرِيَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ صَدَقَةٌ »

٤٠٠٧ - **حدثنا** أبو البان أخيراً نا شعيب عن الزهري « سمعت عروة بن الزبير يحدث عمار بن عبد العزيز في إمارته : آخر المظيرة بن شعبه المصير وهو أمير السكوفة ، فدخل أبو مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري جد زيد بن حسن شهيداً بداراً فقال : لقد علت نزل جبريل فسلمني ، فصلى رسول الله ﷺ خمس صلوات ثم قال : هكذا أمرت ، كذلك كان بشير بن أبي مسعود يحدث عن أبيه »

٤٠٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَزِيدٍ عَنْ عُلْفَةَ  
عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الْآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ مَنْ قَرَأَهَا فِي

ليلة كَفَّاهُ . قال عبد الرحمن : فلقيتُ أبا مسعود وهو يطوفُ بالبيت ، فسألتُهُ ، فخدَّنيهِ «  
[ الحديث ٤٠٠٨ - أطرافه في : ٥٠٠٨ ، ٥٠٠٩ ، ٥٠٤٠ ، ٥٠٥١ ]

الحديث التاسع ، **قوله** (حدثنا محمد بن عباد) هو المكي نزيل بغداد ، ثقة مشهور ، وليس له عند البخاري غير هذا الحديث . **قوله** (أنفذه لنا ابن الأصهباني) أي بلغ منتهاه من الرواية وتلم السياق فنفذه فيه ، كقولك أنفذت السهم أي رميت به فأصبت ، وقيل المراد بقوله «أنفذه لنا» أي أرسله ، فكأنه حمّله عنه مكانة أو إجازة . وابن الأصهباني هو عبد الرحمن بن عبد الله السكوفي ، وعبد الله بن معقل بسكون المهملة وكسر القاف قال أبو مسعود: هذا الحديث مما كان ابن عيينة سمعه من اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن معقل ، ثم أخذه عاليا بدرجتين عن ابن الأصهباني عن عبد الله بن معقل . **قوله** (كبر على سهل بن حنيف) أي الأنصاري . **قوله** (فقال لقد شهد بدرا) كذا في الأصول لم يذكر عدد التكبير ، وقد أورده أبو نعيم في «المستخرج» من طريق البخاري بهذا الإسناد فقال فيه «كبر خمسا» ، وأخرجه البيهقي في «معجم الصحابة» عن محمد بن عباد بهذا الإسناد ، والاسماعيلي والبرقاني والحاكم من طريقه فقال «مسا» وكذا أورده البخاري في «التاريخ» عن محمد بن عباد ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة وأورده بلفظ «خمسا» زاد في رواية الحاكم «الثبت الينا فقال إنه من أهل بدر» وقول على رضى الله عنه «لقد شهد بدرا» يشير إلى أن لمن شهدها فضلا على غيرهم في كل شيء حتى في تكبيرات الجنازة ، وهذا يدل على أنه كان مشهورا عندهم أن التكبير أربع وهو قول أكثر الصحابة ، وعن بعضهم التكبير خمس ، وفي صحيح مسلم عن زيد بن أرقم حديث سرفوع في ذلك . وقد تقدم في الجناز أن أنسا قال «إن التكبير على الجنازة ثلاث» ، وإن الأولى الاستفتاح وروى ابن أبي خيثمة عن رجه آخر سرفوعا «أنه كان يكبر أربعاً وخمسا وستا وسبعاً وثمانيا ، حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً» ثبت على ذلك حتى مات ، وقال أبو عمر : انعقد الاجماع على أربع ، ولا نعلم من فقهاء الأمصار من قال بخمس إلا ابن أبي ليلى ، انتهى . وفي المبسوط ، للحنفية عن أبي بن موسى مثله . وقال النووي في «شرح المذهب» كان بين الصحابة خلاف ثم انقضى وأجمعوا على أنه أربع ، لكن لو كبر الامام خمسا لم تبطل صلاته إن كان ناسيا ، وكذا لإركان عمدا على الصحيح ، لكن لا يتابعه المأثور على الصحيح ، والله أعلم . الحديث العاشر ، حديث عمر حين تأيمت حفصة . وتأيت بالتحنانية ، الثقيلة أي صارت أيما ، وهى من مات زوجها . وخنيس بجاء معجمة ثم نون ثم مهملة مصغر وهو أخو عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي ، وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب النكاح ، والغرض منه هنا قوله فيه «قد شهد بدرا» وقوله «أوجد منى عليه» أي أشد غضبا وهو من الموجدة ، وإنما قال عمر ذلك لما كان لأبي بكر عنده وله عند أبي بكر من مزيد المحبة والمؤلة ، فذلك كان غضبه منه أشد من غضبه من عثمان . الحديث الحادى عشر ، حديث أبي مسعود «ثقة الرجل على أهله صدقة» وسيأتي في كتاب النكاح ، والغرض منه لإثبات كون أبي مسعود شهد بدرا . **قوله** (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم ، وعدي هو ابن ثابت . **قوله** (سمع أبا مسعود البدرى) سيأتي اسمه في الذى يليه . واختلف في شهوده بدرا قال أكثر على أنه لم يشهد بها ، ولم يذكره محمد بن إسحق ومن اتبعه من أصحاب المغازي في البدرين ، وقال الواقدي وإبراهيم الحربي : لم يشهد بدرا ، وإنما نزل بها فتسبب إليها ، وكذا قال الاسماعيلي : لم يصح شهود أبي مسعود بدرا ، وإنما كانت مسكنه فقيل له البدرى ، فأشار إلى أن الاستدلال بأنه شهد بها بما يقع في الروايات أنه بدرى ليس بقوى ، لأنه

يستلزم أن يقال لكل من شهد بدرًا والبدرى وليس ذلك مطردًا ، قلت . لم يكتف البخارى في جزمه بأنه شهد بدرًا بذلك بل بقوله في الحديث الذى يليه إنه شهد بدرًا ، فإن الظاهر أنه من كلام عروة بن الزبير وهو حجة في ذلك لسكونه أدرك أبا مسعود ، وإن كان روى عنه هذا الحديث بواسطة . ويرجح اختيار البخارى ذلك بقول نافع حين حدثه أبو لبابة البدرى فإنه نسبته إلى شهود بدر لا إلى نزولها وقد اختار أبو عبيد القاسم بن سلام أنه شهدها ذكره البغوى في معجمه عن عمه على بن عبد العزيز عنه ، وبذلك جزم ابن الكلبي ومسلم في السكتي ، وقال الطبراني وأبو أحمد الحاكم يقال إنه شهدها . وقال اللبرقي : لم يذكره ابن إسحقر في البدرين . وفي غير هذا الحديث أنه شهدها انتهى . والقاعدة أن المنيب مقدم على النافي . وإنما رجح من نفي شهوده بدرًا باعتقاده أن عمدة من أثبت ذلك وصفه بالبدرى وأن تلك نسبة إلى نزول بدر لا إلى شهودها ، لكن يضعف ذلك تصريح من صرح منهم بأنه شهدها كما في الحديث الثانى عشر حيث قال فيه : فدخل عليه أبو مسعود عقبه بن عمرو الأنصارى جد زيد بن حسن ، شهد بدرًا ، وقد مضى شرح الحديث في المواقيت من الصلاة ، وزيد بن الحسن أى ابن على بن أبى طالب لأن أمه أم بشير بنت أبى مسعود وكانت قبل الحسن عند سعيد بن زيد وثم بعد الحسن عند عبد الرحمن بن عبد الله بن أبى ربيعة . الحديث الثالث عشر ، حديث أبى مسعود فى فضل آخر البقرة ، وسياق شرحه فى فضائل القرآن ، وشيخه موسى هو ابن اسماعيل التيوذكى ، وفى اسناده أربعة من التابعين فى نسق كلهم أوفيون

٤٠٠٩ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الألبان عن ابن شهاب أخبرني محمود بن الربيع « أن عتيان بن مالك - وكان من أصحاب النبي ﷺ من شهد بدرًا من الأنصار - أنه أتى رسول الله ﷺ . »

٤٠١٠ - **حديث** أحمد هو ابن صالح حدثنا عتبة حدثنا يونس قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين ابن غميد وهو أحد بني سالم وهو من سرائهم عن حديث محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك نصده

٤٠١١ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عاصم بن ربيعة - وكان من أكبر بني عدي - وكان أبوه شهد بدرًا مع النبي ﷺ - « أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين وكان شهد بدرًا ، وهو خال عبد الله بن عمر - رخصة رضى الله عنهم »

٤٠١٢ ، ٤٠١٣ - **حديث** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سالم بن عبد الله أخبره قال « أخبر رافع بن خديج عبد الله بن عمر أن عمه - وكان شهد بدرًا - أخبره أن رسول الله ﷺ عن كراه المزارع ، قلت لسالم : فتكرهها أنت ؟ قال : نعم ، إن رافعًا أكثر على نفسه ، »

٤٠١٤ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن حصين بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الله بن شداد بن الهاد الهذلي قال « رأيت رفاعه بن رافع الأنصارى وكان شهد بدرًا »

٤٠١٥ - **حديث** عمار أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن وهب عن الزهري عن عروة بن الزبير أنه

أخبره أن المسور بن مخزومة أخبره « أن عمرو بن عوف - وهو حليف لبني عامر بن لؤي وكان شهيداً بدرًا مع النبي ﷺ - أن رسول الله ﷺ بثّ أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين يأتي بجزيتها، وكان رسول الله ﷺ هو صالح أهل البحر بن وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين فسمعت الانصار بقدوم أبي عبيدة، فوافوا صلاة الفجر مع النبي ﷺ، فلما انصرف ترمضوا له، فتبسم رسول الله ﷺ حين رآهم ثم قال: أظنكم سمعتم أن أبا عبيدة قدم بشيء؟ قالوا: أجل يا رسول الله، قال: فابشروا وأملوا مايسرّكم، فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكنني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها، وتهلككم كما أهلكتهم »

٤٠١٦ - حدثنا أبو الثعمان حدثنا جرير بن حازم عن نافع « أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقتل الحيات كلها

٤٠١٧ - حتى حدثه أبو « أباة البدرى أن النبي ﷺ نهى من قتل حيتان البيوت، فأمسك عنها » الحديث الرابع عشر، ذكر فيه طرفان حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته، وشيخه أحمد هو ابن صالح المصري، وعنسة هو ابن خالد. ويونس هو ابن يزيد، ولم يورد البخاري موضع الحاجة من الحديث وهي قوله في أوله « أن عتيان بن مالك وهو من أصحاب رسول الله ﷺ من شهد بدرًا من الانصار، وقد تقدم هكذا في أبواب المساجد من كتاب الصلاة، وكأنه اكتفى بالإيحاء كعادته. الحديث الخامس عشر حديث عمر في قصة قدامة بن مظعون، قوله (وكان من أكبر بني عدي) أي ابن كعب بن أوى، ولم يكن منهم وإنما كان حليفًا لهم، ووصفه بكونه أكبر منهم بالنسبة لمن لقيه الزهري منهم قوله (وكان أبوه شهيد بدرًا) هو عامر بن ربيعة المزني، تقدم ذكره في أوائل الهجرة وأنه كان من سبق بالهجرة. قوله (أن عمر استعمل قدامة بن مظعون) أي ابن حبيب ابن وهب بن حذافة بن جمح الجمحي، وهو أخو عثمان بن مظعون أحد السابقين، ولم يذكر البخاري القصة لسكونها موقوفة ليست على شرطه، لأن غرضه ذكر من شهد بدرًا فقط، وقد أوردنا عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري فزاد « فقدم الجارود العقدي على عمر فقال: ان قدامة سكر، فقال: من يشهد معك؟ فقال: أبو هريرة، فشهد أبو هريرة أنه رآه سكران يقي، فأرسل إلى قدامة، فقال له الجارود: أقم عليه الحد. فقال له عمر: أخصم أنت أم شاهد؟ فصمت، ثم عارده فقال: تسكن أو لا تموتك. فقال ليس في الحق أن يشرب ابن عمك وتسوءني. فأرسل عمر إلى زوجته هند بنت الوليد فشهدت على زوجها. فقال عمر لقدامة: إني أريد أن أهدك، فقال: ليس لك ذلك أقول الله عز وجل (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية. فقال: أخطأت التأويل. فان بقية الآية (إذا ما اتقوا) فانك إذا اتقيت اجتنبت ما حرم الله عليك، ثم أمر به لجلد، فغاضبه قدامة، ثم حججا جميعا، فاستيقظ عمر من نومه فرعا فقال: عجلوا بقدامة، أتاني آت فقال: صالح قدامة فانه أخوك، فاصطاحا. الحديث السادس عشر، قوله (أخبر رابع بن خديج) بالرفع على الفاعلية (عبد الله بن عمر)

بالنصب على المفعولية ووقع في رواية المستمل « أخبرني رافع » بزيادة النون والياء وهو خطأ . قوله ( ان صفيه ) هما ظهير ومظهر (١) وقد تقدم ذلك في المزارعة مع شرح الحديث . قوله ( وكنا شهدا بدرا ) أنكر ذلك الدعياطي وقال : إنما شهدا أحدا واعتمد على ابن سعد في ذلك ، ومن أثبت شهودهما أثبت من نفاه . الحديث السابع عشر ، قوله ( رأيت رفاعه بن رافع الانصاري وكان قد شهد بدرا ) قد تقدم ذكر رفاعه ونسبه في باب شهود الملائكة بدرا ، وبقيّة هذا الحديث أخرجه الاسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بلفظ « سمع رجلا من أهل بدر يقال له رفاعه بن رافع كبر في صلاته حين دخلها » ومن طريق ابن أبي عدي عن شعبة ولفظه « عن رفاعه رجل من أهل بدر أنه دخل في الصلاة فقال الله أكبر كبيرا ، ولم يذكر البخاري ذلك لأنه موقوف ليس من غرضه . الحديث الثامن عشر قوله ( أن عمرو بن عوف ) هو الانصاري حليف بنى عامر بن لؤي ، تقدم حديثه مشروحا في كتاب الجزية ، وفي الاسناد صحابيان وثابعيان ، وسيأتي في الرقاق بزيادة تابعي ثالث . الحديث التاسع عشر حديث أبي لبابة وسيأتي شرحه في اللباس ، وأبو لبابة ممن ضرب له بسهمه وأجره ولم يحضر القتال

٤٠١٨ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فضال عن موسى بن عتبة قال ابن شهاب حدثنا أنس بن مالك « أن رجلا من الأنصار استأذنوا رسول الله ﷺ فقالوا : ائذن لنا فلنترك لابن أخينا عباس فداءه » قال : والله لا تدرون منه درهما »

٤٠١٩ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي عن المقداد بن الأسود . ح . وحدثني إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عوف قال أخبرني عطاء بن يزيد اللبني ثم الجندعي أن عبيد الله بن عدي بن الحيار أخبره « أن المقداد بن عمرو الكندي - وكان حليفاً لبني زهرة وكان من شهد بدراً مع رسول الله ﷺ - أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ أرأيت إن آفقت رجلاً من الكفار فاقتلتنا ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أأفقت يا رسول الله بعد أن قالها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تفعله . فقال : يا رسول الله إنه قطع إحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها . فقال رسول الله ﷺ : لا تفعله ، فإن قتلتها فانه بمنزلة قبل أن تفعله ، وإنك بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال »

[الحديث ٤٠١٩ - طرفه في : ٦٨٦٥]

٤٠٢٠ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عتبة حدثنا سليمان التيمي حدثنا أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ يوم بدر : من ينظر ماصع أبو جهل ؟ فانطلق ابن مسعود فوجده قد ضربته ابنا عفراء حتى برّد ، فقال : أنت أبا جهل ؟ قال ابن عتبة قال سليمان هكذا قالوا أنس قل : أنت أبا جهل ؟

( ١ ) تقدم في كتاب المزارعة ( أوائل ج ٥ ) ترجيح أن اسمه مبير



قال : وهل فوق رجل قتلتموه . قال سليمان : أو قال : قتله قومه . قال وقال أبو مجازة قال أبو جهل : فلو غير أشر قتلتني »

٤٠٢١ - **حديث** موسى حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله حدثني ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم « لما توفى النبي ﷺ قلت لأبي بكر : انطلق بنا إلى إخواننا من الأنصار . فلقينا منهم رجلا صالحا شهدا بدرًا ، فحدثت عروة بن الزبير فقال : هما عويم بن ساعدة ومن بن هدي »

الحديث العشرون ، **قوله** (ان رجلا من الأنصار) أي من شهد بدرًا ، لأن العباس كان أسير بيد كاسياتي ، وكان المشركون أخرجه معهم إلى بدر ، فأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ قال لأصحابه يوم بدر : قد عرفت أن رجلا من بني هاشم قد أخرجوا كرها . فمن لقي أحدا منهم فلا يقتله ، وروى أحمد من حديث البراء قال « جاء رجل من الأنصار بالعباس قد أسره ، فقال العباس : ليس هذا أسرنى بل أسرنى رجل أنزع . فقال النبي ﷺ للأنصاري أيدك الله بملك كريم » واسم هذا الأنصاري أبو اليسر بفتح الهمزة والمهملة ، وهو كعب بن عمرو الأنصاري . وروى الطبراني من حديث أبي اليسر أنه أسير العباس . ومن حديث ابن عباس « قلت لأبي كيف أسرك أبو اليسر ؟ ولو شئت لجعلته في كفك . قال : لا تنقل ذلك يا بني . » **قوله** (فلترك بصيغة الأمر واللام للبالغة . **قوله** (لابن اختنا عباس) أي ابن عبد المطلب ، وأم العباس ليست من الأنصار بل جدته أم عبد المطلب هي الأنصارية ، فأطلقوا على جدة العباس اختا لكونها منهم ، وعلى العباس ابنها لكونها جدته ، وهي سلمى بنت عمرو ابن زيد بن لبيد من بني عدى بن النجار ثم من بني الخزرج . وأما أم العباس فهي نثيلة بنون ومثناة من فوق ثم لام مصغر بنت جناب - بجيم ونون خفيفة بعد الالف موحدة - من ولد تميم اللات بن النمر بن قاسط ، وهم الكرماني فقال : أم العباس بن عبد المطلب كانت من الأنصار ، وأخذ ذلك من ظاهر قول الأنصار « ابن اختنا » وليس كما فهمه ، بل فيه تجاوز كما بينته . وروى ابن عائد في المغازی من طريق مرسل أن عمر لما ولي وثاق الأسرى شد وثاق العباس ، فسمعه رسول الله ﷺ يئن فلم يأخذه النوم ، فبلغ الأنصار فأطلقوا العباس ، فكأن الأنصار لما فهموا رضا رسول الله ﷺ بفك وثاقه سألوه أن يتركوا له الفداء طلبا لتمام رضاه فلم يجهم إلى ذلك . وأخرج ابن إسحق من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ قال : يا عباس أفد نفسك وابن أخوك عقيل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليفك عتبة ابن عمرو فانك ذو مال ، قال : إني كنت مسلما ، ولكن القوم استكروهني ، قال : الله أعلم بما تقول إن كنت ما تقول حقا إن الله يجزيك ، ولكن ظاهر أمرك أنك كنت علينا ، وذكر موسى بن عقبة أن فداءهم كان أربعين أوقية ذهبيا ، وعند أبي نعم في « الأوائل » ، بإسناد حسن من حديث ابن عباس « كان فداء كل واحد أربعين أوقية ، لجعل على العباس مائة أوقية ، وعلى عقيل ثمانين ، فقال له العباس : ألقاها صنعت هذا ؟ قال فأنزل الله تعالى ( يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الأسرى إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم ) الآية ، فقال العباس : وددت لو كنت أخذت من أضعافها لقوله تعالى ( يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ) . **قوله** ( لا تذكرون ) بفتح الدال المعجمة أي لا تتركون من الفداء شيئا ، وزاد الكشميهني في روايته ، لا تذكرون له ، أي للعباس . قيل والحكمة في ذلك أنه خشى أن

يكون في ذلك عناية له لكونه عه لا لكونه قريبهم من النساء فقط ، وفيه إشارة إلى أن القريب لا ينبغي له أن يتظاهر بما يؤذي قريبه وإن كان في الباطن يكره ما يؤذي ، ففي ترك قبول ما يتبرح له الانصرابه من الغداء تأديب لمن يقع له مثل ذلك . الحديث الحادى والعشرون ، حديث المقداد بن الأسود ، وفي إسناد ثلاثة من التابعين في نسق وهم مدنيون ، وسيأتى شرحه في الدييات مع ما يرفع الاشكال في قوله « فأنك بمنزلة » والغرض من إيراد هنا قوله « وكان عن شهد بدر » ، وقد تقدم أنه كان فارساً يومئذ . واضح في الطريق الثانية شيخه هو ابن منصور . الحديث الثانى والعشرون ، حديث أنس في قصة قتل أبي جهل . تقدم شرحه في أوائل هذه الغزوة ، والغرض منه هنا بيان كون ابني عفره شهدا بدر . الحديث الثالث والعشرون ، ذكر طرقاً من حديث السقيفة ، والغرض منه ذكر عويم بن ساعدة ومعن بن عدى في أهل بدر ، فأما عويم فهو بالمهمله مصغر ابن ساعدة بن عياش بفتح التاء ومعجمة ابن قيس ابن النعمان ، وهو أرسى من بنى عمرو بن عوف . وأما معن فهو بفتح الميم وسكون المهمله أى ابن عدى بن الجند بن عجلان آخر عاصم بن عدى ، وهو بكرى من حلفاء بنى عمرو بن عوف . وموسى شيخه هو ابن اسماعيل ، وعبد الواحد هو ابن زياد ، وعبيد الله أى ابن عتبة بن مسعود ، وقد مضى شرح حديث السقيفة في المناف

٤٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم سمع محمد بن فضيل عن إسماعيل عن قيس « كان عطاء البدرين خمسة آلاف خمسة آلاف » ، وقال عمر : لأفضلهم على من بدمهم »

٤٠٢٣ - **حدثني** إسحاق بن منصور **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور ، وذلك أول ما قرأ الإيمان في قلبي »

٤٠٢٤ - وعن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه « أن النبي ﷺ قال في أسارى بدر : لو كان المطعم بن عدى حياً ثم مكفى في هؤلاء لنتى أركانهم له »

وقال الأيثم عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب « وقعت الفتنة الأولى - بنى مقتل عثمان - فلم يُبق من أصحاب بدر أحد ، ثم وقعت الفتنة الثانية - بنى الحرّة - فلم يُبق من أصحاب الخديجة أحد ، ثم وقعت الثالثة فلم ترتفع وللناس طباخ »

٤٠٢٥ - **حدثنا** الحجاج بن منهال **حدثنا** عبد الله بن عمر الزمهرى **حدثنا** يونس بن يزيد قال سمعت للزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ ، كل حديث طائفة من الحديث قالت « فاقبلت أنا وأم مسطح ففرت أم مسطح في مسطحها فقالت : أمس مسطح ، فقلت : بئس ما قلت ، تسبين رجلاً شهد بدر » فذكر حديث الإفك

٤٠٢٦ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** محمد بن فضيل عن سليمان عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب

قال « هذه مغازي رسول الله ﷺ » فذكر الحديث « فقال رسول الله ﷺ وهو يُنايهم : هل وَجَدْتُمْ ما وعدكم ربكم حقاً » قال موسى قال نافع قال عبدُ الله « قال ناسٌ من أصحابه : يا رسول الله ، تُنادي ناساً أمواتاً ؟ قال رسول الله ﷺ ، ما أنتم بأسمع لما قلتُ منهم » قال أبو عبد الله : لجميع من شهد بدرًا من قريش ممن ضربَ له بسهمٍ أحدٌ وثمانونَ رجلاً . وكان عروةُ بن الزبير يقول قال الزبير « قُسمَت سُهْمَانُهُمْ فَكَانُوا مِائَةً » . والله أعلم

٤٠٢٧ - حدثني إبراهيمُ بن موسى أخبرنا هشامٌ عن مَعْمَرٍ عن هشام بن عروة عن أبيه عن الزبير قال « شُرِبَتْ يوم بدر قُلُهْجَارِينَ بِمِائَةِ سَهْمٍ »

الحديث الرابع والعشرون ، قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . قوله (كان عطاء البدرين خمسة آلاف) أي المال الذي يعطاه كل واحد منهم في كل سنة من عهد عذر فن بعده قوله ( وقال عمر لأفضلهم ) أي على غيرهم في زيادة العطاء ، وفي حديث مالك بن أوس عن عمر أنه أعطى المهاجرين خمسة آلاف خمسة آلاف ، والانصار أربعة آلاف أربعة آلاف ، وفضل أزواج النبي ﷺ فأعطى كل واحدة اثني عشر ألفاً . الحديث الخامس والعشرون ، حديث جبير بن مطعم في القراءة في المغرب بالطور ، تقدم شرحه في الصلاة ، وقد عزا المزي في الاطراف ، طريق إسحق بن منصور هذه إلى التفسير فوهم ، وهي في المغازي كما ترى ، ووجه إيراده هنا ما تقدم في الجهاد أنه كان قدم في أسارى بدر ، أي في طلب فدائهم . الحديث السادس والعشرون ، حديث جبير بن مطعم أيضا ، وهو موصول بالاسناد الذي قبله . والمطعم هو والد جبير المذكور ، والمراد بالثقي جمع ثقي وهو بالنون والمثناة - أسارى بدر من المشركين ، وقوله « ليتركهم له أي بغير فداء ، وبين ابن شاهين من وجه آخر السبب في ذلك وأن المراد باليد المذكورة ما وقع منه حين رجع النبي ﷺ من الطائف ودخل في جوار المطعم بن عدى ، وقد ذكر ابن إسحق الفصة في ذلك مبسوطاً ، وكذلك أوردها الفاكهي باسناد حسن مرسل وفيه « ان المطعم أمر أربعة من أولاده فلبسوا السلاح ، وقام كل واحد منهم عند ركن من الكعبة . فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له : أنت الرجل الذي لا تخفى ذمتك . وقيل المراد باليد المذكورة أنه كان من أشد من قام في نقض الصحيفة التي كتبتها قريش على بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين خُصروهم في الشعب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل السيرة ، وروى الطبراني من طريق محمد بن صالح التمار عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه قال « قال المطعم بن عدى لقريش : إنكم قد فعلتم بمحمد ما فعلتم ، فكونوا أكف الناس عنه ، وذلك بعد الهجرة . ثم مات المطعم بن عدى قبل وقعة بدر وله بضع وتسعون سنة ، وذكر الفاكهي باسناد مرسل أن حسان بن ثابت رثاه لما مات مجازاة له على ما صنع للنبي ﷺ . وروى الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم باسناد صحيح عن علي قال « جاء جبريل إلى النبي ﷺ يوم بدر فقال : خير أصحابك في الاسرى : إن شاءوا القتل وإن شاءوا الفداء على أن يقتل منهم عاماً مقبلاً مثلهم ، قالوا : الفداء ويقتل منه . وأخرج مسلم هذه القصة مطولة من حديث عمر ذكر فيها السبب ، هو أنه ﷺ قال ماترون في هؤلاء الاسرى ؟ فقال أبو بكر : أرى أن نأخذ منهم فدية تكون قوة لنا ، وعسى الله أن يهديهم . فقال عمر : أرى أن

تمكنا منهم فتضرب أعناقهم ، فإن هؤلاء أئمة الكفر . فهوى رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر ، الحديث ، وفيه نزول قوله تعالى ( ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض ) وقد تقدم نقل خلاف الأئمة في جواز فداء أسرى الكفار بالمال في باب ( فاما مذا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ) من كتاب الجهاد ، وقد اختلف السلف في أي الرأيين كان أصوب ؟ فقال بعضهم كان رأى أبي بكر لأنه وافق ما قدر الله في نفس الامر ولما استقر الامر عليه ، ولدخول كثير منهم في الاسلام إما بنفسه وإما بذريته التي ولدت له بعد الواقعة ، ولأنه وافق غلبة الرحمة على الغضب كما ثبت ذلك عن الله في حق من كتب له الرحمة ، وأما العتاب على الأخذ ففيه إشارة إلى ذم من أثر شيئا من الدنيا على الآخرة ولو قل ، والله أعلم . الحديث السابع والعشرون ، **قوله** ( وقال الليث عن يحيى بن سعيد ) لم يقع لي هذا الأمر من طريق الليث ، وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أحمد بن حنبل وعن يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الانصارى ، نحوه . **قوله** ( وقعت الفتنة الاولى ) يعنى مقتل عثمان فلم يبق من أصحاب بدر أحدا ، أى انهم ماتوا منذ قامت الفتنة بمقتل عثمان إلى أن قامت الفتنة الأخرى بوقعة الحرة ، وكان آخر من مات من البدرين سعد بن أبي وقاص ، ومات قبل وقعة الحرة بوضع سنين ، وغفل من زعم أن قوله في الخبر « يعنى مقتل عثمان ، غلط مستندا إلى أن عليا وطلحة والزبير وغيرهم من البدرين عاشوا بعد عثمان زمانا ، لأنه ظن أن المراد أنهم قتلوا عند مقتل عثمان ، وليس ذلك مرادا ، وقد أخرج ابن أبي خيثمة هذا الأمر من وجه آخر عن يحيى بن سعيد بلفظ « وقعت فتنة الدار ، الحديث ، وفتنة الدار هى مقتل عثمان ، وزعم الداودى أن المراد بالفتنة الاولى مقتل الحسين بن علي ، وهو خطأ فإن في زمن مقتل الحسين بن علي لم يكن أحد من البدرين موجودا . **قوله** ( ثم وقعت الفتنة الثانية يعنى الحرة الخ ) كانت الحرة في آخر زمن يزيد بن معاوية ، وسيأتى شيء من خبرها في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . **قوله** ( ثم وقعت الثالثة ) كذا في الأصول ، ووقع في رواية أبي خيثمة « ولو قد وقعت الثالثة ، ورجعها الديماطى بناء على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة ، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها ، وزعم الداودى أن المراد بها فتنة الأزارقة ، وفيه نظر لأن الذى يظهر أن يحيى بن سعيد أراد الفتن « وقعت بالمدينة دون غيرها ، وقد وقعت فتنة الأزارقة عقب موت يزيد بن معاوية واستمرت أكثر من عشرين سنة . وذكر ابن التين أن مالكاً روى عن يحيى بن سعيد الانصارى قال « لم ترك الصلاة في مسجد النبي ﷺ إلا يوم قتل عثمان ويوم الحرة ، قال مالك « ونسبت الثالثة ، قال ابن عبد الحكم : هو يوم خروج أبي حمزة الخارجي ، قلت : كان ذلك في خلافة مروان بن محمد بن مروان بن الحكم سنة ثلاثين ومائة ، وكان ذلك قبل موت يحيى بن سعيد بمدة . ثم وجدت ما أخرجه الدارقطنى في غرائب مالك باسناد صحيح اليه عن يحيى بن سعيد نحو هذا الأثر وقال في آخره « وان وقعت الثالثة لم ترتفع وبالناس طباخ ، وأخرجه ابن أبي خيثمة بلفظ « ولو وقعت ، وهذا بخلاف الجرم بالثالثة في حديث الباب ، ويمكن الجمع بأن يكون يحيى بن سعيد قال هذا أولا ثم وقعت الفتنة الثالثة المذكورة وهو حى فقال ما نقله عنه الليث بن سعد ، وقوله « طباخ » بفتح المهملة والموحدة الخفيفة وآخره معجمة أى قوة ، قال الخليل : أصل الطباخ السمن والقوة ، ويستعمل في العقل والخير ، قال حسان :

المال يغشى رجالا لا طباخ لهم كالسيل يغشى أصول الدندن البالى

انتهى ، والدندن بكسر الميمائين وسكون النون الاولى ما اسود من النبات . الحديث الثامن والعشرون ذكر

طرقاً من حديث الإفك المذكور في هذا السند وسيأتي شرحه في التفسير مستوفى ، والغرض منه شهادة عائشة لمسطح بأنه من أهل بدر ، وهو مسطح بن أثانة بضم الهمزة وتخفيف المثلثة ابن عباد بن المطلب ، وليس لعبد الله ابن عمر النخعي عند البخاري غير هذا الحديث . الحديث التاسع والعشرون ، **قوله** ( عن ابن شهاب قال : هذه مغازي رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث ) أي ما حمله موسى بن عقبة عن ابن شهاب من ذلك . **قوله** ( وهو يلقيهم ) بتشديد القاف المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ، وفي رواية المستمل بسكون اللام وتخفيف القاف من الالتقاء وفي رواية الكشمة بنى بعين مهملة ونون من اللعن ، وكذا هو في « مغازي موسى بن عقبة » . **قوله** ( قال موسى ابن عقبة ) هو بالاسناد المذكور اليه ، وعبد الله هو ابن عمر . **قوله** ( قال ناس من أصحابه ) تقدم شرحه وأن عن خاطبه بذلك عمر . **قوله** ( لجميع من شهد بدرا من قريش ) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، وقوله ( من ضرب له بسهم أحد وثمانون ) يريد بقوله « ضرب له بسهم » أي أعطاه نصيباً من الغنيمة وان لم يشهدا لعذر له فصيره كن شهدا . **قوله** ( وكان عروة بن الزبير يقول ) هو بقية كلام موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، وقد استظهر له المصنف بالحديث الذي بعده ، لكن العدد الذي ذكره يغاير حديث البراء الماضي في أوائل هذه القصة وهي قوله « ان المهاجرين كانوا زيادة على ستين ، فيجمع بينهما بأن حديث البراء أورده فيمن شهدا حسا ، وحديث الباب فيمن شهدا حسا وحكما . ويحتمل أن يكون المراد بالعدد الأول الاحرار والثاني بانضمام مواليهم وأنبايعهم ، وقد سرد ابن اسحق أسماء من شهد بدرا من المهاجرين وذكر معهم حلفاءهم ومواليهم فبلغوا ثلاثة وثمانين رجلاً ، وزاد عليه ابن هشام في تهذيب السيرة ، ثلاثة . وأما الواقدي فسردهم خمسة وثمانين رجلاً . وروى أحمد والبخاري والطبراني من حديث ابن عباس « ان المهاجرين ببدر كانوا سبعة وسبعين رجلاً ، فلملح لم يذكر من ضرب له بسهم من لم يشهدا حسا . الحديث الثلاثون ، **قوله** ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . **قوله** ( ضربت يوم بدر للمهاجرين بمائة سهم ) عند ابن عائد من طريق أبي الاسود عن عروة « سألت الزبير على كم سهم جاء المهاجرين يوم بدر ؟ قال على مائة سهم » ، قال الداودي هذا يغاير قوله « كانوا احدى وثمانين » ، قال فان قوله بمائة سهم من كلام الزبير فاعله دخله شك في العدد ، ويحتمل أن يكون من قول الراوي عنه ، قال : وانما كانوا على التحرير أربعة وثمانين ، وكان معهم ثلاثة أفراس فأقسم لها سهمين سهمين ، وضرب لرجال كان أرسلهم في بعض أمره بسماهم فصح أنها كانت مائة بهذا الاعتبار . قلت : هذا الذي قاله أخيراً لا بأس به ، لكن ظاهر أن إطلاق المائة إنما هو باعتبار الخس ، وذلك أنه عزل خمس الغنيمة ثم قسم ماعداه على الثمانين على ثمانين سهماً عدد من شهدا ومن ألحق بهم ، فإذا أضيف اليه الخس كان ذلك من حساب مائة سهم ، والله أعلم

### ١٣ - باب تسمية من سمي من أهل بدر

في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله ، على حروف المعجم :

النبي محمد بن عبد الله الهاشمي ﷺ . أناس بن البكير . بلال بن رباح مولى أبي بكر القرشي . حوزة ابن عبد المطلب الهاشمي . حاطب بن أبي بكرة خلف أنقرش . أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي . حارثة

ابن الربيع الانصارى قُتل يوم بدر وهو حارثة بن سُرافة كان في النظارة . . خُبَيْبُ بن عَدِيّ الانصارى .  
 خُنَيْسُ بن حُذافة السهمي . رِفاعَة بن رافع الانصارى . رِفاعَة بن عبد الميذر أبو لُبابة الانصارى . الزُّبَيْرُ بن  
 القَوَامِ القرشي . زَيْدُ بن سَهْل أبو طلحة الانصارى . أبو زيد الانصارى . سعدُ بن مالك الزهري . سعدُ بن  
 سخولة القرشي . سعيدُ بن زيد بن عمرو بن نفيل القرشي . سهلُ بن حَنيف الانصارى . ظَهْرُ بن رافع  
 الانصارى وأخوه . عبدُ الله بن عثمان أبو بكر الصديق القرشي . عبدُ الله بن مسعود الهذلي . عتبةُ بن مسعود  
 الهذلي . عبدُ الرحمن بن عوف الزهري . عبيدةُ بن الحارث القرشي . مُعبدةُ بن الصامت الانصارى . عمروُ بن  
 الخطاب المدوني . عثمان بن عفان القرشي خلفه النبي ﷺ على ابنته وضرب له بسهمه . علي بن أبي طالب  
 الهاشمي . عمرو بن عوف حليف بني عامر بن كُوَيْ . عقبة بن عمرو الانصارى . عامر بن ربيعة الغنزي . عامرُ بن  
 ثابت الانصارى . عويمُ بن ساعدة الانصارى . عِتيانُ بن مالك الانصارى . قدامة بن مظعون . قتادة بن النعمان  
 الانصارى . مُعاذ بن عمرو بن الجوح . معوذ بن عَفراء وأخوه . مالكُ بن ربيعة أبو أسيد الانصارى . مرارة  
 ابن الربيع الانصارى . مَعْنُ بن عَدِيّ الانصارى . مسطحُ بن أَنانة بن عباد بن المطلب بن عبد مناف . وقدادُ  
 ابن عمرو السكندى خليفُ بن زهرة . هِلَالُ بن أمية الانصارى رضى الله عنهم

**قوله** ( باب تسمية من سمي من أهل بدر في الجامع ) أى دون من لم يسم فيه ، ودون من لم يذكر فيه أصلا .  
 والمراد بالجامع هذا الكتاب ، والمراد بمن سمي من جاء ذكره فيه برواية عنه أو عن غيره بأنه شهد بها لا بمجرد  
 ذكره دون التنصيص على أنه شهد بها ، وهذا يحاج عن ترك إيراد مثل أبي عبيدة بن الجراح فإنه شهد بها باتفاق ،  
 وذكر في الكتاب في عدة مواضع ، إلا أنه لم يقع فيه التنصيص على أنه شهد بدرا . **قوله** ( النبي محمد بن عبد الله  
 الهاشمي ﷺ ) قلت بدأ به تبركا وتيمنا بذكره ، وإلا فذلك من المقطوع به . **قوله** ( أبو بكر ) تقدم ذكره في مواضع  
 منها في دباب اذ تستفيثون وبكم ، . **قوله** ( عمر ) ذكره في حديث أبي طلحة . **قوله** ( عثمان ) قلت لم يتقدم له ذكر في  
 هذه القصة ، إلا أنه تقدم في المناقب من قول ابن عمر أنه ضرب له بسهمه . **قوله** ( علي بن أبي طالب ) تقدم في حديث  
 المبارزة وفي غيره . **قوله** ( إياس بن البكير ) تقدم قبل دباب شهرذ الملائكة بدرا ، وقد سرد المصنف من هذه  
 الاسماء على حروف المعجم ، وذكر بعض ذوى السكني معتمدا على الاسم دون أداة السكنية فلماذا قال أبو حذيفة  
 في حرف الحاء ، وقدم النبي ﷺ والأربعة قبل الباقيين لشرافهم ، وفي بعض النسخ قدم النبي ﷺ فقط وذكر  
 الأربعة في حرف العين والخطب فيه سهل . ثم إن إياس بن البكير المذكور بكسر الهمزة بعدها تحتانية وآخره مهملة ،  
 وهم من ضبطه بفتح الهمزة ، وأما أبوه فتقدم ضبطه ، وقد شهد مع إياس بدرا إخوته عاقل وعامر وغيرهما ،  
 وإسكن لما لم يقع ذكرهم في الجامع لم يذكرهم . **قوله** ( بلال ) تقدم في حديث عبد الرحمن بن عوف في قتل أمية بن  
 خلف . **قوله** ( حمزة ) تقدم في أول القصة . **قوله** ( حاطب ) تقدم في فضل من شه . بدرا . **قوله** ( أبو حذيفة )

تقدم في الحديث الخامس من الباب الأخير . **قوله** (حارثة بن الربيع) يعني بالتشديد هو ابن سراقه ، تقدم في أول د باب فضل من شهد بدرا ، وقوله د كان في النظارة ، أشار إلى ما وقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أنه خرج نظارا أخرجه أحد والنسائي وزاد ما خرج لقتال ، . **قوله** (خبيب بن عدي) تقدم في حديث أبي هريرة ، وسيأتي ما قيل فيه في الكلام على غزوة الرجيع . **قوله** (خنيس بن حذافة) تقدم في العاشر في الباب الأخير . **قوله** (رفاعة بن رافع) تقدم في د باب فضل من شهد بدرا ، . **قوله** (رفاعة بن عبد المنذر أبو لبابة) تقدم في التاسع عشر من الباب الأخير ، وجزمه بأن اسمه رفاعة خالف فيه الأكثر فانهم قالوا إن اسمه بشير وإن رفاعة أخوه . **قوله** (الزبير بن العوام) تقدم في عدة أحاديث . **قوله** (زيد بن سهل أبو طلحة) تقدم في د باب الدعاء على المشركين ، . **قوله** (أبو زيد الأنصاري) تقدم من حديث أنس . **قوله** (سعد بن مالك) هو ابن أبي وقاص ، ولم يتقدم له ذكر في هذه القصة ، ولكن هو منهم بالاتفاق ، ويحتمل أن يكون أخذه من أثر سعيد بن المسيب على بعد في ذلك . **قوله** (سعد بن خولة) تقدم في قصة سبيعة الأسلمية . **قوله** (سعيد بن زيد) تقدم في أثر نافع عن ابن عمر . **قوله** (سهل بن حنيف) تقدم في حديث على أنه كبر عليه خمسا . **قوله** (ظهير بن رافع) تقدم في حديث رافع بن خديج وأنه عمه وأن اسم أخيه مظهر ، ولم يسم البخاري أخاه . **قوله** (عبد الله بن مسعود) تقدم في أوائله . **قوله** (عتبة بن مسعود) يعني أخاه . قلت : ولم يتقدم له ذكر بل ولا ذكره أحد من صنف في المغازي في البدرين ، وقد سقط ذكره من رواية النسفي ولم يذكره الاسماعيل ولا أبو نعيم في مستخرجهما وهو المعتمد . **قوله** (عبد الرحمن بن عوف) تقدم في قتل أبي جهل وغيره . **قوله** (عبيدة ابن الحارث) تقدم في حديث علي . **قوله** (عبادة بن الصامت) تقدم بعد د باب شهود الملائكة بدرا ، . **قوله** (عمرو بن عوف) تقدم فيه . **قوله** (عقبة بن عمرو) أبو مسعود البدرى تقدم مترجما بثلاثة أحاديث . **قوله** (عامر بن ربيعة العنزي) بالنون والزاي ، وقع في رواية السكشميين والعدوي ، وكلاهما صواب ، فانه عنزي الأصل عدوي الحلف . **قوله** (عاصم بن ثابت) تقدم في حديث أبي هريرة . **قوله** (عويم بن ساعدة) تقدم في حديث السقيفة **قوله** (عتبان بن مالك) تقدم في د باب شهود الملائكة بدرا ، . **قوله** (قدامة بن مظعون) تقدم فيه **قوله** (قتادة بن النعمان) تقدم في أول الباب في حديث أبي سعيد . **قوله** (معاذ بن عمرو بن الجوح) بفتح الجيم وتخفيف الميم المضمومة وآخره مهملة ، تقدم في قتل أبي جهل . **قوله** (معوذ بن عفرأ) هي أمه ، واسم أبيه الحارث ، ومعوذ بتشديد الواو وبفتحها على الأشهر ، وجزم الوقشي بأنه بالكسر . **قوله** (وأخوه) عوف بن الحارث ، تقدم ذكرهما . **قوله** (مالك بن ربيعة أبو أسيد) تقدم في أول د باب من شهد بدرا ، ونبه عياض على أن من لا معرفة له قد يتوهم أن مالكا أخو معاذ لأن سياق البخاري هكذا د معاذ بن عفرأ أخوه مالك بن ربيعة ، وليس ذلك مراده بل قوله أخوه أى عوف ولم يسمه ، ثم استأنف فقال د مالك بن ربيعة ، ولو كتبه بواو العطف لارتفع اللبس ، وكذا وقع عند بعض الرواة . **قوله** (مرارة بن الربيع) تقدم في حديث كعب بن مالك . **قوله** (معن بن عدي) تقدم مع عويم بن ساعدة . **قوله** (مسطح بن أثانة) تقدم في أواخر الباب الأخير ، ووقع هنا لأبي زيد في نسبته د عباد بن عبد المطالب ، والصواب حذف د عبد ، . **قوله** (المقداد بن عمرو) تقدم ، ووقع في رواية السكشميين د المقدام ، بيم في آخره وهو غلط . **قوله** (هلال بن أمية) تقدم مع مرارة . قلت لجملة من

ذكر من أهل بدر هنا أربعة وأربعون رجلاً ، وقد سبق البخاري إلى ترتيب أهل بدر على حروف المعجم وهو أضبط لاستيعاب أسمائهم ، ولكنه اقتصر على ما وقع عنده منهم ، واستوعبهم الحافظ ضياء الدين المقدسي في كتاب الأحكام ، وبين اختلاف أهل السير في بعضهم وهو اختلاف غير فاحش ، وأورد ابن سيد الناس أسماء في « عيون الاثر » ، لكن على القبانل كما صنع ابن إسحق وغيره ، واستوعب ما وقع له من ذلك فزادوا - على ثلاثمائة وثلاثة عشر - خمسين رجلاً ، قال : وسبب الزيادة الاختلاف في بعض الاسماء . قلت : ولولا خشية التلويل لسردت أسماء مفصلاً مبيناً للراجع ، لكن في هذه الإشارة كفاية ، والله المستعان

١٤ - **باب** حديث بني النضير ، ومخرج رسول الله ﷺ في دية الرُجَّائين ، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ ، قال الزهري عن رُوَّة : كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل وقعة أُحُد . وقول الله تعالى [ ٢ الحشر ] : ﴿ هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ﴾ وجعله ابن اسحاق بعد بئر معونة وأحُد

٤٠٢٨ - **حديث** إسحاق بن نعيم حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « حاربت قريظة والنضير ، فأجلى بني النضير وأفر قريظة ومن عليهم حتى حاربت قريظة ، فقتل رجالهم ، وقسم نساءهم وأولادهم وأمواهم بين المسلمين ، إلا بعضهم لحقوا بالذي ﷺ فآمنهم وأسلموا . وأجلى يهود المدينة كلهم : بني قينقاع وهم رهط عبد الله بن سلام ، ويهود بني حارثة ، وكل يهود المدينة »

٤٠٢٩ - **حديث** الحسن بن مذكّر حدثنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال « قلت لأبي عباس : سورة الحشر ، قل : فل سورة النضير » تابعه هشيم عن أبي بشر

[ الحديث ٤٠٢٩ - أخرجه في : ٤٦٤٥ ، ٤٨٨٢ ، ٤٨٨٣ ]

٤٠٣٠ - **حديث** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا معتمر عن أبيه سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان ازجل يجل للنبي ﷺ النخلات ، حتى انتج قريظة والنضير ، فكان بعد ذلك يرُد عليهم »

٤٠٣١ - **حديث** آدم حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير وقطع ، وهي البؤيرة ، فنزلت [ ٥٩ الحشر ] : ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتوها قائمة على أصولها فبإذن الله ﴾

٤٠٣٢ - **حديث** إسحاق أخبرنا حبان أخبرنا جويرية بن أسماء عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان للنبي ﷺ حرق نخل بني النضير ، قال : ولما يقول حسان بن ثابت :  
وهان علي سراة بني لؤي  
حريق بالبؤيرة مستطير



قال فأجابه أبو سفيان بن الحارث :

أدام الله ذلك من صنيع  
سئل أئينا منها بئزوه  
وَحَرَّقَ فِي نَوَاجِيهَا السَّهْمَ  
وَتَسْلَمُ أَيْ أَرْضِينَا تَضِيرَ ،

**قوله** ( حديث بنى النضير ) بفتح النون وكسر الصاد المعجمة ، هم قبيلة كبيرة من اليهود ، وقد مضت الإشارة إلى التعريف بهم في أوائل الكلام على أحاديث الهجرة . وكان الكفار بعد الهجرة مع النبي ﷺ على ثلاثة أقسام : قسم وادعهم على أن لا يهاجروه ولا يمالئوا عليه عدوه ، وهم طوائف اليهود الثلاثة قريظة والنضير وقينقاع . قسم حاربوه ونصبوا له العداوة كقريش . وقسم تاركوه وانتظروا ما يثول إليه أمره كطوائف من العرب ، فنهى من كان يحب ظهوره في الباطن كخزاعة ، وبالعكس كبنى بكر ، ومنهم من كان معه ظاهرا ومع عدوه باطنا وهم المنافقون ، فكان أول من نقض العهد من اليهود بنو قينقاع لحاربهم في شوال بعد وقعة بدر فزولوا على حكمه ، وأراد قتلهم فاستوهمهم منه عبد الله بن أبي وكانوا حلفاء فوهمهم له ، وأخرجهم من المدينة إلى أضرعات . ثم نقض العهد بنو النضير كما سيأتي ، وكان رئيسهم حي بن أخطب . ثم نقضت قريظة كما سيأتي شرح حالهم بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وخرج رسول الله ﷺ إليهم في دية الرجلين ، وما أرادوا من الغدر برسول الله ﷺ ) سيأتي شرح ذلك في نقل كلام ابن إسحق في هذا الباب . **قوله** ( وقال الزهري عن عروة بن الزبير : كانت على رأس ستة أشهر من وقعة بدر قبل وقعة أحد ) وصلة عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن الزهري أنهم من هذا ولفظه عن الزهري وهو في حديثه عن عروة : ثم كانت غزوة بنى النضير ، وهم طائفة من اليهود على رأس ستة أشهر من وقعة بدر ، وكانت منازلهم ونخلهم بناحية المدينة ، فحاصرهم رسول الله ﷺ حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أقلت الإبل من الامتعة والأموال لا الحلقة يعني السلاح فانزل الله فيهم ( سبح لله - إلى قوله - لأول الحشر ) وقَاتَلَهُمْ حَتَّى صَالَحَهُمْ عَلَى الْجَلَاءِ فَأَجْلَاهُمْ إِلَى الشَّامِ ، وكانوا من سبط لم يصبهم جلاء فيما خلا ، وكان الله قد كتب عليهم الجلاء ولولا ذلك لعذبهم في الدنيا بالقتل والسب . وقوله ( لأول الحشر ) فكان جلاؤهم أول حشر حشرا في الدنيا إلى الشام وحكى ابن التين عن الداودي أنه رجح ما قال ابن إسحق من أن غزوة بنى النضير كانت بعد بدر بمعونة ، مستدلا بقوله تعالى ( وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب من صياحهم ) قال : وذلك في قصة الأحزاب . قلت : وهو استدلال واه ، فإن الآية نزلت في شأن بنى قريظة ، فانهم هم الذين ظاهروا الأحزاب ، وأما بنو النضير فلم يكن لهم في الأحزاب ذكر ، بل كان من أعظم الأسباب في جمع الأحزاب ما وقع من جلاؤهم ، فانه كان من رده وسهم حي بن أخطب وهو الذي حسن لبني قريظة والغدر وموافقة الأحزاب كما سيأتي ، حتى كان من هلاكهم ما كان ، فكيف يصير السابق لاحقا ؟ **قوله** ( وقول الله عز وجل : هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب - إلى قوله - أن يخرجوا ) وقد وضع المراد من ذلك في أثر عبد الرزاق المذكور ، وقد أورد ابن إسحق تفسيرها لما ذكر هذه الغزوة . وانفق أهل العلم على أنها نزلت في هذه القصة ، قاله السبيل ، قال : ولم يختلفوا في أن أموال بنى النضير كانت خاصة برسول الله ﷺ وأن المسلمين لم يوجعوا عليهم بخيل ولا ركاب وأنه لم يقع بينهم قتال أصلا **قوله** ( وجعله ابن إسحق بعد بدر بمعونة وأحد ) كذا هو في المغازي لابن إسحق مجزوما به ، ووقع في رواية القاسبي

« وجعله إسحق ، قال عياض : وهو وهم والصواب « ابن إسحق » وهو كما قال . ووقع في شرح الكرماني « محمد بن إسحق بن نصر » وهو غلط ، وإنما اسم جده يسار ، وقد ذكر ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيره من أهل العلم أن عامر بن الطفيل أعتق عمرو بن أمية لما قتل أهل بئر معونة عن رقة كانت على أمه ، فخرج عمرو إلى المدينة فصادف رجلين من بني عامر معهما عقد وعمد من رسول الله ﷺ لم يشمر به عمرو ، فقال لما عمرو عن أنهما ؟ فذكرا أنهما من بني عامر فتركهما حتى نالما فقتلتهما عمرو وظن أنه ظفر ببعض ثأر أصحابه ، فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال : لقد قتلت قتيلين لأودينهما . انتهى . وسيأتي خبر غزوة بئر معونة بعد غزوة أحد ، وفيها عن عروة « ان عمرو بن أمية الضمري كان مع المسلمين ، فأسره المشركون » . قال ابن إسحق « فخرج رسول الله ﷺ إلى بني النضير يستعينهم في ديتهم فيما حدثني يزيد بن رومان ، وكان بين بني النضير وبني عامر عقد وحلف ، فلما أتاهم أبستعينهم قالوا : نعم . ثم خلا بعضهم ببعض فقالوا : إنكم لن تجدوه على مثل هذه الحال . قال : وكان جالسا إلى جانب جدار لهم ، فقالوا من رجل يعلو على هذا البيت فيلقى هذه الصخرة عليه فيقتله ويريحنا منه ؟ فانتدب لذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء ، فقام مظهرا أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه : لا تبرحوا ، ورجع مسرعا إلى المدينة ، واستبطأ أصحابه فأخبروا أنه توجه إلى المدينة ، فلاحقوا به ، فأمر بحربهم والمسير إليهم ، فتنصنوا ، فأمر بقطع النخل والتحريق ، وذكر ابن إسحق أنه حاصرهم ست ليال ، وكان ناس من المنافقين يشعوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا ، فان قوتلتهم قاتلنا معكم . فتربصوا ، فنفذ الله في قلوبهم الرعب فلم ينصروهم ، فسألوا أن يحلوا عن أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك . وروى البيهقي في « الدلائل » من حديث محمد بن مسلمة أن رسول الله ﷺ بعثه إلى بني النضير وأمره أن يؤجلهم في الجلاء ثلاثة أيام ، قال ابن إسحق : فاحتملوا إلى خيبر وإلى الشام ، قال لخدني عبد الله بن أبي بكر أنهم جلوا الأموال من الخيل والمزارع فكانت لرسول الله ﷺ خاصة . قال ابن إسحق : ولم يسلم منهم إلا يامين بن عمير وأبو سعيد بن وهب فأحرزا أموالها . وروى ابن مردويه قصة بني النضير بأسناد صحيح إلى معمر عن الزهري « أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال : كتب كنفار قريش إلى عبد الله بن أبي وغيره ممن يعبد الأوثان قبل بدر يمددونهم بأموالهم النبي ﷺ وأصحابه ، ويتوعدونهم أن يغزوه بجميع العرب ، فهم ابن أبي ومن معه بقتال المسلمين ، فأتاهم النبي ﷺ فقال : ما كادكم أحد بمثل ما كادتكم قريش ، يريدون أن تلقوا بأسكم بينكم ، فلما سمعوا ذلك عرفوا الحق ففرقوا . فلما كانت وقعة بدر كتبت كنفار قريش بعدها إلى اليهود : انكم أهل الحلقة والحصون ، يمددونكم ، فأجمع بنو النضير على الغدر ، فأرسلوا إلى النبي ﷺ : اخرج الينا في ثلاثة من أصحابك ويلفك ثلاثة من علمائنا ، فان آمنوا بك اتبعناك . ففعل . فاشتمل اليهود الثلاثة على الخناجر فأرسلت امرأة من بني النضير إلى أخ لها من الانصار مسلم تخبره بأمر بني النضير ، فأخبر أخوها النبي ﷺ قبل أن يصل إليهم ، فرجع . وصحبهم بالكتائب لحصرهم يومه ، ثم غدا على بني قريظة لحاصرهم فهاودوه ، فانصرف عنهم إلى بني النضير ، فقاتلهم حتى نزلوا على الجلاء وعلى أن لهم ما أظلت الإبل إلا السلاح ، فاحتملوا حتى أبواب بيوتهم ، فكانوا يخربون بيوتهم فايدهم فيهدونها . ويحملون ما يوافقهم من خشبها ، وكان جلازم ذلك أول حشر الناس إلى الشام . وكذا أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن عبد الرزاق ، وفي ذلك رد على ابن

الذين في زعمه أنه ليس في هذه القصة حديث بإسناد ، قالت : فهذا أقوى مما ذكر ابن إسحق من أن سبب غزوة بني النضير طلبه ﷺ أن يعينوه في دية الرجلين ، لكن وافق ابن إسحق جل أهل المغازي ، فأنه أعلم . وإذا ثبت أن سبب إجلاله بني النضير ما ذكر من مهمهم بالغدر به ﷺ ، وهو إنما وقع عند ما جاء اليوم ليستعين بهم في دية قبيلي عمرو بن أمية ، تعين ما قال ابن إسحق ، لأن إثر معونة كانت بعد أحد بالاتفاق . وأغرب السبيل فرجع ما قال الزهري ، ولولا ما ذكر في قصة عمرو بن أمية لأمكن أن يكون ذلك في غزوة الرجيع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر حاربت النضير وقريظة فأجلى بني النضير ، كذا فيه ولم يعين المفعول من حاربت ولم يسم فاعل أجلى ، والمراد النبي ﷺ . وكان سبب وقوع المحاربة تقضيم العهد : أما النضير فبالسبب الآتي ذكره وهو ما ذكره موسى بن عقبة في المغازي قال : كانت النضير قد دسوا إلى قريش وحضروهم على قتال رسول الله ﷺ ودلوهم على العورة ، ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن إسحق من مجيء النبي ﷺ في قصة الرجلين قال وفي ذلك نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم اذ هم قوم أن يستولوا اليكم أيديهم ﴾ الآية . وعند ابن سعد أن رسول الله ﷺ أرسل إليهم محمد بن مسلمة أن اخرجوا من بلدي فلا تساكنتوني بعد أن مهمتم بما همتم به من الغدر ، وقد أجملكم عشرا . وأما قريظة فبمظاهرتهم الأحزاب على النبي ﷺ في غزوة الخندق كما سيأتي . قوله ( حتى حاربت قريظة ) سيأتي شرح ذلك بعد غزوة الخندق إن شاء الله تعالى . كذا وقع تقديم قريظة على النضير وكأنه لشرفهم ، وإلا فالجلاء النضير كان قبل قريظة بكثير . قوله ( والنضير ) ذكر ابن إسحق في قصته أن النبي ﷺ لما أرسل إليهم أن اخرجوا وأجلمهم عشرا وأرسل إليهم عبد الله بن أبي نضير أنهم أرسلوا إلى النبي ﷺ : إنا لا نخرج ، فاصنع ما بدا لك . فقال : الله أكبر ، حاربت يهود فخرج إليهم ، فخذلهم ابن أبي نضير ولم تمنهم قريظة . وروى عبد بن حميد في تفسيره من طريق عكرمة أن غزوة بني النضير كانت صبيحة قتل كعب بن الأشرف ، يعني الآتي ذكره عقب هذا . قوله ( بن قينقاع ) هو بالنصب على البدلية ، ونون قينقاع مثلثة والأشهر فيها الضم ، وكانوا أول من أخرج من المدينة كما تقدم في أول الباب . وروى ابن إسحق في المغازي عن أبيه عن عباد بن الوليد عن عباد بن الصامت قال : لما حاربت بنو قينقاع قام بأمرهم عبد الله بن أبي نضير ففشى عباد بن الصامت وكان له من خلفهم مثل الذي لعبد الله بن أبي نضير ، فقتلوا عباد بن أبي نضير . قال : فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ﴾ إلى قوله - ﴿ ولون نخشى أن تصيبنا دائرة ﴾ وكان عبد الله بن أبي نضير لما سأل النبي ﷺ أن يمن عليهم قال : يا محمد إنهم منونوني من الأسود والأحمر ، وإن امرؤ أخشى الدوائر ، فوهبهم له . وذكر الواقدي أن إجلالهم كان في شوال سنة اثنتين ، يعني بعد بدر بشهر . ويؤيده ما روى ابن إسحق بإسناد حسن عن ابن عباس قال : لما أصاب رسول الله ﷺ قريشا يوم بدر جمع يهود في سوق بني قينقاع فقال يا يهود : أسلوا قبل أن يصيبكم ما أصاب قريشا يوم بدر . فقالوا : إنهم كانوا لا يعرفون القتال ولو قاتلنا لعرفت أنا الرجال . فانزل الله تعالى ﴿ قل للذين كفروا ستغلبون ﴾ إلى قوله - ﴿ لاؤلى الأبصار ﴾ وأغرب الحاكم فزعم أن إجلاله بني قينقاع وإجلاله بني النضير كان في زمن واحد ، ولم يوافق على ذلك لأن إجلاله بني النضير كان بعد بدر بستة أشهر على قول عروة ، أو بعد ذلك بمدة طويلة على قول ابن إسحق كما تقدم بسطه . الحديث الثاني حديث ابن عباس في تسمية سورة الحشر سورة النضير لأنها نزلت فيهم ، قال الداودي : كأن ابن عباس كره تسميتها سورة الحشر لتلاظن أن المراد بالحشر يوم القيامة ،

أو لكونه بجمل فكره النسبة إلى غير معلوم . كذا قال ، وعند ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزلت سورة الحشر في بني النضير ، وذكر الله فيها الذي أصابهم من النعمة . **قوله** (حدثنا الحسن بن مدرك) كذا للجميع ، وفي نسخة (إسحق ، بدل الحسن وهو غلط . **قوله** (تابعه هشيم الخ) وصله المصنف في التفسير كما سيأتي هناك . الحديث الثالث ، **قوله** (عن أبيه) هو سليمان التيمي . **قوله** (كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات) تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في الخمس ، وسيأتي في أول غزوة قريظة بأنهم من هذا السياق . وقوله (فكان بعد ذلك يزد عليهم ، زاد في الرواية الأخرى) ما كانوا أعطوه ، وروى الحاكم في (الكاظم) من حديث أم العلاء قال (قال النبي ﷺ للانصار لما فتح النضير : إن أحببتهم قسمت بينكم ما آفاه الله علي ، وكان المهاجرون على ما هم عليه من السكنى في منازلكم وأموالكم ، وإن أحببتهم أعطيتهم وخرجوا عنكم . فاختلفوا الثاني ، الحديث الرابع ، **قوله** (حرق رسول الله ﷺ نخل بني النضير) في رواية السكسميني (نخل النضير) . **قوله** (وهي البويرة) بالموحدة مصغر بؤرة وهي الحفرة ، وهي هنا مكان معروف بين المدينة وبين نيماء ، وهي من جهة قبلة مسجد قباء إلى جهة الغرب ويقال لها أيضا البويرة باللام بدل الراء . **قوله** (فنزول ما قطعتم من لينة) هي صنف من النخل ، قال السهيلي : في تخصيصها بالذكر لإيماء إلى أن الذي يحوز قطعه من شجر العدو مالا يكون معدا للاقتيات ، لأنهم كانوا يقتاتون العجوة والبرني دون اللينة . وفي الجامع : اللينة النخلة وقيل الدقل ، وعن الفراء كل شيء من النخل سوى العجوة فهو من اللين . **قوله** في الرواية الثانية (أخبرنا حبان) هو ابن هلال ، وهو بفتح المهملة بعدها موحدة ثقيلة ، وإسحق الراوي عنه هو ابن راهويه . **قوله** (ولها يقول حسان بن ثابت : وهان على سراة بني أوى) كذا للاكثر ، وفي رواية السكسميني (هان باللام ، بدل الواو ، وسقطت اللام والواو من رواية الاسماعيل . وقوله (سراة بفتح المهملة وتخفيف الراء جمع سرى وهو الرئيس ، وقوله (حريق بالبويرة مستطير ، أى مشتعل ، وإنما قال حسان ذلك تعييرا لقريش لأنهم كانوا أغروهم بنقض العهد وأمرهم به ووعدوهم أن ينصروهم إن قصدتم النبي ﷺ . **قوله** (فأجابه أبو سفيان بن الحارث) أي ابن عبد المطلب ، وهو ابن عم النبي ﷺ ، وكان حينئذ لم يسلم وقد أسلم بعد في الفتح وثبت مع النبي ﷺ بحنين ، وذكر إبراهيم بن المنذر أن اسمه المغيرة ، وجزم ابن قتيبة أن المغيرة أخوه ، وبه جزم ابن عبد البر والسهيلي . **قوله** (ستعلم أينما بنزه) بنون ثم زاي ساكنة أى بعد وزنا ومعنى ، ويقال بفتح التون أيضا . وقوله (وتملى أى أرضينا ، بالثنية ، وقوله (تضير ، بفتح المثناة وكسر الضاد المعجمة من الضير وهو بمعنى الضر ، ويطلق الضير ويراد به المضرة . ونسبة هذه الأبيات لحسان بن ثابت وجوابها لأبي سفيان بن الحارث هو المشهور كما وقع في هذا الصحيح ، وعند مسلم بعض ذلك ، وعند شيخ شيوخنا أبي الفتح بن سيد الناس في (عيون الاثر) له عن أبي عمرو الشيباني أن الذي قال له (وهان على سراة بني أوى) هو أبو سفيان بن الحارث ، وأنه إنما قال (عن ، بدل هان ، وأن الذي أجاب بقوله (أدام الله ذلك من صنيع البيتين هو حسان ، قال : وهو أشبه من الرواية التي وقعت في البخاري اه . ولم يذكر مستندا للترجيح ، والذي يظهر أن الذي في الصحيح أصح ، وذلك أن قريشا كانوا يظاهرون كل من عادى النبي ﷺ عليه ويعدونهم النهر والمساعدة ، فلما وقع لبني النضير من الخذلان ما وقع قال حسان الأبيات المذكورة موجها لقريش - وهم بنو أوى - كيف خذلوا أصحابهم . وقد ذكر ابن إسحق أن حسان قال ذلك في غزوة بني قريظة ، وأنه إنما ذكر بني

النضير استطرادا ، فن الآيات المذكورة :

والا يا سعد سعد بن معاذ      فا فعلت قريظة والنضير  
وقد قال الكريم أبو حباب      أقيموا قينقاع ولا تسيروا  
وأولها :      تقاعد معشر نصرنا قريشا  
فهم أوتوا الكتاب فضيعوه      فهم عبي عن التوراة بور  
كفرتهم بالقرآن لقد لقيتم      بهصدق الذي قال النذير

وفي جواب أبي سفيان بن الحارث في قوله « تعلم أي أرضنا تضير ، ما يرجع ما وقع في الصحيح ، لأن أرض بني النضير مجاورة لأرض الانصار ، فاذا خربت أضرت بما جاورها ، بخلاف أرض قريش فانها بعيدة منها بعدا شديدا فلا تبالى بخرابها ، فكان أبو سفيان يقول تخربت أرض بني النضير وتخربها إنما يضر أرض من جاورها ، وأرضكم هي التي تجاورها فهي التي تتضرر لا أرضنا ، ولا يتبىأ مثل هذا في عكسه إلا بتسكف ، وهو أن يقال : إن الميرة كانت تحمل من أرض بني النضير إلى مكة فكانوا يرتفعون بها ، فاذا خربت تضرم ، بخلاف المدينة فانها في غنية عن أرض بني النضير بغيرها كخيبر ونحوها فينتج بعض اتجاه ، لكن إذا تعارضا كان ما في الصحيح أصح . ويحتمل إن كان ما قال أبو عمرو الشيباني محفوظا أن أبا سفيان بن الحارث ضمن في جوابه بيتا من قصيدة حسان فاهتمه ، فلما قال حسان « وهان على سراة بني لؤي » اهتداه أبو سفيان فقال « وعز على سراة بني لؤي » وهو عمل سائغ ، وكان من أنكر ذلك استبعد أن يدعو أبو سفيان بن الحارث على أرض الكفرة مثله بالتحريق في قوله « أدام الله ذلك من صنيع » والجواب عنه أن اسم الكفرة وإن جمعهم لكن العداوة الدينية كانت قائمة بينهم كما بين أهل الكتاب وعبد الاوثان من التباين ، وأيضا فقوله « وحررق في نواحيها السعير » يريد بنواحيها المدينة فيرجع ذلك دعاء على المسلمين أيضا . ولسكتب بن مالك في هذه القصة قصيدة على هذا الوزن والروى أيضا ذكرها ابن اسحق أولها :

لقد منيت بقدرتها الجبور      كذاك الدهر ذو صرف يدور  
فقودر منهم كعب صريحا      فذلك عند مصرعه النضير

يشير إلى كعب بن الأشرف الذي سيذكر قتله عقب هذا ، وفيها :

فذاقوا غب أمرهم وبالا      اكل ثلاثة منهم بعير  
فأجلوا حامدين بقينقاع      وغودر منهم نخل ودور

٤٠٣٣ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال « أخبرني مالك بن أوس بن الحذثان النصرى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، إذ جاءه حاجبه يرفأ فقال : هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد يستأذنون ؟ فقال : نعم فأدخلهم . فلبث قليلا ثم جاء فقال : هل لك في عباس وعلي يستأذنان ؟ قال :

نعم . فلما دَخَلَ قال عَبَّاسٌ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا - وَهِيَ بَحْتَمَانِدُ فِي الذِّى أَعْطَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِنْ بَنِي النَّضِيرِ - فَاسْتَبَّ عَلَى عَبَّاسٍ . فَقَالَ الرَّهْطِيُّ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ اقْضِ بَيْنَهُمَا وَأَرْخِ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخِرِ . فَقَالَ عُمَرُ : انْتَدُوا ، أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي بَازَنَهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَّا صَدَقَةً ، يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ ؟ قَالُوا : قَدْ قَالَ ذَلِكَ . فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَبَّاسٍ وَعَلَى فَقَالَ : أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . قَالَ : فَأَنَّى أَحَدُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ . [إِنَّ اللَّهَ - بِحَاجَتِهِ قَدْ خَصَّ رَسُولُهُ ﷺ فِي هَذَا اللَّيْلِ بِشَيْءٍ لَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا غَيْرَهُ ، فَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ [٦ الْحَبَشَةِ] ﴿ وَمَا أَعْطَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ - إِلَى قَوْلِهِ - قَدِيرٌ ﴾ فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ وَاللَّهِ مَا احْتَازَهَا دُونَكُمْ وَلَا اسْتَأْثَرَهَا عَلَيْكُمْ ، لَقَدْ أَعْطَا كُوهَا وَقَسَمَهَا فِيكُمْ حَتَّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ مِنْهَا ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَتِهِمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ بِحَبْلِ مَالِ اللَّهِ ، فَعَمِلَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيَاتِهِ ، ثُمَّ تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَهَبْصَهُ أَبُو بَكْرٍ فَعَمِلَ فِيهِ بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنْتُمْ خَيْرُ النَّاسِ - فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ وَقَالَ - تَذَكَّرَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ عَمِلَ فِيهِ كَمَا تَقُولَانِ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ إِنَّهُ فِيهِ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ فَقُلْتُ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، فَهَبْصَتُهُ سَنَتَيْنِ مِنْ إِمَارَتِي أَعْمَلُ فِيهِ بِمَا عَمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنِّي فِيهِ صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ . ثُمَّ جِئْتُمَانِي كِلَا كَا وَكِلْتَا كَا وَاحِدَةً وَأَمْرُكُمْ كَاجْمِيعٍ ، فَجِئْتَنِي - يَعْنِي عَبَّاسًا - فَقُلْتُ لَكُمَا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَّا صَدَقَةً ، فَلَمَّا بَدَأَ لِي أَنْ أَدْفَعَهُ إِلَيْكُمَا قُلْتُ : إِنْ شِئْتُمَا دَفَعْتُهُ إِلَيْكُمَا عَلَى أَنْ عَلَيَكُمَا عَهْدُ اللَّهِ وَوَيْثَاقُهُ لَتَعْمَلَانِ فِيهِ بِمَا عَمِلَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَمَا عَمِلْتُ فِيهِ مُذْ وَلِيتُ ، وَإِلَّا فَلَا تُسْكِلَانِي . فَقُلْتُمَا : ادْفَعْهُ لِمَا بَيْنَا بِذَلِكَ ، فَدَفَعْتُهُ إِلَيْكُمَا ، أَفَقُلْتُمَا سَانِ مَنِي قَضَاءٍ غَيْرَ ذَلِكَ ؟ فَوَاللَّهِ الَّذِي بَازَنَهُ تَقْوَمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ لَا أَقْضِي فِيهِ بِقَضَاءٍ غَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ . فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهُ فَادْفَعَا إِلَيَّ ، فَأَنَا أَكْفِيكُمْ . »

٤٠٣٤ - قَالَ لَحْدَثْتُ هَذَا الْحَدِيثَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ فَقَالَ « صَدَقَ مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ ، أَنَا سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ : أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ عُمَانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ يَسْأَلُونَهُ عَنْهُنَّ بِمَا أَعْطَا اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ، فَكَسَتْ أَنَا أُرْدَهُنَّ ، فَقُلْتُ لَهُنَّ : أَلَا تَعْلَمِينَ أَنَّ اللَّهَ ؟ أَلَمْ تَعْلَمَنَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ : لَا نُورَثُ ، مَا تَرَ كُنَّا صَدَقَةً - يُرِيدُ بِذَلِكَ نَفْسَهُ - لِمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ هَذَا الْمَالِ . فَانْتَهَى أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ

ﷺ إلى ما أخبرتهن . قال : فكانت هذه الصدقة بيد علي ، منهم علي عباساً فملكه عليها . ثم كان بيد حسن بن علي ، ثم بيد حسين بن علي ، ثم بيد علي بن حسين وحسن بن حسن كلاهما كانا يتداولانها ، ثم بيد زيد بن حسن وهي صدقة رسول الله ﷺ حقاً .

[ الحديث ٤٠٣٤ - طرأه في : ٦٧٢٧ ، ٦٧٣٠ ]

٤٠٣٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة « أن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلقمان ميراثهما : أرضه من فذك ، وسهمه من خير »

٤٠٣٦ - فقال أبو بكر « سمعت النبي ﷺ يقول : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد في هذا المال . والله قرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي »

الحديث الخامس حديث مالك بن أوس بن الحدثان عن عمر ، وفيه قصة خصمة العباس وعلي عنده مطولة ، وقد تقدم شرحه في فرض الخس مستوفى ، والفرض منه قوله : وهما يختصمان فيما آتاه الله على رسوله من بني النضير . الحديث السادس حديث عائشة ، قوله ( قال حدثت هذا الحديث عروة ) الفائل هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد ذكرت شرحه أيضاً مع حديث مالك بن أوس في فرض الخس . الحديث السابع حديث أبي بكر الصديق تقدم أيضاً في أول فرض الخس بزيادة فيه ، وزاد هنا قول أبي بكر : والله قرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي ، وظاهر سياقه الإدراج ، وقد بينه الإسماعيلي بلفظ « فتشهد أبو بكر لحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فوالله قرابة رسول الله ﷺ أحب إلي أن أصل من قرابتي ، قال أبو بكر ذلك معتذراً عن منعه القسمة ، وأنه لا يلزم منها أن لا يصلهم برة من جهة أخرى . وحصل كلامه أن قرابة الشخص مقدمة في برة إلا إن عارضهم في ذلك من هو أرجح منهم ، والله أعلم

١٥ - باب قتل كعب بن الأشرف

٤٠٣٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « قال رسول الله ﷺ : من لكعب بن الأشرف ؟ فانه قد آذى الله ورسوله . فقام محمد بن مسلمة فقال : يا رسول الله ، أتحب أن أتيه ؟ قال : نعم . قال : فأذن لي أن أقول شيئاً . قال : قل . فأتاه محمد بن مسلمة فقال : لمن هذا الرجل قد سألنا صدقة ، وإنه قد عتانا ، وإني قد أتيتك استسأفك . قال : وأيضاً والله لتكفنه . قال : إنما قد اتبعناه ، فلا نحب أن ندعه حتى نطأ إلى أي شيء يصير شأنه ، وقد أردنا أن نسلقنا وسقا أو وسقين . وحدثنا عمرو وغيره فلم يذكر « وسقا أو وسقين » فقلت له : فيه « وسقا أو وسقين » ؟ فقال : أرى فيه « وسقا أو وسقين » - « قال : نعم ؛ ارهنوني . قالوا : أي شيء تريد ؟ قال : ارهنوني نساءكم . قالوا :

كيف ترهنك نساءنا وأنت أجل للعرب؟ قال: قارهنوني أبناءكم. قالوا: كيف ترهنك أبناءنا فيسب أحدكم فيقال: رهن يوسق أو وسقن، هذا عارٌ علينا، وأسكتنا ترهنك الأمة. قال سفيان: يعني السلاح. فواءده أن يأتيه. فجاءه ليلاً ومعه أبو نائلة - وهو أخو كعب من الرضاة - فدعاهم إلى الحصن، فنزل إليهم، فقالت له امرأته: أين تخرج هذه الساعة؟ فقال: إنما هو محمد بن مسلمة وأخى أبو نائلة. وقال غير عمرو: قالت أسمع صوتاً كأنه يقطر منه الدم. قال إنما هو أخى محمد بن مسلمة ورضيى أبو نائلة، إن الكريم لو دعى إلى طاعة بليل لأجاب. قال: ويدخل محمد بن مسلمة معه رجلين - قيل لسفيان: سماهم عمرو؟ قال: سعى بعضهم. قال عمرو: جاء معه رجلين، وقال غير عمرو: أبو عبس بن جبر والحارث بن أوس وعبد بن بشر - قال عمرو: جاء معه رجلين فقال: إذا ماجأ فاني قاتل بشعره فأشبهه، فإذا رأيتوني استمكنت من رأسه فدونكم فاضربوه. وقال امرأة: ثم أشبهكم. فنزل إليهم متوشحاً وهو ينفخ منه ريح الطيب فقال: ما رأيت كاليوم رجلاً - أى أطيب - وقال غير عمرو: قال عندي أعطر نساء العرب وأكل العرب. قال عمرو: فقال: أناذن لى أن أشم رأسك؟ قال: نعم. فشمه، ثم أشم أصحابه ثم قال: أناذن لى؟ قال: نعم. فلما استمكن منه قال: دونكم. فقتلوه. ثم أتوا النبي ﷺ فأخبروه.

**قوله** (باب قتل كعب بن الأشرف) أى اليهودى، قال ابن اسحق وغيره: كان عربياً من بني نهمان وهم بطن من طي، وكان أبوه أصاب دماً في الجاهلية فأنى المدينة خالف بني النضير فشرى فيهم، وتزوج عقيلة بنت أبي الحقيق فولدت له كعباً، وكان طويلاً جميلاً ذا بطن وهامة، وهجا المسلمين بعد وقعة بدر، وخرج إلى مكة فنزل على ابن وداعة السهمي والد المطلب، فهجاه حسان وهجا امرأته عائكة بنت أسيد بن أبي العيص بن أمية فطردته، فرجع كعب إلى المدينة وتشبب بنساء المسلمين حتى آذاهم. وروى أبو داود والترمذي من طريق الزهري عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه: أن كعب بن الأشرف كان شاعراً، وكان يهجو رسول الله ﷺ ويحرض عليه كفار قريش، وكان النبي ﷺ قدم المدينة وأهأأ أخلاط. فأراد رسول الله ﷺ استصلاحهم، وكان اليهود والمشركون يؤذون المسلمين أشد الأذى، فأمر الله رسوله والمسلمين بالصبر. فلما أبى كعب أن ينزع عن أذاه أمر رسول الله ﷺ سعد بن معاذ أن يبعث رهطاً ليقتلوه. وذكر ابن سعد أن قتله كان في ربيع الأول من السنة الثالثة. **قوله** (قال عمرو) هو ابن دينار، كذا هنا وفي رواية قتيبة عن سفيان في الجهاد وعند أبي نعيم من طريق الحميدي عن سفيان وحدثنا عمرو. **قوله** (من لكعب بن الأشرف)؟ أى من الذى ينتدب إلى قتله. **قوله** (أذى الله ورسوله) في رواية محمد بن محمود بن محمد بن مسلمة عن جابر عند الحاكم في الإكليل وفقد أذاًنا بشعره وقوى المشركين، وأخرج ابن عائد من طريق الكلبي أن كعب بن الأشرف قدم على مشرك قريش خالفهم عند أستاذ الكعبة على قتال المسلمين. ومن طريق أبي الأسود عن عروة: أنه كان يهجو النبي ﷺ والمسلمين ويحرض قريشا

٢ - ٤٣ ج ٧ • فتح الباري



عليهم ، وأنه لما قدم على قريش قالوا له : أديتنا أهدى أم دين محمد ؟ قال : دينكم . فقال النبي ﷺ : من لنا بآبن  
الاشرف فإنه قد استعلن بعداوتنا ، ووجدت في دوائد عبد الله بن اسحق الخراساني ، من مرسل عكرمة بسند  
ضعيف اليه لقتل كعب سببا آخر ، وهو أنه صنع طعاما واطأ جماعة من اليهود أنه يدعو النبي ﷺ إلى الولاية فإذا  
حضر فتكوا به ، ثم دعاه فجاء معه بعض أصحابه ، فأعلمه جبريل بما أضمره بعد أن جالسه ، فقام فستره جبريل  
بجناحه فخرج ، فلما فقدوه تفرقوا ، فقال حينئذ : من يفتدب لقتل كعب . ويمكن الجمع بتعدد الأسباب . **قوله**  
( فقام محمد بن مسلمة فقال : يارسول الله انحب أن أقتله ) ؟ في مرسل عكرمة . فقال محمد بن مسلمة هو خالي . **قوله**  
( قال نعم ) في رواية محمد بن محمود . فقال أنت له ، وفي رواية ابن إسحق . قال فافصل إن قدرت على ذلك ، وفي  
رواية عروة . فسكت رسول الله ﷺ ، فقال محمد بن مسلمة : أقر صامت ، ومثله عند سمويه في فوائده ، فإن ثبت  
احتمل أن يكون سكت أولا ثم اذن له ، فإن في رواية عروة أيضا أنه قال له : ان كنت فاعلا فلا تعجل حتى  
تشاور سعد بن معاذ ، قال فشاوره فقال له : توجه اليه واشك اليه ، الحاجة ، وسله أن يسلفكم طعاما . **قوله** ( فاذن :  
لي أن أقول شيئا ، قال قل ) كأنه استأذنه أن يفعل شيئا يحتمل به . ومن ثم بوب عليه المصنف . والكذب في  
الحرب ، وقد ظهر من سياق ابن سعد للقصة أنهم استأذنوا أن يشكوا منه ويمسوا رأيه ، ولفظه . فقال له : كان  
قدوم هذا الرجل علينا من البلاد ، حاربنا العرب ، ورمثنا عن قوس واحدة ، وعند ابن إسحق باسناد حسن عن  
ابن عباس . ان النبي ﷺ مشى معهم إلى بقيع الغرقد ثم وجههم فقال : انطلقوا على اسم الله ، اللهم أعنهم . **قوله**  
( ان هذا الرجل ) يعني النبي ﷺ . **قوله** ( قد سألنا صدقة ) في رواية الواقدي . سألنا الصدقة ، ونحو لا نجد  
مانا كل ، وفي مرسل عكرمة . فقالوا : يا أبا سعيد ، إن نبينا أراد منا الصدقة ، وليس لنا مال نصدقه . **قوله** ( قد  
عاننا ) بالمهمله وتشديد النون الاولى من العناء وهو التعب . **قوله** ( قال وأيضا ) أي وزيادة على ذلك ، وقد  
فسره بعد ذلك قوله . والله لئن قلته ، بفتح المثناة والميم وتشديد اللام والنون من الملل ، وعند الواقدي . ان كعبا  
قال لأبي نائلة : أخبرني ما في نفسك ، ما الذي تريدون في أمره ؟ قال : خذلانه والتخلي عنه ، قال : سررتي . **قوله**  
( وقد أردنا أن تسلفنا سقيا أو وسقين ، وحدثنا عمرو غير مرة فلم يذكر وسقا أو وسقين ) قائل ذلك علي بن  
المديني ، ولم يقع ذلك في رواية الحميدي ، ووقع في رواية عروة . وأحب أن تسلفنا طعاما . قال : أين طعامكم ؟  
قالوا : أنفقناه على هذا الرجل وعلى أصحابه . قال ألم : يأن لكم أن تعرفوا ما أنتم عليه من الباطل . ( تنبيه ) :  
وقع في هذه الرواية الصحيحة أن الذي خاطب كعبا بذلك هو محمد بن مسلمة ، والذي عند ابن إسحق وغيره من  
أهل المغازي أنه أبو نائلة ، وأوما الدمياعلى إلى ترجمه ، ويحتمل أن يكون كل منهما كله في ذلك ، لأن أبا نائلة  
أخوه من الرضاعة ، ومحمد بن مسلمة ابن أخته . وفي مرسل عكرمة في الكل بصيغة الجمع . قالوا ، وفي مرسل  
عكرمة . واذن لنا أن نصيب منك فيطعمننا ، قال قولوا ما شئتم ، وعنده . أما مالي فليس عندي اليوم ، ولكن  
عندي التمر ، وذكر ابن عائد أن سعد بن معاذ بعث محمدا ابن أخيه الحارث بن أوس بن معاذ . **قوله** ( ارهنوني )  
أي ادفعوا لي شيئا يكون رهنا على التمر الذي تريدونه . **قوله** ( وأنت أجمل العرب ) اعلمهم قالوا له ذلك تهكما ،  
وإن كان هو في نفسه كان جميلا . زاد ابن سعد من مرسل عكرمة ، ولا نأمنك ، وأي امرأة تمتنع منك بلمالك ،  
وفي المرسل الآخر الذي أشرت اليه . وأنت رجس حسان تعجب النساء ، وحسان بضم الحاء وتشديد السين

المهملتين . **قوله** ( ولاكن نرهنك الأمانة ) بتشديد اللام وسكون الهمزة . **قوله** ( قال سفیان : بمعنى السلاح ) كذا قال ، وقال غيره من أهل اللغة : الأمانة الدرع ، فعل هذا إطلاق السلاح عليها من إطلاق اسم الكل على البعض . وفي مرسل عكرمة : ولاكننا نرهنك سلاحنا مع عليك بجاحتنا إليه ، قال نعم ، وفي رواية الواقدي : وإنما قالوا ذلك لثلاثين مكر يجيئهم إليه بالسلاح . **قوله** ( جاء ليلا ومعه أبو نائلة ) بنون وبعد الالف تحتانية واسمه سليمان بن سلامة . **قوله** ( وكان أخاه من الرضاعة ) يعني كان أبو نائلة أخا كعب ، وذكروا أنه كان نديبه في الجاهلية فكان يركن إليه . وقد ذكر الواقدي أن محمد بن مسلمة أيضا كان أخاه ، زاد الحميدي في روايته : وكانوا أربعة سمي عمرو منهم اثنين . قلت : وستأتي تسميتهم قريبا . وعند الخراساني في مرسل عكرمة : فلما كان في الثالثة أتوه ومعهم السلاح فقالوا : يا أبا سعيد . فقال : سامعا دعوت . **قوله** ( فقالت له امرأته ) لم أقف على اسمها . **قوله** ( وقال غير عمرو : قالت أسمع صوتا كأنه يقطر منه الدم ) في رواية السكلي : فتعلقت به امرأته وقالت ، مكانك ، فوالله اني لأرى حمرة الدم مع الصوت ، وبين الحميدي في روايته عن سفیان الذي أبهمه سفیان في هذه القصة هو العباسي وأنه حدثه بذلك عن عكرمة مرسل ، وعند ابن إسحق : فتهتف به أبو نائلة - وكان حديث عهد بمرس - فوثب في ملحفته ، فأخذت امرأته بناحيتهما وقالت له : أنت امرؤ محارب ، لا تنزل في هذه الساعة . فقال : إنه أبو نائلة ، لو وجدني نائما ما أيقظني . فقالت : والله إنني لأعرف من صوته الشر ، وفي مرسل عكرمة : أخذت بشو به فقالت : أذكرك الله أن لا تنزل إليهم ، فوالله إنني لأسمع صوتا يقطر منه الدم . **قوله** ( قال وبدخل محمد بن مسلمة معه رجلين ، قيل لسفیان : سمع عمرو ؟ قال : سمي بعضهم ، قال عمرو : جاء معه برجلين ، وقال غير عمرو : أبو عبيس بن جبر والحارث بن أوس وعباد بن بشر ) قلت : ووقع في رواية الحميدي : قال قائاه ومعه أبو نائلة وعباد بن بشر وأبو عبيس بن جبر والحارث بن معاذ ان شاء الله ، كذا أدرجه ورواية علي بن المدني مفصلة ، ونسب الحارث بن معاذ إلى جده ، ووقعت تسميتهم كذلك في رواية ابن سعد ، فعلى هذا فسكانوا خمسة . ويؤيده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة :

فشد بسيفه صائتا عليه فقطعه أبو عبيس بن جبر

وكان الله سادسنا فأبنا بانعم نعمة وأعن نصر

وهو أولى مما وقع في رواية محمد بن محمود : كان مع محمد بن مسلمة أبو عبيس بن جبر وأبو عتيك ، ولم يذكر غيرهما ، وكذا في مرسل عكرمة : ومعه رجلان من الانصار ، ويمكن الجمع بأنهم كانوا مرة ثلاثة وفي الأخرى خمسة . **قوله** ( فاني قاتل بشعره فأشبهه ) وهو من إطلاق القول على الفعل . **قوله** ( وقال مرة فاشمكم ) أي أمكنكم من الشم ، وهو ينفخ بالفاء والمهملة . **قوله** ( ربح الطيب ) في رواية ابن سعد : وكان حديث عهد بمرس ، وفي مرسل عكرمة فقال : يا أبا سعيد أذن مني رأسك أشبهه وأمسح به عيني ووجهي . **قوله** ( عندي أعطر نساء العرب وأكل العرب ) وعند الاصمعي وأجل بالجيم بدل الكاف وهي أشبهه ، وفي مرسل عكرمة : فقال هذا عطر أم فلان ، يعني امرأته . وفي رواية الواقدي : وكان كعب يدهن بالمسك المفتت والعنبر حتى يتلبذ في صدغيه ، وفي رواية أخرى : عندي أعطر سيد العرب ، وكان دسيدا ، تصحيف من نساء ، فإن كانت مخوفة فالعني أعطر

نساء سيد العرب على الخنف . قوله ( دونكم فقتلوه ، ثم انوا النبي ﷺ فأخبروه ) في رواية عروة ووضعه محمد ابن مسلمة فقتله وأصاب ذباب السيف الحارث بن أوس ، وأقبلوا حتى إذا كانوا يحرق بهات تخلف الحارث ونزف ، فلما اقتداه أصحابه رجعوا فاحتلوه ، ثم أقبلوا سراعا حتى دخلوا المدينة ، وفي رواية الواقدي ، ان النبي ﷺ نفل على جرح الحارث بن أوس فلم يؤذه . وفي مرسل عكرمة وفتن فيها ثم ألصقها فالتجعت ، وفي رواية ابن الكلبي « فضر به حتى برد ، وصاح عند أول ضربة ، وأجتمعت اليهود فأخذوا على غير طريق أصحاب رسول الله ﷺ ففاتوم ، وفي رواية ابن سعد « ان محمد بن مسلمة لما أخذ بقرون شهره قال لأصحابه : أقتلوا عدو الله ، فضر به بأسيا فهم ، فالتفت عليه فلم تكن شيئا . قال محمد : فذكرت معولا كان في سبي فوضعت في سرتي ، ثم تحملت عليه فغططته حتى انتهى إلى عاتقه ، فصاح وصاحت امرأته : يا آل قريظة والنضير مرتين . قوله ( فأخبروه ) في رواية عروة « فأخبروا النبي ﷺ ، حمد الله تعالى ، وفي رواية ابن سعد « فلما بلغوا بقيع الغرقد كبروا ، وقد قام رسول الله ﷺ تلك الليلة يصل ، فلما سمع تكبيرهم كبر ، وعرف أن قد قتلوه ، ثم انتهوا إليه فقال : أفلحت الوجوه ، فقالوا : ووجهك يا رسول الله ، ورموا رأسه بين يديه ، حمد الله على قتله ، وفي مرسل عكرمة « فأصبحت يهود مذعورين ، فأتوا النبي ﷺ فقالوا قتل سيدنا غيلة ، فذكرهم النبي ﷺ صنيعة وما كان يحرض عليه ويؤذي المسلمين ، زاد ابن سعد « غشافوا فلم ينطقوا . قال السهلي : في قصة كعب بن الأشرف قتل المعاهد إذا سب الشارح ، خلافا لأبي حنيفة . قلت : وفيه نظر ، وصنيع المصنف في الجهاد يعطى أن كعبا كان محاربا حيث ترجم لهذا الحديث « الفلك بأهل الحرب ، وترجم له أيضا « الكذب في الحرب ، وفيه جواز قتل المشرك بغير دعوة إذا كانت الدعوة العامة قد بلغت . وفيه جواز الكلام الذي يحتاج إليه في الحرب ولو لم يقصد قائله إلى حقيقته . وقد تقدم البحث في ذلك مستوفى في كتاب الجهاد . وفيه دلالة على قوة فطنة امرأته المذكورة وصحة حديثها ، وبلاغتها في إطلاقها أن الصوت يقطر منه الدم

### ١٦ - باب قتل أبي رافع عبد الله بن أبي الحقيق ، ويقال سلام بن أبي الحقيق

كان بجبيل ، ويقال في حصن له بأرض الحجاز . وقال الزهري : هو بعد كعب بن الأشرف

٤٠٣٨ - حدثني إسحاق بن عمار حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق

عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « بعث رسول الله ﷺ رهطاً إلى أبي رافع ، فدخل عليه عبد الله ابن عتيك بيته ليلاً وهو نائم فقتله »

٤٠٣٩ - حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء

ابن عازب قال « بعث رسول الله ﷺ إلى أبي رافع اليهودي رجلاً من الأنصار ، فأمر عليهم عبد الله بن عتيك ، وكان أبو رافع يؤذي رسول الله ﷺ ويعين عليه ، وكان في حصن له بأرض الحجاز ، فلما دنا منه - وقد غربت الشمس وراح الناس بترجمهم - فقال عبد الله لأصحابه : اجلسوا مكانكم ، فاني منطلق »

وَمُتَلَطَّفَ لِبَوَّابٍ كَلَّمَنِي أَنْ أُدْخَلَ . فَأَقْبَلَ حَتَّى دَنَا مِنَ الْبَابِ ، ثُمَّ تَقَنَّمَ بِشَوْبهِ كَأَنَّهُ يَفْضِي حَاجَةً ، وَقَدْ دَخَلَ النَّاسُ ، فَهَتَفَ بِهِ الْبَوَّابُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مُزِيدُ أَنْ تَدْخَلَ فَادْخُلْ ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُغْلِقَ الْبَابَ . فَدَخَلْتُ فَكَمَمْتُ ، فَمَا دَخَلَ النَّاسُ أُغْلِقَ الْبَابَ ثُمَّ عَلِقَ الْأَغْلَاقَ عَلَى وَدِّ . قَالَ فَقَمْتُ إِلَى الْأَقَالِيدِ فَأَخَذْتُهَا فَفَتَحْتُ الْبَابَ ، وَكَانَ أَبُو رَافِعٍ يُسَمِّرُ عِنْدَهُ ، وَكَانَ فِي عِلَالَى لَهُ ، فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْهُ أَهْلُ سَمَرِهِ صَعِدْتُ إِلَيْهِ فَجَمَعْتُ سَكْمًا فَفَتَحْتُ بَابًا أَغْلَقْتُ عَلَى مَنْ دَاخِلَ . قُلْتُ إِنَّ الْقَوْمَ نَذَرُوا بِي لَمْ يَخْلُصُوا إِلَيَّ حَتَّى أَقْتُلَهُ . فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِ ، فَذَا هُوَ فِي بَيْتٍ مُظْلَمٍ وَسَطٍ عَلَيْهِ ، لَا أَدْرِى أَيْنَ هُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقُلْتُ : يَا رَافِعُ . قَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَأَهْوَيْتُ نَحْوَ الصَّوْتِ فَأَضْرَبَهُ ضَرْبَةً بِالسِّيفِ وَأَنَا دَهْشٌ فَمَا أَغْنَيْتُ شَيْئًا . وَصَاحَ ، فَخَرَجْتُ مِنَ الْبَيْتِ فَأَمَكْتُ غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ دَخَلْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ : مَا هَذَا الصَّوْتُ يَا أَبَا رَافِعٍ ؟ فَقَالَ : لَأَمَّاكَ الْوَيْلُ ، إِنَّ رَجُلًا فِي الْبَيْتِ ضَرَبَنِي قَبْلُ بِالسِّيفِ . قَالَ فَأَضْرَبَهُ ضَرْبَةً أُخَفِّنْتُهُ وَلَمْ أَقْتُلْهُ ، ثُمَّ وَضَعْتُ ضَرْبَ السِّيفِ فِي بَطْنِهِ حَتَّى أَخَذَ فِي ظَهْرِهِ ، فَعَرَفْتُ أَنِّي قَتَلْتُهُ ، فَجَمَعْتُ أَتَدْحُ الْأَبْوَابَ بَابًا بِأَبَا حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى دَرَجَةٍ لَهُ ، فَوَضَعْتُ رِجْلِي وَأَنَا أَرَى أَنِّي قَدْ انْتَهَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ فَوَقَعْتُ فِي لَيْلَةٍ مُقْمِرَةٍ ، فَانْكَسَرَتْ سَاقِي ، فَصَبَّيْتُهَا بِعِمَامَةٍ ثُمَّ انْطَلَقْتُ حَتَّى جَلَسْتُ عَلَى الْبَابِ فَقُلْتُ لَا أَخْرُجُ اللَّيْلَةَ حَتَّى أَعْلَمَ أَقْتُلْتُهُ . فَلَمَّا صَاحَ النَّبِيُّ قَامَ النَّاسُ عَلَى السُّورِ فَقَالَ : أُنْصِي أَبَا رَافِعٍ تَاجِرَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي فَقُلْتُ النِّجَاءَ ، فَقَدْ قَتَلَ اللَّهُ أَبَا رَافِعٍ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَخَدَّعْتُهُ ، فَقَالَ لِي : ابْسُطْ رِجْلَكَ ، فَبَسَطْتُ رِجْلِي فَسَحَبَهَا ، فَكَأَنَّهُمْ لَمْ أَشْتَكِيهَا قَطُّ ۝

٤٠٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ حَدَّثَنَا مُرَيْجٌ هُوَ ابْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمِيكَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مُعْتَبَةَ فِي نَاسٍ مَعَهُمْ ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى دَنَوْا مِنَ الْحَصَنِ ، فَقَالَ لَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيكَ : أَمَكُمُوهَا أَنْتُمْ حَتَّى أَنْطَلِقَ أَنَا فَأَنْظَرُوا . قَالَ : فَتَلَطَّفْتُ أَنْ أُدْخَلَ الْحَصْنَ ، فَفَقَدُوا حِمَارًا لَهُمْ ، قَالَ فَخَرَجُوا بِقَبَسٍ يَطْلُبُونَهُ قَالَ : فَخَشِيتُ أَنْ أَعْرِفَ ، قَالَ فَفَطَيْتُ رَأْسِي كَأَنِّي أَقْضِي حَاجَةً . ثُمَّ نَادَى صَاحِبُ الْبَابِ : مَنْ أَرَادَ أَنْ يَدْخَلَ فَلْيَدْخُلْ قَبْلَ أَنْ أُغْلِقَهُ . فَدَخَلْتُ ثُمَّ اخْتَبَأْتُ فِي مَرِيطِ حِمَارٍ عِنْدَ بَابِ الْحَصَنِ ، فَفَعَشُوا عِنْدَ أَبِي رَافِعٍ وَتَحَدَّثُوا حَتَّى ذَهَبَتْ سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى بُيُوتِهِمْ . فَلَمَّا هَذَاتِ الْأَصْوَاتُ وَلَا أَسْمَعُ حَرَكَةً خَرَجْتُ ، قَالَ : وَرَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَابِ حَيْثُ وَضَعَ مِفْتَاحَ الْحَصَنِ فِي كُوَّةٍ ، فَأَخَذَتْهُ فَفَتَحَتْ بِهِ بَابَ الْحَصَنِ ، قَالَ قُلْتُ : إِنْ تَذَرَبِي الْقَوْمَ انْطَلَقْتُ عَلَى مَهَلٍ ، ثُمَّ عَدَدْتُ إِلَى أَبْوَابِ بُيُوتِهِمْ فَفَعَلْتُهَا عَلَيْهِمْ مِنْ ظَاهِرٍ ، ثُمَّ صَعِدْتُ

الى ابي رافع في سلم ، فاذا البيت مظلم قد طفي سراجُه فلم ادر أين الرجل . فقلت : يا ابا رافع . قال : من هذا ؟ قال فعمدت نحو الصوت فأضربه ، وصاح ، فلم تنن شيئا . قال : ثم جئت كأتى أغيبه فقلت : مالك يا ابا رافع ؟ وغيث صوتي . فقال : ألا أعجبك لأثك الويل ، دخل على رجل ففصر بني بالسيف . قال فعمدت له أيضا فأضربه أخرى ، فلم تنن شيئا ، فصاح ، وقام أهله . قال : ثم جئت وغيث صوتي كهينة المغيث ، فاذا هو مستلقي على ظهره فأضع السيف في بطنه ثم أنكرني عليه حتى سمعت صوت العظم ، ثم خرجت دهشا حتى أتيت السلم أريد أن أتزل فأسقط منه ، فاعلمت رجلي فصبت بها ، ثم أتيت أصحابي أحبل ، فقلت : انطلقوا فبشروا رسول الله ﷺ ، فإني لا أبرح حتى أسمع الناعية . فلما كان في وجه الصبيح صعدت الناعية فقال : أنى ابا رافع . قال فعمت أمشي مابى قلبة ، فأدركت أصحابي قبل أن يأتوا النبي ﷺ ، فبشرته .

**قوله** ( قتل ابي رافع عبد الله بن ابي الحقيق - ويقال سلام بن ابي الحقيق - كان بخير ) ، والحقيق بمهمله وقاف مصغر ، والذي سماه عبد الله هو عبد الله بن أنيس ، وذلك لما أخرجه الحاكم في الاكلیل ، من حديثه مطولا وأوله : أن الرهط الذين بعثهم رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن ابي الحقيق ليقتلوه وهم عبد الله بن عتيك وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وحليف لهم ورجل من الانصار ، وأنهم قدموا خيبر ليلا ، فذكر الحديث . وقال ابن إسحق : هو سلام أي بتشديد اللام قال : لما قتلت الاوس كعب بن الأشرف استأذنت الخزرج رسول الله ﷺ في قتل سلام بن ابي الحقيق وهو بخير ، فأذن لهم . قال لخدثي الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك قال : كان بما صنع الله لرسوله أن الاوس والخزرج كانا يتصاولان تصاولا للهملين ، لاتصنع الاوس شيئا إلا قالت الخزرج : والله لاتذهبون بهذه فضلا علينا . وكذلك الاوس . فلما أصابت الاوس كعب بن الأشرف اذا كرت الخزرج من رجل له من العداوة لرسول الله ﷺ كما كان لكعب ؟ فذكروا ابن ابي الحقيق وهو بخير . **قوله** ( ويقال في حصن له بارض الحجاز ) وهو قول وقع في سياق الحديث الموصول في الباب ، ويحتمل أن يكون حصنه كان قريبا من خيبر في طرف أرض الحجاز . ووقع عند موسى بن عقبة فطارقوا ابا رافع بن ابي الحقيق بخيبر فقتلوه في بيته ، ولأبي رافع المذكور أخوان مشهوران من أهل خيبر : أحدهما كنانة وكان زوج صفية بنت حيي قبل النبي ﷺ ، وأخوه الربيع بن ابي الحقيق ، وقتلها النبي ﷺ جميعا بعد فتح خيبر . **قوله** ( وقال الزهري : هو بعد كعب بن الأشرف ) وصله يعقوب بن سفيان في تاريخه عن حجاج بن أبي منيع عن جده عن الزهري ، وقد ذكرت من عند ابن إسحق عن الزهري أنه أخذ ذلك عن عبد الله بن كعب بن مالك بزيادة فيه ، قال ابن سعد كانت في رمضان سنة ست ، وقيل في ذي الحجة سنة خمس ، وقيل فيها سنة أربع ، وقيل في رجب سنة ثلاث . ثم أورد البخاري قصته من رواية ثلاثة عن أبي إسحق عن البراء بن عازب : الاولى رواية ذكرها ابن أبي زائدة عن أبي إسحق عن البراء ، بعث رسول الله ﷺ رهطا إلى ابي رافع ، فدخل عليه عبد الله بن عتيك بيته ليلا وهو نائم فقتله ، هكذا أورده مختصرا ، وقوله : بيته ، للاكثرة بسكون التحتانية وبالنصب على

المفعولية ، والسرخسى والمستمل بتشديد التحتانية بلفظ الفعل الماضى من التثنية ، وقد أخرجه المصنف فى الجهاد من هذا الوجه مطولا نحو رواية ابراهيم بن يوسف الآتية . **قوله** ( حدثنا يوسف بن موسى ) هو القطان ، وعبيد الله بن موسى هو العيسى شيخ البخارى ، وقد حدث عنه هذا بواسطة . **قوله** ( بعث رسول الله ﷺ إلى أبى رافع اليهودى رجلا من الانصار ) فى رواية يوسف بن إسحق بن أبى إسحق الآتية بعد هذه « بعث إلى أبى رافع عبد الله ابن عتيك وعبد الله بن عتبة فى أناس معهم » وعبد الله بن عتيك بالنصب مفعول بعث وهو المبعوث إلى أبى رافع وليس هو اسم أبى رافع ، وعبد الله بن عتبة لم يذكر إلا فى هذا الطريق ، وزعم ابن الأثير فى « جامع الأصول » أنه ابن عتبة بكسر العين وفتح النون ، وهو غلط منه فإنه خولانى لا أنصارى ، ومتأخر الاسلام وهذه القصة متقدمة والرواية بضم العين وسكون المثناة لا بالنون والله أعلم . **قوله** ( رجلا من الانصار ) قد سمي منهم فى هذا الباب عبد الله بن عتيك وعبد الله بن عتبة ، وعند ابن إسحق عبد الله بن عتيك ومسعود بن سنان وعبد الله بن أنيس وأبو قتادة وخزاعى بن أسود ، فإن كان عبد الله بن عتبة محفوظا فقد كانوا ستة ، فأما الأول فهو ابن عتيك بفتح المهملة وكسر المثناة ابن فليس بن الأسود من بنى سلمة بكسر اللام ، وأما عبد الله بن عتبة فقد شرحت ما فيه ، وأما مسعود فهو ابن سنان الاسلى حليف بنى سلمة ، شهد أحدا واستشهد باليامة ، وأما عبد الله بن أنيس فهو الجنبى حليف الانصار ، وقد فرق المنذرى بين عبد الله بن أنيس الجنبى وعبد الله بن أنيس الانصارى ، وجزم بأن الانصارى هو الذى كان فى قتل ابن أبى الحقيق وتبع فى ذلك ابن المدينى ، وجزم غير واحد بأنهما واحد وهو جنبى حالف الانصار ، وأما أبو قتادة فمشهور ، وأما خزاعى بن أسود فقد قلبه بمضهم فقال أسود بن خزاعى ، وفى حديث عبد الله بن أنيس فى « الاكليل » أسود بن حرام ، وكذا ذكره موسى بن عقبة فى المغازى ، فإن كان غير من ذكر وإلا فهو تصحيف ، ثم وجدته فى « دلائل البهقي » من طريق موسى بن عقبة على أنك هل هو أسود بن خزاعى أو أسود بن حرام . **قوله** ( وكان أبو رافع يؤذى رسول الله ﷺ ويعين عليه ) ذكر ابن عائد من طريق أبى الأسود عن عروة أنه كان من أعان غطفان وغيرهم من مشركى العرب بالمال الكثير على رسول الله ﷺ . **قوله** ( وقد دخل الناس ) ذكر فى رواية يوسف سببا لتأخير غلق الباب فقال « ففقدوا حمارا لم يخرجوا به قيس - أى شملة من نار - يطلبونه ، قال غشيت أن أعرف فغطيت رأسي » . **قوله** ( وراح الناس بسرهم أى رجعوا بمواشيهم التى ترعى ، وشرح بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مهملة هى السائمة من إبل وبقر وغنم . **قوله** ( يا عبد الله ) لم يرد اسمه العلم لانه لو كان كذلك لكان قد عرفه ، والواقع أنه كان مستخفيا منه ، فالذى يظهر أنه أراد معناه الحقيقى لأن الجميع عبيد الله . **قوله** ( تمنع بثوبه ) أى تغطى به ليخفى شخصه لئلا يعرف . **قوله** ( فتمت به ) أى ناداه ، وفى رواية يوسف « ثم نادى صاحب الباب ، أى البواب ولم أقف على اسمه . **قوله** ( فكننت ) أى اختبأت ، وفى رواية يوسف « ثم اختبأت فى مربوط حمار عند باب الحصن » . **قوله** ( ثم علق الأغاليق على ود ) بفتح الواو وتشديد الدال هو الود ، وفى رواية يوسف « وضع مفتاح الحصن فى كوة » ، والأغاليق بالمعجمة جمع غلق بفتح أوله ما يغلط به الباب والمراد بها المفاتيح ، كأنه كان يغلط بها ويفتح بها ، كذا فى رواية أبى ذر ، وفى رواية غيره بالعين المهملة وهو المفتاح بلا إشكال ، والكوة بالفتح وقد ضم وقيل بالفتح غير النافذة وبالضم النافذة . **قوله** ( فتمت إلى الأقاليد ) هى جمع إقليد وهو المفتاح ، وفى رواية يوسف « فتمت باب الحصن » .

**قوله** (يسمر عنده) أى يتحدثون ليلا ، وفي رواية يوسف د قتمسوا عند أبى رافع وتحدثوا حتى ذهب ساعة من الليل ، ثم رجعوا إلى بيوتهم . **قوله** ( فى علالي له ) بالمهملة جمع عليه بتشديد النحتانية وهى الفرقة ، وفي رواية ابن إسحق د وكان فى عليه له إلهام عجلة ، والعجلة بفتح المهملة والجيم السلم من الخشب ، وقيدته ابن قتيبة بخشب النخل . **قوله** (لجملت كلما فتحت بابا أغلقت على من داخل ) فى حديث عبد الله بن أنيس عند الحاكم فلم يدعوا بابا إلا أغلقوه . **قوله** (نذروا بنى) بكسر الذال المعجمة أى علوا ، وأصله من الإنذار وهو الإعلام بالشيء الذى يحذر منه ، وذكر ابن سعد أن عبد الله بن عتيك كان يرطن باليهودية ، فاستفتح ، فقالت له امرأة أبى رافع من أنت ؟ قال : جئت أبأ رافع هدية . ففتحت له . وفي رواية يوسف د فلما هدأت الأصوات ، أى سكنت ، وعنده د ثم عمدت إلى أبواب بيوتهم فأغلقتها عليهم من ظاهر . ثم صعدت إلى أبى رافع فى سلم . **قوله** ( فأهويت نحو الصوت ) أى قصدت نحو صاحب الصوت ، وفي رواية يوسف د فعمدت نحو الصوت . **قوله** (وأنا دهش ) بكسر الهاء بعدها معجمة . **قوله** ( فما أغنيت شيئا ) أى لم أقتله . **قوله** (فقلت ما هذا الصوت يا أبأ رافع) فى حديث عبد الله بن أنيس د فقالت امرأته يا أبأ رافع هذا صوت عبد الله بن عتيك . فقال كلك أمك وأبن عبد الله بن عتيك . **قوله** (هدأت الأصوات) بهزة أى سكنت ، وزعم ابن النين أنه وقع عنده وهدت بهزهم وأن الصواب بالهمز . **قوله** (فأضربه) ذكره بلافظ المضارع مباغلة لاستحضار صورة الحال وإن كان ذلك قد مضى . **قوله** (فلم يغن) أى لم ينفع . **قوله** (ثم دخلت إليه) فى رواية يوسف د ثم جئت كأتى أغنيته فقلت مالك ؟ وغيرت صوتى . **قوله** (لامك الويل) فى رواية يوسف د زاد وقال ألا أعجلك ، وزاد فى رواية وقال فعمدت له أيضا فاضربه أخرى فلم تغن شيئا فصاح وقام أهله . ثم جئت وغيرت صوتى كهبة المستغيث فإذا هو مستلق على ظهره ، وفي رواية ابن إسحق د فصاحت امرأته فنوهت بنا ، فجعلنا نرفع السيف عليها ثم نذكر نهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء فنكف عنها . **قوله** (ضبيب السيف ) بضاد معجمة مفتوحة وموحدين وزن رغيف ، قال الخطابي : هكذا يروى ، وما أراه محفوظا وإنما هو ظبة السيف وهو حرف حد السيف ويجمع على ظبات ، قال : والضبيب لامعنى له هنا لأنه سيلان الدم من الفم ، قال عياض : هو فى رواية أبى ذر بالصاد المهملة ، وكذا ذكره الحربى وقال : أظنه طرفة . وفي رواية غير أبى ذر بالمعجمة وهو طرف السيف ، وفي رواية يوسف د فأضع السيف فى بطنه ثم اتكى عليه حتى سمعت صوت العظم . **قوله** (فوضعت رجلى وأنا أرى) بضم الهمزة أى أظن ، وذكر ابن إسحق فى روايته أنه كان سىء البصر . **قوله** (فانكسرت ساقى فمصبتها) فى رواية يوسف د ثم خرجت دهشا حتى أتيت السلم أريد أن أزل فسقطت منه فانخلمت رجلى فمصبتها ، ويجمع بينهما بأنها انخلمت من المفصل وانكسرت الساق ، وقال الداودى : هذا اختلاف وقد يتجاوز فى التعبير بأحدهما عن الآخر ، لأن الخلع هو زوال المفصل من غير يذونة ، أى بخلاف الكسر . قلت : والجمع بينهما بالحمل على وقوعهما مما أولى ، ووقع فى رواية ابن إسحق د فوثبت يده ، وهو وهم والصواب رجله ، وإن كان محفوظا فوق جميع ذلك ، وزاد أنهم كنوا فى نهر ، وأن قومه أوقدوا النيران وذهبوا فى كل وجه يطلبون حتى أيسوا رجعوا إليه وهو يقضى . **قوله** (قام الناعى) فى رواية يوسف د صعد الناعية . **قوله** (أنى أبأ رافع) كذا ثبت فى الروايات بفتح العين ، قال ابن النين : هى لغة والمعروف انعوا ، والنهى خبر الموت والامم الناعى . وذكر الاصمعى أن العرب كانوا إذا مات فيهم الكبير ركب راكب فرسا وسار فقال : نعي فلان . **قوله** ( فقلت النجاء ) بالنصب

أى أمرعوا ، فى رواية يوسف وشم أنيت أصحابي أحجل فقلت : انطلقوا فبشروا رسول الله ﷺ ، وقوله د أحجل ، هو بمهمة ثم جيم ، المحجل هو أن يرفع رجلا ريق على أخرى من المرج ، وقد يكون بالرجلين معا ، إلا أنه حينئذ يسمى قفزا لا مشيا ، ويقال حجل فى مشيه إذا مشى مثل المقيد أى قارب خطوه ، وفى حديث عبد الله ابن أنيس د قال وتوجهننا من خير ، فكنا نكن النهار ونسب الليل ، وإذا كنا بالنهار أقعدنا منا واحدا يحرسنا ، فإذا رأى شيئا يذافه أشار إلينا ، فلما قربنا من المدينة كانت نوبى ، فأثرت إليهم فخرجوا سراعا ، ثم لحقتهم فدخلنا المدينة ، فقالوا : ماذا رأيت ؟ قلت : مارأيت شيئا ، ولكن خشيت أن تكونوا أعيتهم فأحببت أن يحملكم الفزع . **قوله** ( فسحبنا فمكأنا لم أشتكها قط ) ووقع فى رواية يوسف أنه د لما سمع الذاعى قال : فقامت أمشى مابى قلبه ، وهو بفتح القاف واللام والموحدة أى علة أنقلب بها ، وقال الغراء . أصل القلاب بكسر القاف داه يصيب البعير فيموت من يومه ، فقبل لكل من سلم من علة مابه قلبه ، أى ليست به علة نهلك . وقوله د فأدركت أصحابي قبل أن يأتوا النبى ﷺ فبشرته ، يحمل على أنه لما سقط من الدرجة وقع له جميع ما تقدم ، اسكنه من شدة ما كان فيه من الاهتمام بالأسر ما أحس بالآلم وأعين على المشى أولا ، وعليه يدل قوله د مابى قلبه ، ثم لما تهادى عليه المشى أحس بالآلم فحمله أصحابه كما وقع فى رواية ابن إسحق ، ثم لما أتى النبى ﷺ مسح عليه فزال عنه جميع الآلم ببركته ﷺ . وفى هذا الحديث من الفوائد جواز اغتيال المشرك الذى بلغته الدعوة وأصر ، وقتل من أعان على رسول الله ﷺ بيده أو ماله أو لسانه ، وجواز التجسس على أهل الحرب وتطلب غرتهم ، والاختذ بالشدة فى محاربة المشركين ، وجواز إيهام القول للمصلحة ، وتعرض القليل من المسلمين للكثير من المشركين ، والحكم بالدليل والعلامة لاستدلال ابن عتيك على أبى رافع بصوته ، واعتياده على صوت الذاعى بموته ، والله أعلم

١٧ - **باب** غزوة أحد . وقول الله تعالى [ ١٤١ آل عمران ] : ﴿ إِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ وقوله جل ذكره [ ١٤٠ آل عمران ] : ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ . إِنْ يَمْسِكُ قَرْحٌ قَدَمَ سَرٍّ الْقَوْمِ قَرْحٌ مِنْهُ ، وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاوُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ . وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ . أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ . وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ ، فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ ، وقوله [ ١٥٢ آل عمران ] : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَخَضُّعْتُمْ - نَسْتَأْذِنُكُمْ قِتْلًا - بآذنه ، حتى إِذْ قُتِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَسْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَدِّ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ، مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ، ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ، وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ ، وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ . وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا ﴾ الآية

**قوله** ( باب غزوة أحد ) سقط لفظ د باب ، من رواية أبى ذر . ود أحد ، بضم الهمزة والمهملة جبال معروف بينه وبين المدينة أقل من فرسخ . وهو الذى قال فيه ﷺ د جبل يحبنا ونحبه ، كما سيأتى فى آخر باب من ٧ - ج ٤٤ - فتح البارى



هذه الغزوة مع مزيد فوائد فيما يتعلق به . ونقل السهيلي عن الزبير بن بكار في فضل المدينة أن قبر هارون عليه السلام بأحد ، وأنه قدم مع موسى في جماعة من بني إسرائيل حجاجاً فات هناك . قالت : وسند الزبير بن بكار في ذلك ضعيف جداً من جهة شيخه محمد بن الحسن بن زباله ، ومنقطع أيضاً وليس بمرفوع . وكانت عنده الوقعة المشهورة في شوال سنة ثلاث باتفاق الجمهور ، وشذ من قال سنة أربع . قال ابن إسحق : لاحدى عشرة ليلة خلت منه وقيل لسبع ليال وقيل لثمان وقيل لتسع وقيل في نصفه ، وقال مالك : كانت بعد بدر بسنة وفيه ، تجوز لأن بدرا كانت في رمضان باتفاق فهي بعدها بسنة وشهر لم يكمل ، ولهذا قال مرة أخرى : كانت بعد الهجرة بأحد وثلاثين شهراً . وكان السبب فيما ما ذكر ابن إسحق عن شيوخه وموسى بن عقبة عن ابن شهاب وأبو الأسود عن عروة قالوا ، وهذا ملخص ما ذكره موسى بن عقبة في سياق القصة كلها قال : لما رجعت قريش استجلبوا من استطاعوا من العرب وسار بهم أبو سفيان حتى نزلوا ببطن الوادي من قبل أحد ، وكان رجال من المسلمين أسفوا على ما فاتهم من مشهد بدر وتمنوا إلقاء العدو ، ورأى رسول الله ﷺ ليلة الجمعة رؤيا ، فلما أصبح قال : رأيت البارحة في منامى بقرا تذبح ، والله خير وأبقى ، ورأيت سيفي ذا الفقار انقسم من عند ظهريته أو قال به فلول فكبرته وهما مصيبتان ، ورأيت أنى في درع حصينة وأنى مردف كبشا . قالوا : وما أولئها ؟ قال : أولت البقر بقرا يكون فينا ، وأولت الكبش كبش الكسبية ، وأولت الدرع الحصينة المدينة ، فامكثوا ، فإن دخل القوم الازفة قاتلناهم ورموا من فوق البيوت ، فقال أولئك القوم : يا نبي الله كئنا نتمنى هذا اليوم ، وأبى كثير من الناس إلا الخروج فلما صلى الجمعة وانصرف دعا بالامة فلبسها ، ثم أذن في الناس بالخروج ، فقدم ذوو الرأي منهم فقالوا : يا رسول الله امكث كما أمرتنا ، فقال ما ينبغي لنبى إذا أخذ لامة الحرب أن يرجع حتى يقال ، نزل فخرج بهم وهم ألف رجل وكان المشركون ثلاثة آلاف حتى نزل بأحد ، ورجع عنه عبد الله بن أبى بن سلول في ثلاثمائة فبقى في سبعمائة ، فلما رجع عبد الله سقط في أيدي طائفتين من المؤمنين وهما بنو حارثة وبنو سلمة ، وصف المسلمون بأصل أحد ، وصف المشركون بالسبخة وتعجبوا للقتال ، وعلى خيل المشركين - وهى مائة فرس - خالد بن الوليد ، وليس مع المسلمين فرس وصاحب لواء المشركين طلحة بن عثمان ، وأمر رسول الله ﷺ عبد الله بن جبير على الرماة وهم خمسون رجلاً وعهد إليهم أن لا يتركوا منازلهم ، وكان صاحب لواء المسلمين مصعب بن عمير ، فبارز طلحة بن عثمان فقتله ، وحمل المسلمون على المشركين حتى أجهضوهم عن أنقالهم ، وحملت خيل المشركين ففضحتهم الرماة بالنبل ثلاث مرات ، فدخل المسلمون عسكر المشركين فانهبواهم ، فرأى ذلك الرماة فتركوا مكانهم ، ودخل العسكر ، فأبصر ذلك خالد بن الوليد ومن معه فحملوا على المسلمين في الخيل فزقوهم ، وصرخ صارخ : قتل محمد أخراكم ، فعطف المسلمون يقتل بعضهم بعضاً وهم لا يشعرون ، وانهم طائفة منهم إلى جهة المدينة وتفرق سائرهم ووقع فيهم القتل ؛ وثبت نبي الله حين انكشفوا عنه وهو يدعهم في أخراهم ، حتى رجع إليه بعضهم وهو عند المهراس في الشعب ، وتوجه النبي ﷺ يلتمس أصحابه ، فاستقبله المشركون فرموا وجهه فأدموه وكسروا رباعيته ، فرمى مصعباً في الشعب ومعه طلحة والزبير ، وقيل معه طائفة من الأنصار منهم سهل بن بيضاء والحارث بن الصمة ، وشغل المشركون بقتل المسلمين يمثلون بهم بقطعون الآذان والأنوف والفروج وبيقرون البطون وهم يظنون أنهم أصابوا النبي ﷺ وأشرف أصحابه ، فقال أبو سفيان يفتخر بأهلته : اعل هبل ، فناداه عمر : الله أعلى وأجل . ورجع المشركون إلى أنقالهم

فقال النبي ﷺ لأصحابه : إن ركبوا وجعلوا الانتقال تتبع آثار الخيل ، فهم يريدون البيوت ، وإن ركبوا الانتقال وتجنبوا الخيل فهم يريدون الرجوع ، فتبعهم سعد بن أبي وقاص ، ثم رجع فقال : رأيت الخيل بجنوبة ، فطابت أنفس المسلمين ورجعوا إلى قتالهم فدفنوا في ثيابهم ولم يغسلوهم ولم يصلوا عليهم ، وبكى المسلمون على قتالهم ، فسر المنافقون وظهر غش اليهود وفارت المدينة بالهتاف ، فقالت اليهود : لو كان نبيا ما ظهروا عليه ، وقالت المنافقون : لو أطاعونا ما أصابهم هذا . قال العلماء : وكان في قصة أحد وما أصيب به المسلمون فيها من الفوائد والحكم الربانية أشياء عظيمة : منها تعريف المسلمين سوء عاقبة المعصية وشؤم ارتكاب النهي ، لما وقع من ترك الرماة وقصمهم الذي أمرهم الرسول أن لا يبرحوا منه . ومنها أن عادة الرسل أن تبلى وتكون لها العاقبة كما تقدم في قصة هرقل مع أبي سفيان ، والحكمة في ذلك أنهم لو انتصروا دائما دخل في المؤمنين من ليس منهم ولم يتميز الصادق من غيره ، ولو انتكسروا دائما لم يحصل المقصود من البعثة ، فاقترضت الحكمة الجمع بين الأمرين لتمييز الصادق من الكاذب ، وذلك أن نفاق المنافقين كان مخفيا عن المسلمين ، فلما جرت هذه القصة وأظهر أهل النفاق ما أظهره من العمل والقول عاد التلويع تصريفا ، وعرف المسلمون أن لهم عدوا في دورهم فاستعدوا لهم وتحزروا منهم . ومنها أن في تأخير النصر في بعض المواطن هضمًا للنفس وكسرا لشباختها ، فلما ابتلى المؤمنون صبروا وجزع المنافقون . ومنها أن الله هيبا لعباده المؤمنين منازل في دار كرامته لا تبلغها أعمالهم ، فقيض لهم أسباب الابتلاء والمحن ليصلوا إليها . ومنها أن الشهادة من أعلى مراتب الأولياء فساتها إليهم . ومنها أنه أراد لإهلاك أعدائه فقيض لهم الأسباب التي يستوجبون بها ذلك من كفرهم وبغيتهم وطغيانهم في أذى أوليائه ، فحصد بذلك ذنوب المؤمنين ، وبحق بذلك الكافرين . ثم ذكر المصنف آيات من آل عمران في هذا الباب وفيما بعده كلها تتعلق بوقعة أحد ، وقد قال ابن اسحق : أنزل الله في شأن أحد ستين آية من آل عمران ، وروى ابن أبي حاتم من طريق المسور بن مخرمة قال : قلت لعبد الرحمن بن عوف أخبرني عن قصتك يوم أحد ، قال : أقرأ العشرين ومائة من آل عمران تجدها ( وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال - إلى قوله - أمنة ناعسا ) . **قوله** ( وقول الله تعالى : وإذ غدوت من أهلك تبوئ المؤمنين مقاعد للقتال والله سميع عليم ) وقوله غدوت أي خرجت أول النهار ، والعامل في إذ مضمر تقديره وأذكر إذ غدوت ، وقوله تبوئ المؤمنين أي تنزلهم ، وأصله من المأب وهو المرجع ، والمقاعد جمع مقعد والمراد به مكان القعود . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال : غدا نبى الله من أهله يوم أحد يبوئ المؤمنين مقاعد للقتال ، ومن طريق مجاهد والسدي وغيرهما نحوه ، ومن طريق الحسن أن ذلك كان يوم الأحزاب ووهاء . **قوله** ( ولا تنهوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلنون إن كنتم مؤمنين ) الاصل توهنوا فحذفت الواو ، والوهن الضعف يقال وهن بالفتح يهن بالكسر في المضارع ، وهذا هو الافصح ، ويستعمل وهن لازما ومتعديا ، قال تعالى ( وهن العظم منى ) وفي الحديث : وهنتهم حتى يشرب ، والاعلون جمع أعلى ، وقوله أن كنتم مؤمنين محذوف الجواب وتقديره فلا تنهوا ولا تحزنوا . وأخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله ولا تنهوا أي لا تضعفوا . ومن طريق الزهري قال : كثرت في أصحاب النبي ﷺ القتل والجراح حتى خلاص إلى كل امرئ منهم نصيب ، فاشتد حزتهم ، فعزاهم الله أحسن تعزية ، ومن طريق قتادة نحوه قال : فعزاهم وحثهم على قتال عدوهم ونهاهم عن العجز ، ومن طريق ابن جرير قال في قوله ( ولا تنهوا ) أي لا تضعفوا في أمر عدوكم ( ولا

نحزنوا) في أنفسكم فانكم أنتم الاعلون قال : والسبب فيها أنهم لما تفرقوا ثم رجعوا إلى الشعب قالوا : ما فعل فلان ما فعل فلان ؟ فسمى بعضهم بعضا ، وتحدثوا بينهم أن رسول الله ﷺ قتل فسكانوا في هم وحزن ، فبينما هم كذلك إذ علا خالد بن الوليد بخيل المشركين فوقهم ، فثاب نفر من المسلمين رماة فصعدوا فرموا خيل المشركين حتى هزمهم الله ، وعلا المسلمون الجبل والتقوا بالنبي ﷺ . ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : أقبل خالد ابن الوليد يريد أن يعلو الجبل عليهم ، فقال النبي ﷺ : اللهم لا يعلون علينا ، فأنزل الله تعالى ( ولا تنبوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون ) . قوله ( ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم ) تستأصلونهم قتلا ( بآذنه ) الآية إلى قوله ( والله ذو فضل على المؤمنين ) أخرج الطبري من طريق السدي وغيره أن المراد بالوعد قوله ﷺ الرماة ، انكم ستظهرون عليهم فلا تبرحوا من مكانكم حتى أمركم ، وقد ذكر المصنف قصة الرماة في هذا الباب ، وسأذكر شرحها إن شاء الله تعالى . ومن طريق قتادة ومجاهد في قوله ( اذ تحسونهم ) أي تقتلونهم ، وقول المصنف في تفسير ( تحسونهم ) تستأصلونهم هو كلام أبي عبيدة ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال قال النبي ﷺ للرماة : إنا إن نزال غالبين ما نبتم مكانكم ، وكان أول من برز طلحة بن عثمان فقتل ، ثم حمل المسلمون على المشركين فهزموهم ، وحمل خالد بن الوليد وكان في خيل المشركين على الرماة فرموه بالنبل فاقتمع ، ثم ترك الرماة مكانهم ودخلوا المعسكر في طلب الغنيمة ، فصاح خالد في خيله فقتل من بقى من الرماة ، منهم أميرهم عبد الله بن جبير . ولما رأى المشركون خيلهم ظاهرة تراجعوا فشدوا على المسلمين فهزموهم وأخذوا في القتل . وقوله ( حتى إذا فسلتم ) أي جبانتم ( وتنازعتم في الأمر ) أي اختلفتم ، وحتى حرف جر وهي متعلقة بمحذوف أي دام لكم ذلك إلى وقت فسلتم ، ويجوز أن تكون ابتدائية داخلية على الجملة الشرطية وجوابها محذوف ، وقوله ( ثم صرفكم عنهم ) فيه إشارة إلى رجوع المسلمين عن المشركين بعد أن ظهروا عليهم لما وقع من الرماة من الرغبة في الغنيمة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ( منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ) قال السدي عن عبد خير قال : قال عبد الله بن مسعود ما كنت أرى أحدا من أصحاب النبي ﷺ يريد الدنيا حتى نزلت هذه الآية يوم أحد : منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة . وقوله ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا ) الآية أخرج مسلم من طريق مسروق قال : سألتنا عبد الله بن مسعود عن هؤلاء الآيات قال : أما إنا قد سألنا عنها فقيل لنا : إنه لما أصيب إخوانكم بأحد جعل الله أرواحهم في أجواف طير خضر ، ترد أنهار الجنة ، وتأكل من ثمارها ، الحديث

٤٠٤١ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال : قال النبي ﷺ يوم أحد : هذا جبير يأخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب »

٤٠٤٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم أخبرنا زكرياء بن عدي أخبرنا ابن المبارك عن حيوة عن يزيد

ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم قال : صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد بعد ثمانين سنة كما ودّع للآحياء والأموات ، ثم طاع المذبح فقال : إني بين أيديكم فرط ، وأنا عليكم شهيد ، وإن موعدكم الحوض وأنا

لَا ظَرْفٌ إِلَيْهِ مِنْ مَقَامِي هَذَا . وَإِنِّي لَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا ، وَلَسْتُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ الدُّنْيَا أَنْ تَنَافَسُوهَا .  
قال : فَكَانَتْ آخِرَ نَظَرِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

ثم ذكر المصنف تلو هذه الآيات أحاديث كالمفسرة للآيات المذكورة : الأول حديث عقبة بن عامر قال : صلى رسول الله ﷺ على قتلى أحد ، الحديث : وهو متعلق بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وقوله « بعد ثمان سنين » فيه تجوز تقدم بيانه في « باب الصلاة على الشهداء » من كتاب الجنائز . وقوله « ثم طلع المنبر فقال : إني بين أيديكم فرط » وقد وقع في مرسل أيوب بن بشر من رواية الزهري عنه عند ابن أبي شيبة « خرج عاصبا رأسه حتى جلس على المنبر » ثم كان أول ما تكلم به أنه صلى على أصحاب أحد واستغفر لهم فأكثر الصلاة عليهم ، وهذا يحمل على أن المراد أول ما تكلم به أي عند خروجه قبل أن يصعد المنبر . قوله (كلودع الأحياء والأموات) تابع حيوة بن شريح على هذه الزيادة عن يزيد بن أبي حبيب يحيى بن أيوب عند مسلم ولفظه « ثم صعد المنبر كلودع الأحياء والأموات » وتوديع الأحياء ظاهر ، لأن سياقه يشعر بأن ذلك كان في آخر حياته ﷺ ، وأما توديع الأموات فيحتمل أن يكون الصحابي أراد بذلك انقطاع زيارته للأموات بجسده ، لأنه بعد موته وإن كان حيا ففى حياة أخروية لا تشبه الحياة الدنيا ، والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بتوديع الأموات ما أشار إليه في حديث عائشة من الاستغفار لأهل البقيع ، وقد سبق شرح هذا الحديث في الجنائز وفي علامات النبوة ، وتأتى بقيته في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : وقع في رواية أبي الوقت والأصيلي هنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس « قال النبي ﷺ يوم أحد : هذا جبريل أخذ برأس فرسه » الحديث ، وهو وهم من وجهين : أحدهما أن هذا الحديث تقدم بسنده ومثله في « باب شهود الملائكة بدرا » ولهذا لم يذكره هنا أبو ذر ولا غيره من متقني رواة البخاري ، ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم فإنهما أن المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد ، والله المستعان

٤٠٤٣ — حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْمَى بْنِ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « تَقِينَا الْمَشْرُكِينَ يَوْمَئِذٍ ، وَأَجْلَسَ النَّبِيُّ ﷺ جَيْشًا مِنْ الرُّمَّةِ ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ وَقَالَ : لَا تَبْرَحُوا ، إِنْ رَأَيْتُمْوَا ظَهْرًا عَلَيْهِمْ فَلَا تَبْرَحُوا ، وَإِنْ رَأَيْتُمْوَا ظَهْرًا عَلَيْنَا فَلَا تُعْمِنُوا . فَلَمَّا تَقِينَا هَرَبُوا ، حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدِدْنَ فِي الْجَبَلِ ، رَفَعْنَ عَنْ سُوقِهِنَّ قَدْ بَدَتْ خِلَافُهُنَّ » وَأَخَذُوا يَقُولُونَ : الْغَنِيمةُ الْغَنِيمةُ . فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : عَهْدٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ لَا تَبْرَحُوا . فَبُورُوا . فَلَمَّا أَبْوَ صُرِفَ وُجُوهُهُمْ ، فَأَصِيبَ سَبْعُونَ قَتِيلًا . وَأَشْرَفَ أَبُو سَفْيَانَ فَقَالَ : أَفَى الْقَوْمِ مُحَمَّدٌ ؟ فَقَالَ : لَا تُجِيبُوهُ . فَقَالَ : أَفَى الْقَوْمِ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ ؟ قَالَ : لَا تُجِيبُوهُ . فَقَالَ : أَفَى الْقَوْمِ ابْنُ الْخَطَّابِ ؟ فَقَالَ : إِنْ هَؤُلَاءِ قَتِلُوا ، فَلَوْ كَانُوا أَحْيَاءَ لَأَجَابُوا . فَلَمْ يَلِكْ عَمْرُ نَفْسَهُ فَقَالَ : كَذَبْتَ يَاعَدُوهُ اللَّهُ ، أَتَقِي اللَّهَ عَلَيْكَ مَا يُخْزِيكَ : قَالَ أَبُو سَفْيَانَ : اْعَلُ هُبَلٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أُجِيبُوهُ . قَالُوا : مَا نَقُولُ ؟ قَالَ قَوْلُوا : اللَّهُ أَعْلَى وَأَجَلٌ . قَالَ أَبُو سَفْيَانَ : لَنَا لِلْعُمَى وَلَا عَزَى لَكُمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أُجِيبُوهُ . قَالُوا :

ما تقول؟ قال قولوا: الله مولانا ولا مولى لكم. قال أبو سفيان يومئذ بيوم بدر، والحربُ سجالٌ، وتجدون مُثْلَهُ لم أَمُرْ بها ولم أَسْؤُنِي»

الحديث الثاني حديث البراء بن عازب في قصة الرماة . **قوله** (عن البراء) في رواية زهير في الجهاد عن أبي إسحق «سمعت البراء بن عازب» . **قوله** (أقينا المشركين يومئذ) في رواية لأبي نعيم «لما كان يوم أحد أقينا المشركين» . **قوله** (الرماة) في رواية زهير «وكانوا خمسين رجلا، وهذا هو المعتمد، ووقع في الهدى أن الخمسين عدد الفرسان يومئذ، وهو غلط بين، وقد جزم موسى بن عقبة بأنه لم يكن معهم في أحد شيء من الخيل. ووقع عند الواقدي: كان معهم فرس لرسول الله ﷺ وفرس لأبي بردة» . **قوله** (وأمر عليهم عبد الله) في رواية زهير «عبد الله بن جبير» . وعند ابن إسحق أنه قال لهم «انضحوا الخيل عنا بالنبل لا يأتونا من خلفنا» . **قوله** (لا تبرحوا) في رواية زهير «حتى أرسل إليكم» . **قوله** (وإن رأيتموهم ظهروا علينا) في رواية زهير «وإن رأيتموهم تخطفنا الطير» . وفي حديث ابن عباس عند أحمد والطبراني والحاكم أن النبي ﷺ أقامهم في موضع ثم قال لهم «احموا ظهورنا، فإن رأيتمونا تقتل فلا تنصرونا، وإن رأيتمونا قد غنمنا فلا تتركونا» . **قوله** (رأيت النساء يشتدن) كذا الأكثر بفتح أوله وسكون المعجمة وفتح المثناة بعدها دال مكسورة ثم أخرى ساكنة أى يسرعن المشى، يقال اشتد في مشيه إذا أسرع «وكذا للكشميين في رواية زهير، وله هنا «يسندن» بضم أوله وسكون المهملة بعدها نون مكسورة ودال مهملة أى يصعدن، يقال أسند في الجبل يسند إذا صعد، وللباقيين في رواية زهير «يسندن» بفتح أوله وسكون المعجمة وضم المهملة الأولى وسكون الثانية . قال عياض: ووقع للقايسي في الجهاد «يسندن»، وكذا لابن السكن فيه وفي الفضائل، وعند الاسماعيل والنسفي «يسندن» بمعجمة ودال واحدة وللششميين «يسندن» ولرفيقه «يسدون» وكله بمعنى . وقد تقدم في أول الباب أن قريشا خرجوا معهم بالنساء لأجل الحفيظة والثبات، وسعى ابن إسحق النساء المذكورات وهن: هند بنت عتبة خرجت مع أبي سفيان، وأم حكيم بنت الحارث بن هشام مع زوجها عكرمة بن أبي جهل، وقاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحارث بن هشام، وبرزة بنت مسعود الثقفية مع زوجها صفوان بن أمية وهي والدة ابن صفوان، وربيطة بنت شيبه السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي والدة ابنه عبد الله، وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الحبشي، وخناس بنت مالك والدة مصعب بن عميرة، وعمر بنت علقمة بن كنانة . وقال غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة . **قوله** (رفعن عن سوقهن) جمع ساق أى ليعينهن ذلك على سرعة الحرب . وفي حديث الزبير بن العوام عند ابن إسحق قال «والله لقد رأيتني أنظر إلى خدَم هند بنت عتبة وصواحباتها مشمرت هوارب ما دون أحدهن قليل ولا كثير» إذ ماتت الرماة إلى العسكر حتى كشف القوم عنه وخلصوا ظهورنا للجبل، فأقينا من خلفنا، وصرخ صارخ: ألا إن محمدا قد قتل، فانسكفنا وانكفنا علينا القوم بعد أن أصبنا أصحاب لوائهم حتى ما يدنو منه أحد من القوم . **قوله** (فاخذوا يقولون الغنيمة الغنيمة فقال عبد الله بن جبير: عهد إلى النبي ﷺ أن لا تبرحوا، فأبوا) في رواية زهير «فقال أصحاب عبد الله بن جبير: الغنيمة - أى يوم الغنيمة - ظهر أصحابكم، فما تنتظرون، وزاد «فقال عبد الله بن جبير: أنسيتم ما قال لكم رسول الله ﷺ؟ قالوا: والله لأنأين الناس فلنصيديهن من الغنيمة» . وفي حديث ابن عباس «فلما غنم رسول الله ﷺ وأباحوا

عسكر المشركين انكسفت الرماة جميعا فدخلوا في العسكر ينتهبون ، وقد التفت صفوف أصحاب رسول الله ﷺ فهم هكذا - وشبك بين أصابعه - فلما أخلت الرماة تلك الخلة التي كانوا فيها دخلت الخيل من ذلك الموضع على الصحابة ، فضرب بعضهم بعضا والتبسوا ، وقتل من المسلمين ناس كثير ، قد كانت لرسول الله ﷺ وأصحابه أول النهار حتى قتل من أصحاب لواء المشركين تسعة أو سبعة ، وجال المسلمون جولة نحو الجبل ، وصاح الشيطان : قتل محمد ، وقد ذكرنا من حديث الزبير نحوه . **قوله** ( فلما أبوا صرفت وجوههم ) في رواية زهير « فلما أتوهم ، بالمثناة وقوله « صرفت وجوههم ، أي تحيروا فلم يدروا أين يتوجهون . وزاد زهير في روايته « فذلك » ( إذ يدعوهم الرسول في أخراهم ) لم يبق مع النبي ﷺ غير اثني عشر رجلا ، وجاء في رواية مرسلة أنهم من الأنصار ، وسأذكرها في الكلام على الحديث السابع من الباب الذي يليه . وروى النسائي من طريق أبي الزبير عن جابر قال « لما ولي الناس يوم أحد كان النبي ﷺ في اثني عشر رجلا من الأنصار وفيهم طلحة ، الحديث . ووقع عند الطبري من طريق السدي قال « تفرق الصحابة : فدخل بعضهم المدينة ، وانطلق بعضهم فوق الجبل ، وثبت رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الله ، فرماه ابن قنفة بحجر فكسر أنفه ورباعيته ، وشجه في وجهه فأنقله ، فتراجع إلى النبي ﷺ ثلاثون رجلا ليجعلوا يذبون عنه . فغله منهم طلحة وسهل بن حنيف ، فرمى طلحة بسهم ويثبت يده . وقال بعض من فر إلى الجبل : ليت لنا رسولا إلى عبد الله بن أبي يستأمن لنا من أبي سفيان . فقال أنس بن النضر : يا قوم إن كان محمد قتل قرب محمد لم يقتل . فقاتلوا على ما قاتل عليه ، ثم ذكر قصة قتله كما سيأتي قريبا . وقصد رسول الله ﷺ الجبل فأراد رجل من أصحابه أن يرميه بسهم ، فقال له : أنا رسول الله . فلما سمعوا ذلك فرحوا به واجتمعوا حوله وتراجع الناس . وسيأتي في باب مفرد ما يتعلق بمن شج وجهه عليه الصلاة والسلام . **قوله** ( فأصيب سبعون قتيلا ) في رواية زهير « فأصابوا منها ، أي من طائفة المسلمين ، وفي رواية الكشميني « فأصابوا منها ، وهي أوجه . وزاد زهير « كان النبي ﷺ وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين ومائة ، وقد تقدم بسط القول في ذلك . وروى سعيد بن منصور عن مرسل أبي الضحى قال « قتل يومئذ - يعني يوم أحد - سبعون : أربعة من المهاجرين حمزة ومصعب بن عمير وعبد الله بن جحش وشماس بن عثان ، وسائرهم من الأنصار . قلت : وهذا جزم الواقدي . وفي كلام ابن سعد ما يخالف ذلك . ويمكن الجمع كما تقدم . وأخرج ابن حبان والحاكم في صحيحهما عن أبي بن كعب قال « أصيب يوم أحد من الأنصار أربعة وستون ومن المهاجرين ستة ، وكان الخامس سعد مولى حاطب بن أبي بلتعة ، والسادس يوسف بن عمرو الأسلمي حليف بنو عبد شمس ، وذكر المحب الطبري عن الشافعي أن شهداء أحد اثنان وسبعون . وعن مالك خمسة وسبعون من الأنصار خاصة أحد وسبعون ، وسرد أبو الفتح اليعمرى أسماءهم فبلغوا ستة وتسعين ، من المهاجرين أحد عشر وسائرهم من الأنصار ، منهم من ذكره ابن اسحق والزبادة من عند موسى بن عقبة أو محمد بن سعد أو هشام بن الكلبي . ثم ذكر عن ابن عبد البر وعن الديلماطي أربعة أو خمسة ، قال فزادوا عن المائة . قال اليعمرى : قد ورد في تفسير قوله تعالى ﴿ أو لما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها ﴾ أنها نزلت تسليية للمؤمنين عن أصيب منهم يوم أحد ، فانهم أصابوا من المشركين يوم بدر سبعين قتيلا وسبعين أسيرا في عدد من قتل . قال اليعمرى : إن ثبتت فهذه الزيادة ناشئة عن الخلاف في التفصيل . قلت : وهو الذي يعول عليه ، والحديث الذي أشار إليه أخرجه الزمذني والنسائي من طريق الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي « أن جبريل هبط فقال : خيرهم في أسارى بدر من

القتل أو الغداء على أن يقتل من قابل مثاهم ، قالوا : الغداء ويقتل منا ، قال الترمذي حسن ، ورواه ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة مرسل . قلت : ورواه ابن عون عند الطبري ، ووصلها من وجه آخر عنه ، وله شاهد من حديث عمر عند أحمد وغيره ، قال اليعمرى : ومن الناس من يقول السبعين من الانصار خاصة ، وبذلك جزم ابن سعد . قلت : وكان الخطاب بقوله ﴿ أو لما أصابكم ﴾ الانصار خاصة ، ويؤيده قول أنس : أصيب منا يوم أحد سبعون ، وهو في الصحيح بمعناه . **قوله** (وأشرف أبو سفيان) أي ابن حرب ، وكان رئيس المشركين يومئذ . **قوله** (فقال أفي القوم محمد) زاد زهير ثلاث مرات في المواضع الثلاث . **قوله** (فقال : لاتجيبوه) وقع في حديث ابن عباس : أين ابن أبي كبشة ، أين ابن أبي حنيفة ، أين ابن الخطاب ؟ فقال عمر : ألا أجيبه ؟ قال : بلى ، وكأنه نهى عن إجابته في الأولى وأذن فيها في الثالثة . **قوله** (فقال ان هؤلاء قتلوا) في رواية زهير : ثم رجع إلى أصحابه فقال : أما هؤلاء فقد قتلوا . **قوله** (أبقي الله عليك ما يحزنك) زاد زهير : ان الذي عدت لأحياء كلهم . **قوله** (اعل هبل) في رواية زهير : ثم أخذ يرتجز : اعل هبل ، قال ابن إسحق : معنى قوله اعل هبل أي ظهر دينك . وقال السهيلي : معناه زاد علوا . وقال السكرماني : فان قلت ما معنى اعل ولا علو في هبل ؟ فالجواب هو بمعنى العلى ، أو المراد اعل من كل شيء ، وزاد زهير : قال أبو سفيان : يوم بيوم بدر ، والحرب سجال ، بكسر المهملة وتخفيف الجيم ، وفي حديث ابن عباس : الأيام دول والحرب سجال ، وفي رواية ابن إسحق أنه قال : أنعمت فقال ان الحرب سجال . وفعل بفتح الفاء وتخفيف المهملة قالوا معناه أنعمت الألام ، وكان استقسم بها حين خرج إلى أحد . ووقع في خبر السدي عند الطبراني : اعل هبل ، حنظلة بحنظلة ، ويوم أحد بيوم بدر . وقد استمر أبو سفيان على اعتقاد ذلك حتى قال لمرقل لما سأله كيف كان حربكم معه - أي النبي ﷺ - كما تقدم بسطه في بدء الوحى ، وقد أقر النبي ﷺ أبا سفيان على ذلك ، بل نطق النبي ﷺ بهذه اللفظة كما في حديث أوس بن أبي أوس عند ابن ماجه وأصله عند أبي داود : والحرب سجال ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ وتلك الأيام نداولها بين الناس - بعد قوله - إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله ﴾ فانها نزلت في قصة أحد بالانفاق . والقرح الجرح . وأخرج ابن أبي حاتم من مرسل عكرمة قال : لما صعد النبي ﷺ الجبل جاء أبو سفيان فقال : الحرب سجال - فذكر القصة قال - فأنزل الله تعالى : إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس ، وزاد في حديث ابن عباس : قال عمر : لا سواء ، قتلانا في الجنة وقتلاك في النار . قال : إنكم لاترعمون ذلك ، لقد خبنا إذا وخسرنا . **قوله** (وتجدون) في رواية الكشميني : وستجدون . **قوله** (مثلة) بضم الميم وسكون المثلية ، ويجوز فتح أوله . وقال ابن التين : بفتح الميم وضم المثلية ، قال ابن فارس : مثل بالقتل إذا جدعه ، قال ابن إسحق : حدثني صالح بن كيسان قال : خرجت هند والنسوة معها يمشان بالقتلى ، يجدعن الآذان والأنف ، حتى اتخذت هند من ذلك حزما وقلائد ، وأعطت حزمها وقلائدها - أي اللاتي كن عليها - لوحش جزاء له على قتل حمزة ، وبقرت عن كبه حمزة فلاكتها فلم تستطع أن تسيغها فلفظتها . **قوله** (لم آمر بها ، ولم تسؤني) أي لم أكرهها وإن كان وقوعها بغير أمرى . وفي حديث ابن عباس : ولم يكن ذلك عن رأى سرائنا ، أدركته حمية الجاهلية فقال : أما لأنه كان لم يكرهه . وفي رواية ابن إسحق : والله مريض وما سخطت ، وما نهيت وما أمرت ، وفي هذا الحديث من الفوائد منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ وخصوصيتهما به بحيث كان أعداؤه لا يعرفون بذلك غيرهما ، إذ لم يسأل أبو سفيان عن

غيرها . وأنه ينبغي للبر أن يتذكر نعمة الله ويعترف بالتقصير عن أداء شكرها . وفيه شؤم ارتكاب النهي ، وأنه يعم ضرره من لم يقع منه ، كما قال تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ وأن من أثر دنياه أضر بأمر آخرته ولم تحصل له دنياه . واستفيد من هذه الكائنة أخذ الصحابة الحذر من العود إلى مثلها ، والمبالغة في الطاعة ، والتحرز من العدو الذين كانوا يظهرون أنهم منهم وليسوا منهم ، وإلى ذلك أشار سبحانه وتعالى في سورة آل عمران أيضا ﴿ وتلك الأيام نداولها بين الناس - إلى أن قال - وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين ﴾ ، وقال ﴿ ما كان الله لينذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾

٤٠٤٤ — أخبرني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن جابر قال « اصطبغ الخمر يوم أحد ناس ثم قتلوا شهداء »

الحديث الثالث ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( اصطبغ الخمر يوم أحد ناس ثم قتلوا شهداء ) سمي جابر منهم فيما رواه وهب بن كيسان عنه أباه عبد الله بن عمرو ، أخرجه الحاكم في « الاكليل » ، ودل ذلك على أن تحريم الخمر كان بعد أحد ، وصرح صدقة بن الفضل عن ابن عينة كاسياتي في تفسير المائدة بذلك فقال في آخر الحديث « وذلك قبل تحريمها » وقد تقدم التنبيه على شيء من فوائده في أول الجهاد

٤٠٤٥ — حدثنا عبد الله بن محمد أخبرنا شعبه عن سعد بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم أن عبد الرحمن بن عوف أنى بطعام - وكان صائما - فقال : قتل مصعب بن عمير وهو خير مني ، كمن في برقة إن غطى رأسه بدت رجلاه ، وإن غطى رجلاه بدا رأسه . وأراه قال : وقُتل حمزة وهو خير مني . ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط - أو قال : أعطينا من الدنيا ما أعطينا - وقد خشينا أن تكون حسنا قد مجئتنا . ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام »

الحديث الرابع . قوله ( حدثنا عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( عن سعد بن إبراهيم ) أي ابن عبد الرحمن ابن عوف . قوله ( أنى عبد الرحمن بن عوف بطعام ) في رواية نوفل بن ليث أن الطعام كان خيرا ولما أخرجه الترمذي في « الشائل » . قوله ( وهو صائم ) ذكر ابن عبد البر أن ذلك كان في مرض مرنه . قوله ( قتل مصعب بن عمير ) تقدم نسبه وذكره في أول الهجرة ، وأنه كان من السابقين إلى الاسلام وإلى الهجرة ، وكان يقرى الناس بالمدينة قبل أن يقدم النبي ﷺ ، وكان قتله يوم أحد ، وذكر ذلك ابن إسحق وغيره ، وقال ابن إسحق : وكان الذي قتل مصعب بن عمير عمرو بن قنعة اللبثي ، فظن أنه رسول الله ﷺ فرجع إلى قريش فقال لهم : قتل محمد . وفي الجهاد لابن المنذر من مرسل عبيد بن عمير قال « وقف رسول الله ﷺ على مصعب بن عمير وهو متجفف على وجهه ، وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ ، الحديث . قوله ( وهو خير مني ) لعله قال ذلك تواضعا . ويحتمل أن يكون ما استقر عليه الأمر من تفضيل العشرة على غيرهم بالنظر إلى من لم يقتل في زمن النبي ﷺ ، وقد وقع من أبي بكر الصديق نظير ذلك ، فذكر ابن هشام أن رجلا دخل على أبي بكر



الصديق وعنده بنت سعد بن الربيع وهي صغيرة فقال : من هذه ؟ قال : هذه بنت رجل غير مني ، سعد بن الربيع ، كان من نقباء العقبة شهد بدرًا واستشهد يوم أحد . **قوله** ( كفن في بردة ) تقدم شرحه في كتاب الجنائز . **قوله** ( وقتل حمزة ) أي ابن عبد المطلب ، ستأتي كيفية قتله في هذا الباب . **قوله** ( ثم بسط لنا من الدنيا ما بسط ) يشير إلى ما فتح لهم من الفتوح والغنائم وحصل لهم من الأموال ، وكان لعبد الرحمن من ذلك الحظ الوافر . **قوله** ( وقد خشينا أن تكون حسناتنا ) في رواية الجنائز « طيباتنا » ، وفي رواية نوفل بن إياس « ولا أرانا آخرنا لما هو خير لنا » . **قوله** ( ثم جعل يبكي حتى ترك الطعام ) في رواية أحمد عن غندر عن شعبة « وأحسبه لم يأكله » . وفي الحديث فضل الزهد ، وأن الفاضل في الدين ينبغي له أن يمتنع من التوسع في الدنيا لثلاث تنقص حسناته ، وإلى ذلك أشار عبد الرحمن بقوله خشينا أن تكون حسناتنا قد عجلت ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . قال ابن بطال : وفيه أنه ينبغي ذكر سير الصالحين وتقليلهم في الدنيا لثقل رغبته فيها قال : وكان بكاء عبد الرحمن شفقة أن لا يلحق بمن تقدمه

٤٠٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** سفيان عن عمرو سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال رجل **لنبي ﷺ** يوم أحد : أرأيت إن قُتِلْتُ فأين أنا ؟ قال : في الجنة . فأتني تمرات في يده ، ثم قاتل حتى قُتِل »

٤٠٤٧ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** الأعمش عن شقيق عن خباب بن الأرت رضي الله عنه قال « هاجرنا مع رسول الله ﷺ نبتغي وجهه الله ، فوجب أجرنا على الله ، ومنا من مضى أو ذهب لم يأكل من أجره شيئاً ، كان منهم مصعب بن عمير قُتِلَ يوم أحد لم يترك إلا تمرّة كذا إذا غطينا بها رأسه خرّجت رجله ، وإذا غطى بها رجله خرج رأسه . فقال لنا النبي ﷺ : غطّوا بها رأسه ، واجعلوا على رجله الإذخر ، أو قال : أنفوا على رجله من الإذخر . ومنا من أبتعت له ثمرته ، فهو يهد بها »

الحديث الخامس ، **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار **قوله** ( قال رجل ) لم أفه على اسمه ، وزعم ابن بشكوال أنه عمير بن الحارث وهو بضم المهملة وتخفيف الميم ، وسبقه إلى ذلك الخطيب واحتج بما أخرجه مسلم من حديث أنس « إن عمير بن الحارث أخرج تمرات فجعل يأكل منهن ثم قال : إن أنا أحببت حتى آكل تمراتي هذه إنها الحياة طويلة ، ثم قاتل حتى قتل » . قلت : لكن وقع التصريح في حديث أنس أن ذلك كان يوم بدر ، والقصة التي في الباب وقع التصريح في حديث جابر أنها كانت يوم أحد ، فالذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لرجلين ، والله أعلم . وفيه ما كان الصحابة عليه من حب نصر الإسلام ، والرغبة في الشهادة ابتغاء مرضاة الله . الحديث السادس حديث خباب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز ، ويأتي أيضاً بعد سبعة أبواب ، ويأتي شرحه في كتاب الرقاق

٤٠٤٨ - أخبرنا **حسان بن حسان** **حدثنا** محمد بن طلحة **حدثنا** حميد « عن أنس رضي الله عنه أن عمره غاب عن بدر فقال : غبت عن أولي فقال النبي ﷺ ، أن أشهد في الله مع النبي ﷺ لا يرين الله ما أجده

فلقي يوم أحد فهزم الناس فقال : اللهم إني أعوذ بك مما صنع هؤلاء - يعني المسلمين - وأبرأ إليك مما جاء به المشركون . فقدم بسيفه ، فلقي سعد بن معاذ فقال : أين يا سعد ؟ إني أجد ریح الجنة دون أحد . ففضي فقتل ، فاعرف حتى عرفته أخته بشامة - أو ببنانه - وبه بضع وثمانون : من طعنة ، وضربة ، ورمية بسهم ،

الحديث السابع . قوله ( أخبرنا حسان بن حسان . هو أبو علي البصري نزيل مكة ويقال أيضا حسان بن أبي عباد ، ووم من جملة اثنين ، وهو من قدماء شيوخ البخاري مات سنة ثلاثة عشر ، وماله عنده سوى هذا الحديث وآخر في أبواب العمرة . ومحمد بن طلحة أي ابن مصرف بتشديد الراء المكسورة كوفي فيه مقال ، إلا أنه لم ينفرد بهذا عن حميد ، فقد تقدم في الجهاد من رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى بأنهم من هذا السياق فيه عن حميد سألت أنسا . قوله ( ليرين الله ) بفتح التحتانية والراء ثم التحتانية وتشديد النون والله بالرفع ، ومراده أن يبالغ في القتال ولو زهقت روحه . وقال أنس في رواية ثابت د وخشى أن يقول غيرها ، أي غير هذه الكلمة ، وذلك على سبيل الأدب منه والخوف لئلا يعرض له عارض فلا يني بما يقول فيصير كمن وعد فأخلف . قوله ( فلقي يوم أحد فهزم الناس ) يأتي بيانه قريبا في شرح الحديث السابع من الباب الذي بعده . قوله ( ما أجد ) بضم أوله وكسر الجيم وتشديد الدال للاكثر من الرابعي ، يقال أجد في الشيء يجد إذا بالغ فيه ، وقال ابن النين : صوابه بفتح الهزة وضم الجيم ، يقال أجد يجد إذا اجتهد في الأمر ، أما أجد فتما يقال لمن سار في أرض مستوية ، ولا معنى لها هنا . قال وضبطه بعضهم بفتح الهزة وكسر الجيم وتخفيف الدال من الوجدان أي ما ألتقى من الشدة في القتال . قوله ( إني أجد ریح الجنة دون أحد ) يحتمل أن يكون ذلك على الحقيقة بأن يكون شم رائحة طيبة زائدة عما يهد فعرف أنها ریح الجنة . ويحتمل أن يكون أطلق ذلك باعتبار ما عنده من اليقين حتى كأن الغائب عنه صار محسوسا عنده ، والمعنى أن الموضع الذي أقاتل فيه يتول بصاحبه إلى الجنة . قوله ( فضي فقتل ) في رواية عبد الأعلى د قال سعد بن معاذ : فاستطاعت يارسل الله ماصنع . قلت : وهذا يشعر بأن أنس بن مالك إنما سمع هذا الحديث من سعد بن معاذ لأنه لم يحضر قتل أنس بن النضر ، ودل ذلك على شجاعة مفرطة في أنس بن النضر بحيث أن سعد بن معاذ مع ثباته يوم أحد وكأل شجاعته ماجسر على ماصنع أنس ابن النضر . قوله ( فاعرف حتى عرفته أخته بشامة ، أو ببنانه ) كذا هنا بالشك والأول بالمعجمة والميم والثاني بموحدين ونونين بينهما ألف والثاني هو المعروف وبه جزم عبد الأعلى في روايته وكذا وقع في رواية ثابت عن أنس عند مسلم . قوله ( وبه بضع وثمانون من طعنة وضربة ورمية بسهم ) ووقع في رواية عبد الأعلى بلفظ د ضربة بالسيف أو طعنة بالرح أو رمية بالسهم ، وليست د أو بالشك بل هي التقسيم وزاد في روايته د ووجدناه قد مثل به المشركون ، وعنده د قال أنس : كمنأ نرى أن هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ففهم من قضى ) إلى آخر الآية ، وفي رواية ثابت المذكورة د قال أنس فنزلت هذه الآية ( رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ) وكانوا يرون أنها نزلت فيه وفي أصحابه ، وكذا وقع الجزم بأنها نزلت في ذلك عند المصنف في تفسير الأحزاب من طريق ثمامة عن أنس وامظه د هذه الآية نزلت في أنس بن النضر ،

فذكرها ، وفي الحديث جواز الأخذ بالعدة في الجهاد ، وبذل المرء نفسه في طلب الشهادة ، والوفاء بالعهد ، وقدمت بقية فوائده في كتاب الجهاد

٤٠٤٩ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعد **حدثنا** ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد ابن ثابت أنه سمع زيد بن ثابت رضي الله عنه يقول « فقدت آية من الأحزاب - حين نسخنا المصحف - كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها ، فالتفتنا ، فوجدناها مع خزيمية بن ثابت الأنصاري ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ) فالتفتنا في سورتها في المصحف »

٤٠٥٠ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه عن عدي بن ثابت قال سمعت عبد الله بن يزيد يحدث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال « لما خرج النبي ﷺ إلى غزوة أُحُد ، رجع ناس من خراج معه . وكان أصحاب النبي ﷺ فرقتين : فرقة تقول نقاتلهم ، وفرقة تقول : لا نقاتلهم . فنزلت ( فإلستم في المناققين فتبين والله أركسهم بما كسبوا ) وقال : إنها طيبة تنفي الذنوب ، كما تنفي النار خبث الفضة »

الحديث الثامن حديث زيد بن ثابت أورده مختصرا ، وسيأتي تأملا في فضائل القرآن مع شرحه . الحديث التاسع ، **قوله** ( عبد الله بن زيد ) هو الخطي بفتح المعجمة وسكون المهملة محابى صغير . **قوله** ( رجع ناس من خراج معه ) يعنى عبد الله بن أبى وأصحابه ، وقد ورد ذلك صريحا في رواية موسى بن عقبة في المغازی وأن عبد الله بن أبى كان وافق رايه رأى النبي ﷺ على الإقامة بالمدينة ، فلما أشار غيره بالخروج وأجابهم النبي ﷺ فخرج قال عبد الله بن أبى لأصحابه : أطاعهم وعصاني . علام تقتل أنفسنا ؟ فرجع بذلك الناس . قال ابن إسحق في روايته : فاتبعهم عبد الله بن عمرو بن حرام وهو والد جابر وكان خوزجيا كعبد الله بن أبى فناشدهم أن يرجعوا فأبوا فقال : أبعدكم الله . **قوله** ( وكان أصحاب رسول الله ﷺ فرقتين ) أى في الحكم فيمن انصرف مع عبد الله بن أبى . **قوله** ( فنزلت ) هذا هو الصحيح في سبب نزولها . وأخرج ابن أبى حاتم عن طريق زيد بن أسلم عن أبى سعيد بن معاذ قال « نزلت هذه الآية في الأنصار ، خطب رسول الله ﷺ فقال : من لى بمن يؤذيني ؟ فذكر منازعة سعد بن معاذ وسعد بن عباد وأسيد بن حضير ومحمد بن مسلمة ، قال : فأنزل الله هذه الآية ، وفي سبب نزولها قول آخر أخرجه أحمد بن حنبل عن طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه « أن قوما أتوا المدينة فأسلوا ، فأصابهم القوباء فرجعوا ، واستقبلهم ناس من الصحابة فأخبروهم ، فقال بعضهم : نأفوا ، وقال بعضهم : لا ، فنزلت ، وأخرجه ابن أبى حاتم عن وجه آخر عن أبى سلمة مرسلا ، فإن كان محفوظا احتمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعا . **قوله** ( وقال إنها طيبة تنفي الذنوب ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الحجج تنفي الدجال ، ويأتى في التفسير بلفظ « تنفي الحثي » وهو المحفوظ ، وقد سبق الكلام عليه في أواخر الحجج مستوفى . **قوله** ( كما تنفي النار خبث الفضة ) هو حديث آخر تقدم في أواخر الحجج ، وقد فرقه مسلم حديثين ، فذكر ما يتعلق بهذه القصة في باب ذكر المنافقين ، وهو في أواخر كتابه ، وذكر قوله « إنها طيبة الخ » في فضل المدينة من أواخر كتاب الحجج ،

وهو من فادر صنيعة ، بخلاف البخارى فانه يقطع الحديث كثيرا فى الابواب

١٨- باب ( اذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا رالله وليهما ، وعلى الله فليتوكل المؤمنون )

٤٠٥١- **حديثنا** محمد بن يوسف حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن جابر رضى الله عنه قال « نزلت هذه الآية

فينا [ ١٢٢ آل عمران ] : ( اذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا ) بنى سلمة وبني حارثة ، وما أحب أنها لم تنزل والله يقول ( والله وليهما ) »

[ الحديث ٤٠٥١ - طرقة فى : ٤٠٥٨ ]

٤٠٥٢- **حديثنا** قتيبة حدثنا سفيان أخبرنا عمرو بن جابر قال « قال لى رسول الله ﷺ : هل

تكلمت يا جابر ؟ قلت : نعم . قال : ماذا ، أبكرأ أم ثيبأ ؟ قلت : لا ، بل ثيبأ . قال فهلا جارية تلعابك قلت : يا رسول الله ، إن أبى قتل يوم أحد وترك نسع بنات كن لى نسع أخوات ، فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة نمشطن وتقوم عليهن . قال : أصبت »

٤٠٥٣- **حديثنا** أحمد بن أبى سريج أخبرنا عبيد الله بن موسى حدثنا شيبان عن فراس عن الشعبي

قال « حدثنى جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن أباه استشهد يوم أحد وترك عليه ديناً وترك ست بنات . فلما حضر جذاذ النخل قال أثبت رسول الله ﷺ نفلت : قد علمت أن والدى قد استشهد يوم أحد وترك ديناً كثيراً ، وإنى أحب أن يراك للفرماء . فقال : اذهب فبيدر كل تمر على ناحية . ففعلت ، ثم دعوتهم ، فلما نظروا إليه كأنهم أغروا بى تلك الساعة ، فلما رأى ما يصنعون أطاف حول أعظيها بيدراً ثلاث مرآت ، ثم جلس عليهم ثم قال : ادع لك أصحابك . فإزال يكيل لهم حتى أدى الله عن والدى أمانته ، وأنا أرضى أن يؤدى الله أمانة والدى ولا أرجع إلى أخوانى بتمرة ، فلم الله البيادر كلها ، حتى إنى أنظر إلى البيدر الذى كان عليه النبي ﷺ كأنها لم تنقص تمره واحدة »

**قوله** ( باب اذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما الآية ) الفشل بالقاء والمعجمة الجبن ، وقيل الفشل فى الرأى المعجز ، وفى البدن الإعياء . وفى الحرب الجبن . والولى الناصر . وذكر المصنف فيه أحد عشر حديثا : الحديث الأول ، **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( نزلت هذه الآية فينا ) أى فى قومه بنى سلمة وهم من الخزرج . وفى أقاربهم بنى حارثة وهم من الأوس . **قوله** ( وما أحب أنها لم تنزل والله يقول : والله وليهما ) أى وإن الآية وإن كان فى ظاهرهما غض منهم لكن فى آخرها غاية الشرف لهم ، قال ابن إسحق : قوله ( والله وليهما ) أى الدافع عنهم ماموا به من الفشل ، لأن ذلك كان من وسوسة الشيطان من غير وهن منهم . الحديث الثانى والثالث ، **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، **قوله** ( تسع بنات ) فى رواية الشعبي « ست بنات ، فكأن ثلاثا

منهن كن مزدوجات أو بالعكس ، وقد تقدم شرح ما تضمنته الرواية الثانية في علامات النبوة ، ويأتي شرح ما تضمنته الرواية الأولى في كتاب النكاح ، وقد تقدم في الجنائز من وجه آخر عن جابر ، والغرض من إيراد هنا أن عبد الله والد جابر كان ممن استشهد بأحد ، وعند الزمذني من طريق طلحة بن خراش « سمعت جابرا يقول لقبي النبي ﷺ فقال : مالي أراك منكسرا ؟ قلت : يا رسول الله استشهد أبي بأحد وترك ديننا وعيالا ، قال : أفلا أبشرك ؟ إن الله قد ألقى أباك فقال : تمن على ، قال : تحييني فأقتل فيك مرة أخرى ، وانزلت هذه الآية ( ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء ) الآية »

٤٠٥٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن جده عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ يوم أحد ومعه رجلان يقانلان عنه عليهما ثياب بيض كأشد القتال ، مارأيتهما قبل ولا بعد »  
[ الحديث ٤٠٥٤ - طريقه في : ٥٨٦ ]

٤٠٥٥ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا مروان بن معاوية حدثنا هاشم بن هاشم السعدي قال سمعت سعيد بن المسيب يقول سمعت سعد بن أبي وقاص يقول « نزل لي النبي ﷺ كنانته يوم أحد فقال : ارم فذاك أبي وأمي »

٤٠٥٦ - **حدثنا** سعد بن يحيى عن يحيى بن سعيد قال سمعت سعيد بن المسيب قال « سمعت سعدا يقول : جمع لي النبي ﷺ أبوي يوم أحد »

٤٠٥٧ - **حدثنا** قتبية حدثنا ليث عن يحيى عن ابن المسيب أنه قال « قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه : جمع لي رسول الله ﷺ يوم أحد أبوي - كليهما - يريد حين قال : فذاك أبي وأمي - وهو يقاتل »

٤٠٥٨ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا مسعر عن سعيد عن ابن شداد قال « سمعت عليا رضي الله عنه يقول : ما سمعت النبي ﷺ يجمع أبوي لأحد غير سعد »

٤٠٥٩ - **حدثنا** بسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم عن أبيه عن عبد الله بن شداد « عن علي رضي الله عنه قال : ما سمعت النبي ﷺ يجمع أبوي لأحد إلا لسعد بن مالك ، فاني سمعته يقول يوم أحد : يا سعد ارم فذاك أبي وأمي »

الحديث الرابع ، **قوله** (عن أبيه) هو سعد بن إبراهيم . **قوله** (ومعه رجلان يقانلان عنه) هما جبريل وميكائيل كذا وقع في مسلم من طريق أخرى عن مسعر وفي آخره « يعني جبريل وميكائيل » . **قوله** ( مارأيتهما قبل

ولا بعد ) في رواية الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : لم أرهما قبل ذلك اليوم ولا بعده . . الحديث الخامس حديث سعد (١) أورده من وجهين عن سعيد بن المسيب عنه ومن وجهين عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب ، وقوله في الرواية الثانية : حدثنا يحيى هو ابن سعيد (٢) القطان ، وفي الثالثة ليث وهو ابن سعد عن يحيى وهو ابن سعيد الأنصاري ، ورواية الليث أم . وقوله في الرواية الأولى : هاشم بن هاشم ، أي ابن عتبة أي ابن أبي وقاص . وإنما قال في نسبه السعدي لأنه منسوب إلى عم أبيه سعد وهو جده من قبل الأم ، وقوله : نث ، بفتح النون والمثلثة أي نفث وزنا ومعنى ، والكناية جمعة السهام وتكون غالبا من جلود ، وقوله في الرواية الثالثة : كلاهما ، كذا لأبي ذر وأبي الوقت ، ولغيرهما : كليهما ، وهما جائزان . وقوله : ارم فذاك أبي وأمي ، هو تفسير لما في الروایتين الآخرين من قوله : جمع لي أبويه ، ورأيت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر سـرسل أخرجا ابن عائد عن الوليد بن مسلم عن يحيى بن حمزة قال : قال سعد : رميت بسهم ، فرد على النبي ﷺ سهمي أعرفه ، حتى واليت بين ثمانية أو تسعة كل ذلك يرده علي ، فقلت : هذا سهم دم لجعلته في كنفاتي لا يفارقتي ، وعند الحاكم لهذه القصة بيان سبب . فأخرج من طريق يونس بن بكير وهو في المغازي روايته من طريق عائشة بنت سعد عن أبيها قال : جال الناس يوم أحد تلك الجولة تنحيت فقلت أذود عن نفسي فلما أن انجرو وإما أن أستشهد ، فإذا رجل محروجه وقد كاد المشركون أن يركبوه ، فلأ يده من الحصى فرماه ، وإذا بيني وبينه المقداد ، فأردت أن أسأله عن الرجل فقال لي : يا سعد هذا رسول الله يدعوك ، فقلت : وكأ أنه لم يصنني شيء من الأذى ، وأجلسني أمامه فجعلت أرمي ، فذكر الحديث . الحديث السادس أورده من وجهين ، **قوله** ( عن سعد ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وابن شداد هو عبد الله كما في الرواية الثانية ، وأبوه صحابي جليل . ويسرة بفتح التحتانية والمهمل . وإبراهيم هو ابن سعد بن إبراهيم المذكور . **قوله** ( وغير سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وهو ابن مالك كما في الرواية الثانية . وقوله فيها : إلا لسعد بن مالك ، في رواية الكشمي عن غير سعد ابن مالك .

٤٠٦٠ ، ٤٠٦١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل عن مُعْتَمِرٍ عن أبيه قال « زعم أبو عثمان أنه لم يبق مع النبي ﷺ في بعض تلك الأيام التي يقاتل فيهن غير طلحة وسعد عن حديثيهما »  
 ٤٠٦٢ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا حاتم بن إسماعيل عن محمد بن يوسف قال سمعت السائب بن يزيد قال « صحبت عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله والمقداد وسعداً رضي الله عنهم ، فاسمعت أحداً منهم يحدث عن النبي ﷺ ، إلا أني سمعت طلحة يحدث عن يوم أحد »  
 ٤٠٦٣ - **حدثني** عبد الله بن أبي شعبة حدثنا وكيع عن إسماعيل عن قيس قال « رأيت يد طلحة شلاءً وقى بها النبي ﷺ يوم أحد »

الحديث السابع ، **قوله** ( عن معتمر ) هو ابن سليمان ، وقوله : زعم أبو عثمان ، يعني التهمدي ، وفي رواية الإسماعيل : سمعت أبا عثمان . **قوله** ( في تلك الأيام ) في رواية غير أبي ذر : في بعض تلك الأيام ، وهو

( ١ ) في طبعة بولاق زيادة : الأنصاري ، في الوضوح ، ولله سبق قلم من أحد النسخ

أبين ، لأن المراد بالبعض يوم أحد ، وقوله « الذي يقاتل فيهن » ، في رواية أبي ذر « التي » ، وقوله « غير طلحة » ، ابن عبيد الله « وسعد » ، ابن أبي وقاص ، وقوله « عن حديثهما » ، يريد أنهما حدثا أبا عثمان بذلك . ووقع عند أبي نعيم في « المستخرج » ، من طريق عبد الله بن معاذ عن معتمر في هذا الحديث « قال سليمان فقلت لأبي عثمان : وما عليك بذلك ؟ قال : عن حديثهما » ، وهذا قد يكثر عليه ما تقدم قريبا في الحديث الخامس أن المقداد كان من بقي معه ، لكن يحتمل أن المقداد إنما حضر بعد تلك الجولة ، ويحتمل أن يكون انفردا عنها في بعض المقامات ، فقد روى مسلم من طريق ثابت عن أنس قال « أفرد رسول الله ﷺ يوم أحد في سبعة من الأنصار ورجلين من قريش » ، وكان المراد بالرجلين طلحة وسعد ، وكان المراد بالحصص المذكور في حديث الباب تخصيصه بالمهاجرين ، فكأنه قال : لم يبق معه من المهاجرين غير هذين ، وتعين حمله على ما أولته وأن ذلك باعتبار اختلاف الأحوال وأنهم تفرقوا في القتال ، فلما وقعت الهزيمة فيمن انهم وصاح الشيطان : قتل محمد ، اشتغل كل واحد منهم بهمه والذب عن نفسه كما في حديث سعد ، ثم عرفوا عن قرب ببقائه فتراجموا إليه أولا فأولا ، ثم بعد ذلك كان يندبهم إلى القتال فيشتغلون به . وروى ابن إسحق بإسناد حسن عن الزبير بن الصوام قال « مال الرماة يوم أحد يريدون النعب ، فأثينا من ورائنا ، وصرخ صارخ : ألا إن محمدا قد قتل ، فانسكفأنا راجعين ، وانكفأ القوم علينا ، وسمى ابن إسحق في المغازي بإسناد له أن جملة من استشهد من الأنصار الذين بقوا مع النبي ﷺ يومئذ زياد بن السكن - قال بعضهم يقول عمارة بن السكن - في خمسة من الأنصار ، وعند ابن عائد من مرسل المطلب بن عبد الله بن حنطب « أن الصحابة تفرقوا عن النبي ﷺ يوم أحد حتى بقي معه اثنا عشر رجلا من الأنصار ، وللنساء واليهي في « الدلائل » ، من طريق عمارة بن غزية عن أبي الزبير عن جابر قال « تفرق الناس عن النبي ﷺ يوم أحد وبقى معه أحد عشر رجلا من الأنصار وطلحة » ، وإسناده جيد ، وهو كحديث أنس ، إلا أن فيه زيادة أربعة فاعلمهم جاءوا بعد ذلك . وعند محمد بن سعد أنه ثبت معه أربعة عشر رجلا : سبعة من المهاجرين منهم أبو بكر وسبعة من الأنصار ، ويجمع بينه وبين حديث الباب بأن سعدا جاءهم بعد ذلك كما في حديثه الذي قدمته في الحديث الخامس ، وأن المذكور من الأنصار استشهدوا كما في حديث أنس ، فإن فيه عند مسلم « قال النبي ﷺ : من يردم عنا وهو رفيق في الجنة ؟ فقام رجل من الأنصار ، فذكر أن المذكورين من الأنصار استشهدوا كلهم فلم يبق غير طلحة وسعد ، ثم جاء بعدهم من جاء . وأما المقداد فيحتمل أن يكون استمر مشغولا بالقتال ، وسيأتي بيان ما جرى لطلحة بعد هذا . وذكر الواقدي في المغازي أنه ثبت يوم أحد من المهاجرين سبعة : أبو بكر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد وطلحة والزبير وأبو عبيدة ، ومن الأنصار أبو دجانة والحباب بن المنذر وعاصم بن ثابت والحارث بن الصمة وسهل بن حنيف وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير ، وقيل إن سعد بن حباد ومحمد بن مسلمة بدل الأخيرين ، وإن ثبت حمل على أنهم ثبتوا في الجملة ، وما تقدم فيمن حضر عنده ﷺ أولا فأولا واهة أعلم . الحديث الثامن ، قوله ( عن محمد بن يوسف ) هو السكندی ، والسائب بن يزيد صحابي صغير . قوله ( إلا أني سمعت طلحة ) يعني ابن عبيد الله ( يحدث عن يوم أحد ) وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد ، ووقع عند أبي يعلى من وجه آخر عن السائب بن يزيد أن طلحة ظاهر يوم أحد بين درعين ، وذكر ابن إسحق أن طلحة جالس تحت النبي ﷺ حتى سعد الجبل ، قال « لحدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جده

عن عبد الله بن الزبير قال سمعت النبي ﷺ يومئذ يقول : أوجب طلحة . . الحديث التاسع ، **قوله** ( عن اسماعيل ) هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وقوله : رأيت يد طلحة ، أى ابن عبيد الله وقوله : سلام ، بفتح المعجمة وتشديد اللام مع المد أى أصابها الشلل ، وهو ما يبطل عمل الأصابع أو بعضها . **قوله** ( وقى بها النبي ﷺ يوم أحد ) رفع بيان ذلك عند الحاكم فى « الاكلیل » من طريق موسى بن طلحة : جرح يوم أحد تسعاً وثلاثين أو خمساً وثلاثين ، وشلت إصبعه ، أى السبابة والى تليها . وللطياحى من طريق عيسى بن طلحة عن عائشة قالت : « كان أبو بكر إذا ذكر يوم أحد قال : كان ذلك اليوم كله لطلحة . قال : كنت أول من فاء . فرأيت رجلاً يقاتل عن رسول الله ﷺ قال فقلت : كن طلحة ، قلت : حيث فأتى يكون رجل من قوى ، وبينى وبينه رجل من المشركين فاذا هو أبو عبيدة ، فأتتهما إلى رسول الله ﷺ فقال : دونكما صاحبكما ، يريد طلحة ، فاذا هو قد قطعت إصبعه ، فلما أصلحنا . شأنه ، وفى حديث جابر عند النسائى قال : فأدرك المشركون رسول الله ﷺ فقال : من للقوم ؟ فقال طلحة : أنا ، فذكر قتل الذين كانوا معهم من الانصار وقال ، ثم قاتل طلحة قتال الأحد عشر حتى ضربت يده فقطعت أصابعه فقال : حسن ، فقال النبي ﷺ : لو قلت بسم الله لرفعتك الملائكة والناس ينظرون ، قال ثم رد الله المشركين ،

٤٠٦٤ — **حديث** أبو مغيرة حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال « لما كان يوم أحد هزم الناس عن النبي ﷺ ، وأبو طلحة بين يدي النبي ﷺ محبوبٌ عليه بحجة له ، وكان أبو طلحة رجلاً رامياً شديد النزع ، كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ، وكان الرجل يمرُّ معه بحجة من الغنل فيقول : انزها لأبي طلحة . قال وبُشِّرَ النبي ﷺ ينظر إلى القوم ، فيقول أبو طلحة : بأبي أنت وأُمى ، لا تُشرفْ بصيبك سهم من سهام القوم ، تحرى دونَ نحرك . واقد رأيت عائشة بنت أبي بكر وأم سليم وإنهما لمشترتان أرى خدام سوقهما تنقران للقراب على متونهما مُفرغاه في أفواه القوم ، ثم ترجعان فتدأريها ، ثم نجيثان فتفرغانه في أفواه القوم . واقد وقع السيف من يدي أبي طلحة إماماً مرتين وإما ثلاثاً »

٤٠٦٥ — **حديث** عبيد الله بن سعيد حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما كان يوم أحد هزم المشركون ، فصرخ إبليس لعنة الله عليه : أى عباد الله ، أخراكم ، فرجعت أولام فاجلدت هـى وأخراهم ، فبصر حذيفة فاذا هو بأبيه اليان فقال : أى عباد الله ، أبى أبى . قال قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه . فقال حذيفة : يغفر الله لكم . قال عروة . فوالله ما زالت فى حذيفة بقية خير حتى لحق بالله . » . بصرت : علمت ، من البصيرة فى الأمر . وأبصرت : من بصير العين . ويقال : بصرت وأبصرت واحد



الحديث العاشر ، **قوله** (عبد العزيز) هو ابن صهيب ، **قوله** (انهزم الناس) أى بعضهم ، أو أطلق ذلك باعتبار تفرقهم كما تقدم بيانه ، والواقع أنهم صاروا ثلاث فرق : فرقة استمروا فى الحريّة إلى قرب المدينة فارجعوا حتى انفض القتال وهم قليل ، وهم الذين نزل فيهم [ ١٥٥ آل عمران ] : ( ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان ) ، وفرقة صاروا حيارى لما سمعوا أن النبي ﷺ قتل فصار غاية الواحد منهم أن يذب عن نفسه أو يستمر على بصيرته فى القتال إلى أن يقتل ، وهم أكثر الصحابة . وفرقة ثبتت مع النبي ﷺ . ثم تراجع اليه القسم الثانى شيئاً فشيئاً لما عرفوا أنه حى كما بينته فى الحديث السابع ، وبهذا يجمع بين مختلف الأخبار فى عدة من بقى مع النبي ﷺ ، فعند محمد بن عائذ من مرسل المطلب بن حنطب : لم يبق معه سوى اثنى عشر رجلاً ، وعند ابن سعد ثبت معه سبعة من الانصار وسبعة من قريش ، وفى مسلم من حديث أنس دأفردى سبعة من الانصار ورجلين من قريش طلحة وسعد ، وقد سرد أسماء الواقدي ، واقتصر أبو عثمان النهدي على ذكر طلحة وسعد وهو فى الصحيح ، وأخرج الطبرى من طريق السدى أن ابن قتة لما رى النبي ﷺ وكسر رباعيته وشجه فى وجهه وتفرق الصحابة منهزمين وجعل يدهم فاجتمع اليه منهم ثلاثون رجلاً ، فذكر بقية القصة . **قوله** ( وأبو طلحة ) هو زيد بن سهل الانصارى ، وهو زوج والدة أنس وكان أنس حل هذا الحديث عنه . **قوله** ( بحوب ) بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الواو المكسورة بعدها موحدة أى مترس ، ويقال للترس جوبة ، والحجفة بفتح الميملة والجيم والغاء هى الترس . **قوله** ( شديد النزح ) بفتح النون والزاي الساكنة ثم المهملة أى رى السهم ، وتقدم فى الجهاد من وجه آخر بلفظ كان أبو طلحة حسن الرى ، وكان يترس مع النبي ﷺ بترس واحد . **قوله** ( كسر يومئذ قوسين أو ثلاثاً ) أى من شدة الرى . **قوله** ( بجعبة ) بضم الجيم وسكون العين المهملة بعدها موحدة هى الآلة التى يوضع فيها السهام . **قوله** ( لاتشرف ) بضم أوله وسكون المعجمة من الاشراف ، ولأبى الوقت بفتح أوله وسكون الشين أيضاً وتشديد الراء وأصله تشرف أى لاتطلب الاشراف عليهم . **قوله** ( يصبك ) بسكون الموحدة على أنه جواب النهى . ولغير أبى ذر يصيبك ، بالرفع وهو جازع على تقدير ، كأنه قال مثلاً لاتشرف فانه يصيبك . **قوله** ( نحرى دون نحر ) أى أفديك بنفسى . **قوله** ( ولقد رأيت عائشة بنت أبى بكر ) أم المؤمنين ( وأم سليم ) أى والدة أنس **قوله** ( أرى خدم سوقهما ) بفتح المعجمة والمهملة جمع خدمة وهى الخلاخيل ، وقيل الخدمة أصل الساق والسوق جمع ساق ، وقد تقدم فى الجهاد ، وكذا شرح قوله دتغزان القرب ، والاختلاف فى لفظه . **قوله** ( ولقد وقع السيف من يد أبى طلحة ) فى رواية الاصيل د من يدي ، بالثنية . **قوله** ( إما مرتين وإما ثلاثاً ) زاد مسلم عن الدارمى عن أبى معمر شيخ البخارى فيه هذا الاسناد د من النعاس ، فأفاد سبب وقوع السيف من يده ، وسيأتى بعد باب من وجه آخر عن أنس عن أبى طلحة د كنت فيمن يغشاه النعاس يوم أحد حتى سقط سيفى من يدي مراراً ، ، ولأحمد والحاكم من طريق ثابت عن أنس د رفعت رأسى يوم أحد فجعلت أنظر وما منهم من أحد إلا وهو يميل تحت حجفته من النعاس وهو قوله تعالى ( اذ يغشاكم النعاس أمنة منه ) . الحديث الحادى عشر ، **قوله** ( لما كان يوم أحد هزم المشركون ، فصرخ إبليس : أى عباد الله أخراكم ) أى احتارزوا من جهة أخراكم ، وهى كلمة فقال لمن يخشى أن يؤتى عند القتال من ورائه ، وكان ذلك لما ترك الرماة مكانهم ودخلوا ينتهبون عسكر المشركين كما سبق بيانه . **قوله** ( فرجمت أولام فاجتلدت هى وأخراهم ) أى وهم يظنون أنهم من العدو ، وقد

تقدم بيان ذلك من حديث ابن عباس الذي أخرجه أحمد والحاكم ، وأنهم لما رجعوا اختلطوا بالمشركين والنسب العسكران فلم يتميزوا ، فوقع القتل على المسلمين بعضهم من بعض . **قوله** ( فبصر حذيفة فإذا هو بأبيه اليمان فقال : أى عباد الله أبى أبى ) هو بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة وأعادها تأكيداً ، وإنما ضبطه لثلاث بصحف بأبى بضم الهمزة وفتح الموحدة مع التشديد ، وأفاد ابن سعد أن الذي قتل اليمان خطأ عتبة بن مسعود أخو عبد الله بن مسعود ، وهو فى تفسير عبد بن حميد ، من وجه آخر عن ابن عباس ، وذكر ابن إسحق قال : حدثني عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد قال كان اليمان والد حذيفة وثابت بن وقش شيخين كبيرين فتركهما رسول الله ﷺ مع النساء والصبيان ، فتذاكرا بينهما ورغبيا فى الشهادة ، فاختذا سيفيهما ولحقا بالمسلمين بعد الهزيمة ، فلم يعرفوا جماً ، فأما ثابت فقتله المشركون ، وأما اليمان فاختلف عليه أسياف المسلمين فقتلوه ولا يعرفونه **قوله** ( قال عروة الخ ) تقدم بيانه فى المنائب . وفى رواية ابن إسحق : فقال حذيفة : قتلتهم أبى ، قالوا ، والله ما عرفناه ، وصدقوا ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، فأراد رسول الله ﷺ أن يديه فتصدق حذيفة بدينه على المسلمين ، فزاده ذلك عند رسول الله ﷺ خيراً ، وفيه تعقب على ابن التين حيث قال : ان الراوى سكنت فى قتل اليمان عما يجب فيه من الدية والكفارة ، فأما أن تسكون لم تفرض يومئذ ، أو كنتى بعلم السامع

١٩ - **باب** قوله الله تعالى [ ١٥٥ آل عمران ] : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ، وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

٤٠٦٦ - **حدثنا** عبدان أخبرنا أبو حمزة عن عثمان بن موهب قال : جاء رجل حج للبيت فرأى قوما جلوساً فقال : مَنْ هؤلاء القعود ؟ قالوا : هؤلاء قُريش . قال : مَنْ الشيخ ؟ قالوا : ابن عمر . فأناب فقال : إني سألتك عن نبي أتحدثني ؟ قال : أشدك بحرمة هذا البيت ، أعلم أن عثمان بن عفان قر يوم أحد ؟ قال : نعم قال : فله تغييب عن بدر فلم يشهد بها ؟ قال : نعم . قال : فاعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهد بها ؟ قال : نعم . قال فكبر . قال ابن عمر : نال لأخبرك ولا بين لك عما سألتني عنه : أما إزاره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه . وأما تغييبه عن بدر فانه كان نعمة بنت رسول الله ﷺ وكانت مريضة ، فقال له النبي ﷺ : إن لك أجر رجل ممن شهد بدرًا وسهمه . وأما تغييبه عن بيعة الرضوان فانه لو كان أحد أعز بطن مكة من عثمان بن عفان لبيته مكانه ، فبث عثمان ، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة ، فقال النبي ﷺ بيده اليماني : هذه يد عثمان ، فضرَب بها على يده فقال هذه لعثمان . اذهب بهذا الآن معك .

**قوله** ( ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان ) اتفق أهل العلم بالنقل على أن المراد به هنا يوم أحد . وغفل من قال يوم بدر ، لانه لم يول فيها أحد من المسلمين . نعم المراد بقوله تعالى ( وما أنزلنا على عبدنا يوم الفرقان ، يوم التقى الجمعان ) وهى فى سورة الانفال يوم بدر ، ولا يلزم منه أن يكون حيث جاء ( التقي الجمعان ) المراد به يوم بدر . **قوله** ( استزلهم ) أى زين لهم أن يزلوا ، وقوله ( ببعض ما كسبوا ) قال ابن التين : يقال إن الشيطان

ذكرهم خطاياهم ففكروا القتال قبل التوبة ؟ ولم يكرهوه معاندة ولا نفاقا ، فعفا الله عنهم . قلت : ولم يمتنع ما قال ، فيحتمل أن يكونوا فروا جبنا ومحبة في الحياة لا عذادا ولا نفاقا ، فتابوا فعفا الله عنهم . ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة عثمان ، وقد تقدم شرحه في مناقب عثمان ، وقدمت أني لم أقف على اسمه صريحا ، إلا أنه يحتمل يكون هو العلاء ابن عرار . ثم رأيت لبعضهم أن اسمه حكيم فليحمر . وفي الرواية المتقدمة أنه من أهل مصر ، ثم وجدت الجرم بالعلاء بن عرار وهما بالمهملات وذلك في مناقب عثمان ، ويأتي بأبسط من ذلك في تفسير ( وقاتلوه حتى لا تكون فتنة ) من سورة البقرة . وقوله في هذه الرواية : أنشدك بحرمة هذا البيت ، فيه جواز مثل هذا القسم عند أثر عبد الله بن عمر لكونه لم ينكر عليه ، وسيأتي البحث في شيء من هذا في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى .

**قوله ( أني سأذكرك عن شيء ، أتحدثني ؟ )** زاد في رواية أبي نعيم المذكورة : قال : نعم ،

٢٠ - **باب ( إذ تصعدون ولا تلوون على أحد ، والرسول يدعوكم في أخراكم ، فأثابكم غمًا بغم ، لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ولا ما أصابكم ، والله خير بما تعملون )** [ ١٥٣ آل عمران ] . تصعدون : تذهبون . أصعد وصعد فوق البيت

٤٠٦٧ - **حديثي عمرو بن خالد** حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال سمعتُ البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : **جمل النبي ﷺ على الرجال يوم أحد** عبد الله بن جبير ، وأقبلوا منهزمين ، فذلك ( إذ يدعوم الرسول في أخراهم )

**قوله ( باب إذ تصعدون ولا تلوون على أحد - إلى قوله - بما تعملون )** . **قوله ( تصعدون تذهبون . أصعد** وصعد فوق البيت ) سقط هذا التفسير للمستمل ، كأنه يريد الإشارة إلى التفرقة بين الثلاثي والرابعي ، فالثلاثي بمعنى ارتفع والرابعي بمعنى ذهب . وقال بعض أهل اللغة : أصعد إذا ابتدأ السير . وقوله ( فأثابكم غمًا بغم ) روى عبد بن حميد من طريق مجاهد قال : كان الغم الأول حين سمعوا الصوت أن محمدا قد قتل ، والثاني لما انحازوا إلى النبي ﷺ وصعدوا في الجبل فتذكروا قتل من قتل منهم فاعتصموا ، ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد : وقوله ( لكيلا تحزنوا على ما فاتكم ) أي من الغنيمة ( ولا ما أصابكم ) أي من الجراح وقتل إخوانكم . وروى الطبري من طريق السري نحوه لكن قال : الغم الأول ما فاتهم من الغنيمة والثاني ما أصابهم من الجراح ، وزاد قال : لما صعدوا أقبل أبو سفيان بالخيول حتى أشرف عليهم ففسوا ما كانوا فيه من الحزن على من قتل منهم واشتغلوا بدفع المشركين ، ثم ذكر المصنف طرفا من حديث البراء في قصة الرواة ، وقد تقدم شرحه قريبا

٢١ - **باب [ ١٥٤ آل عمران ] : ( ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنةً نجاةً يغشى طائفةً منكم ، وطائفةً قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية ، يقولون هل لنا من الأمر من شيء ؟ قل إن الأمر كله لله ، يخفون في أنفسهم مالا يبيدون لك ، يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قُتلنا هاهنا ، قل لو**

كنتم في يوتيسكم أبرز الذين كُتِبَ عليهم القتلُ إلى مصاجعهم ، وليبتلي الله ماني صدوركم ، وليمحص ماني قلوبكم ، والله عليم بذات الصدور ﴿

٤٠٦٨ - وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس عن أبي طلحة رضي الله عنهما قال : كنت فيمن تنشاء للناس يوم أحد ، حتى سقط سيفي من يدي مراراً ، يسقط وأخذهُ ، ويسقط فأخذهُ »

[ الحديث ٤٠٦٨ - طرفه في : ٤٠٦٢ ]

**قوله** باب قوله ( ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمانة ناعسا ) الآية ذكر فيه حديث أبي طلحة وكنت فيمن تنشاء الناس ، الحديث ، وقد تقدم شرحه قريباً . قال ابن إسحق أنزل الله الناس أمانة لأهل اليقين فهم نيام لا يخافون ، والذين أهمتهم أنفسهم أهل النفاق في غاية الخوف والذعر

٢٩ - **باب** ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون ﴾ [ ١٢٨ آل عمران ] . قال حميد وثابت عن أنس : شج النبي ﷺ يوم أحد فقال : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ؟ فنزلت : ليس لك من الأمر شيء »

٤٠٦٩ - **حديث** يحيى بن عبد الله السلمي أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهري حدثني سالم عن أبيه : أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الأخيرة من الفجر يقول : اللهم القن فلاناً وفلاناً وفلاناً ، بعدما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد . فأنزل الله : ليس لك من الأمر شيء - إلى قوله - فانهم ظالمون »

[ الحديث ٤٠٦٩ - أطرافه في : ٤٠٧٠ ، ٤٠٥٩ ، ٧٣٤٦ ]

٤٠٧٠ - وعن حنظلة بن أبي سفيان سمعت سالم بن عبد الله يقول : « كان رسول الله ﷺ يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام . فنزلت : ليس لك من الأمر شيء - إلى قوله - فانهم ظالمون »

**قوله** ( باب قوله : ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فانهم ظالمون ) أي بيان سبب نزول هذه الآية ، وقد ذكر في الباب سببين ، ويحتمل أن تكون نزلت في الأمرين جميعاً فانهما كانا في قصة واحدة ، وسأذكر في آخر الباب سبباً آخر . **قوله** ( وقال حميد وثابت عن أنس : شج النبي ﷺ يوم أحد ، فقال : كيف يفلح قوم شجوا نبيهم ؟ فنزلت : ليس لك من الأمر شيء ) أما حديث حميد فوصله أحمد والترمذي والنسائي من طرق عن حميد به ، وقال ابن إسحق في المغازي : حدثني حميد الطويل عن أنس قال : كبرت رباعية النبي ﷺ يوم

أحد وشج وجهه ، فجعل الدم يسيل على وجهه ، وجعل يمسح الدم وهو يقول : كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم وهو يدعوهم إلى دينهم ؟ فأنزل الله الآية . وأما حديث ثابت فوصله مسلم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، أن النبي ﷺ قال يوم أحد وهو يسلك الدم عن وجهه : كيف يفلح قوم شجروا نبيهم وكسروا رباعيته وأدموا وجهه ؟ فأنزل الله عز وجل : ليس لك من الأمر شيء الآية ، وذكر ابن هشام في حديث أبي سعيد الخدري ، أن عتبة بن أبي وقاص هو الذي كسر رباعية النبي ﷺ السفلى وجرح شفته السفلى ، وأن عبد الله بن شهاب الزهري هو الذي شجّه في وجهه ، وأن عبد الله بن قتيبة جرحه في وجهه فدخلت حلقتان من حلقي المغفر في وجهه وأن مالك بن سنان مص الدم من وجه رسول الله ﷺ ثم أزدردته فقال : إن تمسك النار ، وروى ابن اسحق من حديث سعد بن أبي وقاص قال : فاحرصت على قتل رجل قط حرصى على قتل أخى عتبة بن أبي وقاص لما صنع برسول الله ﷺ يوم أحد ، وفي الطبراني من حديث أبي أمامة قال : رمى عبد الله بن قتيبة رسول الله ﷺ يوم أحد فشيح وجهه وكسر رباعيته فقال : خذها وأنا ابن قتيبة ، فقال رسول الله ﷺ وهو يمسح الدم عن وجهه : مالك أقفك الله ، فسقط الله عليه تيس جبل فلم يزل ينطأه حتى قطعته قطعة قطعة ، وأخرج ابن عائذ في المغازي عن الوليد بن مسلم حدثني عبد الرحمن بن يزيد عن جابر فذكر نحوه منقطعا ، وسيأتي في أواخر هذه الغزوة شواهد لحديث أنس من حديث أبي هريرة وغيره ، ووقع عند مسلم من طريق ابن عباس عن عمر في قصة بدر قال : فلما كان يوم أحد قتل منهم سبعون وفروا وكسرت رباعية النبي ﷺ وهشمت البيضة على رأسه وسال الدم على وجهه . فأنزل الله تعالى ( أو لما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ) الآية ، والمراد بكسر الرباعية وهي السن التي بين الثانية والثالث أنها كسرت فذهب منها فلفة ولم تقلع من أصلها . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( العن فلانا وفلانا ) سمع في الرواية التي بعدها . **قوله** ( وعن حنظلة بن أبي سفيان ) هو معطوف على قوله ( أخبرنا معمر الخ ، والراوى له عن حنظلة هو عبد الله بن المبارك ، وروى من زعم أنه معاق . وقوله وسمعت سالم بن عبد الله يقول : كان رسول الله ﷺ يدعو الخ ، هو مرسل ، والثلاثة الذين سمعوا قد أسدلوا يوم الفتح ، ولعل هذا هو السر في نزول قوله تعالى ( ليس لك من الأمر شيء ) ووقع في رواية يونس عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث ابن عمر ، لكن فيه اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية ، قال : ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت : ليس لك من الأمر شيء . قلت : وهذا إن كان محفوظا اجتمع أن يكون نزول الآية تراخى عن قصة أحد ، لأن قصة رعل وذكوان كانت بعدها كما سيأتي تلوه هذه الغزوة وفيه بعد ، والصواب أنها نزلت في شأن الذين دعا عليهم بسبب قصة أحد ، والله أعلم . ويؤيد ذلك ظاهر قوله في صدر الآية ( ليقطع طرفا من الذين كفروا ) أي يقتلهم ( أو يكبتهم ) أي يخزيهم ، ثم قال ( أو يتوب عليهم ) أي فيسلوا ( أو يعذبهم ) أي إن ماتوا كفارا

## ٢٢ - باب ذكر أم سُلَيْط

٤٠٧١ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **الأشعث** عن **يونس** عن **ابن شهاب** وقال **عتبة بن أبي مالك** : إن

**عمر بن الخطاب** رضي الله عنه قسم مروطا بين نساء من نساء أهل المدينة ، فبقي منها منظرٌ جيد ، فقال له

بعضُ مَنْ عِنْدَهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أُعْطِيَ هَذَا بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي عِنْدَكَ - يَرِيدُونَ أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ عَلِيٍّ -  
فَقَالَ عُمَرُ : أُمُّ سُلَيْطٍ أَحَقُّ بِهِ . وَأُمُّ سُلَيْطٍ مِنْ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ عَنِ بَايَعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ عُمَرُ : فَانْهَا  
كَانَتْ تُزْفَرُ لَنَا الْقَرَبَ يَوْمَ أَحَدٍ .

قَوْلُهُ (بَابُ ذِكْرِ أُمِّ سُلَيْطٍ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكسْرِ اللَّامِ ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْمَرْوُوطِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ  
فِي كِتَابِ الْجِهَادِ . وَأُمُّ سُلَيْطٍ الْمَذْكُورَةُ هِيَ وَالِدَةُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ كَانَتْ زَوْجًا لِأَبِي سُلَيْطٍ فَاتَتْ عَنْهَا قَبْلَ الْهَجْرَةِ ،  
فَزَوَّجَهَا مَالِكُ بْنُ سَنَانٍ الْخُدْرِيُّ فَوَلَدَتْ لَهُ أَبَا سَعِيدٍ

### ٢٣ - بَابُ قَتْلِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

٤٠٧٢ - حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُجْبَةُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ سَلْيَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ قَالَ : خَرَجْتُ مَعَ  
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيارِ ، فَلَمَّا قَدِمْنَا حَصَّ قَالَ لِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ : هَلْ لَكَ فِي وَحْشِي نِسَالُهُ مِنْ قَتْلِ  
حَمْزَةَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . وَكَانَ وَحْشِي يُسَكِّنُ حَصَّ ، فَسَأَلْنَا عَنْهُ ، فَقِيلَ لَنَا : هُوَ ذَلِكَ فِي ظِلِّ قَصْرِهِ كَأَنَّهُ حَجِيتُ .  
قَالَ فُجِنَّا حَتَّى وَقَفْنَا عَلَيْهِ بِبَسِيرٍ ، فَسَلَّمْنَا ، فَرَدَّ السَّلَامَ ، قَالَ وَعُبَيْدُ اللَّهِ مُتَعَجِّرٌ بِمَامَتِهِ مَا يَرَى وَحْشِي إِلَّا عَيْنِيهِ وَرَجْلَيْهِ  
فَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ : يَا وَحْشِي أَتَعْرِفُنِي ؟ قَالَ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : لَا وَاللَّهِ ، إِلَّا أَنِي أَعْلَمُ أَنَّ عَدِيَّ بْنَ الْخِيارِ زَوَّجَ  
امْرَأَةً يَقَالُ لَهَا أُمُّ قَتَالٍ بِنْتُ أَبِي الْعَيْصِ ، فَوَلَدَتْ لَهُ غُلَامًا بِمَكَّةَ فَكَدْتُ أَسْتَرْضِعُ لَهُ ، فَعَمِلْتُ ذَلِكَ لِلْعَلَامِ  
مَعَ أُمِّهِ فَنَاقَلْتُهَا إِلَيْهِ ، فَلَمَّا كَانِي أَنْظَرْتُ إِلَى قَدَمَيْكَ . قَالَ فَكَشَفَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ : أَلَا تَجِبُرُنَا بِقَتْلِ  
حَمْزَةَ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِنْ حَمْزَةُ قَتَلَ طُعْمِيَّةَ بْنَ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيارِ بِبَدْرٍ ، فَقَالَ لِي مَوْلَايُ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ : إِنْ قَتَلْتَ  
حَمْزَةَ بَعَثِي فَأَنْتَ حَرٌّ قَالَ : فَلَمَّا أَنْ تَخَرَّجَ النَّاسُ عَامَ عَيْنِينَ - وَعَيْنِينَ جَبَلٌ بِمِثَالِ أَحَدٍ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ وَادٍ - خَرَجْتُ  
مَعَ النَّاسِ إِلَى الْقِتَالِ ، فَلَمَّا اصْطَفَوْا الْقِتَالَ خَرَجَ سَبَاعٌ فَقَالَ : هَلْ مِنْ مُبَارِزٍ ؟ قَالَ فَخَرَجَ إِلَيْهِ حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ  
فَقَالَ : يَا سَبَاعُ ، يَا ابْنَ أُمِّ أُنْمَارٍ مُقَطَّعَةِ الْبُظُورِ ، أَتَحَادُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ﷺ ؟ قَالَ ثُمَّ شَدَّ عَلَيْهِ ، فَكَانَ كَأَمْسِ  
الذَّاهِبِ . قَالَ : وَكُنْتُ لِحَمْزَةَ تَحْتَ صَخْرَةٍ ، فَلَمَّا دَنَا مِنِّي رَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي فَأَضَعَهَا فِي مُنْذَنبِهِ حَتَّى خَرَجَتْ مِنْ بَيْنِ  
وَرِكَيهِ ، قَالَ فَكَانَ ذَلِكَ الْعَهْدَ بِهِ . فَلَمَّا رَجَعَ النَّاسُ رَجَعْتُ مَعَهُمْ ، فَأَقْتُ بِمَكَّةَ حَتَّى فَشَاهِيَا الْإِسْلَامَ . ثُمَّ  
خَرَجْتُ إِلَى الطَّائِفِ ، فَأَرْسَلُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رُسُلًا ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهُ لَا يَهْيِجُ الرُّسُلَ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ  
مَعَهُمْ حَتَّى قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى قَالَ : أَنْتَ وَحْشِي ، قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : أَنْتَ قَتَلْتَ حَمْزَةَ ؟  
قُلْتُ : قَدْ كَانَ مِنَ الْأَمْرِ مَا بَلَغَكَ . قَالَ : فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُغَيِّبَ وَجْهَكَ عَنِّي ؟ قَالَ فَخَرَجْتُ . فَلَمَّا انْقَبَضَ رَسُولُ

الله ﷺ فخرج مُسَبِّمَةً الْكَذَّابُ قُلْتُ لِأَخْرُجَنَّ إِلَى مُسَبِّمَةٍ لَعَلِّي أَقْتُلُهُ فَأُكْفَى بِهِ حِمْرَةً . قَالَ فَخَرَجْتُ مَعَ النَّاسِ فَسَكَانَ مِنْ أَسْرِهِ مَا كَانَ ، قَالَ : فَأَذَا رَجُلٌ قَامْتُ فِي ثَمْعٍ جِدَارٍ كَأَنَّهُ جِلُّ أَوْقَى فَأُثَرُ الرَّأْسِ ، قَالَ فَرَمَيْتُهُ بِحَرْبَتِي . فَأَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْنَ كَتَفَيْهِ . قَالَ وَقُتِبَ رَجُلٌ مِنَ الْإِنصَارِ فَضْرَبَهُ بِالسَّيْفِ عَلَى هَامَتِهِ « قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَضْلِ : فَأَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بَسَّارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ « فَقَالَتْ جَارِيَةٌ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ : وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، قَتَلَهُ الْعَبْدُ الْأَسْوَدُ »

**قوله** ( قتل حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه ) كذا لأبي ذر ، وأغيره ، باب قتل حمزة ، فقط ، وللنسفي « قتل حمزة سيد الشهداء ، وهذا اللفظ قد ثبت في حديث مرفوع أخرجه الطبراني من طريق الأصبغ بن نباته عن علي قال « قال رسول الله ﷺ : سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، . **قوله** ( حدثني أبو جعفر محمد بن عبد الله ) أي ابن المبارك الخرمي بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء البغدادي ، روى عنه البخاري هذا وفي الطلائ ، وشيخه حجّين بن المثنى بمهملة ثم جيم وآخره نون مصغر ، أصله من اليمامة وسكن بغداد وولى قضاء خراسان ، وهو من أقران كبار شيوخ البخاري لكن لم يسمع منه البخاري ، وليس له عنده سوى هذا الموضع . **قوله** ( عن عبد الله ابن الفضل ) هو ابن عباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني من صغار التابعين . **قوله** ( عن جعفر بن عمرو بن أمية ) هو الضمري ، وأبوه هو الصحابي المشهور ، هذا هو المحفوظ ، وكذا رواه أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز أخرجه الطبراني وقد رواه أبو داود الطيالسي عن عبد العزيز شيخ حجّين بن المثنى فيه فقال « عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عدي بن الحيار قال : أقبلنا من الروم ، فذكر الحديث ، والمحفوظ « عن جعفر بن عمرو قال : خرجت مع عبيد الله بن عدي ، وكذا أخرجه ابن إسحق « عن عبد الله بن الفضل عن سليمان بن جعفر قال : خرجت أنا وعبيد الله ، فذكره ، وكذا أخرجه ابن عائذ في المغازی « عن الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن جعفر بن عمرو بن أمية قال خرجت أنا وعبيد الله بن عدي ، وللطبراني من وجه آخر عن ابن جابر . **قوله** ( خرجت مع عبيد الله بن عدي بن الحيار ) الذوقلي الذي تقدم ذكره في مناقب عثمان ، زاد أحمد بن خالد الوهبي عن عبد العزيز بن عبد الله « فأدربنا ، أي دخلنا درب الروم مجاهدين « فلما مررنا بجمص ، وكذا في رواية ابن إسحق ، وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر « خرجت أنا وعبيد الله بن عدي غايزين الصائفة زمن معاوية ، فلما قفلنا مررنا بجمص ، . **قوله** ( هل لك في وحشي ) أي ابن حرب الحبشي مولى جبير بن مطعم . **قوله** ( نسأله عن قتل حمزة ) في رواية الكشميني « فسأله عن قتله حمزة ، زاد ابن إسحق كيف قتله ؟ **قوله** ( فسألتنا عنه ) فقليل لنا في رواية ابن إسحق « فقال لنا رجل ونحن نسأل عنه : إنه غلب عليه الخمر ، فان تجده صاحبا تجده عرييا يحذر كما بما شئتما ، وان تجده على غير ذلك فانصرفا عنه ، وفي رواية الطيالسي نحوه وقال فيه « وان أدركته شاربا فلا تسأله ، . **قوله** ( كأنه حميت ) بمهملة وزن رغيف ، أي زق كبير ، وأكثر ما يقال ذلك إذا كان ملوما ، وفي رواية لابن عائذ « فوجدناه رجلا سمينا حمرة عيناه ، وفي رواية الطيالسي « فأذا به قد ألقى له شئ على بابه وهو جالس صالح ، وفي رواية ابن إسحق « على طنفسة له ، وزاد

وفاذا شيخ كبير مثل البغاث ، يعنى بفتح الموحدة والمعجمة الخفيفة وآخره مثلثة وهو طائر ضعيف الجثة كالرخصة ونحوها عما لا يصيد ولا يصاد . **قوله** ( معتجر ) أى لاف عمامته على رأسه من غير تحنيك . **قوله** ( يا وحشى أنمر فنى ) فى رواية ابن إسحق ، فلما انتهينا إليه سلطنا عليه فرفع رأسه إلى عبيد الله بن عدى فقال ابن العدى بن الحبار أنت ؟ قال : نعم . فيحتمل أن يكون قال له ذلك بعد أن قال له : أنمر فنى ، . **قوله** ( أم قتال ) بكسر القاف بعدها مثناة خفيفة ، وفى رواية السكشمية بوحدة ، والأول أصح ، وهى عمه عتاب بن أسيد أى ابن أبى العيص بن أمية . **قوله** ( استرضع له ) أى أطلب له من يرصده ، زاد فى رواية ابن إسحق : والله ما رأيتك منذ ناولتك أمك السعدية التى أَرْضَعْتَكَ بذى طوى ، فأتى ناولنكمما وهى على بهيرها فأخذتك ، فلبست لى قدمك حين رفعتك ، فإهو إلا أن وقفت على فرعتها . وهذا يوضح قوله فى رواية الباب : فسكأنى نظرت إلى قدميك ، يعنى أنه شبه قدميه بقدم الغلام الذى حمله فسكأن هو هو ، وبين الرويتين قريب من خمسين سنة ، فدل ذلك على ذكاه مفرط ، ومعرفة ثامة بالقيافة . **قوله** ( ألا نخبرنا بقتل حمزة ؟ قال : نعم ) فى رواية الطيالسى : فقال سأحدثكما كما حدث رسول الله ﷺ حين سألنى . **قوله** ( فلما أن خرج الناس ) أى قريش ومن معهم ( عام عيين ) أى سنة أحد وقوله : عيين جبل بحيال أحد ، أى من ناحية أحد ، يقال فلان حيال كذا بالمهملة المكسورة بعد تحتمانية خفيفة أى مقابله ، وهو تفسير من بعض رواته . والسبب فى نسبة وحشى العام إليه دون أحد أن قريشا كانوا نزلوا عنده . قال ابن إسحق : نزلوا بعينين جبل بيهض السبخة من قناة على شفير الوادى مقابل المدينة . **قوله** ( خرجت مع الناس إلى القتال ) فى رواية الطيالسى : فإناطلقت يوم أحد معى حربى ، وأنا رجل من الحبشة ألعب لهم ، قال : وخرجت ما أريد أن أقتل ولا أقاتل إلا حمزة ، وعند ابن إسحق : وكان وحشى يقذف بالحربة قذف الحبشة فلما يخطئ . **قوله** ( خرج سباع ) بكسر المهملة بعدها موحدة خفيفة وهو ابن عبد العزى الخزاعى ثم الغبشاني بضم المعجمة وسكون الموحدة ثم معجمة ، ذكر ابن إسحق : أن كنيته أبو نيار بكسر النون وتخفيف التثنية . **قوله** ( خرج إليه حمزة ) فى رواية الطيالسى : فاذا حمزة كأنه جبل أورق ما يرفع له أحد لإقامه بالسيف ، فهبطه . وبأدر إليه رجل من ولد سباع ، كذا قال ، والذى فى الصحيح هو الصواب ، وعند ابن إسحق : فجعل يهد الناس بسيفه ، وعند ابن عائذ : فرأيت رجلا إذا حل لا يرجع حتى يزمننا ، فقلت : من هذا ؟ قالوا : حمزة . قلت : هذا حاجتى . **قوله** ( يا ابن أم أنمار ) بفتح الهمزة وسكون النون هى أمه ، كانت مولاة لشرى بن عمرو الثقفى والد الأخنس . **قوله** ( مقطعة البظور ) بالظاء المعجمة جمع بظور وهى اللحم التى تقطع من فرج المرأة عند الختان ، قال ابن إسحق : كانت أمه ختانة بمكة تخن النساء اه . والعرب تطلق هذا اللفظ فى معرض الذم ، والا قالوا ختانة وذكر عمر بن شبة فى كتاب مكة ، عن عبد العزيز بن المطلب أنها أم سباع وعبد العزى الخزاعى ، وكانت أمه وهى والدة خباب بن الارت الصحابى المشهور . **قوله** ( أتحدأ ) بمهملتين وتشديد الدال أى أتعاند ، وأصل المحادثة أن يكون ذا فى حد وذاتى حد ، ثم استعمل فى المحاربة والمعاداة . وقوله : كأمس الذاهب ، هى كناية عن قتله أى صيره عدما ، وفى رواية ابن إسحق : فسكأنما أخطأ رأسه ، وهذا يقال عند المبالغة فى الإصابة . **قوله** ( وكنت ) بفتح الميم أى اختفيت ، وفى رواية ابن عائذ : عند شجرة . وعند ابن أبى شبة من مرسل عمير بن إسحق أن حمزة عثر فأنكشفت الدرع عن ظهره فأبصره العبد الحبشى فرماه بالحربة . **قوله** ( فى ثلثة ) بضم المثناة



وتشديد النون هي العانة ، وقيل ما بين السرة والعانة ، وللطيا السى ، فجملت ألوذ من حمزة بشجرة ومعنى حربى حتى إذا استمكننت منه هزئت الحربة حتى رضيت منها ، ثم أرسلتها فوقعت بين ثندوتيه ، وذهب يقوم فلم يستطع ، اه والشدوة بفتح المثلثة وسكون النون وضم المهمله بعدها واو خفيفة هي من الرجل موضع الشدى من المرأة ، والذي فى الصحيح أن الحربة أصابت ثنته أصح . **قوله** ( فلما رجع الناس ) أى إلى مكة ، زاد الطيا السى ، فلما جشت عنته ، ولا بن إسحق ، فلما قدمت مكة عنته ، وإنما قتلتها لأعنتى . **قوله** ( حتى فشا فيها الاسلام ) فى رواية ابن إسحق ، فلما فتح رسول الله ﷺ مكة هربت إلى الطائف . **قوله** ( فأرسلوا إلى رسول الله ﷺ ) فى رواية ابن إسحاق ، فلما خرج وفد الطائف ليسلموا تغمت على المذاهب فقلت الحق بالين أو الشام أو غيرها . **قوله** ( رسلا ) كذا لأبى ذر وأبى الوقت ، وغيرهما ، رسولاً ، بالإفراد ، كان أول من قدم من ثقيف على رسول الله ﷺ المدينة عروة ابن مسعود فأسلم ، ورجع فدعاهم إلى الاسلام فقتلوه ، ثم ندموا فأرسلوا وفدهم - وهم عمرو بن وهب بن مغيث وشرحبيل بن غيلان بن مسلمة وعبد ياليل بن عمرو بن عمير ، وهؤلاء الثلاثة من الأحلاف ، وعثمان بن أبى العاص ، وأوس بن عوف ونمير بن حرشة ، وهؤلاء الثلاثة من بنى مالك ، ذكر ذلك محمد بن إسحق مطولاً ، وزاد ابن إسحق أن الوفد كانوا سبعين رجلاً ، وكان الستة رؤسائهم ، وقبل كان الجميع سبعة عشر ، قال وهو أثبت **قوله** ( فقيل لى إنه لا يبيع الرسل ) أى لا يناهض منه لإزعاج ، وفى رواية الطيا السى ، فأردت الحرب إلى الشام ، فقال لى رجل : ويحك ، والله ما يأتى محمداً أحد بشهادة الحق إلا خلى عنه ، قال فانطلقت فاشعر بى إلا وأنا قائم على رأسه أشهد بشهادة الحق ، وعند ابن إسحق ، فلم يرعه إلا بنى قائماً على رأسه . **قوله** ( قال : أنت قتلت حمزة ؟ قلت : قد كان من الأمر ما قد بلغك ) فى رواية الطيا السى وقال ويحك ، حدثنى عن قتل حمزة . قال فأنشأت أحدهما كما حدثتكم ، وعند يونس بن بكير فى المغازي عند ابن إسحق قال ، فقيل لرسول الله ﷺ هذا وحشى ، فقال : دعوه فلاسلام رجل واحد أحب إلى من قتل ألف كافر . **قوله** ( فهل تستطيع أن تغيب وجهك عنى ) فى رواية الطيا السى ، فقال غيب وجهك عنى فلا أراك . **قوله** ( قال فخرجت ) زاد الطيا السى ، فكنت أتى أن يرانى . ولا بن عثد ، فإرأى حتى مات . وعند الطبرانى ، فقال : يا وحشى ، أخرج فقاتل فى سبيل الله كما كنت تصدعن سبيل الله . **قوله** ( فقلت لأخرجن إلى مسيلمة ) فى رواية الطيا السى ، فلما كان من أمر مسيلمة ما كان انبعثت مع البعث فأخذت حربى ، ولا بن إسحق نحوه . **قوله** ( فأكفى به حمزة ) بالهمز أى أساويه به ، وقد فسر به بقوله ، فقتلت خير الناس وشر الناس ، وقوله ، فكان من أمره ما كان ، أى من محاربتة ، وقتل جمع من الصحابة فى الواقعة التى كانت بينهم وبينه ، ثم كان الفتح للمسلمين بقتل مسيلمة كما سيأتى بيان ذلك فى كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فى ثلثة جدار ) أى خلل جدار . **قوله** ( جل أوردى ) أى لونه مثل الرماد ، وكان ذلك من غبار الحرب . وقوله ، وثار الرأس ، أى شعره منتفش . **قوله** ( فوضعتها ) فى رواية الكشميهنى ، فأضعها . **قوله** ( ووثب إليه رجل من الأنصار ) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كما جزم به الواقسى وإسحق بن راهويه والحاكم ، وقيل هو عدى بن سهل جزم به سيف فى كتاب الردة ، وقيل أبو دجاجة ، وقيل زيد بن الخطاب والأول أشهر ، ولعل عبد الله بن زيد هو الذى أصابته ضربته ، وأما الآخران فحملاً عليه فى الجلة . وأغرب وثيمة فى كتاب الردة ، فزعم أن الذى ضرب مسيلمة هو شن بفتح المعجمة وتشديد النون ابن عبد الله ، وأشهد له :

الم تر أني ووحشيهم ضربنا مسيلمة المقتن  
يسأئلي الناس عن قتله فقلت ضربت وهذا طعن  
فلمست بصاحبه دونه وليس بصاحبه دون شن

وأغرب من ذلك ما حكى ابن عبد البر أن الذي قتل مسيلمة هو خلاص بن بشير بن الأصم . **قوله** (فضربه بالسيف على هامته) في رواية الطيالسي ، فربك أعلم أينما قتله ، فإن أك قتله فقد قتلت خير الناس وشر الناس . **قوله** (قال عبد الله بن الفضل) هو موصول بالسناد المذکور أولا ، وفي رواية الطيالسي ، فقال سليمان بن يسار : سمعت ابن عمر يقول ، زاد ابن إسحق في روايته ، وكان قد شهد اليمامة . **قوله** (فمالت جارية على ظهر بيت : وأمير المؤمنين ، قتله العبد الأسود) هذا فيه تأكيد لقول وحشي إنه قتله ، لكن في قول الجارية أمير المؤمنين نظر لأن مسيلمة كان يدعى أنه نبي مرسل من الله ، وكانوا يقولون له يارسول الله ونبي الله ، والتلقب بأمر المؤمنين حدث بعد ذلك ، وأول من لقب به عمر ، وذلك بعد قتل مسيلمة بمدة ، فليتأمل هذا . وأما قول ابن التين : كان مسيلمة تسمى نارة بالنبي وتارة بأمر المؤمنين . فإن كان أخذه من هذا الحديث فليس بجديد ، وإلا فيحتاج إلى نقل بذلك والذي في رواية الطيالسي ، قال ابن عمر : كنت في الجيش يومئذ ، فسمعت قائلا يقول في مسيلمة : قتله العبد الأسود ، ولم يقل أمير المؤمنين ، ويحتمل أن تكون الجارية أطلقت عليه الأمير باعتبار أن أمر أصحابه كان إليه وأطلقت على أصحابه المؤمنين باعتبار إيمانهم به ، ولم يقصد إلى تلقيبه بذلك ، والله أعلم . ثم وجدت في كلام أبي الخطاب بن دحية الإنكار على من أطلق أن عمر أول من لقب أمير المؤمنين وقال : قد تسمى به مسيلمة قبله ، كما أخرجه البخاري في قصة وحشي ، يشير إلى هذه الرواية . وتعبه ابن الصلاح ثم النووي . قال النووي : وذكر ابن الصلاح أن الذي ذكره ابن دحية ليس بصحيح ، فإنه ليس في هذا الحديث إلا أن الجارية صاحبت لما أصيب مسيلمة : وأمر المؤمنين ، ولا يلزم من ذلك تسميته بذلك اهـ . واعترض مغلطاي أيضا بأن أول من قيل له أمير المؤمنين عبد الله بن جحش ، وهو متعقب أيضا بأنه لم يلقب به ، وإنما خوطب بذلك لأنه كان أول أمير في الاسلام على سرية . وفي حديث وحشي من الفوائد غير ما تقدم ما كان عليه من الذكاء المفرط ، ومناقب كثيرة لحزة ، وفيه أن المرء يكره أن يرى من أوصل إلى قريبه أو صديقه أذى ، ولا يلزم من ذلك وقوع الهجرة المنهية بينهما . وفيه أن الاسلام يهدم ما قبله ، والحذر من الحرب ، وأن لا يحتقر المرء منها أحدا ، فإن حمزة لابد أن يكون رأى وحشيا في ذلك اليوم لكنه لم يحتز منه احتقارا منه إلى أن أتى من قبله . وذكر ابن إسحق قال : حدثني محمد بن جعفر بن الزبير قال خرج رسول الله ﷺ يلتمس حمزة ، فوجده ببطن الوادي قد مثل به ، فقال : لولا أن تحزن صفيحة - يعني بذت عبد المطلب - وتكون سنة بعدى لتركته حتى يحشر من بطون السباع وحواصل الطير ، زاد ابن هشام قال : وقال لن أصاب بمثلك أبدا . ونزل جبريل فقال : إن حمزة مكتوب في السماء أسد الله وأسود رسوله ، وروى البزار والطبراني بإسناد فيه ضعف عن أبي هريرة أن النبي ﷺ لما رأى حمزة قد مثل به قال : رحمة الله عليك ، لقد كنت وصولا مرحما ، فوولا للخير ، ولولا حزن من بعدك لسنى أن أدعك حتى تحشر من أجواف شتى . ثم حلف وهو بمكانه لأمثلين بسبعين منهم ، فنزل القرآن ﴿ وان عاقبتهم ﴾ الآية ، وعند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند

والطبراني من حديث أبي بن كعب قال ، مثل المشركون يقتل المسلمين ، فقال الانصار : لئن أصابنا منهم يوما من الدهر لنزيدن عليهم ، فلما كان يوم فتح مكة نادى رجل : لا فريش بعد اليوم ، فأنزل الله ( وان عاقبتهم فمأقباوا بمثل ما عوقبتم به ) فقال رسول الله ﷺ : كفوا عن القوم ، . وعند ابن مردويه من طريق مقسم عن ابن عباس نحو حديث أبي هريرة باختصار ، وقال في آخره : فقال : بل نصبر يا رب ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها

## ٢٤ - باب ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أُحد

٤٠٧٣ - **حدثنا** إسحاق بن نصر **حدثنا** عبدُ الرزاق عن معمر عن همام سمعَ أبا هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « اشتدَّ غضبُ الله على قوم فعلوا بدْيبة - يُشير إلى رباعيته - اشتدَّ غضبُ الله على رجل يقاتله رسول الله ﷺ في سبيل الله »

٤٠٧٤ - **حدثني** محمد بن مالك **حدثنا** يحيى بن سعيد الأموي **حدثنا** ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اشتدَّ غضبُ الله على من قتل النبي ﷺ في سبيل الله ، اشتدَّ غضبُ الله على قوم دَمَوْا وجهَ نبي الله ﷺ »  
[ الحديث ٤٠٧٤ - طرفه في : ٤٠٧٦ ]

٤٠٧٥ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** يعقوب بن أبي حازم أنه سمعَ سهل بن سعيد وهو يُسأل عن جرح رسول الله ﷺ فقال أما والله إني لأعرفُ مَنْ كان يفسلُ جرحَ رسول الله ﷺ ومَنْ كان يَسكبُ الماءَ وبما دُوي . قال : كانت فاطمة عليها السلام بنتُ رسول الله ﷺ تغسله وعلى يَسكبُ الماءَ بالحنِّ ، فلما رأت فاطمة أن الماءَ لا يزيدُ الدمَّ إلا كثرةً أخذت قطعةً من حصير فأحرقتها وألصقتها فاستمسك الدم . وكسرت رباعيته يومئذ ، وجرح وجهه ، وكسرت البيضة على رأسه »

٤٠٧٦ - **حدثني** عمرو بن علي **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال « اشتدَّ غضبُ الله على مَنْ قتلَ نبيَّ ، واشتدَّ غضبُ الله على مَنْ دَمَى وجهَ رسول الله ﷺ »  
**قوله** ( بابُ ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أُحد ) وقد تقدم شيء من ذلك في باب قوله ليس لك من الأمر شيء ، وبمجموع ما ذكر في الاخبار أنه شج وجهه وكسرت رباعيته وجرحته وجنته وشفته السفلى من باطنها وهو منكبه من ضربة ابن قتة وجرحته ركبته . وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ضرب وجه النبي ﷺ يومئذ بالسيف سبعين ضربة وقاه الله شرها كلها ، وهذا مرسل قوي ، ويحتمل أن يكون أراد بالسبعين حقيقة أو المبالغة في الكثرة . **قوله** ( رباعيته ) بفتح الراء وتخفيف الموحدة . **قوله** ( اشتدَّ غضبُ الله على رجل يقاتله رسول الله في سبيل الله ) زاد سعيد بن منصور من مرسل عكرمة : يقتله رسول الله بيده ، ولا بن عائذ من

طريق الأوزاعي ، بلغنا أنه لما خرج رسول الله ﷺ يوم أحد أخذ شيئاً فجعل ينشف به دمه وقال : لو وقع منه شيء على الأرض لنزل عليكم العذاب من السماء . ثم قال : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، . الحديث الثاني حديث ابن عباس بمعنى الذي قبله ، أورده من وجهين عن ابن جريج . ووقع هنا قبل حديث سهل بن سعد وبعده ، وأعله قدم وأخر . قوله (دموه (١) ) بتشديد الميم أى جرحوه حتى خرج منه الدم . ( تنبيه ) : حديث أبي هريرة وحديث ابن عباس هذا من مراسيل الصحابة ، فإنهما لم يشهدا الواقعة ، فكأنهما حملها عن شهدائها أو سمعاها من النبي ﷺ بعد ذلك . الحديث الثالث ، قوله (يعقوب) هو ابن عبد الرحمن الاسكندراني . قوله ( فلما رأته فاطمة ) هي بنت رسول الله ﷺ ، وأوضح سعيد بن عبد الرحمن عن أبي حازم فيما أخرجه الطبراني من طريقه سبب مجيء فاطمة إلى أحد ولفظه : لما كان يوم أحد وانصرف المشركون خرج النساء إلى الصحابة يعينونهم ، فكانت فاطمة فيمن خرج ، فلما رأته النبي ﷺ اعتنقته وجعلت تغسل جراحاته بالماء فيزداد الدم ، فلما رأته أخذت شيئاً من حصير فأحرقت به النار وكندته به حتى لصق بالجرح فاستمسك الدم . . وله من طريق زهير بن محمد عن أبي حازم : فأحرقت حصيراً حتى صارت رماداً . فأخذت من ذلك الرماد فوضعت فيه حتى رقا الدم ، وقال في آخر الحديث : ثم قال يومئذ : اشتد غضب الله على قوم دموا وجهه رسولهُ . ثم مكث ساعة ثم قال : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، وقال ابن عائد : أخبرنا الوليد بن مسلم حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أن الذي روى رسول الله ﷺ بأحد لجرحه في وجهه قال : خذها مني وأنا ابن قتيبة ، فقال : أقاك الله . قال فانصرف إلى أهله فخرج إلى غنمه فوافاها على ذروة جبل ، فدخل فيها فشد عليه تيسها فطاحه نطحة أدركه من شاطئ الجبل فتقطع ، وفي الحديث جوار التدأوى ، وأن الأنبياء قد يصابون ببعض العوارض الدنيوية من الجراحات والآلام والأسقام ليعظم لهم بذلك الأجر وتزداد درجاتهم رفعة ، وليتأسى بهم أتباعهم في الصبر على المسكاره ، والعاقبة للمتقين

## ٢٥ - باب (الذين استجابوا لله والرسول) [١٧٢ آل عمران]

٤٠٧٧ - حدثنا محمد بن حاتم عن معاوية بن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها (الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرع للذين أحسنوا منهم وأنفوا أجر عظيم) قالت لعروة : يا ابن أختي ، كان أبواك منهم : الزبير وأبو بكر . لما أصاب رسول الله ﷺ ما أصاب يوم أحد وانصرف عنه المشركون خاف أن يرجعوا ، قال : من يذهب في إثرهم ؟ فانتدب منهم سبعون رجلاً . قال : كان فيهم أبو بكر والزبير »

قوله (باب الذين استجابوا لله والرسول) أى سبب نزولها ، وأنها تتعلق بأحد ، قال ابن إسحق : كان أحد يوم السبت لتتصف من شوال ، فلما كان الغد يوم الأحد سادس عشر شوال أذن مؤذن رسول الله ﷺ في الناس بطلب العدو ، وأن لا يخرج معنا إلا من حضر بالأمس . فاستأذنه جابر بن عبد الله في الخروج معه فأذن له ، وإنما

(١) الذي في المتن « دموا وجهه » أى صلى الله عليه وسلم .

خرج مرهباً للعدو ولبطوا أن الذي أصابهم لم يوهنهم عن طلب عدوهم ، فلما بلغ حراء الأسد لقيه سعيد بن أبي معبد الخزازي فيما حدثني عبد الله بن أبي بكر فمزاه بمصاب أصحابه ، فأعلمه أنه أتى أبا سفيان ومن معه وهم بالروحاء وقد تلوموا في أنفسهم وقالوا : أصبنا جل أصحاب محمد وأشرافهم وانصرفنا قبل أن نستأصلهم ، وهموا بالعود إلى المدينة ، فأخبرهم معبد أن محمداً قد خرج في طلبكم في جمع لم أر مثله من تخلف عنه بالمدينة ، قال فشناهم ذلك عن رأيهم فرجعوا إلى مكة . وعند عبد بن حميد من مرسل عكرمة نحو هذا . **قوله** ( حدثني محمد ) هو ابن سلام ، وقال أبو نعيم في مستخرجه : أراه ابن سلام . **قوله** ( عن عائشة الذين استجابوا ) في الكلام حذف تقديره : عن عائشة أنها قرأت هذه الآية ( الذين استجابوا ) أو أنها سئلت عن هذه الآية أو نحو ذلك . **قوله** ( كان أبوك منهم الزبير ) أي الزبير بن العوام . **قوله** ( فانتدب منهم ) أي من المسلمين . **قوله** ( سبعون رجلاً ) وقع في نسخة الصفاني وكان فيهم أبو بكر والزبير ، اهـ . وقد سمي منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وطلحة وسعيد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة وحذيفة وابن مسعود ، أخرجه الطبري من حديث ابن عباس . وعند ابن أبي حاتم من مرسل الحسن ذكر الحسة الأولين ، وعند عبد الرزاق من مرسل عروة ذكر ابن مسعود . وقد ذكرت عائشة في حديث الباب أبا بكر والزبير

### ٢٦ - بأسب من قُتل من المسلمين يوم أُحُد

منهم : حمزة بن عبد المطلب ، واليومان ، وأنس بن النضر ، ومُصعب بن عمير

٤٠٧٨ - **حدثنا** عمرو بن علي **حدثنا** معاذ بن هشام قال **حدثني** أبي عن قتادة قال « ما نعلم حياً من أحياء العرب أكثر شهيداً أغر يوم القيامة من الأنصار . قال قتادة : وحدثنا أنس بن مالك أنه قتل منهم يوم أُحُد سبعون ، ويوم بُر معونة سبعون ، ويوم البامية سبعون . قال : وكان بُر معونة على عهد رسول الله ﷺ ويوم البامية على عهد أبي بكر يوم مُسيلة الكذاب »

٤٠٧٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الليث عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ كان يجمع بين الرجلين من قُتل أُحُد في ثوب واحد ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً لقرآن ؟ فإذا أُشير له إلى أحد قدمه في الحديد وقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، وأمر بدفنيهم بدمائهم ، ولم يُصل عليهم ، ولم يُغسلوا »

٤٠٨٠ - وقال أبو الوليد عن شعبة عن ابن المنكدر قال : سمعت جابراً قال « لما نزل أبي جعات أبي بكر وأكشفت ثوب عن وجهه ، فجعل أصحاب النبي ﷺ ينهونني ، والنبي ﷺ لم يبه ، وقال النبي ﷺ : لا تنكروا ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رُفع »

٤٠٨١ - **حدثنا** محمد بن القلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة عن جده أبي بردة

عن أبي موسى رضي الله عنه - أرى عن النبي ﷺ - قال « رأيت في رؤيائي أني هزرت سيفاً فانقطع صدره ، فاذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أحد . ثم هزته أخرى فعاد أحسن ما كان ، فاذا هو ماجاه به الله من الفتح واجتماع المؤمنين . رأيت فيها بقرأ والله خير ، فاذا هم المؤمنون يوم أحد »

٤٠٨٢ **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** الأعشى عن شقيق عن خباب رضي الله عنه قال « هاجرنا مع النبي ﷺ ونحن نبتغي وجه الله ، فوجب أجرنا على الله ، فلما من مضى - أو ذهب - لم يأكل من أجره شيئاً . كان منهم مصعب بن عمير : فقتل يوم أحد فلم يترك إلا تمره ، كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه ، وإذا غطى بها رجلاه خرج رأسه ، فقال لنا النبي ﷺ : غطوا بها رأسه ، واجعلوا على رجله الإذخر . أو قل : ألقوا على رجله من الإذخر . ولما من أبتعت له ثمرة فهو يهد بها »

**قوله** ( باب من قتل من المسلمين يوم أحد ، منهم حمزة بن عبد المطلب والبيان والنضر بن أنس ومصعب بن عمير ) أما حمزة فتقدم ذكره في باب مفرد ، وأما البيان وهو والد حذيفة فتقدم في آخر باب ( اذ همت طائفتان ) وأما النضر بن أنس فذكرنا وقع لابي ذر عن شيوخه ، وكذا وقع عند النسفي ، وهو خطأ والصواب ما وقع عند الباقيين ، أنس بن النضر ، وقد تقدم ذكره في أوائل الغزوة على الصواب ، فاما النضر بن أنس فهو ولده ، وكان إذ ذاك صغيراً ، وعاش بعد ذلك زماناً . وقد تقدم في هذه الأبواب من استشهد بها عبد الله بن عمر والد جابر ، ومن المشهورين عبد الله بن جبير أمير الرماة وسعد بن الربيع ومالك بن سنان والد أبي سعيد وأوس بن ثابت أخو حسان وحظظة بن أبي عاصر المعروف بغسيل الملائكة وخارجة بن زيد بن أبي زهير صهر أبي بكر الصديق وعمر بن الجوح ، ولكل من هؤلاء قصة مشهورة عند أهل المغازي . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أنس ، **قوله** ( ما نعلم حياً من أحياء العرب أكثر شهيداً أغر ) كذا في الكشيميني بغين معجمة وراء ، وبغيره بالهمزة والزاي . **قوله** ( قال قتادة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وأراد بذلك الاستدلال على صحة قول الأول . **قوله** ( قتل منهم يوم أحد سبعون ) هذا هو المقصود بالذكر من هذا الحديث هنا ، وظاهره أن الجميع من الانصار ، وهو كذلك الا القليل . وقد سرد ابن إسحق أسماء من استشهد من المسلمين بأحد فبلغوا خمسة وستين . منهم أربعة من المهاجرين : حمزة وعبد الله ابن جده وشماس بن عثمان ومصعب بن عمير ، وأغفل ذكر سعد مولى حاطب ، وقد ذكره موسى بن عقبة . وروى الحاكم في د الاكليل ، وابن منده من حديث أبي أنس كعب قال « قتل من الانصار يوم أحد أربعة رستون ، ومن المهاجرين ستة ، وصحبه ابن حبان من هذا الوجه ، ولعل السادس ثقيف بن عمرو الاسلمي حليف بني عبد شمس فقد عده الواقدي منهم ، وعد ابن سعد من استشهد بأحد من غير الانصار الحارث بن عقبة بن قابوس المزني وعمه وهب بن قابوس وعبد الله وعبد الرحمن ابني الهيب بموحدين مصفر من بني سعد ابن لبيد ومالك والنعمان ابني خلف بن عوف الاسلاميين قال : إنما كانا طليعة للنبي ﷺ فقتلا . قلت : ولعل هؤلاء كانوا من حلفاء الانصار فعدوا فيهم ، فان كانوا من غير العدودين أولاً لحيثئذ تسكمل العدة سبعين من الانصار ،

ويكون جملة من قتل من المسلمين أكثر من سبعين ، فن قال قتل منهم سبعون ألقى الكسر ، والله أعلم . وقد تقدم في أول هذه الغزوة النقل عن ابن إسحق وغيره أن الاختلاف في عدد من قتل من المسلمين يومئذ . **قوله** ( ويوم بئر معونة سبعون ) سيأتي شرح ذلك قريبا ، ويوضح أن الجميع لم يكونوا من الأنصار ، بل كان بعضهم من المهاجرين مثل عامر بن فهيرة مولى أبي بكر ونافع بن ورقاء الخزاعي وغيرهما . **قوله** ( ويوم البامة سبعون ) قد سرد أسماءهم الذين صنفوا في الردة كسيف وثيمة . **قوله** ( وكان بئر معونة الخ ) قاتل ذلك قتادة ، قاله شرح الحديث أنس ، وقد بينه أبو نعيم في المستخرج . **قوله** ( ويوم البامة على عهد أبي بكر ويوم مسيلة الكذاب ) كذا بالواو وهي زائدة لأن يوم البامة هو يوم مسيلة . ووقع عند أحمد من طريق حماد عن ثابت عن أنس نحو حديث قتادة في عدة من قتل من الأنصار وزاد : ويوم مؤنة سبعون ، وصححه أبو عوافة وأخرجه الحاكم في الاستيعاب ، وأفظه عن أنس أنه كان يقول : يارب سبعين من الأنصار يوم أحد ، وسبعين يوم بئر معونة ، وسبعين يوم مؤنة ، وسبعين يوم مسيلة ، ثم أخرج من طريق إبراهيم بن المنذر أن هذه الزيادة خطأ . ثم أسند من وجهين عن سعيد بن المسيب فذكر بدل يوم مؤنة يوم جسر أبي عبيدة ، قال إبراهيم بن المنذر : وهذا هو المعروف . قلت : وهي رقعة بالعراق كانت في خلافة عمر . الحديث الثاني حديث جابر ، **قوله** ( قدمه في اللحد ) في حديث عهد الله بن ثعلبة عند ابن إسحق فكان يقول : انظروا أكثر هؤلاء . جمعا للقرآن فاجعلوه أمام أصحابه . وذكر ابن إسحق ممن دفن جميعا عهد الله بن جحش وخاله حمزة بن عبد المطلب ، ومن وجه آخر أنه أمر بـ دفن عمرو بن الجوح وعبد الله بن عمرو والد جابر . **قوله** فيه ( ولم يصل عليهم ) تقدم الكلام عليه في الجنائز ، وقد أجاب بعض الحنفية عنه بأنه ناف وغيره مثبت . وأجيب بأن الإثبات مقدم على النفي غير المحصور ، وأما نفي الشيء المحصور إذا كان راويه حافظا فانه يرجع على الإثبات إذا كان راويه ضعيفا كالحديث الذي فيه لإثبات الصلاة على الشهيد ، وعلى تقدير التسليم فالأحاديث التي فيها ذلك إنما هي في قصة حمزة فيحتمل أن يكون ذلك مما خص به حمزة من الفضل . وأجيب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . ويجاب بأنه بوقف الاستدلال . قالوا : ويمكن الجمع بأنه لم يصل عليهم ذلك اليوم كما قال جابر ثم صلى عليهم ثاني يوم كما قال غيره . الحديث الثالث ، **قوله** ( وقال أبو الوليد عن شعبة ) وصله الإسماعيلي . حدثنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد ، بسنده . **قوله** ( لما قتل أبي ) زاد في الجنائز ، يوم أحد . **قوله** ( والنبي ﷺ لم ينه ) في رواية الإسماعيلي لا ينهائي . **قوله** ( لا تنبكه ) كذا هنا ، وظاهره أنه نهى لجابر ، وليس كذلك ، وإنما هو نهى فاطمة بنت عمرو عمة جابر ، وقد أخرجه مسلم من طريق غندر عن شعبة بالفظ . فذكر الحديث إلى أن قال - وجمعت فاطمة بنت عمرو عمتي تبكيه ، فقال النبي ﷺ : لا تبكيه ، وكذا تقدم عند المصنف في الجنائز نحو هذا ، ومن طريق ابن عينة عن ابن المنكدر نحوه ، والله أعلم . الحديث الرابع حديث أبي موسى ، **قوله** ( أرى عن النبي ﷺ ) كذا في الأصول . أرى ، وهو بضم الهمزة بمعنى أظن ، والقاتل ذلك هو البخاري كأنه شك هل سمع من شيخه صيغة الرابع أم لا . وقد ذكر هذه العبارة في هذا الحديث في علامات النبوة وفي التعبير وغيرهما ، وأخرجه مسلم وأبو يعلى عن أبي كريب شيخ البخاري فلم يترددا فيه . **قوله** ( رأيت ) في رواية الكشميهني . رأيت . **قوله** ( أتى هزرت سيفا ) في رواية الكشميهني . سفي ، وقد تقدم في أول الغزوة أنه ذو الفقار . **قوله** ( فاقطع صدره ) عند ابن إسحق . ورأيت في ذباب سفي ثلما ، وعند أبي الأسود في المغازي

عن عروة د رأيت سبي ذاك الفقار قد انقسم من عند ظبته ، وكذا عند ابن سعد ، وأخرجه البيهقي في « الدلائل » من حديث أنس ، وسبق موصولا ، وفي رواية عروة « كأن الذي رأى سيفه ما أصاب وجهه المكرم » ، وعند ابن هشام د حدثني بعض أهل العلم أنه عليه السلام قال : « وأما النمل في السيف فهو رجل من أهل بيتي يقتل » . **قوله** ( ورأيت فيها بقرا ) بالوحدة والقاف ، وفي رواية أبي الاسود عن عروة ، بقرا تذييع ، وكذا في حديث ابن عباس عند أبي يعلى . **قوله** ( والله خير ) هذا من جملة الرؤيا كما جزم به عياض وغيره كذا بالرفع فيهما هل أنه مبتدأ وخبر ، وفيه حذف تقديره وصنع الله خير ، قال السهيلي : معناه رأيت بقرا تنحر ، والله عنده خير . قلت : في رواية ابن إسحاق د واني رأيت والله خيرا ، رأيت بقرا ، وهي أوضح ، والواو للقسمة والله بالجزم وخيرا مفعول رأيت . وقال السهيلي : البقر في التعبير بمعنى رجال متسلحين يتقاتلون . قلت : وفيه نظر ، فقد رأى الملك بمصر البقر وأولها يوسف عليه السلام بالسنين . وقد وقع في حديث ابن عباس ومرسل عروة د تأولت البقر التي رأيت بقرا يكون فينا ، قال فكان ذلك من أصيب من المسلمين ، اهـ ، وقوله بقر هو بسكون القاف وهو شق البطن ، وهذا أحد وجوه التعبير أن يشتق من الاسم معنى مناسب ، ويمكن أن يكون ذلك لوجه آخر من وجوه التأويل وهو التصحيف فان لفظ بقر مثل لفظ نفر بالنون والقاف خطأ . وعند أحمد والنسائي وابن سعد من حديث جابر بسند صحيح في هذا الحديث د ورأيت بقرا منحرة . وقال فيه - فأولت أن الدرع المدينة والبقر نفر ، هكذا فيه بزون وفاء ، وهو يؤيد الاحتمال المذكور فانه أعلم . وسيأتي بقية لهذا في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث خباب تقدم بهذا السند والمتم مع الكلام عليه

## ٢٧ - باب أخذ جبل يحبنا ونحبه . قاله عباس بن سهل عن أبي محمد عن النبي ﷺ

٤٠٨٣ - **حدثني نصر بن علي** قال أخبرني أبي عن قرة بن خالد عن قتادة سمعت أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال : هذا جبل يحبنا ونحبه »

٤٠٨٤ - **حدثنا عبد الله بن يوسف** أخبرنا مالك عن عمرو مولى الطائفة عن أنس بن مالك رضي الله عنه د أن رسول الله ﷺ طلع له أخذ فقال : هذا جبل يحبنا ونحبه . اللهم إن إبراهيم حرم مكة ، وإني حرمت ما بين لابتيها »

٤٠٨٥ - **حدثني عمرو بن خالد** حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن محمد بن أنس عن النبي ﷺ خرج يوما فصل على أهل أخذ صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى المبر فقال : إني قوَّطُ أسكم ، وأنا شهيد عليكم ، وإني لأنظر إلى حوضي الآن ، وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض - أو مفاتيح الأهر - وإني والله ما أخاف عليكم أن تنسركوا بهدي ، ولست أرى أخاف عليكم أن تنأسوا بها »

**قوله** ( باب أخذ جبل يحبنا ونحبه ) قال السهيلي : سمى أحدا اتواحدة وانقطاعه عن جهال أخرى هناك ، أو



لما وقع من أهله من نصر التوحيد . **قوله** ( قاله عباس بن سهل عن أبي حميد عن النبي ﷺ ) هو طرف من حديث وصلة البرار في الزكاة مطولا ، وقد تقدم شرح ما فيه هناك ، إلا ما يتعلق بأحد . ونسبه مغالطاي الى تخريجه موصولا في كتاب الحج ، وإنما خرج هناك أصله دون خصوص هذه الزيادة . **قوله** ( أخبرني أبي ) هو علي بن نصر الجهمي . **قوله** ( هذا جبل يحبنا ونحبه ) ظهر من الرواية التي بعدها أنه ﷺ قال ذلك لما رآه في حال رجوعه من الحج . ووقع في رواية أبي حميد أنه قال لم ذلك لما رجع من تبوك وأشرف على المدينة قال : هذه طابة ، فلما رأى أحدا قال : هذا جبل يحبنا ونحبه ، فكأنه ﷺ تكرر منه ذلك القول . ولعله في معنى ذلك أقوال : أحدا أنه على حذف مضاف والتقدير أهل أحد ، والمراد بهم الانصار لأنهم جيرانه . ثانيها أنه قال ذلك للمسرة بلسان الحال إذا قدم من سفر لقربه من أهله ولقيام ، وذلك فعل من يحب بمن يحب . ثالثا أن الحب من الجانبين على حقيقته وظاهره لكون أحد من جبال الجنة كما ثبت في حديث أبي عبيس بن جبر مرفوعا : جبل أحد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة ، أخرجه أحمد . ولا مانع في جانب البلد من إمكان المحبة منه كما جاز التسليم منها ، وقد خاطبه ﷺ غاطبة من يعقل فقال لما اضطرب : اسكن أحد ، الحديث . وقال السهيلي : كان ﷺ يحب المال الحسن والاسم الحسن ولا اسم أحسن من اسم مشتق من الاحدية . قال ومع كونه مشتقا من الاحدية لحركات حروفه الرفع ، وذلك يشهد بارتفاع دين الواحد ولوه ، فتعلق الحب من النبي ﷺ به اغلا ومعنى يخص من بين الجبال بذلك والله أعلم . وقد تقدم شيء من الكلام على قوله : يحبنا ونحبه ، في باب من غزا بصبي للخدمة ، من كتاب الجهاد . ثم ذكر المصنف حديث عقبة بن عامر في صلته ﷺ على أهل أحد ، وقد تقدم مع الكلام عليه في أول الباب

٢٨ - باب غزوة الرجيع ، ورِعِل وذِ كوان ، وبئر معونة وحديث فضل والقارة وعاصم بن ثابت وخبیب وأصحابه . قال ابن اسحاق : حدثنا عاصم بن عمر أنها بعد أحد

٤٠٨٦ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف عن معمر بن الزهري عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث الله ﷺ سرية عيينا ، وأمر عليهم عاصم بن ثابت - وهو جد عاصم بن عمر بن الخطاب - فأنطلقوا ، حتى إذا كان بين عسفان ومكة ذُكروا لحي من هذيل يقال لهم بنو لحيان ، فتيههم بقرية من مائة رام فاقنعوا آثارهم ، حتى أنوا منزلا نزله ، فوجدوا فيه نوى تمر تزودوه من المدينة ، فقالوا : هذا تمر يغرب ، فتيهوا آثارهم حتى لحقوهم ، فلما انتهى عاصم وأصحابه لجأوا إلى قنديل ، وجاء القوم فأحاطوا بهم فقالوا : اسكنهم العهد والميثاق إن نزلتم إلينا أن لا تقتل منهم رجلا . فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر ، اللهم أخبر عنا نبيك . فقاتلهم حتى قتلوا عاصما في سبعة نفر بالنبل ، وبقي خبيب وزيد ورجل آخر ، فأعطوهم العهد والميثاق ، فلما أعطوهم العهد والميثاق نزلوا إليهم ، فلما استمكنوا منهم حاروا أولئك فسيهم فربطوهم بها ، فقال الرجل الثالث الذي معهم : هذا أول النذر ، فإني أن يصحبهم ، فجرروه

وعالجوه على أن يصحبهم فلم يفعل ، فقتلوه ، وانطلقوا بجبيب وزيد حتى باعوهما بمكة ، فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل ، وكان خبيب هو قتل الحارث يوم بدر ، فمكث عندم أسيرا ، حتى إذا أجمعوا قتله استمار موسى من بعض بنات الحارث ليستحد بها ، فأعارته ، قالت : ففقدت عن صبي لي ، فدرج إليه حتى أتاه فوضعه على فخذه ، فلما رأيته فرغت فرجة عرف ذلك مني ، وفي يده الموسى ، فقال : انخسبن أن أقتله ؟ ما كنت لأفعل ذلك إن شاء الله . وكانت تقول : ما رأيت أسيرا قط خيرا من خبيب ، لقد رأيته يأكل من قطف عتب وما بمكة يومئذ ثمة ، وإنه لموثق في الحديد ، وما كان إلا رزق رزقه الله ، فخرجوا به من الحرم ليقتلوه ، فقال : دعوني أصلي ركعتين . ثم انصرف إليهم فقال : لولا أن تروا أن مابي جزع من الموت لزدت ، فكان أول من سن الركتين عند القتل هو . ثم قال : اللهم أحصهم عددا . ثم قال :

ما ن أبالي حين أقتل مسلما على أي شقة كان لله مصرعي  
وذلك في ذات الإله وإن يشأ يبارك على أوصال شلوي ممزج

ثم قام إليه عقبة بن الحارث فقتله . وبمئت قريش إلى حاصم ليؤثروا بشئ من جسده يعرفونه ، وكان حاصم قتل عظيما من عظمائهم يوم بدر ، فبعث الله عليه مثل الظللة من البرحمة من رصلمهم ، فلم يقدرُوا منه على شيء .

٤٠٨٧ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفیان عن عمرو سمع جابرا يقول : القى قتل خبيبا هو

أبو سيرة

**قوله** ( باب غزوة الرجيع ) سقط لفظ «باب» ، لأن في «الرجيع بفتح الراء وكسر الجيم هو في الاصل اسم للروث ، سمي بذلك لاستحالة ، والمراد هنا اسم موضع من بلاد هذيل كانت الواقعة بقرب منه فسميت به ، **قوله** ( ورعل وذكوان ) أي وغزوة رعل وذكوان ، فأما رعل فبكسر الراء وسكون المهملة بطن من بني سليم ينسبون إلى رعل بن عوف بن مالك بن امرئ القيس بن لهيعة بن سليم ، وأما ذكوان فبطن من بني سليم أيضا ينسبون إلى ذكوان بن ثعلبة ابن بهثة بن سليم فنسبت الغزوة إليهما . **قوله** ( وبئر معونة ) بفتح الميم وضم المهملة وسكون الواو بعدها نون : موضع في بلاد هذيل بين مكة وعسفان ، وهذه الواقعة تعرف بسرية القراء ، وكانت مع بني رعل وذكوان المذكورين ، وسيد ذكر ذلك في حديث أسس المذكور في الباب . **قوله** ( وحديث عضل والقارة ) أما عضل فبفتح المهملة ثم المعجمة بعدها لام : بطن من بني الهول بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ينسبون إلى عضل بن الديش بن محكم ، وأما القارة فبالقاف وتخفيف الراء بطن من الهول أيضا ينسبون إلى الديش المذكور ، وقال ابن دريد : القارة أكة سوداء فيها حجارة كأنهم نزلوا عندها فسموا بها ، ويضرب بهم المثل في إصابة الرمي وقال الشاعر : قد انصف القارة من رامها ، وقصة العضل والقارة كانت في غزوة الرجيع لاني سرية بئر معونة وقد فصل بينهما ابن اسحق فذكر غزوة

الرجيع في أواخر سنة ثلاث ، وبئر معونة في أوائل سنة أربع ، ولم يقع ذكر عضل والقارة عند المصنف صريحا ، وإنما وقع ذلك عند ابن إسحق فإنه بعد أن استوفى قصة أحد قال ذكر يوم الرجيع . حدثني عاصم بن عمر بن قتادة قال : قدم على رسول الله ﷺ بعد أحد رهط من عضل والقارة فقالوا : يا رسول الله ، إن فينا إسلاما ، فابعث معنا نفرا من أصحابك يفقهوننا . فبعث معهم ستة من أصحابه ، فذكر القصة ، وعرف بها بيان قول المصنف ، قال ابن إسحق حدثنا عاصم بن عمر أنها بعد أحد ، وإن الضمير يعود على غزوة الرجيع لأعلى غزوة بئر معونة ، وسأذكر ما عنده فيها من فائدة زائدة في شرح حديث أبي هريرة في الباب . **قوله** ( وعاصم بن ثابت ) أي ابن أبي الأفلح باللقاب والمهملات الانصاري ، وخبيب بالمعجمة والموحدة مصغر . **قوله** ( وأصحابه ) يعني العشرة كما سنذكره في حديث أبي هريرة . ( تنبيه ) : سياق هذه الترجمة يوم أن غزوة الرجيع وبئر معونة شيء واحد ، وليس كذلك كما أروجته ، فغزوة الرجيع كانت سرية عاصم وخبيب في عشرة أنفس وحى مع عضل والقارة ، وبئر معونة كانت سرية اقراء السبعين وهي مع رجل وذكوان ، وكان المصنف أدرجها معها لقربها منها ، ويدل على قربها ما في حديث أنس من تشريك النبي ﷺ بين بني لحيان وبني عصىة وغيرهم في الدعاء عليهم . وذكر الواقدي أن خبر بئر معونة وخبر أصحاب الرجيع جاء إلى النبي ﷺ في ليلة واحدة ، ورجح السهيلي أن رواية البخاري أن عاصم كان أميرهم أرجح ، وجمع غيره بأن أمير السرية مرثد ، وأن أمير العشرة عاصم . بناء على التعدد . ولم يرد المصنف أنهما قصة واحدة والله أعلم . **قوله** ( عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي ) هكذا يقول معمر ووافقه شعيب وآخرون ، وقد تقدم مستوفى في الجهاد بأنهم من هذا ، وإبراهيم بن سعد يقول عن الزهري عن عمر بن الخطاب ، كذا أخرجه ابن سعد عن معمر بن عيسى عنه ، وكذا قال الطيالسي عن إبراهيم ، وبذلك جزم الذهلي في « الزهرات » ، لكن وقع في غزوة بدر عن موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد « عمرو » بفتح العين ، وأخرجه أبو داود عن موسى المذكور فقال « عمر » كذا قال ابن أخى الزهري ويونس من رواية الليث عنه عن الزهري عن عمر ، قال البخاري في تاريخه عمرو أصبح ، وقد ذكرت ما فيه في غزوة بدر . **قوله** ( بعث النبي ﷺ سرية ) في رواية الكشميني « بسرية » بزيادة موحدة في أوله ، وفي رواية إبراهيم بن سعد التي مضت في غزوة بدر « بعث عشرة عينا يتجسسون له » ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة « بعثهم عيوننا إلى مكة ليأثروا بخبر قريش » ، وذكر الواقدي أن سبب خروج بني لحيان عليهم قتل سفيان بن نبيح الهذلي ، قلت : وكان قتل سفيان المذكور على يد عبد الله بن أنس ، وقصته عند أبي داود بإسناد حسن ، وذكر ابن إسحق أنهم كانوا ستة وسماهم وهم : عاصم بن ثابت المذكور ، ومرثد بن أبي مرثد ، وخبيب ابن عدي ، وزيد بن الدثنة وهو بفتح الدال وكسر المثلثة بعدها نون ، وعبد الله بن طارق ، وخالد بن البكير . وجرم ابن سعد بأنهم كانوا عشرة وساق أسماء الستة المذكورين وزاد : معتب بن عبيد قال : وهو أخو عبد الله بن طارق لأمه ، وكذا سقى موسى بن عتبة السبعة المذكورين لكن قال : معتب بن عوف . قلت : فلعل الثلاثة الآخرين كانوا أتباعا لم فلم يحصل الاعتناء بتسميتهم . **قوله** ( وأمر عليهم عاصم بن ثابت ) كذا في الصحيح وفي السيرة أن الأمير عليهم كان مرثد بن أبي مرثد ، وما في الصحيح أصح . **قوله** ( حتى إذا كانوا بين عسفان ومكة ) تقدم في غزوة بدر حتى إذا كانوا بالهداة وهي للأكثر بسكون الدال بعدها همزة مفتوحة ، وللكشميني بفتح الدال وتسهيل الهمزة ، وعند ابن إسحق الهدة بتشديد الدال بغير ألف قال : وهي على سبعة أميال من عسفان . **قوله**

(وهو جد عاصم بن عمر) تقدم أنه خال عاصم لا جده ، وأن الرواية المتقدمة يمكن ردها إلى الصواب بأن يقرأ جد بالكسر ، وأما هذه فلا حيلة فيها . وقد أخذ بظاهرها بعضهم فقال : تزوج عمر جميلة بنت عاصم بن ثابت فولدت له عاصبا . **قوله** ( يقال لهم بنو لحيان ) بكسر اللام وقيل بفتحها وسكون المهملة ، ولحيان هو ابن هذيل نفسه وهذيل هو ابن مدركة بن الياس بن مضر . وزعم الهمداني النسابة أن أصل بني لحيان من بقايا جرهم دخلوا في هذيل فنسبوا إليهم . **قوله** ( فتبعوهم بقريب من مائة رام ) في رواية شبيب في الجهاد ، فنفروا لهم قريبا من مائتي رجل ، واجتمع بينهما وأضح بأن تكون المائة الأخرى غير رماة ، ولم أقف على اسم أحد منهم . **قوله** ( فاقصصوا آثارهم حتى أتوا منزلا نزله فوجدوا فيه نوى تمر ) في رواية أبي معشر في مغازيه ، فزولوا بالجميع سرا فأكلوا تمر عجرة فسقطت نواة بالأرض ، وكانوا يسرون الليل ويكشون النهار ، فجاءت امرأة من هذيل ترعى غنما فرأت النواة فانسكرت صفرها وقالت : هذا تمر يثرب ، فصاحت في قومها أنيتم ، فجاءوا في طلبهم فوجدوهم قد كنوا في الجبل . **قوله** ( حتى لحقوهم ) في رواية ابن سعد فلم يرع القوم إلا بالرجال بأيديهم السيوف قد غدشوهم . **قوله** ( لجئوا إلى فدد ) بفاد من مفتوحين ومهملة ثين الأولى ساكنة وهي الرابية المشرفة ، ووقع عند أبي داود إلى قردد بقاف وراء ودالين ، قال ابن الأثير : هو الموضع المرتفع ، ويقال : الأرض المستوية ، والاول أصح . **قوله** ( فقالوا لسمك العهد والميثاق إن نزانم الينا أن لا تقتل منكم رجلا ) في رواية ابن سعد فقالوا لهم : إنا والله ما نريد قتالكم إنما نريد أن نصيب منكم شيئا من أهل مكة . **قوله** ( فقال عاصم : أما أنا فلا أنزل في ذمة كافر ) في مرسل بريدة بن سفيان عن سعيد بن منصور ، فقال عاصم : اليوم لا أقبل عهدا من مشرك . **قوله** ( فقال اللهم أخبر عنا رسولك ) في رواية الطيالسي عن إبراهيم بن سعد ، فاستجاب الله لعاصم ، فأخبر رسوله خبره ، فأخبر أصحابه بذلك يوم أصيبوا ، وفي رواية بريدة ، فقال عاصم : اللهم إني أحى لك اليوم دينك ، فأحى لي لحمي ، وسيأتي ما يتعلق بذلك في آخر الكلام على الحديث . **قوله** ( في سبعة ) أي في جملة سبعة . **قوله** ( وبقي خبيب وزيد ورجل آخر ) في رواية ابن إسحق ، فلما خبيب بن عدي وزيد بن الدثنة وعبد الله بن طارق فاستأسروا ، وعرف منه تسمية الرجل الثالث وأنه عبد الله بن طارق ، وفي رواية أبي الاسود عن عروة أنهم صعدوا في الجبل فلم يقدروا عليهم حتى أعطوهم العهد والميثاق . **قوله** ( فربطوهم بها فقال الرجل الثالث الذي معهم : هذا أول الغدر الخ ) وهو يقتضى أن ذلك وقع منه أول ما أسروهم ، لكن في رواية ابن إسحق وخرجوا بالنفر الثلاثة حتى إذا كانوا بمر الظهران انزع عبد الله بن الطارق يده وأخذ سيفه فذكر قصة قتله ، فيحتمل أنهم إنما ربطوهم بعد أن وصلوا إلى مر الظهران ، وإلا فما في الصحيح أصح . **قوله** ( حتى باعوهما بمكة ) في رواية ابن إسحق وابن سعد ، فلما زيد فابتاعه صفوان بن أمية فقتله بأبيه ، وعند ابن سعد أن الذي تولى قتله نسطاس مولى صفوان . **قوله** ( فاشترى خبيبا بنو الحارث بن عامر بن نوفل ) بين ابن إسحق أن الذي تولى شراؤه هو حجين بن أبي إهاب التميمي حليف بني نوفل ، وكان أبا الحارث بن عامر لأمه ، وفي رواية بريدة بن سفيان أنهم اشتروا خبيبا بأمة سوداء ، وقال ابن هشام باعوهما بأسيرين من هذيل كانا بمكة ، ويمكن الجمع . **قوله** ( وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر ) كذا وقع في حديث أبي هريرة ، واعتمد البخاري على ذلك فذكر خبيب بن عدي فيمن شهد بدرا ، وهو اعتماد صحيح ، لكن تعقبه الديلمي بأن أهل المغازي لم يذكر أحد منهم أن خبيب بن عدي شهد بدرا ولا قتل الحارث بن عامر

ولما ذكروا أن الذي قتل الحارث بن عامر بدير خبيب بن أساف ، وهو غير خبيب بن عدي ، وهو خنجر حبي وخبيب ابن عدي أوسى والله أعلم . قلت : يلزم من الذي قال ذلك رد هذا الحديث الصحيح ، فلم يقتل خبيب بن عدي الحارث بن عامر ما كان لاعتناء الحارث بن عامر بأسر خبيب معنى ولا بقتله ، مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به ، لكن يحتمل أن يكون قتلوه بخبيب بن عدي لكون خبيب بن أساف قتل الحارث على عادتهم في الجاهلية بقتل بعض القبيلة عن بعض ، ويحتمل أن يكون خبيب بن عدي شرك في قتل الحارث ، والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( فكك عندهم أسيرا حتى إذا أجمعوا قتله ) في رواية ابن سعد لخصمه حتى خرجت الأشهر الحرم ، ثم أخرجوهما إلى التمتع فقتلوهما ، وفي رواية بريدة بن سفيان فأساءوا إليه في أساره ، فقال لهم : ما تصنع القوم السكرام هذا بأسيرهم ، قال فأحسنوا إليه بعد ذلك ، وجعلوه عند امرأة تحرسه . وروى ابن سعد من طريق موهب مولى آل نوفل قال قال لي خبيب وكانوا جعلوه عندى : يا موهب أطلب اليك ثلاثا ، أن تسقيني العذب ، وأن تمنيني ما ذبح على النصب ، وأن تمنيني إذا أرادوا قتلى . **قوله** ( حتى إذا أجمعوا على قتله استعار موسى ) هكذا وقعت هذه القصة مدرجة في رواية معمر ، وكذا إبراهيم بن سعد كما تقدم في غزوة بدر ، وقد وصلها شبيب في روايته كما تقدم في الجهاد ، قال فلبث خبيب عندهم أسيرا ، فأخبرني عبيد الله بن عياض أن بنت الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى ، ووقع في الأطراف لحلف أن اسمها زينب بنت الحارث ، وهى أخت عتبة ابن الحارث الذى قتل خبيبا ، وقيل امرأته . وعبيد الله بن عياض المذكور قال الدمياطى : أغفله من صنف في رجال البخارى . قلت : لكن ترجم له المزي وذكر أنه تابعى روى عن عائشة وغيرها ، وروى عنه الزهرى وعبد الله بن عثمان بن خثيم وغيرهما ، والقائل « فأخبرني » هو الزهرى ، وهم من زعم أنه عمرو بن أبى سفيان ، وعند ابن إسحق عن عبد الله بن أبى نعيم قال : حدثت مارية مولاة حجيج بن أبى إهاب وكانت قد أسلمت قالت : حبس خبيب في بيتي ، ولقد اطلمت عليه يوما وإن في يده لقطفا من عنب مثل رأس الرجل يأكل منه ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون كل من مارية وزينب رأت القطف في يده يأكله ، وأن التى حبس في بيتها مارية والتي كانت تحرسه زينب جمعا بين الروايتين ، ويحتمل أن يكون الحارث أباً لمارية من الرضاع ، ووقع عند ابن بطال أن اسم المرأة جويرية ، فيحتمل أن يكون لما رأى قول ابن إسحق إنها مولاة حجيج بن أبى إهاب أطلق عليها جويرية لكونها أمة ، أو يكون وقع له رواية فيها أن اسمها جويرية . وقوله « موسى » يجوز فيه الصرف وعدمه ، وقوله « ليستحد بها » في رواية بريدة بن سفيان « ليستطيب بها » والمراد أنه يخلق عاتته . **قوله** ( قالت ففعلت عن صبي لى ) ذكر الزبير بن بكار أن هذا الصبي هو أبو حسين بن الحارث بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، وهو جد عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى حسين المكي المحدث ، وهو من أقران الزهرى . وفي رواية بريدة بن سفيان « وكان لها ابن صغير ، فأقبل إليه الصبي فأخذه فأجلسه عنده ، فغشيت المرأة أن يقتله فناشدته ، وعند أبى الاسود عن عروة « فأخذ خبيب بيد الغلام فقال : هل أمكن الله منكم ؟ فقالت ما كان هذا ظنى بك ، فرمى لها موسى وقال : إنما كنت مازحاً ، وفي رواية بريدة بن سفيان « ما كنت لأغدر ، وعند ابن إسحق عن ابن أبى نعيم وعاصم بن عمر جميعاً أن مارية قالت « قال لي خبيب حين حضره القتل : ابغى لي بمديدة أنظروا بها ، قالت فأعطيتها غلاماً من الحى ، قال ابن هشام . يقال إن الغلام ابنها .

و يجمع بين الروایتين بأنه طلب موسى من كل من المرأتين ، وكان الذى أوصله اليه ابن إحداهما ، وأما الابن الذى خشيته عليه فى رواية هذا الباب ، فنفقت عن ضبلى فدرج اليه حتى أتاه فوضعه على نخذه ، فهذا غير الذى أحضر اليه الحديدية ، والله اعلم . **قوله** ( لقد رأيته يأكل من قطف عنب ، وما بمكة يومئذ ثمرة ) القطف بكسر القاف العنقود ، وفى رواية ابن إسحق عن ابن أبى نعيم كما تقدم ، وإن فى يده لقطفا من عنب مثل رأس الرجل . **قوله** ( وما كان إلا رزق رزقه الله ) فى رواية ابن سعد ، رزقه الله خبيبا ، وفى رواية شعيب وثابت ، تقول إنه لرزق من الله رزقه خبيبا ، قال ابن بطال : هذا يمكن أن يكون الله جعله آية على الكفار وبرهانا لنبيه لتصحیح رسالته قال : فاما من يدعى وقوع ذلك له اليوم بين ظهرانى المسلمين فلا وجه له ، إذ المسلمون قد دخلوا فى الدين وأيقنوا بالنبوة ، فإى معنى لاظهار الآية عندهم ؟ ولولم يكن فى تجويز ذلك إلا أن يقول جاهل إذا جاز ظهور هذه الآيات على يد غير نبي فكيف أفصدها من نبي والفرس أن غيره يأتي بها لكان فى إنكار ذلك قطعاً للذريعة ، إلى أن قال : إلا أن يكون وقوع ذلك مما لا يخرق عادة ولا يقلب عينا ، مثل أن يحكرم الله عبداً باجابة دعوة فى الحين ، ونحو ذلك مما يظهر فيه فضل الفاضل وكرامة الولي ، ومن ذلك حماية الله تعالى عاصيا لئلا ينتهك عدوه حرمة انتهى والحاصل ان ابن بطال توسط بين من يثبت الكرامة ومن ينفيها لجعل الذى يثبت ما قد تجرى به العادة لأحد الناس أحيانا ، والمتنع ما يقلب الأعيان مثلاً ، والمشهور عن أهل السنة إثبات الكرامات مطافاً ، لكن استثنى بعض المحققين منهم كأبى القاسم القشيري ما وقع به التحدى لبعض الأنبياء فقال ، ولا يصلون إلى مثل إيجاد ولد من غير أب ونحو ذلك ، وهذا أحد المذاهب فى ذلك ، فإن إجابة الدعوة فى الحال وتكثير الطعام والماء والمكاشفة بما يغيب عن العين والاختبار بما سيأتى ونحو ذلك قد كثّر جداً حتى صار وقوع ذلك من ينسب إلى الصلاح كالعادة ، فانحصر الخارق الآن فيما قاله القشيري ، وتعين تقييد قول من أطلق ان كل معجزة وجدت لنبي يجوز أن تقع كرامة لولي ، ووراء ذلك كله أن الذى استمر عند العامة أن خرق العادة يدل على أن من وقع له ذلك من أولياء الله تعالى ، وهو غلط من يقوله ، فإن الخارق قد يظهر على يد المبطل من ساحر وكاهن وراهب ، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية أولياء الله تعالى إلى فارق ، وأولى ما ذكره أن يختبر حال من وقع له ذلك فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي كان ذلك علامة ولايته ومن لا فلا وباقه التوفيق . **قوله** ( فلما خرجوا به من الحرم ) بين ابن إسحق أنهم أخرجوه الى التنعيم . **قوله** ( دعوني أصل ) كذا للكشيميني بغير ياء ، ولغيره بثبوت الياء ولكل وجه ، ولموسى بن عقبة أنه صلى ركعتين فى موضع مسجد التنعيم . **قوله** ( لودت ) فى رواية بريدة بن سفيان لودت سجدتين أخريين . **قوله** ( ثم قال : اللهم أحصهم عددا ) زاد فى رواية ابراهيم بن سعد ، واقتلهم بددا ، أى متفرقين ، ولا تبق منهم أحدا ، وفى رواية بريدة بن سفيان ، فقال خبيب : اللهم إني لا أجد من يبلغ رسولك منى السلام فبلغه ، وفيه ، فلما رفع على الحشبة استقبل الدعاء قال : فلبد رجل بالارض خوفاً من دعائه ، فقال اللهم أحصهم عددا واقتلهم بددا ، قال فلم يحل الحول ومنهم أحد حى غير ذلك الرجل الذى لبد بالارض . وحكى ابن إسحق عن معاوية بن أبى سفيان قال ، كنت مع أبى لجعل بلقينى إلى الارض حين سمع دعوة خبيب ، وفى رواية أبى الأسود عن عروة ، من حضر ذلك أبو إهاب بن عزيز والأخنس بن شريق وعبيدة بن حكيم السلمى وأمّية بن

عقبة بن همام ، وعنده أيضا دجاء جبريل إلى النبي ﷺ فأخبره ، فأخبر أصحابه بذلك ، وعند موسى بن عقبة  
 « فزعموا أن رسول الله ﷺ قال ذلك اليوم وهو جالس : وعليك السلام يا خبيب ، قتلته قريش » . **قوله** ( ما إن  
 أبالي ) هكذا للاكثر وللكشميني « فلست أبالي » وهو أوزن ، والاول جائز لكنه مخروم ، ويكمل بزيادة الفاء ،  
 وما نافية وإن بعدها بكسر الهمزة نافية أيضا للتأكيد ، وفي رواية شعيب للكشميني « وما إن أبالي » بزيادة  
 واو ، ولغيره « واست أبالي » وقوله « وذلك في ذات الإله » يأتي الكلام على هذه اللفظة في كتاب التوحيد إن  
 شاء الله تعالى . **قوله** ( أوصال شلو بمزع ) الأوصال جمع وصل وهو العضو ، والشلو بكسر المعجمة الجسد ، وقد  
 يطلق على العضو ولكن المراد به هنا الجسد ، والممزع بالزاي ثم المهملة المقطع ، ومعنى الكلام أعضاء جسد يقطع .  
 وعند أبي الأسود عن عروة زيادة في هذا الشعر :

لقد أجمع الأحزاب حولي وألبوا قبائلهم واستجمعوا كل مجمع  
 وفيه : إلى الله أشكو غربتي بعد كربتي وما أصد الأحزاب لي عند مصرعي

وساقها ابن إسحق ثلاثة عشر بيتا ، قال ابن هشام : ومنهم من ينكرها لخبيب . **قوله** ( ثم قام إليه عقبة بن الحارث  
 فقتله ) سيأتي البحث فيه في الحديث الذي بعده ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة « قلنا وضعوا فيه السلاح وهو  
 مصلوب نادوه وناشدوه : أحب أن محمدا مكانك ؟ قال : لا والله العظيم ، ما أحب أن يفديني بشوكه في قدمه » .  
**قوله** ( وبعث قريش إلى عاصم ليؤتوا بشيء من جسده يعرفونه ) ، وكان عاصم قتل عظيما من عظمائهم يوم بدر لعل  
 العظيم المذكور عقبة بن أبي معيط ، فإن عاصم قتلته صبيرا بأمر النبي ﷺ بعد أن انصرفوا من بدر . ووقع عند ابن  
 إسحق ، وكذا في رواية بريدة بن سفيان أن عاصم لما قتل أرادت هذيل أخذ رأسه ليبيدهوه من سلافة بنت سعد  
 ابن شهيد وهي أم مسافع وجلاس ابني طلحة العبدري ، وكان عاصم قتلهما يوم أحد ، وكانت نذرت لئن قدرت على  
 رأس عاصم لتشرين الحز في قحفه ، فمنعته الدبر ، فإن كان محفوظا احتمل أن تكون قريش لم تشمر بما جرى لهذيل  
 من منع الدبر لها من أخذ رأس عاصم ، فأرسلت من يأخذه ، أو عرفوا بذلك ورجوا أن تكون الدبر تركته  
 فيتمكنوا من أخذه . **قوله** ( مثل الظلة من الدبر ) الظلة بضم المعجمة السحابة ، والدبر بفتح المهملة وسكون الموحدة  
 الزناير ، وقيل ذكور النحل ولا واحده من لفظه . وقوله « ختمته » بفتح المهملة والميم أي منعه منهم .  
**قوله** ( فلم يقدروا منه على شيء ) في رواية شعبة « فلم يقدروا أن يقطعوا من لحمه شيئا » وفي رواية أبي الأسود عن  
 عروة « فبعث الله عليهم الدبر تطير في وجوههم وتلدغهم » ، خالت يديهم وبين أن يقطعوا ، وفي رواية ابن إسحق  
 عن عاصم بن عمر عن قتادة قال « كان عاصم بن ثابت أعطى الله عهدا أن لا يسمه مشرك ولا يمس مشركا أبدا ، فكان  
 عمر يقول لما بلغه خبره : يحفظ الله العبد المؤمن بعد وفائه كما حفظه في حياته » ، وفي الحديث أن الأسير أن يمتنع  
 من قبول الأمان ولا يمكن من نفسه ولو قتل ، أنفة من أنه يجري عليه حكم كافر ، وهذا إذا أراد الأخذ بالشدّة ،  
 فإن أراد الأخذ بالرخصة فله أن يستأمن ، قال الحسن البصري : لا بأس بذلك . وقال سفيان الثوري : أكره  
 ذلك ، وفيه الوفاء للمشركين بالعهد ، والتورع عن قتل أولادهم ، والتلطّف بمن أريد قتله ، وإنبات كرامة  
 الأولياء ، والدعاء على المشركين بالتعميم ، والصلاة عند القتل ، وفيه إنشاء الشعر وإنشاده عند القتل ودلالة على

قوة يقين خبيب وشدة في دينه ، وفيه أن الله يبتلي عبده المسلم بما شاء كما سبق في علمه ليثيبه ، ولو شاء ربك ما فعلوه . وفيه استجابة دعاء المسلم وإكرامه حيا وميتا ، وغير ذلك من الفوائد مما يظهر بالتأمل . وإنما استجاب الله له في حماية لحمه من المشركين ولم يمنعهم من قتله لما أراد من إكرامه بالشهادة ، ومن كرامته حمايته من هتك حرمة بطنه بقلعه . وفيه ما كان عليه مشركو قريش من تعظيم الحرم والأشهر الحرم . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( الذي قتل خبيبا هو أبو سروعة ) زاد سعيد بن منصور عن سفیان د واسمه عقبة بن الحارث ، ووقع عند الإسماعيل من رواية ابن عمر عن سفیان مدرجا ، وهذا خالف فيه سفیان جماعة من أهل السير والنسب فقالوا : أبو سروعة أخو عقبة بن الحارث ، حتى قال أبو أحمد العسكري : من زعم أنهما واحد فقد وهم . وذكر ابن إسحق بإسناد صحيح عن عقبة بن الحارث قال د ما أنا قتلت خبيبا لأنني كنت أصغر من ذلك ، ولكن أبا ميسرة العبدري أخذ الحربة لجمعها في يدي ثم أخذ يدي وبالحربة ثم طعنه بها حتى قتله

٤٠٨٨ - **حدثنا** أبو مَعْمَر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال د بعث النبي ﷺ سبعين رجلا لحاجة يُقال لهم القراء ، فعرض لهم حيان من بني سليم رجل وذكوان عند بئر بعل لها بئر مَعُونَة ، فقال النعم : والله ما إياكم أردنا ، إنما نحن حجة زون في حاجة للنبي ﷺ ، فقتلوه ، فدعا النبي ﷺ عليهم شهرا في صلاة الغداة ، وذلك بدء القنوت ، وما كنا نقنت . قال عبد العزيز : وسأل رجل أسأ عن القنوت : أبدأ الركوع ، أو عند فراغ من القراءة ؟ قال : لا . بل عند فراغ من القراءة

٤٠٨٩ - **حدثنا** مسلم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس قال د قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب

٤٠٩٠ - **حدثني** عبد الأعلى بن حماد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه د أن رجلا وذكوان وعصية وبنى لحيان استمدوا رسول الله ﷺ على عدوة ، فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القراء في زمانهم ، كانوا يمحطون بالهار ، ويصلون بالليل . حتى كانوا يبئرو معونة قتلوهم وغدروا بهم فبأخ النبي ﷺ ففنت شهرا يدعو في الصبح على أحياء من أحياء العرب : على رجل وذكوان وعصية وبنى لحيان . قال أنس قهرأنا فيهم قرأنا ، ثم إن ذلك رُفع : بلغوا عنا قومنا أننا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا . وعن قتادة عن أنس بن مالك **حدثني** د أن نبي الله ﷺ قنت شهرا في صلاة الصبح يدعو على أحياء من أحياء العرب : على رجل وذكوان وعصية وبنى لحيان . زاد حبان د **حدثنا** ابن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة **حدثنا** أنس أن أولئك السبعين من الأنصار قتلوا بئر معونة قرأنا كتابا نحوه

٤٠٩١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قال **حدثني** أنس



أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالَهٗ - أَخَاهُ لَأُمِّ سَلَمَةَ - فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا ، وَكَانَ رَئِيسَ الْمُشْرِكِينَ عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ خَيْرَ  
 بَيْنَ ثَلَاثِ خِصَالٍ فَقَالَ : يَكُونُ لَكَ أَهْلُ السَّهْلِ وَلِي أَهْلُ الْمَدَرِ ، أَوْ أَكُونَ خَلِيفَتَكَ ، أَوْ أَغْزِيَنَّكَ بِأَهْلِ عَطْفَانَ  
 بِأَنْفٍ وَأَنْفٍ . فَطُعِنَ عَامِرٌ فِي بَيْتِ أُمِّ فَلَانٍ فَقَالَ : عُذَّةٌ كَعُدَّةِ الْبَكْرِ ، فِي بَيْتِ امْرَأَةٍ مِنْ آلِ بَنِي فَلَانٍ . اثْنُونِي  
 بِفَرَسِي ، فَاتَّ عَلَى ظَهْرِ فَرَسِهِ . فَانْطَلَقَ حَرَامٌ أَخُو أُمِّ سَلَمَةَ - وَهُوَ رَجُلٌ أَعْرَجٌ وَرَجُلٌ مِنْ بَنِي فَلَانٍ قَالَ :  
 كُونَا قَرِيبًا حَتَّى آتِيَهُمْ ، فَإِنْ آمَنُونِي كُنْتُمْ ، وَإِنْ قَتَلُونِي أَنْتُمْ أَصْحَابُكُمْ . فَقَالَ : اتَّوَمَّنُونِي أَبْلُغْ رِسَالَةَ رَسُولِ  
 اللَّهِ ﷺ ؟ فَعَمِلَ يُحَدِّثُهُمْ ، وَأَوْمَأُوا إِلَى رَجُلٍ فَأَنَاءَ مِنْ خَلْفِهِ فَطَعَنَهُ ، قَالَ هَامُ أَحْمَسِيهِ حَتَّى أَفْذَهُ بِالْأَمْعِ ،  
 قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . فُزْتُ وَرَبِّ السَّكْبَةِ ، فَخَرِقَ الرَّحْلُ فَتَقَلَّبُوا كُلُّهُمْ غَيْرَ الْأَعْرَجِ كَانَ فِي رَأْسِ جَبَلٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ  
 عَلَيْهِمْ نَارًا مِنْ الْمُنَسَّوْخِ « إِنَّا فَدَقْنَا رِيفًا ، فَرَضَى عَمَّا وَأَرْضَانَا » فَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ ثَلَاثِينَ صَبَاحًا ، عَلَى  
 رَجُلٍ وَذَكَوَانٍ وَبَنِي لَحْيَانَ وَعُصَيَّةَ الَّذِينَ يَصَوُّوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ »

٤٠٩٢ - حَدَّثَنِي حَبِيبُ بْنُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ حَدَّثَنِي مُنَمِّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ سَمِعَ  
 أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « مَا طُعِنَ حَرَامٌ بْنُ مَلْحَانَ - وَكَانَ خَالَهٗ - يَوْمَ بَرْ مَعُونَةَ ، قَالَ بِاللَّحْمِ  
 هَكَذَا ، فَفَضَحَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ ثُمَّ قَالَ : فُزْتُ وَرَبِّ السَّكْبَةِ »

الحديث الثالث ، وهو أول حديث برمعة وجميعها عن أنس . قوله ( بعث النبي ﷺ سبعين رجلاً لحاجة )  
 فسر قتادة الحاجة كما سيأتي قريباً بقوله « ان رجلاً وغيرهم استمدوا رسول الله ﷺ على عدو فأمدهم بسبعين من  
 الانصار » وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سميد عن قتادة بلغظ « ان النبي ﷺ أناء رجل وذكوان وعصية  
 وبنو لحيان فزعروا أنهم أسلوا واستمدوا على قودهم » وفي هذا رد على من قال رواية قتادة وهم ، وأنهم لم  
 يستمدوا رسول الله ﷺ وإنما الذي استمدهم عامر بن الطفيل على أصحاب رسول الله ﷺ انتهى . ولا مانع أن  
 يستمدوا رسول الله ﷺ في الظاهر ويكون فصدم الغدر بهم ، ويحتمل أن يكون الذين استمدوا غير الذين استمدهم  
 عامر بن الطفيل وإن كان الكل من بني سليم ، وفي رواية عاصم آخر الباب عن أنس « أن النبي ﷺ بعث أقواماً إلى  
 ناس من المشركين بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد ، ويحتمل أنه لم يكن استمداءهم لهم لقتال عدو ، وإنما هو  
 للدعاء إلى الاسلام . وقد ارضع ذلك ابن إسحق قال « حدثني أبي عن المغيرة بن عبد الرحمن وغيره قال : قدم أبو  
 براء عامر بن مالك المعروف بملاعب الأسنة على رسول الله ﷺ - فعرض عليه الاسلام فلم يسلم ولم يبعد وقال :  
 يا محمد ، لو بعثت رجلاً من أصحابك إلى أهل نجد رجوت أن يستجيبوا لك وأنا جاد لهم ، فبعث المذخر بن عمرو في  
 أربعين رجلاً منهم الحارث بن الصمة وحرام بن ملحان ورافع بن بديل بن ورقاء وعروة بن أسماء وعامر بن  
 فهيرة وغيرهم من خيار المسلمين » وكذلك أخرج هذه القصة موسى بن عقبة عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم نحوه ، لكن لم يسم المذكورين . ووصله الطبري من وجه آخر

عن ابن شهاب عن ابن كعب بن مالك عن كعب ، ووصلها أيضا ابن عائد من حديث ابن عباس لكن بسند ضعيف ، وهي عند مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس مختصرا ولم يسم أبا براء ، بل قال « إن ناسا ، ويمكن الجمع بينهما وبين الذي في الصحيح بأن الأربعين كانوا رؤساء وبقية العدة أتباعا . وروى عن قال كانوا ثلاثين فقط . وذكر المصنف في مرسل عروة أن عامر بن الطفيل أمر عمرو بن أمية يوم بئر معونة ، وهو شاهد لمرسل ابن إسحق . قوله ( يقال لهم القراء ) قد بين قتادة في روايته أنهم كانوا يحتطبون بالأنهار ويصلون بالليل وفي رواية ثابت « ويشقون به الطعام لأهل الصفة ويتدارسون القرآن بالليل ويثعلبون » . قوله ( فمرض لهم حيان ) بالمهمله والتحتانية ثنية حتى أى جماعة من بني سليم . قوله في رواية قتادة ( أن رجلا وذكوان وعصبة وبني لحيان ) ذكر بني لحيان في هذه القصة وهم ، وإنما كان بنو لحيان في قصة خبيب في غزوة الرجيع إلى قبل هذه . قوله في رواية إسحق بن أبي طلحة ( عن أنس أن النبي ﷺ بعث خاله أبا أم سليم في سبعين راكبا ) قد ساء في هذه الرواية حراما ، وكذا في رواية ثمانية عن أنس التي بعدها ، والضدير في خاله لأنس ، وقد قال في الرواية الأخرى الآتية عن ثمانية عن أنس « لما طعن حرام بن ملحان وكان خاله ، وعجب تجوز الكرماني أن الضمير للنبي ﷺ قال : وحرام خاله من الرضاغة ويجوز أن يكون من جهة النسب ، كذا قاله . قوله ( قال أنس فقرأنا فيهم قرآنا ، ثم إن ذلك ) أى القرآن ( رفع ) أى نسخت ثلاثه . وفي الرواية المتقدمة « ثم رفع بعد ذلك ، ورواه أحمد عن غندر عن شعبة بلفظ « ثم نسخ ذلك ، قوله ( زاد خليفة ) هو ابن خياط وهو أحد شيوخ البخاري . قوله ( قرأنا كتابا نحوه ) أى نحو رواية عبد الأعلى بن حماد عن يزيد بن زريع . قوله في رواية إسحق ( وكان رئيس المشركين عامر بن الطفيل ) أى ابن مالك بن جعفر بن كلاب وهو ابن أخى أبي براء عامر بن مالك . قوله ( خير ) بفتح أوله وحذف المفعول أى خير النبي ﷺ ، وبينه البهيقي في الدلائل ، من رواية عثمان بن سعيد عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه ولفظه « وكان أنى النبي ﷺ فقال له أخيرك بين ثلاث خصال ، فذكر الحديث . ووقع في بعض النسخ « خير ، بضم أوله ، وخطأها ابن قرقول . قوله ( بألف وألف ) في رواية عثمان بن سعيد بألف أشقر وألف شقراء . قوله ( غدة كغدة البكر ) يجوز فيه الرفع بتقدير اصابتني غدة أو غدة بي ، ويجوز الذنب على المصدر أى أغدة غدة مثل بعيده ، والغدة بضم المعجمة من أمراض الإبل وهو طاعونها . قوله ( في بيت امرأة من آل بني فلان ) بينها الطبراني من حديث سهل بن سعد فقال « امرأة من آل سلول ، وبين فيه قدوم عامر بن الطفيل على النبي ﷺ وأنه قال فيه « لا غزوناك بألف أشقر وألف شقراء ، وأن النبي ﷺ أرسل أصحاب بئر معونة بعد أن رجع عامر ، وأنه غدر بهم وأخفر ذمة عمه أبي براء وأن النبي ﷺ دعا عليه فقال « اللهم اكفني عامرا ، قال فجاء إلى بيت امرأة من بني سلول . قلت : سلول امرأة ، وهي بنت ذهل ابن شيبان ، وزوجها مرة بن صعصعة أخو عامر بن صعصعة فنسب بنوه إليها . قوله ( فاطلق حرام أخو أم سليم وهو رجل أخرج ) كذا هنا على أنها صفة حرام ، وليس كذلك بل الأخرج غيره ، وقد وقع في رواية عثمان بن سعيد « فاطلق حرام ورجلان معه رجل أخرج ورجل من بني فلان ، فالذي يظهر أن الواو في قوله « وهو » قدمت سهوا من السكايب ، والصواب تأخيرها ، وصواب الكلام : فاطلق حرام هو ورجل أخرج ، فأما الأخرج فاسمه كعب بن زيد ، وهو من بني دينار بن النجار ، وأما الآخر فاسمه المنذر بن محمد بن عقبة بن أحيحة بن الجلاح

الخزرجي سماها ابن هشام في زيادات السيرة . ووقع في بعض النسخ « هو ورجل أعرج » ، وهو الصواب . **قوله** ( فان آمنوني كنتم ) وقع هنا بطريق الاكتفاء ، ووقع في رواية عثمان بن سعيد المذكور « فان آمنوني كنتم كذا » ، ولعل لفظة كذا من الراوي كأنه كتبها على قوله كنتم أى كذا وقع بطريق الاكتفاء ، ولأبي نعيم في المستخرج ، من طريق عبيد الله بن زيد المقرئ عن همام « فان آمنون كنتم قريبا منى » ، فهذه رواية مفسرة . **قوله** ( لجعل يحدتهم ) في رواية الطبري من طريق عكرمة عن حماد عن إسحق بن أبي طلحة في هذه القصة « فخرج حرام فقال : يا أهل بئر معونة إلى رسول الله ﷺ اليكم ، فأمنوا بالله ورسوله » ، فخرج رجل من كسر البيت برمح فضربه في جنبه حتى خرج من الشق الآخر . **قوله** ( فأرثموا إلى رجل فأتاه من خلفه فطمعه ) لم أعرف اسم الرجل الذي طمعه ، ووقع في السيرة لابن إسحق ما ظاهره أنه عامر بن الطفيل ، لأنه قال : فلما نزلوا أى الصحابة بئر معونة بعثوا حرام بن ملحان بكتاب رسول الله ﷺ إلى عامر بن الطفيل ، فلما أتاه لم ينظر في كتابه حتى صدا عليه فقتله ، لكن وقع في الطبراني من طريق ثابت عن أنس أن قاتل حرام بن ملحان أسلم ، وعامر ابن الطفيل مات كافرا كما تقدم في هذا الباب . وأما ما أخرجه المستغفرى في « الصحابة » من طريق القاسم عن أبي أمامة « عن عامر بن الطفيل أنه قال : يا رسول الله زدني بكلمات ، قال : يا عامر أفش السلام وأطعم الطعام ، واستحي من الله ، وإذا أسأت فأحسن » الحديث فهو أسلمى ، وهم المستغفرى في كونه ساق في ترجمته نسب عامر بن الطفيل العامرى ، وقد روى البغوى في ترجمة أبي براء عامر بن مالك العامرى من طريق عبد الله بن بريدة الأسلى قال « حدثني عمى عامر بن الطفيل » ، فذكر حديثا فعرف أن الصحابى أسلمى ، ووافق اسمه واسم أبيه العامرى فكان ذلك سبب الوم . **قوله** ( قال : الله أكبر ، فزت ورب الكعبة » ، فلحق الرجل فقتلوا كلهم ) أشكل ضبط قوله « فلحق الرجل » في هذا السياق فقبل : يحتمل أن يكون المراد بالرجل الرجل الذى كان رفيق حرام ، وفيه حذف تقديره فلحق الرجل بالمسلمين . ويحتمل أن يكون المراد به قاتل حرام ، والتقدير فطمعن حراما فقال : فزت ورب الكعبة فلحق الرجل المشرك الطاعن بقومه المشركين فاجتمعوا على المسلمين فقتلوا كلهم . ويحتمل أن يكون « فلحق » بضم اللام والرجل هو حرام أى لحقه أجله ، أو الرجل رفيقه بمعنى أنهم لم يمكنوه أن يرجع إلى المسلمين بل لحقه المشركون فقتلوه وقتلوا أصحابه ، ويحتمل أن يضبط الرجل بسكون الجيم وهو صيغة جمع والمعنى أن الذى طمعن حراما لحق بقومه وهم الرجال الذين استنصر بهم عامر بن الطفيل ، والرجل بسكون الجيم هم المسلمون القراء فقتلوا كلهم ، وهذا أوجه التوجيهات إن ثبتت الرواية بسكون الجيم ، والله أعلم . **قوله** ( فقتلوا كلهم غير الأعرج كان في رأس جبل ) في رواية حفص بن عمر عن همام في كتاب الجهاد « فقتلهم إلا رجلا أعرج صعد الجبل » ، قال همام « وآخر معه » ، وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه « فقتلوا أصحابه غير الأعرج وكان في رأس الجبل » . **قوله** ( ثم كان من المنسوخ ) أى المنسوخ تلاوته فلم يبق له حكم حرمة القرآن كتحريره على الجنب وغير ذلك . **قوله** في رواية ثمامة ( وكان حاله ) أى حال أنس . **قوله** ( قال بالدم هكذا ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وقد فسر به بأنه نضح الدم . **قوله** ( فزت ورب الكعبة ) أى بالشهادة

٤٠٩٣ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « استأذن النبي ﷺ أبو بكر في الخروج حين اشتد عليه الأذى » ، فقال له : أقم . فقال : يا رسول الله ،

أَتَطْمَعُ أَنْ يُؤْذَنَ لَكَ؟ فَسَكَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنِّي لَأَرْجُو ذَلِكَ. قَالَتْ: فَانْظُرْهُ أَبُو بَكْرٍ. فَأَنَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَظْهَرًا فَنَادَاهُ فَقَالَ: أَخْرَجَ مَنْ عِنْدَكَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ. فَقَالَ: أَشَمَرَتَ أَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الصَّحْبَةُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الصَّحْبَةُ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هُنْدَى فَاتَّانِ قَدْ كُنْتُ أَعِدُّنَهُمَا لِلْخُرُوجِ، فَأَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَاهُمَا - وَهِيَ الْجُدَاءُ - فَرَكَبَا، فَانْطَلَقَا حَتَّى أَتَاهَا الْغَارَ وَهُوَ بِثَوْرٍ فَتَوَارَى فِيهِ، فَسَكَنَ عَامِرُ بْنُ مُهْبِرَةَ غُلَامًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْطَفِيلِ بْنِ سَخْبَرَةَ أَخُو هَانِشَةَ لَأُمِّهَا، وَكَانَتْ لَأَبِي بِكْرٍ مِيعَةً فَكَانَ يَرْوَحُ بِهَا وَيَقْدُو عَلَيْهِمْ، وَيُصْبِحُ فَيُدْجِلُ لِيَهُمَا، ثُمَّ يَسْرَحُ فَلَا يَفْطَنُ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الرِّعَاءِ. فَلَمَّا خَرَجَ خَرَجَ مَعَهُمَا يُعْقِبَانِهِ حَتَّى قَدِمَا الْمَدِينَةَ. فَقَتَلَ عَامِرُ بْنُ مُهْبِرَةَ يَوْمَ بَرْمَعُونَ. وَعَنْ أَبِي أَسَامَةَ قَالَ: قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ فَأَخْبَرَنِي أَبِي قَالَ: لَمَّا قُتِلَ الَّذِينَ يَبْرُمَعُونَ وَأَسْرَ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ الْقُضْرَمِيِّ قَالَ لَهُ عَامِرُ بْنُ الْطَفِيلِ: مَنْ هَذَا؟ فَأَشَارَ إِلَى قَتِيلٍ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ: هَذَا عَامِرُ بْنُ مُهْبِرَةَ. فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُهُ بَعْدَ مَا قَتَلَ رُمِيَ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى إِنِّي لَأَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ وَضَعَ. فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ خَبَرَهُمْ، فَتَنَامَ فَقَالَ: إِنْ أَصْحَابُكُمْ قَدْ أَصِيبُوا، وَإِنَّهُمْ قَدْ سَأَلُوا رَبَّهُمْ فَقَالُوا: رَبَّنَا أَخْبِرْنَا عَنَّا إِخْوَانَنَا بِمَا رَضِينَا عَنْكَ وَرَضِيتَ عَنَّا. فَأَخْبَرَهُمْ عَنْهُمْ، وَأَصِيبَ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ عُرْوَةُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ الصَّلْتِ فَسُمِّيَ عُرْوَةَ بِهِ، وَمُنْذَرُ بْنُ عَمْرِو سُمِّيَ بِهِ مِنْذَرًا. ٤٠٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَلِمَانُ بْنُ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي جَحْزَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ

« قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِجْلٍ وَذَكَوَانٍ وَيَقُولُ: عُصِيَّةُ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ »

٤٠٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَكَّيْرٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « دَعَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَهُ بِبَرْمَعُونَ ثَلَاثِينَ صَبَاحًا حِينَ يَدْعُو عَلَى رِجْلٍ وَلِحْيَانٍ وَعُصِيَّةُ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ. قَالَ أَنَسٌ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي الَّذِينَ قَتَلُوا أَصْحَابَ بَرْمَعُونَ قِرْآنًا قَرَأَهُ حَتَّى نُسِخَ بَعْدُ: بَلِّغُوا قَوْمَنَا، فَقَدْ لَقَيْنَا رَبَّنَا، فَرَضَى عَنَّا وَرَضِينَا عَنْهُ »

٣٠٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ قَالَ سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْقَنُوتِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: كَانَ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ؟ قَالَ: قَبْلَهُ. قُلْتُ: فَإِنْ فَلَانَا أَخْبَرَنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ بَعْدَهُ، قَالَ: كَذَبٌ، إِنَّمَا قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا أَنَّهُ كَانَ يَمُتُ نَاسًا بِقَالَ لَهُمُ الْقُرَاءُ - وَهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا - إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ قَبْلَهُمْ، فَظَهَرَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ »

**قوله** (عن عائشة قالت : استأذن النبي ﷺ أبو بكر في الخروج ) يعني في الهجرة ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في أبواب الهجرة ، وإنما ذكر منه هنا هذه القطعة من أجل ذكر عامر بن فهيرة لينبه أنه كان من السابقين . **قوله** فيه ( فكان عامر بن فهيرة غلاما لعبد الله بن الطفيل بن سخبرة أخو عائشة ) في رواية الكشميني ، وأخى عائشة ، وهما جازنان الأولى على القطع والثانية على البدل ، وفي قوله « عبد الله بن الطفيل » ، نظر وكأنه مقلوب والصواب كما قال الدمياطي الطفيل بن عبد الله بن سخبرة ، وهو أزدى من بني زهران ، وكان أبوه زوج أم رومان والدة عائشة ، فقدما في الجاهلية مكة خائفين أبا بكر ، ومات وخلف الطفيل ، فتزوج أبو بكر امرأته أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة ، فالطفيل أخوها من أمهما ، واشترى أبو بكر عامر بن فهيرة من الطفيل . **قوله** ( وعن أبي أسامة ) هو معطوف على قوله « حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة » ، وإنما فصله ليبين الموصول من المرسل ، وكأن هشام بن عروة حدث به عن أبيه هكذا فذكر قصة الهجرة موصولة بذكر عائشة فيه ، وقصة بئر معونة مرسله ليس فيه ذكر عائشة . ووجه تعلقه به من جهة ذكر عامر بن فهيرة ، فإنه ذكر في شأن الهجرة أنه كان معهم ، وفيه دفعا خرجا - أي النبي ﷺ وأبو بكر - خرج معهم ، أي إلى المدينة ، وقوله يعقبانه باللفاف أي يركبانه عقبه ، وهو أن ينزل الراكب ويركب رفيقه ثم ينزل الآخر ويركب الماشي ، هذا الذي يقتضيه ظاهر اللفظ في العبقة ، ويحتمل أن يكون المراد أن هذا يركبه مرة وهذا يركبه أخرى ، ولو كان كذلك لكان التعبير بـ « دفعا » أظهر . **قوله** ( فقتل عامر بن فهيرة يوم بئر معونة ) هذا آخر الحديث الموصول ، ثم ساق هشام بن عروة عن أبيه صفة قتل عامر بن فهيرة مرسله ، وقد وقع عند الاسماعيلي والبيهقي في الدلائل ، سياق هذه القصة في حديث الهجرة موصولا به مدرجا ، والصواب ما وقع في الصحيح **قوله** ( لما قتل الذين ببئر معونة ) أي القراء الذين تقدم ذكرهم ( وأسر عمرو بن أمية الضمري ) قد ساق عروة ذلك في المغازي من رواية أبي الأسود عنه ، وفي روايته « وبعث النبي ﷺ المنذر بن عمرو الساعدي إلى بئر معونة وبعث معه المطلب السلمي ليدلهم على الطريق ، فقتل المنذر بن عمرو وأصحابه ، إلا عمرو بن أمية فانهم أسروه واستحيوه ، وفي رواية ابن إسحاق في المغازي أن عامر بن الطفيل اجتز ناصيته وأعتقه عن رقبة كانت على أمه . **قوله** ( قال له عامر بن الطفيل : من هذا ؟ فأشار إلى قتيل ) في رواية الواقدي بإسناده عن عروة « أن عامر بن الطفيل قال لعمرو بن أمية : هل تعرف أصحابك ؟ قال : نعم . فطاف في القتل ليجل يسأله عن أنسابهم » . **قوله** ( هذا عامر بن فهيرة ) وهو مولى أبي بكر المذكور في حديث الهجرة . **قوله** ( لقد رأيته بعد ما قتل ) في رواية عروة المذكورة « فأشار عامر بن الطفيل إلى رجل فقال : هذا طعنه برمحه ثم انتزع رمحه فذهب بالرجل علوا في السماء حتى ما أراه » . **قوله** ( ثم وضع ) أي إلى الأرض . وذكر الواقدي في روايته أن الملائكة وادته ولم يره المشركون ، وهذا وقع عند ابن المبارك عن يونس عن الزهري ، وفي ذلك تعظيم لعامر بن فهيرة وترهيب للكفار وتخويف ، وفي رواية عروة المذكورة « وكان الذي قتله رجل من بني كلاب جبار بن سلى » ، ذكر أنه لما طعنه قال فزت والله قال : فقلت في نفسي : ما قوله فزت ؟ فأثيت الضحاك بن سفيان فسأله فقال : بالجنة . قال : فأسلمت ، ودعاني إلى ذلك ما رأيت من عامر بن فهيرة ، انتهى . وجبار بالجيم والواحدة مثقل معدود في الصحابة ؛ ووقع في ترجمة عامر بن فهيرة في الاستيعاب ، أن عامر بن الطفيل قتله ، وكأن نسبته له على سبيل التجوز لكونه كان رأس القوم . **قوله** ( فأتى النبي

ﷺ خبرهم) قد ظهر من حديث أنس أن الله أخبره بذلك على لسان جبريل ، وفي رواية عروة المذكورة لحاء خبرهم إلى رسول الله ﷺ في تلك الليلة . قوله ( رَأَصِيبُ فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ عُرْوَةُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ الصَّلْتِ ) أي ابن أبي حبيب بن حارثة السلمي حليف بني عمرو بن عوف . قوله ( فَمَسَى عُرْوَةُ بِهِ ) قيل المراد ابن الزبير ، كان الزبير سمي ابنه عروة لما ولد له باسم عروة بن أسماء المذكور ، وكان بين قتل عروة بن أسماء ومولده عروة بن الزبير بضعة عشر عاما ، وقد يستبعد هذا بطول المدة وبأنه لا قرابة بين الزبير وعروة بن أسماء . قوله ( وَمَنْذَرُ بْنُ عَمْرٍو ) أي ابن أبي حبيش بن لؤذان من بني ساعدة من الخزرج ، وكان عقيبا بدريا من أكابر الصحابة ( سمي به منذرا ) كذا ثبت بالنصب ، والاول سمي به منذر كما تقدم تقريره في الذي قبله ، أي ان الزبير سمي ابنه منذرا باسم المنذر بن عمرو هذا ، فيحتمل أن تكون الرواية بفتح السين على البناء للفاعل وهو محذوف والمراد به الزبير ، والمراد به أبو أسيد لما في الصحيحين أن النبي ﷺ أتى بـابن لؤبان أسيد فقال : ما اسمه ؟ قالوا فلان ، قال : بل هو المنذر . قال النووي في شرح مسلم : قالوا لأنه سماه المنذر تفاولا باسم عم أبيه المنذر بن عمرو ، وكان استشهد ببشر معونة ، فتعامل به ليكون خلقا منه ، وهذا مما يؤيد البحث الذي ذكرته في عروة . ويحتمل أن يوجه النصب على مذهب الكوفيين في إقامة الجار والمجرور في قوله به مقام الفاعل كما قرئ . ( لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ) ومن المناسبة هنا أن عروة بن الزبير هو عروة بن أسماء بنت أبي بكر ، وكأنه لما كان عروة بن أسماء ناسب أن يسمى باسم عروة بن أسماء ، ولما سمي الزبير ابنه باسم أحد الرجلين المشهورين ناسب أن يسمى الآخر باسم الثاني . قوله ( حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ ) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( عَنْ أَبِي عَمْرٍو ) بكسر الميم وسكون الجيم وفتح اللام بعدها زاي اسمه لاحق بن حميد ، وروايته هذه مختصرة لما ظهر من رواية إسحق بن أبي طلحة التي تقدمت ، وكذلك رواية مالك عن إسحق التي بعد هذه مختصرة بالنسبة إلى رواية همام عن إسحق المتقدمة . قوله ( حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ) هو ابن زياد . قوله ( قَالَ فُلَانًا ) كأنه محمد بن سيرين ، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب الوتر . قوله ( إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ قَبْلَهُمْ ) فظهر هؤلاء الذين كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد ، وقوله قبلهم بكسر القاف وفتح الموحدة واللام أي من جهتهم ، وأورده في آخر كتاب الوتر عن مسدد عن عبد الواحد باللفظ ، إلى قوم من المشركين دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد ، وليس المراد من ذلك أيضا بواضح ، وقد ساقه الاسماعيلي مبينا فأورده يوسف القاضي عن مسدد شيخ البخاري فيه ولفظه إلى قوم من المشركين فقاتلهم قوم مشركون دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد ، فظهر أن الذين كان بينهم وبين رسول الله ﷺ العهد غير الذين قتلوا المسلمين ، وقد بين ابن إسحق في المغازي عن شياخه وكذلك موسى بن عقبة عن ابن شهاب أصحاب الطائفتين وأن أصحاب الدمهم بنو عامر ورأسهم أبو براء عامر بن مالك بن جعفر المعروف بملاعب الأسنة وأن الطائفة الأخرى من بني سليم ، وأن عامر بن الطفيل وهو ابن أخى ملاعب الأسنة أراد الغدر بأصحاب النبي ﷺ فدعا بني عامر إلى قتالهم ، فاستمعوا وقالوا : لا نخفر ذمة أبي براء . فاستصرخ عليهم عصية وذكوان من بني سليم فأطاعوه وقتلهم ، وذكر لحيان شعرا يعيب فيه أبا براء ويحرضه على قتال عامر بن الطفيل فيما صنع فيه ، فعمد ربيعة بن أبي براء إلى عامر بن الطفيل فطعنه فإرداه ، فقال له عامر بن الطفيل : إن عشت نظرت في أمري ، وإن مت فندى أعمى ، قالوا : ومات أبو براء عقب ذلك أسفا على ما صنع به عامر بن الطفيل ، وعاش عامر بن

الطفيل بعد ذلك ومات بدعاء النبي ﷺ كما قدمته . ووقع في آخر الحديث في الدعوات وقفت شهرا في صلاة الفجر وقال : إن عصية عصت الله ورسوله ، وعصية بطن من بنى سليم مصغر قبيلة تنسب إلى عصية بن خفاف بن ندبة بن بهثة بن سليم

### ٢٩ - باب غزوة الخندق وهي الأحزاب

قال موسى بن عقبة : كانت في شوال سنة أربع

٤٠٩٧ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ غرضه يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يُجزئه ، وغرضه يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه »

٤٠٩٨ - حدثني فضيلة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال « كنا مع رسول الله ﷺ في الخندق وهم يحفرون ونحن ننقل التراب على أكتادنا ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فاغفر للمهاجرين والأنصار »

٤٠٩٩ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن محمد سمعت أنسا رضي الله عنه يقول « خرج رسول الله ﷺ إلى الخندق ، فاذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة ، فلم يكن لهم عيّد يسلمون ذلك لهم ، فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال : اللهم إن العيش عيش الآخرة ، فاغفر للأنصار والمهاجرة . فقالوا مجيبين له :

نحن الذين بأيعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

٤١٠٠ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس رضي الله عنه قال « جعل المهاجرون والأنصار يحفرون الخندق حول المدينة ، وينقلون التراب على مقومهم وهم يقولون :

نحن الذين بأيعوا محمدا على الاسلام ما بقينا أبدا

قال يقول النبي ﷺ وهو يُجيبهم : اللهم إنه لا خير إلا خير الآخرة ، فبارك في الأنصار والمهاجرة . قال : يؤتون بملء كفي من الشعير ، فيصنع لهم بهالة سفينة توضع بين يدي القوم ولقوم جوع وهي بشعة في الحاق ولها ريح مذن »

قوله (باب غزوة الخندق وهي الأحزاب) يعني أن لها اسمين ، وهو كما قال ، والأحزاب جمع حزب أي طائفة ، فاما تسميتها الخندق فلأجل الخندق الذي حفر حول المدينة بأمر النبي ﷺ ، وكان الذي أشار بذلك سلمان فجا ذكر

أصحاب المغازي منهم أبو مشر قال ، قال سلمان النبي ﷺ : إنا كنا بفارس إذا حوصرنا خندقنا علينا ، فأمر النبي ﷺ بحفر الخندق حول المدينة ، وعمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين ، فسارعوا إلى عمله حتى فرغوا منه ، وجاء المشركون لحاصروهم ، وأما تسميتها الأحزاب فلا اجتماع طوائف من المشركين على حرب المسلمين ، وهم قريش وخطافان واليود ومن تبعهم ، وقد أنزل الله تعالى في هذه القصة صدر سورة الأحزاب ، وذكر موسى بن عقبة في المغازي قال : خرج حي بن أخطب بعد قتل بني النضير إلى مكة يحرض قريشا على حرب رسول الله ﷺ ، وخرج كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق يسمى في بني خطافان ويحرضهم على قتال رسول الله ﷺ على أن لهم نصف ثمر خير ، فأجابه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري إلى ذلك ، وكتبوا إلى حلفائهم من بني أسد فأقبل إليهم طلحة بن خويلد فيمن أطاعه ، وخرج أبو سفيان بن حرب بقرش فزولوا بحر الظهران ، فجاءهم من أجلهم من بني سليم مددا لهم فصاروا في جمع عظيم ، فهم الذين سماهم الله تعالى الأحزاب . وذكر ابن إسحق بأسانيده أن عدتهم عشرة آلاف ، قال : وكان المسلمون ثلاثة آلاف ، وقبل كان المشركون أربعة آلاف والمسلمون نحو الألف ، وذكر موسى بن عقبة أن مدة الحصار كانت عشرين يوما ، ولم يكن بينهم قتال إلا رماة بالنبل والمجارة ، وأصيب منها سعد بن معاذ بسهم فكان سبب موته كما سيأتي . وذكر أهل المغازي سبب رحيلهم ، وأن نعيم بن مسعود الأشجعي ألقى بينهم الفتنة فاختلفوا ، وذلك بأمر النبي ﷺ له بذلك . ثم أرسل الله عليهم الريح فتفرقوا ، وكفى الله المؤمنين القتال . قوله ( قال موسى بن عقبة : كانت في شوال سنة أربع ) هكذا روينا في مغازيه . قلت : وتابع موسى على ذلك مالك ، وأخرجه أحمد عن موسى بن داود عنه ، وقال ابن إسحق : كانت في شوال سنة خمس ، وبذلك جزم غيره من أهل المغازي ، ومال المصنف إلى قول موسى بن عقبة وقواه بما أخرجه أول أحاديث الباب من قول ابن عمر أنه عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة ويوم الخندق وهو ابن خمس عشرة فيكون بينهما سنة واحدة ، وأحد كانت سنة ثلاث ، فيصكون الخندق سنة أربع ، ولا حجة فيه إذا ثبت أنها كانت سنة خمس لاحتمال أن يكون ابن عمر في أحد كان في أول ما طعن في الرابعة عشر وكان في الأحزاب قد استكمل الخمس عشرة ، وبهذا أجاب البيهقي ، ويؤيد قول ابن إسحق أن أبا سفيان قال للمسلمين لما رجع من أحد : موعدكم العام المقبل ببدر نخرج النبي ﷺ من السنة المقبلة إلى بدر ، فتأخر مجيء أبي سفيان تلك السنة للجدب الذي كان حينئذ ، وقال لقومه إنما يصلح الغزو في سنة الحصب ، فرجعوا بعد أن وصلوا إلى عسفان أو دونها ، ذكر ذلك ابن إسحق وغيره من أهل المغازي . وقد بين البيهقي سبب هذا الاختلاف ، وهو أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة وبلغون الأشهر التي قبل ذلك إلى ربيع الأول ، وعلى ذلك جرى يعقوب بن سفيان في تاريخه فذكر أن غزوة بدر الكبرى كانت في السنة الأولى ، وأن غزوة أحد كانت في الثانية ، وأن الخندق كانت في الرابعة وهذا عمل صحيح على ذلك البناء ، لكنه بناء واه مخالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من المحرم سنة الهجرة ، وعلى ذلك تكون بدر في الثانية وأحد في الثالثة والخندق في الخامسة وهو المعتمد . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة عشر حديثا : الحديث الأول حديث ابن عمر ، قوله ( عرضه يوم أحد ) عرض الجيش اختبار أحوالهم قبل مباشرة القتال للنظر في هيئتهم وترتيب منازلهم وغير ذلك . قوله ( وهو ابن أربع عشرة سنة ) في رواية مسلم : عرضني يوم أحد في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة ، وقد تقدم مع شرحه ومباحثه في كتاب الشهادات بما يغني



عن إعادته وقوله « فأجازه » أى أمضاه وأذن له في القتال ، وقال الكرماني : أجازه من الإجازة وهى الانفصال أى أسهم له ، قلت : والاول أول ، ويرد الثاني هنا أنه لم يكن في غزوة الخندق غنيمة يحصل منها نفل . وفي حديث أبي واقد الليثي « رأيت رسول الله ﷺ يعرض الفلبان وهو يحضر الخندق ، فأجاز من أجاز ورد من رد إلى النداري ، فهذا يوضح أن المراد بالاجازة الامضاء للقتال ، لأن ذلك كان في مبدأ الامر قبل حصول الغنيمة أن لو حصلت غنيمة ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث سهل بن سعد ، قوله ( كنا مع رسول الله ﷺ في الخندق وهم يحفرون ) قد تقدم ذكر السبب في حفر الخندق في مغازي ابن عقبة ، ولما بلغ النبي ﷺ جمعهم أخذ في حفر الخندق حول المدينة ووضع يده في العمل معهم مستعجلين يبادرون قدوم العدو ، وكذا ذكر ابن إسحق نحوه ، وعند موسى أنهم أقاموا في عمله قريبا من عشرين ليلة ، وعند الواقدي أربعة وعشرين ، وفي الروضة للنووي خمسة عشر يوما ، وفي الهدى لابن القيم أقاموا شهرا . قوله ( ونحن ننقل التراب على أكتادنا ) بالمشاة جمع كتد بفتح أوله وكسر المشاة وهو ما بين السكاهل إلى الظهر ، وقد تقدم في الجهاد من حديث أنس بلفظ على متونهم ، والمتن مكتنف الصلب بين اللحم والعصب ، وهم ابن التين فعزا هذه اللفظة لحديث سهل بن سعد . ووقع في بعض النسخ « على أكتادنا » بالوحدة وهو موجه على أن يكون المراد به ما يلي السكبد من الجنب . قوله ( اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ) قال ابن بطال : هو قول ابن رواحة ، يعنى تمثل به النبي ﷺ ولو لم يكن من لفظه لم يكن بذلك النبي ﷺ شاعرا ، قال : وإنما يسمى شاعرا من قصده وعلم السبب والوتد وجميع معانيه من الزحاف ونحو ذلك ، كذا قال وعلم السبب والوتد إلى آخره إنما تلقوه من العروض التي اخترع ترتيبها الخليل بن أحمد ، وقد كان شعر الجاهلية والمخضرمين والطبقة الأولى والثانية من شعراء الاسلام قبل أن يصنفه الخليل كما قال أبو العتاهية أنا أقدم من العروض ، يعنى أنه نظم الشعر قبل وضعه . وقال أبو عبد الله بن الحجاج السكاكبي :

قد كان شعر الورى قديما من قبل أن يخلق الخليل

وقال الداودي فيما نقله ابن التين : إنما قال ابن رواحة « لاهم ان العيش ، بلا ألف ولام ، فأورده بعض الرواة على المعنى ، كذا قال : وحمله على ذلك ظنه أنه يصير بالالف واللام غير موزون ، وليس كذلك بل يكون دخله الخزم ومن صورته زيادة شيء من حروف المعاني في أول الجزء . قوله ( فاغفر للمهاجرين والانصار ) في حديث أنس بعده « فاغفر للانصار والمهاجرة » وكلاهما غير موزون ، ولعله ﷺ تعمد ذلك ، ولعل أصله فاغفر للانصار والمهاجرة بتسهيل لام الانصار وباللام في المهاجرة ، وفي الرواية الأخرى « فبارك » بدل فاغفر . الحديث الثالث حديث أنس ، أورده من وجهين في الثاني زيادة . قوله ( ولم يكن لهم عبيد يعملون ذلك ) أى أنهم عملوا فيه بأنفسهم لاحتياجهم إلى ذلك لا مجرد الرغبة في الأجر . قوله ( فلما رأى ما بهم من النصب والمخرج ) فيه بيان لسبب قوله ﷺ « اللهم ان العيش عيش الآخرة » وعند الحارث بن أبي أسامة من مرسل طاوس زيادة في هذا الرجز :

والعن عضلا والقارة هم كلفونا ننقل الحجارة

والاول غير موزون أيضاً ولعله كان والعن إلى عضلا والقارة ، وفي الطريق الثانية لأنس أنه قال ذلك جوابا

لقولهم نحن الذين بايعوا محمداً الخ ، ولا أثر للتقديم والتأخير فيه لأنه يحمل على أنه كان يقول إذا قالوا ويقولون إذا قال ، وفيه أن في إنشاء الشعر تنبسطا في العمل ، وبذلك جرت عادتهم في الحرب ، وأكثر ما يستعملون في ذلك الرجز . **قوله** ( نحن الذين بايعوا ) هو صفة الذين لا صفة نحن . **قوله** ( على الجهاد ما بقينا أبداً ) في رواية عبد العزيز على الاسلام بدل الجهاد والاول أثبت . ( تنبيه ) : تقدم طريق عبد العزيز سنداً ومثلاً في أوائل الجهاد سوى قوله « قال يؤتون الخ » ، وسيأتي بعد أحاديث من حديث البراء أنه كان يقول : اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، . **قوله** ( قال يؤتون ) قائل ذلك أنس بن مالك ، وهو موصول بالاستناد المذكور اليه . **قوله** ( بملء كفى ) روى بالافراد والتثنية ( فيصنع لهم الشعير ) أى يطبخ ، وقوله « باهالة » بكسر الهمزة وتخفيف الهاء : الدهن الذى يؤتم به سواء كان زيتاً أو سمناً أو شحماً ، وأغرب الداودى فقال : الإهالة وعاء من جلد فيه سم ، وقوله « سنخة » أى تغير طعمها ولونها من قدمها ، ولهذا وصفها بكونها بشعة ، وقوله بشعة بموحدة ومعجمة وعين مهملة ، وقيل بنون وغين معجمة ، والنسخ الغنى أى أنهم كان يحصل لهم عند ازديادها شبيه بالغنى ، والاول أصوب . وقوله « في الخلق » هو بالحاء المهملة . **قوله** ( ولها ريح منتن ) يدل على أنها عتيقة جدا حتى عفنت وأتقنت ، وفي رواية الاسماعيل « ولها ريح منكر » ، قال ابن التين : الصواب ريح منتنة لأن الريح مؤنثة ، قال : إلا أنه يجوز في المؤنث غير الحقيقي أن يعبر عنه بالمذكر . ومثنت بضم الميم ويجوز كسرهما

٤١٠١ - **حديث** خلاَّدُ بن يحيى حدثنا عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال « أنيتُ جابراً رضى الله عنه فقال : إنا يوم الخندق نحفرُ فمرضتُ كعدة شديدة ، فجاءوا النبي ﷺ فقالوا : هذه كدبة عرضت في الخندق فقال : أنا نازل . ثم قام وبطنه معصوب بحجر ، ولينا ثلاثة أيام لا ندوق ذواقاً ، فأخذ النبي ﷺ المِمْوَل فضرب في الكدبة ، فماد كثيراً أهيل أو أهيم . فقلت : يا رسول الله ائذن لى إلى البيت . فقلتُ لاسرائى : رأيتُ بالنبي ﷺ شيئاً ما كان في ذلك صبر ، فعندك شئ ؟ فقالت : عندى شعير وعناق . فذبحتُ العناق ، وطختُ للشعير ، حتى جعلنا اللحم بالبرمة . ثم جئتُ للنبي ﷺ والعجبن قد انكسر ، والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنصج ، فقلتُ : طعيم لى ، فقم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلان . قال : كم هو ؟ فذكرت له ، فقال : كثير طيب . قال : قل لها لا تنزع البرمة ولا الخبز من الثنور حتى آتى . فقال : قوموا . فقام المهاجرون والأنصار . فلما دخل على أسراته قال : ويحك ، جاء النبي ﷺ بالمهاجرين والأنصار ومن معهم قالت : هل سألتُ ؟ قلتُ : نعم . فقال : ادخلوا ولا تضاعفوا . فجعل يكسِر الخبز ويجعل عليه اللحم ، ويحمر البرمة والثنور إذا أخذ منه ، ويُقرب إلى أصحابه ثم ينزع ، فلم يزل يكسِر الخبز ويفرغ حتى شبعوا ، وبقي بقية ، قال : كل هذا وأهدى ، فإن الناس أصابتهم مجاعة »

٤١٠٢ - **حديث** عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان أخبرنا سعيد بن ميناء قال

سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : لما حُزِرَ الخندقُ رأيت بالنبي ﷺ شخصاً شديداً ، فانسكفتُ إلى امرأتى فقلتُ : هل عندكِ شيء ؟ فاني رأيت برسول الله ﷺ شخصاً شديداً . فأخرجتُني إلى جرابا فيه صاعٌ من شعير ، ولنا بهيمةٌ داجنٌ فذبختُها ، وطحنَتِ الشعيرَ ، وفَرَحَتُ إلى قِراغى ، وقطعتُها في بُرمتها . ثم وليتُ إلى رسول الله ﷺ . فقالت : لا تفصحنى برسول الله ﷺ وبين معه . فحِثُّهُ فسارَرَتُهُ فقلت : يا رسول الله ذبحنا بهيمةً لنا وطحنّا صاعاً من شعير كان عندنا ، فمالَ أنت ونقر معك ، فصاح النبي ﷺ : يا أهلَ الخندقِ ، إن جابراً قد صنعَ مؤوراً ، فحى هلا بكم . فقال رسول الله ﷺ : لا تُنزلُنَّ برمتكم ، ولا تُخِيزُنَّ عجبتكم حتى أجيء . فجيئتُ وجاء رسول الله ﷺ بقدُمُ للناسِ ، حتى جثتُ امرأتى فقالت : بك وبك . فقلت : قد فعلتُ الذي قلتُ . فأخرجتُ له عجبتاً ، فبصقَ فيه وبارك ، ثم عمدَ إلى بُرمتنا فبصقَ وبارك . ثم قال : ادعُ خابزةً فلتخبزْ معي . واقدحى من برمتكم ولا تنزلوها ، وهم ألف ، فأقسم بالله لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا ، وإن برمتنا لننطفُ كما هي ، وإن عجبتنا ليُخبزَ كما هو ،

الحديث الرابع ، قوله ( عن أبيه ) في رواية يونس بن بكير في زيادات المغازی : عن عبد الواحد بن أيمن الخزومي . . قوله ( أتيت جابراً فقال إنا يوم الخندق ) في رواية الاسماعيل من طريق المحاربى عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه : قال قلت لجابر بن عبد الله حدثني بحديث عن رسول الله ﷺ أرويه عنك فقال : كنا مع رسول الله ﷺ يوم الخندق . . قوله ( ففرضت كيدة ) كذا لابي ذر بفتح الكاف وسكون التحتانية ، قيل هي القطعة الشديدة الصلبة من الأرض ، وقال عياض كان المراد أنها واحدة الكيد كأنهم أرادوا أن الكيد - وهي الجبة - أعجزهم فلبجئوا إلى النبي ﷺ ، وفي رواية أحمد عن وكيع عن عبد الواحد بن أيمن : وهما كدية من الجبل ، وفي رواية الاسماعيل : ففرضت كدية ، وهي بضم الكاف وتقديم الدال على التحتانية ، وهي القطعة الصلبة السماء . ووقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني : كندة ، بنون ، وعند ابن السكن : كتدة ، بتمثناة من فوق قال عياض : لأعرف لها معنى ، وفي رواية الاسماعيل : فجيئتُ إلى رسول الله ﷺ فقلت : هذه كدية قد عرضت في الخندق ، وزاد في روايته : فقال : رشوها بالماء فرشوها . . قوله ( أنا نازل ، ثم قام وطلنه مصوب بمجر ) زاد يونس : من الجوع ، وفي رواية أحمد : أصابهم جهد شديد حتى ربط النبي ﷺ على بطنه حجراً من الجوع ، وفائدة ربط الحجر على البطن أنها تضمر من الجوع فيخشى على انحناء الصلب بواسطة ذلك فإذا وضع فوقها الحجر وشد عليها العصاة استقام الظهر ، وقال السكراني : لعله لتسكين حرارة الجوع يبرد الحجر ، ولأنها حجارة رفاق قدر البطن تشد الأمعاء فلا يتحلل شيء مما في البطن فلا يحصل ضعف زائد بسبب التحلل . . قوله ( ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوق ذواقاً ) هي جملة معترضة أو ردّها لبيان السبب في ربطه ﷺ الحجر على بطنه ، وزاد الاسماعيل : لا نطعم شيئاً أولاً فنقدر عليه . . قوله ( فأخذ العول ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو بعدها لام أي

المسحاة ، وفي رواية أحمد : فأخذ المعول أو المسحاة ، بالثك . **قوله** ( فضرِب ) في رواية الاسماعيل د ثم سمى ثلثا ثم ضرب ، وعند الحارث بن أبي أسامة من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان قال : ضرب النبي ﷺ في الخندق ثم قال :

بسم الله وبه بديننا ولو عبدنا غيره شقينا لخبذا ربا وحب ديننا ،

**قوله** ( فماد كثيبا ) أي رملا . **قوله** ( هيل أو أهيم ) شك من الراوى ، في رواية الاسماعيل د أهيل ، بنهر شك ، وكذا عند يونس ، وفي رواية أحمد د كثيبا يهال ، والمعنى أنه صار رملا يسيل ولا يتماسك ، قال الله تعالى ( وكانت الجبال كثيبا مهيبا ) أي رملا سائلا ، وأما د أهيم ، فقال عياض ضبطها بعضهم بالمثلثة وبعضهم بالثناة . وفسرها بأنها تكسرت ، والمعروف بالتحتمانية وهي بمعنى أهيل ، وقد قال في قوله تعالى ( فمادربون شرب الميم ) المراد الزمال التي لا يروها الماء ، وقد تقدم الخلاف في تفسيرها في كتاب البيوع . ووقع عند أحمد والنسائي في هذه القصة زيادة باسناد حسن من حديث البراء بن عازب قال : لما كان حين أمرنا رسول الله ﷺ بحفر الخندق عرضت لنا في بعض الخندق صخرة لا تأخذ فيها المعاول ، فاشتكيها ذلك الى النبي ﷺ ، فجاء فأخذ المعول فقال : بسم الله ، فضرِب ضربة فكسر ثلثها ، وقال : الله أكبر أعطيت مفاتيح الشام ، والله إني لأبصر قصورها الحمر الساعة ، ثم ضرب الثانية فقطع الثلث الآخر فقال : الله أكبر ، أعطيت مفاتيح فارس ، والله إني لأبصر قصر المدائن ايض . ثم ضرب الثالثة وقال : بسم الله ، فقطع بقية الحجر فقال : الله أكبر أعطيت مفاتيح اليمن ، والله إني لأبصر أبواب صنعاء من مكاني هذا الساعة ، وللطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن نحو ، وأخرجه البيهقي مطولا من طريق كثير بن عبد الرحمن بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وفي أوله : خط رسول الله ﷺ الخندق لكل عشرة أناس عشرة أذرع - وفيه - فرت بنا صخرة بيضاء كسرت معاويلنا فأردنا أن نمدل عنها فقلنا : حق فشاور رسول الله ﷺ ، فأرسلنا اليه سلمان - وفيه - فضرِب ضربة صدع الصخرة وبرق منها برقة فكبر وكبر المسلمون - وفيه - رأيناك تكبر فكبرنا بتكبيرك فقال : إن البرقة الأولى أعضاء لها قصور الشام ، فأخبرني جبريل أن أمي ظاهرة عليهم - وفي آخره - وفرح المسلمون واستبشروا ، وأخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه . **قوله** ( فقلت يا رسول الله انذن لي الى البيت ) زاد أبو نعيم في المستخرج ، فأذن لي ، وفي المسند من زيادات عبد الله بن أحمد من حديث ابن عباس : احتقر رسول الله ﷺ الخندق وأصحابه قد شدوا الحجارة على بطونهم من الجوع ، فلما رأى ذلك النبي ﷺ قال : هل دلتهم على رجل يطعمنا أكلة ؟ قال رجل : نعم ، قال : أما لا تقدم ، الحديث ، وكأنه جابر ، ويؤخذ من هذه النسكتة في قوله : انذن لي يا رسول الله . **قوله** ( فقلت لا مرأتى ) اسمها سهيلة بنت مسعود الأنصارية . **قوله** ( عندي شعير ) بين يونس بن بكير في روايته أنه صاع . **قوله** ( وعناق ) بفتح العين المهملة وتخفيف النون هي الأنثى من المعز ، وفي رواية سعيد بن ميناء التي تلو هذه : فأخرجت الى جرابا فيه صاع من شعير ، ولنا بهيمة داجن ، أى سمينة ، والداجن التي تترك في البيت ولا تفلح للرعى ، ومن شأنها أن تسمن . وفي رواية أحمد من طريق سعيد بن ميناء د سمينة . **قوله** ( فذبحت ) بسكون المهملة وضم الثاء ، وقوله ( طحنت ) بفتح المهملة وفتح الثون ، فالذى ذبح هو جابر ، وأمر أنه هي التي طحنت . وفي رواية سعيد عند أحمد : فأمرت امرأتى فطحنت لنا الشعير وصنعت لنا منه خبزا . **قوله** ( والعجين قد انكسر )

أى لان ورطب وتمكن منه الخير . **قوله** ( والبرمة بين الأثافي ) بمثابة وفاة أى المجاورة التى توضع عليها القدر وهى ثلاثة . **قوله** ( حتى جعلنا ) فى رواية الكشميني ( حتى جعلت ) . **قوله** ( فى البرمة ) بضم الموحدة وسكون الواو . **قوله** ( طعم ) بتشديد النحتانية على طريقة المبالغة فى تحقيره ، قالوا : من تمام المعروف تعجيله وتحقيره ، قال ابن التين ضبطه بعضهم بتخفيف الياء وهو غلط . **قوله** ( فقم أنت يا رسول الله ورجل أو رجلان ) فى رواية يونس ورجلان ، بالجزم ، وفى رواية سعيد بعد هذه « فقم أنت وفقر معك ، وفى رواية أحمد « وكنت أريد أن ينصرف رسول الله **ﷺ** وحده » . **قوله** ( فقال : قوموا ، فقام المهاجرون ) فى رواية يونس « فقال للمسلمين جميعا قوموا » وهى أوضح ، فان الأحاديث تدل على أنه لم يخص المهاجرين بذلك ، فكأن المراد فقام المهاجرون ومن معهم ، وخصهم بالذكر لشرفهم ، وفى بقية الحديث ما يؤيد هذا فإنه قال « فلما دخل على امرأته ذل ويحك جاء رسول الله **ﷺ** بالمهاجرين والانصار » . **قوله** ( قالت هل سألك ؟ قال نعم . فقال : ادخلوا ) فى هذا السياق اختصار ، ويأنه فى رواية يونس « قال فلقبت من الحياة ما لا يعلمه إلا الله عز وجل وقلت : جاء الخلق على صاع من شعير وعناق ، قد حلت على امرأتى أقول : اقتضحت ، جاءك رسول الله **ﷺ** بالخنثى أجمعين ، فقالت : هل كان سالك كم طعامك ؟ فقلت : نعم ، فقالت : الله ورسوله أعلم ، ونحن قد أخبرناه بما عندنا ، فكشفت عني غما شديدا وفى الرواية التى تلى هذه « لحث امرأتى فقالت : بك وبك ، فقلت : قد فعلت الذى قلت » . وكان قد ذكر فى أوله أنها « قالت له لا تقضحنى رسول الله وبعن معه » ، لحث فساررته ، ويجمع بينهما بأنها أوصته أولا بأن يعلمه بالصورة ، فلما قال لها إنه جاء بالجميع ظنت أنه لم يعلمه بخافته ، فلما أعلمها أنه أعلمها ما عندها علمها بإمكان خرق العادة ، ودل ذلك على وفور عقلها وكال فضلها . وقد وقع لها مع جابر فى قصة التمر « أن جابرا أوصاها لما زارهم رسول الله **ﷺ** أن لا تسكمه ، فلما أراد رسول الله **ﷺ** الانصراف نادته : يا رسول الله صل على وعلى زوجى ، فقال : صلى الله عليك وعلى زوجك ، فعانها جابر ، فقالت له : أكنت تظن أن الله يورد رسوله بيتى ثم يخرج ولا أسأله الدعاء ، أخرجه أحد باسناد حسن فى حديث طويل ، ووقع فى رواية أبى الزبير عن جابر فى نحو هذه القصة أنها قالت لجابر « فارجع اليه فبين له ، فأتيته فقلت : يا رسول الله ، إنا همى عناق وصاع من شعير ، قال : فارجع فلا تحركن شيئا من التمر ولا من القدر حتى آتينا ، واستمر خفافا . **قوله** ( ولا أضاغطوا ) بضاد معجمة وغين معجمة وطاء مهملة مشالة ، أى لا تزدحموا ، وفى الرواية التى بعدها « فأخرجت له عجينا فبصق فيه وبارك ثم عمدا لى برمتنا فبصق فيها وبارك » . **قوله** ( ويحمر البرمة ) أى يغطيها . **قوله** ( ثم ينزع ) أى يأخذ اللحم من البرمة ، وفى رواية سعيد التى تلو هذه « فقال ادع خابزة فلتخبز معك ، أى تساعدك ، وقوله « واقدحى من برمتكم » أى اغرفى ، والمقدحة المفرقة ، وفى رواية أبى الزبير عن جابر « وأقدمهم عشرة عشرة فأكلوا » . **قوله** ( وبقى بقية ) فى رواية سعيد « فأقسم بالله لا أكوا - أى لقد أكلوا - حتى تركوه وانحرفوا ، بالخاء المهملة والفاء أى رجعوا ، وفى رواية يونس بن بكير « فزال يقرب الى الناس حتى شبعوا أجمعون ، ويعود التمر والقدر أملا ما كانا . **قوله** ( كلى هذا وأهدى ) بهمزة قطع فعل أمر للمرأة مع الهدية ، ثم بين سبب ذلك بقوله « فان الناس أصابهم مجاعة » وفى رواية يونس « كلى وأهدى ، فلم نزل نأكل ونهدى يومنا أجمع ، وفى رواية أبى الزبير عن جابر « فأكلنا نحن وأهدينا لجيراننا ، فلما خرج رسول الله **ﷺ** ذهب ذلك ، وقد تقدم فى علامات النبوة حديث أنس فى تكثير الطعام القليل أيضا فى قصة أخرى بما يقضى

عن الإعادة . الحديث الخامس حديث جابر أيضا ، **قوله** ( أبو عاصم ) هو الضحاك بن مخلد شيخ البخاري ، وقد روى عنه هنا بواسطة ، وهو من كبار شيوخه ، فكأن هذا فاته سماعه منه كغيره من الأحاديث التي يدخل بينه وبينه فيها واسطة . **قوله** ( خصا ) بمجمة وميم مفتوحتين وصاد مهملة وقد تسكن الميم وهو نحو ص البطن ، **قوله** ( فأنكفيت ) بقاء مفتوحة بعدها تحتانية سا كثة أى انقلبت ، وأصله انكفأت بهمة وكأنه سهلها . **قوله** ( ان جابرا قد صنع سورا ) بضم المهملة وسكون الواو بغير همز ، هو هنا الصنيع بالحيشية وقيل العرس بالفارسية ، ويطلق أيضا على البناء الذي يحيط بالمدينة ، وأما الذي بالهمز فهو البقية . **قوله** ( لخيلا بكم ) هى كلمة استدعاء فيها حث ، أى هلموا مسرعين . ووقع فى رواية القابسي « أهلا بكم ، بزيادة ألف والصواب حذفها . **قوله** ( وهم ألف ) أى الذين أكلوا ، وفى رواية أبى نعيم فى « المستخرج » فأخبرنى أنهم كانوا تسعمائة أو ثمانمائة ، وفى رواية عبد الواحد بن أيمن عند الاسماعيلى « كانوا ثمانمائة أو ثلاثمائة » وفى رواية أبى الزبير ، كانوا ثلاثمائة ، والحكم للزائد لمزيد عليه ، لأن القصة متحدة . **قوله** ( وانحرفوا ) أى مالوا عن الطعام . **قوله** ( لتنهط ) بكسر الفين المعجمة وتشديد الطاء المهملة أن تنفلى وتفور

٤١٠٣ - **حدثنى عثمان بن أبى شبة** حدثنا عتبة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « **إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم وإذ زاغت الأبصار وبلغت القلوب الحناجر** » قالت : كان ذلك يوم الخندق «  
٤١٠٤ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا شعبة عن أبى إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال « كان النبي **ﷺ** يقلُّ التراب يوم الخندق حتى أغمر بطنه » أو أغمر بطنه - يقول :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا  
فأنزلن سكينتنا علينا وثبت الأقدام إن لاقينا  
إن الألى قد بقوا علينا إذا أرادوا فتنة أبينا

ويرفع بها صوته : أبينا ، أبينا

٤١٠٥ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال : حدثنى الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي **ﷺ** قال « نصرت بالصبا ، وأهلك عاذ بالدور »  
٤١٠٦ - **حدثنى أحمد بن عثمان** حدثنا شريح بن مسلة قال حدثنى إبراهيم بن يوسف قال حدثنى أبى عن أبى إسحاق قال سمعت للبراء يحدث قال « لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله **ﷺ** ، رأيت ينقل من تراب الخندق حتى أرى عني للتراب جلدة بطنه - وكان كثير الشعر - فسمعت يرتجز بكلمات ابن رواحة وهو ينقل من التراب يقول :

اللهم لا تأت ما هتدينا ولا تصدقنا ولا صليتنا  
فأنزلنا سكينتنا علينا وثبت الأقدام إن لاقينا  
إن الألى قد بقوا علينا وإن أرادوا فتنة أبينا

قال : ثم يمدُّ صوته بأخراها »

٤١٠٧ - **حدثني** عبدة بن عبد الله حدثنا عبد الصمد عن عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار -

عن أبيه أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « أول يوم شهدته يوم الخندق »

الحديث السادس ، **قوله** ( عن عائشة رضي الله عنها ) ( إذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم ، وإذ زاحت  
الابصار وبلغت القلوب الحناجر ) قالت : كان ذلك يوم الخندق ( ~~ههنا~~ وكنا وقع مختصرا ، وعند ابن مردويه  
من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ) ( إذ جاءكم من فوقكم ) قال : عيينة بن حصن . ( ومن أسفل منكم ) :  
أبو سفيان بن حرب . وبين ابن إسحق في المغازي صفة نزولهم قال : نزلت قريش مجتمع السبيل في عشرة آلاف  
من أحابشهم ومن تبعهم من بني كنانة وتامة ، ونزل عيينة في غطفان ومن معهم من أهل نجد إلى جانب أحد  
بياب نعمان ، وخرج رسول الله ﷺ والمسلمون حتى جعلوا ظهورهم إلى سلع في ثلاثة آلاف ، والخندق بينه  
وبين القوم ، وجعل النساء والندارى في الآطام ، قال : وتوجه حي بن أخطب إلى بني قريظة فلم يزل بهم  
حتى غدروا كما سيأتي بيانه في الباب الآتي ، وبلغ المسلمين غدرهم فاشتد بهم البلاء ، فأراد النبي ﷺ أن  
يعطي عيينة بن حصن ومن معه ثلث ثمار المدينة هل أن يرجعوا ، فمنعه من ذلك سعد بن معاذ وسعد بن عباد وقالوا  
كنا نحن وهم على الشرك لا يطعمون منا في شيء من ذلك ، فكيف نفعله بعد أن أكرمنا الله عز وجل بالاسلام  
وأعزنا بك ؟ نعطيهم أموالنا ، مالنا بهذا من حاجة ، ولا نعطيهم الا السيف . فاشتد بالمسلمين الحصار ، حتى تكلم  
معتب بن قشير وأوس بن قيثي وغيرهما من المنافقين بالنفاق ، وأمر الله تعالى ( وإذ يقول المنافقون والذين في  
قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا ) الآيات قال : وكان الذين جاءهم وهم من فوقهم بنو قريظة ومن  
أسفل منهم قريش وغطفان ، قال ابن إسحق في روايته : ولم يقع بينهم حرب إلا مراعاة بالنبل لكن كان عمرو بن  
عبد ود العامري اقتحم هو ونفر معه خيولهم من ناحية ضيقة من الخندق حتى صاروا بالسبخة فبارزه على قتله ،  
وبرز نوفل بن عبد الله بن المغيرة المخزومي فبارزه الزبير فقتله ، ويقال قتله علي ، ورجعت بقية الحبول منهزمة .  
وروى البيهقي في « الدلائل » من طريق زيد بن أسلم « أن رجلا قال لحذيفة : أدركتم رسول الله ﷺ ولم تدرکه ،  
فقال : يا بن أخي ، والله لا تدرى لو أدركته كيف تمكون ، لقد رأيتنا ليلة الخندق في ليلة باردة مطيرة ،  
فقال رسول الله ﷺ : من يذهب فيعلم لنا علم القوم جعله الله رفيق إبراهيم يوم القيامة ، فو الله ما قام أحد ، فقال  
لنا الثانية : جعله الله رفيق ، فلم يبق أحد . فقال أبو بكر : ابعت حذيفة ، فقال : اذهب ، فقلت أخشى أن أؤسر ،  
قال : انك لن تؤسر ، فذكر أنه انطلق : وأنهم تجادلوا ، وبعث الله عليهم الريح فا تركت لهم بناء إلا هدمته ولا  
إناء إلا أكفأته ، ومن طريق عمرو بن سريع بن حذيفة نحوه وفيه « أن علقمة بن علاثة صار يقول : يا آل

عاصم ، إن الريح قاتلني وتحملت قرش وإن الريح لتغلبهم على بعض أمتهم ، وروى الحاكم من طريق عبد العزيز ابن أخي حذيفة عن أبي حذيفة قال : لقد رأيتنا ليلة الأحزاب وأبو سفيان ومن معه من فوقنا ، وقرينة أسفل منا نخافهم على ذرأينا ، وما أنت علينا ليلة أشد ظلمة ولا ريحا منها ، لجمل المنافقون يستأذنون ويقولون : إن بيوتنا عورة ، فربى النبي ﷺ وأنا جاث على ركبتي ولم يبق معه إلا ثلاثمائة فقال : اذهب فأنتي بخبر القوم ، قال : فدعنا فأذهب الله عنى القر والفزع ، فدخلت عسكرهم فاذا الريح فيه لا تتجاوز شبرا ، فلما رجعت رأيت فرارس في طريقى فقالوا : أخبر صاحبك أن الله عز وجل كفاه القوم ، وأصل هذا الحديث عند مسلم باختصار ، وسيأتى في الحديث الذى يليه شئ يتعلق بحديث عائشة . الحديث السابع ذكر فيه حديث البراء من وجهين ، **قوله** (عن البراء) سيأتى بعد حديث ابن عباس الطريق الأخرى لحديث البراء ، وفيه تصريح أبى إسحق بسماعه له من البراء . **قوله** ( حتى أغمر بطنه أو اغبر بطنه ) كذا وقع بالاشك بالغين المعجمة فيهما ، فأما التى بالموحدة فواضح من الغبار ، وأما التى بالميم فقال الخطابي : إن كانت محفوظة فلمنى وارى التراب جلدة بطنه ، ومنه غمار الناس وهو جمعهم إذا تكاثف ودخل بعضهم فى بعض ، قال : وروى اعفر بمهمله وفاء ، والاعفر بالتحريك التراب ، وقال عياض : وقع للأكثر بمهمله وفاء ومعجمة وموحدة فهم من ضبطه بنصب بطنه ومنهم من ضبطه برفعهما ، وعند النسفى : حتى غبر بطنه أو اغبر ، بمعجمة فيهما وموحدة ، ولأبى ذر وأبى زيد : حتى أغمر ، قال ولا وجه لها إلا أن يكون بمعنى ستر كما فى الرواية الأخرى : حتى وارى عنى التراب بطنه ، قال : وأوجه هذه الروايات اغبر بمعجمة وموحدة و برفع بطنه . قلت : وفى حديث أم سلمة عند أحمد بسند صحيح : كان النبي ﷺ يعاطيهم اللين يوم الخندق ، وقد اغبر شعر صدره ، وفى الرواية الآتية : حتى وارى عنى الغبار جلد بطنه وكان كثير الشعر ، وظاهر هذا أنه كان كثير شعر الصدر ، وليس كذلك فإن فى صفته ﷺ أنه كان دقيق المسربة أى الشعر الذى فى الصدر إلى البطن ، فيمكن أن يجمع بأنه كان مع دقته كثيرا أى لم يكن منتشرا بل كان مستطيلا والله أعلم . **قوله** ( يقول : والله لولا الله ما اهتدينا ) بين فى الرواية التى بعد هذه أن هذا الرجز من كلام عبد الله بن رواحة ، وقوله : ان الآلى قد بغوا علينا ، ليس بموزون ، وتحريره ان الذين قد بغوا علينا فنذكر الراوى الآلى بمعنى الذين وحذف قد ، وزعم ابن التين أن المخذوف قد ، وهم ، قال : والاصل ان الآلى هم قد بغوا علينا ، وهو يتزن بما قال . لكن لا يمين . وذكره بعض الرواة فى مسلم بلفظ دأبوا بدل بغوا ومعناه صييح ، أى أبوا أن يدخلوا فى ديننا . ووقع فى الطريق الثانية لحديث البراء : ان الآلى قد رغبوا علينا ، كذا للسرخسى والكشيهمى وأبى الوقت والاصبلى ، وكذا فى نسخة ابن عساكر ، وللباقين : قد بغوا ، كالأولى . وأما الاصلى فضبطها بالغين الثقيلة والموحدة ، وضبطها فى المطالع ، بالغين المعجمة ، وضبطت فى رواية أبى الوقت كذا لكن بزأى أوله والمشهور ما فى المطالع . **قوله** ( ورفع بها صوته : أئينا أئينا ) كذا للأكثر بموحدة وفى آخر الرواية الآتية قال : ثم بعد صوته بآخرها ، وهو يبين أن المراد بقوله : أئينا ، ما وقع فى آخر القسم الأخير وهو قوله : إذا أرادوا قتلة أئينا ، ويحتمل أن يريد ما وقع فى القسم الأخير وهو قوله : إنا إذا صيح بنا أئينا ، فانه روى بالوجهين ، ووقع فى رواية أبى ذر وأبى الوقت وكريمة : أئينسا ، بمثناة بدل الموحدة ، والاصبلى والسجزي بمثناة ، قال عياض : كلاهما صحيح المعنى ، أما الأول فعناه إذا صيح بنا فزع أو حادث أئينا الفرار وثبتنا ، وأما الثانى فعناه جئنا



وأقدمنا على عدونا . قال : والرواية في هذا القسم بالمشاة أوجه لأن إعادة الكلمة في قوافي الرجز عن قرب عيب معلوم عنده ، فالراجح أن قوله « إذا أرادوا فتنة أيينا » بالوحدة ، وقوله « إنا إذا صيبح بنا أيينا » بالمشاة ، والله أعلم . ووقع في بعض النسخ « وإن أرادونا على فتنة أيينا » وهو تغيير . الحديث الثامن حديث ابن عباس ، **قوله** ( نصرت بالصبا ) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وهي الريح الشرقية ، والدبور هي الريح الغربية ، وروى أحمد من حديث أبي سعيد قال « قلنا يوم الخندق : يا رسول الله ، هل من شيء نقوله ؟ قد بلغت الفلوب الخناجر ، قال نعم ، اللهم استر عوراتنا ، وآمن روعاتنا . قال فضرب الله وجوه أعدائنا بالريح ، فزهمهم الله عز وجل بالريح » وروى ابن مردويه في التفسير من طريق أخرى عن ابن عباس أيضا قال « قالت الصبا للشمال : اذهبي بنا ننصر رسول الله ﷺ » ، فقالت : إن الحرائر لا تهب بالليل ، فغضب الله عليها لجعلها عقيم ، وفي رواية له من هذا الوجه « فكانت الريح التي نصرت بها رسول الله ﷺ الصبا » ، وقد تقدم في الاستسقاء ذكر التكمية في تخصيص الدبور بعاد والصبا بالمسلمين ، وعرف بهذا وجه إيراد المصنف هذا الحديث هنا ، وأن الله نصر نبيه في غزوة الخندق بالريح ، قال تعالى ( فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها ) قال مجاهد : سلط الله عليهم ريح فسكها فقدرهم ، ونزهت خيامهم حتى أظلمت . وذكر ابن إسحق في سبب رحيلهم « أن نعيم بن مسعود الأشجعي أتى النبي ﷺ مسلما ولم يعلم به قومه ، فقال له : خذنا عنا . فعنى إلى بني قريظة - وكان نديما لهم - فقال : قد عرفتم عيني ، قالوا : نعم . فقال : إن قريشا وغطفان ليست هذه بلادهم ، وإنهم إن رأوا فرصة انتهزوها وإلا رجعوا إلى بلادهم وتركوكم في البلاد مع محمد ، ولا طاعة لكم به . قالوا : فأتى ؟ قال : لا تقاوتوا معهم حتى تأخذوا رهننا منهم . فقبلوا رأيه . فتوجه إلى قريش فقال لهم : إن اليهود نسوا على الغدر بمحمد فرائضهم في الرجوع إليه ، فراسلهم بأننا لا نرضى حتى تبعثوا إلى قريش فتأخذوا منهم رهننا فافتلوم . ثم جاء غطفان بنحو ذلك . قال : فلما أصبح أبو سفيان بعث عكرمة بن أبي جهل إلى بني قريظة بأننا قد ضاق بنا المنزل ولم نجد مرعى ، فأخرجوا بنا حتى نناجز محمدا . فأجابهم : إن اليوم يوم السبت ولا نعمل فيه شيئا ، ولا بد لنا من الرهن منكم لئلا تغدروا بنا . فقالت قريش : هذا ما حذركم نعيم ، فراسلهم ثانيا أن لا يعطيكم رهننا ، فإن شئتم أن تخرجوا فافعلوا . فقالت قريظة : هذا ما أخبرنا نعيم ، قال ابن إسحق : وحدثني يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة « أن نعيما كان رجلا نوما ، وأن النبي ﷺ قال له : إن اليهود بعثت إلى أن كان يرضيك أن تأخذ من قريش وغطفان رهننا فدفعتهم إليك فتقتلهم ففعلنا ، فرجع نعيم مسرعا إلى قومه فأخبرهم ، فقالوا : والله ما كذب محمد عليهم ، وإنهم لأهل غدر . وكذلك قال لقريش . فكان ذلك سبب خذلانهم ورحيلهم » ، وقد تقدم في الحديث السادس بيان ما أرسل عليهم من الريح . الحديث التاسع ، **قوله** ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث بن سعيد . **قوله** ( أول مشهد شهده يوم الخندق ) أي باشرت فيه القتال ، وهذا يوافق رواية نافع عنه الماضية في أول الباب . وروى الطبراني بإسناد صحيح عن ابن عمر قال « بعثنى خالي عثمان بن مظعون في حاجة ، فاستأذنت النبي ﷺ فأذن لي وقال : من أقيمت فقل لهم إن رسول الله ﷺ يأمركم أن ترجعوا ، قال : فلا والله ما عطف على منهم اثنين »

٤١٠٨ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر . قال وأخبرني ابن طاوس عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر قال « دخلت على حفصة ونسواتها تعطف ، قلت : قد كان

من أمر الناس ما تزين ، فلم يجعل لي من الأمر شيء . قالت : الحق فانهم ينتظرونك ، وأخشى أن يكون في احتياطك عنهم فرقة . فلم تدعه حتى ذهب . فلما تفرق الناس خطب معاوية قال : من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطالع لنا قرنه ، فلنحن أحق به ومن أبيه . قال حبيب بن مسleme : فهلا أجوبته ؟ قال عبد الله : خلعت حُبوتي وهممت أن أقول : أحق بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام . فخشيت أن أقول كلمة تفرق بين الجمع ونسبك الدم ويُعملُ على غير ذلك ، فذكرت ما أعد الله في الجنان . قال حبيب حفظت وعصمت . قال محمود عن عبد الرزاق : ونسائها .

الحديث المباشر ، قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( قال وأخبرني ابن طاروس ) قائل ذلك هو معمر ، واسم ابن طاروس عبد الله . قوله ( دخلت على حفصة ) أي بنت عمر أخته . قوله ( ونسائها ) بفتح النون والمهملة . قال الخطابي : كذا وقع ، وليس بشيء . وإنما هو « نوسائها » أي ذواتها ، ومعنى تنطف أي تقطر كأنها قد اغتسلت ، والنوعات جمع نوسة والمراد أن ذواتها كانت تنوس أي تتحرك ، وكل شيء تحرك فقد ناس ، والنوس الاضطراب ، ومنه قول المرأة في حديث أم زرع : أياس من حلى أذن ، قال ابن التين : قوله نوسات هو يسكون الواو وضبط بفتحها ، وأما نسوات فكأنه على القلب . قوله ( قد كان من أمر الناس ما تزين ، فلم يجعل لي من الأمر شيء ) مراده بذلك ما وقع بين علي ومعاوية من القتال في صفين يوم اجتماع الناس على الحكومة بينهم فيما اختلفوا فيه ، فراسلوا بقايا الصحابة من الحرمين وغيرهما وتواعدوا على الاجتماع لينظروا في ذلك ، فشاور ابن عمر أخته في النوجه اليهم أو عدمه فأشارت عليه باللاحاق بهم خشية أن ينشأ من غيبته اختلاف يفضي إلى استمرار الفتنة . قوله ( فلما تفرق الناس ) أي بعد أن اختفى الحسكان . رهما أبو موسى الأشعري وكان من قبل علي وعمر بن العاص وكان من قبل معاوية . ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث « فلما تفرق الحسكان » وهو يفسر المراد ويعين أن القصة كانت بصفين ، وجوز بعضهم أن يكون المراد الاجتماع الأخير الذي كان بين معاوية والحسن بن علي ورواية عبد الرزاق تروى ، وعلى هذا تقدير الكلام ، فلم تسعه حتى ذهب اليهم في المكان الذي فيه الحسكان لحضر معهم ، فلما تفرقوا خطب معاوية الخ ، وأبعد من ذلك قول ابن الجوزي في كشف المشكل ، أشار بذلك إلى جعل عمر الخلافة شورى في ستة ولم يجعل له من الأمر شيئاً فأمرته باللاحاق ، قال : وهذا حكاية الحال التي جرت قبل ، وأما قوله فلما تفرق الناس خطب معاوية ، كان هذا في زمن معاوية لما أراد أن يجعل ابنه يزيد ولي عهده ، كذا قال ولم يأت له بمسند ، والمعتمد ماصرح به في رواية عبد الرزاق . ثم وجدت في رواية حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال « لما كان في اليوم الذي اجتمع فيه معاوية بدومة الجندل قالت حفصة : انه لا يجعل لك أن تتخلف عن صالح يصلح الله به بين أمة محمد ، وأنت صهر رسول الله وابن عمر ابن الخطاب ، قال فأقبل معاوية يومئذ على بحق عظيم فقال : من يطمع في هذا الأمر أو يرجوه أو يمد إليه عنقه ، الحديث أخرجه الطبراني . قوله ( أن يتكلم في هذا الأمر ) أي الخلافة . قوله ( فليطالع لنا قرنه ) بفتح القاف ، قال ابن التين يحتمل أن يريد بدعته كما جاء في الخبر الآخر « كلما نجم قرن ، أي طلع قرن ، ويحتمل أن يكون المعنى

فليبد لنا صفحة وجهه ، والقرن من شأنه أن يكون في الوجه ، والمعنى فليظهر لنا نفسه ولا يخفيها . قيل أراد عليا وعرض بالحسن والحسين ، وقيل أراد عمر وعرض بابنه عبد الله ، وفيه بعد لأن معاوية كان يبالغ في تعظيم عمر ووقع في رواية حبيب بن أبي ثابت أيضا قال ابن عمر : ما حدثت نفسي بالدنيا قبل يومئذ أردت أن أقول له يطمع فيه من ضربك وأباك على الاسلام حتى أدخلكما فيه ، فذكرت الجنة فأعرضت عنه . ومن هنا يظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق ، لأن أبا سفيان كان قائد الأحزاب يومئذ . **قوله** ( قال حبيب بن مسلمة ) أي ابن مالك الفهري ، صحابي صغير ، ولأبيه صحبة ، وكان قد سكن الشام وأرسله معاوية في عسكر انصر عثمان فقتل عثمان قبل أن يصل ، فرجع فكان مع معاوية ، وولاه غزوة الروم ، فكان يقال له حبيب الروم لكثرة دخوله عليهم ومات في خلافة معاوية . **قوله** ( فلما أجبته ) أي هلا أجبته معاوية عن تلك المقالة ، فأعلمه ابن عمر بالذي منعه عن ذلك قال حلت حبوتي الخ ، ووقع في رواية عبد الرزاق عند قوله : فلذعن أحق به منه ومن أبيه ، يعرض بابن عمر فعرف بهذه الزيادة مناسبة قول حبيب بن مسلمة لابن عمر : هلا أجبته . والحبوة بضم الهاء وسكون الموحدة ثوب يلقى على الظهر ويربط طرفاه على السافين بعد ضمهما . **قوله** ( من قاتلك وأباك على الاسلام ) يعني يوم أحد ويوم الخندق ، ويدخل في هذه المقالة على جميع من شهدا من المهاجرين ، ومنهم عبد الله بن عمر . ومن هنا يظهر مناسبة إدخال هذه القصة في غزوة الخندق لأن أبا سفيان والد معاوية كان رأس الأحزاب يومئذ . ووقع في رواية حبيب بن أبي ثابت أيضا ، قال ابن عمر فحدثت نفسي بالدنيا قبل يومئذ ، أردت أن أقول له يطمع فيه من قاتلك وأباك على الاسلام حتى أدخلكما فيه . فذكرت الجنة فأعرضت عنه ، وكان رأى معاوية في الخلافة تقديم الفضل في القرة والرأى والمعرفة على الفضل في السبق إلى الاسلام والدين والعبادة ، فلم يذا أطلق أنه أحق ، ورأى ابن عمر بخلاف ذلك ، وأنه لا يبايع المفضل إلا إذا خشي الفتنة ، ولهذا يبايع بعد ذلك معاوية ثم ابنه يزيد ونهى بنيه عن نقض بيعته كما سيأتي في الفتن ، و يبايع بعد ذلك لعبد الملك بن مروان . **قوله** ( ويحمل عن غير ذلك ) أي غير ما أردت ، ووقع في رواية منقطعة عند سعيد بن منصور أخرجا عن اسماعيل بن ابراهيم عن أيوب قال : بُدئ أن ابن عمر لما قال معاوية من أحق بهذا الامر منا ومن ينادعنا ، فهممت أن أقول الذين قاتلوك وأباك على الاسلام ، فخشيت أن يكون في قولي هراقة الدماء ، وأن يحمل قولي على غير الذي أردت . **قوله** ( فذكرت ما أعد الله في الجنان ) أي لمن صبر وآثر الآخرة على الدنيا . **قوله** ( قال حبيب ) أي ابن مسلمة المذكور ، حفظت وعصمت ، بضم أولها أي أنه صوب رأيه في ذلك . وقد قدمنا أن حبيب بن مسلمة المذكور كان من أصحاب معاوية . **قوله** ( قال محمود عن عبد الرزاق : ونوساتها ) أي إن عبد الرزاق روى عن معمر شيخ هشام بن يوسف هذا الحديث كما رواه هشام بخالف في هذه اللفظة فقال « نوساتها » وهذا هو الصواب كما تقدم ، وطريق محمود هذا وهو ابن غيلان المروزي وصلها محمد بن قدامة الجوهري في كتاب « أخبار الخوارج » ، له قال حدثنا محمود ابن غيلان المروزي أنبأنا عبد الرزاق عن معمر فذكره بالإسنادين معا ، وساق المتن بتمامه ، وأوله « دخلت على حفصة ونوساتها تنطق ، وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة ، وكذلك أخرجه إسحق بن راهويه في مسنده عن عبد الرزاق

٤١٠٩ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن سليمان بن صرد قال « قال النبي ﷺ يوم الأحزاب : تغزوم ولا يغزونا »  
[ الحديث ٤١٠٩ - طرفه في : ٤١١٠ ]

٤١١٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا يحيى بن آدم حدثنا إسرائيل سمعت أبا إسحاق يقول : سمعت سليمان بن صرد يقول « سمعت النبي ﷺ يقول حين أجلى الأحزاب عنه : الآن تغزوم ولا يغزونا نحن نسير إليهم »

٤١١١ - **حديث** إسحاق حدثنا روح حدثنا هشام عن محمد عن عبيدة عن علي رضي الله عنه « عن النبي ﷺ أنه قال يوم الخندق : ملأ الله عليهم بيوتهم وقبورهم نارا كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس »

٤١١٢ - **حديث** المسكن بن إبراهيم حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله « ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال : يا رسول الله ، ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس أن تغرب . قال النبي ﷺ : والله ما صلوتها . فنزلنا مع النبي ﷺ بمطحان ، فتوضأنا لها ، فصلّى العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب »

الحديث الحادى عشر حديث سليمان بن صرد بضم الصاد المهملة وفتح الراء بعدها مهملة ابن الجون بفتح الجيم الخزاعى صحابى مشهور ، يقال كان اسمه يسار فغيره النبي ﷺ ، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في صفة إبليس ، وله طريق في الأدب . وقد صرح في الرواية الثانية بسامع أبي إسحق له منه ، وكان سليمان المذكور أسن من خرج من أهل الكوفة في طلب نزار الحسين بن علي فقتل هو وأصحابه بعين الورد في سنة خمس وستين . قوله ( تغزوم ولا يغزونا ) في رواية أبي نعيم في « المستخرج » من طريق بشر بن موسى عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه « الآن تغزوم » وهي في رواية إسرائيل التي تلو هذه ، وقوله في رواية إسرائيل « حين أجلى » بضم الهمزة وسكون الجيم وكسر اللام أى رجموا عنه ، وفيه إشارة إلى أنهم رجموا بغير اختيارهم بل بصنع الله تعالى لرسوله ، وذكر الواقدي أنه ﷺ قال ذلك بعد أن انصرفوا ، وذلك لسبع بقين من ذى القعدة ، وفيه علم من أعلام النبوة فانه ﷺ اعتمر في السنة المقبلة فصده قريش عن البيت ووقعت الهدنة بينهم إلى أن نقضوها فكان ذلك سبب فتح مكة ، فوقع الأمر كما قال ﷺ . وأخرج البزار بإسناد حسن من حديث جابر شاهدا لهذا الحديث ولفظه « ان النبي ﷺ قال يوم الأحزاب وقد جمعوا له جموعا كثيرة : لا يغزوناكم بعد هذا أبدا ، ولكن أنتم تغزونهم » . الحديث الثانى عشر حديث علي ، قوله ( حدثنا إسحاق ) هو ابن منصور ، وهشام كنت ذكرت في الجهاد أنه المستوائى لكن جزم المزى في الاطراف أنه ابن حسان ، ثم وجدته مصححاه في عدة طرق

فهذا هو المعتمد ، وأما تضعيف الأصيلي للحديث به فليس يعتمد كما سأوضحه في التفسير إن شاء الله تعالى . **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين وعبيدة بفتح العين هو ابن عمرو السلمي . **قوله** ( قال يوم الخندق ) في رواية الجهاد ، يوم الأحزاب ، وهو بالمعنى ، وفي رواية يحيى بن الجزار عن علي بن عبد الله بن مسعود ، أن رسول الله ﷺ كان يوم الأحزاب قاعدا على فرصة من فرص الخندق فذكره . **قوله** ( كما شغلونا ) في رواية الكشميهني ، كلبا شغلونا ، بزيادة لام وهو خطأ . **قوله** ( الصلاة الوسطى ) زاد مسلم ، صلاة العصر ، وسيأتي الكلام عليها وعلى شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة البقرة . الحديث الثالث عشر حديث جابر . **قوله** ( حدثنا هشام ) أي ابن عبد الله الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( جعل يسب كفار قريش ) قد سبق شرح هذا الحديث في المواقيت من كتاب الصلاة وبينت فيه المذاهب في ترتيب فائنة الصلاة

٤١١٣ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان عن ابن المنكدر قال : سمعت جابرا يقول « قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : من يأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير : أنا . ثم قال : من يأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير : أنا . ثم قال : من يأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير : أنا . ثم قال : إن لكل نبي حواريًا ، وإن حواري الزبير ، **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا أبو الثؤيث عن سعيد بن أبي سعيد عن أيوب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يقول : لا إله إلا الله وحده ، أعز جندة ، ونهر هندة ، وغلب الأحزاب وحده ، فلا شيء بعده »

٤١١٥ - **حدثني محمد بن أبي خازم** أخبرنا القزويني وعبد الله بن إسماعيل بن أبي خالد قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما يقول « دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب فقال : اللهم منزل الكتاب سريع الحساب ، اهزم الأحزاب . اللهم اهزمهم وزلزمهم »

٤١١٦ - **حدثنا محمد بن مقاتل** أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن سالم بن نافع عن عبد الله رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من الفزوة أو الحج أو العمرة يبدأ فيسكب ثلاث مرار ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . آييون ، تائبون ، عابدون ، ساجدون ، لربنا حامدون . صدق الله وعده ، ونهر هندة ، وهزم الأحزاب وحده »

الحديث الرابع عشر حديث جابر أيضا في ذكر الزبير ، وقد تقدم شرحه في المناقب . **قوله** ( من يأتينا بخبر القوم ؟ فقال الزبير : أنا ) ذكرها ثلاث مرات ، وقد تقدم في الجهاد في « باب فضل الطليعة » ذكرها مرتين ، ومضى شرح الحديث في مناقب الزبير ، وقد استشكل ذكر الزبير في هذه القصة فقال شيخنا ابن المنقذ : اعلم أنه وقع هنا أن الزبير هو الذي ذهب لكشف خبر بني قريظة والمشهور كما قاله شيخنا أبو الفتح البیهري أن الذي توجه لياتي بخبر

القوم حذيفة كما روينا من طريق ابن إسحق وغيره . قلت : وهذا الحصر مردود ، فإن القصة التي ذهب لكشفها غير القصة التي ذهب حذيفة لكشفها ، فقصة الزبير كانت لكشف خبر بني قريظة هل نقضوا العهد بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة المسلمين ، وقصة حذيفة كانت لما اشتد الحصار على المسلمين بالخنديق وتمالأت عليهم الطوائف ثم وقع بين الأحزاب الاختلاف وحذرت كل طائفة من الأخرى وأرسل الله تعالى عليهم الريح واشتد البرد تلك الليلة فانتدب النبي ﷺ من يأتيه بخبر قريش ، فانتدب له حذيفة بعد تكراره طلب ذلك ، وقصته في ذلك مشهورة لما دخل بين قريش في الليل وعرف قصتهم ورجع وقد اشتد عليه البرد ، فغطاه النبي ﷺ حتى دفى ، وبين الواقدي أن المراد بالقوم بنو قريظة . وروى ابن أبي شيبة من مرسل عكرمة د أن رجلا من المشركين قال يوم الخندق : من يبارز ؟ فقال النبي ﷺ : قم يا زبير ، فقالت أمه صفية بنت عبد المطلب : واحدى يا رسول الله ، فقال : قم يا زبير ، فقام الزبير فقتله ثم جاء بسابه إلى النبي ﷺ فنقله إياه . الحديث الخامس عشر ، **قوله** ( عن أبيه ) هو أبو سعيد المقبري . **قوله** ( وغلب الأحزاب وحده ، فلا شيء بعده ) هو من السجع المحمود ، والفرق بينه وبين المذموم أن المذموم ما يأتي بتكلف واستكراه ، والمحمود ما جاء بانسجام وانفاق ، ولهذا قال في مثل الأول : أجمع مثل سجع السكبان ؟ وكذا قال : كان يكره السجع في الدعاء . ووقع في كثير من الأدعية والمخاطبات ما وقع مسجوعا لكنه في غاية الانسجام المشعر بأنه وقع بغير قصد ، ومعنى قوله ( لا شيء بعده ، أى جميع الأشياء بالنسبة إلى وجوده كالمعدم ، أو أراد أن كل شيء يفتى وهو الباقي ، فهو بعد كل شيء فلا شيء بعده كما قال تعالى ( كل شيء هالك إلا وجهه ) . الحديث السادس عشر ، **قوله** ( حدثني محمد بن سلام ) والفرازي هو مروان بن معاوية ، وعبدية هو ابن سليمان . **قوله** ( دعا رسول الله ﷺ على الأحزاب ) قد تقدم شرحه في باب لا تتمنوا لقاء العدو ، من كتاب الجهاد . الحديث السابع عشر حديث عبد الله وهو ابن عمر ، **قوله** ( أو الحج أو العمرة ) ليست أو للشك بل هي للتنويع ، وذكره هنا لقوله د وهزم الأحزاب وحده ، وسيأتى شرحه في الدهوات إن شاء الله تعالى

### ٣٠ - باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب

ومخرجه إلى بني قريظة ، ومحاصرته أيامهم

٤١١٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبة حدثنا ابن مغيرة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما رجع النبي ﷺ من الخندق ووضع السلاح واغتسل ، أتاه جبريل عليه السلام فقال : قد وضعت السلاح ، والله ما وضعناه ، فاخرج إليهم . قال : قال أين ؟ قال : ها هنا . وأشار إلى قريظة ، فخرج النبي ﷺ إليهم »

٤١١٨ - **حدثنا** موسى حدثنا جرير بن حازم عن محمد بن هلال عن أنيس رضي الله عنه قال : د كاني أنظر إلى القهار ساطعا في زقاق بني غنم ، موكب جبريل حين سار رسول الله ﷺ إلى بني قريظة »

٤١١٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية بن أسماء عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما

قال « قال النبي ﷺ يوم الأحزاب : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيهم ، وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك . فذكر ذلك لذي ﷺ فلم يصنف واحد منهم ،

**قوله** ( باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ) أي من الموضع الذي كان يقاتل فيه الأحزاب إلى منزله بالمدينة .  
**قوله** ( وعمره إلى بني قريظة ، ومحاصرته أيام ) قد تقدم السبب في ذلك ، وهو ما وقع من بني قريظة من نقض عهده وبمالاتهم لقريش وخطفان عليه ، وتقدم نسب بني قريظة في غزوة بني النضير ، وذكر عبد الملك بن يوسف في كتاب الانواء ، له أنهم كانوا يزعمون أنهم من ذرية شعيب نبي الله عليه السلام وهو بمحتمل وإن شعيبا كان من بني جذام القبيلة المشهورة وهو بعيد جدا ، وتقدم أن توجه النبي ﷺ إليهم كان لسبع بقين من ذى القعدة ، وأنه خرج إليهم في ثلاثة آلاف . وذكر ابن سعد أنه كان مع المسلمين ستة وثلاثون فرسا . ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث : الأول حديث عائشة رضی الله عنها ، ذكره مختصرا وسيأتي مطولا في الباب مع شرحه . الثاني حديث أنس ، **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل التبوذكي . **قوله** ( كأنني أنظر إلى الغبار ) يشير إلى أنه يستحضر القصة حتى كأنه ينظر إليها مشخصة له بعد تلك المدة الطويلة . **قوله** ( ساطعا ) أي مرتفعا . **قوله** ( بني غنم ) بفتح المعجمة وسكون النون ، كما تقدم شرحه في أوائل بدء الخلق ، وتقدم إعراب قوله « موكب جبريل » ووقع هذا الحديث عند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن حميد بن هلال مطولا لكن ليس فيه أنس ، وأوله « كان بين بني قريظة وبين النبي ﷺ عهد ، فلما جاءت الأحزاب نقضوه وظاهروهم . فلما هزم الله عز وجل الأحزاب تحصنوا ، فجاء جبريل ومن معه من الملائكة فقال : يا رسول الله انهض إلى بني قريظة ، فقال : ان في أصحابي جهدا قال : انهض إليهم فلا ضمهم . قال فأدبر جبريل ومن معه من الملائكة حتى سطع الغبار في ذقاق بني غنم من الانصار . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، **قوله** ( جويرية ) بالجيم مصغر هو عم عبد الله الراوى عنه . **قوله** ( لا يصلين أحد العصر ) كذا وقع في جميع النسخ عند البخاري ، ووقع في جميع النسخ عند مسلم « الظهر » مع اتفاق البخاري ومسلم على روايته عن شيخ واحد باسناد واحد ، وقد وافق مسلما أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد عن أبي عتيان مالك بن اسماعيل عن جويرية بلفظ « الظهر » ، وابن حبان من طريق أبي عتيان (١) كذلك ، ولم أره من رواية جويرية الا بلفظ « الظهر » ، غير أن أبا نعيم في « المستخرج » أخرجه من طريق أبي حفص اليسبي عن جويرية فقال « العصر » ، وأما أصحاب المغازي فانفقوا على أنها العصر ، قال ابن اسحق : لما انصرف النبي ﷺ من الخندق راجعا إلى المدينة أتاه جبريل الظاهر فقال : ان الله يأمرك أن تسير إلى بني قريظة ، فأمر بلالا فأذن في الناس : من كان سامعا مطيعا فلا يصلين العصر إلا في بني قريظة . وكذلك أخرجه الطبراني والبيهقي في « الدلائل » ، باسناد صحيح إلى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن عمه عبيد الله بن كعب « ان رسول الله ﷺ لما رجع من طلب الأحزاب وجمع عليه الأمة واغتسل واستحمر تبدي له جبريل فقال : عذرك من محارب ، فوثب فرعا . فمزم على الناس أن لا يصلوا العصر حتى يأتوا بني قريظة ، قال فلبس الناس السلاح فلم يأتوا

(١) في هامش طبعة بولاق . في نسخة « أبي غسان »

قريظة حتى غربت الشمس ، قال فاختصموا عند غروب الشمس فصلت طائفة العصر وتركها طائفة وقالت : انا في عزمة رسول الله ﷺ فليس علينا إثم ، فلم يعنف واحدا من الفريقين ، وأخرجه الطبراني من هذا الوجه موصولا بذكر كعب بن مالك فيه ، وللبیهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضی الله عنها نحوه مطولا وفيه « فصلت طائفة إيماننا واحتسابا وترك طائفة إيماننا واحتسابا ، وهذا كله يؤيد رواية البخاري في أنها العصر ، وقد جمع بعض العلماء بين الروایتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها فقليل لمن لم يصلها لا يصلين أحد الظهر ولمن صلاها لا يصلين أحد العصر . وجمع بعضهم باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة قليل للطائفة الأولى الظهر وقليل للطائفة التي بعدها العصر ، وكلاهما جمع لا بأس به ، لكن يبعده اتحاد مخرج الحديث لأنه عند الشيخين كما يبناء باسناد واحد من مبدئه إلى منتهاه ، فيبعد أن يكون كل من رجال إسناده قد حدث به على الوجهين ، إذ لو كان كذلك لخله واحد منهم عن بعض رواته على الوجهين ولم يوجد ذلك . ثم تأكد عندي أن الاختلاف في اللفظ المذكور من حفظ بعض رواته فان سياق البخاري وحده مخالف لسياق كل من رواه عن عبد الله بن محمد بن أسماء وعن عمه جويرية ، ولفظ البخاري « قال النبي ﷺ لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فادرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيها . وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك ، فذكر للنبي ﷺ فلم يعهده واحدا منهم ، ولفظ مسلم وسائر من رواه « نادى فينا رسول الله ﷺ يوم انصرف عن الأحزاب أن لا يصلين أحد الظهر إلا في بني قريظة ، فتخوف ناس فوثقوا الوقت فصلوا دون بني قريظة ، وقال آخرون : لا نصلي إلا حيث أمرنا رسول الله ﷺ وان قاتنا الوقت ، قال فاعنف واحدا من الفريقين ، فالذي يظهر من تغاير اللفظين أن عبد الله بن محمد بن أسماء شيخ الشيخين فيه لما حدث به البخاري حدث به على هذا اللفظ ، ولما حدث به الباقي حدثهم به على اللفظ الأخير وهو اللفظ الذي حدث به جويرية ، بدليل موافقة أبي عتيان له عليه بخلاف اللفظ الذي حدث به البخاري ، وأن البخاري كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه في تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فإنه يحافظ على اللفظ كثيرا ، وإنما لم أجوز عكسه لموافقة من وافق مسلما على لفظه بخلاف البخاري ، لكن موافقة أبي حفص السلمي له تؤيد الاحتمال الأول ، وهذا كله من حيث حديث ابن عمر ، أما بالنظر إلى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان في كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه فيحتمل أن تكون رواية الظهر هي التي سمعها ابن عمر ورواية العصر هي التي سمعها كعب بن مالك وعائشة والله أعلم . قال السهيلي وغيره : في هذا الحديث من الغفلة أنه لا يعاب على من أخذ بظاهر حديث أو آية ، ولا على من استنبط من النص معنى يخصه . وفيه أن كل مختلفين في الفروع من المجتهدين مصيب ، قال السهيلي : ولا يستحيل أن يكون الشيء صوابا في حق إنسان وخطأ في حق غيره . وإنما الخيال أن يحكم في النازلة بمحكمين متضادين في حق شخص واحد ، قال : والأصل في ذلك أن الحظر والإباحة صفات أحكام لا أعيان قال : فكل مجتهد وافق اجتهاده وجها من التأويل فهو مصيب انتهى . والمشهور أن الجمهور ذهبوا إلى أن المصيب في القطعيات واحد ، وخالف الجاحظ والنعبري . وأما ما لا قطع فيه فقال الجمهور أيضا : المصيب واحد ، وقد ذكر ذلك الشافعي وقرره ، ونقل عن الأشعري أن كل مجتهد مصيب ، وأن حكم الله تابع لظن المجتهد . وقال بعض الحنفية وبعض الشافعية : هو مصيب باجتهاده ، وإن لم يصب ما في نفس الأمر فهو خطيء وله أجر واحد ، وسياق بسط هذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ثم الاستدلال بهذه القصة على أن كل مجتهد مصيب على الإطلاق



ليس بواضح وإنما فيه ترك تعنيف من بذل وسعه واجتهد ، فيستفاد منه عدم تأنيمه . وحاصل ما وقع في القصة أن بعض الصحابة حملوا النهي على حقيقته ، ولم يبالوا بخروج الوقت ترجيحاً للنهي الثاني على النهي الأول وهو ترك تأخير الصلاة عن وقتها ، واستدلوا بجواز التأخير لمن اشتغل بأمر الحرب بنظير ما وقع في تلك الأيام بالخذق فقد تقدم حديث جابر المصريح بأنهم صلوا العصر بعدما غربت الشمس وذلك لشغلهم بأمر الحرب ، لجوزوا أن يكون ذلك عاماً في كل شغل يتعلق بأمر الحرب ولا سيما والزمان زمان التشريع ، والبعض الآخر حملوا النهي على غير الحقيقة وأنه كناية عن الحث والاستعجال والاسراع إلى بني قريظة ، وقد استدل به الجمهور على عدم تأنيهم من اجتهد لأنه عليه السلام لم يعنف أحداً من الطائفتين ، فلو كان هناك إثم لعنف من أثم ، واستدل به ابن حبان على أن ترك الصلاة حتى يخرج وقتها لا يكفر ، وفيه نظر لا يخفى . واستدل به غيره على جواز الصلاة على الدواب في شدة الخوف ، وفيه نظر قد أوضحته في باب صلاة الخوف . وعلى أن الذي يعتمد تأخير الصلاة حتى يخرج وقتها يقضيها بعد ذلك لأن الذين لم يصلوا العصر صلوا بعد ذلك كما وقع عند ابن اسحق أنهم صلوا في وقت العشاء ، وعند موسى ابن عقبة أنهم صلوا بعد أن غابت الشمس ، وكذا في حديث كعب بن مالك ، وفيه نظر أيضاً لأنهم لم يؤخروها إلا لعذر تألوله ، والنزاع إنما هو فيمن أخر عمداً بغير تأويل ، وأغرب ابن المنير فادعى أن الطائفة الذين صلوا العصر لما أدركتهم في الطريق إنما صلوا وهم على الدواب ، واستند إلى أن النزول إلى الصلاة يناق مضود الإسراع في الوصول ، قال : فإن الذين لم يصلوا عمداً بالدليل الخاص وهو الأمر بالإسراع فترك عموم إيقاع العصر في وقتها إلى أن فات ، والذين صلوا جمعوا بين دليل وجوب الصلاة وجوب الإسراع فصلوا ركبانا ، لأنهم لو صلوا نزولاً لكان مضادة لما أمروا به من الإسراع ولا يظن ذلك بهم مع ثقب أفهامهم انتهى . وفيه نظر لأنه لم يصرح لهم بترك النزول ، فاعلمهم فهموا أن المراد بأمرهم أن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة المباغة في الأمر بالإسراع فبادروا إلى امتثال أمره ، وخصموا وقت الصلاة من ذلك لما تقرر عندهم من تأكيد أمرها ، فلا يمتنع أن ينزلوا فيصلوا ولا يكون في ذلك مضادة لما أمروا به ، ودعوى أنهم صلوا ركبانا يحتاج إلى دليل ولم أره صريحاً في شيء من طرق هذه القصة ، وقد تقدم بحث ابن بطال في ذلك في باب صلاة الخوف ، وقال ابن القيم في الهدى ما حاصله : كل من الفريقين مأجور بقصده ، إلا أن من صلى حاز الفضيلتين : امتثال الأمر في الإسراع ، وامتثال الأمر في المحافظة على الوقت ولا سيما ما في هذه الصلاة بعينها من الحث على المحافظة عليها وأن من فاتته حبط عمله ، وإنما لم يعنف الذين أخروها لقيام عذرهم في التمسك بظاهر الأمر ، ولأنهم اجتهدوا فأخروا لامتناعهم الأمر . لكنهم لم يصلوا إلى أن يكون اجتهدهم أصوب من اجتهد الطائفة الأخرى . وأما من احتج لمن أخر بأن الصلاة حينئذ كانت تؤخر كما في الخندق وكان ذلك قبل صلاة الخوف ، فليس بواضح ، لاحتمال أن يكون التأخير في الخندق كان عن نسيان ، وذلك بين في قوله عليه السلام لعمر لما قال له ما كادت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال : والله ما صليتها . لأنه لو كان ذاكرة لها لبادر إليها كما صنع عمر انتهى . وقد تقدم تأخير الصلاة في الخندق في كتاب الصلاة بما يغني عن إعادته

٤١٢٠ - حدثني ابن أبي الأسود حدثنا معمر بن ح . وحدثني خليفة حدثنا معمر قال سمعت أبي عن

أنس رضي الله عنه قال « كان الرجل يجعل للنبي عليه السلام الخيل ، حتى افتتح قريظة ولما ضير . وإن أهلي أمروني

أَنْ آتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلَهُ الَّذِي كَانُوا أَعْطَوْهُ أَوْ بَعْضَهُ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ أُمَ إِيمَنَ ، فَجَاءَتْ أُمَ إِيمَنَ فَجَمَعَتِ الذُّنُوبَ فِي عُنُقِي فَقَوْل : كَلَّا وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، لَا يُعْطِيكُمْ وَقَدْ أَعْطَانِيهَا - أَوْ كَمَا قَالَتْ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُول : لَكَ كَذَا ، وَتَقُول : كَلَّا وَاللَّهِ ، حَتَّى أَعْطَاهَا - حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - عَشْرَةَ أَمْثَالِهِ . أَوْ كَمَا قَالَ :

الحديث الرابع . قوله (حدثني ابن أبي الأسود) هو عبد الله كما تقدم بيانه في كتاب الحسن ، وساق هذا الحديث عنه هناك أنتم . وتقدم باختصار في غزوة بني النضير . وتقدم ما يتعلق بالزيادة التي فيه هنا في حديث الزهري عن أنس في كتاب الهبة ، وحاصله أن الأنصار كانوا واسوا المهاجرين بنخيلهم لينتفعوا بشعرها ، فلما فتح الله النضير ثم قريظة قسم في المهاجرين من غنائمهم فأكثر ، وأمرهم برد ما كان الأنصار لاستغنائهم عنه ، ولأنهم لم يكونوا ملكهم رتب ذلك ، وامتنع أُمَ إِيمَنُ من رد ذلك ظنا أنها ملكت الرقبة ، فإطاعها النبي ﷺ لما كان لها عليه من حق الحضنة حتى عوضها عن الذي كان يريد ما أرضاها . قوله ( وكان النبي ﷺ قد أعطاه أُمَ إِيمَنَ ، فجاءت أُمَ إِيمَنُ ) في هذا السياق حذف يوضحه رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ : أعطاه أُمَ إِيمَنُ فأبنت النبي ﷺ فأعطانيه . فجاءت أُمَ إِيمَنُ . قوله ( والنبي ﷺ يقول لك كذا ) أي يقول لأُمَ إِيمَنَ لك كذا ، في رواية مسلم : والنبي ﷺ يقول : يا أُمَ إِيمَنُ اتركيه ولك كذا ، وقوله ولك كذا كناية عن القدر الذي ذكره لها النبي ﷺ ، قال النووي : ظنت أُمَ إِيمَنُ أن تلك المنحة مؤبدة فلم ينكر النبي ﷺ عليها هذا الظن تطييبا لقلوبها لكونها حاضنة وزادها من عنده حتى طاب قلبها قوله ( أو كما قالت ) إشارة إلى شك وقع في اللفظ مع حصول المعنى ، قوله ( حتى أعطاه ) حسبت أنه قال عشرة أمثاله أو كما قال ( في رواية مسلم ) حتى أعطاه عشرة أمثاله أو قريبا من عشرة أمثاله ، وعرف بهذا أن معنى قوله : ولك كذا ، أي مثل الذي لك مرة ، ثم شرع يزيد ما مررتين أو ثلاثا إلى أن بلغها عشرة . وفي الحديث مشروعية هبة المنفعة دون الرقبة ، وفرط جود النبي ﷺ وكثرة حله وبره ، ومنزلة أُمَ إِيمَنُ عند النبي ﷺ ورضى الله عنهما وهي والددة أسامة بن زيد ، وابنها أُمَ إِيمَنُ أيضا له صحبة واستشهد بمحنيين ، وهو أسن من أسامة ، وعاشت أُمَ إِيمَنُ بعد النبي ﷺ قليلا . رضى الله عنهم

٤١٢١ - حدثني محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سعد قال : سمعت أبا أمامة قال سمعت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه يقول : نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ، فأرسل النبي ﷺ إلى سعد فأتى على حمار ، فلما دنا من المسجد قال الأنصار : قوموا إلى سيدكم - أو سيدكم - فقال : هؤلاء زلوا على حكمك فقال : تلغلل مقاتلتهم ، وتسبي ذراريهم . قال : قضيت بحكم الله . وربما قال : بحكم الملك .

٤١٢٢ - حدثنا زكرياء بن يحيى حدثنا عبد الله بن ميمر حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : أصيب سعد يوم الخندق ، رماه رجل من قريش يقال له حِجْبَانُ بن العَرَفَةِ ، رماه في الأكمال ، فصرَبَ النبي ﷺ خيمة في المسجد ليموده من قريب . فلما رجع رسول الله ﷺ من الخندق وضع السلاح واغتسل ، فأنابه جبريل عليه السلام وهو ينفذ رأسه من الغبار فقال : قد وضعت السلاح ، والله ما وضعت ،

اخرجُ إليهم . قال النبي ﷺ : فأين ؟ فأشار إلى بني قريظة . فأتاهم رسولُ الله ﷺ فنزلوا على حكمه ، فردَّ الحكمُ إلى سعيد . قال : فإني أحكم فيهم أن تُقتَلَ المقاتلةُ ، وأن تُسبى النساءُ والذريةُ ، وأن تُقسَمَ أموالهم . قال هشامٌ : فأخبرني أبي عن عائشة أن سعداً قال : اللهم انك تعلم أنه ليس أحدٌ أحبَّ إليَّ أن أجاهدَهم فيكَ من قومٍ كذبوا رسولَكَ وأخرجوه . اللهم فإني أظنُّ أنكَ قد وضعتَ الحربَ بيننا وبينهم ، فان كان بقيَ من حربِ قريشِ شيءٌ فأبقني له حتى أجاهدَهم فيكَ ، وإن كنتَ وضعتَ الحربَ فاجزها واجعل موتي فيها . فانفجرتُ من لَبَّتِهِ . فلم يرْغُمهم - وفي المسجدِ خيمةٌ من بني غفارٍ - إلا الدمُ يسيلُ إليهم ، فقالوا : يا أهلَ الخيمةِ ، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا سعدٌ يغذو جرحُهُ دماً ، فمات منها رضى الله عنه .

الحديث الخامس حديث أبي سعيد ، أوردته من طريق شعبة بن زبول ، وقد تقدم له في المناقب طائفاً ، وكذا في المغازي قبل هذا بقليل . **قوله** ( عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل ) هكذا رواه شعبة عن سعد بن إبراهيم ، ورواه محمد بن صالح بن دينار التمار المدني عن سعد بن إبراهيم فقال : عن عاصم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ، أخرجه النسائي ، ورواية شعبة أصح ، ويحتمل أن يكون لسعد بن إبراهيم فيه إسنادان . **قوله** ( نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ ) سيأتي بيان ذلك في الحديث الذي يليه ، وفي رواية محمد بن صالح المذكورة : حكم أن يقتل منهم كل من جرت عليه الموسى ، وفيه زيادة بيان الفرق بين المقاتلة والذرية . **قوله** ( فلما دنا من المسجد ) قيل المراد المسجد الذي كان النبي ﷺ أعده للصلاة فيه في ديار بني قريظة أيام حصارهم ، وليس المراد به المسجد النبوي بالمدينة ، لكن كلام ابن إسحق يدل على أنه كان مقبياً في مسجد المدينة حتى بعث إليه رسول الله ﷺ ليحكم في بني قريظة فانه قال : كان رسول الله ﷺ جعل سعداً في خيمة رفيدة عند مسجده ، وكانت امرأة تدأوى الجرحى فقال : اجعلوه في خيمتها لأعوده من قريب ، فلما خرج رسول الله ﷺ إلى بني قريظة وحاصروهم وسأله الانصار أن ينزلوا على حكم سعد أرسل إليه لخمومه على حمار ووطوا له وكان جسيماً ، فدل قوله : فلما خرج إلى بني قريظة ، أن سعداً كان في مسجد المدينة . **قوله** ( قوموا إلى سيدكم ) يأتي البحث فيه في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى ، وفيه البيان عما اختلف فيه هل المخاطب بذلك الانصار خاصة أم هم وغيرهم ، ووقع في مسند عائشة رضى الله عنها من مسند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في أثناء حديث طويل : قال أبو سعيد : فلما طلع قال النبي ﷺ : قوموا إلى سيدكم فانزلوه ، فقال عمر : السيد هو الله . **قوله** ( حكمت فيه بحكم الله ، وربما قال بحكم الملك ) هو بكسر اللام ، والشك فيه من أحد - رواه أي اللفظين قال ، وفي رواية محمد بن صالح المذكورة : لقد حكمت فيهم اليوم بحكم الله الذي حكم به من فوق سبع سموات ، وفي حديث جابر عند ابن عازد : فقال : احكم فيهم يا سعد ، قال : الله ورسوله أحق بالحكم . قال : قد أسرك الله تعالى أن تحكم فيهم ، وفي رواية ابن إسحق من مرسل علقمة بن وقاص : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة ، وأرقعة بالفتح جمع رقيق وهو من أسماء السماء ، قيل سميت بذلك لأنها رقت بالنجوم ، وهذا كله يدفع ما وقع عند السكراني بحكم الملك بفتح اللام وقصره بجبريل ، لأنه الذي ينزل بالاحكام ، قال السهيلي : قوله : من فوق سبع سموات ، معناه أن الحكم نزل من فوق ، قال رمثله قول

زينب بنت جحش وزوجني الله من نبيه من فوق سبع سموات ، أي نزل تزويجها من فوق ، قال ولا يستحيل وصفه تعالى بالمفوق على المعنى الذي يليق بجلاله لا على المعنى الذي يسبق إلى الوهم من التحديد الذي يقضى إلى التشبيه ، وبقية الكلام على هذا الحديث في الذي بعده . الحديث السادس حديث عائشة رضى الله عنها . **قوله** ( أصيب سعد ) في الرواية التي في المناقب : سعد بن معاذ . **قوله** ( حبان ) بكسر المهملة وتشديد الموحدة ( ابن العرق ) بفتح المهملة وكسر الراء ثم تالف . **قوله** ( وهو حبان بن قيس ) يعني أن العرق أمه وهي بنت سعيد بن سعد بن سهم . **قوله** ( من بني معيص ) بفتح الميم وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة ، وهو حبان بن قيس ويقال ابن أبي قيس بن علقمة ابن عبد مناف . **قوله** ( رماه في الأكحل ) بفتح الهمزة والمهملة بينهما كاف ساكنة وهو عرق في وسط الذراع ، قال الخليل هو عرق الحياة ويقال إن في كل عضو منه شعبة فهو في اليد الأكحل وفي الظهر الأكبر وفي الفخذ النسا إذا قطع لم يرقأ الدم . **قوله** ( خيمة في المسجد ) تقدم بيانها في الذي قبله ( فلما رجع النبي ﷺ من الخندق وضع السلاح واغتسل فأناه جبريل ) هذا السياق يبين أن الواو زائدة في الطريق التي في الجهاد حيث وقع فيه بلفظ ، لما رجع يوم الخندق ووضع السلاح فأناه جبريل ، وهو أولى من دعوى القرطبي أن الفاء زائدة قال : وكأنها زيدت كما زيدت الواو في جواب لما ، انتهى . ودعوى زيادة الواو في قوله : وضع ، أولى من دعوى زيادة الفاء لكثرة جى .

الوار زائدة ، ووقع في أول هذه الغزاة ، لما رجع من الخندق ووضع السلاح واغتسل فأناه جبريل ، فمن هنا ادعى القرطبي أن الفاء زائدة ، ووقع عند الطبراني والبيهقي من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت : سلم علينا رجل ونحن في البيت ، فقام رسول الله ﷺ فوعا ، فقامت في أثره فإدا بدحية السكبي فقال : هذا جبريل ، وفي حديث علقمة : يأمرني أن أذهب إلى بني قريظة ، وذلك لما رجع من الخندق ، قالت : فكانت برسول الله ﷺ يسمح الغبار عن وجه جبريل ، وفي حديث علقمة بن وقاص عن عائشة عند أحمد والطبراني : لجأه جبريل وإن على ثيابه لمقع الغبار ، وفي مرسل يزيد بن الأصم عند ابن سعد : فقال له جبريل : عفا الله عنك ، وضعت السلاح ولم تضعه ملائكة الله ، وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة في حديث الباب : قالت عائشة : لقد رأيته من خلل الباب قد عصب التراب رأسه ، وفي رواية جابر عند ابن عائد : فقال : قم فشد عليك سلاحك ، فوالله لآذنتهم دق البيض على الصفا . **قوله** ( فأناهم رسول الله ﷺ ) أي غاصرهم ، وروى ابن عائد من مرسل قتادة قال : بعث رسول الله ﷺ مناديا ينادى ، فنادى : يا خيل الله اركبي ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة عند الحاكم والبيهقي : وبعث عليا على المقدمة ودفع إليه اللواء ، وخرج رسول الله ﷺ على أثره ، وعند موسى بن عقبة نحوه وزاد : وحاصرهم بضع عشرة ليلة ، وعند ابن سعد : خمس عشرة ، وفي حديث علقمة بن وقاص المذكور : وخمسة وعشرين ، ومثلها عند ابن إسحق عن أبيه عن معبد بن كعب قال : حاصرهم خمسة وعشرين ليلة حتى أجهدهم الحصار وقذف في قلوبهم الرعب ، فمرض عليهم رئيسهم كعب بن أسد أن يؤمنوا ، أو يقتلوا نساءهم وأبنائهم ويخرجوا مستقتلين ، أو يبيتوا المسلمين ليلة السبت . فقالوا : لا تؤمن ، ولا نستحل ليلة السبت ، وأبى عيش لنا بعد أبائنا وفئتنا ؟ فأرسلوا إلى أبي لبابة بن عبد المنذر وكانوا حلفاء فاستشاروه في النزول على حكم النبي ﷺ فأشار إلى حلقه - يعني الذبح - ثم ندم ، فتوجه إلى مسجد النبي ﷺ فارتبط به حتى تاب الله عليه . **قوله** ( فنزلوا على حكمه ، فرد الحكم إلى سعد ) كأنهم أذعنوا للنزول على حكمه ﷺ . فلما سأله الانصار فيهم رد الحكم إلى سعد . ووقع بيان ذلك عند ابن إسحق قال : لما

اشتد بهم الحصار أذعنوا إلى أن ينزلوا على حكم رسول الله ﷺ فتراثبت الأوس فقالوا : يا رسول الله قد فعلت في موالي الخزرج - أي بني قينقاع ، ما عطيت . فقال : ألا ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم ؟ قالوا : بلى . قال : فذلك إلى سعد بن معاذ ، وفي كثير من السير أنهم نزلوا على حكم سعد ، ويجمع بأنهم نزلوا على حكمه قبل أن يحكم فيه سعد ، وفي رواية علقمة بن وقاص المذكورة فلما اشتد بهم البلاء قيل لهم انزلوا على حكم رسول الله ﷺ ، فلما استشاروا أبا لبابة قال نزل على حكم سعد بن معاذ ، ونحوه في حديث جابر عند ابن عائذ ، فحصل في سبب رد الحكم إلى سعد ابن معاذ أمران : أحدهما سؤال الأوس ، والآخر إشارة أبي لبابة ، ويحتمل أن تكون الإشارة لإثر توقفهم ، ثم لما اشتد الأمر بهم في الحصار عرفوا سؤال الأوس فأذعنوا إلى النزول على حكم النبي ﷺ ، وأيقنوا بأنه يرد الحكم إلى سعد . وفي رواية على بن مسهر عن هشام بن عروة عند مسلم وفرد الحكم فيهم إلى سعد وكانوا حلفاءه .

**قوله** ( فاني أحكم فيهم ) أي في هذا الأمر ، وفي رواية النسفي ( واني أحكم فيهم ) . **قوله** ( أن تقتل المقاتلة ) قد تقدم في الذي قبله بيان ذلك ، وذكر ابن إسحق أنهم حبسوا في دار بنت الحارث ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة في دار أسامة بن زيد . ويجمع بينهما بأنهم جعلوا في بيتين . ووقع في حديث جابر عند ابن عائذ التصريح بأنهم جعلوا في بيتين ، قال ابن إسحق : فخذقوا لهم خنادق فضربت أعناقهم فجرى الدم في الخنادق ، وقسم أموالهم ونساءهم وأبنائهم على المسلمين ، وأسهم للخييل فكان أول يوم وقعت فيه السهمان لها . وعند ابن سعد من مرسل حميد بن هلال ( أن سعد بن معاذ حكم أيضا أن تكون دارهم للمهاجرين دون الأنصار ، فلامه فقال : إني أحببت أن تستغنوا عن دورهم ، واختلف في عدتهم : فعند ابن إسحق أنهم كانوا ستائة وبه جزم أبو عمرو في ترجمة سعد بن معاذ ، وعند ابن عائذ من مرسل قتادة ( كانوا سبعمائة ، وقال السبيلي : المكثرون يقول إنهم ما بين الثمانمائة إلى التسعمائة . وفي حديث جابر عند الترمذي والنسائي وابن حبان بإسناد صحيح أنهم كانوا أربعمائة مقاتل ، فيحتمل في طريق الجمع أن يقال إن الباقيين كانوا أتباعا ، وقد حكى ابن إسحق أنه قيل إنهم كانوا تسعمائة . **قوله** ( قال هشام فاخبرني أبي ) هو موصول بالإسناد المذكور أولا ، وقد تقدم هذا القدر من هذا الحديث موصولا من طريق أخرى عن هشام في أوائل الهجرة ، وفي رواية عبد الله بن نعيم عن هشام عند مسلم قال ( قال سعد وتحجركم له لبره : اللهم إنك تعلم الخ ، أي أنه دعا بذلك لما كاد جرحه أن يبرأ ، ومعنى تحجر أي يمس . **قوله** ( فاني أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم ) قال بعض الشراح : ولم يصب في هذا الظن لما وقع من الحروب في الغزوات بعد ذلك ، قال فيحمل على أنه دعا بذلك فلم تقع الإجابة وادخر له ما هو أفضل من ذلك كما ثبت في الحديث الآخر في دعاء المؤمن ، أو أن سعدا أراد بوضع الحرب أي في تلك الغزوة الخاصة لا فيما بعدها . وذكر ابن التين عن الداودي أن الضمير لقريظة ، قال ابن التين : وهو بعيد جدا لنصه على قريش . قالت : وقد تقدم الرد عليه أيضا في أول الهجرة في الكلام على هذا الحديث ، والذي يظهر لي أن ظن سعد كان مصيبا . وأن دعاءه في هذه القصة كان مجابا ، وذلك أنه لم يقع بين المسلمين وبين قريش من بعد وقعة الخندق حرب يكون ابتداء القصد فيها من المشركين ، فإنه ﷺ تجهز إلى العمرة فصعدوه عن دخول مكة وكاد الحرب أن يقع بينهم فلم يقع كما قال تعالى ( وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ) ثم وقعت الهدنة واقتصر ﷺ من قابل ، واستمر ذلك إلى أن انقضوا العهد ، فترجعه إليهم غازيا ففتحت مكة . فعل هذا فالمراد بقوله ( أظن أنك وضعت الحرب ، أي أن

يقصدونا محاربين ، وهو كقوله **عليه السلام** في الحديث الماضي قريبا في أواخر غزوة الخندق ، إلا أن نفروم ولا نفزونا . **قوله** ( فأبقى له ) أى للحرب ، في رواية الكشميني : فأبقى لهم . **قوله** ( فالجرها ) أى الجراحة . **قوله** ( فانفجرت من لبته ) بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة من الصدر ، وهي رواية مسلم والاسماعيلي ، وفي رواية الكشميني : من ليلته . وهو تصحيف . فقد رواه حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته : فاذا لبته قد انفجرت من كلبه ، أى من جرحه ، أخرجه ، ابن خزيمة . وكان موضع الجرح ورم حتى اتصل الورم إلى صدره فانفجر من ثم . **قوله** ( فانفجرت ) بين سبب ذلك في مرسل حميد بن هلال عند ابن سعد ولفظه : انه مرت به هنز وهو مضطجع فاصاب ظلفها موضع الجرح فانفجر حتى مات ، **قوله** ( فلم يرعهم ) بالهملة أى أهل المسجد ، أى لم يفزعهم . **قوله** ( وفي المسجد خيمة ) هي جملة حالية . **قوله** ( خيمة من بني غفار ) تقدم أن ابن إسحق ذكر أن الخيمة كانت لرفيدة الأسلمية ، فيحتمل أن تكون كان لها زوج من بني غفار . **قوله** ( يغذو ) يغني وذال معجمتين أى يسيل . **قوله** ( فمات منها ) في رواية ابن خزيمة في آخر هذه القصة : فاذا الدم له هدير ، ووقع في رواية طهفة بن وقاص عن عائشة عند أحمد : فانفجر كلبه وكان قد برى ، إلا مثل الخرص ، وهو بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ، وهو من حلى الاذن . ولمسلم من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة : فما زال الدم يسيل حتى مات ، قال فذلك حين يقول الشاعر :

ألا ياسعد سعد بنى معاذ      لما فعلت قريظة والنضير  
لعمرك إن سعد بنى معاذ      غداة تحملوا لهم الصبور  
تركتم قدركم لاشئ فيها      وقدر القوم حامية نفور  
وقد قال الكريم أبو حبات      أقيموا قينقاع ولا تسيرا  
وقد كانوا يبلدتم نفا      كأنفالت بميطان الصخور

وقوله : أبو حبات ، بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخرها مثلثة هو عبد الله بن أبيّ رئيس الخزرج ، وكان شفع في بني قينقاع فوجهم النبي **عليه السلام** له وكانوا حلفاء ، وكانت قريظة حلفاء سعد بن معاذ لحكم بقتلهم فقال هذا الشاعر يوبخه بذلك . وقوله : تركتم قدركم ، أراد به ضرب المثل ، وميطان موضع في بلاد مزينة من الحجاز كثير الاوعار ، وأشار بذلك إلى أن بني قريظة كانوا في بلادهم راخين من كثرة ما لهم من القرى والنجد والمال ، كما رسمت الصخور بتلك البلدة . وذكر ابن إسحق أن هذه الأبيات لجبل بن جوال الثعلبي وهو بفتح الجيم والموحدة وأبوه بالجيم وتشديد الواو والثعلبي بمثلثة وهملة ثم موحدة ، ووقع عنده بدل قوله : وقد قال الكريم ، البيت :

وأما الخزرجي أبو حبات      فقال لقينقاع لا تسيرا

وزاد فيها أيا نا منها .

أقيموا ياسراة الأوس فيها      كأنكم من الخزاة غور

وأراد بذلك توبيخ سعد بن معاذ لأنه رئيس الأوس ، وكان جبل بن جوال حينئذ كافرا . ولعل قصيدة كعب ابن مالك التي قدمناها في غزوة بني النضير كانت جوابا لجبل ، والله أعلم . وذكر ابن إسحق لحيان بن ثابت قصيدة

على هذا الوزن والقافية يقول فيها :

تفاقد معشر نصرنا قريشا وليس لهم ببلدتهم نصير  
وهم أوتوا الكتاب فضيعوه فهم عمنى عن التوراة بور

وهي من جملة قصيدته التي تقدم بعضها في غزوة بني النضير ، وأجابه أبو سفيان بن الحارث عنها . وفي قصة بني قريظة من الفوائد وخبر سعد بن معاذ جواز تمنى الشهادة ، وهو مخصوص من عموم النهي عن تمنى الموت . وفيها تحكيم الأفضل من هو مفضل . وفيها جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ ، وهي خلافة في أصول الفقه ، واختار الجواز سواء كان بحضور النبي ﷺ أم لا ، وإنما استبعد المانع وقوع الاعتماد على الظن مع إمكان القطع ، ولا يضر ذلك ، لأنه بالتقرير يصير قطعيا ، وقد ثبت ونوع ذلك بمحضته ﷺ كما في هذه القصة وقصة أبي بكر الصديق رضي الله عنه في قتيل أبي قتادة كما سيأتي في غزوة حنين وغير ذلك ، وسيأتي مزيد له في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

٤١٢٣ - **حديث** الحجاج بن منهال أخبرنا شعبة قال أخبرني عدي أنه سمع البراء رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ لحسان : اهجم - أو هاجهم - وجبريل ملك »

٤١٢٤ - وزاد إبراهيم بن طهمان عن الشيباني عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب قال « قال رسول الله ﷺ يوم قريظة لحسان بن ثابت : اهجم المشركين ، فان جبريل ملك »

الحديث السابق حديث البراء ، قوله ( عدي ) هو ابن ثابت . قوله ( اهجم أو هاجهم ) بالشك ، والثاني أخص من الأول . قوله ( وزاد إبراهيم بن طهمان ) وصله النسائي وإسناده على شرط البخاري ، وأبو إسحق هو الشيباني واسمه سليمان ، وزادته في هذا الحديث معية أن الأمر له بذلك وقع يوم قريظة ، ووقع في حديث جابر رضي الله عنه عند ابن مردويه ، لما كان يوم الأحزاب وردم الله بغيظهم قال النبي ﷺ : من يحصي أعراس المسلمين ؟ فقام كعب وابن رواحة وحسان ، فقال لحسان : اهجم أنت فانه سيعينك عليهم روح القدس ، فهذا يؤيد زيادة الشيباني المذكورة ، فان يوم بني قريظة مسبب عن يوم الأحزاب والله أعلم . ولا مانع أن يتعدد وقوع الأمر له بذلك . وأورد ابن إسحق لحسان في شأن بني قريظة عدة قصائد ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في الحديث الذي قبله

٣١ - **باب** غزوة ذات الرقاع ، وهي غزوة مُحارب خَصَفَة من بني ثعلبة من غطفان

فَنَزَلَ نَحْلًا ، وهي بَدَا خَيْر ، لأن أبا موسى جاء بَدَا خَيْر

٤١٢٥ - وقال عبد الله بن رجاء أخبرنا عمران بن حطان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ صلى بأصحابه في الخوف في غزوة السابعة غزوة ذات الرقاع » قال ابن

عُدَّاس « صلى النبي ﷺ يعني صلاة الخوفِ بِذِي قَرَدَ »

[ الحديث ٤١٢٥ - أخرجه في : ٤١٢٦ ، ٤١٢٧ ، ٤١٣٠ ، ٤١٣٢ ]

٤١٢٦ - وقال بكر بن سَوَادَةَ حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ جَابِرًا حَدَّثَهُمْ « صلى النبي ﷺ بهم يومَ محاربٍ وتعلبة »

٤١٢٧ - وقال ابنُ إِسْحَاقَ سَمِعْتُ وَهْبَ بْنَ كَيْسَانَ سَمِعْتُ جَابِرًا « خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى ذَاتِ الرِّقَاعِ مِنْ نَحْلِ فَلَنَى جَمْعًا مِنْ غُطَفَانٍ فَلَمْ يَكُنْ قِتَالٌ ، وَأَخَافُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ رَكْعَتِي الْخَوْفِ » وقال يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ « غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْقَرَدِ »

٤١٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ وَنَحْنُ فِي سَفَةِ نَقِيرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِيهِ ، فَذَبَبَتْ أَقْدَامُنَا وَنَقَبَتْ قَدَمَايَ وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي ، فَكُنَّا نَلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخَرَقَ ، فَسُمِّيَتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ لَمَّا كُنَّا نَعْصِبُ مِنَ الْخَرَقِ عَلَى أَرْجُلِنَا . وَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ قَالَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ بَأَن أذكرَهُ . كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاءً »

**قوله ( باب غزوة ذات الرقاع )** هذه الغزوة اختلف فيها متى كانت ، واختلفت في سبب تسميتها بذلك . وقد جنح البخاري إلى أنها كانت بعد خيبر ، واستدل لذلك في هذا الباب بأمر سيا في الكلام عليها مفصلاً ، ومع ذلك فذكرها قبل خيبر فلا أدري هل تعتمد ذلك تسليماً لأصحاب المغازي أنها كانت قبلها كما سيأتي ، أو أن ذلك من الرواة عنه ، أو إشارة إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع اسماً لغزوتين مختلفتين كما أشار إليه البيهقي ، على أن أصحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر مختلفون في زمانها ، فعند ابن إسحق أنها بعد بني المضير وقبل الخندق سنة أربع ، قال ابن إسحق : أقام رسول الله ﷺ بعد غزوة بني المضير شهر ربيع وبعض جمادى - يعني من سنته - وغزا نجداً يريد بني محارب وبني تعلبة من غطفان ، حتى نزل نخلًا وهي غزوة ذات الرقاع . وعند ابن سعد وابن حبان أنها كانت في المحرم سنة خمس ، وأما أبو معشر لجزم بأنها كانت بعد بني قريظة والخندق ، وهو موافق لصنيع المصنف ، وقد تقدم أن غزوة قريظة كانت في ذي القعدة سنة خمس فتسكون ذات الرقاع في آخر السنة وأول التي تليها ، وأما موسى بن عقبة لجزم بتقديم وقوع غزوة ذات الرقاع ، لكن تردد في وقتها فقال : لا ندري كانت قبل بدر أو بعدها أو قبل أحد أو بعدها ، وهذا التردد لا حاصل له ، بل الذي ينبغي الجزم به أنها بعد غزوة بني قريظة ، لأنه تقدم أن صلاة الخوف في غزوة الخندق لم تكن شرعت ، وقد ثبت وقوع صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع فدل على تأخرها بعد الخندق ، وسأذكر بيان ذلك وأضحا في الكلام على رواية هشام عن أبي الزبير عن جابر في هذا الباب إن شاء الله تعالى . **قوله ( وهي غزوة محارب خصفة )** كذا فيه ، وهو متابع في ذلك لرواية مذكورة

٢ - ٣ ج ٧ \* فتح الباري



في أواخر الباب ، وخصفة بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم الفاء هو ابن قيس بن عيلان بن الياس بن مضر ، ومحارب هو ابن خصفة ، والمحاربون من قيس ينسبون إلى محارب بن خصفة هذا ، وفي مضر محاربون أيضا لكونهم ينسبون إلى محارب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر ، وهم بطن من قريش منهم حبيب بن مسلبة الذي ذكره في أواخر غزوة الخندق . ولم يحرر الكرماني هذا الموضع فإنه قال : قوله محارب هي قبيلة من فهر ، وخصفة هو ابن قيس بن عيلان . وفي شرح قول البخاري محارب خصفة بهذا الكلام من الفساد ما لا يخفى ، وبوضحه أن بني فهر لا ينسبون إلى قيس بوجه ، نعم وفي القرنين محارب بن صباح ، وفي عهد القيس محارب بن عمرو ذكر ذلك الدمياطي وغيره ، فلهذه النسبة أضيفت محارب إلى خصفة لقصد التمييز عن غيرهم من المحاربين ، كأنه قال محارب الذين ينسبون إلى خصفة لا الذين ينسبون إلى فهر ولا غيرهم . **قوله** ( من بنى ثعلبة ابن غطفان ) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة بعدها فاء ، كذا وقع فيه ، وهو يقتضى أن ثعلبة جد لمحارب وليس كذلك . ووقع في رواية القاسبي « خصفة بن ثعلبة » وهو أشد في الوهم ، والصواب ما وقع عند ابن إسحق وغيره « وبني ثعلبة » ، وواو العطف فان غطفان هو ابن سعد بن قيس بن عيلان ، فمحارب وغطفان ابنا عم فكيف يكون الأعلى منسوبا إلى الأدنى ؟ وسيأتى في الباب من حديث جابر بلفظ « محارب و ثعلبة » ، وواو العطف على الصواب ، وفي قوله « ثعلبة بن غطفان » بياء موحدة ونون نظرا أيضا . والأولى ما وقع عند ابن إسحق « وبني ثعلبة من غطفان » ، بيم ونون فإنه ثعلبة بن سعد بن دينار بن معيص بن ريث بن غطفان ، هل أن أقوله « ابن غطفان » وجهًا بأن يكون نسبته إلى جده الأعلى ، وسيأتى في الباب من رواية بكر بن سوادة « يوم محارب و ثعلبة » ، فغاير بينهما ، وليس في جميع العرب من ينسب إلى بني ثعلبة بالمشقة والمهملة الساكنة واللام المفتوحة بعدها موحدة إلا هؤلاء ، وفي بني أسد بنو ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة وهم قليل . والثعلبيون يشتهون بالتغلبين بالمشقة واللام المكسورة فأولئك قبائل أخرى ينسبون إلى تغلب بن وائل أخى بكر بن وائل وهم من ربيعة إخوة مضر . **قوله** ( فنزل ) أى النبي ﷺ . **قوله** ( نخل ) هو مكان من المدينة على يومين ، وهو بواد يقال له شرح بشين معجمة بعدها مهملة ساكنة ثم خاء معجمة ، وبذلك الوادي طوائف من قيس من بني فزارة وأثمار وأشجع ، ذكره أبو عبيد البكري . تنبيه : جمهور أهل المغازي على أن غزوة ذات الرقاع هي غزوة محارب كما جزم به ابن إسحق ، وعند الواقدي أنهما ثقتان ، وتبعه القطب الحلبي في شرح السيرة ، والله أعلم بالصواب . **قوله** ( وهي ) أى هذه الغزوة ( بعد خيبر ) ، لأن أبا موسى جاء بعد خيبر ( هكذا استدل به ، وقد ساق حديث أبي موسى بعد قليل ، وهو استدلال صحيح ، وسيأتى الدليل على أن أبا موسى إنما قدم من الحديثة بعد فتح خيبر في « باب غزوة خيبر » ، ففيه في حديث طويل « قال أبو موسى فوافقتنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر ، وإذا كان كذلك ثبت أن أبا موسى شهد غزوة ذات الرقاع ، ولزم أنها كانت بعد خيبر . » وعجت من ابن سيد الناس كيف قال : جعل البخاري حديث أبي موسى هذا حجة في أن غزوة ذات الرقاع متأخرة عن خيبر ، قال : وليس في خبر أبي موسى ما يدل على شيء من ذلك انتهى . وهذا الذي مردود ، والدلالة من ذلك واضحة كما قررته . وأما شيخه الدمياطي فادعى غلط الحديث الصحيح ، وأن جميع أهل السير على خلافه ، وقد قدمت أنهم مختلفون في زمانها ، فالأولى الاعتماد على ما ثبت في الحديث الصحيح ، وقد ازداد قوة بحديث أبي هريرة ومحدث ابن عمر كما سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى . وقد قيل إن الغزوة التي شهدتها أبو موسى

وسميت ذات الرقاع غير غزوة ذات الرقاع التي وقعت فيها صلاة الخوف ، لأن أبا موسى قال في روايته انهم كانوا ستة أنفس ، والغزوة التي وقعت فيها صلاة الخوف كان المسلمون فيها أضعاف ذلك ، والجواب عن ذلك أن العدد الذي ذكره أبو موسى محمول على من كان موافقا له من الرامة لا أنه أراد جميع من كان مع النبي ﷺ ، واستدل على التعدد أيضا بقول أبي موسى إنها سميت ذات الرقاع لما لفوا في أرجلهم من الحرق ، وأهل المغازي ذكروا في تسميتها بذلك أمورا غير هذا ، قال ابن هشام وغيره : سميت بذلك لأنهم رقعوا فيها راياتهم ، وقيل يشجر بذلك الموضوع يقال له ذات الرقاع ، وقيل بل الأرض التي كانوا نزولوا بها كانت ذات ألوان تشبه الرقاع ، وقيل لأن خيلهم كان بها سواد وبياض قاله ابن حبان ، وقال الواقدي : سميت بجبل هناك فيه بقع ، وهذا لعله مستند ابن حبان ويكون قد تصحف جبل بخيل ، وبالجملة فقد انفقروا على غير السبب الذي ذكره أبو موسى ، لكن ليس ذلك مانعا من اتحاد الواقعة ولازما للتعدد ، وقد رجح السبب الذي ذكره أبو موسى ، وكذلك النووي ثم قال : ويحتمل أن تكون سميت بالجموع ، وأغرب الداودي فقال : سميت ذات الرقاع لوقوع صلاة الخوف فيها فسميت بذلك لتركيب الصلاة فيها . وما يدل على التعدد أنه لم يتعرض أبو موسى في حديثه إلى أنهم صلوا صلاة الخوف ولا أنهم لفوا عدوا ، ولكن عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فإن أبا هريرة في ذلك نظير أبي موسى لأنه إنما جاء إلى النبي ﷺ فأسلم والنبي ﷺ بخير كما سيأتي هناك ، ومع ذلك فقد ذكر في حديثه أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف في غزوة نجد كما سيأتي في أواخر هذا الباب واضحا ، وكذلك عبد الله بن عمر ذكر أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف بنجد ، وقد تقدم أن أول مشاهدته الخندق فتسكون ذات الرقاع بعد الخندق . قوله ( وقال لي عبد الله بن رجاء ) كذا لأبي ذر ، وغيره . قال عبد الله بن رجاء ، ليس فيه دلي ، وعبد الله بن رجاء هذا هو الغداني البصري قد سمع منه البخاري ، وأما عبد الله بن رجاء المكي فلم يدركه . وقد وصله أبو العباس السراج في مسنده المجهوب فقال « حدثنا جعفر بن هاشم حدثنا عبد الله بن رجاء ، فذكره . قوله ( أخبرنا عمران القطان ) هو بهري لم يخرج له البخاري الا استشهادا . قوله ( أن النبي ﷺ صلى باصحابه في الخوف ) زاد السراج أربع ركعات ، صلى بهم ركعتين ثم ذهبوا ثم جاء أولئك فصلى بهم ركعتين ، وسيأتي في آخر الباب من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير بسنده ، وهذا بزيادة فيه ، وذلك كله في غزوة ذات الرقاع . ولجابر حديث آخر فيه ذكر صلاة الخوف على صفة أخرى ، وسيأتي الكلام فيه قريبا . قوله ( في غزوة السابعة ) هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي ، أو فيه حذف تقديره غزوة السفرة السابعة ، وقال الكرماني وغيره غزوة السنة السابعة أي من الهجرة . قالت : وفي هذا التقدير نظر ، إذ لو كان مرادا لكان هذا نصا في أن غزوة ذات الرقاع تأخرت بعد خيبر ، ولم يحتج المصنف إلى تكلف الاستدلال لذلك بقصة أبي موسى وغير ذلك مما ذكره في الباب . نعم في التنصيص على أنها سابع غزوة من غزوات النبي ﷺ تأييد لما ذهب إليه البخاري من أنها كانت بعد خيبر ، فإنه إن كان المراد الغزوات التي خرج النبي ﷺ فيها بنفسه مطلقا وإن لم يقال فإن السابعة منها تقع قبل أحد ، ولم يذهب أحد إلى أن ذات الرقاع قبل أحد إلا ما تقدم من تردد موسى بن عقبة ، وفيه نظر لأنهم متفقون على أن صلاة الخوف متأخرة عن غزوة الخندق ، فتعين أن تكون ذات الرقاع بعد بني قريظة فتعين أن المراد للغزوات التي وقع فيها القتال ، والاولى منها بدر والثانية أحد والثالثة الخندق والرابعة قريظة والخامسة المريسيع والسادسة خيبر ، فيلزم من هذا أن تكون ذات الرقاع بعد

خير للتخصيص على أنها السابعة ، فالمراد تاريخ الوقعة لا عدد المغازي ، وهذه العبارة أقرب الى إرادة السنة من العبارة التي وقعت عند أحمد بلفظ ، وكانت صلاة الخوف في السابعة ، فانه يصح أن يكون التقدير في الغزوة السابعة كما يصح في غزوة السنة السابعة . **قوله** ( وقال ابن عباس : صلى النبي ﷺ - يعني صلاة الخوف - بذى قرد ) بفتح القاف والراء هو موضع على نحو يوم من المدينة بما بلى بلاد غطفان ، وحديث ابن عباس هذا وصله النسائي والطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وأن رسول الله ﷺ صلى بذى قرد صلاة الخوف مثل صلاة حذيفة ، وأخرجه أحمد وإسحق من هذا الوجه بلفظ ، فصف الناس خلفه صفين : صف موازي المدور وصف خلفه . فصل بالذي يليه ركة ثم ذهبوا الى مصاف الآخرين ، وجاء الآخرون فصل بهم ركة أخرى ، انتهى . وقد تقدم حديث ابن عباس في باب صلاة الخوف ، من طريق الزهري عن عبيد الله به نحو هذا ، لكن ليس فيه بذى قرد ، وزاد فيه ، والناس كلهم في صلاة ، ولكن يحرس بعضهم بعضا ، وحمله الجمهور على أن العدو كانوا في جهة القبلة كما سيأتي بعد قليل . وهذه الصفة تخالف الصفة التي وصفها جابر ، فيظهر أنهما قصتان ، لكن البخاري أراد من إيراد حديث ابن عباس وحديث سلة بن الأكوع الموافق له في تسميته الغزوة الإشارة أيضا إلى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خير ، لأن في حديث سلة التخصيص على أنها كانت بعد الحديبية ، وخير كانت قرب الحديبية ، لكن يعكر عليه اختلاف السبب والقصد ، فان سبب غزوة ذات الرقاع ما قبل لهم إن محارب يجمعون لهم فخرجوا اليهم إلى بلاد غطفان ، وسبب غزوة القرد إغارة عبد الرحمن بن عيينة على لقاح المدينة فخرجوا في آثارهم ، ودل حديث سلة على أنه بعد أن هزمهم وحده واستنقذ اللقاح منهم أن المسلمين لم يصلوا في تلك الخرجة إلى بلاد غطفان فافترقا ، وأما الاختلاف في كيفية صلاة الخوف بمجرد فلا يدل على التباين لاحتمال أن تكون وقعت في الغزوة الواحدة على كيفيتين في صلاتين في يومين بل في يوم واحد . **قوله** ( وقال بكر بن سوادة حدثني زياد بن نافع عن أبي موسى أن جابرا حدثهم قال النبي ﷺ يوم محارب وعلبة ) أما بكر بن سوادة فهو الجندامي المصري يكنى أبا مامة ، وكان أحد الفقهاء بمصر ، وأرسله عمر بن عبد العزيز إلى أهل إفريقية ليفقههم فأت بها سنة ثمان وعشرين ومائة . وثقه ابن معين والنسائي ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله سعيد بن منصور والطبري من طريقه بهذا الاسناد . وأما زياد بن نافع فهو التجيبي المصري تابعي صغير ، وليس له أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وأما أبو موسى فيقال إنه على بن رباح ، وهو تابعي معروف أخرجه له مسلم ، ويقال هو الغافقي واسمه مالك بن عبادة وهو صحابي معروف أيضا . ويقال انه مصري لا يعرف اسمه ، وليس له في البخاري أيضا إلا هذا الموضع . وقوله ، يوم محارب وعلبة ، يؤيد ما وقع من الوهم في أول الترجمة . **قوله** ( وقال ابن إسحق سمعت وهب بن كيسان سمعت جابرا قال : خرج النبي ﷺ إلى ذات الرقاع من نخل فلقى جمعا من غطفان الخ ) لم أر هذا الذي ساقه عن ابن إسحق هكذا في شيء من كتب المغازي ولا غيرها ، والذي في السيرة تهذيب ابن هشام ، قال ابن إسحق حدثني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله قال : خرجت مع النبي ﷺ إلى غزوة ذات الرقاع من نخل على جبل لي صعب ، فساق قصة الجبل . وكذلك أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق ، وقال ابن إسحق قبل ذلك ، وغرا نجدا يريد بني محارب وبني ثعلبة من غطفان حتى نزل نخلا وهي غزوة ذات الرقاع فلقى بها جمعا من غطفان ، فتحارب الناس ولم يكن بينهم حرب ، وقد أعاف الناس بعضهم بعضا ، حتى صلى رسول الله ﷺ

بالناس صلاة الخوف ثم انصرف الناس ، وهذا القدر هو الذي ذكره البخاري تعليقا مدرجا بطريق وهب بن كيسان عن جابر ، وليس هو عند ابن إسحاق عن وهب كما أوضحته إلا أن يكون البخاري اطلع على ذلك من وجه آخر لم نقف عليه ، أو وقع في النسخة تقديم وتأخير فظنه موصولا بالخبر المسند ، والله أعلم . ولم أر من نبه على ذلك في هذا الموضع . ونخل بالخاء المعجمة كما تقدم : موضع من نجد من أراضي غطفان ، قال أبو عبيد البكري : لا يصرف وغفل من قال إن المراد نخل بالمدينة ، واستدل به على مشروعية صلاة الخوف في الحضر ، وليس كما قال . وصلاة الخوف في الحضر قال بها الشافعي والجمهور إذا حصل الخوف ، وعن مالك تختص بالسفر ، والحجة للجمهور قوله تعالى ( وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ) فلم يقيد ذلك بالسفر ، والله أعلم . **قوله** ( وقال يزيد عن سلمة : غزوت مع النبي ﷺ يوم القرد ) أما يزيد فهو ابن أبي عبيد ، وأما سلمة فهو ابن الأكوع ، وسيأتي حديثه هذا موصولا قبل غزوة خيبر ، وترجم له المصنف « غزوة ذي قرد وهي الغزوة التي أغاروا فيها على اقحاح النبي ﷺ » ، ثم ساقه مطولا ، وليس فيه صلاة الخوف ذكر ، وإنما ذكره هنا من أجل حديث ابن عباس المذكور قبل أنه ﷺ صلى صلاة الخوف بذي قرد ، ولا يلزم من ذكر ذي قرد في الحديثين أن تتحد القصة ، كما لا يلزم من كونه ﷺ صلى الخوف في مكان أن لا يكون صلاحا في مكان آخر ، قال البيهقي : الذي لا نشك فيه أن غزوة ذي قرد كانت بعد الحديبية وخيبر ، وحديث سلمة بن الأكوع مصرح بذلك ، وأما غزوة ذات الرقاع فختلف فيها ، فظهر تفسير القصةين كما حررته واخفا . **قوله** ( عن أبي موسى ) هو الأشعري . **قوله** ( خرجنا مع النبي ﷺ في غزاة ونحن في ستة نفر ) لم أقف على أسمائهم وأظنهم من الأشعريين . **قوله** ( بيننا بعير نعقبه ) أي تركبه عقبه عقبه ، وهو أن يركب هذا قليلا ثم ينزل فيركب الآخر بالنوبة حتى يأتي على سائرهم . **قوله** ( فنقبت أقدامنا ) بفتح الذون وكسر القاف بعدها موحدة أي رقت ، يقال نقب البعير إذا رقت خفه . **قوله** ( لما كنا ) أي من أجل ما فعلناه من ذلك . **قوله** ( نعصب ) بفتح أوله وكسر الصاد المهملة . **قوله** ( وحدث أبو موسى بهذا ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وهو مقول أبي بردة بن أبي موسى . **قوله** ( كره ذلك ) أي لما عاف من تركية نفسه . **قوله** ( كأنه كره أن يكون شيء من عمله أفساه ) وذلك أن كتمان العمل الصالح أفضل من إظهاره ، إلا لمصلحة راجحة كمن يكون ممن يقتدى به وعند الاسماعيلي في رواية منقطعة قال : والله يجوز به

٤١٢٩ - **حديث** قتبية بن سعيد عن مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن شهد مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف ، أن طائفة صفت معه ، وطائفة وجاء العدو ، فصلى بالتي معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصعدوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ، ثم ثبت جالسا وأتموا لأنفسهم ، ثم سلم بهم .

٤١٣٠ - وقال مُعَاذٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي نَزَّارٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِنَخْلٍ . . . فَذَكَرَ صَلَاةَ الْخَوْفِ . قَالَ مَالِكٌ : وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ،

تَابِعُهُ الْإِسْنَادُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ « صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُمَيَّةِ »

٤١٣١ - **حدثنا** يحيى بن سعيد القطان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة قال «يقوم الإمام مستقبل القبلة وطائفة منهم معه ، وطائفة من قبل العدو وجوهمهم إلى العدو ، فيصلي بالذين معه ركعة ثم يقومون فيركعون لأنفسهم ركعة ويسجدون سجدةً في مكانهم . ثم يذهب هؤلاء إلى مقام أولئك فيجىء أولئك فيركع بهم ركعة فله ثنتان ، ثم يركعون ويسجدون سجدةً » . **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة عن النبي ﷺ مثله . **حدثني** محمد بن عبيد الله **حدثني** ابن أبي حازم عن يحيى سمع القاسم أخبرني صالح بن خوات عن سهل **حدثه** قوله

٤١٣٢ - **حدثنا** أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر رضي الله عنهما قال « غزوت مع رسول الله ﷺ قبل نجد ، فوازينا العدو فصأفنا لهم »

٤١٣٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « أن رسول الله ﷺ صلى بإحدى الطائفتين ، والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، ثم انصرفوا فقاموا في مقام أصحابهم ، فجاء أولئك فصلى بهم ركعة ثم سلم عليهم ، ثم قام هؤلاء فقصوا ركعتهم وقام هؤلاء فقصوا ركعتهم »

**قوله** (عن صالح بن خوات) بفتح الحاء المعجمة وتعميد الواو وآخره مثناة أي ابن جبير بن النعمان الأنصاري ، وصالح تابعي ثقة ليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وأبوه أخرج له البخاري في الأدب المفرد ، وهو صحابي جليل أول مشاهده أحد ومات بالمدينة سنة أربعين . **قوله** (عن شهد مع رسول الله ﷺ يوم ذات الرقاع صلاة الخوف) قيل إن اسم هذا المبهم سهل بن أبي حشمة ، لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة ، وهذا هو الظاهر من رواية البخاري ، ولكن الراجح أنه أبوه خسوات بن جبير ، لأن أبا أويس روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان شيخ مالك فيه فقال « عن صالح بن خوات عن أبيه ، أخرجه ابن منده في « معرفة الصحابة » من طريقه ، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه ، وجزم النووي في تهذيبه بأنه خوات ابن جبير وقال : أنه محقق من رواية مسلم وغيره . قلت : وسبقه لذلك الغزالي فقال : إن صلاة ذات الرقاع في رواية خوات بن جبير . وقال الرافعي في شرح الوجيز أشهر هذا في كتب الفقه ، والمنقول في كتب الحديث رواية صالح بن خوات عن سهل بن أبي حشمة وعمن صلى مع النبي ﷺ قال : فلعن المبهم هو خوات والد صالح . قلت : وكأنه لم يقف على رواية خوات التي ذكرتها وبالله التوفيق . ويحتمل أن صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حشمة كذلك بهمه تارة وبيمينه أخرى ، إلا أن تعيين كونها كانت ذات الرقاع إنما هو في روايته عن أبيه وليس في رواية صالح عن سهل أنه صلاها مع النبي ﷺ ، وينفع هذا فيما سنذكره قريباً من استبعاد أن يكون سهل بن أبي حشمة كان في سن من يخرج في تلك الغزاة ، فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يروها فتسكون روايته لإياها مرسل صحابي ،

فبهذا يقوى تفسير الذى صلى مع النبى ﷺ بخوات والله أعلم . **قوله** ( ان طائفة صفت معه وطائفة وجاه العدو ) وجاه بكسر الواو وبضمها أى مقابل . **قوله** ( فصلى بالنى معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لأنفسهم ) هذه الكيفية تخالف الكيفية التى تقدمت عن جابر فى عدد الركعات ، وتوافق الكيفية التى تقدمت عن ابن عباس فى ذلك ، لكن تخالفها فى كونه ﷺ ثبت قائما حتى أتمت الطائفة لأنفسها ركعة أخرى ، وفى أن الجميع استمروا فى الصلاة حتى سلموا بسلام النبى ﷺ . **قوله** ( وقال معاذ حدثنا هشام ) كذا الأكثر ، وعند النسفى ، وقال معاذ بن هشام حدثنا هشام ، وفيه رد على أبى نعيم ومن تبعه فى الجزم بأن معاذ هذا هو ابن فضالة شيخ البخارى ، ومعاذ بن هشام ثقة صاحب غرائب ، وقد تابعه ابن عليه عن أبيه هشام وهو الدستوائى أخرجه الطبرى فى تفسيره ، وكذلك أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن هشام عن أبى الزبير ، ومعاذ بن هشام عن أبيه هشام فى إسناد آخر أخرجه الطبرى عن بندار عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن سليمان الشكرى عن جابر ، وسأذكر ما فى رواياتهم من الاختلاف قريبا إن شاء الله تعالى . **قوله** ( كنا مع النبى ﷺ بنخل فذكر صلاة الخوف ) أورده مختصرا معلقا لأن غرضه الإشارة الى أن روايات جابر متفقة على أن الغزوة التى وقعت فيها صلاة الخوف هى غزوة ذات الرقاع ، لكن فيه نظر لأن سياق رواية هشام عن أبى الزبير هذه تدل على أنه حديث آخر فى غزوة أخرى ، وبيان ذلك أن فى هذا الحديث عند الطيالسى وغيره : أن المشركين قالوا : دعوهم فإن لهم صلاة هى أحب اليهم من أبنائهم ، قال فنزل جبريل فأخبره ، فصلى بأصحابه العصر ، وصفهم صفيين ، فذكر صفة صلاة الخوف ، وهذه القصة إنما هى فى غزوة عسفان ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق زهير بن معاوية عن أبى الزبير بلفظ يدل على مناصرة هذه القصة لغزوة محارب فى ذات الرقاع ، ولفظه عن جابر قال : غزونا مع النبى ﷺ قوما من جهينة ، فقاتلونا قتالا شديدا ، فلما أن صلينا الظهر قال المشركون : لو ملنا عليهم ميلة واحدة لأفطعنهم ، فأخبر جبريل النبى ﷺ بذلك ، قال وقالوا : ستأتهم صلاة هى أحب اليهم من الأولاد ، فذكر الحديث . وروى أحمد والترمذى وصححه النسائى من طريق عبد الله بن شقيق عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ نزل بين ضبجان وعسفان ، فقال المشركون : إن هؤلاء صلاة هى أحب اليهم من أبنائهم ، فذكر الحديث فى نزول جبريل لصلاة الخوف ، وروى أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من حديث أبى عياش الزرقى قال : كنا مع النبى ﷺ بعسفان فصلى بنا الظهر وعلى المشركين يومئذ خالد بن الوليد ، فقالوا : لقد أصبنا منهم غفلة ، ثم قال : إن لهم صلاة بعد هذه هى أحب اليهم من أموالهم وأبنائهم ، فنزلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر ، فصلى بنا العصر ففرقنا فرقتين ، الحديث وسياقه نحو رواية زهير عن أبى الزبير عن جابر ، وهو ظاهر فى اتحاد القصة . وقد روى الواقدى من حديث خالد بن الوليد قال : لما أخرج النبى ﷺ إلى الحديبية لقيته بعسفان فوقفت بازائه وتعرضت له ، فصلى بأصحابه الظهر ، فهمننا أن نغير عليهم فلم يعزم لنا ، فأطلع الله نبيه على ذلك فصلى بأصحابه العصر صلاة الخوف ، الحديث ، وهو ظاهر فيما قررته أن صلاة الخوف بعسفان غير صلاة الخوف بذات الرقاع ، وأن جابرا روى القصةين معا ، فأما رواية أبى الزبير عنه فى قصة عسفان ، وأما رواية أبى سلمة ووهب بن كيسان وأبى موسى المصرى عنه فى غزوة ذات الرقاع وهى غزوة محارب ونطبة ، وإذا تقرر أن أول ما صليت صلاة الخوف فى عسفان وكانت فى عمرة الحديبية وهى بعد الخندق وقرظة وقد صليت صلاة الخوف فى غزوة ذات الرقاع وهى بعد عسفان فتمين تأخرها

عن الخندق وعن قريظة وعن الحديبية أيضا ، فيقوى القول بأنها بعد خيبر ، لأن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية ، وأما قول الغزالي إن غزوة ذات الرقاع آخر الغزوات فهو غلط واضح ، وقد بالغ ابن الصلاح في إنكاره . وقال بعض من انتصر للغزالي : لعله أراد آخر غزوة صليت فيها صلاة الخوف ، وهذا انتصار مردود أيضا ، لما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي بكرة أنه صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف ، وإنما أسلم أبو بكرة في غزوة الطائف باتفاق ، وذلك بعد غزوة ذات الرقاع قطعا ، وإنما ذكرت هذا استطرادا لتسكل الفائدة . قوله ( قال مالك ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( وذلك أحسن ما سمعت في صلاة الخوف ) يقتضى أنه سمع في كيفية صفات متعددة ، وهو كذلك ، فقد ورد عن النبي ﷺ في صفة صلاة الخوف كيفية حملها بعض العلماء على اختلاف الأحوال ، وحملها آخرون على التوسع والتخيير ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب صلاة الخوف ، وما ذهب إليه مالك من ترجيح هذه الكيفية وافقه الشافعي وأحمد ودارد على ترجيحها لسلامتها من كثرة المخالفة ولكونها أحوط لأمر الحرب ، مع تجويزهم الكيفية التي في حديث ابن عمر . ونقل عن الشافعي أن الكيفية التي في حديث ابن عمر منسوخة ولم يثبت ذلك عنه ، وظاهر كلام المالكية عدم إجازة الكيفية التي في حديث ابن عمر ، واختلفوا في كيفية رواية سهل بن أبي حنيفة في موضع واحد وهو أن الإمام هل يسلم قبل أن تأتي الطائفة الثانية بالركعة الثانية أو ينتظرها في التشهد ليسلوا معه ؟ فبالاول قال المالكية ، وزعم ابن حزم أنه لم يرد عن أحد من السلف القول بذلك والله أعلم . ولم تفرق المالكية والخنفية حيث أخذوا بالكيفية التي في هذا الحديث بين أن يكون العدو في جهة القبلة أم لا ، وفرق الشافعي والجمهور فحملوا حديث سهل على أن العدو كان في غير جهة القبلة فلذلك صلى بكل طائفة وحدها جميع الركعة ، وأما إذا كان العدو في جهة القبلة فعلى ما تقدم في حديث ابن عباس أن الإمام يحرم بالجميع ويركع بهم ، فإذا سجد سجد معه صف وحرس صف الخ . ووقع عند مسلم من حديث جابر د صنفنا صفين والمشركون بيننا وبين القبلة ، وقال السهيلي : اختلف العلماء في الرجوع ، فقالت طائفة يعمل منها بما كان أشبه بظاهر القرآن ، وقالت طائفة يجتهد في طلب الاخير منها فانه الناسخ لما قبله ، وقالت طائفة يؤخذ بأصحها نقلا وأعلاما رواة . وقالت طائفة يؤخذ بجميعها على حسب اختلاف أحوال الخوف ، فإذا اشتد الخوف أخذ بأيسرها مؤنة ، والله أعلم . قوله ( تابعه الليث عن هشام عن زيد بن أسلم أن القاسم بن محمد حدثه قال صلى النبي ﷺ في غزوة بني أنمار ) قلت : لم يظهر لي سراد البخاري بهذه المتابعة ، لأنه إن أراد المتابعة في المتن لم يصح ، لأن الذي قبله غزوة محارب وتعلية بنخل ، وهذه غزوة أنمار ، ولكن يحتمل الاتحاد لأن ديار بني أنمار تقرب من ديار بني تعلية ، وسيأتى بعد باب أن أنمار في قبائل منهم بطن من غطفان ، وإن أراد المتابعة في الاسناد فليس كذلك . بل الروايتان متخالفتان من كل وجه : الاولى متصلة بذكر الصحابي وهذه مرسلة ، ورجال الاولى غير رجال الثانية ، ولعل بعض من لا بصر له بالرجال يظن أن هشاما المذكور قبل هو هشام المذكور ثانيا ، وليس كذلك فان هشاما الراوى عن أبي الزبير هو الدستوائي كما بينته قبل وهو بصرى ، وهشام شيخ الليث فيه هو ابن سعد وهو مدني ، والدستوائي لا رواية له عن زيد بن أسلم ولا رواية لليث بن سعد عنه ، وقد وصل البخاري في تاريخه هذا المعلق قال د قال لي يحيى بن عبد الله بن بكير حدثنا الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم سمع القاسم بن محمد أن النبي ﷺ صلى في غزوة بني أنمار فحواه ، يعني نحو حديث صالح بن خوات عن سنان بن أبي حنيفة

في صلاة الخوف . قلت : فظهر لي من هذا وجه المتابعة ، وهو أن حديث سهل بن أبي حشمة في غزوة ذات الرقاع متحد مع حديث جابر ، لكن لا يلزم من اتحاد كيفية الصلاة في هذه وفي هذه أن تتحد الغزوة ، وقد أفرد البخاري غزوة بني النمار بالذكر كما سيأتي بعد باب . نعم ذكر الواقدي أن سبب غزوة ذات الرقاع أن أعرابيا قدم بمحلب إلى المدينة فقال : إني رأيت ناسا من بني ثعلبة ومن بني النمار وقد جمعوا لكم جموعا وأنتم في غفلة عنهم ، فخرج النبي ﷺ في أربعمائة ويقال سبعمائة ، فملى هذا فغزوة النمار متحدة مع غزوة بني عارب وثعلبة ، وهي غزوة ذات الرقاع ، والله أعلم . ويحتمل أن يكون موضع هذه المتابعة بعد حديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات فيكون متأخرا عنه ، ويكون تقديمه من بعض النقلة عن البخاري ، ويؤيد ذلك ما ذكرته عن تاريخ البخاري فانه بين في ذلك ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا يحيى عن يحيى ) الاول هو ابن سعيد القطان وشيخه هو ابن سعيد الانصاري ، والقاسم بن محمد أي ابن أبي بكر الصديق ، وصالح بن خوات تقدم التعريف به ، ففي الاسناد ثلاثة من التابعين المدنيين في نسق : يحيى الانصاري فن فوّه وسهل بن أبي حشمة بفتح المهملة وسكون المثناة واسمه عبد الله وقيل عامر وقيل اسم أبيه عبد الله وأبو حشمة جده واسمه عاصم بن ساعدة ، وهو أنصاري من بني الحارث بن الخزرج ، اتفق أهل العلم بالأخبار على أنه كان صغيرا في زمن النبي ﷺ إلا ما ذكر ابن أبي حاتم عن رجل من ولد سهل أنه حدثه أنه بايع تحت الشجرة وشهد المشاهد إلا بدرا وكان الدليل ليلة أحد . وقد تعقب هذا جماعة من أهل المعرفة وقالوا : إن هذه الصفة لأبيه ، وأما هو فأت النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين ، ومن جزم بذلك الطبري وابن حبان وابن السكن وغير واحد ، وعلى هذا فتسكون روايته لقصة صلاة الخوف مرسله ويتعين أن يكون مراد صالح بن خوات من شهد مع النبي ﷺ صلاة الخوف غيره ، والذي يظهر أنه أبوه كما تقدم والله أعلم . **قوله** ( يقوم الإمام ) هذا ذكره موقوفا ، وقد أخرجه المصنف بعد حديث من طريق ابن أبي حاتم واسمه عبد العزيز عن يحيى بن سعيد الانصاري ، وأورده من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه مرفوعا . **قوله** ( عن سهل بن أبي حشمة عن النبي ﷺ ) مثله ( أي مثل المتن الموقوف من رواية يحيى عن يحيى ، وقد أورده مسلم وأبو داود من هذا الوجه بلفظ « أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه في الخوف فصنفهم خلفه صفين ، فذكر الحديث ، وهو مما يقوى ما قدمته أن سهل بن أبي حشمة لم يشهد ذلك وأن المراد بقول صالح بن خوات من شهد أبوه لا سهل والله أعلم . **قوله** ( أن ابن عمر رضي الله عنهما قال . غزوت مع رسول الله ﷺ قبل نجد فوازيئا ) بالزاي أي قائلنا ( العدو فصافقنا لهم ) وقد تقدم في د باب صلاة الخوف ، أن في رواية الكشميني د فصففناهم ، وكذا أخرجه أحمد عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه ، وهكذا أورده البخاري من طريق شعيب هنا مقتصرًا منها على هذا القدر ، وعقبها بطريق معمر فلم يتعرض لصدر الحديث بل أوله « أن رسول الله ﷺ صلى باحدى الطائفتين والطائفة الأخرى مواجهة العدو ، الحديث ، فأما رواية شعيب فتقدمت في د باب صلاة الخوف ، تأمة ، وأما رواية معمر فأخرجها أبو داود عن مسدد شيخ البخاري فيه كذلك ، ووقع في آخرها د ثم قام هؤلاء فقضوا ركعتهم ، وقام هؤلاء فقضوا ركعتهم ، ولفظ القضاء فيها على معنى الأداء لا على معنى القضاء الاصطلاحي ، وقد وقع في رواية شعيب د فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدة ، وهي تبين المراد في رواية ابن جريج عن الزهري عند أحمد نحوه ، وقد تقدم الكلام على بقية هذا الحديث في د باب صلاة الخوف ،



٤١٣٤ - **حدثنا** أبو البان حدثنا شعيب عن الزهري قال حدثني سنان وأبو سلمة أن جابراً أخبره « أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد » .

٤١٣٥ - **حدثنا** إسماعيل حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن سنان ابن أبي سنان الدؤلى عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أخبره « أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد ، فلما قفل رسول الله ﷺ قفل معه ، فأدركتهم القافلة في وادٍ كثير للمعاصير ، فنزل رسول الله ﷺ وتفرق الناس في المعاصير يستظلون بالشجر ، ونزل رسول الله ﷺ تحت شجرة فعلق بها سيفه . قال جابر : فمنا نومة فإذا رسول الله ﷺ يدهونا ، فحُثناه ، فإذا عنده أمرأتى جالسة ، فقال رسول الله ﷺ : إن هذا اختلط سيفى وأنا نائم ، فاستيقظت وهو في يدي صلتاً ، فقال لى : من يملك منى ؟ قلت : الله ، فهذا جالس . ثم لم يعاقبه رسول الله ﷺ » .

٤١٣٦ - وقال أبان حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال « كنا مع النبي ﷺ بذات الرقاع ، فإذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها فنبى ﷺ . فجاء رجل من المشركين وسيف النبي ﷺ معانٍ بالشجرة ، فاخترطه فقال له : تخافنى ؟ فقال له : لا . قال : فمن يملك منى ؟ قال : الله . فتهدأ أصحاب النبي ﷺ وأقيمت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين ، وكان لنبى ﷺ أربع وقوم ركعتان . وقال مسدد عن أبي هوانة عن أبي بشر « اسم الرجل غورث بن الحارث . وقاتل فيها محارب خصفة » .

٤١٣٧ - وقال أبو الزبير عن جابر « كنا مع النبي ﷺ بنخل فصلى الخوف » . وقال أبو هريرة « صليت مع النبي ﷺ في غزوة نجد صلاة الخوف » . وإنما جاء أبو هريرة إلى النبي ﷺ أيام خيبر

**قوله** ( حدثني سنان وأبو سلمة ) أما سنان فهو ابن أبي سنان الدؤلى كما في الرواية الثانية ، والدؤلى بضم المهملة وفتح الهمزة ، وهو مدنى اسم أبيه يزيد بن أمية ، وثقه العجلي وغيره وماله في البخارى سوى هذا الحديث وآخر من روايته عن أبي هريرة في الطب ، وأما أبو سلمة فهو ابن عبد الرحمن بن عوف كذا رواه شعيب عنهما ، ورواه إبراهيم بن سعد كما تقدم في الجهاد فلم يذكر فيه أبا سلمة ، وكذا رواه مسلم عن محمد بن جعفر الوركاني عن إبراهيم بن سعد ، ورواه الحارث بن أبى أسامة عن محمد الوركاني هذا فأثبت فيه أبا سلمة ، ورواه ابن أبى حتيق عن الزهري فلم يذكر أبا سلمة ، ورواه معمر عن الزهري كما سيأتى بعد أحاديث قليلة فلم يذكر سنانا ، فكأن الزهري كان تارة يجمعهما وتارة يفرد أحدهما . وإسماعيل في الرواية الثانية هو ابن أبى أويس ،

وأخوه هو عبد الحميد ، وسليمان شيخه هو ابن بلال ، ومحمد بن أبي عتيق نسب إلى جده ، فإن أبا عتيق هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، ومحمد هذا الراوى هو ابن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، وقد ساق البخارى الحديث على لفظ ابن أبي عتيق وليس فيه ذكر أبى سلمة ، وذكر من طريق شعيب وهى عن سنان وأبى سلمة معا قطعة يسيرة ، فإن جابرا أخبر أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد ، وتقدم فى الجهاد عن أبى اليمان وحده بتمامه ، ورأيتها موافقة لرواية ابن أبي عتيق إلا فى آخره كما سأبينه . وأما رواية إبراهيم بن سعد ففيها اختصار . وقد رواه عن جابر أيضا سليمان بن قيس كما فى رواية مسدد التى بعد هذه بحديث . ورواه يحيى ابن أبي كثير عن أبى سلمة كما فى الرواية المعلقة بعده ، فذكر بعض ما فى حديث الزهرى وزاد قصة صلاة الخوف . **قوله** ( أنه غزا مع رسول الله ﷺ قبل نجد ) فى رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة وكنا مع رسول الله ﷺ بذات الرقاع . **قوله** ( فأدركتهم القائلة ) أى وسط النهار وشدة الحر . **قوله** ( كثير العناء ) بكسر المهملة وتخفيف الضاد المعجمة : كل شجر يعظم له شوك ، وقيل هو العظيم من السمم مطلقا ، وقد تقدم غير مرة . **قوله** ( فنزل رسول الله ﷺ تحت سمر ) أى شجرة كثيرة الورد ، وفى رواية معمر « فاستظل بها » ، ويفسر ما فى رواية يحيى « فاذا أتينا على شجرة ظليلة تركناها للنبى ﷺ » . **قوله** ( قال جابر ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وسقط ذلك من رواية معمر . **قوله** ( فاذا رسول الله ﷺ يدعوننا ، فنجشاه ، فاذا عنده أعرابي ) هذا السياق يفسر رواية يحيى ، فإن فيها « فجاء رجل من المشركين إلح » ، فبينت هذه الرواية أن هذا القدر لم يحضره الصحابة وإنما سمعوه من النبى ﷺ بعد أن دعاهم واستبقوا . **قوله** ( أعرابي جالس ) فى رواية معمر « فاذا أعرابي قاعد بين يديه » ، وسأبني ذكر اسمه قريبا . **قوله** ( وهو فى يده صلتا ) بفتح المهملة وسكون اللام بعدها مثناة ، أى مجردا عن غمده . **قوله** ( فقال لى : من يملك منى ) ؟ فى رواية يحيى « فقال : تخافنى ؟ قال : لا . قال : فمن يملك منى ؟ » وكرر ذلك فى رواية أبى اليمان فى الجهاد ثلاث مرات ، وهو استفهام لإنكار ، أى لا يملك منى أحد ، لأن الأعرابي كان قائما والسيوف فى يده والنبى ﷺ جالس لا سيف معه . ويؤخذ من مراجعة الأعرابي له فى الكلام أن الله سبحانه وتعالى منع نبيه ﷺ منه ، وإلا فما أحوج ، إلى مراجعته مع احتياجه إلى الحظوة عند قومه بقتله ، وفى قول النبى ﷺ فى جوابه « الله ، أى يملك منك إشارة إلى ذلك ، ولذلك أعادها الأعرابي فلم يزد على ذلك الجواب ، وفى ذلك غاية التكم به وعدم المبالاة به أصلا . **قوله** ( فها هو ذا جالس ثم لم يعاقبه رسول الله ﷺ ) فى رواية يحيى بن أبى كثير « فتهدده أصحاب رسول الله ﷺ » ، وظهرها يشعر بأنهم حضروا القصة وأنه إنما رجع عما كان عزم عليه بالتهديد ، وليس كذلك ، بل وقع فى رواية إبراهيم بن سعد فى الجهاد بعد قوله : قالت الله « فشام السيف » وفى رواية معمر « فشامه » والمراد أغمده ، وهذه الكلمة من الأضداد ، يقال شامه إذا استله وشامه إذا أغمده ، قاله الخطابى وغيره ، وكان الأعرابي لما شاهد ذلك الثبات العظيم وعرف أنه حيل بينه وبينه تحقق صدقه وعلم أنه لا يصل إليه فالتقى السلاح وأمكن من نفسه . ووقع فى رواية ابن إسحق بعد قوله قال الله « فدفع جبريل فى صدره فوق السيف من يده فأخذه النبى ﷺ » وقال : من يملك أنت منى ؟ قال : لا أحد . قال : قم فاذهب لئلا نك . فلما ولى قال : أنت خير منى ، وأما قوله فى الرواية « فها هو جالس ثم لم يعاقبه » ، فيجمع مع رواية ابن إسحق بأن قوله « فاذهب » كان بعد أن أخبر الصحابة بقمته ، فمن عليه لشدته رغبة النبى ﷺ فى استئلاف الكفار ليدخلوا فى

الاسلام ، ولم يؤاخذه بما صنع ، بل عفا عنه . وقد ذكر الواقدي في نحو هذه القصة أنه أسلم وأنه رجع الى قومه فامتدى به خلق كثير . ووقع في رواية ابن إسحق التي أشرت اليها ثم أسلم بعد ، . **قوله** ( وقال أبان ) هو ابن يزيد العطار ، وروايته هذه وصلها مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عفان عنه بتامه . **قوله** ( وأقيمت الصلاة فصل بطائفة ركعتين الخ ) هذه السكيفية مخالفة للسكيفية التي في طريق أبي الزبير عن جابر ، وهو بما يقوى أنهما واقعتان . **قوله** ( وقال مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر : اسم الرجل غوث بن الحارث ، وقاتل فيها محارب خصم ) هكذا أوردته مختصرا من الإسناد ومن المتن ، فاما الاسناد فأبو عوانة هو الواضح البصري ، وأما بشر فهو جعفر بن أبي وحشة ، وبقية الاسناد ظاهر فيما أخرجه مسدد في مسنده رواية معاذ بن المثني عنه ، وكذلك أخرجهما إبراهيم الحربي في كتاب « غريب الحديث » له عن مسدد عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سليمان بن قيس عن جابر ، وأما المتن فتمامه عن جابر قال « غزا رسول الله ﷺ محارب خصم بنخل فراوا من المسلمين غرة ، فجاء رجل منهم يقال له غوث بن الحارث حتى قام على رسول الله ﷺ بالسيف ، فذكره وفيه فقال الاعرابي : غير أني أعاهدك أن لا أقاتلك ولا أكون مع قوم يقاتلونك ، غلى سبيله . فجاء الى أصحابه فقال : جئتمكم من عند خير الناس . فلما حضرت الصلاة صلى رسول الله ﷺ بالناس ، الحديث . وغوث وزن جعفر وقيل بضم أوله وهو بنين معجمة وراء . ومثناة مأخوذ من الفرث وهو الجوع ، ووقع عند الخطيب بالكاف بدل المثناة ، وحكى الخطابي فيه غويرث بالتصغير ، وحكى عياض أن بعض المغاربة قال في البخاري بالعين المهملة قال : وصوابه بالمعجمة . ومحارب خصم تقدم بيانه في أول الباب . ووقع عند الواقدي في سبب هذه القصة أن اسم الاعرابي دعثور وأنه أسلم ، لكن ظاهر كلامه أنهما قصتان في غزوتين فالفه أعلم . وفي الحديث فرط شجاعة النبي ﷺ وقوة يقينه وصبره على الأذى وحمله عن الجهال . وفيه جواز تفرق المسكر في النزول ونومهم ، وهذا محله إذا لم يكن هناك ما يخافون منه . **قوله** ( وقال أبو الزبير عن جابر : كنا مع رسول الله ﷺ بنخل فصلي الخوف ) تقدمت الإشارة الى ذكر من وصله قبل مع التنبيه على ما فيه من المغايرة . **قوله** ( وقال أبو هريرة صليت مع النبي ﷺ في غزوة نجد صلاة الخوف ) وصله أبو داود وابن حبان والطحاوي من طريق أبي الأسود أنه سمع عروة يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة هل صليت مع النبي ﷺ صلاة الخوف ؟ قال أبو هريرة : نعم . قال مروان : متى ؟ قال : عام غزوة نجد . **قوله** ( وإنما جاء أبو هريرة الى النبي ﷺ أيام خيبر ) يريد بذلك تأكيد ما ذهب اليه من أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر . لكن لا يلزم من كون الغزوة كانت من جهة نجد أن لا تتعدد ، فإن نجدا وقع القصد الى جهتها في عدة غزوات ، وقد تقدم تقرير كون جابر روى قصتين مختلفتين في صلاة الخوف بما يغني عن إعادته ، فيحتمل أن يكون أبو هريرة حضر التي بعد خيبر لا التي قبل خيبر

### ٣٢ - باب غزوة بني المصطلق من خزاعة وهي غزوة المريسيم

قال ابن إسحاق : وذلك سنة ست ، وقال موسى بن عتبة : سنة أربع

وقال الثعلباني بن راشد عن الزهري : كان حديث الإفك في غزوة المريسيم

٤١٣٨ - حديث قتيبة بن سعيد أخبرنا إسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن محمد بن يحيى

ابن حبان عن ابن محيريز أنه قال « دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري جالس إليه ، فسأله عن العزل ، قال أبو سعيد : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق ، فأصبنا سبباً من سبي العرب ، فاشتبهنا للنساء واشتدت علينا المُرَبَّة وأحببنا العزل ، فأردنا أن نَعَزِلَ ، وقلنا نَعَزِلُ ورسول الله ﷺ بين أظهرنا قبل أن نسأله ؟ فسأله عن ذلك فقال : ما عليكم أن لا تفعلوا ، ما من نَسَمَةٍ كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة »

٤١٣٩ - **حديث** محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله قال « غزونا مع رسول الله ﷺ غزوة نجد ، فلما أدر كنهه القائلة وهو في وادٍ كثير العِضَامِ فنزل تحت شجرة واستظل بها وعلق سيفه ، ففرق الناس في الشجر يستظلون . وبيننا نحن كذلك إذ دعانا رسول الله ﷺ ، فخرجنا ، فإذا امرأيتي قاعد بين يديه فقال : إن هذا أتانى وأنا نائم ، فاختلط سيفي ، فاستيقظت وهو قائم على رأسي فخرط سيفي صلنا ، قال : من يَنْمُكُ مني ؟ قلت : الله . فشامه ثم قعد ، فهو هذا . قال ولم يعافيه رسول الله ﷺ »

### ٣٣ - باب غزوة أنمار

٤١٤٠ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَة عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال « رأيت النبي ﷺ في غزوة أنمار يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق متطوعاً »

**قوله** ( باب ) هكذا وقع هنا ، وذكر ما يتعلق بها . ثم أورد حديث أبي سعيد في العزل ثم قال بعد ذلك « حدثني محمود ، يعني ابن غيلان « حدثنا عبد الرزاق » فذكر حديث جابر في غزوة نجد ، وفيه قصة الأعرابي ، وهذا محل في غزوة ذات الرقاع . وقد وقع في رواية أبي ذر عن المستمل « في غزوة ذات الرقاع . وهو أنس . ثم ذكر بعد هذه ترجمة وهي غزوة أنمار ، وذكر فيه حديث جابر « رأيت النبي ﷺ في غزوة أنمار يصلي على راحلته ، وهذا الحديث قد تقدم في « باب قصر الصلاة » وكان محل هذا قبل غزوة بني المصطلق لأنه عقبه بترجمة حديث الألفك والالفك كان في غزوة بني المصطلق فلما معنى لإدخال غزوة أنمار بينهما ، بل غزوة أنمار يشبه أن تكون هي غزوة محارب وبني ثعلبة ، لما تقدم من قول أبي عبيد : إن الماء لبني أشجع وأنمار وغيرهما من قيس ، والذي يظهر أن التقديم والتأخير في ذلك من النسخ والله أعلم . ولم يذكر أهل المغازي غزوة أنمار ، وذكر مغلطاي أنها غزوة أمر بفتح الهمزة وكسر الميم ، فقد ذكر ابن إسحق أنها كانت في صفر ، وعند ابن سعد « قدم قادم بجلب فأخبر أن أنمار وثعلبة قد جمعوا لهم ، فخرج لعشر خلون من الحرم فاتى محلهم بذات الرقاع ، وقبل أن غزوة أنمار وقعت في أثناء غزوة بني المصطلق لما روى أبو الزبير عن جابر « أرسلني رسول الله ﷺ وهو منطلق إلى بني المصطلق ، فأتيته وهو يصلي على بعير ، الحديث . ويؤيده رواية الليث عن القاسم بن محمد « إن النبي ﷺ صلى في غزوة بني أنمار صلاة الخوف » ويحتمل أن رواية جابر أصلاته ﷺ تعددت . **قوله**

(غزوة بنى المصطلق من خزاعة وهي غزوة المريسيع) أما المصطلق فهو بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، وهو لقب ، واسمه جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة ، بطن من بنى خزاعة . وقد تقدم بيان نسب خزاعة في أوائل السيرة النبوية : وأما المريسيع فبضم الميم وفتح الراء وسكون التحتانيتين بينهما مهملة مكسورة وآخره عين مهملة ، هو ماء لبنى خزاعة بينه وبين الفرج مسيرة يوم . وقد روى الطبراني من حديث سفيان بن وبرة قال دكنا مع النبي ﷺ في غزوة المريسيع غزوة بنى المصطلق . **قوله** ( قال ابن إسحق وذلك سنة ست ) كذا هو في مغازي ابن إسحق رواية يونس بن بكير وغيره عنه وقال : في شعبان وبه جزم خليفة والطبري ، وروى البيهقي من رواية قتادة وعروة وغيرهما أنها كانت في شعبان سنة خمس ، وكذا ذكرها أبو معشر قبل الخندق . **قوله** ( وقال موسى بن عقبة سنة أربع ) كذا ذكره البخاري ، وكأنه سبق فلم أراد أن يكتب سنة خمس فسكتب سنة أربع . والذي في مغازي موسى بن عقبة من عدة طرق أخرجه الحاكم وأبو سعيد الزيسابوري والبيهقي في الدلائل وغيرهم سنة خمس ، ولفظه عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب ثم قاتل رسول الله ﷺ بنى المصطلق وبنى لحيان في شعبان سنة خمس ، ويؤيده ما أخرجه البخاري في الجهاد عن ابن عمر أنه غزا مع النبي ﷺ بنى المصطلق في شعبان سنة أربع ، ولم يؤذن له في القتال لأنه إنما أذن له فيه في الخندق كما تقدم وهي بعد شعبان سواء قلنا إنها كانت سنة خمس أو سنة أربع ، وقال الحاكم في « الأكليل » قول عروة وغيره إنها كانت في سنة خمس أشبه من قول ابن إسحق . قلت : ويؤيده ما ثبت في حديث الإفك أن سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عباد في أصحاب الإفك كما سيأتي ، فلو كان المريسيع في شعبان سنة ست مع كون الإفك كان فيها لكان ما وقع في الصحيح من ذكر سعد بن معاذ غلطا لأن سعد بن معاذ مات أيام قريظة وكانت سنة خمس على الصحيح كما تقدم تقريره ، وإن كانت كما قيل سنة أربع فهي أشد ، فيظهر أن المريسيع كانت سنة خمس في شعبان لتكون قد وقعت قبل الخندق لأن الخندق كانت في شوال من سنة خمس أيضا فتسكون بعدها فيكون سعد بن معاذ موجودا في المريسيع ورمى بعد ذلك بسهم في الخندق ومات من جراحته في قريظة . وسأذكر ما وقع لعياض من ذلك في أثناء الكلام على حديث الإفك إن شاء الله تعالى . ويؤيده أيضا أن حديث الإفك كان سنة خمس إذ الحديث فيه التصريح بأن القصة وقعت بعد نزول الحجاب والحجاب كان في ذي القعدة سنة أربع عند جماعة فيكون المريسيع بعد ذلك فيرجح أنها سنة خمس ، أما قول الواقدي إن الحجاب كان في ذي القعدة سنة خمس فردود ، وقد جزم خليفة وأبو عبيدة وغير واحد بأنه كان سنة ثلاث ، لحصلنا في الحجاب على ثلاثة أقوال أشهرها سنة أربع والله أعلم . **قوله** ( وقال النعمان بن راشد عن الزهري كان حديث الإفك في غزوة المريسيع ) وصله الجوزقي والبيهقي في « الدلائل » من طريق حماد بن زيد عن النعمان بن راشد ومعمّر عن الزهري عن عائشة فذكر قصة الإفك في غزوة المريسيع ، وبهذا قال ابن إسحق وغير واحد من أهل المغازي إن قصة الإفك كانت في رجوعهم من غزوة المريسيع . وذكر ابن إسحق عن مشايخه عاصم بن عمر بن قتادة وغيره أنه ﷺ باغاه أن بنى المصطلق يجمعون له وقائدهم الحارث بن أبي ضرار فخرج إليهم حتى لقيهم على ماء من مياههم يقال له المريسيع قريبا من الساحل ، فزاحف الناس واقتتلوا ، فهزمهم الله ، وقتل منهم ، ونقل رسول الله ﷺ نسائهم وأبنائهم وأموالهم . كذا ذكر ابن إسحق بأسانيد مرسله ، والذي في الصحيح كما تقدم في كتاب العتق من حديث ابن عمر يدل على أنه أغار عليهم

على حين غفلة منهم فأوقع بهم ولغظه ، ان النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارتون وأنعامهم نستقى على الماء ، فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم ، الحديث ، فيحتمل أن يكون حين الايضاح بهم ثبتوا قليلا ، فلما كثر فيهم القتل انهزموا بأن يكون لما دهمهم وهم على الماء ثبتوا وتصافوا ووقع القتال بين الطائفتين ثم بعد ذلك وقعت الغلبة عليهم ، وقد ذكر هذه القصة ابن سعد نحو ما ذكر ابن إسحق ، وأن الحارث كان جمع جموعا وأرسل عينا تأتية بخبر المسلمين فظفروا به فقتلوه ، فلما ناله ذلك هلع وتفرق الجمع وانتهى النبي ﷺ الى الماء وهو المريسيع فصفا أصحابه للقتال ورموهم بالنبل ثم حملوا عليهم حملة واحدة فما أقلت منهم لإنسان بل قتل منهم عشرة وأسر الباقون رجالا ونساء ، وساق ذلك اليعمرى في دعيون الاثر ، ثم ذكر حديث ابن عمر ثم قال : أشار ابن سعد إلى حديث ابن عمر ثم قال : الأول أثبت . قلت : آخر كلام ابن سعد ، والحكم بكون الذي في السير أثبت بما في الصحيح مردود ، ولا سيما مع إمكان الجمع والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن محيرز واسمه عبد الله ومحيرز بمهمله وراء ثم زاي بصيغة التصغير عن أبي سعيد في قصة العزل ، وسيأتي شرحه في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ، والغرض منه هنا ذكر غزوة بني المصطلق في الجلفة ، وقد أشرت إلى قصتها بحملا والله الحمد

### ٣٤ - باب حديث الإفك

والأفك ، بمنزلة النجس والنجس يقال إفكهم أفكهم وأنكهم ،

فن قال ﴿ أفكهم ﴾ يقول : صرّفهم عن الإيمان وكذبهم ،

كما قال [ ٩ الذاريات ] : ﴿ يُؤفّكُ عنه مَنْ أفيك ﴾ : يُصرّفُ عنه مَنْ مُصرّفٌ

٤١٤١ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن عبد الله عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، وكلمهم حدثني طائفة من حديثها وبعضهم كان أوعى لحديثها من بعض وأثبت له اقتصاصا ، وقد وعيتُ عن كل رجل منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة ، وبعض حديثهم بصديق بعضا ، وإن كان بعضهم أوعى له من بعض ، قالوا « قالت عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا أراد سقرا أقرع بين أزواجه ، فأبتهن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ معه . قالت عائشة : فأقرع بيننا في غزوة غزاها فخرج فيها سهمي ، فخرجت مع رسول الله ﷺ بعدما أنزل الحجاب ، فكدتُ أحملُ في هودجِي وأنزلُ فيه . فميرنا ؛ حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من غزوته تلك وقفل ودنونا من المدينة قافلين آذن ليلة بارحيل ، فمعت حين آذنوا بالرحيل فشب حتى جاوزتُ الجيش ، فلما قضيتُ شأني أقبلتُ إلى رحلي فلدتُ صدرِي فإذا عقد لي من جزع ظفارٍ قد انقطع ، فرجعت فالتست هقدى لخسني ابتعاؤه . قالت وأقبل الرهط الذين كانوا يُرحلونني فاحتملوا هودجِي فرحلوه على بعيري الذي كنت أركبُ عليه - وهم يحسبون أني فيه ، وكان النساء إذ ذاك خفافا لم يهبلن ولم يفسهن اللحم ، إنما يأكلن العلفاء من الطعام - فلم يستنكير القوم

خِيفَةُ الْمَوْجِ حِينَ رَفَعُوهُ وَحَمَلُوهُ ، وَكَانَتْ جَارِيَةً حَدِيثَةَ الشَّيْءِ ، فَبَعَثُوا الْجَلَاحِ فَسَارُوا ، وَوَجَدَتْ عُقْدَى بَعْدَ مَا اسْتَمَرَّ الْجَيْشُ ، فَجُنْتُ مَنَازِلَهُمْ وَلَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ دَائِعٌ وَلَا مَجِيبٌ . فَتَيَمَّمْتُ مَنْزِلَ الَّذِي كُنْتُ بِهِ ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُمْ سَيَفْقِدُونِي فَيَرْجِعُونَ إِلَيَّ . فَبَيْنَا أَنَا جَالِسَةٌ فِي مَنْزِلِي غَلَبَتْنِي عَيْنِي فَنِمْتُ ، وَكَانَ صَفْوَانُ بْنُ الْمُطَّلِّحِ الشُّلَمِيِّ ثُمَّ الْفَزَّ كَوَانِي مِنْ وَرَاءِ الْجَيْشِ ، فَأَصْبَحَ عِنْدَ مَنْزِلِي ، فَرَأَى سَوَادَ إِنْسَانٍ نَائِمٍ ، فَمَرَفَنِي حِينَ رَأَيْتِي ، وَكَانَ رَأَى قَبْلَ الْحِجَابِ ، فَاسْتَيْقَظْتُ بِاسْتِرْجَاعِهِ حِينَ عَرَفَنِي ، فَخَمَرْتُ وَجْهِي بِمِجْلَابِي . وَوَاللَّهِ مَا تَكَلَّمْنَا بِكَلِمَةٍ ، وَلَا سَمِعْتُ مِنْهُ كَلِمَةً غَيْرَ اسْتِرْجَاعِهِ ، وَهُوَ حَتَّى أَنَاخَ رَاحِلَتَهُ ، فَوَطِئْتُ عَلَى يَدَيْهَا ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَرَكِبْتُهَا ، فَانطَلَقَ يَقُودُنِي الرَّاحِلَةَ حَتَّى أَتَيْنَا الْجَيْشَ مَوْغِرِينَ فِي نَحْرِ الظَّاهِرَةِ وَمِنْ زُرُولٍ . قَالَتْ : فَمَلَأَتْ مِنْ هَلَاكِ . وَكَانَ الَّذِي تَوَلَّى كِبَرُ الْإِفْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سَلُولٍ . قَالَ عُرْوَةُ : أَخْبَرْتُ أَنَّهُ كَانَ يُشَاعُ وَبُحِدَتْ بِهِ عِنْدَهُ . فَيَقْرَأُ وَيَسْمَعُهُ وَيَسْتَوْشِيهِ . وَقَالَ عُرْوَةُ أَيْضًا : لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَهْلِ الْإِفْكَ أَيْضًا إِلَّا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَمِطْطَحُ بْنُ أَثَاثَةَ وَحَنَّةُ بِنْتُ جَبْحَشٍ فِي نَاسٍ آخَرِينَ لَا أَعْلَمُ لِي بِهِمْ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ عُصْبَةٌ - كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى - وَإِنَّ كِبَرَ ذَلِكَ يُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سَلُولٍ . قَالَ عُرْوَةُ : كَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرَهُ أَنْ يُسَبَّ عِنْدَهَا حَسَّانُ وَتَقُولُ إِنَّهُ الَّذِي قَالَ :

فَانْ أَبِي وَالَّذِي وَعِزُّهُ لِعِزِّهِ مِنْكُمْ وَقَاهُ

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَاشْتَكَيْتُ حِينَ قَدِمْتُ شَهْرًا ، وَالنَّاسُ يُقِيمُونَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِفْكَ ، لَا أَشْمُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ يَرَبُّبُنِي فِي وَجْهِ أَنْ لَا أَعْرِفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْإِفْكَ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مِنْهُ حِينَ أَشْتَكِي ، إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُولُ : كَيْفَ نَيْسُكُمْ ؟ ثُمَّ يَنْصَرِفُ ، فَذَلِكَ يَرَبُّبُنِي وَلَا أَشْمُرُ بِالْشَرِّ ، حَتَّى خَرَجْتُ حِينَ نَفَقْتُ ، فَخَرَجْتُ مَعَ أُمِّ مِطْطَحٍ قَبْلَ الْإِفْكَ - وَكَانَ مُتَمَرِّزًا ، وَكُنَّا لَا نَخْرُجُ إِلَّا لَيْلًا إِلَى لَيْلٍ - وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ نَتَّخِذَ السَّكْنَفَ قَرِيبًا مِنْ بَوْنَا ، قَالَتْ وَأَمْرُنَا أَمْرُ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي الْبَرِّيَّةِ قَبْلَ الْغَائِطِ ، وَكُنَّا نَقَادِئُ بِالسَّكْنَفِ أَنْ نَتَّخِذَهَا عِنْدَ بَوْنَا . قَالَتْ : فَانطَلَقْتُ أَنَا وَأُمُّ مِطْطَحٍ - وَهِيَ ابْنَةُ أَبِي رُحْمٍ بْنِ الْمُطَّلَبِ بْنِ عَبْدِ نَافٍ ، وَأُمُّهَا بِنْتُ صَخْرِ بْنِ عَاصِرٍ خَالَهُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَابْنُهَا مِطْطَحُ بْنُ أَثَاثَةَ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الْمُطَّلَبِ - فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِطْطَحٍ قَبْلَ بَنِي حِينَ فَرَعْنَا مِنْ شَأْنِنَا ، فَعَثَرْتُ أُمُّ مِطْطَحٍ فِي مِرْطَاطِهَا فَقَالَتْ : تَمَسَّ مِطْطَحٌ ، فَقَالَتْ لَهَا : بَشْسَ مَا قَالَتْ ، أَنْتِ بَيْنَ رَجُلَا شَيْدٍ بَدْرًا ؟ فَقَالَتْ : أَيْ هَتَاهُ ، وَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ ؟ قَالَتْ : وَقُلْتُ مَا قَالَ ؟ فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِفْكَ . قَالَتْ : فَازْدَدْتُ صَرَخًا عَلَى مَرَضِي . فَلَمَّا

رَجَعْتُ إِلَى بَنِي دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : كَيْفَ نَيْكُم ؟ قُلْتُ لَهُ : أَنَاذَنُ لِي أَنْ آتِيَ أَبَوَيَّ ؟  
 قَالَتْ : وَأُرِيدُ أَنْ أَسْتَيْقِنَ الْخَبَرَ مِنْ قِبَلِهِمَا . قَالَتْ : فَأَذِنَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قُلْتُ لَأُمِّي : يَا أُمَّتَاهُ ، مَاذَا  
 يَتَحَدَّثُ النَّاسُ ؟ قَالَتْ : يَا بَنِي ، هُوَ نِي عَلَيْكَ . فَوَاللَّهِ لَقَدْ كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُّ وَضِيفَةً عِنْدَ رَجُلٍ يَجْهَلُهَا ضَرَارُ  
 إِلَّا أَكْثَرْنَ عَلَيْهَا . قَالَتْ قُلْتُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَوْ لَقَدْ نَحَدَّثُ النَّاسُ بِهِذَا ؟ قَالَتْ : فَبَكَيْتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ حَتَّى  
 أَصْبَحْتُ لَا يَرَفَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بَنُومٌ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ أَبْكِي . قَالَتْ : وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي أَبِي  
 طَالِبٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ حِينَ اسْتَلَبَتْ الْوَحْيُ بِسَأَلِهَا وَبَسْتِ شِرْهَافَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهِ . قَالَتْ : فَأَمَّا أَسَامَةُ فَأَشَارَ عَلَى  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالَّذِي يَعْلَمُ مِنْ بَرَاءَةِ أَهْلِهِ وَبِالَّذِي يَعْلَمُ لَمْ فِي نَفْسِهِ ، فَقَالَ أَسَامَةُ : أَهْلُكَ ، وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا .  
 وَأَمَّا عَلِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَمْ يُضَيِّقِ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَاللَّسَاءَ سِوَاهَا كَثِيرٌ ، وَسَلِّ الْجَارِيَةَ نَصْدُفَكَ . قَالَتْ :  
 فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَرِيرَةَ فَقَالَ : أَيُّ بَرِيرَةٍ ، هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ بَرِيرِكَ ؟ قَالَتْ لَهُ بَرِيرَةُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ  
 بِالْحَقِّ ، مَا رَأَيْتُ عَلَيْهَا امْرَأَةً قَطُّ أَغْيَصُهُ ، غَيْرَ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ تَنَامُ عَنْ عَجَبِينَ أَهْلِهَا فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَنَأْكُلُهُ .  
 قَالَتْ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَوْمِهِ فَاسْتَعْذَرَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي - وَهُوَ عَلَى النَّبْرِ - فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ  
 مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَنِي عَنْهُ إِذَا هُوَ فِي أَهْلِي ، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا . وَلَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ  
 عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا ، وَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا مَعِيَ . قَالَتْ : فَقَامَ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ - أَخُو بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ - فَقَالَ : أَنَا  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْذِرُكَ ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَوْسِ ضَرَبْتُ عُنُقَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ إِخْوَانِنَا مِنَ الْخَزَرَجِ أَمَرْنَا فَنَقْلُنَا  
 أَمْرَكَ . قَالَتْ : فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الْخَزَرَجِ - وَكَانَتْ أُمُّ حُسَيْنَ بِنْتُ عَمِّهِ مِنْ لُحَيْدٍ وَهُوَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَهُوَ سَيِّدُ  
 الْخَزَرَجِ . قَالَتْ : وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا ، وَلَسَكُنَ احْتِمَامَتَهُ الْحِمْيَةَ - فَقَالَ لِسَعْدٍ : كَذَبْتَ أَمْرُ اللَّهِ ،  
 لَا تَقْتُلْهُ وَلَا تَقْدِرْ عَلَى قَتْلِهِ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ رَهْطِكَ مَا أَحْبَبْتَ أَنْ يُقْتَلَ . فَقَامَ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ - وَهُوَ ابْنُ عَمِّ  
 سَعْدٍ - فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ : كَذَبْتَ لِعَمْرِ اللَّهِ ، لَنَقْلَنَّهُ ، فَإِنَّكَ مُنَافِقٌ تَجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ . قَالَتْ : فَثَارَ الْحَيَّانِ  
 الْأَوْسُ وَالْخَزَرَجُ - حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَقْتُلُوا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى النَّبْرِ . قَالَتْ : فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا وَسَكَتَ . قَالَتْ : فَبَكَيْتُ يَوْمَ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَرَفَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بَنُومٌ . قَالَتْ :  
 وَأَصْبَحَ أَبُو آيٍ عِنْدِي وَقَدْ بَسَّكَ لِيْلَتَيْنِ وَيَوْمًا لَا يَرَفَأُ لِي دَمْعٌ وَلَا أَكْتَحِلُ بَنُومٌ ، حَتَّى أَنِّي لَأُظَنُّ أَنَّ  
 لِلْمَسْكَاةِ فَاقِي كَيْدِي . فَبَيْنَا أَبُو آيٍ جَالِسَانِ عِنْدِي وَأَنَا أَبْكِي فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَأَذِنَتْ لَهَا ،



فَجَلَسَتْ تَبْكِي مَعِيَ . قَالَتْ : فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا فَسَلَّمَ ثُمَّ جَلَسَ . قَالَتْ : وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْذُ قَبْلِ مَا قَبِلَ قَبْلَهَا ، وَلَقَدْ لَبِثْتُ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيَّ فِي شَأْنٍ بَشِيٍّ . قَالَتْ : فَقَشَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ جَلَسَ ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ يَا عَائِشَةُ إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ كَذَا وَكَذَا ، فَإِنْ كُنْتَ بِرَبِئَةٍ فُسَيْرُوكِ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتَ بِذَنْبٍ فَاصْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا اعْتَرَفَ ثُمَّ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ . قَالَتْ : فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتَهُ قَلَصَ دَمْعِي حَتَّى مَا أَحِسُّ مِنْهُ قَطْرَةً ، فَقُلْتُ لِأَبِي : أُجِيبْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِّي فِيمَا قَالَ ، فَقَالَ أَبِي : وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ لِأُمِّي : أُجِيبِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِيمَا قَالَ . قَالَتْ أُمِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي مَا أَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقُلْتُ - وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُهُ لِسَرٍّ لَا أَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ كَثِيرًا - : إِنِّي وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ لَقَدْ سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى اسْتَقَرَّ فِي أَنْفُسِكُمْ وَصَدَقْتُمْ بِهِ ، فَإِنَّ قُلْتَ لَكُمْ لِي بِرَبِئَةٍ - لَا تُصَدِّقُونَنِي ، وَلَنْ اعْتَرَفْتُ لَكُمْ بِأَمْرٍ - وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي مِنْهُ بِرَبِئَةٍ - لَتُصَدِّقَنِي ، فَوَاللَّهِ لَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مِثْلًا إِلَّا أَبَا يَوْسُفَ حِينَ قَالَ ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ ثُمَّ تَحَوَّلْتُ فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي حِينَئِذٍ بِرَبِئَةٍ ، وَأَنَّ اللَّهَ مَبْرُئِي بِرَأْيِي . وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْزِلَ فِي شَأْنِي وَحِيًّا يُعْنِي ، كَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَّ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ ، وَلَكِنْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبْرِئُنِي اللَّهَ بِهَا ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَجْلِسَهُ وَلَا خَرَجَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ حَتَّى أَزِلَ عَلَيْهِ ، فَأَخَذَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبُرْصَاءِ ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَتَحَدَّرُ مِنْهُ الْعَرَقُ مِثْلُ الْجُلُثَانِ - وَهُوَ فِي يَوْمٍ شَاتٍ - مِنْ ثِقَلِ الْقَوْلِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ . قَالَتْ : فَسُرِّيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِضَحْكٍ ، فَكَانَتْ أَوَّلَ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَ بِهَا أَنْ قَالَ : يَا عَائِشَةُ ، أَمَّا اللَّهُ فَقَدْ بَرَأَكَ . قَالَتْ فَقَالَ لِي أُمِّي : قَوِي إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : لَا وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ ، فَإِنِّي لَا أَجِدُ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ . قَالَتْ : وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [ ١١ النور ] : ﴿ إِنْ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ . . . ﴾ الْعَشْرَ آيَاتٍ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا فِي بَرَاءَتِي . قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ - وَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى مِسْطَعِ بْنِ أَنَاثَةَ لِقَرَابَتِهِ مِنْهُ وَفَقَرَهُ - : وَاللَّهِ لَا أَنْفِقُ عَلَى مِسْطَعٍ شَيْئًا أَبَدًا بَعْدَ الَّذِي قَالَ لِعَائِشَةَ مَا قَالَ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى [ ٢٢ النور ] ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ : بَلَى وَاللَّهِ ، إِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ يَغْفَرَ اللَّهُ لِي مَرَّةً جَمَعَ إِلَى مِسْطَعٍ الذَّفَقَةَ لَعَنِي كَانَ يُنْفِقُ عَلَيْهِ وَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَنْزِعُهَا مِنْهُ أَبَدًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي ، فَقَالَ لَزَيْنَبَ مَاذَا عَلِمْتَ أَوْ رَأَيْتِ ؟ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْيَى سَمِيٌّ وَبَصْرِي ، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا . قَالَتْ عَائِشَةُ : وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَعَصَمَهَا

الله بالورع . قالت : وطَفِقَتْ أَخْتَهَا حَنْتُ تَحَارِبُ لَهَا ، فَهَلَكْتَ فِيمَنْ هَلَكَ . قال ابن شهاب : فهذا الذى بلغنى من حديث هؤلاء الرُّفُط . ثم قال عروة « قالت عائشة : والله إنَّ الرجلَ الذى قيلَ لَهُ ما قيلَ ليَقول : سُبْحَانَ الله ، فوالذى نفسى بيده ما كشفتُ من كَذْفٍ أَنَّى قَطَ . قالت : ثمَّ قُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ فى سَبِيلِ الله »

**قوله** ( باب حديث الإفك ) قد تقدم وجه مناسبة إيراد هنا لما ذكره عن الزهري أن قصة الإفك كانت فى غزوة المريسيع . **قوله** ( الإفك والإفك بمنزلة النجس والنجس ) أى هما فى الاسم لغتان بكسر الهمزة وسكون الفاء وهى المشهورة ، وبفتحهما معا . وقوله « بمنزلة » أى نظير ذلك النجس والنجس فى الضبط وكونهما اغتئين .

**قوله** ( يقال لفسكهم وأفكهم ) أى فى قوله تعالى ( بل ضلوا عنهم وذلك أفكهم وما كانوا يفترون ) فقرأى فى المشهور بكسر الهمزة وسكون الفاء وبضم الكاف ، وأما بالفتحات فقرأى بالشاذ ، وهو عن عكرمة وغيره بثلاث فتحات فعلا ماضيا أى صرفهم ، ووراء ذلك قراءات أخرى فى الشواذ كالشهور لكن بفتح أوله وهو عن ابن عباس ومثل الثانى لكن بتشديد الفاء وهو عن أبى عياض بصيغة التكبير ، وبالماء أوله وفتح الفاء والكاف وهو عن ابن الزبير وغير ذلك مما يستوعب فى موضعه . **قوله** ( فن قال أفكهم ) أى جمعه فعلا ماضيا يقال معناه صرفهم عن الإيمان كما قال ( يؤفك عنه ) من أفك أى بصرف عنه من صرف . ثم ذكر المصنف حديث الإفك بطوله من طريق صالح وهو ابن كيسان عن ابن شهاب ، وقد تقدم بطوله فى الشهادات من طريق فليح عن ابن شهاب ، وذكرت أنى أورد شرحه مستوفى فى سورة النور ، وسأذكر هناك مع شرحه بيان ما اختلفوا فيه من ألفاظ وسيأق إن شاء الله تعالى

٤١٤٢ - **حدثني** عبد الله بن محمد قال : أُملى على هشام بن يوسف من حفظه قال : « أخبرنا معمر عن الزهري قال : قال لى الوليد بن عبد الملك أبلغك أن عليا كان فيمن فذف عائشة ؟ قالت : لا ، واسكن قد أخبرني رجلان من قومك - أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث - أن عائشة رضى الله عنها قالت لها : كان عليا مسلما فى شأنها ، فراجعوه فلم يرجع وقال : مسلما بلا شك فيه ، وعليه وكان فى أصل العتيق كذلك »

٤١٤٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن أبى وائل حدثنى مسروق ابن الأجدع قال حدثنى أم رومان - وهى أم عائشة رضى الله عنها - قالت « بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ وبلت امرأة من الأنصار فقالت : قَلَّ اللهُ بفلان وفعل بفلان . فقالت أم رومان : وما ذاك ؟ قالت : ابني فيمن حدثت الحديث . قالت : وما ذاك ؟ قالت : كذا وكذا . قالت عائشة : سمع رسول الله ﷺ ؟ قالت : نعم . قالت : وأبو بكر ؟ قالت : نعم . فخرت مغشياً عليها . فإأفاقت إلا وعليها مخي بنافض ، ففارت عليها ثيابها فضطعتها . فجاء النبي ﷺ فقال : ما شأن هذه ؟ قالت : يا رسول الله ، أخذتها الحى بنافض . قال : فلعل فيها

حديثٍ تحدّثَ به ؟ قالت : نعم . فقصّت عائشة فقالت : والله لئن حلفتُ لأُصدّقنّ ، وإنّ مُثْلَ لا تُعْذِرُونِي مَثْلِي ومَثْلُكُمْ كَيْمَقُوبَ وبنيهِ ، واللهُ المستعانُ على ما تصفون . قالت : وانصرفَ ولم يقل شيئاً . فأنزلَ اللهُ مُعْذَرَهَا . قالت : بحمدِ اللهِ ، لا بحمدِ أحدٍ ولا بحمدِكِ »

٤١٤٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ نَافِعِ بْنِ حَمْرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ هَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا « كَانَتْ تَقْرَأُ ( إِذْ تَلْقَوْنَهُ بِالسِّتْرِ ) [ ١٥ الدّور ] وتقول : الوَلَقُ الكَذِبُ . قال ابنُ أبي مُلَيْكَةَ : وكانت أعلمُ من غيرها بذلك لأنّه نزلَ فيها »

[ الحديث ٤١٤٤ - طرفه في : ٤٧٥٢ - ]

٤١٤٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « ذَهَبَتْ أُسْبُ حَسَّانَ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَتْ : لَا تَسْبُهُ ، فَانْهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ . وقالت عائشة : استأذنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَجَاءِ الْمُشْرِكِينَ ، قَالَ : كَيْفَ بِنَسْبِي ؟ قَالَ : لَأَسْلُكَ مِنْهُمْ كَمَا تُسَلُّ الشُّعْرَةَ مِنَ الْعَجِينِ »

وقال محمدٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقِدٍ سَمِعْتُ هِشَامًا عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَبَّيْتُ حَسَّانَ ، وَكَانَ مِنْ كَثَرِ عَلَيْهَا . . . »

٤١٤٦ - حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي الضُّعْمِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ « دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، وَعِنْدَهَا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ يُنْسِدُهَا شِعْرًا يُسَبِّبُ بِأَيَاتِهِ لَهُ وَقَالَ :

حَصَانُ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرَبِيَّةٍ وَنَصَبِحُ غَرْنِي مِنْ لَحُومِ الْغَوَافِلِ

فقالت له عائشة : لَسْتُ كَذَلِكَ . قال مسروق : فقلتُ لها : لمَ تَأْذَنِي لَهُ أَنْ يَدْخَلَ عَلَيْكِ وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى [ ١١ الدّور ] : ( وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ) فقالت : وأيّ عذابٍ أَشدُّ من القمى . قالت له : إنه كان يُنافحُ - أو يُهاجِي - عن رسولِ اللهِ ﷺ »

[ الحديث ٤١٤٦ - طرفه في : ٤٧٥٥ ، ٤٧٥٦ ]

وذكر المصنف بعد سياقه قصة الإفك أحاديث تتعلّق بها : الأول ، قوله ( حدّثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعي . قوله ( أمل على هشام بن يوسف ) هو الصنعاني . قوله ( من حفظه ) فيه إشارة إلى أن الإملاء قد يقع من الكتاب . قوله ( قال لي الوليد بن عبد الملك ) أي ابن مروان ، في رواية عبد الرزاق عن معمر د كنت عند الوليد بن عبد الملك ، أخرجه الاسماعيلي . قوله ( أبانك أن عليا كان فيمن قذف عائشة ) في رواية عبد الرزاق وقال الذي تولى كبره منهم علي ، قلت : لا ، كذا في رواية عبد الرزاق وزاد : ولكن حدّثني سعيد بن المسيب وعروة وعقمة وهيب الله كلهم عن عائشة قال : الذي تولى كبره عبد الله بن أبي قال فاكان جرّمه ، وفي ترجمة الزهري عن د حلية أبي نعم ، من طريق ابن عيينة عن الزهري د كنت عند الوليد بن عبد الملك فتلها هذه الآية ( وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ

منهم له عذاب عظيم) فقال : نزلت في علي بن أبي طالب . قال الزهري : أصح الله الأمير ليس الأمر كذلك ، أخبرني عروة عن عائشة . قال : وكيف أخبرك ؟ قلت : أخبرني عروة عن عائشة أنها نزلت في عبد الله بن أبي بن أبي سلول ، ولابن مردويه من وجه آخر عن الزهري : كنت عند الوليد بن عبد الملك ليلة من الليالي وهو يقرأ سورة النور مستلقيا ، فلما بلغ هذه الآية ( ان الذين جاءوا بالافك عصبه منكم - حتى بلغ - والذي تولى كبره ) جلس ثم قال : يا أبا بكر من تولى كبره منهم ؟ أليس علي بن أبي طالب ؟ قال فقلت في نفسي : ماذا أقول ؟ لئن قلت لا لقد خشيت أن ألقي منه شرا ، ولئن قلت نعم لقد جئت بأمر عظيم ، قلت في نفسي : لقد عودني الله على الصدق خيرا ، قلت : لا ، قال فضرب بقضيبه على السرير ثم قال : فمن فني ؟ حتى ردد ذلك مرارا ، قلت : لكن عبد الله بن أبي . **قوله** ( ولكن قد أخبرني رجلان من قومك ) أي من قريش ، لأن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث غزوي وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف زهري يجمعهما مع بني أمية رهط الوليد مرة بن كعب بن لؤي بن غالب . **قوله** ( كان علي مسلما في شأنها ) كذا في نسخ البخاري بكسر اللام الثقيلة وفي رواية الخوي بفتح اللام . **قوله** ( فراجعهم فلم يرجع ) المراجعة في ذلك وقعت مع هشام بن يوسف فيما أحسب ؛ وذلك أن عبد الرزاق رواه عن معمر بن علقمة فرواه بلفظ مسيئا ، كذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في المستخرجين ، وزعم الكرماني أن المراجعة وقعت في ذلك عند الزهري ، قال وقوله فلم يرجع ، أي لم يجب بغير ذلك ، قال : ويحتمل أن يكون المراد فلم يرجع الزهري إلى الوليد . قلت ويقوى رواية عبد الرزاق ما في رواية ابن مردويه المذكورة بلفظ : ان عليا أساء في شأنه والله يغفر له ، انتهى . وقال ابن التين : قوله « مسلما » هو بكسر اللام وضبط أيضا بفتحها والمعنى متقارب . قلت : وفيه نظر ، فرواية الفتح تقتضي سلامته من ذلك ، ورواية السكسر تقتضي تسليمه لذلك ، قال ابن التين : وروى « مسيئا » وفيه بعد . قلت : بل هو الأقوى من حيث نقل الرواية ، وقد ذكر عياض أن النسفي رواه عن البخاري بلفظ « مسيئا » قال : وكذلك رواه أبو علي بن السكن عن الفربري ، وقال الاصيلي بعد أن رواه بلفظ « مسلما » كذا قرأناه والاعرف به ، وإنما نسبته إلى الاساءة لأنه لم يقل كما قال أسامة « أهلك ولا نعلم إلا خيرا » بل ضيق على بريرة وقال « لم يضيق الله عليك ، والنساء سواها كثير ، ونحو ذلك من الكلام كما سيأتي بسطه في مكانه ، وتوجيه العذر عنه . وكان بعض من لا خير فيه من الناصبة تقرب إلى بني أمية بهذه الكذبة لحرقوا قول عائشة إلى غير وجهه لعلمهم بانحرافهم عن علي فظنوا صحتها ، حتى بين الزهري الوليد أن الحق خلاف ذلك ، فجاءه الله تعالى خيرا . وقد جاء عن الزهري أن هشام بن عبد الملك كان يفتقد ذلك أيضا ، فأخرج يعقوب بن شيبة في مسنده عن الحسن بن هلي الحلواني عن الشافعي قال حدثنا عمي قال : دخل سليمان بن يسار على هشام بن عبد الملك فقال له : يا سليمان الذي تولى كبره من هو ؟ قال : عبد الله بن أبي . قال : كذبت ، هو علي . قال : أمير المؤمنين أعلم بما يقول . فدخل الزهري فقال : يا ابن شهاب من الذي تولى كبره ؟ قال ابن أبي . قال : كذبت هو علي ، فقال أنا أكذب لا أبالك ، والله لو نادى مناد من السماء ان الله أحل الكذب ما كذبت ، حدثني عروة وسعيد وعبيد الله وعلقمة عن عائشة أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي . فذكر له قصة مع هشام في آخرها - نحن هيبتنا الشيخ ، هذا أو معناه . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن حسين ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي . **قوله** ( عن أبي وائل ) هو شقيق بن سلمة الاسدي . **قوله** ( عن مسروق حدثني أم رومان ) بضم الراء وسكون الواو وتقدم ذكرها في علامات النبوة وتسميتها ، وقد

استشكل قول مسروق « حدثني أم رومان ، مع أنها ماتت في زمن النبي ﷺ » ومسروق ليست له حجة لأنه لم يقدم من أين إلا بعد موت النبي ﷺ في خلافة أبي بكر أو عمر ، قال الخطيب : لا نعلمه روى هذا الحديث عن أبي وائل غير حصين ؛ ومسروق لم يدرك أم رومان وكان يرسل هذا الحديث عنها ويقول « سئلت أم رومان ، فوم حصين فيه حيث جعل السائل لها مسروقا ، أو يكون بعض النقلة كتب سئلت بألف فصارت « سألت ، فقرئت بفتحيتين ، قال علي : ان بعض الرواة قد رواه عن حصين على الصواب يعني بالنعنة ، قال وأخرج البخاري هذا الحديث بناء على ظاهر الاتصال ولم يظهر له علة انتهى . وقد حكى المزي كلام الخطيب هذا في التهذيب وفي الأطراف ولم يتعقبه بل أقره وزاد أنه روى عن مسروق عن ابن مسعود عن أم رومان ، وهو أشبه بالصواب . كذا قال . وهذه الرواية شاذة وهي من المزبد في متصل الأسانيد على ما سنوضحه . والذي ظهر لي بعد التأمل أن الصواب مع البخاري ، لأن عمدة الخطيب ومن تبعه في دعوى الروم الاعتماد على قول من قال إن أم رومان ماتت في حياة النبي ﷺ ستة أربع وقيل سنة خمس وقيل ست ، وهو شيء ذكره الواقدي ، ولا يتمقب الأسانيد الصحيحة بما يأتي عن الواقدي . وذكره الزبير بن بكار بسند منقطع فيه ضعف أن أم رومان ماتت سنة ست في ذي الحجة ، وقد أشار البخاري إلى رد ذلك في تاريخه الأوسط والصغير فقال بعد أن ذكر أم رومان في فصل من مات في خلافة عثمان : روى علي بن يزيد عن القاسم قال ماتت أم رومان في زمن النبي ﷺ سنة ست ، قال البخاري وفيه نظر ، وحديث مسروق أسند ، أي أقوى إسنادا وأبين اتصالا انتهى . وقد جزم إبراهيم الحارثي بأن مسروقا سمع من أم رومان وله خمس عشرة سنة ، فعلى هذا يكون سماعه منها في خلافة عمر لأن مولد مسروق كان في سنة الهجرة ولهذا قال أبو نعيم الإصبهاني : عاشت أم رومان بعد النبي ﷺ . . وقد تعقب ذلك كله الخطيب معتمدا على ما تقدم عن الواقدي والزبير ، وفيه نظر ، لما وقع عند أحمد من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت « لما نزلت آية التخيير بدأ النبي ﷺ بعائشة فقال : يا عائشة إني عارض عليك أمرا فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضيه لي أبو بكر » وأم رومان ، الحديث ، وأصله في الصحيحين دون تسمية أم رومان ، وآية التخيير نزلت سنة تسع انقفا ، فهذا دال على تأخر موت أم رومان عن الوقت الذي ذكره الواقدي والزبير أيضا ، فقد تقدم في علامات النبوة من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر قال عبد الرحمن « وإنما هو أنا وأبي وإمي وإسراقي وخادم ، وفيه عند المصنف في الأدب « فلما جاء أبو بكر قالت له أي احتسبت عن أضيافك » الحديث ، وعبد الرحمن إنما هاجر في هجرة الحديبية وكانت الحديبية في ذي القعدة سنة ست وهجرة عبد الرحمن في سنة سبع في قول ابن سعد ، وفي قول الزبير فيها أو في التي بعدها ، لأنه روى أن عبد الرحمن خرج في فئة من قريش قبل الفتح إلى النبي ﷺ ، فتكون أم رومان تأخرت عن الوقت الذي ذكره فيه ، وفي بعض هذا كفاية في التعقب على الخطيب ومن تبعه فيما تعقبوه على هذا الجامع الصحيح والله المستعان . وقد تلحق كلام الخطيب بالتسليم صاحب المشارق والمطالع والسبيل وابن سيد الناس ، وتبع المزي الذهبي في مختصراته والعلاني في المراسيل وآخرون ، وغالغهم صاحب الهدى . قلت : وسأذكر ما في حديث أم رومان من قصة الافاك مخالفا لحديث عائشة ووجه التوفيق بينهما في التفسير إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( عن ابن أبي مليكة ) هو عبد الله بن عبيد الله . قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة « سمعت عائشة ، وسيأتي في التفسير . قوله ( كانت تقرأ اذ تلقونه ) أي بكسر

اللام وضم القاف مخففاً ، وقد فسر في الخبر حيث قال ( وتقول الولي الكذب ) والولي بفتح الواو واللام بعدها قاف وقال الخطابي : هو الاسراع في الكذب . **قوله** ( قال ابن أبي مليكة وكانت أعلم من غيرها بذلك لأنه نزل فيها ) قلت لكن القراءة المشهورة بفتح اللام وتشديد القاف من التلويح واحدى النامين فيه محذوفة ، وسيأتى مراراً لذلك في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع قول عائشة في حسان ذكره بالفاظ ، وسيأتى شرحه أيضاً في تفسير سورة النور . وقوله ( وقال محمد ) ابن عقبة أى الطحان الكوفي يكنى أبا جعفر وأبا عبد الله وهو من شيوخ البخارى ، ووقع في رواية كريمة والاصيلي حدثنا محمد بن يزيد ، وقد عرف نسبه من رواية الآخرين ، وسيأتى له ذكر في كتاب الاحكام . وشيخ عثمان بن فرقد بصري له عند البخارى شيخ آخر تقدم في آخر البيوع . الحديث الخامس حديث مسروق دخلنا على عائشة وعندها حسان ، يأتى شرحه أيضاً في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى

### ٣٥ - باب غزوة الحديبية ، وقول الله تعالى [ ١٨ الفتح ] :

( لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة )

٤١٤٧ - **حدثنا** خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال قال حدثني صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله عن زيد بن خالد رضى الله عنه قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية فأصابنا مطر ذات ليلة فصرخ لنا رسول الله ﷺ الصبح ، ثم أقبل علينا فقال : أتدرون ماذا قال ربكم ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فقال : قال الله أصبح من عبادى مؤمنٌ بى وكافرٌ بى . فأما من قال مُطَرْنَا بِرَحْمَةِ اللَّهِ وبرزق الله وبفضل الله فهو مؤمنٌ بى كافرٌ بالكوكب ، وأما من قال مُطَرْنَا بِنَجْمٍ كذا فهو مؤمنٌ بالكوكب كافرٌ بى »

٤١٤٨ - **حدثنا** هبة بن خالد حدثنا همام عن قتادة أن أنساً رضى الله عنه أخبره قال « اعتمر رسول الله ﷺ أربعَ عمرَ كلهنَّ فى ذى القعدة ، إلا التى كانت مع حجة عمره من الحديبية فى ذى القعدة ، وعمره من العام المقبل فى ذى القعدة ، وعمره من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين فى ذى القعدة ، وعمره مع حجة »

٤١٤٩ - **حدثنا** سعيد بن الربيع حدثنا علي بن المبارك عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة أن أباه حدثه قال « انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية ، فأحرّم أصحابه ولم أحرّم »

**قوله** ( باب غزوة الحديبية ) في رواية أبى ذر عن الكشميني « عمره ، بدل غزوة . والحديبية بالثقل والتخفيف لثقتان ، وأنكر كثير من أهل اللغة التخفيف ، وقال أبو عبيد البكري : أهل العراق يثقلون وأهل الحجاز يخففون . **قوله** ( وقول الله تعالى ) ( لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة ) الآية ) يشير

إلى أنها نزلت في قصة الحديبية ، وقد تقدم شرح معظم هذه القصة في كتاب الشروط ، وأذكر هنا ما لم يتقدم له ذكر هناك . وكان توجهه ﷺ من المدينة يوم الاثنين مستهل ذي القعدة سنة ست غرغ قاصدا إلى العمرة فصدته المشركون عن الوصول إلى البيت ، ووقعت بينهم المصالحفة على أن يدخل مكة في العام المقبل . وجاء عن هشام بن عروة عن أبيه أنه خرج في رمضان واعتمر في شوال ، وشذ بذلك ، وقد وافق أبو الاسود عن عروة الجمهور ، ومضى في الحج قول عائشة ، ما اعتمر إلا في ذي القعدة ، ثم ذكر المصنف فيه ثلاثين حديثا : الحديث الاول حديث زيد بن خالد الجهني في النهي عن قول د مطرنا بنجم كذا ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، والغرض منه قوله ، خرجنا عام الحديبية . الحديث الثاني حديث أنس ، د اعتمر النبي ﷺ أربع عمر ، تقدم شرحه في الحج . الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، د انطلقنا مع النبي ﷺ عام الحديبية فأحرم أصحابه ولم أحرم ، هكذا ذكره مختصرا ، وقد تقدم بطوله في كتاب الحج مشروحا ، ويستفاد منه أن بعض من خرج إلى الحديبية لم يكن أحرم بالعمرة فلم يحتاج إلى التحلل منها كما سأشير إليه في الحديث الذي بعده . الحديث الرابع حديث البراء في تنكير ما به البئر بالحديبية ببركة بصاق النبي ﷺ فيها ، ذكره من وجهين عن أبي اسحق عن البراء ، ووقع في رواية لإسرائيل عن أبي اسحق عن البراء كننا أربع عشرة مائة ، وفي رواية زهير عنه أنهم كانوا ألفا وأربعمائة أو أكثر ، ووقع في حديث جابر الذي بعده من طريق سالم بن أبي الجعد عنه أنهم كانوا خمس عشرة مائة ، ومن طريق قتادة ، قلت اسعيد بن المسيب بلغني عن جابر أنهم كانوا أربع عشرة مائة ، فقال سعيد : حدثني جابر أنهم كانوا خمس عشرة مائة ، ومن طريق عمرو بن دينار عن جابر ، د كانوا ألفا وأربعمائة ، ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى ، د كانوا ألفا وثلاثمائة ، ووقع عند ابن أبي شيبة من حديث مجمع بن حارثة ، د كانوا ألفا وخمسمائة ، والجمع بين هذا الاختلاف أنهم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة ، فن قال ألفا وخمسمائة جبر السكسر ، ومن قال ألفا وأربعمائة ألفاء ، ويؤيده قوله في الرواية الثالثة من حديث البراء ، د ألفا وأربعمائة أو أكثر ، واعتمد على هذا الجمع النووي ، وأما البيهقي فال إلى الترجيح وقال : ان رواية من قال ألف وأربعمائة أصح ، ثم ساقه من طريق أبي الزبير ومن طريق أبي سفيان كلاهما عن جابر كذلك ، ومن رواية معقل بن يسار وسلمة بن الأكوع والبراء بن عازب ، ومن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبيه . قلت : ومعظم هذه الطرق عند مسلم ، ووقع عند ابن سعد في حديث معقل بن يسار زهاء ألف وأربعمائة وهو ظاهر في عدم التحديد . وأما قول عبد الله بن أبي أوفى ألفا وثلاثمائة فيمكن حسله على ما اطلع هو عليه ، واطلع غيره على زيادة ناس لم يطلع هو عليهم ، والزيادة من الثقة مقبولة ، أو العدد الذي ذكره جملة من ابتدا الخروج من المدينة والزائد نلاحظوا بهم بعد ذلك ، أو العدد الذي ذكره هو عدد المقاتلة والزيادة عليها من الاتباع من الخدم والنساء والصليان الذين لم يبلغوا الحلم . وأما قول ابن اسحق إنهم كانوا سبعمائة فلم يوافق عليه لأنه قاله استنباطا من قول جابر ، د نحرنا البدنة عن عشرة ، وكانوا نحروا سبعين بدنة وهذا لا يدل على أنهم لم ينحروا غير البدن ، مع أن بعضهم لم يكن أحرم أصلا . وسيأتى في هذا الباب في حديث المسود ومروان أنهم خرجوا مع النبي ﷺ بضعة عشرة مائة ، فيجمع أيضا بأن الذين بايعوا كانوا كما تقدم ، وما زاد على ذلك كانوا غائبين عنها كن توجه مع عثمان إلى مكة ، على أن لفظ البضع يصدق على الخمس والأربع فلا تخالف ، وجرم موسى بن عقبة بأنهم كانوا ألفا وستمائة ، وفي حديث سلمة بن الأكوع عند ابن أبي شيبة ألفا وسبعمائة ، وحكي ابن سعد أنهم كانوا ألفا

وخمسمائة وخمسة وعشرين ، وهذا إن ثبت تحريره بالغ . ثم رجسته موصولا عن ابن عباس عند ابن مردويه ، وفيه رد على ابن دحية حيث زعم أن سبب الاختلاف في عددهم أن الذي ذكر عددهم لم يقصد التحديد وإنما ذكره بالحدس والتخمين ، والله أعلم

٤١٥٠ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال « تعدّون أنتم الفتح فتح مكة ، وقد كان فتح مكة فتحا ، ونحن نعدّ الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية : كنّا مع النبي ﷺ أربع عشرة مائة ، والحديبية بئر ، فنزحناها فلم نترك فيها قطرة ، فبلغ ذلك للنبي ﷺ ، فأتاها فجلس على شفيرها ، ثم دعا باناء من ماء فتوضأ ثم مضى ودعا ، ثم صبّه فيها ، فنزحناها غير بعيد ، ثم إننا أصدرنا ما شئنا نحن وركابنا »

٤١٥١ - **حدثني** فضل بن يعقوب حدثنا الحسن بن محمد بن أعين أبو علي الحراني حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق قال أنبأنا البراء بن عازب رضي الله عنهما أنهما كانوا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية ألفا وأربعمائة أو أكثر ، فنزلوا على بئر فنزحوها ، فأتوا رسول الله ﷺ ، فأتى البئر وقعد على شفيرها ثم قال انتفوني بدلو من ماء ، فأتى به ، فصبّ فدا ، ثم قال : دفعوها ساعة . فأروا أنفسهم وركابهم حتى ارتحلوا »

٤١٥٢ - **حدثنا** يوسف بن عيسى حدثنا ابن فضال حدثنا حصين عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال « عطش الناس يوم الحديبية ، ورسول الله ﷺ بين يديه ركوة ، فتوضأ منها ، ثم أقبل الناس نحوه ، فقال رسول الله ﷺ : مالكم ؟ قالوا : يا رسول الله ، ليس عندنا ماء فتوضأ به ولا نشرب إلّا ما في ركوتك . قال فوضع النبي ﷺ يده في الركوة ، فبجل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال للهبون ، قال فشربنا وتوضأنا . فقلت لجابر كم كنتم يومئذ ؟ قال : لو كنّا مائة ألف لسكفانا ، كنّا خمس عشرة مائة »

**قوله** ( ونحن نعد الفتح بيعة الرضوان ) يعني قوله تعالى ﴿ انا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ وهذا موضع وقع فيه اختلاف قديم ، والتحقيق أنه يختلف ذلك باختلاف المراد من الآيات ، فقوله تعالى ﴿ انا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ المراد بالفتح هنا الحديبية لأنها كانت مبدأ الفتح المبين على المسلمين ، لما ترتب على الصلح الذي وقع منه الأمن ورفع الحرب وتمكن من يخشى الدخول في الإسلام والوصول إلى المدينة من ذلك كما وقع لخالد بن الوليد وعمر بن العاص وغيرهما ، ثم تبعت الأسباب بعضها بعضها إلى أن كمل الفتح . وقد ذكر ابن إسحق في المغازي عن الزهري قال : لم يكن في الإسلام فتح قبل فتح الحديبية أعظم منه ، إنما كان الكفر حيث القتال ، فلما أمن الناس كلهم كلم بعضهم بعضا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكن أحد في الإسلام يعقل شيئا إلا يبادر إلى الدخول فيه ، فلقد دخل في تلك السنتين مثل من كان دخل في الإسلام قبل ذلك أو أكثر . قال ابن هشام : ويبدل



عليه أنه ﷺ خرج في الحديبية في ألف وأربعمائة ثم خرج بعد سنين إلى فتح مكة في عشرة آلاف انتهى . وهذه الآية نزلت منصرفه ﷺ من الحديبية كما في هذا الباب من حديث عمر ، وأما قوله تعالى في هذه السورة ﴿ وأنا بهم فتحا قريبا ﴾ فالمراد بها فتح خيبر على الصحيح لأنها هي التي وقعت فيها المغامم الكثيرة للمسلمين . وقد روى أحمد وأبو داود والحاكم من حديث مجمع بن حارثة قال : شهدنا الحديبية فلما انصرفنا وجدنا رسول الله ﷺ واقفا عند كراع الغميم وقد جمع الناس قرأ عليهم ﴿ أنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ الآية فقال رجل : يا رسول الله أو فتح هو ؟ قال : أي والذي نفسي بيده إنه لفتح . ثم قسمت خيبر على أهل الحديبية . وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن الشعبي في قوله ﴿ أنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ قال : صلح الحديبية ، وغفر له ما تقدم وما تأخر ، وتبايعوا ببيعة الرضوان ، وأطعموا نخيل خيبر ، وظهرت الروم على فارس وفرح المسلمون بنصر الله . وأما قوله تعالى ﴿ لجعل من دون ذلك فتحا قريبا ﴾ فالمراد بالحديبية ، وأما قوله تعالى ﴿ إذا جاء نصر الله والفتح ﴾ وقوله ﷺ ﴿ لا هجرة بعد الفتح ﴾ فالمراد به فتح مكة باتفاق ، فهذا يرتفع الاشكال وتجتمع الأقوال بعون الله تعالى . قوله ﴿ والحديبية بئر ﴾ يشير إلى أن المكان المعروف بالحديبية سمي ببئر كانت هنالك ، هذا اسمها ثم عرف المكان كله بذلك ، وقد مضى بأبسط من هذا في أواخر الشروط . قوله ﴿ فنزحناها ﴾ كذا للأكثر ، ووقع في شرح ابن التين فنزفناها بالفاء بدل الحاء المهملة قال : والنزف والنزح واحد وهو أخذ الماء شيئا بعد شيء إلى أن لا يبقى منه شيء . قوله ﴿ فلم نترك فيها قطرة ﴾ في رواية فوجدنا الناس قد نزحوها . قوله ﴿ جلس على شفيرها ثم دعا بإناء من ماء ﴾ في رواية زهير ثم قال : اتنوني بدلو من مائها . قوله ﴿ ثم مضمض ودعا ، ثم صبه فيها ، فتركتها غير بعيد ﴾ في رواية زهير فبصق فدعا ثم قال دعوها ساعة . قوله ﴿ ثم اتها أصدرتنا ﴾ أي رجعتنا ، يعني أنهم رجعوا عنها وقد روي ، وفي رواية زهير فأرووا أنفسهم وركابهم ، والركاب الإبل التي يسار عليها . الحديث الخامس حديث جابر ، قوله (ابن فضيل) هو محمد ، وحسين هو ابن عبد الرحمن ، وسالم هو ابن أبي الجمعد ، والكل كوفيون كما أن الإسناد الذي بعده إلى قتادة بصريون . قوله ﴿ فوضع النبي ﷺ يده في الركوة فجعل الماء يغور من بين أصابعه ﴾ هذا مغازي لحديث البراء أنه صب ماء وضوئه في البئر فسكث الماء في البئر ، وجمع ابن حبان بينهما بأن ذلك وقع مرتين ، وسيأتي في الأشربة البيان بأن حديث جابر في نبع الماء كان حين حضرت صلاة العصر عند إرادة الوضوء ، وحديث البراء كان لإرادة ما هو أعم من ذلك ، ويحتمل أن يكون الماء لما انفجر من أصابعه ويده في الركوة وتوضؤوا كلهم وشربوا أمر حفيظ بصب الماء الذي بقى في الركوة في البئر فنسكاثر الماء فيها ، وقد أخرج أحمد من حديث جابر من طريق نبيح العنزي عنه وفيه « لجاء رجل بأداة فيها شيء من ماء ليس في القوم ماء غيره ، فصبه رسول الله ﷺ في قدح ثم توضأ فأحسن ثم انصرف وترك القدح ، قال فتزاحم الناس على القدح ، فقال : على رسلكم ، فوضع كفه في القدح ثم قال : أسبغوا الوضوء ، قال فلقد رأيت العميون عيون الماء تخرج من بين أصابعه ، ووقع في حديث البراء أن تكثير الماء كان بصب النبي ﷺ وضوئه في البئر ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة في « دلائل البهقي » أنه أمر بسهم فوضع في قعر البئر لجاشت بالماء ، وقد تقدم وجه الجمع في الكلام على حديث المسور وسروان في آخر الشروط ، وتقدم الكلام على اختلافهم في كيفية نبع الماء في علامات النبوة ؛ وأن نبع الماء من بين أصابعه وقع مرارا في الحضر وفي السفر . والله أعلم

٤١٥٣ - **حديث** الصلت بن محمد حدثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة « قلت لسعيد بن المسيب : بلغني أن جابر بن عبد الله كان يقول : كانوا أربع عشرة مائة ، فقال لي سعيد : حدثني جابر كانوا خمس عشرة مائة الذين بايعوا النبي ﷺ يوم الحديبية »

تابعه أبو داود « حدثنا قرعة عن قتادة » . تابعه محمد بن بشار « حدثنا أبو داود حدثنا شعبة »

٤١٥٤ - **حديث** علي بن محمد حدثنا سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية : أنتم خير أهل الأرض . وكنتا ألفا وأربعمائة . ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة » . تابعه الأعمش « سمع سالما سمع جابرا ألفا وأربعمائة »

٤١٥٥ - وقال عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة حدثني عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما « كان أصحاب الشجرة ألفا وثلاثمائة ، وكانت أسلم ثمن المهاجرين » تابعه محمد بن بشار « حدثنا أبو داود حدثنا شعبة »

**قوله** ( تابعه أبو داود ) هو سليمان بن داود الطيالسي ( قال حدثنا قرعة ) هو ابن خالد ( عن قتادة ) ، وهذه الطريق وصلها الاسماعيلي من طريق عمرو بن علي الفلاس عن أبي داود الطيالسي بهذا الاسناد الى قتادة قال « سألت سعيد بن المسيب كم كانوا في بيعة الرضوان ؟ فذكر الحديث وقال فيه : أوهم رحمه الله ، هو حدثني أنهم كانوا ألفا وخمسمائة . **قوله** ( قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية : أنتم خير أهل الأرض ) هذا صريح في فضل أصحاب الشجرة ، فقد كان من المسلمين إذ ذاك جماعة بمكة وبالمدينة وبغيرهما ، وعند أحمد بإسناد حسن عن أبي سعيد الخدري قال « لما كان بالحديبية قال النبي ﷺ : لا توقدوا نارا بليل ، فلما كان بعد ذلك قال : أوقدوا واصطنعوا فانه لا يدرك قوم بعدكم صاعكم ولا مدكم ، وعند مسلم من حديث جابر مرفوعا « لا يدخل النار من شهد بدرا والحديبية » ، وروى مسلم أيضا من حديث أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول « لا يدخل النار أحد من أصحاب الشجرة » ، ونسك به بعض الشيعة في تفضيل علي على عثمان لأن عليا كان من جملة من خطب بذلك ومن بايع تحت الشجرة وكان عثمان حينئذ غائبا كما تقدم في المناقب من حديث ابن عمر ، لكن تقدم في حديث ابن عمر المذكور أن النبي ﷺ بايع عنه فاستوى معهم عثمان في الخيرة المذكورة ، ولم يقصد في الحديث الى تفضيل بعضهم على بعض ، واستدل به أيضا على أن الخضر ليس بحي لانه لو كان حيا مع ثبوت كونه نبيا للزم تفضيل غير النبي ﷺ على النبي وهو باطل فدل على أنه ليس بحي حينئذ ، وأجاب من زعم أنه حي باحتمال أن يكون حينئذ حاضرا معهم ولم يقصد الى تفضيل بعضهم على بعض أو لم يكن على وجه الأرض بل كان في البحر ، والثاني جواب ساقط ، وعكس ابن التين فاستدل به على أن الخضر ليس بنبي فبنى الأمر على أنه حي وأنه دخل في عموم من فضل النبي ﷺ أهل الشجرة عليهم ، وقد قدمنا الأدلة الواضحة على ثبوت نبوة الخضر في أحاديث الانبياء . وأغرب ابن التين لحزم أن الياس ليس بنبي وبناء على قول من زعم أنه أيضا حي ، وهو ضعيف أعني كونه حيا ، وأما كونه ليس

بنى فنفى باطل فى القرآن العظيم ( وان الياس لمن المرسلين ) فكيف يكون أحد من بنى آدم مرسلًا وليس بنى ؟ **قوله** ( ولو كنت أبصر اليوم ) يعنى أنه كان عمى فى آخر عمره . **قوله** ( تابعه الأعشى سمع سالما ) يعنى ابن أبى الجعد ( سمع جابرا ألفا وأربعمائة ) أى فى قوله ألفا وأربعمائة ، وهذه الطريق وصلها المؤلف فى آخر كتاب الأشربة وساق الحديث أتم بما هنا ، وبين فى آخره الاختلاف فيه على سالم ثم على جابر فى العدد المذكور ، وقد بيئت وجه الجمع قريبا . وقيل إنما عدل الصحابي عن قوله ألف وأربعمائة إلى قوله أربع عشرة سنة للإشارة إلى أن الجيش كان منقسما إلى المئات وكانت كل مائة ممتازة عن الأخرى إما بالنسبة إلى القبائل وإما بالنسبة إلى الصفات . قال ابن دحية : الاختلاف فى عددهم دال على أنه قيل بالثلاثمئة . وتمقب بإمكان الجمع كما تقدم . الحديث السادس حديث عبد الله بن أبى أوفى . **قوله** ( وقال عبيد الله بن معاذ ) كذا ذكره بصيغة التعليق ، وقد وصله أبو نعيم فيه المستخرج على مسلم ، من طريق الحسن بن سفيان ، حدثنا عبيد الله بن معاذ به ، وقال مسلم ، حدثنا عبيد الله بن معاذ به ، **قوله** ( ألفا وثلاثمائة ) فى رواية على بن قادم عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن مردويه ( ألفا وأربعمائة ) وهى شاذة . **قوله** ( وكانت أسلم ) أى قبيلته . **قوله** ( ثمن المهاجرين ) بضم المثناة وسكون الميم وضمها ولم أعرف عدد من كان بها من المهاجرين خاصة يعرف عدد الأسليين ، إلا أن الواقدي جزم بأنه كان مع النبي ﷺ فى غزوة الحديبية من أسلم مائة رجل ، فعلى هذا كان المهاجرون ثمانمائة . **قوله** ( تابعه محمد بن بشار ) هو بشار ( حدثنا أبو داود ) هو الطيالسي ، وهذه الطريق وصلها الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بشار به ، وأخرجه مسلم عن أبى موسى محمد بن المثني عن أبى داود به

٤١٥٦ - **حديث** إبراهيم بن موسى ' أخبرنا عيسى ' عن إسماعيل عن قيس أنه ' سمع مرداسا الأسلي ' يقول وكان من أصحاب الشجرة : يُقبضُ الصالحون الأول فالأول ، وتبقى حفالة كحفالة النمر والشعير لا يعبا الله بهم شيئا »

[ الحديث ٤١٥٦ - طرفه فى : ٦٤٣٤ ]

٤١٥٧ ، ٤١٥٨ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن مروان والمسيور ابن مخزومة قالوا « خرج النبي ﷺ عام الحديبية فى بضع عشرة مائة من أصحابه ، فلما كان بذي الحليفة قلده الهدى وأشعر وأحرم منها ، لا أحصى كم سمعته من سفيان ، حتى سمعته يقول : لا أحفظ من الزهري الإشمار والتقليد ، فلا أدري يعنى موضع الإشمار والتقليد ، أو الحديث كله »

٤١٥٩ - **حديث** الحسن بن سلف قال حدثنا إسحاق بن يوسف عن أبى بشر ورقاء عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال حدثنى عبد الرحمن بن أبى لى ' عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ رآه وقله يسقط على وجهه فقال : أبؤذيك هوائك ؟ قال : نعم . فأمره رسول الله ﷺ أن يحلق وهو بالحديبية ، لم يُبين لهم أنهم يحلقون بها وهم على طمع أن يدخلوا مكة ، فأنزل الله ﷻ الآية ، فأمره رسول الله ﷺ أن يطعم قرقا بين سقر

مَسَاكِينٍ ، أَوْ يُهْدَى شَاةٌ ، أَوْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ »

الحديث السابع . **قوله** ( أخبرنا عيسى ) هو ابن يونس ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ومرداس الأسلمي هو ابن مالك وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ولا يعرف أحد روى عنه إلا قيس بن أبي حازم وجرم بذلك البخاري وأبو حاتم ومسلم وآخرون . وقال ابن السكن : زعم بعض أهل الحديث أن مرداس بن عروة الذي روى عنه زياد بن علاقة هو الأسلمي ، قال : والصحيح أنهما اثنان . قلت : وفي هذا تعقب على المزني في قوله في ترجمة مرداس الأسلمي « روى عنه قيس بن أبي حازم وزباد بن علاقة » ، ووضح أن شيوخ زياد بن علاقة غير مرداس الأسلمي ، والله أعلم . **قوله** ( سمع مرداسا الأسلمي يقول وكان من أصحاب الشجرة : يقبض الصالحون ) كذا ذكره عنه موقوفا هنا ، وأورده في الرقاق من طريق بيان عن قيس مرفوعا ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . والغرض منه بيان أنه كان من أصحاب الشجرة ، والحفال بالهملة والغاء بمعنى الحائلة بالمثلثة ، والغاء قد تقع موضع الثاء ، والمراد بها الردىء من كل شيء . الحديث الثامن حديث المسور ومروان في قصة الحديبية ، ذكره مختصرا جدا من رواية سفيان - وهو ابن عيينة - عن الزهري وقال فيه « لا أحصى كم سمعته من سفيان ، حتى سمعته يقول : لا أحفظ من الزهري الأشعار والتقليد الخ ، وهذا كلام علي بن المديني ، وسيأتي هذا الحديث في هذا الباب من رواية عبيد الله بن محمد الجعفي عن سفيان بن عيينة أتم من رواية علي ، ولكن قال فيه « حفظت بعضه وثبتني معمر ، وسأذكر ما يتعلق بشرحه ، وهو الحديث الخامس والعشرون فيه . وأغرب الكرماني لحمل قول علي بن المديني « لا أحصى كم سمعته من سفيان ، على أنه شك في العدد الذي سمعه منه هل قال ألف وخمسمائة أو ألف وأربعمائة أو ألف وثلاثمائة ، ويسكن في التعقب عليه أن حديث سفيان هذا ليس فيه تعرض للتردد في عددهم ، بل الطرق كلها جازمة بأن الزهري قال في روايته « كانوا بضع عشرة مائة » ، وكذلك كل من رواه عن سفيان ، وإنما وقع الاختلاف في حديث جابر والبراء كما تقدم مبسوطة . الحديث التاسع ، **قوله** ( حدثنا الحسن بن خلف ) هو الواسطي ، ثقة من صفار شيوخ البخاري ، وماله عنه في الصحيح سوى هذا الموضع . **قوله** ( عن أبي بشر ورواه ) هو ابن عمر اليشكري ، وهو مشهور باسمه . وابن أبي نجيع اسمه عبد الله واسم أبي نجيع يسار بجملة ، وحديث كعب بن عجرة هذا ذكره المصنف من وجهين عن مجاهد في آخر هذا الباب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج

٤١٦٠ ، ٤١٦١ - **حديث** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال « خرجتُ

مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى السوق ، فلحقتُ عمرَ امرأةً شابةً فقالت : يا أمير المؤمنين ، هلك زوجي وترك صِيبَةً صفاراً والله ما يُضِجُونَ كُرَاعاً ولا لهم زرعٌ ولا ضرعٌ وخشيتُ أن تأكلهم الضُفُفُ ، وأنا بنتُ خُفاف بن إيماء الغفاري وقد شهد أبي الحديبية مع النبي ﷺ . فوقفَ معها عمرٌ ولم يَمْضِ ، ثم قال : مرحباً بنسب قريب . ثم انصرف إلى بعيرٍ ظهيرٍ كان مربوطاً في الدار فحملَ عليه غرارتين ملاًهما طعاماً وتحملَ بينهما نفقةً وثياباً ، ثم ناولها بظلمه ثم قال : اقتاديه ، فلن يَفِيَّ حتى يأتيكم الله بخير . فقال رجل : يا أمير المؤمنين أكرهت

لها ، قال عمر : **ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ** ، والله إني لأرى أبا هذو وأخاها قد حاصرا حصنا زمانا فافتتحاه ، ثم أصبحنا نسقيهم سمانا فيه .

الحديث العاشر والحادي عشر . **قوله** ( فلحقته عمر امرأة شابة ) لم أقف على اسمها ولا على اسم زوجها ولا اسم أحد من أولادها ، وزوجها صحابي لأن من كان له في ذلك الزمان أولاد يدل على أن له إدراكا ، وهذه بنت صحابي لا يبعد أن يكون لها رؤية ، فالذي يظهر أن زوجها صحابي أيضا ، وفي رواية معن عن مالك عند الاسماعيلي وقلقينا امرأة قد شئت بثيابه ، والدارقطني من هذا الوجه ، واني امرأة مؤتممة ، وله من طريق سعيد بن داود عن مالك : فتعلقت بثيابه . **قوله** ( وترك صبية صفارا ) في رواية سعيد بن داود : وخلف صبيين صغيرين ، فيحتمل أن يكون معها بنت أو أكثر . **قوله** ( فقالت يا أمير المؤمنين ) زاد الدارقطني من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك : فقال من معه : دعي أمير المؤمنين ، **قوله** ( ما ينضجون ) بضم أوله وسكون النون وكسر الضاد المعجمة بعدها جيم . **قوله** ( كراعا ) بضم الكاف هو ما دون الكعب من الشاة ، قال الخطابي : معناه أنهم لا يكفون أنفسهم معاملة ما يأكلونه ، ويحتمل أن يكون المراد لا كراعا لهم فينضجون . **قوله** ( ليس لهم ضرع ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء : ليس لهم ما يحلبونه . وقوله ( ولا زرع ) أي ليس لهم نبات . **قوله** ( وخشيت أن تأكلهم الضبع ) أي السنة الجديدة ، ومعنى تأكلهم أي تهلكهم . **قوله** ( وأنا بنت خفاف ) بضم المعجمة وفاءين الأولى خفيفة . **قوله** ( إيماء ) بكسر الهمزة ويقال بفتحها وسكون التحتانية والمد ، وخفاف صحابي مشهور قيل له ولأبيه ولجده صحبة حكاة ابن عبد البر ، قال : وكانوا ينزلون غيقة يعنى بغين معجمة وتحتانية ساكنة وقاف ويأتون المدينة كثيرا ، ولخفاف هذا حديث عند مسلم موصول . **قوله** ( شهد أبي الحديبية مع رسول الله ﷺ ) ذكر الواقدي من حديث أبي رم الغفاري قال : لما نزل النبي ﷺ بالأبواء أهدى له إيماء بن رخصة الغفاري مائة شاة وبغيرين يميلان لبنا ، وبعث بها مع ابنه خفاف ، فقبل هديته وفرق الغنم في أصحابه ودعا بالبركة . **قوله** ( بنسب قريب ) يحتمل أن يريد قرب نسب غفار من قريش ، لأن كنانة تجمعهم . أو أراد أنها اتسبت إلى شخص واحد معروف . **قوله** ( بعير ظهير ) أي قوى الظهر معد للحاجة . **قوله** ( اقتاديه ) بقاء ومثناة وفي رواية سعيد بن داود : وقودي هذا البعير . **قوله** ( حتى يأتكم الله بخير ) في رواية سعيد بن داود : بالرزق ، **قوله** ( فقال رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( ثكلك أمك ) هي كلمة تقولها العرب للانكار ولا تريد بها حقيقةتها **قوله** ( إني لأرى أبا هذو ) يعني خفافا . **قوله** ( وأخاها ) لم أقف على اسمه وكان لخفاف ابنان الحارث ومخلد لكنهما تابعيان فوهم من فسر الأخ الذي ذكره عمر بأحدهما ، لأن مقتضى هذه القصة أن يكون الولد المذكور صحابيا ، وإذا ثبت ما ذكره ابن عبد البر أن لخفاف وأبيه وجده صحبة اقتضى أن يكون هؤلاء أربعة في نسق لهم صحبة ، وهم ولد خفاف وخفاف وإيماء ورخصة ، فتذاكرهم مع بيت الصديق خلافا لمن زعم أنه لم يوجد أربعة في نسق لهم صحبة إلا في بيت الصديق ، وقد جمعت من وقع له ذلك ولو من طريق ضعيف فبلغوا عشرة أمثلة ، منهم زيد بن حارثة وأبوه وولده أسامة وولد أسامة ، لأن الواقدي وصف أسامة بأنه تزوج في عهد النبي ﷺ وولد له . **قوله** ( قد حاصرا حصنا ) لم أعرف الفوزة التي وقع فيها ذلك ، ويحتمل احتمالا قريبا أن تكون خيبر لأنها كانت بعد الحديبية وحوصرت حصونها . **قوله** ( نسقيهم ) بالمهمل وبالفاء وبالهمز أي نسرجع ؟ يقول

هذا المال أخذته فيثا . وفي رواية الخوى بالقاف بغير همز . وقوله « سمانا » أى أنصباؤنا من الغنيمة

٤١٦٢ - **حديث** محمد بن رافع حدثنا شعبة بن سوار أبو عمرو الفزاري حدثنا شعبة عن قتادة عن

سعيد بن المسيب عن أبيه قال « لقد رأيت للشجرة ، ثم أنسيتها بعد فلم أعرفها » قال محمود « ثم أنسيتها بعد »

[ الحديث ٤١٦٢ - أطرافه في : ٤١٦٣ ، ٤١٦٤ ، ٤١٦٥ ]

٤١٦٣ - **حديث** محمود حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن طارق بن عبد الرحمن قال « انطلقت حاجبا

فررت بقوم يصلون ، قلت : ما هذا المسجد ؟ قالوا : هذه الشجرة حيث بايع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان .

فأنبت سعيد بن المسيب فأخبرته ، فقال سعيد : حدثني أبي أنه كان فيمن بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة ،

قال : فلما أخرجنا من العام المقبل أنسيتها فلم تقدر عليها . فقال سعيد : لأن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها ،

وعلمتموها أنتم ؟ فأنتم أعلم ! »

٤١٦٤ - **حديث** موسى حدثنا أبو عوانة حدثنا طارق عن سعيد بن المسيب عن أبيه أنه كان ممن بايع

تحت الشجرة ، فرجعنا إليها العام المقبل فعميت علينا »

٤١٦٥ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن طارق قال « ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة فضحك

فقال : أخبرني أبي وكان شاهدها . . »

الحديث الثاني عشر حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في الشجرة ، وأورده من طريق قتادة عنه ، ومن طريق طارق

ابن عبد الرحمن عن سعيد بن مسعود عن ثلاثة طرق إلى طارق . **قوله** ( لقد رأيت الشجرة ) أى التى كانت بيعة الرضوان تحتها ،

ووقع في بعض النسخ « قال محمود ثم أنسيتها » . **قوله** ( ثم أنسيتها بعد فلم أعرفها ) بين في رواية طارق أنه أتاها في

العام المقبل فلم يعرفها . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخارى ،

وقد يحدث عنه بواسطة كاهنا . **قوله** ( انطلقت حاجبا فررت بقوم يصلون ) لم أقف على اسم أحد منهم ، وزاد

الاسماعيلي من رواية قيس بن الربيع عن طارق « في مسجد الشجرة » . **قوله** ( أنسيتها ) في رواية الكشميني

والمستمل « أنسيتها » بهم الحزمة وسكون النون أى أنسيتها موضعها بدليل « فلم تقدر عليها » . **قوله** ( فقال سعيد )

أى ابن المسيب « لأن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها وعلمتموها أنتم ؟ فأنتم أعلم » قال سعيد هذا الكلام منكرا ، وقوله

« فأنتم أعلم » هو على سبيل التهم . وفي رواية قيس بن الربيع « أن أقاديل الناس كثيرة » . **قوله** ( فرجعنا إليها

العام المقبل ) في رواية عفان عن أبي عوانة عند الاسماعيلي « فانطلقنا في قابل حاجين » كذا أطلق ، وهم كانوا

معتبرين ، لكن يطلق عليها الحج كما يقال : العمرة الحج الأصغر . **قوله** ( فعميت علينا ) أى أجهمت ، في رواية

عفان « فعمى علينا مكانها » وزاد « فان كانت بينكم فأنتم أعلم » . **قوله** ( ذكرت عند سعيد بن المسيب الشجرة

فضحك فقال : أخبرني أبي وكان شاهدها ) زاد الاسماعيلي من طريق أبي زرعة عن قبيصة شيخ البخارى فيه « أنهم

أتوها من العام القابل فأنسيتها ، وقد قدمت الحسكة في إختفائها عنهم في « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد عند الكلام على حديث ابن عمر في معنى ذلك ، لكن إنكار سعيد بن المسيب على من زعم أنه عرفها معتمدا على قول أبيه إنهم لم يعرفوها في العام المقبل لا يدل على رفع معرفتها أصلا ، فقد وقع عند المصنف من حديث جابر الذي قبل هذا « لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة » فهذا يدل على أنه كان يضبط مكانها بعينه ، وإذا كان في آخر عمره بعد الزمان الطويل يضبط موضعها ففيه دلالة على أنه كان يعرفها بعينها لأن الظاهر أنها حين مقالته تلك كانت هلكة إما بجفاف أو بغيره ، واستمر هو يعرف موضعها بعينه . ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قوما يأتون الشجرة فيصلون عندها فتوعدهم ، ثم أمر بقطعها ففعلت

٤١٦٦ - **حَدَّثَنَا** آدم بن أبي إياس **حَدَّثَنَا** شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت عبد الله بن أبي أوفى وكان من أصحاب الشجرة قال « كان للنبي ﷺ إذا أتاه قومٌ بصدقة قال : اللهم صلّ عليهم ، فأتاه أبي بصدقة فقال : اللهم صلّ على آل أبي أوفى »

الحديث الثالث عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى في قوله « اللهم صل على آل أبي أوفى » وقد تقدم شرحه في كتاب الزكاة ، وذكره هنا نقوله « وكان من أصحاب الشجرة »

٤١٦٧ - **حَدَّثَنَا** إسماعيل عن أخيه عن سليمان عن عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم قال « لما كان يوم الحرة - والناس يُبايعون لعبد الله بن حنظلة - فقال ابن زيد : على ما يبيع ابن حنظلة للناس ؟ قيل له : على الموت . قال : لا أبيع على ذلك أحدًا بعد رسول الله ﷺ . وكان شهيدًا معه الحديبية »

الحديث الرابع عشر ، **قوله** (حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أريس ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وعمرو بن يحيى هو المازني ، وعباد بن تميم أي ابن أبي زيد بن عاصم المازني وكلهم مدنيون . **قوله** (لما كان يوم الحرة) أي لما خلع أهل المدينة بيعة يزيد بن معاوية وبايعوا عبد الله بن حنظلة أي ابن أبي عامر الانصاري . **قوله** (فقال ابن زيد) هو عبد الله بن زيد بن عاصم عم عباد بن تميم . **قوله** (ابن حنظلة) هو عبد الله ، وصرح به الإسماعيلي في روايته ، وقوله « يبيع الناس » أي على الطاعة له وخلع يزيد بن معاوية . وعكس الكرماني فزعم أنه كان يبيع الناس ليزيد بن معاوية ، وهو غلط كبير . **قوله** (لا أبيع على ذلك أحدًا بعد رسول الله ﷺ) فيه إشعار بأنه بايع النبي ﷺ على الموت وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « باب البيعة على الحرب » من كتاب الجهاد ، وذكرت هناك ما وقع للكرماني من الخطب في شرح قوله ابن حنظلة . ووقع في رواية الإسماعيلي من الزيادة « وقتل عبد الله بن زيد يوم الحرة » وكان السبب في البيعة تحت الشجرة ما ذكر ابن إسحق قال « حدثني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن رسول الله ﷺ بلغه أن هثماني قد قتل فقال : لئن كانوا قتلوه لأناجزهم ، فعدا الناس إلى البيعة فبايعوه على القتال على أن لا يفروا . قال فبلغهم بعد ذلك أن الخبر باطل ورجع هثماني . وذكر أبو الأسود في المغازي عن عروة السبب في ذلك مطولا قال « ان النبي ﷺ لما نزل بالحديبية أحب

أن يبعث إلى قريش رجلا يخبرهم بأنه إنما جاء معتمرا ، فدعا عمر لبيعة فقال : والله لا آمنهم على نفسي ، فدعا عثمان فأرسله وأمره أن يبشر المستضعفين من المؤمنين بالفتح قريبا ، وأن الله سيظهر دينه . فتوجه عثمان فوجد قريشا نازلين ببلدح ، قد انفقوا على أن يبنوا النبي ﷺ من دخول مكة ، فأجابه أبان بن سعيد بن العاص قال وبعثت قريش بديل بن ورقاء وسهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ ، فذكر القصة التي مضت مطولة في الشروط قال : وآمن الناس بعضهم بعضا ، وهم في انتظار الصلح ، إذ رمى رجل من الفريقين رجلا من الفريق الآخر فكانت معاركة ، وتراموا بالنبل والحجارة . فارتعن كل فريق من عذم ، ودعا النبي ﷺ إلى البيعة ، فجاءه المسلمون وهو نازل تحت الشجرة التي كان يستظل بها ، فبايعوه على أن لا يفروا ، وألقى الله الرعب في قلوب الكفار فأذعنوا إلى المصالحة . وروى البيهقي في الدلائل ، من مرسل الشعبي قال : كان أول من انتهى إلى النبي ﷺ لما دعا الناس إلى البيعة تحت الشجرة أبو سنان الأزدي ، وروى مسلم في حديث سلمة بن الأكوع قال : ثم إن رسول الله ﷺ دعا إلى البيعة فبايعه أول الناس ، فذكر الحديث قال : ثم إن المشركين راسلونا في الصلح حتى مضى بعضنا في بعض ، قال فاضطجعت في أصل شجرة فأنا في أربعة من المشركين فجعلوا يجمعون في رسول الله ﷺ ، فتحولت عنهم إلى شجرة أخرى ، فبينما هم كذلك إذ نادى مناد من أسفل الوادي : يا آل المهاجرين ، قال فاختلطت سببي ثم شددت على أولئك الأربعة وهم رفود فأخذت سلاحهم ، ثم جئت بهم أسوقهم ، وجاء عبي رجل يقال له مسكرز في ناس من المشركين ، فقال رسول الله ﷺ دعوهم يكون لهم بدء الفجور ونزاه ، فعفا عنهم ، فأنزل الله تعالى ﴿ وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم ﴾ وروى مسلم أيضا من حديث أنس أن رجلا من أهل مكة مبطوا إلى النبي ﷺ من قبل التعميم ليقاتلوه ، فأخذهم ، فعفا عنهم ، فأنزل الله الآية

٤١٦٨ - **حديث** يحيى بن يعلى الحارثي قال : حدثني أبي حدثنا إياس بن سلمة بن الأكوع قال حدثني أبي وكان من أصحاب الشجرة قال : « كنا نصلّي مع النبي ﷺ الجملة ثم نعرفه وليس للحيطان ظل نستظل فيه »

٤١٦٩ - **حديث** فتيبة بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي حبيب قال : « قلت لسملة بن الأكوع : على أي شيء بايعتم رسول الله ﷺ يوم الحديبية ؟ قال : على الموت »

٤١٧٠ - **حديث** أحمد بن إسماعيل حدثنا محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عن أبيه قال : « أقبلت للبراء بن عازب رضي الله عنهما فقلت : طوبى لك ، صحبت النبي ﷺ وبارأته ، تحت الشجرة . فقال : يا ابن أخي ، أنت لا تدري ما أحدثنا بعده »

٤١٧١ - **حديث** لمسحاق حدثنا يحيى بن صالح قال حدثنا معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى عن أبي قلابة : « أن ثابت بن الضحاك أخبره أنه بايع النبي ﷺ تحت الشجرة »



الحديث الخامس عشر حديث سلة بن الاكوع في وقت صلاة الجمعة . أورده لقوله فيه : وكان من أصحاب الحجرة .  
**قوله** ( حدثنا يحيى بن يعلى المحاربي ) هو كوفي ثقة من قدماء شيوخ البخاري ، مات سنة ست عشرة ومائتين ، وأبوه  
يعل بن الحارث المحاربي ثقة أيضا ، مات سنة ثمان وستين ومائة ، وماله في البخاري إلا هذا الحديث . **قوله** ( ثم  
ننهرف وليس للحيطان ظل نستظل فيه ) استدلل به لمن يقول بأن صلاة الجمعة تجزئ قبل الزوال ، لأن الشمس إذا  
زالت ظهرت الظلال . وأجيب بأن النبي إنما تسلط على وجود ظل يستظل به لا على وجود الظل مطلقا ، والظل الذي  
يستظل به لا يتهيأ إلا بعد الزوال بمقدار يختلف في الشتاء والصيف ، وقد تقدم بسط هذه المسألة ونقل الخلاف فيها  
في كتاب الجمعة . الحديث السادس عشر ، **قوله** ( حدثنا حاتم ) هو ابن اسماعيل . **قوله** ( على الموت ) تقدم الكلام عليه في  
باب البيعة على الحرب ، من كتاب الجهاد ، وذكرت كيفية الجمع بينه وبين قول جابر لهم : نبايعه على الموت ، وكذا  
روى مسلم من حديث معقل بن يسار مثل حديث جابر ، وحاصل الجمع أن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد  
لازمها لأنه إذا بايع على أن لا يفر لزوم من ذلك أن يثبت ، والذي يثبت إما أن يغلب وإما أن يؤسر ، والذي يؤسر  
إما أن ينجو وإما أن يموت ، ولما كان الموت لا يؤمن في مثل ذلك أطلقه الراوي . وحاصله أن أحدهما حكى صورة  
البيعة ، والآخر حكى ما يتناول اليه . وجمع الترمذي بأن بعضا بايع على الموت وبعضا بايع على أن لا يفر . الحديث  
السابع عشر . **قوله** ( عن العلاء بن المسيب ) أي ابن رافع السكوني ، وهو أبوه ثقتان ، وماله في البخاري إلا هذا  
الحديث وآخر في الدعوات ، ولأبيه حديث آخر في الادب من رواية منصور بن المعتمر عنه . **قوله** ( طوبى لك  
صحبت النبي ﷺ ) غبطة التابعي بصحبة رسول الله ﷺ ، وهو مما يغبط به ، لكن سلك الصحابي مسلك التواضع في  
جوابه . وطوبى في الأصل شجرة في الجنة تقدم تفسيرها في صفة الجنة في بدء الخلق ، وتطلق ويراد بها الخير أو  
الجنة أو أقصى الأمنية ، وقيل هي من الطيب أي طاب عيشكم . **قوله** ( فقال يا ابن أخي ) في رواية السكسمي  
يا ابن أخ بغير إضافة ، وهي على عادة العرب في المخاطبة ، أو أراد أخوة الاسلام . **قوله** ( انك لا تدري ما أحدثناه  
بعده ) يشير الى ما وقع لهم من الحروب وغيرها غائلة ذلك ، وذلك من كمال فضله . الحديث الثامن عشر ،  
**قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن منصور ، ويحيى بن صالح هو الوحاظي وهو من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه  
بواسطة كاهنا ، ومعاوية بن سلام بالقيسدي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . ووقع في رواية ابن السكن عن زيد بن  
سلام ، بدل يحيى بن أبي كثير وقال أبو علي الجبائي : ولم يتابع على ذلك ، وقد وقع في رواية النسفي عن البخاري  
كما قال الجمهور ، وكذا هو عند مسلم وأبي داود من طريق معاوية بن سلام عن يحيى . **قوله** ( انه بايع النبي ﷺ تحت  
الشجرة ) هكذا أورده مختصرا . فتنصرا على موضع حاجته منه ، وبقيمة الحديث قد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى  
عن معاوية بهذا الاسناد وزاد : وان رسول الله ﷺ قال : من حلف على يمين بجملة غير الاسلام كاذبا فهو كما قال ،  
الحديث ، وسيأتي السلام على ذلك في كتاب الايمان والتدوير إن شاء الله تعالى

٤١٧٢ - حدثني أحمد بن إسحاق حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك  
رضي الله عنه ( إنا فتحنا لك فتحا مبينا ) قال : الحديبية . قال أصحابه : هنيئا مريئا ، فإنا ؟ فأنزل الله  
( ليدخل المؤمنون والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار ) . قال شعبة فقد تمت السكوة فحدثت بهذا كله

عن قتادة، ثم رجعت فذكرت له، فقال: أما (إنا فتحنا لك) فمن أنس، وأما «هنيئاً مريئاً» فمن عكرمة [الحديث ٤١٧٢ - طرفه في: ٤٨٣٤]

الحديث التاسع عشر، **قوله** (عن أنس بن مالك) (إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً) قال: (الحديثية) سيأتي الكلام عليه في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى، وأفاد هنا أن بعض الحديث عن قتادة عن أنس وبعضه عن عكرمة، وقد أورده الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن شعبة، وجمع في الحديث بين أنس وعكرمة وسافه مساقاً واحداً وقد أوضحته في كتاب المدرج،

٤١٧٣ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا إسرائيل عن تَجْرَأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه - وكان من شيد الشجرة - قال «إني لأوقد تحت القدر بلحوم النحر، إذ نادى مؤدى رسول الله ﷺ: إن رسول الله ﷺ ينهاكم عن لحوم الحمر»

٤١٧٤ - وعن تَجْرَأة عن رجل منهم من أصحاب الشجرة اسمه أهبان بن أوس، وكان اشتكى ركبته، وكان إذا سجد جعل تحت ركبته وسادة

٤١٧٥ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان وكان من أصحاب الشجرة قال «كان رسول الله ﷺ وأصحابه أتوا بسويق فلا كوه» تابعه معاذ عن شعبة

٤١٧٦ - **حديث** محمد بن حاتم بن بزيع حدثنا شاذان عن شعبة عن أبي جرة قال «سألت عائذ بن عمرو رضى الله عنه وكان من أصحاب النبي ﷺ من أصحاب الشجرة: هل ينفذ الوتر؟ قال: إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره»

الحديث العشرون، **قوله** (حدثنا أبو عامر) هو عبد الملك بن عمرو العقدي، ووقع في رواية ابن السكن وحدثنا عثمان بن عمرو، بدل أبي عامر. **قوله** (عن إسرائيل) كذا في الأصول ولا بد منه، وحكى بعض الشراح أنه وقع في بعض النسخ باسقاطه. قلت: ولا أعتقد صحة ذلك، بل إن كان سقط من نسخة فتلك النسخة غير معتمدة. **قوله** (عن تَجْرَأة) بفتح الميم والزاي بينهما جيم ساكنة وبهمزة مفتوحة قبل الهاء، وقال أبو علي الجبائي: المحدثون يسهلون الهمزة ولا يلفظون بها وقد يكسرون الميم، وأبو زاهر هو ابن الأسود بن الحجاج، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث. **قوله** (عن أبيه) كذا للجمع، ووقع في رواية الأصيلي عن أبي زيد المروزي عن أنس، بدل قوله عن أبيه وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجبائي. **قوله** (إني لأوقد تحت القدر بلحوم النحر) يعني يوم خيبر كما سيأتي فيها واضحاً وقد تعقب الداودي ما وقع هنا فقال: هذا وهم فإن النبي عن لحوم الحمر الأهلية لم يكن بالحديثية وإنما كان بخيبر اهـ. وليس في السياق أن ذلك كان في يوم الحديبية، وإنما ساق البخاري

الحديث في الحديثية لقوله فيه « وكان من شهد الشجرة » ولم يتعرض لما كان النداء بذلك ، مع أن غالب من بايع تحت الشجرة شهدوا مع النبي ﷺ خير بعد رجوعهم . الحديث الحادي والعشرون ، **قوله** ( وعن مجزأة ) يعني بالاسناد المذكور قبله ، وليس لمجزأة في البخاري إلا هذا الحديث والذي قبله . **قوله** ( عن رجل منهم ) يعني من بنى أسلم ، وقال الكرماني : أي من الصحابة ، الأول أولى . **قوله** ( اسمه أهبان بن أوس ) هو بضم الهيمزة وسكون الهاء بعدها موحدة ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد ذكره في التاريخ فقال : له صحبة ، ونزل الكوفة ، ويقال له وهبان أيضا . ثم ساق من طريق أنيس بن عمرو عن أهبان بن أوس أنه كان في غنم له فسلمه الذئب . **قوله** ( وكان ) يعني أهبان ( إذا جمل تحت ركبته وسادة ) ولعله كان كبر فكان يشق عليه تمسكين ركبته من الأرض فوضع تحتها وسادة لينه لا تمنع اعتماده عليها من التمسكين لاحتمال أن يبس الأرض كان يضر ركبته . الحديث الثاني والعشرون حديث سويد بن النعمان ، **قوله** ( أتوا بسويق فلاكوه ) هو طرف من حديث تقدم في الطهارة وفي الجهاد ، وسيأتي بتأمله قريبا في غزوة خيبر إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تابعه معاذ عن شعبة ) يعني بالاسناد المذكور ، وقد وصلها الإسماعيلي عن يحيى بن محمد عن عميد الله بن معاذ عن أبيه به مختصرا ، وزاد فيه « وذلك بعد أن رجعوا من خيبر » . الحديث الثالث والعشرون ، **قوله** ( حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع ) بفتح الموحدة وكسر الزاي بوزن عظيم وآخره مهملة ، وشاذان هو الأسود بن عامر . **قوله** ( عن أبي حمزة ) بجم وراء هو نصر ابن عمران الضبعي ووقع في رواية أبي ذر عن الكشميهني بالمهملة والزاي وهو تصحيف . **قوله** ( سألت عائذ بن عمرو ) هو بتحتانية مهموز وذال معجمة وهو ابن عمرو بن هلال المزني ، عاش إلى خلافة معاوية ، ماله في البخاري إلا هذا الحديث . **قوله** ( هل ينقض الوتر ) يعني إذا أوتر المرء ثم نام وأراد أن يتطوع هل يصل ركعة ليصير الوتر شفعا ثم يتطوع ماشاء ثم يوتر محافظة على قوله « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا » ، أو يصل تطوعا ماشاء ولا ينقض وتره ويكتفي بالذي تقدم ؟ فأجاب باختصار الصفة الثانية فقال ( إذا أوترت من أوله فلا توتر من آخره ) زاد الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة بهذا الاسناد « وإذا أوترت من آخره فلا توتر أوله » ، وزاد فيه أيضا « وسألت ابن عباس عن نقض الوتر فذكر مثله » وهذه المسألة اختلف فيها السلف فكان ابن عمر من يرى نقض الوتر ، والصحيح عند الشافعية أنه لا ينقض كافي حديث الباب ، وهو قول المالكية

٤١٧٧ - **حدثني** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه « ان رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره - وهو بن الخطاب يسير معه ليلا - فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ ثم سأله فلم يجبه . وقال عمر بن الخطاب نكثت أملك يا عمر ، نزلت رسول الله ﷺ ثلاث مرات كل ذلك لا يجيبك . قال عمر : فخركت بعيري ثم تقدمت أمام الساميين ، وخشيت أن ينزل في قرآن . فانشبت أن سمعت صارخا يصرخ بي ، قال فقلت : لقد خشيت أن يكون نزل في قرآن . وجئت رسول الله ﷺ فسلمت عليه ، فقال : لقد أنزلت على الليلة سورة هلي أحب إلي مما طلعت عليه الشمس ، ثم قرأ ( إنا فتحنا لك فتحا مبينا )

[ الحديث ٤١٧٧ - طرناه في : ٤٨٣٣ ، ٥٠١٢ ]

الحديث الرابع والعشرون حديث عمر ، **قوله** (عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره وكان عمر بن الخطاب يسير معه ليلاً ، فسأله عمر عن شيء الحديث ) هذا صورته مرسل ، ولكن بقيته تدل على أنه عن عمر ، لقوله في أنثائه ، قال عمر : لحركت بعيري الخ . وقد أشبهت القول فيه في المقدمة ، وقد أورده الاسماعيلي من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب ، فذكره ، وسيأتي شرح المتن في تفسير سورة الفتح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( نزلت ) بنون وزاى ثقيلة أى ألححت ، وقال أبو ذر الهروى : لم اسمعه إلا بالتخفيف

٤١٧٨ ، ٤١٧٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفوان قال سمعت الزهري حين حدث هذا الحديث حفظت بعضه ، وكُتبتني معمر عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم - يزيد أحدهما على صاحبه - قال : « خرج النبي ﷺ عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه . فلما أتى ذا الحليفة قلد الهذلي وأشمره ، وأحرم منها بعمره ، وبعث عيناً له من خزاعة . وسار النبي ﷺ حتى كان بقدير الأشطاط أتاه عينه قال : إن قريشاً جمعوا لك جمعاً ، وقد جمعو لك الأحابيش ، وهم مقاتلون وصادقون عن البيت وما نعوذ . فقال : أشيروا أيها الناس على أن أتروا أن أميل إلى عيالمهم وذرائي هؤلاء الذين يريدون أن يصدونا عن البيت ، فإن يأتونا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين ، وإلا تركناهم محروبين . قال أبو بكر : يا رسول الله خرجت عامداً لهذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد ، فتوجه له ، فنصدنا عنه قاتلناه . قال : انضوا على اسم الله »

٤١٨٠ ، ٤١٨١ - **حدثني** اسحاق أخبرنا يعقوب حدثني ابن أخي ابن شهاب عن عمر أخبرني عروة ابن الزبير أنه سمع مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة يُخبران خبراً من خبر رسول الله ﷺ في عروة الحديبية ، فكان فيما أخبرني عروة عنهما أنه « لما كاتب رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو يوم الحديبية على قضية المدة وكان فيما اشترط سهيل بن عمرو أنه قال : لا يأتيك منا أحد وإن كان على دينك إلا ردته إلينا وخلفت بيننا وبينه . وأبى سهيل أن يقاضى رسول الله ﷺ إلا على ذلك . فكره المؤمنون ذلك وتمعنوا فكلوا فيه ، فلما أبى سهيل أن يقاضى رسول الله ﷺ إلا على ذلك كاتبه رسول الله ﷺ ، فرد رسول الله ﷺ أبا جندل بن سهيل يومئذ إلى أبيه سهيل بن عمرو . ولم يأت رسول الله ﷺ أحد من الرجال إلا رده في تلك المدة وإن كان مسلماً . وجاءت المؤمنات مهاجرات ، فساكن أم كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط ممن خرج إلى رسول الله ﷺ وهي عاتق ، فجاء أهلها يسألون رسول الله ﷺ أن يرجعها إليهم ، حتى

أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْمُؤْمِنَاتِ مَا أَنْزَلَ ۝

الحديث الخامس والعشرون حديث المسورين مخزومة ومروان بن الحكم ، يزيد أحدهما على صاحبه . **قوله** ( حفظت بعضه وثبتني فيه معمر ) بين أبو نعيم في مستخرجه القدر الذي حفظه سفيان عن الزهري والقاسم الذي ثبت فيه معمر ، فساقه من طريق حامد بن يحيى عن سفيان إلى قوله « فأحرم منها بمرة ، ومن قوله « وبعث عينا له من خزاعة الخ » ، مما ثبت فيه معمر ، وقد تقدم في هذا الباب من رواية علي بن المديني عن سفيان وفيه قول سفيان « لا أحفظ الإشعار والتقليد فيه » ، وأن عليا قال « ما أدري ما أراد سفيان بذلك » ، هل أراد أنه لا يحفظ الإشعار والتقليد فيه خاصة ، أو أراد أنه لا يحفظ بقية الحديث ، وقد أزال هذه الرواية الإشكال والتردد الذي وقع لعل بن المديني ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث مستوفى في الشروط ، وأنه أورد هنا صدر الحديث واختصره هناك ، وساق هناك الحديث بطوله واقتصر منه هنا على البعض ، وتقدم بيان ما وقع هنا عالم يذكره هناك من تسمية عينة الذي بعثه وأنه بشر بن سفيان الخزاعي ، وضبط غير الاشطاط ، وذكر الواقدي أنه وراء عسفان . ثم أورد المصنف بعضا من الحديث غير ما ذكره من هذه الطريق من طريق أخرى . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، ويعقوب هو ابن إبراهيم بن سعد ، وابن أخى ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله ابن مسلم بن شهاب . **قوله** ( وامتعضوا ) بتشديد الميم بعدها عين مهمل ثم ضاد معجمة ، وفي رواية الكشميني « وامتعضوا » ، باظهار المثناة والمعنى شق عليهم ، وقد سبق بسطه في الشروط . **قوله** ( ولم يأت رسول الله ﷺ أحد من الرجال إلا رده ) أى إلى المشركين في تلك المدة وإن كان مسلما . **قوله** ( وجاءت المؤمنات مهاجرات ) أى في تلك المدة أيضا ، وقد ذكرت أسماء من سمى منهن في كتاب الشروط . **قوله** ( فسكانت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط من خرج إلى رسول الله ﷺ ) أى من مكة إلى المدينة مهاجرة مسلمة . فقوله « وهى عاتق » أى بلغت واستحقت التزويج ولم تدخل في السن ، وقيل هى الثابة ، وقيل فوق المعصر ، وقيل استحقت التحدير ، وقيل بين البالغ والعانس ، وتقدم بسط ذلك في كتاب العيدين . **قوله** ( لجاء أهلها يسألون رسول الله ﷺ أن يرجعهم إليهم ) في حديث عبد الله بن أبي أحمد بن جعش مهاجرت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، فخرج أخوها الوليد وعمارة ابنا عقبة بن أبي معيط حتى قدما المدينة فكلما رسول الله ﷺ أن يرجعهم إليهم ، فنقض العهد بينهما وبين المشركين في النساء خاصة ، فنزل الآية ، أخرجه ابن مردويه في تفسيره ، وبهذا يظهر المراد بقوله في حديث الباب « حتى أنزل الله في المؤمنات ما أنزل » . **قوله** ( حتى أنزل الله في المؤمنات ما أنزل ) أى من استثنائهن من مقتضى الصالح على رد من جاء منهم مسلما ، وسيأتى بيان ذلك مشروحا في أواخر كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٤١٨٢ - قال ابن شهاب : وأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « إن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر من المؤمنات بهذه الآية ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات » بها يهلك ) [ ١٢ المتحنة ] . وعن عمر قال « بلغنا حين أمر الله ﷻ رسوله ﷺ أن يرُدَّ إلى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ، وبلغنا أن أبا بصير . . . فذكره بطوله »

الحديث السادس والعشرون ، **قوله** ( قال ابن شهاب وأخبرني عروة الخ ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد وصله الاسماعيل عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن يعقوب بن ابراهيم وفيه بيان لأن الذي وقع في الشروط من عطف هذه القصة في رواية الزهري عن عروة عن مروان والمسور مدرج وانما هو عن عروة عن عائشة ، ويأتى شرح الامتحان في النكاح ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وعن عمه ) هو موصول بالاسناد المذكور أيضا . **قوله** ( بلغنا حين أمر الله ورسوله ﷺ أن يرد الى المشركين ما أنفقوا على من هاجر من أزواجهم ) هذا القدر ذكره هكذا مرسلًا ، وهو موصول من رواية معمر كما أشرنا اليه في الشروط ، وسأشيع الكلام على ذلك في النكاح ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وبلغنا أن أبا بصير فذكره بطوله ) كذا في الاصل وأشار الى ما تقدم في قصة أبي بصير في كتاب الشروط ، وقد ذكرت شرحها مبسوطا هناك حيث ساقها بطوله

٤١٨٣ - **حدثنا** قتيبة عن مالك عن نافع « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما خرجا معتمرا في الفتنة فقال : إن صُدتُ عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ ، فأهل بؤمرة من أجل أن رسول الله ﷺ كان أهل بؤمرة عام الخديبية »

٤١٨٤ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر أنه أهل وقال : إن حيل بيني وبينه فقلت كما فعل النبي ﷺ حين حالت كفار فريش بينه ، وثلا [ ٢١ الأحزاب ] ﴿ لقد كان لكم في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ﴾

٤١٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن نافع « ان عبيد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله أخبراه أنهما كئدا عبد الله بن عمر . . . وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « ان بعض بني عبد الله قال له : لو أقت للعام ، فاني أخاف أن لاتصل إلى البيت . قال : خرجنا مع النبي ﷺ ، فحل كفار فريش دون البيت ، فنهز النبي ﷺ هداياه وحقاق وقصر أصحابه وقال : أشهدكم أني أوجبت عمرة ، خلت بيني وبين البيت طفت ، وإن حيل بيني وبين البيت صنعت كما صنع رسول الله ﷺ . فسار ساعة قال : ما أرى شأنهما إلا واحدا ، أشهدكم أني قد أوجبت حجة مع عمرتي . فطاف طوافا واحدا وسما واحدا حتى حل منهما جميعا »

٤١٨٦ - **حدثني** شجاع بن الوائلي سمع النضر بن محمد حدثنا صخر عن نافع قال « إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر ، وليس كذلك ، ولكن عمر يوم الخديبية أرسل عبد الله إلى فارس له هند رجل من الأنصار يأتي به ليقاتل عليه - ورسول الله ﷺ يبايع عند الشجرة ، وعمر لا يدرى بذلك - فبايعه عبد الله ، ثم ذهب إلى الفرس فجاء به إلى عمر وعمر يستأثم للقتال ، فأخبره أن رسول الله ﷺ يبايع تحت الشجرة

قال فانطلق فذهب معه حتى بايع رسول الله ﷺ ، فهمى التى يتحدث الناس أن ابن عمر أسلم قبل عمر »

٤١٨٧ — وقال هشام بن عمار حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عمر بن محمد العمري أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن الناس كانوا مع النبي يوم الحديبية نفرقوا في ظلال الشجر ، فإذا الناس محدقون بالنبي ﷺ ، فقال : يا عبد الله ، انظر ما شأن الناس قد أحدقوا برسول الله ﷺ ، فوجدتهم يبأيون فبايع ثم رجع إلى عمر فخرج فبايع »

الحديث السابع والعشرون حديث ابن عمر حيث خرج معتمرا في الفتنة . الحديث ذكره من طارق ، وقد تقدم شرحه في باب الإحصار ، من كتاب الحج . الحديث الثامن والعشرون حديث ابن عمر أيضا ، قوله (حدثني شجاع بن الوليد) أي البخاري المؤدب أبو الليث . ثقة من أقران البخاري ، وسمع قبله قليلا ، وليس له في البخاري سوى هذا . الموضع . وأما شجاع بن الوليد السكوني فذاك يكنى أبا بدر ولم يدرك البخاري . قوله (سمع النضر بن محمد) هو الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدها معجمة ، ثقة متفق عليه ، وماله في البخاري إلا هذا الحديث . قوله (حدثنا صخر) هو ابن جويرية . قوله (عن نافع قال : إن الناس يتحدثون أن ابن عمر أسلم قبل عمر ، وليس كذلك ، راكن عمر يوم الحديبية أرسل عبد الله الخ) ظاهر هذا السياق الإرسال ، ولكن الطريق التي بعدها أوضح أن ناعما حمله عن ابن عمر . قوله (عند رجل من الانصار) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أنه الذي آخى النبي ﷺ بينه وبينه ، وقد تقدمت الإشارة إليه في أول كتاب العلم . قوله (وعمر يستأمن للقتال) أي يلبس الأمانة بالهزم وهي السلاح . قوله (وقال هشام بن عمار) كذا وقع بصيغة التعليق ، وفي بعض النسخ « وقال لي ، وقد وصله الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن دحيم وهو عبد الرحمن بن إبراهيم عن الوليد بن مسلم بالاسناد المذكور . قوله (فإذا الناس محدقون بالنبي ﷺ) أي يحيطون به ناظرون إليه بأحداهم . قوله (فقال : يا عبد الله) القائل يا عبد الله هو عمر . قوله (قد أحدقوا) كذا للكشميني وغيره وهو الصواب . ووقع المستعمل « قال أحدقوا ، جعل بدل قد قال وهو تحريف ، وهذا السبب الذي هنا في أن ابن عمر بايع قبل أبيه غير السبب الذي قبله ، ويمكن الجمع بينهما بأنه بعثه يحضر له الفرس ، ورأى الناس مجتمعا فقال له انظر ما شأنهم ، فبدأ بكشف حالهم فوجدتهم يبأيون فبايع ، وتوجه إلى الفرس وأحضرها وأعاد حيا الجواب على أبيه . وأما ابن التين فلم يظهر له وجه الجمع بينهما فقال : هذا اختلاف ، ولم يسند نافع إلى ابن عمر ذلك في شيء من الروايتين ، كذا قال ، والثانية ظاهرة في الرد عليه فإن فيها عن ابن عمر كما بيناه . ثم زعم أن المباداة المذكورة إنما كانت حين قدموا إلى المدينة مهاجرين ، وأن النبي ﷺ بايع الناس فر به ابن عمر وهو يبايع الحديث . قلت : وبمثل ذلك لا ترد الروايات الصحيحة . فقد صرح في الرواية الأولى بأن ذلك كان يوم الحديبية والقصة التي أشار إليها تقدمت من وجه آخر في الهجرة ، وليس فيما نقل فيها ما يمنع التعدد ، بل يتعين ذلك لصحة الطريقين . والله المستعان . قوله (فبايع ثم رجع إلى عمر فخرج فبايع) هكذا أورده مختصرا ، وتوضحه الرواية التي قبله وهو أن ابن عمر لما رأى الناس يبأيون فبايع ثم رجع إلى عمر فاخبره بذلك فخرج معه فبايع عمر

وبابح ابن عمر مرة أخرى

٤١٨٨ - **حدثنا** ابنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا يَمْلُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَكَّنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اعْتَمَرَ فَطَافَ فَطَفْنَا مَعَهُ ، وَصَلَّى وَصَلَّيْنَا مَعَهُ ، وَسَمِعَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ ، فَكُنَّا نَسْتُرُهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ لَا يُصِيبُهُ أَحَدٌ بِشَيْءٍ .

٤١٨٩ - **حدثنا** الحسنُ بنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِقْوَلٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا حَصِينٍ قَالَ : قَالَ أَبُو وَائِلٍ : لَمَّا قَدَّمَ سَهْلُ بْنُ خُنَيْفٍ مِنْ صِتَيْنِ أَتَيْنَاهُ نَسَخَبْرُهُ فَقَالَ : أَنْتُمْوَا الرَّأْيَ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْطِيعُ أَنْ أَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرَهُ لَرَدَدْتُ ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، وَمَا وَضَعْنَا أَسْيَافَنَا عَلَى عَوَاقِفِنَا لِأَمْرٍ يُفْظَمُنَا إِلَّا أَسْهَلَنَ بِنَا إِلَى أَمِيرٍ نَعْرِفُهُ ، قَبْلَ هَذَا الْأَمْرِ : مَا نَسَدْتُ مِنْهَا خُصْمًا إِلَّا تَزَجَّجَرْنَا عَلَيْهِمَا خُصْمٌ مَا نَدْرِي كَيْفَ نَأْتِي لَهُ .

٤١٩٠ - **حدثنا** سليمانُ بنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيوبَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَبِّ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيدِيَّةِ وَالْقَمَلُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ : أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَاحْلِقِي وَصِمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمِي سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْشُكِي نَسِيكَةً . قَالَ أَبِيوبُ : لَا أَدْرِي بِأَيِّ هَذَا بَدَأَ .

٤١٩١ - **حدثني** مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَبِّ بْنِ عُجْرَةَ قَالَ دَكَّنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيدِيَّةِ وَنَحْنُ مَحْرَمُونَ ، فَقَدْ حَصَرْنَا لِلْمُشْرِكِينَ . قَالَ وَكَانَتْ لِي وَفَرَةٌ لَجَمَلَتِ الْهَوَامُّ تَسَاقَطَ عَلَى وَجْهِهِ ، فَرَبَى النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَيُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ : وَأَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ [ ١٩٦ البقرة ] : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَدِدْنِيَّةٌ مِنْ صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ نَشْكٌ ﴾

الحديث التاسع والعشرون ، **قوله** ( حدثنا ابن نُمَيْرٍ ) هو محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ . **قوله** ( حدثنا يَمْلُ ) هو ابن عبيد ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . **قوله** ( لا يصيبه أحد بشيء ) أي لثلاث يصيبه ، وهذا كان في عمرة القضاء . وقد تقدم أن عبد الله بن أبي أوفى كان ممن بايع تحت الشجرة وهو في عمرة الحديبية ، وكل من شهد الحديبية وعاش إلى السنة المقبلة خرج مع النبي ﷺ معتمرا في عمرة القضاء . الحديث الثلاثون حديث سهل بن حنيف ، **قوله** ( حدثنا الحسن ) بفتح المهملة أي ابن إسحق بن زياد اللبكي مولاهم المروزي المعروف بحسنوبه يكنى أبا علي ، وثقه النسائي ، ولم يعرفه أبو حاتم وعرفه غيره ، قال ابن حبان في الثقات : كان من أصحاب

٢ - ٨ ج ٧ \* فتح الباري



ابن المبارك ومات سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وما له في البخارى سوى هذا الحديث . ومحمد بن سابق من شيوخ البخارى ، وقد يروى عنه بواسطة كما هنا . **قوله** ( ما يسد منه خضم <sup>(١)</sup> ) بضم الخاء المعجمة وسكون المهملة أى جانب : وقد تقدم هذا الحديث فى آخر الجهاد . وزعم المزي فى الاطراف ، أن المصنف أخرج هذه الطريق فى فرض الخس ، وليس كذلك . ثم ذكر المصنف حديث **كعب بن عجرة** فى قصة القمى وحلق رأسه بالحديبية أورده من وجهين ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك

### ٣٦ - باب قصة عكل وعرينة

٤١٩٢ - **حدثني** عهدى الأعلى **بن حماد** حدثنا **يزيد بن زريع** حدثنا **سعيد بن قتادة** أن **أنساً** رضى الله عنه حدثهم أن **أنساً** من **عكل وعرينة** قدِموا المدينة على **النبي ﷺ** وتكلموا بالإسلام ، فقالوا : يا **نبي الله** ! إذا كنا أهل ضريع ولم نكن أهل ريف ، واستوخوا المدينة . فأمر لهم رسول الله ﷺ بذود وراعى ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبولها . فانطلقوا ، حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم ، وقتلوا راعى **النبي ﷺ** ، واستنقوا الذود . فبلغ **النبي ﷺ** ، فبعث الطلب فى آثارهم ، فأمر بهم فسمروا أعيُنهم وقطعوا أيديهم ، وتركوا فى ناحية الحرة حتى ماتوا على حالهم ،

قال **قتادة** « **بأننا** أن **النبي ﷺ** بعد ذلك كان يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة » . وقال **شعبة** وأبان و**حماد** من **قتادة** « من **عرينة** » . وقال **يحيى بن أبى كثير** وأبو **ب** عن **أبى قلابة** « قدِمَ من **عكل** » ،

٤١٩٣ - **حدثني** **محمد بن عبد الرحيم** حدثنا **حفص بن عمر** أبو **عمر** الحوضى حدثنا **حماد بن زيد** حدثنا **أبو ب** والحجاج **الصواف** قال حدثني **أبو رجاء** مولى **أبى قلابة** - وكان معه بالشام - أن **عمر بن عهد** الذي استشار الناس يوماً قال : ما تقولون فى هذه القسامة ؟ فقالوا : حق ، قضى بها رسول الله ﷺ ، وقضت بها الخلفاء قبله . قال : وأبو **قلابة** خلف **سريبر** : فقال **عنبسة بن سعيد** : فأين حديث **أنس** فى العرينيين ؟ قال **أبو قلابة** : إلباى حدثه **أنس بن مالك** . قال **عبد العزيز بن مصعب** عن **أنس** « من **عرينة** » ، وقال **أبو قلابة** عن **أنس** « من **عكل** » . ذكر القصة »

**قوله** ( باب قصة عكل ) بضم المهملة وسكون الكاف بعدما لام ( وعرينة ) بجملة وراء ثم نون مصغر ، فبيلتان تقدم ذكرهما وبيان نسبهما فى « باب أبوال ابل » من كتاب الطهارة مع شرح حديث الباب مستوفى ، وتقدم قريباً بيان الاختلاف فى وقتها وأن ابن إسحق ذكر أنها كانت بعد غزوة ذى قرد . **قوله** ( قال **قتادة** ) هو موصول بالاسناد المذكور اليه . **قوله** ( وبلغنا أن **النبي ﷺ** بعد ذلك كان يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة ) بضم الميم

(١) رواية التين « ما يسد منها خضا »

وسكون المثلثة ، وهذا البلاغ لم أقف على من فسر المراد به ، وقد بسر الله الكريم به الآن ، وكنت قد اغفلت التنبيه عليه في المقدمة ، وحقه أن يذكر في الفصل الأخير منها عند ذكر عدد أحاديث الصحيح وتفصيلها بذكر كل صحابي وكم ورد له عنده من حديث ، وأن يذكر في المبهات من الفصل المذكور ، فانه حديث أخرجه البخاري في إسناده وان كان لإسناده معطلا ، فان هذا المتن جاء من حديث قتادة عن الحسن البصري عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين وعن سمرة بن جندب قال : كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة ، أخرجه أبو داود من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة بهذا الاسناد واللفظ وفيه قصة ، وأخرجه أحمد من طريق سعيد عن قتادة بهذا الاسناد الى عمران بن حصين وفيه القصة واللفظ ، وكان يحث في خطبته على الصدقة وينهى عن المثلة ، وعن سمرة مثل ذلك ، وإسناده هذا الحديث قوى ، فان هياجا بتمحانة ثقيلة وآخره جيم هو ابن عمران البصري وثقه ابن سعد وابن حبان وبقية رجاله من رجال الصحيح ، وسيأتي في الذبائح ، ومضى في المظالم من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري قال : نهى رسول الله ﷺ عن المثلة والتبني ، ولكنه من غير طريق قتادة ، وسيأتي شرح المثلة في الذبائح إن شاء الله تعالى . والذي يظهر أن الذي أوردناه هو مراد قتادة بالبلاغ الذي وقع عند البخاري ، وقد تبين بهذا أن في الحديث الذي أخرجه النسائي من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن هشام عن قتادة عن أنس قال : نهى رسول الله ﷺ عن المثلة ، إدراجا وأن هذا القدر من الحديث لم يسنده قتادة عن أنس وإنما ذكره بلاغا ، ولما نشط لذكر إسناده ساقه بوسائط الى النبي ﷺ ، والله أعلم . **قوله** ( وقال شعبة وأبان وحامد عن قتادة من عريضة ) يريد أن هؤلاء رووا هذا الحديث عن قتادة عن أنس فاقصروا على ذكر عريضة دون عكل ، فأما رواية شعبة فوصلها المصنف في الزكاة . وأما رواية أبان وهو ابن يزيد المطار فوصلها ابن أبي شيبة ، وأما رواية حماد هو ابن سلمة فوصلها أبو داود والنسائي . **قوله** ( قال يحيى بن أبي كثير وأيوب عن أبي قلابة عن أنس : قدم نفر من عكل ) يريد أن هذين روياه بعكس أولئك فاقصرا على ذكر عكل دون عريضة ، فأما رواية يحيى فوصلها المصنف في المحاربين ، وأما رواية أيوب فوصلها المصنف في الطهارة . **قوله** ( وحدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو الحافظ المعروف بصاعقة الزار يكنى أبا يحيى ، وحفص بن عمر شيخه من شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة كالذي هنا . **قوله** ( حدثنا أيوب والحجاج الصواف قالاه حدثني أبو قلابة ) كذا وقع في النسخ المعتمدة . قال حدثني ، بالافراد والمراد حجاج ، فأما أيوب فلا يظهر من هذه الرواية كيفية سياقه ، وقد اختلف عليه فيه هل هو عنده عن أبي قلابة بغير واسطة أو بواسطة ، وأوضح ذلك الدارقطني فقال : ان أيوب حيث يرويه عن أبي قلابة نفسه فانه يقتصر على قصة العريضة ، وحيث يرويه عن أبي رجاء مولى أبي قلابة عن أبي قلابة فانه يذكر مع ذلك قصة أبي قلابة مع عمر بن عبد العزيز ولما دار بينه وبين عتبة بن سعيد ، وأما حجاج الصواف فانه يرويه بتمامه عن أبي رجاء عن أبي قلابة انتهى . وقد تقدمت الإشارة الى شيء من هذا في كتاب الطهارة . **قوله** ( وأبو قلابة خلف سريره فقال عتبة بن سعيد ) كذا وقع مختصرا ، وسيأتي في الديات من طريق اسماعيل بن علية عن حجاج الصواف مطولا ، وكذا ساقه الاستيعالي من طريق أيوب عن أبي رجاء عن أبي قلابة مطولا ، وسيأتي شرحه في الديات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال أبو قلابة عن أنس من عكل ، وذكر القصة ) أي قصتهم ، وقد تقدم الكلام على حديث أبي قلابة في الطهارة . ( تنبيه ) : وقع من قوله وقال شعبة ، الى آخر الباب عند أبي ذر بين غزوة

ذی قرد و بین غزوة خيبر و عليه جرى الاسماعيل، و وقع عند الباقيين تاليا لحديث العرينين الذي قبله وهو الراجح ، و لعل الفصل وقع م تغيير بعض الرواة ، و يحتمل أن يكون البخاري نعد ذلك إشابة منه إلى أن قصة العرينين متحدة مع غزوة ذی قرد كما يشير اليه كلام بعض أهل المغازي ، و ان كان الراجح خلافه ، و الله أعلم

### ٣٧ - باب غزوة ذات القرد

وهي الغزوة التي أغاروا على لقاح النبي ﷺ قبل خيبر بثلاث

٤١٩٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت سلمة بن الأكوع يقول « خرجت قبل أن يؤذن بالأولى ، وكانت لقاح رسول الله ﷺ ترعى بذي قرد . قال : فلقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف فقال : أخذت لقاح رسول الله ﷺ . قلت : من أخذها ؟ قال : غطفان . قال فصرخت ثلاث صرخات : يا صحاباه . قال فاستمعت ما بين لابتي المدينة . ثم اندفعت على وجهي حتى أدركتهم وقد أخذوا يستقون من الماء ، فجلت أرميهم ببلي - وكنت رامياً - وأقول : أنا ابن الأكوع ، اليوم - يوم الرضخ . وارتجز حتى استنفذت اللقاح منهم ، واستأجنت منهم ثلاثين بردة . قال : وجاء النبي ﷺ والناس ، فقلت : يا نبي الله ، قد حمت القوم الماء وهم عطاش : فابعث إليهم الساعة . فقال : يا ابن الأكوع ، ملكك فاستج . قال : ثم رجعنا ، ووردني رسول الله ﷺ على ناقته حتى دخلنا المدينة »

**قوله** ( باب غزوة ذی قرد ) بفتح القاف والراء ، وحيكى الضم فيهما ، وحيكى ضم أوله وفتح ثانيه ، قال الحازمي : الاول ضبط أصحاب الحديث والضم عن أهل اللغة وقال البلاذري : الصواب الاول . وهو ماء على نحو يريد عما يلي بلاد غطفان ، وقيل على مسافة يوم . **قوله** ( وهي الغزوة التي أغاروا فيها على لقاح النبي ﷺ قبل خيبر بثلاث ) كذا جزم به ، ومستنده في ذلك حديث إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه فانه قال في آخر الحديث الطويل الذي أخرجه مسلم من طريقه « قال فرجعنا - أي من الغزوة - إلى المدينة فوالله ما لبثنا بالمدينة إلا ثلاث ليال حتى خرجنا إلى خيبر ، وأما ابن سعد فقال « كانت غزوة ذی قرد في ربيع الاول سنة ست قبل الحديبية ، وقيل في جمادى الاولى ، وعن ابن اسحق في شعبان منها فانه قال « كانت بنو لحيان في شعبان سنة ست ، فلما رجع النبي ﷺ إلى المدينة فلم يبق بها إلا ليال حتى أغا عيينة بن حصن على لقاحه ، قال القرطبي شارح مسلم في الكلام على حديث سلمة بن الأكوع : لا يختلف أهل السير أن غزوة ذی قرد كانت قبل الحديبية ، فيكون ما وقع في حديث سلمة من وهم بعض الرواة ، قال : ويحتمل أن يجمع بأن يقال : يحتمل أن يكون النبي ﷺ كان أغزى سرية فيهم سلمة بن الأكوع إلى خيبر قبل فتحها ، فأخبر سلمة عن نفسه وعن خرج معه يعني حيث قال « خرجنا إلى خيبر ، قال : وبؤيده أن ابن اسحق ذكر أن النبي ﷺ أغزى إليها عبد الله بن رواحة قبل فتحها مرتين انتهى . وسياق الحديث يأبى هذا الجمع ، فان فيه بعد قوله « حين خرجنا إلى خيبر مع رسول الله ﷺ ، لجعل عمر يرتجز بالقول ، وفيه

قول النبي ﷺ « من السائق ، وفيه مبارزة على لمرحب وقتل عامر وغير ذلك مما وقع في غزوة خيبر حين خرج اليها النبي ﷺ ، فعلى هذا ما في الصحيح من التاريخ لغزوة ذي قرد أصبح بما ذكره أهل السير ، ويحتمل في طريق الجمع أن تكون إغارة عيينة بن حصن على اللقاح وقعت مرزبان الأولى التي ذكرها ابن إسحق وهي قبل الحديبية ، والثانية بعد الحديبية قبل الخروج إلى خيبر ، وكان رأس الذين أغاروا عبد الرحمن بن عيينة كما في سياق سلبه عند مسلم ، ويؤيده أن الحاكم ذكر في « الأكليل » أن الخروج إلى ذي قرد تكرر ، ففي الأولى خرج اليها يزيد بن حارثة قبل أحد ، وفي الثانية خرج اليها النبي ﷺ في ربيع الآخر سنة خمس ، والثالثة هذه المختلف فيها انتهى . فإذا ثبت هذا قوى هذا الجمع الذي ذكرته والله أعلم . **قوله** ( حدثنا حاتم ) هو ابن اسماعيل ويزيد بن أبي عبيدة هو مولى سلبه بن الأكوع ، وقد أخرج البخاري هذا الحديث عاليًا في الجماد عن مكى بن إبراهيم عن يزيد وهو أحد ثلاثياته . **قوله** ( خرجت قبل أن يؤذن بالاولى ) يعني صلاة الصبح ، ويدل عليه قوله في رواية مسلم أنه تبعهم من الغلس إلى غروب الشمس ، وفي رواية مكى « خرجت من المدينة ذاهبًا نحو الغابة » . **قوله** ( وكانت لقاح رسول الله ﷺ ترعى بذى قرد ) اللقاح بكسر اللام وتخفيف الفاف ثم مهملة : ذوات الدر من الإبل واحدها لقحة بالكسر وبالفتح أيضا ، واللحوق الحلوب . وذكر ابن سعد أنها كانت عشرين لقحة ، قال : وكان فيهم ابن أبي ذر وامرأته فأغار المشركون عليهم فقتلوا الرجل وأسروا المرأة . **قوله** ( فلقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو رباح غلام رسول الله ﷺ كما في رواية مسلم ، وكأنه كان ملك أحدهما وكان يخدم الآخر فنسب تارة إلى هذا وتارة إلى هذا . **قوله** ( غطفان ) بفتح المعجمة والطاء المشالة المهملة والفاء ، تقدم بيان نسبهم في غزوة ذات الرقاع ، وفي رواية مكى « غطفان وفزارة » ، وهو من الخصاص بعد العام لأن فزارة من غطفان ، وعند مسلم « قدمنا الحديبية ثم قدمنا المدينة ، فبعث رسول الله ﷺ بظهره مع رباح غلامه وأنا معه ، وخرجت بفارس أطلحة أندبه ، فلما أصبحنا إذا عبد الرحمن الفزاري ، ولأحمد وابن سعد من هذا الوجه « عبد الرحمن بن عيينة بن حصن الفزاري وقد أغار على ظهر رسول الله ﷺ فاستاقه أجمع وقتل راعيها ، قال فقلت : يا رباح خذ هذا الفرس وأبلغه طلحة وأبلغ رسول الله ﷺ الخبر ، وللطبراني من وجه آخر عن سلبه « خرجت بقوسى ونبل وكنت أرى الصيد ، فإذا عيينة بن حصن قد أغار على لقاح رسول الله ﷺ فاستاقها ، ولا منافاة . فإن كلا من عيينة وعبد الرحمن بن عيينة كان في القوم . وذكر موسى بن عقبة وابن إسحق أن مسعدة الفزاري كان أيضا رئيسا في فزارة في هذه الغزاة . **قوله** ( فصرخت ثلاث صرخات ) في رواية المستمل « ثلاث » بزيادة الموحدة وهي للاستغاثة . **قوله** ( فاستمعت ما بين لابتى المدينة ) فيه إشعار بأنه كان راسع الصوت جدا ، ويحتمل أن يكون ذلك من خوارق العادات . ولمسلم « فعلوت أكمة فاستقبلت المدينة فباديت ثلاثا ، وللطبراني « فصعدت في سلع ثم صحت : يا صباحاه ، فأنتهى صياحى إلى النبي ﷺ ، فتودى في الناس الفزع الفزع ، وهو عند إسحق بمعناه . **قوله** ( يا صباحاه ) هي كلمة يقال عند استنفار من كان غافلا عن عدوه . **قوله** ( ثم اندفعت على وجهى ) أى لم ألثقت يميني ولا شمالا بل أسرع الجرى ، وكان شديد العدو كما سيأتى بيانه في آخر الحديث . **قوله** ( حتى أدركتهم ) في رواية مكى « حتى أقامهم وقد أخذوها ، يعنى اللقاح ذكره بهذه الصيغة مبالغة في استحضار الحال . **قوله** ( فاقبلت أرميهم ) <sup>(١)</sup> أى أقبلت عليهم أرميهم أى بالسهم .

**قوله** (وأقول: أنا ابن الأكوع، واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد المعجمة جمع راضع وهو اللثيم، فعناه اليوم يوم اللثام أى اليوم يوم هلاك اللثام، والأصل فيه أن شخصا كان شديد البخل، فكان إذا أراد حلب ناقة ارتضع من ثديها لثلا يحلبها فيسمع جيرانه أو من يمر به صوت الحلب فيطلبون منه اللبن، وقيل بل صنع ذلك لثلا يتبدد من اللبن شيء إذا حلب في الإناء أو يبقى في الإناء شيء إذا شربه منه، فقالوا فى المثل: الأم من راضع، وقيل: بل معنى المثل ارتضع اللزوم من بطن أمه، وقيل كل من كان بوصف وباللؤم بوصف بالمص والرضاع، وقيل المراد من بمص طرف الخلال إذا خل أسنانه، وهو دال على شدة الحرص. وقيل هو الراعى الذى لا يستصحب محلبا، فإذا جاءه الضيف اعتذر بأن لا محلب معه، وإذا أراد أن يشرب ارتضع ثديها. وقال أبو عمرو الشيباني: هو الذى يرتضع الشاة أو الناقة عند إرادة الحلب من شدة الشره. وقيل أصله الشاة ترضع لبن شاتين من شدة الجوع. وقيل معناه اليوم يعرف من ارتضع كريمة فأنجبته ولثيمة فهجنته. وقيل معناه اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب بها من غيره. وقال الداودى: معناه هذا يوم شديد عليكم تفارق فيه المرضعة من أرضعته فلا تجد من ترضعه. قال السهيلي: قوله اليوم يوم الرضع يجوز الرفع فيهما ونصب الأول ورفع الثانى على جمل الأول ظرفا قال: وهو جائز إذا كان الظرف واسعا ولا يضيق على الثانى. قال: وقال أهل اللغة: يقال فى اللؤم رضع بالفتح يرضع بالضم رضاعة لا غير، ورضع الصبي بالكسر ثدى أمه يرضع بالفتح رضاعا مثل سمع يسمع سماعا. وعند مسلم فى هذا الموضع «فأقبلت أرميهم بالنبل وأرتجز، وفيه» فالحق رجلا منهم فأصكك بسهم فى رجله فخلص السهم إلى كعبه، فازلت أرميهم وأعقرهم، فإذا رجعت إلى فارس منهم أتيت شجرة فجلست فى أصلها ثم رميته فعمرت به، فإذا تضايق الخيل فدخلوا فى مضايقة علوت الجبل فرميتهم بالحجارة، وعند ابن إسحق «وكان سلة مثل الأسد، فإذا حملت عليه الخيل فرمى عارضهم فضحما عنه بالنبل». **قوله** (استنقذت اللقاح منهم واستلبت منهم ثلاثين بردة) فى رواية مسلم «فما زلت كذلك حتى ما خلق الله من ظهر رسول الله ﷺ من بصير إلا خلفته وراء ظهري، ثم اتبعهم أرميهم حتى ألقوا أكثر من ثلاثين بردة وثلاثين رمحا يتخفون بها، قال فأتوا مضيقا فأتاهم رجل فجلسوا يتغدون فجلس على رأس قرن، فقال لهم: من هذا؟ فقالوا لثيمنا من هذا البرج، قال فليقم إليه منكم أربعة، فتوجهوا إليه فهدم فرجموا، قال: فما برحت مكاني حتى رأيت فوارس رسول الله ﷺ أولهم الآخر الأسدى، فقلت له احذروم، فالتقى هو وعبد الرحمن بن عيينة فقتله عبد الرحمن وتحول على فرسه، فالحقه أبو قتادة فقتل عبد الرحمن وتحول على الفرس، قال واتبعهم على رجلى حتى ما أرى أحدا، فمدلوا قبل غروب الشمس إلى شعب فيه ماء يقال له ذى فرد فشرّبوا منه وهم عطاش، قال فجلّام عنه حتى طردهم، وتركوا فرسين على ثنية فجئت بهما أسوقهما إلى رسول الله ﷺ، وذكر ابن إسحق نحو هذه القصة وقال «ان الآخر لقب، واسمه محرز بن فضلة، لكن وقع عنده «حبيب بن عيينة بن حصن، بدل عبد الرحمن، فيحتمل أن يكون كان له اسمان. **قوله** (وجاء النبي ﷺ والناس) فى رواية مسلم «وأنا عمى عامر بن الأكوع بسطيجة فيها ماء وسطيجة فيها لبن، فتوضأت وشربت، ثم أتيت النبي ﷺ وهو على الماء الذى أجليتهم عنه، فإذا هو قد أخذ كل شيء استنقذته منهم، ونحر له بلال ناقة. **قوله** (قد حمت القوم الماء) أى منعهم من الشرب. **قوله** (فابعث إليهم الساعة) فى رواية مسلم «فقلت يا رسول الله خلنى انتخب من القوم مائة رجل فأتيهم فلا يبقى منهم مخبر، قال فضحك، وعند ابن إسحق «فقلت يا رسول الله لو

سرحتنى فى مائة رجل لأخذت بأعناق القوم . . **قوله** ( فقال يا ابن الاكوع ملككت فأصبح ) بهذرة قطع وسين مهملة ساكنة وجيم مكسورة بعدها مهملة ، أى سهل . والمعنى قدرت فاعف . والسجاجة السهولة . زاد مكى فى روايته . ان القوم ليقرون فى قومهم ، وعند الكشميين . من قومهم ، ولمسلم . انهم ليقرون فى أرض غطفان ، ويقرون بضم أوله وسكون القاف وفتح الراء وسكون الواو من القرى وهى الضيافة ، ولابن إسحق . فقال لئنم الآن ليغبقون فى غطفان ، وهو بالعين المعجمة الساكنة والموحدة المفتوحة والقاف ، من الغبوق وهو شرب أول الليل ، والمراد أنهم قاتلوا وأنهم وصلوا الى بلاد قومهم ونزلوا عليهم فهم الآن يذبحون لهم ويطعمونهم . ووقع عند مسلم ، قال لجاء رجل فقال : نحر لهم فلان جزورا ، فلما كشطوا جلدها اذا هم بغيرة ، فقالوا : أناكم القوم نخرجوا هاربين ، . **قوله** ( ثم رجعنا ) الى المدينة ( ويردنى رسول الله ﷺ ) على ناقته حتى دخلنا المدينة ( فى رواية مسلم ) ثم أردفنى رسول الله ﷺ وراه على العضياء ، وذكر قصة الأنصارى الذى سابقه فسبقه سلمة ، قال . فسبقت الى المدينة ، فوالله ما لبثنا إلا ثلاث ليال حتى خرجنا الى خيبر . وفيه . فقال رسول الله ﷺ : خير فرساننا اليوم أبو قتادة ، وخير رجالتنا اليوم سلمة . قال سلمة ثم أعطانى سهم الراجل والفارس جميعا ، وروى الحاكم فى « الاكليس » والبيهقى من طريق عكرمة بن قنادة بن عبد الله بن عكرمة بن عبد الله بن أبى قنادة حسدنى أبى عن أبيه عن عبد الله بن أبى قنادة . أن أبا قتادة اشترى فرسه ، فلقبه مسعدة الفزارى فتتاولا فقال أبو قتادة : أسأل الله أن يلقنيك وأنا عليهما ، قال : آمين . قال : فبينما هو يعلفها اذ قيل : أخذت اللقاح ، فركبها حتى هجم على العسكر ، قال فطلع على فارس فقال : لقد ألقانيك الله يا أبا قتادة ، فذكر مصارعته له وظفره به وقتله وهزم المشركين ، ثم لم ينشب المسلمون أن طلع عليهم أبو قتادة يحوش اللقاح ، فقال النبي ﷺ : أبو قتادة سيد الفرسان . وفى الحديث جواز العدو الشديد فى الغزو ، والانذار بالصياح العسالى ، وتعريف الانسان نفسه اذا كان شجاعا ايرعب خصمه ، واستحباب الشئاء على الشجاج ومن فيه فضيلة لا سيما عند الصنيع الجميل ليستزيد من ذلك ومحل حيث يؤمن الاقتنان ، وفيه المسابقة على الاقدام ولا خلاف فى جوازه بغير عوض ، وأما بالعوض فالصحيح لا يصح . والله أعلم

### ٣٨ - باب غزوة خيبر

٤١٩٥ **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أن سويد بن النعمان أخبره أنه خرج مع النبي ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالصَّهْبَاء - وهى من أدنى خيبر - صلى للمصر ، ثم دعا بالأزواد فلم يؤت إلا بالسويق ، فأمر به فترى ، فأكل وأكلنا ، ثم قام إلى المغرب فمضى ومضنا ، ثم صلى ولم يتوضأ .

٤١٩٦ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبى عبيد عن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال . خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فميرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر : يا عامر الا نسمعن من هُتيمائك ؟ وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحمد بالقوم يقول :

اللَّهُمَّ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا  
 فَافْغِرْ فِدَاءَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَتَبَّتْ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا  
 وَأَلْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّا إِذَا صَبَحَ بَنَا أَبَيْنَا  
 وَبِالْعَصِيحِ عَوَّوْنَا عَلَيْنَا

فقال رسول الله ﷺ : مَنْ هَذَا السَّائِقُ ؟ قالوا : عامرُ بنُ الأسَدِ ، قال : يَرْحَمُهُ اللَّهُ . قال رجلٌ من  
 القوم : وَجَبَتْ يَانِيَّ اللَّهُ ، لَوْلَا أَمْتَعْتَنَا بِهِ . فَأَتَيْنَا خَيْرَ خَاصِرِنَا ، حَتَّى أَصَابْنَا نَخْصَةً شَدِيدَةً . ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
 فَتَحَهَا عَلَيْهِمْ . فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فُتِحَتْ عَلَيْهِمْ أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَا هَذِهِ  
 النَّيِّرَانُ ؟ عَلَى أَيْ شَيْءٍ تُوقِدُونَ ؟ قالوا : عَلَى لَحْمٍ ، قَالَ : عَلَى أَيْ لَحْمٍ ؟ قالوا : لَحْمُ حُمُرِ الْإِسْطِ . قَالَ النَّبِيُّ  
 ﷺ : أَهْرِيقُوهَا وَاسْكُرُوهَا . فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَوْ نَهْرِيقُهَا وَنَفْسِلُهَا . قَالَ : أَوْ ذَاكَ . فَلَمَّا تَصَافَى  
 الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ قَصِيرًا ، فَتَنَاقَلَ بِهِ سَاقِي يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ ، وَرَجَعَ ذِيَابُ سَيْفِهِ فَأَصَابَ عَيْنَ رُكْبَةِ عَامِرٍ  
 فَاتَ مِنْهُ . قَالَ : فَلَمَّا قَعَلُوا قَالَ سَلَمَةُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ آخِذٌ بِيَدِي . قَالَ : مَا لَكَ ؟ قَالَتْ لَهُ : فِذَاكَ أَبِي  
 وَأُمِّي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : كَذَبَ مَنْ قَالَهُ ، إِنَّ لَهُ لَأَجْرَيْنِ - وَجَمَعَ بَيْنَ إَصْبَعَيْهِ - إِنَّهُ  
 لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ ، قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِنْهُ ، . حَدَّثَنَا حَاتِمٌ قَالَ « نَشَأُ بِهَا »

قَوْلُهُ ( بَابُ غَزْوَةِ خَيْرٍ ) بِمَعْجَمَةٍ وَتَحْتَانِيَّةٍ وَمَوْحِدَةٍ بوزن جعفر ، وَهِيَ مَدِينَةٌ كَبِيرَةٌ ذَاتُ حُصُونٍ وَمَزَارِعٍ عَلَى  
 ثَمَانِيَةِ بَرْدٍ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى جِهَةِ الشَّامِ ، وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ أَنَّهَا سَمِيَتْ بِاسْمِ رَجُلٍ مِنَ الْعِمَالِيقِ نَزَلَهَا ، قَالَ ابْنُ  
 إِسْحَقَ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي بَقِيَّةِ الْحَرَمِ سَنَةَ سَبْعٍ فَأَقَامَ بِحَاصِرِهَا بَضْعَ عَشْرَةِ لَيَالٍ أَنْ فَتَحَهَا فِي صَفَرٍ ، وَرَوَى  
 يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ فِي الْمَغَازِي عَنْ ابْنِ إِسْحَقَ فِي حَدِيثِ الْمُسَوِّدِ وَمُرْوَانَ قَالَا : انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ  
 فَزَلَّتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْفَتْحِ فِيمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَأَعْطَاهُ اللَّهُ فِيهَا خَيْرًا بِقَوْلِهِ ( وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجِلْ  
 لَكُمْ هَذِهِ ) يَعْنِي خَيْرًا ، فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ فِي ذِي الْحِجَّةِ فَأَقَامَ بِهَا حَتَّى سَارَ إِلَى خَيْبَرَ فِي الْمَحْرَمِ . وَذَكَرَ مُوسَى بْنُ عَقِبَةَ فِي  
 الْمَغَازِي عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ ﷺ أَقَامَ بِالْمَدِينَةِ عَشْرِينَ لَيْلَةً أَوْ نَحْوَهَا ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ . وَعِنْدَ ابْنِ عَائِدٍ مِنْ حَدِيثِ  
 ابْنِ عَبَّاسٍ دَأَمَ بَعْدَ الرَّجُوعِ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ عَشْرَ لَيَالٍ ، وَفِي الْمَغَازِي سَلَامَانَ التَّيْمِيُّ دَأَمَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، وَحَكَى  
 ابْنُ التَّيْنِ عَنْ ابْنِ الْحَصَارِ أَنَّهَا كَانَتْ فِي آخِرِ سَنَةِ سِتٍّ ، وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ مَالِكٍ ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ ، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ  
 مُتَقَارِبَةٌ ، وَالرَّاجِحُ مِنْهَا مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَقَ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ ، بَانَ مِنْ أَطْلُقِ سَنَةِ سِتٍّ بَنَاءً عَلَى أَنَّ ابْتِدَاءَ السَّنَةِ مِنْ شَهْرِ  
 الْحِجَّةِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ رَبِيعُ الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ عَنِ الْوَاقِدِيِّ وَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي جُمَادَى  
 الْأُولَى ، فَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي مَغَازِي الْوَاقِدِيِّ أَنَّهَا كَانَتْ فِي صَفَرٍ ، وَقِيلَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، وَأَغْرَبَ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ  
 ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ « خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ثَمَانِ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ »

الحديث وإسناده حسن ، إلا أنه خطأ ، وإعلموا كانت إلى حنين فمصحفت ، وتوجيهه بأن غزوة حنين كانت ناشئة عن غزوة الفتح ، وغزوة الفتح خرج النبي ﷺ فيها في رمضان جزما ، والله أعلم . وذكر الشيخ أبو حامد في التعليقة أنها كانت سنة خمس ، وهو وهم ، ولعله انتقل من الخندق إلى خيبر . وذكر ابن هشام أنه ﷺ استعمل على المدينة نائلة بنون مصفر بن عبد الله الليثي ، وعند أحمد والحاكم من حديث أبي هريرة أنه سباع بن عرفطة وهو أصح ، ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثين حديثا : الحديث الأول حديث سويد بن النعمان وهو الانصاري الحارثي أنه خرج مع النبي ﷺ عام خيبر ، الحديث . وقد تقدم شرحه في الطهارة . والغرض منه هنا الإشارة إلى أن الطريق التي خرجوا منها إلى خيبر كانت على طريق الصهباء ، وقد تقدم ضبطها . الحديث الثاني حديث سلمة بن الأكوع ، **قوله** ( خرجت مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فدرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر : يا عامر ألا تسمعنا ) لم أقف على اسمه صريحا ، وعند ابن إسحق من حديث نهر بن دهر الأسدي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في مسيره إلى خيبر لعامر ابن الأكوع وهو عم سلمة بن الأكوع واسم الأكوع سنان ، أنزل يا ابن الأكوع فأحد لنا من هنالك ، ففي هذا أن النبي ﷺ هو الذي أمره بذلك . **قوله** ( من هنالك ) في رواية الكشميهني بحذف الهاء الثانية وتشديد النحتانية التي قبلها ، والهنات جمع هنية وهي تصغير هنة كما قالوا في تصغير سنة سنينة . ووقع في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد د لو أسمعنا من هنالك ، بغير تصغير . **قوله** ( وكان عامر رجلا شاعرا ) قيل هذا يدل على أن الرجز من أقسام الشعر ، لأن الذي قاله عامر حينئذ من الرجز . وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . **قوله** ( اللهم لولا أنت ما اهتدينا ) في هذا القسم زحاف الخزم بمجمعتين وهو زيادة سبب خفيف في أوله ، وأكثرها أربعة أحرف ، وقد تقدم في الجهاد من حديث البراء بن عازب وأنه من شعر عبد الله بن رواحة ، فيحتمل أن يكون هو وعامر تواردا على ما تواردا منه ، بدليل ما وقع لكل منهما بما ليس عند الآخر ، أو استعان عامر ببعض ما سبقه إليه ابن رواحة . **قوله** ( فاغفر فداء لك ما اتقينا ) أما قوله فداء فهو بكسر الفاء وبالد ، وحكى ابن التين فتح أوله مع القصر وزعم أنه هنا بالكسر مع القصر لضرورة الوزن ، ولم يصب في ذلك فإنه لا يتوزن إلا بالمد . وقد استشكل هذا الكلام لأنه لا يقال في حق الله ، إذ معنى فداء لك فديتك بأنفسنا وحذف متملق الفداء للشهرة ، وإنما يتصور الفداء لمن يجوز عليه الفناء . وأجيب عن ذلك بأنها كلمة لا يراد بها ظاهرها بل المراد بها المحبة والتعظيم مع قطع النظر عن ظاهر اللفظ . وقيل المخاطب بهذا الشعر النبي ﷺ ، والمعنى لا تؤاخذنا بتقصيرنا في حقك ونصرك ، وعلى هذا فقوله د اللهم ، لم يقصد بها الدعاء ، وإنما افتتح بها الكلام ، والمخاطب بقول الشاعر د لولا أنت ، النبي ﷺ الخ ، ويعبر عليه قوله بعد ذلك :

فانزلان سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

فانه دعا الله تعالى ويحتمل أن يكون المعنى فأسأل ربك أن ينزل ويثبت والله أعلم . وأما قوله د ما اتقينا ، فبتشديد المشناة بعدها قاف للأكثر ، ومعناه ما تركنا من الأوامر ، و د ما ، ظرفية ، وللأصلي والنسبي بهمة قطع ثم موحدة ساكنة أي ما خلفنا وراءنا ، ما اكتسبنا من الآثام ، أو ما أبقيناه وراءنا من الذنوب فلم نقب منه . وللقاسبي د ما لقينا ، باللام وكسر القاف والمعنى ما وجدنا من المناهي ، ووقع في رواية قتيبة عن حاتم بن اسماعيل م - ٥٩ ج ٧ \* فتح الباري



كما سيأتى فى الادب ، وما اقتضينا ، بقاف ساكنة ومثناة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة أى تبعنا من الخطايا من قفوت الامر إذا اتبعته ، وكذا لمسلم عن قتبية وهى أشهر الروايات فى هذا الرجز . **قوله** (والفبين سكينه علينا) فى رواية النسفى ، وأتى السكينه علينا ، بمحذف النون وبزيادة ألف ولام فى السكينه بغير تنوين ، وليس بموزون . **قوله** (انا إذا صبح بنا أتينا) بمثناة ، أى جئنا اذا دعينا الى القتال أو الى الحق ، وروى بالموحدة كذا رأيت فى رواية النسفى ، فان كانت ثابتة فالمعنى اذا دعينا الى غير الحق امتنعنا . **قوله** (وبالصياح عولوا علينا) أى قصدونا بالدعاء بالصوت العالى واستغاثوا علينا ، تقول : عولت على فلان وعولت بفلان بمعنى استعذت به . وقال الخطابي : المعنى أجلبوا علينا بالصوت ، وهو من العويل . وتعبه ابن التين بأن عولوا بالثقل من التعويل ولو كان من العويل لكان أعولوا . ووقع فى رواية إياس بن سلمة عن أبيه عند أحمد فى هذا الرجز من الزيادة :

« ان الذين قد بغوا علينا اذا أرادوا فتنة أيدنا ونحن عن فضلك ما استغنيينا »

وهذا القسم الاخير عند مسلم أيضا . **قوله** (من هذا السائق) فى رواية أحمد لجمل عامر يرتجز ويسوق الركاب وهذه كانت عادتهم إذا أرادوا تضييق الابل فى السير ينزل بعضهم فيسوقها ويحدو فى تلك الحال . **قوله** (قال يرحمه الله) فى رواية إياس بن سلمة ، قال غفر لك ربك ، قال : وما استغفر رسول الله ﷺ لانسان يحصه إلا استشهد ، وبهذه الزيادة يظهر السر فى قول الرجل « لولا أمتعتنا به » . **قوله** (قال رجل من القوم : وجبت يا نبي الله ، لولا أمتعتنا به) اسم هذا الرجل عمر سماء مسلم فى رواية إياس بن سلمة ولفظه « فنادى عمر بن الخطاب وهو على جمل له : يا نبي الله لولا أمتعتنا بعامر » ، وفى حديث نصر بن دهر عند ابن إسحق « فقال عمر : وجبت يا رسول الله ، ومعنى قوله لولا أى هلا ، وأمتعتنا أى متعتنا أى أبقيته لنا لنتمتع به أى بشجاعته ، والتمتع الترفه الى مدة ، ومنه أمتعتنى الله ببقائك : **قوله** (فأتينا خير) أى أهل خير . **قوله** (لخاصرناهم) ذكر ابن إسحق أن أول شئ حاصروه ففتح حصن ناعم ، ثم اتفقوا الى غيره . **قوله** (حتى أصابتنا نخصة) بمعجمة ثم مهملة أى مجاعة شديدة ، وسيأتى شرح قصة الحمر الاهلية فى كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى . **قوله** (وكان سيف عامر قصيرا فتناول به ساق يهودى ليضربه) فى رواية إياس بن سلمة « فلما قدمنا خير خرج ملكهم مرحب يخطر بسيفه يقول :

قد علمت خير أنى مرحب شاكى السلاح بطل مجرب إذا الحروب أقبلت تلهب

قال فبرز اليه عامر فقال :

قد علمت خير أنى عامر شاكى السلاح بطل مغامر

فاختلعا ضربتين ، فوقع سيف مرحب فى ترس عامر ، فصار عامر يسفل له أى يضربه من أسفل ، فرجع سيفه - أى عامر - على نفسه . **قوله** (ويرجع ذباب سيفه) أى طرفه الأعلى وقيل حده . **قوله** (فأصاب عين ركبة عامر) أى طرف ركبته الأعلى فأت منه ، وفى رواية يحيى القطان « فأصيب عامر بسيف نفسه فأت ، وفى رواية إياس بن سلمة عند مسلم « فقطع أكله فكانت فيها نفسه » ، وفى رواية ابن إسحق « فكلمه كلما شديدا فأت منه » . **قوله** (فلما قفلوا من خير) أى رجعوا . **قوله** (وهو آخذ يدي) فى رواية الكشميني « يدي » ، وفى رواية قتبية

« رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاحِبًا ، بِمَهْجَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٍ وَمَوْحِدَةٍ أَيْ مُتَغَيِّرِ اللَّوْنِ ، وَفِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ ، فَأَنَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي ، . قَوْلُهُ ( زَعَمُوا أَنَّ عَاسِرًا حَبِطَ عَمَلُهُ ) فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ ، بِطَلِّهِ حَبِطَ عَمَلُهُ قَتَلَ نَفْسَهُ ، وَاسْمُهُ مِنَ الْقَاتِلِينَ أُسَيْدُ بْنُ حَضِرٍ ، فِي رِوَايَةِ قَتِيلَةِ الْآثِيَةِ فِي الْأَدَبِ وَعِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ شُكْرًا فِيهِ وَقَالُوا إِنَّمَا قَتَلَهُ سِلَاحُهُ ، وَنَحْوُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُلَيْمَةَ . قَوْلُهُ ( كَذَبَ مَنْ قَالَهُ ) أَيْ أَخْطَأَ . قَوْلُهُ ( إِنَّ لَهُ أَجْرَيْنِ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ ، لِأَجْرَيْنِ ، وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ قَتِيلَةِ ، وَكَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ ، لِأَنَّهُ لَشَهِيدٌ ، وَصَلَّى عَلَيْهِ . . قَوْلُهُ ( أَنَّهُ لِمُجَاهِدٍ مُجَاهِدٌ ) كَذَلِكَ الْأَكْثَرُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا وَكُسِرَ الْهَاءُ وَالتَّنْوِينُ ، وَالْأَوَّلُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْحَبْرِ . وَالثَّانِي لِاتِّبَاعِ اللَّتَاكِيدِ ، كَمَا قَالُوا جَادُ جَدٍ . وَوَقَعَ لِابْنِ ذَرٍّ عَنِ الْحَمَوِيِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ بِفَتْحِ الْهَاءِ وَالذَّالِ ، وَكَذَلِكَ صَبْغَةُ الْبَاجِي ، قَالَ عِيَّاضُ : وَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَجْهَ . قَالَتْ : يُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ سُلَيْمَةَ ، مَاتَ مُجَاهِدًا مُجَاهِدًا ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ : رَجُلٌ جَاهِدَ أَيْ جَادَ فِي أُمُورِهِ ، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : الْجَاهِدُ مَنْ يَرْتَكِبُ الْمَشَقَّةَ ، وَمُجَاهِدٌ أَيْ لَاعِدَاءُ اللَّهِ تَعَالَى . قَوْلُهُ ( قُلْ عَرَبِيٌّ مِثْلُهُ ) كَذَلِكَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِالْمِيمِ وَالْقَصْرِ مِنَ الْمِثْلِ ، وَالضَّمِيرُ لِلْأَرْضِ أَوِ الْمَدِينَةِ أَوِ الْحَرْبِ أَوِ الْخِصْلَةِ . قَوْلُهُ ( قَالَ قَتِيلَةُ نَشَأَ ) أَيْ بَنُونَ وَبَهْمَزَةٍ ، وَالْمُرَادُ أَنَّ قَتِيلَةَ رَوَاهُ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحَافَتُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ وَرِوَايَتُهُ مَوْصُولَةٌ فِي الْأَدَبِ عِنْدَهُ ، وَغُفِّلَ الْكَشْمِيرِيُّ فَرَوَاهَا هُنَالِكَ بِالْمِيمِ وَالْقَصْرِ ، وَحَكَى السَّهْبِيلِيُّ أَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ مُشَابِهًا ، بِضَمِّ الْمِيمِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الشَّيْءِ أَيْ لَيْسَ لَهُ مُشَابَهَةٌ فِي صِفَاتِ الْكَمَالِ فِي الْقِتَالِ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ رَأَيْتُهُ مُشَابِهًا ، أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنْ قَوْلِهِ « عَرَبِيٌّ » قَالَ السَّهْبِيلِيُّ : وَالْحَالُ مِنَ النِّكَرَةِ يَحْجُوزُ إِذَا كَانَ فِي تَصْحِيحٍ مَعْنَى ، قَالَ السَّهْبِيلِيُّ أَيْضًا : وَرَوَى « قُلْ عَرَبِيًّا نَشَأَ بِهَا مِثْلُهُ » وَالْفَاعِلُ مِثْلُهُ ، وَعَرَبِيًّا مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ لِأَنَّ فِي السَّكَلَامِ مَعْنَى الْمَدْحِ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ عَظُمَ زَيْدٌ رَجُلًا ، وَقُلْ زَيْدٌ أَدْبًا

٤١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى خَيْبَرَ لَيْلًا - وَكَانَ إِذَا أَتَى قَوْمًا بَلِيلٌ لَمْ يَرْجِعْهُمْ حَتَّى يُصْبِحَ - فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتْ الْيَهُودُ بِسَاحِيهِمْ وَتَكَاتِلُهُمْ ، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : خَرَبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ ،

٤١٩٨ - أَخْبَرَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « صَبَحْنَا خَيْبَرَ بُسْكَرَةً ، فَخَرَجَ أَهْلُهَا بِالْمَسَاحِي ، فَلَمَّا بَصُرُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ قَالُوا : مُحَمَّدٌ وَاللَّهِ ، مُحَمَّدٌ وَالْخَيْسُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، خَرَبَتْ خَيْبَرُ ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ . فَأَصْبَحْنَا مِنْ لَحُومِ الْحَرِّ ، فَنَادَى مُنَادِي النَّبِيِّ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُنْهَيَانِيكُمُ عَنْ لَحُومِ الْحَرِّ ، فَانْهَاجَ رَجُلٌ »

٤١٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءُ فَقَالَ : أَكَلَتْ الْحَرُّ ، فَهَكَتْ . ثُمَّ أَتَاهُ لِلثَّانِيَةِ فَقَالَ : أَكَلَتْ الْحَرُّ

فسكت . ثم أتاه الثالثة فقال : أُنْفِيتِ الْحَرُّ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى فِي النَّاسِ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِي عَنْ الْحَرِّ الْإِهْلِيَّةِ . فَأَكْفَيْتِ الْقُدُورَ ، وَلَمْ يَنْهَى لَتَقُورَ بِاللَّحْمِ ،

الحديث الثالث حديث أنس ذكره من ثلاثة طرق ، **قوله** (عن أنس) في رواية أبي إسحق الفزاري عن حميد وسمعت أنسا ، كما تقدم في الجهاد . **قوله** ( أتى خير ليلا ) أى قرب منها ، وذكر ابن إسحق أنه نزل بواد يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان اثنا عشر ميلا وكانوا حلفاءهم ، قال : فبلغني أن غطفان تجهزوا وقصدوا خير ، فسمعوا حسا خلطهم فظنوا أن المسلمين خلفهم في ذرايرهم ، فرجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خير . **قوله** (لم يفر بهم حتى يصبح) كذا الأكثر من الإغارة ، ولأبي ذر عن المستمل « لم يفر بهم » بفتح أوله وسكون القاف وفتح الزاء وسكون الموحدة ، وتقدم في الجهاد بلفظ « لا يفر بهم » وهو يؤيد رواية الجمهور ، وتقدم في الأذان من وجه آخر عن حميد بلفظ « كان إذا غزا لم يفر بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع أذانا كف عنهم وإلا أغار » قال : فخرجنا إلى خير فأنهينا بهم ليلا فلما أصبح ولم يسمع أذانا ركب ، وحكى الواقدي أن أهل خير سمعوا بقصد لهم ، فكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين ، فلا يرون أحدا . حتى إذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم تحرك لهم دابة ولم يصح لهم ذلك ، وخرجوا بالمساحي طالبيين مزارعهم فوجدوا المسلمين . **قوله** ( خرجت يهود ) زاد أحمد من طريق قتادة عن أنس « إلى زروعهم » . **قوله** ( بمساحيم ) بمثلين جمع مسحاة وهي من آلات الحرب ( ومكان لهم ) جمع مكمل وهو القفة الكبيرة التي يحول فيها التراب وغيره . وعند أحمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة « حتى إذا كان عند السحر وذبح ذو الزرع إلى زرعه وذو الضرع إلى زرعه أغار عليهم » . **قوله** ( محمد والخميس ) تقدم في أوائل الصلاة من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « خرج القوم إلى أعمالهم فقالوا : محمد » قال عبد العزيز : قال بعض أصحابنا عن أنس « والخميس » ، معنى الجيش وعرف المراد ببعض أصحابه من هذا الطريق ، وتقدم في صلاة الخوف من طريق حماد بن زيد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس نحوه وفيه « يقولون محمد والخميس » ، قال : والخميس الجيش . وعرف من سياق هذا الباب أن اللفظ هناك لثابت ، وقد بينت ما في هذا الموضع من الإدراج في أوائل كتاب الصلاة ، وزاد في الجهاد من وجه آخر عن أيوب « فلبثوا إلى الحصن ، أى تحصنوا به » . **قوله** ( خربت خير ) زاد في الجهاد فرفع يديه وقال « الله أكبر » خربت خير ، وزيادة التكبير في معظم الطرق عن أنس وعن حميد ، قال السهيلي : يؤخذ من هذا الحديث التنازل ، لأنه **عليه السلام** لما رأى آلات الهدم - مع أن لفظ المسحاة من سموت إذا قشرت - أخذ منه أن مدينتهم ستخرب ، انتهى . ويحتمل أن يكون قال « خربت خير » بطريق الوحي . ويؤيده قوله بعد ذلك « إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » ، وقوله في رواية محمد بن سيرين عن أنس « صبحنا خير بكرة » لا يغير قوله في رواية حميد عن أنس أنهم قدموها ليلا ، فانه يحمل على أنهم لما قدموها وناموا دونها ركبوا إليها بكرة فصبحوها بالقتال والإغارة ، وقد وقع ذلك في رواية اسماعيل بن جعفر عن حميد وأصحابه ، زاد في رواية محمد بن سيرين قصة الحر الأهلية وسيأتي شرحا مستوفي في كتاب الذبائح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وليس هو والد الراوى عنه عبد الله بن عبد الوهاب ، فان الراوى عنه عبدري حجب لا ثقفي . **قوله** ( ينهاناكم ) في رواية سفيان الآتية « ينهاكم » بالإفراد وفي رواية عبد الوهاب بالثنية ،

وهو دال على جواز جمع اسم الله مع غيره في ضمير واحد ، فيرد به على من زعم أن قوله للخطيب د بئس خطيب القوم أنت ، لكونه قال د ومن يعصمها فقد غوى ، وقد تقدمت الإشارة الى مباحث ذلك في كتاب الصلاة .  
قوله ( فأكفئت القدور ) قال ابن التين : صوابه فكفئت ، قال الأصمعي : كفأت الإناء قلبته ولا يقال أكفأه ، ويحتمل أن يكون المراد أميلت حتى أزيل ما فيها ، قال الكسائي : أكفأت الإناء أملت

٤٢٠٠ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه قال د صلى النبي ﷺ الصبح قريبا من خيبر بفليس ثم قال : الله أكبر ، خربت خيبر ، إنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين ، فخرجوا يسعون في السكك ، فقتل النبي ﷺ المقاتلة ، وصبي الذرية ، وكان في السبي صفية فصارت إلى دحية الكلبي ، ثم صارت إلى النبي ﷺ ، فجعل يعتقها صداقها . فقال عبد العزيز بن صهيب لثابت : يا أبا محمد أنت قلت لأنس : ما أصدقها ؟ فحرك ثابت رأسه تهديقا له .

٤٢٠١ - **حدثنا آدم** حدثنا شعبة عن **عبد العزيز بن صهيب** قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول د سبي النبي ﷺ صفية فأعتقها وتزوجها ، فقال ثابت لأنس : ما أصدقها ؟ قال : أصدقها نفسها فأعتقها .

قوله ( حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس ) تقدم في صلاة الخوف مع ثابت عبد العزيز بن صهيب . قوله فخرجوا يسعون في السكك ، فقتل النبي ﷺ المقاتلة وصبي الذرية ) فيه اختصار كبير ، لأنه يوم أن ذلك وقع عقب الإغارة عليهم ، وليس كذلك فقد ذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ أقام على محاصرتهم بضعة عشرة ليلة ، وقيل أكثر من ذلك . ويؤيد قوله في الحديث الذي قبله د أنهم أصابهم محنة شديدة ، فانه دال على طول مدة الحصار ، إذ لو وقع الفتح من يومهم لم يقع لهم ذلك . وفي حديث سلة بن الأكوع وسهل بن سعد الآتين قريبا في قصة على ما يؤكد ذلك ، وكذا في حديث سهل وأبي هريرة في قصة الذي قتل نفسه ، وكذا في حديث عبد الله بن أبي أوفى أنهم حاصروهم . الحديث الرابع حديث أنس أيضا في ذكر صفية ، ذكره من طريقين ، وسيأتي في الباب من وجه ثالث يأتيهم من هذا سياقها . وصفية هي بنت حيي بن أخطب بن سعدة - بفتح الميملة وسكون العين الميملة بعدها تحتانية ساكنة - ابن عامر بن عبيد بن كعب ، من ذرية هارون بن عمران أخى موسى عليهما السلام . وأمها برة بنت شموال من بني قريظة ، وكانت تحت سلام بن مشكم القرظي ثم فارقها فتزوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق النضيري فقتل عنها يوم خيبر ، ذكر ذلك ابن سعد وأسند بعضه من وجه مرسل . قوله ( وكان في السبي صفية بنت حيي فصارت إلى دحية ، ثم صارت إلى النبي ﷺ ) في رواية عبد العزيز عن أنس د جاء دحية فقال : أعطني يا رسول الله جارية من السبي ، قال : اذهب نخذ جارية ، فأخذ صفية ، جاء رجل فقال : يا نبي الله أعطيت دحية صفية سيدة قريظة والنضير لا تصلح إلا لك ، قال ادعوه بها ، جاء بها ، فلما نظر إليها النبي ﷺ قال : خذ جارية من السبي غيرها ، وعند ابن إسحق أن صفية سبيت من حصن القموص وهو حصن بني أبي الحقيق ، وكانت تحت كنانة بن

الربيع بن أبي الحقيق وسبى معها بنت عمها - وعند غيره بنت عم زوجها - فلما استرجع النبي ﷺ صفية من دحية أعطاه بنت عمها . قال السهيلي : لا معارضة بين هذه الأخبار فإنه أخذها من دحية قبل القسم ، والذي عرضه عنها ليس على سبيل البيع بل على سبيل النفل . قلت : وقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم أن صفية وقعت في سهم دحية ، وعنده أيضا فيه ، فاشترأها من دحية بسبعة أرؤس ، فالأولى في طريق الجمع أن المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه ، وذلك أنه سأل النبي ﷺ أن يعطيه جارية فأذن له أن يأخذ جارية ، فأخذ صفية . فلما قيل للنبي ﷺ إنها بنت ملك من ملوكهم ظهر له أنها ليست بمن توجب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صفية في نفاستها ، فلو خصه بها لأمسكن تغير خاطر بعضهم ، فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي ﷺ بها ، فإن في ذلك رضا الجميع ، وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء . وأما لإطلاق الشراء على العوض فعلى سبيل المجاز ، ولعله عرضه عنها بنت عمها أو بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك . وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس وأصله في مسلم وصارت صفية لدحية ، فعملوا بمدحونها ، فبعث رسول الله ﷺ فأعطى بها دحية ما رضى ، وقد تقدم شيء من هذا في أوائل الصلاة ، وبأني تمام قصتها في الحديث الثاني عشر ، ويأتي الكلام على قوله في الحديث ، وجعل عتقها صدقها ، في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٤٢٠ - **حديث** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد الواحد عن عاصم عن أبي عثمان عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « لما غزا رسول الله ﷺ خيبر - أو قال : لما توجه رسول الله ﷺ - أشرف الناس على وادٍ فرفعوا أصواتهم بالكبير ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله . فقال رسول الله ﷺ اربعوا على أنفسكم ، إنكم لاتدهون أصم ولا غائباً ، إنكم تدعون سميماً قريباً وهو معكم . وأنا خلف دابة رسول الله ﷺ ، فسمعتي وأنا أقول : لا حول ولا قوة إلا بالله . فقال لي : يا عبد الله بن قيس . قلت : لبيك رسول الله . قال : ألا أدلك على كلمة من كنز الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، فذاك أبي وأمي . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله »

الحديث الخامس حديث أبي موسى الأشعري ، قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن أبي زياد ، وعاصم هو الاحول ، وأبو عثمان هو النهدى ، والاسناد كله إلى أبي موسى بصريون . قوله ( لما غزا النبي ﷺ خيبر أو قال لما توجه ) هو شك من الراوى . قوله ( أشرف الناس على وادٍ - فذكر الحديث الى قول أبي موسى - فسمعتي وأنا أقول لا حول ولا قوة إلا بالله ) هذا السياق يوهم أن ذلك وقع وهم ذاهبون إلى خيبر ، وليس كذلك بل إنما وقع ذلك حال رجوعهم ، لأن أبا موسى إنما قدم بعد فتح خيبر مع جعفر كما سيأتي في الباب من حديثه واضحاً ، وعلى هذا ففي السياق حذف تقديره : لما توجه النبي ﷺ الى خيبر لحاصرها ففتحها ففرج فرجع أشرف الناس الخ ، وسيأتي شرح المتن في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

٤٢٠٢ - **حديثنا** قتيبة حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ النقي هو والمشركون فانتقلوا ، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره ومال الآخرون إلى عسكرهم - وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل لا يدع لهم شاذة ولا فاذة إلا انتبهما بضربها بسيفه . فقيل : ما أجزأنا من اليوم أحد كما أجزأ فلان ، فقال رسول الله ﷺ : أما إنه من أهل النار . فقال رجل من القوم : أنا صاحبه . قال فخرج معه سلكا وقف وقف معه ، وإذا أسرع أسرع معه . قال فخرج الرجل جرحا شديدا ، فاستمجل الموت ، فوضع سيفه بالأرض وذبابه بين ثدييه ، ثم تحامل على سيفه فقتل نفسه ، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال : أشهد أنك رسول الله . قال : وما ذاك ؟ قال : الرجل الذي ذكرت آفئا أنه من أهل النار ، فأعظم الناس ذلك ، فقلت : أنا لكم به ، فخرجت في طلبه ، ثم جرح جرحا شديدا فاستمجل الموت ، فوضع نصل سيفه في الأرض وذبابه بين ثدييه ، ثم تحامل عليه فقتل نفسه . فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : إن الرجل ليعمل لعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس ، وهو من أهل النار . وإن الرجل ليعمل لعمل أهل النار فيما يبدو للناس ، وهو من أهل الجنة »

٤٢٠٣ - **حديثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « شهدنا خيبر ، فقال رسول الله ﷺ لرجل من معه يدعى الإسلام : هذان أهل النار . فلما حضر القتال قاتل الرجل أشد القتال حتى كثرت به الجراحة ، فسكاد بعض الناس يرتاب ، فوجد الرجل ألم الجراح ، فأهوى يده إلى كفايته فاستخرج منها أسهما فزعر بها نفسه ، فاشتد رجال من المسلمين فقالوا : يا رسول الله ، صدق الله حديثك ، انتحر فلان فقتل نفسه . فقال : قم يا فلان فأذّن أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، إن الله يؤيد الدين بالرجل المفاجر » . تابعه معمر عن الزهري

٤٢٠٤ - وقال شيب عن يونس عن ابن شهاب أخبرني ابن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن أبا هريرة قال « شهدنا مع النبي ﷺ خيبر » . وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ . تابعه صالح عن الزهري . وقال الزبيدي : أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال : أخبرني من شهد مع النبي ﷺ خيبر . قال الزهري . وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ

الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه ، قوله ( حدثنا يعقوب ) هو ابن عبد الرحمن

الاسكندراني ، وأبو حازم هو سلة بن دينار . **قوله** ( التقي هو والمشركون ) في رواية ابن أبي حازم الآتية بعد قليل . في بعض مغازيه ، ولم أقف على تعيين كونها خيبر ، لكنه مبنى على أن القصة التي في حديث سهل متحدة مع القصة التي في حديث أبي هريرة ، وقد صرح في حديث أبي هريرة أن ذلك كان بخيبر وفيه نظر ، فإن في سياق سهل أن الرجل الذي قتل نفسه انكأ على حد سيفه حتى خرج من ظهره ، وفي سياق أبي هريرة أنه استخرج أسهما من كنانته فنحر بها نفسه . وأيضاً في حديث سهل أن النبي ﷺ قال لهم لما أخبروه بقصته : إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة ، الحديث ، وفي حديث أبي هريرة أنه قال لهم لما أخبروه بقصته : قم يا بلال فأذن : إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، ولهذا جرح ابن التين إلى التعدد ، ويمكن الجمع بأنه لا مناقاة في المغايرة الأخيرة ، وأما الأولى فيحتمل أن يكون نحر نفسه بأسهمه لم تزهق روحه وإن كان قد أشرف على القتل فأنكأ حينئذ على سيفه استعجالاً للموت ، لكن جزم ابن الجوزي في مشكله بأن القصة التي حكاهما سهل بن سعد وقعت بأحد ، قال : واسم الرجل قزمان الظفري ، وكان قد تخلف عن المسلمين يوم أحد فعيده النساء ، فخرج حتى صار في الصف الأول فكان أول من رمى بسهم ، ثم صار إلى السيف ففعل العجائب ، فلما انكشف المسلمون كسر جفن سيفه وجعل يقول : الموت أحسن من الفرار ، فربه قتادة بن النعمان فقال له : هنيئاً لك بالشهادة ، قال : والله إنى ما قاتلت على دين ، وإنما قاتلت على حسب قومي . ثم ألقته الجراحة فقتل نفسه . قلت : وهذا الذي نقله أخذه من مغازي الواقدي وهو لا يحتاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، نعم أخرج أبو يعلى من طريق سعيد بن عبد الرحمن القاضي عن أبي حازم حديث الباب وأوله أنه قيل لرسول الله ﷺ يوم أحد ما رأينا مثل ما أبلى فلان ، لقد فر الناس وما فر وما ترك للمشركين شاة ولا فاذة الحديث بطوله على نحو ما في الصحيح ، وليس فيه تسميته ، وسعيد مختلف فيه وما أظن روايته خفيت على البخاري ، وأظنه لم يلتفت إليها لأن في بعض طرقه عن أبي حازم : وغزونا مع رسول الله ﷺ ، وظاهره يقتضي أنها غير أحد ، لأن سهلاً ما كان حينئذ ممن يطلق على نفسه ذلك لصغره ، لأن الصحيح أن مولده قبل الهجرة بخمسة سنين فيكون في أحد ابن عشرة أو إحدى عشرة ، على أنه قد حفظ أشياء من أمر أحد مثل غسل فاطمة جراحة النبي ﷺ ، ولا يلزم من ذلك أن يقول : وغزونا ، إلا أن يجعل على الجواز كما سيأتي لأبي هريرة ، لكن يدعمه ما سيأتي من رواية الكشميني قريباً . **قوله** ( فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره ) أي رجع بعد فراغ القتال في ذلك اليوم **قوله** ( وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجل ) وقع في كلام جماعة من تكلم على هذا الكتاب أن اسمه قزمان بنم القاف وسكون الزاي الظفري بضم المعجمة والفاء نسبة إلى بني ظفر بطن من الانصار وكان يكنى أبا الغيداق بمعجمة مفتوحة وتحتانية ساكنة وآخره قاف ، وبالفاء مثله ما لم يختلط بهم ، ثم هما صفة لمحدوف أي نسمة ، والهاء فيهما للبيان ، والمعنى أنه لا يلقى شيئاً الا قتله ، وقيل المراد بالشاذ والفاذ ما كبر وصغر ، وقيل الشاذ الخارج والفاذ المنفرد ، وقيل هما بمعنى ، وقيل الثاني لإتباع . **قوله** ( فقال ) أي قاتل ، وتقدم في الجهاد بلفظ فقالوا ويأتي بعد قليل من طريق أخرى بلفظ فقيل ، ووقع هنا للكشميني : قلت ، فإن كانت محفوظة عرف اسم قاتل ذلك . **قوله** ( ما أجزأ ) بالهذوة أي ما أغنى . **قوله** ( فقال إنه من أهل النار ) في رواية ابن أبي حازم المذكورة : فقالوا أينما من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار ، وفي حديث أكرم بن أبي الجون الخزاعي عند الطبراني : قال قلنا يا رسول الله فلان

يجزى\* في القتال ، قال : هو في النار . قلنا يا رسول الله اذا كان فلان في عبادته واجتهاده وابن جانبه في النار فإين نحن ؟ قال : ذلك اخبات النفاق قال فكنا نتحفظ عليه في القتال . **قوله** ( فقال رجل من القوم : أنا صاحبه ) في رواية ابن أبي حازم ، ولاتبينه ، وهذا الرجل هو أكرم بن أبي الجون كما سيظهر من سياق حديثه . **قوله** ( لجرح جرحا شديدا ) زاد في حديث أكرم ، وقلنا يا رسول الله قد استشهد فلان ، قال : هو في النار . **قوله** ( فوضع سيفه بالارض وذبابه بين ثدييه ) في رواية ابن أبي حازم ، فوضع نصاب سيفه في الارض ، وفي حديث أكرم ، و أخذ سيفه فوضعه بين ثدييه ثم انكأ عليه حتى خرج من ظهره ، فأثبت النبي ﷺ فقلت : أشهد أنك رسول الله . **قوله** ( وهو من أهل الجنة ) زاد في حديث أكرم ، وتدركه الشقاوة والسعادة عند خروج نفسه فيختم له بها ، وسيأتي شرح الكلام الأخير في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . الحديث السابع حديث أبي هريرة ، **قوله** ( شهدنا خيبر ) أراد جيشنا من المسلمين ، لأن الثابت أنه إنما جاء بعد أن فتحت خيبر ، ووقع عند الوافدي أنه قدم بعد فتح معظم خيبر لحضر فتح آخرها ، لكن مضى في الجهاد من طريق عنبة بن سعيد عن أبي هريرة قال : أنبت رسول الله ﷺ وهو بخيبر بعد ما افتتحها فقلت : يا رسول الله اسهم لي ، وسيأتي البحث في ذلك في حديث آخر لأبي هريرة آخر هذا الباب . **قوله** ( فلما حضر القتال ) بالرفع والنصب . **قوله** ( فقال لرجل من معه ) أي عن رجل ، واللام قد تأتي بمعنى عن مثل قوله تعالى ( وقال الذين كفروا للذين آمنوا ) ويحتمل أن يكون بمعنى في أي في شأنه أي سببه ، ومنه قوله تعالى ( وفضح الموازين القسط أيام القيامة ) ، **قوله** ( فكاد بعض الناس يرتاب ) في رواية معمر في الجهاد ، فكاد بعض الناس أن يرتاب ، ففيه دخول أن على خبر كاد ، وهو جائز مع قلته . **قوله** ( قم يا فلان ) هو بلال كما وقع مفسرا في كتاب القدر . **قوله** ( ان الله يؤيد ) في رواية الكشميني ، ليؤيد ، قال النووي يجوز في أن فتح الحمزة وكسرها . **قوله** ( بالرجل الفاجر ) يحتمل أن تكون اللام للعمد ، والمراد به قرمان المذكور ، ويحتمل أن تكون للجفس . **قوله** ( تابعه معمر ) أي تابع شعيبا عن الزهري أي بهذا الاسناد ، وهو موصول عند المصنف في آخر الجهاد مقرونا برواية شعيب عن الزهري . **قوله** ( وقال شعيب ) أي ابن سعيد ( عن يونس ) أي ابن يزيد ( عن ابن شهاب ) أي الزهري بهذا الاسناد . **قوله** ( شهدنا حنين ) يريد أن يونس خالف معمر وشعيبا فذكر بدل خيبر لفظه حنين ، ورواية شعيب هذه وصلها النسائي مقتصرا على طرف من الحديث ، وأوردها الذهلي في الزهرات ، ويعقوب بن سفيان في تاريخه كلاهما عن أحمد بن شعيب عن أبيه بتجامة ، وأحمد من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه غير هذا ، وقد وافق يونس معمر وشعيبا في الاسناد ، لكن زاد فيه مع سعيد بن المسيب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، وساق الحديث ههما عن أبي هريرة . **قوله** ( وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ ) يعني وافق شعيبا في لفظ حنين ، وغالغه في الاسناد فإرسل الحديث ، وطريق ابن المبارك هذه وصلها في الجهاد ولم أر فيها تعيين الغزوة . **قوله** ( وتابعه صالح ) يعني ابن كيسان ( عن الزهري ) وهذه المتابعة ذكرها البخاري في تاريخه قال ، قال لي عبد العزيز الأويني عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن بعض من شهد مع النبي ﷺ قال : ان النبي ﷺ قال لرجل معه : هذا من أهل النار ، الحديث فظهر أن المراد بالمتابعة أن صالحا تابع رواية ابن المبارك عن يونس في ترك ذكر اسم الغزوة ، لا في بقية المتن ولا في الاسناد . وقد رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد



عن أبيه عن صالح عن الزهري فقال : عن عبد الرحمن بن المسيب ، مرسلًا وهم فيه ، وكأنه أراد أن يقول : عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيب ، فذهل . **قوله** ( وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال : أخبرني من شهد مع النبي ﷺ خير ) قال الزهري : وأخبرني عبيد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ ، وفي رواية الذبني : عبد الله بن عبد الله ، هكذا أورد البخاري طريق الزبيدي هذه معقدة مختصرة ، وأجحف فيها في الاختصار فإنه لم يفصل بين رواية الزهري الموصولة عن عبد الرحمن وبين روايته المرسلة عن سعيد وعبيد الله بن عبد الله ، وقد أوضح ذلك في التاريخ ، وكذلك أبو نعيم في « المستخرج » ، والذهلي في « الزهريات » ، فأخرجوه من طريق عبد الله بن سالم الحمصي عن الزبيدي فساق الحديث الموصول بالقصة ثم ساق بعده : قال الزبيدي قال الزهري وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ قال : يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا رجل مؤمن ، والله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، هذا سياق البخاري ، وفي سياق الذهلي : قال الزهري وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله ، وهذا أصوب من عبيد الله بن عبد الله ، أنه عليه أبو علي الجبائي ، وقد اقتضى صنيع البخاري ترجيح رواية شعيب ومعمّر وأشار إلى أن بقية الروايات محتملة وهذه عادت في الروايات المختلفة إذا رجح بعضها عنده اعتمده وأشار إلى البقية ، وأن ذلك لا يستلزم القبح في الرواية الراجعة لأن شرط الاضطراب أن تتساوى وجوه الاختلاف فلا يرجح شيء منها ، وذكر مسلم في كتاب التمييز فيه اختلافًا آخر على الزهري فقال : حدثنا الحسن بن الحلواني عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي ﷺ قال : يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن . قال الحلواني : قلت ليعقوب بن إبراهيم من عبد الرحمن بن المسيب هذا ؟ قال كان لسعيد بن المسيب أخ اسمه عبد الرحمن ، وكان رجل من بني كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب ، فأظن أن هذا هو الكناني . قال مسلم وليس ما قال يعقوب بثي . وإنما سقط من هذا الاسناد أو راحدة ففحش خطؤه ، وإنما هو عن الزهري عن عبد الرحمن وابن المسيب ، فعبد الرحمن هو ابن عبد الله بن كعب وابن المسيب هو سعيد ، وقد حدث به عن الزهري كذلك ابن أخيه وموسى بن عقبة وبوفس بن يزيد ، والله أعلم . وكذا رجح الذهلي رواية شعيب ومعمّر قال : ولا تدفع رواية الأخيرين لأن الزهري كان يقع له الحديث من عدة طرق فيحمله عنه أصحابه بحسب ذلك ، نعم ساق من طريق موسى بن عقبة وابن أخى الزهري عن الزهري موافقة الزبيدي على إرسال آخر الحديث ، قال المهلب : هذا الرجل من أعلمنا النبي ﷺ أنه نفذ عليه الوعيد من الفساق ، ولا يلزم منه أن كل من قتل نفسه يقضى عليه بالنار . وقال ابن التين ، يحتمل أن يكون قوله : هو من أهل النار ، أى إن لم يغفر الله له ، ويحتمل أن يكون حين أصابته الجراحة ازتاب وشك في الإيمان أو استحل قتل نفسه فات كافرًا . ويؤيده قوله ﷺ في بقية الحديث : لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، وبذلك جزم ابن المنير . والذي يظهر أن المراد بالفاجر أعم من أن يكون كافرًا أو فاسقًا ، ولا يعارضه قوله ﷺ : إنما لا نستعين بمشرك ، لأنه محمول على من كان يظهر الكفر أو هو منسوخ ، وفي الحديث إخباره ﷺ بالمغيبات ، وذلك من معجزاته الظاهرة ، وفيه جواز إعلام الرجل الصالح بفضيلة تكون فيه والجمهور بها . ( تنبيهه ) : المنادى بذلك بلال ، ووقع عند مسلم في رواية : قم يا ابن الخطاب ، وعند البيهقي أنه

المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ، ويجمع بأنهم نادوا جميعا في جهات مختلفة

٤٢٠٦ - **حدثنا** المسكن بن إبراهيم **حدثنا** يزيد بن أبي عبيد قال « رأيت أثر ضربة في ساق سلمة فقلت : يا أبا مسلم ، ما هذه الضربة ؟ فقال : هذه ضربة أصابها يوم خيبر ، فقال للناس : أصيب سلمة . فأثبت النبي ﷺ فنفت فيه ثلاث نفات ، فما اشتكيت حتى الساعة »

٤٢٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال « التقى النبي ﷺ والمشركون في بعض مغازبه فاقتتلوا ، فمال كل قوم الى عسكرهم ، وفي المسلمين رجل لا يدع من المشركين شاة ولا فاذة إلا اتبعها ففصرها بسيفه ، فقول : يا رسول الله ، ما أجزأ أحد ما أجزأ فلان . فقال : إنه من أهل النار . فقالوا : أينا من أهل الجنة إن كان هذا من أهل النار ؟ قال رجل من القوم : لأتبعته ، فاذا أسرع وأبطأ كنت معه ، حتى أخرج فاستعجل الموت ، فوضع نصاب سيفه بالأرض وذبابه بين يديه ، ثم تحامل عليه فقتل نفسه ، ف جاء الرجل إلى النبي ﷺ فقال : أشهد أنك رسول الله . فقال : وما ذاك ؟ فأخبره . فقال : إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس ، وإنه من أهل النار . ويعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس ، وهو من أهل الجنة »

٤٢٠٨ - **حدثنا** محمد بن سعيد الخزازي **حدثنا** زياد بن الربيع عن أبي عراب قال « نظر أنس إلى الناس يوم الجمعة فرأى طلياسة فقال : كأنهم الساعة يهود خيبر »

الحديث الثامن حديث سلمة بن الأكوع ، وهو من ثلاثياته . **قوله** ( فقلت يا أبا مسلم ) هي كنية سلمة بن الأكوع . **قوله** ( أصابها يوم خيبر ) أي أصابت ركبته ، ويوم بالنصب على الظرفية . **قوله** ( فنفت فيه ) أي في موضع الضربة ، وقد تقدم أنه فوق النفخ ودون الثفل ، وقد يكون بغير ريق بخلاف الثفل ، وقد يكون بريق خفيف بخلاف النفخ . ثم ذكر المصنف طريقا لحديث سهل بن سعد الماضي قبل وقد تقدم شرحه في الحديث السادس .

الحديث التاسع ، **قوله** ( حدثنا محمد بن سعيد الخزازي ) هو بصري واسم جده الوليد وهو ثقة من أقران أحمد وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في الجهاد . **قوله** ( حدثنا زياد بن الربيع ) هو اليحمدي بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة ساكنة بصري أيضا ، وثقه أحمد وغيره ، ونقل ابن عدى عن البخاري أنه قال : فيه نظر ، قال ابن عدى : وما أرى بروايته بأسا . قلت : وليس له في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** ( عن أبي عمران ) هو عبد الملك بن حبيب الجوني بفتح الجيم وسكون الواو ثم تون نسبة الى بني الجون بن عوف بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس ، وهم بطن من الأزد ، وكذا جزم به الرشاشي عن أبي عبيد أن أبا عمران من هذا البطن ، وجزم الخازي أنه من بني الجون بطن من كندة ولم يسق نسبه ، وقد ساقه الرشاشي فقال : الجون واسمه معاوية بن حبر بن عمرو بن معاوية بن الحارث بن معاوية بن ثور . **قوله** ( فرأى طلياسة ) أي عليهم ، وفي رواية محمد بن

يزع عن زياد بن الربيع عند ابن خزيمة وأبي نعيم أن أنسا قال : ما شبهت الناس اليوم في المسجد وكثرة الطيالة إلا يهود خيبر ، والذي يظهر أن يهود خيبر كانوا يكثر من لبس الطيالة ، وكان غيرهم من الناس الذين شاهدتهم أنس لا يكثر منها ، فلما قدم البصرة وآم يكثر من لبس الطيالة فشبهمم بيهود خيبر ، ولا يلزم من هذا كراهية لبس الطيالة . وقيل المراد بالطيالة الأكسية ، وإنما أنكر ألوانها لأنها كانت صفراء .

٤٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة رضي الله عنه قال : « كان علي رضي الله عنه يخلف عن النبي ﷺ في خيبر ، وكان رمداً ، فقال : أنا أختلف عن النبي ﷺ ؟ فالحق به . فلما بنا الليلة التي كتبت قال : لأعطين الراية غداً - أو ليأخذن الراية غداً - رجل يحب الله ورسوله يفتح عليه . فنحن نرجوها . فقيل : هذا علي ، فأعطاه ، ففتح عليه »

٤٢١٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال : « أخبرني سهل بن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر : لأعطين هذم الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله . قال : فبات الناس يد وكون ليلتهم : أيهم يعطاه ؟ فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجون أن يعطاه ، فقال : أين علي بن أبي طالب ؟ فقيل : هو يا رسول الله يشكي عيذه . قال فأرسلوا إليه فأتى به فبصق رسول الله ﷺ في عينيه ودعاه فبرأ حتى كأن لم يكن . » وفتح ، فأعطاه الراية . قال علي : يا رسول الله ، أقاتلهم حتى يكونوا مثلنا . فقال : أفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام ، وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله فيه ، فوالله لأرأيهم يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من أن يكون لك حمر النعم »

الحديث العاشر والحادي عشر حديث سلمة بن الأكوع وحديث سهل بن سعد في قصة فتح علي خيبر . **قوله** ( وكان رمداً ) في حديث علي عند ابن أبي شيبة وأرمدة ، وفي حديث جابر عند الطبراني في الصغير د أرمدة شديد الرمد ، وفي حديث ابن عمر عند أبي نعيم في الدلائل د أرمدة لا يبصر . **قوله** ( فقال أنا أختلف عن رسول الله ﷺ ؟ فالحق به ) وكأنه أنكر على نفسه تأخره عن النبي ﷺ فقال ذلك ، وقوله د فالحق به ، يحتمل أن يكون لحق به قبل أن يصل إلى خيبر ، ويحتمل أن يكون لحق به بعد أن وصل إليها . **قوله** ( فلما بنا الليلة التي كتبت ) خيبر في صبيحتها ( قال لأعطين الراية غداً ) وقع في هذه الرواية اختصار ، وهو عند أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث بريدة بن الحبيب قال : لما كان يوم خيبر أخذ أبو بكر اللواء فرجع ولم يفتح له ، فلما كان الغد أخذه عمر فرجع ولم يفتح له ، وقتل محمود بن مسلمة . فقال النبي ﷺ : لا تدفن لوائي غداً إلى رجل ، الحديث ، وعند ابن إسحق نحوه من وجه آخر . وفي الباب عن أكثر من عشرة من الصحابة سردهم الحاكم في د الأكليل ، وأبو نعيم والبيهقي في د الدلائل . **قوله** ( لأعطين الراية غداً أو ليأخذن الراية غداً ) هو شك من الراوي ، وفي حديث سهل الذي بعده

ولأعطين هذه الراية غدا رجلا ، وفي حديث بريدة د إني دافع اللواء غدا الى رجل يحب الله ورسوله ، والراية بمعنى اللواء وهو العلم الذي في الحرب يعرف به موضع صاحب الجيش ، وقد بحمله أمير الجيش ، وقد يدفعه لمقدم العسكر ، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفهما ، لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباس وكانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض ، ومثله عند الطبراني عن بريدة ، وعند ابن عدى عن أبي هريرة وزاد مكتوبا فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وهو ظاهر في التباين ، فلعل التفرقة بينهما عرفية ، وقد ذكر ابن إسحق وكذا أبو الاسود عن عروة أن أول ما وجدت الرايات يوم خيبر ، وما كانوا يعرفون قبل ذلك إلا الآلوية ، **قوله** ( يحبه الله ورسوله ) زاد في حديث سهل بن سعد ويحب الله ورسوله ، وفي رواية ابن إسحق د ليس بفرار ، وفي حديث بريدة د لا يرجع حتى يفتح الله له ، **قوله** ( فنحن نرجوها ) في حديث سهل د فبات الناس يدركون ليلتهم أبهم يعطاهما ، وقوله د يدركون ، بمهمله مضمومة أى باتوا في اختلاط واختلاف ، والدركة بالكاف الاختلاط ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة د ان عمر قال : ما أحببت الامارة إلا يومئذ ، وفي حديث بريدة د فا منا رجل له منزلة عند رسول الله ﷺ إلا وهو يرجو أن يكون ذلك الرجل ، حتى تناولت أنا لها ، فدعا عليا وهو يشتكى عينه فسحها ، ثم دفع اليه اللواء ، ولمسلم من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال د فأرسلني الى علي قال : فحنت به أقوده أرمده فبزق في عينه فبرا ، **قوله** ( فقبل هذا علي ) كذا وقع مختصرا ، ويبانه في رواية إياس بن سلمة عند مسلم ، وفي حديث سهل بن سعد الذي بعده د فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يعطاهما ، فقال : أين علي بن أبي طالب ؟ قالوا : يشتكى عينيه ، قال : فأرسلوا اليه ، فأتوا به ، وقد ظهر من حديث سلمة بن الأكوع أنه هو الذي أحضره ، وامل عليا حضر اليهم بخيبر ولم يقدر على مباشرة القتال لرمده ، فأرسل اليه النبي ﷺ فحضر من المكان الذي نزل به ، أو بعث اليه الى المدينة فصادف حضوره . **قوله** ( فبرا ) بفتح الراء والمهمزة بوزن ضرب ، ويجوز كسر الراء بوزن علم ، وعند الحاكم من حديث علي نفسه قال د فوضع رأسي في حجره ثم بزق في آية راحته فذلك بها عيني ، وعند بريدة في د الدلائل ، للبيهقي د فاجمعها على حتى مضى لسبيله ، أى مات . وعند الطبراني من حديث علي د فامرمت ولا صدعت منذ دفع النبي ﷺ الى الراية يوم خيبر ، وله من وجه آخر د فاستشكيتها حتى الساعة . قال : ودعالي فقال : اللهم أذهب عنه الحر والقر ، قال فاستشكيتها حتى يومى هذا . **قوله** ( فأعطاه ففتح عليه ) في حديث سهل د فأعطاه الراية ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد د فانطلق حتى فتح الله عليه خيبر وفدك وجاء بهجوتهما ، وقد اختلف في فتح خيبر هل كان عنوة أو صلحا ، وفي حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس التصريح بأنه كان عنوة وبه جزم ابن عبد البر ، ورد على من قال فتحت صلحا قال : وانما دخلت الشبهة على من قال فتحت صلحا بالخصنين الذين أسلمهما أهلها لحقن دماثهم ، وهو ضرب من الصلح لكن لم يقع ذلك الا بمحاصر وقتال انتهى . والذي يظهر أن الشبهة في ذلك قول ابن عمر د ان النبي ﷺ قاتل أهل خيبر فغلب على النخل والجاهم الى القصر فصالحوه على أن يحملوا منها وله الصفراء والبيضاء والحلقة ولهم ما حملت ركابهم على أن لا يكتموا ولا يغيبوا ، الحديث وفي آخره د فسي نساءهم وذرايرهم ، وقسم أموالهم للثك الذي نكشوا ، وأراد أن يجلبهم فقالوا : دعنا في هذه الأرض فصلحها ، الحديث أخرجه أبو داود والبيهقي وغيرهما ، وكذلك أخرجه أبو الاسود في المغازي عن عروة ، فعلى هذا كان قد وقع الصلح ، ثم حدث النقص منهم فزال أمر الصلح ، ثم من عليهم بترك القتل وإبقائهم

عَمَّالاً بِالْأَرْضِ لَيْسَ لَهُمْ فِيهَا مَلِكٌ ، وَلِذَلِكَ أَجْلَاهُمْ عَمْرُكَاءُ تَقْدُمُ فِي الْمَزَارَعَةِ ، فَلَوْ كَانُوا صَوِّلَحُوا عَلَى أَرْضِهِمْ لَمْ يَجْلُوا مِنْهَا وَاللَّهِ أَهْلٌ . وَفَدَّ تَقْدُمُ فِي فَرْضِ الْخَسِ احْتِجَاجُ الطَّحَاوِيِّ عَلَى أَنْ بَعْضُهَا قَتَحَ صُلَحًا بِمَا أَخْرَجَهُ هُوَ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ يَشِيرَ بْنِ إِسَارَ دَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَسَمَ خَيْبَرَ عَزَلَ نَصْفَهَا لِأَنْوَائِهِ وَقَسَمَ نَصْفَهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ حَدِيثٌ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنْ بَعْضُهَا قَتَحَ صُلَحًا ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ . **قَوْلُهُ** فِي حَدِيثِ سَهْلِ ( فَقَالَ عَلَى يَارَسُولِ اللَّهِ أَقَاتِلُهُمْ ) هُوَ بِحَذْفِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ . **قَوْلُهُ** ( حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا ) أَيْ حَتَّى يَسْلُمُوا . **قَوْلُهُ** ( فَقَالَ انْقُذْ ) بَضْمُ الْفَاءِ بَعْدَهَا مَعْجَمَةٌ . **قَوْلُهُ** ( عَلَى رِسْلِكَ ) بِكسر الراءِ أَيْ عَلَى مِثْلِكَ . **قَوْلُهُ** ( ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ) وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَفَقَالَ عَلَى : يَارَسُولَ اللَّهِ عِلَامُ أَقَاتِلِ النَّاسَ ؟ قَالَ : قَاتِلُهُمْ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَاسْتَبْدَلَ بِقَوْلِهِ « ادْعُهُمْ » ، أَنَّ الدَّعْوَةَ شَرْطُ فِي جَوَازِ الْقِتَالِ ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ فَقِيلَ : يَشْتَرِطُ مَطْلَقًا ، وَهُوَ عَنْ مَالِكٍ سِوَاهُ مَنْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ أَوْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ ، قَالَ : إِلَّا أَنْ يَجْلُوا الْمُسْلِمِينَ . وَقِيلَ لَا مَطْلَقًا وَعَنْ الشَّافِعِيِّ مِثْلُهُ . وَعَنْهُ لَا يَفَاتِلُ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ حَتَّى يَدْعُوهُمْ ، وَأَمَّا مَنْ بَلَغَتْهُ فَتَجُوزُ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ دَعَاءٍ ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْأَحَادِيثِ . وَيَحْتَمِلُ مَا فِي حَدِيثِ سَهْلِ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ، بِدَلِيلِ أَنْ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ أَغَارَ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ لَمَّا لَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ ، وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا طَرَقَهُمْ ، وَكَانَتْ قِصَّةٌ عَلَى بَعْدِ ذَلِكَ . وَعَنْ الْحَنْفِيَّةِ تَجُوزُ الْإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ مَطْلَقًا وَتُسْتَحَبُّ الدَّعْوَةُ . **قَوْلُهُ** ( فَوَاللَّهِ لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رِجْلًا ) يُوْخَذُ مِنْهُ أَنَّ تَأَنَّفُ الْكَافِرِ حَتَّى يَسْلُمَ أَوَّلَى مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى قِتْلِهِ . **قَوْلُهُ** ( حَمْرُ النِّعَمِ ) بِسُكُونِ النِّمِ مِنْ حَمْرٍ وَبَفَتْحِ النُّونِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ مِنْ أَلْوَانِ الْإِبِلِ الْحَمُودَةِ ، قِيلَ الْمُرَادُ خَيْرُ لَكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ فَتَتَصَدَّقَ بِهَا ، وَقِيلَ تَقْتَنِيهَا وَتَمْلِكُهَا ، وَكَانَتْ مِمَّا تَتَفَاخَرُ الْعَرَبُ بِهَا . وَذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ قَالَ دَخَرَجْنَا مَعَ عَلَى حِينَ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْيَتِهِ فَضْرِبَهُ رَجُلٌ مِنْ يَهُودِ فَطَرَحَ رِسَّهُ ، فَتَنَازَلَ عَلَى بَابَا كَانَ عِنْدَ الْحَصَنِ فَتَقَرَّسَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَنَا فِي سَبْعَةِ أَنَا ثَامِنُهُمْ نَجْمُهُ عَلَى أَنْ تَقَلَّبَ ذَلِكَ الْبَابُ فَمَا قَلْبُهُ . وَلِلْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ دَ أَنَّ عَلِيًّا حَمَلَ الْبَابَ يَوْمَ خَيْبَرَ ، وَأَنَّهُ جَرَّبَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَمْ يَحْمِلْهُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَنَّ السَّبْعَةَ عَالَجُوا قَلْبَهُ ، وَالْأَرْبَعِينَ عَالَجُوا حَمْلَهُ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ظَاهِرٌ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِاخْتِلَافِ حَالِ الْإِبْطَالِ . وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيهِ دَ وَخَرَجَ مَرْحَبٌ فَقَالَ : قَدْ عَلِمْتُ خَيْبَرَ أَنِّي مَرْحَبٌ ، الْآيَاتُ . فَقَالَ عَلَى : أَنَا الَّذِي سَمِعْتُنِي أُمِّي حَيْدَرَةً ، الْآيَاتُ . فَضْرِبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ ، فَسَكَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ ، وَكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ بَرِيدَةَ الَّذِي أَشْرَتْ إِلَيْهِ قَبْلَ وَخَالَفَ ذَلِكَ أَهْلَ السَّيْرِ لِحُزْمِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَمُوسَى بْنِ عَقْبَةَ وَالْوَاقِسِيَّ بِأَنَّ الَّذِي قَتَلَ مَرْحَبًا هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَكَذَا رَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ جَابِرٍ ، وَقِيلَ إِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَمَةَ كَانَ بَارِزَهُ فَنُطِعَ رَجُلِيهِ فَأُجْمِرَ عَلَيْهِ عَلَى ، وَقِيلَ إِنَّ الَّذِي قَتَلَهُ هُوَ الْحَارِثُ أَخُو مَرْحَبٍ فَاشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِ الرِّوَاةِ . فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَإِلَّا فَمَا فِي الصَّحِيحِ مُقَدِّمٌ عَلَى مَا سِوَاهُ ، وَلَا سِيَّيَا وَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ أَيْضًا ، وَكَانَ اسْمُ الْحَصَنِ الَّذِي فَتَحَهُ عَلَى الْقَمُوصِ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ حَصُونِهِمْ ، وَمِنْهُ سَمِيَتْ صَفِيَّةُ بِذَلِكَ حَيٌّ ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ

٤٢١١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ غَفَّارُ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ح

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الزُّهْرِيُّ عَنْ عَمْرِو مَوْلَى الْمَطْلَبِ

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قَدِمْنَا خَيْبَرَ ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحَصَنَ ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيٍّ ابْنِ أَخْطَبَ ، وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا ، وَكَانَتْ عُرُوسًا . فَاصْطَفَاهَا النَّبِيُّ ﷺ لِنَفْسِهِ ، فَخَرَجَ بِهَا ، حَتَّى بَلَغْنَا سِدَّ الصَّهْمَاءِ حَلَّتْ ، فَبَنَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . ثُمَّ صَنَعَ حَبَسًا فِي نِطْعٍ صَغِيرٍ ، ثُمَّ قَالَ لِي : أَدِّنْ مِنْ حَوْلِكَ ، فَكَانَتْ تِلْكَ وَلَيْمَتُهُ عَلَى صَفِيَّةَ . ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الدِّينَةِ ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُحَوِّى لَهَا وَرَاءَهُ بَعَاءَةً ، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَيْتِهِ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ ، وَيَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ » .

٤٢١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ « سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَامَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيٍّ بِطَرِيقِ خَيْبَرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتَّى أَعْرَسَ بِهَا ، وَكَانَتْ فِيْمَنْ ضُرِبَ عَلَيْهَا الْحِجَابُ » .

٤٢١٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ أَيَّامٍ يُبْنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَبِيرٍ وَلَا لَحْمٍ ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِلَالًا بِالْإِنْطَاعِ فَبُسْطَتْ ، فَأُلْقِيَ عَلَيْهَا التُّرَّ وَالْأُظْطُ وَالسَّمَنُ ، فَقَالَ لِلْمُسْلِمِينَ : إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُهُ ؟ قَالُوا : إِنْ حَبَّبَهَا فَهِيَ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَحَبِّبْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ . فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَأَ لَهَا خَلْفَهُ ، وَمَدَّ الْحِجَابَ » .

الحديث الثاني عشر حديث أنس في قصة صفيّة أخرجه من طرق : الطريق الأولى ، قوله ( حدثنا عبد الغفار ابن داود ) هو أبو صالح الجزاسي ، أخرجه عنه هنا وفي البيوع خاصة هذا الحديث الواحد ، وشيخه يعقوب هو ابن عبد الرحمن الاسكندراني . قوله ( وحدثنى أحمد ) في رواية كريمة أحمد بن عيسى ، وفي روايه أبي علي ابن شبيب عن الفريرى أحمد بن صالح وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » ، والذي يظهر أن البخارى ساقه على لفظ رواية ابن وهب ، وأما على رواية ابن عبد الغفار فساقها في البيوع قبيل السلم على لفظه . قوله ( عن عمرو ) في رواية عبد الغفار عن عمرو بن أبي عمرو واسم أبي عمرو ميسرة . قوله ( مولى المطلب ) هو ابن عبد الله بن حنطب المخزومي . قوله ( فلما فتح الله عليه الحصن ذكر له جمال صفيّة بنت حبي وقد قتل عنها زوجها وكانت عروسا ) اسم الحصن القعوص كما تقدم قريبا ، واسم زوجها كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق كما تقدم في النفقات ، وكان سبب قتله ما أخرجه البيهقي بإسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر « أن النبي ﷺ لما ترك من ترك من أهل خيبر على أن لا يكتموه شيئا من أموالهم فإن فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد » ، قال فغيبوا مسكاه فيه مال وحلى لحبي بن أخطاب كان احتمله معه الى خيبر ، فسألهم عنه فقالوا : أذهبته النفقات ، فقال : العهد قريب ، والمال أكثر من ذلك . قال فوجد بعد ذلك في خربة ، فقتل النبي ﷺ ابني أبي الحقيق وأحدهما زوج صفيّة ، وقد تقدمت الإشارة الى بعض هذا الحديث في الحديث الذى قبله . قوله ( فاصطفاها لنفسه ) روى أبو داود وأحمد وصححه وابن حبان والحاكم

من طريق أبي أحمد الوبيدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال : كانت صفية من الصنى ، والصنى بفتح المهملة وكسر الفاء وتشديد التحتانية ، فسر محمد بن سيرين فيما أخرجه أبو داود بإسناد صحيح عنه قال : كان يضرب النبي ﷺ بسهم مع المسلمين ، والصنى يؤخذ له رأس من الخنس قبل كل شيء ، ومن طريق الشعبي قال : كان للنبي ﷺ سهم يدعى الصنى إن شاء عبدا وإن شاء أمة وإن شاء فرسا يختاره من الخنس ، ومن طريق قتادة : كان النبي ﷺ إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء ، وكانت صفية من ذلك السهم ، وقيل إن صفية كان اسمها قبل أن تسمى زينب ، فلما صارت من الصنى سميت صفية . **قوله** ( فخرج بها حتى بلغنا سد الصهباء ) أما سد فبفتح المهملة وبضمها ، وأما الصهباء فتقدم بيانها في كتاب الطهارة ، ووقع في رواية عبد الغفار هنا : سد الروحاء ، والاول أصوب ، وهي رواية قتيبة كما تقدم في الجهاد ، ورواية سعيد بن منصور عن يعقوب في هذا الحديث أخرجه أبو داود وغيره . والروحاء بالمهملة مكان قريب من المدينة بينهما نيف وثلاثون ميلا من جهة مكة ، وقد تقدم ذلك في حديث ابن عمر في أواخر المساجد ، وقيل بقرب المدينة مكان آخر يقال له الروحاء ، وعلى التقديرين فليست قرب خيبر ، فالصواب ما اتفق عليه الجماعة أنها الصهباء ، وهي على بريد من خيبر قاله ابن سعد وغيره . **قوله** ( حلت ) أى ظهرت من الحيض ، وقد تقدم بيان ذلك في أواخر كتاب البيوع قبيل كتاب السلم وعند ابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وصله عند مسلم في قصة صفية : قال أنس ودفعها الى أمي أم سليم حتى تهيئها وتصبئها وتعتد عندها ، وإطلاق العدة عليها مجاز عن الاستبراء ، والله أعلم . **قوله** ( فبني بها ) يأتي بيان ذلك وشرح بقية الحديث فيما يتعلق بتزويج صفية في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( يحوى لها ) بالمهملة المفتوحة وضم أوله وتشديد الواو ، أى يجعل لها حوية ، وهي كساء محشوة تدار حول الراكب . **قوله** ( ويضع ركبته فتضع صفية رجلها على ركبته حتى تركب ) وزاد عن قتيبة عن يعقوب في الجهاد في آخر هذا الحديث ذكر أحد وذكر الدعاء للمدينة ، وفي أوله أيضا التعوذ ، وقد بينت هناك أماكن شرح هذه الأحاديث . ووقع في مغازي أبي الأسود عن عروة : فوضع رسول الله ﷺ لها نخذه لتركب ، فأجلت رسول الله ﷺ أن تضع رجلها على نخذه ، فوضعت ركبتهما على نخذه وركبت . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو بن بلال ، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري وروايته عن حميد من رواية الأقران . **قوله** ( أقام على صفية بذت حي بطريق خيبر ثلاثة أيام حتى أعرس بها ) المراد أنه أقام في المنزل التي أعرس بها فيها ثلاثة أيام ، لأنه سار ثلاثة أيام ثم أعرس لأن في حديث سويد بن النعمان المذكور في أول غزوة خيبر أن الصهباء قريبة من خيبر ، وبين ابن سعد في حديث ذكره في ترجمتها أن الموضع الذي بنى بها فيه بيته وبين خيبر ستة أميال ، وقد ذكر في الطريق التي قبل هذه أنه ﷺ أعرس بصفية بسد الصهباء ، وهو يبين المراد من قوله : بطريق خيبر ، وكذا قوله في الطريق الثالثة : أقام بين خيبر والمدينة ثلاث ليال ، ولا مغايرة بيذه وبين قوله في التي قبلها ثلاثة أيام لأنه يبين أنها ثلاثة أيام بلياليها . **قوله** ( الطريق الثالثة ) **قوله** ( قام النبي ﷺ ) كذا لابي ذر عن السرخسي ، والباقي : أقام ، وهو أوجه . **قوله** ( قالوا إن حججها الخ ) سيأتى شرحه واضحا في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

٤٢١٤ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة ج . **وحدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب **حدثنا** شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مفضل رضي الله عنه قال : « كُتِبَ محاصري خيبر ، فرى إنسان يجراب فيه شحم فزوت لأخذه ، فالتفت ، فاذا النبي ﷺ فاستحييت »

٤٢١٥ - **حدثني** عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع وسالم عن ابن عمر رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن أكل الثوم وعن لحوم الحمر الأهلية »  
« نهى عن أكل الثوم » هو عن نافع وحده . و « لحوم الحمر الأهلية » عن سالم

٤٢١٦ - **حدثني** يحيى بن قزعة **حدثنا** مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه « ان رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن أكل لحوم الحمر الإنسية »

[ الحديث ٤٢١٦ - أطرافه في : ٥١١٥ ، ٥٠٢٣ ، ٦٩٦١ ]

٤٢١٧ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله **حدثنا** عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر « ان رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية »

٤٢١٨ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** محمد بن عبيد **حدثنا** عبيد الله عن نافع وسالم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي ﷺ عن أكل لحوم الحمر الأهلية ،

٤٢١٩ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن عمرو بن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ، ورخص في الخيل »  
[ طرفاه في : ٥٠٢٠ ، ٥٠٢٤ ]

٤٢٢٠ - **حدثنا** سعيد بن سليمان **حدثنا** عباد عن الشيباني قال : « سمعت ابن أبي أوفى رضي الله عنهما أصابتنا مجاعة يوم خيبر ، فان القدور كُفِلِي - قال : وبعضها نصبت - فجاء مُنَادِي النبي ﷺ : لا تأكلوا من لحوم الحمر شيئاً وأهريقوها . قال ابن أبي أوفى : فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تُنَحَّس . وقال بعضهم : نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل القذرة »

٤٢٢١ ، ٤٢٢٢ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة قال أخبرني عدي بن ثابت عن البراء وعبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما « أنهم كانوا مع النبي ﷺ فأصابوا محراً فطبخوها ، فنادى مُنَادِي النبي ﷺ :

٢ - ج ٧ ص ٧٧ • فتح الباري



ﷺ: أَكْفَنُوا الْقُدُورَ

[ الحديث ٤٢٢١ - أطرافه في : ٤٢٢٣ ، ٤٢٢٥ ، ٤٢٢٦ ، ٥٥٢٥ ]

٤٢٢٣ ، ٤٢٢٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ وَابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ يُحَدِّثَانِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ - وَقَدْ نَصَبُوا الْقُدُورَ - : أَكْفَنُوا الْقُدُورَ »

٤٢٢٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ . نَحْنُ

٤٢٢٦ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ أَخْبَرَنَا عَاصِمٌ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ أَنْ نُلْقِيَ الْحِمْلَ الْأَهْلِيَّةَ نَيْفَةً وَنَضِيجَةً ، ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْنَا بِأَكْلِهِ بَعْدُ »

٤٢٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحُسَيْنِ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفِصٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عَاصِمٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « لَا أُدْرِي أَنَهِيَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حَمُولَةَ النَّفَاسِ ، فَكَّرَهُ أَنْ تَذْهَبَ حَمُولَتُهُمْ ، أَوْ حَرَّمَهُ فِي يَوْمِ خَيْبَرَ لِحِمْلِ الْحَرِّ الْأَهْلِيَّةِ »

الحديث الثالث عشر حديث عبد الله بن مغفل بالعين الماعجمة والغاء الثقيلة المزن ، قوله ( حدثنا وهب ) هو ابن جرير بن حازم ، وساق الحديث هناك ، وتقدم في الجنس لفظ أبي الوليد المبدوء بذكره هنا . قوله ( فرمى ) ( لسان بجراب ) لم أقف على اسمه . وقد تقدم أن الجراب بكسر الجيم ويجوز فتحها في لغة نادرة ، وتقدمت بقية مباحثه في « باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب » من كتاب الجنس . الحديث الرابع عشر حديث ابن عمر ، ذكره من ثلاثة طرق إلى عبيد الله بن عمر العمري عن نافع وسالم عنه ، فأما الطريق الثالثة وهي طريق محمد بن عبيد عن عبيد الله فتبين من الرواية الأولى وهي رواية أبي أسامة عن عبيد الله أن فيها إدراجاً لأنه صرح في رواية أبي أسامة أن ذكر الثوم عن نافع وحده ، وذكر الحر عن سالم ، واقتصر في الرواية الثانية وهي رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن عبيد الله على ما ذكر نافع وحده مقتصرين في المتن على ذكر الحر . فدل على أن ذكر الحر والثوم معاً عند نافع ، وأن الذي عند سالم إنما هو ذكر الحر خاصة دون ذكر الثوم ، فأدرجهما محمد بن عبيد الله في روايته عن عبيد الله عنهما ، هذا مقتضى ما في هذا الموضع وسيكون لنا عودة إليه في الذبائح ، ونذكر هناك شرح الحديث إن شاء الله تعالى . ويستفاد من الجمع بين النهي عن أكل الثوم ولحوم الحر جواز استعمال اللفظ في حقيقةته وبجازه ، لأن أكل الحر حرام وأكل الثوم مكروه ، وقد جمع بينهما بلفظ النهي : فاستعمله في حقيقةته وهو التحريم ، وفي مجازه هو الكراهة . الحديث الخامس عشر حديث علي ، قوله ( ابني محمد ) أي ابن علي بن أبي طالب . قوله ( عن متعة النساء يوم خيبر ) وعن أكل لحوم الحر الانسية ( في رواية أبي ذر عن السرخسي والمستمل ) حمر الانسية ، بغير ألف ولام في الحر ، قيل إن في الحديث تقديمًا وتأخيرًا والصواب : نهى يوم خيبر على لحوم الحر الانسية وعن متعة

النساء ، وليس يوم خيبر ظرفا لمتعة النساء لأنه لم يقع في غزوة خيبر تمتنع بالنساء ، وسيأتي بسط ذلك في مكانه من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . الحديث السادس عشر حديث جابر ، **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ومحمد بن علي هو أبو جعفر الباقر بن زين العابدين بن الحسين بن علي . **قوله** ( عن لحوم الحر ) زاد الكشميني « الالهية » وسيأتي شرحه في الذبايح إن شاء الله تعالى . الحديث السابع عشر حديث ابن أبي أوفى ، **قوله** ( حدثنا عباد ) هو ابن العوام والشيباني سليمان بن فيروز . **قوله** ( أصابتنا جماعة يوم خيبر ، فان القدور انغلت ) كذا وقع مختصرا وتامه قد تقدم في فرض الخس من وجه آخر عن الشيباني بلفظ « فلما كان يوم خيبر وقعنا في الحر الالهية فانتجرتناها ، فلما غلت القدور ، الحديث ، وقد ذكر الواقدي أن عدة الحر التي ذهبوها كانت عشرين أو ثلاثين ، كذا رواه بإسناد . **قوله** ( وقال بعضهم : نهى عنها البتة لأنها كانت تأكل العذرة ) تقدم في فرض الخس أن بعض الصحابة قال « نهى عنها البتة » ، وان الشيباني قال « لقيت سعيد بن جبير فقال : نهى عنها البتة ، وزاد الاسماعيلي من رواية جرير عن الشيباني قال « فلقيت سعيد بن جبير فسأله عن ذلك ، وذكرت له ذلك فقال : نهى عنها البتة ، لأنها كانت تأكل العذرة » ، وسيأتي شرح ذلك في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : قوله « البتة » ، معناه القطع ، وألفها ألف وصل ، وحزم الكرمانى بأنها ألف قطع على غير القياس ، ولم أر ما قاله في كلام أحد من أهل اللغة ، قال الجوهري الانبئات الانقطاع ، ورجل منبت أى منقطع به ، ويقال لا أفعله بقة ولا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه ، ونصبه على المصدر انتهى . وروايته في النسخ المعتمدة بألف وصل والله أعلم : الحديث الثامن عشر حديث البراء وهو ابن عازب مقرونا بابن أبي أوفى ، أخرجه من ثلاثة طرق : عن شعبة عابيتين ونازلة ، والنسكية في إيراد النازلة بعد العالية أن في النازلة التصريح بسجاع التابعى له من الصحابييين دون العالية فإنها بالنعنة . **قوله** ( في الأولى ) ( وأطبخوها ) بتشديد الطاء المهملة أى عالجوا طبخها . **قوله** فيها ( فنادى منادى النبي ﷺ ) هو أبو طلحة كما تقدم . **قوله** في الثانية ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق إسحق بن راهوية فقال « عن النضر - وهو ابن شميل - عن شعبة ، فدل على أنه ليس شيخ البخاري فيه ، وقد حققت في المقدمة أن إسحق حيث أتى عن عبد الصمد فهو ابن منصور لا ابن راهوية . **قوله** فيها ( أنه قال يوم خيبر وقد نصبوا القدور : أكفثوا القدور ) أى أميلوها ليراق ما فيها . **قوله** في الثالثة ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ، واقنصر في روايته على البراء ، وقد بين الاسماعيلي الاختلاف فيه على شعبة وأن أكثر الرواة عنه جموعا بينهما ، ومنهم من أفرد أحدهما بالذكر ، وان الجرسي رواه عن شعبة فقال عن عدى عن ابن أبي أوفى أو البراء بالشك . **قوله** ( نحوه ) قد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن مسلم بن إبراهيم بلفظ « غزونا مع النبي ﷺ خيبر فأصبنا حمرا فطبخناها ، فقال النبي ﷺ : أكفثوا القدور » ، ثم ساقه المصنف من وجه آخر عن البراء . **قوله** ( ابن أبي زائدة ) هو يحيى بن زكريا ، وعاصم هو الاحول ، وعاصم هو الشعبي . **قوله** ( نيئة ونضيجة ) بالتونين فيهما ، ووقع في رواية بهاء الضمير فيهما والياء بكسر النون بمدتها تحتانية ساكنة ثم همزة ضد النضيج . **قوله** ( ثم لم يأمرنا بأكله بعد ) فيه إشارة الى استمرار تحريره ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الذبايح إن شاء الله تعالى . الحديث التاسع عشر حديث ابن عباس ، **قوله** ( حدثني محمد بن أبي الحسين ) كذا للجميع ، وهو أبو جعفر محمد بن أبي الحسين جعفر السهماني بكسر المهملة وسكون الميم ونونين بينهما ألف ، كان

حافظا ، وهو من أقران البخاري ، وغاش بعده خمس سنين . وقد ذكر السكلا باذى ومن تبعه أن البخاري ما روى عنه غير هذا الحديث ، لكن تقدم في العيدين حديث آخر قال البخاري فيه «حدثنا محمد حدثنا عمر بن حفص بن غياث ، قالذي يظهر أنه هذا ، وقد روى البخاري الكثير عن عمر بن حفص بن غياث وأخرج عنه هنا بواسطة

٤٢٢٨ - **حدثنا** الحسن بن إسحاق حدثنا محمد بن سابق حدثنا زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «قسم رسول الله ﷺ يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهما ، قال : فسرهُ نافع فقال : إذا كان مع الرجل فرسٌ فله ثلاثة أسهم ، فإن لم يكن له فرسٌ فله سهم

الحديث العشرون حديث ابن عمر في سهام الراجل والفرس ، تقدم شرحه في الجهاد . والقائل «قال فسرهُ نافع ، هو عبيد الله بن عمر العمري الراوي عنه ، وهو موصول بالاسناد المذكور اليه . وزائدة هو ابن قدامة ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة كما هنا ، وشيخ البخاري الحسن بن إسحاق تقدم قريبا في عمرة المدينة

٤٢٢٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن جبير بن مطعم أخبره قال «مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي ﷺ فقلنا : أعطيت بني المطلب من خمس خيبر وتركنا ، ونحن بمنزلة واحدة منك . فقال : إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد . قال جبير : ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس وبني نوفل شيئا »

الحديث الحادي والعشرون حديث جبير بن مطعم ، تقدم شرحه في فرض الخمس ، وقوله «إنما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد ، كذا للاكثر بفتح الشين المعجمة وبالهمزة ، وللتسمل هنا وحده بكسر الميملة وتشديد التثنية . وقوله «قال جبير : ولم يقسم النبي ﷺ لبني عبد شمس وبني نوفل شيئا ، هو موصول بالاسناد المذكور

٤٢٣٠ - **حدثني** محمد بن الوليد حدثنا أبو أسامة حدثنا يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه «بلغنا نخرجُ للنبي ﷺ ونحن باليمن ، فخرجنا مهاجرين إليه أنا وأخواني أنا أصغرهم : أحدهما أبو بردة ، والآخر أبو رهم . إما قال : في بضم ، وإما قال : في ثلاثة وخمسين ، أو اثنين وخمسين رجلا من قومي - فركبنا سفينة ، فالتقنا سفينتنا إلى اللجاني بالحبشة ، فوافقنا جعفر بن أبي طالب فأتقنا معه ، حتى قدمنا جميعا ، فوافقنا النبي ﷺ حين افتتح خيبر . وكان أناس من الناس يقولون لنا - يعني لأهل السفينة - سبقتكم بالهجرة . ودخلت أسماء بنت عميس - وهي ممن قدم معنا - على حفصة زوج النبي ﷺ زائرة ، وقد كانت هاجرت إلى اللجاني فيمن هاجر ، فدخل عمرُ على حفصة - وأسماء عندها - فقال عمر حين رأى أسماء : من هذه ؟ قالت : أسماء بنت عميس . قال عمر : آلحبيشة هذه ؟ البحرية هذه ؟ قالت أسماء : نعم ، قال : سبقتكم بالهجرة ، فمن أحقُ برسول الله ﷺ . فنضبت وقالت : كلا والله ، كنتم مع رسول الله ﷺ يطعمكم جائعكم

ويعطى جاهلكم ، وكنا في دار - أوفى أرض - البعداء البغضاء بالحشة ، وذلك في الله وفي رسوله ﷺ . وإيم الله لا أطمع طعاما ولا أشرب شرابا حتى أذكر ما قلت لرسول الله ﷺ ، ونحن كنا نؤذى ونخاف ، وسأذكر ذلك لنبى ﷺ وأسأله ، والله لا أكذب ولا أزيغ ولا أزيد عليه .

٤٢٣١ - « فلما جاء النبى ﷺ قالت : يا نبى الله ، إن عمر قال كذا وكذا . قال : فإقلى له ؟ قالت : قلت له كذا وكذا . قال : ليس بأحق بي منكم ، وله ولأصحابه هجرة واحدة ، ولكم أنتم أهل السفينة هجرتان . قالت : فلقد رأيت أبا موسى وأصحاب السفينة يأتوننى أرسالا يسألونى عن هذا الحديث ، مامن الدنيا شئ بهم به أفرح ولا أعظم فى أنفسهم عما قال لهم النبى ﷺ »

قال أبو بردة « قالت أسماء : فلقد رأيت أبا موسى ' وإنه ليستعيد هذا الحديث منى »

٤٢٣٢ - قال أبو بردة عن أبى موسى « قال النبى ﷺ : إني لأهرف أصوات رقة الأشعرين بالقرآن حين يدخلون بالهيل ، وأعرف منازلهم من أصواتهم بالقرآن بالليل ، وإن كنت لم أرَ منازلهم حين نزكوا بالنهار ، ومنهم حكيم إذا لقي الخيل - أو قال : العدو - قال لهم : إن أصحابي يأمرؤنكم أن تنظروهم »

الحديث الثانى والمشرون حديث أبى موسى . قوله ( بلغنا مخرج النبى ﷺ ونحن باليمن : فخرجنا مهاجرين اليه ) ظاهره أنهم لم يبلغهم شأن النبى ﷺ إلا بعد الهجرة بمدة طويلة ، وهذا إن كان أراد بالخروج البعثة ، وإن أراد الهجرة فيجمل أن تكون بلغتهم الدعوة فأسلوا وأقاموا ببلادهم إلى أن عرفوا بالهجرة فزموا عليها ، وإنما تأخروا هذه المدة إما لعدم بلوغ الخبر إليهم بذلك ، وإما لعدم إمكان المسلمين فيه من المحاربة مع الكفار ، فلما بلغهم المهادنة آمنوا وطلبوا الوصول إليه . وقد روى ابن منده من وجه آخر عن أبى بردة عن أبيه « خرجنا إلى رسول الله ﷺ حتى جئنا مكة أنا وأخوك وأبو عاصم بن قيس وأبو رهم ومحمد بن قيس وأبو بردة وخمسون من الأشعرين وستة من عك ، ثم خرجنا فى البحر حتى أتينا المدينة ، وصحبه ابن حبان من هذا الوجه ، ويجمع بينه وبين ما فى الصحيح أنهم مروا بمكة فى حال مجيئهم إلى المدينة ، ويجوز أن يكونوا دخلوا مكة لأن ذلك كان فى الهدنة . قوله ( أنا وأخوان لى أنا أصغرهم أحدهما أبو بردة والآخر أبو رهم ) أما أبو بردة فاسمه عاصم ، وله حديث عند أحمد والحاكم من طريق كريب بن الحارث بن أبى موسى وهو ابن أخيه عنه ، وأما أبو رهم فهو بضم الراء وسكون ها . واسمه مجدى بفتح الميم وسكون الجيم وكسر المهملة وتشديد التحتانية قاله ابن عبد البر ، وجزم ابن حبان فى « الصحابة » بأن اسمه محمد ، ويمكر عليه ما تقدم قبل من المغايرة بين أبى رهم ومحمد بن قيس . وذكر ابن قانع أن جماعة من الأشعرين أخبروه وحققوا له وكتبوا خطوطهم أن اسم أبى رهم بجيلة بكسر الجيم بعدها تحتانية خفيفة ثم لام ثم هاء . قوله ( لما قال بضما وإما قال ثلاثة وخمسين أو اثنين وخمسين رجلا من قومي ) فى رواية المستمل من قومه . وقد بين فى الرواية التى قبل أنهم كانوا خمسين من الأشعرين وهم قومه ، فلعل الزائد على ذلك هو وإخوته ، فمن

قال اثنين أراد من ذكرهما في حديث الباب وهما أبو بردة وأبو رهم ، ومن قال ثلاثة أو أكبر فعلى الخلاف في عدد من كان معه من إخوانه . وأخرج البلاذري بسنده عن ابن عباس أنهم كانوا أربعين رجلا ، واجتمع بينه وبين ما قبله بالحل على الأصول والاتباع ، وأما ابن إسحق فقال : كانوا ستة عشر رجلا وقيل أقل . **قوله** ( فوافقنا جعفر بن أبي طالب ) أى بأرض الحبشة . **قوله** ( فأقنا معه حتى قدمنا جميعا ) اختصر المصنف هنا شيئا ذكره في الخس بهذا الاسناد وهو : فقال جعفر إن رسول الله ﷺ بعثنا هنا وأمرنا بالاقامة فأقيموا معنا . فأقنا معه . **قوله** ( حتى قدمنا جميعا ) ذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ بعث عمرو بن أمية إلى النجاشي أن يجهز إليه جعفر بن أبي طالب ومن معه فجهزهم وأكرمهم وقدم بهم عمرو بن أمية وهو بخيبر ، وسعى ابن إسحق من قدم مع جعفر فسرده أسماءهم وهم ستة عشر رجلا ، فهم أسامة بنت عيسى وخالد بن سميد بن العاص وأسامة وأخوه عمرو بن سميد ومعيقيب بن أبي فاطمة . **قوله** ( فوافقنا النبي ﷺ ) زاد في فرض الخس : فأسهم لنا ولم يسهم لأحد غاب عن فتح خيبر منها شيئا إلا لمن شهدا معه ، إلا لأصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه فإنه قدم لهم معهم ، وقد أخرجه الإسماعيل عن أبي يعلى عن أبي كريب شيخ البخاري فيه في هذا الموضع من هذا الحديث . ووقع عند البيهقي أن النبي ﷺ قبل أن يقسم لهم كلم المسلمين فأشركوهم . **قوله** ( وكان ناس ) سعى منهم عمر كما سياتى . **قوله** ( دخلت أسماء بنت عيسى ) هى زوج جعفر ، وقوله : وهى من قدم معنا ، هو كلام أبي موسى . **قوله** ( على حفصة ) زاد أبو يعلى : زوج النبي ﷺ . **قوله** ( قال عمر الحبشية هذه البحرية هذه ) كذا لآبى ذر بالتصغير ، ولغيره : والبحرية ، بغير تصغير . وكذا في رواية أبي يعلى . ووقع في الموضوعين بهمة الاستفهام ، ونسبها إلى الحبشة لسكنائها فيهم ، وإلى البحر لركوبها إياه . **قوله** ( وكنا في دار أو في أرض البعده ) هو شك من الراوى . **قوله** ( البعده البغضاء ) كذا الأكثر جمع بغيض وبغيد ، وفي رواية أبي يعلى بالشك البعده أو البغضاء ، وللنسخة البعد بضممتين ، وللقائسى البعد البعده البغضاء جمع بينهما فلهذا فسر الأولى بالثانية ، وعند ابن سميد من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي : قالت : أى لعمري لقد صدقت ، كنتم مع رسول الله ﷺ يعلم جائعكم ويعلم جاهلكم ، وكنا البعده والطرده . **قوله** ( وذلك في الله وفي رسوله ) أى لاجلها . **قوله** ( وإيم الله ) بهمة وصل ، وفيها لغات تقدم ذكرها . **قوله** ( ولأنكم أنتم أهل السفينة ) بنصب أهل على الاختصاص أو على النداء بخذف أدواته ، ويجوز الجر على البدل من الضمير . **قوله** ( هجران ) زاد أبو يعلى : هاجرتم مرتين ، هاجرتم إلى النجاشي وهاجرتم إلى ، ولابن سعد بأسناد صحيح عن الشعبي قال : قالت أسماء بنت عيسى : يا رسول الله إن رجلا يفخرون علينا ويذموننا أنا لسنا من المهاجرين الأولين ، فقال : بل لكم هجران ، هاجرتم إلى أرض الحبشة ، ثم هاجرتم بعد ذلك ، ومن وجه آخر عن الشعبي نحوه وقال فيه : كذب من يقول ذلك ، ومن وجه آخر قال يقول : ولأناس هجرة واحدة ، وظاهره تفضيلهم على غيرهم من المهاجرين ، لكن لا يلزم منه تفضيلهم على الإطلاق ، بل من الحيثية المذكورة . وهذا القدر المرفوع من الحديث ظاهر هذا السياق أنه من رواية أسماء بنت عيسى ، وقد تقدم في الهجرة بهذا الاسناد من رواية أبي موسى لا ذكر للنبي ﷺ فيه ، وكذلك أخرجه ابن حبان ، ومن وجه آخر عن أبي بردة عن أبي موسى . **قوله** ( قالت ) يعنى أسماء بنت عيسى ، وهذا يحتمل أن يكون من رواية أبي موسى عنها فيكون من رواية صحابي عن مثله ، ويحتمل أن يكون من رواية أبي بردة عنها وبؤيده قوله بعد هذا : قال أبو بردة قالت أسماء ،

**قوله** (يأتوني) في رواية الكشميهني «بأتون» وقوله «أرسالا» بفتح الهمزة أي أفراجا ، أي يجيئون إليها ناسا بعد ناس . وفي رواية أبي يعلى «واقف رأيت أبا موسى إنه ليستعيد مني هذا الحديث . الحديث الثالث والعشرون

**قوله** (قال أبو بردة) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد أفردته مسلم عن أبي كريب وساق الحديث الذي قبله الى قوله « وإنه ليستعيد هذا الحديث مني » . **قوله** (لأنى لأعرف أصوات رفقة الأشعرين) الرفقة الجماعة المترافقون ، والراء مثلية والأشعر ضمها . **قوله** (حين يدخلون بالليل) بالدال والخاء المعجمة لجميع رواية البخارى ومسلم ، وحكى عياض عن بعض رواية مسلم بالراء والخاء المهملة ، وصوبها الديلمى فى البخارى ، وهو عجيب منه فإن الرواية بالدال والمعجمة ، والمعنى صحيح فلا معنى للتغيير ، وقد نقل عياض عن بعض الناس اختيار الرواية التى بالراء والمهملة ، قال النورى : والرواية الاولى صحيحة أو أصح ، والمراد يدخلون منازلهم إذا خرجوا الى المسجد أو الى شغل ما هم وجعوا . **قوله** (بالقرآن) يتعلق بأصوات ، وفيه أن رفع الصوت بالقرآن بالليل مستحسن لكن محله إذا لم يؤذ أحدا وأمن من الرياء . **قوله** (ومنهم حكيم) قال عياض قال أبو على الصدقى : هو صفة لرجل منهم ، وقال أبو على الجبائى : هو اسم علم على رجل من الأشعرين ، واستدركه على صاحب «الاستيعاب» . **قوله** (إذا لقي الخيل أو قال العدو) هو شك من الراوى . **قوله** (قال لهم إن أصحابي يأمرونكم أن تنظروهم) أى تنتظروهم من الانتظار ومعناه أنه افترط شجاعته كان لا يفر من العدو بل يواجههم ويقول لهم إذا أرادوا الانصراف مشلا انتظروا الفرسان حتى يأتوك ، ليثبتهم على القتال . هذا بالنسبة الى الشق الثانى وهو قوله « أو قال العدو » ، وأما على الشق الاول وهو قوله « إذا لقي الخيل » ، فيحتمل أن يريد بها خيل المسلمين ، ويعبر بذلك الى أن أصحابه كانوا رجالا فكان هو يأمر الفرسان أن ينتظروهم ليضربوا الى العدو جميعا ، وهذا أشبه بالصواب . قال ابن الزين . معنى كلامه أن أصحابه يحبون القتال في سبيل الله ولا يبالون بما يصيبهم

٤٢٣٣ - حدثني إسحاق بن إبراهيم سمع حفص بن غياث حدثنا يزيد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال « قدّمنا على النبي ﷺ بد أن اففتح خير » ، فقسم لنا ، ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا » الحديث الرابع والعشرون ، **قوله** (حدثنا إسحاق بن إبراهيم) هو ابن راهويه ، وقوله «سمع» أى انه سمع . ويريد هو ابن عبد الله بن أبي بردة الأشعرى . **قوله** (قدّمنا) أى هو وأصحابه مع جعفر ومن معه . **قوله** (ولم يقسم لأحد لم يشهد الفتح غيرنا) يعنى الأشعرين ومن معهم ، وجعفر ومن معه . وقد سبق في فرض الخمس من وجه آخر عن يزيد بلفظه وما قسم لأحد غاب عن فتح خير منها شيئا إلا لمن شهد معه إلا أصحاب سفينتنا مع جعفر وأصحابه قسم لهم معهم ، وقد تقدم شرحه هناك . ويعبر على هذا المحصر ما سياتى في حديث أبي هريرة والذي بعده وسيأتى الجواب عنه إن شاء الله تعالى

٤٢٣٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا معاوية بن عمرو حدثنا أبو إسحاق عن مالك بن أنيس قال : حدثني ثور قال حدثني سالم مولى ابن مطيع أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول « اففتحنا خير » ولم نقسم ذهابا ولا فضا ، إنما غنمنا البقر والإبل والمتاع والخواتم ، ثم انصرفنا مع رسول الله ﷺ الى رادى القري ،

ومعه عبد له يقال له مدغم أهداه له أحد بني الضباب ، فبينما هو يحيط رَحْلَ رسول الله ﷺ إذ جاءه سهم عائر حتى أصاب ذلك للعبد ، فقال الناس : هنيئًا للشهادة ، فقال رسول الله ﷺ : بلى والذي نفسي بيده ، إنَّ الشَّعْلَةَ التي أصابها يومَ خيبرَ من المغنم لم تُصَيِّبْها المفاصمُ لتشتعلْ عليه نارًا . فجاء رجل - حينَ سمعَ ذلكَ من النبي ﷺ - بشراكٍ أو بشراكين ، فقال : هذا شئٌ كنتُ أصبتهُ ، فقال رسول الله ﷺ : شراك أو شراكان من نارٍ »

[ الحديث ٤٧٣٤ - طرئه في : ٦٧٠٧ ]

الحديث الخامس والعشرون . **قوله** (حدثني عبد الله بن محمد) هو الجعفي ومعاوية بن عمرو هو الازدي وهو من شيوخ البخاري ورجما روى عنه بواسطة كما هنا . **قوله** (قال أبو إسحق) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري ووقع في مسند حديث مالك للنسائي من وجه آخر عن معاوية بن عمرو قال وحدثني أبو إسحق ، وأخرجه الدارقطني في «الموطآت» ، طريق المصيب بن واضح قال وحدثنا أبو إسحق الفزاري . **قوله** (عن مالك) نزل البخاري في هذا الحديث درجتين لأنه أخرجه في الإيمان والذنور عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك وبينه وبين مالك في هذا الموضع ثلاثة رجال ، قال ابن طاهر : والسر في ذلك أن في رواية أبي إسحق الفزاري وحده عن مالك وحدثني ثور بن زيد ، وفي رواية الباقرين «عن ثور» ، وللبخاري حرص شديد على الاتيان بالطرق المصرحة بالتحديث انتهى . وثور بن زيد هو الدبلي ، مدني مشهور . وقد صرح في رواية أبي إسحق هذه أيضا بقوله وحدثني سالم أنه سمع أبا هريرة ، وعنهم باقي الراوة عن مالك جميع الاسناد ، وسالم مولى ابن مطيع يكنى أبا الغيث وهو بها أشهر ، وقد سمي هنا . فلا التفات لقول من قال إنه لا يوقف على اسمه صحيحا ، وهو مدني لا يعرف اسم أبيه ، وابن مطيع اسمه عبد الله وليست لسالم في الصحيح رواية عن غير أبي هريرة ، له عنه تسعة أحاديث تقدم منها في الاستقراض وفي الوصايا وفي المناقب . **قوله** (افتتحنا خيبر) في رواية عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي عن أبيه في الموطأ وحينئذ ، بدل خيبر ، وخالفه محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى فقال وخيبر ، مثل الجماعة . نبه عليه ابن عبد البر . ووقع في رواية اسماعيل المذكورة وخرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، وهي رواية رواة الموطأ أعنى قوله وخرجنا ، وأخرجها مسلم من طريق ابن وهب عن مالك ، ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ثور ، لحكي الدارقطني عن موسى بن هارون أنه قال : وهم ثور في هذا الحديث ، لأن أبا هريرة لم يخرج مع النبي ﷺ إلى خيبر وإنما قدم بعد خروجهم ، وقدم عليهم خيبر بعد أن فتحت . قال أبو مسعود : ويؤيده حديث عنبسة بن سعيد عن أبي هريرة قال «أتيت النبي ﷺ بخيبر بعد ما افتتحوها ، قال ولكن لا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم ، فالغرض من الحديث قصه مدغم في غلول الشعلة . قلت : وكأن محمد بن إسحق صاحب المغازي استشعر بوم ثور بن زيد في هذه اللفظة فروى الحديث عنه بدونها ، أخرجه ابن حبان والحاكم وابن منده من طريقه بلفظ «انصرفنا مع رسول الله ﷺ إلى وادي القرى» ، ورواية أبي إسحق الفزاري التي في هذا الباب تسلم من هذا الاعتراض بأن يحمل قوله وافتتحنا أي المسلمون ، وقد تقدم نظير ذلك قريبا . وروى السيوطي في «الدلائل» ، من وجه آخر عن أبي هريرة قال وخرجنا مع

النبي ﷺ من خير الى وادى القرى ، فاعمل هذا أصل الحديث ، وحديث قدوم أبي هريرة المدينة والنبي ﷺ بخير أخرجه أحد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق خثيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة قال : قدمت المدينة والنبي ﷺ بخير وقد استخلف سباع بن عرفة ، فذكر الحديث وفيه : فزودونا شيئا حتى أتينا بخير وقد افتتحها النبي ﷺ ، فكلم المسلمين فأشركونا في سهامهم . ويجمع بين هذا وبين الحصر الذى فى حديث أبي موسى الذى قبله أن أبا موسى أراد أنه لم يسهم لأحد لم يقدم الواقعة من غير استرضاء أحد من الغانمين إلا لأصحاب السفينة ، وأما أبو هريرة وأصحابه فلم يعطهم إلا عن طيب خواطر المسلمين ، والله أعلم . وسأذكر رواية عنبة بن سعيد التى أشار اليها أبو مسعود وبيان ما فيها بعد هذا الحديث إن شاء الله تعالى . **قوله** ( إنما غنمنا البقر والابل والمنتاع والحوائط ) فى رواية مسلم : غنمنا المنتاع والطعام والثياب ، وهند رواية الموطأ : ولما الأموال والثياب والمنتاع ، وعند يحيى بن يحيى الليثى وحده : إلا الأموال والثياب ، والاول هو المحفوظ ، ومقتضاه أن الثياب والمنتاع لا تسمى مالا ، وقد نقل نعلب عن ابن الأعرابي عن المفضل الضبي قال : المال عند العرب الصامت والناطق ، فالصامت الذهب والفضة والجواهر والناطق البعير والبقرة والشاء ، فاذا قلت عن حضرى كثر ماله فالمراد الصامت ، واذا قلت عن بدوى فالمراد الناطق انتهى . وقد أطلق أبو قتادة على البستان مالا فقال فى قصة السلب الذى تنازع فيه هو والقرشى فى غزوة حنين : فابتمت به مغرفا ، فانه لاول مال تأملته ، فالذى يظهر أن المال ماله قيمة ، لكن قد يغلب على قوم تخصيصه بشئ كما حكاها المفضل فتحمل الاموال على المواشى والحوائط التى ذكرت فى رواية الباب ولا يراد بها النقود لانه نفاها أولا . **قوله** ( الى وادى القرى ) تقدم ضبطه فى البروع . **قوله** ( عبد له ) فى رواية الموطأ : عبد أسود . **قوله** ( مدعم ) بكسر الميم وسكون الميملة وفتح العين المهملة . **قوله** ( أهداه له أحد بنى الضباب ) كذا فى رواية أبي إسحق بكسر الضاد المعجمة وموحدين الاولى خفيفة بينهما ألف بلفظ جمع الضب وفى رواية مسلم أهداه له رفاعه بن زيد أحد بنى الضبيب بضم أوله بصيغة التصغير ، وفى رواية أبي إسحق رفاعه بن زيد الجذامى ثم الضبى بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدد نون ، وقيل بفتح المعجمة وكسر الموحدة نسبة الى بطن من جذام ، قال الواقدي : كان رفاعه قد وفد على رسول الله ﷺ فى ناس من قومه قبل خروجه الى خير فأسلبوا وعد له على قومه . **قوله** ( فبينما هو يحط رحل رسول الله ﷺ ) زاد البيهقى فى الرواية المذكورة : وقد استقبلتنا يهود بالرمى ولم نسكن على تعبئة ، . **قوله** ( سهم عائر ) بعين مهملة بوزن فاعل أى لا يدري من رمى به ، وقيل هو الحائد عن قصده . **قوله** ( بل والذى نفى بيده ) فى رواية الكشميهنى : بل ، وهو تصحيف وفى رواية مسلم : كلا ، وهو رواية الموطأ . **قوله** ( لتشتمل عليه نارا ) يحتمل أن يكون ذلك حقيقة بأن تصوير الشملة نفسها نارا فيعذب بها ، ويحتمل أن يكون المراد أنها سبب لعذاب النار ، وكذا القول فى الشراك الآتى ذكره . **قوله** ( لجاء رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( بشراك أو بشراكين ) الشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء : سير النعل على ظهر القدم ، وفى الحديث تعظيم أمر الغلول ، وقد مر شرح ذلك واضحاً فى أواخر كتاب الجهاد فى باب التقليل من الغلول ، فى السلام على حديث عبد الله بن عمرو قال : كان على نفل النبي ﷺ رجل يقال له كركرة فأت ، فقال النبي ﷺ : هو فى النار فى عبادة غلها ، وكلام عياض يشعر بأن قصته مع قصة مدعم متحدة ، والذى يظهر من عدة أوجه تغايرهما . نعم عند مسلم من حديث عمر : لما كان يوم خيبر قالوا فلان شهيد ، فقال النبي ﷺ : كلا لى



رأيت في النار في بردة غلما أو عباءة ، فهذا يمكن تفسيره بكرة ، بخلاف قصة مدغم فانها كانت بوادي القرى ، ومات بسهم عائر ، وغل شملة . والذي أهدى للنبي ﷺ كركرة هودنة بن علي ، بخلاف مدغم فأهداه رفاعة فاهترقا ، والله أعلم . وذكر البيهقي في روايته أنه ﷺ حاصر أهل وادي القرى حتى فتحها ، وبلغ ذلك أهل تيباء فصالحوه ، وفي الحديث قبول الإمام الهدية ، فان كانت لأمر يختص به في نفسه أن لو كان غير وال فله التصرف فيها بما أراد ، وإلا فلا يتصرف فيها الا المسلمون ، وعلى هذا التفصيل يحمل حديث هدايا الأمراء غلول ، فيخص بمن أخذها فاستبد بها ، وعالف في ذلك بعض الخنفية فقال : له الاستبداد مطلقا بدليل أنه لو ردها على مهديها لجاز ، فلو كانت فينا للمسلمين لما ردها ، وفي هذا الاحتجاج نظر لا يخفى ، وقد تقدم شيء من هذا في أواخر الهبة

٤٢٣٥ - **حَرْش** سعيد بن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد عن أبيه أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : أما والذي نفسي بيده ، لولا أن أترك آخر الناس بيانا ليس لهم شيء ، ما فتحت على قرية إلا قسمتها كما قسم النبي ﷺ خيبر ، ولكنتي أتركها خزائنه لهم يقسمونها »

٤٢٣٦ - **حَرْش** محمد بن المنثري حدثنا ابن مهيدي عن مالك بن أنيس عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه قال : « لولا آخر المسلمين ، ما فتحت عليهم قرية إلا قسمتها كما قسم النبي ﷺ خيبر »

الحديث السادس والعشرون حديث عمر ذكره من طريقين . **قوله** ( أخبرنا محمد بن جعفر ) أي ابن أبي كثير . **قوله** ( أخبرني زيد ) هو ابن أسلم مولى عمر . **قوله** ( لولا أن أترك آخر الناس بيانا ) كذا الأكثر بموحدين مفتوحتين الثانية نقيصة وبعد الألف نون ، قال أبو عبيدة بعد أن أخرجه عن ابن مهيدي قال ابن مهيدي يعني شيئا واحدا ، قال الخطابي ولا احسب هذه اللفظة عربية ولم أسمعها في غير هذا الحديث . وقال الأزهرى : بل هي لغة صحيجة ، لكنها غير فاشية في لغة معد ، وقد صححها صاحب العين وقال : ضوعفت حروفه . وقال : البيان المعدم الذي لا شيء له ، ويقال هم على بيان واحد أي على طريقة واحدة . وقال ابن فارس : يقال هم بيان واحد أي شيء واحد . قال الطبري : البيان في المعدم الذي لا شيء له ، فالمنى لولا أن أتركهم فقراء معدمين لا شيء لهم أي متساوين في الفقر . وقال أبو سعيد الضير فيما تعقبه على أبي عبيد : صوابه بيانا بالموحدة ثم تحتانية بدل الموحدة الثانية ، أي شيئا واحدا ، فانهم قالوا لمن لا يعرف : هو هيان بن بيان . قلت : وقد وقع من عمر ذكر هذه الكلمة في قصة أخرى وهو أنه كان يفضل في القسمة فقال : لئن عشت لأجعلن الناس بيانا واحدا . ذكره الجوهري . وهو مما يؤيد تفسيرها بالتسوية . وروى الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق معن بن عيسى عن مالك بسند حديث الباب عن عمر قال : لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلام ، وقد قدمت ذلك في « باب القنينة لمن شهد الواقعة » من كتاب الجهاد . ( تنبيه ) : نقل صاحب المطالع ، عن أهل العربية أنه لم يلتق حرفان من جنس واحد في اللسان العربي ، وتعقب بأن ذلك لا يعرف عن أحد من النحويين ولا اللغة ، وقد ذكر سيديويه البير بموحدة مفتوحة ثم ساكنة وهي دابة تعادى الأسد . وفي الأعلام دابة ، بموحدين الثانية ثقيلة لقب عبد الله بن الحارث الحاشمي أهير الكوفة . **قوله** ( ولكنتي أتركها لهم خزائنه ) أي يقسمونها خراجها . **قوله** في الطريق الثانية ( حدثنا

ابن مهدي عن مالك عن زيد بن أسلم ( ووقع في « غرائب أبي حميد » عن ابن مهدي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، فهو محمول على أن لعبد الرحمن بن مهدي فيه شيخين ، لأنه ليس في رواية مالك قوله « بياناً » وهو في رواية هشام بن سعد المذكورة كما وقع في رواية محمد بن جعفر بن أبي كثير

٤٢٣٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية قال : أخبرني عنبسة بن سعيد أن أبا هريرة رضى الله عنه أتى النبي ﷺ فسأله ، قال له بعض بني سعيد بن العاص : لا تعطه . فقال أبو هريرة : هذا قاتل ابن قوقل . فقال : واعجباً لو بر تدلى من قدوم الضأن »

٤٢٣٨ - ويذكر عن الزبيدي عن الزهري قال : أخبرني عنبسة بن سعيد أنه سمع أبا هريرة بنحو سعيد بن العاصي قال « بعث رسول الله ﷺ أباناً على سرية من المدينة قبل نجد ، قال أبو هريرة : فقدم أبان وأصحابه على النبي ﷺ بنحو بعد ما افتتحها وإن حزم خيلهم لآيف . قال أبو هريرة : قلت يا رسول الله ، لا تقسم لهم . قال أبان : وأنت بهذا يا وزير تحذر من رأس ضأن . فقال للنبي ﷺ : يا أبان اجلس . فلم يقسم لهم »

٤٢٣٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عمرو بن يحيى بن سعيد قال أخبرني جدى « أن أبان بن سعيد أقبل إلى النبي ﷺ فسلم عليه ، فقال أبو هريرة : يا رسول الله ، هذا قاتل ابن قوقل . وقال أبان لأبي هريرة : واعجباً لك وزير تدأ دا من قدوم ضأن ، ينهى على اسماء أكرمه الله يدي ، ومنعه أن يهوى يده »

الحديث السابع والعشرون حديث أبي هريرة ، **قوله** ( سمعت الزهري وسأله إسماعيل بن أمية ) أى ابن عمرو ابن سعيد بن العاص الأموى ، والجملة حالية . **قوله** ( قال أخبرني ) قاتل ذلك هو الزهري ، وعنبسة بن سعيد أى ابن العاص وهو عم والد إسماعيل بن أمية . **قوله** ( أن أبا هريرة أتى النبي ﷺ فسأله ) هذا السياق صورته مرسل ، وقد تقدم من وجه آخر مصرح فيه بالاتصال فى أوائل الجهاد ، وفيه بيان اسم المبهمة هنا فى قوله « قال بعض بني سعيد » وبيان المراد بقوله ابن قوقل وشرح ما فيه . **قوله** ( فسأله ) أى سأل النبي ﷺ أن يعطيه من غنائم خيبر ، وفى رواية الحميدى عن سفيان فى الجهاد « فقلت يا رسول الله اسهم لى . » **قوله** ( قال له بعض بني سعيد بن العاص لا تعطه ) القاتل هو أبان بن سعيد كما فى الرواية التى بعده . **قوله** ( واعجباً ) فى رواية الحميدى التى بعد هذه ، واعجباً لك ، وهو بالتنوين اسم فعل بمعنى أعجب ودوا ، مثل واها ، واعجباً للتوكيد وبغير التنوين بمعنى واعجبى فأبدلت الكسرة فتحة كقوله يا أسفى ، وفيه شاهد على استعمال « وا » فى منادى غير مندوب كما هو رأى المبرد واختيار ابن مالك . **قوله** ( لو بر تدلى من قدوم الضأن ) كذا اختصره ، وقد مضى فى الجهاد من رواية الحميدى عن سفيان أنهم منه ، وسيأتى شرحه فى الذى بعده . **قوله** ( ويذكر عن الزبيدي ) أى محمد بن الوليد ، وطريقه هذه وصلها أبو داود من طريق إسماعيل بن عياش عنه ، وصلها أيضاً أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق إسماعيل أيضاً ومن طريق عبد الله بن سالم كلاهما عن الحميدى . **قوله** ( بنحو سعيد بن العاص ) أى ابن أمية ، وكان سعيد بن العاص تأمر على المدينة من قبل معاوية فى ذلك الزمان . **قوله** ( قال بعث رسول الله ﷺ أباناً على سرية من المدينة قبل نجد ) لم أعرف حال هذه

السرية ، وأما أبان فهو ابن سعيد بن العاص بن أمية ، وهو عم سعيد بن العاص الذي حدثه أبو هريرة ، وكان إسلام أبان بعد غزوة الحديبية ، وقد ذكرنا أولاً في قصة الحديبية في الشروط وغيرها أن أبان هذا أجاز عثمان بن عفان في الحديبية حتى دخل مكة وبلغ رسالة رسول الله ﷺ ، وتقدم في هذه الغزوة أن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية ، فيشعر ذلك بأن أبان أسلم عقب الحديبية حتى أمكن أن يبعثه النبي ﷺ في سرية ، وقد ذكر الهيثم بن علي في الأخبار سبب إسلام أبان ، فروى من طريق سعيد بن العاص قال « قتل أبي يوم بدر ، فرباني عمي أبان ، وكان شديدًا على النبي ﷺ يسبه لما ذكر ، فخرج إلى الشام فرجع فلم يسبه ، فستل عن ذلك ، فذكر أنه أتى راهبًا فأخبره بصفته وفعته ، فوقع في قلبه تصديقه ، فلم يلبث أن خرج إلى المدينة فأسلم ، فإن كان هذا ثابتًا احتمل أن يكون خروج أبان إلى الشام كان قبل الحديبية . **قوله** ( ولأن حزم ) بمهمله وزاي مضمومتين . **قوله** ( لليف ) بلام التأكيد ، والليف معروف ، وفي رواية الكشميهني الليف على أنه خبر إن بغير تأكيد . **قوله** ( وأنت بهذا ) أي وأنت تقول بهذا ، أو وأنت بهذا المكان والمنزلة مع رسول الله ﷺ مع كونك لست من أهله ولا من قومه ولا من بلاده . **قوله** ( يا وبر ) بفتح الواو وسكون الواو دابة صغيرة كالسنور وحشية ، ونقل أبو علي الفاي عن أبي حاتم أن بعض العرب يسمى كل دابة من حشرات الجبال وبرًا ، قال الخطابي : أراد أبان تحقير أبي هريرة ، وأنه ليس في قدر من يشير بهطاء ولا منع ، وأنه قليل القدرة على القتال انتهى . ونقل ابن التين عن أبي الحسن القاسبي أنه قال : معناه أنه ملصق في قريش لأنه شبهه بالذي يعلق بوبر الشاة من الشوك وغيره . وتعبه ابن التين بأنه يلزم من ذلك أن تكون الرواية « ور » بالتحريك ، قال : ولم يضبط إلا بالسكون . **قوله** ( تحدر ) في الرواية الأولى « تدلى » وهي بمعناها ، وفي الرواية التي بعدها « تدأ » بمهملتين بينهما همزة ساكنة ، قيل أصله تدهدا فأبدلت الهمزة ، وقيل الدأداة صوت الحجارة في المسيل ، ووقع في رواية المستملي « تدأ » براء بدل الدال الثانية ، وفي رواية أبي زيد المروزي « تردى » وهي بمعنى تحدر وتدلى ، كأنه يقول : تهجم علينا بفتة . **قوله** ( من رأس ضال ) كذا في هذه الرواية باللام ، وفي التي قبلها بالنون ، وقد فسر البخاري في رواية المستملي الضال باللام فقال هو السدر البري ، وكذا قال أهل اللغة إنه السدر البري ، ووقع في نسخة الصغاني « الضال سدر البر » ، وتقدم كلام ابن دقيق العيد في ذلك في أوائل الجهاد وأنه السدر البري ، وأما قدوم بفتح القاف للأكثر أي طرف ، ووقع في رواية الأصيلي بضم القاف ، وأما الضان فقيل هو رأس الجبل لأنه في الغالب موضع مرعى الغنم ، وقيل هو بغير همز ، وهو جبل لدوس قوم أبي هريرة . **قوله** ( ينمي ) بفتح أوله وسكون النون بعدها هين مهملة مفتوحة أي يعمب على ، يقال نعى فلان على فلان أمرا إذا عابه ووبخه عليه ، وفي رواية أبي داود عن حماد بن يحيى عن سفيان « يعبرني » . **قوله** ( ومنعه أن يميني بيده ) وقد تقدم بقية شرحه في الجهاد ، قيل وقع في إحدى الطريقتين ما يدخل في قسم المقلوب ، فإن في رواية ابن عيينة أن أبا هريرة السائل أن يقسم له ، وأن أبان هو الذي أشار بمنعه . وفي رواية الزبيدي أن أبان هو الذي سأل ، وأن أبا هريرة هو الذي أشار بمنعه ، وقد رجح الذهلي رواية الزبيدي . ويؤيد ذلك وقوع التصريح في روايته بقول النبي ﷺ « يا أبان اجلس » ولم يقسم لهم ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون كل من أبان وأبي هريرة أشار أن لا يقسم للأخر ، وبذل عليه أن أبا هريرة احتج على أبان بأنه

قائل ابن قوطل ، وابن احتج على أبي هريرة بأنه ليس من له في الحرب يد يستحق بها النفل فلا يكون فيه قلب ، وقد سلت رواية السعيدى من هذا الاختلاف ، فإنه لم يتعرض في حديثه لسؤال القسمة أصلاً . والله أعلم

٤٢٤٠ ، ٤٢٤١ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة

رضي الله عنها « أن فاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ أرسلت إلى أبي بكر تسأله ويرأىها من رسول الله ﷺ بما أفاء الله عليه بالمدينة وذلك وما بقي من خمس خيبر ، فقال أبو بكر : إن رسول الله ﷺ قال : لا نورث ، ما تركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد ﷺ من هذا المال . وإنى والله لا أغير شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في عهد رسول الله ﷺ ، ولأعلن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ ، فأبى أبو بكر أن يدفع إلى فاطمة منها شيئاً . فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرتة فلم تسكلمه حتى توفيت وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر . فلما توفيت دفنها زوجها على أيلال ولم يؤذن بها أبا بكر ، وصلى عليها . وكان لملى من الناس وجه حياة فاطمة ، فلما توفيت استنكر على وجهه الناس ، فالتمس مصلحة أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن يبايع تلك الأشهر ، فأرسل إلى أبي بكر أن ائتنا ، ولا يأتنا أحد معك ، كراهة لحضر عمر فقال عمر : لا والله ، لا تدخل عليهم وحده . فقال أبو بكر : وما عسيبتهم أن يفعلوا بي ؟ والله لا تبتئهم . فدخل عليهم أبو بكر ، فنشهد على فقال : إنا قد عرفنا فضلك وما أعطاك الله ، ولم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك . ولكمك استهدت علينا بالأمر ، وكنا نرى اقربتنا من رسول الله ﷺ نصيباً ، حتى فاضت عينا أبي بكر . فلما تسكلم أبو بكر قال : والذي نفس بيده ، أقرابة رسول الله ﷺ أحب إلى أن أصل من قرابتي . وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فلم آله فيه عن الخير ، ولم أنرك أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيها إلا صنعه . فقال على لأبي بكر : موعدك المشية للبيعة . فلما صلى أبو بكر للظهر رقى على المنبر فنشهد ، وذكر شأن على وتخلقه عن البيعة وعذره بالذي اعتذر إليه ، ثم استغفر . ونشهد على فظلم حق أبي بكر ، وحدث أنه لم يحمله على الذي صنع فحاسة على أبي بكر ، ولا إنكاراً للذي فضله الله به ، ولكننا نرى لنا في هذا الأمر نصيباً فاستبد علينا ، فوجدنا في أنفسنا . فسر بذلك المسلمون وقالوا : أصبت . وكان للمسلمون إلى على قريباً حين راجع الأمر المعروف »

الحديث الثامن والعشرون حديث عائشة « أن فاطمة أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها ، تقدم شرحه في فرض الخمس ، وفي هذه الطريق زيادة لم تذكر هناك فتشرح . **قوله** (وعاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر) هذا هو الصحيح في بقائها بعده ، وروى ابن سعد من وجهين أنها عاشت بعده ثلاثة أشهر وتقل عن الواقدي ، وإن ستة أشهر هو

الثبت ، وقيل عاشت بعده سبعين يوما ، وقيل ثمانية أشهر ، وقيل شهرين جاء ذلك عن عائشة أيضا . وأشار البيهقي الى أن في قوله « وعاشت الخ » إدراجا ، وذلك أنه وقع عند مسلم من طريق أخرى عن الزهري فذكر الحديث وقال في آخره « قلت للزهري : كم عاشت فاطمة بعده : قال : ستة أشهر » وعزا هذه الرواية لمسلم ، ولم يقع عند مسلم هكذا بل فيه كما عند البخاري موصولا . والله أعلم . **قوله** ( دفنها زوجها عليّ ليلا ، ولم يؤذن بها أبا بكر ) روى ابن سعد من طريق عمرة بنت عبد الرحمن أن العباس صلى عليها ، ومن عدة طرق أنها دفنت ليلا ، وكان ذلك بوصية منها لإرادة الزيادة في التستر ، ولعلها لم يعلم أبا بكر بموتها لأنه ظن أن ذلك لا يخفى عنه ، وليس في الخبر ما يدل على أن أبا بكر لم يعلم بموتها ولا صلى عليها ، وأما الحديث الذي أخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من حديث جابر في النهي عن الدفن ليلا فهو محمول على حال الاختيار لأن في بعضه « إلا أن يضطر انسان الى ذلك » . **قوله** ( وكان لعلى من الناس وجه حياة فاطمة ) أى كان الناس يحترمونه لإكرامها لفاطمة ، فلما ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس ، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث « لما جاء وبايع كان الناس قريبا اليه حين راجع الامر بالمعروف ، وكانهم كانوا يعذرونه في التخلف عن أبي بكر في مدة حياة فاطمة لشغلها بها وتمريضها وتسليتها عما هي فيه من الحزن على أبيها **عليه السلام** ؛ ولأنها لما غضبت من رد أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه . **قوله** ( فلما توفيت استنكر عليّ وجوه الناس ، فالتبس مصالحة أبي بكر ومبايعته ، ولم يكن يبايع تلك الأشهر ) أى في حياة فاطمة . قال المازري : العذر لعلى في تخلفه مع ما اعتذر هو به أنه يكنى فيبيعة الامام أن يقع من أهل الحل والعقد ولا يجب الاستيعاب ، ولا يلزم كل أحد أن يحضر عنده ويضع يده في يده ، بل يكنى التزام طاعته والانقياد له بأن لا يخالفه ولا يشق العصا عليه ، وهذا كان حال علي لم يقع منه إلا التأخر عن الحضور عند أبي بكر ، وقد ذكرت سبب ذلك . **قوله** ( كراهية ليحضر عمر ) في رواية إلا أكثر « لمحضر عمر » والسبب في ذلك ما ألفوه من قوة عمر وصلابته في القول والفعل ، وكان أبو بكر رفيقا ليينا ، فكأنهم خشوا من حضور عمر كثرة المعاتبة التي قد تفضى الى خلاف ما قصدوه من المصافحة . **قوله** ( لا تدخل عليهم ) أى لئلا يتركوا من تعظيمك ما يجب لك ، **قوله** ( وما عسيتم أن يفعلوا ) قال ابن مالك : في هذا شاهد على صحة تضمنين بعض الأفعال معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التهديية ؛ فإن عسيتم في هذا الكلام بمعنى حسبت وأجريت مجراها فنصبت ضمير الغائبين على أنه مفعول ثان ، وكان حقه أن يكون عاريا من « أن » ، لكن جنى بها لئلا تخرج « عسى » عن مقتضاها بالسلبية . وأيضا فإن « أن » قد تسد بصلتها مسد مفعولى حسبت ، فلا يستبعد مجيئها بعد المفعول الاول بدلا منه . قال : ويجوز جعل « ما عسيتم » حرف خطاب والهاء والميم اسم عسى ، والتقدير ما عساهم أن يفعلوا ، وهو وجه حسن . **قوله** ( ولم تنفس عليك خيرا ساقه الله إليك ) بفتح الفاء من تنفس أى لم تحسدك على الخلافة ، يقال نفست بكسر الفاء أنفست بالفتح نفاسة ، وقوله « استبددت » في رواية غير أبي ذر « استبدت » بدال واحدة وهو بمعناه وأسقطت الثانية تخفيفا كقوله ( فظلمت نفسك ) أصله ظلمت ، أى لم تفاورنا ، والمراد بالامر الخلافة . **قوله** ( وكنا نرى ) بضم أوله ويجوز الفتح . **قوله** ( لقرا بئنا ) أى لاجل قرابتنا ( من رسول الله **صلى الله عليه وسلم** نصيبا ) أى لنا في هذا الامر . **قوله** ( حتى قاضت ) أى لم يزل على يذكر رسول الله **صلى الله عليه وسلم** حتى قاضت عينا أبي بكر من الرفقة . قال المازري : ولعل عليا أشار الى أن أبا بكر استبد عليه

بأمر عظام كان مثله عليه أن يحضره فيها ويشاوره ، أراده أشار إلى أنه لم يستشره في عقد الخلافة له أولاً ، والحدوث  
 لأبي بكر أنه خشي من التأخر عن البيعة الاختلاف لما كان وقع من الانصار كما تقدم في حديث السقيفة فلم ينتظروه .  
**قوله** ( شجر بيني وبينكم ) أى وقع من الاختلاف والتنازع . **قوله** ( من هذه الأموال ) أى التى تركها النبي ﷺ  
 من أرض خيبر وغديرها . **قوله** ( فلم آل ) أى لم أقصر . **قوله** ( موعذك العشية ) بالفتح ويجوز الضم أى بعد  
 الزوال . **قوله** ( رقى المنبر ) بكسر القاف بعدها تحتانية أى علا ، وحكى ابن التين أنه رآه في نسخة بفتح القاف  
 بعدها الف وهو تحريف . **قوله** ( وعذره ) بفتح العين والمذال على أنه فعل ماض ، ولغير أبي ذر بضم العين  
 وإسكان المذال عطفاً على مفعول وذكر . **قوله** ( وتشهد على فؤمظ حق أبي بكر ) زاد مسلم في روايته من طريق  
 معمر عن الزهري وذكر فضيلته وسابقتها ، ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه . **قوله** ( وكان المسلمون إلى على قريباً )  
 أى كان ردهم له قريباً ( حين راجع الأمر بالمعروف ) أى من الدخول فيما دخل فيه الناس . قال القرطبي : من تأمل  
 ما دار بين أبي بكر وعلى من المعاتبة ومن الاعتذار وما تضمن ذلك من الإنصاف عرف أن بعضهم كان يعترف  
 بفضل الآخر ، وأن قلوبهم كانت متفقة على الاحترام والمحبة ، وإن كان الطابع البشرى قد يغلب أحياناً لكن  
 الديانة ترد ذلك والله الموفق . وقد تمسك الرافضة بتأخر على عن بيعة أبي بكر إلى أن ماتت فاطمة ، وهذيانهم في  
 ذلك مشهور . وفي هذا الحديث ما يدفع في حججهم ، وقد صحح ابن حبان وغيره من حديث أبي سعيد الخدري  
 وغيره أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر ، وأما ما وقع في مسلم « عن الزهري أن رجلاً قال له لم يبايع على أبا  
 بكر حتى ماتت فاطمة ، قال : لا ولا أحد من بني هاشم ، فقد ضعفه البيهقي بأن الزهري لم يسنده ، وأن الرواية  
 الموصولة عن أبي سعيد أصح ، وجمع غيره بأنه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث كما  
 تقدم ، وعلى هذا فيحمل قول الزهري لم يبايعه على في تلك الأيام على إرادة الملازمة له والحضور عنده وما أشبه  
 ذلك ، فإن في انقطاع مثله عن مثله ما يوم من لا يعرف باطن الأمر أنه بسبب عدم الرضا بخلافته فأطلق من أطلق  
 ذلك ، وبسبب ذلك أظهر على المبايعات التى بعد موت فاطمة عليها السلام لإزالة هذه الشبهة

٤٢٤٢ - حدثني محمد بن بشر حدثني حرمي حدثنا شعبة قال أخبرني عمارة عن عكرمة عن عائشة رضي

الله عنها قالت « لما فطحت خيبر قلنا : الآن نشبع من التمر »

٤٢٤٣ - حدثنا الحسن بن علي بن فضال حدثنا أبو حبيب حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن

ابن عمر رضي الله عنهما قال « ماشعنا حتى ففتحنا خيبر »

الحديث التاسع والعشرون . **قوله** ( حدثني حرمي ) بفتح المهملة والراء وكسر الميم بعدها تحتانية نقيلة اسم بلفظ  
 النسب ، وهو ابن عمارة شيخ شيخه وعمارته هو ابن أبي حفصة وعكرمة هو مولى ابن عباس ، وليس لعكرمة عن  
 عائشة في البخاري غير هذا الحديث ، وآخر سبق في الطهارة ، وثالث يأتي في اللباس . **قوله** ( قلنا الآن نشبع من التمر )  
 أى لكثرة ما فيها من النخيل ، وفيه إشارة إلى أنهم كانوا قبل فتحها في قلة من العيش . الحديث الثلاثون . **قوله** ( حدثنا  
 الحسن ) هو ابن محمد بن الصباح الزعفراني ، وقع منسوبا في رواية أبي علي بن السكن ، وقال الكلاباذي : يقال إنه  
 الزعفراني ، وأما الحاكم فقال : هو الحسن بن شجاع ، يعنى البلخي أحد الحفاظ ، وهو من أقران البخاري ، ومات

قبله باثنتي عشرة سنة وهو شاب ، وسيأتي في تفسير سورة الزمر حديث آخر عن الحسن غير منسوب فقيل أيضا لأنه هو ، وقرة بن حبيب أي ابن يزيد القنوي بفتح القاف والنون الحفيفة نسبة الى بيع القنا وهي الرماح ، وكذا يقال له أيضا الرماح ، وهو قشيري النسب بصري ، أصله من نيسابور ، وقد لقيه البخاري وحدث عنه في الأدب المفرد ، وليس له في الصحيح سوى هذا الموضع ومات سنة أربع وعشرين ومائتين . **قوله** ( ما شعبنا حتى فتحنا خيبر ) يؤيد حديث عائشة الذي قبله

### ٣٩ - باب استعمال النبي ﷺ على أهل خيبر

٤٢٤٤، ٤٢٤٥ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد المجيد بن سهول عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ استعمل رجلا على خيبر ، فجاءه بتمر جنيب ، فقال رسول الله ﷺ : كل تمر خيبر مكدا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين بالثلاثة . فقال : لا تفعل ، ربع الجمع بالدرام ، ثم ابتع بالدرام جنيبا

٤٢٤٦، ٤٢٤٧ - وقال عبد العزيز بن محمد عن عبد المجيد عن سعيد أن أبا سعيد وأبا هريرة حدثاه « أن النبي ﷺ بعث أخا بني عدي من الأنصار إلى خيبر ، فأمره عليها »

وعن عبد المجيد عن أبي صالح اللعان عن أبي هريرة وأبي سعيد . . . مثله

**قوله** ( باب استعمال النبي ﷺ على أهل خيبر ) أي بعد فتحها للتمية النار . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وسبق الحديث وشرحه في أواخر البيوع . **قوله** ( وقال عبد العزيز بن محمد ) هو الدراوردي ، وقد وصله أبو عوافة والدارقطني من طريقه . **قوله** ( عن عبد المجيد ) هو ابن سهيل شيخ مالك فيه . **قوله** ( عن سعيد ) هو ابن المسيب . **قوله** ( بعث أخا بني عدي من الأنصار ) في رواية أبي عوافة والدارقطني « سواد بن غزية ، وهو من بني عدي بن النجار ، وسواد بتخفيف الواو ، وشذ السهيلي فشدها ، ولعله اعتمد على بعض ما في نسخ الدارقطني سواد آخره رام ، لكن ذكر أبو عمر أنها تصحيف . وروى الخطيب من وجه آخر أن النبي ﷺ استعمل على خيبر فلان بن صمصمة ، فأعلمها قصة أخرى . **قوله** ( وعن عبد المجيد ) هو معطوف على الذي قبله ، وهو عن عبد العزيز الدراوردي عن عبد المجيد ، فلعبد المجيد فيه شيخان والله أعلم

### ٤٠ - باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر

٤٢٤٨ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال « أعطى النبي ﷺ خيبر لليهود أن يعملوها ويزرعوها ، ولهم شطر ما يخرج منها »

**قوله** ( باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر ) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم في المزارعة مع شرحه وإضا

٤١ - باب الشاة التي سُمّت للنبي ﷺ بخير . رواه عروة عن عائشة عن النبي ﷺ

٤٢٤٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال

« لما فُتحت خير أهديت لرسول الله ﷺ شاة فيها سم »

**قوله** ( باب الشاة التي سُمّت للنبي ﷺ بخير ) أى جعل فيها السم ، والسم مثلث السين . **قوله** ( رواه عروة عن عائشة ) اعلمه يشير الى الحديث الذى ذكره فى الوفاة النبوية من هذا الوجه معلقا أيضا ، وسيأتى ذكره هناك . **قوله** ( حدثني سعيد ) هو ابن أبي سعيد المقبرى . **قوله** ( لما فُتحت خير أهديت لرسول الله ﷺ شاة فيها سم ) هكذا أورده مختصرا ، وقد سبق مطولا فى أواخر الجزية فذكر هذا الطرف وزاد فقال النبي ﷺ : اجمعوا الى من كان هاهنا من يهود ، فذكر الحديث . وسيأتى شرح ما يتعلق بذلك فى كتاب الطب . قال ابن إسحق : لما اطمأن النبي ﷺ بعد فتح خير أهدت له زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم شاة مشوية ، وكانت سألت : أى عضو من الشاة أحب اليه ؟ قيل لها : الذراع ، فأكثر فيها من السم ، فلما تناول الذراع لآك منها مضغ ولم يسفها ، وأكل معه بشر بن البراء فأساخ لقمته ، فذكر القصة ، وأنه صفح عنها ، وأن بشر بن البراء مات منها . وروى البيهقي من طريق صفيان بن حسين عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة « أن امرأة من اليهود أهدت لرسول الله ﷺ شاة مسمومة فأكل ، فقال لأصحابه : أمسكوا فانها مسمومة ، وقال لها : ما حملك على ذلك ؟ قالت : أردت إن كنت نبياً فيطعمك الله ، وإن كنت كاذبا فأريح الناس منك ، قال فما عرض لها ، ومن طريق أبي نضرة عن جابر نحوه فقال « فلم يعاقبها » وروى عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن الزهرى عن أبي بن كعب مثله وزاد « فاحتجم على السكاهل » قال قال الزهرى « فأسلت فركها » قال معمر : والناس يقولون قتلها . وأخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بأسانيد متعددة له هذه القصة مطولة وفى آخره « قال فدفعها الى ولاية بشر بن البراء فقتلوها » قال الواقدي : وهو الثبت . وأخرج أبو داود من طريق يونس عن الزهرى عن جابر نحوه رواية معمر عنه ، وهذا منقطع لأن الزهرى لم يسمع من جابر . ومن طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة نحوه مرسلا . قال البيهقي : وصله حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، قال البيهقي : يحتمل أن يكون تركها أولا ثم لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها ، وبذلك أجاب السهيلي وزاد : لأنه كان تركها لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ثم قتلها ببشر قصاصا . قلت : ويحتمل أن يكون تركها لكونها أسلست ، ولأنما أخر قتلها حتى مات بشر لأن بموته تحقق وجوب القصاص بشرطه . ووافق موسى بن عقبة على تسميتها زينب بنت الحارث . وأخرج الواقدي بسنده عن الزهرى « أن النبي ﷺ قال لها : ما حملك على ما فعلت ؟ قالت : قتلت أبى وعمى وزوجى وأخى » . قال فسألت إبراهيم ابن جعفر فقال : عمها يسار وكان من أجبن الناس <sup>(١)</sup> ، وهو الذى أزل من الرف . وأخوها زبير ، وزوجها سلام بن مشكم . ووقع فى سنن أبي داود « أخت مرحب » وبه جزم السهيلي . وعند البيهقي فى الدلائل « بنت أخى مرحب » ولم ينفرد الزهرى بدعواه أنها أسلست ، فقد جزم بذلك سليمان التيمي فى مغازيه ولفظه بعد قولها وأن كنت كاذبا أرحمت الناس منك « وقد استبان لى الآن أنك صادق . وأنا أشهدك ومن حضر أنى على دينك ، وأن

(١) فى هامش طبعة بولاق : فى نسخة « أخبت »



لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، قال فأنصرف عنها حين أسلمت . وقد اشتملت قصة خيبر على أحكام كثيرة : منها جواز قتال الكفار في أشهر الحرم ، والاغارة على من بلغته الدعوة بغير إنذار ، وقسمة الغنيمة على السهام ، وأكل الطعام الذي يصاب من المشركين قبل القسمة لمن يحتاج إليه بشرط أن لا يدخره ولا يحوله ، وأن مدد الجيش إذا حضر بعد انقضاء الحرب يسهم له إن رضى الجماعة كما وقع لجمعة والأشعرين ، ولا يسهم لهم إذا لم يرضوا كما وقع لأبان بن سعيد وأصحابه ، وبذلك يجمع بين الأخبار . ومنها تحريم لحوم الحر الأهلية ، وأن ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالذكاة ، وتحريم متعة النساء ، وجواز المساقاة والمزارعة ، ويثبت عقد الصلح والتوثق من أرباب التهم ، وأن من عانف من أهل الذمة ما شرط عليه انتقض عهده وهدر دمه ، وأن من أخذ شيئا من الغنيمة قبل القسمة لم يملكه ولو كان دون حقه ، وأن الإمام غير في أرض العدو بين قسمتها وتركها ، وجواز إجلاء أهل الذمة إذا استغنى عنهم ، وجواز البناء بالأهل بالسفر ، والأكل من طعام أهل الكتاب وقبول هديتهم ، وقد ذكرت غالب هذه الأحكام في أبوابها ، والله الهادي للصواب

## ٤٢ - باب غزوة زيد بن حارثة

٤٢٥٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفيان بن سعيد حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « أمر رسول الله ﷺ أسامة على قوم فطعنوا في إمارته فقال : إن طعنوا في إمارته فقد طعنتم في إمارته أبيه من قبله . وإيم الله لقد كان خليفة للإمامة ، وإن كان من أحب الناس إلى ، وإن هذا من أحب الناس إلى بعده »

**قوله** ( غزوة زيد بن حارثة ) بالمهملة والمثلثة : مولى النبي ﷺ ووالد أسامة بن زيد ، ذكر فيه حديث ابن عمر في بعث أسامة ، وسيأتي شرحه في أواخر المغازي ، والغرض منه قوله وقد طعنتم في إمارته أبيه من قبله ، وسيأتي قريبا بعد غزوة مودة حديث أبي عاصم عن زيد بن أبي عبيد عن سلة بن الأكوع قال « غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات ، وغزوت مع ابن حارثة ، استعمله علينا ، هكذا ذكره مهمل ، ورواه أبو مسلم الكشي عن أبي عاصم بلفظ « وغزوت مع زيد بن حارثة سبع غزوات يؤمره علينا ، وكذلك أخرجه الطبراني عن أبي مسلم بهذا اللفظ وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » عن أبي شعيب الحراني عن أبي عاصم كذلك ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طرق عن أبي عاصم . وقد تتبع ما ذكره أهل المغازي من سرايا زيد بن حارثة فبلغت سبعا كما قاله سلة ، وإن كان بعضهم ذكر ما لم يذكره بعض ، فأولها في جمادى الآخرة سنة خمس قبل نجد في مائة راكب ، والثانية في ربيع الآخر سنة ست إلى بني سليم ، والثالثة في جمادى الأولى منها في مائة وسبعين قتلى عمرا لفريش وأسروا أبا العاص بن الربيع ، والرابعة في جمادى الآخرة منها إلى بني ثعلبة ، والخامسة إلى حسمى بضم المهمله وسكون المهمله مقصور في خمسمائة إلى أناس من بني جذام بطريق الشام كانوا قطعوا الطريق على دحية وهو راجع من عند هرقل ، والسادسة إلى وادي القرى ، والسابعة إلى ناس من بني فزارة ، وكان خرج قبلها في تجارة فخرج عليه ناس من بني فزارة فأخذوا ما معه وضربوه لجهز النبي ﷺ إليهم فأوقع بهم وقتل أم قرفة بكسر القاف وسكون الراء بعدها فاء وهي فاطمة بنت ربيعة بن بدر زوج مالك بن حذيفة بن بدر عم عيينة بن حصن بن حذيفة وكانت معظمة فيهم ، فيقال

ربطها في ذنب فرسين وأجرهما فتنقطعت ، وأسر بناتها وكانت جميلة ، ولعل هذه الأخيرة مراد المصنف ، وقد ذكر مسلم طرفاً منها من حديث سلة بن الأكوع

### ٤٣ - باب عمرة القضاء . ذكره أنس عن النبي ﷺ

٤٢٥١ - حدثني عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال : لما اهتمر النبي ﷺ في ذي القعدة فإبى أهل مكة أن يدعوه بدخل مكة حتى قاضاهم على أن يقيم بها ثلاثة أيام فلما كتبوا الكتاب كتبوا : هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ، قالوا : لا نقر لك بهذا ، لو علم أنك رسول الله ما متعناك شيئاً ، واسكن أنت محمد بن عبد الله . فقال : أنا رسول الله ، وأنا محمد بن عبد الله . ثم قال لعل : أمح رسول الله . قال على : لا والله لا أمحوك أبداً ، فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب - وليس يحمسن يكتب - فكتب : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، لا يدخل مكة السلاح إلا السيف في القرب ، وأن لا يخرج من أهلها بأحد إن أراد أن يتبعه ، وأن لا يمنع من أصحابه أحداً إن أراد أن يقيم بها . فلما دخلها ومضى الأجل أتوا عليها فقالوا : قل لصاحبك اخرج عنّا فقد مضى الأجل . فخرج النبي ﷺ ، فتبعته ابنة حمزة تنادى : يا عم يا عم . فتناولوا على فأخذ بيدها وقال لقاطمة عليها السلام : ذونك ابنة عمك حملاً . فاختصم فيها على وزيد وجعفر : قال هل أنا أخذتها رمي بنت عمي . وقال جعفر ابنة عمي وخالتها تحمي . وقال زيد ابنة أخي . فقضى بها النبي ﷺ لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم . وقال لعل : أنت مني وأنا منك . وقال لجعفر : أشبهت خاقي وخاقي . وقال زيد : أنت أخونا ومولانا . وقال على : ألا تنزوجه بنت حمزة ؟ قال : إنها ابنة أخي من الرضاة .

٤٢٥٢ - حدثني محمد بن رافع حدثنا مريم حدثنا فليح ع . وحدثني محمد بن الحسين بن إبراهيم قال حدثني أبي حدثنا فليح بن سليمان عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ خرج معتمراً ، فخال كفار قريش بنه وبين البيت ، فحز هديه ، وحلق رأسه بالحديبية ، وقاضاهم على أن يعتمر للعام المقبل ، ولا يحمل سلاحاً عليهم إلا سيوفاً ، ولا يقيم بها إلا ما أحبوا . فاعتمر من العام المقبل فدخلها كما كان صالحهم . فلما أن أقام بها ثلاثاً أسروه أن يخرج فخرج .

قوله ( باب عمرة القضاء ) كذا للكثر ، والسمتلى وحده د غزوة القضاء ، والاول اولي . ووجهوا كونها غزوة بأن موسى بن عقبة ذكر في المغازي عن ابن شهاب أنه ﷺ خرج مستعداً بالسلاح والمقاتلة خشية أن يقع

من قرش غدر فبلغهم ذلك ففرعوا ، فاقبىه مكرز فأخبره أنه باق على شرطه وأن لا يدخل مكة بسلاح إلا السيوف في أعمادها ، وإنما خرج في تلك الهيئة احتياطا فوثق بذلك ، وأخر النبي ﷺ السلاح مع طائفة من أصحابه خارج الحرم حتى رجع ، ولا يلزم من إطلاق الغزوة وقوع المقاتلة . وقال ابن الأثير : أدخل البخاري عمرة القضاء في المغازي لكونها كانت مسببة عن غزوة الحديبية ، انتهى . واختلف في سبب تسميتها عمرة القضاء ، فقبل المراد ما وقع من المقاضاة بين المسلمين والمشركين من الكتاب الذي كتب بينهم بالحديبية ، فالمراد بالقضاء الفصل الذي وقع عليه الصلح ، ولذلك يقال لها عمرة القضية . قال أهل اللغة : قاضى فلانا عاهده ، وقاضاه عاوضه ، فيحتمل تسميتها بذلك لأمرين قاله عياض . ويرجح الثاني تسميتها قصاصا قال الله تعالى ﴿ النهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص ﴾ قال السهيلي : تسميتها عمرة القصاص أولى لأن هذه الآية نزلت فيها . قلت : كذا رواه ابن جرير وعبد بن حميد بإسناد صحيح عن مجاهد ، وبه جزم سليمان التيمي في مغازيه . وقال ابن إسحق : بلغنا عن ابن عباس فذكره ، ووصله الحاكم في الاستيعاب ، عن ابن عباس لم يكن في إسناده الواقدي ، وقال السهيلي : سميت عمرة القضاء لأنه قاضى فيها قرشا ، لا لأنها قضاء عن العمرة التي صد عنها ، لأنها لم تسكن فسدت حتى يجب قضاؤها بل كانت عمرة تامة ، ولهذا عدوا عمر النبي ﷺ أربعا كما تقدم تقريره في كتاب الحج . وقال آخرون : بل كانت قضاء عن العمرة الأولى ، وعدت عمرة الحديبية في العمر لثبوت الأجر فيها لا لأنها كملت ، وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في وجوب القضاء على من اعتمر قصد عن البيت ، فقال الجمهور : يجب عليه الهدى ولا قضاء عليه ، وعن أبي حنيفة عكسه ، وعن أحد رواية أنه لا يلزمه هدى ولا قضاء ، وأخرى يلزمه الهدى والقضاء ، فحجة الجمهور قوله تعالى ﴿ فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ﴾ وحجة أبي حنيفة أن العمرة تلزم بالشروع ، فإذا أحصر جاز له تأخيرها ، فإذا زال الحصر أتى بها ، ولا يلزم من التحلل بين الأحرار من سقوط القضاء . وحجة من أوجبها ما وقع للصحابه فانهم نحرروا الهدى حيث صدوا واعتمروا من قابل وساقوا الهدى ، وقد روى أبو داود من طريق أبي حنيفة قال : اعتمرت فأحصرت فنجرت الهدى وتحللت ، ثم رجعت العام المقبل فقال لي ابن عباس : ابذل الهدى فان النبي ﷺ أمر أصحابه بذلك ، . وحجة من لم يوجبها أن تحللهم بالحصر لم يتوقف على نحر الهدى بل أمر من معه هدى أن ينحره ، ومن ليس معه هدى أن يحلق . واستدل السكندر بطاهر أحاديث من أوجبها ، قال ابن إسحق : خرج النبي ﷺ في ذي القعدة مثل الشهر الذي صد فيه المشركون معتمرا عمرة القضاء مكان عمرته التي صدوه عنها ، وكذلك ذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، وأبو الأسود عن عروة وسليمان التيمي جميعا في مغازيهم أنه ﷺ خرج إلى عمرة القضاء في ذي القعدة . وروى يعقوب بن سفيان في تاريخه بإسناد حسن عن ابن عمر قال : كانت عمرة القضية في ذي القعدة سنة سبع ، وفي مغازي سليمان التيمي : لما رجع من خيبر بث سراياه وأقام بالمدينة حتى استهل ذو القعدة فنأدى في الناس أن تجهزوا إلى العمرة ، وقال ابن إسحق : خرج معه من كان صد في تلك العمرة إلا من مات أو استشهد . وقال الحاكم في الاستيعاب ، تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هل ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتمروا قضاء عمرتهم وأن لا يتخلف منهم أحد شهيد بالحديبية ، فخرجوا إلا من استشهد ، وخرج معه آخرون معتمرين فكانت عدتهم ألفين سوى النساء والصبيان ، قال وتسمى أيضا عمرة الصلح . قلت : فتحصل من اسمائها أربعة : القضاء ، والقضية ، والقصاص ، والصلح . قوله ( ذكره أنس عن النبي ﷺ ) كنت ذكرت

في «تعليق التعليق» أن مراده حديث أنس في عدد عمر النبي ﷺ ، وقد تقدم موصولا في الحج ، ثم ظهر لي الآن أن مراده بحديث أنس ما أخرجه عبد الرزاق عنه من وجهين أحدهما روايته عن معمر عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة ينشد بين يديه :

خلوا بني الكفار عن سبيله      قد أنزل الرحمن في تنزيله  
بأن خير القتل في سبيله      نحن قتلناكم على تأويله  
كما قتلناكم على تنزيله

أخرجه أبو يعلى من طريقه ، وأخرجه الطبراني عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن عبد الرزاق وما وجدته في مسند أحمد ، وقد أخرجه الطبراني أيضا عاليا عن إبراهيم بن أبي سويد عن عبد الرزاق ، ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في «الدلائل» ، وأخرجه من طريق أبي الأزهر عن عبد الرزاق فذكر القسم الأول من الرجز وقال بعده :

اليوم نضربكم على تنزيله      ضربا يزيل الهام عن مقيله  
ويذهل الخليل عن خليله      يارب إني مؤمن بقبيله

قال الدارقطني في «الآفراد» : تفرد به معمر عن الزهري ، وتفرد به عبد الرزاق عن معمر . قلت : وقد رواه موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري أيضا لكن لم يذكر أنسا ، وعنده بعد قوله :

قد أنزل الرحمن في تنزيله :      في صحف تنلى على رسوله

وذكره ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : بلغني . . فذكره وزاد بعد قوله :

يارب إني مؤمن بقبيله      إني رأيت الحق في قبوله

وزعم ابن هشام في مختصر السيرة أن قوله «نحن ضربناكم على تأويله» إلى آخر الشعر من قول عمار بن ياسر قاله يوم صفين ، قال : ويؤيده أن المشركين لم يقرؤا بالنزيل ، وإنما يقايل على التأويل من أقر بالتنزيل ، انتهى . وإذا ثبتت الرواية فلا مانع من إطلاق ذلك ، فإن التقدير على رأي ابن هشام : نحن ضربناكم على تأويله . أي حتى تدعونا إلى ذلك التأويل . ويجوز أن يكون التقدير : نحن ضربناكم على تأويل ما فهمنا منه حتى تدخلوا فيما دخلنا فيه . وإذا كان كذلك فثبت الرواية سقط الاعتراض . نعم الرواية التي جاء فيها فالיום نضربكم على تأويله يظهر أنها قول عمار ، ويبعد أن تكون قول ابن رواحة لأنه لم يقع في عمرة القضاء ضرب ولا قتال ، وصحيح الرواية :

نحن ضربناكم على تأويله      كما ضربناكم على تنزيله

يشير بكل منهما إلى ما مضى ، ولا مانع أن يتمثل عمار بن ياسر بهذا الرجز ويقول هذه اللفظة ، ومعنى قوله «نحن ضربناكم على تنزيله» أي في عهد الرسول فيما مضى ، وقوله «واليوم نضربكم على تأويله» أي الآن . وجاز تسكين الباء لضروبة الشعر ، بل هي لغة قرى بها في المشهور والله أعلم . والرواية الثانية رواية عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس أخرجهما البزار وقال : لم يروه عن ثابت إلا جعفر بن سليمان ، وأخرجها

الترمذى والنسائي من طريقه بلفظ « ان النبى ﷺ دخل مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة بين يديه بمشى وهو يقول :

خلوا بنى الكفار عن سبيله      اليوم نضربكم على تنزيله  
ضربا يزيل الهام عن مقيله      ويذهل الخليل عن خليله

فقال له عمر : يا بن رواحة ، بين يدى رسول الله ﷺ وفي حرم الله تقول الشعر ؟ فقال له النبى ﷺ : خسل عنه يا عمر ، فلمو أمرع فيهم من نضح النبل . قال الترمذى : حديث حسن غريب . وقد رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن أنس نحوه قال : وفي غير هذا الحديث أن هذه القصة لكعب بن مالك ، وهو أصح لأن عبد الله بن رواحة قتل بموتة وكانت عمرة القضاء قبل ذلك . قلت : وهو ذهل شديد وغلط مردود ، وما أدري كيف وقع الترمذى في ذلك مع وفور معرفته ، ومع أن في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه على وزيد بن حارثة في بنت حمزة كما سيأتى في هذا الباب ، وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد كما سيأتى قريبا ، وكيف يخفى عليه - أعنى الترمذى - مثل هذا ؟ ثم وجدت عن بعضهم أن الذى عند الترمذى من حديث أنس أن ذلك كان في فتح مكة ، فإن كان كذلك انجبه اعتراضه ، لكن الموجود بخط الكروخى راوى الترمذى ما تقدم ، والله أعلم . وقد صححه ابن حبان من الوجهين ، وعجيب من الحاكم كيف لم يستدركه مع أن الوجه الاول على شرطهما ، ومن الوجه الثانى على شرط مسلم لأجل جعفر . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : الاول حديث البراء بن عازب ، **قوله** ( عن البراء ) في رواية شعبة عن أبي إسحق « سمعت البراء ، أخرجهما في الصلح . **قوله** ( اعتمر النبى ﷺ في ذى القعدة ) أى سنة ست . **قوله** ( أن يدعو ) بفتح الدال أى يتركوه . **قوله** ( حتى قاضاه على أن يقيم بها ثلاثة أيام ) أى من العام المقبل ، وصرح به في حديث ابن عمر الذى بعده ، وتقدم سبب هذه المقاضاة في الكلام على حديث المسور في الشروط مستوفى . **قوله** ( فلما كتب الكتاب ) كذا هو بضم الكاف من كتب على البناء المجهول ، والأكثر كتبوا بصيغة الجمع ، وتقدم في الجزية من طريق يوسف بن أبي إسحق عن أبي إسحق بلفظ « فاخذ يكتب بينهم الشرط على ابن أبي طالب ، وفي رواية شعبة « كتب على يدهم كتابا » وفي حديث المسور « قال فعدا النبى ﷺ الكتاب فقال : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : أما الرحمن فوالله ما أدري ما هو ، ولكن اكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب ، فقال المسلمون لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال النبى ﷺ : اكتب باسمك اللهم ، ونحوه في حديث أنس باختصار ولفظه « ان قريشا صالحوا النبى ﷺ فيهم سهيل بن عمرو ، فقال النبى ﷺ لعلى : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال سهيل : ما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم ، ولكن اكتب ما نعرف : باسمك اللهم ، ولما تم من حديث عبد الله بن مغفل « فقال النبى ﷺ : اكتب بسم الله الرحمن الرحيم ، فأمسك سهيل بيده فقال : اكتب في قضيتنا ما نعرف ، فقال : اكتب باسمك اللهم ، فكتب . **قوله** ( هذا ) إشارة الى ما في الذهن . **قوله** ( ما قاضى ) خير مفسر له ، وفي رواية الكشميهنى « هذا ما قاضانا ، وهو غلط ، وكأنه لما رأى قوله « اكتبوا » ظن بأن المراد قريش ، وإيس كذلك بل المراد المسلمون ، ونسبة ذلك اليهم وإن كان الكاتب واحدا مجازية ، وفي حديث عبد الله بن مغفل المذكور « فكتب هذا ما صالح محمد رسول الله أهل مكة . **قوله** ( قالوا لا : نمر لك بهذا ) تقدم في الصلح بهذا الاسناد بعينه بلفظ « فقالوا لا نقر بها ، أى بالنبوة . **قوله** ( لو نعلم انك رسول

الله ما منعناك شيئا) زاد في رواية يوسف د ولبايعناك ، وعند النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه د ما منعناك بيته ، وفي رواية شعبة عن أبي إسحق د لو كنت رسول الله لم نقا تلك ، وفي حديث أنس د لا تبعناك ، وفي حديث المسور د فقال سهيل بن عمرو : والله لو كنا نعلم أنك رسول الله ما صدناك عن البيت ولا قاتلناك ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة في المغازي د فقال سهيل : ظلمناك إن أقررنا لك بها ومنعناك ، وفي حديث عبد الله بن مغفل د لقد ظلمناك إن كنت رسولا ، قوله ( ولكن أنت محمد بن عبد الله ) وفي رواية يوسف وكذا حديث المسور د ولكن اكتب ، وكذا هو في رواية زكريا عن أبي إسحق عند مسلم ، وفي حديث أنس وكذا في مرسل عروة د ولكن اكتب اسمك واسم أبيك ، زاد في حديث عبد الله بن مغفل د فقال : اكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ، قوله ( ثم قال لعل : أخ رسول الله ) أي أخ هـ هذه الكلمة المكتوبة من الكتاب ، فقال : لا والله لا أحوك أبدا ، وللنسائي من طريق علقمة بن قيس عن علي قال د كنت كاتب النبي ﷺ يوم الحديبية فكُتبت : هذا ما صالح عليه محمد رسول الله ، فقال سهيل : لو علمنا أنه رسول الله ما قاتلناه ، أحمأ . فقلت : هو والله رسول الله ﷺ وإن رغم أنفك ، لا والله لا أحوما ، وكان عليا فهم أن أمره له بذلك ليس متحتما ، فلذلك امتنع من امتثاله . ووقع في رواية يوسف بعد د فقال لعل : أخ رسول الله ، فقال : لا والله لا أحأه أبدا . قال : فأرنيه ، فأراه إياه فبها النبي ﷺ بيده ، ونحوه في رواية زكريا عند مسلم وفي حديث علي عند النسائي وزاد د وقال : أما إن لك مثلا ، وستأتيها وأنت مضطر ، يشير ﷺ إلى ما وقع لعل يوم الحسكين فكان كذلك . قوله ( فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب وليس يحسن يكتب ، فكُتبت : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ) تقدم هذا الحديث في الصلح عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد وليست فيه هذه اللفظة د ليس يحسن يكتب ، ولهذا أنكر بعض المتأخرين على أبي مـعود نسبتها إلى نـخريج البخاري وقال : ليس في البخاري هذه اللفظة ولا في مسلم ، وهو كما قال عن مسلم فانه أخرجه من طريق زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحق بلفظ د فأراه مكانها فحأها وكُتبت : ابن عبد الله ، انتهى وقد عرفت ثبوتها في البخاري في مظنة الحديث ، وكذلك أخرجهما النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى مثل ما هنا سواء ، وكذا أخرجهما أحمد عن حـجين بن المنـشئ عن إسرائيل ولفظه د فأخذ الكتاب - وليس يحسن أن يكتب - فكُتبت مكان رسول الله ﷺ : هذا ما قاضى عليه محمد بن عبد الله ، وقد تمسك بظاهر هذه الرواية أبو الوليد الباجي فادعى أن النبي ﷺ كتب بيده بعد أن لم يكن يحسن يكتب ، فشنع عليه علماء الاندلس في زمانه ورموه بالزندقة ، وأن الذي قاله مخالف القرآن حتى قال قائلهم :

بوت من شرى دنيا بآخرة وقال إن رسول الله قد كتبنا

لجميعهم الأمير فاستظهر الباجي عليهم بما لديه من المعرفة وقال للامير : هذا لا ينافي القرآن ، بل يؤخذ من مفهوم القرآن لأنه قيد النبي بما قبل ورود القرآن فقال (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تحطه بيمينك) وبصد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزته وأمن الارتياب في ذلك لا مانع من أن يعرف الكتابة بعد ذلك من غير تعليم فتكون معجزة أخرى . وذكر ابن دحية أن جماعة من العلماء وافقوا الباجي في ذلك ، منهم شيخه أبو ذر الهروي وأبو الفتح النيسابوري وآخرون من علماء إفريقية وغيرها ، واحتج بعضهم لذلك بما أخرجه ابن أبي

شعبة وعمر بن شبة من طريق مجاهد عن عون بن عبد الله قال : ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ ، قال مجاهد : فذكرته للشعبي فقال : صدق قد سمعت من يذكر ذلك . ومن طريق يونس بن ميسرة على أبي كبشة السلولي عن سهل بن الحنظلية : ان النبي ﷺ أمر معاوية أن يكتب الأفرع وعيينة ، فقال عيينة : أنزاني اذهب بصحيفة المئامس ؟ فأخذ رسول الله ﷺ الصحيفة فنظر فيها فقال : قد كتب لك بما أمر لك ، قال يونس فزنى أن رسول الله ﷺ كتب بعد ما أنزل عليه . قال عياض : وردت آثار تدل على معرفة حروف الخط وحسن تصويرها كقوله لكتابته : وضع القلم على أفك فانه أذكر لك ، وقوله لمعاوية : ألقى الدواة وحرف القلم وأقم الباء . وفرق السين ولا تعور الميم ، وقوله : لا تمد بسم الله ، قال : وهذا وإن لم يثبت أنه كتب فلا يبعد أن يرزق علم وضع الكتابة ، فانه أوتي علم كل شيء . وأجاب الجمهور بضعف هذه الأحاديث . وعن قصة الحديبية بأن القصة واحدة والكتاب فيها على وقد صرح في حديث المسور بأن عليا هو الذي كتب ، فيجمل على أن الكتابة في قوله : فأخذ الكتاب وليس يحسن يكتب ، إيهان أن قوله : أنزني إياها ، أنه ما احتاج إلى أن يريه موضع الكلمة التي امتنع على من يحرفها إلا لكونه كان لا يحسن الكتابة ، وعلى أن قوله بعد ذلك : فكتب ، فيه حذف تقديره فجاءها فأعادها لعل فكتب . وهذا جزم ابن التين وأطلق كتب بمعنى أمر بالكتابة ، وهو كثير كقوله : كتب إلى قيصر وكتب إلى كسرى ، وعلى تقدير حمله على ظاهره فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم وهو لا يحسن الكتابة أن يصير عالما بالكتابة ويخرج عن كونه أميا ، فان كثيرا من لا يحسن الكتابة يعرف تصور بعض الكلمات ويحسن وضعها بيده وخصوصا الأسماء ، ولا يخرج بذلك عن كونه أميا ككثير من الملوك . ويحتمل أن يكون جرت يده بالكتابة حينئذ وهو لا يحسنها فخرج المكتوب على وفق المراد فيكون معجزة أخرى في ذلك الوقت خاصة ، ولا يخرج بذلك عن كونه أميا . وهذا أجاب أبو جعفر السمعاني أحد أئمة الأصول من الأشاعرة وتبعه ابن الجوزي ، وتعقب ذلك السهيلي وغيره بأن هذا وإن كان ممكنا ويكون آية أخرى لكونه يناقض كونه أميا لا يكتب ، وهي الآية التي قامت بها الحجة والخم المجاهد وانحسرت الشهة . فلو جاز أن يصير يكتب بعد ذلك لعادت الشهة . وقال المعاند : كان يحسن يكتب لكونه كان يكتب ذلك ، قال السهيلي : والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضا ، والحق أن معنى قوله : فكتب ، أي أمر عليا أن يكتب انتهى . وفي دعوى أن كتابة اسمه الشريف فقط على هذه الصورة تستلزم مناقضة المعجزة وثبت كونه غير أمي نظر كبير ، واقه أعلم .

**قوله** ( لا يدخل ) هذا تفسير للخبر المتقدم . **قوله** ( الا سيف في القراب ) في رواية شعبة : فكان فيما اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثا ولا يدخلها بسلاح ، ونحوه لذكرها عن أبي إسحق عند مسلم . **قوله** ( وأن لا يخرج من أهلها بأحد إلخ ) في حديث أنس : قال علي : قلت يا رسول الله أكتب هذا ؟ قال نعم . **قوله** ( فلما دخلها ) أي في العام المقبل . **قوله** ( ومعنى الأجل ) أي الأيام الثلاثة . وقال الكرماني : لما مضى أي قرب مضية ، ويتعين الحمل عليه لئلا يلزم الخلف . **قوله** ( أنوا عليا فقالوا : قل لصاحبك اخرج عنا فقد مضى الأجل ) في رواية يوسف : فقالوا : مر صاحبك فليبرئنا ، **قوله** ( فخرج النبي ﷺ ) في رواية يوسف : فذكر ذلك على فقال : نعم فارتحل ، وفي مغازی أبي الأسود عن عروة : فلما كان اليوم الرابع جاء سهيل بن عمرو وحويطب بن عبد العزى فقالا : نشدك الله والعهد إلا ما خرجت من أرضنا ، فرد عليه سعد بن عباد ، فأسكتته النبي ﷺ وأذن بالرحيل . وأخرج

الحاكم في المستدرك ، من حديث ميمونة في هذه القصة ، فأثاه حويطب بن عبد العزى ، وكأنه كان دخل في أوائل النهار فلم يكمل الثلاث إلا في مثل ذلك الوقت من النهار الرابع الذي دخل فيه بالتلفيق ، وكان يجيئهم في أول النهار قرب مجيء ذلك الوقت . **قوله** ( نخرج النبي ﷺ فتبعته ابنة حمزة ) هكذا رواه البخاري عن عبيد الله بن موسى مع طرفا على إسناد القصة التي قبله ، وكذا أخرجه النسائي عن أحمد بن سليمان عن عبيد الله بن موسى ، وكذا رواه الحاكم في د الأكليل ، والبيهقي من طريق سعيد بن مسعود عن عبيد الله بن موسى بتمامه ، وادعى البيهقي أن فيه إدراجا لأن زكريا بن أبي زائدة رواه عن أبي إسحق متصلا ، وأخرج مسلم والاسماعيل في القصة الأولى من طريقه عن أبي إسحق من حديث علي ، وهكذا رواه أسود بن عامر عن إسرائيل أخرجه أحمد من طريقه لكن باختصار في الموضوعين قال البيهقي : وكذا روى عبيد الله بن موسى أيضا قصة بنت حمزة من حديث علي . قلت : هو كذلك عند ابن حبان عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى لكن باختصار ، وكذا رواه الهيثم بن كليب في مسنده عن الحسن بن علي بن عفان عن عبيد الله بن موسى بآتم من سياق ابن حبان ، وأخرج أبو داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل قصة بنت حمزة خاصة من حديث علي بلفظ : لما خرجنا من مكة تبعتنا بنت حمزة ، الحديث . وكذا أخرجهما أحمد عن حجاج بن محمد ويحيى بن آدم جميعا عن إسرائيل . قلت : والذي يظهر لي أن لا إدراج فيه ، وأن الحديث كان عند إسرائيل وكذا عند عبيد الله بن موسى عنه بالإسنادين جميعا ، لكنه في القصة الأولى من حديث البراء أتم ، وبالقصة الثانية من حديث علي أتم ، ويان ذلك أن عند البيهقي في رواية زكريا عن أبي إسحق عن البراء قال : أقام رسول الله ﷺ بمكة ثلاثة أيام في عمرة القضاء ، فلما كان اليوم الثالث قالوا امل : إن هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فره فليخرج . لخدمته بذلك فقال : نعم ، نخرج ، قال أبو إسحق : لخدمتي هانيء بن هانيء . وهبيرة فذكر حديث علي في قصة بنت حمزة أتم مما وقع في حديث هذا الباب عن البراء ، وسيأتي إيضاح ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى . وكذا أخرج الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى قصة بنت حمزة من حديث البراء ، فوضح أنه عند عبيد الله بن موسى ثم عند أبي بكر بن أبي شيبة عنه بالإسنادين جميعا ، وكذا أخرج ابن سعد عن عبيد الله بن موسى بالإسنادين معا عنه . **قوله** ( لجهنم أرشبهت خلقي وخاقي ) . **قوله** ( ابنة حمزة ) اسمها عمارة وقيل فاطمة وقيل أمة الله وقيل سلى ، والأول هو المشهور . وذكر الحاكم في د الأكليل ، وأبو سعيد في د شرف المصطفى ، من حديث ابن عباس بسند ضعيف أن النبي ﷺ كان آخى بين حمزة وزيد بن حارثة ، وأن عمارة بنت حمزة كانت مع أمها بمكة . **قوله** ( تنادى يا عم ) كأنها خاطبت النبي ﷺ بذلك لإجلاله ، وإلا فهو ابن عمها . أو بالنسبة إلى كون حمزة وإن كان عمه من النسب فهو أخوه من الرضاغة ، وقد أقرها على ذلك بقوله لفاطمة بنت رسول الله ﷺ : دونك ابنة عمك ، وفي ديوان حسان بن ثابت لأبي سعيد السكري أن عليا هو الذي قال لفاطمة ولفظه : فأخذ علي أمامة فدفعها إلى فاطمة ، وذكر أن مخاضة علي وجعفر وزيد إلى النبي ﷺ كانت بعد أن وصلوا إلى مر الظهران . **قوله** ( دونك ) هي كلمة من أسماء الأفعال تدل على الأمر بأخذ الشيء المشار إليه . **قوله** ( حملتها ) كذا الأكثر بصيغة الفعل الماضي وكأن الغاء سقطت . قالت : وقد ثبتت في رواية النسائي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري ، وكذا لأبي داود من طريق إسماعيل بن جعفر عن إسرائيل ، وكذا لأحمد في حديث علي . ووقع في



رواية أبي ذر عن السرخسي والكشميني وحملها ، بقصد الميم المسكورة وبالتحتمانية بصيغة الأمر ، ولا كشميني في الصلح في هذا الموضع وحملها ، بألف بدل التشديد ، وعند الحاكم من مرسل الحسن ، فقال على فاطمة وهي في هودجها ، أمسكها عندك ، وعند ابن سعد من مرسل محمد بن علي بن الحسين الباقر باسناد صحيح اليه ، وبينما بذت حمزة تطوف في الرجال إذ أخذ على يدها فألقاها إلى فاطمة في هودجها . **قوله** ( فاختمهم فيها على بن أبي طالب وجهه ) أي أخوه ( وزيد بن حارثة ) أي في أيهم تكون عنده ، وكانت خصومتهم في ذلك بعد أن قدموا المدينة ، ثبت ذلك في حديث علي عند أحمد والحاكم . وفي المغازي لأبي الاسود عن عروة في هذه القصة ، فلما دنوا من المدينة كله فيها زيد بن حارثة وكان وصى حمزة وأخاه ، وهذا لا ينبغي أن الخاصة وإنما وقعت بالمدينة ، فلعل زيدا سأل النبي ﷺ في ذلك ووقعت المنازعة بعد ، ووقع في مغازي سليمان التيمي ، أن النبي ﷺ لما رجع إلى رحله وجد بنت حمزة فقال لها : ما أخرجك ؟ قالت : رجل من أهلك ، ولم يكن رسول الله ﷺ أمر بإخراجها ، . وفي حديث علي عند أبي داود ، أن زيد بن حارثة أخرجها من مكة ، وفي حديث ابن عباس المذكور ، فقال له علي : كيف تترك ابنة عمك مقيمة بين ظمرائي المشركين ، ؟ وهذا يشعر بأن أمها إما لم تكن أسلمت فإن في حديث ابن عباس المذكور أنها سلمت بنت عيسى وهي معدودة في الصحابة ، وإما أن تكون مانت إن لم يثبت حديث ابن عباس ، وإنما أقرهم النبي ﷺ على أخذها مع اشتراط المشركين أن لا يخرج بأحد من أهلها أراد الخروج ، لأنهم لم يطلبوها ، وأيضا فقد تقدم في الشروط ويأتي في التفسير أن النساء المؤمنات لم يدخلن في ذلك ، لكن إنما نزل القرآن في ذلك بعد رجوعهم إلى المدينة . ووقع في رواية أبي سعيد السكري أن فاطمة قالت لعلي : إن رسول الله ﷺ آلى أن لا يصيب منهم أحدا إلا رده عليهم ، فقال لها علي : إنما ليست منهم وإنما هي منا . **قوله** ( فاختمهم فيها على الخ ) زاد في رواية ابن سعد وحتى ارتفعت أصواتهم فابتغوا النبي ﷺ من نومه . **قوله** ( فقال علي أنا أخرجتها وهي بنت عمي ) زاد في حديث علي عند أبي داود ، وعندي ابنه رسول الله ﷺ وهي أخت بها . **قوله** ( وغاليتها بحق ) أي زوجتي . وفي رواية الحاكم عندي واسم خالتها أسماء بنت عيسى التي تقدم ذكرها في غزوة خيبر وصرح باسمها في حديث علي عند أحمد ، وكان لكل من هؤلاء الثلاثة فيها شبهة : أما زيد فللاخوة التي ذكرتها ولسكونه بدأ بإخراجها من مكة ، وأما علي فلأنه ابن عمها وحملها مع زوجته وأما جعفر فلكونه ابن عمها وخالتها عنده فيترجح جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة منها دون الآخرين . **قوله** ( وقال زيد بنت أختي ) زاد في حديث علي إنما خرجت إليها . **قوله** ( ففرض بها النبي ﷺ لخالتها ) في حديث ابن عباس المذكور فقال النبي ﷺ جعفر أولى بها . وفي حديث علي عند أبي داود وأحمد أما الجارية فلا تقضى بها لجعفر ، وفي رواية أبي سعيد السكري : ادفعها إلى جعفر فإنه أوسع منكم . وهذا سبب ثالث . **قوله** ( وقال : الخالة بمنزلة الأم ) أي في هذا الحكم الخاص لأنها تقرب منها في الحنو والشفقة والاهتمام إلى ما يصلح الولد لما دل عليه السياق ، فلا حجة فيه لمن زعم أن الخالة تراث لأن الأم تراث ، وفي حديث علي وفي مرسل الباقر ، الخالة والدة ، وإنما الخالة أم ، وهي بمعنى قوله بمنزلة الأم لا أنها أم حقيقة . ويؤخذ منه أن الخالة في الحضنة مقدمة على العمة لأن صفة بنت عبد المطلب كانت موجودة حينئذ ، وإذا قدمت على العمة مع كونها أقرب العصابات من النساء فهي مقدمة على غيرها ، ويؤخذ منه تقديم أقارب الأم على أقارب الأب . وعن أحمد رواية أن العمة مقدمة في الحضنة على الخالة ، وأجيب عن هذه القصة بأن العمة لم تطلب ، فإن قيل : والخالة لم تطلب ، قيل

قد طلب لها زوجها ، فكما أن للقریب المحضون أن يمنع الحاضنة إذا تزوجت فللزواج أيضا أن يمنعها من أخذه ، فإذا وقع الرضا سقط الحرج . وفيه من الفوائد أيضا تعظيم صلة الرحم بحيث تقبح الخاصة بين الكبار في التوصل إليها ، أن الحاكم بين دليل الحكم للخصم ، وأن الخصم يدل بحجته ، وأن الحاضنة إذا تزوجت بقریب المحضونة لا تستل حضانتها إذا كانت المحضونة أنى أخذها بظاهر هذا الحديث قاله أحمد ، وعنه لا فرق بين الإثني والذكر ، ولا يشترط كونه محرما لكن يشترط أن يكون فيه مأمونا ، وأن الصغيرة لا تشتهى ، ولا تسقط إلا إذا تزوجت بأجنبي ، والمعروف عن الشافعية والمالكية اشتراط كون الزوج جدا للمحضون . وأجابوا عن هذه القصة بأن العمة لم تطالب وأن الزوج رضى بإقامتها عنده ، وكل من طلبت حضانتها لما كانت متزوجة فرجع جانب جعفر بكونه تزوج الحالة . **قوله** ( وقال اعلی : أنت منى وأنا منك ) أى فى النسب والصهر والمسابقة والمحبة وغير ذلك من الزايا ، ولم يرد محض القرابة . **قوله** ( وقال لجعفر : أشبهت خلقي وخلقي ) بفتح الخاء الأولى رضم السالية ، فى مرسل ابن سيرين عند ابن سعد ، أشبه خلقي خلقي ، وخلقت خلقي ، وهى منقبة عظيمة لجعفر ، أما الخلق فالمراد به الصورة فقد شاركه فيها جماعة من رأى النبى ﷺ ، وقد ذكرت أسماءهم فى مناقب الحسن وأنهم عشرة أنفس غير فاطمة عليها السلام . وقد كنت نظمت لذكر ذلك بيتين فى ذلك ووقفت بعد ذلك فى حديث أنس على أن إبراهيم ولد النبى ﷺ كان يشبهه ، وكذا فى قصة جعفر بن أبى طالب أن ولده عبد الله وعونا كانا يشبهانه فغيرت البيتين الأولين بالزيادة فأصلحتهما هناك ، ورأيت إعادتهما هنا ليكتبتهما من لم يكن كتبهما إذ ذاك :

شبه النبى إيج سائب وأبى صفیان والحسنين الخال أمهما  
وجعفر ولداه وابن عامرهم ومسلم كابس يتلوهم مع قتما

ووقع فى تراجم الرجال وأهل البيت من كان يشبهه ﷺ من غير هؤلاء عدة : منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن عبد الله بن أبى طالب ، ويحيى بن القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على وكان يقال له الشيبه ، والقاسم بن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب ، وعلى بن على بن عباد بن رفاعه الرفاعى شيخ بصرى من أتباع التابعين ، ذكر ابن سعد عن عثمان قال : كان يشبهه النبى ﷺ ، وإنما لم أدخل هؤلاء فى النظم لبعدهم عن عصر النبى ﷺ فاقترضت على من أدركه والله أعلم . وأما شبيهه فى الخلق بالضم لخصوصية لجعفر إلا أن يقال إن مثل ذلك حصل لفاطمة عليها السلام ، فإن فى حديث عائشة ما يقتضى ذلك ولكن ليس بصريح كافى قصة جعفر هذه . وهى منقبة عظيمة لجعفر ، قال الله تعالى ( ولأنك اعلی خلق عظيم ) . **قوله** ( وقال لزبد : أنت أخونا ) أى فى الإيمان ( ومولانا ) أى من جهة أنه أعتقه ، وقد تقدم أن مولى القوم منهم ، فوقع منه ﷺ تطيب خواطر الجميع وإن كان قضى لجعفر فقد بين وجه ذلك . وحاصله أن المقضى له فى الحقيقة الحالة وجعفر تبع لها لأنه كان القائم فى الطلب لها ، وفى حديث على عند أحمد وكذا فى مرسل الباقر د فقام جعفر فجعل حول النبى ﷺ دار عليه ، فقال النبى ﷺ : ما هذا ؟ قال : شئ رأيت الحبشة يصنعونه بملوكهم . وفى حديث ابن عباس د أن النجاشى كان إذا رضى أحدا من أصحابه قام فجعل حوله ، وحجل بفتح المهملة وكسر الجيم أى وقف على رجل واحدة وهو الرقص بهيئة مخصوصة . وفى حديث على المذكور أن الثلاثة فعلوا ذلك . **قوله** ( قال على ) أى للنبى ﷺ ( ألا تزوج بنت حمزة ؟ قال : إنها

بنت أخى) أى من الرضاعة . هو موصول بالاسناد المذكور أولاً ، ووقع في رواية النسائي ، فقال على الخ ، ووقع في رواية أبي سعيد السكري ، فدفعناها الى جعفر فلم تزل عنده حتى قتل ، فأوصى بها جعفر الى على فكثت عنده حتى بلغت ، فعرضها على رسول الله ﷺ أن يتزوجها فقال : هى ابنة أخى من الرضاعة ، وسيأتى الكلام على ما يتعلق بالرضاعة في أوائل النسكاح ان شاء الله تعالى . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنى محمد بن رافع ) هذا البعض رواه الثوري ، ووقع في رواية النسائي عن البخاري ، وحدثنى محمد بن رافع ، وكذا تقدم في الصلح جزوما به في هذا الحديث لجميعهم ، وساقه هناك على لفظه وهنا على لفظ رقيقه . وسريخ هو ابن النعمان وهو من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه بواسطة كما هنا . قوله ( وحدثنى محمد بن الحسين بن ابراهيم ) يعنى المعروف بابن إشكاب يكنى أبا جعفر وأبوه الحسين بن ابراهيم بن الحسن العامري يكنى أبا على ، خراساني سكن بغداد وطلب الحديث ولزم أبا يوسف ، وقد أدركه البخاري فانه مات سنة ست عشرة ومائتين ، وليس له ولا لآبيه في البخاري سوى هذا الموضع . قوله ( بالحديبية ) تقدم بيان ذلك في حديث المسور في الشروط . قوله ( إلا سيوفا ) يعنى في غمدها كما تقدم في الذى قبله . قوله ( ولا يقيم بها إلا ما أحبوا ) بين في حديث البراء أنهم اتفقوا على ثلاثة أيام ، وقال ابن التين قوله د ثلاثة أيام ، يخالف قوله د لا ما أحبوا ، فيجمع بأن محبتهم لما كانت ثلاثة أيام أفصح بها الراوى معبرا عما آل اليه الحال وهو ثلاثة أيام . قلت : بل قوله د ما أحبوا ، يحمل بدئته رواية ثلاثة أيام ما سأل ذكره من حديث البراء . قوله ( فلما أن أقام بها ثلاثا أمروه أن يخرج فخرج ) تقدم بيان ذلك في حديث البراء ، ووقع في رواية زكريا عن أبي إسحق عن البراء عند مسلم ، فقالوا لعل : هذا آخر يوم من شرط صاحبك ، فره أن يخرج ، فذكر ذلك له فخرج ،

٤٢٥٣ - حدثنى عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن مجاهد قال « دخلتُ أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فاذا عبدُ الله بن عمر رضى الله عنهما جالسٌ إلى حجرة عائشة ثم قال : كم اعتمرَ النبي ﷺ ؟ قال : أربعاً إحداهنَّ في رجب »

٤٢٥٤ - « ثم سمعنا أسنفاً عائشة . قال عروة : يا أمَّ المؤمنين ؛ ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ إنَّ النبي ﷺ اعتمرَ أربعَ عمرٍ إحداهنَّ في رجب . فقالت : ما اعتمرَ النبي ﷺ عمرةً إلا وهو شاهدهُ ، وما اعتمرَ في رجب قط »

٤٢٥٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد سمعَ ابنَ أبي أوفى يقول « لما اعتمرَ رسولُ الله ﷺ سترناه من غلمانِ المشركين ومنهم أن يؤذوا رسولَ الله ﷺ »

٤٢٥٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « قدِمَ رسولُ الله ﷺ وأصحابه ، فقال المشركون : إنه يقدمُ عليكم وفدٌ وهنهم حُمى يثربُ

فَأَسْرَمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ لِلثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ ، وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَأْسُرَهُمْ أَنْ يَرْمُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا إِلَى الْإِبْقَاءِ عَلَيْهِمْ . وَزَادَ ابْنُ سُلَيْمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « لَمَّا قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَهُ الَّذِي اسْتَأْمَنَ قَالَ : ارْمُوا إِلَيَّ الْمَشْرُوكُونَ قُوَّةَ تَكْمٍ . وَلِلْمَشْرُوكُونَ مِنْ قَبْلِ كَعْبِ بْنِ قُرَيْظَةَ » .

٤٢٥٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « إِنَّمَا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يُرَى لِلْمَشْرُوكِينَ قُوَّةً » .

٤٢٥٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةٌ وَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَاتَتْ بِسَرَفٍ » .

٤٢٥٩ - وَزَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ : حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ عَطَاءٍ وَجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ مَيْمُونَةٌ فِي عُمُرَةِ الْقَضَاءِ » .

الحديث الثالث حديث ابن عمر في العمرة ، وفيه قصته مع عائشة وإنكارها عليه أن يكون النبي ﷺ اعتمر في رجب ، وقد تقدم شرحه في أبواب العمرة ، وقوله فيه « ألا تسمعون » في رواية السكشميين ، ونقل السكسماني رواية « ألا تسمعي » بغير نون وهي لغوية ، الحديث الرابع ، قوله ( عن اسماعيل بن أبي خالد ) في رواية الحميدي « عن سفیان حدثنا اسماعيل بن أبي خالد . قوله ( سترناه من غلمان المشركين ومنهم أن يؤذوا رسول الله ﷺ ) أي خشية أن يؤذوه ، كذا قاله علي بن عبد الله عن سفیان بهذا اللفظ ، وقاله ابن أبي عمر عن سفیان بلفظ « لَمَّا قَدَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ فِي عُمُرَةِ الْقَضِيَّةِ ، فَكُنَّا نَسْتَرُهُ مِنَ السُّفَهَاءِ وَالصَّبْيَانِ عِخْفَةً أَنْ يُوْذَوْهُ » أخرجه الإسماعيلي ، وأخرجه من رواية إسحق بن أبي إسرائيل عن سفیان بلفظ « وكنا نستره من صبيان أهل مكة لا يؤذونه » أخرجه الحميدي كذلك ، وتقدم في أبواب العمرة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي أوفى بأنهم من هذا السياق قال « اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه . فلما دخل مكة طاف فطفنا معه ، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه ، أي سعوا ، قال « وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد » . الحديث الخامس حديث ابن عباس ، تقدم بهذا السند والمثل في أبواب الطواف من كتاب الحج في « باب بدء الرمل » وشرحت بعض ألفاظه وحكم الرمل هناك . قوله ( وفد ) أي قوم وزنا ومعنى ، ووقع في رواية ابن السكن « وقد » بفتح القاف وسكون الدال وهو خطأ . قوله ( وهنتهم ) بتخفيف الهاء وتشديد بها أي أضعفتهم ، ويشرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية ، ونهى النبي ﷺ عن تسميتها بذلك ، وإنما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لسكلام المشركين . وفي رواية الإسماعيلي « فأطلعه الله على ما قالوا » . قوله ( إلا الإبقاء عليهم ) بكسر الهمزة وسكون الموحدة بعدها القاف والمد أي الرفق بهم والاشفاق عليهم ، والمعنى لم يمنعه من أسرهم بالرمل في جميع الطوافات إلا الرفق بهم ، قال الفرطبي : روينا قوله « إلا الإبقاء عليهم » بالرفع على أنه فاعل يمنعه ، وبالنصب على أن يكون مفعولا من أجله ويكون في يمنعه ضمير عائد على رسول الله ﷺ وهو فاعله . قوله ( وأن يمشوا بين الركنين أي اليمانيين ، وعند أبي داود من

وجه آخر ، وكانوا إذا تواروا عن قرش بين الركنين مشوا ، وإذا طلّعوا عليهم رملوا ، وسيأتى فى الذى بعده أن المشركين كانوا من قبل قيقعان وهو يشرف على الركنين الشاميين ، ومن كان به لا يرى من بين الركنين اليمانيين . ولمسلم من هذا الوجه فى آخره ، فقال المشركون : هؤلاء الذين زعمتم أن الحى وهنتهم ، هؤلاء أجعد من كذا . الحديث السادس حديث ابن عباس أيضا ، **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام ، وعمرو هو ابن دينار . **قوله** (لأنما سعى بالبيت) أى رمل . **قوله** (يرى المشركون قوته) تقدم سببه فى الذى قبله . **قوله** (وزاد ابن سلمة) كذا وقع هنا ، ووقع عند النسفى عقب الذى قبله وهو به أليق ، وابن سلمة هو حماد ، وقد شارك حماد بن زيد فى روايته له عن أبوب وزاد عليه تعيين مكان المشركين وهو قيقعان ، وطريق حماد بن سلمة هذه وصلها الاسماعيلي نحوه وزاد فى آخره ، فلما رملوا قال المشركون : ما وهنتهم ، ووقع فى بعض النسخ ، وزاد ابن سلمة ، بزيادة ميم فى أوله وهو غلط . الحديث السابع حديث ابن عباس أيضا ، **قوله** (تزوج ميمونة وهو محرم) سيأتى البحث فيه فى كتاب النكاح . **قوله** (وزاد ابن إسحق الخ) هو موصول فى السيرة ، وزاد فى آخره ، وكان الذى زوجها منه العباس بن عبد المطلب ، ولابن حبان والطبرانى من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحق بلفظ ، تزوج ميمونة بنت الحارث فى سفره ذلك - يعنى عمرة القضاء - وهو حرام وكان الذى زوجها إياها العباس ، ونحوه للنسائى من وجه آخر عن ابن عباس ، وفى معازى أبى الأسود عن عروة ، بعث النبى ﷺ جعفر بن أبى طالب إلى ميمونة ليخطبها له فجعلت أمرها إلى العباس ، وكانت أختها أم الفضل تحته ، فزوجه إياها ، فبنى بها بسرف ، وقدر الله أنها ماتت بعد ذلك بسرف ، وكانت قبله ﷺ تحت أبى رهم بن عبد العزى ، وقيل تحت أخيه حويطب ، وقيل بنخبة بن أبى رهم ، وأما هند بنت عوف الهلالية

#### ٤٤ - باب غزوة موتة من أرض الشام

٤٢٦٠ - **حدثنا** أحمد بن حنبل ، حدثنا ابن وهب عن عمرو بن ابن أبى هلال قال وأخبرنى نافع أن ابن عمر أخبره أنه وقف على جعفر يومئذ وهو قتل ، فعددت به خمسين بين طعنة وضربة ، ليس منها شئ فى دبره . يعنى فى ظهره .

[ الحديث ٤٢٦٠ - طريقه فى : ٤٢٦١ ]

٤٢٦١ - أخبرنا أحمد بن أبى بكر ، حدثنا مغيرة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سعيد عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : أمر رسول الله ﷺ فى غزوة موتة زيد بن حارثة فقال رسول الله ﷺ : إن قتل زيد جعفر ، وإن قتل جعفر فعبد الله بن راحة . قال عبد الله : كنت فىهم فى تلك الغزوة ، فالتسنا جعفر بن أبى طالب ، فوجدناه فى القللى ، ووجدنا ما فى جسد بعضنا وتسعين من طعنة ورمية .

**قوله** (باب غزوة موتة) بضم الميم وسكون الواو بغير همز لاكثر الرواة وبه جزم المبرد ، ومنهم من همزها وبه جزم ثعلب والجوهري وابن فارس ، وحكى صاحب الواعى ، الوجهين . وأما الموتة التى ورد الاستعاذة منها

وفسرت بالجنون فهمى بغير حمز . **قوله** (من أرض الشام) قال ابن إسحق هي بالقرب من البلقاء ، وقال غيره هي على مرحلتين من بيت المقدس . ويقال : إن السبب فيها أن شرحبيل بن عمرو الضماني - وهو من أمراء قيصر على الشام - قتل رسولا أرسله النبي ﷺ إلى صاحب بصرى ، واسم الرسول الحارث بن عمير ، لجهز اليهم النبي ﷺ عسكريا في ثلاثة آلاف . وفي مغازي أبي الأسود ، عن عروة ، بعث رسول الله ﷺ الجيش إلى موته في جنادي من ستة ثمان ، وكذا قال ابن إسحق وموسى بن عقبة وغيرهما من أهل المغازي لا يختلفون في ذلك ، إلا ما ذكر خليفة في تاريخه أنها كانت سنة سبع . ثم ذكر المصنف فيه ستة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر ، **قوله** (حدثنا أحمد) هو ابن صالح ، يثني أبو علي بن شبيب عن الفريرى ، وبه جزم أبو نعيم . **قوله** (عن عمرو) هو ابن الحارث ، وابن أبي هلال هو سعيد . **قوله** (قال واخبرني نافع) هو مهطوف على شيء مخدوف ، ويؤيد ذلك قوله : أنه وقف على جعفر يومئذ ، ولم يتقدم لغزوة موته إشارة ولم أر من نبه على ذلك من الشراح ، وقد تبعت ذلك حتى فتح الله بمعرفة المراد فوجدت في أول باب جامع الشهادات ، من السنن لسعيد بن منصور قال : حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني عمر بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن ابن رواحة - فذكر شعرا له - قال فلما التفتوا أخذ الراية زيد بن حارثة فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها جعفر فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها ابن رواحة لحاد حيدة فقال :

أقسمت يا نفس لتزلنه كارهة أو لتطار عنه مالى أراك تكرهين الجنة

ثم نزل فقاتل حتى قتل ، فأخذ خالد بن الوليد الراية ورجع بالمسلمين على حمية ، وروى واقد بن عبد الله التميمي المشركين حتى ردمهم الله ، قال ابن أبي هلال : واخبرني نافع - فذكر ما أخرجه البخاري وزاد في آخره - قال سعيد ابن أبي هلال . وبلغني أنهم دفنوا يومئذ زيدا وجعفر وابن رواحة في حفرة واحدة . **قوله** (ليس منها) كذا للأكثر ، وفي رواية السكسمة هي (ليس فيها) . **قوله** (أخبرنا أحمد بن أبي بكر) هو أبو مصعب الزهري ، ومغيرة ابن عبد الرحمن هو المخزومي يثني أبو علي عن مصعب الزبيرى ، وفي طبقته مغيرة بن عبد الرحمن الخزاعي وهو أوثق من المخزومي ، وليس المخزومي في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو بطريق المتابعة عنده . وكان المخزومي فقيه أهل المدينة بعد مالك ، وهو صدوق . **قوله** (عن عبد الله بن سعيد) في رواية مصعب : عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وهو مدني ثقة . **قوله** (ان قتل زيد لجعفر) زاد موسى بن إسحق في المغازي عن ابن شهاب : لجعفر بن أبي طالب أميرهم ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند أحمد والنسائي بإسناد صحيح : إن قتل زيد فأميركم جعفر ، وروى أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أبي قتادة قال : بعث رسول الله ﷺ جيش الأمراء وقال : عليكم زيد بن حارثة ، فان أصيب زيد لجعفر ، فذكر الحديث وفيه : فوئب جعفر فقال : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، ما كنت أربح أن تستعمل على زيدا ، قال امض فانك لا تدري أى ذلك خير . **قوله** (قال عبد الله) أى ابن عمر ، وهو موصول بالإسناد المذكور . **قوله** (كنت فيهم في تلك الغزوة فالتمسنا جعفر بن أبي طالب) أى بعد أن قتل ، كذا اختصره . وفي حديث عبد الله بن جعفر المذكور : فلقوا العدو ، فأخذ الراية زيد فقاتل حتى قتل ، ثم أخذها جعفر ، ونحوه في مرسل عروة عند ابن إسحق وذكر ابن إسحق بإسناد حسن وهو عند أبي داود من طريقه : عن رجل من بني مرة قال : والله لكانى أنظر إلى جعفر بن أبي طالب حين اقتحم عن فرس له شقراء فمقر لها ، ثم تقدم

فقاتل حتى قتل . قال ابن اسحق وحدثني محمد بن جعفر عن عروة قال : ثم أخذ الراية عبد الله بن رواحة فالتوى بها بعض الالتواء ثم تقدم على فرسه ثم نزل فقاتل حتى قتل . ثم أخذ الراية ثابت بن أقرم الانصارى فقال : اصطالحوا على رجل ، فقالوا : أنت لها ، قال لا ، فاصطالحوا على خالد بن الوليد ، وروى الطبراني من حديث أبي اليسر الانصارى قال وأنا دفعت الراية الى ثابت بن أقرم لما أصيب عبد الله بن رواحة ، فدفعا الى خالد بن الوليد وقال له : أنت أعلم بالقتال مني . **قوله** في الرواية الاولى (فعددت به خمسين بين طعنة وضربة) روى سعيد بن منصور عن أبي معشر عن نافع مثله ، وقال ابن سعد عن أبي نعيم عن أبي معشر وتسمين ، وفي الرواية الثانية د ووجدنا في جسده بضعة وتسعين من طعنة ورمية ، وكذا أخرجه ابن سعد من طريق العمري عن نافع بلفظ بضع وتسعون ، وظاهرهما التباين ، ويجمع بأن العدد قد لا يكون له مفهوم ، أو بأن الزيادة باعتبار ما وجد فيه من رمى السهام ، فإن ذلك لم يذكر في الرواية الاولى ، أو الخمسين مقيدة بكونها ليس فيها شيء في دبره أى في ظهره . فقد يكون الباقي في بقية جسده ولا يستلزم ذلك أنه ولي دبره ، وهو محمول على أن الرمي إنما جاء من جهة قفاه أو جانبيه ، ولكن يؤيد الاول أن في رواية العمري عن نافع د ووجدنا ذلك فيما أقبل من جسده ، بعد أن ذكر العدد بضع وتسعون ، ووقع في رواية البيهقي في «الدلائل» بضعا وتسعين أو بضعا وسبعين ، وأشار الى أن بضعا وتسعين أثبت ، وأخرجه الاسماعيل عن الهيثم بن خلف عن البخارى بلفظ د بضعا وتسعين أو بضعا وسبعين ، بالشك ، لم أر ذلك في شيء من نسخ البخارى ، وفي قوله د ليس شيء منها في دبره ، بيان قرط شجاعته وإقدامه

٤٦٦٢ - **حديث** أحمد بن حنبل حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرا وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم فقال : أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذ جعفر فأصيب ، ثم أخذ ابن رواحة فأصيب - وعيناه تذرفان - حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم »

٤٦٦٣ - **حديث** قتيبة حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني عروة قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول د لما جاء قتل ابن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم جلس رسول الله ﷺ يعرف فيه الحزن ، قالت عائشة : وأنا أعلم من صائر الباب - تعني من شق الباب - فأتاه رجل فقال : أى رسول الله ، إن نساء جعفر - وذكر بكاهن - فأمره أن ينهأن . قال فذهب الرجل ثم أتى فقال : قد همتن ، وذكر أنه لم يطعنه . قال فأمر أيضا . فذهب ثم أتى فقال : والله لقد قتلنا . فزعمت أن رسول الله ﷺ قال : فاحت في أفواههن من للتراب . قالت عائشة فقلت : أرغم الله أنفك ، فوالله ما أنت تفعل ، وما تركت رسول الله ﷺ من العناء »

الحديث الثاني حديث أنس ، **قوله** (حدثنا أحمد بن واقد) هو أحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني . **قوله** (نعي

زيداً) أى أخبرهم بقتله ، وذكر موسى بن عقبة فى المغازى أن يعلى بن أمية قدم بخبر أهل مودة فقال له رسول الله ﷺ : ان شئت فأخبرنى وإن شئت أخبرك . قال فأخبرنى . فأخبره خبرهم . فقال : والذي بمثلك بالحق ما تركت من حديثهم حرفاً لم تذكره ، وعند الطبرانى من حديث أبي اليسر الأنصارى : ان أبا عامر الأشعرى هو الذى أخبر النبى ﷺ بمصائبهم . **قوله** (ثم أخذ جعفر فأصيب) كذا هنا بحذف المفعول . والمراد الراجحة . ووقع فى علامات النبوة ، عند أبى ذر بهذا الاسناد بلفظ : **قوله** (وعيناه تذرقان) بذاً معجمة وراء مكسورة أى تدفعان الدموع . **قوله** (حتى أخذها سيف من سيف الله ، حتى فتح الله عليهم) فى حديث أبى قتادة : ثم أخذ اللواء خالد بن الوليد ، ولم يكن من الامراء ، وهو أمير نفسه ، ثم قال رسول الله ﷺ : اللهم انه سيف من سيفك فأنت تنصره ، فن يومئذ سعى سيف الله . وفى حديث عبد الله بن جعفر : ثم أخذها سيف من سيف الله خالد بن الوليد ففتح الله عليهم ، وتقدم حديث الباب فى الجهاد من وجه آخر عن أيوب : فأخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ، والمراد نفي كونه كان منصوباً عليه ، وإلا فقد ثبت أنهم اتفقوا عليه ، وزاد فيه ، وما يصرح أنهم عندنا ، أى لما رأوا من فضل الشهادة . وزاد فى حديث عبد الله بن جعفر : ثم أهل آل جعفر ثلاثاً ثم اتهم فقال : لا تبكوا على أخى بعد اليوم ، ثم قال : اتنوني ببني أخى . فجئ بنا كأتنا أفرأخ ، فدعا الحلاق فخلق رءوسنا ثم قال : أما محمد فضببه عننا أبى طالب ، وأما عبد الله فضببه خاق وخاق . ثم دعاهم ، وفى الحديث جواز الإعلام بموت الميت ولا يكون ذلك من النعمى المنهى عنه . وقد تقدم تقرير ذلك فى الجنائز . وفيه جواز تعليق الإمارة بشرط ، وتولية عدة أمراء بالترتيب . وقد اختلف هل تنعقد الولاية الثانية فى الحال أو لا ؟ والذي يظهر أنها فى الحال تنعقد ، ولكن بشرط الترتيب . وقيل تنعقد لواحد لا بعينه ، وتعين لمن عينها الامام على الترتيب . وقيل تنعقد للاول فقط ، وأما الثانى فبطريق الاختيار . واختيار الامام مقدم على غيره لأنه أعرف بالمصلحة العامة . وفيه جواز التأمر فى الحرب بغير تأمر ، قال الطحاوى : هذا أصل يؤخذ منه أن على المسلمين أن يقدموا رجلاً إذا غاب الامام يقوم مقامه إلى أن يحضر . وفيه جواز الاجتهاد فى حياة النبى ﷺ . وفيه علم ظاهر من أعلام النبوة ، وفضيلة ظاهرة لخالد بن الوليد ولمن ذكر من الصحابة . واختلف أهل النقل فى المراد بقوله : حتى فتح الله عليه ، هل كان هناك قتال فيه هزيمة المشركين ، أو المراد بالفتح انخيازه بالمسلمين حتى رجعوا سالمين ؟ فى رواية ابن إسحق عن محمد بن جعفر عن عروة : فحاش خالد الناس ودافع وانحاز وانحيز عنه ، ثم انصرف بالناس ، وهذا يدل على الاول ، ويؤيده ما تقدم من بلاغ سميد بن أبى هلال فى الحديث الاول وذكر ابن سعد عن أبى عامر وان المسلمين انهزموا لما قتل عبد الله بن رواحة حتى لم أر اثنين جميعاً ، ثم اجتمعوا على خالد ، وعند الواقدى من طريق عبد الله بن الحارث بن فضيل عن أبيه قال : لما أصبح خالد بن الوليد جمل مقدمته ساقه ، وميمنته ميسرة ، فأنكر العدو حالهم وقالوا : جاهم مدد ، فرعبوا وانكشفوا منهزمين . ، وعنده من حديث جابر قال : أصيب بموتة ناس من المشركين وغنم المسلمون بعض أمتعة المشركين ، وفى مغازى أبى الاسود عن عروة : لحمل خالد على الروم فهزمهم ، وهذا يدل على الثانى . او يمكن الجمع بأن يكونوا هزموا جانباً من المشركين وخشى خالد أن يتكاثر الكفار عليهم ، فقد قيل لهم كانوا أكثر من مائة ألف ، فانحاز بهم حتى رجع بهم الى المدينة . وهذا السند وإن كان ضعيفاً من جهة الانقطاع ، والآخر من جهة ابن لهيعة الراوى عن أبى الاسود . وكذلك الواقدى . فقد وقع فى المغازى لموسى بن عقبة - وهو



أصح المغازي كما تقدم - ما نصه - ثم أخذه - بمعنى اللوا - عبد الله بن رواحة فقتل ، ثم اصطاح المسلمون على خالد بن الوليد فهزم الله العدو وأظلم المسلمون ، قال العماد بن كثير : يمكن الجمع بأن خالد لما حاز المسلمين وبات ، ثم أصبح وقد غير هيئة العسكر كما تقدم ، وتوهم العدو أنهم قد جاء لهم مدد ، حمل عليهم خالد حينئذ فولوا فلم يتبعهم ، ورأى الرجوع بالمسلمين هي الغنيمة الكبرى . ثم وجدت في « مغازي ابن عازد » بسند منقطع أن خالد لما أخذ الراية قاتلهم قتالا شديدا حتى انحاز الفريقان عن غير هزيمة ، وقفل المسلمون فروا على طريقهم بقرية بها حصن كانوا في ذهابهم قتلوا من المسلمين رجلا ، فحاصروهم ، حتى فتح الله عليهم عنوة ، وقتل خالد بن الوليد مقاتلتهم ، فسمى ذلك المكان نقيع الدم الى اليوم . الحديث الثالث حديث عائشة ، **قوله** ( حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . **قوله** ( لما جاء قتل ابن رواحة ) يحتمل أن يكون المراد بجى الخبر على لسان جبريل كما يدل عليه حديث أنس الذي قبله . **قوله** ( جلس رسول الله ﷺ ) زاد البيهقي من طريق المحدث عن عبد الوهاب في المسجد . **قوله** ( يعرف فيه الحزن ) أى لما جعل الله فيه من الرحمة ، ولا ينافي ذلك الرضا بالقضاء ، ويؤخذ منه أن ظهور الحزن على الانسان اذا أصيب بمصيبة لا يخرج عنه كونه صابرا راضيا اذا كان قلبه مطمئنا ، بل قد يقال إن من كان يزعج بالمصيبة ويعالج نفسه على الرضا والصبر أرفع رتبة من لا يبالى بوقوع المصيبة أصلا ، أشار إلى ذلك الطبري وأطال في تقريره . **قوله** ( وأنا أطلع من صائر الباب ، تمنى من شق الباب ) ووقع في رواية القاسي « من صائر الباب بشق الباب ، وللنسي « شق » بغير موحدة والأول أصوب هنا ، وشق بالكسر وبالفتح أيضا ، يقال بالفتح هو الموضع الذي ينظر منه كالسكوة ، وبالكسر الناحية . وهذه الرواية تدل على أن في الرواية التي تقدمت في الجنائز بلفظ « من صائر الباب شق الباب » إدراجا ، وأنه تفسير من بعض رواته . وذكر ابن التين وغيره أن الذي وقع في الحديث بلفظ « صائر » تغيير والصواب « صير » بكسر المهملة وتحاتية ساكنة ثم راء ، قال الجوهرى : الصير شق الباب ، وفي الحديث « من نظر من صير باب ففقدت عينه ففى هدر » قال أبو عبيد : لم أسمع هذا الحرف إلا في هذا الحديث . **قوله** ( فأتاه رجل ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( ان نساء جعفر ) يحتمل أن يريد زوجاته ، ويحتمل أن يريد من ينسب إليه من النساء في الجملة ، وهذا الثاني هو المعتمد لانا لا نعرف لجعفر زوجة غير أسماء بنت عميس . **قوله** ( فذكر بكاءه ) في رواية الكشميهني « وذكر » بواو . **قوله** ( فأمره أن يأتين ) كذا رأيت في أصل أبي ذر ، فان كان مضبوطا ففيه حذف تقديره فنهاهن ، وأظنه محرفا فان الذي في سائر الروايات « فأمره أن ينهاهن » وهو الوجه ، وكذا وقع في الجنائز . **قوله** ( وذكر أنه لم يطعمه ) في رواية الكشميهني « وذكر أنهم » وهو أوجه . **قوله** ( لقد غلبتنا ) أى في عدم الامتنال لقوله ، وذلك إما لأنه لم يصرح لمن انتهى الشارع عن ذلك لحمل أمره على أنه يحتسب عليهن من قبل نفسه ، أو حملن الأمر على التنزيه فتبادين على ما هن فيه ، أو لانهن لشدة المصيبة لم يقدرن على ترك البكاء . والذي يظهر أن النهي إنما وقع عن قدر زائد على محض البكاء كالنوح ونحو ذلك ، فلذلك أمر الرجل بتكرار النهي . واستبعده بعضهم من جهة أن الصحابييات لا يتبادين بعد تكرار النهي على أمر محرم ، ولعلن تركن النوح ولم يتركن البكاء ، وكان غرض الرجل حسم المادة ولم يطعمه ، لكن قوله « فاحت في أفواههن من التراب » يدل على أنهن تمادين على الأمر الممنوع ، ويجوز في الثاء المثناة من

قوله « فاحت » الضم والكسر لأنه يقال حتى يحشو ويحشى . **قوله** ( من العناء ) بفتح العين المهملة وبالنون والمد هو التعب . ووقع في رواية العذري عند مسلم ، من العنى ، بغين معجمة وتحتانية ثقيلة ، ولطاهراني مثله لكن بعين مهملة ومراد عائشة أن الرجل لا يقدر على ذلك ، فإذا كان لا يقدر فقد أععب نفسه ومن يخاطبه في شيء لا يقدر على إزالته وأهل الرجل لم يفهم من الأمر المحتم . وقال القرطبي لم يكن الأمر للرجل بذلك على حقيقته ، لكن تقديره إن أمكنك فإن ذلك يسكنهن إن فعلته وأمكنك ، وإلا فالملامة أولى . وفي الحديث جواز عاقبة من نهى عن منكر فتأدى عليه بما يليق به ، وقال النووي : معنى كلام عائشة أنك قاصر عن القيام بما أمرت به من الإنكار فينبغي أن تخبر النبي ﷺ بقصورك عن ذلك ليرسل غيرك وتستريح أنت من العناء . ووقع عند ابن إسحق من وجه آخر صحيح عن عائشة في آخره « قالت عائشة : وعرفت أنه لا يقدر أن يحشى في أفواههن التراب » . قالت : وربما ضرتكلف أهله ، وفي حديث عائشة من الفوائد بيان ما هو الأولى بالمصاب من الهيئات ، ومشروعية الانتصاب للعرء على هيئته ، وملازمة الوقار والنزبت وفيه جواز نظر من شأنه الاحتجاب من شق الباب ، وأما عكسه فممنوع . وفيه إطلاق الدعاء بالفظ لا يقصد الدعاء إيقاعه بالمدعو به ، لأن قول عائشة « أرغم الله أنفك » أى أضعفه بالتراب . ولم ترد حقيقة هذا ، وإنما جرت عادة العرب بإطلاق هذه اللفظة في موضع الثمالة بمن يقال له ، ووجه المناسبة في قوله « احش في أفواههن » دون عينهن مع أن الاعين محل البكاء . الإشارة إلى أن النهى لم يقع عن مجرد البكاء ، بل عن قدر زائد عليه من صباح أو نياحة . والله أعلم

٤٢٦٤ - **حدثني محمد بن أبي بكر** حدثنا **عمر بن علي** عن **إسماعيل بن أبي خالد** عن **عامر** قال « كان ابن عمر إذا حيا ابن جعفر قال : السلام عليك يا ابن ذي الجناحين »

٤٢٦٥ - **حدثنا إبراهيم** حدثنا **سفيان** عن **إسماعيل** عن **قيس بن أبي حازم** قال « سمعت خالد بن الوليد يقول : لقد انقطعت في يدي يوم موتت تسعة أسياف ، فابقي في يدي إلا صفيحة يمانية » [ الحديث ٢٦٥ - طرقة في ٤٢٦٦ ]

٤٢٦٦ - **حدثني محمد بن المثنى** حدثنا **يحيى** عن **إسماعيل** قال **حدثني قيس** قال « سمعت خالد بن الوليد يقول : لقد دق في يدي يوم موتت تسعة أسياف ، وصبرت في يدي صفيحة لي يمانية »

الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثني محمد بن أبي بكر ) هو المقدم ، وعمر بن علي هو عمه ، وعامر هو الشامي . **قوله** ( يا ابن ذي الجناحين ) تقدم شرحه في مناقب جعفر ، وأنه عوض بذلك عن قطع يديه في تلك الواقعة حيث أخذ اللواح يمينه فقطعت ، ثم أخذه بشماله فقطعت ، ثم احتضنه فقتل . وإن النسفي روى عن البخاري أنه يقال لكل ذي ناحيتين جناحان ، وأنه أشار إلى أن الجناحين في هذه القصة ليسا على ظاهرهما . وقال السهيلي : قوله جناحان ليسا كما يسبق إلى الوهم بجناحي الطير وريشه ، لأن الصورة الآدمية أشرف الصور وأكملها ، فالمراد بالجناحين صفة ملكية وقوة روحانية أعطيها جعفر . وقد عبر القرآن عن العضد بالجناح توسعا في قوله تعالى ( واضمم إليك جناحك ) وقال العلماء في أجنحة الملائكة : أنها صفات ملكية لا تفهم إلا بالمعاني ، فقد ثبت أن لجبريل ستامة جناح ، ولا يعمد للطير ثلاثة أجنحة فضلا عن أكثر من ذلك ، وإذا لم يثبت خبري بيان

كيفيتها فنؤمن بها من غير بحث عن حقيقة ما ، انتهى . وهذا الذي جزم به في مقام المنع والذي نقله عن العلماء ليس صريحا في الدلالة لما ادعاه ، ولا مانع من الحل على الظاهر إلا من جهة ما ذكره من المعبود ، وهو من قياس الغائب على الشاهد وهو ضعيف ، وكون الصورة البشرية أشرف الصور لا يمنع من حمل الخبر على ظاهره ، لأن الصورة باقية . وقد روى البيهقي في الدلائل ، من مرسل عاصم بن عمر بن قتادة أن جناحي جعفر من ياقوت . وجاء في جناحي جبريل أنها لؤلؤ أخرجه ابن منده في ترجمة ورقة . الحديث الخامس ، **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، والاسناد كله كوفيون إلا الصحابي . **قوله** (دق في يدي) بضم الدال فسره في الرواية الأولى بقوله « انقطعت » . **قوله** (بمائية) بتخفيف التحتانية وحكى تشديدها ، وهذا الحديث يقتضي أن المسلمين قتلوا من المشركين كثيرا ، وقد روى أحمد وأبو داود من حديث عوف بن مالك ، أن رجلا من أهل اليمن رافقه في هذه الغزوة ، فقتل روميا وأخذ سلبه ، فاستكثره خالد بن الوليد ، فشكا إلى رسول الله ﷺ ، فدل على أن ذلك بعد أن قام خالد بن الوليد بالأمر ، وهو يرجح أن خالدا لم يقتصر على حوز المسلمين والنجاة بهم بل باشر القتال ، فيمكن الجمع كما تقدم

٤٢٦٧ - **حدثني** عمران بن ميسرة حدثنا محمد بن فضيل عن حصين عن عامر عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال « أغشى على عبد الله بن رواحة ، فجعلت أخته عمرة تبكي : واجبلأه ، واكذا واكذا ، تصدّد عليه ، فقال حين أفاق : ما قلت شيئا إلا قيل لي : أنت كذلك »

٤٢٦٨ - **حدثنا** كتيبة حدثنا عبيد بن حصين عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال « أغشى على

[ الحديث ٤٢٦٧ - طريقه في : ٤٢٦٨ ]

عبد الله بن رواحة . . بهذا . فلما مات لم تبك عليه »

الحديث السادس ، **قوله** (عن حصين) هو ابن عبد الرحمن ، وعامر هو الشعبي كما في الرواية الثانية . **قوله** (أغشى على عبد الله بن رواحة) أي ابن ثعلب بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي أحد شعراء النبي ﷺ من الأنصار وأحد النقباء بالعقبة وأحد البدرين . **قوله** (فجعلت أخته عمرة) هي والددة النعمان بن بشير راوى الحديث ، ووقع في رواية هشيم عند أبي نعيم وفي مرسل أبي عمران الجوفى عند ابن سعد أنها أمه ، وهو خطأ ، فلو كانت أمه تسمى عمرة لجوزت وقوع ذلك لهما ، ولكن اسم أمه كبشة بنت واقد ، وهذا الحديث ذكره خلف في مسند النعمان ، وذكره المازي في مسند عبد الله بن رواحة ، وهو واضح لأن المتن منقول عنه ، وينبغي أن يذكر أيضا في مسند عمرة لقوله في الطريق الثانية « لم تبك عليه » أي عمرة فهو نقل من النعمان ما صنعت أمه ، ولما قال خاله ، لكن يصغر النعمان عن إدراك ذلك من خاله ، فالذي يظهر أنه إنما نقل جميع ذلك عن أمه فيكون الحديث من رواية النعمان عن أمه عن أخيها ، فيكون ذلك من رواية ثلاثة من الصحابة في نسق . **قوله** (واجبلأه وكذا وكذا تعدد عليه) في رواية هشيم عن حصين عند أبي نعيم في المستخرج « واعددها » وفي مرسل الحسن عند ابن سعد واجبلأه ، واعزاه ، وفي مرسل أبي عمران الجوفى عنده « واطهره » ، وزاد فيه « إن رسول الله ﷺ كان عادة فأغشى عليه فقال : اللهم إن كان أجله قد حضر فيسر عليه ، والا فاشفه » قال : فوجد خفة ، فقال

كان ملك قد رفع مرزبة من حديد يقول : أنت كذا ؟ فلو قلت نعم لقمعني بها . قوله ( قيل لي أنت كذلك ) هو استفهام إنكار ، وفي مرسل الحسن « أنت جيلها ، أنت عزها ، وزاد أبو نعيم في « المستخرج » من طريق هشيم في آخرها « فنهاها عن البكاء عليه ، وبها تظهر النكسة في قوله في الرواية الثانية « فلما مات لم تبك عليه ، أي أصلا امتشلا لأمره ، وبهذه الزيادة وهي قوله « فلما مات لم تبك عليه » ، تظهر النكسة في إدخال هذا الحديث في هذا الباب ، ويظهر أو يتجه الرد على من قال : لا مناسبة لدخوله فيه لأن موت عبد الله بن رواحة لم يكن في ذلك المرض ، والله أعلم

#### ٤٥ - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جبهة

٤٢٦٩ - -- حدثني عمرو بن محمد حدثنا هشيم أخبرنا حصين أخبرنا أبو ظبيان قال سمعت أسامة بن زيد رضي الله عنهما يقول « بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة ، فصحبنا القوم فبرزناهم ، ولحقنا أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم ، لما غشينا قال : لا إله إلا الله ، فكف الأنصاري ، فطعنته برمحى حتى اقتاتته . فلما قد منا بلغ النبي ﷺ فقال : يا أسامة أقتاتته بعدما قال لا إله إلا الله ؟ قلت : كان متعوذا . فما زال يكررها حتى تمتعت أني لم أكن أسامت قبل ذلك اليوم »

[ الحديث ٤٢٦٩ - طريقه في : ٦٨٧٣ ]

٤٢٧٠ - -- حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال « سمعت سلمة بن الأكوع يقول : غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات ، وخرجت فيما يبعث من البعث تسع غزوات : امرأة علينا أبو بكر ، وامرأة علينا أسامة »

[ الحديث ٤٢٧٠ - طريقه في : ٤٢٧١ ، ٤٢٧٢ ، ٤٢٧٣ ]

٤٢٧١ - -- وقال عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت سلمة يقول « غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات ، وخرجت فيما يبعث من البعث تسع غزوات ، امرأة علينا أبو بكر ، وامرأة أسامة »

٤٢٧٢ - -- حدثنا أبو عامر الفضل بن مخلد حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال « غزوت مع النبي ﷺ تسع غزوات ، وغزوت مع ابن حارثة استعمله عليها »

٤٢٧٣ - -- حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع قال « غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات - فذكر خيبر والحديبية ويوم حنين ويوم القرد - قال يزيد : ونسيت بقيتهم »

قوله ( باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات ) بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف ، نسبة إلى الحرقة ، واسمه جهيش بن عامر بن ثعلبة بن مودعة بن جهينة ، تسبى الحرقة لأنه حرق قوما بالقتل فبالغ في ذلك ذكره

ابن الكلبي . **قوله** (أخبرنا حصين) هو ابن عبد الرحمن ، وأبو ظبيان بالمعجمة سم الموحدة اسمه حصين بن جندب ، قال النوى : أهل اللغة يفتحون الظاء بمعنى المشالة من ظبيان ، وأهل الحديث يكسرونها . **قوله** (بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة) إيس في هذا ما يدل على أنه كان أمير الجيش كما هو ظاهر الترجمة ، وقد ذكر أهل المغازي سرية غالب ابن عبد الله الليثي إلى الميعة بتحتانية ساكنة وفاء مفتوحة ، وهي وراء بطن نخل ، وذلك في رمضان سنة سبع ، وقالوا : إن أسامة قتل الرجل في هذه السرية ، فان ثبت أن أسامة كان أمير الجيش فالذي صنعه البخاري هو الصواب لأنه ما أمر إلا بعد قتل أبيه بغزوة موتة وذلك في رجب سنة ثمان ، وإن لم يثبت أنه كان أميرها رجح ما قال أهل المغازي ، وسيأتي شرح حديث الباب في كتاب الديات وفيه تسمية الرجل المقتول إن شاء الله تعالى . ثم ذكر المصنف حديث سلة بن الأكوع قال : غزوت مع النبي ﷺ سبع غزوات وخرجت فيما يبيت من البعوث بتسع غزوات ، مرة علينا أبو بكر ، ومرة علينا أسامة بن زيد بن حارثة ، أما غزوات سلة مع النبي ﷺ فتقدم بيانها في غزوة الحديبية ، وقد ذكر منها في الطريق الأخيرة من حديث الباب خير والحديبية ويوم الحنين ويوم الفرد وفي آخره قال يزيد - يعني ابن أبي عبيد الراوي عنه - ونسيت بقيتهم ، كذا فيه بالميم في ضمير جمع الغزوات والمعروف فيه التأنيث ، وكذا وقع في رواية النسفي بالميم وضبط عليه ، ووقع في رواية حكاها الكرماني ولم أنف عليها بمينها وهي أوجه ، وأما بقية الغزوات التي نسين يزيد فمن غزوة الفتح وغزوة الطائف فانهما وإن كانا في سنة غزوة حنين فهما غيرهما وغزوة تبوك وهي آخر الغزوات النبوية ، فهذه سبع غزوات كما ثبت في أكثر الروايات ، وإن كانت الرواية الأولى وهي رواية حاتم بن إسماعيل بلفظ التسع ، محفوفة فاعله عد غزوة وادي القرى التي وقعت عقب خير ، وعد أيضا عمرة القضاء غزوة كما تقدم من صنيع البخاري فشكل بها التسعة ، وأما ما وقع عند أبي نعيم في المستخرج ، من طريق نصر بن علي عن حماد بن مسعدة فذكر هذا الحديث فقال في أوله : أحد وخير ، ففيه نظر لأنهم لم يذكروا سلة فيمن شهد أحدا . وقد أخرجه إسماعيل من وجه آخر عن حماد بن مسعدة ولم يذكر فيه أحدا والله أعلم . وأما البعوث فسرية أبي بكر الصديق إلى بني فزارة كما ثبت من حديثه عند مسلم ، وسريته إلى بني كلاب ذكرها ابن سعد ، وبعثه إلى الحج سنة تسع . وأما أسامة فأول ما أرسل في السرية التي وقع ذكرها في الباب ثم في سرية إلى أبي بضم الهمزة وسكون الموحدة ثم نون مقصور وهي من نواحي البلقاء وذلك في صفر ، فوقفنا بما ذكره على خمس سرايا وبقيت أربع . فلا يستدركها على أهل المغازي فانهم لم يذكروا غير الذي ذكرته بعد التقيع البالغ ، ويحتمل أن يكون فيه حذف تقديره : ومرة علينا غيرهما ، وأيضا فانه لم يذكر في بعض الروايات للبعوث عددا . **قوله** (وقال عمر بن حفص) أي ابن غياث وهو من شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة ، وهذا الحديث قد وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي بشر إسماعيل بن عبد الله عن عمر ابن حفص به . **قوله** (وغزوت مع ابن حارثة استعمله علينا) كذا أبهه البخاري عن شيخه أبي عاصم ، وقد ذكرت ما فيه في باب غزوة زيد بن حارثة ، ولعل البخاري أبهه عمدا لمخالفة بقية روايات الباب في تعيين أسامة . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد الله حدثنا حماد بن مسعدة) يقال إن محمد بن عبد الله هذا هو الذهلي نسبة إلى جده وهو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وكان أبو داود إذا حدث عنه نسب أباه يحيى إلى جده فارس ولا يذكر خالدا ويقال إن محمد بن عبد الله المذكور هو المخزومي ، وجزم السكلا باذي والبرقاني بأنه الذهلي ، والله أعلم

## ٤٦ - باب غزوة الفتح وما بعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ

٤٢٧٤ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ قَالَ أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ سَمِعَ هُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يَقُولُ « سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرُ وَالْمُقَدَّادُ فَقَالَ : انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخِرَ ، فَإِنَّ بِهَا طَافِيَةً مَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوا مِنْهَا ، قَالَ فَانْطَلَقْنَا تَعَادَى بَنَا خَيْلُنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرُّوسَةَ ، فَذَا نَحْنُ بِالطَّافِيَةِ ، فَلَنَا هَا : أَخْرَجَنِي الْكِتَابُ ، قَالَتْ : مَا مَعِيَ كِتَابٌ . فَقُلْنَا : لَنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ . قَالَ فَأَخْرَجْتُهُ مِنْ عِقَاصِهَا ، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ - إِلَى نَاسٍ بِمَكَّةَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ - يُخْبِرُهُمْ بِمَعْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا حَاطِبُ مَا هَذَا ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ ، إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مُلَصَقًا فِي قَرِيشٍ - يَقُولُ : كُنْتُ حَلِيفًا - وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ مَعِكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مَنْ لَمْ يَهْجُرْ قَرَابَاتَ يَهُودٍ وَأَهْلِيهِمْ وَأُمُومَهُمْ ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَانَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ عَنْدهُمْ يَدًا يَهُودُونَ قَرَابَتِي ، وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكَفَرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَ كَم . فَقَالَ هَرُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، دَعْنِي أَضْرِبَ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ . فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بِدْرًا ، وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطَاعَ عَلِيَّ مِنْ شَهِدَ بِدْرًا قَالَ : اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ . فَانْزَلَ اللَّهُ السُّورَةَ [ الْمُنَافِقِينَ ١ ] : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ يُحِبُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ - إِلَى قَوْلِهِ - فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾

**قَوْلُهُ** ( باب غزوة الفتح ) أى فتح مكة شرفها الله تعالى ، وسقط لفظ د باب ، من نسخة الصفحاني ، وكان سبب ذلك أن قريشًا نقضوا العهد الذي وقع بالحديبية ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فغزاهم . قال ابن اسحق : حدثني الزهري عن عروة عن المسور بن غزوة أنه كان في الشرط : من أحب أن يدخل في عقد رسول الله ﷺ وعهده فليدخل ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم فليدخل ، فدخلت بنو بكر - أى ابن عبد مناة بن كنانة - في عهد قريش ، ودخلت خزاعة في عهد رسول الله ﷺ . قال ابن اسحق : وكان بين بنو بكر وخزاعة حروب وقتل في الجاهلية ، فقتلوا عن ذلك لما ظهر الإسلام ، فلما كانت الهدنة خرج نوفل بن معاوية الديلمي من بنو بكر في بني الديلمي حتى بيت خزاعة على ماء لهم يقال له الوثير ، فاصاب منهم رجلاً يقال له منبه ، واستيقظت لهم خزاعة فاقتتلوا إلى أن دخلوا الحرم ولم يتركوا القتال ، وأمدت قريش بنو بكر بالسلح وقاتل بعضهم معهم ليلاً في خفية ، فلما انقضت الحرب خرج عمرو بن سالم الخزاعي حتى قدم على رسول الله ﷺ وهو جالس في المسجد فقال :

يارب إني ناشد محمداً حلف أئبنا وأبيسه ألا تلتدا

فانصر هداك الله نصراً أئبداً وادع عباد الله يأتوا مدداً

إن قريشا أخلفوك الموعدا ونقضوا ميثاقك المؤكدا  
هم بيتونا بالونير مجدا وقتلونا ركما وبجدا  
وزعموا أن لست أدعو أحدا وهم أذل وأقل عددا

قال ابن إسحق : فقال له رسول الله ﷺ : نصرت يا عمرو بن سالم ، فكان ذلك ماهاج فتح مكة . وقد روى البزار من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بعض الآيات المذكورة في هذه القصة ، وهو اسناد حسن موصول . ولكن رواه ابن أبي شعبة عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسل . وأخرجه أيضا من رواية أيوب عن عكرمة مرسل . طولا قال فيه : لما وادع رسول الله ﷺ أهل مكة ، وكانت خروعة في صلحه وبثو بكر في صلح قريش ، فكان بينهم قتال ، فأمدتهم قريش بسلاح وطعام ، فظهروا على خروعة وقتلوا منهم . قال : وجاء وقد خروعة إلى النبي ﷺ فدعاه إلى النصر ، وذكر الشعر ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق مقسم عن ابن عباس مطولا وليس فيه الشعر . وأخرجه الطبراني من حديث ميمونة بنت الحارث مطولا وفيه أيضا أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول ليلا وهو في متوضئه : نصرت نصرت ، فسألته فقال : هذا راجع بني كعب يستصرخني ، وزعم أن قريشا أعانت عليهم بني بكر . قالت : فأقننا ثلاثا ، ثم صلى الصبح بالناس ، ثم سمعت الراجز ينشده . وعند موسى بن عقبة في هذه القصة قال : ويذكرون أن من أعانهم من قريش صفوان بن أمية وشيبة بن عثمان وسهل بن عمرو . قوله ( وما بعث به حاطب بن أبي بلتعة إلى أهل مكة يخبرهم بغزو النبي ﷺ ) سقط لفظ « به » ، من بعض النسخ أي لعزم النبي ﷺ على غزوه . وعند ابن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبيدي عن عروة قال : فلما أجمع رسول الله ﷺ المسير إلى مكة كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش يخبرهم بذلك ، ثم أعطاه امرأة من مزينة . وفي مرسل أبي سلمة المذكور عند ابن أبي شعبة وثم قال النبي ﷺ لعائشة جهزي في ولائكمي بذلك أحدا ، فدخل عليها أبو بكر فأنكر بعض شأنها فقال : ما هذا ؟ فقالت له ، فقال : والله ما انقضت الهدنة بيننا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ ، فذكر له أنهم أول من غدر . ثم أمر بالطرق لحبست فمعى على أهل مكة لا يأثمهم خبر . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن عمرو ) تقدم في الجهاد د عن علي عن سفيان سمعت عمرو ابن دينار . قوله ( بعثني رسول الله ﷺ أنا والزبير والمقداد ) كذا في رواية عبيد الله بن أبي رافع ، وفي رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي كما تقدم في فضل من شهد بدرا وبمثنى وأبامرئ الغنوي والزبير بن العوام ، فيحتمل أن يكون الثلاثة كانوا معه ، فذكر أحد الراويين عنه ما لم يذكره الآخر ولم يذكر ابن إسحق مع علي والزبير أحدا ، وساق الخبر بالثنية . قال : ونحرجا حتى أدركاها فاستنزلاها إلخ ، فالذي يظهر أنه كان مع كل منهما آخر تبعه له . قوله ( فان بها ظمينة معها كتاب ) في أواخر الجهاد من وجه آخر عن علي : وتجدون بها امرأة أعطاه حاطب كتابا ، وذكر ابن إسحق أن اسمها سارة ، والواقدي أن اسمها كنود ، وفي رواية سارة ، وفي أخرى أم سارة . وذكر الواقدي أن حاطبا جعل لها عشرة دنانير على ذلك ، وقيل دينار واحد ، وقيل إنها كانت مولاة العباس . قوله ( فأخرجته من عقاصها ) قد تقدم في الجهاد ، وبيان الاختلاف في ذلك ، ووجه الجمع بين كونه في عقاصها أو في حمزتها . قوله ( يخبرهم ببعض أمر رسول الله ﷺ ) وفي مرسل عروة يخبرهم بالذي أجمع عليه رسول الله ﷺ من الأمر في السير إليهم ، وجعل لها جملا على أن تبلغه قريشا . قوله ( اني كنت امرأ موصفا في قريش ) أي حاطبا ،

وقد فسره بقوله : كنت حليفا ولم أكن من أنفسها ، وعند ابن إسحق : ليس في القوم من أصل ولا عشيرة ، وعند أحمد : وكنت غربيا ، قال السهيلي : كان حالب حليفا لعبد الله بن حميد بن زهير بن أسد بن عبد العزى ، واسم أبي بلتعة عمرو ، وقيل كان حليفا لفريش . قوله ( يحمون بما قرأني ) في رواية ابن إسحق . وكان لي بين أظهرهم ولد وأهل ، فصانعتهم عليه ، وسيأتي تكملة شرح هذا الحديث في سورة المتحفة ، وذكر بعض أهل المأزى وهو في تفسير يحيى بن سلام ، أن لفظ الكتائب : أما بعد يامعشر فريش فان رسول الله ﷺ جاءكم بجيش كالليل ، يسير كالسيل . فوالله لو جاءكم وحده لنصره الله وأنجز له وعده . فانظروا لأنفسكم والسلام ، كذا حكاه السهيلي . وروى الواقدي بسند له مرسل أن حاطبا كتب إلى سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة : ان رسول الله ﷺ أذن في الناس بالفزو ، ولا أراه يريد غيركم ، وقد أحبيت أن يكون لي عندكم يد ،

( تم الجزء السابع - ويليه الجزء الثامن ، أوله قوله : باب غزوة الفتح في رمضان )

### تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٦	٨	٥٣٦٥	٣٦٥٥	١٦	١١٦	خطأ	صواب
١٨	٢١	مها شاة	شاة	١٨	١٤٢	أبو حماد	أبو حميد
٢٢	١٠	بقريا . . فريه	عقريا . . فريه	٢٢	١٤٢	النبي	النبي
٢٣	٢٧	بن عتيه	بن عتبة	٢٣	١٤٧	تحدثت	تحدثت
٢٦	٢٥	عمر	عمرو	٢٦	١٤٧	وهيب	وهيب
٢٦	٣٠	شعيق	شقيق	٢٦	١٤٧	امراة	امراة
٣٠	٢١	عويبر	عويم	٣٠	١٤٨	فتحدثت	فتحدثت
٤٠	٢١	٥٢٥٦	٥٢٢٦	٣٣	١٧٣	٢٣	٢٣
٤١	٩	عبد الرحمن	عبد الحميد بن عبد الرحمن	٣٣	٢٠١	أسرى	أسرى به
٤٢	١٠	عن أبي هريرة	عن أبي سلمة عن أبي هريرة	٣٣	٢٠٢	قيل	قيل
٥٨	٣٠	بن عراد	بن عيراد	٣٣	٢٢٠	٢٧ ، ٢٠	٢٧ ، ٢٠
٨٥	١١ و ٩	أكرم . . رزاد	أكرم . . وزاد	٣٣	٢٢٧	٩	٩
٨٦	١١ و ١٣	الحيفاء	الحنفاء	٣٣	١٣٨	١٨	١٨
٨٦	٢٥	قبل	من قبل	٣٣	٢٤٠	١٢ ، ١١	١٢ ، ١١
٩٠	٢٣	إذا	إذا	٣٣	٢٤٨	١٠	١٠
٩١	١	الدرداء	الدرداء	٣٣	٢٤٩	٢٤	٢٤
٩١	١١	وأبو الجان	وأبو الجان	٣٣	٢٥٠	٦	٦
٩٤	١٦	صدقة	صدقة	٣٣	٢٦٢	١٠	١٠
٩٥	١	بن حسين	بن أبي حسين	٣٣	٢٦٤	٨	٨
١٠٠	١٣	خميم	خميم	٣٣	٢٦٩	١٢	١٢
١١٤	٥	بندره	بندره	٣٣	٢٨٢	١٧	١٧
				٣٣	٢٨٥	٨	٨
				٣٣	٢٨٦	٢٧	٢٧



# فهرس

## الجزء السابع من فتح الباري

### (٦٢ - كتاب فضائل الصحابة)

رقم ٣٦٤٩ - ٣٧٧٥

صفحة الباب

٣	١	فضائل أصحاب النبي ﷺ
٨	٢	مناقب المهاجرين وفضلهم
١٢	٣	سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر
١٦	٤	فضل أبي بكر بعد النبي ﷺ
١٧	٥	لو كنت متخذًا خليلاً لا تتخذت أبا بكر خليلاً
٤٠	٦	مناقب عمر بن الخطاب القرشي العدوي
٥٢	٧	مناقب عثمان بن عفان
٥٩	٨	قصة البيعة والاتفاق على عثمان
٧٠	٩	مناقب علي بن أبي طالب
٧٥	١٠	مناقب جعفر بن أبي طالب
٧٧	١١	ذكر العباس بن عبد المطلب
٧٧	١٢	مناقب قرابة رسول الله ﷺ
٧٩	١٣	مناقب الزبير بن العوام
٨٢	١٤	ذكر طلحة بن عبيد الله
٨٣	١٥	مناقب سعد بن أبي وقاص الزهري
٨٥	١٦	ذكر أصحاب النبي ﷺ
٨٦	١٧	مناقب زيد بن حارثة مولى النبي ﷺ
٨٧	١٨	ذكر أسامة بن زيد
٨٩	١٩	مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب
٩٠	٢٠	مناقب عمار وحذيفة
٩٢	٢١	مناقب أبي عبيدة بن الجراح
٩٤		ذكر مضرب بن عمير
٩٤	٢٢	مناقب الحسن والحسين
٩٩	٢٣	مناقب بلال بن رباح
١٠٠	٢٤	ذكر ابن عباس
١٠٠	٢٥	مناقب خالد بن الوليد
١٠١	٢٦	مناقب سالم مولى أبي حذيفة

### (٦٣ - كتاب مناقب الأنصار)

رقم ٣٧٧٦ - ٣٩٤٨

١١٠	١	مناقب الأنصار
١١١	٢	لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار
١١٢	٣	إعلاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار
١١٣	٤	حب الأنصار
١١٣	٥	قوله ﷺ للأنصار أقم أحب الناس إلي
١١٤	٦	اتباع الأنصار
١١٥	٧	فضل دور الأنصار
١١٧	٨	قول النبي ﷺ للأنصار دأبوا حتى تلقوني على الحوض
١١٨	٩	دعاء النبي ﷺ : صلح لأنصار والمهاجرة
١١٩	١٠	ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة
١٢٠	١١	اقبلوا من محبتهم وتجاوزوا عن مبغضهم
١٢٢	١٢	مناقب سعد بن معاذ
١٢٤	١٣	منقبه أسيد بن حضير وعباد بن بشر
١٢٥	١٤	مناقب معاذ بن جبل
١٢٦	١٥	منقبه سعد بن عباد
١٢٦	١٦	مناقب أبي بن كعب
١٢٧	١٧	مناقب زيد بن ثابت
١٢٨	١٨	مناقب أبي طلحة
١٢٨	١٩	مناقب عبد الله بن سلام
١٣١	٢١	ذكر جرير بن عبد الله البجلي
١٣٢	٢٢	ذكر حذيفة بن اليمان العنسي
١٣٣	٢٣	تزوج النبي ﷺ خديجة وفضلها

صفحة	الباب	صفحة	الباب
١٤١	٢٣	ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة	٢٧٠
١٤٢	٢٤	حديث زيد بن عمرو بن نفيل	٢٧٢
١٤٥	٢٥	بنيان السكينة	٢٧٤
١٤٧	٢٦	أيام الجاهلية	٢٧٧
١٥٥	٢٧	القسماء في الجاهلية	
١٦٢	٢٨	مبعث النبي ﷺ	
١٦٤	٢٩	ماتى النبي ﷺ وأصحابه من المشركين بمكة	
١٧٠	٣٠	إسلام أبي بكر الصديق	
١٧٠	٣١	إسلام سعد بن أبي وقاص	
١٧١	٣٢	ذكر الجن وقول الله تعالى قل أوحى إلى	
		أنه استمع نقر من الجن	
١٧٢	٣٣	إسلام أبي ذر الغفاري	
١٧٦	٣٤	إسلام سعيد بن زيد	
١٧٧	٣٥	إسلام عمر بن الخطاب	
١٨٢	٣٦	انشقاق القمر	
١٨٦	٣٧	هجرة الحبشة	
١٩١	٣٨	موت النجاشي	
١٩٢	٣٩	تفاسم المشركين على النبي ﷺ	
١٩٣	٤٠	قصة أبي طالب	
١٩٦	٤١	حديث الاسراء	
٢٠١	٤٢	المعراج	
٢١٩	٤٣	وفود الأنصار إلى النبي ﷺ وبنيمة العقبة	
٢٢٣	٤٤	تزوج النبي ﷺ عائشة رقدومها المدينة	
٢٢٦	٤٥	هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة	
٢٥٩	٤٦	مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة	
٢٦٦	٤٧	إقامة المهاجر بمكة بعد قضاء نسكه	
٢٦٧	٤٨	التاريخ - من أين أروخوا التاريخ ؟	
٢٦٩	٤٩	قول النبي ﷺ : اللهم أسلم أمض لأصحابي	
		هجرتهم ، ومرتبة لمن مات بمكة	
٢٧٠	٥٠	كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ؟	
٢٧٢	٥١	مسائل عبد الله بن سلام النبي ﷺ	
٢٧٤	٥٢	إتيان اليهود النبي ﷺ حين قدم المدينة	
٢٧٧	٥٣	إسلام سلمان الفارسي	
( ٦٤ - كتاب المغازي )			
رقم ٣٩٤٩ - ٤٤٧٣			
٢٧٩	١	غزوة العشيرة ، أو العسيرة	
٢٨٢	٢	ذكر النبي ﷺ من يقتل بدر	
٢٨٤	٣	قصة غزوة بدر	
٢٨٦	٤	( إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم )	
٢٩٠	٥	( لا يستوى القاعدون ) عن بدر	
٢٩٠	٦	عدة أصحاب بدر	
٢٩٢	٧	دعاء النبي ﷺ على كفار قريش	
٢٩٣	٨	قتل أبي جهل	
٢٠٤	٩	فضل من شهد بدرا	
٢٠٦	١٠	إذا أكتبوكم فارموم ، واستبقوا نبلكم ،	
٣١١	١١	شهود الملائكة بدرا	
٣١٣	١٢	مات أبو زيد ولم يترك عقباً وكان بدرياً	
٢٢٦	١٣	من سمي من أهل بدر في الجامع الذي	
		وضعه البخاري على حروف المعجم	
٣٢٩	١٤	حديث بني النضير ومخرج رسول الله ﷺ	
		اليهم في دية الرجاءين	
٢٣٦	١٥	قتل كعب بن الأشرف	
٢٤٠	١٦	قتل أبي رافع عبد الله بن أبي العقيق	
٢٤٥	١٧	غزوة أحد	
٣٥٧	١٨	( إذ هم طائفتان منكم أن تفشلا والله	
		وليهما	
٣٦٣	١٩	( إن الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان )	
٣١٤	٢٠	( إذ تصعدون ولا تلوون على أحد )	
٣٦٥	٢١	( ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم )	

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٦٦	٢٢ ذكر أم سليط	١٢٩	٢٣ غزوة أنمار
٢٦٧	٢٣ قتل حمزة بن عبد المطالب	٤٣١	٢٤ حديث الافك
٢٧٢	٢٤ ما أصاب النبي ﷺ من الجراح يوم أحد	٤٢٩	٢٥ غزوة الحديبية
٢٧٣	٢٥ الذين استجابوا لله والرسول	٤٥٨	٢٦ قصة عكل وعربنة
٢٧٤	٢٦ من قتل من المسلمين يوم أحد	٤٦٠	٢٧ غزوة ذات الفرد
٢٧٧	٢٧ أحد جبل يحبنا ونحبه	٤٦٣	٢٩ غزوة خيبر
٢٧٨	٢٨ غزوة الرجيع ورعل وذكوان وثر معونة	٤٩٦	٢٩ استعمال النبي ﷺ على أهل خيبر
	وحدث عضل والفارة وعاصم بن	٤٩٦	٤٠ معاملة النبي ﷺ لأهل خيبر
	ثابت وخبيب وأصحابه	٤٩٧	٤١ الشاة التي سميت للنبي ﷺ بخيبر
٢٩٢	٢٩ غزوة الخندق وهي الأحزاب	٤٩١	٤٢ غزوة زيد بن حارثة
٤٠٧	٣٠ مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه	٤٩٩	٤٣ عمرة القضاء
	إلى بني قريظة ومحاصرته أيام	٥١٠	٤٤ غزوة مونة من أرض الشام
٤١٦	٣١ غزوة ذات الرقاع	٥١٧	٤٥ بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحركات
٤٢٨	٣٢ غزوة بني المصطلق من خزاعة : المريسيع	٥١٩	٤٦ غزوة الفتح وما بعث به حاطب لأهل مكة

بقية التصويب الذي في صفحة ٥٢١

صفحة	سطر	خطأ	صواب	صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٩٠	٤	مُقَسِّمًا	مِقْسِمًا	٣٨٨	٤	آمنون	صواب آمنوني
٢٩٤	٧	عبيد الله	عبد الله	٢٩٢ (طبعت خطأ ٤٩٢)	١٥	مجيبين	مجيبين
٣٠٨	١٧	سعيد	سعد	٤٠٣	٤	تملك	تملك
٣١١	٢٤	اليث	اليث	٤٠٥	١	النبي	النبي
٣١٣	٢٨	الخدري	الخدري	٤١٦	٢٥	القطان	القطان
٣١٥	١٦	يزيد	يزيد	٤٢٨	٦	وأما بشر	وأما أبو بشر
٣١٧	١٦	شعبة	شعبة	٤٢٨	٧	وحشة	وحشية
٣٢٠	١٠	أبو لبابة .. أن	أبو لبابة .. د . أن	٤٣٥	١٩	وكان في	كان في
٣٢٣	٢٥	عن .. عقبة	عن .. عقبة	٤٥٣	١٢	يريدون	يريدون
٣٢٩	١٢	وأفر	وأفر	٤٥٣	١٦	عروة	عروة
٣٣١	٩	أستعينهم	يستعينهم	٤٦٤	١٣	حدثنا حاتم	حدثنا قتيبة حدثنا حاتم
٣٣٥	٢٣	إنا	إنما	٤٦٤	١٥	جهه	جهه
٣٥٠	٢٢	وعمر بنت	وعمر بنت	٤٧٠	٢١	ابن أبي زياد	ابن زياد
٣٦١	٢٣	حديثه	حديثه	٤٧١	١٩	خيبر	حديثنا
٣٧٥	١٣	بن عمر	بن عمرو	٤٧٩	١٥	الجزامى	الحراني
٣٧٨	٢٠	جد	جد	٥١١	٤١	تنزلنه	لتنزلنه
٣٨٧	٢٨	فانطلق	فانطلق	٥١٦	١٦	[ الحديث الخ	ينقل إلى السطر ١٥
				٥١٨	١٣	بعينها	لعله د بقيتها



# فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفرنس أنجي بأسماء كتب صحيح البخاري

تراوَّله تصحيحاً وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسق الطبعة والخطوط  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باخراجه وصححه وأشرف على طبعه  
محب الدين الخطيب

تم كسبه وأبراهه وأمازيه  
محمَّد فؤاد عبد الباقي

الجزء الثامن

دار المعرفة

بيروت - لبنان



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٧ - باب غزوة الفتح في رمضان

٤٢٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **حدثني** عُمَيْلٌ عن ابن شهاب قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس أخبره « أن رسول الله ﷺ غزا غزوة الفتح في رمضان » . قال رَسَمْتُ ابنَ المسيب يقول مثل ذلك . وعن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله أخبره أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « صام رسول الله ﷺ ، حتى إذا بلغَ الكَدِيدَ ، الماء الذي بين كَدِيدٍ وَعُفَانَ أَفْطَرَ ، فلم يَزَلْ مُفْطِرًا حَتَّى انْسَلَخَ الشَّهْرُ »

٤٢٧٦ - **حدثني** محمود أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر أخبرني الزُّهْرِيُّ عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عباس رضي الله عنهما « أن النبي ﷺ خرج في رمضان من المدينة ومعه عشرة آلاف ، وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة ، فسار هو ومن معه من المسلمين إلى مكة ، يصوم ويصومون حتى بلغَ الكَدِيدَ - وهو ماء بين عُفَانَ وَقَدِيدَ - أَفْطَرَ وَأَفْطَرُوا » قال الزُّهْرِيُّ : وإنما يؤخذ من أمر النبي ﷺ الْآخِرُ فَالْآخِرُ

٤٢٧٧ - **حدثنا** مَيْشُ بْنُ الْوَلِيدِ **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ في رمضان إلى حُنَيْنٍ وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ : فِصَائِمٌ وَمُفْطِرُونَ . فلما استوى على راحلته دعا باناء من ابن أُمِّ مَاءٍ فوضَّعَهُ على راحلته - أو على راحلته - ثم نظرَ إلى النَّاسِ ، فقال لِلْفُطْرَيْنِ للصَّوَامِ : أَفْطَرُوا »

٤٢٧٨ - وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « خرج النبي ﷺ عامَ الفتح » . وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٤٢٧٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** جرير عن منصور عن مجاهد عن طاووس عن ابن عباس قال « سافر رسول الله ﷺ في رمضان ، فصام حتى بلغَ عُفَانَ ، ثم دعا باناء من ماء فشربَ نهارًا لِيَرَاهُ النَّاسُ فَأَفْطَرَ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ » . قال : وكان ابن عباس يقول « صام رسول الله ﷺ في الصَّغَرِ وَأَفْطَرَ ، فمن شاء صام ومن شاء أَفْطَرَ »

**قوله** (باب غزوة الفتح في رمضان) أى كانت في رمضان سنة ثمان من الهجرة ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصيام في الكلام على حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب ، وقد تقدم هناك أنهم خرجوا من المدينة لعشر مضين من رمضان ، وزاد ابن إسحق عن الزهري بهذا الاسناد أنه **عليه السلام** استعمل على المدينة أبا رهم المغازي . **قوله** (قال وسمعت ابن المسيب يقول مثل ذلك) قائل ذلك هو الزهري ، وهو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** (وحن عبيد الله بن عبد الله) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقد تقدم بيان ذلك أيضا في الصيام . وبين البيهقي من طريق عاصم بن علي عن الليث ما حذفه البخاري منه فانه ساقه الى قوله « وسمعت سعيد بن المسيب يقول مثل ذلك » وزاد « لا أدري أخرج في شعبان فاستقبله رمضان ، أو خرج في رمضان بعد ما دخل ، غير أن عبيد الله بن عبد الله أخبرني ، فذكر ما ذكره البخاري ، لحذف البخاري منه التردد المذكور . ثم أخرج البيهقي من طريق ابن أبي حفصة عن الزهري بهذا الاسناد قال وصحب رسول الله **عليه السلام** مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان ، ثم ساقه من طريق معمر عن الزهري وبين أن هذا القدر من قول الزهري وأن ابن أبي حفصة أدرجه ، وكذا أخرجه يونس عن الزهري ، وروى أحمد باسناد صحيح من طريق قرعة بن يحيى عن أبي سعيد قال « خرجنا مع النبي **عليه السلام** عام الفتح لليلتين خلتا من شهر رمضان ، وهذا يدفع التردد الماضي ويعين يوم الخروج ، وقول الزهري يعين يوم الدخول ويهبط أنه أقام في الطريق اثني عشر يوما . وأما ما قال الواقدي إنه خرج لعشر خلون من رمضان فليس بقوى لمخالفته ما هو أصح منه ، وفي تعيين هذا التاريخ أقوال أخرى : منها عند مسلم « لست عشرة ، ولاحد « ثمان عشرة ، وفي أخرى « اثني عشرة ، والجمع بين هاتين يحمل إحداهما على ما مضى والآخرى على ما بقي ، والذي في المغازي : دخل التسع عشرة مضت ، وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر . ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة . وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن إسحق عن جماعة من مشايخه أن الفتح كان في عشر بقين من رمضان ، فإن ثبت حل على أن مراده أنه وقع في العشر الأوسط ، قبل أن يدخل العشر الأخير . **قوله** في الطريق الثانية (ومعه عشرة آلاف) أى من سائر القبائل . وفي مرسل عروة عند ابن إسحق وابن عائد « ثم خرج رسول الله **عليه السلام** في اثني عشر ألفا من المهاجرين والأنصار وأسلم وغفار ومزينة وجهينة وسالم ، وكذا وقع في « الاكليل ، و « شرف المصطفى ، ويجمع بينهما بأن العشرة آلاف خرج بها من المدينة ثم تلاحق بها الألفان . وسيأتي تفصيل ذلك في مرسل عروة الذي بعد هذا . **قوله** ( وذلك على رأس ثمان سنين ونصف من مقدمه المدينة ) هكذا وقع في رواية معمر ، وهو وهم ، والصواب على رأس سبع سنين ونصف ، وإنما وقع الوهم من كون غزوة الفتح كانت في سنة ثمان ، ومن أثناء ربيع الأول الى أثناء رمضان نصف سنة سواء ، فالنحرير أنها سبع سنين ونصف ويمكن توجيه رواية معمر بأنه بناء على التاريخ بأول السنة من المحرم ، فإذا دخل من السنة الثانية شهران أو ثلاثة أطلق عليها سنة مجازا من تسمية البعض باسم الكل ، ويقع ذلك في آخر ربيع الأول ، ومن ثم الى رمضان نصف سنة . أو يقال كان آخر شعبان تلك السنة آخر سبع سنين ونصف من أول ربيع الأول ، فلما دخل رمضان دخل سنة أخرى . وأول السنة يصدق عليه أنه رأسها فيصح أنه رأس ثمان سنين ونصف ، أو أن رأس الثمان كان أول ربيع الأول وما بعده نصف سنة . **قوله** ( يصوم ويصومون ) تقدم شرحه في كتاب الصيام . **قوله** في رواية ( خالد ) هو الخذاء

( عن عكرمة عن ابن عباس خرج رسول الله ﷺ في رمضان الى حنين ) استشكله الإسماعيلي بأن حنيناً كانت بعد الفتح فيحتاج الى تأمل ، فانه ذكر قبل ذلك أنه خرج من المدينة الى مكة ، وكذا حكى ابن التين عن الداودي أنه قال : الصواب أنه خرج الى مكة ، أو كانت « خير » فتصحفت . قلت : وحله على خير مردود ، فان الخروج اليها لم يكن في رمضان ، وتأيله ظاهر فان المراد بقوله « الى حنين » أي السق وقعت عقب الفتح لأنها لما وقعت أثرها أطلق الخروج اليها . وقد وقع نظير ذلك في حديث أبي هريرة الآتي قريباً . وبهذا جمع المحب الطبري . وقال غيره : يجوز أن يكون خرج الى حنين في بقية رمضان قاله ابن التين . ويمكر عليه أنه خرج من المدينة في عاشر رمضان فقدم مكة وسطه وأقام بها تسعة عشر كما سيأتي . قلت : وهذا الذي جزم به معترض ، فان ابتداء خروجه يختلف فيه كما مضى في آخر الغزوة من حديث ابن عباس ، فيسكون الخروج الى حنين في شوال . **قوله** في هذه الرواية ( دعا باناء من ابن أوماء ) في رواية طاوس عن ابن عباس آخر الباب « دعا باناء من ماء فشرب نهارة » الحديث . قال الداودي : يحتمل أن يكون دعا بهذا مرة وبهذا مرة . قلت : لا دليل على التعدد ، فان الحديث واحد والقصة واحدة ، وإنما وقع الشك من الراوي فقدم عليه رواية من جزم ، وأبعد ابن التين فقال : كانت قصتان إحداهما في الفتح والأخرى في حنين . **قوله** ( فقال المفطرون للصوم أفطروا ) كذا لا في ذكر وتفيره « للصوم » ، بألف وكلاهما جمع صائم . وفي رواية الطبري في تهذيبه « فقال المفطرون للصوم أفطروا يا عصاة » . **قوله** ( وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر ) وصلة أحمد بن حنبل عنه وبقية « خرج النبي ﷺ عام الفتح في شهر رمضان فصام حتى مر بغدير في الطريق » الحديث . **قوله** ( وقال حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ) كذا وقع في بعض نسخ أبي زر ، وللاكثر ليس فيه ابن عباس ، وبه جزم الدارقطني وأبو نعيم في المستخرج ، وكذلك وصلة البيهقي من طريق سليمان بن حرب وهو أحد مشايخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة ، فذكر الحديث بطوله في فتح مكة . قال البيهقي في آخر الكلام عليه : لم يجاوز به أيوب عكرمة . قلت : وقد أشرت إليه قبله ، وأن ابن أبي شبة أخرجه هكذا مرسلًا عن سليمان بن حرب به بطوله ، وسأذكر ما فيه من قائمة في أثناء الكلام على شرح هذه الغزوة ، وطريق طاوس عن ابن عباس قد تقدم الكلام عليها في كتاب الصيام أيضا

#### ٤٨ - باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح ؟

٤٢٨٠ - حدثني عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال « لما سار رسول الله ﷺ عام الفتح ، فبلغ ذلك قريباً ، خرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حزام وبنو أمية بن ورقاء يلتصقون بالرسول ﷺ ، فأنبلوا يسرون حتى أنوا مر الظهران ، فآذاهم بشيران كأنها نيران عرفة ، فقال أبو سفيان : ها هذه ؟ أسكانها نيران عرفة . فقال بنو أمية بن ورقاء : نيران بني عمرو . فقال أبو سفيان : عمرو أقل من ذلك . فرآهم ناس من حرس رسول الله ﷺ فأدركهم فأخذوهم ، فأتوا بهم رسول الله ﷺ فأسلم أبو سفيان ، فلما سار قال له ناس : احبس أبا سفيان عند خضم الجبل حتى ينظر إلى المسلمين ، فحبسه العباس ، فجعلت



للقهائل تَمَرُّ مع النبي ﷺ : تَمَرُّ كَتِيبَةٌ كَتِيبَةٌ عَلَى أَبِي سَفِيَانَ ، فَمَرَّتْ كَتِيبَةٌ فَقَالَ : يَا عَبَّاسُ مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : هَذِهِ غِفَارٌ ، قَالَ : مَالِي وَإِنِّغَارٌ . ثُمَّ مَرَّتْ جُهَيْنَةُ ، قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . ثُمَّ مَرَّتْ سَعْدُ بْنُ هُذَيْمٍ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَمَرَّتْ سُلَيْمٌ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ . حَتَّى أَقْبَلَتْ كَتِيبَةٌ لَمْ يَرِ مِثْلَهَا ، قَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قَالَ : هَؤُلَاءِ الْأَنْصَارُ ، عَلَيْهِمْ سَعْدُ بْنُ هُبَادَةَ مَعَهُ الرَايَةُ ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ هُبَادَةَ : يَا أَبَا سَفِيَانَ ، الْيَوْمَ يَوْمُ الْمَلْحَمَةِ ، الْيَوْمَ نُنْصَحِلُ السَّكْبَةَ . فَقَالَ أَبُو سَفِيَانَ : يَا عَبَّاسُ ، حَبِّذَا يَوْمُ الذَّمَّارِ . ثُمَّ جَاءَتْ كَتِيبَةٌ - وَهِيَ أَقْلُ السَّكَائِبِ - فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ ، وَرَايَةُ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، فَلَمَّا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَبِي سَفِيَانَ قَالَ : أَلَمْ نَعْلَمْ مَا قَالَ سَعْدُ بْنُ هُبَادَةَ ؟ قَالَ : مَا قَالَ ؟ قَالَ : قَالَ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ : كَذَبَ سَعْدٌ ، وَلَكِنْ هَذَا يَوْمٌ يُعْظِمُ اللَّهُ فِيهِ السَّكْبَةَ وَيَوْمٌ تُكْشَى فِيهِ السَّكْبَةُ . قَالَ : وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَكِّزَ رَايَتُهُ بِالْحِجُونَ . قَالَ عُرْوَةُ : وَأَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ يَقُولُ لِلزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، هَاهُنَا أَمْرُكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُرَكِّزَ الرَايَةَ ، قَالَ : وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ أَعْلَى مَكَّةَ ، مِنْ كُدَّاءَ ، وَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ كُدَّاءَ ، فَقُتِلَ مِنْ خَيْلِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ رَجُلَانِ : حُبَيْشُ بْنُ الْأَشْتَرِ ، وَكَرْزُ بْنُ جَابِرِ الْقُمَرِيِّ .

**قوله** ( باب أين ركن النبي ﷺ الراية يوم الفتح ) أي بيان المكان الذي ركزت فيه راية النبي ﷺ بأمره . **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة ( عن أبيه قال : لما سار رسول الله ﷺ عام الفتح ) هكذا أورده مرسلًا ، ولم أره في شيء من الطرق من عروة موصولًا ، ومقصود البتخاري منه ما ترجم به وهو آخر الحديث ، فانه موصول من عروة عن نافع بن جبير بن مطعم عن العباس بن عبد المطلب والزبير بن العوام . **قوله** ( فبلغ ذلك قريشا ) ظاهره أنهم بلغهم مسيره قبل خروج أبي سفيان وحكيم بن حزام ، والذي عند ابن إسحق وعند ابن عائذ من مغاذي عروة : ثم خرجوا وقادوا الخيول حتى نزلوا بمر الظهران ولم تعلم بهم قريش . وكذا في رواية أبي سلة عند ابن أبي شيبة أن النبي ﷺ أمر بالطرق لخبست ، ثم خرج ، فقم على أهل مكة الأمر ، فقال أبو سفيان لحكيم بن حزام : هل لك أن تركب إلى أمر لعلنا أن نلقى خبرًا ؟ فقال له بديل بن ورقاء : وأنا معكم ، قالوا : وأنت إن شئت فركبوا . وفي رواية ابن عائذ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : لم يغز رسول الله ﷺ قريشا حتى بعث إليهم ضمرة بنجرهم بين إحدى ثلاث : أن يودوا قنيل خراطة ، وبين أن يبرأوا من حلف بكر ، أو ينفذ إليهم على سواء . فأتاهم ضمرة بنجرهم ، فقال قرظ بن عمرو : لا نودى ولا نبرأ ، ولكننا ننبذ إليه على سواء . فأنصرف ضمرة بذلك . فأرسلت قريش أبا سفيان يسأل رسول الله ﷺ في تجديد العهد ، وكذلك أخرجه مسدد من مرسل محمد بن عباد بن جعفر ، فأنكره الواقدي وزعم أن أبا سفيان إنما توجه مبادرا قبل أن يبلغ المسلمين الخبر ، والله أعلم . وفي مرسل عكرمة عند ابن أبي شيبة ونحوه في مغاذي عروة عند ابن إسحق وابن عائذ : غافقت قريش ، فأنطلق أبو

سفيان الى المدينة فقال لابي بكر : جدد لنا الحلف ، قال : ليس الأمر الى . ثم أتى حرراً فأخاطب له حرراً . ثم أتى قاطمة فقالت له : ليس الأمر الى . قال علياً فقال : ليس الأمر الى . فقال : ما رأيت كاليوم رجل أضل - أي من أبي سفيان - أنت كبير الناس ، جدد الحلف . قال فضرب إحدى يديه على الأخرى وقال : قد أهرت بين الناس . ورجع إلى مكة فقالوا له : ما جئنا بحرب فنحذر ، ولا يصلح فنأمن ، لفظ حكمة وفي رواية عروة : فقالوا له : لعب بك على وإن إختار جوارك لمن عليهم ، فيحتمل أن يكون قوله : بلغ قريشاً ، أي غلب على ظنهم ذلك لا أن مبلغنا بلغهم ذلك حقيقة . **قوله** ( خرجوا يلتسمون الخبر عن رسول الله ﷺ ) في رواية ابن عائد : فبعثوا أبا سفيان وحكيم بن حزام فلقيا بديل بن ورقاء فاستصحباه فخرج مهيماً . **قوله** ( حتى أتوا مر الظهران ) بفتح الميم وتشديد الزاء مكان معروف ، والعامية تقوله بسكون الزاء وزيادة واو ، والظهران بفتح المعجمة وسكون الهاء بلفظ ثنية ظهر ، وفي مرسل أبي سلة : حتى إذا دنوا من ثنية مر الظهران أظلموا - أي دخلوا في الليل - فأشرفوا على الثنية ، فإذا النيران قد أخذت الوادي كله ، وعند ابن إسحق : أن المسلمين أوقدوا تلك الليلة عشرة آلاف نار . **قوله** ( فقال أبو سفيان ما هذه ) أي النيران ( أمكناتها ) جواب قسم محذوف . وقوله ( نيران عرفة ) إشارة إلى ما جرت به عادتهم من إيقاد النيران الكثيرة ليلة عرفة ، وعند ابن سعد أن النبي ﷺ أمر أصحابه في تلك الليلة فأوقدوا عشرة آلاف نار . **قوله** ( فقال بديل بن ورقاء : هذه نيران بني عمرو ) يعني خزاعة ، وعمرو يعني ابن لحي الذي تقدم ذكره مع نسب خزاعة في أول المناقب ( فقال أبو سفيان : عمرو أقل من ذلك ) ومثل هذا في مرسل أبي سلة ، وفي مضاري عروة عند ابن عطاء هكس ذلك وأنهم لما رأوا الأساطيط وسموا أصبيل الخيل فراعهم ذلك فقالوا : هؤلاء بنو كعب - يعني خزاعة ، وكعب أكبر بطون خزاعة - جلست بهم الحرب . فقال بديل : هؤلاء أكثر من بني كعب ما بلغ ناليها هذا . قالوا : فانتجمت موازن أرضنا ، والله ما نعرف هذا أنه هذا المثل صاح الناس . **قوله** ( فرآهم ناس من حرس رسول الله ﷺ فأدركوهم فأخذوهم ) في رواية ابن عائد : وكان رسول الله ﷺ بعث بين يديه خيلاً تقبض الميرون ، وخزاعة على الطريق لا يتركون أحداً يمشي ، فلما دخل أبو سفيان وأصحابه عسكر المسلمين أخذتهم الخيل تحت الليل ، وفي مرسل أبي سلة : وكان حرس رسول الله ﷺ نفراً من الأنصار ، وكان عمر بن الخطاب عليهم تلك الليلة لجأوا بهم إليه فقالوا : جئناك بنفر أخذناهم من أهل مكة ، فقال عمر : والله لو جئتموني بأبي سفيان ما زدتم ، قالوا قد أتيناك بأبي سفيان ، وعند ابن إسحق : أن العباس خرج ليلاً فلقى أبا سفيان وبديلاً ، لحمل أبا سفيان معه على البغلة ورجع أصحابه ، ويمكن الجمع بأن الحرس لما أخذوهم استنقذ العباس أبا سفيان . وفي رواية ابن إسحق : فلما نزل رسول الله ﷺ مر الظهران قال العباس : والله إن دخل رسول الله ﷺ مكة عنوة قبل أن يأخوه فيستأمنوه إنه هلاك قريش ، قال : جلست على بغلة رسول الله ﷺ حتى جئت الأراك فقلت ألعلى أجد بعض الخطابة أو ذا حاجة يأتي مكة فيخبرم ، إذ سمعت كلام أبي سفيان وبديل بن ورقاء ، قال : فعرفت صوته فقلت : يا أبا حنظلة ، فعرف صوتي فقال : أبا الفضل ؟ قلت : نعم . قال : ما الحيلة ؟ قلت : فأركب في عجز هذه البغلة حتى أتى بك رسول الله ﷺ فاستأمنه لك ، قال فركب خلفي ورجع أصحابه ، وهذا مخالف للرواية السابقة أنهم أخذوهم ، ولكن عند ابن عائد : فدخل بديل وحكيم على رسول الله ﷺ فأسلما ، فيحمل قوله : ورجع أصحابه ، أي بعد أن أسلما ، واستمر أبو سفيان عند العباس لأمر رسول الله ﷺ له أن يحبسه

حتى يرى المساكر . ويحتمل أن يكونا رجعا لما التقى العباس بأبي سفيان فاخذهما العسكر أيضا . وفي مغازي موسى ابن عقبة ما يؤيد ذلك ، وفيه : فلقمهم العباس فأجارهم وأدخلهم إلى رسول الله ﷺ ، فأسلم بديل وحكيم ، وتأخر أبو سفيان بإسلامه حتى أصبح ، ويجمع بين ما عند ابن إسحق ومرسل أبي سلمة بأن الحرس أخذوه ، فلما رأوا أبا سفيان مع العباس تركوه معه . وفي رواية عكرمة : فذهب به العباس إلى رسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ في قبة له ، فقال : يا أبا سفيان أسلم تسلم ، قال كيف أصنع باللات والزمى ؟ قال فسمعه عمر فقال : لو كنت خارجا من القبة ما قاتلنا أبدا ، فأسلم أبو سفيان ، فذهب به العباس إلى منزله ، فلما أصبح ورأى مبادرة الناس إلى الصلاة أسلم .

**قوله** ( أحبس أبا سفيان ) في رواية موسى بن عقبة أن العباس قال لرسول الله ﷺ لا آمن أن يرجع أبو سفيان فيكفر ، فأحبسه حتى تراه جنود الله ، ففعل ، فقال أبو سفيان : أغدرا يا بني هاشم ؟ قال العباس : لا وليك لي إليك حاجة فتصبح فتنظر جنود الله للشركين وما أعد الله للشركين ، فحبسه بالمضيقي دون الأراك حتى أصبحوا . **قوله** ( عند عظيم الجبل ) في رواية النسفي والتباسبى بفتح الخاء المعجمة وسكون المهملة وبالجيم والموحدة أى أنف الجبل ، وهي رواية ابن إسحق وغيره من أهل المغازي ، وفي رواية الأكثر بفتح المهملة من اللفظة الأولى وبالخاء المعجمة وسكون التحتانية أى ازدحامها ، وإنما حبسه هناك لكونه مضيقا ليرى الجميع ولا يفوته رؤية أحد منهم . **قوله** ( لجمعت القبائل تمر ) في رواية موسى بن عقبة : وأمر النبي ﷺ مناديا ينادى : لتظهر كل قبيلة ما معها من الأداة والعدة ، وقدم النبي ﷺ المكتائب فرت كتيبة فقال أبو سفيان : يا عباس أفى هذه محمد ؟ قال لا ، قال : فن هؤلاء ؟ قال : قضاة . ثم مرت القبائل فرأى أمرا عظيما أربعه . **قوله** ( كتيبة كتيبة ) بمثناة وزن عظيمة ، وهي القطعة من الجيش ، فعيلة من الكتب بفتح ثم سكون وهو الجمع . **قوله** ( مالى ولغفار . ثم مرت جهينة قال مثل ذلك ) وفي مرسل أبي سلمة : **قوله** ( مالى ولجهينة . قال : هذه جهينة . قال : أى عباس من هؤلاء ؟ قال لا ، قال : فن هؤلاء ؟ قال : حرب قط ، والمذكور في مرسل حروة هذا من القبائل غنار وجهينة وسعد بن هذيم وسليم ، وفي مرسل أبي سلمة من الزيادة أسلم ومزينة ، ولم يذكر سعد بن هذيم وهم من قضاة ، وقد ذكر قضاة عند موسى بن عقبة وسعد بن هذيم المعروف فيها سعد هذيم بالإضافة ، وبصح الآخر على المجاز وهو سعد بن زيد بن ليث بن سود بضم المهملة ابن أسلم بضم اللام ابن الحاف بمهملة وفاء ابن قضاة . وفي سعد هذيم طوائف من العرب ، منهم بنو ضنه بكسر المعجمة ثم نون وبنو عندة وهي قبيلة كبيرة مشهورة ، وهذيم الذى نسب إليه سعد عبد كان رباه فنسب إليه . وذكر الواقدي في القبائل أيضا أشجع وأسلم وتيميا وفزارة . **قوله** ( معه الراية ) أى راية الأنصار ، وكانت راية المهاجرين مع الزبير كاسيأتى . **قوله** ( فنال سعد بن عبادة : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة ) بالخاء المعجمة أى يوم حرب لا يوجد منه غلص ، أى يوم قتل ، يقال لحم فلان فلانا إذا قتله . **قوله** ( اليوم تستحل الكعبة . فقال أبو سفيان : يا عباس حينذا يوم الذمار ) وكذا وقع في هذا الموضع مختصرا ، ومراد سعد بقوله يوم الملحمة يوم المقتلة العظيمى ، ومراد أبي سفيان بقوله يوم الذمار وهو بكسر المعجمة وتخفيف الميم أى الهلاك ، قال الخطابي : تبنى أبو سفيان أن يكون له يد فيحمي قومه ويدفع عنهم . وقيل المراد هذا يوم الغضب للحريم والأهل والانتصار لهم لمن قدر عليه ، وقيل المراد هذا يوم يلزمك فيه حفظي وحمايتي من أن ينالني مكروه . قال ابن إسحق : زعم بعض أهل العلم أن سعدا قال : اليوم يوم الملحمة ، اليوم تستحل الحرمة ، فسمعها رجل من المهاجرين فقال : يا رسول الله ما

آمن أن يكون لسعد في قريش صولة . فقال امل : أدركك غدا الراية منه فكن أنت تدخل بها . قال ابن هشام : الرجل المذكور هو عمر . قلت : وفيه بعد ، لأن عمر كان معروفا بشدة البأس عليهم . وقد روى الأموي في المغازي أن أبا سفيان قال للنبي ﷺ لما حذاه : أمرت بقتل قومك ؟ قال : لا . فذكر له ما قاله سعد بن عباد ، ثم ناشده الله والرحم ، فقال : يا أبا سفيان اليوم يوم المرحمة ، اليوم يعز الله قريشا . وأرسل إلى سعد فأخذ الراية منه فدفعها إلى ابنه قيس . وعند ابن عساکر من طريق أبي الزبير عن جابر قال : لما قال سعد بن عباد ذلك عارضت امرأة من قريش رسول الله ﷺ فقالت :

يا نبي الهدى اليك لجأ سحى قريش ولات حين لجأ

حين ضاقت عليهم سمة الأثر من وعادهم إله السماء

إن سعدا يريد قاصية الظهر بأهل الحجون والبطحاء

فلما سمع هذا الشعر دخلته رافة لهم ورحمة ، فأمر بالراية فأخذت من سعد ودفعت إلى ابنه قيس . وعند أبي يعلى من حديث الزبير ، أن النبي ﷺ دفعها إليه ، فدخل مكة بلواين ، وإسناده ضعيف جدا ، لكن جزم موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري أنه دفعها إلى الزبير بن العوام ، وهذه ثلاثة أقوال فيمن دفعت إليه الراية التي نزع من سعد . والذي يظهر في الجمع أن عليا أرسل بنزعها ، وأن يدخل بها ، ثم خشي تغير خاطر سعد فأمر بدفعها لابنه قيس ، ثم إن سعدا خشي أن يقع من ابنه شيء ينكره النبي ﷺ فسأل النبي ﷺ أن يأخذها منه فيمنعها عن الزبير . وهذه القصة الأخيرة قد ذكرها البزار من حديث أنس بإسناد على شرط البخاري وانقطعت عن قيس في مقدمة النبي ﷺ لما قدم مكة ، فحكاهم سعد النبي ﷺ أن يصرفه عن الموضع الذي فيه مخافة أن يقدم على شيء ، فصرفه عن ذلك ، والشعر الذي أعدته المرأة ذكر الواقدي أنه اضطرار من الخطاب الفهمي ، وكأنه أرسل به المرأة ليكون أبلغ في المعاطفة عليهم ، وسيأتي في حديث الباب أن أبا سفيان شكى إلى النبي ﷺ ما قال سعد فقال وكذب سعد ، أى أخطأ . وذكر الأموي في المغازي أن سعد بن عباد لما قال : اليوم تستحل الحرم ، اليوم أذل الله قريشا ، أخذني رسول الله ﷺ أبا سفيان لما مر به فناداه : يا رسول الله أمرت بقتل قومك - وذكر له قول سعد بن عباد - ثم قال له : أنشدك الله في قومك ، فأنت أبر الناس وأوصلهم ، فقال : يا أبا سفيان ، اليوم يوم المرحمة ، اليوم يعز الله فيه قريشا . فأرسل إلى سعد فأخذ اللواء من يده فجعله في يد ابنه قيس ، . قوله ( ثم جاءت كتيبة وهي أقل الكتائب ) أى أقلها عددا ، قال عياض : وقع للجميع بالقاف ، ووقع في الجمع للحميدي د أجل ، بالجم وهو أظهر ، ولا يبعد صحة الأولى لأن عدد المهاجرين كان أقل من عدد غيرهم من القبائل . قوله ( وراية النبي ﷺ مع الزبير بن العوام ، فلما مر رسول الله ﷺ بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عباد ) لم يكتف أبو سفيان بما دار بينه وبين العباس حتى شكى للنبي ﷺ . قوله ( فقال كذب سعد ) فيه إطلاق الكذب على الاخبار بغير ما سيقع ولو كان قائله بناء على غلبة ظنه وقوة القرينة . قوله ( يوم يعظم فيه الكعبة ) يشير إلى ما وقع من إظهار الاسلام وأذان بلال على ظهرها وغير ذلك مما أزيل عنها بما كان فيها من الاصنام ومحو ما فيها من الصور وغير ذلك . قوله ( ويوم تكسى فيه الكعبة ) قيل إن قريشا كانوا يكسون الكعبة في رمضان فصادف ذلك اليوم ، أو المراد باليوم الزمان كما قال

يوم الفتح ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه هو الذي يكسوها في ذلك العام ، ووقع ذلك . **قوله** ( وأمر رسول الله ﷺ أن تركز رايته بالحجون ) بفتح المهملة وضم الجيم الخفيفة هو مكان معروف بالقرب من مقبرة مكة . ( قال عروة طائبرني نافع بن جبير بن مطعم قال سمعت العباس يقول للزبير بن العوام : يا أبا عبد الله ، ههنا أمرك رسول الله ﷺ أن تركز الراية ) وهذا السياق يوم أن نافعا حضر المقالة المذكورة يوم فتح مكة ، وليس كذلك فإنه لا صحبة له ، وإسكنه محمول عندي على أنه سمع العباس يقول للزبير ذلك بعد ذلك في حجة اجتمعوا فيها إما في خلافة عمر أو في خلافة عثمان ، ويحتمل أن يكون التقدير : سمعت العباس يقول قلت للزبير الخ لحذفت د قلت ، . **قوله** ( قال وأمر رسول الله ﷺ ) القائل ذلك هو عروة وهو من بقية الخبر ، وهو ظاهر الإرسال في الجميع إلا في القدر الذي صرح عروة بسماحه له من نافع بن جبير ، وأما باقيه فيحتمل أن يكون عروة تلقاه عن أبيه ، أو عن العباس فإنه أدركه وهو صغير ، أو جمعه من نقل جماعة له بأسانيد مختلفة وهو الراجح . **قوله** ( وأمر النبي ﷺ يومئذ خالد بن الوليد أن يدخل من أعلى مكة من كداء ) أي بالمدة ؛ ودخل النبي ﷺ من كداء أي بالقعر ، وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة الآتية أن خالدا دخل من أسفل مكة والنبي ﷺ من أعلاها ، وكذا جزم ابن إسحق أن خالدا دخل من أسفل ودخل النبي ﷺ من أعلاها وضربت له هناك قبة ، وقد ساق ذلك موسى بن عقبة سياقا واضحا فقال : وبعث رسول الله ﷺ الزبير بن العوام على المهاجرين وخيلهم وأمره أن يدخل من كداء من أعلى مكة ، وأمره أن يفرز رايته بالحجون ولا يبرح حتى يأتيه ، وبعث خالد بن الوليد في قبائل قضاة وسليم وغيرهم وأمره أن يدخل من أسفل مكة وأن يفرز رايته عند أدنى البيوت ، وبعث سعد بن عباد في كتيبة الانصار في مقدمة رسول الله ﷺ وأمرهم أن يكفوا أيديهم ولا يقاتلوا إلا من قاتلهم ، وعند البيهقي بأسناد حسن من حديث ابن عمر قال لما دخل رسول الله ﷺ عام الفتح رأى النساء يلطنن وجوه الخيل بالحر ، فتبسم إلى أبي بكر فقال : يا أبا بكر كيف قال حسان ؟ فأئشده قوله :

هدمت بنيني إن لم تروها      تأثير النقع موعدها كداء

يئاذعن الأسنة مسرجات      يلطنن بالخمر النساء

فقال : أدخلوها من حيث قال حسان ، . **قوله** ( فقتل من خيل خالد بن الوليد رضى الله عنه يومئذ رجلان : حبش ) بمهمله ثم موحدة ثم معجمة ، وعند ابن إسحق بمعجمة ونون ثم مهملة مصغر ( ابن الأشعر ) وهو لقب ، واسمه خالد بن سعد بن منقذ بن ربيعة بن أخزم الخزاعي ، وهو أخو أم معبد التي مر بها النبي ﷺ مهاجرا . وروى الجوفى والطبراني وآخرون قصتها من طريق حزام بن هشام بن حبيب عن أبيه عن جده ، وعن أحمد وحدثنا موسى بن داود حدثنا حزام بن هشام بن حبيب قال : شهد جدى الفتح مع رسول الله ﷺ ، . **قوله** ( وركز ) بضم الكاف وسكون الواو بعدها زاي هو ابن جابر بن حنبل بمهملتين بكسر ثم سكون ابن الأحب بمهمله مفتوحة وموحدة مشددة بن حبيب الفهرى ، وكان من رؤساء المشركين ، وهو الذى أغار على سرح النبي ﷺ في غزوة بدر الأولى ، ثم أسلم قديما ، وبعثه النبي ﷺ في طلب المرتدين . وذكر ابن إسحق أن هذين الرجلين سلكا طريقا فشدوا عن عسكر خالد فقتلها المشركون يومئذ . وذكر ابن إسحق أن أصحاب خالد لقوا ناسا من قريش ، منهم سبيل بن عمرو وصفوان بن أمية كانوا تجمعوا بالخدمة بالخاء المعجمة والنون مكان أسفل مكة ليقاتلوا المسلمين ، فناوشوهم

شيئا من القتال ، فقتل من خيل خالد مسلمة بن الميلاء الجهني ، وقتل من المشركين اثنا عشر رجلا أو ثلاثة عشر وانهزموا ، وفي ذلك يقول حماس بن قيس بن خالد البكري - قال ابن هشام : ويقال هي للبرعاش الهذلي - يخاطب امرأته حين لامته على الفرار من المسلمين :

إنك لو شهدت يوم الخندمة إذ فر صفوان وفر عكرمه  
واستقبلتنا بالسيوف المسلمة يقطعن كل ساعد وجمعه  
ضربا فلا يسمع إلا غمغه لم تنطفي في القوم أدنى كلمة

وعند موسى بن عقبة : واندفع خالد بن الوليد حتى دخل من أسفل مكة وقد تجمع بها بنو بكر وبنو الحارث بن عبد مناة وناس من هذيل ومن الاحابيش الذين استنصرت بهم قريش ، فقاتلوا خالدا ، فقاتلهم ، فانهزموا وقتل من بني بكر نحو عشرين رجلا ومن هذيل ثلاثة أو أربعة ، حتى انتهى بهم القتال الى الجوزة الى باب المسجد حتى دخلوا في الدور ، وارتفعت طائفة منهم على الجبال ، وصاح أبو سفيان : من أغلق بابي وكف يده فهو آمن ، قال : ونظر رسول الله ﷺ الى البارقة فقال : ما هذا وقد نهيت عن القتال ؟ فقالوا : نظن أن خالدا قاتل وبدى بالقتال فلم يكن له بد من أن يقاتل ، ثم قال : وقال رسول الله ﷺ بعد أن أطمان لخالد بن الوليد : لم قاتلت وقد نهيتك عن القتال ؟ فقال : هم بدءونا بالقتال ووضعوا فينا السلاح ، وقد كففت يدي ما استطعت . فقال : قضاء الله خير ، وذكر ابن سعد أن عدة من أصيب من السكفار أربعة وعشرون رجلا ، ومن هذيل خاصة أربعة ، وقيل بمجموع من قتل منهم ثلاثة عشر رجلا . وروى الطبراني من حديث ابن عباس قال : خطب رسول الله ﷺ فقال : إن الله حرم مكة ، الحديث ، فقيل له : هذا خالد بن الوليد يقتل ، فقال : قم يا فلان فقل له فليرفع القتال ، فأناه الرجل فقال له : إن نبي الله يقول لك اقتل من قدرت عليه ، فقتل سبعين ثم اعتذر الرجل اليه ، فسكت ، قال : وقد كان رسول الله ﷺ أمر امرأه أن لا يقتلوا إلا من قاتلهم ، غير أنه أهدر دم نفر سماهم . وقد جمعت أسماء من مفرقات الاخبار وهم : عبد العزى بن خطل ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وعكرمة بن أبي جهل ، والحويرث بن نقيد بنون وقاف مصفر ، ومقيس بن صبابه بمهمة مضمومة وموحدين الأولى خفيفة ، وهبار بن الأسود ، وقينتان كانتا لابن خطل كانتا تغنيان بهجو النبي ﷺ ، وسارة مولاة بني المطلب وهي التي وجد معها كتاب حاطب . فلما ابن أبي سرح فكان أسلم ثم ارتد ثم شفع فيه عثمان يوم الفتح الى النبي ﷺ فخن دم وقيل لإسلامه . وأما عكرمة ففر الى اليمن فتبعت امرأته أم حكيم بنت الحارث بن هشام فرجع معها بأمان من رسول الله ﷺ . وأما الحويرث فكان شديد الأذى لرسول الله ﷺ بمكة فقتله على يوم الفتح . وأما مقيس بن صبابه فكان أسلم ثم عدا على رجل من الأنصار فقتله ، وكان الأنصاري قتل أخاه هشاما خطأ ، فجاء مقيس فأخذ الدية ثم قتل الأنصاري ثم ارتد ، فقتله نائلة بن عبد الله يوم الفتح . وأما هبار فكان شديد الأذى للمسلمين وعرض لزيّن بن رسول الله ﷺ لما هاجرت فنخس بعيرها فأسقطت ، ولم يزل ذلك المرض بها حتى ماتت ، فلما كان يوم الفتح بعد أن أهدر النبي ﷺ دمه أعلن بالاسلام فقبل منه فغفا عنه . وأما القينتان فاسمهما فرثى وقرينة ، فاستؤمن لإحدهما فأسلت وقتلت الأخرى . وأما سارة فأسلت وعاشت الى خلافة عمر . وقال الحميدي : بل قتلت . وذكر أبو معشر فيمن أهدر دمه الحارث بن طلحة الخزاعي قتله على . وذكر غير ابن إسحق أن فرثى هي التي أسلمت وأن قرينة قتلت .

وذكر الحاكم أيضا عن أحمد بن محمد بن زهير وقصته مشهورة ، وقد جاء بعد ذلك وأسلم ومدح . وروى عن حرب وقد تقدم شأنه في غزوة أحد . وهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان وقد أسلمت . وأرنب مولاة ابن خطل أيضا قتلت . وأم سعد قتلت فيما ذكر ابن إسحق فكلت العدة ثمانية رجال وست نسوة . ويحتمل أن تكون أرنب وأم سعد هما القينتان المختلف في اسمهما أو باعتبار السكنية واللقب . قلت : وصيأتي في حديث أفس في هذا الباب ذكر ابن خطل . وروى أحمد ومسلم والنسائي عن طريق عبد الله بن رباح عن أبي هريرة قال : « أقبل رسول الله ﷺ ، وقد بعث على إحدى الجنبتين خالد بن الوليد وبعث الزبير على الأخرى وبعث أبا عبيدة على الحسر - بعث المهمة لتشديد السنين المهمة أي الذين بغير سلاح - فقال لي : يا أبا هريرة اهتف لي بالأنصار ، فنهض بهم فجاءوا فأطافوا به ، فقال لهم : أترون إلى أوباش قريش وأتباعهم ؟ ثم قال بإحدى يديه على الأخرى : احصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفاء . قال أبو هريرة : فانطلقنا فما نشاء أن تقتل أحدا منهم إلا قتلناه ، فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول الله أصبحت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم . قال فقال رسول الله ﷺ : من أغلق بابيه فهو آمن ، وقد تمسك بهذه القصة من قال إن مكة فتحت عنوة وهو قول الأكثر ، وعن الشافعي ورواية عن أحد أنها فتحت صلحا لما وقع هذا التأمين ، وإضافة الدبر إلى أهلها ، ولأنها لم تقسم ، ولأن الغنائم لم يملكوا دورها وإلا لجاز إخراج أهل الدبر منها . وحجة الأوابين ما وقع من التصريح من الأمر بالقتال ووقوعه من خالد بن الوليد ، وبتصريحه ﷺ بأنها أحلت ساعة من نهار ، ونهيه عن التأسي به في ذلك . وأجابوا عن ترك القسمة بأنها لا تستلزم عدم العنوة فقد فتحت البلد عنوة ويمن على أهلها ويترك لهم دورهم وغنائمهم ، لأن قسمة الأرض المغنومة ليست متفقا عليها ، بل الخلاف ثابت عن الصحابة فمن بعدهم ، وقد فتحت أكثر البلاد عنوة فلم تقسم وذلك في زمن عمر وعثمان مع وجود أكثر الصحابة ، وقد زادت مكة عن ذلك بأمر يمكن أن يدعى اختصاصها به دون بقية البلاد : وهي أنها دار النسك ومقعد الخلق ، وقد جعلها الله تعالى حرما سواء العا كلف فيه والباد . وأما قول النووي احتج الشافعي بالأحاديث المشهورة بأن النبي ﷺ صالحهم بمر الظهران قبل دخول مكة ففيه نظر ، لأن الذي أشار إليه إن كان مراده ما وقع له من قوله ﷺ : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن » كما تقدم وكذا « من دخل المسجد » كما عند ابن إسحق فإن ذلك لا يسمى صلحا إلا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكف عن القتال ، والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في أن قريشا لم يلزموا ذلك لأنهم استعدوا للحرب كما ثبت في حديث أبي هريرة عند مسلم : « ان قريشا وبشت أوباشا لها وأتباعا فقالوا : نقدم هؤلاء ، فإن كان لهم شيء كنا معهم ، وإن أصيبوا أعطيناهم الذين سألنا . فقال النبي ﷺ : أترون أوباش قريش ؟ ثم قال بإحدى يديه على الأخرى أي احصدوهم حصدا حتى توافوني على الصفاء . قال فانطلقنا فما نشاء أن تقتل أحدا الا قتلناه ، وإن كان مراده بالصلح وقوع عقد به فهذا لم ينقل ولا أظنه عني إلا الاحتمال الأول وفيه ما ذكرته . وتمسك أيضا من قال إنه مهم بما وقع عند ابن إسحق في سياق قصة الفتح : فقال العباس لعلي أجد بعض الخطابة أو صاحب ابن أو ذا حاجة يأتي مكة فيخبرهم بمكان رسول الله ﷺ ليخرجوا إليه فيستأمنوه قبل أن يدخلها عنوة . ثم قال في القصة بعد قصة أبي سفيان : « من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن أغلق عليه بابيه فهو آمن ، فتفرق الناس إلى دورهم وإلى المسجد . وعند موسى ابن عقبة في المغازي - وهي أصح ما صنف في ذلك عند الجماعة - ما نصه : « ان أبا سفيان وحكيم بن حزام قالا :

يارسول الله كنت حقيقا أن نجعل عدتك وكيدك هوازن ، فانهم أبعد رحا وأشد عداوة ، فقال : إني لأرجو أن يجمعها الله لي : فتح مكة وإعزاز الاسلام بها ، وهزيمة هوازن وغنيمة أموالهم . فقال أبو سفيان وحكيم : قاذع الناس بالآمان ، أرايت إن اعتزلت فريش فكفت أيديها آثمون هم ؟ قال : من كف يده وأغلق داره فهو آمن . قالوا : فاجلسنا نؤذن بذلك فيهم : قال : انطلقوا ، فن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن دخل دار حكيم فهو آمن ، ودار أبي سفيان باعلى مكة ودار حكيم بأسفلها . فلما توجهوا قال العباس : يارسول الله إني لا آمن أبا سفيان أن يرتد ، فرده حتى تربيته جنود الله . قال : أفعل ، فذكر القصة ، وفي ذلك تصريح بعدم التأمين ، فكان هذا أمانا منه لكل من لم يقاتل من أهل مكة ، فمن ثم قال الشافعي : كانت مكة معاونة ولم يكن فتحها عنوة ، والآمان كالصالح . وأما الذين تعرضوا للقتال أو الذين استثنوا من الآمان وأمر أن يقتلوا ولو تعلموا بأستار الكعبة فلا يستلزم ذلك أنها فتحت عنوة . ويمكن الجمع بين حديث أبي هريرة في أمره عليه السلام باقتتال ربين حديث الباب في تأمينه عليه السلام لهم بأن يكون التأمين على بشرط وهو ترك فريش المجاهرة بالقتال ، فلما تفرقوا إلى دورهم ورضوا بالتأمين المذكور لم يستلزم أن أوياهم الذين لم يقبلوا ذلك وقتلوا خالد بن الوليد ومن معه فقاتلهم حتى قتلهم وهزمهم أن تكون البلدة فتحت عنوة ، لأن العبرة بالأصول لا بالتابع وبالأكثر لا بالأقل ، ولا خلاف مع ذلك أنه لم يجر فيها قسم غنيمة ولا سبي من أهلها من يشارك في القتال أحد ، وهو ما يؤيد قول من قال لم يكن فتحها عنوة . وعند أبي داود بإسناد حسن عن جابر أنه سئل : هل غنمتم يوم الفتح شيئا ؟ قال : لا ، وجنبحت طائفة - منهم الماوردي - إلى أن بعضها فتح عنوة لما وقع من قصة خالد بن الوليد المذكورة ، فقرر ذلك الحاكم في الألائل . والحق أن صورة فتحها كان عنوة ومعاملة أهلها معاملة من دخلت بأمان ، ومنع جمع منهم السهل ترتب عدم قسمتها وجواز بيع دورها وإجارتها على أنها فتحت صلحا ، أما أولا فلأن الإمام غير في قسمة الأرض بين الغانمين إذا انتزعت من الكفار وبين ابقائها ونفا على المسلمين ، ولا يلزم من ذلك منع بيع الدور وإجارتها . وأما ثانيا فقال بعضهم : لا تدخل الأرض في حكم الأموال ، لأن من مضى كانوا إذا غلبوا على الكفار لم يضمنوا الأموال ، فتتوزل النار فتأكلها وتصبح الأرض عموما لهم كما قال الله تعالى ﴿ ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ﴾ الآية . وقال ﴿ وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الأرض ومغاربها ﴾ الآية . والمسألة مشهورة فلا نطيل بها هنا ، وقد تقدم كثير من مباحث دور مكة في باب توريث دور مكة ، من كتاب الحج

٤٢٨١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه عن معاوية بن قرة قال « سمعتُ عبدَ الله بن مُعَفَّل يقول : رأيتُ رسولَ الله ﷺ يومَ فتحِ مكةَ على ناقتهِ وهو يقرأُ سورةَ الفتحِ بِرَجْعٍ وقال : لولا أن يجتمعَ الناسُ حولي لرَجَعْتُ كما رجعتُ »

[ الحديث ٤٢٨١ - أمارته في : ٤٨٣٥ ، ٥٠٣٤ ، ٥٠٤٧ ، ٧٥٤٠ ]

٤٢٨٢ - **حدثنا** سليمان بن عبد الرحمن **حدثنا** سعدان بن يحيى **حدثنا** محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن علي بن حسين عن هرو بن هيمان « عن أسامة بن زيد أنه قال زمن الفتح : يارسول الله ، أين تنزلُ غدا ؟ قال النبي ﷺ : وهل ترك لنا عقيلٌ من منزل ؟ »



٤٢٨٣ - ثم قال : لا يرث المؤمن الكافر ، ولا الكافر المؤمن . قيل للزهري : ومن ورث أبا طالب ؟ قال : ورثه عقيل وطالب . وقال معمر عن الزهري : أين نزل غدا ؟ في حجته . ولم يقل يونس حجته ولا زمن الفتح .

٤٢٨٤ - حدثنا أبو البكانة حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر .

٤٢٨٥ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعد أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : حين أراد حنيفاً : منزلنا غداً إن شاء الله بخيف بني كنانة ، حيث تقاسموا على الكفر .

ثم ذكر المصنف في الباب بعد هذا ستة أحاديث : الحديث الاول ، قوله ( حدثنا أبو الوليد ) كذا في الأصول ، وزعم خاتم أنه وقع بدله سليمان بن حرب . قوله ( عن معاوية بن قرة ) في رواية حجاج بن منهال عن شعبة ، أخبرنا أبو إياس ، أخرجه في فضائل القرآن ، وأبو إياس هو معاوية بن قرة . قوله ( وهو يقرأ سورة الفتح ) زاد في رواية آدم عن شعبة في فضائل القرآن ، قراءة لينسة . قوله ( يرجع ) بتشديد الجيم ، والترجيع ترديد القارىء الحرف في الحلق . قوله ( وقال : لولا أن تجتمع الناس ) القائل هو معاوية بن قرة راوى الحديث ، بين ذلك مسلم بن إبراهيم في روايته لهذا الحديث عن شعبة ، وهو في تفسير سورة الفتح وفي أواخر التوحيد من رواية شعبة عن شعبة في هذا الحديث نحوه وأتم منه ، وألفظه : ثم قرأ معاوية يحكى قراءة ابن مغفل وقال : لولا أن تجتمع الناس عليكم لرجعت كما رجعت ابن مغفل يحكى النبي ﷺ . فقلت لمعاوية : كيف ترجيعه ؟ قال : أأ ثلاث مرات ، ولعالم في ذلك ، من رواية وهب بن جرير عن شعبة ، وأقرأت بذلك اللحن الذي قرأه النبي ﷺ . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا سليمان بن عبد الرحمن ) هو المعروف بابن بنت شرحبيل وسعدان بن يحيى هو سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق ، وسعدان لقبه ، وهو صدوق . وأشار الدارقطني الى لينه . وما له في البخارى سوى هذا الموضع . وشيخه محمد بن أبي حفصة ، واسم أبي حفصة ميسرة ، بصري يكنى أبا سلمة ، صدوق . ضعفه النسائي . وما له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في الحج قرنه فيه بغيره . قوله ( انه قال زمن الفتح : يا رسول الله أين نزل غدا ؟ ) تقدم شرحه مستوفى في باب توريث دور مكة ، من كتاب الحج . قوله ( قيل للزهري : من ورث أبا طالب ) السائل عن ذلك لم أقف على اسمه قوله ( ورثه عقيل وطالب ) ، تقدم في الحج من رواية يونس عن الزهري بلفظ : وكان عقيل ورث أبا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئاً لانهما كانا مسلمين . وكان عقيل وطالب كافرين انتهى . وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في أوائل الاسلام ، لأن أبا طالب مات قبل الهجرة . ويحتمل أن تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه أبو طالب ، وكان أبو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي ﷺ لانه

كان شقيقه وكان النبي ﷺ عند أبي طالب بعد موت جده عبد المطلب ، فلما مات أبو طالب ثم وقعت الهجرة ولم يسلم طالب وتأخر إسلام عقيل استوليا على ما خلف أبو طالب ، ومات طالب قبل بدر وتأخر عقيل ، فلما تقرر حكم الاسلام بترك توريث المسلم من الكافر استمر ذلك بيد عقيل فأشار النبي ﷺ الى ذلك ، وكان عقيل قد باع تلك الدور كلها . واختلف في تقرير النبي ﷺ عقيل هل ما يخصه هو . فقيل : ترك له ذلك تفضلا عليه ، وقيل استأله وتألفا ، وقيل تصحيحا لتصرفات الجاهلية كما تصحح أنكحهم . وفي قوله : وهل ترك لنا عقيل من داره إشارة إلى أنه لو تركها يبيع لنزل فيها ، وفيه تعقب على الخطابي حيث قال : إنما لم ينزل النبي ﷺ فيها لأنها دور هجروها في الله تعالى بالهجرة ، فلم ير أن يرجع في شيء تركه الله تعالى . وفي كلامه نظر لا يخفى ، والأظهر ما قدمته ، وأن الذي يختص بالترك إنما هو إقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها كما تقدم تقريره في أبواب الهجرة ، لا مجرد نزوله في دار يملكها إذ أقام المأذون له فيها وهي أيام النسك وثلاثة أيام بعده . والله أعلم . قوله ( وقال معمر عن الزهري ) أي بالاسناد المذكور ( أين أنزل غدا في حجته ) طريق معمر تقدمت موصولة في الجهاد . قوله ( ولم يقل يونس ) أي ابن يزيد ( حجته ولا زمن الفتح ) أي سكت عن ذلك ، وبقي الاختلاف بين ابن أبي حفصة ومعمر ، ومعمر أوثق واثق من محمد بن أبي حفصة . الحديث الثالث ، قوله ( عن عبد الرحمن ) هو الأعرج . قوله ( منزلنا إن شاء الله ) هو للتبرك . قوله ( إذا افتتح الله الخيف ) هو بالرفع وهو مبتدأ خبره منزلنا ، وليس هو مفعول افتتح . والخيف ما انحدر عن غلط الجبل وارتفع عن مسيل الماء . قوله ( حيث تقاسموا ) يعني قريشا ( على الكفر ) أي لما تحالف قريش أن لا يبايعوا بنى هاشم ولا يناكحهم ولا يؤوم وحصروهم في الشعب وتقدم بيان ذلك في المبحث ، وتقدم أيضا شرحه في « باب نزول النبي ﷺ بمكة » من كتاب الحج . قوله في الطريق الثانية ( قال رسول الله ﷺ حين أراد حنين ) أي في غزوة الفتح لأن غزوة حنين عقب غزوة الفتح ، وقد تقدم في الباب المذكور في الحج من رواية شعيب عن الزهري بلفظ « حين أراد قدوم مكة » ، ولا مغايرة بين الروایتين بطريق الجمع المذكور ، لكن ذكره هناك أيضا من رواية الأوزاعي عن الزهري بلفظ « قال وهو بمنى : نحن نازلون غدا بخيف بنى كنانة ، وهذا يدل على أنه قال ذلك في حجته لا في غزوة الفتح ، فهو شبيه بالحديث الذي قبله في الاختلاف في ذلك ، ويحتمل التعدد والله أعلم . قيل إنما اختار النبي ﷺ النزول في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكروا الله تعالى على ما أنعم به عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهرا على رغم أنف من سعى في إخراجهم منها ومبالغة في الصفح عن الذين أساءوا ومقابلتهم بالمن والاحسان ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

٤٢٨٦ - **حدثنا** يحيى بن قزاعة **حدثنا** مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي ﷺ دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه المنقر ، فلما نزع جاء رجل فقال : ابن خطل مقعلق بأستار الكعبة . فقال أقبله . قال مالك : ولم يكن النبي ﷺ فيها نرى - والله أعلم - يومئذ محرمًا .

٤٢٨٧ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي عمير عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله رضي الله عنه قال « دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وحول البيت ستون وثلاثمائة نُسب ، فجعل

يطمئنها بعود في يده ويقول : جاء الحق وزهق الباطل ، جاء الحق وما يهدى للباطل وما يعبد .

٤٢٨٨ - حدثني إسحاق بن عمار عن عبد الصمد بن عمار عن أبي حنيفة عن أبي حنيفة عن عكرمة بن عباس رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتته أمية بنت أبي لهبة ، فأمراً بها فأخرجت ، فأخرج صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما من الأزلام ، فقال النبي ﷺ : فاتمهم الله ، لقد علوا ما استقسما بها قيط . ثم دخل البيت فكبّر في نواحي البيت وخرج ولم يصل فيه . تابعه معمر بن أبوب . وقال وهيب بن خالد عن أبوب عن عكرمة عن النبي ﷺ

الحديث الرابع ، قوله ( يحيى بن زكريا ) بفتح الفاء والزاي بعدها مهملة . قوله ( عن ابن شهاب ) في رواية يحيى بن عبد الحميد عن مالك وحدثني ابن شهاب ، أخرجه الدارقطني ، وفي رواية أحمد عن أبي أحمد الزبيري عن مالك عن ابن شهاب ، أن أنس بن مالك أخبره . قوله ( المغفر ) في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن يحيى بن بكير عن مالك و مغفر من حديث ، قال الدارقطني تفرد به أبو عبيد وهو في الموطأ ، ليحيى بن بكير مثل الجماعة ، ورواه عن مالك جماعة من أصحابه خارج الموطأ باللفظ و مغفر من حديث ، ثم ساقه من رواية عشرة عن مالك كذلك ، وكذلك هو عند ابن عدي من رواية أبي أويس عن ابن شهاب ، وعند الدارقطني من رواية شعبة بن سوار عن مالك ، وفي هذا الحديث و من رأى منكم ابن خطئ فليقتله ، ومن رواية زيد بن الخطاب عن مالك بهذا الإسناد وكان ابن خطئ يهجو رسول الله ﷺ بالشعر . قوله ( فقال اقتله ) زاد الوليد بن مسلم عن مالك في آخره و فقتل ، أخرجه ابن عائد وصححه ابن حبان ، واختلف في قتله ، وقد جزم ابن إسحاق بأن سعيد بن حريث وأبا برزة الأسلمي اشتركا في قتله ، وحكى الواقدي فيه أقوالاً : منها أن قتله شريك بن عبد الله العجلاني ، ووجه أنه أبو برزة ، وقد ثبت ما فيه من الاختلاف في كتاب الحج مع بقية شرح هذا الحديث في باب دخول مكة بغير إحرام ، من أبواب العمرة بما يغني عن إعادته . واستدل بقتل ابن خطئ وهو متعاقب باستار الكعبة على أن الكعبة لا تعبد من وجب عليه القتل ، وأنه يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم . وفي الاستدلال بذلك نظر لأن المخالفين تمسكوا بأن ذلك إنما وقع في الساعة التي أحل للنبي ﷺ فيها القتال بمكة ، وقد صرح بأن حرمتها حادت كما كانت ، والساعة المذكورة وقع عند أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنها استمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر . وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة ، من حديث السائب بن يزيد قال رأيت رسول الله ﷺ استخرج من تحت أستار الكعبة عبد الله بن خطئ فضربت عنقه صبراً بين زمزم ومقام إبراهيم وقال لا يقتلن قرشي بعد هذا صبراً ، ورجاله ثقات إلا أن في أبي معشر مقالا ، والله أعلم . الحديث الخامس ، قوله ( عن ابن أبي نجیح ) في رواية الحيدري في التفسير عن ابن عيينة حدثنا ابن أبي نجیح وهو عبد الله واسم أبي نجیح يسار ، وتقدم في الملازمة عن علي بن عبد الله عن سفيان ، حدثنا ابن أبي نجیح ، ولابن عيينة في هذا الحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني من طريق عبد الغفار بن داود عن ابن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل عن ابن مسعود . قوله ( عن أبي معمر ) هو عبد الله بن مسعود . قوله ( ستون وثلاثمائة نصب )

بضم الذون والمهملة وقد تسكن ، بعدها موحدة ، هي واحدة الأنصاب ، وهو ما ينصب للعبادة من دون الله تعالى .  
 ووقع في رواية ابن أبي شيبة عن ابن عيينة د صنبا ، بدل د نصبا ، . ويطلق النصب ويراد به الحجارة التي كانوا  
 يذبحون عليها للاصنام وائست مرادة هنا ، وتطلق الأنصاب على أعلام الطريق وليست مرادة هنا ولا في الآية .  
**قوله** ( لجعل يطعنها ) بضم العين وبفتحةا والاول أشهر . **قوله** ( بمود في يده ويقول : جاء الحق ) في حديث أبي  
 هريرة عند مسلم د يطعن في عينيه بسية القوس ، وفي حديث ابن عمر عند الفاكهي وصححه ابن حبان ، فيسقط العثم  
 ولا يمس ، ، وللفاكهي والطبراني من حديث ابن عباس د فلم يبق وثن استقبله إلا سقط على قفاه ، مع أنها كانت  
 ثابتة بالأرض ، وقد شد لهم إبليس أقدامها بالرصاص ، وفعل النبي ﷺ ذلك لاذلال الاصنام وعابديها ، ولاظهار  
 أنها لا تنفع ولا تضر ، ولا تدفع عن نفسها شيئا . **قوله** ( الأزلام ) هي السهام التي كانوا يستقسمون بها الخير  
 والشر . وعند ابن أبي شيبة من حديث جابر نحو حديث ابن مسعود وفيه د فأمر بها فسكرت لوجوهها ، وفيه نحو  
 حديث ابن عباس وزاد د قاتلهم الله ، ما كان إبراهيم يستقسم بالأزلام . ثم دعا بزعفران فطبخ تلك التماثيل ، . وفي  
 الحديث كراهية الصلاة في المكان الذي فيه صور لكونها مظنة الشرك ، وكان غالب كفر الأمم من جهة الصور .  
 الحديث السادس ، **قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن منصور ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن سعيد . **قوله**  
 ( حدثني أبي ) سقط من رواية الاصيلي ولا بد منه . **قوله** ( أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة ، فأمر بها فأخرجت )  
 وقع في حديث جابر عند ابن سعد وأبي داود د أن النبي ﷺ أمر عمر بن الخطاب وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة  
 فيمحو كل صورة فيها ، فلم يدخلها حتى محبت الصور ، وكان عمر هو الذي أخرجها ، والذي يظهر أنه عما كان من  
 الصور مدهونا مثلا ، وأخرج ما كان مخروطا . وأما حديث أسامة د أن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى صورة  
 إبراهيم فدعا بماء فجعل يحوها ، وقد تقدم في الحج فهو محمول على أنه بقيت بقية خفي على من يحاها أولا . وقد حكى  
 ابن عائد في المغازي عن الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز أن صورة عيسى وأمه بقيتا حتى رآهما بعض من  
 أسلم من نصارى غسان فقال : إنكما لبلاد غربة ، فلما هدم ابن الزبير البيت ذهبا فلم يبق لهما أثر . وقد أظن  
 عمر بن شبة في د كتاب مكة ، في تخريج طريق هذا الحديث فذكر ما تقدم وقال د حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج  
 سأل ساجان بن موسى عطاء : أدركت في الكعبة تماثيل ؟ قال : نعم ، أدركت تماثيل مريم في حجرها ابنتها عيسى  
 مزوقا ، وكان ذلك في العمود الاوسط الذي يلي الباب . قال : فتي ذهب ذلك ؟ قال : في الحريق ، وفيه عن ابن جريج  
 د أخبرني عمرو بن دينار أنه بلغه أن النبي ﷺ أمر بطمس الصور التي كانت في البيت ، وهذا سند صحيح ، ومن طريق  
 عبد الرحمن بن مهران عن عمير مولى ابن عباس عن أسامة د أن النبي ﷺ دخل الكعبة فأمرني فأنته بماء في دلو  
 فجعل يبل الثوب ويضرب به على الصور ويقول : قاتل الله قوما يصورون مالا يخلقون ، وقوله د وخرج ولم يصل ،  
 تقدم شرحه في د باب من كبر في نواحي الكعبة ، من كتاب الحج ، وفيه الكلام على من أثبت صلاة النبي ﷺ في  
 الكعبة ومن نفاه . **قوله** ( تابعه معمر عن أيوب ) وصله أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب . **قوله**  
 وقال وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ ( يعني أنه أرسله . ووقع في نسخة الصفاق باثبات ابن عباس  
 في تعليق عن وهيب وهو خطأ ، ورجحت الرواية الموصولة عند البخاري لاتفاق عبد الوارث ومعمر على ذلك  
 عن أيوب

## ٤٩ - باب دخول النبي ﷺ من أهل مكة

٤٢٨٩ - وقال الليث حدثني يونس أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ أقبل يوم الفتح من أهل مكة على راحلته مُردفاً أسامة بن زيد ومعه بلال ومعه عثمان بن طلحة من الحبشة حتى أناخ في المسجد ، فأمره أن يأتي بفتح البيت ، فدخل رسول الله ﷺ ومعه أسامة ابن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فسكت فيه نهراً طويلاً ، ثم خرج فاستبق الناس ، فكان عبد الله بن عمر أول من دخل ، فوجد بلالاً وراء الباب قائماً ، فسأله : أين صلى رسول الله ﷺ ؟ فأشار له إلى المكان الذي صلى فيه . قال عبد الله : فأسيت أن أسأله : كم صلى سجدة ؟ »

٤٢٩٠ - حدثنا الميثم بن خازجة حدثنا حفص بن ميسرة عن هشام بن عروة عن أبيه « أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أن النبي ﷺ دخل عام الفتح من كداء التي بأعلى مكة . تابعه أبو أسامة وهو يب « في كداء »

٤٢٩١ - حدثنا عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « دخل النبي ﷺ عام الفتح من أهل مكة من كداء »

**قوله** ( باب دخول النبي ﷺ من أهل مكة ) أي حين فتحها . وقد روى الحاكم في الأكليل ، من طريق جعفر ابن سليمان عن ثابت عن أنس قال « دخل رسول الله ﷺ مكة يوم الفتح وذقنه على راحله منهشما » **قوله** ( وقال الليث حدثني يونس ) هو ابن يزيد ، وهذه الطريق وصاحبها المؤلف في الجهاد ، وتقدم شرح الحديث في الصلاة وفي الحج في « باب اغلاق البيت » مع فوائد كثيرة . **قوله** ( فأمره أن يأتي بفتح البيت ) روى عبد الرزاق والطبراني من جملة من مرسل الزهري « أن النبي ﷺ قال لعثمان يوم الفتح : انتهي بفتح الكعبة ، فابطأ عليه ورسول الله ﷺ ينتظره . حتى أنه ليتحدر منه مثل الجبان من العرق ويقول : ما يحبسني ؟ فسمي إليه رجلاً ، وجعلت المرأة التي عندها المفتاح وهي أم عثمان واسمها سلافة بنت سعيد تقول : ان أخذه منكم لا يعطيكوه أبداً ، فلم يزل بها حتى أعطت المفتاح ؛ فجاء به ففتح ، ثم دخل البيت ، ثم خرج فجلس عند السقاية فقال علي : إنا أعطينا النجوة والسقاية والحجابة ، ما قوم بأعظم نصيباً منا . فذكره النبي ﷺ مقالته . ثم دعا عثمان بن طلحة فدفع المفتاح إليه . وروى ابن أبي شيبه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب مرسلان نحوه ، وهذا ابن اسحاق بأسناد حسن عن صفية بنت شيبة قالت « لما نزل رسول الله ﷺ وأطمأن الناس خرج حتى جاء البيت فطاف به ، فلما قضى طوافه دعا عثمان بن طلحة فأخذ منه مفتاح الكعبة ففتح له فدخلها ، ثم وقف على باب الكعبة فخطب ، قال ابن إسحق : وحدثني بعض أهل العلم أنه ﷺ قام على باب الكعبة ، فذكر الحديث ، وفيه : « قال يا معشر قريش ، ما ترون أني فاعل فيكم ؟ قالوا : خيراً ، أخ كريم وابن أخ كريم . قال : اذهبوا فانتم الطلقاء . ثم جلس فقام على فقال :

اجمع لنا الحجابة والسقاية ، فذكره . وروى ابن عائد من مرسل عبد الرحمن بن سابط أن النبي ﷺ دفع مفتاح الكعبة الى عثمان فقال : خذها خالدة مخلدة ، إلى لم ادفعها اليكم ولكن الله دفعها اليكم ، ولا ينزعها منكم الا ظالم . ومن طريق ابن جريج أن عليا قال للنبي ﷺ : اجمع لنا الحجابة والسقاية ، فزلت ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) فدعا عثمان فقال : خذوها يا بني شعبة خالدة تالدة ، لا ينزعها منكم الا ظالم . ومن طريق علي بن أبي طلحة أن النبي ﷺ قال : يا بني شعبة ، كلوا مما يصل اليكم من هذا البيت بالمعروف . وروى الفاكهي من طريق محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن النبي ﷺ لما ناول عثمان المفتاح قال له : غيبه . قال الزهري : فلذلك يغيب المفتاح . ومن حديث ابن عمر أن بني أبي طلحة كانوا يقولون : لا يفتح الكعبة الا هم ، فتناول النبي ﷺ المفتاح ففتحها بيده . قوله ( حدثنا الهيثم بن خارجة ) بخاء معجمة وجيم خراساني نزل بغداد ، كان من الانبات . قال عبد الله بن أحمد : كان أبي اذا رضى عن انسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حى ، لحدثنا عن الهيثم بن خارجة وهو حى ، وليس له عند البخاري موصول سوى هذا الموضع . قوله ( تابعه أسامة ووهيب في كداء ) أى رواه عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وقالا في روايتهما ، دخل من كداء ، أى بالفتح والمدة ، وطريق أبي أسامة وصلها المصنف في الحج عن محمود بن غيلان عنه موصولا ، وأوردها هنا عن عبيد بن اسماعيل عنه فلم يذكر فيه عائشة . وأما طريق وهيب وهو ابن خالد فوصلها المصنف أيضا في الحج ، وقد تقدم الكلام عليه مستوفى هناك

#### ٥٠ - باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح

٤٢٩٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن عمرو بن ابي لؤلؤ قال ما أخبرنا أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلى الضحى غير أم هانئ ، فأنها ذكرت أنه يوم فتح مكة اغتسل في بيتها ، ثم صلى ثمانى ركعات ، قالت : لم أره صلى صلاة أخف منها ، غير أنه يتم الركوع والسجود »

قوله ( باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح ) أى المكان الذى نزل فيه ، وقد تقدم قريبا فى الكلام على الحديث الثالث أنه نزل بالمحصب ، وهنا أنه فى بيت أم هانئ . وكذا فى الاكليل ، من طريق معمر عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث عن أم هانئ . وكان النبي ﷺ نازلا عليها يوم الفتح ، ولا معايرة بينهما لانه لم يقم فى بيت أم هانئ وإنما نزل به حتى اغتسل وصلى ثم رجع الى حيث ضربت خيمته عند شعب أبي طالب ، وهو المكان الذى حصرت فيه قريش المسلمين ، وقد تقدم شرح حديث الباب فى كتاب الصلاة ، وروى الواقدي من حديث جابر أن النبي ﷺ قال : منزلنا إذا فتح الله علينا مكة فى الحيف حيث تقاسموا على الكفر وجاء شعب أبي طالب حيث حصرونا ، ومن حديث أبي رافع نحو حديث أسامة السابق وقال فيه : ولم يزل مضطربا بالآبطح لم يدخل بيوت مكة

٥١ - باب - ٤٢٩٣ - حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يقول فى ركوعه وسجوده : سُبْحَانَكَ اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي ،

٤٢٩٤ - **حديث** أبو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كَانَ عَمْرُ بْنُ دَخْلٍ مَعَ أَشْبَاحِ بْنِ بَدْرٍ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَمْ تُدْخِلْ هَذَا الْفَقِيْهُ مَعَنَا ، وَلَئِنْ أَبْلَا مِثْلَهُ ؟ فَقَالَ : إِنَّهُ مِنْ قَدْ عَلِمْتُمْ . فِدَعَامَ ذَاتِ يَوْمٍ وَدَعَانِي مَعَهُمْ ، قَالَ : وَمَا أُرِيتُهُ دَعَانِي يَوْمَئِذٍ إِلَّا لِيُرِيَهُمْ مَنِي ، فَقَالَ : مَا تَقُولُونَ فِي ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ) ؟ حَتَّى خَتَمَ السُّورَةَ . فَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَمَرْنَا أَنْ نَحْمَدَ اللَّهَ وَنُسْتَغْفِرَهُ إِذَا نَصَرْنَا وَفَتَحَ عَلَيْنَا . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا نَدْرِي ، أَوْ لَمْ يَقُلْ بَعْضُهُمْ شَيْئًا . فَقَالَ لِي : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَكْذَاكَ تَقُولُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : يَا تَقُولُ ؟ قُلْتُ : هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَهُ اللَّهُ لَهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ، وَالْفَتْحُ فَتَحَ مَكَّةَ فَذَاكَ عَلَامَةُ أَجَلِكَ ، فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ، إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا . قَالَ عَمْرُ : مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا مَا تَعْلَمُ ،

٤٢٩٥ - **حديث** سَعِيدُ بْنُ ثَرْخَبِيلٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْمُفَبَّرِيِّ عَنْ أَبِي ثَرْجِجٍ الْعَدَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرِ بْنِ سَعِيدٍ وَهُوَ يَبْعُثُ الْبَهْوتَ إِلَى مَكَّةَ : أَتَدْنِي لِي أَبْهَأُ الْأَمِيرُ أَحَدُكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَدَا مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ ، سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ : إِنَّهُ حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْتَ عَلَيْهِ نَمٌّ قَالَ : إِنَّ مَكَّةَ حَرَمُهَا اللَّهُ وَلَمْ يَحْرُمْهَا النَّاسُ . لَا يَحِلُّ لَأَمْرِي بِؤْمْنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا ، وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرًا . فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا فَقُولُوا لَهُ : إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لَهُ فِيهِ سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ ، وَلِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ . فَقِيلَ لِأَبِي ثَرْجِجٍ : مَاذَا قَالَ فَكَتَّ عَمْرُو ؟ قَالَ : قَالَ أَنَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْكَ يَا أَبَا ثَرْجِجٍ ، إِنَّ الْحَرَّمَ لَا يُعْيَدُ عَاصِيًا ، وَلَا فَارًا بِدَمٍ ، وَلَا فَارًا خَرَبَةً ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَيْبِيُّ : لِلْبَلِيَّةِ

٤٢٩٦ - **حديث** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا آدِثٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ : إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ يَوْمَ الْخَمْرِ »

**قوله** ( باب ) كَذَا فِي الْأَصُولِ بِغَيْرِ تَرْجِمَةٍ ، وَكَأَنَّهُ بَيَضَ لَهُ فَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ وَقُوحٌ مَا يَنَاسِبُهُ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ عَائِشَةَ ( كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَبِحُجُودِهِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ) هَكَذَا أوردته مختصراً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَبْوَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ . وَوَجْهَ دُخُولِهِ هُنَا مَا سَيَأْتِي فِي التَّفْسِيرِ بِلَفْظِ « مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةً بَعْدَ أَنْ نَزَلَتْ عَلَيْهِ ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ) إِلَّا يَقُولُ فِيهَا ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ . الْحَدِيثُ الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ( كَانَ عَمْرُ بْنُ دَخْلٍ مَعَ أَشْبَاحِ بْنِ بَدْرٍ ) الْحَدِيثُ سَيَأْتِي شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّصْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَوْلُهُ ( مَنْ قَدْ عَلِمْتَ ) أَيْ فَضْلُهُ . وَقَوْلُهُ ( لِيُرِيَهُمْ مَنِي ) أَيْ بَعْضَ فَضِيلَتِي . وَقَوْلُهُ ( فَقَالَ لَهُ ابْنُ

عباس) هو بالنصب على حذف آله النداء ، وفي رواية الكشميني « يا بن عباس » . الحديث الثالث ، **قوله** (حدثنا سعيد بن شرحبيل) هو الكندي الكوفي من قدماء شيوخ البخاري ، وليس له عنه في الصحيح سوى هذا الموضع وآخر في علامات النبوة ، وكل منهما عنده له متابع عن الليث بن سعد ، والمقبري هو سعيد بن أبي سعيد . **قوله** (العدوي) كنت جوزت في الكلام على حديث الباب في الجمع أنه من خلفاء بني عدى بن كعب وذلك لأنني رأيت في طريق أخرى الكعبي نسبة إلى بني كعب بن ربيعة بن عمرو بن لحي ، ثم ظهر لي أنه نسب إلى بني عدى بن عمرو ابن لحي وهم إخوة كعب ، ويقع هذا في الأنساب كثيرا ينسبون إلى أخى القميعة ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أبواب عزمات الإحرام من كتاب الجمع ، وبعضه في كتاب العلم ، ويأتي بعض شرحه في الهديات في الكلام على حديث أبي هريرة ، ووقع في آخره هنا « قال أبو عبد الله ، وهو المصنف » الخبر البليغ . الحديث الرابع حديث جابر ( أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح : إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ) كذا ذكره مختصرا ، وقد تقدم في أواخر البيوع مطولا مع شرحه

## ٥٢ - باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح

٤٢٩٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان ح . **وحدثنا** قبيصة قال **حدثنا** سفيان عن يحيى بن أبي إسحاق عن أنس رضي الله عنه قال « أقامنا مع النبي ﷺ عشرة أشهر ناقص الصلاة »

٤٢٩٨ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرنا عاصم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين ،

٤٢٩٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** أبو شهاب عن عاصم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أقامنا مع النبي ﷺ في سفر تسعة عشر ناقص الصلاة . وقال ابن عباس : ونحن ناقص ما بيننا وبين نسيعة عشرة ، فإذا زدنا آتينا ،

**قوله** ( باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ) ذكر فيه حديث أنس « أقامنا مع النبي ﷺ عشرة ناقص الصلاة » وحديث ابن عباس « أقام النبي ﷺ بمكة تسعة عشر يوما يصلي ركعتين » وفي الرواية الثانية عنه « أقامنا في سفر ، ولم يذكر المسكان ، فظاهر هذين الحديثين التعارض ، والذي اعتقده أنس لما هو في حجة الوداع ، فإنها هي السفرة التي أقام فيها بمكة عشرة ، لأنه دخل يوم الرابع وخرج يوم الرابع عشر ، وأما حديث ابن عباس فهو في الفتح وقد قدمت ذلك بأدلة في « باب قصر الصلاة » وأوردت هنا التصريح بأن حديث أنس إنما هو في حجة الوداع ، ولعل البخاري أدخله في هذا الباب لإشارة إلى ما ذكرت ولم يفصح بذلك تشجيذا للازمان . ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق وكيع عن سفيان « أقام بها عشرة ناقص الصلاة حتى رجع إلى المدينة » ، وكذا هو في « باب قصر الصلاة » من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحاق عند المصنف ، وهو يؤيد ما ذكرته ، فإن مدة إقامتهم في سفرة الفتح حتى رجعوا إلى المدينة أكثر من ثمانين يوما . ( تنبيه ) : سفيان في حديث أنس هو الثوري في الروايتين ، وعبد الله في حديث ابن عباس هو ابن المبارك ، وعاصم هو ابن سليمان الأحمول . وقوله « وقال ابن



عباس ، هو موصول بالإسناد المذكور كما تقدم بيانه في د باب قهر الصلاة ، أيضا

٥٣ - باب - ٤٣٠٠ - وقال الألبان حديثي يونس عن ابن شهاب وأخبرني عبد الله بن ثعلبة ابن صمير ، وكان النبي ﷺ قد مسح وجهه عام الفتح ،  
[ للحديث ٤٣٠٠ - طرفه في : ٦٣٥٦ ]

٤٣٠١ - حديثي إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعمر عن الزهري عن سنان بن أبي جهملة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب قال ورع أبو جهملة أنه أدرك النبي ﷺ وخرج معه عام الفتح ،

**قوله** ( باب ) كذا في الاصول بغير ترجمة ، وسقط من رواية النسفي فصار أحاديثه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبتها له غير ظاهرة ، وأعله كان قد يرض له ليكتب له ترجمة فلم يفتى ، والمناسب لترجمته من شهد الفتح ، ثم ذكر فيه أحد عشر حديثا . الحديث الاول ، **قوله** ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير ، قال حدثنا عبد الله بن صالح حدثنا الليث ، فذكره وقال في آخره عام الفتح بمكة ، وقد وصله من وجه آخر عن الزهري فقال عن عبد الله بن ثعلبة أنه رأى سعد بن أبي وقاص أوتر بركعة ، أخرجه في كتاب الادب كاسياتي **قوله** ( أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صمير ) بمهمله مصفرا ، وهو عندي بضم المهملة وسكون المعجمة ، ويقال له أيضا ابن أبي صمير ، وهو ابن عمرو بن زيد بن سنان حليف بني زهرة ، ولأبيه ثعلبة صحبة ، وقد حذف المصنف الخبر به اختصارا وقد ظهر بما ذكر في الادب . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن الزهري عن سنان بن أبي جهملة قال أخبرنا ونحن مع ابن المسيب ) والجملة الحالية أراد الزهري بها تنوية روايته عنه بأنها كانت بحضرة سعيد . **قوله** ( عن سنان ) بمهمله ونون مصغر ، وقيل بتثنية النحتانية وبالنون الاولى فقط ، تقدم ذكره في الشهادات بما ينفي عن إعادته . **قوله** ( وخرج معه عام الفتح ) ذكر أبو عمر أنه حج معه حجة الوداع ، تقدم ذكره في الشهادات

٣٠٢ - حديثي سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن أبي قلابة عن عمرو بن سلمة قال قال لي أبو قلابة ألا تلقاه فتسأله قال : ففقيته فسأته فقال : كذا بما مر للناس ، وكان يمر بنا للرهبان فتسألهم : ما للناس ، ما للناس ؟ ما هذا الرجل ؟ فيقولون : يزعم أن الله أرسله ، أوحى إليه ، أو أوحى الله بكذا ، فسكنت أحفظ ذلك للكلام فكأنما يقر في صدري ، وكانت العرب تلوم بالسلامة الفتح فيقولون اتركوه وقومهم ، فانه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق . فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر كل قوم بالسلامة ، وبدر أبي قومي بالسلامة ، فلما قدم قال : جئكم والله من عند النبي ﷺ حقا ، فقال : صلوا صلاة كذا في حين كذا ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكثركم قرآنا ، فظفروا ، فلم يكن أحد أ أكثر قرآنا مني ، لما كنت أنلتني من أركباني ، فقد دوني بين أيديهم وأنا ابن ست أوسم سنان ، وكانت علي بردة كنت إذا سجدت تقاعستني ، فقالت امرأة من الحبي : ألا تقعون عتبا

اسْتَقَارْتُمْ ، فَاشْتَرَا ، فَقَطَعُوا لِي قِيصًا ، فَمَا فَرِحْتُ بِشَيْءٍ فَرَحِي بِذَلِكَ الْقِيصِ »

الحديث الثالث ، **قوله** (عن عمرو بن سلمة) مختلف في صحته ، ففي هذا الحديث أن إياه وفد ، وفيه إشعار بأنه لم يقد معه ، وأخرج ابن منده من طريق حماد بن سلمة عن أيوب بهذا الإسناد ما يدل على أنه وفد أيضا ، وكذلك أخرجه الطبراني ، وأبو سلمة بكسر اللام هو ابن قيس ويقال نقيع الجرمي بفتح الجيم وسكون الراء ، صحابي ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وكذا ابنه ، لكن وقع ذكر عمرو بن سلمة في حديث مالك بن الحويرث كما تقدم في صفة الصلاة . **قوله** ( قال لي أبو قلابة ) هو مقول أيوب . **قوله** ( كنا بما امر الناس ) يجوز في ممر الحركات الثلاث ، وعند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن عمرو بن سلمة : كنا نحاصر ، يمر بنا الناس إذا أتوا النبي ﷺ . **قوله** ( ما للناس ، ما للناس ) كذا فيه مكرر مرتين . **قوله** ( ما هذا الرجل ) أي يسألون عن النبي ﷺ وعن حال العرب معه . **قوله** ( أوحى إليه ، أوحى الله بكذا ) يريد حكاية ما كانوا يخبرونهم به بما سمعوه من القرآن ، وفي رواية يوسف القاضي عن سليمان بن حرب عند أبي نعيم في المستخرج فيقولون نبي يزعم أن الله أرسله وأن الله أوحى إليه كذا وكذا ، فجعلت أحفظ ذلك الكلام ، وفي رواية أبي داود : وكنت غلاما حائطا ، لحفظت من ذلك قرآنا كثيرا . **قوله** ( فكأنما يقر ) كذا للكشيمبي بضم أوله وفتح القاف وتشديد الراء من القرار ، وفي رواية عنه بزيادة ألف مقصورة من التقرية أي يجمع ، ولأن أكثرهم من القراءة ، والاسماعيلي دغري ، بغين معجمة وراء ثقيلة أي يلصق بالغراء ، ورجعها عياض . **قوله** ( تلوم ) بفتح أوله واللام وتشديد الواو أي تنتظر وإحدى التاءين محذوفة . **قوله** ( وبذر ) أي سبق . **قوله** ( فلما قدم ) استقبلناه ، هذا يشعر بأنه ما وفد مع أبيه لكن لا يمنع أن يكون وفد بعد ذلك . **قوله** ( وايؤمكم أكثركم قرآنا ) في رواية أبي داود من وجه آخر عن عمرو بن سلمة عن أبيه : أنهم قالوا : يا رسول الله من يؤمنا ؟ قال أكثركم جمعا للقرآن . **قوله** ( فنظروا ) في رواية الاسماعيلي : فنظروا إلى أهل حوائنا ، بكسر المهملة وتخفيف الواو والمد ، والحواء مكان الحى النزول . **قوله** ( تخلصت ) أي انجمعت وارتفعت ، وفي رواية أبي داود - تكشف عني ، وله من طريق عاصم بن سليمان عن عمرو بن سلمة : فكنت أوهمهم في بردة موصولة فيها فتى ، فكنت إذا سمعت خرجت استنى . **قوله** ( ألا تغفلون ) كذا في الأصول ، وزعم ابن التين أنه وقع عنده بحذف النون . ولأبي داود : فقالت امرأة من النساء : واروا عنا عورة قارئكم . **قوله** ( فاشترى ) أي ثوبا ، وفي رواية أبي داود : فاشترى لي قيصا عمانيا ، وهو بضم المهملة وتخفيف الميم نسبة إلى عمان وهي من البحرين ، وزاد أبو داود في رواية له : قال عمرو بن سلمة : فاشهدت جمعا من جرم إلا كنت إمامهم ، وفي الحديث حجة للشافعية في إمامة الصبي المميز في الفريضة ، وهي خلافية مشهورة ولم ينصف من قال إنهم فعلوا ذلك باجتهادهم ، ولم يطلع النبي ﷺ على ذلك لأنها شهادة نفي ، ولأن زمن الوحي لا يقع التقرير فيه على ما لا يجوز ، كما استدل أبو سعيد وجابر لجواز العزل بكونهم فعلوه على عهد النبي ﷺ ولو كان منهيًا عنه لنهى عنه في القرآن ، وكذا من استدل به بأن ستر العورة في الصلاة ليس شرطا لصحتها بل هو سنة ، ويجزى بدون ذلك لأنها واقعة حال فيحتمل أن يكون ذلك بعد عليهم بالحكم

٤٣٠٢ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ . وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أن عائشة قالت

« كان عتبة بن أبي وقاص عهداً إلى أخيه سعد أن يقبض ابن وليدة زمعة ، وقال عتبة : إنه ابني ، فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح أخذ سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمعة فأقبل به إلى رسول الله ﷺ ، وأقبل معه عبد بن زمعة ، فقال سعد بن أبي وقاص : هذا ابن أخي عهد إلى أنه ابني . فقال عبد بن زمعة : يا رسول الله هذا أخي ، هذا ابن زمعة ولد على فراشه . فنظر رسول الله ﷺ إلى ابن وليدة زمعة فإذا أشبه للناس بعتبة بن أبي وقاص . فقال رسول الله ﷺ : هو لك ، هو أخوك يا عبد بن زمعة ، من أجل أنه ولد على فراشه . وقال رسول الله ﷺ : احتججني منه يا سودة ، لما رأي من شبه عتبة بن أبي وقاص . قال ابن شهاب قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر . وقال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك »

الحديث الرابع والخامس حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة ، وسيأتي شرحه في كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى . وفي آخره حديث أبي هريرة في معنى قوله « الولد للفراش ، والعاهر الحجر » هنا الإشارة إلى أن هذه القصة وقعت في فتح مكة . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) وصله الذملي في « الزهريات » ، وسأفه المصنف هنا على لفظ يونس ، وأورده مقروناً بطريق مالك وفيه مخالفة شديدة له ، وسأبين ذلك عند شرحه ، وقد حابه الاسماعيل وقال : قرن بين روايتي مالك ويونس مع شدة اختلافهما ، ولم يبين ذلك . قوله ( قال ابن شهاب قالت عائشة ) كذا هنا ، وهذا القدر موصول في رواية مالك بذكر عروة فيه ، وفي قوله « هو أخوك يا عبد بن زمعة » يدل على أن قوله « هو لك يا عبد بن زمعة » أن اللام فيه لللك فقال : أي هو لك عبد . قوله ( وقال ابن شهاب وكان أبو هريرة يصيح بذلك ) أي يعلن بهذا الحديث (١) وهذا موصول إلى ابن شهاب ومنقطع بين ابن شهاب وأبي هريرة ، وهو حديث مستقل أغفل المزي التنبيه عليه في « الأطراف » ، وقد أخرج مسلم والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة ومسلم أيضاً من طريق معمر كلاهما عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، زاد معمر « وأبي سلة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر » ، وفي رواية لمسلم عن ابن عيينة عن سعيد وأبي سلة معا ، وفي أخرى عن سعيد أو أبي سلة . قال الدارقطني في « العمل » : هو محفوظ لابن شهاب عنهما . قلت : وسيأتي في الفرائض من وجه آخر عن أبي هريرة باختصار ، لكن من غير طريق ابن شهاب ، فلعل هذا الاختلاف هو السبب في ترك إخراج البخاري لحديث أبي هريرة من طريق ابن شهاب

٤٣٠٤ - حديث محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير « أن امرأة سُرقت في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، فزُرع قومها إلى أسامة بن زيد يستشفعونه . قال عروة : فلما كلمه أسامة فيها تلوّن وجه رسول الله ﷺ فقال : أتكني في حدة من حدود الله ؟ قال أسامة استغفر لي يا رسول الله . فلما كان للمشي قام رسول الله ﷺ خطيباً فأنشئ علي الله بما هو أهله ثم قال : أما بعد »

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « بهذا الحسب »

فَأَمَّا أَهْلَكَ النَّاسَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الْفَرِيفُ تَرَكُوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَوْ أَنَّ قَاطِلَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا . ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتِلْكَ الْمَرْأَةِ فَقَطَعَتْ يَدُهَا . فَخُذْتُ تَوْبَتَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَزَوَّجْتُ . قَالَتْ عَائِشَةُ . فَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

الحديث السادس ، قوله ( أخبرني عروة بن الزبير أن امرأة سرفت ) كذا فيه بصورة الإرسال ، لكن في آخره ما يقتضي أنه عن عائشة ، لقوله في آخره « قَالَتْ عَائِشَةُ فَكَانَتْ تَأْتِينِي بَعْدَ ذَلِكَ فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا » وعند الاسماعيلي من طريق الزهري عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت « فتأبث فحسنت توبتها وكانت تأتيني فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ » . وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الحدود ، والفرض منه هنا الإشارة إلى أن هذه القصة وقعت يوم الفتح ٤٣٠٥ ، ٤٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا عاصمٌ عَنْ أَبِي هِنَانٍ حَدَّثَنِي مجاشعٌ قَالَ « أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَخِي بَعْدَ الْفَتْحِ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، جِئْتُكَ بِأَخِي اتِّبَاعَهُ عَلَى الْمِجْرَةِ . قَالَ : ذَهَبَ أَهْلُ الْمِجْرَةِ بِمَا فِيهَا . فَقُلْتُ عَلَى أَى شَيْءٍ تَبَايَعَهُ ؟ قَالَ : أَبَايَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ . فَلَقِيتُ مَعَهُ بَعْدُ - وَكَانَ أَكْبَرَهُمَا - فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : صَدَقَ مجاشعُ »

٤٣٠٧ ، ٤٣٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا عاصمٌ عَنْ أَبِي هِنَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ مجاشعِ بْنِ مَسْعُودٍ « انْطَلَقْتُ بِأَبِي مَعْبُدٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِتَبَايَعِهِ عَلَى الْمِجْرَةِ ، قَالَ : مَضَتْ الْمِجْرَةُ لِأَهْلِهَا ، أَبَايَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ . فَلَقِيتُ أَبَا مَعْبُدٍ . فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : صَدَقَ مجاشعُ . » وقال خالدٌ عن أبي هِنَانَ عَنْ مجاشعٍ أَنَّهُ جَاءَ بِأَخِيهِ مجاهدٍ ،

٤٣٠٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ مجاهدٍ « قُلْتُ لِابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَهَاجِرَ إِلَى الشَّامِ ، قَالَ : لَا هِجْرَةَ ، وَلَسْكَنَ جِهَادٌ ، فَانْطَلِقْ فَأَرْضُ نَفْسِكَ ، قَاتِ وَجَدْتَ شَيْئًا وَإِلَّا رَجِعْتَ ،

٤٣١٠ - وقال للفضل أخبرنا شعبه أخبرنا أبو بَشْرٍ سمعت مجاهدًا « قُلْتُ لِابْنِ عَمْرِو ، فَقَالَ : لَا هِجْرَةَ الْيَوْمَ - أَوْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مَعَهُ ،

٤٣١١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْزَةَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرِو الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ عَنْ مجاهدِ بْنِ جَبْرِ الْمَكِّيِّ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ : لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ »

٤٣١٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَزْزَةَ حَدَّثَنِي الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عطاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ

قال ذُرْتُ عائشةَ مع عبيد بن عمير ، فألها عن الهجرة فقالت : لا هجرة اليوم ، كان للمؤمن يَفْءُ أحدهم  
بدينه إلى الله وإلى رسوله ﷺ مخافة أن يُفْتَنَ عليه ، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام ، فالؤمن يُعبدُ ربه  
حيث شاء ، ولكن جهادٌ ونيةٌ ،

الحديث السابع ، قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية ، وعاصم هو ابن سليمان ، وأبو عثمان هو النهدي ،  
وبجاشع هو ابن مسعود السلي ، وقوله « بأخي » هو مجالد بوزن أخيه ، وكخيته أبو مصعب كافي الرواية الثانية ،  
والذي هنا « فأنبت مصعبا » كذا للأكثر ، وللكشيميني « فلقيت أبا مصعب » وهو وهم من جهة هذه الرواية وإن كان  
صوابا في نفس الأمر . قوله ( وقال خالد ) هو الحذاء ، وصل هذه الطريقين الاسماعيل من جهة خالد بن عبد الله  
عنه بلفظ عن بجاشع بن مسعود أنه جاء بأخيه مجالد بن مسعود فقال « هذا مجالد يارسول الله فبايعه على الهجرة » ،  
الحديث ، وقد تقدم بيان أحوال الهجرة مستوفي في ابواب الهجرة وفي أوائل الجهاد . الحديث الثامن حديث  
ابن عمر ، تقدم سندنا ومتنا في أوائل الهجرة . قوله ( وقال النضر ) ابن شميل ، وصله الاسماعيل من طريق أحمد بن  
منصور عنه وزاد في آخره « ولكن جهاد » فانطلق فاعرض نفسك فان أصبت شيئا وإلا فارجع ، الحديث التاسع  
حديث عائشة ، تقدم في أوائل الهجرة أيضا سندنا ومتنا ، وإسحق بن يزيد هو ابن إبراهيم بن يزيد الفراديسي  
نسبة إلى جده

٤٣١٣ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** أبو عامر عن ابن جريج قال أخبرني حسن بن مسلم عن مجاهد  
« أن رسول الله ﷺ قام يوم الفتح فقال : إن الله حرّم مكة يوم خلق السموات والأرض ، فهي حرام  
بحرام الله إلى يوم القيامة ، لم يحل لأحد قبله ، ولا يحل لأحد بعده ، ولم تحل لي قط إلا ساعة من الدهر :  
لا يُفترُ صيدها ، ولا يُصدُّ شجرها ، ولا يَحْتَلَى خلها ، ولا يحلُّ لقطتها إلا ينشد . فقال العباس بن عبد المطلب :  
إلا الإذخر يارسول الله ، فإنه لا بدّ ، نه لقين والبيوت . فسكت ثم قال : إلا الإذخر فإنه حلال ،  
وعن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس عن علي بن عبد الله عن أبيه عن  
مريرة عن النبي ﷺ »

الحديث العاشر ، قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور وبه جزم أبو علي الجبائي ، وقال الحاكم هو ابن  
سمر . قوله ( حدثنا أبو عامر ) هو الثبيل وهو من شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كما هنا .  
قوله ( عن مجاهد أن رسول الله ﷺ ) هذا مرسل ، وقد وصله في الحج والجهاد وغيرهما من رواية منصور  
عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس ، وأورده ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن  
عباس ، والذي قبله أولى . قوله ( وعن ابن جريج ) هو موصول بالاسناد الذي قبله ، وعبد الكريم هو ابن مالك  
الجزري ، ووقع عند الاسماعيل من وجه آخر عن أبي عامر عن ابن جريج « سمعت عبد الكريم سمعت عكرمة ،

وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الحج . الحديث الحادى عشر ، **قوله** ( رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) أى الخطبة المذكورة ، وقد وصلها في كتاب العلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأول الحديث عنده : ان الله حبس عن مكة الفيل ، وسلط عليها رسوله والمؤمنين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك والله الحمد

### ٥٤ - باب قول الله تعالى [ ٢٥ لقنوبة ] :

( وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ

ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ - كَيْفَنَّهُ - إِلَى قَوْلِهِ - غَفُورٌ رَحِيمٌ )

**قوله** ( باب قول الله تعالى : ويوم حنين إذا أعجبكم كثرتكم - الى - غفور رحيم ) كذا لا بد من ، وساق غيره الى قوله ( ثم أنزل الله سبحانه - ثم قال الى - غفور رحيم ) ووقع في رواية النسفي د باب غزوة حنين ، وقول الله عز وجل ( ويوم حنين إذا أعجبكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضائق عليكم الأرض بما رحبت - الى - غفور رحيم ) وحنين بمهمل ونون مصغر واد إلى جنب ذى الحجاز قريب من الطائف ، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً من جهة عرفات ، قال أبو عبيد البكري : سعى باسم حنين بن قابتة بن مهلائيل . قال أهل المغازي : خرج النبي ﷺ إلى حنين لست خلت من شوال : وقيل للبلتين بقيتا من رمضان . وجمع بعضهم بأنه بدأ بالخروج في أواخر رمضان وصار سادس شوال ، وكان وصوله إليها في عاشره ، وكان السبب في ذلك أن مالك بن عوف النضري جمع القبائل من هوازن وواقفه على ذلك الثقفيون ، وقصدوا محاربة المسلمين ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فخرج إليهم . قال عمر بن شبة في كتاب مكة : : حدثنا الحزامي يعني إبراهيم بن المنذر حدثنا ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة أنه كتب الى الوليد : أما بعد فأنك كتبت الى تسأني من قصة الفتح ، فذكر له وقتها ، فأقام عامئذ بمكة نصف شهر ، ولم يزد على ذلك حتى أتاه أن هوازن وثقيفا قد نزلوا حنيناً يريدون قتال رسول الله ﷺ وكانوا قد جمعوا اليه ورئيسهم عوف بن مالك . ولابن داود باسناد حسن من حديث سهل بن الحظليمة : أنهم ساروا مع النبي ﷺ الى حنين فأطنبوا السير ، فجاء رجل فقال : إني انطلقت من بين أيديكم حتى طامت جبل كذا وكذا ، فإذا أنا بجوازن عن بكرة أبيهم بظمنهم ونعمهم وشأنهم قد اجتمعوا الى حنين ، فتبسم رسول الله ﷺ وقال : تلك غنيمة المسلمين غذا ان شاء الله تعالى ، وعند ابن إسحاق من حديث جابر ما يدل على أن هذا الرجل هو عبد الله بن أبي حذرد الأسدي . **قوله** ( ويوم حنين إذا أعجبكم كثرتكم ) روى يونس بن بكير في د زيادات المغازي ، عن الربيع بن أنس قال : قال رجل يوم حنين لن تغلب اليوم من قلة ، فشق ذلك على النبي ﷺ فكانت الهزيمة . وقوله ( ثم وليتم مدبرين ) الى آخر الآيات ، يأتي بيان ذلك في شرح أحاديث الباب . ثم ذكر المصنف فيه خمسة أحاديث :

٤٣١٤ - **حديث** محمد بن عبد الله بن كثير حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا إسماعيل قال : رأيت بيد ابن أبي أوفى ضربة ، قال ضربتها مع النبي ﷺ يوم حنين . قلت : شهدت حنيناً ؟ قال : قبل ذلك ،

٤٣١٥ - **حديث** محمد بن كثير حدثنا سفيان عن أبي إسحاق قال سمعت البراء رضي الله عنه ، وجاءه رجل فقال : يا أبا عمار ، أتوليت يوم حنين - فقال : أما أنا فأشهد على النبي ﷺ أنه لم يؤل ، ولكن

هَجَلَ سَرَعَانُ الْقَوْمَ ، فَرَشَقَتْهُمْ هَوَازِنُ - وَأَبُو سُهَيْلَانَ بْنِ الْحَارِثِ أَخَذَ بِرَأْسِ بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ - يَقُولُ : أَنَا لِلنَّبِيِّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَهْدِ الْمَطْلَبِ ،

٤٣١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ « قِيلَ لِلْبَرَاءِ وَأَنَا أَسْمَعُ : أَوْلَيْتُمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ ؟ فَقَالَ : أَمَّا النَّبِيُّ ﷺ فَلَا ، كَانُوا رُمَاةً ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَنَا لِلنَّبِيِّ لَا كَذِبَ ، أَنَا ابْنُ عَهْدِ الْمَطْلَبِ »

٤٣١٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عُقْدَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ سَمِعَ الْبَرَاءَ - وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ : أَفَرَرْتُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ ؟ - فَقَالَ : لَسْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرَّ ، كَانَتْ هَوَازِنُ رُمَاةٍ وَإِنَّمَا جَلَلْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَكْشِفُوا فَأَكْبَلْنَا عَلَى النَّفَائِمِ ، فَاسْتَقْبَلْنَا بِالسَّهَامِ . وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ ، وَإِنَّ أَبَا سُهَيْلَانَ بْنِ الْحَارِثِ أَخَذَ بِرِمَامِهَا وَهُوَ يَقُولُ : أَنَا لِلنَّبِيِّ لَا كَذِبَ »  
قَالَ إِسْرَائِيلُ وَزُهَيْرٌ « نَزَلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَغْلَتِهِ »

الحديث الاول ، قوله (عن إسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وكذا هو منسوب في رواية أحمد عن يزيد بن هارون . قوله (ضربة) زاد أحمد . فقلت ما هذه ، وفي رواية الإسماعيل « ضربة على ساعده » وفي رواية له « أثر ضربة » ، قوله (شهدت حينئذ قال قبل ذلك) في رواية أحمد « قال نعم وقبل ذلك » ، ومراده بما قبل ذلك ما قبل حنين من المشاهد ، وأول مشاهدته الحديبية فيما ذكره من صنف في الرجال ، ووقفت في بعض حديثه على ما يدل أنه شهد الحندق ، وهو صحابي ابن صحابي . الحديث الثاني حديث البراء ، قوله (عن أبي إسحاق) هو السبيعي ، ومدار هذا الحديث عليه ، وقد تقدم في الجهاد من وجه آخر عن سفيان وهو الثوري قال « حدثني أبو إسحق » . قوله (وجاء رجل) لم أقف على اسمه ، وقد ذكر في الرواية الثالثة أنه من قيس . قوله (يا أبا عماره) هي كنية البراء . قوله (أوليت يوم حنين) المهمة للاستفهام وتوايت أي انهزمت ، وفي الرواية الثانية « أوليت مع النبي ﷺ يوم حنين » وفي الثالثة « أفررت مع رسول الله ﷺ » ، وكلها بمعنى . قوله (أما أنا فاشهد على النبي ﷺ أنه لم يول) تضمن جواب البراء إثبات الفرار لهم ، لكن لا على طريق التعميم ، وأراد أن إطلاق السائل يشمل الجميع حتى النبي ﷺ لظاهر الرواية الثانية ، ويمكن الجمع بين الثانية والثالثة بحمل المعية على ما قبل المهزومة فبادر إلى استثنائه ثم أوضح ذلك ، وختم حديثه بأنه لم يكن أحد يومئذ أشد منه ﷺ . قال النووي : هذا الجواب من بديع الأدب ، لأن تقدير الكلام فررتم كلكم ، فيدخل فيهم النبي ﷺ ، فقال البراء : لا والله ما فر رسول الله ﷺ ، ولكن جرى كيت وكيت ، فأوضح أن فرار من فر لم يكن على نية الاستمرار في الفرار ، وإنما انكشفوا من وقع السهام وكأنه لم يستحضر الرواية الثانية . وقد ظهر من الأحاديث الواردة في هذه القصة أن الجميع لم يفروا كما سيأتي بيانه ، ويحتمل أن البراء فهم من السائل أنه اشتبه عليه حديث سلمة بن الأكوع الذي أخرجه مسلم بلفظه ومرت رسول الله ﷺ منهزما ، فلذلك حلف أن النبي ﷺ لم يول ، ودل ذلك على أن منهزما حال من سلمة ، ولهذا وقع في

طريق أخرى ومرت برسول الله ﷺ منهزما وهو على بغلته فقال : لقد رأى ابن الاكوح فرعا ، ويحتمل أن يكون السائل أخذ النعميم من قوله تعالى ( ثم ولينهم مدبرين ) فبين له أنه من العموم الذي أريد به الخصوص . **قوله** ( ولكن عجل سرعان القوم فرشتهم هوازن ) فأما سرعان فبفتح المهملة والراء ، ويجوز سكن الراء ، وقد تقدم ضبطه في سجود السهو في الكلام على حديث ذى اليدين ، والرشق بالشين المعجمة والقفاد رعى السهام ، وأما هوازن فهي قبيلة كبيرة من العرب فيها عدة بطون ينسبون الى هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بمعجمة ثم مهملة ثم فاء مفتوحات ابن قيس بن عيلان بن الياس بن مضر ، والمذر لم ينهزم من غير ماؤلة أن العدو كانوا ضمههم في العدد وأكثر من ذلك ، وقد بين شعبة في الرواية الثالثة السبب في الاسراع المذكور قال : كانت هوازن رماة ، قال وإنما لما حملنا عليهم انكشفوا . وللمصنف في الجهاد انهزموا ، قال د فاكبنا ، وفي روايته في الجهاد في باب من قاد دابة غيره في الحرب د فأقبل الناس على الغنائم فاستقبلونا بالسهام ، وللمصنف في الجهاد أيضا من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق تكلة السبب المذكور قال د خرج شبان أصحابه وأخفاؤهم حسرا - بضم المهملة وتشديد السين المهملة - ليس عليهم سلاح ، فاستقبلهم جمع هوازن وبني نضر ما يكادون يسقط لهم سهم ، فرشقوهم رشقا ما يكادون يخطئون ، الحديث . وفيه د فنزل واستنصر ، ثم قال : أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب . ثم صف أصحابه ، وفي رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحق د فرمهم برشق من نبل كأنها رجل جراد فانكشفوا ، وذكر ابن إسحق من حديث جابر وغيره في سبب انكشافهم أمرا آخر ، وهو أن مالك بن عوف سبق بهم الى حنين فأعدوا وتميزوا في مضائق الوادي ، وأقبل النبي ﷺ وأصحابه حتى انحط بهم الوادي في عمية الصبح ، فثارت في وجوههم الخيل فشدت عليهم ، وانكمنوا الناس منهزمين . وفي حديث أنس عند مسلم وغيره من رواية سليمان التيمي عن السميط عن أنس قال د اقتتحننا مكة ، ثم لما غزونا حنيننا ، قال لجاء المشركون بأحسن صفوف رأيت : صف الخيل ، ثم المقاتلة ، ثم النساء من وراء ذلك ، ثم الغنم ثم النعم : قال . ونحن بشر كثير ، وعلى ميمنة خيلنا خالد بن الوليد ، فجعلت خيلنا تلوذ خلف ظهورنا فلم نلبث أن انكشفت خيلنا وفرت الأعراب ومن تعلم من الناس ، وسيأتي للمصنف قريبا من رواية هشام بن زيد عن أنس قال د أقبلت هوازن وغطفان بذراريهم ونعمهم ومع رسول الله ﷺ عشرة آلاف ومعه الطلقاء ، قال فأدبروا عنه حتى بقى وحده ، الحديث . ويجمع بين قوله د حتى بقى وحده ، وبين الأخبار الدالة على أنه بقى معه جماعة بأن المراد بقى وحده متقدما مقبلا على العدو ، والذين ثبتوا معه كانوا وراءه ، أو الوحدة بالنسبة لمباشرة القتال ، وأبو سفيان بن الحارث وغيره كانوا يخدمونه في إمساك البغلة ونحو ذلك . ووقع في رواية أبي نعيم في الدلائل ، تفصيل المائة : بضعة وثلاثون من المهاجرين والبقية من الأنصار ومن النساء أم سليم وأم حارثة **قوله** ( وأبو سفيان بن الحارث ) أي ابن عبد المطلب بن هاشم وهو ابن عم النبي ﷺ ، وكان إسلامه قبل فتح مكة لأنه خرج الى النبي ﷺ فلقية في الطريق وهو سائر الى فتح مكة فأسلم وحسن إسلامه ، وخرج الى غزوة حنين فكان فيمن ثبت . وعند ابن أبي شيبة من مرسل الحكم بن عتيبة قال : لما فر الناس يوم حنين جعل النبي ﷺ يقول أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب ، فلم يبق معه إلا أربعة نفر ، ثلاثة من بني هاشم ورجل من غيرهم : علي والعباس بين يديه ، وأبو سفيان بن الحارث أخذ بالعمان ، وابن مسعود من الجانب الأيسر . قال : وليس يقبل نحوه أحد إلا قتل . وروى الترمذي من حديث ابن عمر باسناد حسن قال د لقد رأيتنا يوم حنين وإن الناس



لمواين ، وما مع رسول الله ﷺ مائة رجل ، وهذا أكثر ما وقفت عليه من عدد من ثبت يوم حنين . وروى أحمد والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال : كنت مع النبي ﷺ يوم حنين فولى عنه الناس ؛ وثبت معه ثمانون رجلا من المهاجرين والأنصار ، فكننا على أقدامنا ، ولم نوطم الدبر ، وهم الذين أنزل الله عليهم السكينة ، وهذا لا يخالف حديث ابن عمر فإنه نفي أن يكونوا مائة ، وابن مسعود أثبت أنهم كانوا ثمانين ، وأما ما ذكره النووي في شرح مسلم أنه ثبت معه اثنا عشر رجلا فكأنه أخذه بما ذكره ابن إسحق في حديثه أنه ثبت معه العباس وابنه الفضل وهلى وأبو سفيان بن الحارث وأخوه ربيعة وأسامة بن زيد وأخوه من أمه أيمن بن أم أيمن ، ومن المهاجرين أبو بكر وعمر ، فهؤلاء تسعة ، وقد تقدم ذكر ابن مسعود في مرسل الحاكم فهؤلاء عشرة ، ووقع في شعر العباس بن عبد المطلب أن الذين ثبتوا كانوا عشرة فقط وذلك قوله :

نصرنا رسول الله في الحرب تسعة      وقد فر من قدر عنه فأشعروا  
وعاشرنا وافي الخيام بنفسه      لما مسه في الله لا يتوجع

ولعل هذا هو الثابت ، ومن زاد على ذلك يكون مجمل في الرجوع فعد فيمن لم ينهزم ، ومن ذكر الزبير بن سكار وغيره أنه ثبت يوم حنين أيضا جمعة بن أبي سفيان بن الحارث وقثم بن العباس وعتبة ومعتب ابنا أبي لباب وعبد الله بن الزبير بن عبد المطلب ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب وعقيل بن أبي طالب وشيبة بن عثمان الحنفي ، فقد ثبت عنه أنه لما رأى الناس قد انهزموا استدبر النبي ﷺ لبقته ، فأقبل عليه فضربه في صدره وقال له : قاتل الكفار ، فقاتلهم حتى انهزموا . قال الطبري : الانهزام المنهى عنه هو ما وقع على غير نية العود ، وأما الاستمرار للكثرة فهو كالتحيز إلى فئة ، قوله (أخذ برأس بقلته) في رواية زهير د فأقبلوا أي المشركون هنالك إلى النبي ﷺ وهو على بقلته البيضاء . وابن عمه أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب يقول به ، فنزل واستنصر . قال العلماء : في ركوبه ﷺ البغلة يومئذ دلالة على النهاية في الشجاعة والثبات . وقوله د فنزل ، أي عن البغلة وفاستنصر ، أي قال : اللهم أنزل نصرك . وقع مصرحا به في رواية مسلم من طريق زكريا عن أبي إسحق . وفي حديث العباس عند مسلم د شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين فلزمته أنا وأبو سفيان بن الحارث فلم تفارقه ، الحديث ، وفيه د ولي المسلمون مدبرين ، فطلق رسول الله ﷺ يركض بقلته قبل الكفار ، قال العباس : وانا أخذ بلجام رسول الله ﷺ أكمضها لإرادة أن لا تسرع ، وأبو سفيان أخذ بركابه ، ويمكن الجمع بأن أبا سفيان كان أخذها أولا بزمامها فلما ركضها النبي ﷺ إلى جهة المشركين خشي العباس فأخذ بلجام البغلة يكتمها ، وأخذ أبو سفيان بالركاب وترك اللجام للعباس لإجلاله له لأنه كان معه . قوله ( بقلته ) هذه البغلة هي البيضاء ، وعند مسلم من حديث العباس د وكان على بغلة له بيضاء أهداها له قروة بن نفثة الجذامي ، وله من حديث سلمة د وكان على بقلته الشهباء ، ووقع عند ابن سعد وتبعه جماعة من صنف السيرة أنه ﷺ كان على بقلته دلدل ، وفيه نظر لأن أهداها له المقوقس ؛ وقد ذكر القطب الحلبي أنه استشكل عند الدمياطي ما ذكره ابن سعد فقال له : كنت تبعته فذكرت ذلك في السيرة ، وكنت حينئذ سيرا محضا ، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف . قال القطب الحلبي : يحتمل أن يكون يومئذ ركب كلا من البهاتين إن ثبت أنها كانت محبته ، والا فاف في الصحيح أصح . ودل قول الدمياطي أنه كان يعتد الرجوع عن كثير

وما وافق فيه أهل السير وخالف الأحاديث الصحيحة ، وأن ذلك كان منه قبل أن يتصلح من الأحاديث الصحيحة وخروج نسخ من كتابه وانتشاره لم يتمكن من تغييره . وقد أغرب النووي فقال : وقع عند مسلم د على بغلته البيضاء ، وفي أخرى « الشهباء » ، وهي واحدة ولا تعرف له بغلة غيرها . وتعقب بدليل فقد ذكرها غير واحد ، لكن قيل إن الاسمين لواحدة . **قوله** ( أنا النبي لا كذب ، أنا ابن عبد المطلب ) قال ابن التين : كان بعض أهل العلم يقوله بفتح الباء من قوله « لا كذب » ليخرجه عن الوزن ، وقد أجيب عن مقالته عليه السلام هذا الرجوع بأجوبة أحدها أنه نظم غيره ، وأنه كان فيه : أنت النبي لا كذب أنت ابن عبد المطلب ، فذكره بلفظ « أنا » في الموضوعين . ثانيها أن هذا رجوع وليس من أقسام الشعر ، وهذا مردود . ثالثها أنه لا يكون شعرا حتى يتم قطعة ، وهذه كذات يسيرة ولا تسمى شعرا . رابعها أنه خرج موزونا ولم يقصد به الشعر ، وهذا أعدل الأجوبة ، وقد تقدم هذا المعنى في غير هذا المكان ، ويأتي نائما في كتاب الأدب . وأما نسبته إلى عبد المطلب دون أبيه عبد الله فكأنها لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر ، بخلاف عبد الله فإنه مات شابا ، ولهذا كان كثير من العرب يدعونه ابن عبد المطلب ، كما قال ضمام بن نعلبة لما قدم : أيكم ابن عبد المطلب ؟ وقيل لأنه كان أشهر بين الناس أنه يخرج من ذرية عبد المطلب رجل يدعو الله ويهدي إلى الله الخلق على يديه ويكون خاتم الأنبياء ، فانتسب إليه ليتذكر ذلك من كان يعرفه ، وقد اشتهر ذلك بينهم ، وذكره سيف بن ذي يزن قديما لعبد المطلب قبل أن يتزوج عبد الله أمته وأراد النبي عليه السلام تنبيه أصحابه بأنه لا بد من ظهوره وأن العاقبة له لتقوى قلوبهم إذا عرفوا أنه ثابت غير منزعج . وأما قوله « لا كذب » ففيه إشارة إلى أن صفة النبوة يستحيل معها الكذب ، فكأنه قال : أنا النبي ، والنبي لا يكذب ، فليست بكاذب فيما أقول حتى أنزعج ، وأنا متيقن بأن الذي وعدني الله به من النصر حق ، فلا يجوز على الفراد . وقيل : معنى قوله « لا كذب » أي أنا النبي حقا لا كذب في ذلك . ( تنبيهان ) : أحدهما ساق البخاري الحديث عاليا عن أبي الوليد عن شعبة ، لكنه مختصر جدا . ثم ساقه من رواية غندر عن شعبة مطولا بنزول درجة . وقد أخرجه الإسماعيل عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن أبي الوليد مطولا ، فكأنه لما حدث به البخاري حدثه به مختصرا . ( الثاني ) اتفقت الطرق التي أخرجها البخاري لهذا الحديث من ميثاق هذا الحديث إلى قوله « أنا النبي لا كذب » ، أنا ابن عبد المطلب ، إلا رواية زهير بن معاوية فزاد في آخرها « ثم صف أصحابه » ، وزاد مسلم في حديث البراء من رواية زكريا عن أبي إسحق قال البراء « كنا والله إذا احمر البأس نتقي به » ، وإن الشجاع منا الذي يخاضه ، يعني النبي عليه السلام . ولمسلم من حديث العباس « أن النبي عليه السلام حينئذ صار يركض بغلته إلى جهة الكفار ، وزاد فقال « أي عباس ناد أصحاب الشجرة ، وكان العباس صديقا ، قال : فنادت بأعلى صوتي أين أصحاب الشجرة . قال فوالله لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها ، فقالوا : يا بليك . قال فاقبلوا والكفار ، فنظر رسول الله عليه السلام وهو على بغلته كأنه يطاول إلى قتالهم فقال : هذا حين سمى الوطيس . ثم أخذ حصيات فرمى بهن وجوه الكفار ثم قال : انهزموا ورب الكعبة ، قال فما زلت أرى حدم قليلا ، وأمرهم مديرا » ، ولابن إسحق نحوه وزاد « فجعل الرجل يعطف بغيره فلا يقدر ، فيقذف درعه ثم يأخذ بسيفه ودرقه ثم يؤم الصوت » . **قوله** في آخر الرواية الثالثة ( قال إسرائيل وزهير : نزل رسول الله عليه السلام عن بغلته ) أي إن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحق وزهير بن معاوية لهما هذا الحديث عن أبي إسحق عن البراء فقالا في آخره

« نزل النبي ﷺ عن بغلته ، فلما رواية لإسرائيل فوصلها المصنف في د باب من قال خذها وأنا ابن فلان ، من كتاب الجهاد ولفظه « كان أبو سفيان بن الحارث آخذاً بغلته ، فلما غصيه المشركون نزل ، وقد تقدم شرح ذلك . وأما رواية زهير فوصلها أيضاً في د باب من صف أصحابه عند الهزيمة ، وقد ذكرت لفظه قريباً . ولمسلم من حديث سلة بن الأكوع « لما غصوا النبي ﷺ نزل عن البغلة ، ثم قبض قبضة من تراب ، ثم استقبل به وجوههم فقال : شامت الوجوه ، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملأ عينيه تراباً بتلك القبضة فولوا منهزمين . ولأحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي عبد الرحمن الفهرى في قصة حنين قال « فولى المسلمون مدبرين كما قال الله تعالى ، فقال رسول الله ﷺ : أيا عباد الله ، أنا عبد الله ورسوله . ثم اقتحم عن فرسه فأخذ كفاً من تراب ، قال فأخبرني الذي كان أدنى إليه من أنه ضرب به وجوههم وقال : شامت الوجوه ، فنهزمهم ، قال يعلى بن عطاء « وأبو عن أبي همام عن أبي عبد الرحمن الفهرى « قال لخدني أبنائهم عن آياتهم أنهم قالوا : لم يبق منا أحد إلا اعتلت عيناه وفيه تراباً ، ولأحمد والحاكم من حديث ابن مسعود « ورسول الله ﷺ على بغلته قدما ، لحادث به بغلته قال عن السرج فقلت ارتفع رفعك الله ، فقال : فاولني كفاً من تراب ، فضرب به وجوههم فامتلت أعينهم تراباً . وجاء المهاجرون والأنصار سيوفهم بأيامهم كأنها الشهب ، فولى المشركون الأدبار ، وللبزار من حديث ابن عباس « أن علياً ناول النبي ﷺ التراب ، فرمى به في وجوه المشركين يوم حنين . ويجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ أولاً ناول لصاحبه فناولني فناولوه فرمام ، ثم نزل عن البغلة فأخذ بيده فرمام أيضاً . فيحتمل أن الحمص في إحدى المرتين وفي الأخرى التراب ، وانه أعلم . وفي الحديث من الفوائد حسن الأدب في الخطاب ، والارشاد الى حسن السؤال بحسن الجواب . وذهم الإعجاب . وفيه جواز الانسحاب الى الآباء ولو ماتوا في الجاهلية ، والنهي عن ذلك محمول على ما هو خارج الحرب . ومثله الرخصة في الخيلاء في الحرب دون غيرها . وجواز التعرض الى الهلاك في سبيل الله ، ولا يقال كان النبي ﷺ متيقناً للنصر لوعده الله تعالى له بذلك وهو حق ، لأن أبا سفيان بن الحارث قد ثبت معه أخذاً بلجام بغلته وليس هو في اليقين مثل النبي ﷺ . وقد استشهد في تلك الحالة أيمن بن أم أيمن كما تقدمت الإشارة اليه في شعر العباس . وفيه ركوب البغلة إشارة الى مزيد الثبات ، لأن ركوب الفعولة مظنة الاستعداد للفرار والتولي ، وإذا كان رأس الجيش قد وطن نفسه على عدم الفرار وأخذ بأسباب ذلك كان ذلك أدعى لاتباعه على الثبات . وفيه شهرة الرئيس نفسه في الحرب بمبالغة في الشجاعة وعدم المبالاة بالعدو

٤٣١٨ ، ٤٣١٩ - جرش سعيد بن عمرو قال حدثني القيث بن سعد حدثني عقيل عن ابن شهاب ج .

وحدثني إسحاق حدثنا ياقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب قال محمد بن شهاب : وزهم عروة بن الزبير أن مروان والمصور بن غزاة أخبراه أن رسول الله ﷺ قام حين جاهد وفد هوازن مسلمين فسألوهم أن يرد إليهم أموالهم وصبيهم ، فقال لهم رسول الله ﷺ : معي من رَوْن ، وأحب الحديث إلى أصدقائه ، فاختاروا إحدى الطائفتين : إما السبي ، وإما المال . وقد كنت استأنيت بكم - وكان أنظرهم رسول الله ﷺ بضع عشرة ليلة حين قفل من الطائف - فلما تبين لهم أن رسول الله ﷺ غير راد إليهم إلا إحدى الطائفتين قالوا :

فَاتَا نَحْنَارُ سَبِينَا ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمُسْلِمِينَ ، فَأَتْنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ جَاءُوا تَائِبِينَ ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُرْدَ إِلَيْهِمْ سَبِيَهُمْ ، فَإِنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ . وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِي اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ . فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مَنْ لَمْ يَأْذَنْ ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا هُرْقَاؤُكُمْ أَسْرَكُمْ . فَرَجَعَ النَّاسُ ، فَكَلَّمَهُمْ هُرْقَاؤُهُمْ ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا . هَذَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْ سَبِيِّ هَوَازِنَ ،

الحديث الثالث حديث المسور ومروان ، تقدم ذكره من وجهين عن الزهري ، وقد تقدم في أول الشروط في قصة صلح الحديبية أن الزهري رواه عن عروة عن المسور ومروان عن أصحاب النبي ﷺ ، فدل على أنه في بقية المواضع حيث لا يذكر عن أصحاب النبي ﷺ أنه يرسله ، فإن المسور يصغر عن إدراك القصة ومروان أصغر منه . نعم كان المسور في قصة حنين ميرا ، فقد ضبط في ذلك الأوان قصة خطبة علي لابنة أبي جهل ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا ابن أخي ابن شهاب قال محمد بن مسلم بن شهاب ) هو الزهري ، وسقط ابن مسلم من بعض النسخ . **قوله** ( وزعم عروة ابن الزبير ) هو معطوف على قصة صلح الحديبية ، وقد أخرجه موسى بن عقبة عن الزهري بلفظ ( حدثني عروة بن الزبير الخ ، وسيأتي في الأحكام . **قوله** ( قام حين جاءه وفد هوازن مسلمين ) ساق الزهري هذه القصة من هذا الوجه مختصرة ، وقد ساقها موسى بن عقبة في المغازي مطولة ولفظه ( ثم انصرف رسول الله ﷺ من الطائف في شوال إلى الجمرانة وبها السبي يعني سبي هوازن ، وقدمت عليه وفد هوازن مسلمين فيهم تسعة نفر من أشrafهم فأسلوا وبأيموا ، ثم كلبوه فقالوا : يا رسول الله إن فيمن أصبتم الأمهات والأخوات والعمات والخالات وهن غنazy الأقوام ، فقال : سأطلب لكم ، وقد وقعت المقاسم فأى الأمرين أحب اليكم : ألسبي أم المال ؟ قالوا : خيرتنا يا رسول الله بين الحسب والمال ، فالحسب أحب إلينا ، ولا تتسكلم في شاة ولا بعير . فقال : أما الذى أبني هاشم فهو لكم ، وسوف أكلم لكم المسلمين ، فكلوهم وأظهروا إسلامكم ، فلما صلى رسول الله ﷺ الهجرة قاموا فتنكلم خطبائهم فأبلغوا ورجعوا إلى المسلمين في رد سبيهم ، ثم قام رسول الله ﷺ حين فرغوا فشفع لهم وحض المسلمين عليه وقال : قد رددت الذى أبني هاشم عليهم ، فاستفید من هذه القصة عدد الوفود وغير ذلك مما لا يخفى . وقد أغفل محمد بن سعد لما ذكر الوفود وفد هوازن هؤلاء مع أنه لم يجمع أحد في الوفود أكثر مما جمع . ومن سعى من وفد هوازن زهير بن صرد كاسيانى ، وأبو مروان . ويقال أبو مروان أوله مثلثة بدل الميم ويقال بموحدة وقاف . وهو هم النبي ﷺ من الرضاغة ، ذكره ابن سعد . وفي رواية ابن إسحق ( حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، تميمين الذى خطب لهم في ذلك ولفظه ( وأدركه وفد هوازن بالجمرة وقد أسلموا فقالوا : يا رسول الله إنا أهل وعشيرة قد أصابنا من البلاء ما لم يخف عليك ، فامن علينا من الله عليك . وقام خطيبهم زهير بن صرد فقال : يا رسول الله إن القوافي في الخطائر من السبايا خالاتك وعماتك وحواضتك اللاتي كن يكفلنك ، وأنت خير مكفول ، ثم أنشد الأبيات المشهورة أولها :

امتن علينا رسول الله في كرم فالك المرء نرجوه وندخر

يقول فيها : امتن على نساء قد كنت ترضعها اذ فوك تملؤه من محضها الدرر

ثم ساق القصة نحو سياق موسى بن عقبة . وأورد الطبراني شعر زهير بن صرد من حديثه فزاد على ما أورده ابن إسحق خمسة أبيات . وقد وقع لنا عالميا جدا في « المعجم الصغير » ، عشاري الاسناد ، ومن بين الطبراني فيه زهير لا يعرف ، لكن يقوى حديثه بالمتابعة المذكورة فهو حسن ، وقد بسط القول فيه في « الأربعين المتبانية » ، وفي « الامالي » ، وفي « الصحابة » ، وفي « العشرة العشارية » ، وبينت وهم من زعم أن الاسناد منقطع ، والله الموفق . **قوله** ( وقد كنت استأيت بكم ) في رواية الكشميني « لكم » ، ومعنى استأيت استعظرت ، أي أخرت قسم السبي لتحضروا فأبطأتم ، وكان ترك السبي بغير قسمة وتوجه الى الطائف غاصرها كما سيأتي ، ثم رجع عنها الى الجمرة ثم قسم الثنائم هناك ، فجاءه وفد هوازن بعد ذلك ، فبين لهم أنه أخر القسم ليحضروا فأبطأوا . وقوله « بضع عشرة ليلة » فيه بيان مدة التأخير . وقوله « قفل » ، بفتح القاف والفاء أي رجع . وذكر الواقدي أن وفد هوازن كانوا أربعة وعشرين بيتا فيهم أبو برقان السعدي فقال : يا رسول الله إن في هذه الحظائر الا أمهاتك وخالاتك وحواضنك ومرضعاتك فامتن علينا ، من الله عليك . فقال : قد استأيت بكم حتى ظننت أنكم لا تقدمون ، وقد قسمت السبي . **قوله** ( فن أحب أن يطيب ذلك ) بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء التحنانية أي يعطيه عن طيب نفس منه من غير عوض . **قوله** ( عل حظه ) أي بأن يرد السبي بشرط أن يعطى عوضه . ووقع في رواية موسى بن عقبة « فن أحب منكم أن يعطى غير مكروه فليفعل » ، ومن كرهه أن يعطى فمكروه » . **قوله** ( فقال للناس قد طيبنا ذلك ) في رواية موسى بن عقبة « فأعطى الناس ما بأيديهم » ، لاقليلا من الناس سألو الفداء ، وفي رواية عمرو بن شعيب المذكورة « فقال المهاجرون : ما كان لنا فهو لرسول الله » ، وقالت الانصار كذلك ، وقال الأقرع بن حابس : أما أنا وبنو تميم فلا . وقال عيينة : أما أنا وبنو فزارة فلا . وقال العباس بن مرداس : أما أنا وبنو سليم فلا ، فقالت بنو سليم : بل ما كان لنا فهو لرسول الله . قال فقال رسول الله ﷺ : من تمسك منكم بحقه فله بكل إنسان ست فرائض من أول فيء نصيبه » فردوا الى الناس نسائم وأبناءهم . **قوله** ( فقال إننا لاندري من أذن منكم الخ ) يأتي الكلام عليه في « باب العرقاء » ، من كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( هذا الذي بلغني عن سبي هوازن ) بين المصنف في الهبة أن الذي قال هذا الخ هو الوهمي ، قال : وذلك بعد أن خرج هذا الحديث عن يحيى بن بكير عن الليث بسنده

٤٣٢٠ — **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله ح

**وحدثني** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا متمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال « لما

قفلنا من حنين سأل عمر النبي ﷺ عن نذر كان نذره في الجاهلية اعتكاف ، فأمره النبي ﷺ بوفائه »

وقال بعضهم : حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر

ورواه جرير بن حازم وحامد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٤٣٢١ — **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن

أبي حميد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال « خرجنا مع النبي ﷺ عام حنين ، فلما التفتينا كانت قملسين جوة ، فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين ، فضربته من ورائي على حبل عاتق السيف فقطعت الدرع ، وأقبل على فضيئتي ضمة وجدت منها ربح الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني ، فليحت عرو قتلت : ما بال الناس ؟ قال : أسر الله عز وجل . ثم رجعوا ، وجلس النبي ﷺ فقال : من قتل قتيلاً له عليه بيعة الله سلبه . فقلت : من يشهد لي ؟ ثم جاست . فقال النبي ﷺ مثله . قال : ثم قال النبي ﷺ مثله ، فقلت : من يشهد لي ثم جاست . قال ثم قال النبي ﷺ مثله ، فقلت : فقال : مالك يا أبا قتادة ؟ فأخبرته ، فقال رجل : صدق وسلبه عندي ، فأرضه مني . فقال أبو بكر : لاها الله ، إذا لا يحيد إلى أسيد من أسيد الله يقاتل عن الله ورسوله ﷺ فيعطيك سلبه . فقال النبي ﷺ : صدق فأعطه ، فأعطانيه ، فابنت به نحر قافي بني سلمة ، فانه لأول مال تأثلمته في الإسلام ،

الحديث الرابع ، قوله (عن نافع أن عمر قال : يا رسول الله) هكذا ذكره مرسلًا مختصراً ، ثم عقبه برواية مصر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موصولاً تاماً . وقد عاب عليه الاسماعيلي جميعاً لأن قوله « لما قفلنا من حنين » لم يقع في رواية حماد بن زيد أي الرواية الأولى المرسلة ، والجواب أن البخاري إنما نظر إلى أصل الحديث لا إلى النقص والزيادة في ألفاظ الرواة ، وإنما أورد طريق حماد بن زيد المرسلة للإشارة إلى أن روايته مرجوحة ، لأن جماعة من أصحاب شيخه أيوب خالفوه فيه فوصلوه ، بل بعض أصحاب حماد بن زيد رواه عنه موصولاً كما أشار إليه البخاري أيضاً هنا ، على أن رواية حماد بن زيد وإن لم يقع فيها ذكر القول من حنين صريحاً لسكنه فيها ضمناً كما سأبينه ، وقد وقع في رواية بعضهم ما ليس عند معمر أيضاً مما هو أدخل في مقصود الباب كما سأبينه ، فأما بقية لفظ الرواية الأولى فقد ساقها هو في فرض الخمس بلفظ « ان عمر قال لرسول الله ﷺ إنه كان على اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فأمره أن يني به . قال : وأصاب عمر جارتين من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة ، الحديث ، وكذا أورده الاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب وأبي الربيع الزهراني وخلف بن هشام كلهم عن حماد بن زيد عن أيوب عن نافع ، ان عمر كان عليه اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فلما نزل النبي ﷺ بالجمرانة سأله عنه ، فأمره أن يعتكف ، لفظ أبي الربيع قلت : وكان نزول النبي ﷺ بالجمرانة بعد رجوعه من الطائف بالاتفاق ، وكذا سبى حنين لما قسم بعد الرجوع منها فاتحدت رواية حماد بن زيد ومعمر معني ، وظهر رد ما اعترض به الاسماعيلي . وأما رواية من رواه عن حماد ابن زيد موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله « وقال بعضهم عن حماد الخ » فالمراد بحماد ابن زيد ، فانه ذكر عقبه رواية حماد بن سلمة وهي مخالفة لسياقه ، والمراد بالبعض المبهم أحمد بن عبد الله الضبي ، كذلك أخرجه الاسماعيلي من طريقه فقال « أخبرني القاسم هو ابن زكريا حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « كان عمر نذر اعتكاف ليلة في الجاهلية ، فسأل النبي ﷺ فأمره أن يني به » ، وكذا أخرجه مسلم وابن خزيمة عن أحمد بن حنبل وذكره في إنكار ابن عمر عمرة الجمرانة ، ولم يسبق مسلم لفظه ، وقد أوضحته في « باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤنفة » من كتاب فرض الخمس . وأما رواية من رواه عن أيوب موصولاً فأشار إليه البخاري بقوله

« ورواه جرير بن حازم وحماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، فرواية جرير بن حازم وصلها مسلم وغيره من رواية ابن وهب عن جرير بن حازم ، ان أيوب حدثه ان نافعاً حدثه ان عبد الله بن عمر حدثه ان عمر بن الخطاب سأل رسول الله ﷺ وهو بالجمرة بعد أن رجع من الطائف فقال : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف يوماً في المسجد الحرام فكيف ترى ؟ قال : اذهب فاعتكف يوماً . وكان رسول الله ﷺ قد أعطاه جارية من الخس ، فلما أعتق رسول الله ﷺ سبايا الناس قال عمر : يا عبد الله اذهب الى تلك الجارية فخل سبيلها ، فاشتمل هذا السياق على فوائد زوائد ، وعرف وجه دخول هذا الحديث في «باب غزوة حنين» ، ورواية حماد بن سلمة وصلها مسلم من طريق حجاج بن منهال ، حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب ، مقرونة برواية محمد بن إسحق كلاهما عن نافع عن ابن عمر ، قال في قصة النذر يعني دون غيره من ذكر الجارية والسبي ، وقد ذكرت في فرض الخس كلام الدارقطني على هذا الحديث وأنه قال رواه ابن عيينة عن أيوب ، فاختلف الرواة عنه ، ففهم من أرسله ومنهم من وصله ، ومن رواه موصولاً بمحمد بن أبي خلف وهو من شيوخ مسلم أخرجه الإسماعيلي من طريقه وفيه ذكر النذر والسبي والجارية كما في رواية جرير بن حازم ، وفي المغازی لابن إسحق في قصة الجارية فائدة أخرى ، قال حدثني أبو وجرة يزيد بن عبيد السعدي أن رسول الله ﷺ أعطى من سبي هوازن على بن أبي طالب جارية يقال لها ربيعة بنت حبان بن عمير ، وأعطى عثمان جارية يقال لها زنبب بنت خنساس ، وأعطى عمر قلابة فوهبها لابنه ، قال ابن إسحاق : لحدثني نافع عن ابن عمر قال بعثت جاريتي الى أخوالي في بني جمح ليصلحو الى مناهق أطوف بالبيت ، ثم أتيتهم فخرجت من المسجد فإذا الناس يشتدون ، قلت ما شأنكم ؟ قالوا : رد علينا رسول الله ﷺ نساءنا وأبنائنا فقلت دونكم صاحبكم فهي في بني جمح ، فانطلقوا فأخذوها ، وهذا لا يناق قوله في رواية حماد بن زيد انه وهب عمر جارتين ، فيجمع بينهما بأن عمر أعطى إحدى جاريته لولده عبد الله ، والله أعلم . وذكر الواقدي أنه أعطى أم عبد الرحمن بن عوف وآخرين معه من الجوارى ، وأن جارية سعد بن أبي وقاص اختارته فأقامت عنده وولدت له واقه أعلم . وقد تقدم ما يتعلق بالاعتكاف في بابيه ، ويأتى ما يتعلق بالنذر في بابيه إن شاء الله تعالى

٤٣٢٢ - وقال البيهقي حدثني يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة أن أبا قتادة قال « لما كان يوم حنين نظرت إلى رجل من المسلمين يقال رجلان من المشركين ، وآخر من المشركين بختله من ورائه ليقته ، فأمرت إلى الذي بختله ، فرفع يده ليضربني ، وأخرب يده ففقطتها ، ثم أخذني فضني ضماً شديداً حتى نخوت ، ثم برك فحمل ، ودفعته ثم قتلته ، وانهرم المسلمون وانهرمت معهم ، فإذا بعمر بن الخطاب في الناس ، قلت له : ما شأن الناس ؟ فقال : أمر الله . ثم تراجع الناس إلى رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : من أقام بيته على قتيل قتله فله سلبه . فممت لألمس بيته على قتيل ، فلم أر أحداً يشهد لي ، فجلست . ثم بدا لي فذكرت أمرة رسول الله ﷺ ، فقال رجل : جئناك : سلاح هذا القتل الذي بذرك عندى ، فأرضه منه ، فقال أبو بكر : كلا ، لا يعطو أصيبخ من قريش ، ويدع أعداء من

أَسَدُ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذَاهُ إِلَى ، فَاشْتَرَبَتْ مِنْهُ خِرَافًا ، فَسَكَانَ أَوَّلَ مَا لَمْ تَأْمَلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ »

الحديث الخامس حديث أبي قتادة ، قوله (عن يحيى بن سعيد) هو الانصارى وعمر بن كثير بن أفلح مدني مولى أبي أيوب الانصارى ، وثقه النسائي وغيره ، وهو تابعي صغير ، ولكن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث بهذا الإسناد ، لكن ذكره في مواضع : فتقدم في البيوع مختصرا ، وفي فرض الخمس تاما ، وسيأتي في الاحكام . وقد ذكرت في البيوع أن يحيى بن يحيى الاندلسي حرقه في روايته فقال : عن عمرو بن كثير والصواب د عمر ، . قوله (عن أبي محمد) هو نافع بن عباس معروف باسمه وكنيته . قوله (فلما التقينا كانت المسلمين جولة) بفتح الجيم وسكون الواو أى حركة فيها اختلاف ، وقد أطلق في رواية الليث الآتية بعدها أنهم انهمزوا ، لكن بعد القصة التي ذكرها أبو قتادة ، وقد تقدم في حديث البراء أن الجميع لم ينهزموا . قوله (فرايت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين) لم أقف على اسمهما ، وقوله د علا ، أى ظهر ، وفي رواية الليث التي بعدها د نظرت الى رجل من المسلمين يقاتل رجلا من المشركين وآخر من المشركين يقاتله ، بفتح أوله وسكون الهاء المعجمة وكسر المثناة أى يريد أن يأخذه على غرة ، وتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله في الأولى د فضرته من روايته ، لهذا الثاني الذي كان يريد أن يختل المسلم . قوله (على جبل عاتقه) جبل العاتق عصبه ، والعاتق موضع الرداء من المنكب ، وهرف منه أن قوله في الرواية الثانية د فأضرب يده فقطعتها ، أن المراد باليد الذراع والمضد الى الكتف ، وقوله د فقطعت الدرع ، أى التي كان لابسها وخلصت الضربة الى يده فقطعتها . قوله (وجدت منها ربح الموت) أى من شدتها ، وأشعر ذلك بأن هذا المشرك كان شديد القوة جدا . قوله (ثم أدركه الموت فأرسلني) أى أطلقني . قوله (فلحق عمر) في السياق حذف بيته الرواية الثانية حيث قال د فقتل ودفعته ثم قتلته وانهمز المسلمون وانهمز معهم فاذا بعمر بن الخطاب ، . قوله (أمر الله) أى حكم الله وما قضى به . قوله (ثم رجعوا) في الرواية الثانية د ثم تراجعوا ، وقد تقدم في الحديث الاول كيفية رجوعهم وهزيمة المشركين بما يغنى عن إعادته . قوله (من قتل، قتيلا له عليه بيعة فله سلبه) تقدم شرح ذلك مستوفى في فرض الخمس . قوله (فقلت من يشهد لي) زاد في الرواية التي نلّي هذه د فلم أر أحدا يشهد لي ، وذكر الواقدي أن عبد الله بن أنيس شهد له ، فإن كان ضبطه احتمل أن يكون وجده في المرة الثانية فإن في الرواية الثانية د جلست ثم بدا لي فذكرت أمره ، . قوله (فقال رجل) في الرواية الثانية د من جلسائه ، وذكر الواقدي أن اسمه أسود بن خزاعي ، وفيه نظر لأن في الرواية الصحيحة أن الذي أخذ السلب قرشي . قوله (صدق ، وسلبه عندي فأرضه منه) في رواية الكشميهني د فأرضه مني ، . قوله (فقال أبو بكر الصديق: لا ها الله ، اذا لا يبعد الى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه) هكذا ضبطناه في الأصول المعتمدة من الصحيحين وغيرهما بهذه الاحرف د لاها الله اذا ، ظاهرا لا ما الله فقال الجوهري ها للتنبيه وقد يقسم بها يقال لاها الله ما فعلت كذا ، قال ابن مالك : فيه شاهد على جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه ، قال : ولا يكون ذلك إلا مع الله أى لم يسمع لاها الرحمن كما سمع لا والرحمن ، قال : وفي التعلق بها أربعة أوجه ، أحدها ها الله باللام بعد الهاء بغير اظهار شيء من الالفين ، ثانيا مثلها لكن باظهار الالف



واحدة بنحو همز كقولهم التقت حلفتنا البطان ، ثابثا ثبوت الالفين همزة قطع ، رابعا بحذف الالف وثبوت همزة القطع ، انتهى كلامه . والمشهور في الرواية من هذه الالوجه الثالث ثم الاول . وقال أبو حاتم السجستاني : العرب تقول لاها الله ذا الهمز ، والقياس ترك الهمز ، وحكى ابن التين عن الداودي أنه روى برفع الله ، قال : والمعنى يأبى الله . وقال غيره : إن ثبت الرواية بالرفع فتسكون دها ، للتنبيه ود الله ، مبتدأ ود لا يعمد ، خبره انتهى . ولا يخفى تسكافه . وقد نقل الأئمة الاتفاق على الجر فلا يلتفت الى غيره . وأما إذا ، فثبتت في جميع الروايات المعتمدة والاصول المحققة من الصحيحين وغيرهما بكسر الالف ثم ذال معجمة منونة ، وقال الخطابي : هكذا يروونه ، وإنما هو في كلامهم - أى العرب - لاها الله ذا ، والهاء فيه بمنزلة الواو ، والمعنى لا والله يكون ذا . ونقل عياض في المشارق ، عن اسماعيل القاضى أن المازني قال قول الرواة لاها الله إذا ، خطأ ، والصواب لاها الله ذا أى ذا يعنى وقسمى . وقال أبو زيد : ليس في كلامهم لاها الله إذا ، وإنما هو لاها الله ذا ، وذا صلة في الكلام ، والمعنى لا والله ، هذا ما أقسم به ، ومنه أخذ الجوهري فقال : قولهم لاها الله ذا معناه لا والله هذا ، ففرقوا بين حرف التنبيه والصلة ، والتقدير لا والله ما فعلت ذا . وتوارد كثير من تكلم على هذا الحديث أن الذى وقع في الخبر بلفظ د إذا ، خطأ وإنما هو د ذا ، تبعاً لأهل العربية ، ومن زعم أنه ورد في شيء من الروايات بخلاف ذلك فلم يصب ، بل يكون ذلك من إصلاح بعض من قلده أهل العربية في ذلك . وقد اختلفت في كتابة إذا ، هذه هل تكتب بألف أو بنون ، وهذا الخلاف مبنى على أنها اسم أو حرف فن قال هو اسم قال الأصل فيمن قيل له سأجىء اليك فأجاب إذا أكرمك أى إذا جئتني أكرمك ثم حذف جئتني وعوض عنها التنوين واضمترت ان ، فعلى هذا يكتب بالنون . ومن قال هو حرف - وهم الجمهور - اختلفوا ، فهم من قال هو بسيطة وهو الراجح ، ومنهم من قال مركبة من إذا وإن فعل الأول تكتب بألف وهو الراجح وبه وقع رسم المصاحف ، وعلى الثاني تكتب بنون ، واختلفت في معناها فقال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، وتبعه جماعة فقالوا : هو حرف جواب يقتضى التعليل . وأفاد أبو على الفارسي أنها قد تتمحض للجواب ، وأكثر ما تجىء جواباً لو وإن ظاهراً أو مقدراً ، فعلى هذا لو ثبت الرواية بلفظ د إذا ، لاختل نظم الكلام لأنه يصير هكذا : لا والله ، إذا لا يعمد الى أسد الخ . وكان حق السياق أن يقول : إذا يعمد ، أى لو أجابك الى ما طلبت لعمد الى أسد الخ ، وقد ثبتت الرواية بلفظ لا يعمد الخ ، فن ثم ادعى أنها تغيير ، ولكن قال ابن مالك : وقع في الرواية د إذا ، بألف وتنوين وليس بيميد . وقال أبو البقاء : هو بيميد ، ولكن يمكن أن يوجه بأن التقدير : لا والله لا يعطى إذا ، يعنى ويكون لا يعمد الخ تأكيداً للنفي المذكور وموضحاً للسبب فيه . وقال الطيبي : ثبت في الرواية د لاها الله إذا ، لحمله بعض النحويين على أنه من تغيير بعض الرواة لأن العرب لا تستعمل لاها الله بدون ذا ، وإن سلم استعماله بدون ذا فليس هذا موضع إذا لأنها حرف جزاء والكلام هنا على نقيضه ، فإن مقتضى الجزاء أن لا يذكر د لا ، في قوله لا يعمد ، بل كان يقول : إذا يعمد الى أسد الخ ليصح جواباً لطلب الساب ، قال : والحديث صحيح والمعنى صحيح ، وهو كقولك لمن قال لك أفعل كذا فقلت له : والله إذا لا أفعل ، فالتقدير إذا والله لا يعمد الى أسد الخ ، قال : ويحتمل أن تسكون د إذا ، زائدة كما قال أبو البقاء إنها زائدة في قول الحماسي د إذا لتمام بصري معشر خشن ، في جواب قوله . لو كنت من مازن لم تستبح أبلى ، قال : والعجب من يعنى بشرح الحديث ويقدم نقل بعض الأدباء

على أئمة الحديث وجهان، وينسبون إليهم الخطأ والنصيف، ولا أقول إن جماعة المحدثين أعدل وأتقن في النقل إذ يقتضي المشاركة بينهم، بل أقول: لا يجوز العدول عنهم في النقل إلى غيرهم. قلت: وقد سبق إلى تقرير ما وقع في الرواية ورد ما عاينها الإمام أبو العباس القرطبي في «المفهم»، فنقل ما تقدم عن أئمة العربية ثم قال: وقع في رواية المذري والمودني في مسلم «لاها الله ذا»، بغير ألف ولا تنوين، وهو الذي جزم به من ذكرناه. قال: والذي يظهر لي أن الرواية المشهورة صواب وليست بخطأ، وذلك أن هذا الكلام وقع على جواب إحدى الكلمتين الأخرى، والهاء هي التي عوض بها عن «وار القسم»، وذلك أن العرب تقول في القسم «الله لأفعلن»، بمد الهزة وبقتصرها، فكأنهم عوضوا عن الهزة ما فقالوا «ها الله»، لتقاوب مخرجهما، وكذلك قالوا بالمد والقتصر، وتحقيقه أن الذي مد مع الهاء كأنه نطق بجزئين أبديين أحدهما ألفا استثنائا لاجتماعهما كما تقول: الله والذي قصر كأنه نطق بهزة واحدة كما تقول: الله وأما «إذا»، فهي بلا شك حرف جواب وتعليل، وهي مثل التي وقعت في قوله عليه السلام وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال «أينة قصر الرطب إذا جف؟» قالوا: نعم. قال: فلا إذا، فلو قال فلا والله إذا لكان مساويا لما وقع هنا وهو قوله «لاها الله ذا»، من كل وجه؛ لكنه لم يخرج هناك إلى القسم فتركه، قال: فقد وضع تقرير الكلام ومناسبته واستقامته معنى ووضعنا من غير حاجة إلى تكلف بعيد يخرج عن البلاغة، ولا سيما من ارتكب أبعد وأفسد لجعل الهاء للتنبيه وذا الإشارة وفصل بينهما بالمقسم به، قال: وليس هذا قياسا فيطرد، ولا فصيحاً فيحمل عليه الكلام الذوي، ولا مروياً برواية ثابتة. قال: وما وجد للمذري وغيره قاصلاً من اغتر بما حكى عن أهل العربية، والحق أحق أن يتبع. وقال بعض من أدركناه وهو أبو جعفر اللغزاني نزيل حلب في حاشية نسخه من البخاري: استرسل جماعة من القدماء في هذا الاشكال إلى أن جعلوا المخلص منه أن اتهموا الأئمة بالتصحيف فقالوا: والصواب «لاها الله ذا»، باسم الإشارة. قال: وبإيجاب من قوم يقولون التشكيك على الروايات الثابتة ويطلبون لها تأويلاً. جوابهم أن ما الله لا يستلزم اسم الإشارة كما قال ابن مالك، وأما جمل «لا يمد»، جواب فأرضه فهو سبب الغلط، وليس بصحيح من زعمه، وإنما هو جواب شرط مقدر يدل عليه صدق فأرضه، فكأن أبا بكر قال: إذا صدق في أنه صاحب السلب إذا لا يمد إلى السلب فيعطيك حقه، فالجواب على هذا صحيح لأن صدقه سبب أن لا يفعل ذلك. قال: وهذا واضح لا تكلف فيه انتهى. وهو توجيه حسن. والذي قبله أقعد. ويؤيد ما رجحه من الاعتماد على ما ثبتت به الرواية كثرة وقوع هذه الجملة في كثير من الأحاديث، منها ما وقع في حديث عائشة في قصة بريدة لما ذكرت أن أهلها يشترطون الولاء قالت فأنهزتها فقلت «لاها الله ذا»، ومنها ما وقع في قصة جليبيب بالجيم والمحدثين مصفراً «ان النبي ﷺ خطب عليه امرأة من الأنصار إلى أبيها فقال: حتى أستأمر أمها، قال: فتعم اذا. قال فذهب إلى امرأته فذكر لها فقالت: لاها الله إذا، وقد منعناها فلانا، الحديث، صححه ابن حبان من حديث أنس. ومنها ما أخرجه أحمد في «الزهد»، قال «قال مالك بن دينار للحسن: يا أبا سعيد لو لبست مثل عياني هذه، قال: لاها الله إذا ألبس مثل عياني تلك هذه»، وفي «تهذيب السكال»، في ترجمة ابن أبي عتيق «أنه دخل على عائشة في مرضها فقال: كيف أصبحت جعلني الله فداك؟ قالت: أصبحت ذاهبة. قال: فلا إذا. وكان فيه دعابة، ووقع في كثير من الأحاديث في سياق الإثبات بقسم ونبيه قسم، فن ذلك في قصة جليبيب، ومنها حديث عائشة في قصة صفية لما قال ﷺ وأحسبنا هي؟ وقال إنها طالت بعد

ما أقاضت فقال : فلتنفر إذا ، وفي رواية : فلا إذا ، ومنها حديث عمرو بن العاص وغيره في سؤاله عن أحب الناس  
 و فقال : عائشة . فقال : لم أعن النساء ؟ قال : فأبوها إذا ، ومنها حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته  
 الحصى فقال : بلى حتى تفور ، على شيخ كبير ، تزيده القبور . قال : فنعلم إذا ، ومنها ما أخرجه الفاكهي من طريق  
 سفيان قال : أقيمت ليطة بن الفرزدق فقلت : أسمعت هذا الحديث من أيك ؟ قال : أي ها الله إذا ، سمعت أبي  
 يقوله ، فذكر القصة . ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء أرايت لو أتى فرغت من صلاتي  
 فلم أرض كما لها ، أفلا أعود لها ؟ قال : بلى ها الله إذا ، والذي يظهر من تقدير الكلام بعد أن تقرر أن إذا ،  
 حرف جواب وجزاء أنه كأنه قال : إذا والله أقول لك نعم ، وكذا في النفي كأنه أجابه بقوله إذا والله لا نعطيك ،  
 إذا والله لا أشرط ، إذا والله لا ألبس ، وآخر حرف الجواب في الأمثلة كلها . وقد قال ابن جريج في قوله تعالى  
 ﴿ أم لهم نصيب من الملك ، فإذا لا يؤولون الناس فقيرا ﴾ : فلا يؤولون الناس إذا ، وجعل ذلك جوابا عن عدم  
 النصيب بها ، مع أن الفعل مستقبل وذكر أبو موسى المديني في الحديث ، له في قوله تعالى ﴿ وإذا لا يلبثون خلفك  
 إلا قليلا ﴾ إذا قيل هو اسم بمعنى الحروف الناصبة وقيل أصله إذا الذي هو من ظروف الزمان وإنما نون للفرق  
 ومعناه حينئذ أي أن أخرجوك من مكة ، حينئذ لا يلبثون خلفك إلا قليلا وإذا تقرر ذلك أمكن حمل ما ورد من  
 هذه الأحاديث عليه فيكون التقدير : لا والله حينئذ . ثم أراد بيان السبب في ذلك فقال : لا يعمد الخ والله أعلم .  
 وإنما أطلقت في هذا الموضع لأنني منذ طلبت الحديث ووقفت على كلام الخطابي وقعت عندي منه نفرة الاندفاع على  
 تخطئه الروايات النابتة ، خصوصا ما في الصحيحين ، فما زلت أطلب المخلص من ذلك إلى أن ظفرت بما ذكرته ،  
 فرأيت لإبانه كله هنا ، والله الموفق . قوله ( لا يعمد الخ ) أي لا يقصد رسول الله ﷺ إلى رجل كأنه أسد في  
 الشجاعة يقاتل عن دين الله ورسوله فيأخذ حقه ويعطيكه بغير طيبة من نفسه ، هكذا ضبط الأكثر بالتحتمانية فيه  
 وفي يعطيك ، وضبطه النووي بالنون فيهما . قوله ( فيعطيك سلبه ) أي سلب قتيله فأضافه إليه باعتبار أنه ملكه .  
 ( تنبيه ) : وقع في حديث أنس أن الذي غاطب النبي ﷺ بذلك عمر أخرجه أحد من طريق حماد بن سلمة عن إسحق  
 ابن أبي طلحة عنه ولفظه وإن هوازن جاءت يوم حنين ، فذكر القصة قال فنهزم الله المشركين ، فلم يضرب بسيف ولم  
 يطعن برمح ، وقال رسول الله ﷺ يومئذ : من قتل كافرا فله سلبه ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ  
 أسلابهم . وقال أبو قتادة : لئن ضربت رجلا على جبل العاتق وعليه درع فأعجلت عنه ، فقام رجل فقال : أخذتها  
 فأرضه منها ، وكان رسول الله ﷺ لا يسأل شيئا إلا أعطاه أو سكته ، فسكت . فقال عمر : والله لا يفيتها الله على  
 أسد من أسده ويعطيكها ، فقال النبي ﷺ : صدق عمر ، وهذا الاسناد قد أخرج به مسلم بعض هذا الحديث  
 وكذلك أبو داود ، لكن الراجح أن الذي قال ذلك أبو بكر كما رواه أبو قتادة وهو صاحب القصة فهو أئقن لما وقع  
 فيها من غيره . ويحتمل الجمع بأن يكون عمر أيضا قال ذلك تقوية لقول أبي بكر . والله أعلم . قوله ( صدق ) أي  
 القائل ( فأعطه ) بصيغة الأمر الذي اعترف بأن السلب عنده . قوله ( فاقبعت به ) ذكر الواقدي أن الذي اشتراه منه  
 حاطب بن أبي بلتمة وأن الثمن كان سبع أواق . قوله ( خرغا ) بفتح الميم والراء ويجوز كسر الراء أي بستانا ، سمى  
 بذلك لأنه يخترق منه القراى يمتنى ، وأما بكسر الميم فهو اسم الآلة التي يخترق بها ، وفي الرواية التي بعدها وخرقاء ،  
 وهو بكسر أوله وهو القم الذي يخترق أي يمتنى ، وأطلقه على البستان مجازا فكأنه قال بستان خراف . وذكر

الواقدي أن البستان المذكور كان يقال له الوديين . **قوله** ( في بنى سلة ) بكسر اللام هم بطن من الانصار وهم قوم أبي قتادة . **قوله** ( تأملت ) بمثابة ثم مثله أي أصله ، وأتت كل شيء أصله . وفي رواية ابن إسحق : أول مال اعتقده ، أي جعلته عقدة ، والأصل فيه من العقد لأن من ملك شيئاً عقد عليه . **قوله** ( وقال الليث حدثني يحيى بن سعيد ) هو الانصاري شيخ مالك فيه ، وروايته هذه وصلها المصنف في الاحكام عن قتبية عنه لكن باختصار وقال فيه : عن يحيى ، لم يقل حدثني ، وذكر في آخره كلمة قال فيها : قال لي عبد الله حدثنا الليث ، يعني بالإسناد المذكور ، وعبد الله هو ابن صالح كاتب الليث ، وأكثر ما يعلقه البخاري عن الليث ما أخذه عن عبد الله بن صالح المذكور ، وقد أشبهت القول في ذلك في المقدمة ، وقد وصل الاسماعيل هذا الحديث من طريق حجاج بن محمد عن الليث قال : حدثني يحيى بن سعيد ، وذكره بتامه . **قوله** ( تحوزت ) حذف المفعول والتقدير الهلاك . **قوله** ( ثم ترك ) كذا الأكثر بالمرحمة . ولبعضهم بالمشاة أي تركني ، وفي رواية الإسماعيلي : ثم نزع ، بضم النون وكسر الزاي بعدها فاء . ويقعده قوله بعدما : فتحلل . **قوله** ( سلاح هذا القتيل الذي يذكر ) في رواية الكشميني : الذي ذكره ، وتبين بهذه الرواية أن سلبه كان سلاحاً . **قوله** ( أصيب ) بمهمل ثم معجمة عند القابسي ، وبمعجمة ثم مهمل عند أبي ذر ، وقال ابن التين : وصفه بالضعف والمهانة ، والأصديغ نوع من الطير ، أو شبهه بذيات ضعيف يقال له الصبغاء إذا طلع من الأرض يكون أول ما يلى الشمس منه أصفر ذكر ذلك الخطابي ، وعلى هذا رواية القابسي ، وعلى الثاني تصغير الضبع على غير قياس ، كأنه لما عظم أبا قتادة بأنه أسد صفر خصمه وشبهه بالضبع لضعف افتراسه وما يوصف به من العجز ، وقال ابن مالك : أصيب بمعجمة وعين مهمل تصغير أضبع ويكنى به عن الضعيف . **قوله** ( ويدع ) أي يترك وهو بالرفع ويجوز للنصب والمجر

### ٥٥ - باب غزاة أوطاس

٤٣٢٢ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بُردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال : لما فرغ النبي ﷺ من حنين بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس ، فأتى دُرَيْدَ بْنَ الصُّمَّةِ ، فقتل دُرَيْدَ ، وهزم الله أصحابه . قال أبو موسى : وبعثني مع أبي عامر ، فرمى أبو عامر في ركبته ، رماء جسمى بسهم فأثبتته في ركبته . فأنهيت لله فقلت : يا عم من رماك ؟ فأشار إلى أبي موسى فقال : ذاك قاتلي الذي رماني ، فقصدت له ، فليحقه ، فلما رأيته ولي ، فأتيتته وجعلت أقول له : ألا تستحي ، ألا تهت فكف . فاختلنا ضربتين بالسيف فقتلته ، ثم قلت لأبي عامر : قتل الله صاحبك . قال : فازع هذا السهم ، فترعته فزأ منه الماء . قال : يا ابن أخي ، أقرى النبي ﷺ السلام وقل له : استغفر لي . واستخلفني أبو عامر على الناس . فسكت بسير أثم مات . فرجعت فدخلت على النبي ﷺ في بيته على سرير مُرْمَلٍ . وعليه فراش قد أتر مال السرير بظلمه وجنبيه ، فأخبرته بخبرنا وخبر أبي عامر وقال : قل له استغفر لي ، فدعا ماء فتوضأ ،

ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر ، ورأيت بياض إبطيه . ثم قال : اللهم أجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس . فقات : ولي فاستغفر . فقال : اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ، وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما . قال أبو بردة : إحداهما لأبي عامر ، والأخرى لأبي موسى .

**قوله** (باب غزوة أوطاس) قال عياض : هو واد في دار هوازن ، وهو موضع حرب حنين انتهى . وهذا الذي قاله ذهب إليه بعض أهل السير . **والراجح أن وادي أوطاس غير وادي حنين** ، ويوضح ذلك ما ذكر ابن إسحق أن الوقعة كانت في وادي حنين ، وأن هوازن لما انهزموا صارت طائفة منهم إلى الطائف وطائفة إلى بجة وطائفة إلى أوطاس ، فأرسل النبي ﷺ عسكرا مقدمهم أبو عامر الأشعري إلى من مضى إلى أوطاس كما يدل عليه حديث الباب ، ثم توجه هو وعساكره إلى الطائف . وقال أبو حنيفة البكري : أوطاس واد في ديار هوازن ، وهناك عسكروا ثم وثقفت ثم التقوا بحنين . **قوله** (بعث أبا عامر) هو عبيد بن سليم بن حضار الأشعري ، وهو عم أبي موسى : وقال ابن إسحق : هو ابن عمه . **والأول أشهر** : **قوله** (قاتل دريد بن الصمة فقتل دريد) أما الصمة فهو كثر المعركة وتشدد الميم أي ابن بكر بن الصمة . **وقال ابن الحارث بن بكر بن علقمة** - الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة من بني جشم بن معاوية بن بكر بن هوازن ، فالصمة لقب لأبيه واسمه الحارث ، وقوله فقتل دريده على البناء للمجهول ، واختلف في قتله لجرم محمد بن إسحق بأنه ربيعة بن رفيع بقاء مصفر بن وهبان بن ثعلبة بن ربيعة السلمي وكان يقال له ابن الذعنة بجمجمة ثم مهملة ، ويقال بمهملة ثم معجمة وهي أمه ، وقال ابن هشام : يقال اسمه عبدالله ابن قبيص بن أهبان ، وساق بقية نسبه . ويقال له أيضا ابن الذعنة وليس هو ابن الذعنة المذكور في قصة أبي بكر في الهجرة ، وروى الزبيري في مسند أنس بن شاذان حسن ما يشهر بأن قاتل دريد بن الصمة هو الزبير بن العوام ولفظه لما انهزم المشركون انحاز دريد بن الصمة في سبعة أنفس على أكمة فأواكتيبة ، فقال خلوم لي ، خلوم ، فقال : هذه قضاعة ولا بأس عليكم ، ثم رأوا كتيبة مثل ذلك ، فقال : هذه سليم ، ثم رأوا فارسا وحده فقال : خلوه لي ، فقالوا معتجرا بممامة سوداء ، فقال : هذا الزبير بن العوام ، وهو قاتلكم ومخرجكم من مكانكم هذا ، قال فالتفت الزبير فرآهم فقال : علام هؤلاء ههنا ؟ ففضي إليهم ، وتبعه جماعة فقتلوا منهم ثلاثمائة ، فخر رأس دريد بن الصمة لجملة بين يديه . ويحتمل أن يكون ابن الذعنة كان في جماعة الزبير فباشر قتله فنسب إلى الزبير مجازا ، وكان دريد من الشعراء الفرسان المشهورين في الجاهلية ، ويقال إنه كان لما قتل ابن عشرين - ويقال ابن ستين - ومائة سنة .

**قوله** (قال أبو موسى وبمعنى) أي النبي ﷺ (مع أبي عامر) أي إلى من التجأ إلى أوطاس ، وقال ابن إسحق : بعث النبي ﷺ أبا عامر الأشعري في آثار من توجه إلى أوطاس ، فأدرك بعض من انهزم ففاوضه القتال . **قوله** (فرى أبو عامر في ركبته ، رماء جشمي) بضم الجيم وفتح المعجمة أي رجل من بني جشم ، واختلف في اسم هذا الجشمي فقال ابن إسحق : زعموا أن سلمة بن دريد بن الصمة هو الذي رمى أبا عامر بسهم فأصاب ركبته فقتله ، وأخذ الراية أبو موسى الأشعري فقاتلهم ففتح الله عليه ، وقال ابن هشام : حدثني من أتق به أن الذي رمى أبا عامر أخوان من بني جشم وهما أوفى والعلاء ابنا الحارث ، وفي نسخة وافي بدل أوفى ، فأصاب أحدهما ركبته ، وقتلها أبو موسى الأشعري . وعند ابن عائد والطبراني في الأوسط ، من وجه آخر عن أبي موسى الأشعري

باسناد حسن د لما هزم الله المشركين يوم حنين بعث رسول الله ﷺ على خيل الطلب أبا عامر الأشعري وأنا معه فقتل ابن دريد أبا عامر ، فعدلت اليه فقتلته وأخذت اللوا ، الحديث . فهذا يؤيد ما ذكره ابن إسحق ، وذكر ابن إسحق في المغازي أيضا أن أبا عامر لقي يوم أوطاس عشرة من المشركين إخوة فقتلهم واحدا بعد واحد ، حتى كان العاشر لحمل عليه وهو يدعو إلى الإسلام وهو يقول : اللهم اشهد عليه ، فقال الرجل اللهم لا تشهد علي ، فكف عنه أبو عامر ظنا منه أنه أسلم فقتله العاشر ، ثم أسلم بعد لحسن إسلامه ، فكان النبي ﷺ يسميه شهيد أبي عامر ، وهذا يخالف الحديث الصحيح في أن أبا موسى قتل قاتل أبي عامر ، وما في الصحيح أول بالقبول ، ولعل الذي ذكره ابن إسحق شارك في قتله . قوله ( فنزاه منه الماء ) أي انصب من موضع السهم . قوله ( قال يا بن أخي ) هذا يرد قول ابن إسحق إنه ابن عمه ، ويحتمل - أن كان ضبطة - أن يكون قال له ذلك لكونه كان أسن منه . قوله ( فرجعت فدخلت على النبي ﷺ ) في رواية ابن عائذ د فلما رأي رسول الله ﷺ معي اللوا قال : يا أبا موسى قتل أبو عامر . قوله ( على سرير مرمل ) براء مهملة ثم ميم ثقيلة ، أي معمول بالرمال ، وهي حبال الحصر التي تضرب بها الأسيرة . قوله ( وعليه فراش ) قال ابن التين : أنكره الشيخ أبو الحسن وقال : الصواب : ما عليه فراش ، فسقطت د ما ، انتهى . وهو إنكار عجيب ، فلا يلزم من كونه رقد على غير فراش كما في قصة عمر أن لا يكون على سريره دائما فراش . قوله ( فدعا بقاء فتوضأ ثم رفع يديه ) يستفاد منه استحباب التطهير لإرادة الدعاء ، ورفع اليدين في الدعاء ، خلافا لمن خص ذلك بالاستسقاء ، وسيأتي بيان ما ورد من ذلك في كتاب الدعوات . قوله ( فوق كثير من خلقك ) أي في المرتبة ، وفي رواية ابن عائذ د في الأكثرين يوم القيامة . قوله ( قال أبو بردة ) هو موصول بالاسناد المذكور

## ٥٦ باب - غزوة الطائف في شوال سنة ثمان . قاله موسى بن عتبة

٤٣٢٤ - **حدثنا** الحميدي **سمع** سفیان **حدثنا** هشام **عن** أبيه **عن** زینب **ابنة** أبي سلمة **عن** أمها **أم** سلمة **رضي** الله عنها **دخل** على النبي ﷺ **وعندى** الخنث ، **فسمعه** يقول **لعبد** الله **بن** أبي أمية : **يا** عبد الله **أرأيت** **إن** فزع الله **عليكم** الطائف **غدا** **فعليك** **باب** غيلان **فإنها** **تقبل** **بأربع** **وتدبر** **بثمان** . **فقال** النبي ﷺ : **لا** يدخلن هؤلاء **عليكن** . **قال** ابن عيينة **وقال** ابن جريج : **الخنث** **هي**

**حدثنا** محمود **حدثنا** أبو أسامة **عن** هشام **بهذا** **وزاد** « **وهو** **محاصر** **الطائف** **يومئذ** »

[ الحديث ٤٣٢٤ - طرفه في : ٥٢٣٥ ، ٥٨٨٧ ]

**قوله** ( باب غزوة الطائف ) هو بلد كبير مشهور ، كثير الاعنار ، والنخيل ، على ثلاث مراحل أو اثنتين من مكة من جهة المشرق ، قيل أصلها أن جبريل عليه السلام اقتلع الجنة التي كانت لأصحاب الصريم فسار بها إلى مكة ، فطاف بها حول البيت ، ثم أنزلها حيث الطائف فسمى الموضع بها ، وكانت أولا بنواحي صنعاء ، واسم الأرض وج بتشديد الجيم ، سميت برجل وهو ابن عبد الجن من العماقة وهو أول من نزل بها . وسار النبي ﷺ إليها بعد منصرفه من حنين وحبس الغمام بالجمرات ، وكان مالك بن عوف النصري قائد هوازن لما انهزم دخل الطائف وكان

له حصن بلية . وهي بكسر اللام وتخفيف التحتانية على أميال من الطائف ، فر به النبي ﷺ وهو سائر إلى الطائف فامر بهدمه . **قوله** ( في شوال سنة ثمان قاله موسى بن عقبة ) . قلت : كذا ذكره في مغازيه ، وهو قول جمهور أهل المغازي . وقيل بل وصل إليها في أول ذي القعدة . ثم ذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول حديث أم سلمة وهشام هو ابن عروة ، وفي الاسناد لطيفة : رجل عن أبيه وهما تابعيان ، وامرأة عن أمها وهما صحابيتان . **قوله** ( أرايت إن فتح الله عليكم الطائف ) الحديث يأتي شرحه في كتاب النكاح ، والغرض منه هنا ذكر حصار الطائف ، ولذلك أورد الطريق الأخرى بدمه حيث قال فيها « وهو محاصر الطائف يومئذ ، وعبد الله بن أبي أمية هو أخو أم سلمة راوية الحديث ، وكان إسلامه مع أبي سفيان بن الحارث المقدم ذكره في غزوة الفتح ، واستشهد عبد الله بالطائف أصابه سهم فقتله . وقوله في الأول » قال ابن عيينة وقال ابن جريج ، هو موصول بالاسناد الأول . وقوله « الخنث هيت ، أي اسمه ، وهو بكسر الهاء وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وضبطه بعضهم بفتح أوله ، وأما ابن درستويه ف ضبطه بنون ثم موحدة ، وزعم أن الأول تصحيف . قال : والهنب لاحق . وسيأتي ما قيل في اسمه من الاختلاف هل هو واحد أو جماعة في كتاب النكاح ، وكذا ما قيل في اسم المرأة ، والأشهر أنها بادية إن شاء الله تعالى

٤٣٢٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن أبي العباس الشاعر الأعشى عن عبد الله بن عمر قال « لما حاصر رسول الله ﷺ الطائف فلم يزل منهم شيئاً قال : إنا قائلون إن شاء الله ، فنقل عليهم وقالوا : نذهب ولا نفقحه ؟ وقال مرة نقل ، فقال : اغدوا على القتال ، فغدوا ، فأصابهم جراح ، فقال : إنا قائلون غداً إن شاء الله ، فأعجبهم ، فضحك النبي ﷺ . وقال سفيان مرة فبسم » قال قال الحميدي : حدثنا سفيان الخبر كله

[ الحديث ٤٣٢٥ - طوافه في : ٦٠٨٦ ، ٧٤٨٠ ]

الحديث الثاني ، **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، وأبو العباس الشاعر الأعشى تقدم ذكره وتسميته في قيام الليل . **قوله** ( عن عبد الله بن عمر ) في رواية الكشميني « عبد الله ابن عمرو » بفتح العين وسكون الميم ، وكذا وقع في رواية النسفي والاصيلي ، وقرئ على ابن زيد المروزي كذلك قوله بضم العين ، وقد ذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : الصواب عبد الله بن عمر بن الخطاب ، والأول هو الصواب في رواية علي بن المديني وكذلك الحميدي وغيرهما من حفاظ أصحاب ابن عيينة ، وكذا أخرجه الطبراني من رواية إبراهيم بن يسار وهو من لازم ابن عيينة جداً ، والذي قال عن ابن عيينة في هذا الحديث « عبد الله بن عمر » وهم الذين سمعوا منه متأخراً كما نبه عليه الحاكم ، وقد بالغ الحميدي في إيضاح ذلك فقال في مسنده في روايته لهذا الحديث عن سفيان « عبد الله بن عمر بن الخطاب » وأخرجه البيهقي في « الدلائل » عن طريق عثمان الدارمي عن هلي بن المديني قال « حدثنا به سفيان غير مرة يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب ، لم يقل عبد الله بن عمرو بن العاص » وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة فقال « عبد الله بن عمر » وكذا رواه عنه مسلم ، وأخرجه الاسماعيلي

من وجه آخر عنه فزاد وقال أبو بكر سمعت ابن عيينة مرة أخرى يحدث به عن ابن عمر، وقال المفضل الملائى عن يحيى بن معين «أبو العباس عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر في الطائف الصحيح ابن عمر، قوله (لما حاصر رسول الله ﷺ الطائف فلم يزل منهم شيئاً) في مرسل ابن الزبير عند ابن أبي شيبة قال «لما حاصر النبي ﷺ الطائف قال أصحابه: يا رسول الله أحرقتنا نبال ثقيف فادع الله عليهم، فقال: اللهم اهد ثقيفاً، وذكر أهل المغازى أن النبي ﷺ لما استمعى عليه الحصن وكانوا قد أعدوا فيه ما يكفهم لحصار سنة ورموا على المسلمين سلك الحديد المحممة ورموهم بالنبل فأصابوا قوماً، فاستشار نوفل بن معاوية الديلى فقال: هم نعلب في جحر إن أقمت عليه أخذته وإن تركته لم يضرك، فرحل عنهم، وذكر أنس في حديثه عند مسلم أن عدة حصارهم كانت أربعين يوماً، وعند أهل السير اختلاف قيل عشرين يوماً وقيل بضع عشرة وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر. قوله (لما قاتلون) أى راجعون إلى المدينة. قوله (فأضل عليهم) بين سبب ذلك بقولهم «نذهب ولا نفتحه» وحاصل الخبر أنهم لما أخبرهم بالرجوع بغير فتح لم يعجبهم، فلما رأى ذلك أمرهم بالقتال فلم يفتتح لهم فأصيبوا بالجراح لأنهم رموا عليهم من أعلى السور فكانوا ينالون منهم بسهامهم ولا تصل السهام إلى من على السور، فلما رأوا ذلك تبين لهم تصويب الرجوع، فلما أعاد عليهم القول بالرجوع أعجبهم حينئذ، ولهذا قال: فضحك، وقوله «وقال سفيان مرة: قتبتم» هو ترديد من الراوى. قوله (قال الحميدى حدثنا سفيان الخبر كله) بالنسب أى أن الحميدى رواه بغير عنقبة بل ذكر الخبر في جميع الإسناد، ووقع في رواية الكشميين بالخبر كله، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج»، وفي «الدلائل»، من طريق بشر بن موسى عن الحميدى «حدثنا سفيان حدثنا عمرو سمعت أبا العباس الاعمى يقول سمعت عبد الله بن عمر يقول، فذكره»

٤٣٢٦، ٤٣٢٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن حاتم عن عامر قال سمعت أبا عثمان قال «سمعت سعداً - وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله - وأبا بكره وكان أسوداً حصن الطائف في أناس فجاه إلى النبي ﷺ، فقالوا: سمعنا النبي ﷺ يقول: من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم فاجنة عليه حرام» وقال هشام وأخبرنا ميمون عن عامر عن أبي العباس - أو أبي عثمان النهدي - قال «سمعت سعداً وأبا بكره عن النبي ﷺ. قال عامر: قلت لقد شهدت عندك رجلاً من حشيتك بهما. قال: أجل، أما أحدهما فأول من رمى بسهم في سبيل الله، وأما الآخر فأنزل إلى النبي ﷺ ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف»

[الحديث ٤٣٢٦ - طرفه في: ٦٧٦٦]

[الحديث ٤٣٢٧ - طرفه في: ٦٧٦٧]

الحديث الثالث، قوله (عن عامر) هو ابن سليمان، وأبو عثمان هو النهدي، وشرح المتن يأتي في الفرائض، والغرض منه ذكر أبي بكر واسمه نضيع بن الحارث وكان مولى الحارث بن كعدة الثقفي، قتل من حصن الطائف ببكرة فكفى أبا بكر لذلك أخرج ذلك الطبراني بسند لا بأس به من حديث أبي بكر، وكان ممن نزل من حصن الطائف من عبيد فأسلم فيما ذكر أهل المغازى منهم مع أبي بكر: المنبعت وكان عبداً لعثمان بن عامر بن معتب،



وكذا مرزوق والأزرق زوج سمية والدة زياد بن عبيد الذي صار يقال له زياد بن أبيه ، والأزرق أبو عقبة وكان لكعدة الثقي ، ثم حالف بني أمية لأن النبي ﷺ دفعه لخالد بن سعيد بن العاص ليعلمه الاسلام ، ووردان وكان لعبد الله بن ربيعة ، ويحسب النبال وكان لابن مالك الثقي وإبراهيم بن جابر وكان لحرشة الثقي ، وبشار وكان لعثمان ابن عبد الله ، ونافع مولى الحارث بن كعدة ، ونافع مولى غيلان بن سلة الثقي ، ويقال كان معهم زياد بن سمية والصحيح أنه لم يخرج حينئذ لصفره ، ولم أعرف أسماء الباقيين . **قوله** (تسور) أي صعد إلى أعلاه وهذا لا يخالف قوله دتلى ، لأنه تسور من أسفله إلى أعلاه ثم تدلى منه . **قوله** (وقال هشام) هو ابن يوسف الصنماني ، ولم يقع لي موصولا إليه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر ابن عيسى عن أبي عثمان وحسنه عن أبي بكره وحده بخير شك ، وغرض المصنف منه ما فيه من بيان عدد من أبيهم في الرواية الأولى فإن فيها تسور من حصن الطائف في أناس ، وفي هذا دتلى إلى النبي ﷺ ثالث ثلاثة وعشرين من الطائف ، وفيه رد على من زعم أن أبا بكر لم ينزل من سور الطائف غيره وهو شيء . قاله موسى بن عقبة في مغازيه وتبعه الحاكم ، وجمع بعضهم بين القولين بأن أبا بكر نزل وحده أولا ثم نزل الباقيون بعده ، وهو جمع حسن ، وروى ابن أبي شبة وأحمد من حديث ابن عباس قال د اعتق رسول الله ﷺ يوم الطائف كل من خرج إليه من رقيق المشركين ، وأخرجه ابن سعد مرسلًا من وجه آخر .

٤٣٢٨ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « كنت عند النبي ﷺ - وهو نازل بالجمرانة بين مكة والمدينة - ومعه بلال ؛ فأتى النبي ﷺ أعرابي فقال : ألا تنجز لي ما وعدتني ؟ فقال له : أبشِر . فقال : قد أكثرت عليّ من « أبشِر » . فأقبل على أبي موسى وبلال كهيئة التضرع فقال : ردّ لبشري ، فأقبلّا أنما . قالّا : قياتنا . ثم دعا بقدر فيه ماء ، ففسل يديه ووجهه فيه ، ومجّ فيه ثم قال : اشرّ بآمنه ، وأفرغ على وجوهكما ونحوكما وأبشرا . فأخذنا للقدح ففعلّا ، فنادت أم سلة من وراء الستر أن أنضِلْ لهما منه طائفة »

الحديث الرابع ، وهو أول الأحاديث في قصة غنائم حنين بالجمرانة . **قوله** (وهو نازل بالجمرانة بين مكة والمدينة) أما الجمرانة فهي بكسر الجيم والهمزة المهملة وتشديد الراء وقد تسكن الهمزة ، وهي بين الطائف ومكة وإلى مكة أقرب قاله عياض ، وقال الفاكهي : بينها وبين مكة بريد ، وقال الباجي : ثمانية عشر ميلا . وقد أنكر الداودي الشارح قوله إن الجمرانة بين مكة والمدينة وقال : إنما هي بين مكة والطائف وكذا جزم النووي بأن الجمرانة بين الطائف ومكة وهو مقتضى ما تقدم نقله عن الفاكهي وغيره . **قوله** (أعرابي) لم أقف على اسمه . **قوله** (ألا تنجز لي ما وعدتني) يحتمل أن الوجد كان خاصا به ، ويحتمل أن يكون عاما ، وكان طلبه أن يجعل له نصيبه من الغنيمة فانه ﷺ كان أمر أن تجمع غنائم حنين بالجمرانة وتوجه هو بالعساكر إلى الطائف ، فلما رجع منها قسم الغنائم حينئذ بالجمرانة . فلما وقع في كثير من كان حديث عهد بالاسلام استبطاء الغنيمة واستعجاز قسمتها . **قوله** (أبشِر) بهزة قطع أي بقرب القسمة ، أو بالثواب الجزيل على الصبر . **قوله** (فنادت أم سلة)

هي زوج النبي ﷺ وهي أم المؤمنين، ولهذا قالت: لا مكا . قوله ( فأفضلا لها منه طائفة ) أي بقية . وفي الحديث منقبة لأبي عامر ولأبي موسى ولبلال ولأم سلمة رضي الله عنهم

٤٢٢٩ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا إسماعيل حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أن صفوان بن يعلى بن أمية أخبره أن يعلى كان يقول: لئن أرى رسول الله ﷺ حين ينزل عليه . قال: فبينما النبي ﷺ بالجمرانة - وعليه ثوب قد أظلم به معه فيه ناس من أصحابه - إذ جاءه أعرابي عليه جبة متضخ يطيب فقال: يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعدما تضخ بالطيب؟ فأشار مرثا إلى يعلى بيده أن تعال . فجاء يعلى ، فأدخل رأسه ، فاذا النبي ﷺ محمر الوجه ينظ كذا ساعة ، ثم سرى عنه فقال: أين الذي يسأني عن العمرة آتفا ، فالتمس الرجل فأني به ، فقال: أما الطيب الذي بك فاعطيه ثلاث مرثات ، وأما الجبة فارتها ، ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك .

الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن عليه ، ويعلى هو ابن أمية التيمي ، وقد تقدم شرح حديثه مستوفى في أبواب العمرة

٤٣٣٠ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباد بن نعيم عن عبد الله بن زيد بن عامر قال: لما أفاء الله على رسوله ﷺ يوم حنين قسم في الناس في المؤلفة قلوبهم ولم يسطر الأنصار شيئا ، فساكنهم وجدوا إذ لم يهبهم ما أصاب الناس ، فخطبهم فقال: يا أيها الأنصار، ألم أجدكم ضللا فهداكم الله بي ، وكنتم متفرقين فألفكم الله بي ، وعالة فأغناكم الله بي ؟ كلما قال شيئا قالوا: الله ورسوله أمن . قال: ما يمنعكم أن تنجيوا رسول الله ﷺ ؟ قال: كلما قال شيئا قالوا: الله ورسوله أمن . قال: لو شتم قلتم: جئتكم كذا وكذا . الأرضون أن يذهب الناس بالشاة والبهير ، وتذهبون بالنبي ﷺ إلى رحالكم ؟ لولا الهجرة ، نكثتم أمراء من الأنصار ، ولو سلك الناس واديا وشعبا لساكت وادي الأنصار وشعبها . الأنصار شعار ، والناس ديار . إنكم ستلقون بعدي أثرة ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض ،

[ الحديث ٤٣٣٠ - طرقة في : ٧٢٤٥ ]

الحديث السادس ، **قوله** ( حدثنا وهيب ) هو ابن خالد . **قوله** ( عن عمرو بن يحيى ) في رواية أحمد عن عفان عن وهيب . **قوله** ( حدثنا عمرو بن يحيى ) وهو المازني الأنصاري المدني ، وفي رواية إسماعيل بن جعفر هند مسلم عن عمرو بن يحيى بن عمار . **قوله** ( لما أفاء الله على رسوله يوم حنين ) أي أعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين ، وأصل الفاء الرد والرجوع ، ومنه سمى الظل بعد الزوال قيتا لانه رجع من جانب إلى جانب ، فكأن أموال الكفار سميت قيتا لانه كانت في الأصل للمؤمنين إذا الإيمان هو الأصل والكفر طاري . عليه ، فإذا غلب

الكنز على شيء من المال فهو بطريق التمديد فإذا غنمه المسلمون منهم فكأنه رجع إليهم ما كان لهم ، وقد قدمنا قريبا أنه **قال** أسرى بحبس الغنائم بالجمرة ، فلما رجع من الطائف وصل إلى الجمرة في خامس ذي القعدة ، وكان السبب في تأخير القسمة ما تقدم في حديث المسور رجاؤه أن يسلموا ، وكانوا ستة آلاف نفس من النساء والأطفال وكانت الإبل أربعة وعشرين ألفا والغنم أربعين ألف شاة . **قوله** ( قسم في الناس ) حذف المفعول والمراد به الغنائم ، ووقع في رواية الزهري عن أنس في الباب ويعطى رجلا المائة من الإبل ، وقوله ( في المؤلفة قلوبهم ) بدل بعض من كل ، والمراد بالمؤلفة ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاما ضميما ، وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية . وقد اختلف في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكاة فقيل : كفار يهطون ترغيبا في الإسلام ، وقيل مسلمون لهم اتباع كفار ليتألفوهم ، وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليتمكن الإسلام من قلوبهم . وأما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الأخير لقوله في رواية الزهري في الباب : فأنى أعطى رجلا حديثي عهد بكفر أنا نفهم . ووقع في حديث أنس الآتي في د باب قسم الغنائم في قريش ، والمراد بهم من فتحت مكة وهم فيها ، وفي رواية له : فأعطى الطلقاء والمهاجرين ، والمراد بالطلاق جمع طليق : من حصل من النبي **ﷺ** المن عليه يوم فتح مكة من قريش وأتباعهم ، والمراد بالمهاجرين من أسلم قبل فتح مكة وهاجر إلى المدينة . وقد سرد أبو الفضل بن طاهر في د المبات له أسماء المؤلفة وهم ( س ) أبو سفيان بن حرب ، وسهيل بن عمرو ، وحويطب ابن عبد العزى ، ( س ) وحكيم بن حزام ، وأبو السنابل بن بعلك ، وصفوان بن أمية ، وعبد الرحمن بن يربوع وهؤلاء من قريش ، وعبدية بن حصن الفزاري والأقرع بن حابس القمي وعمرو بن الأيهم القمي ، ( س ) والعباس بن مرداس السلمي ، ( س ) ومالك بن عوف النضري ، والعلاء بن حارثة الثقفي وفي ذكر الآخرين انظر : فقيل لهما جاء طائعين من الطائف إلى الجمرة ، وذكر الواقدي في المؤلفة ( س ) معاوية يزيد ابني أبي سفيان ، وأسيد بن حارثة ، ومخرمة بن نوفل ، ( س ) وسعيد بن يربوع ، ( س ) وقيس بن عدى . ( س ) وعمرو بن وهب ، ( س ) وهشام بن عمرو . وذكر ابن اسحق من ذكرت عليه علامة سين وزاد : النضر بن الحارث ، والحارث بن هشام ، وجبير بن مطعم . ومن ذكره فيهم أبو عمر سفيان بن عبد الأسد ، والسائب بن أبي السائب ، ومطيع بن الأسود وأبو جهم بن حذيفة . وذكر ابن الجوزي فيهم زيد الخيل ، وعلقمة بن علاثة ، وحكيم بن طلق بن سفيان بن أمية وخالد بن قيس السهمي ، وعمير بن مرداس . وذكر غيرهم فيهم قيس بن مخرمة ، وأحبيحة بن أمية بن خاف ، وابن أبي شريق ، وحرمة بن هوذة ، وخالد بن هوذة ، وعكرمة بن عامر العبدري ، وشيبة بن عمار ، وعمرو بن ورقة ، ولبيد بن ربيعة ، والمغيرة بن الحارث ، وهشام بن الوليد المخزومي . فهؤلاء زيادة على أربعين نفسا . **قوله** ( ولم يمتلئ الانصار شيئا ) ظاهر في أن العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة ، وقال القرطبي في د المفهم : الإجراء على أصول الشريعة أن الهطاء المذكور كان من الخمس . ومنه كان أكثر عطاياهم ، وقد قال في هذه الفزوة للأعرابي : مالي ما آفاه الله عليكم إلا الخمس ، والخمس مردود فيكم ، أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو ، وعلى الأول فيكون ذلك مخصوصا بهذه الواقعة . وقد ذكر السبب في ذلك في رواية قتادة عن أنس في الباب حيث قال : ان قريشا حديث عهد بجاهلية ودهشية ، ولاني أردت أن أجبرهم وأنا نفهم . قلت : الأول هو المعتمد ، وسيأتي ما يؤكد . والذي رجحه القرطبي جزم به الواقدي ، ولكنك ليس بمحجة إذا انفرد فكيف إذا خالف ،

وقيل إنما كان تصرف في الغنيمة لأن الانصار كانوا انهزموا فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله أمر الغنيمة لنبهه . وهذا معنى القول السابق بأنه خاص بهذه الواقعة ، واختار أبو عبيد أنه كان من الخس ، وقال ابن القيم : اقتضت حكمة الله أن فتح مكة كان سببا لدخول كثير من قبائل العرب في الاسلام وكانوا يقولون : دعوهم وقومه ، فان غلبهم دخلنا في دينه ، وان غلبوه كفونا أمره . قلنا فتح الله عليه استمر بعضهم على ضلاله لجمعوا له وتأهبوا للحرب ، وكان من الحكمة في ذلك أن يظهر أن الله نصر رسوله لا بكثرة من دخل في دينه من القبائل ولا بانكشاف قومه عن قتاله ، ثم لما قدر الله عليه من غلبته إياهم قدر وقوع هزيمة المسلمين مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليتبين لهم أن النصر الحق إنما هو من عنده لا بقوتهم ، ولو قدر أن لا يغلبوا الكفار ابتداء لرجع من رجع منهم شاخ الرأس متعاطفا ، فقد هزيمتهم ثم أعقبهم النصر ليدخلوا مكة كما دخلها النبي ﷺ يوم الفتح متواضعا متخشعا ، واقتضت حكمته أيضا أن غنائم الكفار لما حصلت ثم قسمت على من لم يتمكن الإيمان من قلبه لما بقي فيه من الطابع البشري في حبة المال قسمه فيهم لتطمئن قلوبهم وتجتمع على محبته ، لأنها جبلت على حب من أحسن إليها . ومنع أهل الجهاد من أكبر المهاجرين ورؤسا الانصار مع ظهور استغفارهم جميعها لأنه لو قسم ذلك فيهم لكان مقصورا عليهم ، بخلاف قسمته على المؤلفة لأن فيه استجلاب قلوب أتباعهم الذين كانوا يرضون إذا رضى رئيسهم ، قلنا كان ذلك المطاء سببا لدخولهم في الإسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم من دونهم في الدخول ، فكان في ذلك عظيم المصلحة . ولذلك لم يقسم فيهم من أموال أهل مكة عند فتحها قليلا ولا كثيرا مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينهم على مام فيه ، لحرك الله قلوب المشركين لغزورهم ، فرأى كثيرهم أن يخرجوا معهم بأموالهم ونسائهم وأبنائهم فكانوا غنيمة المسلمين ، ولو لم يقذف الله في قلب رئيسهم أن سوفه معه هو الصواب لكان الرأي ما أشار إليه دريد فخالفه فكان ذلك سببا لتصييرهم غنيمة المسلمين ، ثم اقتضت تلك الحكمة أن تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويوكل من قلبه ممتلىء بالإيمان الى إيمانه ، ثم كان من تمام التأليف رد من سبى منهم اليهم ، فانشرح صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين ، وجبر ذلك قلوب أهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسر والربح فصرف عنهم شر من كان يجاردهم من أشد العرب من هوازن وثقيف . بما وقع بهم من الكسرة وبما قبض لهم من الدخول في الاسلام ، ولولا ذلك ما كان أهل مكة يطبقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها . وأما قصة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتذر رؤسائهم بأن ذلك كان من بعض أتباعهم ، ولما شرح لهم ﷺ ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجعوا مدعنين ورأوا أن الغنيمة العظيمة ما حصل لهم من عود رسول الله الى بلادهم ، فسلوا عن الشاة والبعير ، والسبايا من الأنثى والصغير ، بما حازوه من الفوز العظيم ، ومجاورة النبي الكريم لهم حيا وميتا . وهذا دأب الحكيم يعطى كل أحد ما يناسبه ، انتهى ملخصا . قوله ( فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس ) كذا الأكثر مرة واحدة ، وفي رواية أبي ذر د فكأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس ، أو كأنهم وجدوا إذ لم يصبهم ما أصاب الناس ، أورده على الشك هل قال د وجد ، بضمين جمع واجد أو د وجدوا ، على أنه فعل ماض . ووقع له عن الكشميهني وحده د وجدوا ، في الموضعين فصار تكرارا بغير فائدة ، وكذا رأيت في أصل النسفي . ووقع في رواية مسلم كذلك . قال عياض وقع في نسخة في الثاني د أن لم يصبهم ، يعني بفتح الهمزة وبالنون قال : وعلى هذا تظن قاعدة التكرار ، وجوز الكرماني أن يكون الاول من النضيب والثاني من الحزن

والمعنى أنهم غضبوا ، والموجدة الغضب يقال وجد في نفسه إذا غضب ، ويقال أيضا وجد إذا حزن ، ووجد ضد فقد ، ووجد إذا استفاد مالا ، ويظهر الفرق بينهما بمصادرهما : ففي الغضب موجدة ، وفي الحزن وجدا بالفتح ، وفي ضد الفقد وجدانا ، وفي المال وجدا بالضم ، وقد يقع الاشتراك في بعض هذه المصادر ، وموضع بسط ذلك غير هذا الموضع . وفي مغازی سليمان التيمي ، أن سبب حزنهم أنهم عافوا أن يكون رسول الله ﷺ يريد الإقامة بمكة . والأصح ما في الصحيح حيث قال : « إذا لم يصحبهم ما أصاب الناس ، على أنه لا يتمتع الجمع وهذا أولى . » ووقع في رواية الزهري عن أنس في الباب وقالوا : يخفراقه لرسوله ، يعطى قريشا ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم ، وفي رواية هشام بن زيد عن أنس آخر الباب « إذا كانت شديدة فمن ندعى ، ويعطى الغنيمة غيرنا ، وهذا ظاهر في أن الهطاء كان من صلب الغنيمة بخلاف ما رجحه القرطبي . قوله ( خطبهم ) زاد مسلم من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو ابن يحيى « حمد الله وأثنى عليه ، وسيأتي في الباب في رواية الزهري « لحث رسول الله ﷺ بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، فلم يدع معهم غيرهم ، فلما اجتمعوا قام فقال : ما حديث بلغني عنكم ؟ فقال فقهاء الأنصار : أما رؤسائنا فلم يقولوا شيئا ، وأما ناس منا حديثه أسنانهم فقالوا ، وفي رواية هشام بن زيد « لجمعهم في قبة من آدم فقال : يا معشر الأنصار ، ما حديث بلغني ؟ فسكتوا ، ويحمل على أن بعضهم سكوت وبعضهم أجاب ، وفي رواية أبي النجاشي عن أنس عند إسماعيل لجمعهم فقال : ما الذي بلغني عنكم ؟ قالوا : هو الذي بلغك ، وكانوا لا يكذبون ، ولأحد من طريق ثابت عن أنس « أن النبي ﷺ أعطى أبا سفيان وعيينة والاقرق وسهيل بن عمرو في آخرين يوم حنين ، فقالت الأنصار : سيوفنا تقطر من دمائهم وهم يذهبون بالمغنم ، فذكر الحديث وفيه « ثم قال : ألقم كذا وكذا ؟ قالوا : نعم ، وإسناده على شرط مسلم ، وكذا ذكر ابن إسحق عن أبي سعيد الخدري أن الذي أخبر النبي ﷺ بمقاتلتهم سعد بن عباد ولفظه « لما أعطى رسول الله ﷺ ما أعطى من تلك العطايا في قريش وفي قبائل العرب ، ولم يكن في الأنصار منها شيء ، وجد هذا الحى من الأنصار في أنفسهم حتى كثرت منهم القالة ، فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك ، فقال له : فإني أنت من ذلك يا سعد ؟ قال : ما أنا إلا من قومي . قال : فاجمع لي قومي . فخرج لجمعهم ، الحديث ، وأخرجه أحمد من هذا الوجه ، وهذا يعكس على الرواية التي فيها « أما رؤسائنا فلم يقولوا شيئا ، لأن سعد بن عباد من رؤساء الأنصار بلا ريب ، إلا أن يحصل على الأغلب الأكثر ، وأن الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يرد إدخال نفسه في النفي ، أو أنه لم يقل لفظا وإن كان رضى بالقول المذكور فقال ما أنا إلا من قومي ، وهذا أوجه ، والله أعلم . قوله ( ألم أجدكم ضللا ) بالضم والتشديد جمع ضال والمراد هنا ضلالة الشرك ، وبالهداية الإيمان . وقد رتب ﷺ ما من الله عليهم على يده من النعم ترتيبا بالغا فبدأ بنعمة الإيمان التي لا يوازيها شيء من أمر الدنيا ، وثق بنعمة الألفه وهي أعظم من نعمة المال لأن الأموال تبذل في تهويلها وقد لا تحصل ، وقد كانت الأنصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها كما تقدم في أول الهجرة ، فزال ذلك كله بالإسلام كما قال الله تعالى ﴿ لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما أنفقت بين قلوبهم ، ولكن الله ألف بينهم ﴾ . قوله ( حالة ) بالمهملة أى نفرأ لا مال لهم ، والهيئة الفقر . قوله ( كلما قال شيئا قالوا : الله ورسوله آمن ) بفتح الهمزة والميم والتشديد : أقبل تفضيل من المن ، وفي حديث أبي سعيد وقالوا ماذا نجيبك يا رسول الله والله ورسوله المن والفضل . قوله ( قال لو شئتم قاتم جئتنا كذا وكذا ) في رواية إسماعيل

ابن جعفر لو شئتم أن تقولوا جئتمنا كذا وكذا وكان من الأمر كذا وكذا ، لأشياء زعم عمرو بن أبي يحيى المازني روى الحديث أنه لا يحفظها . وفي هذا رد على من قال إن الراوى كفى عن ذلك عمدا على طريق التأديب ، وقد جوز بعضهم أن يكون المراد جئتمنا ونحن على ضلالة فهدينا بك وما أشبه ذلك ، وفيه بعد ، فقد فسر ذلك في حديث أبي سعيد ولفظه : فقال : أما والله لو شئتم أنقلتم فصدقتم وصدقتم : أتيتنا مكذبا فصدقناك ، وعخذولا فنصرناك ، وطريدا فأويناك ، وعائلا فواسيناك ، ونحوه في مغازي أبي الأسود عن عروة مرسلًا وابن عائد من حديث ابن عباس موصولا ، وفي مغازي سليمان التيمي أنهم قالوا في جواب ذلك : رضينا عن الله ورسوله ، وكذا ذكر موسى ابن عقبة في مغازيه بغير إسناد ، وأخرجه أحمد عن ابن أبي عدي عن حميد عن أنس بلفظ : أفلا تقولون جئتمنا عائنا فأمنناك ، وطريدا فأويناك ، وعخذولا فنصرناك . فقالوا : بل المن علينا الله ورسوله ، وإسناده صحيح ، وروى أحمد من وجه آخر عن أبي سعيد قال : قال رجل من الأنصار لأصحابه : لقد كنت أحدثكم أن لو استقامت الأمور لقد آثر عليكم ، قال فردوا عليه ردا عنيفا ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ، الحديث . وإنما قال ﷺ ذلك تواضعا منه وإنصافا ، وإلا ففي الحقيقة الحججة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم ، فانه لولا هجرته إليهم وسكناه عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق ، وقد نبه على ذلك بقوله ﷺ : ألا ترضون الخ ؟ فنبههم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به منه بالنسبة إلى ما حصل عليه غيرهم من عرض الدنيا الفانية . **قوله** ( بالاشاء والبعير ) اسم جنس فيهما ، والاشاء تقع على الذكر والانثى وكذا البعير ، وفي رواية الزهري : أن يذهب الناس بالاموال ، وفي رواية أبي النباح بعدها وكذا قتادة : بالدنيا . **قوله** ( إلى رحاكم ) بالحاء المهملة أى بيوتكم وهى رواية قتادة ، زاد في رواية الزهري عن أنس : فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به ، وزاد فيه أيضا : قالوا يارسول الله قد رضينا ، وفي رواية قتادة : قالوا بلى ، وذكر الواقدي أنه حينئذ دعاهم ليكتب لهم بالبحرين تكون لهم خاصة بعده دون الناس ، وهى يومئذ أفضل ما فتح عليه من الأرض ، فأبوا وقالوا : لا حاجة لنا بالدنيا . **قوله** ( لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ) قال الخطابي : أراد بهذا الكلام تأليب الأنصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضى أن يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التى لا يجوز تبديلها ، ونسبة الانسان تقع على وجوه : منها الولادة ، والبلادية ، والاعتقادية ، والصناعية . ولا شك أنه لم يرد الانتقال عن نسب آبائه لأنه ممنوع قطعا . وأما الاعتقادية فلا معنى للانتقال فيه ، فلم يبق إلا القسمان الآخرين ، وكانت المدينة دار الأنصار والهجرة إليها امرأ واجبا ، أى لولا أن النسبة الهجرية لايسعنى تركها لانتسبت إلى داركم . قال : ويحتمل أنه لما كانوا أخواله لكون أم عبد المطلب منهم أراد أن ينتسب إليهم بهذه الولادة لولا مانع الهجرة . وقال ابن الجوزى : لم يرد ﷺ تغير نسبهم ولا محو هجرته ، وإنما أراد أنه لولا ما سبق من كونه هاجرا لانتسب إلى المدينة وإلى نصرته الدين ، فالتقدير لولا أن النسبة إلى الهجرة نسبة دينية لايسع تركها لا تنسبت إلى داركم . وقال القرطبي : معناه لتسميت باسمكم وانتسبت إليكم كما كانوا ينتسبون بالحلف ، لكن خصوصية الهجرة وترتيبها سبقت فمنعت من ذلك ، وهى أعلى وأشرف فلا تتبدل بغيرها . وقيل معناه لكنت من الأنصار فى الأحكام والعداد . وقيل : التقدير لولا أن نواب الهجرة أعظم لاخترت أن يكون نواب الأنصار ، ولم يرد ظاهر النسب أصلا . وقيل لولا التزام بشروط الهجرة ومنها ترك الإقامة بمكة فوق ثلاث لاخترت أن أكون من الأنصار فيباح لى ذلك **قوله** ( وادى الأنصار )

هو المكان المنخفض ، وقيل الذي فيه ماء ، والمراد هنا بلدهم . وقوله يشعب الأنصار ، بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرج بين جبلين . وقيل الطريق في الجبل . وأراد عليه السلام بهذا وما بعده التنبيه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصر والفناحة بالله ورسوله عن الدنيا . ومن هذا وصفه لأنه أن يسلك طريقه . ويتبع حاله . قال الخطابي : لما كانت العادة أن المهرى يكون في نزوله وإرتحاله مع قومه ، وأرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب ، فإذا تفرقت في السفر الطرق سلك كل قوم منهم واديا وشعبا . فأراد أنه مع الأنصار . قال : ويحتمل أن يريد بالوادي المذهب كما يقال فلان في واد وأنا في واد . **قوله** ( الأنصار شعار والناس دثار ) الشعار بكسر المعجمة بعدها مهمل خفيفة : الثوب الذي يلي الجلد من الجسد . والدثار بكسر الميملة ومثناة خفيفة الذي فوقه . وهي استعارة لطيفة لفرط قربهم منه . وأراد أيضا أنهم بطائفة وخاصة وأنهم الصق به وأقرب إليه من غيرهم . زاد في حديث أبي سعيد : اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار . قال فبكي القوم حتى أخضلوا لحامهم وقالوا : رضينا برسول الله قسما وحظا . **قوله** ( انكم ستلقون بعدي أثرة ) بضم الهمزة وسكون المثناة وبفتحةين ، ويجوز كسر أوله مع الاسكان ، أي الانفراد بالشيء المشترك دون من يشركه فيه . وفي رواية الزهري ، أثرة شديدة ، والمعنى أنه يستأثر عليهم بما لهم فيه اشتراك في الاستحقاق . وقال أبو عبيد : معناه يفضل نفسه عليكم في النية . وقيل المراد بالأثرة الشدة . ويرده سياق الحديث وسببه . **قوله** ( فاصبروا حتى تلقوني على الحوض ) أي يوم القيامة . وفي رواية الزهري : حتى تلقوا الله ورسوله فاني على الحوض ، أي اصبروا حتى تموتوا ، فانكم ستجدونني عند الحوض ، فيحصل لكم الانتصاف من ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر . وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم لإقامة الحجة على الخصم وإلغائه بالحق عند الحاجة إليه ، وحسن أدب الأنصار في تركهم المماراة ، والمبالغة في الحياء ، وبيان أن الذي يقل عنهم إنما كان عن شبابهم لا عن شيوخهم وكهولهم . وفيه مناقب عظيمة لهم لما اشتمل من ثناء الرسول البالغ عليهم ، وأن الكبير ينزه الصغير على ما يغفل عنه ، ويوضح له وجه الشبهة ويرجع إلى الحق . وفيه المماناة واستعطاف المعائب وإعتابه عن عتبه بإقامة حجة من عتب عليه ، والاعتذار والاعتراف . وفيه علم من أعلام النبوة لقوله : ستلقون بعدي أثرة ، فكان كما قال . وقد قال الزهري في روايته عن أنس في آخر الحديث : قال أنس : فلم يصبروا . وفيه أن للإمام تفضيل بعض الناس على بعض في مصارف النية ، وأن له أن يعطي الغنى منه للمصلحة . وأن من طلب حقه من الدنيا لا عتب عليه في ذلك . ومشروعية الخطبة عند الامر الذي يحدث سواء كان خاصا أم عاما . وفيه جواز تخصيص بعض المخاطبين في الخطبة . وفيه تسليية من فاته شيء من الدنيا بما حصل له من ثواب الآخرة ، والحض على طلب الهداية والآلفة والغنى ، وأن المنة لله ورسوله على الإطلاق ، وتقديم جانب الآخرة على الدنيا ، والصبر عما فات منها ليدخر ذلك لصاحبه في الآخرة ، والآخرة خير وأبقى .

١٣٣١ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال أنس بن الأنصار - حين أفاء الله على رسوله ﷺ ما أفاء من أموال هوازن ، فطلق النبي ﷺ يعطي رجالا المائة من الإبل ، فقالوا : يفر الله لرسول الله ﷺ ، يعطي قريشا ويتركنا ، وسؤوفنا تقطر من ديمانهم . قال أنس : لحديث رسول الله ﷺ بمقاتلهم ، فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبة

من آدم ، ولم يَدْعُ معهم غيرهم . فلما اجتمعوا قام النبي ﷺ فقال : ما حديثُ بُلْتَنِي عنكم ؟ فقال قُفَّاهُ الأنصار : أما رؤساؤنا يا رسول الله فلم يقولوا شيئا ، وأما ناسٌ منا حديثُ أسنانهم فقالوا : يَنْفِرُ اللهُ رسولُ اللهِ ﷺ ، يعطى قَرِيشًا وَيَتْرُكُنَا ، وسُيُوفُنا تَقَطُرُ من دِمَائِهِمْ . فقال النبي ﷺ : فاني أعطى رجلا حديثي عهد بكفر أنا أنفهم ، أما تَرْضَوْنَ أن يذهبَ الناسُ بالأموالِ وتذهبون بالنبي ﷺ إلى رجالكم ؟ فوالله لما تَقَلَّبُونَ به خيرٌ مما يَقَلَّبُونَ به . قالوا : يا رسول الله ، قد رَضِينَا ، فقال لهمُ النبي ﷺ : سَتَجِدُونَ أُمَّةً شَدِيدَةً ، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَأْتِيَوا اللهَ ورسولَهُ ﷺ ، فاني على الخَوْضِ . قال أنس : فلم يَصْبِرُوا »

٤٣٣٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ «لَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَامَ بَيْنَ قَرِيشَ ، فَخَصَّصَتِ الْأَنْصَارُ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ لِلنَّاسِ بِالْأَنْصَارِ ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا لَسَلَكَتْ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبِهِمْ »

٤٣٣٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ عَوْنٍ أَنَّهُ نَا هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ لَلنَّبِيِّ ﷺ هَوَازِنُ وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةُ آلَافٍ وَلِلْأَنْصَارِ ، قَالَ : يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ . قَالُوا : لِيَكِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدُكَ ، لِيَكِ نَحْنُ بَيْنَ يَدَيْكَ . فَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ، فَاتَمَزَّجَ الْمُشْرِكُونَ ، فَأَعطَى الطُّلُقَاءَ وَالْمُهَاجِرِينَ ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارُ شَيْئًا . فَقَالُوا . فَذَعَامُ فَادْخَلَهُمْ فِي قَبَةٍ فَقَالَ : أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا لَاخْتَرْتُ شِعْبَ الْأَنْصَارِ »

٤٣٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : إِنَّ قَرِيشًا حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبِرَهُمْ وَأَنَالَفَهُمْ . أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالْأَنْصَارِ ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بُيُوتِكُمْ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَسَلَكَتِ الْأَنْصَارُ شِعْبًا لَسَلَكَتْ وَادِي الْأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ »

٤٣٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَقْبَلَتِ هَوَازِنُ وَغَطَافَانُ وَغَيْرُهُمْ بِمَقَامِهِمْ وَذُرَارِيهِمْ



ومع النبي ﷺ عشرة آلاف ومن اللطقاء، فأدبروا عنه حتى بقي وحده، فنادى يومئذ زيدا بن لم يخط بينهما: التفت عن يميني فقال: يا معشر الأنصار، قالوا: لبيك يا رسول الله، أبشركم بمكة. ثم التفت عن يساره فقال: يا معشر الأنصار، قالوا لبيك يا رسول الله، أبشركم بمكة. وهو على بغلة بيضاء، فنزل فقال: أنا عبد الله ورسوله، فانهزم للمشركون، فأصاب يومئذ غنائم كثيرة، فقسم في المهاجرين والطلقاء ولم يعط الأنصار شيئا، فقالت الأنصار: إذا كانت شديدة فنحن نُدعى، ويعطى للغنيمة غيرنا. فبلغه ذلك، فجعلهم في قبو فقال: يا معشر الأنصار، ما حديث بلغني عنكم؟ فسكتوا. فقال: يا معشر الأنصار، ألا ترخون أن يذهب الناس بالديار، وتذهبون برسول الله ﷺ تحوزونه إلى بيوتكم؟ قالوا: بلى. فقال النبي ﷺ: لو سكت الناس واديا: وسلكت الأنصار شعبا، لأخذت شعب الأنصار. وقال هشام: قلت يا أبا حمزة، وأنت شاهد ذلك؟ قال: وأين أغيب عنه؟

الحديث السابع حديث أنس، أورده من رواية الزهري وأبو التياح وهشام بن زيد وقائدة كلهم عن أنس، وفي رواية بعضهم ما ليس في رواية الآخر، وقد ذكرت ما في رواياتهم من فائدة في الذي قبله. وهشام في رواية الزهري هو ابن يوسف الصنعاني، وأبو التياح اسمه يزيد بن حميد، واسناده كله بصريون. وكذا طريق قائدة. وهشام بن زيد هو ابن أنس بن مالك، وقد أورد حديثه من طريقين: فالأول عن أزهر وهو ابن سعد السلمي، والثانية عن معاذ بن معاذ وهو العبدي كلاهما عن ابن عون وهو عبد الله، وجميعهم بصريون. قوله في رواية أبي التياح (لما كان يوم فتح مكة قسم رسول الله ﷺ غنائم في قريش) كذا لا يذعن شيخه، وله في رواية الكشميهني «بين قريش» وهي رواية الأصملي، ووقع في عند القابسي غنائم قريش، وجميعهم غنائم من قريش، وهو خطأ لأنه يوم أن مكة لما فتحت قسمت غنائم قريش، وليس كذلك، بل المراد بقوله «يوم فتح مكة» زمان فتح مكة وهو يشمل السنة كلها، ولما كانت غزوة حنين ناشئة عن غزوة مكة أضيفت إليها كما تقدم عكسه، وقد قرر ذلك الاسماعيل فقال: قوله يعني في رواية لما افتتحت مكة قسمت الغنائم، يريد غنائم هوازن، فإنه لم يكن عند فتح مكة غنيمة تقسم، ولكن النبي ﷺ غزا حنيناً بعد فتح مكة في تلك الأيام القريبة، وكان السبب في هوازن فتح مكة لأن الخلوصل إلى محاربتهم كان بفتح مكة، وقد خطأ القابسي الرواية وقال: الصواب في قريش. وأخرج أبو نعيم هذا الحديث من طريق أبي مسلم الكجي عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه بلفظ «لما كان يوم حنين قالت الانصار: والله ان هذا لحو المجب، إن سيوفنا تقطر من دماء قريش» الحديث، فهذا لا إشكال فيه. قوله (أنابنا هشام بن زيد) في رواية معاذ «عن هشام». قوله في رواية قائدة (ان قريشا حديث عهد) كذا وقع بالافراد في الصحيحين، والمعروف «حديث عهد»، وكتبها الديلماطي بخطه «حديث عهد» وفيه نظر. وقد وقع عند الاسماعيل «ان قريشا كانوا قريب عهد». قوله (أن أجبرهم) كذا الأكثر بفتح أوله وسكون الجيم بعدها «وحدة ثم را. مهمة، والسرخسي والمستعمل بضم أوله وكسر الجيم بعدها تحتانية ساكنة ثم زاي من الجائزة. قوله في

رواية معاذ ( عشرة آلاف من الطلقاء ) في رواية الكشميني « عشرة آلاف والطلاق » وهو أولى فان الطلاق لم يبلغوا هذا القدر ولا عشر عشرة ، وقيل إن الواو مقدرة عند من جوز تقدير حرف العطف . **قوله** في آخره ( وقال هشام : قلت يا أبا حمزة ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وأبو حمزة هو أنس بن مالك . وقوله « شاهد ذلك » في رواية الكشميني « شاهد ذلك » قال وابن أغيب عنه ، هو استفهام انكار يقرر أنه ما كان ينبغي له أن يظن أن أنسا يغيب عن ذلك . وقوله « وتذهبون برسول الله ﷺ تموزونه الى بيوتكم » كذا للجميع بالخاء المهملة والزاي من الحوز ، ووقع عند الكرمانى « تمجرونه » ، بالتحانية بدل الواو وضبطه بالجيم والراء المهملة وفسره بقوله أى تنقدونه ، وكل ذلك خطأ نقلًا وتفسيرًا . وقد أخرجه مسلم والإسماعيل من هذا الوجه بلفظ « فتذهبون بمحمد تموزونه » كما في الرواية المتقدمة

٤٣٣٥ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله قال « لما قسم النبي ﷺ قسمة حنين قال رجل من الأنصار : ما أراد بها وجهه الله ، فأثيت النبي ﷺ فأخبرته ، فتغير وجهه ثم قال : رحمة الله على موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصبر »

٤٣٣٦ - **حديث** قبيصة بن سعيد حدثنا جريز عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله رضى الله عنه قال « لما كان يوم حنين أترأى ناساً : أعطى الأفرع مائة من الإبل ، وأعطى عيينة مثل ذلك ، وأعطى ناساً . فقال رجل : ما أريد بهذه القسمة وجهه الله . فقلت : لأخبرن النبي ﷺ . قال : رحم الله موسى ، قد أودى بأكثر من هذا فصبر »

الحديث الثامن حديث ابن مسعود ذكره من وجهين ، **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . **قوله** ( أترأى ناساً ، أعطى الأفرع ) أى ابن حابس بن عـثمان بن محمد بن سفيان بن مجاشع التميمي المجاشعي ، قيل كان اسمه قراس والأفرع لقبه . **قوله** ( وأعطى عيينة ) أى ابن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري . **قوله** ( وأعطى ناساً ) تقدم ذكرهم في الكلام على المؤافاة قريباً ، وفي هذه المعطية يقول العباس بن مرداس السلمي كما أخرجه أحمد ومسلم والبيهقي في الدلائل من طريق عباية بن رفاعه بن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج « ان رسول الله ﷺ أعطى المؤافاة قلوبهم من سبي حنين مائة مائة من الإبل . فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة ، وأعطى صفوان بن أمية مائة ، وأعطى عيينة بن حصن مائة ، وأعطى مالك بن عوف مائة ، وأعطى الأفرع بن حابس مائة ، وأعطى علقمة بن علاثة مائة ، وأعطى العباس بن مرداس دون المائة ، فأنشأ يقول :

أتمل نهي ونهب العبيد بين عيينة والأفرع  
وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في الجمع  
وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع

قال فأكل له المائة ، وساق ابن إسحق وموسى بن عقبة هذه الآيات أكثر من هذا . **قوله** ( في رواية منصور ( فقال رجل ) في رواية الاعمش ، فقال رجل من الانصار ، وفي رواية الواقدي أنه معتب بن قشير من بني عمرو ابن عوف ، وكان من المنافقين ، وفيه تعقب على مختلطى حيث قال : لم أر أحدا قال إنه من الانصار إلا ما وقع هنا وجزم بأنه حرقوص بن زهير السعدي ، وتبعه ابن المقن وأخطأ في ذلك ، فان قصة حرقوص غير هذه كما سيأتي قريبا من حديث أبي سعيد الخدري . **قوله** ( ما أراد بها ) في رواية منصور ، ما أريد بها ، على البناء للجمل . **قوله** ( فقلت لأخبرن النبي ﷺ ) في رواية الاعمش ، فابتدأ النبي ﷺ فاخبرته . **قوله** ( فتغير وجهه ) في رواية الواقدي ، حتى ندمت على ما بلغته . **قوله** ( رحمة الله على موسى ) تقدمت الإشارة إلى شيء من شرحه في أحاديث الأنبياء ، وفي الحديث جواز المفاضلة في القسمة ، والإعراض عن الجاهل ، والصفح عن الأذى ، والتأسي بمن مضى من النظراء . ( تنبيه ) : وقع حديث ابن مسعود مقيدا على طريق معاذ عن ابن عون عن هشام عن أنس في رواية أبي ذر ، والصواب تأخيرها لتتوالى طرق حديث أنس ، وأظنه من تغيير الرواة عن القبري ، فان طريق أنس الأخيرة سقطت من رواية النسفي ، فاعل البخاري ألحقها فكتبت مؤخرة عن مكانها

### ٥٧ - باب السرية التي قبل نجد

٤٣٣٨ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد **حدثنا** أيوب **عن** نافع **عن** ابن عمر **رضي الله عنهما** قال « **بعث** النبي ﷺ **سرية** قبل نجد فكننت فيها ، فبلغت سهاونا اثني عشر بعيرا وبقطنا بعيرا ، فرجعنا بثلاثة عشر بعيرا »

**قوله** ( باب السرية التي قبل نجد ) قبل بكسر القاف وفتح الموحدة أى في جهة نجد ، هكذا ذكرها بعد غزوة الطائف . والذي ذكره أهل المغازي أنها كانت قبل التوجه لفتح مكة . فقال ابن سعد : كانت في شعبان سنة ثمان . وذكر غيره أنها كانت قبل موقعة ، وموقعة كانت في جمادى كما تقدم من السنة . وقيل كانت في رمضان . قالوا : وكان أبو قتادة أميرها ، وكانوا خمسة وعشرين ، وغنموا من غطفان بأرض محارب مائتي بعير وألني شاة . والسرية بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية هي التي تخرج بالليل ، والسارية التي تخرج بالنهار ، وقيل سميت بذلك لأنها تخفى ذهابها . وهذا يقتضى أنها أخذت من السر ولا يصح لاختلاف المادة ، وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه ، وهي من مائة إلى خمسمائة فما زاد على خمسمائة يقال له منسر بالنون والمهملة ، فان زاد على الثمانمائة سمي جيشا ، وما بينهما يسمى هبة ، فان زاد على أربعة آلاف يسمى جحفلا ، فان زاد لجيش جرار ، والجيش الجيش العظيم ، وما افرق من السرية يسمى بمثا ، فالعشرة فما بعدها تسمى حفيرة ، والأربعون عصبة ، وإلى ثلاثمائة مقةب بقاف ونون ثم مرحلة ، فان زاد سمي بحرة بالجيم ، والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم شرحه في فرض الخمس ، وفي ذكره عقيب حديث أبي قتادة لإشارة إلى اتحادهما

### ٥٨ - باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة

٤٣٣٩ - **حدثني** عمود **حدثنا** عبد الرزاق **أخبرنا** معمر **عن** . و **حدثني** نعيم **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا**

مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى بَنِي جَذِيمَةَ فَذَاعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَلَمْ يُحْسِنُوا أَنْ يَقُولُوا : أَسْلَمْنَا ، فَبَعِلُوا يَقُولُونَ : صَبَأَنَا ، صَبَأَنَا . فَبَجَلَ خَالِدٌ يَقْتُلُ مِنْهُمْ وَيَأْسِرُ . وَدَفَعَ إِلَى كُلِّ رَجُلٍ مِمَّنْ أُسِرَ . حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ أَمْرِ خَالِدٍ أَنْ يَقْتُلَ كُلَّ رَجُلٍ مِمَّنْ أُسِرَ ، فَقُلْتُ : وَاللَّهِ لَا أَقْتُلُ أُسِيرِي وَلَا يَقْتُلُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِي أُسِيرَهُ . حَتَّى قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرْنَاهُ ، فَرَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَيْهِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَرَأَيْتَ إِيَّاكَ مِمَّا صَنَعَ خَالِدٌ ، مَرَّتَيْنِ ؟

[ الحديث ٤٣٣٩ - طرفه في ٧١٨٩ ]

**قوله** ( باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة ) بفتح الجيم وكسر المعجمة ثم تخانية ساكنة ، أي ابن عامر بن عبد - مائة بن كنانة . وهم الكرماني فظن أنه من بني جذيمة بن عوف بن بكر بن عوف قبيلة من عبد قيس ، وهذا البحث كان عقب فتح مكة في شوال قبل الخروج إلى حنين عند جميع أهل المغازي ، وكانوا بأسفل مكة من ناحية يلم ، قال ابن سعد : بعث النبي ﷺ إليهم خالد بن الوليد في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار داعياً إلى الإسلام لا مقاتلاً . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان ، وقوله ( وحدثني نعيم ) هو ابن حماد ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وعند الإسماعيلي ما يدل على أن السياق الذي هنا لفظ ابن المبارك . **قوله** ( بعث النبي ﷺ ) قال ابن إسحق وحدثني حكيم بن عباد عن أبي جعفر - يعني الباقر - قال : بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد حين اقتتح مكة إلى بني جذيمة داعياً ولم يبعثه مقاتلاً . **قوله** ( فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ، فجعلوا يقولون : صَبَأَنَا صَبَأَنَا ) هذا من ابن عمر راوي الحديث يدل على أنه فهم أنهم أرادوا الإسلام حقيقة . ويؤيده فهمه أن قريشاً كانوا يقولون لسُكَلٍ من أسلم صَبَأٌ حتى اشتهرت هذه اللفظة وصاروا يطلقونها في مقام الذم . ومن ثم لما أسلم ثمانية ابن أثال وقدم مكة مضطراً قالوا له : صَبَأْتَ ؟ قال : لا بل أسلمت . فلما اشتهرت هذه اللفظة بينهم في موضع أسلمت استعمالها هؤلاء ، وأما خالد فحمل هذه اللفظة على ظاهرها لأن قولهم صَبَأَنَا أي خرجنا من دين إلى دين ، ولم يكتف خالد بذلك حتى يصرحوا بالإسلام . وقال الخطابي : يحتمل أن يكون خالد نغم عليهم العدول عن لفظ الإسلام لأنه فهم منهم أن ذلك وقع منهم على سبيل الأنفة ولم يقدروا إلى الدين فقتلهم متأولاً قولهم . **قوله** ( فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ) في كلام ابن سعد أنه أمرهم أن يستأثروا فاستأثروا فكتفت بعضهم بمعضا ، وفرقهم في أصحابه ، فيجمع بأنهم أعطوا بأيديهم بعد المحاربة . **قوله** ( ودفع إلى كل رجل منا أسيره ) أي من أصحابه الذين كانوا معه في السرية ، وفي رواية الباقر و قال لهم خالد : ضعوا السلاح فإن لباس قد أسلموا ، فوضعوا السلاح ، فأسرهم فكتفتوا ثم عرضهم على السيف . **قوله** ( حتى إذا كان يوم ) كذا بالتصوين أي من الأيام ، وكان ثمانية ، وعند أبي سعد و فلما كان السحر نادى خالد من كان معه أسير فليضرب عنقه . **قوله** ( أن يقتل كل رجل منا أسيره ) في رواية السكسيمي كل إنسان . **قوله** ( فقلت والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره ) ، وعند ابن سعد و فأما بنو سليم فقتلوا من كان في أيديهم ، وأما المهاجرون والأنصار فأرسلوا أسراهم ، وفيه جواز الحلف على نفي فعل الغير إذا وثق بطواعيته . **قوله** ( اللهم إني أرايالك مما صنع خالد ) قال الخطابي : أنكر عليه العجلة

وترك التثبت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صبا نا . قوله ( مرتين ) زاد ابن عسك عن عبد الرزاق د أو ثلاثة ، أخرجه الإسماعيل ، وفي رواية الباقرين ، ثلاث مرات ، وزاد الباقر في روايته د ثم دعا رسول الله ﷺ عليا فقال : أخرج إلى هؤلاء القوم واجعل أمر الجاهلية تحت قدميك ، فخرج حتى جاءهم ومعه مال فلم يبق لهم أحد إلا وداه ، وذكر ابن هشام في زياداته أنه انقلت منهم رجل فأتى النبي ﷺ بالخبر ، فقال : هل أنكر عليه أحد ؟ فوصف له صفة ابن عمر وسالم مولى أبي حذيفة . وذكر ابن إسحق من حديث ابن أبي حذرد الأسلمي قال د كنت في خيل خالد فقال لي فتي من بني جذيمة قد جمعت يداه في عنقه برمة : يافتي هل أنت آخذ بهذه الرمة ففائدني إلى هؤلاء النسوة ؟ فقلت : نعم ، فقدته بها فقال : أسلمي حبيش ، قبل نفاذ البيش

أريتك إن طالبتكم فوجدنكم بحلية أو أدركنكم بالخواتق

الايات ، قال فقالت له امرأة منهم : وأنت نجيت عشرا ، وتسعا ووترا ، وثمانيا تترى . قال : ثم ضربت عنق الفتى ، فأبكت عليه فما زالت تقبله حتى ماتت ، ، وقد روى النسائي والبيهقي في د الدلائل ، باسناد صحيح من حديث ابن عباس نحو هذه القصة وقال فيها د فقال لني لست منهم ، اني عشقت امرأة منهم فدعوني أنظر اليها نظرة - قال فيه - فضربروا عنقه ، فجاءت المرأة فوقعت عليه ففسدت شمة أو شهقتين ثم ماتت ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال : أما كان فيكم رجل رحيم ، ؟ وأخرجه البيهقي من طريق ابن عاصم عن أبيه نحو هذه القصة وقال في آخرها ، فأنحدرت اليه من هودجها فخنث عليه حتى ماتت ،

٥٩ - باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي ، وعلقمة بن مجزز المدلجي ، ويقال : إنها سرية الأنصاري

٤٣٤٠ - حديث مسدد حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعشى قال حدثني سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه قال « بعث النبي ﷺ سرية فاستعمل رجلا من الأنصار وأمرهم أن يطعموه . فغضب فقال : أليس أمركم النبي ﷺ أن تطعموني ؟ قالوا : بلى . قال : فاجموا لي حطباً . فجمعوا . فقال : أوقدوا نارا ، فأوقدوها . فقال : ادخلوها . فدخلوا . وجعل بعضهم يمسك بعضها ويقولون : فرزنا إلى النبي ﷺ من النار . فإزاولوا حتى خمدت النار ، فسكن غضبه . فبلغ النبي ﷺ فقال : لو دخلوها ماخرجوا منها إلى يوم القيامة . والطاعة في المعروف »

[ الحديث ٤٣٤٠ - طرفاه في : ٧١٤٥ و ٧٢٥٧ ]

قوله ( باب سرية عبد الله بن حذافة السهمي وعلقمة بن مجزز المدلجي ، ويقال إنها سرية الأنصاري ) قلت : كذا ترجم ، وأشار بأصل الترجمة الى ما رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق عمر ابن الحكم عن أبي سعيد الخدري قال د بعث رسول الله ﷺ علقمة بن مجزز على بعث أنا فيهم ، حتى انتهينا إلى رأس غزاتنا أو كنا ببعض الطريق أذن لطائفة من الجيش وأمر عليهم عبد الله بن حذافة السهمي وكان من أصحاب بدر ، وكانت فيه دعابة ، الحديث . وذكر ابن سعد هذه القصة بنحو هذا السياق . وذكر أن سببها أنه بلغ النبي

ﷺ أن ناسا من الحبشة ترا أم أهل جدته ، فبعث اليهم علقمة بن مجرز في ربيع الآخر في سنة تسع في ثلاثمائة فأتته إلى جزيرة في البحر ، فلما خاض البحر اليهم هربوا ، فلما رجع تعجل بعض القوم إلى أهلهم ، فأمر عبد الله ابن حذافة على من تعجل . وذكر ابن إسحق أن سبب هذه القصة أن وقاص بن مجرز كان قتل يوم ذى قرد ، فأراد علقمة بن مجرز أن يأخذ بثأره فأرسله رسول الله ﷺ في هذه السرية . قلت : وهذا يخالف ما ذكره ابن سعد ، إلا أن يجمع بأن يكون أمر بالأميرين ، وأرخها ابن سعد في ربيع الآخر سنة تسع ، فالله أعلم . وأما قوله ، ويقال إنها سرية الأنصارى ، فأشار بذلك إلى احتمال تعدد القصة ، وهو الذى يظهر لى لاختلاف سياقهما واسم أميرهما ، والسبب في أمره بدخولهم النار ، ويحتمل الجمع بينهما بضرب من التأويل ، وبعمده وصف عبد الله بن حذافة السهمى القرشى المهاجرى بكونه أنصاريًا ، فقد تقدم بيان نسب عبد الله بن حذافة في كتاب العلم ، ويحتمل الحمل على المعنى الأعم أى أنه نصر رسول الله ﷺ في الجملة ، وإلى التعدد جنح ابن القيم . وأما ابن الجوزى فقال : قوله من الأنصار وهم من بعض الرواة وإنما هو سهمى قلت : ويؤيده حديث ابن عباس عند أحمد في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) الآية ، نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدى بعثه رسول الله ﷺ في سرية ، وسيأتى في تفسير سورة النساء إن شاء الله تعالى . وقد رواه شعبة عن زيد اليامي عن سعد بن عبيدة فقال « رجلا ، ولم يقل من الأنصار ولم يسمه ، أخرجه المصنف في كتاب خبر الواحد . وأما علقمة بن مجرز فهو بضم أوله وجيم مفتوحة ومعجمتين الأولى مكسورة ثقيلة وحكى فتحها والاول أصوب ، وقال عياض : وقع لأكثر الرواة بسكون المهملة وكسر الراء المهملة ، وعن القابسى بجمع ومعجمتين وهو الصواب . قلت : وأغرب السكرماني ثكى أنه بالحاء المهملة وتشديد الراء فتحها وكسرها ، وهو خطأ ظاهر ، وهو ولد القائف الذى أتى ذكره في النكاح في حديث عائشة في قوله في زيد ابن حارثة وابنه أسامة د أن بعض هذه الأقدام لمن بعض ، فعلقمة صحابى ابن أصحاب . قوله ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد . قوله ( حدثنى سعد بن عبيدة ) بالتصغير . قوله ( عن أبى عبد الرحمن ) هو السلى . قوله ( فغضب ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش في الأحكام ، فغضب عليهم ، وفي رواية مسلم « فأغضبوه في شيء » . قوله ( فقال أوقدوا نارا ) في رواية حفص « فقال عزمت عليكم لما جمعتم حطبها وأوقدتم نارا ثم دخلتم فيها ، وهذا يخالف حديث أبى سعيد ، فإن فيه فأوقد القوم نارا ليصنعوا عليها صنيعا لهم أو يصطلون ، فقال لهم : أليس عليكم السمع والطاعة ؟ قالوا : بلى . قال : أعزم عليكم بحق وطاعتي لما توائمت في هذه النار . قوله ( فهموا وجعل بعضهم يمسك بعضا ) في رواية حفص « فلما هموا بالدخول فيها فقاموا ينظر بعضهم إلى بعض ، وفي رواية ابن جرير من طريق أبى معاوية عن الأعمش « فقال لهم شاب منهم : لا تعجلوا بدخولها ، وفي رواية زيد عن سعد بن عبيدة في خبر الواحد « فأرادوا أن يدخلوها ، وقال آخرون : إنما فررنا منها » . قوله ( فزالوا حتى خمدت النار ) في رواية حفص « وفيئنا هم كذلك إذ خمدت النار ، وخمدت هو بفتح الميم أى طفي لها ، وحكى المطرزي كسر الميم من خمدت . قوله ( فسكن غضبه ) هذا أيضا يخالف حديث أبى سعيد ، فإن فيه أنه كانت به دعاة ، وفيه أنهم تحجزوا حتى ظن أنهم واثبون فيها فقال : احبسوا أنفسكم فأنما كنت أضحك معكم . قوله ( فيبلغ النبى ﷺ ) في رواية حفص فذكر ذلك للنبي ﷺ فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ . قوله ( ماخرجوا منها إلى يوم القيامة ) في رواية حفص

« ماخرجوا منها أبدا » وفي رواية زبيد « فلم يزالوا فيها إلى يوم القيامة » ، يعني أن الدخول فيها معصية ، والمعاصي يستحق النار . ويحتمل أن يكون المراد لو دخلوها مستحلين لما خرجوا منها أبدا . وعلى هذا في العبارة نوع من أنواع البديع وهو الاستخدام ، لأن الضمير في قوله « لو دخلوها » للنار التي أوقدوها ، والضمير في قوله « ماخرجوا منها أبدا » النار الآخرة ، لأنهم ارتكبوا ما نهوا عنه من قتل أنفسهم . ويحتمل وهو الظاهر أن الضمير للنار التي أوقدت لهم أي ظنوا أنهم إذا دخلوا بسبب طاعة أميرهم لا تضرهم ، فأخبر النبي ﷺ أنهم لو دخلوا فيها لاحترقوا فأتوا ؟ فلم يخرجوا . قوله ( الطاعة في المعروف ) في رواية حفص « إنما الطاعة في المعروف » وفي رواية زبيد « وقال الآخرون : لا طاعة في معصية » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « وقال الآخرون - أي الذين امتنعوا - فولا حسنا » وفي حديث أبي سعيد « من أمركم منهم بمعصية فلا تطيعوه » . وفي الحديث من الفوائد أن الحكم في حال الغضب ينفذ منه ما لا يخالف الشرع ، وأن الغضب يغطي على ذوى العقول . وفيه أن الإيمان بالله ينجي من النار لقولهم « إنما فررنا إلى النبي ﷺ من النار » والفرار إلى النبي ﷺ فرار إلى الله والفرار إلى الله يطلق على الإيمان ، قال الله تعالى ( ففرروا إلى الله إلى الله لئلا يسلك منكم نذير مبين ) . وفيه أن الأمر المطلق لا يعم الأحوال لأنه ﷺ أمرهم أن يطيعوا الأمير ، لحملوا ذلك على عموم الأحوال حتى في حال الغضب وفي حال الأمر بالمعصية ، فبين لهم ﷺ أن الأمر بطاعته مقصور على ما كان منه في غير معصية ، وسيأتى مزيد لهذه المسألة في كتاب الأحكام إن شاء تعالى . واستنبط منه الشيخ أبو محمد بن أبي جرة أن الجمع من هذه الأمة لا يجتمعون على خطأ لأنقسام السرية قسمين : منهم من هان عليه دخول النار فظنه طاعة ، ومنهم من فهم حقيقة الأمر وأنه مقصور على ما ليس بمعصية ، فكان اختلافهم سببا لرحمة الجميع . قال : وفيه أن من كان صادق النية لا يقع إلا في خير ، ولو قصد الشر فإن الله يصرفه عنه ، ولهذا قال بعض أهل المعرفة : من صدق مع الله وقاه الله ، ومن توكل على الله كفاه الله

### ٦٠ - باب بحث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قيل حجة الوداع

٤٣٤١ ، ٤٣٤٢ - حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك عن أبي بردة قال « بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن ، قال : وبعث كل واحد منهما على بخلاف ، قال : واليمن بخلافان ثم قال : يبشرا ولا تمسرا ، وبشرا ولا تذررا . فانطلق كل واحد منهما إلى عمله ، وكان كل واحد منهما إذا سار في أرضه كان قريبا من صاحبه أحدث به عهدا فسلم عليه ، فسار معاذ في أرضه قريبا من صاحبه أبي موسى ، فجاء بسير على بطنه حتى انتهى إليه ، وإذا هو جالس وقد اجتمع إليه الناس ، وإذا رجل عنده قد جئت يده إلى عنقه ، فقال له معاذ : يا عبد الله بن قيس أقيم هذا ؟ قال : هذا رجل كفر بعد إلامه . قال : لا أنزل حتى يقتل . قال : إنما جئ به فذلك ؟ فأنزل . قال : ما أنزل حتى يقتل . فأمر به فقتل ، ثم نزل فقتل : يا عبد الله ، كيف تقرأ القرآن ؟ قال : أتوقفه فتوقفا . قال : فكيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنا أول الليل ، فأقوم وقد قضيت حزني من النوم ، فأقرأ ، أكتب الله لي ، فأحسب نومي ، كما أحسب قومي »

[ الحديث ٤٣٤٢ - طرته في : ٤٣٤٥ ]

**قوله** ( باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ) كأنه أشار بالتحديد بما قبل حجة الوداع إلى ما وقع في بعض أحاديث الباب أنه رجع من اليمن فأتى النبي ﷺ بمكة في حجة الوداع ، لكن القبلية نسبية ، وقد قدمت في الزكاة في الكلام على حديث معاذ متى كان بعثه إلى اليمن . وروى أحمد من طريق عاصم بن حميد عن معاذ ولما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن خرج يوصيه ومعاذ راكب ، الحديث . ومن طريق يزيد بن قطيب عن معاذ ولما بعث النبي ﷺ إلى اليمن قال : قد بعثتك إلى قوم رقيقة فلو بهم ، فقاتل بمن أطاعك من عصاك ، وعند أهل المغازي أنها كانت في ربيع الآخر سنة تسع من الهجرة . **قوله** ( حدثنا عبد الملك ) هو ابن عمير . **قوله** ( عن أبي بردة قال : بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ) هذا صورته مرسل ، وقد عقبه المصنف بطريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وهو ظاهر الاتصال ، وإن كان فيما يتعلق بالسؤال عن الأثرية ، لكن الغرض منه إثبات قصة بعث أبي موسى إلى اليمن وهو مقصود الباب ، ثم قواه بطريق طارق بن شهاب قال : حدثني أبو موسى قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قوى ، الحديث ، وهو وإن كان إنما يتعلق بمسألة الإلهال لكننه يثبت أصل قصة البعث المقصودة هنا أيضا ، ثم قوى قصة معاذ بحديث ابن عباس في وصية النبي ﷺ له حين أرسله إلى اليمن ، وبرواية عمرو بن ميمون عن معاذ والمراد بها أيضا إثبات أصل قصة بعث معاذ إلى اليمن وإن كان سياق الحديث في معنى آخر ، وقد اشتمل الباب على عدة أحاديث : الحديث الأول أصل البعث إلى اليمن ، وسيأتي في استنباط المرتدين من طريق حميد بن هلال عن أبي بردة عن أبي موسى سبب بعثه إلى اليمن ولفظه ، قال أقبلت ومعي رجلان من الأشعرين وكلاهما سأل - يعني أن يستعمله - فقال : إن نستعمل على عملنا من أراد ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى إلى اليمن ، ثم أتبعه معاذ بن جبل . **قوله** ( وبعث كل واحد منهما على خلاف ، قال واليمن مختلفان ) الخلاف بكسر الميم وسكون المعجمة وآخره فاء هو بلغة أهل اليمن ، وهو الكورة والأقليم والرساق يضم الزاء وسكون المهمل بعدها مشاة وآخرها قاف . وكانت جهة معاذ العليا إلى صوب عدن وكان من عمله الجند بفتح الجيم والنون ، وله بها مسجد مشهور إلى اليوم ، وكانت جهة أبي موسى السفلى . وافته أعلم . **قوله** ( يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا ) قال الطيبي : هو معنى الثاني من باب المقابلة المعنوية ، لأن الحقيقة أن يقال بشرا ولا تنفرا وأنسا ولا تنفرا . فجمع بينهما ليعم البشارة والندارة والتأنيس والتنفير . قلت : ويظهر لي أن النكتة في الإتيان بلفظ البشارة وهو الأصل ، وبلفظ التنفير وهو اللازم ، وأتى بالذي بعده على العكس للإشارة إلى أن الانذار لا ينبغي مطلقا بخلاف التنفير ، فاكتمى بما يلزم عنه الانذار وهو التنفير ، فكأنه قيل إن أنذرتهم فليكن بغير تنفير ، كقولہ تعالى ( فقولوا له قولنا ) . **قوله** ( إذا سار في أرضه كان قريبا من صاحبه أحدث به عهدا ) كذا فيه ، والأكثر إذا سار في أرضه وكان قريبا أحدث - أي جدد - به العهد لزيارته ، ووقع في رواية سعيد بن أبي بردة الآتية في الباب ولجملا يزاوران ، فزار معاذ أبا موسى ، زاد في رواية حميد بن هلال ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال أنزل . **قوله** ( وإذا رجل عنده ) لم أقف على اسمه ، لكن في رواية سعيد بن أبي بردة أنه يهودي ، وسيأتي كذلك في رواية حميد بن هلال في استنباط المرتدين مع شرح هذه القصة وبيان الاختلاف في مدة استنباط المرتدين ، وقوله ( أيم ) بفتح الميم وترك إشباعها لغة ، وأخطأ من ضمها وأصله د أي ، الاستفهامية دخلت عليها د ما ، وقد سمع د أيم هذا ، بالتخفيف مثل د ايش هذا ، فحذفت الألف من أيم والهمز من ايش . **قوله** ( ثم نزل فقتل )



يا عبد الله ( هو اسم أبي موسى ) كيف تقرأ القرآن ؟ قال : أتفوقه ( تفوقاً ) بالغاء ثم القاف أى الألف فقرأته ليلاً ونهاراً شيئاً بعد شيء وحيناً بعد حين : مأخوذ من فواق الذاقة وهو أن تحلب ثم تترك ساعة حتى تدر ثم تحلب هكذا دائماً . قوله ( وقد قضيت جزئى ) قال الديلمى : لعله أربى وهو الوجه ، وهو كما قال لو جاءت به الرواية ، ولكن الذى جاء فى الرواية صحيح والمراد به أنه جزء الليل أجزاء : جزءاً للنوم ، وجزءاً للقراءة والقيام ، فلا يلتفت إلى تحطئة الرواية الصحيحة الموجهة بمجرد التخيل . قوله ( فأحسبت نومى كما أحسبت قومى ) كذا لهم بصيغة الفعل الماضى ، وللكشميهنى « فأحسب » بغير المثناة فى آخره بصيغة الفعل المضارع ، ومعناه أنه يطلب الثواب فى الراحة كما يطلبه فى التعب ، لأن الراحة إذا قصد بها الإعانة على العبادة حصلت الثواب . ( تنبيه ) : كان بحث أبى موسى إلى أين بعد الرجوع من غزوة تبوك ، لأنه شهد غزوة تبوك مع النبي ﷺ كما سيأتى بيان ذلك فى الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى ، واستدل به على أن أبا موسى كان عالماً فطناً حاذقاً ، ولولا ذلك لم يوله النبي ﷺ الأمانة ، ولو كان فوض الحكم لغيره لم يحتج إلى توصيته بما وصاه به ، ولذلك اعتمد عليه عمر ثم عثمان ثم على ، وأما الخوارج والروافض فطعنوا فيه ونسبوه إلى الغفلة وعدم الفطنة لما صدر منه فى التحكيم بصفين ، قال ابن العربى وغيره : والحق أنه لم يصدر منه ما يقتضى وصفه بذلك ، وغاية ما وقع منه أن اجتاده أداه إلى أن يجعل الأمر شورى بين من بنى من أكابر الصحابة من أهل بدر ونحوهم (١) لما شاهد من الاختلاف الشديد بين الطائفتين بصفين ، وآل الأمر إلى ما آل إليه

٤٣٤٣ - **حدثنا إسحاق** حدثنا خالد بن الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبى موسى الأشعري رضى الله عنه « ان النبي ﷺ بعثه إلى الين ، فسأله عن أشربة تُصنع بها ، فقال : وما هي ؟ قال : للبتع والمزّر . فقلت لأبي بردة : ما البتع ؟ قال : نبيذ العسل ، والمزّر نبيذ الشعير . فقال : كل مسكر حرام » رواه جرير وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة

٤٣٤٤ ، ٤٣٤٥ - **حدثنا مسلم** حدثنا شعبه حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال « بعث النبي ﷺ جدّه أبا موسى ومأذاً إلى الين فقال : يسراً ولا نعسراً وبسراً ولا كفراً وتلواوا . فقال أبو موسى : يا نبي الله ، إن أرضنا بها شراب من الشعير : المزّر ، وشراب من العسل : البتع . فقال : كل مسكر حرام . فانطلقا . فقال مأذا لأبي موسى : كيف تقرأ القرآن ؟ قال : قائماً وقاعداً وعلى راحتي ، وأتفوقه تفوقاً . قال : أما أنا فأناقم وأقوم ، فأحسب نومى ، كما أحسب قومى . وضرب فسطاطاً فجعلنا يتزاوران ، فزار مأذا أبا موسى ، فإذا

( ١ ) هذا ما اتفق عليه الحنكنا ، وهو خلاف ما دسسته الشيعة فى كتب التاريخ وشوهرته ، فاستقر فى الأذهان خطأ ، لتداول مؤلفى كتب التاريخ هذا الخطأ وإقرارهم له على غير ما وقع . انظر تحقيق ذلك فى كتاب ( المواسم من المواسم ) للأضيقى أبى بكر بن العربى وتعليقات محب الدين الخطيب عليه

رجل مَوْتَقٍ . فقال : ما هذا ؟ فقال أبو موسى : يهوديٌّ أسلمَ ثمَّ ارتدَّ . فقال مُعَاذٌ : لأضربنَّ عُنُقَهُ «  
تأبَهُ الْعَقْدِيُّ وَوَهَبٌ عَنْ شُعْبَةَ . وَقَالَ وَكِيعٌ وَالنُّضْرُ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ  
سِ الدَّبِيِّ رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ

الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان ، والشيباني اسمه سليمان بن فيروز . **قوله** ( البيع ) بكسر الموحدة وسكون المثناة بعدها عين مهملة ، وقد ذكر تفسيره عن أبي بردة رواه وأنه نبيذ العسل ، ويأتي شرح المتن في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( رواه جرير ) وعبد الواحد عن الشيباني عن أبي بردة ( يعني أنهما رواياه عن الشيباني عن أبي بردة بدون ذكر سعيد بن أبي بردة ، وهو كما قال . وأما رواية جرير وهو ابن عبد الحميد فوصلها الإسماعيلي عن طريق عثمان بن أبي شيبة ومن طريق يوسف بن موسى كلاهما عن جرير عن الشيباني عن أبي بردة عن أبي موسى به ، وأما رواية عبد الواحد وهو ابن زياد فوصلها <sup>(١)</sup> ثم ساق المصنف الحديث عن مسلم وهو ابن إبراهيم عن شعبة قال « حدثنا سعيد بن أبي بردة عن أبيه ، فذكره مسرلا مطولا فيه قصة بعضهما ، وذكر الأشربة وقصة اليهودي وسؤال معاذ عن القراءة كما أشرنا إليه أولا ، وقال بعده « تابعه العقدي ووهب بن جرير عن شعبة ، وقال وكيع والنضر وأبو داود : عن شعبة عن سعيد ، يعني أن مسلم بن إبراهيم والعقدي ووهب بن جرير أرسلوه عن شعبة ، وأن وكيعا والنضر وهو ابن شميل وأبا داود وهو الطيالسي رووه عن شعبة موصولا ، فأما رواية العقدي وهو أبو عامر عبد الملك بن عمرو فوصلها المؤلف في الأحكام ، وأما رواية وهب بن جرير فوصلها إسحق بن عمار في مسنده عنه ، وأما رواية وكيع فوصلها المؤلف في الجهاد مختصرا وأوردها ابن أبي عاصم في كتاب الأشربة عن أبي بكر بن أبي شيبة عن وكيع مطولا ، وهي في مسند أبي بكر بن أبي شيبة كذلك . وأما رواية النضر بن شميل فوصلها المؤلف في الأدب . وأما رواية أبي داود الطيالسي فوصلها كذلك في مسنده المروزي من طريق يونس بن حبيب عنه ، ولكنه فرقه حديثين ، ولذلك وصلها النسائي من طريق أبي داود

٤٣٤٦ - **حدثني عباس بن الوليد** هو الأنزسي حدثنا عبد الواحد عن أيوب بن عائذ حدثنا قيس بن مسلم  
قال سمعت طارق بن شهاب يقول : حدثني أبو موسى الأشعري رضي الله عنه قال « بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي ، فجنحت ورسول الله ﷺ مُنِيخٌ بِالْأَبْطَاحِ فَقَالَ : أَحْبَبْتَ يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : كَيْفَ قُلْتَ ؟ قَالَ قُلْتُ : كَبَيْتُكَ إِهْلَالًا كإِهْلَالِكَ . قَالَ : فَهَلْ سَقَمَ مَلِكٌ هَذَا ؟ قُلْتُ : لَمْ أَسُقْ . قَالَ : فَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَاسْجَعْ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمُرُوقِ ، ثُمَّ رَحِّلْ . ففعلتُ ، حتى مشطتُ لى امرأةً من نساء بني قيس ، ومكثتُنا بذلك حتى استخلف عمر »

الحديث الثالث . **قوله** ( حدثنا عباس بن الوليد ) بموحدة ثم مهملة ( هو الأنزسي ) بفتح النون وبالسین المهملة ، قال أبو علي الجعفي : رواه ابن السكن والأكثر هكذا ، وفي رواية أبي أحمد يعني الجرجاني « حدثنا عباس ، ولم

(١) هكذا بياض في النسخ

ينسبه . وفي رواية أبي زيد المروزي مثله إلا أنه قرأ عليهم بالتحتمانية والشين المعجمة وليس بشي . إنما هو بالموحدة والمهملة وهو النسي وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في علامات النبوة . وجرم بمثل ذلك صاحب المغارق والمطالع ، وأما الدعي ياطى فضبطه بالمعجمة وعين أنه الرقام ، وتوزع في ذلك والصواب النسي . **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد وأيوب بن عائذ بتحتمانية بعدها ذال معجمة ، وهو مدحلي بصرى ، وثقه يحيى بن معين وغيره ، وروى بالارحاء . وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . وقد أوردته في الحج من طريق شعبة وسفيان عن قيس بن مسلم شيخ أيوب بن عائذ فيه ، وتقدم الكلام عليه هناك مستوفى

٤٣٤٧ - **حدثني** حبان أخبرنا عبد الله عن زكرياء بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي ميمون مولى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ لما ذر بن جبيل حين بعثه إلى اليمن : إنك ستأتي قوماً من أهل الكتاب ، فإذا جئتهم فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فإنهم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . فإنهم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم . فإنهم أطاعوا لك بذلك فأيما وكرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب ، قال أبو عبد الله : طوعت طاعت ، وأطاعت لغة . طعت وطعت وأطعت

الحديث الرابع ، **قوله** (حدثني حبان) بكسر أوله ثم موحدة ثم نون ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (حين بعثه إلى اليمن) تقدم بيان الوقت الذي بعثه فيه وما فيه من اختلاف في أواخر كتاب الزكاة مع بقية شرح الحديث مستوفى والله الحمد . **قوله** (قال أبو عبد الله : طوعت طاعت وأطاعت) وقع هذا وما بعده لغير أبي ذر والنسفي ، وأراد بذلك تفسير قوله تعالى ﴿ فطأوت له نفسه قتل أخيه ﴾ على عادته في تفسير اللفظة الغريبة من القرآن إذا وافقت لفظه من الحديث ، والذي وقع في حديث معاذ كان هم أطاعوا ، فإن عند بعض رواة كما ذكره ابن التين كان هم طاعوا ، بنحو ألف ، وقد قرأ الحسن البصري وطأفة معه ﴿ فطأوت له نفسه ﴾ قال ابن التين : إذا امثل أمره فقد أطاعه ، وإذا وافقه فقد طأوعه ، قال الأزهري : الطوع نقيض الكره ، وطاع له انقاد ، فإذا مضى لأمره فقد أطاعه . وقال يعقوب بن السكيت : طاع وأطاع بمعنى . وقال الأزهري أيضاً : منهم من يقول طاع له يطوع طوعاً فهو طائع بمعنى أطاع . والحاصل أن طاع وأطاع استعمال كل منهما لازماً ومتعدياً إما بمعنى واحد مثل ﴿ بدأ الله الخلق ﴾ وأبداه ، أو دخلت الهمزة للتعدي وفي اللازم للصورورة ، أو ضمن المتعدي بالهمزة معنى فعل آخر لازم لأن كثيراً من أهل العلم بالغة فسروا أطاع بمعنى لان واققاد ، وهو اللاتق في حديث معاذ هنا ، وإن كان الغالب في الرباعي التعدي وفي الثلاثي الزوم ، وهذا أولى من دعوى فعل وأقل بمعنى واحد لكونه قليلاً ، وأولى من دعوى أن اللام في قوله كان هم أطاعوا لك ، زائدة ، وقد تقدم شيء من هذا في شرح الحديث في الزكاة . وقوله بعد ذلك طعت طعت وأطعت : الأولى بالضم والثانية بالكسر والثالثة بالفتح بزيادة ألف في أوله

٤٣٤٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن عمرو ابن ميمون : « ان معاذاً رضى الله عنه لما قدم اليمن صلى بم الصبح ، فقرأ ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ فقال رجل من القوم : لقد قرئت عين أم إبراهيم »

زاد معاذاً عن شعبة عن حبيب بن سعيد عن عمرو « ان النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن ، فقرأ معاذاً في صلاة الصبح سورة النساء ، فلما قال ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ قال رجل خلقه : قرئت عين أم إبراهيم »

الحديث الخامس ، **قوله** ( عن عمرو بن ميمون ) هو الأردى وهو من المخضرمين . **قوله** ( ان معاذاً لما قدم اليمن ) هو موصول لأن ميمون كان باليمن لما قدمها معاذاً . **قوله** ( فقال رجل من القوم : قرئت عين أم إبراهيم ) أى حصل لها السرور ، وكفى عنه بقرت عينها أى بردت دمعها لأن دمعة السرور باردة بخلاف دمعة الحزن فإنها حارة ، ولهذا يقال فيمن يدعى عليه : أسخن الله عينه . وقد استشكل تقرير معاذ لهذا القائل في الصلاة وترك أمره بالإعادة ، وأجيب عن ذلك إما بأن الجاهل بالحكم يعتذر ، وإما أن يكون أمره بالإعادة ولم ينقل ، أو كان القائل خالفهم ولكن لم يدخل ميمون في الصلاة . **قوله** ( زاد معاذاً عن شعبة ) فذكره ، المراد بالزيادة قوله « ان النبي ﷺ بعث معاذاً ، وليس بين الروایتين منافاة لأن معاذاً لما قدم اليمن لما بعثه النبي ﷺ خاصة فالتصية واحدة ، ودل الحديث على أنه كان أميراً على الصلاة ، وحديث ابن عباس يدل على أنه كان أميراً على المال أيضاً ، وقد تقدم في الزكاة ما يوضح ذلك

٦١ - **باب** . بعث على بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع

٤٣٤٩ - **حدثني** أحمد بن عثمان **حدثنا** شريح بن ماسة **حدثنا** إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق **حدثني** أبي عن أبي إسحاق سمعت البراء رضى الله عنه « بعثنا رسول الله ﷺ مع خالد بن الوليد إلى اليمن . قال : ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه فقال : سر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب ، ومن شاء فليقبل . ففعلت فممن عقب معه ، قال ففعلت أوافق ذوات هدد »

**قوله** ( باب بعث على بن أبي طالب وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع ) قد ذكر في آخر الباب حديث جابر « ان علياً قدم من اليمن فلان النبي ﷺ بمكة في حجة الوداع ، وقد تقدم السلام عليه في كتاب الحج . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي من طريق أخرى عن علي قال « بعثني النبي ﷺ إلى اليمن فقلت : يا رسول الله تبعني إلى قوم أسن مني وأنا حديث السن لا أبصر القضاء ، قال : فوضع يده على صدرى وقال : اللهم ثبت لسانه واهد قلبه ، وقال : يا علي إذا جلس إليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر ، فذكر الحديث . الحديث الاول حديث البراء ، **قوله** ( شرح ) هو بالشين المعجمة وآخره حاء مهملة . **قوله** ( بعثنا رسول الله ﷺ مع خالد بن الوليد إلى اليمن ) كان ذلك بعد رجوعهم من الطائف وقسمة الغنائم بالجمرة . **قوله** ( ان يعقب معك )

أى يرجع إلى اليمن ، والتعقيب أن يعود بعض المسكر بعد الرجوع ليصيبوا غزوة من الغد ، كذا قال الخطابي .  
وقال ابن فارس : غزاة بعد غزاة . والذي يظهر أنه أعم من ذلك وأصله أن الخليفة يرسل المسكر إلى جهة مدة فإذا  
أنقضت رجعوا وأرسل غيرهم ، فن شاء أن يرجع من المسكر الأول مع المسكر الثاني سمى رجوعه تعقبيا . **قوله**  
( ففتمت أواق ) بتشديد التحتانية ويجوز تخفيفها ، وقوله ( ذوات عدد ) لم أقف على تحريرها . ( تنبيه ) : أورد  
البخارى هذا الحديث مختصرا ، وقد أورده الإسماعيلي من طريق أبي عبيدة بن أبي السفر وسمعت إبراهيم بن يوسف ،  
وهو الذي أخرجه البخارى من طريقه فزاد فيه ، قال البراء : فكنيت عن عقب معه ، فلما دنونا من القوم خرجوا  
اليمن ، فصرنا صفا واحدا ثم تقدم بين أيدينا فقرا عليهم كتاب رسول الله ﷺ ، فأسلت  
همدان جميعا ، فكتب علي إلى رسول الله ﷺ باسلامهم ، فلما قرأ الكتاب خر ساجدا ، ثم رفع رأسه وقال :  
السلام على ممدان ، وعند الترمذى من طريق الأحوص بن خوات عن أبي إسحق في حديث البراء قصة الجارية ،  
وسأفكر بيان ذلك في الحديث الذى بعده إن شاء الله تعالى

٤٣٥ - **حدثني محمد بن بشار** حدثنا روح بن عبادة حدثنا علي بن سويد بن منجوف عن عبد الله بن  
بريدة عن أبيه قال : بعث النبي ﷺ عليا إلى خالد ليقبض الخنس ، وكنت أقبض عليا وقد اغتسل ، فقلت  
لخالد : ألا ترى إلى هذا ؟ فلما قدمنا على النبي ﷺ ذكرت ذلك له ، قال : يا بريدة أقبض عليا ؟ فقلت : نعم .  
قال : لا تقبضه ، فإن له في الخنس أكثر من ذلك ،

الحديث الثاني حديث بريدة ، **قوله** ( حدثنا علي بن سويد بن منجوف ) بفتح الميم وسكون النون وضم الجيم  
وسكون الواو ، ووقع في رواية القابسي د عن علي بن سويد عن منجوف ، وهو تصحيف ، وعلى بن سويد  
ابن منجوف سدوسي بصرى ثقة ليس له في البخارى سوى هذا الموضع . **قوله** ( عن عبد الله بن بريدة ) في رواية  
الإسماعيلي **حدثني عبد الله** ، . **قوله** ( بعث النبي ﷺ عليا إلى خالد ) أى ابن الوليد ( ليقبض الخنس ) أى  
خمس الغنيمة ، وفي رواية الإسماعيلي التى سأذكرها د ليقسم الخنس ، . **قوله** ( وكنت أقبض عليا وقد اغتسل فقلت  
لخالد ألا ترى ) هكذا وقع عنده مختصرا ، وقد أورده الإسماعيلي من طرق إلى روح بن عبادة الذى أخرجه  
البخارى من طريقه فقال في سياقه د بعث عليا إلى خالد ليقسم الخنس ، وفي رواية له د ليقسم الخنس ، فاصطفي علي  
منه لنفسه سيئة ، بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ، ثم همزة أى جارية من السبي ، وفي  
رواية له د فأخذ منه جارية ثم أصبح يقطر رأسه ، فقال خالد لبريدة : ألا ترى ما صنع هذا ؟ قال بريدة : وكنت  
أقبض عليا ، ولأحد من طريق عبد الجليل عن عبد الله بن بريدة عن أبيه د أقبضت عليا بفضا لم أقبضه أحدا ،  
وأحببت رجلا من قريش لم أحبه إلا على بفضه عليا ، قال : فاصبنا سبيا فكتب - أى الرجل - إلى النبي ﷺ :  
أبوت الينا من يخدمه ، قال فبعث الينا عليا ، وفي السبي وصيفة هى أفضل السبي ، قال نخمس وقسم ، فخرج ورأسه  
يقطر ، فقلت : يا أبا الحسن ما هذا ؟ فقال ألم تر إلى الوصيفة ، فإنها صارت في الخنس ، ثم صارت في آل محمد ،  
ثم صارت في آل علي فوقعت بها . . **قوله** ( فلما قدمنا على النبي ﷺ ) في رواية عبد الجليل د فكتب الرجل إلى  
النبي ﷺ بالفصة ، فقلت : إدمني فبمشي لجل يقرأ الكتاب ويتول صدق ، . **قوله** ( فقال يا بريدة أقبض عليا ؟

فقلت : نعم قال : لا تبغضه ( زاد في رواية عبد الجليل ، وان كنت تحبه فازدد له حبا ، قوله ) فان له في الحسن أكثر من ذلك ) في رواية عبد الجليل ، فوالذي نفس محمد بيده انصيب آل علي في الحسن أفضل من وصيفة ، وزاد ، قال فان كان أحد من الناس أحب إلى من علي ، وأخرج أحمد هذا الحديث من طريق أجليح الكندي عن عبد الله ابن بريدة بطوله وزاد في آخره ، لا تقع في علي فانه مني وأنا منه وهو وليكم بعدى ، وأخرجه أحمد أيضا والنسائي من طريق سعيد بن عبيدة عن عبد الله بن بريدة مختصرا وفي آخره ، فاذا النبي ﷺ قد احمر وجهه يقول : من كنت وليه فملي وليه ، وأخرجه الحاكم من هذا الوجه مطولا وفيه قصة الجارية نحو رواية عبد الجليل ، وهذه طرق يقوى بعضها بعضها ، قال أبو ذر الحارثي : إنما أبغض الصحابي عليا لأنه رآه أخذ من المغنم ، فظن أنه غل ، فلما أحله النبي ﷺ أنه أخذ أقل من حقه أحبه له . وهو تأويل حسن ، لكن يبعده صدر الحديث الذي أخرجه أحمد ففعل سبب البغض كان المعنى آخر وزال بنهي النبي ﷺ لهم عن بغضه . وقد استشكل وقوع علي على الجارية بغير استبراء ، وكذلك قسمته لنفسه ، فأما الاول فمحمول على أنها كانت بكرا غير بالغ ورأى أن مثلها لا يستبرأ كما صار اليه غيره من الصحابة ، ويجوز أن تكون حاضت عقب صيرورتها له ثم طهرت بعد يوم وليلة ثم وقع عليها وليس ما يدفعه ، وأما القسمة لجائزة في مثل ذلك بمن هو شريك فيما يقسمه كالإمام إذا قسم بين الرعية وهو منهم ، فكذلك من نصبه الإمام قام مقامه . وقد أجاب الخطابي بالثاني ، وأجاب عن الاول لاحتمال أن تكون عنده أو دون البلوغ أو أداه اجتهاده أن لا استبراء فيها ، ويؤخذ من الحديث جواز التسري على بنت رسول الله ﷺ بخلاف التزويج عليها لما وقع في حديث المسور في كتاب النكاح

٤٣٥١ - **حديث** ننبه حدثنا عبد الواحد بن محمد بن القمقح بن شبرمة حدثنا عبد الرحمن بن أبي نعم قال سمعت أبا سعيد الخدري يقول « بحث على بن أبي طالب رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ من أين بذهيبة في أديم مقروظ لم تحصل من ترابها ، قال قسمتها بين أربعة نفر : بين عيينة بن بدر ، وأقرع بن حابس ، وزبير الخول ، والرابع إما علقمة ، وإما عامر بن الطفيل . قال رجل من أصحابه : كنا نحن أحق بهذا من هؤلاء . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء ، ياتيني خبر السماء صباحا ومساء ؟ قال فقام رجل غائر العينين ، مشرف الوجنتين ، نائم الجبهة ، كث اللحية ، مخلوق الرأس ، مشمر الإزار فقال : يا رسول الله : أتق الله . قال : وبذلك : أولست أحق أهل الأرض أن يتق الله ؟ قال ثم وثى الرجل . قال خالد بن الوليد يا رسول الله ، ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا ، لعله أن يكون بصل . فقال خالد : وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه . قال رسول الله ﷺ : إني لم أومن أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم . قال ثم نظر إليه وهو مقتب فقال : إنه يخرج من ضففي هذا قوم يتلون كتاب الله رطبا لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية . وأظنه قال : إن أدركتهم لأقتلنهم قتل قومود »

الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله** ( عن عمارة بن القعقاع ) ابن شبرمة بضم المعجمة والراء بينهما موحدة ساكنة . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن زياد ، وأنعم بضم النون وسكون المهملة . **قوله** ( بذهبية ) تصغير ذهبة ، وكأنه أنها على معنى الطائفة أو الجلبة ، وقال الخطابي : على معنى القطعة : وفيه نظر لأنها كانت تبرا ، وقد يؤث الدهب في بعض اللغات ، وفي معظم النسخ من مسلم « بذهبية » بفتحتين بغير تصغير . **قوله** ( في أديم مقررط ) بظاء معجمة مشالة أى مدبوغ بالقرط . **قوله** ( لم تحصل من ترابها ) أى لم تخلص من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخليصها بالسبك . **قوله** ( بين عينة بن بدر ) كذا نسب لجدّه الأعلى . وهو عينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري . **قوله** ( وأقرع بن حابس ) قال ابن مالك : فيه شاهد على أن ذا الالف واللام من الأعلام الغالبة قد ينزعان عنه في غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة ، وقد حكى سيبويه عن العرب : هذا يوم اثنين مبارك ، وقال مسكين الدارمي ونايفة الجعدي (١) في الجعدي ، وقد تقدم ذكر عينة والأقرع في غزوة حنين ، وقد مضى في أحاديث الانبياء ويأتى في التوحيد من طريق سعيد بن مسروق عن ابن أبي نعم بلعظ والأقرع بن حابس المخنظلي ثم المجاشعي . **قوله** ( وزيد الخيل ) أى ابن مهمل الطائي . وفي رواية سعيد بن مسروق « وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد بنى فهران » وقيل له زيد الخيل لكرام الخيل التي كانت له ، وسماه النبي ﷺ زيد الخير بالراء بدل اللام وأنى عليه فأسلم لحسن إسلامه ومات في حياة النبي ﷺ . **قوله** ( والرابع إما علقمة ) أى ابن علانة بضم المهملة والمثناة العامري ( وإما عامر بن الطفيل ) وهو العامري ، وجزم في رواية سعيد بن مسروق بأنه علقمة بن علانة العامري ثم أحد بنى كلاب وهو من أكابر بنى عامر ، وكان يتنازع الرئاسة هو و عامر بن الطفيل ، وأسلم علقمة لحسن إسلامه ، واستعمله عمر على حوران فات بها في خلافته . وذكر عامر بن الطفيل غلط من عبد الواحد فإنه كان مات قبل ذلك . **قوله** ( فقال رجل من أصحابه ) لم أقف على اسمه ، وفي رواية سعيد بن مسروق « فغضبت قريش والأصهار وقالوا : يعطى صناديد أهل نجد ويدعنا ، فقال إنما أنا أناسهم ، والصناديد بالمهملة والنون جمع صنديد وهو الرئيس . **قوله** ( فقال ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء » يأتيني خبر السماء صباحا ومساء ) في رواية سعيد بن مسروق أنه ﷺ إنما قال ذلك عقب قول الخارجي الذي يذكر بعد هذا ، وهو المحفوظ . ( تنبيه ) هذه القصة غير القصة المتقدمة في غزوة حنين ، وهم من خالفها بها . واختلف في هذه الذهبية فقيل : كانت خمس الخس ، وفيه نظر . وقيل من الخس ، وكان ذلك من خصائصه أنه يضعه في صنف من الأصناف للمصلحة . وقيل من أصل الغنيمة وهو بعيد . وسيأتى الكلام على قوله « من في السماء » في كتاب التوحيد . **قوله** ( فقام رجل غائر العينين ) بالغين المعجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور ، والمراد أن عينييه داخلتان في محاجرهما لاصقتين بقعر الحديقة ، وهو ضد الجحوظ . **قوله** ( مشرف ) بشين معجمة وفاء أى بارزهما ، والوجنتان العظيمان المشرفان على الحدين . **قوله** ( ناشز ) بنون وشين معجمة وزاى أى مرتفعها ، في رواية سعيد بن مسروق « نأتى الجبين » بنون ومثناة على وزن فاعل من النوء أى أنه يرتفع على ماحوله . **قوله** ( مخلوق ) سيأتى في أواخر التوحيد من وجه آخر أن الخوارج سبواهم التحليق ، وكان السلف يوفرون شعورهم ليجلقونها ،

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : في بعض النسخ « وتابيه الجعدي »

وكانت طريقة الحوارج خلق جميع رده وسهم . **قوله** ( أو لست أحق أهل الأرض أن يتقى الله ) وفي رواية سعيد ابن مسروق : فقال ومن يطع الله إذا عصيته ، وهذا الرجل هو ذو الخويصرة التميمي كما تقدم صريحا في علامات النبوة من وجه آخر عن أبي سعيد الخدري ، وعند أبي داود اسمه نافع ورجعه السهيل ، وقيل اسمه حرقوص بن زهير السعدي ، وسيأتي تحريره ذلك في كتاب استنابة المرتدين . **قوله** ( فقال خالد بن الوليد ) في رواية أبي سلمة عن أبي سعيد في علامات النبوة : فقال عمر ، ولا تنافيه هذه الرواية لاحتمال أن يكون كل منهما سأل في ذلك . **قوله** ( ألا أضرب عنه ؟ قال لا ، لعله أن يكون يصل ) فيه استعمال لعل استعمال عسى ، فيه عليه ابن مالك ، وقوله : يصل ، قيل فيه دلالة من طريق المضموم على أن تارك الصلاة يقتل وفيه نظر . **قوله** ( أن ألقب ) بنون وقاف ثقيلة بمدّها موحدة أي إنما أمرت أن آخذ بظاهرها أمورهم ، قال القرطبي : إنما منع قتله وإن كان قد استوجب القتل لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه ولا سيما من صلى ، كما تقدم نظيره في قصة عبد الله بن أبي . وقال المازري : يحتمل أن يكون النبي ﷺ لم يفهم من الرجل الطعن في النبوة ، وإنما أسبه إلى ترك العدل في القسمة ، وليس ذلك كبيرة ، والانبيااء معصومون من الكبائر بالاجماع . واختلف في جواز رقع الصعائر ، أو لعله لم يعاقب هذا الرجل لأنه لم يثبت ذلك عنه ، بل نقله عنه واحد ، وخبر لواحد لا يراق به الدم . انتهى . وأبطه عياض بقوله في الحديث : اعدل يا محمد ، لمخاطبه في الأصل بذلك حتى استأذنه في قتله ، فالصواب ما تقدم . **قوله** ( يخرج من ضنفي ) كذا الأكثر بضادين معجمتين مكسورتين بينهما تحنانية مهموزة ساكنة وفي آخره تحنانية مهموزة أيضا . وفي رواية الكشميني بضادين مهملتين ، فاما بالضاد المعجمة فالمراد به الفحل والعقب . وزعم ابن الاثير أن الذي بالمهملة بمعناه ، وحكى ابن الاثير أنه روى بالمد بوزن قنديل ، وفي رواية سعيد بن مسروق في أحاديث الانبياء أنه من ضنفي . هذا أو من عقب هذا . **قوله** ( يتلون كتاب الله رطبا ) في رواية سعيد بن مسروق : يقرءون القرآن . **قوله** ( لا يجاوز حناجرهم ) تقدم شرحه في علامات النبوة . **قوله** ( يعرفون من الدين ) في رواية سعيد بن مسروق : من الاسلام ، وفيه رد على من أول الدين هنا بالطاعة ، وقال : ان المراد أنهم يخرجون من طاعة الإمام كما يخرج المسم من الرمية ، وهذه صفة الحوارج الذين كانوا لا يطيعون الخلفاء . والذي يظهر أن المراد بالدين الاسلام كما فسره الرواية الأخرى ، وخروج الكلام عرج الزجر وأنهم بفعلهم ذلك يخرجون من الاسلام الكامل . وزاد سعيد بن مسروق في روايته : يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الاوثان ، وهو ما أخبر به ﷺ من المغيبات فوقه كما قال . **قوله** ( وأظنه قال : ان أدركتهم لاقتلهم قتل ثمود ) في رواية سعيد بن مسروق : ان أدركتهم لاقتلهم قتل عاد ، ولم يتردد فيه وهو الراجح ، وقد استشكل قوله : ان أدركتهم لاقتلهم ، مع أنه نهى غالدا عن قتل أصلهم ، وأجيب بأنه أراد إدراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيف ، ولم يكن ظهر ذلك في زمانه ، وأول ما ظهر في زمان علي كما هو مشهور ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في علامات النبوة ، واستدل به على تكفير الحوارج ، وهي مسألة شهيرة في الأصول ، وسيأتي اللام بشئ منها في استنابة المرتدين .

٤٣٥٢ - **حدثنا** المسكئ بن ابراهيم عن ابن جريج قال عطاء قال جابر : « أمر النبي ﷺ عليا أن يقيم على إحرامه » . زاد محمد بن بكر عن ابن جريج قال عطاء قال جابر : « تقدم علي بن أبي طالب رضي الله عنه



يسعياته ، قال له النبي ﷺ : بِمَ أَهَلَّتْ يَا عَلِيُّ ؟ قال : بما أهلَّ به النبي ﷺ . قال : فأهدِ وامكث حراماً كما أنت . قال : وأهدى له عليٌّ هدياً »

٤٣٥٣ ، ٤٣٥٤ - **حديث** مسدد حدثنا بشر بن الفضل عن حميد الطويل حدثنا بكر أنه « ذكر لابن عمر أن أنساً حدثهم أن النبي ﷺ أهل بممرة وحجة ، فقال : أهل النبي ﷺ بالحج وأهلنا به معه ، فلما قدمنا مكة قال : من لم يكن معه هدي فليجعلها هدياً ، وكان مع النبي ﷺ هدي ، فقدم علينا علي بن أبي طالب من اليمن حاجاً ، فقال النبي ﷺ : بِمَ أَهَلَّتْ ، قال معنا أهلك ؟ قال أهلت بما أهل به النبي ﷺ قال : فأمسك فإن معنا هدياً »

الحديث الرابع حديث جابر في عجيء علي من اليمن إلى الحج في حجة الوداع ، وقد تقدم بالسندين المذكورين في كتاب الحج ، وتقدم شرحه هناك . وقوله هنا « وقدم علي بسعياته » بكسر السين المهملة يعني ولايته على اليمن لا بسعاية الصدقة ؛ قال النووي تبعاً لغيره : لأنه كان يحرم عليه ذلك كما ثبت في صحيح مسلم في قصة طالب الفضل بن العباس أن يكون عاملاً على الصدقة ، فقال له النبي ﷺ : « إنها أوساخ الناس ، والله أعلم »

### ٦٢ - باب غزوة ذي الخلصة

٤٣٥٥ - **حديث** مسدد حدثنا خالد بن عيسى عن قيس بن جابر قال « كان بيت في الجاهلية يقال له ذو الخلصة والكعبة البمانية والكعبة الشامية . فقال لي النبي ﷺ : ألا تري يحيى من ذي الخلصة ؟ فنفرت في مائة وخمسين راكباً ففكسرتناه وقتلنا من وجدنا عنده . فأتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فدعا لنا ولأحس »

٤٣٥٦ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل حدثنا قيس قال : قال لي جابر رضي الله عنه « قال لي النبي ﷺ : ألا تري يحيى من ذي الخلصة - وكان يتكافى خنعم يسمى الكعبة البمانية ، فانطلقت في خمسين ومائة فارس من أحس وكانوا أصحاب خيل وكنت لا أثبت على الخيل ، فضرب في صدري حتى رأيت أثر أصابه في صدري وقال : اللهم كذبته واجعله هادياً مهدياً . فانطلق إليها ففكسرها وحرقها ، ثم بعث إلى رسول الله ﷺ ، فقال رسول جابر : والذي بعثك بالحق ما جئتك حتى تركتها كأنها جمل أجرب . قال : فهارك في خيل أحس ورجالها خمس مرات »

٤٣٥٧ - **حديث** يوسف بن موسى أخبرنا أبو أسامة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن جابر قال « قال لي رسول الله ﷺ : ألا تري يحيى من ذي الخلصة ؟ فقلت : بلى . فانطلقت في خمسين ومائة »

فارس من أحسن ، وكانوا أصحاب خيل وكنت لا أثبتُ على الخيل ، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ ، فضرب يدهُ على صدرى حتى رأيتُ أثرَ يدهِ في صدرى وقال : اللهم كُتِبَتْهُ ، واجعله هادياً مهدياً . قال : فما وقعتُ عن فرسٍ بعدهُ . قال : وكان ذو الخلصة بيتاً باليمن تلخُمُ وبجيلةٍ فيه نُصِبَ مُتَعَبِدٌ ، يقال له الكعبة . قال : فأتاها فخرَّ قها بالفار وكسرها . قال : ولما قَدِمَ جريرُ اليمَنَ كان بها رجلٌ يستقسمُ بالأزلام ، فقيل له : إن رسولَ الله ﷺ هاهنا ، فإن قَدَر عليك ضَرَبَ عَنْقُكَ . قال : فبينما هو يَضْرِبُ بها إذ وَقَفَ عليه جرير فقال : لتَكْسِرَنَّها ولتَقْتَمِدَنَّ أن لا إلهَ إلا اللهُ أو لأضربنَّ عَنْقُكَ . قال : فكسرها وشهدهُ . ثم بعث جريرُ رجلاً من أحسن يُسكنى أبا أرطاة إلى النبي ﷺ يبشِّره بذلك . فلما أتى النبي ﷺ قال : يا رسولَ الله ، والذى بَعَثَكَ بالحقِّ ما جئتُ حتى تركتها كأنها جلُّ أجرب ، قل فبرك النبي ﷺ على خيلِ أحسنَ ورجالها خمسَ مرَّاتٍ .

**قوله ( غزوة ذي الخلصة )** بفتح الخاء المعجمة واللام بعدها مهملة ، وحكى ابن دريد فتح أوله وإسكان ثانيه ، وحكى ابن هشام ضمها ، وقيل بفتح أوله وضم ثانيه والاول أشهر . والخلصة نبات له حب أحمر تكثر العقيق ، وذو الخلصة اسم للبيت الذى كان فيه الصنم ، وقيل اسم البيت الخلصة واسم الصنم ذو الخلصة ، وحكى المبرد أن موضع ذي الخلصة صار مسجداً جامعاً للبلدة يقال لها العبلات من أرض خثعم ، وهم من قال إنه كان في بلاد فارس **قوله ( حدثنا خالد )** هو ابن عبد الله الطحان ، وبيان بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر ، وقيل هو ابن أبي حازم . **قوله ( كان بيت في الجاهلية يقال له ذو الخلصة )** في الرواية التي بعدها أنه كان في خثعم بمعجمة ومثناة وزن جعفر قبيلة شهيرة ينتسبون إلى خثعم بن أنمار بفتح أوله وسكون النون أى ابن إراش بكسر أوله وتخفيف الراء وفي آخره معجمة ابن عزير بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي أى ابن وائل ينتهى نسبهم إلى ربيعة بن نزار لإخوة مضر بن نزار جد قريش ، وقد وقع ذكر ذي الخلصة في حديث أبي هريرة عند الشيخين في كتاب الفتن مرفوعاً ولا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء درس حول ذي الخلصة ، وكان صنمها تعبد دوس في الجاهلية . والذي يظهر لى أنه غير المراد في حديث الباب وإن كان السهلي يشير إلى اتحادهما لأن دوساً قبيلة أبي هريرة وهم ينتسبون إلى دوس بن عدنان بضم المهملة وبعد الدال الساكنة مشقة ابن عبد الله بن زهران ، ينتهى نسبهم إلى الأزد ، فيبينهم وبين خثعم تبان في النسب والبلد . وذكر ابن دحية أن ذا الخلصة المراد في حديث أبي هريرة كان عمرو بن لحي قد نصبه أسفل مكة ، وكانوا يلبسونه القلائد ويحملون عليه بيض النعام ويذبحون عنده ، وأما الذى لخثعم فكانوا قد بنوا بيتاً يضاهون به الكعبة فظهر الافتراق وقوى التعدد . والله أعلم . **قوله ( والكعبة اليمنية والكعبة الشامية )** كذا فيه ، قيل وهو غلط والصواب اليمنية فقط ، سموها بذلك مضاهاةً للكعبة ، والكعبة البيت الحرام بالنسبة لمن يكون جهة اليمن شامية فسموا التي بمكة شامية والتي عندهم يمانية تفريقاً بينهما . والذي يظهر لى أن الذى في الرواية صواب وإنما كان يقال لها اليمنية باعتبار كونها باليمن والشامية باعتبار أنهم جعلوها بابها مقابل الشام ، وقد حكي عياض أن في بعض الروايات د والكعبة اليمنية الكعبة الشامية ، بغير واو . قال وفيه إيهام ، قال والمعنى كان يقال

لها تارة هكذا وتارة هكذا ، وهذا يقوى ما قلناه فان إرادة ذلك مع ثبوت الوار أولى ، وقال غيره : قوله  
 «والكعبة الشامية» مبتدأ محذوف الخبر تقديره هي التي بمكة ، وقيل الكعبة مبتدأ والشامية خبره والمجئ حال  
 والمعنى والكعبة هي الشامية لاغير ، وحكى السهيلي عن بعض النحويين أن «له» زائدة وأن الصواب «كان يقال  
 الكعبة الشامية» أي لهذا البيت الجديد «والكعبة النيامية» أي للبيت العتيق أو بالعكس ، قال السهيلي : وليست  
 فيه زيادة ، وإنما اللام بمعنى من أجل أي كان يقال من أجل الكعبة الشامية والكعبة النيامية أي إحدى الصفتين للعتيق  
 والأخرى للجديد . **قوله** (الترجيح) هو بتخفيف اللام طلب يتضمن الأمر وخص جريرا بذلك لأنها كانت في  
 بلاد قومه وكان هو من أشرفهم ، والمراد بالراحة راحة القلب ، وما كان شيئا أدمب لقلب النبي ﷺ من بقاء  
 ما يشرك به من دون الله تعالى . وروى الحاكم في «الاكميل» من حديث البراء بن عازب قال «قدم على النبي ﷺ  
 مائة رجل من بني بجيلة وبني قشير جرير بن عبد الله» ، فسأله عن بني خثعم فأخبره أنهم أبوا أن يجيئوا إلى  
 الاسلام ، فاستعمله على عامة من كان معه ، وندب معه ثلاثمائة من الانصار وأمره أن يسير إلى خثعم فيدعوهم  
 ثلاثة أيام ، فان أجابوا إلى الاسلام قبل منهم وهدم صنمهم ذا الخاصة ، وإلا وضع فيهم السيف . **قوله** (نفرت)  
 أي خرجت مسرعا . **قوله** (في مائة وخمسين راكبا) زاد في الرواية التي بعدها «وكانوا أصحاب خيل» أي يشتون  
 عليها لقوله بعده «وكننت لا أثبت على الخيل» ، ووقع في رواية ضعيفة في الطبراني أنهم كانوا سبعمائة ، فلملها إن  
 كانت محذوفة يكون الزائد رجالة وأتباعا : ثم وجدت في «كتاب الصحابة لابن السكن» أنهم كانوا أكثر من ذلك  
 فذكر عن قيس بن غربة الأحمسي أنه وفد في خمسمائة ، قال : وقدم جرير في قومه وقدم الحجاج بن ذى الأعين في  
 مائتين ، قال وضم اليها ثلاثمائة من الانصار وغيرهم ، ففوزونا بني خثعم . فكأن المائة والخمسين هم قوم جرير  
 ونسكة المائتين أتباعهم وكان الرواية التي فيها سبعمائة من كان من رهط جرير وقيس بن غربة لأن الخسنيين كانوا  
 من قبيلة واحدة ، وغربة بفتح المعجمة والراء المهملة بعدها موحدة ضبطه الأكثر . **قوله** (فكسرناه) أي البيت  
 وسيأتي البحث فيه بعد . **قوله** (فأنيت النبي ﷺ فأخبرته) كذا فيه ، وفي الرواية الأخيرة أن الذي أخبر النبي  
 ﷺ بذلك رسول جرير ، فكأنه نسب إلى جرير مجازا . **قوله** (فدعا لنا ولأحس) بمهمل زن أحمر وهم إخوة  
 بجيلة بفتح الموحدة وكسر الجيم رهط جرير ينتسبون إلى أحس بن الفوث بن أنمار ، وبجيلة امرأة نسبها إليها  
 القبيلة المشهورة ، ومدار نسبهم أيضا على أنمار . وفي العرب قبيلة أخرى يقال لها أحس ليست مرادة هنا ينتسبون  
 إلى أحس بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار . ووقع في الرواية التي بعد هذه «فبارك في خيل أحس ورجلها خمس مرات»  
 أي دعا لهم بالبركة . ووقع عند الاسماعيل من رواية ابن شهاب عن إسماعيل بن أبي خالد «فدعا لأحس بالبركة» .  
**قوله** (وكننت لا أثبت على الخيل فضرب على صدرى حتى رأيت أثر أصابعه في صدرى) في حديث البراء عند  
 الحاكم «فشكا جرير إلى رسول الله ﷺ القلع فقال : ادن مني» ، فدنا منه فوضع يده على رأسه ثم أرسلها على وجهه  
 وصدره حتى بلغ عاتقه ثم وضع يده على رأسه وأرسلها على ظهره حتى انتهت إلى آليته وهو يقول مثل قوله الأول  
 فكان ذلك للتبرك بيده المباركة . (فائدة) : القلع بالقاف ثم اللام المفتوحين ضبطه أبو عبيد الهروي : الذي  
 لا يثبت على السرج ، وقيل بكسر أوله ، قال الجوهري : رجل قلع القدم بالكسر إذا كانت قدمه لا تثبت عند الحرب  
 وفلان قلعة إذا كان يتقلع عن سرجه . وسئل عن الحكمة في قوله «خمس مرات» ، فقيل : مبالغة واقتصارا على

الوتر لأنه مطلوب ، ثم ظهر لي احتمال أن يكون دعا للخيل والرجال أو لها معا ، ثم أراد التأكد في تكرير الدعاء ثلاثا ، فدعا للرجال مرتين آخرين ، وللخيل مرتين آخرين ليكمل اسكل من الصنفين ثلاثا ، فكان مجموع ذلك خمس مرات . قوله ( اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ) قيل فيه تقديم وتأخير ، لأنه لا يكون هاديا حتى يكون مهديا ، وقيل معناه كمالا مكملا ، ووقع في حديث البراء أنه قال ذلك في حال إصرار يده عليه في المرتين ، وزاد وبارك فيه وفي ذريته ، . ( تنبيه ) : كلام المزي في الأطراف ، يقتضى أن قوله ( واجعله هاديا مهديا ) من أفراد مسلم ، وليس كذلك لأنه ثبت هنا من طريقين . قوله ( فأكسرها وحرقها ) أى هدم بناءها ورمى النار فيها من الخشب . قوله في الرواية الثالثة ( ولما قدم جرير النخيل ) يشعر باتحاد قصته في غزوة ذي الخليفة بقصة ذهابه إلى النخيل ، وكأنه لما فرغ من أمر ذي الخليفة وأرسل رسوله مبشرا استمر ذاهبا إلى النخيل السبب الذي سيذكر بعد باب ، وقوله يستقسم ، أى يستخرج غيب ما يريد فعله من خير أو شر ، وقد حرم الله ذلك بقوله تعالى ( وأن تستقسموا بالأزلام ) وحكى أبو الفرج الاصمغاني أنهم كانوا يستقسمون عند ذي الخليفة . وإن أمرا القيس لما خرج يطلب بثأر أبيه استقسم عنده فخرج له ما يكره ، فسب الصنم ورماه بالحجارة وانفد :

لو كنت يا ذا الخلف الموتي لم تنه عن قتل العدة زورا

قال : فلم يستقسم عنده أحد بعد حتى جاء الاسلام . قلت : وحديث الباب يدل على أنهم استمروا يستقسمون عنده حتى نهاهم الإسلام ، وكان الذي استقسم عنده بعد ذلك لم يبلغه التحريم أو لم يكن أسلم حتى زجره جرير . قوله ( ثم بعث جرير رجلا من أحس يكفى أبا أرطاة ) بفتح الميم وسكون الراء بعدها مهملة وبعد الألف هاء تأنيث واسم أبي أرطاة هذا حصين بن ربيعة ، وقع مسمى في صحيح مسلم ، وبعض رواته ( حسين ) بسين مهمة بدل الصاد وهو تصحيف ، ومنهم من سماه ( حصن ) بكسر أوله وسكون ثانيه . وقلبه بعض الرواة فقال ( ربيعة بن حسين ) ومنهم من سماه ( أرطاة ) والاصواب أبو أرطاة حصين بن ربيعة وهو ابن عامر بن الأزور ، وهو صحابي مجلى لم أر له ذكرا إلا في هذا الحديث . قوله ( كأنها جبل أجرب ) بالجيم والموحدة ، هو كناية عن نزع ذبقتها وإذهاب بهجتها . وقال الخطابي : المراد أنها صارت مثل الجبل المطلى بالقطران من جربه ، إشارة إلى أنها صارت سوداء لما وقع فيها من التحريق . ووقع لبعض الرواة ، وقيل لأنها رواية مسددة ( أجوف ) بواو بدل الراء وفاء بدل الموحدة ، والمعنى أنها صارت صورة بغير معنى ، والأجوف الخالي الجوف مع كبره في الظاهر . ووقع لابن بطال معنى قوله أجرب أى أسود ، ومعنى قوله أجوف أى أبيض وحكاة عن ثابت السرقسطي ، وأنكره عياض وقال : هو تصحيف وإفساد للمعنى ، كذا قال ، فإن أراد إنكار تفسير أجوف بأبيض فقبول لأنه يضاد معنى الأسود ، وقد ثبت أنه حرقها والذي يحرق يصير أثره أسود لا محالة فيه فكيف يوصف بكونه أبيض ، وإن أراد إنكار لفظ أجوف فلا إفاد فيه فإن المراد أنه صار غالبا لاشئ فيه كما قررته . وفي الحديث مشروعية إزالة ما يقطن به الناس من بناء وغيره سواء كان إنسانا أو حيوانا أو جمادا ، وفيه استمالة نفوس القوم بتأخير من هو منهم ، والاستمالة بالدعاء والثناء والبخشارة في الفتوح ، وفضل ركوب الخيل في الحرب ، وقبول خبر الواحد ، والمباينة في نكابة العدو ، ومناقب جرير وقومه ، وبركة يد النبي ﷺ ودعائه ، وأنه كان يدعو وترا وقد يجاوز الثلاث . وفيه



حتى وطىء بلاد بلي وعذرة ، وكذا ذكر موسى بن عقبة نحو هذه القصة ، وذكر ابن إسحق أن أم عمرو بن العاص كانت من بلي فبعث النبي ﷺ عمرا يستنفر الناس إلى الاسلام ويستأنفهم بذلك ، وروى إسحق بن راهويه والحاكم من حديث بريدة أن عمرو بن العاص أمرهم في تلك الغزوة أن لا يوقدوا نارا ، فأنكر ذلك عمر ، فقال له أبو بكر : دعه فإن رسول الله ﷺ لم يبعثه علينا إلا لعله بالحرب ، فسكت عنه . فهذا السبب أصبح إسنادا من الذي ذكره ابن إسحق ، لكن لا يمنع الجمع . وروى ابن حبان من طريق قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ بعثه في ذات السلاسل ، فسأله أصحابه أن يوقدوا نارا فنعيمهم ، فحكموا أبا بكر فحكمه في ذلك فقال : لا يوقد أحد منهم نارا إلا فذقته فيها قال فنبقوا العدو فهزمهم ، فأرادوا أن يتبعوهم فنعيمهم ، فلما انصرفوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فسأله فقال : كرهت أن آذن لهم أن يوقدوا نارا فيمري عدوهم فقتلهم ، وكرهت أن يتبعوهم فيكون لهم مدد . فحمد أمره . فقال : يا رسول الله من أحب الناس إليك ؟ الحديث . فاشتمل هذا السياق على فوائد زوائد ، ويجمع بينه وبين حديث بريدة بأن أبا بكر سأله فلم يجبه فسلم له أمره ، والخوا على أبي بكر حتى يسأله فسأله فلم يجبه . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن شاهين ، وخالد هو ابن عبد الله الطحان ، وشيخه خالد هو ابن مهران الحذاء ، وأبو عثمان هو النهدي . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ بعث عمرو بن العاص على جيش ذات السلاسل ) هذا صورته مرسل ، بل جزم الاسماعيل بأنه مرسل ، لكن الحديث موصول لقوله بعد ذلك : قال : فأتيته ، فان المراد قال عمرو بن العاص . وأبو عثمان سمع من عمرو بن العاص ، وقد أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى والاسماعيل من رواية وهب بن بقية ومعلى بن منصور كلهم عن خالد بن عبد الله بالإسناد الذي أخرجه البخاري ، فقال في روايته : عن أبي عثمان عن عمرو أن النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل فأتيته ، فذكر الحديث . وتقدم في مناقب أبي بكر من طريق أخرى عن خالد الحذاء : عن أبي عثمان قال : حدثنا عمرو بن العاص ، فذكره . **قوله** ( فأتيته ) في رواية معلى بن منصور المذكورة : قدمت من جيش ذات السلاسل ، فأتيته النبي ﷺ ، وعند البيهقي من طريق علي بن حاصم عن خالد الحذاء في هذه القصة : قال عمرو : لحديث نفسي أنه لم يبعثنى على قوم فيهم أبو بكر وعمر إلا لمزلة لي عنده ، فأتيته حتى قدمت بين يديه فقلت : يا رسول الله من أحب الناس إليك ، الحديث . **قوله** ( فقد رجلا ) في رواية علي بن حاصم قال قلت في نفسي لا أعود لمثلما أسأل عن هذا . وفي الحديث جواز تأمير المفضل على الفاضل إذا امتاز المفضل بصفة تتعلق بتلك الولاية ، ومزية أبي بكر على الرجال وبنته عائشة على النساء ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في المناقب ، ومنقبة لعمر بن العاص لتأثيره على جيش فيهم أبو بكر وعمر وإن كان ذلك لا يقتضى أفضليته عليهم لكن يقتضى أن له فضلا في الجملة . وقد روي في فوائد أبي بكر بن أبي الهيثم ، من حديث رافع الطائي قال : بعث النبي ﷺ جيشا واستعمل عليهم عمرو بن العاص وفيهم أبو بكر ، قال : وهي الغزوة التي يفتخر بها أهل الشام . وروى أحمد والبخاري في الادب وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم من طريق علي بن رباح عن عمرو بن العاص قال : بعث إلى النبي ﷺ يأمرني أن آخذ ثيابي وسلاحي فقال : يا عمرو ، إنى أريد أن أبعثك على جيش فيغنمك الله وبسلك ، قلت : إنى لم أسلم رغبة في المال . قال : نعم المال الصالح للرجل الصالح ، وهذا فيه إشعار بأن بعثه عقب إسلامه ، وكان إسلامه في أثناء سنة سبع من الهجرة . **قوله** في آخر الحديث ( فسكت ) بتشديد المثناة المضمومة ، هو مقول عمرو

## ٦٤ - باب . ذهاب جرير إلى اليمن

٣٥٩ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه العبسي حدثنا ابن إدريس عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن جرير قال « كنت باليمن فلقيت رجلين من أهل اليمن - ذا كلاع وذا عمرو - فبعثتُ أحدهما عن رسول الله ﷺ . فقال له ذو عمرو : إن كان الذي تذكر من أمر صاحبك قد مر على أجله منذ ثلاث . وأقبلنا معي ، حتى إذا كنّا في بعض الطريق رُفِعَ لنا ركبٌ من قِبَلِ المدينة ، فسألناهم ، فقالوا : قُبِضَ رسولُ الله ﷺ ، واستُخِلَفَ أبو بكر ، والناسُ صالحون . قلنا : أخير صاحبك أنا قد جئنا ، ولعلنا سنعود إن شاء الله ، ورجعنا إلى اليمن ، فأخبرتُ أبا بكر بحديثهم ، قال : أفلا جئتَ بهم ؟ فلما كان بعدُ قال لي ذو عمرو : يا جرير إن بك على كرامة ، وإنني مُخْبِرُكَ خيراً : إنكم معشر العرب لن تزالوا بخير ما كنتم إذا هلك أميرٌ تأسرتم في آخر ، فإذا كانت بالسيف كانوا ملوكاً يفضون غضب الملوك ، ويرضون رضا الملوك »

قوله ( باب ذهاب جرير ) أي ابن عبد الله البجلي ( إلى اليمن ) ذكر الطبراني عن طريق إبراهيم بن جرير عن أبيه قال « بعثنى النبي ﷺ إلى اليمن أقاتلهم وأدعهم أن يقولوا لا إله إلا الله ، فالذي يظهر أن هذا البعث غير بعثه إلى هدم ذي الحليفة ، ويحتمل أن يكون بعثه إلى الجهتين على الترتيب ، ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث جرير « أن النبي ﷺ قال له : يا جرير إنه لم يبق من طواغيت الجاهلية إلا بيت ذي الحليفة ، فانه يشعر بتأخير هذه القصة جداً ، وسيأتي في حجة الوداع أن جريراً شهد بها فكان إرساله كان بعدما ، فهدمها ثم توجه إلى اليمن ، ولهذا لما رجع بلغته وفاة النبي ﷺ . قوله ( حدثني عبد الله بن أبي شيبه ) هو أبو بكر واسم أبيه محمد بن أبي شيبه واسمه إبراهيم بن عثمان العبسي بالموحدة الحافظ ، وابن إدريس هو عبد الله ، وقيس هو ابن أبي حازم . والاسناد كله كوفيون . قوله ( كنت باليمن ) في رواية أبي إسحق عن جرير عند ابن عساکر أن النبي ﷺ بعثه إلى ذي عمرو وذو السكلاع يدعوهما إلى الإسلام فأسلما ، قال وقال لي ذو السكلاع ادخل على أم شرحبيل ، يعني زوجته . وعند الواقدي في الردة بأسانيد متعددة نحو هذا . قوله ( فلقيت رجلين من أهل اليمن ) في رواية إسماعيل « كنت باليمن ، فاقبلت ومعى ذو السكلاع وذو عمرو ، وهذه الرواية آيين ، وذلك أن جريراً قضى حاجته من اليمن وأقبل واجمعا يريد المدينة فصحبه من ملوك اليمن ذو السكلاع وذو عمرو ، فأما ذو السكلاع فهو بفتح السكاف وتخفيف اللام واسمه اسميضع بسكون المهملة وفتح الميم وسكون التحتانية وفتح الفاء وبعدها مهملة ، ويقال أيفح بن باكوراء ويقال ابن حوشب بن عمرو . وأما ذو عمرو فكان أحد ملوك اليمن وهو - ومن حمير أيضاً ، ولم أقف على اسم غيره ، ولا رأيت من أخباره أكثر مما ذكر في حديث الباب ، وكأنا عزمنا على التوجه إلى المدينة فلما بلغهما وفاة النبي ﷺ رجعا إلى اليمن ثم هاجرا في زمن عمر . قوله ( إن كان الذي تذكر من أمر صاحبك ) أي حقا ، في رواية إسماعيل « إن كان كما تذكر ، وقوله « أقدمر على أجله ، جواب لشرط مقدر ، أي إن أخبرني بهذا أخبرك بهذا ، وهذا قاله ذو عمرو عن اطلاع من الكتب القديمة لأن اليمن كان أقام بها جماعة من اليهود فدخل كثير من

أهل اليمن في دينهم وتعلموا منهم ، وذلك بين في قوله **عليه السلام** لما اذ لا بعثه إلى اليمن إنك ستأتى قوما أهل كتاب ، وقال الكرمانى يحتمل أن يكون سمع من بعض القادمين من المدينة سرا ، أو أنه كان في الجاهلية كاهنا ، أو أنه صار بعد إسلامه محدثا أى بفتح الدال ، وقد تقدم تفسيره بأنه الملمم . قلت : وسياق الحديث يدل على ما قررته لأنه علق ما ظهر له من وفاته على ما أخبره به جرير بن أحواله ، ولو كان ذلك مستفادا من غير ما ذكرته لما احتاج إلى بناء ذلك على ذلك ، لأن الاولين خبر محض والثالث وقوع شيء في النفس عن غير قصد ، وقد روى الطبرانى من طريق زياد بن علاقة عن جرير في هذه القصة قال وقال لى جبر باليمن ، وهذا يؤيد ما قلته فلهذا الحديث . **قوله** ( فأخبرت أبا بكر بمحدثهم قال أفلا جئت بهم ) كأنه جمع باعتبار من كان معهم من الأنبايع . **قوله** ( فلما كان بعد الخ ) لعل ذلك كان لما هاجر ذو عمرو في خلافة عمر ، وذكر يعقوب بن شبة بإسناد له أن ذا السكلاع كان معه اثنا عشر ألف بيت من مواليه ، فسأله عمر يومهم ليستعين بهم على حرب المشركين فقال ذو السكلاع : هم أحرار فأعتقهم في ساعة واحدة . وروى سيف في الفتوح أن أبا بكر بعث أنس بن مالك يستنفر أهل اليمن إلى الجهاد فرحل ذو السكلاع ومن أطاعه . وذكر ابن السكلى في النسب أن ذا السكلاع كان جليلا ، فكان إذا دخل مكة يتعظم . وشهد صفين مع معاوية وقتل بها . **قوله** ( تأسرت ) بمد الهزمة وتخفيف الميم أى تشاورتم ، أو بانصر وتشديد الميم أى أقمتم أميرا منكم عن رضا منكم أو عهد من الأول . **قوله** ( فاذا كانت ) أى الإمارة ( بالسيف ) أى بالقهر والغلبة ( كانوا ملوكا ) أى الخلفاء ، وهذا دليل على ما قررته أن ذا عمرو كان له اطلاع على الاخبار من الكتب القديمة ، وإشارته بهذا الكلام تطابق الحديث الذى أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره من حديث سفينة أن النبي **ﷺ** قال : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ماسكا عضوضا ، قال ابن التين : ما قاله ذو عمرو وذو الكلاع لا يكون إلا عن كتاب أو كهاة ، وما قاله ذو عمرو لا يكون إلا عن كتاب . قلت : ولا أدرى لم فرق بين القائتين والاحتمال فيهما واحد ، بل المقالة الأخيرة يحتمل أن تكون من جهة التجربة

### ٦٥ - باب غزوة سيف البحر ، وهم يتلقون غير القرش ، وأميرهم أبو عبيدة

٤٣٦٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثنى مالك عن وعبر بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أنه قال : « بعث رسول الله **ﷺ** بعمارة قيس الساحل وأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة ، فخرجنا وكنا ببعض الطريق فبى الزاد ، فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمع ، فكان موزودى تمر ، فكان يقولنا كل يوم قليلا قليلا حتى فنى ، فلم يكن يصيبنا إلا تمر تمر ، فقلت : ما تنفى عنكم تمر ؟ فقال : لقد وجدنا قعداها حين فنيت . ثم انتهينا إلى البحر ، فاذا حوت مثل الطرب ، فأكل منه القوم ثمان عشرة ليلة . ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاعه فصبها ، ثم أمر براحله فرحلت ، ثم مررت نحتهما ، فلم نصيبهما »

٤٣٦١ - **حدثنا** على بن عبد الله حدثنا سفيان قال : الذى حفظناه من عمرو بن دينار قال : « سمعت جابر بن عبد الله يقول : بعثنا رسول الله **ﷺ** ثلاثمائة راكب ، أميرنا أبو عبيدة بن الجراح رصدا غير قرش





أنه أبو عبيدة وكان أحد رواة ظن من صنع قيس بن سعد في تلك الغزوة ما صنع من نحر الإبل التي اشتراها أنه كان أمير السرية ، وليس كذلك . **قوله** خرجنا فكننا ببعض الطريق في الزاد ، فأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش لجمع فكان مزود تمر ( المزود بكسر الميم وسكون الزاي ما يحمل فيه الزاد . **قوله** ( فكان يقوتنا ) بفتح أوله والتخفيف من الثمري ، وبضمة والتشديد من التقويت . **قوله** ( كل يوم قليلا قليلا حتى فني فلم يكن يصيبنا إلا تمر تمر ) ظاهر هذا السياق أنهم كانوا لهم زاد بطريق العموم وأزواد بطريق الخصوص . فلما فني الذي بطريق العموم اقتضى رأى أبي عبيدة أن يجمع الذي بطريق الخصوص لقصد المساواة بينهم في ذلك ففعل ، فكان جميعه مزودا واحدا ، ووقع عند مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر **ب**هشنا رسول الله **ﷺ** وأمر علينا أبا عبيدة ، فقلنا لفرش ، وزودنا جرابا من تمر لم يح . لنا غيره ، وكان أبو عبيدة يملأنا تمر تمر ، وظهره مخالف لرواية الباب ، ويمكن الجمع بأن الزاد العام كان قدر جراب ، فلما نفذ وجمع أبو عبيدة الزاد الخاص اتفق أنه أيضا كان قدر جراب ويكون كل من الراويين ذكر ما لم يذكره الآخر ، وأما تفرقة ذلك تمر تمر فكان في ثاني الحال . وقد تقدم في الجهاد من طريق هشام بن عروة عن وهب بن كيسان في هذا الحديث ، خرجنا ونحن ثلاثمائة فحمل زادنا على رقابنا ، ففني زادنا ، حتى كان الرجل منا يأكل كل يوم تمر . وأما قول عياض يحتمل أنه لم يكن في أزوادهم تمر غير الجراب المذكور فردود لأن حديث الباب صريح في أن الذي اجتمع من أزوادهم كان مزود تمر ، ورواية أبي الزبير صريحة في أن النبي **ﷺ** زودهم جرابا من تمر ، فصح أن التمر كان معهم من غير الجراب . وأما قول غيره يحتمل أن يكون تفرقة عليهم تمر تمر كان من الجراب النبوي قصدا لبركته ، وكان يفرق عليهم من الأزواد التي جمعت أكثر من ذلك ، فبعيد من ظاهر السياق بل في رواية هشام بن عروة عند ابن عبد البر ، فقلت أزوادنا حتى ما كان يصيب الرجل منا إلا تمر . **قوله** ( فقلت : ما تنقي عنكم تمر ) ؟ هو صريح في أن السائل عن ذلك وهب بن كيسان فيفسر به الميم في رواية هشام بن عروة التي مضت في الجهاد فإن فيها ، فقال رجل يا أبا عبد الله - وهي كنية جابر - أين كانت تقع التمر من الرجل ، ؟ وعند مسلم من رواية أبي الزبير أنه أيضا سئل عن ذلك فقال ، لقد وجدنا فدها حين فنيته ، أي مؤثرا . وفي رواية أبي الزبير ، فقلت كيف كنتم تصنعون بها ؟ قال : نمصها كما نمص الصبي الثدي ، ثم نشرب عليها الماء ، فتكفيينا يومنا إلى الليل ، **قوله** في الرواية الثانية ( فأصابنا جوع شديد حتى أكلنا الخبط ) بفتح المعجمة والموحدة بعدها مهلة هو ورق السلم ، في رواية أبي الزبير ، وكنا نضرب بمصينا الخبط ثم نبله بالماء فنأكله ، وهذا يدل على أنه كان يابس ، بخلاف ما جزم به الداودي أنه كان أخضر رطبا . ووقع في رواية الخولاني ، وأصابتنا نخمة . **قوله** ( ثم انتهينا إلى البحر ) أي إلى ساحل البحر ، وهو صريح الرواية الثانية ، وفي رواية أبي الزبير ، فانطلقنا على ساحل البحر . **قوله** ( فاذا حوت مثل الطرب ) أما الحوت فهو اسم جنس لجميع السمك ، وقيل هو مخصوص بما عظم منها ، والطرب بفتح المعجمة المشالة : ووقع في بعض النسخ بالمعجمة الساقطة حكاها ابن التين : والأول أصوب ، وبكسر الراء بعدها موحدة : الجبل الصغير . وقال الفزاز : هو بسكون الراء إذا كان منبسطا ليس بالعالى : وفي رواية أبي الزبير ، فوقع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب تضخم : فأنتباه فاذا هو دابة تدعى الغنبر ، وفي الرواية الثانية ، فألقى لنا البحر دابة يقال لها الغنبر ، وفي رواية الخولاني ، فهبطنا بساحل البحر فاذا نحن بأعظم حوت ، قال أهل اللغة : الغنبر سمكة بحرية كبيرة يتخذ من جلدها

الترسة ، ويقال إن العنبر المشعوم رجيع هذه الدابة . وقال ابن سينا : بل المشعوم يخرج من البحر ، وإنما يؤخذ من أجواف السمك الذي يتلعه . ونقل الماوردي عن الثاقفي قال : سمعت من يقول رأيت العنبر نابتا في البحر ملتويا مثل عنتى الشاة ، وفي البحر دابة تأكله وهو سم لها فيقتلها فيقتذفها ، فيخرج العنبر من بطنها . وقال الأزهري : العنبر سمكة تكون بالبحر الأعظم يبلغ طولها خمسين ذراعا يقال لها بالة وليست بعريية : قال الفرزدق :

فبتنا كأن العنبر الورد بيننا وبالة بحر فاوها قد تحمرنا

أى قد تشقق . ووقع في رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار في أواخر الباب د فأتى لنا البحر حوتا ميتا ، واستدل به على جواز أكل ميتة السمك ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . **قوله** ( فأكل منه القوم ثمان عشرة ليلة ) في رواية عمرو بن دينار ( فأكلنا منه نصف شهر ، وفي رواية أبي الزبير د فأقننا عليها شهرا ، ويجمع بين هذا الاختلاف بأن الذى قال ثمان عشرة ضبطه مالم يضبطه غيره ، وأن من قال نصف شهر ألقى الكسر الزائد وهو ثلاثة أيام ، ومن قال شهرا جبر الكسر أو ضم بقية المدة التى كانت قبل وجدانهم الحوت إليها ، ورجع الزوى رواية أبي الزبير لما فيها من الزيادة ، وقال ابن التين : إحدى الروايتين وهم . انتهى . ووقع في رواية الحاكم د اثني عشر يوما ، وهى شاذة ، وأشد منها شذوذا رواية الخولاني د فأقننا قبلها ثلاثا ، ولعل الجمع الذى ذكرته أولى . والله أعلم . **قوله** في الرواية الثانية ( حتى نابت ) بمثابة أى رجعت ، وفيه إشارة إلى أنهم أصابهم هزال من الجوع السابق . **قوله** ( وادهنا من ودك ) بفتح الواو والمهمل أى شحمه ، وفي رواية أبي الزبير د فلقد رأيتنا نفتز من وقب عينه بالفلال الدهن وقطع منه الفدر كالثلث . والوقب بفتح الواو وسكون القاف بعدها موحدة هى النقرة التى تكون فيها الحدة ، والفدر بكسر الفاء وفتح الدال جمع فدره بفتح ثم سكون وهى القطعة من اللحم ومن غيره ، وفي رواية الخولاني د لحملنا ما شئنا من قديد وودك فى الاسقية والغرائر . **قوله** ( ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلاده فصبأ ) كذا فيه ، واستشكل لأن الضلع مؤنث ، ويحاجب بأن تأنيثه غير حقيقى فيجوز فيه التذكير . **قوله** ( ثم أمر براحلة فرحلت ثم مرت تحتها فلم تصبها ) وفي الرواية الثانية د فعمد إلى أطول رجل منا معه فرحمته ، وفي حديث عبادة بن الصامت عند ابن إسحق د ثم أمر بأجسم بعير منا لحمل عليه أجسم رجل منا فخرج من تحتها وما مست رأسه ، وهذا الرجل لم أقف على اسمه ، وأظنه قيس بن سعد بن عبادة فإن له ذكرا فى هذه الفزوة كما ستره بعد ، وكان مشهورا بالطول ، وههنا فى ذلك مع معاوية لما أرسل إليه ملك الروم بالسراويل معروفة ، فذكرها المعافى الحريرى فى الجليس وأبو الفرج الأصماني وغيرهما ، وعصلم أن أطول رجل من الروم نزع له قيس بن سعد سراويله فكان طول قامة الرومى ، بحيث كان طرفها على أنفه وطرفها بالأرض ، رعوتب قيس فى نزع سراويله فى المجلس فأنهى :

أردت لكىما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود

وان لا يقولوا غاب قيس وهذه سراويل عادى نعمته ثمود

وزاد مسلم فى رواية أبي الزبير د فأخذ أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلا فأقدمهم فى وقب عينه ، والوقب تقدم ضبطه وهو حمرة العين فى عظم الوجه ، وأصله نقرة فى الصخرة يجتمع فيها الماء والجمع وقاب بكسر أوله ، ووقع فى آخر

صحيح مسلم من طريق عبادة بن الوليد ، ان عبادة بن الصامت قال : خرجت أنا وأبى نطلب العلم - فذكر حديثا طويلا وفي آخره - وشكا الناس إلى رسول الله ﷺ الجوع فقال : عسى الله أن يطعمكم ، فأتينا سيف البحر فزخر البحر زخرة فأتى دابة فأورينا على شقها النار فاطبخنا واشتبونا وأكلنا وشبعنا . قال جابر : فدخلت أنا وفلان وفلان حتى عد خمسة في حجاج عينا وما يرانا أحد ، حتى خرجا وأخذنا ضلعا من أضلاعها فتوسنا ثم دعونا بأعظم رجل في الركب وأعظم رجل في الركب وأعظم كفل في الركب فدخل تحته ما يطأ رأسه ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع لهم في غزوة مع النبي ﷺ ، لكن يمكن حمل قوله فأتينا سيف البحر على أنه معطوف على شيء محذوف تقديره : فبعثنا النبي ﷺ في سفر فأتينا الخ ، فيتحد مع القصة التي في حديث الباب . قوله في الرواية الثانية ( فأخذ أبو عبيدة ضلعا من أضلاعه ) كذا لاكثر ، وللمستحلى من أعضائه ، والاول أصوب لأن في السياق « قال سفيان مرة ضلعا من أعضائه » فدل على أن الرواية الأولى « من أضلاعه » . قوله في الرواية الثانية ( وكان رجل من القوم نحر ثلاث جزائر ) أي عندما جاعوا ، ووقع في رواية الخولاني « سبع جزائر » . قوله ( وكان عمرو ) هو ابن دينار ، وأبو صالح هو ذكوان السماء . قوله ( ان قيس بن سعد قال لأبيه : كنت في الجيش لجاعوا ، قال : انحر ) وهذا صورته مرسل لأن عمرو بن دينار لم يدرك زمان تحديت قيس لأبيه ، لكنه في مسند الحميدي موصول أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه ولفظه « عن أبي صالح عن قيس بن سعد بن عبادة قال : قلت لأبي وكنت في ذلك الجيش جيش الخبط فأصاب الناس جوع ، قال لي : انحر . قلت : نحرنا ، فذكره وفي آخره « قلت نهرنا ، وذكر الواقدي بإسناد له أن قيس بن سعد لما رأى ما بالناس قال : من يشتري مني تمرا بالمدينة بجزور هنا ، فقال له رجل من جهينة : من أنت ؟ فانتسب له ، فقال : عرفت نسبك . فابتاع منه خمس جزائر بخمسة أوسق وأشهد له فقرا من الصحابة ، فامتنع عمر ليكون قيس لا مال له ، فقال الأعرابي : ما كان سعد ليحبنى بابنه في أوسق تمر ، فبلغ ذلك سعدا فغضب ووهب لقيس أربع حوانات أقلاما يجذ خمسين وسقا ، وزاد ابن خزيمة من طريق عمرو بن الحارث عن عمرو بن دينار وقال في حديثه « لما قدموا ذكروا شأن قيس ، فقال النبي ﷺ : إن الجود من شيمة أهل ذلك البيت ، وفي حديث الواقدي أن أهل المدينة بلغهم الجهد الذي قد أصاب القوم ، فقال سعد بن عبادة إن يك قيس كما أعرف فسينحر للقوم . قوله في الرواية الثالثة ( وأمر أبو عبيدة ) كذا لهم بضم الهمزة وتشديد الميم على البناء للجهول ، وفي رواية ابن عيينة عند مسلم « وأميرنا أبو عبيدة » . قوله ( وأخبرني أبو الزبير ) القائل هو ابن جريج ، وهو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( أطعمونا إن كان معكم منه ، فأتاه بعضهم ) بالمدة أي فأعطاه ( فأكله ) ووقع في رواية ابن السكن « فأتاه بعضهم بعضهم فأكله » قال عياض وهو الوجه . قلت : في رواية أحمد من طريق ابن جريج التي أخرجهما منه البخاري « وكان معنا منه شيء » فأرسل به إليه بعض القوم فأكل منه ، ووقع في رواية أبي حمزة عن جابر عند ابن أبي عاصم في كتاب الاطعمة « فلما قدموا ذكروا لرسول الله ﷺ فقال : لو نعلم أنا ندرکه لم يروح لاحبنا لو كان عندنا منه ، وهذا لا يخالف رواية أبي الزبير لأنه يحمل على أنه قال ذلك ازديادا منه بعد أن أحضروا له منه ما ذكر ، أو قال ذلك قبل أن يحضروا له منه وكان الذي أحضروه معهم لم يروح فأكل منه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد أيضا مشروعية المراساة بين الجيش عند وقوع المجاعة ، وأن الاجتماع على الطعام يستدعي البركة فيه ، وقد اختلفوا في سبب نهى أبي عبيدة قيسا أن يستمر على إطعام

٢ - ج ٨ \* فتح الباري

الجيش ، فقيل : لخشية أن تغني حولتهم ، وفيه نظر لأن القصة أنه اشترى من غير العسكر ، وقيل : لأنه كان يستدين على ذمته ، وليس له مال فأريد الرفق به ، وهذا أظهر . والله أعلم

### ٦٦ - باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع

٤٣١٣ - حدثني سليمان بن داود أبو الربيع حدثنا فليح عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة « أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثه في الحجة التي أمره النبي ﷺ عليها قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان »

٤٣١٤ - حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال « آخر سورة نزلت كاملة براءة ، وآخر سورة نزلت خاتمة سورة النساء ( يصفونك قل الله يفتيكم في الكلاله ) ، [ الحديث ٤٣١٤ - أطرافه في : ٤٦٠٥ ، ٤٦٠٤ ، ٦٧٤٤ ]

قوله ( حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ) كذا جزم به ، ونقل المحب الطبري عن صحيح ابن حبان أن فيه عن أبي هريرة « لما فقل النبي ﷺ من حين اعتمر من الجمرات وأمر أبا بكر في تلك الحجة ، قال المحب : إنما حج أبو بكر سنة تسع والجمرة كانت سنة ثمان ، قال : وإنما حج فيها عتاب بن أسيد ، كذا قال ، وكأنه تبع الماوردي فإنه قال : إن النبي ﷺ أمر عتابا أن يحج بالناس عام الفتح ، والذي جزم به الأزرق في أخبار مكة ، خلافه فقال : لم يبلغنا أنه استعمل في تلك السنة على الحج أحدا ، وإنما ولي عتابا لإمرة مكة فحج المسلمون والمشركون جميعا وكان المسلمون مع عتاب لسكونه الأمير . قلت : والحق أنه لم يختلف في ذلك ، وإنما وقع الاختلاف في أي شهر حج أبو بكر ، فذكر ابن سعد وغيره بأسناد صحيح عن مجاهد أن حجة أبي بكر وقعت في ذي القعدة ، ووافقه عكرمة بن خالد فيما أخرجه الحاكم في الإكليل ، ومن عدا هذين إما مصرح بأن حجة أبي بكر كانت في ذي الحجة - كالدودي وبه جزم من المفسرين الرمانى والثعلبي والماوردي وتبعهم جماعة - وإما ساكت . والمعتمد ما قاله مجاهد وبه جزم الأزرق . ويؤيده أن ابن إسحق صرح بأن النبي ﷺ أقام بعد أن رجع من تبوك رمضان وشوالا وذا القعدة ثم بعث أبا بكر أميرا على الحج ، فهو ظاهر في أن بعث أبي بكر كان بعد إنسلاخ ذي القعدة ، فيكون حججه في ذي الحجة على هذا والله أعلم . واستدل بهذا الحديث على أن فرض الحج كان قبل حجة الوداع ، والأحاديث في ذلك كثيرة شهيرة ، وذهب جماعة إلى أن حج أبي بكر هذا لم يسقط عنه الفرض بل كان تطوعا قبل فرض الحج ولا يخفى ضعفه . ولبسظ تقرير ذلك موضع غير هذا . وقال ابن القيم في الهدى : ويستفاد أيضا من قول أبي هريرة في حديث الباب « قبل حجة الوداع » أنها كانت سنة تسع لأن حجة الوداع كانت سنة عشر اتفاقا ، وذكر ابن إسحق أن خروج أبي بكر كان في ذي القعدة ، وذكر الواقدي أنه خرج في تلك الحجة مع أبي بكر ثلاثمائة من الصحابة ، وبعث معه رسول الله ﷺ عشرين بدنة . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ بعثه في رهط يؤذن في الناس أن لا يحج بعد العام مشرك ، هكذا أورده مختصرا ، وسيأتي في تفسير سورة براءة تام السياق ، وبأني تمام شرحه هناك . فانيهما حديث البراء « آخر سورة نزلت كاملة براءة » الحديث ،

وسياتي شرحه في التفسير أيضا وبيان ما وقع فيه من الاشكال من قوله «كاملة» والفرض منه الإشارة إلى أن نزول قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس﴾ فلا يقرّبوا المسجد الحرام بعد ما هم بهذا الآية كان في هذه القصة، أشار إلى ذلك الاستيعاميل ودقق في ذلك على خلاف عادته من الاعتراض على مثل ذلك. وقد ذكر ابن إسحق بإسناد مرسل قال: «نزلت براءة وقد بعث النبي ﷺ عليا على الحج، فقيل لو بعثت بها إلى أبي بكر فقال: لا يؤدي عنى إلا رجل من أهل بيتي، ثم دعا عليا فقال: اخرج بصدر براءة، وأذن في الناس يوم النحر بمنى إذا اجتمعوا، فذكر الحديث. وروى أحمد من طريق عمر بن أبي هريرة عن أبيه قال: كنت مع علي بن أبي طالب، فكنت أنادي حتى صحت صوتي، الحديث. ومن طريق زيد بن يسيع قال: سألت عليا بأى شيء بعثت في الحجة؟ قال بأربع: لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ولا يهجم بعد العام مشرك، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعهده إلى مدته، وأخرجه الترمذي من هذا الوجه وصححه. (تنبيه): وقع هنا ذكر حجة أبي بكر قبل الوفود، والواقع أن ابتداء الوفود كان بعد رجوع النبي ﷺ من الجعرانة في أواخر سنة ثمان وما بعدها، بل ذكر ابن إسحق أن الوفود كانوا بعد غزوة تبوك. نعم اتفقوا على أن ذلك كله كان في سنة تسع. قال ابن هشام: حدثني أبو عبيدة قال: كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود، وقد تقدم في غزوة الفتح في حديث عمرو بن سلمة وكانت العرب تلوم بأسلامها الفتح، الحديث. فلما كان الفتح بادر كل قوم بإسلامهم، ولعل ذلك من تصرف الرواة كما قدمته غير مرة، وسياتي نظير هذا في تقديم حجة الوداع على غزوة تبوك، وقد سرد محمد بن سعد في الطبقات الوفود، وتبعه الدماطى في السيرة التي جمعها، وتبعه ابن سيد الناس، ومغلطاي، وشيخنا في نظم السيرة ومجموع ما ذكره يزيد على الستين

## ٦٧ - باب . وفد بني تميم

٤٣٦٥ - **حدثنا** أبو تميم حدثنا سفيان عن أبي بصرة عن صفوان بن محرز المازني عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال «أتى نفر من بني تميم النبي ﷺ فقال: اقبلوا للبشرى يا بني تميم. قالوا: يا رسول الله، قد بشرتنا. فأعطينا. فرىء ذلك في وجهه، فجاء نفر من اليمن فقال: اقبلوا للبشرى إذ لم يقبلها بنو تميم. قالوا: قد قبلنا يا رسول الله»

**قوله** ( وفد بني تميم ) أي ابن مر بضم الميم وتشديد الراء ابن أد بضم الحمة وتشديد الدال المهملة ابن طابحة بموحدة مكسورة ثم معجمة ابن إلياس بن مضر بن نزار، وذكر ابن إسحق أن أشراف بني تميم قدموا على النبي ﷺ منهم عطار بن حاجب الدارمي والأقرع بن حابس الدارمي والزرقان بن بدر السعدي وعمرو بن الأهم المنقري والحباب بن يزيد المجاشعي وإيم بن يزيد بن قيس بن الحارث وقيس بن عاصم المنقري، قال ابن إسحق: ومعهم عبيدة بن حصن، وكان الأقرع وعبيدة شهدا الفتح ثم كانا مع بني تميم، فلما دخلوا المسجد نادوا رسول الله ﷺ من وراء حجرته، فذكر القصة. وسياتي بيان ذلك في تفسير سورة الحجرات إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المصنف في الباب حديث عمران بن حصين في قوله ﷺ « اقبلوا للبشرى يا بني تميم » الحديث وقد تقدم شرحه في

أول بدء الخلق

٦٨ - باب . قال ابن إسحاق : غزوة عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن العنبر من بني تميم

بعثه النبي ﷺ إليهم ، فأغار وأصاب منهم ناساً ، وسب منهم سباء

٤٣٦٦ - حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن حمارة بن القعقاع عن أبي زُرعة عن أبي هريرة رضي

الله عنه قال « لا أزال أحب بني تميم بعد ثلاث سمعتن من رسول الله ﷺ يقولها فيهم : هم أشد أمتي

كل للرجال . وكانت فيهم سبيّة عند عائشة فقال : أعتقها فإنها من ولد إسماعيل . وجاءت صدقاتهم فقال :

هذه صدقات قوم أو قومي »

٤٣٦٧ - حدثني إبراهيم بن موسى حدثنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة

أن عبد الله بن الزبير أخبرهم أنه قدم ركب من بني تميم على النبي ﷺ فقال أبو بكر : أمر القعقاع بن معبّد

ابن زُرارة . فقال عمر : بل أمر الأقرع بن حابس . قال أبو بكر : ما أردت إلا خلافاً . قال عمر : ما أردت

إلا خلافاً . فمارياً حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك [ ١ المجرات ] : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا

بين يدي الله ورسوله ﴾ حتى انقضت

[ الحديث ٤٣٦٧ - أخرجه في : ٤٨٤٥ ، ٤٨٤٧ ، ٧٣٠٢ ]

ثم قال : ( باب قال ابن إسحاق غزوة عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر ) يعني الفزاري ( بن العنبر من بني تميم

بعثه النبي ﷺ إليهم فأغار وأصاب منهم ناساً وسب منهم سباء ) انتهى . وذكر الواقدي أن سلب بعث عيينة أن بني

تميم أغاروا على ناس من خزاعة ، فبعث النبي ﷺ إليهم عيينة بن حصن في خمسين ليس فيهم أنصاري ولا مهاجري ،

فأسر منهم أحد عشر رجلاً و إحدى عشرة امرأة وثلاثين صبياً . فقدم رؤسائهم بسبب ذلك . قال ابن سعد : كان

ذلك في المحرم سنة تسع . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة « لا أزال أحب بني تميم » . قوله ( وكانت فيهم ) في رواية

الكششميني « منهم » . قوله ( سبية ) بفتح المهملة وكسر الموحدة وتشديد التحتانية وتخفيفها ثم همزة ، أي جلوية

مسبية فعيلة بمعنى مفعولة ، وقد تقدم الكلام على اسمها وتسمية بعض من أسر معها وشرح هذه القصة من هذا

الحديث في كتاب العتي . قوله ( وجاءت صدقاتهم فقال : هذه صدقات قوم ، أو قومي ) كذا وقع بالكسرة وقوم

بالكسر بغير تنوين ، وفي رواية أبي يعلى عن زهير بن حرب شيخ البخاري فيه « صدقات قومي » بغير تردد .

قوله ( في حديث عبد الله بن الزبير الآخر ) قدم ركب من بني تميم فقال أبو بكر : أمر القعقاع ( سيأتي شرح

هذا الحديث مستوفى في أول تفسير سورة المجرات إن شاء الله تعالى

٦٩ - باب وفد عبد القيس

٤٣٦٨ - حدثني إسحاق أخبرنا أبو عاصم القعقعي حدثنا قرة عن أبي جرة « قلت لابن عباس رضي

اللهُ عنهما : إن لي جرةً تَنْقِذُني نَيْبِذاً فأمر به خُلُوفُ في جر ، إن أ كثرَتْ منه فجالستُ القومَ فأطْلُتُ المجلسَ خَشِيتُ أن أَقْضِصَ . فقال : قَدِيمٌ وَفَدُ عَبدُ القَيسِ على رسولِ اللَّهِ ﷺ فقال : مرحباً بالقومِ غيرَ خَزَايا ولا التَّدَامِي . فقالوا : يا رسولَ اللَّهِ إنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ للشَّرْكَينَ من مُضَرَ ، وإِنَّا لَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا في أَشْهُرِ الْحَرَمِ ، حَدَّثَنَا بِجَمَلٍ منَ الْأَسْرِ إن عَمِلْنَا بِهِ دَخَلْنَا الْجَنَّةَ وَنَدْعُو بِهِ مَنْ وَراءَنَا . قال : آمركم بأربع ، وأنها كم عن أربع : الإيمان بالله - هل تَدْرُونَ ما الإيمانُ باللهُ ؟ شهادةُ أن لا إلهَ إلا اللَّهُ - وإقامُ الصلاةِ ، وإيتاءُ الزكاةِ وَصَوْمُ رِضَانٍ وَأَنْ تَعْمَلُوا مِنَ الْمَنَامِ الْحَسَنَ . وأنها كم عن أربع : ما انْقَذَيْتَ في الدُّبَابِ ، والنَّقِيرِ ، والخَنْتَمِ ، والمَزَفَةِ

٤٣٦٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي جَرَّةَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ « قَدِمَ وَفَدُ عَبدُ القَيسِ على النَّبِيِّ ﷺ فقالوا : يا رسولَ اللَّهِ ، إِنَّا هَذَا الْحَيُّ من رِيبَةٍ ، وقد حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كَفَّارٌ مُضَرٌ ، فَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا في شَهْرٍ حَرَامٍ ، فَرَفَعْنَا بِأَشْيَاءٍ نَأْخُذُ بِهَا وَنَدْعُو لَهَا مَنْ وَراءَنَا . قال : آمركم بأربع وأنها كم عن أربع : الإيمان بالله - شهادة أن لا إله إلا الله ، وعقد واحدة - وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وأن تودوا فليس خمس ما غنمتم . وأنها كم عن الدُّبَابِ ، والنَّقِيرِ ، والخَنْتَمِ ، والمَزَفَةِ »

قوله ( باب وفد عبد القيس ) هي قبيلة كبيرة يسكنون البحرين ينسبون إلى عبد القيس بن أفضى يسكنون الفاء بعدها مهملة بوزن أحمى ابن دعوى بضم ثم سكنون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية ثقيلة ابن جديلة بالجيم وزن كبيرة ابن أسد بن ربيعة بن نزار ، والذي تبين لنا أنه كان لعبد القيس وقادنان : إحداهما قبل الفتح ، ولهذا قالوا للنبي ﷺ « بَيْنَا وَبَيْنَكَ كَفَّارٌ مُضَرٌ » ، وكان ذلك قديماً إما في سنة خمس أو قبلها . وكانت قريتهم بالبحرين أول قرية أقيمت فيها الجمعة بعد المدينة كما ثبت في آخر حديث في الباب ، وكان عدد الوفد الأول ثلاثة عشر رجلاً ، وفيها سألوا عن الإيمان وعن الأشربة ، وكان فيهم الأشج وقال له النبي ﷺ « إن فيك خصلتين يحبهما الله : الحلم والأناة » ، كما أخرج ذلك مسلم من حديث أبي سعيد ، وروى أبو داود من طريق أم أبان بنت الوازع بن الزارع عن جدها زارع وكان في وفد عبد القيس قال « لَجَعَلْنَا نَقِيبَادَ من رِوَا حَلْنَا - يعني لما قدموا المدينة - فنقبل يد النبي ﷺ » ، وانتظر الأشج واسمه المنذر حتى لبس ثوبه فأتى النبي ﷺ فقال له « إن فيك لخصلتين ، الحديث وفي حديث هود بن عبد الله بن سعد المصري أنه سمع جده مزبدة المصري قال - بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يحدث أصحابه إذ قال لهم : سيطلع عليكم من ههنا ركب هم خير أهل المشرق ، فقام عمر فتوجه نحوهم فلقى ثلاثة عشر راكباً فبشرهم بقول النبي ﷺ ، ثم مشى معهم حتى أتوا النبي ﷺ ، فرموا بأنفسهم عن ركائبهم فأخذوا بيده فقبلوها ، وآخر الأشج في الركاب حتى أتاها وجمع متاعهم ثم جاء يمشي ، فقال النبي ﷺ : ان فيك خصلتين الحديث أخرجه البيهقي ، وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ، مطولاً من وجه آخر عن رجل من وفد عبد القيس لم يسمه . فانيتهما كانت في سنة الوفود ، وكان عددهم حينئذ أربعين رجلاً كما في حديث أبي حنيفة الصناعاتي الذي أخرجه ابن منده ، وكان فيهم



الجارود العبدى ، وقد ذكر ابن إسحق قصته وأنه كان نصرانيا فأسلم وحسن إسلامه . ويؤيد التعداد ما أخرجه ابن حبان من وجه آخر أن النبي ﷺ قال لهم : ما لى أرى ألوانكم تغيرت ، ففيه إشعار بأنه كان رآهم قبل التغير . ثم ذكر البخارى فى الباب أحاديث : أحدها حديث ابن عباس ، **قوله** ( قلت لابن عباس إن لى جرة تنبذ لى نبيذا ) أسند الفعل إلى الجرة مجازا ، وقوله : فى جرة ، يتعلق بجرة وتقديره أن لى جرة كائنة فى جملة جرار ، وقوله : خشيت أن اقتنص ، أى لانى أصير فى مثل حال السكارى ، وسيأتى الكلام على ذلك فى كتاب الأشرية إن شاء الله تعالى فى الكلام على : باب ترخيص النبي ﷺ فى الأوعية ، وقدم حديث الباب فى أواخر كتاب الإيمان

٤٣٧٠ - **حدثنا يحيى بن سليمان** حدثنا ابن وهب أخبرنى عمرو . وقال بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بُسَكِيمَةَ أن كَرِيْبًا مولى ابن عباس حدثه أن ابن عباس وعبد الرحمن بن أذهر والمودر بن نخرمة أرسلوا إلى عائشة رضى الله عنها فقالوا : اقرأ عليها السلام منا جميعا وسلمها عن الركعتين بعد العصر ؛ فانا أخبرنا أنك تصليهن ، وقد بلغنا أن للنبي ﷺ نهي عنهما . قال ابن عباس : وكنت أضرب مع عمر الناس عنهما . قال كريب : فدخلتُ عليهما وبلغتهما ما أرسلوني . فقالت : هل أم سلمة . فاخبرتهم ، فردوني إلى أم سلمة بمثل ما أرسلوني إلى عائشة ، فقالت أم سلمة : سمعتُ للنبي ﷺ ينهى عنهما ، وإنه صلى العصر ، ثم دخل على وعندي نسوة من بنى حرام من الأنصار فصلاها ، فارسلتُ إليهن للخادم فقالت : قومي إلى جنبه فقولى : تقولُ أم سلمة يا رسول الله ألم أسمعك تنهى عن هاتين الركعتين ، فأراك تصليهما . فان أشار بيده فاستأخرى . ففعلت الجارية ، فأشار بيده فاستأخرت عنه . فلما انصرف قال : يا بنت أبى أمية ، سألت عن الركعتين بعد العصر ، إنه أنانى أناس من عبد القيس بالإسلام من قومه ، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، فهما هاتان »

٤٣٧١ - **حدثنى عبد الله بن محمد الجعفي** حدثنا أبو عامر عبد الملك حدثنا إبراهيم هو ابن طهمان عن أبى جرة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أول جمعة جمعت - بعد جمعة جمعت فى مسجد رسول الله ﷺ - فى مسجد عبد القيس بجوفى ، يعنى قرية من البحرين »

الحديث الثانى حديث أم سلمة ، **قوله** ( أخبرنى عمرو ) هو ابن الحارث . **قوله** ( وقال بكر بن مضر الخ ) وصله الطحاوى من طريق عبد الله بن صالح عن بكر بن مضر بإسناده ، وساقه هنا على لفظ بكر بن مضر ، وتقدم فى مجود السهو فى الصلاة من الوجهين ، وساقه على لفظ عبد الله بن وهب وتقدم شرحه هناك ، والغرض منه ما فيه من ذكر وفد عبد القيس . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا أبو عامر عبد الملك ) هو ابن عمرو العقدي : **قوله** ( بجوفى ) بضم الجيم وتخفيف المثناة ، وقد تقدم ذلك مع شرح الحديث فى كتاب الجمعة

## ٧٠ - باب وفد بني حنيفة ، وحديث ثمامة بن أثال

٤٣٧٢ - **حديثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال : « بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد ، فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال ، فربطوه بسارية من سواري المسجد ، فخرج إليه النبي ﷺ فقال : ماذا عندك يا ثمامة ؟ فقال : عندي خمر . يا محمد ! إن تقبلوا تفعلوا ذام ، وإن تدمع تدمع على شاكرك ، وإن كنت تريد المال فسل منه ما شئت . فتركه حتى كان الغد ثم قال له : ما عندك يا ثمامة ؟ فقال : ما قلت لك : إن تدمع تدمع على شاكرك . فتركه حتى كان بعد الغد فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ فقال : عندي ما قلت لك . فقال : أطلقوا ثمامة . فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغسل ، ثم دخل المسجد فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله . يا محمد ، والله ما كان على الأرض وجه أبغض إلي من وجهك ، فقد أصبح وجهك أحب الوجوه إلي . والله ما كان من دين أبغض إلي من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين إلي . والله ما كان من بلد أبغض إلي من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد إلي . وإن خيكت أخذتني ، وأنا أريد لامرأة ، فإذا ترى ؟ فبشره رسول الله ﷺ ، وأمره أن يهجر . فلما قدم مكة قال له قائل : صبوت ؟ قال : لا والله ، ولكن أسلمت مع محمد رسول الله ﷺ ، ولا والله لا يأتوكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها النبي ﷺ »

**قوله** ( باب وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال ) أما حنيفة فهو ابن لجيم بجيم ابن صعب بن علي بن بكر بن وائل ، وهي قبيلة كبيرة شهيرة ينزلون اليمامة بين مكة واليمن ، وكان وفد بني حنيفة كما ذكره ابن إسحق وغيره في سنة تسع ، وذكر الواقدي أنهم كانوا سبعة عشر رجلاً فيهم مسيلة . وأما ثمامة بن أثال فأبوه بضم الهمزة وبمثلة خفيفة ابن النعمان بن مسلمة الحنفي ، وهو من فضلاء الصحابة ، وكانت قصته قبل وفد بني حنيفة بزمان ، فإن قصته صريحة في أنها كانت قبل فتح مكة كما سنبينه ، وكان البخاري ذكرها هنا استطراداً . ثم ذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة في قصة ثمامة ، وقد صرح فيه بإسناد سعيد المقبري له من أبي هريرة . وأخرجه ابن إسحق عن سعيد فقال : « عن أبيه عن أبي هريرة ، وهو من المزيدي متصل الأسانيد ، فإن الحديث موصوف بأنه أنفق الناس الحديث سعيد المقبري ، ويحتمل أن يكون سعيد سمعه من أبي هريرة ، وكان أبوه قد حدثه به قبل ، أو ثبتته في شيء منه لحدث به على الوجهين . **قوله** ( بعث النبي ﷺ خيلاً قبل نجد ) أي بعث فرسان خيل إلى جهة نجد ، وزعم سيف في كتاب الزهد ، له أن الذي أخذ ثمامة وأمره هو العباس بن عبد المطلب ، وفيه نظر أيضاً لأن العباس إنما قدم على رسول الله ﷺ في زمان فتح مكة ، وقصة ثمامة تقتضي أنها كانت قبل ذلك بحيث اعتمر ثمامة ثم رجع إلى بلاده ثم منعهم أن يبروا أهل مكة ، ثم شكوا أهل مكة إلى النبي ﷺ ذلك ، ثم بعث يشفع فيهم عند ثمامة . **قوله** ( ماذا عندك ) أي أي شيء عندك ؟ ويحتمل أن تكون دماً ، استقامية وذا ، موصولة

و عندك ، صلتك ، أى ما الذى استقر فى ظنك ان أفعله بك ؟ فاجاب بأنه ظن خيرا فقال : عندى يا محمد خير ، أى لآنك لست من يظلم ، بل من يعفو ويحسن . **قوله** ( إن تقتلنى تقتل ذا دم ) كذا لاكثر بمهمة مخففة الميم ، ولكسمة ميمى د ذم ، بمجمة مثقل الميم ، قال النووى : معنى رواية الأكثر إن تقتل تقتل ذا دم أى صاحب دم لدمه موقع يشتنى قتله ويترك ناره لرياسته وعظمته ، ويحتمل أن يكون المعنى أنه عليه دم وهو مطلوب به فلا لوم عليك فى قتله . وأما الرواية بالمجمة فعناها ذا ذمة ، وثبت كذلك فى رواية أبى داود ، وضعفها عياض بأنه يقلب المعنى لأنه إذا كان ذا ذمة يمتنع قتله . قال النووى : يمكن تصحيحها بأن يحمل على الوجه الأول ، والمراد بالذمة الحرمه فى قومه ، وأوجه الجميع الوجه الثانى لأنه مشا كل لقوله بعد ذلك د وأن تنعم تنعم على شاكر ، ، وجميع ذلك تفصيل لقوله عندى خير ؛ وفعل الشرط اذا كرر فى الجزاء دل على خاتمة الأمر . **قوله** ( قال : عندى ما قلت لك ) أى إن تنعم تنعم على شاكر د هكذا اقتصر فى اليوم الثانى على أحد الشقين . وحذف الامرين فى اليوم الثالث ، وفيه دليل على حذفه وذلك أنه قدم أول يوم أشق الامرين عليه وأشق الامرين لصدر خصومه وهو القتل ، فلما لم يقع اقتصر على ذكر الاستعطاف وطلب الانعام فى اليوم الثانى ، فسكانه فى اليوم الاول رأى أمارات الغضب فقدم ذكر القتل ، فلما لم يقتله طمع فى العفو فاقصر عليه ، فلما لم يعمل شيئا بما قال اقتصر فى اليوم الثالث على الإجمال تفويضا إلى جيل خلقه **عليه السلام** . وقد وافق ثمانية فى هذه المخاطبة قول عيسى عليه السلام ( أن تعلمهم قائمهم عبادك ، وإن تغفر لهم فإني أنسى ) لأن المقام يليق بذلك . **قوله** ( فقال : اطلقوا ثمانية ) فى رواية ابن اسحق د قال قد عفوت عنك يا ثمانية وأعتقتك ، وزاد ابن اسحق فى روايته أنه لما كان فى الأسر جمعوا ما كان فى أهل النبى **عليه السلام** من طعام وابن فلم يقع ذلك من ثمانية موقعا ، فلما أسلم جاءوه بالطعام فلم يصب منه إلا قليلا ، فتمجبوا فقال النبى **عليه السلام** د ان الكافر يأكل فى سبعة أمعاء ، وان المؤمن يأكل فى معى واحد . **قوله** ( فبشره ) أى بخيرى الدنيا والآخرة ، أو بشره بالجنة أو يمحو ذنوبه وتبعاته السابقة . **قوله** ( فلما قدم مكة ) زاد ابن هشام قال بلغنى أنه خرج معتبرا حتى اذا كان ببطن مكة لى ، فكان أول من دخل مكة يلبي ، فاخذته قريش فقالوا : لقد اجترأت علينا ، وأرادوا قتله ، فقال قائل منهم : دعوه فانكم محتاجون إلى الطعام من اليازمة فتركوه ، **قوله** ( قال : لا ولكن أسلمت مع محمد ) كأنه قال : لا ما خرجت من الدين ، لأن عبادة الاوثان ليست دينا ، فاذا تركتها لا أكون خرجت من دين ، بل استحدثت دين الإسلام . وقوله د مع محمد ، أى وافقته على دينه فصرنا متصاحبين فى الاسلام أنا بالابتداء وهو بالاستدامة . ووقع فى رواية ابن هشام د ولكن تبست خير الدين دين محمد ، **قوله** ( ولا والله ) فيه حذف تقديره : والله لا أرجع الى دينكم ولا أرفق بكم فأتارك الميرة تأتيكم من اليازمة . **قوله** ( لا تأتيكم من اليازمة حبة حنطة حتى ياذن فيها النبى **عليه السلام** ) زاد ابن هشام د ثم خرج إلى اليازمة فمنهم إلى يحملوا إلى مكة شيئا ، فكتبوا إلى النبى **عليه السلام** : إنك تأمر بصلة الرحم ، فكتب إلى ثمانية أن يحل إليهم . وفى قصة ثمانية من الفوائد ربط الكافر فى المسجد ، والمن على الأسير الكافر وتعظيم أمر العفو عن الميؤ لان ثمانية أقسم أن بغضه انقلاب حبا فى ساعة واحدة لما أسداه النبى **عليه السلام** اليه من العفو والمن بغير مقابل . وفيه الاعتسال عند الاسلام وأن الاحسان يزيل البغض ويثبت الحب ، وأن الكافر إذا أراد عمل خير ثم أسلم شرع له أن يستمر فى عمل ذلك الخير . وفيه الملاطفة بمن يرجى إسلامه من الأسارى اذا كان فى ذلك مصالحة للإسلام ، ولا سيما من يتبته على إسلامه العدد الكثير من

قومه ، وفيه بئس السرايا إلى بلاد الكفار ، وأمر من وجد منهم ، والتخيير بعد ذلك في قتله أو الإبقاء عليه  
 ٤٣٧٣ - **حدثنا أبو الجان أخيراً** شُعيبٌ عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قديمٌ مسيلةُ الكذاب على عهد رسول الله ﷺ فجعل يقول : إن جعل لي محمدٌ الأمر من بعده تبعته . وقدمها في بشير كثير من قومه ، فأقبل إليه رسول الله ﷺ ومعه ثابت بن قيس بن ثمَّاس - وفي يد رسول الله ﷺ قطعة جريد - حتى وقف على مسيلة في أصحابه فقال : لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكمها ، ولن تمدوا أمر الله فيك ، ولن أدبرت ليعقرنك الله . وإني لأراك الذي أريت فيه ما أريت ، وهذا ثابتٌ يُحببك عني ، ثم انصرف عنه »

٤٣٧٤ - قال ابن عباس « سألتُ عن قول رسول الله ﷺ : إنك أرى الذي أريت فيه ما أريت ، فأخبرني أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائمٌ رأيتُ في يدي سوارين من ذهب ، فأهمني شأنهما فأوحى إليَّ في المنام أن افنخهما ، فنفختهما فطارا ، فأولتهما كذابين يخرجان بعدى : أحدهما قلمسي ، والآخر مسيلة »

٤٣٧٥ - **حدثني إسحاق بن نصر** حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن تمام أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول « قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائمٌ أتيتُ بمنزلة الأرض ، فوضع في كفي سوارين من ذهب ، فكبراً عليَّ ، فأوحى إليَّ أن افنخهما ، فنفختهما فذهبا ، فأولتهما لكذابين اللذين أنا بينهما : صاحب صنماء ، وصاحب البمامة »

الحديث الثاني ، **قوله** (عن عبد الله بن أبي حسين) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين بن الحارث النوفلي ، تابعي صغير مشهور نسب هنا لجده . **قوله** (قدم مسيلة الكذاب على عهد النبي ﷺ) أي المدينة ، ومسيلة مصغر بكسر اللام ابن تمام بن كبير بموحدة ابن حبيب بن الحارث من بني حنيفة . قال ابن إسحق : ادعى النبوة سنة عشر ، وزعم وثيمة في « كتاب الردة » ، أن مسيلة لقب واسمه تمامة ، وفيه نظر لأن كنيته أبو تمامة ، فإن كان محفوظاً فيكون من توافقت كنيته واسمه ، وسياق هذه القصة يخالف ما ذكره ابن إسحق أنه قدم مع وفد قومه ، وأنهم تركوه في رحلهم يحفظها لهم ، وذكروه لرسول الله ﷺ وأخذوا منه جائزته ، وأنه قال لهم إنه ليس بشركم وأن مسيلة لما ادعى أنه أشرك في النبوة مع رسول الله ﷺ احتج بهذه المقالة ، وهذا مع شذوذه ضعيف السند لا تقطاعه ، وأمر مسيلة كان عند قومه أكثر من ذلك ، فقد كان يقال له رحمان البمامة لعظم قدره فيهم ، وكيف بلنتم هذا الخبر الضعيف مع قوله في هذا الحديث الصحيح أن النبي ﷺ اجتمع به وخاطبه وصرح له بحضرة قومه أنه لو سأله القطعة الجريدة ما أعطاه ، ويحتمل أن يكون مسيلة قدم مرتين الأولى كان تابعاً وكان رئيس بني حنيفة غيره ولهذا أقام في

حفظ رحلهم ، ومرة متبوعا وفيها خاطبه النبي ﷺ ، أو القصة واحدة وكانت إقامته في رحلهم باختياره أتفه منه واستكبارا أن يحضر مجلس النبي ﷺ ، وعامله النبي ﷺ معاملة الكرم على عادته في الاستئلاف ، فقال لقومه : انه ليس بشركم أى بمكان ، اكنو نه كان يحفظ رحلهم ، واراد استئلافه بالاحسان بالقول والفعل ، فلما لم يفد في مسيلة توجه بنفسه اليهم ليقم عليهم الحجة ويذكر اليه بالانذار والعلم عند الله تعالى . ويستفاد من هذه القصة أن الإمام يأتي بنفسه إلى من قدم يريد لقاءه من الكفار إذا تعين ذلك طريقا لمصلحة المسلمين . قوله ( ان جعل لي محمد الامر من بعده ) أى الخلافة ، وسقط لفظ د الامر ، هنا عند الأكثر وهو مقدر ، وقد ثبتت في رواية ابن السكن وثبتت أيضا في الرواية المتقدمة في علامات النبوة . قوله ( وقدما في بشر كثير ) ذكر الواقدي كما تقدم أن عدد من كان مع مسيلة من قومه سبعة عشر نفسا ، فيحتمل تعدد القدوم كما تقدم . قوله ( ولن تعدوا أمر الله ) كذا للأكثر ، ولبعضهم لن تعد بالجزم وهو لغة ، أى الجزم بلى ، والمراد بأمر الله حكمه . وقوله د واثن أدبرت ، أى خالفت الحق ، وقوله د ليهقرنك ، بالتحاق أى يهلكك . قوله ( وهذا ثابت بن قيس بجبيك عنى ) أى لأنه كان خطيب الانصار ، وكان النبي ﷺ قد أعطى جوامع الحكم فاكنتى بما قاله لمسيلة وأعله أنه إن كان يريد الاسهاب في الخطاب فهذا الخطيب يقوم عنى في ذلك ، ويؤخذ منه استعانة الإمام بأهل البلاغة في جواب أهل العناد ونحو ذلك . قوله ( أريت ) بضم أوله وكسر الراء من رؤيا المنام ، وقد نشره ابن عباس عن أبى هريرة وهو الحديث الثالث ، وسيأتى شرحه في تعبير الرؤيا إن شاء الله تعالى . قوله ( من ذهب ) من لبيان الجنس لقوله تعالى ( وحلوا أساور من فضة ) وهم من قال الأساور لا تكون إلا من ذهب فإن كانت من فضة فهى القلب . قوله ( فأهمنى شأنهما ) في رواية همام التى بعدها « فكبرا على » . قوله ( أحدهما العنسى ) بالمهمل ثم نون ساكنة ثم سين مهمله وهو الأسود ، وهو صاحب صنعاء كما في الرواية الثانية ، وسأذكر شأنه في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى ، ويؤخذ من هذه القصة منقبة للصدىقى رضى الله عنه ، لأن النبي ﷺ تولى نفخ الدوارين بنفسه حتى طارا ، فلما الأسود فقتل في زمنه ، وأما مسيلة فكان القائم عليه حتى قتله أبو بكر الصديق فقام مقام النبي ﷺ في ذلك ، ويؤخذ منه أن السوار وسائر آلات أنواع الحلى اللانقة بالنساء تعبر الرجال بما يسوؤهم ولا يسهروهم ، وسيأتى مزيد لذلك في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى

٤٣٧٦ - حدثنا الصلت بن محمد قال سمعتُ مَهْدِيَّ بن ميمون قال : سمعتُ أبا رجاء الطماردي يقول : كنّا نعبُدُ الحِجْرَ ، فاذا وجدنا حِجْرًا هوَ أَحْيَرُ مِنْهُ أَقْبَيْنَاهُ وَأَخَذْنَا الْآخَرَ ، فاذا لم نجد حِجْرًا جَعَلْنَا جُثَّةً مِنْ تَرَابٍ ، ثُمَّ جِئْنَا بِالشَّاةِ لِحَلْبِنَاهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ حَلَبْنَاهُ . فاذا دخلَ شهرُ رَجَبٍ قلنا : مُنْصَلِّ الْأَسْنَةَ ، فلا نَدْعُ رَحْمًا فِيهِ حَدِيدَةٌ ، ولا سَهْمًا فِيهِ حَدِيدَةٌ إِلَّا نَزَعْنَاهُ وَأَقْبَيْنَاهُ شهرَ رَجَبٍ »

٤٣٧٧ - سمعتُ أبا رجاء يقول « كنت يومَ بُعثَ للنبي ﷺ غُلامًا أَرعى الْإِبِلَ على أَهْلِى ، فلما سمعنا بهُجْرَهِ فَرَرْنَا إِلَى الْفَارِ ، إِلَى مَسِيلَةَ الْكَذَّابِ »

الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا الصلت بن محمد ) أى ابن عبد الرحمن الخاركي بالحاء المعجمة يكنى أبا همام ،

بصري ثقة ، أكثر عنه البخاري ، وهو بفتح المهملة وسكون اللام بعدها مثناة . **قوله** ( هو أخير منه ) في رواية الكشميني « أحسن ، بدل أخير ، وأخير لغة في خير . والمراد بالخيرية الحسية من كونه أشد يابضا أو نعومة أو نحو ذلك من صفات الحجارة المستحسنة . **قوله** ( جثوة من تراب ) بضم الجيم وسكون المثناة هو القطعة من التراب تجمع قصير كوما وجعها الجشا . **قوله** ( ثم جثنا بالاشاة نعلها عليه ) أى لتصير نظير الحجر ، وأبعد من قال : المراد بجلهم الشاة على التراب مجاز ذلك وهو أنهم يتقربون إليه بالتصدق عليه بذلك اللبن . **قوله** ( منصل ) بسكون النون وكسر الصاد ، والكشميني بفتح النون وتشديد الصاد ، وقد فسره بنزع الحديد من السلاح لأجل شهر رجب إشارة إلى تركهم القتال ، لأنهم كانوا ينزعون الحديد من السلاح في الأشهر الحرم ، ويقال فصلت الريح إذا جعلت له نصلا ، وأصلته إذا نزعته منه المنصل . **قوله** ( وألقيناه شهر رجب ) بالفتح أى في شهر رجب . ولعمري « لشهر رجب ، أى لأجل شهر رجب . وأخرج عمر بن شبة في « أخبار البصرة » في ذكر وقعة الجمل هذا الخبر من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء أنه ذكر الدماء فعضمها وقال : كان أهل الجاهلية إذا دخل الشهر الحرام نزع أحدهم سنانة من رمحه وجعلها في علوم النساء <sup>(١)</sup> ويقولون : جاء منصل الاسنة ، ثم والله لقد رأيت هودج عاتية يوم الجمل كأنه قنفذ ، فقيل له : قاتلت يومئذ ؟ قال : لقد رميت بأسهم . فقال له : كيف ذلك وأنت تقول ما تقول ؟ فقال : ما كان إلا أن رأينا أم المؤمنين ، فما تما لكنا . **قوله** ( وسمعت أبا رجاء يقول ) هو حديث آخر متصل بالاسناد المذكور . **قوله** ( كنت يوم بعث النبي ﷺ غلاما أوصى الإبل على أهل ، فلما سمعنا بخروجه فررنا إلى النار ، إلى مسيلة السكذاب ) الذي يظهر أن مراده بقوله « بعث » أى اشتبه أمره عندهم ، ومراده بخروجه أى ظهوره على قومه من قريش بفتح مكة ، وليس المراد مبدأ ظهوره بالنبوة ولا خروجه من مكة إلى المدينة أطول المدة بين ذلك وبين خروج مسيلة ، ودلت القصة على أن أبا رجاء كان من جملة من بايع مسيلة من قومه بنى عطار بن عوف بن كعب بطن من بني تميم ، وكان السبب في ذلك أن سمحاحا بفتح المهملة وتخفيف الجيم وآخره حاء مهملة وهى امرأة من بني تميم ادعت النبوة أيضا فتابعها جماعة من قوما ، ثم بلغها أمر مسيلة فغادعها إلى أن تزوجها واجتمع قوما وقومه على طاعة مسيلة

## ٧١ - باب . قصة الأسود المنسى

٩٣٧٨ - **حدثنا** سعيد بن محمد الجرمي **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن عبدة بن نسيطة - وكان في موضع آخر اسمه عبد الله - أن « عبدة الله بن عبد الله بن عتبة قال « بلغنا أن مسيلة السكذاب قدم المدينة فنزل في دار بنت الحارث ، وكانت تحت بنت الحارث بن كرز ، وهى أم عبد الله بن عامر ، فأناه رسول الله ﷺ ومعه ثابت بن قيس بن شماس ، وهو الذي يقال له خطيب رسول الله ﷺ ، وفي يد رسول الله ﷺ قضيب فوقف عليه فكلمه ، فقال له مسيلة : إن شئت خلعنا بينك وبين الأمر ثم جملته لنا بعدك .

(١) بهامش طبعة بولاق : كذا في نسخ المصح التي بأيدينا

فقال النبي ﷺ : لو سألتني هذا القضيْبَ ما أعطيتُـكَ ، وإنِّي لأراكَ الذي أُرِيتَ فيه ما أُرِيتُ . وهذا ثابتٌ بن قيسٍ سُمِيجِكَ عني ، فانصرفَ النبي ﷺ »

٤٣٧٩ - قال عبيدُ الله بن عبدِ الله : سألتُ عبدَ الله بن عباسٍ عن رؤيا رسولِ الله ﷺ التي ذكرَ ، فقال ابنُ عباسٍ : ذُكِرَ لي أنَّ رسولَ الله ﷺ قال : بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُرِيتُ أَنَّهُ وُضِعَ فِي يَدَيَّ سَوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، فَفُتِحَتْهُمَا وَكُرِهَتْهُمَا ، فَأُذِنَ لِي فَفَتَحْتُهُمَا فَطَارَا ، فَأَوَّلَتْهُمَا كَذَابَيْنِ يَخْرُجَانِ . فقال عبيدُ الله : أحدهما العنسيُّ الذي قَتَلَهُ قُيُوزُ بِالَيْنِ ، وَالْآخَرُ مَسِيلَةُ الْكَذَّابِ »

**قوله** ( قصة الأسود العنسي ) بسكون النون ، وحكى ابنُ التين جواز فتحها ولم أر له في ذلك سلفا . **قوله** ( حدثنا سعيد بن محمد الجرمي ) بفتح الجيم وسكون الراء ، كوفي ثقة مكثر ، ويعقوب بن إبراهيم هو ابن سعد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** ( عن ابن عبيدة بن نسيط ) بفتح النون وكسر الشين المعجمة بعدها تحانية ساكنة ثم مهملة . **قوله** ( وكان في موضع آخر اسمه عبد الله ) أراد بهذا أن ينسب على أن المبهم هو عبد الله بن عبيدة لأخوه موسى ، وموسى ضعيف جدا وأخوه عبد الله ثقة ، وكان عبد الله أكبر من موسى بثمانين سنة . وفي هذا الإسناد ثلاثة من التابعين في نسق : صالح بن كيسان وعبد الله بن عبيدة وعبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة بن مسعود . وساق البخاري عنه الحديث مرسلًا . وقد ذكره في الباب الذي قبله موصولًا لكن من رواية نافع بن جبير عن ابن عباس . **قوله** ( في دار بنت الحارث ) وكان تحتها ابنة الحارث بن كريز ( وهي أم عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة بن حبيب ابن عبد شمس ، والذي وقع هنا أنها أم عبد الله بن عامر ، قيل : الصواب أم أولاد عبد الله بن عامر لأنها زوجته لا أمه ، فإن أم ابن عامر ليلى بنت أبي حثمة العدوية : وهو اعتراض متجه : ولعله كان فيه أم عبد الله بن عبد الله ابن عامر فإن لعبد الله بن عامر ولدا اسمه عبد الله كاسم أبيه ، وهو من بنت الحارث واسمها كبسة بشديد التحانية بعدها مهملة وهي بنت عبد الله بن عامر بن كريز ، ولها منه أيضا عبد الرحمن وعبد الملك ، وكانت كبسة قبل عبد الله ابن عامر بن كريز تحت مسيلة الكذاب ، وإذا ثبت ذلك ظهر السر في نزول مسيلة وقومه عليها لكونها كانت امرأته وأما ما وقع عند ابن إسحق أنهم نزلوا بدار بنت الحارث وذكر غيره أن اسمها رملة بنت الحارث بن ثعلبة بن الحارث ابن زيد وهي من الانصار ثم من بني النجار ولها صحبة وتكنى أم ثابت ، وكانت زوج معاذ بن عمرو الصحابي المشهور ، فكلام ابن سعد يدل على أن دارها كانت معدة لنزول الوفود ، فإنه ذكر في وفد بني محارب وبني كلاب وبني ثعلب وغيرهم أنهم نزلوا في دار بنت الحارث ، وكذا ذكر ابن إسحق أن بني قريظة حبسوا في دار بنت الحارث وتعقب السبيل ما وقع عند ابن إسحق في قصة مسيلة بأن الصواب بنت الحارث ، وهو تعقب صحيح إلا أنه يمكن الجمع بأن يكون وفد بني حنيفة نزلوا بدار بنت الحارث كسائر الوفود ومسيلة وحده نزل بدار زوجته بنت الحارث . ثم ظهر لي أن الصواب ما وقع عند ابن إسحق ، وإن مسيلة والوفد نزلوا في دار بنت الحارث وكانت دارها معدة للوفود ، وكان يقال لها أيضا بنت الحارث ، كذا صرح به محمد بن سعد في طبقات النساء فقال : رملة بنت الحارث ويقال لها ابنة الحارث بن ثعلبة الانصارية ، وساق نسبا . وأما زوجة مسيلة وهي كبسة بنت الحارث

فلم تكن إذ ذاك بالمدينة وإنما كانت عند مسيلة بالهامة ، فلما قتل تزوجها ابن عمها عبد الله بن عامر بعد ذلك .  
 والله أعلم . **قوله** ( ثم جعلته لنا بعدك ) هذا مغاير لما ذكر ابن إسحق أنه ادعى الشركة ، إلا أن يحمل على أنه ادعى ذلك بعد أن رجع . **قوله** ( فقال ابن عباس ذكر لي ) كذا فيه بضم الذا من ذكر على البناء للجحول ، وقد وضع من حديث الباب قبله أن الذي ذكر له ذلك هو أبو هريرة . **قوله** ( لسواران ) بكسر الهمزة وسكون المهملة تثنية لسوار وهي لغة في السوار ، والسوار بالكسر ويجوز الضم ، والأسوار أيضا صفة للكبير من الفرس : وهو بالضم والكسر معا بخلاف الأسوار من الخيل فإنه بالكسر فقط . **قوله** ( ففطمتها وكرهتها ) بفاء وظاء مشالة مكسورة بعدها عين مهملة ، يقال فطخ الأمر فهو فظيخ إذا جاوز المقدار ، قال ابن الأثير : الفطخ الأمر الشديد ، وجاء هنا متعديا ، والمعروف فطمت به وفطمت منه فيحتمل التعدية على المعنى أي خفمتها ، أو معنى فطمتها اشتد على أمرها . قلت : يؤيد الثاني قوله في الرواية الماضية قريبا وكبرا على . **قوله** ( فقال عبيد الله أحدهما العنسي الذي قتله فيروز بالين ، والآخر مسيلة الكذاب ) أما مسيلة فقد ذكرت خبره ، وأما العنسي وفيروز فكان من قصته أن العنسي وهو الأسود واسمه عملة بن كعب وكان يقال له أيضا ذو الحمار بالحاء المعجمة لأنه كان يخسر وجهه ، وقيل هو اسم شيطانه ، وكان الأسود قد خرج بصنعاء وادعى النبوة وغلب على عامل صنعاء المهاجر بن أبي أمية ، ويقال أنه مر به فلما حاذاه عثر الحمار فادعى أنه يجر له ، ولم يقم الحمار حتى قال له شيئا فقام ، ودوى يعقوب بن سفيان والبيهقي في « الدلائل » من طريقه من حديث النعمان بن بزرج بضم الموحدة وسكون الزاي ثم رآه مضمومة ثم جيم قال : خرج الأسود الكذاب وهو من بني عنس يعني بسكون النون وكان معه شيطانان يقال لأحدهما صبيح وبمهلتيين وقاف مصغر والآخر شقيق بمجمة وقافين مصغر ، وكانا يخبرانه بكل شيء يحدث من أمور الناس ، وكان باذان عامل النبي ﷺ بصنعاء فأت ، فجاء شيطان الأسود فأخبره ، فخرج في قومه حتى ملك صنعاء وتزوج المرزبانة زوجة باذان ، فذكر القصة في مواعدها دادويه وفيروز وغيرهما حتى دخلوا على الأسود ليلا ، وقد سقته المرزبانة الخمر صرفا حتى سكر ، وكان على بابه ألف حارس . فنقب فيروز ومن معه الجدار حتى دخلوا فقتله فيروز واحتز رأسه ، وأخرجوا المرأة وما أحبوا من متاع البيت ، وأرسلوا الخبر إلى المدينة فوأنى بذلك عند وفاة النبي ﷺ . قال أبو الأسود عن عروة : أصيب الأسود قبل وفاة النبي ﷺ بيوم وليلة ، فأناه الوحى فأخبر به أصحابه ، ثم جاء الخبر إلى أبي بكر رضي الله عنه ، وقيل وصل الخبر بذلك صديحة دفن النبي ﷺ

## ٧٢ - باب - قصة أهل نجران

٤٣٨٠ - **حدثنا** عباس بن الحسين **حدثنا** يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن حذيفة قال : جاء للمعاقب والسيّد صاحب نجران إلى رسول الله ﷺ يريدان أن يُلاعناه . قال فقال أحدهما لصاحبه : لا تفعل ، فوالله لئن كان نبيا فلاعتنا لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا . قال : إنا نعطيك ما سألتنا ، وابتعت معنا رجلا أمينا ، ولا تبتعت معنا إلا أمينا . فقال : لأبعثن معكم رجلا أمينا حق أمين . فاستشرف له أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال : قم يا أبا عبيدة بن الجراح . فلما قام ، قال رسول الله ﷺ : هذا أمين



هذه الأمة ،

٤٣٨١ - **عبد بن محمد بن بشير** حدثنا **محمد بن جعفر** حدثنا **شعبة** قال سمعت **أبا إسحاق** عن **صلة بن زفر** عن **حذيفة** رضي الله عنه قال « جاء أهل نجران إلى النبي ﷺ فقالوا : ابث لنا رجلاً أميناً ، فقال : لا بئس إليكم رجلاً أميناً حق أمين ، فاستشرف له الناس ، فبعث **أبا عبيدة بن الجراح** »

٤٣٨٢ - **عبد بن أبي الوليد** حدثنا **شعبة** عن **خالد بن أبي قلابة** عن **أنس** عن النبي ﷺ قال « لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة **أبو عبيدة بن الجراح** »

**قوله** ( قصة أهل نجران ) بفتح النون وسكون الجيم بلد كبير على سبع مراحل من مكة إلى جهة اليمن يشتمل على ثلاثة وسبعين قرية مسيرة يوم الراكب السريع ، كذا في زيادات **يونس بن بكير** باسناد له في المغازي ، وذكر ابن إسحق أنهم وفدوا على رسول الله ﷺ بمكة وهم حينئذ عشرون رجلاً ، لكن أعاد ذكرهم في الوفود بالمدينة فكأنهم قدموا مرتين . وقال ابن سعد : كان النبي ﷺ كتب إليهم لخروج اليه وفدهم في أربعة عشر رجلاً من أشرافهم ، وعند ابن إسحق أيضاً من حديث **كرز بن طلقمة** أنهم كانوا أربعة وعشرين رجلاً ، وسرد أسماءهم . **قوله** ( حدثني عباس بن الحسين ) هو **بغدادى ثقة** ، ليس له في البخارى سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في التهجد مقروناً . **قوله** ( حدثنا يحيى بن آدم ) في رواية الحاكم في « المستدرک » ، عن الأصم عن الحسن بن علي بن عفان عن يحيى بن آدم بهذا الاسناد عن ابن مسعود بدل حذيفة ، وكذلك أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه من طرق أخرى عن إسرائيل ، ورجح الدارقطني في « الحلل » هذه وفيه نظر ، فان شعبة قد روى أصل الحديث عن أبي إسحق فقال « عن حذيفة » كما في الباب أيضاً ، وكان البخارى فهم ذلك فاستظهر برواية شعبة ، والذي يظهر أن الطريقتين صحيحان ، فقد رواه ابن أبي شيبة أيضاً والاسماعيلي من رواية **زكريا بن أبي زائدة** عن أبي إسحق عن صلة عن حذيفة . **قوله** ( جاء السيد والعاقب صاحب نجران ) أما السيد فكان اسمه الأيهم بحتانية ساكنه ويقال شرحبيل ، وكان صاحب رحا لهم ومجتمعهم ورئيسهم في ذلك ، وأما العاقب فاسمه عبد المسيح وكان صاحب مشورتهم ، وكان معهم أيضاً أبو الحارث ابن علقمة وكان أسقفهم وحبرهم وصاحب مدراسهم . قال ابن سعد : دعاهم النبي ﷺ إلى الاسلام ، وتلا عليهم القرآن فامتنعوا ، فقال : ان أنكرتم ما أقول فإلأباهلكم ، فالصرفوا على ذلك . **قوله** ( يريدان أن يلاعناه ) أي يباهلاه ، وذكر ابن إسحق باسناد مرسل أن ثمانين آية من أول سورة آل عمران نزلت في ذلك ، يشير إلى قوله تعالى ( فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم ) الآية . **قوله** ( فقال أحدهما لصاحبه ) ذكر أبو نعيم في الصحابة باسناد له أن القائل ذلك هو السيد ، وقال غيره : بل الذي قال ذلك هو العاقب لأنه كان صاحب رأيهم ، وفي زيادات **يونس بن بكير** في المغازي باسناد له أن الذي قال ذلك شرحبيل أبو مرهم . **قوله** ( فوالله لئن كان نبياً فلاعنا ) في رواية الكشميني فلاعنا باظهار النون . **قوله** ( لا نفلح نحن ولا عقبنا من بعدنا ) زاد في رواية ابن مسعود « أبداً » ، وفي مرسل الشعبي عند ابن أبي شيبة أن النبي ﷺ قال « لقد أتاني البشير بهلكة أهل نجران لو تموا على الملاعة . ولما غدا عليهم أخذ بيد حسن وحسين وقاطعة تمشى خلفه الملاعة » . **قوله** ( انا نطليك ما سألتنا )

وفي رواية يونس بن بكير أنه صالحهم على أني حلة : ألف في رجب وألف في صفر ومع كل حلة أوقية ، وساق الكتاب الذي كتبه بينهم مطولا . وذكر ابن سعد أن السيد والعاقب رجعا بعد ذلك فأسلما ، زاد في رواية ابن مسعود : فأتياه فقالا : لا نلاعنك ، ولكن نعطيك ما سألت ، وفي قصة أهل نجران من الفوائد أن إقرار الكافر بالنبوة لا يدخله في الإسلام حتى يلتزم أحكام الإسلام . وفيها جواز مجادلة أهل الكتاب ، وقد تجب إذا تميزت مصلحته . وفيها مشروعية مباهلة المخالف إذا أصر بعد ظهور الحججة . وقد دعا ابن عباس إلى ذلك ثم الازداعي ، ووقع ذلك جماعة من العلماء . وما عرف بالتجربة أن من باهل ركان مبطلا لا تمنى عليه سنة من يوم المباهلة . ووقع لي ذلك مع شخص كان يتمسب لبعض الملاحدة فلم يبق بعدها غير شهرين . وفيها مصالحة أهل النعمة على ما يراه الإمام من أصناف المال ، ويجرى ذلك مجرى ضرب الجزية عليهم ، فإن كلا منهما مال يؤخذ من الكفار هل وجه الصغار في كل عام . وفيها بحث الامام الرجل العالم الأمين إلى أهل الهدنة في مصلحه الإسلام . وفيها منقبة ظاهرة لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه . وقد ذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ بعث عليا إلى أهل نجران ليأتيه بصدقاتهم وجزيتهم ، وهذه القصة غير قصة أبي عبيدة لأن أبا عبيدة توجه معهم فقبض مال الصلح ورجع ، وعلى أرسله النبي ﷺ بعد ذلك يقبض منهم ما استحق عليهم من الجزية ويأخذ من أسلم منهم ما وجب عليه من الصدقة . والله أعلم . ثم أورد المصنف حديث أفس أن أمين هذه الأمة أبو عبيدة لإشارة إلى أن سببه الحديث الذي قبله ، وقد تقدم في مناقب أبي عبيدة

### ٧٣ - باب . قصة عُمان والبحرين

٤٣٨٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعِينٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ سَمْعَانَ ابْنُ لُفَيْكٍ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ : « قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَقْدَأُ أُعْطِيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا (ثَلَاثًا) . فَلَمْ يَقْدَمْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَى : مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دِينَ أَوْ عِدَّةٌ فَلْيَأْتِنِي . قَالَ جَابِرٌ : فَبِئْتُ أَبَا بَكْرٍ فَأَخْبَرَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطِيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا (ثَلَاثًا) . قَالَ : فَأَعْطَانِي . قَالَ جَابِرٌ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَلَمْ يُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ الثَّلَاثَةَ فَلَمْ يُعْطِنِي . فَقُلْتُ لَهُ : قَدْ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي ، ثُمَّ أَتَيْتُكَ فَلَمْ تُعْطِنِي . فَأَمَّا أَنْ تُعْطِنِي ، وَإِمَّا أَنْ تَبْخُلَ عَنِّي . قَالَ : أَقَلَّتْ تَبْخُلُ عَنِّي ؟ وَآيُ دَاءٍ أَذْوَأُ مِنْ التَّبْخُلِ ؟ قَالُوا ثَلَاثًا . مَا مَنَعْتُكَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَكَ »

وعن عمرو بن محمد بن علي « سمعتُ جابرَ بن عبد الله يقول : جِئْتُهُ فَقَالَ لِي أَبُو بَكْرٍ : عُدَّهَا . فَعُدَّهَا فَوَجَدَهَا خَمْسَمِائَةً ، فَقَالَ : خُذْ مِثْلَهَا مَرَّتَيْنِ »

قوله (قصة عمان والبحرين) أما البحرين فبilden عبد القيس ، وقد تقدم بيانها في كتاب الجمعة . وأما عمان فبضم

المهمة وتخفيف الميم ، قال عياض : هي فريضة بلاد اليمن لم يرد في أمرها على ذلك . وقال الرشاطي : عمان في اليمن سميت بعمان بن سبأ ، ينسب اليها الجاهلي رئيس أهل عمان . ذكر وثيمة أن عمرو بن العاص قدم عليه من عند النبي ﷺ فصدقه ، وذكر غيره أن الذي آمن على يد عمرو بن العاص ولدا الجاهلي عياذ وجيفر ، وكان ذلك بعد خيبر ، ذكره أبو عمرو انتهى . وروى الطبراني من حديث المسور بن عزمة قال : بعث رسول الله ﷺ رسله إلى الملوك ، فذكر الحديث . وفيه : وبعث عمرو بن العاص إلى جيفر وعياذ ابني الجاهلي ملك عمان وفيه : فرجعوا جميعا قبل وفاة رسول الله ﷺ إلا عمرا فإنه توفي وعمرو والبحرين ، وفي هذا إشعار بقرب عمان من البحرين ، وقرب البحث إلى الملوك من وفاته ﷺ فلعلها كانت بعد حنين فتصحفت ، ولعل المصنف أشار بالترجمة إلى هذا الحديث لقوله في حديث الباب : فلم يقدم مال البحرين حتى قبض رسول الله ﷺ ، وروى أحمد من طريق أبي لبيد قال : خرج رجل منا يقال له بيرح بن أسد ، فرآه عمر فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل عمان ، فأدخله على أبي بكر فقال : هذا من أهل الأرض التي سمعت رسول الله ﷺ يقول : إني لأعلم أرضا يقال لها عمان ينضح بناحيها البحر ، لو أنهم رسول ما رموه بهم ولا حجر ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ رجلا إلى قوم فسبوه وضربوه ، فجاء إلى رسول الله ﷺ فقال : لو أهل عمان أثبت ما سبوك ولا ضربوك ، ( تفيهان ) : بعمل الشام بلدة يقال لها عمان لكنها بفتح العين وتشديد الميم ، وهي التي أرادها الشاعر بقوله :

في وجهه خالان لولاهما مابت مفتونا بعمان

ولست مرادة هنا قطعاً ، وإنما وقع اختلاف الرواة فيما وقع في صفة الخوض النبوي كما سيأتي في مكانه حيث جاء في بعض طرقه ذكر عمان . وجيفر مثل جعفر إلا أن بدل العين تحتانية ، وعياذ بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره معجمة ، والجاهلي بضم الجيم وفتح اللام وسكون النون والقصر ، وبيرح بموحدة ثم تحتانية ثم مبهلة بوزن ديلم . ثم ذكر المصنف حديث جابر ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( سمع ابن المنكدر جابر بن عبد الله ) بنصب جابر على أنه مفعول سمع ، وفي رواية الحميدي في مسنده : حدثنا سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال سمعت جابراً ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في الكمال وفي الشهادات وفي فرض الخمس . قوله ( وعن عمرو ) هو معطوف على الإسناد الأول ، وعمرو هو ابن دينار ، وعبد بن علي هو المعروف بالباقر ، وأبوه هو زين العابدين ابن الحسين بن علي ، وهم من زعم أن محمد بن علي هو ابن الحنفية ، ووقع في رواية الحميدي : حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني محمد بن علي ، فذكره

#### ٧٤ - باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن

وقال أبو موسى عن النبي ﷺ « م مني وأنا منهم »

٤٣٨٤ = حدثني عبد الله بن محمد وإسحاق بن نصير قال حدثنا يحيى بن آدم حدثنا ابن أبي زائدة عن أبيه عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن أبي موسى رضي الله عنه قال « قدمت أنا وأخي من اليمن فكنا حينئذ ما نرى ابن مسعود وأمة إلا من أهل البيت ، من كثرة دخولهم وتزورهم له »

**قوله** ( باب قدوم الأشعرين وأهل اليمن ) هو من عطف العام على الخاص لأن الأشعرين من أهل اليمن ، ومع ذلك ظهر لي أن في المراد بأهل اليمن خصوصا آخر ، وهو ما سأذكره من قصة نافع بن زيد الحميري أنه قدم وافدا في نفر من حمير ، وبالله التوفيق . **قوله** ( وقال أبو موسى عن النبي ﷺ : هم مني وأنا منهم ) هو طرف من حديث أوله « أن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو جمعوا ثم أقسموا بينهم ، فهم مني وأنا منهم » الحديث ، وقد وصله المؤلف في الشرح هناك ، والمراد بقوله « هم مني » المبالغة في اتصال طريقتيهما واتفاقهما على الطاعة . ثم ذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( حدثنا ابن أبي زائدة ) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، والاسناد كله كوفيون سوى شيخنا البخاري . **قوله** ( عن الأسود ) في المناقب من طريق يوسف بن أبي إسحق ، وحدثني الأسود سمعت أبا موسى . **قوله** ( قدمت أنا وأخي من اليمن ) تقدم بيان اسم أخيه في غزوة خيبر . **قوله** ( ما نرى ) بضم النون . **قوله** ( ابن مسعود وأمه ) اسم أمه أم عبد بنت عبد ود بن سواء ، ولها صحبة . وقوله ( من أهل البيت ) أي بيت النبي ﷺ ، وتقدم في المناقب بلفظ « من أهل بيت النبي ﷺ » ، وتقدم الحديث في مناقب ابن مسعود . ( تنبيه ) : سقط شيخنا البخاري من أول هذا الإسناد من رواية أبي زيد المروزي ، وابتداء الإسناد « حدثنا يحيى بن آدم ، وثبتا عند غيره وهو الصواب ، ولم يدرك البخاري يحيى بن آدم لأنه مات في ربيع الأول سنة ثلاث ومائتين بالكوفة ، والبخاري يومئذ ببخارى ولم ير حل منها وعمره يومئذ تسع سنين ، وإنما رحل بعد ذلك بمدة كما بينته في ترجمته في المقدمة . ( تنبيه آخر ) : كان قدوم أبي موسى على النبي ﷺ عند فتح خيبر لما قدم جعفر بن أبي طالب ، وقيل إنه قدم عليه بمكة قبل الهجرة ثم كان من هاجر إلى الحبشة الهجرة الأولى ، ثم قدم الثانية صحبة جعفر . والصحيح أنه خرج طالبا المدينة في سفينة فالتهم الريح إلى الحبشة . فاجتمعوا هناك بجعفر ثم قدموا صحبته . وعلى هذا فأنما ذكره البخاري هنا ليجمع ما وقع على شرطه من البعث والسرايا والوفود ولو تباينت تواريخهم ، ومن ثم ذكر غزوة سيف البحر مع أبي عبيدة بن الجراح وكانت قبل فتح مكة بمدة . وكنت أظن أن قوله « وأهل اليمن » بعد الأشعرين من عطف العام على الخاص . ثم ظهر لي أن لهذا العام خصوصا أيضا ، وأن المراد بهم بعض أهل اليمن وهم وفد حمير ، فوجدت في « كتاب الصحابة لابن شاهين » من طريق إياس بن حمير الحميري أنه « قدم وافدا على رسول الله ﷺ في نفر من حمير فقالوا : أينذاك لتتفقه في الدين » الحديث ، وقد ذكرت فوائده في أول بدء الخلق ، وحاصله أن الترجمة مشتملة على طائفتين ، وليس المراد اجتماعهما في الوفاة ، فإن قدوم الأشعرين كان مع أبي موسى في سنة سبع عند فتح خيبر ، وقدوم وفد حمير في سنة تسع وهي سنة الوفود ، ولاجل هذا اجتمعوا مع بني تميم . وقد عقد محمد بن سعد في الترجمة النبوية من الطبقات للوفود بابا وذكر فيه القبائل من مضر ثم من ربيعة ثم من اليمن وكاد يستوعب ذلك بتلخيص حسن ، وكلامه أجمع ما يوجد في ذلك ومع أنه ذكر وفد حمير لم يقع له قصة نافع بن زيد التي ذكرتها

٤٣٨٥ — **حدثنا** أبو نعيم حدثنا عبد السلام عن أيوب عن أبي قلابة عن زهَدَم قال « لما قدم أبو موسى أكرم هذا الحى من جرهم . وأنا جلوس عنده وهو يتفدى دجاجا ، وفي القوم رجل جالس ، فدعاه إلى النداء فقال : إني رأيتُ يا كل شيئا فقد رته . فقال له : هلم ، فإني رأيتُ النبي ﷺ يا كله . فقال : إني حلفت

لا آكله . فقال : هلم أخبرك عن يمينك ، إنا أنمنا النبي ﷺ نفر من الأشعرين ، فاستحلبناه ، فأبى أن يحملنا ، فاستحلبناه خلف أن لا يحملنا . ثم لم يلبث النبي ﷺ أن أتى بنهمر أبل . فامرأ لنا بنمسر ذؤد ، فلما قبضناها قلنا : تغفلنا النبي ﷺ بيمينه ، لا نفلح بعدها أبدا . فأتيته فقلت : يا رسول الله ، إنك خلفت أن لا تحملنا ، وقد حملتنا . قال : أجل ، ولكن لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير منها .

الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عبد السلام ) هو ابن حرب . قوله ( عن زهدم ) بزاى وزن جعفر وهو ابن مضرب بالصاد المعجمة وكسر الراء . قوله ( لما قدم أبو موسى ) أى إلى الكوفة أميرا عليها في زمن عثمان ، وروى من قال : أراد قدم البين لأن زهدما لم يكن من أهل البين . قوله ( أكرم هذا الحى من جرم ) بفتح الجيم وسكون الراء : قبيلة شهيرة ينسبون إلى جرم بن ربان براء ثم موحدة ثقيلة ابن ثعلبة بن حلوان بن عمران بن الحاف ابن قضاعة . قوله ( فقدرت ) بفتح القاف وكسر الذال المعجمة ، وسيأتى الكلام على ذلك في كتاب الاطعمة ، وعلى باقى الحديث في كتاب الايمان والنذور ان شاء تعالى . وكان الوقت الذى طلب فيه الاشعريون الحملان من النبي ﷺ عند إرادة غزوة تبوك

٤٣٨٦ - حدثني عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا سفيان حدثنا أبو صخرة جامع بن شداد حدثنا صفوان بن محرز المازني حدثنا عمران بن حصين قال : جاءت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ فقال : أبشروا يا بني تميم ، قالوا : أما إذ بشرتنا فأعطينا . فتبهر وجه رسول الله ﷺ . فجاء ناس من أهل البين ، فقال للنبي ﷺ : اقبلوا للبشرى إذ لم يقبلها بنو تميم . قالوا : قد قبلنا يا رسول الله .

الحديث الثالث حديث عمران ، أورده مختصرا ، وقد تقدم بتمامه في بدء الخلق ، والغرض منه قوله : فجاء ناس من أهل البين فقال اقبلوا البشرى ، واستشكل بأن قدوم وفد بني تميم كان سنة تسع وقدوم الاشعريين كان قبل ذلك عقب فتح خيبر سنة سبع ، وأجيب باحتمال أن يكون طائفة من الاشعريين قدموا بعد ذلك

٤٣٨٧ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي مسعود أن النبي ﷺ قال : « الإيماني هاهنا - وأشار بيده إلى البين ، والجفاء وغلظ للقلوب في القديدين عند أصول أذنان الإبل من حيث يطلع قرنا للشيطان ربعة ومصر »

٤٣٨٨ - حدثني محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن ذكوان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « أناكم أهل البين هم أرق أنثدة وألين قلوبا . الإيماني يمان ، والحسكة يمانية . والفخر والغلاء في أصحاب الإبل ، والسكينة والوقار في أهل الغنم ،

وقال غندر عن شعبة عن سليمان سمعت ذكوان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٤٣٨٩ - حدثنا إسماعيل قال حدثني أخى من سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال « الإيمان يمان ، والفطنة ها هنا ، ها هنا يطاع قرن الشيطان »

٤٣٩٠ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « أناكم أهل اليمن أضعف قلوباً وأرق أفئدة . للفقه يمان ، والحكمة يمانية »

الحديث الرابع حديث أبي مسعود ( الإيمان ههنا وأشار بيده إلى اليمن ) أى إلى جهة اليمن ، وهذا يدل على أنه أراد أهل البلد لا من ينسب إلى اليمن ولو كان من غير أهلها . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش وذكوان هو ابن صالح . قوله ( وقال غندر عن شعبة الخ ) أورده لوقوع التصريح بقول الأعمش « سمعت ذكوان » وقد وصله أحمد عن محمد بن جعفر غندر بهذا الاسناد . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وثور بن زيد هو المدني ، وأما ثور بن يزيد الشامي فأبوه زيادة محتانية مفتوحة في أوله ، وأبو الغيث اسمه سالم . قوله ( الإيمان يمان ) في رواية الأعرج التي بعدها « الفقه يمان ، وفيها وفي رواية ذكوان د والحكمة يمانية ، وفي أولها وأول رواية ذكوان د أناكم أهل اليمن ، وهو خطاب للصحابة الذين بالمدينة ، وفي حديث أبي مسعود د والجناء وغلظ القلوب في الفدادين الخ ، وفي رواية ذكوان عن أبي هريرة د والفخر والخيلة في أصحاب الإبل ، وزاد فيها د والسكينة والوقار في أهل الغنم وزاد في رواية أبي الغيث د والفطنة ههنا حيث يطاع قرن الشيطان ، وهذا هو الحديث السادس ، وسيأتى شرحه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . وتقدم شرح سائر ذلك في أول المناقب وفي بدء الخلق ، وأشارت هناك إلى أن الرواية التي فيها « أناكم أهل اليمن » ترد قول من قال : إن المراد بقوله « الإيمان يمان ، الانصار وغير ذلك . وقد ذكر ابن الصلاح قول أبي عبيد وغيره : إن معنى قوله « الإيمان يمان ، أن مبدأ الإيمان من مكة لأن مكة من تهامة وتهامة من اليمن ، وقيل : المراد مكة والمدينة ، لأن هذا الكلام صدر وهو ﷺ بتموك ، فتكون المدينة حينئذ بالنسبة إلى المحل الذي هو فيه يمانية ، والثالث واختاره أبو عبيد أن المراد بذلك الانصار لأنهم يمانيون في الأصل فنسب الإيمان إليهم لكونهم أنصاره . وقال ابن الصلاح : ولو تأملوا ألفاظ الحديث لما احتاجوا إلى هذا التأويل ، لأن قوله « أناكم أهل اليمن » خطاب للناس ومنهم الانصار ، فيتعين أن الذين جاءوا غيرهم ، قال : ومعنى الحديث وصف الذين جاءوا بقوة الإيمان وكأله ولا مفهوم له ، قال : ثم المراد الموجودون حينئذ منهم لا كل أهل اليمن في كل زمان انتهى . ولا مانع أن يكون المراد بقوله « الإيمان يمان ، ما هو أعم بما ذكره أبو عبيد وما ذكره ابن الصلاح ، وحاصله أن قوله « يمان » يشمل من ينسب إلى اليمن بالسكنى وبالقبيلة ، لكن كون المراد به من ينسب بالسكنى أظهر . بل هو المشاهد في كل عصر من أحوال سكان جهة اليمن وجهة الشمال ، فعالم من يوجد من جهة اليمن وفاق القلوب والابدان ، وغالب من يوجد من جهة الشمال غلاظ القلوب والابدان ، وقد قسم في حديث أبي مسعود أهل الجهات الثلاثة : اليمن والشام والمشرق ، ولم يتعرض للغرب

في هذا الحديث ، وقد ذكره في حديث آخر ، فلهله كان فيه ولم يذكره الراوى إما للنسيان أو غيره ، والله أعلم . وأورد البخارى هذه الأحاديث في الأشعرين لأنهم من أهل اليمن قطعا ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عباس د : «بينا رسول الله ﷺ بالمدينة إذ قال : الله أكبر ، إذا جاء نصر الله والفتح ، وجاء أهل اليمن نقيّة قلوبهم ، حسنة طاعتهم . الإيمان بمان والفقه بمان والحكمة بمانية ، أخرجه البزار . وعن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال د : «يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب ، هم خير أهل الأرض ، الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ، وفي الطبراني من حديث عمرو بن عبسة د : «أن النبي ﷺ قال لعينة بن حصن : أى الرجال خير ؟ قال : رجال أهل نجد ، قال : كذبت بل هم أهل اليمن ، الإيمان بمان ، الحديث . وأخرجه أيضا من حديث ، معاذ بن جبل ، قال الخطابي : قوله د : «هم أرق أفئدة وألين قلوبا ، أى لأن الفؤاد غشاء القلب ، فإذا رق نفذ القول وخلص الى ماوراءه ، وإذا غلظ بعد وصوله إلى داخل ، وإذا كان القلب ليّنا علق كل ما يصادفه

٤٣٩١ - **عبدان** عن أبي حمزة عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة قال د : «كنا جلوسا مع ابن مسعود فجاه خباب فقال : يا أبا عبد الرحمن أيسطيع هؤلاء الشباب أن يقرءوا كتابنا ؟ قال : أما إنك لو شئت أمرت بعضهم يقرأ عليك . قال : أجل . قال : اقرأ يا علقمة . فقال زيد بن حدير - أخو زياد بن حدير - أنا أمرت علقمة أن يقرأ وليس بأقرئنا ؟ قال : أما إنك إن شئت أخبرتك بما قال النبي ﷺ في قومك وقومي . فقرأت خمسين آية من سورة مريم . فقال عبد الله : كيف ترى ؟ قال : قد أحسن . قال عبد الله : ما أقرأ شيئا إلا وهو يقرؤه . ثم التفت إلى خباب وعليه خاتم من ذهب فقال : ألم يأن لهذا الخاتم أن يلقى ؟ قال : أما إنك إن رآه على بعد اليوم . فآلقاه »  
رواه غندر عن شعبة

الحديث السابع ، قوله ( لجا خباب ) بالمعجمة والموحدين الاولى ثقيلة ، وهو ابن الأرت الصحابي المشهور . قوله ( يا أبا عبد الرحمن ) هو كنية ابن مسعود . قوله ( أمرت بعضهم فيقرأ عليك ) في رواية الكشميني د : «فقرأ ، بصيغة الفعل الماضي . قوله ( فقال زيد بن حدير ) بمهملة مصغر أخو زياد بن حدير ، وزيد من كبار التابعين أدرك عمر وله رواية في سنن أبي داود ونزل الكوفة وولى إمرتها مرة ، وهو أسدي من بني أسد بن خزيمه بن مدركة بن الياس بن مضر ، وأما أخوه زيد فلا أعرف له رواية . قوله ( أما ) بتخفيف الميم ( إن شئت أخبرتك بما قال النبي ﷺ في قومك وفي قومي ) كأنه يشير إلى ثناء النبي ﷺ على النخع لأن علقمة نخعي ، وإلى ذم بني أسد وزيد بن حدير أسدي ، فأما ثناؤه على النخع فقبلا أخرجه أحمد والبزار بأسناد حسن عن ابن مسعود قال د : «شهدت رسول الله ﷺ يدعو لهذا الخي من النخع أريدني عليهم ، حتى تمنيت أني رجل منهم ، وأما ذمه لبني أسد فتقدم في المناقب حديث أبي هريرة وغيره د : «ان جبهة وغيرها خير من بني أسد وغطفان » وأما النخعي فنسب الى النخع قبيلة مشهورة من اليمن ، واسم النخع حبيب بن عمرو بن علة بضم المهملة وتخفيف اللام ابن جلد ابن مالك بن أدد بن زيد ، وقيل له النخع لأنه نفع عن قومه أى بعد . وفي رواية شعبة عن الأعشى عند أبي نعيم في المستخرج د : «لتسكن أو لاحدئك

بما قيل في قومك وقومه . **قوله** ( فقرأت خمسين آية من سورة مريم ) في رواية شعبة وقال عبد الله بن قيس فذاك أبي وأمي . **قوله** ( وقال عبد الله كيف ترى ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وخاطب عبد الله بذلك خبابا لانه هو الذي سأله أولا ، وهو الذي قال قد أحسن ، وكذا ثبت في رواية أحمد عن يعلى عن الأعمش ففيه « قال خباب أحسنت » . **قوله** ( قال عبد الله ) هو موصول أيضا . **قوله** ( ما أقرأ شيئا إلا وهو يقرؤه ) يعني علاقة ، وهي منقبة عظيمة لعلاقة حيث شهد له ابن مسعود أنه مثله في القراءة . **قوله** ( ثم التفت إلى خباب وعليه غاتم من ذهب فقال : ألم يأن لهذا الخاتم أن يلقي ) بضم أوله وفتح القاف أى يرى به . **قوله** ( رواه غندر عن شعبة ) أى عن الأعمش بالإسناد المذكور ، وقد وصلنا أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أحمد بن حنبل وحدثنا محمد بن جعفر ، وهو غندر باسناد هذا وكأنه في الزهد لأحمد والألف لم أره في مسند أحمد إلا من طريق يعلى بن عبيد عن الأعمش ، وهم بعض من إقيناؤه فرعم أن هذا التعليق معاد في بعض النسخ وأن محله عقب حديث أبي هريرة ، وقد ظهر لي أن لا إعادة وأنه في جميع النسخ ، وأن الذي وقع في الموضعين من رواية غندر عن شعبة صواب ، وأن المراد في الموضع الثاني أن شعبة رواه عن الأعمش بالإسناد الذي وصله به من طريق أبي حمزة عن الأعمش ، وقد أثبت الإسماعيل في مستخرجه رواية غندر عن شعبة فقال بعد أن أخرجه من طريق ابن شهاب عن الأعمش بالاسناد الذي وصله به « رواه جماعة عن الأعمش ، ورواه غندر عن شعبة » وفي الحديث منقبة لابن مسعود وحسن تأنيده في الموعظة والتعليم ، وأن بعض الصحابة كان يخفى عليه بعض الأحكام فاذا نبه عليها رجع ، ولعل خبابا كان يعتقد أن النهي عن لبس الرجال غاتم الذهب للتنزيه ، فنبهه ابن مسعود على تحريمه ، فرجع إليه مسرعا

### ٧٥ - باب . قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي

٤٣٩٢ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن ابن ذكوان عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « جاء للطفيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقال : إن دوسا قد هلك ، عصت وأبت ، فادع الله عليهم . فقال : اللهم اهد دوسا وائت بهم »

٤٣٩٣ - **حدثني** محمد بن القلاء **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** إسماعيل عن قيس عن أبي هريرة قال لما قدمت على النبي ﷺ قلت في الطريق :

يا ليلة من طولها وعنائها على أنها من دارة الكفر تجت

وأبقى غلام لي في الطريق . فلما قدمت على النبي ﷺ فهايته فيينا أنا عنده إذ طلع الغلام ، فقال لي النبي ﷺ : يا أبا هريرة ، هذا غلامك . فقلت : هو لوجه الله . فاعتقته »

**قوله** ( قصة دوس والطفيل بن عمرو الدوسي ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدها مهملة ، تقدم نسبه في غزوة ذي الخلفة ، والطفيل بن عمرو أى ابن طريف بن العاص بن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس ، كان يقال له ذو النور آخره راء ، لانه لما أتى النبي ﷺ وأسلم بعثه إلى قومه فقال : اجعل لي آية ، فقال : اللهم نور له ،



فقطع نور بين عينيه ، فقال : يارب أخاف أن يقولوا إنه مثله ، فتحول إلى طرف سوطه ، وكان يضيء في الليلة المظلمة . ذكره هشام بن الكلبي في قصة طويلة ، وفيها أنه دعا قومه إلى الإسلام فأسلم أبوه ولم تسلم أمه ، وأجابه أبو هريرة وحده . قلت : وهذا يدل على تقدم إسلامه ، وقد جزم ابن أبي حاتم بأنه قدم مع أبي هريرة بخير وكانها قدمته الثانية . **قوله** ( عن ابن ذكوان ) هو عبد الله أبو الزناد . **قوله** ( اللهم اهد دوسا وأنت بهم ) وقع مصداق ذلك ، فذكر ابن الكلبي أن حبيب بن عمرو بن حشمة الدوسي كان حاكما على دوس ، وكذا كان أبوه من قبله ، وعمر ثلاثمائة سنة ، وكان حبيب يقول : إني لأعلم أن للخلق خالفا لكني لا أدري من هو ، فلما سمع النبي ﷺ خرج إليه ومعه خمسة وسبعون رجلا من قومه فأسلم وأسلموا . وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ أرسل الطفيل بن عمرو ليحرق صنم عمرو بن حشمة الذي كان يقال له ذو الكهفين بفتح الكاف وكسر الفاء ، فأحرقه . وذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب أن الطفيل بن عمرو استشهد بأجنادين في خلافة أبي بكر ، وكذا قال أبو الأسود عن عروة ، وجزم ابن سعد بأنه استشهد بالنيامة ، وقيل باليرموك . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي خالد ( عن قيس ) هو ابن أبي حازم . **قوله** ( لما قدمت ) أي أردت القدوم . **قوله** ( قلت في الطريق ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب العتق ، وقوله في هذه الرواية د وأبق غلام لي ، لا يغير قوله في الرواية الماضية في العتق ، فأضل أحدهما صاحبه ، لأن رواية أبق فسرت وجه الإضلال ، وأن الذي أضل هو أبو هريرة ، بخلاف غلامه فإنه أبق (١) أبو هريرة مكانه لهربه ، فلذلك أطلق أنه أضله ، فلا يلتفت إلى إنكار ابن التين أنه أبق ، وأما كونه عاد فحضر عند النبي ﷺ فلا ينافيه أيضا لأنه يحمل على أنه رجع عن الإباق وعاد إلى سيده ببركة الإسلام ، ويحتمل أن يكون أطلق أبق بمعنى أنه أضل الطريق فلا تنافي الروايتان

### ٧٦ - باب قصة وفد طيء ، وحديث عدي بن حاتم

٤٣٩٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك عن عمرو بن حريث عن عدي بن حاتم قال « أتينا عمر في وفد ، فجعل يدعو رجلا رجلا ويسمهم . قلت : أما تعرفني يا أبا هريرة المؤمنين ؟ قال : بلى ، أسلمت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، وقفيت إذ غدروا ، وعرفت إذ أنكروا . فقال عدي : فلا أبالي إذا »

**قوله** ( وفد طيء ) وحديث عدي بن حاتم ( أي ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج بمهمل ثم معجمة ثم راء ثم جيم بوزن جعفر بن عمرو بن عدي الطائي ، منسوب إلى طيء بفتح المهملة وتشديد التحتانية المسكورة بعدها همزة ابن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ ، يقال كان اسمه جلهمة فسمى طيئا لأنه أول من طوى بشار ، ويقال أول من طوى المناهل . وأخرج مسلم من وجه آخر عن عدي بن حاتم قال د أتيت عمر فقال : ان أول صدقة بيضت وجه رسول الله ﷺ ووجوه أصحابه صدقة طيء ، جئت بها إلى النبي ﷺ ، وزاد أحمد في أوله د أتيت عمر في أناس من قومي ، فجعل يعرض عني ، فاستقبلته فقلت : أتعرفني ؟ فذكر نحو ما أورده

(١) في العبارة غموض ، أو سقط منها شيء

البخارى ونحو ما أورده مسلم جميعا . **قوله** (حدثنا عبد الملك) هو ابن حمير ، وهو بن حريث بالمهمله وبالمثلثة مصغر هو الخزومي صحابي صغير ، وفي الاسناد ثلاثة من الصحابة في نسق . **قوله** (أتيت عمر) أى فى خلافته : **قوله** (جعل يدعو رجلا رجلا يسميهم) أى قبل أن يدعوم . **قوله** (بلى أسلمت إذ كفروا الخ) يشير بذلك إلى وفاة عدى بالاسلام والصدقة بعد موت النبي ﷺ ، وأنه منع من أطاعه من الردة ، وذلك مشهور عند أهل العلم بالفتوح . **قوله** (فقال عدى : فلا أبالي إذا) أى إذا كنت تعرف قدرى فلا أبالي إذا قدمت على غيرى ، وفي الأدب المفرد ، للبخارى ، أن عمر قال لعدى : حياك الله من معرفة ، وروى أحمد فى سبب إسلام عدى أنه قال : لما بعث النبي ﷺ كرمته ، فأطلقت إلى أقصى الأرض بما إلى الروم ، ثم كرهت مكانى فقلت : لو أتيت ، فإن كان كاذبا لم يخف على ، فأتيته فقال : أسلم تسلم . فقلت : إن لى ديننا ، وكان نصرانيا فذكر اسلامه . وذكر ذلك ابن إسحق مطولا ، وفيه أن خيل النبي ﷺ أصابت أخت عدى وأن النبي ﷺ من عليها فأطلقها بعد أن استعطفتها بإشارة على عليها فقالت له : هلك الوالد رغب الوافد ، فامن على من الله عليك . فقال : ومن وافدك ؟ قالت عدى بن حاتم ، قال : الفار من الله ورسوله ؟ فلما قدمت بنت حاتم على عدى أشارت عليه بالقدوم على رسول الله ﷺ ، فقدم وأسلم وروى الترمذى من وجه آخر عن عدى بن حاتم قال : أتيت النبي ﷺ فى المسجد فقال : هذا عدى بن حاتم ، وكان النبي ﷺ قبل ذلك يقول : إني لأرجو الله أن يجعل يده فى يدي .

## ٧٧ - باب . حجة الوداع

٤٣٩٥ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله **حدثنا** مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرجنا مع رسول الله ﷺ فى حجة الوداع فأهملنا بممرة . ثم قال رسول الله ﷺ : من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ، ثم لا يهل حتى يهل منهما جميعا . فقدمت معه مكة وأنا حائض ، ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة . فشكوت إلى رسول الله ﷺ فقال : انتضى رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة ، فقلت . فلما قضينا الحج أرسلنى رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق إلى التمتع فاعتمرت ، فقال : هذى مكان عمرتك . قالت : فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم حلوا ، ثم طافوا طوافا آخر بعد أن رجعوا منى : وأما الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا .

**قوله** (باب حجة الوداع) بكسر الحاء المهملة وبفتحةا ، وبكسر الواو وبفتحةا ، ذكر جابر فى حديثه الطويل فى صفتها كما أخرجه مسلم وغيره أن النبي ﷺ مكث تسع سنين - أى منذ قدم المدينة - لم يحج ، ثم أذن فى الناس فى العاشرة أن النبي ﷺ حاج ، فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتبس أن يأتهم رسول الله ﷺ ، الحديث . ووقع فى حديث أبى سعيد الخدرى ما يؤم أنه ﷺ حج قبل أن يهاجر غير حجة الوداع ولفظه

(١)

وعند الترمذى من حديث جابر د حج قبل أن يهاجر ثلاث حجج ، وعن ابن عباس مثله أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قلت : وهو مبنى على عدد وفود الأنصار إلى العقبة بمنى بعد الحج ، فانهم قدموا أولا فتواعدوا ، ثم قدموا ثانيا فبايعوا البيعة الاولى ، ثم قدموا ثالثا فبايعوا البيعة الثانية كما تقدم بيانه أول الهجرة ، وهذا لا يقتضى نفي الحج قبل ذلك . وقد أخرج الحاكم بسند صحيح إلى الثوري د أن النبي ﷺ حج قبل أن يهاجر حججا ، وقال ابن الجوزى : حج حججا لا يعرف عددهما . وقال ابن الاثير فى النهاية : كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر . وفى حديث ابن عباس أن خروجه من المدينة كان لخمس بقين من ذى القعدة أخرجه المصنف فى الحج ، وأخرجه هو ومسلم من حديث عائشة مثله ، وجرم ابن حزم بأن خروجه كان يوم الخميس ، وفيه نظر لأن أول ذى الحجة كان يوم الخميس قطعا لما ثبت وتواتر أن وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة ، فتعين أن أول الشهر يوم الخميس فلا يصح أن يكون خروجه يوم الخميس ، بل ظاهر الخبر أن يكون يوم الجمعة ، لكن ثبت فى الصحيحين عن أنس د صلينا الظهر مع النبي ﷺ بالمدينة أربعا والعصر بذي الحليفة ركعتين ، فدل على أن خروجهم لم يكن يوم الجمعة ، فابقى إلا أن يكون خروجهم يوم السبت ، ويحمل قول من قال د لخمس بقين ، أى إن كان الشهر ثلاثين فاتفق أن جاء تسعا وعشرين فيكون يوم الخميس أول ذى الحجة بعد مضي أربع ليال لا خمس ، وهذا تتفق الأخبار ، هكذا جمع الحفاظ عماد الدين بن كثير بين الروايات ، وقوى هذا الجمع بقول جابر د أنه خرج لخمس بقين من ذى القعدة أو أربع ، وكان دخوله ﷺ مكة صبح رابعة كما ثبت فى حديث عائشة ، وذلك يوم الاحد ، وهذا يؤيد أن خروجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم ، فيكون مكثه فى الطريق ثمان ليال ، وهى المسافة الوسطى . ثم ذكر المصنف فى الباب سبعة عشر حديثا تقدم غالبا فى كتاب الحج مشروحة ، وسأبين ذلك مع مزيد فائدة : الحديث الاول حديث عائشة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب التمتع والقرآن من كتاب الحج

٤٣٩٦ - حدثني عمرو بن عليّ حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا ابن جريج قال حدثني عطاء عن ابن عباس د إذا طاف بالبيت فقد حلّ ، قلت من أين قال هذا ابن عباس ؟ قال : من قول الله تعالى [ ٣٣ الحج ] : ( ثم يحلها إلى البيت المتين ) ومن أمر النبي ﷺ أصحابه أن يمشوا فى حجة الوداع . قلت إنما كان ذلك بعد المعرف قال : كان ابن عباس يراه قبل وبعد

الحديث الثانى ، قوله ( عن ابن عباس إذا طاف بالبيت فقد حل قلت : من أين قال هذا ابن عباس ) القائل هو ابن جريج والمقول له عطاء ، وذلك صريح فى رواية مسلم ، والمراد بالمعرف وهو بتشديد الراء الوقوف بعرفة وهو ظاهر فى أن المراد بذلك من اهتمر مطلقا سواء كان قارنا أو متمتعا ، وهو مذهب مشهور لابن عباس ، وقد تقدم البحث فيه فى أبواب الطواف فى د باب من طاف بالبيت إذا قدم د من كتاب الحج

٤٣٩٧ - حدثني بيان حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن قيس قال : سمعت طارقا عن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال د قدمت على النبي ﷺ بالبطحاء ، فقال : أحجبت ؟ قلت نعم . قال : كيف أهلت ؟

قلت : لبيك بأهلل كاهلال رسول الله ﷺ . قال : طُف بالبيت وبالصفا والمروة ، ثم حل . فطفت بالبيت ، وبالصفا والمروة ، وأنهت امرأة من قيس فقلت رأسي ۝

٤٢٩٨ - حدثني إبراهيم بن المنذر أخبرنا أنس بن مياض حدثنا موسى بن عتبة عن نافع أن ابن عمر أخبره أن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته أن النبي ﷺ أمر أزواجه أن يَحْلِينَ عام حجة الوداع فقالت حفصة : فما بمنكم ؟ فقال : كبدت رأسي ، وقلدت هدي ، فليست أحل حتى أنحر هدي ۝

الحديث الثالث حديث أبي موسى ، قوله ( حدثنا بيان ) بفتح الموحدة وتخفيف التعنائية هو ابن عمرو البخاري ، والنضر هو ابن شميل ، وقيس هو ابن مسلم ، وطارق هو ابن شهاب . وقد تقدم شرح المتن في د باب من أهل في زمن النبي ﷺ كاهلال النبي ﷺ . الحديث الرابع حديث حفصة وقد تقدم شرحه في د باب التمتع والقران ،

٤٢٩٩ - حدثنا أبو اليان قال حدثني شبيب عن الزهري ج . وقال محمد بن يوسف حدثنا الأزاهي قال أخبرني ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما د أن امرأة من خثعم ، استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع - والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ - فقالت : يا رسول الله ، إن فريضة الله على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يستوي على الرحلة ، فهل يقضى أن أحج عنه ؟ قال : نعم ۝

الحديث الخامس حديث ابن عباس د أن امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، الحديث في أمرها بالحج عن أبيها ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وفيه الكلام على اسمها واسم أبيها . وأورده هنا لتصريح الراوي بأن ذلك كان في حجة الوداع ، وقوله في أول الإسناد ، وقال محمد بن يوسف هو القرطبي وهو من شيوخ البخاري ، وكأنه لم يسمع هذا الحديث منه ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، وساق المصنف الحديث هنا على لفظه ، وأما لفظ شبيب فسياق في كتاب الاستئذان ، وهوانم سياقاً من رواية الأزاهي

٤٤٠٠ - حدثني محمد بن سريج بن اللعان حدثنا قيس بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال د أقبل النبي ﷺ عام الفتح وهو مُردفُ أسامة على القُصواء - ومعه بلال وعثمان بن طلحة - حتى أتانا عند البيت ، ثم قال لعنان : ائذنا بالافتاح ، فجاهد بالافتاح ففتح له الباب ، فدخل النبي ﷺ وأسامة وبلال وعثمان ، ثم أغلقوا عليهم الباب ، فكث نهاراً طويلاً ، ثم خرج ، وابتدر الناس الدخول ، فسبقتهم ، فوجدت بلالاً قائماً من وراء الباب ، فقلت له : أين صلى رسول الله ﷺ ؟ فقال : صلى بين ذينك العمودين القدمين ، وكان

للبيت على سعة أعمدة سطرين ، صلى بين العمودين من السطر المقدم ، وجعل باب البيت خاف ظهروه ، واستقبل بوجهه الذي يستقبلك حين تلج البيت بينه وبين الجدار . قال : ونسيت أن أسأله كم صلى . وعند المسكان الذي صلى فيه ستر مرة حراء »

الحديث السادس حديث ابن عمر في دخول النبي ﷺ السكبة ، تقدم شرحه مستوفى في د باب إغلاق البيت ، من أبواب الطواف في كتاب الحج ، وقوله في أول الاسناد حدثني محمد ، هو ابن رافع كما تقدم في الحج ، وتقدم هناك بيان الاختلاف فيه ، وقوله « سطرين » بالمهمله ، ووقع في رواية الاصيل بالمعجمة وخطأه عياض ، وقوله « عند المسكان الذي صلى فيه ستر مرة » ، يسكون الراء والمهملتين والميمين المفتوحتين واحدة المرمر ، وهو جنس من الرغام نفيس معروف ، وكان ذلك في زمن النبي ﷺ ، ثم غير بناء السكبة بعده في زمن ابن الزبير كما تقدم بسطه في كتاب الحج . وقد أشكل دخول هذا الحديث في د باب حجة الوداع ، لأن فيه التصريح بأن القصة كانت عام الفتح ، وعام الفتح كان سنة ثمان وحجة الوداع كانت سنة عشر ، وفي أحاديث هذا الباب جميعها التصريح بحجة الوداع وبحجة النبي ﷺ وهي حجة الوداع

٤٤٠١ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري حدثني عروة بن الزبير وأبو سلمة بن عبد الرحمن « أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرتهما أن صفية بنت أبي زوجه الذي ﷺ حاضت في حجة الوداع ، فقال للنبي ﷺ أحايستنسا هي ؟ فقالت إنها قد أقاضت بإرسول الله وطأفت بالبيت . فقال للنبي ﷺ : فلتنفري »

الحديث السابع حديث عائشة في قصة صفية ، وقد تقدم شرحه في د باب إذا حاضت بعد ما أقاضت ، من كتاب الحج ٤٤٠٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال أخبرني ابن وهب قال حدثني عمر بن محمد أن أباه حدثه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « كنا نتحدث بحجة الوداع والنبي ﷺ بين أظهرنا ولا ندرى ما حجة الوداع ، فخبرنا الله وأثنى عليه ، ثم ذكر المسيح الدجال فأطنب في ذكره وقال : ما بعث الله من نبى إلا أنذر أمته ، أنذره نوح ولبيون من بعده ، وإنه يخرج فيكم ، فما خفي عليكم من شأنه فليس يخفى عليكم أن ربكم ليس على ما يخفى عليكم ثلاثاً . إن ربكم ليس بأعور ، وإنه أعور عين اليمنى كأن عينه عنبة طافية »

٤٤٠٣ - « ألا إن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم ؛ كحرّم يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ، ألا هل بلغت ؟ قالوا : نعم . قال : اللهم اشهد ( ثلاثاً ) . ويلكم - أو ويحكم - انظروا لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

الحديث الثامن ، قوله ( حدثني عمر بن محمد ) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر . قوله ( كنا نتحدث بحجة الوداع

والنبي ﷺ بين أظهرنا) في رواية أبي عاصم عن عمر بن محمد عند الاسماعيلي دكنا نسمع بحجة الوداع . قوله (ولاندى ما حجة الوداع) كأنه شيء ذكره النبي ﷺ فتحدثوا به وما فهموا أن المراد بالوداع وداع النبي ﷺ ، حتى وقعت وفاته ﷺ بعدها بقليل فعرفوا المراد ، وعرفوا أنه ودع الناس بالوصية التي أوصاهم بها أن لا يرجعوا بعده كفارا ، وأكد التوديع بأشهاد الله عليهم بأنهم شهدوا أنه قد بلغ ما أرسل إليهم به ، فعرفوا حينئذ المراد بقولهم حجة الوداع . وقد وقع في الحج في د باب الخطبة بمضى ، من رواية عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر في هذا الحديث د فودع الناس ، وقد تمت هناك ما وقع عند البقي أن سورة ( إذا جاء نصر الله والفتح ) نزلت في وسط أيام التشريق ، فعرف النبي ﷺ أنه الوداع ، فركب واجتمع الناس فذكر الخطبة . قوله (لحمد لله وأثنى عليه) في رواية أبي نعيم في المستخرج د لحمد رسول الله ﷺ الله وحده وأثنى عليه ، الحديث ، وذكر فيه قصة الدجال وفيه د ألا إن الله حرم عليكم دماءكم ، وهذا يدل على أن هذه الخطبة كلها كانت في حجة الوداع وقته ذكر الخطبة في حجة الوداع جماعة من الصحابة لم يذكر أحد منهم قصة الدجال فيها إلا ابن عمر ، بل اقتصر الجميع على حديث د أن أموالكم عليكم حرام ، الحديث ، وقد أورد المصنف منها حديث جرير وأبي بكرة هذا وحديث ابن عباس في الحج ، وقد تقدم في الحج من رواية عاصم بن محمد بن زيد وهو أخو عمر بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر بدونهما ، وزيادة عمر بن محمد صحيحة لأنه ثقة ، وكأنه حفظ ما لم يحفظه غيره ، وسيماني شرح ما تضمنته هذه الزيادة في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى

٤٤٠٤ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو اسحاق قال حدثني زيد بن أرقم د ان النبي ﷺ غزا تسع عشرة غزوة ، وأنه حج بعدما هاجر حجة واحدة لم يحج بعدها : حجة الوداع . قال أبو اسحاق : وبمكة أخرى

الحديث التاسع حديث زيد بن أرقم ، تقدم شرحه في أول الهجرة ، وقوله د وأنه حج بعد ما هاجر حجة واحدة لم يحج بعدها حجة الوداع ، يعني ولا حج قبلها إلا أن يريد في الحج الأصغر وهو العمرة فلا ، فانه اعتمر قبلها قطعا . قوله (قال أبو إسحق : وبمكة أخرى) هو موصول بالاسناد المذكور ، وغرض أبي إسحق أن لقوله د بعد ما هاجر ، مفهوما ، وأنه قبل أن يهاجر كان قد حج لكن اقتضاه على قوله أخرى قد يوم أنه لم يحج قبل الهجرة إلا واحدة وليس كذلك بل حج قبل أن يهاجر مرارا ، بل الذي لا أرتاب فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط ، لأن قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج ، وإنما يتأخر منهم عنه من لم يكن بمكة أو عاقه ضعف ، وإذا كانوا وهم على غير دين يحرصون على إقامة الحج ويرونه من مفاخرهم التي امتازوا بها على غيرهم من العرب فكيف يظن بالنبي ﷺ أنه يتركه ؟ وقد ثبت من حديث جبير بن مطعم أنه رآه في الجاهلية واقفا بعرفة ، وأن ذلك من توفيق الله له ، وثبت دعاه قبائل العرب إلى الاسلام بمضى ثلاث سنين متواليات كما بينته في الهجرة إلى المدينة

٤٤٠٥ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن علي بن مذك عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن جرير د ان النبي ﷺ قال في حجة الوداع لجرير : استنصت الناس ، فقال : لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض »

الحديث العاشر حديث جرير ، قوله (عن علي بن مدرك) بضم الميم وسكون الدال وكسر الراء وهو نخصي كوفي ثقة ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وماله في البخاي سوى هذا الحديث ، لكنه أورده في مواضع . والله أعلم . قوله (استنصت الناس) فيه دليل على وهم من زعم أن إسلام جرير كان قبل موت النبي ﷺ بأربعين يوماً ، لأن حجة الوداع كانت قبل وفاته ﷺ بأكثر من ثمانين يوماً ، وقد ذكر جرير أنه حج مع النبي ﷺ حجة الوداع

٤٤٠٦ - حدثني محمد بن المنثي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد بن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال : إرماء قد استدار كيهن يوم خلق السماوات والأرض : السنة اثنا عشر شهراً ، منها أربعة حرم : ثلاثة متواليات - ذو القعدة وذو الحجة والمحرم - ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان . أي شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيستبرئ بغير اسمه ، قال : أليس ذو الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : فأى بلد هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيستبرئ بغير اسمه ، قال : أليس البلدة ؟ قلنا : بلى . قال : فأى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيستبرئ بغير اسمه . قال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فان دماؤكم وأموالكم - قال محمد : وأحسبهُ قال : وأعراضكم - عليكم حرام ، كحرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا . ومثاقون ربكم فنبأكم من أعمالكم ، ألا فلا ترجعوا بعدي ضللاً - يضرب بعضهم رقاب بعض - ألا لينبئ الشاهد الغائب ، فلعل بعض من يبلغه أن يكون أوعى له من بعض من يمتعه - فكان محمد إذا ذكره يقول : صدق محمد ﷺ - ثم قال : ألا هل بلغت (مرتين) «

الحديث الحادي عشر حديث أبي بكرة ، قوله (عبد الوهاب) هو ابن عبد الحميد الثقفي ، ومحمد هو ابن سيرين ، وابن أبي بكرة هو عبد الرحمن ، وقد تقدم شرح الحديث في العلم وفي الحج ، وقوله في الآية (منها أربعة حرم) قيل الحكمة في جعل الحرم أول السنة أن يحصل الابتداء بشهر حرام ويختم بشهر حرام ، وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب ، وإنما توالى شهران في الآخر لإرادة تفضيل الختام ، والأعمال بالخوانيم

٤٤٠٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفهان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب « أن أناساً من اليهود قالوا : لو زات هذه الآية فينا لامتدنا ذلك اليوم عيداً . قال عمر : أية آية ؟ فقالوا [٣ المائدة] ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ، وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ فقال عمر : إني لأعلم أي مكان أنزلت : أنزلت ورسول الله ﷺ واقف برفة «

الحديث الثاني عشر ، قوله (إن أناساً من اليهود) تقدم في كتاب الإيمان بلفظ وإن رجلاً من اليهود ، وبينت أن المراد به كعب الأحبار ، وفيه إشكال من جهة أنه كان أسلم ، ويجوز أن يكون السؤال صدر قبل إسلامه لكن قد قيل إنه أسلم وهو باليمن في حياة النبي ﷺ على يد علي ، فإن ثبت احتمال أن يكون الذين سألوا جماعة من اليهود

اجتمعوا مع كعب على السؤال وتقول هو السؤال عن ذلك عنهم ، فنجتمع الروايات كلها ، وقد تقدم ذلك في كتاب  
الایمان بأوضح من هذا مع بقية شرحه

۴۴۰۸ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة  
عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ ، ففنا من أهل بعمرة ، ومقام من أهل بحجة ، ومنا  
من أهل بحجر وعرة ، وأهل رسول الله ﷺ بالحج ، فأما من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يَحِلُّوا حتى  
يوم النحر » . حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وقال « مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع » . حدثنا  
إسماعيل حدثنا مالك مثله

ثم أورد المصنف حديث عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ ، ففنا من أهل بعمرة » الحديث ، أورد  
من طرق عن مالك بسنده في طريقين ، منها حجة الوداع وهو مقصود الترجمة ، وقد تقدم من وجه آخر في أول  
الباب عن شيخ آخر للمالك بأنهم من السياق المذكور هنا

۴۴۰۹ - **حدثنا** أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم هو ابن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عامر بن سعد عن  
أبيه قال « عاذني النبي ﷺ في حجة الوداع من وجمع أضفيت منه على الموت ، فقلت يا رسول الله ، بلغني  
من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرئني إلا ابنتي واحدة ، أفأصدق بئس مالي ؟ قال :  
لا . قلت : أفأصدق بشرط ؟ قال : لا . قلت : فالثلث ؟ قال : ولثالث كثير ؟ إنك أن تذر ورثتك أغنياء  
خير من أن تذرهم عالة يتسكتفون للناس ، ولست تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها ، حتى  
القيمة تجعلها في امرأتك . قلت : يا رسول الله ، أأخلف بعد أحبابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملاً تبتغي  
به وجه الله إلا ازدادت به درجة ورفعة ، وأملك تخلف حتى ينفق بك أقوام ويضر بك آخرون . اللهم  
أمن لأصحابي هجرتهم ، ولا تردهم على أعقابهم ، لسكن البائس سعد بن خولة . روى له رسول الله ﷺ  
أن نوفي بمكة »

۴۴۱۰ - **حدثني** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو خزيمة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر رضي  
الله عنهما أخبرهما أن رسول الله ﷺ خلق رأسه في حجة الوداع «

۴۴۱۱ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريج أخبرني موسى بن عقبة عن نافع  
أخبره ابن عمر « أن النبي ﷺ خلق في حجة الوداع وأناس من أصحابه ، وقصر بعضهم »

۴۴۱۲ - **حدثنا** يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن ابن شهاب ح . وقال الليث حدثني يونس عن ابن



شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره « أنه أقبل يسير على حمار ورسول الله ﷺ قائم بمنى في حجة الوداع يصلي بالناس ، فسار الحمار بين يدي ، بعض الصف ، ثم نزل عنه فصف مع الناس »

٤٤١٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن هشام قال حدثني أبي قال « سئل أسامة وأنا شاهد عن سير النبي ﷺ في حجه فقال : للعتق ، فاذا وجد نجوة نص »

٤٤١٤ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد الخطمي « أن أبا أيوب أخبره أنه صلى مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع المغرب والعشاء جميعاً »

الحديث الثالث عشر حديث سمع وهو ابن أبي وقاص في الوصية بالثك ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، وتقرير كون ذلك وقع في حجة الوداع ، وبيان توجيهه من قال إن ذلك في فتح مكة ، ووجه الجمع بين الروايتين بما يفنى عن إعادته . الحديث الرابع عشر حديث ابن عمر في الخلق في حجة الوداع . أورده من طريقين ، وقد تقدم شرحه في الحج . الحديث الخامس عشر حديث ابن عباس في الصلاة بمنى ، وقد تقدم شرحه في أبواب السيرة في الصلاة . الحديث السادس عشر حديث أسامة بن زيد « كان يسير في حجه العتق ، بفتح المهمل والنون والقاف ، وقد تقدم شرحه في الحج أيضاً . الحديث السابع عشر حديث أبي أيوب في الجمع بين المغرب والعشاء في حجة الوداع ، وقد تقدم شرحه في الحج أيضاً

#### ٧٨ - باب غزوة تبوك ، وهي غزوة القسرة

٤٤١٥ - **حدثني** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال « أرسلني أصحابي إلى رسول الله ﷺ أسأله الخلان لم اذم معه في جيش القسرة وهي غزوة تبوك ، فقلت : يا نبي الله إن أصحابي أرسلوني إليك لتحملهم ، فقال : والله لا أحملكم على شيء . ووافقته وهو غضبان ولا أشعر ، ورجعت حزينا من منع النبي ﷺ ومن تخافة أن يكون النبي ﷺ وجد في نفسه على ، فرجعت إلى أصحابي فأخبرتهم الذي قال النبي ﷺ ، فلم أليث إلا سوية إذ سمعت بلالا ينادي : أي عبد الله ابن قيس ، فأجبت ، فقال : أجب رسول الله ﷺ يدعوك . فلما أتيت قال : خذ هذين اللقريين - لست أبعده ابتاعهم حينئذ من سعد - فانطلقا بهن إلى أصحابك قل : إن الله - أو قال : إن رسول الله ﷺ - يحملكم على هؤلاء ، فاركبوهن . فانطلقت إليهم بهن فقلت : إن النبي ﷺ يحملكم على هؤلاء ، ولكني والله لا أدعكم حتى ينطلق معي بعضكم إلى من سمع مقالة رسول الله ﷺ لا تظنوا أني حدثكم شيئا لم يقله رسول

الله ﷺ . فقالوا : انك عندنا لمصدق ، ولننعلن ما أحببت ، فانطلق أبو موسى بنفر منهم حتى أتوا الذين سمعوا قول رسول الله ﷺ ، منعه إياهم ثم أعطاهم بعد ، فحدثوهم بمثل ما حدثهم به أبو موسى .

**قوله** ( باب غزوة تبوك ) هكذا أورد المصنف هذه الترجمة بعد حجة الوداع ، وهو خطأ وما أظن ذلك إلا من الناسخ ، فان غزوة تبوك كانت في شهر رجب من سنة تسع قبل حجة الوداع بلا خلاف ، وعند ابن عاتق من حديث ابن عباس أنها كانت بعد الطائف بستة أشهر ، وليس مخالفا لقول من قال في رجب إذا حذفنا الكسور ؛ لأنه ﷺ قد دخل المدينة من رجوعه من الطائف في ذي الحجة . وتبوك مكان معروف هو نصف طريق المدينة إلى دمشق ، ويقال بين المدينة وبينه أربع عشرة مرحلة . وذكرها في المحكم في الثلاثين الصحيح ، وكلام ابن قتيبة يقتضي أنها من المعتل فانه قال : جاءها النبي ﷺ وهم يسكنون مكانها بقنح فقال : ما زلت تبوكونها ، فسميت حينئذ تبوك . **قوله** ( وهي غزوة العسرة ) وفي أول أحاديث الباب قول أبي موسى في جيش العسرة ، بهم ملتين الأولى مضمومة وبعدها سكن مأخوذ من قوله تعالى ( الذين أتبعوه في ساعة العسرة ) وهي غزوة تبوك . وفي حديث ابن عباس : قيل لعمر حدثنا عن شأن ساعة العسرة ، قال : خرجنا إلى تبوك في فيض شديد فأصابنا عطش ، الحديث أخرجه ابن خزيمة . وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن ابن عتيق قال : خرجوا في قلة من الظهر وفي حر شديد حتى كانوا ينحرون البعير فيشربون ما في كرشه من الماء ، فكان ذلك عسرة من الماء وفي الظهر وفي النفقة ، فسميت غزوة العسرة . وتبوك المشهور فيها عدم الصرف للتأنيث والعلمية ، ومن صرفها أراد الموضع . ووقعت تسميتها بذلك في الأحاديث الصحيحة : منها حديث مسلم : انكم ستأتون غدا عين تبوك ، وكذا أخرجه أحمد والبخاري من حديث حذيفة ، وقيل : سميت بذلك لقوله ﷺ الرجلين الذين سبقاه إلى العين ، ما زلتا تبوكا منذ اليوم ، قال ابن قتيبة : فبذلك سميت عين تبوك ، والبوك كالحجر انتهى . والحديث المذكور عند مالك ومسلم بغير هذا اللفظ ، أخرجه من حديث معاذ بن جبل : انهم خرجوا في عام تبوك مع النبي ﷺ فقال : انكم ستأتون غدا إن شاء الله تعالى عين تبوك ، فن جاءها فلا يس من مائها شيئا ، لجئناها وقد سبق إليها رجلان والعين مثل الشراك تبض بشيء من ماء ، فذكر الحديث في غسل رسول الله ﷺ وجهه ويديه بشيء من مائها ثم أعاده فيها فجرت العين بماء كثير فاستقى الناس ، وبينها وبين المدينة من جهة الشام أربع عشرة مرحلة ، وبينها وبين دمشق إحدى عشرة مرحلة ، وكان السبب فيها ما ذكره ابن سعد وشيخه وغيره قالوا : بلغ المسلمين من الألباط الذين يقدمون بالزيت من الشام إلى المدينة أن الروم جمعت جموعا ، وأجلبت معهم لحوم وجندام وغيرهم من متصرة العرب ، وجاءت مقدمتهم إلى البلقاء ، فغلب النبي ﷺ الناس إلى الخروج ، وأعلمهم بحجة غزوم كاسياتي في الكلام على حديث كعب ابن مالك . وروى الطبراني من حديث عمران بن حصين قال : كانت نصارى العرب كتبت إلى هرقل : ان هذا الرجل الذي خرج يدعي النبوة هلك وأصابته سنون فلبكت أموالهم ، فبعث رجلا من عظامتهم يقال له قباذ وجهز معه أربعين أنما ، فبايع النبي ﷺ ذلك ولم يكن للناس قوة ، وكان عثمان قد جهز عيرا إلى الشام فقال : يا رسول الله هذه مائتا بعير بأقتابها وأحلاسها ، ومائتا أوقية ، قال فسمعتة يقول : لا يضرك عثمان ما عمل بعدها ، وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن حبان نحوه ، وذكر أبو سعيد في شرف المصطفى ، والبيهقي في الدلائل .

من طويق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم « ان اليهود قالوا : يا أبا القاسم إن كنت صادقاً فالحق بالاشام فانها أرض المحشر وأرض الانبياء ، فغزا تبوك لا يريد إلا الشام ، فلما بلغ نبوك أنزل الله تعالى الآيات من سورة بني إسرائيل ( وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها ) الآية ، انتهى ، واسناده حسن مع كونه مرسلًا . **قوله** ( أسأله الجنان لهم ) بضم الحاء المهملة ، أى الشئء الذى يركبون عليه ويحملهم . **قوله** ( لا أجد ما أحكم عليه ) فى رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب « وجاء نفر كلهم معسر يستحملونه لا يحبون التخلف عنه ، فقال : لا أجد . قال : ومن هؤلاء نفر من الانصار ومن بنى مزينة ، وفى مغازي ابن إسحق أن البكائين سبعة نفر (١) : سالم بن عمير ، وأبو ليلى بن كعب ، وصهر بن الحنم ، وعبد الله بن مغفل وقيل ابن غنمة ، وعالية بن زيد ، وعمرى بن عبد الله ، وهرباض بن سارية ، وسلة بن صخر . قال فبلغنى أن أبا ياسر اليهودى - وقيل ابن يامين - جهز أبا ليلى وابن مغفل ، وقيل كان فى البكائين بنو مقرن السبعة معقل وإخوانه . **قوله** ( خذ هذين القرينتين ) أى الجنين المشدودين أحدهما إلى الآخر ، وقيل النظيرين المتساين ، وفى رواية أبى ذر عن المستمل « هاتين القرينتين » أى الناقتين ، وتقدم فى قدوم الأشعرين أنه **قوله** أمرهم بمخمس ذود وقال : هذا بستة أبعرة ، فاما تعددت القصة أو زادهم على الخمس واحدا ، وأما قوله « هاتين القرينتين وهاتين القرينتين » ، فيحتمل أن يكون اختصارا من الراوى أو كانت الأولى اثنتين والثانية أربعة لأن القرنين يصدق على الواحد وعلى الاكثر ، وأما الرواية التى فيها « هذين القرينتين » فذكرتم أنك فالأولى على إرادة البعير والثانية على إرادة الاختصاص لا على الوصفية . **قوله** ( ابتاعن ) فى رواية السكسمينى « ابتاعهم ، وكذا « انطلق بن » فى روايته « بهم » ، وهو تحريف ، والصواب ما عند الجماعة لأنه جمع ما لا يعقل . **قوله** ( حينئذ من سعد ) لم يتعين لى من هو سعد الى الآن ، إلا أنه يهجن فى خاطرى أنه سعد ابن عباد ، وفى الحديث استحباب حنك الخائف فى يمينه إذا رأى غيرها خيرا منها كما سأتى البحث فى الإيمان والنذور ، وانقطاع اليقين فى الغضب ، وسنذكر هناك بقية فوائد حديث أبى موسى ان شاء الله تعالى

٤٤١٦ - **حدثنا** يحيى عن شعبة عن الحكم عن مصعب بن سعد عن أبيه « ان رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك ، واستخلف عليا ، فقال : **أَتَخَذُنِي** فى الصبيان والنساء ؟ قال : **أَلَا تَرْضَى** أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى ، إلا أنه ليس نبي بعده » . وقال أبو داود **حدثنا** شعبة عن الحكم سمعت مصعبا **قوله** ( **حدثنا** يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، والحكم هو ابن عتيبة بثناء وموحدة مصغر . **قوله** ( بمنزلة هارون من موسى ) فى رواية عطاء بن أبى رباح مرسل عند الحاكم فى الاكليل ، فقال : يا على اخلفنى فى أهل ، واضرب وخذ وعظ . ثم دعا نساء فقال : اسمعن لعل وأطعن . **قوله** ( وقال أبو داود **حدثنا** شعبة الخ ) أراد بيان التصريح بالسباع فى رواية الحكم عن مصعب ، وطريق أبى داود هذه وهو الطيالسى وصلها أبو نعيم فى « المستخرج » والبيهقى فى « الدلائل » من طريقه

٤٤١٧ - **حدثنا** عبيد الله بن سعيد **حدثنا** محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج قال سمعت عطاء بن رباح قال أخبرنى صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه قال « **غَزَوْتُ** مع النبي ﷺ المصرة . قال : كان يعلى يقول : تلك

الغزوة أو ثني أعمالي عندي» قال عطاء : فقال صفوانُ قال يعلى « فكان لي أجيرٌ فقاتلَ إنساناً ففَضَّ أحدهما يَدَ الآخر - قال عطاء : فلقد أخبرني صفوانُ أيهما عضَّ الآخرَ فَنَسِيتهُ - قال : فانتزعَ المعضوضُ يَدَهُ من في الماضي ، فانتزعَ إحدى ثَنِيَّتَيْهِ . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ » . قال عطاء : وحسبتُ أنه قال « قال النبي ﷺ : أفيدعُ يَدَهُ في فيكَ تَقْضِمُهَا كَأَنهَا في في فحلَ يَقْضِمُهَا ؟ »

**قوله** ( غزوت مع رسول الله ﷺ العسرة ) كذا للاكثر . وفي رواية السرخسي « العسيرة ، بالتصغير . قال ( كان يعلى يقول تلك الغزوة أو ثني أعمالي عندي ) تقدم في الإجازة بلفظ اجمل وبالعين المهملة أصح . **قوله** ( قال عطاء ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( كان لي أجير ، فقاتلَ إنساناً ففَضَّ أحدهما يدَ الآخر ، قال عطاء : فلقد أخبرني صفوانُ أيهما عضَّ الآخرَ فَنَسِيتهُ ) سيأتي البحث في ذلك وتتمه شرح هذا الحديث في كتاب الدييات ان شاء الله تعالى

### ٧٩ - باب . حديثُ كعب بن مالك

وقولِ الله عز وجل [ ١١٨ آية الدوبة ] : ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ﴾

٤٤١٨ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليثُ عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ابن مالك أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائد كعب من بنيه حين نعى - قال سمعتُ كعب بن مالك يحدث حين خَلَفَ عن قصصِ نبوكَ ، قال كعب لم أَخْلَفَ عن رسولِ الله ﷺ في غزوةٍ غزاها إلا في غزوةِ تبوكَ ، فبدأني كنت خَلَفْتُ في غزوةِ بدرٍ ، ولم يأتني أحدٌ خَلَفَ عنها ، إنما خرج رسولُ الله ﷺ يُريدُ غيرَ قريشٍ حتى جمعَ اللهُ بينهم وبينَ عدوِّهم على غيرِ ميعادٍ . ولقد شهدتُ مع رسولِ الله ﷺ ليلةَ التقيةِ حين أتوا فَنَاقَنا على الإسلامِ ، وما أحبُّ أن لي بها شهيدٌ بدرٍ ، وإن كانت بدرٍ أذكرُ في الناسِ منها . كان من خَبَرِي أني لم أكن قطُّ أقوى ولا أيسرَ حين خَلَفْتُ عنه في تلك الغزاة . والله ما اجتمعتُ عندي فَبَلَ راحِلَتانِ قطُّ حتى جمعتهما في تلك الغزوةِ ، ولم يكن رسولُ الله ﷺ يُريدُ غزوةَ إلا ورَى بغيرها ، حتى كانت تلك الغزوةُ غزاها رسولُ الله ﷺ في حرٍّ شديدٍ ، واستقبلَ سفرًا بعيداً ومقاراً ، وعدواً كثيراً ، فجلى للمسلمين أسرارهم ابتأهوا أمةً غزوم ، فأخبرهم بوجهي ألقى يُريدُ ، والمسلمون مع رسولِ الله ﷺ كثيرٌ ، ولا يحجمهم كتابٌ حافظٌ - يُريدُ الديوان - قال كعبٌ : فإني رجلٌ يُريدُ أن يتغيبَ لِأَنِّي ظَنُّ أن سيخفي لهُ ، ما لم ينزلُ فيه وحىُ الله . وغزا رسولُ الله ﷺ تلك الغزوةَ حين طابَتِ النُّجُومُ وَالظُّلُالُ ، وتجهَّزَ رسولُ الله ﷺ والمسلمون معه ، فطفقتُ أعْدُو لِسكى أنجهزَ معهم ، فأرجعُ ولم أقضِ شيئاً ، فأقولُ في نفسي : أنا قادرٌ عليه . فلم يَزَلْ يَمَادِي بِي حتى اشتدَّ بالناسِ الجُدُّ ، فأصبح رسولُ الله ﷺ

٢ - ١٥ ج ٨ • فتح الباري

ﷺ والمسلمون معه ولم أقض من جهazy شيئاً . فقلتُ أتجهز بعده يوم أو يومين ، ثم ألحقهم ، فلدوتُ بعده أن فصلوا لأتجهز ، فرجعت ولم أقض شيئاً . ثم غدوت ، ثم رجعت ولم أقض شيئاً . فلم يزل بي حتى أسرعوا وتقارط الغزو ، وهممتُ أن أرتحل فأدركهم ، وليتني فلت ، فلم يُقدّر لي ذلك ، فكنتُ إذا خرجت في الناس - بعد خروج رسول الله ﷺ - فطفتُ . فيهم ، أحزنتني أني لا أرى إلا رجلاً مندوصاً عليه النفاق ، أو رجلاً من عذر الله من الضمءاء . ولم يذكرني رسول الله ﷺ حتى بلغ تبوك ، فقال وهو جالس في القوم بتبوك : ما فعل كعب ؟ فقال رجل من بني سلمة : يا رسول الله ، حبسه برداه ، ونظره في عطفه . فقال مُعاذ بن جبل : بنس ما قلت ، والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيراً . فسكت رسول الله ﷺ . قال كعب بن مالك : فلما بلغني أنه توجه قافلاً حصرني همي ، وطفتُ أنذكر الكذب وأقول : بماذا أخرج من سخطه غداً ؟ واستعنت على ذلك بكل ذي رأي من أهلي . فلما قيل : إن رسول الله ﷺ قد أظلم قادمًا زاح عن الباطل ، وعرفتُ أني لن أخرج منه أبداً بشيء فيه كذب ، فأججت صدقه ، وأصبح رسول الله ﷺ قادمًا ، وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فيركع فيه ركعتين ثم جلس للناس ، فلما فعل ذلك جاءه المخلفون ، فطفقوا يعتذرون إليه ويخلفون له - وكانوا بضعةً وثمانين رجلاً - فقبل منهم رسول الله ﷺ علانيتهم وبايعهم واستغفر لهم ، ووكّل سرارهم إلى الله . فحبسته ، فلما سلمتُ عليه كبستم تبسم للغضب ثم قال : تعال ، فجلست أمشي حتى جلست بين يديه ، فقال لي : ما خلفك ؟ ألم تكن قد ابتهت ظهرك ؟ فقلت : بلى ، إني والله لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أن أخرج من سخطه بمذر ، وأقد أعطيت جدلاً ، ولكني والله لقد علمت لئن حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به عني كيوشكن الله أن يسيطرك علي ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد علي فيه إني لأرجو فيه عفو الله ، لا والله ما كان لي من عذر ، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك . فقال رسول الله ﷺ : أما هذا فقد صدق ، فقم حتى يقضي الله فيك . فقامت . ونار رجال من بني سلمة فاتبوني فقالوا لي : والله ما علمناك كذبت أذنت ذنباً قبل هذا ، ولقد عجزت أن لا تكون اعتذرت إلى رسول الله ﷺ بما اعتذرت إليه للمخلفون ، قد كان كافيك ذنبك استغفار رسول الله ﷺ لك . فوالله ما زالوا يُؤنبوني حتى أردتُ أن أرجم فأكذب نفسي . ثم قلت لهم : هل لقي هذا معي أحد ؟ قالوا : نعم ، رجلان قالا مثل ما قلت ، فقيل لهما مثل ما قيل لك . فقلت من هما ؟ قالوا : مُرارَةُ بن الربيع العمري وهلال بن أمية الرافقي ، فذكروا لي رجلين قد شربا دبراً فيهما أسوة ، فضيت حين ذكروهما لي . ونهى رسول الله ﷺ

المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من نخلف عنه ؛ فاجتمعنا الناس ، وتضرعوا لنا ، حتى تنكرت في نفسي الأرض فما هي التي أعرف . فلبثنا على ذلك خمسين ليلة ، فأما صاحبائنا فاستكانا وقعدا في بيوتهما يبكيان ، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم ، نكبت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين ، وأطوف في الأسواق ، ولا يكلمني أحد ، وآتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه وهو في مجلس بعد الصلاة ، فأقول في نفسي : هل حرك شفقي برد السلام علي أم لا ؟ ثم أصلي قريبا منه ، فأسارق النظر ، فإذا أقبلت على صلاتي أقبل الي ، وإذا انفتحت نحوه أعرض عني . حتى إذا طال على ذلك من جفوة الناس مشيت حتى تسورت جدار حائط أبي قتادة ، وهو ابن عبي وأحب الناس الي ، فسلمت عليه ، فوالله ما رد علي السلام . فقلت : يا أبا قتادة ، أنشدك بالله ، هل تعلمني أحب الله ورسوله ؟ فسكت . فعدت له فعدته فسكت . فعدت له فعدته فقال : الله ورسوله أعلم . ففاضت عينا ، وتوليت حتى تسورت الجدار . قال : فبينما أنا أمشي بسوق المدينة إذا بهطل من أنباط أهل الشام عن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول : من يدل علي كعب بن مالك ؟ فطفق الناس يُشيرون له : حتى إذا جاءني دفع الي كتابا من ملك غسان فاذا فيه : أما بعد فإنه قد بلغني أن صاحبك قد جفاك ، ولم يحملك الله بدار هوان ولا مضية ، فخلق بنا نوايسك . فقلت لما قرأتها : وهذا أيضا من البلاء . فتمت بها التفتور فسجرت بها . حتى إذا مضت أربعون ليلة من الحسين ، إذا رسول الله ﷺ يأتيني فقال : إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تعزّل أمرائك . فقلت : أطلبها أم ماذا أفعل ؟ قال : لا . بل اعزّل لها ولا تفر بها . وأرسل إلي صاحبي مثل ذلك . فقلت لامرأتي : الحق بأهلك فتكوني عندهم حتى يقضى الله في هذا الأمر . قال كعب : فجاءت امرأة هلال بن أمية رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن هلال بن أمية شيخ ضائع . ليس له خادم ، فهل تكره أن أخدمه ؟ قال : لا ، ولكن لا يقر بك . قالت : إنه والله ما به حركة إلى شيء ، والله ما زال ينسكي منذ كان من أمره ما كان إلى يومه هذا . فقال لي بعض أهلي لو استأذنت رسول الله ﷺ في أمرائك كما أذن لامرأة هلال بن أمية أن تخدمه . فقلت : والله لا استأذن فيها رسول الله ﷺ ، وما يدريني ما يقول رسول الله ﷺ إذا استأذنته فيها ، وأنا رجل شاب . فلبثت بعد ذلك عشر ليالٍ حتى كنت لنا خمسون ليلة من حين نهي رسول الله ﷺ عن كلامنا . فلما صليت صلاة الفجر صبح خمسين ليلة ، وأنا على ظهر بيت من بيوتنا ، فبينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله : قد ضاقت علي نفسي ، وضاقت علي الأرض بما رحبت ، سمعت صوت صارخ أوفى على جبل سلع بأعلى صوته : يا كعب بن مالك أبشِر . قال فخرت

ساجداً ، وعرفت أن قد جاء فرَج . وأذن رسول الله ﷺ بتوبة الله علينا حين صلى صلاة النجر ، فذهب  
الناس يُبشروننا ؛ وذهب قبل صاحبي مُبشرون ، ورَكضَ إلى رجلٍ فرساً ، وسعى ساعٍ من أسلم فافى على  
الجليل ، وكان الصوتُ أسرعَ من الفرس . فلما جاني الذي سمعتُ صوتهُ يُبشِرُنِي نَزَعَتْ لَهُ نُوبِي ، فكَسَّوْتُهُ  
إياها بِبُشْرَاه . والله ما أملكُ غيرها يومئذ . واستعمرتُ ثوبين فلبستهما ، وانطلقتُ إلى رسول الله ﷺ فیتلقاني  
الناسُ قَوْجاً فوجاً يهتفون بالتوبة يقولون : لَتَمِيزَنَّكَ توبةُ الله عليك . قال كعبٌ حتى دخلتُ المسجد ، فاذا رسول  
الله ﷺ جالسٌ حوله للناس ، فقامَ إلى طلحة بن عبيد الله يهرولُ حتى صاحني وهتاني ، والله ما قامَ إلى  
رجلٍ من المهاجرين غيره ، ولا أنساها أطلحة . قال كعب : فلما سلمت على رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ  
وهو يبرقُ وجهه من الشرور : أبشِرْ بخير يوم مرَّ عليك منذ ولدتك أمك . قال قلت : أَمِنْ عِنْدِكَ يَا رَسُولَ  
الله أم من عند الله ؟ قال : لا ، بل من عند الله . وكان رسولُ الله ﷺ إذا سُرَّ استنارَ وجهه حتى كأنه قطعة  
قر ، وكنا نعرفُ ذلك منه . فلما جلستُ بين يديه قالت : يا رسول الله ، إنَّ من نوبتي أن أُخْلَعَ من مالي  
صدقة إلى الله وإلى رسوله . قال رسولُ الله ﷺ : أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ ، فهو خير لك . قلت : فاني أَمْسِكُ  
سهمي الذي يجزئني . فقالت : يا رسول الله ، إنَّ الله إنما نجانِي بالصدق ، وإنَّ من نوبتي أن لا أُحَدِّثَ إلا صدقاً  
ما بقيت . فوالله ما أعلمُ أحداً من المسلمين أبلأه الله في صدق الحديث - منذُ ذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ -  
أحسن مما أبلاني ، ما نعدتُ منذُ ذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومى هذا كذباً ، وإنى لأرجو أن يحفظني  
الله فيما بقيت . وأنزلَ الله على رسوله ﷺ [ ١١٧ التوبة ] ﴿ لَقَدْ تَابَ اللهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ - إِلَى قَوْلِهِ -  
وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ فوالله ما أنعمَ الله على من نعمة قط - بعد أن هداني للإسلام - أعظم ، في نفسٍ من  
صدق رسول الله ﷺ أن لا أكونَ ككَذَّبْتُهُ فَأَهْلَكَ كما هلك الذين كذبوا ، فإنَّ الله قال للذين كذبوا حينَ  
أنزلَ الوحيَ شرّاً ما قال لأحد ، فقال تبارك وتعالى [ ٩٥ التوبة ] ﴿ سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَى  
قَوْلِهِ - فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَى عَنْ قَلْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ قال كعب : وكنا نخافنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبلَ  
منهم رسولُ الله ﷺ حينَ حلفوا له ، فهاهم واستغفروا لهم ، وأرجأ رسولُ الله ﷺ أمرنا حتى قضى الله فيه ،  
فبذلك قال الله [ ١١٨ التوبة ] : ﴿ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِقُوا ﴾ وليس الذي ذكرَ الله ما خُلقنا عن الغزو ، إنما  
هو تخليفه أياًنا وأرجأه أمرنا عن حلف له واعتذرَ إليه ، فقبلَ منه »

**قوله** ( حديث كعب بن مالك ، وقول الله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا ) سيأتي الكلام على قوله ( خلفوا )  
في آخر الحديث . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن كعب ) كذا عند الأكثر ،

ووقع عن الزهري في بعض هذا الحديث رواية عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك وهو عم عبد الرحمن بن عبد الله الذي حدث به عنه هنا ، وفي رواية عن عبد الله بن كعب نفسه ، قال أحمد بن صالح فيما أخرجه ابن مردويه : كان الزهري سمع هذا القدر من عبد الله بن كعب نفسه ، وسمع هذا الحديث بطوله من ولده عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ، وعنه أيضا رواية عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عن عمه عبيد الله بالتصغير ، ووقع عند ابن جرير من طريق يونس عن الزهري في أول الحديث بغير إسناد ، قال الزهري ، غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك وهو يريد نصارى العرب والروم بالشام ، حتى إذا بلغ تبوك أقام بضع عشرة ليلة ، وأتته بها وفد أذرح ووفد أيلة ، فصالحهم رسول الله ﷺ على الجزية ، ثم قفل من تبوك ولم يجاوزها ، وانزل الله تعالى ﴿ لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساحة العسرة ﴾ الآية ، والثلاثة الذين خلفوا رهط من الانصار في بضعة وثمانين رجلا ، فلما رجع صدقه أولئك واعترفوا بذنوبهم ، وكذب سائرهم خلفوا ما حبسهم إلا العذر فقبل ذلك منهم ، ونهى عن كلام الذين خلفوا . قال الزهري وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ، فساق الحديث بطوله . **قوله** ( وكان قائد كعب من بنيه ) بفتح الموحدة وكسر النون بعدها تحتانية ساكنة ، وقع في رواية القاسمي هنا وكذا لابن السكن في الجهاد من بدته ، بفتح الموحدة رسكون التحتانية بعدها مشاة ، والأول هو الصواب . وفي رواية معقل عن ابن شهاب عند مسلم د وكان قائد كعب حين أصيب بصره وكان أعلم قومه وأوأم لأحاديث أصحاب رسول الله ﷺ . **قوله** ( حين تخلف ) أي زمان تخلفه . وقوله د عن قصة ، متعلق بقوله يحدث . **قوله** ( الا في غزوة تبوك ) زاد أحمد من رواية معمر د وهي آخر غزوة غزاها ، وهذه الزيادة رواها موسى بن عقبة عن ابن شهاب بغير إسناد ، ومثله في زيادات المغازي ليونس بن بكير من مرسل الحسن . وقوله د ولم يأت أحد ، تقدم في غزوة بدر بهذا السند د ولم يأت أحد ، **قوله** ( تواترنا ) بمثابة وقاف أي أخذ بعضنا على بعض الميثاق لما تبايعنا على الاسلام والجهاد . **قوله** ( وما أحب أن لي بها مشهد بدر ) أي أن لي بدلها . **قوله** ( وإن كانت بدر أذكر في الناس ) أي أعظم ذكرا . وفي رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم ، وإن كانت بدر أكثر ذكرا في الناس منها ، ولاحمد من طريق معمر عن ابن شهاب د وامعري إن أشرف مشاهد رسول الله ﷺ لبدر . **قوله** ( أقوى ولا أيسر ) زاد مسلم د مني . **قوله** ( ولم يكن رسول الله ﷺ يريد غزوة إلا ودي بغيرها ) أي أوم غيرها ، والتورية أن يذكر انظرا يحتمل معنيين أحدهما أقرب من الآخر فيوم إرادة القريب وهو يريد البعيد . وزاد أبو داود من طريق محمد بن ثور عن معمر عن الزهري د وكان يقول : الحرب خدعة . ( تنبيه ) : هذه القطعة من الحديث أفردت منه ، وقد تقدمت في الجهاد بهذا الاسناد ، وزاد فيه من طريق يونس عن الزهري د ولما كان يخرج إذا خرج في سفر إلا يوم الخميس . . وللنسائي من طريق ابن وهب عن يونس د في سفر جهاد ولا غيره ، وله من وجه آخر د وخرج في غزوة تبوك يوم الخميس . **قوله** ( وعدوا كثيرا ) في رواية د وغزو عدو كبير . **قوله** ( لجل ) بالجيم وتشديد اللام ويجوز تخفيفها أي أوصح . **قوله** ( أهبة غزوم ) في رواية الكشميني د أهبة عدوم ، والأهبة بضم الهزة وسكون الهاء ما يحتاج اليه في السفر والحرب . **قوله** ( ولا يجمعهم كتاب حافظ ) بالتثنية فيهما ، وفي رواية مسلم بالإضافة ، وزاد في رواية معقل د يزيدون على عشرة آلاف ، ولا يجمع ديوان حافظ ، ولحاكم في الاكليل ، من حديث معاذ د خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك زيادة على ثلاثين ألفا ، وهذه العدة جزم ابن إسحق



وأورده الواقدي بسند آخر موصول وزاد أنه كان معه عشرة آلاف فرس ، فتحمل رواية معقل على إرادة عدد الفرسان . ولا بن مردويه ، ولا يجمعهم ديوان حافظ ، يعني كعب بذلك الديوان يقول : لا يجمعهم ديوان مكتوب ، وهو يقوى رواية الثنوني ، وقد نقل عن أبي زرعة الرازي أنهم كانوا في غزوة تبوك أربعين ألفا ، ولا تخالف الرواية التي في الأكليل ، أكثر من ثلاثين ألفا لاحتمال أن يكون من قال أربعين ألفا جابر السكسر ، وقوله يريد الديوان هو كلام الزهري ، وأراد بذلك الاحتراز عما وقع في حديث حذيفة ، أن النبي ﷺ قال : اكتبوا لي من تلفظ بالاسلام ، وقد ثبت أن أول من دون الديوان عمر رضي الله عنه . **قوله** ( قال كعب ) هو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( فما رجل ) في رواية مسلم ، **قوله** ( الا ظن أنه سيخفي ) في رواية الكشميني ، أن سيخفي ، بتخفيف النون بلاهاء ، وفي رواية مسلم ، أن ذلك سيخفي له . **قوله** ( حين طابت الثمار والظلال ) في رواية موسى بن عقبة عن ابن شهاب ، في قيظ شديد في ليالي الخريف والناس غادفون في تخيلهم ، وفي رواية أحمد بن طريق معمر ، وأنا أقدر شيء في نفسي على الجهاز وخفة الحاذ ، وأنا في ذلك أصغر إلى الظلال والثمار ، وقوله ، الحاذ ، بجاء مهملة وتخفيف الذال المعجمة هو الحال وزنا ومعنى : وقوله ، أصغر ، بصاد مهملة وضم المعجمة أي أميل ، ويروي ، أصغر ، بضم العين المهملة بعدها راء ، وفي رواية ابن مردويه ، قالنا الناس اليها صمر . **قوله** ( حتى اشتد الناس الجهد ) بكسر الجيم وهو الجهد في الشيء والمبالغة فيه ، وضبطوا الناس بالرفع على أنه الضاعل والجهد بالنصب على نزع الخافض ، أو هو نعت لمصدر محذوف أي اشتد الناس الاشتداد الجهد ، وعند ابن السكن ، اشتد بالناس الجهد ، برفع الجهد وزيادة الموحدة وهو الذي في رواية أحمد ومسلم وغيرهما ، وفي رواية الكشميني ، بالناس الجهد ، والجهد على هذا فاعل وهو مرفوع وهي رواية مسلم ، وعند ابن مردويه ، حتى شمر الناس الجهد ، وهو يؤيد التوجيه الأول . **قوله** ( فأصبح رسول الله ﷺ والمسلمون معه ولم أقض من جهازي ) بفتح الجيم وبكسرهما وعند ابن أبي شيبة وابن جرير من وجه آخر عن كعب ، فأخذت في جهازي ، فأصبيت ولم أفرح ، فقلت أنجهز في غد . **قوله** ( حتى أسرعوا ) وفي رواية الكشميني ، حتى شرعوا ، بالشين المعجمة وهو تصحيف . **قوله** ( وليتني فقلت ) زاد في رواية ابن مردويه ، ولم أفعل . **قوله** ( وتفارط ) بالفاء والطاء والمهملة أي فات وسبق ، والفرط السبق . وفي رواية ابن أبي شيبة ، حتى أمعن القوم وأسرعوا ، فطافقت أغدو للتجهيز وتشغلي الرجال ، فأجمعت القعود حين سبقني القوم ، وفي رواية أحمد بن طريق عمر بن كثير عن كعب ، فقلت أيها ، سار الناس ثلاثا ، فأقت ، **قوله** ( مغصا ) بالغين المعجمة والصاد المهملة أي مطعوننا عليه في دينه متهما بالنفاق ، وقيل معناه مستحقرا ، تقول غمضت فلانا إذا استحقته . **قوله** ( حتى بلغ تبوك ) بغير صرف للاكثر ، وفي رواية ، تبوكا ، على إرادة المكان . **قوله** ( فقال رجل من بني سلمة ) بكسر اللام ، وفي رواية معمر ، من قومي ، وعند الواقدي أنه عبد الله بن أنيس ، وهذا غير الجعني الصحابي المشهور ، وقد ذكر الواقدي فيمن استشهد باليامة عبد الله بن أنيس السلمي بفتحتين فهو هذا ، والذي رد عليه هو معاذ بن جبل اتفاقا إلا ما حكى الواقدي ، وفي رواية أنه أبو قتادة ، قال والأول أثبت . **قوله** ( حبسه برداء والنظر في عطفه ) بكسر العين المهملة وكنى بذلك عن حسنه وبهجته ، والبريد نصف الرداء بصفة الحسن وتسميه عطفا لوقوعه على عطفي الرجل . **قوله** ( فسكت رسول الله ﷺ ) فيينا هو كذلك رأى رجلا لا متصبا ينزل به السراب ، فقال رسول الله ﷺ : كن أبأخيمة فإذا هو أبو خيشمة

الانصارى : قلت : واسم أبي خيشمة هذا سعد بن خيشمة ، كذا أخرجه الطبراني من حديثه ولفظه : تخلف عن رسول الله ﷺ فدخلت حائطا فرأيت عريشا قد رش بالماء ، ورأيت زوجتي فقلت : ما هذا بالوصاف ، رسول الله ﷺ في السموم والحرور وأنا في الظل والنعيم ، فقامت إلى ناضح لي وتمرات فخرجت ، فلما طلعت على العسكر فرآني الناس قال النبي : كن أبا خيشمة ، فجئت . فدعا لي ، وذكره ابن إسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم مرسل ، وذكر الواقدي أن اسمه عبد الله بن خيشمة ، وقال ابن شهاب : اسمه مالك بن قيس . **قوله** ( فلما بلغني أنه توجه قافلا ) في رواية مسلم : فلما بلغني أن رسول الله ﷺ ، وذكر ابن سعد أن قدوم رسول الله ﷺ المدينة كان في رمضان . **قوله** ( حضرتني همي ) في رواية الكشميني « همي » ، وفي رواية مسلم « بشي » ، بالواحدة ثم الثلاثة ، وفي رواية ابن أبي شيبة : فطفت أعد العذر لرسول الله ﷺ إذا جاء وأهله الكلام . **قوله** ( وأجمعت صدقه ) أي جزمته بذلك وعقدت عليه قصدي ، وفي رواية ابن أبي شيبة : وعرفت أنه لا ينجيني منه إلا الصدق . **قوله** ( وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جالس للناس ) هذه القطعة من هذا الحديث أفردت في الجهاد ، وقد أخرجه أحمد من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بلفظ : لا يقدم من سفر إلا في الضحى فيبدأ بالمسجد فيصل فيه ركعتين ويقعد ، وفي رواية ابن أبي شيبة ثم يدخل على أهله ، وفي حديث أبي ثعلبة عند (١) والطبراني : وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصل فيه ركعتين ثم يثني بغاطمة ثم يأتي أزواجه ، وفي لفظ : ثم بدأ ببيت فاطمة ثم أتى بيوت نسائه . **قوله** ( جاءه المخلفون فطفقوا يمتدرون اليه ويحلفون له ، وكانوا بضعة وثمانين رجلا ) ذكر الواقدي أن هذا العدد كان من منافق الانصار ، وأن المعتز من الاعراب كانوا أيضا اثنين وثمانين رجلا من بني غفار وغيرهم ، وأن عبد الله بن أبي ومن أطاعه من قومه كانوا من غير هؤلاء وكانوا عددا كثيرا . **قوله** ( فلما سلت عليه تبسم تبسم المنضب ) وعند ابن عائد في المغازي : فأعرض عنه ، فقال : يا نبي الله لم تعرض عني ؟ فوالله ما ناقضت ولا ارتببت ولا بدأت ، قال : فما خلفك ؟ . **قوله** ( والله لقد أعطيت جدلا ) أي فصاحة وقوة كلام بحيث أخرج عن هدة ما ينسب إلى بما يقبل ولا يرد . **قوله** ( تجدد على ) بكسر الجيم أي تفضب . **قوله** ( حتى يقضى الله عليك ، فقامت ) زاد النسائي من طريق يونس عن الزهري : ففضيت . **قوله** ( وثار رجال ) أي وثبوا . **قوله** ( كافيك ذنبك ) بالنصب على نزع الخافض أو على المغفوية أيضا ، واستغفار بالرفع على أنه الفاعل . وعند ابن عائد : فقال كعب : ما كنت لأجمع أمرين : أتخلف عن رسول الله ﷺ ، وأكذب . فقالوا : إنك شاعر جري . ، فقال : أما على الكذب فلا ، زاد في رواية ابن أبي شيبة : كما صنع ذلك بغيرك فقبل منهم عذرهم واستغفر لهم . **قوله** ( وقيل لهم مثل ما قيل لك ) في رواية ابن مردويه : وقال لهما مثل ما قيل لك . **قوله** ( يؤنبوني ) بنون نفيية ثم موحدة من التأنيب وهو اللوم العنيف . **قوله** ( مرارة ) بضم الميم ورايين الأولى خفيفة ، وقوله ( العمري ) بفتح المهملة وسكون الميم نسبة إلى بني عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس ، ووقع لبعضهم العمري وهو خطأ . وقوله ( ابن الربيع ) هو المشهور ، ووقع في رواية مسلم : ابن ربيعة ، وفي حديث مجمع بن جارية عند ابن مردويه : مرارة بن ربيع ، وهو خطأ ، وكذا ما وقع عند ابن أبي حاتم من مرسل الحسن من تسميته « ربيع ابن مرارة » ، وهو مقلوب ، وذكر في هذا المرسل أن سبب تخلفه أنه كان له حائط حين زعم فقال في نفسه : قد

غزوت قبلها ، فلما أقت عامي هذا . فلما تذكر ذنبه قال : اللهم إني أشهدك أني قد تصدقت به في سبيلك . وفيه أن الآخر يعني هلالا كان له أهل تفرقوا ثم اجتمعوا فقال : لو أقت هذا العام عندهم ، فلما تذكر قال : اللهم لك علي أن لا أرجع إلى أهل ولا مال . **قوله** ( وهلال بن أمية الواقفي ) بقاف ثم فاء نسبة إلى بني واقف بن امرئ القيس بن مالك بن الأوس . **قوله** ( فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدر ) هكذا وقع هنا . وظاهره أنه من كلام كعب ابن مالك ، وهو مقتضى صنيع البخاري ، وقد قررت ذلك واضحا في غزوة بدر . ومن جزم بأنهما شهدا بدر أبو بكر الأثرم ، وتلقبه ابن الجوزي ونسبه إلى الغلط فلم يصب ، واستدل بعض المتأخرين لكونهما لم يشهدا بدر بما وقع في قصة حاطب ، وأن النبي ﷺ لم يهجره ولا عاقبه مع كونه جس عليه ، بل قال لعمر لما هم يقتله : وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم . قال : وأين ذنب التخلف عن ذنب الجس ؟ قلت : وليس ما استدلل به بواضح ، لأنه يقتضي أن البدرى عذبه إذا جنى جناية ولو كبرت لا يعاقب عليها ، وليس كذلك ، فهذا عمر مع كونه المخاطب بقصة حاطب فقد جلد قدامة بن مظعون الحد لما شرب الخمر وهو بدرى كما تقدم ، وإنما لم يعاقب النبي ﷺ حاطبا ولا يهجره لأنه قبل عذره في أنه إنما كاتب قريشا خشية على أهله وولده ، وأراد أن يتخذ له عذرا فندمه يدا فمذره بذلك ، بخلاف تخلف كعب وصاحبيه فانهم لم يكن لهم عذر أصلا . والله أعلم . **قوله** ( لي فيهما أسوة ) بكسر الهمزة ويجوز ضمها ، قال ابن التين : التأسى بالنظر ينفع في الدنيا بخلاف الآخرة ، فقد قال تعالى ( وإن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ) الآية . **قوله** ( فضيت حين ذكر وهما لي ) في رواية معمر . فقلت والله لا أرجع إليه في هذا أبدا . **قوله** ( ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة ) بالرفع وهو في موضع نصب على الاختصاص أي متخصصين بذلك دون بقية الناس . **قوله** ( حتى تنكرت في نفس الأرض فإني أعرف ) وفي رواية معمر : وتنكرت لنا الشيطان حتى ما هي بالشيطان التي نعرف ، وتنكر لنا الناس حتى ما هم الذين نعرف ، وهذا يحذف الحزين والمجهوم في كل شيء حتى قد يحذف في نفسه ، وزاد المصنف في التفسير من طريق إسحق بن راشد عن الزهري : وما من شيء أهم إلى من أن أموت فلا يصلي على رسول الله ﷺ ، أو يموت فأكون من الناس بتلك المنزلة فلا يكلمني أحد منهم ولا يصلي على ، وعند ابن عائد : حتى وجلا أشد الرجل وصاروا مثل الرهبان . **قوله** ( هل حرك شفتيه برد السلام على ) لم يحزم كعب بتحريك شفتيه عليه السلام ، ولعل ذلك بسبب أنه لم يكن يديم النظر إليه من الخجل . **قوله** ( فأسارقه ) بالسين المهملة واللفاف أي أنظر إليه في خفية . **قوله** ( من جفوة الناس ) بفتح الجيم وسكون الفاء أي إعراضهم ، وفي رواية ابن أبي شبة : وطفقنا نتمشى في الناس ، لا يكلمنا أحد ولا يرد علينا سلاما . **قوله** ( حتى تسورت ) أي علوت سور الدار . **قوله** ( جدار حائط أبي قتادة وهو ابن عمي وأحب الناس إلى ) ذكر أنه ابن عمه لكونهما معا من بني سلية ، وليس هو ابن عمه أخى أبيه الأقرب . وقوله ( أنشدك ) بضم المعجمة وفتح أوله أي أسألك ، وقوله ( الله ورسوله أعلم ) ليس هو تكليما لكعب لأنه لم ينو به ذلك كما سيأتي تقريره . **قوله** ( وتوايت حتى تسورت الحائط ) وفي رواية معمر : فلم أملك نفسي أن بكيت ، ثم اقتحمت الحائط خارجا . **قوله** ( إذا نبطى ) بفتح النون والموحدة . **قوله** ( من أنباط أهل الشام ) نسبة إلى استنباط الماء واستخراجه ، وهؤلاء كانوا في ذلك الوقت أهل الفلاحة وهذا النبى الشامى كان نصرانيا كما وقع في رواية معمر : إذا نصراني جاء بطعام له يبيعه ، ولم أقف على اسم هذا النصراني ، ويقال إن النبى ينسبون إلى

نبط بن هانئ بن أميم بن لاوذ بن سام بن نوح . **قوله** ( من ملك غسان ) بفتح المعجمة وسين مهملة ثقيلة هو جيلة ابن الأيهم ، جزم بذلك ابن عائد . وعند الواقدي الحارث بن أبي شمر ، ويقال جيلة بن الأيهم . وفي رواية ابن مردويه : فكتب إلى كتابا في سرقة من حرير . **قوله** ( ولم يحملك الله بدار هوان ولا مضينة ) يسكون المعجمة ويجوز كسرهما ، أى حيث يضيع حقلك . وعند ابن عائد : فإن لك متحولا ، بالمهملة وفتح الواو ، أى مكانا تتحول إليه . **قوله** ( فالحق بنا نواسك ) بضم النون وكسر المهملة من المواصلة ، وزاد في رواية ابن أبي شيبة : في أموالنا . فقلت : إنا لله ، قد طمع في أهل الكفر ، ونحوه لابن مردويه . **قوله** ( فتيمنت ) أى قصدت ، والثور ما يخبز فيه ، وقوله فسجرت به سين مهملة وجيم أى أوقدته ، وأنت الكتاب على معنى الصحيفة . وفي رواية ابن مردويه : فعمدت بها إلى تنويره فسجرت بها . ودل صنيع كعب هذا على قوة إيمانه ومحبة الله ورسوله ، وإلا فن صار في مثل حاله من الهجر والإعراض قد يضمف عن احتمال ذلك وتحمله الرغبة في الجاه والمال على هجران من هجره ولا سيما مع أمنه من الملك الذي استدعاه إليه أنه لا يسكره على فراق دينه ، لكن لما احتمل عنده أنه لا يأمن من الاقتتان حسم المادة وأحرق الكتاب ومنع الجواب ، هذا مع كونه من الشعراء الذين طبعت نفوسهم على الرغبة ، ولا سيما بعد الاستدعاء . والحل على الوصول إلى المقصود من الجاه والمال ، ولا سيما والذي استدعاه قريبه ونسيبه ، ومع ذلك فغلب عليه دينه وقوى عنده يقينه ، ورجح ما هو فيه من النكد والتعذيب على ما دعى إليه من الراحة والنعيم ، حبا في الله ورسوله ، كما قال **عليه السلام** : « وأن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما » . وعند ابن عائد أنه شكاه إلى رسول الله **ﷺ** وقال : ما زال إعراضك عنى حتى رغب في أهل الشرك . **قوله** ( إذا رسول رسول الله **ﷺ** ) لم أقف على اسمه ، ثم وجدت في رواية الواقدي أنه خزيم بن ثابت ، قال : وهو الرسول إلى هلال ومرادة بذلك . **قوله** ( أن تمزل امرأتك ) هى عميرة بنت جبير بن صخر بن أمية الأنصارية أم أولاده الثلاثة عبد الله وعبيد الله وعبيد ، ويقال اسم امرأته أتي كانت يومئذ عنده خيرة بالمهجمة المفتوحة ثم التحتانية . **قوله** ( الحق بأهلك فتكونى عندهم حتى يقضى الله ) زاد النسائي من طريق مفضل بن عبيد الله عن الزهري : فلهجت بهم . **قوله** ( لجأت امرأة هلال ) هى خولة بنت عاصم . **قوله** ( فقال لى بمض أهلى ) لم أقف على اسمه . وبشكل مع نهى النبي **ﷺ** عن كلام الثلاثة ، ويحجب بأنه أهله بعض ولده أو من النساء ، ولم يقع النهى عن كلام الثلاثة للنساء اللاتي في بيوتهم ، أو الذى كله بذلك كان منافقا ، أو كان ممن يخدعه ولم يدخل في النهى . **قوله** ( فأوفى ) بالفاء مقصور أى أشرف وأطلع . **قوله** ( على جبل سلع ) بفتح المهملة وسكون اللام ، وفي رواية معمر : من ذروة سلع ، أى أعلاه ، وزاد ابن مردويه ، وكانت ابنتيت خيمة في ظهر سلع فكنت أكون فيها ، ونحوه لابن عائد وزاد : أكون فيها نهارا . **قوله** ( يا كعب بن مالك أبشر ) في رواية عمر بن كثير عن كعب عند أحد : إذ سمعت رجلا على الثانية يقول : كعبا كعبا ، حتى دنا منى فقال : بشروا كعبا . **قوله** ( غررت ساجدا وقد عرفت أنه جاء فرج ) وعند ابن عائد : غر ساجدا يبكي فرحا بالتوبة . **قوله** ( وآذن ) بالمد وفتح المعجمة أى أعلم ، وللكشميني بغير مد وبالكسر ، ووقع في رواية إسحق بن راشد وفي رواية معمر : فانزل الله توبتنا على نبيه حين بقى الثلث الأخير من الليل ، ورسول الله **ﷺ** عند أم سلمة ، وكانت أم سلمة محسنة في شأن معتنية بأمرى فقال : يا أم سلمة تيب على كعب ، قالت : أفلا أرسل إليه فأبشره ؟ قال : إذا يحطسكم الناس فيمنعكم النوم سائر

الليلة . حتى إذا صلى الفجر آذن بتوبة الله علينا ، . **قوله** ( وركض إلى رجل فرسا ) لم أقف على اسمه ، ويحتمل أن يكون هو حمزة بن عمرو الأسلمي . **قوله** ( وسعى ساع من أسلم ) هو حمزة بن عمرو ، ورواه الواقدي ، وعند ابن عائد أن الذين سميا أبو بكر وعمر ، لكنهم صدره بقوله « زعموا » ، وعند الواقدي « وكان الذي أوفى على سلع أبا بكر الصديق فصاح : قد تاب الله على كعب . والذي خرج على فرسه الزبير بن العوام . قال : وكان الذي بشرني فزعمت له ثوبى حمزة بن عمرو الأسلمي . قال : وكان الذي بشر هلال بن أمية بتوبته سعيد بن زيد ، قال : وخرجت إلى بني واقف فبشرته فسجد . قال سعيد : فما ظننته يرفع رأسه حتى تخرج نفسه ، يعني لما كان فيه من الجهد فقد قيل إنه امتنع من الطعام حتى كان يواصل الأيام صائما ولا يفتر من البكاء ، وكان الذي بشر مرارة بتوبته سلسكان ابن سلامة أو سلة بن سلامة بن وقش . **قوله** ( والله ما أملك غيرهما يومئذ ) يريد من جنس الثياب ، وإلا فقد تقدم أنه كان عنده راحلتان ، وسيأتي أنه استأذن أن يخرج من ماله صدقة . ثم وجدت في رواية ابن أبي شيبة التصريح بذلك ففيها « والله ما أملك يومئذ ثوبين غيرهما ، وزاد ابن عائد من وجه آخر عن الزهري « فلبسهما ، **قوله** ( واستمرت ثوبين ) في رواية الواقدي « من أبي قتادة . **قوله** ( وانطلقت إلى رسول الله ﷺ ) في رواية مسلم « فانطلقت أنا مع رسول الله ﷺ . **قوله** ( فوجا فوجا ) أي جماعة جماعة . **قوله** ( إيهنك بكسر النون ) وزعم ابن التين أنه بفتحها ، بل قال السفاقي إنه أصوب لأنه من الهناء ، وفيه نظر . **قوله** ( ولا أنساها لطبعة ) قالوا سبب ذلك أن النبي ﷺ كان أخى بينه وبين طلحة لما آخى بين المهاجرين والأنصار ، والذي ذكره أهل المغازي أنه كان أخا الزبير لكن كان الزبير أخا طلحة في أخوة المهاجرين فهو أخو أخيه . **قوله** ( أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك ) استشكل هذا الإطلاق بيوم إسلامه فإنه مر عليه بعد أن ولدته أمه وهو غير أيامه ، فقيل هو مستثنى تقديرا وإن لم ينطق به لعدم خفائه ، والاحسن في الجواب أن يوم توبته مكلل ليوم إسلامه ، فيوم إسلامه بداية سعاده ويوم توبته مكلل لما فهو خير جميع أيامه . وإن كان يوم إسلامه خيرا فيوم توبته المضاف إلى إسلامه خير من يوم إسلامه المجرد عنها . والله أعلم . **قوله** ( قال : لا ، بل من عند الله ) زاد في رواية ابن أبي شيبة « وانكم صدقتم الله فصدقكم . **قوله** ( حتى كأنه قطعة قر ) في رواية إسحق بن راشد في التفسير « حتى كأنه قطعة من القمر ، ويسأل عن السر في التقييد بالقطعة مع كثرة ما ورد في كلام البلغاء من تشبيه الوجه بالقمر بغير تقييد ، وقد تقدم في صفة النبي ﷺ تشبيههم له بالشمس عالمة وغير ذلك ، وكان كعب بن مالك قاتل هذا من شعراء الصحابة وحاله في ذلك مشهورة ، فلا بد في التقييد بذلك من حكمة . وما قيل في ذلك من الاحتراز من السواد الذي في القمر ليس بقوى ، لأن المراد تشبيهه بما في القمر من الضياء والاستنارة ، وهو في تمامه لا يكون فيها أقل مما في القطعة المجردة . وقد ذكرت في صفة النبي ﷺ بذلك توجيهات : ومنها أنه للإشارة إلى موضع الاستنارة وهو الجبين وفيه يظهر السرور كما قالت عائشة مسرورا تبرق أسارير وجهه ، فكأن التشبيه وقع على بعض الوجه فتناسب أن يشبه ببعض القمر . **قوله** ( وكنا نعرف ذلك منه ) في رواية الكشميني « فيه » ، وفيه ما كان النبي ﷺ عليه من كمال الشفقة على أمته والرافة بهم والفرح بما يسرهم . وعند ابن مردويه من وجه آخر عن كعب بن مالك « لما نزلت توبتي أتيت النبي ﷺ فقبلت يده وركبته . **قوله** ( أن من توبتي أن أنخلع من مالي ) أي أخرج من جميع مالي . **قوله** ( صدقة ) هو مصدر في موضع الحال أي متصدقا ، أو ضمن أنخلع معنى أتصدق وهو مصدر أيضا . وقوله « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك »

في رواية أبي داود عن كعب أنه قال : ان من توبى أن أخرج من مالى كله الى الله ورسوله صدقة . قال : لا ، قلت نصفه . قال : لا ، قلت : فثلثه . قال : نعم ، ولابن مردويه من طريق ابن عيينة عن الزهري : فقال النبي ﷺ : يجرى عنك من ذلك الثلث ، ونحوه لاحد في قصة أبي لبابة حين قال : ان من توبى أن أنخلع من مالى كله صدقة لله ورسوله ، فقال النبي ﷺ : يجرى عنك الثلث . . . ( قوله ) ( فوالله ما أعلم أحدا من المسلمين أعظم مني ) عليه . وقوله : في صدق الحديث ، إذ ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ أحسن مما أبلاني ، وكذلك قوله بعد ذلك : فوالله ما أنعم الله على من نعمة قط بعد أن هداني إلى الاسلام أعظم من صدق رسول الله ﷺ ، في قوله : أحسن وأعظم ، شاهد على أن هذا السياق يورد ويراد به نفي الإفضلية لا المساواة ، لأن كعبا شاركة في ذلك رفيقان ، وقد نفي أن يكون أحد حصل له أحسن مما حصل له ، وهو كذلك لكنه لم ينف المساواة . ( قوله ) ( أن لا أكون كذبه ) لا زائدة كما نبه عليه عباس . ( قوله ) ( وكنا نخلفنا ) بضم أوله وكسر اللام وفي رواية مسلم وغيره : خلفنا ، بضم المعجمة من غير شيء قبلها . ( قوله ) ( وأرجأ ) مبهوما أي أخر وزنا ومعنى ، وحاصله أن كعبا قسر قوله تعالى ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا أي أخرؤا حتى تاب الله عليهم ، لا أن المراد أنهم خلفوا عن الغزو ، وفي تفسير عبد الرزاق عن معمر عن سمع عكرمة في قوله تعالى ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا ) قال : خلفوا عن التوبة ، ولابن جرير من طريق قتادة نحوه ، قال ابن جرير : فعنى الكلام لقد تاب الله على الذين أخرت توبتهم . وفي قصة كعب من الفوائد غير ما تقدم جواز طلب أموال الكفار من ذوى الحرب ، وجواز الغزو في الشهر الحرام ، والتصریح بجبهة الغزو إذا لم تقتض المصلحة ستره ، وأن الإمام إذا استنفر الجيش عموما لزمهم الذمير والحق اليوم بكل فرد فرد أن لو تخلف . وقال السهيلي إنما اشتد الغضب على من تخلف وإن كان الجهاد فرض كفاية لكنه في حق الانصار خاصة فرض عين لأنهم بايعوا على ذلك ، وصدقات ذلك قولهم وهم يحضرون الخندق :

نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

فكان تخلفهم عن هذه الغزوة كبيرة لأنها كانتك لبيعتهم ، كذا قال ابن بطال . قال السهيلي : ولا أعرف له وجها غير الذي قال . قلت : وقد ذكرت وجها غير الذي ذكره وأعله أقعد ، ويؤيده قوله تعالى ( ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ﷺ الآية . وعند الشافعية وجه أن الجهاد كان فرض عين في زمن النبي ﷺ ، فعلى هذا فيتوجه العتاب على من تخلف مطلقا . وفيها أن العاجز عن الخروج بنفسه أو بماله لا لوم عليه ، واستخلاف من يقوم مقام الإمام على أهله والضعفة ، وفيها ترك قتل المنافقين ، ويستنبط منه ترك قتل الزنديق إذا أظهر التوبة . وأجاب من أجازه بأن الترك كان في زمن النبي ﷺ لمصلحة التأليف على الاسلام . وفيها عظم أمر المعصية ، وقد نبه الحسن البصري على ذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم عنه قال : يا سبحان الله ما أكل هؤلاء الثلاثة مالا حراما ولا سفكوا دما حراما ولا أفدوا في الأرض ، أصابهم ما سمعتم وضائق عليهم الأرض بما رحبت ، فكيف بمن يواقع الفواحش والكبائر ؟ وفيها أن القوى في الدين يؤخذ بأشد مما يؤخذ الضعيف في الدين ، وجواز إخبار المرء عن قصيره ونفريطه وعن سبب ذلك وما آل إليه أمره تحذيرا ونصيحة غيره ، وجواز مدح المرء بما فيه من الخير إذا أمن الفتنة ، وتسلية نفسه بما لم يحصل له بما وقع لنظيره ، وفضل أهل بدر والمقبة ، والحلف للتأكيد من غير استخلاف ، والتورية عن المقصد ، ورد الغيبة ، وجواز ترك وطء الزوجة مدة .

وفيه أن المرء إذا لاحظ له فرصة في الطاعة لحقه أن يبادر إليها ولا يسوف بها لئلا يحرمها كما قال تعالى ﴿ استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحییکم ، واعلموا أن الله یحول بین المرء وقایه ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ﴾ ونسأل الله تعالى أن یلهینا المبادرة إلى طاعته ، وأن لا یسلبنا ما خولنا من نعمته . وفيها جواز تمنی ما فات من الخیر ؛ وأن الإمام لا یهمل من تخلف عنه فی بعض الأمور بل یذكره لیراجع التوبة . وجواز الطعن فی الرجل بما یغلب علی اجتهاد الطاعن عن حمة لله ورسوله . وفيها جواز الرد علی الطاعن إذا غلب علی ظن الراد وهم الطاعن أو غلطه . وفيها أن المستحب للقدام أن یكون علی وضوء ، وأن یدبأ بالمسجد قبل بیته فیصلی ثم یجلس لمن یسلم علیه ، ومشروعية السلام علی القدام وتلقیه ، والحکم بالظاهر ، وقبول المعاذیر واستحباب بكاء العاصی أسفا علی ما فات من الخیر . وفيها إجراء الأحكام علی الظاهر ووكول السرائر إلى الله تعالى وفيها ترك السلام علی من أذنب ، وجواز هجره أكثر من ثلاث . وأما التهی عن الهجر فوق الثلاث فمحمول علی من لم یكن هجرانه شرعیاً ، وأن التنبس قد یكون عن غضب كما یكون عن تعجب ولا یختص بالسرور . وممانبة الكثیر أصحابه ومن یعز علیه ذنن غیره . وفيها فائدة الصدق وشؤم عاقبة الكذب . وفيها العمل بمفهوم القب إذا حفته فریة ، لقوله ﷺ لما حدثه كعب د أما هذا فقد صدق ، فانه یشعر بأن من سواه كذب ، لكن لیس علی عمومہ فی حق كل أحد سواء ، لان مرارة وهلا لا یضاد صدقا ، فیختص الكذب بمن حلف واعتذر ، لا بمن اعترف ، ولهذا عاقب من صدق بالتأديب الذی ظهرت فائدته عن قرب ، وآخر من كذب للعقاب الطویل ، وفی الحديث الصحيح د اذا أراد الله بعبده خیرا عجل له عقوبته فی الدنیا ، واذا أراد به شرا أمسك عنه عقوبته فیرد القيامة بذنوبه ، قیل وإنما غلط فی حق هؤلاء الثلاثة لأنهم تركوا الواجب علیهم من غیر عذر ، یدل علیه قوله تعالى ﴿ ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن یتغلغوا عن رسول الله ﴾ وقول الانصار :

نحن الذین بايعوا عمدا علی الجهاد ما بقینا أبدا

وفيها تبرید حر المصيبة بالناسی بالنظیر ، وفيها عظم مقدار الصدق فی القول والفعل ، وتملیق سعادة الدنیا والآخرة والنجاة من شرهما به ، وأن من عوقب بالهجر یعذر فی التغلف عن صلاة الجماعة لأن مرارة وهلا لا یخرجها من بیوتها تلك المدة . وفيها سقوط رد السلام علی المهجور عن سلم علیه إذ لو كان واجبا لم یقل كعب : هل حرك شفתיه برد السلام . وفيها جواز دخول المرء دار جاره وصدیقه بغیر إذنه ومن غیر الباب إذا علم رضاه . وفيها أن قول المرء د الله ورسوله أعلم ، لیس بخطاب ولا كلام ولا یبحث به من حلف أن لا یسکلم الآخر إذا لم ینوبه مکالمته وإنما قال أبو قتادة ذلك لما ألح علیه كعب ، وإلا فقد تقدم أن رسول ملك غسان لما سأل عن كعب جعل الناس یشیرون له إلى كعب ولا یتكلمون بقولهم مثلاً هذا كعب مبالغة فی هجره والإعراض عنه ، وفيها أن مسارقة النظر فی الصلاة لا تقدر فی صحتها ، وإیثار طاعة الرسول علی مودة القرب ، وخدمة المرأة زوجها ، والاحتیاط لمجانبة ما یغشی الوقوع فیہ ، وجواز تحریق ما فیہ اسم الله للصراحة . وفيها مشروعية سجود الشکر والاستباق إلى البشارة بالخیر وإعطاء البشیر أنفس ما یحضر الذی یأتیه بالبشارة ، وتنهیة من تجددت له نعمة ، والقیام الیه إذا أقبل ، واجتماع الناس عند الإمام فی الأمور المهمة ، وسروره بما یسر أتباعه ، ومشروعية العارية ، ومصالحة القدام والقیام له ، والتزام المداومة علی الخیر الذی یتنفع به ، واستحباب الصدقة عند التوبة ، وأن من نذر الصدقة

بشكل ماله لم يلزمه إخراج جميعه . وسيأتى البحث فيه فى كتاب النذر ان شاء الله تعالى . وقال ابن التين : فيه أن كعب بن مالك من المهاجرين الأولين الذين صلوا الى القبلتين ، كذا قال ، وليس كعب من المهاجرين إنما هو من السابقين من الأنصار

### ٨٠ - باب . نزول النبي ﷺ بالحجر

٤٤١٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجعفي **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا مقرر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « لما مر النبي ﷺ بالحجر قال : لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم أن يصيبكم ما أصابهم ، إلا أن تكونوا باكين . ثم قنع رأسه وأسرع للسير حتى أجاز الوادى »

٤٤٢٠ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ لأصحاب الحجر : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين إلا أن تكونوا باكين أن يصيبكم مثل ما أصابهم »

**قوله** ( باب نزول النبي ﷺ بالحجر ) بكسر المهملة وسكون الجيم ، وهى منازل ثمود . زعم بعضهم أنه مر به ولم ينزل ، ويرده التصريح فى حديث ابن عمر بأنه « لما نزل الحجر أمرهم أن لا يشربوا ، وقد تقدم حديث ابن عمر فى بئر ثمود ، وقد تقدمت مباحثه فى أحاديث الأنبياء . وقوله « أن يصيبكم » بفتح الهمزة مفعول له ، أى كراهة الإصابة . وقوله « أجاز الوادى » أى قطعه . وقوله فى الرواية الثانية « قال النبي ﷺ لأصحاب الحجر لا تدخلوا » قال الكرماني : أى قال لأصحابه الذين معه فى ذلك الموضع ، وأضيف الى الحجر لعبورهم عليه . وقد تكلم فى ذلك وتصف ، وليس كما قال ، بل اللام فى قوله « لأصحاب الحجر » بمعنى عن ، وحذف المفعول لهم ليعم كل سامع ، والتقدير : قال لأمته عن أصحاب الحجر ومثود : لا تدخلوا على هؤلاء المعذنين ، أى ثمود : وهذا واضح لا خفاء به

٨١ - **باب** ٤٤٢١ - **حدثنا** يحيى بن بكير عن الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة قال « ذهب النبي ﷺ لبعض حاجته فقامت أسكب عليه الماء - لأعله إلا قال فى غزوة تبوك - ففسل وجهه وذهب يغسل ذراعيه ، فضاقت عليه كفا الجبة ، فأخرجها من تحت جبهته ففسلها ، ثم مسح على خفيه »

٤٤٢٢ - **حدثنا** خالد بن مخلد **حدثنا** سليمان قال **حدثني** عمرو بن يحيى عن عباس بن سهل بن سعد عن أبي سعيد قال « أقبلنا مع النبي ﷺ من غزوة تبوك ، حتى إذا أشرقنا على المدينة قال : هذم طابئة ، وهذا أحد جبل يحبنا ونحبه »



٤٤٢٣ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ الطَّوْبَلِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ فَدَنَا مِنَ الْمَدِينَةِ فَقَالَ : إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا يَرْتَمِ مَسِيرًا وَلَا قَطْعُ مَرِّ وَلَا دَابًّا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَهْمٌ بِالْمَدِينَةِ ؟ قَالَ : وَهْمٌ بِالْمَدِينَةِ ، حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ »

**قَوْلُهُ** ( باب ) كَذَا فِيهِ بغير ترجمة ، وهو كالفصل لما تقدم ، لأن أحاديثه تتعلق ببقية قصة تبوك . **قَوْلُهُ** ( عن ) الليث عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن سعد بن إبراهيم ( تقدم في الطهارة عن الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم فكان له فيه شينين . **قَوْلُهُ** ( ذهب النبي ﷺ لبعض حاجته ، فمقت أسكب عليه ، لا أعلمه إلا في غزوة تبوك ) كذافيه ، وقد قدمت في المسح على الخفين بيان من رواه بغير تردد ، وذكرت هناك بقية شرحه . ووقع عند مسلم من رواية عباد بن زياد عن عروة بن المغيرة أن المغيرة أخبره أنه غزا مع رسول الله ﷺ تبوك فذكر حديث المسح كما تقدم وزاد المغيرة « فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف يصل بهم ، فأدرك النبي ﷺ الركعة الأخيرة ، فلما سلم عبد الرحمن قام رسول الله ﷺ يتم صلاته . فأفرغ ذلك الناس ، وفي رواية له « قال المغيرة فأردت تأخير عبد الرحمن ، فقال النبي ﷺ : دعه . » **قَوْلُهُ** ( سليمان ) هو ابن هلال ، و ( عمرو بن يحيى ) هو المازني وقد تقدمت مباحث حديث أبي حميد هذا في أواخر الزكاة وفي الجهاد في « باب من غزا بصبي للخدمة » . **قَوْلُهُ** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، وقد تقدمت مباحث الحديث سنداً ومثلاً في الجهاد في « باب من حبسه العذر عن الغزو »

## ٨٢ - باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر

٤٤٢٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ، فَأَسْرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى ، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّفَهُ - لَحْدَبْتُ أَنْ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ - فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَمَزَّ قَوَاكِلَ مَزَّقٍ »

٤٤٢٥ - **حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ** حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ « لَقَدْ نَفَعَنِي اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كُنْتُ أَنْ الْحَقَّ بِأَهْلِ الْجَمَلِ فَأَقَاتَلَ مَعَهُمْ . قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ فَارِسَ قَدْ مَلَكَوْا عَلَيْهِمْ بَنَاتِ كِسْرَى قَالَ : لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَصْرَهُمْ امْرَأَةٌ ، [ الحديث ٤٤٢٥ - طرقة في : ٧٠٩٩ ]

٤٤٢٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ يَقُولُ « أَذْكَرُ أَنِّي خَرَجْتُ مَعَ الْغُلَانِ إِلَى ثَنِيَّةِ الْوَدَاعِ تَلَقَّى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَقَالَ سَفِيَانُ مَرَّةً « مَعَ الصَّبِيَّانِ ،

٤٤٢٧ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ** حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الزُّهْرِيَّ عَنْ السَّائِبِ « أَذْكَرُ أَنِّي خَرَجْتُ مَعَ

لصبيان تلقى النبي ﷺ إلى نبيّة الوداع مقدّمة من غزوة تبوك .

**قوله** ( باب كتاب النبي ﷺ إلى كبرى وقيصر ) أما كسرى فهو ابن برويز بن هرمز بن أنوشروان . وهو كسرى الكبير المشهور ، وقيل إن الذي بعث إليه النبي ﷺ هو أنوشروان ، وفيه نظر لما سيأتى أن النبي ﷺ أخبر أن ذربان ابنه يقتله ، والذي قتله ابنه هو كسرى بن برويز بن هرمز . وكسرى بفتح الكاف وبكسرهما لقب كل من تملك الفرس ، ومعناه بالعربية المظفرى وقد تقدم الكلام في ضبط كانه في علامات النبوة ، وأما قيصر فهو هرقل ، وقد تقدم شأنه في أول الكتاب . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهوية ، ويعقوب بن إبراهيم أى ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم للمصنف في العلم عاليا عن إبراهيم بن سعد . **قوله** ( مع عبد الله بن حذافة ) هذا هو المعتمد ، ووقع في رواية عمر بن شبة أنه خنيس بن حذافة ، وهو غلط فانه مات بأحد فتايمت منه حفصة وبعث الرسل كان بعد الهدنة سنة سبع ، ووقع في ترجمة عبد الله بن عيسى أخى كامل بن هدى من طريقه عن داود ابن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قصة اتخاذ الخاتم وفيه . وبعث كتابا إلى كسرى بن هرمز بعث به مع عمر ابن الخطاب ، كذا قال ، وعبد الله ضعيف فإن ثبت فعله كتب إلى ملك فارس مرتين وذلك في أوائل سنة سبع . **قوله** ( إلى عظيم البحرين ) هو المنذر بن ساوى العبدى . **قوله** ( فدفعه ) الفاء عاطفة على محذوف تقديره فتوجه إليه فأعطاه الكتاب فأعطاه لقاصده عنده فتوجه به فدفعه إلى كبرى ، ويحتمل أن يكون المنذر توجه بنفسه فلا يحتاج إلى القاصد ، ويحتمل أن يكون القاصد لم يباشر إعطاء كسرى بنفسه كما هو الأغلب من حال الملوك فيزداد التقدير . **قوله** ( فلما قرأ ) كذا الأكثر بحذف المفعول ، والكشمة بنى د فلما قرأه ، وفيه مجاز فانه لم يقرأه بنفسه وإنما قرى عليه كما سيأتى . **قوله** ( مزقه ) أى قطعه . **قوله** ( خشبته أن ابن المسيب ) القائل هو الزهرى وهو موصول بالاسناد المذكور ، ووقع في جميع الطرق مرسل ، ويحتمل أن يكون ابن المسيب سمعه من عبد الله بن حذافة صاحب القصة ، فإن ابن سعد ذكر من حديثه أنه قال د فقرأ عليه كتاب رسول الله ﷺ فأخذه فزقه . **قوله** ( فدعا عليه رسول الله ﷺ ) أى على كسرى وجنوده . **قوله** ( أن يمزقوا كل ممزق ) بفتح الزاى أى يتفرقوا ويتقطعوا وفى حديث عبد الله بن حذافة د فلما بلغ ذلك رسول الله ﷺ قال : اللهم مزق ملوكه ، وكتب إلى باذان عامله على اليمن : ابعث من هذلك رجلين إلى هذا الرجل الذى بالحجاز ، فكتب باذان إلى النبي ﷺ فقال : أبلغا صاحبكما أن ربى قتل ربه فى هذه الليلة ، قال وكان ذلك ليلة الثلاثاء اعشر مضين من جمادى الأولى سنة سبع ، وإن الله سلط عليه ابنه شعوبه فقتله . وعن الزهرى قال : بلغنى أن كسرى كتب إلى باذان بلغنى أن رجلا من قريش يزعم أنه نبى ، فسر إليه فان تاب وإلا ابعث برأسه ، فذكر القصة قال : فلما بلغ باذان أسلم هو ومن معه من الفرس . ( تنبيه ) : جزم ابن سعد بأن بعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى كان فى سنة سبع فى زمن الهدنة ، وهو عند الواقدى من حديث الشفاء بنت عبد الله بلفظ د منهرفه من الحديدية ، وصنيع البخارى يقتضى أنه كان فى سنة تسع ، فأنه ذكره بعد غزوة تبوك ، وذكر فى آخر الباب حديث السائب أنه تلقى النبي ﷺ لما رجع من تبوك إشارة إلى ما ذكرت ، وقد ذكر أهل المخازى أنه ﷺ لما كان بتبوك كتب إلى قيصر وغيره ، وهى غير المرة التى كتب إليه مع دحية ، فانها كانت فى زمن الهدنة كما صرح به فى الخبر وذلك سنة سبع . ووقع عند مسلم عن أنس د أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وقيصر ، الحديث وفيه د وإلى كل جبار عنيد ، ودورى الطبرانى من حديث المسور بن مخرمة قال د خرج

رسول الله ﷺ إلى أصحابه فقال : ان الله بمشئ للناس كافة . فأدوا عني ولا تختلفوا على . فبعث عبد الله بن حذافة إلى كسرى ، وسليط بن عمرو إلى هوزة بن علي بالبيعة ، والعلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى بهجر ، وعمرو بن قعاص إلى جيفر وعباد ابني الجلندي بعمان ، ودحية إلى قيصر ، وشجاع بن وهب إلى ابن أبي شمر الفسافي ، وعمرو ابن أمية إلى النجاشي ، فرجموا جميعا قبل وفاة النبي ﷺ ، غير عمرو بن العاص ، وزاد أصحاب السير أنه بعث المهاجر بن أبي أمية بن الحارث بن عبد كلال وجريرا إلى ذى الكلاع ، والسائب إلى مسيلة ، وحاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس . وفي حديث أنس الذي أثمرت إليه عند مسلم أن النجاشي الذي بعث إليه مع هؤلاء غير النجاشي الذي أسلم . **قوله** ( حدثنا عوف ) هو الأعرابي ( الحمصي ) هو البصري والاسناد كله بصريون ، وسماع الحسن من أبي بكره تقدم بيانه في الصليح . **قوله** ( نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أيام الجمل ) فيه تقديم وتأخير ، والتقدير : نفعني الله أيام الجمل بكلمة سمعتها من رسول الله ﷺ أي قبل ذلك ، فأيام يتعلق بنفعي لا بسمعتها فإنه سمعها قبل ذلك قطعا ، والمراد بأصحاب الجمل العسكر الذين كانوا مع عائشة . **قوله** ( بعد ما كادت الحق بأصحاب الجمل ) يعني عائشة رضي الله عنها ومن معها ، وسيأتي بيان هذه القصة في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى ، وعصلها أن عثمان لما قتل وبويع علي بالخلافة خرج طلحة والزبير إلى مكة فوجدوا عائشة وكانت قد حججت ، فاجتمع رأيهم على التوجه إلى البصرة يستنفرون الناس للطلب بدم عثمان ، فبلغ ذلك عليا فخرج إليهم ، فكانت وقعة الجمل ، ونسبت إلى الجمل الذي كانت عائشة قد ركبتة وهي في هودجها تدعو الناس إلى الإصلاح ، والقائل لما بلغ ، هو أبو بكره ، وهو تفسير لقوله « بكلمة » وفيه إطلاق الكلمة على السلام الكثير . **قوله** ( ملكوا عليهم بنت كسرى ) هي بوران بنت شيرويه بن كسرى بن بروز ، وذلك أن شيرويه لما قتل أباه كما تقدم كان أبوه لما عرف أن ابنه قد حمل على قتله احتال على قتل ابنه بعد موته فعمل في بعض خواتمه المختصة به حقا مسموما وكتب عليه : حق الجمل ، من تناول منه كذا جامع كذا . فقرأه شيرويه ، فتناول منه فسكان فيه هلاكه ، فلم يمض بعد أيه سوى ستة أشهر ، فلما مات لم يخلف أحدا لأنه كان قتل لإخوته حرصا على الملك ولم يخلف ذكرا ، وكرهوا خروج الملك عن ذلك البيت فلكوا المرأة واسمها بوران بضم الواو . ذكر ذلك ابن قتيبة في المغازی . وذكر الطبري أيضا أن أختها أرزميدخت ملكت أيضا . قال الخطابي : في الحديث أن المرأة لا تلي الإمامة ولا القضاء ، وفيه أنها لا تزوج نفسها ، ولا تلي العقد على غيرها ، كذا قال ، وهو متعقب والمنع من أن تلي الإمامة والقضاء قول الجمهور ، وأجازة الطبري وهي رواية عن مالك ، وعن أبي حنيفة تلي الحكم فيما يجوز فيه شهادة النساء . ومناسبة هذا الحديث للترجمة من جهة أنه تنمة قصة كسرى الذي مرق كتاب النبي ﷺ ، فسلط الله عليه ابنه فقتله ثم قتل لإخوته حتى أفضى الأمر بهم إلى تأمير المرأة ، فجز ذلك إلى ذهاب ملكهم وهزقوا كما دعا به النبي ﷺ . **قوله** ( وقال سفيان مرة مع الصليان ) هو موصول ، ولكن بين الراوي عنه أنه قال مرة الصليان ومرة الصليان ، وهو بالمعنى . ثم ساقه عن شيخ آخر عن سفيان وزاد في آخره « مقدمه من تبوك » ، فأنكر الداودي هذا وتبعه ابن القيم وقال : ثنية الوداع من جهة مكة لا من جهة تبوك ، بل هي مقابلة كلشرق والمغرب . قال : إلا أن يكون هناك ثنية أخرى في تلك الجهة ، والثنية ما ارتفع في الأرض ، وقيل الطريق في الجبل . قلت : لا يمنع كونها من جهة الحجاز أن يكون خروج المسافرين إلى الشام من جهتها ، وهذا واضح كما في دخول مكة من ثنية والخروج منها من أخرى ، وينتهي

كلهما الى طريق واحدة ، وقد روينا بسند منقطع في د الحلبيات ، قول النسوة لما قدم النبي ﷺ المدينة د طلع البدر علينا من ثنيات الوداع ، فقيل : كان ذلك عند قدومه في الهجرة وقيل عند قدومه من غزوة تبوك . (تلييه) : في ايراد هذا الحديث آخر هذا الباب إشارة الى أن إرسال الكتب الى الملوك كان في سنة غزوة تبوك ، ولكن لا يدفع ذلك قول من قال إنه كاتب الملوك في سنة الهدنة كقيصر ، والجمع بين القولين أنه كاتب قيصر مرتين ، وهذه الثانية قد وقع التصريح بها في مسند أحمد ، وكاتب النجاشي الذي أسلم وصل عليه لما مات ، ثم كاتب النجاشي الذي ولى بعده وكان كافرا ، وقد روى مسلم من حديث أنس قال د كتب النبي ﷺ الى كل جبار يدعوهم الى الله ، وسمى منهم كسرى وقيصر والنجاشي ، قال : وليس بالنجاشي الذي أسلم

### ٨٣ - باب مرض النبي ﷺ ووفاته

وقول الله تعالى [ ٣٠ الزمر ] : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ . ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ ﴾

قوله ( باب مرض النبي ﷺ ووفاته وقول الله تعالى ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ) سيأتي في الكلام على الحديث السادس عشر من هذا الباب وجه مناسبة هذه الآية لهذا الباب ، وقد ذكر في الباب أيضا ما يدل على جنس مرضه كما سيأتي . وأما ابتداءه فكان في بيت ميمونة كما سيأتي . ووقع في د السيرة لأبي معشر ، في بيت زينب بنت جحش وفي د السيرة لسليمان التيمي ، في بيت ربحانة ، والاول المعتمد . وذكر الخطابي أنه ابتداء به يوم الاثنين وقيل يوم السبت ، وقال الحاكم أبو أحمد : يوم الاربعاء . واختلف في مدة مرضه د فالأكثر على أنها ثلاثة عشر يوما ، وقيل بزيادة يوم وقيل بنقصه . والقولان في الروضة ، وصدر بالثاني ، وقيل عشرة أيام وبه جزم د سليمان التيمي في مغازيه ، وأخرجه البيهقي باسناد صحيح . وكانت وفاته يوم الاثنين بلا خلاف من ربيع الاول وكاد يكون اجماعا ، لكن في حديث ابن مسعود عند البزار في حادي عشر رمضان ، ثم عند ابن إسحق والجمهور أنها في الثاني عشر منه ، وعند موسى بن عقبة والليث والخوارزمي وابن زبر : مات لـهلال ربيع الاول ، وعند أبي غنم والسكبي في ثانيه ورجحه السهيلي . وعلى القولين يتناول ما نقله الرافعي أنه عاش بعد حجته ثمانين يوما ، وقيل أحدا وثمانين ، وأما على ما جزم به في د الروضة ، فيكون عاش بعد حجته تسعين يوما أو أحدا وتسعين ، وقد استشكل ذلك السهيلي ومن تبعه أعنى كونه مات يوم الاثنين ثاني عشر شهر ربيع الاول ، وذلك أنهم اتفقوا على أن ذا الحجة كان أوله يوم الخميس . فهما فرضت الشهور الثلاثة توام أو توافق أو بعضها لم يصح ، وهو ظاهر لمن تأمله . وأجاب البارزي ثم ابن كثير باحتمال وقوع الأشهر الثلاثة كوامل ، وكان أهل مكة والمدينة اختلفوا في رؤية هلال ذي الحجة فرآه أهل مكة ليلة الخميس ولم يره أهل المدينة إلا ليلة الجمعة ، حصلت الوقفة برؤية أهل مكة ، ثم رجعوا الى المدينة فأرخوا برؤية أهلها فكان أول ذي الحجة الجمعة وآخره السبت ، وأول المحرم الأحد وآخره الاثنين ، وأول صفر الثلاثاء وآخره الاربعاء ، وأول ربيع الاول الخميس فيكون ثاني عشره الاثنين ، وهذا الجواب بعيد من حيث أنه يلزم توالي أربعة أشهر كوامل ، وقد جزم سليمان التيمي أحد الثقات بأن ابتداء مرض رسول الله ﷺ كان يوم السبت الثاني والعشرين من صفر ومات يوم الاثنين ليلتين خلتا من ربيع الاول ، فعلى هذا كان صفر ناقصا ، ولا يمكن أن يكون أول صفر السبت إلا ان كان ذو الحجة والمحرم ناقصين فيلزم منه نقص ثلاثة أشهر

متواليه ، وأما على قول من قال مات أول يوم من ربيع الأول فيكون اثنان ناقصين وواحد كاملا ، ولهذا روجه السهيلي . وفي د المغازي لأبي معشر ، عن محمد بن قيس قال : اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء لإحدى عشرة مضت من صفر ، وهذا موافق لقول سليمان التيمي المقتضى لأن أول صفر كان السبت ، وأما ما رواه ابن سعد من طريق عمر بن علي بن أبي طالب قال : اشتكى رسول الله ﷺ يوم الأربعاء ليلة بقيت من صفر فاشتكى ثلاث عشرة ليلة ، ومات يوم الاثنين لاثنتي عشرة مضت من ربيع الأول ، فيرد على هذا الإشكال المتقدم ، وكيف يصح أن يكون أول صفر الأحد فيكون تاسع عشرينه الأربعاء ؟ والغرض أن ذا الحجة أوله الخميس ، فلو فرض هو والمحرم كاملين لكان أول صفر الاثنين ، فكيف يتأخر إلى يوم الأربعاء ، فالمتعمد ما قال أبو مخنف ، وكأن سبب غلط غيره أنهم قالوا مات في ثاني شهر ربيع الأول فتغيرت فصارت ثاني عشر ، واستمر الزم بذلك يتبع بعضهم بعضا من غير تأمل ، والله أعلم . وقد أجاب القاضي بدر الدين بن جماعة بحجج آخر فقال : يحمل قول الجمهور لاثنتي عشرة ليلة خلت أي بأيامها فيكون موته في اليوم الثالث عشر ، ويفرض الجمهور كوامل فيصح قول الجمهور ويحكر عليه ما يحكر هل الذي قبله مع زيادة مخالفه اصطلاح أهل اللسان في قولهم لاثنتي عشرة فانهم لا يفهمون منها إلا معنى الليالي ، ويكون ما أرخ بذلك واقعا في اليوم الثاني عشر . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة وعشرين حديثا :

٤٤٢٩ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن أم الفضل بنت الحارث قالت سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالمرسلات عرقا ، ثم ما صلى لنا بعدها حتى قبضه الله »

الحديث الأول ، **قوله** ( عن أم الفضل ) هي والدة ابن عباس ، وقد تقدم شرح حديثها في القراءة في الصلاة ٤٤٣٠ - **حديث** محمد بن عمرو حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذني ابن عباس ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أبناء مثل ، فقال : إنه من حيث تعلم ، فسأل عمر ابن عباس عن هذه الآية ( إذا جاء نصر الله والفتح ) فقال : أجل رسول الله ﷺ أعلمه إياه ، فقال : ما أعلم منها إلا ما تعلم »

الحديث الثاني ، **قوله** ( عن ابن عباس قال : كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذني ابن عباس ) هو من إقامة الظاهر مقام المضمر ، وقد أخرجه الترمذي من طريق شعبة المذكورة بلفظ « كان عمر يسألني مع أصحاب رسول الله ﷺ » ، وتقدم شرح حديث الباب في غزوة الفتح من طريق آخر عن أبي بشر أم سياتا وأكثر فوائد ، وأطلقنا بشرحه على تفسير سورة النصر ، وتقدم في حجة الوداع حديث ابن عمر « نزلت سورة » ( إذا جاء نصر الله ) في أيام التشريق في حجة الوداع ، وعند الطبراني عن ابن عباس من وجه آخر أنها « لما نزلت أخذ رسول الله ﷺ أشد ما كان اجتهدا في أمر الآخرة ، ولطبراني من حديث جابر « لما نزلت هذه السورة قال النبي ﷺ

لجبريل نصبت إلى نفسي . فقال له جبريل : والآخرة خير لك من الأولى ،

٤٤٢٨ - وقال يونس عن الزهري قال عروة قالت عائشة رضي الله عنها « كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ، ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخير ، فهذا أوان وجدت انقطاع أبهري من ذلك للشم »

الحديث الثالث ، ( وقال يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، وهذا قد وصله البزار والحاكم والإسماعيل من طريق عنبة بن خالد عن يونس بهذا الإسناد . وقال البزار : تفرد به عنبة عن يونس ، أي بوصله ، وإلا فقد رواه موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري لكنه أرسله ، وله شاهدان مرسلان أيضا أخرجهما إبراهيم الحربي في « غرائب الحديث » له أحدهما من طريق يزيد بن رومان والآخر من رواية أبي جعفر الباقر ، وللحاكم موصول من حديث أم مبشر قالت « قلت يا رسول الله ما تهم بنفسك ؟ فاني لا أتهم بآني إلا الطعام الذي أكل بخير ، وكان أبها بشر بن البراء بن معرور مات ، فقال : وأنا لا أتهم غيرها . وهذا أوان انقطاع أبهري ، وروى ابن سعد عن شيخه الواقدي بأسانيد متعددة في قصة الشاة التي سميت له بخير ، فقال في آخر ذلك « وعاش بعد ذلك ثلاث سنين حتى كان وجهه الذي قبض فيه . وجعل يقول : ما زلت أجد ألم الأكلة التي أكلتها بخير عدا حتى كان هذا أوان انقطاع أبهري » عرق في الظهر وتوفي شهيدا انتهى وقوله « عرق في الظهر » من كلام الراوي ، وكذا قوله « وتوفي شهيدا » وقوله « ما أزال أجد ألم الطعام » أي أحس الألم في جوف بسبب الطعام ، وقال الداودي : المراد أنه نقص من لذة ذوقه . وتعقبه ابن التين . وقوله « أوان » بالفتح على الظرفية ، قال أهل اللغة : الأبر عرق مستطبن بالظهر متصل بالقلب إذا انقطع مات صاحبه . وقال الخطابي : يقال إن القلب متصل به . وقد تقدم شرح حال الشاة التي سميت بخير في عروة خير مفصلا

٤٤٣٩ - حدثني حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها أخبرته « أن رسول الله ﷺ كان إذا اشتكى أنفث على نفسه بالمعوذات ، ومسح عنه يده . فلما اشتكى وجهه الذي توفى فيه طَفَفَتْ أَنْفَثُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ لَمَّا كَانَ يَنْفَثُ وَأَمْسَحَ بِيَدِهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ » [ الحديث ٤٤٣٩ - أطرافه في : ٥٠١٦ ، ٥٧٣٥ ، ٥٧٥١ ]

الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله ( اشتكى ) أي مرض ، و ( نفث ) أي نفل بغير ريق أو مع ريق خفيف قوله ( بالمعوذات ) أي يقرأها ما يحما لجسده عند قراءتها ، ووقع في رواية مالك عن ابن شهاب في فضائل القرآن بلفظ فقرأ على نفسه المعوذات ، وسيأتي في الطب قول معمر بعد هذا الحديث : قلت للزهري : كيف ينفث ؟ قال : ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه . وسيأتي في الدعوات من طريق عقيل عن الزهري أنه ﷺ كان يفعل ذلك إذا أخذ مضجعه . هذه رواية الليث عن عقيل ، وفي رواية المفضل بن فضالة عن عقيل في فضائل القرآن « كان إذا أوى إلى فراشه جمع كفيه ثم نفث فيهما ثم يقرأ قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ، والمراد بالمعوذات سورة قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ، وجمع إما باعتبار أن أقل الجمع اثنان أو باعتبار أن المراد الكلمات التي يقع المعوذ بها من السورتين ، ويحتمل أن المراد بالمعوذات هاتان السورتان مع سورة

الاخلاص وأطلق ذلك تاليا . وهذا هو المعتمد . **قوله** ( ومسح عنه يده ) في رواية معمر د وأمسح بيد نفسه ببركتها ، وفي رواية مالك د وأمسح بيده رجاء ببركتها ، ولمسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة د فلما مرض مرضه الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسح بيد نفسه لأنها كانت أعظم بركة من يدي ، وسيأتي في آخر هذا الباب من طريق ابن أبي مليكة د فذهبت أعوده ، فرفع رأسه إلى السماء وقال : في الرفيق الأعلى ، ولطاب رائي من حديث أبي موسى د فأفاني وهي تمسح صدره وتدعو بالشفاء ، فقال : لا ، ولكن أسأل الله الرفيق الأعلى ، وسأذكر الكلام على الرفيق الأعلى في الحديث السابع

٤٤٣١ - **حديث** فضيلة حدثنا سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول عن سعيد بن جبيرة قال « قال ابن عباس : يوم الخميس وما يوم الخميس . اشتد رسول الله ﷺ وجعه فقال : أثتوني أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا . فتنازعوا ، ولا ينبغي عند نبي نزاع ، فقالوا ما شأنه ؟ أهجر ، استقميموه . فذهبوا برؤوسهم عليه . فقال : دعوني ، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه . وأوصاهم بثلاث قال : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ، وسكت عن الثالثة أو قال قسيتها »

٤٤٣٢ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال ، فقال النبي ﷺ : هلوا أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده . فقال بعضهم : إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتاب الله . فأختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : قرأوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده ، ومنهم من يقول غير ذلك . فلما اختلفوا القوا والاختلاف قال رسول الله ﷺ : قوموا . قال عبيد الله : فكان يقول ابن عباس : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب لا اختلافهم ولنظهم »

الحديث الخامس ، **قوله** ( يوم الخميس ) هو خبر لمبتدأ محذوف أو عكسه ، وقوله د وما يوم الخميس ، يستعمل عند إرادة تخفيف الأمر في الشدة والتعجب منه ، زاد في أواخر الجهاد من هذا الوجه د ثم بكى حتى خضب دمه الحصى ، ولمسلم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبيرة د ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيتها على خديه كأنها نظام القزاق ، وبها ابن عباس يحتمل لكونه تذكر وفاة رسول الله ﷺ فتجدله الحزن عليه ، ويحتمل أن يكون انضاف إلى ذلك ما فات في معتقده من الخير الذي كان يحصل لو كتب ذلك الكتاب ، ولهذا أطلق في الرواية الثانية أن ذلك رزية ، ثم بالغ فيها فقال : كل الرزية . وقد تقدم في كتاب العلم الجواب عن امتنع من ذلك كعمر رضي الله عنه . **قوله** ( اشتد رسول الله ﷺ وجعه ) زاد في الجهاد يوم الخميس ، وهذا يؤيد أن ابتداء مرضه كان قبل ذلك ، ووقع في الرواية الثانية د لما حضر رسول الله ﷺ بضم الحاء المهملة وكسر الصاد المعجمة أي حضره الموت ، وفي إطلاق

ذلك نجوم ، فإنه عاش بعد ذلك إلى يوم الاثنين . **قوله** ( كتابا ) قيل هو تعيين الخليفة بعده ، وسيأتي شيء من ذلك في كتاب الأحكام في « باب الاستخلاف » منه . **قوله** ( أن تضلوا ) في رواية الكشميني « لا تضلوا » ، وتقدم في العلم وكذا في الرواية الثانية وتقدم توجيهه . **قوله** ( ولا ينبغي عند نبى تنازع ) هو من جملة الحديث المرفوع ، ويحتمل أن يكون مدرجا من قول ابن عباس . والصواب الأول ، وقد تقدم في العلم بلفظ « لا ينبغي عندى التنازع » . **قوله** ( فقالوا ما شأنه؟ أجرة ) بهمة لجميع رواة البخارى ، وفي الرواية التى فى الجهاد بلفظ « فقالوا أجرة » بغير همزة ، ووقع للكشميني هناك « فقالوا أجرة » ، أجاز رسول الله ﷺ ، أعاد هجر مرتين . قال عياض : معنى « أجرة الخش » ، يقال هجر الرجل إذا هذى ، وأجر إذا الخش . وتنبه بأنه يستلزم أن يكون بسكون الهاء والزوايات كلها إنما هى بفتحها ، وقد تكلم عياض وغيره على هذا الموضع فأطالوا ، ولخصه القرطبي تلخيصا حسنا ثم خصصه من كلامه ، وحاصله أن قوله هجر الراجح فيه إثبات همزة الاستفهام وبفتحات على أنه فعل ماض ، قال : ولبعضهم أجرة بضم الهاء وسكون الجيم والتنوين على أنه مفعول بفعل مضمر أى قال هجرا ، والهجر بالضم ثم السكون الهذيان والمراد به هنا ما يقع من كلام المريض الذى لا يتنظم ولا يمتد به لعدم فائدته . ووقع ذلك من النبى ﷺ مستحيل لأنه معصوم فى صحته ومرضه أقوله تعالى ( وما ينطق عن الهوى ) وأقوله ﷺ « إني لا أقول فى الغضب والرضا لاحقا » ، وإذا عرف ذلك فأنما قاله من قاله منكرا على من توقف فى أمثال أمره بأحضار الكسوف والدواء فكأنه قال : كيف تتوقف أنظن أنه كغيره يقول الهذيان فى مرضه ؟ أمثال أمره وأحضره ما طلب فانه لا يقول إلا الحق ، قال : هذا أحسن الاجوبة ، قال : ويحتمل أن بعضهم قال ذلك عن شك عرض له ، ولكن يبعده أن لا ينكره الباقون عليه مع كونهم من كبار الصحابة ، ولو أنكروه عليه لنقل ، ويحتمل أن يكون الذى قال ذلك صدر عن دهش وحيرة كما أصاب كثيرا منهم عند موته ، وقال غيره : ويحتمل أن يكون قائل ذلك أراد أنه اشتد وجعه فأطلق اللازم وأراد المألوم ، لأن الهذيان الذى يقع للمريض ينشأ عن شدة وجعه . وقبل قال ذلك لإرادة سكوت الذين لفظوا ورفعوا أصواتهم عنده ، فكأنه قال : إن ذلك يؤذيه وبفضى فى العادة إلى ما ذكر ، ويحتمل أن يكون قوله أجرة فعلا ماضيا من الهجر بفتح الهاء وسكون الجيم والمفعول محذوف أى الحياة ، وذكره بلفظ الماضى مبالغة لما رأى من علامات الموت . قلت : ويظهر لى ترجيح ثالث الاحتمالات التى ذكرها القرطبي ويكون قائل ذلك بهض من قرب دخوله فى الإسلام وكان يعهد أن من اشتد عليه الوجع قد يشتغل به عن تحرير ما يريد أن يقوله لجواز وقوع ذلك ، ولهذا وقع فى الرواية الثانية « فقال بعضهم إنه قد غلبه الوجع » ، ووقع عند الاسماهيلي من طريق محمد بن خلاد عن سفيان فى هذا الحديث « فقالوا ما شأنه هجر » ، استفهموه ، وعن ابن سعد من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة « أن نبى الله للهجر » ، ويؤيده أنه بعد أن قال ذلك استفهموه<sup>(١)</sup> بصيغة الأمر بالاستفهام أى اختبروا أمره بأن استفهموه عن هذا الذى أرادوا وبجشوا معه فى كونه الأولى أولا . وفى قوله فى الرواية الثانية « فاختصموا ففهم من يقول قربوا يكتب لكم » ، ما يشعر بأن بعضهم كان مصمما على الامتثال والرد على من امتنع منهم ، ولما وقع منهم الاختلاف ارتفعت البركة كما جرت العادة بذلك عند وقوع التنازع والتشاجر . وقد مضى فى الصيام أنه ﷺ خرج يخبركم بيلة القدر فرأى رجلين يختصمان فرقت ، قال المازرى : إنما جاز للصحابة الاختلاف فى هذا الكتاب مع صريح أمره لهم بذلك لأن الأوامر قد

(١) فى هامش لجة بولاق : لعل فيه سقطا ، ويكون تمامه « أنه بعد أن قال ذلك » ، قال استفهموه ،



يقادرنها ما ينقلها من الوجوب ، فكأنه ظهرت منه قرينة ذات على أن الأمر ليس على التحتم بل على الاختيار فاختلف  
اجتهادهم ، وصمم عمر على الامتناع لما قام عنده من القرائن بأنه عليه السلام قال ذلك عن غير قصد جازم ، وعزمه عليه السلام كان  
لما بالوحى وإما بالاجتهاد ، وكذلك تركه إن كان بالوحى فبالوحى وإلا فبالاجتهاد أيضا ، وفيه حجة لمن قال بالرجوع  
إلى الاجتهاد فى الشرعيات . وقال النووى : انفق قول العلماء على أن قول عمر د حسبنا كتاب الله ، من قوة فقهه  
ودقيق نظره ، لأنه خشى أن يكتب أموراً ربما عجزوا عنها فاستحقوا العقوبة لكونها منصوصة ، وأراد أن لا ينسد  
باب الاجتهاد على العلماء . وفى تركه عليه السلام الإنكار على عمر إشارة إلى تصويبه رأيه ، وأشار بقوله د حسبنا كتاب  
الله ، إلى قوله تعالى ( ما فرطنا فى الكتاب من شيء ) . ويحتمل أن يكون قصد التخفيف عن رسول الله عليه السلام لما  
رأى ما هو فيه من شدة الكرب ، وقامت عنده قرينة بأن الذى أراد كتابته ليس بما لا يستغنون عنه ، إذ لو كان  
من هذا القبيل لم يتركه عليه السلام لأجل اختلافهم ، ولا يعارض ذلك قول ابن عباس إن الرزية الخ ، لأن عمر كان أفعه  
منه قطعا . وقال الخطابى : لم يتوهم عمر الغلط فيما كان النبي عليه السلام يريد كتابته ، بل امتناعه بحول على أنه لما رأى  
ما هو فيه من الكرب وحضور الموت خشى أن يجد المنافقون سبيلا إلى الطعن فيما يكتبه وإلى حمله على تلك الحالة  
التي جرت العادة فيها بوقوع بعض ما يخالف الاتفاق فكان ذلك سبب توقف عمر ، لأنه تعمد مخالفة قول النبي  
عليه السلام ولا جواز وقوع الغلط عليه حاشا وكلا . وقد تقدم شرح حديث ابن عباس فى أواخر كتاب العلم ، وقوله  
د وقد ذهبوا يردون عنه ، يحتمل أن يكون المراد يردون عليه أى يعيدون عليه مقالاته ويستثبونه فيها ، ويحتمل أن  
يكون المراد يردون عنه القول المذكور على من قاله . قوله ( فقال دعونى : فالذى أنا فيه خير مما تدعوننى إليه )  
قال ابن الجوزى وغيره : يحتمل أن يكون المعنى دعونى فالذى أعابته من كرامة الله التى أهدأها لى بعد فراق الدنيا  
خير مما أنا فيه فى الحياة ، أو أن الذى أنا فيه من المراقبة والتأهب للقاء الله والنسك فى ذلك ونحوه أفضل من  
الذى تسألوننى فيه من المباحة عن المصلحة فى الكتابة أو عدمها . ويحتمل أن يكون المعنى فإن امتناعى من أن  
أكتب لكم خير مما تدعوننى إليه من الكتابة . قلت : ويحتمل عكسه أى الذى أشرت عليكم به من الكتابة خير  
مما تدعوننى إليه من عدمها بل هذا هو الظاهر ، وعلى الذى قبله كان ذلك الأمر اختيارا وامتحانا فمضى الله عمر  
لمرادده وخفى ذلك على غيره . وأما قول ابن بطلان : عمر أفعه من ابن عباس حيث اكتفى بالقرآن ولم يكتب ابن  
عباس به ، وتعقب بأن إطلاق ذلك مع ما تقدم ليس بحيد : فإن قول عمر د حسبنا كتاب الله ، لم يرد أنه يكتب  
به عن بيان السنة ، بل لما قام عنده من القرينة ، وخشى من الذى يترتب على كتابة الكتاب بما تقدمت الإشارة  
إليه ، فرأى أن الاعتماد على القرآن لا يترتب عليه شيء مما خشيته ، وأما ابن عباس فلا يقال فى حقه لم يكتب  
بالقرآن مع كونه حبر القرآن وأعلم الناس بتفسيره وتأويله ، ولكنه أسف على ما فاتته من البيان بالنصيص عليه  
لكونه أولى من الاستنباط والله أعلم . وسيأتى فى كفارة المرض فى هذا الحديث زيادة لابن عباس وشرحها إن  
شاء الله تعالى . قوله ( وأوصاهم بثلاث ) أى فى تلك الحالة ، وهذا يدل على أن الذى أراد أن يكتبه لم يكن أمرا  
متمتاً لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم ، ولعاقب الله من حال بينه وبين تبليغه ، وبلغه لم  
لفظا كما أوصاهم بأخراج المشركين وغير ذلك ، وقد عاش بعد هذه المقالة أياما وحفظوا هذه أشياء لفظا ، فيحتمل  
أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه والله أعلم . وجزيرة العرب تقدم بيانها فى كتاب الجماد . وقوله د أجيروا

الوند ، أى أعطوهم ، والجائزة العطية ، وقيل أصله أن ناسا وقدرا على بعض الملوك وهو قائم على قنطرة فقال أجيزوهم فصاروا يعطون الرجل ويطلقونه فيجوز على القنطرة متوجها فسميت عطية من يقدم على الكبير جائزة ، وتشمعل أيضا فى إعطاء الشاعر على مدحه ونحو ذلك . وقوله بنحو : ما كنت أجيزهم ، أى بقريب منه ، وكانت جائزة الواحد على عبده ﷺ وقية من فضة وهى أربعون درهما . قوله ( وسكت عن الثالثة أو قال فنبهتها ) يحتمل أن يكون القائل ذلك هو سعيد بن جبير ، ثم وجدت عند الاسماعيلى التصريح بأن قائل ذلك هو ابن عيينة . وفى مسند الحميدى ، ومن طريقه أبو نعيم فى المستخرج ، : قال سفيان قال سليمان أى ابن أبى مسلم لا أدرى أذكر سعيد بن جبير الثالثة فنبهتها أو سكت عنها . وهذا هو الأرجح ، قال الداودى : الثالثة الوصية بالقرآن ، وبه جزم ابن التين وقال المذهب : بل هو تجهيز جيش أسامة ، وقواه ابن بطلان بأن الصحابة لما اختلفوا على أبى بكر فى تنفيذ جيش أسامة قال لهم أبو بكر : أن النبى ﷺ عهد بذلك عند موته . وقال عياض : يحتمل أن تكون هى قوله : ولا تتخذوا قبرى وثنا ، فلما ثبت فى الموطأ مقرونة بالامر باخراج اليهود ، ويحتمل أن يكون ماوقع فى حديث أنس أنها قوله : الصلاة وما ملكت أيمانكم . قوله فى الرواية الثانية ( فاختلف أهل البيت ) أى من كان فى البيت من الصحابة ولم يرد أهل بيت النبى ﷺ . قوله فيها ( فقال قوموا ) زاد ابن سعد من وجه آخر : فقال قوموا عنى ،

٤٤٣٣ ، ٤٤٣٤ - حدثنا بسرة بن صفوان بن جميل الضمى حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت « دعا النبى ﷺ فاطمة عليها السلام فى شكواه الذى فبض فيه ، فسارها بشئ فبكت ، ثم دعاها فسارها بشئ فضحكت ، فسألنا عن ذلك فقالت : سارنى النبى ﷺ أنه يقبض فى وجهه الذى توفى فيه فبكت ، ثم سارنى فأخبرنى أنى أول أهل بيتهم فضحكت »

الحديث السادس ، قوله ( حدثنا بسرة ) بفتح التحتانية والمهمله ، ووالد إبراهيم بن سعد هو إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . قوله ( دعا النبى ﷺ فاطمة فى شكواه الذى قبض فيه فسارها بشئ ) وفى أول هذا الحديث من رواية مسروق عن عائشة كما مضت فى علامات النبوة : أقبلت فاطمة تمشى كأن مشيتها مشية النبى ﷺ فقال النبى ﷺ : مرحبا ببنى ، ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله ، ثم سارها ، ولابى داود والترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت ما رأيت أحدا أشبه سمتا وهديا ودلا برسول الله ﷺ بقيامها وقعودها من فاطمة ، وكانت إذا دخلت على النبى ﷺ قام إليها وقبلها وأجلسها فى مجلسه . وكان إذا دخل عليها فعلت ذلك . فلما مرض دخلت عليه فأبكت عليه فقوله ، وانفقت الروايتان على أن الذى سارها به أولا فبكت هو إعلامه إياها بأنه ميت من مرضه ذلك ، واختلفا فيما سارها به ثانيا فضحكت ، فى رواية عروة أنه لإخبار إياها بأنها أول أهل لحوقا به ، وفى رواية مسروق أنه لإخباره إياها بأنها سيدة نساء أهل الجنة ، وجعل كونها أول أهل لحوقا به مضموما إلى الأول وهو الراجح ، فان حديث مسروق يشتمل على زيادات ليست فى حديث عروة وهو من الثقات الضابطين ، فما زاده مسروق قول عائشة : فقلت ما رأيت كاليوم فرحا أقرب من حزن ، فسألنا عن ذلك فقالت : ما كنت لأنفى سر رسول الله ﷺ ، حتى توفى النبى ﷺ فسألنا فقالت : أسر إلى أن جبريل كان يعارضنى

القرآن كل سنة مرة ، وأنه عارضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حضر أجلي ، وإنك أول أهل بيتي لحوقا بي ، وقولها  
 « كان مشيتها ، هو بكسر الميم لأن المراد الهيئة ، وقولها « ما رأيت كالذي فرحا ، تقدم توجيهه في الكسوف ، وأن  
 التقدير ما رأيت كفرح اليوم فرحا أو ما رأيت فرحا كفرح رأيت اليوم ، وقولها « حتى توفي » متعلق بمحذوف  
 تقديره فلم تغفل لي شيئا حتى توفي ، وقد طوى عروة هذا كله فقال في روايته بعد قوله « فضحكك : فسالناها عن  
 ذلك فقالت سارني أنه يقبض في وجهه الذي توفي فيه ، الحديث : وفي رواية عائشة بنت طلحة من الزيادة « أن  
 عائشة لما رأت بكاءها وضحكها قالت إن كنت لأظن أن هذه المرأة أعقل النساء ، فإذا هي من النساء ، ويحتمل تعدد  
 القصة ، ويؤيده الجزم في رواية عروة بأنه ميت من وجهه ذلك ، بخلاف رواية مسروق ففيها أنه ظن ذلك بطريق  
 الاستنباط مما ذكره من معارضة القرآن ، وقد يقال : لا منافاة بين الخبرين إلا بالزيادة ، ولا يمتنع أن يكون إخباره  
 بأنها أول أهله لحوقا به سببا لبكائها أو ضحكها مما باعتبارين ، فذكر كل من الراويين ما لم يذكره الآخر . وقد  
 روى النسائي من طريق أبي سلية عن عائشة في سبب البكاء أنه ميت ، وفي سبب الضحك الأمرين الآخرين . ولابن  
 سعد من رواية أبي سلية عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك أنها سيدة النساء . وفي رواية عائشة بنت طلحة  
 عنها أن سبب البكاء موته ، وسبب الضحك لحاقها به . وعند الطبري من وجه آخر عن عائشة أنه قال لفاطمة : إن  
 جبريل أخبرني أنه ليس امرأة من نساء المسلمين أعظم ذرية منك فلا تكوني أدنى امرأة منهن صبرا . وفي الحديث  
 إخباره عليه السلام بما سبقه فوقه كما قال ، فأنهم انفقوا على أن فاطمة عليها السلام كانت أول من مات من أهل بيت النبي  
صلى الله عليه وآله بعده حتى من أزواجه

٤٤٣٥ - **حدثني محمد بن بشار** حدثنا **غندر** حدثنا **شعبة** عن **سعيد** عن **عروة** عن **عائشة** قالت « كنت  
 أسمع أنه لا يموت نبي حتى يُخَيَّرَ بين الدنيا والآخرة ؛ فسمعتُ النبي صلى الله عليه وآله يقول في مرضه الذي مات فيه  
 - وأخذته بُحَّةٌ - يقول ( مع الذين أنعم الله عليهم ) الآية ، فظننتُ أنه خُيِّرَ »  
 [ الحديث ٤٤٣٥ - أطرافه في : ٤٤٣٦ ، ٤٤٣٧ ، ٤٤٦٣ ، ٤٥٨٦ ، ٦٣٤٨ ، ٦٥٠٩ ]

٤٤٣٦ - **حدثنا مسلم** حدثنا **شعبة** عن **سعيد** عن **عروة** عن **عائشة** قالت « لما مرضَ النبي صلى الله عليه وآله للمرضِ  
 الذي مات فيه جعل يقول : في الرفيق الأهل »

٤٤٣٧ - **حدثنا أبو الليان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهري** قال **عروة** بن **الزبير** إن **عائشة** قالت « كان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وهو صحيح يقول : إنه لم يُقبَضْ نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ، ثم يمحي - أو يُخَيَّر - فلما  
 اشتكى وحضره للقبض ورأسه على فخذ عائشة ، غشي عليه ، فلما أفاق شخص بعصره نحو سقف البيت ثم  
 قال : اللهم في الرفيق الأهل . فقالت : إذا لا يختارنا ، فرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح »

الحديث السابع حديث عائشة ذكره من طريق شعبة عن سعد وهو ابن إبراهيم المذكور قبله ، أورده غالبا  
 مختصرا ونازلا تاما ثم أورده أتم منه من طريق الزهري عن عروة ، فاما الرواية النازلة فانه ساقها من طريق غندر

عن شعبة ، وأما الرواية العالية فأخرجها عن مسلم وهو ابن إبراهيم ولفظه مغاير الرواية الأخرى ، قالت عائشة لما مرض النبي ﷺ المرض الذي مات فيه جعل يقول : الرفيق الأعلى ، وهذا التقدير ليس في رواية غندر منه شيء ، وقد وقع لي من طريق أحمد بن حنبل بن حرب عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه زيادة بعد قوله ، الذي قبض فيه : أصابته بحة فجعلت أسممه يقول : في الرفيق الأعلى ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين الآية ، قالت : فعلت أنه يخبر ، فسكان البخاري اقتصر من رواية مسلم بن إبراهيم على موضع الزيادة وهي قوله ، في الرفيق الأعلى ، فإنها ليست من رواية غندر ، وقد اقتصر الإسماعيلي على تخريج رواية غندر دون رواية مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة ولفظه ، مثل غندر قولها ، . قوله ( كنت أسمع أنه لا يموت نبي حتى يخبر ) بضم أوله وفتح الحاء المعجمة ، ولم تصرح عائشة بذكر من سمعت ذلك منه في هذه الرواية ، وصرحت بذلك في الرواية التي تليها من طريق الزهري عن عروة عنها قالت ، كان رسول الله ﷺ وهو صحيح يقول : لأنه لم يقبض نبي قط حتى يرى منده من الجنة ثم يحيي أو يخبر ، وهو شك من الراوي هل قال يحيي بضم أوله وفتح المهملة وتشديد اللام الثانية بعدها أخرى أو يخبر كما في رواية سعد بن إبراهيم . وعند أحمد من طريق المطلب بن عبد الله عن عائشة ، أن النبي ﷺ كان يقول : ما من نبي يقبض إلا يرى الثواب ثم يخبر ، ، ولأحمد أيضا من حديث أبي مويبة قال ، قال لي رسول الله ﷺ : إني أوتيت دفاتيح خزائن الأرض والجنة ثم الجنة ، فخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي الجنة فاخترت لقاء ربي والجنة ، وعند عبد الرزاق من مرسل طائوس رفعه ، وخيرت بين أن أبقى حتى أرى ما يفتح علي أمتي وبين التهجيل فاخترت التهجيل ، . ( تنبيه ) : فهم عائشة من قوله ﷺ ، في الرفيق الأعلى ، أنه خير نظير لهم أيها رضى الله عنه من قوله ﷺ ، أن عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده ، أن العبد المراد هو النبي ﷺ حتى يبي كما تقدم في مناقبه . قوله ( وأخذته بحة ) بضم الواودة وتشديد المهملة : شيء يمرض في الحلق فيتغير له الصوت فيغلظ ، تقول : بحت بالكسر بجا ، ورجل أبح : إذا كان ذلك فيه خلقه . قوله ( مع الذين أنعم الله عليهم ) في رواية المطلب عن عائشة عند أحمد ، فقال : مع الرفيق الأعلى ، مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء - إلى قوله - رفيقا ، وفي رواية أبي بردة عن أبي موسى عن أبيه عند النسائي وصححه ابن حبان ، فقال : أسأل الله الرفيق الأعلى الأسعد ، مع جبريل وميكائيل وإسرافيل ، وظاهره أن الرفيق المكار الذي تحصل المرافقة فيه مع المذكورين . وفي رواية الزهري ، في الرفيق الأعلى ، وفي رواية عباد عن عائشة بعد هذا قال ، اللهم اغفر لي وارحمي وألحقني بالرفيق ، وفي رواية ذكوان عن عائشة ، لجعل يقول : في الرفيق الأعلى حتى قبض ، ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن عائشة ، وقال : في الرفيق الأعلى ، في الرفيق الأعلى ، وهذه الأحاديث ترد على من زعم أن الرفيق ، تغيير من الراوي وأن الصواب الرقيق بالقاف والمعين المهملة وهو من أسماء السماء . وقال الجوهري : الرفيق الأعلى الجنة . ويؤيده ما وقع عند أبي إسحق : الرفيق الأعلى الجنة ، وقيل بل الرفيق هنا اسم جنس يشمل الواحد ومافوقه والمراد الانبياء ومن ذكر في الآية . وقد تحتمت بقوله ( وحسن أولئك رفيقا ) ونسكتة الإنبيان بهذه الكلمة بالإفراد الإشارة إلى أن أهل الجنة يدخلونها على قلب رجل واحد ، نبه عليه السهيلي . وزعم بعض المغاربة أنه يحتمل أن يراد بالرفيق الأعلى الله عز وجل لانه من أسمائه كما أخرج أبو داود من حديث عبد الله بن مغفل رفعه ، إن الله رفيق يحب الرفق ، كذا اقتصر عليه ، والحديث عند مسلم عن عائشة فعزوه إليه أولى . قال :

والرفيق يحتمل أن يكون صفة ذات كالحكيم ، أو صفة فعل . قال : ويحتمل أن يراد به حضرة القدس ، ويحتمل أن يراد به الجماعة المذكورون في آية النساء . ومعنى كونهم رفيقا تعاونهم على طاعة الله وارتفاق بعضهم ببعض ، وهذا الثالث هو المعتمد . وعليه اقتصر أكثر الشراح . وقد غلط الأزهرى القول الأول ، ولا وجه لتفليطه من الجهة التي غلطه بها وهو قوله مع الرفيق أو في الرفيق ، لأن تأويله على ما يليق بالله سائغ . قال السهيلي : الحكمة في اختتام كلام المصطفى بهذه الكلمة كونها تتضمن التوحيد والذكر بالقلب حتى يستفاد منه الرخصة لغيره أنه لا يشترط أن يكون الذكر باللسان لأن بعض الناس قد يمنعه من النطق مانع فلا يضره إذا كان قلبه عامرا بالذكر . انتهى ما خصا . قوله ( فظننت أنه خير ) في رواية الأزهرى ، فقلت إذا لا يختارنا ، فعرفت أنه حديثه الذي كان يحدثنا وهو صحيح ، وعند أبي الأسود في المغازي عن عروة ، أن جبريل نزل إليه في تلك الحالة غيره . ( تنبيه ) : قال السهيلي وجدت في بعض كتب الواقدي أن أول كلمة تكلم بها ﷺ وهو مسترضع عند حليلة ، الله أكبر ، وآخر كلمة تكلم بها كما في حديث عائشة ، في الرفيق الأعلى ، وروى الحاكم من حديث أنس ، أن آخر ما تكلم به : جلال ربى الرفيع ،

٤٤٣٨ - **حدثنا محمد بن عوف** عن **عمر بن عبد الرحمن بن القاسم** عن أبيه عن عائشة « دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي ﷺ وأنا مسندته إلى صدرى ومع عبد الرحمن سواك وطب يسنن به ، فأبداه رسول الله ﷺ بعمره ، فأخذت السواك ففضته ونفضته وطيبته ، ثم دفعته إلى النبي ﷺ فاستن به ، فآرايت رسول الله ﷺ استن استنابا فطأ أحسن منه ، فآعدا أن فرغ رسول الله ﷺ رفع يده أو إصبعه ثم قال : في الرفيق الأعلى . ثلاثا . ثم قضى . وكانت تقول : مات بين حافتي وذافتي »

٤٤٤٠ - **حدثنا مولى بن أسيد** حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير أن عائشة أخبرته أنها سمعت النبي ﷺ وأصفت إليه قبل أن يموت وهو مسند إلى ظهره يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وألحني بالرفيق »

[ الحديث ٤٤٤٠ - طرقة في : ٥٦٧٤ ]

الحديث الثامن حديث عائشة في السواك ، قوله ( حدثني محمد ) جزم الحاكم بأنه محمد بن يحيى الذهلي ، وسقط عند ابن السكن فصار من رواية البخاري عن عفان بلا واسطة ، وعفان من شيوخ البخاري قد أخرج عنه بلا واسطة قليلا من ذلك في كتاب الجنائز . قوله ( ومع عبد الرحمن سواك وطب ) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة ، ومر عبد الرحمن وفي يده جريدة رطبة ، فنظر إليه ، فظننت أن له بها حاجة ، فأخذتها فوضعت رأسها ونفضتها فدفعها إليه . قوله ( يستن به ) أي يستاك ، قال الخطابي : أصله من السن أي بالفتح ، ومنه المسن الذي يسن عليه الحديد . قوله ( فأبداه ) بتشديد الدال أي مد أظرفه إليه ، يقال أبدت فلانا النظر إذا حاولته إليه ، وفي رواية الكشميني ، فأمدته ، بالميم . قوله ( ففضته ) بفتح القاف وكسر الصاد المعجمة أي مضغته ، والقضم الأخذ بظرف الأسنان ، يقال قضمته الدابة بكسر الصاد شعيها قضم بالفتح إذا مضغته وحكى عياض أن الأكثر روده بالصاد المهملة أي كسرتة أو قطعته ، وحكى ابن التين رواية بالغاء والمهملة ، قال المحب الطبري : أن كان بالصاد المعجمة فيكون قولها ، فطيبته ، تكرارا

وإن كان بالمهملة فلا لانه يصير المعنى كسرتة اطوله ، أو لإزالة المكان الذي تسوك به عبد الرحمن . قوله ( ثم لينته ثم طيبته ) أى بالماء ويحتمل أن يكون طيبته تأكيداً للينته ، وسيأتى من رواية ذكوان عن عائشة ، فقلت آخذك لك ؟ فأوما برأسه أن نعم ، فتناولته فأدخلته في فيه فاشتد ، فتناولته فقلت : أليته لك ؟ فأوما برأسه أن نعم ، ويؤخذ منه العمل بالإشارة عند الحاجة إليها ، وقوة فطنة عائشة . قوله ( ونفضته ) بالغاء والضاد الممجمة ، وقوله ( فاعدا أن فرخ ) أى من السواك . قوله ( وكانت تقول : مات ورأسه بين حافتي وذائتي ) وفي رواية ذكوان عن عائشة وتوفى في يقي ، وفي يومى ، وبين سحرى ونحرى ، وإن الله جمع ربي وريقه عند موته في آخر يوم من الدنيا . والحاققة بالمهملة واللقاب : ما سفل من الذفن ، والذافنة ما علامته . أو الحاققة : نفرة الترقوة ، هما حافتان . ويقال : إن الحاققة المظمتن من الترقوة والخلق وقيل ما دون الترقوة من الصدر ، وقيل هى تحت السرة . وقال ثابت : الذافنة طرف الحلقوم . والسحر بفتح المهمله وسكون الحاء المهمله هو الصدر ، وهو فى الأصل الرنة . والنحر بفتح النون وسكون المهمله والمراد به موضع النحر . وأغرب الداودى فقال : هو ما بين الثديين . والحاصل أن ما بين الحاققة والذافنة هو ما بين السحر والنحر ، والمراد أنه مات ورأسه بين حنكها وصدرها عليه السلام ورضى عنها . وهذا لا يغير حديثها الذي قبل هذا أن رأسه كان على غنظها ، لانه محمول على أنها رفعتة من غنظها الى صدرها . وهذا الحديث يعارض ما أخرجه الحاكم وابن سعد من طرق ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم مات ورأسه في حجر علي ، وكل طريق منها لا يخلو من شيعي ، فلا يلتفت اليهم . وقد رأيت بيان حال الأحاديث التي أثرت اليها دفعا لنوم التعصب . قال ابن سعد ذكر من قال توفى في حجر علي ، وساق من حديث جابر : سأل كعب الاحبار عليا ما كان آخر ما تسكلم به صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : أسندته إلى صدرى ، فوضع رأسه على منكبى فقال : الصلاة الصلاة . فقال كعب كذلك آخر عهد الانبياء . وفي سننه الواقدي وحرم بن عثمان وهما متروكان . وعن الواقدي عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه ادعوا إلى أخى ، فدعى له على فقال : ادن منى ، قال : فلم يزل مستندا إلى وانه ليكلمنى حتى نزل به ، ونفل في حجرى فصحت : يا عباس أدركنى فاني هالك ، لجاء العباس ، فكان جهدهما جعيا أن أضجعا . فيه انقطاع مع الواقدي ، وعبد الله فيه لين . وبه عن أبيه عن علي بن الحسين : قبض ورأسه في حجر علي فيه انقطاع . وعن الواقدي عن أبي الحويرث عن أبيه عن الشعبي : مات ورأسه في حجر علي . فيه الواقدي والانقطاع ، وأبو الحويرث اسمه عبد الرحمن بن معاوية بن الحارث المدني قال مالك : ليس بثقة ، وأبوه لا يعرف حاله . وعن الواقدي عن سليمان بن داود بن الحصين عن أبيه عن أبي غطفان : سألت ابن عباس قال : توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو إلى صدر علي ، قال فقلت : قال عروة حدثني عن عائشة قالت توفى النبي صلى الله عليه وسلم بين سحرى ونحرى ، فقال ابن عباس : لقد توفى وانه لمستند إلى صدر علي ، وهو الذي غسله وأخى الفضل ، وأبى أبي أن يحضر . فيه الواقدي ، وسليمان لا يعرف حاله ، وأبو غطفان بفتح الميم ثم المهمله اسمه سعد وهو مشهور بكينته ، وثقه النسائي . وأخرج الحاكم في دلائل الأئمة من طريق حبة العدني عن علي : أسندته إلى صدرى فسالت نفسه وحبتي ضعيف . ومن حديث أم سلمة قالت : على آخرهم عهدا رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث عن عائشة أثبت من هذا ، ولعلها أرادت آخر الرجال به عهدا . ويمكن الجمع بأن يكون على آخرهم عهدا به وأنه لم يفارقه حتى مال فلما مال ظن أنه مات ثم أفاق بعد أن توجه فأستندته عائشة بسده إلى صدرها فقبض . ووقع عند أحمد من طريق يزيد بن بابنوس

بمحدثين بينهما ألف غير مهور وبعد الثانية المفتوحة نون مضمومة ثم واو ساكنة ثم سين مهملة في أثناء حديث  
« فبينما رأسه ذات يوم على منكبي إذ مال رأسه نحو رأسي فظننت أنه يريد من رأسي حاجة فخرجت من فيه نقطة  
باردة فوقعت على ثغرة نحرى فاقشعر لها جلدي ، وظننت أنه غشى عليه فسجيتة نوبا ،

٤٤٤١ - **حدثنا** الصلت بن محمد حدثنا أبو عوانة عن هلال الوزان عن عروة بن لؤي عن عائشة  
رضي الله عنها قالت ، قال النبي ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه : لعن الله لليهود والنصارى اتخذوا قبور  
أنبيائهم مساجد . قالت عائشة : لولا ذلك لأبرز قبره ، خشى أن يتخذ مسجداً .

٤٤٤٢ ، ٤٤٤٤ - وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما  
قالا « لما نزل رسول الله ﷺ طفق يطرح تخبصة له على وجهه فإذا اغتم كشفها عن وجهه وهو كذلك  
يقول : لعن الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد . يحذروا ما صنعوا ،

الحديث التاسع في النهي عن اتخاذ القبور مساجد ، تقدم شرحه في المساجد من كتاب الصلاة وفي كتاب الجنائز

٤٤٤٥ - أخبرني عبيد الله أن عائشة قالت « لقد راجعت رسول الله ﷺ في ذلك ، وما تخلفني على كثرة  
مراجعتي إلا أنه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعدد رجلاً قام مقامه أبداً ، ولا كنت أرى أنه لن يقوم أحد  
مقامه إلا تشاءم الناس به ، فأردت أن يدل ذلك رسول الله ﷺ عن أبي بكر » رواه ابن عمر وأبو موسى  
وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي ﷺ

٤٤٤٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني ابن الهاد عن عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه عن عائشة قالت « مات النبي ﷺ وإنه لبين حافتي وذافتي ، فلا أكره شدة لثوت لأحد أبداً بعد  
النبي ﷺ »

الحديث العاشر قولها ( فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ ) سياق بيان الشدة المذكورة في الحديث  
الآتي أواخر الباب من رواية ذكوان عن عائشة ولهذه بين يديه ركة أو غلبة بها ماء لجمل يدخل بديه في الماء  
فيمسح بها وجهه يقول : لا إله إلا الله ، إن الموت لسكرات ، وعند أحمد والترمذي وغيرهما من طريق القاسم عن  
عائشة قالت رأيت وعنده قدح فيه ماء وهو يموت ، فيدخل يده في القدح ثم يمسح وجهه بالماء ثم يقول : اللهم أعني  
على سكرات الموت ، وفي رواية شعبة عن مسروق عن عائشة قالت « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على النبي  
ﷺ ، وسأني في الطب . وبين حديث ابن مسعود في الطب أن له بسبب ذلك أجرين . ولأبي يعلى من حديث  
أبي سعيد « إنا معاشر الأنبياء يضاعف لنا البلاء كما يضاعف لنا الأجر ،

٤٤٤٢ - **ع**رش سعيد بن عفير قال حدثني أبي قال حدثني عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عائشة زوج النبي **ﷺ** قالت : لما أنزل رسول الله **ﷺ** واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، فأذن له ، فخرج وهو بين الرجلين كخط رجلاه في الأرض ، بين عباس بن عبد المطلب وبين رجل آخر . قال عبيد الله فأخبرت عبيد الله بالذي قالت عائشة ، فقال لي عبد الله بن عباس : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم نسم عائشة ؟ قال قلت لا ، قال ابن عباس : هو علي . وكانت عائشة زوج النبي **ﷺ** تحدث أن رسول الله **ﷺ** لما دخل بيتي واشتد به وجعه قال : هريقوا علي من سيع قرب لم تحلل أو كتمهن ، لملي أعهد إلى الناس . فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي **ﷺ** ، ثم طلقنا نصب عليه من تك القرب حتى طفق يشير إلينا بيده أن قد فعلنا . قالت : ثم خرج إلى الناس فصلى بهم وخطبهم .

الحديث الحادي عشر قوله : لما نزل رسول الله **ﷺ** ، أي في وجهه . وفي رواية مفر عن الزهري أن ذلك كان في بيت ميمونة . قوله ( استأذن أزواجه أن يمرض ) بضم أوله وفتح الميم وتشديد الراء ، وذكر ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهري أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين بذلك فقالت لمن : أنه يشق عليه الاختلاف . وفي رواية ابن أبي مليكة عن عائشة أن دخوله بيتها كان يوم الاثنين ، ومات يوم الاثنين الذي يليه . وقد مضى شرح هذا الحديث في أبواب الإمامة وفي كتاب الطهارة . وذكرت في أبواب الإمامة طارفا من الاختلاف في اسم الذي كان يتكلم عليه النبي **ﷺ** مع العباس . وقد وقع في رواية لمسلم عن عائشة : فخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر ، وفي أخرى : رجلين أحدهما أسامة ، وعند الدارقطني : أسامة والفضل ، وعند ابن حبان في آخره : بريرة ونوبة ، بضم النون وسكون الواو ثم موحدة ضبط ابن ماكولا وأشار إلى هذه الرواية ، واختلف هل هو اسم عبد أو أمه ، لجزم سيف في الفتوح بأنه عبد ، وعند ابن سعد من وجه آخر والفضل ونوبان ، وجمعوا بين هذه الروايات على تقدير ثبوتها بأن خروجه تعدد فيعدد من اتكأ عليه ، وهو أولى من قول من قال تناوبوا في صلاة واحدة . قوله ( في بيتي ) وفي رواية يزيد بن بانوس عن عائشة عند أحمد : أنه **ﷺ** قال لنسائه : إني لا أستطيع أن أدور بيوتكن ، فإذا شئتن أذنين لي ، وسيأتي بعد قليل من طريق هشام بن هرو عن أبيه عن عائشة أنه : كان يقول : أين أنا غدا ؟ يريد يوم عائشة ، وكان أول ما بدأ مرضه في بيت ميمونة . قوله ( من سيع قرب ) قيل الحكمة في هذا العدد أن له خاصية في دفع ضرر السم والسحر ، وقد ذكر في أوائل الباب : هذا وإن انقطاع أجهري من ذلك السم ، وتمسك به بعض من أنكر نجاسة سؤر الكلب وزعم أن الأمر بالغسل منه سبعاً إنما هو لدفع السمية التي في ريقه ، وقد ثبت حديث : من تصبغ بسبع تمرات من عبوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر ، وللنساء في قراءة الفاتحة على المصاب سبع مرات وسنده صحيح ، وفي صحيح مسلم القول لمن به وجع : أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر سبع مرات ، وفي النسائي ومن قال عند مريض لم يحضر أجله : أسأل الله العظيم ، رب العرش العظيم ، أن يشفيك سبع مرات ، وفي مرسل أبي جعفر عند ابن أبي



شيعة : أنه ﷺ قال : أين أكون غدا؟ كرهها ، فمرفت أزواجه أنه إنما يريد عائشة ، فقالن : يا رسول الله قد وهبنا أيامنا لاختنا عائشة ، وفي رواية مشام بن عروة عن أبيه عند الإسماعيل كان يقول : أين أنا؟ حرصا على بيت عائشة ، فلما كان يومئذ سكن ، وأذن له نسأوه أن يمرض في بيتي ، وقوله « وكانت عائشة تحدث ، هو موصول بالإسناد المذكور ، وكذا قوله : أخبرنا عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : هو مقول الزهري وهو موصول ، وقد مضى القول فيه قريبا . قوله ( ثم خرج إلى الناس فخطب بهم وخطبهم ) تقدم في فضل أبي بكر من حديث ابن عباس ، إن النبي ﷺ خطب في مرضه - فذكر الحديث وقال فيه - لو كنت متخذًا خليلا لاتخذت أبا بكر ، الحديث وفيه : إنه آخر مجلس جلس فيه ، ولما سلم من حديث جندب أن ذلك قبل موته بخمسة ، فلي هذا يكون يوم الخميس ، ولعله كان بعد أن وقع عنده اختلافهم ولغظهم كما تقدم قريبا وقال لهم قوموا ، ففعلوه ووجد بعد ذلك خفة فخرج . وقوله : وأخبرني عبيد الله أن عائشة قالت الخ : هو مقول الزهري أيضا وموصول أيضا ، وإنما فصل ذلك ليعين ما هو عند شيخه عن ابن عباس وعائشة معا وعن عائشة فقط . قوله ( رواه ابن عمر وأبو موسى وابن عباس عن النبي ﷺ ) كأنه يشير إلى ما يتعلق بصلاة أبي بكر ، لا إلى جميع الحديث . فاما حديث ابن عمر فوصله المؤلف في أبواب الإمامة ، وكذا حديث أبي موسى وصله أيضا في أحاديث الأنبياء في ترجمة يوسف الصديق ، وأما حديث ابن عباس فوصله المؤلف في الإمامة أيضا من حديث عائشة

٤٤٤٧ - حدثني إسحاق أخبرنا بشر بن شعيب بن أبي حمزة قال حدثني أبي عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك الأنصاري - وكان كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين نيب عليهم - أن عبد الله بن عباس أخبره «أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج من عند رسول الله ﷺ في وجهه الذي توفى فيه ، فقال الناس : يا أبا الحسن ، كيف أصبح رسول الله ﷺ ؟ فقال : أصبح بحمد الله بارئًا ، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب فقال له : أنت والله بمسدة ثلاث عبد للعصا ، وإني والله لأرى رسول الله ﷺ سوف يتوفى من وجهه هذا ، إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب ههنا الموت . اذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فلنسأله فيمن هذا الأمر ؟ إن كان فينا علمنا ذلك . وإن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا . فقال علي : إنا والله لئن سأناها رسول الله ﷺ ففمنها لاطعنناها لاطعنناها للناس بعده ، وإني والله لأسأله رسول الله ﷺ »

[ الحديث ٤٤٤٧ - طرفه في : ٦٦٦ ]

الحديث الثاني عشر ، قوله ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه ، وبه جزم أبو نعيم في « المستخرج » . قوله ( أخبرني عبد الله بن كعب ) هذا يؤيد ما تقدم في غزوة تبوك أن الزهري سمع من عبد الله وهو من أخويه عبد الرحمن وعبيد الله ومن عبد الرحمن بن عبد الله ، ولا معنى لتوقف الدمياطي فيه فإن الإسناد صحيح وسماع الزهري من عبد الله بن كعب ثابت ولم ينفرده شعيب ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق صالح عن ابن شهاب فصرح أيضا به ، وقد رواه معمر عن الزهري عن ابن كعب بن مالك ولم يسمه أخرجه عبد الرزاق ، وفي الإسناد لطيفة وهي رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي . قوله ( بارئًا ) اسم فاعل من برأ بمعنى أفاق من

المرض . **قوله** ( أنت والله بعد ثلاث عبد العباس ) هو كناية عن بصير تابعاً لغيره ، والمعنى أنه يموت بعد ثلاث وتصور أنت مأموراً عليك ، وهذا من قوة فراسة العباس رضى الله عنه . **قوله** ( لأرى ) بفتح الهمزة من الاعتقاد وبضمها بمعنى الظن ، وهذا قاله العباس مستنداً إلى النجدة ، لقوله بعد ذلك ، داني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، وذكر ابن إسحق عن الزهري أن ذلك كان يوم قبض النبي ﷺ . **قوله** ( هذا الامر ) أى الخلافة . وفى مرسل الشعبي عند ابن سعد : ففسأله من يستخلف ، فان استخلف منا فذاك . . **قوله** ( فأوصى بنا ) فى مرسل الشعبي : وإلا أوصى بنا لخطأ من بعده ، وله من طريق أخرى : فقال على وهل يطمع فى هذا الأمر غيرنا . قال : أظن والله سيكون . . **قوله** ( لا يعطيناها الناس بعده ) أى يحتجون عليهم بمنع رسول الله ﷺ إياهم ، وصرح بذلك فى رواية لابن سعد . **قوله** ( لا أسألهما رسول الله ﷺ ) أى لا أطلبها منه ، وزاد ابن سعد فى مرسل الشعبي فى آخره : قلنا قبض النبي ﷺ قال العباس لعل : أبسط يدك أبايك تبايعك الناس ، فلم يفعل ، وزاد عبد الرزاق عن ابن عينة قال : قال الشعبي : لو أن علياً - أله عنها كان خيراً له من ماله وولده ، ورويناه فى « فوائد ابن الطاهر الذملى » ، بسند جيد عن ابن أبي ليل قال : سمعت علياً يقول : لعينى العباس - فذكر نحو القصة التى فى هذا الحديث باختصار وفى آخرها - قال سمعت علياً يقول بعد ذلك : يا ليتنى أطعت عباساً ، يا ليتنى أطعت عباساً ، وقال عبد الرزاق وكان ممن يقول لنا : أهما كان أصوب رأياً ؟ فنقول العباس . فيا بلى ويقول : لو كان أعطاهما علياً ففنه الناس لكفروا .

٤٤٤٨ -- **حدثنا** سعيد بن عفير قال حدثنى أبيه قال حدثنى عن ابن شهاب قال حدثنى أنس ابن مالك رضى الله عنه « أن المسلمين بينا هم فى صلاة الفجر من يوم الاثنين - وأبو بكر يصلى لهم ، لم ينجأهم إلا رسول الله ﷺ قد كشف سترَ حجرة عائشة ، فنظر إليهم وهم فى صفوف الصلاة ، ثم تبسم بضحك ، فكس أبو بكر على عقبه ليصل النصف ، وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج إلى الصلاة ، فقال أنس وهم المسلمون أن يفتنوا فى صلاتهم فرحاً برسول الله ﷺ ، فأشار إليهم بيده رسول الله ﷺ أن أتموا صلاتكم ثم دخل الحجرة وأرخى الستر »

الحديث الثالث عشر حديث أنس ( أن المسلمين بينا هم فى صلاة الفجر يوم الاثنين ) فيه أنه لم يصل بهم ذلك اليوم ، وأما ما أخرجه البيهقى من طريق محمد بن جعفر عن حميد عن أنس : آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ مع القوم ، والحديث وفسرها بأنها صلاة الصبح فلا يصح الحديث الباب ، ويشبه أن يكون الصواب صلاة الظهر . **قوله** ( ثم دخل الحجرة وأرخى الستر ) زاد أبو اليان عن شعيب وتوفى من يومه ذلك ، أخرجه المصنف فى الصلاة . والاسماعيل من هذا الوجه : قلنا توفى بكى الناس ، فقام عمر فى المسجد فقال : ألا لا أسمع أحداً يقول مات محمد ، الحديث بهذه القصة ، وهى على شرط الصحيح . **قوله** ( وتوفى من آخر ذلك اليوم ) يחדش فى جزم ابن إسحق بأنه مات حين اشتد الضحى ، ويصحح بينهما بأن إطلاقي الآخر بمعنى ابتداء الدخول فى أول النصف الثانى من النهار وذلك عند

الزوال ، واشتداد الضحى يقع قبل الزوال ويستمر حتى يتحقق زوال الشمس . وقد جزم موسى بن عقبة عن ابن شهاب بأنه عليه السلام مات حين زاعت الشمس ، وكذا لأبي الأسود عن عروة ، فهذا يؤيد الجمع الذي أشرت إليه

٤١٤٩ - **حدثني** محمد بن عبيد حدثنا عيسى بن يونس عن حماد بن سميد قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا عمرو ذكوان مولى عائشة أخبره « أن عائشة كانت تقول : إن من نعم الله على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي في بيتي وفي يومي وبين سحري ونحري ، وأن الله جمع بين ربي وربيته عند موته : دخل على عهد الرحمن ويده للسواك ، وأنا مسندة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيت أنه ينظر إلي ، وعرفت أنه يحب السواك ، فقلت : آخذه لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فتناولته فاشتد عليه ، وقلت أليته لك ؟ فأشار برأسه أن نعم ، فليته فأمره ، وبين يديه ركوة - أو حلة بشك حر - فيها ماء ، فجعل يدخل يديه في الماء فيمسح بهما وجهه يقول : لا إله إلا الله ، إن الموت سكرات . ثم نصب يده فجعل يقول : في أرفيق الأعلى ، حتى قبض ومالت يده »

٤١٥٠ - **حدثنا** اسماعيل حدثني سليمان بن بلال حدثنا هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه الذي مات فيه يقول : أين أنا غداً ، أين أنا غداً ؟ يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ، فكان في بيت عائشة حتى مات عندها . قالت عائشة : فمات في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيتي ، فقبضه الله وإن رأسه بين نحري وسحري ، وخالط ريقه . ثم قالت : دخل عهد الرحمن بن أبي بكر ومعه سواك بستان به ، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت له : أعطني هذا السواك يا عهد الرحمن ، فأعطانيه فقبضته ، ثم مضته ، فأعطيته رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستن به وهو مستند إلى صدرى »

٤١٥١ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها قالت « توفي النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي ، وفي يومي ، وبين سحري ونحري ، وكانت إحدا أنا أمومة بدعاه إذا مرض ، فذهبت أمومة فرفعه رأسه إلى السماء وقال : في أرفيق الأعلى . وصار عهد الرحمن بن أبي بكر وفي يده جريدة رطبة ، فنظر إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فظننت أن له بها حاجة ، فأخذتها فمضت رأسها ونفضتها فدفعها إليه ، فاستن بها كأحسن ما كان مستن ، ثم تناولنيها ، فسقطت يده - أو سقطت من يده - فجمع الله بين ربي وربيته في آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة »

الحديث الرابع عشر ، **قوله** ( ابن أبي مليكة أن ذكوان أخبره أن عائشة ) سيأتي بعد حديث من رواية ابن أبي

مليكة من عائشة بلا واسطة ، سكن في كل من الطريقين ما ليس في الآخر ، فالظاهر أن الطريقين محفوظان . **قوله** ( فليكنه ) أى لينت السواك . **قوله** ( فأمره ) بقاء وفتح الميم وتشديد الراء ، أى أمره على أسنانه فاستاك به .  
والكشعيني والأصيل والقابسي د بأمره ، بموحدة وميم ما كنة وراء مكسورة ، قال عياض : والاول أولى ،  
وقد تقدم شرح ما تضمنه هذا الحديث في هذا الباب . الحديث الخامس عشر تقدم شرح ما تضمنه أيضا كذلك ،  
وقوله وقبضه الله وإن رأسه لين بحرى وبحرى ، في رواية همام عن هشام بهذا الاسناد عند أحمد نحوه وزاد فلما  
خرجت نفسه لم أجد ريحا قط أطيب منها . الحديث السادس عشر ، تقدم كذلك

٤٤٥٢ ، ٤٤٥٣ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن **عُتَيْل** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **أبو**  
**سليمة** أن عائشة أخبرته « أن **أبا بكر** رضى الله عنه أقبل على فرس من مسكنه بالشنع ، حتى نزل فدخل المسجد  
فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة ، فتيّم رسول الله ﷺ وهو مغشى بثوب حبرة ، فكشف عن وجهه ،  
ثم أكب عليه فقبله وبكى ، ثم قال : أبى أنت وأمى ، والله لا يجمع الله عليك موتتين ، أما الموتة التي كُفبت  
عليك فقد مَتَّها »

٤٤٥٤ - قال **الزهري** وحدثني **أبو سليمة** عن **عبد الله بن عباس** « أن **أبا بكر** خرج وعمر يكلم الناس ، فقال :  
اجلس يا عمر ، فأبى عمر أن يجلس ، فأقبل الناس إليه وتركوا عمر . فقال **أبو بكر** : أما بعدُ من كان منكم يريد  
محمداً ﷺ فإن محمداً قد مات ، ومن كان منكم يعبد الله فإن الله حي لا يموت ، قال الله ( وما محمد إلا رسول قد  
خلت من قبله الرسل - إلى قوله - الشاكرين ) [ ١٤٤ آل عمران ] . وقال : والله لسكان الناس لم يعلموا أن الله  
أنزل هذه الآية حتى تلاها **أبو بكر** فتلّاها معه الناس كلهم ، فإسمع بشرأ من الناس إلا يتلوها . فأخبرني  
**سعيد بن المسيب** أن **عمر** قال : والله ما هو إلا أن سمعت **أبا بكر** تلاها فمفرت حتى ما ثقلتني رجلاي ، وحتى  
أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها ، علمت أن النبي ﷺ قد مات »

الحديث السابع عشر ، **قوله** ( من مسكنه بالشنع ) بضم المهملة وسكون النون وبضمها أيضا وآخره حاء مهملة ،  
وتقدم ضبطه في الجنائز ، وأنه مسكن زوجة **أبي بكر** الصديق . **قوله** ( لا يجمع الله عليك موتتين ) تقدم الكلام عليه في  
أول الجنائز ، وأغرب من قال : المراد بالموتة الأخرى موتة الشريعة أى لا يجمع الله عليك موتك وموت شريعتك .  
قال هذا القائل : ويؤيده قول **أبي بكر** بعد ذلك في خطبته « من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد  
الله فإن الله حي لا يموت ، وقال للكرماني : فإن قلت ليس في القرآن أن النبي ﷺ قد مات ، ثم أجاب بأن **أبا بكر**  
تلاها لأجل أن النبي ﷺ قد مات . قلت : ورواية **ابن السكن** قد أوضحت للراد ، فإنه زاد لفظ علمت ، **قوله** ( قال  
وحدثني **أبو سليمة** ) القائل هو **الزهري** . **قوله** ( وعمر يكلم الناس ) أى يقول لهم : ما مات رسول الله ﷺ . وعند  
**أحمد** من طريق **يزيد بن بزنوس** عن عائشة متصلاً بما ذكرته في آخر الكلام على الحديث الثامن شيء دار بين المغيرة

وهر . فقبه بعد قولها : فمجيته ثوبا : لجاء هر والمغيرة بن شعبة فاستأذنا فأذنت لهما ، وجذبت الحجاب فنظر هر اليه فقال : واغشيتاه ، ثم قاما ، فلذا دنوا من الباب قال المغيرة : يا هر مات . قال : كذبت ، بل أنت رجل تحوشك فتنة إن رسول الله ﷺ لا يموت حتى يفي الله المنافقين . ثم جاء أبو بكر فرقت الحجاب ، فأنظر اليه فقال : إنا لله وإنا اليه راجعون ، مات رسول الله ﷺ ، وروى ابن إسحق وعبد الرزاق والطبراني من طريق عكرمة ، أن العباس قال لعمر : هل عند أحد منكم عهد من رسول الله ﷺ في ذلك ؟ قال : لا . قال : فإن رسول الله ﷺ قد مات ، ولم يمت حتى حارب رسالم ونكح وطأن وترككم على حجة واضحة ، وهذه من موافقات العباس للصديق في حديث ابن هر غند ابن أبي شيبه : « أن أبا بكر مر بعمر وهو يقول : مات رسول الله ﷺ ولا يموت حتى يقتل الله المنافقين ، وكانوا اظهروا الاستبشار ورفعوا رؤوسهم ، فقال : أيها الرجل إن رسول الله ﷺ قد مات ، ألم تسمع الله تعالى يقول ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ وقال تعالى ﴿ وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ﴾ ثم أتى المنبر فصعد لحمد الله وأثنى عليه فذكر خطبته . قوله ( وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ) زاد يزيد بن يانوس عن عائشة « أن أبا بكر حمد الله وأثنى عليه ثم قال : إن الله يقول ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ حتى فرغ من الآية ، ثم تلا ( وما محمد إلا رسول قد خلت ) الآية ، وقال فيه : قال عمر أو أنها في كتاب الله ؟ ما شعرت أنها في كتاب الله ، . وفي حديث ابن هر نحوه وزاد : ثم نزل ، فأنشئ المسلمون ، وأخذ المنافقين الذكابة . قال ابن هر وكاتما على وجوهنا أغطية فكشفت . قوله ( فأخبرني سعيد بن المسيب ) هو مقول الزهري ، وأغرب الخطابي فقال : ما أدري القائل ، فأخبرني سعيد بن المسيب ، الزهري أو شيخه أبو سلمة ؟ فقلت : صرح عبد الرزاق عن معمر بأنه الزهري ، وأثر ابن المسيب عن هر هذا أهمله المزي في الاطراف مع أنه على شرطه . قوله ( فمقرت ) بضم العين وكسر القاف أي هلكت ، وفي رواية بفتح العين أي دهشت وتعجرت ، ويقال سقطت ، ورواه يعقوب بن السكيت بالقاء من الغفر وهو التراب ، ووقع في رواية السكيتي « فمقرت » بتقديم القاف على العين وهو خطأ والصواب الأول . قوله ( ما تغلني ) بضم أوله وكسر القاف وتعديد اللام أي ما تحملني . قوله ( وحتى أهويت ) في رواية السكيتي « هويت » بفتح أوله وثانيه . قوله ( إلى الأرض حين سمعته تلاها أن النبي ﷺ قد مات ) كذا الأكثر وقوله « أن النبي ﷺ » على البدل من الهاء في قوله تلاها « أي تلا الآية التي معناها أن النبي ﷺ قد مات ، وهو قوله تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ وفي رواية ابن السكن « فعلت أن النبي ﷺ قد مات ، وهي واضحة ، وكذا عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري « فمقرت وأنا قائم حتى خردت إلى الأرض ، فأيقنت أن رسول الله ﷺ قد مات » وفي الحديث قوة جأش أبي بكر وكثرة علمه ، وقد وافقه على ذلك العباس كما ذكرنا ، والمغيرة كما رواه ابن سعد وابن أم مكتوم كان المغازي لابن الأسود عن عروة قال « إنه كان يثلو قوله تعالى ﴿ إنك ميت وإنهم ميتون ﴾ والناس لا يلتفتون اليه ، وكان أكثر الصحابة على خلاف ذلك ، فيؤخذ منه أن الأقل عددا في الاجتهاد قد يصيب ويخطئ . الأكثر فلا يتعين الترجيح بالأكثر ، ولا سيما إن ظهر أن بعضهم قلب بعضا

٤٤٥٥ ، ٤٤٥٦ ، ٤٤٥٧ - حدثني عبد الله بن أبي شيبه حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن موسى بن

أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وابن عباس « أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي ﷺ

بعد موته »

[الحديث ٤٤٥٦ - طرفه في : ٥٧٠٩]

الحديث الثامن عشر حديث ابن عباس وعائشة « ان أبا بكر قبل النبي ﷺ بعد ما مات ، تقدم في الحديث الذي قبله أنه كشف عن وجهه ثم أكب عليه قبله . وفي رواية يزيد بن بابنوس عنها « أتاه من قبل رأسه فحدر فاه فقبل جبهته ثم قال : وأنبياء ، ثم رفع رأسه فحدر فاه وقبل جبهته ثم قال : وأخيلاء ، ولابن أبي شيبة عن ابن عمر : فوضع فاه على جبين رسول الله ﷺ فجعل يقبله ربيكي ويقول « بأبي وأمي طبت حيا وميتا ، والطبراني من حديث جابر « ان أبا بكر قبل جبهته ، وله من حديث سالم بن عتيك « ان أبا بكر دخل على النبي ﷺ فسه فقالوا : يا صاحب رسول الله ، مات رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ،

٤٤٥٨ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَادٍ** « قَالَتْ عَائِشَةُ : لَدَنَاهُ فِي مَرَضِهِ ، فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ لَا تَلْدُونِي فَقُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ . فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ : أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلْدُونِي ؟ قُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ، فَقَالَ : لَا يَبْقَى أَحَدٌ فِي الْبَيْتِ إِلَّا لُدَّ وَأَنَا أَنْظَرُ ، إِلَّا الْعَبَّاسَ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْهَدْكُمْ » رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

[الحديث ٤٤٥٨ - أطرافه في : ٥٧١٢ ، ٦٨٨٦ ، ٦٨٩٧]

الحديث التاسع عشر ، **قَوْلُهُ** ( حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَادٍ : قَالَتْ عَائِشَةُ لَدَنَاهُ فِي مَرَضِهِ ) أما على فهو ابن عبد الله بن المديني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، ومراده أن عليا وافق عبد الله بن أبي شيبة في روايته عن يحيى بن سعيد الحديث الذي قبله وزاد عليه قصة اللدود . **قَوْلُهُ** ( لَدَنَاهُ ) أى جملنا في جانب فـه دواء بغير اختياره ، وهذا هو اللدود ، فاما ما يصب في الحلق فيقال له الوجور ، وقد وقع عند الطبراني من حديث العباس « أنهم أذابوا قسطا - أى بزيت - فلدوه به ، . **قَوْلُهُ** ( فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى ، فقُلْنَا : كَرَاهِيَةَ الْمَرِيضِ لِلدَّوَاءِ ) قال عياض : ضبطناه بالرفع أى هذا منه كراهية ، وقال أبو البقاء : هو خبر مبتدأ محذوف أى هذا الامتناع كراهية ، ويحتمل أن النصب على أنه مفعول له أى نهانا للكرهية للدواء ، ويحتمل أن يكون مصدرا أى كرهه كراهية الدواء . قال عياض : الرفع أوجه من النصب على المصدر . **قَوْلُهُ** ( لا يبقى أحد في البيت إلا لد وأنا أنظر إلا العباس ) فانه لم يشهدكم ) قيل : فيه مشروعية القصاص في جميع ما يصاب به الإنسان عمدا ، وفيه نظر ، لأن الجميع لم يتعاطوا ذلك ، وإنما فعل بهم ذلك عقوبة لهم لتركهم امتثال نهي عن ذلك ، أما من باشره فظاهر ، وأما من لم يباشره فلو كرههم تركوا نهيهم عما نهاهم هو عنه . ويستفاد منه أن التأويل البعيد لا يعذر به صاحبه ، وفيه نظر أيضا لأن الذى وقع في معارضة النبی ، قال ابن العربي : أراد أن لا يأتوا يوم القيامة وعليهم حقه فيقعوا في خطب عظيم ، وتعقب بأنه كان يمكن العفو لأنه كان لا يلتزم نفسه ، والذي يظهر أنه أراد بذلك تأديبهم لئلا يسودوا ، فكان ذلك تأديبا لا قصاصا ولا انتقاما . قيل وإنما كره الله مع أنه كان يتداوى لأنه تحقق أنه يموت في مرضه ، ومن حقق ذلك كره له التداوى . قلت : وفيه نظر ، والذي يظهر أن ذلك كان قبل التخيير والتحقيق ، وإنما أنكر التداوى لأنه كان غير ملائم لدائه ، لأنهم ظنوا أن به ذات الجنب فدأوه بما يلائمها ، ولم يكن به ذلك كما هو ظاهر

في سياق الخبر كما ترى ، والله أعلم . **قوله** ( رواه ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عن عائشة ) وصله محمد بن سعد عن محمد بن الصباح عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بهذا السند ولفظه : كانت تأخذ رسول الله ﷺ الحاضرة ، فاشتدت به فأغشى عليه فلدناه ، فلما أفاق قال : هذا من فعل نساء جهن من هنا ، وأشار إلى الحبشة ، وإن كنتم ترون أن الله يسلط على ذات الجنب ما كان الله ليجمع لها على سلطانا ، والله لا يبق أحد في البيت إلا لد ، فابقي أحد في البيت إلا لد ، ولدنا ميمونة وهي صائمه ، ومن طريق أبي بكر بن عبد الرحمن أن أم سلمة وأسماء بنت عميس أشارتا بأن يلدوه ، ورواه عبد الرزاق بإسناد صحيح عن أسماء بنت عميس قالت : إن أول ما اشتكى كان في بيت ميمونة ، فاشتد مرضه حتى أغشى عليه ، فقتلوا في ليله فلدوه ، فلما أفاق قال : هذا فعل نساء جهن من هنا - وأشار إلى الحبشة - وكانت أسماء منهن فقالوا : كننا نهم بك ذات الجنب ، فقال : ما كان الله ليغضبني به ، لا يبق أحد في البيت إلا لد . قال : فلقد التذت ميمونة وهي صائمه ، وفي رواية ابن أبي الزناد هذه بيان ضعف ما رواه أبو يعلى بسند فيه ابن أبي عمير من وجه آخر عن عائشة : أن النبي ﷺ مات من ذات الجنب ، ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بينهما بأن ذات الجنب تطلق بازاء مرضين كما سيأتي بيانه في كتاب الطب : أحدهما ورم حار يعرض في الشتاء المستبط ، والآخر ربح محتقن بين الأخلاص ، فالأول هو المنقح هنا ، وقد وقع في رواية الحاكم في المستدرک ذات الجنب من الشيطان ، والثاني هو الذي أثبت هنا ، وليس فيه عنور كالأول

٤٤٥٩ - **حديث** عبد الله بن محمد أخبرني أزهر أخبرنا ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال : **ذكر** عند عائشة أن النبي ﷺ أوصى إلى علي فقال : من قاله ؟ لقد رأيت النبي ﷺ ولمني لمسندته إلى صدرى ، فدعا بالاطست فاحتدت فأت ما شمرت ، فكيف أوصى إلى علي ؟

الحديث العشرون حديث عائشة ، **قوله** ( أخبرني أزهر ) هو ابن سعد السمان بصرى ، وشيخه عبد الله بن عون بصرى أيضا ، وأما إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي والأسود فكوفيان . **قوله** ( ذكر ) بضم أوله ، وتقدم في الوصايا من وجه آخر بانظ وذكروا ، وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه : قيل لعائشة إنهم يزعمون أنه أوصى إلى علي ، فقالت : ومنى أوصى إليه ؟ وقد رأيت دعا بالاطست ليتفل فيها ، وقد تقدم شرح ما يتعلق به هناك وما يتعلق ببقية الحديث في أثناء هذا الباب

٤٤٦٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا مالك بن مغول عن طاعة قال : سألت عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما : أوصى النبي ﷺ ؟ فقال : لا . فقلت : كيف كتب على الناس الوصية أو أمروا بها ؟ قال : أوصى بكتاب الله »

الحديث الحادى والعشرون حديث عبد الله بن أبي أوفى ، تقدم شرحه مستوفى في أوائل الوصايا

٤٤٦١ - **حديث** قتيبة حدثنا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن عمرو بن الحارث قال : ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهما ولا عمداً ولا أمة ، إلا بقلته البيضاء التي كان يركبها وسلاحه ، وأرضا جعلها لابن

السبيل صدقة »

٤٤٦٢ - **عمر بن سليمان** بن حرب حدثنا حماد عن ثابت عن أنس قال : لما ثقل النبي ﷺ جمل يَفْشَاهُ ، فقالت فاطمة عليها السلام : وا كرب أباه ، فقال لها : ليس على أبيك كرب بعد اليوم . فلما مات قالت : يا أبتاه أجاب ربنا دعاه ، يا أبتاه من جنة الفردوس مأواه . يا أبتاه الى جبريل نعام . فلما دفن قالت فاطمة عليها السلام : يا أنس ، أطابت نفوسكم أن تموتوا على رسول الله ﷺ انتراب ؟

الحديث الثاني والعشرون حديث عمرو بن الحارث وهو المصطلق أخو ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين . وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الوصايا أيضا . الحديث الثالث والعشرون حديث أنس عن فاطمة ، **قوله** (وا كرب أباه) في رواية مبارك بن فضالة عن ثابت عند النسائي ، وا كرباه ، والاول أصوب لقوله في نفس الخبر ، ليس على أبيك كرب بعد اليوم ، وهذا يدل أنها لم ترفع صوتها بذلك والا اسكان إنهاها . **قوله** (يا أبتاه) كأنها قالت يا أبي والمثناة بدل من التحتانية والالاف للندبة وللد الصوت والهاء للسكت . **قوله** (من جنة الفردوس مأواه) بفتح الميم في أوله على أنها موصولة ، وحكى الطبري عن نسخة من المصابيح بكسرهما على أنها حرف جر ، قال : والاول أولى . **قوله** (الى جبريل نعام) قيل الصواب الى جبريل نعام ، جزم بذلك سبط ابن الجوزي في المرأة ، والاول موجه فلا معنى لتغليب الرواة بالظن . وزاد الطبراني من طريق عارم والإسماعيلي من طريق سعيد بن سليمان كلاهما عن حماد في هذا الحديث ، يا أبتاه ، من ربه ما أدناه ، ومثله للطبراني من طريق معمر ، ولأبي داود من طريق حماد بن سلمة كلاهما عن ثابت به ، قال الخطابي : زعم بعض من لا يعد في أهل العلم أن المراد بقوله عليه الصلاة والسلام ، لا كرب على أبيك بعد اليوم ، أن كربه كان شفقة على أمته لما علم من وقوع الفتن والاختلاف ، وهذا ليس بشيء لأنه كان يلزم أن تنقطع شفقتهم على أمته بموته ، والواقع أنها باقية الى يوم القيامة لأنه مبعوث الى من جاء بعده وأعمالهم تعرض عليه ، وإنما السلام على ظاهره ، وأن المراد بالكرب ما كان يحده من شدة الموت ، وكان فيما يصيب جسده من الآلام كالإبر ليعتاضف له الأجر كما تقدم . **قوله** (فلما دفن قالت فاطمة : يا أنس الخ) وهذا من رواية أنس عن فاطمة ، وأشارت عليها السلام بذلك إلى عتابهم على إقدامهم على ذلك لأنه يدل على خلاف ما عرفته منهم من رقة قلوبهم عليه لشدة محبتهم له ، وسكت أنس عن جوابها رعاية لها ولسان حاله يقول : لم تطب أنفسنا بذلك ، إلا أنا قهرناها على فعله أمثالا لأمره . وقد قال أبو سعيد فيما أخرجه البراز بسند جيد : وما نقضنا أيدينا من دفنه حتى أنكرنا قلوبنا ، ومثله في حديث ثابت عن أنس عند الترمذي وغيره ، يريد أنهم وجدوها تغيرت عما عهدوه في حياته من الالفة والصفاء والركة ، لفقدان ما كان يمدح به من التعليم والتأديب . ويستفاد من الحديث جواز التوجه للبيت عند احتضاره بمثل قول فاطمة عليها السلام ، وا كرب أباه ، وأنه ليس من النياحة ، لأنه ﷺ أقرها على ذلك . وأما قولها بعد أن قبض : وا أبتاه الخ ، فيؤخذ منه أن تلك الالفاظ إذا كان الميت متصفا بها لا يمنع ذكره لها بعد موته ، بخلاف ما إذا كانت فيه ظاهرا وهو في الباطن بخلافه أو لا يتحقق اتصافه بها فيدخل في المنع ، ونبه هنا على أن المزي ذكر كلام فاطمة هذا في مسند أنس ، وهو متعقب : فانه وإن كان أوله في مسنده لان الظاهر



أنه حضره ، لكن الأخير إنما هو من كلام فاطمة خفجه أن يذكر في رواية أنس عنها

### ٨٤ - باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ

٤٤٦٣ - **حديث** بشر بن محمد حدثنا عبد الله قال يونس قال الزهري أخبرني سعيد بن المسيب في رجال من أهل العلم أن عائشة قالت « كان النبي ﷺ يقول وهو صحيح : انه لم يقبض نبي حتى يرى مقعده من الجنة ، ثم يُخبر . فلما نزل به ورأسه على فخذي غشي عليه ، ثم أفاق فأشخص بصره إلى سقف البيت ثم قال : اللهم الرفيق الأعلى . فقلت : إذا لا يتخارنا ، وعرفت أنه الحديث الذي كان يُحدثنا وهو صحيح . قالت : فكان آخر كلمة تكلم بها : اللهم الرفيق الأعلى »

**قوله** ( باب آخر ما تكلم به النبي ﷺ ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد شرح في الحديث السابع من الباب الذي قبله ، وقول الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب في رجال أهل العلم ، قد تقدم منهم عروة بن الزبير ، وكان عائشة أشارت إلى ما أشاعته الرافضة أن النبي ﷺ أوصى إلى علي بالخلافة وأن يوفى ديونه ، وقد أخرج العقيلي وغيره في « الضعفاء » في ترجمة حكيم بن جبير من طريق عبد العزيز بن مروان عن أبي هريرة عن سلمان أنه قال : قلت يا رسول الله إن الله لم يبع نبيا إلا بين له من يلى بعده . فهل بين لك ؟ قال : نعم هل بين أبي طالب . ومن طريق جرير بن عبد الحميد عن أشياخ من قومه عن سلمان . قلت يا رسول الله من وصيك ؟ قال وصي وموضع سري وخليفتي على أهل وخير من خلفه بعدى على بن أبي طالب . ومن طريق أبي ربيعة الإيادي عن ابن بريدة عن أبيه رفته : لكل نبي وصي وإن عليا وصي وولدي . ومن طريق عبد الله بن السائب عن أبي ذر رفته أنا حاتم التميمي وحل حاتم الأموي . أوردما وغيرهما ابن الجوزي في « الموضوعات »

### ٨٥ - باب وفاة النبي ﷺ

٤٤٦٤ ، ٤٤٦٥ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم « أن النبي ﷺ لبث بمكة عشر سنين يُنزلُ عليه القرآن ، وبالمدينة عشرة » [ الحديث ٤٤٦٤ - طرقة في : ٤٩٧٨ ]

٤٤٦٦ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا أبيث عن عوف بن عبد الله عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها « أن رسول الله ﷺ نُوفى وهو ابن ثلاث وستين » قال ابن شهاب وأخبرني سعيد بن المسيب مثله

**قوله** ( باب وفاة النبي ﷺ ) أي في أي السنين وقعت ؟ **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، **قوله** ( لبث بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن ، وبالمدينة عشرة ) هذا يخالف المروي عن عائشة أنه عاش ثلاثا وستين ، إلا

أن يحمل على إلغاء الكسر كما قيل مثله في حديث أنس المتقدم في باب صفة النبي ﷺ ، من كتاب المناقب . وأكثر ما قيل في عمره أنه خمس وستون سنة أخرجه مسلم من طريق عمار بن أبي عمار عن ابن عباس ، ومثله لأحمد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس ، وهو مغاير لحديث الباب لأن مقتضاه أن يكون عاش ستين إلا أن يحمل على إلغاء الكسر ، أو على قول من قال إنه بعث ابن ثلاث وأربعين وهو مقتضى رواية عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه مكث بمكة ثلاث عشرة ومات ابن ثلاث وستين ، وفي رواية هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس : « بعث بمكة ثلاث عشرة وبعث لأربعين ومات وهو ابن ثلاث وستين » ، وهذا موافق لقول الجمهور ، وقد مضى في باب هجرة النبي ﷺ . والحاصل إن كل من روى عنه من الصحابة ما يخالف المشهور - وهو ثلاث وستون - جاء عنه المشهور ، وهم ابن عباس وعائشة وأنس ، ولم يخالف على معاوية أنه عاش ثلاثا وستين ، وبه جزم سعيد بن المسيب والشعبي ومجاهد ، وقال أحمد : هو الثبت عندنا . وقد جمع السهيلي بين القولين المحكيين بوجه آخر ، وهو أن من قال مكث ثلاث عشرة عد من أول ما جاءه الملك بالنبوة ، ومن قال مكث عشرين أخذ ما بعد فترة الوحي وبقي . الملك يا أيها المدثر ، وهو مبني على صحة خبر الشعبي الذي نقلته من تاريخ الامام أحمد في بدء الوحي ، ولكن وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد ما يخالفه كما أوضحت في الكلام على حديث عائشة في بدء الوحي المخرج في (١)

في رواية معمر عن الزهري فيما يتعلق بالزيادة التي أرسلها الزهري ، ومن الشذوذ ما رواه عمر بن شبة أنه عاش إحدى أو اثنتين وستين ولم يبلغ ثلاثا وستين ، وكذا رواه ابن عساكر من وجه آخر أنه عاش اثنتين وستين نصفًا ، وهذا يصح على قول من قال ولد في رمضان ، وقد بينا في الباب المذكور أنه شاذ من القول . وقد جمع بعضهم بين الروايات المشهورة بأن من قال خمس وستون جبر الكسر ، وفيه نظر لأنه يخرج منه أربع وستون فقط وقل من تنبه لذلك . قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني سعيد بن المسيب مثله ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقوله « مثله » يقتضي أن يريد أنه حدثه بذلك عن عائشة أو أرسله ، والقصد بالمثل المتن فقط ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عائشة رضي الله عنها ، وقد جردت أن يكون موصولا لما شرحت هذا الحديث في أوائل صفة النبي ﷺ حتى ظفرت به الآن كما حررت ، وقد أجد

## ٨٦ - باب \* ٤٤٦٧ - حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن

عائشة رضي الله عنها قالت « توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين . يعني صاعاً من شعير »

قوله ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة . قوله ( ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين ) كذا الأكثر بحذف المميز وللمستمل وحده « ثلاثين صاعاً » ، ووجه إيراد هنا الإشارة إلى أن ذلك من آخر أحواله ، وهو يناسب حديث عمرو بن الحارث في الباب الأول أنه لم يترك ديناراً ولا درهما

## ٨٧ - باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد رضي الله عنهما في مرض الذي توفي فيه

٤٤٦٨ — **حدثنا** أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن الفضيل بن سليمان حدثنا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه «استعمل النبي ﷺ أسامة فقالوا فيه ، فقال النبي ﷺ : قد بلغتكم في أسامة ، وإنه أحب الناس إلى »

٤٤٦٩ — **حدثنا** اسماعيل حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ بعث بعتاً وأمر عليهم أسامة بن زيد ، فظعن الناس في إمارته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إماره أبيه من قبل . وإيم الله إن كان لحايقاً للإماره ، وإن كان لمن أحب للناس إلى ، وإن هذا لمن أحب للناس إلى بعده »

**قوله** ( باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد في مرضه الذي توفي فيه ) إنما أخر المصنف هذه الترجمة لما جاء أنه كان تجهيز أسامة يوم السبت قبل موت النبي ﷺ يومين ، وكان ابتداء ذلك قبل مرض النبي ﷺ ، فندب الناس اغزو الروم في آخر صفر ، ودعا أسامة فقال : سر إلى موضع مقتل أبيك فأوطنهم الخيل ، فقد وليت هذا الجيش ، وأمر صبا على ابني ، وحرق عليهم ، وأمرع المسير تسبق الخبر ، فإن ظفرك الله بهم فأقل اللبث فيهم . فبدأ رسول الله ﷺ وجهه في اليوم الثالث فعقد لأسامة لواء بيده ، فأخذ أسامة فدفعه إلى بريده وحسك بالجرم ، وكان من اتدب مع أسامة كبار المهاجرين والأنصار ، منهم أبو بكر وعمر وأبو عبيدة وسعد وسعيد وقتادة بن النعمان وسلة ابن أسلم ، فتسكلم في ذلك قوم منهم عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، فرد عليه عمر ، وأخبر النبي ﷺ بخطب ما ذكر في هذا الحديث . ثم اشتد برسول الله ﷺ وجهه فقال : انفذوا بعث أسامة ، لجهزه أبو بكر بعد أن استخلف ، فسار عشرين ليلة إلى الجهة التي أمر بها ، وقتل قاتل أبيه ، ورجع بالجيش سالماً وقد غنموا . وقد قص أصحاب المغازي قصة مطولة فلخصتها ، وكانت آخر سرية جهزها النبي ﷺ ، وأول شيء جهزه أبو بكر رضي الله عنه ، وقد أنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطاهر أن يكون أبو بكر وعمر كانا في بعث أسامة ، ومستند ما ذكره ما أخرجه الواقدي بأسانيده في المغازي وذكره ابن سعد وأخر الترجمة النبوية بغير إسناد . وذكره ابن إسحق في السيرة المشهورة ولفظه « بدأ رسول الله ﷺ وجهه يوم الأربعاء فأصبح يوم الخميس فعقد لأسامة فقال : اغز في سبيل الله ، وسر إلى موضع مقتل أبيك ، فقد وليت هذا الجيش ، فذكر القصة وفيها « لم يبق أحد من المهاجرين الأولين إلا اتدب في تلك الغزوة منهم أبو بكر وعمر ، ولما جهزه أبو بكر بعد أن استخلف سأل أبو بكر أن يأذن لعمر بالإقامة فأذن ، ذكر ذلك كله ابن الجوزي في المنتظم ، جازماً به ، وذكر الواقدي وأخرجه ابن عساكر من طريقه مع ابن بكر وعمر أبا عبيدة وسعدا وسعيدا وسلة بن أسلم وقتادة بن النعمان ، والذي باشر القول عن نسب اليوم الظعن في إمارته عياش ابن أبي ربيعة ، وعند الواقدي أيضاً أن عدة ذلك الجيش كانت ثلاثة آلاف فيهم سبعمائة من قريش ، وفيه عن أبي هريرة « كانت عدة الجيش سبعمائة »

٨٨ - باب ٤٤٧٠ - حَدَّثَنَا أُصْبَغُ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ « عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنِ الصَّنَابِغِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَهُ : مَتَى هَاجَرْتَ ؟ قَالَ : خَرَجْنَا مِنَ الْبَيْنِ مَهَاجِرِينَ ، فَقَدَّمْنَا الْجُحْفَةَ فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ ، فَقُلْتُ لَهُ : الْخَبْرُ ؟ فَقَالَ : دَفَعْنَا النَّبِيَّ ﷺ مِنْدُ خُسٍّ . قُلْتُ : هَلْ سَمِعْتَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، أَخْبَرَنِي بِلَالٌ مُؤَذِّنُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فِي السَّحَرِ فِي الْمَشْرِ الْأَوَّامِرِ »

قَوْلُهُ ( بَاب ) كَذَا لِلْجَمِيعِ بِغَيْرِ تَوْجِيهِ . قَوْلُهُ ( عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ ) هُوَ يَزِيدٌ ، وَأَبُو الْخَيْرِ هُوَ صَرْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالصَّنَابِغِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَسِيلَةَ ، وَابْنُ أَبِي حَبِيبٍ هُوَ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الصَّنَابِغِيِّ أَنَّهُ ﷺ خَلَفَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ . قَوْلُهُ ( فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ ) لَمْ أَفْعَلْ عَلَى اسْمِهِ . قَوْلُهُ ( قُلْتُ ) هَلْ سَمِعْتَ ؟ الْقَائِلُ هُوَ أَبُو الْخَيْرِ وَالْقَوْلُ لَهُ الصَّنَابِغِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ عَلَى لَيْلَةِ الْقَدْرِ فِي كِتَابِ الصِّيَامِ بِمَا لَا مَزِيدَ فِي التَّبَعِ عَلَيْهِ

### ٨٩ - باب . كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ ؟

٤٤٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ « سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كَمْ غَزَوْتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : سَبْعَ عَشْرَةَ . قُلْتُ : كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ ؟ قَالَ : تِسْعَ عَشْرَةَ »

٤٤٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا الْبَرَاءُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةَ »

٤٤٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا مَعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَثْمَسَ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ « عَنْ أَبِيهِ قَالَ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتْ عَشْرَةَ غَزْوَةً »

قَوْلُهُ ( بَابُ كَمْ غَزَا النَّبِيُّ ﷺ ) خَتَمَ الْبُخَارِيُّ كِتَابَ الْمَغَازِي بِنَحْوِ مَا ابْتَدَأَ بِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ السَّكَّامُ فِي أَوَّلِ الْمَغَازِي عَلَى حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَزَادَ هُنَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ حَدِيثَ الْبَرَاءِ قَالَ « غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةَ غَزْوَةً ، وَكَأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ كَانَ حَرِيصًا عَلَى مَعْرِفَةِ عِدَدِ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ وَالْبَرَاءَ وَغَيْرَهُمَا . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ) هُوَ ابْنُ جُنَيْدٍ بِالْجَمْعِ وَالْثَنِّ وَوَحْدَةً مَصْغَرًا التَّرْمِذِيُّ الْحَافِظُ ، لَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الْبُخَارِيِّ . قَوْلُهُ ( عَنْ كَثْمَسَ ) بِمِهْمَلَةٍ وَزَنْ جَعْفَرٍ ، وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مَعْتَمِرٍ وَصَمْعَتِ كَثْمَسَ بْنِ الْحَسَنِ ، وَابْنُ بُرَيْدَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَلَمْ يَخْرُجْ الْبُخَارِيُّ لِسُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ شَيْئًا . قَوْلُهُ ( قَالَ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتْ عَشْرَةَ غَزْوَةً ) كَذَا وَقَعَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَحْمَدَ نَفْسَهُ ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ عَنْ شَيْخٍ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ بِحَيْثُهَا عَنْ أُولَئِكَ الشُّيُوخِ بِوَاسِطَةٍ . وَوَقَعَ مِنْ هَذَا النِّقَطِ الْبُخَارِيُّ أَكْثَرَ مِنْ مِائَتَيْ حَدِيثٍ ، وَقَدْ جَرَّدَتْهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ . وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً قَاتِلًا مِنْهَا فِي ثَمَانَ ،

وقد تقدم في أول المغازي توجيه ذلك وتحرير عدد الغزوات . وأما السرايا فتقرب من سبعين ، وقد استوعبها محمد بن سعد في الطبقات . وقرأت بخط مغلطاي أن مجموع الغزوات والسرايا مائة وهو كما قال ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب المغازي من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على خمسمائة وثلاثة وستين حديثا ، المعلق منها ستة وسبعون حديثا والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى أربعمائة حديث وعشرة أحاديث ، والخالص مائة وثلاثة وخمسون حديثا ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثلاثة وستين حديثا وهي : حديث ابن مسعود « شهدت من المنذر بن الأسود مشهدا » ، وحديث ابن عباس « لا يستوى القاعدون من المؤمنين عن بدر » ، وحديث علي « أنا أول من يحمي للخصومة » ، وحديث البراء « شهد علي بدرا وبارز وظاهر » ، وحديث ابن عمر في توجيهه إلى سعيد بن زيد وكان بدريا ، وحديث محمد بن إياس بن البكير وكان أبوه شهد بدرا ، وحديث رفاع بن رافع في فضل أهل بدر ، وحديث ابن عباس « هذا جبريل أخذ برأس فرسه وعليه أداة الحرب يوم بدر » ، وحديث أنس في أبي زيد البدرى ، وحديث قتادة بن النعمان في الأضاحي ، وحديث الزبير في قتله العاصي بن سعيد ببدر ، وحديث الربيع بنت معوذ في الضرب بالدف ، وحديث علي في تكبيره على سهل بن حنيف ، وحديث عمر « تأيمت حفصة » ، وحديث عمر مع قدامة بن مظعون ، وحديث البراء في قتل أبي رافع اليهودي ، حديث عبد الرحمن بن عوف أنه أتى بطعام فقال قتل مصعب بن عمير ، وحديث زيد بن ثابت حين نسخ المصاحف ، وحديث وحشي في قتل حمزة ، وحديث ابن عمر في قتل مسيلة ، وحديث أبي هريرة في قصة خبيب بن عدي ، وحديث بنت الحارث فيه ، وحديث ابن عمر مع حفصة وفيه مراجعته مع حبيب بن سلمة ، وحديث سليمان بن صرد « الآن نفزؤهم » ، وحديث ابن عباس « صلى الخوف بذى قرد » ، وحديث أبي موسى فيه معلق ، وحديث جابر فيه معلق ، وحديث القاسم في أنمار معلق مرسل ، وحديث عائشة في الرقي ، وحديث البراء في بث الحديبية ، وحديث مرداس « يذهب الصالحون » ، وحديث بنت خفاف ، وحديث عمر معها في شهود أبيها ، وحديث البراء « لا ندرى ما أحدثنا » ، وحديث زاهر في لحوم الحر ، وحديث أهبان بن أوس في السجود ، وحديث عائذ بن عمرو في نقض الوتر ، وحديث قتادة في المثانة بلاغا ، وحديث سلمة في الضرب يوم خيبر ، وحديث أنس في الطيالة ، وحديث عائشة في تمر خيبر ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث ابن عمر في موته ، وحديث خالد بن الوليد فيه ، وحديث عمرة بنت رواحة في البكاء ، وحديث عروة في قصة الفتح مرسل ، وحديث عبد الله بن ثعلبة في مسح وجهه ، وحديث عمرو بن سلمة في الصلاة ، وفيه حديثه عن أبيه ، وحديث ابن أبي أوفى في ضربة حنين ، وحديث ابن عمر في قصة بني جذيمة ، وحديث أبي بردة في قصة اليهودي المرتد مرسل ، وحديث البراء في قصة علي مع الجارية ، وحديث بريدة فيه ، وحديث جرير في بثه إلى اليمن ، وفيه روايته عن ذي عمرو ، وحديث عبد الله بن الزبير في وفد بني تميم ، وحديث أبي رجاء العطاردي في رجب ، وحديثه فرودنا إلى مسيلة ، وحديث ابن مسعود مع خباب وفيه قراءة عاقمة ، وحديث عدي مع عمر « أسلمت أذكفروا » ، وحديث أبي بكر « لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » ، وحديث علي مع العباس في الوفاة النبوية ، وحديث أنس مع طاطمة فيه ، وحديث بلال في ليلة القدر . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين اثنان وأربعون أثرا غير ما ذكرناه في المسند ما له حكم الرفع . والله سبحانه وتعالى أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٥ - كتاب التفسير

الرحمن الرحيم : اسمان من الرحمة ، الرحيم والراحم بمعنى واحد كالعالم والدالم

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التفسير ) في رواية أبي ذر : كتاب تفسير القرآن ، وآخر غيره البسملة . والتفسير تفصيل من الفسر وهو البيان ، تقول : فسرت الشيء بالتخفيف أفسره فسرا ، وفسرته بالتشديد أفسره تفسيراً إذا بينته . وأصل الفسر نظر الطبيب إلى الماء ليعرف العلة . وقيل : هو من فسرت الفرس إذا ركضتها عصفورة لينطلق حصرها . وقيل هو مقلوب من سمر كجذب وجذب ، تقول : سمر إذا كشف وجهه ، ومنه أسفر الصبح إذا أضاء . واختلفوا في التفسير والتأويل ، قال أبو عبيدة وعائفة : هما بمعنى . وقيل التفسير هو بيان المراد باللفظ ، والتأويل هو بيان المراد بالمعنى ، وقيل في الفرق بينهما غير ذلك ، وقد بسطته في أواخر كتاب التوحيد . **قوله** ( الرحمن الرحيم اسمان من الرحمة ) أي مشتقان من الرحمة ، والرحمة لغة الرقة والانعطاف ، وعلى هذا فوصفه به تعالى مجاز عن إنعامه على عباده ، وهي صفة فعل لا صفة ذات . وقيل : ليس الرحمن مشتقاً لقولهم وما الرحمن ؟ وأجيب بأنهم جهلوا الصفة والموصوف ، ولهذا لم يقولوا : ومن الرحمن ؟ وقيل : هو علم بالغلبة لأنه جاء غير تابع لموصوف في قوله ( الرحمن على العرش استوى ) ( وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ) ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) ( يوم نحشر المتقين إلى الرحمن ) وغير ذلك . وتعب بأن لا يلزم من مجيئه غير تابع أن لا يكون صفة ، لأن الموصوف إذا علم جاز حذفه وإبقاء صفته . **قوله** ( الرحيم والراحم بمعنى واحد كالعالم والعالم ) هذا بالنظر إلى أصل المعنى ، وإلا فصيغة فعل من صيغ المبالغة ، فمعناها زائد على معنى الفاعل ، وقد ترد صيغة فاعل بمعنى الصفة المشبهة ، وفيها أيضاً زيادة دلالتها على الثبوت ، بخلاف مجرد الفاعل فإنه يدل على الحدوث ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعلاً بمعنى فاعل لا بمعنى مفعول لأنه قد يرد بمعنى مفعول فاحترز عنه . واختلف هل الرحمن والرحيم بمعنى واحد كالندمان والنديم لجمع بينهما تأكيداً ؟ أو بينهما مفارقة بحسب المتعلق فهو رحمن الدنيا ورحيم الآخرة لأن رحمته في الدنيا نعم المؤمن والكافر وفي الآخرة تخص المؤمن ؟ أو التغاير بجهة أخرى فالرحمن أبلغ لأنه يتناول جلال النعم وأصولها ، تقول فلان غضبان إذا امتلأ غضباً . وأردف بالرحيم ليكون كاللتمة ليتناول مادي . وقيل الرحيم أبلغ لما يقتضيه صيغة فاعل ، والتحقيق أن جهة المبالغة فيهما مختلفة . وروى ابن جرير من طريق عطاء الخراساني أن غير الله لما تسمى بالرحمن كسيلة جىء بلفظ الرحيم لقطع التوهم فإنه لم يوصف بهما أحد إلا الله ، وعن ابن المبارك : الرحمن إذا سئل أعطى والرحيم إذا لم يسأل يغضب ، ومن الشاذ ما روى عن المبرد وتعلب أن الرحمن عبراني والرحيم عربي ، وقد ضعه ابن الأثير والزجاج وغيرهما ، وقد وجد في اللسان العبراني لكن بالحاء المعجمة . والله أعلم

## ١ - باب ما جاء في فاتحة الكتاب

وُسِّمَتْ أُمُّ الْكِتَابِ أَنَّهُ يُبْدَأُ بِكَلِمَاتِهَا فِي الْمَصَاحِفِ ، وَيُبْدَأُ بِقِرَائَتِهَا فِي الصَّلَاةِ

والدين الجزاء في الخير والشر : كما تدين تذان . وقال مجاهد : بالدين بالحساب ، مدينين محاسبين

**قوله** ( باب ما جاء في فاتحة الكتاب ) أى من الفضل ، أو من التفسير ، أو أعم من ذلك ، مع التقييد بشرطه في كل وجه . **قوله** ( وسُميت أم الكتاب أنه ) بفتح الهمزة ( يبدأ بكتابها في المصاحف ، ويبدأ بقراءتها في الصلاة ) هو كلام أبي عبيدة في أول دبحار القرآن ، لكن لفظه ولسور القرآن أسماء : منها أن الحمد لله تسمى أم الكتاب لأنه يبدأ بها في أول القرآن ، وتعاد قراءتها فيقرأ بها في كل ركعة قبل السورة ، ويقال لها فاتحة الكتاب لأنه يفتح بها في المصاحف فتكتب قبل الجميع ، انتهى . وبهذا تبين المراد مما اختصره المصنف . وقال غيره : سميت أم الكتاب لأن أم الشيء ابتداءه وأصله ، ومنه سميت مكة أم القرى لأن الأرض دحيث من تحتها . وقال بعض الشراح : التحليل بأنها يبدأ بها يناسب تسميتها فاتحة الكتاب لا أم الكتاب ، والجواب أنه يتجه ما قاله بالنظر إلى أن الأم مبدأ الولد ، وقيل سميت أم القرآن لاشتغالها على المعاني التي في القرآن من الثناء على الله تعالى والتعبد بالأمر والنهي والوعد والوعيد ، وعلى ما فيها من ذكر الذات والصفات والفعل ، واشتغالها على ذكر المبدأ والمعاد والمآل . ونقل السبيل عن الحسن وابن سيرين ووافقهما بقى بن مخلد كراهية تسميتها فاتحة أم الكتاب ، وتعقبه السبيل . قلت : وسيأتي في حديث الباب تسميتها بذلك ، ويأتي في تفسير الحجر حديث أبي هريرة مرفوعاً : أم القرآن هي السبع المثاني ، ولا فرق بين تسميتها بأم القرآن وأم الكتاب ، ولعل الذي كره ذلك وقف عند لفظ الأم ، وإذا ثبت النص طاح مادونه . وللفاتحة أسماء أخرى جمعت من آثار أخرى : الكنز والوافية والشفافية والكافية وسورة الحمد والحمد لله وسورة الصلاة وسورة الشفاء والاساس وسورة الشكر وسورة الدعاء . **قوله** ( الدين الجزاء في الخير والشر . كما تدين تذان ) هو كلام أبي عبيدة أيضاً قال : الدين الحساب والجزاء ، يقال في المثل : كما تدين تذان . انتهى ، وقد ورد هذا في حديث مرفوع أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي ﷺ بهذا وهو مرسل رجاله ثقات . ورواه عبد الرزاق بهذا الاسناد أيضاً عن أبي قلابة عن أبي الدرداء موقوفاً . وأبو قلابة لم يدرك أبا الدرداء . وله شاهد موصول من حديث ابن عمر أخرجه ابن عدى وضعفه . **قوله** ( وقال مجاهد : بالدين بالحساب . مدينين محاسبين ) وصله عبد بن حميد في التفسير من طريق منصور عن مجاهد في قوله تعالى ( كلا بل تكذبون بالدين ) قال : بالحساب ، ومن طريق ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( فقلوا أن كنتم غير مدينين ) غير محاسبين . والآثر الأول جاء موقوفاً عن ناس من الصحابة أخرجه الحاكم من طريق السدي عن مرة الهمداني عن ابن مسعود وناس من الصحابة في قوله تعالى ( مالك يوم الدين ) قال : هو يوم الحساب ويوم الجزاء . وللدين معان أخرى : منها العادة والعمل والحكم والحال والخلق والطاعة والقهر والملة والشريعة والورع والسياسة ، وشواهد ذلك يطول ذكرها

٤٤٧٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة قال **حدثني** خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم

عن أبي سعيد بن الملقى قال « كنت أصلي في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه ، فقلت : يا رسول الله إني كنت أصلي ، فقال : ألم يقل الله [ ٢٤ الأنفال ] : ( استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ؟ ثم قال لي : لأعلمنك سورة هي أعظم الشؤر في القرآن قبل أن تخرج من المسجد ثم أخذ بيدي ، فلما أراد أن يخرج قلت له : ألم تقل

لأهلك سورة هي أعظم سورة في القرآن؟ قال: (الحمد لله رب العالمين) هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته .  
[٤٤٧٤ - أطرافه في: ٤٦٧، ٤٧٣، ٥٠٠٦]

**قوله** (حدثني خبيب) بالمعجمة مصغر (ابن عبد الرحمن) أي ابن خبيب بن يساف الأنصاري، وحفص بن حاصم أي ابن عمر بن الخطاب. **قوله** (عن أبي سعيد بن المولى) بين في رواية أخرى تأتي في تفسير الانفال سماع خبيب له من حفص وحفص له من أبي سعيد، وليس لأبي سعيد هذا في البخاري سوى هذا الحديث. واختلف في اسمه فقيل: رافع، وقيل: الحارث وقواه ابن عبد البر وهو الذي قبله، وقيل: أوس، وقيل بل أوس اسم أبيه والمولى جده، ومات أبو سعيد سنة ثلاث أو أربع وسبعين من الهجرة، وأرخ ابن عبد البر وفاته سنة أربع وسبعين، وفيه نظر يثبت في كتابي في الصحابة (تنبيهان) يتصلقان باسناد هذا الحديث: (أحدهما) نسب الغزالي والفخر الرازي وتبعه البيضاوي هذه القصة لأبي سعيد الخدري، وهو وهم، وإنما هو أبو سعيد بن المولى؛ (ثانيهما) روى الواقدي هذا الحديث عن محمد بن معاذ عن خبيب بن عبد الرحمن بهذا الاسناد فزاد في إسناده عن أبي سعيد بن المولى عن أبي بن كعب، والذي في الصحيح أصح، والواقدي شديد الضعف إذا انفرد فكيف إذا خالف، وشيخه مجهول. وأظن الواقدي دخل عليه حديث في حديث فان مالكا أخرج نحو الحديث المذكور من وجه آخر فيه ذكر أبي بن كعب فقال: عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي سعيد مولى عامر د أن النبي ﷺ نادى أبي ابن كعب، ومن الرواة عن مالك من قال د عن أبي سعيد عن أبي بن كعب أن النبي ﷺ ناداه، وكذلك أخرجه الحاكم، وهم ابن الأثير حيث ظن أن أبا سعيد شيخ العلاء هو أبو سعيد بن المولى، فان ابن المولى صحابي أنصاري من أنفسهم مدني، وذلك تابعي مكى من موالى قریش، وقد اختلف فيه على العلاء أخرجه الترمذي من طريق الدراوردي والنسائي من طريق روح بن القاسم وأحمد من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم وابن خزيمة من طريق حفص بن ميسرة كلهم عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال د خرج النبي ﷺ على أبي بن كعب، فذكر الحديث. وأخرجه الترمذي وابن خزيمة من طريق عبد الحميد بن جعفر والحاكم من طريق شعبة كلاهما عن العلاء مثله لكن قال د عن أبي هريرة رضى الله عنه، ورجح الترمذي كونه من مسند أبي هريرة، وقد أخرجه الحاكم أيضا من طريق الأعرج عن أبي هريرة د أن النبي ﷺ نادى أبي بن كعب، وهو ما يقرى ما رجحه الترمذي، وجمع البيهقي بأن القصة وقعت لأبي بن كعب ولأبي سعيد بن المولى ويصعبان المصير إلى ذلك لاختلاف مخرج الحديثين واختلاف سياقهما كما سأبينه. **قوله** (كنت أصل في المسجد فدعاني رسول الله ﷺ فلم أجبه) زاد في تفسير الانفال من وجه آخر عن شعبة د فلم آته حتى صليت ثم أتيت د وفي رواية أبي هريرة د خرج رسول الله ﷺ على أبي بن كعب وهو يصل فقال: أي أبي، فالتفت فلم يجبه، ثم صلى خففت، ثم انصرف فقال: سلام عليك يا رسول الله. قال: وبصحك ما منعك إذ دعوتك أن لا تجيبني، الحديث. **قوله** (لم يقل الله تعالى استجبوا) في حديث أبي هريرة د أو ليس تجد فيما أوحى الله إلى أن استجبوا لله وللرسول الآية؟ فقلت: بلى يا رسول الله، لا أعود أن شاء الله. (تنبيه): نقل ابن الزين عن الداودي أن في حديث الباب تقدما وتأخيرا، وهو قوله د لم يقل الله استجبوا لله وللرسول، قبل قول أبي سعيد د كنت في الصلاة، قال: فكأنه تأول أن من هو في الصلاة خارج عن هذا الخطاب قال: والذي تأول القاضيان عبد الوهاب وأبو الوليد أن إجابة النبي ﷺ في الصلاة فرض يعمى المرء بتركه، وأنه



حكم يختص بالنبي ﷺ . قلت : وما ادعاء الداودي لا دليل عليه ، وما جنح اليه القاضيان من المالكية هو قول الشافعية على اختلاف عندهم بمد قولهم بوجوب الإجابة هل تبطل الصلاة أم لا . **قوله** ( لأعذك سورة هي أعظم السور ) في رواية روح في تفسير الانفال « لأعذك أعظم سورة في القرآن » ، وفي حديث أبي هريرة أن أحب أن أعذك سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً ، قال ابن التين معناه أن نواها أعظم من غيرها ، واستدل به على جواز تفضيل بعض القرآن على بعض ، وقد منع ذلك الأشعري وجماعة ، لأن المفضل ناقص عن درجة الأفضل وأسماء الله وصفاته وكلامه لا نقص فيها ، وأجابوا عن ذلك بأن معنى التفاضل أن ثواب بعضه أعظم من ثواب بعض ، فالتفضيل إنما هو من حيث المعاني لا من حيث الصفة ، ويؤيد التفضيل قوله تعالى ( نأت بخير منها أو مثلاً ) وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( نأت بخير منها ) أي في المنفعة والرفق والرفقة ، وفي هذا تعقب علي من قال : فيه تقديم وتأخير ، والتقدير نأت منها بخير ، وهو كما قيل في قوله تعالى ( من جاء بالحسنة فله خير منها ) لكن قوله في آية الباب ( أو مثلاً ) يرجع الاحتمال الأول ، فهو المعتمد ، والله أعلم . **قوله** ( ثم أخذ بيدي ) زاد في حديث أبي هريرة « يحدني وأنا أتباطأ مخافة أن يبلغ الباب قبل أن ينقضي الحديث » . **قوله** ( ألم تقل لأعذك سورة ) في حديث أبي هريرة « قلت يا رسول الله ما السورة التي قد وعدتني ؟ قال : كيف تقرأ في الصلاة ؟ فقرأت عليه أم الكتاب » . **قوله** ( قال : الحمد لله رب العالمين هي السبع المثنى والقرآن العظيم ) في رواية معاذ في تفسير الانفال « فقال : هي الحمد لله رب العالمين ، السبع المثنى والقرآن العظيم الذي أوتيته » ، وفي حديث أبي هريرة « فقال : إنما السبع المثنى والقرآن العظيم الذي أوتيته » ، وفي هذا تصريح بأن المراد بقوله تعالى ( ولقد آتيناك سبعاً من المثنى ) هي الفاتحة . وقد روى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس « ان السبع المثنى هي السبع الطوال ، أي السور من أول البقرة إلى آخر الأعراف ثم براءة ، وفيل يونس . وعلى الأول فالمراد بالسبع الآتي لأن الفاتحة سبع آيات ، وهو قول سعيد بن جبير . واختلف في تسميتها « مثنى » ، ف قيل لأنها تنثني في كل ركعة أي تعاد ، وقيل لأنها يثنى بها على الله تعالى ، وقيل لأنها استثنيت لهذه الأمة لم تنزل على من قبلها ، قال ابن التين : فيه دليل على أن بسم الله الرحمن الرحيم ليست آية من القرآن ، كذا قال ، وعكس غيره لأنه أراد السورة ، ويؤيده أنه لو أراد الحمد لله رب العالمين ، الآية لم يقل هي السبع المثنى لأن الآية الواحدة لا يقال لها سبع فدل على أنه أراد بها السورة . والحمد لله رب العالمين من أسمائها ، وفيه قوة لتأويل الشافعي في حديث أنس قال : كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، قال الشافعي : أراد السورة ، وتعقب بأن هذه السورة تسمى سورة الحمد لله ، ولا تسمى الحمد لله رب العالمين ، وهذا الحديث يرد هذا التعقب ، وفيه أن الأمر يقتضي الفور لأنه غائب المحض على تأخير إجابته . وفيه إستعمال صيغة العموم في الاحوال كلها قال الخطابي : فيه أن حكم لفظ العموم أن يجري على جميع مقتضاه ، وأن الخاص والعام إذا تقابلا كان العام منزلاً على الخاص ، لأن الشارع حرم الكلام في الصلاة على العموم ، ثم استثنى منه إجابة دعاء النبي ﷺ في الصلاة . وفيه أن إجابة المصلي دعاء النبي ﷺ لا يفسد الصلاة ، هكذا صرح به جماعة من الشافعية وغيرهم . وفيه بحث لاحتمال أن تكون إجابته واجبة مطلقاً سواء كان المخاطب مصلياً أو غير مصلي ، أما كونه يخرج بالإجابة من الصلاة أولاً فيخرج فليس من الحديث ما يستلزمه ، فيحتمل أن تعجب الإجابة ولو خرج

المجيب من الصلاة ، والى ذلك جنح بعض النافعية ، وهل يختص هذا الحكم بالنداء أو يشمل ما هو أهم حتى تجب إجابته إذا سأل ؟ فيه بحث . وقد جزم ابن حبان بأن إجابة الصعابة في قصة ذى اليمين كان كذلك . قوله (والقرآن العظيم الذى أوتيته) قال الخطابي : في قوله « هو السبع المثاني والقرآن العظيم الذى أوتيته » دلالة على أن الفاتحة هي القرآن العظيم ، وإن الواو ليست بالمعطوفة التي تفصل بين الشيئين ، وإنما هي التي تجيء بمعنى التفصيل كقوله (فاكمة ونخل ورمان) وقوله (وملائكته ورسوله وجبريل وميكال) انتهى . وفيه بحث لاحتمال أن يكون قوله (والقرآن العظيم) محذوف الخبر والتقدير ما بعد الفاتحة مثلاً فيكون وصف الفاتحة انتهى بقوله هو السبع المثاني ، ثم عطف قوله « والقرآن العظيم » أى ما زاد على الفاتحة وذكر ذلك رعاية لنظم الآية ، ويكون التقدير : والقرآن العظيم هو الذى أوتيته زيادة على الفاتحة . ( تنبيه ) : يستنبط من تفسير السبع المثاني بالفاتحة أن الفاتحة مكية وهو قول الجمهور ، خلافاً لمجاهد . ووجه الدلالة أنه سبحانه امتن على رسوله بها ، وسورة الحجر مكية اتفاقاً فيدل على تقديم نزول الفاتحة عليها ، قال الحسين بن الفضل : هذه هفوة من مجاهد ، لأن العلماء على خلاف قوله ، وأغرب بعض المتأخرين فنسب القول بذلك لأبي هريرة والزهرى وعطاء بن يسار ، وحكى القرطبي أن بعضهم زعم أنها نزلت مرتين ، وفيه دليل على أن الفاتحة سبع آيات ، ونقلوا فيه الاجماع ، لكن جاء عن حسين بن على الجعفي أنها ست آيات لأنه لم يعد البسطة ، وعن عمرو بن عبيد أنها ثمان آيات لأنه عدّها وعد ( أنعمت عليهم ) وقيل لم يعدّها وعد ( إياك نعبد ) وهذا أغرب الأقوال

## ٢ - باب ( غير المنضوب عليهم ولا الضالين )

٤٤٧٥ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ثُمَيٍّ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ قال : إذا قال الإمام ( غير المنضوب عليهم ولا الضالين ) فقولوا : آمين . فمن وافق قوله قول الملائكة غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه ،

قوله ( باب غير المنضوب عليهم ولا الضالين ) قال أهل العربية « لا » زائدة لتأكيد معنى النفي المفهوم من غير ، لتلا يتوهم عطف الضالين على الذين أنعمت . وقيل : لا بمعنى غير ، ويؤيده قراءة عمر « غير المنضوب عليهم وغير الضالين » ذكرها أبو عبيد وسعيد بن منصور بإسناد صحيح ، وهى للتأكيد أيضاً . وروى أحمد وابن حبان من حديث عدى بن حاتم « أن النبي ﷺ قال : المنضوب عليهم اليهود ، ولا الضالين النصارى ، هكذا أورده عتصراً ، وهو عند الترمذى في حديث طويل . وأخرجه ابن مردويه بإسناد حسن عن أبي ذر ، وأخرجه أحمد من طريق عبد الله بن شقيق أنه أخبره من سمع النبي ﷺ نحوه ، وقال ابن أبي حاتم : لا أهل بين المفسرين في ذلك اختلافاً ، قال السهيلي : وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود ( فبأموالهم غصبوا على غصب ) وفي النصارى ( قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيراً ) ثم أورد المصنف حديث أبي هريرة في موافقة الإمام في التأمين ، وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة ، وروى أحمد وأبو داود والترمذى من حديث وائل بن حجر قال سمعت النبي ﷺ قرأ غير المنضوب عليهم ولا الضالين فقال : آمين ، ومد بها صوته ، وروى أبو داود وابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة

( ٢ ) سورة البقرة \* ١ - **بَابُ قَوْلِ اللَّهِ (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)**

٤٧٦هـ - **حَدَّثَنَا** مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .  
 وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «يَجْتَمِعُ  
 لِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ : لَوْ اسْتَشْنَعْنَا إِلَى رَبِّنَا ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ : أَنْتَ أَبُو النَّاسِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ ،  
 وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا . فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ ذَنْبَهُ فَيَسْتَجِى - ائْتُوا نُوحًا فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ . فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ سُؤَالَ رَبِّهِ مَا لَيْسَ لَهُ بِهِ عِلْمٌ ، فَيَسْتَجِى فَيَقُولُ - ائْتُوا خَلِيلَ الرَّحْمَنِ . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ ائْتُوا مُوسَى عَبْدَ اللَّهِ كَلِمَهُ اللَّهُ وَأَعْطَاهُ التَّوْرَةَ ، فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ قِتْلَ النَّفْسِ  
 بِخَيْرِ نَفْسٍ - فَيَسْتَجِى مِنْ رَبِّهِ فَيَقُولُ - ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللَّهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَةَ اللَّهِ وَرُوحَهُ ، فَيَقُولُ لَسْتُ هُنَاكُمْ ،  
 ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ ، فَيَأْتُونِي ، فَانْطَلِقُ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ عَلَى رَبِّي  
 فَيُؤْذَنُ ، فَادْخُلْ رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا ، فَيَذْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ يُقَالُ : ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَنَسَلُ تَمَطَّهْ ، وَقُلْ  
 يَسْمَعُ ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ . فَأَرْفَعُ رَأْسِي ، فَأَجِدُهُ بِمَحْجَرٍ يُعَلِّمُنِيهِ ، ثُمَّ أَشْفَعُ ، فَيَجِدُنِي لِي حَدًّا ، فَادْخُلْهُمْ  
 الْجَنَّةَ . ثُمَّ أَهْوِدُ إِلَيْهِ ، فَادْخُلْهُمْ الْجَنَّةَ . ثُمَّ أَهْوِدُ لِلثَّالِثَةِ ، ثُمَّ أَهْوِدُ الرَّابِعَةَ فَأَقُولُ : مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ »

قال أبو عبد الله : إلا من حبسه القرآن بمعنى قول الله تعالى ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم سورة البقرة ) كذا لأبي ذر وسقطت البسمة لغيره ، واتفقوا على أنها مدنية  
 وأنها أول سورة أنزلت بها ، وسيأتي قول عائشة ، ما نزلت سورة البقرة والنساء إلا وأنا عنده ﷺ ، ولم يدخل  
 عليهما إلا بالمدينة

**قوله** ( بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ ) كذا لأبي ذر وسقطت لغيره ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ ، . **قوله** ( حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ )  
 هو ابن إبراهيم ، وهشام هو الدستوائي ، وساق المصنف حديث الشفاعة أقول أهل الموقف لآدم وعلبك أسماء كل  
 شيء ، واختلاف في المراد بالأسماء : فقليل أسماء ذريته ، وقيل أسماء الملائكة ، وقيل أسماء الأجناس دون أنواعها ،  
 وقيل أسماء كل ما في الأرض ، وقيل أسماء كل شيء حتى القصة . وقد غفل المأزى في الأطراف ، فنسب هذه  
 الطريق إلى كتاب الإيمان وليس لها فيه ذكر ، وإنما هي في التفسير ، وسيأتي شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب  
 الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف

٢ - **باب** قال مجاهد : ( إلى شياطينهم ) أصحابهم من المنافقين والمشركين . ( محيط بالكافرين ) الله جايئهم . ( على الخاشعين ) على المؤمنين حقاً . قال مجاهد : ( بقوة ) يعمل بما فيه . وقال أبو العالية : ( مرض ) شك . ( وما خلفها ) عبرة لمن بقي . ( لاشية ) لا يبايض . وقال غيره : ( يسومونكم ) يولونكم . ( الولاية ) مفقوحة مصدر الولاء وهي الرطوبة ، إذا كسرت الواو فهي الإمارة . وقال بعضهم ، المهرب التي تؤكل كلها ( قوم ) . وقال قتادة ( فبادروا ) فافعلوا . وقال غيره ( يستغفرون ) يستنصرون ( سرّوا ) باعوا . ( راعنا ) من الرهونة ، إذا أرادوا أن يحمقوا إنساناً قالوا راعنا . ( لا يجزي ) لا ينفي . ( خطوات ) من اتخطو ، والمعنى آثاره . ( ابتلى ) اختبر

**قوله** ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة . **قوله** ( قال مجاهد إلى آخر ما أورده عنه من التفاسير ) سقط جميع ذلك للمرخس . **قوله** ( إلى شياطينهم : أصحابهم من المنافقين والمشركين ) وصله عبد بن حميد عن شعبة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( وإذا خلوا إلى شياطينهم ) قال : إلى أصحابهم ، فذكره . ومن طريق شيبان عن قتادة قال : إلى إخوانهم من المشركين وروسهم وقادتهم في الشر . وروى الطبراني نحوه عن ابن مسعود ، ومن طريق ابن عباس قال : كان رجال من اليهود إذا لقوا الصحابة قالوا إنا على دينكم ، وإذا خلوا إلى شياطينهم - وهم أصحابهم - قالوا : إنا معكم . والنسكتة في تمعية خلوا إلى مع أن أكثر ما يتعدى بالباء أن الذي يتعدى بالباء يحتمل الانفراد والسخرية تقول : خلوت به إذا سخرت منه ، والذي يتعدى إلى نص في الانفراد ، أفاد ذلك الطبري . ويحتمل أن يكون ضمن دخلا ، معنى ذهب . وعلى طريقة الكوفيين بأن حروف الجر تقناب ، فإلى بمعنى الباء أو بمعنى مع . **قوله** ( محيط بالكافرين : الله جايئهم ) وصله عبد بن حميد بالاسناد المذكور عن مجاهد ، وصله الطبري من وجه آخر عنه وزاد في جهنم ، ومن طريق ابن عباس في قوله ( محيط بالكافرين ) قال منزل بهم النعمة . ( تنبيه ) : قوله ( والله محيط بالكافرين ) جملة مبتدأ وخبر اعترضت بين جملة ( يحملون أصحابهم ) وجملة ( يسكاد البرق يخطف أبصارهم ) . **قوله** ( صبغة : دين ) وصله عبد بن حميد من طريق منصور عن مجاهد قال قوله صبغة الله أي دين الله ، ومن طريق ابن أبي نجيح عنه قال : صبغة الله أي فطرة الله . ومن طريق قتادة قال : أن اليهود تصبغ أبناءهم تهوداً ، وكذلك النصارى ، وأن صبغة الله الإسلام ، وهو دين الله الذي بعث به نوحاً ومن كان بعده انتهى وقراءة الجمهور صبغة بالنصب وهو مصدر انتصب عن قوله ( ونحن له مسلمون ) على الأرجح ، وقيل منصوب على الإغراء أي الزموا ، وكان لفظ صبغة ورد بطريق المشاكلة لأن النصارى كانوا يغمسون من ولد منهم في ماء المعمودية يزعمون أنهم يطهرونهم بذلك ، فقيل للمسلمين الزموا صبغة الله فإنها أظهر . **قوله** ( على الخاشعين : على المؤمنين ) وصله عبد بن حميد عن شعبة بالسند المذكور عن مجاهد ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العالية قال في قوله ( إلا على الخاشعين ) قال : يعني الخائفين ، ومن طريق مقاتل بن حبان قال : يعني به المتواضعين . **قوله** ( بقوة يعمل بما فيه ) وصله عبد بالسند المذكور ، وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق أبي العالية قال : القوة الطاعة ، ومن طريق قتادة والسدي قال : القوة المجد والاجتهاد . **قوله** ( وقال أبو العالية : مرض شك ) وصله ابن

أبي حاتم من طريق أبي جعفر الرازي عن أبي العالية في قوله تعالى ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ أي شك ، ومن طريق علي بن طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق عكرمة قال : الرباء . ومن طريق قتادة في قوله ﴿ فزادهم الله مرضا ﴾ أي نقاتا ، وروى الطبري من طريق قتادة في قوله ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ قال ربيعة وشك في أمر الله تعالى . قوله (وما خلفها عبرة لمن بقي) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي جعفر الرازي عن أبي العالية في قوله ﴿ لجعلناهما نكالا لما بين يديها ﴾ أي عقوبة لما خلا من ذنوبهم ﴿ وما خلفها ﴾ أي عبرة لمن بقي بعدهم من الناس . قوله (لاشبهة فيها لايباض فيها) تقدم في ترجمة موسى من أحاديث الانبياء . قوله (وقال غيره يسومونكم يولونكم) هو بضم أوله وسكون الواو والخير المذكور هو أبو عبيد القاسم بن سلام ذكره كذلك في « الغريب المصنف » ، وكذا قال أبو عبيدة معمر بن المثنى في « المجاز » ومنه قول عمرو بن كلثوم :

إذا ما الملك سام الناس خسفا      أينما أن نقر الخسف فينا

ويحتمل أن يكون السوم بمعنى الدوام أي يديمون تعذيبكم ، ومنه سائمة الغنم لمداومتها الرعى . وقال الطبري معنى يسومونكم يوردونكم أو يذيقونكم أو يولونكم . قوله (الولاية مفتوحة) أي مفتوحة الواو (مصدر الولاية وهي الربوبية وإذا كسرت الواو فهي الإمارة) هو معنى كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾ : الولاية بالفتح مصدر الولي ، وبالكسر ، ووليت العمل والأمر تليه . وذكر البخاري هذه الكلمة وإن كانت في الكف لا في البقرة ليقوى تفسير يسومونكم يولونكم . قوله (وقال بعضهم : المحبوب التي تؤكل كلها قوم) هذا حكاه الفراء في معاني القرآن عن عطاء وقتادة قال : القوم كل حب يختبئ . وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما : أن القوم الحنطة ، وحكى ابن جرير أن في قراءة ابن مسعود الثوم بالثالثة ، وبه فسر سعيد بن جبير وغيره ، فإن كان محفوفا فالفاء تبدل من التاء في عدة أسماء فيكون هذا منها والله أعلم . قوله (وقال قتادة فباءوا فاقبلوا) وصله عبد بن حميد من طريقه . قوله (وقال غيره : يستفتحون يستنصرون) هو تفسير أبي عبيدة ، وروى مثله الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : أي يستظهرون . وروى ابن إسحق في السيرة النبوية عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أشياخ لهم قالوا : فينا وفي اليهود نزلت ، وذلك أننا كنا قد علوناهم في الجاهلية فكانوا يقولون : إن نبيا سيبعث قد أظل زمانه فنقتلكم معه ، فلما بعث الله نبيه واتبعناه كفروا به ، فنزلت . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس مطولا . قوله (شروا باعوا) هو قول أبي عبيدة أيضا ، قال في قوله ﴿ ولبئس ما شروا به أنفسهم ﴾ أي باعوا ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي . قوله (راعنا من الرعونة ، إذا أرادوا أن يحرقوا إنسانا قالوا راعنا) قلت هذا على قراءة من نون وهي قراءة الحسن البصري وأبي حنيفة ، ووجه أنها صفة لمصدر محذوف أي لا تقولوا قولوا راعنا أي قولوا ذارعة . وروى ابن أبي حاتم من طريق عباد بن منصور عن الحسن قال : الراعن السخري من القول ، نهام الله أن يسخرها من محمد . ويحتمل أن يضمن القول التسمية أي لا تسوا نبيكم راعنا . الراعن اللاحق والأرعن مباغته فيه ، وفي قراءة أبي بن كعب لا تقولوا راعونا ، وهي بلفظ الجمع ، وكذا في مصحف ابن مسعود وفيه أيضا أرعونا ، وقرأ الجمهور ﴿ راعنا ﴾ بغير تنوين على أنه فعل أمر من المراعاة . وإنما نهوا عن ذلك لأنها كلمة تقتضي المساواة ، وقد فسرها مجاهد : لا تقولوا اسمع منا واسمع منك ، وعن عطاء : كانت لغة تقولها

الألصار فنهوا عنها ، وعن السدي قال : كان رجل يهودي يقال له رقاعة بن زيد يأتي النبي ﷺ فيقول له : ارضى سمعك واسمع غير مسمع ، فكان المسلمون يحسبون أن في ذلك تفضيلاً للنبي ﷺ فكانوا يقولون ذلك فنهوا عنه ، وروى أبو نعيم في الدلائل ، بسند ضعيف جداً عن ابن عباس قال : راعنا بلسان اليهود السب القبيح فسمع سعد ابن معاذ ناساً من اليهود خاطبوا بها النبي ﷺ فقال : إني سمعتها من أحد منكم لأخبرن عنه . **قوله** ( لا تجزى : لا تنفى ) هو قول أبي عبيدة في قوله تعالى ( لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) أى لا تنفى ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : يعنى لا تنفى نفس مؤمنة عن نفس كافرة من المنفعة شيئاً . **قوله** ( خطوات من الخطر والمعنى آثاره ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( لا تتبعوا خطوات الشيطان ) : هى الخطا واحداً خطوة ومعناها آثار الشيطان ، وروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : خطوات الشيطان نزغات الشيطان . ومن طريق مجاهد خطوات الشيطان خطاه ، وعن طريق القاسم بن الوليد : قلت لغتادة فقال : كل معصية الله فهى من خطوات الشيطان ، وروى سعيد بن منصور عن أبي جاز قال : خطوات الشيطان الذنور في المعاصى . كذا قال . واللفظ أعم من ذلك فن في كلامه مقدرة . **قوله** ( ابتل اختبار ) هو تفسير أبي عبيدة والأكثر ، وقال الفراء : أمره ، وثبت هذا في نسخة الصغاني

### ٣ - باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾

٤٤٧٧ - **حدثني** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل عن هرو بن شريحيل عن عبد الله قال « سألت النبي ﷺ : أى الذنوب أعظم عند الله ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت إن ذلك لعظيم ، قلت : ثم أى ؟ قال : وأن تقتل ولدك تخاف أن يطعم معك ، قلت : ثم أى ؟ قال : أن تزاني حيلة جارك »

[ الحديث ٤٤٧٧ - أطرافه في : ٤٧٦١ ، ٦٠٠١ ، ٦٨١١ ، ٦٨٦١ ، ٧٥٧٠ ، ٧٥٣٢ ]

**قوله** ( باب قوله تعالى : فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ) الانداد جمع ند بكسر النون وهو النظير ، وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي العالبة قال : الند العدل . ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : الانداد الأشياء وسقط لفظ ، باب ، لابن زر . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود « أى الذنوب أعظم ، وميأتى شربه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٤ - **باب** ﴿ وظلّلنا عليكم النّام وأنزلنا عليكم للنّ والسّلوى ، كلوا من طيبات ما رزقناكم ، وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ وقال مجاهد : المنّ صحنه ، والسّلوى الطير

٤٤٧٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شفيان عن عبد الملك عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : الكآة من المنّ ، وماؤها شفاء للعين ،

[ الحديث ٤٤٧٨ - أطرافه في : ٤٦٣٩ ، ٥٧٠٨ ]

**قوله** ( باب وظلنا عليكم الغمام وأزلنا عليكم المن والسوى - إلى - يظلمون ) كذا لأبي ذر ، وسقط له لفظ « باب » ، وساق الباقر الآيات . **قوله** ( وقال مجاهد : المن صمغة ) أى بفتح الصاد المهملة وسكون الميم ثم غين معجمة ( والسوى : الطير ) وصله الثوري عن ورقاء . عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وكذا قال عبد بن حميد عن شعبة عن ورقاء ، وروى ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : كان المن ينزل على الشجر فليأكلون منه ما شاءوا . ومن طريق عكرمة قال : كان مثل الرب الغليظ ، أى بضم الراء بعدها موحدة . ومن طريق السدي قال كان مثل الترنجيبيل . ومن طريق سعيد بن بشير عن قتادة قال : كان المن يسقط عليهم سقوط الثلج أشد يابضا من اللبن وأحلى من العسل . وعنه الأقوال كلها لا تنافي فيها . ومن طريق وهب بن منبه قال : المن خير الرقاق . وهذا مغاير لجميع ما تقدم والله أعلم . وروى ابن أبي حاتم أيضا عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : السوى طائر يشبه السماني . ومن طريق وهب بن منبه قال : هو السماني . وعنه قال : هو طير سمين مثل الحمام . ومن طريق عكرمة قال : طير أكبر من الصفور . ثم ذكر المصنف حديث سعيد بن زيد في السكاة من المن ، وسيأتي شرحه في كتاب الطب . ووقع في رواية ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير في حديث الباب « من المن الذي أنزل على بني إسرائيل » ، وبه تظهر مناسبة ذكره في التفسير ، والرد على الخطابي حيث قال : لا وجه لإدخال هذا الحديث هنا . قال لأنه ليس المراد في الحديث أنها نوع من المن المنزل على بني إسرائيل فإن ذلك شيء كان يسقط عليهم كالترنجيبيل ، والمراد أنها شجرة تنبت بنفسها من غير استنبات ولا مؤنة انتهى . وقد عرف وجه إدخاله هنا ، ولو كان المراد ما ذكره الخطابي ، والله أعلم

٥ - **باب** ( وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً ، وادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة تنفروا لكم خطاياكم وسنزيد المحسنين ) . رغداً : واسع كثير

٤٤٧٩ -- **حدثني** محمد حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « قيل لبي إسرائيل ( ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ) فدخلوا يزحفون على أستاههم فبدؤوا ، وقالوا حطة حبة في شجرة »

**قوله** ( باب وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم الآيات ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآيات إلى قوله ( المحسنين ) . **قوله** ( رغداً : واسعا كثيرا ) هو من تفسير أبي عبيدة قال : الرغد الكثير الذي لا يتعب يقال قد أرغد فلان إذا أصاب عيشا واسعا كثيرا . وعن الضحاك عن ابن عباس في قوله ( وكلا منها رغدا حيث شئتما ) قال : الرغد سعة المبيعة ، أخرجه الطبري ، وأخرج من طريق السدي عن رجاله قال : الرغد الهنيء ، ومن طريق مجاهد قال : الرغد الذي لا حساب فيه . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في قوله تعالى ( وقولوا حطة ) وقد تقدم ذكره في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وأحلت بشرحه على تفسير سورة الأعراف ، وسأذكره هناك إن شاء الله تعالى ، وقوله في أول هذا الاسناد « حدثنا محمد » لم يقع منسوبا إلا في رواية أبي علي بن السكن عن الفربري فقال « محمد بن سلام ، ويحتمل عندي أن يكون محمد بن يحيى الذهلي ، فإنه يروي عن عبد الرحمن بن مهدي

أيضا ، وأما أبو علي الجبائي فقال : الأصح أنه محمد بن بشار

## ٦ - باب . قوله ( من كان عدواً لجبريل )

وقال عكرمة : جبر ، وميك ، وسراف : عبد . إيل : الله

٤٤٨٠ - حدثنا عبد الله بن منير سمع عبد الله بن بكر حدثنا حميد عن أنس قال : سمع عبد الله

ابن سلام بقدم رسول الله ﷺ وهو في أرض يثرب ، قال النبي ﷺ : إني سألتك عن ثلاث لا يعلمهن إلا نبي : فما أولُ أشراط الساعة ؟ وما أولُ طعام أهل الجنة ؟ وما ينزعُ الولدُ إلى أبيه أو إلى أمه ؟ قال : أخبرني بهن جبريلُ آنفاً . قال : جبريل ؟ قال : نعم . قال : ذاك عدوُ اليهود من الملائكة . فقرأ هذه الآية ( من كان عدواً لجبريلَ فإنه نزلهُ على قلبك ) ، أما أولُ أشراط الساعة فأنزاعُ المرأةِ من المشرق إلى المغرب ، وأما أولُ طعام أهل الجنة فزيادةُ كبد الحوت ، وإذا سبق ماء الرجل ماء المرأة نزح الولدُ ، وإذا سبق ماء المرأة نزحت . قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أنك رسول الله . يا رسول الله ، إن اليهود قومُ بَهْت ، ولأنهم لن يعلموا باسلامي قبل أن نسألمَ يَبهموني . فجاءت اليهود ، فقال النبي ﷺ : أيُّ رجلٍ عبدُ الله فيسكن ؟ قالوا : خيرنا وابنُ خيرنا ، وسيدنا وابن سيدنا . قال : أرأيتم إن أسلمَ عبدُ الله بن سلام ؟ فقالوا : أعادهُ الله من ذلك . فخرج عبدُ الله فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسولُ الله . فقالوا : شرُّنا وابنُ شرِّنا ، وانتقصوه . قال : فهذا الذي كنتُ أخافُ يا رسولَ الله ،

قوله ( باب من كان عدواً لجبريل ) كذا لأبي ذر وغيره . قوله ( من كان عدواً لجبريل ، قيل سبب عداوة اليهود لجبريل أنه أمر باستمرار النبوة فيهم فنقلها لغيرهم ، وقيل لكونه يطلع على أسرارهم . قلت : وأصح منهما ما سيأتي بعد قليل لكونه الذي ينزل عليهم بالعذاب . قوله ( قال عكرمة : جبر وميك وسراف : عبد ، إيل : الله ) وصله الطبري من طريق عاصم عنه قال : جبريل عبد الله ، وميكائيل عبد الله ، إيل الله . ومن وجه آخر عن عكرمة : جبر عبد ، وميك عبد ، وإيل الله . ومن طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس نحو الأول وزاد : وكل اسم فيه إيل فهو الله . ومن طريق عبد الله بن الحارث البصري أحد التابعين قال : إيل الله بالبرانية . ومن طريق علي بن الحسين قال : اسم جبريل عبد الله وميكائيل عبد الله بمعنى بالتصغير واسرافيل عبد الرحمن وكل اسم فيه إيل فهو محب لله . وذكر هكس هذا وهو أن إيل معناه عبد وما قبله معناه اسم الله كما تقول عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم فلفظ عبد لا يتغير وما بعده يتغير لفظه وإن كان المعنى واحداً ، ويؤيده أن الاسم المضاف في لغة غير العرب غالباً يتقدم فيه المضاف إليه على المضاف . وقال الطبري وغيره : في جبريل لغات ، فأهل الحجاز يقولون بكسر الجيم بغير همز وعلى ذلك عامة القراء ، وبنو أسد مثله لكن آخره نون ، وبعض أهل نجد وتيمم وقيس



يقولون جبرئيل بفتح الجيم والراء بعدها همزة وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر وخلف واختيار أبي حنيفة ، وقراءة يحيى بن وثاب وعلقمة مثله لكن بزيادة ألف ، وقراءة يحيى بن آدم مثله لكن بغير ياء ، وذكر عن الحسن وابن كثير أنهما قرآ كالأول لكن بفتح الجيم ، وهذا الوزن ليس في كلام العرب فزعم بعضهم أنه اسم أعجمي وعن يحيى بن يعمر جبرئيل بفتح الجيم والراء بعدها همزة مكسورة وتشديد اللام . ثم ذكر حديث أنس في قصة عبد الله بن سلام وقد تقدمت قبيل كتاب المغازي ، وتقدم معظم شرحها هناك . وقوله ذاك عدو اليهود من الملائكة فقرأ هذه الآية ( من كان عدوا لجبرئيل فإنه نزله على قلبك ) ظاهر السياق أن النبي ﷺ هو الذي قرأ الآية رداً لقول اليهود ، ولا يستلزم ذلك نزولها حينئذ وهذا هو المختار ، فقد روى أحمد والترمذي والنسائي في سبب نزول الآية قصة غير قصة عبد الله بن سلام ، فأخرجوا من طريق بكير بن شهاب عن سميد بن جبير عن ابن عباس ؓ أقبلت يهود إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا أبا القاسم ، إنا نسألك عن خمسة أشياء ، فإن أنبأنا بها عرفنا أنك نبي وأنبئناك . فذكر الحديث وفيه - أنهم سألوه عما حرم إسرائيل على نفسه ، وعن علامة النبوة ، وعن الرد وصوته وكيف تذكر المرأة وتؤث ، وعن يأتيه بالخبر من السماء . فأخذ عليهم ما أخذ إسرائيل على بنيهِ ، وفي رواية لأحمد والطبري من طريق شهر بن حوشب عن ابن عباس ؓ عليكم عهد الله إن أنبأناكم لتبأيعن ؟ فاعطوه ما شاء من عهد وميثاق ، فذكر الحديث لكن ليس فيه السؤال عن الرد ، وفي رواية شهر بن حوشب لما سأله عن يأتيه من الملائكة قال : جبريل ، قال : ولم يبعث الله نبيا قط إلا وهو وليه . فقالوا : فعندها انفارقت ، لو كان وليك سواء من الملائكة لبأيعنك وصدقناك . قال فما منعكم أن تصدقوه ؟ قالوا : إنه عدونا ، فنزلت ، وفي رواية بكير بن شهاب ، قالوا جبريل ينزل بالحرب والقتل والعذاب ، لو كان ميكائيل الذي ينزل بالرحمة والنبات والقطر ، فنزلت . وروى الطبري من طريق الشعبي ؓ إن عمر كان يأتي اليهود فيسمع من التوراة فيتعجب كيف تصدق ما في القرآن ، قال فربهم النبي ﷺ فقلت نصدتكم بالله أن تعلمون أنه رسول الله ؟ فقال له عالمهم : نعم نعلم أنه رسول الله ، قال : فلم لا تتبعونه ؟ قالوا : إن لنا عدوا من الملائكة وسلا ، وأنه قرن بنبوته من الملائكة عدونا ، فذكر الحديث وأنه لحق النبي ﷺ فتلا عليه الآية . وأورده من طريق قتادة عن عمر نحوه . وأورد ابن أبي حاتم والطبري أيضا من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى ؓ أن يهوديا أتى عمر فقال : إن جبريل الذي يذكره صاحبكم عدو لنا ، فقال عمر : من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فإن الله عدو للكافرين ، فنزلت على وفق ما قال ، وهذه طرق يقوى بعضها بمضا ، ويدل على أن سبب نزول الآية قول اليهودي المذكور لا قصة عبد الله بن سلام ، وكان النبي ﷺ لما قال له عبد الله بن سلام : إن جبريل عدو اليهود ، تلا عليه الآية مذكرا له سبب نزولها والله أعلم . وحكى الثعلبي من ابن عباس ؓ أن سبب عداوة اليهود لجبريل أن نبيهم أخبرهم أن يختصر سيخرب بيت المقدس ، فبعثوا رجلا ليقتله فوجده شابا ضعيما فنحه جبريل من قتله وقال له : إن كان الله أراد هلاككم على يده فلن تسلط عليه ، وإن كان غيره فعلى أى حق تقتله ؟ فتركة ، فكبر يختصر وغزا بيت المقدس فقتلهم وخربه ، فصاروا يكرهون جبريل لذلك . وذكر أن الذي خاطب النبي ﷺ في ذلك هو عبد الله بن صوريا . وقوله دأما أول أشراف الساعة فتار ، يأتي شرح ذلك في أواخر كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

## ٧ - باب . قوله ( ما ننسخ من آية أو ننسأها )

٤٤٨١ - **حديثنا** عمرو بن عليّ حدثنا يحيى حدثنا سفيان عن حبيب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : قال عمر رضي الله عنه : أقرؤنا أبي ، وأقضانا عليّ . وإنا لندع من قول أبي ، وذلك أن أبيتا يقول : لا أدع شيئا سمعته من رسول الله ﷺ وقد قال الله تعالى ( ما ننسخ من آية أو ننسأها ) [ الحديث ٤٤٨١ - لمعه في ٥٠٠ ]

**قوله** ( باب قوله تعالى : ما ننسخ من آية أو ننسأها ) نأت بخير منها أو مثلاً ( كذا لأبي ذر نفسها بضم أوله وكسر السين بغير همز ، ولغيره د ننسأها ، والاول قراءة الأكثر واختارها أبو عبيدة وعليه أكثر المفسرين ، والثانية قراءة ابن كثير وابن عمرو وطائفة ، وسأذكر توجيهاً ، وفيها قراءات أخرى في الشواذ . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري . **قوله** ( عن حبيب ) هو ابن أبي ثابت ، وورد منسوبا في رواية صدقة ابن الفضل عن يحيى القطان في فضائل القرآن ، وفي رواية الاسماعيل من طريق ابن خلاد د عن يحيى بن سعيد عن سفيان حدثنا حبيب . **قوله** ( قال عمر أقرؤنا أبي وأقضانا علي ) كذا أخرجه موقفا ، وقد أخرجه الترمذي وغيره عن طريق أبي قلابة عن أنس مرفوعا في ذكر أبي وفيه ذكر جماعة وأوله د أرحم أمي بأمي أبو بكر - وفيه - وأقرؤم الكتاب . الله أبي بن كعب ، الحديث وصححه ، لكن قال غيره : إن الصواب إرساله ، وأما قوله د وأقضانا علي ، فورد في حديث مرفوع أيضا عن أنس رفعه د أقضى أمي علي بن أبي طالب ، أخرجه البغوي ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن النبي ﷺ مرسل د أرحم أمي بأمي أبو بكر وأقضام علي ، الحديث . ورويناه موصولا في د فوائد أبي بكر محمد بن العباس بن نجيع ، من حديث أبي سعيد الخدري مثله ، وروى البزار من حديث ابن مسعود قال : كنا فنحدث أن أقضى أهل المدينة علي بن أبي طالب رضي الله عنه . **قوله** ( وإنا لندع من قول أبي ) في رواية صدقة د من لحن أبي ، واللحن اللغة ، وفي رواية ابن خلاد د وإنا لنترك كثيرا من قراءة أبي . **قوله** سمعته من رسول الله ﷺ ) في رواية صدقة د أخذته من في رسول الله ﷺ ولا أتركه لشي . ، لانه بسامعه من رسول الله ﷺ يحصل له العلم القطعي به ، فاذا أخبره غيره عنه بخلافه لم ينتمض معاوضا له حتى يتصل إلى درجة العلم القطعي ، وقد لا يحصل ذلك غالبا . ( تنبيه ) : هذا الاسناد فيه ثلاثة من الصحابة في نسق : ابن عباس عن عمر عن أبي بن كعب . **قوله** ( وقد قال الله تعالى الخ ) هو مقول عمر محتجا به علي أبي بن كعب ومشيئا إلى أنه ربما قرأ ما نسخت تلاوته لسكونه لم يبلغه النسخ ، واحتج عمر لجواز وقوع ذلك بهذه الآية . وقد أخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : خطبنا عمر فقال : ان الله يقول ( ما ننسخ من آية أو ننسأها ) أي نؤخرها ، وهذا يرجح رواية من قرأ بفتح أوله وبالحمز ، وأما قراءة من قرأ بضم أوله فن النسيان ، وكذلك كان سعيد بن المسيب يقرؤها فأنكر عليه سعد بن أبي وقاص أخرجه النسائي وصححه الحاكم ، وكانت قراءة سعد د أو ننسأها ، بفتح المثناة خطابا للنبي ﷺ واستدل بقوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى ) وروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : ربما نزل علي النبي ﷺ الوحى بالليل ونسيه بالنهار فنزلت ، واستدل بالآية المذكورة هل وقوع النسخ خلافا لمن شد فتمه ، ونعقب بأنها قضية شرعية لا تستلزم الوقوع ، وأجيب بأن السياق وسبب

النزول كان في ذلك لأنها نزلت جواباً لما أنكر ذلك

### ٨ - باب . ﴿ وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه ﴾

٤٤٨٢ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال قال الله كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك ، وشقني ولم يكن له ذلك . فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيدته كما كان ، وأما شقته إياي فقله لي ولد ، فسبحاني أن اتخذ صاحبة أو ولداً ،

**قوله** ( باب وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه ) كذا للجميع وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن حاصر قالوا ، بحذف الواو ، وافقوا على أن الآية نزلت فيمن زعم أن الله ولداً من يهود خيبر وأنصارى نجران ومن قال من مشركي العرب الملائكة بنات الله فرد الله تعالى عليهم . **قوله** ( قال الله تعالى ) هذا من الأحاديث القدسية . **قوله** ( وأما شقته إياي فقله لي ولد ) إنما سماه شقاً لما فيه من التنقيص لأن الولد إنما يكون من والدة تحمله ثم تضعه ويستلزم ذلك سبق النكاح ، والنكاح يستدعي باعشاً له على ذلك . والله سبحانه ينزه عن جميع ذلك ، ويأتي شرحه في تفسير سورة الاخلاص

### ٩ - باب . قوله ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی ﴾ . ( مثابة ) يثوبون : يرجعون

٤٤٨٣ - **حدثنا** مسدد عن يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس قال قال عمر : وافقت الله في ثلاث - أو وافقت ربي في ثلاث - قلت : يا رسول الله ، لو اتخذت مقام إبراهيم مصلی . قلت : يا رسول الله ، يدخل عليك البر والفاجر ، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله آية الحجاب . قال وبلغني مُثَابَةُ النبي ﷺ بعض نسائه ، فدخلت عليهن قلت : إن انتهين أو ليبدلن الله رسوله خيراً منكن ، حتى أتيت إحدى نسائه قالت : يا عمر ، أما في رسول الله ﷺ ما يعط نسائه حتى تذهبن أنت ؟ فأنزل الله ﴿ عسى ربه أن طرفة عين ﴾ أن يُبدله أزواجاً خيراً منكن ﴿ مسلمات ﴾ الآية

وقال ابن أبي صريم أخبرنا يحيى بن أبوب حدثني حميد سمعت أنساً عن عمر

**قوله** ( باب واتخذوا من مقام إبراهيم مصلی ) كذا لهم ، والجمهور على كسر الخاء من قوله ﴿ واتخذوا ﴾ بصيغة الأمر ، وقرأ نافع وابن حاصر بفتح الخاء بصيغة الخبر ، والمراد من اتباع إبراهيم . وهو معطوف على قوله ﴿ جعلنا ﴾ فالكلام جملة واحدة ، وقيل على « واذ جعلنا » فيحتاج إلى تقدير « اذ » ويكون الكلام جملتين ، وقيل على محذوف تقديره فثابروا أي رجعوا واتخذوا ، وتوجيه قراءة الجمهور أنه معطوف على ما تضمنه قوله ﴿ مثابة ﴾ كأنه قال ثابروا واتخذوا ، أو معمول لمحذوف أي وقلنا اتخذوا ، ويحتمل أن يكون الواو للاستئناف . **قوله** ( مثابة )

يثوبون : يرجعون ) قال أبو عبيدة : قوله تعالى ﴿ مثابة ﴾ مصدر يثوبون أى يصيرون اليه ، ومراده بالمصدر اسم المصدر ، وقال غيره : هو اسم مكان . وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ مثابة ﴾ قال : يأتيونه ثم يرجعون الى أهلهم ثم يعودون اليه لا يقضون منه وطرا . قال الفراء : المثابة والمثاب بمعنى واحد كالمقام والمقامة . وقال البصريون : الهاء للبالغة لما ذكر من يثوب اليه ، كما قالوا سياراة لمن يكثر السير ، والاصل في مثابة مثوبة فأعل بالنقل والغلب . ثم ذكر المصنف حديث أنس عن عمر قال : وافقت ربي في ثلاث ، وقد تقدم في أوائل الصلاة ، وتأتى قصة الحجاب في تفسير الأحزاب ، والتعمير في تفسير التحريم . وقوله في الحديث : فأنتهيت الى إحداهن ، يأتي الكلام عليه في باب غيرة النساء ، من أواخر كتاب النكاح . قوله ( وقال ابن أبي سريم الخ ) تقدم أيضا في الصلاة ، وروى أبو نعيم في الدلائل ، من حديث ابن عمر : أخذ النبي ﷺ بيد عمر فر به على المقام فقال له : هذا مقام إبراهيم ، قال : يا نبي الله ألا تتخذ مصلى ؟ فنزلت . تكملة : قال ابن الجوزي : إنما طلب عمر الاستئذان بإبراهيم عليه السلام مع النبي عن النظر في كتاب التوراة لانه سمع قول الله تعالى في حق إبراهيم ﴿ إني جاعلك للناس إماما ﴾ وقوله تعالى ﴿ أن اتبع ملة إبراهيم ﴾ فعلم أن الائتمار بإبراهيم من هذه الشريعة ، ولكون البيت مضافا اليه وأن أمر قدميه في انقام كرقم الباني في البناء . ليذكر به بعد موته ، فرأى الصلاة عند المقام كقرادة الطائف بالبيت اسم من بناء . انتهى . وهي عناسية الطيفة . ثم قال : ولم تزل آثار قديم إبراهيم حاضرة في المقام معروفة عند أهل الحرم ، حتى قال أبو طالب في قصيدته المشهورة :

وموطىء إبراهيم في الصخر رطبة على قدميه حافيا غير ناعل

وفي د موطأ ابن وهب ، عن يونس عن ابن شهاب عن أنس قال : رأيت المقام فيه أصابع إبراهيم وأخص قدميه غير أنه أذهب مسح الداس بأيديهم . وأخرج الطبري في تفسيره من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذه الآية : إنما أسروا أن يصلوا عنده ولم يؤمروا بمسحه . قال : ولقد ذكر لنا من رأى أثر عقبيه وأصابه فيها فزالوا بمسحونه حتى اعلواق وانمى ، وكان المقام من عهد إبراهيم لوق البيت إلى أن أخره عمر رضى الله عنه إلى المسكن الذي هو فيه الآن ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بسند صحيح عن عطاء وغيره وعن مجاهد أيضا ، وأخرج البيهقي عن عائشة مثله بسند قوى ولفظه : أن المقام كان في زمن النبي ﷺ وفي زمن أبي بكر ملتصقا بالبيت ثم أخره عمر ، وأخرج ابن مردويه بسند ضعيف عن مجاهد أن النبي ﷺ هو الذي جوله ، والاول أصح . وقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عبيدة قال : كان المقام في سقع البيت في عهد رسول الله ﷺ ، لحوله عمر ، لجاء سيل فذهب به فرد عمر اليه . قال سفيان : لا أدري أكان لاصفا بالبيت أم لا . انتهى . ولم تنكر الصحابة فعل عمر ولا من جاء بعدهم نصار إجماعا . وكان عمر رأى أن إبقائه يلزم منه التضيق على الطائفتين أو على المصلين فوضعه في مكان يرتفع به الخرج ، وتبعا له ذلك لأنه الذي كان أشار باتخاذ مصلى ، وأول من عمل عليه المة مقصورة الموجودة الآن

١٠ - باب قوله تعالى ﴿ ولما يرفع إبراهيم للقواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا إنك

أنت السميع العليم ﴾ القواعد : أساسه ، وأحدتها قاعدة ، والقواعد من النساء : واحدتها قاعد

٤٨٤ - **حديث** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن محمد بن أبي بكر أخبر عبد الله بن عمر عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال « ألم ترى أن قومك بنوا لكعبة واقتصروا عن قواعد إبراهيم . فقلت : يا رسول الله ألا تردّها على قواعد إبراهيم ؟ قال لولا جدران قومك بالكفر . فقال عبد الله بن عمر : إني كنت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركعتين الذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يُتم على قواعد إبراهيم »

**قوله** ( باب واذا رفع إبراهيم القواعد من البيت ) ساق إلى العلم . **قوله** ( القواعد أساسه ، واحداثها قاعدة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( واذا رفع إبراهيم القواعد من البيت ) قال : قواعد أساسه . وقال الفراء : يقال القواعد أساس البيت . قال الطبري : اختلفوا في القواعد التي رفعها إبراهيم وإسماعيل أهما أحدهما أم كانت قبلهما ثم روى بسند صحيح عن ابن عباس قال « كانت قواعد البيت قبل ذلك ، ومن طريق عطاء قال : قال آدم أي رب لا أسمع أصوات الملائكة ، قال : ابن لي بيتا ثم أحف به كما رأيت الملائكة تحف ببيت الذي في السماء . فيزعم الناس أنه بناء من خمسة أجبل حتى بناه إبراهيم بعد ، وقد تقدم بزيادة فيه في قصة إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، **قوله** ( والقواعد من النساء واحداثها قاعد ) أراد الإشارة إلى أن لفظ الجمع مشترك ، وتظهر التفرقة بالواحد ، لجمع النساء اللواتي قعدن عن الحيض والاستمتاع قاعد بلا هاء ولو لا تخصيصهن بذلك أثبت الهاء نحو قاعدة من القعود المعروف . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في بناء قريش البيت ، وقد سبق بسطه في كتاب الحج

## ١١ - باب ( قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا )

٤٨٥ - **حديث** محمد بن بشر حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويُفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تسكذبوهم ، وقولوا ﴿ آمنا بالله وما أنزل ... الآية ﴾

[ الحديث ٤٨٥ - طرمه في : ٧٢٦٢ ، ٧٥٤٢ ]

**قوله** ( باب قولوا آمنا بالله ) سقط لفظ د باب ، لغير أبي ذر . **قوله** ( كان أهل الكتاب ) أي اليهود . **قوله** ( لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تسكذبوهم ) أي إذا كان ما يخبرونكم به محتملا امسلا يكون في نفس الأمر صدقا فسكذبوه ، أو كذبا فتصدقوه فتقعوا في الحرج . ولم يرد النهي عن تسكذبهم فيما ورد شرعا بخلافه ، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعا بوفائه ، به على ذلك الشافعي رحمه الله . ويؤخذ من هذا الحديث التوقف عن الخوض في المشكلات والحرم فيها بما يقع في الظن ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف من ذلك . **قوله** ( وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية ) زاد في الاعتصام ( وما أنزل إليكم ) وزاد الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن المنفى

عن عثمان بن عمر بهذا الاسناد ( وما أنزل اليينا وما أنزل اليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون )

١٢ - باب ( سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ؟

قل لله المشرق والمغرب ، يهتدى من يشاء إلى صراطٍ مستقيم ) [ البقرة ١٤٢ ]

٤٤٨٦ - **حديث** أبو نعيم سمع زهيراً عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه « أن رسول الله ﷺ صلى إلى بيت المقدس ستة عشر ذهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت ، وإنه صلى - أو صلاها - صلاة العصر ، وصلى معه قومٌ فخرج رجلٌ ممن كان صلى معه فرأى على أهل المسجد وهم راكعون قال أشهد بالله لقد صليت مع النبي ﷺ قبل مكة ، فداروا كما هم قبل البيت . وكان الذى مات على القبلة قبل أن تحول قبل البيت رجالٌ فتلوا لم ندر ما قول فيهم ، فأنزل الله ( وما كان الله ليضيع إيمانكم ، إن الله بالناس لرءوفٌ رحيم »

**قوله** ( باب قوله تعالى ( سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم ) الآية ) كذا لابي ذر ، وساق غيره إلى قوله ( مستقيم ) والسفهاء جمع سفيه وهو خفيف العقل ، وأصله من قولهم ثوب سفيه أى خفيف الذئج ، واختلف في المراد بالسفهاء فقال البراء كما في حديث الباب وابن عباس ومجاهد : هم اليهود ، وأخرج ذلك الطبري عنهم بأسانيد صحيحة ، وروى من طريق السدى قال : هم المنافقون ، والمراد بالسفهاء الكفار وأهل النفاق واليهود ، أما الكفار فقالوا لما حوت القبلة : رجع محمد إلى قبلتنا وسيرجع إلى ديننا فإنه علم أنا على الحق ، وأما أهل النفاق فقالوا ، ان كان أولاً على الحق فالتى انتقل إليه باطل وكذلك بالعكس ، وأما اليهود فقالوا : خالف قبله الانبياء ولو كان نبياً لما خالف ، فلما كثرت أقوال هؤلاء السفهاء أنزلت هذه الآيات من قوله تعالى ( ما ننسخ من آية - إلى قوله تعالى - فلا نخشوم واخشون ) الآية . **قوله** ( ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ) تقدم الكلام عليه وعلى شرح الحديث في كتاب الايمان

١٣ - باب ( وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس

ويكون الرسول عليكم شهيداً )

٤٤٨٧ - **حديث** يوسف بن راشد حدثنا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير عن الأعشى عن أبي صالح ع وقال أبو أسامة حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد الخدرى قال « قال رسول الله ﷺ : يدعى نوح يوم القيامة فيقول : بئيك وسعديك يارب ، فيقول : هل بلغت ؟ فيقول نعم . فيقال لأمتيه : هل بلغتكم ؟ فيقولون : ما أئانا من نذير ، فيقول : من يشهد لك ؟ فيقول : محمد وأمته . فيشهدون أنه قد بلغ ، ويكون الرسول عليكم شهيداً

فذلك قوله جلّ ذكره ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾ لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً . (البقرة : ١٤٣) . والوسط : العدل .

**قوله** ( باب قوله تعالى : وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ) كذا لا في ذر ، وساق غيره الآية الى ( مستقيم ) وسيأتي الكلام على الآية في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا قتيبة <sup>(١)</sup> ) حدثنا جرير وأبو أسامة واللفظ لجرير ) أى لفظ الماتن . **قوله** ( وقال أبو أسامة حدثنا أبو صالح ) يعنى قال أبو أسامة عن الأعمش حدثنا أبو صالح ، فأقاد تصريح الأعمش بالتحديث ، وقد أخرجه في الاعتصام من وجه آخر عن أبي أسامة وصرح في روايته أيضاً بالتحديث ، وسيأتي في رواية أبي أسامة مفردة في الاعتصام . **قوله** ( بدى نوح يوم القيامة فيقول : لبيك وسعديك يارب ، فيقول : هل بلغت ؟ فيقول : نعم ) زاد في الاعتصام د نعم يارب . **قوله** ( فيقول من يشهد لك ) في الاعتصام د فيقول من شهودك . **قوله** ( فيشهدون ) في الاعتصام د فبجاء بسكم فتنشهدون ، وقد روى هذا الحديث أبو معاوية عن الأعمش بهذا الإسناد أنهم من سياق غيره وأشمل ولفظه د يحيى النبي يوم القيامة ومعه الرجل ، ويحيى النبي ومعه الرجلان ، ويحيى النبي ومعه أكثر من ذلك ، قال فيقال لهم : أبلغكم هذا ؟ فيقولون : لا ، فيقال للنبي : أبلغتهم ؟ فيقول : نعم ، فيقال له : من يشهد لك ؟ الحديث أخرجه أحمد عنه والنسائي وابن ماجه والإسماعيل من طريق أبي معاوية أيضاً . **قوله** ( فيشهدون أنه قد بلغ ) زاد أبو معاوية د فيقال وما عليكم ؟ فيقولون : أخبرنا نبينا أن الرسل قد بلغوا فصدقناه ، ويؤخذ من حديث أبي بن كعب تعميم ذلك ، فأخرج ابن أبي حاتم بسند جيد عن أبي العالية عن أبي بن كعب في هذه الآية قال ( لتكونوا شهداء ) . وكانوا شهداء على الناس يوم القيامة ، كانوا شهداء على قوم نوح وقوم هود وقوم صالح وقوم شعيب وغيرهم أن رسالهم بلغتهم وأنهم كذبوا رسالهم ، قال أبو العالية . وهى قراءة أبي د لتكونوا شهداء على الناس يوم القيامة ، ومن حديث جابر عن النبي ﷺ د ما من رجل من الأمم إلا ود أنه منا أيها الأمة ، ما من نبى كذبه قومه إلا ونحن شهداؤه يوم القيامة أن قد بلغ رسالة الله ونصح لهم . **قوله** ( فذلك قوله عز وجل : وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) في الاعتصام د ثم قرأ رسول الله ﷺ . **قوله** ( والوسط العدل ) هو مرفوع من نفس الخبر ، وليس بمدرج من قول بعض الرواة كما وهم فيه بعضهم ، وسيأتي في الاعتصام بلفظ د وكذلك جعلناكم أمة وسطاً عدلاً ، وأخرج الإسماعيل من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا السند في قوله ( وسطاً ) قال : عدلاً ، كذا أورده مختصراً مرفوعاً ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه مختصراً مرفوعاً ، ومن طريق وكيع عن الأعمش بلفظ د والوسط العدل ، مختصراً مرفوعاً ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش مثله ، وكذا أخرجه الترمذى والنسائي من هذا الوجه ، وأخرجه الطبري من طريق جعفر بن عون عن الأعمش مثله ، وأخرجه عن جماعة من التابعين كجاهد وعطاء وقتادة ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس مثله ، قال الطبري : الوسط في كلام العرب الخيار ، يقولون فلان وسط في قومه وواسط إذا أرادوا الرفع في حسبه . قال : والذي أرى أن معنى

(١) قول الشارح د حدثنا قتيبة ه الذى في رواية الأئمة د حدثنا يوسف بن راشد ،

الوسط في الآية الجزء الذي بين الطرفين ، والمعنى أنهم وسط لتوسطهم في الدين فلم يفعلوا كغلو النصارى ولم يقصروا كتقصير اليهود ، ولكنهم أهل وسط واعتدال . قلت : لا يلزم من كون الوسط في الآية صالحا لمعنى التوسط أن لا يكون أريد به معناه الآخر كما نص عليه الحديث ، فلا مغايرة بين الحديث وبين ما دل عليه معنى الآية ، والله أعلم

١٤ - ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ، وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾

إن الله بالناس لرؤوف رحيم ﴿ [البقرة ١٤٣]

٤٤٨٨ - **حدثنا مسدد** **حدثنا يحيى** عن **سفيان** عن **عبد الله بن دينار** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما « بينا الناس يصلون الصبح في مسجد قباء إذ جاء جاء فقال : أنزل الله على النبي ﷺ قرآنا أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . فتوجهوا إلى الكعبة »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿ وما جعلنا القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم من يتبع الرسول ﴾ الآية ) كذا لا بد ذكر ، وساق غيره إلى قوله ( رؤوف رحيم ) ثم أورد حديث ابن عمر في تحويل القبلة ، وأورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة مستوفى

١٥ - ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء - إلى - عما تعملون ﴾

٤٤٨٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا معتمر** عن **أبي** عن **أنس** رضي الله عنه قال « لم يبق ممن صلى القبليتين غيري »

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ الآية ) وفي رواية كريمة إلى ( عما تعملون ) . **قوله** ( عن أنس ) صرح في رواية الإسماعيلي وأبي نعيم بسماع سليمان له من أنس . **قوله** ( لم يبق ممن صلى القبليتين غيري ) يعني الصلاة إلى بيت المقدس وإلى الكعبة ، وفي هذا إشارة إلى أن أنسا آخر من مات من صلى إلى القبليتين ، والظاهر أن أنسا قال ذلك وبعض الصحابة ممن تأخر لإسلامه موجود ، ثم تأخر أنس إلى أن كان آخر من مات بالبصرة من أصحاب رسول الله ﷺ ، قاله علي بن المديني والبخاري وغيرهما . بل قال ابن عبد البر : هو آخر الصحابة موتا ، طبقا ، لم يبق بعده غير أبي الطفيل ، كذا قال وفيه نظر ، فقد ثبت جماعة من سكن البوادي من الصحابة تأخرهم عن أنس وكانت وفاة أنس سنة تسعين أو إحدى أو ثلاث وهو أصبح ما قبل فيها ، وله مائة وثلاث سنين على الأصح أيضا ، وقيل أكثر من ذلك ، وقيل أقل . وقوله تعالى ﴿ فلنولينك قبلة ترضاها ﴾ هي الكعبة ، وروى الحاكم من حديث ابن عمر في قوله ﴿ فلنولينك قبلة ترضاها ﴾ قال : نحو ميزاب الكعبة ، وإنما قال ذلك لأن تلك الجهة قبلة أهل المدينة



١٦ - **باب** . ﴿وَأَنْتَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ

- إِلَى قَوْلِهِ - إِنَّكَ إِذَا لَمْ تَرْضَ الظَّالِمِينَ﴾

٤٤٩٠ - **حَدَّثَنَا** خَلْدُ بْنُ خَلْدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

«بَيْنَمَا النَّاسُ فِي الصُّبْحِ يُبْجِئُونَ جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْبَلَّةَ قَرَأَنَ، وَأَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ

لِلْكُفَّةِ، أَلَا فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الْكُفَّةِ»

**قَوْلُهُ** (بَاب) وَأَنْتَ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ (الآيَةُ) كَذَا لَابِي ذَر، وَغَيْرُهُ

إِلَى (لَمْ تَرْضَ الظَّالِمِينَ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَشَارِ إِلَى قِبَلِ بَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ

١٧ - **باب** . ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ؛

وَإِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيْسَ كُفَرًا بِالْحَقِّ - إِلَى قَوْلِهِ - مِنَ الْمُتَرَبِّينَ﴾

٤٤٩١ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ «بَيْنَمَا النَّاسُ يُبْجِئُونَ

فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْبَلَّةَ قَرَأَنَ، وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكُفَّةَ.

فَاسْتَقْبِلُوهَا. وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكُفَّةِ»

**قَوْلُهُ** (بَاب) الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ (كَذَا لَابِي ذَر، وَغَيْرُهُ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، وَسَاقَ

فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ

١٨ - **باب** . ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا، فَاسْتَقْبِلُوا الْخَبِيرَاتِ

أَيُّنَا تَكُونُوا بِأَيِّكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا، إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

٤٤٩٢ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ لِلْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ قَالَ «صَلَّيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ - أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ - شَهْرًا، ثُمَّ صَرَفَهُ نَحْوَ

الْقِبْلَةِ»

**قَوْلُهُ** (بَاب) وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّئُهَا (الآيَةُ) كَذَا لَابِي ذَر، وَغَيْرُهُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. **قَوْلُهُ** (صَلَّيْنَا

مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ثُمَّ صَرَفَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ) فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ وَثُمَّ صَرَفُوا،

وَهَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ قَرِيبًا

١٩ - **باب** . ﴿وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ،

وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ، وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾. شَطْرُهُ: تَقَابُؤُهُ

٤٤٩٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : بينما الناس في الصبح بقاء إذ جاءهم رجل فقال : أنزل الآية قرآن ، فأمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . واستداروا كهنتهم فتوجهوا إلى الكعبة ، وكان وجه الناس إلى الشام ،

٢٠ - **باب** . ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم - إلى قوله - ولعلكم تهتدون )

٤٤٩٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الآية ، وقد أمر أن يستقبل الكعبة ، فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى القبلة .

**قوله** ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام الآية ) كذا الآتي ذكرنا وغيره إلى عما تعملون . . قوله ( شطره تلقاؤه ) قال الفراء في قوله تعالى ( فولوا وجهكم شطره ) يريد نحوه ، قل : وفي بعض القراءات : تلقاؤه ، وروى الطبري من طريق أبي العالية قال : شطر المسجد الحرام : تلقاؤه ، ومن طريق قتادة نحوه . ثم ذكر حديث ابن عمر من طريق أخرى

٢١ **باب** قوله ( إن الصفا والمروة من شعائر الله فنحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ، ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم )  
شعائر : علامات ، واحدها شعيرة . وقال ابن عباس :

الصفا والمروة ، ويقال الحجارة الممس التي لا تنبت شيئا ، والواحدة صفاوة بمعنى الصفا ، والصفا للجميع  
٤٤٩٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال : قالت عائشة زوج النبي ﷺ - وأنا يومئذ حديث السن - : رأيت قول الله تبارك وتعالى ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فنحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) فأراني على أحد شيئا أن لا يطوف بهما . فقالت عائشة : كلا ، لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار : كانوا يهلون بماء ، وكانت مناة حذوق قديرا ، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة ، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، فأنزل الله ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ، فنحج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ) »

٤٩٦هـ - **حدثنا محمد بن يوسف** حدثنا **سفيان** عن **عاصم بن سليمان** قال «سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن الصفا والمروة فقال : كنتا نرى أنهما من أمر الجاهلية ، فلما كان الإسلام أمسكنا عنهما ، فأنزل الله تعالى ( إن الصفا والمروة - إلى قوله - أن يطوف بهما ) »

**قوله** (باب قوله تعالى ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) شعائر : علامات ، واحدها شمية ) وهو قول أبي عبيدة . **قوله** ( وقال ابن عباس : الصفوان الحجر ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه . **قوله** ( ويقال الحجارة الملس التي لا تثبت شيئاً ، والواحدة صفوانة بمعنى الصفا ، والصفا للجميع ) هو كلام أبي عبيدة أيضاً قال : الصفوان اجماع ، ويقال الواحدة صفوانة في معنى الصفا ، والصفا للجميع ، وهي الحجارة الملس التي لا تثبت شيئاً أبداً من الأرضين والرواسي ؛ وواحد الصفا صفاء ، وقيل الصفا اسم جنس يفرق بينه وبين مفردة بالثناء ، وقيل مفرد يجمع على فعول وأفعال كقفا وأقفا ، فيقال فيه صفا وأصفا ، ويجوز كسر صاد صفا أيضاً . ثم ساق حديث عائشة في سبب نزول ( إن الصفا والمروة من شعائر الله ) وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، وكذا حديث أنس ، وقوله هنا « كنتا نرى من أمر الجاهلية ، فيه حذف سقط ، ووقع في رواية ابن السكن « كنتا نرى أنهما ، وبه يستقيم الكلام »

٢٢ - **باب** . ( ومن للناس من يتخذ من دون الله أنداداً ) أضداداً ، واحدها ند

٤٩٧هـ - **حدثنا عبدان** عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبيد الله « قال النبي ﷺ كلمة وفات أخرى : قال النبي ﷺ : من مات وهو يدعو من دون الله ندّاً دخل النار . قلت أنا : من مات وهو لا يدعو لله ندّاً دخل الجنة »

**قوله** (باب قوله تعالى ( ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ) يعني أضداداً واحدها ند ) قد تقدم تفسير الانداد في أوائل هذه السورة ، وتفسير الانداد بالأضداد لأبي عبيدة وهو تفسير بالالزام ، وذكر هنا أيضاً حديث ابن مسعود « من مات وهو يجعل لله ندا ، وقد مضى شرحه في أوائل كتاب الجنائز ، ويأتي الامام بشيء منه في الإيمان والندور

٢٣ - **باب** ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم التصاص في القتلى :

الحر بالحر - إلى قوله - عذاب ألهم ) عني : ترك

٤٩٨هـ - **حدثنا الحيدري** حدثنا **سفيان** حدثنا **عمر** قال سمعت مجاهداً قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « كان في بني إسرائيل التصاص ، ولم تكن فيهم الدية ، فقال الله تعالى لهذه الأمة ( كتب عليكم التصاص في القتلى : الحر بالحر ، والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى ، فمن عني له من أخيه شيء ) فاتفقوا أن يقبل للدية في العمد ( فاتباع بالمعروف ، وأداة لإله بالحساب ) يتبع بالمعروف ويؤدى باحسان ( ذلك تخفيف من

رَبِّكُمْ وَرَحْمَةً) عَمَّا كُتِبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ (فَنِ امْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ لَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) قَتَلَ بَعْدَ قَبُولِ الدِّينَةِ «  
[الحديث ٤٤٩٨ - طرّفه في : ٦٨٨١]

٤٤٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ حَدَّثَنَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كِتَابُ اللَّهِ الْقَصَاصُ »

٤٥٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُهْمِرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرٍ السَّمْعِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ أَنَّ الرَّبِيعَ عَمَّهُ كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ ، فَأَبَوْا . فَعَرَّضُوا الْأَرْضَ ، فَأَبَوْا . فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَتُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرَّبِيعِ ؟ لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّتُهَا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أَنَسُ . كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ . فَرَضِيَ الْقَوْمُ ، فَقَعَوْا . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَا يَرَهُ .

**قوله ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص )** الآية ( كذا لا في ذكره . وساق غيره الآية إلى ( أليم ) . قوله ( عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( كان في بني إسرائيل القصاص ) سيأتي شرحه في كتاب الدييات . قوله ( حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا حميد أن أنسا حدثهم عن النبي ﷺ قال : كتاب الله القصاص ) هكذا أورده مختصرا ، وساقه في الصلح بهذا الاسناد مطولا ، وسيأتي في الدييات أيضا باختصار . ثم أورده من وجه آخر عن حميد ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة المائدة إن شاء الله تعالى . وقوله كتاب الله القصاص ، بالرفع فيهما على أنه مبتدأ وخبر ، وبالنصب فيهما على أن الأول لغراء والثاني بدل ، ويجوز في الثاني الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي اتبعوا كتاب الله ففيه القصاص . قال الخطابي : في قوله ( فن عني له من أخيه شيء فأتباع ) إلخ ويحتاج إلى تفسير لأن العفو يقتضي إسقاط الطلب فما هو الانبعاث ؟ وأجاب بأن العفو في الآية محمول على العفو على الدية ، فينتجه حينئذ المطالبة بها ، ويدخل فيه بعض مستحق القصاص فانه يسقط وينتقل حق من لم يهف إلى الدية فيطالب بمحضه

٢٤ - **باب** . ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام )

كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون »

٤٥٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ عَاشُورَاءُ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ قَالَ : مَنْ شَاءَ صَامَهُ ، وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَصُمْهُ »

٤٥٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « كَانَ عَاشُورَاءُ يُصَامُ قَبْلَ رَمَضَانَ ، فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ قَالَ : مَنْ شَاءَ صَامَ ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ »

٤٥٠٣ - **حدثني** محمود أخبرنا هيبُ الله عن إسرائيل عن منصور عن إبراهيم عن عائمة عن عبد الله قال : دخل عليه الأشعث وهو يطعم فقال : اليوم عاشوراء ، فقال : كان يصام قبل أن ينزل رمضان فلما نزل رمضان ترك ، فادن فكل .

٤٥٠٤ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان يوم عاشوراء نصومه فريش في الجاهلية ، وكان النبي ﷺ يصومه ، فلما قدم المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان رمضان للقرينة وترك عاشوراء ، فكان من شاء صامه ومن شاء لم يصمه »

**قوله** ( باب يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ) أما قوله ( كتب ) فعناه فرض ، والمراد بالمكتوب فيه اللوح المحفوظ ، وأما قوله ( كما ) فاختار في التشبيه الذي دلت عليه الكاف هل هو على الحقيقة فيكون صيام رمضان قد كتب على الذين من قبلنا ؟ أو المراد مطاق الصيام دون وقته وقدره ؟ فيه قولان . وورد في أول حديث مرفوع عن ابن عمر أوردته ابن أبي حاتم بإسناد فيه مجهول وانقطعت به صيام رمضان كتبه الله على الأمم قبلكم ، وبهذا قال الحسن البصري والسدي ، وله شاهد آخر أخرجه الترمذي من طريق معقل النسابة وهو من المخضرمين ولم تثبت له محبة ، ونحوه عن الشعبي وقتادة . والقول الثاني أن التشبيه واقع على نفس الصوم وهو قول الجمهور ، وأسندته ابن أبي حاتم والطبري عن معاذ وابن مسعود وغيرهما من الصحابة والتابعين ، وزاد الضحاك . ولم يزل الصوم مشروعا من زمن نوح وفي قوله ( لعلكم تتقون ) إشارة إلى أن من قبلنا كان فرض الصوم عليهم من قبيل الآصار والائمال التي كلفوا بها ، وأما هذه الأمة فتسكفها بالصوم ليسكون سببا لاتقاء المعاصي وحائلا بينهم وبينها ، فملى هذا المفعول المحذوف بقدر بالمعاصي أو بالمنهيات . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر وقد تقدم في كتاب الصيام من وجه آخر مع شرحه ، ثانيها حديث عائشة أوردته من وجهين عن هروة عنها وقد تقدم شرحه كذلك ، ثالثها حديث ابن مسعود . **قوله** ( حدثني محمود ) هو ابن غيلان وثبت كذلك في رواية ، كذا قال أبو علي الجبائي ، وقد وقع في نسخة الاصيل عن أبي أحمد الجرجاني « حدثنا محمد ، بدل محمود ، وقد ذكر الكلابة أن البخاري روى عن محمود بن غيلان وعن محمد وهو ابن يحيى الذهلي عن عبيد الله بن موسى ، قال أبو علي الجبائي : لكن هنا الاعتقاد على ما قال الجماعة عن محمود بن غيلان المروزي . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . **قوله** ( قال : دخل عليه الأشعث وهو يطعم ) أي يأكل ، وفي رواية مسلم من وجه آخر عن إسرائيل بإسناده المذكور إلى عائمة قال : دخل الأشعث بن قيس على ابن مسعود وهو يأكل ، وهو ظاهر في أن عائمة - حضر القصة ، ويحتمل أن يكون لم يحضرها وحملها عن ابن مسعود كما دل عليه سياق رواية الباب . ولمسلم أيضا من طريق عبد الرحمن بن يزيد قال : دخل الأشعث بن قيس على عبد الله وهو يتخدى . **قوله** ( فقال : اليوم عاشوراء ) كذا وقع مختصرا ، وتامه في رواية مسلم باللفظ « فقال - أي الأشعث - يا أبا عبد الرحمن ، وهي كنية ابن مسعود وأوضح من ذلك رواية عبد الرحمن بن يزيد المذكورة » فقال - أي ابن مسعود - يا أبا محمد ، وهي كنية الأشعث « اذن الى الغداء ، فقال : أو ليس اليوم يوم عاشوراء » . **قوله** ( كان يصام )

قبل أن ينزل رمضان ) في رواية عبد الرحمن بن يزيد دأنا هو يوم كان رسول الله ﷺ يصومه قبل أن ينزل شهر رمضان . **قوله** ( فلما نزل رمضان ترك ) زاد مسلم في روايته د فان كنت مفطراً فاطعم ، وللنساء من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله د كنا فصوم عاشوراء ، فلما نزل رمضان لم نؤمر به ولم ننه عنه ، وكنا نفعله ، ولمسلم من حديث جابر بن سمرة نحو هذه الرواية ، واستدل بهذا الحديث على أن صيام عاشوراء كان مفترضا قبل أن ينزل فرض رمضان ثم نسخ ، وقد تقدم القول فيه مبسوطا في أواخر كتاب الصيام ، وإيراد هذا الحديث في هذه الترجمة يشعر بأن المصنف كان يميل إلى ترجيح القول الثاني ، ووجهه أن رمضان لو كان مشروعا قبلنا لصامه النبي ﷺ ولم يصم عاشوراء أولا ، والظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ، ولا يضرنا في هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه فرضا أو نفلا

٢٥ - **باب** . ( أياما معدودات فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ، وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيرا فهو خير له ، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ) وقال عطاء بفتح ط من المرض كله كما قال الله تعالى . وقال الحسن وإبراهيم في المرض والحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدتهما تفطرا ثم تقضيان . وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فقد أطعم أنس بعد ما كبر عاها أو عامين كل يوم مسكينا خبزاً ولحماً وأفطر . قراءة العامة « يطيقونه » وهو أكثر

٤٥٥ - **حديث** إسحاق أخبرنا روح حدثنا زكرياء بن إسحاق حدثنا عمرو بن دينار عن عطاء سمع ابن عباس يقرأ « وعلى الذين يطوقونه فدية طعام مسكين » قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ، هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فليطعمان مكان كل يوم مسكينا »

**قوله** ( باب قوله تعالى : أياما معدودات . فمن كان منكم مريضا أو على سفر - إلى قوله - إن كنتم تعلمون ) ساق الآية كلها ، وانتصب ( أياما ) بفعل مقدر يدل عليه سياق الكلام كصوموا أو صاموا ، وللغشوى في إعرابه كلام متعقب ليس هذا موضعه . **قوله** ( وقال عطاء : يفطر من المرض كله كما قال الله تعالى ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء من أي وجع أفطر في رمضان ؟ قال : من المرض كله ، قلت : يصوم فإذا غلب عليه أفطر ؟ قال : نعم . وللبخاري في هذا الأثر قصة مع شيخه إسحق بن راهويه ذكرت في ترجمة البخاري من د تعليق التعليق ، وقد اختلف السلف في الحد الذي إذا وجده المكلف جازله الفطر ، والذي عليه الجمهور أنه المرض الذي يبيح له التيمم مع وجود الماء ، وهو ما إذا خاف على نفسه لو تمادى على الصوم أو على عضو من أعضائه أو زيادة في المرض الذي بدأ به أو تماديه . وعن ابن سيرين : حتى حصل للإنسان حال يستحق بها اسم المرض فله الفطر ، وهو نحو قول عطاء . وعن الحسن والنخعي : إذا لم يقدر على الصلاة قائما يفطر . **قوله** ( وقال الحسن وإبراهيم في المرض والحامل إذا خافتا على أنفسهما أو ولدتهما تفطرا ثم تقضيان ) كذا وقع لأبي ذر ، وللأصيل بلفظ د أو الحامل ، ونفيهما د والحامل ، بالواو وهو أظهر . وأما أثر الحسن فوصله عبد بن حميد من طريق يونس بن حميد

عن الحسن هو البصري قال : المرضع إذا خافت على ولدها أفطرت وأطعمت ، والحامل إذا خافت على نطفها أفطرت وقضت ، وهي بمنزلة المريض . ومن طريق قتادة عن الحسن : تفطران وتقضيان . وأما قول إبراهيم وهو النخعي فوصله عبد بن حميد أيضا من طريق أبي موشى عن النخعي قال : الحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وقضتا صوما . قوله ( وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فقد أطعم أنس بن مالك بصدقة ما كبر عاما أو عامين كل يوم مسكينا خبزا ولحما وأفطرا ) وروى عبد بن حميد من طريق النضر بن أنس عن أنس أنه أفطرا في رمضان وكان قد كبر ، فأطعم مسكينا كل يوم . ورويناه في د فوائد محمد بن هشام بن ملاس ، عن مروان عن معاوية عن حميد قال : ضعف أنس عن الصوم عام توفي ، فسألت ابنه عمر بن أنس : أطاق الصوم ؟ قال : لا ، فلما عرف أنه لا يطيق القضاء أمر بجهن من خبز ولحم فأطعم المدة أو أكثر . ( نفيه ) : قوله « فقد أطعم » ، الفاء جواب للدليل الدال على جواز الفطر ، وتقدير الكلام : وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام فإنه يجوز له أن يفطر ويطعم ، فقد أطعم الخ . وقوله « وكبر » ، بفتح الكاف وكسر الواو أي أسن ، وكان أنس حينئذ في عشر المائة كما تقدم التنبيه عليه قريبا . قوله ( قراءة العامة يطيقونه وهو أكثر ) يعني من أطاق يطيق ، وسأذكر ما خالف ذلك في الذي بعده . قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، وروح بفتح الراء هو ابن عبادة . قوله ( سمع ابن عباس يقول ) في رواية الكشميني « يقرأ » . قوله ( يطوقونه ) بفتح الطاء وتشديد الواو مبنيًا للمفعول مخفف الطاء من طوق بضم أوله بوزن قطع ، وهذه قراءة ابن مسعود أيضا ، وقد وقع هذا النسائي من طريق ابن أبي نعيم عن عمرو بن دينار : يطوقونه يكلفونه ، وهو تفسير حسن أي يكلفون لإطاقته . وقوله ( طعام مسكين ) زاد في رواية النسائي « واحد » . وقوله ( فن تطوع خيرا ) زاد في رواية النسائي « فزاد مسكين آخر » . قوله ( قال ابن عباس : ليست بمنسوخة ) هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة ) هذا مذهب ابن عباس ، وخالفه الأكثر ، وفي هذا الحديث الذي بعده ما يدل على أنها منسوخة . وهذه القراءة تضعف تأويل من زعم أن « لا » محذوفة من القراءة المشهورة ، وأن المعنى : وعلى الذين لا يطيقونه فدية ، وأنه كقول الشاعر « فقلت يمين الله أبرح قاعدا ، أي لا أبرح قاعدا ، ورد بدلالة القسم على النفي بخلاف الآية ، ويثبت هذا التأويل أن الأكثر على أن الضمير في قوله ( يطيقونه ) للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فدية ، والفدية لا تجب على المطلق وإنما تجب على غيره ، والجواب عن ذلك أن في الكلام حذفًا تقديره : وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطروا فدية ، وكان هذا في أول الأمر عند الأكثر ، ثم نسخ وصارت الفدية للعاجز إذا أفطرا ، وقد تقدم في الصيام حديث ابن أبي ليلى قال « حدثنا أصحاب محمد لما نزل رمضان شق عليهم فكان من أطعم كل يوم مسكينا ترك الصوم بمن يطيقه ، ورخص لهم في ذلك ، فنسختها : وأن تصوموا خير لكم » ، وأما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل الفدية على من تسكف الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفر ، وهذا الحكم باق . وفي الحديث حجة لقول الشافعي ومن وافقه أن الشيخ الكبير ومن ذكر منه إذا شق عليهم الصوم فأفطروا فعليهم الفدية خلافا لما لك ومن وافقه . واختلف في الحامل والمرضع ومن أفطرا لكبرتم قوى على القضاء بعد فقال الشافعي وأحمد : يقضون ويطعمون ، وقال الأوزاعي والكوفيون : لا أطعام

### ٢٦ - باب ( فن شهد منكم الشهر فليصمه )

٤٥٦ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا عبيد الله بن نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهما أنه قرأ « فدية طعام مساكين » قال : هي منسوخة

٤٥٠٧ - **حدثنا** بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن يزيد بن مولى سلمة بن الأكوع عن سلمة قال « لما نزلت ( وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ) كان من أراد أن يفطر ويفتدي ، حتى نزلت الآية التي بعدها ففسخها » . مات بكير قبل يزيد

**قوله** ( باب فن شهد منكم الشهر فليصمه ) ذكر فيه حديث ابن عمر أنه قرأ « فدية طعام مساكين » ، بلفظ الجمع وهي قراءة نافع وابن ذكوان ، والباقون بتثنية « فدية » ، وتوحيد « مسكين » ، وطعام بالرفع على البدلية ، وأما الإضافة فهي من إضافة الشيء إلى نفسه ، والمقصود به البيان مثل غاتم حديد وثوب حرير ، لأن الفدية تكون طعاما وغيره ، ومن جمع مساكين فلقابلة الجمع بالجمع ومن أفرد فعناه فعلى كل واحد ممن يطيق الصوم ، وبستفاد من الأفراد أن الحكم لكل يوم يفطر فيه إطعام مسكين ، ولا يفهم ذلك من الجمع ، والمراد بالطعام الإطعام . **قوله** ( قال هي منسوخة ) هو صريح في دعوى النسخ ورجحه ابن المنذر من جهة قوله ( وأن تصوموا خير لكم ) قال لأنها لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يناسب أن يقال له ( وأن تصوموا خير لكم ) مع أنه لا يطيق الصيام . **قوله** في حديث ابن الأكوع ( لما نزلت وعلى الذين يطيقونه فدية الخ ) هذا أيضا صريح في دعوى النسخ وأصرح منه ما تقدم من حديث ابن أبي ليلى ، ويمكن إن كانت القراءة بتشديد الواو ثابتة أن يكون الوجهان ثابتين بحسب مدلول القرآن . والله أعلم . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وثبت هذا الكلام في رواية المستمل وحده . **قوله** ( مات بكير قبل يزيد ) أي مات بكير بن عبد الله بن الأشج الراوى عن يزيد وهو ابن أبي عبيد قبل شيخه يزيد ، وكانت وفاته سنة عشرين ومائة وقيل قبلها أو بعدها ، ومات يزيد سنة ست أو سبع وأربعين ومائة

٢٧ - **باب** « أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن » . علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم ، فالآن بائروهن وابتغوا ما كتب الله لكم

٤٥٠٨ - **حدثنا** عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء ح

وحدثنا أحمد بن عثمان حدثنا شريح بن مسleme قال حدثني إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق قال : سمعت البراء رضي الله عنه « لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقرءون النساء رمضان كله ، وكان رجال يخونون أنفسهم ، فأنزل الله ( علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم )

**قوله** ( باب أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ) إلى قوله « وابتغوا ما كتب الله لكم » كذا لاني ذكر ، وصاق في رواية كريمة الآية كلها . **قوله** ( لما نزل صوم رمضان كانوا لا يقرءون النساء ) قد تقدم في كتاب الصيام من حديث البراء أيضا أنهم كانوا لا يأكلون ولا يشربون إذا ناموا ، وأن الآية نزلت في ذلك ، وبينت هناك أن الآية نزلت في الأمرين معا ، وظاهر سياق حديث الباب أن الجماع كان ممنوعا في جميع الليل والنهار ، بخلاف الأكل



والشرب فكان مأذونا فيه لئلا ما لم يحصل النوم ، لكن بقية الأحاديث الواردة في هذا المعنى تدل على عدم الفرق كما ساذكرها بعد ، فيحمل قوله وكانوا لا يقربون النساء ، على الغالب جمعا بين الأخبار . قوله ( وكان رجال يخفون أنفسهم ) سعى من هؤلاء عمر وكتب بن مالك رضى الله عنهما فروى أحمد وأبو داود والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليل عن معاذ بن جبل قال : « أحل الصيام ثلاثة أحوال : فإن رسول الله ﷺ قدم المدينة فجعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ، وصام عاشوراء . ثم إن الله فرض عليه الصيام وأنزل عليه ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ) فذكر الحديث إلى أن قال : « وكانوا يأكلون ويشربون وبأتون النساء ما لم يناموا ، فإذا ناموا امتنعوا . ثم إن رجلا من الأنصار صلى العشاء ثم قام فأصبح مجهدا ، وكان عمر أصاب من النساء بعد ما نام ، فأنزل الله عز وجل ( أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم ) إلى قوله - ثم أتموا الصيام إلى الليل ( وهذا الحديث مشهور عن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، لكنه لم يسمع من معاذ ، وقد جاء عنه فيه حديثنا أصحاب محمد ، كما تقدم التنبيه عليه قريبا ، فكأنه سمعه من غير مصاد أيضا ، وله شواهد : منها ما أخرجه ابن مردويه من طريق كريب عن ابن عباس قال : بلغنا ، ومن طريق عطاء عن أبي هريرة نحوه ، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال : « كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فأبسى فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد ، فرجع عمر من عند النبي ﷺ وقد سحر عنده ، فأراد أمراته ، فقالت : إني قد نمت ، قال : ما نمت ، ووقع عليها . وصنع كعب بن مالك مثل ذلك . فذكر ، وروى ابن جرير من طريق ابن عباس نحوه ، ومن طريق أصحاب جاهد وعطاء وعكرمة وغير واحد من غيرهم كالسدى وقتادة وثابت نحوه هذا الحديث ، لكن لم يرد واحد منهم في القصة على تسمية عمر إلا في حديث كعب بن مالك ، والله أعلم

٢٨ - باب ( وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، ثم أتموا الصيام إلى الليل ، ولا تبغثوا منكم ) وأنتم كاذبون في المساجد - إلى قوله - تفقون ( .  
لما كيف : المقيم

٤٥٠٩ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا أبو سنان عن حسين عن الشعبي عن عدي قال : أخذ عدي عقالا أبيض وعقالا أسود ، حتى كان بعض الليل نظرا فلم يستبين . فلما أصبح قال : يا رسول الله ، جئت نحت وسأدى . قال : إن سادك إذا أبيض أن كان الخيط الأبيض والأسود نحت وسادتك »

٤٥١٠ - حديث أنس بن مالك بن سهد حدثنا جرير عن مطرف عن الشعبي عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله ما الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، أهما الخيطان ؟ قال : لك تريض لائقا إن أبصرت الخيطين . ثم قال : لا ، بل هو سواد الليل وبياض النهار »

٤٥١١ - حديث ابن أبي سريم حدثنا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد

قال « أنزأت » وكلا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود » ولم ينزل « من الفجر » وكان رجال إذا أرادوا الصوم ربط أحدكم في رجله الخيط الأبيض والخيط الأسود ، ولا يزال يأكل حتى يتبين له رؤيتهما ، فأنزل الله بعده « من الفجر » فعملوا إنما يعني الليل من النهار ،

قوله ( باب ) وكلا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ( الآية . العاكف المقيم ) ثبت هذا التفسير في رواية المستمل وحده ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( سواء العاكف فيه والباد ) أي المقيم والذي لا يقيم . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من وجهين في تفسير الخيط الأبيض والأسود ، وحديث سهل بن سعد في ذلك ، وقد تقدم في الصيام مع شرحهما

٣٩ - باب « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها ، ولكن البر من اتقى ، وأتوا البيوت من أبوابها ، واتقوا الله لعلكم تفلحون »

٤٥١٢ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال « كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيت من ظهوره ، فأنزل الله « وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها ، ولكن البر من اتقى وأتوا البيوت من أبوابها »

قوله ( باب ) وليس البر أن تأتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى ( الآية ) كذا لا بد من ، وساق في رواية كريمة إلى آخرها ، ثم ذكر حديث البراء في سبب نزولها ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج

٣٠ - باب « وقاتلوا حتى لا تكون فتنه ، ويكون الدين لله »

فإن انتقموا فلا عدوان إلا على الظالمين »

٤٥١٣ - **حدثنا** محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه رجلان في فتنه ابن الزبير فقالا : إن الناس قد ضيعوا وأنت ابن عمر وصاحب النبي ﷺ ، فأيمنك أن تخرج ؟ فقال : يعني أن الله حرم دم أخى . فقالا : ألم يقل الله « وقاتلوا حتى لا تكون فتنه » ؟ فقال : قاتلنا حتى لم نكن فتنه ، وكان الدين لله ، وأنتم تريدون أن تقتلوا حتى تكون فتنه ويكون الدين لغير الله »

٤٥١٤ - **حدثنا** عثمان بن صالح عن ابن وهب قال أخبرني فلان وخيوة بن ثريم عن بكر بن عمرو الماعري أن بكير بن عبد الله حدثه عن نافع « أن رجلاً أتى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن ما حلك على أن تمنع عاماً وتتمر عاماً وتترك الجهاد في سبيل الله عز وجل وقد علمت ما رغب الله فيه ؟ قال : يا ابن أخى ،

بُفَى الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : إِيْمَانٍ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَالصَّلَاةِ الْخَمْسِ ، وَصِيَامِ رَمَضَانَ وَأَدَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحُجِّ الْبَيْتِ .  
 قَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ . أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْحَبَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ  
 بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلَا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ ، ﴿ فَاتْلُوم حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ قَالَ :  
 فَلَمَّا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ الْإِسْلَامُ قَلِيلًا ، فَسَكَانَ الرَّجُلُ يُفْتَنُ فِي دِينِهِ : إِمَّا قَتْلَهُ ، وَإِمَّا يَعْذُوبُهُ ،  
 حَتَّى كَثُرَ الْإِسْلَامُ فَلَمْ تَكُنْ فِتْنَةً ،

٤٥١٥ - « قَالَ : فَمَا قَوْلُكَ فِي آلِيَّ وَعُمَانٍ ؟ قَالَ : أَمَّا عُمَانٌ فَكَانَ اللَّهُ دَفَاعَهُ ، وَأَمَّا أَنْتُمْ فَكِرْهَكُمْ أَنْ  
 يَنْفَوْا عَنْهُ . وَأَمَّا عَلَى ثَابِنٍ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخَتْنَهُ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ فَقَالَ - : هَذَا يَدُّهُ حَيْثُ تَرَوْنَ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ قَوْلِهِ : وَقَاتِلُوم حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ) سَاقَى إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . **قَوْلُهُ** ( أَنَا وَرَجُلَانِ )  
 تَقْدِيمُ فِي مَنَاقِبِ عُثْمَانَ أَنْ اسْمَ أَحَدِهِمَا الْعَلَاءُ بْنُ عَرَارٍ وَهُوَ بِمَهْمَلَاتٍ وَاسْمُ الْآخَرِ حَبَابُ السَّلْمَى صَاحِبُ الدِّينِيَّةِ ،  
 أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَسَيَأْتِي فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْاِنْفَالِ أَنَّ رَجُلًا اسْمُهُ حَكِيمٌ سَأَلَ ابْنَ  
 عَمْرٍو عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَبَآئِي شَرَحَ الْحَدِيثَ هُنَاكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَقَوْلُهُ ( فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ) فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ  
 ابْنِ مَنْصُورٍ أَنَّ ذَلِكَ طَامَ نَزُولُ الْحِجَابِ بَابِ الزُّبَيْرِ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِفِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ مَا وَقَعَ فِي آخِرِ أَمْرِهِ ، وَكَانَ  
 نَزُولُ الْحِجَابِ وَهُوَ ابْنُ يُوْسُفَ الثُّمَنِيٍّ مِنْ قَبْلِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ جَهْرَهُ لِقَتَالِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَهُوَ بِمَكَّةَ فِي  
 أَوَّلِ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ فِي آخِرِ تِلْكَ السَّنَةِ ، وَمَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ  
 وَسَبْعِينَ كَمَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي ( بَابِ الْعِيدِينَ ) . **قَوْلُهُ** ( إِنْ النَّاسُ قَدْ ضَيَعُوا ) بَعْضُ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ التَّحْتَانِيَّةِ  
 الْمَكْسُورَةِ الْأَكْثَرُ ، فِي رِوَايَةِ الْكُشْمِينِيِّ « صَنَعُوا » بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ ، وَبِحِجَاجٍ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ مَحْذُوفٍ أَمَى  
 صَنَعُوا مَا تَرَى مِنَ الْاِخْتِلَافِ . وَقَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى « وَزَادَ عُثْمَانُ بْنُ صَالِحٍ » هُوَ السَّهْمِيُّ وَهُوَ مِنْ شَيْخِ  
 الْبُخَارِيِّ ، وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ فِي الْأَحْكَامِ حَدِيثًا غَيْرَ هَذَا . وَقَوْلُهُ « أَخْبَرَنِي فُلَانٌ وَحَيَّةُ بْنُ شَرِيحٍ » لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ  
 اسْمِ فُلَانٍ ، وَقِيلَ إِنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُحَيْعَةَ ، وَسَيَأْتِي سِيَاقُ امْطِ حَيَّةُ وَحَدَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْاِنْفَالِ ، وَهَذَا الْاِسْنَادُ  
 مِنْ اِبْتِدَائِهِ إِلَى بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ الْأَشَجِّ - بِصَرِيحٍ ، وَمِنْهُ إِلَى مَنْتَهَا مَدَنِيُونَ . **قَوْلُهُ** ( مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ  
 تَجْعَلَ طَامًا وَتَعْتَمِرَ طَامًا وَتَتْرَكَ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) أَطْلَقَ عَلَى قِتَالٍ مِنْ يَخْرُجُ عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ جِهَادًا وَسُورَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
 جِهَادِ الْكُفَّارِ بِحَسَبِ اعْتِقَادِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّوَابُ عِنْدَ غَيْرِهِ خِلَافَهُ ، وَأَنْ الذِّي وَرَدَ فِي التَّرْغِيبِ فِي الْجِهَادِ خَاصٌّ بِقِتَالِ  
 الْكُفَّارِ ، بِخِلَافِ قِتَالِ الْبَغَاةِ فَانْهَ وَإِنْ كَانَ مَشْرُوعًا لَكِنَّهُ لَا يَصِلُ الثَّوَابُ فِيهِ إِلَى ثَوَابِ مَنْ قَاتَلَ الْكُفَّارَ ، وَلَا  
 سَبَابًا لَنْ كَانَ الْحَامِلُ لِبَثَارِ الدُّنْيَا . **قَوْلُهُ** ( إِمَّا قَتْلَهُ وَإِمَّا يَعْذُوبُهُ ) كَذَا فِيهِ الْأَوَّلُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي لِكَوْنِهِ إِذَا قُتِلَ  
 ذَهَبَ ، وَالثَّانِي بِصِيغَةِ الْمُضَارِعِ لِأَنَّهُ يَبْقَى أَوْ يَتَجَدَّدُ لَهُ التَّعْذِيبُ . **قَوْلُهُ** ( فَكِرْهَكُمْ أَنْ يَعْفُوا ) بِالتَّحْتَانِيَّةِ أَوَّلُهُ  
 وَبِالْأَفْرَادِ إِنْخِبَارٌ عَنْ اللَّهِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ ، وَبِالْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقِ وَاجْمَعُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ . **قَوْلُهُ** ( وَخَتْنَهُ ) بِفَتْحِ الْمَدِجَمَةِ  
 وَالْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقِ ثُمَّ نُونٌ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الْاِخْتِنَانُ مِنْ قَبْلِ الْمَرْأَةِ ، وَالْاِحْمَاءُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، وَالصَّهْرُ جَمْعُهَا .  
 وَقِيلَ اشْتَقَّ الْخَتْنُ مِمَّا اشْتَقَّ مِنْهُ الْخَتَانُ وَهُوَ التَّقَاءُ الْخَتَانَيْنِ

٣١ - باب ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ،

وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿التَّهْلُكَةُ وَالْهَلَاكُ وَاحِدٌ﴾

٤٥١٦ - **حديث** إسحاق أخبرنا النضر بن حازم حدثنا شعبة عن سليمان قال سمعت أبا وائل **ع** عن حذيفة

﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ قال : نزلت في النفقة ،

**قوله** ( باب قوله : وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) وساق إلى آخر الآية . **قوله** ( التَّهْلُكَةُ وَالْهَلَاكُ وَاحِدٌ ) هو تفسير أبي حنيفة وزاد : وَالْهَلَاكُ وَالْهَلَاكُ يَعْنِي بِفَتْحِ الْهَاءِ . وَبَعْضُهَا وَالْإِلَامُ سَاكِنَةٌ فِيهَا ، وَكُلُّ هَذِهِ مَصَادِرُ هَلَاكِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي ، وَقِيلَ : التَّهْلُكَةُ مَا أَمَكَّنَ التَّحَرُّدَ مِنْهُ ، وَالْهَلَاكُ بِمَجْلَاهُ . وَقِيلَ التَّهْلُكَةُ نَفْسُ الشَّيْءِ الْمَمْلُوكِ . وَقِيلَ مَا تَضُرُّ عَاقِبَتَهُ ، وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ حَذِيفَةَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ : نَزَلَتْ فِي النَّفَقَةِ ، أَيْ فِي تَرْكِ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ حَذِيفَةُ جَاءَ مُفسِرًا فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ أَسْمَ بْنِ حَمْرَانَ قَالَ : كُنَّا بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ ، فَخَرَجَ صَفٌّ عَظِيمٌ مِنَ الرُّومِ ، لَحْمٌ وَجِلٌّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ ، ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا . فَصَاحَ النَّاسُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، أَلَنِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ . فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ تَقُولُونَ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَبَيْنَا مَعُشَرُ الْأَنْصَارِ : إِنَّمَا لَمْ أَعِزَّ اللَّهُ دِينَهُ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ فَلَمَّا بَيْنَنَا سِرًّا : إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ ، فَلَوْ أَنَّا أَقْبَلْنَا فِيهَا وَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ ، فَسَكَتَتِ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةَ الَّتِي أَرَدْنَا . وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ نَحْوُ ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْمَ أَنَّهَا كَانَتْ نَزَلَتْ فِي نَاسٍ كَانُوا يَنْزِلُونَ بِغَيْرِ نَفَقَةٍ ، فَيُلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِ اخْتِلَافُ الْمَأْمُورِينَ ، فَالَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ ﴿ وَأَنْفِقُوا وَأَحْسِنُوا ﴾ أَصْحَابُ الْأَمْوَالِ ، وَالَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ ﴿ وَلَا تُلْقُوا ﴾ الْغَزَاةَ بِغَيْرِ نَفَقَةٍ ، وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ . وَمِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ أَبِي جَبْرَةَ : كَانَ الْأَنْصَارُ يَتَصَدَّقُونَ ، فَأَصَابَتْهُمْ سَنَةٌ فَامْسَكُوا ، فَنَزَلَتْ ، وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مَدْرِكُ بْنُ هُوَفٍ قَالَ : « إِنِّي لَمَعْدُ عَمْرٍ » ، فَقُلْتُ : إِنَّ لِي جَارًا رَمَى بِنَفْسِهِ فِي الْحَرْبِ فَقُتِلَ ، فَقَالَ نَاسٌ : أَلَنِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، فَقَالَ عَمْرٍ : كَذَبُوا ، أَلَكُنْهُ اشْتَرَى الْآخِرَةَ بِالدُّنْيَا ، وَجَاءَ مِنَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي الْآيَةِ تَأْوِيلٌ آخَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُمَا عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : قُلْتُ لِلْبَرَاءِ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ هُوَ الرَّجُلُ يَحْمِلُ عَلَى الْكِتَابَةِ فِيهَا أَلْفٌ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنَّهُ الرَّجُلُ يَذْنُبُ فَيُلْقِي بِيَدِهِ قِيْقُولَ لَا تَوْبَةَ لِي ، وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ نَحْوَهُ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِنُصْدِيرِ الْآيَةِ بِذِكْرِ النَّفَقَةِ فَهُوَ الْمَعْتَمِدُ فِي نَزُولِهَا ، وَأَمَّا قَصْرُهَا عَلَيْهِ فَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِمَعْنَى اللَّفْظِ ، عَلَى أَنَّ أَحَدَهُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ . وَهُوَ ابْنُ عِيَّاشٍ . عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِإِضْفَاءٍ آخَرَ قَالَ : قُلْتُ لِلْبَرَاءِ : الرَّجُلُ يَحْمِلُ عَلَى الْمَشْرَكَيْنِ أَحَدُهُمَا أَلَنِي بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ؟ قَالَ : لَا ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا فَقَالَ ﴿ فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُفَّ إِلَّا أَنْفُسَكَ ﴾ فَأَمَّا ذَلِكَ فِي النَّفَقَةِ ، فَإِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَلَعَلَّ لِلْبَرَاءِ فِيهِ جَوَابَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ وَإِسْرَائِيلَ وَابْنِ الْأَحْوَصِ وَنَحْوِهِمْ وَكُلُّهُمْ أَتَقَنُّ مِنْ أَبِي بَكْرٍ فَكَيْفَ مَعَ اجْتِمَاعِهِمْ وَاتِّفَاقِهِمْ . وَأَمَّا مَسْأَلَةُ حُلِّ الْوَاحِدِ عَلَى الْعَدَدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْعَدُوِّ فَصَرَّحَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لِفِرْطِ شَجَاعَتِهِ وَظَنَّهُ أَنَّهُ يَرْهَبُ الْعَدُوَّ بِذَلِكَ أَوْ يَجْرِي الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّحِيحَةِ

فهو حسن ، ومتى كان مجرد تهود فممنوح ، ولا سيما إن ترتب على ذلك وهن في المسلمين ، والله أعلم

### ٣٢ - باب ﴿ فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ﴾

٤٥١٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ سَمِعْتُ هَذَا اللَّهَ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ دَقَعْتُ إِلَى كَعْبِ بْنِ هِجْرَةَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْكُوفَةِ - فَسَأَلَهُ عَنْ فِدْيَةِ مَنْ صِيَامَ فَقَالَ : 'مَحَلَّتْ إِلَى الْعَبِيِّ يَعْنِي النَّبِيَّ وَالْقَلِيلُ يَنْفَاوُزُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : مَا كُنْتُ أَرَى أَنْ الْجَهْدَ قَدْ بَلَغَ بِكَ هَذَا ، أَمَا تَجِدُ شَاةً ؟ قُلْتُ لَا ، قَالَ : مُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ ، وَاحِلَتْ رَأْسَكَ . فَزَلَّتْ فِي خَاصَّةٍ ، وَهِيَ لَكُمْ طَائِفَةٌ

قوله ( باب قوله تعالى : فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ ) ذكر فيه حديث كعب بن هجرة في سبب نزول هذه الآية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج

### ٣٣ - باب ﴿ فَن تَمَتَّعْ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾

٤٥١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِرْمَانَ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ هِرْمَانَ بْنِ حَمَازٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « أَنْزَلَتْ آيَةُ الْمَتَاعِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَفَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يُنْزَلْ قَرَأَنَ يُحَرِّمُهُ ، وَلَمْ يُنْهَ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ ، قَالَ رَجُلٌ بَرَأِيَهُ مَا شَاءَ ،

قوله ( باب فن تمتع بالعمرة إلى الحج ) ذكر فيه حديث همران بن حمزة د أنزلت آية المتعة في كتاب الله ، يعني متعة الحج ، وقد تقدم شرحه وأن المراد بالرجل في قوله هنا د قال رجل برأيه ما شاء ، هو عمر

### ٣٤ - باب ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾

٤٥١٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَتْ مُكَاطَاةٌ وَتَجَنَّةٌ وَذُو الْجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَذَاتُمَا أَنْ يَتَجَرَّوَا فِي الْمَوَاسِمِ ، فَزَلَّتْ ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ »

قوله ( باب ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم ) ذكر فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج

### ٣٥ - باب ﴿ نَمَّ أَفْهَضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾

٤٥٢٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَزِيمٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَائِفَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَفْقَهُونَ بِالْمَزْدَنْقَةِ ، وَكَانُوا يُسَوِّنُ الْحُسَّاءَ ؛ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَفْقَهُونَ بِعَرَفَاتٍ .

فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتٍ ثُمَّ يَقِفُ بِهَا ثُمَّ يُفِيضُ مِنْهَا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ﴾

٤٥٢١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ أَخْبَرَنِي كُرَيْبُ بْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « يَطُوفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلَالًا حَتَّى يُهْلَ بِالْحَجِّ ، فَذَا رَكِبَ إِلَى عَرَفَةَ فَن تَسِيرُهُ مَدِينَةَ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ مَا تَسِيرُهُ مِنْ ذَلِكَ أَيْ ذَلِكَ شَاءَ ، غَيْرَ إِنْ لَمْ يَتَسِيرْ لَهُ فَعَلِيهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، فَإِنْ كَانَ آخِرُ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لِيَنْطَلِقَ ، حَتَّى يَقِفَ بِعَرَفَاتٍ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلَامُ ثُمَّ لِيُذْفِعُوا مِنْ عَرَفَاتٍ ، فَذَا أَفَاضُوا مِنْهَا حَتَّى يَبْلُغُوا جَمْعًا الَّذِي يُعْبَرُ بِهِ ، ثُمَّ لِيَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ، أَوْ أَكْثَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا ، وَالتَّهْلِيلَ قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا ، ثُمَّ أَفِيضُوا فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يُفِيضُونَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ، وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ حَتَّى تَرْمُوا الْجَرَّةَ »

قَوْلُهُ ( بَابُ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ « كَانَتْ قَرِيشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ ، الْحَدِيثُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ أَيْضًا . ثُمَّ ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَوْلُهُ ( يَطُوفُ الرَّجُلُ بِالْبَيْتِ مَا كَانَ حَلَالًا ) أَيْ الْمُقِيمُ بِهِ ، وَالَّذِي دَخَلَ بِعَمْرَةٍ وَتَحَلَّلَ مِنْهَا . قَوْلُهُ ( فَعَلِيهِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَذَلِكَ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ) هُوَ تَقْيِيدٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لِمَا أَطْلَقَ فِي الْآيَةِ . قَوْلُهُ ( ثُمَّ لِيَنْطَلِقَ ) وَقَعَ بِحَذْفِ اللَّامِ فِي رِوَايَةِ الْمُسْتَمَلِّ وَقَوْلُهُ « مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ يَكُونَ الظَّلَامُ ، أَيْ بِحَصْلِ الظَّلَامِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَقَوْلُهُ « مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَذَلِكَ عِنْدَ مُصِيرِ الظِّلِّ مِثْلَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ بَعْدَ ذَهَابِ الْقَائِلَةِ وَتَمَامِ الرَّاحَةِ لِيَقِفَ بِشَاطِئِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ مِنْ بَعْدِ صَلَاتِهَا ، وَهِيَ تَصِلُ حَتَّى صَلَاةِ الظُّهْرِ جَمْعُ تَقْدِيمٍ وَيَقَعُ الْوُقُوفُ حَتَّى ذَلِكَ ، فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَوَّلِ مَشْرُوعِيَةِ الْوُقُوفِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَيَحْتَمِلُ الظَّلَامَ فَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْإِخْذِ بِالْأَفْضَلِ ، وَإِلَّا فَوَقْتُ الْوُقُوفِ يَمْتَدُّ إِلَى الْفَجْرِ . قَوْلُهُ ( حَتَّى يَبْلُغُوا جَمْعًا ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ ، وَهُوَ الْمُزْدَلِفَةُ . وَقَوْلُهُ « يَتَّبَرُّ ، فِيهِ بَرَاءٌ مِنْ مَهْمَلَتَيْنِ أَيْ يُطْلَبُ فِيهِ الْبَرُّ ، وَقَوْلُهُ « ثُمَّ لِيَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا أَوْ أَكْثَرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ ، هُوَ شَاكٍ مِنَ الرَّأْيِ . قَوْلُهُ ( ثُمَّ أَفِيضُوا فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا يُفِيضُونَ ) قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَتَفْصِيلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَقَوْلُهُ « حَتَّى تَرْمُوا الْجَرَّةَ » هُوَ غَايَةُ لِقَوْلِهِ « ثُمَّ أَفِيضُوا » وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ غَايَةُ لِقَوْلِهِ « أَكْثَرُوا التَّكْبِيرَ وَالتَّهْلِيلَ »

٣٦ - بَابُ ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً ، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ )

٤٥٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَعْبُودِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ :

الهم ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة﴾ ، وفي الآخرة حسنة ، وقنا عذاب النار ﴿

[ الحديث ٤٥٢٢ - طريقه في ١٣٨٩ ]

**قوله** (باب ومنهم من يقول ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾ الآية) ذكر فيه حديث أنس في قوله ذلك ، وسيأتي بأهم من هذا في كتاب الدعوات . وهب العزيز الراوى عنه هو ابن صهيب

٣٧ - **باب** (وهو ألد الخصام) . وقال عطاء : للنسل الحيوان

٤٥٢٣ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة ترفعه قال : « أبيض الرجل إلى الله الألد الخصم » . وقال عبد الله حدثنا سفيان حدثني ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ

**قوله** (باب وهو ألد الخصام) ألد أفل تفضيل من اللدد وهو شدة الخصومة ، والخصام جمع خصم وزن كلب وكلاب ، والمعنى وهو أشد الخصامين عداوة ، ويحتمل أن يكون مصدرا تقول خاصم خصاما كقاتل قتالا ، والتقدير وخاصة أشد الخصام ، أو هو أشد ذوى الخصام عداوة ، وقيل أفل هنا ليست للتفضيل بل بمعنى الفاعل أى وهو لديد الخصام أى شديد العداوة فيكون من إضافة الصفة المشبهة . **قوله** (وقال عطاء : للنسل الحيوان) وصله الطبري من طريق ابن جرير . قلت لعطاء في قوله تعالى ﴿ويهلك الحرث والنسل﴾ قال : الحرث الزرع ، والنسل من الناس والالعام ، وزعم مغلطاي أن ابن أبي حاتم أخرجه من طريق العوفي عن عطاء ، وهم في ذلك ، وإنما هو عند ابن أبي حاتم وغيره رواه عن العوفي عن ابن عباس . **قوله** (عن عائشة ترفعه) أى إلى النبي ﷺ . **قوله** (الألد الخصم) بفتح الخاء المدجمة وكسر الصاد أى الشديد اللدد الكثير الخصومة ، وسيأتي شرح الحديث في كتاب الأحكام . **قوله** (وقال عبد الله) هو ابن الوليد العدني ، وسفيان هو الثوري . وأورده لصريحه برفع الحديث عن النبي ﷺ ، وهو موصل بالاسناد في جامع سفيان الثوري ، من رواية عبد الله بن الوليد هذا ، ويحتمل أن يكون عبد الله هو الجمعي شيخ البخاري ، وسفيان هو ابن عيينة ، فقد أخرج الحديث المذكور الترمذي وغيره من رواية ابن علية ، لكن بالأول جزم خلف والمزي ، وقد تقدم هذا الحديث في كتاب المظالم

٣٨ - **باب** (أم حسين أن تدخلوا الجنة ولما يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم

مستهم للأساء والضرراء - إلى - قريب)

٤٥٢٤ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال ابن عباس رضي الله عنهما ﴿حتى إذا استأَسَّ الرُّسُلُ وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ خفيفة ، ذهب بها هناك وتلا ﴿حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه من نصر الله﴾ ألا إن نصر الله قريب ﴿فلقيت عروة بن الزبير فذكرت له ذلك﴾

٤٥٢٥ - **حديث** : قالت عائشة : معاذة الله ، والله ما وعد الله رسوله من شيء قط إلا علم أنه كائن

قبل أن يموت ، وإمكن لم يزل للبلاء بالرميل حتى خافوا أن يكون من معهم يكذبونهم . فكانت تقرؤها  
( وظنوا أنهم قد كذبوا ) متقلة »

**قوله** ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولا يأتيكم مثل الذين خلوا من قبلكم الآية ) ذكر فيه حديث ابن أبي  
مليكة عن ابن عباس ، وحديثه عن عروة عن عائشة في قوله ( حتى إذا استياست الرسل ) ، وسيأتي شرحه في  
تفسير سورة يوسف إن شاء الله تعالى

٣٩ - **باب** ( نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم ، وقدّموا لأنفسكم ) الآية

٤٥٢٦ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم بن ميمون أخبرنا ابن عوف عن نافع قال « كان ابن عمر رضي  
الله عنهما إذا قرأ القرآن لم يتكلم حتى يفرغ منه ، فأخذت عليه يوماً ، فقرأ سورة البقرة حتى انتهى إلى مكان  
قال : تدري فيم أنزلت ؟ قلت : لا . قال : أنزلت في كذا وكذا . ثم مضى »  
[ الحديث ٤٢٦ - قوله في : ٤٥٢٧ ]

٤٥٢٧ - **وعن** عبد الصمد حدثني أبو بوب عن نافع عن ابن عمر ( فأتوا حرثكم أنى شئتم ) قال : يأتيها  
في . رواه محمد بن يحيى بن سعيد عن أبيه عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر ،

٤٥٢٨ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن ابن المنكدر سمعت جابر رضي الله عنه قال « كانت اليهود  
قول : إذا جاءهم من رؤسها جاء الولد أحول ، فنزلت ( نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم ) »  
**قوله** ( باب نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ) يختلف في معنى ( أنى ) قليل كيف ، وقليل حيث ،  
وقليل متى ، وبحسب هذا الاختلاف جاء الاختلاف في تأويل الآية . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، .  
**قوله** ( فأخذت عليه يوماً ) أي أمسكت المصحف وهو يقرأ عن ظهر قلب ، وجاء ذلك صريحاً في رواية عبيد الله بن  
عمر عن نافع قال « قال لي ابن عمر أمسك على المصحف يا نافع ، فقرأ أخرجه الدارقطني في غرائب مالك . **قوله**  
( حتى انتهى إلى مكان قال : تدري فيما أنزلت ؟ قلت : لا . قال : أنزلت في كذا وكذا ثم مضى ) هكذا أورده بهما  
لمكان الآية والتفسير ، وسأذكر ما فيه بعد . **قوله** ( وعن عبد الصمد ) هو معطوف على قوله « أخبرنا النضر بن  
شميل ، وهو عند المصنف أيضاً عن إسحق بن راهويه عن عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث بن سعيد ، وقد أخرج  
أبو نعيم في « المستخرج » هذا الحديث من طريق إسحق بن راهويه عن النضر بن شمیل بسنده ، وعن عبد الصمد  
بسنده . **قوله** ( يأتيها في ) هكذا وقع في جميع النسخ لم يذكر ما بعد الظرف وهو المجرور ، ووقع في « الجمع بين  
الصحيحين للحميدى » يأتيها في الفرج ، وهو من عنده بحسب ما فهمه . ثم وقعت على سلفه فيه وهو البرقاني قرأت  
في نسخة الصغاني « زاد البرقاني يعني الفرج ، وليس مطابقي لما في نفس الرواية عن ابن عمر لما سأذكره ، وقد قال أبو  
بكر بن العربي في « مراجع المريدین » : « أورد البخاري هذا الحديث في التفسير فقال « يأتيها في » وترك يياضاً ،  
والسألة مشهورة صنف فيها محمد بن سحنون جزءاً ، وصنف فيها محمد بن شعبان كتاباً ، وبين أن حديث ابن عمر في



إتيان المرأة في دبرها . **قوله** ( رواه محمد بن يحيى بن سعيد ) أى القطان ( عن أبيه عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ) هكذا أعاد الضمير على الذى قبله ، والذى قبله قد اختصره كما ترى ، فاما الرواية الاولى وهى رواية ابن عون فقد أخرجهما لإصحق بن راهويه في مسنده وفي تفسيره بالاسناد المذكور ، وقال بدل قوله حتى انتهى الى مكان : حتى انتهى الى قوله نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ، فقال : أتدرون فيما أنزلت هذه الآية ؟ قلت لا . قال : نزلت في إتيان النساء في أدبارهن . وهكذا أورده ابن جرير من طريق إسماعيل بن علية عن ابن عون مثله ، ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم الكرابي عن ابن عون نحوه ، وأخرجه أبو عبيدة في فضائل القرآن ، عن معاذ عن ابن عون فأبهمه فقال في كذا وكذا . وأما رواية عبد الصمد فأخرجها ابن جرير في التفسير عن أبي قلابة الرقاشي عن عبيد الصمد بن عبد الوارث حدثني أبي فذكره بلفظ يأتيها في الدبر ، وهو يؤيد قول ابن العربي ويرد قول الحميدي . وهذا الذى استعمله البخارى نوع من أنواع البديع يسمى الاكتفاء ، ولا بد له من نكتة يحسن بسببها استعماله . وأما رواية محمد بن يحيى بن سعيد القطان فوصلها الطبراني في الأوسط ، من طريق أبي بكر الأعمش عن محمد بن يحيى المذكور بالسند المذكور الى ابن عمر قال : إنما نزلت على رسول الله ﷺ ( نسأؤكم حرث لكم ) رخصة في إتيان الدبر ، قال الطبراني : لم يروه عن عبد الله بن عمر إلا يحيى بن سعيد ، تفرد به ابنه محمد ، كذا قال ، ولم يتفرد به يحيى ابن سعيد فقد رواه عبد العزيز الدراوردي عن عبيد الله بن عمر أيضا كما سأذكره بعد ، وقد روى هذا الحديث عن نافع أيضا جماعة غير من ذكرنا ورواياتهم بذلك ثابتة عند ابن مردويه في تفسيره وفي فوائد الإسماعيليين لأبي الشيخ ، ود تاريخ نيسابور للحاكم ، ود غرائب مالك الدارقطني ، وغيرها . وقد عاب الإسماعيل صنيع البخارى فقال : جميع ما أخرج عن ابن عمر مبهم لا فائدة فيه ، وقد روينا عن عبد العزيز - يعنى الدراوردي - عن مالك وعبيد الله بن عمر وابن أبي ذئب ثلاثتهم عن نافع بالتفسير ، وعن مالك من عدة أوجه اه كلامه . ورواية الدراوردي المذكورة قد أخرجهما الدارقطني في غرائب مالك ، من طريقه عن الثلاثة . نافع نحو رواية ابن عون عنه ولفظه : نزلت في رجل من الانصار أصاب امرأته في دبرها ، فأعظم الناس ذلك فأنزلت . قال فقلت له من دبرها في قبلها ، فقال : لا إلا في دبرها . وتابع نافعا على ذلك زيد بن أسلم عن ابن عمر وروايته عند النسائي باسناد صحيح . وتكلم الازدي في بعض روايته ورد عليه ابن عبد البر فأصاب قال : ورواية ابن عمر لهذا المعنى صحيحة منهودة من رواية نافع عنه بغير تكثير أن يرويا عنه زيد بن أسلم . قلت : وقد رواه عن عبد الله بن عمر أيضا ابنه عبد الله أخرجه النسائي أيضا وسعيد بن يسار وسالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع ، وروايتهما عنه عند النسائي وابن جرير ولفظه : عن عبد الرحمن بن القاسم قلت لمالك : إن ناسا يروون عن سالم : كذب العبد على أبي ، فقال مالك : أشهد على زيد بن رومان أنه أخبرني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مثل ما قال نافع ، فقلت له : ان الحارث ابن يعقوب يروى عن سعيد بن يسار عن ابن عمر أنه قال أف ، أو يقول ذلك مسلم ؟ فقال مالك : أشهد على ربيعة لا أخبرني عن سعيد بن يسار عن ابن عمر مثل ما قال نافع . وأخرجه الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقال : هذا محفوظ عن مالك صحيح اه . وروى الخطيب في الرواة عن مالك : من طريق إسرائيل بن روح قال : سألت مالكا عن ذلك فقال : ما أنتم قوم عرب ؟ هل يكون الحرث الا موضع الزرع ؟ وعلى هذه القصة اعتمد المتأخرون من المالكية ، فاعلم ما ذكرنا رجوع عن قوله الاول ، أو كان يرى أن العمل على خلاف حديث ابن

عمر فلم يعمل به ، وإن كانت الرواية فيه صحيحة على قاعدته . ولم يتفرد ابن عمر بسبب هذا النزول ، فقد أخرج أبو يعلى وابن مردويه وابن جرير والطحاوي من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري ، أن رجلا أصاب امرأة في دبرها ، فأبكر الناس ذلك عليه وقالوا : نفيها ، فأنزل الله عز وجل هذه الآية ، وعلقه النسائي عن هشام بن سعيد عن زيد ، وهذا السبب في نزول هذه الآية مشهور . وكان حديث أبي سعيد لم يبلغ ابن عباس وبلغه حديث ابن عمر فومر فيه ، فروى أبو داود من طريق مجاهد عن عباس قال : أن ابن عمر وم واقه يفتر له ، إنما كان هذا الحى من الانصار وهم أهل وثن مع هذا الحى من يهود وهم أهل كتاب فكانوا يأخذون بكشهم من فعلهم ، وكان أهل الكتاب لا يأتون النساء إلا على حرف ، وذلك استر ما تكون المرأة ، فأخذ ذلك الانصار عنهم ، وكان هذا الحى من قریش يتلذذون بنسائهم مقبلات ومدبرات ومستلقيات ، فزوج رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فذهب يفعل فيها ذلك فامتنعت ، فصرى أمرها حتى بلغ رسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى ﴿ نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾ مقبلات ومدبرات ومستلقيات ، في الفرج ، أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال : جاء عمر فقال : يا رسول الله هلكت ، حولت رجل الباردة ، فأنزلت هذه الآية ، نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴿ أقبل وادبر ، واتق الدبر والحيفة ، وهذا الذى حمل عليه الآية موافق لحديث جابر المذکور في الباب في سبب نزول الآية كما سأذكره عند الكلام عليه . وروى الربيع في « الأم » ، عن الشافعى قال : احتملت الآية ، منين أحدهما أن تؤتى المرأة حيث شاء زوجها ، لأن « أنى » بمعنى أين شئتم ، واحتملت أن يراد بالحرث موضع النبات ، والموضع الذى يراد به الولد هو الفرج دون ما سواه ، قال فاختلف أصحابنا في ذلك ، وأحسب أن كلا من الفريقين تأول ما وصفت من احتمال الآية ، قال فطلبنا الهداية فوجدنا حديثين : أحدهما ثابت وهو حديث خزيمية بن ثابت في التحريم ، فقوى عنده التحريم . وروى الحاكم في « مناقب الشافعى » ، من طريق ابن عبد الحكم أنه حكى عن الشافعى مناظرة جرت بينه وبين محمد الحسن في ذلك ، وأن ابن الحسن احتج عليه بأن الحرث إنما يكون في الفرج ، فقال له : فيكون ما سوى الفرج محرما ، فالتزمه . فقال أرايت لو وطئنا بين سافها أو في أعكائها أنى ذلك حرث ؟ قال : لا . قال أفيحرم ؟ قال لا . قال : فكيف تحتج بما لا تقول به . قال الحاكم : لعل الشافعى كان يقول ذلك في القديم ، وأما في الجديد فصرح بالتحريم اه . ويحتمل أن يكون ألزم محمدا بطريق المناظرة ولن كان لا يقول بذلك ، وإنما انتصر لأصحابه المدنيين ، والحجة عنده في التحريم غير المسلك الذى سلكه محمد كما يشير إليه كلامه في « الأم » . وقال المازرى : اختلف الناس في هذه المسألة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية ، وانفصل عنها من قال يحرم بأنها نزلت بالسبب الوارد في حديث جابر في الرد على اليهود ، يعنى كما في حديث الباب الآتى . قال : والعموم إذا خرج على سبب قصر عليه عند بعض الأصوليين ، وعند الأكثر العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وهذا يقتضى أن تكون الآية حجة في الجواز ، لكن وردت أحاديث كثيرة بالمانع فتكون غنصة للعموم الآية ، وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الآحاد خلاف اه . وذهب جماعة من أئمة الحديث - كالبخارى والذهلى والبيهقى وأبو على النيسابورى - إلى أنه لا يثبت فيه شيء . قلت : لكن طرقها كثيرة فجموعها صالح للاحتجاج به ، ويؤيد القول بالتحريم أن أول قدمنا أحاديث الإباحة للزم أنه أبيع بعد أن حرم والأصل عدمه ، فن الأحاديث الصالحة الإسناد حديث خزيمية بن ثابت أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه

وصححه ابن حبان ، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان أيضا ، وحديث ابن عباس وقد تقدمت الإشارة إليه ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر بلفظ لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر ، وصححه ابن حبان أيضا ، وإذا كان ذلك صالح أن يخصص عموم الآية ويحمل على الإتيان في غير هذا المحل بناء على أن معنى « أنى » حيث وهو المتبادر إلى السياق ، ويعنى ذلك عن حملها على معنى آخر غير المتبادر ، والله أعلم . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري . **قوله** (كانت اليهود تقول إذا جاءها من ورائها جاء الولد أحول ، فزالت) هذا السياق قد يروى أنه مطابق لحديث ابن عمر ، وليس كذلك فقد أخرجه الاسماهيلي من طريق يحيى بن أبي زائدة عن سفيان الثوري بلفظ « باركة مدبرة في فرجها من ورائها ، وكذا أخرجه مسلم من طريق سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « إذا أتيت امرأة من دبرها في قبلها ، ومن طريق أبي حازم عن ابن المنكدر بلفظ « إذا أتيت المرأة من دبرها غمطت ، وقوله « غمطت » يدل على أن مراده أن الإتيان في الفرج لا في الدبر ، وهذا كله يؤيد تأويل ابن عباس الذي رد به على ابن عمر ، وقد أكذب الله اليهود في زعمهم وأباح للرجال أن يتستعوا بنسائهم كيف شاءوا ، وإذا تعارض المجمل والمفسر قدم المفسر ، وحديث جابر مفسر فهو أولى أن يحمل به من حديث ابن عمر ، والله أعلم . وأخرج مسلم أيضا من حديث جابر زيادة في طريق الزهري عن ابن المنكدر بلفظ « إن شاء محبة وإن شاء غير محبة فهو أن ذلك في صمام واحد ، وهذه الزيادة يشبه أن تكون من تفسير الزهري لخلوها من رواية غيره من أصحاب ابن المنكدر مع كثرتهم . وقوله « محبة » بهم ثم موحدة أي باركة وقوله « صمام » بكسر المهملة والتخفيف هو المخذف

#### ٤٠ - باب ( وإذا طلقتم النساء فهاجن أجكنهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن )

٤٥٢٩ - حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا أبو عاصم الملقب حدثنا عباد بن راشد حدثنا الحسن قال حدثني معقل بن يسار قال « كانت لي أختٌ طُبُّ إلى » . وقال إبراهيم بن يونس عن الحسن حدثني معقل بن يسار . حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا يونس عن الحسن « أن أختَ معقل بن يسار طلقها زوجها ، فتركها حتى انقضت عِدَّتُها فخطبها فأبى معقلٌ ، فزالت ﴿ فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ﴾ »

[ الحديث ٤٥٢٩ - أطراؤه في : ٥١٣٠ ، ٥١٣١ ، ٥١٣٢ ]

**قوله** ( وإذا طلقتم النساء فهاجن أجكنهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ) اتفق أهل التفسير على أن الخطاب بذلك الأولياء ، ذكره ابن جرير وغيره . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : هي في الرجل يطلق امرأته فتفقد عِدَّتَها ، فيبدؤ له أن يراجعها وتريد المرأة ذلك فيمنعه ولها . ثم ذكر المصنف حديث معقل بن يسار في سبب نزول الآية ، لكنه ساقه مختصرا ، وقد أوردته في النكاح بتمامه وسيأتي شرحه ، وكذا ما جاء في تسمية أخت معقل واسم زوجها هناك أن شاء الله تعالى . وقوله ( وقال إبراهيم بن يونس عن الحسن حدثني معقل ) أراد بهذا التعليق بيان تصريح الحسن بالتحديث عن معقل ، ورواية إبراهيم هذا وهو ابن طهمان وصلها المؤلف في نكاح كما سيأتي ، وقد صرح الحسن بتحديث معقل له أيضا في رواية عباد بن راشد كما سيأتي أيضا

٤١ - **باب** ﴿والذين يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾

- إلى - بما تعملون خبره ﴿ . يَتَوَفَّونَ : يَهَيِّبْنَ

٤٥٣٠ - **حَدَّثَنَا** أُمِّيَّةُ بْنُ إِسْطَاطٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ

قُلْتُ لِعُمَّانَ بْنِ عَفَانَ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ : قَدْ نَسَخْتُهَا الْآيَةُ الْأُخْرَى . فَلَمْ تَكُنْهَا أَوْ تَدْعُهَا . قَالَ : يَا ابْنَ أَخِي ، لَا أُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ مَكَانِهِ »

[ الحديث ٣٥٣٠ - طرفه في : ٤٥٣٦ ]

٤٥٣١ - **حَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا شَيْبَلٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ

مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ قَالَ : كَانَتْ هَذِهِ الْمُدَّةُ تَمْتَدُّ عِنْدَ أَهْلِ زَوْجِهَا وَاجِبٌ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ، فَانْخَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ﴿ قَالَ : جَمَلَ اللَّهُ لَهَا تِمَامَ السَّنَةِ - بَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرِينَ لَيْلَةً وَصِيَّةً ، إِنْ شَاءَتْ سَكَتَتْ فِي وَصِيَّتِهَا ، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ، فَانْخَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴿ قَالِمُدَّةٌ كَمَا هِيَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا ، زَمَّ ذَلِكَ عَنْ مُجَاهِدٍ . وَقَالَ عَطَاءٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ هَدْيَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا ، فَتَمَتُّدُ حَيْثُ شَاءَتْ ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ قَالَ عَطَاءٌ إِنْ شَاءَتْ اعْتَدَتْ عِنْدَ أَهْلِهَا وَسَكَتَتْ فِي وَصِيَّتِهَا ، وَإِنْ شَاءَتْ خَرَجَتْ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾ قَالَ عَطَاءٌ : ثُمَّ جَاءَ الْوَيْثُ فَقَسَخَ اللَّهُ الْكُفَى ، فَتَمَتُّدُ حَيْثُ شَاءَتْ وَلَا سَكَنَ لَهَا . وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ حَدَّثَنَا رِقَاعٌ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ بِهَذَا . وَهَذَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « نَسَخَتْ هَذِهِ الْآيَةُ هَدْيَهَا فِي أَهْلِهَا فَتَمَتُّدُ حَيْثُ شَاءَتْ لِقَوْلِ اللَّهِ ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ نَحْوَهُ »

[ الحديث ٤٥٣١ - طرفه في : ٥٣٤٤ ]

٤٥٣٢ - **حَدَّثَنَا** حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْبٍ قَالَ « جَاءَتْهُ إِلَى

مَجْلَسٍ فِيهِ عُظَمَاءُ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفِيهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى ، فَذَكَرْتُ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ فِي شَأْنِ سُبَيْحَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : وَلَكِنْ عَمَّ كَانَ لَا يَقُولُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : إِنِّي لَجَرِيءٌ إِنْ كَذَبْتُ عَلَى رَجُلٍ فِي جَانِبِ الْكُفَّةِ . وَرَفَعَ صَوْتَهُ . قَالَ : ثُمَّ خَرَجْتُ فَلَقَيْتُ مَالِكَ بْنَ عَمْرٍو - أَوْ مَالِكَ بْنَ عَوْفٍ - قَالَتْ : كَيْفَ كَانَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي التَّوَفِّيِّ عَنْهَا زَوْجُهَا وَهِيَ حَامِلٌ ؟ قَالَ : قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أَتَجْمَلُونَ عَلَيْهَا الذَّنْظِيطَ وَلَا تَجْمَلُونَ لَهَا الرُّخْصَةَ ؟ لَزَلْتُ سُورَةَ النَّسَاءِ لِقَعْمَرَى بِمَدِّ الطَّوْلِ »

وقال أيوب عن محمد « أقيتُ أبا عطية مالك بن عامر »

[ الحديث ٤٥٣٢ - طرفه في : ٤٩١٠ ]

**قوله** ( باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ) ساق الآية الى قوله ( والله بما تعملون خبير ) . **قوله** ( يصفون بهن ) ثبت هذا هنا في نسخة الصغاني ، وهو تفسير أبي عبيدة قال : يصفون يتركن بهن ، وهو على رأى الحميدى خلافا لمحمد بن كعب فانه قال المراد صفو الرجال ، وهذه اللفظة وظايرها مشتركة بين جمع المذكر والمؤنث ، لكن في الرجال الثون علامة الرفع ، وفي النساء النون ضمير لهن ، ووزن جمع المذكر يصفون وجمع المؤنث يفعلان . **قوله** ( عن حبيب ) هو ابن الشهيد كما سيأتي بعد بابين . **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) في رواية الاسماعيلى من طريق حلى بن المدينى عن يزيد بن زريع « حدثنا حبيب بن الشهيد حدثني عبد الله بن أبي مليكة » . **قوله** ( قال ابن الزبير ) في رواية ابن المدينى المذكورة « عن عبد الله بن الزبير ، وله من وجه آخر « عن يزيد بن زريع بسنده أن عبد الله بن الزبير قال قلت لعثمان ، **قوله** ( فلم تكتبها أو تدعها ) كذا في الاصول بصيغة الاستفهام الانكارى كأنه قال لم تكتبها وقد عرفت أنها منسوخة ، أو قال لم تدعها أى تركها مكتوبة ، وهو شك من الراوى أى اللغظين قال . ووقع في الرواية الآتية بعد بابين « فلم تكتبها ؟ قال تدعها يا ابن أخى » وفي رواية الاسماعيلى « لم تكتبها وقد نسختها الآية الاخرى » وهو يؤيد التقدير الذى ذكرته . وله من رواية أخرى « قلت لعثمان : هذه الآية ( والذين يتوفون منكم ) ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاهة الى الحول غير إخراج » قال : نسختها الآية الاخرى . قلت : تكتبها أو تدعها ؟ قال : يا ابن أخى لا أغير منها شيئا عن مكانه ، وهذا السياق أولى من الذى قبله . وأول للتخيير لا للشك . وفي جواب عثمان هذا دليل على أن ترتيب الآى توقفى . وكأن عبد الله بن الزبير ظن أن الذى ينسخ حكمه لا يكتب ، فأجاب به عثمان بأن ذلك ليس بلامز والمتبع فيه التوقف ، وله فوائد : منها ثواب التلاوة ، والامتنال على أن من السلف من ذهب الى أنها ليست منسوخة وإنما خص من الحول بعضه وبقي البعض وصية لها إن شئت أقامت كما في الباب عن مجاهد ، لكن الجمهور على خلافه . وهذا الموضع مما وقع فيه الناسخ مقدما في ترتيب التلاوة على المنسوخ . وقد قيل إنه لم يقع نظير ذلك إلا هنا وفي الاحزاب على قول من قال أن إحلال جميع النساء هو الناسخ ، وسيأتى البحث فيه هناك ان شاء الله تعالى . وقد ظفرت بمواضع أخرى منها في البقرة أيضا قوله ( فأينا تولوا فثم وجه الله ) فانها محكمة في التطوع غصصة لعموم قوله ( وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) كونها مقدمة في التلاوة ، ومنها في البقرة أيضا قوله تعالى ( ما ننسخ من آية ) على قول من قال إن سبب نزولها أن اليهود طعنوا في تحويل القبلة ، فانه يقتضى أن تكون مقدمة في التلاوة متأخرة في النزول ، وقد تبعت من ذلك شيئا كثيرا ذكرته في غير هذا الموضع ، ويكنى هنا الإشارة الى هذا القدر . قوله وقول عثمان لعبد الله « يا ابن أخى ، يريد في الإيمان أو بالنسبة الى السن ، وزاد الكرماني : أو على عادة مخاطبة العرب . ويمكن أن يتحد مع الذى قبله . قال أو لأنهما يجتمعان في قصي » . قال : إلا أن عثمان وهب الله في العدد الى قصى سواء بين كل منهما وبينه أربعة آباء فلو أراد ذلك لقال يا أخى . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه « وروح هو ابن عبادة ، وشبل هو ابن عباد ، وابن أبي نجيع هو عبد الله » . **قوله** ( زعم ذلك عن مجاهد ) قائل ذلك هو شبل ، وفاعل زعم هو ابن أبي نجيع ، وهذا جزم الحميدى في جمعه : وقوله « وقال عطاء » هو عطف على قوله مجاهد ، وهو من رواية ابن أبي نجيع عن

وعطاء ، ووم من زعم أنه معلق ، وقد أبدى المصنف ما نهى عليه برواية ورقاء التي ذكرها بعد هذه ، وقوله « عن محمد بن يوسف ، هو مغلطوف على قوله « أنبأنا روح ، وقد أورد أبو نعيم في « المستخرج » ، هذا الحديث من طريق محمد بن عبد الملك بن زنجوية عن محمد بن يوسف هو الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نعيم عن مجاهد وعن عطاء بن ماجة وقال : ذكره البخاري عن الفريابي ، هذا يدل على أنه فهم أن البخاري علقه عن شيخه والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود « أنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي ، وسيأتي شرحه في تفسير سورة الطلاق ، وقوله « وقال أيوب ، وصله هناك بنامه

### ٤٦ - باب ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى )

٤٥٢٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا يزيد أخبرنا هشام عن محمد عن عبيدة عن علي رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ . « حدثني عبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد قال هشام حدثنا محمد عن عبيدة عن علي رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال يوم الخندق : حبسوننا من صلاة الوسطى حتى غابت الشمس ، ملأ الله قبرهم وبيوتهم - أو أجوافهم - نارا ، . شك يحيى

قوله ( باب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) هي تأنيث الأوسط والأوسط الأعدل من كل شيء ، وليس المراد به المتوسط بين الشيتين لأن فعل معناها التفضيل ، ولا ينبغي للتفضيل إلا ما يقبل الزيادة والنقص ، والوسط بمعنى الخيار ، والعدل يقبلهما ، بخلاف المتوسط فلا يقبلهما فلا ينبغي منه أفعل تفضيل . قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمعي وي زيد هو ابن هارون وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وعبيدة بفتح العين هو ابن عمرو ، وعبد الرحمن في الطريق الثانية هو ابن بشر بن الحكم ويحيى بن سعيد هو القطان . قوله ( حبسوننا من صلاة الوسطى ) أي منعونا عن صلاة الوسطى أي عن إبقاعها ، زاد مسلم من طريق شيبان بن شريك عن علي « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وزاد في آخره « ثم صلاها بين المغرب والعشاء ، ولمسلم عن ابن مسعود نحو حديث علي ، وللترمذي والنسائي من طريق زر بن حبیش عن علي مثله ، ولمسلم أيضا من طريق أبي حسان الأعرج عن عبيدة السلماني عن علي فذكر الحديث بلفظ « كما حبسوننا عن الصلاة الوسطى حتى غربت الشمس » يعني العصر ، وروى أحمد والترمذي من حديث سمرة رفته قال « صلاة الوسطى صلاة العصر ، وروى ابن جرير من حديث أبي هريرة رفته « الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ومن طريق كهيل بن حرملة « سئل أبو هريرة عن الصلاة الوسطى فقال : اختلفنا فيها ونحن بفناء بيت رسول الله ﷺ وفيما أبو هاشم بن عتبة فقال : أنا أعلم لكم ، فقام فاستأذن على رسول الله ﷺ ثم خرج إلينا فقال : أخبرنا أنها صلاة العصر ، ومن طريق عبد العزيز بن مروان أنه أرسل إلى رجل فقال : أي شيء سمعت من رسول الله ﷺ في الصلاة الوسطى ؟ فقال أرسلني أبو بكر وعمر أسأله وأنا غلام صغير فقال : هي العصر ، ومن حديث أبي مالك الأشعري رفته « الصلاة الوسطى صلاة العصر ، وروى الترمذي وابن حبان من حديث ابن مسعود مثله ، وروى ابن جرير من طريق هشام بن عروة عن أبيه قال « كان في مصحف عائشة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي صلاة العصر ، وروى ابن المنذر من طريق مقم عن ابن عباس قال « شغل الأحزاب النبي ﷺ يوم الخندق عن صلاة العصر حتى غربت الشمس فقال : شغلونا عن الصلاة

الوسطى ، وأخرج أحمد من حديث أم سلمة وأبي أيوب وأبي سعيد وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عباس من قولهم إنها صلاة العصر ، وقد اختلف السلف في المراد بالصلاة الوسطى ، وجمع الديلماني في ذلك جزءا مشهورا سماه كشف الغطا عن الصلاة الوسطى ، فبلغ تسعة عشر قولاً : أحدها الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو جميع الصلوات ، قالوا قول أبي أمامة وأبي جابر وأبي العالية وعبيد بن عمير وعطاء وعكرمة ومجاهد وغيرهم نقله ابن أبي حاتم عنهم وهو أحد قولي ابن عمر وابن عباس ، ونقله مالك والترمذي عنهما ، ونقله مالك بلاغا عن علي والمعروف عنه خلافة ، وروى ابن جرير من طريق عوف الأعرابي عن أبي رجاء المطاردى قال : « صليت خلف ابن عباس الصبح ففقت فيها ورفع يديه ثم قال : هذه الصلاة الوسطى التي أمرنا أن نقوم فيها قانتين » ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عنه وعن ابن عمرو من طريق أبي العالية : « صليت خلف عبد الله بن قيس بالبصرة في زمن عمر صلاة الغداة فقلت لهم : ما الصلاة الوسطى ؟ قالوا هي هذه الصلاة . وهو قول مالك والشافعي فيما نص عليه في « الآم » ، واحتجوا له بأن فيها القنوت ، وقد قال الله تعالى ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾ وبأنها لا تقصر في السفر ، وبأنها بين صلاتي جهن وصلاتي سر . والثاني قول زيد بن ثابت أخرجه أبو داود من حديثه قال : « كان النبي ﷺ يصلي الظهر بالمهاجرة ، ولم تكن صلاة أشبه على أصحاب رسول الله ﷺ منها ، فنزلت : حافظوا على الصلوات الآتية » وجاء عن أبي سعيد وعائشة القول بأنها الظهر أخرجه ابن المنذر وغيره ، وروى مالك في « الموطأ » عن زيد بن ثابت المجزم بأنها الظهر وبه قال أبو حنيفة في رواية ، وروى الطيالسي من طريق زهرة بن معبد قال : « كنا عند زيد بن ثابت فإرسلوا إلى أسامة فسألوه عن الصلاة الوسطى فقال : هي الظهر ، ورواه أحمد من وجه آخر وزاد « كان النبي ﷺ يصل الظهر بالمهجير فلا يكون وراءه إلا الصف أو الصفان والناس في قانتهم وفي تجارتهم ، فنزلت » . والثالث قول علي بن أبي طالب فقد روى الترمذي والنسائي من طريق زر بن حبیش قال : « قلنا لعبيدة سل عليا عن الصلاة الوسطى ، فسأله فقال : كنا نرى أنها الصبح ، حتى سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الاحزاب « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » انتهى . وهذه الرواية تدفع دعوى من زعم أن قوله صلاة العصر مدرج من تفسير بعض الرواة وهي نص في أن كونها العصر من كلام النبي ﷺ ، وأن شبهة من قال إنها الصبح قوية ، لكن كونها العصر هو المتمد ، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة ، وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة وقول أحمد والذي صار إليه معظم الشافعية لصحة الحديث فيه ، قال الترمذي : هو قول أكثر علماء الصحابة . وقال الماوردي : هو قول جمهور التابعين . وقال ابن عبد البر : هو قول أكثر أهل الأمر ، وبه قال من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عطية ، وإريده أيضا ما روى مسلم عن البراء بن عازب « نزل حافظوا على الصلوات وصلاة العصر فقرأناها ما شاء الله » ، ثم نسخت فنزل حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، فقال رجل : فهمي إذن صلاة العصر ، فقال : أخبرتك كيف نزلت . والرابع نقله ابن أبي حاتم بإسناد حسن عن ابن عباس قال : « صلاة الوسطى هي المغرب ، وبه قال قبيصة بن ذؤيب أخرجه ابن جرير ، وحجتهم أنها معتدلة في عدد الركعات وأنها لا تقصر في الأسفار وأن العمل منفي على المبادرة إليها والتعجيل لها في أول ما تقرب الشمس وأن قبلها صلاتا سر وبعدها صلاتا جهن . والخامس وهو آخر ما صححه ابن أبي حاتم أخرجه أيضا بإسناد حسن عن نافع قال : « سئلت ابن عمر فقال : هي كهن ، لحافظوا عليهن » ، وبه قال إمامان بن جبل ، واحتج له بأن قوله ﴿ حافظوا على الصلوات ﴾ يتناول الفرائض

والنوافل ، فمطاف عليه الوسطى وأريد بها كل الفرائض تأكيدها ، واختار هذا القول ابن عبد البر . وأما بقية الأقوال فالسادس أنها الجمعة ، ذكره ابن حبيب من المالكية واحتج بما اختص به من الاجتماع والخطبة ، وصححه القاضي حسين في صلاة الخوف من تمليقه ، ورجحه أبو شامة . السابع الظهر في الأيام والجمعة يوم الجمعة . الثامن العشاء قلته ابن التين والقرطبي واحتج له بأنها بين صلاتين لا تقصران ولأنها تقع عند النوم فلذلك أمر بالمحافظة عليها واختاره الواحدي . التاسع الصبح والعشاء للحديث الصحيح في أنها أثقل الصلاة على المنافقين ، وبه قال الإبري من المالكية . العاشر الصبح والعصر لقوة الأدلة في أن كلا منهما قيل إنه الوسطى ، فظاهر القرآن الصبح ونصر السنة العصر . الحادي عشر صلاة الجمعة . الثاني عشر الوتر وصنف فيه علم الدين السخاوي جزءا ورجحه القاضي تقي الدين الأخنائي واحتج له في جزء . رابعه بطله . الثالث عشر صلاة الخوف . الرابع عشر صلاة عيد الاضحي . الخامس عشر صلاة عيد الفطر . السادس عشر صلاة الضحى . السابع عشر واحدة من الخمس غير مبيتة قاله الربيع بن خثيم وسعيد ابن جبير وشرح القاضي وهو اختيار إمام الحرمين من الشافعية ذكره في النهاية قال كما أخفيت ليلة القدر . الثامن عشر أنها الصبح أو العصر هل الزيد وهو غير القول المتقدم الجازم بأن كلا منهما يقال له الصلاة الوسطى . التاسع عشر التوقف فقد روى ابن جرير بإسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يختلفون في الصلاة الوسطى هكذا وشبك بين أصابعه . العشرون صلاة الليل وجدته عندي وذهبت الآن عن معرفة فائده ، وأقوى شبهة لمن زعم أنها غير العصر مع صحة الحديث حديث البراء الذي ذكرته عند مسلم فإنه يشعر بأنها أہممت بعدما عرفت كذا قاله القرطبي ، قال وصار إلى أنها أہممت جماعة من العلماء المتأخرين ، قال : وهو الصحيح لتعارض الأدلة وعسر التجميع . وفي دعوى أنها أہممت ثم عينت من حديث البراء نظر ، بل فيه أنها عينت ثم وصفت ، ولهذا قال الرجل فہی إذن العصر ولم ينكر عليه البراء ، نعم جواب البراء يشعر بالتوقف لما نظر فيه من الاحتمال ، وهذا لا يدفع التعرُّج بها في حديث علي ، ومن حجبتهم أيضا ما روى مسلم وأحمد من طريق أبي يونس عن عائشة أنها أمرته أن يكتب لها مصحفا ، فلما بلغت ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ) قال فأملت علي و صلاة العصر ، قالت سمعتها من رسول الله ﷺ . وروى مالك عن عمرو بن رافع قال كنت أكتب مصحفا لحفصة فقات : إذا بلغت هذه الآية فأذني ، فأملت علي و حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى و صلاة العصر ، وأخرجه ابن جرير من وجه آخر حسن عن عمرو بن رافع ، وروى ابن المنذر من طريق عبيد الله بن رافع وأمرني أم سلمة أن أكتب لها مصحفا ، فذكر مثل حديث عمرو بن رافع سواء ، ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر أن حفصة أمرت أنسا أن يكتب لها مصحفا نحوه ، ومن طريق نافع أن حفصة أمرت مولى لها أن يكتب لها مصحفا فذكر مثله وزاد : كما سمعت رسول الله ﷺ يقولها ، قال نافع فقرأت ذلك المصحف فوجدت فيه الواو فتمسك قوم بأن العطف يقتضي المغايرة فتسكون صلاة العصر غير الوسطى . وأجيب بأن حديث علي ومن وافقه أصح إسنادا وأصرح ، وبأن حديث عائشة قد عورض برواية عروة أنه كان في مصحفها وهي العصر ، فيحتمل أن تكون الواو زائدة ، ويؤيده ما رواه أبو عبيد بإسناد صحيح عن أبي بن كعب أنه كان يقرأها وحافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر ، بغير واو أو هي عاطفة لكن عطف صفة لا عطف ذات ، وبأن قوله والصلاة الوسطى والعصر لم يقرأ بها أحد ، ولعل أصل ذلك ما في حديث البراء أنها نزلت أولا والعصر ثم نزلت ثانيا بدلها والصلاة الوسطى ، لجمع الراوي بينهما ، ومع وجود



الاحتمال لا يهتض الاستدلال ، فكيف يكون مقدما على النص الصريح بأنها صلاة العصر ، قال شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين الملائي : حاصل أدلة من قال إنها غير العصر يرجع إلى ثلاثة أنواع : أحدها تنصيص بعض الصحابة وهو معارض بمثله بمن قال منهم إنها العصر ، ويترجح قول العصر بالنص الصريح المرفوع ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فتبقى حجة المرفوع قائمة . ثانياً معارضة المرفوع بورود التأكيد على فعل غيرها كالحث على المواظبة على الصبح والعشاء وقد تقدم في كتاب الصلاة ، وهو معارض بما هو أقوى منه وهو الوعيد الشديد الوارد في ترك صلاة العصر ، وقد تقدم أيضاً . ثالثاً ما جاء عن عائشة وحفصة من قراءة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ، فإن العطف يقتضي المغايرة ، وهذا يرد عليه إثبات القرآن بحبر الأحاد وهو ممتنع ، وكونه ينزل منزلة خبر الواحد مختلف فيه ، سلبنا لكن لا يصلح معارضة للنصوص صريحا ، وأيضا فليس العطف صريحا في اقتضاء المغايرة لوروده في نسق الصفات كقوله تعالى (الاول والآخر والظاهر والباطن) انتهى ملخصا . وقد تقدم شرح أحوال يوم الحندق في المغازي وما يتعلق بقضاء الفائتة في المواقيت من كتاب الصلاة . قوله (ملا الله قبورهم وبيوتهم - أو أجوافهم - نارا شك يحيى) هو القطان راوى الحديث ، وأشهر هذا بأنه ساق المثنى على لفظه ، وأما لفظ يزيد بن هارون فأخرجه أحد عنه بلفظ ملا الله بيوتهم وقبورهم نارا ، ولم يشك ، وهو لفظ روح بن عباد كا مضي في المغازي وعيسى بن يونس كا مضي في الجهاد ، وسلم مثله عن أبي أسامة عن هشام ، وكذا له من رواية أبي حسان الأعرج عن عبيدة بن عمرو ، ومن طريق شخير بن شكل عن علي مثله ، وله من رواية يحيى بن الجزار عن علي د قبورهم وبيوتهم - أو قال - قبورهم وبيوتهم ، ومن حديث ابن مسعود ملا الله أجوافهم - أو قبورهم - نارا ، أو حشى الله أجوافهم وقبورهم نارا ، ولا بن حبان من حديث حذيفة ملا الله بيوتهم وقبورهم نارا أو قلوبهم ، وهذه الروايات التي وقع فيها الشك مرجوحة بالنسبة إلى التي لا شك فيها . وفي هذا الحديث جواز الدماء على المشركين بمثل ذلك . قال ابن دقيق العيد : تردد الراوى في قوله ملا الله ، أو د حشى ، يشعر بأن شرط الرواية بالمعنى أن يتفق المعنى في اللفظين ، وملا ليس مرادفا لحشى ، فإن حشى يقتضى التراكم وكثرة أجزاء المشو بخلاف ملا ، فلا يكون في ذلك متمسك لمن منع الرواية بالمعنى ، وقد استشكل هذا الحديث بأنه تضمن دعاء صدر من النبي ﷺ على من يستحقه وهو من مات منهم مشركا ، ولم يقع أحد الشقيين وهو البيوت أما القبور فوقع في حق من مات منهم مشركا لا محالة . ويحجب بأن يحمل على سكانها وبه يتبين رجحان الرواية بلفظ قلوبهم أو أجوافهم

#### ٤٣ - باب ﴿وقوموا لله قانتين﴾ أى مطيعين

٤٥٣٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن إسماعيل بن أبي خالد عن الحارث بن شبيل عن أبي عمرو الشيباني عن زيد بن أرقم قال « كنا نتكلم في الصلاة يُكلم أحدنا أخاه في حاجته ، حتى نزلت هذه الآية ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى ، وقوموا لله قانتين ) فأمرنا بالسكوت

**قوله** ( باب وقوموا لله قانتين ، أى مطيعين ) هو تفسير ابن مسعود أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد صحيح ، ونقله أيضا عن ابن عباس وجماعة من التابعين . وذكر من وجه آخر عن ابن عباس قال : قانتين أى مصلين . وعن

بجاهد قال : من القنوت الركوع والخشوع وطول القيام وخفض البصر وخفض الجناح والرهبة لله . وأصح ما دل عليه حديث الباب - وهو حديث زيد بن أرقم - في أن المراد بالقنوت في الآية السكوت ، وقد تقدم شرحه في أبواب العمل في الصلاة من أواخر كتاب الصلاة ، والمراد به السكوت عن كلام الناس لا مطلق الصمت ، لأن الصلاة لا صمت فيها بل جميعاً قرآن وذكر ، والله أعلم

**٤٤ باب** ( فان خفتم فرجالاً أو ركبانا ، فاذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون ) وقال ابن جبير : كرسية عليه . يقال : بسطة زيادةً وفضلاً . أفرغ أنزل . ولا يتوذه لا يتقله ، أدنى أقلنى ، والآذ والأيد للثبوت . الشنة العباس ، لم يتسنه لم يتغير . فبوت ذهبت حجته . خاوية لا أنيس فيها . هروشها أبنيتها . ففشرها فخرجها . لعصار ربح عاصف تهب من الأرض إلى السماء كعمود فيه نار . وقال ابن عباس : صلدأ ليس عليه شيء . وقال عكرمة : وابئ مطر شديد . الطلئ الندى . وهذا متكى عمل المؤمن . بتسبه يتغير

**٤٥٣٥ - حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع ، أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الإمام وطائفة من الناس ، فيصل بهم الإمام ركعة وتكون طائفة منهم بينهم وبين العدو لم يصلوا فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ، ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ، ثم ينصرف الإمام وقد صلى ركعتين ، فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لأنفسهم ركعة بعد أن ينصرف الإمام ، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلى ركعتين . فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً مستقبلي للقبلة أو غير مستقبلها »

قال مالك قال نافع : لا أرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك إلا عن رسول الله ﷺ

**قوله** ( باب قوله تعالى ( فان خفتم فرجالاً أو ركبانا فاذا أمنتم ) الآية ) ذكر فيه حديث ابن عمر في صلاة الخوف ، وقد تقدم البحث فيه في أبواب صلاة الخوف مبسوطاً . **قوله** ( وقال ابن جبير : كرسية عليه ) وصله سفيان الثوري في تفسيره في رواية أبي حذيفة عنه بإسناد صحيح ، وأخرجه عبد بن حميد وابن أبي حاتم من وجه آخر عن سعيد بن جبير فزاد فيه : عن ابن عباس ، وأخرجه العقيلي من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وهو عند الطبراني في كتاب السنة ، من هذا الوجه مرفوعاً ، وكذا روينا في فوائد أبي الحسن على بن عمر الحاربي ، مرفوعاً والموقوف أشبه ، وقال العقيلي : إن رفعه خطأ ، ثم هذا التفسير غريب ، وقد روى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس أن الكرسى موضع القدمين . وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن أبي موسى مثله ، وأخرجنا عن السدي أن الكرسى بين يدي العرش ، وليس ذلك مغايراً لما قبله ، والله أعلم . **قوله** يقال ( بسطة زيادةً وفضلاً ) هكذا ثبت لغير أبي ذر ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله ( بسطة في العلم والجسم ) أي زيادةً وفضلاً وكثرة ، وجاء عن ابن عباس نحوه ، وذكره ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن

ابن عباس قال في قوله ( وزادكم في الخلق بسطة ) يقول : فضيلة . **قوله** ( أفرغ : أنزل ) ثبت هذا أيضا لغير أبي ذر ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( ربنا أفرغ علينا صبرا ) أي أنزل علينا . **قوله** ( ولا يثوده : لا يثقله ) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وذكر مثله عن جماعة من التابعين ، واستقوط ما قبله من رواية أبي ذر صار كأنه من كلام سعيد بن جبير لعطفه على تفسير الكرسی ، ولم أره منقولا عنه . **قوله** ( آدنى : أنقلني ، والآد والاید القوة ) هو كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى : ولا يثوده أي لا يثقله ، تقول آدنى هذا الأسر أنقلني ، وتقول ما آذك فهو لي آيد أي ما أقتلك فهو لي مثقل ، وقال في قوله تعالى : واذكر عبدنا داود ذا الأيد ، أي ذا القوة . **قوله** ( السنة النحاس ) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** ( لم يتسنه لم يتغير ) أخرجه ابن أبي حاتم من وجهين عن ابن عباس ، وعن السدي مثله قال : لم يحمض الثين والعنب ولم يخبث المصير بل هما حلوان كما هما ، وعلى هذا فالهاء فيه أصلية ، وقيل هي هاء السكت ، وقيل أصله يتسنن مأخوذ من الحما المسنون أي المستن ، وفي قراءة يعقوب : لم يتسن ، بتشديد النون بلا هاء أي لم تمض عليه السنون الماضية كأنه ابن ليلة . **قوله** ( فبهت : ذهبت حجته ) هو كلام أبي عبيدة قاله في قوله : فبهت الذي كفر ، قال : انقطع وذهبت حجته . **قوله** ( غاوية لا أنيس فيها ) ذكره ابن أبي حاتم بنحوه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في قوله : وهي غاوية ، قال : ليس فيها أحد . **قوله** ( عروشا : أبنيها ) ثبت هذا والذي بعده لغير أبي ذر ، وقد ذكره ابن أبي حاتم من طريق الضحاك والسدي بمعناه . **قوله** ( ننشرها : نخرجها ) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي بمعناه في قوله : كيف ننشرها ، يقول نخرجها ، قال : فبعث الله ريحا خملت عظامه من كل مكان ذهب به الطير والسياح فاجتذعت ، فركب بعضها في بعض وهو ينظر ، فصار عظما كله لا لحم له ولا دم . ( تنبيه ) : أخرج ابن أبي حاتم من حديث علي أن هذه القصة وقعت لعزير ، وهو قول عكرمة وقتادة والسدي والضحاك وغيرهم ، وذكر بعضهم قصة في ذلك ، وأن القرية بيت المقدس ، وأن ذلك لما خربه بختنصر . وقال وهب بن منبه ومن تبعه : هي أرمياء ، وساق ابن إسحق قصة في المبتدأ . ( نسكلمة ) : استدلل بهذه الآية بعض أئمة الأصول على مشروعية القياس بأنها تضمنت قياس إحياء هذه القرية وأهلها وعمارتها لما فيها من الرزق بعد خرابها على إحياء هذا المار وإحياء حماره بعد موتها بما كان مع المار من الرزق . **قوله** ( إعصار : ريح عاصف تهب من الأرض إلى السماء . كعمود نار ) ثبت هذا لأبي ذر عن الحموي وحده ، وهو كلام أبي عبيدة ، قال في قوله ( إعصار فيه نار فاحترقت ) قال : الإعصار ريح عاصف الخ ، وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال : الإعصار ريح فيها سموم شديدة . **قوله** ( وقال ابن عباس صلدا : ليس عليه شيء ) سقط من هنا إلى آخر الباب من رواية أبي ذر ، وتفسير قوله ( صلدا ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال : فتركه يابس لا ينبت شيئا . **قوله** ( قال عكرمة وأبل : مطر شديد ، الطل الندي ، وهذا مثل عمل المؤمن ) وصله عبد بن حميد عن روح بن عبادة عن عثمان بن غياث سمعت عكرمة بهذا ، وسيأتي شرح حديث ابن عباس مع عمر في ذلك قريبا . **قوله** ( يتسنه يتغير ) تقدم تفسيره عن ابن عباس ، وأما عن عكرمة فذكره ابن أبي حاتم من روايته

#### ٤٥ - باب (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً)

٤٥٣٦ - **حدثني** عبد الله بن أبي الأسود حدثنا حميد بن الأسود ويزيد بن زريع قال حدثنا حبيب بن الشهيد عن ابن أبي مليكة قال « قال ابن الزبير قلت لعثمان : هذه الآية التي في البقرة (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً - إلى قوله - غير إخراج) قد نسخها الأخرى فلم تكتبها ؟ قال : تدعها يا ابن أخي ، لا أغير شيئاً منه من مكانه » قال قال حميد : أو نحو هذا

**قوله** ( باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ) ذكر فيه حديث ابن الزبير مع عثمان ، وقد تقدم قبله بابين ، وسقطت الترجمة لغير أبي ذر فصار من الباب الذي قبله عندهم

#### ٤٦ - باب (وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى)

٤٥٣٧ - **حدثنا** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ « نحن أحق بالشك من إبراهيم إذ قال (رب أرني كيف تحيي الموتى) ، قال أو لم تؤمن ؟ قال : بلى ولكن لا يطمئن قلبي »

**قوله** ( باب وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى ، فصرهن : قطعهن ) ثبت هذا لابي ذر وخده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من وجهين عن ابن عباس ، ومن طرق عن جماعة من التابعين ، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : صرهن أي أوثقن ثم اذبحن . وقد اختلف نقلة القراءات في ضبط هذه اللفظة عن ابن عباس فقيل : بكسر أوله كقراءة حمزة ، وقيل بضمه كقراءة الجمهور ، وقيل بتشديد الراء مع ضم أوله وكسره من صره يصره إذا جمعه ونقل أبو البقاء تليث الراء في هذه القراءة وهي شاذة ، قال عياض تفسير صرهن بقطعهن غريب والمعروف أن معناها أمطن ، يقال صار به يصيره ويصوره إذا أماله . قال ابن التين : صرهن بضم الصاد معناها ضمهن ، وبكسرهما قطعهن . قلت : ونقل أبو علي الفارسي أنهما بمعنى واحد ، وعن الفراء الضم مشترك والكسر القطع فقط ، وعنه أيضاً هي مقلوبة من قوله صراه عن كذا أي قطعه ، يقال صرت الشيء فانصار أي انقطع ، وهذا يدفع قول من قال : يتعين حمل تفسير ابن عباس بالقطع على قراءة كسر الصاد ، وذكر صاحب المغرب ، أن هذه اللفظة بالسريانية وقيل بالنبطية ، لكن المنقول أولاً يدل على أنها بالعربية ، والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر حديث أبي هريرة « نحن أحق بالشك من إبراهيم » وقد تقدم شرحه مستوفى في أحاديث الأنبياء

#### ٤٧ - باب قوله (أبوء أحدكم أن تكون له جنة - إلى قوله - تفكرون)

٤٥٣٨ - **حدثنا** إبراهيم أخبرنا هشام عن ابن جريج سمعت عبد الله بن أبي مليكة يحدث عن ابن عباس قال . سمعت أخاه أبا بكر بن أبي مليكة يحدث عن عبيد بن عمير قال « قال عمر رضي الله عنه يوماً

لأصحاب النبي ﷺ : فِيمَ تَزَوْنَ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَات (أَيُّوهُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ) ؟ قَالُوا : اللَّهُ أَعْلَمُ . فغَضِبَ عُمَرُ فَقَالَ : قُولُوا نَعْلَمُ أَوْ لَا نَعْلَمُ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي نَفْسِي مِنْهَا شَيْءٌ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ عُمَرُ : يَا ابْنَ أَخِي قُلْ وَلَا تَحْقِرْ نَفْسَكَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ضَرَبْتُ مَثَلًا لِعَمَلٍ ، قَالَ عُمَرُ : أَيُّهُمُ ؟ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لِعَمَلٍ . قَالَ عُمَرُ : لِرَجُلٍ خَفِيَ يَعْمَلُ بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، ثُمَّ بَدَأَ اللَّهُ لَهُ الشَّيْطَانُ فَعَمِلَ بِالْمَادَمِيِّ حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ ، فَصَرَمَنَ : فَظَلَمَنَ

**قوله** ( باب قوله : أَيُّوهُ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَأَعْنَابٍ - إِلَى قَوْلِهِ - لِعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ) كَذَا جَمِيعُهُمْ . **قوله** ( حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ ) هُوَ ابْنُ مُوسَى ، وَهَشَامُ هُوَ ابْنُ يُونُسَ . **قوله** ( وَسَمِعْتُ أَخَاهُ ) هُوَ مَقُولُ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ ، وَعَبِيدُ بْنُ عَمِيرٍ وَوَلَدُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَمَاعُهُ مِنْ عُمَرَ صَحِيحٌ ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ لَهُ قَائِلُهُ سَائِقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ثُمَّ حَقَّقَهُ بِرَوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِهِ . **قوله** ( فِيمَ ) بِكسر الفاء وَتَكُونُ التَّحْتَانِيَّةُ أَيُّ فِي أَيِّ شَيْءٍ وَتَزَوْنَ بضم أوله . **قوله** ( حَتَّى أَغْرَقَ أَعْمَالَهُ ) بِالْفَائِزِ الْمُعْجَمَةِ أَيُّ أَعْمَالُهُ الصَّالِحَةِ . وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذَرِ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ وَعِنْدَهُ بِمِثْلِ قَوْلِهِ أَيُّ عَمَلٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ شَيْءٌ أَتَى فِي رَوْعِي ، فَقَالَ صَدَقْتَ يَا ابْنَ أَخِي ، وَلَا ابْنَ جَرِيرٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ ، هُنَا بِهَا الْعَمَلُ ، ابْنُ آدَمَ أَفْقَرُ مَا يَكُونُ إِلَى جَنَّتِهِ إِذَا كَبُرَ سَنُهُ وَكَثُرَ غِيَالُهُ ، وَابْنُ آدَمَ أَفْقَرُ مَا يَكُونُ إِلَى عَمَلِهِ يَوْمَ يَبْعَثُ ، صَدَقْتَ يَا ابْنَ أَخِي ، وَلَا ابْنَ جَرِيرٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عُمَرَ قَالَ : هَذَا مِثْلُ ضَرْبٍ لِلْإِنْسَانِ يَعْمَلُ صَالِحًا حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ آخِرِ عَمَرِهِ أَحْوَجُ مَا يَكُونُ إِلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ عَمَلِ عَمَلِ السُّوءِ ، وَمِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : مَعْنَاهُ أَيُّوهُ أَحَدُكُمْ أَن يَعْمَلَ عَمْرَهُ بِعَمَلِ الْخَيْرِ ، حَتَّى إِذَا كَانَ حِينٌ فِي عَمْرِهِ خَتَمَ ذَلِكَ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَأَفْسَدَ ذَلِكَ ، وَفِي الْحَدِيثِ قُوَّةٌ فَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَقَرَّبَ مَنْزِلَتَهُ مِنْ عُمَرَ ، وَتَقْدِيمَهُ لَهُ مِنْ صَفَرِهِ ، وَتَحْرِيزُ الْعَالَمَ تَلْبِيْذَهُ عَلَى الْقَوْلِ بِمَحْضَرَةٍ مِنْهُ أَسْنَى مِنْهُ إِذَا عَرَفَ فِيهِ الْإِلَهِيَّةَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنْشِيطِهِ وَبَسْطِ نَفْسِهِ وَتَرْغِيبِهِ فِي الْعَمَلِ

#### ٤٨ - باب ( لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا )

يَقَالُ الْخَفَ عَلَى وَالْحُ وَأُحْفَانِي بِالسَّأَلَةِ . فَيُخَفِّفُكُمْ : يُجَيِّدُكُمْ

٤٥٣٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي سَرِيمَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَيْرٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَا سَمِعْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَيْسَ الْمُسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْقَمَرَةُ وَالْقَمَرَتَانِ ، وَلَا الْقِمَّةُ وَلَا الْقِمَّتَانِ . إِنَّمَا الْمُسْكِينُ الَّذِي يَتَضَفَّفُ . اقْرَأُوا لِمَنْ شَأْنُهُمْ - يَضَى قَوْلُهُ تَعَالَى - ( لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا )

**قوله** ( باب لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ، يَقَالُ الْخَفَ عَلَى ، وَالْحُ ، وَأُحْفَانِي بِالسَّأَلَةِ ) زَادَ فِي نَسْخَةِ الصَّفَاحِ

« فيحكم بجهنم ، هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ وَلَا يَسْأَلُكُمْ أَمْوَالَكُمْ إِنْ يَسْأَلُكُمْ فِيهَا فَمِنْكُمْ نَبْلًا ﴾ يقال أحفاني بالمسألة وألحف على وألح على بمعنى واحد ، واشتقاق ألحف من الأحاف لأنه يشتمل على وجوه الطلب في المسألة كاشتغال الأحاف في التغطية ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ قال : إلحافا انتهى . وانتصب ﴿ إلحافا ﴾ على أنه مصدر في موضع الحال أي لا يسألون في حال الإلحاف ، أو مفعول لأجله أي لا يسألون لأجل الإلحاف ، وهل المراد نفي المسألة فلا يسألون أصلا ، أو نفي السؤال بالإلحاف خاصة فلا ينتفي السؤال بغير إلحاف فيه احتمال ، والثاني أكثر في الاستعمال ، ويحتمل أن يكون المراد لو سألوكم لم يسألوا إلحافا فلا يستلزم الوقوع . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة « ليس المسكين الذي تردده النقرة ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الزكاة ، وقوله « أفروا إن شئتم » ، يعني قوله ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ووقع عند الإسماعيل بيان قائل « يعني » فانه أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حميد بن زنجوية عن سعيد بن أبي مرزوق بسنده وقال في آخره « قلت لسعيد بن أبي مرزوق : ما قرأ ؟ قال ﴿ للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ﴾ الآية ، فيستفاد منه أن قائل يعني هو سعيد بن أبي مرزوق شيخ البخاري فيه . وقد أخرج مسلم والإسماعيل هذا الحديث من طريق إسماعيل بن جعفر عن شريك بن أبي نمر بلفظ : أفروا إن شئتم ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ فدل على صحة ما فسرنا به سعيد بن أبي مرزوق . وكذا أخرجه الطبري من طريق صالح بن سويد عن أبي هريرة ، لكنه لم يرفعه . وروى أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه مرفوعا « من سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وفي رواية ابن خزيمة « فهو ملحف » والأوقية أربعون درهما . ولأحمد والنسائي من حديث عمرو بن يسار عن رجل من بني أسد رفعه « من سأل وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلحافا ، ولأحمد والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه « من سأل وله أربعون درهما فهو ملحف »

#### ٤٩ - باب ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ لِلْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ . المس الجنون

٤٥٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش **حدثنا** مسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا قرأها رسول الله ﷺ على الناس . ثم حرم التجارة في الحر »

**قوله** (باب وأحل الله البيع وحرم الربا) إلى آخر الآية . **قوله** (المس الجنون) هو تفسير الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿ لَا يَقْرَأُونَ إِلَّا مَا يَاقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾ أي لا يقوم في الآخرة ، قال : والمس الجنون ، والعرب تقول مسوس أي مجنون انتهى . وقال أبو عبيدة : المس اللحم من الجن . وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال « آكل الربا يبعث يوم القيامة مجنونا ، ومن طريق ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه « أنه كان يقرأ : الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس يوم القيامة ، وقوله تعالى ﴿ وَأَحْلَ اللَّهُ لِلْبَيْعِ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ يحتمل أن يكون من تمام اعتراض الكفار حيث قالوا ﴿ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾ أي فلم أحل هذا وحرم هذا ؟ ويحتمل أن يكون ردا عليهم ويكون اعتراضهم بحكم العقل والرد عليهم بحكم الشرع الذي لا معقب لحكمه ، وعلى الثاني أكثر المفسرين ، واستبعد بعض الجذاق الأول ، وليس ببعيد إلا من جهة أن جوابهم بقوله ﴿ فَنُجَاهُهُ مَوْضِعٌ ﴾ إلى

آخره يحتاج إلى تقدير ، والأصل عدمه . **قوله** ( فقرأها ) أى الآيات ، وفي رواية شعبة التى بعد هذه « فى المسجد » وقد مضى ما يتعلق به فى المساجد من كتاب الصلاة ، واقضى صنيع المصنف فى هذه التراجم أن المراد بالآيات آيات الربا كلها إلى آية الدين . **قوله** ( ثم حرم التجارة فى الحر ) تقدم توجيهه فى البيوع ، وأن تحريم التجارة فى الربا وقع بعد تحريم الحر بجملة فيحصل به جواب من استفعل الحديث بأن آيات الربا من آخر ما نزل من القرآن ، وتحريم الحر تقدم قبل ذلك بجملة

## ٥٠ - باب ( يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ) يُذْهِبُهُ

٥٤١ - **حدثنا** بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان سمعت أبا الضحى يحدث عن مسروق عن عائشة أنها قالت « لما أنزلت الآيات الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله ﷺ فقتلهم فى المسجد ، فحرّم التجارة فى الحر »

**قوله** ( باب يمحى الله الربا : يذهب ) هو تفسير أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ( يمحى الله الربا ) أى يذهب . وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود رفعه « ان الربا وإن كثرت فأن عاقبته إلى قلة » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة المذكور قبله من وجه آخر عن الأعمش ، ومراده الإشارة إلى أن هذه الآية من جملة الآيات التى ذكرتها عائشة

## ٥١ - باب ( فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) فَأَعْلُوا

٥٤٢ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن منصور عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت « لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة قرأهن النبي ﷺ فى المسجد ، وحرّم التجارة فى الحر » **قوله** ( باب فأذنوا بحرب من الله ورسوله : فاعلوا ) هو تفسير ( فأذنوا ) على القراءة المشهورة باسكان الهمزة وفتح الذال ، قال أبو عبيدة : معنى قوله ( فأذنوا ) أيقنوا ، وقرأ حمزة وأبو بكر عن حاصم « فأذنوا ، بالمد وكسر الذال أى آذنوا غيركم وأعلموهم ، والأول أوضح فى مراد السياق . ثم ذكر المصنف حديث عائشة عن شيخ له آخر

## ٥٢ - باب ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ... )

وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿

٥٤٣ - وقال لنا محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة قالت « لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة قام رسول الله ﷺ فقرأهن علينا ثم حرّم التجارة فى الحر »

**قوله** ( وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة الآية ) كذا لابی ذر ، وساق غيره بقية الآية ، وهى خبر بمعنى

الامر ، أى إن كان الذى عليه دين الربا مصرا فألقوه الى ميسرة . **قوله** (وقال محمد بن يوسف) كذا لا بد ،  
والغيره د وقال لنا محمد بن يوسف ، وهو الفريابي ، وسفيان هو الثورى ، وقد روينا موصولا في تفسير  
الفريابي بهذا الاسناد

### ٥٣ - باب ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾

٤٥٤٤ - **حدثنا** قبيصة بن عتبة **حدثنا** سفيان عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قول « آخر آية نزلت على النبي ﷺ آية الربا »

**قوله** ( باب واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ) قرأ الجمهور بضم التاء من ترجعون مبنيا للجهول ، وقرأ أبو  
عمرو وحده بفتحها مبنيا للفاعل . **قوله** ( سفيان ) هو الثورى ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول . **قوله** ( عن ابن  
عباس ) كذا قال عاصم عن الشعبي ، وخالفه داود بن أبي هند عن الشعبي فقال د عن عمر ، أخرجه الطبرى بلفظ  
وكان من آخر ما نزل من القرآن آيات الربا ، وهو منقطع فان الشعبي لم يلق عمر . **قوله** ( آخر آية نزلت على النبي  
ﷺ آية الربا ) كذا ترجم المصنف بقوله ( واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ) وأخرج هذا الحديث بهذا اللفظ ،  
والله أراد أن يجمع بين قولى ابن عباس فانه جاء عنه ذلك من هذا الوجه ، وجاء عنه من وجه آخر : آخر آية نزلت  
على النبي ﷺ ( واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ) أخرجه الطبرى من طرق عنه ، وكذا أخرجه من طرق  
جماعة من التابعين وزاد عن ابن جريج قال « يقولون إنه مكث بعدما تسع ليال ، ونحوه لابن أبي حاتم عن سميد بن  
جبير ، وروى عن غيره أقل من ذلك وأكثر فقبل إحدى وعشرين ، وقيل سبعا ، وطريق الجمع بين هذين القولين  
أن هذه الآية هى ختام الآيات المنزلة فى الربا اذ هى معطوفة عليهن ، وأما ما سياتى فى آخر سورة النساء من حديث  
البراء « آخر سورة نزلت براءة و آخر آية نزلت يستفتونك قل الله يفتيك فى الكلالة » فيجمع بينه وبين قول ابن  
عباس بأن الآيتين نزلتا جميعا ، فيصدق أن كلا منهما آخر بالنسبة لما عداهما ، ويحتمل أن تكون الأخيرة فى  
آية النساء مقيدة بما يتعلق بالمواريث مثلا ، بخلاف آية البقرة ، ويحتمل هكده ، والاول أرجح لما فى آية البقرة من  
الإشارة الى معنى الوفاة المستلزمة لخاتمة النزول ، وحكى ابن عبد السلام أن النبي ﷺ عاش بعد نزول الآية  
المذكورة أحدا وعشرين يوما ، وقيل سبعا ، وأما ما ورد فى ( اذا جاء نصر الله والفتح ) أنها آخر سورة نزلت  
فسأذكر ما يتعلق به فى تفسيرها ان شاء الله تعالى ، والله أعلم . ( تنبيه ) المراد بالآخيرة فى الربا تأخر نزول  
الآيات المتعلقة به من سورة البقرة ، وأما حكم تحريم الربا فنزوله سابق لذلك بمدة طويلة هل ما يدل عليه قوله تعالى  
فى آل عمران فى أثناء قصة أحد ( يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة ) الآية

### ٥٤ - باب ﴿ وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ ،

فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾

٤٥٤٥ - **حدثنا** محمد بن عيسى **حدثنا** الثقفى **حدثنا** مسكين عن شعبة عن خالد الحذاء عن مروان الأصفر  
عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وهو ابن عمر « أنها قد نسيخت ( وإن تبذوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ) الآية »



[ الحديث ٤٤٥ - طونه في : ٤٤٦ ]

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه ﴾ الآية ) كذا لآبي ذر ، وساق غيره الآية الى ( قد بر ) . **قوله** ( حدثنا محمد ) كذا الأكثر ، وبه صرح الاسماعيل وأبو نعيم وغيرهما ، ووقع لآبي علي بن السكن عن الفربري عن البخاري « حدثنا النفيلي ، فاسقط ذكر محمد المهمل والصواب لإثباته ، ولعل ابن السكن ظن أن محمدا هو البخاري لحذفه ، وليس كذلك لما ذكرته ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع محذوفاً في رواية أبي محمد الاصيل عن أبي أحمد الجرجاني وأشار الى أن الصواب لإثباته انتهى . وكلام أبي نعيم في « المستخرج » يقتضي أنه في روايته عن الجرجاني ثابت وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري أيضا ، واختلف فيه فقال الكلاباذي : هو ابن يحيى الذهلي فيما أراه ، قال وقال لي الحاكم : هو محمد بن إبراهيم البوشنجي ، قال وهذا الحديث مما أملاه البوشنجي بنيسابور انتهى . وذكر الحاكم هذا الكلام في تاريخه عن شيخه أبي عبد الله بن الأخرم ، وكلام أبي نعيم يقتضي أنه محمد بن أدريس أبو حاتم الرازي فإنه أخرجه من طريقه ، ثم قال أخرجه البخاري عن محمد عن النفيلي ، والنفيلي بنون وقاء مصنف اسمه عبد الله بن محمد بن علي بن نفيل يكنى أبا جعفر ، ليس له في البخاري ولا لشيخه مسكين بن بكير الحراني إلا هذا الحديث الواحد . **قوله** ( حدثنا شعبة ) قال أبو علي الجبائي : وقع في رواية أبي محمد الاصيل عن أبي أحمد « حدثنا مسكين وشعبة » وكتب بين الأسطر : أراه حدثنا شعبة ، قال أبو علي : وهذا هو الصواب لا شك فيه ، ومسكين هذا إنما يروى عن شعبة . **قوله** ( عن مروان الأصغر ) تقدم ذكره في الحج وأنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وآخر في الحج . **قوله** ( عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ) ، وهو ابن عمر لم يتضح لي من هو الجازم بأنه ابن عمر ، فإن الرواية الآتية بمد هذه وقعت بلفظ « أحسبه ابن عمر » وعندي في ثبوت كونه ابن عمر توقف لأنه ثبت أن ابن عمر لم يكن اطلع على كون هذه الآية منسوخة ، فروى أحمد من طريق مجاهد قال : دخلت على ابن عباس فقلت : كنت عند ابن عمر فقرأ ﴿ وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه ﴾ فبكي ، فقال ابن عباس : ان هذه الآية لما أنزلت غمت أصحاب رسول الله ﷺ غما شديدا وقالوا : يا رسول الله هلكنما ، فإن قلوبنا ليست بأيدينا . فقال : قولوا سمعنا وأطعنا ، فقالوا ، فتمسختها هذه الآية ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وأصله عند مسلم من طريق سميد بن جبير عن ابن عباس دون قصة ابن عمر ، وأخرج الطبري بإسناد صحيح عن الزهري أنه سمع سميد بن مرجانة يقول : كنت عند ابن عمر فقرأ هذه الآية ( وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه ) فقال : والله لئن واخذنا الله بهذا لنهلكن ، ثم بكى حتى سمع نشيجه ، فقامت حتى أتيت ابن عباس فذكرت له ما قال ابن عمر وما فعل حين تلاها ، فقال : يغفر الله لآبي عبد الرحمن ، لعمري لقد وجد المسلمون حين نزلت مثل ما وجد ، فأنزل الله ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وروى مسلم من حديث أبي هريرة قال « لما نزلت ﴿ لله ما السموات وما في الأرض ﴾ الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ ، فذكر القصة مطولا وفيها « فلما فعلوا نسخها الله فأنزل الله ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) » الى آخر السورة ، ولم يذكر قصة ابن عمر ، ويمكن أن ابن عمر كان أولا لا يعرف القصة ثم لما تحقق ذلك جرم به فيكون مرسل صحابي ، والله أعلم

٥٥ - **باب** ﴿ آمنَ الرَّسُولُ بما أنزلَ إليه من ربه ﴾

وقال ابن عباس : إصرأ هذا . ويقال عُفْرَانُكَ مُتَعَفِّرَتُكَ ، فاعفِّر لنا «

٤٥٤٦ - **حديث** إسحاق بن منصور أخبرنا روح أخبرنا شعبة عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ - قال أحسبه ابن عمر - ( **إن تُبْسِدُوا ما في أنفسكم أو تُخَفَوْهُ** ) قال : نَسَخْتُها الآية للتي بعدها

**قوله** ( باب آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه ) أى إلى آخر السورة . **قوله** ( وقال ابن عباس : إصراً ههنا ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولا تحمل علينا إصراً ) أى عهداً ، وأصل الإصر الشيء الثقيل ، ويطلق على الشديد ، وتفسيره بالعهد تفسيرا باللائم لأن الوفاء بالعهد شديد . وروى الطبري من طريق ابن جريج في قوله ( **إصراً** ) قال : عهداً لا نطبق القيام به . **قوله** ( ويقال غفرانك مغفرتك فاغفر لنا ) هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله غفرانك أى مغفرتك أى اغفر لنا ، وقال الفراء : غفرانك مصدر وقع في موضع أمر فصب ، وقال سيبويه التقدير اغفر غفرانك . وقيل يحتمل أن يقدر جملة خبرية أى نستغفرك غفرانك والله أعلم . **قوله** ( نسختها الآية التي بعدها ) قد عرف بيانه من حديث ابن عباس وأبي هريرة والمراد بقوله نسختها أى أزال ما تضمنته من الشدة ويثبت أنه وإن وقعت المحاسبة به لكنها لا تقع المؤاخذة به أشار إلى ذلك الطبري فرأى من أثبات دخول النسخ في الاخبار . واجيب بأنه وإن كان خبراً لكنه يتضمن حكماً ومهما كان من الاخبار يتضمن الأحكام أمكن دخول النسخ فيه كسائر الأحكام وإنما الذى لا يدخله النسخ من الاخبار ما كان خبراً محضاً لا يتضمن حكماً كالاخبار عما مضى من أحداث الأمم ونحو ذلك ويحتمل أن يكون المراد بالنسخ في الحديث التخصيص فان المتقدمين يطافون لفظ النسخ عليه كثيراً ، والمراد بالمحاسبة بمعنى يخفى الإنسان ما يصمم عليه ويشرح فيه دون ما يحظر له ولا يستمر عليه ، وانه أعلم

### ( ٣ ) سورة آل عمران

**تَقَاةٌ وَتَقِيَّةٌ** واحد - صِرَّ بَرْدٌ . شفا حفرة مثل شفا الركة كيفة وهو حرفها . **تُبَوِّئُ** تَتَخَذُ مَعَسَكراً . **لِلسَّوْمِ** الذى له سبأ بعلامه أو بصوفة أو بما كان . **رَبِّهِمْ** الجمع والواحد ربي . **تَتَسَوَّوْنَهُمْ** تستأصلوهم قتلأ . **عُزْراً** واحداً غزيراً . **سَنَكْتَبُ** ما قالوا سنحفظ . **نَزُلْنا نَوَاباً** . ويجوز ومُنَزَّلٌ من عند الله كقولك أنزلته . وقال مجاهد : **وَالطَّيْلِ** **لِلسَّوْمَةِ** المطهمة الحسان . وقال ابن جبير : وحسوراً لا يأتى النساء . وقال عكرمة : من فورهم من غضبهم يوم بدر . وقال مجاهد : **يُخْرِجُ الْحَيَّ** النطفة **تَخْرُجُ مَيِّتَةً** ، ويخرج منها الحي . **الإِبْكَارُ** أول الفجر . **وَالنَّشْءُ** مهل الشمس أراه إلى أن تقرب

**قوله** ( سورة آل عمران - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد ذكر ولم أر البسمة لغيره . **قوله** ( صر : برد ) هو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( **كمثل ريح فيها صر** ) : الصر شدة البرد . **قوله** ( شفا حفرة مثل شفا الركة ) بفتح الراء وكسر الكاف وتفيد التحنانية ( وهو حرفها ) كذا الأكثر بفتح المهملة وسكون الراء والنسفي يضم

الجيم والراء والأول أصوب ، والجرف الذى أضيف اليه شفا فى الآية الأخرى غير شفا هنا ، وقد قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( شفا حفرة ) شفا جرف ، وهو يقتضى التسوية بينهما فى الإضافة والأفدول جرف غير مدلول حفرة ، فان لفظ شفا يضاف إلى أعلى الشيء ومنه قوله ( شفا جرف ) وإلى أسفل الشيء ومنه ( شفا حفرة ) ويطلق شفا أيضا على القليل تقول ما بقى منه شيء غير شفا أى غير قليل ، ويستعمل فى القرب ومنه أشفى على كذا أى قرب منه . **قوله** ( نبوى : تتخذ معسكرا ) هو تفسير أبى عبيدة ، قال فى قوله ( وإذ غدوت من أهلك نبوى المؤمنين مقاعد للقتال ) أى تتخذ لهم مصافاً ومعسكرا . وقال غيره : نبوى نزل ، بواء أنزله ، وأصله من المباءة وهى المرجع . والمقاعد جمع مقعد وهو مكان القعود ، وقد تقدم شيء من ذلك فى غزوة أحد . **قوله** ( ريبون : الجحرج ، وأحدهما ربي ) هو تفسير أبى عبيدة قال فى قوله ( وكأين من نبى قاتل معه ريبون كثير ) قال : الريبون الجماعة الكثيرة ، وأحدهما ربي ، وهو بكسر الراء فى الواحد ، والجمع قراءة الجمهور . وعن على وجاحة بضم الراء وهو من تغيير النسب فى القراءة فإن كانت النسبة إلى الرب ، وعليها قراءة ابن عباس ريبون بفتح الراء وقيل بل هو منسوب إلى الربة أى الجماعة وهو بضم الراء وبكسرهما ، فان كان كذلك فلا تغيير والله أعلم . **قوله** ( تحسونهم : تستأصلونهم قتلا ) وقع هذا بعد قوله « وأحدهما ربي » وهو تفسير أبى عبيدة أيضا بلفظه وزاد : يقال حسناهم من هند آخرهم أى استأصلناهم ، وقد تقدم بيان ذلك فى غزوة أحد . **قوله** ( غزا واحدها غاز ) هو تفسير أبى عبيدة أيضا ، قال فى قوله ( أو كانوا غزا ) لا يدخلها رفع ولا جر لأن واحدها غاز ، فخرجت مخرج قاتل وقول انتهى . وقرأ الجمهور ( غزا ) بالتشديد جمع غاز وقباسة غزاة ، لكن حملوا المعتل على الصحيح كما قال أبو عبيدة ، وقرأ الحسن وغيره « غزا » ، بالتخفيف فقليل خفف الزاى كراهية التثقيب ، وقيل أصله غزاة وحذف الهاء . **قوله** ( سنكتب ما قالوا : سنحفظ ) هو تفسير أبى عبيدة أيضا ، لكنّه ذكره بضم الياء التثنية على البناء للجمهور وهى قراءة حمزة ، وكذلك قرأ « وقتلهم » بالرفع عطفا على الموصول لأنه منصوب المحل ، وقراءة الجمهور بالنون للتكلم العظيم ، وقتلهم بالنصب على الموصول لأنه منصوب المحل ، وتفسير الكتابة بالحفظ نفسه باللائم ، وقد كثر ذلك فى كلامهم كما مضى ويأتى . **قوله** ( نزلا : نوايا . ويجوز وهنزل من عند الله كقولك أنزلته ) هو قول أبى عبيدة أيضا بنفسه ، والنزل ما يجيئ للنزول وهو الضيف ، ثم اتسع فيه حتى سمي به الغداء وإن لم يكن للضيف . وفى نزل قولان : أحدهما مصدر والآخر أنه جمع نازل كقول الأعرابي « أو تنزلون فانا معشر نزل » أى نزل ، وفى نصب نزلا فى الآية أقوال : منها أنه منصوب على المصدر المؤكد لأن معنى ( لهم جنات ) ينزلهم جنات نزلا ، وحل هذا يتخرج التأويل الأول لأن تقديره ينزلهم جنات رزقا وعطاء من عند الله . ومنها أنه حال من الضمير فى « فيها » أى منزلة على أن نزلا مصدر بمعنى المفعول ، وعليه يتخرج التأويل الثانى . **قوله** ( والخيل المسومة : المسوم الذى له سيماء بعلامة ، أو بصوفة ، أو بما كان . وقال مجاهد : الخيل المسومة المطبوعة الحسان . وقال سميد بن جبير وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبى : المسومة الرضائية ) أما التفسير الأول فقال أبو عبيدة : الخيل المسومة المطبوعة بالسجاء ، وقال أيضا فى قوله ( من الملائكة مسومين ) أى معلمين . والمسوم الذى له سيماء بعلامة أو بصوفة أو بما كان . وأما قول مجاهد فرويناه فى تفسير الثورى رواية أبى حذيفة عنه بإسناد صحيح ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن الثورى . وأما قول ابن جبير فوصله أبو حذيفة أيضا بإسناد صحيح اليه . وأما قول

ابن أبي فوسله الطبري من طريقه ، وأورد مثله عن ابن عباس من طريق للعرفي عنه . وقال أبو حبيدة أيضا يجوز أن يكون معنى ( مسومة ) مرعاة ، من اسمتها فصارت سائمة . **قوله** ( وقال سعيد جبير : وحسورا لا يأتي النساء ) وقع هذا بعد ذكر المسومة ، وصلة الثوري في تفسيره عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير به ، وأصل الحصر الحبس والمنع ، يقال لمن لا يأتي النساء أعم من أن يكون ذلك بطبعه كالعنين أو بمجاهدة نفسه ، وهو المدحوخ والمراد في وصف السيد يحيى عليه السلام . **قوله** ( وقال عكرمة : من فورهم غضبهم يوم بدر ) وصلة الطبري من طريق دأود بن أبي هند عن عكرمة في قوله ( ويأتوك من فورهم هذا ) قال : فورهم ذلك كان يوم أحد غضبوا ليوم بدر بما لقوا ، وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر عن عكرمة في قولهم ( من فورهم هذا ) قال من وجوههم هذا ، وأصل الفور العجلة والسرعة ، ومنه قارت القدر ، يعبر به عن الغضب لأن الغضبان يسارع إلى البطش . **قوله** ( وقال مجاهد : يخرج الحي من الميت ) النطفة تخرج ميتة ويخرج منها الحي ( وصلة عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ) قال : الناس الأحياء من النطفة الميتة والنطفة الميتة من الناس الأحياء . **قوله** ( الإبكار أول الفجر ، والعشى ميل الشمس إلى أن تغرب ) وقع هذا أيضا عند غير أبي ذر ، وقد تقدم شرحه في بدء الخلق

١ - **باب** ( منه آيات محكمات . قال مجاهد : الحلال والحرام . ) ( وأخر متشابهات ) يصدق بعضها بعضا كقوله تعالى ( وما يضل به إلا الفاسقين ) وكقوله جل ذكره ( ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون ) وكقوله ( ولذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقوا ) . ( زين ) شك . ( ابتغاء الفتنة ) المشتبهات . ( والراسخون في العلم ) يعلمون تأويله و ( يقولون آمنا به )

٤٥٤٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة حدثنا يزيد بن إبراهيم التستري عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ( هو الذي أنزل عليك الكتاب ) ، منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله . إلى قوله - أول الألباب ( قالت : قال رسول الله ﷺ : فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين شئى الله ، فاحذروهم »

**قوله** ( منه آيات محكمات ) قال مجاهد : الحلال والحرام ( وأخر متشابهات ) يصدق بعضها بعضا ، كقوله ( وما يضل به إلا الفاسقين ) وكقوله ( ويجعل الرجس على الذين لا يعقلون ) وكقوله ( والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقوا ) هكذا وقع فيه ، وفيه تغيير وبشهره يستقيم الكلام . وقد أخرجه عبد بن حميد بالاسناد الذي ذكرته قريبا إلى مجاهد ، قال في قوله تعالى ( منه آيات محكمات ) قال ما فيه من الحلال والحرام ، وما سوى ذلك منه متشابه يصدق بعضها بعضا ، هو مثل قوله ( وما يضل به إلا الفاسقين ) إلى آخر ما ذكره . **قوله** ( زين ) شك ( فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ) هو تفسير مجاهد أيضا وصلة عبد بن حميد بهذا الاسناد كذلك ولنظرة وأما

(الذين في قلوبهم زيغ) قال : شك ( فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ) المشتبهات ، الباب الذي ضلوا منه وبه هلكوا . **قوله** ( والراشعون في العلم ) يعلمون و ( يقولون آمنا به ) الآية واصله عبد بن حميد عن الطريق المذكور عن مجاهد في قوله « والراشعون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به » ، ومن طريق قتادة قال « قال الراشعون كما يسمعون آمنا به كل من عند ربنا المتشابه والمحكم » ، فآمنوا بمتشابهه وعملوا بحكمه فأصابوا ، وهذا الذي ذهب إليه مجاهد من تفسير الآية يقتضى أن تكون الراوي والراشعون عاطفة على معمول الاستثناء ، وقد روى عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ « وما يعلم تأويله الا الله » ، ويقول الراشعون في العلم آمنا به ، فهذا يدل على أن الراوي للاستثناء لأن هذه الراجحة وان لم تثبت بها القراءة لكن أقل درجاتها أن تكون خبرا باسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه ، ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه لوصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة ، وصرح بوفق ذلك حديث الباب ، ودلت الآية على مدح الذين فوضوا العلم الى الله وسلموا اليه ، كما مدح الله المؤمنين بالغيب . وحكى الفراء أن في قراءة أبي بن كعب مثل ذلك أعنى ويقول الراشعون في العلم آمنا به . ( تنبيه ) : سقط جميع هذه الآثار من أول السورة إلى هنا لأن في ذر عن السرخسي ، وثبت عند أبي ذر عن شيخه قبل قوله منه آيات محكمات « باب » ، بغير ترجمة ، ووقع عند أبي ذر آثار أخرى : ففي أول السورة قوله « تقاة وتقية واحد » هو تفسير أبي عبيدة أى أنها مصدران بمعنى واحد : وقد قرأ عاصم في رواية عنه « إلا أن تتقوا منهم تقية » . **قوله** ( التستري ) بضم المثناة وسكون المهملة وفتح المثناة . **قوله** ( عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة ) قد سمع ابن أبي مليكة من عائشة كثيرا وكثيرا أيضا ما يدخل بينها وبينه واسطة ، وقد اختلف عليه في هذا الحديث فأخرجه الترمذي من طريق أبي عامر الجوزي عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، ومن طريق زيد بن إبراهيم كما في الباب بزيادة القاسم ، ثم قال : روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن عائشة ولم يذكر القاسم ، وإنما ذكره زيد بن إبراهيم انتهى . وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي الوليد الطيالسي عن زيد بن إبراهيم وحماد بن سلمة جميعا عن ابن أبي مليكة عن القاسم ، فلم ينفرد زيد بزيادة القاسم . ومن رواه عن ابن أبي مليكة بغير ذكر القاسم أيوب أخرجه ابن ماجه من طريقه ، ونافع بن عمر ، وابن جريج وغيرهما . **قوله** ( فلا رسول الله ﷺ ) أى قرأ ( هذه الآية ) هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ) . قال أبو البقاء : أصل المتشابه أن يكون بين اثنين ، فإذا اجتمعت الأشياء المتشابهة كان كل منها مشابها للآخر فصح وصفها بأنها متشابهة ، وليس المراد أن الآية وحدها متشابهة في نفسها . وحاصله أنه ليس من شرط صحة الوصف في الجمع صحة انبساط مفردات الأوصاف على مفردات الموصوفات ، وإن كان الاصل ذلك . **قوله** ( فإذا رأيت الذين يتبعون تا تشابه منه ) قال الطبري قيل إن هذه الآية نزات في الذين جادلوا رسول الله ﷺ في أمر عيسى ، وقيل في أمر مدة هذه الأمة ، والثاني أولى لأن أمر عيسى قد بينه الله لنبيه فهو معلوم لامته ، بخلاف أمر هذه الأمة فإن هله خفي عن العباد . وقال غيره : المحكم من القرآن ما وضح معناه ، والمتشابه قبيضه . وسعى المحكم بذلك لوضوح مفردات كلامه واتقان تركيبه ، بخلاف المتشابه . وقيل المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل ، والمتشابه ما استأثر الله بعلفه كقيام الساعة ، وخروج الدجال ، والحروف المقطعة في أوائل السور . وقيل في تفسير المحكم والمتشابه أقوال آخر غير هذه نحو العشرة ليس هذا موضع بسطها ، وما ذكرته أشهرها وأقربها إلى الصواب .

وذكر الاستاذ أبو منصور البغدادي أن الأخير هو الصحيح عندنا ، وابن السمعاني أنه أحسن الأقوال واختار على طريقة أهل السنة ، وعلى القول الأول جرى المتأخرون والله أعلم . وقال الطيبي : المراد بالحكم ما اتضح معناه ، والمتشابه بخلافه ، لأن اللفظ الذي يقبل معنى إما أن يقبل غيره أولا ، الثاني النص ، والأول إما أن تكون دلالة على ذلك المعنى راجحة أولا ، والأول هو الظاهر ، والثاني إما أن يكون مساويه أولا ، والأول هو المجمل ، والثاني المؤول . فالمشترك هو النص ، والظاهر هو الحكم ، والمشارك بين المجمل والمؤول هو المتشابه . ويؤيد هذا التقسيم أنه سبحانه وتعالى أوقع الحكم مقابلا للمتشابه ، فالواجب أن يفسر الحكم بما يقابله ، ويؤيد ذلك أسلوب الآية وهو الجمع مع التقسيم لأنه تعالى فرق ما جمع في معنى الكتاب بأن قال ( منه آيات محكمات وأخر متشابهات ) أراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء منهما من الحكم فقال أولا ( فاما الذين في قلوبهم زيغ - إلى أن قال - والراشخون في العلم يقولون آمنا به ) وكان يمكن أن يقال : وأما الذين في قلوبهم استقامة فيتعلمون الحكم ، لكنه وضع موضع ذلك الراشخون في العلم لإتيان لفظ الرسوخ لأنه لا يحصل إلا بعد التيقن التام والاجتهاد البليغ ، فإذا استقام القلب على طريق الرشاد ورسخ القدم في العلم أفصح صاحبه النطق بالقول الحق ، وكفى بدعاء الراشخين في العلم ( ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ) الخ شاهدا على أن ( والراشخون في العلم ) مقابل لقوله ( وأما الذين في قلوبهم زيغ ) وفيه إشارة على أن الوقف على قوله ( إلا الله ) تام وإلى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى ، وأن من حارل معرفته هو الذي أشار إليه في الحديث بقوله « فاحذروهم » وقال بعضهم : العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادات ، كالحكيم إذا صنف كتابا أجمل فيه أحيانا ليكون موضع خضوع المتعلم لاستناده ، وكالمالك يتخذ علامة يمتاز بها من يطلعه على سر . وقيل : لو لم يقبل العقل الذي هو أشرف البدن لاستمر العالم في أبهة العلم على الفرد ، فبذلك يستأنس إلى النذل بمن العبودية ، والمتشابه هو موضع خضوع العقول لباريها استسلاما واعترافا بقصورها ، وفي ختم الآية بقوله تعالى ( وما يذكر إلا أولو الألباب ) تعريض بالرائخين ومدح للراشخين ، يعني من لم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه فليس من أولى العقول ، ومن ثم قال الراشخون ( ربنا لا تزغ قلوبنا ) إلى آخر الآية ، فغضروا لباريهم لاشتراك العلم اللدني بعد أن استعاضوا به من الزيغ النفساني وبالله التوفيق . وقال غيره : دلت الآية على أن بعض القرآن محكم وبعضه متشابه ، ولا يمارض ذلك قوله ( أحكمت آياته ) ولا قوله ( كتابا متشابهات ) حتى زعم بعضهم أن كله محكم ، وعكس آخرون ، لأن المراد بالإحكام في قوله ( أحكمت ) الاتقان في النظم وأن كلها حق من عند الله ، والمراد بالمتشابه كونه يشبه بعضه بعضا في حسن السياق والنظم أيضا ، وليس المراد اشتباه معناه على سامعه . وحاصل الجواب أن الحكم ورد بأزاء معنيين ، والمتشابه ورد بأزاء معنيين ، والله أعلم . قوله ( فهم الذين سمي الله فاحذروهم ) في رواية الكشميني « فاحذروهم » بالإفراد والأولى أولى ، والمراد التحذير من الاصفاء إلى الذين يتبعون المتشابه عن القرآن ، وأول ما ظهر ذلك من اليهود كما ذكره ابن إسحق في تأويلهم الحروف المقطعة وأن عددها بالجل مقدار مدة هذه الأمة ، ثم أول ما ظهر في الإسلام من الخوارج حتى جاء عن ابن عباس أنه فسر بهم الآية ، وقصة عمر في إنكاره على ضبيح لما بلغه أنه يتبع المتشابه فغضبه على رأسه حتى أدماه ، أخرجهما الدارمي وغيره . وقال الخطابي : المتشابه على ضربين : أحدهما ما إذا رد إلى الحكم واعتبر به عرف معناه ، والآخر ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته ، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ فيطلبون

تأويله ، ولا يبلغون كنهه ، فيرتابون فيه فيفتنون ، والله أعلم

## ٢ - باب ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾

٤٥٤٨ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي ﷺ قال : ما من مولود يولد إلا والشيطان يسمه حين يولد ، فيستهل صارخاً من مس الشيطان إياه ، إلا مريم وابنها » . ثم يقول أبو هريرة : وأقروا إن شئتم ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾

قوله (باب) وأن أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم) أورد فيه حديث أبي هريرة ما من مولود ولد إلا والشيطان يسمه ، الحديث ، وقد تقدم الكلام على شرحه واختلاف ألفاظه في أحاديث الأنبياء . وقد طعن صاحب الكشف ، في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته فقال : إن صح هذا الحديث فعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه ، إلا مريم وابنها فانهما كانا معصومين ، وكذلك من كان في صفتها ، لقوله تعالى ﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ قال : واستهل الصبي صارخاً من مس الشيطان تخييل لطمعه فيه كأنه يسمه ويضرب يده عليه ويقول هذا من أغويته . وأما صفة النخس كما يتوهمه أهل الحديث فلا ، ولو ملك إبليس على الناس نخسهم لامتلت الدنيا صارخاً انتهى . وكلامه متعقب من وجوه ، والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه ، ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء ، بل ظاهر الخبر أن إبليس يمكن من مس كل مولود عند ولادته ، لكن من كان من عباد الله المخلصين لم يضره ذلك المس أصلاً ، واستثنى من المخلصين مريم وابنها فانه ذهب بمس على عادته لحيل بينه وبين ذلك ، فهذا وجه الاختصاص ، ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين . وأما قوله « لو ملك إبليس الخ » فلا يلزم من كونه جمل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد ، وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال وبالغ في تقريره على عادته وأجل الجواب فا زاد على تقريره أن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل ، لأن الشيطان إنما يغوى من يعرف الخير والشر ، والمولود بخلاف ذلك ، وأنه لو تمكن من هذا القدر لفعل أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد ، وأنه لا اختصاص لمريم وعيسى بذلك دون غيرهما ، إلى آخر كلام الكشف ، ثم أجاب بأن هذه الوجوه محتملة ، ومع الاحتمال لا يجوز دفع الخبر انتهى . وقد فتح الله تعالى بالجواب كما تقدم ، والجواب عن إشكال الإغواء يعرف بما تقدم أيضاً ، وحاصله أن ذلك جمل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه ، والله أعلم

## ٣ - باب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بِمَوْلَى اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمًّا قَلِيلًا أُوَاثَكَ لَأَخْلَقَ لَهُمْ ﴾ لآخر

﴿ أَلِيمٌ ﴾ مؤلم مؤرجع ، من الألم ، وهو في موضع مفعول

٤٥٤٩ ، ٤٥٥٠ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي إيل عن عبد الله بن

مسعود رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : من حلف بيمين صبر ليقطع بها حال امرئ مسلم لقي

الله وهو عليه غضبان ، فانزَلَ اللهُ تصديقَ ذلك ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمًّا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ﴾ إلى آخر الآية . قال فدخل الأشعثُ بن قيسَ وقال : ما يردُّكم أبو عبد الرحمن ؟ قلنا كذا وكذا . قال : في أنزأت ، كانت لي بئر في أرض ابن عمِّ لي ، قال النبي ﷺ : بَيْتُكَ أَوْ يَمُونُهُ . قلتُ إذا بحلفُ يارسولَ الله ، فقال النبي ﷺ : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبِيرٍ يَقْتَضِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَىَّ اللهُ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَان »

٤٥٥١ - **حديثنا على** هو ابن أبي هاشم سمعَ هُشَيْبًا أَخْبَرَنَا الْقَوَامُ بْنُ حَوْشِبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً فِي السُّوقِ ، خَلَفَ فِيهَا : لَقْدَ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ ، لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ . فَتَرَأَتْ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمًّا قَلِيلًا ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ،  
٤٥٥٢ - **حديثنا** نصر بن علي بن نصر حدثنا عبد الله بن داود عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة ، عن ابنِ امرأتين كانتا تمران في بيت - أَوْ فِي الْحَجْرَةِ - فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَدْ أَتَتْ بَاشِيًا فِي كَفِّهَا ، فَادَّهَتْ عَلَى الْأُخْرَى ، فَرَفَعَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَقَدَّهَبَ دِمَاءُ قَوْمٍ وَأَمْوَالُهُمْ . ذَكَرُوهَا بِاللَّهِ ، وَاقْرَءُوا عَلَيْهَا ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَدِ اللَّهِ ﴾ فَذَكَرُوهَا ، فَاعْتَرَفَتْ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْيَمِينُ عَلَى اللَّذَى عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب إن الذين يشترون بعدي الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم ، لا خير ) قال أبو عبيدة في قوله ( من خلاق ) أي نصيب من خير . **قوله** ( أليم مؤلم موجد ، من الألم ، وهو في موضع مفضل ) هو كلام أبو عبيدة أيضا ، واستشهد بقول ذي الرمة « يصيبك وجهها وهج أليم » ثم ذكر حديث ابن مسعود عن حنيفة بن صبر ، وفيه قول الأشعث أن قوله تعالى ( أن الذين يشترون بعدي الله وأيمانهم ثمنا قليلا ) نزلت فيه وفي خصمه حين تحاك في البئر ، وحديث عبد الله بن أبي أوفى أنها نزلت في رجل أقام سلعة في السوق لحلف لقد أعطى بها ما لم يعطه ، وقد تقدم جميعا في الشهادات ، وأنه لا منافاة بينهما ؛ ويحمل على أن النزول كان بالسبيين جميعا ، ولفظ الآية أعم من ذلك ، ولهذا وقع في صدر حديث ابن مسعود ما يقتضي ذلك . وذكر الطبري من طريق عكرمة أن الآية نزلت في حبي بن أخطب وكعب بن الأشرف وغيرهما من اليهود الذين كتموا ما أنزل الله في التوراة من شأن النبي ﷺ وقالوا وحلفوا أنه من عند الله ، وقص السكلي في تفسيره في ذلك قصة طريفة وهي محتملة أيضا لكن المأمع في ذلك ما ثبت في الصحيح ، وسنذكر ما يتعلق بحكم اليمين في كتاب الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا نصر بن علي ) هو الجهمي بميم ومعجمة ، وعبد الله بن داود هو الحزبي بمعجمة وموحدة مضمر . **قوله** ( أن امرأتين ) سيأتي تسميتهما في كتاب الإيمان والنذور مع شرح الحديث ، ولما أورده هنا لقول ابن عباس « اقرءوا عليها » ( أن الذين يشترون بعدي الله ) الآية ، فإن فيه الإشارة إلى العمل بما دل عليه عموم الآية لا خصوص



سبب نزولها ، وفيه أن الذي توجه عليه المحققين يحفظ بهذه الآية ونحوها . قوله ( في بيت وفي الحجرة ) كذا  
 للاكثر يروى العطف ، وللأصلي وحده في بيت أو في الحجرة ، بأو ، والأول هو الصواب ، وسبب الخطأ في  
 رواية الأصل أن في السياق حذفاً بينه ابن السكن في روايته حيث جاء فيها في بيت وفي الحجرة حدث ، قالوا  
 عاطفة ، أو الجملة حالية لكن المبتدأ محذوف ، وحدث بضم المبهلة والتثنية وآخره مثلثة أي ناس يتحدثون .  
 وحاصله أن المرأتين كانتا في البيت وكان في الحجرة المجاورة للبيت ناس يتحدثون ، فسقط المبتدأ من الرواية فصار  
 مفكلاً فعُدل الراوي عن الواو إلى أو التي للترديد فراداً من استحالة كون المرأتين في البيت وفي الحجرة معاً . على  
 أن دعوى الاستحالة مردودة لأن له وجهاً ويكون من عطف الخاص على العام ، لأن الحجرة أخص من البيت ،  
 لكن رواية ابن السكن أفصح عن المراد فأغنت عن التقدير ، وكذا ثبت مثله في رواية الأسماعيلي ، والله أعلم  
 ع - يا أيها أهل الكتاب اتعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله )

سواء : قصد

٤٥٥٣ - حدثني إبراهيم بن موسى عن هشام عن معمر بن عمار . حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق  
 أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال حدثني ابن عباس قال حدثني أبو  
 سفيان من فيه إلى في قال : انطلقت في الليلة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ ، قال قال : فبينما أنا بالشام  
 إذ جئ بكاتب من النبي ﷺ إلى هرقل ، قال وكان دحية السكاني جاء به فدفعه إلى عظيم بصرى ، فدفعه  
 عظيم بصرى إلى هرقل ، قال فقال هرقل : هل هاهنا أحد من قوم هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقالوا :  
 نعم . قال فدعيت في نفر من قریش ، فدخلنا على هرقل ، فأجلسنا بين يديه ، فقال : أيكم أقرب نسباً من  
 هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ؟ فقال أبو سفيان : فقلت أنا . فأجلسوني بين يديه وأجلسوا أصحابي خلفي . ثم دعا  
 بترجمانه فقال : قل لم إنى سائل هذا عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ، فإن كذبتى فكذبوه . قال أبو سفيان :  
 وأيم الله لو أن يؤثروا على الكذب لكذبت . ثم قال لترجمانه : سلهم كيف حسبه فيكم . قال قلت : هو فينا  
 ذو حسب . قال : فهل كان من آبائه ملك ؟ قال : قلت لا . قال : فهل كنتم تهملونه بالكذب قبل أن يقول  
 ما قال ؟ قلت : لا . قال : أيتمعه أشراف الناس أم ضعافهم ؟ قال قلت : بل ضعافهم . قال : يزيدون أو  
 ينقصون ؟ قال قلت : لا ، بل يزيدون . قال : هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطه له ؟  
 قال : قلت لا . قال : فهل قاتلوه ؟ قال قلت : نعم . قال : فكيف كان قتالكم إياه ؟ قال قلت : تصكون  
 الحرب بيننا وبينه سجالاً ، يصيب منا ونصيب منه . قال : فهل يفتر ؟ قال : قلت لا ، ونحن منه في هذه  
 للذة لا ندرى ما هو صانع فيها . قال والله ما أمكننى من كلمة أدخل فيها شيئاً غير هذه . قال : فهل قال هذا القول

أحد قبه؟ قلت: لا. ثم قال لرجائه: قل له إني سألتك عن حسبه فيكم، فزعمت أنه فيكم ذو حسب، وكذلك الرسل نهت في أحساب قومها. وسألتك هل كان في آباءه ملك؟ فزعمت أن لا، فقلت: لو كان من آباءه ملك قلت رجل يطلب ملك آباءه. وسألتك عن أنبائه أضعافهم أم أشرافهم؟ فقلت بل ضغافهم، وهم اتباع الرسل. وسألتك هل كنتم تسمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فزعمت أن لا، فزعمت أنه لم يكن أيديع الكذب على الناس ثم يذهب فيكذب على الله. وسألتك هل يرتد أحد منهم عن دينه بعد أن يدخل فيه سخطه؟ فزعمت أن لا، وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب. وسألتك هل يزيدون أم ينقصون؟ فزعمت أنهم يزيدون، وكذلك الإيمان حق يتم. وسألتك هل قاتلتوه؟ فزعمت أنكم قاتلتوه فتكون الحرب بينكم وبينه سجالاً ينال منكم وتغالون منه، وكذلك الرسل نبأتكم أن تكون لهم العاقبة. وسألتك هل يغير؟ فزعمت أنه لا يغير، وكذلك الرسل لا يغير. وسألتك هل قال أحد هذا القول قبه؟ فزعمت أن لا، فقلت: لو كان قال هذا القول أحد قبه قلت رجل أتم بقول قيل قبه. قال ثم قال: بسم يا صرّكم؟ قال قلت: يا صرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف. قال: إن بك ما تقول فيه حقاً فإنه نبي، وقد كنت أعلم أنه خارج، ولم أكن أظنه منكم، ولو أني أعلم أني أخائن إليه لأحببت إلقاءه، ولو كنت عنده لفعلت من قدميه، وليلفنن مأكلاً ماتحت قدمي. قال ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأه، فإذا فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم. من عهد رسول الله، إلى ميرقل عظيم الروم. سلام على من اتبع الهدى. أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام. أسلم تسلم، وأسلم يؤتيك الله أجرك مرتين. فإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين. ﴿وَأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ - إِلَى قَوْلِهِ - اشْهَدُوا أَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ فلما فرغ من قراءة الكتاب أرتفعت الأصوات عنده، وكثر الألفاظ، وأمر بنا فأخرجنا. قال: فقلت لأصحابي حين خرجنا: لقد أمر أمير أصر ابن أبي كبشة، إنه يخافه ملك بني الأصفر. فما زلت موقناً بأمر رسول الله ﷺ أنه سيظهر حتى أدخل الله على الإسلام. قال الزهري: فدعا ميرقل عظماء الروم فجمعهم في دار له فقال يا مشر الروم، هل لكم في الفلاح والرشد آخر الأبد، وأن يثبت لكم ملككم؟ قال غاصوا سمحة حمر الوحش إلى الأبواب فوجدوها قد غلقت. فقال: على بهم. فدعا بهم فقال: إني إنما اختبرت شدة تسكم على دينكم، فقد رأيتم منكم للذي أحببت: فجدوا له ورضوا به»

**قوله** (باب قوله تعالى ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله﴾ كذا الأكثر، ولأبي ذر دوينكم الآية ، . **قوله** (سواء قصدا) كذا لأبي ذر بالنصب ، ولغيره بالجر فيهما وهو أظهر على الحكاية ، لأنه يفسر قوله (إلى كلمة سواء) وقد قرئ في الشواذ بالنصب وهي قراءة الحسن البصري قال الحوفي : انتصب على المصدر ، أي استوت استواء . والقصد بفتح القاف وسكون المهملة : الوسط المعتدل ، قال أبو عبيدة في قوله (إلى كلمة سواء) أي عدل . وكذا أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس ، وأخرج الطبري عن قتادة مثله ، ونسبها الفراء إلى قراءة ابن مسعود . وأخرج عن أبي الدالية أن المراد بالكلمة لا إله إلا الله ، وعلى ذلك يدل سياق الآية الذي تضمنه قوله (أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله) فإن جميع ذلك داخل تحت كلمة الحق وهي لا إله إلا الله ، والكلمة على هذا بمعنى السلام ، وذلك سائغ في اللغة ، فتطلق الكلمة على الكلمات لأن بعضها ارتبط ببعض فصارت في قوة الكلمة الواحدة ، بخلاف اصطلاح النحاة في تفريقهم بين الكلمة والسلام . ثم ذكر المصنف حديث أبي سفيان في قصة هرقل بطوله ، وقد شرحته في بدء الوحي ، وأدلت بقية شرحه على الجهاد فلم يقدر إيرادها هناك . فأوردته هنا . وهشام في أول الاسناد هو ابن يوسف الصنعائي . **قوله** (حدثني أبو سفيان من فيه إلى في) إنما لم يقل إلى أذني يشير إلى أنه كان متمكنا من الإصغاء إليه بحيث يجيبه إذا احتاج إلى الجواب ، فلذلك جعل التحديث متعلقا بضمه ، وهو في الحقيقة إنما يتعلق بأذنه . وأتفق أكثر الروايات على أن الحديث كله من رواية ابن عباس عن أبي سفيان إلا ما وقع من رواية صالح بن كيسان عن الزهري في الجهاد فإنه ذكر أول الحديث عن ابن عباس إلى قوله « فلما جاء قيصر كتاب رسول الله ﷺ قال حين قرأه اتسموا لي هنا أحدا من قومه لأسألهم عنه » ، قال ابن عباس فأخبرني أبو سفيان أنه كان بالشام ، الحديث . كذا وقع عند أبي يعلى من رواية الوليد بن محمد عن الزهري ، وهذه الرواية المفصلة تشعر بأن فاعل « قال » الذي وقع هنا من قوله « قال وكان دحية الخ » هو ابن عباس لا أبو سفيان ، وفاعل « قال وقال هرقل هل هنا أحد » هو أبو سفيان . **قوله** (هرقل) بكسر الهمزة وفتح الراء وسكون القاف على المشهور في الروايات ، وحكى الجوهري وغير واحد من أهل اللغة سكون الراء وكسر القاف ، وهو اسم غير عربي فلا ينصرف للعلية والعجمة . **قوله** (فدعيت في نفر من قریش فدخلنا على هرقل) فيه حذف تقديره : لجأنا رسولنا ، فتوجهنا معه ، فاستأذن لنا فأذن فدخلنا . وهذه الفاء تسمى الفصيحة ، وهي الدالة على محذوف قبلها هو سبب لما بعدها ، سميت فصيحة لإفصاحتها عما قبلها . وقيل لأنها تدل على فصاحة المتكلم بها فوصفت بالفصاحة على الاسناد المجازي ، ولهذا لا تقع إلا في كلام بليغ . ثم إن ظاهر السياق أن هرقل أرسل إليه بعينه ، وليس كذلك ، وإنما كان المطلوب من يوجد من قریش . ووقع في الجهاد « قال أبو سفيان : فوجدنا رسول قيصر ببعض الشام ، فاطلقني وبأصحابي حتى قدمنا إلى إيلياء » وتقدم في بدء الوحي أن المراد بالبعض غرة ، وقيصر هو هرقل وهرقل اسمه وقيصر لقبه . **قوله** (فدخلنا على هرقل) تقدم في بدء الوحي بلفظ « فأتوه وهو بإيلياء » وفي رواية هناك « وم بإيلياء » واستشكلت ووجهت أن المراد الروم مع ملوكهم ، والاول أصوب . **قوله** (فأجلسنا بين يديه فقال : أيكم أقرب نسبا من هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي؟ فقال أبو سفيان : فقلت أنا . فأجلسوني بين يديه وأجلسوا أصحابي خلني ، ثم دعا بترجمانه ) وهذا يقتضي أن هرقل خاطبهم أولا بغير ترجمان ، ثم دعا بالترجمان ،

لكن وقع في الجهاد بلفظ فقال لترجمانه: سلمهم أجمع أقرب نسبا إلخ، فيجمع بين هذا الاختلاف بأن قوله: ثم دعا لترجمانه، أي فأجلسه إلى جنب أبي سفيان، لا أن المراد أنه كان غائبا فأرسل في طلبه لحضر، وكأن الترجمان كان واقفا في المجلس كما جرت به عادة ملوك الأمصار، فخطابهم هرقل بالسؤال الأول، فلما تحرر له حال الذي أراد أن يخاطبه من بين الجماعة أمر الترجمان بالجلوس إليه ليخبر عنه بما أراد، والترجمان من يفسر لغة بلغة فعلى هذا لا يقال ذلك لمن فسر كلمة غريبة بكلمة واضحة، فان اقتضى معنى الترجمان ذلك فليعرف أنه الذي يفسر لفظا بلفظ.

وقد اختلف هل هو عربي أو معرب؟ والثاني أشهر، وعلى الأول فتونه زائدة اتفاقا. ثم قيل هو من ترجم الظن، وقيل من الرجم، فعلى الثاني تكون التاء أيضا زائدة، ويوجب كونه من الرجم أن الذي يلحق الكلام كأنه يرجم الذي يليقه إليه. قوله (أقرب نسبا من هذا الرجل) من كأنها ابتدائية والتقدير أبكم أقرب نسبا مبدؤه من هذا الرجل، أو هي بمعنى الباء ويؤيده أن في الرواية التي في بدء الوحي «هذا الرجل» وفي رواية الجهاد «إلى هذا الرجل» ولا إشكال فيها فإن أقرب يتعدى إلى، قال الله تعالى (ونحن أقرب إليه من حسبي الوليد) والمفضل عليه مخوف تقديره من غيره، ويحتمل أن يكون في رواية الباب بمعنى الغاية فقد ثبت ورودها للغاية مع قلة. قوله (وأجلسوا أصحابي خلني) في رواية الجهاد «عند كتنى» وهي أخمس، وعند الواقدي «فقال لترجمانه: قل لأصحابه إنما جعلتكم عند كتنى لئلا يتردوا عليه كذبا إن قاله». قوله (عن هذا الرجل) أشار إليه إشارة التقرب لتقرب العهد بذكره، أو لأنه معهود في أذهانهم لاشتراك الجميع في معاداته. ووقع عند ابن إسحق من الزيادة في هذه القصة وقال أبو سفيان: لجعلت أزمده في شأنه وأضر أمره وأقول: إن شأنه دون ما بلغك، لجعل لا يلتفت إلى ذلك. قوله (فإن كذبتني) بالتخفيف (فكذبوه) بالتشديد، أي قال لترجمانه: يقول لكم ذلك. ولما جرت العادة أن يجالس الأكابر لا يواجه أحد فيها بالتكذيب احتراما لهم، أذن لهم هرقل في ذلك للمصلحة التي أرادها. قال محمد بن اسماعيل التيمي: كذب بالتخفيف يتعدى إلى مفعولين مثل صدق، تقول كذبتني الحديث وصدقني الحديث، قال الله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق) وكذب بالتشديد يتعدى إلى مفعول واحد، وهما من غرائب الالفاظ لمخالفتها الغالب لأن الزيادة تناسب الزيادة وبالعكس، والآخر هنا بالعكس. قوله (وام الله) بالهمز وبغير الهمز وفيها لغات أخرى تقدمت. قوله (يؤثر) بفتح المثلثة أي ينقل. قوله (كيف حسبه) كذا هنا، وفي غيرها وكيف نسبه، والنسب الوجه الذي يحصل به الأدلاء من جهة الآباء، والحسب ما يعده المرء من مفاخر آبائه. وقوله «هو فينا ذو حسب» في غيرها «ذو نسب» واستشكل الجواب لأنه لم يزد على ما في السؤال لأن السؤال تضمن أن له نسبا أو حسبيا، والجواب كذلك. وأجيب بان التووين يدل على التعظيم كأنه قال: هو فينا ذو نسب كبير أو حسب رفيع. ووقع في رواية ابن إسحق «كيف نسبه فيكم؟ قال في الذروة» وهي بكسر المعجمة وسكون الراء أعلى ما في البئر من السنام، فكأنه قال هو من أعلانا نسبا. وفي حديث دحية عند البزار «حدثني عن هذا الذي خرج بأرضكم ما هو؟ قال: شاب. قال: كيف حسبه فيكم؟ قال هو في حسب ما لا يفضل عليه أحد. قال: هذه آية». قوله (هل كان في آبائه ملك) في رواية الكشميهني «من آبائه» وملك هنا بالتووين وهي تؤيد أن الرواية السابقة في بدء الوحي بلفظ «من ملك» ليست بلفظ الفعل الماضي. قوله (قال يزيدون أم يتقصون) كذا فيه باسقاط همزة الاستفهام، وقد جرم ابن مالك بجوازه مطلقا خلافا لمن خصه بالشعر. قوله (قال هل يرتد إلخ) إنما لم

يستغن هرقل بقوله بل يزيدون عن هذا السؤال لأنه لا ملازمة بين الارتداد والنقص ، فقد يرتد بعضهم ولا يظهر فيهم النقص باعتبار كثرة من يدخل وقلة من يرتد مثلاً . **قوله** ( سقط له ) يريد أن من دخل في الشيء على بصيرة يبعد رجوعه عنه ، بخلاف من لم يكن ذلك من صميم قايه فانه يتزلزل بسرعة ، وعلى هذا يحمل حال من ارتد من قريش ، ولهذا لم يرجع أبو سفيان على ذكرهم ، وفيهم صهره زوج ابنته أم حبيبة وهو عبيد الله بن جحش ، فانه كان أسلم وهاجر إلى الحبشة بزوجه ثم تنصر بالحبشة ومات على نصرانيته ، وتزوج النبي ﷺ أم حبيبة بعده ، وكأنه من لم يكن دخل في الاسلام على بصيرة ، وكان أبو سفيان وغيره من قريش يعرفون ذلك منه ولذلك لم يرجع عليه خشية أن يكذبه ، ويحتمل أن يكونوا عرفوه بما وقع له من التنصر وفيه بعد ، أو المراد بالارتداد الرجوع إلى الدين الأول ، ولم يقع ذلك لعبيد الله بن جحش ، ولم يطلع أبو سفيان على من وقع له ذلك . زاد في حديث دحية : وأريت من خرج من أصحابي إليكم هل يرجعون إليه ؟ قال نعم ، . **قوله** ( فهل قاتلتوه ) نسب ابتداء القتال إليهم ولم يقل قاتلتكم فينسب ابتداء القتال إليه محافظة على احترامه ، أو لاطلاعه على أن النبي لا يبدأ قومه بالقتال حتى يقاتلوه ، أو لما عرفه من العادة من حمية من يدعى إلى الرجوع عن دينه . وفي حديث دحية : هل ينكب إذا قاتلكم ؟ قال : قد قاتله قوم فهزمهم وهزموه ، قال : هذه آية ، . **قوله** ( يصيب منا ونصيب منه ) وقعت المقاتلة بين النبي ﷺ وبين قريش قبل هذه القصة في ثلاثة مواطن : بدر وأحد والخندق ، فأصاب المسلمون من المشركين في بدر وعكسه في أحد ، وأصيب من الطائفتين ناس قليل في الخندق ، فصح قول أبي سفيان يصيب منا ونصيب منه ، ولم يصب من تعقب كلامه وأن فيه دسيسة لم ينه عليها كما نبه على قوله : ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها ، والحق أنه لم يدس في هذه القصة شيئاً وقد ثبت مثل كلامه هذا من لفظ النبي ﷺ كما أشرت إليه في بدء الوحي . **قوله** ( اني سألتك عن حسبه فيكم ) ذكر الأسئلة والأجوبة على ترتيب ما وقعت ، وأجاب عن كل جواب بما يقتضيه الحال ، وحاصل الجميع ثبوت علامات النبوة في الجميع : فالبعض بما تلقفه من الكتب ، والبعض مما استقرأه بالمادة ، ووقع في بدء الوحي إعادة الأجوبة مشوشة الترتيب ، وهو من الراوى ، بدليل أنه جذف منها واحدة وهي قوله : هل قاتلتوه الخ ، ووقع في رواية الجهاد شيء غاقت فيه ما في الموضوعين ، فانه أضاف قوله : بهم يأمركم ، إلى بقية الأسئلة فكلت بها عشرة ، وأما هنا فانه أخر قوله : بهم يأمركم ، إلى ما بعد إعادة الأسئلة والأجوبة وما رتب عليها وقوله : قال لترجمانه قل له - أى قل لأبي سفيان - إني سألتك ، أى قل له حاكياً عن هرقل اني سألتك ، أو المراد إني سألتك على لسان هرقل ، لأن الترجمان يعيد كلام هرقل ويعيد لهرقل كلام أبي سفيان ، ولا يبعد أن يكون هرقل كان يفقه بالعربية ويألف من التكلم بغير لسان قومه كما جرت به عادة الملوك من الأعاجم . **قوله** ( قلت لو كان من آباءه ) أى قلت في نفسي ، وأطلق على حديث النفس قولاً . **قوله** ( ملك أبيه ) أفرده ليكون أعذر في طلب الملك ، بخلاف ما لو قال ملك آباءه ، أو المراد بالآب ما هو أعم من حقيقة وجازه . **قوله** ( وكذلك الإيمان إذا غايط ) يرجع أن الرواية التي في بدء الوحي بلفظ : حتى يغايط ، وهم والصواب : حين ، كما للأكثر . **قوله** ( قلت يأمرنا بأصلاة الخ ) في بدء الوحي : فقلت يقول أعبدوا الله الخ ، واستدل به على إطلاق الامر على صيغة افعل وعلى عكسه ، وفيه نظر لأن الظاهر أنه من تصرف الرواة ، ويستفاد منه أن المأورات كلها كانت معروفة عند هرقل ولهذا لم يستفسره عن حقائقها . **قوله** ( ان بك ما نقول فيه حقاً فانه نبى ) وقع في رواية الجهاد : وهذه صفة نبى ،

وفي مرسل سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة ، فقال هو نبي ، ووقع في دأمالى المحاملى ، رواية الأصمعيين من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن أبي سفيان أن صاحب بصرى أخذه وناسا معه وهم في تجارة فذكر القصة مختصرة دون الكتاب وما فيه وزاد في آخرها ، قال فأخبرني هل تعرف صورته إذا رأيته ؟ قلت : نعم ، فأدخلت كنيسة لهم فيها الصور فلم أره ، ثم أدخلت أخرى فإذا أنا بصورة محمد وصورة أبي بكر إلا أنه دونه . وفي دلائل النبوة لأبي نعيم ، بإسناد ضعيف ، أن هرقل أخرج لهم سفطا من ذهب عليه قفل من ذهب فأخرج منه حربة مطوية فيها صور فعرضها عليهم إلى أن كان آخرها صورة محمد ، فقلنا باجمعنا : هذه صورة محمد ، فذكر لهم أنها صور الأنبياء وأنه غائبهم عليهم السلام . قوله ( وقد كنت أعلم أنه خارج ، ولم أكن أعلم أنه منكم ) أى أعلم أن أنبيا سيبعث في هذا الزمان ، لكن لم أعلم تعيين جنسه . وزعم بعض الشراح أنه كان يظن أنه من بني إسرائيل لكثرة الأنبياء فيهم ، وفيه نظر لأن اعتماد هرقل في ذلك كان على ما أطلع عليه من الأسرائيليات ، وهي طائفة باب النبي الذي يخرج في آخر الزمان من ولد اسماعيل ، فيحمل قوله : لم أكن أظن أنه منكم ، أى من قريش . قوله ( لأحببت لقاءه ) في بدء الوحي ، لتجشمت ، بحجم ومعجزة أى تكلفت ، ورجحها عياض لكن نسجها لرواية مسلم خاصة ، وهي عند البخاري أيضا . وقال النووي : قوله : لتجشمت لقاءه ، أى تكلفت الوصول إليه وارتكبت المشقة في ذلك ، ولكنني أخاف أن أقتطع دونه . قال : ولا عذر له في هذا لأنه عرف صفة النبي ، لكنه شح بملكه ورغب في بقاء رياسته فأثرها . وقد جاء ذلك مصرحا به في صحيح البخاري ، قال شيخنا شيخ الإسلام : كذا قال ، ولم أر في شيء من طرق الحديث في البخاري ما يدل على ذلك . قلت : والذي يظهر لي أن النووي عني ما وقع في آخر الحديث عند البخاري دون مسلم من القصة التي حكاهما ابن الناطور ، وإن في آخرها في بدء الوحي أن هرقل قال : إني قلت مقاتلي آتيا أختبر بها شدتكم على دينكم ، فقد رأيت ، وزاد في آخر حديث الباب : فقد رأيت الذي أحببت ، فسكران النووي أشار إلى هذا والله أعلم . وقد وقع التعبير بقوله : شح بملكه ، في الحديث الذي أخرجه . قوله ( ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأه ) ظاهره أن هرقل هو الذي قرأ الكتاب ، ويحتمل أن يكون الترجمان قرأه ونسبت قراءته إلى هرقل مجازا لكونه الأمر به ، وقد تقدم في رواية الجهاد بلفظ : ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأه . وفي مرسل محمد بن كعب القرظي عند الواقدي في هذه القصة : فدعا الترجمان الذي يقرأ بالعربية فقرأه ، ووقع في رواية الجهاد ما ظاهره أن قراءة الكتاب وقعت مرتين ، فإن في أوله : فلما جاء قيصر كتاب رسول الله ﷺ قال حين قرأه : التمسوا لي ههنا أحدا من قومه لأسأله عن ، قال ابن عباس : فأخبرني أبو سفيان أنه كان بالشام في رجال من قريش ، فذكر القصة إلى أن قال : ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأه ، والذي يظهر لي أن هرقل قرأه بنفسه أولا ثم لما جمع قومه وأحضر أبا سفيان ومن معه وسأله وأجاب به أمر بقراءة الكتاب على الجميع ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله أولا : فقال حين قرأه ، أى قرأ عنوان الكتاب لأن كتاب النبي ﷺ كان مختوما بحتمته وختمه محمد رسول الله ، ولهذا قال إنه يسأل عن هذا الرجل الذي يزعم أنه نبي ، ويؤيد هذا الاحتمال أن من جملة الأسئلة قول هرقل : بسم يأمركم ؟ فقال أبو سفيان : يقول اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ، وهذا بعينه في الكتاب ، فلو كان هرقل قرأه أولا ما احتاج إلى السؤال عنه ثانيا ، نعم يحتمل أن يكون سأل عنه ثانيا مباغلة في تقريره ، قال النووي : في هذه القصة فوائد ، منها جواز مكانة الكفار ودعائهم إلى الإسلام قبل القتال ، وفيه

تفصيل : فن بلغت الدعوة وجب إنذارهم قبل قتالهم ، وإلا استحب . ومنها وجوب العمل بخبر الواحد وإلا لم يكن في بحث الكتاب مع دحية وحده فائدة . ومنها وجوب العمل بالخط إذا قامت القرائن بصدقه . **قوله** ( فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم ) قال النووي : فيه استحباب تصدير الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان المبعوث إليه كافرا ، ويحمل قوله في حديث أبي هريرة « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فبرأ قطع » أي بذكر الله كما جاء في رواية أخرى ، فانه روى على أوجه : بذكر الله ، بسم الله ، بحمد الله . قال : وهذا الكتاب كان ذا بال من المهمات العظام ، ولم يبدأ فيه بلفظ الحمد بل بالبسملة انتهى . والحديث الذي أشار إليه أخرجه أبو عوانة في صحيحه وصححه ابن حبان أيضا وفي إسناده مقال ، وعلى تقدير صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ حمد الله ، وما عدا ذلك من الالفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية . ثم اللفظ وإن كان عاما لكن أريد به الخصوص وهي الأمور التي تحتاج إلى تقدم الخطبة ، وأما المراسلات فلم تهرج المادة الشرعية ولا العرفية بابتدائها بذلك ، وهو نظير الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ « كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء » فلا ابتداء بالحمد . واشترط التشهد خاص بالخطبة ، بخلاف بقية الأمور المهمة فبعضها يبدأ فيه بالبسملة تامة كالمراسلات ، وبعضها بسم الله فقط كما في أول الجمع والذبيحة ، وبعضها بلفظ من الذكر مخصوص كالتمكبير ، وقد جمعت كتب النبي ﷺ إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداية بالحمد بل بالبسملة ، وهو يؤيد ما قررته والله أعلم . وقد تقدم في الحيز استدلال المصنف بهذا الكتاب على جواز قراءة الجنب القرآن وما يرد عليه ، وكذا في الجهاد الاستدلال به على جواز السفر بالقرآن إلى أرض العدو وما يرد عليه بما أغنى عن الإعادة ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة « أن هرقل لما قرأ الكتاب قال : هذا كتاب لم أسمعه بعد سليمان عليه السلام ، كما أنه يريد الابتداء بسم الله الرحمن الرحيم ، وهذا يؤيد ما قدمناه أنه كان عالما بأخبار أهل الكتاب . **قوله** ( من محمد رسول الله ﷺ ) وقع في بدء الوحي وفي الجهاد « من محمد بن عبد الله ورسوله ، وفيه إشارة إلى أن رسل الله وإن كانوا أكرم الخلق على الله فهم مع ذلك مقرون بأنهم عبيد الله ، وكأن فيه إشارة إلى بطلان ما نده عليه النصراني في عيسى عليه السلام . وذكر المدائني أن القاري لما قرأ من محمد رسول الله إلى عظيم الروم غضب أخو هرقل واجتذب الكتاب ، فقال له هرقل : مالك ؟ فقال : بدأ بنفسه وسماك صاحب الروم ، فقال هرقل : انك لضعيف الرأي ، أتريد أن أرمي بكتاب قبل أن أعلم فيه ؟ لأن كان رسول الله إنه لاحق أن يبدأ بنفسه ، ولقد صدق أنا صاحب الروم ، والله ما لكى وما لكم . وأخرج الحسن بن سفيان في مسنده من طريق عبد الله بن شداد عن دحية « بعثني النبي ﷺ بكتاب إلى هرقل ، فتقدمت عليه فأعطيته الكتاب « وعنده ابن أخ له أحرأزرق سبط الرأس ، فلما قرأ الكتاب نحر ابن أخيه نخرة فقال : لا تقرا ، فقال قيصر : لم ؟ قال : لأنه بدأ بنفسه وقال : صاحب الروم ولم يقل ملك الروم . قال : اقرأ فقرأ الكتاب . **قوله** ( إلى هرقل عظيم الروم ) عظيم بالجر على البدل ويجوز الرفع على القطع والنصب على الاختصاص ، وللدراود من تعظمه الروم وتقدمه الرياسة عليها . **قوله** ( أما بعد ) تقدم في كتاب الجملة في « باب من قال في الخطبة بعد الشاء أما بعد » الإشارة إلى عدد من روى من الصحابة هذه الكلمة وتوجيهها ، ونقلت هناك أن سيويه قال : أن معنى أما بعد مهما يكن من شيء . وأقول هنا : سيويه لا يخص ذلك بقولنا أما بعد بل كل كلام أوله أما وفيه معنى الجزاء . قاله في مثل أما عبد الله فنطلق ، والفاء لازمة في أكثر الكلام ،

وقد تحذف وهو نادر. قال الكرمانى وقان قلت أما لتفصيل فأين القسم؟ ثم أجاب بأن التقدير أما الابتداء فهو بسم الله، وأما المكتوب فهو من محمد الخ، وأما المكتوب به فهو ما ذكر في الحديث. وهو توجيه مقبول، لكنه لا يطرد في كل موضع، ومعناها الفصل بين الكلامين. واختلف في أول من قالها ف قيل: داود عليه السلام، وقيل: يعرب بن قحطان، وقيل: كعب بن لؤى، وقيل: قس بن ساعدة، وقيل: سحبان. وفي غرائب مالك للدرناضى، إن يعقوب عليه السلام قالها. فان ثبت وقلنا إن قحطان من ذرية إسماعيل فيمة يوب أول من قالها مطلقا، وإن قلنا إن قحطان قبل إبراهيم عليه السلام فيعرب أول من قالها. والله أعلم. قوله (أسلم تسلم) فيه بشارة لمن دخل في الاسلام أنه يسلم من الآفات اعتبارا بأن ذلك لا يختص بهرقل، كما أنه لا يختص بالحكم الآخر وهو قوله أسلم يؤتك الله أجره مرتين، لأن ذلك عام في حق من كان مؤمنا بنبيه ثم آمن بمحمد ﷺ. قوله (وأسلم يؤتك) فيه تقوية لأحد الاحتمالين المتقدمين في بدء الوحي، وأنه أعاد أسلم تأكيدا، ويحتمل أن يكون قوله أسلم أولا أى لا اعتقد في المسيح ما تعتقده النصارى، وأسلم ثانيا أى ادخل في دين الاسلام، لذلك قال بعد ذلك «يؤتك الله أجره مرتين» (تنبيه): لم يصرح في الكتاب بدعائه إلى الشهادة للنبي ﷺ بالرسالة، اسكن ذلك منطوق قوله «والسلام على من اتبع الهدى»، وفي قوله «أدعوك بدعاية الاسلام»، وفي قوله «أسلم»، فان جميع ذلك يتضمن الاقرار بالشهادتين. قوله (إثم الاريسيين) تقدم ضبطه وشرحه في بدء الوحي، ووجدته هناك في أصل معتمد بتشديد الراء، وحكى هذه الرواية أيضا صاحب «المشارك» وغيره، وفي أخرى «الاريسين» بفتح الراء واحدة، قال ابن الأعرابي: أرس يأرس بالتخفيف فهو أريس، وأرس بالتشديد يؤرس فهو إريس، وقال الأزهري: بالتخفيف وبالتشديد الأكار لغة شامية، وكان أهل السواد أهل فلاحة وكانوا بحوسا، وأهل الروم أهل صناعة فأعلموا بأنهم وإن كانوا أهل كتاب فإن عليهم إن لم يؤمنوا من الإثم إثم المجوس انتهى. وهذا توجيه آخر لم يتقدم ذكره. وحكى غيره أن الاريسيين ينسبون إلى عبد الله بن أريس رجل كان تظمه النصارى ابتدع في دينهم أشياء مخالفة لدين عيسى، وقيل لأنه من قوم بعث اليهم نبي فقتلوه، فالتقدير على هذا: فان عليك مثل إثم الاريسيين. وذكر ابن حزم أن أتباع عبد الله بن أريس كانوا أهل مملكة هرقل، وردده بعضهم بأن الاريسيين كانوا قليلا وما كانوا يظهرون رأيهم، فانهم كانوا ينكرون التشليح. وما أظن قول ابن حزم إلا عن أصل، فانه لا يحازف في النقل. ووقع في رواية الاصيلي الاريسيين بفتح الراء في أوله، وكأنه بتسهيل الحزمة. وقال ابن سيده في «المحکم»: الاريس الأكار عند نعلب، والأمين عند كراع، فكأنه من الأضداد، أى يقال للتابع والمتبوع، والمعنى في الحديث صالح على الرايين، فان كان المراد التابع فالمعنى إن عليك مثل إثم التابع لك على ترك الدخول في الاسلام، وإن كان المراد المتبوع فكأنه قال فان عليك إثم المتبوعين، وإثم المتبوعين يضاعف باعتبار ما وقع لهم من عدم الاذعان إلى الحق من اضلال أتباعهم. وقال النووي: نبه بذكر الفلاحين على بقية الرعية لأنهم الأغلب، ولأنهم أسرع انقيادا. وتعب بأن من الرعايا غير الفلاحين من له صرامة وقوة وعشيرة، فلا يلزم من دخول الفلاحين في الاسلام دخول بقية الرعايا حتى يصح أنه نبه بذكرهم على الباقيين، كذا تعقبه شيخنا شيخ الاسلام. والذي يظهر أن مراد النووي أنه نبه بذكر طائفة من الطوائف على بقية الطوائف كأنه يقول إذا امتنعك كان عليك إثم كل من امتنع بامتناعك وكان يطيع لو أطاعت كالفلاحين، فلا وجه لتعقب عليه. نعم قول أبي عبيد في «صكتاب الاموال»، ليس المراد



بالفلاحين الزواحين فقط بل المراد به جميع أهل المملكة ، إن أراد به على التقرير الذي قررت به كلام النوى فلا اعتراض عليه ، وإلا فهو معترض . وحكى أبو عبيد أيضا أن الأريسيين هم الخول والخدم ، وهذا أخص من الذي قبله ، إلا أن يريد بالخول ما هو أهم بالنسبة إلى من يحكم الملك عليه . وحكى الأزهري أيضا أن الأريسيين قوم من المجوس كانوا يعبدون النار ويحرمون الزنا وصنائعهم الخرافة ويخرجون المشركين يزرعون ، لكنهم يأكلون الموقودة . وهذا أثبت فعلى الحديث فإن عليك مثل إثم الأريسيين كما تقدم . **قوله** ( فلما فرغ ) أى القارىء ، ويحتمل أن يريد هرقل ونسب إليه ذلك مجازا لكونه الأمر به ، ويؤيده قوله بعده د عنده ، فإن الضمير فيه وفيما بعده لهرقل جزمًا . **قوله** ( ارتفعت الاصوات عنده وكثر اللفظ ) ووقع في الجهاد ، فلما أن قضى مقالته هلت أصوات الذين حولوه من عظماء الروم وكثر لفظهم ، فلا أدري ما قالوا ، لكن يعرف من قرائن الحال أن اللفظ كان لما فهموه من هرقل من ميله إلى التصديق . **قوله** ( لقد أمر أمر ابن أبي كعبشة ) تقدم ضبطه في بدء الوحي وأن دأمره الأول بفتح الهمزة وكسر الميم ، والثاني بفتح الهمزة وسكون الميم ، وحكى ابن كثير أنه روى بكسر الميم أيضا . وقد قال كراع في المجرد ، ورجع أمر بفتح ثم كسر أى كثير ، حينئذ يصير المعنى لقد كثرت كثير ابن أبي كعبشة وفيه قاف ، وفي كلام الزعزعي ما يشعر بأن الثاني بفتح الميم فإنه قال أسرة على وزن بركة الزيادة ، ومنه قول أبي سفيان د لقد أمر أمر محمد ، انتهى . هكذا أشار إليه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين في شرحه وردده ، والذي يظهر لي أن الزعزعي إنما أراد تفسير اللفظة الأولى وهى أمر بفتح ثم كسر وان مصدرها أمر بفتح وتين والأمر بفتح وتين السكتة والعظم والزيادة ، ولم يرد ضبط اللفظة الثانية والله أعلم . **قوله** ( قال الزهري فدعا هرقل عظماء الروم لجمعهم الخ ) هذه قطعة من الرواية التي وقعت في بدء الوحي عقب القصة التي حكاهما ابن الناطور ، وقد بين هناك أن هرقل دعاهم في دسكرة له بجمعهم وذلك بعد أن رجع من بيت المقدس وكان صاحبها الذي برومية لحاجه جوابه يوافقه على خروج النبي ﷺ ، وعلى هذا فالفاء في قوله د فدعا ، فصيحة ، والتقدير قال الزهري فسار هرقل إلى حصص فكتب إلى صاحبه برومية لحاجه جوابه فدعا الروم . ( تنبيه ) : وقع في د سيرة ابن إسحق ، من روايته عن الزهري بأسناد حديث الباب إلى أبي سفيان بعض القصة التي حكاهما الزهري عن ابن الناطور ، والذي يظهر لي أنه دخل عليه حديث في حديث ، ويؤيده أنه حكى قصة الكتاب عن الزهري قال د حدثني اسقف من النصارى قد أدرك ذلك الزمان ، قلت : وهذا هو ابن الناطور ، وقصة الكتاب إنما ذكرها الزهري من طريق أبي سفيان ، وقد فصل شعيب بن أبي حمزة عن الزهري الحديث تفصيلا واضحا ، وهو أدق من ابن إسحق وأتقن ، فروايته هي المحفوظة ورواية ابن إسحق شاذة ، ومحل هذا التنبيه أن يذكر في الكلام على الحديث في بدء الوحي ، لكن فات ذكره هناك فاستدركته هنا . **قوله** ( لجمعهم في دار له فقال ) تقدم في بدء الوحي أنه جمعهم في مكان وكان هو في أعلاه فاطلع عليهم وصنع ذلك خوفا على نفسه أن ينكروا مقالته فيبادروا إلى قتله . **قوله** ( آخر الأبد ) أى يدوم ملككم إلى آخر الزمان ، لأنه عرف من الكتاب أن لا أمة بعد هذه الأمة ولادين بعد دينها ، وإن من دخل فيه آمن على نفسه فقال لهم ذلك . **قوله** ( فقال على بهم ، فدعا بهم فقال ) فيه حذف تقديره فردوهم فقال . **قوله** ( فقد رأيت منكم الذي أحببت ) يفسر ما وقع مختصرا في بدء الوحي مقتضرا على قوله د فقد رأيت ، واكتفى بذلك عما بعده . **قوله** ( فسجدوا له ورضوا عنه ) يشعر بأنه كان من عاداتهم السجود للوكرهم ، ويحتمل أن يكون ذلك إشارة إلى تقبيلهم الأرض حقيقة . فإن الذي

يفعل ذلك ربما صار غالباً كهيئة الساجد ، وأطلق أنهم رضوا عنه بناء على رجوعهم عما كانوا هموا به عند تفرقهم عنه من الخروج والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : البداءة باسم الكاتب قبل المكتوب اليه ، وقد أخرج أحمد وأبو داود عن العلاء بن الحضرمي أنه كتب إلى النبي ﷺ وكان عامله على البحرين فبدأ بنفسه « من العلاء إلى محمد رسول الله » وقال ميمون : كانت عادة ملوك العجم إذا كتبوا إلى ملوكهم يدعوا باسم ملوكهم فتبعهم بنو أمية . قلت : وسيأتي في الأحكام أن ابن عمر كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية ، وإلى عبد الملك كذلك ، وكذا جاء عن زيد بن ثابت إلى معاوية ، وعند الزرار بسند ضعيف عن حنظلة الكاتب أن النبي ﷺ وجه علياً وعالده بن الوليد فكتب إليه عاله فبدأ بنفسه وكتب إليه على فبدأ برسول الله ﷺ فلم يعب على واحد منهما ، وقد تقدم السلام على « أما بعد ، في كتاب الجمعة

### ٥ - باب ﴿ ان تَقَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ - إِلَى - بِهِ عَلِيمٌ ﴾

٤٥٥٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ نَحْلًا ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ يَبْرَحَاءُ ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٌ . فَلَمَّا أُتِرَتْ ﴿ لَنْ تَقَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿ لَنْ تَقَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى يَبْرَحَاءُ ، وَإِنِّي صَدَقَ اللَّهُ أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ ، فَضَعُفًا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَخْرٌ ، ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ ، ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ . وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ وَإِنِّي أَرَى أَنْ تُجْعَلَ فِي الْأَقْرَبِينَ . قَالَ أَبُو طَلْحَةَ : أَقْلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَتَقَسَّمَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ وَرَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ « ذَلِكَ مَالٌ رَاجِحٌ . حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ « مَالٌ رَاجِحٌ ، ٤٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَجَعَلَهَا لِحَسَانِ وَأَبِي ، وَأَنَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لِي مِنْهَا شَيْئًا »

قوله ( باب ان تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون الآية ) كذا لابي ذر . ولغيره « الى به عليم » . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة يبرحاء ، وقد تقدم ضبطها في الزكاة ، وشرح الحديث في الوقف . قوله ( وقال عبد الله بن يوسف وروح بن عباد عن مالك قال راجح ) يعني أن المذكورين رويما الحديث عن مالك بإسناده فوافقا فيه إلا في هذه اللفظة ، فأما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف في الوقف عنه ، ووقع عند المزي أنه أوردها في التفسير موصولة عن عبد الله بن يوسف أيضا ، وأما رواية روح بن عباد فتقدم في الوكالة أن أحمد وصلها عنه ، وذكرت هناك ما وقع الرواة عن مالك في ضبط هذه اللفظة وهل هي راجح بالموحدة أو التثنية مع الشرح . قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك راجح ) كذا اختصره ، وكان قد ساقه بتمامه من هذا الوجه في كتاب الوكالة .

(تنبیه) : وقع هنا لخبر أبي ذر د حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس قال : جعلها لحسان وأبي بن كعب ، وأنا أقرب اليه منهما ، ولم يجعل لي منها شيئا ، وهذا طرف من الحديث ، وقد تقدم بتامه في الوقف مع شرحه ، وأغفل المزي التنبيه على هذا الطريق هنا ، وعن عمل بالآية ابن عمر فروى البزار من طريقه أنه قرأها ، قال فلم أجد شيئا أحب الي من مرجانة جارية لي رومية فقلت : هي حرة لوجه الله ، فلو لا أني لا أعود في شيء جعلته لله أتزوجتها

## ٦ - باب ( قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين )

٤٥٥٦ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو خزيمة حدثنا موسى بن عقيب عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن اليهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل منهم وامرأة قد زنيا ، فقال لهم : كيف تفعلون بمن زنى منكم ؟ قالوا : نحممهما ونفريهما . فقال : لا تجدون في التوراة الرجم ؟ قالوا : لا نجد فيها شيئا . فقال لهم عبد الله بن سلام : كذبتم ، فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فوضع مدراسها الذي يدرسها منهم كفه على آية الرجم ، فطفق يقرأ مادون يده وما وراءها ولا يقرأ آية الرجم ، فنزع يده عن آية الرجم فقال : ما هذه ؟ فلما رأوا ذلك قالوا : هي آية الرجم ، فأمر بهما فرجبا قريبا من حيث موضع الجنائز عند المسجد ، قال فرأيت صاحبها يجنأ عليها ، يقيها الحجارة »

**قوله** ( باب قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة اليهوديين اللذين زنيا وسيأتي شرحه في الحدود . وقوله في هذه الرواية « كيف تفعلون » في رواية الكشميني « كيف تعملون » ، وقوله « نحممهما » بمهمله ثم ميم مثقلة أى نسكب عليهما الماء الحميم ، وقيل نجعل في وجوههما الحمة بمهمله وميم خفيفة أى السواد ، وسيأتي ما في ذلك عند شرح الحديث . وقوله « فوضع مدراسها » بكسر أوله كذا للكشميني . وأخبره « مدراسها » بضم أوله وتقديم الألف بوزن المفاعلة من الدراسة ، والاول أوجه . **قوله** ( فلما رأوا ذلك قالوا ) في رواية الكشميني بالافراد فيهما . **قوله** ( يجنأ ) بجمع ساكنة ثم نون مفتوحة ثم همزة ، وللكشميني « يحن » بالمهمله وكسر النون بغير مز

## ٧ - باب ( كنتم خير أمة أخرجت للناس )

٤٥٥٧ - حدثنا محمد بن يوسف عن سفيان عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه ( كنتم خير أمة أخرجت للناس ) قال : خير الناس للناس ، فأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام »

**قوله** ( باب كنتم خير أمة أخرجت للناس ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في تفسيرها غير مرفوع ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر مرفوعا ، وهو يرد قول من تعقب البخاري فقال : هذا موقوف لا معنى لادخاله في

المسند . قوله (سفيان) هو الثوري . قوله (عن ميسره) هو ابن عمار الأشجعي كوفي ثقة ، ما له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق ، ويأتي في النكاح ، وشيخه أبو حازم بمهمل ثم زاي هو سليمان الأشجعي . وقوله «خير الناس للناس» أي خير بعض الناس لبعضهم أي أنفعهم لهم ، وإنما كان ذلك لكونهم كانوا سبياً في إسلامهم ، وبهذا التقرير يندفع تعقب من زعم بأن التفسير المذكور ليس بصحيح . وروى ابن أبي حاتم والطبري من طريق السدي قال قال عمر : لو شاء الله لقال أنتم خير أمة فكلنا قلنا ، ولكن قال : كنتم فبى خاصة لأصحاب محمد ومن صنع مثل صنيعهم ، وهذا منقطع . وروى عبد الرزاق وأحمد والنسائي والحاكم من حديث ابن عباس بإسناد جيد قال هم الذين هاجروا مع النبي ﷺ ، وهذا أخص من الذي قبله . وللطبراني من طريق ابن جريج عن عكرمة قال : نزلت في ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل . وهذا موقوف فيه انقطاع ، وهو أخص بما قبله . وروى الطبري من طريق مجاهد قال : معناه على الشرط المذكور تأمرون بالمعروف الخ . وهذا أعم وهو نحو الأول . وجاء في سبب هذا الحديث ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : كان من قبلكم لا يأمن هذا في بلاد هذا ولا هذا في بلاد هذا ، فلما كنتم أنتم آمن فيكم الأحمر والأسود . ومن وجه آخر عنه قال : لم تكن أمة دخل فيها من أصناف الناس مثل هذه الأمة . وعن أبي بن كعب قال : لم تكن أمة أكثر استجابة في الإسلام من هذه الأمة . أخرجه الطبري بإسناد حسن عنه . وهذا كله يقتضي حملها على عموم الأمة ، وبه جزم الفراء واستشهد بقوله (واذكروا إذ أنتم قليل) وقوله (واذكروا إذ كنتم قليلاً) قال : وحذف كان في مثل هذا وإظهارها سواء . وقال غيره : المراد بقوله (كنتم) في اللوح المحفوظ أوفى علم الله تعالى . ورجح الطبري أيضاً حمل الآية على عموم الأمة ، وأيد ذلك بحديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده «سمعت رسول الله ﷺ يقول في هذه الآية (كنتم خير أمة أخرجت للناس) قال : أنتم متمون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله ، وهو حديث حسن صحيح أخرجه الأثرمذي وحسنه وابن ماجه والحاكم وصححه ، وله شاهد مرسل عن قتادة عند الطبري رجاله ثقات . وفي حديث علي عند أحمد بإسناد حسن أن النبي ﷺ قال «وجعلت أمي خير الأمم»

## ٧ - باب (إذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا)

٤٥٥٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قال عمر وسمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول «فينا نزلت (إذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهما) قال : نحن للطائفتان : بنو حارثة وبنو سُلَية ، وما نحب - وقال سفيان مرة : وما يسرني - أنها لم تنزل ، أقول الله : والله وليهما»  
قوله (باب إذ همّت طائفتان منكم أن تفشلا) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم مشروحاً في غزوة أحد ، وقوله (والله وليهما) ذكر الفراء أن في قراءة ابن مسعود «والله وليهم» قال : وهو كقوله (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا)

## ٩ - باب (ليس لك من الأمر شيء)

٤٥٥٩ - حدثنا حبان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري قال حدثني سالم عن

أبيه « انه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول : اللهم ألّعن فلانا وفلانا وفلانا بعد ما يقول : سمع الله لمن حده ربنا ولك الحمد . فأنزل الله ( ليس لك من الأمر شيء - إلى قوله - فانهم ظالمون ) رواه إسحاق بن راشد عن الزهري

٤٥٦٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قفّت بعد الركوع فترجما قال إذا قال سمع الله لمن حده اللهم ربنا لك الحمد : اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة ، اللهم اشدّد وطأتك على مُضَر ، واجعلها سنين كسني يوسف . يجرّهُ بذلك . وكان يقول في بعض صلواته في صلاة الفجر : اللهم ألّعن فلانا وفلانا - لأحياء من العرب - حتى أنزل الله ( ليس لك من الأمر شيء ) الآية »

**قوله** (باب ليس لك من الأمر شيء) سقط باب ، لغير أبي ذر . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( فلانا وفلانا وفلانا ) تقدمت تسميتهم في غزوة أحد من رواية رسالة أوردتها المصنف عقب هذا الحديث بعينه عن حنظلة بن أبي سفيان عن سالم بن عبد الله بن عمر قال « كان رسول الله ﷺ يدعو على صفوان بن أمية وسهيل ابن عير والحارث بن هشام ، فنزلت ، وأخرج أحمد والترمذي هذا الحديث موصولا من رواية عمرو بن حمزة عن سالم عن أبيه فسام وزاد في آخر الحديث « فتيب عليهم كلهم » وأشار بذلك إلى قوله في بقية الآية ( أو يتوب عليهم ) ولاحمد أيضا من طريق محمد بن مجاهد عن نافع عن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ يدعو على أربعة ، فنزلت ، قال : وهادم الله للإسلام ، وكان الرابع عمرو بن العاصي ، فقد عزاه السهيلي لرواية الترمذي لكن لم أره فيه . والله أعلم . **قوله** ( رواه إسحاق بن راشد عن الزهري ) أي بالاسناد المذكور ، وهو موصول عند الطبراني في المعجم الكبير ، من طريقه . **قوله** ( كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد ) أي في صلواته . **قوله** ( قفّت بعد الركوع ) تمسك بمفهومه من دعم أن القنوت قبل الركوع ، قال : وإنما يكون بعد الركوع عند إرادة الدعاء على قوم أو لقوم . وتعمق باحتمال أن مفهومه أن القنوت لم يقع إلا في هذه الحالة . ويؤيده ما أخرجه ابن خزيمة باسناد صحيح عن أنس « أن النبي ﷺ كان لا يقنّت إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم ، وقد تقدم بيان الاختلاف في القنوت وفي محله في آخر « باب الوتر » . **قوله** ( الوليد بن الوليد ) أي ابن المنيرة وهو أخو خالد بن الوليد وكان ممن شهد بدرًا مع المشركين وأمر وفدى نفسه ثم أسلم فحبس بمكة ثم تواعده هو وسلمة وعياش المذكورين معه وهربوا من المشركين ، فعلم النبي ﷺ بمخرجهم فدعا لهم ، أخرجه عبد الرزاق بسند مرسل ، ومات الوليد المذكور لما قدم على النبي ﷺ ، روي ذلك في « فوائد الزيادات » من حديث الحافظ أبي بكر بن زياد النيسابوري بسند عن جابر قال « رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح صبيحة خمس عشرة من رمضان فقال : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، الحديث ، وفيه « فدعا بذلك خمسة عشر يوما ، حتى إذا كان

صبيحة يوم الفطر ترك الدعاء ، فسأله عمر فقال : أو ما علمت أنهم قدموا ؟ قال بينما هو يذكرهم انفتح عليهم الطريق يسوق بهم الوليد بن الوليد قد نكصت إصبعه بالحرة وساق بهم ثلاثاً على قدميه فتهج بين يدي النبي ﷺ حتى قضى ، فقال النبي ﷺ : هذا الشهيد ، أنا على هذا شهيد ، ورثته أم سلمة زوج النبي ﷺ بأبيات مشهورة . **قوله** ( وسلمة بن هشام ) أي ابن المغيرة وهو ابن عم الذي قبله ، وهو أخو أبي جهل ، وكان من السابقين إلى الاسلام . واستشهد في خلافة أبي بكر بالشام سنة أربع عشرة . **قوله** ( وعياش ) هو بالتحانية ثم المعجمة وأبوه أبو ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة فهو عم الذي قبله أيضاً ، وكان من السابقين إلى الاسلام أيضاً وهاجر المهاجرين ، ثم خدعه أبو جهل فرجع إلى مكة فحبسه ، ثم فر مع رفيقيه المذكورين وعاش إلى خلافة عمر فمات كان سنة خمس عشرة وقيل قبل ذلك ، والله أعلم . **قوله** ( وكان يقول في بعض صلاته في صلاة الفجر ) كأنه يشير إلى أنه لا يداوم على ذلك . **قوله** ( اللهم العن فلانا وفلاناً لأحياء من العرب ) وقع تسميتهم في رواية يونس عن الزهري عند مسلم بلفظ « اللهم العن رجلاً وذكوان وعصية » . **قوله** ( حتى أنزل الله : ليس لك من الأمر شيء ) تقدم استشكله في فزوة أحد ، وأن قصة رجل وذكوان كانت بعد أحد ، ونزول ( ليس لك من الأمر شيء ) كان في قصة أحد فكيف يتأخر السبب عن النزول ؟ ثم ظهر لي علة الخبر وأن فيه إدراجاً ، وأن قوله « حتى أنزل الله » منقطع من رواية الزهري عن بلغه ، بين ذلك مسلم في رواية يونس المذكورة فقال هنا قال يعني الزهري ثم بلغنا أنه ترك ذلك لما نزلت ، وهذا البلاغ لا يصح لما ذكرته ، وقد ورد في سبب نزول الآية شيء آخر لكنه لا ينافي ما تقدم ، بخلاف قصة رجل وذكوان ، فعند أحمد ومسلم من حديث أنس « أن النبي ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج وجهه حتى سال الدم على وجهه فقال : كيف يفلح قوم فعلوا هذا بنبيهم وهو يدعوهم إلى ربهم ، فأنزل الله تعالى ( ليس لك من الأمر شيء ) الآية . وطريق الجمع بينه وبين حديث ابن عمر أنه ﷺ دعا على المذكورين بعد ذلك في صلاته فنزلت الآية في الأمرين معا ، فيما وقع له من الأمر المذكور وفيما نفأ عنه من الدعاء عليهم ، وذلك كله في أحد ، بخلاف قصة رجل وذكوان فانها أجنبية ، ويحتمل أن يقال إن قصتهم كانت عقب ذلك وتأخر نزول الآية عن سببها قليلاً ، ثم نزلت في جميع ذلك ، والله أعلم

### ١٠ - باب ( والرسول يدعوكم في أخراكم )

وهو تأنيث آخركم : وقال ابن عباس ( إحدى الحسينيين ) : فتحا أو شهادة

٤٠٦١ - **حدثنا** عمرو بن خالد **حدثنا** زهير **حدثنا** أبو إسحاق قال سمعتُ البراء بن عازب رضي الله عنهما قال « جمل النبي ﷺ على الرجالة يوم أحد عبد الله بن جبير ، وأقبلوا منهزمين ، فذاك ( إذ يدعوهم الرسول في أخراكم ) ولم يبق مع النبي ﷺ غير اثني عشر رجلاً »

**قوله** ( باب قوله تعالى ( والرسول يدعوكم في أخراكم ) وهو تأنيث آخركم ) كذا وقع فيه ، وهو تابع لآبي هيبدة فإنه قال : أخراكم آخركم ، وفيه نظر لأن أخرى تأنيث آخر بفتح الحاء لأكبرها ، وقد حكى الفراء أن من العرب من يقول في أخراكم بزيادة المثناة . **قوله** ( وقال ابن عباس : إحدى الحسينيين فتحا أو شهادة ) كذا وقع هذا التعليق بهذه الصورة ؛ وعلمه في سورة براءة ، ولعله أوردته هنا للإشارة إلى أن إحدى الحسينيين وقعت في أحد

وهي الشهادة ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله . ثم ذكر المصنف طرقاً من حديث البراء في قصة الرماة يوم أحد ، وقد تقدم بتامه مع شرحه في المغازي

## ١١ - باب ( أَمَنَةُ نَعْمَاسَ )

٤٥٦٢ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو يعقوب حدثنا حسين بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس " أن أبا طلحة قال : غَشِينَا النَّعْمَاسُ وَنَحْنُ فِي مَهَافِئِ يَوْمٍ أَحَدٍ ، قَالَ لَجَلَلٌ سَبَقَ بِسُقُوطِ مَنْ يَدَى وَأَخَذَهُ ، وَبَسُقُوطِ وَأَخَذَهُ "

**قوله** ( باب قوله أمنة نعماس ) . **قوله** ( حدثني إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو يعقوب ) هو بغدادى لقبه لؤؤ ، ويقال يؤؤ بتحتايتين ، وهو ابن عم أحد بن منيع ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الرقاق ، وهو ثقة باتفاق ، وعاش بعد البخارى ثلاث سنين ، مات سنة تسع وخمسين . ثم ذكر حديث أبي طلحة في النعاس يوم أحد ، وقد تقدم في المغازي من وجه آخر عن قتادة مع شرحه

## ١٢ - باب ( الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ ،

لَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ) . الْقَرْحُ : الجراح . استجابوا : أجابوا . يستجيب : يجيب

**قوله** ( باب قوله تعالى الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح ) ساق الآية الى ( عظيم ) . **قوله** ( القرح الجراح ) هو تفسير أبي عبيدة ، وكذا أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير مثله ، وروى سعيد بن منصور بأسناد جيد عن ابن مسعود أنه قرأ : القرح ، بالضم . قلت : وهي قراءة أهل الكوفة . وذكر أبو عبيد عن عائشة أنها قالت : أقرأها بالفتح لا بالضم ، قال الاخفش : القرح بالضم وبالفتح المصدر ، فالضم لغة أهل الحجاز والفتح لغة غيرهم كالضعف والضعف ، وحكى الفراء أنه بالضم الجرح وبالفتح ألمه ، وقال الراغب : القرح بالفتح أثر الجراحة وبالضم أثرها من داخل . **قوله** ( استجابوا أجابوا ، ويستجيب يجيب ) هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( فاستجاب لهم ) أى أجابهم ؛ تقول العرب : استجبتك أى أجبتك ، قال كعب الغنوى :

وداع دعا يامن يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك يجيب

وقال في قوله تعالى ( ويستجيب الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) أى يجيب الذين آمنوا ، وهذه في سورة الشورى وإنما أوردها المصنف استشهاداً الآية الأخرى . ( تنبيه ) : لم يسق البخارى في هذا الباب حديثاً ، وكأنه يبيّن له ، والثائق به حديث عائشة أنها قالت لعروة في هذه الآية : يا ابن أختى كان أبوك منهم : الزبير وأبو بكر ، وقد تقدم في المغازي مع شرحه . وروى ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما رجع المشركون عن أحد قالوا : لا محدا قتلنا ، ولا الكواصب ردفنا ، بلما صنعنا ، فرجعوا ، فندب رسول الله ﷺ الناس فأتدبوا حتى بلغ حراء الأسد ، فبلغ المشركين فقالوا : نرجع من قابل ، فأنزل الله تعالى ( الذين آمنوا بالله والرسول ) الآية ، أخرجه النسائي وابن مردويه ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن المحفوظ إرساله عن عكرمة ليس فيه ابن عباس

ومن الطريق المرسلة أخرجه ابن أبي حاتم وغيره

### ١٣ - باب (الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم) الآية

٤٥٦٣ - **عنه** أحمد بن يونس - أراه قال - حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس : (حسبنا الله ونعم الوكيل) قلنا إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار ، وقلنا محمد ﷺ حين قالوا (إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً ، وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل) [الحديث ٤٥٦٣ - طريقه في : ٤٥٦٤]

٤٥٦٤ - **عنه** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن أبي حصين عن أبي الضحى عن ابن عباس قال : « كان آخر قول إبراهيم حين ألقى في النار (حسبنا الله ونعم الوكيل) »

**قوله** (باب قوله الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم) في رواية أبي ذر : « باب إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم ، وزاد غيره الآية » . **قوله** (حدثنا أحمد بن يونس أراه قال حدثنا أبو بكر) كذا وقع ، القائل وأراه ، هو البخاري ، وهو بضم الهمزة بمعنى أظنه ، وكأنه عرض له شك في اسم شيخ شيخه ، وقد أخرجه الحاكم من طريق أحمد بن إسحق عن أحمد بن يونس حدثنا أبو بكر بن عياش ، بإسناده المذكور بنهر شك ، لكن وهم الحاكم في استدراكه . **قوله** (عن أبي حصين) بفتح الهملة واسمه عثمان بن حاصم ، ولأبي بكر بن عياش في هذا الحديث إسناده أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عنه عن أنس ، وأن النبي ﷺ قيل له إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فنزلت هذه الآية . **قوله** (عن أبي الضحى) اسمه مسلم بن صبيح بالتصغير . **قوله** (قلنا إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار) في الرواية التي بعدها أن ذلك آخر ما قال ، وكذا وقع في رواية الحاكم المذكورة ، ووقع عند النسائي من طريق يحيى بن أبي بكر عن أبي بكر كذلك ، وعند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق حبيب الله بن موسى عن إسرائيل بهذا الإسناد أنها أول ما قال ، فيمكن أن يكون أول شيء قال وآخر شيء قال ، والله أعلم . **قوله** (حين قالوا إن الناس قد جمعوا لكم) فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن إسحق مطولاً في هذه القصة ، وأن أبا سفيان رجع بقريش بعد أن توجه من أحد فلقية معبد الحزاعي فأخبره أنه رأى النبي ﷺ في جمع كثير ، وقد اجتمع معه من كان تخلف عن أحد وندموا ، فثنى ذلك أبا سفيان وأصحابه فرجعوا ، وأرسل أبو سفيان ناساً فأخبروا النبي ﷺ أن أبا سفيان وأصحابه يقصدونهم فقال : حسبنا الله ونعم الوكيل . ورواه الطبري من طريق السدي نحوه ولم يسم معبداً قال « أعرابياً ، ومن طريق ابن عباس موصولاً لكن بإسناده لين قال « استقبل أبو سفيان هيراً واردة المدينة ، ومن طريق مجاهد أن ذلك كان من أبي سفيان في العام المقبل بعد أحد ، وهي غزوة بدر الموحدة ، ورجع الطبري الأول . ويقال إن الرسول ﷺ كان نعيم بن مسعود الأشجعي ، ثم أسلم نعيم لحسن إسلامه . قيل لطلاق الناس على الواحد لكونه من جنسهم كما يقال فلان يركب الخيل وليس له إذ ذاك إلا فرس واحد . قلت : وفي صحة هذا المثال نظر



١٤ - **باب** ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآية

﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾ كَقَوْلِكَ طَوَّقْتُهُ بِطَوَّقَ

٤٥٦٥ - **حدثني** عبدُ الله بن مُنيّر سمعَ أبا النضر حدثنا عبدُ الرحمن هو ابنُ عبدِ الله بن دينارٍ عن أبيه عن أبي صالحٍ عن أبي هريرة قال : « قال رسولُ الله ﷺ : مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثْلَ لَهُ مَالَهُ شُبَّاعًا أَوْ قَرَحَ لَهُ زَبَبَانِ يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يَأْخُذُهُ بِلِثَمَيْهِمْ - بِمَعْنَى بِشِدْقِهِ يَقُولُ : أَنَا مَالُكَ ، أَنَا كَنْزُكَ . ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ »

**قوله** ( باب ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله الآية ) ساقى غير أبي ذر إلى قوله ( خبر ) قال الواحدى : أجمع المفسرون على أنها نزلت في مانعى الزكاة ، وفي صحة هذا النقل نظر ، فقد قيل إنها نزلت في اليهود الذين كتموا صفة محمد ، قاله ابن جريج ، واختاره الزجاج . وقيل فيمن يبخل بالنفقة في الجهاد ، وقيل على العيال وذى الرحم المحتاج ، نعم الأول هو الراجح واليه أشار البخارى . **قوله** ( سيطوقون ، كقولك طوقته بطوق ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ﴾ . أى يلزمون ، كقولك طوقته بالطوق . وروى عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي بإسناد جيد في هذه الآية ﴿ سيطوقون ﴾ قال : بطوق من النار . ثم ذكر حديث أبي هريرة فيمن لم يؤد الزكاة ، وقد تقدم مع شرحه في أوائل كتاب الزكاة ، وكذا الاختلاف في التطويق المذكور هل يكون حسيا أو معنويا . وروى أحمد والترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة من طريق أبي وائل عن عبد الله مرفوعا « لا يمنع عبد زكاة ماله إلا جعل الله له شجاعا أقرع يطوق في عنقه » . ثم قرأ : صدقه في كتاب الله ﴿ سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ﴾ وقد قيل إن الآية نزلت في اليهود الذين سئلوا أن يخبروا بصفة محمد ﷺ عندهم فبخلوا بذلك وكتموه ، ومعنى قوله ﴿ سيطوقون ما بخلوا ﴾ أى بأثمه

١٥ - **باب** ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ آتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾

٤٥٦٦ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعب بن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ ركب على حمارٍ على قطيفة فدكبة ، وأردف أسامة بن زيد وراءه ، يعود سعد بن عبادة في بنى الحارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، قال : حتى مرَّ بمجلسٍ فيه عبدُ الله بن أبي ابن سلول ، وذلك قبل أن يُسلمَ عبدُ الله بنُ أبي ، فاذا في المجلس أخلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين ، وفي المجلس عبدُ الله بن ربيعة ، فلما غشيت المجلس سحابة الدابة خرَّ عبدُ الله بن أبي أنه برءائه ثم قال : لا تغربوا علينا ، فسلم رسول الله ﷺ عليهم ثم وقف فنزل ، فدعاهم إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن ، فقال عبدُ الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقا فلا تؤذينا به

في مجلسنا ، ارجع إلى رحلتك فن جاءك فاقصص عليه . فقال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشينا به في مجلسنا ، فانا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتناورون ، فلم يزل النبي ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حتى سَكَنُوا . ثم ركب النبي ﷺ دابته فسار حتى دَخَلَ على سعد بن عُبَادَةَ ، فقال له النبي ﷺ : يا سعدُ ألم تسمع ما قال أبو حُباب - يريدُ عبد الله بن أبي - قال كذا وكذا . قال سعدُ بن عُبَادَةَ : يا رسول الله أعفُ عنه واصفحْ عنه ، فوالذي أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك ولقد اصطلح أهل هذه البُحَيْرَةِ على أن يَبْقَوْا جَوْهُ فَيَصْهَبُونَهُ بِالْعَصَابَةِ ، فلما أبى الله ذلك بالحق الذي أحطاك الله شِرقَ بذلك ، فذلكَ فعلٌ به ما رأيت . فعفا عنه رسولُ الله ﷺ . وكان النبي ﷺ وأصحابه يَعْفُونَ عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ، ويصطبرون على الأذى ، قال الله عز وجل ﴿ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ الَّذِينَ أُتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَنِ الَّذِينَ أُشْرِكُوا أَذَى كَثِيرًا ﴾ الآية . وقال الله ﴿ وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يَبْرُدُونَكُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْمَانِكُمْ كَفَارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ ﴾ إلى آخر الآية . وكان النبي ﷺ يَتَأَوَّلُ الْعَفْوَ مَا أَمَرَهُ اللهُ بِهِ ، حتى أَذِنَ اللهُ فيهم ، فلما غزا رسولُ الله ﷺ بدرًا فقتل الله به صناديدَ كفار قريش قال ابن أبي سَئُولٍ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَهَبْدَةَ الْأَوْتَانِ : هذا أمرٌ قد تَوَجَّهَ ، فبَايَعُوا الرسولَ ﷺ على الإسلام ، فأسلوا .

قوله ( باب ولتسمعن من الذين أتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيرا ) ذكر عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أنها نزلت في كعب بن الأشرف فيما كان يهجو به النبي ﷺ وأصحابه من الشعر ، وقد تقدم في المغازي خبره ، وفيه شرح حديث « من لكعب بن الأشرف ، فانه أذى الله ورسوله ، وروى ابن أبي حاتم وابن المنذر بأسناد حسن عن ابن عباس أنها نزلت فيما كان بين أبي بكر وبين فطح بن اليهودي في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَنْتَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ تعالى الله عن قوله ، فغضب أبو بكر فنزلت . قوله ( على عطفة فدية ) أي كساء غليظ منسوب إلى فدية بفتح الفاء والذال ، وهي بلد مشهورة على مرحلتين من المدينة . قوله ( يعود سعد بن عباد ) فيه عيادة الكبير بمعنى أنبأه في داره . وقوله ( في بني الحارث بن الخزرج ) أي في منازل بني الحارث وهم قوم سعد بن عباد . قوله ( قبل وقعة بدر ) في رواية الكشميني « وقعة » . قوله ( وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ) أي قبل أن يظهر الإسلام . قوله ( فاذا في المجلس انحلاط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود والمسلمين ) كذا فيه تكرار لفظ المسلمين آخرًا بعد البداة به ، والاولى حذف أحدهما ، وسقطت الثانية من رواية مسلم وغيره . وأما قوله « عبدة الأوثان » فعل البذل من المشركين ، وقوله « اليهود » يجوز أن يكون معطوفا على البذل أو على المبذل منه وهو أظهر لأن اليهود مقرون بالتوحيد ، نعم من لازم قول من قال منهم عزيز ابن الله تعالى الله عن قولهم الإشراك ، وصفهم على أحد التقديرين تنويها بهم في الشر ، ثم ظهر لي وجهان أن يكون عطفا على المبذل منه كأنه فسر المشركين بعبدة الأوثان وباليهود ، ومنه يظهر توجه إعادة لفظ المسلمين

كأنه فسر الاخلاط بشيئين المسلمين والمشركون ، ثم لما فسر المشركون بشيئين رأى إعادة ذكر المسلمين تأكيذا ، ولو كان قال أولا من المسلمين والمشركون واليهود ما احتاج إلى إعادة ، وإطلاق المشركون على اليهود لكونهم يظاهرون قولهم ويرجعونهم على المسلمين ويوافقونهم في تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام ومعاداته وقتاله بعد ما تبين لهم الحق ، ويؤيد ذلك أنه قال في آخر الحديث : قال عبد الله بن أبي بن سلول ومن معه من المشركون وعبد الأوثان ، فمطف عبدة الأوثان على المشركون ، وبالله التوفيق . **قوله** ( عجاجة ) بفتح المهملة وجيمين الأولى خفيفة أى غبارها وقوله د خمر ، أى غطى ، وقوله د أنفه ، فى رواية الكشميى د وجهه . **قوله** ( فسلم رسول الله ﷺ عليهم ) يؤخذ منه جواز السلام على المسلمين اذا كان معهم كفار وينبى حينئذ بالسلام المسلمين ، ويحتمل أن يكون الذى سلم به عليهم صيغة عموم فيها تخصيص كقوله السلام على من اتبع الهدى . **قوله** ( ثم وقف فنزل ) عبر عن انتهاء مسيره بالوقوف . **قوله** ( انه لا أحسن مما نقول ) ينصب أحسن وفتح أوله على أنه أفضل تفصيل ، ويحذف فى أحسن الرفع على أنه خبر لا والاسم محذوف أى لا شيء أحسن من هذا ، ووقع فى رواية الكشميى بضم أوله وكسر السين وضم النون ، ووقع فى رواية أخرى لأحسن بحذف الآف لكن بفتح السين وضم النون على أنها لام القسم كأنه قال أحسن من هذا أن تقع فى بيتك ، حكاه عياض عن أبى على واستحسنه ، وحكى ابن الجوزى تعديد السين المهملة بغير نون من الحسن أى لا أعلم منه شيئا . **قوله** ( يتأوونون ) بثلثة أى يتوابعون ، أى قاربوا أن يثب بعضهم على بعض فيقتتلوا ، يقال ثار إذا قام بسرعة وانزعاج . **قوله** ( حتى سكنوا ) بالنون كذا الأكثر ، وعند الكشميى بالثناة ، ووقع فى حديث أنس أنه نزل فى ذلك ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) الآية ، وقد قدمت مافيه من الإشكال وجوابه عند شرح حديث أنس فى كتاب الصلح . **قوله** ( أيا سعد ) فى رواية مسلم د أى سعد . **قوله** ( أبو حباب ) بضم المهملة وبموحدتين الأولى خفيفة وهى كنية عبد الله بن أبى ، وكناه النبى ﷺ فى تلك الحالة لكونه كان مشهورا بها أو لمصلحة التألف . **قوله** ( ولقد اصطاح ) بثبوت الواو الأكثر وبمحذوفها بعضهم . **قوله** ( أهل هذه البحرة ) فى رواية الخوى د البحيرة ، بالتصغير ، وهذا اللفظ يطلق على القرية وعلى البلد ، والمراد به هنا المدينة النبوية ، وتقل يافوت أن البحرة من أسماء المدينة النبوية . **قوله** ( على أن يتوجه فيعصبوه بالعصا ) يعنى يرئسوه عليهم ويسودوه ، وسعى الرئيس معصبا لما يعصب برأسه من الأمور ، أو لأنهم يعصبون رءوسهم بعصا لا تنبى لغيرهم يمتازون بها ، ووقع فى غير البخارى د فيعصبونه ، والتقدير فهم يعصبونه أو فإذا هم يعصبونه ؛ وعند ابن إسحق لقد جاءنا الله بك ولما لتنظم له الخرز لتتوجه ، فهذا تفسير المراد وهو أولى مما تقدم . **قوله** ( شرق بذلك ) بفتح المعجمة وكسر الراء أى غص به ، وهو كناية عن الحسد ، يقال غص بالطعام وشجى بالعظم وشرق بالمال إذا اعترض شيء من ذلك فى الحلق فنع الإساءة . **قوله** ( وكان النبى ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركون وأهل الكتاب ) هذا حديث آخر أفرده ابن أبى حاتم فى التفسير عن الذى قبله وإن كان الإسناد متحدا ، وقد أخرج مسلم الحديث الذى قبله مقتصرأ عليه ولم يخرج شيئا من هذا الحديث الآخر . **قوله** ( وقال الله ﷻ ) ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا من عند أنفسهم ) إلى آخر الآية ( ساق فى رواية أبى نعيم فى المستخرج ، من وجه آخر عن أبى اليمان بالاسناد المذكور الآية وبما بعد ما ساقه المصنف منها تبين المناسبة وهو قوله تعالى ( فاعفوا واصفحوا ) . **قوله** ( حتى أذن الله فيهم ) أى فى قتالهم ، أى فترك العفو عنهم ، وليس المراد أنه ترك أصلا بل بالنسبة إلى ترك القتل أولا ووقوعه آخرأ ، وإلا فمغفروهم ﷻ عن كثير من المشركون واليهود

بالمؤمن والفداء وصفحه عن المنافقين مشهور في الأحاديث والسير . **قوله** (صناديد) بالمهمله ثم نون خفيفة جمع صند، بكسر ثم سكون وهو الكبير في قومه . **قوله** (هذا أمر قد توجه) أى ظهر وجهه . **قوله** (فبأياموا) بلفظ الماضى ، ويحتمل أن يكون بلفظ الأمر . والله أعلم

### ١٦ - باب ( لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا )

٤٥٦٧ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** محمد بن جعفر قال **حدثني** زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه « إن رجالاً من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ كان إذا خرج رسول الله ﷺ إلى التزويعات غفلوا عنه وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول الله ، فإذا قدم رسول الله ﷺ اعتذروا إليه وحلفوا ، وأجروا أن يحمدا بما لم يفعلوا ، فنزلت ( لا تحسبن الذين يفرحون ) الآية »

٤٥٦٨ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم عن ابن أبي مليكة أن حلقمة ابن وقاص أخبره أن مروان قال لبوا به : اذهب يارافع إلى ابن عباس فقل : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمدا بما لم يعمل معداً بالثمن بن أجمعون . فقال ابن عباس : مالك ولهذا ؟ إنما دعا النبي ﷺ يهود فسألم عن نبي ، فكتموه إياه ، وأخبروه بغيره فأروه أن قد استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألم وفرحوا بما أتوا من كتابهم . ثم قرأ ابن عباس ( وإذ أخذ الله ميثاق الذين أتوا للكتاب ) كذلك حتى **قوله** ( يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا ) . تابعه هبة الرزاق عن ابن جريج

**حدثنا** ابن مقاتل أخبرنا الحجاج عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا

**قوله** ( باب لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ) سقط لفظ « باب » ، لغير أبي ذر . **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر ) أى ابن أبي كثير المدني ، والأسناد كله مدنيون إلى شيخ البخاري . **قوله** ( إن رجالاً من المنافقين ) هكذا ذكره أبو سعيد الخدري في سبب نزول الآية وأن المراد من كان يعتذر عن الخلف من المنافقين ، وفي حديث ابن عباس الذي بعده أن المراد من أجاب من اليهود بغير ما سئل عنه وكتموا ما عندهم من ذلك ، ويمكن الجمع بأن تكون الآية نزلت في الفريقين معاً ، وبهذا أجاب القرطبي وغيره ، وحكى الفراء أنها نزلت في قول اليهود نحن أهل الكتاب الأول والصلاة والطاعة ، ومع ذلك لا يقرون بمحمد فنزلت ( ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا ) وروى ابن أبي حاتم من طرق أخرى عن جماعة من التابعين نحو ذلك ورجحه الطبري ، ولا مانع أن تكون نزلت في كل ذلك ، أو نزلت في أشياء خاصة وعمومها يتناول كل من أتى بحسنة ففرح بها فرح إعجاب وأحب أن يحمده الناس ويثنوا عليه بما ليس فيه ، والله أعلم . **قوله** ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . **قوله** ( عن ابن أبي مليكة ) في رواية ٨ ج ٢٠ = فتح الباري

عبد الرزاق عن ابن جريج ، وأخبرني ابن أبي مليكة ، وسياتي . وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج . **قوله** ( أن علقمة بن وقاص ) هو الليث من كبار التابعين وقد قيل إن له صحبة . وهو راوي حديث الأعمال عن عمر . **قوله** ( أن مروان ) هو ابن الحكم بن أبي العاص الذي ولي الخلافة . وكان يومئذ أمير المدينة من قبل معاوية . **قوله** ( قال لبوابه اذهب يارافع إلى ابن عباس فقل ) رافع هذا لم أره ذكر في كتاب الرواة إلا بما جاء في هذا الحديث ، والذي يظهر من سياق الحديث أنه توجه إلى ابن عباس فبلغه الرسالة ورجع إلى مروان بالجواب . فلولا أنه معتمد عند مروان ما قنع برسائله ، لكن قد أزم الاسماعيلي البخاري أن يصحح حديث يسرة ابن صفوان في نقض الموضوع من مس الذكر فإن عروة ومروان اختلفا في ذلك فبعث مروان حرسه إلى يسرة فباد إليه بالجواب عنها فصار الحديث من رواية عروة عن رسول مروان عن يسرة ، ورسول مروان مجهول الحال فتوقف عن القول بصحة الحديث جماعة من الأئمة لذلك ، فقال الاسماعيلي أن القصة التي في حديث الباب شبيهة بحديث يسرة ، فإن كان رسول مروان معتمدا في هذه فليعتمد في الأخرى فإنه لا فرق بينهما . إلا أنه في هذه القصة سمى رافعا ولم يسم الحرسى ، قال ومع هذا فاختلف على ابن جريج في شيخه فقال عبد الرزاق وهشام عنه عن ابن أبي مليكة عن علقمة ، وقال حجاج بن محمد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن ، ثم ساقه من رواية محمد بن عبد الملك بن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن حميد بن عبد الرحمن فصار لهشام متابع وهو عبد الرزاق وحجاج بن محمد متابع وهو محمد ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج كما قال عبد الرزاق . والذي يتحصل لي من الجواب عن هذا الاحتمال أن يكون علقمة بن وقاص كان حاضرا عند ابن عباس لما أجاب ، فالحديث من رواية علقمة عن ابن عباس ، وإنما قص علقمة سبب تحديث ابن عباس بذلك فقط ، وكذا أقول في حميد بن عبد الرحمن فكأن ابن أبي مليكة حمله عن كل منهما ، وحدث به ابن جريج عن كل منهما ، لحدث به ابن جريج تارة عن هذا وتارة عن هذا . وقد روى ابن مردويه في حديث أبي سعيد ما يدل على سبب إرساله لابن عباس فأخرج من طريق الليث عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال : كان أبو سعيد وزيد بن ثابت ورافع بن خديج عند مروان فقال : يا أبا سعيد أرايت قول الله - فذكر الآية - فقال : إن هذا ليس من ذاك ، إنما ذاك أن ناسا من المنافقين - فذكر نحو حديث الباب وفيه - فإن كان لهم نصر وفتح حلفوا لهم على سرورهم بذلك ليحمدوهم على فرحهم وسرورهم ، فكأن مروان توقف في ذلك ، فقال أبو سعيد : هذا يعلم بهذا . فقال : أ كذلك يا زيد ؟ قال : نعم صدق . ومن طريق مالك عن زيد بن أسلم عن رافع بن خديج أن مروان سأل عن ذلك فأجابه بنحو ما قال أبو سعيد فكأن مروان أراد زيادة الاستظهار ، فأرسل لبوابه رافعا إلى ابن عباس يسأله عن ذلك ، والله أعلم . وأما قول البخاري عقب الحديث : تابعه عبد الرزاق عن ابن جريج ، فيريد أنه تابع هشام بن يوسف على روايته لإياه عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن علقمة ، ورواية عبد الرزاق وصلها في التفسير وأخرجها الاسماعيلي والطبري وأبو نعيم وغيرهم من طريقه ، وقد ساق البخاري لإسناد حجاج عقب هذا ولم يستق المتنب بل قال : عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن مروان بهذا ، وساقه مسلم والاسماعيلي من هذا الوجه بلفظه أن مروان قال لبوابه اذهب يارافع إلى ابن عباس فقل له ، فذكر نحو حديث هشام . **قوله** ( لتعذبن أجمعون ) في رواية حجاج بن محمد . ولتعذبن أجمعين . **قوله** ( إنما دعا النبي ﷺ يهودا فسألهم عن شيء ) في رواية حجاج بن محمد . وإنما نزلت هذه الآية في أهل

الكتاب . **قوله** ( فأروه أن قد استحمدوا اليه بما أخبروه عنه فيما سألم ) في رواية حجاج بن محمد وخرجوا قد أروه أنهم أخبروه بما سألم عنه واستحمدوا بذلك اليه ، وهذا أوضح . **قوله** ( بما أتوا ) كذا للاكثر بالقصر بمعنى جاءوا أى بالذى فعلوه ، ولحموى د بما أتوا ، يضم الهمزة بهما وار أى أعطوا ، أى من العلم الذى كتبوه ، كما قال تعالى ( فرحوا بما عندهم من العلم ) والاول أول لموافقة التلاوة المشهورة ، على أن الأخرى قراءة السلى وسعيد بن جبير ، وموافقة المشهور أول مع موافقة لتفسير ابن عباس . **قوله** ( ثم قرأ ابن عباس واذا أخذ الله ميثاق الذين أتوا الكتاب ) فيه إشارة إلى أن الدين أخبر الله عنهم في الآية المسئول عنها هم المذكورون في الآية التى قبلها . وأن الله ذمهم بكتان العلم الذى أمرهم أن لا يكتبوه ، وتوعدهم بالعذاب على ذلك ووقع في رواية محمد بن ثور المذكورة د فقال ابن عباس : قال الله جل ثناؤه في التوراة إن الاسلام دين الله الذى اقترضه على عباده وإن محمدا رسول الله . ( تنبيه ) : الشئ الذى سأل النبي ﷺ عنه اليهود لم أروه مفسرا ، وقد قيل إنه سألم عن صفته عندهم بأسر واضح ، فأخبروه عنه بأسر بحمل . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن جبير في قوله ( ليبيئنه للناس ولا يكتبونه ) قال : محمد ، وفي قوله ( يفرحون بما أتوا ) قال : بكتانهم محمدا . وفي قوله ( أن يحمدوا بما لم يفعلوا ) قال : قولهم نحن على دين إبراهيم

### ١٧ - باب ( إن في خلق السماوات والأرض ) الآية

٤٥٦٩ -- **حديث** سعيد بن أبي مریم أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « بث عند خالتي ميمونة ، فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد . فلما كان ثلث الليل الآخر قعد فنظر إلى السماء فقال ( إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ) ثم قام فتوضأ واستنّ فصلى إحدى عشرة ركعة ، ثم أذنت ثلاث ففعل ركعتين ، ثم خرج فصلى للصبح »

**قوله** ( باب قوله أن في خلق السماوات والارض ) ساق الى ( الباب ) وذكر حديث ابن عباس في بيت ميمونة أورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الوتر . وورد في سبب نزول هذه الآية ما أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس د أنت قریش اليهود فقالوا أيا ما جاء به موسى ؟ قالوا : العصا ويده ، الحديث ، إلى أن قال د فقالوا للنبي ﷺ : اجعل لنا الصفا ذهباً ، فزلت هذه الآية ، ورجاله ثقات ، إلا الخاني فإنه تكلم فيه . وقد خالفه الحسن بن موسى فرواه عن يعقوب عن جعفر عن سعيد مرسل وهو أشبه ، وعلى تقدير كونه محفوظا وصله ففيه إشكال من جهة أن هذه السورة مدنية وقریش من أهل مكة . قلت : ويحتمل أن يكون سؤالهم لذلك بعد أن هاجر النبي ﷺ إلى المدينة ولا سيما في زمن الهدنة

### ١٨ -- باب ( الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم

ويفكرون في خلق السماوات والأرض ) الآية

٤٥٧٠ -- **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ تَحْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كَرِيبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَثُّ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ ، فَقُلْتُ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَطَرَحْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَادَةً ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي طَوْلِهَا ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ ، ثُمَّ قَرَأَ الْآيَاتِ الْعَشَرَ الْآخِرَةَ مِنْ آلِ عِمْرَانَ حَتَّى خَتَمَ . ثُمَّ أَتَى سَقَاءَ مُعَلِّقًا فَأَخَذَهُ فَنَوَّضًا ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي فَقَمَتُ فَصَنَعْتُ مِنْهَا صَنْعَ . ثُمَّ جِئْتُ فَقَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي ، ثُمَّ أَخَذَ بَأُذُنِي فَجَعَلَ يَفْتُلُهَا . ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ .

**قوله ( باب )** الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ( الآية ) أورد فيه حديث ابن عباس من وجه آخر عن كريب عنه مطولا ، وقد تقدمت فوائده أيضا . ووقع في هذه الرواية د فقرأ الآيات العشر الأواخر من آل عمران حتى ختم ، فلماذا ترجم بيمض الآية المذكورة . واستغيد من الرواية التي في الباب قبله أن أول المقروء قوله تعالى ( ان في خلق السموات والأرض )

## ١٩ - باب ( ربنا لآنك من تدخل النار فقد أخزيته ، وما للظالمين من أنصار )

٤٥٧١ -- **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عُبَيْسٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ تَحْرِمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كَرِيبِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَثَّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - وَهِيَ خَالَتُهُ - قَالَ : قَاضِطَجْتُ فِي عَرَضِ الرِّصَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوْلِهَا ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى انْتَصَفَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بَقِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ قَلِيلٌ ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدَيْهِ ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشَرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنْءٍ مُعَلِّقًا فَنَوَّضًا مِنْهَا فَحَسَنَ وَضُوءَهُ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي . فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بَأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتُلُهَا ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْمَوْزَنُ ، فَقَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ ،

**قوله ( باب ربنا لآنك من تدخل النار فقد أخزيته )** ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور ، وليس فيه إلا تخيير شيخه فقط ، وسيأتي الرواية في هذا الباب أهم من ذلك . ووقع في رواية الاصيلي هنا د وأخذ يدي النبي ، وهو وهم والصواب د بأذني ، كما في سائر الروايات

## ٢٠ - باب ( رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ) الآية

٤٥٧٢ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَحْرَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كَرِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ عِنْدَ مِمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ خَالَتهُ ، قَالَ فَاضْطَجَعْتُ فِي رَضِي الْوَسَادَةِ ، وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلُهُ فِي طَوْلِهَا ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا انْقَضَ اللَّيْلُ أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ، اسْتَيْقَظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَجَلَّ يَمْسَحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ يَدَهُ ، ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ هِرَانَ ، ثُمَّ قَامَ إِلَى كَتِفِ مُعَلِّقَةٍ فَنَوَّضَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقَعْتُ فَنَصَمْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ، ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقَعْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي ، وَأَخَذَ بِأُذُنِي الْيُمْنَى يَفْتِكِلُهَا ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْتَرَ ، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى جَاءَهُ الْوُذْنُ فَنَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ .

**قوله** ( رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ ) الآية ( ذكر فيه الحديث المذكور عن شيخ له آخر عن مالك ، وساقه أيضا بتمامه .

## ( ٤ ) سورة النساء

قال ابن عباس : يَسْتَنْكِفُ يَسْتَكْبِرُ . قواما قوامكم من معاشكم . لمن سيلاب ينفى الرجم للثيب ، والجلد للبكر . وقال غيره : مَتْنِي وَمُتْلَاث وَرُبَاع ، يعني اثنتين وثلاثاً وأربعاً ، ولا تجاوز للعرب رُبَاع .

**قوله** ( سورة النساء - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** ( قال ابن عباس : يستنكف يستكبر ) وقع هذا في رواية المستمل والكشميني حسب ، وقد وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى ( ومن يستنكف عن عبادته ) قال يستكبر ، وهو عجيب ، فإن في الآية عطف الاستكبار على الاستنكاف فالظاهر أنه غيره ، ويمكن أن يحمل على التوكيد . وقال الطبري : معنى يستنكف يأنف ، وأسند عن قتادة قال : يحتشم . وقال الزجاج : هو استعمال من النكف وهو الأنفة ، والمراد دفع ذلك عنه ، ومنه نكفت الدمع بالاصبع إذا منعت من الجري على الخد . **قوله** ( قواما قوامكم من معاشكم ) هكذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ووصله الطبري من هذا الوجه بإلفظ ( لا تؤنوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ) يعني قوامكم من معاشكم ، يقول لا نأخذ إلى مالك الذي جعله الله لك معيشة فتمطيه أسراك ونحوها ، وقوله ( قياما ) القراءة المشهورة بالتحنانية بدل الواو ، لكنهما بمعنى ، قال أبو عبيدة : يقال قيام أمركم وقوام أمركم ، والأصل بالواو فأبدلوا ياء لكسرة القاف ، قال بعض الشراح فأورده المصنف على الأصل . قلت : ولا حاجة لذلك لأنه ناقل لما عن ابن عباس ، وقد ورد عنه كلا الأمرين : وقيل لأنها أيضا قراءة ابن عمر أعني بالواو ، وقد قرئ في للشهور عن أهل المدينة أيضا دقيا ، بلا ألف ، وفي



الشواذ قرأت أخرى . وقال أبو ذر الهريزي قوله « قوامكم » إنما قاله تفسيرا لقوله « قياما » على القراءة الأخرى . قلت : ومن كلام أبي عبيدة يحصل جوابه . **قوله** ( مثنى وثلاث ورباع يعني اثنتين وثلاثا وأربعا ، ولا تجاوز العرب رباع ) كذا وقع لأبي ذر فأرهم أنه عن ابن عباس أيضا كالذي قبله ، ووقع لغيره . وقال غيره مثنى الخ ، وهو الصواب فإن ذلك لم يرو عن ابن عباس وإنما هو تفسير أبي عبيدة قال : لاتنوين في مثنى لأنه مصروف عن حده ، والحد أن يقولوا اثنتين وكذلك ثلاث ورباع لأنه ثلاث وأربع ، ثم أُنشد شواهد لذلك ثم قال : ولا تجاوز العرب رباع غير أن السكيت قال :

فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

انتهى . وقيل : بل يجوز إلى سداس ، وقيل إلى عشار . قال الحريري في « درة الفواص » : غلط المتنبي في قوله « وأحد أم سداس في أحد ، لم يسمع في الفصح إلا مثنى وثلاث ورباع ، والخلاف في خماس إلى عشار . ويحكي عن خلف الأحمر أنه أُنشد أبياتا من خماس إلى عشار ، وقال غيره : في هذه الألفاظ المعدولة هل يقتصر فيها على السماع أو يقاس عليها ؟ قولان أشهرهما الاختصار ، قال ابن الحاجب : هذا هو الأصح ، ونص عليه البخاري في صحيحه . كذا قال . قلت : وعلى الثاني يحمل بيت السكيت ، وكذا قول الآخر :

ضربت خماس ضربة عيشي أراد سداس أن لانتقميا

وهذه المعدولات لا تقع إلا أحوالا كمنه الآية ، أو أوصافا كقوله تعالى « (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع) » أو إخبارا كقوله عليه السلام « صلاة الليل مثنى » ، ولا يقال فيها مائة وثلاثة ، بل تجرى مجرى واحدا ، وهل يقال موحدا كما يقال مثنى ؟ الفصح لا . وقيل يجوز . وكذا مثل الخ . وقول أبي عبيدة ان معنى مثنى اثنتين فيه اختصار وإنما معناه اثنتين اثنتين وثلاث ثلاث ، وكأنه ترك ذلك لشهرته ، أو كان لا يرى التكرار فيه ، وسيأتي ما يتعلق بعدد ما ينكح من النساء في أوائل النكاح إن شاء الله تعالى . **قوله** ( لهن سبيلا يعني الرجم للثيب والجلد للبكر ) ثبت هذا أيضا في رواية المستمل والكشميني حسب ، وهو من تفسير ابن عباس أيضا وصلة عبد بن حميد عنه باسناد صحيح ، وروى مسلم وأصحاب السنن من حديث عبادة بن الصامت « أن النبي ﷺ قال : خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » والمراد الإشارة إلى قوله تعالى « (حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا) » وقد روى الطبراني من حديث ابن عباس قال : قلنا نزلت سورة النساء قال رسول الله ﷺ « لاحبس بعد سورة النساء » وسيأتي البحث في الجمع بين الجلد والرجم للثيب في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى

### ١ - باب « (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) »

٤٥٧٣ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج قال أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « ان رجلا كانت له يثيمة ففسكحها ، وكان لها عذق وكان يُمسكها عليه ولم يكن لها من نفسه شيء ، فنزلت فيه « (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) » أحسبه قال : كانت شريكته في ذلك للعذق

وفي ماله »

٤٥٧٦ — **حدثني** عبدُ العزيز بن عبدِ الله حدثنا إبراهيمُ بن سعيدٍ عن صالح بن كيسانَ عن ابنِ شهابٍ قال : « أخبرني عروةُ بنُ الزُّبَيْرِ أنه سألَ عائشةَ عن قولِ الله تعالى ﴿ وإن خفتن أن لا تُقسطوا في اليتامى ﴾ فقالت يا ابنِ أخني ، هذه اليتيمة تكون في حَبْرٍ ولِثْمٍ تشركُ في ماله ويُعجبُه مالها وجمالها ، فيريدُ وليُّها أن يتزوجها بغيرِ أن يُقسطَ في صدَاقِها فيُعطيها مثلَ ما يُعطيها غيره ، فنهوا عن أن يَنكِحوهنَّ إلا أن يُقسطوا لهنَّ ويبلغوا لهنَّ أعلى سنَّهنَّ في الصَّدَاق ، فأمرُوا أن يَنكِحوها ما طالب لهنَّ من النساءِ سِواهنَّ . قال عروة قالت عائشة وإنَّ الناسَ استفتوا رسولَ الله ﷺ بعدَ هذه الآية ، فأنزلَ الله ﴿ وبستفتونك في النساء ﴾ قالت عائشة : وقولُ الله تعالى في آيةٍ أخرى ﴿ وترغبون أن تنكِحوهنَّ ﴾ رغبةُ أحدِكُم عن يَتيمته حين تكونُ قليلةً للمال والجمال ، قالت : فنهوا أن يَنكِحوها عن من رغبوا في ماله وجماله في يتامى النساءِ إلا بالقسط ، من أجلِ رعبتهم عنهنَّ إذا كنَّ قليلاتٍ للمال والجمال »

**قوله** ( باب وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر ، ومعنى ( خفتن ) ظننتم ، ومعنى ( تقسطوا ) تعدلوا ، وهو من أفسط يقال قسط إذا جار وأفسط إذا عدل ، وقيل الهزة فيه للسبب أي أزال القسط ، ورجحه ابنُ التين بقوله تعالى ﴿ ذلکم أفسط عند الله ﴾ لأن أفعَلَ في أبنية المبالغة لا تكون في المشهور إلا من الثلاثي ، نعم حكى السيرافي جواز التعجب بالرباعي ، وحكى غيره أن أفسط من الاحداد ، والله أعلم . **قوله** ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف ، وهذه الترجمة من لطائف أنواع الاسناد ، وهي ابن جريج عن هشام ، وهشام الأعلى هو ابن عروة والأدنى ابن يوسف . **قوله** ( أن رجلا كانت له يتيمة فنكحها ) هكذا قال هشام عن ابن جريج فأوهم أنها نزلت في شخص معين ، والمعروف عن هشام بن عروة التعميم . وكذلك أخرجه الاسماعيلي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج ولفظه « أنزلت في الرجل يكون عنده اليتيمة الخ » ، وكذا هو عند المصنف في الرواية التي تلي هذه من طريق ابن شهاب عن عروة ، وفيه شيء آخر نبه عليه الاسماعيلي وهو قوله « فكان لما عذق فكان يمسكها عليه ، فان هذا نزل في التي يرغب عن نكاحها ، وأما التي يرغب في نكاحها فهي التي يعجبها مالها وجمالها فلا يزوجه لغيره ويريد أن يتزوجها بدون صدق مثلاً ، وقد وقع في رواية ابن شهاب التي بعد هذه التخصيص على القصتين ، ورواية حجاج بن محمد سالمة من هذا الاعتراض فانه قال فيها « أنزلت في الرجل يكون عنده اليتيمة وهي ذات مال الخ » ، وكذا أخرجه المصنف في أواخر هذه السورة من طريق أبي أسامة ، وفي النكاح من طريق وكيع كلاهما عن هشام . **قوله** ( عذق ) بفتح العين المهملة وسكون المعجمة : النخلة ، وبالسكسر الكياسة والقنو ، وهو من النخلة كالمنقود من السكرمة ، والمراد هنا الأول . وأغرب الداودي ففسر العذق في حديث عائشة هذا بالحائط . **قوله** ( وكان يمسكها عليه ) أي لأجله ، وفي رواية الكشميهني « فيمسك بسية » . **قوله** ( أحسبه قال : كانت شريكته في ذلك العذق ) هو شك من هشام بن يوسف ، ووقع مبينا مجزوما به في رواية أبي أسامة ولفظه « هو الرجل يكون

عنده اليتيمة هو وليها وشربكته في ماله حتى في المذق فيرغب أن ينكحها ويكره أن يزوجها رجلاً فيشركه في ماله فيمضئها ، فنهوا عن ذلك ، ورواية ابن شهاب شاملة للقصتين ، وقد تقدمت في الوصايا من رواية شعيب عنه .

**قوله** ( اليتيمة ) أي التي مات أبوها . **قوله** ( في حجر وليها ) أي الذي يلي مالها . **قوله** ( بنير أن يقسط في صداقها ) في النكاح من رواية عقيل عن ابن شهاب د ويريد أن ينتقص من صداقها ، . **قوله** ( فيعطيا مثل ما يعطيا غيره ) هو معطوف على معمول بغير أي يريد أن يزوجها بغير أن يعطيا مثل ما يعطيا غيره ، أي عن يرغب في نكاحها سواء ، ويدل على هذا قوله بعد ذلك دفنوها عن ذلك إلا أن يبلغوا بين أعلى سنتهن في الصداق ، وقد تقدم في الشركة من رواية يونس عن ابن شهاب بلفظ د بغير أن يقسط في صداقها فيعطيا مثل ما يعطيا غيره ، . **قوله** ( فأمرها أن ينكحها ما طاب لهم من النساء سواء ) أي بأى مهر توافقوا عليه ، وتأويل عائشة هذا جاء عن ابن عباس مثله أخرجه الطبري ، وعن مجاهد في مناسبة ترتب قوله ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) على قوله ( وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ) شيء آخر ، قال في معنى قوله تعالى ( وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ) أي إذا كنتم تخافون أن لا تعدلوا في مال اليتامى فتخرجتم أن لا تلوها فتخرجوا من الزنا وانكحوا ما طاب لكم من النساء ، وعلى تأويل عائشة يكون المعنى وإن خفتم أن لا تقسطوا في نكاح اليتامى . **قوله** ( قال عروة قالت عائشة معطوف على الاسناد المذكور وان كان بغير أداة عطف ، وفي رواية عقيل وشعيب المذكورين ) قالت عائشة فاستفتى الناس الخ . **قوله** ( بعد هذه الآية ) أي بعد نزول هذه الآية بهذه القصة ، وفي رواية عقيل د بعد ذلك ، . **قوله** ( فأنزل الله ) ويستفتونك في النساء ) قالت عائشة وقول الله تعالى في آية أخرى ( وترغبون أن تنكحوه ) كذا وقع في رواية صالح وإيس ذلك في آية أخرى وإنما هو في نفس الآية وهي قوله ( ويستفتونك في النساء ) ووقع في رواية شعيب وعقيل د فأنزل الله تعالى ( ويستفتونك في النساء - إلى قوله وترغبون أن تنكحوه ثم ظهر لي أنه سقط من رواية البخاري شيء اقتضى هذا الخطأ ، ففي صحيح مسلم والاسماعيل والنسائي واللفظ له من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بهذا الاسناد في هذا الموضع د فأنزل الله ( يستفتونك في النساء قل الله يفتيك فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤنهن ما كتب لهن وترغبون أن تنكحوه ) فذكر الله أن يتلى عليكم في الكتاب الآية الأولى وهي قوله ( وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) قالت عائشة : وقول الله في الآية الأخرى ( وترغبون أن تنكحوه ) رغبة أحدكم الخ كذا أخرجه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب ، وتقدم للبرص في الشركة من طريق يونس عن ابن شهاب مقروفاً بطريق صالح بن كيسان المذكورة هنا ، فوضع بهذا في رواية صالح أن في الباب اختصاراً ، وقد تكلف له بعض الشراح فقال : معنى قوله د في آية أخرى ، أي بعد قوله ( وان خفتم ) وما أوردناه أوضح والله أعلم .

( تنبيه ) : أغفل المزي في الأطراف عزو هذه الطريق أي طريق صالح عن ابن شهاب إلى كتاب التفسير واقتصر على عزوها إلى كتاب الشركة . **قوله** ( وترغبون أن تنكحوه ) رغبة أحدكم عن يمينته فيه تعيين أحد الاحتمالين في قوله ( وترغبون ) لأن رغب يتغير معناه بمتعلقه يقال رغب فيه إذا أرادوه ورغب عنه إذا لم يردوه ، لأنه يحتمل أن تحذف في وان تحذف عن ، وقد تأوله سعيد بن جبير على المعنيين فقال : نزلت في الغنية والمعدمة ، والمروى هنا عن عائشة أوضح في أن الآية الأولى نزلت في الغنية ، وهذه الآية نزلت في المعدمة . **قوله** ( فنهوا ) أي نهوا

المراد خطاب الولي بما يصنع باليتيم إن كان غنيا وسع عليه ، وإن كان فقيرا أنفق عليه بقدره ، وهذا أبعد الأقوال كلها . ( تنبيه ) : وقع لبعض الشراح ما نصه : قوله ( فمن كان غنيا فليستعفف ) التلاوة ومن كان بالواو انتهى ، وأنا ما رأيته في النسخ التي وقفت عليها إلا بالواو

### ٣ - باب ( وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ) الآية

٤٥٧٦ - حدثنا أحمد بن حميد أخبرنا عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن الشيباني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ( وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ) قال : هي محكمة وليست بمنسوخة . نامة سعيد بن جبير عن ابن عباس

قوله ( باب ) ( وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين ) سقط د باب ، أمير أبي ذر . قوله ( حدثنا أحمد بن حميد ) هو القرشي الكوفي صهر عبيد الله بن موسى يقال له دار أم سلمة لقب بذلك لجمعة حديث أم سلمة وتقبه لذلك ، وقال ابن عدى : كان له اتصال بأمر سلمة يعني زوج السفاح الخليفة فلقب بذلك ، وهم الحاكم فقال : يلقب جابر أم سلمة ، وثقه مطين وقال : كان يعد في حفاظ أهل الكوفة ، ومات سنة عشرين ومائتين ، وهم من قال خلاف ذلك ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وشيخه عبيد الله الأشجعي هو ابن عبيد الرحمن الكوفي ، وأبوه فرد في الأسماء مشهور في أصحاب سفيان الثوري ، والشيباني هو أبو إسحق ، والاسناد إلى عكرمة كوفيون . قوله ( هي محكمة وليست بمنسوخة ) زاد الاسماعيل من وجه آخر عن الأشجعي « وكان ابن عباس إذا ولي رضى ، وإذا كان في المال قلة اعتذر اليهم ، فذلك القول بالمعروف » . وعند الحاكم من طريق عمرو بن أبي قيس عن الشيباني بالاسناد المذكور في هذه الآية قال « رضى لهم وإن كان في المال تقصير اعتذر اليهم » . قوله ( نامة سعيد بن جبير عن ابن عباس ) وصله في الوصايا بلفظ « إن ناسا يزعمون أن هذه الآية نسخت ، ولا والله ما نسخت ، ولكنهم إنما نهون الناس بها ، هما واليان : وال يرث وذلك الذي يرزق ، وال لا يرث وذلك الذي يقال له بالمعروف ، يقول : لا أملك لك أن أعطيك ، وهذان الاسنادان الصحيحان عن ابن عباس هما المعتمدان ، وجاءت عنه روايات من أوجه ضعيفة عند ابن أبي حاتم وابن مردويه أنها منسوخة ، فسختها آية الميراث ، وصح ذلك عن سعيد بن المسيب ، وهو قول القاسم بن محمد وعكرمة وغير واحد ، وبه قال الأئمة الأربعة وأصحابهم ، وجاء عن ابن عباس قول آخر أخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح عن القاسم بن محمد « إن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر قسم ميراث أبيه عبد الرحمن في حياة عائشة ، فلم يدع في الدار ذراقة ولا مسكينا إلا أعطاه من ميراث أبيه » . وثلا الآية « قال القاسم فذكرته لابن عباس فقال : ما أصاب ، ليس ذلك له ، إنما ذلك إلى الوصى ، وإنما ذلك في العصبية أي نذب الميت أن يوصى لهم . قلت : وهذا لا ينافي حديث الباب ، وهو أن الآية محكمة وليست بمنسوخة وقيل معنى الآية : وإذا حضر قسمة الميراث قرابة الميت من لا يرث واليتامى والمساكين فإن نفوسهم تتشوف إلى أخذ شيء منه ، ولا سيما إن كان جنينا ، فأمر الله سبحانه أن يرضخ لهم بشيء على سبيل البر والاحسان . واختلف من قال بذلك هل الأمر فيه على النذب أو الوجوب ؟ فقال مجاهد وطائفة : هي على الوجوب وهو قول ابن حزم أن على الوارث أن يملأ هذه الأصناف ما طابت به نفسه . ونقل ابن الجوزي عن أكثر أهل العلم أن المراد بأولى

عن نكاح المرغوب فيها بلها وما لها لأجل زهدهم فيها إذا كانت قليلة المال والجمال ، فينبغي أن يكون نكاح اليتيمين على السواء في العدل ، وفي الحديث اعتبار مهر المثل في المحجورات وأن غيرهن يجوز نكاحها بدون ذلك ، وفيه أن الولي أن يتزوج من هي تحت حجره لكن يكون المأخذ غيره ، وسيأتي البحث فيه في النكاح ، وفيه جواز تزويج اليتامى قبل البلوغ لأنهم بعد البلوغ لا يقال لهم يتيمات إلا أن يكون أطلق استصحابا لخالهن ، وسيأتي البحث فيه أيضا في كتاب النكاح

٢ - باب ( ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ، فاذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم ) الآية  
وبداراً بمبادرة . أعتدنا أعددنا ، أفلننا من العتاد

٤٥٧٥ -- حديثي إسحاق أخبرنا عبد الله بن نمير حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ( ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ) أنها نزلت في مال اليتيم إذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بمعروف

قوله ( باب ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ) ساق إلى قوله ( حبسياً ) . قوله ( وبداراً بمبادرة ) هو تفسير أول الآية المترجم بها ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً ) : الإسراف الإفراط ، وبداراً بمبادرة ، وكأنه فسر المصدر بأشهر منه ، يقال بادرت بداراً ومبادرة . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : يعني يأكل مال اليتيم ويبادر إلى أن يبلغ فيحول بينه وبين ماله . قوله ( أعتدنا أعددنا أفلننا من العتاد ) كذا للأكثر ، وهو تفسير أبي عبيدة ، ولأبي ذر عن الكشيميين : أعتدنا أفلننا والاول هو الصواب ، والمراد أن أعتدنا وأعددنا بمعنى واحد ، لأن العتيد هو الشيء المعد . ( تنبيه ) : وقعت هذه الكلمة في هذا الموضع سهواً من بعض نسخ الكتاب ، ومحلها بعد هذا قبل د باب لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها . قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه ، وأما أبو نعيم في المستخرج ، فأخرجه من طريق ابن راهويه ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق بن منصور . قوله ( في مال اليتيم ) في رواية الكشيميين د في والي اليتيم ، والمراد بوال اليتيم المتصرف في ماله بالوصية ونحوها ، والضميم في كان على الرواية الاولى ينصرف إلى مصرف المال بقرينة المقام ، ووقع في البيوع من طريق عثمان بن فرقد عن هشام بن عروة بلفظ ( أنزلت في والي اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله ، إن كان فقيراً أكل منه بالمعروف ، وفي الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي حاتم من طريق حسين المسكتب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن عندي يتيماً له مال ، وليس عندي شيء ، أفأكل من ماله ؟ قال : بالمعروف ، وإسناده قوى . قوله ( إذا كان فقيراً ) مصير منه إلى أن الذي يباح له الأجرة من مال اليتيم من أنصف بالفقر ، وقد قدمت البحث في ذلك في كتاب الوصايا ، وذكر الطبري من طريق السدي : أخبرني من سمع ابن عباس يقول في قوله ( ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ) قال : بأطراف أصابعه . ومن طريق عكرمة د يأكل ولا يكتب ، ومن طريق إبراهيم النخعي د يأكل ما سد الجوعة ووراء العورة ، وقد مضى بقية نقل الخلاف فيه في الوصايا . وقال الحسن بن حي : يأكل وصي الأب بالمعروف ، وأما قيم الحاكم فله أجرة فلا يأكل شيئاً . وأغرب ربيعة فقال :

الغربة من لا يرث ، وأن معنى ( فارزقوم ) أهطوم من المال . وقال آخرون : أطعموم ، وأن ذلك على سبيل الاستحباب وهو المتمد ، لأنه لو كان على الوجوب لاقتضى استحقاتاً في التركة ومشاركة في الميراث بجهة مجهولة فيفضى إلى التنازع والتقاطع ، وعلى القول بالنسب فقد قيل : يفعل ذلك ولي المحجور ، وقيل لا بل يقول : ليس المال لي وإنما هو لليتيم ، وأن هذا هو المراد بقوله ( وقولوا لهم قولاً معروفاً ) وعلى هذا فتكون الواو في قوله ( وقولوا ) للتقسيم . وعن ابن سيرين وطائفة : المراد بقوله ( فارزقوم منه ) اصنعوا لهم طعاماً يأكلونه ، وأنها على العموم في مال المحجور وغيره ، والله أعلم

## ٤ - باب ( يوصيكم الله في أولادكم )

٤٥٧٧ - - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال قال عادي النبي ﷺ وأبو بكر في بني سلمة ماشيين ، فوجدني النبي ﷺ لا أعقل ، فدعا بماء فتوضأ منه ثم رش علي فافقت ، فقلت ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله ؟ فنزلت ( يوصيكم الله في أولادكم )

قوله ( باب يوصيكم الله في أولادكم ) سقط لغير أبي ذر ، باب ، و ، في أولادكم ، والمراد بالوصية هنا بيان قسمة الميراث . قوله ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف ، وابن المنكدر هو محمد . قوله ( عن جابر ) في رواية شعبة عن ابن المنكدر وسمعت جابراً ، وتقدمت في الطهارة . قوله ( عادي النبي ﷺ ) سيأتي ما يتعلق بذلك في كتاب المرضي قبيل كتاب الطب . قوله ( في بني سلمة ) بفتح المهملة وكسر اللام هم قوم جابر ، وهم بطن من الخزرج . قوله ( لا أعقل ) زاد الكديمي « شيئاً » . قوله ( ثم رش علي ) بينت في الطهارة الرد على من زعم أنه رش عليه من الذي فضل ، وسيأتي في الاعتصام التصريح بأنه صب عليه نفس الماء الذي توضأ به . قوله ( فقلت ما تأمرني أن أصنع في مالي ) في رواية شعبة المذكورة « فقلت يا رسول الله لمن الميراث ، إنما يرثي كلاله ، وسيأتي بيان ذلك في الفرائض . قوله ( فنزلت يوصيكم الله في أولادكم ) هكذا وقع في رواية ابن جريج ، وقيل إنه وهم في ذلك وأن الصواب أن الآية التي نزلت في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء وهي ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) لأن جابراً يومئذ لم يكن له ولد ولا والد ، والكلالة من لا ولده ولا والد ، وقد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد ، والنسائي عن محمد بن منصور كلاهما عن ابن عيينة عن ابن المنكدر فقال في هذا الحديث « حتى نزلت عليه آية الميراث : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة » ولمسلم أيضاً من طريق شعبة عن ابن المنكدر قال في آخر هذا الحديث « فنزلت آية الميراث ، فقلت لمحمد بن المنكدر : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ؟ قال : هكذا أنزلت ، وقد تفطن البخاري بذلك فترجم في أول الفرائض « قوله : يوصيكم الله في أولادكم - إلى قوله - والله أعلم » ثم ساق حديث جابر المذكور عن قتبية عن ابن عيينة وفي آخره « حتى نزلت آية الميراث » ولم يذكر ما زاده الناقد ، فأشعر بأن الزيادة عنده مدرجة من كلام ابن عيينة . وقد أخرجه أحمد عن ابن عيينة مثل رواية الناقد وزاد في آخره « كان ليس له ولد وله أخوات » وهذا من كلام ابن عيينة أيضاً ، وقد اضطررب فيه فأخرجه

ابن خزيمة عن عبد الجبار بن العلاء عنه بلفظ : « حتى نزلت آية الميراث : إن امرؤ هلك ليس له ولد ، وقال مرة : حتى نزلت آية الكلاية ، وأخرجه عبد بن حميد والترمذي عنه عن يحيى بن آدم عن ابن عيينة بنلفظ : « حتى نزلت يوصيكم الله في أولادكم المذكور مثل حظ الأنثيين ، وأخرجه الاسماعيل من طريق إسحق بن أبي إسرائيل عنه فقال في آخره : « حتى نزلت آية الميراث : يوصيكم الله في أولادكم ، فراد البخاري بقوله في الترجمة : « إلى قوله والله عليم حكيم ، الإشارة إلى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ( وإن كان رجل يورث كلاله ) ، وأما الآية الأخرى وهي قوله ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ) فسيأتى في آخر تفسير هذه السورة أنها من آخر ما نزل ، فكان الكلاله لما كانت بحلة في آية الموارث استفتوا عنها فنزلت الآية الأخيرة . ولم ينفرد ابن جريج بتعيين الآية المذكورة ، فقد ذكرها ابن عيينة أيضا على الاختلاف عنه ، وكذا أخرجه الترمذي والحاكم من طريق عمرو بن أبي قيس عن ابن المنكدر ، وفيه نزلت ( يوصيكم الله في أولادكم ) وقد أخرجه البخاري أيضا عن ابن المديني وعن الجمع من رواية قتبية بنون الزيادة وهو المحفوظ ، وكذا أخرجه مسلم من طريق سفيان الثوري عن ابن المنكدر بلفظ : « حتى نزلت آية الميراث ، فالخلاص أن المحفوظ عن ابن المنكدر أنه قال : آية الميراث أو آية الفرائض ، والظاهر أنها ( يوصيكم الله ) كما صرح به في رواية ابن جريج ومن تابعه ، وأما من قال إنها ( يستفتونك ) فمقدمته أن جابرا لم يكن له حينئذ ولد وإنما كان يورث كلاله فكان المناسب لقصته نزول الآية الأخيرة ، لكن ليس ذلك بلازم ، لأن الكلاله مختلف في تفسيرها : فقليل هي اسم المال الموروث ، وقيل اسم الميت ، وقيل اسم الارث ، وقيل ما تقدم . فلما لم يعين تفسيرها بمن لا ولده ولا والد لم يصح الاستدلال لما قدمته أنها نزلت في آخر الأمر وآية الموارث نزلت قبل ذلك بمدة كما أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع فقالت : يا رسول الله ها تان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد ، وإن عظمهما أخذ ما لهما . قال : يقضى الله في ذلك . فنزلت آية الميراث . فأرسل إلى عمها فقال : أعط ابنتي سعد الثلثين وأمهما الثمن فابقى فهو لك ، وهذا ظاهر في تقدم نزولها . نعم وبه احتج من قال إنها لم تنزل في قصة جابر إنما نزلت في قصة ابنتي سعد بن الربيع ، وليس ذلك بلازم إذ لا مانع أن تنزل في الأمرين معا . ويحتمل أن يكون نزول أولها في قصة البنتين وآخرها وهي قوله ( وإن كان رجل يورث كلاله ) في قصة جابر ، ويكون مراد جابر فنزلت ( يوصيكم الله في أولادكم ) أي ذكر الكلاله المتصل بهذه الآية والله أعلم . وإذا تقرر جميع ذلك ظهر أن ابن جريج لم يهم كما جزم به الدمياطي ومن تبعه ، وأن من وهمه هو الواهم والله أعلم . وسيأتى بقية ما يتعلق بشرح هذا الحديث في الفرائض إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم )

٤٥٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف بن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال : « كان المال للولده ، وكانت الوصية للوالدين ، فندسخ الله من ذلك ما أحب : فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس والثالث ، وجعل للزوجة الثمن والرابع ، وللزوجة الشطر والرابع »

**قوله** (باب قوله : ولكم نصف ما ترك أزواجكم) سقط قوله «باب ، غير أبي ذر ، وثبت قوله » قوله ، للمستعمل فقط . **قوله** (كان المال للولد ) يشير إلى ما كانوا عليه قبل ، وقد روى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس أنها لما نزلت قالوا يا رسول الله أنعم على الجارية الصغيرة نصف الميراث وهي لا تترك الفرس ولا تدافع العدو؟ قال وكانوا في الجاهلية لا يعطون الميراث إلا لمن قاتل القوم . **قوله** (فنسخ الله من ذلك ما أحب ) هذا يدل على أن الأمر الأول استمر إلى نزول الآية ، وفيه رد على من أنكر النسخ ، ولم ينقل ذلك عن أحد من المسلمين إلا عن أبي مسلم الأصماني صاحب التفسير فإنه أنكر النسخ مطلقا ، ورد عليه بالإجماع على أن شريعة الإسلام ناسخة لجميع الشرائع ، أوجب عنه بأنه يرى أن الشرائع الماضية مستقرة الحكم إلى ظهور هذه الشريعة ، قال ففسى ذلك تخصيصا لا نسخا ، ولهذا قال ابن السمعاني : إن كان أبو مسلم لا يعترف بوقوع الأشياء التي نسخت في هذه الشريعة فهو مكابر ، وإن قال لا أحسبه نسخا كان الخلاف لفظيا ، والله أعلم . **قوله** (وجعل للزبوين لكل واحد منهما السدس والثلث) قال الديلماني : قوله والثلث زيادة هنا ، وقد أخرج المصنف هذا الحديث بهذا الإسناد في كتاب الفرائض فلم يذكرها . قلت : اختصرها هناك ، ولكنها ثابتة في تفسير محمد بن يوسف الفريابي شيخه فيه ، والمعنى أن لكل واحد منهما السدس في حال وللأم الثلث في حال ، ووزان ذلك ما ذكره في بقية الحديث « وللزوج النصف والرابع ، أي كل منهما في حال

## ٦- باب ( لا يحل لكم أن ترثوا للنساء كثرها ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن ) الآية

ويذكر عن ابن عباس : لا تمضوهن . لا تقهروهن . حوبا إنما . تمولوا تميلوا . نحلة الدحلة المهر

٤٥٧٩ - **حديث** محمد بن مقاتل أخبرنا أسباط بن محمد حدثنا الثشيباني عن هكرمة عن ابن عباس . قال **الثشيباني** وذكره أبو الحسن الشاذلي ولا أعلمه ذكره إلا عن ابن عباس ( يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا للنساء كثرها ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن ) قال : كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بامرأته ، إن شاء بمفهم تزوجها ، وإن شاءوا زوجها ، وإن شاءوا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها ، فنزلت هذه الآية في ذلك »

[ الحديث ٤٥٧٩ - طه في : ٦٩٤٨ ]

**قوله** (باب قوله : لا يحل لكم أن ترثوا النساء كثرها ، ولا تمضوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن ) الآية (سقط «باب ، وما بعد كثرها ، غير أبي ذر ، وقوله » كثرها ، مصدر في موضع الحال ، قرأها حمزة والكسائي بالضم والباقون بالفتح . **قوله** (ويذكر عن ابن عباس : لا تمضوهن لا تقهروهن) في رواية الكشمييني « تنهروهن ، بنون بعدما مشتاة من الانتار ، وهي رواية القابسي أيضا ، وهذه الرواية وهم والصواب ما عند الجماعة . وهذا الأثر وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (لا تمضوهن) لا تقهروهن ( لتذهبوا ببعض ما آتيتوهن ) يعني الرجل تكون له المرأة وهو كاره لصحبته ولها عليه مهر فيعصرها لتفتدي . وأسند عن السدي والضحاك نحوه . وعن مجاهد أن المخاطب بذلك أولياء المرأة كالعضل المذكور



في سورة البقرة ، ثم ضعف ذلك ورجع الأول . **قوله** ( حوبا إنما ) وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( أنه كان حوبا ) قال : إنما عطفا . ووصله الطبري من طريق مجاهد والسدي والحسن وقتادة مثله . والجمهور على ضم الحاء ، وعن الحسن بفتحها . **قوله** ( تعملوا تميلوا ) وصله سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ( ذلك أدنى أن لا تعملوا ) قال أن لا تميلوا . ورويناه في « فوائد أبي بكر الأجرى » بإسناد آخر صحيح إلى الشعبي عن ابن عباس ، ووصله الطبري من طريق الحسن ومجاهد وعكرمة والنخعي والسدي وقتادة وغيرهم مثله ، وأنه في رواية عكرمة لأبي طالب من أبيات « بيزان صدق وزنه غير خائل » وجاء مثله مرفوعا صححه ابن حبان عن حديث عائشة ، وروى ابن المنذر عن الثاقبي ( أن لا تعملوا ) أن لا يكثر عيالكم ، وأنكره المبرد وابن داود والثعلبي وغيرهم ، لكن قد جاء عن زيد بن أسلم نحو ما قال الثاقبي أسنده الدارقطني ، وإن كان الأول أشهر ، واحتج من رده أيضا من حيث المعنى بأنه أحل من ملك العيين ما شاء الرجل بلا عدد ، ومن لازم ذلك كثرة العيال ، وإنما ذكر النساء وما يصل منهن ، فالجور والعدل يتعلق بهن . وأيضا فإنه لو كان المراد كثرة العيال لكان أحوال يعيل من الرعايا . وأما **قوله** ( فن الثلاث ) ، لكن نقل الثعلبي عن أبي عمرو الدوري قال وكان من أئمة اللغة قال : هي ائمة حمير . ونقل عن طلحة ابن مصرف أنه قرأ « أن لا تميلوا » . **قوله** ( نحلة فأنحلة المهر ) كذا لأبي ذر ، ونهيه بنهارة وقال الاسماعيلي : إن كان ذلك من تفسير البخاري ففيه نظر ، فقد قيل فيه غير ذلك ، وأقرب الوجوه أن النحلة ما يعطونه من غير عوض وقيل المراد نحلة ينتحلونها أي يتدينون بها ويعتقدون ذلك . قلت : والفسر الذي ذكره البخاري قد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) قال : النحلة المهر . وروى الطبري عن قتادة قال : نحلة أي فريضة . ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : النحلة في كلام العرب الواجب ، قال : ليس ينبغي لأحد أن ينكح إلا بصدقي . كذا قال . والنحلة في كلام العرب العطية لا كما قال ابن زيد ، ثم قال الطبري : وقيل إن المخاطب بذلك أولياء النساء ، كان الرجل إذا زوج امرأة أخذ صداقها دونها فتهوا عن ذلك . ثم أسنده إلى سيار عن أبي صالح بذلك ، واختار الطبري القول الأول ، واستدل له . ( ففيه ) : محل هذه التفسير من قوله ( حوبا ) إلى آخرها في أول السورة ، وكأنه من بعض أساخ الكتاب كما قدمناه غير مرة ، وليس هذا خاصا بهذا الموضع في التفسير في غالب السور أشباه هذا . **قوله** ( حدثنا أسباط ابن محمد ) هو بفتح الهمزة وسكون المهملة بعدها موحدة ، كوفي ثقة ، ليس له في البخاري سوى هذا الحديث . وأورده في كتاب الاكراه عن حسين بن منصور عنه أيضا . وقد قال الدوري عن ابن معين : كان يخطئه عن سفيان ، فذكره لأجل ذلك ابن الجوزي في الضعفاء ، لكن قال : كان ثبتا فيما يروى عن الشيباني ومطرف . وذكره العقيلي وقال : ربما وهم في الشيء . وقد أدركه البخاري بالسن لأنه مات في أول سنة مائتين . **قوله** ( قال الشيباني ) سماه في كتاب الاكراه سليمان بن فيروز . **قوله** ( وذكره أبو الحسن السواني ، ولا أظنه ذكره إلا عن ابن عباس ) حاصله أن الشيباني فيه طريقين : إحداهما موصولة وهي عكرمة عن ابن عباس ، والأخرى مشكوك في وصلها وهي أبو الحسن السواني عن ابن عباس . والشيباني هو أبو إسحق ، والسواني بعن المهمة وتخفيف الواو ثم ألف ثم همزة واسمه عطاء ، ولم أقف له على ذكر إلا في هذا الحديث . **قوله** ( كانوا إذا مات الرجل ) في رواية السدي تقييد

ذلك بالجاهلية ، وفي رواية الضحاك تخصيص ذلك بأهل المدينة ، وكذلك أورده الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس ، لكن لا يلزم من كونه في الجاهلية أن لا يكون استمر في أول الإسلام إلى أن نزلت الآية ، فقد جزم الواحدى أن ذلك كان في الجاهلية وفي أول الإسلام ، وساق القصة مطولة ، وكأنه نقله من تفسير الشعبي ، ونقل عن تفسير مقاتل نحوه إلا أنه خالف في اسم ابن أبي قيس فالأول قال قيس ومقاتل قال حصين ، روى الطبري من طريق ابن جريج عن عكرمة أنها نزلت في قصة خاصة قال : نزلت في كبشة بنت ممن بن عاصم من الأوس وكانت تحت أبي قيس بن الأسلت فتوفي عنها ، فنجح عليها ابنه ، فجاءت النبي ﷺ فقالت : يانبي الله لا أنا وورثت زوجي ولا حركت فأنكح ، فنزلت هذه الآية . وبإسناد حسن عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه قال : لما توفي أبو قيس بن الأسلت أراد ابنه أن يتزوج امرأة ، وكان ذلك لهم في الجاهلية فأنزل الله هذه الآية . قوله ( كان أرباباؤه أحق بامرأته ) في رواية أبي معاوية عن الشيباني عن عكرمة وحده عن ابن عباس في هذا الحديث تخصيص ذلك بمن مات زوجها قبل أن يدخل بها . قوله ( إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاءوا زوجها وإن شاءوا لم يزوجها وهم أحق بها من أهلها ) في رواية أبي معاوية المذكورة وحسبها عصبته أن تنكح أحدا حتى تموت فيرثوها ، قال الاسماعيل : هذا يخالف لرواية أسباط . قلت ويمكن ردّها إليها بأن يكون المراد أن تنكح إلا منهم أو بأذنهم ، نعم هي مخالفة لها في التخصيص السابق ، وقد روى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : كان الرجل إذا مات وتوكت امرأة ألقى عليها حميمه ثوبا فنهضا من الناس ، فإن كانت جميلة تزوجها وإن كانت دميعة حبسها حتى تموت ويرثها ، وروى الطبري أيضا من طريق الحسن والسدي وغيرهما : كان الرجل يرث امرأة ذى قرابته فيعضلها حتى تموت أو ترد إليه الصداق ، وزاد السدي : وإن سبق الوارث فأتى عليها ثوبه كان أحق بها ، وإن سبقت هي إلى أهلها فهي أحق بنفسها ،

## ٧ - باب ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾

فأتوهم بهيئتهم ، إن الله كان على كل شيء شهيدا ﴿ الآية

وقال معمر : موالى أولياء ورثة ، عاقدت أيمانكم هو مولى اليمين وهو الحليف

والمولى أيضا ابن العم ، والمولى المنعم للمعتق ، والمولى للملك ، والمولى مولى في الدين

٤٥٨٠ - حدثنا أبو أسامة عن إدريس عن طلحة بن مصرف عن سعيد بن

جبهر عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ قال : ورثة . ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجر الأنصاري دون ذوى رحم للأخوة إلى أخى النبي ﷺ بينهم فلما نزلت ﴿ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ نسخت . ثم قال ﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ من النصر والرفادة والنصبحة وقد ذهب للبراث ويوصى له . سمع أبو أسامة إدريس ، سمع إدريس طلحة ،

قوله ( باب ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ) ساق إلى قوله ( شهيدا ) وسقط ذلك لغير أبي

ذر . **قوله** ( وقال معمر أولياء ) موالى ( عاقدت أيمانكم ) هو مولى اليمين وهو الخليف ، والمولى أيضا ابن العم ، والمولى المنعم المعتقد ( أى بكسر المشاة ) ( والمولى المعتقد ) أى بفتحها ( والمولى المليك ، والمولى مولى فى الدين ) انتهى . ومعمر هذا يسكون المهلة وكنت أظنه معمر بن راشد الى أن رأيت الكلام المذكور فى المجاز لأبى عبيدة واسمه معمر بن المنفى ، ولم أره عن معمر بن راشد ، وإنما أخرج عبد الرزاق عنه فى قوله ( ولكل جعلنا موالى ) قال : الموالى الأولياء ، الأب والآخر والابن وغيرهم من العصبية . وكذا أخرجه لإسماعيل القاضي فى الاحكام ، من طريق محمد بن ثور عن معمر ، وقال أبو عبيدة ( ولكل جعلنا موالى ) أولياء ورتة ( والذين عاقدت أيمانكم ) قالوا ابن العم . وساق ما ذكره البخارى ، وأثبت فى المولى ابن العم مهلا بنى عنه مهلا عوالينا ، وما لم يذكره وذكره غيره من أهل اللغة : المولى المحب ، والمولى الجار ، والمولى الناصر ، والمولى الصبر ، والمولى التابع ، والمولى الفرار ، والمولى الولي ، والمولى الموازى . وذكروا أيضا العم والعبد وابن الأخ والشريك والنديم ، ويلحق بهم معلم القرآن جاء فيه حديث مرفوع : من علم عبدا آية من كتاب الله فهو مولاه . الحديث أخرجه الطبرانى من حديث أبى أمامة ، ونحوه قول شعبة : من كتبته عنه حديثا فأنا له عبد . وقال أبو إسحق الزجاج : كل من يليك أو والاك فهو مولى . **قوله** ( حدثنا الصلت بن محمد ) تقدم هذا الحديث سنداً ومتناً فى الكفالة ، وأحيل بشرحه على هذا الموضع . **قوله** ( عن إدريس ) هو ابن يزيد الأودى بفتح الالف وسكون الواو والد عبد الله بن إدريس الفقيه الكوفي ، وإدريس ثقة عنده ، وما له فى البخارى سوى هذا الحديث . ووقع فى رواية الطبري عن أبى كريب عن أبى أمامة ( حدثنا إدريس بن يزيد ، **قوله** ( عن طلحة بن مصرف ) وقع فى الفرائض وعن إسحق ابن إبراهيم عن أبى أمامة عن إدريس حدثنا طلحة . **قوله** ( ولكل جعلنا موالى ، قال : ورتة ) هذا متفق عليه بين أهل التفسير من السلف ، أسنده الطبري عن مجاهد وقتادة والسدى وغيرهم ، ثم قال : وتأويل الكلام ولكلكم أيها الناس جمداً عصبية يرثونه مما ترك والده وأقربوه من ميراثهم له . وذكر غيره للآية تقديرًا غير ذلك فقيل : التقدير جعلنا لكل ميت ورتة ترك الوالدان والأقربون . وقيل : التقدير ولكل مال مما ترك الوالدان والأقربون جعلنا ورتة يحوزونه . فعلى هذا : كل متعلقة بمحل و د مما ترك ، صفة لكل و د الوالدان ، فاعل ترك ، ويلزم عليه الفصل بين الموصوف وصفته ، وقد سمع كثيراً ، وفى القرآن ( قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات ) فان فاطر صفة الله اتفاقاً ، وقيل : التقدير ولكل قوم جعلناهم مولى أى ورتة نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم ، وهذا يقتضى أن لكل خبر مقدم و نصيب مبتدأ مؤخر و ( جعلناهم ) صفة لقوم و ( مما ترك ) صفة للبتدأ الذى حذف و ( نصيب ) صفته ، وكذا حذف ما أضيفت إليه كل وبقيت صفته ، وكذا حذف العائد على الموصوف ، هذا حاصل ما ذكره المعربون ، وذكروا غير ذلك مما ظاهره التكلف . وأوضح من ذلك أن الذى يضاف إليه كل هو ما تقدم فى الآية التى قبلها وهو قوله ( الرجال نصيب مما اكتسبوا والنساء نصيب مما اكتسبن ) ثم قال ( ولكل ) أى من الرجال والنساء ( جعلنا ) أى قدرنا ( نصيباً ) أى ميراثاً ( مما ترك الوالدان والأقربون ، والذين عاقدت أيمانكم ) أى بالحلف أو الموالاة والمؤاخاة ( فأنوم نصيبهم ) خطاب لمن يتولى ذلك أى من ولي على ميراث أحد فليعط لكل من يرثه نصيبه ، وعلى هذا المعنى المتضح ينبغي أن يقع الاعراب ويترك ما عداه من التعسف . **قوله** ( والذين عاقدت أيمانكم : كان المهاجرون لما قدموا المدينة يرث المهاجري

الأنصاري دون ذوى رحمه الأخوة) هكذا حملها ابن عباس على من آخى النبي ﷺ بيتهم، وحملها غيره على أعم من ذلك فأسند الطبري عنه قال: كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرت أحدهما الآخر، فتنسخ ذلك. ومن طريق سعيد بن جبير قال: كان الرجل يعاقد الرجل فيرثه، وعافد أبو بكر مولى فورثه. **قوله** (فلما نزلت) ولكل جعلنا موالى) (نسخت) هكذا وقع في هذه الرواية أن ناسخ ميراث الحليف هذه الآية. وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: كانت الرجل يعاقد الرجل، فإذا مات ورثه الآخر، فأنزل الله عز وجل (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفًا) يقول إلا أن توصوا لأوليائكم الذين عافدتم. ومن طريق قتادة: كان الرجل يعاقد الرجل في الجاهلية فيقول دى دمك وترثني وأرثك، فلما جاء الإسلام أمروا أن يؤثوم نصيبهم من الميراث وهو السدس، ثم نسخ بالميراث فقال (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض) ، ومن طرق شتى عن جماعة من العلماء كذلك، وهذا هو المعتمد. ويحتمل أن يكون النسخ وقع مرتين: الأولى حيث كان المعاقدة يرث وحده دون العصبة فنزلت (ولكل) وهي آية الباب فصاروا جميعاً يرثون، وعلى هذا يتنزل حديث ابن عباس، ثم نسخ ذلك آية الأحزاب وخص الميراث بالعصبة ونفى للمعاقد النصر والإرقاد ونحوهما، وعلى هذا يتنزل بقية الآثار. وقد تعرض له ابن عباس في حديثه أيضاً لكن لم يذكر الناسخ الثاني، ولا بد منه، والله أعلم. **قوله** (ثم قال) (والذين عافدت أيمانكم) من النصر والرقادة والنصيحة وقد ذهب الميراث وبرضى له) كذا وقع فيه، وسقط منه شيء بيده الطبري في روايته عن أبي كريب عن أبي أسامة بهذا الإسناد واغفاء: ثم قال (والذين عافدت أيمانكم فأثوم نصيبهم) من النصر الخ، فقوله من النصر يتعلق بأثوم لا بعافدت ولا بأيمانكم، وهو وجه الكلام. والرقادة بكسر الراء بعدها قاء خفيفة الإعاقة بالعاطية. **قوله** (سمع أبو أسامة إدريس وسمع إدريس طلحة) وقع هذا في رواية المستمل وحده، وقد قدمت التنبية على من وقع عنده التصريح بالتحديث لأبي أسامة من إدريس وإدريس من طلحة في هذا الحديث بعينه، وإلى ذلك أشار المصنف، والله أعلم

## ٨ - باب ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلُمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ يعنى زَاة ذرة

٤٥٨١ - **حدثنا** محمد بن عبد العزيز أخبرنا أبو حمزة حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه **«** إن أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله، هل ترى ربنا يوم القيامة؟ **قال** النبي ﷺ: نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظلمة، ضوء ليس فيه سحاب؟ قالوا: لا. قال: وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر، ضوء ليس فيه سحاب؟ قالوا: لا. **قال** النبي ﷺ: ما تضارون في رؤية الله عز وجل يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما. إذا كان يوم القيامة أذن مؤذن تنبئ كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار. حتى إذا لم يبق إلا من كان يعبد الله بَرّاً أو فاجراً وعُذِّرت أهل الكتاب، فيُدعى لليهود فيقال لهم: من كنتم

١ - ٢٢ ج ٨ • فتح الباري

تعبدون؟ قالوا: كَمَا نَعْبُدُ عَزَّيرَ ابْنِ اللَّهِ، فيقال لهم: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ، فَاذَا تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: عَطِشْنَا رَبَّنَا فَاسْقِنَا. فَيُشَارُ: أَلَا تَرُدُّونَ؟ فَيُحْشَرُونَ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهُمْ رَابٌّ يَحْطِمُ، بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَيَسْأَلُونَ فِي النَّارِ. ثُمَّ يُدْعَى النَّصَارَى، فيقال لهم: مَنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللَّهِ، فيقال لهم: كَذَبْتُمْ، مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ صَاحِبَةٍ وَلَا وَلَدٍ. فيقال لهم: مَاذَا تَعْبُدُونَ؟ فَكَذَلِكَ مِثْلُ الْأَوَّلِ. حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ فِي أَدْنَى صُورَةٍ مِنْ لَقَى رَأْيَهُ فِيهَا، فيقال: مَاذَا تَنْتَظِرُونَ؟ تَنْتَظِرُ كُلُّ أُمَةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ. قَالُوا: فَارْقُدْنَا لِلنَّاسِ فِي الدُّنْيَا عَلَى أَفْقَرِ مَا كُنَّا إِلَيْهِمْ وَلَمْ نُصَاحِبِهِمْ، وَنَحْنُ نَنْتَظِرُ رَبَّنَا الَّذِي كُنَّا نَعْبُدُ، فَيَقُولُ، أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا. مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

**قوله** (باب قوله) أن الله لا يظلم مثقال ذرة (يعني ذرة ذرة) هو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى (مَثَقَالُ ذَرَّةٍ) أي ذرة ذرة، ويقال هذا مثقال هذا أي وزنه وهو مفعول من الثقل والذرة الغلة الصغيرة ويقال واحدة الهباء، والذرة يقال ذرتها ربع ورقة نخالة ووزن ربع خردلة ووزن الخردلة ربع سمسة. ويقال الذرة لا وزن لها وإن شخصاً ترك رقيقاً حتى علاه الذر فوزنه فلم يزد شيئاً حكاية النبطي. ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد في الشفاعة وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق أن شاء الله تعالى مع حديث أبي هريرة المذكور هناك وهو بطوله في معناه، وقد وقع ذكرهما بتمامهما متواليين في كتاب التوحيد. وشيخه محمد بن عبد العزيز هو الرزمي يعرف بابن الواسطي وثقه العجلي ولينه أبو زرعة وأبو حاتم، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الاعتصام

## ٩ - باب فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد، وجئنا بك على هؤلاء شهيداً

الْمُحْتَمَلُ وَالْمُحْتَمَلُ وَاحِدٌ. نَاطِسٌ وَجْهًا: نَسَوِيهَا حَتَّى تَعُودَ كَأَفْقَاتِهِمْ. حَامَسٌ لِلْكِتَابِ مَحَاهُ. جَهَنَّمَ سَعِيرًا وَقُودًا

٤٥٨٢ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ يَحْيَى بَعْضُ الْحَدِيثِ عَنْ حُرُوبِ بْنِ مُرَّةٍ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: اقْرَأْ عَلَى. قُلْتُ: أَقْرَأُ عَلَيْكَ وَعَلَيْكَ أَنْزَلَ؟ قَالَ: فَانِي أَحَبُّ أَنْ أَسْمَعُ مِنْ غَيْرِي. فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ سُورَةَ النَّسَاءِ حَتَّى بَاءَتْ (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا)

**قوله** (باب فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد، وجئنا بك على هؤلاء شهيداً) وقع في الباب تفاسير لا تتعلق بالآية، وقد قدمت الاحتذار عن ذلك. **قوله** (الْمُحْتَمَلُ وَالْمُحْتَمَلُ وَاحِدٌ) كَذَا لِلْكَثَرِ بِمِثْنَةٍ فَوْقَانِيَّةٍ ثَقِيلَةٍ، وَفِي رِوَايَةِ الْأَصْبَلِيِّ: الْمُحْتَمَلُ وَالْحَالُ وَاحِدٌ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (عَنْتَ لَا تَخْشَى الْفِتْنَةَ): الْمُحْتَمَلُ ذُو الْخِيَلَاءِ وَالْحَالُ وَاحِدٌ. قَالَ: وَيَحْيَى. مَصْدَرًا قَالَ الْعَجَّاجُ: وَالْحَالُ ثَوْبٌ مِنْ ثِيَابِ الْجَهْلِ. قُلْتُ: وَالْحَالُ يَطْلُقُ لِمَعَانٍ كَثِيرَةٍ نَظَّمَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَصِيدَةٍ فَبَلَغَ نَحْوًا مِنْ عَشْرِينَ، وَيُقَالُ إِنَّهُ وَجَدَتْ قَصِيدَةً تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ عَشْرِينَ أُخْرَى، وَكَلَامٌ عِبَاضٌ يَقْتَضِي أَنَّ الَّذِي فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ بِالْمِثْنَةِ التَّحْتَانِيَّةِ لَا الْفَوْقَانِيَّةِ

ولهذا قال كله صحيح ، لكنه أورد في الحاء والتاء فوقانية ، والختال بمقتاة فوقانية لا معنى له هنا كما قال ابن مالك وإنما هو فمال من الختل وهو الغدر ، ولأن عينه باء تحتانية لا فوقانية ، والاسم الحلاء ، والمعنى أنه يختل في صورة من هو أعظم منه على سبيل التكبير والتماظم . **قوله** ( نطس وجوها نسويها حتى تعود كآفتانهم ، طس الكتاب هما ) هو مختصر من كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( من قبل أن نطس وجوها ) أى نسويها حتى تعود كآفتانهم ، يقال الریح طمست الأنار أى محتها ، وطمس الكتاب أى محاه . وأسند الطبرى عن قتادة : المراد أن تعود الأوجه في الألفية . وقيل هو تمثيل وليس المراد حقيقة حسا . **قوله** ( بهمهم سمعوا وقودا ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، قال في قوله تعالى ( وكفى بهمهم سمعوا ) أى وقودا . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدى عن أبي مالك مثله . ( تنبيه ) : هذه التفاسير ليست لهذه الآية ، وكأنه من النسخ كما ثبت عليه غير مرة . **قوله** ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل ، ويحيى هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، وإبراهيم هو النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو ، وعبد الله هو ابن مسعود . والاسناد كله سوى شيخ البخارى وشيخه كوفيون ، فيه ثلاثة من التابعين في نطق أولهم الأعمش . **قوله** ( قال يحيى ) هو القطان ، وهو موصول بالاسناد المذكور . **قوله** ( بعض الحديث عن عمرو بن مرة ) أى من رواية الأعمش عن عمرو بن مرة عن إبراهيم ، وقد ورد ذلك واخفا في فضائل القرآن حيث أخرجه المصنف عن مسدد عن يحيى القطان بالاسناد المذكور وقال بعده : قال الأعمش وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم ، يعنى بإسناده ، وبأنى شرح الحديث هناك إن شاء الله تعالى . وقال الكرماني : اسناد عمرو مقطوع ، وبعض الحديث مجهول . قلت : خبر عن المنقطع بالقطع لفته لإكترائه بمراعاة الاصطلاح ، وأما قوله مجهول فيريد ما حدث به عمرو بن مرة فكأنه ظن أنه أراد أن البعض من هذا والبعض عن هذا ، وليس كذلك وإنما هو عنده كله في الرواية الآتية ، وبعضه في أثنائه أيضا

#### ١٠ - باب ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط )

صعيدا : وجه الأرض . وقال جابر : كانت الطواغيت التي يتعاطون إليها : في جبهة واحدة ، وفي أسفل واحد ، وفي كل حى واحد . كتمان ينزل عليهم الشيطان . وقال عمر : الجبهة السحر ، والطاغوت الشيطان . وقال حكرمة : الجبهة بطن الحبشة شيطان ، والطاغوت الكاهن

٤٥٨٣ - **حدثنا** محمد بن أحمد نا عبيدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت « هلكت فلاة لأسماء ، فبث النبي ﷺ في طلبها رجالا ، فحضرت الصلاة وليسوا على وضوء ولم يجدوا ماء ، فصأوا وهم على غير وضوء فأنزل الله . يعنى آية التيمم »

**قوله** ( باب قوله وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ) هذا القدر مشترك في آيتي النساء والمائدة ، وإبراد المصنف له في تفسير سورة النساء بضمير بأن آية النساء تزلت في قصة عائشة ، وقد سبق ما فيه في كتاب التيمم . **قوله** ( صعيدا وجه الأرض ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فتييموا صعيدا طيبا ) : تيمموا أى

تعمدوا قال . والصعيد وجه الأرض . قال الزجاج : لا أعلم خلافا بين أهل اللغة أن الصعيد وجه الأرض ، سواء كان عليها تراب أم لا ، ومنه قوله تعالى ﴿صعيدا جرزا﴾ و﴿صعيدا زافا﴾ وإنما سمي صعيدا لأنه نهاية ما يصعد من الأرض . وقال الطبري بعد أن روى من طريق قتادة قال : الصعيد الأرض التي ليس فيها شجر ولا نبات . ومن طريق عمرو بن قيس قال : الصعيد التراب . ومن طريق ابن زيد قال : الصعيد الأرض المستوية . الصواب أن الصعيد وجه الأرض المستوية الخالية من الغرس والنبات والبناء ، وأما الطيب فهو الذي تمسك به من اشترط في التيمم التراب ، لأن الطيب هو التراب المذنب ، قال الله تعالى ﴿والبled الطيب يخرج نباته بأذن ربه﴾ وروى عبد الرزاق من طريق ابن عباس : الصعيد الطيب الحارث . قوله ( وقال جابر : كانت الطواغيت التي يتحاكون إليها في جهنمة واحد وفي أسلم واحد وفي كل حي واحد ، كمان ينزل عليهم الشيطان ) وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال : سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت فذكر مثله وزاد « وفي هلال واحد ، وقد تقدم نسب جهنمة وأسلم في غزوة الفتح ، وأما هلال فقبيلة ينتسبون إلى هلال بن عامر بن صعصعة ، منهم مبعونة بنت الحارث أم المؤمنين وجماعة من الصحابة وغيرهم . قوله ( الجبوت السحر والطاغوت الشيطان ) وصله عبد بن حميد في تفسيره ومسند في مسنده وعبد الرحمن بن رسته في كتاب الإيمان كلهم من طريق أبي إسحق عن حسان بن حاتم عن عمر بن عبد الله بن قيس ، وقد وقع التصريح بسماح أبي إسحق له من حسان وسماح حسان من عمر في رواية رسته ، وحسان بن قيس فائد بالفناء عيسى بالموحنة ، قال أبو حاتم شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات . وروى الطبري عن مجاهد مثل قول عمر وزاد : والطاغوت الشيطان في صورة إنسان يتحاكون إليه . ومن طريق سعيد بن جبير وأبي العالية قال : الجبوت الساحر ، والطاغوت المكاهن . وهذا يمكن رده بالتأويل إلى الذي قبله . قوله ( وقال عكرمة : الجبوت بلسان الحبشة شيطان ، والطاغوت الكاهن ) وصله عبد بن حميد بإسناد صحيح عنه ، وروى الطبري من طريق قتادة مثله بغير ذكر الحبشة قال : كنا نتحدث أن الجبوت الشيطان ، والطاغوت الكاهن . ومن طريق الثوري عن ابن عباس قال : الجبوت الأصنام ، والطواغيت الذين كانوا يعبرون عن الأصنام بالكذب . قال : وزعم رجال أن الجبوت الكاهن ، والطاغوت رجل من اليهود يدعى كعب بن الأشرف . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الجبوت حي بن أخطب ، والطاغوت كعب بن الأشرف . واختار الطبري أن المراد بالجبوت والطاغوت جنس من كان يعبد من دون الله سواء كان صنما أو شيطانا جنيا أو آدميا ، فيدخل فيه الساحر والكاهن ، والله أعلم . وأما قول عكرمة إن الجبوت بلسان الحبشة الشيطان فقد وافقه سعيد بن جبير على ذلك ، لكن عبر عنه بالساحر ، أخرجه الطبري بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير قال : الجبوت الساحر بلسان الحبشة ، والطاغوت الكاهن . وهذا مصير منهما إلى وقوع المعرب في القرآن ، وهي مسألة اختلف فيها ، فبالغ الشافعي وأبو حنيفة اللغوي وغيرهما في إنكار ذلك ، لحملوا ما ورد من ذلك على توارد اللغتين ، وأجاز ذلك جماعة واختاره ابن الحاجب واحتج له بوقوع أسماء الأعلام فيه كإبراهيم فلا مانع من وقوع أسماء الأجناس ، وقد وقع في صحيح البخاري جملة من هذا ، وتبع القاضي تاج الدين السبكي ما وقع في القرآن من ذلك ونظمه في أبيات ذكرها في شرحه على المختصر ، وعبر بقوله يصحها هذه الآيات فذكرها ، وقد تبعت بعده زيادة كثيرة على ذلك تقرب من عدة ما أورد ، ونظمها أيضا ، وليس جميع ما أوردته هو متفقا على أنه من ذلك ، لكن اكتفى بإيراد ما نقل في الجملة فتبعته في ذلك ، وقد رأيت لرواد الجميع لفائدة ، فأول بيت منها من نظمي والخمسة التي تليها له وبقاها لي أيضا فقلت :

من المغرب عد التاج ( كز ) وقد  
السلسيل وطه كوعرت بيع  
والزنجبيل ومشكاة سرادق مع  
كذا قراطيس ربانهم وغسا  
كذلك قسورة واليم ناشئة  
له مقابليد فردوس يعد كذا  
وذت حرم ومهل والسجل كذا  
وقطنا وأناه ثم متكا  
وهيت والسكر الاواه مع حسب  
صرهن اصري وغيض الماء مع وزر  
ألحقت ( كد ) وضمتها الاساطير  
روم وطوبى وسجيل وكافور  
استبرق صلوات سندس طور  
ق ثم دينار القسطاس مشهور  
ويؤت كفلين مذكور ومسطور  
فيما حكى ابن دريك منه تنور  
السرى والاب ثم الجلبت مذكور  
دارست يصهر منه فهو مصهور  
وأوبى معه والطاغوت منظور  
ثم الرقيم مناص والسنا النور

والمراد بقولي ( كز ) أن عدة ما ذكره التاج سبعة وعشرون وبقولي ( كد ) أن عدة ما ذكرته أربعة وعشرون وأن معترف اني لم أستوعب ما يستدرك عليه ، فقد ظفرت بعد نظمي هذا بأشياء تقدم منها في هذا الشرح الرحمن وراعنا ، وقد عزمت أني إذا أتيت على آخر شرح هذا التفسير إن شاء الله تعالى ألحق ما وقفت عليه من زيادة في ذلك منظوما إن شاء الله تعالى . ثم أورد المصنف طرعا من حديث عائشة في سقوط عقدها ونزول آية التيمم ، وقد مضى شرحه مستوفي في كتاب التيمم

## ١١ - باب ﴿ أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ﴾ ذوى الأمر

٤٥٨٤ - **هذه** صدقة بن الفضل أخبرنا حجاج بن محمد عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سمير بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم ﴾ قال « نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعمته النبي ﷺ في سرية »

**قوله** (باب أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ذوى الأمر) كذا لابي ذر وغيره ، وأولى الأمر منكم ذوى الأمر ، وهو تفسير أبي عبيدة قال ذلك في هذه الآية وزاد : والدليل على ذلك أن واحدها ذو أى واحد أولى لأنها لا واحد لها من لفظها . **قوله** (حدثنا صدقة بن الفضل) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن السكن وحده عن الفربري عن البخاري « حدثنا سنيد ، وهو ابن دارد المصيصي واسمه الحسين وسنيد لقب ، وهو من حفاظ الحديث وله تفسير مشهور ، لكن ضعفه أبو حاتم والفسافي ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع إن كان ابن السكن حفظه ، ويحتمل أن يكون البخاري أخرجه الحديث عنهما جميعا ، واقتصر الأكثر على صدقة لا تقانه ، واقتصر ابن السكن على سنيد بقرينة التفسير ، وقد ذكر أحمد أن سنيدا ألوم حجاجا - يعني حجاج بن محمد شيخه في



هذا الحديث - إلا أنه كان يحمله على تدليس التوبة ، وعابه بذلك ، وكأن هذا هو السبب في تضعيف من ضعفه .  
 والله أعلم . **قوله** ( عن يعلى بن مسلم ) في رواية الاسماعيل من طريق حجاج عن ابن جريج « أخبرني يعلى بن مسلم ،  
**قوله** ( نزلت في عبد الله بن حذافة ) كذا ذكره مختصرا ، والمعنى نزلت في قصة عبد الله بن حذافة أي المقصود منها  
 في قصته قوله ( فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله ) الآية ، وقد غفل الداودي عن هذا المراد فقال : هذا وهم هل  
 ابن عباس ، فان عبد الله بن حذافة خرج على جيش فضضب فاقعدوا نارا وقال اقتحموها فامتنع بعض ، وهم بعض  
 أن يفعل . قال : فان كانت الآية نزلت قبل فكيف يخص عبد الله بن حذافة بالطاعة دون غيره ، وإن كانت نزلت  
 بعد فأنما قيل لهم إنما الطاعة في المعروف ، وما قيل لهم لم لم تطيعوه ؟ انتهى . وبالحمل الذي قدمته يظهر المراد ، وينتفي  
 الإشكال الذي أبداه ، لأنهم تنازعوا في امتثال ما أمرهم به ، وسببه أن الذين هموا أن يطيعوه وقفوا عند امتثال  
 الأمر بالطاعة ، والذين امتنعوا عارضه عندهم الفرار من النار ، فناسب أن ينزل في ذلك ما يرشدهم إلى ما يفعلونه  
 عند التنازع وهو الرد إلى الله وإلى رسوله ، أي إن تنازعتم في جواز الشيء وعدم جوازه فارجموا إلى الكتاب  
 والسنة ، والله أعلم . وقد روى الطبري أن هذه الآية نزلت في قصة جرت لعمار بن ياسر مع خالد بن الوليد وكان  
 خالد أميرا فأجار عمار رجلا بغير أمره فتخاصما فنزلت ، قاله أهل . وقد تقدم شرح حال هذه السرية والاختلاف  
 في اسم أميرها في المغازي بعد غزوة حنين بقليل . واختلف في المراد بأولى الأمر في الآية ، فمن أبي هريرة قال :  
 هم الأمراء أخرجه الطبري باسناد صحيح ، وأخرج عن ميمون بن مهران وغيره نحوه ، وعن جابر بن عبد الله قال :  
 هم أهل العلم والخير ، وعن مجاهد وعطاء والحسن وأبي العالية : هم العلماء ، ومن وجه آخر أصح منه عن مجاهد  
 قال : هم الصحابة ، وهذا أخص . وعن عكرمة قال : أبو بكر وعمر ، وهذا أخص من الذي قبله ، ورجح الشافعي  
 الأول واحتج له بأن قريشا كانوا لا يعرفون الإمارة ولا ينفقون إلى أمير ، فأمروا بالطاعة لمن ولي الأمر ، ولذلك  
 قال **عليه السلام** « من أطاع أميري فقد أطاعني » متفق عليه . واختار الطبري حملها على العموم وأن نزلت في سبب خاص ،  
 والله أعلم .

### ١٢ - باب ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم )

٤٥٨٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** محمد بن جعفر أخبرنا ميمون عن الزهري عن عروة قال « خامم  
 الزبير رجلا من الأنصار في شريح من الحرّة فقال النبي **ﷺ** : اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك . فقال  
 الأنصاري يا رسول الله ، أن كان ابن عمتك ؟ فذلّون وجهه ، ثم قال : اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع  
 إلى الجذر ، ثم أرسل الماء إلى جارك . واستوعى النبي **ﷺ** الزبير حقه في شريح الحكم حين أحفظه الأنصاري  
 » كان أشار عليهم بأمر لها فيه سعة . قال الزبير فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت في ذلك ( فلا وربك  
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم )

**قوله** ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ) سقط ( باب ) لغير أبي ذر وذكر فيه قصة الزبير مع  
 الأنصاري الذي عاصمه في شراج الحرّة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الشرب ، ريئت هناك الاختلاف على

عروة في وصله وإرساله بحمد الله تعالى . وقوله هذا أن كان ابن عمك ، بفتح أن للجميع أى من أجل ، ووقع عند ابن ذر ، وأن ، بزيادة واو ، وفي روايته عن الكشميني د أن ، بزيادة همزة مدودة وهي الاستفهام

### ١٣ - باب ﴿ وأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ﴾

٤٥٨٦ - **حديثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من نبي يَرْضُ إلا خَيْرَ بين الدنيا والآخرة . وكان في شكواه الذي قُبِضَ فيه أخذته بُحَّةٌ شديدة ، فسمعه يقول : مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين وللمصدقين والشهداء والصالحين ، فملت أنه خير »

**قوله** ( باب فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية والله الحمد . وقوله في شكواه الذي قبض فيه ، في رواية الكشميني د التي قبض فيها ،

### ١٤ - باب قوله ( وما لكم لا تتقاولون في سبيل الله - إلى - للظالم أهلها )

٤٥٨٧ - **حديثنا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عبيد الله قال « سمعت ابن عباس قال : كنت أنا وأمي من المستضعفين »

٤٥٨٨ - **حديثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة « أن ابن عباس تلا ﴿ إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ﴾ قال : كنت أنا وأمي بمن عذر الله » ويُذكر عن ابن عباس : حميرت ضاقت . تَلَوْا ألسنتكم بالشهادة . وقال غيره : المرأغم المهاجر ، راغمت هاجرت فوحى . موقوتاً موقوتاً وفتنه عليهم

**قوله** ( باب وما لكم لا تتقاولون في سبيل الله - إلى - الظالم أهلها ) ولأبي ذر ( والمستضعفين من الرجال والنساء ) الآية . والأظهر أن المستضعفين مجرور بالمطع على اسم الله أى وفي سبيل المستضعفين ، أو على سبيل الله أى وفي خلاص المستضعفين ، وجوز الزمخشري أن يكون منصوباً على الاختصاص . **قوله** ( عن عبيد الله ) هو ابن أبي يزيد ، وفي مسند أحمد عن سفيان د حديثي عبيد الله بن أبي يزيد . **قوله** ( كنت أنا وأمي من المستضعفين ) كذا الأكثر ، زاد أبو ذر د من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، وأراد حكاية الآية ، وإلا فهو من الولدان وأمه من المستضعفين ، ولم يذكر في هذا الحديث من الرجال أحداً ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق إسحق بن موسى عن ابن عيينة بلفظ : كنت أنا وأمي من المستضعفين : أنا من الولدان ، وأمي من النساء . **قوله** في الطريق الأخرى ( أن ابن عباس تلا ) في رواية المستملى د عن ابن عباس أنه تلا . **قوله** ( كنت أنا وأمي بمن عذر الله ) أى في الآية المذكورة ، وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج ، من طريق محمد بن عبيد عن حماد بن زيد د كنت أنا وأمي من المستضعفين . قالت : واسم أمه لبابة بنت الحارث الهلالية أم الفضل أخت ميمونة زوج النبي ﷺ

قال الداودي : فيه دليل لمن قال إن الولد يتبع المسلم من أبيه . **قوله** ( ويذكر عن ابن عباس حصرت ضاقت )  
وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( حصرت صدورهم ) قال : ضاقت  
وعن الحسن أنه قرأ ( حصرت صدورهم ) بالرفع حكاه الفراء ، وهو على هذا خبر بعد خبر . وقال المبرد هو  
على الدعاء أي أحصر الله صدورهم ، كذا قال الأول أولى . وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد أنها نزلت  
في هلال بن عويم الأسلمي ، وكان بينه وبين المسلمين عهد ، وقصدته ناس من قومه فسكروه أن يقاتل المسلمين وكره  
أن يقاتل قومه . **قوله** ( تلوا ألسنتكم بالشهادة ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله  
تعالى ( وإن تلوا أو تعرضوا ) قال : تلوا ألسنتكم بشهادة أو تعرضوا عنها . وروى عبد الرزاق عن معمر بن  
قتادة قال : أن تدخل في شهادتك ما يبطلها أو تعرض عنها فلا تشهدا ، وقرأ حمزة وابن عامر ، وإن تلوا ، بإو  
واحدة ساكنة ، وصوب أبو عبيد قراءة الباقيين ، واحتج بتفسير ابن عباس المذكور وقال : ليس الولاية هنا  
معنى ، وأجاب الفراء بأنها بمعنى التي كقراءة الجماعة ، إلا أن الواو المضمومة قلبت همزة ثم سهلت . وأجاب الفارسي  
بأنها على بابها من الولاية والمراد أن توليت إقامة الشهادة . **قوله** ( وقال غيره المراحم المهاجر ، راغمت هاجرت  
قوى ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ) والمراغم  
المهاجر واحد تقول هاجرت قوى وراغمت قوى ، قال الجعدي : عزيز المراحم والمهريه ، وروى عبد الرزاق عن  
معمر عن الحسن في قوله ( مراغما ) قال متحولا ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن  
ابن عباس . **قوله** ( موقوتا موقتا وقته عليهم ) لم يقع هذا في رواية أبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة أيضا قال في  
قوله تعالى ( إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ) أي موقتا وقته الله عليهم ، وروى ابن أبي حاتم من  
طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( موقوتا ) قال مفروضا

#### ١٥ - باب ( فالسكم في المناققين فنتين والله أركسهم ) قال ابن عباس : بددهم . فئة جماعة

٥٨٩ - حدثني محمد بن بشر حدثنا غندر ومحمد بن الحسن قال حدثنا شعبة عن عدي عن عبد الله بن

يزيد « عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ( فالسكم في المناققين فنتين ) رجع ناس من أصحاب النبي ﷺ من  
أحد وكان الناس فيهم فرقتين : فريق يقول أقتلهم ، وفريق يقول لا ، فنزلت ( فالسكم في المناققين فنتين )  
وقال : إنها طيبة تنفي الخبث كما تنفي النار خبث للنفس » . ( أذاعوا به ) أفشوه . يستخرجونه يستخرجونه  
حسباً كافياً . ( إلا إننا ) يعني الموات حجراً أو مكرأ وما أشبهه . مريداً متمرداً . فليبتكن تتركه قطعه .  
قيلاً وقولاً واحد . طبع ختم

**قوله** ( باب فالسكم في المناققين فنتين والله أركسهم بما كسبوا ، قال ابن عباس : بددهم ) وصله الطبري من طريق  
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ( والله أركسهم بما كسبوا ) قال : بددهم . ومن طريق علي بن أبي طلحة  
عن ابن عباس قال : أوقعهم . ومن طريق قتادة قال : أهلكتهم ، وهو تفسير باللازم ، لأن الركن الرجوع ، فكأنه

ردم إلى حكمهم الأول. **قوله** (فئة جماعة) روى الطبري من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (فئة) قتاتل في سبيل الله وأخرى كافرة) قال الأخرى كفار قریش. وقال أبو عبيدة في قوله تعالى (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة) قال: الفئة الجماعة. **قوله** (حدثنا غندر) هو محمد بن جعفر. **قوله** (وعبد الرحمن) هو ابن مهدي. **قوله** (عن عدي) هو ابن ثابت. **قوله** (عن عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة ثم سكن المهملة وهو صحابي صغير. **قوله** (رجع ناس من أحد) هم عبد الله بن أبي ابن سلول ومن تبعه، وقد تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من كتاب المغازي مستوفى، وقوله في آخره (خبث الفضة في رواية الحموي خبث الحديد)، وقد تقدم بيان الاختلاف في قوله (تنفي الخبث) في فضل المدينة. **قوله** (باب وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به، أي أفشوه) وصله ابن المنذر عن ابن عباس في قوله (أذاعوا به) أي أفشوه. **قوله** (يستنبطونه يستخرجونه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (لعله الذين يستنبطونه منهم) أي يستخرجونه، يقال المركبة إذا استخرج ماؤها هي نبط إذا أمانها. **قوله** (حسبنا فانيما) وقع هنا لغير أبي ذر وقد تقدم في الوصايا. **قوله** (الإنانا بمعنى الموات حجرا أو مدرا أو ما أشبهه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (أن يدعون من دونه إلا إنانا) إلا الموات حجرا أو مدرا أو ما أشبه ذلك، والمراد بالموات ضد الحيوان. وقال غيره قيل لها إنانا لأنهم سموها مناة واللوات والعزى وإساف وفائلة ونحو ذلك. وعن الحسن البصري: لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه يسمى أثني بنى فلان، وسيأتي في الصافات حكاية عنهم أنهم كانوا يقولون: الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك. وفي رواية عبد الله بن أحمد في مسند أبيه عن أبي بن كعب في هذه الآية قال: مع كل صنم جنية، ورواته ثقات. ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم. **قوله** (مريدا متمردا) وقع هذا للاستعلاء وحده، وهو تفسير أبي عبيدة بلفظه، وقد تقدم في بدء الخلق، ومعناه الخروج عن الطاعة. وروى ابن أبي حاتم من طريق قتادة في قوله مريدا قال: متمردا على معصية الله. **قوله** (فلا يبتكن، ببتكة قطعه) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (فلا يبتكن آذان الأنعام) يقال ببتكة قطعه. وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: كانوا يبتكون آذانها لطواغيهم. **قوله** (قبيلا وقولا واحد) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (ومن أصدق من الله قبيلا) وقبيلا وقولا واحد. **قوله** (طبيع ختم) قال أبو عبيدة في قوله (طبيع الله على قلوبهم) أي ختم. (تقريب): ذكر في هذا الباب آثارا ولم يذكر فيه حديثا، وقد وقع عند مسلم من حديث عمر في سبب نزولها أن النبي ﷺ لما هجر نساءه وشاع أنه طالقهن وأن عمر جاءه فقال: أطاقت نساءك؟ قال: لا. قال: فقامت على باب المسجد فتنادت بأعلى صوتي: لم يطلق نساءه. فبكت هذه الآية، فكذبت أنا استنبطت ذلك الأمر وأصل هذه القصة عند البخاري أيضا، لكن بدون هذه الزيادة فلم يثبت على شرطه، فسكانه أشار إليها بهذه الترجمة

## ١٦ - باب (ومن يفتل مؤمنا مؤمدا فخرأوه جهنم)

٤٥٩٠ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا مغيرة بن النعمان قال سمعت سعيد بن جبير قال «آية اخذنا فيها أهل الكوفة، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأته عنها فقال: نزلت هذه الآية (ومن يفتل مؤمنا مؤمدا فخرأوه جهنم) هي آخر ما نزل، وما نسخها شيء»

**قوله** (باب ومن يقتل مؤمنا متعمدا جزاؤه جهنم) يقال : نزلت في مقيس بن ضبابة . وكان أسلم هو وأخوه هدام ، فقتل هشاما رجلا من الأنصار غيلة فلم يعرف ، فأرسل إليهم النبي ﷺ رجلا يأمرهم أن يدفعوا إلى مقيس دية أخيه ففعلوا ، فأخذ الدية وقتل الرسول ولحق بمكة مرتدا ، فزكت فيه . وهو من أهدر النبي ﷺ دمه يوم الفتح ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير . **قوله** (شعبة حدثنا مغيرة بن النعمان) اشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور كما سيأتي في سورة الفرقان . **قوله** (آية اختلف فيها أهل الكوفة ، فرحلت فيها إلى ابن عباس فسأته عنها) سقط لفظ الآية ، أنير أبي ذر ، وسيأتي مزيد فيه في الفرقان ، وقع في تفسير الفرقان من طريق غندر عن شعبة باللفظ ، اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن ، فدخلت فيه إلى ابن عباس ، وفي رواية الكندي (فرحلت ، بالراء والمهملة وهي أصوب ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى هناك إن شاء الله تعالى . وقوله وهي آخر ما نزل ، أي في شأن قتل المؤمن عمدا بالنسبة لآية الفرقان

## ١٧ - باب ﴿ولا تقولوا لمن أتى إليكم السلام لست مؤمنا﴾ السِّلْمُ والسلامُ والسَّلْمُ واحد

٥٩١هـ - حدثني علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ولا تقولوا لمن أتى إليكم السلام لست مؤمنا﴾ قال قال ابن عباس : كان رجلٌ في غُتَيْمَةٍ له ، فكَلِمَته المسلمون ، فقال : السلام عليكم ، فقتلوه وأخذوا غُتَيْمَتَهُ ، فأنزل الله في ذلك إلى قوله ﴿عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ تلك الغُتَيْمَةُ . قال قرأ ابن عباسٍ ﴿السلام﴾

**قوله** (باب ولا تقولوا لمن أتى إليكم السلام لست مؤمنا ، السِّلْمُ والسلامُ والسَّلْمُ واحد) يعني أن الأول بفتحيتين والثالث بكسر ثم سكن ، فالأول قراءة نافع وابن عاصم وحمة ، والثاني قراءة الباقرين ، والثالث قراءة روي عن عاصم بن أبي النجود . وروى عن عاصم الجعدي بفتح ثم سكن ، فأما الثاني فن التحيّة ، وأما ما عدها فن الانقياد . **قوله** (عن عمرو) هو ابن دينار ، وفي رواية ابن أبي عمر عن سفيان وحدثنا عمرو بن دينار ، كذا أخرجه أبو نعيم في مستخرج من طريقه . **قوله** (كان رجل في غُتَيْمَةٍ) بالتحسين ، وفي رواية سماك عن حكيم عن ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه والمحاكم وصححه ، مر رجل من بني سليم بنصر من الصحابة وهو يسوق غنما له فسلم عليهم . **قوله** (فقتلوه) زاد في رواية سماك (وقالوا ما سلم علينا إلا ليتعوذ منا . **قوله** (وأخذوا غُتَيْمَتَهُ) في روايه سماك (وأثروا بغنمه النبي ﷺ) فزات ، وروى البزار من طريق حبيب بن أبي حمزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قصة أخرى قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فيها المقداد ، فلما أتوا القوم وجدوهم قد تفرقوا وبقي رجل له مال كثير فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقتله المقداد ، فقال له النبي ﷺ : كيف لك بلا إله إلا الله غدا . وأنزل الله هذه الآية ، وهذه القصة يحكى الجمع بينها وبين التي قبلها ، ويستفاد منها تحمية القاتل ، وأما المقتول فروى الثعلبي من طريق السكيت عن أبي صالح عن ابن عباس ، وأخرجه عبد بن حميد من طريق قتادة نحوه واللفظ للسكيت ، أن اسم المقتول مرداس بن نهيك من أهل فدك ، وأن اسم القاتل أسامة ابن زيد ، وأن اسم أمير السرية غالب بن فضالة الليثي ، وأن قوم مرداس لما انهزموا بقي هو وحده وكان الجاهل غنمه بجبل ، فلما لحقوه قال لا إله إلا الله محمد رسول الله السلام عليكم ، فقتله أسامة بن زيد ، فلما رجعوا نزلت الآية ، وكذا

أخرج الطبري من طريق السدي نحوه ، وفي آخر رواية قتادة ، لأن تحية المسلمين السلام بها يتعارفون ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي عمير عن جابر قال ، أنزلت هذه الآية ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ آمَنَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ ﴾ في مرداس ، وهذا شاهد حسن . وورد في سبب نزولها عن غير ابن عباس شيء آخر ، فروى ابن إسحق في المغازي ، وأخرجه أحمد من طريقه عن عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي قال ، بعثنا رسول الله ﷺ في نفر من المسلمين فيهم أبو قتادة وعلم بن جثامة ، فر بنا عامر بن الأضبط الأصبغي فسلم علينا ، فحمل عليه فقتله ، فلما قدمنا على النبي ﷺ وأخبرناه الخبر نزل القرآن ، فذكر هذه الآية . وأخرجها ابن إسحق من طريق ابن عمر أنهم سيقا من هذا وزاد أنه كان بين عامر وعلم عداوة في الجاهلية ، وهذه حندي قصة أخرى ، ولا مانع أن تنزل الآية في الأمرين معا . قوله في آخر الحديث ( قال قرأ ابن عباس السلام ) هو قول عطاء ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد قدمت أنها قراءة الأكثر ، وفي الآية دليل على أن من أظهر شيئا من علامات الاسلام لم يحل دمه حتى يجتبر امره ، لأن السلام تحية المسلمين ، وكانت تحيتهم في الجاهلية بخلاف ذلك ، فكانت هذه علامة . وأما على قراءة السلم على اختلاف ضبطه فالمراد به الاقبياد وهو علامة الإسلام لأن معنى الاسلام في اللغة الاقبياد ، ولا يلزم من الذي ذكرته الحكم بالسلام من اقتصر على ذلك واجراء احكام المسلمين عليه ، بل لابد من التلطف بالشهادتين على تفاصيل في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم ، والله أعلم

## ١٨ - باب ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾

٤٥٩٢ - **حديث** اسماعيل بن عبد الله قال حدثني ابراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال حدثني سهل بن سعد الساعدي أنه رأى مروان بن الحكم في المسجد ، فأقبلت حتى جاست إلى جنبه ، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره « أن رسول الله ﷺ أملى عليه ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فجاءه ابن أم مكتوم وهو يمناها على قال : يا رسول الله ، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت - وكان أعمى - فأنزل الله على رسوله ﷺ ونحذه على فخذي ، فقلت على حتى خفت أن ترض فخذي . ثم سرى عنه فأنزل الله ﴿ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ »

٤٥٩٣ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه قال « لما نزلت ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ دعا رسول الله ﷺ زيدا فكتبها ، فجاء ابن أم مكتوم فشكا ضرارته فأنزل الله ﴿ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ ﴾ »

٤٥٩٤ - **حديث** محمد بن يوسف عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال « لما نزلت ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال النبي ﷺ : ادعوا فلانا ، فجاءه ومعه الدواة واللوح - أو الكيف - فقال : اكتب ﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ وخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم فقال :

يا رسول الله أنا ضريب ، فنزلت مكانها ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله ) »

٤٥٩٥ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن جبرج أخبرهم ع . وحدثنى إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جبرج أخبرني عبد الكريم أن مقسماً مولى عبد الله بن الحارث أخبره أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره « لا يستوى القاعدون من المؤمنين عن بدر والمجاهدون إلى بدر »

قوله ( باب لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ) كذا في ذي ، واخبره « والمجاهدون في سبيل الله » واختلفت القراءة في ( غير أولى الضرر ) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وطائفة بالرفع على الجدل من القاعدون ، وقرأ الأعمش بالجرح على الصفة للمؤمنين ، وقرأ الباقر بالنصب على الاستثناء . قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان . قوله ( حدثني سهل بن سعد ) كذا قال صالح ، وتابعه عبد الرحمن بن إسحق عن ابن شهاب عند الطبري ، وغالطهما معمر فقال « عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت ، أخرجه أحمد . قوله ( انه رأى مروان بن الحكم ) أي ابن أبي العاص أمير المدينة الذي صار بعد ذلك خليفة . قوله ( فأقبلت حتى جالست إلى جنبه . فأخبرنا ) قال الترمذي في هذا الحديث رواية رجل من الصحابة وهو سهل بن سعد عن رجل من التابعين وهو مروان بن الحكم ، ولم يسمع من رسول الله ﷺ فهو من التابعين . قلت : لا يلزم من عدم السماع عدم الصحبة ، والأولى ما قال فيه البخاري : لم ير النبي ﷺ ، وقد ذكره ابن عبد البر في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ قبل عام أحد وقيل عام الخندق وثبت عن مروان أنه قال لما طلب الخلافة فذكروا له ابن عمر فقال : ليس ابن عمر بأفقه مني : وليكنه أسن مني وكانت له محبة . فهذا اعتراف منه بعدم صحبته وإنما لم يسمع من النبي ﷺ وإن كان سماعه منه ممكناً لأن النبي ﷺ نفي أباه إلى الطائف فلم يرد له إلا عثمان لما استخاف ، وقد تقدمت روايته عن النبي ﷺ في كتاب الشروط مقررة بالمسور بن عذرة ، ونهت هناك أيضاً على أنها مرسلة ، والله الموفق . قوله ( ان النبي ﷺ أمل عليه : لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله ) في رواية قبيصة المذكورة عن زيد بن ثابت « كنت أكتب لرسول الله ﷺ ، وفي رواية خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه « إني لقاعد إلى جنب النبي ﷺ إذ أوحى اليه وغشيته السكينة فوضع نخذه على نخذي ، قال زيد : فلا والله ما وجدت شيئاً قط أثقل منها ، وفي حديث البراء بن عازب الذي في الباب بعد هذا « لما نزلت قال النبي ﷺ : ادع لي فلانا ، فجاءه ومعه الدواة واللوح والكتف ، وفي الرواية الأخرى عنه في الباب أيضاً « دعا زيداً فكتبها ، فيجمع بينهما بأن المراد بقوله « لما نزلت ، كادت أن تنزل لتصریح رواية خارجة بأن نزولها كان بحضور زيد . قوله ( لجاءه ابن أم مكتوم ) في رواية قبيصة المذكورة « لجاء عبد الله بن أم مكتوم ، وعند الترمذي من طريق الثوري وسليمان التيمي كلاهما عن أبي إسحق عن البراء « جاء عمرو بن أم مكتوم ، وقد نيه الترمذي على أنه يقال له عبد الله وعمرو ، وأن اسم أبيه زائدة وأن أم مكتوم أمه . قلت : واسمها عائكة ، وقد تقدم شيء من خبره في كتاب الأذان . قوله ( وهو يملأ ) بضم أوله وكسر الميم وتشديد اللام هو مثل يملأ ، يملئ ويملأ بمعنى ، ولعل الألف متقلبة من إحدى اللامين . قوله ( وانه لو أستطيع الجهاد معك لجاهدت ) أي لو استطعت ، وعبر بالمضارع إشارة إلى الاستمرار واستحضار

لصورة الحال ، قال وكان أعمى ، هذا يفسر ما في حديث البراء ، فشكا ضرارته ، وفي الرواية الأخرى عنه ، فقال أنا ضرير ، وفي رواية خارجة ، فقام حين سمعها ابن أم مكتوم وكان أعمى فقال : يا رسول الله ، فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من هو أعمى وأشبه ذلك ، وفي رواية قبيصة ، فقال إني أحب الجهاد في سبيل الله ، ولكن بي من الزمانة ما ترى ، ذهب بصرى . **قوله** ( ان ترض نخنى ) أى تدقها . **قوله** ( ثم سرى ) بضم المهملة وتشديد الراء أى كشف . **قوله** ( فأنزل الله : غير أولى الضرر ) في رواية قبيصة ، ثم قال اكتب : لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ، وزاد في رواية خارجة بن زيد ، قال زيد بن ثابت : فوالله لسكأنى أنظر إلى ملحقها عند صدع كن في الكتف . **قوله** في الحديث الثانى ( عن أبى إسحق ) هو السبيعى . **قوله** ( عن البراء ) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن أبى إسحق ، أنه سمع البراء ، أخرجه أحمد عنه ، ووقع في رواية الطبرانى من طريق أبى سنان الشيبانى عن أبى إسحق عن زيد بن أرقم ، وأبو سنان اسمه ضرار بن مرة ، وهو ثقة إلا أن الحفظ وعنه أبى إسحق عن البراء ، كذا انفق الشيخان عليه من طريق شعبة ومن طريق إسرائيل ، وأخرجه الترمذى وأحمد من رواية سفيان الثورى ، والترمذى أيضا والنسائى وابن حبان من رواية سليمان التيمى ، وأحمد أيضا من رواية زهير ، والنسائى أيضا من رواية أبى بكر بن عياش ، وأبو عوانة من طريق زكريا بن أبى زائدة ومعه ثمانيتهم عن أبى إسحق . **قوله** ( ادعوا فلانا ) كذا أهمه إسرائيل في روايته وسماه غيره كما تقدم . **قوله** ( وخلف النبي ﷺ ابن أم مكتوم ) كذا في رواية إسرائيل ، وفي رواية شعبة التى قبلها ، دعا زيدا فكشها فجاء ابن أم مكتوم ، فيجمع بان معنى قوله جاء أنه قام من مقامه خلف النبي ﷺ حتى جاء مواجبه خطابه . **قوله** ( فزلت مكانها ) قال ابن التين : يقال إن جبريل هبط ورجع قبل أن يحف القلم . **قوله** ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله ) قال ابن المنير : لم يقتصر الراوى في الحال الثانى على ذكر الكلمة الزائدة وهى ( غير أولى الضرر ) فان كان الوحى نزل بزيادة قوله ( غير أولى الضرر ) فقط فسكأنه رأى إعادة الآية من أولها حتى يتصل الاستثناء بالمستثنى منه ، وإن كان الوحى نزل بأعادة الآية بالزيادة بعد أن نزل بدونها فقد حكمى الراوى صورة الحال . قلت : الأول أظهر ، فان في رواية سهل بن سعد ، فأنزل الله غير أولى الضرر ، وأوضح من ذلك رواية خارجة بن زيد عن أبيه فيها : ثم سرى عنه فقال : اقرأ ، فقرأت عليه ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين ) فقال النبي ﷺ ( غير أولى الضرر ) وفي حديث الفلتان - بفتح الفاء واللام وبمشناة هوائية - ابن عاصم في هذه القصة ، قال فقال الأعمى : ما ذنبا ؟ فأنزل الله ، فقلنا له إنه يوحى اليه وخاف أن ينزل في أمره شيء ، فجعل يقول : أنوب إلى الله ، فقال النبي ﷺ للكاظم أكتب ( غير أولى الضرر ) أخرجه البزار والطبرانى وصححه ابن حبان ، ووقع في غير هذا الحديث ما يؤيد الثانى وهو في حديث البراء بن عازب ، فأنزلت هذه الآية : حافظوا على الصلوات وصلاة العصر ، فقرأناها ما شاء الله ، ثم نزلت ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) . الحديث الثالث ، **قوله** ( وحدثني إسحق ) جزم أبو نعيم في المستخرج ، وأبو مسعود في الأطراف ، بأنه إسحق بن منصور وكنت أظن أنه ابن راهويه لقوله ، أخبرنا عبد الرزاق ، ثم رأيت في أصل النسفى ، حدثني إسحق حدثنا عبد الرزاق ، فعرفت أنه ابن منصور ، لأن ابن راهويه لا يقول في شيء من حديثه ، حدثنا . **قوله** ( أخبرني عبد الكريم ) تقدم في غزوة بدر أنه الجزوى . **قوله** ( ان مقسما مولى عبد الله بن الحارث أخبره ) أما مقسم فتقدم



ذكره في غزوة بدر ، وأما عبد الله بن الحارث فهو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لأبيه ولجده محبة وله  
هو رؤية ، وكان يلقب بـ بموحدتين مفتوحتين الثانية نقيلة قوله ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين عن بدر  
والخارجون إلى بدر ) كذا أورده مختصرا ، وظن ابن التين أنه مغاير لحديثي سهل والبراء فقال : القرآن ينزل في  
الشيء ويشتمل على ما في معناه ، وقد أخرجه الترمذي من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج بهذا مثله ، وزاد  
ولما نزلت غزوة بدر قال عبد الله بن جحش وابن أم مكتوم الأحميان : يا رسول الله هل لنا رخصة ؟ فزلت ( لا  
يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين  
بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة ) ثم زلزل القاعدون غير أولى الضرر ( وفضل الله المجاهدين على القاعدین  
أجرا عظيما درجات منه ) على القاعدین من المؤمنين غير أولى الضرر ، هكذا أورده سياقاً واحداً ، ومن قوله  
« درجة الخ » مدرج في الخبر من كلام ابن جريج ، بيده الطبري ، فأخرج من طريق حجاج نحوه ما أخرجه الترمذي  
إلى قوله « درجة » ووقع عنده فقال عبد الله بن أم مكتوم وأبو أحمد بن جحش ، وهو الصواب في ابن جحش  
فإن عبد الله أخوه ، وأما هو فاسمه عبد بغير إضافة وهو مشهور بكنيته . ثم أخرجه بالسند المذكور عن ابن جريج  
قال « وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما درجات منه » قال : على القاعدین من المؤمنين غير أولى الضرر ،  
وحاصل تفسير ابن جريج أن المفضل عليه غير أولى الضرر ، وأما أولو الضرر فلحقون في الفضل بأهل الجهاد إذا  
صدق نياتهم كما تقدم في المغازی من حديث أنس « أن بالمدينة لأقواما ما سرتهم من مسير ولا قطعهم من واد إلا وهم  
معكم حسبهم العذر » . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ( فضل الله المجاهدين على القاعدین درجة ) أي من أولى الضرر  
وغيرهم ، وقوله ( وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجرا عظيما درجات منه ) أي على القاعدین من غير أولى  
الضرر ، ولا ينافي ذلك الحديث المذكور عن أنس ، ولا مادلت عليه الآية من استواء أولى الضرر مع المجاهدين  
لأنما استئذنت أولى الضرر من عدم الاستواء فأفهمت إدخالهم في الاستواء ، إذ لا واسطة بين الاستواء وعدمه ،  
لأن المراد منه استوائهم في أصل الثواب لا في المضاعفة لأنها تتعلق بالفعل . ويحتمل أن يلتحق بالجهاد في ذلك  
سائر الأعمال الصالحة . وفي أحاديث الباب من الفوائد أيضا اتخاذ الكتاب ، وتقريبه ، وتجهيد العلم بالكتابة

## ١٩- باب ( إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم )

قالوا : كننا مستضعفين في الأرض . قالوا : ألم تكن أرض الله واسعة فهاجروا فيها الآية

٥٩٦هـ - حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا حيوة وغيره قال حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو

الأسود قال « قطع على أهل المدينة بئس » ، فاكْتَبَتْ فيه ، فلقبت عكرمة مولى ابن عباس فأخبرته ، فنهاني  
عن ذلك أشد النهي ثم قال : أخبرني ابن عباس أن فاساً من المسلمين كانوا مع المشركين يسكرون سواد  
المشركين على رسول الله ﷺ بأن السهم يرى به فيصيب أحدهم فيقتله ، أو يضرب فيقتل ، فانزل الله  
﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ الآية . رواه البيهقي عن أبي الأسود

[الحديث ٥٩٦هـ - طريقه في : ٧٠٨٥]

**قوله** ( ان الذين تورثوا الملايكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كثرتم الآية ) كذا لا بن ذر ، وساق غيره إلى دفتهاجروا فيها ، وليس عند الجميع لفظ د باب ، **قوله** ( حدثنا حيوة ) بفتح المهملة وسكون النحائية وفتح الواو وهو ابن شرح المصري يكنى أبا زرعة . **قوله** ( وغيره ) هو ابن لهيعة أخرجه الطبراني ، وقد أخرجه إمام بن راحويه عن المقرئ عن حيوة وحده ، وكذا أخرجه النسائي عن زكريا بن يحيى عن إمام بن راحويه ، والاسماعيلي عن طريق يوسف ابن موسى عن المقرئ كذلك . **قوله** ( فلا حدثنا محمد بن عبد الرحمن ) هو أبو الأسود الأسدي يلقب عروة بن الزبير . **قوله** ( قطع ) بضم أوله . **قوله** ( بمث ) أى جيش ، والمعنى أنهم أزموا باخراج جيش لقتال أهل الشام ، وكان ذلك في خلافة عبد الله بن الزبير على مكة . **قوله** ( فاكثرت ) بضم المشددة الأولى وكسر الثانية بعدها موحدة ساكنة على البناء الدجول . **قوله** ( ان ناسا من المسلمين كانوا مع اشركين يكذبون سواد المشركين ) سمى منهم في رواية أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قيس بن الوليد بن المغيرة وأبو قيس بن أئناكة بن المغيرة والوليد بن عتبة بن ربيعة وعمرو بن أمية بن سفيان وعلى بن أمية بن خلف ، وذكر في شأنهم أنهم خرجوا إلى بدر ، فلما رأوا قلة المسلمين دخلهم شك وقالوا هروا هؤلاء دينهم فقتلوا بدر ، أخرجه ابن مردويه . ولا بن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عكرمة نحوه وذكر فيهم الحارث بن زمة بن الأسود والعاص بن منبه بن المهجاج وكذا ذكرهما ابن إسحاق . **قوله** ( يرى به ) بضم أوله على البناء الدجول . **قوله** ( فأثرل الله ) هكذا جاء في سبب نزولها ، وفي رواية عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عند ابن المنذر والطبري : كان قوم من أهل مكة قد أسلموا وكانوا يخفون الإسلام ، فأخرجهم المشركون معهم يوم بدر فاصيب بعضهم فقال المسلمون هؤلاء كانوا مسلمين فأكرهوا فاستغفروا لهم فزلت ، فذكرتوا بها إلى من بقي بمكة منهم وأنهم لا عذر لهم ، فخرجوا فلحقهم المشركون فقتلهم فرجهموا فزلت ( ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤذي في الله جعل فتنة الناس كعذاب الله ) فكتب اليهم المسلمون بذلك فخرنوا ، فزات ( ثم ان ربك الذين هاجروا من بعد ما قتلوا ) الآية ، فكتبوا اليهم بذلك ، فخرجوا فلحقهم ، فنجوا من نجا وقتل من قتل . **قوله** ( رواه الليث عن أبي الأسود ) وصله الاسماعيلي والطبراني في الاوسط ، من طريق أبي صالح كاتب الليث عن الليث عن أبي الأسود عن عكرمة فذكره بدون قصة أبي الأسود ، قال الطبراني : لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن لهيعة . قلت : ورواية البخاري من طريق حيوة ترد عليه ، ورواية ابن لهيعة أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ، وفي هذه القصة دلالة على براءة عكرمة عما ينسب اليه من رأى الخوارج لانه بالغ في النهي عن قتال المسلمين وتكثير سواد من يقاثلهم . وغرض عكرمة أن الله ذم من كثر سواد المشركين مع أنهم كانوا لا يريدون بقلوبهم موافقتهم ، قال فكذلك أنت لا تكثر سواد هذا الجيش وان كنت لا تريد موافقتهم لأنهم لا يقاثلون في سبيل الله ، وقوله ( فيم كثرتم ) سؤال توبيخ وتقرع ، واستنبط سعيد بن جبير من هذه الآية وجوب الهجرة من الأرض التي يصل فيها بالمعصية

٤٠ - **باب** ( إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا )

٤٥٩٧ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما

( إلا المستضعفين ) قال كانت أى ممن عذر الله ،

**قوله** (الا المستضعفين من الرجال والنساء الآية) فيه معذرة من اتصف بالاستضعاف من المذكورين ، وقد ذكروا في الآية الأخرى في سياق الحث على القتال عنهم ، وتقدم حديث ابن عباس المذكور والكلام عليه قبل سنة أبواب

## ٢١ - باب ( فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم ، وكان الله عفواً غفورا )

٤٥٩٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** شيبان عن يحيى عن أبي سلمة رضى الله عنه قال « بينا النبي ﷺ يصلي المشاء إذ قال : سمع الله لمن حمده . ثم قال قبل أن يسجد : اللهم نج عيش بن أبي ربيعة ، اللهم نج سلمة بن هشام اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلنا سنين كسنى يوسف »

**قوله** ( باب قوله فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم الآية ) كذا لابي ذر ، ولغيره ، فعسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفوا غفورا ، كذا وقع عند أبي نعيم في المستخرج ، وهو خطأ من النسخ بدليل وقوعه على الصواب في رواية أبي ذر ( فأولئك عسى الله ) وهي التلاوة . ووقع في تنقيح الزركشي « هنا » وكان الله غفورا رحيمًا ، قال وهو خطأ أيضا . قلت : لكن لم أقف عليه في رواية . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة في الدعاء للمستضعفين ، وقد تقدم الكلام عليه في أول الاستسقاء .

## ٢٢ - باب ( ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم )

٤٥٩٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني يعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضى الله عنهما ( إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى ) قال « عهد الرحمن بن عوف وكان جريحاً »

**قوله** ( باب ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر الآية ) كذا لابي ذر ، وله عن المستمل في باب قوله ولا جناح الخ ، وسقط لغيره « باب ، وزادوا ( أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم ) . قوله ( حجاج ) هو ابن محمد ، ويعلى هو ابن مسلم . قوله ( إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى ، قال عبد الرحمن بن عوف وكان جريحاً ) في رواية « كان ، بغير واو ، كذا وقع عنده مختصراً ، ومقول ابن عباس ما ذكر عن عبد الرحمن ، وقوله « كان جريحاً ، أى فزلت الآية فيه . وقال الكرماني : يحتمل هذا ويحتمل أن التقدير قال ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف يقول من كان جريحاً لحكمه كذلك فكان عطف الجريح على المريض إلحاقاً به على سبيل القياس ، أو لأن الجرح نوع من المرض فيكون كله مقول عبد الرحمن وهو مروى عن ابن عباس . قلت : وسياق ما أورده غير البخاري يدفع هذا الاحتمال ، فقد وقع عند أبي نعيم في المستخرج ، من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حجاج بن محمد قال : كان عبد الرحمن بن عوف جريحاً ، وهو ظاهر في أن فاعل قال هو ابن عباس ، وأنه لا رواية لابن عباس في هذا عن عبد الرحمن . **قوله** في الآية الكريمة ( أن تضعوا أسلحتكم ) رخص لهم في وضع السلاح لنقلها عليهم

بسبب ما ذكر من المطر أو المرض ، ثم أمرهم بأخذ الحذر خشية أن يغلوا فيهم العدو عليهم

٢٣ - **باب** ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء )

٤٦٠٠ - **حديثنا** عبد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة قال : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ( ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن - إلى قوله - وترغبون أن تنكحوهن ) قالت عائشة « هو للرجل تكون عنده اليتيمة هو وليها ووارثها فأشركته في ماله حتى في العلق ، فترغب أن ينكحها ويكره أن يزوجه رجلاً فيشركه في ماله بما شركته فيمضكها ، فنزلت هذه الآية »

**قوله** ( باب ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء ) كذا لا يدرى له عن غير المستمل « باب يستفتونك » وسقط لغيره « باب » وقوله « يستفتونك » أي يطلبون الفتيا أو الفتوى وما بمعنى واحد ، أي جواب السؤال عن الحادثة التي تشكل على السائل وهي مشتقة من الفتى ، ومنه الفتى وهو الشاب القوي . ثم ذكر حديث عائشة في قصة الرجل يكون عنده اليتيمة فتشركه في ماله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل هذه السورة مستوفى ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : كان لجابر بنت عم دمية ولها مال ورثته عن أبيها ، وكان جابر يرغب عن نكاحها ولا ينكحها خشية أن يذمب الزوج بما لها ، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فأنزلت **باب** ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) . قال ابن عباس : شقاق تفاسد . ( وأحضرت الأنفس الشح ) قال هواه في الشيء يحرم عليه ، كالمعلقة لاهي أيم ولا ذات زوج . نشوزاً بغضاً

٤٦٠١ - **حديثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) قالت « للرجل تكون عنده المرأة ليس بمسكثير منها يريد أن يفارقها ، فنقول : أجملك من شأني في حل ، فنزلت هذه الآية في ذلك »

**قوله** ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) كذا للجميع بغير باب . **قوله** ( وقال ابن عباس : شقاق تفاسد ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقال غيره : الشقاق العداوة لأن كلا من المتعادين في شق خلاف شق صاحبه . **قوله** ( وأحضرت الأنفس الشح ) قال : هواه في الشيء يحرم عليه ( وصله ابن أبي حاتم أيضاً بهذا الإسناد عن ابن عباس . **قوله** ( كالمعلقة لاهي أيم ولا ذات زوج ) وصله ابن أبي حاتم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( فتذروها كالمعلقة ) : قال لاهي أيم ولا ذات زوج انتهى ، والأيام بفتح الهمزة وتشديد التحتانية هي التي لا زوج لها . **قوله** ( نشوزاً بغضاً ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً ) قال يعني البغض .

وقال الفراء : النذور يكون من قبل المرأة والرجل ، وهو هنا من قبل الرجل . **قوله** ( عید الله ) هو ابن المبارك **قوله** ( قالت : الرجل تكون عنده المرأة ليس بمستكثر منها ) أى فى المحبة والمعاشرة والملازمة . **قوله** ( فتقول : أجهلك من شأنى فى حل ) أى وتتركنى من غير طلاق . **قوله** ( فزالت فى ذلك ) زاد أبو ذر عن غير المستعمل ( وإن امرأة عانت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) الآية ، وعن عليّ « نزلت فى المرأة تكون عند الرجل تكراه مفارقتها ، فيصطالحان على أن يمينا كل ثلاثة أيام أو أربعة ، وروى الحاكم من طريق ابن المسيب عن رافع بن خديج ، أنه كانت تحت امرأة ، فزوج عليها شابة ، فأمر البكر عليها ، فزاعته فطلقها ثم قال لها إن شئت راجعتك وصبرت ، فقالت : وارجعنى ، فراجعها ، ثم لم تصبر فطلقها ، قال : فذلك الصلح الذى بلغنا أن الله أنزل فيه هذه الآية . وروى الترمذى من طريق سماك عن ابن عباس قال ذهب سودة أن يطلقها رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله لا تطلقنى ، واجعل يومى لعائمة ففعل ، ونزلت هذه الآية ، وقال : حسن غريب . قلت : وله شاهد فى الصحيحين من حديث عائمة بدون ذكر نزول الآية

## ٢٥ - باب (إن المنافقين فى الدرك الأسفل)

وقال ابن عباس : أسفل النار : نفقا سربا

٤٦٠٢ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبى **حدثنا** الأعمش قال **حدثنا** إبراهيم عن الأسود قال « كنا فى حلقه عبد الله ، فجاء حذيفة حتى قام علينا فلم يلم ثم قال : لقد أنزل للنفاق على قوم خير منكم . قال الأسود : سبحان الله ، إن الله يقول (إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار) . فبسم عبد الله ، وجلس حذيفة فى ناحية المسجد ، فقام عبد الله ، ففرق أصحابه ، فرماني بالحصى فأثبته ، فقال حذيفة مجتهد من ضحك وقد عرف ما قلت ، لقد أنزل للنفاق على قوم كانوا خيراً منكم ثم تابوا ، فتاب الله عليهم ،

**قوله** ( باب إن المنافقين فى الدرك الأسفل من النار ) كذا لأبى ذر ، وسقط غيره . باب ، . **قوله** ( قال ابن عباس أسفل النار ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الدرك الأسفل أسفل النار . قال العلماء : عذاب المنافق أشد من عذاب الكافر لاستهزائه بالدين . **قوله** ( نفقا سربا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به ، وهذه الكلمة ليست من سورة النساء ، وإنما هى من سورة الانعام ، ولعل مناسبة ذكرها هنا للإشارة إلى اشتقاق النفاق ، لأن النفاق إظهار غير ما يطن ، كذا وجه الكرماني ، وليس ببعيد عما قالوه فى اشتقاق النفاق أنه من النفاقاء وهو جحر البريوع . وقيل هو من النفق وهو السرب حكاه فى النهاية . **قوله** ( إبراهيم ) هو النعمي ، والأسود خاله وهو ابن يزيد النخعي . **قوله** ( كنا فى حلقه عبد الله ) يعنى ابن مسعود . **قوله** ( فجاء حذيفة ) هو ابن النجاشي . **قوله** ( لقد أنزل للنفاق على قوم خير منكم ) أى ابتلوا به لأنهم كانوا من طبقة الصحابة فهم خير من طبقة التابعين ، لكن الله ابتلاهم فارتدوا ونافقوا فذهب الخيرية منهم ، ومنهم من تاب فعادت له الخيرية ، فكان حذيفة حذر الذين غابهم وأشار لهم أن لا يفترخوا فإن القلوب تتقلب ، لحذرهم من

الخروج من الإيمان لان الأعمال بالحاتمة ، وبين لهم أنهم وإن كانوا في غاية الوثوق بآيمانهم فلا ينبغي لهم أن يأمنوا  
مكر الله ، فان الطبقة الذين من قبلهم وهم الصحابة كانوا خيرا منهم ، ومع ذلك وجدنا منهم من ارتد وفاق ، فالطبقة  
التي هي من بعدهم أمكن من الوقوع في مثل ذلك . وقوله « فتبسم عبد الله ، كأنه تبسم تمجبا من صدق مقالته . قوله  
( فرماني ) أي حذيفة رى الاسود يستدعيه اليه . قوله ( عجبت من ضحكك ) أي من اقتضاره على ذلك ، وقد عرف  
ما قلت أي فهم مرادى وعرف أنه الحق . قوله ( ثم تابوا فتاب الله عليهم ) أي رجعوا عن النفاق . ويستفاد من  
حديث حذيفة أن الكفر والإيمان والإخلاص والنفاق كل يخلق الله تعالى وتقديره وإرادته ، ويستفاد من قوله  
تعالى ( إلا الذين تابوا وأصلحوا واعتصموا بالله وأخلصوا دينهم لله فأوائلك مع المؤمنين ) صحة توبة الوديع  
وقبرها على ما عليه الجمهور ، فانها مستثناة من المنافقين من قوله ( ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) وقد  
استدل بذلك جماعة منهم أبو بكر الرازي في أحكام القرآن ، والله أعلم

## ٢٦ - باب ( إنا أوحينا إليك - إلى قوله - ويونس وهارون وسليمان )

٤٦٠٣ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن  
النبي **قال** « ما ينبغي لأحد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى »  
٤٦٠٤ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي **قال** « من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب »

**قوله** ( باب قوله إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح - إلى قوله - ويونس وهارون وسليمان ) كذا لابي ذر  
وزاد في رواية أبي الوقت ( والنبين من بعده ) والباقي سواء . لكن سقط لغير أبي ذر ، باب . **قوله** ( ما ينبغي  
لأحد ) في رواية المستمل والحوي « لعبد » . **قوله** ( ان يقول أنا خير من يونس ) يحتمل أن يكون المراد أن  
العبد الفائل هو الذي لا ينبغي له أن يقول ذلك ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « أنا ، رسول الله **قال** وقاله  
تواضعا ، ودل حديث أبي هريرة ثاني حديث الباب على أن الاحتمال الأول أولى . **قوله** ( فقد كذب ) أي إذا قال  
ذلك بغير توقيف ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في أحاديث الانبياء بما أغنى عن إعادته هنا ، والله المستعان

٢٧ - **باب** ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها  
نصف مترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) . والكلالة من لم يرثه أب أو ابن ، وهو مصدر من  
تسكله لتدب

٤٦٠٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن أبي إسحاق سمعت الأبراء رضي الله عنه قال « آخر  
سورة نزلت براءة ، وآخر آية نزلت ( يستفتونك ) »

**قوله** ( باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) ساقوا الآية إلى قوله ( ان لم يكن لها ولد ) وسقط « باب ،  
لغير أبي ذر ، والمراد بقوله ( يستفتونك ) أي عن موارد الكلالة ، وحذف لدلالة السياق عليه في قوله ( قل

الله يفتيكم في السكالة ) . قوله ( والسكالة من لم يرثه أب ولا ابن ) هو قول أبي بكر الصديق أخرجه ابن أبي شيبة عنه وجهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحق عن عمرو ابن شرحبيل قال : ما رأيتهم إلا قواطثوا على ذلك وهذا إسناد صحيح ، وعمرو بن شرحبيل هو أبو مبصرة وهو من كبار التابعين مشهور بكنيته أكثر من اسمه . قوله ( وهو مصدر من تكله النسب ) أى تعطف النسب عليه ، وزاد غيره : كأنه أخذ طريقه من جهة الولد والوالد وليس له منهما أحد ، وهو قول البصريين ، قالوا هو مأخوذ من الإكليل كأن الورثة أحاطوا به وليس له أب ولا ابن ، وقيل : هو من كل بكل ، يقال تكلت الرحم إذا تباعدت وطال انتسابها . وقيل السكالة من سوى الولد ، وزاد الداودي : وولد الولد . وقيل من سوى الوالد . وقيل هم الإخوة . وقيل من الأم . وقال الأزهري : سعى الميت الذى لا والد له ولا ولد لكالة ، وسعى الوارث لكالة ، وسعى الارث لكالة . وعن عطاء : السكالة هى المال ، وقيل الفريضة ، وقيل الورثة والمال ، وقيل بنو العم ونحوهم ، وقيل العصباء وإن بعدوا . وقيل غير ذلك . وللكثرة الاختلاف فيها صح عن عمر أنه قال : لم أفل في السكالة شيئا . قوله ( آخر سورة نزلت برأيه ، وآخر آية نزلت يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة ) تقدم الكلام على الأخيرة في تفسير البقرة ، ولترمذى من طريق أبي الزبير عن جابر قال : اشتكيت ، فدخل على رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله أوصى لأخواتي بالثلث ؟ قال : أحسن . قلت : بالشرط . قال : أحسن . ثم خرج ثم دخل على فقال : لا أراك تموت من وجعك هذا ، إن الله أنزل وبين ما لأخواتك وهو الثلثان ، فكان جابر يقول : نزلت هذه الآية في ( يستفتونك قل الله يفتيكم في السكالة ) . قلت : وهذه قصة أخرى لجابر غير التى تقدمت في أول تفسير سورة النساء فيما يظلم لى ، وقد قدمت المستند في ذلك واضحاً في أوائل هذه السورة ، والله أعلم . قال الداودي : في الآية دليل على أن الأخت تراث مع البنت ، خلافاً لابن عباس حيث قال : لا تراث للأخت إلا إذا لم تكن بنت ، لقوله تعالى ( إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ) قال : والحجة عليه في بقية الآية ( وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) كذا قال ، وسأذكر البحث في ذلك واضحاً في الفرائض

### ٥ - المائدة

١ - باب ( حُرْم ) وأحدها حَرَام . ( فبما نفضيهم ) بنفضيهم . ( التى كتب الله ) جعل الله . ( تبوء ) تحمل . ( دائرة ) دولة ، وقال غيره : الإغراء التسليط . أجورهن مهورهن . المهيمن الأمن . للقرآن أمينٌ على كل كتاب قبله

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . سورة المائدة ) سقطت البسطة لآبى ذر ، والمائدة قاعلة بمعنى مفعولة أى مبدى صاحبها ، وقيل على بابها ، وسيأتى ذكر ذلك مبيناً بعد . قوله ( واتم حرم واحدتها حرام ) هو قول ابن عبيدة ، وزاد : حرام بمعنى حرم . وقرأ الجمهور بضم الراء ويحيى بن وثاب بإسكانها وهى لغة كرسل ورسل . قوله ( فبما نفضيهم ميثاقهم بنفضهم ) هو تفسير قتادة ، أخرجه الطبري من طريقه ، وكذا قال أبو عبيدة ( فبما نفضهم ) أى بنفضهم ميثاقهم بنفضهم قال : والعرب تستعمل ما في كلامهم توكيداً ، فإن كان الذى قبلها يجر أو يرفع أو ينصب

عمل فيما بعدها . قوله ( التي كتب الله ) أى جعل الله ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ) أى جعل الله لكم وقضى ، وعن ابن إسحق : كتب الله أى وهب لكم أخرجه الطبري ، وأخرج من طريق السدي أن معناه أمر ، قال الطبري : والمراد أنه قدرها لسكنى بني إسرائيل في الجملة فلا يرد كون المخاطبين بذلك لم يسكنوها لأن المراد جنسهم بل قد سكنها بعض أولئك كيوشع وهو عن خوطب بذلك قطعاً . قوله ( تبوء تحمل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( إني أريد أن تبوء بأثمي وإثمك ) أى تحمل لأثمي وإثمك . قال : وله تفسير آخر تبوء أى تفر ، وليس مراداً هنا . وروى الطبري من طريق مجاهد قال : إني أريد أن تبوء أن تكون عليك خطيئتك ودمي ، قال : والجمهور على أن المراد بقوله لأثمي أى إثم قتل ، ويحتمل أن يكون على بابه من جهة أن القتل يحو خطايا المقتول ، وتحمل على القاتل إذا لم تكن له حسنات يوفي منها المقتول . قوله ( وقال غيره الإغراء التسليط ) هكذا وقع في النسخ التي وقفت عليها ، ولم أعرف الغير ولا من عاد عليه الضمير لأنه لم يفصح بنقل ما تقدم عن أحد ، نعم سقط وقال غيره ، من رواية النسفي ، وكأنه أصوب ، ويحتمل أن يكون المعنى : وقال غير من فسر ما تقدم ذكره ، وفي رواية الاسماعيلي عن الفربري بالاجازة وقال ابن عباس : مخصة جماعة . وقال غيره : الإغراء التسليط . وهذا أوجه . وتفسير الخمسة وقع في النسخ الأخرى بعد هذا ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وكذا فسره أبو عبيدة . والحاصل أن التقديم والتأخير في وضع هذه التفسيرات وقع من نسخ كتاب البخاري كما قدمناه غير مرة ، ولا يضر ذلك غالباً . وتفسير الإغراء بالتسليط يلزم معنى الإغراء حقيقة الإغراء كما قال أبو عبيدة التميمي الانسادي ، وقد روى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ( وأغرنا ) قال ألقينا ، وهذا تفسير بما وقع في الآية الأخرى . قوله ( أجورهن مهورهن ) هو تفسير أبي عبيدة . قوله ( المهيمن القرآن أمين على كل كتاب قبله ) أورد ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ومهيمننا عليه ) قال القرآن أمين على كل كتاب كان قبله . وروى عبد بن حميد من طريق أربدة التميمي عن ابن عباس في قوله تعالى ( ومهيمننا عليه ) قال : مؤتمنا عليه . وقال ابن قتيبة وتبعه جماعة ( مهيمننا ) يفعل من أين قلبت حمزته هاء ، وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغر ، والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء ، وأصل المهيمنة الحفظ والارتقاب تقول : هيمن فلان على فلان إذا صار رقيباً عليه فهو مهيمن ، قال أبو عبيدة : لم يحىء في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ : مبيطر ومسيطر ومهيمن ومبيقر . قوله ( وقال سفيان : ما في القرآن آية أشد على من ) لستم على شيء حتى تهيموا التوراة والإنجيل وما أنزل اليكم ) يعني أن من لم يعمل بما أنزل الله في كتابه فليس على شيء ، ومقتضاه أن من أدخل ببعض الفرائض فقد أدخل بالجميع ، ولأجل ذلك أطلق كونها أشد من غيرها ، ويحتمل أن يكون هذا مما كان على أهل الكتاب من الإصر . وقد روى ابن أبي حاتم أن الآية نزلت في سبب خاص ، فأخرج بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : جاء مالك ابن الصيف وجماعة من الأحرار فقالوا : يا محمد أليس تزعم أنك على ملة إبراهيم وتؤمن بما في التوراة وتشهد أنها حق ؟ قال : بلى ، ولكنكم كنتم منها ما أمرتم ببيانه ، فأنا أبرأ مما أحدثتموه . قالوا : فإنا نتمسك بما في أيدينا من الهدى والحق ولا نؤمن بك ولا بما جمعت به ، فأنزل الله هذه الآية . وهذا يدل على أن المراد بما أنزل اليكم



من ربكم أي القرآن . ويؤيد هذا التفسير قوله تعالى في الآية التي قبلها ﴿ ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا - إلى قوله - لاكلوا من فوقهم ﴾ الآية . ( تنبيه ) : سفيان المذكور وقع في بعض النسخ أنه الثوري ، ولم يقع لي إلى الآن موصولا . **قوله** ( من أحياءا يعني من حرم قتلها إلا بحق حيي الناس منه جميعا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** ( شرعة ومنهاجا سيلا وسنة ) وقد تقدم في الإيمان . وقال أبو عبيدة ( لكل جعلنا منكم شرعة ) أي سنة ( ومنهاجا ) أي سيلا يفنا واضحا . **قوله** ( عثر ظهر الأوليان واحدهما أولى ) أي أحق به طاعتهما وذبا عنهم ، كذا ثبت في بعض النسخ هنا ، وقد تقدم في الوصايا إلا الأخير فسأتى في الذبائح

## ٢ - باب ﴿ اليوم أكلت لكم دينكم ﴾ وقال ابن عباس : نخصة جماعة

٤٦٦ - **حدثني محمد بن بشار** حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن قيس عن طارق بن شهاب قال قالت اليهود لعمر : إنكم تفرعون آية لو زأت فينا لا نقضناها عيدا . فقال عمر : إني لأعلم حيث أنزأت وأين أنزلت ، وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت : يوم هرة ، وإنا والله بعرفة . قال سفيان : وأشك أن كان يوم الجمعة أم لا ﴿ اليوم أكلت لكم دينكم ﴾ .

**قوله** ( باب قوله اليوم أكلت لكم دينكم ) سقط د باب ، لغير أبي ذر . **قوله** ( وقال ابن عباس : نخصة جماعة ) كذا ثبت لغير أبي ذر هنا ، وتقدم قريبا . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن ) هو ابن مهدي . **قوله** ( عن قيس ) هو ابن مسلم . **قوله** ( قالت اليهود ) في رواية أبي العباس عن قيس في كتاب الإيمان ، أن رجلا من اليهود ، وقد تقدمت تسميته هناك وأنه كعب الاحبار ، واحتمل أن يكون الراوي حيث أفرد السائل أراد تعيينه ، وحيث جمع أراد باعتبار من كان معه على رأيه ، وأطلق على كعب هذه الصفة إشارة إلى أن سؤاله عن ذلك وقع قبل إسلامه لأن إسلامه كان في خلافة عمر على المشهور ، وأطلق عليه ذلك باعتبار ما مضى . **قوله** ( إني لأعلم ) وقع في هذه الرواية اختصار ، وقد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم وقال عمر أي آية الخ ، . **قوله** ( حيث أنزلت وأين أنزلت ) في رواية أحمد بن عبد الرحمن بن مهدي : حيث أنزلت وأي يوم أنزلت ، . وبها يظهر أن لا تكرار في قوله حيث وأين ، بل أراد باحدهما المكان وبالأخرى الزمان . **قوله** ( وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت يوم عرفة ) كذا في أبي ذر وغيره وحين ، بدل حيث ، وفي رواية أحمد وأين رسول الله ﷺ حين أنزلت ، أنزلت يوم هرة ، بتكرار د أنزلت ، وهي أوضح ، وكذا لمسلم عن محمد بن المنثري عن عبد الرحمن في الموضعين . **قوله** ( وإنا والله بعرفة ) كذا للجميع ، وعند أحمد د رسول الله ﷺ واقف بعرفة ، وكذا لمسلم ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن بشار وبندار شيخ البخاري فيه . **قوله** ( قال سفيان وأشك أن كان يوم الجمعة أم لا ) قد تقدم في الإيمان من وجه آخر عن قيس بن مسلم الجزم بأن ذلك كان يوم الجمعة ، وسيأتي الجزم بذلك من رواية مسمر بن قيس في كتاب الاختصاص ، وقد تقدم في كتاب الإيمان بيان مطابقة جواب عمر للسؤال لأنه سأله عن اقتضاه عبدا فاجاب بنزولها بعرفة يوم الجمعة ، وعصه أن في بعض الروايات وكلاهما بحمد الله لنا عيد ، قال الكرماني : اجاب بأن النزول كان يوم هرة ، ومن المشهور أن اليوم الذي بعد هرة هو عيد المسلمين ، فكأنه قال :

جعلناه عيداً بعد إدراكنا استحقاق ذلك اليوم للتعبد فيه ، قال : وإنما لم يجعله يوم النزول لأنه ثبت أن النزول كان بعد العصر ، ولا يتحقق العيد إلا من أول النهار ، ولهذا قال الفقهاء : أن رؤية الهلال نهاراً تكون ليلة المستقبلة انتهى . والنصيص على أن تسمية يوم عرفة يوم عيد يغنى عن هذا التكلف . فإن العيد مشتق من العود وقيل له ذلك لأنه يعود في كل عام . وقد نقل الكرماني عن اليعقوبي أن العيد هو السرور العائد وأقر ذلك ، فاللهي أن كل يوم شرع تعظيمه يسمى عيداً انتهى . ويمكن أن يقال هو عيد لبعض الناس دون بعض وهو الاحتجاج خاصة ولهذا يكره لهم صومه ، بخلاف غيرهم فيستحب ، ويوم العيد لا يصام . وقد تقدم في شرح هذا الحديث في كتاب الإيمان بيان من روى في حديث الباب أن الآية نزلت يوم عيد وأنه عند الترمذي من حديث ابن عباس ، وأما تعليقه أترك جملة عيداً بأن نزول الآية كان بعد العصر فلا يمنع أن يتخذ عيداً ، ويهضم ذلك اليوم من أوله لوقوع موجب التعظيم في أثناءه ، والتظهير الذي نظر به ليس بمستقيم ، لأن مرجع ذلك من جهة سير الهلال ، وإني لأعجب من خفاء ذلك عليه . وفي الحديث بيان ضعف ما أخرجه الطبري بسند فيه ابن طيبة عن ابن عباس أن هذه الآية نزلت يوم الاثنين ، وضعف ما أخرجه من طريق العوفي عن ابن عباس أن اليوم المذكور ليس بمعلوم ، وعلى ما أخرجه البيهقي بسند منقطع أنها نزلت يوم التروية ورسول الله ﷺ بفناء الكعبة فأمر الناس أن يروحوا إلى منى وصلى الظهر بها ، قال البيهقي : حديث عمر أولى ، وهو كما قال . واستدل بهذا الحديث على منزية الوقوف بعرفة يوم الجمعة على غيره من الأيام ، لأن الله تعالى إنما يختار لرسوله الأفضل ، وأن الأحمال تقدر بشرف الأزمنة كالأمكنة ، ويوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة ، الحديث ، ولأن في يوم الجمعة الساعة المستجاب فيها الدعاء ولا سيما على قول من قال إنها بعد العصر ، وأما ما ذكره رزين في جامع مرفوعاً خير يوم طلعت فيه الشمس يوم عرفة والحق يوم الجمعة ، وهو أفضل من سبعة من حجة في غيرها ، فهو حديث لا أعرف حاله لأنه لم يذكر صحابيه ولا من أخرجه ، بل أدرجه في حديث الموطأ الذي ذكره مراسلاً عن طلحة بن عبد الله بن كريز ، وليست الزيادة المذكورة في شيء من الموطآت فإن كان له أصل احتمل أن يراد بالسبعة التحديد أو المبالغة ، وعلى كل منهما فثبتت المزية بفلك ، والله أعلم

### ٣ - باب ( فلم نجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً ) . تيمموا تعبدوا ، آمين عابدين

أُتِيَتْ وَتَوَسَّعَتْ وَاحِدٌ . وقال ابن عباس : كَسَمْتُ وَتَسَّوْهُنَ وَاللَّاقِي دَخَلَمَ بِهِنَّ . والإفضاء الانسحاب

٤٦٠٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ ، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ أَوْ بَذَاتِ الْجَيْشِ انْقَطَعَ عَقْدُ لِي ، فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّمَسُّكِ . وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالُوا : أَلَا تَرَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضْعُ رَأْسِهِ عَلَى فُخْدِي قَدْ نَامَ ، فَقَالَ : حَسْبَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَمَاتَنِي أَبُو بَكْرٍ وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ ، وَجَعَلَ

يَطْمَعُنِي بِيَدِهِ فِي خَاصِرَتِي ، وَلَا يَمْنَعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فُجْدِي . فقام رسولُ اللَّهِ ﷺ حين أصبحَ على غيرِ ماء ، فَأَنزَلَ اللَّهُ آيَةً فَتَيَمَّمُ ، فقال أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْرٍ : ما هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكَتِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ . قالت : فَبِمَ شَأْنِ الْبَعِيرِ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ ، فَادَّا الْعَقْدُ تَحْتَهُ ،

٤٦٠٨ - **حَرْشُ** بِحِجِّي بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « سَقَطَتْ قِلَادَةُ لِي بِالْبَيْدَاءِ - وَنَحْنُ دَاخِلُونَ الْمَدِينَةَ - فَأَنَافَخَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَنَزَلَ فَتَنَى رَأْسَهُ فِي حَجْرِي رَافِدًا ، أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّكَزَنِي أَكْزَةً شَدِيدَةً وَقَالَ : حَبَسَتْ النَّاسُ فِي قِلَادَةٍ ؟ فِي الْمَوْتِ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَوْجَعَنِي . ثُمَّ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَيْقَظَ وَحَضَرَتِ الصُّبْحُ ، فَالْتَمَسَ الْمَاءَ ، فَلَمْ يَوْجَدْ ، فَنَزَلَتْ ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) الْآيَةُ . فقال أُسَيْدُ بْنُ حُصَيْرٍ : لقد بَارَكَ اللَّهُ لِلنَّاسِ فِيكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ ، مَا أَنْتُمْ إِلَّا بِرَكَّةٍ لَمْ »

**قوله** ( باب قوله فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ) كذا في الأصول ، وزعم ابن التين وتبعه بعض الشراح المتأخرين أنه وقع هنا « فان لم تجدوا ماء » ، ورد عليه بأن التلاوة ( فلم تجدوا ماء ) وهذا الذي أشار إليه إنما وقع في كتاب الطهارة ، وهو في بعض الروايات دون بعض كما تقدم التنبيه عليه . **قوله** ( تيمموا صعيدا ، آمين عامدين ، أمت وتيممت واحد ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فتيمموا صعيدا ) أي قنعتموها ، وقال في قوله تعالى ( ولا آمين البيت الحرام ) أي ولا عامدين ، ويقال أمت ، وبعضهم يقول تيممت ، قال الشاعر :  
إني كذاك إذا ما ساءني بلد  
يحت صدر بعيري غيره بلدا

( تنبيه ) : قرأ الجمهور ( ولا آمين البيت ) بأبواب الزون ، وقرأ الاعشى بحذف الزون مضافا كقوله على الصيد . **قوله** ( وقال ابن عباس لمستم وتمسوهن ، واللاتي دخاتمهن ، والافضاء النكاح ) أما قوله « لمستم » فروى إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » من طريق مجاهد عن ابن عباس في قوله تعالى ( أو لامستم النساء ) قال : هو الجماع . وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير بإسناد صحيح ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابن عباس قال : هو الجماع ، ولكن الله يعمو ويكنى . وأما قوله « دخاتمهن » فروى ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ما لم تمسوهن ) أي تنكحوهن . وأما قوله « دخاتمهن » فروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( اللاتي دخلتمهن ) قال : الدخول النكاح . وأما قوله « والافضاء » فروى ابن أبي حاتم من طريق بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في قوله تعالى ( وقد أفضى بعضكم إلى بعض ) قال : الإفضاء الجماع . وروى عبد بن حميد من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : الملامسة والمباشرة والإفضاء والرفق والغشيان والجماع كله النكاح ، ولكن الله يكنى ، وروى عبد الرزاق من طريق بكر المزني عن ابن عباس : إن الله حي كريم يكنى عما شاء ، فذكر مثله . لكن قال « التغشى » بدل الغشيان ، وإسناده صحيح . قال إسماعيل : أراد بالتغشى قوله تعالى ( فلما تغشاهما ) وسيأتي شيء من هذا في النكاح . والذي يتعلق

بالباب قوله « لمستم ، وهى قراءة الكوفيين حمزة والكسائي والاعمش ويحيى بن وثاب ، وخالفهم عاصم من الكوفيين فوافق أهل الحجاز فقرأوا ( ألامستم ) بالالف ووافقهم أبو عمرو بن العلاء من البصريين . ثم ذكر المصنف حديث عائشة فى سبب نزول الآية المذكورة من وجهين . وقد تقدم الكلام عليها مستوفى فى كتاب التيسير ، واستدل به على أن قيام الليل لم يكن واجبا عليه عليه السلام ، وتعمق باحتمال أن يكون عليه السلام صلى أول ما نزل ثم نام ، وفيه نظر لأن التهجد القيام إلى الصلاة بعد الجمعة ، ثم يحتمل أنه جمع فلم ينفق وضوءه لأن قلبه لا ينام ، ثم قام فصل ثم نام ، والله أعلم

#### ٤ - باب ( فاذهب أنت وربك مقاتلا ، إنا هاهنا قاعدون )

٤٦٠٩ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا إسرائيل عن غزاة عن طارق بن شهاب سمعت ابن مسعود رضى الله عنه قال : شهدت من المقداد ح . وحدثني حمدان بن عمر حدثنا أبو النضر حدثنا الأشجع عن سفيان عن معمار عن طارق عن عبد الله قال قال المقداد يوم بدر : يا رسول الله ، إنا لانتول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى ( فاذهب أنت وربك مقاتلا إنا هاهنا قاعدون ) واسكن ابنى ونحن مملوك . فكانه عليه السلام تسمى عن رسول الله عليه السلام ، رواه وكيع عن سفيان عن غزاة عن طارق أن المقداد قال ذلك لنبى عليه السلام

**قوله** ( باب قوله فاذهب أنت وربك مقاتلا إنا هاهنا قاعدون ) كذا للدستلى ، واخبره « باب فاذهب الخ » وأغرب الداودى فقال : مرادهم بقولهم « وربك » ، أخوه هارون لأنه كان أكبر منه سنا ، وثقه ابن التين بأنه خلاف قول أهل التفسير كلهم . **قوله** ( وحدثني حمدان بن عمر ) هو أبو جعفر البغدادي واسمه أحمد وحمدان لقبه ، وليس له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وهو من صفار شيوخه وعاش بعد البخارى سفتين ، وقد تقدم الكلام على الحديث فى غزوة بدر . **قوله** ( ورواه وكيع عن سفيان الخ ) يريد بذلك أن صورة سياقه أنه مرسل ، بخلاف سياق الأشجى ، اسكن استظهر المصنف لرواية الأشجى الموصولة برواية إسرائيل التى ذكرها قبل . وطريق وكيع هذه وصاحبها أحمد وإسحق فى مسندهما عنه ، وكذا أخرجهما ابن أبى خيثمة من طريقه . ( تنبيه ) : وقع قوله ، ورواه وكيع الخ ، مقدما فى الباب على بقية ما فيه عند أبى زر ، مؤخرًا عند الباقرين ، وهو أشبه بالصواب

#### ٥ - باب ( إنا جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يؤمنوا أو يضلوا )

- إلى قوله - أو ينفقوا من الأرض ( الآية . المحاربة لله الكفر به

٤٦١٠ - **حدثنا علي بن** ، **حدثنا محمد بن** ، **حدثنا** الله الأنصارى **حدثنا** ابن عوف قال حدثني سلمان أبو رجاء مولى أبى قلابة « عن أبى قلابة أنه كان جاسا خلف عمر بن عبد العزيز فذكروا وذكروا ، فقالوا وقالوا قد أفادت بها الخلفاء ، فالتفت إلى أبى قلابة وهو خلف ظهره فقال : ما تقول يا عبد الله بن زيد - أو قال ما تقول يا أبا قلابة - ؟ قلت : ما علمت نفسا حل فقها فى الإسلام إلا رجل زنى به إحصان ، أو قتل نفسا

بغير نفس ، أو حارب الله ورسوله ﷺ . فقال عتبة : حدثنا أنس بكذا وكذا . قلت : إني أحدث أنس ، قال : قدِم قومٌ على النبي ﷺ فكلّموه فقالوا : قد استوطننا هذه الأرض ، فقال : هذه نعم لنا تخرجُ لربي فخرجوا فيها ، فأنزبوا من ألبانها وأبوالها ، فخرجوا فيها فشرّبوا من أبوالها وألبانها واستصحوا ، ومالوا على الراعي فقتلوه ، وأطردوا النعم . فما يستبطأ من هؤلاء ؟ قتلوا النفس ، وحاربوا الله ورسوله ، وخوفوا رسول الله ﷺ . فقال : سبحان الله . فقلتُ تقيمني ؟ قال : حدثنا بهذا أنس . قال وقال : يا أهل كذا ، إنكم إن زلوا بخير ما أبقى هذا فيكم ومثل هذا .

**قوله** ( باب انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا الآية ) كذا لابي ذر وساقها غيره . **قوله** ( المحاربة لله والكفر به ) هو قول سعيد بن جبير والحسن ، وصلة ابن أبي حاتم عنهما ، وفسره الجمهور هنا بالذي يقطع الطريق على الناس مسلما أو كافرا ، وقيل نزلت في النفر العربيين وقد تقدم في مكانه . **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المديني ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري هو من كبار شيوخ البخاري وربما حدث عنه بواسطة كذا . **قوله** ( حدثني سلمان ) كذا للاكثر بالسكون ، وفي رواية الكشميني بالتصغير ، وكذا ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية القابسي عن أبي زيد المروزي قال : والاول هو الصواب ، وقوله : هذه نعم لنا ، مغاير لقوله في الطريق المتقدمة : اخرجوا الى إبل الصدقة ، ويجمع بأن في قوله : لنا ، تجوزا سرغته أنه كان يحكم عليها ، أو كانت له نعم ترضى مع إبل الصدقة ، وفي سياق بعض طرقه ما يؤيد هذا الأخير حيث قال فيه : هذه نعم لنا تخرج فخرجوا فيها ، وكأن نعمه في ذلك الوقت كان يريد إرسالها الى الموضع الذي ترضى فيه إبل الصدقة فخرجوا صحبة النعم . **قوله** ( فذكروا وذكروا ) أي القسامة ، وسيأتي ذلك واضحا في كتاب الديات مع بقية شرح الحديث ، وقوله : واستصحوا ، بفتح الصاد المهملة وتشديد الحاء أي حصلت لهم الصحة ، وقوله : وأطردوا ، بتشديد الطاء أي أخرجوها طردا أي سوقا ، وقوله : فما يستبطأ ، بضم أوله استعمال من البطء ، وفي الرواية الأخرى بالقاف بدل الطاء ، وقوله : حدثنا أنس بكذا وكذا ، أي بحديث العربيين ، وقوله : وقال يا أهل كذا ، في الرواية الآتية عن ابن عون المنبّه عليها في الديات ، يا أهل الشام . **قوله** ( ما أبقى مثل هذا فيكم ) كذا الأكثر بضم الهمزة من : أبقى ، وفي رواية الكشميني : ما أبقى الله مثل هذا ، فأبرز الفاعل

## ٦ - باب ( والجروح قصاص )

٤٦١١ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا الفزاري عن محمد بن أنس رضي الله عنه قال : كثرت الرُبْعُ

- وهي عمه أنس بن مالك - فتبّة جارية من الأنصار . فطلب القوم للقصاص ، فاتوا النبي ﷺ فأمر النبي ﷺ بالقصاص ، فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك : لا والله لا نكسرُ سنّها يا رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ : يا أنس كتابُ الله القصاص ، فرضي القوم وقبلوا الأرض ، فقال رسول الله ﷺ : إن من عباد الله من لو أفسد على الله لأبرّه .

**قوله** ( باب قوله والجروح قصاص ) كذا يستعمل ، وانفرد باب والجروح قصاص ، وأورد فيه حديث أنس ، ان الربيع ، أى بالتشديد عنته ، كسرت ثنية جارية ، الحديث ، وسيأتى شرحه مستوفى فى الديات . ( تنبيه ) : الفزارى المذكور فى هذا الاسناد هو مروان بن معاوية ، وهم من زعم أنه أبو إسحق

## ٧ - باب ( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك )

٤٦١٢ - **حَدَّثَنَا** محمد بن يوسف **حَدَّثَنَا** صفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت « من حدثك أن محمداً **ﷺ** كتم شيئاً مما أنزل عليه ، فقد كذب ، والله يقول ( يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ) الآية »

**قوله** ( باب يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة ، من حدثك أن محمداً كتم شيئاً مما أنزل الله عليه فقد كذب ، وسيأتى بتامه مع كمال شرحه فى كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

## ٨ - باب ( لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم )

٤٦١٣ - **حَدَّثَنَا** على بن سلمة **حَدَّثَنَا** مالك بن شمعير **حَدَّثَنَا** هشام بن أبيه عن عائشة رضى الله عنها « أنزلت هذه الآية ( لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم ) فى قول الرجل : لا والله وبلى والله ، [ الحديث ٤٦١٣ - طرفه فى : ٦٦٦٣ ]

٤٦١٤ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن أبي رجاء **حَدَّثَنَا** الأنضر عن هشام قال أخبرنى أبى عن عائشة رضى الله عنها « أن أباهما كان لا يباحث فى دين ، حتى أنزل الله كفتارة الجين ، قال أبو بكر : لا أرى بمهما أرى غيرها خيراً منها إلا قيلت رخصة الله وفعلت القى هو خير » [ الحديث ٤٦١٤ - طرفه فى : ٦٦٦١ ]

**قوله** ( باب قوله لا يؤخذكم الله باللغو فى أيمانكم ) سقط باب قوله ، انفرد أبى زر ، وفسرت عائشة لغو اليمين بما يجرى على لسان المكلف من غير قصد ، وقيل هو الحلف على غلبة الظن ، وقيل فى الغضب ، وقيل فى المصيبة ، وفيه خلاف آخر سيأتى بيانه فى الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى . وقولها لا والله وبلى والله ، أى كل واحد منهما إذا قالها لغو ، فلو أن رجلاً قال السكامتين معا فالأولى لذو والثانية منعقدة لأنها استدراك مقصودة ، قاله الماوردى . **قوله** ( حدثنا على بن عبد الله ) كذا لأبى زر عن الكشميهنى والحوى ، وله عن المستملى وحدثنا على بن سلمة ، وهى رواية الباقرين إلا النسفى فقال وحدثنا على ، فلم ينسبه . وعلى بن سلمة هذا يقال له اللبى بفتح اللام والموحدة الخفيفة بعد ما قاف - خفيفة وهوثة من صغار شيوخ البخارى ، ولم يقع له عنده ذكر إلا فى هذا الموضع . وقد نهت على موضع آخر فى الشفعة ، ويأتى آخر فى الدعوات . **قوله** ( حدثنا مالك بن سعيد ) بمهملةين ، صغير ، ضمه أبو داود ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى : صدوق . وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى الدعوات ؛



شراب العنب

[ الحديث ٤٦١٦ - طرفه في : ٥٥٧٩ ]

٤٦١٧ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن عوفية حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال : قال أنس بن مالك رضي الله عنه « ما كان لنا خمر غير فضيحكم هذا الذي نسمونه الفضيخ ، فاني أقام أسق أبا طلحة وفلانا وفلانا إذ جاء رجل فقال : وهل بلكم الخمر ؟ فقالوا : وما ذاك ؟ قال : حرمت الخمر . قالوا : أهرق هذه القلال يا أنس . قال فاسألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل »

٤٦١٨ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عبيدة عن عمرو بن جابر قال « صبح أناس خدانة أحد الخمر فقتلوا من يومهم جميعاً شهيداً ، وذلك قبل تحريمها »

٤٦١٩ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا عيسى وابن ادريس عن أبي حيان عن الشعبي عن ابن عمر قال « سمعت عمر رضي الله عنه صلى منبر النبي ﷺ يقول : أما بعد أيها الناس انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : من القينب ، والتمر ، والمسل ، والخبطة ، والشعر . والخمر ما خسر للعقل »

[ الحديث ٤٦١٩ - أطرافه في : ٥٥٨١ ، ٥٥٨٨ ، ٥٥٨٩ ، ٧٣٣٧ ]

**قوله** ( باب قوله إنما الخمر والميسر - ساق الى - من عمل الشيطان ) وسقط « باب قوله » لغير أبي ذر ، ووقع بينهم في سياق ما قبل الحديث المرفوع تقديم وتأخير . **قوله** ( وقال ابن عباس : الإزلام القداح يقتسمون بها في الأمور ) وصله ابن أبي حاتم من طريق عطاء عن ابن عباس مثله ، وقد تقدم في حديث الهجرة قول سراقبة بن مالك لما تتبع النبي ﷺ وأبا بكر قال « استقسمت بالإزلام هل أضرم أم لا ؟ فخرج الذي أكره . وقال ابن جرير : كانوا في الجاهلية يعدون الى ثلاثة سهام على أحدهما مكتوب « اقل ، وعلى الثاني « نهاني رب » ، وعلى الثالث « غفل » . وقال الفراء : كان على الواحد « أمرني رب » ، وعلى الثاني « نهاني رب » ، وعلى الثالث « غفل » . فإذا أراد أحدهم الأمر أخرج واحداً فان طلع الأمر فعل ، أو الناهي ترك ، أو الغفل أعاد . وذكر ابن إسحق أن أعظم أصنام قريش كان هبل وكان في جوف الكعبة ، وكانت الإزلام عنده ، يتحاكون عنده فيما أشكل عليهم ، فخرج منها رجعوا اليه . قلت : وهذا لا يدفع أن يكون أحدهم يستعملونها منفردين كما في قصة سراقبة . وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير قال : الإزلام حصى بيض . ومن طريق مجاهد قال : حجارة مكتوب عليها . وهذه كانوا يضربون بها أسكل سفر وغزو وتجارة ، وهذا محمول على غير التي كانت في الكعبة . والذي تحصل من كلام أهل النقل أن الإزلام كانت هدم على ثلاثة أنحاء : أحدها لكل أحد ، وهي ثلاثة كما تقدم . وثانيها للحكام ، وهي التي عند الكعبة ، وكان عند كل كاهن وحاكم العرب مثل ذلك ، وكانت سبعة مكتوب عليها : فواحد عليه « منكم » وآخر « ملحق » ، وآخر « فيه المقول والذيات » الى غير ذلك من الأمور التي يكثرونها . وثالثها قداح الميسر وهي عشرة : سبعة غخططة وثلاثة غفل ، وكانوا يضربون بها مقامرة ، وفي معناها كل ما يتقاسم به كالزرد والكباب وغيرها . **قوله** ( والنصب أنصاب يذبحون عليها ) وصله ابن أبي حاتم أيضاً من طريق عطاء عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة : النصب واحد



الانصاب . وقال ابن قتيبة : هي حجارة كانوا ينصبونها وينحون عندها فينصب عليها الذبايح . والانصاب أيضا جمع نصب بفتح أوله ثم سكن وهي الأصنام . قوله ( وقال غيره : الزم القدح لا ريش له وهو واحد الأذلام ) قال أبو عبيدة : واحد الأذلام زلم بفتحين ، وزلم بضم أوله وفتح ثانيه لغتان وهو القدح أي بكسر القاف وسكون الهال . قوله ( والاستقسام أن يجيل القداح فان انتهت انتهى وإن أمرته فعل ما تأمره ) قال أبو عبيدة : الاستقسام من قسمت أمرى بأن أجيل القداح لتقسم لي أمرى الأسافر أقيم وأغزو أم لا أغزو أو نحو ذلك فتسكن هي التي تأمرني وتنهاني ، ولكل ذلك قدح معروف ، قال الشاعر : ولم أقم فتجسبن القوم ، والحاصل أن الاستقسام استعمال من القسم بكسر القاف أي استدعاء ظهور القسم ، كما أن الاستقاء طلب وقوع السقي ، قال الفراء : الأذلام سهام كانت في السكبة يسمون بها في أمورهم . قوله ( يجيل يدير ) ثبت هذا لأبي ذر وحده وهو شرح لقوله يجيل القدح . قوله ( وقد أعلوا القدح أهلاما بفروب يستقسمون بها ) بين ذلك ابن إسحق كما تقدم قريبا . قوله ( وفعلت منه قسمت ، والقسوم المصدر ) قال أبو عبيدة في قوله آمالي ( وأن تستقسموا بالأزلام ) هو استغطت من قسمت أمرى . قوله ( حدثنا إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه . قوله ( نزل تحريم الخمر وإن في المدينة يومئذ خمسة أشربة ، ما فيها شراب العنب ) يريد بذلك أن الخمر لا يختص بعاء العنب . ثم أيد ذلك بقول أنس : ما كان لنا خمر غير فضيخكم ، ثم ذكر حديث جابر في الذين صبغوا الخمر ثم قتلوا بأحد وذلك قبل تحريمها ، ويستفاد منه أنها كانت مباحة قبل التحريم . ثم ذكر حديث عمر أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة وذكر منها العنب ، وظاهره يعارض حديث ابن عمر المذكور أول الباب ، وسنذكر وجه الجمع بينهما في كتاب الأشربة مع شرح أحاديث الباب إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية دهرية ، أنكره ابن التين وقال : الصواب دهرية ، بالهاء بدل الهمزة ولا يجمع بينهما ، وأثبت غيره من أئمة اللغة ما أنكره . وقد أخرج أحمد ومسلم في سبب نزول هذه الآية عن سعد بن أبي وقاص قال د صنع رجل من الأنصار طعاما فدعانا فشربنا الخمر قبل أن تحرم حتى سكرنا ، فتفاخرنا ، إلى أن قال : فزلت إنما الخمر والميسر - إلى قوله - فهل أنتم منتهون ،

## ١١ - باب ( ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا )

- إلى قوله - والله يحب المحسنين )

٤٦٢٠ - **حديث** أبو الهيثم حدثنا حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس رضي الله عنه د أن الخمر التي أهرقت لأضيق ، وزادني محمد بن وهب الكندي عن أبي الهيثم قال د كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، فنزل تحريم الخمر ، فأمر متاديا بئادي ، فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما لهذا الصوت ، قال فخرجت فقلت : هذا مُناد بئادي : ألا إن الخمر قد حُرمت . فقال لي : أذهب فأهرقها . قال فخرت في سبيلك المدينة . قال وكانت خمرهم يومئذ لأضيق ، فقال بعض القوم : قتل قوم دهي في بطونهم ، قال فأنزل الله ( ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا )

قوله ( باب ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا الآية ) كذا لابي ذر ، واخبره د الى قوله وافقه يحب المحسنين ، وذكر فيه حديث أنس د ان الخمر التي هي بقع الفضيخ ، وسبأني شرحه في الاشربة . وقوله د وزادني محمد البيكسدي عن أبي النعمان ، كذا ثبت لابي ذر وسقط لغيره البيكسدي ، ومراده أن البيكسدي سمعه من شيخهما أبي النعمان بالاسناد المذكور فزاده فيه زيادة . والحاصل أن البخاري سمع الحديث من أبي النعمان مختصرا ومن محمد بن سلام البيكسدي عن أبي النعمان مطولا ، وتصرف الزركشي فيه خافلا عن زيادة أبي ذر فقال : القائل د وزادني ، هو الفربري ، ومحمد هو البخاري . وليس كما ظن رحمه الله وانما هو كما قدمته . وقوله د فنزلت تحريم الخمر فأمر مناديا : الأمر بذلك هو النبي ﷺ ، والمناذري لم أر النصريح باسمه ، والوقت الذي وقع ذلك فيه ذهب الواحدى أنه عقب قول حمزة د انما أنتم عبيد لابي ، وحديث جابر برد عليه . والذي يظهر أن تحريمها كان عام الفتح سنة ثمان ، لما روى أحمد عن طريق عبد الرحمن بن وعلة قال د سألت ابن عباس عن بيع الخمر فقال د كان لرسول الله ﷺ صديق من ثقيف أو دوس فلقية يوم الفتح براوية خمر يهديها اليه ، فقال : يا فلان أما علمت أن الله حرمها ؟ فأقبل الرجل على غلامه فقال : بها . فقال : ان الذي حرم شرها حرم بيعها . وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي وعلة نحوه ، لكن ليس فيه تعيين الوقت . وروى أحمد من طريق نافع بن كيسان الثقفي عن أبيه د أنه كان ينجر في الخمر ، وأنه أقبل من الشام فقال : يا رسول الله اني جئتكم بشراب جيد ، فقال : يا كيسان انما حرمت بعلك ، قال : فأبيعها ؟ قال ، انما حرمت وحرم ثمنها ، وروى أحمد وأبو يعلى من حديث تميم الداري أنه كان يهدي لرسول الله ﷺ كل عام راوية خمر ، فلما كان عام حرمت جاء براوية فقال : أشعرت أنها قد حرمت بعلك ؟ قال : أفلا أبيعها وأنتفع بثمنها ؟ فنهاه . ويستفاد من حديث كيسان تسمية المبيع في حديث ابن عباس ، ومن حديث تميم تأييد الوقت المذكور فان اسلام تميم كان بعد الفتح . وقوله د فقال بعض القوم قتل قوم وهي في بطونهم ، فأنزل الله تعالى الخ ، لم أفد على اسم القاتل . ( فائدة ) : في رواية الاسماعيلي عن ابن ناجية عن أحمد بن هبيرة ومحمد بن موسى عن حماد في آخر هذا الحديث د قال حماد فلا أدري هذا في الحديث . أي عن أنس . أو قاله ثابت ، أي مرسلًا بمعنى قوله د فقال بعض القوم ، إلى آخر الحديث . وكذا عند مسلم عن أبي الربيع الزهراني عن حماد نحو هذا . وتقدم للسنن في المظالم عن أنس بطوله من طريق عفان عن حماد كما وقع عنده في هذا الباب فآله أعلم . وأخرجه ابن مردويه من طريق قتادة عن أنس بطوله وفيه الزيادة المذكورة . وروى النسائي والبيهقي من طريق ابن عباس قال د نزل تحريم الخمر في ناس شربوا ، فلما ثملوا عثوا ، فلما صحوا جعل بعضهم يرى الاثر بوجه الآخر فنزلت ، فقال ناس من المتكلمين هي رجس وهي في بطن فلان وقد قتل بأحد ، فنزلت ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ) إلى آخرها . وروى البزار من حديث جابر أن الذين قالوا ذلك كانوا من اليهود ، وروى أصحاب السنن من طريق أبي مبصرة عن عمر أنه قال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا فنزلت الآية التي في البقرة ( قل فيها إثم كبير ) فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزلت التي في النساء ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ) فقرئت عليه ، فقال : اللهم بين لنا في الخمر بيانا شافيا ، فنزلت التي في المائدة ( فاجتنبوه - إلى قوله - منتهون ) فقال عمر : انتهينا انتهينا ، وصححه علي بن المديني والترمذي . وأخرج أحد من حديث أبي هريرة نحوه دون قصة عمر ، لكن قال عند نزول آية البقرة د فقال الناس : ما حرم علينا ، فسكانوا

يشربون ، حتى أم رجل أصحابه في المغرب غلط في قرأته فزالت الآية التي في النساء ، فكانوا يشربون ولا يقرب الرجل الصلاة حتى يفتيق ، ثم نزلت آية المائدة فقالوا : يا رسول الله ناس قتلوا في سبيل الله وماتوا على فرسهم وكانوا يشربونها ، فأنزل الله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح ) الآية . فقال النبي ﷺ : لو حرم عليهم تركوه كما تركتموه ، وفي مسند الطيالسي من حديث ابن عمر نحوه ، وقال د في الآية الأولى قيل حذمت الخمر ، فقالوا دعنا يا رسول الله ننتفع بها ، وفي الثانية فقبل حرمت الخمر ، فقالوا لا إننا لنشربها قرب الصلاة ، وقال في الثالثة فقالوا يا رسول الله حرمت الخمر ، قال ابن النين وغيره : في حديث أنس وجوب قبول خبر الواحد والعمل به في النسخ وغيره ، وفيه عدم مشروعية تخليل الخمر ، لأنه لو جاز لها أراقعها ، وسيأتي مزيد لذلك في الأشربة إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : في رواية عبد العزيز بن صهيب د أن رجلا أخبرهم أن الخمر حرمت فقالوا : أرق يا أنس ، وفي رواية ثابت عن أنس د أنهم سمعوا المنادي فقال أبو طلحة : أخرج يا أنس فأنظر ما هذا الصوت ، وظاهرهما التعارض لأن الأول يشعر بأن المنادي بذلك شافهمهم ، والثاني يشعر بأن الذي نقل لهم ذلك غير أنس ، فنقل ابن التين عن الداودي أنه قال لا اختلاف بين الروایتين ، لأن الآتي أخبر أنسا وأنس أخبر القوم . وتعبه ابن التين بأن نص الرواية الأولى أن الآتي أخبر القوم مشافهة بذلك . قلت : فيمكن الجمع بوجه آخر ، وهو أن المنادي غير الذي أخبرهم ، أو أن أنسا لما أخبرهم عن المنادي جاء المنادي أيضا في أثره فشافهمهم

## ١٢ - باب ( لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤُكم )

٤٦٢١ - **حديث** مُنْذِرُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَارُودِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُوسَى بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « خُطِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً مَسَمَتْ مَثَلُهَا قَطْرُ ، قَالَ : لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ لَضَحِكْتُمْ قَهْلًا وَكَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا . قَالَ فَنُطِيَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجُوهَهُمْ لَمْ يَحْفَن . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَبِي ؟ قَالَ : أَبُوكَ نَلَان . فَزَيَّاتَ هَذِهِ الْآيَةَ ( لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤُكم ) رواه الأضرُّ وَرَوَّحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ شُعْبَةَ »

٤٦٢٢ - **حديث** الْفَضْلُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَيْرِية عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « كَانَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتِمْزَاءً ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ : مِنْ أَبِي ؟ وَيَقُولُ الرَّجُلُ : تَنْضَلُ نَاقَتُهُ : أَيْنَ نَاقَتِي ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةَ ( يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لكم تسؤُكم ) حتى فرغ من الآية كلها »

**قوله** ( باب قوله لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) سقط د باب قوله ، أخير أبي ذر ، وقد تعلق بهذا النهي من كره السؤال عما لم يقع . وقد أسنده الدارمي في مقدمة كتابه عن جماعة من الصحابة والتابعين . وقال ابن العربي : اعتقد قوم من الغافلين منع أسئلة النوازل حتى تقع تعلقا بهذه الآية ، وليس كذلك ، لأنها مصرحة بأن المنهى عنه ما تقع المساءة في جوابه ، ومسائل النوازل ليست كذلك . وهو كما قال ، إلا أنه أساء في قوله الغافلين على

حادثة كان فيه عليه القربى . وقد روى مسلم بن سعد بن أبي وقاص ، عنه د أعظم المسلمين بالمسلمين جرما من سأل  
عن شيء لم يحرم لحرم من أجل مسئلته ، وهذا يبين المراد من الآية ، وليس مما أشار إليه ابن العربي في شيء . **قوله** .  
( حدثنا منذر بن الوليد بن عبد الرحمن ) أى ابن حبيب بن علياء بن حبيب بن الجارود المبدع البصري الجارودي  
نسبة إلى جده الأهل ، وهو ثقة ، وليس له في البخارى إلا هذا الحديث وآخر في كفارات الإيمان ، وأبوه ماله في  
البخارى ذكر إلا في هذا الموضع ، ولا رأيت منه رابعا إلا ولده ، وحديثه هذا في المناقب ، فإن المصنف أوردته  
في الاعتصام من رواية غيره كما سأبينه . ( تنبيه ) : وقع في كلام أبي علي الغساني فيما حكاه الكرماني أن البخارى روى  
هذا الحديث عن محمد بن محمد بن منذر هذا وأن محمدا المذكور هو ابن يحيى الذهلي ، ولم أر ذلك في شيء من  
الروايات التي عندنا من البخارى ، وأظنه وقع في بعض النسخ وحدثنا محمد ، غير منسوب والمراد به البخارى المصنف  
والفائل ذلك الراوى عنه وظنوه شيخا للبخارى ، وليس كذلك ، والله أعلم . **قوله** ( عن أنس ) في رواية روح بن  
عبادة عن شعبة في الاعتصام ، أخبرني موسى قال سمعت أنس بن مالك يقول . **قوله** ( خطب النبي ﷺ خطبة ما سمعت  
مثلا قط قال : لو تعلمون ما أعلم ) وقع عند مسلم من طريق النضر بن شميل عن شعبة في أوله زيادة يظهر منها سبب  
الخطبة ولفظه د بلغ النبي ﷺ عن أصحابه شيء ، فخطب فقال : عرضت على الجنة والنار فلم أر كاليوم في الخير والشر ،  
ولو تعلمون ما أعلم . **قوله** ( لمتحكمتم قليلا ولبيكمتم كثيرا ، قال فذهلي ) في رواية النضر بن شميل ، قال فما أتى علي  
أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشد من ذلك ، غطوا رؤوسهم . **قوله** ( لهم حنين ) بالحاء المهملة للاكثر ،  
وللمكشمة بالحاء المعجمة ، والأول الصوت الذي يرتفع بالبكاء من الصدر ، والثاني من الأنف . وقال الخطابي :  
الحنين بكاء دون الانتحاب ، وقد يحملون الحنين والحنين واحدا إلا أن الحنين من الصدر أى بالمهمل والحنين من  
الأنف بالمعجمة . وقال عياض . **قوله** ( فقال رجل من أبي ؟ قال : أبوك فلان ) تقدم في العلم أنه  
عبد الله بن حذافة . وفي رواية للمسكري د نزلت في قيس بن حذافة ، وفي رواية للاسماعيلي بأن التنبية عليها في  
كتاب الفتن د خارجه بن حذافة ، والأول أشهر ، وكلهم له محبة ، وتقدم فيه أيضا زيادة من حديث أبي موسى  
وأحلت بشرحه على كتاب الاعتصام ، وسيأتي إن شاء الله تعالى ، فاقصر هنا على بيان الاختلاف في سبب نزول  
الآية . **قوله** ( فنزلت هذه الآية ) هكذا أطلق ولم يقع ذلك في سياق الزهري عن أنس مع أنه أشبع سياقاً من رواية  
موسى بن أنس كما تقدم في أوائل المواقيت ، ولذا لم يذكر ذلك هلال بن علي عن أنس كما سيأتي في كتاب الرقاق .  
ووقع في الفتن من طريق قتادة عن أنس في آخر هذا الحديث بعد أن سافه مطولا قال فكان قتادة يذكر هذا الحديث ،  
عند هذه الآية ( يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ) وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة عن أنس  
قال د سألوا رسول الله ﷺ حتى أحفوه بالمسألة ، فصعد المنبر فقال : لا تسألوني عن شيء إلا أنبأكم به ، فجعلت  
التفت عن يمين وشمال فإذا كل رجل لاف ثوبه برأسه يبيك ، الحديث ، وفيه قصة عبد الله بن حذافة ، وقول عمر  
روى الطبري من طريق أبي صالح عن أبي هريرة قال د خرج رسول الله ﷺ غضبان محمرا وجهه حتى جلس على  
المنبر ، فقام إليه رجل فقال : ابن أنا قال : في النار . فقام آخر فقال : من أبي ؟ فقال : حذافة . فقام عمر . فذكر  
كلامه وزاد فيه . وبالقراآن إماما ، قال فسكن غضبه ونزلت هذه الآية ، وهذا شاهد جيد لحديث موسى بن أنس

(١) يباين بالأصل

المذكور . وأما ما روى الترمذى من حديث على قال : لما نزلت ( والله على الناس حج البيت ) قالوا يا رسول الله في كل عام ؟ فسكت . ثم قالوا : يا رسول الله في كل عام ؟ فقال : لا ، ولو قلت نعم لوجبت . فأُنزل الله ( يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا ) فهذا لا ينافي حديث أبي هريرة لاحتمال أن تكون نزلت في الأسرى ، ولعل مراجعتهم له في ذلك هي سبب فضبه . وقد روى أحمد من حديث أبي هريرة والطبري من حديث أبي أمامة نحو حديث على هذا ، وكذا أخرجه من وجه ضعيف ومن آخر منقطع عن ابن عباس ، وجاء في سبب نزولها قول ثالث وهو ما يدل عليه حديث ابن عباس في الباب عقب هذا وهو أصح إسنادا ، لكن لا مانع أن يكون الجميع سبب نزولها والله أعلم . وجاء في سبب نزولها قولان آخران ، فأخرج الطبري وسعيد بن منصور من طريق خفيف عن مجاهد عن ابن عباس : أن المراد بالآشياء البحيرة والوصيلة والسائبة والحام . قال فكان حكمة يقول : انهم كانوا يسألون عن الآيات ، فنهوا عن ذلك . قال : والمراد بالآيات نحو سؤال قريش أن يجعل الصفا لهم ذبعا ، وسؤال اليهود أن ينزل عليهم كتابا من السماء ونحو ذلك . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الكريم عن حكمة قال : نزلت في الذي سأل عن أبيه . وعن سعيد بن جبير في الذين سألوا عن البحيرة وغيرها ، وعن مقسم فيها سأل الامم أنبياءها عن الآيات . قلت : وهذا الذي قاله محتمل ، وكذا ما أخرج ابن أبي حاتم من طريق عطية قال : نهوا أن يسألوا مثل ما سأل النصارى من المائدة فاصبحوا بها كافرين ، وقد رجحه الماوردي ، وكأنه من حيث المعنى ، لوقوع قصة المائدة في السورة بعد ذلك ، واستبعد نزولها في قصة من سأل عن أبيه أو عن الحج كل عام ، وهو إغفال منه لما في الصحيح ، ورجح ابن المنير نزولها في النهي عن كثرة المسائل عما كان وما لم يكن ، واستند إلى كثير مما أورده المصنف في باب ما يكره من كثرة السؤال ، في كتاب الاعتصام وهو متجه ، لكن لا مانع أن تتعدد الأسباب ، وما في الصحيح أصح . وفي الحديث إثارة السر على المسلمين ، وكرهية التشديد عليهم ، وكرهية التقيب عما لم يقع ، وتكلف الاجابة لمن يقصد بذلك التحقن على الثقة ، والله أعلم . وسيأتى مزيد لذلك في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( رواه النضر ) هو ابن شميل ( وروح بن عباد عن شعبة ) أى بإسناده . ورواية النضر وصلها مسلم ، ورواية روح بن عباد وصلها المؤلف في كتاب الاعتصام ، **قوله** ( حدثني الفضل بن سهل ) هو البغدادي ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وشيء تقدم في الصلاة ، وأبو النضر هاشم بن القاسم ، وأبو خيشمة هو زهير بن معاوية ، وأبو الجويرية بالجيم مصغر اسمه حطان بكسر المهملة وتشديد الطاء ابن خفاف بضم المعجمة وفاء بن الأولى خفيفة ، ثقة ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الزكاة ويأتي في الأشربة له ثالث . **قوله** ( عن ابن عباس ) في رواية ابن أبي حاتم من طريق أبي النضر عن أبي خيشمة حدثنا أبو الجويرية سمعت أعرابيا من بني سليم سأله يعني ابن عباس . **قوله** ( كان قوم يسألون رسول الله ﷺ ) قد تقدم طريق الجمع بينه وبين الذي قبله ، والحاصل أنها نزلت بسبب كثرة المسائل إما على سبيل الاستهزاء أو الامتحان وإما على سبيل التفتيت عن الشيء الذي لو لم يسأل عنه لكان على الإباحة ، وفي أول رواية الطبري من طريق حفص بن غنيم عن أبي خيشمة عن أبي الجويرية قال ابن عباس : قال أعرابي من بني سليم : هل تدري فيم أنزلت هذه الآية ، فذكره ووقع عند أبي نعيم في المستخرج ، من وجه آخر عن أبي خيشمة عن أبي الجويرية عن ابن عباس أنه سئل عن الضالة فقال ابن عباس : من أكل الضالة فهو ضال ،

١٣ - **باب** (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) . (وإذ قال الله) يقول : قال الله . و (إذ) هاهنا صلة . (المائدة) أصلها مفعولة ، كعبشة راضية ، وتطليقة بائنة ، والمعنى : ميدها صاحبها من خير ، مادني يمدني . وقال ابن عباس : متوفيك ميمتك

٤٦٢٣ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال : للبحيرة التي يمتنع ذرؤها للطواغيت ، فلا يملكها أحد من الناس ، والسائبة كانوا يسيئون بها لا لهم فلا يملك عليها شيء . قال : وقال أبو هريرة : قال رسول الله ﷺ : رأيتُ عمرو بن عاصر الغزاميَّ يجرُ قصبة في النار ، كان أولَ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ : . والوصيلة الناقةُ البكرُ تُبَكِّرُ في أولِ نتاج الإبلِ باني ، ثم تُلَيُّ بعدُ باني ، وكانوا يسيئونهم لطواغيتهم إن وصلت إحداها بالأخرى ليس بينهما ذكر . والحام غلُ الإبلِ يضرب الضرابَ للمدود ، فإذا قضى ضرابه ودَّعوه للطواغيت وأغفوه من الحمل فلم يملك عليه شيء ، وسموه الحامي . وقال لي أبو البانٍ أخبرنا شعيب عن الزهري سمعتُ سعيداً يُخبرُ بهذا قال : وقال أبو هريرة سمعتُ النبي ﷺ نحوه . ورواهُ ابنُ الهاد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعتُ النبي ﷺ

٤٦٢٤ - **حديث** محمد بن أبي يعقوب أبو عبد الله الكرماني حدثنا حسان بن إبراهيم حدثنا يونس عن الزهري عن عروة أن عائشة رضي الله عنها قالت « قال رسول الله ﷺ : رأيتُ جهنمَ يحطم بعضها بعضاً ، ورأيتُ عمراً يجرُ قصبة ، وهو أولُ مَنْ سَبَّ السَّوَابِ »

**قوله** (باب ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام) أي ما حرم ، ولم يرد حقيقة الجعل لأن الكل خلقه وتقديره ، واسكن المراد بيان ابتداعهم ما صنعوه من ذلك . **قوله** (وإذ قال الله ، يقول قال الله ، وإذ هنا صلة) كذا ثبت هذا وما بعده هنا ، وليس بخاص به وهو على ما قدمنا من ترتيب بعض الرواة ، وهذا الكلام ذكره أبو عبيدة في قوله تعالى (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم) قال مجازة يقول الله ، وإذ من حروف الزوائد ، وكذلك قوله وإذ علمتكم أي وعلمتكم . **قوله** (المائدة أصلها مفعولة كعبشة راضية وتطليقة بائنة ، والمعنى ميدها صاحبها من خير يقال مادني يمدني) قال ابن التين : هو قول أبي عبيدة ، وقال غيره : هي من ماد يمد إذا تحرك ، وقيل من ماد يمد إذا أطعم . قال ابن التين : وقوله تطليقة بائنة غير واضح إلا أن يريد أن الزوج أبان المرأة بها ، وإلا فالظاهر أنها فرقت بين الزوجين فهي فاعل على بابها . **قوله** (وقال ابن عباس : متوفيك ميمتك) هكذا ثبت هذا هنا ، وهذه اللفظة إنما هي في سورة آل عمران ، فكأن بعض الرواة ظنوا من سورة المائدة فسكتها فيها ، أو ذكرها المصنف هنا للمناسبة قوله في هذه السورة (فلما توفيتني كنت أنت الرقيب) ثم ذكر المصنف حديث ابن

شهاب بن سعيد بن المسيب في تفسير البحيرة والسائبة ، والاختلاف في وفه ورفع . قوله (البحيرة التي يمنع درها الطراغيت ) وهي الاصنام ، فلا يحلبها احد من الناس ، والبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة ، وهي التي مجرت أذنبا أي خربت . قال أبو عبيدة : جعلها قوم من الشاة خاصة اذا ولدت خمة أبطن بحررا أذنبا أي شقوها وتركها فلا يمسه أحد . وقال آخرون : بل البحيرة الناقة كذلك ، وخلوا عنها فلم تركب ولم يضربها لخل . وأما قوله ، فلا يحلبها أحد من الناس ، فمكذا أطلق نفي الحلب ، وكلام أبي عبيدة يدل على أن المنق إنما هو الشرب الخاص ، قال أبو عبيدة : كانوا يحرمون وربما ولجها وطمها ولجها على النساء ويحلون ذلك للرجال ، وما ولدت فهو بمنزلتها ، وإن ماتت اشترك الرجال والنساء في أكل لحمها . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : البحيرة من الإبل فانت الناقة إذا تتجست خمس بطون فإن كان الخامس ذكرا كان الرجال دون النساء ، وإن كانت أنثى بنكت أذنبا ثم أرسلت فلم يجزوا لها وبروا ولم يشربوا لها لبنا ولم يركبوا لها ظهرا ، وإن تكن ميتة فهم فيه شركاء الرجال والنساء .

وقتل أهل القفة في تفسير البحيرة هيأة أخرى تزيد بما ذكرت على العشر . وهي فعيلة بمعنى مفعولة ، والبحر شق الآن ، كان ذلك علامة لها . قوله ( والسائبة كانوا يسيبونها لأنهم فلا يحمل عليها شيء ) قال أبو عبيدة : كانت السائبة من جميع الانعام ، وتكون من الذنود الاصنام فتسبب فلا تحبس من مرعى ولا من ماء ولا يركبها أحد ، قال : وقيل السائبة لا تكون إلا من الإبل ، كان الرجل يندو إن يرى من مرعاه أو قديم من سفره ليسين بديرا . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : السائبة كانوا يسيبون بعض إبلهم فلا تمنع حوضا أن تشرب فيه .

قوله ( قال وقال أبو هريرة قال رسول الله ﷺ : رأيت عمرو بن عامر الخزاعي الخ ) هكذا وقع في هذه الرواية إيراد القدر المرفوع من الحديث في أثناء الموقف ، وسأبين ما فيه بعد . قوله ( والوصيلة الناقة البكر تبكر في أول نتاج الإبل بأنثى ، ثم تثني بعد بأنثى ) هكذا أورده متصلا بالحديث المرفوع ، وهو يوم أنه من جلة المرفوع ، وليس كذلك ، بل هو بقية تفسير سعيد بن المسيب ، والمرفوع من الحديث إنما هو ذكر عمرو بن عامر فقط ، وتفسير البحيرة وسائر الأربعة المذكورة في الآية عن سعيد بن المسيب ووقع في رواية الاسماعيل من طريق يعقوب بن إبراهيم ابن سعد عن أبيه بهذا الاسناد مثل رواية الباب ، إلا أنه بعد إيراد المرفوع قال ، وقال ابن المسيب : والوصيلة الناقة الخ ، فأوضح أن التفسير جميعه موقوف ، وهذا هو المعتمد ، وهكذا أخرجه ابن مردويه من طريق يحيى بن سعيد وعبيد الله بن زياد عن ابن شهاب مفصلا . قوله ( أن وصلت ) أي من أجل . وقال أبو عبيدة : كانت السائبة مهما ولدته فهو بمنزلة أمها إلى ستة أولاد ، فإن ولدت السابع انثيين تركتا فلم تذبها ، وإن ولدت ذكرا ذبح وأكله الرجال دون النساء ، وكذا إذا ولدت ذكرين ، وإن أنثى بتوأم ذكر وأنثى سموا الذكور وصيلة فلا يذبح لأجل أخته ، وهذا كله إن لم تلد ميتا ، فإن ولدت بعد البطن السابع ميتا أكله النساء دون الرجال . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : الوصيلة الشاة كانت إذا ولدت سبعة فإن كان السابع ذكرا ذبح وأكل وإن كان أنثى تركت وإن كان ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها فترك ولم يذبح . قوله ( والحام لخل الإبل يضرب الضراب المعدود الخ ) وكلام أبي عبيدة يدل على أن الحام إنما يكون من ولد السائبة . وقال أيضا : كانوا إذا ضرب لخل من ولد البحيرة فهو عندهم حام ، وقال أيضا : الحام من لخل الإبل خاصة إذا تتجوا منه هشرة أبطن قالوا : قد حي ظهره ، فأحوا ظهره ووبره وكل شيء منه فلم يركب ولم يطرق . وعرف بهذا بيان العدد المهم في رواية سعيد . وقيل الحام لخل الإبل إذا ركب ولد ولده ، قال الداعر :

حماها أبو قابوس في غير ملكه كما قد حى أولاد أولاده الفعلا

وقال الفراء : اختلف في السائبة فقيل كان الرجل يسب من ماله ما شاء يذهب به الى السدنة وهم الذين يقومون على الأصنام . وقيل : السائبة الناقة إذا ولدت عشرة أبطن كلهن إناث سميت فلم تترك ولم يجوز لها وبر ولم يشرب لها لبن . وإذا ولدت بنتها بمرت أي شقت أذنبا ، فالبحيرة ابنة السائبة وهي بمنزلة أمها . والوصيلة من الناقة إذا ولدت سبعة أبطن إذا ولدت في آخرها ذكرا وأنثى قيل وصلت أخاه فلا تشرب النساء ابن الأم وتشربه الرجال وجرت بحري السائبة الا في هذا . وأما الحام فهو حل الإبل كان اذا افتح ولد ولده قيل حى ظهره فلا يركب ولا يجوز له وبر ولا يمنع من سرعى . قوله ( وقال في أبو النعمان ) عند غير أبي ذر . وقال أبو النعمان ، بنير مجاورة . قوله ( سمعت سعيدا يخبره بهذا قال وقال أبو هريرة سمعت النبي ﷺ نحوه ) هكذا الأكثر يخبر بصيغة الفعل المضارع من الخبر متصل بهاء الضمير ، ووقع لأبي ذر عن الحموي والمستعمل بحيرة بفتح الموحدة وكسر المهملة ، وكأنه أشار إلى تفسير البحيرة وغيرها كما في رواية إبراهيم بن سعد ، وأن المرفوع منه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ذكر عمرو بن عمار حسب ، وهذا هو المفضل ، فإن المصنف أخرجه في مناقب قريش قال حدثنا أبو النعمان أنبأنا شعيب عن الزهري سمعت سعيد بن المسيب قال : البحيرة التي يمنع درها الخ ، لكنه أورده باختصار قال : وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ رأيت عمرو بن عمار الخ . قوله ( ورواه ابن الهاد عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة سمعت النبي ﷺ ) أما طريق ابن الهاد فأخرجها ابن مردويه من طريق خالد بن حميد المهرى عن ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي - بهذا الاسناد ، ولفظ المتن : رأيت عمرو بن عمار الخزاعي يجر قصبه في النار ، وكان أول من سب السوائب ، والسائبة التي كانت تسب فلا يحمل عليها شيء إلى آخر التفسير المذكور ، وقد أخرجه أبو عوانة وابن أبي عاصم في د الأوائل ، والبيهقي والطبراني من طرق عن الليث عن ابن الهاد بالمرفوع فقط ، وظهر أن في رواية خالد بن حميد إدراجا وأن التفسير من كلام سعيد بن المسيب والله أعلم . وقوله في المرفوع : وهو أول من سب السوائب ، زاد في رواية أبي صالح عن أبي هريرة عند مسلم : وبحر البحيرة وغير دين اسماعيل ، وروى عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم مرسل : أول من سب السوائب عمرو بن لحي ، وأول من بحر البحائر رجل من بني مدلج جدع أذن ناقة وحرم شرب آبائها ، والاول أصح ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عائشة : رأيت جهنم يحطم بعضها بعضا ، ورأيت عمرا يجر قصبه في النار ، وهو أول من سب السوائب ، هكذا وقع هنا مختصرا ، وتقدم في أبواب العمل في الصلاة من وجه آخر عن يونس عن زيد مطلقا وأوله : خسفت الشمس ، فقام رسول الله ﷺ فقرأ سورة طويلة ، الحديث وفيه : لقد رأيت في مقامى هذا كل شيء ، وفيه القدر المذكور هنا ، وأراده في أبواب الكسوف من وجه آخر عن يونس بدون الزيادة ، وكذا من طريق عقيل عن الزهري ، وقد تقدم بيان نسب عمرو الخزاعي في مناقب قريش ، وكذا بيان كيفية تغيبه ليلة إبراهيم عليه السلام ونصبه الأصنام وغير ذلك

٤٦ - باب (كنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم

وأنت على كل شيء شهيد)



٤٦٢٥ - **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَيْدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ النَّمَانِ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ حُفَاةٌ عُرَاةٌ غُرْلَاءٌ . ثُمَّ قَالَ ( كَأَنَّ بَدَأَ أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِمَهُ وَعَدَا عَلَيْهِمْ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ) إِلَى آخِرِ الْآيَةِ . ثُمَّ قَالَ : أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ . أَلَا وَانَّهُ يُجَاهِدُ بِرِجَالِهِ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصِيحَابِي ، فَيَقَالُ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَثُوا بِكَ . فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ( وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ) فَيَقَالُ : إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مَرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مِنْذُ فَارَقْتَهُمْ .**

**قوله** ( باب وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ) ذكر فيه حديث ابن عباس د إنكم محشورون إلى الله حفاة ، الحديث ، وسيأتي شرحه في الرقاق ، والغرض منه د فأقول كما قال العبد الصالح وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ، وقوله أصيحابي كذا الأكثر بالتصغير ، وللكشميهني بغير تصغير ، قال الخطابي : فيه إشارة إلى قلة عدد من وقع لهم ذلك ، وإنما وقع لبعض حفاة العرب ، ولم يقع من أحد الصحابة المشهورين

#### ١٥ - **باب** ( إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَانْهَمْ عِبَادُكَ ، وَإِنْ تُغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ )

٤٦٢٦ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ النَّمَانِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ ، وَإِنْ نَأَسَّا يُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ ( وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ - إِلَى قَوْلِهِ - الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ) »**

**قوله** ( باب قوله ) ( إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَانْهَمْ عِبَادُكَ ) ( الْآيَةُ ) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور قبل ، أورده مختصرا

#### ٦ - سورة الأنعام

قال ابن عباس : ثم لم تكن فتنتهم مَئِدَتِهِمْ . معروشات ما يُعرش من السكرم وغير ذلك . حمولة ما يُحمل عليها ، وَلَبَّسْنَا لَشَجْنًا . لأنذرهم به أهل مكة . يأنون يتباعدون . تُبْسَلُ تُفَضَّحُ ، أُبْسِلُوا أَفْضَحُوا . باسطوا أيديهم ، البسط الضرب . استكثرتم أضللتهم كثيرا . مما ذَرَأَ من الحَرْث جعلوا لله من ثمراتهم وما لهم نصيبا ، ولشيطان والأوثان نصيبا . أكنة : واحدها كنان . أمّا اشتملت يعني هل كَشَّيْلٌ لِأَعْلَى ذِكْرِ أَوْ أُنْثَى ؛ فَمَنْ تَحَرَّموْنَ بعضا وَتَحَلَّوْنَ بعضا . مسفوحا مُهْرَاقًا . صَدَفَ أَهْرَضَ . أُبْسِلُوا أُوبِسُوا ، أُبْسِلُوا أُسْلُوا . سَرْمَدًا دَائِمًا . استهوتته أضلته . يَمْتَرُونَ يَشْكُونَ . وَفَرَّ حَبَمٌ ، وَأَمَّا الْوَقْرُ فَهُوَ الْجِلْدُ . أساطيرُ واحدها أسطورة ولأسطورة وهي

الْفُرَّاهَاتِ . الْبَاسَاءِ مِنَ الْبَاسِ ، وَبِكَوْنِ مِنَ الْبُؤْسِ . جَهْرَةً مَّعَابَةً . الصُّورُ جَمَاعَةٌ صَوْرَةٌ كَقَوْلِهِ نُصُورَةٌ وَسُورٌ . مَلَكُوتٌ وَمُلْكٌ ، مِثْلُ : رَهَبُوتٌ خَيْرٌ مِنْ رَحْمَتٍ ، وَقَوْلُ : زُهَبٌ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تُرْحَمَ . جَنَّ أَظْلَمَ . . تَعَالَى عَلَا وَانْ تَعَدَّلْ تَقْسُطٌ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ . يُقَالُ عَلَى اللَّهِ حُسْبَانُهُ أَيْ حِسَابُهُ ، وَيُقَالُ حُسْبَانًا مَرَامِي ، وَرُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ . مُسْتَقَرٌّ فِي الصَّابِ ، وَمُسْتَوْدَعٌ فِي الرَّحِيمِ . الْقِنُوءُ الْعَذَقُ ، وَالْإِثْنَانُ قِنَوَانٍ ، وَالْجَمَاعَةُ أَيْضًا قِنَوَانٌ ، مِثْلُ صِنَوٍ وَصِنَوَانٍ

**قَوْلُهُ (سورة الانعام - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)** سَقَطَتِ الْبِسْمَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ . **قَوْلُهُ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ :** ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ مَعَذَرَتِهِمْ) **وَصَلَّى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْهُ ، وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ فَتَنْتَهُمْ مَقَالَتَهُمْ ، قَالَ وَسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ مَعَذَرَتَهُمْ ، أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَأَخْرَجَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ) قَالَ مَعَذَرَتَهُمْ . قَوْلُهُ (مَعْرُوشَاتٌ مَا يَعْرِشُ مِنَ الْكُرْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ) كَذَا ثَبَتَ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (وَهُوَ الَّذِي أَنْفَسْنَا جَنَاتٍ مَعْرُوشَاتٍ) قَالَ مَا يَعْرِشُ مِنَ الْكُرْمِ (وَغَيْرِ مَعْرُوشَاتٍ) مَا لَا يَعْرِشُ ، وَقِيلَ الْمَعْرُوشُ مَا يَقُومُ عَلَى سَاقٍ ، وَغَيْرِ الْمَعْرُوشِ مَا يَبْسُطُ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ . قَوْلُهُ (حَوْلَةٌ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهَا) وَصَلَّى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (حَوْلَةٌ وَفَرَشَا) فَأَمَّا الْحَوْلَةُ فَالْإِبِلُ وَالْخَيْلُ وَالْبُغَالُ وَالْخَيْرُ وَكُلُّ شَيْءٍ يَحْمِلُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْفَرَسُ صَفَارُ الْإِبِلِ الَّتِي لَمْ تَدْرُ وَلَمْ يَحْمِلْ عَلَيْهَا . وَقَالَ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ : الْحَوْلَةُ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ مِنْهَا ، وَالْفَرَسُ حَوَاشِيهَا يَعْنِي صَفَارُهَا . قَالَ قَتَادَةُ : وَكَانَ غَيْرُ الْحَسَنِ يَقُولُ : الْحَوْلَةُ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْفَرَسُ الْغَنَمُ ، أَحْسَبُهُ ذَكَرَهُ عَنْ عِكْرَمَةَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : الْحَوْلَةُ مَا حَمَلَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْفَرَسُ الصَّفَارُ أَخْرَجَهُ الْفَيْرِيُّ وَصَحَّحَهُ الْجَمَاعُ . قَوْلُهُ (وَلَلْبَسْنَا لُشْبِنَا) وَصَلَّى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ) يَقُولُ لُشْبِنَا عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ (لَا نَذْرُكُمْ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ) مَكْذَا رَأَيْتُهُ فِي مُسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ ، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَكَذَا ثَبَتَ عِنْدَ النَّسَفِيِّ ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَأَرْسَى إِلَى هَذَا الْقُرْآنِ لَا نَذْرُكُمْ بِهِ) يَعْنِي أَهْلُ مَكَّةَ ، وَقَوْلُهُ (وَمَنْ بَلَغَ) قَالَ وَمَنْ بَلَغَهُ هَذَا الْقُرْآنُ مِنَ النَّاسِ فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ . قَوْلُهُ (وَيُنَادُونَ يَتَّبَاعِدُونَ) وَصَلَّى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (وَمَنْ يَتَّبَعُونَ عَنْهُ وَيُنَادُونَ عَنْهُ) قَالَ يَتَّبَاعِدُونَ ، وَكَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ (يُنَادُونَ عَنْهُ) أَيْ يَتَّبَاعِدُونَ عَنْهُ ، وَكَذَا قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ ابْنُ عَبَّاسٍ : نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَنْهَى الْمُشْرِكِينَ عَنْ أَذَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَيَتَّبَاعِدُ عَمَّا جَاءَ بِهِ . وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . قَوْلُهُ (تَبَسَّلْ تَفَضُّحٌ) وَصَلَّى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (وَذَكَرَ بِهِ أَنَّ تَبَسَّلَ نَفْسٌ) يَعْنِي أَنْ تَفَضُّحَ . وَرَوَى عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيقِ عَجَّادٍ (أَنْ تَبَسَّلَ) أَيْ تَسْلَمَ ، وَمِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ تَحْبِسُ . قَوْلُهُ (أَبْسَلُوا أَفْضَحُوا) كَذَا فِيهِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ وَهِيَ لَفْظٌ ، يُقَالُ فَضَحَ وَأَفْضَحَ ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ (أُولَئِكَ الَّذِينَ أَبْسَلُوا بِمَا كَسَبُوا) يَعْنِي فَضَحُوا ، وَقَدْ**

مضى كما ترى لهذه الكلمة تفسير آخر عن غير ابن عباس ، وأنكر الإمام علي هذا التفسير الأول فسكانه لم يعرف أنه عن ابن عباس . **قوله** ( باسطوا أيديهم ، البسط الضرب ) وصله ابن أبي حاتم أيضا من هذا الوجه عن ابن عباس في قوله ( والملائكة باسطوا أيديهم ) قال : هذا عند الموت ، والبسط الضرب . **قوله** ( استكثرتم أضلتم كثيرا ) وصله ابن أبي حاتم أيضا كذلك . **قوله** ( بما ذرأ من الحرث جعلوا لله من ثمرانهم وما لهم نصيبا ، وللشيطان والأولان نصيبا ) وصله ابن أبي حاتم أيضا عن ابن عباس في قوله ( وجعلوا لله بما ذرأ من الحرث والأنعام نصيبا ) الآية قال : جعلوا لله فذكر مثله وزاد ، فإن سقط من ثمرة ما جعلوا لله في نصيب الشيطان تركوه ، وإن سقط بما جعلوا للشيطان في نصيب الله لعلوه ، وروى عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال : كانوا يسمون لله جزءا من الحرث ولشركائهم جزءا ، فما ذهب به الريح بما سموا لله إلى جزء أولانهم تركوه وقالوا : الله غنى عن هذا ، وما ذهب به الريح من جزء أولانهم إلى جزء الله أخذوه . والأنعام التي سمي الله هي البعيرة والسائبة كما تقدم تفسيرها في المائة ، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس : ان شرك أن تعلم جهل العرب فأشار إلى هذه الآية . **قوله** ( أكنة واحدها كنان ) ثبت هذا لأبي ذر عن المستمل ، وهو قول أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( أكنة أن يفقهوه ) واحدها كنان أي أغطية ، ومثله أعنة وعنان وأسنه وسنان . **قوله** ( سرمدا دائما ) كذا وقع هنا ، وليس هذا في الأنعام وإنما هو في سورة القصص ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( قل أرأيتم أن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة ) سرمد أي دائما ، قال : وكل شيء لا ينقطع فهو سرمد . وقال السكرماني كانه ذكرها هنا لمناسبة قوله تعالى في هذه السورة ( وجاعل الليل سكنا ) . **قوله** ( وقرأ صمم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وفي آذانهم وقرا ) أي الثقل والصمم وان كانوا يسمعون ، لسكنهم صم عن الحق والهدى . وقال ميمر عن قتادة في قوله ( على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا ) قال : يسمعون بآذانهم ولا يسمعون منها شيئا فمثل الأبيسة تسمع القول ولا تدرى ما يقال لها ، وقرأ الجمهور بفتح الواو ، وقرأ طلحة بن مصرف بكسرهما . **قوله** ( وأما الوقر ) أي بكسر الواو ( فانه الحبل ) هو قول أبي عبيدة قاله متصلا بكلامه الذي قبله فقال : الوقر الحبل إذا كسرت . وأفاد الراغب الوقر حل الحمار ، والوسق حمل الحبل ، والمعنى على قراءة الكسر ان في آذانهم شيئا يسدها عن استماع القول نقلا كوقر البعير . **قوله** ( أساطير واحدها أسطورة وأسطارة وهي التمرحات ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، قال في قوله ( إلا أساطير الأولين ) واحدها أسطورة وأسطارة وبجاءها التمرحات انتهى . والتمرحات بضم أوله وتفيد الرأء أصلها بنيات الطريق ، وقيل إن ناءها منقلبة من واو وأصلها الود وهو الحق . **قوله** ( البأساء من البأس ويكون من البؤس ) هو معنى كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( فأخذناهم بالبأساء ) هي البأس من الحخير والشر ، والبؤس انتهى . والبأس الشدة والبؤس الفقر ، وقيل البأس القتل والبؤس العسر . **قوله** ( جبهة معاينة ) قال أبو عبيدة في قوله ( قل أرأيتم أن أتاكم عذاب الله بغتة ) أي لجأ وهم لا يشعرون ، أو جبهة أي علانية وهم ينفثون . **قوله** ( الصور جماعة صرة كقوله سورة وسور ) بالصاد أولا وبالسين ثانيا كذا للجميع إلا في رواية أبي أحمد الجرجاني ففيها كقوله سورة وسور ، بالصاد في الموضعين ، والاختلاف في سكون الواو وفتحها ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ويوم ينفخ الصور ) يقول أنها جمع صورة ينفخ فيها روحها فتحيا ، بمنزلة قولهم صور المدينة واحدها سورة ، قال النابغة :

ألم تر أن الله أعتاك سورة يرى كل ملك دورها يتذبذب

انتهى . والثابت في الحديث أن الصور قرن ينفخ فيه ، وهو واحد لا اسم جمع ، وحكى الفراء الوجهين وقال في الأول : فعلى هذا فالمراد النفخ في الموتى ، وذكر الجوهري في الصحاح أن الحسن قرأها بفتح الواو ، وسبق النحاس فقال : ليست بقراءة ، وإنما أبو البقاء المعبرى قراءة في كتابه ، اعراب الشواذ ، وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( يقال على الله حسابانه ) أى حسابه ، تقدم هذا في بدء الخلق ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ والشمس والقمر حسابان ﴾ قال : يدوران في حساب . وعن الاخفش قال : حسابان جمع حساب مثل شهبان جمع شهاب . **قوله** ( تعالى علا ) وقع في « مستخرج أبي نعيم » ، تعالى الله علا الله ، وهو في رواية النسفي أيضا . **قوله** ( حسابانا مرأى ورجوما للشياطين ) تقدم الكلام عليه في بدء الخلق **قوله** ( جن أظلم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فلداجن عليه الليل ﴾ أى غطى عليه وأظلم ، وما جئك من شيء فهو جان لك أى غطاء . **قوله** ( مستقر في الصلب ومستودع في الرحم ) هكذا وقع هنا ، وقد قال معمر عن قتادة في قوله ﴿ فمستقر ومستودع ﴾ قال مستقر في الرحم ومستودع في الصلب ، أخرجه عبد الرزاق . وأخرج سعيد بن منصور من حديث ابن عباس مثله بأسناد صحيح وصححه الحاكم ، وقال أبو عبيدة : مستقر في صلب الأب ومستودع في رحم الأم ، وكذا أخرجه عبد بن حميد من حديث محمد بن الحنفية ، وهذا موافق لما عند المصنف مخالف لما تقدم ، وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود قال : مستقرها في الدنيا ومستودعها في الآخرة ، ولطبراني من حديثه : المستقر الرحم والمستودع الأرض . ( تنبيه ) : قرأ أبو عمرو وابن كثير ﴿ فمستقر ﴾ بكسر القاف والباقون بفتحها ، وقرأ الجميع ﴿ مستودع ﴾ بفتح الدال إلا رواية عن أبي عمرو فبكسرها . **قوله** ( القنو العنق ، والاثنان قنوان ، والجماعة أيضا قنران مثل صنوان وصنوان ) كذا وقع لأبي ذر تكريه صنوان الأولى مجرورة النون والثانية مرفوعة ، وسقطت الثانية لغير أبي ذر . ويوضح المراد كلام أبي عبيدة الذي هو منقول منه ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ومن النخل من طلعها قنوان ﴾ قال : القنو هو العنق بكسر العين يعنى العنقود ، والاثنان قنوان ، والجمع قنوان كلفظ الاثنان ، إلا أن الاثنان مجرورة ونون الجمع يدخله الرفع والنصب والجر ، ولم نجد مثله غير صنو وصنران والجمع صنوان . وحاصله أن من وقف على قنوان وصنوان وقع الاشتراك اللفظي في إرادة التثنية والجمع ، فإذا وصل ظهر الفرق . فيقع الأعراب على النون في الجمع دون التثنية فانما مكسورة النون خاصة ، ويقع الفرق أيضا بانقلاب الألف في التثنية حال الجر والنصب بخلافها في الجمع ، وكذا يحذف نون التثنية في الإضافة بخلاف الجمع . ( تنبيه ) : قرأ الجمهور ﴿ قنوان ﴾ بكسر القاف ، وقرأ الاعشى والأعرج - وهى رواية عن أبي عمرو - بضمها وهى لغة قيس ، وعن أبي عمرو رواية أيضا بفتح القاف ، وأخرج ابن جني على أنها اسم جمع لقنوا لا جمع ، وفي الشواذ قراءة أخرى . **قوله** ( ملكوت وملك رهبوت رحمت ، وتقول ترهب خير من أن ترحم ) كذا لأبي ذر ، وفيه تشويش ، وأخيره ملكوت ملك ، مثل رهبوت خير من رحمت ، وتقول ترهب خير من أن ترحم ، وهذا هو الصواب . فسر معنى ملكوت ملك وأشار إلى أن وزنه رهبوت ورحمت ، ويوضحه كلام أبي عبيدة فإنه قال في قوله تعالى ﴿ وكذلك نهي إبراهيم ملكوت السموات والأرض ﴾ أى ملك السموات ، خرج مخرج قولهم في المثل رهبوت خير من رحمت ، أى رهبة

خير من رحمة ، انتهى . وقرأ الجمهور ملكوت بفتح اللام ، وقرأ أبو السماك بسكونها ، وروى عبد بن حميد والطبري عن عكرمة قال ﴿ ملكوت السماوات والأرض ﴾ ملك السماوات والأرض وهي بالانطية ، ملكونا ، أي بسكون اللام والمثلثة وزيادة ألف ، وعلى هذا فيحتمل أن تكون الكلمة معربة والأولى ما تقدم وأنها مشتقة من ملك كما ورد مثله في رهوت وجبروت . قوله ﴿ وان تعدل نفسك لا يقبل منها في ذلك اليوم ﴾ وقع هذا في رواية أبي ذر وحده ، وقد حكاها الطبري واستنكره ، وفسر أبو عبيدة العدل بالتوبة قال : لأن التوبة إنما تنفع في حال الحياة ، والمشهور ما روى معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وان تعدل كل عدل لا يؤخذ منها ﴾ أي لو جاءت بمل الأرض ذهباً لم يقبل ، فجعله من العدل بمعنى المثل وهو ظاهر أخرجه عبد الرزاق وغيره . قوله ﴿ أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين ، يعني هل تشتمل إلا على ذكر أو أنثى ؛ فلم تحرموا بعضاً وتحلون بعضاً ﴾ كذا وقع لأبي ذر هنا ، وغيره في أوائل التفاسير وهو أصوب ، وهو إردافه على تفاسير ابن عباس ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، ووقع عند كثير من الرواة ، فلم تحرموا ولم تحلوا ، بغير نون فيهما ، وحذف النون بغير ناصب ولا جازم لغة . وقال الفراء قوله ﴿ قل آلذكرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين ﴾ يقول أجهلكم التحريم فيما حرمت من السائبة والبحيرة والوصيلة والحام من قبل الذكرين أم من الأنثيين ؟ فإن قالوا من قبل الذكر لزم تحريم كل ذكر أو من قبل الأنثى فكذلك ، وإن قالوا من قبل ما اشتمل عليه الرحم لزم تحريم الجميع لأن الرحم لا يشتمل إلا على ذكر أو أنثى ، وقد تقدم في أخبار الجاهلية قول ابن عباس : إن شرك أن تعلم جهل العرب فافراً الثلاثين ومائة من سورة الأنعام ، يسئ الآيات المذكورة . قوله ﴿ مسفوحاً مبراقاً ﴾ وقع هذا للكشيميني ، وهو تفسير أبي عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو دماً مسفوحاً ﴾ أي مبراقاً مصبوحاً ، ومنه قولهم مسفح الدرع أي سال . قوله ﴿ صدف أعرض ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ثم هم يصدفون ﴾ أي يصدفون ، يقال صدف عني بوجهه أي أعرض ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ يصدفون ﴾ أي يصدفون عنها . قوله ﴿ أباسوا أو يسوا ﴾ كذا للكشيميني ، وغيره أيسوا بغير واو ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ فإذا هم مبلسون ﴾ المبلس الحزين النادم ، قال ربيعة بن العجاج ، وفي الوجوه صفرة وإلباس ، أي اكتئاب وحزن ، وقال الفراء : قوله ﴿ فإذا هم مبلسون ﴾ المبلس البائس المنقطع رجاؤه ، وكذلك يقال للذي يسكت عند انقطاع حاجته فلا يجيب : قد أبلس ، قال العجاج :

باصاح هل تعرف رسماً دارساً      قال نعم أعرفه وأبلساً

وتفسير المبلس بالحزين والبائس متقارب . قوله ﴿ أبسلوا أسلوا ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ أو أهلك الذين أبسلوا بما كسبوا ﴾ أي أسلوا ، وقوله في الآية الأخرى ﴿ أن تبسل نفس ﴾ أي تمنن وتسلم ، قال عوف ابن الاحوص ، وإسالي بغير جرم ، وروى معمر عن قتادة في قوله ﴿ أن تبسل نفس ﴾ قال تمبس ، قال قتادة وقال الحسن : أي تسلم أي إلى الهلاك ، أخرجه عبد الرزاق ، وقد تقدم لهذه الكلمة تفسير آخر ، والمعنى متقارب . قوله ﴿ استهوته أضلته ﴾ هو تفسير قتادة أخرجه عبد الرزاق ، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ كالذي استهوته الشياطين ﴾ : هو الذي تشبه له الشياطين فيقيمها حتى يهوى في الأرض فيضل . قوله ﴿ تمترون تشكون ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ ثم أتم تمترون ﴾ أي تشكون ، وكذا أخرجه الطبري من طريق أسباط عن

السدى . قوله ( يقال على الله سبحانه ) أى حسابه ، كذا لآبى ذر ، أعاده هنا وقد تقدم قبل

### ١ - باب ( وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو )

٤٦٢٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه « أن رسول الله ﷺ قال : مفاتيح الغيب خمس ( إن الله عنده علم الساعة ، وينزل الغيث ، ويعلم ما فى الأرحام ، وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً ، وما تدرى نفس بأى أرض تموت ، إن الله عليم خبير ) »

قوله ( باب وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ) المفاتيح جمع مفتاح بكسر الميم الآلة التى يفتح بها ، مثل منجل ومناجل ، وهى لغة قليلة فى الآلة ، والمشهور مفتاح باثبات الألف وجمعه مفاتيح باثبات الياء ، وقد قرئ بها فى الشواذ ، قرأ ابن السميع ( وعنده مفاتيح الغيب ) وقيل بل هو جمع مفتاح بفتح الميم وهو المكان . ويؤيده تفسير السدى فيما رواه الطبرى قال : مفاتيح الغيب خزائن الغيب ، وجوز الواحدى أنه جمع مفتاح بفتح الميم على أنه مصدر بمعنى الفتح ، أى وعنده فتوح الغيب أى يفتح الغيب على من يشاء من عباده ، ولا يخفى بعد هذا التأويل للحديث المذكور فى الباب ، وأن مفاتيح الغيب لا يعلمها أحد إلا الله سبحانه وتعالى . وروى الطبرى من طريق ابن مسعود قال : أعطى نبيكم ﷺ علم كل شىء إلا مفاتيح الغيب ، وإطلاق المفتاح على ما كان محسوساً بما يحل غلقاً كالقفل ، وعلى ما كان معنوياً كما جاء فى الحديث « أن من الناس مفاتيح الخير ، الحديث صححه ابن حبان من حديث أنس . ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن عمر « مفاتيح الغيب خمس ، أورده مختصراً ، وساقه فى تفسير سورة لقمان مطولاً ، وسيأتى شرحه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى

### ٢ - باب ( قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ) الآية

يَلْبِسْكُمْ بِمُخْلَطٍ ، من الالتباس ، يَلْبِسُوا يَخْلَطُوا . شَيْعاً فِرَقاً

٤٦٢٨ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه قال « لما نزلت هذه الآية ( قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم ) قال رسول الله ﷺ : أَعُوذُ بِوَجْهِكَ . قال ( أو من تحت أرجلكم ) قال : أَعُوذُ بِوَجْهِكَ . ( أو يَلْبِسْكُمْ شَيْعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ) قال رسول الله ﷺ : هذا أَهْوَنُ ، أو هذا أَيْسَرُ »

[ الحديث ٤٦٢٨ - طرقاته فى : ٧٣١٣ ، ٧٤٠٦ ]

قوله ( باب قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً من فوقكم الآية ، يلبسكم بمخلط من الالتباس يلبسوا يخلطوا ) هو من كلام ابن عبيدة فى الموضعين « وعند ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدى مثله . قوله ( شيعاً فرقاً ) هو كلام ابن عبيدة أيضاً وزاد : واحدهما شيعية ، والطبرى على بن أبى طلحة عن ابن

عباس في قوله ( شيعة ) قال الأهواء المختلفة . قوله ( عن جابر ) وقع في الاعتصام من وجه آخر عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار سمعت جابرا ، وكذا للنسائي من طريق معمر عن عمرو بن دينار . قوله ( عذابا من فوقكم قال أعود بوجهك ) زاد الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن عمرو السكريم ، في الموضعين . قوله ( هذا أهون أو هذا أيسر ) هو شك من الراوى ، والضهير يعود على الكلام الأخير . ووقع في الاعتصام ، هاتان أهون أو أيسر ، أى خصلة الالتباس وخصلة إذافة بعضهم بأس بعض ، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن عباس ما يفسر به حديث جابر ولفظه عن النبي ﷺ قال : دعوت الله أن يرفع عن أمتي أربعة ، فرفع عنهم اثنين وأبى أن يرفع عنهم اثنين : دعوت الله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والخسف من الأرض وأن لا يلبسهم شيعة ولا يذيق بعضهم بأس بعض ، فرفع الله عنهم الخسف والرجم ، وأبى أن يرفع عنهم الآخرين ، فيستفاد من هذه الرواية المراد بقوله ( من فوقكم أو من تحت أرجلكم ) ، ويستأنس له أيضا بقوله تعالى ( فأمنتم أن يخسف بكم جانب البر أو يرسل عليكم حاصبا ) ووقع أصرح من ذلك عند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب قال في قوله تعالى ( عذابا من فوقكم ) قال الرجم ( أو من تحت أرجلكم ) قال الخسف . وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي عن شيوخه أيضا أن المراد بالعذاب من فوق الرجم ومن تحت الخسف ، وأخرج من طريق ابن عباس أن المراد بالفوق أئمة السوء وباللحم خدام السوء . وقيل المراد بالفوق حبس المطر وباللحم منع الثمرات . والاول هو المعتمد . وفي الحديث دليل على أن الخسف والرجم لا يقمان في هذه الامة ، وفيه نظر فقد روى أحمد والطبري من حديث أبي بن كعب في هذه الآية ( قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم ) الآية قال : من أربع ، وكلهن واقع لا محالة ، فضئت اثنتان بعد وفاة نبيهم بخمس وعشرين سنة ألبسوا شيعة وذاق بعضهم بأس بعض ، وبقيت اثنتان واقعتان لا محالة الخسف والرجم ، وقد أعل هذا الحديث بأن أبي بن كعب لم يدرك سنة خمس وعشرين من وفاة النبوة فكان حديثه عند قوله لا محالة والباقي من كلام بعض الرواة ، وأعل أيضا بأنه مخالف للحديث جابر وغيره . وأجيب بأن طريق الجمع أن الاعادة المذكورة في حديث جابر وغيره مقيدة بزمان مخصوص وهو وجود الصحابة والقرون الفاضلة ، وأما بعد ذلك فيجوز وقوع ذلك فيهم . وقد روى أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال : سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ( قل هو القادر ) الى آخرها فقال : أما انها كائنة ولم يأت تأويلها بعد ، وهذا يحتمل أن لا يخالف حديث جابر بأن المراد بدأويلها ما يتعلق بالفتن ونحوها . وعند أحمد بإسناد صحيح من حديث معمر - بالمحدثين - أوله مضوم مع التخفيف - العبدى رفعه قال : لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبائل ، الحديث ، وسيأتى في كتاب الاشربة في الكلام على حديث أبي مالك الاشعري ذكر الخسف والمسح أيضا ، وللترمذي من حديث عائشة مرفوعا : يكون في آخر هذه الامة خسف ومسح وقذف ، ولابن أبي خيثمة من طريق هشام بن الغزالي بن ربيعة الجرشي عن أبيه عن جده رفعه : يكون في أمتي الخسف والمسح والقذف ، الحديث . وورد فيه أيضا عنه عن علي وعن أبي هريرة عند (١) وعن عثمان عند (٢) وعن ابن مسعود (٣) وعن ابن عمر وابن عمرو وسهل بن سعد عند ابن ماجه ، وعن أبي أمامة عند أحمد ، وعن عبد الله عند مسعود ، وعن

أنس عند البراء ، وعن عبد الله بن بسر وسعيد بن أبي راشد عند الطبراني في الكبير ، وعن ابن عباس وأبي سعيد  
عنده في الصغير ، وفي أسانيدهما مقال غالبا لكن بدل مجموعها على أن لذلك أصلا ، ويحتمل في طريق الجمع أيضا  
أن يكون المراد أن ذلك لا يقع بجمعهم وإن وقع لأفراد منهم غير مقيد بزمان كما في خصلة العدو الكافر والسنة  
العامة فإنه ثبت في صحيح مسلم من حديث ثوبان رفته في حديث بأوله : أن الله ذوى لى مشارق الأرض ومغاربها ،  
وسيطخ ملك أمى ما زوى لى منها ، الحديث ، وفيه : وإنى سألت ربى أن لا يهلك أمى بسنة عامة ، وأن لا يسلط  
عليهم عدوا من غير أنفسهم . وأن لا يلبسهم شيئا وينيق بعضهم بأس بعض ، فقال : يا محمد إنى إذا قضيت قضاء  
فأنه لا يرد ، وإنى أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة وأن لا أسلط عليهم عدوا من غيرهم يستبيح بيضتهم  
حتى يكون بعضهم يهلك بعضها ، وأخرج الطبرى من حديث شداد نحوه بإسناد صحيح . فلما كان تسليط العدو الكافر  
قد يقع على بعض المؤمنين لكنه لا يقع عموما فكذلك الخسف والاندفاع ، ويقيد هذا الجمع ما روى الطبراني من  
مرسل الحسن قال : لما نزلت ( قل هو القادر ) الآية سأل النبي ﷺ ربه ، فهبط جبريل فقال : يا محمد إنك سألت  
ربك أربعة فأعطاك اثنتين ومنعك اثنتين : أن يأثمهم عذاب من فوقهم أو من تحت أرجلهم فيستأصلهم كما استأصل  
الأمم الذين كذبوا أنبياءهم ، ولكنه يلبسهم شيئا وينيق بعضهم بأس بعض ، وهذان عذابان لأهل الأقرار  
بالتكتاب والتصديق بالأنبياء انتهى . وكأن من قوله : وهذان الخ ، من كلام الحسن . وقد وردت الاستعاذة من  
خصال أخرى : منها عن ابن عباس عند ابن مردويه مرفوعا : سألت ربى لأمتى أربعة فأعطانى اثنتين ومنعنى  
اثنتين : سأله أن يرفع عنهم الرجم من السماء والفرق من الأرض فرفعهما ، الحديث ، ومنها حديث سعد بن أبي  
وقاص عند مسلم مرفوعا : سألت ربى أن لا يهلك أمى بالفرق فأعطانيها ، وسأله أن لا يهلكهم بالسنة فأعطانيها ،  
وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها ، وعند الطبرى من حديث جابر بن سمرة نحوه لكن باللفظ : أن لا يهلكوا  
جوعا ، وهذا ما يقوى أيضا الجمع المذكور . فإن الفرق والجوع قد يقع لبعض دون بعض ، لكن الذى حصل منه  
الآمان أن يقع عاما ، وعند الترمذى وابن مردويه من حديث خباب نحوه وفيه : وأن لا يهلكنا بما أهلك به الأمم  
قبلا ، وكذا في حديث نافع بن خالد الخزاعى عن أبيه عند الطبراني وعند أحمد من حديث أبي سمرة بالياء والصاد  
المهملة نحوه ، لكن قال بدل خصلة الإهلاك : أن لا يجمعهم على ضلالة ، وكذا للطبرى من مرسل الحسن ، وابن  
أبي حاتم من حديث أبي هريرة رفته : سألت ربى لأمتى أربعة فأعطانى ثلاثا ومنعنى واحدة : سأله أن لا يكفر  
أمتى جملة فأعطانيها ، وسأله أن لا يظهر عليهم عدوا من غيرهم فأعطانيها ، وسأله أن لا يذهبهم بما عذب به الأمم  
قبلهم فأعطانيها ، وسأله أن لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها ، والطبراني من طريق السدى مرسل نحوه ، ودخل في  
قوله : بما عذب به الأمم قبلهم ، الفرق كقوم نوح وفرعون ، والهلاك بالريح كعاد ، والخسف كقوم لوط وقارون ،  
والصيحة كشمود وأصحاب مدين ، والرجم كأصحاب الفيل وغير ذلك مما عذبت به الأمم عموما . وإذا جمعت الخصال  
المستعاض منها من هذه الأحاديث التى سبقها بلغت نحو العشرة . وفي حديث الباب أيضا أنه ﷺ سأل رفع الخصلتين  
الآخرتين فأخبر بأن ذلك قد قدر من قضاء الله وأنه لا يرد ، وأما ما زاده الطبراني من طريق أبي الزبير عن جابر  
في حديث الباب بعد قوله قال ليس هذا قال : ولو استعاذت لأعاده ، فهو محمول على أن جابرا لم يسمع بقية الحديث  
وحفظه سعد بن أبي وقاص وغيره ، ويحتمل أن يكون قائل : ولو استعاذت الخ ، بعض رواته دون جابر والله أعلم



## ٣ - باب ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾

٤٦٢٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ قَالَ أَصْحَابُهُ : وَأَيْنَا لَمْ يَظْلِمَ ؟ فَنَزَلَتْ ﴿إِنَّ لِلشَّرْكَ لَظُلْمًا عَظِيمًا﴾

قَوْلُهُ ( باب ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ) ذكر فيه حديث سليمان وهو الأعمش عن إبراهيم وهو النخعي عن علقمة وهو ابن يزيد عن عبد الله وهو ابن مسعود قال لما نزلت ﴿ ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ﴾ قال أصحاب النبي ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان بما أغنى عن إعادته

## ٤ - باب ﴿وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾

٤٦٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْغَالِيَةِ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ هَمٍّ نَبِيِّكُمْ - يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مِنَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى »

٤٦٣١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ سَمِعْتُ مُجِيدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى »

قَوْلُهُ ( باب قوله ويونس ولوطا ) ذكر فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة « ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى » ، وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء

## ٥ - باب ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ، فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ﴾

٤٦٣٢ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا قَالَ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ أَنَّ مُجَاهِدًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ « سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَيْ مِنْ سَجْدَةٍ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ، ثُمَّ نَلَا » وَوَهَبًا لَهُ إِسْحَاقُ وَبِعْقُوبَ - إِلَى قَوْلِهِ - فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ثُمَّ قَالَ : هُوَ مِنْهُمْ . زَادَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ وَاسِعٍ وَبُيُوتُ بْنُ يُونُسَ عَنْ الْعَوَّامِ عَنْ مُجَاهِدٍ : قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : نَبِيِّكُمْ ﷺ مِنْ أَمْرِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ ،

قَوْلُهُ ( باب قوله أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) ذكر فيه حديث ابن عباس في السجود في ص ، وسيأتي شرحه في تفسير ص . قَوْلُهُ ( زاد يزيد بن هارون ومحمد بن عبيد وسهل بن يوسف عن العوام ) هو ابن حوشب ( عن مجاهد قلت لابن عباس فقال : نبيكم ﷺ من أمر أن يقتدى بهم ) حاصله أن الزيادة لفظية ، وإلا فالكلام

المذكور داخل في قوله في الرواية الأولى ، هو منهم ، أي داود بن أمر نبيكم أن يقتدى به في قوله تعالى ﴿ فبهдам اقتده ﴾ وطريق يزيد بن هارون المذكورة وصلها الإسماعيل ، وطريق محمد بن عبيد وصلها المصنف في تفسيره ، وطريق سهل بن يوسف وصلها المصنف في أحاديث الأنبياء . وقد اختلف : هل كان عليه الصلاة والسلام متعبدا بشرح من قبله حتى نزل عليه ناسخه ؟ فقيل : نعم ، ووجههم هذه الآية ونحوها . وقيل لا ، وأجابوا عن الآية بأن المراد اتباعهم فيما أنزل عليه وفاقه ولو على طريق الاجمال فيتبعهم في التفصيل ، وهذا هو الأصح عند كثير من الشافعية ، واختاره إمام الحرمين ومن تبعه ، واختار الأول ابن الحاجب ، وانه أعلم

٦ - باب ﴿ وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ، ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها ﴾ الآية . وقال ابن عباس : كل ذي ظفر البعير والنعامة . الحوايا المبقرة . وقال غيره : هادوا صاروا يهودا . وأما قوله هادنا نبتنا ، هائد تائب

٤٦٣٣ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب قال عطاء سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ قال « قاتل الله اليهود ، لما حرم الله عليهم شحومها أجلوها ثم باعوها فأكلوها » وقال أبو عاصم حدثنا عبد الحميد حدثنا يزيد كُتب إلى عطاء سمعت جابراً عن النبي ﷺ

قوله ( باب وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ) زاد أبو ذر في روايته « إلى قوله ولنا لصادقون » . قوله ( كل ذي ظفر البعير والنعامة ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وروى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال « كل ذي ظفر هو الذي ليس بمنفرج الأصابع ، يعني ليس بمشقوق الأصابع ، منها الإبل والنعامة ، وإسناده حسن . وأخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن جبيرة مثله مفرقا وليس فيه ابن عباس ، ومن طريق قتادة قال : البعير والنعامة وأشباهه من الطير والحيوانات والحيثان . قوله ( الحوايا المبقرة ) في رواية أبي الوقت المباعر ، وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الحوايا هو المبقر ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . وقال سعيد بن جبيرة الحوايا المباعر أخرجه ابن جرير وقال : الحوايا جمع حوية وهي ما تحوى واجتمع واستدار من البطن وهي نبات اللهن وهي المباعر وفيها الإماء . قال : ومعنى الكلام إلا ما حملت ظهورها وإلا ما حملت الحوايا ، أي فهو حلال لهم . ( تنبيه ) : المبقر بفتح الميم ويجوز كسرها . ثم ذكر المصنف حديث جابر « قاتل الله اليهود حرمت عليهم شحومها » الحديث ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيوع ، وقد تقدم أيضا بيان من وصل رواية أبي عاصم المذكور هنا ، ونبه ابن التين على أنه وقع في الرواية هنا دلومها ، قال : والصواب شحومها . قوله ( هادوا تابوا ، هادنا نبتنا ، هائد تائب ) هو كلام أبي عبيدة وقد تقدم في أوائل الهجرة

٧ - باب ﴿ ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ﴾

٤٦٣٤ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عمرو بن عمرو عن أبي واثل عن عبد الله رضي الله عنه قال

«لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ، وَلِذَاكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَظَاهِرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ . وَلَا شَيْءٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمَدْحِ مِنَ اللَّهِ ، وَلِذَاكَ مَدَحَ نَفْسَهُ . قَالَتْ : سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : وَرَفَعَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ »

[ الحديث ٤٦٣٤ - أطرافه في : ٤٦٣٧ ، ٥٢٢٠ ، ٧٤٠٣ ]

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ ) ذكر فيه حديث ابن مسعود « لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى »

**A - باب** «وَكَيْلٌ حَفِيزٌ وَمُحِيطٌ بِهِ . قُبَيْلًا : جَمْعُ قَبِيلٍ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُضْرِبٌ لِلْعَذَابِ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا قَبِيلٌ . زُخْرَفُ الْقَوْلِ : كُلُّ شَيْءٍ حَسَنَةٍ وَوَشِيْقَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ فَهُوَ زُخْرَفٌ . وَحَرِثٌ حِجَرٌ : حَرَامٌ ، وَكُلٌّ مَمْنُوعٌ فَهُوَ حِجَرٌ مَحْجُورٌ ، وَالْحِجَرُ كُلُّ بِنَاءٍ بَنِيْتِهِ ، وَيُقَالُ لِلْأَنْثَى مِنَ الْخَيْلِ حِجَرٌ ، وَيُقَالُ لِلْعَقْلِ حِجَبًا وَحِجَرٌ ، وَأَمَّا الْحِجَرُ فَوَضْعُ ثَمُودَ ، وَمَا حَجَرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرْضِ فَهُوَ حِجَرٌ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ حَطِيمٌ لِلَيْتِ حِجَرًا كَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ مَحْطُومٍ مِثْلُ قَتِيلٍ مِنْ مَقْتُولٍ ، وَأَمَّا حَجَرُ الْيَاسَةِ فَهُوَ مَنْزِلٌ

**قوله** ( وَكَيْلٌ حَفِيزٌ مُحِيطٌ بِهِ ) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾ أَيُّ حَفِيزٌ مُحِيطٌ . **قوله** ( قُبَيْلًا جَمْعُ قَبِيلٍ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ ضُرُوبٌ لِلْعَذَابِ كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهَا قَبِيلٌ ) أَنْتَهَى . هُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا لَكُنْ بِمَعْنَاهُ ، قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبَيْلًا ﴾ قَالَ فَعْنِي حَشَرْنَا جَمْعًا وَقُبَيْلًا جَمْعُ قَبِيلٍ أَيُّ صَنْفٍ . وَرَوَى ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : قُبَيْلًا أَيُّ أَفْوَاجٍ قَالَ ابْنُ جُرَيْرٍ : أَيُّ حَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قَبِيلَةً قَبِيلَةً صَنْفًا صَنْفًا وَجَمَاعَةً جَمَاعَةً ، فَيَكُونُ الْقَبِيلُ جَمْعُ قَبِيلٍ الَّذِي هُوَ جَمْعُ قَبِيلَةٍ ، فَيَكُونُ الْقَبِيلُ جَمْعُ الْجَمْعِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : وَمَنْ قَرَأَهَا قُبَيْلًا أَيُّ بَكْسَرِ الْكَافِ فَإِنَّهُ يَقُولُ مَعْنَاهَا عَيَانًا أَنْتَهَى . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى نَاحِيَةٍ يَقُولُ : لِي قَبِيلُ فَلَانٍ كَذَا ، أَيُّ مِنْ جِهَتِهِ ، فَهُوَ نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ . وَقَالَ آخَرُونَ : قُبَيْلًا أَيُّ مَقَابِلًا أَنْتَهَى . وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ جُرَيْرٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ ﴿ كُلُّ شَيْءٍ قُبَيْلًا ﴾ أَيُّ مَعَانِيَةٍ ، فَكَأَنَّهُ قَرَأَهَا بِكَسْرِ الْكَافِ وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَابْنُ عَسَاكَرٍ ، مَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالضَّمِّ وَمَعْنَاهُ الْمَعَانِيَةُ يَقُولُ : رَأَيْتُهُ قُبَيْلًا لَا دُبْرًا إِذَا أَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ وَنَسْتَوِي عَلَى هَذَا الْقِرَاءَةِ ثَانٍ . قَالَ ابْنُ جُرَيْرٍ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْقَبِيلُ جَمْعُ قَبِيلٍ وَهُوَ الضَّمِينُ وَالْكَفِيلُ ، أَيُّ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ كَتْمِيلًا يَكْفُلُونَ لَهُمْ أَنْ الَّذِي نَعْدِمُ حَقَّ ، وَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَةِ ﴿ أَوْ تَأْتِي بَالِغًا وَالْمَلَائِكَةُ قَبِيلًا ﴾ أَنْتَهَى ، وَلَمْ أَرْ مِنْ فَسْرِهِ بِاصْنَافِ الْعَذَابِ ، فَلْيَحْجِرْ هَذَا . ( تَنْبِيْهُ ) : ثَبَتَ هَذَا وَالَّذِي بَعْدَهُ لِأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْمُسْتَمْتَلِ وَالْكَشْمِيرِيِّ حَسْبَ . **قوله** ( زُخْرَفُ الْقَوْلِ كُلُّ شَيْءٍ حَسَنَةٍ وَوَشِيْقَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ فَهُوَ زُخْرَفٌ ) هُوَ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَزَادَ : يُقَالُ زُخْرَفُ فَلَانٍ كَلَامُهُ وَشَهَادَتُهُ . وَقِيلَ أَصْلُ الزُّخْرَفِ فِي اللَّفْظِ الْزَّبِينِ وَالْتَحْسِينِ ، وَلِذَاكَ سَمَوْا الذَّهَبَ زُخْرَفًا . **قوله** ( وَحَرِثٌ حِجَرٌ حَرَامٌ الْخ ) تَقْدِمُ الْكَلَامَ عَلَيْنَا فِي قِصَّةِ ثَمُودَ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ مُسْتَوْفَى ، وَسَقَطَ هُنَا مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَالنَّسْفِيِّ وَهُوَ أَوَّلَى

**٩ - باب** ( قُلْ هَلْ مَسَّ شُهَدَاءُكُمْ ) لَفْظُ أَهْلِ الْحَبَازِ هَلْ الْوَاحِدُ وَالْآخَرِينَ وَالْجَمْعَ

٤٦٣٥ - **حَدَّثَنَا** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ حَدَّثَنَا أَبُو عَرَبَةَ

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا رآها الناس آمن من عذابها ، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبله »

قوله (باب قوله) (قل هل شهداكم) لغة أهل الحجاز هل للواحد والاثني والجمع هو كلام أبي هبيرة بزيادة : والذكر والاثني سواء ، وأهل نجد يقولون الواحد : هل ، وللرأة : هل ، والاثني : هل ، وللقوم : هلوا ، وللنساء : هلن ، يحملونها من هلمت . وهل الأول فهو اسم فعل معناه طالب الإحضار ، وشهداكم مفعول به ، والميم في هل مبنية على النسخ في اللغة الأولى ، واختلف هل هي بسطة أو مركبة ، وبسط ذلك موضع غير هذا

### ١٠ - باب (لا ينفع نفساً إيمانها)

٤٦٣٦ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها ، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون ، وذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها . ثم قرأ الآية »

قوله (باب لا ينفع نفساً إيمانها) ذكر فيه حديث أبي هريرة في طلوع الشمس من المغرب ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . وإسحق في الطريق الأخرى جزم خلاف بأنه ابن نصر ، وأبو مسعود بأنه ابن منصور ، وقول خلف أقوى . والله أعلم

### ٧ - سورة الأعراف

قال ابن عباس : وریشا لال : انه لا يحب المبتدئين في الدعاء وفي غيره . عَنُوا كَثُرُوا وكثرت أموالم . الفتح القاضى افتتح بيننا افض بيننا . تَقَفْنَا الجبل رفعنا . انْجَسَتْ افسدت . مُتَبَّرٌ خسران . آمَى احرز ، تأس تحزن . وقال غيره : ما متمك أن لا تسجد يقول ما متمك أن تسجد . ينصفان اخذا الخصاص من ورق الجنة ، يؤلفان الورق ينصفان الورق بعضه إلى بعض . سَوَّاهُما كناية عن فرجيهما . ومتاع إلى حين هو هاهنا إلى يوم القيامة ، والحين عند العرب من ساعة إلى ما لا يحصى عددها . الرِّيش والريش واحد ، وهو ما ظهر من الالباس . قوله جيله القذى هو منهم : اذركوا اجتماعوا . ومشاقتى الانسان والذابة كلها يسى سموها واحداً سم ، وهى عيناها ومفخراة وقه وأذناه وذبره وإحليله . غراش ما غشوا به . نُشِرْا متفرقة . نَكِدًا قليلاً : ينفوا يعيشوا . حقيق حق . استرهوم من الرهبة . تَلَفَ تَلَفَ . طارهم حطهم . طوفان من السيل ، ويقال الموت للكثير الطوفان . للقل الجنان ، يشبه صفار الخلم . عروش وعريش بناء . سقط كل من ندم فقد سقط في يده . الأصباط قبائل بنى إسرائيل . يقدون في السبت يقدون له ، يجاوزون ، تعد مجاوز شراً شوارح . بئس شديد . أخذ قدم

٢ - ج ٢٨ • فتح الباري

وَتَقَاسَسَ . سَنَسِدَرِ جُهم نَأْتِيهِمْ مِنْ مَأْتَمِهِمْ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ( فَأَنآهِمُ اللّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ) . مِنْ رَجْزَةٍ مِنْ جَنُونٍ . أَيَانِ مَرَسَاها : مَنَى خُرُوجَها . فَرَّتْ بِهِ اسْتَمَرَّ بِها الحُلُ فَاثْمَتَهُ . يَنْزَعُكَ بِسْتَحْفَنُكَ . طَلِفْتُ مُلُّ بِهِ كَلِمٌ ، وَيُقَالُ طَائِفٌ وَهُوَ وَاحِدٌ . يَمُدُّ وَنَهْمٌ يَزِينُونَ . وَخِيفَةٌ خَرَقٌ ، وَخِيفَةٌ مِنَ الْإِخْفَاءِ . وَالْأَصْدَالُ وَاحِدُهَا أَصِيلٌ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى الْمَغْرَبِ ، كَقَوْلِهِ بُكَرَةٌ وَأَصِيلًا

**قوله** ( سورة الاعراف ) اختلف في المراد بالأعراف في قوله تعالى ( وعلى الأعراف رجال ) فقال (١) وعن أبي مجلز هم ملائكة وكلوا بالصور ليميزوا المؤمن من الكافر ، واستشكل بأن الملائكة ليسوا ذكورا ولا إناثا فلا يقال لهم رجال ، وأجيب بأنه مثل قوله في حق الجن ( كانوا يعوذون برجال من الجن ) كذا ذكره القرطبي في التذكرة ، وليس بواضح ، لأن الجن يتوالدون فلا يمتنع أن يقال فيهم الذكور والإناث ، بخلاف الملائكة . **قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** ( قال ابن عباس : وريشا المال ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وريشا ) قال مالا ، ومن طريق مجاهد والسدي فرقهما قال في قوله ( وريشا ) قال المال ، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : الرياش اللباس والميش والنميش ، ومن طريق معبد الجهني قال : الرياش المعاش ، وقال أبو عبيدة : الرياش ما ظهر من اللباس والستارة ، والرياش أيضا الخشب في المعاش ، وقد تقدم شيء من هذا في أول أحاديث الأنبياء . ( نفيه ) : قرأ ( وريشا ) عاصم وأبو عمرو ، والباقون ( وريشا ) . **قوله** ( أنه لا يحب المعتدين في الدعاء ) زاد أبو ذر عن الحوى والكشميني « وفي غيره ، وعند النسفي » ولا في غيره ، وكذا أخرج ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وقد جاء نحو هذا مرفوعا أخرجه أحمد وأبو داود من حديث سعد بن أبي وقاص أنه سمع ابنه له يدعو فقال « إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : أنه سيكون قوم يعتدون في الدعاء » ، وقرأ هذه الآية . وأخرج أيضا ابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل أنه سمع ابنه له يقول : اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة ، فذكر نحوه ، لكن لم يقل وقرأ الآية . والاعتداء في الدعاء يقع بزيادة الرفع فوق الحاجة أو بطلب ما يستحيل حصوله شرعا أو بطلب معصية أو بدعو بما لم يؤثر ، خصوصا ما وردت كراهته كالسجع المنكف وترك المسامور ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . **قوله** ( تنقنا الجبل رفعتنا . انبجست انفجرت ) تقدم شرحهما في أحاديث الأنبياء . **قوله** ( ما منعك أن لا تسجد ، يقول ما منعك أن تسجد ) كذا لابي ذر فأوهم أنه وما بعده من تفسير ابن عباس كالذي قبله ، وليس كذلك . ولغير أبي ذر « وقال غيره ما منعك الخ » وهو الصواب فإن هذا كلام أبي عبيدة ، وقد تقدم في أول أحاديث الأنبياء ، ونقل ابن جرير عن بعض الكوفيين أن المنع هنا بمعنى القول ، والتقدير من قال لك أن لا تسجد . قال : وأدخلت أن قبل لا كما دخلت في قولهم ناديت أن لا تقوم ، وحلفت أن لا تجلس . ثم اختار ابن جرير أن في هذا الكلام حذف تقديره : ما منعك من السجود وحملك على أن لا تسجد ؟ قال : وإنما حذف للدلالة السياق عليه . **قوله** ( يخلصان أخذوا الخصاص من ورق الجنة ، يؤلفان الورق يخلصان الورق بعضه إلى بعض ) كذا لابي عبيدة لكن باختصار . وروى ابن جرير بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله ( وطفقا

يخضعان عليهما من ورق الجنة ) قال جعلنا يأخذان من ورق الجنة فيجعلان على سواتهما ، ومن طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد في قوله ( يخضعان ) قال رمة مان كهينة الثوب ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : أخذنا من ورق التين . وأخرجه الحاكم من هذا الوجه ، ومن طريق قتادة قال : كان لباس آدم في الجنة ظفرا كله ، فلما أكل من الشجرة كشط عنه وبدت سواته . ومن طريق ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن وهب بن منبه قال : كان لباس آدم وحواء النور ، فكان أحدهما لا يرى عورة الآخر . وقد تقدم شيء من هذا في أحاديث الأنبياء أيضا . قوله ( سواتهما كناية عن فرجيهما ) هو كلام أبي عبيدة ، ولم يقع في رواية أبي ذر . قوله ( اداكروا اجتمعوا ) هو كلام أبي عبيدة وزاد : وبغال تدارك لي عليه شيء أي اجتمع ، والتاء مدغمة في الدال انتهى . وهي قراءة الجمهور ، والأصل تداركوا ، وقد قرأ بها الأعمش ورويت عن أبي عمرو بن العلاء أيضا . قوله ( الفتح القاضى ، افتح بيننا اقض ) كذا وقع هنا ، والفتح لم يقع في هذه السورة وإنما هو في سورة سبأ ، وكأنه ذكره هنا توطئة لتفسير قوله في هذه السورة ( ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق ) وإياه وقع فيه تقديم وتأخير من النسخ ، فقد قال أبو عبيدة في قوله ( افتح بيننا وبين قومنا ) أي احكم بيننا وبين قومنا ، قال الشاعر :

ألا أبلغ بنى عصم رسولا      فاقى عن فتاحتكم غنى

الفتح القاضى . انتهى كلامه . ومنه ينقل البخارى كثيرا . وروى ابن جرير من طرق عن قتادة عن ابن عباس قال : ما كنت أدرى ما معنى قوله ( افتح بيننا ) حتى سمعت بنت ذى يزن تقول لزوجها : اطلق أفتحك . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( افتح بيننا ) أي اقض بيننا ، ومن طريق قتادة والسدى وغيرهما مثله . قوله ( ومتاح الى حين الخ ) تقدم في بدء الخلق . قوله ( الرياش والريش واحد الخ ) تقدم أيضا في أول أحاديث الأنبياء ، ورواه ابن المنذر من طريق السكسائي ، أي قال : الريش والرياش اللباس . قوله ( قبيله جيله الذى هو منهم ) هو كلام أبي عبيدة ، وروى ابن جرير من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد في قوله ( قبيله ) قال : الجن والشياطين ، وهو بمعناه ، وقد تقدم في بدء الخلق . قوله ( ومشاق الانسان والدابة كلها تسمى سموما واحدها سم ، وهى عيناه ومنخره وفه وأذناه ودبره وإحليله ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فى سم الحياط ) أي ثقب الإبرة وكل ثقب من عين أو أنف أو أذن أو غير ذلك فهو سم والجمع سموم . ووقع في بعض النسخ « مسام الانسان ، بدل مشاق وهى بمعناه . قوله ( غواش ما غشوا به ) قال أبو عبيدة في قوله ( ومن فوقهم غواش ) واحدها غاشية وهى ما غشاهم فغطاهم من فوقهم ، وروى ابن جرير من طريق السدى قال : المهاد لهم كهينة الفراش . والغواش يتغشاهم من فوقهم . ومن طريق محمد بن كعب قال : المهاد الغرش ، ومن فوقهم غواش قال : القحف . قوله ( نكدنا قليلا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( والذى خبث لا يخرج الا نكدا ) : أي قليلا عسرا في شدة ، قال الشاعر :

لا تنجز الوعد ان وعدت وان      أعطيت أعطيت نالها نكدنا

وروى ابن أبي حاتم من طريق السدى قال : النكد الشيء القليل الذى لا ينفع . قوله ( طائرم حظهم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ألا إنما طائرم عند الله ) قال : حظهم ونصيبهم . قوله ( طوفان من السيل ويقال

للنور السكشيد الطارقان ) قال أبو عبيدة : الطوقان من السيل ومن الموت البالغ الذريح ، كأنه مأخوذ من أطاف به إذا عمه بالهلاك . وعن الأخفش : الطوقان واحدة طرفانة ، وقيل هو مصدر كالرجحان والنقصان فلا واحد له . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أرسل عليهم المطر حتى غابوا بالهلاك ، فأتوا موسى فدعا الله فرفع ثم عادوا . وهذا ابن مردويه بأسنادين ضعيفين عن عائشة مرفوعا : الطوقان الموت ، قوله ( القمل الحنان ) بضم المهملة وسكون الميم ( شبه صغار الحلم ) بفتح المهملة واللام ، قال أبو عبيدة القمل عند العرب هو الحنان والحنان ضرب من الفردان واحدتهما حنانة ، وقد تقدم مع الذي قبله في بدء الخلق . واختلف في تفسير القمل اختلافا كثيرا : قيل السوس ، وقيل الدبا بفتح المهملة والموحدة مخفف وهو صغار الجراد ، وقال الراغب : وقيل دواب سود صغار ، وقيل صغار الذر ، وقيل هو القمل المعروف ، وقيل دابة أصغر من الطير لها جناح أحمر ومن شأنه أن يمس الحب من السنبلة فتكبر السنبلة ولا حب فيها ، وقيل فيه غير ذلك . قوله ( هروش وعريش بناء ) وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وما كانوا يعمرشون ) أي يبنون ، وهروش مكة خيامها ، وقد تقدم في سورة الأنعام تفسير ( معروشات ) . قوله ( سقط ، كل من ندم فقد سقط في يده ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ولما سقط في أيديهم ) يقال لكل من ندم وهجز عن شيء سقط في يده فلان ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء . قوله ( متمر : خمران ) تقدم في أحاديث الأنبياء أيضا . قوله ( آسى : أحزن : نأس تحزن ) تقدم في أحاديث تفسير المفسرين جميعا ، والأول في الأعراف والثانية في المائدة ذكرها استطرادا . قوله ( عفوا كثروا ) زاد غير أبي ذر : وكثرت أموالهم . قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( حتى عفوا ) أي كثروا ، وكذلك كل نبات وقوم وغيره إذا كثروا فقد عفوا ، قال الشاعر :

ولكننا نعص السيف منها بأسوق عافيات الشحم كوم

وقال عبد الرزاق عن معمر بن قنادة ( حتى عفوا ) أي حتى مروا بذلك . قوله ( نشر متفرقة ) تقدم في بدء الخلق . قوله ( يغنوا يعيشوا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( كأن لم يغنوا فيها ) أي يزلوها ولم يعيشوا فيها ، ومنه قولهم مغاني الديار واحدتها مغنى ، قال الشاعر : أعرف مغنى دمنة ورسوم . وقال عبد الرزاق عن معمر بن قنادة ( كأن لم يغنوا فيها ) أي كأن لم يعيشوا ، أو كأن لم يتنعموا . قوله ( حقيق حق ) تقدم في أحاديث الأنبياء . قوله ( استرهبوم من الرهبة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( واسترهبوم ) هو من الرهبة أي خوفهم . قوله ( تلفت تلقم ) تقدم في أحاديث الأنبياء . قوله ( الأسباط قبائل بني إسرائيل ) هو قول أبي عبيدة وزاد : واحدها سبط ، تقول من أي سبط أنت ؟ أي من أي قبيلة وجنس ؟ انتهى . والأسباط في ولد يعقوب كالأبائ في ولد إسماعيل ، واشتقاقه من السبط وهو التتابع ، وقيل من السبط بالتحريك وهو الشجر المتلف ، وقيل للحسن والحسين سبطا رسول الله ﷺ لانتشار ذريتهما ، ثم قيل لكل ابن بنت سبط . قوله ( يمدون في السبت ، يتعدون ثم يتجاوزون ) تقدم في أحاديث الأنبياء وهو قول أبي عبيدة ، ووقع هنا في رواية أبي ذر بدل قوله ثم يتجاوزون د تجاوزا بعد تجاوز ، وهو بالمعنى . قوله ( شرعا شوارع ) قال أبو عبيدة في قوله ( إذ تأتيتهم حيثأنهم يوم يمشون شرعا ) أي شوارع انتهى . وشرح وشوارع جمع شارع ، وهو الظاهر على وجه الماء . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ( إذ تأتيتهم حيثأنهم يوم





الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه للدمعة من الله ، فذلك مدح نفسه ،

**قوله** (باب قول الله عز وجل : قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) ذكر فيه حديث ابن مسعود ، لا أحد أغبر من الله فذلك حرم الفواحش ، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد ، وقد حكى ابن جرير أن أهل التأويل اختلفوا في المراد بالفواحش ، فمنهم من حملها على العموم وساق ذلك عن قتادة قال : المراد سر الفواحش وعلايتها ، ومنهم من حملها على نوع خاص وساق عن ابن عباس قال : كانوا في الجاهلية لا يرون بالزنا بأسا في السر ويستجوبونه في العلانية ، لحرم الله الزنا في السر والعلانية . ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد : ما ظهر نكاح الإماء ، وما بطن الزنا . ثم اختار ابن جرير القول الأول قال : وليس ما روى عن ابن عباس وغيره بمندفوع ، ولكن الأول الحمل على العموم ، والله أعلم

٢ - **باب** ﴿ ولما جاء موسى ليقاتلنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك ﴾ ، قال ابن ترائي ، ولكن أنظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراه . فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا وخر موسى صعقا ، فلما أفاق قال سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين ) . قال ابن عباس : أرني أعطني

٤٦٣٨ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : جاء رجل من اليهود إلى النبي ﷺ قد أطم وجهه وقال : يا محمد إن رجلا من أصحابك من الأنصار أطم وجهي . قال : ادهوه ، فدهوه ، قال : لم لطمت وجهه ؟ قال : يارسول الله ، إني مررت باليهود ، فسمعتهم يقول : والذي اصطفى موسى على البشر . فقلت : وعلى محمد ؟ وأخذتني غصبة فلطمته . قال : لا تمخروني من بين الأنبياء ، فإن الناس يصمقون يوم القيامة ، فأكون أول من يفيق ، فإذا أنا بموسى أخذت بقائمة من قوائم العرش ، فلا أدري أفاق قبلي أم جزي بصقة الطور

**قوله** (باب ﴿ ولما جاء موسى ليقاتلنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك ﴾ الآية . قال ابن عباس : أرني أعطني ) . وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ قال أعطني . وأخرج من طريق السدي قال : لما كلم الله موسى أحب أن ينظر إليه قال ﴿ رب أرني أنظر إليك ﴾ . ( تكملة ) : تعلق بقوله تعالى ﴿ لن تراه ﴾ نفاة رؤية الله تعالى مطلقا من الممتزلة فقالوا إن لتأكيد النبي الذي يدل عليه لا فيكون النبي على التأييد . وأجاب أهل السنة بأن التعميم في الوقت مختلف فيه ، سلمنا لكن خض بحالة الدنيا التي وقع فيها الخطاب ، وجاء في الآخرة لأن أبصار المؤمنين فيها باقية فلا استعالة أن يرى الباقي بالباقي ، بخلاف حالة الدنيا فإن أبصارهم فيها فانية فلا يرى الباقي بالباقي ، وتواترت الأخبار النبوية بوقوع هذه الرؤية للمؤمنين في الآخرة وإكرامهم بها في الجنة ، ولا استعالة فيها فوجب الإيمان بها ، وبالله التوفيق . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب التوحيد حيث ترجم المصنف ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ . قوله ( جاء رجل من اليهود إلى النبي ﷺ قد أطم وجهه ) الحديث تقدم شرحه مستوفي في أحاديث الأنبياء ، وقوله فيه « أم جزي » كذا الأكثر ولا يذ

عن الحموي والمستمل «جوزي»، وهو المشهور في غير هذا الموضع

للنَّ والسَّوَّى ٤٦٣٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «الْكَاةُ مِنَ النَّ»، وَمَاؤُهَا شِفَاءُ لِلْعَيْنِ »

قوله (النَّ والسَّوَّى) ذكر فيه حديث سعيد بن زيد في الكَاة، وسيأتي شرحه في الطب، وقوله «شفاء العين» أي وجع العين. وفي رواية الكشممى «شفاء للعين»، وتقديم شرح النَّ والسَّوَّى في تفسير البقرة، وهو المشهور في غير هذه. وقوله في أول الإسناد «حدثنا مسلم» وقع لأبي ذر غير منسوب، وعند غيره مسلم ابن إبراهيم

٣ - **باب** (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً الذي له ملكُ السماوات والأرض، لا إله إلا هو يحيى ويميت، فأمنوا بالله ورسوله للنبي الأمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتبهوه لعلكم تتهتدون)

٤٦٤٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ قَالَا حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ زُبَيْرٍ قَالَ حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو إِدْرِيسَ التَّخْلُوفَانِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا الدَّرْدَاءِ يَقُولُ «كَانَتْ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ مَحَاوِرَةٌ فَأَغْضَبَ أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ فَأَنْصَرَفَ عَنْهُ عُمَرُ مُغْضَبًا، فَأَتَتْهُ أَبُو بَكْرٍ بِسَأَلِهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَهُ، فَلَمْ يَفْعَلْ، حَتَّى أَغْلَقَ بَابَهُ فِي وَجْهِهِ. فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَنَحْنُ هُنَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا صَاحِبُكُمْ هَذَا فَقَدْ غَاوَسَ. قَالَ وَنَدِمَ عُمَرُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، فَأَقْبَلَ حَتَّى سَلَّمَ وَجَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَصَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَبَرَ. قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: وَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ: وَاللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ، لَأَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي، هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو صَاحِبِي؟ لَأَنِّي قُلْتُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا، فَقُلْتُمْ كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ » قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: غَاوَسَ سَبْقُ بِالْخَبَرِ

قوله (باب قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) ذكر فيه حديث أبي الدرداء فيما كان بين أبي بكر وعمر، وقد تقدم شرحه مستوفى في مناقب أبي بكر، وقوله في أول الإسناد «حدثني عبد الله بن حماد» وبذلك جزم الكللابي وطائفة، وعبد الله بن حماد هذا هو الآملي بالمد وضم الميم الخفيفة يكنى أبا عبد الرحمن، قال الأصملي: هو من تلامذة البخاري، وكان يورق بين يديه. قلت: وقد شاركة في كثير من شيوخه، وكان من الحفاظ، مات قبل السبعين أو بعدها فقال غنيجار في «تاريخ بخاري» مات سنة تسع وستين وقيل سنة ثلاث وسبعين. وسليمان بن عبد الرحمن هو الدمشقي من شيوخ البخاري، وأما موسى بن هارون فهو البني بضم الموحدة وتشديد النون. والبردي وهو بضم الموحدة وسكون الراء، كوفي قدم مصر ثم سكن الفيوم ومات بها سنة أربع وعشرين ومائتين، وما له في

البخارى سوى هذا الموضع . قوله ( قال أبو عبد الله : غارسق بالخير ) تقدم شرحه أيضا في مناقب أبي بكر

#### ٤ - باب ( وقولوا حطة )

٤٦٤١ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول « قال رسول الله ﷺ : قيل لبنى إسرائيل ( ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة تنفروا لكم خطاياكم ) فبدلوا ، فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا : حبة في شعرة »

قوله ( باب قوله حطة . حدثني إسحاق ) هو ابن إبراهيم الحنظلي ابن راهويه . قوله ( قيل لبنى إسرائيل ادخلوا الباب سجداً وقولوا حطة ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( وقولوا حطة ) قال الحسن : أى اخطئ عنا خطايانا ، وهذا يليق بقراءة من قرأ حطة بالنصب ، وهى قراءة إبراهيم بن أبي عبلة ، وقرأ الجمهور بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أى مسألتنا حطة ، وقيل أسررا أن يقولوا على هذه الكيفية ، فالرفع على الحكاية ، وهى فى محل نصب بالقول ، وإنما منع النصب حركة النصب ، وقيل رفعت انعطى معنى الثبات كقوله سلام ، واختلف فى معنى هذه الكلمة فقيل : هى اسم للهيئة من الخط كالجلسة . وقيل هى التوبة كما قال الشاعر :

فاز بالخطبة التى صير الاله بها ذنب عبده مغفورا

وقيل لا يدرى معناها ، وإنما تعبدوا بها . وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس وغيره قال : قيل لهم قولوا مغفرة . قوله ( فبدلوا ) أى غيروا ، وقوله سبحانه وتعالى ( فبدل الذين ظلموا قولا غير الذى قيل لهم ) التقدير فبدل الذين ظلموا بالذى قيل لهم قولا غير الذى قيل لهم ، ويحتمل أن يكون ضمن بدل معنى قال . قوله ( فدخلوا يزحفون على أستاههم وقالوا : حبة في شعرة ) وكذا فى رواية الحسن المذكورة بفتحيتين ، وللكشيمى « فى شعيرة ، بكسر المهملة وزيادة تحتانية بعدها . والحاصل أنهم خالفوا ما مروا به من الفعل والقول فانهم أمروا بالسجود عند انتهائهم شكر الله تعالى ويقولهم حطة ، فبدلوا السجود بالزحف وقالوا حطة بدل حطة ، أو قالوا حطة وزادوا فيها حبة فى شعيرة . وروى الحاكم من طريق السدى عن مرة عن ابن مسعود قال « قالوا على سمى » وهى بالعربية حطة حراء قوية فيها شعيرة سوداء ، ويستنبط منه أن الأقوال المنصوصة إذا تعبد بلفظها لا يجوز تغييرها ولو وافق المعنى . وإست هذه مسألة الرواية بالمعنى بل هى متفرعة منها ، وينبغى أن يكون ذلك قيداً فى الجواز ، أعنى يزداد فى الشرط أن لا يقع التعبد بلفظه ولا بد منه ، ومن أطلق فكلامه محمول عليه

#### ٥ - باب ( خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین ) العرف : المعروف

٤٦٤٢ - حدثنا أبو ليان حدثنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس رضي الله عنهما قال « قديم عيينة بن حصن بن حذيفة فنزل على ابن أخيه الحر بن قيس ، وكان من النفر الذين يدينهم عمر ، وكان القراء أصحاب مجالس عمر ومشاورته كهولاً كانوا أو شباناً . فقال عيينة لابن أخيه : يا ابن أخى لك وجه عند هذا الأمير ، فاستأذن لى عليه ، قال . سأستأذن لك عليه . قال ابن عباس فاستأذن

الحرة لمينة ، فأذن له عمر ، فلما دخل عليه قال : يحيى يا ابن الخطأب ، فوالله ما نعطينا الجزل ، ولا نحكم بيننا بالعدل . فغضب عمر حتى أمم به ، فقال له الحرّ : يا أمهر المؤمنين ، إن الله تعالى قال لنبيه ﷺ ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ وإن هذا من الجاهلين . والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه ، وكان وقفاً عند كتاب الله »

[ الحديث ٤٦٤٢ - طرفه في : ٧٢٨٦ ]

٤٦٤٣ - حدثني يحيى حدثنا وكيع عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير ﴿ خذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ قال : ما أنزل الله إلّا في أخلاق الناس

[ الحديث ٤٦٤٣ - طرفه في : ٤٦٤٤ ]

٤٦٤٤ - وقال عبد الله بن بَرَادٍ حدثنا أبو أسامة قال هشام عن أبيه عن عبد الله بن الزبير قال « أمر الله نبيه ﷺ أن يأخذ العفو من أخلاق الناس » أو كما قال

**قوله** ( باب ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ العرف : المعروف ) وصلة عبد الرزاق من طريق هشام بن عروة عن أبيه بهذا ، وكذا أخرجه الطبري من طريق السدي وقناة . **قوله** في حديث عمر ( أو شبانا ) بضم أوله وتشديد الموحدة وبعد الألف نون الأكثر ، وفي رواية السكندرية بفتح أوله وبموحدين الأولى خفيفة ، وسيأتي شرح هذا الحديث في كتاب الاعتصام . **قوله** ( حدثني يحيى ) نسبه ابن السكن فقال يحيى ابن موسى ، ونسبه المستمل فقال يحيى بن جعفر ، ولا يخرج عن واحد منهما والأشبه ما قال المستمل . **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة ، وابن الزبير هو عبد الله . **قوله** ( ما أنزل الله ) أي هذه الآية ( إلّا في أخلاق الناس ) وكذا أخرجه ابن جرير عن ابن وكيع عن أبيه بلفظ « ما أنزل الله هذه الآية إلّا في أخلاق الناس » ، وكذا أخرجه ابن أبي شبة عن وكيع ، وأخرج ابن جرير أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن عبد الله بن الزبير نحوه . **قوله** ( وقال عبد الله بن بَرَادٍ ) بموحدة وتثنية الراء ، وبراد اسم جده ، وهو عبد الله بن عامر بن بَرَادٍ بن يوسف بن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري ، ما له في البخاري سوى هذا الموضع . **قوله** ( أمر الله نبيه أن يأخذ العفو من أخلاق الناس ) وقد اختلف عن هشام في هذا الحديث ، فوصله من ذكرنا عنه ، وتابعهم عمدة بن سليمان عن هشام عند ابن جرير والطفاوي عن هشام عند الاسماعيلي ، وخالفهم معمر وابن أبي الزناد وحامد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه من قوله موقفاً ، وقال أبو معاوية عن هشام عن وهب بن كيسان عن ابن الزبير أخرجه سعيد بن منصور عنه ، وقال عبيد الله بن عمر عن هشام عن أبيه عن ابن عمر أخرجه البزار والطبراني وهي شاذة ، وكذا رواية حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة عند ابن مردويه . وأما رواية أبي معاوية فشاذة أيضاً مع احتمال أن يكون لهشام فيه شيخان ، وأما رواية معمر ومن تابعه فرجوة بأن زيادة من خالفهما مقبولة لكونهم حفاظاً ، وإلى ما ذهب إليه ابن الزبير من تفسير الآية ذهب مجاهد ، وخالف في ذلك ابن عباس فروى ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه قال « خذ العفو » يعني خذ ما عفا لك من أموالهم أي ما فضل ، وكان ذلك قبل

فرض الوكعة ، وبذلك قال السدي وزاد : نسختها آية الوكعة ، وبنيحوه قال الضحاك وعطاء وأبو عبيدة ، وروى ابن جرير الأول ، واحتج له . وروى عن جعفر الصادق وقال : ليس في القرآن آية أجمع لمكارم الاخلاق منها ، ووجهوه بأن الاخلاق ثلاثة بحسب القوى الانسانية : عقلية وشهوية وغضبية ، فالعقلية الحكمة ومنها الامر بالمعروف ، والشهوية الغفة ومنها أخذ العفو ، والغضبية الشجاعة ومنها الإعراض عن الجاهلين . وروى الطبري مرسلًا وابن مردويه موصولًا من حديث جابر وغيره « لما نزلت (خذ العفو وأمر بالعرف ) سأل جبريل فقال لا أعلم حتى أسأله ثم رجع فقال : إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك ، وتعطي من حرمك ، وتعفو عمن ظلمك ،

## ٨ - سورة الأنفال

١ - باب قوله (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ)

قال ابن عباس : الأنفال المغنم . قال قتادة : ربحكم الحرب . يقال : نافلة عطية

٤٦٤٥ - حدثني محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان أخبرنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير قال « قلت لأبي عباس رضي الله عنهما : سورة الأنفال . قال : نزلت في بدر » . للشوكة الحد . مردفين فوجاً بعد فوج . ردفتي وأردفتي جاء بهدي . ذوقوا باثروا وجرّوا . وليس هذا من ذوق الفهم . فبركه يجمعه . ثمّ ردّ فرق . وإن جنحوا طلبوا . السلم والسلام واحد يُشخّن يغلب . وقال مجاهد : مكاء إدخال أصابعهم في أفواههم . وتصدية الصغير . ليُشديتوك ليُحديتوك

قوله (سورة الانفال - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر . قوله ( قال ابن عباس الانفال المغنم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الانفال المغنم ، كانت لرسول الله ﷺ خالصة ليس لأحد فيها شيء . وروى أبو دارود والنسائي وابن حبان من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ : من صنع كذا فله كذا ، الحديث فنزلت ( يسألونك عن الأنفال ) . قوله ( نافلة عطية ) قال في رواية النسفي : يقال ، فذكره . وقد قال أبو عبيدة في قوله ( ومن الليل فنهجد به نافلة لك ) أي غنيمة . قوله ( وان جنحوا طمّوا ) قال أبو عبيدة في قوله ( وان جنحوا للسلم ) أي رجعوا الى المسألة وطلبوا الصلح . قوله ( السلم والسلام واحد ) ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . قوله ( يشخن ) أي يغلب . قال أبو عبيدة في قوله ( ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض ) يشخن أي يبالغ ويغلب . قوله ( وقال مجاهد : مكاء إدخال أصابعهم في أفواههم ) وصله عبد ابن حبيب والفرياي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد . قوله ( وتصدية الصغير ) وصله عبد بن حميد أيضاً كذلك . ( تنبيه ) : وقع هذا في رواية أبي ذر مراًخيا عن الذي قبله ، وعند غيره بعبه وهو أولى ، وقد قال الفرياي « حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء ) قال : إدخالهم أصابعهم في أفواههم وتصدية الصغير ، يخلطون على محمد صلاته ، وقال أبو عبيدة : المكاء الصغير والتصدية صفق الأكف

وصله ابن مردويه من حديث ابن عمر مثله من قوله . قوله ( وقال قتادة ربحكم الحرب ) تقدم في الجهاد . قوله ( الشوكة الحد ) ثبت لغير أبي ذر ، قال أبو عبيدة في قوله ( وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ) مجاز الشوكة الحد ، يقال ما أشد شوكه بنى فلان أى حدهم . قوله ( مردفين فوجا بعد فوج ، يقال ودفنى وأردفنى جاء بعدى ) وقال أبو عبيدة في قوله ( مردفين ) بكسر الدال فاعلين من أردفوا أى جاءوا بعد قوم قبلهم ، وبعضهم يقول ردفنى جاء بعدى وهما لغتان . ومن قرأ بفتح الدال فهو من أردفهم الله من بعد من قبلهم انتهى . وقراءة الجمهور بكسر الدال ونافع بفتحها . وقال الأخفش : بنو فلان يردفوننا أى يمحشون بعدنا . قوله ( فيرده يجمعه ) قال أبو عبيدة في قوله ( فيرده يجمعه ) أى فيجمعه بعضه فوق بعض . قوله ( شرد فرق ) هو قول أبي عبيدة أيضا . قوله ( ليثبتوك يحبسوك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عنه ، وروى أحمد والطبراني من حديث ابن عباس قال : تشاورت قريش فقال بعضهم : إذا أصبح محمد فأنبتوه بالوثاق ، الحديث . قوله ( ذوقوا بأشروا وجربوا ، وليس هذا من ذوق الفم ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، ونظيره قوله تعالى ( لا يذوقون فيها الموت ) . قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) كذا ثبت هذا الحديث في آخر هذه التفسير عند أبي ذر ، وثبت عند غيره في اثنا عشر والخطب فيه سهل . والحديث المذكور سيأتي بأتم من هذا في تفسير سورة الحشر ، ويأتي شرحه هناك ، وقد تقدم طرف منه أيضا في المغازي

### باب ( إن شر الدواب عند الله البكم الذين لا يعقلون )

٦٤٦ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ورقاء عن ابن أبي مجروح عن مجاهد عن ابن عباس ( إن شر

الدواب عند الله البكم الذين لا يعقلون ) قال : هم نفر من بنى عبد الدار

قوله ( إن شر الدواب ) ذكر فيه حديث مجاهد عن ابن عباس قال : هم نفر من بنى عبد الدار ، وفي رواية الاسماعيلى : نزلت في نفر ، زاد ابن جرير من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نجيح : لا يتبعون الحق ، ثم أورد من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( لا يعقلون ) : لا يتبعون الحق ، قال مجاهد قال ابن عباس : هم نفر من بنى عبد الدار

٢ - يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبيكم ، واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ، وأنه إليه تحشرون ) استجبوا اجيبوا ، لما يحبيكم لما يصلحكم

٦٤٧ - حدثني إسحاق قال أخبرنا روح حدثنا شعبه عن خبيب بن عبد الرحمن سمعت حفص بن غامد يحدث عن أبي سعيد بن المولى رضى الله عنه قال : كنت أصلى ، فرأى رسول الله ﷺ فدعاى فلم آتته حتى صليت ، ثم أتته فقال : ما منك أن تأتي ؟ ألم يقل الله ( يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ثم قال : لأعلمنك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج . فذهب رسول الله ﷺ ليخرج ، فذكرت له . وقال معاذا حدثنا شعبه عن خبيب بن عبد الرحمن سمع حفصا سمع أبا سعيد رجلا من أصحاب

الذي ينزل بهذا وقال « هي الحمد لله رب العالمين ، السبع الثاني » .

قوله ( يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول . استجيبوا : أطيعوا . لما يحيمكم : لما يصلحكم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( استجيبوا لله ) أي أطيعوا الله ، يقال استجب له واستجبته بمعنى ، وقوله ( لما يحيمكم ) أي لما يهديكم ويصلحكم انتهى . وقد تقدم في آل عمران شيء من هذا في قوله تعالى ( الذين استجابوا لله والرسول ) قوله ( حدثني إسماعيل ) هو ابن راهوية ، وقد تقدم شرح الحديث في تفسير الفاتحة . قوله ( وقال معاذ ) هو ابن معاذ الصنبري البصري ، وقد وصله الحسن بن سفيان في مسنده عن عبيد الله بن معاذ عن أبيه ، وقائدة إirاده ما وقع فيه من تصريح حفص بسأله من أبي سعيد بن الملق

٣ - باب ( وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذاب أليم ) . قال ابن عيينة : ما سمى الله مطراً في القرآن إلا عذاباً ، وتسميه العرب الغيث ، وهو قوله تعالى ( وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قنطوا )

٤٦٤٨ - حدثني أحمد بن حنبل عن عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي عن حماد بن عيسى عن عبد الحميد بن عيسى عن كريب بن مالك عن أنس بن مالك رضي الله عنه « قال أبو جهل ( اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء ، أو ائتنا بعذاب أليم ) فزالت ( وما كان الله ليُعذِّبهم وأنت فيهم ، وما كان الله لمُعذِّبهم وهم يستغفرون . وما لهم أن لا يُعذِّبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام ) الآية » [ الحديث ٤٦٤٨ - طريقه في : ٤٦٤٩ ]

قوله ( باب قوله ( وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر ) الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الآية . قوله ( قال ابن عيينة الخ ) كذا في تفسير ابن عيينة رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه قال : ويقول ناس ما سمى الله المطر في القرآن إلا عذاباً ، واسكن تسميه العرب الغيث يريد قوله تعالى ( وهو الذي ينزل الغيث ) كذا وقع في تفسير حم عسق ، وقد تعقب كلام ابن عيينة بورد المطر بمعنى الغيث في القرآن في قوله تعالى ( إن كان بكم أذى من مطر ) فالمراد به هنا الغيث قطعاً ، ومعنى التأذي به البلل الحاصل منه للثوب والرجل وغير ذلك ، وقال أبو عبيدة : إن كان من العذاب فهو أمطرت ، وإن كان من الرحمة فهو مطرت . وفيه نظر أيضاً ، قوله ( حدثني أحمد ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، وجزم الحاكم أبو أحمد وأبو عبد الله أنه ابن النضر ابن عبد الوهاب النيسابوري ، وقد روى البخاري الحديث المذكور بعينه عقب هذا عن محمد بن النضر أخى أحمد هذا ، قال الحاكم : يلغى أن البخاري كان ينزل عليهما ويكثر السكون عندهما إذا قدم نيسابور . قلت : وهما من طبقة مسلم وغيره من تلامذة البخاري وإن شاركوه في بعض شيوخه . وقد أخرج مسلم هذا الحديث بعينه عن شيخيهما عبيد الله بن معاذ نفسه ، وعبيد الله بن معاذ المذكور من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري . نزل في هذا الإسناد درجتين لأن عنده الكثرة عن أصحاب شعبة بواسطة واحدة بينه وبين شعبة ، قال الحاكم : أحمد بن النضر يكنى أبا

الفصل وكان من أركان الحديث انتهى . وليس له في البخارى ولا لأخيه سوى هذا الموضع . وقد روى البخارى عن أحمد في التاريخ الصغير ونسبه . قوله ( عن عبد الحميد صاحب الزيادة ) هو عبد الحميد بن دينار تابعى صغير ، ويقال له ابن كرديد بضم الكاف وسكون الراء وكسر الدال المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم دال أخرى ، ووقع كذلك في بعض النسخ ، والزيادى الذى نسب اليه من ولد زياد الذى يقال له ابن أبى سفيان . قوله ( قال أبو جهل : اللهم ان كان هذا الخ ) ظاهر في أنه القائل ذلك ، وان كان هذا القول نسب إلى جماعة فلعله بدأ به ورضى الباقون فنسب اليهم ، وقد روى الطبرانى من طريق ابن عباس أن القائل ذلك هو النضر بن الحارث قال : فأنزل الله تعالى ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ وكذا قال مجاهد وعطاء والسدى ، ولا يتنافى ذلك مافى الصحيح لاحتمال أن يكونا قالا ، ولكن نسبته إلى أبى جهل أولى . وعن قتادة قال : قال ذلك سفهة هذه الأمة وجهلها . وروى ابن جرير من طريق يزيد بن رومان أنهم قالوا ذلك ثم لما أمسوا ندموا فقالوا غفرانك اللهم ، فأنزل الله ﴿ وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ وروى ابن أبي حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس أن معنى قوله ﴿ وهم يستغفرون ﴾ أى من سبق له من الله أنه سيؤمن ، وقيل المراد من كان بين أظهرهم حينئذ من المؤمنين ، قاله الضحاك وأبو مالك وبؤيده ما أخرجه الطبرى من طريق ابن أبى قال وكان رسول الله ﷺ بمكة ، فأنزل الله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ ثم خرج إلى المدينة فأنزل الله ﴿ وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ وكان من بقى من المسلمين بمكة يستغفرون ، فلما خرجوا أنزل الله ﴿ وما لهم أن لا يعذبهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام ﴾ الآية ، فأذن الله في فتح مكة فهو العذاب الذى وعدهم الله تعالى . وروى الترمذى من حديث أبى موسى رفعه قال « أنزل الله على أمى أمانين ، فذكر هذه الآية . قال « فإذا مضيت تركت فيهم الاستغفار ، وهو يقرى القول الاول والحل عليه أولى ، وأن العذاب حل بهم لما تركوا الندم على ما وقع منهم وبالفوا في معاندة المسلمين ومحاربتهم وصدمع من المسجد الحرام ، والله أعلم

#### ٤ - باب ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾

٤٦٤٩ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ النَّضْرِ حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبُو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ صَاحِبِ الزِّيَادِي سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ « قَالَ أَبُو جَهْلٍ ( اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَبْرَةَ مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ) فَتَنَزَّلَتْ ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ . وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) الْآيَةُ »

**قوله** ( باب قوله وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ) تقدم شرحه في الذى قبله

#### ٥ - باب ﴿ وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ ﴾

٤٦٥٠ - **حَدَّثَنَا** الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْمَزِينِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا حَيْوَةُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ بُكَيْرٍ مِنْ نَافِعٍ « عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَلَا تَسْمَعُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ



(وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا) إلى آخر الآية ، فما يمنعك أن لا تقاتل ؟ كما ذكر الله في كتابه ؟ فقال : يا ابن أخي أمير بهذه الآية ولا أقاتل أحب إلي من أن أمير بهذه الآية التي يقول الله تعالى (ومن يقتل مؤمنا معصدا) إلى آخرها . قال : فان الله يقول (وقاتلوم حتى لا تكون فتنة) قال ابن عمر : قد فعلنا على عهد رسول الله ﷺ إذ كان الإسلام قهلا ، فكان الرجل يُفتن في دينه : إما يقتلوه ، وإما يوثقوه ، حتى كثرت الاسلام فلم تكن فتنة . فلما رأى أنه لا يوافقه فيما يريد قال : فاقولك في علي وعثمان ؟ قال ابن عمر : ما قولي في علي وعثمان ؟ أما عثمان فكان الله قد عفا عنه ، فسكروهم أن ينفو عنه ، وأما علي فابن عم رسول الله ﷺ وخنقه - وأشار بيده - وهذه ابنته أو بنته حيث ترون .

٦٥١ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا بيان أن وبرة حدثته قال حدثني سعيد بن جبهر قال « خرج علينا - أو إلينا - ابن عمر ، فقال رجل : كيف ترى في قتال الفتنة ؟ فقال : وهل تدري ما الفتنة ؟ كان محمد ﷺ يُقاتل المشركين ، وكان المخول عليهم فتنة ، وليس كقتالكم على الملك »

قوله (باب وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) سقط د باب ، لغير أبي ذر . قوله (حدثنا عهد الله بن يحيى) هو البراء بن يحيى صدوق ، أدركه البخاري ولكن روى عنه بواسطة هنا وفي تفسير سورة الفتح فقط ، وقد تقدمت الإشارة إلى حال بقية الاسناد في تفسير سورة البقرة . قوله (عن ابن عمر أن رجلا جاءه) تقدم في تفسير سورة البقرة ما أخرجه سعيد بن منصور عن أن السائل هو حيان صاحب الدنيا ، وروى أبو بكر النجاد في فوائده أنه الهيثم بن حنش وقيل نافع بن الأزرق ، وسأذكر في الطريق التي بعد هذه قولاً آخر ، ولعل السائلين عن ذلك جماعة ، أو تعددت القصة . قوله (فما يمنعك أن لا تقاتل) د لا ، زائدة وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الأعراف عند قوله (ما منعك ألا تسجد) . قوله (أمير) بمجمة ونحتانية ثقيلة للكشميتي في الموضعين ، ولغيره بفتح الحمة وسكون الهمزة وتخفيف المثناة الفوقانية وتشديد الراء فيهما ، والحاصل أن السائل كان يرى قتال من عالف الإمام الذي يعتقده طاعته وكان ابن عمر يرى ترك القتال فيما يتعلق بالملك ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الفتن . قوله (فكان الرجل يفتن في دينه إما يقتلوه وإما يوثقوه) كذا للأكثر فرعم بعض الشراح بأنه غلط وأن الصواب بانبأت النون فيهما لأن د إما ، التي تجزم هي الشرطية وليست هنا شرطية . قلت : وهي رواية أبي ذر ، ووجه رواية الأكثر بأن النون قد تحذف بغير ناصب ولا جازم في لغة شهبذة ، وتقدم في تفسير البقرة بلفظ د إما تعذبوه وإما تقتلوه ، وقد مضى القول فيه هناك . وأما قوله د فاقولك في علي وعثمان ، فيؤيد أن السائل كان من الخوارج ، فانهم كانوا يتولون الشيخين ويحطون عثمان وعلياً ، فرد عليه ابن عمر بذكر مناقبهما ومنزلتهما من النبي ﷺ والاعتذار عما عابوا به عثمان من الفراد يوم أحد فانه تعالى صرح في القرآن بأنه عفا عنهم ، وقد تقدم في مناقب عثمان سؤال السائل لابن عمر عن عثمان وأنه فر يوم أحد وغاب عن بدر وعن بيعة الرضوان ، وبيان ابن عمر له عذر عثمان في ذلك ، فيحتمل أن يكون هو السائل هنا ،

ويحتمل أن يكون غيره وهو الأرجح لأنه لم يتعرض هناك لذكر علي وكأنه كان رافضيا ، وأما عدم ذكره لقتال فلا يقتضي التعدد لأن الطريق التي بعدها قد ذكر فيها القتال ولم يذكر قصة عثمان ، والأولى الحل على التعدد لاختلاف الناقلين في تسمية السائلين وأن اتحد المسئول والله أعلم . **قوله** ( فذكرتم أن تعفوا عنه ) بالمشاة الفوقانية وبصيغة الجمع ، ومضى في تفسير البقرة بلفظ « أن يعفو » بالتحتمانية أولا والإفراد أي الله ، وقوله « وهذه ابنته أو بنته » كذا الأكثر بالشك ووافقهم الكشميني لكن قال « أو أيتها » ، بصيغة جمع القلة في البيت وهو شاذ ، وقد تقدم في مناقب علي من وجه آخر بلفظ « فقال هو ذاك بيته أو وسط بيوت النبي ﷺ » وفي رواية النسائي « ولكن انظر إلى منزله من نبي الله ﷺ ليس في المسجد غير بيته » وهذا يدل على أنه تصحف على بعض الرواة بيته ببنته فقراها بنته بموحدة ثم نون ثم طرأ له الشك فقال « بنته أو أيتها » ، والمعتمد أنه البيت فقط لما ذكرنا من الروايات المصروفة بذلك . وتقدم أيضا في مناقب أبي بكر أشياء تتعلق ببيت علي واختصاصه بكونه بين بيوت أزواج النبي ﷺ . **قوله** ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب لجده ، وشيخه زهير هو ابن معاوية الجمعي ، وشيخه بيان هو ابن بشر ، وشيخه وبرة بفتح الواو والموحدة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( فقال رجل كيف ترى في قتال الفتنة ) وقع في رواية البيهقي من وجه آخر عن أحمد بن يونس شبيب البخاري فيه « فقال له حكيم » ، وكذا في مستخرج أبي نعيم من وجه آخر عن زهير بن معاوية ، والحديث المذكور معتبر من الذي قبله ، أو هما واقعتان كما تقدمت الإشارة إليه

### ٦ - باب ( يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ،

إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون )

٤٦٥٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن عمرو بن ابن عباس رضي الله عنهما « لما نزلت ( إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ) فكتب عليهم أن لا يفرَّ واحدٌ من عشرة ، فقال سفيان غير مرة : أن لا يفرَّ عشرون من مائتين ، ثم نزلت ( الآن خفف الله عنكم ) الآية ، فكتب أن لا يفرَّ مائة من مائتين ، وزاد سفيان مرة : نزلت ( حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون ) قال سفيان وقال ابن شبرمة : وأرى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا [ الحديث ٤٦٥٢ - طرفه في : ٤٦٥٣ ]

**قوله** ( باب يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الآية ) ساق غير أبي ذر الآية إلى ( يفقهون ) وسقط عندهم « باب » . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( فكتب عليهم أن لا يفر ) أي فرض عليهم ، والسياق وإن كان بلفظ الخبر لكن المراد منه الأمر لأمرين : أحدهما أنه لو كان خبرا محضا لزم وقوع خلاف الخبر به وهو محال فدل على أنه أمر ، والثاني اقربنة التخفيف فإنه لا يقع إلا بعد تكليف ، والمراد بالتخفيف هنا التكليف بالأخف لا رفع الحكم أصلا . **قوله** ( أن لا يفر واحد من عشرة ، فقال سفيان غير مرة أن لا يفر عشرون من مائتين ) أي إن سفيان كان يرويه بالمعنى ، فتارة يقول باللفظ الذي وقع في القرآن عافطة على التلاوة وهو الأكثر ، وتارة يرويه بالمعنى

وهو أن لا يفر واحد من العشرة ، ويحتمل أن يكون سمعه باللفظين ويكون التأويل من غيره ، ويؤيده الطريق القى بعد هذه فإن ذلك ظاهر في أنه من تصرف ابن عباس . وقد روى الطبري من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال جعل على الرجل عشرة من الكفار ، ثم خفف عنهم فجعل على الرجل رجلاً ، وروى أيضاً الطبري من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق العوفي وغيرهما عن ابن عباس نحوه مطولاً ومختصراً . **قوله** (وزاد سفيان) كأنه حدث مرة بالزيادة ومرة بدونها . وقد روى ابن مردويه من طريق محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال وكان الرجل لا ينبغي له أن يفر من عشرة ، ثم أنزل الله (الآن خفف الله عنكم) الآية لجعل الرجل منهم لا ينبغي له أن يفر من اثنين ، وهذا يؤيد ما قلناه أنه من تصرف ابن عباس لا ابن عيينة ، فكأنه سمعه من عمرو بن دينار باللفظين ، وسأذكر ما فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . **قوله** (قال سفيان وقال ابن شبرمة) هو عبد الله قاضي الكوفة وهو موصول ، وروى من زعم أنه معلق فإن في رواية ابن أبي عمر عن سفيان عند أبي نعيم في المستخرج قال سفيان فذكرته لابن شبرمة فذكر مثله . **قوله** (وأرى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا) أي أنه عنده في حكم الجهاد ، لجامع ما بينهما من إعلاء كلمة الحق وإخماد كلمة الباطل

## ٧ - باب (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً) الآية إلى قوله (والله مع الصابرين)

٤٦٥٣ - **حديث** يحيى بن عبد الله السلمي أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا جرير بن حازم قال أخبرني الزبير بن الحرث عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزلت (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) شق ذلك على المسلمين حين فرض عليهم أن لا يفرّ واحد من عشرة ، فجاء التخفيف قال (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً) ، فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) قال فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر بقدر ما خفف عنهم .

**قوله** (باب (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً) الآية) زاد غير أبي ذر د إلى قوله والله مع الصابرين . **قوله** (أخبرني الزبير بن الحرث) بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة فوقانية بصري ثمة من صفار التابعين ، قد تقدم ذكره في كتاب المظالم . ولجرير بن حازم راوى هذا الحديث عن الزبير ابن الحرث شيخ آخر أخرجه ابن مردويه من طريق إسحق بن إبراهيم بن راهوية في تفسيره عن وهب بن جرير ابن حازم عن أبيه عن محمد بن إسحق د حدثني عبد الله بن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق زياد بن أيوب عن وهب بن جرير عن أبيه عن الزبير ، وهو مما يؤيد أن لجرير فيه طريقين ، ولفظ رواية عطاء د اقترض الله عليهم أن يقاتل الواحد عشرة ، فشق عليهم ، فوضع الله عنهم إلى أن يقاتل الواحد الرجلين ، ثم ذكر الآية وزاد بعدها د ثم قال لولا كتاب من الله سبق ، فذكر تفسيرها ثم قال (يا أيها النبي قل إن في أيديكم من الأسرى) فذكر قول العباس في العشرين وفي قوله د فأعطاني عشرين عبداً كلهم قد تاجر بمالي مع ما أوجوه من مغفرة الله تعالى . قلت : وفي سند طريق عطاء محمد بن إسحق ، وليست هذه القصة عنده مسندة بل معضلة ، وصنيع ابن إسحق - وتبعه الطبراني وابن مردويه - يقتضي أنها موصولة ، والعلم عند الله تعالى . **قوله**

(شق ذلك على المسلمين) زاد الاسماعيلي من طريق سفيان بن أبي شيبة عن جرير د جهد الناس ذلك وشق عليهم ، قوله (لجاء التخفيف) في رواية الاسماعيلي د فنزلت الآية الأخرى - وزاد - ففرض عليهم أن لا يضر رجل من رجلين ولا قوم من مثلهم ، واستدل بهذا الحديث على وجوب ثبات الواحد المسلم إذا قاوم رجلين من الكفار وتحريم الفرار عليه منهما ، سواء طلباه أو طلبهما ، سواء وقع ذلك وهو واقف في الصف مع العسكر أو لم يكن هناك عسكر ، وهذا هو ظاهر تفسير ابن عباس ووجهه ابن الصباغ من الشافعية وهو المعتمد لوجود نص الشافعي عليه في الرسالة الجديدة رواية الربيع ولفظه ومن نسخة عليها خط الربيع نقلت قال بعد أن ذكر للآية آيات في كتابه أنه وضع عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين ، ثم ذكر حديث ابن عباس المذكور في الباب وساق الكلام عليه ، لكن المنفرد لو طلباه وهو على غير أهبة جاز له التولي عنهما جزما ، وإن طلبهما فهل يحرم ؟ وجهان أحدهما عند المتأخرين لا ، لكن ظاهر هذه الآثار المتضاربة عن ابن عباس يأباه وهو ترجمان القرآن وأعرف الناس بالمراد ، لكن يحتمل أن يكون ما أطلقه إنما هو في صورة ما إذا قاوم الواحد المسلم من جملة الصف في عسكر المسلمين اثنين من الكفار ، أما المنفرد وحده بغير العسكر فلا ، لأن الجهاد إنما عهد بالجماعة دون الشخص المنفرد ، وهذا فيه نظر ، فقد أرسل النبي ﷺ بعض أصحابه سرية وحده . وقد استوعب الطبري وابن مردويه طرق هذا الحديث عن ابن عباس وفي غالبها التصريح بمنع تولى الواحد عن الاثنين ، واستدل ابن عباس في بعضها بقوله تعالى (ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله) وبقوله تعالى (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك) . قوله (فلما خفف الله عنهم من العدة نقص من الصبر) كذا في رواية ابن المبارك . وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند الاسماعيلي د نقص من النصر ، وهذا قاله ابن عباس توقيفا على ما يظهر ، ويحتمل أن يكون قاله بطريق الاستقراء

#### ٩ - سورة براءة

مرصد: طريق. إلا: الإل للقراءة والقدمة والعمد

ولبجة كل شيء أدخلته في شيء . الشقة للسفر . الخبال للفساد ، والخبال الموت . ولا تفتني لا تؤبخي . كرها وكرها واحد . مدخلا يدخلون فيه . يجمعون يسرعون . والمؤتفكات انقلبت بها الأرض . أهوى أقاء في هوة . عدن خلد ، عدت بأرض أي أقت ، ومنه معدت ويقال في معدن صدق في مديت صدق . الخوالف الخالف الذي خلفني فعدت بعدى ، ومنه يخلفه في الغابرين ويجوز أن يكون النساء من الخالفة ، وإن كان جمع المذكور فإنه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان : فارس وفوارس ، وهالك وهوالك . الخيرات واحدتها خيرة وهي الفواضل . مرجوز مؤخرون . الشفا الشفير وهو حده . والجرف ما تجرف من السيول والأودية . هار هار . لاواه شققا وفرقا . وقال :

لذا ماقت أرضها بليل  
تأوه آهة الرجل الحزين

قوله (سورة براءة) هي سورة التوبة وهي أشهر أسمائها ، ولها أسماء أخرى تزيد على العشرة ، واختلف في ترك البسملة أو لمّا قيل لأنها نزلت بالسيف والبسملة أمان ، وقيل لأنهم لما جمعوا القرآن شكوا هل هي والانفال واحدة أو ثلثتان ففصلوا بينهما بسطر لا كتابة فيه ولم يكتبوا فيه البسملة . روى ذلك ابن عباس عن عثمان وهو المعتمد ، وأخرجه أحمد والحاكم وبعض أصحاب السنن . قوله ( مرصد طريق ) كذا في بعض النسخ ، وسقط للأكثر وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى (واقعدوا لهم كل مرصد) أي كل طريق ، والمراد الطرق . قوله (الا : الال القرابة والذمة والعمد) تقدم في الجزية . قوله (وليجه : كل شيء أدخلته في شيء) تقدم في بدء الخلق وسقط هو والذي قبله لأن ذر . قوله (الشقة السفر) هو كلام أبي عبيدة وزاد «البعيد» وقيل الشقة الأرض التي يشق سلوكها . قوله (الخيال الفساد) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (ما زادكم إلا خبالا) : الخيال الفساد . قوله (والخيال الموت) كذا لحم والصواب الموت بضم الميم وزيادة هاء في آخره وهو ضرب من الجنون . قوله (ولا تفتني لا توبخني) كذا للأكثر بالموحدة والهاء المعجمة من التوبيخ ، وللمستعلى والمجراني «توهني» بالهاء وتشديد النون من الوهن وهو الضعف ، ولابن السكن «تؤثني» بمثناة ثقيلة وميم ساكنة من الأثم ، قال عياض وهو الصواب ، وهي الثابتة في كلام أبي عبيدة الذي يكثر المصنف النقل عنه ، وأخرجه الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله (ولا تفتني) قال : لا تؤثني . (ألا في الفتنة سقطوا) ألا في الأثم سقطوا . قوله (كرها وكرها واحد) أي بالضم والفتح وهو كلام أبي عبيدة أيضا ، وسقط لأن ذر ، وبالضم قرأ الكوفيون حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب والكسائي والباقرن بالفتح . قوله (مدخلا يدخلون فيه) قال أبو عبيدة في قوله (ملجأ يلجئون إليه أو مغارات أو مدخلا) يدخلون فيه ويتغيّبون انتهى ، وأصل مدخلا مدخلا فأدغم وقرأ الاعمش وعيسى بن عمر بتشديد الخاء أيضا ، وعن ابن كثير في رواية مدخلا بفتحين بينهما سكون (يجمعون) يسرعون هو قول أبي عبيدة وزاد : لا يرد وجوههم شيء ، ومنه فرس جوح . قوله (والمؤ تفككت انقلبك بها الأرض) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (والمؤ تفككت أتهم رسالهم) هم قوم لوط انقلبك بهم الأرض أي انقلب بهم . قوله (أهوى ألفاه في هوة) هذه اللفظة لم تقع في سورة براءة وإنما هي في سورة النجم ، ذكرها المصنف هنا استطرادا من قوله (والمؤ تفككت أهوى) قوله (عدن خلد الخ) واقتصر أبو ذر على ما هنا ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى (جنات عدن) أي خلد يقال : عدن فلان بأرض كذا أي أقام ، ومنه المعدن ، عدنت بأرض أقت ، ويقال في معدن صدق في منبت صدق . قوله (الخوالم الخالف الذي خلفني فبعد بعدى) ومنه يخلفه في الغابرين) قال أبو عبيدة في قوله (مع الخالفين) الخالف الذي خلف بعد شاخص فبعد في رحله ، وهو من تخلف عن القوم ، ومنه اللهم اخلفني في ولدي . وأشار بقوله «ومنه يخلفه في الغابرين» إلى حديث عوف بن مالك في الصلاة على الجنائز . قوله (ويجوز أن يكون النساء من الخالفة) وإن كان جمع الذكور فانه لم يوجد على تقدير جمعه إلا حرفان فارس وفوارس وهالك وهالك) قال أبو عبيدة في قوله (رضوا بأن يكونوا مع الخوالم) يجوز أن يكون الخوالم ههنا النساء ، ولا يكادون يجمعون الرجال على فواعل ، غير أنهم قد قالوا فارس وفوارس وهالك وهالك انتهى . وقد استدرك عليه ابن مالك شاعق وشواق وناكس ونواكس وداجن ودواجن ، وهذه الثلاثة مع الاثنين جمع فاعل وهو شاذ ، والمشهور في فواعل جمع فاعلة ، فإن كان من صفة النساء فواضح وقد تحذف الهاء في صفة المفرد

من النساء وإن كان من صفة الرجال قالها، اللباغة يقال رجل خالفة لآخر فيه . والاصل في جمعه بالتون . واستدرك بعض الشراح على الخمسة المتقدمة كاهل وكواهل وجواخ وجواخ وغارب وغوارب وغاش وغواش ، ولا يرد شيء منها لأن الأول ليسا من صفات آدميين ، والآخران جمع غارب وغاشية والهاء للباغة إن وصف بها المذكور ، وقد قال المبرد في الكامل في قول الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيهم خضع الرقاب نواكس الاذقان :

احتاج الفرزدق لضرورة الشعر فأجرى نواكس على أصله . ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة ، ولا تجمع النحاة ما كان من فاعل نعتا على فواعل اثلا يلتبس بالمؤنث ، ولم يأت ذا إلا في حرفين فارس وفوارس وهالك وهو الهالك ، أما الأول فانه لا يستعمل في الفرد فأمن فيه اللبس ، وأما الثاني فلانه جرى مجرى المثلثة ولون هالك في الهواك فأجروده على أصله لكثرة الاستعمال . قلت : فظاهر أن الضابط في هذا أن يؤمن اللابس أو يكثر الاستعمال أو تكون الهاء للباغة أو يكون في ضرورة الشعر والله أعلم . وقال ابن قتيبة : الخوالف النساء ويقال خساس النساء ورذالتهن ، ويقال فلان خالفة أهله إذا كان ديننا فيهم ، والمراد بالخوالف في الآية النساء والرجال العاجزون والصبيان لجمع جمع المؤنث تغليباً لكونهن أكثر في ذلك من غيرهن . وأما قوله ( مع الخالفين ) لجمع جمع المذكور تغليباً لأنه الأصل . قوله ( الخيرات واحدها خيرة وهي النواضل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وأولئك لهم الخيرات ) : نفع خيرة ومعناها الفاضلة من كل شيء . قوله ( مرجون مؤخرون ) سقط هذا لأن ذر . قوله ( الشفا الشمير وهو وحده ) في رواية السكتيميني وهو حرفه . قوله ( والجرف ما تجرف من السيول والأودية ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( على شفا جرف ) الشفا الشفير ، والجرف ما لم ين من الركابا ، قال : والآية على التمثيل لأن الذي يبني على الكفر فهو على شفا جرف وهو ما تجرف من السيول والأودية ولا يثبت البناء عليه . قوله ( هار هائر ، تهورت البئر إذا انهدمت ، وانهار مثله ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( هار ) أي هائر : والعرب تزح الباء التي في الفاعل ، وقيل لا قلب فيه وإنما هو بمعنى ساقط ، وقد تقدم شيء من هذا في آل عمران . قوله ( لأواه شفا وفرقا ، قال الشاعر :

إذا ما قت أرحامها بليل تأواه آهة الرجل الحزين )

قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( إن إبراهيم لأواه ) : هو فمال من التأواه ومعناه متضرع شفا وفرقا لطاعة ربه قال الشاعر فذكره . وقوله د أرحامها ، هو بفتح الهمزة والهاء المهملة ، وقوله د آهة ، بالمدة الأكثر وفي رواية الأصحلى بقشدريد الهاء بلامدة . ( نفييه ) . هذا الشعر للثقب العبدى واسمه جمحاش بن عائذ ، وقيل ابن نهار وهو من جملة قصيدة أولها :

أظلم قبل بينك متعيني ومنحك ما سألت كأن تبيني  
ولا تمدني مواعد كاذبات تمر بها رباح الصيف دوني  
فاني لو تخالفتي شمالي لما اتبعتك أبدا يعني  
فالما أن تكون أخى بحق فأعرف منك غنى من سميني

والأ فاطر حق واتخذني عدوا أتيك وتيقني

وهي كثيرة الحكم والأمثال . وكان أبو محمد بن الحلاء يقول : لو كان الشمر مثلها وجب على الناس أن يتعلموه .

١ - باب (براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين) أذان : إعلام . وقال ابن عباس : أَذُنٌ يُصَدَّقُ . تُطَهَّرُمْ وتُزَكِّيهم بها ونحوها كثير . والزكاة للطاعة والإخلاص . لا يُؤْتُونَ الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله . يضاؤون يشبهون

٤٦٥٤ - حديث أبو الوليد حدثنا شعبه عن أبي إسحاق قال سمعت البراء رضي الله عنه يقول « آخر

آية نزلت (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) ، وآخر سورة نزلت براءة »

قوله (باب قوله براءة من الله ورسوله - إلى - الذين عاهدتم من المشركين . أذان إعلام ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (وأذان من الله ورسوله) قال علم من الله ، وهو مصدر من قولك أذنتهم أى أعلمتهم . قوله (وقال ابن عباس : أَذُنٌ يُصَدَّقُ ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ويقولون هو أذن) يعنى أنه يسمع من كل أحد ، قال الله (قل أذن خير لكم يؤمن بالله) يعنى يصدق بالله ، وظاهر أن يصدق تفسير يؤمن لا تفسير أذن كما يفهمه صنيع المصنف حيث اختصره . قوله ( تطهرهم وتزكهم بها ونحوها كثير ) وفي بعض النسخ « ومثل هذا كثير ، أى في القرآن ، ويقال الزكية (والزكاة الطاعة والإخلاص) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( تطهرهم وتزكهم بها ) قال : الزكاة طاعة الله والإخلاص . قوله ( لا يؤتون الزكاة لا يشهدون أن لا إله إلا الله ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى (ويؤتون الزكاة) قال : هم الذين لا يشهدون أن لا إله إلا الله . وهذه الآية من تفسير فصلت ذكرها هنا استطرادا . وفي تفسير ابن عباس الزكاة بالطاعة والتوحيد دفع لاحتجاج من احتج بالآية على أن الكفار غاطبون بفروع الشريعة . قوله ( يضاؤون يشبهون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( يضاؤون قول الذين كفروا ) أى يشبهون . وقال أبو عبيدة : المضاهاة التشبيه . ثم ذكر حديث البراء في آخر آية نزلت وآخر سورة نزلت ، فأما الآية فتقدم حديث ابن عباس في سورة البقرة وأن آخر آية نزلت آية الربا ، ويجمع بأنهما لم ينقلوا وإنما ذكرهما عن استقراء بحسب ما اطلع عليه ، وأولى من ذلك أن كلا منهما أراد أخرية مخصوصة ، وأما السورة فالمراد بعضها أو معظمها ولا ففيها آيات كثيرة نزلت قبل سنة الوفاة النبوية ، وأوضح من ذلك أن أول براءة نزل عقب فتح مكة في سنة تسع عام حج أبي بكر وقد نزل (اليوم أكملت لكم دينكم) وهى في المائدة في حجة الوداع سنة عشر ، فالظاهر أن المراد معظمها ، ولا شك أن غالبها نزل في غزوة تبوك وهى آخر غزوات النبي ﷺ ، وسيأتى في تفسير (إذا جاء نصر الله) أنها آخر سورة نزلت وأذكر الجمع هناك إن شاء الله تعالى . وقد قيل في أخرية نزول براءة أن المراد بعضها ، فقيل قوله (فان تابوا وأقاموا الصلاة) الآية وقيل (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) وأصح

الأقوال في آخريّة الآية قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَمُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ كما تقدم في البقرة ، ونقل ابن عبد السلام  
 و آخر آية نزلت آية الكلاله ، فماش بعدها خمسين يوما ثم نزلت آية البقرة ، والله أعلم

٢ - باب ﴿ فَيَسْجُوْا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ يُخْزِي  
 الْكَافِرِينَ ﴾ . فسيحوا سيروا

٤٦٥٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثَيْمٍ قَالَ حَدَّثَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ وَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَلْجَةِ فِي مُؤَذِّنِينَ بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ  
 يُؤَذِّنُونَ بِمَنَى أَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ . قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : ثُمَّ  
 أَرَدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَطْنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءةٍ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَذَنَ مَعَنَا عَلَى يَوْمِ  
 النَّحْرِ فِي أَهْلِ مَنَى بِبَرَاءةٍ ، وَأَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ »

قوله ( باب فسيحوا في الارض أربعة أشهر ) سابق إلى ( الكافرين ) . ( فسيحوا سيروا ) هو كلام أبي عبيدة  
 بزيادة قال في قوله تعالى ﴿ فَيَسْجُوْا فِي الْأَرْضِ ﴾ قال : سيروا وأقبلوا وأدبروا . قوله ( حدثني الليث عن عقيل )  
 في الرواية التي بعدها د حدثني الليث حدثني عفيص ، ولليث فيه شيخ آخر تقدم في كتاب الحج عن يحيى بن بكير عن  
 الليث عن يونس . قوله ( عن ابن شهاب وأخبرني حميد ) قال السكرماني : بواو العطف إشعارا بأنه أخبره أيضا  
 بغير ذلك ، قيل فهو عطف على مقدر . قلت : لم أر في طرق حديث أبي هريرة عن أبي بكر الصديق زيادة إلا ما  
 وقع في رواية شعيب عن الزهري ، فإن فيه د كان المشركون يوافون بالتجارة فينتفع بها المسلمون ، فلما حرم الله  
 على المشركين أن يقربوا المسجد الحرام وجد المسلمون في أنفسهم مما قطع عنهم من التجارة ، فنزلت ﴿ وان خفتم  
 عيلة ﴾ الآية ثم أحل في الآية الأخرى الجزية ، الحديث أخرجه الطبراني وابن مردويه مطولا من طريق شعيب ،  
 وهو عند المصنف في كتاب الجزية من هذا الوجه . قوله ( أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : بعثني ) في رواية  
 صالح بن كيسان عن ابن شهاب في الباب الذي يليه د أن أبا هريرة أخبره ،

٣ - باب ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ بِمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ  
 فَإِنْ تُبَيِّنْهُمْ فَهُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ، وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾  
 أذنتهم أعلمهم

٤٦٥٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ  
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « بَعَثَنِي أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تِلْكَ الْحَلْجَةِ فِي الْمُؤَذِّنِينَ بَعَثَهُمْ يَوْمَ النَّحْرِ  
 يُؤَذِّنُونَ بِمَنَى أَنْ لَا يَحْجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ . قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : ثُمَّ أَرَدَفَ النَّبِيُّ ﷺ



بعل بن أبي طالب فأسره أن يؤذن ببراءة . قال أبو هريرة فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر ببراءة ، وأن لا يحج بعد العام . مشرك ولا يطوف بالبيت عريان .

قوله ( باب وأذن من الله ورسوله - إلى قوله - المشركين ) أورد فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب قبله من وجهين . قوله ( بعثني أبو بكر في تلك الحجة ) في رواية صالح بن كيسان ، التي بعد هذه الحجة التي أمره رسول الله ﷺ عليها قبل حجة الوداع ، وروى الطبري من طريق ابن عباس قال : بعث رسول الله ﷺ أبا بكر أميرا على الحج ، وأمره أن يقيم للناس حجهم ، فخرج أبو بكر . قوله ( يؤذنون بمعنى أن لا يحج بعد العام مشرك ) في رواية ابن أخي الزهري عن عمه في أوائل الصلاة في مؤذنين ، أي في جماعة مؤذنين ، والمراد بالتأذين الإعلام ، وهو اقتباس من قوله تعالى ( وأذن من الله ورسوله ) أي إعلام . وقد وقفت من سمى ممن كان مع أبي بكر في تلك الحجة على أسماء جماعة ، منهم سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه الطبري من طريق الحكم عن مصعب بن سعد عن أبيه قال : بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ، فلما انتهينا إلى ضجنان أتبعه عليا . ومنهم جابر روى الطبري من طريق عبد الله بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر : أن النبي ﷺ بعث أبا بكر على الحج فأقبلنا معه . قوله ( أن لا يحج ) بفتح الهمزة وادغام النون في اللام قال الطحاوي في « مشكل الآثار » ، هذا مشكل ، لأن الاختيار في هذه القصة يدل على أن النبي ﷺ كان بعث أبا بكر بذلك ثم أتبعه عليا فأسره أن يؤذن ، فكيف يبعث أبو بكر أبا هريرة ومن معه بالتأذين مع صرف الأمر عنه في ذلك إلى علي ؟ ثم أجاب بما حاصله : أن أبا بكر كان الأمير على الناس في تلك الحجة بلا خلاف ، وكان على هو المأمور بالتأذين بذلك ، وكان عليا لم يطلق التأذين بذلك وحده واحتاج إلى من يعينه على ذلك فأرسل معه أبو بكر أبا هريرة وغيره ليساعدوه على ذلك . ثم ساق من طريق المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال : كنت مع علي حين بعثه النبي ﷺ ببراءة إلى أهل مكة ، فكنت أنادي معه بذلك حتى يصحل صوتي ، وكان هو ينادي قبل حتى يعي ، وأخرجه أحمد أيضا وغيره من طريق محرر بن أبي هريرة . فالخاصل أن مباشرة أبي هريرة لذلك كانت بأمر أبي بكر ، وكان ينادي بما يلقيه إليه على ما أمر بتبليغه . قوله ( بعد العام ) أي بعد الزمان الذي وقع فيه ، لإعلام بذلك . قوله ( ولا يطوف ) بفتح الفاء عطفا على الحج . قوله ( قال حميد ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف ( ثم أورد رسول الله ﷺ بعلي وأمره أن يؤذن ببراءة ) هذا القدر من الحديث مرسل ، لأن حميدا لم يدرك ذلك ولا صرح بسماحه له من أبي هريرة ، لكن قد ثبت إرسال علي من عدة طرق : فروى الطبري من طريق أبي صالح عن علي قال : بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ببراءة إلى أهل مكة وبعثه على الموسم ، ثم بعثني في أمره ، فأدركته فأخذتها منه ، فقال أبو بكر : مالي ؟ قال : خير ، أنت صاحبي في الغار وصاحبي على الخوض ، غير أنه لا يبلغ عن غيري ، أو رجل مني ، ومن طريق عمرو بن عطية عن أبيه عن أبي سعيد مثله ، ومن طريق العمري عن نافع عن ابن عمر كذلك ، وروى الترمذي من حديث عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس مثله مطولا وعند الطبراني من حديث أبي رافع نحوه لكن قال : فأتاه جبريل فقال : إنه لن يؤديها إليك إلا أنت أو رجل منك . وروى الترمذي وحسنه وأحمد من حديث أنس قال : بعث النبي ﷺ ببراءة مع أبي بكر ، ثم دعا عليا فأعطاه إياه وقال : لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجلا من أهلي ، وهذا بوضع قوله في الحديث الآخر : لا

يبلغ عني ، ويعرف منه أن المراد خصوص القصة المذكورة لا مطلق التبليغ ، وروى سعيد بن منصور والترمذي والنسائي والطبري من طريق أبي إسحق عن زيد بن يثيع قال : سألت عليا بأى شيء بعثت ؟ قال بأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ولا يجتمع مسلم مع مشرك في الحج بعد عامهم هذا ، ومن كان له عهد فعهده إلى مدته ، ومن لم يكن له عهد فاربعة أشهر ، واستدل بهذا الكلام الأخير على أن قوله تعالى ﴿ فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ﴾ يختص بمن لم يكن له عهد مؤقت أو لم يكن له عهد أصلا ، وأما من له عهد مؤقت فهو إلى مدته ، فروى الطبري من طريق ابن إسحاق قال : هم صنفان ، صنف كان له عهد دون أربعة أشهر فأعمل إلى تمام أربعة أشهر ، وصنف كانت له مدة عهده بغير أجل فقصرت على أربعة أشهر . وروى أيضا من طريق علي ابن أبي طلحة عن ابن عباس أن الأربعة الأشهر أجل من كان له عهد مؤقت بقدرها أو يزيد عليها ، وأما من ليس له عهد فائقضاؤه إلى سلب الحرم لقوله تعالى ﴿ فاذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ ومن طريق عبيدة ابن سليمان سمعت الضحاك أن رسول الله ﷺ عاهد ناسا من المشركين من أهل مكة وغيرهم فنزلت براءة فنهب إلى كل أحد عهده وأجلهم أربعة أشهر ، ومن لا عهد له فأجله انقضاء الأشهر الحرم . ومن طريق السدي نحوه . ومن طريق معمر عن الزهري قال : كان أول الأربعة أشهر عند نزول براءة في شوال ، فكان آخرها آخر الحرم . فبذلك يجمع بين ذكر الأربعة أشهر وبين قوله ﴿ فاذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين ﴾ واستبعد الطبري ذلك من حيث أن بلوغهم الخبر إنما كان عندما وقع النداء به في ذى الحجة فكيف يقال لهم سيحوا أربعة أشهر ولم يبق منها إلا دون الشهرين ؟ ثم أسند عن السدي وغير واحد التعرّيج بأن تمام الأربعة الأشهر في ربيع الآخر . قوله ( أن يؤذن براءة ) يجوز فيه اثنتون بالرفع على الحكاية وبالجر ، ويجوز أن يكون علامة الجر فتحة وهو الثابت في الروايات . قوله ( قال أبو هريرة فأذن معنا على ) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشميهني وحده ، قال أبو بكر فأذن معنا ، وهو غلط فاحش يخالف لرواية الجميع ، وإنما هو كلام أبي هريرة قطعا ، فهو الذي كان يؤذن بذلك . وذكر عياض أن أكثر رواة الفربري واقرأ الكشميهني ، قال : وهو غلط . قوله ( قال أبو هريرة فأذن معنا على ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وكان حميد بن عبد الرحمن حمل قصة توجهه على من المدينة إلى أن لحق أبا بكر عن غير أبي هريرة ، وحمل بقية القصة كلها عن أبي هريرة . وقوله ( فأذن معنا على في أهل منى يوم النحر الخ ) قال الكرماني : فيه إشكال ، لأن عليا كان مأمورا بأن يؤذن براءة ، فكيف يؤذن بأن لا يحج بعد العام ( إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ) ويحتمل أن يكون أمر أن يؤذن براءة وبما أمر أبو بكر أن يؤذن به أيضا . قلت : وفي قوله يؤذن براءة تجوز ، لأنه أمر أن يؤذن بوضع ولاتين آية منهاها عند قوله تعالى ﴿ ولو كره المشركون ﴾ فروى الطبري من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب وغيره قال : بعث رسول الله ﷺ أبا بكر أميرا على الحج سنة تسع ، وبعث عليا بثلاثين أو أربعين آية من براءة ، وروى الطبري من طريق أبي العهباء قال : سألت عليا عن يوم الحج الأكبر ، فقال : إن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر يقيم للناس الحج ، ويعتني بعده بأربعين آية من براءة ، حتى أتى عرفة فخطب ثم التفت إلى فقال : يا علي قم فأد رسالة رسول الله ﷺ فقامت قرأت أربعين آية من أول براءة ، ثم صدرنا حتى رميت الجرة ، فطفقت

أتتبع بها الفساطيط أقرؤها عليهم ، لأن الجميع لم يكونوا حضروا خطبة أبي بكر يوم عرفة ، قوله ( وأن لا يحج بعد العام مشرك ) هو منتزع من قوله تعالى ( فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ) والآية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام ولو لم يقصدوا الحج ، ولكن لما كان الحج هو المقصود الأعظم صرح لهم بالمنع منه فيكون ما وراه أولى بالمنع ، والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله ، وأما ما وقع في حديث جابر فيما أخرجه الطبري وإسحق في مسنده والنسائي والدارمي كلاهما عنه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق ابن جريج وحدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ حين رجع من عمرة الجعرانة بعث أبا بكر على الحج ، فأقبلنا معه حتى إذا كنا بالعرج ثوب بالصبح ، فسمع رغبة ناقة النبي ﷺ ، فإذا هل على عليا ، فقال له : أمير أرسول ؟ فقال : بل أرسلي رسول الله ﷺ براءة أقرؤها على الناس ، فقدمنا مكة ، فلما كان قبل يوم التروية بيوم قام أبو بكر فخطب الناس بمناسكهم ، حتى إذا فرغ قام على فقرأ على الناس براءة حتى ختمها ، ثم كان يوم النحر كذلك ، ثم يوم النفر كذلك ، فيجمع بأن عليا قرأها كلها في المواطن الثلاثة ، وأما في سائر الأوقات فكان يؤذن بالأمور المذكورة أن لا يحج بعد العام مشرك الخ ، وكان يستمعين بأبي هريرة وغيره في الأذان بذلك ، وقد وقع في حديث مقسم عن ابن عباس عند الترمذي أن النبي ﷺ بعث أبا بكر ، الحديث وفيه دق قام على أيام التشريق فتأدى : ذمة الله وذمة رسوله بريئة من كل مشرك ، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر ، ولا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوفن بالبيت عريان ، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن ، فكان على ينادي بها ، فإذا حج قام أبو هريرة فتأدى بها . وأخرج أحمد بسند حسن عن أنس أن النبي ﷺ بعث براءة مع أبي بكر ، فلما بلغ ذا الحليفة قال : لا يلبسها إلا أنا أو رجل من أهل بيتي ، فبعث بها مع علي ، قال الترمذي حسن غريب . ووقع في حديث يعلى عند أحمد ولما نزلت عشر آيات من براءة بعث بها النبي ﷺ مع أبي بكر ليقرأها على أهل مكة ، ثم دعا فقال : أدرك أبا بكر لحينما لقيته فخذ منه الكتاب ، فرجع أبو بكر فقال : يا رسول الله نزل في شيء ؟ فقال لا ، إلا أنه لن يؤدي . أو لكن جبريل قال لا يؤدي - عنك إلا أنت أو رجل منك ، قال العماد بن كثير : ليس المراد أن أبا بكر رجع من فوره ، بل المراد رجع من حجته . قلت : ولا مانع من حمله على ظاهره لقرب المسافة ، وأما قوله عشر آيات فالمراد أولها ( إنما المشركون نجس )

#### ٤ - باب ( إلا الذين عاهدتم من المشركين )

٤٦٥٧ - **حديث** إسحاق حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن حميد بن عبد الرحمن أخبره أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر رضي الله عنه بعث في الحجبة التي أمره رسول الله ﷺ عليها قبل حجة الوداع في ربهط يؤذن في الناس أن لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان ، فكان حميد يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر ، من أجل حديث أبي هريرة .

**قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور كما جزم به المزي ويعقوب بن إبراهيم أي ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وصالح هو ابن كيسان ، وقد تقدم في أوائل الصلاة من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن

ابن أخى ابن شهاب عن عمه ، فله فيه طريقان ، وسياقه عن ابن أخى ابن شهاب موافق لسياق عقيل ، وأما رواية صالح فوقع في آخرها د فكان حميد يقول : يوم النحر يوم الحج الأكبر ، من أجل حديث أبي هريرة ، وهذه الزيادة قد أدرجها شعيب عن الزهري كما تقدم في الجزية ولفظه عن أبي هريرة : بمعنى أبو بكر فيمن يؤذن يوم النحر . نبي : لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس الحج الأصغر ، فنبذ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام فلم يحج عام حجة الوداع التي حج فيها النبي ﷺ مشرك ، انتهى وقوله د ويوم الحج الأكبر يوم النحر ، هو قول حميد بن عبد الرحمن استنبطه من قوله تعالى ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾ ومن مناداة أبي هريرة بذلك بأمر أبي بكر يوم النحر ، فدل على أن المراد بيوم الحج الأكبر يوم النحر ، وسياق رواية شعيب يؤمّن أن ذلك مما نادى به أبو بكر ، وليس كذلك فقد تضارفت الروايات عن أبي هريرة بأن الذي كان ينادى به هو ومن معه من قبل أبي بكر شيان : منع حج المشركين ، ومنع طواف العريان . وأن عليا أيضا كان ينادى بهما ، وكان يزيد : من كان له عهد فعهده إلى مدته ، وأن لا يدخل الجنة إلا مسلم . وكان هذه الأخيرة كالنوطنة لأن لا يحج البيت مشرك ، وأما التي قبلها فهي التي احتجص على تبليغها ، ولهذا قال العلماء : إن الحكمة في إرسال علي بعد أبي بكر أن عادة العرب جرت بأن لا ينقض العهد إلا من عقده أو من هو منه بسبيل من أهل بيته ، فأجرام في ذلك على عاداتهم ، ولهذا قال د لا يبلغ عنى إلا أنا أو رجل من أهل بيتي ، وروى أحمد والنسائي من طريق محمد بن أبي هريرة عن أبيه قال د كنت مع علي حين بعث رسول الله ﷺ إلى مكة براءة ، فكنا ننادى أن لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ولا يطوف بالبيت عريان ، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فأجله أربعة أشهر ، فإذا مضت فإن الله برئ من المشركين ورسوله . ولا يحج بعد العام مشرك . فكنت أنا نادى حتى صحل صوتي ، وقوله وإنما قيل الأكبر الخ في حديث ابن عمر عند أبي داود وأصله في هذا الصحيح رفعه د أي يوم هذا ؟ قالوا : هذا يوم النحر ، قال : هذا يوم الحج الأكبر ، واختلف في المراد بالحج الأصغر فالجمهور على أنه العمرة ، وصل ذلك عبد الرزاق من طريق عبد الله بن شداد أحد كبار التابعين ، ووصله الطبري عن جماعة منهم عطاء والشعبي ، وعن مجاهد : الحج الأكبر القرآن والأصغر الأفراد . وقيل يوم الحج الأصغر يوم عرفة ويوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تتسكمل بقية المناسك . وعن الثوري : أيام الحج تسمى يوم الحج الأكبر كما يقال يوم الفتح . وأيده السهيلي بأن عليا أمر بذلك في الأيام كلها . وقيل لأن أهل الجاهلية كانوا يقفون بعرفة وكانت قريش تقف بالمزدلفة ، فإذا كان صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة فقبل له الأكبر لاجتماع الكل فيه ، وعن الحسن : سمي بذلك لاتفاق حج جميع الملل فيه . وروى الطبري من طريق أبي جحيفة وغيره : أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة . ومن طريق سعيد بن جبير أنه النحر . واحتج بأن يوم التاسع وهو يوم عرفة إذا انسلك قبل الوقوف لم يفت الحج بخلاف العاشر فإن الليل إذا انسلك قبل الوقوف فات . وفي رواية الترمذي من حديث علي مرفوعا وموقوفا د يوم الحج الأكبر يوم النحر ورجح الموقوف ، وقوله ، فنبذ أبو بكر الخ ، هو أيضا مرسل من قول حميد بن عبد الرحمن ، والمراد أن أبا بكر أفصح لهم بذلك ، وقيل إنما لم يقتصر النبي ﷺ على تبليغ أبي بكر عنه براءة لأنها تضمنت مدح أبي بكر ، فأراد أن يسهوها من غير أبي بكر ، وهذه غفلة من قائله حمله عليها ظنة أن المراد تبليغ براءة كلها ، وليس الأمر كذلك

لما قدمناه ، وإنما أمر بتبليغه منها أوائلها فقط ، وقد قدمت حديث جابر وفيه د أن علياً قرأها حتى ختمها ، وطريق الجمع فيه ، واستدل به على أن حجة أبي بكر كانت في ذى الحجة على خلاف المنقول عن مجاهد وهكرمة بن خالد ، وقد قدمت النقل عنهما بذلك في المغازي ، ووجه الدلالة أن أبا هريرة قال د بعثني أبو بكر في تلك الحجة يوم النحر ، وهذا لا حجة فيه لأن قول مجاهد إن ثبت فالمراد بيوم النحر الذي هو صديحة يوم الوقوف سواء كان الوقوف وقع في ذى القعدة أو في ذى الحجة . نعم روى ابن مردويه عن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال د كانوا يجهلون عاماً شهراً وعاماً شهرين ، يعني يجهلون في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يجهلون في الثالث في شهر آخر غيره ، قال : فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمس وعشرين سنة ، فلما كان حج أبي بكر وافق ذلك العام شهر الحج فسماه الله الحج الأكبر . ( تنبيه ) : اتفقت الروايات على أن حجة أبي بكر كانت سنة تسع ، ووقع في حديث لعبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في قوله ( براءة من الله ورسوله ) قال د لما كان زمن خيبر اعتمر رسول الله ﷺ من الجمرات . ثم أمر أبا بكر الصديق على تلك الحجة . قال الزهري : وكان أبو هريرة يحدث أن أبا بكر أمره أن يؤذن براءة ، ثم أتبع النبي ﷺ علياً ، الحديث . قال الشيخ عماد الدين بن كثير : هذا فيه غرابة من جهة أن الأمر في سنة عمرة الجمرات كان عتاب بن أسيد ، وأما حجة أبي بكر فكانت سنة تسع . قلت : يمكن رفع الإشكال بأن المراد بقوله د ثم أمر أبا بكر ، يعني بعد أن رجع إلى المدينة وطوى ذكر من ولى الحج سنة ثمان . فان النبي ﷺ لما رجع من العمرة إلى الجمرات فأصبح بها توجه هو ومن معه إلى المدينة ، إلى أن جاء أوائل الحج فأمر أبا بكر بذلك سنة تسع . وليس المراد أنه أمر أبا بكر أن يهجر في السنة التي كانت فيها عمرة الجمرات . وقوله د على تلك الحجة ، يريد الآتية بعد رجوعهم إلى المدينة

### ٥ - باب ( قَاتِلُوا أُمَّةً لِّلْكَفْرِ إِنَّهُمْ لَا إِيْمَانَهُمْ )

٤٦٥٨ - **حديث** محمد بن المثنى حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل حدثنا زيد بن وهب قال د كتبنا عند حذيفة فقال : ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ، ولا من المنافقين إلا أربعة - فقال أعرابي إنكم أصحاب محمد تُهْزِرُونَا فَلَا نَدْرِي ، فإِذَا بِالْهَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقْرُونَ بَيُوتَنَا وَيَسِرُّونَ أَعْلَاقَنَا ؟ - قال أولئك الفساق أجل ، لم يبقَ منهم إلا أربعة ، أحدهم شيخٌ كهيد لو شربَ للماء البارد لما وجدَ برده .

### ٦ - باب ( وَالَّذِينَ يَسْكُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ )

٤٦٥٩ - **حديث** الحسن بن صالح أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد أن عبد الرحمن الأعمرج حدثه أنه قال د حدثني أبو هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : يكون كنز أحدكم يوم القيامة فُجَاءاً أَوْفَرَجاً .

٤٦٦٠ - **حديث** كتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن حصين عن زيد بن وهب قال د صررتُ على أبي ذرٍ بالهذفة قلت : ما أنزلَكَ بهذه الأرض ؟ قال : كتبنا بالشام ، فقرأت ( وَالَّذِينَ يَسْكُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ )

ولا يُنْفِقونها في سبيلِ الله فبَشِّرْهُمْ بِمَذَابِ أليمٍ ﴿ قال معاوية : ما هذو فينا ، ما هذو إلا في أهل الكتاب . قال قلت : لها لفيها وفيهم »

قوله ( باب قوله تعالى فقاتلوا أئمة الكفر لانهم لا أيمان لهم ) قرأ الجمهور بفتح الهمزة من أيمان ، أى لاعود لهم وعن الحسن البصرى بكسر الهمزة وهى قراءة شاذة ، وقد روى الطبرى من طريق عمار بن ياسر وغيره في قوله ( لانهم لا أيمان لهم ) أى لا عهد لهم ، وهذا يؤيد قراءة الجمهور . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . قوله ( ما بقى من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ) هكذا وقع مبهما ووقع عند الإسماعيلي من رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد باللفظ ، ما بقى من المنافقين من أهل هذه الآية ( لا تتخذوا عدوى وعدوكم أو أياها ) الآية إلا أربعة نفر ، إن أحدهم الشيخ كبير ، قال الإسماعيلي : إن كانت الآية ما ذكر في خبر ابن عيينة لحق هذا الحديث أن يخرج في سورة الممتحنة انتهى . وقد وافق البخارى - على إخراجها عند آية براءة - النسائي وابن مردويه ، فأخرجاه من طرق عن إسماعيل ، وليس عند أحد منهم تعيين الآية ، وانفرد ابن عيينة بتعيينها ، إلا أن عند الإسماعيلي من رواية خالد الطحان عن إسماعيل في آخر الحديث قال إسماعيل : يعنى الذين كاتبوا المشركين ، وهذا يقوى رواية ابن عيينة ، وكأن مسند من أخرجهما في آية براءة ما رواه الطبرى من طريق حبيب بن حسان عن زيد بن وهب قال دكنا عند حذيفة فقرأ هذه الآية ( فقاتلوا أئمة الكفر ) قال ما قتل أهل هذه الآية بعد . ومن طريق الأعشى عن زيد بن وهب نحوه ، والمراد بكونهم لم يقاتلوا أن قتالهم لم يقع لعدم وقوع الشرط ، لأن لفظ الآية ( وان نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ) فلما لم يقع منهم نكث ولا طعن لم يقاتلوا . وروى الطبرى من طريق السدى قال : المراد بأئمة الكفر كفار قريش . ومن طريق الضحاك قال : أئمة الكفر وموسى المشركين من أهل مكة . قوله ( إلا ثلاثة ) سعى منهم في رواية أبي بشر عن مجاهد أبو سفيان بن حرب ، وفي رواية معمر عن قتادة أبو جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة وأبو سفيان وسهيل بن عمرو ، وتعبق بأن أبا جهل وعتبة قتلا بيدرو ولما ينطبق التفسير على من نزلت الآية المذكورة وهو حى ، فيصح في أبي سفيان وسهيل ابن عمرو وقد أسلما جميعا . قوله ( ولا من المنافقين إلا أربعة ) لم أقف على تسميتهم . قوله ( فقال أعرابي ) لم أقف على اسمه . قوله ( انكم أصحاب محمد ﷺ ) ينصب أصحاب على الداء مع حذف ، الأداة أو هو بدل من الضمير في انكم . قوله ( تخبروننا فلا ندرى ) كذا وقع ، في رواية الإسماعيلي وتخبروننا عن أشياء . . قوله ( يهقرون ) بموحدة ثم قاف أى ينجبون ، قال الخطابى : وأكثر ما يكون النحر في الخشب والصخور يعنى بالنون . قوله ( أعلاقنا ) بالعين المهملة والقاف أى نفائس أهواننا ، وقال ابن التين : وجدته في بعض الروايات مضبوطة بالعين المعجمة ولا وجه له انتهى . ووجد في نسخة الديماطى بخطه بالعين المعجمة أيضا ، ذكره شيخنا ابن الملقن . ويمكن توجيهه بأن الأخلاق جمع غلق بفتح الحاء وهو الباب الذى يخلق على البيت ويفتح بالفتاح ، ويطلق الغلق على الحديدة التى تجعل في الباب ويعمل فيها القفل ، فيكون قوله ويسرقوا أغلاقنا ، إما على الحقيقة فإنه إذا تمكن من سرقة الغلق توصل إلى فتح الباب ، أو فيه مجاز الحذف أى يسرقون ما فى أغلاقنا . قوله ( أولئك الفساق ) أى الذين يهقرون ويسرقون ، لا الكفار ولا المنافقون . قوله ( أحدهم شيخ كبير ) لم أقف على تسميته . قوله ( لو شرب

الماء البارد لما وجد برده) أى لذهاب شهوته وفساد معدته ، فلا يفرق بين الألوان ولا الطعام

٧ - باب ( يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكذبون )

٤٦٦١ - وقال أحمد بن شبيب بن سعيد حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن خالد بن أسلم قال

« حَرَّ جَنَامُ عَهْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَقَالَ : هَذَا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ الزَّكَاةُ ، فَلَمَّا أَنْزَلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَهْوَالِ »

قوله ( والذين يكتزون الذهب والفضة ) الآية . قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أفرع ) كذا أورده مختصرا ، وهو عند أبي نعيم في « المستخرج » ، من وجه آخر عن أبي اليان وزاد « يفر منه صاحبه ويطلبه ، أنا كنزك » ، فلا يزال به حتى يلقمه إصبه ، وكذا أخرجه النسائي من طريق علي بن عياش عن شعيب ، وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الزكاة مع شرح الحديث . ثم ذكر حديث أبي ذر في قصته مع معاوية في تأويل قوله تعالى ( والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله ) وقد تقدم في الزكاة أيضا مع شرحه

قوله ( باب قوله عز وجل ( يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها ) الآية ) قوله ( وقال أحمد بن شبيب كذا أورده مختصرا ، وتقدم باتم منه في كتاب الزكاة مع شرحه

٨ - باب ( إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ) القيم هو القائم

٤٦٦٢ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن ابن أبي بكرة عن

أبي بكرة عن النبي ﷺ قال « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض ، السنة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم : ثلاث متواليات ذو القعدة وذو الحجة والحرم ورجب مضر الذي بين جادى وشعبان »

قوله ( باب قوله ( إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ) أى ان الله سبحانه وتعالى لما ابتدأ خلق السموات والأرض جعل السنة اثني عشر شهرا . قوله ( منها أربعة حرم ) قد ذكر تفسيرها في حديث الباب . قوله ( ذلك الدين القيم ) قال أبو عبيدة في قوله ( ذلك الدين القيم ) مجازة القائم أى المستقيم ، نخرج مخرج سيد ، من ساد يسود كقيام يقوم . قوله ( فلا تظلموا فيهن أنفسكم ) أى في الأربعة باستحلال القتال ، وقيل بارتكاب المعاصي . قوله ( ان الزمان قد استدار كهيئته ) تقدم الكلام عليه في أوائل بدء الخلق ، وأن المراد بالزمان السنة . وقوله « كهيئته » أى استدار استدارة مثل حالته . ولفظ « الزمان » يطلق على قليل الوقت وكثيره ، والمراد باستدارته وقوع تاسع ذي الحجة في الوقت الذي حلت فيه الشمس برج الحمل حيث يستوى الليل والنهار . ووقع في حديث ابن عمر عند ابن مردويه « ان الزمان قد استدار فهو اليوم كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض » . قوله ( السنة اثنا عشر شهرا ) أى السنة العربية الهلالية ،

وذكر الطبري في سبب ذلك من طريق حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك : كانوا يجعلون السنة ثلاثة عشر شهرا ومن وجه آخر كانوا يجعلون السنة اثني عشر شهرا وخمسة وعشرين يوما ، فتدور الايام والشهور كذلك . قوله ( ثلاث متواليات ) هو تفسير الأربعة الحرم ، قال ابن التين : الصراب ثلاثة متواليات ، يعني لأن الميز الشهر ، قال : والله أعاده على المعنى أي ثلاث مدد متواليات ، انتهى . أو باعتبار العدة مع أن الذي لا يذكر التمييز معه يجوز فيه التذكير والتأنيث ، وذكرها من سنتين لمصلحة التوالى بين الثلاثة ، وإلا فلو بدأ بالحرم لغات مقصود التوالى . وفيه إشارة إلى إبطال ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من تأخير بعض الأشهر الحرم ، ف قيل : كانوا يجعلون الحرم صفرا ويحملون صفرا المحرم ثلاثا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر لا يتعاملون فيها القتال ، فلذلك قال : متواليات ، وكانوا في الجاهلية على أسماء : منهم من يسمى المحرم صفرا فيجعل فيه القتال ، ويحرم القتال في صفر ويسميه المحرم . ومنهم من كان يجعل ذلك سنة هكذا وسنة هكذا ، ومنهم من يجعله سنتين هكذا وسنتين هكذا ، ومنهم من يؤخر صفرا إلى ربيع الأول وربيعا إلى ما يليه وهكذا إلى أن يصير شوال ذا القعدة وذو القعدة ذا الحجة ، ثم يعود فيعيد العدد على الأصل . قوله ( ورجب مضر ) أضافه إليهم كانوا متمسكين بتعظيمه ، بخلاف غيرهم فيقال إن ربيعة كانوا يجعلون بدله رمضان ، وكان من العرب من يجعل في رجب وشعبان ما ذكر في الحرم وصفر فيحملون رجبا ويحملون شعبان ، ووصفه بكونه بين جمادى وشعبان تأكيذا ، وكان أهل الجاهلية قد فسثوا بعض الأشهر الحرم أتى آخرها ، فيحملون شهرا حراما ويحملون مكانه آخر بدله حتى رفض تخصيص الأربعة بالتحريم أحيانا ، ووقع تحريم أربعة مطلقة من السنة ، فعنى الحديث أن الأشهر رجعت إلى ما كانت عليه وبطل النسب . وقال الخطابي : كانوا يخالفون بين أشهر السنة بالتحليل والتحريم والتقديم والتأخير لأسباب تعرض لهم ، منها استعمال الحرب ، فيستحلون الشهر الحرام ثم يحرمون بدله شهرا غيره فتتحول في ذلك شهور السنة وتبدل ، فإذا أتى على ذلك عدة من السنين استدار الزمان وعاد الأمر إلى أصله ، فاتفق وقوع حجة النبي ﷺ عند ذلك . ( فنيه ) : أبدى بمضمون لما استقر عليه الحال من ترتيب هذه الأشهر الحرم مناسبة لطيفة حاصلها أن للأشهر الحرم منزلة على ما عداها فناسب أن يبدأ بها العام وأن تتوسطه وأن تغتم به ، وإنما كان الختم بشرين لوقوع الحج ختام الأركان الأربع لأنها تشتمل على عمل مال محض وهو الزكاة ، وعمل بدن محض ، وذلك تارة بكن بالجوارح وهو الصلاة وتارة بالقلب وهو الصوم ، لأنه كف عن المفطرات . وتارة عمل مركب من مال وبدن وهو الحج . فلما جمعا ناسب أن يكون له ضمف ما لواحد منهما ، فكان له من الأربعة الحرم شهران ، والله أعلم

٩ - باب ( ثانی ) اثنتين إذ هما في النار ، إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا )

معنا فاصبرنا . السكينة فيلذة من السكون

٤٦٦٣ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا حبان حدثنا همام حدثنا ثابت حدثنا أنس قال « حدثني أبو

بكر رضي الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ في النار ، فرأيت آتارَ المشركين ، قلت يا رسول الله ، لو أن أحدكم رفع قدمه رآنا ، قال : ما ظنك بآتين الله ثالثهما »



٤٦٦٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن عتبة عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال - حين وقع بينه وبين ابن الزبير - قال : أبوه الزبير وأمه أسماء وخالته عائشة وجدته أبو بكر وجدته صفية . فقلت لسفيان : إسناده ؟ فقال : **حدثنا** . فشفله إنسان ولم يقل : ابن جريج ، [ الحديث ٤٦٦٤ - طراه في : ٤٦٦٥ ، ٤٦٦٦ ]

٤٦٦٥ - **حدثني** عبد الله بن محمد قال **حدثني** يحيى بن ميمون **حدثنا** حجاج قال ابن جريج قال ابن أبي مليكة : وكان بينهما شيء ، فعدوت على ابن عباس فقلت : أريد أن نقاتل ابن الزبير فتجلب ما حرم الله ؟ فقال : معاذ الله . إن الله كذب ابن الزبير وبنى أمية محتلين ، وإني والله لا أحله أبدا . قال : قال للناس بايع لابن الزبير ، فقلت : وأين بهذا الأمر عنه ، أما أبوه خوارى النبي ﷺ - يريد الزبير - وأما جدته فصاحب الغار - يريد أبو بكر - وأما أمه فذات النطاق ، يريد أسماء . وأما خالته فأُم المؤمنين يريد عائشة . وأما عمته فزوج النبي ﷺ ، يريد خديجة . وأما عمه للنبي ﷺ فجدته ، يريد صفية ، ثم عفيف في الإسلام ، قارى القرآن . والله إن وصلوني وصلوني من قريب ، وإن ربوني ربوني أكفأ كرام . فآثر على التوثيقات والأسماء والحديث يريد أبطناً من بنى أحد : بنى تويت وبنى أسامة ومن أسد . إن ابن أبي العاص برز يمشى للقدمية ، يعني عبد الملك بن مروان . وإله لوى ذنبه ، يعني ابن الزبير .

٤٦٦٦ - **حدثنا** محمد بن عبيد بن ميمون **حدثنا** عيسى بن يونس عن عمر بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة : دخلنا على ابن عباس فقال : ألا تمجبون لابن الزبير قام في أمره هذا فقلت : لأحاسبن نفسي له ، ما حاسبها لأبي بكر ولا لعمرو ، ولما كانا أولى بكل خير منه ، وقلت : ابن عمه النبي ﷺ وابن الزبير وابن أبي بكر وابن أخى خديجة وابن أخت عائشة ، فإذا هو يتعل غنى ولا يريد ذلك ، فقلت : ما كنت أظن أني أعرض هذا من نفسي فهدعه ، وما أراه يريد خيراً ، وإن كان لا بد لأن يربنى بنو عمي أحب إلي من أن يربنى غيرهم .

**قوله** ( باب قوله ) ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا ( أى ناصرنا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( إن الله معنا ) أى ناصرنا وحافظنا : **قوله** ( السكينة فميلة من السكون ) هو قول أبي عبيدة أيضاً . **قوله** ( **حدثنا** عبد الله بن محمد ) هو الجمع وهو المذكور في جميع أحاديث الباب إلا الطريق الأخير ، وفي شيخه عبد الله بن محمد جماعة منهم أبو بكر بن أبي شيبة ، ولكن حيث يطلق ذلك فالمراد به الجمع لا اختصاصه به ولا كثره عنه . وجان بفتح أوله ثم الموحدة الثقيلة هو ابن هلال ، وقد تقدم الحديث مع شرحه في مناقب أبي بكر . **قوله** ( حين وقع بينه وبين ابن الزبير ) أى بسبب البيعة ، وذلك أن ابن الزبير حين مات معاوية امتنع من البيعة

ليزيد بن معاوية وأصر على ذلك حتى أغرى يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة بالمدينة فكانت وقعة الحرة ، ثم توجه الجيش إلى مكة فأت أميرهم مسلم بن عقبة وقام بأسر الجيش الشامي حصين بن نعيم لخصر ابن الزبير بمكة ، ورموا الكعبة بالمنجنيق حتى احترقت . ففجأهم الخبر بموت يزيد بن معاوية فرجعوا إلى الشام ، وقلم ابن الزبير في بناء الكعبة ، ثم دعا إلى نفسه فبويج بالخلافة وأطاعه أهل الحجاز ومصر والعراق وخراسان وكثير من أهل الشام ، ثم غلب مروان على الشام وقتل الضحاك بن قيس الأمير من قبل ابن الزبير بمرج راهط ، ومضى مروان إلى مصر وغلب عليها ، وذلك كله في سنة أربع وستين ، وكل بناء الكعبة في سنة خمس ، ثم مات مروان في سنة خمس وستين وقام عبد الملك ابنه مقامه ، وشاب المختار بن أبي عبيد على الكوفة ففر منه من كان من قبل ابن الزبير ، وكان محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية وعبد الله بن عباس مقيمين بمكة منذ قتل الحسين ، فدعاهما ابن الزبير إلى البيعة له فامتنعا وقالوا : لا نباع حتى يجتمع الناس على خليفة ، وتبهما جماعة على ذلك ، فشدد عليهم ابن الزبير وحصروهم ، فبلغ المختار ليلهم جديشا فأخرجوهما واستأذنوهما في قتال ابن الزبير فامتنعا ، وخرجا إلى الطائف فأقاما بها حتى مات ابن عباس سنة ثمان وستين ، ورحل ابن الحنفية بعده إلى جهة رضوى جبل بينبع فأقام هناك ، ثم أراد دخول الشام فتوجه إلى نحو أيلة فات في آخر سنة ثلاث أو أول سنة أربع وسبعين ، وذلك عقب قتل ابن الزبير على الصحيح ، وقيل عاش إلى سنة ثمانين أو بعد ذلك ، وهذا الواقدي أنه مات بالمدينة سنة إحدى وثمانين ، وزعمت الكيسانية أنه لم يموت وأنه المهدي وأنه لا يموت حتى يملك الأرض ، في خرافات لم كثرة ليس هذا موضعها . وإنما لحست ما ذكرته من طبقات ابن سعد وتاريخ الطبري وغيره لبيان المراد بقول ابن أبي مليكة حين وقع بينه وبين ابن الزبير ، ولقوله في الطريق الأخرى : فغدوت على ابن عباس فقلت : أتريد أن تقاتل ابن الزبير ؟ وقول ابن عباس : قال الناس بايع لابن الزبير ، فقلت : وأين بهذا الأمر عنه ، أي أنه مستحق لذلك لما له من المناقب المذكورة ، ولكن امتنع ابن عباس من المبايعه له لما ذكرناه . وروى الفاكهي من طريق سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : كان ابن عباس وابن الحنفية بالمدينة ثم سكنا مكة ، وطلب منهما ابن الزبير البيعة فأبيا حتى يجتمع الناس على رجل ، فضيق عليهما فبعث رسولا إلى العراق فخرج إليهما جيش في أربعة آلاف فوجدهما محصورين ، وقد أحضر الحطاب لجمع على الباب يخوفهما بذلك ، فأخرجوهما إلى الطائف ، وذكر ابن سعد أن هذه القصة وقعت بين ابن الزبير وابن عباس في سنة ست وستين . قوله ( وأمه أسماء ) أي بنت أبي بكر الصديق ، وقوله : وجدته صفية ، أي بنت عبد المطلب ، وقوله في الرواية الثانية : وأما عمتي فزوج النبي ﷺ ، يريد خديجة أطلق عليها عمتي تيمنا وإنا هي عمة أبيه لأنها خديجة بنت خويلد أي ابن أسد ، والزبير هو ابن العوام بن خويلد بن أسد ، وكذا تيموز في الرواية الثالثة حيث قال : ابن أبي بكر ، وإنما هو ابن بنته ، وحيث قال : ابن أخي خديجه ، وإنما هو ابن أخيها العوام . قوله ( قلت لسفيان إسناده ) بالنصب أي اذكر إسناده ، أو بالرفع أي ما إسناده . فقال ( حدثنا فضله لسان ولم يقل ابن جريج ) ظاهر هذا أنه صرح له بالتحديث لكن لما لم يقل ابن جريج احتمل أن يكون أراد أن يدخل بينهما واسطة ، واحتمل عدم الواسطة ، ولذلك استظهر البخاري باخراج الحديث من وجه آخر عن ابن جريج ، ثم من وجه آخر عن شيخه . قوله في الطريق الثانية ( حجاج ) هو ابن محمد المصيصي . قوله ( قال ابن أبي مليكة وكان بينهما شيء ) كذا أحاد الضمير بالتثنية على غير مذكور اختصارا

ومراده ابن عباس وابن الزبير ، وهو صريح في الرواية الأولى حيث قال قال ابن عباس حين وقع بينه وبين ابن الزبير . قوله ( قتل ما حرم الله ) أى من القتال في الحرم . قوله ( كتب ) أى قدر . قوله ( محلين ) أى أنهم كانوا يبيعون القتال في الحرم ، وإنما نسب ابن الزبير إلى ذلك وإن كان بنو أمية هم الذين ابتدؤا بالقتال وحصلوه وإنما بدأ منه أولا دفعهم عن نفسه لأنه بعد أن ردم الله عنه حصن بني هاشم ليبدأموه ، فصرع فيما يؤذن بإباحته القتال في الحرم ، وكان بعض الناس يسمى ابن الزبير المحل ، لذلك ، قال الشاعر يتنزل في أخته رملة :

ألا من لقلب معنى غزل      بحب المحلة أخت المحل

وقوله لا أحله أبدا أى لا أبيع القتال فيه ، وهذا مذهب ابن عباس أنه لا يقاتل في الحرم ولو قوتل فيه . قوله ( قال قال الناس ) القائل هو ابن عباس وناقل ذلك عنه ابن أبي مليكة فهو متصل ، والمراد بالناس من كان من جهة ابن الزبير وقوله « بايع ، بصيغة الأمر وقوله « وأين بهذا الأمر ، أى الخلافة أى ليست بعيدة عنه لما له من الشرف بأسلافه الذين ذكرهم ثم صفته التى أشار إليها بقوله عفيف في الاسلام قارىء للقرآن . وفي رواية ابن قتيبة من طريق محمد بن الحكم عن هوانة ومن طريق يحيى بن سعد عن الأعمش قال « قال ابن عباس لما قيل له بايع لابن الزبير : أين المذهب عن ابن الزبير ، وسياق الكلام على قوله في الرواية الثانية ابن أبي بكر في تفسير الحجرات . قوله ( والله إن وصولي وصلوني من قريب ) أى بسبب القرابة . قوله ( وإن ربوني ) بفتح الراء وضم الموحدة الثقيلة من التريبة . قوله ( ربوني ) في رواية الكشميهني ربي بالافراد ، وقوله « أكفاء ، أى أمثال واحدا كفاء ، وقوله « كرام ، أى في أحسابهم ، وظاهر هذا أن مراد ابن عباس بالمذكورين بنو أسد وخط ابن الزبير وكلام أبي مخنف الأخبارى يدل على أنه أراد بنى أمية ، فانه ذكر من طريق أخرى أن ابن عباس لما حضرته الوفاة بالطائف جمع بنيه فقال « يا بني إن ابن الزبير لما خرج بمكة شددت أزره ودعوت الناس إلى بيعته وترك بني حمنا من بنى أمية الذين إن قبلونا قبلونا أكفاء ، وإن ربونا ربونا كراما . فلما أصاب ما أصاب جفائي ، ويؤيد هذا ما في آخر الرواية الثالثة حيث قال « وإن كان لابد لأن يربنى بنو عمي أحب إلى من أن يربنى غيرهم ، فإن بني عمهم بنو أمية بن عبد شمس بن عبد مناف لأنهم من بني عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف فعبد المطلب جد عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ابن عم أمية جد مروان بن الحكم بن أبي العاص ، وكان هاشم وعبد شمس شقيقين ، قال الشاعر :

عبد شمس كان يتلو هاشما      وهما بعد لأم ولأب

وأصرح من ذلك ما في خبر أبي مخنف فإن في آخره « إن ابن عباس قال لبنيه : فإذا دفنتموني فالحقوا ببني عمكم بنى أمية ، ثم رأيت بيان ذلك واضحا فيما أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه في الحديث المذكور فانه قال بعد قوله ثم عفيف في الاسلام قارىء للقرآن « وترك بني عمي إن وصولي وصلوني من قريب ، أى اذعنت له وترك بني عمي فآثر على غيري ، وبهذا يستقيم الكلام ، وأصرح من ذلك في رواية ابن قتيبة المذكورة أن ابن عباس قال لابنه على « الحق يا ابن عمك ، فإن ألقك منك وإن كان أجده ، فالحق على بعبد الملك فكان أثر الناس صنده ، . قوله ( فآثر على ) بصيغة الفعل الماضي من الأثرة ، ووقع في رواية الكشميهني فاين بتحتمانية ساكنة ثم فون وهو

تصنيف ، وفي رواية ابن قتيبة المذكورة في حديثه على هذه فأثر على فلم أرض بالهوان ، . قوله ( التوثيق والاسامات والحديدات يريد أبنا من بني أسد ) أما التوثيق فنسبة إلى بني توبت بن أسد ويقال توبت بن الحارث ابن عبد العزى بن قصي ، وأما الاسامات فنسبة إلى بني أسامة بن أسد بن عبد العزى ، وأما الحديدات فنسبة إلى بني حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى ، قال الفاكهي : حدثنا الزبير بن بكار عن محمد بن الضحاك في آخرين أن زهير بن الحارث دفن في الحجر . قال وحدثنا الزبير قال : كان حميد بن زهير أول من بني بمكة بيتا مربعا ، وكانت قريش تذكره ذلك لمضاهاة الكلمة ، فلما بني حميد بيته قال قائلهم :

اليوم يبني خيبد بيته أما حياته وأما موته

فلما لم يصبه شيء تابوه على ذلك . وتجتمع هذه الأبطال مع خويلد بن أسد جد ابن الزبير ، قال الأزرق : كان ابن الزبير إذا دعا الناس في الإذن بدأ ببني أسد على بني هاشم وبني عبد شمس وغيرهم ، فهذا معنى قول ابن عباس . وأثر على التوثيق الخ ، قال : فلما ولي عبد الملك بن مروان قدم بني عبد شمس ثم بني هاشم وبني المطلب وبني نوفل ثم أعطى بني الحارث بن فهر قبل بني أسد وقال : لأقدمن عليهم أبعد بطن من قريش ، فكان يصنع ذلك مبالغة منه في مخالفة ابن الزبير . وجمع ابن عباس البطون المذكورة جمع الفلة تحقيرا لهم . قوله ( يريد أبنا من بني أسد بن توبت ) كذا وقع وصوابه يريد أبنا من بني توبت بن أسد الخ به على ذلك عياض . قلت : وكذا وقع في مستخرج أبي نعيم على الصواب ، وفي رواية أبي مخنف المذكورة أنفاذا صبغارا من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا صواب . قوله ( أن ابن أبي العاص ) يعني عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص . قوله ( برد ) أي ظهر . قوله ( يمشي القديمة ) بضم القاف وفتح الدال وقد تضم أيضا وقد تسكن وكسر الميم وتشديد التحتانية ، قال الخطابي وغيره : معناها التبختر وهو مثل يريد أنه برد يطلب معالي الأمور . قال ابن الأثير : الذي في البخاري « القديمة » وهي التقدمة في الشرف والفضل ، والذي في كسب الزبير « القديمة » بزيادة تحتانية في أوله ومعناها التقدمة في الشرف ، وقيل التقدمة بالهمة والفعل . قلت : وفي رواية أبي مخنف مثل ما وقع في الصحيح . قوله ( وانه لوى ذنبه ) يعني ابن الزبير ، لوى بتشديد الواو وبخنيها أي ثناه ، وكفى بذلك عن تأخره وتخلفه عن معالي الأمور ، وقيل كنى به عن الجبن وإظهار الدعة كما تفعل السباع إذا أرادت النوم ، والأول أولى ، وفي مثله قال الشاعر :

مشى ابن الزبير القهقري وتقدمت أمية حتى أحرزوا القصبات

وقال الداودي : المعنى أنه وقف فلم يتقدم ولم يتأخر ، ولا وضع الأشياء مواضعها فأدنى الناصح وأقصى السكاشح . وقال ابن التين معنى « لوى ذنبه » لم يتم له ما أراد . وفي رواية أبي مخنف المذكورة « وان ابن الزبير يمشي القهقري » وهو المناسب لقوله في عبد الملك ، يمشي القديمة ، وكان الأمر كما قال ابن عباس ، فان عبد الملك لم يزل في تقدم من أمره إلى أن استعذ العراف من ابن الزبير وقتل أخاه مصعبا ، ثم جهز العساكر إلى ابن الزبير بمكة فسكن من الأمر ما كان ، ولم يزل أمر ابن الزبير في تأخر إلى أن قتل رحمه الله تعالى . قوله في الرواية الثالثة ( عن عمر بن سعيد ) أي ابن أبي حسين المكي ، وقوله « لأحاسبن نفسي » أي لآناقشنا في معونته ونصحه ، قاله الخطابي . وقال الداودي : معناه لأذكرن من مناقبه ما لم أذكر من مناقبهما ، وإنما صنع ابن عباس ذلك لاشتراك

الناس في معرفة مناقب أبي بكر وعمر ، بخلاف ابن الزبير فما كانت مناقبه في الشهرة كنافهمما فأظهر ذلك ابن عباس وبينه للناس الصافا منه له ، فلما لم ينصفه هو رجوع عنه . قوله ( فاذا هو يتعل عنى ) أى يترفع هل متنعيا عنى . قوله ( ولا يريد ذلك ) أى لا يريد أن أكون من خاصته . وقوله « ما كنت أظن أنى أعرض هذا من نفسى ، أى أبدؤه بالخضوع له ولا يرضى منى بذلك ، وقوله « وما أراه يريد خيرا ، أى لا يريد أن يصنع بى خيرا ، وفي رواية الكشميني « وإنما أراه يريد خيرا ، وهو تصحيف ، ويوضح ما تقدم . وقوله « لأن يربنى ، أى يكون على ربا أى أميرا ، أو ربه بمعنى رباة وقام بأمره ومالك زديره ، قال النيس : معناه لأن أكون فى طاعة بنى أمية أحب إلى من أن أكون فى طاعة بنى أسد ، لأن بنى أمية أقرب إلى بنى هاشم من بنى أسد كما تقدم ، والله أعلم

### ١٠ - باب ( المؤلفات قلوبهم وفى الرقاب ) قال مجاهد : يتألفهم بالمعطية

٤٦٦٧ - **حدثنا** محمد بن كشيح أخبرنا سفيان عن أبيه عن أبي ثعم عن أبي سعيد رضى الله عنه قال « بعث إلى النبي ﷺ بشي » ، فقسمة بين أربعة وقال : أتألفهم . فقال رجل : ما عدلت ، فقال : يخرج من ضيفى هذا قوم يرمقون من الدين »

**قوله** (باب قوله ( المؤلفات قلوبهم وفى الرقاب ) قال مجاهد يتألفهم بالمعطية) وصله الفرياني عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وسقط قوله ( وفى الرقاب ) من غير رواية أبى ذر وهو أوجه ، اذ لم يذكر ما يتعلق بالرقاب . ثم ذكر حديث أبى سعيد إلى « بعث النبي ﷺ بشي » فقسمة بين أربعة وقال أتألفهم ، فقال رجل ما عدلت ، أورده مختصرا جدا وأهم الباعث والمبعوث وتسمية الأربعة والرجل القائل ، وقد تقدم بيان جميع ذلك فى غزوة حنين من المغازى

### ١١ - باب ( الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات )

يلزمون بديبون . وجهدهم وجهدهم طاقهم

٤٦٦٨ - **حدثني** بشر بن خالد أبو محمد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبى وائل عن أبى مسعود قال « لما أمرنا بالصدقة كننا كقحامل ، فجاء أبو عقيل بنصف صاع وجاء إنسان بأكثر منه ، فقال المنافقون : إن الله ألقى عن صدقة هذا ، وما فعل هذا الآخر إلا رثاء ، فنزلت ( الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين فى الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم ) الآية »

٤٦٦٩ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم قال : قلت لأبى أسامة أحدكم زائدة عن سليمان عن شقيق عن أبى مسعود الأنصارى قال « كان رسول الله ﷺ يأمر بالصدقة ، فيستألف أحدهما حتى يسبح بالمد ، وإن لاحدهم اليوم مائة ألف . كأنه يعرض بنفسه »

**قوله** (باب قوله) الذين يلزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات (يلزون يعيون) سقط هذا لآي ذر ، وقد تقدم في الزكاة . **قوله** (جهدهم وجهدهم طاقتهم) قال أبو عبيدة في قوله (والذين لا يجهدون إلا جهدهم) مضعوم ومفتوح سواء ومعناه طاقتهم ، يقال جهد المقل ، وقال الفراء : الجهد بالضم لغة أهل الحجاز ، ولغة غيرهم الفتح ، وهذا هو المعتمد عند أهل العلم باللسان قاله الطبري ، وحكى عن بعضهم أن معناه مختلف : قيل بالفتح المشقة وبالضم الطاقة ، وقيل غير ذلك . **قوله** (عن سليمان) هو الأعمش ، وأبو مسعود هو عقبة بن عمرو البصري **قوله** (لما أمرنا بالصدقة) تقدم في الزكاة بلفظ د لما نزلت آية الصدقة ، وقد تقدم بيانه هناك . **قوله** (كنا نتحامل) أي يحصل بعضنا لبعض بالأجرة ، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن شعبة بلفظ وتحامل ، أي تواجر أنفسنا في الحل ، وتقدم بيان الاختلاف في ضبطه ، وقال صاحب المحكم ، تحامل في الأمر أي تكافه على مشقة ومنه تحامل على فلان أي كفه ما لا يطيق . **قوله** (جاء أبو عقيل بنصف صاع) اسم أبي عقيل هذا وهو بفتح أوله حبابة بمهملتين بينهما موحدة ساكنة وآخره مثلاً ، ذكره جند بن حميد والطبري وابن منده من طريق سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة قال في قوله تعالى (الذين يلزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات) قال جاء رجل من الأنصار يقال له الحبابة أبو عقيل فقال : يا نبي الله بك أجر الجرار على صاعين من تمر ، فأما صاع فأمسكته لأهل وأما صاع فما هو ذا . فقال المنافقون : أن كان الله ورسوله لئنمين عن صاع أبي عقيل ، فنزلت ، وهذا مرسل ، ووصله الطبراني والبارودي والطبري من طريق موسى بن عبيدة عن خالد بن يسار عن ابن أبي عقيل عن أبيه بهذا ، ولكن لم يسموه . وذكر السهيلي أنه وآه بخط بعض الحفاظ مضبوطاً بجميعين ، وروى الطبراني في الأوسط وابن منده من طريق سعيد بن عثمان البلوي عن جده بنت هدى أن أمها حميرة بنت سهل بن رافع صاحب الصاع الذي لمه المنافقون خرج بركاته صاع تمر وبابنته حميرة إلى النبي ﷺ فدعا لهما بالبركة ، وكذا ذكر ابن الكلبي أن سهل بن رافع هو صاحب الصاع الذي لمه المنافقون ، وروى جند بن حميد من طريق حكرمة قال في قوله تعالى (والذين لا يجهدون إلا جهدهم) هو رفاع بن سهل ، ووقع عند ابن أبي حاتم رفاع بن سعد ، فيحتمل أن يكون تصحيفاً ، ويحتمل أن يكون اسم أبي عقيل سهل ولقبه حبابة ، أو هما اثنان . وفي الصحابة أبو عقيل بن عبد الله بن ثعلبة البلوي بدرى لم يسمه موسى بن عقبة ولا ابن إسحق وسماه الواقدي عبد الرحمن قال : واستشهد بالجماعة ، وكلام الطبري يدل على أنه هو صاحب الصاع عنده وتبعه بعض المتأخرين ، والأول أولى . وقيل هو عبد الرحمن بن سمعان (١) وقد ثبت في حديث كعب بن مالك في قصة توبته قال : وجاء رجل يزول به السراب فقال النبي ﷺ كن أبا خيشمة فإذا هو أبو خيشمة ، وهو صاحب الصاع الذي لمه المنافقون ، واسم أبي خيشمة هذا عبد الله ابن خيشمة من بني سالم من الأنصار ، فهذا يدل على تعدد من جاء بالصاع . ويؤيد ذلك أن أكثر الروايات فيها أنه جاء بصاع ، وكذا وقع في الزكاة د جاء رجل فتصدق بصاع ، وفي حديث الباب د جاء أبو عقيل بنصف صاع ، وجرم الواقدي بأن الذي جاء بصدقة ماله هو زيد بن أسلم السجستاني ، والذي جاء بالصاع هو علي بن زيد المحاربي وسمى من الذين قالوا إن هذا مرأه وإن الله غني عن صدقة هذا معتب بن قبيد وعبد الله بن نبتل ، وأورده الخطيب في المهمات ، من طريق الواقدي وفيه عبد الرحمن بن نبتل وهو بنون ثم موحدة ثم مثناة ثم لام بوزن

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها : سمعان ، بنير ميم

جعفر ، وسيأتي أيضا ما يدل على تعدد من جاء بأكثر من ذلك . قوله ( وجاء انسان بأكثر منه ) تقدم في الزكاة بلفظ « وجاء رجل بشئ كثير » ، وروى الزوار من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ : تصدقوا فاني أريد أن أبعث بعثا . قال لجاء عبد الرحمن بن عوف فقال : يا رسول الله هدي أربعة آلاف : ألفين أقرضهما ربى ، وألفين أمسكهما لمبالي ، فقال : بارك الله لك فيما أعطيت وفيما أمسكت قال وبات رجل من الانصار فأصاب صاعين من تمر ، الحديث . قال الزوار : لم يستدله إلا طالوت بن عباد عن أبي عوانة عن عمر ، قال وحدثناه أبو كامل عن أبي عوانة فم يذكر أبا هريرة فيه ، وكذلك أخرجه عبد بن حميد عن يونس بن محمد عن أبي عوانة ، وأخرجه ابن أبي حاتم والطبري وابن مردويه من طرق أخرى عن أبي عوانة مرسل ، وذكره ابن إسحاق في المغازي بغير إسناد ، وأخرجه الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير ومن طريق سعيد بن قتادة وابن أبي حاتم من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة والمثنى واحد قال « وحدث رسول الله ﷺ على الصدقة - يعني في غزوة تبوك - جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعة آلاف فقال : يا رسول الله مالي ثمانية آلاف جهتك بنصفها وأمسكت نصفها ، فقال : بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أعطيت . وتصدق بومئذ عاصم بن هدي بمائة وسق من تمر . وجاء أبو عقيل بصاع من تمر ، الحديث . وكذا أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال « جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعين أوقية من ذهب ، بمعناه . وعند عبد بن حميد وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال « جاء عبد الرحمن بن عوف بأربعمائة أوقية من ذهب فقال : ان لي ثمانمائة أوقية من ذهب ، الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فقال « ثمانية آلاف دينار ، ومثله لابن أبي حاتم من طريق مجاهد ، وحكى عياض في « الفناء » أنه جاء بومئذ بتسعمائة<sup>(١)</sup> بغير ، وهذا اختلاف شديد في القدر الذي أحضره عبد الرحمن بن عوف ، وأصح الطرق فيه ثمانية آلاف درهم . وكذلك أخرجه ابن أبي حاتم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أو غيره ، والله أعلم . ووقع في « معاني الفراء » أن النبي ﷺ حث الناس على الصدقة فجاء عمر بصدقة ، وعثمان بصدقة عظيمة ، وبعض أصحاب النبي ﷺ يعني عبد الرحمن بن عوف ، ثم جاء أبو عقيل بصاع من تمر ، فقال المنافقون : ما أخرج هؤلاء صدقاتهم إلا رياء ، وأما أبو عقيل فانما جاء بصاعه ليذكر نفسه ، فزلت . ولابن مردويه من طريق أبي سعيد « جاء عبد الرحمن بن عوف بصدقته ، وجاء المطوعون من المؤمنين ، الحديث . قوله ( فزلت الذين يلزون المطوعين ) قراءة الجمهور بتشديد الطاء والواو وأصله المتطوعين فأدغمت التاء في الطاء ، وهم الذين يلزون استماعة برزق من سلطان أي غيره ، وقوله ( والذين لا يجدون إلا جهدهم ) مطوف على المطوعين ، وأخطأ من قال إنه مطوف على ( الذين يلزون ) لاستلزامه فساد المعنى ، وكذا من قال مطوف على المؤمنين لأنه يفهم منه أن الذين لا يجدون إلا جهدهم ليسوا بمؤمنين لأن الأصل في العطف المغايرة فكأنه قيل الذين يلزون المطوعين من هذين الصنفين المؤمنين والذين لا يجدون إلا جهدهم . فكأن الأولين مطوعون مؤمنون والثاني مطوعون غير مؤمنين ، وليس بصحيح ، فالحق أنه مطوف على المطوعين ويكون من عطف الخاص على العام ، والنسبة فيه التثوية بالخاص لأن السخرية من المقل أشد من المكثر غالبا ، والله أعلم . قوله في الحديث الثاني ( فيحتمل أحدنا

(١) في هامش طبعة بولاق : في نسخة « تسعمائة »

حتى يحىء بالمد ) يعنى فيتصدق به ، فى رواية الزكاة فيطلق أحدنا إلى السوق فيحامل ، فأفاد بيان المراد بقوله فى هذه الرواية فيحتال . قوله ( وان لأحدم اليوم مائة ألف ) فى رواية الزكاة ، وان ابعضهم اليوم مائة ألف ، ومائة بالنصب على أنها اسم ان والخبر لأحدم أو لبعضهم واليوم ظرف ، ولم يذكر بجز المائة ألف فيحتمل أن يريد الدراهم أو الدينانير أو الأمداد . قوله ( كأنه يمرض بنفسه ) هو كلام شقيق الراوى عن أبى مسعود ، بينه إسحق ابن راهويه فى مسنده ، وهو الذى أخرجه البخارى عنه . وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن إسحق فقال فى آخره : وان لأحدم اليوم مائة ألف ، قال شقيق : كأنه يمرض بنفسه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر وزاد فى آخر الحديث : قال الاعشى : وكان أبو مسعود قد كثرت ماله ، قال ابن بطال يريد أنهم كانوا فى زمن الرسول يتصدقون بما يجدون ، وهؤلاء مكثرون ولا يتصدقون : كذا قال وهو بصيد ، وقال الزين بن المنير مراده أنهم كانوا يتصدقون مع قلة الشيء ويتكفون ذلك ، ثم وسع الله عليهم فصاروا يتصدقون من يسر ومع عدم خشية عسر . قلت : ويحتمل أن يكون مراده أن الحرص على الصدقة الآن لسهولة مأخذها بالتوسع الذى وسع عليهم أولى من الحرص عليها مع تكلفهم ، أو أراد الإشارة إلى ضيق العيش فى زمن الرسول وذلك لفلة ما وقع من الفتوح والغنائم فى زمانه ، وإلى شمة عيشهم بعده لكثرة الفتوح والغنائم

### ١٦ - باب ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم )

٤٦٧٠ - حدثني عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما

قال : لما توفى عبد الله بن أبى جاب . ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قبضة يكفن فيه أباه ، فأعطاه . ثم سأله أن يصلى عليه ، فقام رسول الله ﷺ ليصلى عليه ، فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتصلى عليه وقد نهاك ربك أن تصلى عليه ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما خيرنى الله فقال : استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة ، وسأزيده على السبعين . قال : انه منافى . قال فصلى عليه رسول الله ﷺ فانزلك الله ( لا تصل على أحد منهم مات أبدا ، ولا تقم على قبره ) ،

٤٦٧١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل . وقال غيره حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن

شهاب قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : لما مات عبد الله ابن أبى ابن سكون ، دعى له رسول الله ﷺ ليصلى عليه ، فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقات : يا رسول الله ، أتصلى على ابن أبى وقد قال يوم كذا كذا وكذا ؟ قال : أعدد عليه قوله . فبسم رسول الله ﷺ وقال : أخر عنى يا عمر . فلما أكرت عليه قال : إني خيبت فأخبرت ، لو أعلم أنى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها . قال فصلى عليه رسول الله ﷺ ، ثم انصرف فلم يمكث إلا يسيرا حتى نزلت الآيتان من براءة ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا - إلى قوله - وهم فاسقون ) قال : فمجيئ بعد من جرأتى على رسول الله ﷺ ، والله



## ورسوله أعلم

قوله ( باب قوله استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) كذا لابي ذر ورواية غيره مختصرة . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر . قوله ( لما توفي عبد الله بن أبي ) ذكر الواقدي ثم الحاكم في دال كليل ، أنه مات بعد منصرفهم من تبوك وذلك في ذى القعدة سنة تسع ، وكانت مدة مرضه عشرين يوما ابتداءها من ليال بقيت من شوال ، قالوا : وكان قد تخلف هو ومن تبعه عن غزوة تبوك ، وفيهم نزلت ( لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا ) وهذا يدفع قول ابن التين إن هذه القصة كانت في أول الاسلام قبيل تحرير الأحكام . قوله ( جاء ابنه عبد الله بن عبد الله ) وقع في رواية الطبري من طريق الشعبي : لما احتضر عبد الله جاء ابنه عبد الله إلى النبي ﷺ فقال : يا نبي الله إن أبي قد احتضر فأحب أن تشهده وتصل عليه ، قال : ما اسمك ؟ قال : الحباب - يعني بضم المهملة وموحدين مخففا - قال : بل أنت عبد الله الحباب اسم الشيطان . وكان عبد الله بن عبد الله بن أبي هذا من فضلاء الصحابة وشهد بدرا وما بعدها واستشهد يوم البصرة في خلافة أبي بكر الصديق ، ومن مناقبه أنه بلغه بعض مقالات أبيه لحاء إلى النبي ﷺ يستأذنه في قتله ، قال : بل أحسن صحبتته ، أخرجه ابن منبه من حديث أبي هريرة بإسناد حسن ، وفي الطبراني من طريق عروة بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن أبي أنه استأذن نحره ، وهذا منقطع لأن عروة لم يدركه وكما أنه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام فلذلك اتهم من النبي ﷺ أن يحضر عنده ويصل عليه ، ولا سيما وقد ورد ما يدل على أنه فعل ذلك بمهد من أبيه . ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر والطبري من طريق سعيد كلاهما عن قتادة قال د أرسل عبد الله بن أبي إلى النبي ﷺ ، فلما دخل عليه قال : أهلك حب يهود ، فقال : يا رسول الله إنما أرسلت اليك لاستغفر لي ولم أرسل اليك لتوبخني . ثم سأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه فأجابته ، وهذا مرسل مع ثقة رجاله ، ويعضده ما أخرجه الطبراني من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال د لما مرض عبد الله بن أبي جاءه النبي ﷺ فسلمه فقال : قد فهمت ما تقول ، فامتن على فكفني في قميصك وصل على ففعل ، وكان عبد الله بن أبي أراد بذلك دفع العار عن ولده وعشيرته بعد موته فأظهر الرغبة في صلاة النبي ﷺ عليه ، ووقعت اجابته إلى سؤاله بحسب ما ظهر من حاله إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك كما سيأتي ، وهذا من أحسن الأجوبة فيما يتعلق بهذه القصة . قوله ( فقام رسول الله ﷺ ليصلي عليه ، فقام عمر فأخذ بشوب رسول الله ﷺ ) في حديث ابن عباس عن عمر ثاني حديث الباب دفلا قام رسول الله ﷺ ، وفي حديث الترمذي من هذا الوجه د فقام اليه فلما وقف عليه يريد الصلاة عليه وثبت اليه فقلت : يا رسول الله أتصل على ابن أبي وقد قال يوم كذا وكذا أعدد عليه قوله ، يشير بذلك إلى مثل قوله ( لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ) وإلى مثل قوله ( ليخرجن الأهل منها الأذل ) وسيأتي بيانه في تفسير المنافقين . قوله ( فقال : يا رسول الله أتصل عليه وقد نهاك ربك أن تصل عليه ) كذا في هذه الرواية إطلاق النهي عن الصلاة ، وقد استشكل جدا حتى أقدم بعضهم فقال : هذا وهم من بعض رواته ، وطاكسه غيره فوهم أن عمر اطلع على نهى خاص في ذلك . وقال القرطبي : لعل ذلك وقع في خاطر عمر فيكون من قبيل الإلهام ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) . قلت : الثاني يعني ما قاله القرطبي أقرب من الأول ، لأنه لم يتقدم النهي عن الصلاة على المنافقين ، بدليل أنه قال في آخر هذا الحديث

وقال فأمر الله ولا تصل على أحد منهم ، والذي يظهر أن في رواية الباب تجوزا بينته الرواية التي في الباب بعده من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ : فقال صلى عليه وقد نسيك الله أن تستغفر لهم ، وروى عبد بن حميد والطبري من طريق الشعبي عن ابن عمر عن عمر قال : أراد رسول الله ﷺ أن يصل على عبد الله بن أبي فأخذت بشوكة فقلت : والله ما أترك الله بهذا ، لقد قال : ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ، ووقع عند ابن مردويه من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : فقال عمر : أتصل عليه وقد نسيك الله أن تصل عليه ؟ قال : أين ؟ قال قال : استغفر لهم ، الآية ، وهذا مثل رواية الباب ، فكأن عمر قد فهم من الآية المذكورة ما هو الأكثر الأغلب من لسان العرب من أن : أو : ليست للتخيير ، بل للذسوية في عدم الوصف المذكور ، أي ان الاستغفار لهم وعدم الاستغفار سواء ، وهو كقوله تعالى ( سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ) لكن الثانية أصرح ، ولهذا ورد أنها نزلت بعد هذه القصة كما سأذكره ، وفهم عمر أيضا من قوله ( سبعين مرة ) أنها للبالغة وأن العدد المعين لا مفهوم له ، بل المراد نفي المغفرة لهم ولو كثرت الاستغفار ، فيحصل من ذلك النهي عن الاستغفار فأطلقه ، وفهم أيضا أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت طلب المغفرة للميت والشفاعة له فلذلك استلزم عنده النهي عن الاستغفار ترك الصلاة ، لذلك جاء عنه في هذه الرواية إطلاق النهي عن الصلاة ، ولهذا الأمور استنكر إرادة الصلاة على عبد الله بن أبي . هذا تقرير ما صدر عن عمر مع ما عرف من شدة صلابته في الدين وكثرة بغضه للكفار والمنافقين ، وهو القائل في حق حاطب بن أبي بلتعة مع ما كان له من الفضل كشهوده بدرا وغير ذلك لكونه كاتب قريشا قبل الفتح : دعني يا رسول الله أضرب عنقه فقد نافق ، فلذلك أقدم على كلامه للنبي ﷺ بما قال ، ولم يلتفت إلى احتمال إجراء الكلام على ظاهره لما غلب عليه من الصلابة المذكورة . قال الزين بن المنير : وإنما قال ذلك عمر حرصا على النبي ﷺ ومشورة لا إلزاما ، وله عوائد بذلك ، ولا يبعد أن يكون النبي كان أذن له في مثل ذلك فلا يستلزم ما وقع من عمر أنه اجتهد مع وجود النص كما تمسك به قوم في جواز ذلك ، وإنما أشار بالذي ظهر له فقط ، ولهذا احتمل منه النبي ﷺ أخذه بشوكة ومخاطبته له في مثل ذلك المقام ، حتى التفت إليه متبسما كما في حديث ابن عباس بذلك في هذا الباب . قوله ( إنما خيرني الله فقال استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة ، وسأزيده على السبعين ) في حديث ابن عباس عن عمر من الزيادة فتبسم رسول الله ﷺ وقال : أخر عني يا عمر ، فلما أكرث عليه قال : أتني خيرت فأخترت ، أي خيرت بين الاستغفار وعدمه ، وقد بين ذلك حديث ابن عمر حيث ذكر الآية المذكورة . وقوله في حديث ابن عباس عن عمر : لو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها ، وحديث ابن عمر جازم بقصة الزيادة ، وأكد منه ما روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال : لما نزلت ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ) قال النبي ﷺ : قد خيرني ربى ، فوافقه لأزيدن على السبعين ، وأخرجه الطبري من طريق مجاهد مثله ، والطبري أيضا وابن أبي حاتم من طريق همام بن عروة عن أبيه مثله ، وهذه طرق وإن كانت مراسيل فإن بعضها يعضد بعضها . وقد خفيت هذه اللفظة على من خرج أحاديث المختصر والبيضاوي واقتصروا على ما وقع في حديث الباب ، ودل ذلك على أنه ﷺ أطال في حال الصلاة عليه من الاستغفار له ، وقد ورد ما يدل على ذلك ، فذكر الواقدي أن جمع بن جارية قال : ما رأيت رسول الله ﷺ أطال على جنازة قط ما أطال على جنازة عبد الله بن أبي من الوقوف ، وروى الطبري من طريق مغيرة عن الشعبي قال

« قال النبي ﷺ : قال الله ( ان تستغفر لهم سبعين مرة فإن يغفر الله لهم ) فانا أستغفر لهم سبعين وسبعين وسبعين ، وقد نسك هذه القصة من جعل مفهوم العدد حجة ، وكذا مفهوم الصفة من باب الأولى . ووجه الدلالة أنه ﷺ فهم أن ما زاد على السبعين بخلاف السبعين فقال «سازيد على السبعين» ، وأجلب من أنكر القول بالمفهوم بما وقع في بقية القصة ، وليس ذلك بدافع للحجة ، لأنه لو لم يتم الدليل على أن المقصود بالسبعين المباشرة لكان الاستدلال بالمفهوم باقيا . قوله ( قال إنه منافق فصلى عليه ) أما جرم عمر بأنه منافق فجرى على ما كان يطلع عليه من أحواله : وإنما لم يأخذ النبي ﷺ بقوله وصلى عليه لإجراء له على ظاهر حكم الاسلام كما تقدم تقريره ، واستصحابا لظاهر الحكم ، ولما فيه من إكرام ولده الذي تحققت صلاحيته ، ومصاحبة الاستئلاف لقومه ودفع المفسدة ، وكان النبي ﷺ في أول الامر يصبر على أذى المشركين ويعفو ويصفح ، ثم أمر بقتال المشركين فاستمر صفحه وعفوه عن بطور الاسلام ولو كان باطنه على خلاف ذلك لمصاحبة الاستئلاف وعدم التفسير عنه ، ولذلك قال « لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » فلما حصل الفتق ودخل المشركون في الاسلام وقل أهل الكفر وذولوا أمر بهجامة المنافقين وحملهم على حكم مر الحق ، ولا سيما وقد كان ذلك قبل نزول النهى الصريح عن الصلاة على المنافقين وغير ذلك مما أسرف به مجاهرهم ، وهذا التقرير يندفع الإشكال عما وقع في هذه القصة بحمد الله تعالى . قال الخطابي : إنما فعل النبي ﷺ مع عبد الله بن أبي ما فعل لسكال شفقتة على من تلقى بطرف من الدين ، ولططبيب قلب ولده عبد الله الرجل الصالح ، ولتألف قومه من الخبز لرياسته فيهم ، فلم لم يجب سؤال ابنه وترك الصلاة عليه قبل ورود النهى الصريح لكان سبة على ابنه وعارا على قومه ، فاستعمل أحسن الأسرى في السياسة إلى أن نهي فاتهى . وتبعه ابن بطلان وعبر بقوله : ورجا أن يكون معتقدا لبعض ما كان يظهره من الاسلام . وتعبه ابن المنير بأن الايمان لا يتبعه . وهو كما قال ، لكن مراد ابن بطلان أن إيمانه كان ضعيفا . قلت : وقد مال بعض أهل الحديث إلى تصحيح إسلام عبد الله بن أبي لكون النبي ﷺ صلى عليه ، وذمل عن الوارد من الآيات والأحاديث المصرحة في حقه بما ينافي ذلك ، ولم يقف على جواب شاف في ذلك ، فأقام على الدعوى المذكورة . وهو محجوج باجماع من قبله على نقيض ما قال ، وإطباقتهم على ترك ذكره في كتب الصحابة مع شهرته وذكر من هو دونه في الشرف والشهرة بأضعاف مضاعفة . وقد أخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة في هذه القصة قال : فأنزل الله تعالى ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) قال : فذكر لنا أن نبي الله ﷺ قال : وما يغني عنه قبيح من الله ، وإنى لأرجو أن يسلم بذلك ألف من قومه . قوله ( فأنزل الله تعالى : ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) زاد عن مسدد في حديثه عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر في آخره « فترك الصلاة عليهم » أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه عن مسدد وحامد بن زاذان عن يحيى ، وقد أخرجه البخاري في الجنازة عن مسدد بدون هذه الزيادة ، وفي حديث ابن عباس « فصلى عليه ثم انصرف ، فلم يمكث إلا يسيرا حتى نزلت » زاد ابن إسحق في المغازي قال حدثني الزهري بسنده في ثاني حديثي الباب قال « فاصلى رسول الله ﷺ على منافق بعده حتى قبضه الله ، ومن هذا الوجه أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن إسحق فزاد فيه « ولا قام على قبره » وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال « لما نزلت ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) قال النبي ﷺ : لا يزيدن على السبعين ، فأنزل الله تعالى ( سواء عليهم استغفرت

لهم أم لم تستغفر لهم ان يغفر الله لهم ) ورجاله ثقات مع إرساله ، ويحتمل أن تكون الآيتان مما نزلتا في ذلك .  
 الحديث الثاني ، قوله (حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل ، وقال غيره حدثني الليث حدثني عقيل) كذا وقع هنا ، والغير المذكور هو أبو صالح كاتب الليث واسمه عبد الله بن صالح أخرجه الطبري عن المثنى بن معاذ عنه عن الليث قال حدثني عقيل . قوله (لما مات عبد الله بن أبيه ابن سلول ) بفتح المهملة وضم اللام وسكون الواو بعدها لام هو اسم امرأة ، وهي والددة عبد الله المذكور وهي خزاعية ، وأما هو فن الخزرج أحد قبيلتي الانصار ، وابن سلول يقرأ بالرفع لانه صفة عبد الله لا صفة أبيه . قوله (قد سمع رسول الله ﷺ وقال : أخر هني ) أى كلامك ، واستشكل الداودي تسميه ﷺ في تلك الحالة مع ما ثبت أن صحبه ﷺ كان تبعا ولم يكن عند شهود الجنائز يستعمل ذلك ، وجوابه أنه عبر عن ملاقة وجهه بذلك تأنيضا لعمر وتطييبا لقلبه كالمعتذر عن ترك قبول كلامه ومشورته . قوله (ان زدت على السبعين يغفر له) كذا لاكثر يغفر بسكون الراء جوابا للشرط . وفي رواية الكشميني يغفر له بقاء ولفظ الفعل الماضي وضم أوله والراء مفتوحة ، والاول أوجه . قوله (فمجيئ بعد ) بضم الدال ( من جرأتى ) بضم الجيم وسكون الراء بعدها همزة أى إقدامى عليه ، وقد بينا توجيه ذلك . قوله ( والله ورسوله أعلم ) ظاهره أنه قول عمر ، ويحتمل أن يكون قول ابن عباس ، وقد روى الطبري من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس في نحو هذه القصة قال ابن عباس فأنه أعلم أى صلاة كانت ، وما خادع محمد أحدا قط ، وقال بعض الشراح يحتمل أن يكون عمر ظن أن النبي ﷺ حين تقدم للصلاة على عبد الله بن أبي كان ناسيا لما صدر من عبد الله بن أبي وتعقب بما في السياق من تكرير المراجعة فهي دافعة لاحتمال النسيان ، وقد صرح في حديث الباب بقوله دفلا أكثرت عليه قال ، فدل على أنه كان ذا كرا

### ١٣ - باب ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره )

٤٦٧٢ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه عبد الله بن عبد الله إلى رسول الله ﷺ فأعطاه قميصه ، وأمره أن يسكتنه فيه ، ثم قام يصلي عليه ، فأخذ عمر بن الخطاب بشوبه فقال : تعلى عليه وهو منافق ، وقد نهاك الله أن تستغفر لهم ؟ قال : إنما خيرني الله - أو أخبرني الله - فقال ( استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، إن استغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) فقال : سأزيده على سبعين . قال فصي عليه رسول الله ﷺ وصلينا معه ، ثم أنزل الله عليه ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ، ولا تقم على قبره ، إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون )

قوله ( باب ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) ظاهر الآية أنها نزالت في جميع المنافقين ، لكن ورد ما يدل على أنها نزلت في عدد معين منهم ، قال الواقدي : أنبأنا معمر عن الزهري قال : قال حذيفة قال لي رسول الله ﷺ : إني مسر إليك سرا فلا تذكره لأحد ، إني نهيته أن أصلي على فلان وفلان رده ذوى عدد من م - ٤٣ ج ٨ هـ فتح قباري

المناقضين ، قال فلذلك كان صر إذا أراد أن يصل على أحد استتبع حذيفة ، فان مشى معه وإلا لم يصل عليه ، ومن طريق أخرى عن جبير بن مطعم أنهم اثنا عشر رجلا ، وقد تقدم حديث حذيفة قريبا أنه لم يبق منهم غير رجل واحد . ولعل الحكمة في اختصاص المذكورين بذلك أن الله علم أنهم يموتون على الكفر ، بخلاف من سواهم فانهم تابوا . ثم أورد المصنف حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر ، وقوله فيه « إنما خبرني الله أو أخبرني الله » كذا وقع بالشك ، والاول بمعجمة مفتوحة وتحتانية ثقيلة من التخيير والثاني بموحدة من الاخبار ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أبي ضمرة الذي أخرجه البخاري من طريقه بلفظ « إنما أخبرني الله » بغير شك ، وكذا في أكثر الروايات بلفظ التخيير أي بين الاستغفار وعدمه كما تقدم . واستشكل فهم التخيير من الآية حتى أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحة هذا الحديث مع كثرة طرقه وانفاق الشيخين وسائر الذين خرجوا الصحيح على تصحيحه ، وذلك ينأى على منكري صحته بعدم معرفة الحديث وقلة الاطلاع على طريقه ، قال ابن المنير : مفهوم الآية زلت فيه الاقدام ، حتى أنكرا القاضي أبو بكر صحة الحديث وقال : لا يجوز أن يقبل هذا ولا يصح أن الرسول قاله انتهى . ولفظ القاضي أبي بكر اليافلاني في « التفریب » : هذا الحديث من أخبار الآحاد التي لا يعلم ثبوتها . وقال إمام الحرمين في « مختصره » : هذا الحديث غير مخرج في الصحيح . وقال في « البرهان » : لا يصححه أهل الحديث . وقال الغزالي في « المستصفى » : الأظهر أن هذا الخبر غير صحيح . وقال الداودي الشارح : هذا الحديث غير محفوظ . والسبب في إنكارهم صحته ما تقرر عندهم مما قدمناه ، وهو الذي فهمه عمر رضى الله عنه من حمل « أو » على التسوية لما يفرضه سياق القصة ، وحمل السبعين على المبالغة . قال ابن المنير : ليس عند أهل البيان تردد أن التخصيص بالعدد في هذا السياق غير مراد انتهى . وأيضا فشرط القول بمفهوم الصفة وكذا العدد عندهم مماثلة المنطوق للسكرت وعدم فائدة أخرى وهذا الالبالغة فائدة واضحة ، فأشكك قوله سأزيد على السبعين مع أن حكم ما زاد عليها حكما . وقد أجاب بعض المتأخرين عن ذلك بأنه إنما قال « سأزيد على السبعين » استعانة لقلوب هشيرته . لا أنه أراد أن زاد على السبعين يغفر له ، ويؤيده تردده في ثاني حديثي الباب حيث قال « ولو أعلم أني إن زدت على السبعين يغفر له لزدت » ، لكن قدمنا أن الرواية ثبتت بقوله « سأزيد » ووعده صادق ، ولا سيما وقد ثبت قوله « ولأزيدن » بصيغة المبالغة في التأكيده . وأجاب بعضهم باحتمال أن يكون فعل ذلك استصحابا للحال ، لأن جواز المغفرة بالزيادة كان ثابتا قبل مجيء الآية فجاز أن يكون باقيا على أصله في الجواز ، وهذا جواب حسن ، وحاصله أن العمل بالبقاء على حكم الأصل مع نهم المبالغة لا يتنافيان . فكأنه جواز أن المغفرة تحصل بالزيادة على السبعين لا أنه جازم بذلك . ولا يخفى ما فيه . وقيل إن الاستغفار يتنزل منزلة الدعاء ، والعبد إذا سأل ربه حاجة فسأله إياه يتنزل منزلة الذكر إنكسبه من حيث طلب تعجيل حصول المطلوب ليس عبادة ، فإذا كان كذلك والمغفرة في نفسها ممكنة ، وتعلق العلم بعدم نفعها لا بغير ذلك ، فيكون طلبها لا افترض حصولها بل لتعظيم المدعو فإذا تعدت المغفرة موضع الداعي عنها ما يليق به من الثواب أو دفع السوء كما ثبت في الخبر ، وقد يحصل بذلك عن المدعو لهم تخفيف كما في قصة أبي طالب . هذا معنى ما قاله ابن المنير ، وفيه نظر لأنه يستلزم مشروعية طلب المغفرة لمن تستحيل المغفرة له شرعا ، وقد ورد لإنكار ذلك في قوله تعالى ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾ ووقع في أصل هذه القصة إشكال آخر ، وذلك أنه <sup>بلفظ</sup> أطلق أنه خير بين الاستغفار لهم وعدمه بقوله تعالى ﴿ استغفر لهم أو لا

تستغفر لهم) وأخذ بمفهوم العدد من السبعين فقال «سأزيد عليها» مع أنه قد سبق قبل ذلك بمدة طويلة نزول قوله تعالى (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى) فان هذه الآية كما سيأتي في تفسير هذه السورة قريباً نزلت في قصة أبي طالب حين قال ﷺ «لاستغفرن لك ما لم أنه عنك» فزلت، وكانت وفاة أبي طالب بمكة قبل الهجرة اتفاقاً، وقصة عبد الله بن أبي هذه في السنة التاسعة من الهجرة كما تقدم، فكيف يجوز مع ذلك الاستغفار للمنافقين مع الجزم بكفرهم في نفس الآية؟ وقد وقفت على جواب لبعضهم عن هذا حاصله أن المنهى عنه استغفار ترجى إجابته حتى يكون مقصوده تحصيل المغفرة لهم كما في قصة أبي طالب، بخلاف الاستغفار لمثل عبد الله بن أبي فإنه استغفار اقصد تطيب قلوب من بق منهم، وهذا الجواب ليس بمرضى هندی. ونحوه قول الزعزعي فإنه قال: فان قلت كيف خفي على أنصح الخلق وأنخيرهم بأساليب الكلام وتمثيلاته أن المراد بهذا العدد أن الاستغفار ولو كثر لا يجدي، ولا سيما وقد تلاه قوله (ذلك بأنهم كفروا بأقواله ورسوله) الآية، فبين الصارف عن المغفرة لهم؟ قلت: لم يخف عليه ذلك، ولكنه فعل ما فعل وقال ما قال لإظهار غاية رحمته ورأفته على من بعث إليه، وهو كقول إبراهيم عليه السلام (ومن عصاني فأذن بغفور رحيم) وفي إظهار النبي ﷺ الرأفة المذكورة لطاف بأمته، وباعت على رحمة بعضهم بعضاً انتهى. وقد تعقبه ابن المنير وغيره وقالوا لا يجوز نسبة ما قاله إلى الرسول، لأن الله أخبر أنه لا يغفر للكفار، وإذا كان لا يغفر لهم فطلب المغفرة لهم مستحيل، وطلب المستحيل لا يقع من النبي ﷺ. ومنهم من قال: إن المنهى عن الاستغفار لمن مات مشركاً لا يستلزم النهي عن الاستغفار لمن مات مظهراً للإسلام، لاحتمال أن يكون معتقده صحيحاً. وهذا جواب جيد، وقد قدمت البحث في هذه الآية في كتاب الجنائز. والترجيح أن نزولها كان متراحياً عن قصة أبي طالب جداً، وأن الذي نزل في قصته (إنك لا تهدي من أحببت) وحررت دليل ذلك هناك، إلا أن في بقية هذه الآية من التصريح بأنهم كفروا بالله ورسوله ما يدل على أن نزول ذلك وقع متراحياً عن القصة، ولعل الذي نزل أولاً وتمسك النبي ﷺ به قوله تعالى (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) إلى هنا خاصة، ولذلك اقتصر في جواب عمر على التخيير وعلى ذكر السبعين، فلما وقعت القصة المذكورة كشف الله عنهم الغطاء، وفضحهم على رمس الملائ، ونادى عليهم بأنهم كفروا بأقواله ورسوله. ولعل هذا هو السر في اقتصار البخاري في الترجمة من هذه الآية على هذا القدر إلى قوله (فلن يغفر الله لهم) ولم يقع في شيء من نسخ كتابه تكميل الآية كما جرت به العادة من اختلاف الرواة عنه في ذلك. وإذا تأمل المتأمل المنصف وجه الحامل على من رد الحديث أو تمسك في التأويل ظنه بأن قوله (ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله) نزل مع قوله (استغفر لهم). أي نزلت الآية كاملة، لأنه لو فرض نزولها كاملة لا تترن بانتهى العلة وهي صريحة في أن قليل الاستغفار وكثيره لا يجدي، وإذا فرض ما حررته أن هذا القدر نزل متراحياً عن صدر الآية ارتفع الإشكال، وإذا كان الأمر كذلك فحجة المتمسك من القصة بمفهوم العدد صحيح، وكون ذلك وقع من النبي ﷺ متمسكاً بالظاهر على ما هو المشروع في الأحكام إلى أن يقوم الدليل الصارف عن ذلك لا إشكال فيه، فله الحمد على ما ألهم وعلم. وقد وقفت لأبي نعيم الحافظ صاحب «حلية الأولياء» على جزء جمع فيه طرق هذا الحديث وتكلم على معانيه فله حصته، فن ذلك أنه قال: وقع في رواية أبي أسامة وغيره عن عبيد الله العمري في قول عمر «أصل عليه وقد نهاك الله عن

الصلاة على المنافقين ، ولم يبين محل النهي ، فوقع ببيانه في رواية أبي حمزة عن العمري وهو أن مراده بالصلاة عليهم الاستغفار لهم ولفظه « وقد نهاك الله أن تستغفر لهم » قال وفي قول ابن عمر « فصل رسول الله ﷺ وصلينا معه ، أن عمر ترك رأى نفسه وتابع النبي ﷺ ، ونبه على أن ابن عمر حمل هذه النصيحة عن النبي ﷺ بغير واسطة ، بخلاف ابن عباس فإنه إنما حملها عن عمر إذ لم يشهد بها . قال : وفيه جواز العبادة على المراء بما كان عليه حيا وميتا ، لقول عمر « ان عبد الله منافق ، ولم ينكر النبي ﷺ قوله . ويؤخذ أن المنهي عنه من سب الاموات ما قصد به الشتم لا التعريف ، وأن المنافق تجري عليه أحكام الاسلام الظاهرة ، وإن الإعلام بوفاته الميت مجردا لا يدخل في المنهي المنهي عنه . وفيه جواز سؤال المورس من المال من ترجى بركته شيئا من ماله لضرورة دينية . وفيه رعاية الحمى المطيع بالإحسان إلى الميت العاصي . وفيه التكفين بالخييط ، وجواز تأخير البيان عن رقت النزول إلى وقت الحاجة ، والعمل بالظاهر إذا كان النص محتملا . وفيه جواز تنبيه المفضل للفاضل على ما يظن أنه سبأ عنه ، وتنبيه الفاضل المفضل على ما يشكل عليه ، وجواز استفسار السائل المستول وعكسه عما يحتمل ما دار بينهما ، وفيه جواز التبسم في حضور الجنائز عند وجود ما يقتضيه . وقد استحب أهل العلم عدم التبسم من أجل تمام الخشوع ، فبستثنى منه ما تدعو اليه الحاجة ، وبالله التوفيق

١٤ - **باب** سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم اليهم اتعرضوا عنهم ،

فأعرضوا عنهم إهم رجس ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون ﴿

٤٦٧٣ - **حديث** يحيى حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله أن عبد الله ابن كعب قال « سمعت كعب بن مالك حين تخلف عن نبوك : والله ما أنعم الله علي من نعمة بعد إذ هداني أعظم من صدق رسول الله ﷺ أن لا أكون كذابته أهلك كما هلك الذين كذبوا حين أنزل الوحي ﴿ سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم اليهم - إلى - الفاسقين ﴾ »

قوله ( باب قوله ) سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم اليهم اتعرضوا عنهم ﴿ الآية ﴾ سقط ( لكم ) من رواية الأصيلي والصواب إثباتها . ثم ذكر فيه طرفا من حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته يتعلق بالترجمة ، وقوله فيه « ما أنعم الله على من نعمة ، كذا للأكثر وللمستعمل وحده » على عبد نعمة ، والأول هو الصواب ، وقد سبق شرح الحديث بطوله في كتاب المنازى

**باب** - ﴿ يحلفون لكم أنرضوا عنهم ، فإن أرضوا عنهم - إلى قوله - الفاسقين ﴾

قوله ( باب قوله ) يحلفون لكم أنرضوا عنهم فإن أرضوا عنهم - إلى قوله - الفاسقين ﴿ كذا ثبت لأبي ذر وحده الترجمة بغير حديث ، وسقطت الباقي . وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد أنها نزلت في المنافقين

## ١٥ - باب (وآخرون اعترفوا بذنوبهم ، خطأوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً

عسى الله أن يتوب عليهم ، إن الله غفورٌ رحيم )

٤٦٧٤ - **حديثنا** مؤملٌ حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوفٌ حدثنا أبو رجاء حدثنا سمرة بن جندب رضى الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ لنا : أنأى اليلة آتيان فابتمناى ، فأتيانا إلى مدينة مبنية ببلين ذهب ولبن فضة ، فلقانا رجال شطرن من خلفهم كاحسن ما أنت راه وشطرن كأفبح ما أنت راه ، قال لهم : اذهبوا فقموا في ذلك النهر ، فوقعوا فيه ، ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السود عنهم فصاروا في أحسن صورة . قال لى : هذم جنة عدن ، وهذاك منزلك . قال : أما القوم الذين كانوا شطرن منهم حسنٌ وشطرن منهم قبيحٌ فأنهم خطأوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً ، تجاوز الله عنهم »

قوله ( باب قوله (وآخرون اعترفوا بذنوبهم) الآية كذا لآبى ذر ، وساق غيره الآية الى (رحيم) وذكر فيه طرفاً من حديث سمرة بن جندب في المنام الطويل ، وسيأتى بتامه مع شرحه في التعبير . قوله ( حدثنا مؤمل ) زاد في رواية الاصيل وغيره « هو ابن هشام ، وإسماعيل بن إبراهيم هو المعروف بابن علي . وقوله فيه « كانوا شطرن منهم حسن ، قيل الصواب « حسناً ، لأنه خبر كان ، وخرجوه على أن كان تامة وشطرن وحسن مبتدأ وخبره

## ١٦ - باب ( ما كان لنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين )

٤٦٧٥ - **حديثنا** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال « لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعندة أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية ، فقال النبي ﷺ : أى عم ، قل لا إله إلا الله ، أحاج لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية : يا أبا طالب ، أرغب عن مله عبد المطلب ؟ فقال النبي ﷺ : لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ، فنزلت ( ما كان لنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم )

قوله ( باب قوله ما كان لنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) ذكر فيه حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة وفاة أبى طالب ، وقد سبق شرحه في كتاب الجنائز ، وبأنى الإلهام بشيء منه في تفسير القصص إن شاء الله تعالى

## ١٧ - باب ( لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة

من بعد ما كاد تزيع قلوب فريق منهم ، ثم تاب عليهم إنه بهم رءوفٌ رحيم )

٤٦٧٦ - **حديثنا** أحمد بن صالح قال حدثني ابن وهب قال أخبرني يونس ح . قال أحمدٌ وحدثنا



قَبَسَهُ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ تَمَيَّيَ - قَالَ « سَمِعْتُ كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ فِي حَدِيثِهِ ( وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِقُوا ) » قَالَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ : « إِنَّ مَنْ تَوَبَّنِي أَنْ أُنْخَلِيعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمْسِكْ بَعْضَ مَالِكَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ » .

**قوله** ( باب قوله ) لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانصار ( الآية ) كذا لا يذو وساق غيره الآية إلى ( رحيم ) ذكر فيه طرفاً من حديث كعب الطويل في قصة توبته ، وقد سبق شرحه مستوفى في كتاب المغازي ، والقدر الذي اقتصر عليه هنا أيضاً في الوصايا ، وقوله هنا « حدثنا أحمد بن صالح حدثني ابن وهب أخبرني يونس . قال أحمد وحدثنا عنبسة حدثنا يونس ، مراده أن أحمد بن صالح روى هذا الحديث عن شيخين عن يونس ، لكن فرقهما لاختلاف الصيغة . ثم إن ظاهره أن السند عنهما متحد ، وليس كذلك لأن في رواية ابن وهب أن شيخ ابن شهاب هنا هو عبد الرحمن بن كعب كما في رواية عنبسة ، وليس كذلك بل هو في رواية ابن وهب عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ، كذلك أخرجه النسائي عن سليمان بن داود المهري عن ابن وهب ، ولعل البخاري بناء على أن عبد الرحمن نسب لجمده فتشدد الروايتان فيه على ذلك الحافظ أبو هلي العسدي فيما قرأناه بخطه بهامش نُسَخَتِهِ . قلت : قد أفرد البخاري رواية ابن وهب بهذا الاستاد في النذر ، فوقع في رواية أبي ذر « عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب » وإنما أخرج النسائي بعض الحديث ، وقد وجدت بعض الحديث أيضاً في سنن أبي داود عن سليمان بن داود شيخ البخاري فيه كما في النسائي ، ومن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك

٩٨ - **باب** ( وعلى الثلاثة الذين خَلَقُوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحمت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ، إن الله هو التواب الرحيم )

٤٦٧٧ - **حديثي** محمدٌ حدثنا أحمد بن أبي مُعَيْبٍ حدثنا موسى بن أُعَيْنٍ حدثنا إسحاق بن راشد أن الزهريَّ حدثه قال أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه قال سمعتُ أبي كعبَ بن مالك وهو أحدُ الثلاثة الذين تَلَبَّ عليهم « أنه لم يتخاف من رسول الله ﷺ في غزوة غزاها قط غير غزوتين : غزوة البصرة وغزوة بدر . قال فأجبتُ صدقَ رسول الله ﷺ حتى ، وكان قدماً يقدمُ من سفر سافراً إلا ضحى ، وكان يبدأ بالمسجد فيركع ركعتين ، وتبى النبي ﷺ عن كلامي وكلام صاحبي ، ولم يبقَ من كلام أحد من المتخلفين غيرنا ، فاجتنب الناسُ كلامنا ، فليئنتُ كذلك حتى طال على الأمر ، وما من شيء أُمُّ إِلَى مَنْ أَنْ أَمُوتَ فَلَا يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَأَكُونَ مِنَ النَّاسِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ فَلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَنَا عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ حِينَ بَقِيَ الثَّلَاثُ الْآخِرُونَ مِنَ الْعِلِّ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ حَسْبَةً فِي شَأْنِي ، مَعْنِيَةٍ فِي أَمْرِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا أُمَّ

سلة ، نيبَ على كعب . قالت : أفلا أرسل إليه فأبشّره ؟ قال : إنّا يحطّكمُ الناسُ فيمّةٍ منكمُ اليومَ سائرَ الأيلة . حتى إذا صلى رسولُ اللهِ ﷺ صلاةَ الفجرِ آذَنَ بتوبةِ اللهِ علينا ، وكان إذا استبشّرَ استبشّرَ وجههُ حتى كأنهُ قطعةٌ من القمر . وكنا أيها الثلاثةُ للذين خُلفوا عن الأمر الذي قبلَ من هؤلاء الذين اعتذروا حين أنزل اللهُ لنا التوبة ، فلما ذُكرَ الذين كذبوا رسولَ اللهِ ﷺ من المخالفين فاعتذروا بالباطل ذُكروا بشراً ما ذكرَ به أحدٌ . قال اللهُ سبحانه ( يَعتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ، قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا ، لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ ، قَدْ نَبَأْنَا اللهُ فِي أَخْبَارِكُمْ ، وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ) الآية .

**قوله** ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى ( الرحيم ) . قوله ( حدثني محمد حدثنا أحمد بن أبي شبيب ) كذا للأكثر ، وسقط محمد من رواية ابن السكن فصار للبخاري عن أحمد بن أبي شبيب بلا واسطة ، وعلى قول الأكثر فاختلف في عهد فقال الحاكم هو محمد بن النضر النيسابوري ، يعني الذي تقدم ذكره في تفسير الأنفال ، وقال مرة هو محمد بن إبراهيم البوشنجي لأن هذا الحديث وقع له من طريقه . وقال أبو علي الغساني : هو الذهلي ، وأيد ذلك أن الحديث في دعلج حديث الزهري للذهلي ، عن أحمد بن أبي شبيب ، والبخاري يستمد منه كثيرا ، وهو يميل نسبه غالبا . وأما أحمد بن أبي شبيب فهو الحراني نسبه المؤلف إلى جده ، واسم أبيه عبد الله بن مسلم وأبو شبيب كنية مسلم لا كنية عبد الله ، وكنية أحمد أبو الحسن ، وهو ثقة باتفاق ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع . ثم ذكر المصنف قطعا من قصة توبة كعب بن مالك ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المغازي . وقوله ( فلا يكلمني أحد منهم ولا يصل علي ، في رواية الكشميني ) ولا يسلّم ، وحكي عياض أنه وقع لبعض الرواة ( فلا يكلمني أحد منهم ولا يسلّمني ، واستبعده لأن المعروف أن السلام إنما يتعدى بحرف جر ، وقد يوجه بأن يكون اتباعا ، أو يرجع إلى قول من فسر السلام بأن معناه أنت مسلم مني . وقوله ( وكانت أم سلمة معنية في أمري ، كذا للأكثر بفتح الميم وسكون المهملة وكسر النون بعدها تحتانية ثقيلة من الاعتناء ، وفي رواية الكشميني « معينة » بضم الميم وكسر العين وسكون التحتانية بعدها نون من العون . والاول أنسب . وقوله ( يحطّكم ) في رواية أبي ذر عن الكشميني والمستمل ( يحطّكم )

### ١٩ - باب ( يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين )

٤٦٧٨ - **حديث** يحيى بن بُسَيرٍ حدثنا القيث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك ، أن عبد الله بن كعب بن مالك - وكان قائداً - كعب بن مالك - قال « سمعتُ كعبَ بن مالك يحدث حين تخلف عن قصة نبوك ، فوالله ما أعلم أحداً أبلاه اللهُ في صدق الحديث أحسن مما أبلغني ، ما صدقتُ منذ ذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومى هذا كذبا ، وأنزل الله عز وجل على رسوله ﷺ ( لقد ناب الله على النبي والمهاجرين - إلى قوله - وكونوا مع الصادقين )

قوله ( باب يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ) ذكر فيه طرفاً مختصراً من قصة توبة كعب أيضاً

٣٠ - باب ( لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم

حريصٌ عليكم بالمؤمنين رؤوفٌ رحيمٌ ) من الرأفة

٤٦٧٩ - حديث أبو البان أخبرنا شعبٌ عن الزهري قال أخبرني ابن السباق « أن زيد بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه - وكان ممن يكتب الوحي - قال : أرسل إلى أبو بكرٍ مَقْتَلَ أهل البامةِ وعندهُ عمرُ فقال أبو بكرٍ : إن عمرَ أتاني فقال إنَّ القتلَ قد استحرَّ يوم البامةِ بالناس ، وإني أخشى أن يستحرَّ للقتلُ بالقرآن في المواطن فيذهب كثيرٌ من القرآن إلا أن تجتمعوه ، وإني لأرى أن يجمع القرآن . قال أبو بكرٍ : قلت لعمرَ كيف أفعلُ شيئاً لم يفعلهُ رسولُ الله ﷺ ؟ فقال عمرُ : هو والله خيرٌ . فلم يزل عمرُ يراجعني فيه حتى شرح الله لذلِكَ صدرى ، ورأيتُ الذي رأى عمرُ - قال زيدُ بن ثابت : وعمرُ عندهُ جالسٌ لا يتكلم - فقال أبو بكرٍ : انك رجلٌ شابٌ عاقلٌ ، ولا تنهك ، وكنت تكتب الوحيَ لرسولِ الله ﷺ . فتتبع القرآن فأجمعه . فوالله لو كلفني نقلَ جبلٍ من الجبال ما كان أثقلَ عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن . قلتُ كيف تفتلان شيئاً لم يفعلهُ النبي ﷺ ؟ فقال أبو بكرٍ : هو والله خيرٌ . فلم أزل أراجعه حتى شرح الله صدرى لذي شرح الله له صدرَ أبي بكرٍ وعمرُ ، فتمتُ فتبعتُ القرآن أجمعه من الرِّقاع والأكتاف والسُّبب وصُدور الرجال ، حتى وجدتُ من سورة النوبة آيتين مع خزيمة الأنصاري لم أجدهما مع أحدٍ غيره ( لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم حريصٌ عليكم ) إلى آخرها . وكانت الصحفُ التي جُمعَ فيها القرآن عند أبي بكرٍ حتى توفاه الله ، ثم عند عمرَ حتى توفاه الله ، ثم عند حفصة بنتِ عمرَ . تابعه عثمان بن عمرَ واليثُ عن يونسَ عن ابن شهاب . وقال اليثُ : حدثني عبدُ الرحمن بن خالد عن ابن شهابٍ وقال « مع أبي خزيمة الأنصاري » . وقال موسى عن إبراهيمٍ حدثنا ابنُ شهابٍ « مع أبي خزيمة » . وتابعه يعقوبُ بن إبراهيمَ عن أبيه . وقال أبو ثابتٍ حدثنا إبراهيمُ وقال « مع خزيمة أو أبي خزيمة »

قوله ( باب قوله ) لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم ( الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق غيره إلى ( رؤوفٌ رحيمٌ ) . قوله ( من الرأفة ) ثبت هذا لغير أبي ذر ، وهو كلام أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( إن الله بالناس لرؤوفٌ رحيمٌ ) هو فعول من الرأفة ، وهي أشد الرحمة . قوله ( أخبرني ابن السباق ) بمحلة وتشديد الموحدة ، اسمه عبيد ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في فضائل القرآن ، وتقدم في أوائل الجهاد التنبيه على اختلاف عبيد بن السباق وخارجة بن زيد في تعيين الآية . قوله ( تابعه عثمان بن عمر واليث بن سعد عن

يونس عن ابن شهاب) أما متابعة عثمان بن عمر فوصلها أحمد وإسحق في مسنديهما عنه ، وأما متابعة الليث عن يونس فوصلها المؤلف في فضائل القرآن وفي التوحيد . قوله ( وقال الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب وقال : مع أبي خزيمة ) يريد أن ليث فيه شيئا آخر عن ابن شهاب ، وأنه رواه عنه بإسناده المذكور لكن خالف في قوله « مع خزيمة الانصاري ، فقال « مع أبي خزيمة » ورواية الليث هذه وصلها أبو القاسم البغوي في « معجم الصحابة » من طريق أبي صالح كاتب الليث عنه به . قوله ( وقال موسى عن إبراهيم حدثنا ابن شهاب وقال مع أبي خزيمة ، وتابعه يعقوب بن إبراهيم عن أبيه ) أما موسى فهو ابن إسماعيل ، وأما إبراهيم فهو ابن سعد ، ويعقوب هو ولده ، ومتابعة موسى وصلها المؤلف في فضائل القرآن ، وقال في آية التوبة « مع أبي خزيمة » وفي آية الأحزاب « مع خزيمة » ابن ثابت الانصاري ، وما نذه عليه أن آية التوبة وجدها زيد بن ثابت لما جمع القرآن في عهد أبي بكر ، وآية الأحزاب وجدها لما نسخ المصاحف في عهد عثمان ، وسيأتي بيان ذلك واضحا في فضائل القرآن . وأما رواية يعقوب بن إبراهيم فوصلها أبو بكر بن أبي دارود في « كتاب المصاحف » من طريقه ، وكذا أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه لكن باختصار ، ورواها الذهلي في « الزهريات » عنه لكن قال « مع خزيمة » وكذا أخرجه الجوزقي من طريقه . قوله ( وقال أبو ثابت حدثنا إبراهيم وقال : مع خزيمة أو أبي خزيمة ) فاما أبو ثابت فهو محمد بن عبيد الله المدني ، وأما إبراهيم فهو ابن سعد ، ومراده أن أصحاب إبراهيم بن سعد اختلفوا فقال بعضهم « مع أبي خزيمة » وقال بعضهم « مع خزيمة » وشك بعضهم والتحقيق ما قدمناه عن موسى بن إسماعيل أن آية التوبة مع أبي خزيمة وآية الأحزاب مع خزيمة وستكون لنا عودة إلى تحقيق هذا في تفسير سورة الأحزاب إن شاء الله تعالى . ورواية أبي ثابت المذكورة وصلها المؤلف في الأحكام بالملك كما قال

### ١٠ - سورة يونس

١ - باب وقال ابن عباس « فاختلط » : فنبت بالماء من كل لون . ( وقالوا اتخذ الله ولداً سبحانه هو للنبي ) . وقال زيد بن أسلم « أن لهم قدم صدق » : محمد ﷺ . وقال مجاهد : خير . يقال « تلك آيات » : يعني هذه أعلام القرآن . ومثله « حتى إذا كنتم في الفلك وجرّين بهم » المعنى بكم « دعوهم » دعاؤهم . ( أحبط بهم ) : دناؤهم من المهلكة . ( أحاطت به خطيئته ) : فاتبعهم وأتبعهم واحد . ( عدواً ) من العدوان . وقال مجاهد « ولو يُعجل الله للناس الشر استعجالهم بالخير » : قول الانسان لو لآله وما له إذا غضب : اللهم لا تُبارك فيه والعنة . ( لهُم أجلهم ) لأهلك من دُعيَ عليه ولأَماته . ( للذين أحسنوا الحسنى ) مثلها حسنى « وزيادة » : مغفرة ورضوان ، وقال غيره : النظر إلى وجهه . ( الكبرياء ) للملك

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - سورة يونس ) أخر أبو ذر البسلة . قوله ( وقال ابن عباس فاختلط فنبت بالماء من كل لون ) وصله ابن جرير من طريق آخر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ( إنما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الأرض ) قال : اختلط فنبت بالماء كل لون بما يأكل الناس

كالخطة والشعر وسائر حبوب الأرض . **قوله** ( وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه هو الغنى ) كذا ثبت هذا لغير أبي ذر ترجمة خالية من الحديث ، ولم أر في هذه الآية حديثا مسندا ، ولعله أراد أن يخرج فيها طريقا للحديث الذي في التوحيد مما يتعلق بذلك فبيض له . **قوله** ( وقال زيد بن أسلم ) ( أن لهم قدم صدق عند ربهم ) محمد عليه السلام ، وقال مجاهد خير ) أما قول زيد بن أسلم فوصله ابن جرير من طريق ابن عبيدة عنه هذا الحديث ، وهو في تفسير ابن عبيدة : أخبرت عن زيد بن أسلم ، وأخرج الطبري من طريق الحسن وقتادة قال : محمد عليه السلام شفيع لهم ، وهذا وصله ابن مردويه من حديث علي ومن حديث أبي سعيد باسنادين ضعيفين . وأما قول مجاهد فوصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( ويشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق ) قال : خير . وروى ابن جرير من وجه آخر عن مجاهد في قوله ( قدم صدق ) قال : صلاتهم وصومهم وصدقاتهم وتسبيحهم ، ولا تنافي بين القولين . ومن طريق الربيع بن أنس ( قدم صدق ) أي ثواب صدق . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( أن لهم قدم صدق ) قال سبقت لهم السعادة في الذكر الأول ، ودرج ابن جرير قول مجاهد ومن تبعه لقول العرب لفلان قدم صدق في كذا أي قدم فيه خير ، أو قدم سوء في كذا أي قدم فيه شر . وجرم أبو عبيدة بأن المراد بالقدم السابقة . وروى الحاكم من طريق أنس عن أبي بن كعب في قوله ( قدم صدق ) قال سلف صدق ، واستاده حسن . ( تنبيه ) : ذكر عياض أنه وقع في رواية أبي ذر وقال مجاهد بن جبير ، قال وهو خطأ . قلت : لم أره في النسخة التي وقعت لنا من رواية أبي ذر إلا على الصواب كما قدمته ، نعم ذكر ابن التين أنها وقعت كذلك في رواية الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي ، ومجاهد هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الواو ، لكن المراد هنا أنه فسر القدم بالخير ولو كان وقع بزيادة ابن مع التصحيف لكان عاريا عن ذكر القول المنسوب لمجاهد في تفسير القدم . **قوله** ( يقال تلك آيات يعني هذه أعلام القرآن ومثله ) ( حتى إذا كنتم في الملك وجرين بهم ) ( المعنى بكم ) هذا وقع لغير أبي ذر ، وسيأتي للجميع في التوحيد . وقائل ذلك هو أبو عبيدة بن المثني ، وفي تفسير السدي آيات الكتاب الأعلام ، والجامع بينهما أن في كل منهما صرف الخطاب عن القبية إلى الحضور وعكسه . **قوله** ( دعواهم دعائهم ) هو قول أبي عبيدة ، قاله في معنى قوله ( دعواهم فيها سبحانه لهم ) وروى الطبري من طريق الثوري قال في قوله ( دعواهم فيها قال : إذا أرادوا الشيء قالوا اللهم فبدأتهم ما دعوا به ، ومن طريق ابن جريج قال : أخبرت ، فذكر نحوه وسياقه أتم ، وكل هذا يؤيد أن معنى ( دعواهم ) دعائهم لأن اللهم معناها يا الله أو معنى الدعوى العبادة أي كلامهم في الجنة هذا اللفظ بعينه . **قوله** ( أحبط بهم دنوا من الهلكة ، أساطت به خطيئته ) قال أبو عبيدة في قوله ( وظنوا أنهم أحبط بهم ) أي دنوا للهلاك ، يقال قد أحبط به أي أنه لهلك انتهى . وكأنه من إحاطة العدو بالقوم ، فإن ذلك يكون سببا للهلاك غالبا لجمل كناية عنه ، ولهذا أوردته المصنف بقوله ( أساطت به خطيئته ) إشارة إلى ذلك . **قوله** ( وقال مجاهد ) ( ولو يجعل الله للناس الشر استعجالهم بالخير ) قول الإنسان لولده وماله إذا غضب : اللهم لا تبارك فيه والعنة ) وقوله ( نقض إليهم أجلهم أي لاهلك من دعى عليه ولأمانه ) هكذا وصله الفريابي وعبد بن حميد وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية ، ورواه الطبري بلفظ مختصر قال : فلن يجعل الله لهم الاستجابة في ذلك كما يستجاب في الخير لأهلهم . ومن طريق قتادة قال : هو دعاء الإنسان على نفسه وماله بما يكره أن يستجاب له ، انتهى . وقد ورد في التهي عن

ذلك حديث مرفوع أخرجه مسلم في أثناء حديث طويل وأفرده أبو داود من طريق عبادة بن الوليد عن جابر عن النبي ﷺ قال لا تدعوا على أنفسكم ، ولا تدعوا على أولادكم ، ولا تدعوا على أموالكم ، لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاء فيستجيب لكم . قوله (لذين أحسنوا الحسنى وثباتهم) هو قول مجاهد ، وصله الفريابي وعبد وغيرهما من طريق ابن أبي نجيم عنه . قوله (وقال غيره النظر إلى وجهه) ثبت هذا لأبي ذر وأبي الوقت خاصة ، والمراد بالغير هنا فيما أظن قتادة ، فقد أخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عنه قال : الحسنى هي الجنة ، والزيادة النظر إلى وجه الرحمن ، وعند عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : الحسنى الجنة ، والزيادة فيما بلغنا النظر إلى وجه الله . وسعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن سابط مثله موقوفا أيضا . ولعبد بن حميد عن الحسن مثله . وله عن عكرمة قال (لذين أحسنوا) قالوا لا إله إلا الله ، الحسنى الجنة ، والزيادة النظر إلى وجه الله الكريم . وقد ورد ذلك في حديث مرفوع أخرجه مسلم والترمذي وغيرهما من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب قال : قال رسول الله ﷺ إذا دخل أهل الجنة الجنة نودوا إن لكم عند الله وعدا ، فيقولون ألم يبيض وجوهنا ، ويزحزحنا عن النار ، ويدخلنا الجنة ؟ قال فيكشف الحجاب فينظرون إليه ، فوالله ما أعطاهم شيئا هو أحب إليهم منه ، ثم قرأ (لذين أحسنوا الحسنى وزيادة) قال الترمذي : إنما أسنده حماد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى . قلت : وكذا قال معمر ، أخرجه عبد الرزاق عنه ، وحماد بن زيد عن ثابت أخرجه الطبري ، وأخرجه أيضا من طريق أبي موسى الأشعري نحوه موقوفا عليه ، ومن طريق كعب بن عجرة مرفوعا قال : الزيادة النظر إلى وجه الرب ، ولكن في إسناده ضعف ، ومن حديث حذيفة موقوفا مثله ، ومن طريق أبي إسحق عن عمار بن سعد عن أبي بكر الصديق مثله وصله قيس بن الربيع وإسرائيل عنه ، ووقفه سفيان وشعبة وشريك على عمار بن سعد . وجاء في تفسير الزيادة أقوال آخر : منها قول علقمة والحسن إن الزيادة التضعيف ، ومنها قول علي : أن الزيادة غرفة من أروقة واحدة لها أربعة أبواب أخرج جميع ذلك الطبري ، وأخرج عبد بن حميد رواية حذيفة ورواية أبي بكر من طريق إسرائيل أيضا ، وأشار الطبري إلى أنه لا تعارض بين هذه الأقوال لأن الزيادة تحتل كلا منها ، والله أعلم . قوله (الكبرياء الملك) هو قول مجاهد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيم عنه ، وقال الفراء د قوله وتكون لكما الكبرياء في الأرض ، لأن النبي إذا صدق صارت مقاليد أمته وملكهم إليه . قوله (فأنبئهم وأنبئهم واحد) يعني بهمة القطع والتشديد ، وبالثاني قرأ الحسن ، وقال أبو عبيدة : فأنبئهم مثل تبئهم بمعنى واحد ، وهو كدفته وأردفته بمعنى ، وعن الأصمعي : المهموز بمعنى أدرك ، وغير المهموز بمعنى مضى وراءه أدركه أو لم يدركه ، وقيل أنبئهم بالتشديد في الأمر اقتدى به وأنبئهم بالهمز تلاه . قوله (عدوا من العدوان) هو قول أبي عبيدة أيضا ، وهو وما قبله لغتان منصوبان على أنهما مصدران أو على الحال أي باغين متعدين ، ويجوز أن يكونا مفعولين أي لأجل البغي والعدوان ، وقرأ الحسن بتشديد الواو وحزم أوله

٢ - **باب** ﴿وجاؤنا بني إسرائيل البحر فأنبئهم فرعون وجنوده بغيا وعدوا﴾ ،

حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين ﴿

(نَجِيكَ) نَلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ التَّنَشُّزُ لِلسَّكَنِ الْمَرْتَفِعِ

٤٦٨٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَالْيَهُودُ تَصُومُ عَاشُورَاءَ؛ فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ ظَهَرَ فِيهِ مُوسَى عَلَى فِرْعَوْنَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: أَنْتُمْ أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْهُمْ، فَصُومُوا»

قَوْلُهُ (بَابُ وَجَارِزَانَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرُ) سَقَطَ الْكَثْرُ دُ بَابٍ، وَسَاقُوا الْآيَةَ إِلَى (مَنْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ). قَوْلُهُ (نَجِيكَ نَلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَهُوَ التَّنَشُّزُ، الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ) أَيُّ نَلْقِيكَ عَلَى نَجْوَةٍ أَيْ ارْتِفَاعِهَا، وَالنَّجْوَةُ هِيَ الرُّبُوعَةُ الْمَرْتَفِعَةُ وَجَمْعُهَا نَجَا بِكَسْرِ النُّونِ وَالْفَصْرِ، وَلَيْسَ قَوْلُهُ نُنَجِّيكَ مِنَ النَّجَا بِمَعْنَى السَّلَامَةِ، وَقَدْ قِيلَ هُوَ بِمَعْنَاهَا وَالْمُرَادُ بِمَا وَقَعَ فِيهِ قَوْمُكَ مِنْ قَصْرِ الْبَحْرِ، وَقِيلَ هُوَ (١) وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ السَّمِيعِ وَغَيْرُهُمَا (نُنَجِّيكَ) بِالْتَفْهِيدِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ نَلْقِيكَ بِنَاحِيَةٍ، وَوَرَدَ سَبَبُ ذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي السَّلِيلِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عِبَادٍ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ: قَالَ بَنُو إِسْرَائِيلَ لَمْ يَمِتْ فِرْعَوْنَ فَأَخْرَجَهُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ كَالثَّوَرِ الْأَحْمَرِ، وَهَذَا مَوْقُوفٌ رَجَالُهُ ثَقَاتٌ. وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: لَمَّا أَغْرَقَ اللَّهُ فِرْعَوْنَ لَمْ يَصْدُقْ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ بِذَلِكَ فَأَخْرَجَهُ اللَّهُ لِيَكُونَ لَهُمْ عِظَةً وَآيَةً. وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَلَمَّا خَرَجَ مُوسَى وَأَصْحَابُهُ قَالَ مَنْ تَخَلَّفَ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ: مَا غَرِقَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمُهُ، وَالكَثْمُ فِي جَزَائِرِ الْبَحْرِ بِتَصْيِدُونَ. فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَى الْبَحْرِ أَنْ لَفْظَ فِرْعَوْنَ عَرَبِيًّا، فَلَفْظُهُ عَرَبِيًّا أَصْلَحَ أَخْنَسَ قَصِيرًا، فَهُوَ قَوْلُهُ (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدْنِكَ) وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي تَيْمِيَّةٍ عَنْ مَجَاهِدٍ (بِدْنِكَ) قَالَ بِجَسَدِكَ. وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي صَخْرٍ الْأَدْنِيِّ قَالَ: الْبَدْنُ الدَّرْعُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ. ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صِيَامِ عَاشُورَاءَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الصِّيَامِ، وَمُنَاسِبَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ: ذَاكَ يَوْمَ نَجَّى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَأَغْرَقَ فِرْعَوْنَ

## ١١ - سُورَةُ هُودٍ

وَقَالَ أَبُو مَيْسَرَةَ: الْأَرَاءُ الرَّحِيمِ بِالْحَبَشِيَّةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَادَى الرَّأْيِ مَا ظَهَرَ لَنَا. وَقَالَ مَجَاهِدٌ: الْجُودَى جَبَلٌ بِالْجُزَيْرَةِ. وَقَالَ الْحَسَنُ لَأَنْتَ الْحَالِيمُ يَسْتَعْمِزُونَ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَقْلَى أَمْسَكِي. عَصِيبٌ شَدِيدٌ. لَا جَرَمَ بَلَى. وَفَارَ التَّنُورُ نَبَعَ الْمَاءِ، وَقَالَ عِكْرَمَةُ: وَجْهُ الْأَرْضِ

قَوْلُهُ (سُورَةُ هُودٍ - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثَبَتَتْ بِالسَّمَلَةِ لِأَبِي ذَرٍّ. قَوْلُهُ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَصِيبٌ شَدِيدٌ) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ (وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ) قَالَ: شَدِيدٌ. وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَنِ مَجَاهِدٍ وَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِمَا مِثْلَهُ، وَقَالَ: وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ «يَوْمٌ عَصِيبٌ يَعْصِبُ الْأَبْطَالَ»، وَيَقُولُونَ: عَصَبٌ بَوْمَانَا يَعْصِبُ عَصَبًا أَيْ اشْتَدَّ. قَوْلُهُ (لَا جَرَمَ بَلَى) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ

علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( لا جرم أن الله قال ) أي بلى إن الله يعلم ، وقال الطبري معنى جرم أي كسب الذنب ثم كثر استعماله في موضع لا بد كقولهم لا جرم أنك ذاهب ، وفي موضع حقا كقولك لا جرم لتقومن . قوله ( وقال غيره وحق نزل يحق ينزل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وحق بهم ) أي نزل بهم وأصابعهم . قوله ( بثوس فعول من يئس ) هو قول ابن عبيدة أيضا . قال في قوله تعالى ( لبثوس كفور ) هو فعول من يئس . قوله ( وقال مجاهد تبئس تحزن ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد أيضا قال في قوله ( فلا تبئس ) قال : لا تحزن ، ومن طريق قتادة وغير واحد نحوه . قوله ( يئنون صدورهم شك وامترأ في الحق ليستخفوا منه من الله أن استطاعوا ) وهو قول مجاهد أيضا قال في قوله ( أذا أنهم يئنون صدورهم ) قال شك وامترأ في الحق ليستخفوا من الله إن استطاعوا ، وصله الطبري من طرق عن ابن أبي نجيع عن مجاهد عنه ، وعن طريق معمر عن قتادة قال : أخني ما يكون الإنسان إذا أسر في نفسه شيئا وتغلب بثوبه ، والله مع ذلك يعلم ما يسرون وما يعلنون . ومن طريق عكرمة عن ابن عباس في قوله ( يئنون صدورهم ) الشك في الله وعمل السيئات يستعشى بثيابه ويستكن من الله ، والله يراه ويعلم ما يسر وما يعلن . والثني يعبر به عن الهلك في الحق والإعراض عنه . ومن طريق عبد الله بن شداد أنها نزلت في المنافقين ، كان أحدهم إذا مر برسول الله ﷺ ثني صدره وطأ رأسه ونشئ بثوبه لئلا يراه . أسنده الطبري من طرق عنه ، وهو بعيد فان الآية مكية ، وسيأتي عن ابن عباس ما يخالف القول الأول ، لكن الجمع بينهما ممكن . ( نبيه ) : قدمت هذه التفسير من أول السورة إلى هنا في رواية أبي ذر ، وهي عند الباقرين مؤخرة عما سيأتي إلى قوله ، أظلم أمسكى . قوله ( وقال أبو ميسرة : الأرواح الرحيم بالحبشية ) تقدم في ترجمة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وسقط هنا من رواية أبي ذر . قوله ( وقال ابن عباس : بادى الرأي ما ظهر لنا ، وقال مجاهد : الجودي جبل بالجزيرة . وقال الحسن ( إنك لأنت الحليم الرشيد ) يستهزئون به . وقال ابن عباس : أظلم أمسكى ، وفار التنور نبع الماء . وقال عكرمة وجه الأرض تقدم جميع ذلك في أحاديث الأنبياء وسقط هنا لآبي ذر

١ - باب ( ألا إنهم يئنون صدورهم ليستخفوا منه ، إلا حين يستعشون بها بهم ، يعلم ما يسرون وما يعلنون إنه عليهم بذات الصدور ) . وقال غيره : وحق نزل ، يحق ينزل . بثوس فعول من يئس . وقال مجاهد : تبئس تحزن . يئنون صدورهم شك وامترأ في الحق ، ليستخفوا منه من الله إن استطاعوا

٤٦٨١ - حدثنا الحسن بن محمد بن صباح حدثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع ابن عباس يقرأ ( ألا إنهم تئنون صدورهم ) قال سأله عنها فقال : أناس كانوا يستمعون أن يتخفوا فيفضوا إلى السماء ، وأن يجامعوا نساءهم فيفضوا إلى السماء ، فتنزل ذلك فيهم ، [الحديث ٤٦٨١ - طرفاه في : ٤٦٨٢ ، ٤٦٨٣]

٤٦٨٢ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج ، وأخبرني محمد بن عباد بن جعفر أن ابن عباس قرأ ( ألا إنهم تئنون صدورهم ) قلت : يا أبا العباس ما تئنون صدورهم ؟ قال : كان الرجل يجامع



أصراثة فيستحي ، أو يتخلى فيستحي ، فنزلت ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ﴾

٤٦٨٣ - **حَرْشُ الْجِدِيِّ** حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ « قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴾ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ

لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ ، أَلَا هَئِن يَسْتَفْشُونَ ثِيَابَهُمْ ﴾ . وَقَالَ غَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿ يَسْتَفْشُونَ ﴾ يُغْطُونَ رُءُوسَهُمْ

﴿ سَيِّئٌ بِهِمْ ﴾ سَاءَ ظَنُّهُ بِقَوْمِهِ ﴿ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾ بِاضْيَافِهِ ﴿ بِقَطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ بِسَوَادٍ . ﴿ إِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ أَرْجِعْ

قَوْلُهُ ( بَابُ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ) سَقَطَ دَبَابُ ، لِأَكْثَرِ . قَوْلُهُ ( أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عِبَادٍ بْنُ جَعْفَرٍ ) هَكَذَا

رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَتَابِعَهُ حُجَّاجٌ عِنْدَ أَحْمَدَ ، ، وَقَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ ابْنِ أَبِي

مَلِيكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ . قَوْلُهُ ( أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْرَأُ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ ) يَعْنِي بِفَتْحِ أَوَّلِهِ تَحْتَانِيَّةٌ

وَفِي رِوَايَةٍ بِفَتْحِ ثَانِيَةِ وَسْكَوْنِ الْمُثَلَّثَةِ وَفَتْحِ النَّونِ وَسْكَوْنِ الْوَاوِ وَكَسْرِ النَّونِ بِمَدِّهَا يَاءٌ عَلَى وَزْنِ تَفْعُولُ ، وَهُوَ بِنَاءٌ

مِبَالِغَةٌ كَأَعْشَوْشَبَ ، لَكِنْ جَعَلَ الْفِعْلَ لِلصُّدُورِ ، وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ لِعِزَّةَ :

وَقَوْلِكَ لِلشَّيْءِ الَّذِي لَا تَنَالُهُ إِذَا مَا هُوَ أَحْلُولُ أَلَا لَيْتَ ذَا لِيَا

وَحَكَى أَهْلُ الْقِرَاءَاتِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ السَّكَّةِ قِرَاءَاتٍ أُخْرَى وَهِيَ يَثْنُونَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسْكَوْنِ الْمُثَلَّثَةِ وَفَتْحِ

النُّونِ وَكَسْرِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ النَّونِ مِنَ الثَّانِي بِالْمُثَلَّثَةِ وَالنُّونِ وَهُوَ مَا هَشَّ وَضَعَفَ مِنَ النَّبَاتِ ، وَقِرَاءَةُ ثَالِثَةٍ عَنْهُ أَيْضًا

بِوزْنِ يَرْعَى ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ : فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ غَلَطٌ لِذَلِكَ يُقَالُ ثَنَوْتُهُ فَانْثَوِي كَرَعَوْتُهُ فَارَعَوِي . قُلْتُ :

وَفِي الْعَوَاذِ قِرَاءَاتٌ أُخْرَى لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ بَطْنِهَا . قَوْلُهُ ( أَنَسٌ كَانُوا يَسْتَخْفُونَ أَنْ يَتَحَلَّوْا ) أَيْ أَنْ يَقْضُوا

الْحَاجَةَ فِي الْخِلَاءِ وَهُمْ عِرَاءُ ، وَحَكَى ابْنُ الثَّيْنِ أَنَّهُ رَوَى يَتَحَلَّوْا بِالْمُهْمَلَةِ ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ يَعْنِي الْقَائِمِي أَنَّهُ

أَحْسَنُ أَيْ يَرْقُدُ عَلَى حِلَاوَةِ قَنَافٍ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلُ أَوَّلِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ : كَانُوا لَا يَأْتُونَ النِّسَاءَ وَلَا الْغَائِطَ

إِلَّا وَقَدْ تَغَشَّوْا بِثِيَابِهِمْ كَرَاهَةً أَنْ يَفْضُوا بِفُرُوجِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ . قَوْلُهُ ( فِي رِوَايَةِ عَمْرُو ) هُوَ ابْنُ دِينَارٍ قَالَ قَرَأَ ابْنُ

عَبَّاسٍ أَلَا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ ) ضَبَطَ أَوَّلَهُ بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَبَنُونَ آخِرَهُ وَصُدُورَهُمُ بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَهِيَ

قِرَاءَةُ الْجَهْرِ ، كَذَا الْأَكْثَرُ وَالْأَبِيُّ ذَرَكَالْدِيُّ قَبْلَهُ ، وَاسْمُ عَبْدِ مَنصُورٍ عَنْ ابْنِ عِيَيْنَةَ يَثْنُونُ أَوَّلَهُ تَحْتَانِيَّةً وَآخِرَهُ

تَحْتَانِيَّةً أَيْضًا ، وَزَادَ وَهْنُ حَمِيدُ الْأَعْرَجُ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَئُهَا كَذَلِكَ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ غَيْرُهُ ) أَيْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

( يَسْتَفْشُونَ يَغْطُونَ رُءُوسَهُمْ ) الضَّمِيرُ فِي غَيْرِهِ يَعُودُ عَلَى عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، وَقَدْ وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي

طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتَفْسِيرُ التَّغَشَّى بِالْمُغْطِيَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَتَخْصِيصُ ذَلِكَ بِالرَّأْسِ يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ ، وَهَذَا مَقْبُولٌ

مِنْ مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، يُقَالُ مِنْهُ اسْتَغَشَى بِثَوْبِهِ وَتَغَشَّاهُ . وَقَالَ الشَّاعِرُ دَوَّارَةُ اسْتَغَشَى فَضْلَ أَطْمَارِي . قَوْلُهُ ( سَيِّئٌ بِهِمْ )

بِهِمْ سَاءَ ظَنُّهُ بِقَوْمِهِ وَضَاقَ بِهِمْ بِاضْيَافِهِ ) هُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ فِي

هَذِهِ الْآيَةِ ( وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ) سَاءَ ظَنُّنَا بِقَوْمِهِ وَضَاقَ ذَرْعًا بِاضْيَافِهِ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ اخْتِلَافُ الضَّمِيرِينَ ، وَأَكْثَرُ

الْمُفْسِّرِينَ عَلَى اتِّحَادِهِمَا . وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ هَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْنَاهُ

( بِقَطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ بِسَوَادٍ ) وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ هَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْنَاهُ

بِبَعْضِ مِنَ اللَّيْلِ ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ هُنَّ مَعَمَّرٌ عَنْ قَتَادَةَ بِطَائِفَةٍ مِنَ اللَّيْلِ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مُجَاهِدٌ إِلَيْهِ أُنِيبُ أَرْجِعْ )

كذا للأكثر ، وشققت لأبي ذر نسبته إلى مجاهد فأروم أنه عن ابن عباس كما قبله ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا ، ووقع الأكثر قبيل قوله : باب وكان عرشه على الماء . . **قوله** (بجمل الشديد الكبير ، بجمل وبجمن واحد ، واللام والنون اختان . وقال تميم بن مقبل :

ورجلة يضربون البيض ضاحية      ضربا تواسى به الأبطال بجينا )

هو كلام أبي عبيدة بمعناه ، قال في قوله تعالى ( حجارة من سجيل ) هو الشديد من الحجارة الصلب ، ومن الضرب أيضا قال ابن مقبل ، فذكره . قال : وقوله بجيلا أى شديدا ، وبعضهم يحول اللام نونا . وقال في موضع آخر : السجيل الشديد الكثير . وقد تعدى ابن قتيبة بأنه لو كان معنى السجيل الشديد لما دخلت عليه من وكان يقول حجارة سجيلا لأنه لا يقال حجارة من شديد ، ويمكن أن يكون الموصوف حذف . وأشد غير أبي عبيدة البيت المذكور فأبدل قوله « ضاحية » بقوله « عن عرض » وهو بضمهتين وضاد معجمة ، وسيأتى قول ابن عباس ومن تبعه إن الكلمة فارسية في تفسير سورة الفيل ، وقد قال الأزهري : أن ثبت أنها فارسية فقد تكلمت بها العرب فصارت ، وقيل هو اسم لسماء الدنيا ، وقيل بحر معاق بين السماء والأرض نزلات منه الحجارة ، وقيل هي جبال في السماء . ( تنبيه ) تميم بن مقبل هو ابن خبيب بن عوف بن قتيبة بن العجلان بن كعب بن عامر بن صعصعة العامري ثم العجلاني ، شاعر مخضرم أدرك في الجاهلية والإسلام ، وكان أعرابيا جافيا ، وله قصة مع عمر ، ذكره المزي بن أبي . ورجلة بفتح الزاء ويجوز كسرهما على تقدير ذوى رجلة والجيم ساكنة ، وحكى ابن التين في هذا الحاء المهملة : والبيض بفتح الواو جمع بيضة وهي الخوذة ، أو بكسرهما جمع أبيض وهو السيف ، فعلى الأول المراد مواضع البيض وهي الرموس ، وعلى الثاني المراد يضربون بالبيض على نزع الخافض والأول أوجه . وضاحية أى ظاهرة ، أو المراد في وقت الضحوة . وتواسى أصله تنواسى لحذفت إحدى التاءين ، وروى تواسى بمثناة بدل التحتانية في آخره ، وقوله بجينا بكسر المهملة وتشديد الجيم ، قال الحسن بن المظفر : هو فصيل من السجج كأنه يشبه من وقع فيه فلا يبرح مكانه ، وعن ابن الأعرابي أنه رواه بالخاء المعجمة بدل الجيم أى ضربا حارا . **قوله** ( استمركم جعلكم عمارا ، أعمرته الدار فهي عمرى ) سقط هذا لغير أبي ذر ، وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة . **قوله** ( نكركم وأنكركم واستنكركم واحد ) هو قول أبي عبيدة وأنشد « وأنكرتني وما كان الذي أنكرت » . **قوله** ( حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد ) كذا وقع هنا ، والذي في كلام أبي عبيدة : حميد مجيد أى محمود ماجد ، وهذا هو الصواب ، والحميد فعيل من حمد فهو حامد أى يحمي من يطعمه ، أو هو حميد بمعنى محمود ، والمجيد فعيل من مجد بضم الجيم بمجد كشراف يشرف وأصله الرفعة . **قوله** ( أجرأى مصدر أجرمت ، وبعضهم يقول جرمت ) هو كلام أبي عبيدة وأنشد :

طريد عشيرة ورهين ذنب      بما جرمت يدى وجنى لسانى

وجرمت بمعنى كسبت ، وقد تقدم قريبا . **قوله** ( الفلك والفلك واحد وهي السفينة والسفن ) كذا وقع لبعضهم بضم الفاء فيهما وسكون اللام في الأولى وفتحها في الثانية ، ولآخرين بفتحتين في الأولى وبضم ثم سكون في الثانية ، ورجحه ابن التين وقال : الأول واحد والثاني جمع مثل أسد وأسد ، قال جياض : وبعضهم بضم ثم سكون فيهما

جميعا وهو الصواب ، والمراد أن الجمع والواحد بلفظ واحد . وقد ورد ذلك في القرآن فقد قال في الواحد ( في الفلك المشحون ) وقال في الجمع ( حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ) والذي في كلام أبي عبيدة الفلك واحد وجمع وهي السفينة والسفن ، وهذا أوضح في المراد . قوله ( بجراها مدفعها ، وهو مصدر أجريت ، وأرسيبت حبست وقرأ بجراها من جرت هي ومرسيها من دست ، وجريها ومرسيها من فعل بها ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( بسم الله جراها ) أي مسيرها وهي من جرت بهم ، ومن قرأها بالضم فهو من أجريتها أنا ، ومرساها أي وقفها وهو مصدر أي أرسيتها أنا انتهى . ووقع في بعض الشروح : جراها موقفا بواو وقف وقاء وهو تصحيف لم أره في شيء من النسخ . ثم وجدت ابن التين حكاهما عن رواية الشيخ أبي الحسن يعني القنابسي قال : وليس بصحيح لأنه قاسد المعنى ، والصواب ما في الأصل بدال ثم فاء ثم عين . ( تنبيه ) : الذي قرأ بضم الميم في جراها الجمهور ، وقرأ الكوفيون حمزة والسكاكي وحفص عن عاصم بالفتح ، وأبو بكر عن عاصم كالجمهور ، وقرأوا كلهم في المشهور بالضم في مرساها ، وعن ابن مسعود فتحها أيضا رواه سعيد بن منصور بإسناد حسن ، وفي قراءة يحيى بن وثاب بجريها ومرسيها بضم أولهما وكسر الراء والسين أي الله فاعل ذلك . قوله ( راسيات ثابتات ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وقدر راسيات ) أي ثقال ثابتات عظام ، وكأن المصنف ذكرها استطرادا لما ذكر مرساها . قوله ( عنيد وعنود وعائد واحد ، هو تأكيد التجبر ) هو قول أبي عبيدة بمعناه ، لكن قال : وهو العادل عن الحق وقال ابن قتيبة : المعارض المخالف . قوله ( ويقول الأشهاد واحده شاهد مثل صاحب وأصحاب ) هو كلام أبي عبيدة أيضا واختلف في المراد بهم هنا فقليل الأنبياء وقيل الملائكة أخرجه عبد بن حميد عن مجاهد ، وعن زيد بن أسلم الأنبياء والملائكة والمؤمنون وهذا أعم ، وعن قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق الخلائق وهذا أعم من الجميع

### ٣ - باب ( وكان عرشه على الماء )

٤٦٨٤ - **عرش** أبو ليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : قال الله عز وجل : **أَنْتَقِ أَنْتَقِ عَلَيْكَ** . وقال : **يَدُ اللَّهِ مَلَأَى لَا تَنْفِضُهَا نَفَقَةً** ، سحاه الليل والنهار . وقال : **أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْتَقِ مِنْذَ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ ؟** فانه لم يَنْضِ مافي يده ، وكان عرشه على الماء ويده الميزان بِنَفِضٍ وَيَرْفَعُ ، **اعْتَرَاكَ** : افتتحت من عرّوته أي أصبته ، ومنه يعرف واعتراني . **أَخَذَ بِأَصَابِعِهَا** أي في ملكه وسلطانه . **عَنِيدٌ وَعَنُودٌ وَعَائِدٌ وَاحِدٌ** ، هو تأكيد التجبر . ويقول الأشهاد واحده شاهد مثل صاحب وأصحاب . **اسْتَمَرَّكُمْ جَعَلَكُمْ عُنَارًا** ، أعمرته الدار فهي عمرى جعلها له . **تَسَكَّرَ** وأتكرّم واستنكرّم واحد . حميد مجيد كأنه قيل من ماجد ، محمود من سجد . **سَجَّهَ** الشديّد الكبير ، **سَجَّهَ** وسجّين واحد واللام واليون أحسان ، وقال تميم بن مقبل :

وَرَجَلَةٌ يَضْرِبُونَ الْبَيْضَ ضَاحِيَةً ضَرْبًا تَوَاصَى بِهِ الْأَبْطَالُ سَجَّيْنًا

[ الحديث ٤٦٨٤ - أخره في : ٥٣٥٢ ، ٧٤١٩ ، ٧٤١٩ ، ٧٤١٩ ]

**قوله** ( باب قوله وكان عرشه على الماء ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، وفيه قوله « وكان عرشه على الماء ويبيده الميزان يفيض ويرفع ، وسيأتي شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، وقوله « لا يفيضها » ، بالعين المعجمة والاضاد المعجمة الساقطة أى لا ينقصها ، وسواء بمهملتين مثقالا معدود أى دائمة ، ويروى بها بالتنوين فكأنها لشدة امتلائها تفيض أبدا ، والليل والنهار بالنصب على الظرفية ، والميزان كناية عن العدل

٣ - **باب** ( وإلى مدين أخاهم شعيباً ) إلى أهل مدين ، لأن مدين بلد . ومثله ( واسأل القرية ) ( واسأل العير ) يعنى أهل القرية والعير . ( وراءكم ظهرياً ) يقول لم تأنفوا إليه . ويقال إذا لم يقض الرجل حاجته ظهرت بحاجتي ، وجملة ظهرياً . والظهري ها هنا أن تأخذ معك دابة أو وعاء تستظهر به ، أراد لنا : سقاطاً ، لإجرائي هو مصدر من أجزمت . وبعضهم يقول جرئت . الفلك والفلك واحد وهى السفينة والسفن . تجرها : مدفها وهو مصدر أجزيت . وأرست : حبست . ويقرأ ، تجرها من جرّت هى ، مرساها من رست . ومجرها ومرسيها من فعل بها . الراسيات ثابتات

٤ - **باب** ( ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله على الظالمين )

واحدُ الأشهاد شاهد ، مثل صاحب وأصحاب

٤٦٨٥ - **حديث** مسددٌ حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيدٌ وهشامٌ قالوا حدثنا قتادة عن صفوان بن محرز قال « بينا ابن عمر يطوف إذ عرض رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن - أو قال يا ابن عمر - هل سمعت النبي ﷺ في المنجى ؟ فقال : سمعت النبي ﷺ يقول : يدعى المؤمن من ربه . وقال هشام : يدنو المؤمن حتى يضع عليه كنفه فيقرّره بذنوبه : تعرف ذنب كذا ؟ يقول : أعرف ، يقول رب أعرف ( مرتين ) فيقول سترتها في الدنيا ، وأغفرها لك اليوم . ثم تطوى صحيفة حسناته . وأما الآخرون - أو السفّار - فينادى على رموس الأشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم » . وقال شيبان عن قتادة : حدثنا صفوان

**قوله** ( باب قوله تعالى ) ( ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا ) الآية ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النجوى يوم القيامة ، وسيأتي شرحه في كتاب الادب ، وقوله « حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع ، لمسدد فيه إسناد آخر يأتي في الادب وفي التوحيد وهو أعلى من هذا رواه عنه مسدد عن أبي عوانة عن قتادة ، وقوله في الاسناد وحدثنا سعيد وهشام ، أما سعيد فهو ابن أبي عروبة ، وأما هشام فهو ابن عبيد الله الدستوائي ، وصفوان بن محرز بالحاء المهملة والراء ثم الزاى . **قوله** ( وقال شيبان عن قتادة حدثنا صفوان ) وصله ابن مردويه من طريق شيبان ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . **قوله** ( اعترك اقتعلك من عروته أى أصبته ، ومنه يمرؤه واعتراى ) هو كلام أبي عبيدة ، وقد تقدم شرحه في فرض الخمس ، وثبت هنا للكشميني وحده ، ووقع في بعض م - ٤٥ ج ٥ فتح الباري

النسخ اعتراك افتعلت بمشاة في آخره وهو كذلك عند أبي عبيدة ، واعتري افتعل من هراء يعرفه إذا أصابه ، وقوله ( أن تقول إلا اعتراك ) ما بعد إلا مفعول بالقول قبله ولا يحتاج إلى تقدير محذوف كما قدره بعضهم أى ما تقول إلا هذا اللفظ ، فالجمله محكية ، نحو ما قلت إلا زيد قائم . قوله ( آخذ بناصيتها في ملكه وسلطانه ) هو كلام أبي عبيدة أيضا وقد تقدم في بدء الخلق وثبت هنا لكشمينى وحده . قوله ( والى مدين ) أى لاهل مدين ، لأن مدين بلد ومثله ( واسأل القرية . . . والعير ) أى أهل القرية وأصحاب العير ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( والى مدين أحام شعيبا ) مدين لا ينصرف لأنه اسم بـلـد مؤنث ، وعجازه مجاز المختصر الذى فيه ضمير ، أى إلى أهل مدين ، ومثله واسأل القرية أى أهل القرية والعير أى من فى العير . قوله ( وراكم ظهريا يقول لم يلتفتوا اليه ، ويقال إذا لم يقض الرجل حاجته ظهرت الحاجة الخ ) ثبت هذا لكشمينى وحده ، وقد تقدم شرحه فى ترجمة شعيب عليه السلام من أحاديث الانبياء . قوله ( أرادنا سقاطنا ) بضم المهملة وتشديد القاف ، والأرادل جمع أرذل إما على بابه كما جاء : أحسنكم أخلاقا ، أو جرى مجرى الأسماء كالأبطاح ، وقيل أرادل جمع أرذل بضم الذال وهو جمع رذل مثل كلب وأكلب وأكلاب

هـ - باب ( وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة ، إن أخذهم شديدا ) . الرَفْدُ المرفود : العون المعين . رَفْدُهُ : أَعْنَتَهُ . تَرَكْنَاهُ : تَمِيلُوهُ . فَلَوْلَا كَانَ : فَهَلَا كَانَ . أَتَرَفُوا : أَهْلَكُوا . وقال ابن عباس : زَفِيرٌ وَشَقِيقٌ : شديدة وصوت ضعيف

٤٦٨٦ - حديثا صدقة بن الفضل أخبرنا أبو معاوية حدثنا بريد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : **إِنَّ اللَّهَ كَيْمِلُ لِلظَّالِمِ ، حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ . قَالَ ثُمَّ قَرَأَ ( وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ )** »

قوله ( باب قوله وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهى ظالمة إن أخذه أليم شديد ) السكاف فى ذلك التشبيه الأخذ المستقبل بالأخذ الماضى ، وأتى باللفظ الماضى موضع المضارعة على قراءة طلحة بن مصرف ، وأخذ بفتحين فى الاول كالثانى مباينة فى تحققه . قوله ( الرَفْدُ المرفود العون المعين ، رَفْدُهُ أَعْنَتَهُ ) كذا وقع فيه ، وقال أبو عبيدة : الرَفْدُ المرفود العون المعين ، يقال رَفْدَتُهُ عند الأمير أى أَعْنَتَهُ ، قال الكرماني : وقع فى النسخة التى عندنا العون المعين ، والذى يدل عليه التفسير المعان ، فالما أن يكون الفاعل بمعنى المفعول أو المعنى ذو إعانة . قوله ( تَرَكْنَاهُ تَمِيلُوا ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( وَلَا تَرَكْنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ) لَا تَعْدِلُوا إِلَيْهِمْ وَلَا تَمِيلُوا ، يقال رَكَنْتُ إِلَى قَوْلِكَ أى أَرَدْتُهُ وَقَبِلْتُهُ ، وروى هبدي بن حميد عن طريق الربيع بن أنس : لَا تَرَكْنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا : لَا تَرْضُوا أَعْمَالَهُمْ . قوله ( فَلَوْلَا كَانَ فَهَلَا كَانَ ) سقط هذا والذي قبله من رواية أبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة قال فى قوله تعالى ( فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الَّذِينَ قَبِلْتُمْ أَلُوهُ بَقِيَةٌ ) مجازه فـهـلـا كان من الآثرون ، وروى عبد الرزاق عن معمر بن القنفذ فى قوله : فَلَوْلَا ، قال : فى حرف ابن مسعود فـهـلـا . قوله ( أَتَرَفُوا أَهْلَكُوا ) هو تفسير باللازم أى كَانِ اتَرَفَ سَبِيحًا لَاهْلَكَهُمْ ، وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتَرَفُوا فِيهِ ) أى ما تَجَبَرُوا وَتَكَبَرُوا

عن امر الله وصدوا عنه . قوله ( زهير وشهيق الخ ) تقدم في بدء الخلق . قوله ( أنبأنا يزيد بن أبي بردة عن أبيه ) كذا وقع لأبي ذر ووقع لغيره ، عن أبي بردة ، بدل عن أبيه وهو أصوب لأن يزيد هو ابن عبد الله بن أبي بردة فأبو بردة جده لا أبوه ، لكن يجوز إطلاق الاب عليه مجازاً . قوله ( ان الله يلى للظالم ) أى يمله ، ووقع في رواية الترمذى عن أبي كرب عن أبي معاوية د ان الله يلى ، وربما قال د يمل ، ورواه عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبي أسامة عن يزيد قال د يلى ، ولم يشك . قلت : قد رواه مسلم وابن ماجه والنسائى من طرق عن أبي معاوية د يلى ، ولم يشك . قوله ( حتى إذا أخذه لم يفلته ) بضم أوله من الرابض أى لم يخلصه ، أى إذا أهلكه لم يرفع عنه الهلاك ، وهذا على تفسير الظلم بالشرك على إطلاقه ، وإن فسر بما هو أعم فيحمل كل على ما يابى به ، وقيل معنى لم يفلته لم يؤخره ، وفيه نظر لأنه يتبادر منه أن الظالم إذا صرف عن منصبه وأهين لا يعود إلى عزه ، والمشاهد في بعضهم بخلاف ذلك ، فالأولى حمله على ما قدمته . والله أعلم

٦ - باب ( وأتم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ) . وزلفاً : ساعات بعد ساعات ، ومنه سميت المزدلفة ، الزلف : منزلة بعد منزلة . وأما زلفى فمصدر من القربى . أزدلفوا : اجتمعوا . أزدلفنا : جمعنا

٤٦٨٧ - حديث مسدد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود رضي الله عنه « أن رجلاً أصاب من امرأة قُبلة ، فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ، فأنزلت عليه ( وأتم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ، إن الحسنات يذهبن السيئات ، ذلك ذكرى للذاكرين ) قال الرجل : ألى هذم ؟ قال : لمن عمل بها من أمتي »

قوله ( باب وأتم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل إن الحسنات يذهبن السيئات الآية ) كذا لأبي ذر ، وأكمل غيره الآية . واختلف في المراد بطرفي النهار فقبل الصبح والمغرب ، وقبل الصبح والعصر ، وعن مالك وابن حبيب الصبح طرف والظهر والعصر طرف . قوله ( وزلفاً ساعات بعد ساعات ، ومنه سميت المزدلفة ، الزلف منزلة بعد منزلة وأما زلفى فمصدر من القربى ، أزدلفوا اجتمعوا ، أزدلفنا جمعنا ) انتهى . قال أبو عبيدة في قوله ( زلفاً من الليل ) : ساعات واحدها زلفة أى ساحة ومنزلة وقربة ، ومنها سميت المزدلفة ، قال العجاج :

ناج طواه الآين بما وجفنا      طى الليالى زلفاً فزلفنا

وقال في قوله تعالى ( وأزفنا الجنة للتقين ) أى قربت وأدنت ، وله عندى زلفى أى قربى ، وفي قوله ( وأزلفنا ثم الآخرين ) أى جمعنا ، ومنه ليلة المزدلفة ، واختلف في المراد بالزلف فمن مالك المغرب والعشاء ، واستنبط منه بعض الحنفية وجوب الوتر لأن زلفاً جمع أقله ثلاثة فيضاف إلى المغرب والعشاء الوتر ، ولا يخفى ما فيه . وفي رواية معمر المقدم ذكرها قال قتادة : طرفي النهار الصبح والعصر ، وزلفاً من الليل المغرب والعشاء . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان التيمي ) كذا وقع فيه ، وأخرجه الطبرانى عن معاذ بن المنثري

عن مسدد عن سلام بن أبي مطيع عن سليمان التيمي ، وكان لمسدّد فيه شيخان . قوله ( عن أبي عثمان ) هو الهذلي ، في رواية للإسماعيل وأبي نعيم ، حدثنا أبو عثمان ، . قوله ( أن رجلا أصاب من امرأة قبله ، فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له ) في رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عند مسلم والإسماعيل فذكر أنه أصاب من امرأة قبله أو مسابيد أو شيئا ، كأنه يسأل عن كفارة ذلك . وعند عبد الرزاق عن معمر عن سليمان التيمي بإسناده ضربه رجل على كفل امرأة ، الحديث ، وفي رواية مسلم وأصحاب السنن من طريق سماك بن حرب عن إبراهيم النخعي عن طلحة والأسود عن ابن مسعود : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إني وجدت امرأة في بستان ففعلت بها كل شيء غير أني لم أجامعها ، قبلتها ولزمتها ، فافعل بي ما شئت ، الحديث . ولطبري من طريق الأعمش عن إبراهيم النخعي قال : جاء فلان بن معتب الأنصاري فقال : يا رسول الله دخلت على امرأة ففعلت معها ما ينال الرجل من أهله إلا أني لم أجامعها ، الحديث ، وأخرجه ابن أبي خيثمة لكن قال : أن رجلا من الأنصار يقال له معتب ، وقد جاء أن اسمه كعب بن عمرو وهو أبو اليسر بفتح التحتانية والمهملة الأنصاري أخرجه الترمذي والنسائي والبخاري من طريق موسى بن طلحة عن أبي اليسر بن عمرو أنه أتته امرأة وزوجها قد بعته رسول الله ﷺ في بيع ، فقالت له : بعني تمرا بدرهم ، قال فقلت لها وأعجبتي إن في البيت تمرا أطيب من هذا ، فانطلق بها معه ففهمزها وقبلها ثم فرغ ، فخرج فلقي أبا بكر فأخبره ، فقال : تب ولا تمد . ثم أتى النبي ﷺ الحديث ، وفي روايته أنه صلى مع النبي ﷺ العصر فنزلت ، وفي رواية ابن مردويه من طريق أبي بريدة عن أبيه : جاءت امرأة من الأنصار إلى رجل يبيع التمر بالمدينة وكانت حسناء جميلة فلما نظر إليها أعجبته ، فذكر نحوه ، ولم يسم الرجل ولا المرأة ولا زوجها ، وذكر بعض الشراح في اسم هذا الرجل نهبان التمار ، وقيل عمرو بن غزية وقيل أبو عمرو زيد بن عمرو بن غزية وقيل عامر بن قيس وقيل عباد . قلت : وقصة نهبان التمار ذكرها عبد الغني بن سعيد الثقفى أحد الضعفاء في تفسيره عن ابن عباس ، وأخرجه الثعلبي وغيره من طريق مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس : أن نهبانا التمار أتته امرأة حسناء جميلة تبتاع منه تمرا فغضب على عجزتها ثم ندم ، فأتى النبي ﷺ فقال : إياك أن تكون امرأة غار في سبيل الله ، فذهب يبكي ويصوم ويقوم ، فأنزل الله تعالى ( والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله في الآية فأخبره ، فحمد الله وقال : يا رسول الله هذه توبتي قبلت ، فكيف لي بأن يتقبل شكري ؟ فنزلت ( وأقم الصلاة طرفي النهار ) الآية ، ، قلت : وهذا أن ثبت حمل على واقعة أخرى ، لما بين السافقين من المغابرة . وأما قصة ابن غزية فأخرجها ابن منده من طريق السكبي عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله ( أقم الصلاة طرفي النهار ) قال : نزلت في عمرو بن غزية وكان يبيع التمر ، فأتته امرأة تبتاع تمرا فأعجبته . الحديث . والسكبي ضعيف ، فإن ثبت حمل أيضا على التعدد . وظن الزعفراني أن عمرو بن غزية اسم أبي اليسر لجزم به قوم . وأما ما أخرجه أحمد وعبد بن حميد وغيرهما من حديث أبي أمامة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني أصبت حدا فأفقه هل فسكت عنه ثلاثا فأقيمت الصلاة فدها الرجل فقال : أرايت حين خرجت عن بيتك أنست قد توشأت فأحسن الوضوء ؟ قال : بلى . قال : ثم شهدت الصلاة معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد غفر لك . وتلاهذه الآية . فهي قصة أخرى ظاهر سياقها أنها متأخرة عن نزول الآية ، ولعل الرجل ظن أن كل خطيئة فيها حد ، فأطلق على ما فعل حدا ، والله أعلم . وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما قصة عامر بن قيس

فذكرها مقاتل بن سليمان في تفسيره . وأما قيمة عباد الحركات فلم يذكرها ، وعباد اسم جد أبي اليسر فلم يله لسب ثم سقط شيء . وأقوى الجميع أنه أبو اليسر والله أعلم . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية عبد الرزاق أنه أتى أبا بكر وعمر أيضا ، وقال فيها فكل من سأله عن كفارة ذلك قال : أمزجة هي ؟ قال نعم . قال : لا أدري . حتى أنزل . فذكر بقية الحديث . وهذه الزيادة وقعت في حديث يوسف بن مهزيان عن ابن عباس عند أحمد بإسناده دون قوله لا أدري . قوله ( قال الرجل ألي هذه ) ؟ أي الآية بمعنى خاصة بي بأن صلاتي مذهب لمصطفى . وظاهر هذا أن صاحب القصة هو السائل عن ذلك . ولأحمد والطبراني من حديث ابن عباس د قال يا رسول الله ألي خاصة أم للناس عامة ؟ فضرب عمر صدره وقال : لا ولا لعمرة دين ، بل للناس عامة . فقال النبي ﷺ : صدق عمر . وفي حديث أبي اليسر د فقال إنسان : يا رسول الله له خاصة ، وفي رواية إبراهيم النخعي عند مسلم د فقال معاذ يا رسول الله أله وحده أم للناس كافة ، وللدارقطني مثله من حديث معاذ نفسه ، ويحصل على تعدد السائلين عن ذلك . وقوله د ألي ، بفتح الهمزة استفهاما ، وقوله وهذا ، مبتدأ تقدم خبره عليه ، وقادته التخصيص . قوله ( قال لمن عمل بها من أمتي ) تقدم في الصلاة من هذا الوجه بلفظ د قال لجميع أمتي كلهم ، وتمسك بظاهر قوله تعالى ( ان الحسنات يذهبن السيئات ) المرجئة وقالوا : ان الحسنات تكفر كل سيئة كبيرة كانت أو صغيرة ، وحمل الجمهور هذا المطلق على المقيد في الحديث الصحيح د ان الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر . فقال طائفة : إن اجتنبت الكبائر كانت الحسنات كفارة لما عدا الكبائر من الذنوب ، وإن لم تجتنب الكبائر لم تحط الحسنات شيئا . وقال آخرون : إن لم تجتنب الكبائر لم تحط الحسنات شيئا منها وتحط الصغائر . وقيل : المراد أن الحسنات تكون سببا في ترك السيئات كقوله تعالى ( ان الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ) لا أنها تكفر شيئا حقيقة ، وهذا قول بعض المعتزلة . وقال ابن عبد البر : ذهب بعض أهل العصر إلى أن الحسنات تكفر الذنوب ، واستدل بهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث الظاهرة في ذلك . قال : ويرد الحث على التوبة في أي كبيرة ، فلو كانت الحسنات تكفر جميع السيئات لما احتاج إلى التوبة . واستدل بهذا الحديث على عدم وجوب الحد في القبة واللبس ونحوهما ، وعلى سقوط التزوير عن أن شيئا منها وجاء ثابثا نادما . واستنبط منه ابن المنذر أنه لا حد على من يجد مع امرأة أجنبية في ثوب واحد

## ١٢ - سورة يوسف

وقال فضيل عن حميد بن مجاهد : مُتَكَا : الأترج . بالحشية مُتَكَا . وقال ابن عبيدة عن رجل عن مجاهد : مُتَكَا كل شيء مُقَطَّع بالسكين . وقال قتادة : قد علم عامل بما علم . وقال سعيد بن جبير : صَوَاعٌ مَكُوكُ الفارسي الذي يلتقي طرقاته ، كانت تشرب به الأعاجم . وقال ابن عباس : تُفَنَّدُونَ مُتَجَهِّلُونَ . وقال غيره : غَيَابَةُ الحب كل شيء غَيَّبَ هناك شيئا فهو غَيَابَةٌ . وأُجِبْتُ : رَكِيَّةٌ التي لم تُطَوَّ . بمؤمن لنا : بمصدق . أَشَدُّه قبل أن يأخذ في النقصان ، يقال : بلغ أشده وبلغوا أشدهم ، وقال بعضهم : واحدًا شدة . والمُتَكَا ما اتسكت عليه لشراب أو لحديث أو طعام . وأبطل الذي قال الأترج ، وليس في كلام العرب



الأترج ، فلما احتج عليهم بأنه المتسكك من تمارق فروا إلى شر منه فقالوا : إنما هو المتك ساكنة التاء ، وإنما المتك جُرفُ البظر ، ومن ذلك قيل لها متسكاء وابن المتكاء ، فإن كان ثم أترج فإنه بعد المتسكك : شفعها يقال بلغ إلى شفاعها وهو غلاف قلبها ، وأما شفعها فنـ للشعوف . أحبُ إليهن أمولُ إليهن حبا . أضغاثُ أحلامٍ ما لا تأويلَ له ، ولأضغاثٍ ملءُ اليد من حشيش وما أشبهه ، ومنه ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا ﴾ لا من قوله ﴿ أضغاثُ أحلام ﴾ واحدها ضغت . ﴿ نعيم ﴾ من الميرة . ﴿ وَتَزَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ ﴾ ما يحملُ بهير . ﴿ أَوَى إِلَيْهِ ﴾ ضمُّ إليه . السَّقَاةُ مكيال . ﴿ تَقْنَأُ ﴾ لا تزال . استهأسوا بثأسوا ، ولا نياسوا من روح الله معناه الرجاء . خلاصوا نجيا اعترفوا بنجيا والجمع أنجية يتناجون الواحد نجى والاثنتان والجمع نجى وأنجية . ﴿ حَرَضًا ﴾ مُحَرَضًا يُذِيبُكَ الهمُ ﴿ تَحْسَسُوا ﴾ تَحْشَرُوا . ﴿ مُرْجَاة ﴾ قلبية . ﴿ فَاشِئَة ﴾ من عذاب الله : عامة مجللة

قوله ( سورة يوسف - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . قوله ( وقال فضيل عن حصين عن مجاهد متكا الاترج بالحشية متكا ) كذا لأبي ذر ، ولغيره : متكا الاترج . قال فضيل : الاترج بالحشية متكا . وهذا وصلة ابن أبي حاتم من طريق يحيى بن يمان عن فضيل بن عياض . وأما روايته عن حصين فرويناها في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عنه عن فضيل عن حصين عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ واعتدت لمن متكأ ﴾ قال : أترج . ورويناها في تفسير ابن مردويه من هذا الوجه فزاد فيه عن مجاهد عن ابن عباس ، ومن طريقه أخرجه الحفاظ الضياء في المختارة ، وقد روى عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ﴿ واعتدت لمن متكأ ﴾ قال : طعاما . قوله ( وقال ابن عيينة : عن رجل عن مجاهد متكأ كل شيء قطع بالسكين ) هكذا رويناها في تفسير ابن عيينة ، رواية سعيد بن عبد الرحمن الخزومي عنه بهذا ، وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد : المتكأ بالثقليل الطعام وبالتخفيف الاترج ، والرواية الأولى عنه أعم . قوله ( يقال بلغ أشده قبل أن يأخذ في نقصان . ويقال بانغوا أشدم . وقال بعضهم واحدها شد . والمتكا ما انككأت عليه لشراب أو لحديث أو طعام . وأبطل الذي قال الاترج ، وليس في كلام العرب الاترج ، فلما احتج عليهم بأن المتسكك من تمارق فروا إلى شر منه وقالوا إنما هو المتك ساكنة التاء ، وإنما المتك طرف البظر ومن ذلك قيل لها متسكاء وابن المتسكاء ، فإن كان ثم أترج فإنه بعد المتسكك ) قلت : وقع هذا متراخيا عما قبله عند الأكثر ، والصواب إبراده تلوه ، فاما الكلام على الأشد فقال أبو عبيدة هو جمع لا واحده من لفظه ، وحكى الطبري أنه واحد لا يظهر له في الآحاد ، وقال سيبويه واحده شدة ، وكذا قال السكسائي لكن بلاهاه . واختلفت النقلة في قدر الأشد الذي بلغه يوسف فالأكثر أنه الحلم ، وعن سعيد ابن جبيرة ثمان عشرة وقيل عشرة وعشرون وقيل خمسة وعشرون وقيل ما بين ثمان عشرة إلى ثلاثين ، وفي غيره قيل الأكثر أربعون وقيل ثلاثون وقيل ثلاثة وثلاثون وقيل خمسة وثلاثون وقيل ثمانية وأربعون وقيل ستون ، وقال ابن التين : الاظهر أنه أربعون لقوله تعالى ﴿ فلما بلغ أشده واستوى آتيناها حكما وعلمًا ﴾ وكان النبي لا ينبا حتى يبلغ أربعين ، وتعقب بأن عيسى عليه السلام نبى بدون أربعين ويحيى كذلك لقوله تعالى ﴿ وآتيناها الحكم صبيًا ﴾ وسليمان لقوله تعالى ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ إلى غير ذلك . والحق أن المراد بالأشد بلوغ سن الحلم ،

ففي حق يوسف عليه السلام ظاهر ولهذا جاء بعده ( وراودته التي هو في بيتها ) وفي حق موسى عليه السلام لعله بعد ذلك كبلوخ الأربعين ولهذا جاء بعده ( واستوى ) ووقع في قوله ( آتيناها حكما وعلما ) في الموضعين فدل على أن الأربعين ليست حدا لذلك ، وأما المتكأ فقال أبو عبيدة أعتدت أعتدت من العتاد ومعناه أعتدت لمن متكأ أي نمرقا يتكأ عليه ، وزعم قوم أنه الترنج وهذا أبطل باطل في الأرض ، ولكن عسى أن يكون مع المتكأ ترنج يأكلونه ، ويقال أتي له متكأ يجلس عليه انتهى . وقوله ليس في كلام العرب الاترج ، يريد أنه ليس في كلام العرب تفسير المتكأ بالاترج ، قال صاحب المطالع ، وفي الاترج ثلاث لغات ثانيا بالنون وثالثا مثلها بحذف الهمة وفي المفرد كذلك ، وهذا بعض المفسرين أعتدت لمن البطيخ والموز ، وقيل كان مع الاترج عسل ، وقيل كان للطعام المذكور بزمورد ، لكن ما نفاه المؤلف رحمه الله تبعا لأبي عبيدة قد أثبتته غيره . وقد روى عبد بن حميد من طريق عوف الأعرابي حديث ابن عباس أنه كان يقرأها متكأ مخففة ويقال هو الاترج ، وقد حكاه الفراء وتبعه الأخفش وأبو حنيفة الدينوري والثعالبي وابن فارس وغيرهم كصاحب المحكم ، ود الجامع ، ود الصحاح ، وفي الجامع أيضا : أهل عمان يسمون السوسن المتكأ ، وقيل بضم أوله الاترج وبفتحه السوسن ، وقال الجرهمي : المتكأ ما تبقى الخاتنة بعد الختان من المرأة ، والمتكأ التي لم تختن ، وعن الأخفش المتكأ الاترج . ( تنبيه ) : متكأ بضم أوله وسكون ثانيه وبالتنوين على المفعولية هو الذي فسر به مجاهد وغيره بالاترج أو غيره وهي قراءة ، وأما القراءة المشهورة فهو ما يتكأ عليه من وسادة وغيرها كما جرت به عادة الأكابر عند الضيافة . وهذا التقرير لا يكون بين النقلين تعارض . وقد روى عبد بن حميد عن طريق منصور عن مجاهد قال : من قرأها مثقلة قال الطعام ، ومن قرأها مخففة قال الاترج ، ثم لا مانع أن يكون المتكأ مشتركا بين الاترج وطرف البظر ، والبهز بفتح الموحدة وسكون الظاء المشالة موضع الختان من المرأة ، وقيل البظراء التي لا تحبس بولها . قلل الكرماني : أراد البخاري أن المتكأ في قوله ( وأعتدت لمن متكأ ) اسم مفعول من الاتكاء ، وليس هو متكأ بمعنى الاترج ولا بمعنى طرف البظر ، لجاء فيها بعبارات معجرفة . كذا قال فوق في أشد ما أنكره فانها إساءة على مثل هذا الامام الذي لا يليق لمن يتصدى لشرح كلامه ، وقد ذكر جماعة من أهل اللغة أن البظر في الأصل يطلق على ماله طرف من الجسد كاللدى . قوله ( وقال قتادة ) ( لنو علم لما علمناه ) عامل بما علم وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن عيينة عن سعيد بن أبي هريرة عنه بهذا . قوله ( وقال سعيد بن جبير ) ( صواح الملك ) مكوك > الفارسي الذي يلتقي طرفاه ، كانت تشرب الأعاجم به ( وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير مثله ، ورواه ابن مده في د غرائب شعبة ، وابن مردويه عن طريق عمرو بن مرزوق عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله ( صواح الملك ) قال كان كهيئة المكوك من فضة يشربون فيه ، وقد كان للعباس مثله في الجاهلية . وكذا أخرجه أحمد وابن أبي شيبة عن محمد بن جعفر عن شعبة وإسناده صحيح . والمكوك بفتح الميم وكافين الأولى مضمومة ثقيلة بينهما واو ساكنة هو مكيال معروف لأهل العراق . ( تنبيه ) : قراءة اليهود ( صواح ) ، وعن أبي هريرة أنه قرأ صواح الملك ، عن أبي رجاء وصواح الملك ، بسكون الواو ، وعن يحيى بن يعمر مثله لكن يذعن معجمة حكاه الطبري . قوله ( وقال ابن عباس ) ( تفندون ) تجهلون ( وروى ابن أبي حاتم من طريق أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن ابن عباس في قوله ( لولا أن

تفندون) أى تسفهون، كذا قال أبو عبيدة وكذا أخرجه عبد الرزاق، وأخرج أيضا عن معمر بن قتادة مثله، وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن أبي الهذيل أيضا أتم منه قال فى قوله (ولما فصلت العير) قال لما خرجت العير حاجت ربح فأنت يعقوب ربح يوسف فقال (إنى لأجد ربح يوسف لولا أن تفندون) قال لولا أن تسفهون، قال فوجد ربحه من مسيرة ثلاثة أيام، وقوله (تفندون) مأخوذ من الفند عركا وهو الحرم. **قوله** (غيابة الجلب كل شيء غيب عنك فهو غيابة، والجلب الركية التى لم تطو) كذا وقع لآبى ذر فأوهم أنه من كلام ابن عباس لعطفه عليه، وليس كذلك وإنما هو كلام أبى عبيدة كما سأذكره. ووقع فى رواية غير أبى ذر وقال غيره غيابة الخ، وهذا هو الصواب. **قوله** (بؤمن لنا بمصدق) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى (وما أنت بمؤمن لنا) : أى بمصدق. **قوله** (شفعنا حبا يقال بلغ شفافها وهو غلاف قلبها، وأما شفعها يعنى بالعين المهملة فن الشعوف) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى (قد شفعنا حبا) أى وصل الحب إلى شفاف قلبها وهو غلافه، قال ويقرأ قوم وشفعها، أى بالعين المهملة وهو من الشعوف انتهى. والذي قرأها بالمهملة أبو رجاء والأعرج وعوف رواء الطبرى، ورويت عن على والجمهور بالمعجمة، يقال فلان مشغوف بفلان إذا بلغ الحب أقصى المذاهب، وشفاف الجبال أعلاها، والشفاف بالمعجمة حبة القلب، وقيل علقه سوداء فى صميمه. وروى عبد بن حميد من طريق قرة عن الحسن قال : الشغف - يعنى بالمعجمة - أن يكون قذف فى بطنها حبه، والشغف يعنى بالمهملة أن يكون مشعوبا بها. وحكى الطبرى عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن الشغف بالعين المهملة البغض وبالمعجمة الحب، وغلطه الطبرى وقال : إن الشغف بالعين المهملة بمعنى عموم الحب أشبه من أن يجهله ذو عسا بكلامهم. **قوله** (أصب الين أميل الين حبا) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى (ولا تصرف حتى كيدهن أصب الين) أى أهواهن وأميل الين، قال الشاعر :

الى هند صبا قلبى      وهند مثلها يصبى

أى يمال. **قوله** (أضغاث أحلام ما لا تأويل له، الضغث ملء اليد من حشيش وما أشبهه، ومنه) وخذ بيدك ضغثا) لا من قوله أضغاث أحلام واحدها ضغث) كذا وقع لآبى ذر، وتوجيهه أنه أراد أن ضغثا فى قوله تعالى (وخذ بيدك ضغثا) بمعنى ملء الكف من الحشيش لا بمعنى ما لا تأويل له، ووقع عند أبى عبيدة فى قوله تعالى (قالوا أضغاث أحلام) : واحدها ضغث بالكسر وهى ما لا تأويل له من الرؤيا، وأراه جماعات تجمع من الرؤيا كما يجمع الحشيش فيقول ضغث أى ملء كف منه، وفى آية أخرى (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به) وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فى قوله (أضغاث أحلام) قال : أخلط أحلام، ولآبى يعلى من حديث ابن عباس فى قوله (أضغاث أحلام) قال : هى الأحلام السكاذبة. **قوله** (نمير من الميرة، ونزداد كيل بعير ما يحمل بعير) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى (ونمير أهلنا) : من مرت نمير ميرا وهى الميرة أى نأتهم ونشترى لهم الطعام. وقوله (كيل بعير) أى حمل بعير يكال له ما حمل بعيره. وروى الثوريانى من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قوله (كيل بعير) أى كيل حمار، وقال ابن خالويه فى كتابه ليس : هذا حرف نادر، ذكر مقاتل من الزبور البعير كل ما يحمل بالعبانية، ويؤيد ذلك أن إخوة يوسف كانوا من أرض كنعان وليس بها إبل، كذا

قال . قوله ( آوى إليه ضم ) قال أبو عبيدة في قوله ( آوى إليه أخاه ) أى ضمه ، آواه فهو يؤوى إليه إيوا . قوله ( السقاية مكيال ) هى الإناء الذى كان يشرب به ، قيل جعله يوسف عليه السلام مكئالا لئلا يكتالوا بغيره فيظلدوا ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( جمل السقاية ) قال إناء الملك الذى يشرب به . قوله ( تفتأ لا تزال ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( تالله تفتأ تذكر يوسف ) أى لا تزال تذكره ، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ( تفتأ ) أى لا تفتأ عن حبه . وقيل معنى ( تفتأ ) تزال لحذف حرف النفي . قوله ( تحسسوا تخبروا ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ) يقول تخبروا واتسوا في المظان . قوله ( مزجاة قليلة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وجئنا ببضاعة مزجاة ) أى يسيرة قليلة ، قيل فاسدة . وروى عبد الرزاق عن قتادة في قوله ( مزجاة ) قال : يسيرة ، ولسعيد بن منصور عن حكيم في قوله ( مزجاة ) قال : قليلة . واختلف في بضاعتهم فقيل : كانت من صوف ونحوه ، وقيل دراهم رديئة ، وروى عبد الرزاق بأسناد حسن عن ابن عباس وسئل عن قوله ( ببضاعة مزجاة ) قال : رثة الحبل والغرارة والشن . قوله ( غاشية من عذاب الله مجللة ) وهى بالجيم وتشديد اللام أى تعميم ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( غاشية من عذاب الله ) أى قيمة تغشاهم . قوله ( حرصا محرصا يذنبك الهم ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( حتى تكون حرصا ) : الحرص الذى أذابه الحزن أو الحب ، وهو موضع عرض ، قال الشاعر : لى اسرؤ لى بى حزن فأحرصنى ، أى اذانى . قوله ( استياسوا ينسوا ) ولا تياسوا من روح الله ( معناه الرجاء ) ثبت هذا لأبى ذر عن المستمل والكشميني ، وسقط غيرهما . وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء . قوله ( خلصوا نجيا أى اعتزلوا نجيا والجمع أنجية يتناجون الواحد نجى والاثنتان والجمع نجى وأنجية ) ثبت هذا لأبى ذر عن المستمل والكشميني ، ووقع في رواية المستمل ( اعترفوا ) بدل اعتزلوا والصواب الأول ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( خلصوا نجيا ) : أى اعتزلوا نجيا يتناجون ، والنجى يقع لفظه على الواحد والجمع أيضا ، وقد يجمع فيقال أنجية

١ - باب ( وَيَمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا عَلَى أَبَوَيْكَ مِنْ قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَاسْحَاقَ )

٤٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « الْكَرِيمُ ابْنُ الْكَرِيمِ ابْنُ الْكَرِيمِ ابْنُ الْكَرِيمِ يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ »

قوله ( باب قوله ( وَيَمُّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ ) الآية ) ذكر فيه حديث ابن عمر و الكريم ابن الكريم ، الحديث ، وأخرج الحاكم مثله من حديث أبي هريرة ، وهو دال على فضيلة خاصة وقعت ليوسف عليه السلام لم يشركه فيها أحد ، ومعنى قوله أكرم الناس أى من جهة النسب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون أفضل من غيره مطلقا . وقوله فى أول الإسناد ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمع بين شيخه المشهور ، ووقع فى أطراف خلف ، هنا : وقال عبد الله بن محمد ، والأول أولى

## ٢ - باب ( لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين )

٦٨٩هـ - حدثني محمد بن أحمد بن عبد الله عن عبيد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال « سئل رسول الله ﷺ : أي الناس أكرم ؟ قال : أكرمهم عند الله أتقاهم . قالوا : ليس من هذا نساءك . قال فأكرم الناس يوسف نبي الله ، ابن نبي الله ، ابن نبي الله ، ابن خليل الله . قالوا : ليس من هذا نساءك . قال : فمن معادين العرب تسألوني ؟ قالوا : نعم . قال : فخيركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا »  
تابعه أبو أسامة عن عبيد الله

قوله ( باب قوله لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين ) ذكر ابن جرير وغيره أسماء إخوة يوسف وهم : روبيل وشمعون ولاوى ويهوذا وريالون وبشجر ودان ونيال وجاد واثر وبنيامين ، وأكبرهم أولهم . ثم ذكر المصنف فيه حديث أبي هريرة « سئل رسول الله ﷺ أي الناس أكرم » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أحاديث الانبياء . ومحمد في أول الاسناد هو ابن سلام كما تقدم مصرحا به في أحاديث الانبياء ، وعبيدة هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو العمري . وفي الجمع بين قول يعقوب ( وكذلك يجتنبك ربك ) وبين قوله ( وأخاف أن يأكله الذئب ) غرض ، لأنه جرم بالاجتناب ، وظاهره فيما يستقبل ، فكيف يخاف عليه أن يهلك قبل ذلك ؟ وإيجاب بأجوبة : أحدها لا يلزم من جواز أكل الذئب له أكل جميعه بحيث يموت . ثانيها أراد بذلك دفع إخوته عن التوجه به فطأطئهم بما جرت عادتهم لا على ما هو في معتقده . ثالثها أن قوله ( يجتنبك ) لفظه لفظ خبر ومعناه الدعاء كما يقال فلان يرحمه الله فلا ينافي وقوع هلاكه قبل ذلك . رابعها أن الاجتناب الذي ذكره يعقوب أنه سيحصل له كان حصل قبل أن يسأل إخوته أباهم أن يوجهه معهم ، بدليل قوله بعد أن أفوه في الحب ( وأوحينا إليه لتبشئهم بأمرهم هذا وهم لا يشعرون ) ولا بعد في أن يوتى النبوة في ذلك السن فقد قال في قصة يحيى ( وآتيناه الحكم صبيا ) ولا اختصاص لذلك بيحيى فقد قال عيسى وهو في المهد ( إني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا ) وإذا حصل الاجتناب الموعود به لم يمنع عليه الهلاك . خامسها أن يعقوب أخبر بالاجتناب مستندا إلى ما أوحى إليه به ، والخبر يجوز أن يدخله النسخ عند قوم فيكون هذا من أمثله ، وإنما قال ( وأخاف أن يأكله الذئب ) تجويزا لا وقوعا ، وقريب منه أنه ﷺ أخبرنا بأشياء من علامات الساعة كالذوال ونزول عيسى وطلوع الشمس من المغرب ، ومع ذلك فإنه خرج لما كسفت الشمس بحر رداءه فزعا يخشى أن تكون الساعة ، وقوله « تابعه أبو أسامة عن عبيد الله » وصله المؤلف في أحاديث الانبياء

## ٣ - باب ( قال بل سؤلت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل ) سؤلت : زينت

٦٩٠هـ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن شهاب . ح . قال وحدثنا المجاج حدثنا عبد الله بن عمر النخعي حدثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري سمعت عروة بن الزبير وسيد بن السبب وعلقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال

لَهَا أَهْلُ الْإِلَافِ مَا قَالُوا فَبَرَّاهَا اللَّهُ ، كُلُّ حَدَّثِي طَائِفَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ كُنْتَ بَرِيَّةً فَسُيِّرْ بِرُوحِكَ اللَّهُ ، وَإِنْ كُنْتَ أَلَمْتَ بِذَنْبٍ فَاسْتَغْفِرِي اللَّهَ وَتَوْبِي إِلَيْهِ . قَالَتْ إِنِّي وَاللَّهِ لَا أَجِدُ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يَوْسُفَ فَصَبْرُ جَمِيلٍ ، وَاللَّهُ السَّمْعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ . وَأَنْزَلَ اللَّهُ (إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ) الْعَشْرَ الْآيَاتِ »

٤٦٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَافَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ قَالَ حَدَّثَنِي أُمُّ رُومَانَ وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ قَالَتْ « بَيْنَا أَنَا وَعَائِشَةُ أَخَذَتْنِي أُلْحَى ، فَقَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : لِمَ فِي حَدِيثِ نَحْنُ مَعَهُ ؟ قَالَتْ : نَعَمْ . وَقَعَدَتِ عَائِشَةُ قَالَتْ : مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَقُوبٍ وَبَنِيهِ ، بَلْ سَوَّاتِ لَكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمْرًا فَصَبْرُ جَمِيلٍ وَاللَّهُ لِلسَّمْعَانِ عَلَى مَا تَصِفُونَ ،

**قوله** ( باب قوله ) قال بل سولت لكم أنفسكم أمرا فصبر جميل ( سولت زينب ) قال أبو عبيدة في قوله ( بل سولت لكم أنفسكم ) : أي زينب وحسنت . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث الإفك ، وسيأتي شرحه بتمامه في تفسير سورة النور . وذكر أيضا من طريق مسروق : حدثتني أم رومان ، وهي أم عائشة فذكر أيضا من حديث الإفك طرفا ، وقد تقدم بآتم سياقا من هذا في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء ، وتقدم شرح ما قيل في الإسناد المذكور من الانقطاع والجواب عنه مستوفى ، ويأتي التنبيه على ما فيه من فائدة في تفسير سورة النور إن شاء الله تعالى

٤ - **باب** ( ورأودته التي هو في بيتها من نفسه وغلقت الأبواب وقالت هيت لك )  
وقال عكرمة : هيت لك بالخورانية هلم . وقال ابن جبير : تعالة

٤٦٩٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلِمَانَ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : هَيْتَ لَكَ ، قَالَ وَإِنَّمَا تَقْرَؤُهَا كَمَا عَلَّمَنَاهَا . مَتَّوَاهُ : مُقَامُهُ . وَأَلْفَا : وَجَدَا . أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ . أَلْفَنَاهَا . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ( بَلْ جَهِتْ وَبَسَّخَرُونَ )

٤٦٩٣ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « إِنْ فَرِشًا لَمْ أَبْعَثُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْإِسْلَامِ قَالَ : اللَّهُمَّ اكْفِنِيهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبَ يَوْسُفَ ، فَأَصَابَتْهُمْ سَنَةٌ حَصَّتْ كُلُّ شَيْءٍ ، حَتَّى أَكَلُوا لَلْمَطَامِ ، حَتَّى جَعَلَ الرَّجُلُ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَيَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مِثْلَ الدُّخَانِ ، قَالَ اللَّهُ ( قَارِعَتْهُ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ) ، قَالَ اللَّهُ ( إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . أَفَيْكُشِفُ عَنْهُمْ الْعَذَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) وَقَدْ مَضَى الدُّخَانُ وَمَضَتْ الْبَطْشَةُ »

**قوله** ( باب قوله ورأودته التي هو في بيتها عن نفسه ) اسم هذه المرأة في المشهور زليخا ، وقيل راعيل ، واسم سيدها العزيز قطمير بكسر أوله ، وقيل بهمزة بدل القاف . **قوله** ( وغلقت الأبواب وقالت هيت لك ، وقال عكرمة

« هيت » بالخورانية هلم ، وقال ابن جبير : تهاله ) أما قول عكرمة فوصله عبد بن حميد من طريقه ، وأخرج من وجه آخر عن عكرمة قال « هيت لك » ، يعنى بضم الهاء وتشديد التحتانية بعدها أخرى مهموزة ، وأخرج ابن مردويه من طريق مسروق عن عبد الله قال « أقرأنى رسول الله ﷺ هيت لك يعنى هلم لك » ، وعند عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة قال : معناها تهيأت لك . وعن قتادة قال : يقول بعضهم هلم لك . وأما قول سعيد بن جبير فوصله الطبرى وأبو الشيخ من طريقه . وقال أبو عبيدة فى قوله ( وقالت هيت لك ) أى هلم ، وأنشدنى أبو عمرو بن العلاء :

ان العراق وأمله      عنق اليك فهيت هيتا

قال ونلفظ « هيت » ، للواحد والاثنتين والجمع من الذكر والانثى سواء ، إلا أن العدد فيما بعد ، تقول هيت لك وهيت لكما . قال وشهدت أبا عمرو بن العلاء وسأله رجل عن قراءته لك أى بكسر الهاء وضم المثناة مهموزا فقال : باطل ، لا يعرف هذا أحد من العرب ، انتهى . وقد أثبت ذلك الفراء ، وساقه من طريق الشعبي عن ابن مسعود ، وسيأتى تحرير النقل عن ابن مسعود فى ذلك قريبا . **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش . **قوله** ( عن عبد الله ابن مسعود ) ( قالت هيت لك ) وقال إنما يقرؤها كما علمناها ) هكذا أورده عتصرا ، وأخرجه عبد الرزاق عن الثورى عن الأعمش باللفظ : أنى سمعت الفراء فسمعتهم متقاربين ، فقرأوا كما علمتم ولما كنم والتنطع والاختلاف ، فانما هو كقول الرجل : هلم وتعال ، ثم قرأ ( وقالت هيت لك ) فقلت : إن ناسا يقرءونها ( هيت لك ) قال : لا ، لأن أقرأها كما علمت أحب الى . وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق شيبان وزائدة عن الأعمش نحوه ، ومن طريق طلحة بن مصرف عن أبي وائل أن ابن مسعود قرأها ( هيت لك ) بالفتح ، ومن طريق سليمان التيمي عن الأعمش بأسناده لكن قال بالضم ، وروى عبد بن حميد من طريق أبي وائل قال : قرأها عبد الله بالفتح ، فقلت له إن الناس يقرءونها بالضم فذكره . وهذا أقوى . قلت : وقراءة ابن مسعود بكسر الهاء وبالضم وبالفتح بغير همز ، وروى عبد بن حميد عن أبي وائل أنه كان يقرؤها كذلك ، لكن بالهمز ، وقد تقدم إنكار أبي عمرو ذلك ، لكن ثبت ما أنكره فى قراءة هشام فى السبعة ، وجاء عنه الضم والفتح أيضا ، وقرأ ابن كثير بفتح الهاء وبالضم ، وقرأ نافع وابن ذكوان بكسر أوله وفتح آخره ، وقرأ الجمهور بفتحهما ، وقرأ ابن عبيص بفتح أوله وكسر آخره وهى عن ابن عباس أيضا والحسن ، وقرأ ابن إسحق أحد مشايخ النحوى بالبصرة بكسر أوله وضم آخره ، وحكى النحاس أنه قرأ بكسرهما . وأما ما نقل عن عكرمة أنها بالخورانية فقد وافقه عليه الكسائى والفراء وغيرهما كما تقدم ، وعن السدى أنها لفة قبطية معناها هلم لك ، وعن الحسن أنها بالسريانية كذلك ، وقال أبو زيد الانصارى هى بالعبيرية وأصلها هيت لى أى تماله فعربت ، وقال الجمهور هى عربية معناها الحث على الإقبال ، وافقه أعلم . **قوله** ( مثواه مقامه ) ثبت هذا لأن ذر وحده وكذا الذى بعده ، قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( اكرهى مثواه ) أى مقامه الذى ثواه ، ويقال لمن نزل عليه الشخص ضيفا : أبو مثواه . **قوله** ( وألفيا وجدا ألفوا آباءهم وأنى (١) ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( وألفيا سيدها لدى الباب ) أى وجداه ، وفى قوله ( أنهم ألفوا آباءهم ) أى

وجدوا . وفي قوله ( أني ) أى وجد . **قوله** ( وعن ابن مسعود بل عجبنا ويسخرون ) هكذا وقع في هذا الموضع معطوفا على الاسناد الذي قبله وقد وصله الحاكم في « المستدرک » من طريق جرير عن الأعشى بهذا ، وقد أشكلت مناسبة إيراد هذه الآية في هذا الموضع فانها من سورة والصافات ، وليس في هذه السورة من معناها شيء . لكن أورد البخارى في الباب حديث عبد الله وهو ابن مسعود « ان قريشا لما أبطلوا على النبي ﷺ قال : اللهم اكفنيهم بسبع كسبع يوسف ، الحديث ولا تظهر مناسبة أيضا للترجمة المذكورة وهي قوله « باب قوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسه ، وقد تكلف لها أبو الإصبع عيسى بن سهل في شرحه فيما نقلته من رحلة أبي عبد الله بن رشيد عنه **مايلخصه** : ترجم البخارى « باب قوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسه ، وأدخل حديث ابن مسعود « ان قريشا لما أبطلوا ، الحديث وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود ( بل عجبنا ويسخرون ) قال فانتبه الى موضع الفائدة ولم يذكرها وهو قوله ( واذا ذكروا لا يذكرون ، وإذا رأوا آية يستسخرون ) قال : ويؤخذ من ذلك مناسبة التوبيخ المذكورة ، ووجه أنه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام مع إخوته ومع امرأة العزيز بما عرض لمحمد ﷺ مع قومه حين أخرجه من وطنه **كما** أخرج يوسف إخوته وباعوه لمن استعبده فلم يصف النبي ﷺ قومه لما فتح مكة كما لم يصف يوسف إخوته حين قالوا له ( نالقه لقد آرك الله علينا ) ودعا النبي ﷺ بالمطر لما سأله أبو سفيان أن يستسقي لهم كما دعا يوسف لإخوته لما جاءوه نادمين فقال ( لا تهريب عليكم اليوم يغفر الله لكم ) قال : فعنى الآية بل عجبنا من حلى عنهم مع سخرتهم بك وتماديهم على غيهم ، وحلى قراءة ابن مسعود بالضم بل عجبنا من حلك عن قومك إذ أنك متوسلين بك فدعوت فكشف عنهم ، وذلك كحل يوسف عن إخوته إذ أنه محتاجين ، وحلله عن امرأة العزيز حيث أغرت به سيدها وكذبت عليه ثم حنته ثم عفا عنها بعد ذلك ولم يؤاخذها . قال : فظهر تناسب هاتين الآيتين في المعنى مع بعد الظاهر بينهما . قال : ومثل هذا كثير في كتابه - مما عابه به من لم يفتح الله عليه - والله المستعان . ومن تمام ذلك أن يقال : تظهر المناسبة أيضا بين القصة من قوله في الصافات : واذا رأوا آية يستسخرون ، فإن فيها إشارة إلى تماديهم على كفرهم وغيهم ، ومن قوله في قصة يوسف ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ) . وقول البخارى « وعن ابن مسعود ، هو موصول بالإسناد الذي قبله ، وقد روى الطبري وابن أبي حاتم من طريق الأعشى عن أبي وائل عن شريح أنه أنكر قراءة ( عجبنا ) بالضم ويقول إن الله لا يعجب وانما يعجب من لا يعلم ، قال فذكرته لابراهيم النخعي فقال : ان شريحا كان معجبا برأيه ، وان ابن مسعود كان يقرؤها بالضم وهو أعلم منه . قال الكرماني : أورد البخارى هذه الكلمة وإن كانت في الصافات هنا إشارة إلى أن ابن مسعود كان يقرؤها بالضم كما يقرأ هيت بالضم انتهى . وهي مناسبة لا بأس بها إلا أن الذي تقدم عن ابن سهل أدق والله أعلم . وقرأ بالضم أيضا سعيد بن جبيرة وحزة والكسائي ، والباقون بالفتح ، وهو ظاهر وهو خير الرسول ، وبه صرح قتادة . ويحتمل أن يراد به كل من يصح منه ، وأما الضم فحكاية شريح تدل على أنه حمله على الله ، وليس لانكاره معنى لأنه اذا ثبت حمل على ما يليق به سبحانه وتعالى . ويحتمل أن يكون مصروفا للسامع أى قل بل عجبنا ويسخرون ، والاول هو المعتد ، وقد أقره ابراهيم النخعي وجزم بذلك سعيد بن جبيرة فيما رواه ابن أبي حاتم قال في قوله ( بل عجبنا ) الله عجب ، ومن طريق أخرى عن الأعشى عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه قرأ ( بل عجبنا ) بالرفع ويقول فليظنها ( وان



تعجب فمجب قولهم ) ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال سبحان الله عجب . ونقل ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية ، عن محمد بن عبد الرحمن المقرئ ولقبه مت قال وكان يفضل على الكسائي في القراءة أنه قال : يعجبني أن أقرأ ( بل عجب ) بالضم خلافا للجهمية . قوله ( حدثنا الحميدي حدثنا سفيان عن الأعمش عن مسلم ) وهو ابن صبيح بالتصغير وهو أبو الضحى وهو بكسبته أشهر ، ووقع في « مسند الحميدي » عن سفيان « أخبرني الأعمش - أو أخبرته عنه - عن مسلم ، كذا عنده بالشك ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريقه ، وأخرجه الإسماعيل من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال سمعت من الأعمش أو أخبرته عنه عن مسلم بن صبيح ، وهذا الشك لا يقدح في صحة الحديث فإنه قد تقدم في الاستسقاء من طريق أخرى عن الأعمش من غير رواية ابن عيينة ، فتكرن هذه معدودة في المتابعات ، والله أعلم

٥ - باب ﴿ فلما جاءه الرسول قال ارجعْ إلى ربك فأسأله ما بال الدُّسُورِ اللّاتِي قَطَعْنَ أَيْدِيَهُنَّ إِنَّ رَبِّي بِكَيْدِهِنَّ عَلِيمٌ ۝ ﴾ قال ما خطبكم ؟ إذ راودُتُنَّ يوسفَ عن نفسه ؟ قلن حاشي الله ) وحاشي تنزيه واستثناء . حَصَصَ : وَضَعَ

٤٦٩٤ - حدثنا سعيد بن تليد حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : يرحمُ الله لوطاً ، لقد كان يأوي إلى ركنٍ شديد ، ولو لبثتُ في السجن ما لبث يوسف لأَجَبْتُ الهدهي ، ونحن أحقُّ من إبراهيم إذ قال له ﴿ أَوَلَمْ تَأْمَنْهُنَّ ؟ ﴾ قال : بلى ، ولَسكنَ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي »

قوله ( باب قوله فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك - إلى قوله - قلن حاش الله ) كذا لابي ذر ، وكان الترجمة اقتضت حذف قوله ربك ، ثم فسر قوله حاش لله . وساق غيره من أول الآية إلى قوله عن نفسه قلن حاش لله . قوله ( حاش وحاشا تنزيه واستثناء ) قال أبو عبيدة في قوله ( حاش لله ) الشين مفتوحة بغير ياء ، وبعضهم يدخلها في آخره كقول الشاعر « حاشي أبي ثوبان إن به » ومعناه التنزيه والاستثناء عن الشر ، تقول حاشيته أي استثنيت ، وقد قرأ الجمهور بحذف الألف بعد الدين وأبو عمرو بابتائها في الوصل ، وفي حذف الألف بعد الحاء لغة وقرأ بها الأعمش ، واختلف في أنها حرف أو اسم أو فعل وشرح ذلك بطول ، والذي يظهر أن من حذفها رجح فعليتها بخلاف من نفاها ، ويؤيد فعليتها قول النابغة « ولا أحاشي من الأقوام من أحد » فإن تصرف الكلمة من الماضي إلى المستقبل دليل فعليتها ، واقتضى كلامه أن لإثبات الألف وحذفها سواء لغة ، وقيل إن حذف الألف الأخيرة لغة أهل الحجاز دون غيرهم . ( تنبيه ) : قوله « تنزيه » في رواية الأكثر بفتح أوله وسكون النون بعدها زاي مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم هاء وفي رواية حكاهما عياض موحدة ساكنة بعد أوله وكسر الراء بعدها تحتانية مفتوحة معجزة ثم تاء تأنيك . قوله ( حصص وضح ) قال أبو عبيدة في قوله ( الآن حصص الحق ) أي الساعة وضع الحق وتبين ، وقال الخليل : معناه تبين وظهر بعد خفاء ، ثم قيل هو مأخوذ من الحصاة أي ظهرت حصاة الحق

من حصة الباطل ، وقيل من حصه إذا قطعه ، ومنه أحصى الشعر وحصى وحصى مثل كف وكفكف . قوله (حدثنا سعيد بن تليد) بفتح المثناة وكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة هو سعيد بن عيسى بن تليد ، مصرى يكنى أبا عثمان ، تقدم ذكره في بدء الخلق ، نسبه البخارى إلى جده . قوله (حدثنا عبد الرحمن بن القاسم) هو العتقى بضم المهملة وفتح المثناة بعدها قاف المهرى الفقيه المشهور صاحب مالك وراوى المدونة من علم مالك ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع . والاسناد مسلسل بالمهرى إلى يونس بن يزيد والباقون مديون ، وفيه رواية الاقران لأن عمرو بن الحارث المصرى الفقيه المشهور من أقران يونس بن يزيد ، وقد تقدم شرح حديث الباب في ترجمتى إبراهيم ولوط من أحاديث الانبياء

## ٦ - باب ( حتى إذا استنّاس الرسل )

٤٦٩٥ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله ، حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح بن ابن شهاب قال : أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت له وهو يسألها عن قول الله تعالى ( حتى إذا استنّاس الرسل قال قلت : أ كذبوا أم كذبوا ؟ قالت عائشة : كذبوا . قلت : فقد استيقنوا أن قومهم كذبوهم ، فما هو بالظن . قالت أجل لعمري ، لقد استيقنوا بذلك ، فقلت لها : وظنوا أنهم قد كذبوا ؟ قالت : ماذا الله ، لم تكن الرسل تظن ذلك برئما . قلت : فإلهذه الآية ؟ قالت : هم اتباع الرسل الذين آمنوا برئهم وصدقوهم ، فطال عليهم البلاء واستأخر عنهم النصر ، حتى إذا استنّاس الرسل من كذبهم من قومهم ، وظنّت الرسل أن آبائهم قد كذبوهم ، جاءهم نصر الله عند ذلك .

٤٦٩٦ - **حديث** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنى عروة : قلت : لعلمها كذبوا مخففة قالت : ماذا الله ؟ نحوه )

قوله ( باب قوله حتى إذا استنّاس الرسل ) استنّاس استعمل من اليأس ضد الرجاء ، قال أبو عبيدة في قوله ( فلما استنّاسوا منه ) استعملوا من يئس ، ومثله في هذه الآية ، وليس مراده باستعمل إلا الوزن خاصة وإلا فالسين والتاء زائدتان ، واستنّاس بمعنى يئس كاستعجب وعجب ، وفرق بينهما الزحشرى بأن الزيادة تقع في مثل هذا للتنبيه على المبالغة في ذلك الفعل ، واختلاف فيما تعلق به الغاية من قوله ( حتى ) فاتفقوا على أنه محذوف ، فقيل التقدير ( وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا يوحي اليهم ) فزاعى النصر عنهم ( حتى إذا ) وقبل التقدير فلم تعاقب أهمهم حتى إذا ، وقيل فدعوا قومهم فكذبوهم فطال ذلك حتى إذا . قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان . قوله ( عن عائشة ) قالت له وهو يسألها عن قول الله عز وجل ( في رواية عقيل عن ابن شهاب في أحاديث الانبياء ) أخبرنى عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى ، فذكره . قوله ( قلت أ كذبوا أم كذبوا ) أى مثقلة أو مخففة ؟ ووقع ذلك صريحا في رواية الاسماعيلى من طريق صالح بن كيسان هذه . قوله ( قالت عائشة كذبوا ) أى بالثقل في رواية الاسماعيلى مثقلة . قوله ( فما هو بالظن ؟ قالت أجل ) زاد الاسماعيلى قلت فهى مخففة ، قالت معاذ الله ، وهذا ظاهر في أنها

أنكرت القراءة بالتخفيف بناء على أن الضمير الرسل ، وليس الضمير الرسل على ما بينته ولا لإنكار القراءة بذلك معنى بعد ثبوتها . ولعلمنا لم يبلغها من يرجع إليه في ذلك . وقد قرأها بالتخفيف أئمة السكوفة من القراء عاصم ويحيى ابن وثاب والأعشى وحزرة والكسائي ، ووافقهم من المجازين أبو جعفر بن القعقاع ، وهي قراءة ابن مسعود وابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري ومحمد بن كعب القرظي في آخرين . وقال السكرماني : لم تنكر عائشة القراءة ، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس . كذا قال ، وهو خلاف الظاهر ، وظاهر السياق أن عروة كان يوافق ابن عباس في ذلك قبل أن يسأل عائشة ، ثم لا يدري رجوع إليها أم لا . وروى ابن أبي حاتم من طريق يحيى ابن سعيد الأنصاري قال : جاء رجل إلى القاسم بن محمد فقال له إن محمد بن كعب القرظي يقرأ ( كذبوا ) بالتخفيف فقال : أخبره حتى أتى سمعت عائشة تقول ( كذبوا ) مثقلة أى كذبهم أتباعهم . وقد تقدم في تفسير البقرة من طريق ابن أبي مليكة قال قال ابن عباس ( حتى إذا استبأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا ) خفيفة قال ذهب بها هناك ، وفي رواية الأصملي : بما هناك ، بهم بدل الهاء وهو تصحيف . وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ : ذهب ههنا . وأشار إلى السماء . وتلا حتى يقول الرسول والذين معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب ، وزاد الإسماعيلي في روايته : ثم قال ابن عباس كانوا بشرا ضمفوا وأيسوا وظنوا أنهم قد كذبوا ، وهذا ظاهره أن ابن عباس كان يذهب إلى أن قوله متى نصر الله مقول الرسول ، وأنه ذهب طائفة . ثم اعتلّفوا فقبل الجميع مقول الجميع ، وقبل الجملة الأولى مقول الجميع والآخر من كلام الله . وقال آخرون الجملة الأولى وهي ( متى نصر الله ) مقول الذين آمنوا معه والجملة الأخيرة وهي ( ألا إن نصر الله قريب ) مقول الرسول ، وقدم الرسول في الذكر لشرفه وهذا أولى ، وعلى الأول فليس قول الرسول ( متى نصر الله ) شكاً بل استبطاء للنصر وطلباً له ، وهو مثل قوله ﷺ يوم بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني ، قال الخطابي : لا شك أن ابن عباس لا يجهن على الرسل أنها تكذب بالوحي ، ولا يشك في صدق الخبر ، فيحمل كلامه على أنه أراد أنهم أطول البلاء عليهم وإبطاء النصر وشدة استعجاز من وعدوه به توهموا أن الذي جاءهم من الوحي كان حسباناً من أنفسهم ، وظنوا عليها الطأف في تلقى ما ورد عليهم من ذلك ، فيكون الذي بنى له القمل أنفسهم لا الآتى بالوحي ، والمراد بالكذب الطأف للاحقية الكذب كما يقول القائل كذبتك نفسك . قلت : ويؤيده قراءة مجاهد ( وظنوا أنهم قد كذبوا ) بفتح أوله مع التخفيف أى غلطوا ، ويكون فاعل ( وظنوا ) الرسل ، ويحتمل أن يكون أتباعهم . ويؤيده ما رواه الطبري بأسانيد متنوعة من طريق عمران بن الحارث وسعيد بن جبيرة وأبي الضحى وعلى بن أبي طلحة والسنوني كلهم عن ابن عباس في هذه الآية قال : أيس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم أن الرسل كذبوا . وقال الزعزعي : إن صح هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال ويهيج في النفس من الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية ، وأما الظن وهو ترجيح أحد الطرفين فلا يظن بالمسلم فضلاً عن الرسول . وقال أبو نصر القديري ولا يبعد أن المراد خطر بقلب الرسل فصرفوه عن أنفسهم ، أو المعنى قربوا من الظن كما يقال بلغت المنزل إذا قربت منه . وقال الترمذي الحكيم : وجه أن الرسل كانت تخاف بعد أن وعدم الله النصر أن يتخلف النصر ، لا من تهمة بوعده الله بل اتهمه النفوس أن تكون قد أحدثت حداً يقض ذلك الشرط ، فكان الأمر إذا طال واشتد البلاء عليهم دخلهم الظن من هذه الجهة . قلت : ولا يظن بابن عباس أنه يجوز على الرسول أن نفسه تحدته بأن الله

يخلف وعده ، بل الذي يظن بآبن عباس أنه أراد بقوله « كانوا بشرا » إلى آخر كلامه من آمن من أتباع الرسل لا نفس الرسل ، وقول الراوى عنه « ذهب بها هناك » أى إلى السماء معناه أن أتباع الرسل ظنوا أن ما وعدهم به الرسل على أساس الملك تخلف ، ولا مانع أن يقع ذلك فى خواطر بعض الأتباع . وعجب لابن الأنبارى فى جزئه بأنه لا يصح . ثم الزعشرى فى توقفه عن صحة ذلك عن ابن عباس ، فانه صح عنه ، اسكن لم يأت عنه التصريح بأن الرسل هم الذين ظنوا ذلك ، ولا يلزم ذلك من قراءة التخفيف ، بل الضمير فى « وظنوا » عائد على المرسل اليهم ، وفى « وكذبوا » عائد على الرسل أى وظن المرسل اليهم أن الرسل كذبوا ، أو الضمائر للرسول والمعنى يئس الرسل من النصر وتوهموا أن أنفسهم كذبتهم حين حدثتهم بقرب النصر ، أو كذبهم رجالهم . أو الضمائر كلها للمرسل اليهم أى يئس الرسل من إيمان من أرسلوا اليه ، وظن المرسل اليهم أن الرسل كذبوهم فى جميع ما ادعوه من النبوة والوعد بالنصر لمن أطاعهم والوعيد بالعذاب لمن لم يجهم ، وإذا كان ذلك محتملا وجب تنزيه ابن عباس عن تجويزه ذلك على الرسل ، ويحتمل إنكار عائشة على ظاهر مساقهم من إطلاق المنقول عنه . وقد روى الطبرى أن سعيد بن جبيرة سئل عن هذه الآية فقال : يئس الرسل من قومهم أن يصدقوهم ، وظن المرسل اليهم أن الرسل كذبوا . فقال الضحاك بن مزاحم لما سمعه : لو رحلت إلى اليمن فى هذه الكلمة لكان قليلا . فهذا سعيد بن جبيرة وهو من أكابر أصحاب ابن عباس العارفين بكلامه حمل الآية على الاحتمال الأخير الذى ذكرته . وعن مسلم بن يسار أنه سأل سعيد بن جبيرة فقال له : آية بلغت منى كل مبلغ ، فقرأ هذه الآية بالتخفيف ، قال فى هذا ألوت أن تظن الرسل ذلك ، فاجابه بنحو ذلك ، فقال : فرجت عنى فرج الله عنك ، وقام اليه فاعتقه . وجاء ذلك من رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس نفسه ، فعند النسائي من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فى قوله ( قد كذبوا ) قال : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم أن الرسل قد كذبوهم . وإسناده حسن . فليكن هو المعتمد فى تأويل ما جاء عن ابن عباس فى ذلك ، وهو أعلم بمراد نفسه من غيره . ولا يرد على ذلك ما روى الطبرى من طريق ابن جريج فى قوله ( قد كذبوا ) خفيفة أى أخلفوا ، إلا أنا إذا قررنا أن الضمير للمرسل اليهم لم يضر تفسير كذبوا بأخلفوا ، أى ظن المرسل اليهم أن الرسل أخلفوا ما وعدوا به ، والله أعلم . وروى الطبرى من طريق تميم بن حذلم . سمعت ابن مسعود يقول فى هذه الآية : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن قومهم حين أبطأ الأمر أن الرسل كذبوهم . ومن طريق عبد الله بن الحارث : استيأس الرسل من إيمان قومهم ، وظن القوم أنهم قد كذبوا فيما جاؤهم به . وقد جاء عن ابن مسعود شيء موهم كما جاء عن ابن عباس ، فروى الطبرى من طريق صحيح عن مسروق عن ابن مسعود أنه قرأ ( حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا ) مخففة قال أبو عبد الله : هو الذى يكره . وليس فى هذا أيضا ما يقطع به على أن ابن مسعود أراد أن الضمير للرسل ، بل يحتمل أن يكون الضمير عنده من آمن من أتباع الرسل ، فان صدور ذلك من آمن بما يكره سماعه ، فلم يمتنع أنه أراد الرسل . قال الطبرى : لو جاز أن يرتاب الرسل بوعد الله ويشكوا فى حقيقة خبره لكان المرسل اليهم أولى بجواز ذلك عليهم . وقد اختار الطبرى قراءة التخفيف ووجهها بما تقدم ثم قال : وإنما اخترت هذا لأن الآية وقفت عقب قوله ( فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ) فمكان فى ذلك إشارة إلى أن يأس الرسل كان من إيمان قومهم الذين كذبوهم فهلكوا ، أو أن المضمر فى قوله ( وظنوا أنهم قد كذبوا ) إنما هو الذين من قبلهم من الأمم

المالكة . ويزيد ذلك وضوحاً أن في بقية الآية الخبر عن الرسل ومن آمن بهم بقوله تعالى ﴿ فنحنى من نشاء ﴾ أى الذين هلكوا هم الذين ظنوا أن الرسل قد كذبوا فسكرهم ، والرسل ومن اتبعهم هم الذين نجوا ، انتهى كلامه ، ولا يخلو من نظر . **قوله** ( قالت أجل ) أى نعم . ووقع في رواية هـ قيل في أحاديث الأنبياء في هذا الموضع ، وقالت يا عرية ، وهو بالتصغير وأصله عريوة فاجتمع حرفا علة فأبدلت الواو ياء ثم أدغمت في الأخرى . **قوله** ( لعمري لقد استيقنوا بذلك ) فيه إشعار بحمل عروة الظن على حقيقة وهو رجحان أحد الطرفين ، ووافقه عائشة . لكن روى الطبري من طريق سعيد بن قتادة أن المراد بالظن هنا اليقين . ونقله زملطوية هنا عن أكثر أهل اللغة وقال : هو كقوله في آية أخرى ﴿ وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ وأنكر ذلك الطبري وقال : إن الظن لا تستعمله العرب في موضع العلم إلا فيما كان طريقه غير المماينة ، فأما ما كان طريقه المشاهدة فلا ، فانها لا تقول أظننى انساناً ولا أظننى حياً بمعنى أعلنى انساناً أو حياً . **قوله** في الطريق الثانية عن الزهري ( أخبرني عروة فقلت لعلما كذبوا مخفية قالت معاذ الله . نحوه ) هكذا أورده مختصراً ، وقد ساقه أبو نعيم في « المستخرج » ، بتامه ولفظه عن عروة أنه سأل عائشة فذكر نحو حديث صالح بن كيسان . ( فائدة ) : قوله تعالى في بقية الآية ﴿ فنحنى من نشاء ﴾ قرأ الجمهور بنونين الثانية ساكنة والجيم خفيفة وسكون آخره مضارع أنهى ، وقرأ حاصم وابن عامر بنون واحدة وجيم مشددة وفتح آخره على أنه فعل ماض مبني للفعول ومن قائمة مقام الفاعل ، وفيها قراآت أخرى . قال الطبري كل من قرأ بذلك فهو منفرد بقراءته والحجة في قراءة غيره ، والله أعلم

### ١٣ - سورة الرعد

وقال ابن عباس ﴿ كاسيط كَفِيَّة ﴾ : مَثَلُ الْمُشْرِكِ الَّذِي عَبْدَ مَعَ اللَّهِ إِلَّا غَيْرَهُ كَمَثَلِ الْعَطْشَانِ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى ظِلِّ خَيْالِهِ فِي الْمَاءِ مِنْ بَعِيدٍ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَتَنَاوَلَهُ وَلَا يَقْدِرُ . وَقَالَ غَيْرُهُ : سَخَّرَ ذَلِكَ . ( متجاورات ) : مُتَدَانِيَاتُ . ( الْأَمْثَلَاتُ ) : وَاحِدُهَا مَثَلَةٌ ، وَهِيَ الْأَشْبَاهُ وَالْأَمْثَالُ . وَقَالَ ﴿ إِلَّا مَنْسَلِ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا ﴾ . ﴿ بِمَقْدَارٍ ﴾ بِقَدَرٍ . ﴿ مُعَقَّبَاتٌ ﴾ : مَلَائِكَةٌ حَفَظَةُ تُعَقِّبُ الْأَوَّلَى مِنْهَا الْأُخْرَى . وَمِنْهُ قِيلَ الْعَقِيبُ ، يُقَالُ عَقَّبْتُ فِي إِمْرٍ . ﴿ لِحَالٍ ﴾ : الْمَقْوَبَةُ . ﴿ كَاسِيطٌ كَفِيَّةٌ إِلَى الْمَاءِ ﴾ لِيَقْبِضَ عَلَى الْمَاءِ . ﴿ رَابِيَا ﴾ مِنْ رَبَا يَرْبُو . ﴿ أَوْ مَتَاعُ زَبَدٍ ﴾ الْمَتَاعُ : مَا تَمْتَعْتُ بِهِ . ﴿ جُفَاءً ﴾ أَجْنَأَتِ الْقَدَرُ إِذَا غَلَّتْ فَمَلَّاهَا الزَّبَدُ ثُمَّ تَسَكَّنُ فَيَذْهَبُ الزَّبَدُ بِلا مُنْعَةٍ ، فَكَذَلِكَ يُبْزِلُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ ﴿ الْمِهَادِ ﴾ : الْفِرَاشُ . ﴿ يَدْرَعُونَ ﴾ : يَدْفَعُونَ ، ذَرَأَتْهُ : دَفَعَتْهُ . ﴿ سَلامَ عَلَيْهِمْ ﴾ أَيْ يَقُولُونَ سَلامَ عَلَيْهِمْ . ﴿ وَإِلَيْهِ مَتَابٌ ﴾ : تَوَبُّى . ﴿ أَلَمْ يَأْسَ ﴾ لَمْ يَتَيْبَنَّ . ﴿ قَارِعَةً ﴾ : دَاهِيَةً . ﴿ فَأَمْنَيْتُ ﴾ : أَطْلَعْتُ ، مِنْ أَلَى وَالْمَلَاوَةِ ، وَمِنْهُ ﴿ مَائِيًا ﴾ وَيُقَالُ لَوَاسِعِ الطَّوِيلِ مِنَ الْأَرْضِ : مَلَى مِنَ الْأَرْضِ . ﴿ أَشَقُّ ﴾ أَشَدُّ ، مِنَ الْمَشَقَّةِ . ﴿ مُعَقَّبٌ ﴾ : مُغَيَّرٌ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : ﴿ مُتَجَاوِرَاتٌ ﴾ طَبِهَا وَخَبِيبُهَا السَّابِخُ ﴿ صِنُونِ ﴾ لِلْخُلَفَاءِ أَوْ أَكْثَرُ فِي أَصْلِ وَاحِدٍ ، ﴿ وَغَيْرُ صِنُونِ ﴾ وَحْدَهَا . ﴿ بِنَاءٌ وَاحِدٌ ﴾ كَصَالِحِ بَنَى آدَمَ

وخميسهم أبوه واحد (السحاب الثقيل) الذي فيه الماء . (كباسط كفيه إلى الماء) : يدعو الماء بلسانه ويشير إليه بيده فلا يأتيه أبدا . (سالت أودية بقدرها) تملأ بطن وادٍ . (زبدأ رابيا) : زبد السيل . (زبد مثله) : خبث الحديد والحليمة

قوله (سورة الرعد - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتت البسمة لأبي ذر وحده . قوله (قال ابن عباس) (كباسط كفيه) مثل المشرك الذي عبد مع الله إله آخر غيره كمثل العطشان الذي ينظر إلى ظل خياله في الماء من بعيد وهو يريد أن يتناوله ولا يقدر . وصله ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه) الآية ، فذكر مثله وقال في آخره : ولا يقدر عليه . (تنبيه) : وقع في رواية الأكثر فلا يقدر ، بالراء وهو الصواب ، وحكى عياض أن في رواية غير الثعالبي « يقدم » بالهم وهو تصحيف وإن كان له وجه من جهة المعنى . وروى الطبري أيضا من طريق العوفي عن ابن عباس في هذه الآية قال ومثل الاوتان التي تعبد من دون الله كمثل رجل قد باعه العطش حتى كره الموت وكفاه في الماء قد وضعهما لا يبلغان فاه ، يقول الله لا يستجيب له الاوتان ولا تنفعه حتى تبلغ كما هذا فاه وما هما بيا لغتين فاه أبدا . ومن طريق أبي أيوب عن علي قال : كل رجل العطشان يد يد به إلى البئر ليرتفع الماء إليه وما هو بمرتفع . ومن طريق سعيد عن قتادة : الذي يدعو من دون الله إله لا يستجيب له بشئ . أبدا من نفع أو ضرر حتى يأتيه الموت ، مثله كمثل الذي بسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه ولا يصل ذلك إليه فيموت عطشا . ومن طريق معمر عن قتادة نحوه ولكن قال : وليس الماء يبالغ فاه ما دام باسطا كفيه لا يقبضهما ، وسيأتي قول مجاهد في ذلك فيما بعد . قوله (وقال غيره : متجاورات متدانيات ، وقال غيره : المثلات واحدها مثلة وهي الامثال والأشياء ، وقال : إلا مثل أيام الذين خلوا ) هكذا وقع في رواية أبي ذر ، وغيره : وقال غيره سحر ذلل ، متجاورات متدانيات ، المثلات واحدها مثلة إلى آخره ، لجعل الكل لقائل واحد . وقوله « وسحر » هو بفتح المهملة وتشديد الحاء المعجمة . وذلل بالذال المعجمة وتشديد اللام تفسير سحر ، وكل هذا كلام أبي عبيدة قال في قوله (وسحر الشمس والقمر) أي ذللها فانطاعا ، قال : والتثنية في كل بدل من الضمير للشمس والقمر ، وهو مرفوع على الاستئناف لم يعمل فيه وسحر . وقال في قوله (وفي الأرض قطع متجاورات) أي متدانيات متقاربات . وقال في قوله (وقد خلت من قبلهم المثلات) قال : الامثال والاشياء والنظير . وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (المثلات) قال : الامثال . ومن طريق معمر عن قتادة قال : المثلات العقوبات . ومن طريق زيد بن أسلم : المثلات ما مثل الله به من الأمم من العذاب ، وهو جمع مثلة كقطع الأذن والأنف . (تنبيه) : المثلات والمثلة كلاهما بفتح الميم وضم المثناة مثل سمرة وسمرات ، وسكن يحيى بن وثاب المثلة في قراءته وضم الميم ، وكذا طاحنة بن مصرف لكن فتح أوله ، وقرأ الاعشى بفتحهما ، وفي رواية أبي بكر بن عياش بضمهما ، وبهما قرأ عيسى بن عمر . قوله (بمقدار بقدر) هو كلام أبي عبيدة أيضا وزاد مضاعف من القدر ، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة : أي جعل لهم أجلا معلوما . قوله (يقال معقبات ملائكة حفظة تعقب الأولى منها الأخرى ومنه قيل العقيب أي عقب في أثره) سقط لفظ « يقال » من رواية غير أبي ذر وهو أولى فانه كلام أبي عبيدة أيضا قال في قوله تعالى (له معقبات من بين يديه) أي ملائكة تعقب بعد ملائكة ،

حفظه بالليل تعقب بعد حفظه النهار وحفظه النهار تعقب بعد حفظه الليل ، ومنه قولهم فلان عبقني وقرلم عقت في أثره . وروى الطبري بإسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ له معقبات من بين يديه ومن خلفه ﴾ قال : ملائكة يحفظونه من بين يديه ومن خلفه ، فإذا جاء قدره خلوا عنه . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ﴿ من أمر الله ﴾ يقول بإذن الله ، فالمعقبات هن من أمر الله وهى الملائكة . ومن طريق سعيد بن جبير قال : حفظهم إياه بأمر الله . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : يحفظونه من الجن . ومن طريق كعب الاحبار قال : لولا أن الله وكل بكم ملائكة يذبون عنكم في مطعمكم ومشربكم وعوداتكم لتخطفتم . وأخرج الطبري من طريق كنانة العدوي أن عثمان سأل النبي ﷺ عن عدد الملائكة الموكلة بالآدمي فقال : لكل آدمي عشرة بالليل وعشرة بالنهار ، واحد عن يمينه وآخر عن شماله واثنان من بين يديه ومن خلفه واثنان على جنبيه وآخر قابض على ناصيته فإن تواضع رفعه وإن تكبر وضعه واثنان على شفتيه ليس يحفظان عليه إلا الصلاة على محمد والماشي بحرسه من الحية أن تدخل فاه يعني إذا نام . وجاء في تأويل ذلك قول آخر رجحه ابن جرير فأخرج بإسناد صحيح عن ابن عباس في قوله ﴿ له معقبات ﴾ قال : ذلك ملك من ملوك الدنيا له حرس ومن دوة حرس . ومن طريق عكرمة في قوله ﴿ معقبات ﴾ قال : المراكب . ( تنبيه ) : عقت يجوز فيه تخفيف الغاف وتشديدها ، وحكى ابن التين عن رواية بعضهم كسر الغاف مع التخفيف فيكشف عن ذلك لاحتمال أن يكون لغة . قوله ( المحال المقربة ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله ﴿ شديد المحال ﴾ قال شديد القوة ، ومثله عن قتادة ونحوه عن السدي ، وفي رواية من مجاهد : شديد الانتقام ، وأصل المحال بكسر الميم القوة ، وقيل أصله المحل وهو المكر ، وقيل الحيلة والميم مزيدة وغلطوا قائله ، ويؤيد التأويل الأول قوله في الآية ( ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء ) ، وروى الزمخشري في سبب نزولها من طريق علي بن أبي سارة عن ثابت بن أنس قال : بعث النبي ﷺ إلى رجل من فرائصة العرب يدعوه - الحديث وفيه - فأرسل الله صاعقة فذهبت بقحف رأسه ، فأنزل الله هذه الآية ، وأخرجه البزار من طريق أخرى عن ثابت والطبراني من حديث ابن عباس مطولا . قوله ( كباسط كفيه إلى الماء : ليقبض على الماء ) هو كلام أبي عبيدة أيضا قال في قوله ( إلا كباسط كفيه إلى الماء ليبخس فاه ) أى أن الذي يبسط كفيه ليقبض على الماء حتى يؤديه إلى فاه لا يتم له ذلك ولا يجمعه أنامله ، قال صابئ بن الحارث :

ولنى وإياكم وشوقا إليكم كقابض ماء لم تسقه أنامله

تسقه بكسر المهملة وسكون الغاف أى لم يجمعه . قوله ( رابيا من ربا يربو ) قال أبو عبيدة في قوله ( فاحتمل السيل زبدا رابيا ) من ربا يربو أى ينفخ ، وسيأتى تفسير قتادة قريبا . قوله ( أو متاع زبد مثله ، المتاع ما تمتعت به ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، وسيأتى تفسير مجاهد لذلك قريبا . قوله ( جفاء يقال أجفأت القدر إذا غلت فعلاها الزبد ثم تسكن فيذهب الزبد بلا منفعة فكذلك يميز الحق من الباطل ) قال أبو عبيدة في قوله ( فاما الزبد فيذهب جفاء ) . قال أبو عمرو بن العلاء : يقال أجفأت القدر وذلك إذا غلت وانتصب زبدها ، فإذا سكنت لم يبق منه شيء . ونقل الطبري عن بعض أهل اللغة من البصريين أن معنى قوله ( فيذهب جفاء ) تنشفه

الأرض ، يقال جفا الوادى وأجفى في معنى نشف ، وقرأ رغبة بن العجاج ، فيذهب جفالا ، باللام بدل الهمزة وهي من أجفلت الريح الغيم اذا قطعت . **قوله** ( المهاد الفراش ) ثبت هذا الخبر أبى ذر وهو قول أبى عبيدة أيضا . **قوله** ( يدرءون يدفعون درأته عن دفعته ) هو قول أبى عبيدة أيضا . **قوله** الاغلال واحدا غل ، ولا تكون إلا في الاعناق ) هو قول أبى عبيدة أيضا . **قوله** ( سلام عليكم أى يقولون سلام عليكم ) قال أبو عبيدة في قوله ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام ) قال : مجازه مجاز المختصر الذى فيه ضمير ، تقديره يقولون سلام عليكم . وقال الطبرى : حذفوا يقولون لدلالة الكلام ، كما حذفوا في قوله ( ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ، ربنا أبصرنا وسمعنا ) والأولى أن المحذوف حال من فاعل يدخلون ، أى يدخلون قائلين ، وقوله ( بما صبرتم ) يتعلق بما يتعلق به عليكم ، وما مصدرية أى بسبب صبركم . **قوله** ( والمتاب اليه توبى ) قال أبو عبيدة : المتاب مصدر ثبت اليه وتوبى ، وروى ابن أبى حاتم من طريق ابن أبى نجيم في قوله ( واليه متاب ) قال : توبى . **قوله** ( أفلم يأس أفلم يتبين ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( أفلم يأس الذين آمنوا ) أى أفلم يعلم ويتبين ، قال مجيم البربرى : دالم تياسوا أنى ابن فارس زهدم ، أى لم تبينوا . وقال آخر :

ألم يياس الأقوام أنى أنا ابنه وإن كنت عن أرض العنيرة نائيا

وقال الطبرى عن القاسم بن ممن أنه كان يقول : إنها لغة هوازن تقول : يثت كذا أى علمته ، قال : وأكره بعض الكوفيين - يعنى الفراء - لكنه سلم أنه هنا بمعنى علمت وإن لم يكن مسموعا ، ورد عليه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ووجهوه بأن اليأس إنما استعمل بمعنى العلم ، لأن الآيس عن الشيء عالم بأنه لا يكون . وروى الطبرى من طرق عن مجاهد وشاذ وغيرهما ( أفلم يياس ) أى أفلم يعلم ، وروى الطبرى وعبد بن حميد بإسناد صحيح كلهم من رجال البخارى عن ابن عباس أنه كان يقرؤها دأفلم يتبين ، ويقول : كتبها السكاك وهو ناعس ومن طريق ابن جريج قال : زعم ابن كثير وغيره أنها القراءة الأولى ، وهذه القراءة جاءت عن على وابن عباس وعكرمة وابن أبى مليكة وعلى بن بديعة وشمر بن حوشب وعلى بن الحسين وابنه زيد وحفيدة جعفر بن محمد فى آخر من قرءوا كلهم دأفلم يتبين ، وأما ما أسنده الطبرى عن ابن عباس فقد اشتد انكار جماعة ممن لا علم له بالرجال صحته ، وبالأغنى فى ذلك كعادته إلى أن قال : وهى والله قرية ما فيها قرية . وتبعه جماعة بعده ، والله المستعان . وقد جاء عن ابن عباس نحو ذلك فى قوله تعالى ( وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ) قال دوصى ، التوقت الواو فى الصاد ، أخرجه سعيد بن منصور بإسناد جيد عنه . وهذه الأشياء وإن كان غيرها المعتمد ، لكن تكذيب المنقول بعد صحته ليس من دأب أهل التحصيل ، فليُنظر فى تأويله بما يليق به ، **قوله** ( فارعة داهية ) قال أبو عبيدة فى قوله ( تصيبهم بما صنعوا فارعة ) أى داهية مهلكة . تقول قرعت عظمه أى صدعته ، وفسره غيره بأخص من ذلك : فأخرج الطبرى بإسناد حسن عن ابن عباس فى قوله تعالى ( ولا يزال الذين كفروا تصيبهم بما صنعوا فارعة ) قال سرية أو تحمل قريبا من دارهم قال أنت يا محمد حتى يأتى وعد الله فتح مكة ، ومن طريق مجاهد وغيره نحوه . **قوله** ( فألميت أطلت ، من الملى والملاوة . ومنه مليا ، ويقال للواسع الطويل من الأرض ملى ) كذا فيه ، والذى قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( فألميت للذين كفروا ) أى أطلت لهم ، ومنه الملى والملاوة من الدهر ، ويقال لليل والنهار الملوان أطولهما ، ويقال للخرق الواسع من الأرض ملى ، قال الشاعر د ملى لا تخطاه



الميون رغيب ، انتهى . والملى بفتح ثم كسر ثم تمديد بغير همزة . **قوله** ( أشق أشد من المشقة ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، ومراده أنه أعمل تفضيل . **قوله** ( معقب مغير ) قال أبو عبيدة في قوله ( لا معقب لحكمه ) أى لا راد لحكمه ولا مغير له عن الحق ، وروى ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم في قوله ( لا معقب لحكمه ) أى لا يتعقب أحد حكمه فغيره . **قوله** ( وقال مجاهد متجاورات طيها وخبيثها السباخ ) كذا للجميع ، وسقط خبر طيها وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( وفي الأرض قطع متجاورات ) قال : طيها عذبها ، وخبيثها السباخ . وعند الطبري من وجه آخر عن مجاهد : الفطع المتجاورات العذبة والسبخة والمالح والطيب ومن طريق أبي سنان عن ابن عباس مثله ، ومن وجه آخر منقطع عن ابن عباس مثله وزاد : تثبت هذه وهذه إلى جنبها لا تثبت . ومن طريق أخرى متصلة عن ابن عباس قال : تكون هذه حلوة وهذه حامضة وتسقى بماء واحد وهن متجاورات . **قوله** ( صنوان النخلتان أو أكثر في أصل واحد ، وغير صنوان وحدها تسقى بماء واحد كصالح بن آدم وخبيثهم أبوهم واحد ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد مثله ، لكن قال : تسقى بماء واحد قال بماء السماء والباقي سواء . وروى الطبري من طريق سعيد بن جبير في قوله ( صنوان وغير صنوان ) مجتمع وغير مجتمع . ومن سعيد بن منصور عن البراء بن عازب قال : الصنوان أن يكون أصلها واحد وردها متفرقة ، وغير الصنوان أن تكون النخلة منفردة ليس عندها شيء انتهى . وأصل الصنو المثل ، والمراد به هنا فرع يجمعه وفرعا آخر أو أكثر أصل واحد ، ومنه عم الرجل صنوا أبيه لأنهما يجمعهما أصل واحد . **قوله** ( السحاب الثقال الذي فيه الماء ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد مثله . **قوله** ( كياسط كفيه إلى الماء ، يدعو الماء بلسانه ويشير إليه بيده فلا يأتيه أبدا ) وصله الفريابي والطبري من طرق عن مجاهد أيضا ، وقد تقدم قول غيره في أول السورة . **قوله** ( فسالت أودية بقدرها ، تملأ بطن كل واد زبدا رابيا . الزبد السيل ، زبد مثله خبث الحديد والحلية ) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد في قوله ( زبدا رابيا ) قال الزبد السيل . وفي قوله ( زبد مثله ) قال خبث الحلية والحديد . وأخرجه الطبري من وجهين عن ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( فسالت أودية بقدرها ) قال : بملئها ( فاحتمل السيل زبدا رابيا ) قال : الزبد السيل ( وبما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله ) قال : خبث الحديد والحلية ( فأما الزبد فيذهب جفاء ) قال جودا في الأرض ( وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ) قال الماء ، وهما مثلان للحق والباطل . وأخرجه من طريقين عن ابن عباس نحوه ، ووجه المماثلة في قوله ( زبد مثله ) أن كلا من الزبد والناس ناشئ من الأكدار . ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله ( بقدرها ) قال : الصغير بصغره والكبير بكبره . وفي قوله ( رابيا ) أى عاليا . وفي قوله ( ابتغاء حلية ) الذهب والفضة . وفي قوله ( أو متاع الحديد والصفر الذي ينتفع به . والجفاء ما يتعلق بالشجر ، وهي ثلاثة أمثال ضربها الله في مثل واحد يقول : كما اضمحل هذا الزبد فصار لا ينتفع به كذلك يضمحل الباطل عن أهله ، وكما مكث هذا الماء في الأرض فأمرعت وأخرجت نباتها كذلك يبقى الحق لأهله . ونظيره بقاء خالص الذهب والفضة إذا دخل النار وذهب خبيثه وبقي صفوه ، كذلك يبقى الحق لأهله ويذهب الباطل . ( تنبيه ) : وقع الأكثر مملأ بطن واد ، وفي رواية الاصيل مملأ كل واحد ، وهو أشبه ، ويروى ماء بطن واد

١ - **باب** ( الله يعلم ما تميل كل أنى وما تفيض الأرحام ) فيض : نقص

٤٦٩٧ - **حدثني إبراهيم بن المنذر** حدثنا **عبد الله بن عبد الله بن دينار** عن **ابن عمر** رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال «مفتاح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم ما تفيض الأرحام إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله »

**قوله** ( باب قوله ) الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تفيض الأرحام ( غيبض نقص ) قال أبو عبيدة في قوله ( وغيبض الماء ) أي ذوب رقل . وهذا تفسير سورة هود . وإنما ذكره هنا لتفسير قوله ، تفيض الأرحام ، فإنها من هذه المادة . وروى عبد بن حميد من طريق أبي بشر عن مجاهد في قوله ( الله يعلم ما تحمل كل أنثى وما تفيض الأرحام وما تزداد ) قال : إذا حاضت المرأة وهي حامل كان نقصا من الولد ، فإن زادت هل تسعة أشهر كان تمام لما نقص من ولدها . ثم روى من طريق منصور عن الحسن قال : الغيبض ما دون تسعة أشهر ، والزيادة ما زادت عليها بمعنى في الوضع . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم في سورة الأنعام ، وبأن في تفسير سورة لقمان ويشرح هناك أن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا معن عن مالك ) قال أبو مسعود : تفرد به إبراهيم بن المنذر ، وهو غريب عن مالك . قلت : قد أخرجه الدارقطني من رواية عبد الله بن جعفر البرمكي عن معن ، ورواه أيضا من طريق القعنبي عن مالك لكنه اختصره . قلت : وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق ابن القاسم عن مالك ، قال الدارقطني : ورواه أحمد بن أبي طيبة عن مالك عن نافع عن ابن عمر فهم فيه إسنادا ومتنا

#### ١٤ - سورة إبراهيم

قال ابن عباس : ( هاد ) دايع . وقال مجاهد : ( صديد ) قبح ودم . وقال ابن عُيينة . ( اذكروا نعمة الله عليكم ) أي أيدى الله عندكم وأيامه . وقال مجاهد : ( من كل ما سألهموه ) رغبهم إليه فيه . ( نعوذ بها عوجا ) لتفلسون لها عوجا ( وإذا تأذن ربكم ) أهداكم ، أذكركم ( ردوا أيديهم في أفواههم ) هذا مثل كفوا عما أمروا به . ( مقامى ) حيث يقيم الله بين يديه . ( من ورائه ) قدأما جهنم . ( لكم تبعاً ) واحدتها تابع ، مثل غيب وغائب . ( بهر خكم ) استعمرخني استغاثني ، يستعمرخه من الشراخ . ( ولا خلال ) مصدر خالاه خلا ، ويجوز أيضا جمع خلة وخلال . ( اجثثت ) استوصيت

**قوله** ( سورة إبراهيم عليه الصلاة والسلام - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** ( وقال ابن عباس : هاد دايع ) كذا في جميع النسخ ، وهذه الكلمة إنما وقعت في السورة التي قبلها في قوله تعالى ( إنما أنت منذر ولكل قوم هاد ) واختلاف أهل التأويل في تفسيرها بعد اتفاقهم على أن المراد بالمنذر محمد ﷺ ، فروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ولكل قوم هاد ) أي دايع ، ومن طريق قتادة مثله ،

ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : الهادي الله ، وهذا يعني الذي قبله كأنه لحظ قوله تعالى ﴿ واقفه يدعوا إلى دار السلام ويهدى من يشاء ﴾ . ومن طريق أبي العالصة قال : الهادي القائد . ومن طريق مجاهد وقتادة أيضا : الهادي نبى ، وهذا أخص من الذى قبله . ويحمل النظم فى الآية فى هذه الأقوال على العموم . ومن طريق هكرمة وأبي الضحى ومجاهد أيضا قال : الهادي محمد ، وهذا أخص من الجميع ، والمراد بالقوم على هذا الخصوص أى هذه الأمة . والمستغرب ما أخرجه الطبري بإسناد حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية وضع رسول الله ﷺ يده على صدره وقال : أنا المنذر ، وأومأ إلى على وقال أنت الهادي بك يهتدى المهتدون بعدى ، فإن ثبت هذا فالمراد بالقوم أخص من الذى قبله أى بنى هاشم مثلا . وأخرج ابن أبي حاتم وعبد الله بن أحمد فى زيادات المسند وابن مردويه من طريق السدى عن عبد خبير عن على قال : الهادي رجل من بنى هاشم . قال بعض رواة : هو على . وكأنه أخذ من الحديث الذى قبله . وفى إسناد كل منهما بعض الشيعة ، ولو كان ذلك ثابتا ما تخالفت رواة . قوله ( وقال مجاهد : صديق قبيح ودم ) سقط هذا لآبى ذر ، وصلة الفريابي بسنده إليه فى قوله ( ويسقى من ماء صديق ) قال : قبيح ودم . قوله ( وقال ابن عينة ) اذكروا نعمة الله عليكم ) أباى الله عنكم وأيامه ) وصلة الطبري من طريق الحميدى عنه ، وكذا رويناه فى « تفسير ابن عينة » ، رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرج عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند والنسائى ، وكذا ذكره ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس عن أبى بن كعب قال : إن الله أوحى إلى موسى وذكرهم بأيام الله ، قال : نعم الله . وأخرجه عبد الرزاق من حديث ابن عباس بإسناد صحيح فلم يقل عن أبى بن كعب . قوله ( وقال مجاهد من كل ما سألتموه رغبتم إليه فيه ) وصلة الفريابي فى قوله ( وآتاكم من كل ما سألتموه ) قال : رغبتم إليه فيه . قوله ( تبغونها حوجا تلتمسون لها حوجا ) كذا وقع هنا للاكثر ، ولآبى ذر قبل الباب الذى يليه وصنيعهم أولى لأن هذا من قول مجاهد فذكره مع غيره من تفاسيره أولى ، وقد وصلة عبد بن حميد من طريق ابن أبي مجيش عن مجاهد فى قوله ( وتبغونها حوجا ) قال تلتمسون لها الزينغ ، وذكر يعقوب بن السكيت أن العوج بكسر العين فى الأرض والدين ، وبفتحها فى العود ونحوه مما كان منتصبا . قوله ( ولا خلال مصدر خالته خلا ، ويجوز أيضا جمع خلة وخلال ) كذا وقع فيه فأوهم أنه من تفسير مجاهد ، وإنما هو من كلام أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ( لا بيع فيه ولا خلال ) أى لا غالة خليل ، قال وله معنى آخر جمع خلة مثل حلة والجمع خلال وقلة والجمع قلال . وروى الطبري من طريق قتادة قال : علم الله أن فى الدنيا بيوعا وخلالا يتخالون بها فى الدنيا ، فن كان يخال الله فليدع عليه وإلا فسنة قطع ذلك عنه ، وهذا يوافق من جعل الحلال فى الآية جمع خلة . قوله ( واذا تأذن ربكم : أعلمكم آذنكم ) كذا للاكثر ، ولآبى ذر أعلمكم ربكم ، قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( واذا تأذن ربكم ) اذ زائدة ، وتأذن تفعل من آذن أى أعلم ، وهو قول أكثر أهل اللغة أن تأذن من الإيذان وهو الإعلام ، ومعنى تفعل عزم عزمًا جازما ، ولهذا أجيب بما يجاب به القسم . ونقل أبو على الفارسى أن بعض العرب يجعل آذن وتأذن بمعنى واحد . قلت : ومثله قولهم تعلم موضع أعلم وأوعد وتوعد وقيل إن لاذ زائدة فإن المعنى اذكروا حين تأذن ربكم وفيه نظر . قوله ( أيدبهم فى أفواههم ) هذا مثل كفوا عما أمروا به ( قال أبو عبيدة فى قوله ( فردوا أيدبهم فى أفواههم ) مجازه مجاز المثل وممنه كفوا عما أمروا بقبوله من الحق ولم يؤمنوا به يقال رد يده فى أنه إذا أمسك ولم يجب . وقد تعقبوا كلام أبى عبيدة فقيل : لم يسمع من

الرب رد يده في فيه اذا ترك الشيء الذي كان يريد أن يفعله ، وقد روى عبد بن حميد عن طريق أبي الاحوص عن عبد الله قال : غصوا على أصابعهم ، وصحبه المالك وإسناده صحيح ، ويؤيده الآية الأخرى ( واذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ ) ، وقال الشاعر :  
 يدرون في فيه غيظ الحسود ، أي يفيطون الحسود حتى يعض على أصابعه  
 وقيل المعنى رد الكفار أيدي الرسل في أفواههم بمعنى أنهم امتنعوا من قبول كلامهم ، أو المراد بالأيدي النعم أي ردوا نعمة الرسل وهي نصائحهم عليهم لأنهم إذا كذبوا كانوا ردوها من حيث جاءت . قوله ( مقامى حيث يقيمه الله بين يديه ) قال أبو عبيدة في قوله ( ذلك إن خاف مقامى ) قال : حيث أقيمه بين يدي للحساب . قلت : وفيه قول آخر قال الفراء أيضا إنه مصدر لكن قال إنه مضاف للأفعال أي قيامى عليه بالحفظ . قوله ( من ورائه قدامه جهنم ) قال أبو عبيدة في قوله ( من ورائه جهنم ) مجازة قدامه وأمامه يقال : الموت من ورائك أي قدامك وهو اسم لكل ما توارى عن الشخص ، نقله ثعلب ، ومنه قول الشاعر :

أليس ورائي إن تراخت مني  
 لزوم المصاحف تحي عليها الأصابع

وقول النابغة : وليس وراء الله للبر مذهب ، أي بعد الله ، ونقل قطرب وغيره أنه من الاضداد ، وأنكره إبراهيم بن هرقة نفطويه وقال : لا يقع وراء بمعنى أمام إلا في زمان أو مكان . قوله ( لكم تبعاً واحداً تابع مثل غيب وغائب ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، وغيب بفتح الغين المعجمة والتحتانية بمدّها موحدة . قوله ( بمصرخكم ، استصرخني استغاثني ، يستصرخه من الصراخ ) سقط هذا لابي ذر . قال أبو عبيدة ( ما أنا بمصرخكم ) أي ما أنا بمفشيكم ، ويقال استصرخني فأصرخته أي استغاثني فأغاثته . قوله ( اجتمعت استوصلت ) هو قول أبي عبيدة أيضا أي قطعت جثتها بكاملها . وأخرجه الطبري من طريق سعيد عن قتادة مثله ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس : ضرب الله مثل الشجرة الخبيثة بمثل الكافر ، يقول : الكافر لا يقبل عمله ولا يصعد ، فليس له أصل ثابت في الأرض ولا فرع في السماء ومن طريق الضحاك قال في قوله ما لها من قرار أي ما لها أصل ولا فرع ولا ثمرة ولا منفعة ، كذلك الكافر ليس يعمل خيراً ولا يقول خيراً . ولم يحصل الله فيه بركة ولا منفعة

### ١ - باب ( كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى أكلها كل حين )

٤٦٩٨ - حدثني عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كذا عند رسول الله ﷺ فقال : أخبروني بشجرة تشبه أوكاؤجل للسلم لا يتعانت ورقها ولا ولا ، تؤتى أكلها كل حين . قال ابن عمر : فوقع في نفسي أنها النخلة ، ورأيت أبا بكر وعمر لا يتكلمان ، فكرهت أن أتكل . فلما لم يقولوا شيئاً قال رسول الله ﷺ : هي النخلة . فلما قلنا : يا أبتاه ، والله لقد كان وقع في نفسي أنها النخلة . فقال ما منكم أن تسكتم ؟ قال : لم أركم تسكمون فكرهت أن أتكل أو أقول شيئاً . قال عمر : لأن تسكون قلتها أحب إلي من كذا وكذا

قوله ( باب قوله كشجرة طيبة أصلها ثابت الآية ) كذا لابي ذر ، وساق غيره إلى ( حين ) وسقط عندهم

«باب قوله» ثم ذكر حديث ابن عمر . قوله ( تشبه الرجل المسلم ) شك من أحد ، رواه ، وأخرجه الإسماعيلي من الطريق إلى أخرجه منها البخاري بلفظه تشبه الرجل المسلم ، ولم يشك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم ، وقد تقدم هناك البيان الواضح بأن المراد بالشجرة في هذه الآية النخلة ، وفيه رد على من زعم أن المراد بها شجرة الجوز الهندي . وقد أخرجه ابن مردويه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف في قوله ( توثى أكلها كل حين ) قال : هي شجرة جوز الهند لا تتعطل من ثمرة تحمل كل شهر ، ومعنى قوله ( طيبة ) أي لذينة الثمر أو حسنة الشكل أو نافعة ، فتكون طيبة بما يشرب إليه منها . وقوله ( أصلها ثابت ) أي لا ينقطع ، وقوله ( وفرعها في السماء ) أي هي نهاية في السكال ، لأنها إذا كانت سرافعة بادت عن عفونات الأرض . وللعلم من حديث أنس « الشجرة الطيبة النخلة والشجرة الخبيثة الخنظل »

## ٢ - باب ( يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ )

٤٦٩٩ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبه قال أخبرني علفمة بن سرقد قال سمعت سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب أن رسول الله ﷺ قال « المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فذلك قوله ( يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ ) في الحياة الدنيا وفي الآخرة »

قوله ( باب يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ذكر فيه حديث البراء مختصراً ، وقد تقدم في الجنازة أنه سياقا واستوفيت شرحه في ذلك الباب

## ٣ - باب ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا ) . ( أَلَمْ تَرَ ) أَلَمْ تَعْلَم

كقوله ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا ) . ( البوار ) الهلاك ، بار يبور بورا ، ( قوماً بوراً ) : هالكين

٤٧٠٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفهان عن عمرو بن عطاء سمع ابن عباس ( أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا ) قال : هم كفار أهل مكة

قوله ( باب أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا : أَلَمْ تَرَ أَلَمْ تَعْلَم ، كقوله أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا ) زاد غير أبي ذر « أَلَمْ تَرَ كَيْفَ » وهذا قول أبي عبيدة بلفظه . قوله ( البوار الهلاك ، بار يبور بورا ، قوماً بوراً : هالكين ) هو كلام أبي عبيدة . ثم ذكر حديث ابن عباس فيمن نزلت فيه الآية مختصراً ، وقد تقدم مستوفى مع شرحه في غروة بدر . وروى الطبري من طريق أخرى عن ابن عباس أنه سأل عمر عن هذه الآية فقال : من هم قال هم الأجران من بني مخزوم وبني أمية أخوال وأعمامك ، فأما أخوال فاستأصلهم الله يوم بدر ، وأما أعمامك فأهلك الله لهم إلى حين . ومن طريق علي قال : هم الأجران بنو أمية وبنو المغيرة ، فأما بنو المغيرة فقطع الله دابرهم يوم بدر ، وأما بنو أمية فتموا إلى حين . وهو عند عبد الرزاق أيضاً والنسائي وصححه الحاكم . قلت : والمراد بعضهم لا جميع بني أمية وبني مخزوم ، فإن بني مخزوم لم يستأصلوا يوم بدر ، بل المراد بعضهم كأبي جهل من بني مخزوم وأبي سفيان من بني أمية

## ١٥ - سورة الحجر

وقال مجاهد (صراط على مستقيم) : الحق يرجع الى الله ، وعليه طريقه . (لبامام مبین) : على الطريق .  
 وقال ابن عباس (لمرك) : لمرك لعيشك . (قوم منكرون) أنكرهم لوط . وقال فيره (كتاب معلوم) :  
 أجل . (لوما تأتينا) : هلا تأتينا . (شيع) : أمم ، والاولياء أيضاً شيع . وقال ابن عباس (يهرون) :  
 مسمرين . (للتوسمين) : للناظرين . (سكرت) : غشيت . (بروجا) : منازل للشمس والقمر .  
 (لواقح) : ملائح مثقحة . (حما) : جاعة حاة وهو القطن للنفير . والمدنون : المصبوب . (توجل) :  
 تحف . (داير) : آخر . (لبامام مبین) : الإمام كل ما ائتممت واحتديت به . الصيحة) : الحكمة

قوله ( تفسير سورة الحجر - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لابي ذر عن المستمل ، وله عن غيره بدون لفظ  
 « تفسير » وسقطت البسملة للباقيين . قوله ( وقال مجاهد صراط على مستقيم الحق يرجع الى الله وعليه طريقه )  
 وصله الطبري من طرق عنه مثله وزاد « لا يعرض على شيء » ومن طريق قتادة ومحمد بن سيرين وغيرهما أنهم  
 قرءوا على بالتون على أنه صفة للصراط أي رفيع . قلت : وهي قراءة يعقوب . قوله ( لبامام مبین على الطريق )  
 وروى الطبري من طرق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( وانما لبامام مبین ) قال : بطريق معلم . ومن  
 رواية سعيد عن قتادة قال : طريق واضح ، وسيأتي له تفسير آخر . ( تنبيه ) : سقط هذا والذي قبله لابي ذر إلا  
 عن المستمل . قوله ( وقال ابن عباس : لمرك لعيشك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن  
 عباس . قوله ( قوم منكرون : أنكرهم لوط ) وصله ابن أبي حاتم أيضاً من الوجه المذكور . ( تنبيه ) : سقط هذا  
 والذي قبله لابي ذر قوله ( كتاب معلوم أجل ) كذا لابي ذر فأوهم أنه من تفسير مجاهد ، ولغيره : وقال غيره  
 كتاب معلوم أجل ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله ( إلا ولها كتاب معلوم ) أي أجل ومدة ، معلوم أي  
 مؤقت . قوله ( لوما هلا تأتينا ) قال أبو عبيدة في قوله ( لوما تأتينا ) مجازها هلا تأتينا . قوله ( شيع أمم  
 والاولياء أيضاً شيع ) قال أبو عبيدة في قوله ( شيع الاولين ) أي أمم الاولين واحداً شيعاً ، والاولياء  
 أيضاً شيع أي يقال لهم شيع . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( واقد أرسلنا  
 من قبلك في شيع الاولين ) يقول : أمم الاولين . قال الطبري . ويقال لاولياء الرجل أيضاً شيعاً . قوله ( وقال  
 ابن عباس يهرون مسمرين ) كذا أوردها هنا ، وليست من هذه السورة وإنما هي في سورة هود ، وقد وصله  
 ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . قوله ( للتوسمين للناظرين ) تقدم شرحه في قصة لوط من  
 أحاديث الانبياء . ( تنبيه ) : سقط هذا والذي قبله لابي ذر أيضاً . قوله ( سكرت غشيت ) كذا لابي ذر فأوهم  
 أنه من تفسير مجاهد ، وغيره يوهم أنه من تفسير ابن عباس ، اسكنه قول أبي عبيدة ، وهو بمهمة ثم معجمة (١)  
 وذكر الطبري عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول : هو مأخوذ من سكر الشراب ، قال : ومعناه غشى أبصارنا

( ١ ) بمهمة أي في سكرت ، ثم معجمة أي في غشيت . اه من هامش الاصل

مثل السكر . ومن طريق مجاهد والضحاك قوله سكرت أبصارنا قال سدت . ومن طريق قتادة قال : سحرت . ومن وجه آخر هن قتادة قال : سكرت بالتشديد سددت وبالتخفيف سحرت انتهى . وهما قراءتان مشهورتان ، فقرأها بالتشديد الجمهور ، وابن كثير ، بالتخفيف ، وعن الزهري بالتخفيف ، لكن بناها للفاعل . **قوله** (لمرك لعيشك) كذا ثبت هنا لبعضهم ، وسيأتي لهم في الإيمان والندور مع شرحه . **قوله** (ولنا له لحاظون قال مجاهد عندنا) وصله ابن المنذر ، ومن طريق ابن أبي نجيع عنه وهو في بعض نسخ الصحيح . **قوله** (بروجا منازل للشمس والقمر ، لواقع ملائح ، حأ جماعة حماة وهو الطين المتغير ، والمسنون المصبوب) كذا ثبت لغير أبي ذر وسقط له ، وقد تقدم مع شرحه في بدء الخلق . **قوله** (لا ترجل لا تخف ، دابر آخر) تقدم شرح الاول في قصة ابراهيم وشرح الثاني في قصة لوط من احاديث الانبياء . وسقط لابي ذر هنا . **قوله** (لبامام مبین ، الامام كل ما ائتممت به واهتديت) هو تفسير ابي عبيدة . **قوله** (الصيحة الهاسكة) هو تفسير ابي عبيدة ، وقد تقدمت الاشارة اليه في قصة لوط من احاديث الانبياء .

### ١ - باب (لأ من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين)

٤٧٠١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال « إذا قضى الله الأمر في السماء صربت الملائكة بأجبحتها خضفاناً لقوله كالسلسلة على صفوان ، قال علي . وقال غيره : صفوان ينفذهم ذلك . فاذا كُزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا للذي قال : الحق ، وهو العلي الكبير . فيسمعها مسترقو السمع ، ومسترقو السمع ، هكذا واحد فوق آخر . ووصف سفيان يدهم وفرج بين أصابع يده اليمنى ، نصبها بعضها فوق بعض ، فربما أدرك الشهاب المستمع قبل أن يرمى بها إلى صاحبه ، فيحرقه . وربما لم يدره حتى يرمى بها إلى الذي يليه ، إلى الذي هو أسفل منه ، حتى يلقوها إلى الأرض . وربما قال سفيان : حتى تنهى إلى الأرض - فتلقى على فم الساحر ، فيكذب معها مائة كذبة ، فيصدق ، فيقولون : ألم يُخبرنا يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا فوجدناه حقاً ؟ لا كلمة التي سمعت من السماء . **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة « إذا قضى الله الأمر » وزاد « والسكاهن » . **حدثنا** سفيان فقال قال عمرو سمعت عكرمة **حدثنا** أبو هريرة قال « إذا قضى الله الأمر » وقال « على فم الساحر » . قلت لسفيان : أأنت سمعت عمراً قال سمعت عكرمة قال سمعت أبا هريرة قال : نعم . قلت لسفيان : إن إنساناً روى عنك عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة ويرفعه أنه قرأ « فزع » قال سفيان : هكذا قرأ عمرو ، فلا أدري سمعه هكذا أم لا . قال سفيان : وهي قراءتنا

[ الحديث ٤٧٠١ - طريقه في : ٤٨٠ ، ٧٤٨١ ]

**قوله** (باب قوله لأ من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة مسترق السمع ،

أورده أولاً معناه ثم ساقه بالاسناد بعينه مصرحاً فيه بالتحديث وبالسماع في جميعه ، وذكر فيه اختلاف القراءة في (فرع عن قلوبهم) وسيأتي شرحه في تفسير سورة سبأ ويأتي الالماس به في أواخر العطب وفي كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

## ٢ - باب (ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين)

٤٧٠٢ - **حدثنا** ابراهيم بن المنذر **حدثنا** معن قال **حدثني** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما **أن** رسول الله ﷺ قال لأصحاب الحجر : لا تدخلوا على هؤلاء القوم إلا أن تكونوا باكين ، فان لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل ما أصابهم ،

**قوله** ( باب قوله ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الدخول على المعذنين ، وقوله ( إلا أن تكونوا باكين ) ذكر ابن التين أنه عند الشيخ أبي الحسن بائنين همزة بدل السكاف ، قال : ولا وجه له

## ٣ - باب (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم)

٤٧٠٣ - **حدثني** محمد بن بشر **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غامم عن أبي سعيد بن المولى قال « **مررت** بالنبى ﷺ وأنا أصلى فدعاني ، فلم آتته حتى صليت ، ثم أتيت فقال : ما منك أن تأتي ؟ فقلت : كنت أصلى . قل : ألم يقل الله ( يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول ) ؟ ثم قال : ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن أخرج من المسجد ؟ فذهب النبي ﷺ ليخرج فذكرته فقال : الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته »

٤٧٠٤ - **حدثنا** آدم **حدثنا** ابن أبي دؤب **حدثنا** سعيد بن قيس عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم »

**قوله** ( باب قوله (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم) ) ذكر فيه حديث أبي سعيد بن المولى في ذكر فاتحة الكتاب ، وقد سبق في أول التفسير مشروحاً . ثم ذكر حديث أبي هريرة مختصراً باللفظ ( أم القرآن هي السبع المثاني ) في رواية الترمذي من هذا الوجه ( الحمد لله أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني ) وقد تقدم في تفسير الفاتحة من وجه آخر عن أبي هريرة ورفع أم من هذا ، وللطبري من وجه آخر عن سعيد بن قيس عن أبي هريرة رفعه ( الركعة التي لا يقرأ فيها كالحداج . قال فقلت لأبي هريرة : فان لم يكن معي إلا أم القرآن : ؟ قال هي حسبك ، هي أم الكتاب وهي أم القرآن وهي السبع المثاني ) قال الخطابي : وفي الحديث رد علي ابن سيرين حيث قال إن الفاتحة لا يقال لها أم القرآن وإنما يقال لها فاتحة الكتاب ، ويقول أم الكتاب هو اللوح المحفوظ ، قال : وأم الشيء أصله ، وسميت الفاتحة أم القرآن لأنها أصل القرآن ، وقيل لأنها متقدمة كأنها تؤمه . **قوله** ( هي السبع



المثنى والقرآن العظيم) هو معطوف على قوله أم القرآن ، وهو مبتدأ وخبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف تقديره والقرآن العظيم ما عداها ، وليس هو معطوفا على قوله « السبع المثنى » لأن الفاتحة ليست هي القرآن العظيم ، وإنما جاز إطلاق القرآن عليها لأنها من القرآن لكنها ليست هي القرآن كله . ثم وجدت في تفسير ابن أبي حاتم من طريق أخرى عن أبي هريرة مثله لكن باللفظ « والقرآن العظيم الذي أعطيتموه أي هو الذي أعطيتموه » فيكون هذا هو الخبر . وقد روى الطبري بإسنادين جيدين عن عمر ثم عن علي قال « السبع المثنى فاتحة الكتاب » زاد عن عمر « ثثنى في كل ركعة » وبإسناد منقطع عن ابن مسعود مثله ، وبإسناد حسن عن ابن عباس أنه قرأ الفاتحة ثم قال ( ولقد آتيناك سبعا من المثنى ) قال : هي فاتحة الكتاب ، وبسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة ، ومن طريق جماعة من التابعين : السبع المثنى هي فاتحة الكتاب . ومن طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية قال : السبع المثنى فاتحة الكتاب . قلت للربيع : أنهم يقولون إنها السبع الطوال ، قال : لقد أنزلت هذه الآية وما نزل من الطوال شيء . وهذا الذي أشار إليه هو قول آخر مشهور في السبع الطوال ، وقد أسنده النسائي والطبري والحاكم عن ابن عباس أيضا بإسناد قوى ، وفي لفظ للطبري : البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ، قال الراوي : وذكر السابعة فأنسيتها . وفي رواية صحيحة عند ابن أبي حاتم عن مجاهد وسعيد بن جبير أنها يونس . وعند الحاكم أنها الكهف ، وزاد : قيل له ما المثنى ؟ قال : ثثنى فيمن القصص . ومثله عن سعيد بن جبير عن سعيد بن منصور . وروى الطبري أيضا من طريق ضعيف عن زياد بن أبي مريم قال في قوله ( ولقد آتيناك سبعا من المثنى ) قال مروانه وبشر وأنذر واضرب الأمثال واعدد النعم والأنباء . ورجح الطبري القول الأول لصحة الخبر فيه عن رسول الله ﷺ . ثم ساقه من حديث أبي هريرة في قصة أبي بن كعب كما تقدم في تفسير الفاتحة

٤ - باب قوله ( للذين جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ) ( المقتسمين ) للذين حَلَفُوا . ومنه ( لا أقسم ) أي أقسم ، وتقرأ « لا أقسم » . ( قاسمهم ) حلف لها ولم يخافه ، وقال مجاهد : تقاسموا تحالفوا ٤٧٥ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَقَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « الَّذِينَ ( جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ) قَالَ : هُمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ، جَزَّاهُ أَجْزَاءً ، فَأَمَنُوا بَعْضُهُ وَكَفَرُوا بِبَعْضِهِ »

٤٧٦ - حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي طَالِبَانَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ( كَا أَنْزَلْنَا عَلَى الْمُقْتَسِمِينَ ) قَالَ : آمَنُوا بِبَعْضٍ وَكَفَرُوا بِبَعْضٍ ، لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى »

قوله ( باب الذين جعلوا القرآن عضين ) قيل إن ( عضين ) جمع عضو ، فروى الطبري من طريق الضحاك قال في قوله ( جعلوا القرآن عضين ) أي جعلوه أعضاء كأعضاء الجوار ، وقيل هي جمع عضه وأصلها عضبه فحذفت الهاء كما حذفت من الشفة وأصلها شفة وجمعت بعد الحذف على عضين مثل برة وبرين وكرة كرين ، وروى

الطبرى من طريق قتادة قال : عضين عضوه وبهتوه . ومن طريق عكرمة قال : العضه السحر بلسان قريش ، تقول للساخرة العاضة ، أخرجه ابن أبي حاتم . وروى ابن أبي حاتم أيضا من طريق عطاء مثل قول الضحاك ولفظه : عضوا القرآن أعضاء ، فقال بعضهم ساحر وقال آخر مجنون وقال آخر كاهن ، فذلك العضين . ومن طريق مجاهد مثله وزاد : وقالوا أساطير الأولين . ومن طريق السدى قال : قسموا القرآن واستمزوا به فقالوا : ذكر محمد البعوض والذباب والنمل والعنكبوت ، فقال بعضهم أنا صاحب البعوض وقال آخر أنا صاحب النمل وقال آخر أنا صاحب العنكبوت ، وكان المستهزئون خمسة : الأسود بن عبد يغوث والأسود بن المطلب والعماسي بن وائل والحارث بن قيس والوليد بن المغيرة . ومن طريق عكرمة وغيره في عدد المستهزئين مثله ، ومن طريق الربيع بن أنس مثله وزاد بيان كيفية هلاكهم في ليلة واحدة . **قوله** ( المقتسمين الذين حلفوا ، ومنه لا أقسم أى أقسم ، وتقرأ لأقسم ، وقاسمها حلف لها ولم يحلفا له ، وقال مجاهد : تقاسموا تحالفوا ) قلت هكذا جعل المقتسمين من القسم بمعنى الحلف والمعروف أنه من القسمة وبه جزم الطبرى وغيره ، وسياق الكلام يدل عليه ، وقوله ( الذين جعلوا ) هو صفة للمقتسمين ، وقد ذكرنا أن المراد أنهم قسموه وفرقوه . وقال أبو عبيدة : وقاسمها ، حلف لها ، وقال أيضا أبو عبيدة الذى يكثر المصنف نقل كلامه : من المقتسمين الذين اقتسموا وفرقوا ، قال : وقوله عضين أى فرقوه عضوه أعضاء . قال روثبة د وليس دين الله بالمعضى ، أى بالفرق ، وأما قوله « ومنه لا أقسم الخ ، فليس كذلك ، أى فليس هو من الاقتسام بل هو من القسم ، وإنما قال ذلك بناء على ما اختاره من أن المقتسمين من القسم . وقال أبو عبيدة في قوله ( لا أقسم بيوم القيامة ) : مجازها أقسم بيوم القيامة . واختلف المربون في « لا » ، فقليل زائدة وإلى هذا يشير كلام أبو عبيدة ، وتعقب بأنها لا تزداد إلا في أثناء الكلام ، وأجيب بأن القرآن كله كالسكلام الواحد ، وقيل هو جواب شيء محذوف ، وقيل نفي على بابها وجوابها محذوف والمعنى لا أقسم بكذا بل بكذا ، وأما قراءة لا قسم بغير ألف فهي رواية عن ابن كثير ، واختلف في اللام فقليل هى لام القسم وقيل لام التأكيد ، واتفقوا على إثبات الألف فى التى بعدها ( ولا أقسم بالنفس ) وعلى إثباتها فى ( لا أقسم بهذا البلد ) اتباعا لرسم المصحف فى ذلك ، وأما قول مجاهد تقاسموا تحالفوا فهو كما قال ، وقد أخرجه القرطابى من طريق ابن أبي نجيح عنه فى قوله ( قالوا تقاسموا بالله ) قال تحالفوا على هلاكه فلم يصلوا إليه حتى هلكوا جميعا ، وهذا أيضا لا يدخل فى المقتسمين إلا على رأى زيد بن أسلم ، فإن الطبرى روى عنه أن المراد بقوله « المقتسمين » قوم صالح الذين تقاسموا على هلاكه فلعل المصنف اعتمد على ذلك . **قوله** ( عن ابن عباس الذين جعلوا القرآن عضين ) يعنى فى تفسير هذه الكلمة ، وقد ذكرت ما قيل فى أصل اشتقاقها أول الباب . **قوله** ( هم أهل الكتاب ) فسره فى الرواية الثانية فقال د اليهود والنصارى ، وقوله « جزموه أجزاء » فسره فى الرواية الثانية فقال د آمنوا ببعض وكفروا ببعض ، **قوله** فى الرواية الثانية ( عن أبي ظبيان ) بمجمة ثم موحدة هو حصين بن جندب ، وليس له فى البخارى عن ابن عباس سوى هذا الحديث

ه - **باب** ( واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ) قال سالم اليقين : الموت

**قوله** ( باب قوله ) ( واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ) قال سالم : اليقين للموت ( وصله القرطابى وعبد بن حميد وغيرهما من طريق طارق بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد بهذا ، وأخرجه الطبرى من طرق عن مجاهد وقتادة

وغيرها مثله ، واستشهد الطبري لذلك بحديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ، أما هو فقد جاءه اليقين ، وإلى لأرجو له الخير ، وقد تقدم في الجناز مشروحا ، وقد اعترض بعض الشراح على البخاري لكونه لم يخرج هنا هذا الحديث وقال : كان ذكره أليق من هذا ، قال ولأن اليقين ليس من أسماء الموت . قلت : لا يلزم البخاري ذلك ، وقد أخرج النسائي حديث بسجة عن أبي هريرة رفعه ، خير ما عاش الناس به رجل ممسك بعنان فرسه ، الحديث ، وفي آخره ، حتى يأتيه اليقين نيس هو من الناس إلا في خير ، فهذا شاهد جيد لقول سالم ، ومنه قوله تعالى ﴿ ركنا نكذب بيوم الدين حتى أنايا اليقين ﴾ واطلاق اليقين على الموت مجاز ، لأن الموت لا يشك فيه

### ١٦ - سورة النمل

﴿ روح القدس ﴾ : جبريل . ﴿ نزل به الروح الامين ﴾ ، ﴿ في ضيق ﴾ يقال أصرو ضيقا وضيقا مثل هين وهين ولين ولين وميت وميت . قال ابن عباس ﴿ تنقيا ظلاله ﴾ . تنهيا . سهل ربك ذللا لا يتوعر عليها مكان سلكته . وقال ابن عباس ﴿ في قلبهم ﴾ : اختلافهم . وقال مجاهد ﴿ تميدا ﴾ . تكفيا . ﴿ فرطون ﴾ : مانيون . وقال غيره ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم ﴾ : هذا مقدم ومؤخر ، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة ، ومعناها الاعتصام بالله . وقال ابن عباس ﴿ تسبون ﴾ . ترعون ﴿ شاكلته ﴾ ناحيته ، ﴿ قصد السيل ﴾ : البیان . الداء : ما استدفأت به ﴿ تريحون ﴾ بالمشي ، ﴿ وأسرحون ﴾ بالعداء . ﴿ بشق ﴾ يعنى المشقة . ﴿ على تخوف ﴾ نفص . ﴿ الانعام لميرة ﴾ وهى تؤث وتذكر ، وكذلك للقم . ﴿ الانعام ﴾ جماعة النعم . ﴿ أكنانا ﴾ واحدها كن مثل حل وأحال ﴿ سرايل ﴾ قص ﴿ تعيقكم الحر ﴾ وأما ﴿ سرايل ﴾ تعيقكم بأسكم ﴿ فانهما الروح ﴾ ﴿ دخلا بينكم ﴾ كل شيء لم يصح فهو دخل . قال ابن عباس ﴿ حفة ﴾ : من وكه الرجل . ﴿ السكر ﴾ : ما حرّم من عمرها . والرزق الحسن . ما أحلّ الله . وقال ابن عيينة عن صدقة ﴿ أنكنا ﴾ هى خرقاء كانت إذا أبرمت فزلها فقصته . وقال ابن مسعود : الأمة معلم الخير

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - سورة النمل) - قطعت البسملة لغير أبي ذر . قوله (روح القدس جبريل ، نزل به الروح الامين) أما قوله روح القدس جبريل فأخرجه ابن أبي حاتم باسناد رجاله ثقات عن عبد الله بن مسعود ، وروى الطبري عن طريق محمد بن كعب القرظي قال : روح القدس جبريل ، وكذا جزم به أبو عبيدة وغير واحد . وأما قوله نزل به الروح الامين ، فذكره استشهدا لصحة هذا التأويل ، فإن المراد به جبريل اتفاقا ، وكما أنه أشار إلى رد ما رواه الضحاك عن ابن عباس قال : روح القدس الامم الذي كان عيسى يحيى به الموتى ، أخرجه ابن أبي حاتم وإسناده ضعيف . قوله (وقال ابن عباس : في قلبهم في اختلافهم) وصله الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عنه مثله ، ومن طريق سعيد عن قتادة في قلبهم ، يقول في أسفارهم : قوله (وقال مجاهد : تميد تكفيا) هو بالكاف وتشديد الفاء مهموز ، وقيل بضم أوله وسكون الكاف . وقد وصله الثوري عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ﴿ والقي في الأرض رواسي أن تميد بكم ﴾ قال : تكفيا بكم ، ومعنى تكفيا قلب . وروى

الطبري من حديث علي بإسناد حسن موقوفا قال : لما خلق الله الأرض قصت ، قال فأرسل الله فيها الجبال ، وهو عند أحد والترمذي من حديث أنس مرفوع . **قوله** ( مفرطون منسبون ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون ) قال : منسبون ، ومن طريق سعيد بن جبير قال : مفرطون أي متروكون في النار منسبون فيها . ومن طريق سعيد بن قتادة قال : معجلون . قال الطبري : ذهب قتادة إلى أنه من قولهم أفرطنا فلانا إذا قدموه فهو مفرط ، ومنه : أنا فرطكم على الخوض ، . قلت : وهذا كله على قراءة الجمهور بتخفيف الراء وفتحها ، وقرأها نافع بكسرهما وهو من الإفراط ، وقرأها أبو جعفر بن الفتح بفتح الفاء وتشديد الراء مكسورة أي مـصـيرون في أداء الواجب مبالغون في الاساءة ، **قوله** ( في ضيق يقال أمر ضيق وأمر ضيق مثل هين وهين وابن وميت وميت ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ولا تنك في ضيق ) بفتح أوله وتخفيف ضيق كيمت وهين وابن فاذا خففها قلت ميت وهين وابن فاذا كسرت أوله فهو مصدر ضيق انتهى . وقرأ ابن كثير هنا وفي الغل بالكسر والباقون بالفتح ، فقليل على لفتين ، وقبل المفتوح مخفف من ضيق أي في أمر ضيق . واعترضه الفارسي بأن الصفة غير خاصة بالموصوف فلا يدعى الحذف . **قوله** ( قال ابن عباس : تنقياً لظلاله نهياً ) كذا فيه والصواب تميل ، وقد تقدم بيانه في كتاب الصلاة . **قوله** ( سبل ربك ذللا لا يتوعر عليها مكان سلكته ) رواه الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، ويتوعر بالعين المهملة ، وذللا حال من السبل أي ذللا الله لها ، وهو جمع ذلول قال تعالى ( جعل لكم الأرض ذلولاً ) ومن طريق قتادة في قوله تعالى ( ذللاً ) أي مطيعة ، وعلى هذا فقوله ذللاً حال من فاعل اسلكي ، وانتصاب سبل على الظرفية أو على أنه مفعول به . **قوله** ( القانت المطيع ) سيأتي في آخر السورة . **قوله** ( وقال غيره ) فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) هذا مقدم ومؤخر ، وذلك أن الاستعاذة قبل القراءة ( المراد بالغير أبو عبيدة ، فإن هذا كلامه بعينه ، وقرره غيره فقال إذا وصلة بين الكلامين ، والتقدير فاذا أخذت في القراءة فاستعذ ، وقيل هو على أصله لكن فيه احتمال ، أي إذا أردت القراءة لأن الفعل يوجد عند المقصد من غير فاصل ، وقد أخذ بظاهر الآية ابن سيرين ، ونقل عن أبي هريرة وعن مالك وهو مذهب حمزة الزيات فكانوا يستمعون بعد القراءة ، وبه قال داود الظاهري . **قوله** ( ومنها ) أي معنى الاستعاذة ( الاعتصام بالله ) هو قول أبي عبيدة أيضاً . **قوله** ( وقال ابن عباس تسميهم ترعون ) روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى ( ومنه شجر فيه تسميهم ) قال : ترعون فيه أنعامكم ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : تسميهم أي ترعون ، ومن طريق عكرمة مولى ابن عباس مثله ، وقال أبو عبيدة : أسمت الإبل رعيتهما ، وسامت هي رعت . **قوله** ( شاكلته ناحيته ) كذا وقع هنا وإنما هو في السورة التي تليها ، وقد أعاده فيها . ووقع في رواية أبي ذر عن الحري : نيته ، بدل ناحيته وسيأتي الكلام عليها هناك . **قوله** ( قصد السبيل البیان ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وعلى الله قصد السبيل ) قال : البیان . ومن طريق العوفي عن ابن عباس مثله وزاد : البیان بیان الضلالة والهدى . **قوله** ( الدفء ما استدقات به ) قال أبو عبيدة : الدفء ما استدقات به من أوبارها ومنافع ماسوى ذلك ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( انكم فيها دفء ) قال : الثياب . ومن طريق مجاهد قال : لباس ينسج . ومن طريق قتادة مثله . **قوله** ( تخوف نذءص ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في

قوله (أو يأخذهم على تخوف) قال: على تنقص. وروى بإسناد فيه مجهول عن عمر أنه سأل عن ذلك فلم يجب، فقال عمر: ما أرى إلا أنه غلى ما ينتقصون من معاصي الله، قال فخرج رجل فلقى أعرابيا فقال: ما فعل فلان؟ قال تخوفته - أي تنقصته - فرجع فاخبر عمر، فأعجبه، وفي شعر أبي كثير المذلل ما يشهد له. وروى ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس (على تخوف) قال: على تنقص من أعمالهم، وقيل التخوف تفعل من الخوف. قوله (تريحون بالعشى وتسرحون بالغداة) قال أبو عبيدة في قوله (ولكم فيها جمال حين تريحون) أي بالعشى، (وحين تسرحون) أي بالغداة. قوله (الأنعام لعبرة، وهي تؤث وتذكر، وكذلك النعم والأنعام جماعة النعم) قال أبو عبيدة في قوله (وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم بما في بطونهم): فذكر وأنث، فقيل الأنعام تذكر وتؤث، وقيل المعنى على النعم فهي تذكر وتؤث، والعرب تظهر الشيء ثم تخبر عنه بما هو منه بسبب وإن لم يظهره كقول الشاعر:

فبائلنا سبع وأتم ثلاثة      وللسبع أولى من ثلاث وأطيب

أي ثلاثة أحياء، ثم قال: من ثلاث، أي قبائل انتهى. وأنكر الفراء تأنيث النعم وقال: إنما يقال: هذا نعم، ويجمع على نعمان بضم أوله مثل حل وحلان. قوله (أكنانا واحدها كن، مثل حل وأحمال) هو تفسير أبي عبيدة، وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله (أكنانا) قال: غيرانا من الجبال يسكن فيها. قوله (بشق يعني المشقة) قال أبو عبيدة في قوله (لم تكونوا بالغية إلا بشق) أي بمشقة (الأنفس) وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (إلا بشق الأنفس) قال: المشقة عليكم، ومن طريق سعيد عن قتادة (إلا بشق الأنفس) إلا بجهد النفس. (نبيه): قرأ الجمهور بكسر الشين من شق، وقرأها أبو جعفر بن القعقاع بفتحها، قال أبو عبيدة: هما بمعنى، وأنشد:

وذو إبل تسمى ويحبسها له      أخو نصب من شقها وذوب

قال الأثرم صاحب أبي عبيدة: سمعته بالكسر والفتح، وقال الفراء: معناها مختلف، فبالكسر معناه ذابت حتى صارت على نصف ما كانت وبالفتح المشقة انتهى. وكلام أهل التفسير يساءد الأول. قوله (سرايل قص تقيكم الحر، وأما سرايل تقيكم بأسكم فانها الدروع) قال أبو عبيدة في قوله تعالى (سرايل تقيكم الحر) أي قصا (وسرايل تقيكم بأسكم) أي دروعا. وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله تعالى (سرايل تقيكم الحر) قال القطن والكتان (وسرايل تقيكم بأسكم) قال: دروع من حديد. قوله (دخل بينكم، كل شيء لم يصح فهو دخل) هو قول أبي عبيدة أيضا، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال (دخل) خيانة، وقيل الدخول الداخل في الشيء ليس منه. قوله (وقال ابن عباس: حفدة من ولد الرجل) وصله الطبري من طريق سعيد ابن جبير عن ابن عباس في قوله (بنين وحفدة) قال: الولد وولد الولد، وإسناده صحيح. وفيه عن ابن عباس قول آخر أخرجه من طريق المعوف عنه قال: هم بنو امرأة الرجل. وفيه عنه قول ثالث أخرجه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الحفدة الأصهار. ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال: الأخنان. وأخرج هذا الأخير عن ابن مسعود بإسناد صحيح، ومن طريق أبي الضحى وإبراهيم وسعيد بن جبير وغيرهم مثله، وصح الحاكم حديث

ابن مسعود . وفيه قول رابع عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق أبي حمزة عنه قال : من أعانك فقد حقدك ، ومن طريق عكرمة قال : الحفدة الخدام . ومن طريق الحسن قال : الحفدة البنون وبنو البنين ، ومن أعانك من أهل أو خادم فقد حقدك . وهذا أجمع الأقوال ، وبه تجتمع ، وأشار إلى ذلك الطبري . وأصل الحفد مدارك الخطو والإسراع في المشي ، فأطلق على من يسعى في خدمة الشخص ذلك . قوله ( السكر ماحرم من ثمرتها ، والرزق الحسن ما أحل ) وصله الطبري بأسانيد من طريق عمرو بن سفيان عن ابن عباس مثله وإسناده صحيح ، وهو عند أبي داود في «الناسخ» وصححه الحاكم ، ومن طريق سعيد بن جبير عنه قال : الرزق الحسن الحلال ، والسكر الحرام . ومن طريق سعيد بن جبير ومجاهد مثله وزاد أن ذلك كان قبل تحريم الخمر ، وهو كذلك لأن سورة النحل مكية . ومن طريق قتادة : السكر خمر الأعاجم . ومن طريق الشعبي وقيل له في قوله ( تتخذون منه سكرا ) أهو هذا الذي تصنع النبط ؟ قال : لا ، هذا خمر ، وإنما السكر فقيع الزبيب ، والرزق الحسن الثمر والعنب . واختار الطبري هذا القول وانتصر له . قوله ( وقال ابن عيينة عن صدقة ( أنكاثا ) هي خرقاء كانت إذا أبرمت غزلها نقضته ) وصله ابن أبي حاتم عن أبيه عن أبي عمر العدني ، والطبري من طريق الحميدي كلاهما عن ابن عيينة عن صدقة عن السدي قال : كانت بمكة امرأة تسمى خرقاء ، فنكر مثله . وفي « تفسير مقاتل » أن اسمها ربيعة بنت عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة ابن تميم ، وعند البلاذري أنها والغدة أسد بن عبد العزى بن قصى ، وأنها بنت سعد بن تميم بن مرة . وفي « غرر الثمين » أنها كانت تغزل هي وجواربها من الغداة إلى نصف النهار ثم تأمرهن بنقض ذلك ، هذا دأبها لا تنكف عن الغزل ولا تبقى ما غزلت . وروى الطبري من طريق ابن جريج عن عبد الله بن كثير مثل رواية صدقة المذكور ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : هو مثل ضربه الله تعالى لمن نكث عهده . وروى ابن مردويه بإسناد ضعيف عن ابن عباس أنها نزلت في أم زفر الآتي ذكرها في كتاب الطب ، والله أعلم . وصدقة هذا لم أر من ذكره في رجال البخاري ، وقد أقدم الكرماني فقال صدقة هذا هو ابن الفضل المروزي شيخ البخاري ، وهو يروى عن سفيان بن عيينة ، وهنا روى عنه سفيان ، ولا سلف له فيما ادعاه من ذلك ، ويكفي في الرد عليه ما أخرجه من تفسير ابن جرير وابن أبي حاتم من رواية صدقة هذا عن السدي ، فإن صدقة بن الفضل المروزي ما أدرك السدي ولا أصحاب السدي ، وكنت أظن أن صدقة هذا هو ابن أبي عمران قاضي الأهواز لأن لابن عيينة عنه رواية ، إلى أن رأيت في « تاريخ البخاري » صدقة أبو الهذيل ، روى عن السدي قوله روى عنه ابن عيينة ، وكذا ذكره ابن حبان في « الثقات » من غير زيادة ، وكذا ابن أبي حاتم عن أبيه لكن قال : صدقة بن عبد الله بن كثير القاريء صاحب مجاهد ، فظهر أنه غير ابن أبي عمران ، ووضح أنه من رجال البخاري تعليقا ، فيستدرك على من صنف في رجاله فإن الجميع أغفلوه ، والله أعلم . قوله ( وقال ابن مسعود : الأمة معلم الخير ؛ والقانت المطيع ) وصله الفريابي وعبد الرزاق وأبو عبيد الله في « المواقف » والحاكم كلهم من طريق الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال « قرئت عنده هذه الآية ( إن إبراهيم كان أمة قانتا لله ) فقال ابن مسعود : إن معاذ كان أمة قانتا لله ، فسئل عن ذلك فقال : هل تدرون ما الأمة ؟ الأمة الذي يعلم الناس الخير ، والقانت الذي يطيع الله ورسوله ،

### ١ - باب ( ومنكم من بُرد إلى أَرذلٍ مُمرٍ )

٤٧٠٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور عن شعيب عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ كان يدعو : أعوذُ بك من البخل ، والسكسل ، وأرذل العمر ، وعذاب القبر ، وفتنة المال ، وفتنة الحيا والمات »

قوله ( باب قوله تعالى : ومنكم من يرد إلى أرذل العمر ) ذكر فيه حديث أنس في الداء بالاستعاذة من ذلك وغيره ، وسيأتي شرحه في الدعوات ، وشعيب الراوى عن أنس هو ابن الحبحاب بمهملين وموحدين ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : أرذل العمر هو الخرف . وروى ابن مردويه من حديث أنس أنه مائة سنة

### ١٧ سورة بني إسرائيل

١ - **باب** ٤٧٠٨ - **عز** ١٠ آدم جدنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعتُ عبد الرحمن بن يزيد قال « سمعتُ ابن مسعود رضي الله عنه قال في بني إسرائيل والكهف ومريم : إنهن من اللواتي الأول ، وهن من نلادي » . ( فينفخون إليك رؤوسهم ) قال ابن عباس : يهزون . وقال غيره : انفضت سنك أي تحركت

[ الحديث ٧٠٨ - طرفاه في : ٤٧٣٩ و ٤٩٩٤ ]

قوله ( سورة بني إسرائيل - بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبتت البسملة لأبي ذر . قوله ( سمعت ابن مسعود قال في بني إسرائيل والكهف ومريم : إنهن من اللواتي ) بكسر المهملة وتخفيف المثناة جمع عتيق وهو القديم . أو هو كل ما بلغ الغاية في الجودة ، وبالثاني جزم جماعة في هذا الحديث ، وبالأول جزم أبو الحسين بن فارس ، وقوله الأول بتخفيف الواو . وقوله « هن من نلادي » بكسر المثناة وتخفيف اللام أي مما حفظ قديما ، والتلاد قديم الملك وهو بخلاف الطارف ، ومراد ابن مسعود أنهن من أول ما تعلم من القرآن ، وإن لهن فضلا لما فيهن من القصص وأخبار الأنبياء والأمم ، وسيأتي الحديث في فضائل القرآن بأنهم من هذا السياق أن شاء الله تعالى . قوله ( فينفخون إليك رؤوسهم ، قال ابن عباس : يهزون ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : يهزونها استهزاء ، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق سعيد عن قتادة مثله . قوله ( وقال غيره انفضت سنك أي تحركت ) قال أبو عبيدة في قوله ( فينفخون إليك رؤوسهم ) أي يهزونها استهزاء ، يقال انفضت سنه أي تحركت وارتفعت من أصلها . وقال ابن قتيبة : المراد أنهم يهزونها رؤوسهم استهزاء ، وروى سعيد بن منصور من طريق محمد بن كعب في قوله ( فينفخون ) قال : يهزونها

- **باب** ( وقضينا إلى بني إسرائيل ) أخبرناهم سيفسدون . والقضاء على وجوه : ( وقضى ربك ) : أمر ربك . ومنه الحكم ( إن ربك يقضى بينهم ) . ومنه الخلق ( قضاهن سبع سموات ) : خلقهن . ( نفيرا ) من ينفير مده . ( وليقتربوا ) : يدمروا ( ما علوا ) . ( حصيرا ) : تحبسا محصرا . ( حق ) : وجب . ( ميسورا ) : لينا . ( خطئا ) : إنما ، وهو اسم من خطئت ، والخطأ مفتوح مصدره من الأثم . خطئت بمعنى أخطأت . ( تفرق ) : قطع . ( وإذ هم تجوى ) : مصدر من ناجت فوصفهم بها والمعنى يتناجون . ( رؤانا )

حُطَامًا. (وَأَسْتَفْزِزْ) استغف (بِهَيْلِكَ) : الفرسان. و (الرَّجُلُ) : الرجالة واحدها رجل ، مثل صاحب وصخب ، وتاجر ونجّر. (حَاصِبًا) : للريح الدائِف . والحاصِبُ أيضا ما ترمى به الريح ، ومنه (حَصْبُ جَهَنَّمَ) يُرْمَى به في جهنم وهو حصْبُهَا ، ويقال : حَصَبَ في الأرض ذهب . والحصبُ مُشْتَقٌّ مِنَ الحصباء والحجارة . (نَارَةٌ) : مرّة ، وجماعته تَبَرَةٌ ونارات . (لَا حَقْنِكَ) : لاستأصِلْنَهُمْ ، يقال احتنك فلان ما عند فلان من علم : استقصاه . (طَائِرُهُ) : حظه . قال ابن عباس : كل (سلطان) في القرآن فهو حجة . (وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ) لم يُحَالِفْ أحداً

قوله (وقضينا إلى بني إسرائيل أخبرناهم أنهم سيفسدون ، والقضاء على وجوه) : (قضى ربك) أمر ، ومنه الحكم (أن ربك يقضى بينهم) ، ومنه الخلق (فقضاهن سبع سموات) خلقهن (قال أبو حبيبة في قوله) (وقضينا إلى بني إسرائيل) أي أخبرناهم ، وفي قوله (وقضى ربك) أي أمر ، وفي قوله (إن ربك يقضى بينهم) أي يحكم ، وفي قوله (فقضاهن سبع سموات) أي خلقهن . وقد بين أبو حبيبة بعض الوجوه التي يرد بها لفظ القضاء وأغفل كثيرا منها ، واستوعبها إسماعيل بن أحمد النيسابوري في كتاب الوجوه والنظائر ، فقال : لفظه (قضى) في الكتاب العزيز جاءت على خمسة عشر وجها : الفراغ (فإذا قضيت مناسككم) والأمر (إذا قضى أمرا) والأجل (فمنهم من قضى نحبه) والفصل (لقضى الأمر بيني وبينكم) والمضى (ليقض الله أمرا كان مفعولا) والهلاك (لقضى إليهم أجلهم) والوجوب (لما قضى الأمر) والإبرام (في نفس يعقوب قضاهما) والإعلام (وقضينا إلى بني إسرائيل) والوصية (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه) والموت (فوكزه موسى فقضى عليه) والنزول (فلما قضينا عليه الموت) والخلق (فقضاهن سبع سموات) والفعل (كلا لما يقض ما أمره) يعني حقا لم يفعل ، والعهد (إذا قضينا إلى موسى الأمر) . وذكر غيره القدر المكتوب في اللوح المحفوظ كقوله (وكان أمرا مقضيا) والفعل (فاقض ما أنت قاض) والوجوب (اذ قضى الأمر) أي وجب لهم العذاب والوفاء كفئات العبادة<sup>(١)</sup> والكفاية (وان يقضى عن أحد من بعدك) انتهى . وبعض هذه الأوجه متداخل ، وأغفل أنه يرد بمعنى الانتهاء (فلما قضى زيد منها وطرا) وبمعنى الاتمام (ثم قضى أجلا وأجل مسمى عنده) وبمعنى كتب (إذا قضى أمرا) وبمعنى الأداء وهو ما ذكر بمعنى الفراغ ومنه قضى دينه . وتفسير (قضى ربك أن لا تعبدوا) بمعنى وصي منقول من مصحف أبي بن كعب أخرجه الطبري ، وأخرجه أيضا من طريق قتادة قال هو في مصحف ابن مسعود ووصي ، ومن طريق مجاهد في قوله وقضى قال وأوصي ومن طريق الضحاك أنه قرأ ووصي ، وقال : ألصقت الواو بالصاد فصارت قافا ففترت وقضى ، كذا قال واستنكروه منه . وأما تفسيره بالأمر كما قال أبو حبيبة فوصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق الحسن وقتادة مثله ، وروى ابن أبي حاتم من طريق ضمرة عن الثوري قال : معناه أمر ولو قضى لمضى ، يعني لو حكم . وقال الأزهري : القضاء مرجعه إلى انقطاع الشيء وتمامه . ويمكن رد ما ورد من ذلك كله إليه . وقال الأزهري أيضا : كل ما أحكم عمله أو ختم أو

(١) في حاشي طيبة بولاق : كسنا في النسخ ، ولله سقط بعده لفظ يقضى كما هو ظاهر



أكل أو وجب أو ألهم أو أنفذ أو مضى فقد قضى . وقال في قوله تعالى ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ أي أعلنناهم علما قاطعا ، انتهى ، والقضاء يتعدى بنفسه ، وإنما تعدى بالحرف في قوله تعالى ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل ﴾ لتضمنه معنى أوحينا . قوله ﴿ نفيرا من ينفر معه ﴾ قال أبو عبيدة في قوله ﴿ أكثر نفيرا ﴾ قال : الذين ينفرون معه . وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله ﴿ وجعلناكم أكثر نفيرا ﴾ أي عددا ، ومن طريق أسباط عن السدي مثله . قوله ﴿ ميسورا لينا ﴾ قال أبو عبيدة في قوله ﴿ فقل لهم قولا ميسورا ﴾ أي لينا . وروى الطبري من طريق إبراهيم النخعي في قوله ﴿ فقل لهم قولا ميسورا ﴾ أي لصام تعدم (١) ومن طريق عكرمة قال : عدم هدة حسنة . وروى ابن أبي حاتم من طريق محمد بن أبي موسى عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ فقل لهم قولا ميسورا ﴾ قال : العدة . ومن طريق السدي قال : تقول نعم وكرامة ، وليس عندنا اليوم . ومن طريق الحسن : قول سيكون إن شاء الله تعالى . قوله ﴿ خطأ إنما وهو اسم من خطئت ، واخطأ مفتوح مصدره من الإثم خطئت بمعنى أخطأت ﴾ قال أبو عبيدة في قوله ﴿ كان خطئنا كبيرا ﴾ أي إثمنا ، وهو اسم من خطئت ، فإذا فتحته فهو مصدر ، قال الشاعر :  
دعيني إنما خطئي وصوني      عليّ وإنما أملكك مالي

ثم قال : وخطئت وأخطأت لغتان ، وتقول العرب خطئت إذا أذنبت عمدا ، وأخطأت إذا أذنبت على غير عمد ، واختار الطبري القراءة التي بكسر ثم سكن وهي المشهورة ، ثم أسند عن مجاهد في قوله ﴿ خطئنا ﴾ قال : خطيئة ، قال : وهذا أولى لأنهم كانوا يقتلون أولادهم على عمد لا خطأ فهوا عن ذلك ، وأما القراءة بالفتح فهي قراءة ابن ذكوان ، وقد أجابوا عن الاستبعاد الذي أشار إليه الطبري بأن مضاهيا إن قتلهم كان غير صواب ، تقول أخطأ بخطيء خطأ إذا لم يصب ، وأما قول أبو عبيدة الذي تبعه فيه البخاري حيث قال : خطئت بمعنى أخطأت ففيه نظر ، فإن المعروف عند أهل اللغة أن خطيء بمعنى أثم ، وأخطأ إذا لم يتعمد أو إذا لم يصب . قوله ﴿ حصيرا محبسا محصرا ﴾ أما محبسا فهو تفسير ابن عباس ، وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله ﴿ وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا ﴾ قال : محبسا . وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ حصيرا ﴾ قال : محصرا . قوله ﴿ تخرق تقطع ﴾ قال أبو عبيدة في قوله تعالى ﴿ لن تخرق الأرض ﴾ قال : لن تقطع . قوله ﴿ واذم نجوى ، مصدر من ناجيت فوصفهم بها ، والمعنى يتناجون ﴾ كذا فيه ، وقال أبو عبيدة في قوله ﴿ اذ يستمعون إليك واذم نجوى ﴾ هو مصدر ناجيت ، أو اسم منها فوصف بها القوم ، كقولهم هم عذاب ، فجاءت نجوى في موضع متناجين انتهى . ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي وهم ذوو نجوى ، أو هو جمع نجى كقتيل وقتل . قوله ﴿ رفاقا حطاما ﴾ قال أبو عبيدة في قوله ﴿ رفاقا ﴾ أي حطاما أي عظاما محطمة ، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ﴿ أنذا كنا عظاما وفاقا ﴾ قال : ترابا . قوله ﴿ واستفزز استخف ، بخيلك الفرسان ، والرجل والرجال والرجالة واحدها راجل ، مثل صاحب وصحب وتاجر وتجر ﴾ هو كلام أبو عبيدة بنصه ، وتقدم شرحه في بدء الخلق . وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد في قوله ﴿ واستفزز ﴾ قال استفزز . قوله ﴿ حاصبا الريح العاصف ، والحاصب أيضا ما ترمي به الريح ، ومنه حصب جهنم يرمي به في جهنم وهم حصبا ، ويقال حصب في الأرض ذهب والحاصب مشتق من الحصباء الحجارة ﴾ تقدم في صفة النار من بدء الخلق ، قال أبو عبيدة في قوله ﴿ ويرسل عليكم

(١) في هامش طبعة بولاق : كذا في النسخ ، ولعل فيه تحريفا

حاصبا) أى دحبا حاصفا تمصّب ، ويكون الحاصب من الجليد أيضا قال الفرزدق : محاصب كغديف القطن منشور ، وفي قوله ( حسب جهنم ) كل شيء ألقيته في النار فقد حسبته به ، وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال ( أو يرسل عليكم حاصبا ) قال حجارة من السماء ، ومن طريق السدى قال : رايها يرميكم بحجارة . قوله ( تارة أى مرة ، والجمع تير وتارات ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، وقوله والجمع تير بكسر المثناة الفوقانية وفتح المثناة التحتانية ، وروى ابن أبي حاتم من طريق شعبة عن قتادة في ( تارة أخرى ) قال : مرة أخرى . قوله ( لاحتكن لأستأصلنهم ، يقال احتنك فلان ما عند فلان من علم استقصاه ) تقدم شرحه في بدء الخلق ، وروى سعيد ابن منصور من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( لاحتكن ) قال : لاحتوين قال يعنى شبه الزناق . قوله ( وقال ابن عباس : كل سلطان في القرآن فهو حجة ) وصله ابن عيينة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ، وهذا على شرط الصحيح ، ورواه الفرزباني بإسناد آخر عن ابن عباس وزاده وكل تسبيح في القرآن فهو صلاة . . قوله ( ولئى من الدال لم يحالف أحدا ) وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( ولم يكن له ولي من الدال ) قال : لم يحالف أحدا

### ٣ - باب (أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام)

٤٧٠٩ - **حدثنا** عبدان **حدثنا** عبد الله أخبرنا يونس ح . و**حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** عبيدة **حدثنا** يونس عن ابن شهاب قال ابن المسيب قال أبو هريرة **أُتِيَ** رسول الله ﷺ ليلة أُسِرَ به بابلاء بقدرحين من خمر ولبن ، فنظر إليهما ، فأخذَ اللبن . قال جبريل : **الحمد لله الذي هدانا لهذا** ، لو **أَخَذْتَ** الخمر **عَوَتْ** أُنُوكَ ،

٤٧١٠ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « سمعت النبي ﷺ يقول : لما كذبني قريش قت في الحبحر فبطل الله لي بيت المقدس فطففت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه . زاد يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** ابن أخي ابن شهاب عن عمه : لما كذبني قريش حين أُسِرَ بي إلى بيت المقدس . . نحوه . . قاصفا : ربح تقصف كل شيء »

قوله ( باب قوله أسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام ) لم يختلف القراء في ( أسرى ) بخلاف قوله في قصة لوط ( فأسر ) فقرئت بالوجهين ، وفيه تعقب على من قال من أهل اللغة إن أسرى وسرى بمعنى واحد ، قال السهيلي : السرى من سريت إذا سرت ليلا يعنى فهو لازم ، والاسراء يتمدى في المعنى لكن حذف مفعوله حتى ظن من ظن أنهما بمعنى واحد ، وإنما معنى ( أسرى بعبده ) جعل البراق يسرى به كما تقول أمضيت كذا بمعنى جعلته يعنى ، لكن حسن حذف المفعول لقوة الدلالة عليه أو الاستغناء عن ذكره ، لأن المقصود بالذكر المصطفى لا الدابة التي سارت به . وأما قصة لوط فالعنى سر بهم على ما يتحملون عليه من دابة ونحوها ، هذا معنى القراءة بالقطع ، ومعنى الوصل سر بهم ليلا ، ولم يأت مثل ذلك في الاسراء لأنه لا يجوز أن يقال سرى بعبده بوجه من

الوجه انتهى . والنبي الذي جزم به إنما هو من هذه الحديثية التي قصد فيها الإشارة إلى أنه سار ليلا على البراق ؛ وإلا فلو قال قائل سرت يزيد بمعنى صاحبه لكان المعنى صحيحا ، ذكر فيه حديث أبي هريرة رآني رسول الله ﷺ ليلة أسرى به بإيلياء بقدهين ، وقد تقدم شرحه في السيرة النبوية ، ويأتي في الأشربة . وذكر فيه أيضا حديث جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لما كذبتني قريش ، كذا الأكثر ، وللكشمة يعني كذبتني بغير مشاة . قوله ( لجل الله لي بيت المقدس ) تقدم شرحه أيضا في السيرة النبوية ، والذي اقترح على النبي ﷺ أن يصف لهم بيت المقدس هو المظعم بن عدى ، أخرجه أبو يعلى من حديث أم هانئ ، وأخرج اللسان من طريق زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس هذه القصة مطروقة ، وقد ذكرت طرفا منها في أول شرح حديث الإسراء معزوا إلى أحمد والبراء ، ولفظ اللسان : لما كان ليلة أسرى بي ثم أصبحت بمكة قطعت بأمرى وعرفت أن الناس مكذبني ، فذهبت معتزلا حزينا ، فمر بي عدو الله أبو جهل فجاء حتى جلس إليه فقال له كالمستهزئ : هل كان من شيء ؟ قال : نعم . قال : ما هو ؟ قال : إني أسرى بي الليلة . قال : إلى أين ؟ قال : إلى بيت المقدس . قال : ثم أصبحت بين أظهرنا ؟ قال : نعم . قال : فلم ير أن يكذبه مخافة أن يحدد ما قال إن دعا قومه ، قال : إن دعوت قومك لك تحذهم ؟ قال : نعم . قال : أبو جهل : يامشر بنى كعب بن لؤى هلم ، قال : فالتفت إليه المجالس ، فجاءوا حتى جلسوا إليها ، قال : حدث قومك بما حدثتني ، فحدثهم ، قال فن مصفق ومن واضح يده على رأسه متعجبا ، وفي القوم من سافر إلى ذلك البلد ورأى المسجد قال : فهل تستطيع أن تتم لنا المسجد ، قال النبي ﷺ : فذهبت أنمت لهم ، قال : فما زلت أنمت حتى التبس على بعض النعم ، فجئني بالمسجد حتى وضع فذمته وأنا أنظر إليه ، قال فقال القوم : أما النعم فقد أصاب .

**قوله** ( زاد يعقوب بن إبراهيم حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عمه : لما كذبتني قريش حين أسرى بي إلى بيت المقدس ) وصله الذهلي في الزهريات ، عن يعقوب بهذا الإسناد ، وأخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل ، من طريقه ولفظه : جاء ناس من قريش إلى أبي بكر فقالوا : هل لك في صاحبك يزعم أنه أتى بيت المقدس ثم رجع إلى مكة في ليلة واحدة ، قال أبو بكر : أو قال ذلك ؟ قالوا : نعم . قال : لقد صدق ، وروى الذهلي أيضا وأحمد في مسنده جيمعا عن يعقوب بن إبراهيم المذكور عن أبيه عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب بسنده : لما كذبتني قريش ، الحديث ، فله دخل إسناد في إسناد ، أو لما كان الحديثان في قصة واحدة أدخل ذلك

٤ - **باب** ( ولقد كرمنا بني آدم ) . كرمنا وأكرمنا واحد . ( ضعف الحياة و ضعف المات ) عذاب الحياة وعذاب المات . خلقتك وخلقتك سواء . ( ونأى ) تباعد . ( شاكلته ) ناحيته ، وهي من شكله . ( صرنا ) وجهنا . ( قبيلا ) ممانية ومقابلة ، وقيل القابلة لأنها مقابلتها وتقبل ولدها . ( خشية الإفتاق ) أنفق الرجل : أفاق ، وأنفق الشيء ذهب . ( قنورا ) مقترأ . للأذان مجتمع الحيين والواحد ذقن . وقال مجاهد . ( موفورا ) وافرأ . ( نبيعا ) ثارأ ، وقال ابن عباس : نصيرا . ( خبت ) طفقت . وقال ابن عباس ( لا تبهتر ) لا تنفق في الباطل . ( ابتغوا رحمة ) رزق . ( مشبورا ) ملعونا . ( لا تقف ) لا تقبل . ( فجلسوا ) نهضوا . ( يزجي الفلك ) يجري الفلك . ( ينجرون للأذان ) للوجه

**قوله** (باب قوله تعالى (واقدر كرمنا بنى آدم) كرمنا واكرمنا واحمد) أى فى الأصل ، وإلا فالتشديد أبلغ ، قال أبو عبيدة : كرمنا أى اكرمنا لأنها أشد مبالغة فى الكرامة انتهى . وهى من كرم بضم الراء مثل شرف وليس من الكرم الذى هو فى المال . **قوله** (ضعف الحياة وضعف الممات عذاب الحياة وعذاب الممات) قال أبو عبيدة : فى قوله (ضعف الحياة) : مختصر ، والتقدير ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات . وروى الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عن مجاهد فى قوله (ضعف الحياة) قال عذابها (وضعف الممات) قال عذاب الآخرة . ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال : ضعف عذاب الدنيا والآخرة . ومن طريق سعيد عن قتادة مثله . وتوجيه ذلك أن عذاب النار يوصف بالضعف ، قال : لقوله تعالى (عذابا ضعفا من النار) أى عذابا مضاعفا ، فسكان الأصل لأذنتك عذابا ضعفا فى الحياة ثم حذف الموصوف وأقام الضميمة مقامه ثم أضيفت الصفة إضافة الموصوف ، فهو كالمو قيل أليم الحياة مثلا . **قوله** (خلافك وخلفك سواء) قال أبو عبيدة فى قوله (وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا) أى بعدك قال خلافك وخلفك سواء ، وهما لغتان بمعنى : وقرئ بهما . قلت : والعزراءتان مشهورتان ، فقرأ خلفك الجمهور ، وقرأ خلافك ابن عاصم والآخران ، وهى رواية حفص عن عاصم . **قوله** (ونأى تباعد) هو قول أبو عبيدة ، قال فى قوله (ونأى بجانبه) أى تباعد . **قوله** (شاكلته ناحيته وهى من شكلته) وصله الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله (على شاكلته) قال على ناحيته ، ومن طريق ابن أبى نجيم عن مجاهد قال : على طبيعته وعلى حديثه ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : يقول على ناحيته وعلى ما ينوى . وقال أبو عبيدة (قل كل يعمل على شاكلته) أى على ناحيته وخلقه ، ومنها قولهم هذا من شكل هذا . **قوله** (صرفنا وجهنا) قال أبو عبيدة فى قوله (واقدر صرفنا للناس فى هذا القرآن) أى وجهنا وبنينا . **قوله** (حصيرا محبسا (١)) هو قول أبو عبيدة أيضا ، وهو بفتح الميم وكسر الموحدة ، وروى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس قال (حصيرا) أى سجنا . **قوله** (قبيلة معاينة ومقابلة ، وقيل القابلة لأنها مقابلتها وتقبل ولدها) قال أبو عبيدة (والملائكة قبيلة) بجاز مقابلة أى معاينة ، قال الأعشى : كصرخة حبلى بشرتها قبيلها ، أى قابلتها ، وقال ابن التين : ضبط بعضهم تقبل ولدها بضم الموحدة وليس بشئ . وروى ابن أبى حاتم من طريق سعيد عن قتادة : قبيلة أى جندا تعانينهم معاينة . **قوله** (خشية الإنفاق ، يقال أنفق الرجل أملكى ونفق الشيء ذهب) كذا ذكره هنا ، والذي قاله أبو عبيدة فى قوله (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) أى من ذهاب مال ، يقال أملكى فلان ذهب ماله ، وفى قوله (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) أى فقر ، وقوله : نفق الشيء ذهب ، هو بفتح الفاء ويجوز كسرهما هو قول أبو عبيدة ، وروى ابن أبى حاتم من طريق السدى قال خشية الإنفاق أى خشية أن ينفقوا فيفتقروا . **قوله** (قتورا مقترا) هو قول أبو عبيدة أيضا . **قوله** (للأذقان مجتمع اللحيين ، الواحد ذقن) هو قول أبو عبيدة أيضا ، وسيأتى له تفسير آخر قريبا ، واللحيين بفتح اللام ويجوز كسرهما تنذية لحية . **قوله** (وقال مجاهد موفورا وإفرا) وصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عنه سواء . **قوله** (تبعيا قائرا ، وقال ابن عباس نصيرا) أما قول مجاهد فوصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عنه فى قوله (ثم لا تجد لك علينا

(١) فى هامش طبة بولاق : تقدم ذلك وكتب عليه الشارح ، وليس بالمتى الذى بأيدنا

به تبيحا) أي ثامرا، وهو اسم قاعل من الثار، يقال لكل طالب بشار وغيره تبيع وتابع، ومن طريق سعيد عن قتادة أي لا تخاف أن تتبع بشي. من ذلك. وأما قول ابن عباس فوصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه في قوله (تبيحا) قال نصيرا. قوله (لا تبذر لا تنفق في الباطل) وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله (ولا تبذر) : لا تنفق في الباطل، والتبذير السرف في غير حق. ومن طريق عكرمة قال: المبتذر المنفق في غير حق، ومن طرق متعددة عن أبي العبيدين - وهو بالغظ التصغير والتثنية - عن ابن مسعود مثله وزاد في بعضها: كننا أصحاب محمد نتحدث أن التبذير النفقة في غير حق. . . قوله (ابتغاء رحمة من ربك) : ابتغاء رزق، من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى (وأما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك) قال: ابتغاء رزق، ومن طريق عكرمة مثله، ولا بن أبي حاتم من طريق إبراهيم النخعي في قوله (ابتغاء رحمة من ربك ترجوها) قال فضلا. قوله (مشبورا ملعونا) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ومن وجه آخر عن سعيد بن جببر عنه، ومن طريق العوفي عنه قال: ملعوبا، ومن طريق الضحاك مثله، ومن طريق مجاهد قال: هالكا، ومن طريق قتادة قال: مهلكا، ومن طريق عطية قال: مغبرا مبدلا؛ ومن طريق ابن زيد بن أسلم قال: غبولا لا عقل له. قوله (لجاسوا تيمموا) أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (لجاسوا خلال الديار) أي فشوا. وقال أبو عبيدة: جاس يحوس أي نقب، وقيل نزل وقيل قتل وقيل تردد وقيل هو طلب الشيء باستقصاء وهو بمعنى نقب. قوله (يزجي الفلك يجرى الفلك) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه به، ومن طريق سعيد عن قتادة (يزجي الفلك) أي يسيرها في البحر. قوله (يجرون للاذقان للوجوه) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله. وعن معمر عن الحسن للحق، وهذا يوافق قول أبي عبيدة الماضي، والاول على الجواز

### باب (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها)

٤٧١١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان أخبرنا منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: «كما تقول

للحي إذا كثروا في الجاهلية: أمر بنو فلان». حدثنا الحمدي حدثنا سفيان وقال: أمر

قوله (باب) وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها (الآية) ذكر فيه حديث عبد الله وهو ابن مسعود: كننا نقول للحي إذا كثروا في الجاهلية: أمر بنو فلان، ثم ذكره عن شيخ آخر عن سفيان يعني بسنده قال: أمر، فالاول بكسر الميم والثانية بفتحها وكلاهما لغتان. وأما ابن التين فتح الميم في أمر بمعنى كثر، وغفل في ذلك ومن حفظه حجة عليه كما سأوضحه، وضبط الكرماني أحدهما بضم الهيمزة وهو غلط منه، وقراءة الجمهور بفتح الميم. وحكى أبو جعفر عن ابن عباس أنه قرأها بكسر الميم وأثبتها أبو زيد لغة وأشكرها الفراء، وقرأ أبو رجاء في آخرين بالمد وفتح الميم، ورويت عن أبي عمرو وابن كثير وغيرهما واختارها يعقوب ووجهها الفراء بما ورد من تفسير ابن مسعود وزعم أنه لا يقال أمرنا بمعنى كثرتنا إلا بالمد، واعتذر عن حديث «أفضل المال مهرة مأمودة، فإنها ذكرت للزوجة لقوله فيه: أو سكة مأبورة» وقرأ أبو عبيان الهندي كالاول لكن بتشديد الميم بمعنى الامارة، واستشهد الطبري بما أسنده من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (أمرنا مترفيها) قال: سلطانا

شرارها . ثم ساق عن أبي عثمان وأبي العالية ومجاهد أنهم قرءوا بالتشديد ، وقيل بالتخفيف للتعبية والأصل أمرنا بالتخفيف أى كثرتنا كما وقع في هذا الحديث الصحيح ، ومنه حديث « خير المال مبرة مأمورة ، أى كثيرة التناج أخرجه أحمد ، ويقال أمر بنو فلان أى كثروا وأمرهم الله كثروا وأمرنا أى كثروا ، وقد تقدم قول أبي سفيان في أول هذا الشرح في قصة هرقل حيث قال « لقد أمر أسرا بن أبي كبشة ، أى عظم ، واختار الطبرى قراءة الجمهور ، واختار في تأويلها حملها على الظاهر وقال : المعنى أمرنا مترفيا بالطاعة فعصوا ، ثم أسنده عن أبي عباس ثم سعيد بن جبير . وقد أنكر اليعقوبى هذا التأويل وبأنه كعادته ، وحمداً لإنكاره أن حذف ما لا دليل عليه غير جائز ، وتعمد بأن السياق يدل عليه ، وهو كقولك أمرته فعصاني أى أمرته بطاعتي فعصاني وكذا أمرته فامتثل

### ٥ - باب ﴿ ذُرِّيَّةٌ مِّنْ تَحْتِنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾

٤٧١٢ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ مُقَاتِلٍ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي ذُرَّةَ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَحْمٍ ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذَّرَاعُ - وَكَانَتْ مُعْجِبَةً - فَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ثُمَّ قَالَ : أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِمَّ ذَلِكَ ؟ يُجْمَعُ النَّاسُ - الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ - فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، يُسَمِعُهُمُ الدَّمَاعُ ، وَيَنْفِذُهُمُ اللَّيْصَرُ ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ فَيُلْغُ النَّاسُ مِنَ النَّعْمِ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ . فَيَقُولُ النَّاسُ : أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ : عَلَيْكُمْ بِآدَمَ ، فَيَأْتُونَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَيَقُولُونَ لَهُ : أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللَّهُ يَدِي ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلَا تَرَى إِلَى مَا قَدْ بَلَغْنَا ؟ فَيَقُولُ آدَمُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَصَبَّيْتُ ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، إِذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، إِذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ . فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُونَ . يَا نُوحُ ، إِنَّكَ أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي هَزَأَ وَجَلَّ قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ . وَإِنَّهُ قَدْ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، إِذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، إِذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ . فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ : يَا إِبْرَاهِيمَ ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضِبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ كُنْتُ كُذِّبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ - فَذَكْرُهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الْحَدِيثِ - نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي ، إِذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، إِذْهَبُوا إِلَى مُوسَى . فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَضْلَكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ عَلَى النَّاسِ ، اشْفَعْ لَنَا

إلى ربك ، ألا ترى إلى مانحن فيه ؟ فيقول : إن ربى قد غضبَ اليومَ غضباً لم يغضبْ قبله ، ولن يغضبَ بعدهُ مثله ، وإنى قد قتلتُ نفساً لم أدرسْ بقتلها ، نفسى نفسى نفسى ، اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى عيسى . فيأتون عيسى فيقولون : يا عيسى ، أنت رسولُ الله وكتابهُ ألقاها إلى مريم ، وروحُ منه ، وكلمتَ الناسَ في المهد صبيها ، اشفع لنا ، ألا ترى إلى مانحن فيه ؟ فيقول عيسى : إن ربى قد غضبَ اليومَ غضباً لم يغضبَ قبله مثله ولن يغضبَ بعدهُ مثله - ولم يذكر ذنباً - نفسى نفسى نفسى ، اذهبوا إلى غيرى ، اذهبوا إلى محمد ﷺ . فيأتون محمداً ﷺ فيقولون : يا محمد ، أنت رسولُ الله ، وخاتمُ الأنبياء ، وقد غفرَ الله لك ما تقدمَ من ذنبك وما تأخر ، اشفع لنا إلى ربك ، ألا ترى إلى مانحن فيه ؟ فأنطلقُ ، فأتى تحتَ العرشِ فأقعُ ساجداً لربى عزَّ وجل ، ثم يفتحُ اللهُ على من يحامده وحسنِ الثناء عليه شيئاً لم يفتحهُ على أحدٍ قبله . ثم يُقال : يا محمد ، ارفعْ رأسك ، سَلْ تُعطَهُ ، واشفعْ تُشَفَّع . فأرفعُ رأسى فأقول : أُمِّى يارب ، أُمِّى يارب . فيقال : يا محمد ، أدخل من أمتك من لا حسابَ عليهم من الباب الأيمن من أبواب الجنة ، وهم شركاءُ الناسَ فيما سوى ذلك من الأبواب . ثم قال : والذي نفسى بيده إن ما بينَ المصرَاعين من مصاريع الجنة كما بينَ مكةَ وخيبرَ ، أو كما بينَ مكةَ وبُصرى .

قوله باب (خزية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً) ذكر فيه حديث أبى هريرة فى الشفاعة من طريق أبى ذرعة بن عمرو عنه ، وسيأتى فى شرحه فى الرقاق ، وأورده هنا لقوله فيه يقولون يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وقد سماك الله عبداً شكوراً ، وقد مضى البحث فى كونه أول الرسل فى كتاب التيمم ، وقوله فيه فى ذكر إبراهيم د وإنى قد كنت كذبت ثلاث كذبات ، فذكرهن أبو حيان فى الحديث ، يشير إلى أن من دون أبى حيان اختصر ذلك ، وأبو حيان هو الراوى له عن أبى ذرعة ، وقد مضى ذلك فى الحديث الأنبياء . وفى الحديث رد على من زعم أن الضمير فى قوله (إنه كان عبداً شكوراً) موسى عليه السلام ، وقد صحح ابن حبان من حديث سلمان الفارسى وكان نوح إذا طعم أو لبس حمد الله ، فسمى عبداً شكوراً ، وله شاهد عند ابن مردويه من حديث معاذ بن أنس ، وآخر من حديث أبى قاطمة . وقوله د ينفذهم البصر ، بفتح أوله وضم الفاء من الثلاثى أى يخرجهم وضم أوله وكسر الفاء من الرباعى أى يحيط بهم ، والذال معجمة فى الرواية . وقال أبو حاتم السجستاني : أصحاب الحديث يقولونه بالمعجمة ، وإنما هو بالمهمل ، ومضاه يبلغ أوظم وآخرهم . وأجيب بأن المعنى يحيط بهم الرافى لا يخفى عليه منهم شئ لاستواء الأرض ، فلا يكون فيها ما يستتر به أحد من الرافى ، وهذا أولى من قول أبى عبيدة د يأتى عليهم بصر الرحمن ، إذ رؤية الله تعالى محيطة بجميعهم فى كل حال سواء الصعيد المستوى وغيره ، ويقال تفذه البصر إذا بلغه وجلوزه ، والنفاذ الجواز والخلوص من الشئ ، ومنه نفذ السهم إذا غرق الرمية وخرج منها





وزاد في أوله من أول الآية التي قبلها ، وروى للطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ﴿ قل ادعوا الذين زعمتم ﴾ إلى آخر الآية . قال : كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة وهم الذين يدعون

## ٨ - باب ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾ الآية

٤٧١٥ - **حدثنا** بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن أبي معمر عن

عبد الله رضي الله عنه في هذه الآية ﴿ الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾ قال : ناس من الجن يُعبدون ، فألمروا

**قوله** ( باب قوله ﴿ أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة ﴾ الآية ) ذكر فيه الحديث قبله من وجه آخر عن الأعشى مختصراً ، ومفعول يدعون محذوف تقديره أولئك الذين يدعونهم آلهة يبتغون إلى ربهم الوسيلة ، وقرأ ابن مسعود تدعون ، بالمشناة الفوقائية على أن الخطاب للكفار وهو واضح ، وقوله ﴿ أيهم أقرب ﴾ معناه يبتغون من هو أقرب منهم إلى ربهم ، وقال أبو البقاء : مبتدأ والخبر أقرب ، وهو استفهام في موضع نصب يبدعون ، ويجوز أن يكون بمعنى الذين وهو بدل من الضمير في يدعون . كذا قال ، وكأنه ذهب إلى أن فاعل يدعون ويبتغون واحد ، والله أعلم

## ٩ - باب ﴿ وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ﴾

٤٧١٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ﴿ وما

جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ﴾ قال : هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به ﴿ والشجرة للنعونة في القرآن ﴾ قال : شجرة الزقوم

**قوله** ( باب وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس ) سقط د باب ، تغير أبي ذر . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن دينار . **قوله** ( هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسرى به ) لم يصرح بالمرئى ، وعند سعيد بن منصور من طريق أبي مالك قال : هو ما أرى في طريقه إلى بيت المقدس . قلت : وقد بينت ذلك واضحاً في الكلام على حديث الإسراء في السيرة النبوية من هذا الكتاب . **حدثنا** ( أبو البقاء ) زاد سعيد بن منصور عن سفيان في آخر الحديث ، وليست رؤيا منام ، وقوله د ليدعوه ، فقول آخر ، فروى ابن مردويه من طريق العوفي عن ابن عباس قال : أرى أنه دخل مكة هو وجماعة من المشركين وكان لبعض الناس بذلك فتنة ، وجاء فيه قول آخر : فروى ابن مردويه من حديث الحسن بن علي رفعه د إلى أريت كأن بني أمية يتعاودون منبري هذا ، فتيل هي دنيا تناهم ، وتزلت هذه الآية ، وأخرجه ابن أبي حاتم من حديث عمرو بن العاص ومن حديث يعلى بن مرة ومن مرسل ابن المسيب نحوه وأسانيد السكل ضعيفة ، واستدل به على إطلاق لفظ الرؤيا على ما يرى بالعين في اليقظة ، وقد أنكره الحريري بما لغيره وقالوا : إنما يقال رؤيا في المنام ، وأما التي في اليقظة فيقال رؤية . ومن استعمل الرؤيا في اليقظة المثنى في قوله د ورؤياك أحلى في الميمون من التميمي ، وهذا التفسير يرد

على من خطاه . **قوله** (والشجرة الملعونة في القرآن قال : شجرة الزقوم) هذا هو الصحيح ، وذكره ابن أبي حاتم عن بضعة عشر نفساً من التابعين ، ثم روى من حديث عبدالله بن عمرو أن الشجرة الملعونة الحكم بن أبي العاص وولده وإسناده . ضعيف وأما الزقوم فقال أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات : الزقوم شجرة غبراء تنبت في السهل صغيرة الورق مدورة لا شوك لها زفرة مرة ولها نور أبيض ضعيف تجرسه النحل ورووسها قباح جدا ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال المشركون يضرنا محمد أن في النار شجرة ، والنار تأكل الشجر ، فكان ذلك فتنة لهم . وقال السهيلي : الزقوم فعول من الزقم وهو اللقم الشديد ، وفي لغة تميمية : كل طعام يتقيأ منه يقال له زقوم ، وقيل : هو كل طعام ثقيل

#### ١٠ - باب (إن قرآن الفجر كان مشهودا) قال مجاهد : صلاة الفجر

٤٧١٧ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : فضل صلاة الجمع على صلاة الواحد خمس وعشرون درجة ، وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الصبح . يقول أبو هريرة : اقروا إن شئتم ( وقرآن الفجر ، إن قرآن الفجر كان مشهودا ) .

**قوله** ( باب قوله ) ( إن قرآن الفجر كان مشهودا ) قال مجاهد : صلاة الفجر ( وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه وزاد : يجتمع فيها ملائكة الليل وملائكة النهار . ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة

#### ١١ - باب (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا)

٤٧١٨ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان **حدثنا** أبو الأحوص عن آدم بن علي قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : إن الناس يصيرون يوم القيامة جثا ، كل أمة تتبع نبيها . يقولون : يا فلان اشفع ، حتى تنتهي للشفاعة إلى النبي ﷺ ، فذلك يوم يبعثه الله المقام المحمود ،

٤٧١٩ - **حدثنا** علي بن عياش **حدثنا** شعيب بن أبي حمزة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وابشئه مقاما محمودا الذي وعدته ، حلت له شفاعتي يوم القيامة ، . رواه حمزة بن عبد الله عن أبيه عن النبي ﷺ

**قوله** (باب قوله : عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) روى النسائي بإسناد صحيح من حديث حذيفة قال : يجتمع الناس في صعيد واحد ، فأول مدهو محمد فيقول : لبيك وسعديك ، والخير في يدك ، والشر ليس اليك ؛ المهدي

من حديث عبدك وابن عبدك ، وبك واليك ، ولا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، نباوكت وتعاليت ، فهذا قوله (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) وصحة الحاكم ، ولا مناقاة بينه وبين حديث ابن عمر في الباب لأن هذا الكلام كأنه مقدمة الشفاعة . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي هلال أنه بلغه أن المقام المحمود الذي ذكره الله أن النبي ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل ، فينبطه لاقامه ذلك أهل الجمع . ورجاله ثقات ، لكنه مرسل ومن طريق علي بن الحسين بن علي : أخبرني رجل من أهل العلم أن النبي ﷺ قال : تمتد الأرض بمد الأديم ، الحديث وفيه : ثم يؤذن لي في الشفاعة فأقول : أي رب عبادك عبودك في أطراف الأرض . قال : فذلك المقام المحمود ، ورجاله ثقات وهو صحيح إن كان الرجل صحابيا . وقد تقدم في كتاب الزكاة أن المراد بالمقام المحمود أخذه بحلقة باب الجنة ، وقيل إعطاؤه لواء الخلد ، وقيل جلوسه على العرش أخرجه عبد بن حميد وغيره عن مجاهد ، وقيل شفاعته رابع أربعة ، وسيأتي بيانه في كتاب الرقاق أن شاء الله تعالى . **قوله** (حدثنا أبو الاحوص) بمهملتين هو سلام بن سليم . قوله (عن آدم بن علي) هو العجلي بصري ثقة ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد تقدم في الزكاة من وجه آخر عن ابن عمر ، وفيه تسمية بمض من أبيهم هنا بقوله «حدثنا فلان» وقوله «جنا» بضم أوله والتثوين جمع جموة بخطوة وخطا ، وحكى ابن الأثير أنه روى «جنى» بكسر المثلثة وتشديد التحتانية جمع جاث وهو الذي يجلس على ركبته ، وقال ابن الجوزي عن ابن الحشاش إنما هو «جنى» بفتح المثلثة وتشديدها جمع جاث مثل غار وغرى . قوله (حتى تنهى الشفاعة إلى النبي ﷺ) زاد في الرواية المعلقة في الزكاة فيشفع ليقضى بين الخلق ، ويأتي شرح حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق أن شاء الله تعالى . قوله (رواه حمزة بن عبد الله) أي ابن عمر (عن أبيه) تقدم ذكر من وصله في كتاب الزكاة . ثم ذكر المصنف حديث جابر في الدعاء بمد الأذان وقد تقدم شرحه في أبواب الأذان

١٤ - **باب** (وقل جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا) يزحق : يهلك

٤٧٢٠ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال «دخل النبي ﷺ مكة وحول البيت ستون وثلاثمائة نضب» فجعل يطعمها بهود في يده ويقول (جاء الحق وزهق الباطل ، إن الباطل كان زهوقا) . (جاء الحق وما يبدي الباطل وما يبدي)

**قوله** (باب) (وقل جاء الحق وزهق الباطل) الآية . يزحق يهلك (قال أبو عبيدة في قوله (يزحق أنفسهم وهم كارهون) أي تخرج وتموت وتملك ، ويقال زهق ما عندك أي ذهب كله . وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس (إن الباطل كان زهوقا) أي ذاهبا . ومن طريق سعيد عن قتادة (زهق الباطل) أي هلك . **قوله** (عن ابن أبي نجيح) كذا هم ، وفي بعض النسخ «حدثنا ابن أبي نجيح» . **قوله** (دخل رسول الله ﷺ) في حديث أبي هريرة عند مسلم والنسائي أن ذلك كان في فتح مكة وأوله في قصة فتح مكة إلى أن قال «لما رسول الله ﷺ حتى طاف بالبيت ، فجعل يمر بذلك الاصنام فجعل يطعمها بسية القوس ويقول : جاء الحق

وزهد الباطل ، الحديث بطوله . وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في غزوة الفتح بحمد الله تعالى . وقوله « وحول البيت ستون وثلاثمائة نصب » كذا الأكثر هنا بغير ألف ، وكذا وقع في رواية سعيد بن منصور لكن بلفظ « صنم » ، والأوجه نصبه على التمييز إذ لو كان مرفوعا لكان صفة ، والواحد لا يقع صفة للجمع . ويحتمل أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والجملة صفة ، أو هو منصوب لكنه كتب بغير ألف على بعض اللغات

### ١٣ - باب ( ويسألونك عن الروح )

٤٧٢١ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بَيْنَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ - وَهُوَ مَسْكِيٌّ عَلَى عَسِيبٍ - إِذْ مَرَّ الْيَهُودُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَقَالَ مَا رَأَيْتُمْ إِلَيْهِ - وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْتَقْبِلُكُمْ بَشْيٌ تَسْكُرُوهُ - فَقَالُوا : سَلُوهُ ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، فَأَمَسَكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَرُدْ عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يَوْحَى إِلَيْهِ ، فَقُمْتُ مَقَامِي . فَلَمَّا نَزَلَ الْوَحْيُ قَالَ ( وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ) »

**قوله** ( باب ويسألونك عن الروح ) ذكر فيه حديث إبراهيم - وهو النخعي - عن علقمة عن عبد الله وهو ابن مسعود . **قوله** ( في حرت ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها مثناة ، ووقع في كتاب العلم من وجه آخر بخفاء معجمة وموحدة ، وضبطوه بفتح أوله وكسر ثانية وبالعكس ، والأول أصوب فقد أخرجه مسلم من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ « كان في نخل » ، وزاد في رواية العلم « بالمدينة » ، ولا بن مردويه من وجه آخر عن الأعمش « في حرت للأنصار » ، وهذا يدل على أن نزول الآية وقع بالمدينة ، لكن روى الترمذي من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس قال « قالت قريش لليهود : أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل ، فقالوا : سلوه عن الروح ، فسألوه فأنزل الله تعالى ( ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي ) » ورجاله رجال مسلم ، وهو عند ابن إسحق من وجه آخر عن ابن عباس نحوه ، ويمكن الجمع بأن يتعدد النزول بحمل سكوته في المرة الثانية على توقع مزيد بيان في ذلك ، وإن ساغ هذا والافاف في الصحيح أصح . **قوله** ( يتوكأ ) أى يعتمد . **قوله** ( على عسيب ) بمهملتين وآخره موحدة بوزن عظيم وهي الجريدة التي لا خصوص فيها ، ووقع في رواية ابن حبان « ومعه جريدة » قال ابن فارس : العسيبان من النخل كالقضببان من غيرها . **قوله** ( إذ مر اليهود ) كذا في اليهود بالرفع على الفاعلية ، وفي جية الروايات في العلم والاعتصام والتوحيد وكذا عند مسلم « إذ مر بنفر من اليهود » وعند الطبري من وجه آخر عن الأعمش « إذ مررنا على يهود » ، ويحمل هذا الاختلاف على أنه الفريقين تلاقوا فيصدق أن كلا مر بالآخر ، وقوله « يهود » هذا اللفظ معرفة تدخله اللام تارة وتارة يتجرد ، وحذفوا منه ياء النسبة ففارقوا بين مفردة وجمعه كما قالوا زنج وزنجي ، ولم أقف في شيء من الطارق على تسمية أحد من هؤلاء اليهود . **قوله** ( ما رأيتم إليه ) كذا الأكثر بصيغة الفعل الماضي من الريب ، ويقال فيه رابه كذا وأراه كذا بمعنى ، وقال أبو زيد : رابه إذا علم

منه الرب ، وأرأبه إذا ظن ذلك به . ولأبي ذر عن الحموي وحده جملة وضم الموحدة من الرب وهو الإصلاح ، يقال فيه راب بين القوم إذا أصلح بينهم . وفي توجيهه هنا بعد . وقال الخطابي : الصواب ما أربكم بتقديم الموحدة وفتحين من الأرب وهو الحاجة ، وهذا واضح المعنى لو ساعدته الرواية . نعم رأيت في رواية المسعودي عن الأعمش عند الطبري كذلك . وذكر ابن التين أن رواية القابلي كرواية الحموي ، لكن بتحتانية بدل الموحدة من الرأي . والله أعلم . قوله ( وقال بعضهم : لا يستقبلكم بشيء تكرهونه ) في رواية العلم لا يجيء فيه شيء تكرهونه ، وفي الاعتصام لا يسمعكم ما تكرهونه ، وهي بمعنى ، وكلها بالرفع على الاستئناف ، ويجوز السكون وكذا نصب أيضا . قوله ( فقالوا سلوه ) في رواية التوحيد ، فقال بعضهم لنسأله ، واللام جواب قسم مخوفة . قوله ( فسألوه عن الروح ) في رواية التوحيد ، فقام رجل منهم فقال : يا أبا القاسم ما الروح ؟ وفي رواية العوفي عن ابن عباس عند الطبري ، فقالوا أخبرنا عن الروح ، قال ابن التين : اختلف الناس في المراد بالروح المسئول عنه في هذا الخبر على أقوال : الأول روح الانسان ، الثاني روح الحيوان ، الثالث جبريل ، الرابع عيسى ، الخامس القرآن ، السادس الوحي ، السابع ملك يقوم وحده صفا يوم القيامة ، الثامن ملك له أحد عشر ألف جناح ووجه وقيل ملك له سبعون ألف لسان ، وقيل له سبعون ألف وجه في كل وجه سبعون ألف لسان لكل لسان ألف لفة يسبح الله تعالى يخلق الله بكل تسبيحة ملكا يطير مع الملائكة ، وقيل ملك رجلاه في الأرض السفلى ورأسه عند قائمة العرش ، التاسع خلق تخلق بنى آدم يقال لهم الروح يأكلون ويشربون ، لا ينزل ملك من السماء إلا نزل معه ، وقيل بل هم صنف من الملائكة يأكلون ويشربون ، انتهى كلامه ملخصا بزيادات من كلام غيره . وهذا إنما اجتمع من كلام أهل التفسير في معنى لعظ الروح الوارد في القرآن ، لا خصوص هذه الآية . فمن الذي في القرآن ( نزل به الروح الأمين ) ، ( وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ) ، ( يلقى الروح من أمره ) ، ( وأيدم بروح منه ) ( يوم يقرم الروح والملائكة صفا ) ، ( تنزل الملائكة والروح فيها ) : فالأول جبريل ، والثاني القرآن ، والثالث الوحي ، والرابع القوة ، والخامس والسادس محتمل لجبريل ولغيره . ووقع إطلاق روح الله على عيسى . وقد روى ابن إسحق في تفسيره بأسناد صحيح عن ابن عباس قال : الروح من الله ، وخلق من خلق الله وصور كبنى آدم ، لا ينزل ملك إلا ومعه واحد من الروح . وثبت عن ابن عباس أنه كان لا يفسر الروح ، أى لا يعين المراد به في الآية وقال الخطابي : حكوا في المراد بالروح في الآية أقوالا : قيل سأله عن جبريل ، وقيل عن ملك له أسنة . وقال الأكثر : سأله عن الروح التي تكون بها الحياة في الجسد . وقال أهل النظر : سأله عن كيفية مسلك الروح في البدن وامتزاجه به ، وهذا هو الذي استأثر الله به . وقال القرطبي : اراجع أنهم سأله عن روح الإنسان لأن اليهود لا تعترف بأن عيسى روح الله ولا تجعل أن جبريل ملك وأن الملائكة أرواح . وقال الإمام غر الدين الرازي : المختار أنهم سأله عن الروح الذي هو سبب الحياة ، وأن الجواب وقع على أحسن الوجوه ، وبيان أن السؤال عن الروح محتمل عن ماهيته وهل هي متحيزة أم لا ، وهل هي حالة في متحيز أم لا ، وهل هي قديمة أو حادثة ، وهل تبقى بعد انفصالها من الجسد أو تفتى ، وما حقيقة تعذيبها وتنعيمها ، وغير ذلك من متعلقاتها . قال : وليس في السؤال ما يخص أحد هذه المعاني ، إلا أن الأظهر أنهم سأله عن الماهية ، وهل الروح قديمة أو حادثة والجواب يدل على أنها شيء موجود مغاير للطبائع والأخلاق وتركيبها ، فهو جوهر بسيط مجرد لا يحدث إلا بمجرد

وهو قوله تعالى دكن ، فكأنه قال : هي موجودة محدثة بأمر الله وتكوينه ، ولها تأثير في إفاضة الحياة للجسد ، ولا يلزم من عدم العلم بكميبتها الخصوصية نفيه . قال : ويحتمل أن يكون المراد بالأمر في قوله ( من أمر ربى ) الفعل ، كقوله ( وما أمر فرعون برشيد ) أى فعله فيكون الجواب الروح من فعل ربى ، وإن كان السؤال هل هي قديمة أو حادثة فيكون الجواب إنها حادثة . الى أن قال : وقد سكنت السلف عن البحث في هذه الأشياء والتعمق فيها . وقد تنطع قوم فتباينت أقوالهم ، فقيل : هي النفس الداخل والخارج ، وقيل الحياة ، وقيل جسم لطيف يحل في جميع البدن ، وقيل هي الدم ، وقيل هي عرض ، حتى قيل إن الأقوال فيها بلغت مائة . ونقل ابن مذهب عن بعض المتكلمين أن لكل نبى خمسة أرواح ، وأن لكل مؤمن ثلاثة ، ولكل حى واحدة . وقال ابن العربي : اختلفوا في الروح والنفس ، فقيل متغايران وهو الحق ، وقيل هما شيء واحد ، قال : وقد يعبر بالروح عن النفس وبالعكس ، كما يعبر عن الروح وعن النفس بالقلب وبالعكس ، وقد يعبر عن الروح بالحياة حتى يتعدى ذلك إلى غير العقلاء بل إلى الجداد مجازا . وقال السبلى : يدل على مغايرة الروح والنفس قوله تعالى ( فاذا سويته ونفخت فيه من روحي ) وقوله تعالى ( تعلم ما فى نفسى ولا أعلم ما فى نفسك ) فإنه لا يصح جعل أحدهما موضع الآخر ولولا التمايز لساخ ذلك . قوله ( فأمسك النبى ﷺ فلم يرد عليهم ) في رواية الكشميني عليه بالافراد ، وفي رواية العلم د مقام متوكفا على المسيب وأنا خلفه . قوله ( فعلت أنه يوحى اليه ) في رواية التوحيد و فطننت أنه يوحى اليه ، وفي الاعتصام د فقلت إنه يوحى اليه ، وهي متقاربة ، وإطلاق العلم على الظن مشهور ، وكذا إطلاق القول على ما يقع في النفس . ووقع عند ابن مردويه من طريق ابن إدريس عن الأعمش د فقام وحنى من رأسه ، فطننت أنه يوحى اليه . قوله ( فقامت مقامى ) في رواية الاعتصام د فتأخرت عنه ، أى أدبا معه لئلا يتشوش بقرى منه . قوله ( فلما نزل الوحي قال ) في رواية الاعتصام د حتى صعد الوحي فقال ، وفي رواية العلم د فقامت فلما انجل . قوله ( من أمر ربى ) قال الاسماعيلي : يحتمل أن يكون جوابا وأن الروح من جملة أمر الله وأن يكون المراد أن الله اختص بعلمه ولا سؤال لأحد عنه . وقال ابن القيم : ليس المراد هنا بالأمر الطلب اتفاقا ، وإنما المراد به المأمور ، والأمر يطلق على المأمور كالخلق على المخلوق ، ومنه ( لما جاء أمر ربك ) وقال ابن بطال : معرفة حقيقة الروح بما استأثر الله بعلومه بدليل هذا الخبر ، قال : والحكمة في إيهامه اختبار الخلق ليعرفهم عجزهم عن علم ما لا يدركونه حتى يضطروهم إلى رد العلم اليه . وقال القرطبي : الحكمة في ذلك لإظهار عجز المرء ، لأنه إذا لم يعلم حقيقة نفسه مع القطع بوجوده كان عجزه عن إدراك حقيقة الحق من باب الأدلى . وজনاب ابن القيم في د كتاب الروح ، إلى ترجيح أن المراد بالروح المسئول عنها في الآية ما وقع في قوله تعالى ( يوم يقوم الروح والملائكة صفا ) قال : وأما أرواح بنى آدم فلم يقع تسميتها في القرآن إلا نفسا . كذا قال ، ولا دلالة في ذلك لما رجحه ، بل الراجح الأول ، فقد أخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في هذه القصة أنهم قالوا عن الروح : وكيف يعذب الروح الذي في الجسد ، وإنما الروح من الله ؟ فزالت الآية . وقال بعضهم : ليس في الآية دلالة على أن الله لم يطلع نبيه على حقيقة الروح ، بل يحتمل أن يكون أطلعه ولم يأمره أنه يطلعهم ، وقد قالوا في علم الساعة نحو هذا والله أعلم . ومن رأى الإمساك عن الكلام في الروح استأذ الطائفة أبو القاسم فقال فيما نقله في د عوارف المعارف ، عنه بعد أن نقل كلام الناس في الروح : وكان الأولى الإمساك عن ذلك والتأدب بأدب النبى ﷺ . ثم نقل عن الجنيد

أنه قال : الروح استأثر الله تعالى بعلمه ولم يطلع عليه أحدا من خلقه ، فلا يجوز العبارة عنه بأكثر من موجوده . وعلى ذلك جرى ابن عطية وجمع من أهل التفسير . وأجاب من غاض في ذلك بأن اليهود سألوها عنها سؤال تعجيب وتخليط لكونه يطلق على أشياء فأخبروا أنه بأى شيء أجاب قالوا : ليس هذا المراد ، فرد الله كيدهم ، وأجابهم جوابا يحلها مطابقا لسؤالهم المجمل . وقال السهروردي في « العوارف » يجوز أن يكون من غاض فيها سلك سبيل التأويل لا التفسير ، إذ لا يسوغ التفسير إلا نقلا ، وأما التأويل فنمتد العقول اليه بالباع الطويل ، وهو ذكر ما لا يحتمل إلا به من غير قطع بأنه المراد ، فمن ثم يكون القول فيه ، قال : وظاهر الآية المنع من القول فيها لحتم الآية بقوله ( وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ) أى اجعلوا حكم الروح من الكثير الذى لم تؤتوه فلا تسألوا عنه فإنه من الأسرار : وقيل : المراد بقوله ( أمر ربى ) كون الروح من عالم الأمر الذى هو عالم الملكوت ، لا عالم الخلق الذى هو عالم الغيب والشهادة . وقد خالف الجنييد ومن تبعه من الأئمة جماعة من متأخرى الصوفية فأكثروا من القول فى الروح ، وصرح بعضهم بمعرفة حقيقةها ، وعاب من أمسك عنها . ونقل ابن منده فى « كتاب الروح » له عن محمد بن نصر المروزي الإمام المطاع على اختلاف الأحكام من عهد الصحابة إلى عهد فقهاء الأمصار أنه نقل الاجماع على أن الروح مخلوقة ، وإنما ينقل القول بقدماها عن بعض غلاة الرافضة والمتصوفة . واختلف هل تقف عند فتاء العالم قبل التبع أو تستمر بأية ؟ على قولين ، والله أعلم . ووقع فى بعض التفسير أن الحكمة فى سؤال اليهود عن الروح أن عندهم فى التوراة أن روح بنى آدم لا يعلمها إلا الله ، فقالوا نسأله ، فانفسرها فهو نبى ، وهو معنى قولهم : لا يحى بشيء تكلمونه . وروى الطبرى من طريق مغيرة بن إبراهيم فى هذه القصة « فنزلت الآية فقالوا : هكذا نجد عندنا ، ورجاله نفات ، إلا أنه سقط من الإسناد علقمة . قوله ( وما أوتيتم من العلم ) كذا للكشيمى هنا ، وكذا لهم فى الاعتصام ، وأخير الكشيمى هنا « وما أوتوا ، وكذا لهم فى العلم ، وزاد « قال الأعشى هكذا قراءتنا ، وبين مسلم اختلاف الرواة عن الأعشى فيها ، وهى مشهورة عن الأعشى أعنى بلفظ « وما أوتوا ، ولا مانع أن يذكرها بقراءة غيره ، وقراءة الجمهور ( وما أوتيتم ) والأكثر على أن المخاطب بذلك اليهود فتتعدد القراءتان . نعم وهى تتناول جميع علم الخلق بالنسبة إلى علم الله . ووقع فى حديث ابن عباس الذى أشرت إليه أول الباب « أن اليهود لما سمعوا قالوا : أوتينا علما كثيرا التوراة ، ومن أوتى التوراة فقد أوتى خيرا كثيرا ، فنزلت « قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي ، الآية . قال الترمذى . حسن صحيح . قوله ( الا قليلا ) هو استثناء من العلم أى إلا علما قليلا ، أو من الإعطاء أى الإعطاء قليلا ، أو من ضمير المخاطب أو الغائب على القراءتين أى إلا قليلا منهم أو منكم . وفى الحديث من الفوائد غير ما سبق جواز سؤال العالم فى حال قيامه ومشيه إذا كان لا يتقبل ذلك عليه . وأدب الصحابة مع النبي ﷺ ، والعمل بما يغلب على الظن ، والتوقف عن الجواب بالاجتهاد لمن يتوقع النص ، وأن بعض المعلومات قد استأثر الله بعلمه حقيقة ، وأن الأمر يرد لتغير الطلب ، والله أعلم

#### ١٤ - باب ( ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها )

٤٧٢٢ - **ع**ش بن يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى ( ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها ) قال : نزلت ورسول الله ﷺ مخفيا بمكة

كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن ، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، فقال الله تعالى لنبيه ﷺ ( ولا تجهر بصلاتك ) أى بقرائك فبسمع المشركون فيسبوا القرآن ( ولا تخافت بها ) عن أصحابك فلا تسمعهم ( وابتغ بين ذلك سبيلا ) ،

[الحديث ٤٧٢٢ - طرأه في : ٧٤٩٠ ، ٧٥٢٥ ، ٧٥٤٧]

٤٧٢٣ - **عز** طلق بن غنم حدثنا زائدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « أنزل ذلك في الدعاء »

[الحديث ٤٧٢٣ - طرأه في : ٦٣٣٧ ، ٧٥٢٦]

**قوله** ( باب ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ) سقط د باب ، لغير أبي ذر . **قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم ) هو الدورقي . **قوله** ( أخبرنا أبو بشر ) في رواية غير أبي ذر د حدثنا أبو بشر ، وهو جعفر بن أبي وحشية ، وذكر الكرماني أنه وقع في نسخته د يونس . بدل قوله أبو بشر وهو نصيف . قال الفربري : أنا نا محمد بن عياش قال : لم يخرج محمد بن إسماعيل البخاري في هذا الكتاب من حديث هشيم إلا ما صرح فيه بالإخبار . قلت : يريد في الأصول ، وسبب ذلك أن هشيمًا مذكور بتدليس الاسناد . **قوله** ( عن ابن عباس ) كذا وصله هشيم وأرسله شعبة أخرجه الترمذي من طريق الطيالسي عن شعبة وهشيم مفصلا . **قوله** ( نزلت ورسول الله ﷺ مخف بمكة ) يعني في أول الاسلام . **قوله** ( رفع صوته بالقرآن ) في رواية الطبري من وجه آخر عن ابن عباس د فكان إذا صلى بأصحابه وأسمع المشركين قآذوه ، وفسرت رواية الباب الأذى بقوله سبوا القرآن . وللطبري من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة فقالوا له لا تجهر فتؤذي آلمتنا فنهجو لك ، ومن طريق داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس د « كان النبي ﷺ إذا جهر بالقرآن وهو يصلي تفرق عنه أصحابه ، وإذا خفض صوته لم يسمعه من يريد أن يسمع قراءته فنزلت » . **قوله** ( ولا تجهر بصلاتك أى بقرائك ) وفي رواية الطبري د لا تجهر بصلاتك ، أى لا تعلن بقرأة القرآن إعلانا شديدا فيسمعك المشركون فيؤذونك ، ولا تخافت بها ، أى لا تخفض صوتك حتى لا تسمع أذنك د وابتغ بين ذلك سبيلا ، أى طريقا وسطا . **قوله** ( حدثنا طلق ) بفتح المهملة وسكون اللام ( ابن غنم ) بالمعجمة والنون وهو النخعي ، من كبار شيوخ البخاري ، وروايته عنه في هذا الكتاب قليلة . وشيخه زائدة هو ابن قدامة . **قوله** ( عن عائشة ) تابعه الثوري عن هشام ، وأرسله سعيد بن منصور عن يعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني عن هشام ، وكذلك أرسله مالك . **قوله** ( أنزل ذلك في الدعاء ) هكذا أطلقت عائشة د وهو أعم من أن يكون ذلك داخل الصلاة أو خارجها . وقد أخرجه الطبري وابن خزيمة والعمري والحاكم من طريق حفص بن غياث عن هشام فزاد في الحديث د في التشهد ، ومن طريق عبد الله بن شداد قال د كان أعرابي من بني تميم إذا سلم النبي ﷺ قال : اللهم ارزقنا مالا ولدا ، ورجح الطبري حديث ابن عباس قال : لأنه أصبح مخرجا . ثم أسند عن عطاء قال د يقول قوم إنها في الصلاة ، وقوم إنها في الدعاء ، وقد جاء عن ابن عباس نحونا ويل عائشة أخرجه الطبري من طريق أشعث بن سوار عن عكرمة عن ابن عباس قال د نزلت في الدعاء ، ومن وجه آخر عن ابن عباس مثله ، ومن طريق عطاء ومجاهد وسعيد ومكحول مثله ، ورجح النووي وغيره قول ابن عباس كما رجحه الطبري ، لكن



يَحْتَمِلُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الدَّعَاءِ دَاخِلَ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَرْيَدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عِنْدَ الْبَيْتِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْدَّعَاءِ ، فَنَزَلَتْ ، وَجَاءَ عَنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ أُخْرَى ، مِنْهَا مَا رَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ صَحَابِيٍّ لَمْ يَسْمَعْ رَفْعَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، لَا تَرْفَعُ صَوْتَكَ فِي دَعَائِكَ فَتَذْكُرُ ذُنُوبَكَ فَتُغَيِّرُ بِهَا ، وَمِنْهَا مَا رَوَى الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَاغَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ( لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ ) أَيُّ لَا تَصِلُ مَرَاةَ النَّاسِ ( وَلَا تَخَافُ بِهَا ) أَيُّ لَا تَتْرَكُهَا خَافَةَ مِنْهُمْ . وَمَنْ طَرَقَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ نَحْوَهُ . وَقَالَ الطَّبْرِيُّ : لَوْلَا أَنَّنَا لَا نَسْتَجِيزُ مَخَالَفَةَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فَيَأْجِزُ عَنْهُمْ لَاحْتِمَالُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ ( لَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ ) أَيُّ بِقِرَاءَتِكَ نَهَارًا ( وَلَا تَخَافُ بِهَا ) أَيُّ لَيْلًا ، وَكَانَ ذَلِكَ وَجْهًا لَا يَجِدُ مِنَ الصَّحَّةِ ، أَنْتَهَى . وَقَدْ أُثْبِتَهُ بِمَضَى الْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلًا . وَقِيلَ : الْآيَةُ فِي الدَّعَاءِ ، وَهِيَ مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ ( ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً )

### ١٨ - سُورَةُ الْكَافِرَاتِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ ( تَقْرَأُهُمْ ) تَتَرَكُّهُمْ . ( وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ) : ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ . وَقَالَ غَيْرُهُ : جَمَاعَةُ الثَّمَرِ . ( بَاخِعٌ ) : مُهِلِكَ . ( أَسْفَاخٌ ) : نَدَامَا . ( الْكَفَرُ ) : الْفَتْحُ فِي الْجَبَلِ . ( وَالرَّقِيمُ ) : الْكِتَابُ ، مَرْقُومٌ : مَكْتُوبٌ ، مِنَ الرَّقْمِ . ( رَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ) : أَلْهَمْنَاهُمْ صَبْرًا . ( لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ ) . ( شَطَطًا ) : إِفْرَاطًا . ( الْوَصِيدُ ) : الْفِتَاءُ ، جَمْعُهُ وَصَائِدٌ وَوُصِدٌ ، وَيُقَالُ : الْوَصِيدُ الْبَابُ ، أَصَدَ الْبَابُ وَأَوْصَدَ . ( بَعَثْنَاهُمْ أَحْيَانًا ) : أَزَى ، أَكْثَرَ ، وَيُقَالُ : أَهْلٌ ، وَيُقَالُ : أَكْثَرُ رَيْعًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ( أَكَلَهَا ، وَلَمْ تَنْظَمْ ) لَمْ تَنْقُصْ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي هَبَّاسٍ : ( الرَّقِيمُ ) الْفَوْحُ مِنْ رِصَاصٍ ، كَتَبَ عَلَيْهِمْ أَسْمَاءَهُمْ ثُمَّ طَرَحَهُ فِي خِزَانَتِهِ . ( فَضَرَبَ اللَّهُ عَلَى آذَانِهِمْ ) : فَنَامُوا . وَقَالَ غَيْرُهُ : وَأَلَّتْ تَتَلَّ : تَنْجُو . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : ( مَوْتِلًا ) : حَزْرًا . ( لَا يَسْتَعْلِمُونَ سَمَاءً ) : لَا يَعْقِلُونَ

( سورة الكهف - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) ثَبَتَ الْبَسْمَلَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مُجَاهِدٌ ) ( تَقْرَأُهُمْ ) ( تَتَرَكُّهُمْ ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ عَنْهُ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ نَحْوَهُ ، وَسَقَطَ هُنَا لِأَبِي ذَرٍّ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ مُجَاهِدٌ ) ( وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ ) ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ بِلَفْظِهِ ، وَأَخْرَجَ الْفَرَاءُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ ثَمَرٌ بِالضَّمِّ فَهُوَ الْمَالُ ، وَمَا كَانَ بِالْفَتْحِ فَهُوَ الثَّيَابُ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ غَيْرُهُ جَمَاعَةُ الثَّمَرِ ) كَأَنَّهُ عَنِ بَعْضِ قَتَادَةَ فَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَفْيَانَ الْمَعْمَرِيِّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : الثَّمَرُ الْمَالُ كُلُّهُ ، وَكُلُّ مَالٍ إِذَا اجْتَمَعَ فَهُوَ ثَمَرٌ إِذَا كَانَ مِنْ لَوْنٍ الثَّمَرَةُ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَالِ كُلِّهِ . وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذَرِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ : قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ ( ثَمَرٌ ) يَعْنِي بِفَتْحَتَيْنِ وَقَالَ : يَرِيدُ أَنْوَاعَ الْمَالِ ، أَنْتَهَى . وَالَّذِي قَرَأَ هُنَا بِفَتْحَتَيْنِ عَاصِمٌ ، وَبِضْمٍ ثُمَّ سَكَنَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَعْنَى قَوْلِهِ « جَمَاعَةُ الثَّمَرِ » أَنَّ ثَمَرَةً يَجْمَعُ عَلَى ثَمَارٍ ، وَثَمَارٌ عَلَى ثَمَرٍ . قَوْلُهُ ( بَاخِعٌ مِهْلِكٌ ) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَأَنشَدَ لَذِي الرِّمَّةِ : أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدَ نَفْسَهُ ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ ( بَاخِعٌ نَفْسَكَ ) أَيُّ قَاتِلُ نَفْسِكَ . قَوْلُهُ ( أَسْفَاخٌ ) هُوَ قَوْلُ أَبِي هُبَيْرَةَ ، وَقَالَ قَتَادَةُ : حَزْنًا .

**قوله** (الكهف الفتح في الجبل ، والرقم الكتاب ، مرقوم مكتوب من الرقم) تقدم جميع ذلك في أحاديث الانبياء مشروحا . **قوله** (أما غاية ، طال عليهم الأمد) سقط هذا لآبي ذر وهو قول أبي عبيدة ، وروى عبد بن حميد من طريق مجاهد في قوله (أما) قال عددا . **قوله** (وقال سعيد - يعني ابن جبهر - عن ابن عباس : الرقم لوح من رصاص كتب عليهم أسماءهم ثم طرحه في خزائنه ، فضرب الله على آذانهم) وصله عبد بن حميد من طريق يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبهر مطولا ، وقد خصته في أحاديث الانبياء ، وإسناده صحيح على شرط البخاري . وقد روى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه قال : ما كنت أعرف الرقم ، ثم سألت عنه ف قيل لي هي القرية التي خرجوا منها . وإسناده ضعیف . **قوله** ( وقال غيره : ربطنا على قلوبهم الأسماء صبرا ) تقدم شرحه في أحاديث الانبياء . **قوله** ( لولا أن ربطنا على قلبها ) أي ومن هذه المادة هذا الموضع ، ذكره استطرادا وإنما هو في سورة القصص ، وهو قول أبي عبيدة أيضا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : لولا أن ربطنا على قلبها بالإيمان . **قوله** (سرفا كل شيء ارتفعت به) هو قول أبي عبيدة وزاد : ويقرؤه قوم بفتح الميم وكسر الفاء انتهى . وهي قراءة نافع وابن عامر . واختلف هل هما بمعنى أم لا ؟ ف قيل : هو بكسر الميم للجارحة وفتحها للأمر ، وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر ، وقيل لثنتان فيما يرتفع به وأما الجارحة فبها لكسر فقط وقيل لثنتان في الجارحة أيضا ، وقال أبو حاتم : هو بفتح الميم الموضع كالسجد ، وبكسرها الجارحة . **قوله** (تزار من الزور ، والأزور الأمل) هو قول أبي عبيدة ، **قوله** (لجوة متسع والجمع لجرات ولجى ، كقولك زكوات وزكاة ) هو قول أبي عبيدة أيضا ، **قوله** ( شططا لإفراطا ، الوصيد الفناء الخ ) تقدم كله في أحاديث الانبياء ، **قوله** (بعثناهم أحييناهم) هو قول أبي عبيدة ، وروى عبد الرزاق من طريق عكرمة قال : كان أصحاب الكهف أولاد ملوك اعتزلوا قومهم في الكهف فاختلّفوا في بعث الروح والجسد فقال قائل يبعثان ، وقال قائل : تبعث الروح فقط وأما الجسد فتأكله الأرض ، فأما هم الله ثم أحييهم ، فذكر القصة . **قوله** (أزكى أكثر ، ويقال أحل ، ويقال أكثر ديماء) تقدم أيضا . وروى سعيد بن منصور من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس : أحل ذبيحة ، وكانوا يذبحون لأهلوا غيت . ( تنبيه ) سقط من قوله « الكهف الفتح » إلى هنا من رواية أبي ذر هنا ، وكأنه استغنى بتقديم جل ذلك هناك . **قوله** ( وقال غيره لم يظلم لم ينقص ) كذا لآبي ذر ، ولغيره : وقال ابن عباس فذكره ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وكذا الطبري من طريق سعيد عن قتادة . **قوله** ( وقال مجاهد : موثلا محزوا ) وصله الفريابي . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( موثلا ) قال : ملجأ ، ورجحه ابن قتيبة وقال : هو من وال إذا لجأ إليه ، وهو هنا مصدر ، وأصل الموثل المرجع . **قوله** ( وأنت تمل تنجو ) قال أبو عبيدة في قوله ( موثلا ) : ملجأ ومنجأ ، قال الشاعر « فلا وألت نفس عليا تحاذر » أي لا تجت . **قوله** ( لا يستطيعون سحما ) أي ( لا يعقلون ) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله

### ١ - باب ( وكان الإنسان أكثر شيء جدلا )

٤٧٢٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم بن سعد **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن شهاب

قال أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره عن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ طرقه فاطمة

قال : **«ألا تصايان»** . ( رَجَاءٌ بِالغَيْبِ ) : لم يَسْتَبِينَ . ( فُرْطًا ) : نَدَمًا . ( مُرَادِقًا ) : مثل السرداق ، والحجرة التي تُطَيَّفُ بالفساطيط . ( مُحَاوَرُهُ ) : من المحاورَة ( لَكُنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي ) أي لكن أنا هو الله ربّي ، ثم حذف الألفَ وأدغم إحدى النونين في الأخرى ( وَفَجَّرْنَا خِلَالَهَا نَهْرًا ) تقول بينهما نهرا . ( زَلَقًا ) : لا يَثْبُتُ فيه قدم . ( هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ ) مصدرُ وَلِيَ الْوَلِيَّ ولاء . ( عُقْبًا ) : عاقبة ، وعقبى وعُقبَة واحد وهي الآخرة . ( قَبَلًا ) : ومُقبلا وقَبَلًا : استثنافًا . ( لِيُدْحِضُوا ) : لِيُزِيلُوا ، الدَّحْضُ الزَّلُّ لَقِي

قوله ( باب وكان الانسان أكثر شيء جدلا ) ذكر فيه حديث على مختصرا ، ولم يذكر مقصود الباب على عادته في التعمية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الليل ، وفيه ذكر الآية المذكورة ، وقوله في آخره : **«ألا تصليان»** زاد في نسخة الصغاني وذكر الحديث والآية الى قوله أكثر شيء جدلا . **قوله** ( رجاء بالغيب : لم يستين ) سقط هذا لآبي ذر هنا ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء . ولقنادة عند عبد الرزاق ( رجاء بالغيب ) قال قدفا بالظن . **قوله** ( فرطًا ندما ) وصله الطبري من طريق داود بن أبي هند في قوله ( فرطًا ) قال ندما ، وقال أبو عبيدة في قوله ( وكان أمره فرطًا ) أي تضيقا وإسراطا . وللطبري عن مجاهد قال ضيقا . وعن السدي قال : إهلاكا . وعن ابن جريج : نزلت في عبيدة بن حصن بن حذيفة بن بدر الغزاري قبل أن يسلم . قوله ( سرادقا مثل السرداق والحجرة التي تطيف بالفساطيط ) هو قول أبي عبيدة لكنه تصرف فيه ، قال أبو عبيدة في قوله ( أحاط بهم سرادقها ) كسر ادق الفسطاط ، وهي الحجرة التي تطوف بالفسطاط ، قال الشاعر : سرادق المجد عليك ممدود ، وروى الطبري من طريق ابن عباس بإسناد منقطع قال سرادقها حائط من نار ، **قوله** ( محاوره من المحاوره ) قال أبو عبيدة : يحاوره أي يكلمه من المحاوره أي المراجعة . **قوله** ( لكننا هو الله ربّي أي لكن أنا هو الله ربّي ، ثم حذف الألف وأدغم إحدى النونين في الأخرى ) هو قول أبي عبيدة ، وقال الفراء : ترك الألف من أنا كثير في السلام ثم أدغمت نون أنا في نون لكن ، وأنشد :

وترمقني بالطرف أي أنت مذهب وتقليني احكن إياك لا أقل

أي لكن أنا إياك لا أقل . قال : ومن العرب من يشيع ألف أنا لحجاء القراءة على تلك اللغة . **قوله** ( وفجّرنا خلاهما نهرا تقول بينهما ) ثبت لآبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة ، وقراءة الجمهور بالتشديد ، ويعقوب وعيسى بن عمر بالتخفيف . **قوله** ( هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ ) مصدرُ وَلِيَ الْوَلِيَّ ولاء . كذا لآبي ذر والباقيين : مصدر الولي ، وهو أصوب ، وهو قول أبي عبيدة قاله في تفسير سورة البقرة ، وقرأ الجمهور بفتح الواو ، والآخران بكسرها ، وأنكره أبو عمرو والأصمعي لأن الذي بالكسر الإمارة ولا معنى له هنا . وقال غيرهما : الكسر لغة بمعنى الفتح ، كالدلالة بفتح دالها وكسرها بمعنى . ( تنبيه ) : يأتي قوله ( خير عقبا ) في الدعوات . **قوله** ( قبلا وقبلا وقبلا استثنافا ) قال أبو عبيدة في قوله ( أو يأتيهم العذاب قبلا ) أي أولا ، فإن فتحوا أولها فالمنى استثنافا ، وغفل ابن التين فقال : لا أعرف للاستثناف هنا معنى ، وإنما هو استقبالا ، وهو يعود على قبلا بفتح القاف ، انتهى . والمؤتلف قريب من المقبل فلا معنى لا دعاء تفسيره . **قوله** ( ليدحضوا ليزيلوا ، الدحض الزلق ) قال أبو عبيدة في قوله

(ليدخلوا به الحق) أي ليزيلوا ، يقال : مكان دحض أي منزل منزلق لا يثبت فيه خف ولا حافر

٢ - باب (وإذ قال موسى لفتهاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضي حنبا) :

زمانا ، وجهه أحقاب

٤٧٢٥ - حديث الحميد بن حذافا ، حدثنا عفان بن عبد الله بن ديار قال أخبرني سعيد بن جبيرة قال قلت

لابن عباس : إن نونا لليكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى صاحب بن إسرائيل ، فقال ابن عباس : كذب عدو الله ، حدثني أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إن موسى قام خطيبا في بني إسرائيل ، فُسئل : أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا . فمَتَّبَ اللهُ عليه إذ لم يردَّ العلم لإيه ، فأوحى اللهُ إليه : إن لي عبدا بمجمع البحرين هو أعلم منك . قال موسى : يارب فكيف لي به ؟ قال : تأخذُ معك حوتا فتجعله في مكمل ، فحينما فقدت الحوت فهو ثم . فأخذ حوتا فجعله في مكمل ثم انطلق ، وانطلق معه بفتهاه يوشع بن نون ، حتى إذا أتيا للصخرة وضعا رهوضهما فناما ، واضطرب الحوت في المكمل فخرج منه فسقط في البحر ، فاتخذ سبيله في البحر مربا ، وأمسك اللهُ عن الحوت جرية الماء فصارَ عليه مثل اللطاف ، فلما استيقظ نسي صاحبه أن يخبره بالحوت ، فانطلقا بقیة يومهما وليلتها ، حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتهاه : آتينا غداؤنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا . قال : ولم يجد موسى النصب حتى جاوزا المكان الذي أمر الله به ، فقال له لفتهاه : أرايت إذا أتينا إلى الصخرة فاني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ، واتخذ سبيله في البحر حيا . قال فكان الحوت مربا ، ولموسى ولفتهاه عجب . قال موسى : ذلك ما حكنا نهنى ، فارتدا على آثارهما قصصا ، قال : رجما يقهتان آثارهما حتى انتهيا إلى الصخرة فاذا رجلٌ مُسَجَّى ثوبا ، فسلم عليه موسى فقال الخضر : وأتى بأرضك السلام . قال : أنا موسى . قال : موسى بن إسرائيل ؟ قال : نعم ، أنيتك لتعلمني ما علمت رشدا . قال : إنك لن تستطيع معي صبرا . يا موسى إني على علم من علم الله عليه لا تعلمه أنت ، وأنت على علم من علم الله عليك الله لا أعلمه . فقال موسى : سيجدني إن شاء الله صابرا ولا أعصى لك أمرا : فقال له الخضر : فانِ اتبعني فلا نسألك عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا . فانطلقا يمسيان على ساحل البحر ، فمرت سفينة ، فكلهم أن يحملوه ، فحملوا الخضر فحملوه بهير قول . فلما ركبا في السفينة لم يقبأ إلا والخضر قد قلع لوحا من ألواح السفينة بالقدم . فقال له موسى : قوم حملونا بهير قول ، عدت إلى سفينتهم فخرقتهما اتعرق أهلها ، لقد جئت شيئا إصرا . قال : ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبرا ؟ قال : لا تؤاخذني

بما نسبْتُ ، ولا تُرحقني من أمرى عُسرا . قال وقال رسولُ الله ﷺ : وكانت الأولى من موسى نسياناً . قال وجاء عُصفورٌ فوقع على حرفِ السفينةِ ففقرَ في البحرِ قرةً ، فقال له الخضرُ : ما على وعلمك من علم الله إلا مثلُ ما نقصَ هذا المصفور من هذا البحر . ثم أخرجنا من السفينةِ ، فبينما هما يمشيان على الساحلِ إذ أبصرَ الخضرُ غلاماً يلعبُ مع الغلمان ، فأخذَ الخضرُ رأسَهُ بيدِهِ فاقتامَهُ بيدِهِ فقتله ، فقال له موسى : أقتلتَ نفساً زاكيةً بغيرِ نفسٍ ؟ لقد جئتَ شيئاً نكراً . قال : ألم أقل لك إنك لن تستطيعَ معي صبراً ؟ قال وهذه أشدُّ من الأولى . قال : إن سألتُكَ عن شيءٍ بعدها فلا تُصاحِبني ، قد بلغتَ من قُدْرَتِي عُذراً . فانطلقا ، حتى إذا أتيا أهلَ قريةٍ استطاما أهلها ، فأبوا أن يضيئوهما ، فوجدا فيها جداراً يريدُ أنْ يَقْضَى - قال : مائلٌ - فقام الخضرُ فأقامَهُ بيده . فقال موسى : قومْ أتيناكم فلم يطعمونا ، ولم يضيئونا ، لو شئتَ لاتخذتَ عليه أجراً . قال : هذا فراقُ بيني وبينك - إلى قوله - ذلك تأويلُ ما لم تسمعْ عليه صبراً . قال رسولُ الله ﷺ : ودنا أن موسى كان صبراً حتى يَقْضَى اللهُ علينا من خبرهما . قال سعيدُ بن جبير : فكان ابن عباسٍ يقرأ ( وكان أمامهم ملكٌ يأخذ كل سفينةٍ - صالحةٍ - غصبا ) وكان يقرأ ( وأما الغلامُ فكان - كافراً وكان - أبواه مؤمنين ) ،

قوله (باب قوله : وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين) اختلف في مكان مجمع البحرين ، فروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : بحر فارس والروم ، وعن الربيع بن أنس مثله أخرجه عبد بن حميد ، وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : هما الكرو والرس حيث يصبان في البحر . قال ابن عطية : مجمع البحرين ذراع في أرض فارس من جهة أذربيجان يخرج من البحر المحيط من شماليه إلى جنوبيه وطرقيه مما يلي بر الشام . وقيل هما بحر الأردن والقزم . وقال محمد بن كعب القرظي : مجمع البحرين بطنجة . وعن ابن المبارك قال : قال بعضهم بحر ارمينية . وعن أبي بن كعب قال : بأفريقية أخرجهما ابن أبي حاتم لكن السند إلى أبي بن كعب ضعيف . وهذا اختلاف شديد . وأغرب من ذلك ما نقله القرطبي عن ابن عباس قال : المراد بمجمع البحرين اجتماع موسى والخضر لانهما بحرا علم ، وهذا غير ثابت ولا يقتضيه اللفظ ، وإنما يحسن أن يذكر في مناسبة اجتماعهما بهذا المكان الخصوص ، كما قال السهيلي : اجتمع البحرين بمجمع البحرين . قوله ( أو أمضى حقبا زمانا ، وجمعه أحقاب ) هو قول أبي عبيدة قال : ويقال فيه أيضا حبة أي بكسر أوله والجمع حقب . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الحقب الزمان . وعن ابن عباس : الحقب الدهر . وعن سعيد بن جبير : الحقب الحين أخرجهما ابن المنذر . وجاء تقديره عن غيرهم ، فروى ابن المنذر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ثمانون سنة ، وروى عبد بن حميد عن مجاهد أنه سبعون . ثم ذكر المصنف قصة موسى والخضر ، وسأذكر شرح ذلك في الباب الذي يليه

٣ - باب ( فلما باتا مجمع بينهما نسيا حوتهما ، فالتفت بينهما في البحر سربا ) : مذهبها

يسرُّبُ : يسلك ، ومنه ( وساربٌ بالنهار )

٤٧٢٦ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرني قال أخبرني يعلى بن مسلم وعمر بن دينار عن سعيد بن جبير - يزيد أحدهما على صاحبه ، وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعيد بن جبير - قال : « إنا لعند ابن عباس في بيته إذ قال سألني . قلت : أي أبا عباس ، جعلني الله فداءك ، بالكوفة رجل قاص يقال له نوف يزعم أنه ليس بموسى بن إسرائيل . أما عمرو فقال لي : قال قد كذب عدو الله : وأما يعلى فقال لي : قال ابن عباس حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله ﷺ : موسى رسول الله عليه السلام قال ذكر للناس يوما ، حتى إذا فاضت العمون وركت اللهب ولى ، فأدركه رجل فقال : أي رسول الله ، هل في الأرض أحد أعلم منك ؟ قال : لا . فغضب عليه إذ لم ير دالما إلى الله . فهل : بلى . قال : أي رب فأين ؟ قال : بجميع البحرين . قال : أي رب اجعل لي علما أعلم ذلك منه . فقال لي عمرو : قال حيث يفارقك الحوت . وقال لي يعلى قال : أخذ نونا ميقا حيث يفتح فيه الروح . فأخذ حوتا فجعله في مكمل ، فقال لفتاه : لا أكفك إلا أن تخبرني بحيث يفارقك الحوت . قال : ما كلفت كثيرا . فذلك قوله جل ذكره (وإذ قال موسى لفتاه) يوشع بن نون - ليست عن سعيد - قال : فبينما هو في ظل صخرة في مكان ترينان إذ تضرب الحوت وموسى نائم ، فقال فتاه : لا أوقظه . حتى إذا استيقظ نسي أن يخبره ، وتضرب الحوت حتى دخل للبحر ، فأمسك الله عنه جرية البحر حتى كان أثره في حجر . قال لي عمرو : هكذا كان أثره في حجر - وحقق بين إيهاميه والذين تليها - (لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا) قال قد قطع الله عنك النصيب - ليست هذه عن سعيد - أخبره ، فرجما ، فوجد خضرا . قال لي عثمان بن أبي سليمان : على طينة خضراء على كبد البحر ، قال - سعيد ابن جبير : مسجى بشوبه قد جعل طرفه تحت رجليه وطرفه تحت رأسه ، فسلم عليه موسى ، فكشف عن وجهه وقال : هل بأرضي من سلام ؟ من أنت ؟ قال : أنا موسى . قال : موسى بن إسرائيل ؟ قال : نعم . قال : فاشأذك ؟ قال : جئت لتعلمي مما علمت رشدا . قال : أما يكفيك أن للتوراة بيدك ، وأن الوحي يأتيك ؟ يا موسى ، إن لي علما لا ينبغي لك أن تعلمه ، وإن لك علما لا ينبغي لي أن أعلمه . فأخذ طائر بمنقاره من البحر ، فقال : والله ما على وما علمك في جنب علم الله إلا كما أخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر . حتى إذا ركب في السفينة وجدا معاير صغارا تحمل أهل هذا الساحل إلى أهل هذا الساحل الآخر عرفوه ، فقالوا : عبد الله الصالح - قال قلنا لسعيد : خضر ؟ قال : نعم - لا نعلمه بأجر ، خرقةها وودع فيها وتيدا . قال موسى آخرتها لتفريق أهلها ؟ لقد جئت شيئا إمرأ - قال مجاهد : منكرا - قال ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبرا ؟ كانت

الأولى نسياناً والوسطى شرطاً والثالثة تحمداً . قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري عسراً . قلها غلاماً فقتله . قال يعلى قال سعيد : وجد غلاماً يلعبون ، فأخذ غلاماً كافراً ظريفاً فأضجعه ثم ذبحه بالسكين . قال أقتلت نفساً زكية بغير نفس لم تمل بالحنث . وكان ابن عباس قرأها زكية زكية مسلمة كقولك غلاماً زكياً فانطلقا فوجدوا جداراً يريد أن ينقض فأقامه ، قال سعيد بيده هكذا ورفع يده فاستقام ، قال يعلى حبيت أن سعيداً قال فيسكه بيده فاستقام . لو شئت لانتحنت عليه أجراً . قال سعيد : أجراً فأكله . وكان وراءهم ، وكان أمامهم - قرأها ابن عباس أمامهم - تلك . يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن بدد ، والغلام المقتول اسمه يزعمون جيسور تلك يأخذ كل سفينة غصبها . فأردت إذا هي مرت به أن يدعها لبيها ، فإذا جاوزوا أصلحوها فاقضوا بها . ومنهم من يقول سدوها بقارورة ، ومنهم من يقول بالقار . كان أبواه مؤمنين وكان كافراً ، فخشينا أن ترهقها طغياناً وكفراً : أن يحملها حبه على أن يتابعه على دينه ، فأردنا أن يبدلها ربها خيراً منه زكاة وأقرب رحمها قوله أقتلت نفساً زكية - وأقرب رحمها : ما به أرحم منها بالأول الذي قتل خضر . وزعم غير سعيد أنها أيدلاً جارية . وأما داود بن أبي عامر فقال عن غير واحد : إنها جارية »

**قوله** ( باب قوله : قلها بلغا بجمع بينهما نسيا حوتها ) ووقع في رواية الأصل : قلها بلغ بجمع بينهما ، والاول هو الموافق للتلاوة . **قوله** ( فاتخذ سيبله في البحر سرباً : مذهبا ، يسرب يسلك . ومنه : وسارب بالنهار ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فاتخذ سيبله في البحر سرباً ) أى مسلكاً ومذهباً يسرب فيه ، وفي آية أخرى ( وسارب بالنهار ) وقال أيضاً في قوله ( وسارب بالنهار ) : سالك في سربه أى مذهبه ، ومنه أصبح فلان آمناً في سربه ، ومنه انسرب فلان إذا مضى . **قوله** ( يزيد أحدهما على صاحبه ) يستفاد بيان زيادة أحدهما على الآخر من الاسناد الذي قبله ، فان الأول من رواية سفيان عن عمرو بن دينار فقط وهو أحد شيوخ ابن جريج فيه . **قوله** ( وغيرهما قد سمعته يحدثه ) أى يحدث الحديث المذكور ، وعداه بغير الباء . ووقع في رواية الكشميني يحدث بمحذف المفعول ، وقد عين ابن جريج بعض من أجهه كعثمان بن أبي سليمان ، وروى شيئاً من هذه القصة عن سعيد بن جبير من مشايخ ابن جريج عبد الله بن عثمان بن خثيم وعبد الله بن هرمز وعبد الله بن عبيد بن عمير ، ومن روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير أبو إسحق السبيعي وروايته عند مسلم وإبي داود وغيرهما ، والحكم بن عتيبة وروايته في السيرة الكبرى لابن إسحق ، وسأذكر بيان ما في رواياتهم من فائدة . **قوله** ( إذ قال سلوى ) فيه جواز قول العالم ذلك ، وحله إذا أمن العجب أو دعت الضرورة اليه كخشية نسيان العلم . **قوله** ( أى أبا عباس ) هى كنية عبد الله بن عباس ، **قوله** ( جعلني الله فداك ) فيه حجة لمن أجاز ذلك خلافاً لمنعه ، وسيأتى البحث فيه في كتاب الأدب . **قوله** ( ان بالكوفة رجلاً قاصاً ) في رواية الكشميني : بالكوفة رجل قاص ، بمحذف إن من أوله ، والقاص بتشديد المهملة الذى يقص على الناس الاخبار من المواضع وغيرها . **قوله** ( يقال له نوف ) بفتح النون وسكون الواو

بعدها قال ، وفي رواية سفيان ، ان نوحا البكالي ، وهو بكسر الموحدة مخففا وبعد الألف لام ، ووقع عند بعض رواة مسلم بفتح أوله والتشديد والاول هو الصواب ، واسم أبيه فضالة بفتح الفاء وتخفيف المعجمة ، وهو منسوب إلى بني بكال بن دعوى بن سعد بن هوف بطن من حير ، ويقال انه ابن امرأة كعب الأحبار وقيل ابن أخيه وهو تابعي صدوق . وفي التابعين جبر بفتح الجيم وسكون الموحدة ابن نوح البكالي بفتح الموحدة وكسر الكاف مخففا بعدها تحتانية بعدها لام منسوب إلى بكيل بطن من همدان ، ويكنى أبا الوداك بتشديد الدال ، وهو مشهور بكنيته ، ومن زعم أنه ولد نوح البكالي فقد وهم . قوله ( يزعم أنه ليس بموسى بنى إسرائيل ) في رواية سفيان يزعم أن موسى صاحب الحضرة ليس هو موسى صاحب بنى إسرائيل . ووقع في رواية ابن إسحق عن سعيد بن جبيرة عند النسائي قال : كنت عند ابن عباس وعنده قوم من أهل الكتاب فقال بعضهم : يا أبا عباس إن نوحا يزعم عن كعب الأحبار أن موسى الذي طلب العلم إنما هو موسى بن ميثا أي ابن أفرائيم بن يوسف عليه السلام ، فقال ابن عباس : اسمعت ذلك منه ياسعيد ؟ قلت : نعم . قال : كذب نوح ، وليس بين الروایتين تعارض لأنه يحمل على أن سعيدا أبهم نفسه في هذه الرواية ويكون قوله فقال بعضهم أي بعض الحاضرين لأهل الكتاب ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه : قيل لابن عباس ، يدل قوله فقال بعضهم ، وعند أحمد في رواية ابن إسحق : وكان ابن عباس متكئا فاستوى جالسا وقال : أكذلك ياسعيد ؟ قلت : نعم أنا سمعته ، وقال ابن إسحق في : المبتدأ ، كان موسى بن ميثا قبل موسى بن عمران نبيا في بنى إسرائيل : يزعم أهل الكتاب أنه الذي صحب الحضرة . قوله ( أما عمرو ) ابن دينار ( قال لي كذب عدو الله ) أراد ابن جريج أن هذه الكلمة وقعت في رواية عمرو بن دينار دون رواية يعلى بن مسلم ، وهو كما قال ، فإن سفيان رواها أيضا عن عمرو بن دينار كما مضى ، وسقط ذلك من رواية يعلى بن مسلم . وقوله كذب وقوله عدو الله محمولان على إرادة المبالغة في الزجر والتنفيد عن تصديق تلك المقالة ، وقد كانت هذه المسألة دارت أولا بين ابن عباس والحارث بن قيس الفزاري وسألا عن ذلك ابن كعب ، لكن لم يفسح في تلك الرواية ببيان ما تنازعا فيه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العلم . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) في رواية سفيان أنه سمع رسول الله ﷺ . قوله ( قال ذكر ) هو بتعديد الكاف أي وعظمهم ، وفي رواية ابن إسحق عند النسائي : فذكرهم بأيام الله . وأيام الله نعمائهم ، ولمسلم من هذا الوجه : يذكرهم بأيام الله وآلاء الله نعمائهم وبلاؤه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في تفسير سورة إبراهيم ، وفي رواية سفيان : قام خطيبا في بنى إسرائيل ، قوله ( حتى إذا فاضت العيون ورفقت القلوب ) يظهر لي أن هذا القدر من زيادة يعلى بن مسلم على عمرو بن دينار ، لأن ذلك لم يقع في رواية سفيان عن عمرو وهو أثبت الناس فيه ، وفيه أن الواعظ إذا أمر وعظه في السامعين غشموا وبكوا ينبغي أن يخفف لثلاثا . قوله ( فأدركه رجل ) لم أقف على اسمه ، وهو يقتضى أن السؤال عن ذلك وقع بعد أن فرغ من الخطبة وتوجه ، ورواية سفيان توهم أن ذلك وقع في الخطبة ، لكن يمكن حملها على هذه الرواية ، فإن لفظه : قام خطيبا في بنى إسرائيل فقتل ، فتحمل على أن فيه حذفاً تقديره : قام خطيبا فخطب ففرغ فتوجه فقتل ، والذي يظهر أن السؤال وقع وموسى بعد لم يفارق المجلس ، ويؤيده أن في مناقشة ابن عباس والحارث ابن قيس : بينما موسى في ملائكة إسرائيل جاءه رجل فقال : هل تعلم أحدا أعلم منك ، الحديث . قوله ( هل في الأرض أحد أعلم منك ؟ قال : لا ) في رواية سفيان : فقتل أي الناس أعلم ؟ فقال : أنا ، وبين الروایتين فرق ،



لأن رواية سفيان تقتضي الجرم بالأعلية له ورواية الباب تنفي الأعلية عن غيره عليه فيبقى احتمال المساواة، ويؤيد رواية الباب أن في قصة الحر بن قيس « فقال : هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ قال : لا » ، وفي رواية أبي إسحق عند مسلم « فقال : ما أعلم في الأرض رجلا غيرا وأعلم مني ، فأوحى الله إليه : إنني أعلم بالخير عند من هو ، وإن في الأرض رجلا هو أعلم منك » ، وقد تقدم في كتاب العلم البحث عما يتعلق بقوله « فغضب الله عليه » وهذا اللفظ في العلم ، ووقع هنا « فغضب » بحذف الفاعل ، وقوله في رواية الباب « قيل بلى » ، ووقع في رواية سفيان « فأوحى الله إليه : إن لي عبدا بجميع البحرين هو أعلم منك » ، وفي قصة الحر بن قيس « فأوحى الله إلى موسى « بلى عبدا خضر » ، وفي رواية أبي إسحق عند مسلم « أن في الأرض رجلا هو أعلم منك » ، وعند عبد بن حميد عن طريق هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس « أن موسى قال : أي رب ، أي عبادك أعلم ؟ قال : الذي يبتغي علم الناس إلى الله ، قال : من هو وأين هو ؟ قال : الخضر ، تلقاه عند الصخرة ، وذكر له حليمته . وفي هذه القصة « وكان موسى حدث نفسه بشيء من فضل عليه أو ذكره على منبره » ، وتقدم في كتاب العلم شرح هذه اللفظة وبيان ما فيها من إشكال والجواب عنه مستوفى .

ووقع في رواية أبي إسحق عند النسائي « أن من عبادي من آتيته من العلم ما لم أوتك » ، وهو يبين المراد أيضا وعند عبد بن حميد عن طريق أبي العالية ما يدل على أن الجواب وقع في نفس موسى قبل أن يسأل ولفظه « لما أوتي موسى التوراة وكلمه الله وجد في نفسه أن قال من أعلم مني » ، ونحوه عند النسائي من وجه آخر عن ابن عباس وأن ذلك وقع في حال الخطبة ولفظه « قام موسى خطيبا في بني إسرائيل فأبغ في الخطبة » ، فعرض في نفسه أن أحدا لم يأت من العلم ما أوتي . قوله ( قال أي رب فأين ) في رواية سفيان « فكيف لي به » ، وفي رواية النسائي المذكورة « قال فادلني على هذا الرجل حتى أعلم منه » . قوله ( اجعل لي علما ) بفتح العين واللام أي علامة ، وفي قصة الحر بن قيس ، فجعل الله له الحوت آية ، وفي رواية سفيان « فكيف لي به » ، وفي قصة الحر بن قيس « فسأل موسى السبيل إلى لقبي » . قوله ( أعلم ذلك به ) أي المكان الذي أطلب فيه . قوله ( فقال لي عمرو ) هو ابن دينار ، والقائل هو ابن جريج . قوله ( قال حيث يفارئك الحوت ) يعني فهو ثم ، ووقع ذلك مضرا في رواية سفيان عن عمرو قال « تأخذ معك حوتا فتجعله في مكنتل ، فحيث ما فقدت الحوت فهو ثم » ، ونحوه في قصة الحر بن قيس ولفظه « وقيل له إذا فقدت الحوت فارجم فانك ستلقاه » . قوله ( وقال لي يعل ) هو ابن مسلم ، والقائل أيضا هو ابن جريج . قوله ( قال خذ حوتا ) في رواية الكشميني « فونا » ، وفي رواية أبي إسحق عند مسلم « فقبل له تزود حوتا مالحا ، فانه حيث تفقد الحوت » ، ويستفاد من هذه الرواية أن الحوت كان ميتا لأنه لا يملح وهو حي ، ومنه تعلم الحكمة في تخصيص الحوت دون غيره من الحيوانات لأن غيره لا يؤكل ميتا ، ولا يرد الجراد لأنه قد يفقد وجوده لا سيما بمصر . قوله ( حيث ينفخ فيه الروح ) هو بيان لقوله في الروايات الأخرى « حيث تفقده » . قوله ( فأخذ حوتا فجعله في مكنتل ) في رواية الربيع بن أنس عند ابن أبي حاتم أنهما اصطادا ، يعني موسى وقتاه . قوله ( فقال لفتاه ) في رواية سفيان « ثم انطلق وانطلق معه بفتاه » . قوله ( ما كلفت كثيرا ) الأكثر بالمثلثة ولا كشميني بالموحدة . قوله ( فذلك قوله ) ( وإذا قال موسى لفتاه ) يوشع بن نون ، ليست عن سعيد ( القائل ليست عن سعيد هو ابن جريج ، ومراده أن تسمية الفتى ليست عنده في رواية سعيد بن جبير ، ويحتمل أن يكون الذي نقاه صورة السياق لا التسمية فانها وقعت في رواية سفيان عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ولفظه « ثم انطلق

وانطلق معه قتاه يوشع بن نون ، وقد تقدم بيان نسب يوشع في أحاديث الأنبياء ، وأنه الذي قام في بني إسرائيل بعد موت موسى ، وتقل ابن العربي أنه كان ابن أخت موسى ، وعلى القول الذي نقله نوف بن فضالة من أن موسى صاحب هذه القصة ليس هو ابن عمران فلا يكون قتاه يوشع بن نون ، وقد روى الطبري من طريق عكرمة قال : ثيل لابن عباس لم نسمع لفتي موسى بذكر من حين اتى الخضر ، فقال ابن عباس : ان الفتى شرب من الماء الذي شرب منه الخوت غلغ ، فأخذته العالم فطابق به بين لوحين ثم أرسله في البحر فانها تتوج به إلى يوم القيامة ، وذلك أنه لم يكن له أن يشرب منه . قال أبو نصر بن الفشيري : إن ثبت هذا فليس هو يوشع . قلت : لم يثبت ، فإن إسناده ضعيف . ودعم ابن العربي أن ظاهر القرآن يقتضي أن الفتى ليس هو يوشع ، وكأنه أخذه من لفظ الفتى أو أنه خاص بالرفيق ، وليس بجيد لأن الفتى مأخوذ من الفتى وهو الشباب ، وأطلق ذلك على من يخدم المراء سواء كان شابا أو شيخا ، لأن الأغلب أن الخدم تكون شيانا . قوله ( فبينما هو في ظل صخرة ) في رواية سفيان حتى إذا أتيا الصخرة وضعا رءوسهما فقاما . قوله ( في مكان ثريان ) بثلاثة مفتوحة وراء ساكنة ثم تحتانية أي مبلول . قوله ( اد تضرب الخوت ) بضاد معجمة وتشديد وهو تفعل من الضرب في الأرض وهو السير ، وفي رواية سفيان « واضطرب الخوت في المكتل فخرج منه فسقط في البحر » وفي رواية أبي إسحق عند مسلم « واضطرب الخوت في الماء » ولا مخاضة بينهما ، لأنه اضطرب أولا في المكتل فلما سقط في الماء اضطرب أيضا ، فاضطرابه الاول فيها في مبدأ ما حي ، والثاني في سيره في البحر حيث اتخذ فيه مسلكا . وفي رواية قتبية عن سفيان في الباب الذي يليه من الزيادة قال سفيان وفي غير حديث عمرو « وفي أصل الصخرة عين يقال لها الحياة لا يصيب من مائها شيء إلا حي » فأصاب الخوت من ماء تلك العين فتحرك وافسل من المكتل فدخل البحر ، وحكى ابن الجوزي أن في روايته في البخاري « الحياة » بغير هاء قال : وهو ما يحمي به الناس ، وهذه الزيادة التي ذكر سفيان أنها في حديث غير عمرو قد أخرجه ابن مردويه من رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان مدرجة في حديث عمرو وأفظه « حتى أتيا إلى الصخرة فقال موسى عندهما - أي نام - قال وكان عند الصخرة عين ماء يقال لها عين الحياة لا يصيب من ذلك الماء ميت إلا عاش . ففطرت من ذلك الماء على الخوت قطرة فعاش ، وخرج من المكتل فسقط في البحر ، وأظن أن ابن عيينة أخذ ذلك عن قتادة ، فقد أخرج ابن أبي حاتم من طريقه قال « فأتى على عين في البحر يقال لها عين الحياة ، فلما أصاب تلك العين رد الله روح الخوت إليه ، وقد أنكر الداودي فيما حكاه ابن التين هذه الزيادة فقال : لأرى هذا يثبت ، فإن كان محفوظا فهو من خلق الله وقدرته . قال : لكن في دخول الخوت العين دلالة على أنه كان حي قبل دخوله ، ولو كان كما في هذا الخبر لم يمتج إلى العين . قال : والله قادر على أن يحميه بغير العين انتهى . قال : ولا يخفى ضعف كلامه دعوى واستدلالا ، وكأنه ظن أن الماء الذي دخل فيه الخوت هو ماء العين ، وليس كذلك بل الأخبار صريحة في أن العين عند الصخرة وهي غير البحر وكأن الذي أصاب الخوت من الماء كان شيئا من وشاش ، ولعل هذا العين إن ثبت النقل فيها مستند من زعم أن الخضر شرب من عين الحياة غلغ ، وذلك مذكور عن وهب بن منبه وغيره ممن كان ينقل من الأسرانيات . وقد صنف أبو جعفر بن المنادي في ذلك كتابا وقرره أنه لا يوثق بالنقل فيما يوجد من الأسرانيات . قوله ( وموسى نام ) فقال قتاه : لأوقفه ، حتى إذا استيقظ ففسى أن يحضره ) في الكلام حذف تقديره حتى إذا استيقظ سار ففسى . وأما قوله تعالى ( نسبا حيتهما ) فقليل نسب

النسيان لهما تغليباً ، والناسي هو الفتى ، نسي أن يخبر موسى كما في هذا الحديث . وقيل : بل المراد أن الفتى نسي أن يخبر موسى بقصة الحوت ، ونسي موسى أن يستخبره عن شأن الحوت بعد أن استيقظ لأنه حينئذ لم يكن معه وكان يصدد أن يسأله أين هو فتى ذلك . وقيل : بل المراد بقوله ( نسي ) أخراً ، مأخوذ من النسي بكسر النون وهو التأخير ، والمعنى أنهما أخيراً افتقاده لعدم الاحتياج إليه ، فلما احتاجا إليه ذكراه . وهو بعيد ، بل صريح الآية يدل على صحة صريح الخبر ، وأن الفتى اطلع على ما جرى للحوت ونسي أن يخبر موسى بذلك . ووقع عند مسلم في رواية أبي إسحق أن موسى تقدم فتاه لما استيقظ فسار ، فقال تاه إلا الحق نبي الله فآخبره ، قال فتى أن يخبره ، وذكر ابن عطية أنه رأى سمكة أحد جانبيها شوك وعظم وجلد رقيق على أحسابها ونصفها الثاني صحيح ، ويذكر أهل ذلك المكان أنها من نمل حوت موسى ، إشارة إلى أنه لما حيي بعد أن أكل منه استمرت فيه تلك الصفة ثم في نفسه ، والله أعلم . قوله ( فأمسك الله عنه جربة البحر حتى كان أثره في حجر ) كذا فيه بفتح الحاء المحلة والجيم ، وفي رواية حجر بضم الجيم وسكون الميم وهو وضع . قوله ( قال لي عمرو ) القائل هو ابن جريج ( كأن أثره في حجر وحلق بين إبهاميه والي ) في رواية الكشميني ، والذين تليانها ، يعني السبايتين . وفي رواية سفيان بن عمرو : فسار عليه مثل الطاق ، وهو يفسر ما أشار إليه من الصفة . وفي رواية أبي إسحق عند مسلم : فاضطرب الحوت في الماء فجعل لا يلتزم عليه ، صار مثل الكوة . قوله ( لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ) كذا وقع هنا مختصراً ، وفي رواية سفيان : فالتقنا بقية يومهما وأيلتهما حتى إذا كان من الغد قال موسى لفتاه آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ، قال الداودي : هذه الرواية وهم . وكأنه فهم أن الفتى لم يخبر موسى إلا بعد يوم وليلة ، وليس ذلك المراد بل المراد أن ابتداءها من يوم خرجا لطلبه ، وبوضوح ذلك ما في رواية أبي إسحق عند مسلم : فلما تجاوزا قال لفتاه ( آتنا غداءنا لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا ) قال : ولم يصبه نصب حتى تجاوزا ، وفي رواية سفيان المذكورة : ولم يجد موسى النصب حتى جاوز المكان الذي أمر الله به . قوله ( قال قد قطع الله عنك النصب ، ليست هذه عن سعيد ) هو قول ابن جريج ، ومراده أن هذه اللفظة ليست في الإسناد الذي ساقه . قوله ( أخره ) كذا عند أبي ذر بهمة ومعجمة وراء وهاء ، ثم في نسخة منه بمد الهمة وكسر الحاء وفتح الراء بعدها هاء ضمير أي إلى آخر الكلام وأحال ذلك على سياق الآية ، وفي أخرى بفتحات وتاء تأنيث منونة منصوبة ، وفي رواية غير أبي ذر : أخبره ، بفتح الهمة وسكون الحاء ثم موحدة من الإخبار . أي أخبر الفتى موسى بالقصة . ووقع في رواية سفيان : فقال له فتاه ( أرايت إذ أويئنا إلى الصخرة ) فساق الآية إلى ( عجبا ) قال : فكان للحوت سريراً ولموسى عجبا . ولابن أبي حاتم من طريق قتادة قال : عجب موسى أن تسرب حوت مملح في مكنتل . قوله ( فرجما فوجدنا خضرا ) في رواية سفيان : فقال موسى ( ذلك ما كنا نبغ ) أي لطلب ، وفي رواية للنسائي : هذه حاجتنا وذكر موسى ما كان الله عهد إليه يعني في أمر الحوت . قوله ( فارتدا على آثارهما قصصا قال رجما يقصان آثارهما (١) ) أي آثار سيرهما ( حتى انتهيا إلى الصخرة (١) ) زاد النسائي في روايته له : التي فعل فيها الحوت ما فعل ، وهذا يدل على أن الفتى لم يخبر موسى حتى سارا زماناً ، إذ لو أخبره أول ما استيقظ ما احتاجا إلى اقتصاص آثارهما . قوله

(١) في هامش طبعة بولاق : مكنتا بالنسخ ، ولست بالفتى هنا

( فوجدا خضرا ) تقدم ذكر نسبه وشرح حاله في أحاديث الأنبياء ، وفي رواية سفيان « حتى انتهى إلى الصخرة فاذا رجل » ، وزعم الداودي أن هذه الرواية وهم وأنها لا تروى في جزيرة البحر . قلت : ولا مغارة بين الروايين ، فإن المراد أنهما لما انتهى إلى الصخرة تبعهما إلى أن وجداه في الجزيرة . ووقع في رواية أبي إسحق عند مسلم « فأراه مكان الحوت فقال : ههنا وصف لي ، فذهب يلتصق فاذا هو بالخضر » . وروى ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال : انجاب الماء عن مسلك الحوت فصار كوة ، فدخلها موسى على أثر الحوت فاذا هو بالخضر . وروى ابن أبي حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس قال : فرجع موسى حتى أتى الصخرة فوجد الحوت ، فجعل موسى يقدم عصاه يفرج بها عنه الماء ويتبع الحوت ، وجعل الحوت لا يسر شيئا من البحر إلا يدس حتى يصير صخرة ، فجعل موسى يعجب من ذلك حتى انتهى إلى جزيرة في البحر فأتى الخضر . ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال : بلغنا عن ابن عباس أن موسى دعا ربه ومعه ماء في سقاء يصب منه في البحر فيصير حجرا فيأخذ فيه ، حتى انتهى إلى صخر فصعدا وهو يتشوف هل يرى الرجل ، ثم رآه . **قوله** ( قال لي عثمان بن أبي سليمان على طنفسة خضراء ) القائل هو ابن جريج ، وعثمان هو ابن أبي سليمان بن جبيل بن مطعم وهو من أخذ هذا الحديث عن سعيد بن جبيل ، وروى عبد بن حميد من طريق ابن المبارك عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان قال : رأى موسى الخضر على طنفسة خضراء على وجه الماء انتهى . والطنفسة نرش صغير وهي بكسر الطاء والفاء بينهما نون ساكنة وبضم الطاء والفاء وبكسر الطاء وبفتح الفاء لغات . **قوله** ( قال سعيد بن جبيل مسجى بثوبه ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وفي رواية سفيان « فاذا رجل مسجى بثوب » ، وفي رواية مسلم « مسجى ثوبا مستلقيا على الفناء » ولعبد ابن حميد من طريق أبي العالية « فوجده نائما في جزيرة من جزائر البحر ملتقا بكساء » . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن السدي « فرأى الخضر وعليه جبة من صوف وكساء من صوف ومعه عصا قد ألقى عليها طعامه » ، قال وإنما سمي الخضر لأنه كان إذا أقام في مكان نبت العشب حوله ، انتهى . وقد تقدم في أحاديث الأنبياء حديث أبي هريرة رفعه « إنما سمي الخضر لأنه جالس على فروة بيضاء فاذا هي تهرت تحته خضراء » ، والمراد بالفروة وجه الأرض . **قوله** ( فسلم عليه موسى فكشف عن وجهه ) في رواية أبي إسحق عند مسلم « فقال السلام عليكم ، فكشف الثوب عن وجهه وقال : وعليكم السلام » . **قوله** ( وقال هل بأرضي من سلام ) في رواية الكشمهيني « بأرض » ، بالتثنية ، وفي رواية سفيان « قال وأني بأرضك السلام » ، وهي بمعنى أين أو كيف ، وهو استفهام استبعاد يدل على أن أهل تلك الأرض لم يكونوا إذا ذاك مسلمين ، ويجمع بين الروایتين بأنه استفهمه بعد أن رد عليه السلام . **قوله** ( من أنت ؟ قال : أنا موسى . قال : موسى بن إسرائيل ؟ قال : نعم ) وسقط من رواية سفيان قوله « من أنت » ، وفي رواية أبي إسحق « قال من أنت ؟ قال : موسى . قال : من موسى ؟ قال : موسى بن إسرائيل » ، ويجمع بينهما بأن الخضر أعاد ذلك تأكيدا . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من طريق الربيع بن أنس في هذه القصة . فقال موسى : السلام عليك يا خضر ، فقال : وعليك السلام يا موسى ، قال : وما ، ريك أني موسى ؟ قال : أدراكي بك الذي أدراك بي وهذا إن ثبت فهو من الحجج على أن الخضر نبى ، لكن يبعد ثبوته قوله في الرواية التي في الصحيح « من أنت ؟ قال : أنا موسى . قال : موسى بن إسرائيل » الحديث . **قوله** ( قال فما شأنك ) في رواية أبي إسحق « قال ما جاء بك » ، **قوله** ( جئت لتعلمي مما علمت رشدا ) قرأ أبو عمرو بفتحيتين والباقيون كلهم بضم أوله وسكون ثانيه ، والجمهور على أنها

بمعنى كالبخل والبخل ، وقيل بفنحتين : الدين ، وبضم ثم سكون : صلاح النظر . وهو منصوب على أنه مفعول ثان لتعلمي ، وأبعد من قال إنه لقوله « علت » . **قوله** ( أما يكفيك أن التوراة بيدك وأن الوحى يأتك ) سقطت هذه الزيادة من رواية سفيان ، والذي يظهر أنها من رواية يعلى بن مسلم . **قوله** ( يا موسى إن لي علما لا ينبئ لك أن تعلمه ) أى جميعه ( وإن لك علما لا ينبئ لي أن أعلمه ) أى جميعه ، وتقدير ذلك متعين لأن الخضر كان يعرف من الحكم الظاهر ما لا غنى بالمسكف عنه ، وموسى كان يعرف من الحكم الباطن ما يأتيه بطريق الوحى . ووقع في رواية سفيان « يا موسى إنى على علم من علم الله عليّ » لا تعلمه أنت ، وهو بمعنى الذى قبله ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كتاب العلم . **قوله** في رواية سفيان ( قال إنك لن تستطيع معى صبرا ) كذا أطلق بالصيغة الدالة على استمرار التنى لما أعلمه الله عليه من أن موسى لا يصبر على ترك الإنكار إذا رأى ما يخالف الشرح ، لأن ذلك شأن خصمته ولذلك لم يسأله موسى عن شيء من أمور الديانة بل شئ معه ليُشاهد منه ما أطلع به على منزلته في العلم الذى اختص به . وقوله « وكيف تصبر » استفهام عن سؤال تقديره : لم قلت إنى لا أصبر وأنا سأصبر ، قال : كيف تصبر ؟ وقوله « ستجدنى إن شاء الله صابرا ولا أضعى لك » قيل استثنى في الصبر فصبر ولم يستثن في العصيان فعصاه ، وفيه نظر ، وكأن المراد الصبر أنه صبر عن اتباعه والمثى معه وغير ذلك ، لا الإنكار عليه فيما يخالف ظاهر الشرح . وقوله « فلا تسألنى عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا » في رواية العوفى عن ابن عباس « حتى أبين لك شأنه » . **قوله** ( فأخذ طائر بمنقاره ) تقدم شرحه في كتاب العلم ، وظاهر هذه الرواية أن الطائر نقر في البحر عقب قول الخضر لموسى ما يتعلق بهما ، ورواية سفيان تقتضى أن ذلك وقع بعد ما خرق السفينة ، ولفظه « كانت الأولى من موسى نسيانا » قال « وجاء عصفور فوق على حرف السفينة فنقر في البحر نقرة فقال له الخضر الخ » فيجمع بأن قوله « فأخذ طائر بمنقاره » معقب بمحذوف وهو ركوبهما السفينة لتصريح سفيان بذكر السفينة ، وروى النسائي من وجه آخر عن ابن عباس أن الخضر قال لموسى « أندرى ما يقول هذا الطائر ؟ قال : لا . قال : يقول ما علمك بما الذى تعلمان في علم الله إلا مثل ما أتقص بمنقارى من جميع هذا البحر » وفي رواية هارون بن عتبة عند عبد بن حميد في هذه القصة قال « أرسل ربك الخطاف ليجل يأخذ بمنقاره من الماء » ، ولابن أبي حاتم من طريق السدى قال : الخطاف وأبعد بن حميد من طريق أبي العالقة قال : رأى هذا الطائر الذى يقال له الخمر ، ونقل بعض من تكلم على البخارى أنه الصرد . **قوله** ( وجدا معاير ) هو تفسير لقوله ( ركبنا في السفينة ) لا أن قوله ( وجدا ) جواب ( إذا ) لأن وجودهما معاير كان قبل ركوبهما السفينة . ووقع في رواية سفيان « فأنطلقا يمسيان على ساحل البحر » فراء في سفينة فكما هو أن يحملوه ، والمعاير بمهمل وموحدة جمع معاير وهى السفن الصغار ، ولابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال « مرت بهم سفينة ذاهب فناداهم خضر » . **قوله** ( عرفوه فقالوا : عبد الله الصالح ، قال فلنا لسجد ابن جبير : خضر ؟ قال : نعم ) القائل فيما أظن يعلى بن مسلم . وفي رواية سفيان عن عمرو بن دينار « فكلموه أن يحملوه » ، فعرفوا الخضر فحملوا ، **قوله** ( بأجر ) أى أجرة ، وفي رواية سفيان « فحملوا بغير تول » ، بفتح النون وسكون الواو وهو الأجرة ، ولابن أبي حاتم من رواية الربيع بن أنس « فناداهم خضر وبين لهم أن يعطى من كل واحد ضعف ما حملوا به غيرهم ، فقالوا لصاحبهم : انا نرى رجلا في مكان مخوف نخشى أن يكونوا لصوصا ، فقال : لا حمانهم ، فأتى أرى على وجوههم النور ، فحملهم بغير أجرة ، وذكر النقاش في تفسيره أن أصحاب السفينة

كانوا سبعة بكل واحد زمانة ليست في الآخر . **قوله** ( غرقها ووتد فيها ) بفتح الواو وتشديد المثناة أى جعل فيها وتدا ، وفي رواية سفيان ، قلما ركبوا في السفينة لم ينجأ الا والخضر قد قلع لوحا من ألواح السفينة بالقدم ، والجمع بين الروایتين أنه قلع اللوح وجعل مكانه وتدا ، وعند عبد بن حميد من رواية ابن المبارك عن ابن جريج عن يعلى بن مسلم ، جاء بود حين خرقها ، والود بفتح الواو وتشديد الدال لغة في الود ، وفي رواية أبي الصالية ، غرق السفينة فلم يره أحد إلا موسى ، ولو رآه القوم لحالوا بينه وبين ذلك ، . **قوله** ( لقد جئت شيئا لأمرا . قال مجاهد : منكرا ) هو من رواية ابن جريج عن مجاهد ، وقيل لم يسمع منه ، وقد أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وروى ابن أبي حاتم من طريق خالد بن قيس عن قتادة في قوله ( لأمرا ) قال : عجبا ومن طريق أبي صخر في قوله ( لأمرا ) قال : عظيما . وفي رواية الربيع بن أنس عند ابن أبي حاتم ، ان موسى لما رأى ذلك أمثلا غضبا وشدة ثيابه وقال : أردت اهلاكهم ، ستعلم أنك أول هالك . فقال له يوشع : ألا تذكر العهد ؟ فأقبل عليه الخضر فقال : ألم أقل لك ؟ فأدرك موسى الحلم فقال : لا تؤاخذنى . وإن الخضر لما خلصوا قال لصاحب السفينة : إنما أردت الخير ، فحمدوا رأيه ، وأصلحها الله على يده . **قوله** ( كانت الأولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عمدا ) في رواية سفيان قال ، وقال رسول الله ﷺ : وكانت الأولى من موسى نسيانا ، ولم يذكر الباقي ، وروى ابن مردويه من طريق عكرمة عن ابن عباس مرفوعا قال ، الأولى نسيان والثانية عذر والثالثة فراق ، وعند ابن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس قال ، قال الخضر لموسى : ان عجلت على في ثلاث فذلك حين أفارقك ، وروى الفراء من وجه آخر عن أبي بن كعب قال ، لم ينس موسى ، ولكنه من معاريض الكلام ، وإسناده ضعيف ، والأول هو المعتمد ، ولو كان هذا ثابتا لاجتهد موسى عن الثانية وعن الثالثة بنحو ذلك . **قوله** ( لقيانا غلاما ) في رواية سفيان ، فبينما هما يمشيان على الساحل إذ أبصر الخضر غلاما ، . **قوله** ( فقتله ) الفاء عاطفة على لقيانا وجزاء الشرط قال أقتلت ، والقتل من جملة الشرط إشارة إلى أن قتل الغلام يعقب لقاءه من غير مهلة ، وهو بخلاف قوله ( حتى إذا ركبا في السفينة خرقها ) فان الخرق وقع جواب الشرط لأنه تراخى عن الركوب . **قوله** ( قال يعلى ) هو ابن مسلم وهو بالاسناد المذكور ( قال سميد ) هو ابن جبير ( وجد غلاما يلعبون ، فأخذ غلاما كافرا ظريفا ) في رواية أخرى عن ابن جريج عند عبد بن حميد ، غلاما وضى الوجه ، فأضجعه ثم ذبحه بالسكين ، وفي رواية سفيان ، فأخذ الخضر برأسه فاقتلعه بيده فقتله ، وفي روايته في الباب الذي يليه ، وقطعه ، ويجمع بينهما بأنه ذبحه ثم اقتلع رأسه ، وفي رواية أخرى عند الطبري ، فأخذ صخرة فثلغ رأسه ، وهى بمثلثة ثم معجمة ، والأول أصح . ويمكن أن يكون ضرب رأسه بالصخرة ثم ذبحه وقطع رأسه . **قوله** ( قال أقتلت نفسا زكية بغير نفس لم تعمل الخنث ) بكسر المهملة وسكون النون وآخره مثلية ، ولابى ذو بفتح المعجمة والموحدة ، وقوله لم تفعل ، تفسير لقوله ، زكية ، والتقدير : أقتلت نفسا زكية لم تعمل الخنث بغير نفس . **قوله** ( وابن عباس قرأها ) كذا لابي ذر ولغيره ، وكان ابن عباس يقرأها زكية ، وهى قراءة الأكثر ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو زاكية ، والأولى أبلغ لأن فعيلة من صيغ المبالغة . **قوله** ( زاكية مسلبة كقولك غلاما زاكيا ) هو تفسير من الراوى ، ويشير إلى القراءتين ، أى ان قراءة ابن عباس بصيغة المبالغة والقراءة الاخرى باسم الفاعل بمعنى مسلبة ، وإنما أطلق ذلك موسى على حسب ظاهر حال الغلام ، لكن اختلف في ضبطه ، مسلبة ، فالأكثر بسكون السين وكسر اللام ، وللمعظم بفتح السين

وتشديد اللام المفتوحة ، وزاد سفيان في روايته هنا ( ألم أقل لك انك لن تستطيع معي صبرا ) قال : وهذه أشد من الأولى ، زاد مسلم من رواية أبي إسحق عن سعيد بن جبير في هذه القصة فقال النبي ﷺ : رحمة الله علينا وحل موسى ، لولا أنه عجل رأى العجب ، ولكنه أخذته ذمامة من صاحبه فقال : إن سألتك عن شيء بعدها فلا تصاحبني ، ولا بن مردويه من طريق هبة الله بن عبيد بن عمير عن سعيد بن جبير ، فاستحيا عند ذلك موسى وقال : إن سألتك عن شيء بعدها ، وهذه الزيادة وقع مثلها في رواية عمرو بن دينار من رواية سفيان في آخر الحديث ، قال رسول الله ﷺ : ودنا أن موسى صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما ، زاد الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شبة عن سفيان ، أكثر مما قص . قوله ( فانطلقا فوجدا جدارا ) في رواية سفيان ، فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية ، وفي رواية أبي إسحق عند مسلم ، أهل قرية لثاما ، فطافا في المجالس فاستطعما أهلها ، قيل هي الأبله وقيل لإطاكية وقيل أذربيجان وقيل بركة وقيل ناصرة وقيل جزيرة الإندلس ، وهذا الاختلاف قريب من الاختلاف في المراد بجمع البحرين ، وشدة المباينة في ذلك تقتضي أن لا يوثق بشيء من ذلك . قوله ( قال سعيد بيده هكذا ورفع يده فاستقام ) هو من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار عن سعيد ، ولهذا قال بعده ، قال يعلى هو ابن مسلم حسبت أن سعيدا قال : فسحبه بيده فاستقام ، وفي رواية سفيان ، فوجدا جدارا يريد أن ينقض . قال مائل - فقال الخضر بيده فأقامه ، وذكر الثعلبي أن عرض ذلك الجدار كان خمسين ذراعا في مائة ذراع بذراعهم . قوله ( قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا ، قال سعيد : أجرا نأكله ) زاد سفيان في روايته فقال موسى : قوم أتيناهم فلم يعلمونا ولم يضيفونا ، لو شئت لاتخذت عليه أجرا ، وفي رواية أبي إسحق ، قال هذا فراق بيني وبينك ، فأخذ موسى بطرف ثوبه فقال : حدثنني ، وذكر الثعلبي أن الخضر قال لموسى : أتولموني على خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار ، ونسيت نفسك حين أقيمت في البحر ، وحين قتلت القبطي ، وحين سقيت أغنام ابنتي شبيب احتسابا . قوله ( وكان وراءهم ملك ، وكان أمامهم ، قرأها ابن عباس أمامهم ملك ) وفي رواية سفيان ، وكان ابن عباس يقرأ : وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ، وقد تقدم الكلام في « وراء » ، في تفسير إبراهيم . قوله ( يزعمون عن غير سعيد أنه هدد بن بدد ) القائل ذلك هو ابن جريج ، ومراده أن تسمية الملك الذي كان يأخذ السفن لم تقع في رواية سعيد . قلت وقد عزاه ابن خالويه في « كتاب ليس » ، لمجاهد ، قال وزعم ابن دريد أن هدد اسم ملك من ملوك حمير زوجه سليمان بن داود بلقيس . قلت . أن ثبت هذا حمل على التعدد والاشتراك في الاسم بعد ما بين مدة موسى وسليمان ، وهدد في الروايات بضم الهاء وحكى ابن الأثير فتحها والدال مفتوحة اتفاقا ، ووقع عند ابن مردويه بالميم بدل الهاء ، وأبوه بدد بفتح الموحدة ، وجاء في « تفسير مقاتل » ، أن اسمه منولة بن الجالندي بن سعيد الأزدي ، وقيل هو الجالندي وكان بجزيرة الإندلس . قوله ( الغلام المقتول اسمه يزعمون حيسور ) القائل ذلك هو ابن جريج ، وحيسور في رواية أبي ذر عن الكشيبي بفتح المهملة أوله ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة مضمومة وكذا في رواية ابن السكيت ، وفي روايته عن غيره بجمع أوله ، وعند القابسي بنون بدل التحتانية ، وعند عبدوس بنون بدل الراء ، وذكر السهيلي أنه رأى في نسخة بفتح المهملة والموحدة ونون الأولى مضمومة بينهما الواو الساكنة ، وعند الطبري من طريق شبيب الجبائي كالثقابي ، وفي « تفسير الضحاک بن مزاحم » ، اسمه حشر ، ووقع في تفسير الكلبي اسم الغلام شهون . قوله ( ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) في رواية النسائي ، وكان

أبي يقرأ يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ، وفي رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان ، وكان ابن مسعود يقرأ كل سفينة صالحة غصبا ، قوله ( فأردت إذا هي مرت به أن يدعها لغيرها ) في رواية النسائي ، فأردت أن أعيها حتى لا يأخذها ، قوله ( فإذا جاوزوا أصلحوها فانتفعوا بها ) في رواية النسائي ، فإذا جاوزوه رقموها فانتفعوا بها وبقيت لهم ، . قوله ( ومنهم من يقول سدوها بقارورة ، ومنهم من يقول بالقار ) أما القار فهو بالقاف وهو الزيت ، وأما قارورة فضبطت في الروايات بالقاف ، سكن في رواية ابن مردويه ما يدل على أنها بالقاف ، لأنه وقع في روايته ، قارورة ، بالمشقة والمثناة تقع في موضع الفاء في كثير من الأسماء ولا تقع بدل القاف ، قال الجوهري : يقال قار قورة مثل نار ثورة ، فإن كان محفوظا فلهذه فاعولة من ثوران القدر الذي يغلي فيها القار أو غيره ، وقد وجدت رواية القارورة بالقاف بأنها فاعولة من القار ، وأما التي من الزجاج فلا يمكن السد بها ، وجوز الكرمانى احتمال أن يسحق الزجاج ويلت بشيء ويلصق به ولا يخفى بعده ، ووقع في رواية مسلم ، وأصلحوها بمخدة ، ولا إشكال فيها . قوله ( كان أبواه مؤمنين وكان كافرا ) يعنى الغلام المقتول ، في رواية سفيان ، وأما الغلام فطبع يوم طبع كافرا ، وكان أبواه قد عطفوا عليه ، وفي المبتدأ لوهب بن منبه ، كان اسم أبيه ملاس واسم أمه رحما ، وقيل اسم أبيه كاردى واسم أمه سهوى . قوله ( تخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا : أن يحملهما حبه على أن يتأباه على دينه ) هذا من تفسير ابن جريج عن يعلى بن مسلم عن سعيد بن جبيرة ، وأخرج ابن المنذر عن طريق سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة مثله ، وقال أبو عبيدة في قوله ( يرهقهما ) أى يمشاهما . قوله ( خيرا منه زكاة وأقرب رحما : لقوله أقتلت نفسا زكية ) يعنى أن قوله زكاة ذكر المناسبة المذكورة . وروى ابن المنذر عن طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج في قوله ( خيرا منه زكاة ) قال : اسلاما . ومن طريق عطية العوفي قال : دينا . قوله ( وأقرب رحما هما به أرحم منهما بالأول الذى قتل خضر ) وروى ابن المنذر عن طريق إدريس الأودى عن عطية نحوه . وعن الأصمعي قال : الرحم بكسر الحاء القرابة ، وبسكونها فرج الاثنى ، وبضم الراء ثم السكون الرحمة . وعن أبي عبيد القاسم بن سلام : الرحم والرحم - يعنى بالضم والفتح مع السكون فيهما - بمعنى ، وهو مثل العمر والعمر ، وسبأى قوله رحما ، في الباب الذى بعده أيضا . قوله ( وزعم غير سعيد أنهما أبدلا جارية ) هو قول ابن جريج ، وروى ابن مردويه من وجه آخر عن ابن جريج قال ، وقال يعلى بن مسلم أيضا عن سعيد بن جبيرة : إنها جارية . وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه ، قال ويقال أيضا عن سعيد بن جبيرة : إنها جارية . وللتسائي من طريق أبي إسحق عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس ، فأبدهما ربهما خيرا منه زكاة قال : أبدهما جارية فولدت نبيا من الانبياء ، والطبري من طريق عمرو بن قيس نحوه ، ولابن المنذر عن طريق بسطام بن حميل قال : أبدهما مكان الغلام جارية ولدت نبيين ، وأبعد بن حميد من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة : ولدت جارية ، ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال : ولدت جارية فولدت نبيا ، وهو الذى كان بعد موسى فقالوا له : ابنت لنا ملكا تقاتل في سبيل الله ، واسم هذا النبي شمعون ، واسم أمه حنة . وعند ابن مردويه من حديث أبي بن كعب أنها ولدت غلاما ، سكن إسناده ضعيف . وأخرجه ابن المنذر بإسناد حسن عن عكرمة عن ابن عباس نحوه . وفي تفسير ابن الكلبي : ولدت جارية ولدت عدة أنبياء فهدى الله بهم أمما . وقيل عدة من جاء من ولدها من الانبياء سبعون نبيا . قوله ( وأما داود بن أبي عاصم فقال عن غير واحد : إنها جارية ) هو قول ابن جريج أيضا . وروى الطبري من طريق حجاج



ابن محمد عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن يعقوب بن عاصم أنهما أبدلا جارية . قال وأخبرني هبة الله ابن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبيرة : إنها جارية . قال ابن جريج : وبلغني أن أمه يوم قتل كانت حبلى بفلام . ويعقوب بن عاصم هو أخو داود وهما ابنا عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي وكل منهما ثقة من صغار التابعين . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : استحباب الحرص على الازدياد من العلم ، والرحلة فيه ، ولقاء المشايخ وتشم المشاق في ذلك ، والاستعانة في ذلك بالاتباع ، وإطلاق الفتى على التابع ، واستخدام الحر ، وطواعية الخادم لمخدومه وعفرو الناس ، وقبول المحبة من غير المسلم . واستدل به على أن الخضر نبى لمدة معان قد نهت عليها فيما تقدم كقوله ( وما فعلته عن أمري ) وكاتباع موسى رسول الله له ليتعلم منه ، وكأطلاق أنه أعلم منه ، وكأفداه على قتل النفس لما شرحه بعد وغير ذلك . وأما من استدل به على جواز دفع أغلظ الضررين بأخفهما ، والإغضاء على بعض المنكرات مخافة أن يتولد منه ما هو أشد ، وإفساد بعض المال لإصلاح موطئه تكصاء البيعة للسمن وقطع أذنها لتتميز ، ومن هذا مصالحه ولي اليتيم السلطان على بعض مال اليتيم خشية ذهابه بجميعة فصحيح ، لكن فيما لا يعارض منصوص الشرع ، فلا يسوغ الأقدام على قتل النفس عن وقوع منه أن يقتل أنفسا كثيرة قبل أن يتعاطى شيئا من ذلك . وإنما فعل الخضر ذلك لأطلاع الله تعالى عليه . وقال ابن بطال : قول الخضر وأما الغلام فكان كافرا هو باعتبار ما يتول إليه أمره أن لو عاش حتى يبلغ ، واستحباب مثل هذا القتل لا يعلمه إلا الله ، والله أن يحكم في خلقه بما يشاء قبل البلوغ وبمده انتهى . ويحتمل أن يكون جواز تكليف المميز قبل أن يبلغ كان في تلك الشريعة فيرفع الإشكال . وفيه جواز الإخبار بالنعب ويلحق به الألم من مرض ونحوه ، وعمل ذلك إذا كان على غير سخط من المقدور ، وفيه أن المتوجه إلى ربه يمان فلا يسرع إليه النصب والجور ، بخلاف المتوجه إلى غيره كما في قصة موسى في توجهه إلى ميقات ربه وذلك في طاعه ربه فلم ينقل عنه أنه تعب ولا طلب غدا ولا رافق أحدا ، وأما في توجهه إلى مدين فكان في حاجة نفسه فأصابه الجور ، وفي توجهه إلى الخضر لحاجة نفسه أيضا فتعب وجاع . وفيه جواز طلب القوت وطلب الضيافة ، وفيه قيام العذر بالمرة الواحدة وقيام الحاجة بالثانية ، قال ابن عطية يشبه أن يكون هذا أصل مالك في ضرب الآجال في الأحكام إلى ثلاثة أيام ، وفي النول ونحو ذلك . وفيه حسن الأدب مع الله وأن لا يضاف إليه ما يستهجن لفظه وإن كان الكل بتقديره وخلقه لقول الخضر عن السفينة ( فأردت أن أعيها ) وعن الجدار ( فأراد ربك ) ومثل هذا قوله ﷺ « والخير بيدك ، والشر ليس إليك » ،

٤ - **باب** ( فلما جاوزا قال لفتاة آتينا غداً لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا - إلى قوله - قصصا )  
صنعا : عملا . جولا : نحو لا . قل ( ذلك ما كنّا ننبئ ) ، فارتدّا على آثارهما قصصا . وإسرا ونكرا : داهية .  
ينفض : ينفض كما تنفض السن . آتخذت واتخذت واحد . رُحما من الرُحم وهي أشد مبالغة من الرحمة ،  
ويظن أنه من الرحيم . وتذهي مكة أم رُحم ، أي الرحمة تنزل بها

٥ - **باب** ( قال أرايت إذ أوتينا إلى الصخرة )

٤٧٢٧ - حدثني قتيبة بن سعيد حدثني سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة قال

وقال لابن عباس إنَّ نَوْقَ الْبِكَلَى يَزُمُ أَنْ مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ لَيْسَ بِمُوسَى الْخَضِرِ ، فقال : كَذَبَ عَدُوُّ  
 اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَثَبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قَامَ مُوسَى خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَقِيلَ لَهُ : أَيُّ النَّاسِ  
 أَعْلَمُ ؟ قَالَ : أَنَا ، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ : بَلَى عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ  
 أَعْلَمُ مِنْكَ ، قَالَ أَيُّ رَبِّ كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَيْهِ ؟ قَالَ تَأْخُذُ حَوْتَاً فِي مَكْتَلٍ ، غَيْمًا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَاتَّبِعْهُ  
 قَالَ فَخَرَجَ مُوسَى وَمَعَهُ فَتَاهُ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ وَمَعَهُمَا الْحَوْتُ ، حَتَّى أَتَاهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَنَزَلَا عَنْهَا ، قَالَ فَوَضَعَ  
 مُوسَى رَأْسَهُ فَنَامَ . قَالَ سَفِيَانُ : وَفِي حَدِيثٍ غَيْرِ هَذَا قَالَ : وَفِي أَصْلِ الصَّخْرَةِ عَيْنٌ يُقَالُ لَهَا الْحَيَاةُ لَا يُصِيبُ  
 مِنْ مَاءٍ شَيْءٌ إِلَّا حَيَّ ، فَأَصَابَ الْحَوْتَ مِنْ مَاءِ تِلْكَ اللَّعَيْنِ ، قَالَ فَتَحَرَّكَ وَانْسَلَّ مِنَ الْمَكْتَلِ فَدَخَلَ الْبَحْرَ ، فَلَمَّا  
 اسْتَمَقَّ مُوسَى قَالَ لِفَتَاهُ : آتِنَا غَدَاؤَنَا . الْآيَةُ . قَالَ وَلَمْ يَجِدِ النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ مَا أَمَرَهُ بِهِ . قَالَ لَهُ فَتَاهُ يَوْشَعَ  
 ابْنُ نُونٍ : أَرَأَيْتَ إِذَا أَوْبَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَانِي نَسِيتُ الْحَوْتَ . . الْآيَةُ . قُلْ فَرَجًا يَقْضَانِ فِي آثَارِهَا ، فَوَجَدَا  
 فِي الْبَحْرِ كَالطَّاقِ تَمَرٌ الْحَوْتَ ، فَكَانَ لِفَتَاهُ عَجَبًا ، وَلِلْحَوْتَ سَرَبًا . قَالَ فَلَمَّا أَتَاهُمَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا هُمَا بِرَجُلٍ  
 مُسَجَّيْ بَشُوبَ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى ، قَالَ : وَأَنْتَ بَارِضُكَ السَّلَامُ ؟ فَقَالَ : أَنَا مُوسَى . قَالَ مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ ؟  
 قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مَا عَلَّمْتَ رَشْدًا ؟ قَالَ لَهُ الْخَضِرُ : يَا مُوسَى ، إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ  
 عَدْلُكَ اللَّهُ لَا أَعْلَهُ ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَيْنِيهِ اللَّهُ لَا تَدْلَهُ . قَالَ : بَلَى أَتَيْتُكَ . قَالَ : فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا  
 تَسْأَلَنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا . فَانْطَلَقَا يَسْتَبَانِ عَلَى السَّاحِلِ ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ ، فَعَرِفَ لِلْخَضِرِ ؛  
 فَعَمِلُوا فِي سَفِينَتِهِمْ بِغَيْرِ تَوَلٍّ - يَقُولُ بَغِيرِ أَجْرٍ - فَرَكَبَا السَّفِينَةَ ، قَالَ وَقَعَ عَصْفُورٌ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَنَفَسَ مِنْقَارُهُ  
 فِي الْبَحْرِ ، فَقَالَ الْخَضِرُ لِمُوسَى : مَا عَدَلَكَ وَعِلْمِي وَعِلْمُ الْخَلَائِقِ فِي عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا عَمَسَ هَذَا الْمُصْفُورُ مِنْقَارَهُ  
 قَالَ فَلَمْ يَفْعَلْ مُوسَى إِذْ عَمَدَ الْخَضِرُ إِلَى قِدْرٍ مَخْرُوقِ السَّفِينَةِ ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى : قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ تَوَلٍّ عَمَدَتْ إِلَى  
 سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقَتْهَا لِتَفْرُقَ أَهْلَهَا ، لَقَدْ جِئْتَ الْآيَةَ . فَانْطَلَقَا ، إِذَا هُمَا بِبُلَامٍ يَلْعَبُ مَعَ الْفُلَّانِ ، فَأَخَذَ الْخَضِرُ  
 بِرَأْسِهِ فَقَطَعَهُ ، قَالَ لَهُ مُوسَى : أَفَقُلْتَ نَفْسًا ذَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ ؟ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نَسَكْرًا قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ  
 تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا - إِلَى قَوْلِهِ - فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوا ، فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ ، فَقَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا  
 فَأَقَامَهُ ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى : أَنَا دَخَلْنَا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَلَمْ يُضَيِّقُوا ، وَلَمْ يُطْعَمُوا ، لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا . قَالَ هَذَا  
 فِرَاقُ بَنِي وَبَيْتِكَ ، سَأَتَّبِعُكَ بِأَوَّلِ مَا لَمْ تَسْتَطِيعْ عَلَيْهِ صَبْرًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَدِدْنَا أَنْ مُوسَى صَبَرَ

حتى يُقَصَّ علينا من أمرهما . قال وكان ابن عباس يقرأ : وكان أمامهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ صالحةٍ غصباً ، وأما الغلامُ فكان كافراً »

قوله ( باب فلما جاوزا قال لهما آتنا غداءنا - الى قوله - قصصا ) ساق فيه قصة موسى عن قتيبة عن سفيان ، وقد نهت على ما فيه من فائدة زائدة في الذي قبله . وقوله عن عمرو بن دينار تقدم قبل باب من رواية الحميدي عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار ، وروى الترمذي من طريق علي بن المديني قال : حججت حجة وائس لي همة إلا أن أسمع من سفيان الخبر في هذا الحديث ، حتى سمعته يقول : حدثنا عمرو وكان قبل ذلك يقول بالصنعة . قوله ( ينقض ينقض كما ينقض السن ) كذا لا في ذر والعمريه « الشيء » بمجمة ومحتانية ، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله ( يريد أن ينقض ) أي ينقض ، يقال انقضت الدار اذا تهدمت ، قال : وقراء قوم ينقض أي ينقلع من أصله كقولك انقضت السن اذا انقلعت من أصلها ، وهذا يؤيد رواية أبي ذر ، وقراءة ينقض مروية عن الزهري . واختلف في ضاها فقيل بالتشديد بوزن يحدار وهو أبلغ من ينقض ، وينقض بوزن يفعل من انقضاض الطائر إذا سقط الى الأرض ، وقيل بالتخفيف وعليه ينطبق المعنى الذي ذكره أبو عبيدة . وعن علي أنه قرأ « ينقاض » بالمهملة ، وقال ابن خالويه : يقولون انقضت السن اذا انقضت طولها ، وقيل اذا تصدعت كيف كان . وقال ابن فارس : قيل معناه كالذي بالمعجمة وقيل الشق طولاً . وقال ابن دريد انقاض بالمعجمة انكسر ، وبالمهملة انصدع . وقرأ الاعمش تبعاً لابن مسعود « يريد لينقض » بكسر اللام وضم التحتانية وفتح القاف وتخفيف الضاد من النقص . قوله ( نكرا داهية ) كذا فيه ، والذي عند أبي عبيدة في قوله ( لقد جئت شيثاً لإمرا ) داهية ، ونكرا أي عظيماً . واختلف في أيهما أبلغ فقيل لإمرا أبلغ من نكرا لأنه قالها بسبب الحرق الذي يفضي إلى هلاك هذه أنفس وتلك بسبب نفس واحدة . وقيل نكرا أبلغ لسكون الضرر فيها ناجزاً بخلاف إمرا لسكون الضرر فيها متوقفاً . ويؤيد ذلك أنه قال في نكرا ( ألم أقل لك ) ولم يقلها في إمرا . قوله ( لتخذن واتخذن واحد ) هو قول أبي عبيدة ، ووقع في رواية مسلم عن عمرو بن محمد عن سفيان في هذا الحديث : ان النبي ﷺ قرأها لتخذن وهي قراءة أبي عمرو ، ورواية غيره لاتخذن . قوله ( رحما من الرحم وهي أشد مبالغة من الرحمة . ويظن أنه من الرحيم ، وتدعى مكة أم رحم أي الرحمة تنزل بها ) هو من كلام أبي عبيدة ، ووقع عنده مفرقا ، وقد تقدم في الحديث الذي قبله ، وحاصل كلامه أن رحما من الرحم التي هي القرابة ، وهي أبلغ من الرحمة التي هي رقة القلب لأنها تستلزمها غالباً من غير عكس ، وقوله « ويظن » مبنى للجهول ، وقوله « مشتق من الرحمة » أي التي اشتق منها الرحيم ، وقوله « أم رحم » بضم الراء والسكون وذلك لتنزل الرحمة بها ، ففيه تقوية لما اختاره من أن الرحم من القرابة لا من الرقة . قوله ( باب قوله تعالى : قال أرايت إذ أوبنا إلى الصخرة الخ ) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر ، وذكر فيه قصة موسى والخضر عن قتيبة عن سفيان بن عيينة ، وقد تقدمت عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة في كتاب العلم ، وقوله في آخرها « قال رسول الله ﷺ وددنا أن موسى صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما » تقدم في العلم بلفظ « رحم الله موسى لوددنا لو صبر » وتقدم في أحاديث الأنبياء عن علي بن عبد الله بن المديني عن سفيان كرواية قتيبة ، لكن قال بعدها « قال سفيان قال رسول الله ﷺ : يرحم الله موسى الخ » فهذا يحتمل أن تكون هذه الزيادة وهو « يرحم الله موسى » لم تكن عند ابن عيينة بهذا الاسناد ، ولكنه أرسلها . ويحتمل أن يكون على سمعه منه مرتين

مرة بائباتها ومرة بحذفها وهو أولى ، فقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهويه وعمر بن محمد الناقدة وابن أبي عمر وعبيد الله بن سعيد والترمذي عن ابن أبي عمر والنسائي عن ابن أبي عمر كلهم عن سفيان بلفظ «يرحم الله موسى الخ» متصلا بالخبر . وأخرجه مسلم من طريق رتبة عن أبي إسحق عن سعيد بن جبير بزيادة «ولو صبر لرأى العجب» وكان إذا ذكر أحدا من الأنبياء بدأ بنفسه «رحمة الله علينا وعلى أخى كذا» وأخرجه الترمذي والنسائي من طريق حمزة الزيات عن أبي إسحق مختصرا ، وأبو داود من هذا الوجه مطولا ، ولفظه «وكان إذا دعا بدأ بنفسه وقال «رحمة الله علينا وعلى موسى» . وقد ترجم المصنف في الدعوات من خص أخاه بالتاء دون نفسه وذكر فيه عدة أحاديث ، وكأنه أشار إلى أن هذه الزيادة وهي «كان إذا ذكر أحدا من الأنبياء بدأ بنفسه» لم تثبت عنده ، وقد سئل أبو حاتم الرازي عن زيادة وقعت في قصة موسى والخضر من رواية ابن إسحق هذه عن سعيد بن جبير وهي قوله في صفة أهل القرية «أتيا أهل قرية لثاما فطافا في المجالس ، فأنكرها وقال : هي مدرجة في الخبر» ، فقد يقال وهذه الزيادة مدرجة فيه أيضا ، والمخفوظ رواية ابن عيينة المذكورة . والله أعلم

### ٥ - باب ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا )

٤٧٢٨ - حدثني محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حمرو عن مصعب قال «سألت أبي ( قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا )» ثم الحرورية ؟ قال : لا هم اليهود والنصارى ، أما لليهود فكذبوا محمدا ﷺ ، وأما النصارى كفروا بالجنة وقالوا لا طعام فيها ولا شراب ، والحرورية الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ، وكان سعد بسمهم الفاسقين»

قوله ( باب قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا ) ذكر فيه حديث مصعب بن سعد «سألت أبي - يعني سعد بن أبي وقاص - عن هذه الآية» وهذا الحديث رواه جماعة من أهل الكوفة عن مصعب بن سعد بألفاظ مختلفة نذبه على ما تبصر منها ، ووقع في رواية يزيد بن هارون عن شعبة بهذا الاسناد عند النسائي «سأل رجل أبي» فكان الراوي نسي اسم السائل فأبهمه ، وقد تبين من رواية غيره أنه مصعب راوى الحديث . قوله ( هم الحرورية ) ؟ بفتح المهملة وضم الراء نسبة إلى حروراء وهي القرية التي كان ابتداء خروج الخوارج على أهلها ، ولابن مردويه من طريق حصين بن مصعب «لما خرجت الحرورية قلت لأبي : أهؤلاء الذين أنزل الله فيهم» ؟ وله من طريق القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل عن علي في هذه الآية قال «أظن أن بعضهم الحرورية» ولحقاكم من وجه آخر عن أبي الطفيل قال «قال علي منهم أصحاب الهروان» وذلك قبل أن يخرجوا . وأصله عند عبد الرزاق بلفظ «قام ابن الكواء إلى علي فقال : ما الأخسرين أعمالا ؟ قال : وبلك ، منهم أهل حروراء» ولعل هذا هو السبب في سؤال مصعب أبيه عن ذلك ، وليس الذي قاله علي بسعيد ، لأن اللفظ يقتضيه وإن كان السبب غصصا . قوله ( قال : لا هم اليهود والنصارى ) ولحقاكم «قال : لا ، أولئك أصحاب الصوامع» ولابن أبي حاتم من طريق هلال بن يساف عن مصعب «هم أصحاب الصوامع» وله من طريق أبي خبيصة بفتح المعجمة وبالاصاد المهملة واسمه عبيد الله بن قيس قال «هم الرهبان الذين حبسوا أنفسهم في السوادي» قوله ( وأما النصارى كفروا بالجنة وقالوا ليس فيها طعام ولا شراب )

في رواية ابن أبي حاتم من طريق حماد بن مرة عن مصعب قال : « هم هباد النصارى قالوا : ليس في الجنة طصام ولا شراب » . **قوله** ( والحرورية الذين ينقضون الخ ) في رواية النسائي « والحرورية الذين قال الله ( ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل - الى - الفاسقين ) قال حريد : هكذا حفظت . قلت : وهو غلط ، انه أو من حفظه عنه ، وكذا وقع عند ابن مردويه وأولئك هم الفاسقون ، والصواب « الخاسرون » ، ووقع على الصواب كذلك في رواية الحاكم . **قوله** ( وكان سعد يسميهم الفاسقين ) لعل هذا السبب في الغلط المذكور ، وفي رواية للحاكم « الخوارج قوم زاغوا فأزاغ الله قلوبهم » وهذه الآية هي التي آخرها الفاسقين فلعل الاختصار اقتضى ذلك الغلط ، وكان سعدا ذكر الآيتين معا التي في البقرة والتي في الصف ، وقد روى ابن مردويه من طريق أبي حنون عن مصعب قال « نظر رجل من الخوارج الى سعد فقال : هذا من أئمة الكفر ، فقال له سعد : كذبت ، أنا قاتلت أئمة الكفر . فقال له آخر : هذا من الأخسرين أعمالا ، فقال له سعد : كذبت ، أولئك الذين كفروا بآيات ربهم الآية » قال ابن الجوزي : وجه خسرانهم أنهم تعبدوا على غير أصل ، فابتعدوا ، ففسدوا الأعمال والأعمال

## ٦ - باب ( أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه خفيط أعمالهم ) الآية

٤٧٢٩ = **حدثنا** محمد بن عبد الله حدثنا سعيد بن أبي مريم أخبرنا المنهدة قال حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال « إنه ليأتى الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة . وقال : اقرءوا ( فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ) . وعن يحيى بن بكير عن المنهدة ابن عبد الرحمن عن أبي الزناد . . مثله »

**قوله** ( باب ( أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه ) الآية ) تقدم من حديث سعد بن أبي وقاص في الذي قبله بيان أنها نزلت في الأخسرين أعمالا . **قوله** ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو الذهلي نسبة إلى جد أبيه ، وقوله « حدثنا سعيد بن أبي مريم » هو شيخ البخاري أكثر عنه في هذا الكتاب ، وربما حدث عنه بواسطة كاهنا . **قوله** ( الرجل العظيم السمين ) في رواية ابن مردويه من وجه آخر عن أبي هريرة « الطويل العظيم الأكل الشروب » . **قوله** ( وقال : اقرءوا فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ) القائل يحتمل أن يكون الصحابي ، أو هو مرفوع من بقية الحديث . **قوله** ( وعن يحيى بن بكير ) هو معطوف على سعيد بن أبي مريم ، والتقدير حدثنا محمد بن عبد الله عن سعيد بن أبي مريم وعن يحيى بن بكير . وبهذا جزم أبو مسعود ، ويحيى بن بكير هو ابن عبد الله بن بكير ، نسب لجدّه ، وهو من شيوخ البخاري أيضا ، وربما أدخل بينهما واسطة كذا ، وجوز غير أبي مسعود أن تكون طريق يحيى هذه معلقة ، وقد وصلها مسلم عن محمد بن إسحق الصفاق عن

## ٦٩ - ( صكم بمص )

قال ابن عباس : أبصر بهم وأسمع الله يقوله ، وهم اليوم لا يسمعون ولا يبصرون . ( في ضلال مهين ) بنى قوله ( أسمع بهم وأبصر ) الكفار يؤمنون بأسماعهم وأبصارهم . ( لأرجنك ) : لأشيتك . ( ورتيا ) :

مَنْظَرًا . وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ ( تَوَزَّمْ أَرَا ) : تُزَجِّمُهُمْ إِلَى الْمَعَاصِي إِزْعَاجًا . وَقَالَ مجاهد ( إِذَا ) : عِوَجًا . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ( وَرَدَّ ) : عَطَّاشًا . ( أَنَاثًا ) : مَالًا . ( إِذَا ) : قَوْلًا عَظِيمًا . ( رَكْرَأَ ) : صَوْتًا . ( غِيَا ) : خُسْرَانًا . ( بُسْكِيَا ) : جَمَاعَةٌ بِالْكَسْرِ . ( صِلِيَا ) : صَلَّيْ . ( نَدْرِيَا ) : وَالتَّحَادِي وَاحِدٌ : جَمَاعَةٌ .

**قوله** ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ - سورة كهيعص ) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، وهي له بعد الترجمة . وروى الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : السكاف من كريم ، والياء من حكيم ، واليعين من عليم ، والصاد من صادق ، ومن وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال د عيين ، بدل حكيم ، و د عزيز ، بدل عليم . والطبري من وجه آخر عن سعيد نحوه لكن قال : السكاف من كبير ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : كهيعص قسم ، أقسم الله به ، وهو من أسماءه ، ومن طريق فاطمة بنته هي قالت : كان علي يقول : يا كهيعص اغفر لي ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : هي اسم من أسماء القرآن . **قوله** ( وقال ابن عباس : أسمع بهم وأبصر الله يقوله ، وهم اليوم لا يسمعون ولا يبصرون في ضلال مبين ، يعني قوله ( أسمع بهم وأبصر ) الكفار يومئذ أسمع شيء وأبصره ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وعند عبد الرزاق عن قتادة ( أسمع بهم وأبصر ) يعني يوم القيامة . زاد الطبري من وجه آخر عن قتادة : سمعوا حين لا ينفعهم السمع ، وأبصروا حين لا ينفعهم البصر . **قوله** ( لا تشمتك ) وصله ابن أبي حاتم بإسناد الذي قبله ، ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : الرجم الكلام . **قوله** ( ورنيا منظرًا ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، ولا بن أبي حاتم من طريق أبي ظبيان عن ابن عباس قال : الاناث المتاع ، والرئي المنظر . ومن طريق أبي رزين قال : الثياب . ومن طريق الحسن البصري قال : الصور . وسيأتي مثله عن قتادة . **قوله** ( وقال أبو وائل الخ ) تقدم في أحاديث الأنبياء . **قوله** ( وقال ابن عيينة ( تَوَزَّمْ أَرَا ) تزججهم إلى المعاصي إزعاجًا ) كذا هو في تفسير ابن عيينة ، ومثله عند عبد الرزاق ، وذكره عبد بن حميد عن عمرو بن سعد وهو أبو داود الحفري عن سفيان وهو الثوري قال : نعيم إغراء . ومثله عند ابن أبي حاتم عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ومن طريق السدي : تطعيم طغيانا **قوله** ( وقال مجاهد : إِذَا عِوَجًا ) سقط هذا من رواية أبي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله . **قوله** ( وقال ابن عباس : وردا عطاشا ) تقدم في بدء الخلق . **قوله** ( أَنَاثًا ) مَالًا ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ( أَحْسَنَ أَنَاثًا وَرَنِيَا ) قال : أكثر أموالا وأحسن صورًا . **قوله** ( إِذَا قَوْلًا عَظِيمًا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** ( غِيَا ) خسرانًا ) ثبت لغير أبي ذر ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . وقال ابن مسعود : التي وادى جهنم بعيد القمر ، أخرجه الحاكم والطبري . ومن طريق عبد الله بن عمرو بن العاص مثله ، ومن طريق أبي أمامة مرفوعًا مثله وأتم منه . **قوله** ( رَكْرَأَ صَوْتًا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وعند عبد الرزاق عن قتادة مثله ، وقال الطبري : الركز في كلام العرب الصوت الخفي . **قوله** ( وقال غيره بكيا جماعة بالك ) هو قول أبي عبيدة ، وتعقب بأن قياس جمع بالك بكاة مثل قاض وقضاة ، وأجاب الطبري بأن أصله بكرا

بالواو الثغيلة مثل قاعد وقعود فقلبت الواو ياء لمجيئها بعد كسرة ، وقيل هو مصدر على وزن فَعُول مثل جلس جلوسا ، ثم قال : يجوز أن يكون المراد بالبكي نفس البكاء ، ثم أسند عن عمر أنه قرأ هذه الآية فسجد ثم قال : ويحك هذا السجود فابن البكاء ؟ كذا قال ، وكلام عمر يحتمل أن يريد الجماعة أيضا أي ابن القوم البكي . قوله (صليا صلى يصل) هو قول أبي عبيدة وزاد : والصلى فَعُول ، ولكن انقلبت الواو ياء ثم أدغمت . قوله (نديا والنادى واحد مجلسا) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (وأحسن ندبا) قال : مجلسا ، وقال أبو عبيدة في قوله (وأحسن ندبا) : أي مجلسا ، والندى والنادى واحد والجمع أندية ، وقيل أخذ من الندى وهو الكرم لأن السكران يجتمعون فيه ، ثم أطلق على كل مجلس . وقال ابن إسحق في «السيرة» في قوله تعالى (فليدع ناديه) النادى المجلس ، ويطلق على الجلوس . قوله (وقال مجاهد : فليدع فليدعه) هو بفتح الدال وسكون العين . وصله الفريابي بلفظ فليدعه الله في طفيانه ، أي يمهله إلى مدة ، وهو بلفظ الأمر والمراد به الإخبار . وروى ابن أبي حاتم عن طريق حبيب بن أبي ثابت قال في حرف أبي بن كعب : قل من كان في الضلالة فإن الله يريده ضلالة .

## ١ - باب (وأندرهم يوم الحسرة)

٤٧٣٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُؤْتَى بِالْمُوتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ ، فَيُنَادِي مُنَادٌ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ فَيَشْرِئُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُ : هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، هَذَا الْمَوْتُ . وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَوْهُ . ثُمَّ يُنَادِي : يَا أَهْلَ النَّارِ ، فَيَشْرِئُونَ وَيَنْظُرُونَ ، فَيَقُولُ هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ؟ فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، هَذَا الْمَوْتُ . وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَوْهُ . فَيَذَّاحُ . ثُمَّ يَقُولُ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ، خَلُودٌ نَلَا مَوْتَ . وَيَا أَهْلَ النَّارِ ، خَلُودٌ فَلَا مَوْتَ . ثُمَّ قَرَأَ (وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ - وَهُؤُلَاءِ فِي غَفْلَةٍ أَهْلِ الدُّنْيَا - وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)

قوله (باب قوله عز وجل وأندرهم يوم الحسرة) ذكر فيه حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ في الرقاق مشروحا ، وقوله فيه «فَيَشْرِئُونَ» بمجعة وراء مفتوحة ثم همزة مكسورة ثم موحدة فقبلة مضمومة أي يمدون أعناقهم ينظرون . وقوله «أَمْلَحَ» قال القرطبي الحسكة في ذلك أن يجمع بين صفتي أهل الجنة والنار السواد والبياض . قوله (ثم قرأ وأندرهم) في رواية سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن الأعشى في آخر الحديث «ثم قرأ رسول الله ﷺ» فيستفاد منه انتهاء الإدراج . وللتزمذي من وجه آخر عن الأعشى في أول الحديث «قرأ رسول الله ﷺ : وأندرهم يوم الحسرة» فقال : يؤتى بالموت الخ .

## ٢ - باب (وما ننزّل إلا بأمر ربك)

٤٧٣١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَجَبْرِيلَ : مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا ؟ فَنَزَلَتْ (وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ)

ربك ، له ما بين أيدينا وما خلفنا ﴿ ٤٧٣١ ﴾

**قوله** ( باب قوله : وما ننزل إلا بأمر ربك ، له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ما بين أيدينا الآخرة ، وما خلفنا الدنيا ، وما بين ذلك ما بين النفختين . **قوله** ( قال النبي ﷺ لجبريل ما يمنحك أن تزورنا ) روى الطبري من طريق العوفي وابن مردويه من طريق سماك بن حرب عن سعيد بن جبير كلاما عن ابن عباس قال : احتبس جبريل عن النبي ﷺ ، وروى عبد بن حميد وابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : أبطأ جبريل في النزول أربعين يوما ، فقال له النبي ﷺ : يا جبريل ما نزلت حتى اشتقت إليك ، قال : أنا كنت أشوق إليك ، ولعكفي مأمور ، وأوحى الله إلى جبريل قل له ﴿ وما ننزل إلا بأمر ربك ﴾ وروى ابن مردويه في سبب ذلك من طريق زياد الفيزي عن أنس قال : سئل النبي ﷺ أي البقاع أحب إلى الله وأياها أبغض إلى الله ؟ قال : ما أدري حتى أسأل . فزل جبريل وكان قد أبطأ عليه ، الحديث . وعند ابن إسحق من وجه آخر عن ابن عباس : أن قريشا لما سألوا عن أصحاب الكهف فكف النبي ﷺ خمس عشرة ليلة لا يتحدث الله له في ذلك وحيا ، فلما نزل جبريل قال له : أبطأت ، فذكره . وحكى ابن التين اللادودي في هذا الموضع كلاما في استشكال نزول الوحي في القضايا الحادثة ، مع أن القرآن قديم . وجوابه واضح فلم أتشغل به هنا ، لكن ألحمت به في كتاب التوحيد . ( تنبيه ) : الأمر في هذه الآية معناه الإذن بدلا . سبب النزول المذكور ، ويحتمل الحكم أي تنزل مصاحبين لأمر الله عباده بما أوجب عليهم أو حرم ، ويحتمل أن يكون المراد ما هو أعم من ذلك عند من يجوز حل اللفظ على جميع معانيه

### ٣ - باب ( أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولدا )

٤٧٣٢ - **حديثنا** الحميدي حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : سمعت خبابا قال : جئت للعاص بن وائل السهمي أنقاضا حقا لي عنده ، فقال : لا أعطيك حتى تكفر بمحمد ﷺ . فقلت : لا ، حتى نموت ثم نبعث . قال : وإني لميت ثم مبعوث ؟ قلت : نعم . قال : إن لي هناك مالا وولدا فأضيك ، فنزلت هذه الآية ( أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولدا ) . رواه الثوري وشعبة وحنبل وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش

**قوله** ( باب قوله أفرأيت الذي كفر بآياتنا وقال لأوتين مالا وولدا ) قراءة الأكثر بفتحتين ، والكوفيين سوى عاصم بعضهم ثم سكون ، قال الطبري : لعلمهم أرادوا التفرقة بين الواحد والجمع ، لكن قراءة الفتح أشمل وهي أعجب إلى . **قوله** ( عن الأعمش عن أبي الضحى ) كذا رواه بشر بن موسى وغير واحد عن الحميدي ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن الحميدي بهذا الإسناد فقال : عن أبي وائل ، بدل أبي الضحى والاول أصوب ، وشذ حداد بن شبيب فقال أيضا عن الأعمش عن أبي وائل ، وأخرجه ابن مردويه أيضا . **قوله** ( جئت للعاص بن وائل السهمي ) هو والد عمرو بن العاص الصحابي المشهور ، وكان له قدر في الجاهلية ولم يوفق للإسلام ، قال ابن الكلبي : كان من حكام قريش ، وقد تقدم في ترجمة عمر بن الخطاب أنه أجاز عمر بن الخطاب حين أسلم .



وقد أخرج الزبير بن بكار هذه القصة مطولة وفيها : ان العاص بن وائل قال : رجل اختار لنفسه أمرا ، فإلكم وله ؟ فرد المشركين عنه ، وكان موته بمكة قبل الهجرة ، وهو أحد المستهزئين . قال عبد الله بن عمرو : سمعت أبي يقول : عاش أبي خمسا وثمانين ، وأنه أركب حمارا إلى الطائف فيمشي عنه أكثر مما يركب ، ويقال ان حماره رماه على شوكة أصابت رجله فانتفخت فمات منها . قوله ( أنقاضه حقاً ) عنده ( بين في الرواية التي بعد هذه أنه أجره سيفاً عمله له ، وقال فيما ذكرت قينا ، وهو بفتح القاف وسكون التحتانية بعد ما نون وهو الحداد ، ولا أحد من وجه آخر عن الأعمش ، فاجتمعت لي عند العاص بن وائل دراهم ، . قوله ( فقلت لا ) أي لا أكفر . قوله ( حتى تموت ثم تبعث ) مفهومه أنه يكفر حينئذ لكنه لم يرد ذلك لأن الكفر حينئذ لا يتصور ، فكأنه قال لا أكفر أبداً . والنسبة في تعبيره بالبعث تعبير العاص بأنه لا يؤمن به ، وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل قوله هذا فقال : علق الكفر ، ومن علق الكفر كفر ، وأجاب بأنه خاطب العاص بما يعتقد فعلق على ما يستحيل بزعمه ، والتقرير الأول يغني عن هذا الجواب . قوله ( فأقضيك ، فزلت ) زاد ابن مردويه من وجه آخر عن الأعمش ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فزلت ، . قوله ( رواه الثوري وشعبة وحفص وأبو معاوية ووكيع عن الأعمش ) أما رواية الثوري فوصلها بعد هذا ، وكذا رواية شعبة ووكيع ، وأما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها في الإجازة ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحد قال : حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش به . وفيه - قال فاني إذا مت ثم بعثت جنتي ولي ثم مال وولد فأعطيك ، فأنزل الله : أفرايت الذي كفر بآياتنا - إلى قوله - وبآياتنا فردا ، وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من رواية أبي معاوية

#### ٤ - باب ( أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا ) قال : مَوْثِقًا

٤٧٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الشَّيْخِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خَبَابٍ قَالَ « كُنْتُ قَهْنًا بِمَكَّةَ فَعَمِلْتُ لِلْعَامِي بْنِ وَائِلٍ السَّمِيَّ سَيْفًا ، فَعَبْتُ أَنْقَاضَهُ ، فَقَالَ : لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ . قُلْتُ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى يُبَيِّتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يُحْيِيكَ . قَالَ : إِذَا أَمَاتَنِي اللَّهُ ثُمَّ يَبْثُنِي وَلِي مَالٌ وَوَلَدٌ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ( أَفْرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ : لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا . أَطَّلَعَ الْغَيْبَ ، أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ) قَالَ : مَوْثِقًا . لَمْ يَقُلِ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ سَفْيَانَ « سَيْفًا » وَلَا « مَوْثِقًا »

قوله ( باب أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا . قال مَوْثِقًا ) سقط قوله ( مَوْثِقًا ) من رواية أبي ذر ، وساق المؤلف الحديث من رواية الثوري وقال في آخره « أم اتخذ عند الرحمن عهدا ، قال : مَوْثِقًا » وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن أبيه عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه . قوله ( لم يقل الأشجعي عن سفيان سيفًا ولا مَوْثِقًا ) هو كذلك في تفسير الثوري رواية الأشجعي عنه

#### ٥ - باب ( كلا سنكتب ما يقول ، ونذكر له من العذاب مَذًا )

٤٧٣٤ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ أَبَا الشَّيْخِ يُهْدِثُ عَنْ

مسروق عن خَبَابٍ قَالَ « كُنتَ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي دَيْنٌ عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ ، قَالَ فَأَنَاهُ بِقَضَائِهِ ، فَقَالَ : لَا أَمْلِكُ حَتَّى تَكْفِرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، قَالَ : وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُبَيِّنَكَ اللَّهُ ثُمَّ تَهْتَبُ . قَالَ : فَذَرْنِي حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أَهْتَبْ ، فَسُوفَ أُوْنِي مَالًا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿ أَفَرَأَيْتَ لِلَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ : لَاؤْتِيَنِّي مَالًا وَلَوْلَا (

**قوله** ( باب كلا سنكتب ما يقول ونعده له من العذاب مدا ) ساق فيه الحديث المذكور من رواية شعبة عن الأعمش

## ٦ - باب قوله عز وجل ﴿ وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِنَا فَرْدًا ﴾

وقال ابن عباس ( الجبال هدا ) : هدا

٤٧٣٥ - **حدثنا** يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن خَبَابٍ قَالَ : كُنتَ رَجُلًا قَيْنًا ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ ، فَأَتَيْتُهُ أَقْضِيهِ ، فَقَالَ لِي : لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفِرَ بِمُحَمَّدٍ ، قَالَ : قُلْتُ لَنْ أَكْفُرَ بِهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تَهْتَبُ . قَالَ : وَإِنِّي لَمَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ ؟ فَسُوفَ أَقْضِيكَ إِذَا رَجَعْتُ إِلَى مَالٍ وَوَلَدٍ . قَالَ فَنَزَلَتْ ﴿ أَفَرَأَيْتَ لِلَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ : لَاؤْتِيَنِّي مَالًا وَوَلَدًا . أَطْلَعَ لِلْغَيْبِ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ هَدَا ، كَلَّا سَنَكْتُبُ مَا يَقُولُ وَنَعُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًا ، وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِنَا فَرْدًا ﴾ .

**قوله** ( باب ونرثه ما يقول ويأتينا فردا ) ساق فيه الحديث المذكور من رواية وكيع وسياقه أتم كسياق أبي معاوية ، ويحيى شيخه هو ابن موسى ، ويؤخذ من هذا السياق الجواب عن إيراد المصنف الآيات المذكورة في هذه الأبواب مع أن القصة واحدة ، فكأنه أشار إلى أنها كلها نزلت في هذه القصة بدليل هذه الرواية وما وافقها . **قوله** في الترجمة ( وقال ابن عباس : هدا هدا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه

## ٢٠ - طه

قال ابن جُبَيْر : بالنبطية طه يارجل ، يقال : كلُّ ما لم ينطق بحرف أو فيه تتممة أو قافاة فهي عُقْدَةٌ . ( أَرِى ) ظهري . ( فَيَسْحَكُكُمْ ) يَهْلِكُكُمْ . ( الْاُمْلَى ) تَأْنِثُ الْأُمْلَى ، يَقُولُ : بِدَيْدِيكُمْ ، يقال : خُذِ الْمَثْلَى ؛ خُذِ الْأُمْلَى . ( ثُمَّ اتَّخَذُوا صَفًّا ) يقال : هل أتيت الصف اليوم ؟ يعنى للصلى الذى يصلى فيه . ( فَأَوْجَسَ ) اضْمُرَّ خَوْفًا فَذَهَبَ الْوَاوُ مِنَ ( خِفَةٍ ) لِسُكُورِ الْخَلَاءِ . ( فِي جُذُرِ ) أَى عَلَى جُذُوعِ الْعُجْلِ . ( خَطْبُكَ ) بِالْكَ ( مِسَاسٌ ) مَصْدَرُ مَاسَةٍ مِسَاسًا . ( لَنَنْدِسِفَنَّهْ ) لَنَنْدَرِبَتْهُ ( فَأَعَا ) يَعْلُوهُ الْمَاءُ وَالصَّنْصَفُ الْمُسْتَوِى مِنَ الْأَرْضِ . وقال مجاهد ( أَوْزَارًا ) أَثْقَالًا ( مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ ) الْحُلَى الَّذِى اسْتَعَارُوا مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ ( فَقَذَفْنَاهَا ) فَأَلْقَيْنَاهَا ( أَلْقَى ) صَنَعَ

(فنى) موسى - هم يقولونه خطأ للرب ، (لا يرجع إليهم قولاً) العجل ، همساً : حس الأقدام ، (حسرتنى أعى) عن حجتى (وقد كنت بصيراً) فى الدنيا ، قال ابن عباس (بقبس) ضلوا للطريق وكانوا شائين ، فقال : إن لم أجد عليها من : ي طريق آتكم بنار توقدون . قال ابن عيينة : أمشكم طريقة أعد لهم . وقال ابن عباس همضاً لا يظلم فيهمض من حسناته . (عوجاً) وادياً ، (ولاً أمناً) رابية . (سیرتها) : حالتها الأولى . (النهى) للنهى ، (ضنكا) الشقاء . (هوى) شقى . (بالوادی المقدس) المبارك (طوى) : اسم الوادى (يلكنا) بأمرنا . (مكنا سيوى) منصف بينهم . (يبساً) يابساً . (على قدر) : على موعده . (لا تنيا) : لا تضعفاً . (يفرط) عقوبة

**قوله** (سورة طه - بسم الله الرحمن الرحيم) قال عكرمة والضحاك بالنسبة أى طه يارجل (كدا لأبى ذر والنسفى ، وغيرهما قال ابن جرير أى سعيد ، فأما قول عكرمة فى ذلك فوصله ابن أبى حاتم من رواية حصين بن عبد الرحمن عن عكرمة فى قوله طه د أى طه يارجل ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله طه د قال هو كقولك يا محمد بالحشية ، وأما قول الضحاك فوصله الطبرى من طريق قره بن خالد عن الضحاك ابن مزاحم فى قوله طه د قال يارجل بالنسبة ، وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر قال : قال رجل من بنى مازن ما يخفى على من القرآن شيء ، فقال له الضحاك : ما طه ؟ قال : اسم من أسماء الله تعالى ، قال : إنما هو بالنسبة يارجل وسيأتى الكلام على النبط فى سورة الرحمن . وأما قول سعيد بن جبير فروينا فى د الحمديات ، للنفوى ، وفى د مصنف ابن أبى شيبة ، من طريق سالم الأفتطس عنه مثل قول الضحاك ، وزاد الحارث فى مسنده من هذا الوجه فيه ابن عباس ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وعن قتادة د قال فى قوله طه قال : يارجل ، وعند عبد بن حميد عن الحسن وعطاء مثله ، ومن طريق الربيع بن أنس قال د كان النبى ﷺ إذا صلى قام على رجل ورفع أخرى ، فانزل الله تعالى طه ، أى طأ الأرض ، ولابن مردويه من حديث على نحوه بزيادة أن ذلك لطول قيام الليل ، وقرأت بخط الصدقى فى هامش نسخته : بلغنا أن موسى عليه السلام حين كلمه الله قام على أطراف أصابعه خوفاً ، فقال الله عز وجل طه أى اطمئن . وقال الخليل بن أحمد : من قرأ طه بفتح ثم سكون فعناه يارجل ، وقد قيل إنها لغة عك ، ومن قرأ بلفظ الحرفين فعناه اطمئن أو طأ الأرض . قلت : جاء عن ابن الكلبي أنه لو قيل لعكى يارجل لم يجب حتى يقال له طه . وقرأ بفتح ثم سكون الحسن وعكرمة ، وهى اختيار ورش ، وقد وجهوها أيضاً على أنها فعل أمر من الوطء إما بقلب الهمزة ألفاً أو بإدخالها هاء ، فيوافق ما جاء عن الربيع بن أنس فإنه على قوله يكون قد أبدل الهمزة ألفاً ولم يحدفها فى الأمر نظراً إلى أصلها ، لكن فى قراءة ورش حذف المفعول البتة . وعلى ما نقل الربيع بن أنس يكون المفعول هو الضمير وهو الأرض ، وإن لم يتقدم لها ذكر لما دل عليه الفعل ، وعلى ما تقدم يكون اسماً . وقد قيل إن طه من أسماء السورة كما قيل فى غيرها من الحروف المقطعة . **قوله** (وقال مجاهد ألقى صنع ، أذرى : ظهري ، فيسحتكم : يهلككم) تقدم ذلك كله فى قصة موسى من أحاديث الأنبياء . **قوله** (المثل : تأنيث الأمل الخ) هو قول ابن عبيدة وقد تقدم شرحه فى قصة موسى أيضاً . وكذلك قوله (فأوجس فى نفسه خيفة)

وقوله ( في جذوع النخل ) و ( خطبك ) و ( مساس ) و ( لنصفنه في اليم نسفا ) وكله كلام أبي عبيدة .  
**قوله** ( قاعا يملوه الماء ، والنصف نصف المستوى من الأرض ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : القاع  
 النصف نصف الأرض المستوية ، وقال الفراء : القاع ما انبسط من الأرض ويكون فيه السراب نصف النهار ، والنصف  
 الأملس الذي لا نبات فيه . **قوله** ( وقال مجاهد : أوزارا أنقالا ) ثبت هذا لأبي ذر ، وهو عند الفريابي من طريقه  
**قوله** ( من زينة القوم : الحلى الذي استعاضوا من آل فرعون ) وهو الانتقال ، وصله الفريابي أيضا ، وقد تقدم في  
 قصة موسى . وروى الحاكم من حديث علي قال : عهد السامري إلى ما قدر عليه من الحلى فضربه بجلا ، ثم أتى القبيصة  
 في جوفه فإذا هو عجل له خوار ، الحديث ، وفيه : فعمد موسى إلى العجل فوضع عليه المبارد على شفير الماء فاشرب  
 من ذلك أحد من كان عبد العجل إلا اصفر وجهه ، وروى النسائي في الحديث الطويل الذي يقال له حديث القثون  
 عن ابن عباس قال : لما توجه موسى لميقات ربه خطب هارون بنى إسرائيل فقال : إنكم خرجتم من مصر واقوم  
 فرعون عندكم ودائع وعواري ، وأنا أرى أن نحضر حفيرة ونلقى فيها ما كان عندهم من متاعهم فتحرقه ، وكان  
 السامري من قوم يعبدون البقر وكان من جيران بنى إسرائيل فاحتل معهم فرأى أثرا فاخذ منه قبضة فر بهارون  
 فقال له : ألا تلقى ما في يدك ؟ فقال : لا أفها حتى تدعو الله أن يكرن ما أريد ، فدعا له فألقاها فقال : أريد أن  
 يكون عجلا له جوف يخور . قال ابن عباس : ليس له روح ، كانت الريح تدخل من دبره وتخرج من فيه فكان الصوت  
 من ذلك ، فتفرق بنو إسرائيل عند ذلك فرقا ، الحديث بطوله . **قوله** ( ففدقها أقيتها ، ألقى صنع ، فأنسى موسى هم  
 يقولونه أخطأ الرب ، لا يرجع إليهم قولا : العجل ) تقدم كله في قصة موسى . **قوله** ( مساس حس الأقدام ) وصله  
 الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وعن قتادة قال : صوت الأقدام ، أخرجه عبد الرزاق ، وعن عكرمة  
 قال : وطء الأقدام ، أخرجه عبد بن حميد ، وقال أبو عبيدة في قوله مساس قال : صوتا خفيا . **قوله** ( حشرتني أعمى  
 عن حجبى ، وقد كنت بصيرا في الدنيا ) وصله الفريابي من طريق مجاهد . **قوله** ( وقال ابن عباس بتبس ضلوا  
 الطريق وكأوا شائين الخ ) وصله ابن عيينة من طريق عكرمة عنه وفي آخره : أنكم بنار توقدون ، ووقع في رواية  
 أبي ذر تدثون . **قوله** ( وقال ابن عيينة : أمثلهم طريقة أعد لهم ) كذا هو في تفسير ابن عيينة ، وفي رواية  
 للطبري عن سعيد بن جبير : أوفاهم عقلا ، وفي أخرى عنه : أعلمهم في أنفسهم . **قوله** ( وقال ابن عباس هضما لا  
 يظلم فيهض من حسناته ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( فلا يخاف ظلدا  
 ولا هضما ) قال : لا يخاف ابن آدم يوم القيامة أن يظلم فيزداد في سيئاته ولا يهضم فينقص من حسناته . وعن قتادة  
 عن عبد بن حميد مثله . **قوله** ( عوجا واديا ، ولا أمثا رابية ) وصله ابن أبي حاتم أيضا عن ابن عباس ، وقال أبو  
 عبيدة : العوج بكسر أوله ما عوج من المسابل والأودية ، والأمثا الانثناء . يقال مد حبله حتى ما ترك فيه أمثا .  
**قوله** ( ضنكا الشقاء ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وللطبري عن عكرمة مثله ،  
 ومن طريق قيس بن أبي حازم في قوله ( معيشة ضنكا ) قال : رزقا في معصية ، وصحح ابن حبان من حديث أبي  
 هريرة مرفوعا في قوله ( معيشة ضنكا ) قال : عذاب القبر ، أورده من وجهين مطولا ومختصرا ، وأخرجه سعيد  
 ابن منصور والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري موقوفا ومرفوعا ، والطبراني من حديث ابن مسعود ، ورجح  
 الطبري هذا مستندا إلى قوله في آخر الآيات ( وللعذاب الآخرة أشد وأبقى ) وفي تفسير الضنك أقوال أخرى :

قيل القضيي وهذا أشهرها ، ويقال إنها كلمة فارسية معناها الضيق وأصلها التناك بمثناة فوقائية بدل الضاد فحرفت ، وقيل الحرام ، وقيل الكسب الحديث . **قوله** ( هوى شق ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضا . **قوله** ( سيرتها : حالتها الأولى ، وقوله النسي : التقي ، بالوادي المقدس : المبارك ، طوى : اسم الوادي ) تقدم كله في أحاديث الانبياء . **قوله** ( بملكنا : بأمرنا ، سوى : منصف بينهم ، يبسا : يابساً . على قدر : على موعد ) سقط هذا كله لآني ذر ، وقد تقدم في قصة موسى أيضا . **قوله** ( يفرط : عقوبة ) قال أبو عبيدة ، في قوله ( أن يفرط علينا ) قال : يقدم علينا بمقوبة ، وكل متقدم أو متعجل فارط . **قوله** ( ولا تنيا : لا تضعفا ) وصله عبد بن حميد من طريق قتادة مثله ، ومن طريق مجاهد كذلك ، ومن طريق أخرى ضعيفة عن مجاهد عن ابن عباس ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( لا تنيا ) لا تبطلنا

### ١ - باب ( واصطنعتك لنفسى )

٤٧٣٦ - **حدثنا** الصلت بن محمد **حدثنا** مهدي بن ميمون **حدثنا** محمد بن سهرين عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال « النقي آدم وموسى ، فقال موسى لآدم : أنت الذى أشقيت الناس وأخرجتهم من الجنة ؟ قال له آدم : أنت الذى اصطفاك الله برسائه ، واصطفاك لنفسه ، وأنزل عليك التوراة ؟ قال : نعم . قال : فوجدتها كُتبت على قبل أن يخلقنى ؟ قال : نعم . فخرج آدم موسى . » ( اليم ) : البحر

**قوله** ( باب واصطنعتك لنفسى ) وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني ، واصطفتك ، وهو تصحيف ، ولعلها ذكرت على سبيل التفسير ، وذكر في الباب حديث أبي هريرة في حجة موسى وآدم عليهما السلام وسيأتى شرحه في كتاب القدر

٢ - **باب** ( ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بهادى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا ، لا تخاف دركا ولا تخشى . فأتبعهم فرعون بجنوده فنشيتهم من اليم ماغشيتهم وأضل فرعون قومه وما هدى )

٤٧٣٧ - **حدثني** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** روح **حدثنا** شعبة **حدثنا** أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، واليهود تصوم عاشوراء ، فسألهم فقالوا : هذا اليوم الذى ظهر فيه موسى على فرعون ، فقال النبي ﷺ : نحن أولى بموسى منهم فصوموه »

**قوله** ( باب ولقد أوحينا إلى موسى الخ ) وقع عند غير أبي ذر وأوحينا إلى موسى ، وهو خلاف التلاوة **قوله** ( اليم البحر ) وصله ابن أبي حاتم من طريق أسباط بن نصر عن السدي وذكر حديث ابن عباس في صيام عاشوراء ، وقد سبق شرحه في كتاب الصيام مستوفي

### ٣ - باب ( ولا يجرجركم من الجنة فنشى )

٤٨٣٨ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** أيوب بن القجار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « حاج موسى آدم فقال له : أنت الذي أخرجت الناس من الجنة بذنبك وأشقيتهم . قال قال آدم : يا موسى أنت الذي اصطفاك الله برسالاته وبكلامه ، أتؤمنني على أمر كتمه الله عليّ قبل أن يخلقني ، أو قدره عليّ قبل أن يخلقني ؟ قال رسول الله ﷺ : فخرج آدم موسى »  
**قوله ( باب قوله فلا يخرجكما من الجنة فلتقتل )** ذكر فيه حديث أبي هريرة في محاجة موسى وآدم عليهما السلام وسيأتي في القدر إن شاء الله تعالى

## ٢١ - سورة الأنبياء

٤٧٣٩ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال سمعت عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال : بنى إسرائيل ، والكهف ، ومريم ، وطه ، والأنبياء من اللغات الأول ، ومن من تلادى . وقال قتادة : جذذا : قطعهم . وقال الحسن : في ذلك ، مثل فلانة المنزل ، يسبحون : يدورون . قال ابن عباس : نكشت رعت ليلاً . يصعبون : يمتعون . أممكم أمة واحدة : قال دينكم دين واحد . وقال عكرمة : حصب جهنم حطب بالحشة . وقال غيره : أحشوا تو قعوا ، من أحسست . حامدين : هامدين . حصيد مستأصل ، يقع على الواحد والاثنتين والجميع . لا يستحسرون : لا يعيرون ، ومنه حسر ، وحسرت بعيري . عميق : بعيد . نكسوار دوا . صنعة لبوس : اللثروب . تقطعوا أمرهم : اختلفوا . الحسيس والحس والجرس والحس واحد وهو الصوت الخفى . آذناك : ألعفناك ، آذنتكم إذا أعلته ، فأنت وهو على سواء لم تغدر . وقال مجاهد : لعلكم كسألون : تفتهمون . ارتضى رضى . التاميل : الأصنام . السجل : الصحيفة

**قوله ( سورة الانبياء - بسم الله الرحمن الرحيم )** ذكر فيه حديث ابن مسعود قال : بنى إسرائيل كذا فيه ، وزعم بعض الشراح أنه وهم وليس كذلك بل له وجه وهو أن الأصل سورة بنى إسرائيل لحذف المضاف وبقى المضاف اليه على هيئته ، ثم وجدت في رواية الإسماعيل سمعت ابن مسعود يقول في بنى إسرائيل الخ ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سبحان ، وزاد في هذه الرواية ما لم يذكره في تلك ، وحاصله أنه ذكر خمس سور متوالية ، ومقتضى ذلك أنهم نزلن بمكة ، لكن اختلف في بعض آيات منهن أما في سبحان فقوله ( ومن قتل مظلوما ) الآية ، وقوله ( وإن كادوا ليستفزونك بالهوان ) وقوله ( ولقد آتينا موسى تسع آيات ) الآية ، وقوله ( وقل رب أدخلني مدخل صدق ) الآية . وفي الكهف قوله ( واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ) الآية ، وقيل من أولها إلى ( أحسن عملا ) وفي مريم ( وإن منكم إلا واردة ) الآية . وفي طه ( وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) الآية ، وفي الانبياء ( أفلا يرون أنا نأتى الأرض نقصها ) الآية ، قيل في جميع ذلك إنه مدنى ، ولا يثبت شيء من ذلك ، والجمهور على أن الجميع مكيات ، وشذ من قال خلاف ذلك . **قوله ( وقال قتادة : جذذا قطعهم )** وصله الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله ( لعلهم جذذا ) أى قطعاً .

(تنبية) قرأ الجمهور (جذاذا) بضم أوله وهو اسم الشيء المسكر كالخطام في المحطم، وقيل جمع جذاذة كزجاج وزجاجة، وقرأ الكسائي وابن عبيد بن بكسر أوله ف قيل هو جمع جديذ ككرام وكريم، وفيها قرأت أخرى في الشواذ. **قوله** (وقال الحسن: في فلك مثل فلسكة المغزل) وصله ابن عيينة عن عمرو عن الحسن في قوله (وكل في فلك يسبحون) مثل فلسكة المغزل. **قوله** (يسبحون يدورون) وصله ابن المنذر عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (كل في فلك يسبحون) قال: يدورون حوله. ومن طريق مجاهد (في فلك) كهيئة حديدية الرمح (يسبحون) يحرون. وقال الفراء قال يسبحون لأن السباحة من أفعال الآدميين فذكرت بالنون مثل (والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين). **قوله** (وقال ابن عباس: نفثت رعت ليلا) سقط دليلا، فغير أبي ذر، وقد وصله ابن أبي حاتم عن طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بهذا وهو قول أهل اللغة: نفثت إذا رعت ليلا بلا راع، وإذا رعت نهارا بلا راع قيل حملت. **قوله** (يسبحون يمينون) وصله ابن المنذر عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ولاهم منا يصحبون) قال يمينون. ومن وجه آخر منقطع عن ابن عباس: يمينون، قال ينصرون، وهو قول مجاهد رواه الطبري. **قوله** (أمتكم أمة واحدة: دينكم دين واحد) قال قتادة في هذه الآية (إن هذه أمتكم) قال: دينكم، أخرجه الطبري وابن المنذر عن طريقه. **قوله** (وقال عكرمة: حسب جهنم حطب بالحبشة) سقط هذا لأبي ذر. وقد تقدم في بدء الخلق، وروى الفراء بأسنادين عن علي وعائشة أنهما قرآ حطب بالطاء، وعن ابن عباس أنه قرأها بالصاد الساقطة المنقوطة قال وهو ما هيئت به النار. **قوله** (وقال غيره: أحسوا توقعوا من أحسست) كذا لم ولنسفي، وقال معمر: أحسوا الخ، ومعمر هذا هو بالسكون وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي، وقد أكثر البخاري نقل كلامه، فتارة يصرح بعزوه وتارة يهمله. وقال أبو عبيدة في قوله (فلما أحسوا بأسنا) لقوه يقال هل أحسست فلانا أي هل وجدته، وهل أحسست من نفسك ضعفا أو شرا. **قوله** (خامدين حامدين) قال أبو عبيدة في قوله (حصيدا حامدين) جاز خامد أي هامد، كما يقال للدار إذا طفتت خمدت، قال: والحصيد المستأصل، وهو يوصف بلفظ الواحد والاثنين والجمع من الذكر والانثى سواء كانه أجرى مجرى المصدر، قال ومثله (كانتا رتقا) ومثله (لخملهم جذاذا). **قوله** (والحصيد مستأصل يقع على الواحد والاثنين والجميع) كذا لأبي ذر، وغيره حصيدا مستأصلا وهو قول أبي عبيدة كما ذكرته قبل. (تنبية) هذه القصة نزلت في أهل حضور بفتح المهملة وضم المعجمة قرية بصنعاء من اليمن، وبه جزم ابن الكلبي. وقيل بناءمية الحجاز من جهة الشام: بعث إليهم نبي من حمير يقال له شعيب وليس صاحب مدين بين زمن سليمان وعيسى فلكذبوه فقصهم الله تعالى، ذكره الكلبي. وقد روى قصته ابن مردويه عن حديث ابن عباس ولم يسمه. **قوله** (ولا يستحسرن لا يعييون، ومنه حسير وحسرت يعيرى) هو قول أبي عبيدة أيضا، وكذا روى الطبري عن طريق سعيد عن قتادة في قوله (ولا يستحسرون) قال لا يعييون. (تنبية): وقع في رواية أبي ذر «يعيون»، بفتح أوله ووهام ابن التين وقال: هو من أعى أي الصواب بضم أوله. **قوله** (عميق بعيد) كذا ذكره هنا، وإنما وقع ذلك في السورة التي بعدها وهو قول أبي عبيدة، وكان لما وقع في هذه السورة (الحجاء) وجاء في الآية بعدها (من كل فج عميق) كأنه استعارد من هذه لهذه أو كان في طرفة فنفقها الناسخ إلى غير موضعها. **قوله** (نكسوا ردوا) قال أبو عبيدة في قوله (ثم نكسوا على رؤوسهم): أي قلبوا، وتقول نكسته على رأسه إذا قهرته. وقال

الفراء : نكسوا رجعوا . وتلقيه الطبري بأنه لم يتقدم شيء يصح أن يرجعوا إليه ، ثم اختار ما رواه ابن إسحق وحاصله أنهم قلبوا في الحجفة فاحتجوا على إبراهيم بما هو حجة لإبراهيم عليه السلام . وهذا كله على قراءة الجمهور . وقرأ ابن أبي عتبة ( نكسوا ) بالفتح وفيه حذف تقديره نكسوا أنفسهم على رؤوسهم . قوله ( صنعة لبوس الدروع ) قال أبو عبيدة : اللبوس السلاح كله من درع إلى رخ . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : اللبوس الدروع كانت صفائح ، وأول من سردها وحلقها داود . وقال الفراء : من قرأ ( اتحصنكم ) بالمشناة فلأنثيث الدروع ، ومن قرأ بالتحثانية فلنذكير اللبوس . قوله ( تقطعوا أمرهم اختلفوا ) هو قول أبو عبيدة وزاد : وتفرقوا . وروى الطبري من طريق زيد بن أسلم مثله وزاد : في الدين ، . قوله ( الحسيس والحس والجرس والحسس ) أي صوتها ، والحسيس والحس واحد ، وقد تقدم في أواخر سورة مريم . قوله ( آذناك أعلنك ، آذنتك إذا أعلنته فانت وهو على سواء لم تغدر ) قال أبو عبيدة في قوله ( آذنتك على سواء ) : إذا أذنت عذوك وأعلنته ذلك ونبذت إليه الحرب حتى تكون أنت وهو على سواء فقد آذنته . وقد تقدم في تفسير سورة إبراهيم عليه السلام . وقوله ( آذناك ) هو في سورة حم فصلت ذكره هنا استطرادا . قوله ( وقال مجاهد : اعلمكم نستلون نفهمون ) وصلة الفريابي من طريقه ، ولابن المنذر من وجه آخر عنه : نفهمون ، . قوله ( ارتضى رضى ) وصلة الفريابي من طريقه بلفظ رضى عنه ، وسقط لآبي ذر . قوله ( التماثيل الاصنام ) وصلة الفريابي من طريقه أيضا . قوله ( السجل الصحيفة ) وصلة الفريابي من طريقه وجزم به الفراء ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( كطى السجل ) يقول كطى الصحيفة على الكتاب ، قال الطبري : معناه كطى السجل على ما فيه من الكتاب وقيل على بمعنى من أى من أجل الكتاب لأن الصحيفة تطوى حسناته لما فيها من الكتابة . وجاء عن ابن عباس أن السجل اسم كاتب كان للنبي ﷺ أخرجه أبو داود والنسائي والطبري من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس بهذا ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن مردويه . وفي حديث ابن عباس المذكور عند ابن مردويه : والدجل الرجل باسان الحبش . وعند ابن المنذر من طريق السدي قال : اله الملك . وعند الطبري من وجه آخر عن ابن عباس مثله . وعند عبد بن حميد من طريق عطية مثله . وبإسناد ضعيف عن علي مثله . وذكر السهيلي عن النقاش أنه ملك في السماء الثانية ترفع الحفظة إليه الأعمال كل خميس واثنين . وعند الطبري من حديث ابن عمر بعض معناه . وقد أنكر الثعلبي والسهيلي أن السجل اسم الكاتب بأنه لا يعرف في كتاب النبي ﷺ ولا في أصحابه . من اسمه السجل ، قال السهيلي ولا وجد إلا في هذا الخبر ، وهو حصر مردود ، فقد ذكره في الصحابة ابن منده وأبو نعيم وأوردا من طريق ابن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان للنبي ﷺ كاتب يقال له سجل ، وأخرجه ابن مردويه من هذا الوجه

## ٢ - باب ( كما بدأنا أول خلق نعيده ونعيدا علينا )

٤٧٤٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن المغيرة بن النعمان - شيخ من النخع - عن سعيد بن

جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « خطب النبي ﷺ فقال : إنكم تحشرون إلى الله حفاة عراة غرلا »



كما بدأنا أول خلقٍ نعيده ، وهذا طليفاً ، إنا كنا فاعلين ﴿ ثم إن أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم ، ثم يجه برجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أصحابي ، فيقال : لا تدرى ما أحدثوا بعدك . فأقول كما قال العبدُ الصالح ﴿ وكنت عليهم شهيداً مادمْتُ فيهم - إلى قوله - شهيد ﴾ فيقال : إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم »

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس د إنكم عسودون إلى الله حفاة عراة ، الحديث ، وسيأتي شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى

## ٢٢ - سورة الحج

وقال ابنُ عيينة الخبيري : المطمئين وقال ابن عباس في ﴿ إذا نَمَى أُنْقَى للشيطان في أمنيته ﴾ : إذا حدث أُنْقَى الشيطان في حديثه ، فيبطل الله ما يلقى الشيطان ويحكم آياته ، ويقال ﴿ أمنيته ﴾ : قرأته . ﴿ إلا أمانى ﴾ يقرءون ولا يكتبون . وقال مجاهد ﴿ مشيد ﴾ : بالقصة ، جص . وقال غيره يسعون : يفرطون ، من السعوط : ويقال : يسعون يبطشون ﴿ وهُدُوا إلى الطَّيِّبِ منَ القول ﴾ أهدوا إلى القرآن ، وهُدُوا إلى صراطِ الحيد : الإسلام . وقال ابنُ عباس ﴿ بسبب ﴾ : بحبل إلى سقف البيت . ﴿ ثانی عطفه ﴾ : مُستَكبر . ﴿ تَذَهَّل ﴾ : تَشَلَّ

قوله ( سورة الحج - بسم الله الرحمن الرحيم ) . قوله ( قال ابن عيينة : الخبيريان ) هو كذلك في تفسير ابن عيينة ، لكن أسنده من ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وكذا هو عند ابن المنذر من هذا الوجه ، ومن وجه آخر عن مجاهد قال : المصلين ، ومن طريق الضحاك قال : المتواضعين . والخبير من الإخبات ، وأصله الخبت بفتح أوله وهو المطمئن من الأرض . قوله ( وقال ابن عباس ) إذا نَمَى أُنْقَى للشيطان في أمنيته ﴿ إذا حدث أُنْقَى الشيطان في حديثه ، فيبطل الله ما يلقى الشيطان ويحكم آياته ) ، وصلة الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مقطعا . قوله ( ويقال أمنيته قراءته ، إلا أمانى : يقرءون ولا يكتبون ) هو قول الفراء قال : التني التلاوة قال وقوله ( لا يملكون الكتاب إلا أمانى ) قال : الأمانى أن يفعله الأحاديث ، وكانت أحاديث يسمعونها من كبرائهم وليست من كتاب الله ، قال ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

تمنى كتاب الله أول ليلة      تمنى داود الزبور على رسل

قال الفراء : والنفي أيضا حديث النفس انتهى . قال أبو جعفر النحاس في كتاب د معاني القرآن ، له بعد أن ساق رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في تأويل الآية : هذا من أحسن ما قيل في تأويل الآية وأعله وأجله ثم أسند عن أحد بن خنبل قال : بهصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة لورجل رجل فيها إلى مصر قاصدا ما كان كتبها انتهى . وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة

عن ابن عباس وهي عند البخاري عن أبي صالح وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرا على ما بيناه في أماكنه وهي عند الطبري وابن أبي حاتم وابن المنذر بوساطة بينهم وبين أبي صالح انتهى . وعلى تأويل ابن عباس هذا يعمل ما جاء عن سعيد بن جبير ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم والطبري وابن المنذر من طرق عن شعبة عن أبي بشر عنه قال : « قرأ رسول الله ﷺ بمكة والنجم ، فلما بلغ ( أفرايم اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى ) أتى الشيطان على لسانه : تلك الفرائق العلى وإن شفاعتهن لترجي ، فقال المشركون ما ذكر آلهتنا بخير قبل اليوم ، فسجدوا وسجدوا ، فزلت هذه الآية ، وأخرجه البزار وابن مردويه من طريق أمية بن خالد عن شعبة فقال في إسناده : عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، فيما أحسب ، ثم ساق الحديث ، وقال البزار : لا يروى متصلا إلا بهذا الإسناد ، تفرد بوصله أمية بن خالد وهو ثقة مشهور ، قال : وإنما يروى هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس انتهى . والكلبي متروك ولا يعتمد عليه ، وكذا أخرجه النحاس بإسناد آخر فيه الواقدي ، وذكره ابن إسحق في السيرة مطولا وأسندهما عن محمد بن كعب ، وكذلك موسى بن عقبة في المغازي عن ابن شهاب الزهري ، وكذا ذكره أبو معشر في السيرة له عن محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس وأورده من طريقه الطبري ، وأورده ابن أبي حاتم من طريق أسباط عن السدي ، ورواه ابن مردويه من طريق هبادة بن صهيب عن يحيى بن كثير عن الكلبي عن أبي صالح وعن أبي بكر الحنظلي وأيوب عن عكرمة وسليمان التيمي عن حديثه ثلاثتهم عن ابن عباس ، وأوردها الطبري أيضا من طريق العوفي عن ابن عباس ، ومعناهم كلهم في ذلك واحد ، وكلها سوى طريق سعيد بن جبير إما ضعيف وإلا منقطع ، لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلا ، مع أن لها طريقتين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الصحيحين أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب حديثي أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر نحوه ، والثاني ما أخرجه أيضا من طريق المعتمر بن سليمان وحماد بن سلمة فرقيما عن داود ابن أبي هند عن أبي العافية ، وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال : ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة لا أصل لها ، وهو إطلاق مردود عليه . وكذا قول عياض هذا الحديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بإسناد سليم متصل مع ضعف نقله واضطراب رواياته وانقطاع إسناده ، وكذا قوله : ومن حملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندوها أحد منهم ولا رفعها إلى صاحب ، وأكثر الطرق عنهم في ذلك ضعيفة واهية ، قال وقد بين البزار أنه لا يعرف من طريق يجوز ذكره إلا طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير مع الشك الذي وقع في وصله ، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه . ثم رده من طريق النظر بأن ذلك لو وقع لارتد كثير من أسلم ، قال : ولم ينقل ذلك انتهى ، وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد ، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت غارجهما دل ذلك على أن لها أصلا ، وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح وهي مراسيل يحتاج بمثلها من يحتاج بالمرسل وكذا من لا يحتاج به لاعتناء بعضها ببعض ، وإذا قرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها مما يستنكر وهو قوله : أتى الشيطان على لسانه : تلك الفرائق العلى وإن شفاعتهن لترجي ، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدا ما ليس منه ، وكذا سهوا إذا كان مزايرا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته . وقد سلك العلماء في ذلك مسالك ، فمبيل جرى ذلك على إسناده حين أصابته سنة وهو لا يشعر ، فلما علم بذلك أحكم الله آياته . وهذا أخرجه الطبري عن قتادة ، ورواه عياض بأنه لا يصح لكونه لا يجوز على النبي ﷺ ذلك ولا

ولاية للشيطان عليه في الزوم ، وقيل إن الشيطان أُلجأ إلى أن قال ذلك بغير اختياره ، وردّه ابن العربي بقوله تعالى حكاية عن الشيطان ﴿ وما كان لي عليكم من سلطان ﴾ الآية قال : فلو كان للشيطان قوة على ذلك لما بقي لأحد قوة في طاعة . وقيل : إن المشركين كانوا إذا ذكروا آلهتهم وصفوهم بذلك ، فعلق ذلك بحفظه ﷺ على لسانه لما ذكرهم سهوا . وقد رد ذلك عياض فأجاد . وقيل لعله قالها نوبينا للكفار ، قال عياض : وهذا جائز إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد . ولا سيما وقد كان الكلام في ذلك الوقت في الصلاة جائزا . وإلى هذا نحا الباقلاني . وقيل إنه لما وصل إلى قوله « ومناة الثالثة الأخرى » خشى المشركون أن يأتي بعدها بشيء يذم آلهتهم به فبادروا إلى ذلك الكلام غلطوه في تلاوة النبي ﷺ على عادتهم في قولهم ﴿ لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه ﴾ ونسب ذلك للشيطان لكونه الحامل لهم على ذلك ، أو المراد بالشيطان شيطان الإنس . وقيل : المراد بالغرائيق العمى الملائكة وكان الكفار يقولون : الملائكة بنات الله ويعبدونها . فسبق ذكر السكك ليرد عليهم بقوله تعالى ﴿ ألكم الذكر وله الأنثى ﴾ فلما سمعه المشركون حملوه على الجميع وقالوا : قد عظم آلهتنا ، ورضوا بذلك ، فنسخ الله تلك الكلمتين وأحكم آياته . وقيل : كان النبي ﷺ يرثي القرآن فارتصده الشيطان في سكتة من السكتات ونطق بتلك الكلمات محاكيا فغمته بحيث سمعه من دنا إليه فظن أنها من قوله وأشاعها . قال : وهذا أحسن الوجوه . ويؤيده ما تقدم في صدر الكلام عن ابن عباس من تفسير ﴿ تمنى ﴾ بتلا . وكذا استحسن ابن العربي هذا التأويل وقال قبله إن هذه الآية نص في مذهبنا في برادة النبي ﷺ مما نسب إليه . قال : ومعنى قوله ﴿ في أمنيته ﴾ أي في تلاوته ، فأخبر تعالى في هذه الآية أن سنته في رساله إذا قالوا قولاً زاد الشيطان فيه من قبل نفسه ، فهذا نص في أن الشيطان واده في قول النبي ﷺ لا أن النبي ﷺ قاله . قال : وقد سبق إلى ذلك الطبري لجلالة قدره وسعة علمه وشدة ساعده في النظر فصوب على هذا المعنى وحوم عليه ( تنبيه ) : هذه القصة وقعت بمكة قبل الهجرة اتفاقا فتمسك بذلك من قال إن سورة الحج مكية ، لكن تعقب بأن فيها أيضا ما يدل على أنها مدنية كما في حديث علي وأبي ذر في ﴿ هذان خصمان ﴾ فأنها نزلت في أهل بدر ، وكذا قوله ﴿ أذن الذين يقاتلون ﴾ الآية وبعدها ﴿ الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ﴾ فأنها نزلت في الذين هاجروا من مكة إلى المدينة فالذي يظهر أن أصلها مكي ونزل منها آيات بالمدينة ولها نظائر ، والله أعلم . قوله ( وقال مجاهد : مشيد بالقصة ، حص ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ﴿ وقصر مشيد ﴾ قال : بالقصة يعني الحص والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد هي الحص بكسر الجيم وتشديد المهملة . ومن طريق عكرمة قال : المشيد المجحص ، قال : والحص في المدينة يسمى الشيد ، وأنشد الطبري قول امرئ القيس :

وتجاه لم يترك بها جذع نخلة ولا أجرا إلا مشيدا بجندل

ومن طريق قتادة قال : كان أهل شيدوه وحصنوه . وقصة القصر المشيد ذكر أهل الاخبار أنه من بناء شداد بن عاد فصار معطلا بعد العمران لا يستطيع أحد أن يدنو منه على أميال مما يسمع فيه من أصوات الجن المنكرة . قوله ( وقال غيره : ﴿ يسطون ﴾ يفرطون من السطوة ، ويقال يسطون يبطشون ) قال أبو عبيدة في قوله ﴿ يكادون يسطون ﴾ أي يفرطون عليه من السطوة ، وقال الفراء كان مشركو قريش إذا سمعوا المسلم يتلو القرآن كادوا يبطشون به وتقدم في تفسيره . وقال عبد بن حميد أخبرني شعبة عن ورقاء عن ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ﴿ يكادون ﴾

أى كفار فريش ( يسطون ) أى يسطون بالذين يتلون القرآن . وروى ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فى قوله ( يسطون ) فقال يسطون . قوله ( وهدوا إلى صراط الحميد : الاسلام ) هكذا لهم ، وسبأى تحريره من رواية النسفى قريباً . قوله ( وقال ابن عباس ( بسبب ) بجبل إلى سقف البيت ) وصله عبد بن حميد من طريق أبى إسحق عن التميمى عن ابن عباس بلفظ « من كان يظن أن ابن ينصر الله محمداً فى الدنيا والآخرة فليمدد بسبب بجبل إلى سماء بيته فليختنق به » . قوله ( ثانى عطفه : مستكبر ) ثبت هذا للنسفى ، وسقط للباقيين . وقد وصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فى قوله ( ثانى عطفه ) قال : مستكبر فى نفسه . قوله ( وهدوا إلى الطيب من القول : ألهوا إلى القرآن ) سقط قوله « إلى القرآن » لغير أبى ذر ، ووقع فى رواية النسفى « وهدوا إلى الطيب : ألهوا » وقال ابن أبي خالده « إلى القرآن » ، وهدوا إلى صراط الحميد : الاسلام ، وهذا هو التحرير . وقد أخرج الطبرى من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فى قوله ( وهدوا إلى الطيب من القول ) قال : ألهوا . وروى ابن المنذر من طريق سفيان عن اسماعيل بن أبى خالد فى قوله ( إلى الطيب من القول ) قال القرآن . وفى قوله ( وهدوا إلى صراط الحميد ) : الاسلام . قوله ( تذهل تشغل ) روى ابن المنذر من طريق الضحاك قال فى قوله ( تذهل كل مرضعة ) أى تسلو من شدة خوف ذلك اليوم . وقال أبو حبيدة فى قوله ( تذهل كل مرضعة ) أى تسلو ، قال الشاعر « صحا قلبه يا عز أو كاد يذهل » وقيل : التذهول الاشتغال عن الشيء مع دهم

### ١ - باب ( وترى الناس سُكَّارَى )

٤٧٤١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبى حذافنا الأعمش **حدثنا** أبو صالح عن أبى سعيد الخدرى قال قال النبى ﷺ « يَقُولُ اللَّهُ عزَّ وجلَّ يومَ القيامةِ : يَا آدَمُ ، فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ . فَيُنَادَى بِصَوْتٍ : إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ . قَالَ : يَا رَبِّ وَمَا بَعَثُ النَّارُ ؟ قَالَ : مِنْ كُلِّ أَلِفٍ - أَرَأَاهُ قَالَ - تِسْمِئَاتٍ وَتِسْمَةٍ وَتِسْمِينَ . فَيُخَيِّدُ تَضْعُمُ الحَامِلِ حَمَلَهَا ، وَيَشِيبُ الْوَلِيدُ ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَّارَى وَمَا هُمْ بِسُكَّارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ . فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ حَتَّى تَغَيَّرَتْ وُجُوهُهُمْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ تِسْمِئَاتٍ وَتِسْمَةٍ وَتِسْمِينَ ، وَمِنْكُمْ وَاحِدٌ . ثُمَّ أَنْتُمْ فِي النَّاسِ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جَنْبِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، وَإِنِّى لَأَرْجُو أَنْ تَسْكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا . ثُمَّ قَالَ : تُنْكَتُ أَهْلُ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا . ثُمَّ قَالَ : شَطَرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، فَكَبَّرْنَا . قَالَ أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ « تَرَى لِلنَّاسِ سُكَّارَى وَمَا هُمْ بِسُكَّارَى » . قَالَ « مِنْ كُلِّ أَلِفٍ تِسْمِئَاتٍ وَتِسْمَةٍ وَتِسْمِينَ » . وَقَالَ جَرِيرٌ وَهَيْسُ بْنُ يُونُسَ وَأَبُو معاوية « سَكَّرَى وَمَا هُمْ بِسَكَّرَى »

قوله ( باب قوله وترى الناس سُكَّارَى ) سقط الباب والترجمة لغير أبى ذر ، وقدم عندهم الطريق الموصول على

التعاليق ، وعكس ذلك في رواية أبي ذر ، وسيأتي شرح الحديث الموصول في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال أبو أسامة عن الأعمش : سكرى وما هم بسكرى ) يعني أنه وافق حفص بن غياث في رواية هذا الحديث عن الأعمش بإسناده ومثله ، وقد أخرجه أحمد عن وكيع عن الأعمش كذلك . **قوله** ( قال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ) أي أنه جزم بذلك ، بخلاف حفص فإنه وقع في روايته من كل ألف أراه قال ، فذكره . ورواية أبي أسامة هذه وصلها المؤلف في قصة يأجوج ومأجوج من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( وقال جرير وعيسى بن يونس وأبو معاوية : سكرى وما هم بسكرى ) يعني أنهم رووه عن الأعمش بإسناده هذا ومثله لكنهم خالفوا في هذه اللفظة ، فاما رواية جرير فوصلها المؤلف في الرقاق كما قال ، واما رواية عيسى بن يونس فوصلها إصحاق بن راهويه عنه كذلك ، واما رواية أبي معاوية فاختلف عليه فيها ، فرواها بلفظ سكرى أبو بكر بن أبي شيبة عنه ، وقد أخرجه سعيد بن منصور عن أبي معاوية والنسائي عن أبي كريب عن أبي معاوية فقالا في روايتهما د سكرى وما هم بسكرى ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق أخرى عن أبي معاوية ، وأخرجه مسلم عن أبي كريب عنه ممترونة برواية وكيع وأحالهما على رواية جرير ، وروى ابن مردويه من طريق محاضر والطبري من طريق المسعودي كلاهما عن الأعمش بلفظ د سكرى ، وقال الفراء : أجمع القراء على د سكرى وما هم بسكرى ، ثم روى بإسناده عن ابن مسعود د سكرى وما هم بسكرى ، قال : وهو جيد في العربية انتهى . ونقله الإجماع عجب ، مع أن أصحابه الكوفيين يحيى بن وثاب وحمزة والأعمش والسكاسي قرءوا بمثل ما نقل عن ابن مسعود ، ونقلها أبو عبيد أيضا عن حذيفة وأبي زرعة بن عمرو واختارها أبو عبيد ، وقد اختلف أهل العربية في د سكرى ، هل هي صيغة جمع على فعل مثل مرضى أو صيغة مفرد فاستغنى بها عن وصف الجماعة

٢ - **باب** ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) شك . ( فان أصابه خير اطمأن به ، وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة - إلى قوله - ذلك هو الضلال البعيد ) أنرفناهم : وسننام ٤٧٤٢ - **حدثني** إبراهيم بن الحارث حدثنا يحيى بن أبي بسكير حدثنا إسرائيل عن أبي حصين عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) قال : كان الرجل يقدم المدينة ، فان ولدت امرأته غلاماً ونبتت خيله قال : هذا دين صالح ، وإن لم تلد امرأة ولم تنبت خيله قال : هذا دين سوء

**قوله** ( باب ومن الناس من يعبد الله على حرف : شك ) سقط لفظ شك لغير أبي ذر ، وأراد بذلك تفسير قوله د حرف ، وهو تفسير مجاهد أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه ، وقال أبو عبيدة : كل شاك في شيء فهو على حرف لا يثبت ولا يدوم ، وزاد غير أبي ذر بعد حرف ( فان أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة - إلى قوله - ذلك هو الضلال البعيد ) . **قوله** ( أنرفناهم وسننام ) كذا وقع هنا عندهم ، وهذه الكلمة من السورة التي نزلها وهو تفسير أبي عبيدة ، قال في قوله تعالى ( وأنرفناهم في الحياة الدنيا ) : مجازة وسننا عليهم ، وأنرفوا بغوا وكفروا . **قوله** ( يحيى بن أبي بكير ) هو الكرمانى ، وهو غير يحيى بن بكير المصرى

يلتبان لكنهما يفترقان من أربعة أوجه : أحدها النسبة ، الثاني أبو هذا فيه أداة الكنية بخلاف المصرى ، الثالث ولا يظهر غالبا أن بكيرا جده المصرى وأبا بكير والد الكرمانى ، الرابع المصرى شيخ المصنف والكرمانى شيخ شيخه . قوله ( حدثنا إسرائيل ) كذا رواه يحيى عنه هذا الاسناد موصولا ، ورواه أبو أحمد الزبيرى عن إسرائيل بهذا الاسناد فلم يحاوز سعيد بن جبير أخرجه ابن أبى شيبة عنه ، وقد أخرجه الاسماعيل بن طريق محمد بن اسماعيل بن سالم الصائغ عن يحيى بن أبى بكير كما أخرجه البخارى وقال فى آخره : قال محمد بن اسماعيل بن سالم هذا حديث حسن غريب . وقد أخرجه ابن أبى حاتم من وجه آخر عن جعفر بن أبى المغيرة عن سعيد بن جبير فذكر فيه ابن عباس . قوله ( كان الرجل يقدم المدينة فيسلم ) فى رواية جعفر د كان ناس من الأعراب يأتون النبي ﷺ فيسلمون . . قوله ( فان ولدت امرأته غلاما وتنجت خيله ) هو بضم نون نتجت فهى منتوجة مثل نفعت فهى منفوسة ، زاد العوفى عن ابن عباس د وصح جسمه ، أخرجه ابن أبى حاتم . ولابن المنذر من طريق الحسن البصرى د كان الرجل يقدم المدينة مهاجرا فان صح جسمه ، الحديث ، وفى رواية جعفر د فان وجدوا عام خصب وغيث وولاد ، وقوله د قال هذا دين صالح ، فى رواية العوفى د رضى واطمان وقال : ما أصبت فى ديني إلا خيرا ، وفى رواية الحسن د قال لنعم الدين هذا ، وفى رواية جعفر د قالوا ان ديننا هذا لصالح فتمسكوا به . . قوله ( وان لم تله الخ ) فى رواية جعفر د وان وجدوا عام جرد وقطع وولاد سوء قالوا ما فى ديننا هذا خير ، وفى رواية العوفى د وان أصابه وجع المدينة وولدت امرأته جارية وتأخرت عنه الصدقة أناه الشيطان فقال والله ما أصبت على دينك هذا إلا شرا ، وذلك الفتنة ، وفى رواية الحسن د فان سقم جسمه وحبت عنه الصدقة وأصابته الحاجة قال : والله ليس الدين هذا ، ما زلت أتعرف النقصان فى جسمي وحالي ، وذكر الفراء أنها نزلت فى أعراب من بنى أسد انتقلوا إلى المدينة بذراريهم وامتنوا بذلك على النبي ﷺ . ثم ذكر نحو ما تقدم . وروى ابن مردويه من حديث أبى سعيد باسناد ضعيف أنها نزلت فى رجل من اليهود أسلم فذهب بصره وماله وولده ، فقتلهم بالاسلام فقال : لم أصب فى ديني خيرا

### ٣ - باب ( هذان خصمان اختصموا فى ربهم )

٤٧٤٣ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** هشيم أخبرنا أبو هاشم عن أبى مجاز عن قيس بن عباد عن أبى ذر رضى الله عنه أنه كان يُقسمُ فيها قسما : **إن هذه الآية ( هذان خصمان اختصموا فى ربهم )** نزلت فى حمزة وصاحبه وعقبة وصاحبه يوم بَرَزُوا فى يوم بدر ، رواه سفيان عن أبى هاشم . وقال عثمان عن جرير عن منصور عن أبى هاشم عن أبى مجاز . . قوله

٤٧٤٤ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** مُعْتَمِرُ بن سليمان قال سمعتُ أبى قال **حدثنا** أبو مجاز عن قيس بن عباد عن أبى طالب رضى الله عنه قال د أنا أولُ من يمشى بين يدي الرحمن لأخصومة يوم القيامة ، قال قيس : وفيهم نزلت ( هذان خصمان اختصموا فى ربهم ) قال : هم الذين بارزوا يوم بدر :

على حمزة وعبيدة وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوكيد بن عتبة

**قوله** (باب هذان خصمان اختصموا في ربهم) الخصمان ثنية خصم ، وهو يطلق على الواحد وغيره ، وهو من تقع منه الخصامة . **قوله** (يقسم قسبا) كذا الأكثر ، ولأبي ذر عن السكسيمي « يقسم فيها » وهو تصحيف . **قوله** (نزلت في حمزة) أي ابن عبد المطلب ، وقد تقدم مشروحا في غزوة بدر مستوفى ، ونقتصر هنا على بيان الاختلاف في إسناده . **قوله** (رواه سفيان) أي الثوري (عن أبي هاشم) أي شيخ هشيم فيه ، وهو الرماني بضم الراء وتشديد الميم أي بإسناده ومثله ، وقد تقدمت روايته موصولة في غزوة بدر . وسفيان فيه شيخ آخر أخرجه الطبري من طريق محمد بن مجيب عن سفيان عن منصور عن هلال بن يساف قال : نزلت هذه الآية في الذين تبارزوا يوم بدر . **قوله** (وقال عثمان) أي ابن أبي شيبة (عن جرير) أي ابن عبد الحميد (عن منصور) أي ابن المعتمر (عن أبي هاشم عن أبي مجلز قوله) أي موقوفا عليه . **قوله** (عن قيس بن عباد) بضم المهملة وتخفيف الموحدة . **قوله** (عن علي قال : أنا أول من يجئ للخصومة بين يدي الرحمن يوم القيامة قال قيس) هو ابن عباد الرازي المذكور (وفهم نزلت) ، وهذا ليس باختلاف على قيس بن عباد في الصحابي ، بل رواية سليمان التيمي عن أبي مجلز تقتضي أن عند قيس عن علي هذا القدر المذكور هنا فقط ، ورواية أبي هاشم عن أبي مجلز تقتضي أن عند قيس عن أبي ذر ما سبق ، لكن يعكس على هذا أن النسائي أخرج من طريق يوسف بن يعقوب عن سليمان التيمي بهذا الإسناد إلى علي قال « فينا نزلت هذه الآية وفي مبارزتنا يوم بدر : هذان خصمان » ورواه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه وزاد في أوله ما في رواية معتمر بن سليمان ، وكذا أخرجه الحاكم من طريق أبي جعفر الرازي ، وكذا ذكر الدارقطني في « العلم » أن كهمس بن الحسن رواه كلاهما عن سليمان التيمي ، وأشار الدارقطني إلى أن روايتهم مدرجة وأن الصواب رواية معتمر . قلت : وقد رواه عبد بن حميد عن يزيد بن هارون وعن حماد ابن مسعدة كلاهما عن سليمان التيمي كرواية معتمر ، فإن كان محفوظا فيكون الحديث عند قيس عن أبي ذر وعن علي معاً بدليل اختلاف سياقهما . ثم ينظر بعد ذلك في الاختلاف الواقع عن أبي مجلز في إرساله حديث أبي ذر ووصله ، فوصله عنه أبو هاشم في رواية الثوري وهشيم عنه ، وأما سليمان التيمي فوقفه على قيس ، وأما منصور فوقفه على أبي مجلز ، ولا يخفى أن الحكم للواصل إذا كان حافظا ، وسليمان وأبو هاشم متقاربان في الحفظ فتقدم رواية من معه زيادة ، والثوري أحفظ من منصور فتقدم روايته ، وقد وافقه شعبة عن أبي هاشم أخرجه الطبراني ، على أن الطبري أخرجه من وجه آخر عن جرير عن منصور موصولا ، فهذا التقرير يرتفع اعتراض من ادعى أنه مضطرب كما أشرت إلى ذلك في المقدمة ، وإنما أعيد مثل هذا لبعده العهد به والله المستعان . وقد روى الطبري من طريق الهوفي عن ابن عباس أنها نزلت في أهل الكتاب والمسلمين ، ومن طريق الحسن قال : هم الكفار والمؤمنون ، ومن طريق مجاهد هو اختصاص المؤمن والكافر في البعث ، واختار الطبري هذه الأقوال في تعميم الآية قال : ولا يخالف المروي عن علي وأبي ذر لأن الذين تبارزوا ببدر كانوا فريقين مؤمنين وكفار ، إلا أن الآية إذا نزلت في سبب من الأسباب لا يتمتع أن تكون عامة في أظهير ذلك السبب

### ٣٣ - سورة المؤمنين

قال ابن عيينة « سبع طرائق » : سبع سموات . (لها سابقون) : سبقت لهم السعادة . (قلوبهم وجلة) :

خائفين . وقال ابن عباس ( هَيَاتَ هَيَات ) : بعيدٌ بعيد . ( فَاسْأَلِ الْعَادِيْن ) : الملائكة . ( لَنَا كَوْنٌ ) : لعادِلون . ( كَالْحَوْنِ ) : عابسون . وقال غيره : ( مِنْ سُلَالَةٍ ) : الولدُ . والنطفة : السلالة . والجَنَّةُ والجنون واحد . وتُثْمَنُهُ : للزَّيْبُد ، وما ارتفعَ عن الماء ، وما لا يُتَفَقَّعُ به . ( يَجَارُونَ ) : يرفعون أصواتهم كما نجارُ البقرة . ( عَلَى أَهْقَابِكُمْ ) : رجعَ على عَتَبِيهِ . ( سَامِرًا ) : مِنَ السَّحَر ، والجمع السَّحَار ، والساميرُ هاهنا في موضع الجمع . ( تُسَحَّرُونَ ) : تغمون من السَّحَر

**قوله** ( سورة المؤمنون - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** ( وقال ابن عيينة سيع طرائق سبع سموات ) هو في تفسير ابن عيينة من رواية سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عنه ، وأخرجه الطبري من طريق ابن زيد بن أسلم مثله . **قوله** ( سَابِقُونَ سَبَقَتْ لَهُمُ السَّعَادَةُ ) ثبت لغير أبي ذر ، وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . **قوله** ( وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَتْ ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَتْ ) قال : يميلون خائفين ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَتْ ) قال خائفة . وللطبري من طريق يزيد النحوي عن عكرمة مثله . وفي الباب د عن عائشة قالت : يا رسول الله في قوله تعالى ( وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَتْ ) هو الرجل يزني ويسرق وهو مع ذلك يخاف الله ؟ قال : لا ، بل هو الرجل يصوم ويصل وهو مع ذلك يخاف الله ، أخرجه الترمذي وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم . **قوله** ( وقال ابن عباس هَيَاتَ هَيَاتَ بعيد بعيد ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وروى عبد ابن حميد عن سعيد عن قتادة قال : تباعد ذلك في أنفسهم ، وقال الفراء : إنما دخلت اللام في لما تواعدون لأن هَيَاتَ أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة قريب وبعيد كما تقول : هلم لك فإذا قلت أقبل لم تقل لك . **قوله** ( فَاسْأَلِ الْعَادِيْنَ الْمَلَائِكَةُ ) كذا لا بن ذر فأوهم أنه من تفسير ابن عباس ، ولا بن ذر والنسفي ، وقال مجاهد : فاسأل الخ وهو أولى ، فقد أخرجه الفريابي من طريقه . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( الْعَادِيْنَ ) قال : الحساب أي بضم أوله والتشديد . **قوله** ( تَنْكُصُونَ تَسْتَأْخِرُونَ ) ثبت عند النسفي وحده ، وصله الطبري من طريق مجاهد . **قوله** ( لَنَا كَوْنٌ لِعَادِلُونَ ) في رواية أبي ذر وقال ابن عباس لنا كبرن الخ ، وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وفي كلام أبي عبيدة مثله زاد : ويقال نكب عن الطريق أي عدل عنه . **قوله** ( كَالْحَوْنِ عَابِسُونَ ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود قال : مثل كلوح الرأس النضيج ، وكشر عن ثغره . وأخرجه الحاكم وصححه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا د تشويه النار فتقاص شفته العليا وتسترخى السفلى ، . **قوله** ( وقال غيره من سلالة الولد ، والنطفة السلالة ) سقط د وقال غيره ، لغير أبي ذر فأوهم أنه من تفسير ابن عباس أيضا ، وليس كذلك وإنما هو قول أبي عبيدة ، قال في قوله ( ولقد خلقنا الانسان من سلالة ) السلالة الولد ، والنطفة السلالة ، قال الشاعر :

وهل هند إلا مهرة عربية      سلالة أفراس تحملها بغل

انتهى . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( مِنْ سُلَالَةٍ ) استل آدم من طين وخالقت ذريته من



ماء مهين . وقد استشكل السكراني ما وقع في البخاري فقال لا يصح تفسير السلالة بالولد لأن الإنسان ليس من الولد بل الأمر بالعكس . ثم قال : لم يفسر السلالة بالولد بل الولد مبتدأ وخبره السلالة والمعنى السلالة وما يستل من الشيء كالولد والنطفة انتهى . وهو جواب يمكن في إيراد البخاري ، وكلام أبي عبيدة ياباه ، ولم يرد أبو عبيدة تفسير السلالة بالولد أنه المراد في الآية وإنما أشار إلى أن لفظ السلالة مشترك بين الولد والنطفة والشيء الذي يستل من الشيء ، وهذا الأخير هو الذي في الآية ولم يذكره استغناء بما ورد فيها وتنبيهها على أن هذه اللفظة تطلق أيضا على ما ذكر . **قوله** ( والجنة والجنون واحد ) هو قول أبي عبيدة أيضا . **قوله** ( والغناء الزبد وما ارتفع عن الماء وما لا ينتفع به ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( لجملائم غناء ) الغناء الزبد وما ارتفع على الماء من الجيف عما لا ينتفع به . وفي رواية عنه : وما أشبه ذلك مما لا ينتفع به في شيء . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( غناء ) قال هو الشيء البالي ، **قوله** ( يحارون يزعمون أصواتهم كما تجار البقرة ) ثبت هذا هنا للنسفي ، وتقدم في أواخر الزكاة ، وسيأتي في كتاب الأحكام لغيره مثله . **قوله** ( على أعقابكم رجوع على عقبيه ) هو قول أبي عبيدة . **قوله** ( سامرا من السموم والجمع السمار ، والسامر ههنا في موضع الجمع ) ثبت هنا للنسفي ، وقد تقدم في أواخر المواقيت . **قوله** ( تسحرون تعمون من السحر )

### ٤٤ - سورة النور

( من خلاله ) من بين أضفاف السحاب : ( سنا برقه ) : وهو الضياء ( مذننين ) : يقال المستخذى مذن من أشتاتنا وشتي وشتات وشت واحد . وقال ابن عباس ( سورة أنزلناها ) : بيناها . وقال غيره : سمي القرآن جماعة للسور ، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى ، فلما قرآن بعضها إلى بعض سمي قرآنا . وقال سعد بن عياض أئمالى المشكاة السكوة بلسان الحبشة وقوله تعالى ( إن علينا جمعه وقرآنه ) تأليف بعضها إلى بعض ( فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ) فاذا جمعناه وألفناه فاتبع قرآنه أى ما جمع فيه ، فاعمل بما أمرت واته عما نهاك ويقال ليس لشعره قرآن أى تأليف وسى الفرقان لأنه يفرق بين الحق والباطل ؛ ويقال المرأة : ما قرأت بسلا قط أى لم تجمع في بطنها ولدا . وقال ( فرضناها ) : أنزلنا فيها فرائض مختلفة ومن قرأ ( فرضناها ) يقول : فرضنا عليكم وعلى من بعدكم . قال مجاهد ( أو الطفل الذين لم يظهروا ) : لم يدروا ، لما بهم من القصر . وقال الشعبي أولى الإربة ) من ليس له أرب . وقال مجاهد : لا يهيم إلا بطنه ، ولا يخاف على النساء وقال طاوس : هو الأحق **قوله** ( سورة النور - بسم الله الرحمن الرحيم ) ( من خلاله ) من بين أضفاف السحاب ، هو قول أبي عبيدة ، ولفظة أضفاف أو بين منبذة فإن المعنى ظاهر بأحدهما ، وروى الطبري من طريق ابن عباس أنه قرأه يخرج من خلاله ، قال هارون أحد رواة : فذكرته لأبي عمرو فقال : أنها الحسنة ولكن خلاله أعم . **قوله** ( سنا برقه ) وهو الضياء ) قال أبو عبيدة في قوله ( يكاد سنا برقه ) مقصور أى ضياء ، والسنااء مدود في الحسب . وروى الطبري من طريق ابن عباس في قوله ( يكاد سنا برقه ) يقول : ضوء برقه . ومن طريق قتادة قال : لمعان البرق . **قوله**

( مذعنين يقال المستخذى مذعن ) قال أبو عبيدة في قوله ( يأتوا اليه مذعنين ) أى مستخذين ، وهو بالخاء والذال المجمعين . وروى الطبرى من طريق مجاهد في قوله ( مذعنين ) قال : سراجا . وقال الزجاج : الإذعان الإسراع فى الطاعة . قوله ( أشطانا وشقى وشتات وشت واحد ) هو قول أبو عبيدة بانفذه ، وقال غيره : أشتات جمع وشت مفرد . قوله ( وقال مجاهد لو اذا خلافا ) وصله الطبرى من طريقه ، واللواذ مصدر لاوذت . قوله ( وقال سعد بن عياض الثمالى ) بضم المثناة وتخفيف الميم نسبة إلى ثمالة قبيلة من الأزد ، وهو كوفى نابغى ، ذكر مسلم أن أبا إسحق تفرد بالرواية عنه ، وزعم بعضهم أن له محبة ولم يثبت ، وما له فى البخارى إلا هذا الموضع ، وله حديث عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائى ، قال ابن سعد : كان قليل الحديث . وقال البخارى : مات غاليا بأرض الروم . قوله ( المشكاة الكوة بلسان الحبشة ) وصله ابن شاهين من طريقه ، ووقع لذا بعلو فى د فوائد جعفر السراج ، وقد روى الطبرى من طريق كعب الاحبار قال : المشكاة الكوة والكاف وبفتحتها وتشديد الواو وهى الطاقة للضوء ، وأما قوله بلسان الحبشة فعنى الكلام فيه فى تفسير سورة النساء ، وقال غيره : المشكاة موضع الفتيلة رواه الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وأخرج الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس فى قوله ( كشكاة ) قال يعنى الكوة . قوله ( وقال ابن عباس سورة أنزلناها بيضاء ) قال عياض : كذا فى النسخ والصواب ( أنزلناها وفرضناها ) بيضاء ، فبيضاء نفسير فرضناها . ويدل عليه قوله بعد هذا د ويقال فى فرضناها أنزلنا فيها فرائض مختلفة ، فإنه يدل على أنه تقدم له تفسير آخر انتهى . وقد روى الطبرى من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس فى قوله ( وفرضناها ) يقول بيضاء ، وهو يؤيد قول عياض . قوله ( وقال غيره سعى القرآن لجماعة السور ، وسميت السورة لأنها مقطوعة من الأخرى . فلما قرن بعضها إلى بعض سعى قرآنا ) هو قول أبو عبيدة قاله فى أول د المجاز . وفى رواية أبي جعفر المصادرى عنه : سعى القرآن لجماعة السور ، فذكر مثله سواء وجوز الكرماتى فى قراءة هذه اللفظة . وهى لجماعة - وجوبين : إما بفتح الجيم وآخرها تاء تأنيث بمعنى الجميع ، وإما بكسر الجيم وآخرها ضمير يعود على القرآن . قوله ( وقوله ان علينا جمعه وقرآنه : تأليف بعضه إلى بعض الخ ) يأتى الكلام عليه فى تفسير سورة القيامة إن شاء الله تعالى . قوله ( ويقال ليس لشعره قرآن أى تأليف ) هو قول أبو عبيدة . قوله ( ويقال للمرأة ما قرأت بسلاقط ، أى لم تجمع ولدان فى بطنها ) هو قول أبو عبيدة أيضا قاله فى دالمجازه رواية أبي جعفر المصادرى عنه ، وانشد قول الشاعر د هجان اللون لم يقرأ جنينا ، وانسلا بفتح المهملة وتخفيف اللام ، وحاصله أن القرآن عنده من قرأ بمعنى جمع ، لا من قرأ بمعنى تلا . قوله ( وقال (فرضناها ) أنزلنا فيها فرائض مختلفة ، ومن قرأ فرضناها يقول فرضنا عليكم وعلى من بعدكم ) فيها كذا وقال الفراء من قرأ (فرضناها ) يقول فرضنا فيها فرائض مختلفة ، وإن شئت فرضناها عليكم وعلى من بعدكم إلى يوم القيامة ، قال فالتمديد بهذين الوجهين حسن . وقال أبو عبيدة فى قوله ( فرضناها ) حددنا فيها الحلال والحرام ، وفرضنا من الفريضة . وفى رواية له ومن خففها جعلها من الفريضة . قوله ( وقال الشعبي ( أولى الأربية ) من ليس له أرب ) ثبت هذا للنسبى ، وسيأتى بعضه فى النسكاح ، وقد وصله الطبرى من طريق شعبة عن مغيرة عن الشعبي مثله . ومن رجه آخر عنه قال : الذى لم يبلغ أربه أن يطالع على عورة النساء . قوله ( وقال طاوس هو الأحق الذى لا حاجة له فى النساء ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه مثله . قوله ( وقال مجاهد : لا يهمل إلا بطنه ولا يخاف على



قوله ( باب قوله عز وجل ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادا ) الآية ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد مطولا وفي الباب الذي بعده مختصرا ، وسيأتي شرحه في كتاب العمان . وقوله في أول الباب : حدثنا إسحق حدثنا محمد بن يوسف ، هو الثوري وهو شيخ البخاري لكن ربما أدخل بينهما واسطة ، وإسحق المذكور وقع غير منسوب ولم ينسبه الكللابي أيضا ، وعندى أنه إسحق بن منصور ، وقد بينت ذلك في المقدمة

### ٣ - باب ( ويدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين )

٤٧٤٧ - حدثني محمد بن بشر حدثنا ابن أبي هدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن صماء ، قال النبي ﷺ : البينة أو حد في ظهرك قال : يا رسول الله ، إذا رأيت أحدنا على امرأته رجلا يطلق يبتس البينة ؟ فجعل النبي ﷺ يقول البينة وإلا حد في ظهرك . فقال هلال : والذي بعثك بالحق إنى لأصدق ، فليزنان الله ما يرى ظهري من الحد . فنزل جبريل وأنزل عليه ( والذين يرمون أزواجهم ) قرأ حق بلغ ( إن كان من الصادقين ) ، فانصرف النبي ﷺ فأرسل إليها ، فجاء هلال فشهد ، والنبي ﷺ يقول : إن الله يعلم أن أحدكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ، فلما كانت عند الخامة وقفوها وقالوا : إنها موجهة . قال ابن عباس : فتلصكات وتسكت حتى ظننا أنها ترجع ، ثم قالت : لا أفصح قولى سائر اليوم ، فضت . فقال النبي ﷺ : أبصروها ، فان جاءت به أكمل اليمينين سابغ الأيمنين خدج الساقين فهو لشريك بن صماء ، فجاءت به كذلك ، قال النبي ﷺ : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن »

قوله ( باب ويدروا عنها العذاب الآية ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة المتلاعنين من رواية عكرمة عنه ، وقد ذكره في العمان من رواية القاسم بن محمد عنه ، وبينهما في سياقه اختلاف سائنه هناك ، وأقتصر هنا على بيان الراجع من الاختلاف في سبب نزول آيات العمان دون أحكامه فأذكرها في بابها إن شاء الله تعالى . وقوله : عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة ، هكذا قال ابن هدي عنه ، وقال عبد الأعلى وعجل بن حسين : عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أنس ، ففهم من أعل حديث ابن عباس بهذا ومنهم من حله على أن هشام فيه شيخين ، وهذا هو المتمد ، فان البخاري أخرج طريق عكرمة ، وصليا أخرج طريق ابن سيرين ، ويرجع هذا الحل اختلاف السياقين كما صبينه إن شاء الله تعالى . قوله ( البينة أو حد في ظهرك ) قال ابن مالك : ضبطوا البينة بالنصب على تقدير عامل أى أحضر البينة ، وقال غيره : روى بالرفع والتقدير أما البينة وأما حد . وقوله في الرواية المشهورة « أو حد في ظهرك » قال ابن مالك : حذف منه قال الجواب وفعل الشرط بعد إلا والتقدير وإلا تحضرها لجزاؤك حد في ظهرك ، قال : وحذف مثل هذا لم يذكر النحاة أنه يجوز إلا في الشعر ، لكن يرد عليهم وروده في هذا الحديث الصحيح . قوله ( فقال هلال : والذي بعثك بالحق إنى لأصدق ، وليزنان الله ما يرى ظهري من الحد ، فنزل جبريل وأنزل

عليه : والذين يرمون أزواجهم ) كذا في هذه الرواية إن آيات القرآن نزلت في قصة هلال بن أمية ، وفي حديث سعد الماضي أنها نزلت في هويمر ولفظه : جاء هويمر فقال : يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلاً يقتله تقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، فأمرهما بالملاينة ، وقد اختلف الأئمة في هذا الموضع : ففهم من رجح أنها نزلت في شأن عويمر ، ومنهم من رجح أنها نزلت في شأن هلال ، ومنهم من جمع بينهما بأن أول من وقع له ذلك هلال وصادف عجمي عويمر أيضاً فنزلت في شأنهما معاً في وقت واحد . وقد جنح النووي إلى هذا ، وسبقه الخطيب فقال : لعلهما اتفق كونهما ما جآ في وقت واحد . ويؤيد التتبع أن القائل في قصة هلال سعد بن عباد بن عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية هشام بن حسان بزيادة في أوله : لما نزلت ( والذين يرمون أزواجهم ) الآية قال سعد بن عباد : لورأيت لسكناً قد تفخذا رجلاً لم يكن لي أن أهيجته حتى آتي بأربعة شهداء ، ما كنت لأتي بهم حتى يفرغ من حاجته ، قال فالبشوا إلا يسيراً حتى جاء هلال بن أمية ، الحديث . وعند الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسل فيه نحوه وزاده فلم يلبشوا أن جاء ابن عم له فمرى امرأته ، الحديث . والقائل في قصة هويمر حاصم بن عدي كما في حديث سهل ابن سعد في الباب الذي قبله ، وأخرج الطبري من طريق الشعبي مرسلًا قال : لما نزلت ( والذين يرمون أزواجهم ) الآية قال حاصم بن عدي : إنا رأيت فتكلمت جلست ، وإن سكك سكك على غيظ ، الحديث ، ولا مانع أن تعدد القصص ويتحد النزول . وروى البزار من طريق زيد بن تبيع عن حذيفة قال : قال رسول الله ﷺ لأبي بكر : لو رأيت مع أم رومان رجلاً ما كنت فاعلاً به ؟ قال : كنت فاعلاً به ، شراً . قال : فانت يا عمر ؟ قال كنت أقول لمن الله الأبد ، قال فنزلت ، ويحتمل أن النزول سبق بسبب هلال ، فلما جاء هويمر ولم يكن علم بما وقع لهلال أحله النبي ﷺ بالحكم ، ولهذا قال في قصة هلال : نزل جبريل ، وفي قصة عويمر : قد أنزل الله فيك فيقول قوله قد أنزل الله فيك أي وفيمن كان مثلك ، وهذا أجاب ابن الصباغ في التاميل قال : نزلت الآية في هلال ، وأما قوله لعويمر : قد نزل فيك وفي صاحبك ، فعناه ما نزل في قصة هلال ، ويؤيده أن في حديث أنس عند أبي يعلى قال : أول لعان كان في الإسلام أن شريك بن حمزة قذف هلال بن أمية بامرأته ، الحديث ، وجنح القرطبي إلى تمييز نزول الآية مرتين ، قال وهذه الاحتمالات وإن بصدده أولى من تغليب الرواة الحفاظ . وقد أنكر جماعة ذكر هلال فيمن لاهن ، قال القرطبي : أنكره أبو عبد الله بن أبي صفرة أخو المهلب وقال : هو خطأ ، والصحيح أنه هويمر . وسبقه إلى نحو ذلك الطبري . وقال ابن العربي : قال الناس هو وم من هشام بن حسان ، وعليه دار حديث ابن عباس وأنس بذلك . وقال عياض في « المشارق » : كذا جاء من رواية هشام بن حسان ولم يقله غيره ، وإنما القصة لعويمر العجلاني ، قال ولكن وقع في « المدونة » في حديث العجلاني ذكر شريك . وقال النووي في مبهماته : اختلفوا في الملاينة على ثلاثة أقوال عويمر العجلاني ، وهلال بن أمية ، وحاصم بن عدي . ثم نقل عن الواحدى أن أظهر هذه الأقوال أنه عويمر . وكلام الجميع متخبط أما قول ابن أبي صفرة فدعوى مجردة ، وكيف يجرم خطأ حديث ثابت في الصحيحين مع إمكان الجمع ؟ وما نسب إلى الطبري لم أره في كلامه . وأما قول ابن العربي إن ذكر هلال دار على هشام بن حسان ، وكذا جزم عياض بأنه لم يقله غيره ، فردود . لأن هشام بن حسان لم ينفرد به ، فقد وافقه عباد بن منصور كما قدمته ، وكذا جرير بن حازم عن أيوب أخرجه الطبري وابن مردويه موصولاً قال : لما قذف هلال بن أمية امرأته ،

وأما قول النووي تبعاً للواحدى وجنوحه الى الترجيح فرجوح ، لأن الجمع مع إمكانه أولى من الترجيح . ثم قوله « وقيل عاصم بن عدى ، فيه نظر لأنه ليس لعاصم فيه قصة أنه الذى لأعن امرأته ، وإنما الذى وقع من عاصم نظير الذى وقع من سعد بن عباد . ولما روى ابن عبد البر فى « التمهيد » طريق جرير بن حازم تبعه بأن قال : قد رواه القاسم بن محمد عن ابن عباس كما رواه الناس . وهو يوم أن القاسم سعى الملاحن عويمرا ، والذى فى الصحيح « فأتاه رجل من قومه ، أى من قوم عاصم ، والنسابة من هذا الوجه ، لأن بين العجلاني وامرأته ، والعجلاني هو عويمر »

#### ٤ - باب ( والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين )

٤٧٤٨ - **حدثنا** **مقدم** بن **محمد** بن **يحيى** **حدثنا** **عمى** **القاسم** بن **يحيى** عن **عبيد** الله وقد سمع منه عن **نافع** عن **ابن عمر** **رضى الله عنهما** أن رجلاً روى امرأته فاتفق من ولدها فى زمان رسول الله ﷺ ، فأمر بهما رسول الله ﷺ فتلاعنا كما قال الله ، ثم قضى بالولده للمرأة وفرق بين المتلاعنين »

[ الحديث ٤٧٤٨ - أطرافه فى : ٥٣٠٦ ، ٥٣١٣ ، ٥٣١٤ ، ٥٣١٥ ، ٦٧٤٨ ]

**قوله** ( باب قوله والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، حدثنا مقدم ) هو بوزن محمد ، وهو ابن محمد بن يحيى بن عطاء بن مقدم الملالى المقدسى الواسطى ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر فى التوحيد وكلاماً فى المناقبات . **قوله** ( حدثنى عمى القاسم بن يحيى ) هو ثقة وهو ابن عم أبى بكر بن عمى المقدسى والد محمد شيخ البخارى أيضاً ، وليس للقاسم عند البخارى سوى الحديثين المذكورين . **قوله** ( عن عبيد الله وقد سمع منه ) هو كلام البخارى وأشار بذلك الى حديث غير هذا صرح فيه القاسم بن يحيى بسماعه من عبد الله بن عمرو ، أما هذا الحديث فقد رواه الطبرانى عن أبى بكر بن صدقة عن يقدم بن محمد بهذا الاسناد معنعنا . **قوله** ( ان رجلاً روى امرأته فاتفق من ولدها ) سياتى البحث فيه مفصلاً فى كتاب اللعان ان شاء الله تعالى

٥ - **باب** ( إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم ، لكل امرئ منكم ما اكتسب من الإنم ، والذى تولى كبره منهم له عذاب عظيم ) **أفك** : كذاب

٤٧٤٩ - **حدثنا** **أبو نعيم** **حدثنا** **سفيان** عن **معمر** عن **الزهري** عن **عروة** عن عائشة **رضى الله عنها** : **« ( والذى تولى كبره ) قالت : عهد الله بن ملول »**

**قوله** ( باب قوله : ان الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ) كذا لآبى ذر ، وساق غيره الآية الى قوله ( عذاب عظيم ) وهو أولى لأنه اقتصر فى الباب على تفسير الذى تولى كبره فقط . **قوله** ( أفك كذاب ) هو تفسير أبى عبيدة وغيره . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ) هو الثورى ، وقد صرح به ابن مردويه من وجه آخر عن أبى نعيم شيخ البخارى فيه ، ورواه عبد الرزاق عن معمر مطولاً فى جملة حديث الإفك ، وقد تقدم فى غزوة المريسيع من المغازى من رواية معمر أيضاً وغيره عن الزهري ، وفى القصة التى دارت بينه وبين الوليد بن عبد الملك فى ذلك

قوله عن عائشة، والذي تولى كبره، أي قالت عائشة في تفسير ذلك . **قوله** ( قالت عبد الله بن أبي بن سلول ) أي هو عبد الله ، وتقدمت ترجمته قريبا في سورة براءة ، وهذا هو المعروف في أن المراد بقوله تعالى ( والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم ) وهو عبد الله بن أبي ، وبه تظاهرت الروايات عن عائشة من قصة الإفك المطردة كافي الباب الذي بعد هذا ، وسيأتي بعد ختم أبواب بيان من قال خلاف ذلك إن شاء الله تعالى

## ٦ - باب ( لولا إذا سمعوه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم

لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ، فإذا لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون )

١٧٥٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **الليث** عن **يونس** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **عروة بن الزبير**

وسعد بن المسيب وعفكة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن مهنه بن مسعود عن حديث عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، فبرأها الله ما قالوا وكل حديثي طائفة من الحديث ، وبعض حديثهم بصدق بعضا ، وإن كان صفهم أوعى له من بعض - **الذي** حدثني **عروة** عن **عائشة** رضي الله عنها أن **عائشة** رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج أفرع بين أزواجه ، فأيتن خرج سهمها خرج بها رسول الله ﷺ » . قالت عائشة : فأفرع بيننا في فزوة فزأها فخرج سهمي ، فخرجت مع رسول الله ﷺ بعد ما نزل الحجاب ، فانا أحمل في هودجى وأنزل فيه . فسرنا حتى إذا فرغ رسول الله ﷺ من فزوته تكف وتقل ودونا من المدينة فقلنا آذن لبقه بأرحل ، فمضت حين آذنا بأرحل فشيت حتى جاوزت الجيش ، فلما قضيت شأني أقبلت إلى رحلي ، فإذا مقدلى من جزع أظفار قد اقطع ، فالتمت عفتى وجسنى ابتضاؤه . وأقبل الرهط للذين كانوا يزحلون لي فاحتلوا هودجى ، فرحلوه على بعمري الذي كنت ركبته وهم يحسبون أنى فيه ، وكان النساء إذا ذك خفافا لم يتقأن اللحم ، إنما يأكلن اللقمة من الطعام ، فلم يستبكر القوم خيفة اليهود حين رفعوه ، وكنت جارية حديثة السن ، فبستوا الجمل وساروا ، فوجدت عفتى بعد ما استمر الجيش ، فبحثت منازلهم وليس بهاداع ولا حجب . فأمت منزلى الذي كنت به ، وظننت أنهم سيفقدوني فيرجعون إلى . فبينما أنا جالسة في منزلى غلبتني منى فمضت ، وكان صفوان بن السطيل السلمي مم الذكواني من وراء الجيش ، فأدلى ، فأصبح عند منزلى ، فرأى سوادا من نائم ، فأتاني فرفني حين رأيته ، وكان يراني قبل الحجاب ، فاستهففت باسترجاعه حين عرفني ، فغضبت وجهي بجلهاي ، والله ما كنت كلمة ولا سمعت منه كلمة غير استرجاعه ، حتى أتاني راحلته فوطئ على يديها فركبتها ، فام في بقود في الراحة حتى أتينا الجيش بعد ما زلوا موغرين في نحر الظهيرة ، فهلك من هلك ، وكان الذي تولى الإفك هدا الله بن

أبي ابن سُلَول؛ قَدِمَا لِلدِّينَةِ، فَاشْتَكَيْتُ حِينَ قَدِمْتُ شَهْرًا، وَالنَّاسُ يَفِضُّونَ فِي قَوْلِ أَصْحَابِ الْإِسْلَامِ، وَلَا أَشْعُرُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ يَرِيئُنِي فِي وَجْهِ أَنْ لَا أَعْرِفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْطَفَّ الَّذِي كُنْتُ أَرَى مَعَهُ حِينَ أَشْتُكِي، إِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُولُ: كَيْفَ نَيْكُمُ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَذَلِكَ الَّذِي يَرِيئُنِي وَلَا أَشْعُرُ بِالْشَرِّ، حَتَّى خَرَجْتُ بَعْدَ مَا هَمَّتُ، فَخَرَجْتُ مَعِي أُمُّ مِسْطَحٍ قَبْلَ النَّاصِعِ، وَهُوَ مَتَّبِعُ زَنَا وَكُنَّا لَا نَخْرُجُ إِلَّا لِبَلَاءٍ إِلَى لَيْلٍ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَتَخَذَ الْكُفَّ قَرِيْبًا مِنْ يَبُوتَا، وَأُمُّ فَا أُمُّ الْعَرَبِ الْأَوَّلِ فِي التَّبَعِزِّ قَبْلَ الْغُلَامِ، فَكُنَّا تَتَأَذَى بِالْكَفِّ أَنْ تَتَخَذَهَا عِنْدَ يَبُوتَا. فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ - وَهِيَ ابْنَةُ أَبِي رُحْمٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَأُمُّهَا بِنْتُ صَخْرِ بْنِ عَامِرٍ خَالَةُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، وَابْنُهَا مِسْطَحٌ بْنُ أُنَانَةَ - فَأَقْبَلْتُ أَنَا وَأُمُّ مِسْطَحٍ قَبْلَ يَتِيٍّ وَقَدْ فَرَّغَا مِنْ شَأْنَا، فَتَوَرَّتْ أُمُّ مِسْطَحٍ فِي مِرْطَبِهَا، فَقَالَتْ: نَيْسَ مِسْطَحٍ. قُلْتُ لَهَا: بَيْتُ مَا قُلْتُ، أَنْتَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ شَهِدَ بَدْرًا؟ قَالَتْ: أَيْ هُنْتَاهُ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ؟ قَالَتْ قُلْتُ: وَمَا قَالَ؟ فَأَخْبَرْتَنِي بِقَوْلِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَازْدَدْتُ مَرْضَا عَلَى مَرْضَى. فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى يَتِيٍّ وَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَى سَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ نَيْكُمُ؟ قُلْتُ: أَنَا ذَنْ لِي أَنْ آتَى أَبِي - قَالَتْ: وَأَمَّا حِينَئِذٍ أُرِيدُ أَنْ أَسْتَفْهِنَ الْخَبَرَ مِنْ قِبَلِهَا - قَالَتْ: فَاذْنِ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَجِئْتُ أَبِي، قُلْتُ لَأُمِّي: يَا أُمَّتَاهُ مَا يَجْعَلُ النَّاسُ؟ قَالَتْ: يَا بَنِيَّةُ هَوَى عَلَيْكَ، فَوَاللَّهِ قَلَّمَا كَانَتْ امْرَأَةٌ قَطُّ وَضِئَةً عِنْدَ رَجُلٍ يُحِبُّهَا وَلَهَا ضَرَارٌ إِلَّا أَكْثَرَنَ عَلَيْهَا. قَالَتْ قُلْتُ: سَمِعْتُكَ اللَّهُ، أَوْ قَدْ تَعَدَّدْتُ لِلنَّاسِ هَذَا؟ قَالَتْ: فَكَيْتُ نَفْسُكَ الْبَقَّةَ حَتَّى أَصْبَحْتُ لَا يَرَقَا لِي دَمْعٌ، وَلَا أَكْتَفِلُ بَنُومَ حَتَّى أَصْبَحْتُ أَبْكِي. فَلَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ اسْتَلْبَثَ الْوَحْيَ بِنَايِرُهَا فِي فِرَاقِ أَهْلِهَا. قَالَتْ: فَأَمَّا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ فَأَشَارَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالَّذِي يَسْمُ مِنْ بَرَامَةِ أَهْلِهَا، وَبِالَّذِي يَسْمُ لَمْ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْوُدِّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَهْلَكَ، وَمَا نَسَمُ إِلَّا خَيْرًا. وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَمْ يَضِيقِ اللَّهُ عَلَيْكَ وَالنِّسَاءُ سِوَاهَا كَثِيرٌ، وَإِنْ نَسَأَ الْجَارِيَةَ تَصَدَّقَكَ. قَالَتْ فَلَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَبْرَةٍ، فَقَالَ أَيْ رَبْرَةٍ هَلْ رَأَيْتِ مِنْ شَيْءٍ بِرَبِّكَ؟ قَالَتْ بِرَبْرَةٍ: لَا وَالَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ، لَنْ رَأَيْتِ عَلَيْهَا أَمْرًا أَغْيَصُهُ عَلَيْهَا أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ الْقَسَنِ نَتَامُ مِنْ مَجْبِينٍ أَهْلُهَا فَتَأْتِي الدَّاجِنُ فَاسْكُهُ. فَهَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَعْذَرَ بِوَمْنٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سُلَولٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى التَّبَعِ: بِأَمْرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ يَسْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ يَتِيٍّ؟ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا خَيْرًا، وَقَدْ ذَكَرُوا رَجُلًا مَا عَلِمْتُ عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا. وَمَا كَانَ يَدْخُلُ عَلَى أَهْلِ إِلَّا مَعِي. فَهَامَ مَعْدُ بْنُ مُنَافِرٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: يَا رَسُولَ



الله ، أنا أضرك منه ، إن كان من الأوس ضربتُ عُنُقَهُ ، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا فقلنا أضرك .  
 قالت : قدام سعد بن عبادَةَ - وهو سيد الخزرج ، وكان قبلَ ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحية - قال  
 لسعد : كذبتَ كمرُ الله ، لا تقتله ولا تقدرُ على قتله . قدام أسيدُ بن حُضَيْر - وهو ابن عمِ سعد بن مُعَاذ -  
 قال لسعد بن عبادَةَ : كذبتَ كمرُ الله لَتَقْتُلَنَّهُ ، فإني منافقٌ تَجَادَلُ عن المنافقين . فتساورَ الحَيَّانِ الأوسُ والخزرج  
 حتى هَوَّأَ أن يَفْتَقِلُوا ورسولُ الله ﷺ قائمٌ على المنبر ، ظم يزلُ رسولُ الله ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حتى متكفوا وسكت .  
 قالت : فكثرتُ يومَ ذلك لا يرقأُ لي دَمْعٌ ولا أكعيلُ بنوم . قالت فأصبحَ أبواي عندي وقد بكيتُ تِلْقَيْنِ  
 ويوماً لا أكعيلُ بنوم ولا يرقأُ لي دمعٌ يظنَّانِ أن البكاءَ فائقُ كِبَدِي . قالت : فبينما هما جالسانِ عندي وأنا  
 أبكي فاستأذنتُ على امرأةٍ من الأنصارِ فأذِنَتْ لهما ، فجلستُ تبكي معي ، قالت : فبينما نحن على ذلك دخلَ علينا  
 رسولُ الله ﷺ فلمْ نَمْ جالس ، قالت ولم يجلسِ عندي منذ قيلَ ما قيلَ قهلاً ، وقد لبثَ شهراً لا يوحىُ إليه في  
 شأني قالت : فتشهدَ رسولُ الله ﷺ حينَ جلسَ ثم قال : أما بعدُ ، يا عائشةُ فإنه قد بلغني عنك كذا وكذا ، فإن  
 كنتِ بريئةً فسيبرؤك الله ، وإن كنتِ ألمتِ بذنبٍ فاستغفري الله وتوبِي إليه ، فإنَّ العهدَ إذا اعترفَ بذنبه  
 ثم تابَ إلى الله تابَ الله عليه . قالت : فلما قضى رسولُ الله ﷺ مُقَاتِلَتَهُ قَامَ دَمْعِي حتى ما أحسُّ منه قطرةً ، قلتُ  
 لأبي أُجيبَ رسولَ الله ﷺ فيما قال . قال : والله ما أدري ما أقولُ لرسولِ الله ﷺ . قلتُ لأبي : أجبني  
 رسولُ الله ﷺ قالت ما أدري ما أقولُ لرسولِ الله ﷺ . قالت قلتُ - وأنا جاريةٌ حديثة السن لا أقرأ كثيراً  
 من القرآن - : إني والله لقد علمتُ قد سمعتم هذا الحديثَ حتى استقرَّ في أنفسكم وصدقتم به ، فلئن قلتُ لكم إني  
 بريئة - والله يعلم أني بريئة - لا تصدقوني بذلك ، وأئن اعترفتُ لكم بأمر - والله يعلم أني منه بريئة -  
 لصدقتمني . والله ما أجدُ لكم مثلاً إلا قولَ أبي يوسف ، قال (نصبرٌ جميل ، والله المستعان على ما تصفون) قالت :  
 ثم هَوَّأَتِ فاضطجعت على فراشي . قالت وأنا حينئذٍ أعلمُ أني بريئة وأنَّ الله مُبرئني براءتي ، ولكن والله ما كنتُ  
 أعظمُ أن الله منزلٌ في شأني وحملاً يُعْلَى ولشأني في نفسي كان أحقرَ من أن يحكمَ اللهُ فيَّ بأمرٍ بجلي ولكن  
 كنتُ أرجو أن يرى رسولُ الله ﷺ في النومِ رؤياً يبرئني اللهُ بها . قالت : فوالله ما رآه رسولُ الله ﷺ  
 ولا خرجَ أحدٌ من أهلِ البيتِ حتى أُزِلَ عليه ، فأخذَه ما كان يأخذه من الجُرْحاءِ ، حتى إنه ليعجزُ عنه مثلُ  
 الجُلَّانِ من الحرق وهو في يومِ شاتٍ من قُلِّ القولِ الذي نزلَ عليه . قالت : فلما سُرِّيَ عن رسولِ الله ﷺ سُرِّيَ  
 عنه وهو بضحك ، فكانت أولُ كلمةٍ نكلمَ بها : يا عائشة ، أما الله عز وجل قد برأك . قالت أمي : قومي إليه

قالت قلت : والله لا أقومُ إليه ، ولا أحدٌ إلا الله عز وجل . وأنزلَ الله ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا نَحْمِلُوه... ﴾ العشرَ الآياتِ كلها . فلما أنزلَ الله في برأئ قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يُنفقُ على مسطح بن أثانة لِقَرَابَتِهِ منه وفقره : والله لا أنفقُ على مسطح شيئاً أبداً بعدَ الذي قال لعائشة ما قال فأنزلَ الله ﴿ وَلَا يَأْتِلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِيَصْفَحُوا ، أَلَا يَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ قال أبو بكر : بلى والله ، إني أحبُّ أن يغفرَ اللهُ لي . فرجعَ إلى النفقة لَمَّا كَانَ يُنفقُ عليه وقال : والله لا أنزِعُها منه أبداً . قالت عائشة وكان رسول الله ﷺ يسأل زينب ابنة جحش عن أمرى فقال : يا زينب ، ماذا علمتِ أو رأيتِ ؟ فقالت : يا رسول الله ، أحمى سُمى وبصرى . ما علمتُ إلا خيراً . قالت - وهي تلتقي كانت تاهبني من أزواج رسول الله ﷺ فصمتها الله بالورع ، وطافقت أختها حمزة محارباً لها ، فهلكتَ فيمن هلكَ من أصحاب الإفك »

**قوله** ( باب لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً - الى قوله - الكاذبون ) كذا في خبر ، وقد وقع عند غيره سياق آيتين غير متواليتين : الأول قوله ( ولولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا - الى قوله - عظيم ) والآخرى قوله ( ولولا جاءوا عليه بأربعة شهداء - الى قوله - الكاذبون ) واقتصر النسفي على الآية الأخيرة . ثم ساق المصنف حديث الإفك بطوله من طريق الليث عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مشايخه الأربعة ، وقد ساقه بطوله أيضاً في الشهادات من طريق فليح بن سليمان ، وفي المغازي من طريق صالح بن كيسان كلاهما عن الزهري ، وأوردته في مواضع أخرى باختصار . فأول ما أخرجه في الجهاد ثم في الشهادات ثم في التفسير ثم في الإيمان والنذور ثم في التوحيد من طريق عبد الله النهدي عن يونس باختصار في هذه المواضع ، وأخرجه في التوحيد وعلقه في الشهادات باختصار أيضاً من رواية الليث أيضاً ، وأخرج في التفسير والإيمان والنذور والاعتصام من طريق صالح بن كيسان باختصار في هذه المواضع أيضاً ، وأخرج طرقاً منه معلقاً في المغازي من طريق النعمان بن راشد عن الزهري ، ومن طريق معمر عن الزهري طرقاً آخر . وأخرجه مسلم من رواية عبد الله ابن المبارك عن يونس ، ومن رواية عبد الرزاق عن معمر كلاهما عن الزهري ساقه على لفظ معمر ثم ساقه من طريق فليح وصالح باسنادهما قال . مثله ، غير أنه بين الاختلاف في دأبه الخفية ، أو دأبه الجهرية ، وفي دأبه موغرين ، كما سيأتي . وذكر في رواية صالح زيادة كما سأنبه عليها . وأخرجه النسائي في عشرة ألفاء من طريق صالح ، وأخرجه في التفسير من طريق محمد بن ثور عن معمر لكنه اقتصر على نحو نصف أوله ثم قال : وساق الحديث . وأخرج من طريق ابن وهب عن يونس وذكر آخر كلاهما عن الزهري بسنده وودعا رسول الله ﷺ علياً وأسامة يستهيرا ما إلى قوله - فتأتى الناجن فتأكله - أخرجه في القضاء ، وأخرج أبو داود من طريق ابن وهب عن يونس طرقاً منه في السنة ، وهو قول عائشة ولعائش في قضى كلن أحقر من أن يتكلم الله في بوحى يتلى ، وذكره الترمذي عن يونس ومعمر وغيرهما عن الزهري معلقاً عقب رواية هشام بن عروة عن أبيه ، فهذه جميع طرقه في هذه الكتب . وقد

جلد عن الزهري من غير رواية هؤلاء ، فأخرجه أبو حوالة في صحيحه والطبراني من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري وعبيد الله بن عمر العمري وإسحق بن راشد وعطاء الخراساني وعقيل وابن جريج ، وأخرجه أبو حوالة أيضا من رواية محمد بن إسحق وبكر بن وائل ومعاوية بن يحيى وحيد الأعرج ، وعند أبي داود طارف من رواية حميد هذا ، والطبراني أيضا من رواية زياد بن سعد وابن أبي حنيفة وصالح بن أبي الأخضر وأفلح بن عبد الله بن المصنف وإسماعيل بن رافع ويعقوب بن عطاء ، وأخرجه ابن مردويه من رواية ابن عينة وعبد الرحمن بن إسحق كلهم وحدتهم ثمانية عشر نفسا عن الزهري ، منهم من طوله ومنهم من اختصره ، وأكثرهم يقدم هروة على سعيد وبعد سعيد علقمة ويعتزم بمبيد الله ، وقدم معمر ويونس من رواية ابن وهب عنه ، وعقيل وابن إسحق في رواية معاوية وزباد وأفلح وإسماعيل ويعقوب سعيد بن المسيب على هروة ، وقدم ابن إسحق في رواية علقمة وثني بسعيد وثلاث بعروة وآخر عبيد الله ، وقدم عطاء الخراساني عبيد الله على هروة في رواية وحذف من أخرى سميدا ، وكذا قدم صالح بن أبي الأخضر عبيد الله لكن نفي بأبي سلمة بن عبد الرحمن بدل سعيد وثلاث بعلقمة وختم بعروة ، واقتصر بكر على سعيد . قوله ( وكل حديثي طائفة من الحديث ) أي بمعنى هو مقول الزهري كما في رواية فليح ، قال الزهري الخ ، وفي رواية ابن إسحق ، قال الزهري كل حديثي بعض هذا الحديث وقد جئت لك كل الذي حدثني ، ولا ضم ابن إسحق إلى رواية الزهري عن الأربعة روايته هو عن عبيد الله ابن أبي بكر عن حمزة ومن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه كلامها من طائفة قال دخل حديث هؤلاء جميعا يحدث بعضهم ما لم يحدث صاحبه وكل كلن ثقة فكل حدث عنها ما سمع قال ، فذكره . قال حياض : انتقدوا على الزهري ما ضمنه من روايته لهذا الحديث ملفقا عن هؤلاء الأربعة وقالوا : كان ينبغي له أن يفرّد حديث كل واحد منهم عن الآخر انتهى . وقد ثبتت طرقه فوجدته من رواية هروة على انفراده ، ومن رواية علقمة بن وقاص على انفراده ، وفي سياق كل منهما اختلافات وتقص وبعث زيادة لما في سياق الزهري عن الأربعة ، فلما رواية هروة فأخرجها المصنف في الشهادات من رواية فليح بن سليمان عن هشام بن هروة عن أبيه عقب رواية فليح عن الزهري قال : مثله ، ولم يسق لفظه ، وبينهما تفاوت كبير ، فكان قليلا يجوز في قوله ، مثله ، وقد علقها المصنف كاسياق قريبا لأبي أسامة عن هشام بن هروة عن أبيه بتامه ، ووصلها مسلم لأبي أسامة إلا أنه لم يسق بتامه ، ووصله أحد وأبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة بتامه ، وكذا أخرجه الترمذي والطبري وإسماعيل من رواية أبي أسامة ، وأخرجه أبو حوالة والطبراني من رواية حماد بن سلمة وأبي أويس وابن حوالة وابن مردويه من رواية يونس بن بكير ، والدارقطني في الغرائب ، من رواية مالك ، وأبو حوالة من رواية علي بن مسهر وعبيد بن أبي هلال ، ووصلها المصنف باختصار في الاختصار من رواية يحيى بن أبي زكريا كلهم عن هشام بن هروة مطولا واختصرا . وأما رواية علقمة بن وقاص فوصلها الطبري والطبراني من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنه ، ولما رواية سعيد بن المسيب وعبيد الله فلم أجدهما إلا من رواية الزهري عنهما ، وقد رواه عن طائفة غير هؤلاء الأربعة فأخرجه المصنف في الشهادات من رواية حمزة بن عبد الرحمن عن طائفة ولم يسق لفظها ، وقد سأله أبو حوالة في صحيحه والطبراني من طريق أبي أويس وأبو حوالة والطبري أيضا من طريق محمد بن إسحق كلامها عن عبد الله بن أبي بكر ابن حزم عنها ، وأخرجه أبو حوالة أيضا من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن طائفة ، والمصنف من رواية القاسم

ابن محمد بن أبي بكر عن عائشة إلا أنه لم يسق لفظه أخرجه في الشهادات ، وكذا رواية عروة عن عائشة عن الزهري ، وأخرجه أبو هريرة والطبراني من طريق الأسود بن يزيد وهب بن عبد الله بن الزهري ومقسم مولى ابن عباس ثلاثهم عن عائشة . وقد روى هذا الحديث من الصحابة غير عائشة جماعة : منهم عبد الله بن الزهري وحديث أيضا عن عائشة عن أبي هريرة عن المصنف في الشهادات ولم يسق لفظه ، وأم رومان قد تقدم حديثها في قصة يوسف وفي المغازي ، وبأن باختصار قريبا ، وابن عباس وابن عمر وحديثهما عند الطبراني وابن مردويه ، وأبو هريرة وحديثه عند البزار ، وأبو اليسر وحديثه باختصار عند ابن مردويه ، لجميع من رواه من الصحابة غير عائشة ستة ، ومن التابعين عن عائشة عشرة ؛ وأورده ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبير مراسلا بأسناد واه ؛ وأورده الحاكم في « الإكليل » من رواية مقاتل بن حيان وهو بالمهمة والتحناية مراسلا أيضا ، وسأذكر في أثناء شرح هذا الحديث ما في رواية هؤلاء من عائشة زائدة أن شاء الله تعالى . قوله ( وبعض حديثهم يصدق بعضا ) كأنه مقلوب ، والمقام يقتضي أن يقول وحديث بعضهم يصدق بعضا ، ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد أن بعض حديث كل منهم يدل على صدق الراوى في بقية حديثه لحسن سياقه وجودة حفظه . قوله ( وإن كان بعضهم أوهى له من بعض ) هو إشارة إلى أن بعض هؤلاء الأربعة أمير في سياق الحديث من بعض من جهة حفظ أكثره ، لأن بعضهم أضبط من بعض مطلقا ، ولهذا قال « أوهى له » أي الحديث المذكور خاصة ، زاد في رواية طبع « وأثبت اقتصاما - أي سياقا - وقد وهيت من كل واحد منهم الحديث الذي حدثني عن عائشة - أي القدر الذي حدثني به - ليطابق قوله ، وكل حديثي طائفة من الحديث ، وحاصله أن جميع الحديث من مجموعهم لا أن مجموعه عن كل واحد منهم . ووقع في رواية أفلح « وبعض القوم أحسن سياقا ، وأما قوله في رواية الباب الذي حدثني عروة عن عائشة فهكذا في رواية الليث عن يونس ، وأما رواية ابن المبارك وابن وهب وعبد الله النخعي فلم يقل واحد منهم عن يونس الذي حدثني عروة وإنما قالوا عن عائشة ، فاقترض رواية الليث أن سياق الحديث عن عروة ، ويحتمل أن يكون المراد أول شيء منه ، وبوجه أنه تقدم في الهبة وفي الشهادات من طريق يونس عن الزهري عن عروة وحده عن عائشة أول هذا الحديث وهو القرعة عند إرادة السفر ، وكذلك أفردا أبو داود والنسائي من طريق يونس ، وكذا يحيى بن عمار من معمر عن الزهري عن عروة عند ابن ماجه . والاحتمال الأول أول لما ثبت أن الرواة اختلفوا في تقديم بعض شيوخ الزهري على بعض ، ولو كان الاحتمال الثاني متعينا لامتنع تقديم غير عروة على عروة ولاشعر أيضا أن الباقرين لم يرويا عن عائشة قصة القرعة ، وليس كذلك فقد أخرج النسائي قصة القرعة خاصة من طريق محمد بن علي بن شافع عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله وحده عن عائشة ، وستأتي القصة من رواية هشام ابن عروة وحده ، وفي سياقه مخالفة كثيرة لسياق الذي هنا للزهري عن عروة ، وهو ما يتأيد به الاحتمال الأول ، والله أعلم . قوله ( عروة عن عائشة أن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت ) ليس المراد أن عائشة تروى عن نفسها ، بل معنى قوله « عن عائشة » أي عن حديث عائشة في قصة الإفك . ثم : شرح يحدث عن عائشة فقال « إن عائشة قالت » ووقع في رواية طبع « زعموا أن عائشة قالت » ، والزعم قد يقع موضع القول وإن لم يكن فيه تردد ، لكن لعل المراد فيه أن جميع مشايخ الزهري لم يصرحوا له بذلك ، كذا أشار إليه الكرماني . قوله ( كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يخرج ) زاد معمر « سفرا » ، أي إلى سفر ، فهو منصوب بزعم الخافض أو ضمن يخرج معنى ينشئ .

فيكون سفرا فصبا على المفعولية ، وفي رواية فليح وصالح بن كيسان كان إذا أراد سفرا . **قوله** ( أفرح بين أرواحه ) فيه مشروعية القرعة والرد على من منع منها ، وقد تقدم التعريف بها وحكمها في أواخر كتاب الشهادات في باب القرعة في المشكلات . **قوله** ( فأبين ) وقع في رواية الأصيل من طريق فليح ، فأبين ، بغير مثناة والاولى أولى . **قوله** ( في غزوة غزاها ) هي غزوة بني المصطلق ، وصرح بذلك محمد بن إسحق في روايته ، وكذا أفصح بن عبد الله عند الطبراني ، وعنده في رواية أبي أويس ، وخرج سهم عائشة في غزوة بني المصطلق من خزاعة ، وهذه البوار من حديث أبي هريرة ، فاصابت عائشة القرعة في غزوة بني المصطلق ، وفي رواية بكر بن وائل عند أبي حنيفة ما يشعر بأن تسمية الغزوة في حديث عائشة مدرج في الخبر . **قوله** ( وخرج سهمي ) هذا يشعر بأنها كانت في تلك الغزوة وحدها ، لكن عند الواقدي من طريق عباد بن عبد الله عنها أنها خرجت معه في تلك الغزوة أيضا أم سلمة ، وكذا في حديث ابن عمر ، وهو ضعيف ، ولم يقع لام سلمة في تلك الغزوة ذكر ، ورواية ابن إسحق من رواية عباد ظاهرة في تفرد عائشة بذلك ولفظه ، وخرج سهمي عليهن ، وخرج بي معه . **قوله** ( بعد ما نزل الحجاب ) أي بعد ما نزل الأمر بالحجاب ، والمراد حجاب النساء عن رؤية الرجال هن ، وكان قبل ذلك لا يمنعن ، وهذا قاله كالتوطئة للسبب في كونها كانت مستترة في المودج حتى أفضى ذلك إلى تخميلة وهي ليست فيه وهم يظنون أنها فيه ، بخلاف ما كان قبل الحجاب ، فليل النساء حينئذ كن يركبن ظهور الرجال بغير مودج ، أو يركبن المودج غير مستترات ، فإذن يقع لها الذي يقع ، بل كان يعرف الذي كان يخدم بعيرها إن كانت ركبت أم لا . **قوله** ( فانا أحمل في هودجى وأنزل فيه ) في رواية ابن إسحق ، فسكنت إذا رحلوا بعيرى جلست في هودجى ثم يأخذون بأسفل المودج فيضرونه على ظهر البعير . والمودج بفتح الهاء والدال بينهما واو ساكنة وآخره جيم : محل له قبة أستر بالثياب ونحوه ، بوضع عن ظهر البعير يركب عليه النساء ليكون أستر لهن . ووقع في رواية أبي أويس بلفظ الحفة . **قوله** ( فسرنا حتى إذا فرغ ) كذا اقتصرقت القصة ، لأن مراد سياق قصة الإفك عامة وإنما ذكرت ما ذكرت ذلك كالتوطئة لما أرادت اقتصاصه ، ويحتمل أن تكون ذكرت جميع ذلك فاختصره الراوى للغرض المذكور ، ويؤيده أنه قد جاء عنها في قصة غزوة بني المصطلق أحاديث غير هذا ، ويؤيد الأول أن في رواية الواقدي عن عباد ، قلت لعائشة : يا أمته حديثنا عن قصة الإفك ، قالت : نعم ، وعنده ، وخرجنا ففتمه الله أموالهم وأنفسهم ورجعنا . **قوله** ( وقفل ) بقاف وفاء أى رجع من غزوته . **قوله** ( ودنونا من المدينة قافلين ) أى راجعين ، أى أن قصتها وقعت حال رجوعهم من الغزوة قرب دخولهم المدينة . **قوله** ( آذن ) بالمد والتخفيف وبغير مد والتشديد كلاهما بمعنى أعلم بالرحيل ، وفي رواية ابن إسحق ، فنزل منزلا فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل . **قوله** ( بالرحيل ) في رواية بعضهم ، بالرحيل ، بغير موحنة وبالنصب ، وكأنه حكاية قولهم ، بالرحيل ، بالنصب على الإغراء . **قوله** ( فبيت حتى جاوزت الجبش ) أى لتقضى حاجتها منفردة . **قوله** ( فلما قضيت شأنى ) الذى توجهت بسببه ، ووقع في حديث ابن عمر خلاف ما في الصحيح ، وأن سبب توجهها لقضاء حاجتها أن رجل أم سلمة مال فأناخها بعيرها ليصاحوا رحلها قالت عائشة ، قلت إلى أن يصاحوا رحلها قضيت حاجتى ، فتوجهت ولم يعلموا بي فقضيت حاجتى ، فأنقطعت فلادق فأقمت في جدها ونظامها ، وبعث القوم إليهم ومضوا ولم يعلموا بنزول ، وهذا شاذ منكرو . **قوله** ( عقد ) بكسر الميم قلادة تعلق في العنق للزينة بها . **قوله** ( من جزع ) بفتح الجيم وسكون الزاى بعدها مهملة : خرز معروف في سواده

بياض كالعروق ، قال ابن القطاع : هو واحد لا جمع له ، وقال ابن سيده : هو جمع واحد جزءة وهو بالفتح ،  
فاما الجزع بالكسر فهو جانب الوادى ، وقيل كراع أن جانب الوادى بالكسر قطع وأن الأخيرة مال بالفتح  
وبالكسر ، وأغرب ابن التين لحكى فيه الضم ، قال التيفاشى : يوجد فى معادن العقيق ومنه ما يؤتى به من الصين ،  
قال : وليس فى الحجارة أصلب جسما منه ، ويزداد حسنه إذا طبع بالوبت لكنهم لا يقيمون بلبسه ويقولون : من  
تقله كثرت مرموه ورأى منامات رديته ، وإذا علق على طفل سال لعابه . ومن مناهه إذا أمر على شعر المطلقة سهلت  
ولادتها . **قوله** ( جرع أظفار ) كذا فى هذه الرواية أظفار بزيادة ألف ، وكذا فى رواية فليح ، لكن فى رواية  
الكشميين من طريقه « ظفار » وكذا فى رواية معمر وصالح « وقال ابن بطلال : الرواية « أظفار » بألف ، وأهل  
اللسان لا يعرفونه بألف ويقولون « ظفار » قال ابن قتيبة : جرع ظفارى . وقال القرطبي : وقع فى بعض روايات  
مسلم « أظفار » وهى خطأ . قلت لكنها فى أكثر روايات أصحاب الزهري ، حتى ان فى رواية صالح بن أبى الاخير  
عند الطبرانى جرع الأظافر ، فاما ظفار بفتح الظاء المعجمة ثم فاء بعدها راء مبنية على الكسر فهى مدينة بالين ،  
وقيل جبل ، وقيل سميت به المدينة وهى فى أقصى اليمن الى جهة الهند ، وفى المثل « من دخل ظفار حمر ، أى تكلم  
بالحميرية ، لان أهلها كانوا من حمير وان ثبتت الرواية أن جرع أظفار فعمل عقدها كان من الظفر أحد أنواع القسط  
وهو طيب الرائحة يتبخر به ، فله على مثل الخرز فأطلقت عليه جزءا تشبها به ونظمته قلادة إما لحسن لونه أو  
لطيب ريحه ، وقد حكى ابن التين أن قيمته كانت اثني عشر درهما ، وهذا يؤيد أنه ليس جزءا ظفاريا إذ لو كان  
كذلك لكانت قيمته أكثر من ذلك . ووقع فى رواية الواقدي « فكان فى عنق عقد من جرع ظفار كانت أمى  
أدخلتنى به على رسول الله ﷺ » . **قوله** ( فلما فضيت شأنى ) أى فرغت من قضاء حاجتى ( أقبلت الى رحل ) أى  
رجعت الى المكان الذى كانت نازلة فيه . **قوله** ( فاذا عتدي ) فى رواية فليح « فليست صدرى فاذا عتدى » . **قوله**  
( قد انقطع ) فى رواية ابن إسحق « قد انسل من عنق وأنا لا أدرى » . **قوله** ( فالتفت عتدى ) فى رواية فليح  
« فرجعت فالتفت وحسبى ابتغاه » أى طلبه ، فى رواية ابن إسحق « فرجعت عودى على بدنى الى المكان الذى ذهبت  
اليه » وفى رواية الواقدي « وكنت أظن أن القوم لو لبثوا شهرا لم يبعثوا بعميرى حتى أكون فى مودجى » . **قوله**  
( وأقبل الرهط ) هو عدد من ثلاثة إلى عشرة وقيل غير ذلك كما تقدم فى أول الكتاب فى حديث أبى سفيان الطويل .  
ولم أعرف منهم هنا أحدا إلا أن فى رواية الواقدي أن أحدهم أبو موهبة مولى رسول الله ﷺ ، وهو أبو موهبة  
الذى روى عنه عبد الله بن عمرو بن العاص حديثا فى مرض رسول الله ﷺ ووفاته أخرجه أحمد وغيره ، قال  
البلاذرى : شهد أبو موهبة غزوة المريسيع ، وكان يخدم بعمير عائشة ، وكان من مولدى بنى مزينة . وكأنه فى الأصل  
أبو موهبة ويصغر فيقال أبو موهبة . **قوله** ( يرحلون ) بفتح أوله والتخفيف ، رحلت البعير إذا شددت عليه  
الرحل . ووقع فى رواية أبى ذر هنا بالتشديد فى هذا وفى « فرحلوه » . **قوله** ( لى ) فى رواية معمر « لى » وحكى النووي  
عن أكثر نسخ صحيح مسلم « يرحلون لى » قال وهو أجود ، وقال غيره بالباء أجود لأن المراد وضعا وهى فى  
الهودج فشبهت الهودج الذى هو فيه بالرحل الذى يوضع على البعير . **قوله** ( فرحلوه ) أى وضموه ، وقيل نجوز وإنما  
الرحل هو الذى يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه . **قوله** ( وكان النساء إذا كن خفايا ) قالت هذا كالتفسير  
لقولها « وهم يحسبون أنى فيه » . **قوله** ( لم يثقلن اللحم ) فى رواية فليح « لم يثقلن » ولم يثقلن اللحم ، قال ابن أبى

جمرة : ليس هذا تكرارا لأن كل سمين تقبل من غير عكس ، لأن المزيل قد يمثل بكنه طاماً ليقل بكنه ، فأشارت إلى أن المصنفين لم يكرهوا في نساء ذلك الزمان . وقال الخطابي : معنى قولها لم يفتن ، أى لم يكثر طين فتركب بعنه بعضا ، وفي رواية مصر « لم يهلن » وضبطه ابن الحبيب في حكاية ابن الجوزي بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الموحدة ، ومثله القرطبي لكن قال : وهم الموحدة ، قال : لأن ما ضب بفتحين مخففا ، وقال النوى : المشهور في ضبط بعن أوله وفتح الهاء وتشديد الموحدة ، وفتح أوله وثالثه أيضا ، وبعض أوله وكسر ثالثة من الرباعي ، يقال عليه اللحم وأجله إذا أنقه ، وأصبح فلان ميلا أى كثير اللحم أو وادم الوجه . قلت : وفي رواية ابن جرير « لم يهلن اللحم » وحكى القرطبي أنها في رواية لابن الحناء في مسلم أيضا ، وأشار إليها ابن الجوزي وقال : المهبل الكثير اللحم الثقيل الحركة من السمن ، وقلان مهبل أى مهيح كان به ورما . قوله ( إنما يأكلن ) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشمغني هنا « إنما نأكل » بالنون أوله وباللام فقط . قوله ( العلقه ) بضم العين المبهمة وسكون اللام ثم كاف أى التليل ، قال القرطبي : كان المراد الشيء التليل الذي يسكن ثمرته ، كذا قال . وقد قال الخليل : العلقه ما فيه بلغة من الطعام إلى وقت الغذاء ، حكاية ابن بطال قال : وأصلها شجر بيتي في الشتاء تبلغ به الإبل حتى يدخل زمن الربيع . قوله ( فلم يستكر القوم خفة المودج ) وقع في رواية فليح ومصر « نقل المودج » ، والأول أوضح لأن مرادها إقامة عذرم في تحميل مودجها وهى ليست فيه فكأنها تقول : كأنها لحفة جسمها بحيث إن الذين يحملون مودجها لا فرق عندهم بين وجودها فيه وعدمها ، ولهذا أردفت ذلك بقولها « وكنت جارية حديثة السن » ، أى أنها مع نحاتها صغيرة السن فذلك أبلغ في خفتها . وقد وجهت الرواية الأخرى بأن المراد لم يستكروا الثقل الذي اعتادوه ، لأن ثقله في الأصل إنما هو بما ركب المودج منه من خشب وحبال وستور وغير ذلك ، وأما هي فلهذا نحاتها كن لا يظهر وجودها فيه زيادة ثقل ، والحاصل أن الثقل والخفة من الأمور الإضافية فيتفاوتان بالنسبة ، ويستفاد من ذلك أيضا أن الذين كانوا يرحلون بصيرها كانوا في غاية الأدب معها والمبالغة في ترك التقييد مما في المودج بحيث أنها لم تكن فيه وهم يظنون أنها فيه ، وكأنهم جزوا أنها ثاقمة . قوله ( وكنت جارية حديثة السن ) هو كما قالت ، لأنها أدخلت على النبي ﷺ بعد المهررة في شوال ولها تسع سنين ، وأكثر ما قيل في المريسيع كإساقى أنها عند ابن إسحق كانت في شعبان سنة ست فتكون لم تكمل خمس عشرة ، فإن كانت المريسيع قبل ذلك فتكون أصغر من ذلك ، وقد أشرت إلى ثاقمة ذكرها ذلك قبل ، ويحتمل أن تكون أشارت بذلك إلى بيان ضررها فيما ضلته من الحرص على العقد الذي انقطع ، ومن استقلالها بالتفتيش عليه في تلك الحال وترك إعلام أهلها بذلك وذلك لصغر سنها وعدم تجارها للامور بخلاف ما لو كانت ليست صغيرة لكانت تفتقن لما قبله ذلك . وقد وقع لها بعد ذلك في ضياع العقد أيضا أنها أعلنت النبي ﷺ بأمره فأقام بالناس على غير ما هي حتى وجدته ونزلت آية التيمم بسبب ذلك . فظهر تفاوت حال من جرب الشيء ومن لم يجربه ، وقد تقدم لإيضاح في كتاب التيمم . قوله ( فبعثوا الجمل ) أى آثاره . قوله ( بعد ما استمر الجبلش ) أى ذهب ما ضيا ، وهو استقل من سر . قوله ( لجنت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب ) في رواية فليح « وليس فيها أحد » ، فإن قيل لم لم تستصحب عائشة معها غير ما فكان أدعى لآمنها بما يقع للنفر ولما كانت لما تأخرت للبحث عن العقد ترسل من رافقها ليبتظروها إن أرادوا الرحيل ؟ والجواب أن هذا من جهة ما يستفاد من قوله حديثه السن ، لأنها لم يضع لها

تجربة مثل ذلك ، وقد صارت بعد ذلك إذا خرجت لحاجتها تستحب كما سيأتي في قصتها مع أم مسطح ، وقوله  
لأمت منزل بالتخفيف أى قصدت ، وفي رواية ابن ذر هنا بتدبير الميم الأول ، قال الداودي : ومنه قوله تعالى  
﴿ ولا آمين البيت الحرام ﴾ قال ابن النين : هنا على أنه بالتخفيف انتهى . وفي رواية صالح بن كيسان « تيسمت ،  
قوله ( وظننت أنهم سيفقون ) في رواية فليح ، سيفقون ، بنون واحدة ، فاما أن تكون حذفت تخفيفا أو  
هي مثقلة . قوله ( فخرجون ال ) وقع في رواية معمر « فخرجوا ، بغير نون وكأنه على لغة من يحذف مطلقا ،  
قال عياض . الظن هنا بمعنى العلم ، وتعقب باحتمال أن يكون على بابه ، فانهم أقاموا الى وقت الظهر ولم يرجع أحد  
منهم الى المنزل الذي كانوا به ولا قتل أن أحدا لا كما في الطريق ، لكن يحتمل أن يكونوا استمروا في السير الى  
قرب الظهر ، فلما نزلوا الى أن يشتغلوا بحط رحالهم وربط رواحلهم واستعجبوا لحلم في ظنهم أنها في مودجها لم  
يقتضرها الى أن وصلت على قرب ، ولو قدسوها لرجعوا كما ظنته . وقد وقع في رواية ابن إسحق « وعرفت أن لو  
اقتضوني لرجعوا الى ، وهذا ظاهر في أنها لم تنبهم ، ووقع في حديث ابن عمر خلاف ذلك فان فيه « لجت فانبهم ،  
حتى أحييت ، قصت على بعض الطريق فربى صفوان ، وهذا السياق ليس بصحيح لخالفته لما في الصحيح وأنها  
أقمت في منزلها الى أن أصبحت ، وكأنه تمارض عندما أن تنبهم فلا تأمن أن يختلف عليها الطرق فهلك قبل أن  
تدركهم ، ولا سيما وقد كانت في الليل ، أو نقيم في منزلها لعلمهم إذا قدسوها عادوا الى مكانها الذي ظفروا فيه ،  
وهكذا ينبغي لمن فقد شيئا أن يرجع بذكره الله تعالى الى الحد الذي يتحقق وجوده ثم يأخذ من هناك في التفتيش  
عليه . وأرادت بمن يفضها من هو منها بسبب تزوجها أو أبيها ، والغالب الأول لأنه كان من شأنه **يطلب** أن  
يسأله بعمرها وتحدث معها فكان ذلك لم يتفق في تلك الليلة ، ولما لم يتفق ما توقعته من رجوعهم اليها ساق الله  
اليها من حلها بنهر حول منها ولا قوة . قوله ( فبينما أنا جالسة في منزل غلبني عيني فمتم ) ، يحتمل أن يكون  
سبب النوم شدة الغم الذي حصل لها في تلك الحالة ، ومن شأن الغم - وهو وقوع ما يكره - غلبة النوم ، بخلاف الغم  
وهو توقع ما يكره فانه يقتضي السهر ، أو لما وقع من برد السحر لها مع رطوبة بدنها وصبر سنها . وعند ابن إسحق  
« قتلقت بجلبابى ثم اضطجعت في مكان ، أو أن الله سبحانه وتعالى لطف بها فألقى عليها النوم لتسرع من وحشة  
الافتراء في البرية بالليل . قوله ( وكان صفوان بن المعطل ) بفتح الطاء المهمة المشددة ( السلى ) بضم المهملة ( ثم  
الذكوانى ) منسوب الى ذكوان بن ثعلبة بن جثنة - بضم الموحدة وسكون الهاء بعدها مثقلة - ابن سليم ، وذكوان  
بطعن من بني سليم ، وكان صحابيا فاضلا أول مشاهدته عند الواقعة الحندق وعند ابن الكلبي المريسيع ، وسيأتي في  
أثناء شرح هذا الحديث ما يدل على تقدم إسلامه ، وبأنى أيضا بعد خمسة أبواب قول عائشة أنه قتل شهيدا في سبيل  
الله ، ومرادها أنه قتل بعد ذلك لا أنه في تلك الأيام . وقد ذكر ابن إسحق أنه استشهد في غزاة أرمينية في خلافة  
عمر سنة تسع عشرة ، وقيل بل عاش إلى سنة أربع وخمسين فاستشهد بأرض الروم في خلافة معاوية . قوله ( من وراء  
الجيش ) في رواية معمر « قد عرس من وراء الجيش ، وعرس بمهمات مشددا أى نزل ، قال أبو زيد التمريس  
النزول في السفر في أى وقت كان ، وقال غيره أصله النزول من آخر الليل في السفر لراحة . ووقع في حديث  
ابن عمر بيان سبب تأخر صفوان ولفظه « سأل النبي **ﷺ** أن يجعله على الساقة فكان إذا رحل الناس قام يصلى ثم  
انبعثهم فن سقط له شيء . أتاه به ، وفي حديث أبي هريرة « وكان صفوان يتخلف عن الناس فيصيب القدح والجراب



والإداوة ، وفي مرسل مقاتل بن حيان فيحمله فيقدم به فيعرفه في أصحابه ، وكذا في مرسل سعيد بن جبير نحوه .  
**قوله** ( فأدج فأصبح عند منزلي ) أدج بسكون الدال في روايتنا وهو كاذب بتشديدها ، وقيل بالسكون سار من أوله  
وبالتشديد سار من آخره ، وعلى هذا فيكون الذي هنا بالتشديد لأنه كان في آخر الليل ، وكأنه تأخر في مكانه حتى  
قرب الصبح فركب ليظهر له ما يسقط من الجيش مما يخفيه الليل ، ويحتمل أن يكون سبب تأخيره ما جرت به حادثة  
من غلبة النوم عليه ، فني سنن أبي داود والبخاري وابن سعد وصحيح ابن حبان والحاكم من طريق الأعمش عن أبي  
صالح عن أبي سعيد ، أن امرأة صفوان بن المعطل جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن زوجي  
يضرني إذا صليت ، ويفطرنى إذا صمت ، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس . قال وصفوان عنده ، فسأله  
فقال : أما قولها يضرني إذا صليت فأنها تقرأ سورتي وقد نهبتها عنها ، وأما قولها يفطرنى إذا صمت فأنها رجل شاب  
لا أصبر ، وأما قولها إنى لا أصل حتى تطلع الشمس فأنها أهل بيت قد عرف لنا ذلك فلا نمتنقظ حتى تطلع  
الشمس ، الحديث قال البخاري : هذا الحديث كلامه منكرو ، ولعل الأعمش أخذه من غير ثقة فدلسه فصار ظاهر سننه  
الصححة ، وليس للحديث عندى أصل انتهى . وما أعله به ليس بتأديح ، لأن ابن سعد صرح في روايته بالتحديث  
بين الأعمش وأبي صالح ، وأما رجاله فرجال الصحيح ، ولما أخرجه أبو داود قال بعده : رواه حماد بن سلمة عن  
حميد عن ثابت عن أبي المثنى عن النبي ﷺ ، وهذه متابعة جيدة ترقى بأن للحديث أصلا ، وغفل عن جعل هذه  
الطريقة الثانية علة للطريق الأولى . وأما استنكار البخاري ما وقع في متنه فإياه أنه مخالف للحديث الآتي قريبا من  
رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة الإفك قالت : فبلغ الأمر ذلك الرجل فقال :  
سبحان الله ، والله ما كذفت كنف أتى قط ، أى ما جلسته ، والكشف بفتحين الثوب السار ، ومنه قولهم أنت في  
كنف الله أى في سره ، والجمع بينه وبين حديث أبي سعيد على ما ذكر القرطبي أن مراده بقوله ما كذفت كنف  
أتى قط أى بزنا ، قلت : وفيه نظر لأن في رواية سعيد بن أبي هلال عن هشام بن عروة في قصة الإفك أن الرجل  
الذى قيل فيه ما قيل لما بلغه الحديث قال : والله ما أصبت امرأة قط حلالا ولا حراما ، وفي حديث ابن عباس  
عند الطبراني وكان لا يقرب النساء ، فالذى يظهر أن مراده بالنبي المذكور ما قبل هذه القصة ، ولا مانع أن يتزوج  
بعد ذلك . فهذا الجمع لا اعتراض عليه إلا بما جاء من ابن إسحق أنه كان حصورا ، لكنه لم يثبت فلا يعارض  
الحديث الصحيح . ونقل القرطبي أنه هو الذى جاءت امرأته تشكوه ومعها ابنتان لها منه فقال النبي ﷺ لهما  
د أشبه به من الغراب بالغراب ، ولم أقف على مستند القرطبي في ذلك ، وسيأتى هذا الحديث في كتاب النكاح ،  
وأبين هناك أن المقول فيه ذلك غير صفوان ، وهو المعتمد أن شاء الله تعالى . **قوله** ( فرأى سواد إنسان قائم )  
السواد بلفظ ضد البياض يطلق على الشخص أى شخص كان ، فكأنها قالت رأى شخص آدمى ، لكن لا يظهر أمر  
رجل أو امرأة . **قوله** ( ففرقني حين رأاني ) هذا يشعر بأن وجهها انكشف لما نامت لأنه قد تم أنها تلففت بجلبابها  
ونامت ، فلما انتهت باسترجاع صفوان بادرت إلى تغطية وجهها . **قوله** ( وكان يراني قبل الحجاب ) أى قبل زول  
آية الحجاب ، وهذا يدل على قدم إسلام صفوان ، فإن الحجاب كان في قول أبي عبيدة وطائفة في ذى القعدة سنة  
ثلاث ، وعند آخرين فيها سنة أربع وصححه الدمياطي ، وقيل بل كان فيها سنة خمس ، وهذا مما تناقض فيه الواقدي  
فانه ذكر أن المريسم كان في شعبان سنة خمس وأن الخندق كانت في شوال منها وأن الحجاب كان في ذى القعدة منها

مع روايته حديث عائشة هذا وتصريحها فيه بأن قصة الإفك التي وقعت في الربيع كانت بعد الحجاب ، وسلم من هذا ابن إسحق فإن الربيع عنده في شعبان لكن سنة ست ، وسلم الواقدي من التناقض في قصة سعد بن معاذ الآتي ذكرها ، نعم وسلم منها ابن إسحق فإنه لم يذكر سعد بن معاذ في القصة أصلاً كما سأبينه ، وما يؤيد صحة ما وقع في هذا الحديث أن الحجاب كان قبل قصة الإفك قول عائشة أيضاً في هذا الحديث ، أن النبي ﷺ سأل زينب بنت جحش عنها وفيه ، وهي التي كانت تساميني من أزواج النبي ﷺ ، وفيه ، وطفقت أختها حمنة تحارب لها ، فكل ذلك دال على أن زينب كانت حينئذ زوجته ، ولا خلاف أن آية الحجاب نزلت حين دخوله ﷺ بها فتثبت أن الحجاب كان قبل قصة الإفك ، وقد كنت أملت في أوائل كتاب الوضوء أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب وهو سهو والصواب بعد نزول الحجاب فليصلح هناك . قوله ( فاستيقظت باسترجاءه حين عرفني ) أي بقوله إنا لله وإنا إليه راجعون ، وصرح بها ابن إسحق في روايته ، وكأنه شق عليه ما جرى لعائشة أو خشى أن يقع ما وقع ، أو أنه اكتفى بالاسترجاع رافداً به صوته عن مخاطبتها بكلام آخر صيانة لها عن المخاطبة في الجملة ، وقد كان عمر يستعمل التكبير عند إرادة الإيقاظ ، وفيه دلالة على فطنة صفوان وحسن أدبه . قوله ( غمرت ) أي غطيت ( وجهي بجلباب ) أي الثوب الذي كان عليها ، وقد تقدم شرحه في الطهارة . قوله ( والله ما كلمني كلمة ) عبرت بهذه الصيغة إشارة إلى أنه استمر منه ترك المخاطبة لئلا يضم لو عبرت بصيغة الماضي اختصاص النبي بحال الاستيقاظ فعبرت بصيغة المضارع . قوله ( ولا سمعت منه كلمة غير استرجاءه حتى أناخ راحلته ) في رواية الكشي . وفي حين أناخ راحلته ، ووقع في رواية فليح ، حتى ، للاصطلاح ، وحين ، للباقيين ، وكذا عند مسلم عن معمر . وعلى التقديرين فليس فيه نفي أنه كلمها بغير الاسترجاع لأن النبي على رواية حين مفيد بحال الأناخة الراحلة فلا يمنع ما قبل الأناخة ولا ما بعدها ، وعلى رواية حتى معناها بجميع حالاته إلى أن أناخ ولا يمنع ما بعد الأناخة ، وقد فهم كثير من الشراح أنها أرادت بهذه العبارة نفي المسكلة البتة فقالوا : استعمل معها الصمت اكتفاء بقرائن الحال مبالغة منه في الأدب وإعظاماً لها وإجلالاً انتهى . وقد وقع في رواية ابن إسحق أنه قال لها : ما خلفك ؟ وأنه قال لها اركبي واستأخري . وفي رواية أبي أويس ، فاسترجع وأعظم مكاناً . أي حين رآني وحدي . وقد كان يعرفني قبل أن يضرب علينا الحجاب ، فسألني عن أمرى فسرت وجهي عنه بجلباب وأخبرته بأمرى ، ففهم فوطئ . على ذراعه فولاني قضاء فركبت ، وفي حديث ابن عمر ، فلما رآني ظن أني رجل فقال : يا نومان قم فقد سار الناس ، وفي مرسل سعيد بن جبير ، فاسترجع ونزل عن بعيره وقال : ما شأنك يا أم المؤمنين ؟ لحدثته بأمر القلادة . . . قوله ( فوطئ على يدها ) أي ليسكون أسهل لركوبها ولا يحتاج إلى مسها عند ركوبها . وفي حديث أبي هريرة ، فغطى وجهه عنها ثم أدنى بعيره منها . . . قوله ( فانطلق يقودني الراحلة حتى أتينا الجيش ) هكذا وقع في جميع الروايات إلا في مرسل مقاتل بن حيان فإن فيه أنه ركب معها مردفاً لها ، والذي في الصحيح هو الصحيح . قوله ( بعد ما نزلوا موغرين ) يضم الميم وكسر الغين المعجمة والراء المهملة أي نازلين في وقت الوغرة بفتح الواو وسكون الغين وهي شدة الحر لما تكون الشمس في كبد السماء ، ومنه أخذ وغر الصدر وهو توقده من القيظ بالمقعد وأوغر فلان إذا دخل في ذلك الوقت كأصبح وأمس . وقد وقع عند مسلم عن عبد بن حميد قال : قلت لعبد الرزاق : ما قوله موغرين ؟ قال : الوغرة شدة الحر . ووقع في مسلم من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن صالح بن كيسان

مورخين بعين مهمة وزاى ، قال القرطبي كأنه من وعزت إلى فلان بكذا أى تقدمت ، والاول أولى . قال : وصححه بعضهم بمهملتين وهو غلط . قلت : وروى مغورين بتقديم العين المهملة وتشديد الواو ، والتخفيف الزول وقت القائلة . ووقع في رواية فليح « معرسين » بفتح العين المهملة وتشديد الراء ثم سين مهمة ، والتخفيف زول المسافر في آخر الليل ، وقد استعمل في الزول مطلقا كما تقدم وهو المراد هنا . قوله ( في نحر الظهيرة ) تأكيد لقوله مورخين ، فان نحر الظهيرة أولها وهو وقت شدة الحر ، ونحر كل شيء أوله كأن الشمس لما بلغت غايتها في الارض انحدرت كأنها وصلت إلى النحر الذي هو أعلى الصدر ، ووقع في رواية ابن إسحق « فوافقه ما أدركنا الناس ولا افتقدت حتى نزلوا واطمأنوا طلع الرجل يقودنى » . قوله ( فهلك من هلك ) زاد صالح في روايته « في شأنى » وفي رواية ابن أويس « فهناك قال فى » وفيه أهل الإفك ما قالوا ، فأجهت القائل وما قال . وأشارت بذلك إلى الذين نكسحوا بالإفك وغاضوا في ذلك ، وأما أسماؤهم فالشهور في الروايات الصحيحة : عبد الله بن أبى ، ومسطح بن أثانة ، وحسان بن ثابت ، وحننة بنت جحش . وقد وقع في المغازى من طريق صالح بن كيسان عن الزهري قال : قال عروة لم يسم من أهل الإفك أيضا غير عبد الله بن أبى إلا حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحننة بنت جحش في ناس آخرين لا علم لي بهم غير أنهم عصبة كما قال الله تعالى انتهى . والعصبة من ثلاثة إلى عشرة ، وقد تطلق على الجماعة من غير حصر في عدد ، وزاد أبو الربيع بن سالم فيهم تبعا لابن الخطاب بن دحية عبد الله وأبا أحمد ابنا جحش ، وزاد فيهم الزخشرى زيد بن رافعة ولم أدره لغيره ، وعند ابن مردويه من طريق ابن سيرين « حلف أبو بكر ان لا ينفق على يقيمين كانا عنده غاضا في أمر عائشة أحدهما مسطح » انتهى ، ولم أقف على تسمية رفيق مسطح ، وأما القول فوقع في حديث ابن عمر فقال عبد الله بن أبى « لجرى ما ورب الكعبة » وأعانه على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر . وفي مرسل سعيد بن جبيرة وقذفها عبد الله بن أبى فقال ما برئت عائشة من صفوان ولا برى . منها وغاض بعضهم وبعضهم أعجب . قوله ( وكان الذى تولى كبره ) أى تصدى لذلك وتقلده ، وكبره أى كبر الإفك وكبر الشيء معظمه وهو قراءة الجمهور بكسر الكاف ، وقرأ حميد الأخرج بضمها قال الفراء « هى قراءة حميدة في العربية » ، وقيل المعنى الذى تولى أمته . قوله ( عبد الله بن أبى ) تقدمت ترجمته في تفسير سورة براءة وقد بينت قوله في ذلك من قبل ، وقد اقتصر بعضهم من قصة الإفك على هذه القصة كما تقدم في الباب الذى قبل هذا ، وسيأتى بعد أربعة أبواب قتل الخلفاء في المراد بالنبي تولى كبره في الآية ، ووقع في المغازى من طريق صالح بن كيسان عن الزهري عن عروة قال : أخبرني انه كان يشاع ويتحدث به عنده فيقره . بضم أوله وكسر القاف . ويستمره ويستوشيه مهمة ثم معجمة ، أى يستخرجه بالبحث عنه والتفتيش ، ومنهم من ضبطه « يقره » بفتح أوله وضم القاف ، وفي رواية ابن إسحق « وكان الذى تولى كبر ذلك عبد الله بن أبى في رجال من الخوارج » قوله ( فقد منا المدينة فاشتد كيت حين قدمت شهرا والناس يفيضون في قول أصحاب الإفك ولا أشعر بشيء من ذلك ) وفي رواية ابن إسحق « وقد انتهى الحديث إلى رسول الله ﷺ وإلى أبوى ولا يذكرون لي شيئا من ذلك » وفيها أنها مرضت بضعا وعشرين ليلة ، وهذا فيه رد على ما وقع في مرسل مقاتل بن حيان أن النبي ﷺ لما بلغه قول أهل الإفك وكان شديد الغيرة قال لا تدخل عائشة رحلى نخرجت نبكى حتى أنت أباهما قل أنا أختي أن أخرجك فانطلقت تجول لا يؤويها أحد حتى أنزل الله عندها ، وانما ذكرته مع ظهور نكارتها لا يراد إلحاحها في الإفك بل وتبعه بعض من تأخر غير

متأمل لما فيه من النكارة والخالفه للحديث الصحيح من عدة أوجه فهو باطل ، ووقع في حديث ابن عمر : ففتح ذلك في السكر فبلغ النبي ﷺ ، فلما قدموا المدينة أشاح عبداً بن أبي ذلك في الناس فاشتد على رسول الله ﷺ . وقوله : والناس يفيضون ، بضم أوله أي يفيضون ، من أفاض في قول إذا أكثر منه . قوله ( وهو يربني في وجهي ) بفتح أوله من الريب ويجوز الضم من الرباعي يقال رابه وأراه ، وقد تقدم قريباً . قوله ( اللطف ) بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحها لفتان ، والمراد الرفق . ووقع في رواية ابن إسحق : أنكرت بعض لطفه . . قوله ( الذي كنت أدري منه حين أشتكى ) أي حين أمرض . قوله ( إنما يدخل فيسلم ثم يقول كيف نيكم ، وفي رواية ابن إسحق : فكان إذا دخل قال لأمي وهي تمرضني كيف نيكم ، بالمشاة المكسورة وهي للؤنت مثل ذاك للذكر ، واستدلته عائشة بهذه الحالة هل أنها استشعرت منه بعض جفاء ، ولكنها لما لم تكن تدري السبب ، لم تبأخ في التثقيب عن ذلك حتى عرفته . ووقع في رواية أبي أوبس : إلا أنه يقول وهو ما كيف نيكم ولا يدخل عندي ولا يعودني ويسأل عني أهل البيت ، وفي حديث ابن عمر : وكنت أدري منه جفوة ولا أدري من أي شيء . قوله ( قهت ) بفتح القاف وقد تكسر والاول أشهر ، والثاقه بكسر القاف الذي أفاق من مرضه ولم تتكامل صحته ، وقيل إن الذي بكسر القاف بمعنى فهمت ولكنه هنا لا يتوجه لأنها ما فهمت ذلك إلا فيما بعد ، وقد أطلق الجهمري وغيره أنه بفتح القاف وكسرهما لفتان في برأ من المرض وهو قريب العهد لم يرجع إليه كال صحته . قوله ( غرجت مع أم مسطح ) في رواية أبي أوبس : فقلت يا أم مسطح خذي الادوية فاملئها ماء فانهي بنا الى المناصع . . قوله ( قبل المناصع ) أي جهتها ، تقدم شرحه في أوائل كتاب الوضوء ، وأن المناصع صعيد أفبح خارج المدينة . قوله ( متبرزنا ) بفتح الراء قبل الراء . وضع التبرز وهو الخروج الى البراء وهو الفضاء ، وكله كناية عن الخروج الى قضاء الحاجة . والكسوف بضمين جمع كنيف وهو السائر ، والمراد به هنا المكان المتخذ لقضاء الحاجة . وفي رواية ابن إسحق الكسوف التي يتنصعا إليها . قوله ( وأمرنا أمر العرب الأول ) بضم الهمزة وتخفيف الراء صفة العرب ، وبفتح الهمزة وتشديد الراء صفة الأمر ، قال النووي : كلاهما صحيح تريد أنهم لم يتخلقوا بأخلاق العجم . قلت : ضبطه ابن الحاجب بالوجه الثاني وصرح بمنع وصف الجمع باللفظ الاول ثم قال : إن ثبت الرواية خرجت على أن العرب اسم جمع تحته جموع قصير مفردة بهذا التقدير . قوله ( في التبرز قبل الغائط ) في رواية فليح : في البرية ، بفتح الموحدة وتشديد الراء ثم التحانية : أو في التنزه ، بمناء ثم نون ثم زاي ثقيلة هكذا على الفك ، والتنزه طلب النظافة والمراد البعد عن البيوت . قوله ( فانطلقت أنا وأم مسطح ) بكسر الميم وسكون السين وفتح الطاء بدمها حاء مهملات ، قيل اسمها سلى وفيه نظر لأن سلى اسم أم أبي بكر ، ثم ظهر لي أن لا وهم فيه فان أم أبي بكر خالتها فسميت باسمها . قوله ( وهي بنت أبي رهم ) بضم الراء وسكون الهاء . قوله ( ابن عبد مناف ) كذا هنا ولم ينبس فليح ، وفي رواية صالح : بنت أبي رهم بن المطلب بن عبد مناف ، وهو الصواب واسم أبي رهم أنيس . قوله ( وأما بنت صخر بن عامر ) أي ابن كعب بن سعد بن نيم من رطل أبي بكر . قوله ( خالة أبي بكر الصديق ) اسمها رائلة حكاه أبو نعيم . قوله ( وأبنا مسطح بن أثانة ) بضم الهمزة ومثلثين الأولى خفيفة بينهما ألف ابن عباد بن المطلب فهو المطلب من أبيه وأمه ، والمسطح عود من أعواد الخباء ، وهو لقب واسمه صوف وقيل عامر والاول هو المعتمد ، وقد أخرج الحاكم من حديث ابن عباس قال : قال أبو بكر يمانب مسطحاً في قصة عائشة :

يا عوف ويحك هل لا قلت عارفة من الكلام ولم تبتغ به طمعا .  
وكان هو وأمه من المهاجرين الأولين ، وكان أبوه مات وهو صغير فكفله أبو بكر لقراءة أم مسطح منه ،  
وكانت وفاة مسطح سنة أربع وثلاثين وقيل سنة سبع وثلاثين بعد أن شهد صفين مع علي . **قوله** ( فأقبلت أنا وأم  
مسطح قبل بتي وقد فرغنا من شأننا ففترت ) بالمهمل والمثلثة ( أم مسطح في مرطها ) بكسر الميم ، وفي رواية مقسم  
عن عائشة أنها وطئت على عظم أو شوكة ، وهذا ظاهره أنها عثرت بعد أن قضت عائشة حاجتها ثم أخبرتها الخبر  
بعد ذلك ، لكن في رواية هشام بن عروة الآتية قريبا أنها عثرت قبل أن تحض عائشة حاجتها وأنها لما أخبرتها الخبر  
رجعت كأن الذي خرجت له لا تجد منه لا قليلا ولا كثيرا ، وكذا وقع في رواية ابن إسحق قالت : فوافتها ما قدرت  
أن أقضي حاجتي ، وفي رواية ابن أبيس : فذهب عني ما كنت أجد من الغائط ، ورجعت عودي على بدني ، وفي  
حديث ابن عمر : فأخذتني الحمى وتقاص ما كان مني ، ويجمع بينهما بأن معنى قولها : وقد فرغنا من شأننا ، أي  
من شأن المسير ، لاقضاء الحاجة . **قوله** ( فقالت تمس مسطح ) بفتح المثناة وكسر العين المهملة وبفتحةها أيضا بعدها  
سين مهملة أي كب لوجهه أو هلك ولزمه الشر أو بعد ، أقوال ، وقد تقدم شرحها أيضا في الجهاد . **قوله** ( فقلت  
لها بنس ما قلت ، أنسبين رجلا شهد بدرا ) في رواية هشام بن عروة أنها عثرت ثلاث مرات كل ذلك تقول وتمس  
مسطح ، وأن عائشة تقول لها : أي أم أنسبين ابنك ، وأنها انتهت في الثالثة فقالت : والله ما أسبه إلا فيك ، وعند  
الطبراني : فقلت أنسبين ابنك وهو من المهاجرين الأولين ، وفي رواية ابن حاطب عن علقمة بن وقاص : فقلت  
أقول إن هذا لابنك وهو صاحب رسول الله ﷺ ؟ ففعلت مرتين فأعدت عليها لحدثنني بالخبر فذهب عني الذي  
خرجت له حتى ما أجد منه شيئا ، قال أبو محمد بن أبي جرة : يحتمل أن يكون قول أم مسطح هذا عمدا لتتوصل إلى  
إخبار عائشة بما قيل فيها وهي غافلة ، ويحتمل أن يكون اتفاقا أجراه الله على لسانها لتتقيظ عائشة من غفلتها عما  
قيل فيها . **قوله** ( قالت أي هتاه ) أي حرف نداء للبعيد وقد يستعمل للقريب حيث ينزل منزلة البعيد ، والنكبة  
فيه هنا أن أم مسطح نسبت عائشة إلى الغفلة عما قيل فيها لإنكارها سب مسطح غلطتها خطاب البعيد ، وهتاه  
بفتح الهاء وسكون النون وقد تفتح بعدها مثناه وآخره هاء ساكنة وقد تضم أي هذه وقيل امرأة وقيل بلهي ،  
كأنها نسبتها إلى قلة المعرفة بمكائد الناس . وهذه اللفظة تختص بالنداء وهي عبارة عن كل نكرة ، وإذا خوطب  
المذكر قيل يا هاه ، وقد تشبع النون فيقال يا هناه ، وحكى بعضهم تشديد النون فيه وأنكره الأزهري . **قوله** ( قالت  
قلت وما قال ) في رواية ابن أبيس : فقالت لها إنك لما قلتما هما يقول الناس ، وفيها : إن مسطحا وفلانا وفلانا  
يجتمعون في بيت عبد الله بن أبي يتحدثون عنك وعن صفوان يرمونك به . وفي رواية مقسم عن عائشة : أشهد  
أنك من الغافلات المؤمنات ، وفي رواية هشام بن عروة الآتية : فنقرت لي الحديث ، وهي بنون وقاف ثقيلة أي  
شرحت ، ولبعضهم بموحدة وقاف خفيفة أي أعلني . **قوله** ( فازددت مرضا على مرضي ) عند سعيد بن منصور  
من مرسل أبي صالح : فقالت : وما تدرين ما قال ؟ قالت : لا والله ، فأخبرتها بما غاض فيه الناس ، فأخذتها الحمى ،  
وعند الطبراني بإسناد صحيح عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : لما بلغني ما تكلموا به هممت أن آتي فليبا  
فأطرح نفسي فيه ، وأخرجه أبو عوانة أيضا . **قوله** ( فلما رجعت إلى بيتي ودخل علي رسول الله ﷺ ) في رواية  
معمر : فدخل ، قبل الفاء زائدة والأولى أن في الكلام حذف تقديره : فلما دخلت بيتي استقرت فيه فدخل . **قوله**

( فقلت أناذن لي أن آتي أبوي - ) في رواية هشام بن عروة المعلقة ، فقلت أرسلني إلى بيت أبي ، فأرسل معي الغلام ، وسياي نحوه موصولا في الاعتصام . ولم أقف على اسم هذا الغلام . قوله ( فقلت لأمي يا أمته ما يتحدث الناس ؟ قالت : يا بنية هوني عليك ) في رواية هشام بن عروة : فقالت يا بنية خفي عليك الشأن . قوله ( وحينئذ ) بوزن عظيمة من الوضوء أي حسنة جميلة ، وعند مسلم من رواية ابن ماجة ، حظية ، بمهمل ثم معجمة من الحظوة أي رقيقة المنزلة ، وفي رواية هشام ، ما كانت امرأة حسناء . قوله ( ضرائر ) جمع ضرة وقيل للزوجات ضرائر لأن كل واحدة يحصل لها الضرر من الأخرى بالغيرة . قوله ( أكثرن عليا ) في رواية الكشمغيني « كثرن » بالتشديد أي اتقون في عيها ، وفي رواية ابن ساطب « لقلنا أحب رجل أسراة إلا قالوا لها نحو ذلك » وفي رواية هشام « إلا حسدنا وقيل فيها » وفي هذا الكلام من قلة أمها وحسن تأنيها في تربيتها مالا يزيد عليه ، قائما علمت أن ذلك بمظم عليها فهونت عليها الأمر بعلامها بأنها لم تنفرد بذلك ، لأن المرء يتألم بغيره فيما يقع له ، وأدجت في ذلك ما تطيب به خاطرها من أنها فائقة في الجمال والحظوة ، وذلك مما يعجب المرأة أن توصف به ، مع ما فيه من الإشارة إلى ما وقع من حنة بنت جهمش ، وأن الحامل لها على ذلك كون عائشة ضرة أختها زينب بنت جهمش ، وعرف من هذا أن الاستثناء في قولها إلا أكثرن عليها متصل لأنها لم تقصد قصتها بعينها بل ذكرت شأن الضرائر ، وأما ضرائرها هي قاتن وإن كن لم يصدر منهن في حقها شيء مما يصدر من الضرائر لكن لم يعدم ذلك من هو منهن بسبيل كما وقع من حنة لأن ورح أختها منهن من القول في عائشة كما منع بقية أمهات المؤمنات ، وإنما اختصت زينب بالذكر لأنها التي كانت تضامى عائشة في المنزلة . قوله ( فقلت : سبحان الله ، أو لقد تحدث الناس بهذا ) ؟ زاد الطبري من طريق معمر عن الزهري « وبلغ رسول الله ﷺ ؟ قالت : نعم » . وفي رواية هشام « فقلت : وقد علم به أبي ؟ قالت : نعم . قلت ورسول الله ؟ قالت : نعم ورسول الله ﷺ » . وفي رواية ابن إسحق « فقلت لأمي غفر الله لك ، يتحدث الناس بهذا ولا تذكرين لي » . وفي رواية ابن ساطب من عائشة « ورجعت إلى أبي فقلت : أما اتقينا الله في ، وما وصلتنا رحمي ، يتحدث الناس بهذا ولم تعلماني » وفي رواية هشام بن عروة « فاستعبرت فبكيت ، فسمع أبو بكر صوتي وهو فوق البيت يقرأ فقال لأمي : ما شأنها ؟ فقالت : بلغها الذي ذكر من شأنها ، ففاضت عيناه فقال : أقسمت عليك يا بنية إلا رجعت إلى بيتك ، فرجعت ، وفي رواية معمر عند الطبراني « فقالت أمي : لم تكن علمت ما قيل لها فأكبت تبكي ساعة ثم قال : اسكني يا بنية » . قوله ( فقلت سبحان الله ) استغاثت بالله متعجبة من وقوع مثل ذلك في حقها مع براتها المحققة عندها . قوله ( لا يقرأ لي دمع ) بالقاف بعدها همزة أي لا ينقطع . قوله ( ولا أكتحل بنوم ) استعادة السهر ، ووقع في رواية مسروق عن أم رومان كما مضى في المغازي « فخرت منشفيا عليا ، فاستغاثت إلا وعليها حمى بنافض ، فطرحت عليها ثيابا فغطيتها » وفي رواية الأسود عن عائشة « فألقت على أمي كل ثوب في البيت » . ( تنبيه ) : طرق حديث الإفك مجتمعة على أن عائشة بلغها الخبر من أم مسطح ، لكن وقع في حديث أم رومان ما يخالف ذلك ولفظه « بينا أنا قاضة أنا وعائشة إذ ولجت علينا امرأة من الأنصار فقالت فعل الله بفلان وفعل ، فقلت وما ذاك ؟ قالت : ابني ومن حدث الحديث . قالت وما ذلك ؟ قالت كذا وكذا ، هذا لفظ المصنف في المغازي ، ولفظه في قصة يوسف « قالت : إنه نفي الحديث ، فقالت عائشة : أي حديث ؟ فأخبرتها ، قالت : فسمه أبو بكر ؟ قالت نعم . قالت : ورسول الله ﷺ ؟ قالت نعم . فخرت منشفيا عليها ، وطريق الجمع

بينهما أنها سمعت ذلك أولا من أم مسطح ، ثم ذهبت لبيت أمها لتسقين الخبر منها فأخبرتها أمها بالامر بمحلا كما  
مضى من قولها هو بن عليك وما أشبه ذلك ، ثم دخلت عليها الانصارية فأخبرتها بمثل ذلك بحضرة أمها فقوى عندها  
القطع بوقوع ذلك ، فسألت هل سمعه أبوها وزوجها ؟ ترجيا منها أن لا يكونا سمعا ذلك ليكون أسهل عليها ، فلما  
قالت لها إنها سمعته عن أبيها . ولم أقف على اسم هذه المرأة الانصارية ولا على اسم ولدها . قوله ( فقد رسول  
الله ﷺ ) على هذا ظاهره أن السؤال وقع بعدما علمت بالقصة لأنها عقت بكاءها تلك الليلة بهذا ثم عقت بهذا  
بالخطبة ، ورواية هشام بن هروية تشير بأن السؤال والخطبة وقعا قبل أن تعلم طائفة بالامر ، فإن في أول رواية  
هشام عن أبيه عن عائشة ، لما ذكر من شأنى أئذى ذهكر وما علمت به قام رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر قصة  
الخطبة الآتية ، ويمكن الجمع بأن الماء في قوله ، فدعا ، طائفة على شيء محذوف تقديره : وكان رسول الله ﷺ قبل  
ذلك قد سمع ما قيل فدعا على . قوله ( على بن أبي طالب وأسامة بن زيد ) في حديث ابن عمر ، وكان إذا أراد أن  
يستعير أحدا في أمر أهله لم يمد عليها وأسامة ، لكن وقع في رواية الحسن المرقى عن ابن عباس عند الطبراني أنه  
ﷺ استعار زيد بن ثابت فقال دعها فليل الله يحدث لك فيها أمرا ، وأظن في قوله ، وابن ثابت ، تغير وأنه كان في  
الاصل ، ابن حارثة ، وفي رواية الواقدي أنه سأل أم أيمن فبرأتها ، وأم أيمن هي والدة أسامة بن زيد وسيأتي أنه  
سأل زينب بنت جحش أيضا . قوله ( حين استلبت الوحى ) بالرفع أى طال ليل نومه ، وبالنصب أى استبطأ  
النبي ﷺ نومه . قوله ( في فراق أهله ) عدلت عن قولها في فراق أهله لكرامتها التصريح بأحاديث  
الفراق إليها . قوله ( أهلك ) بالرفع فإن في رواية معمر بن مهران ، ولولم تقع هذه الرواية لجاز النصب أى أهلك  
ومعناه م أهلك أى الضيفة اللاحقة بك ، ويحتمل أن يكون قال ذلك متبرئا من المشورة وكل الامر الى رأى النبي  
ﷺ ، ثم لم يكتف بذلك حتى أخبر بما عنده فقال ، ولا فعل إلا خيرا ، وأطلاق الأهل على الزوجة شائع ، قال  
ابن التين : أطلق عليها أملا وذكرها بصيغة الجمع حيث قال وم أهلك ، إشارة إلى تميم الأرواح بالوصف المذكور  
اتهم . ويحتمل أن يكون جمع لإرادة تعظيمها . قوله ( وأما على بن أبي طالب فقال : يا رسول الله لم يضيئ الله  
عليك ، والنساء سواها كثير ) كذا للجمع بصيغة التذكير كأنه أراد الجنس ، مع أن لفظ ليل يشترك فيه الذكر  
والمؤنث المرادوا وجما . وفي رواية الواقدي ، قد أحل الله لك وأطاب ، طلقها وانكح غيرها ، وهذا الكلام الذى  
قاله على - حمله عليه ترجيح جانب النبي ﷺ لما رأى عنده من القلق وتنعم بسبب القول الذى قيل ، وكان ﷺ شديد  
النيرة ، فرأى على أنه إذا فارقتا سكن ما عنده من القلق بسببها إلى أن يتحقق براءتها فيمكن رجوعها ، ويستفاد منه  
ارتكاب أخف الضررين لأحباب أشدهما . وقال النووي : رأى على أن ذلك هو المصلحة في حق النبي ﷺ واعتقد  
ذلك لما رأى من نزاجه ، فبذل جهده في التصيحة لأرادة راحة خاطره ﷺ . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : لم  
يجزم على بالإشارة بفراقها لأنه عقب ذلك بقوله ، وسئل الجارية تصدك ، فنزح الامر في ذلك إلى نظر النبي  
ﷺ ، فكانت قال : إن أردت تمجيد الراحة ففارقها ، وإن أردت خلاف ذلك فأبست عن حقيقة الامر إلى أن تطلع  
على براءتها . لأنه كان يتحقق أن بريرة لا تخبره إلا بما علمته ، وهي لم تعلم من عائشة إلا الله إمة المحنة . والله في  
اختصاص على وأسامة بالمشاركة أن عليا كان عنده كالولد لأنه رباه من حال صفه ثم لم يفرقه ، بل وازداد اتصاله  
بزوج طائفة لذلك كان مخصصا بالمشاركة فيما يتعلق بأهله لمزيد اطلاعه على أحواله أكثر من غيره ، وكان أهل

مفعولته فيما يتعلق بالأمور العامة أكابر الصحابة كابن بكر ومهر . وأما أسامة فهو كمل في طول الملازمة ومزيد الاختصاص والهمة ، ولذلك كانوا يطلقون عليه أنه حب رسول الله ﷺ ، وخصه دون أبيه وأمه لكونه كان شابا كمل ، وإن كان على أسن منه . وذلك أن الشاب من صفاء الذهن ما ليس لغيره ، ولأنه أكثر جرأة على الجواب بما يظهر له من الحسن ، لأن الحسن غالباً يحسب العاقبة فيما أخفى بعض ما يظهر له ومابة للقاتل تارة والمسؤول عنه أخرى ، مع ما ورد في بعض الأخبار أنه استشار غيرهما . ( تنبيه ) : وقع بسبب هذا الكلام من على نسبة عاتقة إياه إلى الاسامة في شأنها كما تقدم من رواية الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن عاتقة في المخاض وما راجع به الوليد بن عبد الملك من ذلك فأخفى عن عادته ، وقد وضع خطره على في ذلك . قوله ( ولسل الجارية تصدقك ) في رواية مقص من عاتقة ، أرسل إلى بريرة عاتقها فلما ، فسي أن تكون قد اطلعت على شيء من أمرها . . قوله ( قد دعا رسول الله ﷺ بريرة ) بفتح الموحدة وكسر الراء تقدم خطبها في القمق ، في رواية مقصم ، فأرسل إلى بريرة فقال لها أتشدين أني رسول الله ؟ قالت نعم . قال : فاني سأفكك من شيء فلا تكتمينه . قالت نعم . قل : هل رأيت من عاتقة ما تكرهينه ؟ قالت لا . . وقد قيل إن تسميتها هنا وم ، لأن قصتها كانت بعد فتح مكة ، كما سيأتي أنها لما خبرت فاختارت نفسها كل زوجها يبي ، فقال النبي ﷺ لعباس : يا عباس ألا توجب من حب منيك بريرة ؟ الحديث . وسيأتي . ويمكن الجواب بأن تكون بريرة كانت تقدم عاتقة وهي في رق موالها . وأما قصتها معها في مكائبتها وغير ذلك فكان بعد ذلك بعدة ، أو أن اسم هذه الجارية المذكورة في قصة الإلك وافق اسم بريرة التي وقع لها التخيير ، وجزم البدر الإركشي فيما استدرسته عاتقة على الصحابة أن تسمية هذه الجارية بريرة مدرجة من بعض الرواة وأنها جارية أخرى ، وأخذ من ابن القيم الحبلى فإنه قال : تسميتها بريرة وم من بعض الرواة ، فإن عاتقة إنما اشترت بريرة بعد الفتح ، ولما كاتبها عقب شرائها وعقمت خيرة فاختارت نفسها ، فظن الراوي أن قول على « ولسل الجارية تصدقك » أنها بريرة فخط ، قال : وهذا نوع غامض لا ينبغي له إلا الحذاق . قلت : وقد أجلب غيره بأنها كانت تقدم عاتقة بالأجرة وهي في رق موالها قبل وقوع قصتها في المسكينة ، وهذا أولى من دهرى الادراج وتخليط الحفاظ . قوله ( أى بريرة ، هل رأيت من شيء يريبك ) في رواية هشام بن عروة ، فأنهروا بعض ، ها ، فقال : صدق رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي أويس ، أن النبي ﷺ قال لعل : شاك بالمجارية ، فسألها على وتوعدنا فلم تخبره إلا بخبر ، ثم ضربها وسأها فقالت : والله ما علمت على عاتقة سوءا ، وفي رواية ابن إسحق ، فقام إليها على فضربها ضربا شديدا يقول : صدق رسول الله ﷺ ، ووقع في رواية هشام ، حتى أسقطوا لها به ، وقال أسقط الرجل في القول إذا أتى بكلام ساقط ، والضمير في قوله به الحديث أو الرجل الذي أتى بها به . وحكى عياض أن في رواية ابن مهران في مسلم ، حتى أسقطوا لهاها ، بمثابة مفتوحة وزيادة ألف بعد الهاء ، قال : وهو تصحيف لأنهم لو أسقطوا لهاها لم تستطع الكلام ، والواقع أنها تكلمت فقالت : سبحان الله الخ ، وفي رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عند الطبراني ، قال : لست من هذا أسألك . قاله : فيه ؟ قلنا فظنت قالت : سبحان الله ، وهذا يدل على أن المراد بقوله في الرواية حتى أسقطوا لهاها حتى صرحوا لها بالآمر ، فلها تعجب . وقال ابن الجوزي : أسقطوا لهاها به أى صرحوا لها بالآمر ، وقيل جلدوا في خطبها بسقط من القول . ووقع في رواية



الطبري من طريق أبي أسامة قال عروة : فعيب ذلك علي من قاله ، وقال ابن بطلال : يحتمل أن يكون من قولهم : سقط إلى الخبر إذا علمته ، قال الشاعر : إذا من ساقطن الحديث وقلن لي ، قال : فمناه ذكروا لها الحديث وشرحوه **قوله** ( أن رأيت عليها أسرا ) أي ما رأيت فيها مما تسألون منه شيئا أصلا وأما من غيره ففيها ما ذكرت من غلبة النوم لصغر سنها ودطوبة بدنها . **قوله** ( أغصه ) بنين معجمة وصاد مهملة أي أهيبه . **قوله** ( سوى أنها جارية حديثة السن تمام عن عجين أهلها ) في رواية ابن إسحاق : ما كنت أهيب عليها إلا أني كنت أعجن عجيني وآمرها أن تحفظه فتنام منه ، وفي رواية مضم : ما رأيت منها مذكنت عندها إلا أني عجنيت عجينا لي فقلت : احفظي هذه العجينة حتى أقتبس نارا لا أخبزها ، فنظفت ، فجاءت الشاة فأكلتها ، وهو ينصر المراد بقوله في رواية الباب : حتى تأتي الهاجن ، وهي بذال مهمة ثم جيم : الشاة التي تألف البيت ولا تخرج إلى المرحى ، وقيل هي كل ما يألف البيوت مطلقا شاة أو طمرا . قال ابن المنير في الحاشية : هذا من الاستثناء البديع الذي يراد به المبالغة في نفي العيب ، فنظفتها عن عجبتها أبعد لها من مثل الذي رميت به وأقرب إلى أن تكون من الغافلات المؤمنات . وكذا في قولها في رواية هشام بن عروة : ما علمت منها إلا ما يعلم الصانع على الذهب الأحمر ، أي كالا يعلم الصانع من الذهب الأحمر إلا الخلوص من العيب فكذلك أنا لا أعلم منها إلا الخلوص من العيب . وفي رواية ابن حاطب عن علقمة : فقلت الجارية الحبشية : والله لعائشة أطيّب عن الذهب ، ولئن كانت صنعت ما قال الناس لينبئ بك الله . قالت : فعجب الناس من فقها . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ ) في رواية أبي أويس : ثم خرج حين سمع من بريرة ما قالت ، وفي رواية هشام بن عروة : قام فينا خطيبا فنشهد وحد الله وأثنى عليه بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، وزاد هؤلاء الخراساني عن الزهري هذا قبل قوله فقم ، وكانت أم أيوب الأنصارية قالت لأبي أيوب : أما سمعت ما يتحدث الناس ؟ لحدثه بقول أهل الإذك ، فقال : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك هذا بهتان عظيم ، . قلت : وسيأتي في الاعتصام من طريق يحيى بن أبي زكريا عن هشام بن عروة في قصة الإذك مختصرة وفيه بعد قوله وأرسل معها الغلام ، وقال رجل من الأنصار : ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك ، فيستفاد معرفته من رواية عطاء هذه . وروى الطبري من حديث ابن عمر قال : قال أسامة : ما يحل لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك ، الآية . لكن أسامة مهاجري ، فإن ثبت حمل على التوارد . وفي مرسل سعيد بن جبير أن سعد بن معاذ عن قال ذلك . وروى الطبري أيضا من طريق ابن إسحاق : حدثني أبي عن بعض رجال بني النجار أن أبا أيوب قالت له أم أيوب : أما تسمع ما يقول الناس في عائشة ؟ قال : بلى ، وذلك الكذب ، أكنت فاعلة ذلك يا أم أيوب ؟ قالت : لا والله ، قال : فعائشة والله خير منك ، قالت : فنزل القرآن (لولا إذ سمعتموه) الآية . . ولحاكم من طريق أفلح مولى أبي أيوب عن أبي أيوب نحوه ، وله من طريق أخرى قال : قالت أم الطفيل لأبي بن كعب ، فذكر نحوه . **قوله** ( قالت عن من عبد الله بن أبي ) أي طلب من يعذره منه ، أي ينصفه . قال الخطابي : يحتمل أن يكون مضاه من يقوم بمعذره فيما رى أهل به من المكروه ، ومن يقوم بمعذري إذا عاقبته على سوء ما صدر منه ؟ ورجح التووي هذا الثاني . وقيل : معنى من يعذرنى من ينصرنى ، والمعزى الناصر . وقيل : المراد من ينقّم لي منه ؟ وهو كالذي قبله ، ويؤيده قول سعد : أنا أعذرك منه . **قوله** ( بلغني أذاه في أهل بيتي ) في رواية هشام بن عروة : أشيروا عليّ في أناس أبناوا أهل ، وهو بفتح الموحدة الخفيفة والنون المضمومة ، وحكى عياض أن في رواية الأصل

بتشديد الموحدة وهي لغة ، ومضاه جابوا أهل أو اتهموا أهل ، وهو المعتمد لأن الأبن بفتحين التهمة . وقال ابن الجوزي : المراد رموا أهل بالفيح ، ومنه الحديث الذي في الشائل في ذكر مجلسه عليه السلام ، لا توين فيه الحرم ، وحكى عياض أن في رواية عبدوس بتقديم النون الثقيلة على الموحدة ، قال وهو نصيف لأن التأنيب هو اللوم الشديد ولا معنى له هنا ، انتهى . قال النووي : وقد وجه بأن المراد لإموم أشد اللوم فيأرحموا أنهم صنعوه وهم لم يصنعوا شيئاً من ذلك ، لكنه بعيد من صورة الحال ، والأول هو المعتمد . قال النووي : التخفيف أشهر وفي رواية ابن إسحق : ما بال أناس يؤذوني في أهل ، وفي رواية ابن حاطب : من يمدني فيمن يؤذيني في أهل ، ويجمع في يئنه من يؤذيني ، ووقع في رواية الفسافي المذكورة : في قوم يسبون أهل ، وزاد فيه : ما جلبت عليهم من سوء قط . **قوله** ( ولقد ذكروا رجلاً ) زاد الطبري في روايته : صالحاً ، وزاد أبو أويس في روايته : ولكن صفوان ابن المعطل قيد لحسان فخره ضربه بالسيف وهو يتناول :

تلق ذباب السيف مني فاني غلام إذا هوجئت لسك بشاهر

فصاح حسان ، فخر صفوان ، فاستوهب النبي صلى الله عليه وسلم من حسان ضربة صفوان فوهبها له . **قوله** ( فقام سعد بن معاذ الانصاري ) كذا هنا وفي رواية معمر وأكثر أصحاب الزهري ، ووقع في رواية صالح بن كيسان : فقام سعد أخو بني عبد الأشهل ، وفي رواية فليح : فقام سعد ، ولم ينسبه ، وقد تعين أنه سعد بن معاذ لما وقع في رواية الباب وغيره . وأما قول شيخ شيوينا القطب الحلبي : وقع في نسخة سماهنا : فقام سعد بن معاذ ، وفي موضع آخر : فقام سعد أخو بني عبد الأشهل ، فيحتمل أن يكون آخر غير سعد بن معاذ ، فإن في بني عبد الأشهل جماعة من الصحابة يسمى كل منهم سعدا ، منهم سعد بن زيد الأشهلي شهد بدرا وكان على سبايا قريظة الذين يعموا بنجد ، وله ذكر في عدة أخبار منها في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في مرض وفاته ، قال فيحتمل أن يكون هو المتكلم في قصة الإفك . قلت : وحمله على ذلك ما حكاه عياض وغيره من الأشكال في ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة ، والذي جوزه مردود بالتصريح بسعد بن معاذ في هذه الرواية الثالثة ، فأذكر كلام عياض وما تيسر من الجواب عنه ، قال عياض : في ذكر سعد بن معاذ في هذا الحديث إشكال لم يتكلم الناس عليه ونهنا عليه بمض شيوينا ، وذلك أن الإفك كان في المربيع وكانت سنة ست فيما ذكر ابن إسحق ؛ وسعد بن معاذ مات من الرمية التي رميها بالخنق فدعا الله فأبقاه حتى حكم في بني قريظة ثم انفجر جرحه فمات منها ، وكان ذلك سنة أربع عند الجميع إلا ما زعم الواقدي أن ذلك كان سنة خمس ، قال : وعلى كل تقدير فلا يصح ذكر سعد بن معاذ في هذه القصة ، والأشبه أنه غيره ، ولهذا لم يذكره ابن إسحق في روايته ، وجعل المراجعة أولا وثانيا بين أسيد بن حضير وبين سعد بن عباد ، قال : وقال لي بعض شيوينا : يصح أن يكون سعد وجودا في المربيع بناء على الاختلاف في تاريخ غزوة المربيع ، وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة أنها كانت سنة أربع ، وكذلك الخندق كانت سنة أربع . فيصح أن تكون المربيع قبلها لأن ابن إسحق جزم بأن المربيع كانت في شعبان وأن الخندق كانت في شوال ، فإن كانا من سنة واحدة استقام أن تكون المربيع قبل الخندق فلا يمتنع أن يشهدا سعد بن معاذ انتهى . وقد قدمنا في المغازي أن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة أن المربيع كانت سنة خمس وأن الذي نقله عنه البخاري من أنها سنة أربع سبق قلم ، نعم والراجح أن الخندق أيضا كانت في سنة خمس خلافا لابن إسحق فيصح الجواب المذكور . ومن جزم بأن المربيع

سنة خمس الطبري ، لكن بذكر على هذا شيء لم يتعرضوا له أصلا ، وذلك أن ابن جرير ذكر أنه كان معهم في غزوة بني المصطلق وهو المريسيع كما تقدم من حديث في المغازي ، وثبت في الصحيحين أيضا أنه عرض في يوم أحد فلم يجره النبي ﷺ وعرض في الخندق فأجازه ، فإذا كان أول معاهده الخندق وقد ثبت أنه شهد المريسيع لم أن تكون المريسيع بعد الخندق فيعود الإشكال ، ويمكن الجواب بأنه لا يلزم من هككون ابن جرير كان معهم في غزوة بني المصطلق أن يكون أجبر في القتال ، فقد يكون مصابا به ولم يباشر القتال كما ثبت من جابر أنه كان يمنح الماء لأصحابه يوم بدر وهو لم يشهد بدرا باتفاق . وقد سلك البيهقي في أصل الإشكال جوابا آخر بناء على أن الخندق قبل المريسيع فقال : يجوز أن يكون جرح سعد بن معاذ لم ينفضه عقب الفراخ من بني قريظة بل تأخر زمانا ثم انفجر بعد ذلك وتكون مراجعته في قصة الإفك في أثناء ذلك ، ولعله لم يشهد غزوة المريسيع لمرضه ، وليس ذلك مانعا له أن يجيب النبي ﷺ في قصة الإفك عما أجابه ، وأما دعوى عياض أن الذين تقدموا لم يتكلموا على الإشكال المذكور فما أدرى من الذين هنام ، فقد تعرض له من القدماء إسماعيل القاضي فقال : الأول أن تكون المريسيع قبل الخندق للعديد الصحيح من عائشة ، واستفكه ابن حزم لاعتقاده أن الخندق قبل المريسيع ، وتعرض له ابن عبد البر فقال : رواية من روى أن سعد بن معاذ راجع في قصة الإفك سعد بن عباد وم خطأ ، وإنما راجع سعد بن عباد أسيد ابن خنيس كما ذكره ابن اسحق ، وهو الصحيح فإن سعد بن معاذ مات في منصرفهم من غزوة بني قريظة لا يختلفون في ذلك ، فلم يدرك المريسيع ولا حضرها . وبالنسبة إلى ابن جرير على عادته فقال : اتفق الرواة على أن ذكر ابن معاذ في قصة الإفك وهم ، ونسبه على هذا الإطلاق القرطبي . قوله ( أذكرك منه ) في رواية فليح فقال : أنا والله أذكرك منه ، ووقع في رواية معمر ، أذكرك منه ، بخلاف المبتدأ . قوله ( ان كان من الأوس ) يعني قبيلة سعد بن معاذ . قوله ( ضربنا منقه ) في رواية صالح بن كبسان : ضربت ، بضم المثناة ، وإنما قال ذلك لأنه كان سيدهم فجزم بأن حكمه فيهم نافذ . قوله ( وان كان من إخواننا من الخروج ) من الأولى تبعضية والآخرى يمانية ، ولهذا سقطت من رواية فليح . قوله ( أمرتنا ففعلنا أمرك ) في رواية ابن جريج أنيناك به ففعلنا فيه أمرك . قوله ( فقام سعد ابن عباد وهو سيد الخروج ) في رواية صالح بن كبسان : فقام رجل من الخروج وكانت أم حسان بن ثابت بنت عمه من خلفه وهو سعد بن عباد وهو سيد الخروج ، انتهى . وأم حسان اسمها القريصة بنت خالد بن خنيس بن لؤذان بن عبد ود بن زيد بن نعلبة ، وقوله من خلفه بعد قوله بنت عمه إشارة إلى أنها ليست بنت عمه لها ، لأن سعد ابن عباد يجتمع معها في نعلبة ، وقد تقدم سياق نسبه في المناقب . قوله ( وكان قبل ذلك رجلا صالحا ) أي كامل الصلاح ، في رواية الواقدي : وكان صالحا لكن الغضب بلغ منه ومع ذلك لم ينفص عليه في دينه . قوله ( ولكن احتملته الحية ) كذا الأكثر ، احتملته ، بمهملة ثم مشددة ثم ميم أي أغضبته ، وفي رواية معمر عند مسلم وكذا يحيى ابن سعيد عند الطبراني : اجتمهته ، بجيم ثم مشددة ثم هاء . وصوبها الوقفي ، أي حملته على الجهل . قوله ( فقال لسعد ) أي ابن معاذ ( كذبت لعمر الله لا تقتله ) العمر بفتح العين المهملة هو البقاء ، وهو العمر بضمها ، لكن لا يستعمل في القسم إلا بالفتح . قوله ( ولا تقدر على قتله ، ولو كان من رهطك ما أحبيت أن يقتل<sup>(١)</sup> ) فسر قوله لا تقتله بجزله ، ولا تقدر على قتله ، إشارة إلى أن قومه يمنعون من قتله ، وأما قوله : ولو كان من رهطك ، فهو من تفسير

(١) في هامش طبعه يولاق : : ولو كان من رهطك الخ ، ليس في نسخ المتن التي بأيدينا

قوله وكذبت ، أى فى قوله : إن كان من الأوس ضربت عنقه ، فليسبه الى الكذب فى هذه العوى وأما جرم أن يقتله إن كان من رطله مطلقا ، وأنه إن كان من غير رطله إن أمر بقتله قتله وإلا فلا ، فكأنه قال له : بل الذى لمقتله على العكس مما فطقت به ، وأنه لو إن كان من رطله ما أحببت أن يقتل ، ولكنه من غير رطله فأنت تحب أن يقتل ، وهذا بحسب ما ظهر له فى تلك الحالة . ونقل ابن التين عن النابوى أن معنى قوله كذبت لا تقتله أن النبي ﷺ لا يجعل حكمه اليك فلذلك لا تقدر على قتله ، وهو حمل جيد ، وقد بينت الروايات الأخرى السبب الحامل لسعد بن عباد على ما قال ، فى رواية ابن إسحق وقال سعد بن عباد : ما قلت هذه المقالة إلا أنك علمت أنه من الخوارج ، وفى رواية ابن حاطب : قال سعد بن عباد : يا ابن معاذ والله ما بك نصرة رسول الله ﷺ ، ولكنها قد كانت بيننا خفائن فى الجاهلية ونحن لم نحمل لنا من صدوركم ، فقال ابن معاذ : الله أعلم بما أردت ، وفى حديث ابن عمر : إنما طلبت به دخول الجاهلية ، قال ابن التين : قول ابن معاذ : إن كان من الأوس ضربت عنقه ، إنما قل ذلك لأن الأوس قومه وهم بنو النجار ، ولم يقل ذلك فى الخوارج لما كان بين الأوس والخوارج من التفاحش قبل الإسلام ثم زال بالإسلام وبقي بعضه بحكم الألفة . قال فتكلم سعد بن عباد بحكم الألفة ونفى أن يحكم فيهم سعد بن معاذ وهو من الأوس . قال : ولم يرد سعد بن عباد الرضا بما نقل عن عبد الله بن أبى ، وإنما معنى قول عائشة : ولكن قبل ذلك رجلا صالحا ، أى لم يقتض منه ما يتعلق بالوقوف مع ألفة الحية ، ولم ترد أنه فاضل عن المناهضة ، وهو كما قال ، إلا أن دهواه أن بنى النجار قوم سعد بن معاذ خطأ وإنما هم من رطل سعد بن عباد ، ولم يجر لهم فى هذه القصة ذكر . وقد تأول بعضهم ما دار بين السمد بنين بنو إيل بريد فارتكب شططا ، فزعم أن قول سعد بن عباد : لا تقتله ولا تقدر على قتله ، أى إن كان من الأوس ، واستدل على ذلك بأن ابن معاذ لم يقل فى الخوارجى ضربنا عنقه وإنما قال ذلك فى الأوسى ، فدل على أن ابن عباد لم يقل ذلك حية لقومه ، إذ لو كان حية لم يرجعها رطل غيره قال : وسبب قوله ذلك أن الذى عاض فى الإفك كان يظهر الإسلام ، ولم يكن النبي ﷺ يقتل من يظهر الإسلام ، وأراد أن بقية قومه بمنعوه منه إذا أراد قتله إذا لم يصدر من النبي ﷺ أمر بقتله ، فكأنه قال : لا نقل ما لا نعمل ولا نقد بما لا تقدر على الوفاء به . ثم أجلب عن قول عائشة : احتملته الحية ، بأنها كانت حينئذ مزججة الخطا لما دهمها من الأسر ، فقد وقع فى فهمها ما يكون أرجح منه ، وعن قول أسيد بن حضير الآتى بأنه حمل قول ابن عباد على ظاهر لفظه وخفى عليه أن له عملا سائغا انتهى . ولا يخفى ما فيه من التعمس من غير حاجة إلى ذلك . وقوله إن عائشة قالت ذلك وهى مزججة الخطا مردود ، لأن ذلك إنما يتم لو كانت حدث بذلك عند وقوع الفتنة ، والواقع أنها إنما حدث بها بعد دهر طويل حتى سمع ذلك منها عروة وغيره من التابعين كما قدمت الإشارة إليه ، وحينئذ كان ذلك الانزعاج زال واقتضى ، والحق أنها فهمت ذلك عند وقوعه بقرائن الحال ، وأما قوله : لا تقدر على قتله ، مع أن سعد بن معاذ لم يقل بقتله كما قال فى حق من يكون من الأوس فإن سعد بن عباد فهم أن قول ابن معاذ : أمرتنا بأمرك ، أى إن أمرتنا بأمرك أى أمرتنا بقتله قتلناه وإن أمرت قومه بقتله قتلوه ، فبنى سعد بن عباد قدرة سعد بن معاذ على قتله أن كان من الخوارج لعله أن النبي ﷺ لا يأمر غير قومه بقتله ، فكأنه أباحه من مباشرة قتله وذلك بحكم الحية التى أشارت إليها عائشة ، ولا يلزم من ذلك ما فهمه المذكور أنه يرد أمر النبي ﷺ بقتله ولا يمتثل ، حاشا لسعد من ذلك . وقد اعتذر المازرى عن قول أسيد بن حضير لسعد بن عباد : أنك منافق ، أن ذلك

وقع منه على جهة الغيظ والحنق والمبالغة في زجر سعد بن عبادة عن ابن أبي وغيره ، ولم يرد النفاق الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر ، قال : ولله ﷻ إنما ترك الإنكار عليه لذلك . وسأذكر ما في فوائد هذا الحديث في آخر شرحه زيادة في هذا . **قوله** ( فقام أسيد بن حضير ) بالتصغير فيه وفي أبيه ، وأوجه مهمة ثم معجزة قدم لسه في المناقب . **قوله** ( وهو ابن عم سعد بن معاذ ) أي من رطاه ، ولم يكن ابن عمه لحا ، لأنه سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل ، وأسيد بن حضير بن سمالك بن عتيك بن امرئ القيس ، إنما يجتمعان في امرئ القيس وهما في التعدد إليه سواء . **قوله** ( فقال لسعد بن عبادة كذبت لعمر الله لنفقتك ) أي ولو كان من الخروج إذا أمرنا النبي ﷺ بذلك ، وليست لكم قدرة على منعنا من ذلك . **قوله** ( فأنك منافق تجادل من المنافقين ) أطلق أسيد ذلك مبالغة في زجره عن القول الذي قاله ، وأراد بقوله « فأنك منافق » أي تصنع صنيع المنافقين ، وفره بقوله « تجادل من المنافقين » وقابل قوله لسعد بن معاذ « كذبت لا نفقتك » بقوله هو « كذبت لنفقتك » . وقال المازري : إطلاق أسيد لم يرد به نفاق الكفر وإنما أراد أنه كان يظهر المودة للأوس ثم ظهر منه في هذه القصة ضد ذلك فأشبه حال المنافق لأن حقيقته إظهار شيء وإخفاء شيء ، ولعل هذا هو السبب في ترك إنكار النبي ﷺ عليه . **قوله** ( فتأور ) بمثابة ثم مثله : فهاهل من الثورة ، والحيان بمهمة ثم تحتانية ثنية حتى والهي كالقبيلة ، أي نهض بسبهم إلى بعض من الغضب . ووقع في حديث ابن عمر : وقام سعد بن معاذ فسل سيفه . **قوله** ( حتى صرأ أن يقتلوا ) زاد ابن جرير في روايته في قصة الإطلاك هنا « قال قال ابن عباس : فقال بعضهم لبعض موعدكم المرة » أي خارج المدينة لتقاتلوا هناك . **قوله** ( فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكتوا ) وفي رواية ابن حاطب : فلم يزل يوسى يده إلى الناس هنا حتى هدا الصوت ، وفي رواية فليح ، فزل غنصهم حتى سكتوا ، ويحمل على أنه سكتهم وهو على المنبر ثم نزل إليهم أيضا ليكمل نسيكهم . ووقع في رواية طاه الحراساني عن الزمري « فحجر بينهم » . **قوله** ( فكشك يوسى ذلك ) في رواية الكشميني « فبكيت » وهي في رواية فليح وصالح وغيرهما . **قوله** ( فأصبح أبوأي عندي ) أي أنهما جاءا إلى المكان الذي هي به من بيتهما ، لا أنها رجعت من عندهما إلى بيتها . ووقع في رواية محمد بن ثور عن معمر عند الطبري « وأنا في بيت أبوي » . **قوله** ( وقد بكيت ليلتين ويوما ) أي الليلة التي أخبرتها فيها أم مسطح الخبر واليوم الذي خطب فيه النبي ﷺ الناس واليلة التي تليه . ووقع في رواية فليح « وقد بكيت ليلتي ويوما » وكان الباء مشددة ونسبتها إلى نفسها لما وقع لها فيها . **قوله** ( فبينما هما ) وفي رواية الكشميني « فبينما هما » . **قوله** ( يظنان أن البكاء قاتل كبدي ) في رواية فليح « حتى أظن » ويجمع : أن الجميع كانوا يظنون ذلك . **قوله** ( فاستأذنت ) كذا فيه وفي الكلام حذف تقديره جاءت امرأة فاستأذنت ، وفي رواية فليح « إذ استأذنت » . **قوله** ( امرأة من الانصار ) لم أقف على اسمها . **قوله** ( فبينما نحن على ذلك ) في رواية الكشميني « فبينما نحن كذلك » وهي رواية فليح ، والاول رواية صالح . **قوله** ( دخل علينا رسول الله ﷺ ) سباني في رواية هشام بن عروة بلفظ « فأصبح أبوأي عندي فلم يزالا حتى دخل على رسول الله ﷺ وقد صلى العصر وقد اكتفى أبوأي عن يميني وعن شمالي » وفي رواية ابن حاطب « وقد جاء رسول الله ﷺ حتى جلس على سريره وجاءي » وفي حديث أم رومان « أن عائشة في تلك الحالة كانت بها الحمى انفاض ، وأن النبي ﷺ لما دخل فرجها كذلك قال : ما شأن هذه ؟ قالت : أخذتها الحمى بنافض ، قال : فعمله في حديث تحدث ؟ قالت : نعم . ففعلت

عائشة . **قوله** ( ولم يجلس عندي منذ قيل ما قيل قبلها ، وقد لبث شهراً لا يوحى إليه في شأني ) حكى الترمذي أن بعض المفسرين ذكر أن المدة كانت سبعة وثلاثين يوماً فالنبي الكسر في هذه الرواية ، وعند ابن حزم أن المدة كانت خمسين يوماً أو أزيد ، ويجمع بأنها المدة التي كانت بين قدومهم المدينة ونزول القرآن في قصة الإفك ، وأما التقييد بالشهر فهو المدة التي أولها إتيان عائشة إلى بيت أبيها حين بلغها الخبر . **قوله** ( فتعبد ) في رواية هشام بن عروة وحمد الله وأثنى عليه . **قوله** ( أما بعد يا عائشة فانه بلغني منك كذا وكذا ) هو كتابة عما رمي به من الإفك ولم أرفق شيء من الطرق التصريح ، فلعل الكتابة من لفظ النبي ﷺ ، ووقع في رواية ابن اسحق فقال : يا عائشة إنه قد كُن ما بلغك من قول الناس ، فأتى الله ، وإن كنت قارفت سواء تروى . **قوله** ( فإن كنت بريئة فسيروك الله ) أي يوحى يزيله بذلك قرآناً أو غيره . **قوله** ( وإن كنت ألممت بذنب ) أي وقع منك حل خلاف العادة ، وهذا حقيقة الإيذاء ، ومنه ألمت بنا والليل مرخ ستوره . **قوله** ( فاستغفري الله وتوب إليه ) في رواية معمر بن مزيار ، وفي رواية أبي أويس : إنما أنت من بنات آدم إن كنت أخطأت فتوبى . **قوله** ( فإن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب إلى الله تاب الله عليه ) قال الدارودي : أمرها بالاعتراف ولم ينسبها إلى الكتبتان للفرق بين أدراج النبي ﷺ وغيره من ، فيجب على أدراج الاعتراف بما يقع ممن ولا يكتسبه لإيائه ، لأنه لا يحمل لئب إمساك من يضع منها ذلك ، بخلاف نساء الناس فأنهن ندين إلى السر . وتعميه عياض بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، ولا به أنه أمرها بالاعتراف ، وإنما أمرها أن تستغفر الله وتوب إليه أي فيما بينها وبين ربها ، فليس صريحاً في الأمر لها بأن تعترف عند الناس بذلك ، وسيأتي جواب عائشة بشعر بما قاله الدارودي ، اسكن الماعترف عنده ليس إطلاعه فليتأمل . ويؤيد ما قال عياض أن في رواية حاطب : قالت فقال أبي : إن كنت صنعت شيئاً فاستغفري الله وإلا فأخبري رسول الله ﷺ بعذرك . **قوله** ( قصص دمي ) بفتح الغاء واللام ثم همزة أي استمسك بزوله فاقطع ومنه قصص الظل وقصص إذا شمر ، قال القرطبي سببه أن الحزن والغضب إذا أخذ أحدهما فقد ألغى الجمع لفطر حرارة الحمية . **قوله** ( حتى ما أحسن ) بضم الهمزة وكسر المهملة أي أجد . **قوله** ( فقلت لأبي : أجب رسول الله ﷺ فيما قال ، قال : والله ما أدري ما أقول ) قبل إنما قالت عائشة لأبيها ذلك مع أن السؤال إنما وقع عما في باطن الأمر وهو لا اطلاع له على ذلك ، لكن قالته إشارة إلى أنها لم يقع منها شيء في الباطن يخالف الظاهر الذي هو بطلع عليه فكأنها قالت له : برقي بما شئت وأنت على ثقة من الصدق فيما أقول ، وإنما أجابها أبو بكر بقوله لا أدري لأنه كان كثير الاتباع لرسول الله ﷺ . فاجلب بما يطابق السؤال والمعنى : ولأنه وإن كان يتبع برامتها لكنه كره أن يذكر ولده . وكذا الجواب عن قول أمها لا أدري . ووقع في رواية هشام بن عروة الآتية فقال ماذا أقول ، وفي رواية أبي أويس : فقلت لأبي أجب ، قال : لا أفضل ، هو رسول الله والوحي يأتيه . **قوله** ( قالت قلت وأنا جلوية حديث السن لا أقرأ كثيراً من القرآن ) قالت هذا توطئة لئلا تكونها لم تستحضر اندم يعقوب عليه السلام كما سيأتي ، ووقع في رواية هشام بن عروة الآتية : فلما لم يجيبها تشبهت لحديث الله وأنيت عليه بما هو أهله ثم قلت : أما بعد ، وفي رواية ابن اسحق : فلما استعجما على استمرت فبكيت ثم قلت : والله لا أتوب بما ذكروا أبداً . **قوله** ( حتى استغفري أنفسكم ) في رواية فليح وقر ، بالتخفيف أي ثبت وزنا ومعنى . **قوله** ( وصدقتم به ) في رواية هشام بن عروة : لقد تكلمتم به وأشربت قلوبكم ، قالت هذا وإن لم يكن على حقيقته على

سبيل المقابلة لما وقع من المبالغة في التنقيب عن ذلك ، وهي كانت لما تحققته من براءة نفسها ومزولها تعتقد أنه كان ينبغي لسلك من سمع عنها ذلك أن يقطع بكذبه ، لكن العذر لهم عن ذلك أنهم أرادوا إقامة الحجة على من نكلم في ذلك ، ولا يكن فيها مجرد نفي ما قالوا والكوت عليه ، بل تعين التنقيب عليه لقطع شبههم ، أو مرادها بمن صدق به أصحاب الإفك ، لكن ضمت إليه من لم يكذبهم تفلها . قوله ( لا تصدقوني بذلك ) أي لا تقطعون بصدقي . وفي رواية هشام بن عروة ، ما ذاك بنا في عندكم ، وقالت في الشئ الآخر ، لصدقتي ، وهو بتشديد النون والاصل تصدقوني فأدغمت إحدى النونين في الأخرى ، وإنما قالت ذلك لأن المرء مؤاخذ بأقراره . ووقع في حديث أم رومان ، لئن حلفت لا تصدقوني ، ولئن قلت لا تعفروني . . قوله ( واهه ما أجد لكم مثلا ) في رواية صالح وطيح ومعمّر ، ما أجد لكم روى مثلا . . قوله ( إلا قول أبي يوسف ) زاد ابن جريج في روايته ، واختلس من اسمه ، وفي رواية هشام بن عروة ، واتسمت اسم يعقوب فلم أجد عليه ، وفي رواية أبي أوبس ، نيت أم يعقوب لما بي من البكاء واخراق الجوف ، ووقع في حديث أم رومان ، مثل ومثلكم كيعقوب وبنيه ، وهي بالمعنى التصريح في حديث هشام وغيره بأنها لم تستحضر اسمه . قوله ( ثم تحولت قاضطجعت على فراشي ) زاد ابن جريج ، ووليت وجهي نحو الجدر . . قوله ( وأنا حينئذ أعلم أني بريئة ، وأن الله مبرئ بريأتني ) زعم ابن التين أنه وقع عنده ، وأن الله مبرئني ، بنون قبل الياء وبعد الهزمة ، قال : وليس بين لأن نون الوقاية تدخل في الأفعال لتسلم من الكسر ، والاسماء تكسر فلا تحتاج إليها انتهى . والذي وقفنا عليه في جميع الروايات ، مبرئ ، بنير نون ، وعلى تقدير وجود ما ذكره قد سمع مثل ذلك في بعض اللغات . قوله ( ولكن واهه ما كنت أظن أن الله منزل في شأنى وحيا ينزل ، ولشأنى في نفسى كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بأمر ) زاد يونس في روايته ، بتلى ، وفي رواية فليح ، من أن يتكلم بالقرآن في أمرى ، وفي رواية ابن إسحق يقرأ به في المساجد ويصل به . قوله ( فواهه ما رام رسول الله ﷺ ) أي فارق ، ومصدره الريم بالتحتمانية ، بخلاف رام يعنى طلب فصدره الروم ، ويفترقان في المضارع : يقال رام يروم روما ورام يريم دوما . وحذف في هذه الرواية الفاعل . ووقع في رواية صالح وطيح ومعمّر وغيرهم ، مجلسه ، أي ما فارق مجلسه . قوله ( ولا خرج أحد من أهل البيت ) أي الذين كانوا حينئذ حضورا . ووقع في رواية أبي أسامة ، وأنزل الله على رسوله ﷺ من ساعته . . قوله ( فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء ) بضم الموحدة وفتح الواه ثم موهلة ثم مد : هي شدة الحمى ، وقيل شدة الكرب ، وقيل شدة الحر ، ومنه برح بي الهم إذا بلغ من غايته . ووقع في رواية إسحق بن راشد ، وهو العرق ، وبه جزم الداودي . وهو تفسير باللازم غالبا لأن البرحاء شدة الكرب ويكون عند العرق غالبا ، وفي رواية ابن حاطب ، وخصص بصره إلى السقف ، وفي رواية عمير بن أبي سلمة عن أبيه عن عائشة عند الحاكم ، فأناء الوحي ، وكان إذا أناء الوحي أخذه السبل ، وفي رواية ابن إسحق ، فسجى بثوب ووضعت تحت رأسه وسادة من آدم . . قوله ( حتى أنه ليتحد من مثل الجنان من العرق في اليوم الثاني من نقل القول الذي ينزل عليه ) الجنان بضم الجيم وتخفيف الميم القلوز . وقيل حب يصل من الفضة كالقلوز ، وقال الداودي : خرز أبيض ، والاول أولى ، فذهبت قطرات عرقه ﷺ بالجنان لمشاجتها في الصفاء والحسن . وزاد ابن جريج في روايته ، قال أبو بكر : لجلعت أنظر إلى رسول الله ﷺ أخشى أن ينزل من السماء ما لا مرد له ، وأنظر إلى وجه عائشة فإذا هو منبثق ، فيطمعني ذلك فيها ، وفي رواية ابن إسحق ، فأما أنا فواهه ما فرصت

قد عرفت أني بريئة ، وأن الله غير ظالمى . وأما أبو أي فأسرى عن رسول الله ﷺ حتى ظننت لتخرجن أنفسهما فرقا من أن يأتي من الله تحقيق ما يقول الناس ، ونحوه في رواية الواقدي . قوله ( فلما أسرى ) بضم الميملة وتشديد الراء المكسوة أى كشف . قوله ( وهو يضحك ) في رواية هشام بن عروة ، ورفع عنه وإن لا يبين السرور في وجهه يمسح جبينه ، وفي رواية ابن حاطب ، فواللهى أكرمه وأنزل عليه الكتاب ما زال يضحك حتى أتى لا فطر إلى نواحيه سرورا ، ثم مسح وجهه . . قوله ( فكان أول كلمة تكلم بها : يا عائشة أما الله عز وجل فقد براك ) في رواية صالح بن كيسان ، قال يا عائشة ، وفي رواية فليح . أن قال لى : يا عائشة إحدى الله ، فقد براك ، زاد في رواية صمر . أبشرى ، وكذا في رواية هشام بن عروة ، وعند الترمذى من هذا الوجه ، والبشرى يا عائشة فقد أنزل الله براءتك ، وفي رواية حرب بن أبي سلة ، قتال أبشرى يا عائشة . . قوله ( أما الله فقد براك ) أى بما أنزل من القرآن . قوله ( فقالت أمى : قولى إليه ، قال فقلت : والله لا أقوم إليه ، ولا أحد إلا الله ) في رواية صالح ، فقالت لى أمى قولى إليه ، فقلت : والله لا أقوم إليه ولا أحده ولا أحد إلا الله الذى أنزل براءتى ، وفي رواية الطبرى من هذا الوجه ، أحد الله لا إياكما ، وفي رواية ابن جريج ، فقلت بحمد الله وذمكما ، وفي رواية أبى أويس ، نحمد الله ولا نحمدكم ، وفي رواية أم رومان وكذا في حديث أبى هريرة ، فقالت نحمد الله لا نحمدك ، ومثله في رواية حرب بن أبي سلة ، وكذا عند الواقدي ، وفي رواية ابن حاطب ، والله لا نحمدك ولا نحمد أصحابك ، وفي رواية مقسم والأسود وكذا في حديث ابن عباس ، ولا نحمدك ولا نحمد أصحابك ، وزاد في رواية الأسود من عائشة ، وأخذ رسول الله ﷺ بيدي قاترته يدي منه ، فهرق أبو بكر ، . وعندهما في إطلاق ذلك ما ذكرته من الذى عامرها من الغضب من كونهم لم يبادروا بتكذيب من قال فيها ما قال مع تحققهم حسن طريقة لها ، قال ابن الجوزى : إنما قالت ذلك لإدلالا كما يدل الحبيب على حبيبه . وقيل أشارت إلى أفراد الله تعالى بقولها ، غير الذى أنزل براءتى ، فناسب أفرادها بالحد في الحال . ولا يلزم منه ترك الحمد بعد ذلك . ويحتمل أن تكون مع ذلك تمسكت بظاهر قوله ﷺ لها ، إحدى الله ، ففهمت منه أمرها بأفراد الله تعالى بالحد فقالت ذلك ، وما أضافته إليه من الالفاظ المذكورة كل من باعث الغضب . وروى الطبرى وأبو حوالة من طريق أبى حصين عن مجاهد قال ، قالت عائشة لما أنزل عندها فقيل أبو بكر رأسها فقلت : ألا حضرتنى ؟ فقال : أى سماء تظلى وأى أرض تطفى إذا قلت ما لا أعلم . . قوله ( فأنزل الله تعالى ( إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم ) العشر الآيات كلها ) . قلت : آخر العشرة قوله تعالى ( والله يعلم وأنتم لا تعلمون ) لكن وقع في رواية عطاء الخراسانى عن الزمري ، فأنزل الله تعالى ( إن الذين جلدوا - إلى قوله - إن بغفر الله لكم والله غفور رحيم ) وعده الآى إلى هذا الموضع ثلاث عشرة آية ، فلعل في قولها العشر الآيات مجازا بطريق إلقاء الكسر . وفي رواية الحكم بن عتيبة مرصلا عند الطبرى ، لما عاض الناس في أمر عائشة - فذكر الحديث مختصرا وفي آخره - فأنزل الله تعالى خمس عشرة آية من سورة النور حتى بلغ - الحيثيات للنجاشين ، وهذا فيه تجوز ، وعده الآى إلى هذا الموضع ست عشرة . وفي مرسل سميد بن جبير عند ابن أبى حاتم والحاكم فى ، لا الكليل ، فزلت ثمانى عشرة آية متوالية كذبت من كف عائشة ( إن الذين جاءوا - إلى قوله - رزق كريم ) وفيه ما فيه أيضا . وتحرير العدة سبع عشرة . قال الزمخشري : لم يقع في القرآن من التخليل في معصية ما وقع في قصة الإفك بأوجه جارية وأشبعها ، لاشغاله على الوعيد الشديد والعتاب البليغ



والوجع العنيف ، واستعظام القول في ذلك واستشناعه بطرق مختلفة وأساليب متقنة ، كل واحد منها كاف في بابه ، بل ما وقع منها من وعيد عبدة الاوثان إلا بما هو دون ذلك ، وما ذلك إلا لظهور علوم منزلة رسول الله ﷺ وتطهير من هو منه بسبيل . وعند أبي داود من طريق حميد الأعرج عن الزمري عن عروة عن عائشة ، جلس رسول الله ﷺ وكشف الثوب عن وجهه ثم قال : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ( ان الذين جادوا بالإفك عصبه منكم ) وفي رواية ابن إسحق : ثم خرج الى الناس فخطبهم وتلا عليهم ، وجمع بأنه قرأ ذلك عند عائشة ثم خرج فقرأها على الناس . قوله ( فلما أنزل الله هذا في راءني قال أبو بكر ) يؤخذ منه مشروعية ترك المؤاخنة بالذنب ما دام احتمال عدمه موجوداً لأن أبا بكر لم يقطع نفقة مسطح إلا بعد تحقق ذنبه فيما وقع منه . قوله ( لقرابته منه ) تقدم بيان ذلك قبل . قوله ( وقره ) علة أخرى للاتفاق عليه . قوله ( بعد الذي قال لعائشة ) أي عن عائشة ، وفي رواية هشام بن عروة ، خلف أبو بكر أن لا ينفع مسطحاً بنافعة أبداً ، . قوله ( ولا يأنل ) سيأتي شرحه في باب مفرد قريباً . قوله ( وليعفروا وليصفحوا ) قال مسلم حدثنا حبان بن موسى أنبأنا عبد الله ابن المبارك قال : هذه أرجى آية في كتاب الله ، انتهى ، وإلى ذلك إشار القائل :

فان قدر الذنب من مسطح يحط قدر النجم من أفعه  
وقد جرى منه الذي قد جرى وعوب الصدق في حقه

قوله ( قال أبو بكر : بل والله ، إنى لأحب أن يغفر الله لي ) في رواية هشام بن عروة ، بل والله ياربنا ، إنا لنحب أن تغفر لنا ، . قوله ( فرجع الى مسطح النفقة ) أي ردها اليه ، وفي رواية فليح ، فرجع الى مسطح الذي كان يجري عليه ، وفي رواية هشام بن عروة ، وعاد له بما كان يصنع ، ووقع عند الطبراني أنه صار يعطيه ضعف ما كان يعطيه قبل ذلك . قوله ( يسأل زينب بنت جحش ) أي أم المؤمنين . ( أحى سمى وبصري ) أي من الحياة فلا أنسب اليهما ما لم أسمع وأبصر . قوله ( وهي التي كانت تسامني ) أي تعاليني من السمو وهو العلو والارتفاع أي تطلب من العلو والرفعة والخطوة عند النبي ﷺ ما أطاب ، أو تعتقد أن الذي لها هذه مثل الذي لي عنده . وذهل بعض الشراح فقال إنه من سوم الخسف ، وهو حمل الانسان على ما يكرهه ، والمعنى تغايظني . وهذا لا يصح فإنه لا يقال في مثله سام ولكن ساوم . قوله ( فمصمها الله ) أي حفظها ومنعها . قوله ( بالروح ) أي بالمحافظة على دينها وبجانية ما تخشى سوء عاقبته . قوله ( وطفقت ) بكسر الفاء وحكى فتحها ، أي جعلت أو شرعت . وحنة بفتح المهملة وسكون الميم وكانت تحت طلحة بن عبيد الله . قوله ( تحارب لها ) أي تجادلها وتنعصب وتحكي ما قال أهل الإفك لتخفف منزلة عائشة وتعلو مرتبة أخيها زينب . قوله ( فهلكت فيمن هلك من أصحاب الإفك ) أي حدثت فيمن حدث أو أئمت مع من أئمت ، زاد صالح بن كيسان وفليح وميمر وغيرهم ، قال ابن شهاب فهذا الذي بلغنا من حديث هؤلاء الرمط ، زاد صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن عروة ، قالت عائشة : والله إن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول : سبحان الله ، والذي نفسى بيده ما كذفت كنف أثني قط ، وقد تقدم شرحه قبل . قالت عائشة ، ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله ، وتقدم الخلاف في سنة قتله وفي الفزاة التي استشهد فيها في أوائل الكلام هل هذا الحديث . ووقع في آخر رواية هشام بن عروة ، وكان الذي تكلم به مسطح وحسان بن ثابت والمنافق عبد الله بن

أبي وهو الذي يستوشيه وهو الذي تولى كبره هو وحنه ، وعند الطبراني من هذا الوجه ، وكان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي ومسطح وحنه وحسان ، وكان كبر ذلك من قبل عبد الله بن أبي ، وعند أصحاب السنن من طريق محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن حمزة عن عائشة ، ان النبي ﷺ أقام حد القذف على الذين تكلموا بالافتك فكأن لم يذكر فيهم عبد الله بن أبي ، وكذلك في حديث أبي هريرة عند البزار ، وبني على ذلك صاحب الهدى فأبدى الحكمة في ترك الحد على عبد الله بن أبي ، وقاته أنه ورد أنه ذكر أيضا فيمن أقيم عليه الحد ، ووقع ذلك في رواية أبي أوبس وعن حسن بن زيد عن عبد الله بن أبي بكر أخرجه الحاكم في الاستكباب ، وفيه رد على الماوردي حيث صحح أنه لم يحد مستندا إلى أن الحد لا يثبت إلا بينة أو إقرار ، ثم قال : وقيل إنه حدم . وما ضعفه هو الصحيح المعتمد ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم : جواز الحديث عن جماعة مطلقا بجملا ، وقد تقدم البحث فيه . وفيه مشروعية القرعة حتى بين النساء . وفي المسافرة بين السفر بالنساء حتى في الغزو ، وجواز حكاية ما وقع للمرأة من الفضل ولو كان فيه مدح ناس وذم ناس إذا تضمن ذلك إزالة قوم النقص عن الحاكم إذا كان بريئا عند قصد نصح من يبلغه ذلك لئلا يقع فيها وقع فيه من سبق وأن الاعتناء بالسلامة من وقوع الغير في الإثم أولى من تركه يقع في الإثم وتحصيل الاجر للوقوف فيه . وفيه استكمال التوطئة فيما يحتاج إليه من الكلام ، وأن المودج يقوم مقام البيت في حجب المرأة ، وجواز ركوب المرأة المودج على ظهر البعير ولو كان ذلك مما يشق عليه حيث يكون مطلقا لذلك ، وفيه خدمة الأجانب للمرأة من وراء الحجاب ، وجواز تستر المرأة بالشيء المنفصل عن البدن ، وتوجه المرأة لقضاء حاجتها وحدها وبغير إذن خاص من زوجها بل اعتمادا على الإذن العام المستند إلى العرف العام ، وجواز تحمل المرأة في السفر بالقتلادة ونحوها ، وصيانة المال ولو قل للهي عن إضاعة المال ، فإن فقد طائفة لم يكن من ذهب ولا جواهر ، وفيه شؤم الحرص على المال لأنها لو لم تطل في التفقش لرجمت بسرعة فلما زاد على قدر الحاجة أثر ما جرى . وقريب منه قصة المتخاصمين حيث رفع علم لية القدر بسببهما فأنهما لم يقتصر على ما لا بد منه بل زادا في الخصام حتى ارتفعت أصواتهما فأثر ذلك بالرفع المذكور ، وتوقف رحيل السكر على إذن الأمير ، واستعمال بعض الجيش ساقا يكون أمينا ليحمل الضعيف ويحفظ ما يسقط وغير ذلك من المصالح ، والاسترجاع عند المصيبة ، ونظية المرأة وجهها عن نظر الأجنبي وإطلاق الظن على العلم ، كذا قيل وفيه نظر قدمته . وإنغاة الملهوف ، وهون المنقطع ، وإقذار الضائع ، وإكرام ذوي القدر وإيثارهم بالركوب ونجس الحق لأجل ذلك ، وحن الأدب مع الأجانب خصوصا النساء لاسيما في الخلوة ، والمشي أمام المرأة ليستقر خاطرهما وتأمين ما يتوهم من نظره لما عساه ينكشف منها في حركة المشي ، وفيه ملاطفة الزوجة وحسن معاشرتها والتقصير من ذلك عند إشاعة ما يقتضي النقص وإن لم يتحقق ، وقائدة ذلك أن تتفطن لتغيير الحال فتستدر أو تسترف ، وأنه لا ينبغي لأهل المريض أن يملوه بما يؤدي باطله لئلا يزيد ذلك في مرضه ، وفيه السؤال عن المريض وإشارة إلى مراتب المحران بالكلام والملاطفة ، فإذا كان السبب محققا فبترك أصلا ، وإن كان مظنونا فيخفف ، وإن كان مشكوكا فيه أو محتملا فيحسن التقليل منه لا للملح بما قيل بل لئلا يظن بصاحبه عدم المبالاة بما قيل في حقه ، لأن ذلك من عوارض المروءة . وفيه أن المرأة إذا خرجت لحاجة تستصحب من يؤنسها أو يخدمها بمن يؤمن عليها . وفيه ذب المسلم عن المسلم خصوصا من كان من أهل الفضل ، وردع من يؤذيهم ولو كان منهم بسبيل ، وبيان مزيد

فضيلة أهل بدر وإطلاق السب على لفظ الدماء بالسوء على الشخص . وفيه البحث عن الأمر القبيح إذا أشيع وتعرف صحته وفساده بالتنقيب على من قيل فيه هل وقع منه قبل ذلك ما يشبهه أو يقرب منه واستصحاب حال من اتهم بسوء إذا كان قيل ذلك معروفا بالخبر إذا لم يظهر منه بالبحث ما يخالف ذلك . وفيه فضيلة قوية لأم مسطح لأنها لم تحاب ولما في وقوفه في حق عائشة بل تمتدح به على ذلك . وفيه تقريرة لأحد الاحتمالين في قوله ﷺ عن أهل بدر ، أن الله قال لهم أهملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ، وأن الراجح أن المراد بذلك أن الذنوب تقع عنهم لكنها مقرونة بالمغفرة تفضيلاً لم على غيرهم بسبب ذلك المشهد العظيم ومرجوحية القول الآخر أن المراد أن الله تعالى مصلحهم فلا يقع منهم ذنب ، نبه على ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به . وفيه مشروعية التصحيح عند سماع ما يعتقد السامع أنه كذب ، وتوجيهه هنا أنه سبحانه وتعالى ينزه أن يحصل لقراءة رسول الله ﷺ تدنيس ، فيشرع شكره بالتنزيه في مثل هذا ، نبه عليه أبو بكر بن العربي . وفيه توقف خروج المرأة من بيتها على إذن زوجها ولو كانت إلى بيت أبيها . وفيه البحث عن الأمر المقول من يدل عليه المقول فيه ، والتوقف في خبر الواحد ولو كان صادقا ، وطلب الارتقاء من مرتبة الظن إلى مرتبة اليقين ، وأن خبر الواحد إذا جاء شيئاً بعد شيء أقاد القطع لقول عائشة لا ستيقن الخبر من قبلها ، وأن ذلك لا يتوقف على عدد معين . وفيه استشارة المراء أهل بطائنه من يلوذ به بقرابة وغيرها ، وتخصيص من جربى محبة رأيه منهم بذلك ولو كان له غيره أقرب ، والبحث عن حال من اتهم بشيء ، وحكاية ذلك لكشف عن أمره ولا يمد ذلك غيبة . وفيه استعمال لا نعلم إلا خيراً ، في الزكية ، وأن ذلك كاف في حق من سبقت عدالته من يطالع على شئ أمره ، وفيه التثبت في الشهادة ، وفطنة الإمام عند الحادث المهم ، والاستنصار بالأخصاء على الأجانب ، وتوطئة العذر لمن يراد إيقاع العقاب به أو العتاب له ، واستشارة الأعلى لمن هو دونه ، واستخدام من ليس في الرق ، وأن من استفسر عن حال شخص فأراد بيان ما فيه من عيب فليقدم ذكر عذره في ذلك إن كان يعلمه كما قالت بريرة في عائشة حيث طأبها بالنوم عن المعين فقدمت قبل ذلك أنها جلوية حديث السن . وفيه أن النبي ﷺ كان لا يحكم لنفسه إلا بعد نزول الوحي لأنه ﷺ لم يجزم في القصة بشيء قبل نزول الوحي ، نبه عليه الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به . وأن الحية لله ورسوله لا تتم . وفيه فضائل جملة لعائشة ولأبيها ولصفوان ولعلي بن أبي طالب وأسامة وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير . وفيه أن التعصب لأهل الباطل يخرج عن اسم الصلاح ، وجواز سب من يتعرض للباطل ونسبته إلى ما يسوء وإن لم يكن ذلك في الحقيقة فيه ، لكن إذا وقع منه ما يشبه ذلك جاز إطلاق ذلك عليه تغليظاً له ، وإطلاق الكذب على الخطأ ، والتسم بلفظ لعمر الله . وفيه الذنب إلى قطع الخصومة ، وتمكين نائرة الفتنة ، وسد ذريعة ذلك ، واحتمال أخف الضررين بزوال أغظهما ، وفضل احتمال الأذى . وفيه مباحة من خالف الرسول ولو كان قريباً حمياً . وفيه أن من آذى النبي ﷺ بقول أو فعل يقتل لأن سعد بن معاذ أطلق ذلك ولم ينكره النبي ﷺ . وفيه مساعدة من نزلت فيه بلية بالتوجه والبكاء والحزن . وفيه تثبت أبي بكر الصديق في الأمور لأنه لم ينقل عنه في هذه القصة مع تهادي الحال فيها شهراً كلية فافرقها ، إلا ما ورد عنه في بعض طرق الحديث أنه قال والله ما قيل لنا هذا في الجاهلية ، فكيف بعد أن أحونا الله بالإسلام ، وقع ذلك في حديث ابن عمر عند الطبراني . وفيه ابتداء الكلام في الأمر المهم بالشهد والحمد والثناء وقول أما بعد ، وتوقيف من نقل عنه ذنب على

ما قيل فيه بعد البحث عنه ، وأن قول كذا وكذا يكفى بها عن الأحوال كما يكفى بها عن الأعداد ولا يختص بالأعداد ، وفيه مشروعية التوبة وأنها تقبل من المعترف المقلع الخفى ، وأن مجرد الاعتراف لا يجرى فيها ، وأن الاعتراف بما لم يقع لا يجوز ولو عرف أنه يصدق في ذلك ، ولا يؤخذ على ما يترتب على اعترافه ، بل عليه أن يقول الحق أو يسكت ، وأن الصبر محمد عاقبته ويغبط صاحبه . وفيه تقديم الكبير في الكلام وتوقف من اشتبه عليه الأمر في الكلام . وفيه تبشير من تهمدت له نعمة أو اندفعت عنه نقمة . وفيه الضحك والفرح والاستبشار عند ذلك ، ومعذرة من ارتجع عند وقوع الشدة لصفر سن ونحوه ، وإدلال المرأة على زوجها وأجربها ، وتنديج من وقع في مصيبة فوالى عنه لتلاجهج على قلبه الفرح من أول وهلة قبله ، يؤخذ ذلك من ابتداء النبي ﷺ بعد نزول الوحي براءة عائشة بالضحك ثم تبشيرها ثم إعلامها ببراءتها بحلة ثم تلاوة الآيات على وجهها . وقد نص الحكماء على أن من اشتد عليه العطش لا يمكن من المبالغة في الري في الماء لثلاث يفضى به ذلك إلى الهلكة بل يجرح قليلا قليلا . وفيه أن الشدة إذا اشتدت أعقبتها الفرج ، وفصل من يفرض الأمر لربه ، وأن من قوى على ذلك خف عنه الهم والنعم كإوقع في حالي عائشة قبل استفسارها عن حالها وبعد جوابها بقولها : والله المستعان . وفيه الحث على الاتفاق في سبيل الخير خصوصا في صلة الرحم ، ووقوع المغفرة لمن أحسن إلى من أساء إليه أو صفح عنه ، وأن من حلف أن لا يفعل شيئا من الخير استحب له الخس ، وجواز الاستنهاد بآي القرآن في التنازل ، والنأى بما وقع للأكابر من الانبياء وغيرهم ، وفيه التيسير عند التعجب واستعظام الأمر ، وذم الغيبة وذم سماعها وزجر من يتعاطاها لا سيما إن تضمنت تهمة المؤمن بما لم يقع منه ، وذم إشاعة الفاحشة ، وتحريم الشك في براءة عائشة . وفيه تأخير الحد عن يخشى من إيقاعه به الفتنة ، به على ذلك ابن بطال مستندا إلى أن عبد الله بن أبي كان ممن قذف عائشة ولم يقع في الحديث أنه ممن حد ، وتعبه عياض بأنه لم يثبت أنه قذف بل الذي ثبت أنه كان يستخرجه ويستوشيه . قلت : وقد ورد أنه قذف صريحا ، ووقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عند ابن أبي حاتم وغيره وفي مرسل مقاتل بن حيان عند الحاكم في الأكليل ، بلفظ : فرماها عبد الله بن أبي ، وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلفظ أشنع من ذلك ، وورد أيضا أنه ممن جلد الحد . وقع ذلك في رواية أبي أويس عن الحسن بن زيد وعبد الله بن أبي بكر بن حزم وغيرهما مرسلا أخرجه الحاكم في الأكليل ، فإن ثبتا سقط السؤال وإن لم يثبتا فالقول ما قال عياض فإنه لم يثبت خبر بأنه قذف صريحا ثم لم يحد ، وقد حكى الماوردي إنكار وقوع الحد بالذين قذفوا عائشة أصلا كما تقدم ، واعتل قائله بأن حد القذف لا يجب إلا بقيام بينة أو إقرار ، وزاد غيره ، أو بطلب المقذوف ، قال : ولم ينقل ذلك . كذا قال ، وفيه نظر يأتي إيضاحه في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . واستدل به أبو على الكراييسي صاحب الشافعي في كتاب القضاء ، على منع الحكم حالة الغضب لما بدا من سعد بن معاذ وأسيد بن حضير وسعد بن عباد من قول بعضهم لبعض حالة الغضب حتى كأدوا بقتلن . قال : فإن الغضب يخرج الحليم المتق إلى ما لا يليق به ، فقد أخرج الغضب قوما من خيار هذه الأمة بمحضرة رسول الله ﷺ إلى ما لا يشك أحد من الصحابة أنها منهم زلة إلى آخر كلامه في ذلك . وهذه مسألة نقل بعض المتأخرين فيها رواية عن أحد ، ولم تثبت . وسيأتي القول فيها في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . ويؤخذ من سياق عائشة رضي الله عنها جميع قصتها المشتملة على براءتها بيان ما أجل في الكتاب والسنة لسياق أسباب ذلك ، ونسبة من يعرف من أصحاب القصاص لما في ضمن ذلك من الفوائد الأحكامية والآدابية وغير ذلك ،

وبذلك يحرف قصور من قال : برامة عائشة ثابتة بصرح القرآن فأى قائدة لسياف قصتها ؟

٧ - باب ( ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لآسكنكم فيها أنفسكم فيه عذاب عظيم )

وقال مجاهد ( تَلَقُّونَهُ ) : يَرُودُهُ بضمكم من بعض . ( تُنْبِضُونَ ) : تقولون

٧٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ أُمِّ رُومَانَ

أُمِّ عَائِشَةَ - أَنَّهَا قَالَتْ : مَا رُمِيتَ عَائِشَةُ خَرَّتْ مَفْشِيًا عَلَيْهَا .

قوله ( باب قوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لآسكنكم فيها أنفسكم فيه عذاب عظيم ) في رواية أبي ذر بعد قوله ( أنفسكم فيه ) الآية . قوله ( أنفسكم قلتم ) ثبت هذا لأبي نعيم في رواية المستخرج . وقال أبو عبيدة في قوله أنفسكم أي خضتم فيه . قوله ( تنبضون فيه تقولون ) هو قول أبي عبيدة . قوله ( وقال مجاهد تلقونه يرويه بضمكم عن بعض ) وصله الفريابي من طريقه وقال : معناه من التناقى لشيء . وهو أخذه وقبوله ، وهو على الفراء المشهورة ، وبذلك جزم أبو عبيدة وغيره . وتلقونه بحذف إحدى التاءين ، وقرأ ابن مسعود بأثباتها ، وفراء عائشة ويحيى بن يسمرة تلقونه ، بكسر اللام وتخفيف الناف من الوقى يسكون اللام وهو الكذب . وقال الفراء : الوقى الاستمرار في السير وفي الكذب ، ويقال الذي آدمى الكذب الاتى يسكون اللام ويفتحها أيضا ، وقال الخليل : أصل الوقى الاسراع ، ومنه جاءت الابل تلقى ، وقد تقدم في غزوة المريسيع التصريح بأن عائشة قرأته كذلك ، وأن ابن أبي مليكة قال : هي أعلم من غيرها بذلك لكونه نزل فيها . وقد تقدم فيه أيضا الكلام على إسناد حديث أم رومان المذكور في هذا الباب ، والمذكور هنا طرف من حديثها وقد تقدم بتامه هناك ، وتقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله في أثناء حديث عائشة . وقال الاسماعيلي : هذا الذي ذكره من حديث أم رومان لا يتعلق بالترجمة ، وهو كما قال ، إلا أن الجامع بينهما قصة الإفك في الجملة . وقوله في هذه الرواية حدثنا محمد بن كثير حدثنا سليمان بن حسين ، كذا للاكثر ، وسليمان هو ابن كثير أخو محمد الراوى عنه ، وللأصيل عن الجرجاني سفيان بدل سليمان ، قال أبو علي الجياني : هو خطأ والصواب سليمان . وهو كما قال

٨ - باب ( إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسَّنَنِكُمْ وَتَقُولُونَ أَلْهَيْتُمْ أَبْصَارَكُمْ )

وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم )

٧٥٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ : سَمِعْتُ

عَائِشَةَ تَقْرَأُ ( إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِالسَّنَنِكُمْ )

باب ( ولولا إذ نيمتموه قلتم ما يكون لنا أن تكلّم بهذا ، سبحانه هذا بهتان عظيم )

٧٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَرْبَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي حَسِينٍ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ

قَالَ : اسْعَاذَنَ ابْنُ عَبَّاسٍ - قُبِيلَ مَوْتِهَا - عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ مَقْلُوبَةٌ ، قَالَتْ : أَخْشَى أَنْ يُفْنِيَ عَلِيٌّ ، قَطِيلُ : ابْنُ

عن رسول الله ﷺ ومن وجوه المسلمين ، قالت : ائذّنوا له . فقال : كيف تجدنيك ؟ قالت : بخير إن اقيت . قال : فانت خير إن شاء الله تعالى ، زوجة رسول الله ﷺ ، ولم ينكح بكرا غيرك ، ونزل عندك من السماء . ودخل ابن الزبير خلّاهُ قالت : دخل ابن عباس فأنى على ، ودبت أنى كنت نسبا متسيا ، ٤٧٥٤ - حدثنا محمد بن النضر حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد حدثنا ابن عون عن القاسم بن ابن عباس رضي الله عنه استأذن على عائشة . . نحوه . ولم يذكر نسبا متسيا .

قوله ( باب ) اذ تلقونه بالسكتم وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم ( الآية ) كذا لابي ذر ، وساق غيره ال ( عظيم ) وقد ذكرت ما فيه في الذي قبله

قوله باب ( ولولا اذ سمعتموه فانم ما يكون لما أن تسكلم بهذا الآية ) كذا لابي ذر ، وساق غيره ال ( عظيم ) . قوله ( لحي ، اللجة معظم البحر ) ثبت هذا لأن نم في المستخرج ، وهو قول أبي عبيدة ، قال في قوله ( في بحر لحي ) يضاف الى اللجة وهي معظم البحر . ( تنبيه ) : ينبغي أن يكون هذا في أثناء التفسير المذكورة في أول السورة ، وأما خصوص هذا الباب فلا تعلق له بها . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( وهي مغلوبة ) أى من شدة كرب الموت . قوله ( قالت : أعشى أن يثنى على ، فقبل : ابن هم رسول الله ﷺ ) كان القائل فهم عنها أنها تمنع من الدخول للمعنى الذي ذكرته فذكرها بمنزلة ، والذي راجع عائشة في ذلك هو ابن أخيها عبد الله بن عبد الرحمن ، والذي استأذن لابن عباس على عائشة حينئذ هو ذكوان مولاهما ، وقد بين ذلك كله أحد وابن سعد من طريق عبد الله بن عثمان هو ابن خثيم عن ابن أبي مليكة عن ذكوان مولى عائشة أنه استأذن لابن عباس على عائشة وهي تموت فذكر الحديث وفيه : فقال لها عبد الله يا أمنا إن ابن عباس من صالح بيتك يسلم عليك ويودعك ، قالت : ائذن له إن شئت ، وادعى بعض الشراح أن هذا يدل على أن رواية البخاري مرسله ، قال لأن ابن أبي مليكة لم يشهد ذلك ولا سمعه من ابن عباس حال قوله لعائشة لعدم حضوره انتهى . وما أدرى من أن له الجزم بعدم حضوره وسماعه : وما المانع من ذلك ؟ ولعله حضر جميع ذلك ومطال عهده به فذكره به ذكوان ، وأن ذكوان ضبط منه ما لم يضبطه هو ، ولهذا وقع في رواية ذكوان ما لم يقع في رواية ابن أبي مليكة . قوله ( كيف تجدنيك ) في رواية ابن ذكوان ، فلما جلس قال : أبشرى . قالت وأيضا . قاله : ما بينك وبين أن تاتي عمدا والأحبة إلا أن تخرج الروح من الجسد . قوله ( بخير إن اقيت ) أى إن كنت من أهل التقوى ، ووقع في رواية الكشميني أقيت . قوله ( فانت بخير إن شاء الله تعالى ، زوجة رسول الله ﷺ ولم ينكح بكرا غيرك ) في رواية ذكوان ، كنت أحب نساء رسول الله ﷺ ، ولم يكن يحب إلا طيبا . . قوله ( ونزل عندك من السماء ) يشير الى قصة الإفك ، ووقع في رواية ذكوان ، وأنزل الله براءتك من فوق سبع سموات جاء به الروح الأمين ، فليس في الأرض مسجد إلا وهو يتلى فيه آناه الليل وأطراف النهار وزاد في آخره وسقطت فلادتلك ليلة الأبواء فنزل التيمم ، فواته انك لمباركة ، ولأحد من طريق أخرى فيها رجل لم يسم عن ابن عباس أنه قال لها ، انما سميت أم المؤمنين لتسعدى ، وانه لاسمك قبل أن تولى ، وأخرجه ابن سعد من طريق

عبد الرحمن بن سابط عن ابن عباس مثله . قوله ( ودخل ابن الزبير خلافة ) أى على عائشة بعد أن خرج ابن عباس فتغالفا في الدخول والخروج ذعابا وإبابا . وافق وجرح ابن عباس مجيء ابن الزبير . قوله ( وددت الخ ) هو على عادة أهل الورع في شدة الخوف على أنفسهم . ووقع في رواية ذكر أن أنها قالت لابن عباس هذا الكلام قبل أن يقوم ولفظه « قالت دعني منك يا ابن عباس ، فوالذي نفسي بيده لوددت أني كنت نسيا منسيا » . ( تنبيه ) : لم يذكر هنا خصوص ما يتعلق بالآية التي ذكرها في الترجمة مريحا ، وإن كلنا داخلنا في عموم قول ابن عباس « نزل عندك من السماء » فإن هذه الآية من أعظم ما يتعلق بأقامة هندما وبرأتها رضي الله عنها ، وسيأتي في الاعتصام من طريق هشام بن عروة « وقال رجل من الأنصار : سبائك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا سبحانه الآية » . وسأذكر تسميته هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا ابن عرون ) هو عبد الله ( عن القاسم ) هو ابن محمد بن أبي بكر . قوله ( إن ابن عباس رضي الله عنه استأذن على عائشة نحوه ) في رواية الإسماعيلي عن الميثم بن خليف وغيره عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فذكر معناه ، قال المثنى في « الأطراف » يعني قوله « أنت زوجة رسول الله ونزل عندك » . قلت : وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عرون ولفظه « هن القاسم بن محمد عن عائشة أنها اشكتك . فاستأذن ابن عباس عليها وأتاها بعروها فقالت : الآن يدخل علي فيزكني فأذنت له فقال : أبشر يا أم المؤمنين ، تقدمين على فرط صدق ، وتقدمين على رسول الله ﷺ وعلى أبي بكر ، قالت : أعوذ بالله أن تزكني ، وقد تقدم في مناقب عائشة عن محمد بن بشار عن عبد الوهاب بإسناد الباب بلفظه « إن عائشة اشكتك لجاء ابن عباس فقال : يا أم المؤمنين ، تقدمين على فرط صدق على رسول الله ﷺ وأبي بكر ، قال الذي يظهر أن رواية عبد الوهاب مختصرة ، وكأن المراد بقوله « نحوه ومعناه » بعض الحديث لا جميع تفاصيله . ثم راجعت « مستخرج الإسماعيلي » فظهر لي أن محمد بن المثنى هو الذي اختصره لا البخاري ، لأنه صرح بأنه لا يحفظ حديث ابن عرون ، وأنه كان سمعه ثم نسيه ، فكان إذا حدث به يختصره ، وكان يتحقق قولها « نسيا منسيا » لم يقع في رواية ابن عرون وإنما وقعت في رواية ابن أبي مليكة ، وأخرج ذلك الإسماعيلي عن جماعة من مشايخه عن محمد بن المثنى وأخرجه من طريق حماد بن زيد عن عبد الله بن عرون فساقه بتمامه كما بيته ، فهذا الذي أشار إليه ابن المثنى والله أعلم . وفي هذه القصة دلالة على سعة علم ابن عباس وعظيم منزلته بين الصحابة والتابعين ، وتواضع عائشة وفضلها وتشديد لها في أمر دينها ، وأن الصحابة كانوا لا يدخلون على أمهات المؤمنين إلا بإذن ، ومشورة الصغير على الكبير . إذا رأه عدل إلى ما الأول خلافة ، والتنبيه على رعاية جانب الأكبر من أهل العلم والدين ، وأن لا يترك ما يستحقونه من ذلك لمعارض دون ذلك في المصلحة

## ٩ - باب ( يَعْظُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا إِلَيْهِ أَبَدًا ) الآية

٧٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الصُّحَيْبِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « جَاءَ حُثَّانُ بْنُ ثَابِتٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا ، قُلْتُ : أَنْتَ ذِينَ لَهَذَا ؟ قَالَتْ أَيْ سَيِّدَ قَدِ أَصَابَهُ هَذَا عَظِيمٌ ؟ قَالَ سَفْيَانُ : تَعْنِي ذُعَابَ بَصْرَةَ ، قَالَ :

حَصَانٌ رَزَانٌ حَامِرُنْ بَرِيَّةٌ وَنُصَبِّحُ غَرْنِي مِنْ لُحُومِ النَّوَاعِلِ

قالت : لكن أنت ...

٦ - باب (وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ، وَاللَّهُ عَالِمُ حَكِيمٍ)

٧٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ شُعْبَةَ بْنَ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّثَيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : دَخَلَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى عَائِشَةَ فَتَشَبَّبَ وَقَالَ :

حَصَانٌ رَزَانٌ حَامِرُنْ بَرِيَّةٌ وَنُصَبِّحُ غَرْنِي مِنْ لُحُومِ النَّوَاعِلِ

قالت عائشة : لست كذلك . قلت : تدعين مثل هذا يدخل عليك وقد أنزل الله (والذي تولى كبره منهم) قالت : وأى عذاب أشد من العمى . وقالت : وقد كان يرُدُّ من رسول الله ﷺ ،

قوله (باب يعظكم الله أن تمودوا الله أبدا الآية) سقط لغير أبي ذر لفظ الآية ، . قوله (عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاء حسان بن ثابت يستأذن عليها) فيه التفات من المخاطبة إلى التسمية ، وفي رواية مؤمل عن سفيان عند الاسماعيل . كنت عند عائشة فدخل حسان ، فأمرت فالتفت له وسادة ، فلما خرج قلت : أناذين لهذا . . قوله (قلت أناذين لهذا) في رواية مؤمل ، ما تصنعين بهذا ، وفي رواية شعبة في الباب الذي يليه ، تدعين مثل هذا بدخل عليك وقد أنزل الله : والذي تولى كبره منهم ، وهذا مشكل لأن ظاهره أن المراد بقوله (والذي تولى كبره منهم) هو حسان بن ثابت وقد تقدم قبل هذا أنه عبد الله بن أبي وهو المعتمد ، وقد وقع في رواية أبي حذيفة عن سفيان الثوري عن أبي نعيم في المستخرج ، وهو ممن تولى كبره ، فهذه الرواية أخف إشكالا . قوله (قالت : أو ليس قد أصاب عذاب عظيم) في رواية شعبة ، قالت وأي عذاب أشد من العمى ، . قوله (قال سفيان : تعني ذهاب بصره) زاد أبو حذيفة ، وإقامة الحدود ، ووقع بعد هذا الباب في رواية شعبة تصريح عائشة بصفة العذاب دون رواية سفيان ، ولهذا احتاج أن يقول ، تعني ، . وسفيان المذكور هو الثوري ، والراوى عنه الثوري ، وقد روى البخاري عن محمد بن يوسف عن سفيان عن الأعشى شيئا غير هذا ، ومحمد بن يوسف فيه هو اليكنة ، وسفيان هو ابن حبيبة بخلاف الذي هنا . ووقع عند الاسماعيل التصريح بأن سفيان هنا هو الثوري ومحمد بن يوسف هو الفريابي قوله (فتشبت) بمجمة وموحدتين الأولى ثقيلة أى تغزل ، يقال تشبت الشعر بالآخر بخلانة أى عرض بجربها وذكر حنينا ، والمراد ترقيق الشعر بذكر النساء ، وقد يطلق على إنشاء الشعر وإنشائه ولم يكن فيه هزل كما وقع في حديث أم معبد ، فلما سمع حسان شعر الهاتف تشبت بحماريه ، أخذ في نظم جوابه . قوله (حسان) بفتح المهملة قال السهيلي : هذا الوزن يكثر في أوصاف المؤنث وفي الاعلام منها كأنهم قصدوا بتوالي الصفحات مشاكلة خفة اللفظ لحفة المعنى ، حسان ، من الحصين والنحسين يراد به الامتناع على الرجال ومن نظرم اليها ، وقوله ، رزان ، من الرزاة يراد قلة الحركة ، وتزن ، بضم أوله ثم زاي ثم نون ثقيلة أى ترمى ، وقوله ، غرنى ، بفتح المجمة وسكون الزاء ثم مثلثة أى خميصة البطن أى لا تغتاب أحدا ، وهى استعادة فيها تليح بقوله تعالى في المقتاب (أجب أحداكم أن يأكل



لحم أخيه ميتا . وه الفواقل ، جمع غافلة وهي الحفيضة الذافلة عن الشر ، والمراد تجربتها من اغتياب الناس بأكل لحومهم من الغيبة ، ومناسبة تسمية الغيبة ، بأكل اللحم أن اللحم ستر على العظم ، فكأن الغتاب يكشف ما على من اغتتابه من ستر . وزاد ابن هشام في السيرة في هذا الشعر على أبي زيد الانصاري :

عقبة حتى من أوى بن غالب كرام المساعي مجدم غير ذائل  
مهذبة قد طيب الله خيمها وطهرها من كل سوء وباطل

وليه عن ابن إسحق :

فان كنت قد قلت الذي زعموا لكم فلا رفعت سوطي إلى أنامل  
فكيف وودى ما حييت ونصرتي لآل رسول الله زين المحافل

وزاد فيه الحاكم في رواية له من شعر رواية ابن إسحق :

حيلة خير الخلق دينا ومنصبا نبى الهدى والمكرمات الفواضل  
وأنتك وليغفر لك الله حرة من المحصنات غير ذات الفواضل

وه الحميم ، بكر المجدمة وسكون التحتانية الأصل الثابت ، وأصله من الخيمة يقال عام يحيم إذا أقام بالمكان .  
**قوله** ( فقالت عائشة لست كذلك ) ذكر ابن هشام عن أبي عبيدة أن امرأة مدحت بنت حسان بن ثابت عند عائشة فقالت : حسان رزان البيت . فقالت عائشة : لكن أبوها . وهو بتخفيف النون ، فان كان محفوظا أمكن تعدد القصص ويكون قوله في بعض طرق رواية مسروق ، بسبب بينت له ، بالنون لا بالتحتانية ، ويكون نظم حسان في بنته لا في عائشة ، وإنما تمثل به ، لكن بقية الآيات ظاهرة في أنها في عائشة ، وهذا البيت في قصيدة لحسان يقول فيها :

فان كنت قد قلت الذي زعموا لكم فلا رفعت سوطي إلى أنامل  
وان الذي قد قيل ليس بلاتق بك الدهر بل قيل امرئ متاحل

**قوله** ( قالت : لكن أنت ) في رواية شعيب ، قالت : لست كذلك ، زاد في آخره ، وقالت : قد كان يرد عن رسول الله ﷺ ، وتقدم في المغازي من وجه آخر عن شعبة بلفظ ، انه كان ينافح أو يهاجى عن رسول الله ﷺ ، ودل قول عائشة ، لكن أنت لست كذلك ، على أن حسان كان يمزح بكلام في ذلك ، وهذه الزيادة الأخيرة تفيدت هناك من طريق مروية عن عائشة أهم من هذا ، وتقدم هناك أيضا في أثناء حديث الإفك من طريق صالح بن كيسان عن الزهري ، قال مروية : كانت عائشة تكره أن يسب عندها حسان وتقول : إنه ابني قال

فان أبي ووالدتي وعرضي لمرض محمد منكم وقاء ،

**قوله** ( باب ويدين الله لكم الآيات والله عليم حكيم ) ذكر فيه بعض حديث مسروق عن عائشة ، وقد بينت ما فيه في الباب الذي قبله ، وقوله في أول السند ، حدثنا محمد بن كثير أنبأنا سليمان ، (١) كذا للأكثر غير منسوب وهو

( ١ ) في هامش طبعة بولاق : هذه الجملة ليست في نسخ الصحيح التي بأيدينا ، ولها رواية الشارح

سليمان بن كثير أخرجه محمد الراوى عنه صرح به ، ووقع في رواية الأصيل عن ابن زيد كالجاعة ، وعن الجرجاني سفيان بدل سليمان . قال أبو هريرة الجباني : وسليمان هو الصواب

١١ - باب (إن الذين يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ مَذَلٌّ أَلِيمٌ فِي دِينِهِمْ وَآخِرَتِهِمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ . وَلَا يَأْتِلِي أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَاللِّسَانِ وَاللَّهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَنْفُوا لِيُضْفَعُوا ، أَلَا تَعْبَهُونَ أَنْ يَنْفَرَهُ اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ )

٤٧٥٧ - وقال أبو أسامة عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي عن عائشة قالت : لما ذُكِرَ من شأنى الذى ذكر وما علمتُ به ، قام رسولُ الله ﷺ في خطيباً فشهدَ خُدَّ الله وأثنى عليه بما هوَ أهلهُ ثم قال : أما بعدُ أشيروا علىَّ في أناسٍ أبغوا أهلِي ، وإيَّهمُ الله ما علمتُ على أهلِي من سوءٍ ، وأبتومُ عنِ اللهِ ما علمتُ عليه من سوءٍ قطه ولا يدخلُ بيتي قطه إلا وأنا حائِرة ، ولا رِغبْتُ في سَمَرٍ إلا غابَ معي . فقام سعدُ بن مُعاذٍ فقال : انذرتُ لى يا رسولَ اللهِ أن تُضربَ أعناقهم . وقام رجلٌ من بني الخزرج - وكانت أمُ حسانَ بن ثابتٍ من رَهطٍ ذلك الرجل - فقال : كذبت ، أما واللهِ أن لو كانوا مِنَ الأوسِ ما أحببتُ أن تُضربَ أعناقهم ، حتى كاد أن يكونَ بينَ الأوسِ والخزرجِ شرٌّ في السَّجد وما علمت . فلما كانَ مساءَ ذلك اليومِ خرجتُ لبعضِ حاجتي ومعي أمُ مسطحٍ ، ففترتُ وقالت : تيسرَ مسطحٌ فقلت : أى أم ، تسبينَ ابنك ؟ وسعكت . ثم عثرتُ لثانيتها فقلت : تيسرَ مسطحٌ ، فقلت لها : تسبينَ ابنك ؟ ثم عثرتُ لثالثة ، فقلت : تسس مسطحٌ فأنهرتها ، فقلت : والله ما أسبهُ إلا فيك . فقلت : فى أىِّ شأنى ؟ قالت ففترت لى الحديث . فقلت : وقد كانَ هذا ؟ قالت : نعم والله ، فرجعتُ إلى بيتي كأنَّ للذى خرجت له لا أُجدُ منه قليلاً ولا كثيراً . ووعيت ، فقلت لرسولِ الله ﷺ : أرسلنى إلى بيتِ أبى ، فأرسلَ معي التَّلَامَ . فدخلتُ الدارَ فوجدتُ أمَّ رومانَ فى القُفْلِ وأبا بكرٍ فوفى للبيتِ يقرأ . فقلت أمى : ما جاء بكِ يا بُنَيَّةُ ؟ فأخبرتها وذكرتُ لها الحديثَ ، وإذا هو لم يبلغْ منها مثلاً ما بلغَ منى . فقلت : يا بُنَيَّةُ ، خَفِّضِي عَلَيْكِ الشَّانَ ، فإنه واللهِ لقلَّسا كانت امرأةُ قط - سناه عند رجلٍ يحبُّها لها ضراً إلا حسدَها وقيلَ فيها . وإذا هو لم يبلغْ منها ما بلغَ منى . قلت : وقد علمَ به أبى ؟ قالت : نعم . قلت : ورسولُ الله ﷺ ؟ قالت : نعم ورسولُ الله ﷺ . واستعبرتُ وبكيت ، فسَمِعَ أبو بكرٍ صوتي وهو فوقَ البيتِ يقرأ ، فنزلَ فقال لأمى : ما شأنُكِ ؟ قالت : بلغني الذى ذُكِرَ من شأنها ، ففاضت

عَيْنَاهُ . قَالَ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ أَيْ بُنْيَةَ إِلَّا رَجَعْتُ إِلَى بَيْتِكَ فَرَجَعْتُ . وَلَقَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي فَسَالَ عَنْ خَادِمَتِي ، فَقَالَتْ : لَا وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا عَيْبًا إِلَّا أَنَّهَُا كَانَتْ تَرُدُّحِي حَتَّى تَدْخُلَ الشَّاةُ فَتَأْكُلُ خَمِيرَهَا . أَوْ عَجِينَهَا . فَانْتَهَرَهَا بَعْضُ أَصْحَابِيهِ فَقَالَ : اصْدُقِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَسْقُطُوا لَهَا بِهِ . فَقَالَتْ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَا عَلِمْتُ عَلَيْهَا إِلَّا مَا يَعْلَمُ الصَّانِعُ عَلَى نَبْرِ اللَّذِّ هَبِ الْأَحْمَرُ . وَبَلَغَ الْأَمْرُ إِلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي قَبِلَ لَهُ ، فَقَالَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَا كَشَفَتْ كَنْفَ أَتَى قُطْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : قَتَلْتُ شَيْدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ . قَالَتْ : وَأَصْبَحَ أَبُوَايَ عِنْدِي ، فَلَمْ يَزَالَا حَتَّى دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ صَلَّى الْمَعْمَرُ ، ثُمَّ دَخَلَ وَقَدْ اكْتَنَفَنِي أَبُوَايَ عَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي فَخَيَّدَ اللَّهُ وَأَنَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَمَا بَعْدُ يَا عَائِشَةُ ، إِنْ كُنْتَ قَارِفَتِ سُوءًا أَوْ ظَلَمْتَ فُتُوْبِي إِلَى اللَّهِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ مِنْ عِبَادِهِ . قَالَتْ : وَقَدْ جَاءَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَمَیَّ جَالِسَةٌ بِالْبَابِ فَقُلْتُ : أَلَا تَسْتَحْيِي مِنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئًا . فَوَعَّظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْتَفَتْ إِلَى أَبِي فَقَالَتْ : أُجِيبْهُ ، قَالَ : فَمَاذَا أَقُولُ ؟ فَانْتَفَتْ إِلَى أُمِّ قُلْتُ : أُجِيبِيهِ . فَقَالَتْ : أَقُولُ مَاذَا ؟ فَلَمَّا لَمْ يُجِيبْهَا ، تَشَبَّهْتُ بِخَدِثِ اللَّهِ وَأَنْفَيْتُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قُلْتُ : أَمَا بَعْدُ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ قُلْتُ لَكُمْ إِنْ لَمْ أَقُلْ - وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَشْهَدُ لِي بِإِصَادَقَةٍ - مَا ذَاكَ بِنَافِعِي عِنْدَكُمْ ، لَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ وَأَمَرْتُ بِنَهْيِهِ قُلُوبُكُمْ . وَإِنْ قُلْتُ لِي فَعَلْتُ - وَاللَّهُ يَعْلَمُ أُنِي لَمْ أَقُلْ - لَتَقُولُنَّ قَدْ بَايَتْ بِهِ عَلَى نَفْسِهَا . وَإِنِّي وَاللَّهُ مَا أُجِدُّ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا - وَالتَّسْتُ اسْمُ يَعْقُوبَ فَلَمْ أَذَرْ عَلَيْهِ - إِلَّا أَبَا يُوسُفَ حِينَ قَالَ ﴿ فَضُبُّ جَمِيلٍ ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ . وَأُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ سَاعَتِهِ ، فَسَكَنَّا ، فَرَفَعَ عَنْهُ ، وَإِنِّي لَأَتَبَيَّنُ الشَّرُورَ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ بِمَسْحِ جَبِينِهِ يَقُولُ : أَبِشْرِي يَا عَائِشَةُ ، فَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ بَرَاءَتَكَ قَالَتُ : وَكَتَبْتُ أَشَدَّ مَا كُنْتُ غَضَبًا . فَقَالَ لِي أَبِرَأَى : قَوْمِي إِلَيْهِ . فَقَالَتْ : وَاللَّهِ لَا أَقُومُ إِلَيْهِ . وَلَا أَحْدَهُ وَلَا أَحَدًا ، وَلَكِنْ أَحَدُ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ بَرَاءَتِي . لَقَدْ سَمِعْتُمُوهُ فَمَا أَنْكَرْتُمُوهُ وَلَا غَيْرَتُمُوهُ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : أَمَا زَيْنَبُ ابْنَةُ جَحْشٍ فَصَصَمَهَا اللَّهُ بِدِينِهَا فَلَمْ تَقُلْ إِلَّا خَيْرًا ، وَأَمَا أُخْتُهَا حَمْنَةُ فَهَلَكَتْ فَمِنْ هَلَكَ . وَكَانَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ مِسْطَحٌ وَحَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ وَالْمُنَافِقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي - وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَسْتَوْشِيهِ وَيَجْمَعُهُ ، وَهُوَ الَّذِي تَوَلَّى كِبَرَهُ مِنْهُمْ - هُوَ وَحَمْنَةُ . قَالَتْ : خَافَ أَبُو بَكْرٍ أَنْ لَا يَنْفَعَ مِسْطَحًا بِنَافِعَةٍ أَبَدًا . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ ﴿ وَالسَّمْعَةُ أَنْ يُؤْنُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينَ ﴾ يَعْنِي مِسْطَحًا إِلَى قَوْلِهِ ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ، وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ حَتَّى قَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَلَى وَاللَّهِ يَا رَبَّنَا ، إِنَّا لَنُحِبُّ أَنْ تُغْفِرَ لَنَا ، وَعَادَ لَهُ بِمَا كَانَ يَصْنَعُ ۝

**قوله** (باب قوله : ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية الى قوله : رؤف رحيم) كذا لابي ذر ، وساق غيره الى رؤف رحيم . **قوله** (تشيع تظهر) ثبت هذا لابي ذر وحده ، وقد وصله ابن ابي حاتم من طريق ابن ابي نعيم عن مجاهد في قوله (تشيع الفاحشة) تظهر يتحدث به ، ومن طريق سعيد بن جبير في قوله (أن تشيع الفاحشة) يعني أن تشعو وتظهر والفاحشة الزنا . **قوله** (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤثروا أولي القربى والمساكين - الى قوله - والله غفور رحيم) سقط لغير ابي ذر فصارت الآيات موصولا بعضها ببعض فاما قوله (ولا يأتل) فقال أبو عبيدة : معناه لا يقتل من آليت أى أفسدت ، وله معنى آخر من ألوت أى قصرت ، ومنه (لا يأتلونكم خبالا) وقال الفراء : الالتلا الحلف ، وقرأ أهل المدينة ، ولا يأتل ، بتأخير الهزة وتشديد اللام ، وهى خلاف رسم المصحف ، وما نسيه الى أهل المدينة غير معروف وإنما نسبت هذه القراءة للحسن البصرى ، وقد روى ابن ابي حاتم من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله (ولا يأتل) يقول لا يقسم ، وهو يؤيد الفراء المذكورة . **قوله** (وقال أبو أسامة عن هشام بن عروة الخ) وصله أحمد عنه بتامه ، وقد ذكرت ما فيه من قاطعة فى أثناء حديث الألفك الطويل قريبا ، ووقع فى رواية المستمل عن الثوري ، حدثنا حميد بن الربيع حدثنا أبو أسامة ، فظن الكرماني أن البخارى وصله عن حميد بن الربيع ، وليس كذلك بل هو خطأ قاحش فلا يلتزم به

## ١٢ - باب (وليغيرين بخمرهن على جيوبهن)

١٧٥٨ - وقال أحمد بن حنبل حدثنا أبي عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت «يرحم الله نساء المهاجرات الأول ، لما أنزل الله (وليغيرين بخمرهن على جيوبهن)» شققن مروطين فاخترن بها .

[الحديث ١٧٥٨ - طريقه : ١٧٥٩]

١٧٥٩ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا إبراهيم بن نافع عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول «لما نزلت هذه الآية (وليغيرين بخمرهن على جيوبهن)» أخذن أزهرن فشققنها من قبل الحواشي فاخترن بها .

**قوله** (باب وليغيرين بخمرهن على جيوبهن) كأن يضررن ضمن معنى يلقين فذلك عدى بعل . **قوله** (وقال أحمد ابن شبيب) بمجوعة وموحدتين وزن عظيم ، وهو من شيوخ البخارى إلا أنه أورد هذا عنه بهذه الصيغة ، وقد وصله ابن المنذر عن محمد بن إسماعيل الصائغ عن أحمد بن شبيب ، وكذا أخرجه ابن مردويه من طريق موسى بن سعيد اللنداني عن أحمد بن شبيب بن سعيد ، وهكذا أخرجه أبو داود والطبراني من طريق قرة بن عبد الرحمن عن الزهري مثله . **قوله** (برحم الله نساء المهاجرات) أى النساء المهاجرات فهو كقولهم شجر الأراك ، ولابي داود من وجه آخر عن الزهري برحم الله النساء المهاجرات . **قوله** (الأول) بضم الهزة وفتح الواو جمع أول أى السابقات من المهاجرات ، وهذا يقتضى أن الذى صنع ذلك نساء المهاجرات ، لكن فى رواية صفية بنت شيبة عن عائشة أن

ذلك في نساء الانصار كما سأنه عليه . قوله ( مروطن ) جمع مرط وهو الازار ، وفي الرواية الثانية « أزرهن ، وزاده شققنا من قبل الحواشي » . قوله ( فاختمرن ) أي غطين وجوههن ؛ وصفة ذلك أن تضع الخمار على رأسها وترميه من الجانب الايمن على العاتق اليسر وهو التفتيح ، قال الفراء : كانوا في الجاهلية تسدل المرأة خمارها من ورائها وتكشف ما قدامها ، فأمرن بالاستتار ، والخمار للرأ كالعمامة للرجل . قوله في الرواية الثانية ( عن الحسن ) هو ابن مسلم . قوله ( لما نزلت هذه الآية ) وليضربن بخمرهن على جيوبهن ( أخذن أزرهن ) هكذا وقع عند البخاري الفاعل ضميرا ، وأخرجه النسائي من رواية ابن المبارك عن ابراهيم بن نافع بلفظ « أخذ النساء » وأخرجه الحاكم من طريق زيد بن الحباب عن ابراهيم بن نافع بلفظ « أخذ نساء الانصار » ، ولا بن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن صفية ما يوضح ذلك ، ولفظه « ذكرنا عند عائشة نساء قريش وفضلن » فقالت : إن نساء قريش لفضلاء ، ولكنني والله ما رأيت أفضل من نساء الانصار : أشد تصديقا بكتاب الله ولا إيمانا بالتزويل ، لقد أنزلت سورة النور ( وليضربن بخمرهن على جيوبهن ) فانقلب رجالهن اليمن يتلون عليهم ما أنزل فيها ، ما منهن امرأة إلا قامت الى مرطها فأصبحن يصلين الصبح مضجرات كأن على رؤوسهن الثربان ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن نساء الانصار بادرن الى ذلك

### ٣٥ - سورة الفرقان

قال ابن عباس ( هباء منثورا ) : ما نسي به الريح . ( مد الظل ) : ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس . ( نسا كنّا ) : دائما . ( عليه دليلا ) : طلوع الشمس . ( خلفه ) : من فاته من الليل عمل أدركه بالنهار ، أو فاته بالنهار أدركه بالليل . وقال الحسن ( هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرّة أعين ) : في طاعة الله ، وما نولأ أفرأ لعين المؤمن من أن يرى حبيبته في طاعة الله . وقال ابن عباس ( ثبورا ) : وثيلا . وقال غيره ( السمير ) مذكر ، والسمير والاضطرام : التوقد الشديد . ( نعل عليه ) : تقرأ عليه ، من أملت وأملت . ( الرّس ) : المدين ، جمعه رساس . ( ما يعبأ ) يقال ما ععبأت به شيئا : لا يعتد به . ( فراما ) : هلاكا . وقال مجاهد ( وعتوا ) طعنوا . وقال ابن هيبنة ( عانية ) : هتت على الخزان

قوله ( سورة الفرقان - بسم الله الرحمن الرحيم : وقال ابن عباس : هباء منثورا ما يسي به الريح ) وصله ابن جرير من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد في آخره « ويث » ، ولا بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال (١) . وقال أبو عبيدة في قوله ( هباء منثورا ) : هو الذي يدخل البيت من السكوة ، يدخل مثل الغبار مع الشمس ، وليس له مس ولا يرى في الظل . وروى ابن أبي حاتم من طريق الحسن البصري نحوه وزاد « لو ذهب أحدكم يقيض عليه لم يستطع » ، ومن طريق الحارث عن علي في قوله ( هباء منثورا ) قال : ما ينثر من السكوة . قوله ( دعائكم إيمانكم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن

عباس مثله ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل كتاب الإيمان ، وثبت هذا هنا للنسفي وحده . قوله ( مد الظل ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ) وصلة ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن الحسن وقتادة مثله ، وقال ابن عطية : تظاهرت أقوال المفسرين بهذا ، وفيه نظر لآلة لا خصوصية لهذا الوقت بذلك ، بل من بعد غروب الشمس مدة يسيرة يبقى فيها ظل ممدود مع أنه في نهار ، وأما سائر النهار ففيه ظلال متقطعة . ثم أشار الى اعتراض آخر وهو أن الظل إنما يقال لما يقع بالانهار ، قال : والظل الموجود في هذين الوقتين من بقايا الليل انتهى . والجواب عن الاول أنه ذكر تفسير الخصوص من سياق الآية ، فإن في بقيتها ( ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً ) والشمس تعقب الذي يوجد قبل طلوعها فيزيله فلها جعلت عليه دليلاً ، فظهر اختصاص الوقت الذي قبل الطلوع بتفسير الآية دون الذي بعد الغروب . وأما الاعتراض الثاني فساقت لأن الذي قل أنه يطلق على ذلك ظل جهة مثبت فهو مقدم على الثاني ، حتى ولو كان قول الثاني محققاً لما امتنع إطلاق ذلك عليه مجازاً . قوله ( ساكناً دائماً ) وصلة ابن أبي حاتم من الوجه المذكور . قوله ( عليه دليلاً : طلوع الشمس ) وصلة ابن أبي حاتم كذلك . قوله ( خلفه : من فاته من الليل عمل أدركه بالانهار أو وفاته بالانهار أدركه بالليل ) وصلة ابن أبي حاتم أيضاً كذلك ، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الحسن نحوه . قوله ( قال الحسن ) هو البصري . قوله ( هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين : في طاعة الله ) وصلة سعيد بن منصور وحدثنا جريبر بن حازم سمعت الحسن وسأله رجل عن قوله ( هب لنا من أزواجنا ) : ما القرة ، أتى الدنيا أم في الآخرة ؟ قال : بل في الدنيا ، هي والله أن يرى العبد من ولده طاعة الله الخ ، وأخرجه عبد الله بن المبارك في كتاب البر والصلة ، عن حمز القطامي عن الحسن ، وسمى الرجل السائل كثير بن زياد . قوله ( وما شيء ) أخر لعين المؤمن من أن يرى حبيبه في طاعة الله في رواية سعيد بن منصور ، أن يرى حبيبه . قوله ( وقال ابن عباس نبورا وبلا ) وصلة ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وثبت هذا لابن ذر والنسفي فقط ، وقال أبو عبيدة في قوله ( دعوا هناك نبورا ) أي هللك ، وقال مجاهد ( دعوا ) طغوا ، وصلة عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( ودعوا دعوا أكبرا ) قال : طغوا . قوله ( وقال غيره : السمع مذكر ) قال أبو عبيدة في قوله ( واعتدنا لمن كذب بالساعة سميراً - ثم قال بعده - إذا رأيتهم ) والسمع مذكر وهو ما يسمر به النار ، ثم أعاد للضمير النار ، والعرب تفعل ذلك نظير مذكراً من سبب مؤنث ثم يؤنثون ما بعد المذكر . قوله ( والتسمير والاضطرام التوقد الشديد ) هو قول أبي عبيدة أيضاً . قوله ( أساطير ) تقدم في تفسير سورة الانعام قوله ( تملأ عليه : تقرأ عليه من أمليت وأملت ) قال أبو عبيدة في قوله ( فملى تملأ عليه ) أي تقرأ عليه ، وهو من أمليت عليه ، وهي في موضع آخر أمليت عليه ، يشير الى قوله تعالى في سورة البقرة ( وليليل الذي عليه الحق ) . قوله ( الرس المعدن جمع رساس ) قال أبو عبيدة في قوله ( وأصحاب الرس ) أي المعدن ، وقال الحليل الرس كل بئر تكون غير مطوية ، ووراء ذلك أقوال : أحدها أورده ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال : الرس البئر ، ومن طريق سفيان عن رجل عن عكرمة قال : أصحاب الرس رسوا نبيهم في بئر ، ومن طريق سعيد عن قتادة قال : حدثنا أن أصحاب الرس كانوا بالجماعة . ومن طريق شبيب عن عكرمة عن ابن عباس في قوله ( وأصحاب الرس ) قال : بئر باذريجان . قوله ( ما يعبا يقال ما هبات به شيئاً لا يعتد به ) قال أبو عبيدة في قوله ( قل ما يعبا بكم

ربي) هو من قولهم ما عبأت بك شيئاً أي ما عدتلك شيئاً . (نفيه) : وقع في بعض الروايات تقديم وتأخير لهذه التفاسير ، والخطب فيها سهل . **قوله** ( غراما هلاكاً ) قال أبو عبيدة في قوله ( إن عذابها كان غراماً ) أي هلاكاً وإلزاماً لهم ، ومنه رجل مغرم بالحلب . **قوله** ( وقال ابن عيينة : عانية عنت على الخزان ) كذا في تفسيره وهذا في سورة الحاقة ؛ وإنما ذكره هنا استطراداً لما ذكر قوله ( عتوا ) ، وقد تقدم ذكر هذا في قصة هود من أحاديث الأنبياء .

### ١ - باب ( الذين يُحشرون على وجوههم إلى جهنم . أولئك شرُّ مكاناً وأضلُّ سبيلاً )

٤٧٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** يونس بن محمد **حدثنا** البنادي **حدثنا** شيبان عن قتادة **حدثنا** أنس

ابن مالك رضي الله عنه « أن رجلاً قال : يا نبي الله يُحشَرُ الكافرُ على وجهه يومَ القيامةِ ؟ قال : أليسَ القدي أمشاهُ على الرُجُلَيْنِ في الدنيا قادراً على أن يُمشيه على وجهه يومَ القيامةِ . قال قتادة : بلى وعزة ربنا »  
[ الحديث ٤٧٦٠ - طرقة في : ٦٥٢٣ ]

**قوله** ( باب قوله الذين يحشرون على وجوههم إلى جهنم الآية ) كذا لا يذو ، وساق غيره إلى قوله ( وأضل سبيلاً ) . **قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( أن رجلاً قال : يا نبي الله يحشر الكافر ) لم أقف على اسم السائل ؛ وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . **قوله** ( يحشر الكافر ) في رواية الحاكم من وجه آخر عن أنس « سئل رسول الله ﷺ يحشر أهل النار على وجوههم ، وفي حديث أبي هريرة عند البزار « يحشر الناس على ثلاثة أصناف : صنف على الدواب ، وصنف على أقدامهم ، وصنف على وجوههم . قيل : فكيف يحشرون على وجوههم ، الحديث . ويؤخذ من مجموع الأحاديث أن القربين يحشرون وكبائناً ، ومن دونهم من المسلمين على أقدامهم ، وأما الكفار فيحشرون على وجوههم . **قوله** ( قال قتادة : بلى وعزة ربنا ) هذه الزيادة موصولة بالاسناد المذكور ، قالها قتادة تصديقاً لقوله « أليس » ،

### ٢ - باب ( والذين لا يذعنون مع الله إلهاً آخر )

ولا يقتلون النفسَ التي حرمَ الله إلا بالحق ، ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يَبْقُ أُلُماً ) المقوبة

٤٧٦١ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن سفيان قال **حدثني** منصور وسليمان عن أبي واثل عن أبي

ميسرة عن عبد الله رضي الله عنه قال « سألتُ - أو سئل - رسول الله ﷺ أيُّ الذنوبِ عندَ الله أكبرُ ؟ قال : أن تجعلَ لله نداً وهو خلقك . قلتُ : ثم أيُّ ؟ قال : ثم أن تقتلَ وَلَدَكَ خشيةً أن يطعمَ مملوك . قلتُ : ثم أيُّ ؟ قال : أن تُزاني بجميلة جارك . قال ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ ( والذين لا يذعنون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفسَ التي حرمَ الله إلا بالحق ولا يزنون )

٤٧٦٢ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني القاسم

ابن أبي بزة أنه « سأل سعيد بن جبيرة : هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ؟ فقرأت عليه ﴿ ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ﴾ فقال سعيد : قرأتها على ابن عباس كافرأتها على ؟ فقال : هذه مكيدة نسختها آية مدنية التي في سورة النساء »

٤٧٦٣ - حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبيرة قال « اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن ، فدخلت فيه إلى ابن عباس فقال : نزأت في آخر ما نزل ، ولم ينسخها شيء »

٤٧٦٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا منصور عن سعيد بن جبيرة قال ، سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن قوله تعالى ﴿ جزاؤهُ جهنم ﴾ قال : لا توبة له . ومن قوله جل ذكره ﴿ لا يذنبون مع الله إلهاً آخر ﴾ قال : كانت هذه في الجاهلية »

**قوله** ( باب قوله والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس الآية ) كذا لابي ذر ، وساق غيره إلى قوله ( أناما ) . **قوله** ( يلقى أناما : العقوبة ) ، أبو عبيدة في قوله ( ومن يفعل ذلك يلقى أناما ) أي عقوبة وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ( يلقى أناما ) قال : نكالا . قال ويقال إنه واد في النار . وهذا الأخير أخرجه ابن أبي حاتم عن عبد الله بن عمرو وعكرمة وغيرهما . **قوله** ( حدثني منصور هو ابن المعتز ( وسليمان ) هو الأعمش ( عن أبي وائل عن أبي ميسرة ) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة اسمه عمرو بن شرحبيل . **قوله** ( قال وحدثني واصل ) هو ابن حبان الأسدي الكوفي ، تقه من طبقة الأعمش ، والقائل هو سفيان الثوري . وحاصله أن الحديث عنده عن ثلاثة أنفس : أما اثنان منهما فأدخلا فيه بين أبي وائل وابن مسعود أبا ميسرة ، وأما الثالث وهو واصل فأسقطه . وقد رواه عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن الثلاثة عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن ابن مسعود فعدوهما ، والصواب إسقاط أبي ميسرة من رواية واصل كما فصله يحيى بن سعيد . وقد أخرجه ابن مردويه من طريق مالك بن مغول عن واصل بإسقاط أبي ميسرة أيضاً . وكذلك رواه شعبة ومهدي بن ميمون عن واصل . وقال الدارقطني : رواه أبو معاوية وأبو شاذب وشيبان عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بإسقاط أبي ميسرة ، والصواب إثباته في رواية الأعمش ، وذكر رواية ابن مهدي وأن محمد بن كثير وافقه عليها . قال : ويشبه أن يكون الثوري لما حدث به ابن مهدي لجمع بين الثلاثة حمل رواية واصل على رواية الأعمش ومنصور . **قوله** ( سألت أو سئل رسول الله ﷺ ) في رواية ، قلت يا رسول الله ، ولأحمد من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود « جلس رسول الله ﷺ على فئز من الأرض وقعدت أسفل منه ، فاعتنمت خلوتي فقلت : بأبي وأمي أنت يا رسول الله ، أي الذنوب أكبر ، ؟ الحديث . **قوله** ( أي الذنب عند الله أكبر ) ؟ في رواية مسلم أعظم . **قوله** ( قلت ثم أي ) تقديم الكلام في ضبطها في الكلام على حديث ابن مسعود أيضاً في سؤاله عن أفضل الأعمال . **قوله** ( ندا ) بكسر النون أي نظيراً . **قوله** ( أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك ) أي من



جهة إثبات نفسه عليه عند عدم ما يكتفى ، أو من جهة البخل مع الوجه - دان . قوله ( أن تزانى بحليلة ) بالمهمل بوزن عظيمة والمراد الزوجة ، وهي مأخوذة من الحل لأنها تحمل له فهي فيميلة بمعنى باعلة ، وقيل من الحلول لأنها تحمل معه ويحمل معها . قوله ( ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ ) والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى - ولا يزنون ) هكذا قال ابن مسعود . والقتل والزنا في الآية مطلقان ، وفي الحديث مقيدان : أما القتل فبالولد خشية الأكل معه ، وأما الزنا فبزوجة الجار . والاستدلال لذلك بالآية - أتبع لأنها وإن وردت في مطلق الزنا وتقتل لكن قتل هذا والزنا بهذه أكبر والخش ، وقد روى أحمد من حديث المقداد بن الأسود قال : قال رسول الله ﷺ : ما تقولون في الزنا ؟ قالوا : حرام . قال : لأن يزني الرجل بشرة نسوة أيسر عليه من أن يزني بأمرأة جلده . . قوله ( أخبرني القاسم بن أبي بزة ) بفتح الموحدة وتشديد الزاي واسم أبي بزة نافع بن يسار ، ويقال أبو بزة جد القاسم لا أبوه ، مكي تابعي صغير ثقة عندهم ، وهو والد جد الزبي المقرئ ، وهو أحمد بن محمد بن عبد الله ابن القاسم ، وليس للقاسم في البخاري إلا هذا الحديث الواحد . قوله ( هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة ) في رواية منصور عن سعيد بن جبيرة في آخر الباب : قال لا توبة له . . قوله ( فقال سعيد ) أي ابن جبيرة : ( قرأتها على ابن عباس ) في الرواية التي بعدها من طريق المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبيرة : اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن . قوله ( فدخلت فيه إلى ابن عباس ) في رواية الكشميني : فرحلت ، براء وحاء مهملتين وعى أوجه . قوله ( هذه مكية ) يعني نسختها آية مدنية كذا في هذه الرواية ، وروى ابن مردويه من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه قال : نزلت سورة النساء بعد سورة الفرقان بستة أشهر . . قوله في رواية غندر عن شعبة ( اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن ) كذا وقع مختصراً ، وأخصر منه رواية آدم في تفسير النساء ، وقد أخرجه مسلم وغيره من طرق عن شعبة عنه عن غندر بلفظ : اختلف أهل الكوفة في هذه الآية ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) . قوله ( نزلت في آخر ما نزل ولم ينسخها شيء ) كذا في هذه الرواية ، ولا يظهر من سياقها تعيين الآية المذكورة ، وقد بينها في رواية منصور في الباب عن سعيد بن جبيرة : سألت ابن عباس عن قوله ( جزاؤه جهنم ) فقال : لا توبة له ، وعن قوله ( لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) قال : كانت هذه في الجاهلية ، وبأني في الباب الذي يلي الذي يليه أوضح من ذلك

### ٣ - باب ( يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً )

٤٧٦٤ - حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن منصور عن سعيد بن جبيرة قال : قال ابن أبي زبي « سئل ابن عباس عن قوله تعالى ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ) وقوله ( ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق - حتى بلغ - إلا من تاب وآمن ) فسأله فقال : لما نزلت قال أهل مكة : فقد عدلنا بالله ، وقتلنا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأتينا القوا حشاً . فأنزل الله ( إلا من تاب وآمن وحمل عملاً صالحاً - إلى قوله - غفوراً رحيماً ) »

قوله ( باب يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً ) قرأ الجمهور بالجزم في ( يضاعف ويخلد ) بدلا

من الجزاء في قوله ( بلق أنا ما ) بدل اشتغال . وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بالرفع على الاستئناف . قوله ( حدثنا سعد بن حفص ) هو الطحلي ، وشيخان هو ابن عبد الرحمن . ومنصور هو ابن المعتز . قوله ( عن سعيد ابن جبير قال : قال ابن أزي ) بموحدة وزاي مقصورة واسمه عبد الرحمن ، وهو صحابي صغير . قوله ( سئل ابن عباس ) كذا في رواية أبي ذر بصيغة الفعل الماضي ، ومثله للنسائي ، وهو يقتضي أنه من رواية سعيد بن جبير عن ابن أزي عن ابن عباس ، وفي رواية الأصل « مل » بصيغة الأمر وهو المأمور ، وبديل عليه قوله بعد سياق الآيتين « فسأله » ، فانه واضح في جواب قوله « مل » ، وإن كان اللفظ الآخر يمكن توجيهه بتقدير سئل ابن عباس عن كذا فاجاب فسأله عن شيء آخر مثلاً ، ولا يخفى تكلفه . ويؤيد الأول رواية شعبة في الباب الذي يليه عن منصور عن سعيد بن جبير قال : أمرني عبد الرحمن بن أزي أن أسأل ابن عباس فسأله ، وكذا أخرجه إمام بن إبراهيم في تفسيره عن جرير عن منصور ، وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن جرير بلفظ « قال أمرني عبد الرحمن ابن أزي أن سل ابن عباس » ، فذكره ، وذكر عياض ومن تبعه أنه وقع في رواية أبي عبيد القاسم بن سلام في هذا الحديث من طريق (١) عن سعيد بن جبير : أمرني سعيد بن عبد الرحمن بن أزي أن أسأل ابن عباس فالحديث من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، ولغيره أمرني « ابن عبد الرحمن » ، قال وقال بعضهم : امله سقط « ابن » قبل عبد الرحمن وتصحف من « أمرني » ويكون الأصل « أمر ابن عبد الرحمن » ، ثم لا ينكر سؤال عبد الرحمن واستفادته من ابن عباس فقد سأل من كان أفهم منه وأفقه . قلت : الثابت في الصحيحين وغيرهما من المستخرجات عن سعيد بن جبير : أمرني عبد الرحمن بن أزي أن أسأل ابن عباس ، فالحديث من رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس ، والذي زاد فيه سعيد بن عبد الرحمن أو ابن عبد الرحمن

٤ - باب ( إِنْ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ، وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا )

٤٧٦٦ - حدثنا عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن منصور عن سعيد بن جبير قال : « أمرني عبد الرحمن ابن أزي أن أسأل ابن عباس عن هاتين الآيتين ( وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ) فسأله فقال : لم ينسخها شيء . ومن ( وَلِلَّذِينَ لَا يُدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ) قال : نزلت في أهل الشرك »

قوله ( عن هاتين الآيتين ) ومن يقتل مؤمناً متعمداً ( فسأله فقال : لم ينسخها شيء ، وعن ( والذين يدعون مع الله إلهاً آخر ) قال : نزلت في أهل الشرك ) هكذا أورد مختصراً ، وسياق مسلم من هذا الوجه آثم ، وآثم منهما ما تقدم في المبحث من رواية جرير بلفظ هاتين الآيتين ما أصرحاً ، التي في سورة الفرقان ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) والتي في سورة النساء ( ومن يقتل مؤمناً متعمداً ) قال : سألت ابن عباس فقال : لما أنزلت التي في سورة الفرقان قال مشركو مكة : قد قتلنا النفس ودعونا مع الله إلهاً آخر وأتينا الفواحش ، قال فزلت ( إِنْ مَن تَابَ ) الآية ، قال : فهذه لأولئك ، قال : وأما التي في سورة النساء فهو الذي قد عرف الإسلام ثم قتل مؤمناً متعمداً لجرأته جهنم لا توبة

له ، قال فذكرت ذلك لمجاهد فقال : إلا من ندم ، وحاصل ما في هذه الروايات أن ابن عباس كان تارة يحمل الآيتين في عمل واحد فلذلك يحرم بنسخ إحداها ، وتارة يحمل محلهما مختلفا . ويمكن الجمع بين كلاميه بأن عموم التي في الفرقان خص منها مباشرة المآثر من القتل متعمدا ، وكثير من السلف يطلقون النسخ على التخصيص ، وهذا أولى من حمل كلامه على التناقض ، وأرسل من دهمي أنه قال بالنسخ ثم رجع عنه . وقول ابن عباس بأن المؤمن إذا قتل مؤمنا متعمدا لا توبة له مشهور عنه ، وقد جاء عنه في ذلك ما هو أصح مما تقدم : فروى أحمد والطبري من طريق يحيى الجار والنسائي وابن ماجه من طريق عمار الذهبي كلاهما عن سالم بن أبي الجهم قال كنت عند ابن عباس بعد ما كُف بصره ، فأتاه رجل فقال : ما ترى في رجل قتل مؤمنا متعمدا ؟ قال جزاؤه جهنم خالدا فيها ، وساق الآية الى ( عطييا ) قال : لقد نزلت في آخر ما نزل ، وما نسخها شيء حتى قبض رسول الله ﷺ ، وما نزل وحى بعد رسول الله ﷺ . قال : أفرأيت إن تاب وآمن وعمل عملا صالحا ثم اهتدى ؟ قال : وأني له التوبة والهدى ، لفظ يحيى الجار ، والآخر نحوه . وجاء على وفق ما ذهب اليه ابن عباس في ذلك أحاديث كثيرة : منها ما أخرجه أحمد والنسائي من طريق أبي إدريس الخولاني عن معاوية سمعت رسول الله ﷺ يقول « كل ذنب عصى الله أن يغفره ، إلا الرجل يموت كلفرا ، والرجل يقتل مؤمنا متعمدا » وقد حمل جمهور السلف وجميع أهل السنة ما ورد من ذلك على التخليط ، ومصحوا توبة القاتل كغيره ، وقالوا : معنى قوله ( جزاؤه جهنم ) أي إن شاء الله أن يجازيه نمسا . قال تعالى في سورة النساء أيضا ( إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ) ومن الحجة في ذلك حديث الاسرائيل الذي قتل تسعة وتسعين نسمة ما ثم أتى تمام المائة فقال له : لا توبة ، فقتله فأكل به مائة . ثم جاء آخر فقال « ومن يحول بينك وبين التوبة ، الحديث ، وهو مشهور ، وسيأتي في الرقاق واضحا . وإذا ثبت ذلك لمن قبل من غير هذه الامة فثله لهم أولى لما خفف الله عنهم من الانقال التي كانت على من قبلهم

### ه - باب ( فسوف يكون لزاما ) : هلكت

٤٧٦٧ - حدثنا عمر بن حفص بن غوث عن أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق قال قال عبد الله : خمس قد مضين : الدخان ، والقمر ، والرؤم ، والبطشة ، والزام ( فسوف يكون لزاما ) ، قوله ( باب قوله ( فسوف يكون لزاما ) هلكت ) قال أبو عبيدة في قوله ( فسوف يكون لزاما ) : أي جزاء يلزم كل عامل بما عمل ، وله معنى آخر يكون هلاكا . قوله ( حدثنا مسلم ) هو أبو الضحى الكوفي

### ٢٦ - سورة الشُّعَرَاء

وقال مجاهد ( تَمَبُّثُونَ ) : تبون . ( هَضِيم ) : هفتت إذا مس . ( مُسْحَرِينَ ) : مسحورين . ( أَيْسَكَة ) ( الأيسكة ) : جمع أيسكة وهي جمع الشجر . ( يوم تظلمة ) : إغلال العذاب إيام . ( موزون ) : معلوم . ( كالطود ) : كالجبل . وقال غيره ( تَشْرُذِمَة ) : للشردة طائفة قليلة . ( في الساجدين ) : للصليين . قال ابن عباس ( لعلكم تغلدون ) : كأنكم . ( الريح ) : الأيفاع من الأرض ، وجمعه ريبة ، وأرباع واحده الرِّبَة .

(مَصْنَعٌ) كُلُّ بَلَدٍ فَهُوَ مَصْنَعَةٌ . (فَرِهَيْنِ) : مَرْحَيْنِ ، فَارِهَيْنِ بِمَعْنَاهُ ، وَيُقَالُ فَارِهَيْنِ : حَازِقَيْنِ . (تَمَتُّوْا) : هُوَ أَشَدُّ الْقَسَادِ ، وَهَاتِ بِمِثِّهِمَا . (الْجِلْبَةِ) : الْخُلُقِ ، جَبَلٌ : خُلُقٌ ، وَمِنْهُ : جَبَلًا وَجَبَلًا وَجَبَلًا يَفْنَى الْخُلُقَ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ

(سورة الشعراء - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ثَبَّتَ الْبُيُوتَ لِأَبِي ذَرٍّ مَوْخِرَةً . قَوْلُهُ (وَقَالَ مُجَاهِدٌ تَعْبَثُونَ : تَبْنُونَ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ عَنْ وَرْقَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ (أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ) قَالَ بِكُلِّ فِجٍ (آيَةٌ تَعْبَثُونَ) بَنِيَانًا ، وَقِيلَ كَانُوا يَتَبَدَّدُونَ فِي الْأَسْفَارِ بِالنَّجْمِ ، ثُمَّ اتَّخَذُوا أَعْلَامًا فِي أَمَاكِنَ مَرَقَّةً لِيَتَدَوَّا بِهَا ، وَكَانُوا فِي غَنِيَةٍ عَنْهَا بِالنَّجْمِ ، فَاتَّخَذُوا الْبَنِيَانَ عِمَّا . قَوْلُهُ (مَضْمٍ : يَتَفَتَّتْ إِذَا مَسَّ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ بِلَفْظٍ : يَتَهْتَمُ شَيْئًا ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ مُجَاهِدٍ : الطَّلْعَةُ إِذَا مَسَّتْهَا تَنَازَّرَتْ ، وَمِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةُ قَالَ : الْمَضْمُ الرُّطْبُ اللَّيِّنُ وَقِيلَ الْمَذْنَبُ . قَوْلُهُ (مَسْحُورِينَ : مَسْحُورِينَ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي قَوْلِهِ (إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمَسْحُورِينَ) أَيْ مِنَ الْمَسْحُورِينَ وَقَالَ أَبُو هَيْبَةَ : كُلٌّ مِنْ أَكَلٍ فَهُوَ مَسْحَرٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ لَهُ مَسْحَرًا يَفْرِي مَا أَكَلَ فِيهِ اتَّهَى . وَالسَّحَرُ بِمَهْلَتَيْنِ يَفْتَحُ ثُمَّ سَكُونٌ : الرَّتَّةُ . وَقَالَ الْفَرَاءُ : الْمَعْنَى إِنَّكَ تَأْكُلُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَتَسْحَرُ بِهِ فَأَنْتَ بَشَرٌ مِثْلُنَا لَا تَقْضِلُنَا فِي شَيْءٍ . قَوْلُهُ (فِي السَّاجِدِينَ الْمُصَلِّينَ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ كَذَلِكَ ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ يَرَى ، مِنْ خَلْفِهِ فِي الصَّلَاةِ . قَوْلُهُ (الْأَيْكَةَ وَالْأَيْكَةَ جَمْعُ أَيْكَةٍ وَهِيَ جَمْعُ الشَّجَرِ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَلِنُفَيْرٍ : جَمْعُ شَجَرٍ ، وَلِبَعْضٍ : جَمَاعَةُ الشَّجَرِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قِصَّةِ شُعَيْبٍ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ مَعَ شَرْحِهِ ، وَالْكَلَامُ الْأَوَّلُ مِنْ قَوْلِ مُجَاهِدٍ ، وَمِنْ قَوْلِهِ جَمْعُ أَيْكَةٍ الْخُ هُوَ مِنْ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدَةَ ، وَوَقَعَ فِيهِ سَهْوٌ قَانَ الْأَيْكَةَ وَالْأَيْكَةَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَالْمُسَهِّلِ الْهَمْزَةُ فَقَطْ ، وَقِيلَ لَيْكَةَ اسْمُ الْغَرِيبَةِ وَالْأَيْكَةُ الْغَيْبَةُ وَهِيَ الشَّجَرُ الْمُتَلَفُّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ جَمْعُ شَجَرٍ يُقَالُ جَمْعُهَا لَيْكَةٌ وَهُوَ الشَّجَرُ الْمُتَلَفُّ . قَوْلُهُ (يَوْمَ الظُّلَّةِ إِذْ لَطَّلَ الْعَذَابُ إِيَّاهُمْ) وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ . قَوْلُهُ (مُوزُونٌ مَعْلُومٌ) كَذَا لَهُمْ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَعَلَّكُمْ تَحْطَدُونَ كَأَنْكُمْ . لَيْكَةُ الْأَيْكَةُ وَهِيَ الْغَيْبَةُ . مُوزُونٌ مَعْلُومٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : لَعَلَّكُمْ ، فَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ بِهِ . وَحِكْيُ الْبَغْوِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ الرَّاحِدِيِّ قَالَ : كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ لَعَلَّ فَهُوَ لَتَحْمِيلٍ ، إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ فَإِنَّهُ لِلتَّشْبِيهِ ، كَذَا قَالَ وَفِي الْحَصْرِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ) وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ بَنٍ كَبَّ وَكَأَنَّكُمْ تَحْطَدُونَ ، وَقَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كَي تَحْطَدُوا ، وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ بِزَعْمِهِمْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَوْنَفُونَ مِنَ الْبَنَاءِ ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهَا تَحْصَنُهُمْ مِنْ أَسْرَاقِهِ ، فَكَأَنَّهُمْ صَنَعُوا الْحَصِيرَ صَنِيعٌ مِنْ يَصْنَعُ أَنَّهُ يَحْطَدُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَيْكَةَ ، فَتَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِهَذَا اللَّفْظِ أَيْضًا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : مُوزُونٌ ، فَحَلَّهُ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ ، وَوَقَعَ ذِكْرُهُ هُنَا غَلَطًا ، وَكَأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ بَعْضٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ مِنْ مَحَلِّهِ ، وَقَدْ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَيْضًا كَذَلِكَ . وَوَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَانْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُوزُونٌ) قَالَ : بِقَدَرٍ مَعْدُورٍ . قَوْلُهُ (كَالطُّورِ كَالْجَلِّ) وَقَعَ هَذَا لِأَبِي ذَرٍّ مَنْسُوبًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلِنُفَيْرٍ مَنْسُوبًا إِلَى مُجَاهِدٍ ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ . وَوَصَلَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ حَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَزَادَ : عَلَى نَتَزٍّ مِنَ الْأَرْضِ ، وَوَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ . قَوْلُهُ (وَقَالَ غَيْرُهُ لَشَرْذِمَةُ . الشَّرْذِمَةُ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ) كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَلِنُفَيْرٍ ذَكَرَ ذَلِكَ قِيَامًا نَسَبًا إِلَى مُجَاهِدٍ وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ ، وَهُوَ تَفْسِيرُ أَبِي عُبَيْدَةَ قَالَ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي

(إن هؤلاء لشرذمة قليلون) أي طائفة قليلة ، وذهب إلى التورم قتال قليلون ، والذي أورده الفريابي وغيره عن مجاهد في هذا أنه قال في قوله (إن هؤلاء لشرذمة قليلون) قال : هم يومئذ ستائة ألف ، ولا يحصى عدد أصحاب فرعون . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : ذكر لنا أن نبي إسرائيل الذين قطع بهم موسى البحر كانوا ستائة ألف مقاتل بنى عشرين سنة فصاعدا ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق ابن إسحق عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال : كانوا ستائة ألف وسبعين ألفا . ومن طريق ابن إسحق عن عمرو بن ميمون مثله . قوله (الربع الأرباع من الأرض وجمعه ربعة وأرباع ، واحد ربعة) كذا فيه ، وربعة الأول بفتح التحتانية والثاني بسكونها ، وعند جماعة من المفسرين ربع واحد جمه أرباع ، وربعة بالتحرريك وربع أيضا واحد ربعة بالسكون كهين وهينة . وقال أبو عبيدة في قوله (أنبنون بكل ريع) الربع الارتفاع من الأرض والجمع أرباع وربعة ، والربعة واحد أرباع . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله تعالى (بكل ريع) أي بكل طريق . قوله (مصانع كل بناء فخر مصنعة) هو قول أبي عبيدة وزاد : بفتح النون وبضمها . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : المصانع القصور والحصون . وقال عبد الرزاق : المصانع عندنا بلغة اليمن القصور المادية . وقال سفيان : ما ينفذ فيه الماء . ولابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : المصانع القصور المشيدة . ومن وجه آخر قال : المصانع بروج الحمام . قوله (فرحين مرحين) كذا لهم ، ولابن ذر و فرحين ، بماء مهملة ، والأول أصح وصوبه بعضهم لقرب مخرج الحاء من الهاء ، وليس بشئ . قال أبو عبيدة في قوله (بيوتا فرحين) أي مرحين . وله تفسير آخر في الذي بعده ، وسيأتي تفسير الفرحين بالمرحين في سورة القصص . قوله (قارمين بمعناه ، ويقال قارمين حاذقين) هو كلام أبي عبيدة أيضا وأشهد على المعنى الأول :

لا أستكين إذا ما أزمة اذمت ولن تراني بخير فاره اليك

واليت بكسر اللام بعدها تحتانية ساكنة ثم مثناة : المتيق . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والكلبي في قوله (فرحين) قال مجيب بن صميم . ولابن أبي حاتم عن طريق سعيد عن قتادة قال : آمنين . ومن طريق مجاهد قال : شرمين . ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح عن عبد الله بن شداد قال أحدهما : حاذقين ، وقال الآخر : جبارين . قوله (تمشوا هو أشد الفساد ، وعاث بعيت عينا) مراده أن اللفظين بمعنى واحد ، ولم يرد أن تمشوا مشتق من العيث ، وقد قال أبو عبيدة في قوله (ولا تمشوا في الأرض مفسدين) هو من عثت تمشي ، وهو أشد مبالغة من عثت تمشي . وروى ابن أبي حاتم عن طريق سعيد عن قتادة (ولا تمشوا) أي لا تسهروا (في الأرض مفسدين) . قوله (الجبلة الخلق ، جبل خلق ومنه جبلا وجبلا بمعنى الخلق قاله ابن عباس) كذا لابن ذر و ليس عند غيره . وقال ابن عباس ، وهو أولى فإن هذا كله كلام أبي عبيدة ، قال في قوله (والجبلة الأولين) أي الخلق ، هو من جبل على كذا أي تخلق . وفي القرآن (واقعد أضل منكم جبلا) منقل وغير منقل ومعناه الخلق انتهى . وقوله منقل وغير منقل لم يبين كيفيتهما ، وفيهما قراءات : ففي المشهور بكسرتين وتشديد اللام لنافع وحاصم ، وبضمة ثم سكون لابن عمرو وابن طاهر ، وبكسرتين واللام خفيفة للأعشى ، وبضمتين واللام خفيفة للباقيين ، وفي الشواذ بضمتين ثم تشديد ، وبكسرة ثم سكون ، وبكسرة ثم فتح خفيفة ، وفيها قراءات أخرى . وأخرج ابن المنذر عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله (والجبلة الأولين) قال : خلق الأولين

ومن طريق مجاهد قال ( المجلة ) الخلق ، ولابن أبي حاتم من طريق ابن أبي عمر عن سفیان مثل قول ابن عباس ، ثم قرأ ( ولقد أضل منكم جبلا كثيرا )

### ١ - باب ( ولا نخزني يوم يبعثون )

٤٧٦٨ - وقال إبراهيم بن طهمان عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام يرى أباه يوم القيامة عليه الغبرة والفترة ، والمبرة هي الفترة »

٤٧٦٩ - حدثنا إسماعيل بن عدينا أخى عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « يلقى إبراهيم أباه فيقول : يارب إني بك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون . فيقول الله : إني حرمت الجنة على الكافرين »

قوله ( باب ولا تخزني يوم يبعثون ) سقط « باب » ، غير أبي ذر . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ ) وصله النسائي عن أحمد بن حفص بن عبد الله عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان وساق الحديث بتامه . قوله ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ) كذا قال ابن أبي أويس . وأورد البخاري هذه الطريق معتمدا عليها وأشار إلى الطريق الأخرى التي زيد فيها بين سعيد وأبي هريرة رجل فذكرها مطابقة ، وسعيد قد سمع من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة ، فلعل هذا إما سمعه من أبيه عن أبي هريرة ثم سمعه من أبي هريرة ، أو سمعه من أبي هريرة مختصرا ومن أبيه عنه تاما ، أو سمعه من أبي هريرة ثم ثبت فيه أبوه ، وكل ذلك لا يقدح في صحة الحديث . وقد وجد للحديث أصل عن أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزوار والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن هريرة ، وشاهده عندهما أيضا من حديث أبي سعيد . قوله ( إن إبراهيم يرى أباه يوم القيامة وعليه الغبرة والفترة . والغبرة هي الفترة ) كذا أورد مختصرا ، ولفظ النسائي « وعليه الغبرة والفترة » ، فقال له : قد نيتك عن هذا فصيتني ، قال : لكنني لا أحصيك اليوم ، الحديث ، فعرف من هذا أن قوله والغبرة هي الفترة من كلام المصنف ، وأخذ من كلام أبي عبيدة ، وأنه قال في تفسير سورة بونس ( ولا يرهق وجوعهم قدر ولا ذلة ) الفتر الغبار ، وأنشد لذلك شاهدين . قال ابن التين : وعلى هذا فقوله في سورة عبس ( غبرة ترهبها فترة ) تأكيده لفظي ، كأنه قال غبرة فوقها غبرة . وقال غير هؤلاء : الفترة ما يفضى الوجه من الكرب ، والغبرة ما يملوه من الغبار ، وأحدهما حسي والآخر معنوي . وقيل الفترة شدة الغبرة بحيث يسود الوجه . وقيل الفترة سواد الدخان فاستمير هنا . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وأخوه هو أبو بكر بن عبد الحميد . قوله في الطريق الموصولة ( يلقى إبراهيم أباه فيقول : يارب إني بك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون ، فيقول الله : إني حرمت الجنة على الكافرين ) هكذا أورد هنا مختصرا ، وساقه في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء تاما . قوله ( يلقى إبراهيم أباه أذر ) هذا موافق لظاهر القرآن في تسمية ولد إبراهيم ، وقد سبقت نسبتته في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء . وحكى الطبري من طريق ضعيفة عن مجاهد أن أذر اسم العنم وهو شاذ . قوله ( وعلى وجه أذر فترة وغبرة ) هذا موافق لظاهر

القرآن (وجوه يرمض عليها غيرة ترهقها فقرة) أى ينغصها فقرة ، فالذى يظهر أن الخبرة الخبر من التراب ، والخبرة السواد الكائن عن الكتابة . قوله ( فيقول له إبراهيم : ألم أقل لك لا تمصني ؟ فيقول أبوه قابولم لا أصصيك ) في رواية إبراهيم بن طهمان ، وقال له قد نيتك عن هذا فصيتني ، قال : لكنى لا أصصيك واحدة . قوله ( فيقول إبراهيم يارب انك وعدتني أن لا تخزني يوم يبعثون ، فأى خزي آخرى من أبى الأبعد ) وصف نفسه بالأبعد على طريق الفرض إذا لم قبل شفاعة في أبيه ، وقيل الأبعد صفة أبيه أى انه شديد البعد من رحمة الله لأن الفاسق بعيد منها . قال كافر أبعد ، وقيل الأبعد بمعنى البعيد والمراد المالك ، ويؤيد الاول أن في رواية إبراهيم بن طهمان : وان أخزيت أبى فقد أخزيت الأبعد ، وفي رواية أيوب : يلقي رجل أباه يوم القيامة فيقول له : أى ابن كنت لك ؟ فيقول : خير ابن ، فيقول : هل أنت مطيعي اليوم ؟ فيقول : نعم . فيقول خذ بازرق . فيأخذ بازرقته . ثم ينطلق حتى يأتي ربه وهو يرض الخلق ، فيقول الله : يا عبدى ادخل من أى أبواب الجنة شئت ، فيقول : أى رب أبى معى ، فأنك وعدتني أن لا تخزنى . . قوله ( فيقول الله إن حرمت الجنة على الكافرين ) في حديث أبى سعيد : « فينادى : ان الجنة لا يدخلها مشرك » . قوله ( ثم يقال يا إبراهيم ما تحت رجلك ؟ انظر ، فينظر فإذا هو بذخ متلطح ، فيؤخذ بهوائه فيلقى في النار ) في رواية إبراهيم بن طهمان : فيؤخذ منه فيقول : يا إبراهيم ابن أبوك ؟ قال : أنت أخذه منى ، قال : انظر أسفل ، فينظر فإذا ذبح يتمرغ في نثنه . . وفي رواية أيوب : فيمسح الله أباه ضبعا ، فيأخذ بآفته فيقول : يا عبدى أبوك هو ، فيقول : لا وعزتك ، وفي حديث أبى سعيد فيقول في صورة قبيحة وريح منتنة في صورة ضبعان ، زاد ابن المنذر من هذا الوجه : فإذا رأى كذا تبرأ منه قال لست أبى ، والذبح بكسر الدال المحجمة بعدها نختانية ساكنة ثم جاء مجمعة ذكر الضباع ، وقيل لا يقال له ذبح إلا إذا كان كثير الشعر . والضبعان لغة في الضبع . وقوله « متلطح » قال بعض الشراح : أى في جميع أودم أو طين . وقد عرفت الرواية الأخرى المراد وأنه الاحتمال الاول حيث قال : فيترغ في نثنه . قيل : الحكمة في مسحه لتنفّر نفس إبراهيم منه ولتلايق في النار على صورته فيكون فيه غضاضة على إبراهيم . وقيل : الحكمة في مسحه ضبعا أن الضبع من أحمق الحيوان ، وآزر كان من أحمق البشر ، لأنه بعد أن ظهر له من ولده من الآيات البينات أصر على الكفر حتى مات . واقتصر في مسحه على هذا الحيوان لأنه وسط في التشويه بالنسبة الى ما دونه كالكلاب والخزير والى ما فوقه كالأسد مثلا ، ولأن إبراهيم بالغ في الخضوع له وخفض الجناح فأبى واستكبر وأصر على الكفر فعمل بصفة اللذ يوم القيامة ، ولأن الضبع هو جافأشهر الى أن آزر لم يستقم فيؤمن بل استمر على عوجه في الدين . وقد استشكل الاسماعيل هذا الحديث من أصله وطعن في صحته فقال بعد أن أخرجه : هذا خبر في صحته نظر من جهة أن إبراهيم ظم أن الله لا يخلق الميعاد ، فكيف يحمل ما صار لآبيه خزيا مع علمه بذلك ؟ وقال غيره : هذا الحديث مخالف لظاهر قوله تعالى ( وما كن استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ، فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ) انتهى . والجواب عن ذلك أن أهل التفسير اختلفوا في الوقت الذى تبرأ فيه إبراهيم من أبيه ، فقيل : كان ذلك في الحياة الدنيا لما مات آزر مشركا ، وهذا أخرجه الطبري ، من طريق خبيب بن أبى ثابت عن حميد بن جبير عن ابن عباس وإسناده صحيح . وفي رواية : فلما مات لم يستغفر له ، ومن طريق علي بن أبى طلحة عن ابن عباس نحوه قال : استغفر له ما كان حيا فلما مات أمسك ، وورده أيضا من طريق مجاهد وقتادة وهرو بن دينار نحوه ذلك ، وقيل

إنما تبرأ منه يوم القيامة لما يش منه حين صرخ على ما صرح به في رواية ابن المنذر التي أشرت إليها ، وهذا الذي أخرجه الطبري أيضا من طريق عبد الملك بن أبي سليمان سمعت سعيد بن جبيرة يقول : إن إبراهيم يقول يوم القيامة رب والدي ، رب والدي . فإذا كان الثالثة أخذ بيده فملتفت إليه وهو ضيحا في تبرأ منه . ومن طريق عبيد بن حمير قال : يقول إبراهيم لآبيه إني كنت أمرك في الدنيا وتصبني ، ولست تاركك اليوم فخذ بحقوقي ، فياخذ بضميعة فيمسح ضيحا ، فإذا رآه إبراهيم مسح تبرأ منه . ويمكن الجمع بين القولين بأنه تبرأ منه لما مات مشركا فترك الاستغفار له ، لكن لما رآه يوم القيامة أدركته الرأفة والرفقة فآل فيه ، فلما رآه مسح بشئ منه حيثئذ قبرا منه تبرأ أبديا . وقيل إن إبراهيم لم يتيقن موته على الكفر بجواز أن يكون آمن في نفسه ولم يطلع إبراهيم على ذلك ، وتكون تبرئته منه حيثئذ بعد الحال التي وقعت في هذا الحديث . قال الكرماني : فإن قلت إذا أدخل الله آباء النار فقد أخزاه ، لقوله ( إنك من تدخل النار فقد أخزيت ) وخزى الوالد خزى الولد فيلزم الخلف في الوعد وهو محال ، ولو لم يدخل النار لزم الخلف في الوعد وهو المراد بقوله ( إن الله حرم الجنة على الكافرين ) والجواب أنه إذا مسح في صورة ضيغ والتي في النار لم تبق الصورة التي هي سبب الخزي ، فهو عمل بالوعد والوعد . وجواب آخر وهو أن الوعد كان مشروطا بالإيمان ، وإنما استغفر له وقابله بما وعده ، فلما تبين له أنه عدوه تبرأ منه . قلت : وما قدمته يؤدى المسمى المراد مع السلامة بما في اللفظ من الشناعة ، والله اعلم

## ٢ - باب ( وأندِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ) . واخْفِضْ جَنَاحَكَ : أَنْ جَانَبَكَ

٤٧٧٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أي **حدثنا** الأعمش **حدثني** عمرو بن مرة عن سعيد ابن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « لما نزلت ( وأندِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ) صَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْقَصْفِ لِحَبْلِ يُبَادِي : يَا بَنِي فِهْرٍ ، يَا بَنِي عَدِيٍّ - ابْطُونِ قُرَيْشٍ - حَتَّى اجْتَمَعُوا ، لِحَبْلِ الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا لِيَنْظُرَ مَا هُوَ ، فَبَاءَ أَبُو لَهَبٍ وَقُرَيْشٌ ، قَالَ : أَرَأَيْتَكُمْ لَوْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا بِالْوَادِي زَبَدُوا أَنْ تُغِيرَ عَلَيْكُمْ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِينَ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، مَا جَرَّئْنَا عَلَيْكَ إِلَّا رِصْدًا . قَالَ : قَاتِي نَذِيرًا كَمَا بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ . قَالَ أَبُو لَهَبٍ : تَبَّ لَكَ سَائِرُ الْيَوْمِ ، أَلْهَذَا جَمَعْتُمْ ؟ فَذَكَرْتُ ( تَبَّتْ يَدَايَ سِوَى وَتَبَّ . مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كُنْتُمْ ) »

٤٧٧١ - **حدثنا** أبو قبيان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله ( وأندِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ) قال : يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ - أَوْ كَلَّةٍ نَحْوَهَا - اشْتَرَوْا أَنْفُسَكُمْ ، لَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . يَا بَنِي عَدِيٍّ ، لَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . يَا بَنِي فِهْرٍ ، لَا أَغْنَى عَنْكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . يَا عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، لَا أَغْنَى عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . يَا صَفِيَّةُ عَمَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَا أَغْنَى عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، سَلِمَتِ مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي ، لَا أَغْنَى عَنْكَ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا . » تَابَعَهُ أَصْحَابُ ابْنِ



وهبر من يونس عن ابن شهاب

**قوله** (باب وأندر عشيرتك الأقربين ، واخفض جناحك : ألن جانبك) هو قول أبي عبيدة وزاد «وكلامك، قوله (عن ابن عباس قال : لما نزلت وأندر عشيرتك الأقربين) هذا من مراسيل الصحابة ، وبذلك جزم الاسماعيل لأن أبا هريرة إنما أسلم بالمدينة ، وهذه القصة وقعت بمكة ، وابن عباس كان حينئذ إما لم يولد ، وإما طفلاً . وبقرئ الثاني نداء فاطمة فانه يشعر بأنما كانت حينئذ بحيث تخاطب بالأحكام ، وقد قدمت في «باب من انتسب إلى آبائه» في أوائل السيرة النبوية احتمال أن تكون هذه القصة وقعت مرتين ، لكن الأصل عدم تكرار النزول ، وقد صرح عشيرتك) جمع رسول الله ﷺ بني هاشم ونسائه وأهله فقال : يا بني هاشم ، اشتروا أنفسكم من النار ، واسعوا في فكلك رقابكم . يا عائشة بنت أبي بكر ، يا حفصة بنت عمر ، يا أم سلمة ، فذكر حديثاً طويلاً ، فهذا إن ثبت دل على تعدد القصة ، لأن القصة الأولى وقعت بمكة تصرح به في حديث الباب أنه صعد الصفا ، ولم تكن عائشة وحفصة وأم سلمة عنده ومن أزواجه إلا بالمدينة ، فيجوز أن تكون متأخرة عن الأولى فيمكن أن يحضرها أبو هريرة وابن عباس أيضاً ، ويحتمل قوله «لما نزلت .. جمع ، أي بعد ذلك ، لا أن الجمع وقع على الفور ، ولعله كان نزل أولاً» (وأندر عشيرتك الأقربين) لجمع قريشاً فعم ثم خص كاسياني ، ثم نزل ثانياً ورهطك منهم المخلصين ، لخص بذلك بني هاشم ونسائه واقه أعلم . وفي هذه الزيادة تعقب على النووي حيث قال في «شرح مسلم» إن البخاري لم يخرجها أعني (ورهمك منهم المخلصين) اعتماداً على ما في هذه السورة ، وأغفل كونها موجودة عند البخاري في سورة تبت . **قوله** (لما نزلت وأندر عشيرتك الأقربين) زاد في تفسير تبت من رواية أبي أسامة عن الأعمش بهذا السند «ورهمك منهم المخلصين» وهذه الزيادة وصلها الطبري من وجه آخر عن عمرو بن مرة أنه كان يقرؤها كذلك ، قال القرطبي : لعل هذه الزيادة كانت قرآناً ففسخت تلاوتها . ثم استشكل ذلك بأن المراد إنذار الكفار ، والمخلص صفة المؤمن . والجواب عن ذلك أنه لا يمتنع عطف الخاص على العام ، فقوله (وأندر عشيرتك) عام فيمن آمن منهم ومن لم يؤمن ، ثم عطف عليه الرهط المخلصين تنزيهاً بهم وتأكيذاً ، واستدل بعض المالكية بقوله في هذا الحديث ، يا فاطمة بنت محمد ، سليني من مالي ما شئت ، لا أغني عنك من الله شيئاً ، أن النيابة لا تدخل في أعمال البر ، إذ لو جلا ذلك لكان يتحمل عنها ﷺ بما يخصها . فإذا كان عمله لا يقع نيابة عن ابنته فغيره أولى بالمنع . وتعقب بأن هذا كان قبل أن يعلمه الله تعالى بأنه يشفع فيمن أراد وقيل شفاعته ، حتى يدخل قوما الجنة بغير حساب ، ويرفع درجات قوم آخرين ، ويخرج من النار من دخلها بذنوبه ، أو كان المقام مقام التخويف والتحذير أو أنه أراد المبالغة في الخفض على العمل ، ويكون في قوله «لا أغني شيئاً» ضميراً إلا إن أخذ الله لي بالشفاعة . **قوله** (لجمل ينادى : يا بني فهر ، يا بني عدى ، لبطن قريش) في حديث أبي هريرة قال «يا معشر قريش ، أو كلمة نحوها ، ووقع عند البلاذري من وجه آخر عن ابن عباس أبين من هذا ولنفظه فقال : يا بني فهر ، فاجتمعوا . ثم قال : يا بني غالب ، فرجع بنو محارب والحارث ابنا فهر . فقال : يا بني لؤي ، فرجع بنو الأدم بن غالب . فقال : يا آل كعب ، فرجع بنو عدى وسهم وجمع فقال : يا آل كلاب ، فرجع بنو مخزوم ونيم . فقال : يا آل قصي ، فرجع بنو زهرة . فقال : يا آل عبد مناف ، فرجع بنو عبد الدار وعبد العزى . فقال له أبو لهب : هؤلاء بنو

عبد مناف عندك ، وعند الواقدي أنه قصر الدعوة على بن هاشم والمطلب ، وم يومئذ خمسة وأربعون رجلا .  
وفي حديث علي بن إسحق والطبري والبيهقي في الدلائل ، أنهم كانوا حينئذ أربعون يربون رجلا أو ينقصون  
وفيه عمومته أبو طالب وحزاة والمباس وأبو لهب . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عنه أنهم يومئذ أربعون غير  
رجل أو أربعون ورجل . وفي حديث علي من الزيادة أنه صنع لهم شاة على ثريد وقب لبن ، وأن الجميع أكلوا من  
ذلك وشربوا وفضلت فضلة ، وقد كان الواحد منهم يأتي على جميع ذلك . قوله ( أرايتكم لو أخبرتكم الخ ) أراد  
بذلك تقريرهم بأنهم يعلمون صدقه إذا أخبر عن الأمر الغائب . ووقع في حديث علي ما أعلم شابا من العرب يلهو  
قومه بأفضل مما جئتمكم به ، إني قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة . قوله ( كنتم مصدق ) بتشديد التحتانية . قوله  
( قال فاني نذير لكم ) أي منذر . ووقع في حديث قبيصة بن عمار وزهير بن هرو عن مسلم واحد . لجلجل  
ينادي : إنما أنا نذير ، وإنما مثل ومثلكم كرجل رأى العدو لجلجل يهتف : يا صباها ، يعني ينذر قومه . وفي  
رواية موسى بن وردان عن أبي هريرة عند أحمد قال : أنا النذير ، والساعة الموعده ، وعند الطبري من مرسل قسامة  
ابن زهير قال : بلغني أنه عليه السلام وضع أصابعه في أذنه ورفع صوته وقال : يا صباها ، ووصله مرة أخرى عن قسامة  
عن أبي موسى الأشعري ، وأخرجه الترمذي موصولا أيضا . قوله ( فزلت نبت بدا أبي لهب ونبت ) في رواية  
ابن أسامة : نبت بدا أبي لهب وقد نب ، وزاد هكذا قرأها الأعشى يومئذ ، انتهى . وليست هذه القراءة فيما  
قلل الفراء عن الأعشى ، والذي يظهر أنه قرأها حاكيا لا قارئا ، ويؤيده قوله في هذا السياق : يومئذ ، فإنه يشعر  
بأنه كان لا يستمر على قراءتها كذلك ، والمحفوظ أنها قراءة ابن مسعود وحده . قوله في حديث أبي هريرة ( اشقروا  
أنفسكم من الله ) أي باعتبار تخليصها من النار ، كأنه قال أبلجوا تسلموا من العذاب . فكان ذلك كالشراء ، كأنهم  
جعلوا الطاعة بمن النجاة . وأما قوله تعالى ( إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم ) فهناك المؤمن بائع باعتبار تحصيل  
الثواب والتمن الجنة . وفيه إشارة إلى أن النفوس كلها ملك لله تعالى ، وأن من أطاعه حتى طاعته في امتثال أوامره  
 واجتناب نواهيه وفي ما عليه من الثمن ، وباقه التوفيق . قوله ( يا بني عبد مناف ، اشقروا أنفسكم من الله ، يا عباس  
 الخ ) في رواية موسى بن طلحة عن أبي هريرة عند مسلم وأحمد : دعا رسول الله عليه السلام قريشا فقم وخص فقال :  
يا معشر قريش اتقوا أنفسكم من النار . يا معشر بني كعب كذلك ، يا معشر بني هاشم كذلك ، يا معشر بني  
عبد المطلب كذلك ، الحديث . قوله ( يا صفة عمة رسول الله عليه السلام ) بنصب عمة ، ويجوز في صفة الرفع والنصب  
وكذا القول في قوله يا قاطمة بنت محمد . قوله ( تابعه أصبغ عن ابن وهب الخ ) سبق التنبيه عليه في الوصايا ، وفي  
الحديث أن الأقرب للرجل من كان يجمعه هو وجد أعلى ، وكل من اجتمع معه في جد دون ذلك كان أقرب إليه ،  
وقد تقدم البحث في المراد بالأقربين والأقارب في الوصايا ، والسر في الأمر بانذار الأقربين أولا أن الحاجة إذا  
قامت عليهم تمتد إلى غيرهم ، والافكانوا علة للأبعدين في الامتناع ، وأن لا يأخذه ما يأخذ القريب للقريب من  
الطيف والرافة فيمارهم في الدهوة والتعريف ، فلذلك نص له على إنذارهم . وفيه جواز تكتية الكافر ، وفيه  
خلاف بين العلماء ، كذا قيل . وفي إطلاقه نظر ، لأن الذي منح من ذلك إنما منح منه حيث يكون السياق يشعر  
بتعظيمه ، بخلاف ما إذا كان ذلك لشهرته بها دون غيرها كافي هذا أو للإشارة إلى ما يشول أمره إليه من لعب جهنم .  
ويحتمل أن يكون ترك ذكره باسمه لتقبح اسمه لأن اسمه كان عبد العزى ، ويمكن جواب آخر وهو أن التكتية لا تدل

بمجرد ما على التخطيم ، بل قد يكون الاسم أشرف من الكنية ، ولهذا ذكر الله الانبياء بأسمائهم دون كُناهم

## ٢٧ - سورة النمل

(الحب) ما خات . (لا قبل) لا طاقه . (الصرح) : كل ملأ اتخذ من القوارير ، والصرح القصر وجماعته صروح . وقال ابن عباس (ولها قرش) : سرير ، (كريم) : حسن الصنعة وغلاء الثمن . (مُسَلِّين) : طائعين . (رَدِفَ) : اقترب . (جامدة) : قائمة . (أرزقي) : اجعلني . وقال مجاهد (نكروا) : غيروا . والتقيس : ما اقتبست منه البار . (وأوتينا العلم) بقوله سليمان . (الصرح) : يركه ماء ضرب عليها سليمان قوارير ألبسها إياه

قوله (سورة النمل - بسم الله الرحمن الرحيم) سقط سورة والبسمة ، تغير أبي ذر ، وثبت للنسفي لكن بتقديم البسمة . قوله (الحب ما خات) في رواية غير أبي ذر ، والحب ، زيادة وأو في أوله ، وهذا قول ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه قال (يخرج الحب) : يعلم كل خفية في السموات والارض . وقال الفراء في قوله (يخرج الحب) : أي الفيت من السماء والنبات من الارض ، قال ود في ، هنا بمعنى من ، وهو كقولهم ليستخرجن العلم فيكم أي الذي منكم ، وقرأ ابن مسعود ويخرج الحب . من ، بدل وفي ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : الحب . السر ، ولابن أبي حاتم من طريق عكرمة مثله ، ومن طريق مجاهد قال : الفيت . ومن طريق سعيد بن المسيب قال : الماء . قوله (لا قبل : لا طاقه) هو قول أبي عبيدة . وأخرج الطبري من طريق إسماعيل بن أبي خالد مثله . قوله (الصرح كل ملأ اتخذ من القوارير) كذا الأكثر بيم مكسورة ، وفي رواية الاصيل بالموحدة المفتوحة ومثله لابن السكن ، وكتبه الديلمي في نسخته بالموحدة وليست هي روايته . والملاط بالميم المكسورة الطين الذي يوضع بين ساقى البناء ، وقيل الصخر ، وقيل كل بناء حال منفرد . وبالموحدة المفتوحة ما كسيت به الأرض من حجارة أو رغام أو كلس . وقد قال أبو عبيدة : الصرح كل بلاط اتخذ من قوارير ، والصرح القصر . وأخرج الطبري من طريق وهب بن منبه قال : أمر سليمان الشياطين فعملت له الصرح من ذباج كأنه الماء يابضا ، ثم أرسل الماء تحته ووضع سريره فيه لجلس عليه . وعكفت عليه الطير والجن والإنس ، ليرى ملكا هو أعمز من ملكها ، فلما رأت ذلك بلقيس حسبته لجة وكشفت عن ساقها لتخوضه . ومن طريق محمد بن كعب قال : يحسن سليمان فيه دواب البحر الحيتان والضفادع ، فلما رآته حسبته لجة وكشفت عن ساقها فاذا هي أحسن الناس ساقا وقدم ، فأمرها سليمان فاستترت . قوله (والصرح القصر وجماعة صروح) هو قول أبي عبيدة كما تقدم ، وسيأتي له تفسير آخر بعد هذا بقليل . قوله (وقال ابن عباس : ولها عرش سرير كريم حسن الصنعة وغلاء الثمن) وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله (ولها عرش عظيم) قال : سرير كريم حسن الصنعة ، قال : وكان من ذهب وقوائمه من جوهر ولؤلؤ . ولابن أبي حاتم من طريق زهير بن محمد قال : حسن الصنعة غالي الثمن سرير من ذهب وصفحته مرمول بالياقوت والزبرجد طوله ثمانون ذراعا في أربعين . قوله (يأتوني مسلمين طائعين) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق

ابن جرير أى مقرين بدين الاسلام ، ورجع الطبرى الاول واستدل له . **قوله** ( ردف اقرب ) وصله الطبرى من طريق حل بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ( عسى أن يكون ردف لكم ) اقرب لكم . وقال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( عسى أن يكون ردف لكم ) أى جاء بعدكم . ودعوى المبرد أن اللام زائدة وأن الأصل ردفكم قاله على ظاهر اللفظ ، وإذا صح أن المراد به اقرب صح تهديته باللام كقوله ( اقرب للناس حسابهم ) . **قوله** ( جامدة قائمة ) وصله الطبرى من طريق حل بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله . **قوله** ( أوزعنى : أجملى ) وصله الطبرى من طريق حل بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله . وقال أبو عبيدة فى قوله ( أوزعنى ) أى سددنى إليه ، وقال فى موضع آخر : أى ألهمنى ، وبالثانى جزم الفراء . **قوله** ( وقال مجاهد نكروا غيروا ) وصله الطبرى من طريقه ، ومن طريق قتادة وغيره نحوه . وأخرج ابن أبى حاتم من وجه آخر صحيح عن مجاهد قال : أمر بالعرش فغير ما كان أحمر جعل أخضر وما كان أخضر جعل أصفر ، غير كل شىء عن حاله . ومن طريق بكرمة قال : زينوا فيه وانقصوا . **قوله** ( واقتبس ما اقتبست منه النار ) ثبت هذا للنسفى وحده ، وهو قول أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ( أو آتاكم بشهاب قيس ) أى بشعلة نار ، ومعنى قيس ما اقتبس من النار ومن الحجر . **قوله** ( وأوتينا العلم بقوله سليمان ) وصله الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عن مجاهد بهذا ، ونقل الواحدى أنه من قول بلقيس قالت مقرة بصحة نبوة سليمان ، والاول هو المعتمد . **قوله** ( الصرخ بركة ماء ضرب عليها سليمان قوارير وألبسها إياه ) فى رواية الاصيل : إياها ، وأخرج الطبرى من طريق ابن أبى نجيم عن مجاهد قال : الصرخ بركة من ماء ضرب عليها سليمان قوارير ألبسها ، قال : وكانت عليها شقراء . ومن وجه آخر عن مجاهد : كشفت بلقيس عن ساقها فإذا هما شعراوان ، فأمر سليمان بالنورة فصنعت . ومن طريق بكرمة نحوه قال : فكان أول من صنعت له النورة . وصله ابن أبى حاتم من وجه آخر عن بكرمة عن ابن عباس

## ٢٨ - سورة القصص

( كل شىء هالك إلا وجهه ) . إلا ملوكه . ويقال : إلا ما أريد به وجه الله

وقال مجاهد فسميت عليهم الأنباء : الحجج

**قوله** ( سورة القصص - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسمة ، لغير أبى ذر والنسفى . **قوله** ( إلا وجهه : إلا ملوكه ) فى رواية النسفى ، وقال معمر ، فذكره . وممر هذا هو أبو عبيدة بن المثني ، وهذا كلامه فى كتابه « مجاز القرآن » ، لكن بلفظ : إلا هو ، وكذا قاله الطبرى عن بعض أهل العربية ، وكذا ذكره الفراء . وقال ابن التين قال أبو عبيدة : إلا وجهه أى جلالة ، وقيل إلا إياه ، تقول : أكرم الله وجهك أى أكرمك الله . **قوله** ( ويقال إلا ما أريد به وجهه ) قاله الطبرى أيضا عن بعض أهل العربية ، ووصله ابن أبى حاتم من طريق خفيف عن مجاهد مثله ، ومن طريق سفيان الثورى قال : إلا ما ابتغى به وجه الله من الأعمال الصالحة انتهى . ويتخرج هذان القولان على الخلاف فى جواز إطلاق شىء ، على الله ، فمن أجله قال الاستقضاء متصل والمراد بالوجه الذات والعرب تعبر بالأشرف عن الجملة ، ومن لم يجوز إطلاق شىء ، على الله قال : هو منقطع ، أى لكن هو تعالى لم يهلك ، أو متصل والمراد بالوجه ما عمل لأجله . **قوله** ( وقال مجاهد : فسميت عليهم الأنباء الحجج ) وصله الطبرى

من طريق ابن أبي نعيم عنه

### ١ - باب (إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء)

٤٧٧٢ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عند أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن النخعة فقال : أي عم ، قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله . فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية : أترغب من مع عبد المطلب ؟ فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويهداه . تلك المفاة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم : على ملة عبد المطلب ، وأبي أن يقول لا إله إلا الله . قال : قال رسول الله ﷺ : لا تستغفرون لك ما لم أنه منك . فانزل الله ( ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) وانزل الله في أبي طالب فقال رسول الله ﷺ ( إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء )

قال ابن عباس (أولى القوة) : لا يرفعها العصبة من الرجال . (تقنوه) : لتقول . (فارغاً) : إلا من ذكر موسى . (الفرحين) : آل رحبن . (قصته) : أنبي آثره . وقد يكون أن يقص الكلام (نحن نقص عليك) . عن جئب عن بريد ، وعن جناية واحد ، وعن اجتنب أيضاً . ويبطش ويبطش . (يأترون) : يتشاورون . العدوان والعداء والتعدى واحد ، (آسى) : أبصر . الجدوة : قطعة غليظة من الخشب ليس فيها لحب ، والشهاب فيه لحب . والحيات أجناس : الجان والأفاعي والأساود . (رداً) : مُمينا . قال ابن عباس : يصدق وقال غيره (سند) : سنميك ، كما عزت شيئاً فقد جعلت له عضداً . (مقروحين) : مهلكين . (وصلنا) : بيناه وأتمناه . (يحيى) : ينجب . (بطرت) : أثيرت . (في أمهارسولا) : أم القرى وما حولها . (نكن) : تحق . أكنذت الشئ أخفيته ، وكففته أخفيته وأظهرته . (وبكان الله) مثل (لم تر أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر) : يوسع عليه ، ويضييق عليه

**قوله** (باب إنك لا تهدي من أحببت ، ولكن الله يهدي من يشاء) لم تختلف النقلة في أنها نزلت في أبي طالب واختلفوا في المراد بتملقه أحببت ، فقيل : المراد أحببت هدايته ، وقيل أحببته هو لقربته منك . **قوله** (عن أبيه) هو المسيب بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون ، وقد تقدم بعض شرح الحديث في الجناز . **قوله** (لما حضرت أبا طالب الوفاة) قال الكرماني المراد حضرت علامات الوفاة ، وإلا فلو كان انتهى إلى المعاينة لم ينفعه الإيمان لو آمن ، ويبدل على الأول ما وقع من المراجعة بينه وبينهم انتهى . ويحتمل أن يكون انتهى إلى تلك الحالة لكن رجا النبي ﷺ أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه ونسوخ شفاعته ﷺ لمكانه منه ، ولهذا قال : أجلد لك بها وأشفع لك ، وسيأتي بيانه . ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن امتنع من

الإقرار بالتوحيد وقال هو د على ملة عبد المطلب ، ومات على ذلك أن النبي ﷺ لم يترك الشفاعة له ، بل شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره ، وكان ذلك من الخصائص في حقه ، وقد تقدمت الرواية بذلك في السيرة النبوية . قوله ( جاء رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية ) يحتمل أن يكون المسبب حضر هذه القصة ، فإن المذكورين من بني مخزوم وهو من بني مخزوم أيضا ، وكان الثلاثة يومئذ كفارا فأتى أبو جهل على كفره وأسلم الآخران . وأما قول بعض الشراح : هذا الحديث من مرسل الصحابة فردود ، لأنه استدل بأن المسبب على قول مصعب من مسلمة الفتح ، وعلى قول العسكري من بايع تحت الشجرة ، قال : فأبا ما كان فلم يشهد وفاة أبي طالب لأنه توفي هو وخديجة في أيام متقاربة في عام واحد ، والنبي ﷺ يومئذ نحو الحسين انتهى . ووجه الرد أنه لا يلزم من كون المسبب تأخر إسلامه أن لا يشهد وفاة أبي طالب كما شهدها عبد الله بن أبي أمية وهو يومئذ كافر ثم أسلم بعد ذلك ، ويجب من هذا القائل كيف يمزوكون المسبب كل من بايع تحت الشجرة إلى العسكري وبخلف عن كون ذلك ثابتا في هذا الصحيح الذي شرحه كما مر في المغازي ، واضحا . قوله ( أي عم ) أما د أي ، فهو بالتخفيف حرف نداء ، وأما ه عم ، فهو منادى مضاف ، ويجوز فيه إثبات الياء وحذفها . قوله ( كلة ) بالنصب على البدل من لا إله إلا الله أو الاختصاص . ويجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف . قوله ( أحاج ) بتشديد الحيم من الحاجة وهي مفالة من الحجة والجهم مفتوحة على المجرم جواب الأمر ، والتقدير إن قل أحاج ، ويجوز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ووقع في رواية معمر عن الزهري بهذا الاسناد في الجنائز ، أشهد ، بدل أحاج ، وفي رواية مجاهد عند الطبري د أجل ذلك بها ، زاد الطبري من طريق سفيان بن حسين عن الزهري قال د أي هم ، إنك أعظم الناس على حقا ، وأحسنهم عندي يدا ، فقل كلمة تعجب لي بها الشفاعة فيك يوم القيامة . . قوله ( فلم يزل يمرضها ) بفتح أوله وكسر الزاء ، وفي رواية الشعبي عند الطبري د فقال له ذلك مرارا . . قوله ( ويعيدانه بتلك المقالة ) أي ويعيدانه إلى الكفر بتلك المقالة ، وكأنه قال كان قارب أن يقولها فيردانه . ووقع في رواية معمر فيعودان له بتلك المقالة وهي أوضح ، ووقع عند مسلم د فلم يزل رسول الله ﷺ يمرضها عليه ويقول له تلك المقالة ، قال القرطبي د في لفهم ، كذا في الأصول وعند أكثر الشيوخ ، والمعنى أنه عرض عليه الشهادة وكروها عليه . ووقع في بعض النسخ د ويعيدان له بتلك المقالة ، والمراد قول أبي جهل ورفيقه له د ترغب عن ملة عبد المطلب . . قوله ( آخر ما كلمهم : على ملة عبد المطلب ) خبر مبتدأ محذوف أي هو على ملة ، وفي رواية معمر د هو على ملة عبد المطلب ، وأراد بذلك نفسه . ويحتمل أن يكون قال د أنا فخيرها الراوى أنه أن يحكى كلام أبي طالب استنباحا لفظ المذكور ، وهي من التصرفات الحسنة . ووقع في رواية مجاهد قال د يا ابن أخي ملة الأشياخ ، ووقع في حديث أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي والطبري د قال لولا أن تعيرني فريش يقولون ماحله عليه إلا جزع الموت لأفرت بها عينك ، وفي رواية الشعبي عند الطبراني د قال لولا أن يكون عليك حار لم أبال أن أفضل ، وضبط د جزع ، بالجهم والزاي ، وبعض رواة مسلم بالحاء المعجمة والراء . قوله ( وأنى أن يقول لا إله إلا الله ) هو تأكيد من الراوى في نفي وقوع ذلك من أبي طالب ، وكأنه استند في ذلك إلى عدم سماعه ذلك منه في تلك الحال ، وهذا القدر هو الذي يمكن اطلاعه عليه ، ويحتمل أن يكون أطلعه النبي ﷺ على ذلك . قوله ( والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك ) قال الزين بن المنير : ليس المراد طلب المغفرة العامة والمساعدة بذنب الشرك ، وإنما

المراد تخفيف العذاب عنه كما جاء مبينا في حديث آخر . قلت : وهي غفلة شديدة منه ، فإن الشفاعة لأبي طالب في تخفيف العذاب لم ترد ، وطلبها لم يثب عنه ، وإنما وقع النهي عن طلب المغفرة العامة ، وإنما ساغ ذلك للنبي ﷺ اقتداء بإبراهيم في ذلك ، ثم ورد نسخ ذلك كما سيأتي بيانه وأما قوله ( فأنزل الله : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ) أي ما ينبغي لهم ذلك ، وهو خبر بمعنى النهي ، هكذا وقع في هذه الرواية . وروى الطبري من طريق شبل عن عمرو بن دينار قال قال النبي ﷺ : استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك ، فلا أزال أستغفر لأبي طالب حتى ينهاني عنه ربي . فقال أصحابه : لنستغفرون لأبائنا كما استغفر نبينا لعمه ، فنزلت ، وهذا فيه إشكال ، لأن وفاة أبي طالب كانت بمكة قبل الهجرة اتفاقا ، وقد ثبت أن النبي ﷺ أتى قبر أمه لما أتمرت فاستأذن ربه أن يستغفر لها فنزلت هذه الآية ، والأصل عدم تكرار النزول . وقد أخرج الحاكم وابن أبي حاتم من طريق أيوب بن هاني عن مسروق عن ابن مسعود قال وخرج رسول الله ﷺ يوما إلى المقابر فانبهأ ، جاء حتى جلس إلى قبر منها فناداه طويلا ثم بكى ، فبكينا لبكائه ، فقال : إن القبر الذي جلس عند قبر أمي ، واستأذنت ربي في إلقاء لها فلم يأذن لي ، فأنزل علي : ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، وأخرج أحمد من حديث ابن بريده عن أبيه نحوه وفيه : نزل بنا ونحن معه قريب من ألف راكب ، ولم يذكر نزول الآية . وفي رواية الطبري من هذا الوجه : لما قدم مكة أتى رسم قبر ، ومن طريق فضيل بن مرزوق عن عطية : لما قدم مكة وقف على قبر أمه حتى سحنت عليه الشمس رجاء أن يؤذن له فيستغفر لها فنزلت ، والطبراني من طريق عبد الله بن كيسان عن عكرمة عن ابن عباس نحو حديث ابن مسعود وفيه : لما هبط من ثنية عسفان ، وفيه نزول الآية في ذلك . فهذه طرق يعضد بعضها بعضا ، وفيها دلالة على تأخير نزول الآية عن وفاة أبي طالب ، ويؤيده أيضا أنه ﷺ قال يوم أحد بعد أن شج وجهه : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، لكن يحتمل في هذا أن يكون الاستغفار خاصا بالأحياء وليس البحث فيه ، ويحتمل أن يكون نزول الآية تأخر وإن كان سببا قديم ، ويكون نزولها سببا : متقدم وهو أمر أبي طالب ومتأخر وهو أمر أمية . ويؤيد تأخير النزول ما تقدم في تفسير براءة من استغفاره ﷺ للمنافقين حتى نزل النهي عن ذلك ، فإن ذلك يقتضي تأخير النزول وإن تقدم السبب . ويشير إلى ذلك أيضا قوله في حديث الباب : وأزل الله في أبي طالب : إنك لا تهدي من أحببت ، لأنه يشمر بأن الآية الأولى نزلت في أبي طالب وفي غيره والثانية نزلت فيه وحده ، ويؤيد تعدد السبب ما أخرج أحمد من طريق أبي إسحق عن أبي الخليل عن علي قال سمعت رجلا يستغفر لوالديه وهما مشركان ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأنزل الله : ما كان للنبي الآية ، وروى الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد قال قال المؤمنون ألا تستغفرون لأبائنا كما استغفر إبراهيم لأبيه ؟ فنزلت ومن طريق قتادة قال ذكرنا له أن رجلا قد ذكر نحوه . وفي الحديث أن من لم يعمل خيرا قط إذا ختم عمره بشهادة أن لا إله إلا الله حكم بإسلامه وأجريت عليه أحكام المسلمين ، فإن قارن نطق لسانه عقد قلبه فغفر ذلك عند الله تعالى ، بشرط أن يكون وصل إلى حد انقطاع الأمل من الحياة وعجز عن فهم الخطاب ورد الجواب وهو وقت الممانعة ، واليه الإشارة بقوله تعالى ( ولينست التوبة للذين يصلحون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ) والله أعلم . قوله ( المدون والعناء والتعدي واحد ) أي بمعنى واحد وأراد تفسير قوله في قصة موسى وشعيب ( فلا عدوان علي ) والعناء يفتح العين معدود قال أبو عبيدة في قوله ( فلا عدوان علي ) : وهو والعناء والتعدي والمدون كله واحد ، والعناء

من قوله عدا فلان على فلان . قوله ( وقال ابن عباس ( أولى القوة ) لا يرفها الصبة من الرجل ( لتتوه )  
 لتثقل ( فارغا ) إلا من ذكر موسى ( الفرحين ) المرحين ( قصبه ) اتبى أثره ، وقد يكون أن يقص الكلام  
 ( نحن قص طلك ) . ( من جنب ) من بعد وعن جنبه واحد وعن اجتناب أيضا . ( نبطش ) ونبطش أى  
 بكسر الطاء وضمها . ( يأتخرون : يتفادرون ) هذا جيبه سقط لأبى ذر والأصيل وثبت لغيرهما من أوله الى قوله  
 « ذكر موسى » تقدم في أحاديث الأنبياء في قصة موسى وكذا قوله « نبطش الخ » ، وأما قوله « الفرحين المرحين »  
 فهو عند ابن أبي حاتم موصول من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقوله « قصبه » : اتبى أثره ، وصلة  
 ابن أبي حاتم من طريق القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال في قوله ( وقالت لاخته قصبه ) :  
 قصى أثره . وقال أبو عبيدة في قوله ( قصبه ) اتبى أثره ، يقال فصصت آثار القوم . وقال في قوله ( فصرت به  
 من جنب ) أى عن بعد وتجنب ، ويقال ما تأتينا إلا من جنبه وعن جنب . قوله ( تأجرنى تأجر فلانا نبطيه  
 أجرا ، ومنه التعزية آجرك الله ) ثبت هذا لنفسى وقد قال أبو عبيدة في قوله ( حل أن تأجرنى ثمانى حجج ) من  
 الإجارة ، قال فلان تأجر فلانا ، ومنه آجرك الله . قوله ( الشاطىء والشط واحد ، وهما ضفتا وصوتا الودى )  
 ثبت هذا لنفسى أيضا ، وقد قال أبو عبيدة ( نودى من شاطىء الودى ) : الشاطىء والشط واحد وهما ضفتا  
 الودى وصوتا . قوله ( كأنها جلن ) في رواية أخرى ( حبة نسي ) والحيات أجناس : الجمان والاقامى  
 والاسارد ، ثبت هذا لنفسى أيضا وقد تقدم في بدء الخلق . قوله ( مقبوحين : مهلكين ) هو قول أبو عبيدة أيضا .  
 قوله ( وصلنا بيناه وأتمناه ) هو قول أبو عبيدة أيضا ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى في قوله ( ولقد  
 وصلنا لهم القول ) قال : بينا لهم القول ، وقيل : المعنى أتبعنا بعضه بعضا فاقبل وهذا قول القراء . قوله ( يجهى  
 يجمع ) هو بسكون الجيم وفتح اللام ثم موحدة ، وقال أبو عبيدة في قوله ( يجهى اليه ثمرات كل شئ ) أى يجمع كما  
 يجمع الماء في الجابية فيجمع للوارد . قوله ( بطرت أشرت ) قال أبو عبيدة في قوله ( وكما أهلكنا من قرية بطرت  
 مبيشتها ) أى أشرت وطلعت وبنت ، والمعنى بطرت في مبيشتها . فانتصب بزعم الخافض ، وقال القراء : المعنى  
 أبطرتها مبيشتها . قوله ( فى أمها رسولا : أم القرى مكة وما حولها ) قال أبو عبيدة : أم القرى مكة في قول العرب  
 وفي رواية أخرى ( لتند أم القرى ومن حولها ) ولابن أبي حاتم من طريق قتادة نحوه . ومن وجه آخر عن  
 قتادة عن الحسن في قوله ( فى أمها ) قال فى أوائلها . قوله ( تكن تخفى ، أكنفت الشئ أخفته ، وكنته أخفته  
 وأظهرته ) كذا الأكثر ، وبعضهم أكنفته أخفته ، وكنته خفته . وقال ابن فارس : أخفته سترته وخفته  
 أظهرته . وقال أبو عبيدة في قوله ( ووبك يعلم ما تكن صدورهم ) أى تخفى ، يقال أكنفت ذلك فى صدرى بألف ،  
 وكنته الشئ خفته وهو بغير ألف . وقال فى موضع آخر أكنفت وكنت واحد ، وقال أبو عبيدة أكنفته إذا  
 أخفته وأظهرته وهو من الاضداد . قوله ( ويكأن الله مثل ) ألم تر أن الله يسطر الرزق لمن يشاء ويغدر ( يوسع  
 عليه ويضيق ) وقع هذا لغو أبى ذر وهو قول أبو عبيدة قال فى قوله تعالى ( ويكأن الله ) أى ألم تر أن الله ،  
 وقال عبد الرزاق عن ميمر عن قتادة فى قوله ( ويكأن الله ) أى أولا يعلم أن الله

## ٢ - ياس ( إن الذى قرأ عليك القرآن ) الآية

٤٧٧٢ - عرش محمد بن مقاتل أخبرنا يعلى حدثنا سفوان الصُّفَرِيُّ عن عكرمة عن ابن عباس ( لرادك



إلى معاد قال : إلى مكة

قوله ( باب إن الذي فرض عليك القرآن ) سقطت الترجمة لغير أبي ذر . قوله ( أخبرنا بعل ) هو ابن صيد . قوله ( حدثنا سفيان المصفرى ) هو ابن دينار التمار كما تقدم تحقيقه في آخر الجناز ، وليس له في البخارى سوى هذين الموضعين . قوله ( لرادك الى معاد ، قال : الى مكة ) هكذا في هذه الرواية . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : كان ابن عباس يكتُم تفسير هذه الآية ، وروى الطبرى من وجه آخر عن ابن عباس قال : لرادك الى معاد : قال الى الجنة ، واسناده ضعيف ، ومن وجه آخر قال : الى الموت ، واخرجه ابن أبي حاتم واسناده لا بأس به ، ومن طريق مجاهد قال : يحبيك يوم القيامة ، ومن وجه آخر عنه : الى مكة ، وقال عبد الرزاق قال معمر : وأما الحسن والزهرى فقالا هو يوم القيامة ، وروى أبو بعل من طريق أبي جعفر محمد بن علي قال : سألت أبا سعيد عن هذه الآية فقال : معاده آخرته ، وفي اسناده جابر الجعفي وهو ضعيف

### ٢٩ - سورة العنكبوت

قال مجاهد ( مُتَبَصِّرِينَ ) : ضَلَّة . وقال غيره : الحيوانُ والحَيُّ واحد . ( فَلْيَحْلُنْ اللَّهُ ) : حَلَمَ اللَّهُ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هِيَ بَمَنْزِلَةِ فَلْيَمِزْ اللَّهُ ، كقوله ( لِيَمِزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ ) . ( أُنْقَلَبُوا مَعَ أَنْفُسِهِمْ ) : أَوْرَارًا مَعَ أَوْرَارِهِمْ . قوله ( سورة العنكبوت - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسطة ، لغير أبي ذر . قوله ( وقال مجاهد : وكانوا مُتَبَصِّرِينَ ضَلَّة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق شبل بن عباد عن ابن أبي نعيم عن مجاهد بهذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : معجبين بضلائهم . واخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة قال : كانوا مُتَبَصِّرِينَ فِي ضُلَّائِهِمْ مُعْجِبِينَ بِهَا . قوله ( وقال غيره : الحيوان والحَيُّ واحد ) ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وللأصيل : الحيوان والحياة واحد ، وهو قول أبي عبيدة قال : الحيوان والحياة واحد رزاد : ومنه قولهم نهر الحيوان أى نهر الحياة ، وتقول حديث حيا ، والحيوان والحياة اسمان منه . والطبرى من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله د لِمَى الْحَيَّوان ، قال : لاموت فيها . قوله ( فَلْيَحْلُنْ اللَّهُ ) ، علم الله ذلك إِنَّمَا هِيَ بَمَنْزِلَةِ فَلْيَمِزْ اللَّهُ كقوله لِيَمِزْ اللَّهُ الْخَبِيثَ ( من العليق ) وقال أبو عبيدة في قوله تعالى ( فَلْيَحْلُنْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ) أى فليميزن الله لأن الله قد علم ذلك من قبل . قوله ( أُنْقَلَبُوا مَعَ أَنْفُسِهِمْ أَوْرَارًا مَعَ أَوْرَارِهِمْ ) هو قول أبي عبيدة أيضا . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في هذه الآية قال : من دعا قوما الى ضلالة فعليه مثل أوزارهم . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن قتادة قال ( وَلِيَحْلُنْ أَنْفُسَهُمْ ) أى أوزارهم ( وَأُنْقَلَبُوا مَعَ أَنْفُسِهِمْ ) أوزار من أضلوا

### ٣٠ - سورة القروم

( فَلَا يَرْبُوا ) مَنْ أَعْطَى بَنِي أَفْضَلَ فَلَا أَجْرَ لَهُ فِيهَا . قال مجاهد ( يُجْبَرُونَ ) : يُنَمَّون . ( يَمْتَدُونَ ) : يَسْتَوُونَ لِلضَّاعِجِ . ( الْوَذَقُ ) : اللُّطْر . قال ابن عباس ( حَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) . فِي الْآلَةِ ، وَفِيهِ تَخَافُونَهُمْ أَنْ يَرْتَوْكُمْ كَمَا يَرْتِ بِضُكُم بَضًا . ( يَسُدُّعُونَ ) : يَصْرِفُونَ . فاصدع . وقال غيره : ضُفَّ وَضَفَّ

لقمان . وقال مجاهد ( الشراي ) : الإساءة ، جزاء المسيئين

٤٧٧٤ - حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان حدثنا منصور والأعمش عن أبي الضمى عن سروق قال :  
 « بينما رجل يحدث في كعدة قال : يحيى دُخان يوم القامة فأخذ بأصابع المذاقين وأبصارهم يأخذ للزمن  
 كهيئة الزكام ، فزحنا . فأتيت ابن مسعود وكان معكثراً ، فغضب فجلس قال : من علم فليقل ، ومن لم يعلم  
 فليقل : الله أعلم ، فإن من العلم أن يقول لا يعلم : لا أعلم ، فإن الله قال لنبيه ( قل ما أسألكم عليه من أجر  
 وما أنا من المتكافئين ) . وإن قرئتم أبطلوا عن الإسلام ، فدعا عليهم النبي ﷺ قال : اقم أعني عليهم  
 بسبع كسب يوسف ، فأخذتهم منه حتى هلكوا فيها وأكوا للبهائم والنظام ، ويرى الرجل ما بين السماء والأرض  
 كهيئة الدخان ، فجاءه أبو سفيان قال : يا محمد ، جاءت تأمرنا ببيعة الرّحم ، وإن قومك قد هلكوا ، فادع  
 الله . فقرأ ( فارتقب يوم تأتي الساعة بدّخان مبين - إلى قوله - عائدون ) أفيكشف عنهم عذاب الآخرة إذا جاء ،  
 ثم نادوا إلى كفرهم . فذلك قوله تعالى ( يوم نبطش قطيعة الكبري ) يوم بدر . و ( زاماً ) يوم بدر .  
 ( ألم تغلب الروم - إلى - سيفلون ) . والروم قد مضى

قوله ( سورة الروم - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسطة لنهر أبي ذر . قوله ( وقال مجاهد يهبرون  
 ينعمون ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فهم في  
 روضة يهبرون ) أي ينعمون . ولابن أبي حاتم والطبري عن طريق يحيى بن أبي كثير قال : لغة السباع ، ومن  
 طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( يهبرون ) قال : يكرمون . قوله ( فلا يرو من أعطى يتنقى أفضل فلا  
 أجهره فيها ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( وما آتيت من ربا ليربو في أموال الناس )  
 قال يعطى ماله يتنقى أفضل منه . وقال عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد عن الضحاك في هذه الآية قال : هذا  
 هو الربا الحلال يهدي الشيء لأفضل منه ، ذاك لاله ولا عليه . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن  
 عبد العزيز وزاد : ونهى النبي ﷺ عنه خاصة . ومن طريق إسماعيل بن أبي خالد عن إبراهيم قال : هذا في الجاهلية  
 كان يعطى الرجل قرابته المالك بكسر به ماله ، ومن طريق محمد بن كعب القرظي قال : هو الرجل يعطى الآخر الشيء  
 ليسكافته به ويزاد عليه فلا يرو عند الله . ومن طريق الشعبي قال : هو الرجل يلقى بالرجل بخدمة ويسافر معه  
 فيجعل له ربح بعض ما يتجر فيه ، وإنما أعطاه الناس هونه ولم يرد به وجه الله . قوله ( يهبرون يسوون المضاجع )  
 وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( فلا تقسمهم يهبرون ) قال يسوون المضاجع . قوله  
 ( الودق المطر ) وصله الفريابي أيضاً بالاسناد المذكور . قوله ( فإن ابن عباس ) هل لكم مما ملكتم أيمانكم )  
 في الآخرة وفيه تخافونهم أن يروكم كما يروثكم بعضكم بعضاً ) وصله الطبري من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس  
 في هذه الآية قال هي في الآخرة وفيه يقول : تخافونهم أن يروثكم كما يروث بعضكم بعضاً ، والضمير في قوله وفيه ، لله

تعالى أى ان المثل لله والاصنام ، فانه المالك والاصنام مملوكة والميلوك لا يساوي المالك . ومن طريق أبى جمل قال : ان مملوكك لا تخاف أن يقاسمك مالك وليس له ذلك كذلك الله لا شريك له . ولا بن أبى حاتم من طريق سميد عن قتادة قال : هذا مثل ضرب به الله لمن عدل به شيئا من خلقه يقول أكلن أحد منكم مشاركا مملوكه في فراشه وزوجته ؟ وكذلك لا يرضى الله أن يبدل به أحد من خلقه . قوله ( يصدهون يتفرقون ، فاصدح ) أما قوله يتفرقون فقال أبو حبيدة في قوله يومئذ يصدهون أى يتفرقون ، وأما قوله فاصدح فيشير إلى قوله تعالى ( فاصدح بما تومر ) وهذا قال أبو حبيدة أيضا في قوله فاصدح بما تومر أى افرق وامضه ، واصل الصدح الشق في الشيء ، وخصه الراهب بالنسبة الصلب كالحديد قول : صدعته فانصدع بالتحفيف وصدعته فتصدع بالثقل ، ومنه صداع الرأس لتوهم الاشتقاق فيه ، والمراد بقوله اصدح أى فرق بين الحق والباطل ببنائك إلى الله عز وجل وافصل بينهما . قوله ( وقال غيره ضنف وضنف لفتان ) هو قول الأكثر ، وقرى بهما ، فالجمهور بالضم وقرأ حاتم وحزرة بالفتح في الألفاظ الثلاثة . وقال الخليل الضنف بالضم ما كان في الجسد وبالفتح ما كان في العقل . قوله ( وقال مجاهد السواى الإساءة جزاء المسيئين ) وصلة القرابى ، واختلف في ضبط الإساءة فقيل بكسر الهمزة والله ، وجوز ابن التين فتح أوله ممدودا ومقصورا وهو من أسى أى حزن ، والطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ( ثم كان عاقبة الذين أساءوا السواى أن كذبوا ) أى الذين كفروا جزاؤهم العذاب . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في دعاء النبي ﷺ على قريش بالنسب وسؤالهم له الدعاء برفع الخط ، وقد تقدم شرح ذلك في الاستسقاء ، ويأتى ما يتعلق بالذى وقع في صدر الحديث من الدعاء في تفسير سورة الدعاء ان شاء الله تعالى . وقوله ، ان من العلم أن يقول لما لا يعلم : لا أعلم ، أى ان تميز المعلوم من المجهول نوع من العلم ، وهذا مناسب لما اشتهر من أن لا أدرى نصف العلم ، ولأن القول فيما لا يعلم قسم من التكلف

**باب ( لا تبدل خلق الله ) : لدين الله . ( خلق الأولين ) : دين الأولين . والفقرة : الإسلام**

٤٧٧٥ - **عبدان** أخبرنا عبد الله أخبرنا بونس عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحبثون فيها من جمعاء ؟ ثم يقول ( فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبدل خلق الله ، ذلك الدين القيم )

**قوله ( باب ) ( لا تبدل خلق الله )** لدين الله ، خلق الأولين دين الأولين ( أخرج الطبرى من طريق إبراهيم النخعى في قوله ( لا تبدل خلق الله ) قال : لدين الله . ومن طرق عن مجاهد وعكرمة وقاتدة وسميد بن جبير والضحاك مثله ، وفيه قول آخر أخرجه الطبرى من طرق عن ابن عباس وعكرمة ومجاهد قال : الاحصاء . وروى ابن أبى حاتم من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس في قوله ( ان هذا إلا خلق الأولين ) يقول دين الأولين ، وهذا يؤيد الاول . وفيه قول آخر أخرجه ابن أبى حاتم من طريق الشعبي عن طلحة في قوله ( خلق الأولين ) قال : اختلاف الأولين . ومن طريق ابن أبى نعيم عن مجاهد قال : كنهم . ومن طريق قتادة قال : سدتهم .

۳۱ - سورة لقمان

٢ - ٨٤٦ • فتح الباري

(إن الله عنده علم الساعة...)

قوله (باب قوله إن الله عنده علم الساعة) ذكر فيه حديث أبي هريرة في سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام وغير ذلك ، وفيه خمس لا يعلمن إلا الله وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الإيمان ، وسيأتى في التوحيد شيء يتعلق بذلك . قوله (حدثني عمر بن محمد بن زيد أن أباه حدثه أن عبد الله بن عمر قال) هكذا قال ابن وهب ، وعالفه أبو حاتم فقال . عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم عن ابن عمر ، أخرجه الإسماعيلي ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون لعمر بن محمد فيه شيخان أبوه وعم أبيه . قوله (قال النبي ﷺ) مفاتيح الغيب خمس ثم قرأ : إن الله عنده علم الساعة هكذا وقع مختصرا ، وفي رواية أبي حاتم المذكورة مفاتيح الغيب خمس لا يعلمن إلا الله : إن الله عنده علم الساعة وبذلك الحديث ، بمعنى الآية كلها ، وقد تقدم في تفسير سورة الرعد وفي الاستسقاء من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظه مفاتيح الغيب خمس لا يعلمن إلا الله : لا يعلم ما في غد إلا الله . الحديث . هذا السياق في الخبر . وفي تفسير الأنعام من طريق الزهري عن سالم عن أبيه بلفظه مفاتيح الغيب خمس : إن الله عنده علم الساعة إلى آخر السورة . وأخرجه الطيالسي في مسنده عن إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظه أوتى نبيكم مفاتيح الغيب إلا الخمس . ثم تلا الآية ، وأظنه دخل له متن في متن ، فإن هذا اللفظ أخرجه ابن مردويه من طريق عبد الله بن سلمة عن ابن مسعود نحوه . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : عبر بالمفاتيح لتقريب الأمر على السامع لأن كل شيء جعل بينك وبينه حجاب فقد غيب عنك ، والتوصل إلى معرفته في العادة من الباب فإذا أغلق الباب احتجج إلى المفتاح ، فإذا كان الشيء الذي لا يطلع على الغيب إلا بتوصيله لا يعرف موضعه فكيف يعرف الغيب . انتهى ملخصا .

وروى أحمد والبخاري ومحمد بن حبان والحاكم من حديث بريدة بن ربيعة قال : خمس لا يعلمن إلا الله : إن الله عنده علم الساعة ، الآية وقد تقدم في كتاب الإيمان بيان جهة الحصر في قوله لا يعلمن إلا الله ، ويراد هنا أن ذلك يمكن أن يستفاد من الآية الأخرى وهي قوله تعالى (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) فالمراد بالغيب المنع فيها هو المذكور في هذه الآية التي في لقمان ، وأما قوله تعالى (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول) الآية فيمكن أن يضرب بما في حديث الطيالسي ، وأما ما ثبت بنص القرآن أن عيسى عليه السلام قال إنه يخبرهم بما يأكلون وما يدخرون وأن يوسف قال إنه ينبئهم بتأويل الطعام قبل أن يأتي إلى غير ذلك مما ظهر من المعجزات والكرامات فكل ذلك يمكن أن يستفاد من الاستثناء في قوله (إلا من ارتضى من رسول) فإنه يقتضي اطلاع الرسول على بعض الغيب والولي التابع للرسول عن الرسول يأخذ وبه بكرم ، والفرق بينهما أن الرسول يطلع على ذلك بأنواع الوحي كلها والولي لا يطلع على ذلك إلا بتمام أو الحام والله أعلم . ونقل ابن التين عن الماردي أنه أنكر على الطبري دعواه أنه بقي من الدنيا من هجرة المصطفى نصف يوم وهو خمسمائة عام قال وتقوم الساعة ويمود الأمر إلى ما كان عليه قبل أن يكون شيء غير الباري تعالى فلا يبقى غير وجهه ، فرد عليه بأن وقت الساعة لا يطبق إلا الله ، فالذي قاله مخالف لصريح القرآن والحديث ، ثم تعقبه من جهة أخرى وذلك أنه توهم من كلامه أنه ينكر البعث فأقدم على تفسيره وزعم أن كلامه لا يحتمل تأريلا ، وليس كما قال بل مراد الطبري أنه يصير الأمر أي بعد فناء المخلوقات كلها على ما كان عليه أولا ثم يقع البعث والحساب ، هذا الذي يجب حل كلامه عليه ، وأما

إنكاره عليه استخراج وقت الساعة فهو معذور فيه ، ويكفي في الرد عليه أن الأمر وقع بخلاف ما قال قد مضت  
خمسة ثم ثلثمائة وزيادة ، لكن الطبري تمسك بحديث أبي ثعلبة رفته ، لن يسجد هذه الأمة أن يؤخرها الله نصف  
يوم ، الحديث أخرجه أبو داود وغيره ، لكنه ليس صريحا في أنها لا تؤخر أكثر من ذلك والله أعلم ، وسيأتى ما  
يتعلق بقدر ما بقى من الدنيا في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### ٣٢ - سورة السجدة

وقال مجاهد ( مهن ) : ضيف ، نطفة الرجل . ( ضَلَلْنَا ) هَلَكْنَا . وقال ابن عباس ( الْجُرُزُ ) قُلُوبُ  
الْأَمْطَرِ إِلَّا مَطَرًا يُبْنَى مِنْهَا شَيْئًا . ( يَهْدِ ) يَهْدِي

**قوله** ( سورة السجدة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد من وسطة طلت البسملة للنفس ، واخبر ما د تنزل  
السجدة ، حسب . **قوله** ( وقال مجاهد مهن ضيف نطفة الرجل ) وصلة ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نعيم عن  
مجاهد في قوله ( من ماء مهن ) ضيف ، والفريابي من هذا الوجه ، في قوله ( من سلاطة من ماء مهن ) قال :  
نطفة الرجل . **قوله** ( ضَلَلْنَا هَلَكْنَا ) وصلة الفريابي من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله ( وقالوا انما  
ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ ) قال : هَلَكْنَا . **قوله** ( وقال ابن عباس الجرزان لا تمطر إلا مطرا لا يبنى منها شيئا ) وصلة  
الطبري من طريق ابن أبي نعيم عن رجل عن مجاهد أنه مثله . وذكره الفريابي وأبراهيم الحربي في د غريب  
الحديث ، من طريق ابن أبي نعيم عن رجل عن ابن عباس كذلك زاد إبراهيم ، وعن مجاهد قال : هي أرض آيين .  
وأنكر ذلك الحربي وقال : آيين مدينة معروفة باليمن فاعلم بمجاهدا قال ذلك في وقت لم تكن آيين تبث فيه شيئا .  
وأخرج ابن عبيدة في تفسيره عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قوله ( إلى الأرض الجرزان ) قال : هي أرض  
اليمن . وقال أبو عبيدة : الأرض الجرزان اليابسة الغليظة التي لم يسبها مطر . **قوله** ( يهد بين ) أخرجه الطبري من  
طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قولهم ( أو لم يهد لهم ) قال : أو لم يبين لهم . وقال أبو عبيدة في قوله  
( أو لم يهد لهم ) أي بين لهم وهو من الهدى

### ١ - باب ( فَلَا تَطْلُمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ )

٤٧٧٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن أبي الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة رضي الله عنه  
عن رسول الله ﷺ قال « قال الله تبارك وتعالى : أهدت لهادي القاصحين مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت  
ولا خطر على قلب بشر . قال أبو هريرة : اقرءوا إن شئتم ( فَلَا تَطْلُمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ) .  
وحدثنا علي **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأخرج عن أبي هريرة قال « قال الله . . . مثله - قبل لسفيان  
رواية ؟ قال : فأى شيء ؟ وقال أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح قرأ أبو هريرة « قرأت آيين »

٤٧٨٠ - **حدثنا** إسحاق بن نصر **حدثنا** أبو أسامة عن الأعمش **حدثنا** أبو صالح عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ يقول الله تعالى : أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الْعَالَمِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، دُخْرًا مِنْ بَلَدٍ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ . ثُمَّ قَرَأَ ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ ، جَزَاءً بِمَا كَانُوا بِسُلُوكٍ ﴾ .

**قوله** ( باب قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرّة أعين ) قرأ الجمهور أخفى بالتحريك على البناء للفعول ، وقرأ حمزة بالإسكان فلا مضارها مستندا للتكلم ، ويؤيده قراءة ابن مسعود ونحفي ، بنون المظنة ، وقرأها محمد بن كعب ، أخفى ، بفتح أوله وفتح الفاء على البناء للفاعل وهو الله ، ونحوها قراءة الأعشى ، أخفيت ، وذكر المصنف في آخر الباب أن أبا هريرة قرأ : قرأت أعين ، بصيغة الجمع وبها قرأ ابن مسعود أيضا وأبو الدرداء ، قال أبو حمزة ورأيتها في المصحف الذي يقال له الإمام ( قرّة ) بالهاء على الوحدة وهي قراءة أهل الأمصار . **قوله** ( يقول الله تعالى أعددت لعبادي ) ووقع في حديث آخر ، أن سبب هذا الحديث أن موسى عليه السلام سأل ربه من أعظم أهل الجنة منزلة ؟ فقال : غرست كرامتهم بيدي وخسنت عليها ، فلا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، أخرجه مسلم والترمذي عن طريق الشحي سمعت المغيرة بن شعبه على المنبر يرفعه إلى النبي ﷺ ، أن موسى سأل ربه ، فذكر الحديث بطوله وفيه هذا ، وفي آخره : قال ومصدق ذلك في كتاب الله ( فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرّة أعين ) . **قوله** ( ولا خطر على قلب بشر ) زاد ابن مسعود في حديثه : ولا يعلم ملك مقرب ولا نبي مرسل ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وهو يدفع قول من قال : إنما قيل البشر لأنه يخاطر بقلوب الملائكة . والاولى حل النفي فيه على عمومته فانه أعظم في النفس . **قوله** ( دخرًا ) بضم الدال المهملة وسكون المعجمة منصوب متعلق بأعددت أي جمعت ذلك لهم مدخورا . **قوله** ( من به ما أطلعتم عليه ) قال الخطابي : كأنه يقول دع ما أطلعتم عليه فانه سهل في جنب ما ادخر لهم . قلت : وهذا لا ينبغي شرحه ، بله ، بغير تقدم ومن ، عليها ، وأما إذا قدمت من عليها فقد قيل هي بمعنى كيف ويقال بمعنى أجل ويقال بمعنى غير أو سوى وقبل بمعنى فضل ، لكن قال الصنّاعى انقضت لسخ الصحيح على من له ، والصواب إسقاط كلمة من . ونعقب بأنه لا يتعين إسقاطها إلا إذا فسرت بمعنى دع ، وأما إذا فسرت بمعنى من أجل أو من غير أو سوى فلا ، وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح بالنبات من . وأخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه ابن مردويه من رواية أبي معاوية عن الأعشى كذلك ، وقال ابن مالك : المعروف به ، اسم فعل بمعنى اترك ناصبا لما يليها بمقتضى المفعولية ، واستعماله مصدرا بمعنى الترك مضافا إلى ما يليه ، والفتحة في الأولى بنائية وفي الثانية إعرابية ، وهو مصدر محمل الفعل ممنوع الصرف . وقال الأخفش : به هنا مصدر كما تقول ضرب زيد ، وندر دخول من عليها زائدة . ووقع في المعنى لابن هشام ، أن به استعملت معربة مجرورة بمن وانها بمعنى غير ولم يذكر سواء ، وفيه نظر لأن ابن التين حكى رواية من به بفتح الهاء مع وجود من ، فلي هذا فهي مبنية وما مصدرية وهي وصلاتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والمجرور المتقدم ويكون المراد به كيف التي يقصد بها الاستبعاد ، والمعنى من أين اطلعنا على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به ، ودخول من على به إذا كانت بهذا المعنى جائزا كما أشار إليه الشريف في شرح

الحاجية . قلت : وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه « ولا خطر على قلب بشر » دخرا من به ما أطلعتم ، أنها بمعنى غير ذلك بين من تأمله . والله أعلم . قوله ( وقال أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح قرأ أبو هريرة قرأت أعين ) وصله أبو عبيدة القاسم بن سلام في كتاب « فضائل القرآن » له عن أبي معاوية بهذا الاسناد مثله سواء ، وأخرج مسلم الحديث كله عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي معاوية به .

٣٣ - سورة الأحزاب . وقال مجاهد : صياصيمهم قصورهم . معروفاً في الكتاب

١ - باب ٤٧٨١ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا محمد بن فضال عن أبي عن حلال بن علي عن عبد الرحمن بن أبي حمزة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة . أفروا إن شئتم » ( النبي أولى المؤمنين من أنفسهم ) فأما مؤمن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ، فان ترك ديناً أو ضيقاً فليرثني وأنا مولاه ،

قوله ( سورة الأحزاب - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر ، وسقطت البسملة فقط للنسفي . قوله ( وقال مجاهد : صياصيمهم قصورهم ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه . قوله ( معروفاً في الكتاب ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن ابن جريج قال : قلت لعطاء في هذه الآية ( إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً ) فقال : هو إعطاء المسلم الكافر بينهما قرابة صلة له . قوله ( النبي أولى المؤمنين من أنفسهم ) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر ، وذكر فيه حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به ، الحديث ، وسيأتي الكلام عليه في الفرائض إن شاء الله تعالى »

٢ - باب ( ادعوم لأبائهم هو أقسط عند الله )

٤٧٨٢ - حدثنا محمد بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا موسى بن عتبة قال حدثني سالم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « أن زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد ، حتى نزل القرآن » ( ادعوم لأبائهم هو أقسط عند الله ) ،

قوله ( باب ادعوم لأبائهم هو أقسط عند الله ) أي أعدل ، وسيأتي تفسير القسط ، والفرق بين القاسط والمقسط في آخر الكتاب . قوله ( أن زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه إلا زيد بن محمد ، حتى نزل القرآن : ادعوم لأبائهم هو أقسط عند الله ) في رواية القاسم بن معن عن موسى بن عتبة في هذا الحديث « ما كنا ندعوا زيد بن حارثة الكلبي مولى رسول الله ﷺ إلا زيد بن محمد ، أخرجه الاسماعيل . وفي حديث عائشة الآتي في النكاح في قصة سالم مولى أبي حذيفة « ركان من بني رجلان الجاهلية دعاه الناس إليه وورث ميراثه ، حتى نزلت هذه الآية ، وسيأتي مزيد الكلام على قصة زيد بن حارثة في ذلك بعد قليل إن شاء الله تعالى »

٣ - باب ( فمنهم من قضى نحبةً ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلاً )

نحبة : عهده . أقطارها جواربها . الفتنة لا توها : لأعطوها



٤٧٨٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «رَأَى هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)» .

٤٧٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ مِنْ قُرْهُرَى قَالَ أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ «لَمَّا نَزَّخْنَا الصَّحْفَ فِي الْمَصَاحِفِ فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا لَمْ أَجِدْهَا عِنْدَ أَحَدٍ إِلَّا مَعَ خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جُمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ)» .

قوله (باب) (فَنَهَمَ مِنْ قَضَى نَجَبٍ) (عَهْدُهُ) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ (فَنَهَمَ مِنْ قَضَى نَجَبٍ) أَيِ نَذْرِهِ ، وَالنَجَبُ النَّذْرُ وَالنَجَبُ أَيْضًا النَّفْسُ وَالنَجَبُ أَيْضًا الْخَطَرُ الْعَظِيمُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ النَّجَبُ فِي الْأَصْلِ النَّذْرُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي آخِرِ كُلِّ شَيْءٍ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنْبَاءًا مِمَّنْ عَنِ الْحَسَنِ فِي قَوْلِهِ (فَنَهَمَ مِنْ قَضَى نَجَبٍ) قَالَ : قَضَى أَجَلُهُ عَلَى الرِّقَاءِ وَالنَّصْدِيقِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا قَالَهُ غَيْرُهُ ، بَلْ ثَبَتَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ طَلْحَةَ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَنْتَ بَاطِلَةٌ مِنْ قَضَى نَجَبٍ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ . وَيُمْكِنُ أَنْ يَجْمَعَ بِحَمَلِ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَلَى الْجَمَازِ ، وَقَضَى بِمَعْنَى يَقْضَى . وَوَقَعَ فِي تَفْسِيرِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ : مِنْهُمْ عُمَارُ بْنُ بَاسِرٍ . وَفِي تَفْسِيرِ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ : مِنْهُمْ حَمْزَةُ وَأَصْحَابُهَا . وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قِصَّةِ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ قَوْلُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : مِنْهُمْ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ . وَعِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : مِنْهُمْ مَصْعَبُ بْنُ عَمِيرٍ ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَيْضًا . **قوله** (أَفْطَارُهَا جَوَانِبُهَا) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ . **قوله** (الْفِتْنَةُ لَأَتَوْهَا لِأَعْطَوْهَا) هُوَ قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضًا وَهُوَ عَلَى قِرَاءَةِ آتَوْهَا بِالْمَدِّ ، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَهَا بِالْفَصْرِ - وَهِيَ قِرَاءَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ - فَغَضَاهُ جَاءَهَا . ثُمَّ ذَكَرَ طَرَفًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ فِي قِصَّةِ أَنَسِ بْنِ النَّضْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي أُرَائِلِ الْجِهَادِ . **قوله** (أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ : لَمَّا نَزَّخْنَا الصَّحْفَ فِي الْمَصَاحِفِ) تَقَدَّمَ فِي آخِرِ تَفْسِيرِ التَّوْبَةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاحِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، لَكِنْ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ أَنَّ الْآيَةَ (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ) وَفِي هَذِهِ أَنَّ الْآيَةَ (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رَجَالٌ) فَابْدَى يَظْهَرُ أَنَّهَا حَدِيثَانِ ، وَسَيَأْتِي فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِالْحَدِيثَيْنِ مَعًا فِي سِيَاقٍ وَاحِدٍ . **قوله** (فَقَدْتُ آيَةً مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ كُنْتُ كَثِيرًا أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُهَا) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَكُنْ يَتِمَكَّنُ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ عَلَى عِلْمِهِ . وَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى حِفْظِهِ . لَكِنْ فِيهِ إِشْكَالٌ لِأَنَّهُ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ اكْتَفَى مَعَ ذَلِكَ بِخُرَيْجَةٍ وَحْدَهُ وَالْقُرْآنَ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ ، وَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْجَوَابِ أَنَّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ أَنَّ فَقْدَهُ فَقَدْ وَجُودُهَا مَكْتُوبَةٌ ، لَا فَقْدَ وَجُودِهَا مُحْفُوظَةٌ ، بَلْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَمْعِ الْقُرْآنِ : فَأَخَذْتُ تَتْبَعُهُ مِنَ الرِّقَاقِ وَالْعَسْبِ ، كَمَا سَيَأْتِي . بِسُوطًا فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ . وَقَوْلُهُ «خُرَيْجَةُ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي جُمِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَهَادَتِهِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ» يُشِيرُ إِلَى قِصَّةِ خَزِيمَةَ الْمَذْكُورَةِ وَهُوَ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ كَمَا سَأَيَيْنَاهُ فِي رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ الْآتِيَةِ . وَأَمَّا فَتْنَتُهُ الْمَذْكُورَةُ فِي الشَّهَادَةِ فَأَخْرَجَهَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ ، وَوَقَعَتْ لَنَا بَعْلُو فِي «جَزءِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ» مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ أَيْضًا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ خَزِيمَةَ

عن عمه وكان من أصحاب النبي ﷺ ، وأن النبي ﷺ ابتاع من أعرابي فرسا ، فاستعبه ليقضيه ثمن الفرس فأسرع النبي ﷺ المشى وأبطأ الأعرابي ، فطفق رجال يعترضون الأعرابي يسأولونه في الفرس حتى زادوه على ثمنه . فذكر الحديث . قال فطفق الأعرابي يقول : ألم شهيدا يشهد أني قد بمك ، فمن جاء من المسلمين يقول : ويحك إن النبي ﷺ لم يكن يقول إلا الحق ، حتى جاء خزيمة بن ثابت فاستمع المراجعة فقال : أنا أشهد أنك قد بايعته ، فقال له النبي ﷺ : بم تشهد ؟ قال بتصدقك . لمجل النبي ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين ، ووقع لنا من وجه آخر أن اسم هذا الأعرابي سواد بن الحارث ، فأخرج الطبراني وابن شاهين من طريق زيد بن الحباب عن محمد بن زورارة بن خزيمة حدثني عمارة بن خزيمة عن أبيه أن النبي ﷺ اشترى فرسا من سواد بن الحارث لمجده ، فشهد له خزيمة بن ثابت ، فقال له : بم تشهد ولم تكن حاضرا ؟ قال : بتصدقك وأنتك لا تقول إلا حقا . فقال النبي ﷺ : من شهد له خزيمة أو عليه لحسه ، قال الخطابي : هذا الحديث حله كثير من الناس على غير محله ، وتدرج به قوم من أهل البدع إلى استحلال الشهادة لمن عرف عندهم بالصدق على كل شيء ادعاه ، وإنما وجه الحديث أن النبي ﷺ حكم على الأعرابي بطله وجرت شهادة خزيمة بحري التوكيد لقوله والاستظهار على خصمه فصار في التقدير كشهادة الاثنين في غيرها من القضايا انتهى . وفيه فضيلة الفطنة في الأمور وأنها ترفع منزلة صاحبها ، لأن السبب الذي أبداه خزيمة حاصل في نفس الأمر بمعرفة غيره من الصحابة ، إنما هو لما اختص بتفطنه لما غفل عنه غيره مع وضوح جردى على ذلك بان خص بفضيلة من شهد له خزيمة أو عليه لحسه . ( تنبيه ) : زعم ابن التين أن النبي ﷺ قال لخزيمة لما جعل شهادته شهادتين ، لا تعد ، أى تشهد على ما لم تشاهده انتهى . وهذه الزيادة لم أقف عليها

#### ٤ - باب ( قل لأزواجك إن كنتم ترذن الحياة الدنيا وزينتها

فما لئن أمتمكن وأمرحكن سراحا جيلا ) التبرج : أن تخرج محاسنها . سنة الله استنفا جملها

٤٧٨٥ - حدثنا أبو سليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته أن رسول الله ﷺ جاءها حين أمر الله أن يجر أزواجه ، فبدأ بي رسول الله ﷺ فقال : لاني ذاكرك أمرا ، فلا عليك ان تستجلي حتى تستأمرى أبويك ، وقد علم أن أبوي لم يكونا بأمراني بفراقه . قالت ثم قال : إن الله قال ( يا أيها النبي قل لأزواجك ) إلى تمام الآيتين . فقلت له : في أي هذا أستأمر أبوي ؟ قال أريد الله ورسوله والدار الآخرة .

[ الحديث ٤٧٨٥ - طره في : ٤٧٨٦ ]

قوله ( باب قل لأزواجك إن كنتم ترذن الحياة الدنيا وزينتها فما لئن أمتمكن وأمرحكن سراحا جيلا ) في رواية أبي ذر : أمتمكن الآية . قوله ( وقال مصر ) كذا لأبي ذر ، وسقط هذا العرو من رواية غيره . قوله ( التبرج أن تخرج زينتها ) هو قول أبي عبيدة واسمه معمر بن المثنى ، ولفظه في كتاب المجاز : في قوله تعالى ( ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى ) هو من التبرج ، وهو أن يبرزن محاسنهن . وتوم مغلطاي ومن قلده أن مراد البخاري معمر بن راشد فنسب هذا إلى تخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر ، ولا وجود لذلك في تفسيره

عبد الرزاق ، وإنما أخرج عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في هذه الآية قال : كانت المرأة تخرج تشقى بين الرجال فذلك تبرج الجاهلية ، وعند ابن أبي حاتم من طريق شيبان عن قتادة قال : كانت لمن مشية وتسكر وتغنج إذا خرجن من البيوت فتهين عن ذلك . ومن طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال عمر : ما كانت الا جاهلية واحدة . فقال له ابن عباس هل سمعت بأولى إلا ولها آخره ؟ ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : تكون جاهلية أخرى . ومن وجه آخر عنه قال : كانت الجاهلية الأولى ألف سنة فيما بين نوح وإدريس ، وإسناده قوى . ومن حديث عائشة قالت : الجاهلية الأولى بين نوح وإبراهيم ، وإسناده ضعيف . ومن طريق عامر - وهو الشعبي - قال : هي ما بين عيسى ومحمد . وعن مقاتل بن حيان قال : الأولى زمان إبراهيم ، والأخرى زمان محمد قبل أن يبعث . قلت : ولعله أراد الجمع بين ما نقل عن عائشة وعن الشعبي والله اعلم . **قوله** ( سنة الله استنها جملها ) هو قول أبي عبيدة أيضا وزاد : جعلها سنة . ونسبه مغلطاي ومن تبعه أيضا إلى تخرج عبد الرزاق عن معمر ، وليس ذلك فيه . **قوله** ( ان رسول الله ﷺ جاءها حين أمر الله أن يخبر أزواجه ) سيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده

٥ - **باب** ( وإن كنتم تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات منكم أجرا عظيما ) وقال قتادة ( واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ) : القرآن والسنة

٤٧٨٦ - وقال الألبان حديثي يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت ( لما أمر رسول الله ﷺ بتخبر أزواجه بدأ بي فقال : إني ذاكر لك أمرا فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأيري أبيك . قالت : وقد علم أن أبي لم يكونا بأمراني بفراقه . قالت : ثم قال إن الله جل جلاله قنأوه قال ( يا أيها النبي قل لأزواجك أن كنتم تردن الحياة للديناء وزينتهما - إلى - أجرا عظيما ) . قالت فقلت : فني أي هذا ؟ تأمر أبي ؟ فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة . قالت : ثم فصل أزواج رسول الله ﷺ مثل ما فعلت . فتابه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة . وقال عبد الرزاق وأبو سفيان اللعمرى عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة

**قوله** ( باب قوله وإن كنتم تردن الله ورسوله ) ساقوا كلهم الآية إلى ( عظيما ) . **قوله** ( وقال قتادة واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ، القرآن والسنة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق معمر عن قتادة بلفظ من آيات الله والحكمة ، القرآن والسنة ، أورده بصورة ألف والنشر المرتب ، وكذا هو في تفسير عبد الرزاق . **قوله** ( وقال الألبان حديثي يونس ) وصله الذهلي عن أبي صالح عنه ، وأخرجه ابن جرير والنسائي والاسماعيل من رواية ابن وهب عن يونس كذلك . **قوله** ( لما أمر رسول الله ﷺ بتخبر أزواجه ) ورد في سبب هذا التخيير ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ ، الحديث في قوله **قوله** ( من حول كما ترى بسألني النفقة ، يعني نسائه . وفيه أنه اعترضهن شهرا ثم نزلت عليه هذه الآية ) ( يا أيها النبي قل لأزواجك - حتى بلغ - أجرا عظيما ) قال فبدأ بعائشة فذكر نحو حديث الباب ، وقد تقدم في المظالم من طريق فضيل

ويأتى في النسكاح أيضا من طريق شبيب كلاهما عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي نجر عن ابن عباس عن عمر في قصة المراتين الظاهرنا بطوله وفي آخره ، حين أنشئه حفصة إلى عائشة ، وكان قد قال ما أنا بداخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله ، فلما مضت تسع وعشرون دخل على عائشة فبدأ بها ، فقالت له : إنك أقسمت أن لا تدخل عليتنا شهرا ، وقد أصبحنا لتسع وعشرين ليلة أعدما عدأ . فقال النبي ﷺ : الشهر تسع وعشرون . وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين . قالت عائشة ، فأنزلت آية التخيير ، فبدأ بي أول امرأة فقال : إني ذاكر لك أمرا ، فلا عليك أن لا تعجلي ، الحديث . وهذا السياق ظاهره أن الحديث كله من رواية ابن عباس عن عمر ، وأما المروي عن عائشة فن رواية ابن عباس عنها ، وقد وقع التصريح بذلك فيما أخرجه ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق أبي صالح عن الليث بهذا الإسناد إلى ابن عباس قال ، قالت عائشة : أنزلت آية التخيير ، فبدأ بي ، الحديث . لكن أخرج مسلم الحديث من رواية معمر عن الزهري ففصله تفصيلا حسنا ، وذلك أنه أخرجه بطوله إلى آخره ، عمر في المظاهرتين إلى قوله ، حتى عاتبه ، ثم عقبه بقوله ، قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضى تسع وعشرون ، فذكر مراجعتها في ذلك ثم عقبه بقوله ، قال : يا عائشة إني ذاكر لك أمرا فلا عليك أن لا تعجل حتى تستأمرى أبوبك ، الحديث . فعرف من هذا أن قوله ، فلما مضت تسع وعشرون الخ . في رواية عقيل هو من رواية الزهري عن عائشة بحذف الواسطة ، وأمل ذلك وقع عن عمد من أجل الاختلاف على الزهري في الواسطة بينه وبين عائشة في هذه القصة بعينها كما بينه المصنف هنا ، وكأن من أدرجه في رواية ابن عباس مشى على ظاهر السياق ولم يفتن بالتفصيل الذي وقع في رواية معمر ، وقد أخرج مسلم أيضا من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس ، حدثني عمر بن الخطاب قال : لما أنزل النبي ﷺ نساءه دخلت المسجد ، الحديث بطوله وفي آخره ، قال وأنزل الله آية التخيير ، فاتفق الحديثان على أن آية التخيير نزلت عقب فراغ الشهر الذي اعتزلن فيه ، ووقع ذلك صريحا في رواية عروة عن عائشة قالت ، لما نزل النبي ﷺ إلى نساؤه أمر أن يخبرهن ، الحديث أخرجه الطبري والطحاوي ، واختلاف الحديثان في سبب الاعتزال ، ويمكن الجمع بأن يكون الحديثان جميعا سبب الاعتزال فان قصة المظاهرتين خاصة بهما ، وقصة سؤال النفقة عامة في جميع النسوة ، ومناسبة آية التخيير بقصة سؤال النفقة أليق منها بقصة المظاهرتين ، وسيأتي في باب من خير نساءه ، من كتاب الطلاق بيان الحكم فيمن خيرها زوجها إن شاء الله تعالى . وقال الماوردي : اختلف هل كان التخيير بين الدنيا والآخرة أو بين الطلاق والإقامة عنده ؟ على قولين للعلما أشبههما بقول الشافعي الثاني ، ثم قال : إنه الصحيح . وكذا قال القرطبي : اختلف في التخيير هل كان في البقاء والطلاق أو كان بين الدنيا والآخرة انتهى . والذي يظهر الجمع بين القولين ، لأن أحد الأمرين ملزوم الآخر ، وكأنهن خيرن بين الدنيا فيطلقن وبين الآخرة فيمسكن ، وهو مقتضى سياق الآية . ثم ظهر لي أن محل القولين هل فرض اليهن الطلاق أم لا ؟ ولهذا أخرج أحمد عن علي قال ، لم يخبر رسول الله ﷺ نساءه إلا بين الدنيا والآخرة . قوله ( فلا عليك أن لا تعجلي ) أي فلا بأس عليك في التأني وعدم العجلة حتى تستأمرى أبوبك . قوله ( حتى تستأمرى أبوبك ) أي تطلبي منهما أن يبينا لك رأيهما في ذلك . ووقع في حديث جابر ، حتى تستأمرى أبوبك ، زاد محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة ، إني عارض عليك أمرا فلا تفتاتي فيه بشيء حتى تعرضيه علي أبوبك ، أبي بكر وأم رومان ، أخرجه أحمد والطبري ، ويستفاد منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة ، فبدأ به

على من زعم أنها مائت سنة ست من الهجرة ، فإن التخيير كان في سنة تسع . قوله ( قالت فقلت : فني أي هذا استأمر أبوي ) ؟ في رواية محمد بن عمرو ، فقلت فاني أريد الله ورسوله والدار الآخرة ، ولا أؤامر أبوي أباً بكر وأم رومان ، فضحك ، وفي رواية عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عند الطبري ، ففرح . قوله ( ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت ) في رواية عقيل ، ثم خير نساء فقلن مثل ما قالت عائشة ، زاد ابن وهب عن يونس في روايته ، فلم يكن ذلك طلاقاً حين قاله لمن فاخترنه ، أخرجه الطبري . وفي رواية محمد بن عمرو المذكورة ، ثم استقرى الحجر - يعني حجر أزواجه - فقال : إن عائشة قالت كذا ، فقلن : ونحن نقول مثل ما قالت . وقوله ، استقرى الحجر ، أي تنبع ، والحجر - بضم المهملة وفتح الجيم - جمع حجرة بضم ثم سكون ، والمراد مساكن أزواجه ﷺ ، وفي حديث جابر المذكور أن عائشة لما قالت ، بل اختار الله ورسوله والدار الآخرة ، قالت ، يا رسول الله وأسألك أن لا تخبر امرأة من نساءك بالذي قلت ، فقال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها ، إن الله لم يبعثني متعتاً وإنما بعثني معلماً ميسراً . وفي رواية معمر عند مسلم ، قال معمر فأخبرني أيوب أن عائشة قالت : لا تخبر نساءك أني اخترتك ، فقال : إن الله أرسلني مبلغاً ولم يرسلني متعتاً ، وهذا منقطع بين أيوب وعائشة ، ويشهد لصحته حديث جابر والله أعلم . وفي الحديث ملاطفة النبي ﷺ لأزواجه وحله عنهن وصبره على ما كان يصدر منهن من إلال وغيره مما يبعثه عليهن الغيرة . وفيه فضل عائشة إبداءه بها ، كذا قرره النووي ، لكن روى ابن مردويه من طريق الحسن عن عائشة أنها طلبت من رسول الله ﷺ ثوباً ، فأمر الله نبيه أن يخبر نساءه : أما عند الله تردن أم الدنيا ؟ فإن ثبت هذا وكانت هي السبب في التخيير لفعل الإبداء بها لذلك ، لكن الحسن لم يسمع من عائشة فهو ضعيف ، وحديث جابر في أن النسوة كن يسأله النفقة أصح طريقاً منه ، وإذا تقرر أن السبب لم يتحد فيها وقدمت في التخيير دل على المراد ، لاسيما مع تقديمه لها أيضاً في الإبداء بها في الدخول عليها . وفيه أن صغر السن مظنة لنقص الرأي ، قال العلماء : إنما أمر النبي ﷺ عائشة أن تستأمر أبويها خشية أن يحملها صغر السن على اختيار الشق الآخر لاحتمال أن لا يكون عندها من الملك ما يدفع ذلك العارض ، فإذا استشارت أبويها أو ضحاها ما في ذلك من المفسدة وما في مقابلة من المصاحبة ، ولهذا لما فطنت عائشة لذلك قالت ، قد علم أن أبوي لم يكونا يأمراني بفراقه ، ووقع في رواية حمزة عن عائشة في هذه القصة ، وخشى رسول الله ﷺ حدائني ، وهذا شاهد للتأويل المذكور ، وفيه منقبة عظيمة لعائشة وبيان كمال عقلها ورحمة رأيها مع صغر سنها ، وإن الغيرة تحمل المرأة الكاملة الرأي والعقل على ارتكاب ما لا يليق بها لها لسؤالها النبي ﷺ أن لا يخبر أحداً من أزواجه بفعلها ، ولكنه ﷺ لما علم أن الحامل لها على ذلك ما طبع عليه النساء من الغيرة ومحبة الاستبداد دون ضرارها لم يسفها بما طلبت من ذلك . ( تنبيه ) : وقع في النهاية والوسيط التصريح بأن عائشة أرادت أن يختار نساؤه الفراق ، فإن كانا ذكراً فيما فيها من السياق فذاك وإلا فلم أر في شيء من طرق الحديث التصريح بذلك ، وذكر بعض العلماء أن من خصائصه ﷺ تخيير أزواجه واستند إلى هذه الفصحة ، ولا دلالة فيها على الاختصاص . نعم ادعى بعض من قال إن التخيير حلال أنه في حق الأمة ، واختص هو ﷺ بأن ذلك في حقه ليس بطلاق ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الطلاق إن شاء تعالى . واستدل به بعضهم على ضعف ما جاء أن من الأزواج حينئذ من اختارت الدنيا فزوجها وهي فاطمة بنت الضحاك لعموم قوله ثم فعل الخ . قوله ( تابعه موسى بن أعين عن معمر عن الزهري أخبرني أبو سلمة ) يعني عن عائشة ،

وصله الناس من طريق محمد بن موسى بن أدهن حدثنا أبي فذكره . **قوله** ( وقال عبد الرزاق وأبو سفيان المعمرى عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة ) أما رواية عبد الرزاق فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه ، وأخرجها أحمد وإسحق في مسنديهما عنه ، وقصر من قصر تخریجها على ابن ماجه . وأما رواية أبي سفيان المعمرى فأخرجها الذهلي في الزهريات ونابغ معمر على عروة جعفر بن برقان ، ولعل الحديث كان عند الزهري عنهما لحدث به تارة من هذا وتارة عن هذا ، وإلى هذا مال الترمذی . وقد رواه حقیل وشعیب عن الزهري عن عائشة بغير واسطة كما قدمت ، والله أعلم

## ٦ - باب ( ونحني في نفسك ما الله مبديه ، ونخشي الناس والله أحق أن نخشاه )

٤٧٨٧ - **حدثنا محمد بن عبد الرحمن حدثنا علي بن منصور عن حماد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس بن مالك رضي الله عنه** ( أن هذه الآية ( ونحني في نفسك ما الله مبديه ) نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة ،

[ الحديث ٤٧٨٧ - طريقه في : ٧٤٢٠ ]

**قوله** ( باب ونحني في نفسك ما الله مبديه ونخشي الناس والله أحق أن نخشاه ) لم تختلف الروايات أنها نزلت في قصة زيد بن حارثة وزينب بنت جحش . **قوله** ( حدثنا علي بن منصور ) هو الرازي ، وإس له عند البخاري سوى هذا الحديث وآخر في البيوع ، وقد قال في « التاريخ الصغير » : دخلنا عليه سنة عشر ، فكأنه لم يكثر عنه ولهذا حدث عنه في هذين الموضعين بواسطة . **قوله** ( حدثنا ثابت ) كذا قال علي بن منصور عن حماد ، وتابعه محمد بن أبي بكر المقدمي وعارم وغيرهما ، وقال الثعلبي بن مسعود وروح بن عبد المزمع وغيرهما عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس فلعل لحاد فيه إسندين . وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق سليمان بن أيوب صاحب البصري عن حماد بن زيد بالإسنادين مما . **قوله** ( أن هذه الآية ( ونحني في نفسك ما الله مبديه ) نزلت في شأن زينب بنت جحش وزيد بن حارثة ) هكذا اقتصر على هذا القدر من هذه القصة ، وقد أخرجه في التوحيد من وجه آخر عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال : جاء زيد بن حارثة يشكو ، فحمل النبي ﷺ يقول : اتق الله وأمسك عليك زوجك ، قال أنس : لو كان رسول الله ﷺ كأنما شئنا لكم هذه الآية ، قال : وكانت تفتخر على أزواج النبي ﷺ ، الحديث . وأخرجه أحمد عن مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن زيد بهذا الإسناد بلفظه « أتى رسول الله ﷺ منزل زيد ابن حارثة فجاءه زيد يشكو ما إليه ، فقال له : أمسك عليك زوجك واتق الله ، فنزلت إلى قوله ( زوجنا كما ) قال : يحيى زينب بنت جحش . وقد أخرج ابن أبي حاتم هذه القصة من طريق السدي فساقها سياقا واضحاً حسناً ولمقله . وبلغنا أن هذه الآية نزلت في زينب بنت جحش ، وكانت أمها أميمة بنت عبد المطلب حمة رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ أراد أن يزوجها زيد بن حارثة مولاه فكرهت ذلك ، ثم أنها رضيت بما صنع رسول الله ﷺ فزوجها إياه ، ثم أعلم الله عز وجل نبيه ﷺ بعد أنها من أزواجه فكان يستحي أن يأمر بطلاقها ، وكان لا يزال يكون بين زيد وزينب ما يكون من الناس ، فأمره رسول الله ﷺ أن يمسك عليه زوجته وأن يتق الله ، وكان يخشى الناس أن يعيبوا عليه ويقولوا تزوج امرأة ابنه ، وكان قد تقي زيدا . وعنده من طريق علي بن زيد عن علي بن الحسين

ابن علي قال : أعلم الله نبيه ﷺ أن زينب ستكون من أزواجه قبل أن يزوجه ، فلما أتاه زيد يشكوها إليه وقال له اتق الله وأمسك عليك زوجك قال الله : قد أخبرتك أني مزوجهك ، وتخفي في نفسك ما الله مبديه . وقد أطنب الترمذي الحكيم في تحسين هذه الرواية وقال : لأنها من جواهر العلم المكنون . وكأنه لم يقف على تفسير السدي الذي أورده ، وهو أوضح سياقا وأصح إسنادا إليه انضمف علي بن زيد بن جعدان . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : جاء زيد بن حارثة فقال يا رسول الله إن زينب اشتد علي لسانها ، وأنا أريد أن أطلقها ، فقال له : اتق الله وأمسك عليك زوجك ، قال : والبي ﷺ يحب أن يطلقها ويغشى قاله الناس . ووردت آثار أخرى أخرجه ابن أبي حاتم والطبري ونفاها كثير من المفسرين لا يذنبوا الدعاغل بها ، والذي أورده منها هو المعتمد . والحاصل أن الذي كان يخفيه النبي ﷺ هو إخبار الله إياه أنها ستصير زوجته ، والذي كان يحمله على إخفاء ذلك خشية قول الناس تزوج امرأة ابنه ، وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام التثني بأمر لا يبلغ في الإبطال منه وهو تزوج امرأة الذي يدعى ابنا . ووقع ذلك من إمام المسلمين ليكون ادعي لقبولهم . وإنما وقع الخطب في تأويل متعلق الخشية والله اعلم . وقد أخرج الترمذي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن عائشة قالت : لو كان رسول الله ﷺ كاتما شيئا من الوحي لكتّم هذه الآية ( واذ تقول الذي أنتم الله عليه - يعني بالاسلام - وأنتم عليه - بالعق - أمسك عليك زوجك ) إلى قوله ( قدرا مقدورا ) وإن رسول الله ﷺ لما تزوجها قالوا تزوج حليلة ابنه ، فأنزل الله تعالى ( ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ) الآية ، وكان نباه وهو صغير . قلت : حتى صار رجلا يقال له زيد بن محمد ، فأنزل الله تعالى ( ادعوم لأبائهم - إلى قوله - وموالبكم ) . قال الترمذي : روى عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة إلى قوله ( لكتّم هذه الآية ) ، ولم يذكر ما بعده . قلت : وهذا القدر أخرجه مسلم كما قال الترمذي ، وأظن الزائد بعده مدرجا في الخبر ، فإن الراوي له عن داود لم يكن بالحافظ . وقال ابن العربي : إنما قال عليه الصلاة والسلام لزيد ( أمسك عليك زوجك ) اختبارا لما عنده من الرغبة فيها أو عنها ، فلما أطمعه زيد على ما عنده منها من النفرة التي نشأت من تعاطفها عليه وبذاته لسانها أذن له في طلائها ، وليس في مخالفة الأمر لمتعلق العلم ما يمنع من الأمر به والله اعلم . وروى أحمد ومسلم والنسائي من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال : لما انقضت عدة زينب قال رسول الله ﷺ لزيد اذكرها علي ، قال فانطلقت فقلت : يا زينب ، أبرئ ، أرسل رسول الله ﷺ يذكرك . فقالت : ما أنا بصانعة شيئا حتى أوامر ربي ، فقامت إلى مسجدنا ، ونزل القرآن ، وجاء رسول الله ﷺ حتى دخل عليها بغير إذن ، وهذا أيضا من أبلغ ما وقع في ذلك ، وهو أن يكون الذي كان زوجها هو الخاطب ، لئلا يظن أحد أن ذلك وقع قرا بغير رضا . وفيه أيضا اختصار ما كان عنده منها هل بقي منه شيء أم لا ؟ وفيه استحباب فعل المرأة الاستخارة ودعاؤها عند الخطبة قبل الإجابة ، وأن من وكل أمره إلى الله عز وجل يسر الله له ما هو الأحسن له والأقبح دنيا وأخرى

٧ - باب ( رَجِيءٌ مِنْ نِسَاءِ مَنْهِنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنْ نِسَاءِ )

وَمَنْ ابْتِغَيْتَ مَن عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ( قال ابن عباس : رَجِيءٌ مُؤَخَّرٌ . أَرَجُّهُ آخِرُهُ )

٧٨٨ - حدثنا زكريا بن يحيى حدثنا أبو أسامة قال هشام حدثنا عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

قالت: كنت أغار على اللاتي وقعن أنفسهن لرسول الله ﷺ وأقول: أتهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله تعالى ﴿رَجِيءٌ مِّنْ نَّشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنَ النَّشَاءِ، وَمَن ابْتِغَيْتَ مِنْ عَزَلٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ قلت: ما أرى ربك إلا يسارع في هোক

[الحديث ٤٧٨٨ - طريقه في: ٥١١٣]

٤٧٨٩ - **عبد بن عباس** أخبرنا عبيد الله بن عاصم الأحول عن مُعَاذَةَ عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يستأذن في يوم المرأة منا بعد أن أنزلت هذه الآية ﴿رَجِيءٌ مِّنْ نَّشَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُؤْوَى إِلَيْكَ مِنَ النَّشَاءِ، وَمَن ابْتِغَيْتَ مِنْ عَزَلٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ قلت لهما: ما كنتي تقولين؟ قالت كنت أقول له: إن كان ذلك إلى فاني لا أريدُ بارسول الله أن أوزرَ عليك أحداً، فابسه عبادُ بن عباس سمعَ عاصمًا

قوله (باب قوله رجيء من نشاء منهن وتؤوى إليك من نشاء، ومن ابتغيت من عزل فلا جناح عليك) كذا لجميع، وسقط لفظ باب، لمير أبي ذر، وحكي الواحدى عن المفسرين أن هذه الآية نزلت عقب نزول آية التخيير، وذلك أن التخيير لما وقع أشفق بعض كزواج أن يطلقهن ففوض أمر القسم إليه، فأولت (رجيى من نشاء) الآية. قوله (قال ابن عباس: رجيى تؤخر) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به. قوله (أرجه، أخره) هذا من تفسير الأعراف والشعراء، ذكره هذا استطرادا. وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من طريق عطاء عن ابن عباس قال في قوله (أرجه وأخاه) قال: أخره وأخاه. قوله (حدثنا زكريا بن يحيى) هو الطائي وقيل البلخي، وقد تقدم بيان ذلك في العيدين. قوله (حدثنا أبو أسامة قال هشام حدثنا) هو من تقديم الخبر على الصيغة وهو جاز. قوله (كنت أغار) كذا وقع بالثنين المجعلة من الغيرة ووقع عند الاسماعيل من طريق محمد بن بشر عن هشام بن عروة بلفظ: كانت تعير اللاتي وهن أنفسهن، بعين مهمة وتشديد. قوله (وهن أنفسهن) هذا ظاهر في أن الواهبة أكثر من واحدة، ويأتى في النكاح حديث سهل بن سعد: أن امرأة قالت: يا رسول الله، إنى وهبت نفسى لك، الحديث، وفيه قصة الرجل الذى طلبها قال: اتمس ولو خاتما من حديد، ومن حديث أنس: أن امرأة أنت النبي ﷺ فقالت له: إن لى ابنة - فذكرت من جملها - فأثرتك بها. فقال: قد قبلتها. فلم تزل تذكر حتى قالت: لم تصدع قط. فقال: لا حاجة لى فى ابتك، وأخرجه أحمد أيضا، وهذه امرأة أخرى بلا شك. وعند ابن أبي حاتم من حديث عائشة: التى وهبت نفسها للنبي ﷺ مى خوة بنت حكيم، وسياق الكلام عليه فى كتاب النكاح، قال البخارى أشار إليه معلنا. ومن طريق الشعبي قال: هن الواهبات أم شريك. وأخرجه النسائي من طريق عروة. وعند أبي عبيدة صهر بن المثنى أن من الواهبات فاطمة بنت شرح. وقيل إن لى بنت الحطيم من وهبت نفسها له. وهن زينب بنت خزيمة. جاء عن الشعبي وليس بثابت. وخوة بنت حكيم وهو فى هذا الصحيح. ومن طريق قتادة عن ابن عباس قال: التى وهبت نفسها للنبي ﷺ مى ميمونة بنت الحارث، وهذا منقطع. وأورده من وجه آخر مرسل واسناده ضيف. وبما راضه حديث



سماك من حكمة عن ابن عباس ، لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة وهبت نفسها له ، أخرجه الطبري وإسناده حسن ، والمراد أنه لم يدخل بواحدة من وهبت نفسها له وإن كان مباحا له لأنه راجع إلى إرادته لقوله تعالى ( إن أراد النبي أن يستنكحها ) ، وقد بينت عائشة في هذا الحديث سبب نزول قوله تعالى ( ترجى من نشاء منهن ) وإشارته إلى قوله تعالى ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ) وقوله تعالى ( قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم ) وروى ابن مردويه عن حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس أيضا قال فرض عليهم أن لا نسكح زنا بولي وشاهدين . قوله ( ما أرى ربك إلا يسارع في هالك ) أي ما أرى الله إلا موجدا لما تريد بلا تأخير ، منزلا لما تحب وتختار . وقوله ( ترجى من نشاء منهن ) أي تؤخرهن بغير قسم ، وهذا قول الجمهور ، وأخرجه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وأبي رزبن وغيرهم ، وأخرج الطبري أيضا عن الشعبي في قوله ( ترجى من نشاء منهن ) قال : كن نساء وهبن أنفسهن للنبي ﷺ ، فدخل ببعضهن وأرجأ ببعضهن لم ينكحن ، وهذا شاذ ، والمحفوظ أنه لم يدخل بأحد من الواهبات كما تقدم وقبل المراد بقوله ( ترجى من نشاء منهن ) وتؤوى إليك من نشاء ) أنه كان لم يطلق ببعضهن ، فقلن له لا نطلقنا واقسم لنا ما شئت ، فكان يقسم لبعضهن قسما مستويا ، وهن الثلاث آراهن ، ويقسم لباقي ما نشاء وهن الثلاث أرجأهن . فحاصل ما نقل في تأويل ( ترجى ) أقوال : أحدها تطلق وتمسك ، ثانيها تمزول من شئت منهن بغير طلاق وتقسم لغيرها ، ثالثها تقبل من شئت من الواهبات وترد من شئت . وحديث الباب يؤيد هذا والذي قبله ، واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة . وظاهر ما حكته عائشة من استئذانه أنه لم يرج أحدا منهن ، بمعنى أنه لم يعتزل ، وهو قول الزهري ، ما أعلم أنه أرجأ أحدا من نساءه ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وهن قتادة أطلق له أن يقسم كيف شاء فلم يقسم إلا بالسوية . قوله ( يستأذن المرأة في اليوم ) أي الذي يكون فيه نوبتها إذا أراد أن يتوجه إلى الأخرى . قوله ( تابعه عباد بن عباد سمع عاصما ) وصلة ابن مردويه في تفسيره من طريق يحيى بن معين عن عباد بن عباد ، ورويناه في الجزء الثالث من حديث يحيى بن معين رواية أبي بكر المروزي عنه من طريق المصريين إلى المروزي . ( تكبيل ) : اختلف في المنى في قوله تعالى في الآية التي تلي هذه الآية وهي قوله ( لا تحمل لك النساء من بعد ) هل المراد بعد الأوصاف المذكورة فكان يحمل له صنف دون صنف ؟ أو بعد النساء الموجودات عند التنخير ؟ على قولين ، وإلى الأول ذهب أبي بن كعب ومن وافقه أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وإلى الثاني ذهب ابن عباس ومن وافقه وأن ذلك وقع مجازاة لمن حل اختيارهن إياه ، نعم الواقع أنه ﷺ لم يتجدد له زوج امرأة بعد القصة المذكورة ، لكن ذلك لا يرفع الخلاف . وقد روى الترمذي والنسائي عن عائشة ، ما مات رسول الله ﷺ حتى أحل له النساء ، وأخرج ابن أبي حاتم عن أم سلمة رضي الله عنها مثله

٨ - باب ( لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إياه ، ولكن إذا دعيتهم فادخلوا ، وإذا طمعتم فانتشروا ، ولا مستأنسين لحديث ، إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحق ، وإذا سألتوهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ، ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ) ، وما كان لكم أن تفكحوا أزواجهن من بعده أبدا ، إن ذلكم كان عند الله عظيما . يقال إناه : ادراكه . أني يأتي أناة .

(لِلْأَمَةِ تَكُونُ قَرِيبًا) إِذَا وَصَفَتْ صِفَةً لِلزُّنْتِ قُلْتُ : قَرِيبَةٌ ، وَإِذَا جُعِلَتْهُ ظَرْفًا وَبَدَلًا وَلَمْ تُرِدِ الصِّفَةَ نَزَعْتَ الْهَاءَ مِنَ الزُّنْتِ ، وَكَذَلِكَ لَفْظُهَا فِي الْوَاحِدِ وَالْأُنْثَى وَالْجَمْعِ لَذِكْرُ وَالْأُنْثَى

٤٧٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَتَلَ يَارَسُولَ اللَّهِ يَدْخُلُ عَلَيْكَ الْقَبْرُ وَالْفَجَارُ ، فَلَوْ أَصْرَتِ أُمَمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْحِجَابِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ »

٤٧٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَّاسِيُّ حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « لَمَّا نَزَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ ابْنَةَ جَعْفَرٍ دَعَا الْقَوْمَ فَعَامُوا ، ثُمَّ جَلَسُوا يَتَحَدَّثُونَ ، وَإِذَا هُوَ بِتَأْهَبٍ لِقِيَامٍ ، فَلَمْ يَقُومُوا . فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَامَ ، فَلَمَّا قَامَ قَامَ مِنْ قَامٍ وَقَدْ ثَلَاثَةٌ نَزَرُوا ، فَبَاءَ لِلنَّبِيِّ ﷺ لِيَدْخُلَ فَذَا الْقَوْمُ جُلُوسٌ ، ثُمَّ لَهِم قَامُوا ، فَانْطَلَقَتْ فَجَعَلَتْ فَاخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ انْطَلَقُوا فَبَاءَ حَتَّى دَخَلَ ، فَذَهَبَتْ أَدْخَلَ فَأَتَى الْحِجَابَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ ) آيَةً

[لِلدِّينِ ٤٧٩١ - أُنْزِلَتْ فِي : ٤٧٩٢ ، ٤٧٩٣ ، ٤٧٩٤ ، ٥١٥٤ ، ٥١٦٣ ، ٥١٦٦ ، ٥١٦٨ ، ٥١٧٠ ، ٥١٧١ ، ٥١٦٦ ، ٦٢٣٨ ، ٦٢٣٩ ، ٦٢٧١ ، ٧٤٢١ ]

٤٧٩٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ « أَمَا أَعْلَمُ النَّاسَ بِهَذِهِ الْآيَةِ آيَةِ الْحِجَابِ : لَمَّا أُهْدِيَتْ زَيْنَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مَعَهُ فِي الْبَيْتِ ، صَنَعَ طَعَامًا وَدَعَا الْقَوْمَ ، فَقَمَلُوا يَتَحَدَّثُونَ ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ ثُمَّ يَرْجِعُ ، وَهُمْ قَوْمٌ يَتَحَدَّثُونَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاظِرِينَ إِنَاءُ ) - إِلَى قَوْلِهِ - مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ( فَضُرِبَ الْحِجَابُ ، وَقَامَ الْقَوْمُ »

٤٧٩٣ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « بُنِيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبُ بِنْتُ جَعْفَرٍ بِخَبَزٍ وَلَحْمٍ ، فَأُرْسِلَتْ عَلَى الطَّعَامِ دَاحِيًا ، فَيَجِيءُ قَوْمٌ فَأُكُلُوا وَخَرَجُوا ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ فَأُكُلُوا وَخَرَجُوا ، فَدَعَوْتُ حَتَّى مَا أُجِدُّ أَحَدًا أَدْعُو ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا أُجِدُّ أَحَدًا أَدْعُوهُ ، فَقَالَ : فَارْهَقُوا طَعَامَكُمْ . وَبَقِيَ ثَلَاثَةٌ رَهَقُوا يَتَحَدَّثُونَ فِي الْبَيْتِ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَانْطَلَقَ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ وَرَحَةُ اللَّهِ ، فَقَالَتْ : وَهَلِيكََ السَّلَامُ وَرَحَةُ اللَّهِ ، كَيْفَ وَجَدْتَ أَهْلَكَ ، بَارَكَ اللَّهُ لَكَ . فَتَقَرَّرَى حُجْرَةَ نِسَائِهِ كُلِّهِنَّ ، يَقُولُ لِهِنَّ كَمَا يَقُولُ لِعَائِشَةَ ، وَيَقُلْنَ لَهُ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ . ثُمَّ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَا ثَلَاثَةٌ مِنْ رَهَقٍ فِي الْبَيْتِ يَتَحَدَّثُونَ - وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ شَدِيدَ الْحَيَاءِ - فَخَرَجَ مَنْطَلِقًا

نحو حجرة عائشة، فإدري أخبرته أو أخبر أن القوم خرجوا، فرجع حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخلة وأخرى خارجه أرخى القتر بيني وبينه، وأنزلت آية الحجاب.

٤٧٩٤ - **حدثنا** إسماعيل بن منصور أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه قال « أول ما رسول الله ﷺ - حين بنى زينب بنت جحش - أشفع للناس خبزاً ولحماً، ثم خرج إلى حبر أميات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة يذبح فيسلم عليهم ويدهو لهم، ويسلمن عليه ويدعون له. فلما رجع إلى بيته رأى رجلين جرى بهما الحديث، فلما رأهما رجع عن بيته، فلما رأى الرجلين نهي الله ﷺ رجع عن يده وتبأ مسرعين، فإدري أنا أخبرته بخروجها أم أخبر، فرجع حتى دخل البيت، وأرخى القتر بيني وبينه، وأنزلت آية الحجاب »

وقال ابن أبي سريم أخبرنا يحيى حدثني حميد سمع أنساً عن النبي ﷺ

٤٧٩٥ - **حدثني** زكريا بن يحيى، حدثنا أبو أسامة عن هشام بن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « خرجت سودة - بعدما ضرب الحجاب - لحاجتها، وكانت امرأة جسيمة لا تخفى على من يمر بها، فرآها عمر بن الخطاب قال: يا سودة، أما والله ما تخفين علينا، فانظري كيف تخرجين. قالت: فانكفأت راجعة، ورسول الله ﷺ في بيته، وإنه ليتنصت في يده لقرق، فدخلت فقالت: يا رسول الله، إني خرجت لبعض حاجتي فقال لي عمر كذا وكذا، قالت: وأوحى الله إلي، ثم رُفِعَ عنه وإن القرق في يده ما وضعه فقال: له قد أذن لكن أن تخرجن لحاجتك. »

**قوله** ( باب قوله لاندخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام - إلى قوله - إن ذلكم كان عند الله عظيماً ) كذا لا في ذر والنسفي، وساق غيرهما الآية كلها. **قوله** ( يقال أناه إدراكه، أني باني أناة فهو أن ) أني بفتح الألف والنون مقصور، ويأتي بكسر النون، وأناة بفتح الهمزة والنون مخففة وآخره هاء تأنيث بغير مد مصدر، قال أبو عبيدة في قوله ( إلى طعام غير ناظرين أناه ) أي إدراكه وبلوغه، ويقال أني باني أناة أي بلغ وأدرك، قال الشاعر:

تمحضت النون له بنوم أني، ولكل حاملة تمام

وقوله « أناة » بفتح الهمزة وسكون النون مصدر أيضاً وقرأ الأعمش وحده « أناه » بمد أوله بصيغة الجمع مثل آناه الليل ولكن بغير همز في آخره. **قوله** ( لعل الساعة تكون قريباً ) إذا وصفت صفة المؤنث قلت قريبة، وإذا جملة ظرفاً وبدلاً ولم ترد الصفة نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لمعظها في الواحد والاثنتين والجمع المذكور والاثني ( هكذا وقع هذا الكلام هنا لا في ذر والنسفي، وسقط لغيرهما وهو أوجه، لأنه وإن اتجه ذكره في هذه السورة لكن ليس هذا محله، وقد قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً ) مجاز

الظرف منها ، ولو كان وصفاً لكانت ظرفاً فان لفظها في الواحد وفي الاثنين والجمع من المذكر والمؤنث واحد بغير ما ، وبغير جمع وبغير ثنية ، وجوز غيره أن يكون المراد بالساعة اليوم فلذلك ذكره أو المراد شيئاً قريباً أو زماناً قريباً أو التقدير قيام الساعة لحذف قيام وروعيه الساعة في تأنيث ، تكون ، وروعي المضاف المخوف في تذكير ، قريباً ، وقيل قريباً كثر استعماله استعمال الظروف فهو ظرف في موضع الخبر . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أنس عن عمر قال : قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والتاجر ، فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب ، فأنزل الله آية الحجاب ، وهو طرف من حديث أوله ، وافقت ربي في ثلاث ، وقد تقدم بتامه في أوائل الصلاة وفي تفسير البقرة . ثانيها حديث أنس في قصة بناء النبي ﷺ بزيب بنت جهش ونزول آية الحجاب ، أورده من أربعة طرق عن أنس بعضها أهم من بعض ، وقوله : لما أهديت ، أي لما زيتها المانطة وزفت الى النبي ﷺ ، وزعم الصنف أن الصواب : هديت ، بغير ألف ، لكن نوارده النسخ على إبانها يرد عليه ، ولا مانع من استعمال الهدي في هذا استعارة . قوله ( لما تزوج النبي ﷺ زيب بنت جهش دعا القوم فطعموا ) في رواية الزهري عن أنس كاسياتي في الاستئذان قال : أنا أعلم الناس بفان الحجاب وكان في مبنى رسول الله ﷺ بزيب بنت جهش ، أصبح بها عروساً فدعا القوم ، وفي رواية أبي قلابة عن أنس قال : أنا أعلم الناس بهذه الآية آية الحجاب . لما أهديت زيب بنت جهش الى النبي ﷺ صنع طهما ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه كان الداعي الى الطعام قال : فيجيء قوم فياً كانوا ويخرجون ، ثم يجيء قوم فياً كلون ويخرجون ، قال فدعوت حتى ما أجد أحداً ، وفي رواية حميد : فأشبع المسلمين خبزاً ولحماً ، ووقع في رواية الجعد بن عثمان عن أنس عند مسلم ، وعلقه البخاري قال : تزوج النبي ﷺ فدخل بأهله ، فصنعت له أم سلمة حيساً ، فنضبت به الى النبي ﷺ فقال : ادع لي فلاناً وفلاناً ، وذهبت فدعوتهم زحاً . ثلاثاً رجل ، فذكر الحديث في إشباعهم من ذلك ، وقد تقدم الإشارة اليه في علامات النبوة ، ويجمع بينه وبين رواية حميد بأنه ﷺ أولم عليه بالحم والخبز ، وأرسلت اليه أم سلمة الحيس . وفي رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس : لقد رأيت رسول الله ﷺ أطعماً عليها الخبز والحم حتى امتد النهار ، الحديث أخرجه مسلم . قوله ( قلت يا رسول الله والله ما أجد أحداً ، قال فارفعوا طعامكم ) زاد الاسماعيل من طريق جعفر بن مهران عن عبد الوارث فيه ، قال وزيب جالسة في جانب البيت ، قال وكانت امرأة قد أعطيت جملاً ، وبقي في البيت ثلاثة ، . قوله ( ثم جلسوا يتحدثون ) في رواية أبي قلابة : لجلس يخرج ثم يرجع وهم يعود يتحدثون ، . قوله ( واذا هو كأنه يتباً لقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام وقد ثلاثة نفر ) في رواية عبد العزيز : وبقي ثلاثة رطل ، وفي رواية حميد : فلما رجع الى بيته رأى رجلين ، ورافقه بيان بن عمرو عن أنس عند الترمذي ، وأصله عند المصنف ايضاً ، ويجمع بين الروایتين بأنهم أول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثة وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في أثناء ذلك فصاروا اثنين ، وهذا أولى من جزم ابن التين بأن إحدى الروايتين وهم ، وجوز الكرمان أن يكون التحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكناً ، فن ذكر الثلاثة لحظ الأشخاص ومن ذكر الاثنين لحظ سبب العقود ، ولم أقف على تسمية أحد منهم . قوله ( فانطلقت لجنه فأخبرت النبي ﷺ أنهم انطلقوا ) هكذا وقع المجرم في هذه الرواية بأنه الذي أخبر النبي ﷺ بخروجهم ، وكذا في رواية الجعد المذكورة ، وافقت رواية عبد العزيز وحميد على

أن أنسا كن يشك في ذلك ، ولفظ حميد ، فلا أدري أنا أخرته بخروجهما أم أخبر ، وفي رواية عبد العزيز عن أنس ، فما أدري أخرته أو أخبر ، وهو مبنى للجهول أى أخبر بالوحى ، وهذا الشك قريب من شك أنس في تسمية الرجل الذى سأل الدعاء بالاستسقاء ، فان بعض أصحاب أنس جزم عنه بأنه الرجل الأول وبعضهم ذكر أنه سأل من ذلك فقال لأدري كما تقدم في مكانه ، وهو محمول على أنه كان يذكره ثم مرض له الشك فكان يشك فيه ثم تذكر لجزم . **قوله** ( فذهبت أدخل فأتى الحجاب بينى وبينه ، فأنزل الله ) ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ) ( الآية ) زاد أبو قتادة في روايته ( إلا أن يؤذن لكم - إلى قوله - من وراء حجاب ) فضرب الحجاب . وفي رواية عبد العزيز ، حتى إذا وضع رجله في أسكفة الباب داخلة والأخرى خارجة أرخى الستر بينى وبينه وأنزل آية الحجاب ، وعند الترمذى من رواية عمرو بن سعيد عن أنس ، فلما أرخى الستر دوني ذكرت ذلك لأبي طلحة فقال : إن كان كما تقول لينزل فيه قرآن ، فزلت آية الحجاب ، . **قوله** في رواية عبد العزيز ( خرج النبي ﷺ فانطلق إلى حجرة عائشة فقال : السلام عليكم ) في رواية حميد ، ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما كان يصنع صبيحة بناته فيسلم عليهن ويسلمن عليه ويدعون له ويدعون له ) وفي رواية عبد العزيز أنهم قلن له : كيف وجدت أمك بارك الله لك ، . **قوله** ( فتقرى ) بفتح القاف وتشديد الزاء بصيغة الفعل الماضي ، أى تدع الحجرات واحدة واحدة ، قال من قربت الأرض إذا تدبعتها أرضاً بعد أرض وناساً بعد ناس . **قوله** ( وكان النبي ﷺ شديد الحياة ) خرج منطلقاً نحو حجرة عائشة في رواية حميد ، رأى رجلين جرى بهما الحديث فلما رآهما رجع من بيته ، فلما رأى الرجلان نبي الله ﷺ رجع من بيته وثباً ومرعين ، وحصل القصة أن الذين حضروا الوليمة جلسوا يتحدثون ، واستحي النبي ﷺ أن يأمرهم بالخروج فتباً للقيام ليفطنوا المراده فيقوموا بقيامه ، فلما ألهم الحديث عن ذلك هم وخرج فخرجوا بخروجه ، إلا الثلاثة الذين لم يفتنوا لذلك لشدة شغل بالهم بما كانوا فيه من الحديث ، وفي غضون ذلك كان النبي ﷺ يريد أن يقوموا من غير مواجهتهم بالأمر بالخروج لعدة حياه فيطيل الغيبة عنهم بالتداخل بالسلام على نسائه ، وهم في شغل بالهم ، وكان أحدهم في أثناء ذلك أفاق من غفلة فخرج ونفى الانتان ، فلما طال ذلك ووصل النبي ﷺ إلى منزله فرأى رجوع فرأياه لما رجع ، لحبشة فطنا فخرجوا ، فدخل النبي ﷺ ، وأنزل الآية ، فأرخى الستر بينه وبين أنس عادته أيضاً ولم يكن له عهد بذلك . ( تنبيه ) ظاهر الرواية الثانية أن الآية نزلت قبل قيام القوم . والأولى وغيرها أنها نزلت بعد ، فيجمع بأن المراد أنها نزلت حال قيامهم أى أنزلها الله وقد قاموا . ووقع في رواية الجسد ، فرجع فدخل البيت وأرخى الستر وأتى لى الحجرة وهو يقول : يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي - إلى قوله - من الحق ، وفي الحديث من الفوائد مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنين ، قال عياض : فرض الحجاب بما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين ، فلا يجوز لمن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا إظهار شحوصهن وإن كن مستورات إلا ما دعت إليه ضرورة من براز . ثم استدل بما في الموطأ ، أن حفصة لما توفي عمر سترها النساء عن أن يرى شخصها ، وإن زينب بنت جحش حجلت لها القبة فوق نفسها ليستر شخصها ، انتهى . وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن ، وقد كن بعد النبي ﷺ يحجبن ويطنن ، وكان الصباغة ومن بعدهم يسمعون منهن الحديث ومن مستورات الأبدان لا الأشخاص ، وقد تقدم في الحج قول ابن جريج لعطاء لما ذكر له طراب عائشة : أقبل الحجاب أو بعده ؟ قال : قد أدركت ذلك بعد

الحجاب . وسيأتي في آخر الحديث الذي يليه مزيد بيان لذلك . **قوله** ( وقال ابن أبي سريم أنبأنا يحيى حدثني حميد سمعت أنسا ) مراده بذلك أن صنعة حميد في هذا الحديث غير مؤثرة لأنه ورد عنه التصريح بالسمع لهذا الحديث منه ، ويحيى المذكور هو ابن أبوب الغافقي المصري ، وابن أبي سريم من شيوخ البخاري واسمه سعيد بن الحكم ، ووقع في بعض النسخ من رواية أبي ذر ، وقال إبراهيم بن أبي سريم ، وهو تغيير فاحش ، وإنما هو سعيد . الحديث الثالث حديث عائشة ، خرجت سورة - أي بنت ذمعة أم المؤمنين - بعد ما ضرب الحجاب لحاجتها ، وقد تقدم في كتاب الطهارة من طريق هشام بن عروة عن أبيه ما يخالف ظاهره رواية الزمري هذه عن عروة ، قال الكرماني : فإن قلت وقع هنا أنه كان بعد ما ضرب الحجاب ، وتقدم في الرضوخ أنه كان قبل الحجاب ، فالجواب : أنه وقع مرتين . قلت : بل المراد بالحجاب الأول غير الحجاب الثاني . والحاصل أن عمر رضي الله عنه وقع في قلبه نفرة من اطلاع الأجانب على الحرم النبوي ، حتى صرح بقوله له عليه الصلاة والسلام : احجب نفسك ، وأكد ذلك إلى أن نزلت آية الحجاب ، ثم قصد بعد ذلك أن لا يدين أشخاص أصلا ولو كن مستترات ، فبالغ في ذلك ، فنع منه ، واثن لمن في الخروج لحاجتهن دفعا للشقة ورفعوا الحرج . وقد اعترض بعض الشراح بأن إيراد الحديث المذكور في الباب ليس مطابقا ، بل إirاده في عدم الحجاب أول . وأجيب بأنه أحال على أصل الحديث كعادته ، وكأنه أشار إلى أن الجمع بين الحديثين ممكن ، والله اعلم . وقد وقع في رواية مجاهد عن عائشة لنزول آية الحجاب سبب آخر أخرجه النسائي بلفظ : كنت أكل مع النبي ﷺ - عينا في قعب ، فرعر فعداه فأكل ، فأصاب لإصبعه إصبعي فقال : حس - أو أوه - لو أطلع فيكن مارأى كن حين . فنزل الحجاب ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع قبل قصة زينب ، فلقربه منها أطلقت نزول الحجاب بهذا السبب ، ولا مانع من تعدد الأسباب . وقد أخرج ابن مردويه من حديث ابن عباس قال : دخل رجل على النبي ﷺ فأطال المجلس ، فخرج النبي ﷺ ثلاث مرات ليخرج فلم يفضل ، فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال للرجل : لذلك أذيت النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ لقد قت : لا تسكني يدعني فلم يفضل ، فقال له عمر : يا رسول الله لو اتخذت حجابا ، فإن نسائك لن كسائر النساء ، وذلك أظهر لقلوبهن ، فنزلت آية الحجاب .

٩ - **باب** . ( إن بُدوا شيئا أو تُنفوه فإن الله كان بكل شيء عليما . لا جناح عليهن في آياتهن ولا أبناهن ، ولا إخوانهن ، ولا أبناء إخوانهن ، ولا أبناء أخواتهن ، ولا نسائهن ، ولا ما ملكت أيمانهن . واثقين الله ، إن الله كان على كل شيء شهيدا )

١٧٩٦ - **حديث** أبو البان أخبرنا شبيب عن الزمري حدثنا عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن عليّ أفلح أخو أبي القعيس بعدما أنزل الحجاب ، فقلت : لا آذن له حتى استأذن فيه النبي ﷺ ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعني ، واسكن أرملة أبي القعيس ، . فدخل عليّ النبي ﷺ فقلت له : يا رسول الله إن أفلح أخا أبي القعيس استأذن ، فأبيت أن آذن له حتى استأذنك . فقال النبي ﷺ

**عنه** : وما منك أن تأذنين ؟ عثك . قلت : يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضى ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القيس ، فقال : ائذني له فانه عثك ، زببت بيمينك . قال عروة : فلذلك كانت عائشة تقول : حرّموا من الرضاعة ما حرّمون من النسب .

**قوله** ( باب قوله إن تبدوا شيئا أو تخفوه فإن الله كان - ال قوله - شيئا ) كذا لا بد ، وساق غيره الآيتين جميعاً ثم ذكر حديث عائشة في قصة أفلح أخى أبي القيس ، وسبأى شرح الحديث مستوفى في الرضاع . ومطابقته للترجمة من قوله ( لا جناح عليهن في آباتهن الخ ) فإن ذلك من جملة الآيتين ، وقوله في الحديث ، ائذني له فانه عثك ، مع قوله في الحديث الآخر « الم صنو الأب » ، وهذا يندفع اعتراض من زعم أنه ليس في الحديث مطابقة للترجمة أصلاً ، وكأن البخارى رمز بإيراد هذا الحديث الى الرد على من كره للراءة أن تضع خمارها عند عمها أو خالها ، كما أخرجه الطبري من طريق داود بن أبي هند عن هكرمة والشبي أنه قبل لهما : لم يذكر العم والحال في هذه الآية ؟ فقالا : لأنهما ينعتانها لأبناهما ، وكروا لذلك أن تضع خمارها عند عمها أو خالها . وحديث عائشة في قصة أفلح يرد عليهما . وهذا من دقائق ما في تراجم البخارى

١٠ - **باب** ( إن الله وملائكته يصلون على النبي ، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسلياً )

قال أبو العالية : صلاة الله نداؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء

قال ابن عباس : يصلون يبركون . كنغريرتك : لنسلطتك

٤٧٩٧ - **حدثني** سعيد بن يحيى ' حدثنا أبي حدثنا - **مر** عن الحكم عن ابن أبي ليل عن كعب بن جبرة رضي الله عنه « قيل يا رسول الله ، أما للسلام عليك فقد عرفناه ، فكيف للصلاة عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد . اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد »

٤٧٩٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب عن أبي سعيد الخدري قال « قلنا يا رسول الله هذا التسليم ، فكيف نصلّي عليك ؟ قال قولوا : اللهم صل على محمد ورسوله ، كما صليت على آل إبراهيم . وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم » قال أبو صالح عن الليث « على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم » . حدثنا إبراهيم بن حمزة حدثنا ابن أبي حازم والداروردي عن يزيد وقال « كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وآل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم وآل إبراهيم »

[ الحديث ٤٧٩٨ - طوله في : ٦٣٥٨ ]

**قوله** (باب قوله) ان الله وملائكته يصلون على النبي (الآية) كذا لابن ذر ، وساقها غيره الى (تسليما) **قوله** (قال ابو العالية : صلاة الله ثناؤه عليه عند الملائكة ، وصلاة الملائكة الدعاء) أخرجه ابن أبي حاتم . ومن طريق آدم بن أبي إياس : حدثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس ، هذا ، وزاد في آخره : له . . **قوله** (وقال ابن عباس : يصلون يركون) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( يصلون على النبي ) قال : يركون على النبي ، أي يدعون له بالجركة ، فيوافق قول أبي العالية ، ولكنه أخص منه . وقد سئل عن إضافة الصلاة الى الله دون السلام وأمر المؤمنين بها وبالسلم ، فقلت : يحتمل أن يكون السلام له معنيان التحية والافتداء ، فأمر به المؤمنون لصحتهما منهم . والله وملائكته لا يجوز منهم الافتداء فلم يصف اليهم دفعا للايهام . وأتم عند الله . **قوله** (لنغرينك : لنسلطنك) كذا وقع هذا هنا ، ولا تعلق له بالآية وإن كان من جملة السورة ، فله من الناسخ ، وهو قول ابن عباس . وصله الطبري أيضا من طريق علي بن أبي طلحة عنه بلفظ : لنسلطنك عليهم ، وقال أبو عبيدة مثله ، وكذا قال السدي . **قوله** (سميد بن يحيى) هو الأموي **قوله** (قيل : يارسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه) في حديث أبي سعيد الذي بعد هذا قلنا يارسول الله ، والمراد بالسلام ما عليهم إياه في التشهد من قولهم : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، والسائل عن ذلك هو كعب بن عجرة نفسه ، أخرجه ابن مردويه من طريق الأجلح عن الحكم بن أبي ليلى عنه . وقد وقع السؤال عن ذلك أيضا بشير بن سعد والله النعمان بن بشير ، كذا وقع في حديث أبي مسعود عند مسلم بلفظ : أئانا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله تعالى أن نعطي عليك فكيف نصل عليك ، ؟ وروى الترمذي من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال ، لما نزلت (إن الله وملائكته) الآية ، قلنا : يارسول الله قد علمنا السلام فكيف الصلاة ، ؟ . **قوله** ( فكيف الصلاة عليك ) ؟ في حديث أبي سعيد : فكيف نصل عليك ، ؟ زاد أبو مسعود في روايته : وإذا نحن صلينا عليك في صلاتنا . أخرجه أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بهذه الزيادة . **قوله** (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد) في حديث أبي سعيد : على محمد عبدك ورسولك . . **قوله** ( كما صليت على آل إبراهيم ) أي تقدمت منك الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم فنسألك الصلاة على محمد وعلى آل محمد بطريق الأولى ، لأن الذي ثبت للفاضل ثبت للأفضل بطريق الأولى ، وبهذا يحسن الاتصال عن الإيراد المشهور من أن شرط التشبيه أن يكون المشبه به أقوى ، وحصل الجواب أن التشبيه ليس من باب إلحاق الكامل بالأكل بل من باب التبييض ونحوه . أو من بيان حال ما لا يعرف بما يعرف ، لأنه فيما يستقبل ، والذي يحصل لمحمد ﷺ من ذلك أقوى وأكمل . وأجابوا بجواب آخر على تقدير أنه من باب الإلحاق وحاصل الجواب أن التشبيه وقع للجموع بالجموع ، لأر مجموع آل إبراهيم أفضل من مجموع آل محمد ، لأن في آل إبراهيم الأنبياء بخلاف آل محمد . ويعكر على هذا الجواب التفصيل الواقع في غالب طرق الحديث . وقيل في الجواب أيضا : إن ذلك كان قبل أن يعلم الله تعالى نبيه ﷺ أنه أفضل من إبراهيم وغيره من الأنبياء ، وهو مثل ما وقع عند مسلم عن أنس : إن رجلا قال للنبي ﷺ : ياخير البرية ، قال ذاك إبراهيم . **قوله** (على آل إبراهيم) كذا فيه في الموضعين ، وسأذكر تحرير ذلك في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وفي آخر حديث أبي سعيد المذكور : والسلام كما قد علمتم . . **قوله** في حديث أبي سعيد (قال أبو صالح عن الليث) يعني بالاستناد المذكور قبل . **قوله** (على محمد وعلى



آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ) يعني أن عبد الله بن يوسف لم يذكر آل إبراهيم من البيت وذكرها أبو صالح عنه في الحديث المذكور ، وهكذا أخرجه أبو نعيم من طريق يحيى بن بكير عن البيت . قوله ( حدثنا ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار . قوله ( والدرودى ) هو عبد العزيز بن محمد . قوله ( عن يزيد ) هو ابن عبد الله بن شداد بن الهاد شيخ البيت فيه ، ومراده أنهما روياه باسناد البيت ، فذكر آل إبراهيم كما ذكره أبو صالح عن البيت . واستدل بهذا الحديث على جواز الصلاة على غير النبي ﷺ من أجل قوله فيه . وعلى آل محمد ، وأجاب من منع بأن الجواز مقيد بما إذا وقع تبعا ، والمنع إذا وقع مستقلا ، والحجة فيه أنه صار شعارا للنبي ﷺ فلا يشاركه غيره فيه ، فلا يقال قال أبو بكر ﷺ وإن كان معناه صحيحا ، ويقال صلى الله على النبي وعلى صده بعده أو خليفته ونحو ذلك . وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد عز وجل وإن كان معناه صحيحا ، لأن هذا التثناء صار شعارا لله سبحانه فلا يشاركه غيره فيه . ولا حجة لمن أجاز ذلك منفردا فيما وقع من قوله تعالى ( وصل عليهم ) ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ، ولا في قول امرأة جابر د صل على وعلى زوجي ، فقال : اللهم صل عليهما ، فإن ذلك كله وقع من النبي ﷺ . ولصاحب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء ، وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ، ولم يثبت عنه إذن في ذلك . ويقوى المنع بأن الصلاة على غير النبي ﷺ صار شعارا لأهل الامواء يصلون على من يعظمونه من أهل البيت وغيرهم . وهل المنع في ذلك حرام أم مكروه أو خلاف الأولى ؟ حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأذكار ، وصحح الثاني . وقد روى إسماعيل بن إسحاق في كتابه أحكام القرآن ، أنه باسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب : أما بعد فإن ناسا من الناس التمسوا عمل الدنيا بعمل الآخرة ، وإن ناسا من الفصاص أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل الصلاة على النبي ، فإذا جادك كتابي هذا فرم أن تكون صلاتهم على النبيين ، ودعائهم للسلين ، ويدعوا ما سوى ذلك ، ثم أخرج عن ابن عباس باسناد صحيح قال لا تصلح الصلاة على أحد إلا على النبي ﷺ ، ولكن للسلين والمسلمات الاستغفار ، وذكر أبو ذر أن الأمر بالصلاة على النبي ﷺ كان في السنة الثانية من الهجرة ، وقبل من ليلة الأسراء

## ١١ - باب ( لا تكونوا كالذين آذوا موسى )

٧٩٩هـ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا هوف عن الحسن وعبد بن عيسى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : إن موسى كان رجلا حَيِيًّا ، وذلك قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا ، وكان عند الله وحيها )

قوله ( باب ) لا تكونوا كالذين آذوا موسى ( ذكر فيه طرقا من قصة موسى مع بني إسرائيل ، وقد تقدم بسنده مطولا في أحاديث الأنبياء مع شرحه مستوفى ، وقد روى أحمد بن منيع في مسنده ، والطبري وابن أبي حاتم باسناد قوى عن ابن عباس عن علي قال صدك موسى وهارون الجبل ، فات هارون ، فقال بنو إسرائيل لموسى : أنت قتلتنا ، كان آيين لنا منك وأشد حبا فأذره بذلك ، فأمر الله الملائكة لحملته فمرت به على مجالس بني إسرائيل ، فعملوا بموته ، قال الطبري : يحتمل أن يكون هذا المراد بالآذى في قوله ( لا تكونوا كالذين آذوا

موسى) . قلت : وما في الصحيح أصح من هذا ، لكن لا مانع أن يكون للشيء سيان فأكثر كما قدم تقريره  
غير مرة

### ٣٤ - سورة سبا

يقال مُعَاجِزِينَ : مُسَابِقِينَ . بِمُعَاجِزِينَ : بِفَائِثِينَ . مُعَاجِزِيٌّ : مُسَابِقِيٌّ . سَبَقُوا : فَاتُوا . لَا يُعْجِزُونَ : لَا يَفْتَوْنُونَ  
يَسْبِقُونَا : يُعْجِزُونَا . قوله بِمُعَاجِزِينَ : بِفَائِثِينَ ، ومعنى معاجزين مُغَالِبِينَ : يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُظْهِرَ عَجْزَ  
صَاحِبِهِ . يَشَارُ : يُعْشَرُ يَقَالُ الْأَكْلُ الْهَرَّةُ . بَاعِدَ وَبَعْدَ وَاحِدٌ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : لَا يَعْزُبُ لَا يَنْسِبُ . سَبِيلُ الْقَرَمِ :  
الشَّدُّ مَا أَسْرَهُ أَرْسَلَهُ اللَّهُ فِي الشَّدِّ فَشَقَّهُ وَهَدَمَهُ وَخَرَّ الرَوَادِي قَارَقَمَتَا عَنِ الْجَنْبَتَيْنِ وَغَابَ عَنْهُمَا الْمَاءُ فَيَبَسَا ، وَلَمْ  
يَكُنِ الْمَاءُ الْأَحْمَرُ مِنَ الشَّدِّ وَلَكِنْ كَانَ هَذَا بِأَرْسَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَيْثُ شَاءَ . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ شُرَحْبِيلٍ : الْقَرَمُ  
الْمُسْتَفَاءُ بَلَحْنُ أَهْلِ الْيَمَنِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : الْقَرَمُ الرَوَادِي . السَّابِقَاتُ : الدَّرُوعُ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ يُجَازِي : يَمَاقِبُ .  
أَعْظَمَكُمْ بِوَاحِدَةٍ : بِطَاهَةِ اللَّهِ . شَتَّى وَفَرَادَى : وَاحِدٌ وَاثْنَيْنِ . التَّنَافُوشُ : الرَّدُّ مِنَ الْآخِرَةِ إِلَى الدُّنْيَا . وَبَيْنَ  
مَا يَشْتَمُونَ : مِنْ مَالٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ زَهْرَةٍ . بِأَشْيَاعِهِمْ : بِأَمْثَلِهِمْ . وَقَالَ ابْنُ مَهَاسٍ كَالْجَوَابِي : كَالْجَوَابَةِ مِنَ الْأَرْضِ .  
أَلْخَطُ : الْأَرَاكُ . وَالْأَثَلُ : الطَّرْفَاءُ ، الْقَرَمُ : الشَّدِيدُ

**قوله** ( - سورة سبا - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) سقط لفظ « سورة » والبسملة ، لغير أبي ذر . وهذه السورة سميت  
بقوله فيها ( لَقَدْ كَانَ لِسَاءٌ فِي مَسَاقِنِهِمْ ) الآية ، قال ابن إسحاق وغيره : هو سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان .  
ووقع عند الترمذى وحسنه من حديث فروة بن مسيك قال : أنزل في سبا ما أنزل ، فقال رجل : يا رسول الله وما  
سبا ، أرض أو امرأة ؟ قال : ليس بأرض ولا امرأة ، ولكنه رجل ولد عشرة من العرب ، فتيامن ستة  
وتيسام أربعة ، الحديث . قال « وفي الباب عن ابن عباس » . قلت : حديث ابن عباس وفروة صحيحهما الحاكم .  
وأخرج ابن أبي حاتم في حديث فروة زيادة أنه قال « يا رسول الله إن سبا قوم كان لهم عز في الجاهلية ، ولما  
أعشى أن يرتدوا فأقاتلهم » ، قال : ما أمرت فيهم بشيء ، فنزلت ( لَقَدْ كَانَ لِسَاءٌ فِي مَسَاقِنِهِمْ ) الآية . فقال له  
رجل : يا رسول الله ، وما سبا ، فذكره . وأخرج ابن عبد البر في « الأنساب » له شاهدا من حديث نعيم الداري .  
وأصله قصة سبا . وقد ذكرها ابن إسحاق مطولة في أول السيرة النبوية . وأخرج بعضها ابن أبي حاتم من طريق  
حبيب بن الشهيد عن عكرمة ، وأخرجها أيضا من طريق السدي مطولا . **قوله** ( معاجزين مسابقين ، بمعجزين  
بفائنين ، معاجزي مسابق ، سبقوا فاتوا ، لا يعجزون لا يفوتون ، يسبقونا يعجزونا . قوله بمعجزين بفائنين  
ومعنى معاجزين مغالبيين يريد كل واحد منهما أن يظهر عجز صاحبه ) أما قوله معاجزين مسابقين فقال أبو عبيدة  
في قوله ( وَالَّذِينَ سَوَّاهُ فِي آبَاتِنَا مُعَاجِزِينَ ) أي مسابقين ، يقال : ما أنت بمعجزي أي ساق . وهذا اللفظ أي  
« معاجزين » على إحدى القراءتين ، وهي قراءة الأكثر في موضعين من هذه السورة وفي سورة الحج ، والقراءة  
الأخرى لابن كثير وأبي عمرو « معجزين » بالتشديد في المواضع الثلاثة وهي بمعناها ، وقيل معنى معاجزين معاندين

ومقابلين ، ومعنى معجزين ناسين غيرهم إلى العجز . وأما قوله « بمعجزين » فلعله أشار إلى قوله في سورة العنكبوت ( وما أتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء ) وقد أخرج ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير نحوه . وأما قوله « معاجزي مسايق » فمقط من رواية الأصيل وكريمة وثبت عندها « معاجزين مغالبين » وتكرر لهما بعد ، وقد ظهر أنه بقية كلام أبي عبيدة كما قدمته . وأما قوله « سبقوا الخ » فقال أبو عبيدة في سورة الانفال في قوله ( ولا تحسبن الذين كفروا سبوا ) مجازة قاتوا ( أنهم لا يعجزون ) أى لا يفوتون . وأما قوله « يسبقونا » فأخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( أم حسب الذين يمشون في الأرض أن يسبقونا ) أى يعجزونا . وأما قوله « بمعجزين بفائتين » فكذا وقع مكررا في رواية أبي ذر وحده ، وسقط لباقيين . وأما قوله « معاجزين مغالبين الخ » فقال الفراء : معناه معاندين . وذكر ابن أبي حاتم من طريق يزيد النحوى عن حكيم بن عيسى عن ابن عباس في قوله « معاجزين » قال : مراغين . وكلها بمعنى . قوله ( معشار : عشر ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وما بلغوا معشار ما آتبناهم ) أى عشر ما أعطيناكم ، وقال الفراء : المعنى وما بلغ أهل مكة معشار الذين أهلكناهم من قبلهم من القوة والجسم والولد والعدد . والمعشار العشر . قوله ( يقال الأكل الثمرة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( ذواتى أكل خط وأئل ) قال : الخط هو كل شجر ذى شوك ، والأكل الجنى أى يفتح الجيم مقصور وهو بمعنى الثمرة . قوله ( باعد وبعده واحد ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( قالوا ربنا باعد بين أسفارنا ) مجازة مجاز الدعاء ، وقراء قوم « بعد » ، يعنى بالتشديد . قلت : قراءة باعد للجمهور ، وقراء « بعد » ، أبو عمرو وابن كثير وهشام . قوله ( وقال مجاهد : لا يعزب لا يغيث ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بهذا . قوله ( سيل العرم السد ) كذا الأكثر بضم المهملة وتشديد الدال ، ولابى ذر عن الحوى الشديد بمعجمة وزن عظيم . قوله ( فشقه ) كذا الأكثر بمعجمة قبل القاف الثقيلة ، وذكر عياض أن في رواية أبى ذر « فشقه » بموحدة ثم مثله قبل الالف الخفيفة ، قال : وهو الوجه ، تقول بشقت النهر إذا كثرته لتصرفه عن مجراه . قوله ( فارتفعتا عن الجنبتين ) كذا الأكثر بفتح الجيم والنون الخفيفة بهما موحدة ثم مثناة فوقانية ثم تحتانية ثم نون ، ولابى ذر عن الحوى بتشديد النون بغير موحدة ثنية جنة . واستشكل هذا الترتيب لأن السباق يقتضى أن يقول : ارتفع الماء على الجنبتين ، وارتفعت الجنبتان عن الماء . وأجيب بأن المراد من الارتفاع الزوال أى ارتفع اسم الجنة منهما ، فالتقدير : فارتفعت الجنبتان عن كونهما جنتين . وتسمية ما بدلوا به جنتين على سبيل المشاكلة . قوله ( ولم يكن الماء الآخر من السد ) كذا الأكثر بضم المهملة وتشديد الدال ، وللتسليم من السيل ، وعند الإسماعيل من السيول . وهذا الأثر عن مجاهد وصله الفريابي أيضا وقال « السد » في الموضعين فقال « فشقه » بالمعجمة والقاف الثقيلة ، وقال « على الجنبتين » ثنية جنة كما لكثرة في المواضع كلها . قوله ( وقال عمرو بن شرحبيل : العرم المسناة بلحن أهل اليمن ، وقال غيره : العرم الوادى ) أما قول عمرو فوصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبى إسحق عن أبى مبصرة وهو عمرو بن شرحبيل فنذكره سواء . واللحن اللغز . والمسناة بضم الميم وقطع المهملة وتشديد النون ، وضبط في أصل الأصيل بفتح الميم وسكون المهملة ، قال ابن التين : المراد بها ما يبنى في عرض الوادى ليرتفع السيل ويفيض على الأرض وكأنه أخذ من عرامة الماء وهو ذهابه كل مذهب . وقال الفراء : العرم المسناة وهى مسناة كانت تحبس الماء على ثلاثة أبواب منها ، فيسييرون من ذلك الماء من الباب الأول ثم الثانى ثم الآخر ، ولا ينفذ حتى يرجع الماء السنة

المقبلة ، وكانوا أنعم قوم ، فلما أخرجوا عن تصديق الرسل وكفروا ببقائه عليهم تلك المسناة ، ففرقت أرضهم ودقت الرمل بيوتهم وضربوا كل عرق ، حتى صار تمزيقهم عند العرب مثلاً يقولون : تفرقوا أيدي سباء . وأما قول غيره فأخبره ابن أبي حاتم عن طريق عثمان بن عطاء عن أبيه قال : العرم اسم الوادي ، وقيل العرم اسم الجرد الذي خرب السد ، وقيل هو صفة السيل مأخوذ من الراعة ، وقيل اسم المطر الكثير . وقال أبو حاتم : هو جمع لا واحده من لفظة . وقال أبو عبيدة : سيل العرم واحدتها حرمة ، وهو بناء يحبس به الماء يبقى فيشرب به كل الماء في وسط الأرض ، ويترك فيه سيل للنفية ، فتلك العرمت واحدتها حرمة . قوله ( السابغات الدروع ) قال أبو عبيدة في قوله ( أن اعمل سابغات ) أي دروعاً واسعة طوية . قوله ( وقال مجاهد مجازي بماق ) وصله ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نعيم عنه ، ومن طريق طاوس قال : هو المناقشة في الحساب ، ومن نوفس الحساب حذب ، وهو الكافر لا يغفر له ( تنبيه ) : قيل إن هذه الآية أوجى آية في كتاب الله من جهة المحصر في الكفر ، ففهموه أن غير الكفر بخلاف ذلك - وشك ( أن المذاب على من كذب وتولى ) وقيل ( ولسوف يطيطك ربك قرص ) ، وقيل ( فباكسب أيديكم ويسفو عن كثير ) ، وقيل ( كل يعمل على شاكلته ) وقيل ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) الآية ، وقيل آية الدين ، وقيل ( ولا يأثروا أولو الفضل منكم والسعة ) وهذا الأخير ينقذ سلم في صحبه من عبد الله بن المبارك عقب حديث الإفك ، وفي كتاب الإيمان من : مستدرك الحاكم . عن ابن عباس قوله تعالى ( ولكن ليطعنن قبلي ) . قوله ( أعظمكم بواحدة : بطاعة الله ، منى وفراى واحد واثنين ) وصله الفريابي عن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد بهذا . قوله ( التناوش : الرد من الآخرة إلى الدنيا ) وصله الفريابي عن طريق مجاهد بافظ ( وأنى لهم التناوش ) قال : رد من مكان بعيد من الآخرة إلى الدنيا . وعند الحاكم من طريق التميمي عن ابن عباس في قوله ( وأنى لهم التناوش من مكان بعيد ) قال : يسألون الرد ، وليس يجنبون . قوله ( وبين ما يشتهون : من مال أو ولد أو ذرة ) وصله الفريابي عن طريق مجاهد مثله ، ولم يقل د أو ذرة . . قوله ( بأشباعهم : بأمتلهم ) وصله الفريابي عن طريق مجاهد بافظ : كما فعل بأشباعهم من قبل قال الكفار من قبلهم . قوله ( وقال ابن عباس كالجواب كالجوبة من الأرض ) تقدم هذا في أحاديث الأنبياء . قيل الجواب في اللغة جمع جاية وهو الحوض الذي يجي فيه الشيء أى يجمع ، وأما الجوبة من الأرض فهي الموضع المظلم فلا يستقيم تفسير الجواب بها ، وأجيب باحتمال أن يكون فسر الجابية بالجوبة ولم يرد أن اشتقاقها واحد . قوله ( الحفظ الأراك ، والأثل الطرفاء ، العرم الشديد ) سقط الكلام الأخير للنسفي ، وقد وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا كله مفرداً

١ - باب ( حتى إذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو الحق الكبير )

٤٨٠٠ - حدثنا المهدي حدثنا صفوان حدثنا عمرو قال سمعت عكرمة يقول سمعت أبا هريرة يقول

« إن نبي الله ﷺ قال : إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ، فإذا فزع عن قلوبهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا لذي قال الحق وهو الحق الكبير ، فبسمها

مسترق السمع ومسترق البصيرة فوق بعض - ووصف سفيان بكفه لحرقها وبدد بين أصابعه -  
فيسمع الكلمة فيلقبها إلى من نعمة ، ثم يلقبها الآخر إلى من نعمة ، حتى يلقبها على لسان الساحر أو الكاهن ،  
فربما أدرك الشهاب قبل أن يلقبها ، وربما ألقاها قبل أن يدركه فكذب معها مائة كذبة ، فيقال : أليس قد  
قال لنا يوم كذا وكذا كذا وكذا ، فيصدق بذلك الكلمة التي سمع من السماء »

قوله ( باب حتى إذا فرغ من قولهم قالوا : ماذا قال ربكم ؟ قالوا : الحق ، وهو الملقب الكبير ) . قوله ( حدثنا  
عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( إذا قضى الله الأمر في السماء ) في حديث النحاس بن سفيان عن الطبراني مرفوعا  
« إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع أهل السماء بذلك صمقوا وخروا  
سجدا ، فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل ، فيكلمه الله من وحيه بما أراد ، فينتهي به على الملائكة ، كلما مر بسما  
سأله أهله ماذا قال ربنا ؟ قال الحق ، فينتهي به حيث أمر » . قوله ( ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا ) بفتح  
من الخضوع ، وفي رواية بضم أوله وسكون ثانيه وهو مصدر بمعنى خاضعين . قوله ( كأنه ) أى القول  
المسموع ( سلسلة على صفوان ) هو مثل قوله في بدء الوحي « صلصلة كجمرات الجرس » وهو صوت الملك  
بالوحي ، وقد روى ابن مردويه من حديث ابن مسعود رحمه « إذا تكلم الله بالوحي يسمع أهل السموات صلصلة  
كصلصلة السلسلة على الصفوان فيفزعون ، ويرون أنه من أمر الساعة . وقرأ : حتى إذا فرغ الآية ، وأصله  
عند أبي داود وغيره ، وعلقه المصنف موقوفا ، ويأتى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . قال الخطابي : الصلصلة  
صوت الحديد إذا تحرك وتداخل ، وكأن الرواية وقعت له بالصاد ، وأراد أن التشبيه في الموضعين بمعنى واحد ،  
فالذي في بدء الوحي هذا والذي هنا جر السلسلة من الحديد على الصفوان الذى هو الحجر الأملس يكون الصوت  
الناشئ عنهما سواء . قوله ( على صفوان ) زاد في سورة الحجر عن علي بن عبد الله « قال غيره - يعنى شهر  
سفيان - ينفذ ذلك » في حديث ابن عباس عند ابن مردويه من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير  
عنه « فلا ينزل على أهل السماء الاصفقوا ، وعند مسلم والترمذي من طريق علي بن الحسين بن علي عن ابن عباس  
عن رجال من الأنصار أنهم كانوا عند النبي ﷺ ، فرمى بنجم فاستدار ، فقال : ما كنتم تقولون لهذا إذا رمى  
به في الجماهير ؟ قالوا : كنا نقول مات عظيم أو بولد عظيم ، فقال : إنها لا يرمى بها الموت أحد ولا الحياة ، ولكن  
ربنا إذا قضى أمرا سبغ حملة العرش ثم سبغ أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح سماء الدنيا ، ثم  
يقولون لحلة العرش : ماذا قال ربكم ، الحديث . وليس عند الترمذي عن رجال من الأنصار ، وسيأتى مزيد فيه في  
كتاب التوحيد . قوله ( ومسترق السمع ) في رواية على عند أبي ذر « ومسترق ، بالأنفراد وهو نصيح . قوله  
( هكذا بمعنى فوق بعض وصفه سفيان ) أى ابن عيينة ( بكفه لحرقها وبدد بين أصابعه ) أى فرق ، وفي رواية  
على « ووصف سفيان بيده ففرج بين أصابع يده اليمنى لصاحبها فوق بعض » ، وفي حديث ابن عباس عند ابن  
مردويه « كان لكل قبيل من الجن مقعد من السماء يسمعون منه الوحي ، يعنى يلقبها ، زاد على عن سفيان « حتى  
ينتهي إلى الأرض فيلقى » . قوله ( على لسان الساحر أو الكاهن ) في رواية الجرجاني « على لسان الآخر ، بدل  
الساحر وهو تصحيف ، وفي رواية على « الساحر والكاهن ، وكذا قال سعيد بن منصور عن سفيان . قوله ( فربما

أدرك الشباب الخ ) يقتضى أن الامر في ذلك يقع على حد سواء ، والحديث الآخر يقتضى أن الذى يسل منهم قليل بالنسبة الى من يدركه الشباب . ووقع في رواية سعيد بن منصور عن سفيان في هذا الحديث ، فيرى هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى يلحق على فم ساحر أو كاهن . قوله ( فيكذب معها مائة كذبة ، فيصدق بتلك الكلمة التى سمعت من السماء ) زاد على بن عبد الله عن سفيان كما تقدم في تفسير الحجر ، فيقولون ألم يخبرنا يوم كذا وكذا يكون كذا وكذا فوجدناه حقا الكلمة التى سمعت من السماء ، وفي حديث ابن عباس المذكور ، فيقول يكون العام كذا وكذا فيسمعه الجن فيخبرون به الكهنة فتخبر الكهنة الناس فيجدونه ، وسيأتى بقية شرح هذا الحديث في أواخر كتاب الطب ان شاء الله تعالى . ( تنبيه ) . وقع في تفسير سورة الحجر في آخر هذا الحديث عن علي بن عبد الله ، قلت لسفيان إن إنسانا روى منك عن عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة أنه قرأ فرخ - بضم الفاء وبالراء المهملة التثنية وبالفين الموحدة - فقال سفيان : هكذا قرأ عمرو - بنى ابن دينار - فلا أدري سمعه هكذا أم لا ، وهذه القراءة رويت أيضا عن الحسن وقتادة ومجاهد ، والقراءة المشهورة بالراء والسين المهملة ، وقرأها ابن حارم مبنيا للمعامل ومناه بالراء والمهملة أحسن الفرع عنهم ، ومعنى التى بالراء والفين الموحدة ذهب عن قلوبهم ما حل فيها ، فقال سفيان هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه أم لا . قال سفيان : وهى قراءتنا ، قال الكرماني فإن قيل كيف جازت القراءة اذا لم تكن مسموعة ؟ فالجواب لعل مذهبه جواز القراءة بدون السماع إذا كان المعنى صحيحا . قلت : هذا وإن كان عتملا لكن اذا وجد احتمال غيره فهو أولى ، وذلك محل قول سفيان ، لا أدري سمعه أم لا ، على أن مراده سمعه من عكرمة الذى حدثه بالحديث لأنه شك في أنه هل سمعه مطلقا ، فالظن به أن لا يكتفى في نقل القرآن بالأخذ من الصحف بغير سماع . وأما قول سفيان ، وهى قراءتنا ، فعناء أنها وافقت ما كان يختار من القراءة به ، فيجوز أن ينسب اليه كما نسب لغيره .

## ٢ - باب ( إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد )

٤٨٠١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** محمد بن خازم **حدثنا** الأحمر عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جهم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « صَدَّ النَّبِيُّ ﷺ الصَّغَا ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : يَا صَبَا ح . فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ ، قَالُوا : مَا لَكَ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَخْبَرْتُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ يَصْبَحُكُمْ أَوْ يَمَسُّكُمْ أَمَا كُنتُمْ تَصَدِّقُونَنِي ؟ قَالُوا : بَلَى قَالَ : فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ . فَقَالَ أَبُو هُبَيْرٍ : تَبَّأَ فَكَأْ لَمَّا جَمَعْنَا ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ )

**قوله** ( باب قوله إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد ) ذكر فيه طرقا من حديث ابن عباس في تلاوة قوله تعالى ( وأنبئ عيسى تلك الأقرين ) وقد تقدم شرحه مستوفى في سورة الشعراء .

## ٣٥ - سورة اللانكة

قال مجاهد : اقطعوا رقافة النوة . مَحْقَةُ مَحْقَةٍ . وقال ابن عباس : الحرور بالليل والسموم بالتهار ، وقل

غيره : الحُرُور بالنهار مع الشمس . وقَرَأَ يَب سُوْد : أَشَدُّ سَوَادًا قَرِيب

**قوله** ( سورة الملائكة وباسين . بِسْمِ الله الرحمن الرحيم ) كَذَا لَا بِي ذر ، وسقط لغيره لفظ سورة وباسين والبسمة ، والأول سقوط لفظ يس لانه مكرر . **قوله** ( الفطيم لفافة النواة ) كَذَا لَا بِي ذر ولغيره وقاله مجاهد ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد مثله ، وروى سعيد بن منصور عن طريق عكرمة عن ابن عباس : الفطيم الفشر الذي يكون على النواة . وقال أبو عبيدة : الفطيم الفوفة التي فيها النواة . قال الشاعر : وَأَنْتَ لَنْ تَغْنَى عَنْ نَوَاتِهِ . **قوله** ( وقال ابن عباس ) ( وغرايب سود ) ( أشد سوادا الغريب ) زاد غير أبي ذر : الشديد السواد . وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلغظ : قال الغريب الأسود الشديد السواد . **قوله** ( مثقلة مثقلة ) سقط هذا لَا بِي ذر ، وهو قول مجاهد قال : وإن تدع مثقلة أى مثقلة بذنوبها . **قوله** ( وقال ابن عباس : الحُرُور بالليل والسموم بالنهار ) سقط هذا لَا بِي ذر هنا ، وتقدم في كتاب بدء الخلق . **قوله** ( وقال غيره : الحُرُور بالنهار مع الشمس ) ثبت هذا هنا لانسق وحده ، وهو قول رؤبة كما تقدم في بدء الخلق

### ٣٦ - سورة يس

وقال مجاهد : فَمَزَّنَا شِدْدَنَا . بِأَحْسَرَةٍ عَلَى الْعِبَاد ، وَكَانَ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ اسْتِهْزَاؤُهُمْ بِالرُّسُل . أَنْ تَذَرِكَ الْقَمَرَ ، لَا يَسْتَرْضُوهُ أَحَدُهُمَا ضَوْءُ الْآخَرِ ، وَلَا يَنْبَغِي لِهَذَا ذَلِكَ . سَابِقُ النَّهَارِ يَطْلُبَانِ حَتِيثَيْنِ . نَسْلَخُ نَخْرَجَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ، وَيَجْرِي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِمَّنْ مِثْلُهُ مِنَ الْأَنْعَامِ . فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ مُبْجُونٌ . جَنْدٌ مُخْفَرُونَ عِنْدَ الْحِسَابِ . وَيَذَكِّرُ عَنْ حِكْمَةِ الشُّحُونِ الْمَوْقَرِ . وقال ابن عباس طَارَكُكُمْ مَصَائِبُكُمْ . يَبْلُغُونَ يَخْرُجُونَ . مَرَقْدًا يَخْرُجَانَا . أَحْصَيْنَاهُ حَفَظْنَاهُ . مَكَاتِكُمْ وَمَكَانَكُمْ وَوَاحِدَ

**قوله** ( سورة يس ) سقط هذا لَا بِي ذر هنا والصواب إنباته . **قوله** ( وقال مجاهد : فَمَزَّنَا شِدْدَنَا ) سقط هذا لَا بِي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد . **قوله** ( بِأَحْسَرَةٍ عَلَى الْعِبَاد ، وَكَانَ حَسْرَةً عَلَيْهِمْ اسْتِهْزَاؤُهُمْ بِالرُّسُل ) وصله الفريابي كذلك ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن هرو بن دينار عن ابن عباس أنه قرأ : يَا حَسْرَةَ الْعِبَاد ، بِالإضافة . **قوله** ( أَنْ تَذَرِكَ الْقَمَرَ الْخ ، وقوله سَابِقُ النَّهَارِ الْخ ، وقوله نَسْلَخُ نَخْرَجَ الْخ ) سقط كله لَا بِي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق . **قوله** ( مِنْ مِثْلِهِ مِنَ الْأَنْعَامِ ) وصله الفريابي أيضا من طريق مجاهد ، ومن ابن عباس قال : المراد بالمثل هنا السفن ، ورجع لقوله بعد ( وَإِنْ نَفْسًا نَرْمِثُكُمْ ) لِذَلِكَ لِقَوْلِهِ لَا يَكُونُ فِي الْأَنْعَامِ . **قوله** ( فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ مُبْجُونٌ ) في رواية غير أبي ذر : فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ ، وهي القراءة المشهورة ، والأولى روي عن يعقوب الحضرمي ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد : فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ مُبْجُونٌ . قال أبو عبيدة : مَنْ قَرَأَهَا فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ كَثِيرُ الْفَاكِهَةِ ، قَالَ الْحَطِيطَةُ :

وَدَعَوْتِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بِي فِي الصَّيْفِ تَامِر

أَي هَذَاكَ لَبِنٌ كَثِيرٌ وَتَمَرٌ كَثِيرٌ ، وَأَمَّا فَكَيْفَ هُؤُلَاءُ فَمِنْ قِرَاءَةِ أَبِي جَهْمٍ وَشِبَّةٍ وَهِيَ بَوْنٌ فَرَحُونَ ، وَمِثْلُهُ

مأخوذ من الفاكهة وهي التلذذ والزئيم . قوله ( جند محضرون دند الحساب ) سقط هذا لا في ذر . وقد وصله  
الفرجاني من طريق مجاهد كذلك . قوله ( وينكر عن عكرمة المشحون المرقر ) سقط هذا لا في ذر ، وقد تقدم في  
أحاديث الانبياء ، وجاء مثله عن ابن عباس ، وصله الطبري من طريق سعيد بن جبيرة عنه بإسناد حسن

قوله ( سورة يس - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا في ذر هنا . وسقط لغيره . قوله ( وقال ابن عباس :  
طائركم عند الله مصائبكم ) وتقدم في أحاديث الانبياء والطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال : طائركم أعمالكم .  
وقال أبو عبيدة : طائركم أي حظكم من الخير والشر . قوله ( يذبلون يخرجون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي  
ابن أبي طلحة عن ابن عباس به . قوله ( سرفقنا مخرجنا . وقوله أحصينا حفظناه . وقوله مكانهم ومكانهم واحد )  
سقط هذا كله لا في ذر وسيأتي تفسير أحصينا ، في كتاب التوحيد . وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن  
عباس في قوله ( ولو نشاء لمسخنهم على مكانهم ) يقول : لأهلكنهم في مساكنهم . وقال أبو عبيدة في قوله  
( لمسخنهم على مكانهم ) : المسكان والمساكنة واحد

### ١ - باب (والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم)

٤٨٠٢ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا **الأعمش** عن **إبراهيم التيمي** عن **أبيه** عن **أبي ذر** رضي الله عنه قال  
« كنت مع النبي ﷺ في المسجد عند غروب الشمس فقال : يا أبا ذر ، أتدري أين تغرب الشمس ؟ قلت :  
الله ورسوله أعلم . قال : فانها تذهب حتى تسجد تحت العرش ، فذلك قوله تعالى (والشمس تجري لمستقر لها  
ذلك تقدير العزيز العليم) »

٤٨٠٣ - **حدثنا الحجدى** حدثنا **وكيع** حدثنا **الأعمش** عن **إبراهيم التيمي** عن **أبيه** عن **أبي ذر** قال  
« سألت النبي ﷺ عن قوله تعالى (والشمس تجري لمستقر لها) قال : مستقرها تحت العرش »

قوله ( باب قوله والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم ) ذكر فيه حديث أبي ذر « كنت عند النبي  
ﷺ في المسجد عند غروب الشمس فقال : يا أبا ذر ، أتدري أين تغرب الشمس ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال :  
فانها تذهب تسجد تحت العرش ، فذلك قوله (والشمس تجري لمستقر لها) » الى آخر الآية ، هكذا أورده مختصرا  
وأخرجه النسائي عن إسحق بن إبراهيم عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه بلفظ « تذهب حتى تنهى تحت العرش عند  
ربها ، وزاد « ثم تستأذن فيؤذن لها ، ويوشك أن تستأذن فلا يؤذن لها وتستشفع وتطلب . فاذا كان ذلك قيل  
اطلعي من مكانك ، فذلك قوله (والشمس تجري لمستقر لها) » وقد ذكر نحو هذه الزيادة من غير طريق أبي نعيم  
كما سأبئ عليه . قوله في الرواية الثانية ( سألت النبي ﷺ عن قوله تعالى (والشمس تجري لمستقر لها) قال :  
مستقرها تحت العرش ) كذا رواه **وكيع** عن **الأعمش** مختصرا ، وهو بالمعنى ، فان في الرواية الأولى أن النبي ﷺ  
هو الذي استفهمه « أتدري أين تغرب الشمس ؟ فقال : الله ورسوله أعلم . » قوله ( فانها تذهب حتى تسجد تحت  
العرش ) في رواية أبي معاوية عن **الأعمش** كما سيأتي في التوحيد فانها تذهب فتستأذن في السجود فيؤذن لها ، وكانها



فَقِيلَ لَهَا اِطْلُيْ مِنْ حَيْثُ جِئْتَ قُطِّلِعَ مِنْ مَضْرِبِهَا . ثُمَّ قُرِئَ : وَذَلِكَ مُسْتَقَرُّهَا . قَالَ : وَهِيَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ .  
 وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ طَرِيقٍ وَهَبُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ : مُسْتَقَرُّهَا أَنْ تَطْلُعَ فَيُرَدُّهَا  
 ذُنُوبُ بَنِي آدَمَ ، فَإِذَا غَرَبَتْ سَلَبَتْ وَجَدَتْ وَاسْتَأْذَنْتَ فَلَا يُؤْذَنُ لَهَا ، فَتَقُولُ : إِنَّ السَّيْرَ بَعْدَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنَ لِي  
 لَا أَبْلُغُ ، فَتُحْبَسُ مَا شَاءَ اللَّهُ . ثُمَّ يَقَالُ : اِطْلُيْ مِنْ حَيْثُ غَرَبْتَ ، قَالَ فَنَ يَوْمُ الْفِيَاةِ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا  
 إِيْمَانُهَا . وَأَمَّا قَوْلُهُ : تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَقِيلَ هُوَ حِينَ مَعَادَاتِهَا . وَلَا يَخَالِفُ هَذَا قَوْلُهُ ( وَجَدَهَا تَغْرِبُ فِي عَيْنِ حَمَّةٍ )  
 فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا نَهَايَةَ مَدْرَكِ الْبَصَرِ إِلَيْهَا حَالِ الْغُرُوبِ ، وَجُودَهَا تَحْتَ الْعَرْشِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الْغُرُوبِ . وَفِي الْحَدِيثِ رَدُّ  
 هَلْ مِنْ زَعْمٍ أَنَّ الْمُرَادَ بِمُسْتَقَرِّهَا غَايَةُ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ فِي الِارْتِمَاعِ ، وَذَلِكَ أَطْوَلُ يَوْمٍ فِي السَّنَةِ ، وَقَبْلَ الْإِلَهِيَّةِ  
 أَمْرُهَا عِنْدَ انْتِهَاءِ الدُّنْيَا . وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِاسْتِقْرَارِهَا تَحْتَ الْعَرْشِ أَنَّهَا تَسْتَقِرُّ تَحْتَهُ اسْتِقْرَارًا  
 لَا تَحِيْطُ بِهِ نَحْنُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَوْ عَلِمَ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ ، مِنْ مُسْتَقَرِّهَا تَحْتَ الْعَرْشِ فِي كِتَابِ كُتُبِ فِيهِ ابْتِدَاءُ  
 أُمُورِ الْعَالَمِ وَنَهَايَتِهَا فَيَقْطَعُ دُرُوزَانِ الشَّمْسِ وَتَسْتَقِرُّ عِنْدَ ذَلِكَ وَيَبْطُلُ فَعْلُهَا ، وَلَيْسَ فِي سَجُودِهَا كُلِّ لَيْلَةٍ تَحْتَ الْعَرْشِ  
 مَا يَبْقَى عَنْ دَوْرَانِهَا فِي سِيرِهَا . قُلْتُ : وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالِاسْتِقْرَارِ وَقُوعَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ عِنْدَ سَجُودِهَا  
 وَمُقَابِلِ الْاسْتِقْرَارِ الْمُسِيرِ الدَّائِمِ الْمُبْرَحَةِ بِالْجَرَى . وَاقِهِ أَعْلَمُ

### ٣٧ - سورة الصافات

وَقَالَ مُجَاهِدٌ ( وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ ) : مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ، وَيَقْذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ . دُحُورًا  
 يُرْمَوْنَ . وَاصْبُ دَائِمٌ . لَا زَبَ لَا زَمَ . تَأْتُونَنَا عَنِ الْبَيْنِ بِمَعْنَى الْحَقِّ ، الْكَفَّارُ قَوْلُهُ لِلشَّيَاطِينِ . غَوْلٌ وَجَمْعُ بَطْنٍ  
 يُزْفُونَ لَا تَذْهَبُ عَنَّا . قَرِينُ شَيْطَانٍ . يَهْرَعُونَ كَهَيْئَةِ الْمُرُوءَةِ يُزْفُونَ الْفُتْلَانُ فِي الْمَشَى . وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسْجًا ،  
 قَالَ كِفَارُ قَرِيشٍ : الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ ، وَأَمَهَاةُ بَنَاتُ سَرَوَاتِ الْجَنِّ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ  
 إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ) سَاحِرُونَ لِلْحَسَابِ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ( لَنْحْنُ الْفَصَاثُونَ ) الْمَلَائِكَةُ . ( مِرَاطُ الْجَحِيمِ )  
 وَوَسَطُ الْجَحِيمِ . لَشَوْبًا : يَخْلَطُ طَعَامُهُمْ وَبَسَاطُ بِالْجَحِيمِ . مَدْحُورًا : مَطْرُودًا . بَيْضُ مَكْنُونٍ : الْوُلُؤُ الْمَكْنُونُ .  
 ( وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ) يَذْكُرُ بِخَيْرٍ . يَسْتَسْجِرُونَ : يَسْخَرُونَ . بَعْلًا : رَبًّا . الْأَسْبَابُ : السَّمَاءُ .

قَوْلُهُ (سورة الصافات - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) . قَوْلُهُ (وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ ،  
 وَيَقْذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ . دُحُورًا يَرْمَوْنَ . وَاصْبُ دَائِمٌ . لَا زَبَ لَا زَمَ) سَقَطَ هَذَا كُلُّهُ لَا بِي ذَرٍّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَعْضُهُ فِي  
 بَدْءِ الْخُلُقِ . وَرَوَى الْفَرِيَابِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي نَجْمٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ ( وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِنْ مَكَانٍ ) يَقُولُونَ هُوَ  
 سَاحِرٌ هُوَ كَأَنَّ هُوَ شَاعِرٌ ، وَفِي قَوْلِهِ ( اَنَا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَا زَبَ ) قَالَ : لَا زَمَ ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ ( وَلَهُمْ  
 عَذَابٌ وَاصِبٌ أَيْ دَائِمٌ ، وَفِي قَوْلِهِ ( مِنْ طِينٍ لَا زَبَ ) هِيَ بِمَعْنَى اللَّازِمِ ، قَالَ النَّابِغَةُ : وَلَا يَحْسِبُونَ الشَّرَّ ضَرْبَةً  
 لَا زَبَ ، أَيْ لَا زَمَ . قَوْلُهُ ( تَأْتُونَنَا عَنِ الْبَيْنِ ، بِمَعْنَى الْحَقِّ . الْكَفَّارُ قَوْلُهُ لِلشَّيَاطِينِ ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْكُتُبِ بِمَعْنَى  
 « يَعْنِي الْجَنِّ ، بِجَمْعٍ ثُمَّ نُونٌ ، وَنَسَبُهُ عِيَاضٌ لِلْكَثَرِ . وَقَدْ وَصَلَهُ الْفَرِيَابِيُّ عَنْ مُجَاهِدٍ بِلَفْظِ « أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنْ

اليمين ، قال الكفار فتوالة للشياطين ، ولم يذكر الزيادة ، فدل على أنه شرح من المصنف . ولكل من الروايتين وجه ، فن قال ، يعني الجن ، أراد بيان المقول له وهم الشياطين ، ومن قال ، الحق ، بالمهمله والقاف أراد تفسير لفظ اليمين أى كنتم تأثرتا من جهة الحق فتلبسوه علينا ، ويؤيده تفسير قتادة قال : يقول الإنسان للجن : كنتم تأثرتا عن اليمين ، أى من طريق الجنة تصدوتنا عنها . قوله ( غول وجح بطن ، يزفون لا تنهب عقولهم ، فرين شيطان ) سقط هذا لآبى ذر ، وقد وصله الفريابي عن مجاهد كذلك . قوله ( يرعون كهيئة الهرولة ) وصله الفريابي عن مجاهد كذلك . قوله ( يزفون النسلان فى المشى ) سقط هذا لآبى ذر ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق شبل عن ابن أبي نجیح عن مجاهد فى قوله ( فأقبلوا إليه يزفون ) قال : الوديف النسلان انتهى . والنسلان بفتح السين الإصراع مع تقارب الخطأ ، وهو دون السعى . قوله ( وبين الجنة نسا الخ ) سقط هذا لآبى ذر ، وقد تقدم فى بدء الخلق . قوله ( وقال ابن عباس : لنحن الصافون الملائكة ) وصله الطبري ، وقد تقدم فى بدء الخلق . قوله ( صراط الجحيم سواء الجحيم ووسط الجحيم ، اثوبا يخلط طعامهم ويساط بالجحيم ، مدحورا مطرودا ) سقط هذا كله لآبى ذر وقد تقدم فى بدء الخلق ، قال بعض الشراح : أراد أن يفسر مدحورا ، التى فى الصافات ففسر مدحورا التى فى سورة الاسراء . قوله ( بيض مكنون اللؤلؤ المكنون ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال أبو عبيدة فى قوله كأنهن بيض مكنون أى مصون ، وكل شيء صنته فهو مكنون ، وكل شيء أخمره فى نفسك فقد أكننته . قوله ( وتركنا عليه فى الآخرين يذكر بخير ) ثبت هذا للنسقى وحده ، وقد تقدم فى بدء الخلق . قوله ( الأسباب السماء ) سقط هذا لغير أبى ذر ، وثبت للنسقى بلفظ ، ويقال ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . قوله ( ويقال يستخرون يستخرون ) ثبت هذا أيضا للنسقى وأبى ذر فقط ، وقال أبو عبيدة : يستخرون ويستخرون سواء . قوله ( بهلا - يا ) ثبت هذا للنسقى وحده ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق عطاء ابن السائب عن عكرمة عن ابن عباس أنه أبصر رجلا يسوق بقرة فقال : من بهل هذه ؟ قال فدعاه فقال : من أنت ؟ قال من أهل اليمن ، قال : هى لغة ( أندعون بهلا ) أى ربا . وصله إبراهيم الحربى فى « غريب الحديث » ، من هذا الوجه مختصرا الخ ، ولحق المصنف بهذا القدر من قصة الياس ، وقد ذكرت خبره فى أحاديث الانبياء عند ذكر إدريس

### ١ - باب ( وإن يؤنس لمن المرسلين )

٤٨٠٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير بن الأعمش عن أبى وائل عن عبد الله رضى الله عنه قال

« قال رسول الله ﷺ : ما ينبغي لأحد أن يكون خيرا من ابن مثنى »

٤٨٠٥ - **حدثنى** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** محمد بن فضال قال **حدثنى** أبى عن حلال بن على عن بنى عامر

ابن أوى عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال « من قال أنا خير من يؤنس بن مثنى فقد كذب »

**قوله** ( باب قوله : وإن يؤنس لمن المرسلين ) ذكر فيه حديث ابن مسعود ، لا ينبغي لأحد أن يكون خيرا من

يونس بن متى ، وحديث أبي هريرة ، من قال أنا خير من يونس بن متى فقد كذب ، وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء . وفي الخبر

### ٣٨ - سورة ص

٤٨٠٦ - **حدثنا محمد بن بشار** حدثنا **محمد بن فضال** حدثنا **شعبة** عن **العوام** قال : سألت **مجاهداً** عن السجدة في ص قال : سئل **ابن عباس** قال : ( أولئك الذين هدّى الله فبهضهم ) **أفئده** ) وكان **ابن عباس** بسجدة فيها .

٤٨٠٧ - **حدثني محمد بن عبد الله** حدثنا **محمد بن عبيد الطائفي** عن **العوام** قال : سألت **مجاهداً** عن سجدة ص فقال : سألت **ابن عباس** من أين - جدت ؟ قال : أو ما تقرأ ( ومن ذريته داود وسليمان أولئك الذين هدّى الله فبهضهم ) فكان **داود** من أمر نبيكم **عليه السلام** أن يقتدى به ، فسجدوا **داود** فسجدوا رسول الله **ﷺ** ، عجب : عجب . القط : الصحيفة . وهو ها هنا صحيفة الحشرات . وقال **مجاهد** : في مرة معاذ بن - الله الأخيرة : لله فريش . الاختلاق : السكذب . الأسباب طرُق السماء في أبوابها . ( جند ما هالك مهزوم ) يعني فريشاً . أولئك الأحزاب : القرون الماضية . فوق : رجوع . فطنا : هذابنا . ( اقتضاهم شخياً ) أحطنا بهم . أتراب : أمثال . وقال **ابن عباس** الأيد القوة في الشهادة . الأبصار : القصر في أمر الله . ( حب الخير عن ذكر رب ) من ذكر . طفق مسحاً : مسح أهراف الخيل ومراقبها . الأصقاد : الوثاق

قوله ( سورة ص - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة فخط لفسن ، واقتصر الباقون على ص ، وحكم الحروف المقطعة أوائل السور ، وقد قرأها **عيسى بن عمر** بكسر الدال فضيل للدرج وقيل بل هي عنده فعل أمر من المصاداة وهي المماضة . كأنه قيل عارض القرآن بملك ، والاول هو المشهور . وسيأتي مزيد بيان في أسماء السورة في أول غافر . قوله ( حدثنا شعبة عن العوام ) هو **ابن حوشب** ، كذا قال أكثر أصحاب شعبة . وقال **أمية بن خالد** عنه : عن منصور وعمر بن مرة وأبي حصين ثلاثهم عن **مجاهد** ، فكان لشعبة فيه مشايخ . قوله ( عن مجاهد ) كذا قال أكثر أصحاب العوام **ابن حوشب** . وقال **أبو سعيد الأشج** : عن **أبي خالد** الآخر وحفص **ابن غياث** عن العوام عن **سعيد بن جبير** ، بدل **مجاهد** ، أخرجه **ابن خزيمة** . فعمل العوام فيه شيخين . وقد تقدم في تفسير الأسماء من طريق **سليمان الأحول** عن **مجاهد** أنه سأل **ابن عباس** : أي ص سجدة ؟ قال نعم ، ثم تلا ( ووهبنا له اصقياً ) وعقرب - إلى قوله - فبهضهم ) قال **عمر بن الخطاب** ، فالحديث محفوظ لمجاهد ، فرواية **أبي سعيد الأشج** شاذة . قوله في الرواية الثانية ( حدثنا محمد بن عبد الله ) قال **المكلا بذي** و**ابن طاهر** : هو **الذهلي** نسب إلى جده ، وقال غيرهما : يحتمل أن يكون **محمد بن عبد الله بن المبارك** النخعي فإنه من هذه الطبقة . قوله ( فسجدوا داود ) فسجدوا رسول الله **ﷺ** ) سقط . فسجدوا **داود** ، من رواية **غير أبي ذر** ، وهذا أصرح في الرفع من رواية شعبة . وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالوجود في ص في كتاب مجرد التلاوة مستوفى ، واعتدل بهذا هل أن شرح من

قبلنا شرح انا وهي مسألة مشهورة في الأصول وقد تعرضنا لها في مكان آخر قوله (عجاب عجيب) هو قول أبي عبيدة قال: والعرب تحول فصيلا الى فعال بالضم وهو مثل طويل وطوال قال الشاعر، تعدو به ساهمة سراعة، أي سريعة، وقرأ عيسى بن عمر ونقلت عن علي عجاب بالتحديد وهو مثل كبار في قوله (ومكروا مكرا كبارا) وهو أبلغ من كبار بالتحفيف وكبار المخفف أبلغ من كبير. قوله (اللفظ الصحيحة هو ههنا صحيفة الحسنات) في رواية الكشميني، الحساب، وكذا في رواية لؤي، وذكره بعض الذراح بالعكس، قال أبو عبيدة: اللفظ الكتاب والجمع قطوط رقطة كقرد وقرد وقردة، وأصله من قط الشيء أي قطعه راء في قطعة وما وعدنا به، ويطلق على الصحيفة لفظ لأنها قطعة تقطع، وكذلك الأصل، ويقال للجائزة أيضا لفظ لأنها قطعة من المطية، وأكثر استعماله في الكتاب، وسيأتي له نفي آخر قريبا وعند عبد بن حميد من طرق عطاء أن قائل ذلك هو النظر ابن الحارث. قوله (وقال مجاهد في عزة) أي (معاذين) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد، وروى الطبري من طريق سعيد بن قتادة في قوله في عزة، قال في حية، ونقل عن الكسائي في رواية أنه قرأ في عزة، بالهمزة والراء، وهو قراءة المجدري وأبي جعفر. قوله (اللة الآخرة ملة قريش. الاختلاق الكذب) وصله الفريابي أيضا عن مجاهد في قوله (ما سمعنا بهذا في اللة الآخرة) قال: ملة قريش (إن هذا الاختلاق) كذب. وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (اللة الآخرة) قال النصرانية. وعن السدي نحوه. وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن الكلب، قال وقال قتادة: دينهم الذي هم عليه قوله (جند ما هنالك مهزوم، يعني قريشا) سقط لفظ قوله، لغير أبي ذر، وفيه وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله (جند ما هنالك مهزوم) قال فريش، وقوله جند خبر مبتدأ محذوف أي هم، وما مزيدة أو صفة لجند وهناك مشار به الى مكان المراجعة، ومهزوم صفة لجند أي سيهزمون بذلك المكان، وهو من الاخبار بالغيب لأنهم هزموا بعد ذلك بمكة، لكن يصكر على هذا ما أخرجه الطبري من طريق سعيد بن قتادة قال: وعده الله وهو بمكة أنه سيهزم جند المشركين، لجاء في قولها بيد، فعل هذا فهناك ظرف للمراجعة فقط ومكان المراجعة لم يذكر. قوله (الاسباب طرق السماء في أبوابها) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ طرق السماء أبوابها، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: الاسباب هي أبواب السماء. وقال أبو عبيدة: العرب تقول للرجل إذا كان ذا دين ارتقى فلان في الاسباب. قوله (أوئنت الأحزاب: القرون الماضية) وصله الفريابي عن مجاهد. قوله (فواق رجوع) وصله الفريابي من طريق مجاهد مثله، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: ليس لها مثنوية وهي بمعنى قول مجاهد. وروى ابن أبي حاتم من طريق السدي ما لها من فواق يقول ليس لهم إفاة ولا رجوع إلى الدنيا، وكان أبو عبيدة من فتحها أي الفاء قال ما لها من راحة، ومن ضمها جعلها من فواق زافة وهو ما بين الحليتين، والذي قرأ بضم الفاء حمزة والكسائي والقرون بفتحها، وقال قوم: المعنى بالفتح وبالضم واحد مثل قصاص الثمر يقال بضم الفاء وبفتحها. قوله (قطنا هذا بنا) وصله الفريابي من طريق مجاهد أيضا، ولا منافاة بينهما وبين ما تقدم فانه محمول على أن المراد بقولهم قطنا أي نصيبنا من العذاب. وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله وقطا، قال نصيبنا من العذاب وهو شبيه قولهم (واذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) الآية، وقول الآخرين (اننا بما تعدنا إن كنتم من الصادقين) وقد أخرج الطبري

من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال قوله نطنا أي رزقنا ، ومن طريق سعيد بن جبير قال نصيبنا من الجنة ، ومن طريق السدي نحوه ثم قال وأولى الافوا بالصواب أنهم سألوا تعجيل كتبهم بنصيبهم من الخير أو الشر الذي وعد الله عباده في الآخرة أن يجعل لهم ذلك في الدنيا استنزاه منهم وعنادا . **قوله** ( الصافات صفن الفرس الخ ) وقوله الجياد المراع وقوله جسدا شيطانا وقوله رعاء الرعاء الطيب وقوله حيث أصاب حيث شاء وقوله فامن أعط وقوله بغير حساب بغير حرج ثبت هذا كله للنسفي هنا وسقط للباقرين وقد تقدم جميعه في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( اتخذناهم سحر يا أخطأ بهم ) قال الديلماني في حواشيه لعله أخطأهم وتلقاه عن عياض فانه قال أخطأ بهم كذا وقع ولعله أخطأ بهم وحذف مع ذلك القول الذي هذا تفسيره وهو أم زاشت عنهم الابصار انتهى وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق مجاهد بلفظ أخطأناهم أم هم في النار لا نعلم مكانهم . وقال ابن عطية المعنى ليسوا معنا أم هم معنا لكن أبصارنا تميل عنهم . وقال أبو عبيدة من قرأها اتخذناهم أي بهمة قطع جعلها استغفاما وجعل أم جوابا ومن لم يستفهم فتحها على القطع ، ومعنى أم معنى بل ومثله أم أنا خير من هذا الذي هو مبين انتهى والذي قرأها بهمة وصل أبو عمرو وحزرة والكسائي . **قوله** ( أتراب أمثال ) وصله الثريابي كذلك قال أبو عبيدة الاتراب جمع ترب وهو بكسر أوله من يولد في زمن واحد . وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال أتراب مستويان . **قوله** ( وقال ابن عباس الآيد القوة في العبادة ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله داود ذا الآيد قال الفرة ، ومن طريق مجاهد قال القوة في الطاعة وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة ذا الآيد ذا القوة في العبادة . **قوله** ( الابصار البصر في أمر الله ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله أولى الآيدي والابصار قال أول القوة في العبادة والفقه في الدين . ومن طريق منصور عن مجاهد قال الابصار المقول . ( تنبيه ) الابصار وردت في هذه السورة عقب الآيدي لا عقب الآيد لكن في قراءة ابن مسعود أولى الآيدي والابصار من غير ياء فلعل البخاري فسره على هذه القراءة . **قوله** ( حب الخير عن ذكر ربى الى آخره ) سقط هذا لابي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان بن داود من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( الاصفاذ الوفاق ) سقط هذا أيضا لابي ذر وقد تقدم في ترجمة سليمان أيضا

## ٢ - باب ( هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبِئُنِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ، إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ )

٤٨٠٨ - **شرح** إسحاق بن إبراهيم حدثنا روحٌ ومحمد بن جعفر عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « إِنْ هَرَبْتُمْ مِنَ الْجَنِّ تَفَلَّتْ عَلَى الْبَارِحَةِ - أَوْ كَلَّةٌ نَحْوَهَا - لِيَقْطَعَ عَلَى الصَّلَاةِ ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ ، وَارْدَتْ أَنْ أُرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ ، حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبِئُنِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي ﴾ قَالَ رُوْحٌ : فَرَدَّهُ خَاشِعًا »

**قوله** ( باب قوله هب لي ملكا لا ينبئني لاحد من بعدى انك انت الوهاب ) تقدم شرحه في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( تفلت على البارحة أو كلة نحوها ) يحتمل أن يكون الشك في لفظ التفلت أو في لفظ البارحة وقد تقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة . **قوله** ( فذكرت قول أخى سليمان ) تقدم الكلام عليه في ترجمة

سليمان من أحاديث الانبياء . وأما ما أخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال في قوله لا يذنبى لاحد من بعدى لا أسلوبه كما سلبته أول مرة ، وظاهر حديث الباب يرد عليه وكأن سبب تأويل قتادة هذا هكذا طعن بعض الملاحدة على سليمان ونسبته في هذا إلى الحرص على الاستبداد بنعمة الدنيا وخفى عليه أن ذلك كان باذن له من الله وأن تلك كانت معجزته كما اختص كل نبي بمعجزة دون غيره والله أعلم . **تهويله** ( قال روح فرده غاسقا ) روح هو ابن عبادة أحد رواة وكان المراد أن هذه الزيادة وقعت في روايته دون رواية رفيقه ، وقد ذكرت ما في ذلك من البحث في أوائل كتاب الصلاة وذكرت ما يتعلق برؤية الجن في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الانبياء .

### ٣ - باب ( وما أنا من المتكافين )

٤٨٠٩ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَنْ هَلَمْ شَيْئًا فَلْيَقُلْ بِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلْيَقُلْ اللَّهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ : اللَّهُ أَعْلَمُ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِنَبِيِّهِ ﷺ ( قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ) وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ اللَّهِ خَنْ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا قَرِيبًا إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَأَبْطَلُوا عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَفَلَمْ أَهْنِ عَلَيْهِمْ بِسَمْعِ كَتَمِيعٍ يَوْمَئِذٍ ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ فَخَصَّتْ كُلَّ شَيْءٍ ، حَتَّى أَكَلُوا الْمَيْتَةَ وَالْجُلُودَ ، حَتَّى جَمَلَ الرَّجُلُ بَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ دُخَانًا مِنَ الْجُحِيمِ . قَالَ اللَّهُ هَزَّ وَجَلَ ( قَارَتْقَبُ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ ، يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ) قَالَ فَدَعَوْا ( رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ . أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ . ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلِّمٌ مِثْلُ بَحْمُونٍ . إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا ، إِنَّكُمْ عَائِدُونَ . أَفَيْكُمْ كَشَفُ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) قَالَ فَكُشِفَ ، ثُمَّ عَادُوا فِي كُفْرِهِمْ ، فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَوْمَ بَدْرٍ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ( يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى ، إِنَّا مُنْتَقِمُونَ )**

( باب قوله وما أنا من المتكافين ) ذكر فيه حديث ابن مسعود في قصة الدخان وقد تقدم قريبا في تفسير سورة الروم ويأتى في تفسير الدخان وتقدم ما يتعلق منه بالاستسقاء في بابه

### ٣٩ - سورة الزمر

وقال مجاهد ( أَفَن يَتَّقَى بِوَجْهِهِ ) : يُجْرَى عَلَى وَجْهِهِ فِي النَّارِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ( أَفَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ بَاتَى آيْمًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ) . ( ذِي عِوَجٍ ) : تَبَسٍّ . ( رَجُلًا سَدًّا رَجُلٌ ) : صَاحِلًا ، مِثْلُ لَأَمْسِهِمُ لِلْهَاطِلِ وَالْإِلَهَ الْحَقُّ . ( وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ) : بِالْأَوْتَانِ . ( خَوَّلْنَا ) : أَعْطَيْنَا . ( وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ ) : الْقُرْآنُ ، ( وَصَدَّقَ بِهِ ) : الْمُؤْمِنُ بِحَقِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقُولُ : هَذَا الَّذِي أَعْطَيْتَنِي عَمَلْتُ مِمَّا فِيهِ . ( مَتَشَا كَسُونِ ) :

الرجل الشكس القير الذي لا يرضى بالإصاف . (ورجلاً سلفاً) ويقال «سلفاً» : صالحاً . (اشمأزت) : نفرت .  
 (بمقازتهم) من الفوز . (حافين) : أظانوا به ، مطيقين . (بحفافية) : بجوانبه . (مُتدلياً) : ليس من  
 الاشتباه ، ولكن بشبه بعضه بعضاً في التصديق

**قوله** (سورة الزمر - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** ( وقال مجاهد يتقى بوجهه  
 يجر على وجهه في النار ، وهو قوله أفن باقى في النار خير أمن يأتي آمناً يوم القيامة ) وصله الفريابي من طريق ابن  
 أبي نعيم عن مجاهد بلفظ : قال ويقول هي مثل قوله أفن باقى الخ ، و مراده بالمثلثة أن في كل منهما محذوقاً ، وعند  
 الأكثر ديجر ، بالجيم وهو الذي في تفسير الفريابي وغيره ، وللأصلي وحده ديجر ، بالحاء المنقوطة من فوق ،  
 وقال عبد الرزاق أنبأنا ابن عيينة عن بشر بن نعيم قال : نزلت في أبي جهل وعمار بن ياسر ، أفن باقى في النار  
 أبو جهل خير أمن يأتي آمناً يوم القيامة عمار . وذكر الطبري أنه روى عن ابن عباس بإسناد ضعيف قال ينطلق به  
 إلى النار مكتوفاً ثم يرى به فيها ، قال ما يمس وجهه النار . وذكر أهل العربية أن د من ، في قوله (أفن) موصولة  
 في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف تقديره أهو كمن أمن المذاب . **قوله** ( ذى عوج لبس ) وصله الفريابي  
 والطبري . أى لبس فيه لبس ، وهو تفسير باللازم لأن الذي فيه لبس يستلزم العوج في المعنى . وأخرج ابن  
 مردويه من وجهين ضعيفين عن ابن عباس في قوله (غير ذى عوج) قال : ليس بمخلوق . **قوله** (خوانا أعطينا)  
 وصله الفريابي من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد بلفظ (واذا خواناه) قال : أعطيناه . وقال أبو عبيدة : كل  
 مال أعطيته فقد خولته . قال أبو النجم : كثوم الدرى من خول الخول ، . وقال زهير : هذالك إن يستخلوا  
 المال بخولوا . **قوله** ( والذي جاء بالصدق القرآن وصدق به المؤمن يحيى به يوم القيامة ) زاد الذي : يقول هذا  
 الذي أعطيتني عملت بما فيه ، قال عبد الرزاق عن ابن عيينة عن منصور : قلت لمجاهد يا أبا الحجاج ( والذي  
 جاء بالصدق وصدق به ) قال : هم الذين يأتون بالقرآن فيقول هذا الذي أعطيتونا قد عملنا بما فيه . وصله ابن  
 المبارك في الزهد ، عن مسعر عن منصور عن مجاهد في قوله عز وجل ( والذي جاء بالصدق وصدق به ) قال :  
 هم الذين يحيئون بالقرآن قد اتبعوه ، أو قال : اتبعوا ما فيه . وأما قتادة فقال : الذي جاء بالصدق النبي . والذي  
 صدق به المؤمنون . أخرجه عبد الرزاق عن مسعر عنه . وروى السبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس :  
 الذي جاء بالصدق لا إله إلا الله ، وصدق به أى صدق بالرسول . ومن طريق السدي : الذي جاء بالصدق جبريل ،  
 والصدق القرآن . والذي صدق به محمد ﷺ . ومن طريق أسيد بن صفوان عن علي : الذي جاء بالصدق محمد ، والذي  
 صدق به أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه . وهذا أخص من الذي قبله . وعن أبي العالية : الذي جاء بالصدق  
 محمد ، وصدق به أبو بكر . **قوله** ( ورجلاً سلفاً لرجل صالحاً ) في رواية الكشميني : خالصاً ، وسقطت للنسفي هذه  
 اللفظة . زاد غير أبي ذر : مثلاً لآلئهم الباطل والآله الحق ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد  
 ولفظه في قوله : رجلاً سلفاً لرجل ، قال : ههنا آلهة الباطل ومثل إله الحق ، وسيأتي تفه . آخر قريباً . **قوله**  
 ( ويخوفونك بالذين من دونه : بالاثنيان ) سقط هذا لابي ذر ، وقد وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد . وقال  
 عبد الرزاق عن مسعر قال لي رجل : قالوا للنبي ﷺ : لستكفن عن شتم أهلكنا أو لنا منها فلتعذبك ، فنزلت :

وبخوفوك . **قوله** ( وقال غيره متشاكسون : الرجل الشكس الأمر لا يرضى بالإنصاف . ورجلا سلما ويقال سلما : صالحا ) سقط . وقال غيره ، لأن ذرفصار كأنه من بقايا كلام مجاهد . وللنسي . وقال ، بفسير ذكر الفاعل ، والصواب ما عند الأكثر ، وهو كلام عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : الشكس الأمر لا يرضى بالإنصاف ، أخرجه الطبري . وعن أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ) هو من الرجل الشكس ( ورجلا سلما ) الرجل سالم وسلم واحد وهو من الصلح . ( نفيه ) : قرأ ابن كثير وأبو عمرو ، سلما ، والباقون سلما ، بفتح أوله وفي الفوائد بكسره ، وهما مصدران وصف بهما على سبيل المبالغة أو على أنه واقع موقع اسم الفاعل وهو أول ليوافق الرواية الأخرى ، وعليه قول أبي عبيدة المذكور أيهما واحد أي بمعنى وقوله الشكس بكسر الشكاف وبجوز إسكانها هو اللى الخلق ، وقيل من كسر الشكاف فتح أوله ومن سكنها كسر وهما بمعنى . **قوله** ( اشتهأت نفرت ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( وإذا ذكر الله وحده اشتهأت نفوب الذين لا يؤمنون ) : قول العرب اشتهأت نفوب أي نفرت ، وروى الطبري من طريق السدي قال : اشتهأت أي نفرت ، ومن ماريق مجاهد قال : انقبضت . **قوله** ( بمفازتهم من الفوز ) قال أبو عبيدة في قوله ( وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم ) أي بزجائهم وهو من الفوز ، وروى الطبري من طريق السدي قال ( وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم ) أي بغضائهم . **قوله** ( حافين أطافوا به مطفين بحفافيه ) بكسر المهملة وقا من الأولى خفيفة ، وفي رواية المستعمل بحافيه ، وفي رواية كريمة والأصلي بحوانيه ، وللنسي بمحافته بحوانيه ، والصواب رواية الأكثر ، وهو كلام أبو عبيدة في قوله ( وترى الملائكة حافين من حول العرش ) طافوا به بحفافيه ، ورواية المستعمل بالمعنى . **قوله** ( متشابهها ليس من الاشتباه ولكن يشبه بعضه بعضا في التصديق ) قال أبو عبيدة في قوله ( متشابهها ) قال : يصدق بعضه بعضا . وروى الطبري من طريق السدي في قوله ( كتابا متشابهها ) قال : يشبه بعضه بعضا ، ويبدل بعضه على بعض . ومن طريق سعيد بن جبيرة نحوه . وقوله ( مثاني ) يجوز أن يكون بيانا لقوله متشابهها لأن الفصص المتكررة تكون متشابهة ، والمثاني جمع مثني بمعنى مكرر ، لما أعيد فيه من قصص وغيرها

### ١ - باب ( باعباذي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله )

إن الله ينفق الثنوب جديما ، له هو النفور الرحيم

٤٨١٠ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال يعلى إن سعيد بن جبيرة أخبره عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن ناسا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا ، وزنوا وأكثروا ، فأتوا محمدا ﷺ فقالوا : إن الذي تقول ونَدعو إليه كلسن ، لو نُخبرنا أن لما عملنا كفارة . فنزل ( والذين لا يَدْعُونَ مع الله إلها آخر ، ولا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ الله إلا بِالْحَقِّ ، ولا يَزْنُونَ ) ونزل ( قل باعباذي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ) »

**قوله** ( باب قوله ) ( باعباذي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ) ( الآية ) ذكر فيه حديث ابن



عباس وان ناسا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا ، قوله (ان ابن جريج أخبرهم ، قال يعلى أى : قال قال يعلى - ود قاله تسقط خطأ وثبت اعطاء ، ويعلى هذا هو ابن مسلم كما وقع عند مسلم من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج في هذا الحديث بعينه بلفظ وأخبرني مسلم بر يعلى (١) ، وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية حجاج هذا لكن وقع عندهما «عن يعلى ، غير منسوب كما وقع عند البخاري ، وزعم بعض الشراح أنه وقع عند أبي داود فيه «يعلى بن حكيم» ولم أر ذلك في شيء من نسخهم ، وأيس في البخاري من رواية يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس سوى حديث واحد وهو من رواية غير ابن جريج عن يعلى والله أعلم . ويعلى بن مسلم بصري الأصل سكن مكة مشهور بالرواية عن سعيد بن جبيرة وبرواية ابن جبيرة عنه ، وقد روى يعلى بن حكيم أيضا عن سعيد بن جبيرة وروى عنه ابن جريج ، ولكن ليس هو المراد هنا . قوله (لو تخبرنا أن لما علمنا كفرارة) في رواية الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس أن السائل عن ذلك هو وحشي بن حرب قاتل حمزة وأنه لما قال ذلك نزلت ﴿الا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا﴾ الآية فقال : هذا شرط شديد ، فنزلت ﴿قل يا عبادي﴾ الآية . وروى ابن إسحق في السيرة : قال : حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر قال : أتعت أنا وعياش بن أبي ربيعة وهشام بن العاص أن نهاجر إلى المدينة ، فذكر الحديث في قصتهم ورجوع رفيقه فنزلت ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ الآية قال فكتبت بها إلى هشام . قوله (ونزل قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم) في رواية الطبراني ، فقال الناس يا رسول الله إنا أصبنا ما أصاب وحشي ، فقال هي للسلاطين عامة ، وروى أحمد والطبراني في الأوسط ، من حديث ثوبان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما أحب أن لي بهذه الآية الدنيا وما فيها ﴿يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم﴾ الآية . فقال رجل : ومن أشرك ؟ فسكت ساعة ثم قال : ومن أشرك ثلاث مرات ، واستدل بمعوم هذه الآية على غفران جميع الذنوب كبيرها وصغيرها سواء تعلقت بحق الآدميين أم لا ، والمشهور عند أهل السنة أن الذنوب كلها تغفر بالتوبة ، وأنها تغفر لمن شاء الله ولومات على غير توبة ، لكن حقوق الآدميين إذا تاب صاحبها من العود إلى شيء من ذلك تنفعه التوبة من العود ، وأما خصوص ما وقع منه فلا بد له من رده لصاحبه أو محالته منه . نعم في سمة فضل الله ما يمكن أن يعرض صاحب الحق عن حقه ولا يعذب العاصي بذلك ، ويرشد إليه عموم قوله تعالى ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ والله أعلم

## ٢ - باب ﴿وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾

٤٨١١ - **عنه** آدم حدثنا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضى الله عنه قال : «جاء خبر من الأخبار إلى رسول الله ﷺ قال : يا محمد ، إنا نجد أن الله يحمل السماوات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع ، وسائر الخلائق على إصبع ، فيقول : أنا الملك . فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصدقا لقول الخبر ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ﴿وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾»

قدره ، والأرضُ جميعاً قبضته يومَ القيامة ، والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه ، سبحانه وتعالى عما يُشركون ﴿ ١ 〉  
[ الحديث ٤٨١١ - أطرافه في : ٧٤١٤ ، ٧٤١٥ ، ٧٤٥١ ، ٧٥١٣ ]

قوله ( باب قوله تعالى : وما قدرُوا الله حق قدره ) ذكر فيه حديث عبد الله وهو ابن مسعود ( قال جاء خبر )  
بفتح المهملة وبكرها أيضا ، ولم أقف على اسمه . قوله ( انا نجد أن الله يجعل السموات على إصبع الحديث ) يأتي  
شرحه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى ، قال ابن التين : تكلم الخطابي في تأويل الإصبع وبالغ حتى جعل  
ضحك عليه السلام تعجبا وانسكارا لما قال الخبر ، ورد ما وقع في الرواية الأخرى « فضحك عليه السلام تعجبا وتصديقا بأنه على  
قدر ما فهم الراوى . قال النووي : وظاهر السياق أنه ضحك تصديقا له بدليل قراءته الآية التي تدل على صدق  
ما قال الخبر ، والاولى في هذه الاشياء الكسب عن التأويل مع اعتقاد التنزيه ، فان كل ما يستلزم النقص من ظاهرها  
غير مراد . وقال ابن فورك : يحتمل أن يكون المراد بالإصبع إصبع بعض المخلوقات ، وما ورد في بعض طرقه  
« أصابع الرحمن ، يدل على القدرة والملك . قوله ( حتى بدت نواجذه ) أى أنيابه ، وليس ذلك منافيا للحديث الآخر  
أن ضحكه كان تبسما كاسياني في تفسير الاحقاف

### ٣ - باب ( والأرضُ جميعاً قبضته يومَ القيامة ، والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه )

٤٨١٢ - حدثنا سعيد بن هفيرة قال حدثني اليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن  
ابن شهاب عن أبي ثعلبة أن أبا هريرة قال « سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول « يقبضُ اللهُ الأرضَ ، ويطوى  
السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوكُ الأرضِ ؟ »  
[ الحديث ٤٨١٢ - أطرافه في : ٦٥١٩ ، ٧٣٨٢ ، ٧٤١٣ ]

قوله ( باب قوله : والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه ) لما وقع ذكر الأرض  
مفردا حسن تأكيد ، بقوله « جميعا » إشارة الى أن المراد جميع الاراضى . ثم ذكر فيه حديث أبي هريرة « يقبض  
الله الأرض ويطوى السموات بيمينه ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ، ؟ » رسياتي شرحه أيضا مستوفى في  
كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### ٤ - باب ( وتُفَنخُ في الصور ، فصمق من في السموات ومن في الأرض ، إلا من شاء الله .

ثم تُفَنخُ فيه أخرى فاذا هم قيام ينظرون )

٤٨١٣ - حدثني الحسن بن أحمد بن عيسى بن خليل أخبرنا عبد الرحمن بن زكرياء بن أبي زائدة عن  
عاصم عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال « إني أولُ من يرفعُ رأسه بعدَ النفخةِ الآخرة ، فاذا أنا  
بموسى مُتعلقٌ بالعرش ، فلا أُدرى ، أكَذَلِكَ كان ، أم بعدَ النفخة ؟ »

٤٨١٤ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاحمش قال سمعتُ أبا صالح قال « سمعتُ أبا هريرة  
عن النبي ﷺ قال : ما بين النفختين أربعون . قالوا : يا أبا هريرة ، أربعون يوما ؟ قال : آيتٌ . قال : أربعون  
سنة ؟ قال : آيتٌ ، قال : أربعون شهرا ؟ قال : آيتٌ ، ويَبْلَى كُلُّ شَيْءٍ من الإنسان ، إلا عَجَبَ دَنَبِهِ ، فيه

## بُرْكَبُ الْخَلْقِ

[ الحديث ٤٨١٤ - طرفه في : ٤٩٣٥ ]

قوله ( باب قوله : وتفتح في الصور فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ) يختلف في تعيين من استثنى الله ، وقد لحث بشيء من ذلك في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء . قوله ( حديثي الحسن ) كذا في جميع الروايات غير منسوب ، لحزم أبو حاتم سهل بن الحر الحافظ فيما نقله السكلا بآذى بأنه الحسن بن شجاع البخاري الحافظ ، وهو أصغر من البخاري لكن مات قبله وهو مدبر من الحفاظ ، ووقع في انصالحه لبرقاني ، أن البخاري قال في هذا الحديث : حدثنا الحسين ، بعثم أوله مصغر ، ونقل عن الحاكم أنه الحسن بن محمد القبايني قاله أعلم . واسماعيل بن الخليل شيخه من أوساط شيوخ البخاري ، وقد نزل البخاري في هذا الاستاد درجتين لأنه يروي عن واحد عن زكريا بن أبي زائدة وهذا بينهما ثلاثة أنفس . قوله ( أخبرنا عبد الرحيم ) هو ابن سليمان ، وعاصره هو الشامي . قوله ( أني من أول من يرفع رأسه ) تقدم شرحه مستوفى في ترجمة موسى من أحاديث الأنبياء قوله ( أم بعد الفخة ) نقل ابن تين عن الداردي أن هذه لفظة وهم ، واستدل إلى أن موسى ميت مقبور فيمضي بعد الفخة فكيف يكون مستثنى ؟ وقد تقدم بيان وجه الرد عليه في هذا بما يغني عن إعادته ، وقطع الحمد . قوله ( ما بين النفختين ) تقدم في أحاديث الأنبياء الرد على من زعم أنها أربع نفخات ، وحديث الباب يؤيد الصواب . قوله ( أربعون قالوا يا أبا هريرة أربعون يوما ) لم أقف على اسم السائل . قوله ( آيت ) بموحدة أي امتنعت عن القول بتعيين ذلك لأنه ليس عندي في ذلك توقف . ولأن مردويه من طريق أبي بكر بن عياش عن الأعمش في هذا الحديث فقال : أعيدت ، من الأعياء وهو الثعب ، وكأنه أشار إلى كثرة من يسأله عن تعيين ذلك فلا يجيبه ، وزعم بعض الشراح أنه وقع عند مسلم أربعين سنة ولا وجود لذلك ، نعم أخرج ابن مردويه عن طريق سعيد بن الأصيل عن الأعمش في هذا الاستاد : أربعون سنة ، وهو شاذ . ومن وجه ضعیف عن ابن عباس قال : ما بين الفخة والنفخة أربعون سنة ، ذكره في أواخر سورة ص ، وكان أبا هريرة لم يسمعها إلا بحلة فلماذا قال إن عينا له ؟ آيت . ، وقد أخرج ابن مردويه عن طريق زيد بن أسلم عن أبي هريرة قال : بين النفختين أربعون . قالوا : أربعون ماذا ؟ قال : هكذا سمعت ، وقال ابن تين : ويحتمل أيضا أن يكون علم ذلك الكنى . كنت ليخبرهم في وقت ، أو اشتغل عن الإعلام حينئذ . ووقع في جامع ابن وهب ، أربعين جمعة ، وسنده منقطع . قوله ( وبلى كل شيء من الإنسان إلا عجب ذنبه ، فيه بركب الخلق ) في رواية مسلم ، ليس من الإنسان شيء إلا بلى إلا عظما واحدا ، الحديث . وأورد هذا القدر من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب ، منه خلق ومنه يركب ، وله من طريق همام عن أبي هريرة قال : إن في الإنسان عظما ذنبا كله الأرض أبدا ، فيه يركب يوم القيامة . قالوا : أي عظم هو ؟ قال : عجب الذنب ، وفي حديث أبي سعيد عند الحاكم وأبي يعلى : قيل يا رسول الله ما عجب الذنب ؟ قال : مثل حبة خردل ، والعجب بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له : عجم ، بالهم أيضا عرض الباء . وهو عظم لطيف في أصل الصلب ، وهو رأس العصص ، وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع . وفي حديث أبي سعيد الخدري عند ابن أبي الدنيا وأبي داود والحاكم مرفوعا وأنه مثل حبة الخردل ، قال ابن الجوزي قال ابن عقيل : لله في هذا سرا لا يبطله إلا الله ، لأن من يظهر الوجود من

العدم لا يحتاج إلى شيء ينفي عليه . ويحتمل أن يكون ذلك جملة علامة لللائكة على إحياء كل إنسان بجوهره ، ولا يحصل العلم لللائكة بذلك إلا بابقاء معظم كل شخص ليعلم أنه إنما أراد بذلك إعادة الأرواح إلى تلك الأعيان التي هي جزء منها ، ولولا إبقاء شيء منها لجوزت الملائكة أن إعادة إلى أمثال الأجساد لا إلى نفس الأجساد . وقوله في الحديث : « ويبلى كل شيء من الإنسان » يحتمل أن يريد به ينفي أي تعدم أجزائه بالكلية ، ويحتمل أن يراد به يستحيل فزول صورته المعهودة فيصير على صفة جسم التراب ، ثم يعاد إذا ركبت إلى ما عهد . وزعم بعض الشراح أن المراد أنه لا يبلى أي يطول بقاءه ، لا أنه لا يفنى أصلاً . والحكمة فيه أنه قاعدة بدء الإنسان وأسه الذي ينفي عليه فهو أصلب من الجميع كقاعدة الجدار ، وإذا كان أصلب كان أديم بقاء . وهذا مردود لأنه خلاف الظاهر بغير دليل . وقال العلماء : هذا عام يخص منه الأنبياء ، لأن الأرض لا تأكل أجسادهم . والحق ابن عبد البر بهم الشهداء والقرطبي المؤذن المحتسب . قال عياض فتأويل الخبر وهو كل ابن آدم يأكله التراب أي كل ابن آدم يأكله التراب وإن كان التراب لا يأكل أجساداً كثيرة كالأنبياء . قوله ( إلا يجب ذنبه ) أخذ بظاهرة الجمهور فقالوا : لا يبلى عجب الذنب ولا يأكله التراب ، وعافى المرنى فقال : « إلا » هنا بمعنى الوار ، أي ويجب الذنب أيضاً يبلى . وقد أثبت هذا المعنى الفراء والأخفش فقالوا : ترده « إلا » بمعنى الوار . ويرد ما انفرد به المرنى التصريح بأن الأرض لا تأكله أبداً كما ذكرته من رواية همام ، وقوله في رواية الأخرج « منه خلق » يقتضي أنه أول كل شيء يخلق من الآدمي ، ولا يعارضه حديث سلمان « أن أول ما خلق من آدم رأسه » لأنه يجمع بينهما بأن هذا في حق آدم وذلك في حق بنيه ، أو المراد بقول سلمان نفخ الروح في آدم لا خلق جسده

#### ٤ - سورة المؤمن

قال مجاهد : مجازها مجاز أوائل الحور ، ويقال : بل هو اسم ، لقول شريح بن أبي أوفى القبي :

يَذْكُرُنِي حَامِيْمَ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ      فُهَلَا تَلَا حَامِيْمَ قَبْلَ الْقَتْلِ

الطُّول : الفضل ، داخري خاضعين ، وقال مجاهد ( إلى النجاة ) : الإيمان ، ليس له دعوة بمعنى الوتن . ( يُسَجَّرُونَ ) : يُوقَدُ بهم النار . ( سَمَرَحُونَ ) : تَهْطَرُونَ ، وكان الملا بن زياد يذكر النار ، فقال رجل : لم تَقْنَطِ النَّاسَ ؟ قال : وأما أفندي أن أقنط الناس ؟ والله عز وجل يقول ( يا عبادي الذين آمنوا هل أتاكم لا تَهْتَفُوا من رحمة الله ) ويقول ( وإن للسرفين هم أصحاب النار ) ولكنكم تهبون أن تبشروا بالجنة على مساوي أعمالكم ، وإنما بحث الله محمدًا ﷺ مبشراً بالجنة لمن أطاعه ، ومُنذِراً بالنار لمن عصاه .

٤٨١٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كنفه قال حدثني محمد بن إبراهيم التميمي قال حدثني عروة بن الزبير قال « قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص : أخبرني بأشد ما صنع للشركون رسول الله ﷺ . قال : بينا رسول الله ﷺ يصلي بفناء الكعبة إذ أقبل أخيرني بأشد ما صنع للشركون رسول الله ﷺ . قال : بينا رسول الله ﷺ يصلي بفناء الكعبة إذ أقبل

٢ - ٧٠ ج ٨ • فتح الباري

عُبَيْدُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ فَأَخَذَ بِمَكْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَوَى تَوْبَةً فِي عُنُقِهِ فَخَنَقَهُ خَنْقًا شَدِيدًا ، فَأَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ فَأَخَذَ بِمَكْبِهِ وَدَفَعَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ، وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ .

قوله ( سورة المؤمن . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لعبد أبي ذر . قوله ( وقال مجاهد : حم مجازها مجاز أوائل السور ، ويقال بل هو اسم ، لقول شريح بن أبي أوفى العبسي :

« يذكركني حميم والريح شاجر فبلا تلا حامي قبل التقيم

ووقع في رواية أبي ذر : وقال البخاري « ويقال الخ ، وهذا الكلام لأبي عبيدة في « مجاز القرآن » ، ولفظه : حم مجازها مجاز أوائل السور وقال بعضهم بل هو اسم ، وهو يطلق المجاز ويريد به التأويل أي تأويل حم تأويل أوائل السور ، أي أن الكل في الحكم واحد ، فهما قيل مثلاً في ألم يقال مثله في حم . وقد اختلف في هذه الحروف المقطعة التي في أوائل السور على أكثر من ثلاثين قولاً ليس هذا موضع بسطها . وأخرج الطبري من طريق الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ألم وحم وألمص ووص فواتح انتح بها . وروى ابن أبي حاتم عن وجه آخر عن مجاهد قال : فواتح السور كلها ق ووص وطسم وغيرها هجاء مقطوع . والاسناد الأول أصح . وأما قوله « ويقال بل هو اسم ، فوصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : حم اسم من أسماء القرآن . وقال ابن التين : لعله يريد على قراءة عيسى بن عمر بفتح اءاء والميم الثانية من ميم ، ويحتمل أن يكون عيسى فتح لالتقاء الساكنين . قلت : والشاهد الذي أشده يوافق قراءة عيسى . وقال الطبري : الصواب من القراءة عندنا في جميع حروف فواتح السور السكون لأنها حروف هجاء لا أسماء مسميات . وروى ابن مردويه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال ص وأشباهها قسم ، أقسم الله بها ، وهو من أسماء الله . وشريح بن أبي أوفى الذي نسب إليه البيت المذكور وقع في رواية الثعالب شريح بن أبي أوفى وهو خطأ . ولفظ أبي عبيدة « وقال بعضهم بل هو اسم ، واحتجوا بقول شريح ابن أبي أوفى العبسي ، فذكر البيت . وروى هذه القصة عمر بن شبة في « كتاب الجبل » ، له من طريق داود بن أبي هند قال : كان علي بن محمد بن طلحة بن عبيد الله يوم الجبل حمامة سوداء ، فقال علي : لا تقتلوا صاحب العمامة السوداء ، فانما أخرجه بره بأبيه ، ففيه شريح بن أبي أوفى فأهوى له بالرح فتلاحم فقتله . وحكى أيضاً عن ابن إسحق أن الشعر المذكور للاشتر البجلي ، وقال وهو الذي قتل محمد بن طلحة . وذكر أبو مخنف أنه مدح بن كعب السعدي ويقال كعب بن مدح ، وذكر الزبير بن بكار أن الأكثر على أن الذي قتله عصام بن مقشع ، قال المرزباني : هو الثبت . وأشد له البيت المذكور وأوله :

وأشد قسوام	بآيات ربه	قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالرح	حبيب قيسه	نحر صريحا للبيدين ولقم
على غير شيء	غير أن ليس ثابها	عليها ، ومن لا يتبع الحق يندم

يذكرني حم البيت . ويقال إن الشعر لشداد بن معاوية العبسي ، ويقال اسمه حديد من بني أسد بن خزيمة حكاة

الزبير ، وقيل لعبد الله بن مكيك ، وذكر الحسن بن المظفر النيسابوري في «كتاب مأذبة الأدباء» ، قال : كان شعاع أصحاب علي يوم الجمل حم ، وكان شريح بن أبي أوفى مع علي ، فلما طعن شريح محمداً قال حم ، فأنشد شريح الشعر . قال : وقيل بل قال محمداً لما طعنه شريح ( انقتلون رجلاً أن يقول ربي الله ) فهذا معنى قوله « يذكرني حم ، أي بتلاوة الآية المذكورة لأنها من حم . ( تكملة ) : حم جمع على حواميم ، قال أبو عبيدة على غير قياس . وقال الفراء ليس هذا الجمع من كلام العرب . ويقال كأن مراد محمد بن طلحة بقوله أذكرك حم أي قوله تعالى في حم صق ( قل لا أسألكم عليه أجراً ) الآية ، كأنه يذكره بقرابته ليكون ذلك دافعاً له عن قتله . قوله ( الطول التفضل ) هو قول أبي عبيدة وزاد نقول العرب للرجل إنه ل ذو طول على قومه أي ذو فضل عليهم ، وروى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ذي الطول ) قال : ذي السعة والغنى ، ومن طريق عكرمة قال : ذي المان ، ومن طريق قتادة قال : ذي النعماء . قوله ( داخرين خاضعين ) هو قول أبي عبيدة ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ( سيدخلون جهنم داخرين ) أي صاغرين . قوله ( وقال مجاهد إلى النجاة إلى الإيمان ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا . قوله ( ليس له دعوة بمعنى الوزن ) وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد بلفظ الأروان . قوله ( يسجدون توفد بهم النار ) وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد بهذا . قوله ( تمرحون تبطرون ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ يبطرون ويأشرون . قوله ( وكان العلاء بن زياد يذكر النار ) هو بتشديد الكاف أي يذكر الناس النار أي يخوفهم بها . قوله ( فقال رجل ) لم أفق على اسمه . قوله ( لم ) بكسر اللام للاستفهام ( فقط ) بتشديد التثنية ، وأراد بذكر هذه الآية الإشارة إلى الآية الأخرى ( قل يا عبدي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطروا ) فتهام عن القنوط من رحمة مع قوله ( ان المرفين هم أصحاب النار ) استدعاء منهم الرجوع عن الاسراف والمبادرة إلى التوبة قبل الموت . وأبو العلاء هذا هو العلاء بن زياد البصري تابعي زاهد قليل الحديث ، وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، ومات قديماً سنة أربع وتسعين . ثم ذكر حديث عروة بن الزبير « قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص أخبرني بأشد ما صنعه المشركون ، وقد تقدم شرحه في أوائل السيرة النبوية »

#### ٤١ - سورة حم السجدة

وقال طاووس عن ابن عباس ( انبأ طوعاً أو كرهاً ) : أعطيا . ( قالوا : أنبأ طائمين ) أعطينا . وقال المنهال عن سعيد قال قال رجل لابن عباس : إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي ، قال ( فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون ) ، ( وأقبل بعضهم على بعض يتسألون ) ، ( ولا يكتُمون الله حديثاً - ربنا ما كنا مشركين ) فقد كتموا في هذه الآية . وقال ( أم السماء بناها - إلى قوله - دحاها ) فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض ، ثم قال ( أن أنكم تكفرون بالذي خلق الأرض في يومين - إلى - طائمين ) فذكر في هذه خلق الأرض قبل السماء ، وقال تعالى ( وكان الله غفوراً رحيماً - عزيزاً حكيماً - سمعياً بصيراً ) فكانه كان ثم مضى ، فقال ( فلا

أَنسَابَ بَيْنَهُمْ) فِي النَّفْخَةِ الْأُولَى (ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الْعُثُورِ فَصَقَّ مَنْ فِي السَّهَابَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا أُنْسَابَ بَيْنَهُمْ هُنَا ذَلِكَ وَلَا يَنْسَاءُ لَوْ) ثُمَّ فِي النَّفْخَةِ الْآخِرَةِ (أَنْهَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَنْسَاءُ لَوْ)، وَأَمَّا قَوْلُهُ (مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ - وَلَا يَكْفُرُونَ اللَّهُ) فَإِنَّ اللَّهَ يَنْفِرُ لِأَهْلِ الْإِخْلَاصِ ذُنُوبَهُمْ . وَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : تَمَلَّوْا هَؤُلَاءِ لَمْ نَكُنْ مُشْرِكِينَ ، فَخَيَّمَهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ فَتَطَفَّقُوا بِطُغْيَانِهِمْ . فَهَذَا ذَلِكَ عَرَفَ أَنَّ اللَّهَ لَا يُكْتَمُ حَدِيثًا ، وَهَذَا (يُؤَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) الْآيَةَ . وَخُلِقَ الْأَرْضُ فِي يَوْمَيْنِ ثُمَّ خُلِقَ السَّمَاءُ ، ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ ، وَدَحَوُهَا أَنْ أُخْرَجَ مِنْهَا الْمَاءُ وَالْمَرْعَى وَخُلِقَ الْجِبَالُ وَالْجَمَالُ وَالْأَقَامُ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ فَذَلِكَ قَوْلُهُ (دَحَاهَا) وَقَوْلُهُ (خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) لُغَمَاتِ الْأَرْضِ وَمَا فِيهَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَخُلِقَتِ السَّمَاوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ ، (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا) سَمِيَ نَفْسَهُ ذَلِكَ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ ، أَيْ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابَ بِهِ الْقُدْرَةُ أَرَادَ . فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ ، فَإِنَّ كَلَامَ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : حَدَّثَنِي يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هُبَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسٍ عَنْ النَّهَالِ بِهَذَا

وَقَالَ مُجَاهِدٌ (لَمْ أَجِرْ هَهُنَا يَمُونُ) : مَحْصُوبٌ ، أَقْرَأَتْهَا : أَرْزَأَتْهَا . فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرٌ هَا : عَمَّا أَمْرُهُ . نَحِيَّاتٍ مَشَاهِيرُ ، وَقِيضًا لَمْ تُقْرَأَ تَفْعَلْ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا اللَّوْثُ . اهْتَرَّتْ : بِالْفَهَاتِ ، وَرَبَّتْ : ارْتَفَعَتْ . وَقَالَ هُبَيْرٌ مِنْ أَكْثَرِهَا حِينَ تَطَلَّمَ . لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي : أَيْ بَلَى ، أَمَا عَتَقْتُ بِهَذَا . سَوَاءٌ لِسَائِلَيْنِ : قَدَرَاهَا - وَاءٍ . فَيَهْدِيَانِي دَلِيلَانِي عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ كَقَوْلِهِ (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) ، وَكَقَوْلِهِ هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ ، وَالْهَدَى الْقُدْرَةُ هُوَ الْإِرْشَادُ بِمَنْزِلَةِ أَمْعَدَانِهِ ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ أَفْتَدِيهِ) . يُوزَعُونَ : يُكْتَفُونَ . مِنْ أَكْثَرِهَا : قَسَرُ الْكُفْرِيِّ ، هِيَ السُّكْمُ . وَلِيَّ حَجْمٍ : الْقَرِيبُ . مِنْ يَحْبِسُ : حَاصِلُهُ ، حَادَّةٌ هِيَ : مَرِيئَةٌ وَصُرِيَّةٌ وَاحِدٌ أَيْ امْتِرَاءٌ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : (اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ) الرَّعِيدُ . وَقَالَ ابْنُ هَاشِمٍ (ادْفَعْ بَانِي هِيَ أَحْسَنُ) : الْعَصْبُ هُنَا لِلنُّصْبِ وَالْفَوْ هُنَا الْإِسَاءَةُ ، فَإِذَا فَعَلُوهُ حَصَمَهُمُ اللَّهُ وَخَضَعَ لَهُمْ عَذْرَهُمْ (كَانَ وَلِيَّ حَجْمٍ)

قَوْلُهُ (سُورَةُ حَمِّ السَّجْدَةِ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) سَقَطَتِ الْبِسْمَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ . قَوْلُهُ (وَقَالَ طَاوُوسُ عَنْ ابْنِ هَبَّاسٍ) انْتَبَاهَا أَوْ كَرَاهَا قَالَتَا أَنْتَيْنَا طَائِفَتَانِ (أَعْطَيْنَا) وَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِاسْتِثْنَاءٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ فِي الصَّحَّةِ ، وَلَفْظُ الطَّبْرِيِّ فِي قَوْلِهِ (انْتَبَاهَا) قَالَ أَعْطَيْنَا وَفِي قَوْلِهِ (قَالَتَا أَنْتَيْنَا) قَالَتَا أَعْطَيْنَا . وَقَالَ هَبَّاسٌ : لَيْسَ أَنَّ هُنَا بَعْضُ أَعْطَى ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِتْيَانِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِمَعْنَى الْإِنْفِعَالِ لِلْوُجُودِ ، بِدَلِيلِ الْآيَةِ نَفْسُهَا . وَهَذَا لَمَّا مَرَّ الْمَذْهُبُونَ أَنَّ مَضَاهُ جَيِّدًا بِمَا خُلِقَتْ فِيهَا وَأُظْهِرَ ، قَالَتَا أَجَبْنَا . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ هَبَّاسٍ قَالَ وَقَدْ رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ فَهُوَ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَلَكِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى تَقْرِيبِ الْمَعْنَى أَنَّهُمَا لَمَّا أَمَرْنَا بِإِخْرَاجِ

ما فيها من شمس وقمر ونهر ونبات وغير ذلك وأجابنا الى ذلك كالإعطاء ، فصرح بالإعطاء عن المجيء بما أودعناه . قلت : فإذا كان موجها ونبت به الرواية فأى معنى لإزكاره عن ابن عباس ، وكأنه لما رأى من ابن عباس أنه لفسره بمعنى المجيء نفي أن يثبت عنه أنه لفسره بالمعنى الآخر ، وهذا عجيب ، فاما المانع أن يكون له في الشيء قولان بل أكثر ، وقد روى الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال الله عز وجل للسموات أطعن الشمس والقمر والنجوم ، وقال للأرض شقي أنهارك وأخرجني ثمارك ، قائلاً أتبنا طائعين . وقال ابن التين : لعل ابن عباس قرأها آتبنا بالمد ففسرها على ذلك . قلت : وقد صرح أهل العلم بالقرآآت أنها قرأته ، وها قرأ صاحباه مجاهد وسعيد بن جبير ، وقال السهيلي في أماليه : قيل إن البخاري وقع له في آي من القرآن وهم ، فإن كان هذا منها وإلا فهي قراءة بلغته ، وجهه أعطيا الطاعة كما يقال فلان يعطي الطاعة لفلان ، قال : وقد قرئ . ثم سئلوا الفتنة لأتوها ، بالمد والنصر ، والفتنة ضد الطاعة . وإذا جاز في إحداها جاز في الأخرى انتهى وجوز بعض المفسرين أن آتبنا بالمد بمعنى الموافقة ، وبه جزم الإعرابي . فلي هذا يكون المحذوف مفعولا واحدا والتقدير : لتوافق كل منكم الأخرى ، قائلاً توافقنا . وعلى الأول يكون قد حذف مفعولان والتقدير : أعطيا من أمركما الطاعة من أنفسكما قائلاً أعطيتناه الطاعة . وهو أرجح لشبوه صريحا عن ترجمان القرآن . قوله ( قائلاً ) قال ابن عطية أراد لفظة المذكرين جمل السموات سماء والأرضين أرضا . ثم ذكر لذلك شاهدا . وهي حفلة منه ، فإنه لم يتقدم قبل ذلك الالفاظ سماء مفرد . فظ أرض مفرد ، نعم قوله طائعين هب بالجمع بالنظر الى تعدد كل منهما ، وحب بلفظ جمع المذكور من العقلاء لكونهم هموا معاملة العقلاء في الإخبار عنهم ، وهو مثل ( رأيتم لي ساجدين ) . قوله ( وقال النبال ) هو ابن عمرو الاسدي مولاهم الكوفي . وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في قصة إبراهيم من أحاديث الأنبياء ، وهو صدوق من طبقة الأعمش ، وثقه ابن معين والنسائي والمجلى وغيرهم ، وتركه شعبة لأسر لا يوجب فيه قدحا كما يشته في المنفعة ، وهذا التحقيق قد وصله المصنف بعد فراغه من سياق الحديث كما سأذكره . قوله ( عن سعيد ) هو ابن جبير ، وصرح به الأصملي في روايته وكذا النسفي . قوله ( قال رجل لابن عباس ) كان هذا الرجل هو نافع بن الأزرق الذي صار بعد ذلك رأس الإدارة من الخوارج وكان يجالس ابن عباس بمكة ويسأله ويعارضه ، ومن جملة ما وقع سؤاله عنه صريحا ما أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة قال : سألت نافع بن الأزرق ابن عباس عن قوله تعالى ( هذا يوم لا ينطقون - ولا تسمع الأصم ) وقوله ( وأقبل بعضهم على بعض يتسألون - وهازم اقربوا صكائبهم ) الحديث بهذه القصة حسب ، وهي إحدى القصص المسئولة عنها في حديث الباب . وروى الطبراني من حديث الضحاك بن مزاحم قال : قدم نافع بن الأزرق ونجدة بن حويمر في قعر من رهوس الخوارج مكة ، فإذا هم بابن عباس قاعدا قريبا من زمزم والناس قياما يسألونه . فقال له نافع بن الأزرق : أيتيك لأسألك ، فسأله عن أشياء كثيرة من التفسير ، سافها في ورقتين . وأخرج الطبري من هذا الوجه بعض القصة ولفظه : ان نافع بن الأزرق أتى ابن عباس فقال : قول الله ( ولا يكتمون الله حديثا ) وقوله ( والله ربنا ما كنا مشركين ) فقال : اني أحسبك قت من عند أصحابك فقلت لهم أين ابن عباس فألتى عليه متشابه القرآن ؟ فأخبرهم أن الله تعالى إذا جمع الناس يوم القيامة قال المشركون : إن الله لا يقبل إلا من وحد . فبذلهم فيقولون : والله ربنا ما كنا مشركين ،



قال فيختم على أفواههم ويستنطق جوارحهم ، انتهى وهذه القصة إحدى ما ورد في حديث قلاب ، فالظاهر أنه المجهم فيه . قوله ( اني أجد في القرآن أشياء تختلف على ) أى تشكّل وتضطرب ، لأن بين ظواهرها تداخلاً . زاد عبد الرزاق في روايته عن معمر عن رجل عن النبال بسنده « فقال ابن عباس : ما هو ، أشك في القرآن ؟ قال : ليس بفك ولكنه اختلاف ، فقال : هات ما اختلف عليك من ذلك ، قال : أسمع الله يقول . وحاصل ما وقع السؤال في حديث الباب أربعة مواضع : الاول نفي المسألة يوم القيامة وإثباتها ، الثاني كتمان المشركين جاهلهم وانقضاءه ، الثالث خلق السموات والأرض أيهما تقدم ، الرابع الإتيان بحرف « كن » الدال على الماضي مع أن الصفة لازمة . وحاصل جواب ابن عباس عن الأول أن نفي المسألة فيما قبل النفخة الثانية وإثباتها فيما بعد ذلك ، وعن الثاني أنهم يكتُمون بألسنتهم فتستغل أيديهم وجوارحهم ، وعن الثالث أنه بدأ خلق الأرض في يومين غير مدحوة ثم خلق السماء فسواها في يومين ثم دحا الأرض بعد ذلك وجعل فيها الراسي وغيرها في يومين فخلق أربعة أيام للأرض ، فهذا الذي جمع به ابن عباس بين قوله تعالى في هذه الآية وبين قوله ( والأرض بعد ذلك دحاها ) هو المعتمد ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي سعيد عن عكرمة عن ابن عباس رفعه قال « خلق الله الأرض في يوم الأحد وفي يوم الاثنين ، وخلق الجبال وشقي الأنهار وقدر في كل أرض قوتها يوم الثلاثاء . ويوم الأربعاء ، ثم استوى إلى السماء وهي دحان وتلا الآية إلى قوله ( في كل سماء أمرها ) قال في يوم الخميس ويوم الجمعة الحديث ، فهو ضعيف لضعف أبي سعيد وهو البغال ، وعن الرابع بأن « كن » وإن كانت للماضي لكنها لا تستلزم الاقطاع ؛ بل المراد أنهم لم يزال كذلك ، فأما الاول فقد جاء فيه تفسير آخر أن نفي المسألة عند تشاغلهم بالصق والحساب والجوارح على الصراط وإثباتها فيما عدا ذلك ، وهذا منقول عن السدي أخرجه الطبري ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أن نفي المسألة عند النفخة الاول وإثباتها بعد النفخة الثانية ، وقد تناول ابن مسعود نفي المسألة على معنى آخر وهو طلب بعضهم من بعض العفو ، فأخرج الطبري من طريق زاذان قال « أثبت ابن مسعود فقال : يؤخذ بيد العبد يوم القيامة فينادي : ألا إن هذا فلان ابن فلان ، فمن كان له حق قبله فليأت ، قال فتود المرأة يومئذ أن يثبت لها حتى على أبيها أو ابنها أو أخيها أو زوجها ، فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون . . ومن طريق أخرى قال « لا يسأل أحد يومئذ بنسب شيئاً ولا يتساءلون به ولا يمت برحم . وأما الثاني فقد تقدم بسطه من وجه آخر عند الطبري ، والآية الأخرى التي ذكرها ابن عباس وهي قوله ( واقع ربنا ما كنا مشركين ) فقد ورد ما يؤيده من حديث أبي هريرة أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « ثم يلقي الثالث فيقول : يا رب أمنت بك وبكتابك وبرسولك وبثني ما استطاع ، فيقول : الآن نيمت شاهدنا عليك ، فيفكر في نفسه من الذي يشهد على ؟ فيختم على فيه وتنطق جوارحه . . وأما الثالث فأجيب بأجوبة أيضاً منها أن « ثم » بمعنى الواف فلا إيراد ، وقيل المراد ترتيب الخبر لا الخبر به كقوله ( ثم كن من الذين آمنوا ) الآية . وقيل على بابها لكن ثم لتفاوت ما بين الخطين لا لتراخي في الزمان ، وقيل خلق بمعنى قدر . وأما الرابع وجواب ابن عباس عنه فيحتمل كلامه أنه أراد أنه سمي نفسه غفورا رحيمًا ، وهذه التسمية مضت لأن التعلق انقضى ، وأما الصفتان فلا يزالان كذلك لا ينقطعان لأنه تعالى إذا أراد المغفرة أو الرحمة في الحال أو الاستقبال وقع مراده ، قاله الكرماني . قال : ويحتمل أن يكون ابن عباس أجلب بموازين أحدهما أن التسمية هي التي كانت وانتهت والصفة لا نهاية لها ، والآخر أن معنى

« كان ، الدرام فانه لا يزال كذلك . ويحتمل أن يحمل السؤال على مسلكين والجواب على رغبتهما كأن يقال : هذا اللفظ مشعر بأنه في الزمان الماضي كان ففورا وحيا مع أنه لم يكن هناك من يخبر له أو يرحم ، وبأنه ليس في الحال كذلك لما يشعر به لفظ كان ، والجواب عن الأول بأنه كان في الماضي يسمى به ، وعن الثاني بأن كان تعطي معنى الدرام ، وقد قال النحاة . كالثبوت خبرها ماضيا دائما أو منقطعا . قوله ( فلا يختلف ) بالجرم للنهي ، وقد وقع في رواية ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن المنهال بن عمرو وفي آخره « قال فقال له ابن عباس : هل بقي في قلبك شيء ؟ إنه ليس من القرآن شيء . إلا نزل فيه شيء . ولكن لا تعلمون وجهه . » ( تنبيه ) : وقع في السياق « والسماء بناها » والتلاوة ( أم السماء بناها ) كذا زعم بعض الشراح ، والذي في الأصل من رواية أبي ذر ( والسماء وما بناها ) وهو على وفق التلاوة ، لكن قوله بعد ذلك « إلى قوله دحاها » يدل على أن المراد الآية التي فيها ( أم السماء بناها ) . قوله ( حدثني يوسف بن عدي ) أي ابن أبي زريق التيمي الكوفي نزيل مصر ، وهو أخو زكريا بن عدي ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث . وقد وقع في رواية القاسبي « حدثني عن يوسف ، بزيادة « عن » وهي غلط . وسقط قوله « وحدثني الخ » من رواية النسفي ، وكذا من رواية أبي نعيم عن المجرجاني عن القزيري ، وثبت ذلك عند جمهور الرواة عن القزيري . لكن ذكر البرقاني في « المصاحف » بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجي « حدثنا أبو يعقوب يعقوب بن عدي ، فسأله بتمامه قال « وقال لي محمد بن إبراهيم الأزدستاني قال : شاهدت نسخة من كتاب البخاري في هامشها « حدثني محمد بن إبراهيم حدثنا يوسف بن عدي ، قال البرقاني : ويحتمل أن يكون هذا من صنع من سمعه من البوشنجي قال اسمه محمد بن إبراهيم . قال : ولم يخرج البخاري ليوسف ولا لمبيد الله بن عمرو ولا لزيد بن أبي أنيسة حديثا مسندا سواء ، وفي مقابلة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المجهود إشارة إلى أنه ليس على شرطه وإن صارت صورته صورة الموصول ، وقد صرح ابن خزيمة في صحيحه بهذا الاصطلاح وأن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط صحيحه وخرج على من يغير هذه الصيغة المصطلح عليها إذا أخرج منه شيئا على هذه الكيفية . فزعم بعض الشراح أن البخاري سمعه أولا مرسلا وآخرها مسندا فنقله كما سمعه ، وهذا بعيد جدا . وقد وجدت للحديث طريقا أخرى أخرجه الطبري من رواية مطرف من طريق عن المنهال بن عمرو بتمامه ، فشيخ ممر الميم يحتمل أن يكون مطرفا أو زيد بن أبي أنيسة أو ثالثا . قوله ( وقال مجاهد لهم أجمع غير ممنون : محبوب ) سقط هذا من رواية النسفي ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد به ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( غير ممنون ) قال : غير منقوص ، وهو بمعنى قول مجاهد محسوب ، والمراد أنه يحسب فيحصى فلا ينقص منه شيء . قوله ( أقواتها أرزاقها ) أخرجه عبد الرزاق عن ممر من الحسن بلفظ « قال وقال قتادة جبالها وأنهارها ودوابها وثمارها » وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ « وقدر فيها أقواتها » قال : من المطر . وقال أبو عبيدة : أقواتها واحدا قوت وهي الأرزاق . قوله ( في كل سماء أمرا بما أمر به ) وصله الفريابي بلفظ « بما أمر به وأراد » أي من خلق الوجوم والنيرات وغير ذلك . قوله ( نحسات مشائم ) وصله الفريابي من طريق مجاهد به . وقال عبد الرزاق عن ممر عن قتادة « ريحا صرصرا : باردة . نحسات : مشومات » وقال أبو عبيدة : انصرصر هي الشديدة الصوت العاصفة ، نحسات : ذوات نحرس أي مشائم . قوله ( وقبضنا لهم قرنا » نزل عليهم الملائكة عند الموت ) كذا في رواية أبي ذر والنسفي وطائفة ، وعند

الأصلي ، وقبضنا لهم قرناء ، وهم تنزل عليهم الملائكة عند الموت ، وهذا هو وجه الكلام وصوابه ، وليس تنزل عليهم نفساً أقبضنا . وقد أخرج الثريائي من طريق مجاهد بلفظه ، وقبضنا لهم قرناء قال شياطين ، وفي قوله تنزل عليهم الملائكة أن لا تخافوا ولا تحزنوا قال عند الموت ، وكذلك أخرجه الطبري مرفوعاً في موضعه ، ومن طريق السدي قال : تنزل عليهم الملائكة عند الموت ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : تنزل عليهم الملائكة وذلك في الآخرة . قلت : ويحتمل الجمع بين التأويلين فإن حالة الموت أول أحوال الآخرة في حق الميت ، والحاصل من التأويلين أنه ليس المراد تنزل عليهم في حال تصرفهم في الدنيا . ( قوله ) اهتزت بالنبات ، وربت ارتفعت من أكامها حين تطلع ) كذا لابي ذر والنسفي ، وفي رواية غيرها الى قوله : ارتفعت ، وهذا هو الصواب ، وقد وصله الثريائي من طريق مجاهد الى قوله : ارتفعت ، وزاد : قبل أن تنبت . ( قوله ) ليقولن هذا لي أي بعلي أنا محقوق بهذا ) وصله الطبري من طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد بهذا ولكن لفظه : بعمل ، بتقديم الميم على اللام وهو الأشبه ، واللام في ليقولن جواب القسم ، وأما جواب الشرط فيحنوف ، وأبعد من قال اللام جواب الشرط والفاء محذوفة منه لأن ذلك شاذ مختلف في جوارده في الشعر ، ويحتمل أن يكون قوله : هذا لي ، أي لا يزول عني . ( قوله ) وقال غيره سوا . السائلين قد مر سوا ) سقط . وقال غيره : لنير أبي ذر والنسفي وهو أشبه ، فانه معنى قول أبي عبيدة . وقال في قوله سوا السائلين : نصبا على المصدر ، وقال الطبري : قرأ الجمهور سوا بالنصب وأبو جعفر بالرفع ويعقوب بالجزم ، فأنصب على المصدر أو على نعت الأقوات ، ومن رفع فعل القطع ، ومن خفض فعل نعت الأيام أو الأربعة . ( قوله ) فهديناهم لدلائم على الخير والشر كقوله ( وهديناهم النجدين ) وكقوله ( هديناهم السبيل ) والهدى الذي هو الارشاد بمنزلة أسعدناه ، ومن ذلك قوله ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) . كذا لابي ذر والأصلي وغيرهما أسعدناه ، بالصاد المهملة ، قال السبيل : هو بالصاد أقرب الى تفسير أرشدناه من أسعدناه بالسين المهملة ، لأنه اذا كان بالسين كان من السعد والسعادة ، وأرشدت الرجل الى الطريق وهديته السبيل بعيد من هذا التفسير . فاذا قلت أسعدناهم بالصاد خرج اللفظ الى معنى الصعدات في قوله : اياكم والقعود على الصعدات ، وهي الطرق ، وكذلك أصعد في الأرض اذا سار فيها على قصد ، فان كان البخاري قصد هذا وكتبها في نسخته بالصاد اتفاننا الى حديث الصعدات فليس بمنكر انتهى . والذي عند البخاري إنما هو بالسين كما رفع عند أكثر الرواة عنه ، وهو منقول من معاني القرآن ، قال في قوله تعالى ( وأما نوح فهديناهم ) يقال دلناهم على مذهب الخير ومذهب الشر كقوله ( وهديناهم النجدين ) ثم ساق عن علي في قوله ( وهديناهم النجدين ) قال : الخير والشر ، قال : وكذلك قوله ( انا هديناه السبيل ) قال : والهدى على وجه آخر وهو الارشاد ، ومثله قولك أسعدناه من ذلك ( أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده ) في كثير من القرآن . ( قوله ) يوزعون يكفون ) قال أبو عبيدة في قوله ( فهم يوزعون ) : أي يدفعون ، وهو من وزعت . وأخرج الطبري من طريق السدي في قوله ( فهم يوزعون ) قال : عليهم وزعة ترد أولام على أخراهم . ( قوله ) من أكامها : نشر الكفري الكم ) كذا لابي ذر ، ولغيره هي الكم ، زاد الأصلي : واحدها هو قول الثوري بلفظه ، وقال أبو عبيدة في قوله ( من أكامها ) : أي أوعيتها واحدها كة وهو ما كانت فيه ، ومكة واحد ، واجمع أكام وأكة . ( تنبيه ) : كتاب الكم مضمرة ككم الفميص وعليه يدل كلام ابن عبيدة وبه جزم

الراغب ، ووقع في الكشف بكسر الكاف فان ثبت فاعلمنا انه فيه دون كم القميص . قوله ( وقال غيره : ويقال للضب إذا خرج أيضا : كلفور وكفري ) ثبت هذا في رواية المستمل وحده ، والكفري بضم الكاف وفتح الفاء وبضمها أيضا والراء مثله مقصور ، وهو وعاء الطلع وقشره الأعلى قاله الاصمعي وغيره ، قالوا : ووعاء كل شيء كلفوره . وقال الخطابي : قول الاكثرين المكفري الطلع بما فيه ، وعن الخليل أنه الطلع . قوله ( ولي حميم : القريب ) كذا للأكثر ، وعند النسبي : وقال مصمر فذكره ، ومصمر هو ابن المثنى أبو عبيدة وهذا كلامه ، قال في قوله ( كأنه ولي حميم ) قال : ولي قريب . قوله ( من يحبس حاص عنه حاد عنه ) قال أبو عبيدة في قوله ( مالنا من يحبس ) يقال حاص عنه أي عدل وحاذ . وقال في موضع آخر ( من يحبس ) أي من معدل . قوله ( مربة ومربة واحد ) أي بكسر الميم وضما أي امتراء ، هو قول أبي عبيدة أيضا ، وقراءة الجمهور بالكسر ، وقرأ الحسن البصري بالضم . قوله ( وقال مجاهد ( اعملوا ما شئتم ) الوعيد ) في رواية الأصيل هو وعيد ، وقد وصله عبد ابن حميد من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( اعملوا ما شئتم ) قال : هذا وعيد . وأخرجه عبد الرزاق من وجهين آخرين عن مجاهد ، وقال أبو عبيدة : لم يأمرهم بعمل الكفر ، وإنما هو توعيد . قوله ( وقال ابن عباس ( ادفع بالتي هي أحسن ) الصبر عند الغضب والغزو عند الاساءة ، فإذا فعلوا ذلك عصمهم الله وخفض لهم عنوم ) كأنه ولي حميم ) سقط « كأنه ولي حميم » من رواية أبي ذر وحده وثبت للباقيين ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أمر الله المؤمنين بالصبر عند الغضب ، والغزو عند الاساءة الخ ، ومن طريق عبد الكريم الجزري عن مجاهد ( ادفع بالتي هي أحسن ) : السلام

١ - باب ( وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ، ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثير مما تعملون )

٤٨١٦ - حديثنا يزيد بن زريع عن روح بن القاسم عن منصور عن مجاهد عن أبي مصبر « عن ابن مسعود ( وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ) الآية ، كان رجلان من قریش وختن لهما من نفث - أو رجلان من نفث وختن لهما من قریش - في بيت ، فقال بعضهم لبعض آتون أن الله يسمع حديثنا ؟ قال بعضهم : بسمع بعضه ، وقال بعضهم : لئن كان يسمع بعضه لقد يسمع كله ، فأنزلت ( وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ) الآية »

[الطه ٤٨١٦ - طه ل : ٤٨١٧ ، ٧٥٧١]

قوله ( باب قوله ( وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ) الآية ) قال الطبري : اختلف في معنى قوله « تستترون » ثم أخرج من طريق السدي قال : تستخفون ، ومن طريق مجاهد قال : تتقون ، ومن طريق شعبة عن قتادة قال : ما كنتم تظنون أن يشهد عليكم الخ . قوله ( عن ابن مسعود : وما كنتم تستترون ) أي قال في تفسير قوله تعالى ( وما كنتم تستترون ) . قوله ( كان رجلان من قریش وختن لهما من نفث أو رجلان

من ثقيف وختن لهما من قریش ) هذا الملك من أبي معمر راويه عن ابن مسعود وهو عبد الله بن سحيرة ، وقد أخرجه عبد الرزاق من طريق وهب بن ربيعة عن ابن مسعود بلفظ « ثقيف وختناه قرشيان ؛ ولم يشك . وأخرج مسلم من طريق وهب هذه ولم يسق لفظها ، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال « ثلاثة نفر ، ولم ينسبهم ، وذكر ابن بشكوال في المجهات ، من طريق « تفسير عبد الغني بن سعيد الثقيف ، أحد الضمفاء بأسناده عن ابن عباس قال القرشي الأسود بن عبد يغوث الزهري والثقفيان الأخنس بن شريق والآخري لم يسم ، وراجعت التفسير المذكور فوجدته قال في تفسير قوله تعالى ( أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ) قال : جلس رجلا ، عند الكعبة أحدهما من ثقيف وهو الأخنس بن شريق والآخري من قریش وهو الأسود بن عبد يغوث ، فذكر الحديث . وفي تنزيل هذا على هذا لا يخفى . وذكر الثعلبي وتبعه البغوي أن الثقيف عبد باليل ابن عمرو بن عمير والقرشيان صفوان وربيعة ابنا أمية بن خلف . وذكر اسماعيل بن محمد التيمي في تفسيره أن القرشي صفوان بن أمية والثقفيان ربيعة وحبيب ابنا عمرو ، فاقه أعلم

## ٢ - باب ( وذلکم ظنکم الذی ظننتم ربکم أرداکم فأصبحتم من الخاسرين )

٤٨١٧ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله بن رضى الله عنه قال « اجتمع عند البيت قرشيان وثقيف - أو ثقفيان وقرشي - كثيرة شحم بطونهم ، فلبثت فقه قلوبهم . فقال أحدهم : « أترون أن الله يسمع ما نقول ؟ قال الآخر : « بسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر إن كان يسمع إذا جهرنا فانه يسمع إذا أخفينا . فأنزل الله عز وجل ( وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ) الآية . وكان سفيان يحدثنا بهذا فيقول : حدثنا منصور أو ابن أبي نجيح أو حنيد ، أحدهم أو اثنان منهم ، ثم ثبت على منصور ، وترك ذلك صرارا غير واحدة حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان الثوري قال حدثني منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله . بنحوه

قوله ( باب وذلکم ظنکم الذی ظننتم ربکم أرداکم فأصبحتم من الخاسرين ) الإشارة في قوله ( وذلکم ) لما تقدم من صنيع الاستتار طنا منهم أنهم يخفى عليهم عند الله . وهو مبتدأ والخبر أرداكم ، وظنكم بدل من ذلكم . ثم ذكر فيه الحديث الذي قبله من طريق أخرى . قوله ( اجتمع عند البيت ) أى عند الكعبة . قوله ( كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم ) كذا الأكثر بإضافة بطون لشحم وإضافة قلوب لفقه وثنوين كثيرة وقليلة ، وفي رواية سعيد بن منصور والترمذي من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود « كثير شحم بطونهم قليل فقه قلوبهم ، وذكره بعض الشراح بلفظ إضافة شحم إلى كثيرة ويطونهم بالرفع على أنه المبتدأ أى بطونهم كثيرة الشحم والآخري مثله وهو محتمل ، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر بلفظ « عظيمة بطونهم قليل قلوبهم ، وفيه إشارة إلى أن الفطنة قلما تكون مع البطنة ، قال الشافعي : ما رأيت سمينا عاقلا إلا محمد بن الحسن . قوله ( لئن كان يسمع بعضه

لقد سمع كله) أي لأن نسبة جميع المسوعات إليه واحدة فالتخصيص تحكم ، وهذا يشعر بأن قائل ذلك كان أظن أصحابه ، وأخلق به أن يكون الأحنس بن شريق لأنه أسلم بعد ذلك ، وكذا صفوان بن أمية . قوله ( وكان سفيان يحدثنا بهذا فيقول : حدثنا منصور أو ابن أبي نجيح أو حميد أحدهم أو إثنان منهم ، ثم ثبت على منصور وترك ذلك مراداً غير واحدة ) هذا كلام الحميدى شيخ البخارى فيه ، وقد أخرجه عنه في كتاب التوحيد قال : حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد ، فذكره مختصراً ولم يذكر مع منصور أحداً . وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى من طرق عن سفيان بن عيينة عن منصور وحده . ٤ . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن منصور ) لسفيان فيه إسناد آخر أخرجه مسلم عن أبي بكر بن خلاد عن يحيى القطان عن سفيان الثوري عن سليمان وهو الأعشى عن عمارة بن عمير عن وهب بن ربيعة عن ابن مسعود ، وكان البخارى ترك طريق الأعشى للاختلاف عليه قيل عنه هكذا ، وقيل عنه عن عمارة بن عمير عن هب الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود أخرجه الترمذى بالوجهين

#### ٤٢ - سورة حم عسق

وَيُذَكِّرُ هِـنَ ابْنِ عَبَّاسٍ : حَقِيقاً لَا تَلِيدُ . رُوحاً مِّنْ أَمْرِنَا : الْقُرْآنُ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : يَذُرُوكُمْ فِيهِ نَسْلٌ بَعْدَ نَسْلِ . لَأَحْجَةُ بَيْنَنَا : لَأَخْصُومَةٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ . مِّنْ طَرَفٍ خَفَى : ذَلِيلٌ . وَقَالَ غَيْرُهُ : فَيُظْلَنُ رَوَاكِدَ هَلِي ظُهُرِهِ يَتَحَرَّكُنْ وَلَا يَجْرَيْنُ فِي الْبَحْرِ . تَشْرَهُوا : ابْتَدَعُوا

قوله ( سورة حم عسق . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لنفي بي ذكر . قوله ( ويذكر عن ابن عباس عقيباً التي لا تليد ) وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظ ( ويجعل من يشاء عقيباً ) قال : لا يلقح . وذكره باللفظ المطلق بلفظ جوير عن الضحاك عن ابن عباس وفيه ضعف وانقطاع ، فسكانه لم يهزم به لذلك . قوله ( روحاً من أمرنا : القرآن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وروى الطبري من طريق السدي قال في قوله ( روحاً من أمرنا ) قال : وحياً . ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله ( روحاً من أمرنا ) قال : رحمة . قوله ( وقال مجاهد يذروكم فيه نسل بعد نسل ) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله ( يذروكم فيه ) قال نسلاً بعد نسل من الناس والألنام ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ( يذروكم ) قال : يخلفكم . قوله ( لأحجة بيننا وبينكم ) لأخصومة بيننا وبينكم . وصله الفريابي عن مجاهد بهذا ، وروى الطبري من طريق السدي في قوله ( حجبتهم داخضة عند ربهم ) قال : هم أهل الكتاب قالوا للسليين : كتابنا قبل كتابكم ونبينا قبل نبيكم . قوله ( من طرف خفي : ذليل ) وصله الفريابي عن مجاهد بهذا ، وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مثله . ومن طريق قتادة ومن طريق السدي في قوله ( ينظرون من طرف خفي ) قال : يسارقون النظر ، وتفسير مجاهد هو بلازم هذا . قوله ( شرعوا ابتدعوا ) هو قول أبي عبيدة . قوله ( فيظللن رواكد على ظهوره : يتحركن ولا يجريان في البحر ) وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة قال سفين هذا البحر تجري بالريح فإذا أمسكت عنها الريح ركبت ، وقوله يتحركن أي يضربن بالأمواج ، ولا يجريان في البحر يسكون الريح ، وهذا التقرير يندفع اعتراض من زعم أن لا ، سقطت في قوله ( يتحركن ،

قال : لأنهم فسروا «رواكد» بـ «واكن» وتفسير «رواكد» بسواكن قول أبي عبيدة ، ولكن السكون والحركة في هذا أمر نسي

## ١ - باب (إلا المودة في القربى)

٤٨١٨ - حدثني محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا ثعبة عن عبد الملك بن ميسرة قال سمعت طاوساً عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله (إلا المودة في القربى) فقال سعيد بن جبير : 'قربى' آل محمد عليهم السلام ، فقال ابن عباس عجلت ، إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة ، قال إلا أن تصلوا ما بيني وبينكم من قرابة ،

قوله ( باب قوله إلا المودة في القربى ) ذكر فيه حديث طاوس عن ابن عباس سئل عن تفسيرها ، فقال سعيد بن جبير : قربى آل محمد ، فقال ابن عباس : عجلت ، أي أسرعت في التفسير . وهذا الذي جزم به سعيد بن جبير قد جاء عنه من روايته عن ابن عباس مرفوعاً فأخرج الطبري وابن أبي حاتم من طريق قيس بن الربيع عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما زلت قالوا يا رسول الله من قرابتك الذين وجبت علينا مودتهم ؟ الحديث ، وإسناده ضعيف ، وهو ساقط لخالفته هذا الحديث الصحيح . والمعنى إلا أن تودوني لقربايتي فتحفظوني . والخطاب لقريش خاصة ، والقربى قرابة المصوبة والرحم ، فكأنه قال احفظوني للقرابة إن لم تنعموني للنبوة . ثم ذكر ما تقدم عن هكينة في سبب نزول <sup>(١)</sup> . وقد جزم بهذا التفسير جماعة من المفسرين واستندوا إلى ما ذكرته عن ابن عباس من الطبراني وابن أبي حاتم ، وإسناده واه فيه ضعيف ورافض . وذكر الزمخشري هنا أحاديث ظاهر وضما ، ورده الزجاج بما صح عن ابن عباس من رواية طاوس في حديث الباب ، وبما نقله أشعبي عنه ، وهو المعتمد . وجزم بأن الاستثناء منقطع . وفي سبب نزولها قول آخر ذكره الواحدى عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانت تنوبه نوائب وليس يده شيء ، فجمع له الأنصار مالا فقالوا : يا رسول الله إنك ابن أختنا ، وقد هدانا الله بك ، وتوكلت النوائب وحقوق وليس لك سعة . فجمعنا لك من أموالنا ما تستعين به علينا ، فنزلت . وهذه من رواية الكلبي ونحوه من الضعفاء . وأخرج عن طريق مقسم عن ابن عباس أيضا قال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الأنصار شيء فخطب فقال ألم تكونوا أضللا فهداكم الله في الحديث ، وفيه لجثوا على الركب وقالوا أنفسنا وأموالنا لك فنزلت . وهذا أيضا ضعيف ويظهر أن الآية مكية والأقوى في سبب نزولها <sup>(٢)</sup> عن قتادة قال : قال المشركون لعل محمدا يطلب أجرا على ما يتعاطاه فنزلت . وزعم بعضهم أن هذه الآية منسوخة ، ورده الثعلبي بأن الآية دالة على الأمر بالتردد إلى الله بطاعته أو باتباع نبيه أو صلة رحمه بترك أذيته أو صلة أقاربه من أجله وكل ذلك مستمر الحكم غير منسوخ ، والحاصل أن سعيد بن جبير ومن وافقه كلهم بر الحسين والسدي وعمر بن شعيب فيما أخرجه الطبري عنهم حملوا الآية على أمر المخاطبين بأن يواددوا أقارب النبي صلى الله عليه وسلم ،

وابن عباس حمها على أن يوادد النبي ﷺ من أجل القرابة التي بينهم وبينه ، فعلى الأول الخطاب عام لجميع المسلمين ، وعلى الثاني الخطاب خاص بقريش . ونؤيد ذلك أن السورة مكية . وقد قيل إن هذه الآية نسخت بقوله ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ﴾ ويحتمل أن يكون هذا عاما خاص بما دلت عليه آية الباب ، والمعنى أن قريشا كانت تصل أرحامها ، فلذا بعث النبي ﷺ تطمؤنه فقال : صلوني كما تصلون غيري من أقاربكم . وقد روى سعيد ابن منصور من طريق الشعبي قال : أكرموا علينا في هذه الآية ، فكتبت إلى ابن عباس أسأله عنها فكتب : إن رسول الله ﷺ كان واسطه النسب في قريش ، لم يكن حتى من أحياء قريش إلا ولده ، فقال الله ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى ﴾ تودوني جزائي عنكم ، وتحفظوني في ذلك . وفيه قول ثالث أخرجه أحد من طريق مجاهد عن ابن عباس أيضا أن النبي ﷺ قال ﴿ قل لا أسألكم عليه أجرا ﴾ على ما جئتمكم به من البينات والهدى إلا أن قريبرا إلى الله بطاعته ، وفي إسناده ضعف . وثبت عن الحسن البصري نحوه ، والأجر على هذا مجاز . وقوله « القربى » هو مصدر كالزاني والبشري بمعنى القرابة ، والمراد في أهل القربى ، وصبر بلفظه في « دون اللام » كأنه جعلهم مكانا للمودة ومقرا لها ، كما يقال لي في آل فلان هوى أى هم مكان هوى ، ويحتمل أن تكون « في » سببية ، وهذا على أن الاستثناء متصل ، فإن كان منقطعا فالمعنى لا أسألكم عليه أجرا قط ، ولكن أسألكم أن تودوني بسبب قرابتي فيكم

### ٤٣ - سورة حم الزخرف

وقال مجاهد ﴿ على أمة ﴾ : على إمام . ﴿ وقوله يارب ﴾ تفسيره : أيحيون أنا لا نسمع ميراث ونجوم ولا نسمع قيلهم . وقال ابن عباس ( ولولا أن يكون للناس أمة واحدة ) : لولا أن جعل الناس كلهم كفارا لجلت لبيوت الكفار سقفا من فضة ومعارج من فضة - وهي درج - وممرر فضة : مقرنين : مطبقين . آفونا : أسخطونا . يمش : يمشي . وقال مجاهد ( أفنضرب عنكم الله كرا ) أى تكذبون بالقرآن ثم لا تعاقبون عليه ؟ ( ومضى مثل الأولين ) سنة الأولين . مقرنين بمعنى الإبل والحمل والبقال والحير : شأ في الحليمة ( الجوارى ) جملهن من الرحمن ولدا ( فكيف تمكون ) . ( لو شاء الرحمن ما عهدناهم ) يعنون الأوثان ، يقول الله تعالى ( ما لهم بذلك من علم ) الأوثان . إلههم لا يملكون . في عقبه : ولده . مقرنين : يمشون معا . سكتا قوم فرعون سكتا لكمار أمة محمد ﷺ . ومثلا : هجرة . يصيدون : يضجون . مبرمون : ينجسون . أول العابدين : أول المؤمنين . ( إني أبرأ مما تعبدون ) العرب تقول : نحن منك أبراء والخلاء ، والواحد والاثنتان والجميع من الذكر والنوثة يقال فيه أبرأ لأنه مصدر ، ولو قال « برى » لقال في الاثنين بريثن وفي الجميع بريثن . وقرا عبد الله « إني برى » بالياء . والزخرف : الذهب . ملائكة يخلفون : يخلف بعضهم بعضا قوله ( سورة حم الزخرف . بسم الله الرحمن الرحيم ) . قوله ( على أمة على إمام ) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي



ذره وقال مجاهد فذكره ، والاول اولى وهو قول أبي عبيدة وروى جند بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( هل أمة ) قال : هل ملة . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( هل أمة ) أي على دين ، ومن طريق السدي مثله . قوله ( وقيله يارب نفسه أبجسون أنا لا نسمع سرم ونجوام ولا نسمع قيلهم ) قال ابن التين : هذا التفسير أنكره بعضهم ، وإنما يصح لو كانت التلاوة « وقيلهم » وقال أبو عبيدة : وقيله منصوب في قول أبي عمرو بن العلاء على نسمع سرم ونجوام وقيله ، قال وقال غيره : هي في موضع الفعل . أي ويقول ، وقال غيره : هذا التفسير محمول على أنه أراد تفسير المعنى ، والتقدير ونسمع قيله لغف الغافل ، لكن يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة . وقال الثراء : من قرأ وقيله فغضب فهو من قوله نسمع سرم ونجوام ونسمع قيلهم ؛ وقد ارتضى ذلك الطبري وقال : قرأ الجمهور وقيله بالتصبي هظفا على قوله أم يحسبون أنا لا نسمع سرم ونجوام والتقدير ونسمع قيله يارب ، وبهذا يدفع اعتراض ابن التين وإلزامه بل يصح والقرأة وقيله بالافراد ، قال الطبري : وقراءة الكوفيين وقيله بالجر على معنى وعنده هم الساحة وهم قيله ، قال : وما قرأه تان صحيحنا المعنى ، وسيأتي في أواخر هذه السورة أن ابن مسعود قرأ وقال الرسول يارب - في موضع وقيله يارب . وقال بعض النحويين : المعنى إلا من شهد باحق وقال قيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ؛ وفيه أيضا الفصل بين المتعاطفين بجمل كثيرة . قوله ( وقال ابن عباس : ولولا أن يكون الناس أمة واحدة الخ ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بلفظه مقطعا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أمة واحدة كفارا ، وروى الطبري من طريق عوف عن الحسن في قوله ( ولولا أن يكون الناس أمة واحدة ) قال : كفارا يميلون الى الدنيا . قال : وقد مالت الدنيا بأكثر أهلها وما فعل ، فكيف لو فعل . قوله ( مقرنين مطيعين ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وما كنا له مقرنين ) قال : مطيعين ، وهو بالثاقف . ومن طريق السدي مثله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ( وما كنا له مقرنين ) لا في الأيدي ولا في القوة . قوله ( آسفونا أخطونا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( فلما آسفونا ) قال : أخطونا . وقال عبد الرزاق سمعت ابن جريج يقول ( آسفونا ) أخطبونا . وعن سماك بن الفضل عن وهب بن منبه مثله وأورده في قصة له مع عروة بن محمد السعدي حامل سر بن عبد العزيز هلي ابن . قوله ( يمش يمشي ) وصله ابن أبي حاتم من طريق شبيب عن بشر عن حكيم عن ابن عباس في قوله ( ومن يمش عن ذكر الرحمن ) قال : يمشي . وروى الطبري من طريق السدي قال ( ومن يمش ) أي يمرض . ومن طريق سعيد عن قتادة مثله . قال الطبري : من فسر يمش بمعنى يمرض فقرأه بفتح الشين . وقال ابن قتبية قال أبو عبيدة قوله ( ومن يمش بضم الشين ) أي تظلم عينه . وقال الثراء : يمرض عنه ، قال : ومن قرأ يمش بفتح الشين أراد تصي عينه ، قال : ولا أرى القول الا قول أبي عبيدة ، ولم أر أحدا يجر عشوت عن الشيء أعرضت عنه ، إنما يقال تعاشيت عن كذا تناقلت عنه ومثله تعاميت . وقال غيره : عشى إذا مشى يبصر ضعيف مثل خرج مشى مشية الأخرج . قوله ( وقال مجاهد أفنضرب عنكم الذكر صفحا أي تكذبون بالقرآن ثم لا تعاقبون عليه ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه ، وروى الطبري من طريق الثوري عن ابن عباس قال : ألحسبم أن نضفح عنكم ولم نفعلموا ما أمرتم به . قوله ( ومعنى مثل الأولين : سنة الأولين ) وصله الفريابي عن مجاهد

في قوله ( ومعنى مثل الارلين ) قال سنهم ، وسيأتى له تفسير آخر قريباً . قوله ( مقرنين بمعنى الإبل والحيل والجمال ) وصلة الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد : والحير . وهذا تفسير المراد بالضمير في قوله له ، وأما لفظ « مقرنين » فتقدم معناه قريباً . قوله ( أو من ينشأ في الحلية الجوارى ، يقول جعلتموهن للرحمن ولدا فكيف تحمكون ) وصلة الفريابي عن مجاهد بلفظه والمعنى أنه تعالى أنكّر على الكفرة الذين زعموا أن الملائكة بنات الله فقال ( أم اتخذنما بخلق بنات وأصفاكم بالبنين ) واتمتمت بنات وتنفرون منهن حتى بالفتن في ذلك فوادتموهن ، فكيف تؤثرون أنفسكم بأعلى الجزأين وتدعون له الجزء الأدنى مع أن صفة هذا الصنف الذي هو البنات أنها ينشأ في الحلية والزينة المفصية إلى نقص العقل وعدم القيام بالحجة . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( أو من ينشأ في الحلية ) قال : البنات ( وهو في الخصام غير مبين ) قال فما تكلمت المرأة تريد أن تكلم عجة لها إلا تكلمت بحجة عليها . ( نبيه ) قرا ينشأ بفتح أوله مخففاً للجهور ، وحرة والكسائي وحسن أوله مثقلاً ، والمجسدي مثله مخففاً . قوله ( وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ، يعنون الأوثان . يقول الله تعالى : ما لهم بذلك من علم الأوثان أنهم لا يعلمون ) وصلة الفريابي عن طريق مجاهد في قوله ( وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم ) قال : الأوثان ، قال الله ( ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرسون ) ما تعلمون قدرة الله على ذلك والضمير في قوله ما لهم بذلك من علم للكفار أى ليس لهم علم بما ذكروه من المنيعة ولا برهان معهم على ذلك إنما يقولونه ظناً وحسباناً ، أو الضمير للأوثان وتزلم منزلة من يعقل ونفى عنهم علم ما يصنع المشركون من عبادتهم . قوله ( في عقبه ولده ) وصلة عبيد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه ، والمراد بالولد الجنس حتى يدخل فيه ولد الولد وإن سفل . وقال عبد الرزاق في عقبه لا يزال في ذريته من يوحد الله عز وجل . قوله ( مقرنين يمشون معا ) وصلة الفريابي عن مجاهد في قوله ( أو ما مع الملائكة مقرنين ) يمشون معا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يعنى متتابعين . قوله ( سلفاً لكفار فرعون . سلفاً لكفار أمة محمد ) وصلة الفريابي عن طريق مجاهد قال : هم قوم فرعون كفارهم سلفاً لكفار أمة محمد . قوله ( ومثلاً عبرة ) وصلة الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد لمن بعدهم . قوله ( يصدون بضجون ) وصلة الفريابي والطبري عن مجاهد بلفظه . وهو قول أبي عبيدة وزاد : ومن ضمها فصناه يمدلون . وروى الطبري عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ومن طريق آخر عن ابن عباس ومن طريق سعيد عن قتادة في قوله ( يصدون ) قال : يضجون . وقال عبد الرزاق عن معمر عن عاصم أخبرني زر هو ابن حبيش أن ابن عباس كان يقرأها يصدون ، يعنى بكسر الصاد يقول : يضجون . قال عاصم : سمعت أبا عبد الرحمن السلي يقرأها بضم الصاد ، فبالكسر معناه يضح وبالضم معناه يمرض . وقال الكسائي : هما لغتان بمعنى وأنكر بعضهم قراءة الضم ، واحتج بأنه لو كانت كذلك لكانت عنه لا عنه . وأجيب بأن المعنى منه أى من أجله فيصح الضم ، وروى الطبري عن طريق أبي يحيى عن ابن عباس أنه أنكر على عبيد بن حميد قراءته يصدون بالضم . قوله ( مبرمون بمحمون ) وصلة الفريابي عن مجاهد بلفظه وزاد إن كانوا شركاً كدناهم مثله . قوله ( أول العابدين أول المؤمنين ) وصلة الفريابي عن مجاهد بلفظ ، أول المؤمنين باقية فقولوا ما شئتم ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : قوله ( قال أول العابدين ) يقول : قانا أول من عبد الله وحده وكفر بما يقولون . وروى الطبري عن طريق محمد بن ثور عن معمر بسنده قال : قل إن كان الرحمن ولد في زعمكم قانا أول من عبد الله وحده

وكذبكم ، وسبأني له بعد هذا تفسير آخر . قوله ( وقال غيره إنني راء عما تعبدون ، العرب تقول : نحن منك البراء والخلاء ، الواحد والاثنان والجميع من المذكر والمؤنث سواء . يقال فيه براء لأنه مصدر ، ولو قيل براءى لقيل في الاثنين بريثان وفي الجميع برثون ) . قال أبو عبيدة : قوله ( إنني براء ) مجازها أنه عالية يحملون الواحد والاثنين والثلاثة من المذكر والمؤنث على لفظ واحد ، وأهل نجد يقولون : أنا براءى وهي بريئة ونحن براء . قوله ( وقرأ عبد الله إنني براء بالياء ) وصلة الفضل ابن شاذان في « كتاب القراءات » ، باستناده عن طلحة بن مصرف عن يحيى بن وثاب عن طلحة عن عبد الله بن مسعود . قوله ( والوخرف الذهب ) قال عبد الله بن حميد حدثنا هاشم بن القاسم عن شعبة عن الحكم عن مجاهد قال : كنا لا ندري ما الخرف حتى رأيتها في قراءة عبد الله أي ابن مسعود ، أو يكون لك بيت من ذهب . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله « وزخرفا » قال الذهب . وعن معمر عن الحسن مثله . قوله ( ملأنا في الأرض يخلفون يخلف بعضهم بعضا ) أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وزاد في آخره : مكان ابن آدم

### ١ - باب ( ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك ) الآية

٤٨١٩ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه قال « سمعت النبي ﷺ يقرأ على للنبر ( ونادوا يا مالك ليقتض علينا ربك ) . وقال قتادة ( مثلاً للآخرين ) : عظة لمن بعدهم . وقال غيره ( مقرنين ) : ضابطين ، بقل فلان مقرن لفلان : ضابط له . والأكواب : الأباريق التي لا خراطيم لها . وقال قتادة ( في أم الكتاب ) : جمل الكتاب ، أصل الكتاب ( أول العابدين ) : أي ما كان فانا أول الآيين ، وهما لقتان : رجل عابد وعبده . وقرأ عبد الله ( وقال الرسول يارب ) ، ويقال أول العابدين الجاحدين ، من عبدة يعبد

قوله ( باب قوله ونادوا يا مالك ) ظاهرها أنهم بعد ما طال إبلاسهم تكلموا ، والمجلس الساكت بعد اليأس من الفرج ، فكان قائدة الكلام بعد ذلك حصول بعض فرج لطول العهد ، أو النداء بضع قبل الإبلان لأن الواو لا تستلزم ترتيباً . قوله ( عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( عن صفوان بن يحيى عن أبيه ) هو يحيى بن أمية المعروف بابن منية . قوله ( يقرأ على المنبر ونادوا يا مالك ) كذا للجميع بانيات الكاف وهي قراءة الجمهور ، وقرأ الأعشى « ونادوا يا مال ، بالترخيم ، ورويت عن علي ، وتقدم في بدء الخلق أنها قراءة ابن مسعود ، قال عبد الرزاق قال الثوري : في حرف ابن مسعود « ونادوا يا مال » ، يعني بالترخيم ، وبه جزم ابن عيينة . ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال : ما أشغل أهل النار عن الترخيم ؟ وأجيب باحتمال أنهم يقتطعون بعض الاسم لضيقهم وشدة ما هم فيه . قوله ( وقال قتادة مثلاً للآخرين عظة لمن بعدهم ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( فلما آسفونا ) قال أغضبونا ( لجلناهم سلفاً ) قال إلى النار ( ومثلاً للآخرين ) قال : عظة للآخرين . قوله ( وقال غيره : مقرنين ضابطين ، يقال : فلان مقرن لفلان ضابط له ) هو قول أبي عبيدة ، واستشهد بقول الكشي « ولستم

للعصاة مقريننا . قوله ( والاكواب الاباريق التي لا خراطيم لها ) هو قول أبي عبيدة بلفظه . وروى الطبري من طريق السدي قال : الاكواب الاباريق التي لا آذان لها . قوله ( وقال قتادة ( في أم الكتاب ) جملة الكتاب ، أصل الكتاب ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( وإنه في أم الكتاب ) قال : في أصل الكتاب وجملة . قوله ( أول العابدين أي ما كان قانا أوله الآتين ، وهما لفتان رجل عابد وعبد ) وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : يقول لم يكن للرحمن ولد . ومن طريق سعيد عن قتادة قال : هذه كلمة في كلام العرب ، إن كان للرحمن ولد أي أن ذلك لم يكن . ومن طريق زيد بن أسلم قال : هذا معروف من قول العرب : أن كان هذا الأمر قط . أي ما كان . ومن طريق السدي ، إن ، بمعنى لو أي لو كان للرحمن ولد كنت أول من عبده بذلك لكن لا ولده ، ورجحه الطبري . وقال أبو عبيدة إن بمعنى ما في قول ، والفاء بمعنى الواو ، أي ما كان للرحمن ولد . وأنا أول العابدين . وقال آخرون : معناه إن كان للرحمن في قولكم ولد قانا أول العابدين أي الكافرين بذلك والمجاهدين لما قلتم ، والعابدين من عبد بكسر الباء . يعبد بفتحها ، قال الشاعر :

أولئك قومي ان يهجوني يهجرتهم      وأعبد أن أهجو كلياً بدارم

أي أمتنع ، وأخرج الطبري أيضاً عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب : عبد معناه استنكف ، ثم ساق قصة من عمر في ذلك . وقال ابن فارس : عبد بفتحتين بمعنى عابد ، وقال الجوهري : العبد بالتحريك الغضب . قوله ( وقرأ عبده الله : وقال الرسول يارب ) تقدمت الإشارة إلى إسناد قراءة عبده الله وهو ابن مسعود ، وأخرج الطبري من وجهين عن قتادة في قوله ( وقيله يارب ) قال : هو قول الرسول ﷺ . قوله ( ويقال أول العابدين : أول المجاهدين ، من عبد يعبد ) وقال ابن التين كذا ضبطوه ولم أر في اللغة عبد بمعنى جحد انتهى . وقد ذكرها الفريسي . ( تنبيه ) ضبطت عبد يعبد هنا بكسر الموحدة في الماضي وقبحها في المستقبل

## ٢ - باب ( أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم قوماً مسرفين ) : مشركين

والله لو أن هذا القرآن رُفِعَ حيث رده أوائل هذه الأمة لم يلكوا

( فأهلكنا أشد منهم بطشاً ، ومضى مثل الأولين ) عقوبة الأولين . ( جزءاً ) عدلاً

قوله ( أفنضرب عنكم الذكر صفحاً إن كنتم قوماً مسرفين : مشركين ، والله لو أن هذا القرآن رفع حيث رده أوائل هذه الأمة لم يلكوا ) وصلة ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظه وزاد : ولكن الله عاد عليهم بمأنته ورحمته فكره عليهم ودعاهم إليه . قوله ( فأهلكنا أشد منهم بطشاً ومضى مثل الأولين ، عقوبة الأولين ) وصلة عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا . قوله ( جزءاً عدلاً ) وصلة عبد الرزاق عن معمر عن قتادة بهذا ، وهو بكسر الميم . وكذا أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله ، وأما أبو عبيدة فقال جزءاً أي نصيباً ، وقيل جزءاً لأننا ، تقول جزأت المرأة إذا أنت بائتي

## ٤ - سورة حم المذخخان

وقال مجاهد ( رهوا ) : طريقاً يابساً ، ويقال رهوا : ساكناً . ( على علم على العالمين ) : على من بين

ظهيريه . ( فاعتلوه ) : ادفعوه . ( وزوجناهم بحور عين ) : أنكحناهم حوراً عينا يحار فيها الطرف . ويقال  
أن ترجون : القتل . وروها : ساكناً . وقال ابن عباس ( كالمهل ) : أسود كهل الزيت . وقال غيره ( نعيم )  
ملوك اليمن ، كل واحد منهم يسمى نبيماً لأنه يتبع صاحبه ، والقول يسمى تبعاً لأنه يتبع الشمس

قوله ( سورة حم الدخان : بسم الله الرحمن الرحيم ) سقط - وروى والبسطة لغير أبي ذر . قوله ( وقال مجاهد :  
روها طريقاً يابساً ، ويقال رها ساكناً ) أما قول مجاهد فوصفه الفريابي من طريقه بلفظ وزاد كنهته يوم ضرب  
يقول لا تأمره أن يرجع بل اتركه حتى يدخل آخره . وأخرجه عبد بن حميد من وجه آخر عن مجاهد في قوله  
روها ، قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عطاء موسى ليضرب البحر ليلتم وعاف أن يتبعه فرعون وجنوده  
فقبل له اترك البحر رها ، يقول : كما هو طريقاً يابساً انهم جند مغرقون . وأما القول الآخر فهو قول أبي عبيدة  
قال في قوله ، وانرك البحر رها ، أي ساكناً ، يقال جاءت الخيل رها أي ساكنة ، وأره على نفسك أي ارفق  
بها ، ويقال عيش راء . وسقط هذا القول هنا لغير أبي ذر ، وإنباته هو الصواب . قوله ( على علم على العالمين على من  
بين ظهيريه ) هو قول مجاهد أيضاً ، وصلة الفريابي عنه بلفظ فضلناهم على من هم بين ظهيريه أي على أهل عصرهم .  
قوله ( وزوجناهم بحور عين : أنكحناهم حوراً عينا يحار فيها الطرف ) وصلة الفريابي من طريق مجاهد بلفظ :  
أنكحناهم المحور التي يحار فيها الطرف ، بيان مخ سوفهن من وراء نياجهن ، ويري الناظر وجهه في كبد إحداهن  
كلرأة من رقة الجلد وصفاء اللون . قوله ( فاعتلوه ادفعوه ) وصلة الفريابي من طريق مجاهد ، وقال في قوله  
( خذوه فاعتلوه ) قال : ادفعوه . قوله ( ويقال ن ترجون : القتل ) سقط . ويقال ، لغير أبي ذر فصار كأنه  
من كلام مجاهد ، وقد حكاه العبري ولم يسم من قاله ، وأورد من طريق العوفي عن ابن عباس أنه بمعنى القتل ،  
وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ترجون : قال : بالحجارة ، واختار ابن جرير حمل الرجم هنا على  
جميع معانيه . قوله ( وروها ساكناً ) كذا لغير أبي ذر هنا ، وقد تقدم بيانه في أول السورة . قوله ( وقال ابن  
عباس كالمهل أسود كهل الزيت ) وصلة ابن أبي حاتم من طريق مطرف عن عطية سئل ابن عباس عن المهل . قال :  
شيء غايظ كدردى الزيت . وقال الليث : المهل ضرب من القطران ، إلا أنه رقيق شديد بالزيت يضرب إلى الصفرة  
وعن الأصمعي : المهل بفتح الميم هو الصديد وما يسيل من الميت ، وبالضم هو عكر الزيت ، وهو كل شيء يتحات  
عن الجمر من الرماد . وحكى صاحب المحكم أنه خبت الجواهر الذهب وغيره . وقيل في تفسير المهل أقوال أخرى :  
فصند عبد بن حميد عن سعيد بن جبيرة هو الذي انتهى حره ، وقيل الرصاص المذاب أو الحديد أو الفضة ، وقيل  
السم ، وقيل خشار الزيت ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد في قوله تعالى ( كالمهل ) قال كمكر الزيت إذا قربته  
إليه سقطت فروة وجهه فيه . قوله ( وقال غيره : تبع ملوك اليمن ، كل واحد منهم يسمى تبعاً لأنه يتبع صاحبه ،  
والظل يسمى تبعاً لأنه يتبع الشمس ) هو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد : وموضع تبع في الجاهلية موضع الخليفة في  
الإسلام ، وهم ملوك العرب الأعظم . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قالت عائشة كان تبع رجلاً  
صالحاً . قال معمر وأخبرني تميم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبيرة يقول إنه كسا البيت ، ونهى عن سبه .  
وقال عبد الرزاق أنبأنا بكار بن عبد الرحمن سمعت وهب بن منبه يقول : نهى النبي ﷺ عن سب أسعد وهو

نبح ، قال وهب : وكان على دين إبراهيم . وروى أحمد من حديث سهل بن سعد عنه : لا تسبوا نبيا فإنه كمن قد أسلم ، وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مثله وإسناده أصح من إسناده سهل . وأما ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن المتبري عن أبي هريرة مرفوعا ، لا ادري نبيا كان لدينا أم لا ، وأخرجه ابن أبي حاتم والحاكم وإدارقطنى وقال تفرد به عبد الرزاق ، فالجرح بينه وبين ما قبله أنه عليه السلام أعلم بحاله بعد أن كان لا يعلمها ، فلذلك نهي عن سبه خشية أن يبادر إلى سبه من سمع الكلام الأول

### ١ - باب ( قارنق يوم تأتي السماء بدخان مبين ) قارنق : قانتظر

٤٨٢٠ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عداقه قال : مضى خمس : الدخان والروم والقمر والبطشة والقرام »

قوله ( بلعب قارنق يوم تأتي السماء بدخان مبين ، قارنق قانتظر ) كذا لابن ذر ، وفي رواية غيره ، وقال قتادة قارنق قانتظر ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق شيبان عن قتادة به . قوله ( عن الأعمش عن مسلم ) هو ابن صبيح بالنصير ، أو الضحى كما صرح به في الأبواب التي بعده ، وقد ترجم لهذا الحديث ثلاث تراجم بعد هذا وساق الحديث بعينه مطولا ومختصرا ، وقد تقدم أيضا في تفسير المرقا عنهما وفي تفسير الروم وتفسير صطولا ، ويحيى الراوى فيه عن أبي معاذ وفي الباب الذي يليه عن وكيع هو ابن موسى البلخي ، وقوله في الطريق الأولى : حتى أكلوا العظام ، زادت الرواية التي بعدها ، والميتة ، وفي التي تليها : حتى أكلوا الميتة ، وفي التي بعدها : حتى أكلوا العظام والجلود ، وفي رواية فيها : حتى أكلوا الجلود والميتة ، وقع في جمهور الروايات ، الميتة ، بفتح الميم وبالتحانية ثم المثاء ، وضبطها بعضهم بزون مكسورة ثم تحتانية ساكنة ومزة وهو الجلد أول ما يذبح ، والأول أشهر

### ٢ - باب ( ينشى الناس هذا عذاب أليم )

٤٨٢١ - حدثنا يحيى حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم عن مسروق قال : قال عبد الله : إنما كان هذا لأن قريشا لما استمضوا على النبي ﷺ دعا عليهم يسبن كيرى يوسف ، فأصابهم قحط وجهد حتى أكلوا العظام ، فجعل الرجل ينظر إلى السماء فيرى ما بينه وبينها كهيئة الدخان من الجعد . فانزل الله عز وجل ( قارنق يوم تأتي السماء بدخان مبين ، ينشى الناس ، هذا عذاب أليم ) قال فأتى رسول الله ﷺ ففيل له : يا رسول الله استنق الله ليضر فأنها قد هلك . قال ليضر ؟ إنك لجري ، فاستنق ، فسقوا ، ففزلت ( إنكم عائدون ) فلما أصابتهم الرقاهة عادوا إلى حالهم حين أصابتهم الرقاهة ، فانزل الله عز وجل ( يوم تبشش البطشة الكبرى إنا منتقمون ) قال : يعني يوم بدر »

قوله بعد قوله ينشى الناس هذا عذاب أليم ( قال فأتى رسول الله ) كذا بضم المعزة على البناء للجهول ،

والآتي المذكور هو أبو صفيان كما صرح به في الرواية الأخيرة . **قوله** ( فقبيل : بإرسول الله استسقى الله لمضر فاتها قد هلك ) إنما قال لمضر ، لأن غالبهم كان بالقرب من مياه الحجاز ، وكان الدعاء بالقبيل على فريش وهم سكان مكة فسرى القبيل إلى من حولهم لحسن أن يطلب الدعاء لهم ، ولعل السائل حبل عن التعبير بفريش لئلا يذكرهم فيذكرهمهم ، فقال لمضر ليندفعوا بهم ، ويشير أيضا إلى أن غير المدعو عليهم قد هلكوا بهريرتهم . وقد وقع في الرواية الأخيرة ، وإن قومك هلكوا ، ولا منافاة بينهما لأن مضر أيضا قومه ، وقد قدم في المناقب أنه **عليه السلام** كان من مضر . **قوله** ( فقال رسول الله **عليه السلام** : لمضر ؟ إنك لجرى ) أى أنا أمرني أن أستسقى لمضر مع ما هم عليه من المحبة والإشراك به ؟ ووقع في شرح الكرماني ، قوله ، فقال رسول الله **عليه السلام** لمضر ، أى لأبي صفيان فإنه كان كبيرهم في ذلك الوقت وهو كان الآتي إلى رسول الله **عليه السلام** المستدعي منه الاستسقاء ، تقول العرب : قلت فريش فلانا ويريدون ثلما منهم ، وكذلك يضيفون الأمر إلى القبيلة والأمر في الواقع مضاف إلى واحد منهم انتهى . وجملة اللام متعلقة بقال غريب ، وإنما هي متعلقة بالمحذوف كما قرره أولا . **قوله** ( فلما أصابهم الرقابة ) بتخفيف الرقابة بعد الماء أى التوسع والراحة

### ٣ - باب ( ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون )

٤٨٢٢ - **عزنا** يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق قال : دخلت على عبد الله فقال : إن من العلم أن تقول لا تأتم : الله أعلم . إن الله قال لنبيه **عليه السلام** : قل ما أسألكم عليه من أجر ، وما أنا من المتكلفين . **قوله** : إن قريشا لما غلبوا النبي **عليه السلام** واستصوا عليه قال : اللهم أضي عليهم بسبح كعب يوصف فأخذتهم سنة أكلوا فيها العظام والميتة من الجهد ، حتى جعل أحدهم يرى ما بين يديه وبين السماء كثرة الله خاني من الجوع **( قالوا ربنا اكشف عنا العذاب إنا مؤمنون )** فقيل له : إن كشفنا عنهم عادوا ، فدأبته ، فكشف عنهم فعادوا ، فأتهم الله منهم يوم بدر ، فذلك قوله تعالى **( يوم تأتي السماء بدخان مبين - إلى قوله جل ذكره - إنا منتقمون )**

**قوله** في الباب الثاني ( عن مسروق قال دخلت على عبد الله ) أى ابن مسعود . **قوله** ( إن من العلم أن تقول لا تأتم : الله أعلم ) قدم سبب قول ابن مسعود هذا في سورة الروم من وجه آخر عن الأعمش ولفظه : عن مسروق قال : بينما رجل يحدث في كندة فقال : يحيى . دخان يوم القيامة يأخذ بأسماع المنافقين وأبصارهم ويأخذ المؤمن كهيئة الزكام ، ففرغنا ، فأبى ابن مسعود وكان متكئا فغضب لجلس فقال : من علم فليقل ، ومن لم يعلم فليقل : الله أعلم . وقد جرى البخاري على عادته في إثبات الحق على الواضح ، فإن هذه السورة كانت أولى بإيراد هذا السياق من سورة الروم لما تضمنته من ذكر الدخان ، لكن هذه طريقته بذكر الحديث في موضع ثم يذكره في الموضع اللائق به عاريا عن الزيادة اكتفاء بذكرها في الموضع الآخر ، ثم الدخان وبثا على مريد الاستحضار ، وهذا الذي أنكره ابن مسعود قد جاء عن علي ، فأخرج عبد الرزاق وابن أبي حاتم من طريق الحارث عن علي قال : آية الدخان لم تمض بعد ، يأخذ المؤمن كهيئة الزكام ، وينفخ الكافر حتى ينفد . ثم أخرج

عبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال ، دخلت على ابن عباس يوما فقال لي : لم أتم البارحة حتى أصبحت ، قالوا طلع الكوكب ذر الذنب غشيها الدخان قد خرج ، وهذا أخشى أن يكون تصحيفا وإنما هو الدجال بالجيم الثقيلة واللام ، ويؤيد كون آية الدخان لم تحض ما أخرجه مسلم من حديث أبي شريحة رفته ، لانقوم الساعة حتى تروا عشر آيات : طلوع الشمس من مغربها ، والدخان ، والدابة ، الحديث . وروى الطبري من حديث ربي عن حذيفة مرفوعا في خروج الآيات والدخان ، قال حذيفة : يا رسول الله وما الدخان ؟ ففلا هذه الآية قال : أما المؤمن فيصيبه منه كهيئة الزكة ، وأما الكافر فيخرج من منخريه وأذنيه ودبره ، وإسناده ضعيف أيضا . وروى ابن أبي حاتم من حديث أبي سعيد نحوه وإسناده ضعيف أيضا ، وأخرجه مرفوعا بإسناد أصح منه ، والطبري من حديث أبي مالك الأشعري رفته ، ان ربكم أنذركم ثلاثا : الدخان يأخذ المؤمن كالأوكمة ، الحديث ، ومن حديث ابن عمر نحوه وإسنادهما ضعيف أيضا ، لكن تضافر هذه الأحاديث يدل على أن لذلك أصلا ، ولو ثبت طريق حديث حذيفة لاحتمل أن يكون هو القاص المراد في حديث ابن مسعود

٤ - باب (أني لهم الله كرى وقد جاءهم رسول مبين) . لذكركم ولذكركم واحد

٤٨٢٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن الأعمش عن أبي الصخري عن مسروق قال « دخلت على عبد الله ، ثم قال : إن رسول الله ﷺ لما دعا قريشا كذبوه واستمضوا عليه ، فقال : اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف . فأصابتهم سنة حتى حصت كل شئ ، حتى كانوا يأكلون اللبنة ، وكان يقوم أحدهم فكان يرى بينه وبين السماء مثل الدخان من الجهد والجوع . ثم قرأ ﴿ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين يغشى الناس ، هذا عذاب أليم - حتى بلغ - إنا كاشفوا العذاب قليلا ، إنكم عائدون ﴾ قال هدد الله أنه يكشف عنهم العذاب يوم القيامة ؟ قال : والبطشة الكبرى يوم بدر » قوله ( الذكري ) هو والذكر سواء .

٥ - باب (ثم تولاوا عنه وقالوا معلم مبينون)

٤٨٢٤ - حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن زينة عن سليمان ومنصور عن أبي الصخري عن مسروق قال « قال عبد الله : إن الله بعث محمدا ﷺ وقال ﴿ قل ما أسألكم عليه من أجر ، وما أنا من المتكلمين ﴾ فان رسول الله ﷺ لما رأى قريشا استمضوا عليه قال : اللهم أعني عليهم بسبع كسيع يوسف ، فأخذتهم السنة حتى حصت كل شئ ، حتى أكلوا العظام والجلود ، وقال أحدهم : حتى أكلوا الجلود واللبنة ، وجعل يخرج من الأرض كهيئة الدخان ، فأتاه أبو سفيان فقال : أي محمد ، إن قومك قد هلكوا ، فادع الله أن يكشف عنهم . فدعا ، ثم قال : تمودوا بعد هذا . في حديث منصور : ثم قرأ ﴿ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين - إلى - عائدون ﴾ أي يكشف عنهم عذاب الآخرة ؟ فقد مضى الدخان والبطشة والالزام . وقال



أحدم : القمر وقال الآخر : الزوم »

## ٦ - باب ( يوم نهطن البطة الكبرى ، ) [نا منقذون]

٤٨٢٥ - **حدثنا يحيى** حدثنا **وكيع** عن **الأعمش** عن **مسلم** عن **سروق** عن **عبد الله** قال : خمس قد

مَضَيْنَ : الزام ، والزوم ، والبطنة ، والقمر ، والله خان »

**قوله** في الرواية الأخيرة ( أخبرنا محمد ) هو ابن جعفر غندر . **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش ، ومنصور هو ابن المعتز . **قوله** ( حتى حدث ) بمهملتين أى جردت وأذهبت ، يقال سنة حصا . أى جرداء لا غيث فيها . **قوله** ( فقال أحدم ) كذا قاله في موضعين أى أحد الرواة ، ولم يتقدم في سياق الدرسي موضع واحد فيه اثنان سليمان ومنصور ، فحق العبارة أن يقول قال أحدهما لكن تحمل على تلك اللفظة . **قوله** ( وجعل يخرج من الأرض كهيئة الدخان ) وقع في الرواية التي قبلها . فكان يرى بينه وبين السماء مثل الدخان من الجوع ، ولا تدافع بينهما لأنه يحمل على أنه كان مبدؤه من الأرض ومنتهاه ما بين السماء والأرض ، ولا معارضة أيضا بين قوله ( يخرج من الأرض ، وبين قوله ) كهيئة الدخان ، لاحتمال وجود الأمرين بأن يخرج من الأرض بخار كهيئة الدخان من شدة حرارة الأرض ووجهها من عدم الغيث ، وكانوا يرون بينهم وبين السماء مثل الدخان من فرط حرارة الجوع ، والذي كان يخرج من الأرض بحسب تخيلهم ذلك من غشاة أبصارهم من فرط الجوع ، أو لفظ « من الجوع » صفة الدخان أى يرون مثل الدخان الكائن من الجوع

## ٥ - سورة الجاثية

جاثية : مستوفزين على الركب . وقال مجاهد : نستنسخ نكتب . نسلكم ندرؤكم

٤٨٢٦ - **حدثنا** **الحديثي** **حدثنا** **سفيان** **حدثنا** **الزهري** عن **سعيد بن المسيب** عن **أبي هريرة** رضى الله

عنه قال : قال رسول الله ﷺ : قال الله عز وجل : يُؤذِنُنِي أَنْ أَدْمَ يَسُبُّ اللَّهَ ، وأنا الله ، يئدى الأمر أقلب الليل والنهار »

[الحديث ٨٣٦ - طرقه في : ٦١٨١ ، ٧٤٩١]

**قوله** ( سورة حم الجاثية . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد ذر ، ولغيره « الجاثية » حسب . **قوله** ( جاثية مستوفزين على الركب ) كذا هم ، وهو قول مجاهد وصله الطبري من طريقه ، وقال أبو عبيدة في قوله « جاثية » قال على الركب . ويقال استوفز في قعدته إذا قعد منتصبا قعودا غير مطمئن . **قوله** ( نستنسخ نكتب ) كذا لا بد ذر ، ولغيره : وقال مجاهد فذكره . وقد أخرج ابن أبي حاتم معناه عن مجاهد . **قوله** نسلكم ندرؤكم ( هو قول أبي عبيدة ، وقد وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( فالأبوم المسلكم كما نسيتم ) قال : اليوم نترككم كما تركتم . وأخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أيضا ، وهو من إطلاق اللزوم وإرادة اللزوم ، لأن من نسي فقد ترك بغير عكس . **قوله** ( يؤذِنُنِي أَنْ أَدْمَ ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه الطبري

عن أبي كريب عن ابن عيينة بهذا الإسناد عن النبي ﷺ قال : « كان أهل الجاهلية يقولون إنما يهلكنا الليل والنهار ، هو الذي يميئتنا ويحيينا ، فقال الله في كتابه ( وقالوا ما هي إلا حياتنا الدنيا ) الآية ، قال فيسبون الدهر ، قال الله تبارك وتعالى : يؤذي ابن آدم ، فذكره . قال القرطبي : معناه يخاطبني من القدر بما يتأذى من يجوز في حقه التأذى ، والله منزه عن أن يصل إليه الأذى ، وإنما هذا من التوسيع في الكلام . والمراد أن من وقع ذلك منه تعرض لسخط الله . قوله ( وأنا الدهر ) قال الخطابي : معناه أنا صاحب الدهر ومدبر الأمور التي يسبوننيها إلى الدهر ، فمن سب الدهر من أجل أنه فاعل هذه الأمور عاد سبه إلى ربه الذي هو فاعلها ، وإنما الدهر زمان جعل طرفا لمواقع الأمور . وكانت عادتهم إذا أصابهم مكروه أضافوه إلى الدهر فقالوا : يؤسا للدهر ، وتبا للدهر . وقال النووي : قوله « أنا الدهر » بالرفع في ضبط الأكثرين والمحققين ، ويقال بالنصب على الظرف أي أنا باق أبدا ، والموافق لقوله « إن الله هو الدهر » الرفع وهو مجاز ، وذلك أن العرب كانوا يسبون الدهر عند الحوادث فقال : لا تسبوه فإن فاعلها هو الله ، فكأنه قال : لا تسبوا الفاعل فإنكم إذا سببتموه سببتموني . أو الدهر هنا بمعنى الداهر ، فقد حكى الراغب أن الدهر في قوله « إن الله هو الدهر » غير الدهر في قوله « يسب الدهر » قال : والدهر الأول الزمان والثاني المدير المصروف لما يحدث ، ثم استضعف هذا القول لعدم الدليل عليه . ثم قال : لو كان كذلك لعد الدهر من أسماء الله تعالى انتهى . وكذا قال محمد بن داود محتجا لما ذهب إليه من أنه يفتح الراء فكأن يقول : لو كان بضمها لكان الدهر من أسماء الله تعالى . وتعقب بأن ذلك ليس بلازم ، ولا سيما مع روايته « إن الله هو الدهر » قال ابن الجوزي : يصوب ضم الراء من أوجه : أحدها أن المضبوط عند المحدثين بالضم ، ثانيها لو كان بالنصب يصير التقدير فانا الدهر ألقبه ، فلا تكون علة النهي عن سبه مذكورة لأنه تعالى يقلب الخير والشر فلا يستلزم ذلك منع الذم ، ثالثها الرواية التي فيها « إن الله هو الدهر » انتهى . وهذه الأخيرة لا تعين الرفع لأن للخائف أن يقول : التقدير فإن الله هو الدهر يقلب ، فزجع للرواية الأخرى ، وكذا ترك ذكر علة النهي لا يعين الرفع لأنها تعرف من السياق ، أي لا ذنب له فلا تسبوه

### ٤٦ - سورة الأحقاف

وقال مجاهد ( نفوضون ) يقولون . وقال بعضهم : أثرة وأثرة وأثارة بقية من علم . وقال ابن عباس ( يدعأ من الرسل ) : لست بأول الرسل . وقال غيره ( أرأيت ) هذه الألف إنما هي توكيد ، إن صح ما تدعون لا يستحق أن يُبدَأ . وليس قولهم ( أرأيت ) برؤية الدين ، إنما هو : أنهلون أبلتكم أن تدعوا من دون الله خلّفوا شيئا ؟

قوله ( سورة حم الأحقاف . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسطة لغير أبي ذر . قوله ( وقال بعضهم أثرة وأثرة وأثارة بقية من علم ) قال أبو صبيدة في قوله ( أو أثارة من علم ) أي بقية من علم ، ومن قال أثرة أي بفتحين فهو مصدر أثره يأثره فذكره . قال الطبري : قرأ الجمهور ( أو أثارة ) بالالف ، وعن أبي عبد الرحمن السلمي « أو أثرة » بمعنى أو خاصة من علم أو يقيمونه وأوثرتم به على غيركم . قلت : وهذا فسر الحسن وقناة ،

قال عبد الوزاق عن معمر بن الحسن في قوله ( أو أئمة من علم ) قال : أثره شيء يستخرجه فيشره . قال وقال قتادة : أو خاصة من علم . وأخرج الطبري من طريق أبي سلة عن ابن عباس في قوله ( أو أئمة من علم ) قال : خط كانت تخطه العرب في الأرض . وأخرجه أحمد والحاكم وإسناده صحيح . وروى عن ابن عباس : جودة الخط ، وليس بثابت . وحل بمصر . لكتابة الخط هنا على المكتوب ، وزعم أنه أراد الشهادة على الخط إذا عرفه ، والأول هو الذي عليه الجمهور ، وتمسك به بعضهم في تجريد الخط ، ولا حجة فيه لأنه إنما جاء على ما كانوا يعتمدونه ، فالأمر فيه ليس هو لإباحته . قوله ( وقال ابن عباس ( بدأ من الرسل ) ما كنت بأول الرسل ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، والطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد مثله . وقال أبو عبيدة مثله قال : ويقال ما هذا متى يبدع أي يبدع . ولطبري من طريق سميد عن قتادة قال : أن الرسل قد كانت قبلي . قوله ( تقيضون تقولون ) كذا لا في ذر ، وذكره غيره في أول السورة عن مجاهد ، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد . قوله ( وقال غيره أرايت هذه الآلف إنما هي توعده إن صح ما تدعون لا يستحق أن يبعد ، وليس قوله أرايتهم برؤية العين إنما هو أنهم يعلمون أبلغكم أن ما تدعون من دون الله خلقوا شيئاً ) هذا كله سقط لا في ذر

١ - باب ( والذي قال لوالديه أف لك ) أتعداني أن أخرج وقد خلت القرون من قبلي ، وما يستغيثون الله : وبك آمين ، إن وعد الله حق ، فيقول : ما هذا إلا أساطير الأولين )

٤٨٢٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو هريرة عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك قال : كان مروان على الحجاز استعمل معاوية ، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه ، فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً ، فقال خذوه فدخل بيت عائشة فلم يقدروا عليه ، فقال مروان : إن هذا الذي أنزل الله فيه ( والذي قال لوالديه أف لك ) أتعداني ) قالت عائشة من وراء الحجاب : ما أنزل الله فيها شيئاً من القرآن ، إلا أن الله أنزل عذري »

قوله ( والذي قال لوالديه أف لك ) أتعداني أن أخرج - أي قوله - أساطير الأولين ( كذا لا في ذر ، وساق غيره الآية إلى آخرها ، وأف قرأها الجمهور بالكسر ، لكن نوتها نافع وحذف عن عاصم ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وابن مجاهد - وهي رواية عن عاصم - بفتح الفاء بغير تنوين . قوله ( عن يوسف بن ماهك ) بفتح الهاء وبكسرهما ومعناه التفسير تصغير القمر ، ويجوز صرفه وعدمه كما سيأتي . قوله ( كان مروان على الحجاز ) أي أميراً على المدينة من قبل معاوية . وأخرج الإسماعيلي والنسائي من طريق محمد بن زياد هو الجهمي قال : كان مروان عاملاً على المدينة . قوله ( استعمله معاوية ، فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له ) في رواية الإسماعيلي من الطريق المذكورة فأراد معاوية أن يستخلف يزيد - يعني ابنه - فكتب إلى مروان بذلك ، لجمع مروان الناس خطيبهم ، فذكر يزيد ، ودعا إلى بيعته وقال : إن الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رايأ حسناً ، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر . قوله ( فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً ) قيل قال له : بيننا وبينكم ثلاث ، مات

رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ولم يهدوا . كذا قال بعض الشراح وقد اختصره فأفسده ، والذي في رواية الاسماعيل : فقال عبد الرحمن ما هي إلا هرقلية . وله من طريق شعبة عن محمد بن زياد : فقال مروان سنة أبي بكر وعمر . فقال عبد الرحمن : سنة هرقل وقبصر . ولابن المنذر من هذا الوجه : جهنم بها هرقلية تبايعون لأبنائكم ؟ ولأبي يعلى وابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن أبي خالد : حدثني عبد الله المدني قال : كنت في المسجد حين خطب مروان فقال : ان الله قد أرى أمير المؤمنين رأيا حسنا في يزيد ، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر ، فقال عبد الرحمن : هرقلية . ان أبا بكر والله ما جعلها في أحد من ولده ولا في أهل بيته ، وما جعلها معاوية إلا كرامة لولده . . قوله ( فقال خذوه فدخل بيت عائشة فلم يقدروا ) أى امتنعوا من الدخول خلفه إعظاما لعائشة . وفي رواية أبي يعلى : فزل مروان عن المنبر حتى أتى باب عائشة فجعل يكلمها وتكلمه ثم انصرف ، قوله ( فقال مروان ان هذا الذي أنزل الله فيه ) في رواية أبي يعلى : فقال مروان : احسب ، أليس الذي قال الله فيه . . فذكر الآية ، فقال عبد الرحمن : أليس ابن القمين الذي لعنه رسول الله ﷺ . . قوله ( فقالت عائشة ) في رواية محمد بن زياد : فقالت كذب مروان . قوله ( ما أنزل الله فينا شيئا من القرآن إلا أن الله أنزل عذري ) أى الآية التي في سورة النور في قصة أهل الإفك وبرائتها ما رموها به ، وفي رواية الاسماعيل : فقالت عائشة كذب والله ما أنزل فيه ، وفي رواية له : والله ما أنزل إلا في فلان بن فلان الفلاني . وفي رواية له : لو شئت أن أسميه لسميته ، ولكن رسول الله ﷺ لعن أبا مروان ومروان في صلبه . وأخرج عبد الرزاق عن طريق ميناء أنه سمع عائشة تكرر أن تكون الآية نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر وقالت : إنما نزلت في فلان ابن فلان سميت رجلا . وقد شغب بعض الرافضة فقال : هذا يدل على أن قوله ( ناني اثنين ) ليس هو أبا بكر ، وليس كما فهم هذا الرافضي ، بل المراد بقول عائشة فينا أى في بنى أبي بكر ، ثم الاستثناء من عموم النفي وإلا فاللقام يخصص ، والآيات التي في عذرها في غاية الماسح لها ، والمراد نفي إنزال ما يحصل به النعم كما في قصة قوله ( والذي قال لو أهديته ) إلى آخره . والعجب عما أورده الطبري من طريق الموفق عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية في عبد الرحمن بن أبي بكر . وقد تعقبه الزجاج فقال : الصحيح أنها نزلت في الكافر العاق ، وإلا فعبد الرحمن قد أسلم لحسن إسلامه وصار من خيار المسلمين . وقد قال الله في هذه الآية ( أولئك الذين حق عليهم القول ) إلى آخر الآية فلا يناسب ذلك عبد الرحمن وإجاب المهدري عن ذلك بأن الإشارة بأولئك للقوم الذين أشار إليهم المذكور بقوله ( وقد خلت القرون من قبلي ) فلا يتمتع أن يقع ذلك من عبد الرحمن قبل إسلامه ثم يسلم بعد ذلك ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن مجاهد قال : نزلت في عبد الله بن أبي بكر الصديق . قال ابن جريج : وقال آخرون في عبد الرحمن بن أبي بكر . قلت : والقول في عبد الله كقولني عبد الرحمن فإنه أيضا أسلم وحسن إسلامه . ومن طريق أسباط عن السدي قال : نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال لأبويه - وهما أبو بكر وأم رومان - وكانا قد أسلما وأبى هو أن يسلم ، فكأما يأسرانه بالإسلام فكان يرد عليهما ويكسهما ويقول : فأين فلان وأين فلان يعني مشايخ قريش ممن قد مات ، فأسلم بعد حسن إسلامه ، فنزلت توبته في هذه الآية ( ولكل درجات مما عملوا ) . قلت : لكن نفي عائشة أن تكون نزلت في عبد الرحمن وآل بيته أصبح إسنادا وأولى بالقبول . وجزم مقاتل في تفسيره أنها نزلت في عبد الرحمن . وأن قوله ( أولئك الذين حق عليهم القول ) نزلت في ثلاثة من كفار قريش ، والله أعلم

٣ - باب ﴿ فلما رآوه عارضا مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ،

بل هو ما استجلم به ، ريج فيها عذاب أليم ﴾ قال ابن عباس : عارض السحاب

٤٨٢٨ - ﴿ حدثنا ابن وهب أخبرنا عمرو أن أبا النضر حدثه عن سليمان بن يسار عن عائشة

رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « ما رأيت رسول الله ﷺ ضاحكا حتى أرى منه لهواته ، إنما كان يتبسم »

[ الحديث ٤٨٢٨ - طريقه في : ٦٠٩٢ ]

٤٨٢٩ - قالت : وكان إذا رأى غيا أو ريحا عرف في وجهه ، قالت : يا رسول الله إن الناس إذا رأوا

النجم فرحوا رجاء أن يكون فيه المطر ، وأراك إذا رأيتهم عرف في وجهك الكراهية ؟ فقال : يا عائشة ما يؤمنني

أن يكون فيه عذاب ؟ عذب قوم بالريح ، وقد رأى قوم العذاب ، فقالوا ﴿ هذا عارض ممطرنا ﴾

قوله ( باب ﴿ فلما رآوه عارضا مستقبل أوديتهم ﴾ الآية ) ساقها غير أبي ذر . قوله ( قال ابن عباس : عارض

السحاب ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وأخرج الطبري من طريق الصوفي عن ابن عباس

قال : الريح إذا أثارت سحابا قالوا هذا عارض . قوله ( حدثنا أحمد ) كذا لهم ، وفي رواية أبي ذر ، وحدثنا أحمد بن

عيسى . . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحارث ، وأبو النضر هو سالم المدني ، ووصف هذا الإسناد الأعلى مدينون

والأدنى مصريون . قوله ( حتى أرى منه لهواته ) بالتحريك جمع لهاة وهي اللحم المتلفة في أعلى الخنك ، ويجمع

أيضا على لمي بفتح اللام مقصور . قوله ( إنما كان يتبسم ) لا يثنى هذا ما جله في الحديث الآخر ، أنه ضحك حتى

بدت نواجذه ، لأن ظهور الواجد - وهي الأسنان التي في مقدم الفم أو الأنياب - لا يستلزم ظهور اللهاة . قوله

( عرفت الكراهية في وجهه ) عبرت عن الشيء الظاهر في الوجه بالكراهة لأنه تمزتها . ووقع في رواية عطاء عن

عائشة في أول هذا الحديث ، كان رسول الله ﷺ إذا عصفت الريح قال : اللهم اني أسألك خيرا وخيرا وخيرا

ما أرسلت به ، وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به . وإذا تخيلت السماء تغير لونه وخرج ودخل

وأقبل وأدبر ، فإذا أمطرت سري عنه ، الحديث أخرجه مسلم بطوله ، وتقدم في بدء الخلق من قوله ، كان إذا رأى

غيلة أقبل وأدبر ، وقد تقدم لهذا الدعاء شراهد من حديث أنس وغيره في أواخر الاستسقاء . قوله ( عذب قوم

بالريح ، وقد رأى قوم العذاب فقالوا : هذا عارض ) ظاهر هذا أن الذين عذبوا بالريح غير الذين قالوا ذلك ، لما

تقرر أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، لكن ظاهر آية الباب على أن الذين عذبوا بالريح هم الذين

قالوا هذا عارض ، ففي هذه السورة ﴿ واذكر أفعاد إذ أنذر قومهم بالاحقاف ﴾ الآيات وفيها ﴿ فلما رآه عارضا

مستقبل أوديتهم قالوا هذا عارض ممطرنا ، بل هو ما استجلم به ، ريج فيها عذاب أليم ﴾ وقد أجاب الكرماني

عن الإشكال بأن هذه القاعدة المذكورة إنما تطرد إذا لم يكن في السياق قرينة تدل على أنها عين الأول ، فإن كان

هناك قرينة كافي قوله تعالى ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ فلا . ثم قال : ويحتمل أن عادا قومان قوم

بالاحقاف وهم أصحاب العارض وقوم غيرهم ، قلت : ولا يخفى بعده . لكنه محتمل ، فقد قال تعالى في سورة النجم

﴿ وأنه أهلك عادا الأولى ﴾ فانه يشعر بأن ثم عادا أخرى . وقد أخرج قصة عاد الثانية أحمد بإسناد حسن من

الحارث بن حسان البكري قال : خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله ﷺ الحديث - وفيه - قلت : أعود بالله وبرسوله أن أكون كرافد عاد ، قال : وما وافد عاد؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطامه ، قلت : إن عادا قسطنوا ، فبشوا فيل بن عزال معاوية بن بكر عكة يستسقي لهم ، فكان شهرا في ضيافته تغني الجرادان ، فلما كان بعد شهر خرج لهم فاستسقي لهم ، فرت بهم صحابات فأخار السوداء منها ، فنودي : خذها رمادا رمدا ، لا تبق من عاد أحدا ، وأخرج النزدى والنسائي وابن ماجه بعضه ، والظاهر أنه في قصة عاد الأخيرة لذكر مكة فيه ، وإنما بنيت بعد إبراهيم حين أسكن هاجر وإسماعيل بواد غير ذي زرع ، فالذين ذكروا في سورة الأحقاف هم عاد الأخيرة ويلزم منه أن المراد بقوله تعالى (أعاد عاد) نبى آخر غير هود . والله أعلم

#### ٤٧ - سورة محمد ﷺ

أوزارها : آثامها ، حتى لا يبقى إلا مسلم . عرفها : بينها . وقال مجاهد (مولى الذين آمنوا) : ولهم . هزم الأمر : جد الأمر . فلا تهنوا : لا تضعفوا . وقال ابن عباس : أضغانهم : حسدهم . آسن : متغير

قوله (سورة محمد ﷺ) بسم الله الرحمن الرحيم ، كذا لأبي ذر ، ولغيره (الذين كفروا) حسب قوله (أوزارها) آثامها حتى لا يبقى إلا مسلم ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله (حتى تضع الحرب أوزارها) قال : حتى لا يكون شرك . قال : والحرب من كان يقاظه . سماه حربا . قال ابن التين : لم يقل هذا أحد غير البخاري . والمعروف أن المراد بأوزارها السلاح ، وقيل حتى ينزل عيسى بن مريم انتهى . وما نفاء قد علمه غيره ، قال ابن قرقول : هذا التفسير يحتاج إلى تقييد ، وذلك لأن الحرب لا آثام لها ، فلعله كما قال الفراء آثام أهلها ، ثم حذف وأبقى المضاف إليه ، أو كما قال النحاس : حتى تضع أهل الآثام فلا يبقى مشرك انتهى . ولفظ الفراء أهله في أوزارها لأهل الحرب أى آثامهم ، ويحتمل أن يعود على الحرب والمراد بأوزارها سلاحها انتهى . لجعل ما ادعى ابن التين أنه المشهور احتمالا . قوله (عرفها : بينها) قال أبو عبيدة في قوله (عرفها لهم) بينها لهم وعرفهم منازلهم قوله (وقال مجاهد : مولى الذين آمنوا ولهم) كذا لغير أبي ذر وسقط له ، وقد وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا . قوله (فأذا عزم الأمر أى جد الأمر) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عنه . قوله (فلا تهنوا : فلا تضعفوا) وصله ابن أبي حاتم من طريقه كذلك . قوله (وقال ابن عباس : أضغانهم حسدهم) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله (إن لن يخرج الله أضغانهم) قال : أحالهم ، خبهم والحسد . قوله (آسن متغير) كذا لغير أبي ذر هنا ، وسيأتى في أواخر السورة

#### ١ - باب (وقطعوا أركانكم)

٤٨٣٠ - **عز** خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني معاوية بن أبي مزرر عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : خلق الله الخلق ، فلما فرغ منه قامت الرحم فأخذت بمقعر الرحمن ، فقال له : مه ، قالت : هذا مقام العائذ بك من القطع . قال : ألا ترضين أن أصيل من وصلك وأقطع

من قطعك ؟ قالت : بلى يا رب ، قال : فذاك . قال أبو هريرة : أقرءوا إن شئتم ( فهل عسيتم إن توليتم أن  
تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم ) .

[ الحديث ٤٨٣٠ - أطرافه في : ٤٨٣١ ، ٤٨٣٢ ، ٥٩٨٧ ، ٧٥٠٢ ]

٤٨٣١ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثنا** حاتم عن معاوية قال **حدثني** عبي الله بن أبي الحباب سعيد بن يسار  
عن أبي هريرة بهذا . ثم قال رسول الله ﷺ « أقرءوا إن شئتم ( فهل عسيتم . ) » .

٤٨٣٢ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معاوية بن أبي الزرّاد بهذا . قال رسول الله  
ﷺ « وأقرءوا إن شئتم ( فهل عسيتم ) » .

**قوله** ( باب وتقطعوا أرحامكم ) قرأ الجمهور بالتشديد ويعقوب بالتخفيف . **قوله** ( خلق الله الخلق فلما فرغ  
منه ) أي قضاه وأتمه . **قوله** ( قامت الرحم ) يحتمل أن يكون على الحقيقة ، والأمرض يجوز أن تجسد وتكلم  
بأنف الله ، ويجوز أن يكون على حذف أي قام ملك فكلم على لسانها ، ويحتمل أن يكون ذلك على طريق ضرب  
المثل والاستعارة والمراد تعظيم شأنها وفضل واسمها وإثم قاطعها . **قوله** ( فأخذت ) كذا للأكثر بحذف مفعول  
أخذت ، وفي رواية ابن السكن « فأخذت بحقر الرحمن ، وفي رواية الطبري « بحقرى الرحمن ، بالتثنية ، قال القاسبي  
أبي أبو زيد المروزي أن يقرأ لنا هذا الحرف لإشكاله ، ومضى بمضى الشراح على الحذف فقال : أخذت بقائمة من  
قوائم العرش ، وقال عياض : الحقو معقد الإزار ، وهو الوضع الذي يستجار به ويحتمز به على عادة العرب ، لأنه  
من أحق ما يحامى عنه ويدفع ، كما قالوا نمتعه بما نمتع منه أزرنا ، فاستعير ذلك مجازاً للرحم في استعانتها بالله من  
القطيعة انتهى . وقد يطلق الحقو على الإزار نفسه كما في حديث أم عطية « فأعطاهما حقوه فقال : أشعرنا إياه ،  
يعنى إزاره وهو المراد هنا ، وهو الذي جرت العادة بالتمسك به عند الإلحاح في الاستجارة والطلب ، والمعنى على هذا  
صح مع اعتقاد تزويج الله عن الجارية . قال الطبري : هذا القول مبنى على الاستعارة التثنية كأنه شبه حالة الرحم  
وما هي عليه من الافتقار إلى الصلة والذب عنها بحال مستجير يأخذ بحقر المستجار به ، ثم أسند على سبيل الاستعارة  
التخييلية ما هو لازم للشبه به من القيام فيكون قرينة مانعة من إرادته الحقيقية ، ثم رشت الاستعارة بالقول والأخذ  
وبلفظ الحقو فهو استعارة أخرى ، والتثنية فيه لتأكيد لأن الأخذ باليدين أكد في الاستجارة من الأخذ بيد  
واحدة . **قوله** ( فقال له مه ) هو اسم فعل معناه الزجر أي اكشف . وقال ابن مالك : هي هنا « ما » الاستفهامية  
حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت ، والشائع أن لا يفعل ذلك إلا وهي مجرورة ، لكن قد سمع مثل ذلك لجاء عن  
أبي ذؤيب الهذلي قال : قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحبيج ، فقلت مه ؟ فقالوا : قبض رسول  
الله ﷺ . **قوله** في الإسناد ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال . **قوله** ( هذا مقام المائد بك من القطيعة ) هذه الإشارة إلى المقام  
أي قياسي في هذا مقام المائد بك ، وسيأتي مزيد بيان لما يتعلق بقطيعة الرحم في أوائل كتاب الأدب إن شاء الله  
تعالى . ووقع في رواية الطبري « هذا مقام مائد من القطيعة » والمائد المستعبد ، وهو المعتم على الشيء المستجير به .  
**قوله** ( قال أبو هريرة : أقرءوا إن شئتم ( فهل عسيتم ) هذا ظاهره أن الاستشهاد موقوف ، وسيأتي بيان من رفعه

وكذا في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي مرزوق عن سليمان بن بلال ومحمد بن جعفر بن أبي كثير . **قوله** (حدثنا حاتم) هو ابن إسماعيل الكوفي نزيل المدينة ، ومعاوية هو ابن أبي مرزوق المذكور في الذي قبله وبمده . **قوله** (بهذا) يعني الحديث الذي قبله ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريقين عن حاتم بن إسماعيل بلفظ « فلما فرغ منه قامت الرحم فقالت : هذا مقام العائذ » ولم يذكر الزيادة . وزاد بعد قوله قالت على يارب « قال فذلك لك » . **قوله** (ثم قال رسول الله ﷺ : اقرءوا إن شئتم) حاصله أن الذي وقفه سليمان بن بلال على أبي هريرة وقفه حاتم ابن إسماعيل ، وكذا وقع في رواية الإسماعيلي المذكورة . **قوله** (أخبرنا عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (بهذا) أي بهذا الإسناد والحق ، ووافق حاتم على رفع هذا الكلام الأخير ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من طريق حبان ابن موسى عن عبد الله بن المبارك . (تنبه) : اختلف في تأويل قوله (إن توليتكم) فلا كثر حل أنها من الولاية والمخني أن وليتم الحكم ، وقيل بمعنى الإعراض ، والمعنى لعلمكم إن أعرضتم عن قبول الحق أن يقع منكم ما ذكر ، والاول أشهر ، ويشهد له ما أخرج الطبري في تهذيبه من حديث عبد الله بن مغفل قال « سمعت النبي ﷺ يقول (فهل عصيت إن توليتكم أن تضلوا في الأرض) قال هم هذا الحى من قريش ، أخذ الله عليهم أن ولوا الناس أن لا يضلوا في الأرض ولا يقطعوا أرحامهم » . **قوله** (آسن متغير) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . وقال أبو عبيدة مثله . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة غير متقن ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مرسل من رواية أبي معاذ البصري « أن عليا كان عند النبي ﷺ - فذكر حديثا طويلا مرفوعا فيه ذكر الجنة قال - وأنهار من ماء غير آسن ، قال صاف : لا كدر فيه ، وانه أعلم

#### ٤٨ - سورة الفتح

وقال مجاهد : بوراً حال كين . وقال مجاهد : (سيام في وجوههم) السحمة . وقال منصور عن مجاهد : التواضع . شطاه : فراخه . فاستنبط : غلط . سوه : الساق حاملة الشجرة . ويقال دائرة السوء كفولك رجل للسوء دائرة السوء للذباب . يمزروه ينصروه . شطاه : شطه السنبل ، تُنبتُ الحبة عسراً أو نمائياً وسباً فيقوى بضعه ببعض ، فذاك قوله تعالى (فأزله) قواه ، ولو كانت واحدة لم تقم على ساق ، وهو مثل ضربه الله للنبي ﷺ إذ خرج وحده ، ثم قواه بأصحابه كما قوى الحبة بما ينبت منها

**قوله** (سورة الفتح . بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر . **قوله** (وقال مجاهد : بوراً حال كين) وصله الطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا ، وسقط لغير أبو ذر ، وقال أبو عبيدة : ويقال بار الطامم أي هلك ، ومنه قول عبد الله بن الزبيري :

يا رسول المليك أن لساق رائق ما فتقت إذ أنا بور

أي هالك . **قوله** (سيام في وجوههم : السحمة) وفي رواية المستمل والكشميني والتماسي والسجدة والاول أول ، فقد وصله ابن أبي حاتم من طريق الحاكم عن مجاهد كذلك ، والسحمة بالسين وسكون الحاء المهملتين وقيدة ابن السكن والاصيل بضمهما قال هياض وهو الصواب عند أهل اللغة ، وهو لين البشرة والنضمة ، وقيل الهيئة ،



وقيل الحال اتى . وجزم ابن قتيبة بفتح الحاء أيضا وأنكر الكون وقد أثبت الكافي والفراء . وكل المجري :  
 السحنة بفتح أوله وسكون ثانيه لون الوجه . ولرواية المستمل ومن رآته توجيه لانه يريد بالسحنة أثرها في الوجه  
 يقال لأثر السجود في الوجه سجدة وسجادة ، ووقع في رواية النسفي : المسحة . قوله ( وقال منصور عن مجاهد :  
 القواضع ) وصله علي بن المديني عن جريو عن منصور ، وروناه في : الإمداد لابن المبارك وفي : قصص عبد بن  
 حميد ، وابن أبي حاتم عن سفيان وزائدة كلاهما عن منصور عن مجاهد قال : هو الخفوع ، زاد في رواية زائدة  
 : قلت ما كنت أراه إلا هذا الأثر الذي في الوجه ، فقال : ربما كان بين صيني من هو أنسى قلبا من فرعون ، قوله  
 ( شطاه فراخه ، فاستغلظ غلظ ، سوه الساق حاملة الشجرة ) قال أبو عبيدة في قوله ( كدورج أخرج شطاه )  
 أخرج فراخه ، يقال قد أشتاه الريح فأدره ساواه صار مثل الأم ، فاستغلظ غلظ ، فاستوى حل سوه الساق  
 حاملة الشجر ، وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله ( كدورج أخرج شطاه ) قال : ما  
 يخرج بجانب الخلة فيتم وينسى ، وبه في قوله ( حل سوه ) قال : حل أسوه . قوله ( شطاه شطه السبل تنبت  
 الحبة عشرا أو ثمانيا وسجا فيقوى بعضه ببعض فذاك قوله تعالى ( فأزره ) فراه . ولو كانت واحدة لم تقم على  
 ساق ، وهو مثل ضربته الله لنبي ﷺ إذ خرج وحده ثم فراه بأصحابه كما قرئ الحبة بما ينبت منها ( ٧ ) . قوله  
 ( دائرة السوء كقولك رجل السوء ، ودائرة السوء العذاب ) هو قول أبي عبيدة قال المعنى تنور عليهم . ( نفيه ) :  
 قرأ الجهور السوء بفتح السين في الموضعين ، وضما أبو عمرو وابن كثير . قوله ( يمزروه بنصروه ) قال عبد الرزاق  
 عن معمر عن قتادة في قوله ( و يمزروه ) قال : بنصروه ، وقد تقدم في الأعراف ( فلاذين آمنوا به و همزوه  
 ونصروه ) وهذه بنى تفسيرها بالتوقيف فرارا من التكرار ، والتعزير يأتي بمعنى التنظيم والإقامة والمنع من  
 الإعداء ، ومن هنا يجيء التعزير بمعنى التأديب لأنه يمنع الجاني من الوقوع في الجنابة ، وهذا التفسير على قراءة  
 الجهور ، وجاء في الشواذ عن ابن عباس : يمزروه ، بزاه من المرة . ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث  
 الاول :

### ١ - باب ( إنا فتحنا لك فتحا مبينا )

٤٨٣٣ - حدثنا عبد الله بن مسلة عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسهر  
 في بعض أسفاره وهر بن الخطاب يسهر معه لئلا فسأه هر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه رسول الله ﷺ ،  
 ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه ، فقال هر بن الخطاب : كم كنت أم هر ، زرت رسول الله ﷺ ثلاث  
 مرات كل ذلك لا يجيبك ، قال هر : فركنت بعمري ثم قدمت أمام الناس وخشيت أن ينزل في القرآن  
 فأنشيت أن سمعت صارخا يصرخ بي . قلت قد خشيت أن يكون نزل في قرآن ، فبنت رسول الله ﷺ  
 فسألت عليه ، قال : لقد أنزلت على الآية سورة على أحب إلي مما طلعت عليه الشمس . ثم قرأ : ( إنا

فتحنا لك فتحاً مبيناً ﴿

٤٨٢٤ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة عن أنس رضي الله عنه :  
( إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ) قال : الحديث بنية »

٤٨٣٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** شعبة **حدثنا** ماوية بن قرة عن **سيد** الله بن مفضل قال  
« قرأ النبي ﷺ يوم فتح مكة سورة الفتح فرجع فيها ، قال ماوية لو شئت أن أخبركي لكم قراءة النبي ﷺ لعملت »

**قوله** ( عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان في سفر ) هذا السياق صورته الإرسال ، لأن أسلم لم يدرك زمان هذه القصة لكنه محمول على أنه سمعه من عمر بن عبد الله دليل قوله في أثناءه ، قال عمر لحركت بعيري الخ ، وإلى ذلك أشار القاسمي ، وقد جاء من طريق أخرى سمعت عمر ، أخرجه البزار من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك ثم قال « لا أعلم رواه عن مالك هكذا إلا ابن عثمة وابن غزوان » انتهى . ورواية ابن غزوان - وهو عبد الرحمن أبو نوح المعروف بقراد - قد أخرجهما أحمد عنه ، واستدركهما مغلطاي على البزار ظاناً أنه غير ابن غزوان ، وأورده الهار قطاني في « غرائب مالك » من طريق هذين ومن طريق يزيد بن أبي حكيم ومحمد بن حرب وإسحق الحنظلي أيضاً ، فهو لاء محضة ورواه عن مالك بصريح الاتصال ، وقد تقدم في المغازي أن الإسماعيل أيضاً أخرج طريق ابن عثمة ، وكذا أخرجه الترمذي ، وجاه في رواية الطبراني من طريق عبد الرحمن بن أبي هلفمة عن ابن مسعود أن السفر المذكور هو عمرة الحديبية ، وكذا في رواية معتمر عن أبيه عن قتادة عن أنس قال « لما رجعنا من الحديبية وقد حبل بينا وبين نسكنا فتحن بين الحزن والكآبة فزلت ، وسيأتي حديث سهل ابن حنيف في ذلك قريباً . واختلاف في المكان الذي نزلت فيه : فوقع عند محمد بن سعد بضعينان وهي بفتح المصممة وسكون الجيم ونون خفيفة ، وعند الحاكم في « الإكليل » بكراع الضم ، وعن أبي مضر بالجحفة ، والأماكن الثلاثة متقاربة . **قوله** ( فسأله عمر بن الخطاب عن شيء فلم يجبه ) يستفاد منه أنه ليس لكل كلام جواب ، بل السكوت قد يكون جواباً لبعض الكلام . وتكرر عمر السؤال إما لكونه خشي أن النبي ﷺ لم يسمعه أو لأن الأمر الذي كان يسأل عنه كان مهماً عنده ، ولعل النبي ﷺ أجابه بعد ذلك ، وإنما ترك إجابته أولاً لشغفه بما كان فيه من نزول الوحي . **قوله** ( نسكت ) بكسر الكاف ( أم عمر ) في رواية الكشميهني « نسكتك أم عمر » والكل فقدان المرأة ولها ، دعا عمر على نفسه بسبب ما وقع منه من الإلحاح ، وبجمل أن يكون لم يرد الهعاء على نفسه حقيقة وإنما هي من الالفاظ التي تقال عند الغضب من غير قصد معناها . **قوله** ( نزلت ) بزاي ثم راء بالتخفيف والتثنية والتخفيف أشهر ، أي ألحمت عليه قاله ابن فارس والخطابي ، وقال الداودي : معنى المثقل أفلت كلامه إذا سأله ما لا يجب أن يجيب عنه ، وأبعد من أمر نزلت براجعت . **قوله** ( فما نصبت ) بكسر الميم بعدها موحدة ساكنة ، أي لم أعلق بشيء غير ما ذكرت . **قوله** ( أن سمعت صارخاً يصرخ بي ) لم ألق على اسمه . **قوله** ( لمي أحب إلى مما طلعت عليه الشمس ) أي لما فيها من البشارة بالمغفرة والفتح ، قال ابن العربي : أطلق المفاضلة

بين المنزل إلى أصحابها وبين ما طلعت عليه الشمس ، ومن شرط المفاضلة استواء الشيتين في أصل الحق ثم يزيد أحدهما على الآخر ، ولا استواء بين تلك المنزل والدنيا مأسرها . وأجل ابن بطال بأن مضاف أنها أحب إليه من كل شيء لأنه لا شيء إلا الدنيا والآخرة فخرج الخبر عن ذكر الشيء بذكر الدنيا إذ لا شيء سواها إلا الآخرة . وأجاب ابن العربي بما حاصله : أن أدل قد لا يراد بها المفاضلة كقولهم (خير مستقرا وأحسن مقبلا) ولا مفاضلة بين الجنة والنار ، أو الخطاب وقع على ما استقر في أنفس أكثر الناس فانهم يعتقدون أن الدنيا لا شيء مثلها أو أنها المقصودة ، فأخبر بأنها عنده خير مما يظنون أن لا شيء أفضل منه انتهى . ويحتمل أن يراد المفاضلة بين ما دلت عليه وبين ما دل عليه غيرها من الآيات المتعلقة به فرجعها ، وجميع الآيات وإن لم تكن من أمور الدنيا اكتملتها أنزلت لأهل الدنيا فدخلت كلها فيما طلعت عليه الشمس . الحديث الثاني . قوله ( سمعت قتادة عن أنس ) ( أنا فتحنا لك فتحا مبينا ) قال : ( الحديثية ) هكذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه في المغازي بأنهم من هذا ، وبين أن بعض الحديث عن أنس موصول وبمعناه عن عكرمة مرسل ، وسعى ما وقع في الحديثية فتحا لأنه كان مقدمة الفتح وأول أسبابه ، وقد تقدم شرح ذلك مبينا في كتاب المغازي . الحديث الثالث ، قوله ( عن عبد الله بن مغفل ) بالمعجمة والفاء وزن محمد . قوله ( فرجع فيها ) أي ردد صوته بالقراءة ، وقد أورده في التوحيد من طريق أخرى بلفظ كيف ترجمه ؟ قال : . . . ثلاث مرات ، قال القرطبي : هو محمول على إشباع المد في موضعه ، وقيل كان ذلك بسبب كونه راكبا لحصل الترجيع من تحريك الناقة . وهذا فيه نظر لأن في رواية علي بن الجهم عن شعبة عند الاسماعيلي . وهو يقرأ قراءة لينة ، فقال : لولا أن يجتمع اتناس علينا لقرأت ذلك اللحن ، وكذا أخرجه أبو عبيدة في فضائل القرآن ، عن أبي النضر عن شعبة ، وسأذكر تحرير هذه المسألة في شرح حديث « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » .

٢ - باب ( لينفرك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) ويتم نصته عليك ويهديك صراطا مستقيما )

٤٨٣٦ - حدثنا صدقة بن الفضل ، أخبرنا ابن هبة حدثنا زياد أنه سمع الضيرة يقول « قام النبي ﷺ

حتى تورمت قدماه ، فقيل له ففر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر » ، قال : أفلا أكون عبدا شكورا »

٤٨٣٧ - حدثنا الحسن بن عبد العزيز ، حدثنا عبد الله بن يحيى ، أخبرنا حنيفة عن أبي الأسود سمع

عروة عن عائشة رضي الله عنها « أن نبي الله ﷺ كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه ، فقالت عائشة : لم

نصنع هذا يا رسول الله وقد فر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟ قال : أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا .

فلما كثر له صلى جالسا ، فإذا أراد أن يركع قام فقرأ ثم ركع »

الحديث الرابع حديث المغيرة بن شعبة . قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه ، وقد تقدم شرحه في صلاة الليل من

كتاب الصلاة . الحديث الخامس حديث عائشة في ذلك . قوله ( أنبأنا حنيفة ) هو ابن شريح المصري ، وأبو الأسود

هو محمد بن عبد الرحمن النوفلي المعروف ببيتهم عروة ، ونصف هذا الاسناد مصريون ونصفه مدنيون ، وقد تقدم

شرحه في صلاة الليل . قوله ( فلما كثر له ) أنكره الداودي وقال : المحفوظ « فلما بدن » أي كبر ، فكان الراوي

تأوله على كثرة اللحم انتهى . وتنبه أيضا ابن الجوزي فقال : لم يصفه أحد بالسمن أصلا ، ولقد مات عليه السلام وما شيع من خبز السمير في يوم مرتين ، وأحسب بعض الرواة لما رأى بدن ، ظنه كثرا له ، وليس كذلك وإنما هو بدن تبدينا أي أسن ، قاله أبو حبيبة . قلت : وهو خلاف الظاهر ، وفي استدلاله بأنه لم يشيع من خبز السمير فطر ، فإنه يكون من جملة المجزئات كما في كثرة الجراح وطوافه في الليلة الواحدة على تسع وإحدى عشرة مع عدم الشيع وضيق المشي ، وإي فرق بين تكثير المني مع الجروح وبين وجود كثرة اللحم في البدن مع قلة الأكل ؟ وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن عروة عن عائشة قالت : لما بدن رسول الله عليه السلام وقتل كان أكثر صلاته جالسا ، لكن يمكن تأويل قوله ، ثقل ، أي ثقل عليه حمل له ، وإن كان قليلا لدخوله في السن . قوله ( صلى جالسا ) ، فإذا أراد أن يركع ثم قرأ ثم ركع ) في رواية هشام بن عروة عن أبيه ، قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع ، أخرجه ، وقد تقدم في آخر أبواب قصص الصلاة ، وأخرجنا من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة بلفظ : فإذا بقي من فرائضه نحو من ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم ثم ركع ، ولمسلم من طريق حمزة عن عائشة : فإذا أراد أن يركع قام فقرأ قدر ما يقرأ إنسان أربعين آية ، وقد روى مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عائشة في صفة تطوعه عليه السلام وفيه : وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم ، وإذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعده ، وهذا محمول على حاله الأول قبل أن يدخل في السن جمعا بين الحديثين ، وقد تقدم بيان ذلك والبحث فيه في صلاة الليل ، وكثير من فوائده أيضا في آخر أبواب قصص الصلاة

### ٣ - باب ( إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً )

٤٨٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة **حدثنا** عبد العزيز بن أبي سلمة عن هلال بن أبي هلال عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما : **أن** هذو الآية التي في القرآن : ( يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ) قال في التفسير : يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ، أنت مهدي ورسولي ، تميمك الموكل ، ليس بفظ ولا غلط ولا سحاب بالأسواق ، ولا يدفع السيئة بالسيئة ، ولكن يصفو ويصفع ، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء ، بأن يقولوا : لا إله إلا الله ، فيفتح بها أعينا ضميآ ، وآذانا صمآ ، وقلوبا غلفآ .

**قوله** ( باب إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً ) **قوله** ( حدثنا عبد الله بن مسلمة ) أي الضعيف ، كذا في رواية أبي ذر وأبي علي بن السكن . ووقع عند غيرهما ، عبد الله ، غير منسوب فتد في أو مسعود بين أن يكون عبد الله ابن رجل وعبد الله بن صالح كاتب الليث . وقال أبو علي الجبائي : عندي أنه عبد الله بن صالح . ورجح هذا المزوي وحده بأن البخاري أخرج هذا الحديث بعينه في كتاب : الأدب المفرد ، عن عبد الله بن صالح عن عبد العزيز . قلت : لكن لا يلزم من ذلك الجزم به ، وما المانع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان عن شيخ واحد ؟ وليس الذي وقع في الأدب بأرجح مما وقع الجزم به في رواية أبي علي وأبي ذر وهما حافظان ، وقد أخرج البخاري في باب التكبير إذا علا شرفاً ، من كتاب الحج حديثاً قال فيه : حدثنا عبد الله - غير منسوب - حدثنا عبد العزيز م - ٨٤٧ - فتح الباري

ابن أبي سلفة . كذا الأكثر غير منسوب ، وتروى فيه أبو مسعود بين الرجلين اللذين ترددهما في حديث الباب ، لكن وقع في رواية أبي علي بن الحسن ، حدثنا عبد الله بن يوسف ، فتمين المصير إليه ، لأنها زيادة من حافظ في الرواية فتقدم على من فسره بالظن . قوله ( عن هلال بن أبي هلال ) تقدم القول فيه في أوائل البيوع . قوله ( عن عبد الله بن عمرو بن العاص ) تقدم بيان الاختلاف فيه على عطاء بن يسار في البيوع أيضا ، وتقدم في تلك الرواية سبب تحديث عبد الله بن عمرو به ، وأنهم سألوه عن صفة النبي ﷺ في التوراة فقال : أجل انه لموصوف ببعض صفته في القرآن . ولقد ادرى من طريق أبي صالح ذكر ان عن كعب قال : في السطر الاول محمد رسول الله هبدي المختار . قوله ( ان هذه الآية التي في القرآن ) يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا قال في التوراة : يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا أي شاهدا على الأمة ومبشرا للطغيين بالجنة والعصاة بالنار ، أو شاهدا المرسل قبله بالإبلاغ . قوله ( وحرذا ) بكسر المهملة وسكون الزاء بعدها زاي أي حصنا ، والاميين هم العرب ، وقد تقدم شرح ذلك في البيوع . قوله ( سميتك المتوكل ) أي على الله لفنايته باليسر ، والصبر على ما كان بكروه . قوله ( ليس ) كذا وقع بصيغة الغيبة على طريق الانفاتح ، ولو جرى على النسق الاول لقال لست . قوله ( يفظ ولا غليظ ) هو موافق لقوله تعالى ( فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك ) ولا يعارض قوله تعالى ( واغليظ عليهم ) لأن النقي محمول على طبعه ، الذي جبل عليه والامر محمول على المعالجة ، أو الثاني بالنسبة المؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية . قوله ( ولا سحاب ) كذا فيه بالسین المهملة وهي لغة أثبتها الفراء وغيره ، وبالاصاد أشهر ، وقد تقدم ذلك أيضا . قوله ( ولا يدفع السيئة بالسيئة ) هو مثل قوله تعالى ( ادفع بالتي هي أحسن ) زاد في رواية كعب : مولده بمكة ومهاجرة طيبة ومطعمه بالشام . قوله ( وان يقضه ) أي يمتته . قوله ( حتى يقيم به ) أي حتى ينفي الشرك ويثبت التوحيد والله الموجهاء ملة الكفر . قوله ( فيفتح بها ) أي بكلمة التوحيد ( أعينا هيا ) أي عن الحق وليس هو على حقيقته ، ووقع في رواية القابسي : أعين عني ، بالإضافة ، وكذا الكلام في الآذان والقلوب . وفي مرسل جهم بن نفير باسناد صحيح عند الدارمي : ليس بوهن ولا كل ، ليخفن قلوبا غلغا ، ويفتح أعينا هيا ، ويسمع آذاننا سما ، ويقيم السنة هو جاء حتى يقال لا إله إلا الله وحده . ( تنبيه ) : قيل أن يجمع القلة في قوله ( أعين ) للإشارة الى أن المؤمنين أقل من الكافرين ، وقيل بل جمع القلة فد يأتي في موضع الكثرة وبالعكس كقوله ( ثلاثة قروء ) والاول أولى . ويحتمل أن يكون هو نكتة العدول الى جمع القلة أو للوإخاء في قوله ( آذاننا ) وقد ترد القلوب على المعنى الاول ، وجوابه أنه لم يسمع القلوب جمع قلة كما لم يسمع للآذان جمع كثرة

#### ٤ - باب ( هو الذي أنزل السكينة )

٤٨٣٩ - حدثنا حبيب الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضى الله عنه قال : بينا

رجل من أصحاب النبي ﷺ يقرأ ، وفرس له مربوط في الدار ، فجعل ينفر ، ففرج الرجل فنظر فلم ير شيئا ، وجعل ينفر ، فلما أصبح ذكر ذلك للنبي ﷺ قال : تلك السكينة أنزلت باقرآن

قوله ( باب هو الذي أنزل السكينة ) ذكر فيه حديث البراء في نزول السكينة ، وسيأتي بيانه في فضائل القرآن مع شرحه إن شاء الله تعالى

### ٥ - باب ( إذ يابسونك تحت الشجرة )

٤٨٤٠ - حدثنا فضيلة بن سعيد ، حدثنا صفوان بن عمرو عن جابر قال : « كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة »

٤٨٤١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا كتابه حدثنا كعبه بن قتادة قال : سمعت فضيلة بن صهيب عن عبد الله بن مغفل المزني عن شهد الشجرة ، انتهى النبي ﷺ عن الخلفاء [ الحديث ١٨١١ - طريقه في : ٥٤٧٩ ، ٦٢٢٠ ]

٤٨٤٢ - وعن فضيلة بن صهيب قال : سمعت عبد الله بن المغفل المزني في القول في الغنسل

٤٨٤٣ - حدثنا محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن خالد عن أبي لؤي عن ثابت ابن الضحاك رضي الله عنه ، وكان من أصحاب الشجرة

٤٨٤٤ - حدثنا أحمد بن إسحاق السلي حدثنا بصلى حدثنا عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن ثابت قال : أتيت أبا وائل أسأله قال : كنا يصفين ، قال رجل : ألم تر إلى الذين يدعون إلى كتاب الله ، قال علي : نعم ، قال سهل بن حنيف : أنهموا أنفسكم ، فلقد رأينا يوم الحديبية - يعني الصلح الذي كان بين النبي ﷺ والمشركين - ولو نرى قالوا لقائنا ، جاء امرؤ قال : ألسنا على الحق ، وم على الباطل ؟ أليس قتلنا في الجنة ، وقتلهم في النار ؟ قال : بلى قال : فهم أعطى الهدية في ديننا ، وزجج ولما يحكم الله بيننا ؟ فقال : يا ابن الخطاب : إني رسول الله ، ولن يصيقي الله أبداً . فرجع متعظاً فلم يصبر حتى جاء أبا بكر ، فقال : يا أبا بكر ألسنا على الحق وم على الباطل ؟ قال : يا ابن الخطاب إنه رسول الله ﷺ ، ولن يصيقه الله أبداً ، فنزلت سورة الفتح

قوله ( باب قوله إذ يابسونك تحت الشجرة ) ذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث جابر ( كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة ) وقد قدم الكلام عليه مستوفى في كتاب المنادي . وثانيها ، قوله ( هل بن عبد الله ) هو ابن المديني كذا للاكثر ، ووقع في رواية المستملى ( علي بن سلمة ) وهو الذي بفتح اللام والوحدة ثم كاف خفيفة وبه جزم الكلاباني . قوله ( عن عبد الله بن المغفل المزني عن شهد الشجرة قال : انتهى رسول الله ﷺ من الخلف ) بظاء معجمة أي الرمي بالحصى بين اصبعين ، وسيأتي الكلام عليه في الأدب . قوله ( وعن فضيلة بن صهيب سمعت عبد الله بن مغفل المزني في البول في الغنسل ) كذا الأكثر وزاد في رواية الاصيلي وكذا لا في ذكر من الرعي

( يأخذ منه الوسواس ) وهذان الحديثان المرفوع والموقوف الذي عقبه به لا تعلق لهما بتفسير هذه الآية بل ولا هذه السورة ، وإنما أورد الأول لقول الراوى فيه « من شهد الشجرة » ، فهذا القدر هو المتعلق بالترجمة ، ومثله ما ذكره بعده عن ثابت بن الضحاك وذكر المتن بطريق التبع لا قصد . وأما الحديث الثانى فأورده لبيان التصريح بجماع عقبة بن صبيان من عبد الله بن مفضل ، وهذا من ضيقه فى غاية الدقة وحسن التصرف فله ذره . وهذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج والحاكم من طريق يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن عقبة بن صبيان عن عبادة بن مفضل قال « نعى - أو زجر - أن يبال فى المفضل » ، وهذا يدل على أن زيادة ذكر الوسواس التى عند الاصيل ومن وافقه فى هذه الطريق وم . نعم أخرج أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من طريق أشعث عن الحسن بن عبد الله بن مفضل رفته ، لا يبرأ من أحدكم فى مستحبه ، فان عامة الوسواس منه ، قال الثرمذى غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث أشعث ، ونعقب بأن الطبرى أخرجه من طريق إسماعيل بن مسلم عن الحسن أيضا ، وهذا التعقب وارد على الإطلاق ، وإلا فإسماعيل ضعيف . الحديث الثالث ، قوله ( عن خالد ) هو الخذاء . قوله ( عن أبي قلابة ) من ثابت بن الضحاك وكان من أصحاب الشجرة ( هكذا ذكر القدر الذى يحتاج اليه من هذا الحديث ولم يسق المتن ، ويستفاد من ذلك أنه لم يجر على نسق واحد فى إيراد الأشياء التسمية ، بل تارة يقتصر على موضع الحاجة من الحديث وتارة يسوقه بتمامه ، فكأنه يقصد التفتن بذلك . وقد تقدم لحديث ثابت المذكور طريق أخرى فى غزوة الحديبية . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا يعلى ) هو ابن صبيد الطنافسى . قوله ( حدثنا عبد العزيز بن سباه ) بمهمة مكسورة ثم تحتانية خفيفة وآخره هاء منوثة ، تقدم فى أواخر الجزية . قوله ( أنبت أبا وائل أسأله ) لم يذكر المستحل عنه ، وبينه أحد فى روايته عن يعلى بن عبيد ولفظه « أنبت أبا وائل فى مسجد أمه أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على - يعنى الخوارج - قال : كنا بصفين فقال رجل ، فذكره . قوله ( فقال كنا بصفين ) هى مدينة قديمة على شاطئ الفرات بين الرقة ومنبج كانت بها الواقعة المشهورة بين على ومعاوية . قوله ( فقال رجل : ألم تر إلى الذين يذهبون إلى كتاب الله ) ساق أحد إلى آخر الآية . هذا الرجل هو عبد الله بن الكواء ، ذكره الطبرى ، وكان سبب ذلك أن أهل الشام لما كاد أهل العراق بخلونهم أشار عليهم عمرو بن العاص برفع المصاحف والبناء إلى العمل بما فيها ، وأراد بذلك أن تنفع المطاوعة فيستريحوا من الشدة التى وقموا فيها فكان كاذب ، فلما رفضوها وقالوا يئسنا وبينكم كتاب الله ، وسمع من بمسك على وغالبهم ممن يتدين ، قال قائلهم ما ذكر ؛ فأذن على إلى التحكم موافقة لهم واقفا بأن الحق بيده . وقد أخرج النسائى هذا الحديث عن أحمد بن سليمان عن يعلى بن عبيد بالاسناد الذى أخرجه البخارى فذكر الزيادة نحو ما أخرجهما أحمد ، وزاد بعد قوله كنا بصفين « قال فلما استعز القتل بأهل الشام قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل المصحف إلى على فأدعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك ، قال به رجل فقال : يئسنا وبينكم كتاب الله ، فقال على : أنا أول بذلك يئسنا كتاب الله ، فجاءته الخوارج - ونحن يومئذ نسمعهم القراء - وسيوفهم على هواتهم فقالوا : يا أمير المؤمنين ما ننظر هؤلاء القوم ، ألا نمضى إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقام سهل بن حنيف ، قوله ( فقال على نعم ) زاد أحمد والنسائى « أنا أول بذلك ، أى بالإجابة إذا دعيت إلى العمل بكتاب الله لاني واثق بأن الحق بيدي . قوله ( وقال سهل بن حنيف تهمروا أنفسكم ) أى فى هذا رأى لأن كثيرا منهم أنكروا التحكم وقالوا لا حكم إلا لله ، فقال على كلمة حتى أريد

بما باطل ، وأشار عليهم كبار الصحابة بمطاعة علي وأن لا يخالف ما يشير به لكونه أعلم بالمصاحبة ، وذكر لهم سهل بن حنيف ما وقع لهم بالحديبية وأنهم رأوا يومئذ أن يستمروا على القتال ويخالفوا ما دعوا اليه من الصلح ثم ظهر أن الاصلح هو الذي كان شرع النبي ﷺ فيه ، وسيأتي ما يتعلق بهذه القصة في كتاب استنباط المرتدين إن شاء الله تعالى ، وسبق ما يتعلق بالحديبية مستوفى في كتاب الشروط

## ٤٩ — سورة الحجرات

وقال مجاهد : لا تقدموا لآلئنا على رسول الله ﷺ حتى يفيض الله على لسانه امتن : أخلص . ولاننا بزوا : يدعى بالكفر بعد الإسلام . يلكم : ينقصكم ، ألقنا : نقصنا

**قوله** ( سورة الحجرات . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد ، واقتصر غيره على الحجرات حيب . والحجرات بضمين جمع حجرة يسكون الهم والمعاد بيوت أزواج النبي ﷺ . **قوله** ( وقال مجاهد : لا تقدموا لآلئنا على رسول الله ﷺ حتى يفيض الله على لسانه ) وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، ورويناه في كتاب « ذم الكلام » من هذا الوجه . ( تنبيه ) : ضبط أبو الحجاج البناي « تقدموا » بفتح ثاقف والذال وهي قراءة ابن عباس وقراءة يعقوب الحضرمي . هي التي ينطبق عليها هذا التفسير ، وروى الطبري من طريق سميد عن قتادة قال : ذكر لنا أن ناسا كانوا يزعمون لو أنزل في كذا فأمرها الله ، قال وقال الحسن : هم ناس من المسلمين ذهبوا قبل الصلاة يوم النحر فأمرهم النبي ﷺ بالإعادة . **قوله** ( امتن أخلص ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بلفظه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أخلص الله قلوبهم فيما أحب . **قوله** ( ولا تنازروا : يدعى بالكفر بعد الإسلام ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ « لا يدعو الرجل بالكفر وهو مسلم » وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( ولا تنازروا أنفسكم ) قال : لا يطمئن بعضكم على بعض ( ولا تنازروا بالألقاب ) قال : لا تقل لأخيك المسلم : يا فاسق يا منافق . وعن الحسن قال : كان اليهودي يسلم فيقال له يا يهودي . فهو عن ذلك . والطبري من طريق عكرمة نحوه . وروى أحمد وأبو داود من طريق الشعبي حدثني أبو جبيرة بن الضحاك قال : فينا نزلت ( ولا تنازروا بالألقاب ) قدم رسول الله ﷺ المدينة وليس فينا رجل إلا وله لقبان أو ثلاثة ، فكان إذا دعا أحدا منهم باسم من تلك الأسماء قالوا : انه يفض مني ، فزلت . **قوله** ( يلكم بنقصكم ، ألقنا نقصنا ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظه ، وبه في قوله ( وما ألتنا من عملهم من شيء ) قال : ما نقصنا الآباء الأبناء . ( تنبيه ) : هذا الثاني من سورة الطور ذكره هنا استطرادا ، وإنما يقتاسب ألتنا مع الآية الأخرى على قراءة أبي عمرو هنا فانه قرأ « لا يلكم » بزيادة هزة ، والباقيون يمحذفها ، وهو من لات طبت قاله أبو عبيدة ، قال وقال رؤبة :

وليلة ذات ندا مريت ولم يلني عن سراها ليت

وتقول العرب : ألتني حتى وألتني عن حاجتي أي صرفني . وأما قوله ( وما ألتنا من عملهم من شيء ) فهو من ألت يالت أي قص



## ١ - باب ( لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ) الآية : تَشْرُونَ : تَمْلُونَ ، ومنه : الشاعر ،

٤٨٤٥ - حَدَّثَنَا يَسْرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَهْلٍ الْقُمِيُّ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ كَادَ

الْحَمِيرَانِ أَنْ يَهْلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ بْنُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمَا ، رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ رَكْبُ بَنِي تَيْمٍ ، فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا بِالْأَفْرَعِ بْنِ حَابِسٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ ، وَأَشَارَ الْآخَرُ بِرَجُلٍ آخَرَ - قَالَ نَافِعٌ لَا أَحْظُ اسْمَهُ - فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِمَرَّةٍ : مَا أَرَدْتُ إِلَّا خِلَافِي ، قَالَ : مَا أَرَدْتُ خِلَافَكَ ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا فِي ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُوا أَصْوَاتَكُمْ ) الْآيَةَ . قَالَ ابْنُ الزَّيْبِ : فَمَا كَانَ عَمْرُ بْنُ رَضَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتَهِزُ هَذِهِ الْآيَةَ حَتَّى يَنْتَهِزَهَا ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مِنْ أَيْهِ . يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ »

٤٨٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ حَزْنٍ قَالَ أَنْبَأَنِي مُوسَى بْنُ أَسَمٍ مِنْ

أَسَمٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آتَفَقَدَ ثَابِتَ بْنِ فَيْسٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ بِأَرْسُولِ اللَّهِ أَنَا أَعْلَمُ لَكَ عَمَلُهُ ، فَأَنَاهُ فَوَجَدَهُ جَالِسًا فِي بَيْتِهِ مُنْكَسِمًا رَأْسَهُ ، فَقَالَ لَهُ : مَا شَأْنُكَ ؟ فَقَالَ ثَمَرٌ . كَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدْ حَطَّ عَمَلُهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، فَأَنَّى الرَّجُلُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا ، فَقَالَ مُوسَى ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ الْمَرْءُ الْآخِرَةَ بِيَشَارَةٍ عَظِيمَةٍ ، فَقَالَ أَذْهَبْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ : إِنَّكَ لَنْتَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ، وَلَسْتُكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ الْآيَةَ ) كَذَا لِلْجَمِيعِ . قَوْلُهُ ( تَشْرُونَ تَمْلُونَ وَمِنْهُ الشَّاعِرُ ) هُوَ كَلَامُ أَبِي هَبِيدَةَ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا يَسْرَةُ ) بَفَتْحِ الْيَاءِ الْآخِرَةِ وَالْمَهْمَلَةِ وَجَدَهُ جَمِيلَ بِالْجِيمِ وَزْنَ عَظِيمٍ وَنَافِعُ بْنُ عَمْرِو هُوَ الْجَمْعِيُّ الْمَكِّي ، وَبِئْسَ هُوَ نَافِعُ مَوْلَى ابْنِ عَمْرِو ، وَنَبِيَّ الْكُرْمَانِ هَذَا هَلْ شَيْءٌ لَا يَنْخِلُهُ مِنْ لَهُ أَدْنَى إِلَامٍ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ فَقَالَ : بِئْسَ هَذَا الْحَدِيثُ ثَلَاثًا لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ تَابَعِي . قَوْلُهُ ( كَادَ الْحَمِيرَانِ ) كَذَا لِلْجَمِيعِ بِالْمَعْجَمَةِ بَعْدَهَا تَحْتَايَةً ثَقِيلَةً وَحَكِي بَعْضُ الشَّرَاحِ رَوَايَةً بِالْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ . ( يَهْلِكَ كَانِ ) كَذَا لِابْنِ ذَرٍّ ، وَفِي رَوَايَةٍ يَهْلِكَا ، بِخِلَافِ الثَّنُونِ ؛ قَالَ ابْنُ التَّيْنِ كَذَا وَقَعَ بِغَيْرِ نَوْنٍ وَكَأَنَّهُ لَصَبٌ بِتَقْدِيرِ أَنْ أَنْتَهَى . وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحَدٌ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بِلَفْظٍ « أَنَّ يَهْلِكَا » وَهُوَ بِكسر اللام وَنَسَبَهَا ابْنُ التَّيْنِ لِرَوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ ، ثُمَّ هَذَا السِّيَاقُ صَوْرَتُهُ الْإِسْرَافُ لَكِنْ ظَهَرَ فِي آخِرِهِ أَنَّ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ حَلَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَلَفْظُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُمْ ، فَذَكَرَهُ بِكَالِهِ . قَوْلُهُ ( رَفَعَا أَصْوَاتَهُمَا حِينَ قَدِمَ عَلَيْهِ رَكْبُ بَنِي تَيْمٍ ) فِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ وَفِي بَنِي تَيْمٍ ، وَكَانَ قَدْرُهُمْ سِتَّةَ نَحْوِ سِتَّةٍ أَنْ أَوْفَعَ عَيْنَهُ بَنِي حَصْنِ بَنِي الصَّبْرِ وَهُمْ بَطْنٌ مِنْ بَنِي تَيْمٍ ، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَدَائِنِيُّ . قَوْلُهُ ( فَأَشَارَ أَحَدُهُمَا ) هُوَ عَمْرُ بْنُ رَضَى ، يَتَنَبَّهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي الرِّوَايَةِ الَّتِي فِي الْبَابِ بَعْدَهُ ، وَوَقَعَ هُنَا التَّرْمِذِيُّ مِنْ رَوَايَةِ مُؤَمِّلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضَى بِلَفْظٍ « أَنَّ الْأَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَا رَسُولَ اللَّهِ اسْتَعْمَلْهُ عَلَى قَوْمِهِ ، فَقَالَ عَمْرُ لَا اسْتَعْمَلْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ »

الله ، الحديث . وهذا يخالف رواية ابن جريج ، وروايته أثبت من مؤمل بن اسماعيل والله أعلم . قوله ( بالافرع ابن حابس أخى بنى مجاشع ) الأفرع لقب واسمه فيما نقل ابن دريد فراس بن حابس بن عقال بكر المهلة وتخفيف الثاقف ابن محمد بن سفيان بن مجاشع بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي ، وكانت وفاة الأفرع بن حابس في خلافة عثمان . قوله ( وأشار الآخر ) هو أبو بكر . يئنه ابن جريج في روايته المذكورة برجل آخر فقال نافع : لا أحفظ اسمه ، سيأتي في الباب الذي بعده من رواية ابن جريج عن ابن أبي مليكة أنه القمقاع بن معبد بن زوارة أي ابن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم التميمي الدارمي . قال السكبي في « الجامع » : كان يقال له نيار الفرات لجوده ، قلت : وله ذكر في غزوة حنين ، أورده البغوي في « الصحابة » بأسناد صحيح . قوله ( ما أردت إلا خلاقي ) أي ليس مقصودك إلا مخالفة قولي ، وفي رواية أحمد « إنما أردت خلاقي » وهذا هو المعتمد . وحكى ابن التين أنه وقع هنا « ما أردت إلى خلاقي » ، بلفظ حرف الجر ، و « ما » في هذا استهامة « والى » بتخفيف اللام ، والملة أي شيء . فصدت منتبها إلى مخالفتي . وقد وجدت الرواية التي ذكرها ابن التين في بعض النسخ لأبي ذر عن الكشميني قوله ( قارتعت أصواتهما ) في رواية ابن جريج وقماريا ، حتى ارتفعت أصواتهما . قوله ( فأنزل الله ) في رواية ابن جريج « فأنزل في ذلك » . قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم الآية ) زاد وكيع كاسيأتي في الاعتصام « إلى قوله عظيم » وفي رواية ابن جريج « فأنزل يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله » إلى قوله - ولو أنهم صبروا ، وقد استشكل ذلك ، قال ابن عطية : الصحيح أن سبب نزول هذه الآية كلام جفأة الأعراب . قلت : لا يعارض ذلك هذا الحديث ، فإن الذي يتعلق بقصة الشيخين في تخالفهما في التأخير هو أول السورة ( لا تقدموا ) ولكن لما اتصل بها قوله ( لا ترفعوا ) تمسك عمر منها بخفض صوته ، وجفأة الأعراب الذين نزلت فيهم هم من بني تميم ، والذي يختص بهم قوله ( أن الذين ينادونك من وراء الحجرات ) قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ، أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ من وراء الحجرات فقال : يا محمد إن مدحى زين وإن شتى شين ، فقال النبي ﷺ : ذاك الله عز وجل ، ونزلت ، قلت : ولا مانع أن تنزل الآية لأسباب تتقدمها ، فلا يعدل للترجيح مع ظهور الجمع وحملة الطارق ، ولعل البخاري استشر ذلك فأورد قصة ثابت بن قيس عقب هذا ليبين ما أشرت إليه من الجمع ، ثم عقب ذلك كله بترجمة « باب قوله ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم » إشارة إلى قصة جفأة الأعراب من بني تميم ، لكن لم يذكر في الترجمة حديثا كما سأبينه قريبا ، وكأنه ذكر حديث ثابت لأنه هو الذي كان الخطيب لما وقع الكلام في المفاخرة بين بني تميم المذكورين كما أورده ابن إسحق في المنازى مطولا . قوله ( فما كان عمر يسمع رسول الله ﷺ بعد هذه الآية حتى يستقمه ) في رواية وكيع في الاعتصام « فكان عمر بعد ذلك إذا حدث النبي ﷺ بحديث حدثه كآخى السرار لم يسمعه حتى يستقمه » . قلت وقد أخرج ابن المنذر عن طريق محمد بن عمرو بن حلقمة أن أبا بكر الصديق قال مثل ذلك للنبي ﷺ ، وهذا مرسل ، وقد أخرجه الحاكم موصولا من حديث أبي هريرة نحوه ، وأخرجه ابن مردويه عن طريق طارق بن شهاب عن أبي بكر قال « لما نزلت لا ترفعوا أصواتكم الآية قال أبو بكر : قلت يا رسول الله آليت أن لا أتكلم إلا كآخى السرار » . قوله ( ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر ) قال مغلطاي : يحتمل أنه أراد بذلك أبا بكر عبد الله بن الزبير أو أبا بكر عبد الله بن أبي مليكة فإن أبا مليكة له ذكر في الصحابة . قلت : وهذا بعيد عن الصواب ، بل قرينة ذكر عمر ترشد إلى أن مراده أبو بكر

الصديق . وقد وقع في رواية الترمذي قال : وما ذكر ابن الزبير جده ، وقد وقع في رواية الطبري من طريق مؤمل ابن اسماعيل عن نافع بن عمر فقال في آخره : وما ذكر ابن الزبير جده يعني أبا بكر ، وفيه تعقب هل من هدي الخصائص النبوية أن أولاد بنته ينسبون إليه لقوله : إن ابن هذا سيد ، وقد أنكره القفال على ابن القاص وهذه القضاة فيما اختص به النبي ﷺ عن الأنبياء ، وفيه نظر فقد احتج يحيى بن يعمر بأن عيسى نسب إلى إبراهيم وهو ابن بنته ، وهو استدلال صحيح ، وإطلاق الأب على الجد مشهور ، وهو مذهب أبي بكر الصديق كما تقدم في المناقب **قوله** ( افتقد ثابت بن قيس ) تقدم شرحه مستوفى في أواخر علامات النبوة . **قوله** ( فقال رجل يا رسول الله ) هو سعد بن معاذ بنينة حماد بن سلة في روايته لهذا الحديث عن أنس ، وقيل هو عاصم بن عدي ، وقيل أبو مسعود ، والأول المعتمد . **قوله** ( أنا أعلم لك علمه ) أي أعلم لأجلك علما متعلقا به . **قوله** ( فقال موسى ) هو ابن أنس راوى الحديث عن أنس

## ٢ - باب ( أن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يقولون )

٤٨٤٧ - **عنه** الحسن بن محمد حدثنا حجاج عن ابن جريج قال أخبرني ابن أبي مليكة أن هدي الله بن الزبير أخبرهم أنه قد ركب من بني نهم على النبي ﷺ ، قال أبو بكر : أمر القمقام بن مئيد ، وقال عمر بل أمر الأفرع بن حابس . قال أبو بكر ما أردت إلى - أو إلا - خلاف ؛ فقال عمر : ما أردت خلافك ، فقاما حتى ارتفعت أصواتهما ، فنزل في ذلك : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) . حتى آتت الآيات ،

**قوله** ( باب أن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يقولون ) ذكر فيه حديث ابن الزبير وقد تقدم شرحه في الذي قبله ، وروى الطبري من طريق مجاهد قال : هم أعراب بني تميم . ومن طريق أبي إسحق عن البراء قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد ، إن حمدي زين وإن ذى شين ، فقال : ذاك الله تبارك وتعالى ، وروى من طريق معمر عن قتادة مثله مرسلًا وزاد : فأنزل الله : أن الذين ينادونك من وراء الحجرات الآية . ومن طريق الحسن نحوه . **قوله** ( عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ) كذا قال حجاج بن محمد تقدم في التفسير من طريق هشام بن يوسف عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة بالاعتقة ، وتابعه هشام بن يوسف ، وأخرجه ابن المنذر من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج فزاد فيه رجلا قال : أخبرني رجل أن ابن أبي مليكة أخبره ، فيحمل على أن ابن جريج حمله عن ابن أبي مليكة بواسطة ، ثم لقيه فسمعه منه

## باب ( ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم )

**قوله** ( باب قوله ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم ) هكذا في جميع الروايات الترجمة بغير حديث ، وقد أخرج الطبري والبيهقي وابن أبي عاصم في كتبهم في الصحابة من طريق موسى بن هبة عن ابن سلة قال : حدثني الأفرع بن حابس التميمي أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد ، أخرج إلينا ، فنزلت ( إن الذين ينادونك من وراء الحجرات ) الحديث ، وسياقه لابن جريج ، قال ابن منده : الصحيح عن ابن سلة أن الأفرع مرسل ،

وكذا أخرجه أحد على الوجهين ، وقد ساق محمد بن إسحق قصة وفاة بن تميم في ذلك مطولة بانقطاع ، وأخرجها ابن منده في ترجمة ثابت بن قيس في المعرفة ، من طريق أخرى موصولة

## ٥٠ - سُورَةُ ق

رَجَعَ بَعِيدٌ : رَدَّ : فُرُوجٌ : فُتُوحٌ ، وإحداهما فَرَجٌ . من جبل الوريد : ويريداه في حلقه والحبل جبل الحلق . وقال مجاهد : ما تنقُضُ الأرضُ من عظامهم . تبصرة : بصيرة . حب الحصيد : الحنطة . باسقات : الطوال . أنصينا أفاعيا ههنا . وقال قريته : الشيطان الذي فيض له . فقبوا : ضربوا . أو ألقى السم : لا يحدث نفسه بغيره . حين أنشأكم وأنشأ خلقكم . رقيب عتيد : رعد . سائق وشهد : المسكان ، كاتب وشهد : شهيد شاهد بالنيب . كغوب : للنصب . وقال غيره : نضيد : الكفرى مادام في أكماه ، ومعناه منضود بضه على بطن ، فإذا خرج من أكماه فليس بنضيد . في أذبار النجوم وأذبار الشجود ، كان عامس يفتح التي في ويكسر التي في الطور ، ويكسران جهما ونصهان . وقال ابن عباس : يوم الخروج : يوم يخرجون إلى البحث من القبور

قوله ( سورة ق . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ق اسم من أسماء القرآن . وعن ابن جريج عن مجاهد قال : جبل محبط بالأرض ، وقيل هي القفاف من قوله قضى الأمر ، دلت على جية الكلمة كما قال الشاعر ، قلت لها فني لنا قالت قاف ، . قوله ( رجع بعيد : رد ) هو قول أبي عبيدة بلفظه ، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج قال : أنكروا البحث فقالوا ، من يستطيع أن يرجعنا ويحيينا . قوله ( فروج : فتوح وإحداهما فرج ) أى يسكون الزاء ، هو قول أبي عبيدة بلفظه ، وروى الطبري من طريق مجاهد قال : الفرج الشق . قوله ( من جبل الوريد ويريداه في حلقه ، والحبل جبل الحلق ) سقط هذا لغير أبي ذر ، وهو قول أبي عبيدة بلفظه وزاد : فاضاه إلى الوريد كما يضاف الحبل إلى الحلق . وروى الطبري من طريق هبلى ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( من جبل الوريد ) قال من عرق العنق . قوله ( وقال مجاهد : ما تنقص الأرض منهم من عظامهم ) وصله الفريابي عن وراق عن ابن أبي نجيح بهذا ، وروى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : ما تأكل الأرض من لحومهم وعظامهم وأشعارهم . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : بمن الموت تأكلهم الأرض إذا ماتوا . وعن جعفر بن سليمان عن هوف عن الحسن : أى من أبدانهم . ( تنبيه ) : زعم ابن التين أنه وقع في البخاري بلفظه . من عظامهم ، ثم استشكله وقال : الصواب من عظامهم . وفعل بفتح الفاء وسكون العين لا يجمع على أفعال إلا نادرا . قوله ( تبصرة بصيرة ) وصله الفريابي عن مجاهد هكذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( تبصرة ) قال : نعمة من الله عز وجل . قوله ( حب الحصيد : الحنطة ) وصله الفريابي أيضا عنه . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : هو البر والسمير . قوله ( باسقات الطوال ) وصله

الفريابي أيضا كذلك . و روى الطبري من طريق عبد الله بن شداد قال : بسوقها طولها في قامة . وقال عبد الرزاق  
 عن معمر بن قتادة : يعني طولها . قوله ( أفميننا أفاهي علينا ) سقط هذا لآي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق . قوله  
 ( رقيب عتيد رصد ) وصله الفريابي أيضا كذلك . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس  
 قال : يكتب كل ما تكلم به من خير وشر . ومن طريق سعيد بن أبي هريرة قال : قال الحسن و قتادة ( ما يلفظ من  
 قول ) أي ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه . وكان عكرمة يقول : إنما ذلك في الخير والشر . قوله ( سائق  
 وشهيد : المكان كاتب وشهيد ) وصله الفريابي كذلك ، وقال عبد الرزاق عن معمر بن الحسن قال : سائق يسوقها  
 وشهيد يفيد عليها بطلها . وروى نحوه بأسناد موصل عن عثمان . قوله ( وقال قربنه الشيطان الذي قبض له )  
 وصله الفريابي أيضا ، وقال عبد الرزاق عن قتادة نحوه . قوله ( فنفبوا ضربوا ) وصله الفريابي أيضا . وروى  
 الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قول ( فنقبوا في البلاد ) قال : أثروا . وقال أبو عبيدة في  
 قوله ( فنقبوا ) طافوا وتباعدوا ، قال امرؤ القيس :

وقد نقتب في الأفاق حتى رضى من الغنيمة بالإياب

قوله ( أو أنى السمع : لا يحدث نفسه بفيره ) وصله الفريابي أيضا . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة  
 في هذه الآية قال : مر رجل من أهل الكتاب أنى السمع أي استمع للقرآن وهو شهيد هل ما في يده من كتاب الله  
 أنه محمد النبي محمد ﷺ مكتوبا ، قال معمر وقال الحسن : هو منافق استمع ولم ينتفع . قوله ( حين أنفأكم وأنفأ  
 خافكم ) سقط هذا لآي ذر ، وقد تقدم في بدء الخلق ، وهو بقية تفسير قوله ( أفميننا ) وحقه أن يكتب عندما .  
 قوله ( شهيد شاهد بالغيث ) في رواية الكشميني ، بالقلب ، وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ الأكثر . قوله  
 ( وما منا من لغوب من نصب ) وصله الفريابي كذلك ، وتقدم في بدء الخلق أيضا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن  
 قتادة : قالت اليهود إن الله خلق الخلق في ستة أيام وفرغ من الخلق يوم الجمعة واستراح يوم السبت ، فأكذبهم الله  
 فقال ( وما منا من لغوب ) . قوله ( وقال غيره : لنضيد : الكفري ما دام في أكامه ، ومناه منضود بمضه هل  
 بعض ، فإذا خرج من أكامه فليس بنضيد ) هو قول أبي عبيدة بمناه . قوله ( وأدبار النجوم ) وأدبار السجود كان  
 حاصم يفتح التي في ويكسر التي في الطور ويكسران جميعا وبضبان ) هو كما قال ، ووافق حاصم أبو عمرو وابن  
 حامر والكسائي هل الفتح هنا ، وقرأ الباقر بالكسر هنا ، وقرأ الجمهور بالفتح في الطور وقرأها بالكسر حاصم  
 هل ما نقل المصنف ؛ ونقلها غيره في الشواذ ، فالفتح جمع دبر والكسر مصدر أدبر يدبر إدبارا ، ورجح الطبري  
 الفتح فيها . قوله ( وقال ابن عباس يوم الخروج يوم يخرجون إلى البعث من القبور ) وصله ابن أبي حاتم من  
 طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس بلفظه ، وتقدم في الجنائز نحوه

## ١ - باب ( وتقول هل من مزيد )

٤٨٤٨ - حدثنا عبد الله بن أبي الأسود حدثنا حريش بن صهارة حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي  
 الله عنه عن النبي ﷺ قال « يلقى في النار وتقول هل من مزيد » حتى يسمع قدامته فتقول : قط قط ،  
 [ الحديث ٨١٨ - لزمناه في : ٦٦٦١ ، ١٣٨٤ ]

٤٨٤٩ - **حديث** محمد بن موسى 'اللفظان' حدثنا أبو سفيان 'الخيرى' سجد بن يحيى بن مهيدي 'حدثنا' عوف بن محمد عن أبي هريرة 'رفعه' - وأكثروا ما كان يوقه أبو سفيان - « يقال لهم هل آملات؟ » وقول: هل من مزيد؟ فيضع الرب تبارك وتعالى قدمه عليها فتقول: قط قط »

[المحدث ٤٨٤٩ - طراز ل: ٤٨٥٠ ، ٧٤٤٩]

٤٨٥٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ميمون عن حماد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ نَحَاجَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ ، فَقَالَتِ النَّارُ : أَوْثَرْتُ بِالْمُسْكِرِينَ وَالْمَجْبُورِينَ ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ : مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي الْأَصْفَاءُ النَّاسِ وَسَعَتُهُمْ ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْجَنَّةُ : أَنْتَ زَنْحِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ مِنْ عِبَادِي ، وَقَالَ النَّارُ : إِنَّمَا أَنْتِ هَذَابٌ أَهْذَبُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ مِنْ عِبَادِي ، وَلِسَكَلٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَامِلُوهَا ، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْلِكُ ، حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَيَقُولُ قَطُّ قَطُّ فَيَهْلِكُ تَمْلِكُ وَيَزْوِي بِمِصْطَلِهَا بَعْضُ ، وَلَا يَطْلُمُ اللَّهُ عَرْزٌ وَجَلٌّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا . وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ عَرْزٌ وَجَلٌّ يَنْشِيهَا خَلْقًا ،

**قوله** ( باب قوله وقول هل من مزيد ) يختلف النقل عن قول جهم ( هل من مزيد ) فظاهر أحاديث الباب أن هذا القول منها لطلب المزيد ، وجاء عن بعض السلف أنه استفهام إنكار كأنها تقول ما بقي في موضع الزيادة ، فروى الطبري من طريق الحكم بن أبان عن هكرمة في قوله ( هل من مزيد ) أي هل من مدخل قد امتلأت ؟ ومن طريق مجاهد نحوه ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن هكرمة عن ابن عباس وهو ضعيف ورجح الطبري أنه لطلب الزيادة على ما دلت عليه الأحاديث المرفوعة ، وقال الاسماعيلي : الذي قاله مجاهد ، فيحمل على أنها قد تزداد وهي عند نفسها لا موضع فيها للمزيد . **قوله** في حديث أنس ( يلقى في النار ) ونقول هل من مزيد ) في رواية سعيد بن أبي هريرة عن قتادة ، لا تزال جهم يلقى فيها ، أخرجه أحمد ومسلم . **قوله** ( حتى يضع قدمه فيها ) كذا في رواية شعبة ، وفي رواية سعيد ، حتى يضع رب المزة فيها قدمه . **قوله** ( فتقول قط قط ) في رواية سعيد ، فيزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط وعزتك ، وفي رواية سليمان التيمي عن قتادة ، فتقول قد قد ، بالذال بدل الطاء ، وفي حديث أبي هريرة ، فيضع الرب عليها فتقول قط قط ، وفي الرواية التي تلها ، فلا تملك ، حتى يضع رجله فتقول قط قط فهناك تملك . ويزوي بعضها إلى بعض ، وفي حديث أبي بن كعب عند أبي يعلى ، وجهم تسأل المزيد حتى يضع فيها قدمه فيزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، فيلقى في النار أهلها فتقول هل من مزيد ويلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يأتيها عز وجل فيضع قدمه عليها فتزوي فتقول قد قد ، وقوله ، قط قط ، أي حسي حسي ، وثبت بهذا التفسير عند عبد الرزاق من حديث أبي هريرة ، ونظ بالتخفيف ساكنًا ، ويجوز الكسر بغير إشباع ، ووقع في بعض النسخ عن أبي ذر ، قطي قطي ، بالإشباع وده فطن ، بزيادة نون مشبعة . ووقع في حديث أبي سعيد ورواية سليمان التيمي بالذال بدل الطاء وهي لغة أيضا ، وكلها بمعنى يكفى . وقيل قط صرحت جهم . والأول هو الصواب عند الجمهور . ثم رأيت في

تفسير ابن مردويه من وجه آخر عن أنس ما يؤيد الذي قبله ولفظه : فيضمها عليها فتقطعت كما يقطع السماء إذا امتلأ ، انتهى . فهذا لو ثبت لكان هو الممتد ، لكن في سنده موسى بن مطير وهو متروك . واختلف في اللراد بالقدم فطريق السلف في هذا وغيره مشهورة وهو أن تمر كاجات ولا يتعرض لتأويله بل نعمد استحالة ما يوم التقص على الله (١) وخاض كثير من أهل العلم في تأويل ذلك فقال : المراد إذلال جهنم ، فاتها إذا بالغت في الطغيان وطلب المزيد أذلها الله فوضعا تحت القدم ، وليس المراد حقيقة القدم ، والعرب تستعمل ألعاط الاعضاء في ضرب الأمثال ولا تريد أهيانها ، كقولهم رغم أنفه وسقط في يده . وقيل المراد بالقدم الفرط السابق أى يضع الله فيها ما قدمه لها من أهل العذاب ، قال الاسماعيلي : القدم قد يكون اسما لما قدم كما يسمى ما خبط من ورق خبطا ، فالمعنى ما قدموا لها من عمل . وقيل المراد بالقدم قدم بعض المخلوقين فالضمير للمخلوق معلوم ، أو يكون هناك مخلوق اسمه قدم ، أو المراد بالقدم الأخير لأن القدم آخر الأعضاء فيكون المعنى حتى يضع الله في النار آخر أهلها فيها ويكون الضمير للزبد . وقال ابن حبان في صحيحه بعد إخراج : هذا من الاخبار التي أطلقت بتشكيل المجاورة وذلك أن يوم القيامة ينفي في النار من الأمم والأمكنة التي عصى الله فيها فلا تزال تزيد حتى يضع الرب فيها موضعا من الأمكنة المذكورة فتحتل . لأن العرب تطلق القدم على الموضع ، قال تعالى (إن لم قدم صدق) يريد موضع صدق . وقال الداودي : المراد بالقدم قدم صدق وهو محمد ، والأشارة بذلك إلى شفاعته ، وهو المقام المحمود فيخرج من النار من كان في قلبه شيء من الايمان . وتعقب بأن هذا منابذ لنص الحديث لأن فيه يضع قدمه بعد أن قالت هل من مزيد ، والذي قاله مقتضاه أنه ينقص منها ، وصرح الخبر أنها تنزوي بما يجعل فيها لا يخرج منها . قلت : ويحتمل أن يوجه بأن من يخرج منها يبدل عوضهم من أهل الكفر كما حلوا عليه حديث أبي موسى في صحيح مسلم يعطى كل مسلم رجلا من اليهود والنصارى فيقال : هذا فداءك من النار ، فإن بعض العلماء قال : المراد بذلك أنه يضع عند إخراج الموحدين ، وأنه يجعل مكان كل واحد منهم واسدا من الكفار بأن يعظم حتى يبد مكانه . ومكان الذي خرج ، وحينئذ فالقدم سبب المعظم المذكور ، فإذا وقع المعظم حصل الملء الذي تطلبه . ومن التأويل البعيد قول من قال : المراد بالقدم قدم إبليس ، وأخذ من قوله : حتى يضع الجبار فيها قدمه ، وإبليس أول من تكبر فاستحق أن يسمى متجبرا وجبارا ، وظهور بعد هذا يغنى عن تكلف الرد عليه . وزعم ابن الجوزي أن الرواية التي جملت بلفظ الرجل ، تحريف من بعض الرواة لفظه أن المراد بالقدم المارحة مرواها بالمعنى فأخطأ ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد بالرجل أن كانت محفوظة الجماعة كما تقول رجل من جراد ، فالتقدير يضع فيها جماعة ، وأضافهم إليه إضافة اختصاص . وبالنسبة ابن فورك لحزم بأن الرواية بلفظ الرجل ، خير ثابتة عند أهل النقل ، وهو مردود لثبوتها في الصحيحين . وقد أولها غيره بنحو ما تقدم في القدم فقيل رجل بعض المخلوقين ، وقيل إنها اسم مخلوق من المخلوقين ، وقيل إن الرجل تستعمل في الزجر كما تقول وضعت تحت رجل ، وقيل إن الرجل تستعمل في طلب الشيء على سبيل الجدة كما تقول قام في هذا الأمر على رجل . وقال أبو الوفاء بن حميل : تعالى الله عن أنه لا يعمل أمره في

(١) وهذا هو الصواب القديم كان عليه سلف الأمة من الصحابة إلى الأئمة للتبوين ، وباب التأويل هو الحق فخل منه جميع أصحاب مذاهب الضلال إلى ضلالهم ، واللب قد استأثر الله بعلومه ، وكما قال الإمام مالك في الاستواء : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة .  
عبد الرحمن

النار حتى يستعين عليها بشيء من ذاته أو صفاته وهو القائل النار (كوني بردا وسلاما) فمن يأمر نارا أجيبها غيره أن تنقلب عن طبعها وهو الاحراق فتقلب كيف يحتاج في نار بوجهها هو الى استعانة انتهى . ويضم جوابه من التفصيل الواقع ثالث أحاديث الباب حيث قال فيه : والكل واحدة منك ما ملوها ، فأما النار ، فذكر الحديث وقال فيه : ولا يظلم الله من خلقه أحدا ، فان فيه إشارة الى أن الجنة يقع امتلاؤها بمن ينشؤم الله لأجل ملتها ، وأما النار فلا ينشئ لها خلقا بل يفعل فيها شيئا عبر عنه بما ذكر يقتضى لها أن ينضم بعضها الى بعض فتصير ملأى ولا تحمل مزيدا ، وفيه دلالة على أن الثواب ليس موقوفا على العمل بل ينعم الله بالجنة على من لم يعمل خيرا قط كما في الاطفال . قوله في أول الحديث الثاني ( حدثنا محمد بن موسى القفطان ) هو الواسطي ، وأبو سفيان الخيمري أدركه البخاري بالسنن ولم يلقه . قوله ( حدثنا هوف ) لأبي سفيان فيه سند آخر أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن عمر الجزائري عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة مطولا ، وقوله ( رفعه واكثر ما كان يوقفه أبو سفيان ) القائل ذلك محمد بن موسى الراوي عنه ، وقال يوقفه من الرباعي وهو لغة والفصح يوقفه من الثلاثي ، والمعنى أنه كان يرويه في أكثر الأحوال موقوفا ويرفعه أحيانا ، وقد رفعه غيره أيضا . قوله في الطريق الثالثة ( أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة ) وقع في مصنف عبد الرزاق في آخره ، قال معمر وأخبرني أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن أنس بن مالك مثله ، وأخرجه مسلم بالوجهين . قوله ( تحاجت ) أى تخاضعت . قوله ( بالمتكبرين والمتكبرين ) قيل هما بمعنى ، وقيل المتكبر المتعظم بما ليس فيه والمتكبر المنوع الذي لا يوصل اليه وقيل الذي لا يكثر بأمر . قوله ( ضمفا الناس وسقطهم ) يفتحان أى المحتقرون بينهم الساطعون من أصيبتهم ، هذا بالنسبة الى ما عند أكثر من الناس ، وبالنسبة الى ما عند الله هم عظام رفقاء الدرجات ، لكنهم بالنسبة الى ما ضد أنفسهم لعظمة الله عديم وخضوعهم له في غاية التواضع لله والدلة في عبادته ، فوصفهم بالضمف والسقط بهذا المعنى صحيح ، أو المراد بالحصر في قول الجنة : الا ضمفا الناس ، الاغلب ، قال النووي : هذا الحديث هل ظاهره ، وإن الله يخلق في الجنة والنار تمييزا يدركان به ويقدران على المراجعة والاحتجاج ، ويحتمل أن يكون لسان الحال ، وسبأى مزيد لهذا في باب قوله أن رحمة الله قريب من المحسنين ، من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

## ٢ - باب ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾

٤٨٥١ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم عن جرير عن إسماعيل عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال : « كنا جلوسا ليلة مع النبي ﷺ فنظر إلى القمر ليلة أربع عشرة ، قال : إنكم سترون ربكم كما ترون هذا لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس ، وقبل غروبها فافعلوا ، ثم قرأ : ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ ﴾ »

٤٨٥٢ - **حدثنا** آدم حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال قال ابن عباس : « أمره أن يسبح في أذكار الصلوات كلها ، يعني قوله ﴿ وَادْبَارَ السُّجُودِ ﴾ »



**قوله** ( باب قوله فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) كذا لا في ذر في الترجمة ، وفي سياق الحديث ، وإنما ( وسبح ) بالواو فهما وهو الموافق للتلاوة فهو الصواب ، وعندهم أيضا ، وقبل الغروب ، وهو الموافق لآية السورة . ثم أورد فيه حديث جرير ، انكم سترون ربكم ، الحديث وفي آخره ، ثم قرأ ( وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) وهذه الآية في طه ، قال الكرماني : المناسب لهذه السورة ، وقبل الغروب ، لا غروبها . قلت : لا سبيل الى التصرف في لفظ الحديث ، وإنما أورد الحديث هنا لامتداد دلالة الآيتين وقد تقدم في الصلاة ، وكذا وقع هنا في نسخة من وجه آخر عن اسماعيل بن أبي خالد بلفظه ، ثم قرأ : وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ، وسيأتي شرح حديث جرير في التوحيد إن شاء الله تعالى . ومضى منه شيء . في فصل وقت العصر من المواقيت . **قوله** ( عن مجاهد قال قال ابن عباس : أمره أن يسبح ) يعني أمر الله نبيه . وأخرجه الطبري من طريق ابن علي عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال ، قال ابن عباس في قوله ( فسبحه وأدبار السجود ) قال : هو التسييح بعد الصلاة . **قوله** ( في أدبار الصلوات كلها ) يعني قوله وأدبار السجود ، كذا لم يروى الطبري من وجه آخر عن ابن عباس قال ، قال النبي ﷺ يا ابن عباس ركعتان بعد المغرب أدبار السجود ، وإسناده ضعيف ، لكن روى ابن المنذر من طريق أبي نعيم الجيثاني قال ، قال أصحاب رسول الله ﷺ في قوله تعالى ( وأدبار السجود ) : هما الركعتان بعد المغرب ، وأخرجه الطبري من طرق عن علي وعن أبي هريرة وغيرهما مثله ، وأخرج ابن المنذر عن عمر مثله ، وأخرج الطبري من طريق كريب بن يزيد أنه كان إذا صلى الركعتين بعد الفجر والركعتين بعد المغرب قرأ أدبار النجوم وأدبار السجود ، أي بهما

### ٥١ - سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

قال علي عليه السلام : الذاريات الرياح . وقال غيره : تذروه تفرقه . وفي أنه :كم أفلا تبصرون : تأكل وتشرب في مدخل واحد ويخرج من مخرجين ، فراغ : فرجع ، فصكت : فجعلت أصابعها ، فضربت به جنبها ، والريم نبات الأرض إذا بيس ودبس ، لموسمون أي لذو معة ، وكذلك على الموسع قدره : يعني القوي ، زوجين : الذكر والأنثى ، وأخلاف الألوان : حلو وحامض ، فهما زوجان ، ففرؤوا إلى الله : من الله إليه ، إلا ليعبدون : ما خلقت أهل السمادة من أهل الفرقين إلا ليعبدون ، وقال بعضهم : خلقهم ليعملوا ، ففعل بعض ، وترك بعض ، وليس فيه حجة لأهل القدر ، والقدنوب الهدوء العظيم ، وقال مجاهد ذنوباً : سبباً : صيحة . العظيم : القي لا تليد ، وقال ابن عباس والحكم : استواؤها وحشها ، في غمرة : في ضلالتهم بما دون ، وقال غيره : تواصوا تواصوا ، وقال غيره : مائة ، من السبأ ، قتل الانسان : لعن

**قوله** ( سورة الذاريات . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسطة لغير أبي ذر ، والواو القسم ،

والنات بعد ما عاظمت من عطف المتغيرات وهو الظاهر ، وجود الوعشري أنها من عطف الصفات ، وأن الحملات وما بعدها من صفات الريح . قوله ( قال على الرياح ) كذا لهم ، ولا بد من ذلك ، وقال على : الذاريات ، وهو عند الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن علي ، وأخرجه ابن عيينة في تفسيره أهم من هذا عن ابن أبي الحسين ، سمعت أبا الطفيل قال : سمعت ابن الكواء يسأل علي بن أبي طالب عن الذاريات ذروا قال : الرياح ، وعن الحملات وقرأ ، قال : السحاب ، وعن الجاريات بسرا ، قال : السفن ، وعن المدرات أمراً قال : الملائكة ، وصححه الحاكم من وجه آخر عن أبي الطفيل . وابن الكواء يفتح الكاف وتقدم الرواية اسم عبد الله ، وهذا التفسير مشهور عن علي ، وأخرج عن مجاهد وابن عباس مثله ، وقد أظن الطبري في تخرجه طرقه إلى علي ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن أبي الطفيل قال : شهدت علياً وهو يخطب وهو يقول : سلوني ، فوافقه لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به ، و سلوني عن كتاب الله ، فوافقه ما من آية إلا وأنا أعلم أبليلاً أنزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل . فقال ابن الكواء وأنا بينه وبين علي وهو خفي فقال : ما الذاريات ذروا ؟ فذكر مثله وقال فيه : وبلك سل نفسك ولا تسأل نفسك ، وفيه سؤاله عن أشياء غير هذا ، وله شاهد مرفوع أخرجه البزار وابن مردويه بسند لين عن عمر . قوله ( وقال غيره تدره تفرقه ) هو قول أبي عبيدة ، قال في سورة الكهف في قوله ( تدره الرياح ) أي تفرقه ، ذروته وأذريته . وقال في تفسيره الذاريات الرياح ، وناس يقولون المنذريات ذوت وأذرت . قوله ( وفي أنفسكم أفلا تبصرون ) : تأكل وتشرب في مدخل واحد ويخرج من موضعين ( أي القبل والدبر ، وهو قول الفراء . قال في قوله تعالى ( وفي أنفسكم ) يعني أيضاً آيات ، أن أحدكم يأكل ويشرب من مدخل واحد ويخرج من موضعين ، ثم عنهم فقال ( أفلا تبصرون ) ؟ ولابن أبي حاتم من طريق السدي قال ( وفي أنفسكم ) قال فيما يدخل من طعامكم وما يخرج ، وأخرج الطبري من طريق محمد بن المرفيع عن عبد الله بن الزبير في هذه الآية قال : سبيل المائط والبول . قوله ( قتل الخراصون ) أي لعنوا ، كذا في بعض النسخ ، وقد تقدم في كتاب البيوع . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( قتل الخراصون ) قال : لعن الكذابين . وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( قتل الخراصون ) قال : الكذابين . قوله ( فراغ فرجع ) هو قول الفراء وزاد : والروغ وإن جاء بهذا المعنى فإنه لا ينطق به حتى يكون صاحبه لنهايه وجبته . وقال أبو عبيدة في قوله ( فراغ ) أي عدل . قوله ( فصكت : لجمعت أصابعها فغضبت به جبهتها ) في رواية أبي ذر : جمعت ، بغضه فاه وهو قول الفراء بلفظه . ولعبد بن منصور من طريق الأعمش عن مجاهد في قوله ( فصكت وجبها ) قال ضربت يديها على جبهتها وقالت يا ويلتاه . وروى الطبري من طريق السدي قال : ضربت وجبها بجبا . ومن طريق الثوري : وضعت يديها على جبهتها تعجباً . قوله ( فتولى بركته من معه لأنهم من قومه ) هو قول قتادة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه ، وقال الفراء وثبت هذا هنا لنفسه وحده . قوله ( والريم نبات الأرض إذا يبس وديس ) هو قول الفراء ، وديس بكسر الدال وسكون التثنية بعدها مهمل من الدوس وهو وطء الشيء بالتقدم حتى يفتت ومنه دياس الأرض ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الرمي الشجر . وأخرج الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : الرمي المالك . قوله ( لموسعون أي لنوا سعة ، وكذلك على الموسع قدره ) يعني في قوله تعالى ( ومتممون على الموسع قدره ) أي من يكون ذا سعة ،

قال الفراء ( وإنا لموسمون ) أى لذو سعة خلقتنا ، وكذا قوله ( على الموسع قدره ) بنى القوى . وروى ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجیح قال ( وإنا لموسمون ) قال أن تخلق سماء مثلها . قوله ( زوجين الذكر والانثى واختلاف الألوان حلو وحامض فهما زوجان ) هو قول الفراء أيضا ولفظه : الزوجان من جميع الحيوان الذكر والانثى ، ومن سوى ذلك اختلاف ألوان النبات وطبوع الثمار بعض حلو وبعض حامض ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى معناه . وأخرج الطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله ( خلقتنا زوجين ) قال : الكفر والإيمان والثقاوة والسعادة والهدى والضلالة والليل والنهار والسماء والأرض والجن والانس . قوله ( ففروا إلى الله : من الله إليه ) أى من معصيته إلى طاعته أو من عذابه إلى رحته ، هو قول الفراء أيضا . قوله ( الا ليعبدون ) في رواية أبي ذر ( ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ) ما خلقت أهل السعادة من أهل الفريقين إلا ليوحدون ، هو قول الفراء ، ونسره ابن قتبية في مشكل القرآن ، له . وسبب الحل على التخصيص وجود من لا يعبد ، فلو حمل على ظاهره لوقع التناقض بين العلة والمعلول . قوله ( وقال بعضهم خلقتهم ليعملوا ففضل بعض وترك بعض ، وليس فيه حجة لاهل القدر ) هو كلام الفراء أيضا ، وحاصل التأويلين أن الأول محمول على أن اللفظ العام مراد به الخصوص ، وأن المراد أهل السعادة من الجن والانس ، والثاني باني على عمومته لكن بمعنى الاستعداد ، أى خلقتهم معدين لذلك لكن منهم من أطاع ومنهم من عصى ، وهو كقولهم الإبل مخلوقة للحراث أى قابلة لذلك ، لأنه قد يكون فيها ما لا يحرث . وأما قوله ( وليس فيه حجة لاهل القدر ، فمريد المعتزلة ، لأن حصل الجواب أن المراد بالخلق خلق التكليف لا خلق الجبلة ، فنوقفه على عمل لما خلق له ومن خذله عالف ، والمعتزلة احتجوا بالآية المذكورة على أن إرادة الله لا تنطبق به ، والجواب أنه لا يلزم من كون الشيء معللا بشئ أن يكون ذلك الشيء مرادا وأن لا يكون غيره مرادا ، ويحتمل أن يكون مراده بقوله ( وليس فيه حجة لاهل القدر ، أنهم يحتجون بها على أن أفعال الله لا بد وأن تكون معلولة فقال : لا يلزم من وقوع التعليل في موضع وجوب التعليل في كل موضع ، ونحن نقول يجوز التعليل لا بوجوبه ، أو لأنهم احتجوا بها على أن أفعال المباد مخلوقة لهم لإسناد العبادة إليهم فقال : لا حجة لهم في ذلك لأن الإسناد من جهة الكسب ، وفي الآية تأويلات أخرى يطول ذكرها . وروى ابن أبي حاتم من طريق السدى قال : خلقتهم للعبادة ، فمن العبادة ما ينفع ومنها ما لا ينفع . قوله ( والذنوب الهلو العظيم ) هو قول الفراء لكن قال ( العظيمة ، وزاد : ولكن العرب تذهب بها إلى الخطأ والنصيب . وقال أبو عبيدة : الذنوب النصيب ، وأصله من القتل ، والذنوب والسجل واحد ، والسجل أقل ملا من القتل . قوله ( وقال مجاهد ذنوبا سبيلا ) وقع هذا مؤخرا عن الذى بعده لغير أبي ذر والذى عنده ، أولى ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله ( ذنوبا مثل ذنوب أصحابهم ) قال : سبيلا من المذاب مثل هذاب أصحابهم ، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج عن مجاهد في قوله ( فإن للذين ظلموا ذنوبا ) قال : سبيلا . قال وقال ابن عباس : سبيلا ، وهو بفتح المهملة وسكون الجسيم . ومن طريق ابن جريج عن عطاء مثله وأشد عليه شاهدا : قوله ( صرة صيحة ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد . وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة في قوله ( صرة ) شدة صوت ، يقال أقبل فلان بصطر أى بصوت صرنا شديدا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أقبلت ترن . قوله ( المعقيم الذى لا

نله) زاد أبو ذر، ولا تفتح شيئاً، أخرج ابن المنذر من طريق الضحاك قال: العقيم التي لا تلد. وظان: عبد الرزاق عن معمر بن قتادة: العقيم التي لا تنبت. وأخرج الطبري والحاكم من طريق خفيف عن عكرمة عن ابن عباس قال: الريح العقيم التي لا تفتح شيئاً. قوله (وقال ابن عباس والحبك استوائها وحسنها) تقدم في بدء الخلق. وأخرجه الفريابي عن الثوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، ومن طريق سفيان أخرجه الطبري وإسناده صحيح لأن سماع الثوري من عطاء بن السائب كان قبل الاختلاط. وأخرجه الطبري من وجه آخر صحيح عن ابن عباس. وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة في قوله (ذات الحبك) قال: ذات الخلق الحسن والقطري من طريق عوف عن الحسن قال: حبكت بالثجوم. ومن طريق عمران بن حدير: سئل عكرمة عن قوله (ذات الحبك) قال: ذات الخلق الحسن، ألم تر إلى الناس إذا نج الثوب قال: ما أحسن ما حبك. قوله (في غمرة: في ضلالتهم يتهاون) كذا للأكثر، ولابي ذر: في غمرتهم، والأول أولى لوقوعه في هذه السورة، وأما الثاني فهو في سورة الحجر، لكن قوله في ضلالتهم يؤيد الثاني وكأنة ذكره كذلك هنا للاشتراك في الكلمة، وقد وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (الذين هم في غمرة ساهون) قال: في ضلالتهم يتهاون. ووقع في رواية النسفي: في ضلالتهم أو ضلالتهم، بالكسرة والاول تصحيف. قوله (وقال غيره توأصوا به توأطوا) سقط هذا لابي ذر، وقد أخرجه ابن المنذر من طريق أبي عبيدة في قوله (أتوأصرا به) توأطوا عليه وأخذ به بعضهم من بعض، وإذا كانت شعبة غالبية هل قوم قيل كأنما توأصوا به. وروى الطبري من طرق عن قتادة قال: هل أوصى الأول الآخر منهم بالتكذيب؟ قوله (وقال غيره مسومة معلقة من السماء) هو قول أبي عبيدة، ووصله ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (مسومة) قال: معلقة. وأخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله (مسومة) قال محتومة بلون أبيض وفيه نقطة سوداء. وبالعكس. قوله (قتل الإنسان لمن) سقط هذا لغير أبي ذر، وقد تقدم تفسير قتل بلعن في أوائل السورة، وأخرج ابن المنذر من طريق ابن جريج في قوله (قتل الخراصون) قال: هي مثل التي في هبس (قتل الإنسان). (نبيه): لم يذكر البخاري في هذه السورة حديثاً مرفوعاً، وبدخل فيها على شرطه حديث أخرجه أحمد والترمذي والنسائي من طريق أبي إسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: أقراني رسول الله ﷺ: إني أنا الرزاق ذو القوة المتين، قال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان

### ٥٢ - سورة والطور

وقال قتادة مسطور مكتوب. وقال مجاهد: الطور الجبل بالشربانية. رَقْ مَشْهُور: صحيفة. والنف للرفوع: سماء، المسجور: اللود، وقال الحسن: نَجَرُ حَتَّى يَذْهَبَ مَاؤُهَا فَلَا يَبْقَى فِيهَا قَطْرَةٌ، وقال مجاهد أُنْقَامُ نَحْصًا؟ وقال غيره: تمر تدور، أحلامهم: القنول، وقال ابن عباس: القبر القطيف، كَسَفًا: قَطَا، لِلنَّوْنِ؛ لِلثَّوْتِ، وقال غيره: يَنْدَازِعُونَ بِضَاطُونِ

قوله (سورة الطور. بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لابي ذر، وانتصر الباقون على والطور، والواو القسم

وما بعدنا طائفتان أو قسم أيضا . **قوله** ( وقال قتادة : مسطور مكتوب ) سقط هنا من رواية أبي ذر وثبت لهم في التوحيد ، وقد وصله المصنف في كتاب خلق أعمال العباد من طريق سعيد عن قتادة . **قوله** ( وقال مجاهد : الطور الجبل بالسرانية ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد بهذا ، قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : قوله والطور قال جبل يقال له الطور . وعن سمع هكرمة مثله . وقال أبو عبيدة : الطور الجبل في كلام العرب . وفي المحكم : الطور الجبل . وقد غلب على طور سيناء جبل بالشام ، وهو بالسرانية طودي بفتح الراء والنسبة إليه طودي وطوراني . **قوله** ( رق منشور ) صحيفة ( وقاله ) منشور ( قال : صحيفة . **قوله** ( والسقف المرفوع سماء ) سقط هذا لأبي ذر ، وتقدم في بدء الخلق . **قوله** ( والمسجور الموقف ) في رواية الحموي والنسفي في الموقر ، بالراء والاول هو الصواب ، وقد وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، والطبري من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد وقال : الموقف ، بالدال . وأخرج الطبري من طريق سعيد بن المسيب قال : قال علي لرجل من اليهود أين جهنم ؟ قال : البحر . قال ما أراه إلا صادقا . ثم تلا ( والبحر المسجور - وإذا البحار سجرت ) وعن زيد بن أسلم قال ( البحر المسجور ) الموقف ( وإذا البحار سجرت ) أوفقت . ومن طريق شمر بن عطية قال ( البحر المسجور ) النور المسجور ، قال : وفيه قول آخر ، قال أبو عبيدة : المسجور المملوء . وأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة مثله ، ورجعه الطبري . **قوله** ( وقال الحسن : تسجر حتى يذهب ما زما فلا يبقى فيها فطرة ) وصله الطبري من طريق سعيد عن قتادة عن الحسن في قوله ( وإذا البحار سجرت ) فذكره ، فبين الحسن أن ذلك يقع يوم القيامة ، وأما اليوم فالمراد بالمسجور الممتلئ . ويحتمل أن يطلق عليه ذلك باعتبار ما يشول إليه حاله . **قوله** ( وقال مجاهد : ألتنام نقصانهم ) وقد تقدم في الحجرات . وأخرج عبد الرزاق مثله عن ابن عباس بإسناد صحيح ، وعن معمر عن قتادة قال : ما ظللناهم . **قوله** ( وقال غيره : تمور تدور ) وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في قوله تعالى ( يوم تمور السماء مورا ) قال : مورها تمركها . وأخرج الطبري من طريق ابن عبيدة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد في قوله ( يوم تمور السماء مورا ) قال : تدور دورا . **قوله** ( أحلامهم : العقول ) هو قول زيد بن أسلم ، ذكره الطبري عنه . وقال المراء : الأحلام في هذا الموضع العقول والألباب . **قوله** ( وقال ابن عباس : البر الطيف ) سقط هذا لأبي ذر هنا وثبت لهم في التوحيد ، وقد وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وسيأتي الكلام عليه في التوحيد إن شاء الله تعالى . **قوله** ( كسفا قطعاً ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، ولابن أبي حاتم من طريق قتادة مثله ، وعن طريق السدي قال : هذا . وقال أبو عبيدة ( كسفا ) الكسف جمع كسفة مثل الدر جمع سدره . وهذا يضمف قول من رواه بالتحريك فيهما ، وقد قيل إنها قراءة شاذة وأنكرها بعضهم وأثبتها أبو البقاء المكي وغيره . **قوله** ( المنون الموت ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( رب المنون ) قال : الموت . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال : المنون حوادث الدهر . وذكر ابن إسحق في السيرة عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس : أن قريشاً لما اجتمعوا في دار الندوة قال قائل منهم : احبسوه في وثاق ، ثم تربصوا به رب المنون حتى يهلك كما هلك من قبله من الشعراء ، فانما هو واحد منهم . فأول

الله تعالى ( أم يقولون شاعر يترصد به ريب المتنون ) وهذا كله يؤيد قول الأصمعي : ان المتنون واحد لا جمع له ، ويبعد قول الأخفش انه جمع لا واحده . وأما قول الداودي : ان المتنون جمع منية فغير معروف ، مع بعده من الاشتقاق . قوله ( وقال فيه يتنازعون : يتعاطون ) هو قول أبي عبيدة وصله ابن المنذر من طريقه وزاد : أي يتداولون . قال الشاعر : نازعته الراح حتى وقفه الساري ،

٩ - باب ٤٨٥٣ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن امرأة من زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة قالت « شكوت إلى رسول الله ﷺ أني اشتكى فقال : طوف من وراء الناس وأنت راكبة » ، فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جنب البيت يقرأ بالطور وكتاب مطور »

٤٨٥٤ - **حديث** الحميدي حدثنا سفيان قال حدثني عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور ، فلما بلغ هذه الآية : ( أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ؟ أم خلقوا السموات والأرض ؟ بل لا يوقنون . أم عندهم خزائن ربك ، أم هم المسيطرون ) ؟ كاد قلبي أن يطير . قال سفيان : فأنما أنا فإنا سمعت الزهري يحدث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه سمعت النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور ، لم أسمع زادا الذي قالوا ،

**قوله** ( عن أم سلمة قالت : شكوت إلى رسول الله ﷺ أني اشتكى ) أي أنها كانت ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ( قال حدثني عن الزهري ) اعترضه الاسماعيل بما أخرجه من طريق عبد الجبار بن العلاء وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عيينة وسمعت الزهري قال ، فصرحا عنه بالسماع ، وهما فقتان . قلت : وهو اعتراض ساقط ؛ فانهما ما أوردا من الحديث إلا القدر الذي ذكره الحميدي عن سفيان أنه سمعه من الزهري ، بخلاف الزيادة التي صرح الحميدي عنه بأنه لم يسمعها من الزهري ، وإنما بلغته عنه بواسطة . قوله ( كاد قلبي يطير ) قال الخطابي كأنه انزعج عند سماع هذه الآية لهما معناها ومعرفة بما تضمنته ، ففهم الحجة فاستدركها بلطائف طبعه ، وذلك من قوله تعالى ( أم خلقوا من غير شيء ) قبل معناه ليسوا أشد خلقا من خلق السموات والأرض لأنهما خلقتا من غير شيء ، أي هل خلقوا باطلا لا يؤمرون ولا ينهون ؟ وقيل المعنى أم خلقوا من غير عائق ؟ وذلك لا يجوز فلا بد لهم من عائق ، وإذا انكروا الخالق فهم الخالقون لأنفسهم ، وذلك في الفساد والبطلان أشد ، لأن ما لا وجود له كيف يخلق ، وإذا بطل الوجهان قامت الحجة عليهم بأن لهم عاقلا . ثم قال ( أم خلقوا السموات والأرض ) أي إن جاز لهم أن يدعوا خلق أنفسهم فليدعوا خلق السموات والأرض ، وذلك لا يمكنهم ، فقامت الحجة . ثم قال ( بل لا يوقنون ) فذكر الحجة التي عاقبتهم عن الإيمان وهو عدم اليقين الذي هو موهبة من الله ولا يحصل إلا بتوقيفه ، فلهذا انزعج جبير حتى كاد قلبه يطير ، ومال إلى الاسلام . انتهى . ويستفاد من قوله فلما بلغ

هذه الآية أنه استفتح من أول السورة ، وظاهر السياق أنه قرأ إلى آخرها ، وقد تقدم البحث في ذلك في صفة الصلاة

### ٥٣ - سورة والنجم

وقال مجاهد : ذو مرة قوة . قاب قوسين : حيث الوتر من القوس . ضيزى : حوجاه ، وأكدى : قطع عطاه . رب الشعرى هو مرزم الجوزاء . النى وفى وفى مأفرض عليه . أرقت الآزفة : أقربت الساعة . مايدون : البريمة ، وقال عكرمة : يتننوت بالجرية . وقال إبراهيم : أفتجادلونه ؟ ومن قرأ أفتنرته ، يعنى أفتجعدونه ؟ مازاغ البصر : بصر محمد ﷺ ، وما ظنى : وما جاوز ما رأى ، فماروا : كذبوا . وقال الحسن إذا هوئى : غاب . وقال ابن عباس : أغنى وأغنى أعطى فأرضى

قوله (سورة والنجم . بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لابي ذر ، والباقي والنجم حسب ، والمراد بالنجم الثريا في قول مجاهد أخرجه ابن عيينة في تفسيره عن ابن أبي نعيم عنه ، وقال أبو عبيدة : النجم والنجوم ، ذهب إلى لفظ الواحد وهو بمعنى الجميع قال الشاعر وباتت تعد النجم في مستجره ، قال الطبري : هذا القول له وجه ، ولكن ما أعلم أحدا من أهل التأويل قاله ، واختار قول مجاهد . ثم روى من وجه آخر عن مجاهد أن المراد به القرآن إذا نزل . ولابن أبي حاتم بلفظ : النجم نجوم القرآن . قوله ( وقال مجاهد : ذو مرة ذو قوة ) وصله الثريابي بلفظ ( شديد القوى ذو مرة ) قوة جبريل ، وقال أبو عبيدة ذو مرة أى شدة واحكام . وروى الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ذو مرة ) قال : ذو خلق حسن . قوله ( قاب قوسين حيث الوتر من القوس ) سقط هذا لابي ذر ووصله الثريابي من طريق مجاهد بلفظه ، وقال أبو عبيدة قاب قوسين أى قدر قوسين أو أدنى أو أقرب . قوله ( ضيزى عوجاه ) وصله الثريابي أيضا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : ضيزى جائرة . وأخرج الطبري من وجه ضعيف عن ابن عباس مثله . وقال أبو عبيدة : ناقصة ، تقول ضأزته حقه نقصت . قوله ( وأكدى قطع عطاه ) وصله الثريابي بلفظه . اقتطع عطاه ، وروى الطبري من هذا الوجه عن مجاهد أن الذي نزل فيه هو الوليد بن المغيرة . ومن طريق أخرى منقطة عن ابن عباس أعطى قليلا أى أطاع قليلا ثم انقطع . وأخرج ابن مردويه من وجه لين عن ابن عباس أنها نزلت في الوليد بن المغيرة . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أعطى قليلا ثم قطع ذلك . وقال أبو عبيدة : مأخوذ من الكدية بالضم وهو أن يضر حتى يئس من الماء . قوله ( وب الشعرى هو مرزم الجوزاء ) وصله الثريابي بلفظه ، وأخرج الطبري من طريق ضعيف عن مجاهد قال : الشعرى الكوكب الذي خلف الجوزاء كانوا يعبدون . وأخرج الفاكهي من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزلت في خزاعة وكانوا يعبدون الشعرى ، وهو الكوكب الذي يتبع الجوزاء . وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : كان ناس في الجاهلية يعبدون هذا النجم الذي يقال له الشعرى . وأخرجه الطبري من وجه آخر عن مجاهد قال : النجم الذي يتبع الجوزاء . وقال أبو حنيفة الدينوري في كتاب الإنواء : الضدة والشعرى المبرور والجوزاء في لسان واحد ومن نجوم مشهورة ، قال : والشعرى

ثلاثة أزمان إذا رؤيت غدوة طالمة فذاك صميم الحر ، وإذا رؤيت عشاء طالمة فذاك صميم البرد ، ولها زمان ثالث وهو وقت نوتها . وأحد كوكبي الذراع المقبوضة هي الشمرى الفميصاء وهي تقابل الشمرى المبور والمجرة بينهما ، ويقال لكوكبها الآخر الثمالي المززم مرزوم الذراع ، وهما مرزمان هذا وآخر في المجوزاء ، وسكنت العرب تقول انحدب سهيل فصار يمانيا فتبعت الشمرى فصبرت اليه المجرة وأقامت الفميصاء فبكت عليه حتى غمضت عينها والشمرى الفميصاء والمبور يطلعان معا . وقال ابن التين : المززم بكسر الميم وسكون الراء وفتح الواو نجم يقابل الشمرى من جهة القبلة لا يشاركها وهو الهنعة . **قوله** (الذى وفى وفى مافرض عليه) وصله الفريابي بلفظه ، وروى سعيد بن منصور عن عمرو بن أوس قال : وفى أى بلغ . وروى ابن المنذر من وجه آخر عن عمرو بن أوس قال : كان الرجل يؤخذ بذنب غيره حتى جاء إبراهيم فقال الله تعالى ( وإبراهيم الذى وفى أن لا تزور أزوة وزر أخرى ) ومن طريق هذيل بن شرحبيل نحوه ، وروى الطبرى بإسناد ضعيف عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه قال : كان النبي ﷺ يقول سمى الله إبراهيم خليله الذى وفى ، لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسى : فبجان الله حين تمسون وحين تصبحون ، وروى عبد بن حيد بإسناد ضعيف عن أبي أمامة مرفوعا : وفى عمل يومه بأربع ركعات من أول النهار . **قوله** ( أذنت الآزقة اقتربت الساعة ) سقط هذا لأنى ذكرنا وبأى فى الرقاق . وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك ، وقال أبو عبيدة : ذنت القيامة . **قوله** ( سامدون : البرطمة ) كذا لم وفى رواية الحوى والأصلي والقاسى : البرطمة ، باتون بدل الميم . ( وقال عكرمة يتغنون بالخيرية ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجیح عن مجاهد فى قوله ( أفن هذا الحديث تمجبون ) قال : من هذا القرآن . ( وأتم سامدون ) قال : البرطمة . قال وقال عكرمة : السامدون يتغنون بالخيرية ، ورواه الطبرى من هذا الوجه عن مجاهد قال : كانوا يمجرون على النبي ﷺ غضايا مبرطين . قال وقال عكرمة هو الغناء بالخيرية . وروى ابن عيينة فى تفسيره عن ابن أبي نجیح عن عكرمة فى قوله ( وأتم سامدون ) هو الغناء بالخيرية يقولون : اسعد لنا أى غن لنا . وأخرجه أبو عبيد فى فضائل القرآن ، وعبد الرزاق من وجهين آخرين عن عكرمة عن ابن عباس فى قوله ( وأتم سامدون ) قال : الغناء . قال عكرمة وهى بلغة أهل اليمن ، إذا أراد اليماني أن يقول تمن قال اسعد . لفظ عبد الرزاق . وأخرجه من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس قال : لاهون . وعن معمر عن قتادة قال : غافلون . ولابن مردويه من طريق محمد بن سوية عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال : معرضون . ( تنبيه ) : البرطمة بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الطاء المهملة الإعراض . وقال ابن عيينة : البرطمة مكذا ووضع ذقنه فى صدره . **قوله** ( وقال إبراهيم أقتارونه ) أقتارولونه ) وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم النخعي به ، وجاء عن إبراهيم بهذا الإسناد فى القراءة التى بعد هذه . **قوله** ( ومن قرأ أقتروونه ) أى أقتجدونه ) كذا لم وفى رواية الحوى : أقتجدون ، بغير ضمير ، وقد وصله الطبرى أيضا عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم أنه كان يقرأ ( أقتارونه ) يقول : أقتجدونه فكأن إبراهيم قرأ بهما معا وفرهما ، وقد صرح بذلك سعيد بن منصور فى روايته المذكورة عن هشيم ، قال الطبرى : وهكذا قرأ ابن مسعود وعامة قراء أهل الكوفة ، وقرأها الباقون وبعض الكوفيين ( أقتارونه ) أى تجادلونه . قلت : قرأها من الكوفيين عاصم كالجهور ، وقال الشعبي : كان يشرح يقرأ ( أقتارونه ) ومسروق يقرأ : أقتروونه ، وجاء عن الشعبي أنه قرأها كذلك لكن بضم التاء . **قوله** ( مازاغ



البصر بصير محمد ﷺ) في رواية أبي ذر، وقال ما ذا غ الح، ولم يعين الفائل، وهو قول الفراء، وقال في قوله تعالى (ما ذا غ البصر) : بصير محمد بقلبه يمينا وشمالا. وأخرج الطبري من طريق محمد بن كعب القرظي في قوله (ما ذا غ البصر) قال : رأى محمد جبريل في صورة الملك. ومسألة الرؤية مشهورة سياق ذكرها في شرح حديث عائشة في هذه السورة. **قوله** (وما طفي وما جاوز ما رأى) في رواية الكشميني «ولا بدل»، وما هو بقية كلام الفراء أيضا ولفظه «وما جاوز». وروى الطبري من طريق مسلم البطين عن ابن عباس في قوله (ما ذا غ البصر) ما ذهب يمينا ولا شمالا (وما طفي) ما جاوز ما أمر به. **قوله** (فتأروا كذبوا) كذا لهم، ولم أر في هذه السورة «فتأروا» وإنما فيها (فتأروا) وقد تقدم ما فيها، وفي آخرها تنأري. ولعله انتقل من بعض النسخ مائة تنأري اللفظة في السورة التي تلي هذه، وهي قوله (فتأروا بالنذر)، وحكى الكرماني عن بعض النسخ مائة تنأري تكذب، ولم أقف عليه، وهو بمعنى ما تقدم. ثم ظهر لي بعد ذلك أنه اختصر كلام الفراء، وذلك أنه قال في قوله تعالى (فبأي آلاء ربك تنأري) قال : فبأي نعمة ربك تكذب أنها ليست منه، وكذلك قوله (فتأروا بالنذر) كذبوا بالنذر. **قوله** (وقال الحسن : إذا هوى غاب) وصله عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عنه. **قوله** (وقال ابن عباس : أغنى وأقنى أعطى فأرضى) وصله ابن أبي حاتم من طريق هلي بن أبي طلحة عنه، وأخرج الفريابي من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : أغنى فنع. ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال : أخدم، وقال أبو عبيدة : أغنى جعل له قنية أي أصول مال، قال وقالوا : أغنى أرضى، يشير إلى تفسير ابن عباس، وتحقيقه أنه حصل له قنية من الرضا

١ - باب ٤٨٥٥ - **حدثنا يحيى** حدثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر عن مسروق قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : يا أمهات، هل رأى محمد ﷺ ربه؟ فقالت : لقد فف شمري عما قلت، أبن أنت من ثلاث من حدثنكهن فقد كذب : من حدثك أن محمدا ﷺ رأى ربه فقد كذب، ثم قرأت (لأنذر كه الأبصار، وهو بذكر الأبصار، وهو الطمف الخبير. وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب). ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب، ثم قرأت (وما تدري نفس ماذا تكسب غدا). ومن حدثك أنه كنم فقد كذب، ثم قرأت (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك) الآية. ولكن رأى جبريل عليه السلام في صورته مرتين»

**قوله** (حدثنا يحيى) هو ابن موسى. **قوله** (عن عامر) هو الشعبي. **قوله** (عن مسروق) في رواية الترمذي زيادة قصة في سياقه، فأخرج من طريق جبالد عن الشعبي قال : لقي ابن عباس كعبا بعرفة فسأله عن شيء فكبر كعب حتى جاوزته الجبال، فقال ابن عباس : إنا بنو هاشم، فقال له كعب إن الله قسم رؤيته وكلامه، هكذا في سياق الترمذي، وعند عبد الرزاق من هذا الوجه «فقال ابن عباس : إنا بنو هاشم نقول إن محمدا رأى ربه مرتين، فكبر كعب وقال : إن الله قسم رؤيته وكلامه بين موسى ومحمد، فكلم موسى مرتين وراه محمد مرتين. ثم وق : فدخلت علي عائشة فقلت هل رأى محمد ربه، الحديث. ولابن مردويه من طريق إسماعيل بن أبي خالد

عن الشعبي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن كعب مثله ، قال - يعني الشعبي - فأق مسروق عائشة فذكر الحديث فظهر بذلك سبب سؤال مسروق لعائشة عن ذلك . قوله ( يا أمته ) أصله يا أم والماء للكت فأضيف إليها ألف الاستفانة فأبدلت تاء وزيدت هاء السكت بعد الالف . ووقع في كلام الخطابي إذا نادوا قالوا يا أمة عند الحكم ، وسند الوصل يا أمه بالمتناة ، فإذا فتنوا للندبة قالوا يا أمته والماء للسكت . ونعقبه الكرماني بأن قول مسروق يا أمته ليس للندبة إذ ليس هو تفجعا عليها ، وهو كما قال . قوله ( هل رأى محمد ﷺ ربه ؟ قالت : لقد قف شمري ) أي قام من الفرج ، لما حصل عندها من هبة الله واعتقده من نزجه واستحالة وقوع ذلك ، قال النضر بن شميل ألف بفتح الفاء وتثنية الفاء كالفصحى ، وأصله التقبض والاحتجاج ، لأن الجلد ينقبض عند الفرج فيقوم الشعر لذلك . قوله ( أين أنت من ثلاث ) ؟ أي كيف يقبض فمك عن هذه الثلاث ؟ وكان ينبغي لك أن تكون مستحضرها ومعتقدا كذب من يدعي وقوعها . قوله ( من حدثك أن محمدا ﷺ رأى ربه فقد كذب ) تقدم في بدء الخلق من رواية القاسم بن محمد عن عائشة ، من ذهب أن محمدا رأى ربه فقد أعظم ، ولمسلم من حديث مسروق المذكور من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي ، فقد أعظم حل الله الفرية . قوله ( ثم قرأت : لا تتركه الابصار ) قال النووي نجا لغيره : لم تنف عائشة وقرع الرؤية بحديث مسروق ولو كان معها لذكرته ، وإنما اعتمدت الاستنباط على ما ذكرته من ظاهر الآية ، وقد عارضها غيرها من الصحابة ، والصحابي إذا قال قولاً وعارضه غيره منهم لم يكن ذلك القول حجة انفاقا والمراد بالادراك في الآية الاحاطة ، وذلك لا ينافي الرؤية . انتهى . وجزمه بأن عائشة لم تنف الرؤية بحديث مسروق تبع فيه ابن خزيمة فإنه قال في كتاب التوحيد من صحيحه : النبي لا يوجب علما ، ولم تحك عائشة أن النبي ﷺ أخبرها أنه لم يره ، وإنما تناولت الآية . انتهى . وهو عجيب ، فقد ثبت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرحه الشيخ ، فعنده من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق : وكنت متكئا فجلست فقلت . ألم يقل الله ( ولقد رآه نزلة أخرى ) فقالت : أنا أول هذه الأمة سأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : إنما هو جبريل ، وأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن داود بهذا الإسناد . قالت : أنا أول من سأل رسول الله ﷺ عن هذا فقلت : يا رسول الله هل رأيت ربك ؟ فقال : لا إنما رأيت جبريل منهبطا ، نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة عارضها فيه ابن عباس ، فأخرج الترمذي من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأى محمد ربه ، قلت : أليس الله يقول ( لا تتركه الابصار ) ؟ قال : وبحك ذلك إذا تجلج بنبوه الذي هو نوره ، وقد رأى ربه مرتين ، وحاصله أن المراد بالآية نفي الاحاطة به عند رؤياه لا نفي أصل رؤياه . واستدل القرطبي في فهمهم ، لأن الإدراك لا ينافي الرؤية بقوله تعالى حكاية عن أصحاب موسى ( فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لمدركون ، قال كلا ، وهو استدلال عجيب لأن متعلق الإدراك في آية الانعام البصر ، فلما نفي كان ظاهره نفي الرؤية ، بخلاف الإدراك الذي في قصة موسى ، ولولا وجود الاخبار بثبوت الرؤية ما ساغ المنول عن الظاهر . ثم قال القرطبي : الابصار في الآية جمع محلي بالآلام واللام فيقبل التخصيص ، وقد ثبت دليل ذلك مما في قوله تعالى ( كلا أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ) فيكون المراد السكارة بدليل قوله تعالى في الآية الأخرى ( وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة ) قال : وإذا جلزت في الآخرة جلزت في الدنيا لتسارى الوقنين بالنسبة إلى المرتى انتهى . وهو استدلال جيد . وقال عياض : رؤية الله سبحانه وتعالى جائزة

حقلاً ، وثبتت الأخبار الصحيحة المشهورة بوقوعها للؤمنين في الآخرة ، وأما في الدنيا فقال مالك : إنما لم ير سبحانه في الدنيا لأنه باق ، والباقي لا يرى بالفاق ، فإذا كلاً في الآخرة ودرزوا أبطاراً باقية رأوا الباقي بالباقي . قال عباس : وليس في هذا الكلام استحالة الرؤية إلا مرة ، حيث القدرة ، فإذا قدر الله من شاء من عباده عليها لم يمنع . قلت : ووقع في صحيح مسلم ما يؤيد هذه التفرقة في حديث مرفوع فيه « واصلوا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » ، وأخرجه ابن خزيمة أيضاً من حديث أبي أمامة ، ومن حديث عبادة بن الصامت ، فإن جاءت الرواية في الدنيا عقلاً فقد امتنع سمياً ، لكن من أثبتنا النبي ﷺ له أن يقول إن المتكلم لا يدخل في عموم كلامه . وقد اختلف السلف في رؤية النبي ﷺ ربه فنسبت عائشة وابن مسعود إلى إنكارها ، واختلفت عن أبي ذر . ونسب جماعة إلى إثباتها ، وحكى عبد الرزاق عن معمر بن الحسن أنه حلف أن محمداً رأى ربه . وأخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير لإثباتها ، وكان يشتد عليه إذا ذكر له إنكار عائشة ، وبه قال سائر أصحاب ابن عباس ، وحزم به كتب الأخبار والأثرى وصاحبه مسمر وآخرون ، وهو قول الأشعري وغالب أتباعه . ثم اختلفوا هل رآه بعينه أو بقلبه ؟ وعن أحمد كالتولين . قلت : جاءت عن ابن عباس أخبار مطلقة وأخرى مقيدة ، فيجب حمل مطلقاتها على مقيدتها ، فمن ذلك ما أخرجه النسائي بإسناد صحيح وصححه الحاكم أيضاً من طريق صكرمة عن ابن عباس ، قال : أفتحبون أن تكون الخلة لإبراهيم والكلام لموسى والرؤية لمحمد ؟ وأخرجه ابن خزيمة بلفظ « أن الله اصطفى إبراهيم بالخلعة » الحديث . وأخرج ابن اسحق عن طريق عبد الله بن أبي سلة أن ابن عمر أرسل إلى ابن عباس : هل رأى محمد ربه ؟ فإرسل إليه أن نعم . ومنها ما أخرجه مسلم من طريق أبي العالية عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ما كذب الفؤاد ما رأى ، ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال : رأى ربه بفؤاده مرتين . وله من طريق طاء عن ابن عباس قال : رآه بقلبه وأصرح من ذلك ما أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء أيضاً عن ابن عباس قال : لم يره رسول الله ﷺ بعينه ، إنما رآه بقلبه . وعلى هذا فيمكن الجمع بين إثبات ابن عباس ونفي عائشة بأن يحمل نفيها على رؤية البصر وإثباته على رؤية القلب . ثم المراد برؤية الفؤاد رؤية القلب لا بمجرد حصول العلم ، لأنه ﷺ كان عالماً بأفقه على الدوام . بل مراد من أثبت له أنه رآه بقلبه أن الرؤية التي حصلت له خلقت في قلبه كما يخلق الرؤية بالعين لغيره ، والرؤية لا يشترط لها شيء ، مخصوص عقلاً ولو جرت العادة بخلفها في الصين ، وروى ابن خزيمة بإسناد قوى عن أنس قال « رأى محمد ربه » ، وعند مسلم من حديث أبي ذر أنه سأل النبي ﷺ عن ذلك فقال « نوراني أراه » ، ولأحمد عنه ، قال « رأيت نورا » ، ولابن خزيمة عنه قال « رآه بقلبه ولم يره بعينه » . وهذا يتبين مراد أبي ذر بذكره النور أي النور حال بين رؤيته له بصره ، وقد رجح القرطبي في « المفهم » قول الوقف في هذه المسألة وعزاه لجماعة من المحققين ، وقواه بأنه ليس في الباب دليل قاطع ، وغاية ما استدلل به لقطاقتين ظاهراً متمارضة قابلة للتأويل ، قال وليست المسألة من العمليات فيكتفي فيها بالأداة الظنية ، وإنما هي من المستندات فلا يكتفي فيها إلا بالدليل القطعي ووجه ابن خزيمة في « كتاب التوحيد » إلى ترجيح الإثبات وألطب في الاستدلال له بما يطول ذكره ، وحل ما ورد عن ابن عباس على أن الرؤيا وقعت مرتين مرة بعينه ومرة بقلبه ، وفيما أوردته من ذلك مقنع . وعن أثبت الرؤية لنسينا ﷺ الإمام أحمد فروى الحلال في « كتاب السنة » عن المروزي قلت لأحمد إنهم يقولون إن عائشة قالت « من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية » فبأى شيء يدفع قولها ؟ قال : يقول النبي ﷺ رأيت ربى .

قول النبي ﷺ أكبر من قولها . وقد أنكر صاحب الهدى ، على من زعم أن أحد قال رأى ربه بعيني رأسه قال : وإنما قال مرة رأى محمد ربه وقال مرة بفؤاده . وحكى عنه بعض المتأخرين رآه بعيني رأسه وهذا من تصرف الحاكم ، فإن لوصفه موجودة . ثم قال ينبغي أن يعلم الفرق بين قولهم كان الاسراء مناما وبين قولهم كان بروحه دون جسده فإن بينهما فرقا ، فإن الذي يراه الثائم قد يكون حقيقة بأن تصعد الروح مثلا الى السماء ، وقد يكون من ضرب المثل أن يرى الثائم ذلك وروحه لم تصعد أصلا ، فيحتمل من قال أسرى بروحه ولم يصعد جسده أراد أن روحه عرج بها حقيقة فصعدت ثم رجعت وجسده باق في مكانه خرقا للعادة . كما أنه في تلك الليلة شق صدره والثائم وهو حي يظن أن لا يجد بذلك المآل انتهى . وظاهر الأخبار الواردة في الاسراء تأني الحل على ذلك ، بل أسرى بجسده وروحه وعرج بها حقيقة في اليقظة لا مناما ولا استغراقا ، والله أعلم . وأنكر صاحب الهدى ، أيضا على من زعم أن الاسراء تعدد واستند الى استبعاد أن يتكرر قوله ، ففرض عليه تحسين صلاة وطلب التخفيف ، الى آخر القصة فإن دهمي التعمد تستلزم أن قوله تعالى : أمضيت فريضتي وخففت عن جهادي ، أن فرضية الحسين وقعت بعد أن وقع التخفيف ، ثم وقع سؤال التخفيف والاجابة اليه وأعيد : أمضيت فريضتي ، الى آخره ، انتهى . وما أظن أحدا ممن قال بالتعمد يلزم إعادة مثل ذلك ينظر ، بل يجوز وقوع مثل ذلك مناما ثم وجوده بقطة كما في قصة المبعث ، وقد تقدم تقريرها . ويجوز تكرير إنشاء الرؤية ولا تبعد العادة تكرير وقوعه كاستفتاح السماء ، وقول كل نبي ما نسب اليه ، بل الذي يظن أنه تكرر مثل حديث أنس رفعه : يدينا انا قاعد إذ جاء جبريل فوكل بين كتفي فقصت الى شجرة فيها مثل وكري الطائر فقصت في أحدهما وقعد جبريل في الأخرى فسمت وارتفعت حتى سدت الحافقين وأنا أقلب طرفي ولو شئت أن أمس السماء لمسست ، فالتفت الى جبريل كأنه جلس لأجل وقتح بابا من أبواب السماء فرأيت النور الأعظم وإذا دونه الحجاب وفوقه الدر والياقوت ، فوحي الى عبده ما أوحى ، أخرجه البزار وقال : تفرد به الحارث بن حميد وكان بصريا مشهورا . قلت : وهو من رجال البخاري . قوله ( وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب ) هو دليل ثان استدلت به عائدة على ما ذهب الى من نفي الرؤية ، وتقريره أنه سبحانه وتعالى حصر تكليمه لغيره في ثلاثة أوجه ، وهي الوحي بأن يلقى في روعه ما يشاء ، أو يكلمه بواسطة من وراء حجاب ، أو يرسل اليه رسولا فيبلغه عنه ، فيستلزم ذلك انتفاء الرؤية عنه حالة التكلم . والجواب أن ذلك لا يستلزم نفي الرؤية مطلقا قاله القرطبي ، قال : وعامة ما يقتضي نفي تكليم الله على غير هذه الاحوال الثلاثة ، فيجوز أن التكليم لم يقع حالة الرؤية . قوله ( ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت : وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا الخ ) تقدم شرح ذلك واخفا في تفسير سورة لقمان . قوله ( ومن حدثك أنه كتم فقد كذب ، ثم قرأت : يا أيها الرسول بلغ الآية ) يأتي شرحه في كتاب التوحيد . قوله ( ولكن رأى جبريل في صورته مرتين ) في رواية الكشميني ، ولكنه ، وهذا جواب عن أصل السؤال الذي سأل عنه مسروق كما تقدم بيانه وهو قوله ما كذب الفؤاد ما رأى ) وقوله ( ولقد رآه نزلة أخرى ) ولمسلم من وجه آخر عن مسروق أنه أتاه في هذه المرة في صورته التي هي صورته فسد أفق السماء . وله في رواية داود بن أبي هند : رأيته منبها من السماء سادا عظم خلقه ما بين السماء والارض ، ولذا سأل من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود : أبصر جبريل ولم يبصر ربه ،

### باب ( فكان قاب قوسين أو أدنى ) حيث الوتر من القوس

٤٨٥٦ - **حدثنا** أبو القاسم **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني قال سمعت زُرَّاد عن عبد الله ( فكان

قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إلى عبده ما أوحى ) قال **حدثنا** ابن مسعود أنه رأى جبريل له سِتْمائة جناح

**قوله** ( باب فكان قاب قوسين أو أدنى حيث الوتر من القوس ) تقدم هذا التفسير قريبا عن مجاهد ، وثبتت

هذه الترجمة لأبي ذر وحده ، وهي عند الاسماعيل أيضا . والقاب ما بين القبضة والسبة من القوس ، قال الواحدى :

هذا قول جمهور المفسرين أن المراد القوس التي يرى بها . قال : وقيل المراد بها الذراع لأنه يقاس بها الشيء . قلت :

وينبغي أن يكون هذا القول هو الراجح ، فقد أخرج ابن مردويه بإسناد صحيح عن ابن عباس قال : القاب القدر ،

والقوسين الذراعان . وبؤيده أنه لو كان المراد به القوس التي يرى بها لم يمثل بذلك ليعتاج إلى التثنية ، فكان يقال

مثلا : قاب ربح أو نحو ذلك . وقد قيل إنه على القاب والمراد : فكان قاب قوس ، لأن القاب ما بين القبض إلى

السبة ، فشكل قوس قابان بالنسبة إلى خالفته . وقوله « أو أدنى ، أى أقرب . قال الزجاج : خاطب الله العرب بما

ألفوا ، والمعنى فيما تهدرون أنتم عليه ، والله تعالى عالم بالاشياء على ما هي عليه لا تردد هذه . وقيل « أو ، بمعنى

« بل ، » والتقرير بل هو أقرب من القدر المذكور ، وسيأتى بيان الاختلاف فى معنى قوله « فتدلى » فى كتاب التوحيد

ان شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وسليمان هو الشيباني ، وزر هو ابن حبيش . **قوله**

( من عبد الله فكان قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إلى عبده ما أوحى ، قال حدثنا ابن مسعود أنه رأى جبريل )

هكذا أورده ، والمراد بقوله « عن عبد الله » وهو ابن مسعود أنه قال فى تفسيره هاتين الآيتين ما سأذكره ، ثم

استأنف فقال « حدثنا ابن مسعود ، وليس المراد أن ابن مسعود حدث عبد الله كما هو ظاهر السياق ، بل عبد الله

هو ابن مسعود . وقد أخرجه فى الباب الذى يليه من وجه آخر عن الشيباني فقال : سألت زُرَّاد عن قوله ، فذكره .

ولا إشكال فى سياقه . وقد أخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق سليمان بن داود الهاشمي من عبد الواحد بن

زهاد عن الشيباني قال « سألت زر بن حبيش عن قول الله ( فكان قاب قوسين أو أدنى ) فقال : قال عبد الله قال

رسول الله ﷺ ، فذكره

### باب ( فأوحى إلى عبده ما أوحى )

٤٨٥٧ - **حدثنا** طلق بن غنم **حدثنا** زائدة عن الشيباني قال « سألت زُرَّاد عن قوله تعالى ( فكان

قاب قوسين أو أدنى ، فأوحى إلى عبده ما أوحى ) قال : أخبرنا عبد الله أنه « محمد ﷺ رأى جبريل له

سِتْمائة جناح »

**قوله** ( باب قوله تعالى فأوحى إلى عبده ما أوحى ) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر وحده ، وهي عند الاسماعيل أيضا

وأورد فيه حديث ابن مسعود المذكور فى الذى قبله . **قوله** ( أنه محمد ) الضمير للمعد المذكور فى قوله تعالى ( إلى

عبده ) ووقع عند أبي ذر « أن محمدا رأى جبريل ، وهذا أوضح فى المراد . والحاصل أن ابن مسعود كان ينسب

في ذلك الى أن الذي رآه النبي ﷺ هو جبريل كما ذهب الى ذلك عائشة ، والتقدير على رواية فاروقى أى جبريل الى عبده أى عبد الله محمد لأنه رى أن الذى دنا فقتل هو جبريل ، وأنه هو الذى أوحى الى محمد . وكلام أكثر المفسرين من السلف يدل على أن الذى أوحى هو الله ، أوحى الى عبده محمد ، ومنهم من قال : الى جبريل . قوله ( له ستائة جناح ) زاد عاصم عن زر في هذا الحديث ، ينشأ من ربه التهاويل من الدر والياقوت ، أخرجه النسائي وابن مردويه ، ولفظ النسائي ، ينشأ منها تهاويل الدر والياقوت ،

### باب ( قد رأى من آيات ربه الكبرى )

١٨٥٨ - **حديثنا** قبيصة حدثنا - فيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ( قد رأى من آيات ربه الكبرى ) قال : رأى رفرقا أخضر قد سد الأفق .  
قوله ( باب لقد رأى من آيات ربه الكبرى ) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر والاسماعيل ، واختلف في الآيات المذكورة ف قيل : المراد بها جميع ما رأى ﷺ ليلة الإسراء ، وحديث الباب يدل على أن المراد صفة جبريل . قوله ( عن عبد الله بن مسعود لقد رأى ) أى في نفسه هذه الآية . قوله ( رأى رفرقا أخضر قد سد الأفق ) هذا ظاهره بخلاف التفسير السابق أنه رأى جبريل ، ولكن يوضح المراد ما أخرجه النسائي والحاكم من طريق عبد الرحمن ابن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : أبصر نبي الله ﷺ جبريل عليه السلام على رفرق قد ملا ما بين السماء والأرض ، فيجتمع من الحديثين أن الموصوف جبريل والصفة التي كان عليها ، وقد وقع في رواية محمد بن فضيل عند الاسماعيل وفي رواية ابن عيينة عند النسائي كلاهما عن العيصاني عن زر عن عبد الله أنه رأى جبريل له ستائة جناح قد سد الأفق . والمراد أن الذى سد الأفق الرفرق الذى فيه جبريل ، فنسب جبريل الى سد الأفق مجازا . وفي رواية أحمد والترمذى وصحبا من طريق عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رأى جبريل في حلة من رفرق قد ملا ما بين السماء والأرض . وهذه الرواية يعرف المراد بالرفرق وأنه حلة ، ويؤيده قوله تعالى ( متكئين على رفرق ) وأصل الرفرق ما كل من الدبياج رقيقا حسن الصنعة ، ثم اشتهر استعماله في السر ، وكل ما فضل من شيء فقطعت ونى فهو رفرق ، وقال رفرق الطائر بجناحيه إذا بسطهما ، وقال بعض الشراح : يحتمل أن يكون جبريل بسط أجنحته فصارت تشبه الرفرق ، كذا قال ، والرواية التي أوردتها توضح المراد

### ٢ - باب ( أفرأيتم اللات والعزى )

١٨٥٩ - **حديثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا أبو الأشهب حدثنا أبو الجوزاء عن ابن عباس رضى الله عنهما في قوله ( اللات والعزى ) : كان اللات رجلا بكت سوبق الحاج .

١٨٦٠ - **حديثنا** عبد الله بن محمد أخبرنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : من حلف فقال في حلفه : واللات والعزى ، فليقل : لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك ، فليصدق .

[ الحديث ١٨٦٠ - أخرجه في : ٦١٠٧ ، ٦٣٠١ ، ٦٦٥٠ ]

**قوله** (باب أقرأتم اللات والعزى) ذكر فيه حديثين: أحدهما حديث ابن عباس، وأبو الأشهب المذكور في الاسناد هو جعفر بن حيان، وأبو الجوزاء بالجيم والزاي هو أوس بن عبد الله، والاسناد كله بصرون. **قوله** (في قوله ثلاث والعزى كان اللات رجلا يلبس سوق الحاج) سقط في قوله، لغير أبي زر، وهذا موقوف على ابن عباس، قال الاسماعيلي: هذا التفسير على قراءة من قرأ اللات بتشديد التاء. قلت: وليس ذلك بلازم، بل يحتمل أن يكون هذا أصله وخفف لكثرة الاستعمال، والجهمور على القراءة بالتخفيف. وقد روى التشديد عن قراءة ابن عباس وجماعة من أتباعه، ورويت عن ابن كثير أيضا، والمشهور عنه التخفيف كالجهمور، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عمرو بن مالك عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ونظفه فيه زيادة: كان يلبس السوق على الحجر فلا يشرب منه أحد إلا سمن، فعبده، واختلف في اسم هذا الرجل، فروى الفاكهي من طريق مجاهد قال: كان رجلا في الجاهلية على صخرة بالطائف وعليها له غم، فكان يسلم من رسلها ويأخذ من زيب الطائف والأضط فيجعل منه حيا ويظم من يمر به من الناس، فلما مات عبده، وكان مجاهد يقرأ اللات مشددة. ومن طريق ابن جريج نحوه، قال وزم بعض الناس أنه عامر بن الظرب انتهى. وهو بفتح الظاء المشافة وكسر الراء ثم موحدة وهو المدون في بعض المهمة وسكون الدال، وكان حكم العرب في زمانه، وفيه يقول شاعرهم: ومنا حكم يقضى، ولا ينقض ما يقضى، وحكى السهيلي أنه عمرو بن لحي بن قعدة بن إلياس بن مضر، قال ويقال هو عمرو بن لحي وهو ربيعة بن حارثة وهو والد خزاعة انتهى. وحرف بعض الشراح كلام السهيلي وظن أن ربيعة بن حارثة قول آخر في اسم اللات، وليس كذلك، وإنما ربيعة بن حارثة أم لحي فيما قيل، والصحيح أن اللات غير عمرو بن لحي، فقد أخرج الفاكهي من وجه آخر عن ابن عباس أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي: إنه لم يمت، ولكنه دخل الصخرة فعبدها وبنا عليها بيتا. وقد تقدم في مناقب قريش أن عمرو بن لحي هو الذي حمل العرب على عبادة الاصنام، وهو يؤيد هذه الرواية. وحكى ابن الكلبي أن اسمه صرمة بن غنم، وكانت اللات بالطائف وقيل بنخلة وقيل بمكاظ، والاول أصح. وقد أخرجه الفاكهي أيضا من طريق مقسم عن ابن عباس، قال هشام بن الكلبي: كانت مناة أقدم من اللات فهدمها على عام الفتح بأمر النبي ﷺ، وكانت اللات أحدث من مناة فهدمها المنيرة بن شعبة بأمر النبي ﷺ لما أسلمت ثقيف، وكانت العزى أحدث من اللات وكان الذي اتخذها ظالم بن سعد بوادي نخلة فوق ذات هرق فهدمها خالد بن الوليد بأمر النبي ﷺ عام الفتح. الحديث الثالث: قوله (فقال في حلفه) أي في يمينه. وعند النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث سعد بن أبي وقاص ما يشبه أن يكون سببا لحديث الباب، فأخرجوا من طريق مصعب بن سعد عن أبيه قال: كنا حديث عهد بجاهلية، خلعت باللات والعزى، فقال لي أممي: بنس ما قلت، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الحديث. قال الخطابي: الذين إنما تكون بالمعبود العظيم، فإذا حلف باللات ونحوها فقد ضاعى الكفار، فأمر أن يتدارك بكلمة التوحيد. وقال ابن العربي: من حلف بها جادا فهو كافر، ومن قالها جاهلا أو ذاهلا يقول لا إله إلا الله يكفر الله عنه ويرد قلبه عن السهو إلى الذكر ولسانه إلى الحق وينبئ عنه ما جرى به من اللغو. **قوله** (ومن قال أحبه تعال أقامرك فيصدق) قال الخطابي: أي بالمال الذي كان يريد أن يقامر به، وقيل بصدقة ما لتكفر عن القول الذي جرى على لسانه. قال النووي: وهذا هو الصواب، وعليه يدل ما في رواية مسلم: فليصدق بشيء، وزم بعض الحنفية

أنه يلزمه كفارة يمين ، وفيه ما فيه . قال غياض : في هذا الحديث حجة للجمهور أن المزم على المعصية إذا استقر في القلب كان ذنباً يكتب عليه ، بخلاف الخاطر الذي لا يستمر . قلت : ولا أدري من أين أخذ ذلك مع التصريح في الحديث بصور القول حيث فطن بقوله « تعال أقامرك » فدعاه إلى المعصية ، والقمار حرام باتفاق . فالله أعلم . فله حرام ، فليس هنا عزم مجرد . وسيأتي بقية شرحه في كتاب الإيمان والنور . ووقع الإلزام بمأله المزم في أواخر الرقاق في شرح حديث « من هم بحسنة »

### ٣ - باب ( ومائة الثالثة الأخرى )

٤٨٦١ - **حدثنا** الحمدي **حدثنا** سفیان **حدثنا** الزهري **سمعت** عروة **قلت** لعائشة رضي الله عنها ، **قالت** : إنما كان من أهل مائة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة ، فأمر الله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّافَا والمروة من شعائر الله ﴾ فطاف رسول الله ﷺ والمسلمون ، قال سفیان : مائة بالمشلل من قديم ، وقال عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب : قال عروة قالت عائشة « نزلت في الأنصار ، كانوا هم وغسان - قبل أن يسلوا - يهلون لمائة » مثله ، وقال معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة « كان رجال من الأنصار ممن كان يهل لمائة - ومائة حصن بين مكة والمدينة - قالوا : يأنى الله ، فكنا لا نطوف بين الصفا والمروة تعظيماً لمائة » نحوه

**قوله** ( ومائة الثالثة الأخرى ) سقط باب ، لنجد أني ذكر ، وقد تقدم شرح مائة في سورة البقرة ، وقرأ ابن كثير وابن محيصن « مائة » بالذوالهمز . **قوله** ( قلت لعائشة رضي الله عنها قالت ) كذا أورده مختصراً ، وتقدم في نفسه البقرة بيان ما قال ، وأنه سأل عن وجوب التسمية بين الصفا والمروة مع قوله تعالى ﴿ إِنَّ الصَّافَا والمروة من شعائر الله ﴾ الآية وجواب عائشة له وفيه قولها إلى آخره . **قوله** ( من أهل مائة ) أي لأجل مائة ، في رواية حماد بن زيد « بمائة » بالموحدة بدل اللام ، أي أهل عندهما أو أهل باسمها . **قوله** ( قال سفیان مائة بالمشلل ) بفتح الهمزة واللام التثنية ثم لام ثانية ، وهو موضع من قديم من ناحية البحر ، وهو الجبل الذي يهبط منه إليها . **قوله** ( من قديم ) بالقياف والمهمله مضمر ، هو مكان معروف بين مكة والمدينة . **قوله** ( وقال عبد الرحمن بن خالد ) أي ابن مسافر ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وصلة الذم والطحاري من طريق عبد الله بن صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بطوله **قوله** ( نزلت في الأنصار كانوا هم وغسان قبل أن يسلوا يهلون لمائة مثله ) أي مثل حديث ابن عيينة الذي قبله وأخرج الفاكهي من طريق ابن إسحق قال « نصب عمرو بن لحي مائة على ساحل البحر ، سأل يلى قديم يحجونها ويعظمونها إذا طافوا بالبيت وأفاضوا من عرفات وفرغوا من منى أتوا مائة فأهلوا لها ، فن أهل لها لم يطف بين الصفا والمروة . **قوله** ( وقال معمر الخ ) وصلة الطبري عن الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مطولاً ، وقد تقدم الحديث بطوله من وجه آخر عن الزهري في كتاب الحج . **قوله** ( حصن بين مكة والمدينة ) قد تقدم بيان مكانه ، وهو بين مكة والمدينة كما قال . **قوله** ( تعظيماً لمائة نحوه ) بقيته عند الطبري ، فهل علينا من حرج أن نطوف بها ، الحديث



وليه . قال الزهري فذكرت ذلك لابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فذكر حديثه عن رجال من اهل العلم ، وفي آخره : نزلت في الفريقين كليهما : من طاب ومن لم يطف ،

#### ٤ - باب ( فاسجدوا لله وامسوا )

٤٨٦٢ - **عنه** أبو ميمون حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سجد النبي ﷺ بالنجم ، وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ،

تابعه ابن طهمان عن أيوب . ولم يذكر ابن علية ابن عباس

٤٨٦٣ - **عنه** نصر بن علي أخبرني أبو أحمد - يعني للزيري - حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله رضي الله عنه قال : أول سورة أنزلت فيها سجدة والنجم ، قال فسجد رسول الله ﷺ وسجد من خلفه ، إلا رجلاً رآه أخذ كفاً من تراب فسجد عليه ، فرأته بعد ذلك قتل كافراً ، وهو أمية بن خلف ،

**قوله** ( باب فاسجدوا لله وامسوا ) في رواية الاصيل : وامسجوا ، وهو غلط . قوله ( سجد النبي ﷺ بالنجم ) وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس ، تابعه ابن طهمان عن أيوب في رواية أبي ذر إبراهيم بن طهمان **قوله** ( ولم يذكر ابن علية ابن عباس ) أما متابعة إبراهيم بن طهمان فوصلها الاسماعيل من طريق حصص بن عبد الله النيسابوري عنه بلفظ : انه قال حين نزلت السورة التي يذكر فيها النجم سجد لها الانس والجن ، وقد تقدم ذكرها في سجود الثلاثة ، وأما حديث ابن علية فالمراد به أنه حدث به عن أيوب فأرسله ، وأخرجه ابن أبي شيبة عنه ، وهو مرسل ، وليس ذلك بقادح لانفاق تفتين عن أيوب على وصلة وهما عبد الوارث وإبراهيم بن طهمان . **قوله** ( والجن والإنس ) إنما أعاد الجن والإنس مع دخولهم في المسلمين لئلا توم اختصاص ذلك بالإنس ، وسأذكر ما فيه في الكلام على الحديث الذي بعده . قال الكرماني : سجد المشركون مع المسلمين لأنها أول سجدة نزلت فأرادوا معارضة المسلمين بالسجود لمعبودهم ، أو وقع ذلك منهم بلا قصد ، أو عافوا في ذلك المجلس من مخالفتهم . قلت : والاحتمالات الثلاثة فيها نظر ، والاول منها لمباح ، والثاني يخالفه سياق ابن مسعود حيث زاد فيه أن الذي استثناه منهم أخذ كفاً من حصى فوضع وجهه عليه فإن ذلك ظاهر في القصد ، والثالث أبعد إذ المسلمون حينئذ هم الذين كانوا حائضين من الشرك لا العكس ، قال : وما قيل من أن ذلك بسبب إلقاء الشيطان في أثناء قراءة رسول الله ﷺ لا سجدة له فلا ولا نقلاً ، انتهى . ومن تأمل ما أورده من ذلك في تفسير سورة الحج عرف وجه الصواب في هذه المسألة بحمد الله تعالى . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، وأبو أحمد المذكور في إسناده هو محمد بن عبد الله بن الوبيد الزيري . **قوله** ( أول سورة أنزلت فيها سجدة والنجم ) ، قال فسجد رسول الله ﷺ أي لما فرغ من قراءتها ، وقد قدمت في تفسير الحج من حديث ابن عباس بيان ذلك والسبب فيه . ووقع في رواية زكريا عن أبي إسحق في أول هذا الحديث : أن أول سورة استجلب بها رسول الله ﷺ فقرأ على الناس النجم ، وله من رواية زهير بن معاوية

و أول سورة قرأها على الناس النجم . قوله ( الا رجلا ) في رواية شعبة في سجود القرآن ، فابق أحد من القوم إلا سجود ، فاختد رجل من القوم كفا من حصى ، وهذا ظاهره تعميم سجودهم ، لكن روى النسائي بإسناد صحيح عن المطلب بن أبي وداعة قال : قرأ النبي ﷺ : النجم فسجد وسجد من عنده ، وأيت أن أسجد ، ولم يكن يومئذ أسلم ، قال المطلب : فلا أدع السجود فيها أبدا ، فيحمل تعميم ابن مسعود على أنه بالنسبة إلى من أطلع عليه . قوله ( كفا من تراب ) في رواية شعبة ، كفا من حصى أو تراب . . قوله ( فسجد عليه ) في رواية شعبة ، فرفعه إلى وجهه فقال : يكفيني هذا . . قوله ( فرأيت بعد ذلك قتل كافرا ) في رواية شعبة ، قال عبد الله بن مسعود : فلقد رأيت بعد قتل كافرا . . قوله ( وهو أمية بن خلف ) لم يقع ذلك في رواية شعبة ، وقد وافق إسرائيل على تسميته زكريا ابن أبي زائدة عن أبي إسحق عند الإسماعيلي وهذا هو المعتد ، وعند ابن سعد أن الذي لم يسجد هو الوليد بن المغيرة قال : وقيل سعيد بن العاص بن أمية ، قال وقال بعضهم كلاهما جميعا ، وجرم ابن بطال في باب سجود القرآن ، بأنه الوليد ، وهو عجيب منه مع وجود النص صريح بأنه أمية بن خلف ولم يقتل بيد كافرا من الذين سماوا عنده غيره . ووقع في تفسير ابن حبان أنه أبو طيب ، وفي شرح الأحكام لابن بريزة ، أنه منافق ، ورد بأن الفصة وقعت بمكة بلا خلاف ولم يكن الاتفاق ظهر بعد ، وقد جزم الواقدي بأنها كانت في رمضان سنة خمس ، وكانت المهاجرة الأولى إلى الحبشة خرجت في شهر رجب فلما بلغهم ذلك رجحوا فوجدتهم على حالهم من الكفر فهاجروا الثانية ، ويحتمل أن يكون الأربعة لم يسجدوا ، والتعميم في كلام ابن مسعود بالنسبة إلى ما أطلع عليه كآفته في المطلب ، لكن لا يفسر الذي في حديث ابن مسعود إلا بأمية لما ذكرته ، والله أعلم

#### ٥٤ - سورة اقترَبَتِ السَّاعَةُ

قال مجاهد مستمر : ذاهب . مزدجر : متناه ، وازدجر : فاضطهر جنوبا . دمر : أضلح الفهية . لمن كان كُفْرًا : يقول كُفْرًا له جزاء من الله . محتضر : يمهررون الماء . وقال ابن جبير مظهرين : للفتلان . التلب : السراع . وقال غيره : فطاطي : فطاطي بيده فقراها . المحتضر : كحظار من الشجر محترق . وازدجر : ائتل من زجرت : كُفْر : فعلنا به وبهم ما فعلنا جزاء لما ضيع بنوح وأصحابه . مستقر : مذاب حَق . يقال الأئمر : المرح والتجبر

( سورة اقترَبَتِ السَّاعَةُ . بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا يدر ، وفيه ( اقترَبَتِ السَّاعَةُ ) حسب ، وتسمى أيضا سورة القمر . قوله ( وقال مجاهد مستمر ذاهب ) وصله الفريابي من طريقه ولفظه : في قوله ( اقترَبَتِ السَّاعَةُ ) وانشق القمر ) قال : رأوه منشقا فقالوا هذا أمر ذاهب ، وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن أنس فذكر الحديث المرفوع ، وفي آخره : تلا الآية إلى قوله ( مستمر ) قال : يقول ذاهب ، ومعنى ذاهب أي سيذهب ويطل ، وقيل سائر . قوله ( مزدجر متناه ) وصله الفريابي بلفظه عن مجاهد في قوله ( ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر ) قال : وهذا القرآن . ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال : أحل فيه الحلال وحرم فيه

الحرام ، وقوله « متاعى » بصيغة الفاعل أى غاية فى الزجر لا مزيد عليه . قوله ( وازدجر استظهر جنونا ) وصله  
 الثريابى بلفظه عن مجاهد فيكون من كلامهم معطوفا على قولهم مجنون ، وقيل هو من خبر الله عن فعلهم أنهم  
 ذجروه . قوله ( دسر أضلاع السفينة ) وصله الثريابى بلفظه من طريق ابن أبى نجيع عن مجاهد ، وروى ابن المنذر  
 وإبراهيم الحارثى فى الغريب ، من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : الألواح ألواح السفينة ، والسمير  
 معاريفها التى تشد بها السفينة . ومن طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ( ودرى ) قال : الماسير .  
 وبهذا جزم أبو عبيدة . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : الألواح مقاذيف السفينة والسمير دسمرت بماسير .  
 قوله ( لمن كان كفر يقول كفر له جزاء من الله ) وصله الثريابى بلفظه « لمن كان كفر باقه » وهو يشعر بأنه قرأها  
 كفر بفتحين على البناء للفاعل ، وسبأى توجيه الأول . قوله ( محتضرون الماء ) وصله الثريابى من طريق  
 مجاهد بلفظه « يحضرون الماء إذا غابت الناقة » . قوله ( وقال ابن جبير مهطمين النسلان ، الحُب السراع ) وصله  
 ابن أبى حاتم من طريق شريك عن سالم الألفطس عن سعيد بن جبير فى قوله ( مهطمين الى الداع ) قال : هو  
 النسلان . وقد تقدم ضبط النسلان فى تفسير الصافات . وقوله « الحُب » بفتح الموحدة والموحدة بعدها أخرى  
 تفسير النسلان ، والسراع تأكيد له . وروى ابن المنذر من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله مهطمين  
 قال : فاطرين ، وقال أبو عبيدة : المنقطع المسرح . قوله ( وقال غيره فتعاطى فماتى بيده فمقرها ) فى رواية غير  
 أبى ذر « فماتها » قال ابن التين : لا أهم لقوله فماتها وجها ، إلا أن يكون من المقلوب لأن المعطر التناول ، فكأنه  
 قال : تناولها بيده . قلت : ويؤيده ما روى ابن المنذر من طريق مجاهد عن ابن عباس ( فتعاطى فمقر ) تناول  
 فمقر . قوله ( المحتظر كحظار من الشجر محترق ) وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن صفاء عن ابن عباس  
 مثله ، ومن طريق سعيد بن جبير قال : التراب يسقط من الحائط . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى قوله  
 ( كهشم المحتظر ) قال : كرماد محترق . وروى الطبرى من طريق زيد بن أسلم قال : كانت العرب تحمل حظارا  
 على الإبل والمواشى من بيس الشوك ، فهو المراد من قوله كهشم المحتظر . وروى الطبرى من طريق سعيد بن جبير  
 قال : هو التراب المتناثر من الحائط . ( تنبيه ) : حظار بكسر المهملة وفتحها والطاء المشالة خفيفة . قوله ( وازدجر  
 اقتل من ذجرت ) هو قول الفراء ، وزاد بعده : صارت ناء الافتعال فيه دالا . قوله ( كفر فعلنا به وبهم ما فعلنا  
 جزاء لما صنع بنوح وأصحابه ) هو كلام الفراء بلفظه ، وزاد : يقول أغرقوا لنوح أى لاجل نوح ، وكفى أى  
 أجمد . وحصل الكلام أن الذى وقع بهم من الفرق كان جزاء لنوح وهو الذى كفر أى جحد ، وكذب لجوزى  
 بذلك لصبره عليهم ، وقد قرأ حميد الأصبغ ( جزاء لمن كان كفر ) بفتحين فاللام فى لمن على هذا تقوم نوح . قوله  
 ( مستقر هذاب حق ) هو قول الفراء ، وعند ابن أبى حاتم بمناه عن السدى ، وعند عبد بن حميد عن قتادة فى قوله  
 ( هذاب مستقر ) استقر بهم الى نار جهنم . ولابن أبى حاتم من طريق مجاهد قال ( وكل أمر مستقر ) قال يوم  
 القيامة . ومن طريق ابن جريج قال : مستقر بأهله . قوله ( ويقال الأشر المرح والتجبر ) قال أبو عبيدة فى قوله  
 ( سيعلون هذا من الكذاب الأشر ) قال : الأشر المرح والتجبر . وربما كان من النشاط ، وهذا على قراءة  
 الجمهور . وقرأ أبو جعفر بفتح المعجمة وتشديد الراء أفضل تفضيل من الشر ، وفى الشواذ قراءة أخرى ، والمراد  
 بقوله هذا يوم القيامة

## ١ - باب (وانشق القمر، وإن يروا آية يمرضوا)

٤٨٦٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة وسفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي تممر عن ابن مسعود قال « انشق القمر على عهد رسول الله ﷺ فرقتين : فرقة فوق الجبل ، وفرقة دونه . قال رسول الله ﷺ : اشهدوا »

٤٨٦٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان أخبرنا ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أبي تممر عن عبد الله قال « انشق القمر ونحن مع النبي ﷺ فصار فرقتين ، قال لنا : اشهدوا ، اشهدوا »

٤٨٦٦ - **حدثنا** يحيى بن بكير قال **حدثني** بكر بن جعفر عن هراقل بن مائل عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « انشق القمر في زمان النبي ﷺ »

٤٨٦٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** يونس بن محمد **حدثنا** شيخان عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « سألت أهل مكة أن يريهم آية فأرأهم انشقاق القمر »

٤٨٦٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس قال « انشق القمر فرقتين »  
**قوله** ( باب وانشق القمر ، وإن يروا آية يمرضوا ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر . ثم ذكر حديث انشقاق القمر من وجهين عن ابن مسعود وفيه فرقتين ، ومن حديث ابن عباس « انشق القمر في زمان النبي ﷺ » . وبكر فيه هو ابن عمر ، وجعفر هو ابن ربيعة . ومن حديث أنس « سألت أهل مكة أن يريهم آية » وقد تقدم شرحه . ومن وجه آخر عن أنس « انشق القمر فرقتين » وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في أوائل السيرة النبوية

## ٢ - باب (تجري بأهينا جزاء لمن كان كثيرًا ، واقدركناها آية فهل من مدكر)

قال قتادة « أتبقى الله سفينة نوح حتى أدركها أوائل هذه الأمة »

٤٨٦٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله قال « كان النبي ﷺ يقرأ ( فهل من مدكر ) »

## باب (ولقد يسرنا القرآن لذكر فهل من مدكر) . قال مجاهد : يسرنا هو تيسرنا فإراءته

٤٨٧٠ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه « عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ ( فهل من مدكر ) »

## باب (أعجاز نخل منقعر . فكيف كان هذابي ونذر)

٤٨٧١ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زهير عن أبي إسحاق أنه «سمِع رجلاً سأل الأسود: فهل من مدكر، أو مدكر؟ قال: سمعت عبد الله يقرؤها (فهل من مدكر)، قال: وسمعت النبي ﷺ يقرؤها (فهل من مدكر) دالا»

٣ - **باب** (فكانوا كنهيم المحتظر، ولقد بررنا القرآن لذكر فهل من مدكر)

٤٨٧٢ - **حدثنا** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله رضي الله عنه «عن النبي ﷺ قرأ (فهل من مدكر) الآية»

٤ - **باب** (ولقد صبتهم بذكره مذهب مستقر، فذوقوا هذا بي ونذر)

٤٨٧٣ - **حدثنا** محمد بن حاتم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن الأسود عن عبد الله «عن النبي ﷺ أنه قرأ (فهل من مدكر)، ولقد أهلكنا أنبياء حكم فهل من مدكر»

٤٨٧٤ - **حدثنا** يحيى بن حاتم عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد عن عبد الله قال «قرأت على النبي ﷺ (فهل من مدكر) فقال النبي ﷺ: (فهل من مدكر)»

**قوله** (باب تجري بأعيننا جزاء إن كان كفر) زاد غير أبي ذر الآية التي بعدها، وهي التي تناسب قول قتادة المذكور فيه. **قوله** (قال قتادة: أتى الله سفينة نوح حتى أدركها أوانل هذه الأمة) وصله عبد الرزاق عن معمر بن قتادة بلفظه وزاد «على المجردى». وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق سعيد عن قتادة قال «أبى الله السفينة في أرض الجزيرة عبرة وآية حتى نظر إليها أوانل هذه الأمة فظرا، وكمن سفينة بعدها فصارت رمادا». **قوله** (عن الأسود) في الرواية التي بعده ما يدل على سماع أبي إسحق له منه. **قوله** (أنه كان يقرأ فهل من مدكر) أي بالذال المهملة، وسبب ذكر ذلك أن بعض السلف قرأها بالمعجمة، وهو منقول أيضا عن قتادة. ثم ذكر المصنف لهذا الحديث خمس تراجم في كل ترجمة آية من هذه السورة، ومدار الجميع على أبي إسحق عن الأسود بن يزيد، وساق في الجميع الحديث المذكور ليبين أن لفظ «مدكر» في الجميع واحد. وقد تكرر في هذه السورة قوله (فهل من مدكر) بحسب تكرار القصص من أخبار الأمم استدعاء لأفهام السامعين ليعتبروا، وقال في الأولى «وقال مجاهد يبرأنا هوذا قرأته»، وقال في الثانية عن أبي إسحق أنه سمع رجلا سأل الأسود: فهل من مدكر أو مذكر؟ أي بمجمعة أو مهملة، فذكر الحديث وفي آخره «دالا» أي مهملة. ولفظ الثالث والرابع كالأول، ولفظ الخامس عن عبد الله «قرأت على النبي ﷺ فهل من مدكر» أي بالمعجمة. فقال: فهل من مدكر، أي بالمهملة. وأثر مجاهد وصله الفرغاني وسيأتي في التوحيد، وقوله «مدكر» أصله مذتكر يشاء بعد ذال معجمة، فأبدلت التاء دالا مهملة ثم أعمت المعجمة لمقاربتها ثم أدغمت، وقوله في الطريق الرابع «حدثنا محمد بن حاتم عن عبد الله بن مسعود» وهو ابن المنذر أو ابن بشار أو ابن الوليد البصري، وقد أخرجه الأسماعيل من رواية محمد بن بشار بن دينار، وقوله

في الخامسة « حدثنا يحيى ، هو ابن موسى

### ٥ - باب قوله (سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبْرَ)

٤٨٧٥ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن حوشب **حدثنا** عبد الوهاب **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس ح . وحدثني محمد **حدثنا** عفان بن مسلم عن وهيب **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « ان رسول الله ﷺ قال وهو في قبْرِ يومَ بدرٍ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُنْشِدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي تُشَأُّ لَا تُعْبِدُ بَعْدَ الْيَوْمِ . فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَالَ : حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلْحِثْتَ عَلَى رَبِّكَ - وَهُوَ يَنْبُ فِي الدَّرْعِ ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ ( سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبْرَ ) »

**قوله** (باب قوله سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ الْآيَةُ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة بدر، وقد تقدم بيانه في المغازي ، وقوله « حدثنا محمد بن حوشب ، هو محمد بن عبد الله نسب لجدّه ، وثبت كذلك لغير أبي ذر . وقوله « ح ، وحدثني محمد **حدثنا** عفان بن مسلم ، كذا للأكثر ، ومحمد هو الذهلي وسقط لابن السكن فصار عن البخاري **حدثنا** عفان . ( تنبيه ) : هذا من مرسلات ابن عباس لأنه لم يحضر القصة ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة « ان عمر قال : لما نزلت ( سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبْرَ ) جعلتُ أقول : أي جمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر رأيت النبي ﷺ يَنْبُ في الدرع وهو يقول ( سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ ) الْآيَةُ ، فكان ابن عباس حمل ذلك عن عمر ، وكان عكرمة حمله عن ابن عباس عن عمر ، وقد أخرج مسلم من طريق سماك بن الوليد عن ابن عباس : **حدثني** عمر بمضمونه

### ٦ - باب قوله (بل الساعة موعدهم ، والساعة أدهى وأمر) . يعني من المارة

٤٨٧٦ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى **حدثنا** هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يوسف ابن مالهك قال « إني عند عائشة أم المؤمنين قالت : قد أنزل علي محمد ﷺ بمكة ، وإني لجارية ألب : ( بل الساعة موعدهم ، والساعة أدهى وأمر ) [ الحديث ٤٨٧٦ - طريقه في : ٤٩٩٣ ]

٤٨٧٧ - **حدثني** إسحاق **حدثنا** خالد عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس « ان النبي ﷺ قال وهو في قبْرِ يومَ بدرٍ : أُنْشِدُكَ عَهْدَكَ وَوَعْدَكَ . اللَّهُمَّ إِنِّي شِئْتُ لَمْ تُبَدِّدْ بَعْدَ الْيَوْمِ أَبَدًا . فَأَخَذَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ وَقَالَ : حَسْبُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَدْ أَلْحِثْتَ عَلَى رَبِّكَ - وَهُوَ فِي الدَّرْعِ - فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ ( سُبْهَزَمَ الْجَمْعُ وَيُولُونُ الدُّبْرَ ) ، بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ ، وَالسَّاعَةُ أَدهى وَأمر »

**قوله** (باب قوله (بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر) يعني من المارة) هو قول الفراء ، قال في هذه الآية : معناه أشد دليهم من عذاب يوم بدر ، وأمر من المارة . **قوله** (يوسف بن مالهك) تقدم ذكره ثرياني

لِللَّوْنِ طَلْعُ بَحْلٍ وَلَا رِكَابَ، فَكَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، يُفْتَقُ عَلَى أَمْرِ مِنْهَا تَفَنُّهُ، ثُمَّ يَجْلُ مَابِقِي فِي السِّلَاحِ وَالْكِرَاعِ عُدَّةً فِي مَبِيلِ اللَّهِ

قوله (باب قوله ما آتاه الله على رسوله) تقدم في تفسير النور والفرق بين وبين النعمة في أواخر المهاد. قوله (من عمرو) هو ابن دينار. قوله (عن الزمري) ووقع في رواية مسلم من رواية ابن ماجة عن عمرو بن دينار عن مالك بن أوس بن مسعود ذكر الزمري، وهو خطأ من النسخ وثبت لباقي الرواة بذكر الزمري، وقد تقدم الكلام على حديث الباب مبسوطاً في فرض الخمس

#### ٤ - باب (وما آتاكم الرسول فخذوه)

٤٨٨٦ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** صفوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: «لَمَنَ اللَّهُ الْوَاصِيَاتِ وَالْمُتَنَبِّهَاتِ وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ، لِلنَّهَارِ خَلَقَ اللَّهُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي أَمْرُكَ لَعَنَتْ كَيْتَ وَكَيْتَ، قَالَتْ: وَمَالِي لَا أَلْمَنُ مِنْ لَمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَتْ: فَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ الْمُوحِينَ، فَأَوْجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ. قَالَ: لَمَنَ كُنْتُ قَرَأْتِهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ، أَمَا قَرَأْتَ (وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا)؟ قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ. قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَمْرَكَ يَنْفَعُنِي. قَالَ: فَادْهَمِي فَانْظُرِي، فَذَهَبَتْ فَانْظَرَتْ فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا. فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَاءَتْكُمْ بِهَا»

[الحديث ١٨٨٦ - أطرافه في: ٤٨٨٧، ٥٩٣١، ٥٩٣٩، ٥٩٤٣، ٥٩٤٨]

٤٨٨٧ - **حدثنا** علي **حدثنا** عبد الرحمن عن صفوان قال: «ذَكَرْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ حَدِيثَ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوَاصِيَةَ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ امْرَأَةٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَ حَدِيثِ مَنْصُورٍ»

قوله (باب وما آتاكم الرسول فخذوه) أي وما أمركم به فافعلوه، لأنه قابله بقوله (وما نهاكم عنه فانتهوا). قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود قال: «لَمَنَ اللَّهُ الْوَاصِيَاتِ»، سيأتي شرحه في كتاب اللباس. قوله (فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب) لا يعرف اسمها، وقد أدركها عبد الرحمن بن عابس في الطريق التي بعده. قوله (أما قرأت) (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) قالت بلى، قال فإنه (أي الذي يطلع) (قد نهى) بفتح الهاء وأما ضبطت هذا خشية أن يقرأ بضم الدون وكسر الهاء على البناء للجهول دلي أن الهاء في أمه ضمير اللسان لكن السياق يرشد إلى ما قررته، وفي هذا الجواب نظر، لأنها استشكلت اللعن ولا يلزم من مجرد النهي لعن من لم يمتثل، لكن يحمل على أن المراد في الآية وجوب امتثال قول الرسول، وقد نهى عن هذا الفعل، فمن فعله فهو ظالم، وفي القرآن لعن الظالمين. ويحتمل أن يكون ابن مسعود سمع اللعن من النبي ﷺ كافي ببعض طرقه. قوله

قوله (وما آتاكم الرسول فخذوه)

٥ - باب (والذين نهوا عن المحارم والإيمان)

٦ - **باب** (ويؤثرون على أنفسهم) الآية . الخصاصة . الفاقة . الفلحون : القانزون بالخلود . الفلاح : البقاء . حتى على الفلاح : مجل . وقال الحسن : حاجة حسدا

٤٨٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عَزْرَانَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ  
الْأَشْجَعِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَنِي الْجُحْدُ.  
فَارْسَلْ إِلَى نِسَائِهِ فَلَمْ يَجِدْ عِدَهُنَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْأَرْجَلُ مُبْضِغَةُ الْيَدِ بِرَحْمَةِ اللَّهِ أَتَقَامُ رَجُلٌ مِنْ  
الْأَصَارِ فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَذَهَبَ إِلَى أَمَةٍ فَقَالَ لَأَمْرَأَتِهِ: ضِيفُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا تَدْخُرِيهِ شَيْئًا. فَقَالَتْ: وَاللَّهِ  
مَا عِنْدِي إِلَّا ثَوْتُ الصَّبِيَّةِ. فَلَمَّا أَزَادَ الصَّبِيَّةَ لَلْأَمَةِ فَأَتَوْهُمِمْ، وَتَعَالَى فَاطِنُي الدَّرَجِ وَنَعَاوَى بَطُونَتَا الْيَدِ.  
فَقَمَلَتْ. ثُمَّ غَدَا الرَّجُلُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: لَقَدْ حَبَّبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ - أَوْ ضَحِكَ - مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ.  
فَأَزَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (وَيُؤْتُونَكَ إِلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ) ۝

**قوله** ( باب قوله ) ويؤثرون على أنفسهم ) الآية . ( الخاصة فاقه ) والغدير أبي ذر ، الفاقة ، وهو قول



حزة والكسائي بالخفض عطفًا على المصنف ، وذكر الفراء أن هذه الآية في مصاحف أهل الشام ، والحب ذا المصنف ، بعد الذال المعجمة ألف ، قال ولم اسمع أحدا قرأ بها ، وأثبت غيره أنها قراءة ابن عامر ، بل المنقول عن ابن عامر نصب الثلاثة الحب وذا المصنف والريحان فليل مصنف على الأرض لأن معنى وضعا جعلها فالتقدير وجعل الحب الخ أو نصبه بخلق مضمره ، قال الفراء : ونظير ما وقع في هذا الموضع ما وقع في مصاحف أهل الكوفة و الجمار ذا القربى والجار الجنب ، قال ولم يقرأ بها أيضا أحد انتهى . وكأنه نفي المشهور ، وإلا فقد قرئ بها أيضا في الفواذ . قوله ( والمارج الذهب الأصفر والأخضر الذي يعلو النار إذا أوقدت ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بهذا الأسناد ، وسيأتي له تفسير آخر . قوله ( وقال بعضهم عن مجاهد رب المشرقين الخ ) وصله الفريابي أيضا ، وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة ، وسعيد بن منصور من طريق أبي ظبيان كلاهما عن ابن عباس قال : الشمس مطلق في الشتاء ومغرب ، ومطلق في الصيف ومغرب . وأخرج عبد الرزاق من طريق عكرمة مثله وزاد قوله ( ورب المشرق والمغرب ) لما في كل يوم مشرق ومغرب ، ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس قال ( المشرقين ) مشرق الفجر ومشرق الشفق ، ( والمغربين ) مغرب الشمس ومغرب الشفق . قوله ( لا يضيان لا يمتلطان ) وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : بينهما من البعد ما لا يعني كل واحد منهما على صاحبه . وتقدير قوله على هذا : يلتقيان ، أى أن يلتقيا وحذف أن ، سائغ ، وهو كقوله ومن آياته يريكم البرق وهو يقوى قول من قال : ان المراد بالبحرين بحر فارس وبحر الروم لأن مسافة ما بينهما ممتدة ، والحلو - وهو بحر التبل أو الفرات مثلا - يصب في الملح ، فكيف يسوخ نفي اختلاطهما أو يقال بينهما بعد ؟ لكن قوله تعالى ( وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ) يدل على هذا ، فلعل المراد بالبحرين في الموضعين مختلف . ويؤيده قول ابن عباس هنا : قوله تعالى في هذا الموضع ( يخرج منهما الفؤاد والمرجان ) فان الفؤاد يخرج من بحر فارس والمرجان يخرج من بحر الروم ، وأما التبل فلا يخرج منه لاهذا ولا هذا . وأجاب من قال : المراد من الآيتين متحد ، والبحران هنا العذب والملح بأن معنى قوله منهما أى من أحدهما كما في قوله تعالى ( على رجل من القريتين ) وحذف المضاف سائغ ، وقبل بل قوله ومنها على حاله ، والمعنى أنهما يخرجان من الملح في الموضع الذي يصل إليه العذب ، وهو معلوم عند الفواصين ، فكأنهما لما التقيا وصارا كالشيء الواحد قبل يخرج منهما . وقد اختلف في المراد بالمرجان فقيل : هو المعروف بين الناس الآن ، وقيل : الفؤاد كبار الجوهر والمرجان صفاره ، وقيل بالعكس . وعلى هذا يكون المراد بحر فارس فإنه هو الذي يخرج منه الفؤاد ، والصدف يأوى إلى المكان الذي يتصب فيه الماء العذب كما تقدم . والله أعلم . قوله ( المنعآت ما رفع قلعه من السفن ، فأما ما لم يرفع قلعه ، فليس بمنعآت ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظه ، لكن قال «منشأة» بالأفراد ، وأقلع بكسر القاف وسكون اللام ويمحور فتحها ، ومنعآت بفتح الشين المعجمة في قراءة الجمهور اسم مفعول ، وقرأ حمزة وطاسم في رواية لابن بكر عنه بكسر ما أى المنشأة هي السير ، ونسبة ذلك إليها مجازية . قوله ( وقال مجاهد كالفخار كما يصنع الفخار ) وصله الفريابي من طريقه . قوله ( الفواضل ذهب من نار ) تقدم في صفة النار من بدء الخلق وكذا تفسير النحاس . قوله ( عاف مقام به : بهم بالمعصية فيذكر الله وجل فيتركها ) وصله الفريابي وعبد الرزاق جميعا من طريق منصور عن مجاهد بلفظه : إذا هم بمحبة يذكر مقام الله

عليه فيتركها . **قوله** ( مدهامتان : سوداوان من الرى ) وصله الفرياني ، وقد تقدم في بدء الخلق . **قوله** ( صلصال : طين خلط برمل فصلصل الخ ) تقدم في أول بدء الخلق ، وسقط لآبى ذر هنا . **قوله** ( فيهما فاكهة ونخل ورمان . قال بعضهم : ليس الرمان والنخل بالفاكهة ، وأما العرب فأنها تعدهما فاكهة كقوله عز وجل ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الخ ) قال شيخنا ابن الملقن : البعض المذكور هو أبو حنيفة . وقال الكرماني قيل أراد به أبا حنيفة . قلت : بل نقل البخاري هذا الكلام من كلام الفراء ما خلا ما نقله : قوله تعالى ( فيهما فاكهة ونخل ورمان ) قال بعض المفسرين : ليس الرمان ولا النخل من الفاكهة ، قال : وقد ذهبوا في ذلك مذهبا . قلت : فنسبه الفراء لبعض المفسرين وأشار إلى توجيهه ثم قال : ولكم للمعجب فيحصل ذلك فاكهة ، وإنما ذكرنا بعد الفاكهة كقوله تعالى ( حافظوا على الصلوات والصلاة الخ ) والحاصل أنهما عطف الخاص على العام كما في المتأخرين الذين ذكرهما . واغترض بأن قوله هنا فاكهة نكرة في سياق الإثبات فلا عموم ، وأجيب بأنها سبقت في مقام الإمتنان قسم ، أر المراء بالعام هنا ما كان شاملا لما ذكر بعده . وقد وهم بعض من تكلم على البخاري فنسب البخاري للروم ، وما علم أنه تبع في ذلك كلام إمام من أئمة اللسان العرب . وقد وقع لصاحب الكشف ، نحو ما وقع للفراء وهو من أئمة الفن البلاغي فقال : فإن قلت لم عطف النخل والرمان على الفاكهة وهما منها ؟ قلت : اختصا صا وبينا لفضلهما كأنيما - لما كان لهما من الزينة - جنان آخران كقوله ( وجبريل وميكائيل ) بعد الملائكة . **قوله** ( وقال غيره أفتان أغصان ، وجنى المجتئين دان ما يجتنى قريب ) سقط هذا لآبى ذر هنا ، وقد تقدم في صفة الجنة . **قوله** ( وقال الحسن : فباي آلاء نعمه ) وصله الطبري من طريق سهل السراج عن الحسن . **قوله** ( وقال قتادة : ربكا تكذبان يعني الجن والانس ) وصله ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . **قوله** ( وقال أبو الدرداء : ( كل يوم هو في شأن ) يغفر ذنبا ويكشف كربا ويرفع قوما ويضع آخرين ) وصله المصنف في التواريخ وابن حبان في « الصحيح » وابن ماجه وابن أبي عاصم والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا ، وأخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء موقوفا ، وللرفوع شاهد آخر عن ابن عمر أخرجه البزار ، وآخر عن عبيد الله بن منيب أخرجه الحسن بن سفيان والبزار وابن جرير والطبراني . **قوله** ( وقال ابن عباس : برزخ حاجر ، الأنام الخلق ، نضاختان فياضتان ) تقدم كله في بدء الخلق . **قوله** ( ذو الجلال العظمى ) هو من كلام ابن عباس ، وسيأتي في التوحيد . وقرأ الجمهور الثانية كذلك إلا ابن عامر فقرأها أيضا بالوار وهي في مصحف الشام كذلك . **قوله** ( وقال غيره مارج عالص من النار ، يقال سرج الأمير رعيته إذا خلاص بعدو بعضهم على بعض الخ ) سقط قوله « مريج مختلط » من رواية أبي ذر وقوله « مريج مختلط » في رواية غير أبي ذر « مريج البحرين مختلط البحرين » ، وقد تقدم جميع ذلك في صفة النار من بدء الخلق . **قوله** ( سنفرخ لكم سنحاسبكم ، لا يشغله شيء عن شيء ) هو كلام أبي عبيدة أخرجه ابن المنذر من طريقه ، وأخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هو وعبد من الله لعباده وليس بالله شغل ، وهو معروف في كلام العرب يقال : لا تنفر عنك ، وما به شغل ، كأنه يقول لا أخذتك على غرة

### ١ - باب ( ومن دونهما جنتان )

٤٨٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الصمد العمري **حدثنا** أبو عمران الجوني

عن أبي بكر بن عبد الله بن نجس عن أبيه « أن رسول الله ﷺ قال : جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا ردة الكبر على وجهه في جنة عدن »

[ الحديث ٤٨٧٩ - طرفاء في : ٤٨٨٠ ، ٧٤٤٤ ]

**قوله** ( باب قوله ومن دونهما جنتان ) سقط « باب قوله » لنجد أبي زر ، قال الترمذي الحكيم : المراد بالهون هنا القرب ، أي وقربهما جنتان أي مما أدنى إلى العرش وأقرب ، وزعم أنهما أفضل من اللتين قبلهما . وقال غيره : معنى دونهما بقرعها ، وليس فيه تفضيل . وذهب الحلبي إلى أن الأولين أفضل من اللتين بعدهما ، ويدل عليه تفاوت ما بين الفضة والذهب . وقد روى ابن مردويه من طريق حماد عن أبي عمران في هذا الحديث قال : من ذهب لسايقين ومن فضة لثايمين . وفي رواية ثابت عن أبي بكر : من ذهب للقرين ومن فضة لأصحاب اليمين . **قوله** ( الصي ) بفتح الميم وتشديد الميم ، وأبو عمران الجوني بفتح الميم وسكون الواو بعدما نون هو عبد الملك بن حبيب . **قوله** ( عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعري . **قوله** ( جنتان من فضة ) وفي رواية الحارث بن عبيد عن أبي عمران الجوني في أول هذا الحديث : جنان الفردوس أربع جنتان من ذهب الخ . **قوله** ( وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم الخ ) يأتي البحث فيه في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقوله في جنة عدن متعلق بمحطوف وهو في موضع الحال من القوم ، فكأنه قال كاتنين في جنة عدن

٢ - **باب** ( حور مقصورات في الخيام ) . وقال ابن عباس : حور سود الحديق ، وقال مجاهد :

مقصورات محبوسات ، قصر طرفهن واقضهن على أزواجهن . قاصرات لا يبينن خي أزواجهن

٤٨٧٩ - **عشر** محمد بن الحسن حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا أبو عمران الجوني عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه « أن رسول الله ﷺ قال : إن في الجنة خيمة من لؤلؤة مجوقة عرصتها ستون ميلا ، في كل زاوية منها أهل ما يرون الآخريين ، يطوف عليهم المؤمنون »

٤٨٨٠ - « وجنتان من فضة آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من كذا آتيتهما وما فيهما . وما بين القوم

وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا ردة الكبر على وجهه في جنة عدن »

**قوله** ( باب حور مقصورات في الخيام ) أي محبوسات ، ومن ثم سموا البيت الكبير قصرا لأنه يحبس من فيه . **قوله** ( وقال ابن عباس حور سود الحديق ) في رواية ابن المنذر من طريق حماد عن ابن عباس : الحور سواد الحديقة . **قوله** ( وقال مجاهد : مقصورات محبوسات ، قصرن طرفهن واقضهن على أزواجهن ، قاصرات لا يبينن خي أزواجهن ) وصلة القرابى وتقديم في بدء الخلق . **قوله** ( عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس عن أبيه ) هو أبو موسى الأشعري . **قوله** ( إن في الجنة خيمة ) أي المراد بقوله في الآية ( في الخيام ) والخيام جمع خيمة ، والمذكور في الحديث صفتها . **قوله** ( مجوقة ) أي واسعة الجوف . **قوله** ( في كل زاوية منها أهل ) في رواية مسلم أهل

للمؤمن ، . **قوله** ( ستون ميلا ) تقدم الكلام عليه في صفة الجنة ، وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال : الحبة ميل في ميل ، والميل ثلث الفرسخ . **قوله** ( يطوف عليهم المؤمنون ) قال البيهقي : صوابه المؤمنون بالافراد وأجيب بجواز أن يكون من مقابلة المجموع بالمجموع . **قوله** ( وجنتان من فضة ) هذا مطوف على شيء محذوف تحديره هذا للمؤمن ، أو هو من صنيع الراوي . وقال أبو موسى عن النبي ﷺ : جنتان الخ ، وقد تقدم شرح ذلك في الباب الذي قبله

### ٥٦ - سورة الواقعة

وقال مجاهد **( رُجَّتْ )** : زُلْزِلَتْ . **( بُسَّتْ )** : فُتَّتْ وَلَتَّتْ كما بُسَّتْ السويق . **( الخضود )** : لا شوك له . **( مَنْضُود )** : للوز ، والمَرْبُ الحببات إلى أزواجهن . **( نُفْلَةٌ )** : أمة . **( بَنُوم )** : دخانٌ أسود . **( يُبْصِرُونَ )** : يُدْرِيُونَ . **( الهبم )** : الإبلُ الظلماء . **( الْفَرَمُونَ )** : الْزَمُونَ . **( مَدِينِينَ )** : محاسبين . **( رَوْحٌ )** : جَنَّةٌ ورخاء **( وربحانٌ )** : الرزق . **( وَتَشْنَكُمْ فَيَا لَا تَعْلَمُونَ )** أي في أيِّ شَيْءٍ خَلَقَ نَشَاء . وقال غيره **( تَفَكَّهُونَ )** : تعجبون . **( عُرْبًا )** مثقلةً واحدها عَرَبٌ - مثلُ صَبُورٍ وصَبْرٍ - بسببها أهل مكة : العربُ ، وأهل المدينة : الفَنِيخُ ، وأهل العراق : الشُّكْلَةُ . وقال في **( خافضة )** : أقوم إلى النار ، و **( رافعة )** : إلى الجنة ، **( مَوْضُوءَةٌ )** : منسوجة ومنه وَضِئُ النافقة . و **( مَكُوبٌ )** لا آذانَ له ولا عروة ، والأباريق : ذوات الآذان والعُرَى . **( مَكُوبٌ )** : جارية **( وفَرُشٌ مرفوعة )** بعضها فوق بعض . **( مَرْقَبِينَ )** : منمتعين . **( مَأْتُونٌ )** هي النطفة في أرحام النساء . **( لَمَقُونٍ )** للمسافرين ، والقي : التقفر . **( بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ )** : بمحكم القرآن ، ويقال يَمْدُطُ النجوم إذا سَقَطَ وَمَوَاقِعَ وَمَوَاقِعَ واحد ، **( مُذْهِبُونَ )** مُكْذِبُونَ مثل **( لَوْ تَذَكَّرْنَا فَتَهْنُوتَ )** . **( فَسَلَامٌ لَكَ )** أي مُسَلِّمٌ لَكَ . إنَّكَ **( من أصحاب اليمين )** وألغيت « ان » وهو معناها ، كما تقول : أنتَ ، صدق ، ومسافرٌ عن قابل إذا كان قد قال إلى مسافر عن قابل ، وقد يكون كالدُّعَاءِ له ، كقولك فسقياً من الرجال إن رفعت السلام فهو من الدعاء . **( نُورُونَ )** نستخرجون ، أوردت أوقدت . **( لنوأ )** باطلا . **( نَائِمًا )** كذبا

**قوله** ( سورة الواقعة . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، والمراد بالواقعة القيامة . **قوله** ( وقال مجاهد رجعت زلزلت ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . **قوله** ( بست : ففت ولتت كما بات السويق ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بنجوه ، وعند أبي عبيدة بست كالسويق الملبسوس بالماء . وعند ابن أبي حاتم من طريق منصور عن مجاهد قال : لتت لنا ، ومن طريق الضحاك عن ابن عباس قال : فتت لنا . **قوله** ( الخضود لا شوك له ) كذا الآبي ذر ، ولغيره : الخضود الموقر حملا ، ويقال أيضا الخ تقدم بيانه في صفة الجنة من بدء الخلق . **قوله** ( مَنْضُودُ الْمَوْزِ ) سقط هذا الآبي ذر ، وقد

تقدم في صفة الجنة أيضا . قوله ( والعرب المحبات الى أزواجهن ) تقدم في صفة أهل الجنة أيضا . وقال ابن هبنة في نفسه : حدثنا ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( عربا أزبا ) قال : هي الحببة الى زوجها . قوله ( ثلة أمة ) وصله الثريائي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد به ، وقال أبو عبيدة : الثلة الجماعة ، والثلة البقية . وعند ابن أبي حاتم من طريق ميمون بن مهران في قوله ( ثلة ) قال : كثير . قوله ( بمحوم دغا ) أسود ( بمحوم دغا ) وصله الثريائي أيضا كذلك ، وأخرجه سعيد بن منصور والحاكم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس مثله ، وقال أبو عبيدة في قوله ( وظل من بمحوم ) : من شدة سواده ، يقال أسود بمحوم فهو وزن بفعال من المحم . قوله ( بصرون يديهم ) وصله الثريائي أيضا لكن أعظمه يدمنون ، بسكون الدال بعدها ميم ثم نون ، وعند ابن أبي حاتم عن طريق السدي قال : يميمون . قوله ( الهيم الابل الظماء ) سقط هنا لابي ذر ، وقد تقدم في البيوع . قوله ( لمخرمون للمؤمن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق شعبة بن قتادة ، وعند الثريائي من طريق مجاهد : ملقون لآلئ . قوله ( مدينين محاسبين ) تقدم في تفسير الفاتحة ، قوله ( روح جنة ورغا ) سقط هنا لابي ذر ، وقد تقدم في صفة الجنة قوله ( وربحان الرزق ) تقدم في تفسير الرحمن قريبا . قوله ( وقال غيره تفكحون تعجبون ) هو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ( فقلتم تفكحون ) أي تمنحجون عما نزل بكم في زرعكم ، قال ويقال : مناه تدمون . قلت : وهو قول مجاهد ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه ابن المنذر من طريق الحسن مثله ، وعند عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : هو شبه المنتم . قلت : تفكح بوزن تفعل وهو كتأثم أي ألقى الإثم ، فمضى تفكح أي ألقى عنه الفاكهة ، وهو حال من دخل في الدم والحزن . قوله ( عربا مثقلة واحدا عروب الى قوله الشكفة ) سقط هنا لابي ذر ، وتقدم في صفة الجنة . قوله ( وننشككم فيما لا تعلمون ، أي في أي خلق لشاء ) تقدم في بدء الخلق ، وسقط ( فيما لا تعلمون ) هنا لابي ذر . قوله ( وفرش مرفوعة بعضها فوق بعض ) هو قول مجاهد ، وتقدم أيضا في صفة الجنة : قوله ( والكرب الخ وكذا قوله مكرب جلا ) سقط كله لابي ذر هنا ، وتقدم في صفة الجنة . قوله ( مروضون منسوجة ، ومنه وضين النافذة ) سقط هنا لابي ذر ، وقد تقدم في صفة الجنة أيضا . قوله ( وقال في ( عافضة ) اقوم الى النار و ( رافعة ) اقوم الى الجنة ) قال الفراء في قوله تعالى ( عافضة رافعة ) قال : عافضة اقوم الى النار ، رافعة اقوم الى الجنة . وعن محمد بن كعب : خفضت أقواما كانوا في الدنيا مرتفعين ، ورفعت أقواما كانوا في الدنيا منخفضين ، وأخرجه سعيد بن منصور . وعن عبد الرزاق عن معمر بن قتادة في قوله ( عافضة رافعة ) قال : شملت القريب والبعيد ، حتى خفضت أقواما في عذاب الله ورفعت أقواما في كرامته الله . وروى ابن أبي حاتم من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق عثمان بن سراقه عن خاله عمر بن الخطاب نحوه ، ومن طريق السدي قال : خفضت المتكبرين ورفعت المتواضعين . قوله ( مترفين متنعمين ) كذا للأكثر بمشاة قبل الذون وبعد العين ميم ، وللكشميني « متنعمين » بيم قبل المشاة من التمتع ، كذا في رواية النسخ والاول هو الذي وقع في « معاني القرآن للفراء » ومنه نقل المصنف . ولابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طاحنة عن ابن عباس : متنعمين . قوله ( ما تمنون هي النطف يعني في أرحام النساء ) تقدم في بدء الخلق ، قال الفراء : قوله ( أفرايم ما تمنون ) يعني النطف اذا قذفت في أرحام النساء ، أنتم تخلقون تلك النطف أم نحن . قوله ( للقرين للسافرين والقي القفر ) سقط هنا لابي ذر : وقد تقدم في بدء الخلق أيضا . قوله ( بمواقع النجوم بمحكم القرآن ) قال الفراء :

حدثنا فضيل بن عياض عن منصور عن المنهال بن عمرو قال : قرأ عبد الله ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) قال : يحكم القرآن ، وكان ينزل على النبي ﷺ نجوما . وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( بمواقع النجوم ) قال : بمنازل النجوم . قال وقال الكلبي : هو القرآن أنزل نجوما انتهى . ويؤيده ما أخرج النسائي والحاكم من طريق حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نزل القرآن جميعا ليلة القدر إلى السماء ، ثم فصل فنزل في السنين ، وذلك قوله ( فلا أقسم بمواقع النجوم ) . قوله ( ويقال بمسقط النجوم إذا سقطت ومواقع وموقع واحد ) هو كلام الفراء أيضا بلفظه ، ومراده أن ، فادها واحد وان كان أحدهما جمعا والآخر مفردا ، لكن المفرد المضاف كالجمع في إرادة التعدد ، وقرأها بلفظ الواحد حمزة والكسائي وخلف ، وقال أبو عبيدة : مواقع النجوم مساقطها حيث تغيب . قوله ( مدمنون مكذبون مثل : لو تدمن قبيحون ) قال الفراء في قوله ( أفهذا الحديث أنتم مدمنون ) : أي مكذبون ، وكذلك في قوله ( ردوا لو تدمن قبيحون ) أي لو تكفروا يكفرون ، كل قد سمعته قد أدمن أي كفر . وقال أبو عبيدة مدمنون واحد ما مدمن وهو المداخن . قوله ( فسلام لك أي سلم لك . إنك من أصحاب اليمين ) وألقيت إن وهو معناها كما تقول أنت مصدق ومساقر عن قبل إذا كان قد قال إلى مسافر عن قليل ( هو كلام الفراء بلفظه لكن قال : أنت مصدق مسافر بنهر وأو وهو للوجه ، وإلا قدروا أنت مصدق أنك مسافر ، ويؤيد ما قال الفراء ما أخرج ابن المنذر من طريق عطاء عن ابن عباس قال : نأيه الملائكة من قبل الله ، سلام لك من أصحاب اليمين : تخبره أنه من أصحاب اليمين . قوله ( وقد يكون كالدعاء له كقولك فسقيا من الرجال إن رفعت السلام فهو من السماء ) هو كلام الفراء أيضا بلفظه ، لكنه قال : وإن رفعت السلام فهو دعاء . قوله ( تورون تستخرجون ، أوردت ) سقط هنا لا في ذر ، وقد تقدم في صفة النار من بدء الخلق . قوله ( لنورا باطلا ، فأبنا كذبا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طاعة عن ابن عباس في قوله ( أفأبنا ) باطلا ، وفي قوله ( ولا نأبنا ) قال : كذبا

### ١ - باب ( وظلِّ مدود )

٤٨٨١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه يبلغ به النبي ﷺ قال : إن في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها . وافردها إن شتم ( وظلِّ مدود )

قوله ( باب قوله وظل مدود ) ذكر فيه حديث أبي هريرة ، إن في الجنة شجرة ، وقد تقدم شرحه في صفة الجنة من بدء الخلق

### ٥٧ - سورة الحديد

قال مجاهد ( جعلكم مستخافين ) معبرين فيه ( من الظلمات إلى النور ) من الضلالة إلى الهدى ( فيه بأس شديد ومنافع للناس ) جنة وسلاح ( مولاكم ) أولى بكم ، ( لا يعلم أهل الكتاب ) يعلم أهل الكتاب . يقال لظاهر على كل شيء علما ، ولباطن على كل شيء علما . أنظرونا : انظرونا

**قوله** (سورة الحديد والمجادلة . بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لابي ذر ، وفيه الحديد حسب ، وهو أولى .  
**قوله** ( وقال مجاهد : جعلكم مستخلفين متمرين فيه ) سقط هذا لابي ذر ، وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي  
 نجيح عن مجاهد . وقال الفراء ( مستخلفين فيه ) : يريد ملكين فيه ، وهو وزقه وعطيته . **قوله** ( من الظلمات الى  
 النور : من الضلالة الى الهدى ) سقط هذا أيضا لابي ذر ، وقد وصله الفريابي أيضا . **قوله** ( فيه بأس شديد ومنافع  
 للناس : جنة وسلاح ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه بهذا ، وجنة بضم الجيم وتثنية النون أى ستر .  
**قوله** ( مولاكم أولى بكم ) قال الفراء في قوله تعالى ( ما أراكم النار هي مولاكم ) : يعنى أولى بكم وكذا قال أبو عبيدة ،  
 وفى بعض نسخ البخارى : هو أولى بكم ، وكذا هو فى كلام أبو عبيدة ، ونسب . ويحذف عنه بأنه يصح على إرادة  
 المكان . **قوله** ( أنظرونا انتظرونا ) قال الفراء : قرأ يحيى بن وثاب والأعمش وحمة أنظرونا بقطع الالف من  
 أنظرت والباقون على الوصل ، ومعنى أنظرونا انتظرونا ، ومعنى أنظرونا - بئى بالقطع - آخرونا ، وقد تقول  
 العرب أنظرنى - يعنى بالقطع - يريد انتظرنى قليلا ، قال الشاعر :

أبا هند فلا تجعل علينا      وأنظرونا نخبرك اليقينا

**قوله** ( لتلا يعلم أهل الكتاب : ليعلم أهل الكتاب ) هو قول أبو عبيدة ، وقال الفراء : العرب تجعل د لا ،  
 صلة فى الكلام اذا دخل فى أوله جحد أو فى آخره جحد كقوله الآية وكفوله ( ما منكم أن لا تسجد اذ أمرتكم )  
 انتهى . وحكى عن قراءة ابن عباس والمجهدى د ليعلم ، وهو يؤيد كونها مزبنة ، وأما قراءة مجاهد د لكبلا  
 فهى مثل لتلا . **قوله** ( يقال الظاهر على كل شيء علما إلخ ) بأتى فى الترحيد وأنه كلام يحيى الفراء

#### ٥٨ - سورة المجادلة

وقال مجاهد ( يبادون ) : يشاقون الله . ( كتبوا ) : أخذوا ، من انجازى . ( استخوذ ) : غلب .  
**قوله** ( سورة المجادلة ) كذا للإسماعيل وأبو نعيم ، ولقدنى المجادلة ، وسقط لغيرهم . **قوله** ( يبادون يشاقون )  
 وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى قوله ( يبادون الله )  
 قال : يبادون الله ورسوله . **قوله** ( كتبوا أخذوا ) كذا لابي ذر ، وفى رواية النسبى أخذوا وكأنها بالممة  
 والنون ، ولابن أبي حاتم من طريق سميد عن قتادة خروا كما خذى الذين من قبلهم ، ومن طريق مقاتل بن حيان  
 أخذوا ، وقال أبو عبيدة : كتبوا أهلكوا . **قوله** ( استخوذ غلب ) أى غلبهم الشيطان ، هو قول أبو عبيدة ، وحكى  
 عن قراءة عمر رضى الله عنه استخاذ بوزن استقام . ( تنبيه ) : لم يذكر فى تفسير الحديد حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه  
 حديث ابن مسعود د لم يكن بين إسلامنا وبين أن طائفتنا الله بهذه الآية ( ألم يأن الذين آمنوا أن تخضع قلوبهم لذكر  
 الله ) إلا أربع سنين ، أخرجه مسلم من طريق حون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه عن عه ، وكذا سورة  
 المجادلة ولم يخرج فيها حديثا مرفوعا ، ويدخل فيها حديث لطفى ظاهر منها زوجها ، وقد أخرجه النسائى ، وأوردته  
 البخارى طرقا فى كتاب التوحيد معلقا

#### ٥٩ - سورة الحشر . الجلاء : الإخراج من أرض الى أرض

١ - باب ٨٨٢ : حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا أبو

يُشْرِعُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : سُورَةُ التَّوْبَةِ ؟ قَالَ : التَّوْبَةُ هِيَ الْفَافِضَةُ ، مَا زِلْتُ أَنْزِلُ : وَمِنْهُمْ ، وَمِنْهُمْ ، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُمْ لَمْ يُبْقِ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا ذُكِرَ فِيهَا . قَالَ قُلْتُ : سُورَةُ الْأَنْقَالِ ؟ قَالَ : نَزَلَتْ فِي بَدْرٍ . قَالَ قُلْتُ : سُورَةُ الْحَشْرِ ؟ قَالَ : نَزَلَتْ فِي بَنِي النَّضِيرِ »

٤٨٨٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَاحِدٍ أَخْبَرَنَا أَبُو قَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ قَالَ « قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : سُورَةُ الْحَشْرِ ؟ قَالَ : قُلْتُ سُورَةُ الْبَنِي النَّضِيرِ »

قَوْلُهُ ( سُورَةُ الْحَشْرِ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) كَذَا لَابْنِ ذَرٍّ . قَوْلُهُ ( الْجَلَاءُ الْإِخْرَاجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ ) هُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ عَنْهُ ، وَقَالَ أَبُو هَبِيبَةَ : يُقَالُ الْجَلَاءُ وَالْإِجْلَاءُ ، جَلَاءَ أَخْرَجَهُ وَأَجْلَيْتُهُ أَخْرَجْتُهُ ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْجَلَاءَ أَخْصَ مِنَ الْإِخْرَاجِ لِأَنَّ الْجَلَاءَ مَا كُنَّ مَعَ الْأَعْلَى وَالْمَالُ ، وَالْإِخْرَاجُ أَعَمُّ مِنْهُ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ ) تَقْدِمُ هَذَا الْحَدِيثَ مَخْتَصِرًا بِإِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْقَالِ مُقْتَصِرًا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ، وَتَقْدِمُ فِي الْمَعَادِي قَوْلُهُ ( سُورَةُ التَّوْبَةِ ؟ قَالَ : التَّوْبَةُ ؟ ) هُوَ اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ هِيَ الْفَافِضَةُ ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هُشَيْمٍ « سُورَةُ التَّوْبَةِ ؟ قَالَ بَلِ سُورَةُ الْفَافِضَةِ » . قَوْلُهُ ( مَا زِلْتُ أَنْزِلُ وَمِنْهُمْ وَمِنْهُمْ ) أَيْ كَقَوْلِهِ ( وَمِنْهُمْ مِنْ عَاهِدِ اللَّهِ - وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْزِكُ فِي الصَّدَقَاتِ - وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ) قَوْلُهُ ( لَمْ يَبْقِ ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « لَمْ يَبْقِ » وَهِيَ أَرْجَحُ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ الْأُولَى تَقْتَضِي اسْتِجَابَهُمْ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْآيَاتِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَهِيَ أَبْلَغُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « أَنَّهُ لَا يَبْقَى » . قَوْلُهُ ( سُورَةُ الْحَشْرِ ؟ قَالَ قُلْتُ سُورَةُ النَّضِيرِ ) كَأَنَّهُ كَرِهَ تَسْمِيَتَهَا بِالْحَشْرِ لِثَلَايِظِنَ أَنَّ الْمُرَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلِنَا الْمُرَادُ بِهِ هُنَا إِخْرَاجُ بَنِي النَّضِيرِ

٢ - بَابُ ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِبْنَةٍ ) نَخْلَةٌ ، مَا لَمْ تَكُنْ مَجْعُودَةً أَوْ بَرْنِيَّةً

٤٨٨٤ - حَدَّثَنَا مُقْبِيَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ ، وَهِيَ الْبُورِيَّةُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِبْنَةٍ أَوْ نَخْلَةٍ هِيَ كَأَمَّةٌ عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ ؛ وَيُخْزِي الْفَاسِقِينَ ) ،

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِهِ ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِبْنَةٍ ) نَخْلَةٌ مَا لَمْ تَكُنْ مَجْعُودَةً أَوْ بَرْنِيَّةً ) قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِبْنَةٍ ) : أَيْ مِنْ نَخْلَةٍ ، وَهِيَ مِنَ الْأَلْوَانِ مَا لَمْ تَكُنْ مَجْعُودَةً أَوْ بَرْنِيَّةً إِلَّا أَنَّ الْوَادَّ ذَهَبَ بِكُسر اللام ، وَحَدَّثَ الزَّمَذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ « اللَّيْنَةُ النَّخْلَةُ » فِي أَنْبَاءِ حَدِيثٍ ، وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرِيقِ هَكْرَمَةَ قَالَ : اللَّيْنَةُ مَا دُونَ الْعَجْوَةِ . وَقَالَ سَفِيَّانٌ : هِيَ شَدِيدَةُ الصَّفَرَةِ تَنْشَقُّ مِنَ النَّوَى

٣ - بَابُ قَوْلِهِ ( مَا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ )

٤٨٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ - غَيْرُ صَرِيحٍ - عَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ ابْنِ الْخُدَّيَّانِ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مِمَّا لَمْ يَوْجِبْ



سورة الاحقاف . قوله ( انى عند عائشة أم المؤمنين قالت : لقد نزل على محمد ) كذا ذكره هنا مختصراً ، وفيه قصة حذفها ، وسيأتى مطولاً فى فضائل القرآن ان شاء الله تعالى . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور فى الباب الذى قبله ، وإسحق شيخه فيه هو ابن شاهين ، وخالد الاول هو الطحان ، والذى فرقته هو خالد الحذاء .

### ٥٥ - سورة الرحمن

وقال مجاهد ( يحشبان ) كحسان الرحى . وقال غيره ( وأقيموا الوزن ) يريد لسان الميزان . ( وللمنصف ) بقل الزرع إذا قطع منه شيء قبل أن يترك ذلك المنصف ، ( والريحان ) رزقه . ( والحب ) الذى يؤكل منه . والريحان فى كلام العرب : الرزق . وقال بعضهم : ( والمنصف ) يريد للأكل من الحب ؛ والريحان التنبيج الذى لم يؤكل . وقال غيره : المنصف ورق الخنطة . وقال الضحاك : المنصف الثبن . وقال أبو مالك : المنصف أول ما ينبت ، تسميه النبط مهوراً . وقال مجاهد : المنصف ورق الخنطة ، والريحان الرزق ، وللاربع الذهب الأصفر والأخضر الذى يلو للدار إذا أوقدت . وقال بعضهم عن مجاهد : ( رب للشرقيين ) للشمس فى الشتاء مشرق ، ومشرق فى الصيف . ( ورب للغربيين ) مغربها فى الشتاء والصيف . ( لا يبخطان ) لا يبخطان ( للثقات ) ما رفع قلمه من السفن ، فأما ما لم يرفع قلمه فليس بمنشآت . وقال مجاهد ( كانه خار ) كما يصنع الفخار . ( الشواظ ) لب من نار . وقال مجاهد ( النحاس الأصفر يصب على رءوسهم ) يذوبون به . ( خاف مقام ربه ) يهيم بالمصيبة فيذكر الله عز وجل فيترها . ( مدحاهتان ) سوداوان من الرى . ( صلصال ) طين خلط برمل فصلصل كما يصلصل الفخار ، ويقال مثنى يريدون به صل ، يقال صلصال كما يقال صر الباب عند الإغلاق وصر صر ، مثل كهكبهته بمعنى كعبته . ( فيها فاكهة ونخل ورمان ) قال بعضهم : ليس الرمان والنخل بالفاكهة ، وأما العرب فانهما تمدحها فاكهة كقوله عز وجل ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) فأمرهم بالمحافظة على كل الصلوات ، ثم أعاد العمرة تشديدا لها كما أعيد النخل والرمان ، ومثلها ( ألم تر أن الله يسجد له من فى السماوات ومن فى الأرض ) ثم قال ( وكثير من الناس ) وكثير حق عليه العذاب وقد ذكرهم فى أول قوله ( من فى السماوات ومن فى الأرض ) . وقال غيره ( أفنان ) أغصان . ( وجنى الجنتين دان ) ما يحنى قريب . وقال الحسن ( فبأى آلاء ) : منه . وقال قتادة ( ربكما تكذبان ) يبنى الجن والإنس . وقال أبو هريرة ( كل يوم هو فى شأن ) : يغير ذنباً ، ويكثف كرباً ، ويرفع قوماً ويضع آخرين . وقال ابن عباس ( برزخ ) : حاجز . ( الأنهم ) : المخلق . ( نضاحنان ) : قياضتان . ( ذو الجلال ) : ذو العظمة . وقال

غده (مارج) : خالص من النار ، ويقال : مَرَجَ الأميرُ رعيته إذا خلّاهم يمدّو بعضهم على بعض ، مَرَجَ أمرُ الناسِ (مروج) مُتَدَيَس . (مَرَج) اختلط (البحران) من مَرَجَتْ دابكت : تركتها . (سَفَرُجُ لِسْم) : سَحَابِكُمْ ، لا يَشْتَكُهُ شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ ، وهو معروف في كلام العرب يقال : لا تَفَرِّغَنَّ لَكَ ، وما به شُئَلْ ، يقول : لا اخذَّكَ على غرَّتِكَ

قوله (سورة الرحمن) كذا لهم ، زاد أبو ذر البسملة ، والأكثر عددا (الرحمن) آية وقالوا هو خير مبتدا محذوف أو مبتدا عذيف الخبر ، وقبل تمام الآية (علم القرآن) وهو الخبر . قوله (وقال مجاهد بحسبان كحسبان الرحمن) ثبت هذا لأبي ذر وحده ، وقد تقدم في بدء الحلق بأبسط منه . قوله (وقال غيره) (وأقيموا الوزن) يريد أسان الميزان (سقط وقال غيره) ، نعيم أبي ذر ، وهذا كلام القراء بلفظه ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي النخيرة قال : رأى ابن عباس رجلا يزعم أنه أرحم ، فقال : أقم السان ، كما قال الله تعالى : وأقيموا الوزن بالقسط . وأخرج ابن المنذر من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال (وأقيموا الوزن بالقسط) قال : السان . قوله (والمصف بقل الزرع إذا قطع منه شيء قبل أن يدرك فذلك المصف ، والريحان رذقه ، والمحب الذي يؤكل منه ، والريحان في كلام العرب الرزق) هو كلام القراء أيضا لكن ملخصا ، ونقطه : المصف فيها ذكروا بقل الزرع ، لأن العرب تقول : خرجنا نمص . رزق إذا قطروا منه شيئا قبل أن يدرك ، والباقي مثله لكن قال : والريحان رذقه وهو المحب الخ ، وزاد في آخره : قال ويقولون خرجنا نطلب ريحان الله . وأخرج الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : المصف ورق الزرع الأخضر الذي قطروا رءوسه ، فهو يسمى المصف إذا يبس . ولابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس : المصف أول ما يخرج الزرع جلا . قوله (وقال بعضهم : المصف يريد المأكول من الحب ، والريحان التضييع الذي لم يؤكل) هو بقية كلام القراء بلفظه . ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال : المصف البر والشعير ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : الريحان حين يستوى الزرع على سوفة ولم يسنبل . قوله (وقال غيره : المصف ورق الحنطة) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره : وقال مجاهد المصف ورق الحنطة ، والريحان الرزق . وقد وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيح عنه مرفقا قال : المصف ورق الحنطة ، والريحان الرزق . قوله (وقال الضحاك : المصف التبن) وصله ابن المنذر من طريق الضحاك بن مزاحم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . قوله (وقال أبو مالك : المصف أول ما ينبت ، تسميه النبط هجورا) وصله عبد بن حميد من طريق إسماعيل ابن أبي خالد عن أبي مالك بهذا ، وأبو مالك هو الضفاري كوفي تابعي ثقة ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه ، وقال غيره : اسمه هجوران مجسمتين ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع . والنبط بفتح النون والموحدة ثم طاء صهك ثم أهل الفلاحة من الأماجم ؛ وكانت أما كنهم بسواد العراق والبطائح ، وأكثر ما يطلق على أهل الفلاحة ، ولهم فيها معارف اختصاصا بها ، وقد جمع أحمد بن وحشية في كتاب الفلاحة ، من ذلك أشياء عجبية . وقوله هجورا ، بفتح الهاء وضم الواو الحنفية وسكون الواو بعدما راه هو دقاق الزرع بالنبطية ، وقد قال ابن عباس في قوله تعالى (كمصف ما كول) قال : هو الهجور . (تنبيه) : فرأى الجمهور والريحان ، بالضم مطلقا على الحب ، وقرا

مقاتل بن حيان أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه - **قوله** ( المفلحون الفائزون بالخلود والفلاح البقاء ) هو قول الفراء ، قال لبيد :

نحل بلادا كلها حل قبلنا ونزجو فلاحا بمداد وحمير

وهو أيضا بمعنى إدراك الطلب ، قال لبيد أيضا : ولقد أفلح من كان عقل ، أى أدرك ما طلب - **قوله** ( حتى حل الفلاح بجمل ) هو تفسير حتى ، أى معنى : حتى حل الفلاح ، أى جعل إلى الفلاح قال ابن التين : لم يذكره أحد من أهل اللغة ، وإنما قالوا معناه هلم وأقبل . قلت : وهو كما قال ، لكن فيه إشعار بطلب الأعمال ، فالمعنى أقبل مسرعا . **قوله** ( وقال الحسن حاجة حسدا ) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عنه بهذا ، ورويناه في الجزء الثامن من دأمالى المحاملى ، بلفظ من طريق أبي رجاء عن الحسن في قوله ( ولا يجحدون في صدورهم حاجة ) قال : الحسد . قوله ( حسدنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدورق . **قوله** ( أنى رجل رسول الله ﷺ ) هذا الرجل هو أبو هريرة ، وقع مفسرا في رواية الطبرانى ، وقد نسبته في المناقب إلى تخريج أبي البخترى الطائى في صفة النبي ﷺ وأبو البخترى لا يوثق به . **قوله** ( ألا رجل يضيفه هذه الليلة يرحمه الله ) في رواية الكشميني ، ويضيف هذا رحمة ، بالتثنية . **قوله** ( قام رجل من الأنصار ) تقدم شرح هذا الحديث في مناقب الأنصار أنه أبو طلحة ، وتردد الخطيب هل هو زيد بن سبل المشهور أو صحابي آخر يكنى أبا طلحة ، وتقدم أيضا قول من قال إنه ثابت بن قيس . ولكن أدلت التثنية هنا على شيء وقع للفرطى المفسر ولمحمد بن علي بن عسكر في ذيله على تعريف السهلي ، فانهما نقلتا عن النحاس والمسدوى أن هذه الآية نزلت في أبي المتوكل ، زاد ابن عسكر : الناجي ، وأن الضيف ثابت بن قيس . وقيل إن فاعلها ثابت بن قيس حكاه يحيى بن سلام انتهى ، وهو غلط بين ، فإن أبا المتوكل الناجي تابعي مشهور ، وليس له في القصة ذكر ، إلا أنه رواها مرسة أخرجهما من طريق إسماعيل القاضي كما تقدم هناك . وكذا ابن أبي الدنيا في كتابه قرى الضيف ، وابن المنذر في تفسير هذه السورة كلهم من طريق إسماعيل ابن مسلم عن أبي المتوكل : أن رجلا من المسلمين مكث ثلاثة أيام لا يجد شيئا يفطر عليه ، حتى فطن له رجل من الأنصار يقال له ثابت بن قيس ، الحديث . وقد تبع ابن عسكر جماعة من الشارحين ساكتين عن وهمه ، فلماذا نهبت عليه ، وتفتطن شيخنا ابن الملقن لقول ابن عسكر إنه أبو المتوكل الناجي فقال : هذا وهم ، لأن أبا المتوكل الناجي تابعي اجماعا انتهى . فكأنه جوز أنه صحابي يكنى أبا المتوكل وليس كذلك . **قوله** ( ونطوى بطوننا الليلة ) في حديث أنس عند ابن أبي الدنيا : فجعل يتلظ وتلظ هي حتى رأى الضيف أنهما يأكلان ، **قوله** ( ثم غدا الرجل على رسول الله ﷺ ) في حديث أنس : فصلى معه الصبح ، **قوله** ( لقد عجب الله عز وجل ، أو ضحك ) كذا هنا بالتحريك ، وذكره مسلم من طريق جرير عن فضيل بن غزوان بلفظ : عجب ، بغير شك ، وعند ابن أبي الدنيا في حديث أنس : ضحك ، بغير شك . وقال الخطابي : اطلاق العجب على الله محال ومعناه الرضا ، فكأنه قال إن ذلك الصنيع حل من الرضا عند الله حلول العجب عندكم ، قال : وقد يكون المراد بالعجب هنا أن الله يعجب ملائكته من صنعهما لدور ما وقع منهما في العادة . قال وقال أبو عبد الله : معنى الضحك هنا الرحمة . قلت : ولم أر ذلك في النسخ التي وقعت لنا من البخاري ، قال الخطابي : وتأويل الضحك بالرضا أقرب من تأويله بالرحمة ،

لأن الضحك من الكرام يدل على الرضا فانهم يوصفون بالبشر عند السؤال . قلت : الرضا من الله يستلزم الرحمة وهو لازمه ، والله أعلم . وقد تقدم سائر شرح هذا الحديث في مناقب الانصار

٦٠ - سورة المتحنة . وقال مجاهد ( لا تجعلنا فتنة ) : لا تخذلنا بأيديهم . فيقولون : لو كان هؤلاء على

الحق ما أصابهم هذا . ( بمصم الكوافر ) أمر أصحاب النبي ﷺ بفرار نساءهم ، كن كوافر بمكة

قوله ( سورة المتحنة ) سقطت البسمة بجمعهم ، والمشهور في هذه التسمية فتح الحاء ، وقد تسكروا به جزم السهل ، فعل الاول هي صفة المرأة التي نزلت الحررة بسببها ، والمشهور فيها أنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، وقيل سميدة بنت الحارث ، وقيل أميمة بنت بشر ، والاول هو المتمد كما سيأتي إيضاحه في كتاب التناكح . ومن كسر جعلها صفة للسورة كما قيل إبرة الفاضحة . قوله ( وقال مجاهد : لا تجعلنا فتنة للذين كفروا لا نسبنا بأيديهم الخ ) وصله العرياني عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه بلفظه وزاد ولا بمذاب من عندك ، وزاد في آخره ما أصابهم مثل هذا ، وكذا أخرجه عبد بن حميد عن شعابة عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه ، والطبري من طريق أخرى عن ورقاء عن عيسى عن ابن أبي نجيح كذلك ، فاتفقوا كلهم على أنه موقوف عن مجاهد ، وأخرج الحاكم مثل هذا من طريق آدم بن أبي إياس عن ورقاء عن ابن عباس وقال : صحيح على شرط مسلم ، وما أظن زيادة ابن عباس فيه إلا وهما لاتفاق أصحاب ورقاء على عدم ذكره . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : لا تجعلنا فتنة للذين كفروا لا تسلمهم علينا فيفتنونا ، وهذا بخلاف تفسير مجاهد ، وفيه تقوية لما قلته . وأخرج الطبري من طريق سعيد عن قتادة في قوله ( لا تجعلنا فتنة للذين كفروا ) قال : لا نطعمهم علينا فيفتنونا يرون أنهم إنما ظهروا علينا بمحرمهم ، وهذا يشبه تأويل مجاهد . قوله ( بمصم الكوافر ) أمر أصحاب النبي ﷺ بفرار نساءهم كن كوافر بمكة وصله العرياني من طريق مجاهد ، وأخرجه الطبري من طريقه أيضا ولفظه أمر أصحاب محمد ﷺ بطلاق نساءهم كوافر بمكة فمدن مع الكفار ، واسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : نزلت في المرأة من المسلمين تنق بالمشركين فتكفر فلا يمسك زوجها بمصمتها قد برى منها انتهى . والكوافر جمع كافر والهم جمع عصمة . وقال أبو علي الفارسي قال لي الكرخي : الكوافر في الآية يشمل الرجال والنساء ، قال فقلت له : النحاة لا يجوزون هذا إلا في النساء جمع كافر ، قال : أليس يقال طائفة كافر انتهى . وتعقب بأنه لا يجوز كافر وصفًا للرجال إلا مع ذكر الموصوف قعين الاول . والله أعلم

## ١ - باب ( لا تخذلوا عدوكم وعدوكم أولياء )

٤٨٩٠ - حديث الحديث حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار قال حدثني الحسن بن محمد بن علي أنه

سمع عبيد الله بن أبي رافع كاتب علي يقول : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : بعثني رسول الله ﷺ أنا ولزيمير وإقداد قال : انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ ، قال : بها طائفة معها كتاب فخذوه منها . فذهبنا كما أدى بنا خيلنا حتى أتينا الروضة ، فإذا نحن بالطائفة ، فقلنا : أخرجي للكتاب . فقالت : ما هي من كذاب ، فقلنا : لنخرجن ج هـ . فتح الباري

الكتاب أو لئلين الثياب . فأخرجته من عفاصها ، فأتبنا به الذي ﷺ ، فإذا فيه من حاطب بن أبي بلمعة إلى أناس من المشركين ممن بمكة يُضربُهم ببعض أمر الذي ﷺ ، فقال الذي ﷺ : ما هذا يا حاطب ؟ قال : لا تنجل على يا رسول الله ، إني كنتُ امرأ من قريش ولم أكن من أنفسهم ، وكان من معك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها أهلهم وأموالهم بمكة ، فأحببتُ إذ قاتني من النسب فيهم أن أطمعَ لهم يداً يحمون قرابتي ، وما فعلتُ ذلك كُفراً ولا ارتداداً عن ديني . فقال الذي ﷺ : إنه قد صدقكم . قال عمر : دعني يا رسول الله فأضرب عنقه . فقال : إنه شهد بدرًا ، وما يدريك لعل الله عز وجل أطلع على أهل بدرٍ فقال : اعملوا ما كنتم تنعمون فقد عرفتُ لكم . قال عمر : وزلت فيه (أي أبا القين آمنوا لا تتخذوا عدوئهم وعدوكم أولياء) . قال : لا أخرى الآية في الحديث أو قولُ عمرو

**عمر بن الخطاب** قال : قيل لسفيان في هذا فنزلت ( لا تتخذوا عدوئهم وعدوكم أولياء ) الآية ؟ قال سفيان : هذا في حديث الناس حفظه من عمرو ، ما ركتُ منه حرفًا ، وما أزي أحدًا حفظه غيري .

قوله ( باب لا تتخذوا عدوئهم وعدوكم أولياء ) سقطت هذه الترجمة لعمر أبي ذر ، والعدو لما كان بركة المصادر وقع على الواحد فافقوه ، وقوله ( نلقونهم بالردة ) تفسير للوالة المذكورة ، ويحتمل أن يكون حالًا أو صفة ، وفيه شيء لأنهم نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقًا ، والتفديد بالصفة أو الحال يوم الجواز عند انتقامها ، لكن علم بالفوائد المنع مطلقًا فلا مفهوم لهما ، ويحتمل أن تكون الولاية تستلزم المودة ، فلا تتم الولاية بدون المودة فهي حال لازمة . والله أعلم . قوله ( الحسن بن محمد بن علي ) أي ابن أبي طالب . قوله ( حتى أتوا روضة خاخ ) بمجتمين ، ومن قالها بمهمة ثم جهم فقد صحف ، وقد تقدم بيان ذلك في باب الجاسوس ، من كتاب الجهاد وفي أول غزوة الفتح . قوله ( لناقين ) كذا فيه ، والوجه حذف التعنيت ، وقيل إنما أثبتت لما كلفه لتخرجن . قوله ( كنتُ امرأ من قريش ) أي بالخلف ، لقوله بعد ذلك ، ولم أكن من أنفسهم . قوله ( كنتُ امرأ من قريش ولم أكن من أنفسهم ) ليس هذا تناقضًا ، بل أراد أنه منهم بمعنى أنه حليفهم ، وقد ثبت حديث حليف القوم منهم ، وعبر بقوله ، ولم أكن من أنفسهم ، لاثبات المجاز . قوله ( إنه قد صدقكم ) بتخفيف الدال أي قال الصدق قوله ( فقال عمر : دعني يا رسول الله فأضرب عنقه ) إنما قال ذلك عمر مع تصديق رسول الله ﷺ لحاطب فيما اعتذر به لما كان عند عمر من القوة في الدين وبغض من ينسب إلى النفاق ، وظن أن من خالف ما أمره به رسول الله ﷺ استحق القتل ، لكنه لم يجرم بذلك فلذلك استأذن في قتله ، وأطلق عليه منافقًا لكونه أبطن خلاف ما أظهر . وعند حاطب ما ذكره ، فانه صنع ذلك متأولًا أن لا ضرر فيه . وعند الطبري من طريق الحارث بن علي في هذه القصة فقال أليس قد شهد بدرًا ؟ قال : بلى ، ولكنه نكث وظاهر أعداءك عليك . قوله ( فقال إنه قد شهد بدرًا وما يدريك ) أرشد إلى حلة ترك قتله بانه شهد بدرًا فكأنه قيل : وهل يستطع عنه شهوده بدرًا هذا الذنب العظيم ؟ فأجاب بقوله « وما يدريك الخ » . قوله ( لعل الله عز وجل أطلع على أهل بدر ) هكذا في أكثر

الروايات بصيغة التزجي ، وهو من الله واقع ، ووقع في حديث أبي هريرة عنه ابن أبي شيبة بصيغة الجر ، وقد تقدم بيان ذلك واضحا في باب فضل من شهد بدرا ، من كتاب المغازي . قوله ( اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ) كذا في معظم الطرق ، وعند الطبري من طريق معمر بن الزهري عن هروة وغانى غافر لكم ، وهذا يدل على أن المراد بقوله غفرت ، أي اغفر ، على طريق التعبير عن الآتي بالواقع مبالغة في تحقته . وفي «مغازي ابن عائذ» من مرسل هروة « اعملوا ما شئتم فساغفر لكم » ، والمراد غفران ذنوبهم في الآخرة ، وإلا فلما وجب على أحدكم حد مثلا لم يسقط في الدنيا . وقال ابن الجوزي : ليس هذا على الاستقبال ، وإنما هو على الماضي ، تقديره اعملوا ما شئتم أي عمل كان لكم فقد غفر ، قال : لأنه لو كان للمستقبل كان جوابا فساغفر لكم ، ولو كان كذلك لكان إطلاقا في الذنوب ولا يصح ، ويظهر أن القوم عاقدوا من العقوبة بعد حق كل عمر يقول : يا حذيفة ، بالله هل أنا منهم ؟ وتعبه القرطبي بأن « اعملوا » صيغة أمر وهي موضوعة للاستقبال ، ولم تضع العرب صيغة الأمر للماضي لا بقرينة ولا بغيرها لأنها بمعنى الإنشاء والابتداء ، وقوله « اعملوا ما شئتم » يحمل على طلب الفعل ، ولا يصح أن يكون بمعنى الماضي ، ولا يمكن أن يحمل على الإيجاب فتعين للإباحة . قال : وقد ظهر لي أن هذا الخطاب خطاب لكرام وتشریف ، تضمن أن هؤلاء حصلت لهم حالة غفرت بها ذنوبهم السالفة . وتأهلوا أن يغفر لهم ما يستحق من الذنوب اللاحقة ، ولا يلزم من وجود الصلاحية شيء . وقوله « قد أظهر الله صدق رسوله في كل من أخبره عنه بشيء من ذلك » ، فانهم لم يزالوا على أعمال أهل الجنة إلى أن فارقوا الدنيا ، ولو قدر صدور شيء من أحدكم لبادر إلى التوبة ولازم الطريق المثل . وبذلك من أحوالهم بالقطع من اطلاع على سيرم انتهى . وبمحمل أن يكون المراد بقوله « قد غفرت لكم » ، أي ذنوبكم تقع مغفورة ، لا أن المراد أنه لا يصدر منهم ذنب . وقد شهد مسلح بدرا ووقع في حق عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور فكان الله لكرامتهم عليه بئرم على لسان نبيه أنهم مغفور لهم ولو وقع منهم ما وقع . وقد تقدم بعض مباحث هذه المسألة في أواخر كتاب الصيام في الكلام على ليلة القدر ، ونذكر بقية شرح هذا الحديث في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، وهو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( ونزلت فيه يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ) سقط أولياء ، لخبر أبي ذر . قوله ( قال : لا أدري الآية في الحديث ، أو قول عمرو ) هذا الشك من سفيان بن عيينة كما سأوضحه . قوله ( حدثنا ) هو ابن المديني ( قال قبل لسفيان في هذا نزلت لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ، الآية ؟ قال سفيان : هذا في حديث الناس ) يعني هذه الزيادة ، يريد الجرم برفع هذا القدر . قوله ( حفظه من عمرو ما تركت منه حرفا ، وما أرى أحدا حفظه غيري ) وهذا يدل على أن هذه الزيادة لم يكن سفيان يجرم برفعها ، وقد أدرجها عنه ابن أبي عمير أخرجه الاسماهيلي من طريقه فقال في آخر الحديث « قال : وفيه نزلت هذه الآية » ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي عمير وعمرو الناقد ، وكذا أخرجه الطبري عن عبيد بن اسحاق والفضل بن الصباح ، والشافعي عن محمد بن منصور كلهم عن سفيان ، واستدل باستئذان عمر على قتل حاطب لمشروعية قتل الجاسوس ولو كان مسلما وهو قول مالك ومن واقعه ، ووجه الدلالة أنه يُقال أقر عمر على إرادة القتل لولا المانع ، وبين المانع هو كون حاطب شهيدا بدرا ، وهذا منتف في غير حاطب ، فلو كان الاسلام مانعا من قتله لما حطل بأخص منه . وقد بين سباق على أن هذه الزيادة مدرجة . وأخرجه مسلم أيضا عن اسحاق بن راهويه عن سفيان .

وبين أن تلاوة الآية من قول صفان ، ووقع عند الطبري من طريق أخرى عن علي الجرم بذلك ، لكنه من أحد رواة الحديث حبيب بن أبي ثابت الكوفي أحد التابعين ، وبه جزم إسحاق في روايته عن محمد بن جعفر عن عروة في هذه القصة ، وكذا جزم به معمر عن الزهري عن عروة ، وأخرج ابن مردويه من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : لما أراد رسول الله ﷺ المسير إلى مشرك فريش كتب إليهم حاطب بن أبي بلتعة يخدمهم ، فذكر الحديث إلى أن قال : « فأنزل الله فيه القرآن ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء ) الآية » قال الاسماعيل في آخر الحديث أيضا قال عمرو - أي ابن دينار - : وقد رايت ابن أبي رافع وكان كاتباً لعل ،

## ٢ - باب ( إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات )

٤٨٩١ - حدثني إسحاق بن عمار بن يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن أخي ابن شهاب عن عروة أخبرني عروة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرت أنه أن رسول الله ﷺ كان يمتحن من هاجر إليه من المؤمنات بهذه الآية بقول الله تعالى ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك - إلى قوله - فغفور رحيم ) قال عروة قالت عائشة : فني أفر بهذا الشرط من المؤمنات قول لرسول الله ﷺ : قد بايعتك ، لا والله ما كنت يده يداً امرأة قط في المبايعة ، ما يبايعن إلا بقوله : قد بايعتك على ذلك . نأية يونس ومعمار وعبد الرحمن ابن إسحاق عن الزهري . وقال إسحاق بن راشد : عن الزهري عن عروة وعمره .

**قوله** ( باب إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ) اتفقوا على نزولها بعد الحديبية ، وأن سببها ما تقدم من الصالح بين فريش والمسلمين على أن من جاء من فريش إلى المسلمين يردونه إلى فريش ، ثم استثنى الله من ذلك النساء بشرط الامتحان . قوله ( حدثني إسحاق بن عمار بن يعقوب ) في رواية غير أبي ذر : حدثنا يعقوب ، فأما إسحاق فهو ابن منصور وكلام أبي نعيم يشعر بأنه ابن إبراهيم ، وأما يعقوب بن إبراهيم فهو ابن سعد ، وابن أخي ابن شهاب اسمه محمد ابن عبد الله بن مسلم . قوله ( قال عروة قالت عائشة ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وسيأتي الكلام على شرحه في أواخر النكاح إن شاء الله تعالى . قوله ( قد بايعتك ، كلاماً ) أي يقول ذلك كلاماً فقط ، لا مصالحة باليد كما جرت العادة بمصافحة الرجال عند المبايعة . قوله ( ولا والله ) فيه القسم لتأكيد الخبر ، وكان عائشة أشارت بذلك إلى الرد على ما جاء عن أم عطية ، فعند ابن خزيمة وابن حبان والبخاري وابن مردويه من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن عن جده أم عطية في قصة المبايعة قال : فمد يده من خارج البيت ومديدنا أيدينا من داخل البيت ثم قال : أقيم أشهد ، وكذا الحديث الذي بعده ، حيث قالت فيه : قبضت منا امرأة يدها ، وأنه يشعر بأن من كن يبايعنه بأيديهن ، ويمكن الجواب عن الأول ، بأن مد الأيدي من وراء الحجاب إشارة إلى وقوع المبايعة وإن لم تقع مصالحة ، وعن الثاني بأن المراد قبض اليد التأخر عن القبول ، أو كانت المبايعة تقع بمحائل ، فقد روى أبو داود في المراسيل ، عن الشعبي : أن النبي ﷺ حين بايع الأنساء أتى يرد فطرى فوضعه على يده وقال : لا أصافح النساء ، وعند عبد الرزاق من طريق إبراهيم النخعي مرسل نحوه ، وعند سعيد بن منصور من طريق قيس بن أبي

حازم كذلك ، وأخرج ابن إسحق في المغازي من رواية يونس بن بكير عنه عن أبان بن صالح أنه رضي الله عنه . كل من يغمس يده في إناء ، وتغمس المرأة يدها فيه ، ويحتمل التعدد . وقد أخرج الطبراني أنه بايعهم بواسطة عمر ، وروى النسائي والطبري عن طريق محمد بن المنكدر ، أن أميمة بنت رقيقة - بقافين مصغر - أخبرته أنها دخلت في نسوة تباع ، فقلن يا رسول الله ايسط يدك فصالحك ، قال ، أني لا أصافح النساء ، ولكن سأخذ عليك ، فأخذ علينا حتى بلغ : ولا يمسسك في معروف ، فقال : فيما طفتن واستطعتن ، فقلن : الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا ، وفي رواية للطبري : ما قول لثلاثة امرأة إلا كقولن لامرأة واحدة ، وقد جاء في أخبار أخرى أنهن كن يأخذن بيده عند المباينة من فوق ثوب أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره عن الشعبي ، وفي المغازي لابن إسحق عن أبان بن صالح : أنه كان يغمس يده في إناء فيمسس أيديهن فيه . **قوله** ( تابعه يونس ومعه عبد الرحمن بن إسحق عن الزهري ) أما متابعة يونس فيأتي الكلام عليها في كتاب الطلاق ، وأما متابعة معمر فوصلها المؤلف في الأحكام ، وأما متابعة عبد الرحمن بن إسحق فوصلها ابن مردويه من طريق خالد بن عبد الله الواسطي عنه . **قوله** ( وقال إسحق ابن راشد عن الزهري عن عروة وعمره ) يعني عن عائشة ، جمع بينهما ، وصله الذهلي في « الزهريات » ، عن عتاب ابن بشير عن إسحق بن راشد به ، وفي هذا الحديث أن المحنة المذكورة في قوله « فامتنعن » هي أن يبايعن بما أضمنته الآية المذكورة . وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أنه رضي الله عنه « كان يمتحن من هاجر من النساء : بالله ما خرجت إلا رغبة في الإسلام وحبا لله ورب » ، وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد نحوه وزاد « ولا خرج بك عشق رجل منا ، ولا فرار من زوجك » ، وعند ابن مردويه وابن أبي حاتم والطبراني من حديث ابن عباس نحوه وسنده ضعيف ، ويمكن الجمع بين التحايف والمباينة والله أعلم . وذكر الطبري وابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن المرأة من المشركين كانت إذا غضبت على زوجها قالت : والله لأهاجرن إلى محمد ، فزك « فامتنعن » .

### ٣ - باب ( إذا جاءك المؤمناتُ يبايعنك )

٤٨٩٢ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** أيوب عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضي الله عنها قالت « بايعنا رسول الله ﷺ ، فقرأ علينا ( أن لا يُشركن بالله شيئا ) ، ونهانا عن الفحشاء ، فقمعت امرأته يدها فقات : أسعدني نبي فلانة فأريد أن أجزيها ، لما قال لها النبي ﷺ شيئا ، فاطلقت ورجعت ، فبايعن »

٤٨٩٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب بن جرير قال **حدثنا** أبي قال سمعت الزبير بن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ولا يمسسك في معروف ) قال : إنما هو شرط شرطه الله للنساء .

٤٨٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال **حدثنا** الزهري **حدثنا** قال **حدثنا** أبو إدريس سمع عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال « كما عهد النبي ﷺ قال : أنبايعوني على أن لا نُشركوا بالله شيئا ولا نزنوا ولا



تسرقوا؟ وقرأ آية النساء - واكثر لفظ سفهان : قرأ الآية - فن وفي منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب فهو كفارة له ، ومن أصاب منها شيئاً من ذلك فسرقه الله فهو إلى الله : إن شاء عذبه ، وإن شاء كفره . . نابه عبد الرزاق عن معمر « في الآية »

٤٨٩٥ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا هارون بن معروف حدثنا عبد الله بن وهيب قال وأخبرني ابن جريج أن الحسن بن مسلم أخبره عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « شهدت الصلاة يوم الفطر مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، فكلهم يصليها قبل الخطبة ثم يخطب بعد ، فنزل نهي الله ﷻ ، فكانني أنظر إليه حين يجنس الرجال بيده ، ثم أقبل يشقهم حتى أتى النساء مع بلال فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يسرقن ولا يزنين ولا ينفقن أولادهن ولا ياتين بيهتان يفتربنه بين أيديهن وأرجلهن حتى فرغ من الآية كلها . ثم قال حين فرغ : أتئن على ذلك ؟ وقالت امرأة واحدة لم يحبه غيرها : نعم يا رسول الله . لا يدرى الحسن من هي . قال : فصدقن . وبسط بلال قوته ، فجعلن يلقين الفتح والخوازم في ثوب بلال »

قوله ( باب إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ) سقط ، باب ، لغير أبي زر ، وذكر فيه أربعة أحاديث . الاول : قوله ( عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية ) كذا قال عبد الوارث عن أيوب ، وقال سفیان بن عيينة ، عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أم عطية ، أخرجه النسائي ، فكان أيوب سمعه منهما جميعاً ، وقد تقدم شرح هذا في الجناز . قوله ( بابنا رسول الله ﷺ فقرأ علينا ) ان لا يشركن بالله شيئاً ) ونهاها عن النياحة ) في رواية مسلم من طريق حاصم عن حفصة عن أم عطية قالت : لما نزلت هذه الآية ( يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً ولا يعصينك في معروف ) كان منه النياحة . قوله ( فقبضت امرأة يدها ) في رواية حاصم ، نقلت يا رسول الله إلا آل فلان فانهم كانوا أسعدوني في الجاهلية فلا بد من أن أسعدهم ، لم أعرف آل فلان المشار إليهم ، وفي رواية النسائي : قلت إن امرأة أسعدتني في الجاهلية ، ولم أقف على اسم المرأة . وتبين أن أم عطية في رواية عبد الوارث أبهت نفسها . قوله ( أسعدتني فلانة فأريد أن أجزها ) وللنسائي في رواية أيوب : فأذهب فأسعدهما ثم أجيئك فأبائيك ، والاسعاد قيام المرأة مع الأخرى في النياحة تراسلها ، وهو خاص بهذا المعنى ، ولا يستعمل إلا في البكاء والمساعدة عليه ، ويقال إن أصل المساعدة وضع الرجل يده على ساعد الرجل صاحبه عند التعاون على ذلك . قوله ( فأنطلقت ورجعت ، فبائتها ) في رواية حاصم فقال : إلا آل فلان ، وفي رواية النسائي : قال فأذهب فأسعديا ، قالت : فنحبت فأسعدتاهم جئت فبائعت . قال النورى : هذا محمول على أن الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة ، ولا تحمل النياحة لها ولا لغيرها في غير آل فلان كما هو ظاهر الحديث ، ولشارع أن يخص من الموم من شاء بما شاء ، فهذا صواب الحكم في هذا الحديث . كذا قال ، وفيه نظر إلا إن ادعى أن الذين ساعدتهم لم يكونوا أسلوا ، وفيه بعد ،

ولا فليدع مشاركتهم لها في الخصوصية ، وسأبين ما يقدح في خصوصية أم عطية بذلك . ثم قال : واستشكل القاضي  
 هياض وغيره هذا الحديث وقالوا فيه أقرالا مجيبة ، ومقصودى التحذير من الاغترار بها ، فان بعض المالكية  
 قال : النياحة ليست بمحرام ، لهذا الحديث ، وإنما المحرم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية من شق حبيب وخمش خد  
 ونحو ذلك ، قال : والصواب ما ذكرناه أولا وأن النياحة حرام مطلقا وهو مذهب العلماء كافة انتهى . وقد تقدم  
 في الجنازات النقل عن غير هذا المالكى أيضا أن النياحة ليست بمحرام ، وهو شاذ مردود ، وقد أبداه القرطبي احتمالا  
 ورده بالأحاديث الواردة في الوعيد على النياحة ، وهو دال على شدة التحريم ، لكن لا يمتنع أن يكون انتهى أولا  
 ورد بكرة التنزيه ، ثم لما تمت مبايعة النساء وقع التحريم فيكون الإذن لمن ذكر وقع في الحالة الأولى لبيان الجواز  
 ثم وقع التحريم فورد حيثئذ الوعيد الشديد . وقد لحص القرطبي جبة الأتاول التي أشار إليها النووي ، منها دهوى  
 أن ذلك كان قبل تحريم النياحة ، قال : وهو قدس لمساق حديث أم عطية هذا ، ولولا أن أم عطية فهمت التحريم  
 لما استثنت . قلت : ويؤيده أيضا أن أم عطية صرحت بأنها من الصياني في المعروف وهذا وصف المحرم . ومنها  
 أن قوله : إلا آل فلان ، ليس فيه نص على أنها تساعد بالنياحة ، فيمكن أنها تساعد بالقاء والبكاء الذى لا  
 نياحة معه . قال وهذا أشبه بما قبله . قلت : بل يرد عليه ورود التصريح بالنياحة كما سأذكره ، ويرد عليه أيضا  
 أن القاء والبكاء المحرمان لم يدخل في النهى كما تقدم في الجنازات تقريره ، فلو وقع الانتمار عليه لم يحتج الى تأخير  
 المبايعة حتى تفضله . ومنها يحتمل أن يكون أماد ، إلا آل فلان ، على سبيل الإنكار كما قال لمن استأذن عليه فقال له : من  
 ذا ؟ فقال : أنا . فقال : أنا أنا . فأعاد عليه كلامه منكرا عليه . قلت : ويرد عليه [ماورد] على الاول . ومنها أن  
 ذلك خاص بأم عطية ، قال : وهو قدس قاتها لا تختص بتحليل شيء من المحرمات انتهى . ويقدح في دعوى تخصيصها  
 أيضا ثبوت ذلك لغيرها ، ويعرف منه أيضا الخدش في الاجوبة الماضية ، فقد أخرج ابن مردويه من حديث ابن  
 عباس قال : لما أخذ رسول الله ﷺ على النساء فبايعهن أن لا يتركن باقة شيئا الآية قالت خولة بنت حكيم :  
 يا رسول الله كان أبى وأخى مانا في الجاهلية ، وإن فلانة أسعدتني وقد مات أخوها ، الحديث . وأخرج الترمذى من  
 طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة الأنصارية وهى أسماء بنت يزيد قالت : قلت يا رسول الله إن بنى فلان أسعدوني  
 على عمى ولا بد من قضائهم ، قال : قالت : فراجعتهم مرارا فأذن لى ، ثم لم أتحب بعد ، ، وأخرج أحمد والطبرى من  
 طريق مصعب بن نوح قال : أدركت عجوزا لنا كانت فيمن بايع رسول الله ﷺ قالت : فأخذ علينا ولا ينحن ،  
 فقالت عجوز : يا نبي الله إن ناسا كانوا أسعدونا على مصاب أصابتنا ، وانهم قد أصابهم مصيبة فانا أريد أن أسعدهم ،  
 قال : فاذمى فكافئهم . قالت : فانطلقت فكافأهم . ثم انها أتت فبايعته ، وظهر من هذا كله أن أقرب الاجوبة أنها  
 كانت مباحة ثم كرهت كراهة تنزيه ثم تحريم واقع أعلم . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا  
 أبى ) هو جرير بن حازم . قوله ( سمعت الربير ) فى رواية الاسماعيلى والربير بن خريت ، وهو بكسر الحاء  
 المسجمة وتشديد الراء بعدها تخانية ساكنة ثم مثناة . قوله ( فى قوله ) ولا يعصينك فى معروف ) قال : إنما هو  
 شرط شرطه الله للنساء ( أى على النساء . وقوله فبايعهن فى السياق حذف تقديره : فان بايعن على ذلك ، أو  
 فان اشترطن ذلك على أنفسهن فبايعهن . واختلف فى الشرط قالوا كثر على أنه النياحة كما سبق ، وقد تقدم عند مسلم  
 ما يدل لذلك . وأخرج الطبرى من طريق زهير بن محمد قال فى قوله ( ولا يعصينك فى معروف ) : لا يخلو الرجل

بامرأة . وقد جمع بينهما قتادة ، فأخرج الطبري عنه قال : أخذ عليهن أن لا ينحن ولا يحدثن الرجال ، فقال عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أضيقاً وإننا نغيب عن نساتنا ، فقال : ليس أولئك عنيت ، ولا طبري من حديث ابن عباس المتقدم ذكره ، إنما أنبتكن بالمعروف الذي لا تعصين في ، لا تخلون بالرجال وحدانا ، ولا تمنن نوح المجاهلية ، ومن طريق أسيد بن أبي أسيد البراد عن امرأة من المبايعات قالت : كان فيما أخذ علينا أن لا نعصيه في شيء من المعروف ، ولا نخمش وجهها ، ولا ننشر شعرها ، ولا نشق جيبها ، ولا ندع ويلها . الحديث الثالث ، قوله ( قال الزهري حدثنا ) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، والضمير للحديث الذي يريد أن يذكره . قوله ( وقرا آية النساء ) أي آية بيعة النساء وهي ( يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات يبأبنكم على أن لا يشركن بالله شيئاً ) الآية ، وقد قدمت في كتاب الإيمان بيان وقت هذه المبايعة . قوله ( وأكثر لفظ سفيان قرأ الآية ) ولشكسني ، وقرا في الآية ، والأول أولى . قوله ( ومن أصاب منها ) أي من الأشياء التي توجب الحد ، في رواية الكشمسني «من ذلك شيئاً» . قوله ( تابعه عبد الرزاق عن معمر ) زاد المستقلى « في الآية » ، ووصله مسلم عن عبد بن حيد عن عبد الرزاق عقب رواية سفيان وقال في آخره « وزاد في الحديث : فلا علينا آية النساء أن لا يشركن بالله شيئاً » وقد تقدم شرحه ومباحثه في كتاب الإيمان مستوفى . وقوله « بهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن » فيه هذه أقوال : منها أن المراد بما بين الأيدي ما يكسبها وكذا الأرجل ، الثاني ما كناية عن الدنيا والآخرة ، وقيل عن الاعمال الظاهرة والباطنة ، وقيل الماضي والمستقبل ، وقيل ما بين الأيدي كسب العبد بنفسه وبالأرجل كسبه بغيره ، وقيل غير ذلك . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا هارون بن معروف حدثنا عبد الله بن وهب قال وأخبرني ابن جريج ) قلت : نزل البخارى في هذا الاسناد درجتين بالنسبة لابن جريج ، فانه يروى عن ابن جريج بواسطة رجل واحد كآبى عاصم ومحمد بن عبد الله الانصارى ومكى بن ابراهيم وغيرهم ، ونزل فيه درجة بالنسبة لابن وهب فانه يروى عن جمع من أصحابه كأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل وغيرهما ، وكان السبب فيه تصريح ابن جريج في هذه الطريق النازلة بالإخبار . وقد أخرج البخارى طرقاً من هذا الحديث في كتاب العيدين عن أبى عاصم عن ابن جريج بالعلو ، وهو من أوله إل قوله « قبل الخطبة » وصرح فيه ابن جريج بالخبر ، فلعله لم يكن بطوله عند ابن أبى عاصم ولا عند من لقينه من أصحاب ابن وهب ، وقد علاه أبو ذر في روايته فقال « حدثنا على الحربى حدثنا ابن أبى داود حدثنا محمد بن مسلمة حدثنا ابن وهب » ، ووقع البخارى بعلو في العيدين لكنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ، وتقدم شرحه هناك مستوفى ، وقول ابن وهب « وأخبرني ابن جريج ، مصطوف على شيء محذوف

٣٩ - سورة الصف . بسم الله الرحمن الرحيم : وقال مجاهد ( من أنصاري إلى الله ) ، من ينتمى إلى الله

وقال ابن عباس ( مرسوم ) : ملصق بمضه إلى بعض . وقال يحيى : بالمرصاص

١ - باب ( يأتي من يمدى اسمه أحمد )

٤٨٩٦ - حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني محمد بن مجير بن مطيع عن أبيه

رضي الله عنه قال «سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إنَّ لي أسماء ، أنا محمدٌ ، وأنا أحمدٌ ، وأنا الماهي الذي يحو اللهُ بي الكفرَ ، وأنا الحاشِرُ الذي يُحشَرُ الناسُ على قَدَمي ، وأنا العاقبُ »

**قوله** (سورة الصف - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر ، ويقال لها أيضا سورة الحوار بين . وأخرج الطبري من طريق معمر بن قنادة أن الحوار بين من أصحاب النبي ﷺ كلهم من قریش ، فسمى العشرة المشهورين إلا سعيد بن زيد وحده وحزة وجمفر بن أبي طالب وعثمان بن مظعون . وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلا في حديث ذكر في أوله سبب نزولها وإسناده صحيح قل أن وقع في المسلات مثله مع مزيد طلوه . **قوله** ( وقال مجاهد ( من أنصاري إلى الله ) من يتبعني إلى الله ) في رواية الكشميني « من تبعني إلى الله » بصيغة الماضي . وقد وصله الفريابي بلفظ « من يتبعني » وقال أبو عبيدة : إلى بمعنى في ، أي من أنصاري في الله ؟ **قوله** ( وقال ابن عباس مرصوص ملصق بمضه إلى بعض ) كذا الآبي ذر ، ولغيره « ببعض » ، وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قوله ( كأنهم بنيان مرصوص ) : مثبت لا يزول ملصق بمضه ببعض فلي تفسر ابن عباس هو من التراص أي التظام مثل تراص الاسنان أو من الملاصق الأجزاء المستوي . **قوله** ( وقال يحيى بالرماس ) كذا الآبي ذر والذبي واخبرهما « وقال غيره » وجزم أبو ذر بأنه يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء وهو كلامه في « معاني القرآن » ، ولفظه في قوله ( كأنهم بنيان مرصوص ) : يريد بالرماس حتم على القتال ورجح الطبري الأول . والرماس بفتح الراء ويجوز كسرهما . **قوله** ( من بعدى اسمه أحد ) في رواية أبي ذر « باب يأتي من بعدى » وذكر فيه حديث جبير بن مطعم ، وقد تقدم شرحه متوفى في أوائل السيرة النبوية

### ٦٢ - سورة الجمعة . بسم الله الرحمن الرحيم

**قوله** ( سورة الجمعة - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسملة لغير أبي ذر ، وتقدم ضبطه في كتاب الصلاة

### ١ - باب قوله ( وآخرين منهم لما يُلْحَقُوا بهم ) وقراءتهم « فامضوا إلى ذكر الله »

٤٨٩٧ - **حدثنا** عبدُ العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن ثور عن أبي ثعلبة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كنت جالسا عند النبي ﷺ ، فأنزلت عليّ - سورة الجمعة ( وآخرين منهم لما يُلْحَقُوا بهم ) قال قلت : من هم يا رسول الله ؟ فلم يُراجعهُ حتى سأل ثلاثاً - وفيها سلمان الفارسي ، وضع رسولُ الله ﷺ يده على سلمان - ثم قال : لو كان الإيمانُ عند الثريا لأتاهُ رجالٌ - أو رجلٌ - من هؤلاء »

[ الحديث ٤٨٩٧ - طرئه في : ٤٨٩٨ ]

٤٨٩٨ - **حدثنا** عبدُ الله بن عبد الوهاب حدثنا عبدُ العزيز أخبرني ثور عن أبي ثعلبة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « أنَّهُ لرجالٌ من هؤلاء »

**قوله** ( باب قوله وآخرين منهم لما يلحقوا بهم ) أى لم يلحقوا بهم ، ويجوز فى آخرين أن يكون منصوباً عطفاً على الضمير المنصوب فى يعلمهم ، وأن يكون مجروراً عطفاً على الأمين . **قوله** ( وقرا عمر : فامضوا الى ذكر الله ) ثبت هذا هنا فى رواية الكشميهنى وحده ، وروى الطبرى عن عبد الحميد بن بيان عن سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال : ما سمعت عمر يقرأها قط : فامضوا ، ومن طريق مغيرة عن إبراهيم قال : قيل لعمر إن أبى بن كعب يقرأها فامضوا ، قال : أما إنه أعلننا وأقرأنا للنسوخ ، وإنما هم فامضوا ، وأخرجه سعيد ابن منصور فى بين الواسطة بين إبراهيم وعمر وأنه خرشة بن الحر فصح الاسناد . وأخرجا أيضاً من طريق إبراهيم عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأها فامضوا ، ويقول : لو كان فامضوا ، لميت حتى يسقط ردائى . وأخرجه الطبرانى ورجاله ثقات ، إلا أنه منقطع . والطبرانى أيضاً من طريق قتادة قال : هم فى حرف ابن مسعود فامضوا ، قال : وهم كقوله ( إن سمعتم لفتي ) . وقال أبو حنيفة : معنى فامضوا أجيروا وليس من التمدد . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ) كذا لم يغير منسوب ، قال الجياني : وكلام المصنف بائى يقتضى أنه ابن أبي حازم سلفه بن دينار ، قال : والذى عندي أنه الدراوردي لأن مسلماً أخرجه عن قتبية عن الدراوردي عن ثور . قلت : وأخرجه الترمذي والنسائي أيضاً عن قتبية ، وأورده الاسماعيلي وأبو نعيم فى مستخرجيهما من طريق قتبية ، وحزم أبو مسعود أن البخارى أخرجه ، عن عبد الله بن عبد الوهاب أنبأنا عبد العزيز الدراوردي ، كذا فيه ، وتبعه المزى ، وظاهره أن البخارى نسبوه ولم أر ذلك فى شيء من نسخ الصحيح . ولم أقف على رواية عبد العزيز بن أبي حازم لهذا الحديث فى شيء من المسانيد ، ولكن يؤيده أن البخارى لم يخرج للدراوردي إلا متابعاً أو مقروناً ، وهو هنا كذلك فإنه صدره برواية سليمان بن بلال ثم تلاه برواية عبد العزيز . **قوله** ( عن ثور ) هو ابن يزيد المدنى ، وأبو النيث بالمعجمة والمثلثة اسمه سالم . **قوله** ( فأنزلت عليه سورة الجمعة وآخرين منهم لما يلحقوا بهم ) كأنه يريد أنزلت عليه هذه الآية من سورة الجمعة ، وإلا فقد نزل منها قبل اسلام أبي هريرة الامر بالسعى ، ووقع فى رواية الدراوردي عن ثور عند مسلم ونزلت عليه سورة الجمعة فلما قرأ وآخرين منهم . **قوله** ( قال قلت من هم يارسل الله ) فى رواية السرخسى : قالوا من هم يارسل الله ، وفى رواية الاسماعيلي : فقال له رجل ، وفى رواية الدراوردي : قيل من هم ، وفى رواية عبد الله بن جعفر عن ثور عند الترمذي : فقال رجل : يارسل الله من هؤلاء الذين لم يلحقوا بنا ، ولم أقف على اسم السائل . **قوله** ( فلم يراجعوه ) كذا فى نسختي من طريق أبي ذر ، وفى غيرها : فلم يراجعوه ، وهو الصواب ، أى لم يراجع النبي ﷺ السائل ، أى لم يمد عليه جوابه حتى سأله ثلاث مرات . ووقع ذلك صريحاً فى رواية الدراوردي قال : فلم يراجع النبي ﷺ حتى سأله مرتين أو ثلاثاً ، وفى رواية ابن وهب عن سليمان بن بلال : حتى سأله ثلاث مرات ، بالجزم ، وكذا فى رواية عبد الله بن جعفر . **قوله** ( وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان ) فى رواية العملاء عن أبيه عن أبي هريرة : يده على غنم سلمان ، **قوله** ( لو كن الإيمان عند الثريا ) هى نجم معروف تقدم ذكره فى تفسير سورة النجم . **قوله** ( لثلاث رجال - أو رجل - من هؤلاء ) هذا الشك من سليمان بن بلال . بدليل الرواية التى أوردها بعده من غير شك مقتصر على قوله : رجال من هؤلاء ، وهم عند مسلم والنسائي كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية ابن وهب عن سليمان بلفظه : لثلاث رجال من هؤلاء ، أيضاً بغير شك . وعبد العزيز المذكور هو الدراوردي كما حزم به أبو نعيم والجياني ثم المزى ،

وقد أخرجه مسلم عن قتبية عن الدراوردي ، وحزم الكلاباذي بأنه ابن أبي حازم ، والاول اولى فان الحديث مشهور عن الدراوردي ، ولم أر في شيء من المسانيد من حديث أبي حازم ، والدراوردي قد أخرج له البخاري في المتابعات غير هذا . **قوله** ( من أبناء فارس ) قيل لأنهم من ولد هدرام بن أرغشد بن سام بن نوح وأنه ولد بضعة عشر رجلا كلهم كان فارسا فجاءا فسموا الفرس للفروسية ، وقيل في نسبهم أقوال أخرى . وقال صاحدي الطبقات كان أولهم علي دين نوح ، ثم دخلوا في دين الصابئة في زمن طهورت فداموا على ذلك أكثر من ألفي سنة ، ثم تجمعوا على يد زرادشت . وقد أظن أبو نعيم في أول تاريخ أصبهان ، في تخريج طرق هذا الحديث ، أعنى حديثه لو كان الدين عند الثريا ، ووقع في بعض طرقه عند أحد بلفظ ، لو كان العلم عند الثريا ، وفي بعض طرقه عند أبي نعيم عن أبي هريرة أن ذلك كان عند نزول قوله تعالى ( وإن تتولوا يستبدل قوما غيركم ) . ويحتمل أن يكون ذلك صدر عند نزول كل من الآيتين . وقد أخرج مسلم الحديث مجردا عن السبب من رواية يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رفعه ، لو كان الدين عند الثريا لذهب رجال من أبناء فارس حتى يتناولوه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق سليمان التيمي حدثني شيخ من أهل الشام عن أبي هريرة نحوه وزاد في آخره بركة قلوبهم ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن التيمي عن أبي عثمان عن سلمان الفارسي بالزيادة ، ومن طريق أخرى من هذا الوجه فزاد فيه « يتبعون سنن ، ويثثرون الصلاة على ، قال الفرطبي : وقع ما قاله **عيانا** ، فانه وجد منهم من اشتهر ذكره من حفاظ الآثار والعناية بها ما لم يشاركهم فيه كثير من أحد غيرهم . واختلف أهل الذنب في أصل فارس فزاد فيهم ينتهي نسبهم إلى جيومرت وهو آدم ، وقيل انه من ولد يافث بن نوح ، وقيل من ذرية لاوي بن سام بن نوح ، وقيل هو فارس بن ياسور بن سام ، وقيل هو من ولد هدرام بن أرغشد بن سام ، وقيل لأنهم من ولد يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم ، والاول أشهر الأقوال عندهم ، والذي يليه أرجحها عند غيرهم

### ٣ - باب ( وإذا رأوا تجارة أو لهوا )

٤٨٩٩ - **حدثني** حفص بن عمر **حدثنا** خالد بن عبد الله **حدثنا** حصين عن سالم بن أبي الجعد وعن أبي سفيان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أقبلت غير يوم الجمعة - ونحن مع النبي **ﷺ** - فثار الناس إلا اثنا عشر رجلا ، فأنزل الله ( وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها )

**قوله** ( باب وإذا رأوا تجارة أو لهوا ) كذا لا في زر ، وانفيه « وإذا رأوا تجارة » حسب . قال ابن عطية : قال انفضوا إليها ولم يقل اليها اهتماما باللام إذ كانت هي سبب اللهو من غير عكس . كذا قيل ، وفيه نظر لأن العطف بأو لا يثنى معه الضمير ، لكن يمكن أن يدعى أن « أو » هنا بمعنى الواو على تقدير أن تكون أو على بابها ، لحقه أن يقول جيء بضمير التجارة دون ضمير اللهو للمعنى الذي ذكره ، وقد تقدم بيان اختلاف الثقة في سبب انفضائهم في كتاب الجمعة . **قوله** ( حدثني حفص بن عمر ) هو الجوهري . **قوله** ( حدثنا حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( عن سالم بن أبي الجعد وعن أبي سفيان عن جابر ) يعني كلاما عن جابر ، وقد تقدم في الصلاة من طريق زائدة عن حصين عن سالم وحده قال « حدثنا جابر ، والاعتماد على سالم ، وأما أبو سفيان واسمه

طلحة بن نافع فلبس على شرطه ، وإنما أخرج له مقرونا ، وقد تقدم له حديث في مناقب سعد بن معاذ قرنه بسالم أيضا ، وأخرج له حديثين آخرين في الأثرية مقرونين بأبي صالح عن جابر ، وهذا جميع ماله عنده . **قوله** ( أقبلت هير ) بكسر المهملة وسكون التحتانية تقدم الكلام عليها في كتاب الجمعة مع بقية شرح هذا الحديث وفيه الحمد . **قوله** ( فثار الناس إلا اثنا عشر رجلا ) وقع عند الطبري من طريق قتادة ، إلا اثني عشر رجلا وامرأة ، وهو أصح مما روى عبد الرزاق عن معمر بن قنادة قال ، لم يبق معه إلا رجلان وامرأة ، ووقع في الكشف أن الذين بقوا ثمانية أنفس وقيل أحد عشر وقيل اثنا عشر وقيل أربعون ، والقولان الأولان لا أصل لهما فيما رقت عليه ، وقد مضى استيفاء القول في هذا أيضا في كتاب الجمعة

٦٣ - سورة المنافقين . بسم الله الرحمن الرحيم

١ - **باب قوله** ( إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك رسول الله ) - إلى - ( لكاذبون )

٤٩٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن رجاء حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم قال ، كنت في غزاة فسمعت هذا الله بن أبي يقول : لا تفتقروا على من عند رسول الله حتى ينفقوا من حوله ، وأن رجلا من عنده أخرج من الأهل منها الأذل . فذكرت ذلك لعمرى - أو لعمر - فذكره لنبى ﷺ ، فدعاني فحدثته ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ، فكتب بنى رسول الله ﷺ وصدة ، فأصابني ثم لم يصبنى مثله قط ، فجئت في البيت ، فقال لى عمى : ما أردت إلى أن كذبتك رسول الله ﷺ ومقتك ، فأنزل الله تعالى ( إذا جاءك المنافقون ) فبعت إلى لى ﷺ فقرأ فقال : إن الله قد صدقك يا زيد .

[ الحديث ٤٩٠٠ - أطرافه في : ٤٩٠١ ، ٤٩٠٢ ، ٤٩٠٣ ، ٤٩٠٤ ]

**قوله** ( سورة المنافقين - بسم الله الرحمن الرحيم ) . ( باب قوله إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك رسول الله الآية ) وساق غير أب ذر الآية إلى قوله ، لكاذبون . **قوله** ( من ابن إسحق ) هو السبيعي ، ولاسرائيل فيه اسناد آخر أخرجه الترمذى والحاكم من طريقه عن السدى عن أبي سعد الأزدى عن زيد بن أرقم . **قوله** ( عن زيد بن أرقم ) ساقى بعد بابين من رواية زهير بن معاوية عن أبي إسحق تصريجه بسامعه له من زيد . **قوله** ( كنت في غزاة ) زاد بعد باب من وجه آخر عن إسرائيل ، مع عمى ، وهذه الغزاة وقع في رواية محمد بن كعب عن زيد بن أرقم عند الناسق أنها غزوة تبوك ، وبويده ، قوله في رواية زهير المذكورة ، في سفر أصاب الناس فيه شدة ، وأخرج عبد ابن حميد باسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة مرسلا أن النبى ﷺ كان إذا نزل منزلا لم يتحل منه حتى يصل فيه ، فلما كان غزوة تبوك نزل منزلا فقال عبد الله بن أبي ، فذكر القصة ، والذي عليه أهل المغازى أنها غزوة بنى المصطلق ، وسيأتى قريبا في حديث جابر ما يؤيده ، وهذا ابن عائذ وأخرجه الحاكم في الأكليل ، من طريقه ثم من طريق أبي الأسود عن عروة أن القول الآتى ذكره صدر من عبد الله بن أبي بعد أن قتلوا . **قوله** ( فسمعت عبد الله بن

(أبي) هو ابن سلول رأس النفاق ، وقد تقدم خبره في تفسير برامة . **قوله** ( يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ) هو كلام عبد الله بن أبي ، ولم يقصد الراوى بسياقه التلاوة ، وغلط بعض الشراح فقال هذا وقع في قراءة ابن مسعود وليس في المصاحف المتفق عليها فيكون على سبيل البيان من ابن مسعود . قلت : ولا يلزم من كون عبد الله بن أبي قاله قبل أن يزل القرآن بحكاية جميع كلامه . **قوله** ( ولئن رجعنا ) كذا الأكثر ، ولكشميني . ولو رجعنا ، والاول أولى ، وبعد الواو محذوف تقديره سمعته يقول : ووقع في الباب الذي بعده . وقال لئن رجعنا ، وهو يؤيد ما قلته . وفي رواية محمد بن كعب عن زيد بعد باب . وقال أيضا لئن رجعنا ، وسياق في حديث جابر سبب قول عبد الله بن أبي ذلك . **قوله** ( فذكرت ذلك لعمرى أو لعمر ) كذا بالمشك ، وفي سائر الروايات الآتية لعمرى بلا شك ، وكذا عند الترمذى من طريق أبي سعد الأزدي عن زيد ، ووقع عند الطبراني وابن مردويه أن المراد بعمر سعد بن عبادة وأبى عمه حقيقة وإنما هو سيد قومه الخزرج ، وعم زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له محبة ، وعمه زوج أمه عبد الله بن رواحة خزرجي أيضا . ووقع في منازي أبي الأسود عن عروة أن مثل ذلك وقع لأوس بن أرقم فذكره لعمر بن الخطاب سبب المشك في ذكر عمر ، وجزم الحاكم في الإكليل ، أن هذه الرواية وهم والصواب زيد بن أرقم . قلت : ولا يمنع تعدد الخبر بذلك عن عبد الله بن أبي ، إلا أن الفصة مشهورة لزيد بن أرقم ، وسياق من حديث أنس قريبا ما يشهد لذلك . **قوله** ( فذكره للنبي ﷺ ) أى ذكره عمر ، وكذا في الرواية التي بعد هذه . ووقع في رواية ابن أبي ليل عن زيد . فأخبرت به النبي ﷺ ، وكذا في مرسل قتادة ، فكأنه أطلق الإخبار مجازا ، لكن في مرسل الحسن عن عبد الرزاق . فقال رسول الله ﷺ : لعلك أخطأ سمعك ، لعلك شبه عليك ، فعمل هذا لعله راسل بذلك أولا على لسان عمر ثم حضر هو فأخبر . **قوله** ( خففوا ما قالوا ) في رواية زهير . فأجهد بمنه ، والمراد به عبد الله بن أبي ، وجمع باعتبار من معه . ووقع في رواية أبي الأسود عن عروة . فبعث النبي ﷺ إلى عبد الله بن أبي فسأله ، خفف باقه ما قال من ذلك شيئا . **قوله** ( فكذبني ) بالشديد ، في رواية زهير ، فقالوا كذب زيد رسول الله ﷺ ، وهذا بالتحفيف ورسول الله بالنصب على المفعولية ، وقد تقدم تحقيقه في الكلام على حديث أبي سفيان في فصة هرقل ، وفي رواية ابن أبي ليل عن زيد عند النسائي . **قوله** ( فأنزل الله ﷻ ) في رواية زهير ، فوقع في نفس شدة ، وفي رواية أبي سعد الأزدي عن زيد . فوقع على من الهم ما لم يقع على أحد ، وفي رواية محمد بن كعب . فرجعت إلى المنزل فتمت ، زاد الترمذى في روايته . فتمت كتبنا حزينا ، وفي رواية ابن أبي ليسلى . حتى جلست في البيت مخافة إذا رآني الناس أن يقولوا كذبت . **قوله** ( فقال لي عمرى ما أردت إلى أن كذبتك ) كذا الأكثر ، وذكر أبو علي الجياني أنه وقع في رواية الأصمعي عن المجراني . فقال لي عمر . قال الجياني : والصواب وعمرى ، كما عند الجماعة ، انتهى . وقد ذكرت قبل ذلك ما يقتضى احتمال ذلك . **قوله** ( ومقتك ) في رواية محمد بن كعب . فلامنى الانصار ، وعند النسائي من طريقه . ولا منى قومي . **قوله** ( فأنزل الله ﷻ ) في رواية محمد بن كعب . فأنى رسول الله ﷺ ، أى بالوحى ، وفي رواية زهير . حتى أنزل الله ، وفي رواية أبي الأسود عن عروة . فبينما هم يسرون أبصروا رسول الله ﷺ يوحى إليه فنزل . وفي رواية أبي سعد قال . فبينما أنا أسهر مع رسول الله ﷺ قد خفت برأسى من الهم أناني فعرك بأذني



وضحك في وجهي ، فلحقني أبو بكر فسالني فقلت له ، فقال : أبشر . ثم لحقني عمر مثل ذلك ، فلما أصبحنا قرأ رسول الله ﷺ سورة المنافقين ، قوله ( إذا جاءك المنافقون ) زاد آدم الى قوله : هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله - الى قوله - ليخرجن الأعز منها الأذل ، وهو يبين أن رواية محمد بن كعب مختصرة حيث اقتصر فيها على قوله : ونزل : هم الذين يقولون لا تنفقوا الآية ، لكن وقع عند النسائي من طريقه وفزلت هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ، حتى بلغ : لن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، قوله ( ان الله قد صدقك يا زيد ) وفي مرسل الحسن : فأخذ رسول الله ﷺ بأذن الغلام فقال : وفيت أذنك يا غلام ، مرتين . زاد زهير في روايته : فدعاهم النبي ﷺ ليستغفر لهم ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثة أبواب . وفي الحديث من الفوائد ترك مواخذة كبراء القوم بالمفوات لتلا ينفر أتباعهم والاقتصار على معانياتهم وقبول أهدارهم وتصدق أيمانهم وإن كانت القرائن ترشد الى خلاف ذلك ، لما في ذلك من التأنيس والتأليف . وفيه جواز تبليغ ما لا يجوز للمقول فيه ، ولا يعد نجيمة مذمومة إلا إن قصد بذلك الإفساد المطلق ، وأما إذا كانت فيه مصلحة ترجع على المفسدة فلا

## ٢ - باب ( اتخذوا أيمانهم جنةً يمتثلون بها )

٤٩٠١ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : « كنت مع حمي ، فسمعت عبد الله بن أبي ابن سلول يقول : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا . وقال أيضا : لن رجعنا الى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل » ، فذكرت ذلك لسي ، فذكر حمي ( رسول الله ﷺ ) ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا ، فصدقهم رسول الله ﷺ وكذبني ، فأصابني ثم لم يصنني منه ، فجاءت في بيتي ، فأنزل الله عز وجل : ( إذا جاءك المنافقون - الى قوله - هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله - الى قوله - ليخرجن الأعز منها الأذل ) فأرسل إلى رسول الله ﷺ فقرأها علي ، ثم قال : إن الله قد صدقك »

قوله ( باب قوله اتخذوا أيمانهم جنة يمتثلون بها ) قال عبد بن حميد : حدثني شاذان عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( اتخذوا أيمانهم جنة ) قال يمتثلون أنفسهم ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن أبي نجيح باللفظ الذي ذكره المصنف ، ثم ساق حديث زيد بن أرقم ، وقد تقدم شرحه في الذي قبله مستوفى

## ٣ - باب قوله ( ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا ، فطعنا على قلوبهم فهم لا يفقهون )

٤٩٠٢ - حدثنا آدم حدثنا شاذان عن الحسن بن الحسن قال : سمعت محمد بن كعب القرظي قال : سمعت زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : لما قال عبد الله بن أبي : لا تنفقوا على من عند رسول الله ، وقال أيضا : لن رجعنا الى المدينة ، أخبرني به النبي ﷺ فلامني الأنصار ، وحلف عبد الله بن أبي ما قال ذلك ، فرجعت الى المنزل

فَمِثْتُ ، فدعاني رسول الله ﷺ فَأَتَيْتُهُ ، فقال : إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ ، وَنَزَلَ (مُ) الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا (الآية) .  
وقال ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ

قوله ( باب قوله ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا ) ساقى ال قوله ولا يفقهون ، . قوله ( سمعت محمد بن كعب القرظي ) زاد الترمذي في روايته : منذ أربعين سنة . قوله ( أخبرت به النبي ﷺ ) أى على لسان محمد بن كعب القرظي ، ويحتمل أن يكون هو أيضا أخبر حقيقة بعد أن أنكر عبد الله بن أبي ذلك كما تقدم . قوله ( فأنى رسول الله ﷺ ) (١) بضم مزنة أى ، أى بالوحى . قوله ( وقال ابن أبي زائدة ) هو يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، وطريقه عنه وصلها النسائي ، وقد بينت ما فيه من قاطعة قبل . قوله ( عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن زيد بن أرقم ) كذا رواه الأعمش عن عمرو بن مرة عنه ، وقد رواه شعبه عن عمرو بن مرة فقال عن أبي حمزة عن زيد بن أرقم ، فكان عمرو بن مرة فيه شيخين

**باب ( وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ، وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة )**

يحبسون كل صنيعة عليهم ، هم العدو فاحذرهم ، فالتكلم الله أنى يؤفكون )

٤٩٠٣ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير بن معاوية حدثنا أبو اسحاق قال : سمعت زيد بن أرقم قال « خرجنا مع النبي ﷺ في سفر أصاب الناس فيه شدة ، فقال عبد الله بن أبي لهابة : لا تنفخوا على من عند رسول الله حتى ينفثوا من حولهم . وقال : لئن رجعنا إلى المدينة لخيرجن الأعرض منها الأذل . فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ؛ فَأَرْسَلَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَسَاءٍ ، فَاجْتَهَدَ يَمِينَهُ مَا فُضِلَ . قَالُوا : كَذَبَ زَيْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَوَّعَ فِي نَفْسِي مِمَّا قَالُوا شِدَّةً ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصْدِيقِي فِي : ( إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ) ، فَدَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِيَسْتَفْرِغَ لَمْ فَلَوْ رَأَوْهُمْ سَمُّهُمْ . وَقَوْلُهُ ( خَشَبٌ مُسْنَدَةٌ ) قال : كانوا رجلا أجهل شيء »

قوله ( باب وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ، وإن يقولوا تسمع لقولهم الآية ) كذا لا بد من ذكره ، وساق غيره الآية إلى « يؤفكون » ، ذكر فيه حديث زيد بن أرقم من رواية زهير عن أبي إسحق نحو رواية إسرائيل عنه كما تقدم بيان ذلك ، وقال في آخره : حتى أنزل الله عز وجل تصديق في إذا جاءك المنافقون ، فدعاه النبي ﷺ ليستغفر لهم فلجروا . قوله ( وقوله خشب مسندة قال كانوا رجلا أجهل شيء ) هذا تفسير لقوله ( تعجبك أجسامهم ) وخشب مسندة تمثيل لأجسامهم ، ووقع هذا في نفس الحديث وليس مدرجا ، فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن عمرو بن خالد شيخ البخاري فيه زيادة ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن زهير ( تنبيه ) : قرأ الجمهور خشب ، بضمتين ، وأبو عمرو والأعمش والكسائي باسكان الدين

٤ - **باب قوله** ( وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لو آره وسهم ورأيهم بضؤونهم مستكبرون ) حرّكوا : استهزأوا بالنبي ﷺ . ويُقرأ بالتخفيف من لَوَيْتُ

٤٩٠٤ - **حديثنا** عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم قال : كنت مع عبيد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عَدَدَ رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ، وَلَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِمَعِي ، فَذَكَرَهُ عَنِّي لِهَبْشَةَ وَصَدَقَهُمْ ، فَذَكَرَنِي ، فَذَكَرَنِي ، فَارْسَلُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَاحِبٍ لِيَحْتَفُوا مَا قَالُوا ، وَكَذَّبَنِي لِهَبْشَةَ ، فَأَصَابَنِي غَمٌّ لَمْ يُصْنِئْ مِنْهُ قَطُّ . فَجَلَسْتُ فِي بَيْتِي ، وَقَالَ عَنِّي : مَا أُرَدْتُ إِلَى أَنْ كَذَّبَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَتَذَكَّرْتُ ؟ فَأَرْسَلَ إِلَيَّ تَالِي : ( إِذَا جَاءَكَ الْمُنَاقِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ ) ، وَأَرْسَلَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَرَأَهَا وَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ قَدْ صَدَّقَكَ .

**قوله** ( **باب قوله** وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لو آره وسهم - إلى قوله - مستكبرون ) كذا لا يذو وساق غيره الآية كلها . في مرسل سعيد بن جبير : وجاء عبيد الله بن أبي لجعل يستدبر ، فقال له النبي ﷺ : تب لجعل بلوى رأسه فزك . **قوله** ( **حرّكوا** استهزأوا بالنبي ﷺ ) ، ويُقرأ بالتخفيف من لَوَيْتُ ) يعني لو آره وهي قراءة نافع ، وقرأ الباقون بالثقيل . ثم ذكر حديث زيد بن أرقم من وجه آخر كما مضى بيانه . ووقع لأحسب الرواة مختصرا من أثنائه ، وساقه أبو ذر ناسا لإلقائه ، وصدقهم . وقد تعقبه الإسماعيلي بأنه ليس في السياق الذي أوردته خصوص ما ترجم به ، والجواب أنه جرى على عادته في الإشارة إلى أصل الحديث ، ووقع في مرسل الحسن : فقال قوم لعبيد الله بن أبي لو آريت رسول الله ﷺ فاستغفر لك ، فجعل بلوى رأسه ، فزك . وهكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق قتادة ، ومن طريق مجاهد ، ومن طريق هكرمة أنها نزلت في عبد الله بن أبي

٥ - **باب قوله** ( سواها عليهم استغفرت لهم أم لم نستغفر لهم ) ، لَنْ يَنْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ،

إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ )

٤٩٠٥ - **حديثنا** عليّ حدثنا سفيان قال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كنا في خيافة - قال سفيان مرة في جيش - فمكث رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار ، فقال الأنصاري : يا للأنصار ، وقال للمهاجري : يا للمهاجرين . فسمع ذلك رسول الله ﷺ فقال : ما بال دعوى جاهلية ؟ قالوا : يا رسول الله كثر رجل من المهاجرين رجلا من الأنصار ، فقال : دَعُوهُمْ إِنَّمَا هُمْ كُفَّارٌ . فسمع بذلك عبد الله بن أبي فقال : فقلوها ؟ أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ . فبلغ النبي ﷺ فقام مُحَرَّمُ فقال : يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي ﷺ : دَعُهُ ، لَا يَحْدُثُ لَكَ مِنْهُ شَيْءٌ أَنْ عَمِدَا بَنِي إِسْرَافِيلَ

وكانت الأنصار أكثر من المهاجرين حين قدموا المدينة ، ثم إن المهاجرين كثروا بعدُ . قال سفيان : فخطبه من عمرو ، قال عمرو : سمعتُ جابراً كذا مع النبي ﷺ . . .

قوله (باب قوله سواء عليهم استغفرت لهم الآية) كذا لابي ذر ، وساق غيره الآية . وأخرج الطبري من طريق العمري عن ابن عباس قال : أنزلت هذه الآية بعد التي في التوبة : استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ، ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم . . قوله (قال عمرو) وقع في آخر الباب ، قال سفيان : فخطبه من عمرو قال فذكره ، ووقع رواية الحميدي الآية بعد باب حفظاء من عمرو . . قوله (كنا في غزاة ، قال سفيان مرة في جيش) وسمى ابن إسحق هذه الغزوة غزوة بني المصطلق ، وكذا وقع عند الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن سفيان قال : برون أن هذه الغزاة غزاة بني المصطلق ، وكذا في مرسل عروة الذي سأذكره . قوله (فكسع رجل) الكسع يأتي تفسيره بعد باب ، وانتشر فيه أنه ضرب الدبر باليد أو بالرجل . ووقع عند الطبري من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن جابر : ان رجلاً من المهاجرين كسع رجلاً من الأنصار برجله ، وذلك عند أهل اليمن شديد ، والرجل المهاجري هو جهجاه بن قيس . ويقال ابن سعيد الغفاري ، وكان مع عمر بن الخطاب يقوده فرسه ، والرجل الأنصاري هو سنان بن برة الجهني حليف الأنصار ، وفي رواية عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مرسل أن الأنصاري كان حليفاً لهم من جهينة ، وأن المهاجري كان من غفار ، وسماهما ابن إسحق في المغازي عن شيوخه . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عقيل بن الزهري عن عروة بن الزبير وعمرو بن ثابت أنها أخبراه أن رسول الله ﷺ غزا غزوة المريسيع وهي التي هدم فيها رسول الله ﷺ مناة الطاغية التي كانت بين قفا المشلل وبين البحر فاقتل رجلان فاستعمل المهاجري علي الأنصاري ، فقال حليف الأنصار : يا معشر الأنصار ، قتداهوا إلى أن حجز بينهم ، فانكفأ كل منافق إلى عبد الله بن أبي قحافة : كنت ترجى وتدفع ، فصرت لا تضر ولا تنفع ، فقال لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، فذكر القصة بطولها ، وهو مرسل جيد . واتفقت هذه الطرق على أن المهاجري واحد . ووقع في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم : قتل غلامان من المهاجرين وغلام من الأنصار ، فنادى المهاجري : يا للهاجرين ، ونادى الأنصاري : يا للأنصار ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : ما هذا ؟ أدعوى الجاهلية ، قالوا : لا ، إن غلامين اختلفا فكسع أحدهما الآخر ، فقال : لا بأس ، ولينصرن الرجل أحاه ظالماً أو مظلوماً ، الحديث . ويمكن تأويل هذه الرواية بأن قوله : من المهاجرين ، بيان لأحد الغلامين ، والتقدير اختلف غلامان غلام من المهاجرين وغلام من الأنصار ، لحذف لفظ غلام من الأول ، وبزيادة قوله في بقية الخبر : فقال المهاجري ، فأفرده ، فتتوافق الروايات . ويستفاد من قوله : لا بأس ، جواز القول المذكور بالقصد المذكور والتفصيل المبين ، لا على ما كانوا عليه في الجاهلية من ذممة من يكون من القبيلة مظلوماً ، وقد تقدم شرح قوله : انصر أحاك ظالماً أو مظلوماً ، مستوفى في : باب أين أحاك ، من كتاب المظالم . قوله (يا للأنصار) بغض اللام وهي للاستغاثة أي أغيثوني ، وكذا قول الآخر : يا للهاجرين . قوله (دعواها قائماً منتنة) أي دعوة الجاهلية . وأبعد من قال المراد الكسعة . ومنتنة بضم الميم وسكون النون وكسر المثناة من التن أي أنها كلة فيبحة خبيثة ، وكذا ثبت في بعض الروايات . قوله (فعلوها) ؟ هو استفهام بحذف الاداة أي

أفعلوما ؟ أي الأثرة ، أي شركناهم فيما نحن فيه فأرادوا الاستبداد به علينا . وفي مرسل قتادة فقال رجل منهم عظيم النفاق : ما مثلنا ومثلام إلا كما قال القائل : ممن كلبك يأكلك ، وعند ابن إسحق : فقال عبد الله بن أبي أوفى فملوما ؟ نافرونا وكاثرونا في بلادنا . والله ما مثلنا وجلايب قريش هذه إلا كما قال القائل : ممن كلبك يأكلك . قوله ( فقام عمر فقال : يا رسول الله دعني أضرب عنقه ) في مرسل قتادة فقال عمر : مر معاذ أن يضرب عنقه ، وإنما قال ذلك لأن معاذ لم يكن من قومه . قوله (دعه لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه) أي أتباعه ، ويجوز في حديثه ، الرفع على الاستشاف والكسر على جواب الأمر . وفي مرسل قتادة فقال لا والله لا يتحدث الناس ، زاد ابن إسحق فقال مر به معاذ بن بشر بن وقش فليقتله ، فقال : لا وأبى أن يذبحه بالرحيل ، فراح في ساحة ما كان يرحل فيها ، فلقبه أسيد بن حضير فسأله عن ذلك فأخبره فقال : فأنت يا رسول الله الآخر وهو الأول . قال وبلغ عبد الله بن عبد الله بن أبي ما كان من أمر أبيه ، فأتى النبي ﷺ فقال : بلغني أنك تريد قتل أبي فيما بلغك عنه ، فإن كنت فاعلا فرتني به فانا أحمل إليك رأسه ، فقال بل ترفق به وتحسن صحبتته . قال فكان بعد ذلك إذا أحدث الحديث كن قومه هم الذين ينكرون عليه ، فقال النبي ﷺ لهم : كيف ترى ، ؟ ووقع في مرسل عكرمة عند الطبري : أن عبد الله بن عبد الله بن أبي قال للنبي ﷺ : إن ولدي يؤذي الله ورسوله ، فذرتني حتى أقتله ، قال لا تقتل أباك . قوله ( ثم إن المهاجرين كثروا بعد ) هذا مما يؤيد تقدم الفضة ، ويوضح وهم من قال إنها كانت بتبوك لأن المهاجرين حينئذ كانوا كثيرا جدا ، وقد انضافت إليهم مسألة الفتح في غزوة تبوك فكانوا حينئذ أكثر من الأنصار . والله أعلم

٦ - باب قوله (مُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا) يَنْفَضُوا : يَقْفَرُوا

باب ( وَفَرَّخَ زَيْنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالسَّكَنَ الْمُنَافِقِينَ لَا يَقْفَرُونَ )

٤٩٠٦ - حديث إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة عن موسى بن عتبة قال حدثني عبد الله بن الفضل أنه سمع أنس بن مالك يقول « حَزَنْتُ عَلَى مَنْ أَصِيبَ بِالْخُرْقَةِ ، فَكُتِبَ إِلَيَّ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ - وَبِإِثْنِهِ شِدَّةٌ حَزْنِي - بِذِكْرِهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَلِأَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ . وَشَكَ ابْنُ الْفَضْلِ فِي أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ ، فَسَأَلَ أَنَسًا بَعْضُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ فَقَالَ : هُوَ الَّذِي يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، هَذَا الَّذِي أَوْفَى اللَّهُ لَهُ بِأَذْنِهِ »

قوله ( باب قوله م الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تَنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّى يَنْفَضُوا ) كَذَا لَهُمُ وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ « الْآيَةُ . » قوله ( يَنْفَضُوا يَتَفَرَّقُوا ) سقط هذا لابي ذر ، قال أبو عبيدة في قوله ( حَتَّى يَنْفَضُوا ) حَتَّى يَتَفَرَّقُوا . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ سَبَبُ قَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُهُ « خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ أَصَابَ النَّاسَ فِيهِ شِدَّةٌ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي لَا تَنْفِقُوا الْآيَةَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ « لَا تَنْفِقُوا » كَانَ سَبَبُ الشَّدَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُمْ ، وَقَوْلُهُ « لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ » ، سَبَبُهُ عَاصِمَةُ الْمُهَاجِرِيُّ وَالْأَنْصَارِيُّ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ . قَوْلُهُ ( الْكَسْعُ أَنْ تُضْرِبَ بِيَدِكَ عَلَى شَيْءٍ أَوْ بِرَجْلِكَ ، وَيَكُونُ أَيْضًا إِذَا رَمَيْتَهُ بِسَوْءٍ ) كَذَا لَابِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينِيِّ وَحْدَهُ ، وَحَقُّ هَذَا أَنْ يَذْكَرَ قَبْلَ

الباب ، أو في الباب الذي يليه ، لأن الكسح إنما وقع في حديث جابر ، قال ابن التين : الكسح أن تعرب يديك على دبر شيء أو برجلك ، وقال الفرطني : أن تعرب عجز إنسان بقدمك . وقيل الضرب بالسيف على المؤخر . وقال ابن الفطاح : كسح القوم ضرب أديارهم بالسيف ، وكسح الرجل ضرب دبره بظهر قدمه ، وكذا إذا تكلم فإثر كلامه بما ساءه ، ونحوه في تهذيب الأزهري ، قوله ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ، هو ابن أبي أويس . قوله ( حدثني عبد الله بن الفضل ) أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي ، تابعي صغير مدني ثقة ما له في البخاري من أنس إلا هذا الحديث ، وهو من أفران موسى بن عقبة الراوي عنه . قوله ( حزنه على من أصيب بالحرة ) هو بكسر الهمزة من الحزن ، زاد الإسماعيلي من عاريق محمد بن فليح عن موسى بن عقبة . من قومي ، وكانت وقعة الحرة في سنة ثلاث وستين ، وسببها أن أهل المدينة دخلوا بيعة يزيد بن معاوية لما بلغهم ما يتعمده من الفساد<sup>(١)</sup> ، فأمر الأنصار عليهم عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر وأمر المهاجرون عليهم عبد الله بن مطيع العدوي ، وأرسل إليهم يزيد بن معاوية مسلم بن عقبة المري في جيش كثير فزدهم واتباعهم المدينة وقتلوا ابن حنظلة وقتل من الأنصار شيء كثير جدا ، وكان أنس يومئذ بالبصرة فبلغه ذلك لحزن على من أصيب من الأنصار ، فكتب إليه زيد بن أرقم وكان يومئذ بالكوفة يسليه ، وعصل ذلك أن الذي يصير إلى مغفرة الله لا يشتد الحزن عليه ، فكان ذلك نغمة لأنس فيهم . قوله ( وشك ابن الفضل في أبناء أبناء الأنصار ) رواه النضر بن أنس عن زيد بن أرقم مرفوعا ، اللهم اغفر للأنصار ولأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار ، أخرجه مسلم عن طريق قتادة عنه من غير شك . ولقزمي من رواية علي بن زيد عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم أنه كتب إلى أنس بن مالك يزيه فيمن أصيب من أهل بني عمه يوم الحرة ، فكتب إليه : إني أبشرك ببشرى من الله أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : اللهم اغفر للأنصار ولنزارى الأنصار ولنزارى ذراريهم ، . قوله ( فسأل أنسا بعض من كان عنده ) هذا السائل لم أعرف اسمه ، ويحتمل أن يكون النضر بن أنس فإنه روى حديث الباب عن زيد بن أرقم كما ترى ، وزعم ابن التين أنه وقع عند القابسي : فسأل أنس بعض بالنصب وأنس بالرفع على أنه الفاعل ، والأول هو الصواب ، قال القابسي : الصواب أن المسؤل أنس . قوله ( أو في الله له بأذنه ) أي بسمعه ، وهو بضم الهمزة والذال المعجمة ويجوز فتحها ، أي أظهر صدقه فيما أعلم به ، والمعنى أو في صدقه . وقد قدم في الكلام على حديث جابر أن في مرسل الحسن ، أن النبي ﷺ أخذ بأذنه فقال : وفي الله بأذنك يا غلام ، كأنه جعل أذنه ضامنه بتصديق ما ذكرت أنها سمعت ، فلما نزل القرآن بتصديقه صارت كأنها وافية بضمانها . ( تكميل ) : وقع في رواية الإسماعيلي في آخر هذا الحديث من رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة ، قال ابن شهاب سمع زيد بن أرقم رجلا من المنافقين يقول والنبي ﷺ يخطب : إني كان هذا صادقا لنحن شر من الخير ، فقال زيد : قد وافته صدق ، ولأنت شر من الخير . ورفع ذلك إلى النبي ﷺ لمجده الغائل ، فأزل الله على رسوله ( يحلفون بالله ما قلوا ) الآية . فكان مما أنزل الله في هذه الآية تصديقا لزيد انتهى . وهذا مرسل جيد . وكان البخاري حذفه لكونه على غير شرطه . ولا مانع من نزول الآيتين في القصتين في تصديق زيد

( ١ ) بلغهم ذلك من الدعاة الذين بشم عبد الله بن مطيع داعية عبد الله بن الزبير ، وهذه الدعابات كانت مفرقة ولاجل المزاجعة على ذلك ، كما صرحهم بذلك عبد الله بن عمر ومحمد بن علي . في أبي طالب وزين العابدين علي بن الحسين ، ونصوم بالكف من ذلك لما يترتب عليه من سوء الخواص ، وأخبرهم أن ذلك مخالف لأهل الإسلام وسنة

٧ - **باب** (يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعز منها الأذلّ ، وهو العزة ورسوله والمؤمنين ، ولكنّ المنافقين لا يعلمون)

٤٩٠٧ - **عنه** الحديث حدثنا صفوان قال حفظناه من عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : كنا في غزاة ففكّمت رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، قال الأنصاري : يا لأنصار ، وقال المهاجري : يا للمهاجرين . فسمعا الله رسوله ﷺ ، قال : ما هذا ؟ قالوا كسّ رجل من المهاجرين رجلاً من الأنصار ، قال الأنصاري : يا لأنصار وقال المهاجري : يا للمهاجرين ، فقال النبي ﷺ : دعوها فانها مؤمنة . قال جابر : وكانت الأنصار حينئذ لم تسمع النبي ﷺ أكثر ثم كثر المهاجرون به ، فقال : عهد الله بن أبيي : أوقد قتلوا ؟ والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعز منها الأذلّ ، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق ، قال النبي ﷺ : دعوه ، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه .

**قوله** (باب يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعز منها الأذلّ الآية) كذا لا يدر ، وساق غيره الآية إلى (يعلمون) . ذكر فيه حديث جابر الماضي ، وقد تقدم شرحه قبل بياض ، ولعله أشار بالترجمة إلى ما وقع في آخر الحديث المذكور ، فان الترمذي لما أخرجه عن ابن أبي عمير عن أبي سفيان باسناد حديث الباب قال في آخره : وقال غير عمرو : فقال له ابنه عبد الله بن عبد الله بن أبي : والله لا ينقلب أبي إلى المدينة حتى تقول إنك أنت الدليل ورسول الله ﷺ العزيز ، ففعل ، وهذه الزيادة أخرجه ابن إسحاق في المغازي عن شيوخه ، وذكرها أيضا الطبري من طريق هكرمة

(٦٤) سورة التّغابن . بسم الله الرحمن الرحيم . وقال علقمة عن عبد الله (ومن يؤمن بالله يهد قلبه) : هو الذي إذا أصابته مصيبة رضي بها وعرف أنها من الله . وقال مجاهد : التّغابن غبن أهل الجنة أهل النار . إن ارتبتم : إن لم تعلموا أنتم غيب ، أم لا تمحض . فاللّاق قدس عن الحمض واللاق لم يحضن بعد فمدتهن ثلاثة أشهر **قوله** (سورة التّغابن والطلاق) كذا لا يدر ، ولم يذكر غيره ، وإطلاق ، بل اقتصر على التّغابن وأفردوا الطلاق بترجمة ، وهو الألبين لمناسبة ما تقدم . **قوله** (وقال علقمة عن عبد الله : ومن يؤمن بالله يهد قلبه الخ) أي يهدي إلى التسليم فيصبر ويشكر . وهذا التطبيق وصله عبد الرزاق عن ابن جينة عن الأعشى عن أبي ظبيان عن طلحة بن عبيد الله ، لكن لم يذكر ابن مسعود . وكذا أخرجه الفريابي عن الثوري وعبد بن حميد عن عمر بن سعد عن الثوري عن الأعشى ، والطبري من طريق عن الأعشى ، نعم أخرجه البرقاني من وجه آخر فقال : عن علقمة قال : شهدنا عنده . يعني عند عبد الله . عرض المصاحف ، فأتى على هذه الآية (ومن يؤمن بالله يهد قلبه) قال : هي المصيبات تصيب الرجل فيعلم أنها من عند الله فيسلم ويرضى ، وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : المعنى يهدي قلبه اليقين فيعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطاه لم يكن ليصيبه . **قوله** (وقال مجاهد : التّغابن غبن أهل الجنة أهل

(نار) كذا لابي ذر عن الحموي وحده ، وقد وصله الثريائي وعبد بن حميد عن طريق مجاهد . وفيه بفتح المعجمة والموحدة ، ولطبري من طريق شعبة عن قتادة : يوم التثان يوم حين أهل الجنة أهل النار ، أى لكون أهل الجنة بايموا على الإسلام بالجنة فربحوا وأهل النار امتنعوا من الإسلام ففروا ، فنجوا بالمتبايعين يفتن أحدهما الآخر في يده ، ويؤيد ذلك ما سيأتى في الرقاق من طريق الأهرج عن أبي هريرة دفعه ، لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء إيراد شكره ، ولا يدخل أحد النار إلا أرى مقعده من الجنة لو أحسن ليكون عليه حسرة .

### ( ٦٥ ) سورة الطلاق . وقال مجاهد ( وبال أمرها ) : جزاء أمرها

١ - باب = ٤٩٠٨ = حديث يحيى بن بكير حدثنا القيث قال حدثني غنبل عن ابن شهاب قال أخبرني سالم : أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر أمر رسول الله ﷺ ، فتغيظ فيه رسول الله ﷺ ثم قال : ليأجمعها ، ثم يسكنها حتى تطهر ، ثم تمضمض فطهر ، فإن بدا لها أن يُطلقها فليطلقها طاهر اقبل أن يسبها ، فذلك العدة كما أمره الله .

[ الحديث ٤٩٠٨ - أطرافه في : ٥٢٥٩ ، ٥٢٥٢ ، ٥٢٥٢ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ، ٥٢٥٤ ]

قوله ( سورة الطلاق ) كذا لهم ، وسقط بـ ذر . قوله ( وقال مجاهد : وبال أمرها جزاء أمرها ) كذا لهم ، وسقط لابي ذر أيضا ، وصله عبد بن حميد أيضا بن طريقه . قوله ( ان ارتبتم : ان لم تعلوا التحيض أم لا تحيض ، قال لابي قعدن عن المحيض واللاي لم يحضن بعد فمدتهن ثلاثة أشهر ) كذا لابي ذر عن الحموي وحده عقب قول مجاهد في الثثانين ، وقد وصله الثريائي بلفظ ، من طريق مجاهد ، ولابن المنذر من طريق أخرى عن مجاهد : التي كبرت والتي لم تبلغ . . . قوله ( انه طلق امرأته ) في رواية الكشميهني : انه طلق امرأة له ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى

٢ - باب ( وأولاتُ الأحمال أجملهن أن يضمن حملهن ، ومن بقى الله يجعل له من أمره يسرا )  
قوله ( وأولاتُ الأحمال أجملهن أن يضمن حملهن ، ومن بقى الله يجعل له من أمره يسرا ) كذا للجميع  
وأولاتُ الأحمال : وأولادها ذاتُ حمل

٤٩٠٩ - حديث سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى قال أخبرني أبو سلمة قال : جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال : أفيني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة ، فقال ابن عباس : آخر الأجلين ، قلت أنا ( وأولاتُ الأحمال أجملهن أن يضمن حملهن ) قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، يعني أبا سلمة ، فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها ، فقالت : قبل زوجي مبيعة الأسلمية وهي حبلى ، فوضعت بعد موتي بأربعين ليلة ، فخطبت فأسكنها رسول الله ﷺ ، وكان أبو السائب فيمن خطبها

[ الحديث ٤٩٠٩ - طريقه في : ٥٣٨ ]



٤٩١٠ - وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد قال : كنت في حلقة فيها عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان أصحابه يُدْطَلُونَهُ ، فذكر آخر الأجلين ، فحدثت بحديث سُبَيْعَةَ بنت الحارث عن عبد الله بن خُثَيْب قال فُضِمَ لِي بعض أصحابه ، قال محمد فطنت له فقلت : إني إذا لجرىء إن كذب : علي عبد الله بن هبته وهو في ناحية الكوفة . فاستخفا وقال : لكنَّ عَمَّةً لَمْ يَقُلْ ذاك ، فقلتُ أبا عطية مالك بن عامر فسأله فذهبَ يحدِّثني حديثَ سُبَيْعَةَ ، فقلتُ هل سَمِعْتَ عن عبد الله فيها شيئاً ؟ فقال : كنتا عند عبد الله ، فقال : أتَجِدُونَ عليها الخنْظِيطَ ولا تَجِدُونَ عليها الرُّخَصَةَ ؟ آتَتْ سودةُ النساءُ تقصرى ببدن الطولى ( وأولاتُ الأحمالِ أجعلنَّ أن يضمن حملنَّ ) .

**قوله** ( وأولاتُ أحدهما ذات حمل ) هو قول أبي عبيدة . **قوله** ( جاء رجل إلى ابن عباس ) لم أفت على اسمه . **قوله** ( آخر الأجلين ) أي يترصن أربعة أشهر وعشراً ولو وضعت قبل ذلك ، فإن مضت ولم تضع تدرص إلى أن تضع . وقد قال بقول ابن عباس هذا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ونقل عن حمون أيضاً ، ووقع عند الاسماعيل : قيل لابن عباس في امرأة وضعت بعد وفاة زوجها بعشرين ليلة أيسلح أن تزوج ؟ قال : لا ، إلى آخر الأجلين . قال أبو سلمة : فقلت قال الله ( وأولاتُ الأحمالِ أجعلنَّ أن يضمن حملنَّ ) قال إنما ذاك في الطلاق . وهذا السياق أوضح لمقصود الترجمة ، لكن البخاري على عادته في إنباء الأئمة على الأهل ، وقد أخرج الطبري وابن أبي حاتم بطرق متعددة إلى أبي بن كعب أنه قال النبي ﷺ ( وأولاتُ الأحمالِ أجعلنَّ أن يضمن حملنَّ ) المطلقة ثلاثاً أو المتوفى عنها زوجها ؟ قال : هي المطلقة ثلاثاً أو المتوفى عنها ، وهذا المرفوع وإن كان لا يخلو شيء من أسانيده من مقال لكن كثرة طرقه تدفع بأن له أصلاً ، وبعضه قصة سبيعة المذكورة . **قوله** ( قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، يعني أبا سلمة ) أي وافقه فيما قال . **قوله** ( فأرسل كريبا ) هذا السياق ظاهره أن أبا سلمة تلقى ذلك من كريب بن أم سلمة ، وهو المحفوظ . وذكر الحميدي في الجمع أن أبا مسعود ذكره في « الأطراف » في ترجمة أبي سلمة من طائفة ، قال الحميدي : وفيه نظر ، لأن الذي عندنا من البخاري « فأرسل ابن عباس غلامه كريبا فسألها ، لم يذكر لها اسماً . كذا قال . والذي وقع لنا ووقف عليه من جميع الروايات في البخاري في هذا الموضع « فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة ، وكذا عند الاسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير ، وقد سألته مسلم من وجه آخر فأخرجه من طريق سليمان بن يسار أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليالي ، فقال ابن عباس : عندها آخر الأجلين ، فقال أبو سلمة : قد حلت ، فجعلتا يتنازعان ، فقال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك ، فهذه القصة معروفة لأم سلمة . **قوله** ( فقالت قتل زوج سبيعة ) كذا هنا ، وفي غير هذه الرواية أنه مات ، وهو المشهور . واستفتت أم سلمة بسياق قصة سبيعة عن الجواب بلا أو نعم ، لكنه اقتضى تهويل قول أبي سلمة ، وسياق الكلام على شرح قصة سبيعة في كتاب العدد إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال سليمان بن حرب وأبو النعمان ) وهو محمد بن الفضل المعروف بمارم كلاهما من شيوخ البخاري ، لكن ذكره الحميدي وغيره في التعليق ،

وأخذه المزي في الأطراف ، مع ثبوته هنا في جميع النسخ ، وقد وصله الطبراني في المعجم الكبير ، عن علي بن عبد العزيز عن أبي النعمان بلفظه ، ووصله البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان عن سليمان بن حرب . **قوله** (عن محمد) هو ابن سيرين . **قوله** (كنت في حافلة فيها عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وكان أصحابه يعظمونه) تقدم في تفسير البقرة من طريق عبد الله بن عون عن ابن سيرين بلفظه ، جلست الى مجلس من الانصار فيه عظم من الانصار ، **قوله** (فذكروا له ، فذكر آخر الاجلين) أى ذكروا له الحامل تضع بعد وفاة زوجها . **قوله** (لحدثت بحديث سيئة بنت الحارث عن عبد الله بن عتبة) أى ابن مسعود ، وساق الاسماعيل من وجه آخر عن حماد بن زيد بهذا الاسناد قصة سيئة بنتها ، وكذا صنع أبو نعيم . **قوله** (فضمض) بضاد معجمة وميم ثقيلة وزاى ، قال ابن التين : كذا في أكثر النسخ ، ومعناه أشار اليه أن أسكت ، ضمير الرجل إذا حض على شفته . ونقل عن أبي عبد الملك أنها بالراء المهمة أى انقبض . وقال عياض : وقع عند الكشميهنى كذلك ، وعند غيره من شيوخ أبي ذر وكذا عند القابسي بثون بدل الزاى ، وليس له معنى معروف في كلام العرب . قال : ورواية الكشميهنى أصوب ، يقال ضمضنى أسكتنى ، وبقية الكلام بدل عليه . قال : وفي رواية ابن السكن دفهض لى ، أى أشار بتفويض عينه أن أسكت . قلت : الذى يفهم من سياق الكلام أنه أنكر عليه مقالته من غير أن يواجمه بذلك ، بدليل قوله : ففعلت له ، وقوله : فاستحياء . فلعلها فتمض بغير معجمة بدل الضاد ، أو ففهمض بضاد مهمة في آخره أى غابه ، ولعل الرواية المنسوبة لابن السكن كذلك . **قوله** (إني إذا لجرى) في رواية هشام عن ابن سيرين عن عبد بن حميد : انى لجرى على الكذب ، . **قوله** (ان كذبت على عبد الله بن عتبة وهو في ناحية الكوفة) هذا يشير بأن هذه القصة وقعت له وعبد الله بن عتبة حى . **قوله** (فاستحياء) أى ما وقع منه . **قوله** (لكن عمه) يعنى عبد الله بن مسعود (لم يقل ذاك) كذا نقل عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه ، والمشهور عن ابن مسعود أنه كان يقول خلاف ما نقله ابن أبي ليلى ، فاعلمه كان يقول ذلك ثم رجع ، أو وهم الناقل عنه . **قوله** (فلقيت أبا عطية مالك بن عامر) في رواية ابن عوف : مالك بن عامر أو مالك بن عوف ، بالشك ، والمحموظ مالك بن عامر ، وهو مشهور بكنته أكثر من اسمه ، والقاتل هو ابن سيرين كأنه استخرب ما نقله ابن أبي ليلى عن ابن مسعود فاستثبت فيه من غيره ، ووقع في رواية هشام عن ابن سيرين فلم أدر ما قول ابن مسعود في ذلك فسكت ، فلما قت لقيت أبا عطية . **قوله** (فذهب يحدثني حديث سيئة) أى بمثل ما حدث به عبد الله بن عتبة عنها . **قوله** (هل سمعت) أراد استخراج ما عنده في ذلك عن ابن مسعود لما وقع عنده من التوقف فيما أخبره به ابن أبي ليلى : **قوله** (فقال : كنا عند عبد الله) بن مسعود (فقال : أنتم ملون عليها) في رواية ابى نعيم من طريق الحارث بن حمير عن أيوب : فقال أبو عطية ذكر ذلك عند ابن مسعود فقال : رأيتم لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع حملها كانت قد حلت ؟ قالوا : لا . قال : فتجملون عليها التخليط ، الحديث . **قوله** (ولا تجملون عليها الرخصة) في رواية الحارث بن حمير : ولا تجملون لها ، وهى أرجه ، وتحمل الأولى على المسألة أى من الأخذ بما دل عليه آية سورة الطلاق . **قوله** (لنزلت) هو تأكيد لقسم محذوف ، ووقع في رواية الحارث بن حمير بيانه ولفظه فوائه لفدت زات . **قوله** (سورة النساء القصوى بعد الطول) أى سورة الطلاق بعد سورة البقرة . والمراد بعض كل ، فمن البقرة قوله (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ومن الطلاق قوله (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ومراد ابن مسعود إن كان هناك نسخ

فالتأخر هو الناسخ، والا فالتحقيق أن لا نسخ هناك بل عموم آية البقرة مخصوص بآية الطلاق. وقد أخرج أبو داود وابن أبي حاتم من طريق مسروق قال: بلغ ابن مسعود أن علياً يقول تعتد آخر الأجلين، فقال: من شاء لاهنته أن التي في النساء النصرية أنزلت بعد سورة البقرة، ثم قرأ (وأولات الأجلين أن بعضن حملن) وعرف بهذا مراده بسورة النساء القدسي، وفيه جواز وصف السورة بذلك. وحكى ابن النجاشي عن الداودي قال: لا أرى قوله «النصرية» محفوظاً ولا يقال في سور القرآن نصري ولا نصري انتهى. وهو رد الاخبار الثابتة بلا مستند، وانتصر والطول أمرني، وقد تقدم في صفة الصلاة قول زيد بن ثابت «طولى الطويلين»، وأنه أراد بذلك سورة الأعراف

### (٦٦) سُورَةُ النَّحْرِيمِ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

#### ١ - بَابُ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ نَهَرَّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)

٤٩١١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَصَّالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ فِي الْحَرَامِ يُكْفَرُ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: (لَقَدْ كَانَ اسْمُكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِسْمًا حَسَنًا)، [المحدث ٤٩١١ - طريقه: ٥٢٦٦]

٤٩١٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسَفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ عُمَيْدِ بْنِ هُمَيْرٍ عَنْ هَانِئَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْشُرُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَبَشٍ وَيَمَكْتُ عَنْدهَا، فَوَاطَأْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ مِنْ أُتَيْنَا عَلَيْهَا فَلَقِلَّ لَهَا أَكَلَتْ مَغَافِيرَ؟ إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ، قَالَ: لَا، وَالسَّكْنَى كُنْتُ أَشْرَبُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ ابْنَةِ جَبَشٍ فَلَمَّ أَحَدًا لَهُ، وَفَدَّ حَلْفَتُ لَا تُخْبِرُنِي بِذَلِكَ أَحَدًا،

[المحدث ٤٩١٢ - : أطرافه في ٥٢٦٦، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٤٣٦، ٥٥٩٩، ٥٦٤٤، ٥٦٨٢، ٦٦٩١، ٦٦٩٢]

قوله (سورة النحر - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لا يذو ولنغيره النحر يم ولم يذكروا البسملة. قوله (باب يا أيها النبي لم نهزم ما أحل الله لك الآية) سقط، باب، لغير أبي ذر. وسافوا الآية إلى رحيم. قوله (حدثنا هشام) هو الدستراي ويحيى هو ابن أبي كثير. قوله (عن ابن حكيم) هو يعل بن حكيم، ووقع في رواية الأصيل عن أبي زيد المروزي بأن أحمد المجراني يحيى عن ابن حكيم لم يسمه عن سعيد بن جبير، وذكر أبو هل الجباني أنه وقع في رواية أبي هل بن السكن مسمى فقال فيه دهن يحيى عن يعل بن حكيم، قال: ووقع في رواية أبي ذر عن الرخسي دهن عن يعل بن حكيم عن سعيد بن جبير، قال الجباني: وهو خطأ فاحش. قلت: سقط عليه لفظة دهن، بين يحيى وابن حكيم، قال: ورواية ابن السكن رافعة للزاع. قلت: وسماه يحيى بن أبي كثير في رواية معاوية بن سلام عنه كما سيأتي في كتاب الطلاق. قوله (عن سعيد بن جبير) زاد في رواية معاوية المذكورة أنه أخبره أنه سمع ابن عباس قوله (في الحرام يكفر) أي إذا قال لامرأته أنت على حرام لا تطلق وعليه كفارة يمين، وفي رواية معاوية المذكورة إذا حرم امرأته ليس بشيء. وسيأتي البحث في ذلك في كتاب الطلاق. وقوله في هذه الطريق، يكفر، ضبط بكسر الفاء أي يكفر من وقع ذلك منه، ووقع في رواية ابن السكن وحده دهن يكفر، وهو بفتح الفاء وهذا أوضح في المراد، والغرض من حديث ابن عباس قوله فيه (لقد كان لكم في رسول الله

۲- باب ( تَبْتَغِي مَرَاةَ اَزْوَاجِكَ قَدْ فَرَضَ اللّٰهُ لَكُمْ نِكَاحَ اِيْمَانِكُمْ )

[illegible]

رسوله ﷺ . يا بُنَيَّةُ لَا يَغْرُنَكَ مِنْهُ لَقِيَ أَمْعَبَهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا - يَرِيدُ عَائِشَةَ - قال : ثم خرجت حتى دَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ لِقَائِ ابْنَتِي مِنْهَا فَكَلَّمَتْهَا ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الْخَطَابِ ، دَخَلْتَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى تَبْتَغِيَ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجِهِ . فَأَخَذَتْنِي وَاللَّهِ أَخَذًا كَسَرْتَنِي عَنْ بَعْضِ مَا كُنْتُ أُجِدُّ فَخَرَجْتُ مِنْ هُنَا ، وَكَانَ لِي صَاحِبٌ مِنَ الْأَنْصَارِ إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالْخَبَرِ ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا أَنْتَهُ بِالْخَبَرِ ، وَنَحْنُ نَحْتَرِفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّانٍ ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَسِيرَ إِلَيْنَا ، فَقَدْ امْتَلَأْتُ صَبُورًا مِنْهُ ، فَإِذَا صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ الْبَابَ ، قَالَ أَتَعْجَبُ أَتَعْجَبُ ، قُلْتُ : جَاءَ لِقَائِي ؟ قَالَ : بَلْ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ ، أَعْتَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَزْوَاجَهُ . قُلْتُ رَغَمَ أَنْفُ حَفْصَةَ وَعَائِشَةَ . فَأَخَذَتُ نَوْبِي فَأَخْرَجُ حَتَّى جِئْتُ ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ يَرْتَقِي حَايِهَا بِمَجْلَةٍ ، وَغُلَامٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَسْوَدُ عَلَى رَأْسِ الدَّرَجَةِ ، قُلْتُ لَهُ : قُلْ هَذَا مُرَّ ابْنِ الْخَطَابِ . فَأَذِنَ لِي . قَالَ مُرَّ : فَقَعَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْحَادِثَ ، فَلَمَّا بَلَغْتُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ تَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَإِنَّهُ لَمَلَى حَصِيرَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ شَيْءٌ ، وَنَحْتُ رَأْسَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمٍ حَشَوْهَا لَهْفٌ ، وَإِنَّ هَذَا رَجُلُهُ قَرظًا مَصْبُورًا ، وَعِنْدَ رَأْسِهِ أَهْبٌ مُطْلَقَةٌ ، فَرَأَيْتُ أَنْزَلَ الْحَصِيرَ فِي جَنْبِهِ فَهَكَيْتُ ، قَالَ : مَا يُبْهِكُكَ ؟ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ كُنْتُ رَأَيْتُ وَقَعَرَهَا بِهَا عَافِيَهُ ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، فَقَالَ : أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ لَمْ أَهْدِنَا وَلَنَا الْآخِرَةَ ؟

قوله ( باب تبتغي مرضاة أزواجك ) قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ( كذا لهم باسقاط بعض الآية الأولى وحذف بقية الثانية وكلها أبو ذر . قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، والاستاد كله مديون . قوله مكشئت سنة أريد أن أسأل عمر بن الخطاب ( فذكر الحديث بطوله في قصة اللتين نظرنا ، وقد ذكره في النكاح مختصرا من هذا الوجه ومطلولا من وجه آخر ، وتقدم طرف منه في كتاب العلم وفي هذه الطريق هنا من الزيادة مراجعة امرأة عمر له ودخوله على حفصة بسبب ذلك بطوله ، ودخول عمر على أم سلمة . وذكر في آخر الأخرى قصة اعتزاله ﷺ نساءه ، وفي آخره حديث عائشة في التخيير ، وسيأتي الكلام على ذلك كله مستوفى في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الطريق : ثم قال عمر رضي الله عنه : واقع إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمرا حتى أنزل الله فيمن ما أنزل ، قرأت بخط أبي علي الصدوق في هامش نسخته : قبل لابد من اللام لتأكيد . وقوله في هذه الطريق ولا يغرنك هذه التي أعجبها حسن حب رسول الله ﷺ ، هو برفع حب على أنه بدل من قاعل أحب ، ويجوز النصب على أنه مفعول من أجله أي من أجل حبه لها ، وقوله فيه : قرظا مصبورا ، أي بمحوها مثل الصبرة ، وعند الاسماعيلي مصبوبا ، بموحدين

٣ - باب ( وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فلما نبات به وأظهره الله عليه عرف بعضه

وأعرض عن بعض ) فلما نهاها به قالت من أنبأك هذا ؟ قل كئاني بالأمم الغيبر ( فهو عائشة عن النبي ﷺ

٤٩١٤ - **حدثنا** عليّ **حدثنا** سفيان **حدثنا** يحيى بن سعيد قال سمعت **عبد بن حنين** قال سمعت **ابن عباس** رضي الله عنهما يقول «أردت أن أسأل عمر رضي الله عنه فقلت: يا أمير المؤمنين، من المرأتان اللتان تظاهرتا هل رسول الله ﷺ؟» فأنمت كلامي حتى قال: عائشة وحفصة»

قوله (باب واذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً - إلى - الخبر) كذا لابي ذر وساق غيره الآية . قوله (فيه عائشة عن النبي ﷺ) يشير إلى حديثها المذكور قبل بباب . قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن هيينة، ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري، وذكر طرفاً من الحديث الذي في الباب قبله

٤ - **باب** (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) صغوت وأصغيت: ملت، لتصغى: لتجمل. (وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهروا: عون، تظاهرون تعاونون. وقال مجاهد (قوا أنفسكم وأهليكم) أوصوا أنفسكم وأهليكم بتقوى الله وأدبوا

٤٩١٥ - **حدثنا** الجدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** يحيى بن سعيد قال سمعت **عبد بن حنين** يقول «سمعت **ابن عباس** يقول: أردت أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على رسول الله ﷺ، فكتبت سنة فلم أجد له موضعاً، حتى خرجت معه حاجتاً، فلما كذا بظهره ان ذهب عمر حاجته فقال: أدركني بالوضوء، فأدركني بالإدواة، فجاءت أسكب عليه، ورأيت موضعاً قلت: يا أمير المؤمنين، من المرأتان اللتان تظاهرتا؟ قال ابن عباس: فأنمت كلامي حتى قال: عائشة وحفصة»

قوله (باب (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) صغوت وأصغيت ملت، لتصغى لتقبل) سقط هذا لابي ذر، وهو قول أبي صبيدة، قال في قوله (والتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة): لتقبل، من صغوت إليه ملت إليه، وأصغوت إليه مثله. وقال في قوله (فقد صغت قلوبكما) أي عدات ومالك. قوله (وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين، والملائكة بعد ذلك ظهروا: عون) كذا لهم، واقتصر أبو ذر من سياق الآية على قوله «ظهروا: عون»، وهو تفسير الفراء. قوله (تظاهرون تعاونون) كذا لهم، وفي بعض النسخ تظاهروا تعاونا، وهو تفسير الفراء أيضاً قال في قوله تعالى (وان تظاهروا عليه): تعاونا عليه. قوله (وقال مجاهد: قوا أنفسكم، أوصوا أهليكم بتقوى الله وأدبوا) وصلة الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بلفظ «أوصوا أهليكم بتقوى الله»، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة «مروم بطاعة الله وأنهم من معصيته»، وعند سعيد بن منصور عن الحسن نحوه، وروى الحاكم من طريق ربيع بن حراش عن علي في قوله (قوا أنفسكم وأهليكم نادوا) قال «علوا أهليكم خيراً»، ورواه ثقات. (تنبيه): وقع في جميع النسخ التي وقفت عليها «أوصوا» بفتح الالف وسكون الواو بعدما صاد مهجلة من الإيصاد، وسقطت هذه اللفظة للثني، وذكرها ابن التين بلفظ «قوا أهليكم أوقفوا أهليكم»، ونسب حياض هذه الرواية مكذاً للقاسي وابن السكن، قال: وعند الأصمعي أوصوا أنفسكم وأهليكم انتهى. قال ابن التين: قال القاسي صوابه «أوقفوا»، قال ونحو ذلك ذكر النحاس، ولا أهرق للالف من أ-

ولا لفناء من قوله فقروا وجها ، قال ابن التين : ولعل المعنى أوقفوا بتقديم الفاء على الفاء أى أوقفوهم من المصيبة ، قال : لكن الصواب على هذا حذف الألف لأنه ثلاثى من وقف ، قال : ويحتمل أن يكون أوقفوا بمعنى بفتح الفاء وضم الفاء لا تمصروا فيخصوا مثل لا تزن فيزن أهلك وتكون د أو ، على هذا للتخفيف ، والمعنى إما أن تأمروا أحليكم بالتقوى أو فاتقوا أنتم فيتقوا هم فيما لكم انتهى ، وكل هذه التكلفات نشأت من تحريف الكلمة ، وإنما هى د أو صرا ، بالصاد والله المستعان . ثم ذكر المصنف فى الباب أيضا طرفا من حديث ابن عباس عن عمر أيضا فى قصة المتظاهرين ، وسيأتى شرحه

## ٥ - باب ( عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن )

مسلمات مؤمنات قانتات ثابتات عابدات صائمات ذيات وأبكارا )

٤٩٦ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : اجتمع نساء النبي ﷺ فى الغيرة عليه ، فقلت لمن : عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن . فزكت هذه الآية .

**قوله** ( باب عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن الآية ) ذكر فيه طرفا من حديث أنس عن عمر فى موافقته ، واقتصر منه على قصة الغيرة ، وقد تقدم بهذا الاسناد فى أوائل الصلاة تأما ، وذكرنا كل موافقة منها فى بابها ، وسيأتى ما يتعلق بالغيرة فى كتاب النكاح إن شاء الله تعالى

## ( ٦٧ ) سورة ( تبارك الذى بيده الملك )

التفاوت : الاختلاف . والتفاوت والتفاوت واحد . تميز . تقطع . مناكبا : جوانبها . تدعون وتدعون واحد ، مثل تدكرون وتدكرون . ويتقبضن : يضربن بأجنحتهن . وقال مجاهد ( صافات ) : بسط أجنحتهن . وقور : الكفور

**قوله** (سورة تبارك الذى بيده الملك) سقطت البسمة للجميع . قوله (التفاوت الاختلاف ، والتفاوت والتفاوت واحد) هو قول الفراء قال : وهو مثل تمهدته وتماهدته ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق إبراهيم عن طلحة أنه كان يقرأ : من نفرت ، وقال الفراء : هى قراءة ابن مسعود وأصحابه ، والتفاوت الاختلاف يقول : هل ترى فى خلق الرحمن من اختلاف ؟ وقال ابن التين : قيل متفاوت فليس متباينا ، وتفاوت ذات بعضه بعضا . قوله ( تميز تقطع ) هو قول الفراء قال فى قوله تكاد تميز من الغيظ أى تقطع عليهم غيظا . قوله ( مناكبا جوانبها ) قال أبو عبيدة فى قوله تعالى ( قامشوا فى مناكبها ) أى جوانبها ، وكذا قال الفراء . قوله ( تدعون وتدعون واحد ، مثل تدكرون وتدكرون ) هو قول الفراء قال فى قوله ( الذى كنتم به عون ) يريد تدعون بالتخفيف ، وهو مثل تدكرون وتدكرون ، قال والمعنى واحد ، وأشار الى أنه لم يقرأ بالتخفيف ، وقال أبو عبيدة فى قوله ( الذى كنتم به تدعون ) أى تدعون به وتكذبون . **قوله** ( يقال غورا غارا ، يقال لا تاله

الدلاء ، كل شيء غرت فيه نفى مفارقة ، ماء غور وبئر غور وصياح غور بمنزلة الزور ، وهؤلاء زور وهؤلاء ضيف ومعناه أضياف وزوار ، لأنها مصدر مثل قوم عدل وقوم رضا ومقنع ( ثبت هذا عند النسفي هنا ، وكذا رأيته في المستخرج ، لأبي نعيم ، ووقع أكثره لبقاين في كتاب الادب ، وهو كلام الفراء من قوله ماء غور الى ومقنع لحسن قال بدل بئر غور ماء غور وزاد : ولا يجمعون غور ولا يثنونه ، والباقي سواء ، وأما أول الكلام فهو من (٥) وأخرج الفاكهي عن ابن أبي عمير عن سفيان عن ابن الكلبي قال نزلت هذه الآية ( قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غورا ) في بئر زمزم وبئر ميمون بن الحضرمي وكانت جاملة ، قال الفاكهي : وكانت آبار مكة تغور سراطا ، قوله ( ويحبضن يضرين باجنحتن ) كذا اخبر أبي ذر هنا ورواه الفريابي ، وقد تقدم في بدء الخلق . قوله ( وقال مجاهد : صاقت بسط أجنحتن ) سقط هذا لأبي ذر هنا ، ورواه الفريابي ، وقد تقدم في بدء الخلق أيضا . قوله ( ونفور الكفور ) ورواه عبد بن حميد والطبري من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( بل لجوا في عتو ونفور ) قال : كفور ، وذكر عياض أنه وقع عند الأصيل ، ونفور نفور كفور ، أي بفتح المثناة تفسير قوله سمعوا لها شهيقا وهي نفور ، قال : وهي أوجه من الأول . وقال في موضع آخر : هذا أولى وما عداه تصحيف ، فان تفسير نفور بالنون بكفور بعيد ، قلت : استبداه من جهة أنه معنى فلا يفسر بالذات ، لكن لا طابع من ذلك على إرادة المعنى ، وحاصله أن الذي يبلج في عتوه ونفوره هو الكفور

### ( ٦٨ ) سورة ( ن والقلم ) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال قتادة : حَرَدَ جَدَّ في أنفسهم . وقال ابن عباس : يَتَخَفَتُونَ يَتَجَوَّن السَّرَّارَ والكَلَامَ الخفي . وقال ابن عباس : لَمَّا لَمَّضُوا : أضلنا مكان جَنَّتْنَا . وقال غيره كالصريم : كالصريح انصرم من الليل والليل انصرم من النهار ، وهو أيضاً كل رَمَقٍ انصرمت من مُعْظَمِ الرَّمَلِ . والصريم أيضاً للصروم مثل قهبل ومقتول

قوله ( سورة ن والقلم - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت سورة والبسطة اخبر أبي ذر ، والمشهور في أن حكها حكم أوائل السور في الحروف المنقطعة ، وبه جزم الفراء ، وقيل بل المراد بها الحوت ، وجاء ذلك في حديث ابن عباس أخرجه الطبراني مرفوعاً قال : أول ما خلق الله القلم والحوت ، قال أكتب قال ما أكتب ؟ قال : كل شيء كان إلى يوم القيامة . ثم قرأ ن والقلم ، فالنون الحوت والقلم القلم . . . قوله ( وقال قتادة حرد جد في أنفسهم ) هو بكسر الجيم وتشديد الدال الاجتهاد والمبالغة في الأمر ، قال ابن التين : وضبط في بعض الأصول بفتح الجيم ، قال عبد الرزاق عن معمر بن ممر : كانت الجنة لبيع ، وكان يملك قوته سنة ويتصدق بالفضل ، وكان بنوه يتهوون من الصدقة ، فلما مات أبوم غدوا عليها فقالوا لا بدخاها اليوم عليكم مسكين ( وغدوا على حرد قاديرين ) يقول : على جد من أمرهم ، قال معمر وقال الحسن : على قاعة . وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عكرمة قال : هم ناس من الحبشة كانت لأبيهم جنة ، فذكر نحوه إلى أن قال ( وغدوا على حرد قاديرين ) قال : أمر مجتمع . وقد قيل في حرد إنها اسم الجنة ، وقيل اسم قريتهم ، وحسبكي أبو عبيدة فيه أقوالاً أخرى : القصد والمنع والغضب والمخدة . قوله ( وقال ابن عباس : يتخافتون يتجئون السرار والكلام الخفي ) ثبت هذا لأبي ذر وحده هنا ، ولا



لباقين في كتاب التوحيد . قوله ( وقال ابن عباس : إنا لصالون أصلنا مكان جنتنا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن جريج عن هطاء عن ابن عباس في قوله ( قالوا إنا لصالون ) : أصلنا مكان جنتنا ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : أخطأنا الطريق ، فأممنا جنتنا . ( ثنيه ) : زعم بعض الشراح أن الصواب في هذا أن يقال دخلنا بنجر ألف ، تقول ذلك الشيء إذا جعلته في مكان ثم لم تجد أين هو ، وأضلت الشيء إذا ضلته انتهى . والذي وقع في الرواية صحيح المعنى ، حملنا عمل من ضيع ، ويحتمل أن يكون بضم أول أصلنا . قوله ( وقال غيره : كالصريم ، كالصبح انصرم من الليل والليل انصرم من النهار ) قال أبو عبيدة ( فأصبحت كالصريم ) النهار انصرم من الليل والليل انصرم من النهار . وقال الفراء : الصريم الليل الأسود . قوله ( وهو أيضا كل رمة انصرمت من منظم الرمل ) هو قول أبي عبيدة أيضا قال : وكذلك الرمة تنصرم من منظم الرمل فيقال صريمة ، وصريمة أمرك قطعه . قوله ( والصريم أيضا المصروم مثل قتيل ومقتول ) هو محصل ما أخرجه ابن المنذر من طريق شيخان عن قتادة في قوله ( فأصبحت كالصريم ) : كأنها قد صرمت . والحاصل أن الصريم مقول بالاشتراك على معان يرجع جميعها إلى انفصال شيء عن شيء ، ويطلق أيضا على الفعل فيقال صريم بمعنى مصروم ( تكيل ) : قال عبد الرزاق عن معمر أخبرني نعيم بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن جبير يقول : هي يعني الجنة المذكورة أرض باليمن يقال لها صرقان ، بينها وبين صنعاء ستة أميال . قوله ( تدمن فيدمنون ترخص فيرخصون ) كذا للنسفي وحده هنا وسقط لباقيين ، وقد رأيت أيضا في المستخرج ، لأبي نعيم ، وهو قول ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق عكرمة قال : تكفر فيكفرون . وقال الفراء : المعنى تلين فيلبنون ، وقال أبو عبيدة هو من المداخنة . قوله ( مكظوم وكظم مضموم ) كذا للنسفي وحده هنا وسقط لباقيين ، ورأيت أيضا في مستخرج أبي نعيم ، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( وهو مكظوم ) : من النعم مثل اكظم . وأخرج ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله مكظوم قال : مضموم

### ٩ - باب ( عتَلَّ بعد ذلك زَئِيم )

٤٩١٧ - **حدثنا** محمود بن حنبل **حدثنا** عبد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي حصين عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ( **عتَلَّ بعد ذلك زَئِيم** ) قال رجل من قريش زَئِمَةٌ مثل زَئِمَةِ الشَّاعِرِ »

٤٩١٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن معمر بن خالد قال سمعت حارثة بن وهب الخزاعي قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول : ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كلٌ ضيفٍ مُتَضَفٍّ لو أقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كلٌ عَتَلٍ جَوَاطِرٍ مُسْتَكْبِرٍ »

[ الحديث - ٤٩١٨ طرقه في : ٦٠٧١ ، ٦٦٥٧ ]

قوله ( باب عتل بعد ذلك زئيم ) اختلف في الذي نزلت فيه ، فقيل هو الوليد بن المغيرة وذكره يحيى بن سلام في تفسيره ، وقيل الأسود بن عبد يغوث ذكره سفيان بن داود في تفسيره ، وقيل الأحنس بن شريق وذكره السبيل عن القتيبي ، وحكى هذين القولين الطبري فقال : يقال هو الأحنس ، وزعم قوم أنه الأسود وليس به ، وأبعد

من قال إنه عبد الرحمن بن الأسود فإنه يصغر من ذلك ، وقد أسلم وذكر في الصحابة . قوله ( حدثنا محمود بن غيلان ) في رواية المستملد محمد ، وكأنه الدمل . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى ) هو من شيوخ المصنف ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا . قوله ( عن ابن حصين عن مجاهد ) لإسرائيل فيه طريق أخرى أخرجهما الحاكم من طريق عبيد الله بن موسى أيضا والإسماعيل من طريق وكيع كلاهما عن إسرائيل عن أبي إسحق عن سميد بن جبير عن ابن عباس نحوه . وأخرجه الطبري من طريق شريك عن أبي إسحق بهذا الإسناد وقال : الذي يعرف بالشعر . قوله ( رجل من قريش له ذنعة مثل ذنعة الشاة ) زاد أبو نعيم في مستخرجه في آخره : يعرف بها ، وفي رواية سعيد ابن جبير المذكورة : يعرف بالشركا تعرف الشاة بنمبا ، والطبري من طريق هكرمة عن ابن عباس قال : نكف فلم يعرف حتى قيل ذنيم يعرف ، وكانت له ذنعة في ذنقه يعرف بها . وقال أبو عبيدة : الزنيم المعلق في القوم ليس منهم قال الشاعر : ذنيم ليس يعرف من أبوه ، وقال حسان : وأنت ذنيم نبط في آل هاشم ، قال : ويقال للئيس ذنيم له ذنمتان . قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن معبد بن خالد ) هو الجدل بضم الجيم والمهمله وتخفيف اللام ، كوفي ثقة ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في كتاب الزكاة وثالث يأتي في الطب . قوله ( ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف ) بكر العين وبفتحها وهو أضعف . وفي رواية الإسماعيلي : مستضعف ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم الضعفاء المخلوبون ، وله من حديث سراقه بن مالك : الضعفاء المخلوبون . ولأحمد من حديث حذيفة : الضعيف المستضعف ذو الطمرين لا يقربه له . والمراد بالضعيف من نفسه ضعيفة لتواضعه وضعف حاله في الدنيا ، والمستضعف المحنقر لخلقه في الدنيا . قوله ( عتل ) بضم المهمله والمثناة بعدهما لام ثقيلة قال الفراء : الشديد الخصومة . وقيل الجافي عن الموعظة . وقال أبو عبيدة : العتل اللفظ الشديد من كل شيء ، وهو هنا الكافر ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن : العتل الفاحش الآثم . وقال الخطابي : العتل الغليظ العنيف . وقال الداودي : السمين العظيم العنق والبطن . وقال المروزي : الجروح المنوع . وقيل : القصير البطن . قلت : وجاء فيه حديث هند أحد من طريق عبد الرحمن بن هزم وهو مختلف في صحته قال : سئل رسول الله ﷺ عن العتل الزنيم قال : هو الشديد الخلق المصحح ، الأكل الشروب ، الواجد للطعام والأشرب ، الظلوم للناس ، الرقيب الجوف . قوله ( جواظ ) بفتح الجيم وتثنية الواو وآخره همزة الكثير اللحم المختال في مشيه حكاية الخطابي ، وقال ابن قارس : قيل هو الأكل ، وقيل الفاجر . وأخرج هذا الحديث أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري بهذا الإسناد مختصراً لا يدخل الجنة جواظ ولا جمطري ، قال : والجواظ اللفظ الغليظ انتهى وتفسير الجواظ لعله من سفيان ، والجمطري بفتح الجيم والظاء المعجمة بينهما عين مهملة وآخره واء مكسورة ثم تختانية ثقيلة قبل : هو اللفظ الغليظ ، وقيل : الذي لا يمرض ، وقيل : الذي يتمدح بما ليس فيه أو عنده ، وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو أنه تلا قوله تعالى ( مناع للخير ) إلى - ذنيم ) فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أهل النار كل جمطري جواظ مستكبر ،

## ٢ - باب ( يومُ يُكشَفُ عن ساق )

٤٩١٩ - حدثنا آدم حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد رضي الله عنه قال : سمعتُ

الذي ﷺ يقول : يَكْشِفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ ، وَيَبْقَى مِنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِثَاءً وَسُخْمَةً ، فَهَذِهِ لِيَسْجُدَ ، فَهُوَ دُظْهَرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا ،

**قوله** ( باب يوم يكشف عن ساق ) أخرجه أبو يعلى بسند فيه ضعف عن أبي موسى مرفوعاً في قوله ( يوم يكشف عن ساق ) قال : عن نور عظيم ، فيخرون له سجداً ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( يوم يكشف عن ساق ) قال : عن شدة أسر ، وعند الحاكم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : هو يوم كرب وشدة ، قال الخطابي : فيكون المعنى يكشف عن قدومه التي تنكشف عن الشدة والكرب وذكر غير ذلك من التأويلات كما سيأتي بيانه عند حديث الشفاعة مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . ووقع في هذا الموضع : يكشف ربنا عن ساقه ، وهو من رواية سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم فأخرجها الاسماعيلى كذلك ثم قال : في قوله : عن ساقه ، نكرة . ثم أخرجه من طريق حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم بألفظ : يكشف عن ساق ، قال الاسماعيلى : هذه أصح لموافقتها لفظ القرآن في الجملة ، لا يظن أن الله ذر أعضاء وجوارح لما في ذلك من مشابة المخلوقين ، تعالى الله عن ذلك ليس كمثل شيء .

( ٦٩ ) سُورَةُ الْحَاقَّةِ . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ : يريد فيها الرضا ، القاضية الموتة الأولى التي مُتَتْهَا ، ثم أحيأ بعدها . من أحْدَ عنه حاجزين أحدٌ يكون لَجْجَمٌ وللواحد . وقال ابن عباس : الوتين نياط القلب . قال ابن عباس : طَلَى كَثُرَ ، ويقال بالطاء عَيْتٌ بطنائهم ، ويُقَالُ طَلَتْ عَلَى التَّلْزِزِ أَنْ كَا طَلَى الْمَاءُ عَلَى قَوْمٍ فَوْرَحَ

**قوله** ( سورة الحاقة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد ، والحاقة من أسماء يوم القيامة ، سميت بذلك لأنها حَقَّتْ لكل قوم أعمالهم . قال قتادة : أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه . **قوله** ( حصوما متتابعة ) كذا للنسفي وحده هنا ، وهو قول أبي عبيدة . وأخرج الطبراني ذلك عن ابن مسعود موقوفاً بأسناد حسن وصححه الحاكم . **قوله** ( وقال ابن جبير ) عيشة راضية ) يريد فيها الرضا ) وقال أبو عبيدة : معناه مرضية ، قال وهو مثل ليل نائم . **قوله** ( وقال ابن جبير أرجائها ما لم ينشق منها ، فهم على حافتيه ، كقولك على أرجاء البر ) كذا للنسفي وحده هنا ، وهو عند أبي نعيم أيضاً ، وتقدم أيضاً في بدء الخلق . **قوله** ( واهية وهيا تشققها ) كذا للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضاً ، وتقدم أيضاً في بدء الخلق . **قوله** ( والقاضية الموتة الأولى التي منها لم أحي بعدها ) كذا لا بد ، ولغيره : ثم أحي بعدها ، والأول أصح وهو قول الفراء ، قال في قوله ( باليتها كانت القاضية ) يقول : لبت الموتة الأولى التي منها لم أحي بعدها . **قوله** ( من أحد عنه حاجزين ، أحد يكون للجميع والواحد ) هو قول الفراء ، قال أبو عبيدة في قوله ( من أحد عنه حاجزين ) جمع صفته على صفة الجميع لأن أحداً يقع على الواحد والاثنتين والجمع من الذكر والأنثى . **قوله** ( وقال ابن عباس : الوتين نياط القلب ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية هو جبل الوريد ، وهذا وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، والفريابي والاشجسي والحاكم كلهم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، وإسناده قوى لأنه من رواية الثوري عن عطاء وسميه منه قبل الاختلاط ، وقال أبو عبيدة مثله ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : الوتين

حبيل القلب . قوله ( قال ابن عباس : طفي كثر ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : بلغنا أنه طفي فوق كل شيء خمسة عشر ذراعاً . قوله ( ويقال بالطاغية : يظفياهم ) هو قول أبي عبيدة وزاد : وكفرهم . وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال ( فأهلكوا بالطاغية ) : بالذنوب . قوله ( ويقال طغت على الخزان كما طغى الماء على قوم نوح ) لم يظهر لي فاعل طغت لأن الآية في حق نوح وهم قد أهلكوا بالصيحة ، ولو كانت عادة لكان الفاعل الريح وهي لها الخزان ، وتقدم في أحاديث الأنبياء أنها عنت على الخزان . وأما الصيحة فلا خزان لها ، فلمله انتقال من عنت إلى طغت . وأما قوله ( لما طغى الماء ) فروى سعيد بن منصور من طريق السدي عن أبي مالك وأبي صالح عن ابن عباس في قوله ( لما طغى الماء ) قال : طغى على خزانه فنزل بغير كيل ولا وزن . قوله ( وغسلين ما يسيل من صديد أهل النار ) كذا ثبت للنسفي وحده مقب قوله ( الفاضية ) وهو عند أبي نعيم أيضاً ، وهو كلام الفراء قال في قوله ( ولا طعام إلا من غسلين ) : يقال إنه ما يسيل من صديد أهل النار . قوله ( وقال غيره ) ( من غسلين ) : كل شيء غسلته فخرج منه شيء فهو غسلين ، فغسلين من الغسل مثل الجرح والدبر ) كذا ثبت للنسفي وحده هنا وقد تقدم في . الخلق . اعجاز نخل أصولها كذا ثبت للنسفي وحده هنا وهو عند أبي نعيم أيضاً ؛ وقد تقدم أيضاً في أحاديث الأنبياء . قوله ( باقية بقية ) كذا للذهبي وحده وعند أبي نعيم أيضاً ، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء . ( تنبيه ) : لم يذكر في تفسير الحاقة حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيه حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ ، أذن لي أن أحدث عن ملك من حملة العرش ما بين شحمة أذنه إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام ، أخرجه أبو داود وابن أبي حاتم من رواية إبراهيم بن طهمان عن محمد بن المنكدر وإسناده على شرط الصحيح

### ( ٧٠ ) سُورَةُ ( سَأَلَ سَائِلٌ )

لنَّصِيبَهُ أَصْفَرُ آبَاءِهِ الْفَرُّبِيُّ إِلَيْهِ يَنْتَقِي ثُمَّ انْقَسَى . قَشَوَى قَيْدَانِ وَالرَّجُلَانِ وَالْأَطْرَفُ ، وَجِلْدَةُ الرَّأْسِ يُقَالُ لَهَا شَوَاةٌ ، وَمَا كَانَ غَيْرَ مَقْتَلٍ فَهُوَ شَوَى ، عَزِينَ وَالْعَزُونَ الْخَلْقُ وَالْجَمَاعَاتُ ، وَاحِدُهَا عِزَّةٌ

قوله ( سورة سأل سائل ) سقطت البسملة للجميع . قوله ( الفصيلة أصفر آبائه الفرقي إليه ينتقى ) هو قول الفراء ، وقال أبو عبيدة : الفصيلة دون القبيلة ، ثم الفصيلة نخذه إلى تزويده . وقال عبد الرزاق عن معمر : بلغني أن فصيلة أمه التي أرضعته . وأغرب الداودي لحكى أن الفصيلة من أسماء النار . قوله ( القشوى : البدان والرجلان والأطراف ، وجلدة الرأس يقال لها شواة ، وما ذن غير مقتل فهو شوى ) هو كلام الفراء بلفظه أيضاً ، وقال أبو عبيدة : القشوى واحدها شواة وهي البدان والرجلان والرأس من الأدهيين ، قال : وسمعت رجلاً من أهل المدينة يقول أقفصرت شواقي ، قلت له ما معناه ؟ قال : جلدة رأسي ، والقشوى قوائم الخمر يقال : قبل القشوى ، ولا يراد في هذا الرأس لأنهم وصفوا الخيل بأساسة الحديد ورفة الوجه . قوله عزين والعزون الخلق والجماعات واحدها عزة ( عزة ) أى بالتخفيف كذا لا في ذر ، وسقط لفظه الخلق ، لغير أبي ذر والصواب إثباته وهو كلام الفراء بلفظه ، والخلق بفتح الحاء المهملة على المشهور ويجوز كسرهما ، وقال أبو عبيدة : عزين جماعة عزة مثل ثبة وثبين وهي جماعات في نفرة . قوله ( يوفضون الإيفاض الأسراع ) كذا ثبت للنسفي وحده وهو كلام الفراء ، وقد تقدم في

الجنائز . قوله (وقرأ الأعمش وعاصم إلى نصب) أي إلى شيء منصوب يستقيمون إليه ، وقراءة زيد بن ثابت ، إلى نصب ، وكان النصب الآية التي كانت تعبد وكل صواب ، والنصب واحد والنصب مصدر ، ثبت هذا هنا للنسبي ، وذكره أبو نعيم أيضا . وقد تقدم بعضه في الجنائز . وهو قول الفراء بلفظه وزاد : في قراءة زيد بن ثابت برفع النون ، وبعد قوله التي كانت تعبد من الأحجار قال : النصب والنصب واحد وهو مصدر والجمع أنصاب انتهى ، يريد أن الذي بهضمين واحد لا جمع مثل حقب واحد الأحقاب

### (٧١) سُورَةُ نُوحٍ

أطواراً : طَوَّراً كذا وطَوَّراً كذا ، يُقال عدا طَوَّره أي فذره ، والكَبَّار أشدُّ من الكبار ، وكذلك جَبَّال وجبيل لأنها أشدُّ مبالغة وكذلك كَبَّارٌ الكبير ، وكبار أيضاً بالتخفيف ، والعرب تقول رجل حَسَّابٌ وجَبَّالٌ ، وحَسَّانٌ مخفف وجَبَّالٌ مخفف . دَبَّاراً من دَوَّرَ ، ولكنه فيقال من الدَوَّارِ كما قرأ مُهر الحلي في القيام وفي من قُت . وقال غيره دَبَّاراً أحداً ، تَبَّاراً هلاكاً . وقال ابن عباس : يَذَرُّاراً يَنْبَحُ بَفَضِّها بَنَصاً ، وقاراً عَظَمَةً

قوله (سورة نوح) - قطت البسمة للجميع . قوله (أطواراً طورا كذا وطورا كذا) تقدم في بدء الخلق ، وقال عبد الرزاق عن ميمون عن قتادة في قوله (وقد خلقكم أطواراً) : نطفة ثم حلقة ثم مضضة ثم خلقا آخر . قوله (يقال عدا طوره أي قدره) تقدم في بدء الخلق أيضا . قوله (والكبار أشد من الكبار ، وكذلك جبال وجبيل لأنها أشد مبالغة ؛ وكذلك كبار الكبير ، وكبار أيضا بالتخفيف) قال أبو عبيدة في قوله (ومكروا مكرا كباراً قال مجازها كبير ، والعرب تحول لفظه كبير إلى فعال مخففة ثم يقلون ليكون أشد مبالغة ، قال كبار أشد من الكبار ، وكذا يقال للرجل الجبل لأنه أشد مبالغة . قوله (والعرب تقول رجل حسان وجمال وحسان مخفف وجمال مخفف) قال الفراء في قوله (ومكروا مكرا كباراً) : الكبار الكبير وكبار أيضا بالتخفيف ، والعرب تقول يحب وبحباب ورجل حسان وجمال بالثقل وحسان وجمال بالتخفيف في كثير من أشباهه . قوله (دياراً من دور ، ولكنه فيقال من الدوران) أي أصله ديار فأدغم ولو كان أصله فعلاً لكان دواراً ، وهذا كلام الفراء بلفظه ، وقال غيره : أصل ديار دوار ، والواو إذا وقعت بعد تحتانية ساكنة بعد ما فتحة قلبت ياء مثل أيام وقيام . قوله (كما قرأ عمر إلى القيام وهي من قُت) هو من كلام الفراء أيضا ، وقد أخرج أبو عبيدة في فضائل القرآن عن طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر أنه صلى المشاء الآخرة قال - فتفتح آل عمران فقرأ (الله لا إله الا هو إلى القيام) وأخرج ابن أبي داود في المصاحف عن طريق من عمر أنه قرأها كذلك ، وأخرجها عن ابن مسعود أيضا . قوله (وقال غيره دياراً أحداً) هو قول أبي عبيدة وزاد : يقولون ليس بما ديار ولا صريب . (تنبيه) : لم يتقدم ذكر من يعطف عليه قوله ، وقال غيره ، فيحتمل أن يكون كان في الأصل منسوباً لقائل الخذف اختصاراً من بعض النقلة ، وقد عرفت أنه الفراء . قوله (تباراً هلاكاً) هو قول أبي عبيدة أيضا . قوله (وقال ابن عباس مندراً ما يتبع بعضه بعضاً) وصله ابن أبي حاتم عن طريق هلي بن أبي طلحة

عن ابن عباس ٤ . **قوله** ( وقارا عظمة ) وصله - ميد بن منصور وابن أبي حاتم من طريق مسلم البجلي عن سميد ابن جبير عن ابن عباس في قوله ( مالهكم لا ترجون لله وقارا ) قال : ما تعرفون لله حق عظمته

١ - **باب** ( وَذَا وَلَا سُوعًا وَلَا يَفُوثَ وَيَعُوقُ ) - ٤٩٢٠ - **حديث** ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج ، وقال عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما صارت الاوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد ، اما ودف فكانت لكذب بدوهم الجندل ، واما سواع فكانت لهذيل ، واما يَفُوثُ فكانت لمراد ، ثم لبنى غطوف بالجرف عند سبأ . واما يعوق فكانت لهمدان . واما نَسْرُ فكانت لخير ، لآلِ ذِي الْكَلَامِ . انما رجال صالحين من قوم نوح . فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى بحالهم التي كانوا يجلسون أنصابا وتسموها بأسمائهم ففعلوا ، فلم تذهب ، حتى إذا هلك أولئك وتنازع العلم عُدَّتْ ،

**قوله** ( باب ودا ولا سواعا ولا يَفُوثَ ويعوق ) سقطت هذه الترجمة افير أبي ذر . **قوله** ( أخبرنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . **قوله** ( عن ابن جريج وقال عطاء ) كذا فيه وهو معطوف على كلام عذوف ، وقد بينه الفاكهي من وجه آخر عن ابن جريج قال في قوله ثمال ( ودا ولا سواع ) الآية قال : أوثان كان قوم نوح يعبدونهم وقال عطاء كان ابن عباس الخ . **قوله** ( عن ابن عباس ) قيل هذا منقطع لأن عطاء المذكور هو الحراساني ولم يلق ابن عباس ، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج فقال : أخبرني عطاء الحراساني عن ابن عباس ، وقال أبو مسعود : ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج عن عطاء الحراساني عن ابن عباس ، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الحراساني وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء . وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في د العال . عن علي بن المديني قال : سألت يحيى الفايظ عن حديث ابن جريج عن عطاء الحراساني فقال : ضعيف . فقلت : انه يقول أخبرنا . قال : لا شيء . إنما هو كتاب دفعه إليه انتهى . وكان ابن جريج يستجير إطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة . وقال الاسماعيلي أخبرني عن علي بن المديني أنه ذكر عن - تفهيم ابن جريج ، كلاما مضاه أنه كان يقول عن عطاء الحراساني عن ابن عباس ، فقال علي الوراق أن يكتب الحراساني في كل حديث فنزكه فرواه من روى عن أنه عطاء بن أبي رباح انتهى . وأشار بهذا إلى الفهية التي ذكرها صالح بن أحمد عن علي بن المديني ونبه عليها أبو علي الجبائي في د تقييد الممثل ، قال ابن المديني سمعت هشام بن يوسف يقول قال لي ابن جريج سألت عطاء عن التفسير من البقرة وآل عمران ثم قال : اعني من هذا . قال قال هشام فكان بعد إذا قال قال عطاء عن ابن عباس قال عطاء الحراساني . قال هشام : فكذبنا ثم ملنا ، يعني كتبنا الحراساني . قال ابن المديني وإنما بينت هذا لأن محمد بن ثور كان يجهلها - يعني في روايته عن ابن جريج - عن عطاء عن ابن عباس فيظن أنه عطاء ابن أبي رباح . وقد أخرج الفاكهي الحديث المذكور من طريق محمد بن ثور عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يقل الحراساني ، وأخرجه عبد الرزاق كما تقدم فقال الحراساني . وهذا مما استعظم علي البخاري أن يعني عليه ، لكن الذي قوى عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الحراساني وعن عطاء ابن أبي رباح جميعا ؛ ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في

باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشده في شرط الاتصال واعتقاده غالباً في العمل على علي بن المدين شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة . وما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخرج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الاسناد مرضعين هذا وآخر في النكاح ، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها لأن ظاهرها أنها على شرطه . قوله ( صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد ) في رواية عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : كانت آلهة تعبد في قوم نوح ثم عبدتها العرب بعد ، وقال أبو عبيدة : ردعوا أنهم كانوا بجوسا وأنها غرقت في الطوفان ، فلما غضب الماء عنها أخرجها إبليس فيها في الأرض انتهى . وقوله كانوا بجوسا غلط ، فإن الجوسية كلمة حدثت بعد ذلك بدهر طويل ، وإن كان الفرس يدعون خلاف ذلك . وذكر السهيلي في التفسير ، أن ينفوت هو ابن شيث بن آدم فيما قيل ، وكذلك سواح وما بعده وكانوا يتبركون بعبادتهم ، فلما مات منهم أحد مثلاً صورته وتمسحوا بها إلى زمن مهلائيل فمبدوها بتدريج الشيطان لهم ، ثم صارت سنة في العرب في الجاهلية ، ولا أدري من أين سرت لهم تلك الأسماء ؟ من قبل الهند فقد قيل إنهم كانوا المبدأ في عبادة الأصنام بعد نوح ، أم الشيطان ألهم العرب ذلك انتهى . وما ذكره ما نقله تلقاه من « تفسير بني بن علقمة (١) » فإنه ذكر فيه نحو ذلك على ما نبه عليه ابن عسكر في ذلك ، وفيه أن تلك الأسماء وضعت إلى الهند فسموا بها أصنامهم ثم أدخلها إلى أرض العرب عمرو بن لحي ، وعن عروة بن الزبير أنهم كانوا أولاد آدم لصلبه ، وكان وداً أكبرهم وأبرهم به ، ومكثوا أخرجهم عمر بن شبة في كتاب مكة ، من طريق محمد بن كعب القرظي قال : كان لآدم خمس بنين فسماهم قال : وكانوا عبادة . فمات رجل منهم فحزنوا عليه . فجاء الشيطان فصوره لهم ثم قال للآخر إلى آخر القصة ، وفيها : فعبدوها حتى بعث الله نوحاً . ومن طريق أخرى أن الذي صورهم لهم رجس من ولد قابيل بن آدم . وقد أخرج الفاكهي من طريق ابن الكلبي قال : كان لعروة بن ربيعة رث من الجن ، فأتاه فقال : أجب أبا تمامة ، وأدخل بلا ملامة . ثم أتت سيف جدة ، فعبدها أصناماً معدة . ثم أوردتها تمامة ولاتهب ، ثم ادع العرب إلى عبادتها تعجب . قال قاتن عمرو بن ساحل جدة فوجد بها وداً وسواها وبنوث ويعوق ونسرا ، وهي الأصنام التي عبت على عهد نوح وإدريس ثم أن الطوفان طرحتها هناك نسى عليها الرمل فاستثارها عمرو وخرج بها إلى تمامة وحضر الموسم فدعا إلى عبادتها فاجيب : وعمرو بن ربيعة هو عمرو بن لحي كما تقدم . قوله ( أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل ) قال ابن إسحق : وكان لكلب بن وبرة بن قضاة . قلت : وبرة هو ابن تغلب بن عمران بن الحلاف بن قضاة ، ودومة بضم الدال ، والجندل بفتح الجيم وسكون الون مدينة من الشام ببلد العراق ، وود بفتح الواو وقراها نافع وحده بضمها ( وأما سواح فكانت لهذبل ) زاد أبو عبيدة ابن مدركة بن الياس بن مضر ، وكانوا بقرب مكة . وقال ابن إسحق : كان سواح بمكان لهم يقال له رهاط بضم الراء وتخفيف الهاء من أرض الجحاز من جهة الساحل . قوله ( وأما ينفوت فكانت لمواد ثم لبني غطف ) في مرسل قتادة فكانت لبني غطف بن مراد ، وهو غطف بن عبد الله بن ناجية بن مراد . وروى الفاكهي من طريق ابن إسحق قال : كانت أنعم من طيء وجرش بن مذحج اتخذوا ينفوت لجرش . قوله ( بالجرف ) في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بفتح الحاء وسكون الواو ، وله عن الكشميين الجرف بضم الجيم والراء وكذا في مرسل قتادة ، وللنسفي بالجرف بضم ثم وارثم نون ، زاد غير أبي ذر : عند سبأ . قوله ( وأما

(١) كذا في نسخة ، وفي أخرى : « ابن خالد »

يعوق فكانت لهمدان ) قال أبو عبيدة : لهذا الحي من همدان ولراد بن مذحج ، وروى الفاكهي عن طريق ابن إسحق قال : كانت خيوان بطن من همدان اتخذوا يعوق بأرحهم <sup>(١)</sup> . قوله ( وأما نسر فكانت لهم لآل ذي الكلال ) في مرسل قتادة ، لذي الكلال من حمير ، زاد الفاكهي عن طريق أبي إسحق ، اتخذوه بأرض سبأ . قوله ( ونسر ، أسماء قوم صالحين من قوم نوح ) كذا لهم ، وسقط لفظ ، ونسر ، لغير أبي ذر وهو أولى ، وزعم بعض الشراح أن قوله ، ونسر ، غلط ، وكذا قرأت بخط الصدقي في هامش نسخه . ثم قال هذا الشراح : والصواب وهي . قلت : ووقع في رواية محمد بن ثور بعد قوله ، وأما نسر فكانت لآل ذي الكلال ، قال ، ويقال هذه أسماء قوم صالحين ، وهذا أوجه الكلام وصوابه ، وقال بعض الشراح : يحمل ما قيل في هذه الأصنام قولان : أحدهما أنها كانت في قوم نوح ، والثاني أنها كانت أسماء رجال صالحين إلى آخر القصة . قلت : بل يرجع ذلك إلى قول واحد ، وقصة الصالحين كانت مبتدأ عبادة قوم نوح هذه الأصنام ثم تبعهم من بعدهم على ذلك . قوله ( فلم نجد حتى إذا ملك أولئك وتنسخ العلم ) كذا لهم ، ولأبي ذر والكشميني ، ونسخ العلم ، أي علم تلك الصور بخصوصها . وأخرج الفاكهي عن طريق عبيدة بن عبيد بن عمير قال : أول ما حدثت الأصنام على عهد نوح ، وكانت الأبناء يبر الآباء ، فأت رجل منهم لجرع عليه لجل لا يصبر عنه ، فاتخذ مثالا على صورته فكلما اشتاق إليه نظره ثم مات ففعل به كما فعل حتى تابعوا على ذلك فات الآباء ، فقال الأبناء : ما اتخذ آبائنا هذه إلا أنها كانت آلهتهم ، فعبدها . وحكي الواقدي قال : كان ود على صورة رجلا وسواح على صورة امرأة ، وبغوث على صورة أسد ، ويعوق على صورة فرس ، ونسر على صورة طائر . وهذا شاذ والمشهور أنهم كانوا على صورة البشر ، وهو مقتضى ما تقدم من الآثار في سبب عبادتها . والله أعلم

## (٧٢) سورة (كل أوحى إلى)

قال ابن عباس : ابتدأ أفوانا

١ - باب ٤٩٢١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو قزاة عن أبي بشر عن سمير بن جبير عن ابن عباس قال انطلق رسول الله ﷺ في طائفة من أصحابه عابدين إلى سوق عكاظ ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء ، وأرسلت عليهم الشهب ، فرجعت الشياطين ، فقالوا : ما لكم ؟ فقالوا : حيل بيننا وبين خبر السماء ، وأرسلت علينا الشهب . قال : ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا ما حدث ، فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها فانظروا ما هذا الأمر الذي حدث ؟ فانطلقوا فضرَبوا مشارق الأرض ومغاربها ينظرون ما هذا الأمر الذي حال بينهم وبين خبر السماء ؟ قال : فانطلق الذين توجهوا نحو جهات إلى رسول الله ﷺ ينخله وهو عائد إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر ، فلما سمعوا القرآن نسجوا له ،

(١) انظر الكتاب العاشر من (الأكبل لهمدان) ص ٦٦ فيه نسب آل خيوان بن زيد بن مالك بن جشم بن حاهد من همدان وعبادتهم لقسم يعوق ، وكان في قرية خيوان ببلاد همدان باليمن



قَالُوا : هَذَا الَّذِي هَلَّا يَنْسَكُمُ بَيْنَ خَيْرِ الدَّمَاءِ . فَهَذَا الَّذِي رَجَعُوا إِلَى قَوْمِهِمْ فَقَالُوا : يَا قَوْمَنَا ، إِنَّا سَمِعْنَا قِرْآنًا حَسْبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَأَمَّا بَعْضُهُ ، وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا . وَأَزَلَّ اللَّهُ مِنْ جُلٍّ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ ( قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ قَرْمِينَ الْجَنِّ ) وَإِنَّمَا أَوْحَى إِلَيْهِ قَوْلُ الْجَنِّ .

**قوله** (سورة قل أوحى) كذا هم ويقال لها سورة الجن . **قوله** ( قال ابن عباس : لبدا أعوانا ) هو عند القرمذي في آخر حديث ابن عباس المذكور في هذا الباب ، ورواه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مكذبا ، وقراءة الجمهور بكسر اللام وفتح الباء ومشام وحده بضم اللام وفتح الموحدة فالأولى جمع لبدة بكسر ثم سكن نحو قرية وقرب ، واللبدة واللبدة النوى الملبدة أي المتراكب بعضها على بعض وبه سمي البلد المعروف والمعنى كادت الجن يكونون عليه جماعات متراكبة مزدحمين عليه كاللبدة ، وأما التي بضم اللام فهي جمع لبدة بضم ثم سكن مثل غرة وغرف ، والمعنى أنهم كانوا جمعا كثيرا كقوله تعالى (علا أعباد) أي كثيرا وروى عن أبي هريرة أيضا بضمين قليل هي جمع لبود مثل صبر وصبور ، وهو بناء مبالغة . وقرأ ابن محيصن بضم ثم سكن فكأنها مخففة عن التي قبلها . وقرأ الجسدي بضم ثم فتحة شديدة جمع لا بد كجبد وساجد ، وهذه القراءات كلها راجعة إلى معنى واحد وهو أن الجن تزاخروا على النبي ﷺ لما آتاهم القرآن وهو المعتمد . وروى عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : لما قام رسول الله ﷺ تلبدت الأنس والجن وحرسوا على أن يطفئوا هذا النور الذي أنزله الله تعالى ، وهو في الالهة واضح في القراءة المشهورة لكنه في المعنى محال . **قوله** ( بخسنا قصا ) ثبت هذا القسفي وحده ، وتقدم في بدء الخلق . **قوله** ( عن أبي بشر ) هو جعفر بن أبي وحشية . **قوله** ( انطلق رسول الله ﷺ ) كذا اختصره البخاري هنا وفي صفة الصلاة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني عن معاذ بن المنقر عن مسدد شيخ البخاري فيه فزاد في أوله وماقرأ رسول الله ﷺ على الجن ولا رآهم انطلق الخ ، وهكذا أخرجه مسلم عن شيبان بن فروخ عن أبي عوانة بالسند الذي أخرجه به البخاري ، فكان البخاري حذف هذه اللفظة عمدا لأن ابن مسعود أثبت أن النبي ﷺ قرأ على الجن ، فكان ذلك مقبولا على نفي ابن عباس . وقد أشار إلى ذلك مسلم فأخرج عقب حديث ابن عباس هذا حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : أنا نبي داعي الجن فانطلقت معه فقرأت عليه القرآن ، ويمكن الجمع بالنمذد كما سيأتي . **قوله** ( في طائفة من أصحابه ) تقدم في أوائل المبحث في باب ذكر الجن ، أن ابن إسحق وابن سعد ذكرا أن ذلك كان في ذي القعدة سنة عشر من المبعث لما خرج النبي ﷺ إلى الطائف ثم رجع منها ، ويؤيده قوله في هذا الحديث : أن الجن رأوه يصلي بأصحابه صلاة الفجر ، والصلاة المفروضة إنما شرعت ليلة الإسراء والإسراء كان على الزاجح قبل الهجرة بستين أو ثلاث فتكون القصة بعد الإسراء ، لكنه مشكل من جهة أخرى ، لأن محصل ما في الصحيح كما تقدم في بدء الخلق وما ذكره ابن إسحق أنه ﷺ لما خرج إلى الطائف لم يكن معه من أصحابه إلا زيد بن حارثة ، وهنا قال إنه انطلق في طائفة من أصحابه ، فلعلها كانت وجهة أخرى . ويذكر الجمع بأنه لما رجع لأفاه بعض أصحابه في أثناء الطريق فرائقوه . **قوله** ( حامدين ) أي قاصدين . **قوله** ( إلى سوق عكاظ ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره ظا . معجمة ، الصرف وعدمه ، قال اللحياني الصرف لاهل

الحجاز وعنده لغة تميم ، وهو موسم معروف للحرب . بل كان من أعظم مواسمهم ، وهو نخل في وادي بين مكة والطائف وهو إلى الطائف أقرب بينهما عشرة أميال ، وهو وراء قرن المنازل بمرحلة من طريق صنعاء اليمن . وقال البكري : أول ما أحدث قبل الفيل بخمس عشرة سنة ، ولم تزل سوا إلى سنة تسع وعشرين ومائة ، فخرج الخوارج الحرورية فجهوها فتركها إلى الآن ، وكانوا يقيمون به جميع شوال يقبايعون ويتفاحرون وتنفذ الضمراء ما تجده لهم ، وقد كثرت ذلك في أشعارهم كقول حسان :

سأنتز إن حيث لكم كلاما ينشر في المجمع من عكاظ

وكان المكان الذي يجمعون به منه يقال له الابتداء . وكانت هناك صخور يطوفون حولها . ثم يأتيون بمكة فيقيمون بها عشرين ليلة من ذي القعدة . ثم يأتيون ذا الحجاز ، وهو خلف مرة فيقيمون به إلى وقت الحج . وقد تقدم في كتاب الحج شيء من هذا . وقال ابن التين : سوق عكاظ من إضافة الشيء إلى نفسه ، كذا قال ، وعلى ما تقدم من أن السوق كانت تقام بمكان من عكاظ يقال له الابتداء لا يكون كذلك . قوله ( وقد حيل ) بكسر الحاء المهملة وسكون التحتية بعدها لام أي حجز ومنع على البناء للجهول . قوله ( بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسلت عليهم الشهب ) بضمتي جمع شهاب ، وظاهر هذا أن الحيلولة وإرسال الشهب وقع في هذا الزمان المقدم ذكره ، والذي تضاهرت به الأخبار أن ذلك وقع لهم من أول البعثة النبوية ، وهذا مما يؤيد تقارير زمن القصتين ، وأن يحيى الجن لاستماع القرآن كان قبل خروجه ﷺ إلى الطائف بستين ، ولا يسكر على ذلك إلا قوله في هذا الخبر إنهم رأوه يصلي بأصحابه صلاة الفجر ، لأنه يحتمل أن يكون ذلك قبل فرض الصلوات ليلة الإسراء فانه ﷺ كان قبل الإسراء يصلي قطعا ، وكذلك أصحابه ، ولكن اختلف هل انقض قبل الخمس شيء من الصلاة أم لا ؟ فيصح على هذا قول من قال : إن الفرض أولا كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها ، والحاجة فيه قوله تعالى ( فسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ) وبحومها من الآيات ، فيكون إطلاق صلاة الفجر في حديث الباب باعتبار الزمان لا لكونها إحدى الخمس المفترضة ليلة الإسراء ، فتكون قصة الجن متقدمة من أول البعثة . وهذا الموضع مما لم ينبه عليه أحد من وفقت على كلامهم في شرح هذا الحديث . وقد أخرج الترمذي والطبري حديث الباب بسياق سالم من الاشكال الذي ذكرته من طريق أبي إسحق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كانت الجن تصعد إلى السماء الدنيا يستمعون الوحي ، فإذا سمعوا الكلمة زادوا فيها أضماقا ، فالكلمة تكون حقا وأما ما زادوا فيكون باطلا ، فلما بعث النبي ﷺ منعوا مقاعدهم ، ولم تكن النجوم يرى بها قبل ذلك ، وأخرجه الطبري أيضا وابن مردويه وغيرهما من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير مطولا وأوله : كان للجن مقاعد في السماء يستمعون الوحي ، الحديث . فبينما هم كذلك إذ بعث النبي ﷺ ، ففدحت الشياطين من السماء ، ورموا بالكواكب ، لجل لا يصعد أحد منهم إلا احترق ، وفرح أهل الأرض لما رأوا من الكواكب ولم تكن قبل ذلك فقالوا : هلك أهل السماء ، وكان أهل الطائف أول من تفتن لذلك فعمدوا إلى أموالهم فبيروها إلى صبيد ثمقتوها ، فقال لهم رجل : ويلكم لا تهلكوا أموالكم ، فإن معالكم من الكواكب التي تهتنون بها لم يسقط منها شيء ، فأقلعوا . وقال إبليس : حدث في الأرض حدث ، فأني من كل أرض بترية فشمها ، فقال أترية نهاية : ههنا حدث الحدث ، فصرف إليه نفرا من الجن ، فهم الذين استمعوا القرآن ، وعند أبي داود في كتاب

المبعث ، من طريق الشعي أن الذي قال لأهل الطائف ما قال هو عبد ياليل بن عمرو ، وكان قد هوى ، فقال لهم : لا تعجلوا وانظروا ، فإن كانت النجوم التي يرى بها هي التي تعرف فهو عند فناء الناس ، وإن كانت لا تعرف فهو من حدث . فنظروا فإذا هي نجوم لا تعرف ، فلم يلبثوا أن سمعوا بمبعث النبي ﷺ . وقد أخرجه الطبري من طريق السدي مطولا ، وذكر ابن إسحق نحوه ، مطولا بغير إسناد في مختصر ابن هشام ، زاد في رواية يونس بن بكير فساد سنده بذلك عن يعقوب بن عتبة بن المنيرة بن الأخضر أنه حدث عن عبد الله بن عبد الله أنه حدثه أن رجلا من ثقيف قال له عمرو بن أمية كان من آدمي العرب ، وكان أول من فرغ لما رمى بالنجوم من الناس ، فذكر نحوه . وأخرجه ابن سعد من وجه آخر عن يعقوب بن عتبة قال : أول العرب فرغ من رمي النجوم ثقيف ، فأثروا عمرو بن أمية . وذكر الزبير بن بكار في النسب نحوه بغير سياقه ، ونسب القول المنسوب لعبد ياليل لعتبة بن ربيعة ، فأعلمها نواردا على ذلك . فهذه الأخبار تدل على أن القصة وقعت أول البعثة وهو المعتد ، وقد استشكل عياض وتبعه القرطبي والذروي وغيرهما من حديث الباب موضعا آخر ولم يتعرضوا لما ذكرته ، فقال عياض : ظاهر الحديث أن الرمي بالشهب لم يكن قبل مبعث النبي ﷺ لإنكار الشياطين له وطلبهم سبه ، ولهذا كانت السكينة قاشية في العرب ومرجعوا إليها في حكمهم ، حتى قطع سبها بأن حيل بين الشياطين وبين استراق السمع ، كما قال تعالى في هذه السورة ( وإنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرسا شديدا وشبها ، وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ، فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا ) وقوله تعالى ( انهم عن السمع لمعزولون ) وقد جاءت أشعار العرب باستغراب رميا وإنكاره إذ لم يصدروه قبل المبعث ، وكان ذلك أحد دلائل نبوته ﷺ . ويؤيده ما ذكر في الحديث من إنكار الشياطين . قال وقال بعضهم : لم تزل الشهب يرى بها مذ كانت الدنيا ، واحتجوا بما جاء في أشعار العرب من ذلك قال : وهذا مروى عن ابن عباس والزهري ، ورفع فيه ابن عباس حديثا عن النبي ﷺ . وقال الزهري لمن اعترض عليه بقوله ( فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا ) قال : هذا أمرها وشدد انتهى . وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه مسلم من طريق الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن رجال من الأنصار قالوا دكنا عند النبي ﷺ إذ رمى بنجوم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون لهذا إذا رمى به في الجاهلية ، ؟ الحديث . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : سئل الزهري عن النجوم أكان يرى بها في الجاهلية ؟ قال : نعم ، ولكنه إذا جاء الإسلام غاظ وشدد . وهذا جمع حسن . ويحتمل أن يكون المراد بقوله ﷺ وإذا رمى بها في الجاهلية ، أي جاهلية المخاطبين . ولا يلزم أن يكون ذلك قبل المبعث فإن المخاطب بذلك الأنصار ، وكانوا قبل إسلامهم في جاهلية ، فانهم لم يسلموا إلا بعد المبعث بثلاث عشرة سنة . وقال السهيلي : لم يزل الذئف بالنجوم قديما ، وهو موجود في أشعار قديما الجاهلية كأوس بن حجر وبشر بن أبي حازم وغيرهما . وقال القرطبي : يجمع بأنها لم تكن يرى بها قبل المبعث رميا يقطع الشياطين عن استراق السمع ، ولكن كانت ترى قارة ولا ترى أخرى ، وترى من جانب ولا ترى من جميع الجوانب ، ولعل الإشارة إلى ذلك بقوله تعالى ( وبقدفون من كل جانب دحورا ) انتهى . ثم وجدت عن وهب بن منبه ما يرفع الإشكال ويجمع بين مختلف الأخبار قال : كان إبليس يصعد إلى السموات كل حين يتقارب فيهن كيف شاء لا يمنع منذ أخرج آدم إلى أن رفع عيسى ، لحجب حيث من أربع سموات ، فلما بعث نبينا حجب من الثلاث فصار يسترق السمع هو وجنوده وبقدفون بالكواكب . ويؤيده ما روى الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : لم تكن

السما تحرس في الفترة بين عيسى ومحمد ، فلما بعث محمد حرسا شديدا ورجعت الشياطين ، فانسكروا ذلك . ومن طريق السدى قال : إن السما لم تكن تحرس إلا أن يكون في الأرض نبي أو دين ظاهر ، وكانت الشياطين قد اتخذت مقاعد يسمعون فيها ما يحدث ، فلما بعث محمد وجوا . وقال الزين بن المنير : ظاهر الخبر أن الشهب لم تكن يرى بها ، وليس كذلك ؛ لما دل عليه حديث مسلم . وأما قوله تعالى ( فمن يستمع الآن يجده له شهابا رسدا ) فعناه أن الشهب كانت ترمى فتصيب نارة ولا تصيب أخرى . وبعد البعثة أصابتهم إصابة مستمرة فوصفوها لذلك بالرصد ، لأن الذي يرصد الشيء لا يخطئه ، فيكون المنجد دوام الإصابة لا أصلا . وأما قول السبلي : لولا أن الشهاب قد يخطئ الشيطان لم يتعرض له مرة أخرى ، لجوابه أنه يجوز أن يقع التعرض مع تحقق الإصابة لجاء اختطاف الكلمة وإلقائها قبل إصابة الشهاب ، ثم لا يزال المختطف بالإصابة لما طبع عليه من الشر كما تقدم . وأخرج العقيلي وابن منده وغيرهما وذكره أبو عمر بغير سند من طريق لمب - بفتحين ويقال بالتحصير - ابن مالك الليثي قال : ذكرت عند النبي ﷺ الحكمة فقال : نحن أول من عرف حراسة السماء ورجم الشياطين ومنهم من استراق السمع عند قذف النجوم ، وذلك أنا اجتمعنا عند كاهن لنا يقال له خطر بن مالك - وكان شيخا كبيرا قد أتى عليه مائتان وستة وثمانون سنة - فقلنا : يا خطر ، هل عندك علم من هذه النجوم التي يرى بها ، فإنا فزعنا منها وخفضنا سوء عاقبتها ؟ الحديث ، وفيه : فاقض نجم عظيم من السماء ، فصرخ الكاهن رافعا صوته :

أصابه أصابه خامره عذابه أحرقه شهابه

الآيات ، وفي الخبر أنه قال أيضا :

قد منع السمع عناء الجان بشاقب يتلف ذى سلطان من أجل مبعوث عظيم الشأن

وفيه أنه قال :

أرى لقوى ما أرى لنفسى أن يقيموا خير نبي الإنس

الحديث بطوله ، قال أبو عمر : سنده ضعيف جدا ، ولولا فيه حكم لما ذكرته لكونه علما من أعلام النبوة والأصول . فان قيل إذا كان الرمي بها غلط وشرذ بسبب نزول الوحي فهلا انقطع باققطاع الوحي بموت النبي ﷺ ونحن نشاهد ما الآن يرى بها ؟ فالجواب يؤخذ من حديث الزهري المتقدم ، ففيه عند مسلم قالوا : كنا نقول ولد البيلة رجل عظيم ومات رجل عظيم ، فقال رسول الله ﷺ : فأنها لا ترمى لموت أحد ولا لحياته ، ولكن ربنا إذا قضى أمرا أخبر أهل السيارات بعضهم بعضا حتى يبلغ الحسبر السماء الدنيا فيخطف الجن السمع فينفقون به إلى أربابهم . فيؤخذ من ذلك أن سبب التغليب والحفظ لم ينقطع لما يتجدد من الحوادث التي تلقى بأمره إلى الملائكة ، فان الشياطين مع شدة التغليب عليهم في ذلك بعد المبعث لم ينقطع طمعهم في استراق السمع في زمن النبي ﷺ فكيف بما بعده ، وقد قال عمر لغيلان بن سلة لما طلق نسائه : إني أحسب أن الشياطين فيما تسترق السمع سمعت بأنك ستموت فألت إليك ذلك الحديث ، أخرجه عبد الرزاق وغيره . فهذا ظاهر في أن استراقهم السمع استمر بعد النبي ﷺ ، فكانوا يقصدون استماع الشيء مما يحدث فلا يصلون إلى ذلك إلا إن اختطف أحدهم بخفة حركته خطفة فيتبعه الشهاب ، فان أصابه قبل أن يلقيها لأصحابه فانت وإلا سمعوا وتداولوها ، وهذا يرد على قول السبلي

المقدم ذكره . **قوله** ( قال ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا ما حدث ) الذي قال لهم ذلك هو إبليس كما تقدم في رواية أبي إسحق المتقدمة قريباً . **قوله** ( فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها ) أي سيروا فيها كلها ، ومنه قوله تعالى ( وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ) وفي رواية نافع بن جبير عن ابن عباس عند أحد ، فشكروا ذلك إلى إبليس ، فبث جؤوده ، فإذا هم بالنبي ﷺ يصل برحبة في نخلة ، **قوله** ( فانطلق الذين توجعوا ) قبل كل هؤلاء المذكورين من الجن على دين اليهود ، ولهذا قالوا : أزل من بعد موسى ، وأخرج ابن مردويه عن طريق عمر بن قيس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنهم كانوا نسمة ، ومن طريق النضر بن هري عن عكرمة عن ابن عباس كانوا سبعة من أهل نصيبين ، وعند ابن أبي حاتم عن طريق مجاهد نحوه لكن قال : كانوا أربعة من نصيبين وثلاثة من حران ، وهم حسا ونسا وشاصر وماضر والادرس ووردان والأحقب . ونقل السهيلي في التوريف ، أن ابن دريد ذكر منهم خمسة : شاصر وماضر ومثني وناشي والأحقب . قال وذكر يحيى بن سلام وغيره قصة عمرو بن جابر وقصة مرقئ وقصة زوبة قال : فإن كانوا سبعة فالأحقب أقب أحدم لا اسمه ، واستدرك عليه ابن عسكراً ما تقدم عن مجاهد قال : فإذا ضم إليهم عمرو وزوبة ومرقئ وكان الأحقب لقباً كانوا نسمة . قلت : هو مطابق لرواية عمر بن قيس المذكورة . وقد روى ابن مردويه أيضاً عن طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس : كانوا اثني عشر ألفاً من جزيرة الموصل ، فقال النبي ﷺ لابن مسعود : انظرنى حتى آتيك . وخط عليه خطاً . الحديث . والجمع بين الروایتين تعدد القصة ، فإن الذين جاءوا أولاً كان سبب مجيئهم ما ذكر في الحديث من إرسال الشهب ، وسبب مجيء الذين في قصة ابن مسعود أنهم جاءوا لقصد الإسلام وسماع القرآن والسؤال عن أحكام الدين ، وقد بينت ذلك في أوائل المبحث في الكلام على حديث أبي هريرة ، وهو من أقوى الأدلة على تعدد القصة ، فإن أبا هريرة إنما أسلم بعد الهجرة ، والقصة الأولى كانت عقب المبعث ، ولعل من ذكر في القصص المفرقة كانوا من وفد بعد ، لأنه ليس في كل قصة منها إلا أنه كان عن وفد ، وقد ثبت تعدد وفودهم . وتقدم في بدء الحاق كشير بما يتعلق بأحكام الجن والله المستعان . **قوله** ( نحو تهامة ) بكسر التاء اسم لكل مكان غير عال من بلاد الحجاز ، سميت بذلك لشدته حرها اشتقاقاً من أنهم بفتحتين وهو شدة الحر وسكون الريح ، وقيل من هم الشيء إذا تغير ، قيل لها ذلك لتغير هوائها . قال البكري : حدها من جهة الشرق ذات عرق ، ومن قبل الحجاز السرج بفتح المهملة وسكون الزاء بعدها جم قرية من عمل الفرع بينها وبين المدينة إثنان وسبعون ميلاً . **قوله** ( إلى رسول الله ﷺ ) في رواية أبي إسحق : فانطلقوا فإذا رسول الله ﷺ . **قوله** ( وهو عامد ) كذا هنا ، وتقدم في صفة الصلاة بلفظ « عامدين » ونصب على الحال من فعل النبي ﷺ فمن كان معه ، أو ذكر بلفظ الجمع تعظيماً له ، وهو أظهر لمناسبة الرواية التي هنا : **قوله** ( بنخلة ) بفتح النون وسكون المعجمة موضع بين مكة والطائف ، قال البكري : على ليلة من مكة . وهي التي ينسب إليها بجان نخل . ووقع في رواية مسلم بنخل بلاها . والصواب إثباتها . **قوله** ( يصل بأصحابه صلاة الفجر ) لم يختلف على ابن عباس في ذلك ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال الزبير - أو ابن الزبير - كان ذلك بنخلة والنبي ﷺ يقرأ في العشاء ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة قال : قال الزبير فذكره ، وزاد : فقرأ ( كادوا يكونون عليه ليلداً ) . وكذا أخرجه ابن أبي حاتم ، وهذا منقطع ، والاول أصح . **قوله** ( تسموا له ) أي قصدوا لسماع القرآن وأصغوا إليه . **قوله** ( فهناك ) هو

ظرف مكان والعامل فيه قالوا ، وفي رواية ، فقالوا ، والعامل فيه رجعوا . قوله ( رجعوا الى قومهم فقالوا : يا قومنا إنا سمعنا قرآنا عجبا ) قال المارردى : ظاهر هذا أنهم آمنوا عند سماع القرآن ، قال : والايان يقع بأحد أمرين : إما بأن يعلم حقيقة الإعجاز وشروط المعجزة فيقع له العلم بصدق الرسول ، أو يكون عنده علم من الكتب الأولى فيما دلل على أنه النبي المبشر به ، وكلا الأمرين في الجن محتمل . والله أعلم . قوله ( وأنزل الله عز وجل على نبيه ﷺ . قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ) زاد الترمذى ، قال ابن عباس : وقول الجن اقومهم : لما قام عبد الله يدعوه كادوا بكونون عليه لبدا . قال : لما رأوه يصل وأصحابه يصلون بصلاة يسجدون بسجوده ، قال فتعجبوا من طوعية أصحابه له قالوا لقومهم ذلك . قوله ( وإنما أوحى اليه قول الجن ) هذا كلام ابن عباس ، كأنه تكرر فيه ما ذهب إليه أولا أنه ﷺ لم يجتمع بهم ، وإنما أوحى الله اليه بأنهم استمعوا ، ومثله قوله تعالى ( وإذا صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا ) الآية . ولكن لا يلزم من عدم ذكر اجتماعهم حين استمعوا أن لا يكون اجتماعهم بعد ذلك كما تقدم تقريره . وفي الحديث إثبات وجود الشياطين والجن وأنهما لمسمى واحد ، وإنما صارا صنفين باعتبار الكفر والايان ، فلا يقال لمن آمن منهم إنه شيطان . وفيه أن الصلاة في الجماعة شرعت قبل الهجرة . وفيه مشروعيتها في السفر . والجهر بالقراءة في صلاة الصبح ، وأن الاعتبار بما قضى الله للعبد من حسن الخاتمة لا بما يظهر منه من الشر ولو بلغ ما بلغ ، لأن هؤلاء الذين بادروا الى الايمان بمجرد استماع القرآن لو لم يكونوا عند إيمان في أعلى مقامات الأمر ما اختارهم للتوجه الى الجهة التي ظهر له أن الحدث الحادث من جمعتها . ومع ذلك فغلب عليهم ما قضى لهم من السعادة بحسن الخاتمة ، ونحو ذلك قصة سمرة فرعون ، وسياق مزيد لذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى

### ٧٣ - سُورَةُ الزُّمَلِ

وقال مجاهدٌ وَتَبَتَّلْ : أَخْلَصْ . وقال الحسنُ أَنْكَالًا : قِيُودًا . مِنْفَطَرٌ بِهِ : مُثَقَّلَةٌ بِهِ . وقال ابن عباس كَثِيْبًا مَهِيْلًا : الرُّمْلُ السَّائِلُ . وَهِيْلًا : شَدِيدًا

قوله ( سورة المزل والمدثر ) كذا لا بى ذر ، واقهر الباقر على المزل وهو أولى ، لأنه أفرد المدثر بعد بالفرجة . والمزل بالتشديد أصله المتزل فادغمت التاء في الواو ، وقد جاءت قراءة أبي بن كعب على الأصل . قوله ( وقال مجاهد وتبتل أخلص ) وصله الفرمان وغيره ، وقد تقدم في كتاب قيام الليل . قوله ( وقال الحسن : أنكالا قيودا ) وصله عبد بن حميد والطبري من طريق الحسن البصري ، وقال أبو عبيدة : الانكال واحدهما نكل بكسر النون وهو القيد ، وهذا هو المذهور . وقيل النكل الغل . قوله ( منفطر به مثقلة به ) وصله عبد بن حميد من وجه آخر عن الحسن البصري في قوله ( السماء منهطر به ) قال : مثقلة به يوم القيامة . وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريقه باللفظ ، مثقلة موقرة ، وابن أبي حاتم من طريق أخرى عن مجاهد ( منهطر به ) منفطر من ثقل رجا تعالى . وعلى هذا فالضمير لله ، وبمحتمل أن يكون الضمير ليوم القيامة . وقال أبو عبيدة : أعاد الضمير مذكرا لأن مجاز السماء مجاز السحاب ، يريد قوله منهطر ، وبمحتمل أن يكون على حذف والتقدير شئ منهطر . قوله ( وقال ابن عباس : كثيبا مهيلا ارمزل السائل ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وأخرجه

الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس ولفظه : المهبل إذا أخذت منه شيئاً يتجك آخره ، والكثيب الرمل . وقال الفراء : الكثيب الرمل والمهبل الذي تحرك أسفله فيمال عليك أعلاه . قوله ( ويلا شديداً ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقال أبو عبيدة مثله . ( تنبيه ) : لم يورد المصنف في سورة المزمل حديثاً مرفوعاً ، وقد أخرج مسلم حديث سميد بن هشام عن عائشة فيما يتعلق منها بقيام الليل وقولها فيه : فصار قيام الليل تطوعاً بعد فرضه ، ويمكن أن يدخل في قوله تعالى في آخرها ( وما قدموا لأنفسكم ) حديث ابن مسعود : إنما مال أحدكم ما قدم ومال وارثه ما أخر ، وسيأتي في الرقاق

( ٧٤ ) سورة المدثر . بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابن عباس عيسى : شديد ، قسورة ركز الناس وأصواتهم ، وكل شديد قسورة ، وقال أبو هريرة : القسورة قسور الأسد ، الرركز : للصوت . مستنفرة ، نافرة مذعورة

قوله ( سورة المدثر - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر ، قرأ أبي بن كعب بالثبات المثناة المفتوحة بغير ادغام كما تقدم في المزمل ، وقرأ عكرمة فيهما بتخفيف الزاي والدال اسم قاعل . قوله ( قال ابن عباس : عيسى شديد ) وصله ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس به . قوله ( قسورة ركز الناس وأصواتهم ) وصله سفيان بن عيينة في تفسيره عن عمر بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى ( فرت من قسورة ) قال : هو ركز الناس ، قال سفيان : يعني حسهم وأصواتهم . قوله ( وكل شديد قسورة ) زاد النسخ : وقسور . وسيأتي القول فيه مبسوطاً . قوله ( وقال أبو هريرة : القسورة قسور الأسد ، الرركز الصوت ) سقط قوله الرركز الصوت ، لغير أبي ذر ، وقد وصله عبد بن حميد من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم قال : كان أبو هريرة إذا قرأ ( كأنهم حر مستنفرة ، فرت من قسورة ) قال : الأسد . وهذا منقطع بين زيد وأبي هريرة . وقد أخرجه من وجهين آخرين عن زيد بن أسلم عن ابن سيلان عن أبي هريرة وهو متصل ، ومن هذا الوجه أخرجه البزار ، وجاء عن ابن عباس أنه بالحسبية ، أخرجه ابن جرير من طريق يوسف بن مهزيب عنه قال : القسورة الأسد بالعربية . وبالفارسية شير ، وبالحسبية قسورة . وأخرج الفراء من طريق عكرمة أنه قيل له : القسورة بالحسبية الأسد ، فقال : القسورة الرماة والأسد بالحسبية عنسة . وأخرجه ابن أبي حاتم عن ابن عباس ، وتفسيره بالرماة أخرجه سميد بن منصور وابن أبي حاتم والحاكم من حديث أبي موسى الأشعري ، وسميد من طريق ابن أبي حمزة قلت لابن عباس : القسورة الأسد ؟ قال : ما أعليه بلغة أحد من العرب ، هم عصب الرجال . ( قوله مستنفرة نافرة مذعورة ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( كأنهم حر مستنفرة ) أي مذعورة ، ومستنفرة نافرة ، يريد أن لها معنيين وهما على القراءتين ، فقد قرأها الجمهور بفتح الفاء وقرأها عاصم والأعشى بكسرهما

١ - باب \* ٤٩٢٢ حديثي يحيى حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن عن أول ما نزل من القرآن قال : ( يا أيها المدثر ) قلت : يقولون ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ) فقال أبو سلمة ، سألت جابر بن عبد الله رضى الله عنهم عن ذلك وقتل له من الذي قلت ، فقال

جابر : لا أحدٌ منك إلا ما حدثنا رسول الله ﷺ قال : جاوزتُ بحراء ، فلما قضيتُ جوارى هبطتُ ، فوديتُ ، فنظرتُ عن يميني فلم أرَ شيئاً ، ونظرتُ عن شمالي فلم أرَ شيئاً ، ونظرتُ أمامي فلم أرَ شيئاً ، ونظرتُ خلفي فلم أرَ شيئاً ، فرققتُ رأسي فرأيتُ شيئاً ، فأنبتُ خديجةً قلتُ : دثروني وصّبوا عليّ ماءً بارداً ، قال فدثروني وصّبوا عليّ ماءً بارداً ، قال فنزلتُ : ( يا أيها اللدثر ، قم فأنذر ، وربك فكبر )

قوله ( حدثني يحيى ) هو ابن موسى البلخي أو ابن جعفر . قوله ( عن علي بن المبارك ) هو الحناني بضم ثم نون خفيفة ومد . بصرى ثقة مشهور ، ما بينه وبين عبد الله بن المبارك المشهور قرابة

## ٢ - باب ( قم فأنذر )

٤٩٢٢ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره قالوا حدثنا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير « عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : جاوزتُ بحراء .. » مثل حديث عثمان بن عمر عن علي بن المبارك

قوله ( حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وغيره ) هو أبو داود الطيالسي أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي عروبة حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو داود قالوا حدثنا حرب بن شداد به . قوله ( عن أبي سلمة ) كذا قال أكثر الرواة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ، وقال شيكان بن عبد الرحمن : عن يحيى عن إبراهيم بن عبد الله بن قارظ عن جابر ، أخرجه النسائي من طريق آدم بن أبي إياس عن شيكان ، وهكذا ذكره البخاري في « التاريخ » ، عن آدم ، ورواه سعد بن حفص عن شيكان كرواية الجماعة وهو المحفوظ . قوله ( مثل حديث عثمان بن عمر عن علي بن المبارك ) لم يخرج البخاري رواية عثمان بن عمر التي أحال رواية حرب بن شداد عليها ، وهي عند محمد بن بشار : يخ البخاري فيه أخرجه أبو عروبة في « كتاب الاوائل » ، قال : حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أنبأنا علي بن المبارك ، وهكذا أخرجه مسلم والحسن بن سفيان جميعاً عن أبي موسى محمد بن المثنى عن عثمان بن عمر

## ٣ - باب ( وربك فكبر )

٤٩٢٤ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثنا حرب حدثنا يحيى قال « سألتُ أبا سلمة : أي القرآن أنزل أول ؟ فقال ( يا أيها اللدثر ) . قلتُ أنبتُ أنه ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ) فقال أبو سلمة سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل أول ؟ قال ( يا أيها اللدثر ) قلتُ أنبتُ أنه ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ) فقال : لا أخبرك إلا بما قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ جاوزتُ في حراء ، فلما قضيتُ جوارى هبطتُ فاستبظنتُ ألواذي ، فوديتُ ، فنظرتُ أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي ، فإذا





ربما . فرجعت فقات زملوني زملوني . فذكروني . فأنزل الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا - إِلَى - وَالرَّجْزِ فَاهْبُجُوا ﴾  
 قبل أن تُفرض الصلاة . وهي الأونان .

قوله ( وثيا بك فطهر ) ذكر فيه حديث جابر المذكور ، لكن من رواية الزهري عن أبي سلمة ، وأورده  
 باسنادين من طريق عقيل وميمر ، وساقه على لفظ معمر ، وساق لفظ عقيل في الباب الذي يليه . ووقع في آخر  
 الحديث ( وثيا بك فطهر والرجز فاهجر ) قبل أن تفرض الصلاة ، وكأنه أشار بقوله قبل أن تفرض الصلاة ، إلى  
 أن تطهر الثياب كان مأمورا به قبل أن تفرض الصلاة . وأخرج ابن المنذر من طريق محمد بن سيرين قال : أصليا  
 بالماء ، وعلى هذا حمله ابن عباس فيما أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرج من وجه آخر عنه قال : فطهر من الإثم .  
 ومن طريق عن قتادة والشعب وغيرهما نحوه . ومن وجه ثالث عن ابن عباس قال : لا تلبسها على غبرة ولا لجرة .  
 ومن طريق طارس قال : شمر . ومن طريق منصور . قال وهن مجاهد مثله . قال : أصلح حملك . وأخرجه سعيد بن  
 منصور أيضا من طريق منصور عن مجاهد ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق منصور عن أبي رزين مثله . وأخرج  
 ابن المنذر من طريق الحسن قال : خلطك لحنه . وقال المصنف رحمه الله : قيل في قوله ( وثيا بك فطهر ) صل في  
 ثياب طاهره ، وقيل غير ذلك ، والأول أشبه . انتهى . وبقيده ما أخرجه ابن المنذر في سبب نزولها من طريق  
 زيد بن مرثد قال : أتني على رسول الله ﷺ . على جزور فزلت . ويجوز أن يكون المراد جميع ذلك

٥ - باب ( والرجز فاهجر ) . يقال للرجز والرجس : العذاب

٤٩٢٦ - حديث عبد الله بن يوسف حدثنا أبو بكر عن عوف بن عبد الله بن شهاب سمعت أبا سلمة قال وأخبرني  
 جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يحدث عن فترة النوحى : فبينما أنا أمشي إذ سمعت صوتا من السماء ،  
 فرفعت بصري قبل السماء فإذا الملك الذي جاءني بحراء قاعد على كرسي بين السماء والأرض ، فجثت منه حتى  
 قويت إلى الأرض ، فجئت أهل فقات : زملوني زملوني . فأنزل الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُمْ فَأَنذِرُوا - إِلَى - فَاهْبُجُوا ﴾ . قال أبو سلمة ، والرجز الأونان . ثم حتى النوحى وتنازع ،

قوله ( والرجز فاهجر ) ، يقال الرجز والرجس العذاب ) هو قول أبي عبيدة ، وقد تقدم في الذي قبله أن الرجز  
 الأونان ، وهو تفسير معنى ، أى أخرج أسباب الرجز أى العذاب وهي الأونان . وقال الكرماني : فمر المفرد بالجمع  
 لأنه اسم جنس ، وبين ما في سياق رواية الباب أن تفسرها بالأونان من قول أبي سلمة ، وعند ابن مردويه من طريق  
 محمد بن كثير عن معمر عن الزهري ، في هذا الحديث : والرجز يضم الراء ، وهي قراءة حفص عن عاصم ، قال أبو  
 عبيدة : هما بمعنى ، ويروى عن مجاهد والحسن بالضم اسم الصم وبالكسر اسم العذاب

( ٧٥ ) - سورة القيامة

١ - باب ( لا تحرك به لسانك لتعجل به ) . وقال ابن عباس ( لفجر أمامة ) : سوف أنوب ،  
 سوف أعمل . ( لا وزر ) : لا حزن . ( سدى ) : هملأ

٩٢٧هـ - **عمر بن الخطاب** حدثنا **سفيان** حدثنا **موسى بن أبي عائشة** - وكان ثقة - عن **سعيد بن جبيرة**

عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ إذا نزل عليه الوحي حرك به لسانه - ووصف سفيان يريد أن يحفظه - فأزل الله : ( لا تحرك به لسانك لتعجل به )

قوله ( سورة القيامة ) تقدم الكلام على ( لا أقسم ) في آخر سورة الحبر وأن الجمهور على أن لا ، زائدة والتقدير أقسم ، وقيل هي حرف تنبيه مثل ، ألا ، ومنه قول الشاعر :

لا وأبيك ابنة العاصي لا يدعى القوم أني أفر

وقوله ( لا تحرك به لسانك لتعجل به ) لم يختلف السلف أن المخاطب بذلك النبي ﷺ في شأن نزول الوحي كما دل عليه حديث الباب ، وحكى الفخر الرازي أن القفال جوز أنها نزلت في الإنسان المذكور ، قبل ذلك في قوله تعالى ( ينبا الإنسان يومئذ بما قدم وأخر ) قال يعرض عليه كتابه فيقال : اقرأ كتابك ، فإذا أخذ في القراءة تلجلج خوفا فأسرع في القراءة فيقال : لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه ، أي أن يجمع عملك وأن يقرأ عليك ، فإذا قرأناه عليك فاتبع قرآنه بالإقرار بأنك فعلت ، ثم إن علينا بيان أمر الإنسان وما يتعلق بعقوبته . قال : وهذا وجه حسن ليس في العقل ما يدفعه ، وإن كانت الآثار غير واردة فيه . والحامل على ذلك عسر بيان المناسبة بين هذه الآية وما قبلها من أحوال القيامة ، حتى زعم بعض الرافضة أنه سقط من السور شيء ، وهي من جملة دعاويهم الباطلة . وقد ذكر الأنفة لها مناسبات : منها أنه سبحانه وتعالى لما ذكر القيامة ، وكل من شأن من يفصر عن العمل لها حب العاجلة ، وكان من أصل الدين أن المبادرة إلى أفعال الخير مطلوبة ، فنبه على أنه قد يعترض على هذا المطلوب ما هو أجل منه وهو الإصغاء إلى الوحي وتقمم ما يرد منه ، والتشاغل بالحفظ قد يصد عن ذلك ، فأمر أن لا يبادر إلى التحفظ لأن تحفيظه مضمون على ربه ، وإيصغ إلى ما يرد عليه إلى أن يتقضى فيتبع ما اشتمل عليه . ثم لما اقتضت الجملة المعارضة رجوع الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبدأ بذكره ومن هو من جهسه فقال ( كلا ) وهي كلمة ردع ، كأنه قال : بل أنتم يا بني آدم لكونكم خلقت من عجل تعجلون في كل شيء ومن ثم تعجلون العاجلة ، وهذا على قراءة ( تعجلون ) بالمشاء وهي قراءة الجمهور ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بياء الغيبة حملا على لفظ الإنسان لأن المراد به الجنس . ومنها أن عادة القرآن إذا ذكر الكتاب المشتمل على عمل العبد حيث يعرض يوم القيامة أورد به بذكر الكتاب المشتمل على الأحكام الدينية في الدنيا التي تنشأ عنها المحاسبة عملا وتركها ، كما قال في الكهف ( ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه - إلى أن قال - ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل ، وكان الإنسان أكثر شئ جدلا ) وقال تعالى في سبحة ( لمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرءون كتابهم - إلى أن قال - ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن ) الآية . وقال في طه ( يوم ينفخ في الصور ، ونحشر المجرمين يومئذ زرقا - إلى أن قال - فتعالى الله الملك الحق ، ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يلقى إليك وحيه ، قل رب زدني علما ) ومنها أن أول السورة لما نزل إلى قوله ( ولو ألتي معاذيره ) صادف أنه ﷺ في تلك الحالة يبادر إلى تحفظ الذي نزل ، وحرك به لسانه من عجلته خشية من تفلته ، فزك ( لا تحرك به لسانك - إلى قوله - ثم إن علينا بيانه ) ثم عاد الكلام إلى تكملة ما ابتدأ به . قال الفخر الرازي : ونحوه ما لو ألتي المدرس

على الطاب مثل مسألة فتشغل الطاب بشيء عرض له ، فقال له : ألقِ بالك وتفهم ما أقول ، ثم كل المسألة ، فن لا يعرف السبب يقول ليس هذا الكلام مناسباً للسألة ، بخلاف من عرف ذلك . ومنها أن النفس لما تقدم ذكرها في أول السورة عدل الى ذكر نفس المصطفى كأنه قيل : هذا شأن النفوس ، وأنت يا محمد نفسك أشرف النفوس ، فلتأخذ بأكل الاحوال . ومنها مناسبات أخرى ذكرها المعمر الرازي لا طائل فيها مع أنها لا تخلو عن تصف .

**قوله** ( وقال ابن عباس ليفجر أمامه سوف أتوب سوف أعمل ) وصله الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله ( بل يريد الإنسان ليفجر أمامه ) بمعنى الأمل ، يقول : اعمل ثم أتوب . وصله الفريابي والحاكم وابن جبير عن مجاهد قال : يقول سوف أتوب . ولابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : هو الكافر يكذب بالحساب ويفجر أمامه ، أي يدوم على الجور بغير توبة . **قوله** ( لا وزر لا حصن ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، لكن قال وحرز ، بكسر الميم وسكون الراء بعدها زاي . ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال : لا حصن ولا ملجأ ، ولابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي سعيد عن ابن مسعود في قوله ( لا وزر ) قال : لا حصن ، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن بن علي : كان الرجل يكون في ماشيته فتأنيه الخيل بفتنه ، فيقول له صاحبه : اوزر اوزر ، أي اقصد الجبل فتحصن به . وقال أبو عبيدة : الوزر الملجأ **قوله** ( سدي هملا ) وقع هذا مقديما على ما قبله لغير أبي جر ، وقد وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به ، وقال أبو عبيدة في قوله ( سدي ) أي لا ينهي ولا يضر ، قالوا أسديت حاجتي أي أهمتها . **قوله** ( حدثنا موسى بن أبي عائشة وكان ثقة ) هو مقول ابن عيينة ، وهو تابعي صغير كوفي من موالى آل جعدة بن هبيرة يكنى أبا الحسن . واسم أبيه لا يعرف ، ومدار هذا الحديث عليه . وقد تابعه عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير ، وهو من رواية ابن عيينة أيضا عنه ، فمن أصحاب ابن عيينة من وصله بذكر ابن عباس فيه مهم أبو كرب عند الطبري . ومنهم من أرسله منهم سعيد بن منصور . **قوله** ( حرك به لسانه ووصف سفيان يريد أن يحفظه ) في رواية سعيد بن منصور وحرر سفيان شفتيه ، وفي رواية أبي كريب و تهجل يريد حفظه فترك . **قوله** ( فانزل الله : لا تحرك به لسانك لتعجل به ) الى هنا رواية أبي زر ، وزاد غيره الآية التي بعدها ، وزاد سعيد بن منصور في روايته في آخر الحديث ، وكان لا يعرف ختم السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم ،

### باب ( إن علينا جمعه وقرآنه )

٤٩٢٨ --- **حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة أنه** قال سئل سعيد بن جبير عن قوله تعالى : ( لا تحرك به لسانك ) قال وقال ابن عباس : كان يحرك شفتيه إذا أنزل عليه ، فقيل له لا تحرك به لسانك - ينحني أن يتفألت منه - إن علينا جمعه - أن نجعله في صدرك ، وقرآنه أن تقرأه ، ( فإذا قرأناه - يقول أنزل عليه - فاتبع قرآنه ، ثم إن علينا إناءه ) أن نبيئه على لسانك »

**قوله** ( باب إن علينا جمعه وقرآنه ) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور من رواية إسرائيل عن موسى بن أبي عائشة أنهم من رواية ابن عيينة ، وقد استغفر به الإسماعيلي فقال : كذا أخرجه عن عبيد الله بن موسى ، ثم أخرجه هو من طريق أخرى عن عبيد الله المذكور بلفظ ( لا تحرك به لسانك ) قال كان يحرك به لسانه مخافة أن ينفك

عنه ، فيحتمل أن يكون ما بعد هذا من قوله ( إن علينا جمعه ) إلى آخره معلقا عن ابن عباس بغير هذا الاسناد ، وسيأتي الحديث في الباب الذي بعده أتم سياتا

## ٢ - باب ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ) قال ابن عباس : قرأناه بيناه ، فاتبع : اعمل به

٤٩٢٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جابر عن ابن عباس في

قوله : ( لا تحرك به لسانك لتعجل به ) قال : كان رسول الله ﷺ إذا نزل جبريل عليه بالوحي وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه فيشتد عليه ، وكان يُعرف منه ، فأنزل الله الآية التي في ( لا أأنهم يوم القيامة : لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه ) قال علينا أن نجتمع في صدرك وقرآنه ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ) فإذا أنزلناه فأتبع ( ثم إن علينا إناء ) علينا أن نبيئه بلسانك ، قال فكان إذا أتاه جبريل أطرق فإذا ذهب قرأه كما وعدته الله . ( أولئك أولئ ) توعده

قوله ( فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ، قال ابن عباس : قرأناه بيناه ، فاتبع اعمل به ) هذا التفسير رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم ، وسيأتي في الباب عن ابن عباس تفسيره بشيء آخر . ( وإذا نزل جبريل عليه ) في رواية أبي عوانة عن موسى بن أبي عائشة كما تقدم في بدء الوحي ، وكان يعالج من النزول شدة ، وهذه الجملة توطئة لبيان السبب في النزول ، وكانت الشدة تحصل له عند نزول الوحي لثقل القول كما تقدم في بدء الوحي من حديث عائشة ، وتقدم من حديثها في قمة الافك ، فأخذه ما كان يأخذه من البرءاء ، وفي حديثها في بدء الوحي أيضا ، وهو أشده على ، لانه يقتضي الشدة في الحالتين المذكورتين لكن إحداها أشد من الاخرى . قوله ( وكان مما يحرك به لسانه وشفتيه ) اقتصر أبو عوانة على ذكر الشفتين وكذلك إسرائيل ، واقتصر سفيان على ذكر اللسان ، والجميع مراد إما لأن التحريكين متلازمان غالبا ، أو المراد يحرك به الشفتين واللسان ، لكن لما كان اللسان هو الأصل في النطق اقتصر في الآية عليه . قوله ( فيشتد عليه ) ظاهر هذا السباق أن السبب في المبادرة حصول المشقة التي يجدها عند النزول ، فكان يتمجد بأخذه لنزول المشقة مريضا . وبين في رواية إسرائيل أن ذلك كان خشية أن ينساه حيث قال ، فقيل له لا تحرك به لسانك تخشى أن ينسيت . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أبي رجاء عن الحسن ، كان يحرك به لسانه بتذكره ، فقيل له إنا سنحفظه عليك ، ولطعري من طريق الشعبي ، كان إذا نزل عليه عجل يتكلم به من جهة إياه ، وظاهره أنه كان يتكلم بما يلقي إليه منه أولا فأولا من شدة حبه إياه ، فامر أن يتأني إلى أن ينقضي النزول . ولا بعد في تعدد السبب . ووقع في رواية أبي عوانة ، قال ابن عباس : فأنا أحركهما كما كان رسول الله ﷺ يحركهما ، وأنا أحركهما كما رأيت ابن عباس يحركهما ، فأطلق في خبر ابن عباس وقيد بالرؤية في خبر سعيد لأن ابن عباس لم ير النبي ﷺ في تلك الحال ، لأن الظاهر أن ذلك كان في مبدأ المبعث النبوي ، ولم يكن ابن عباس ولد حينئذ ، ولكن لا مانع أن يخبر النبي ﷺ بذلك بعد فتره ابن عباس حينئذ ، وقد ورد ذلك صريحا عند أبي داود الطيالسي في مسنده عن أبي عوانة بسنده بلفظ ، قال ابن عباس : فأنا أحرك لك شفتي كما رأيت رسول الله ﷺ . وأفادت هذه الرواية لإبراز الضمير في رواية البخاري حيث قال فيها ، فأنا أحركهما ، ولم يتقدم للشفتين ذكر ، فعلينا أن ذلك من تصرف الرواة .

قوله ( فأنزل الله ) أى بسبب ذلك . واحتج بهذا من جوز اجتهاد النبي ﷺ ، وجوز الفخر الرازي أن يكون أذن له في الاستعجال الى وقت ورود النهي عن ذلك فلا يلزم وقوع الاجتهاد في ذلك ، والضمير في « به » ، عائد على القرآن وإن لم يجر له ذكر ، لكن القرآن يرشد اليه ، بل دل عليه سياق الآية . قوله ( علينا أن نجسمه في صدرك ) كذا فخره ابن عباس وعبد الرزاق عن معمر بن قتادة تفسيره بالحفظ . ووقع في رواية أبي حنيفة وجمعه لك في صدرك ، ورواية جرير أرواح . وأخرج الطبري عن قتادة أن معنى جمعه تأليفه . قوله ( وفرأنته ) زاد في رواية إسرائيل « أن تقرأه » ، أى أنت . ووقع في رواية الطبري « وتقرأه بعد » ،

قوله ( فإذا قرأناه ) أى قرأه عليك الملك ( فأتبع قرأه » ، فإذا أنزلناه فاستمع ) هذا تأويل آخر لابن عباس غير المنقول عنه في الترجمة . وقد وقع في رواية ابن عيينة مثل رواية جرير ، وفي رواية إسرائيل نحوه ذلك ، وفي رواية أبي حنيفة « فاستمع وأنت » ، ولا شك أن الاستماع أخص من الانصات لان الاستماع الاصفا . والانصات السكوت ، ولا يلزم من السكوت الإصفا . وهو مثل قوله تعالى ( فاستمعوا له وأنصتوا ) والحاصل أن لابن عباس في تأويل قوله تعالى ( أنزلناه ) وفي قوله ( فاستمع ) قولين . وعند الطبري من طريق قتادة في قوله استمع : أتبع حلاله واجتنب حرامه . ويؤيد ما وقع في حديث الباب قوله في آخر الحديث « فكل إذا أتاه جبريل أطرق » ، فإذا ذهب قرأه ، والضمير في قوله ( فأتبع قرأه ) لجبريل ، والتقدير : فإذا انتهت قراءة جبريل قأقرأ أنت . قوله ( ثم إن علينا بيانه » ، علينا أن نبينه بلسانك ) في رواية إسرائيل « هل لسانك » ، وفي رواية أبي حنيفة « أن تقرأه » ، وهي بمثابة فوقانية ، واستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب كما هو مذهب الجمهور من أهل السنة ، وأنص عليه الشافعي ، لما تقتضيه « ثم » من التراخي . وأول من استدل لذلك بهذه الآية القاضي أبو بكر بن الطيب ونبوه ، وهذا لا يتم إلا على تأويل البيان بتبيين المعنى ، وإلا فإذا حل على أن المراد استمرار حفظه له وظهوره على لسانه فلا ، قال الآمدي : يجوز أن يراد بالبيان الإظهار لا بين المجهل ، يقال بان الكوكب إذا ظهر ، قال : ويؤيد ذلك أن المراد جميع القرآن ، والمجمل إنما هو بعضه ، ولا اختصاص لبعضه بالأمر المذكور دون بعض . وقال أبو الحسين البصري : يجوز أن يراد البيان التفصيلي . ولا يلزم منه جواز تأخير البيان الاجمالي ، فلا يتم الاستدلال . وتعمق باحتيا ارادة المعنيين الإظهار والتفصيل وغير ذلك ، لأن قوله « بيانه » ، جنس مضاف فيعم جميع أصنافه من إظهاره وتبيين أحكامه وما يتعلق بها من تخصيص وتقييد ونسخ وغير ذلك ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في بدء الوحي وأعيد بعضه هنا استطرادا

### (٧٦) سورة ( هل أتى على الإنسان ) . بسم الله الرحمن الرحيم

يُقال مضاه آتى على الإنسان ، و « هل » تكون جنداً وتكون خبراً ، وهذا من الخبر ، يقول : كان شيئاً فلم يكن مذكورا ، وذلك من حين خلقه من حين إلى أن يُنفخ فيه الروح . أمشاج : الأحلاط ، ماء المرأة وماء الرجل ، اللحم والملئقة ، ويُقال إذا خُلط مَشِجٌ ، كفواك خليط ، ومَشِجٌ مثل مخلوط . ويقال سلاسل وأغلالاً ، ولم يُجرب بعضهم . مُتَظَاهِرٌ : مُتَمَتِّدٌ البلاء . والقَطَرُ : الشديد ، يقال يومٌ قَطَرٌ ويوم قَاطِرٌ ، والقَبَسُ والقَطَرُ والقَطَرُ والمَصِيبُ أشد ما يكون من الألام في البلاء . وقال الحسن القنطرة في

الوجه ، والسرور في القلب . وقال ابن عباس : الأرائك : القسور ، وقال مقاتل : القسور الجبال من الدر والياقوت . وقال البراء : وذلت قطوفها : يقطفون صكيف شاموا . وقال مجاهد : منسبلا : حديد الجربة . وقال قتير : أسرم شدة الخلق ، وكل شيء شددته من قتب وغبيط فهو مأسور

قوله ( سورة هل أتى على الإنسان - بسم الله الرحمن الرحيم ) نبذت البسملة لابن ذر . قوله ( يقال معناه أتى على الإنسان ، و د هل ، تكون جمعا وتكون خبرا ، وهذا من الخبر ) كذا للأكثر وفي بعض النسخ ، وقال يحيى ، وهو صواب لأنه قول يحيى بن زياد الفراء بلفظه ، وذاد : لأنك تقول هل وسطك ، هل أعطيتك ؟ ترويه بأنك وسطته وأعطيته . والمجد أن تقول : هل يقدر أحد على مثل هذا ؟ والتحرير أن د هل ، للاستفهام ، لكن تكون تارة للتقرير وتارة للإنكار ، فدعوى زيادها لا يحتاج إليه . وقال أبو عبيدة ( هل أتى ) معناه قد أتى وليس باستفهام . وقال غيره : بل هي للاستفهام التقريري ، كأنه قيل لمن أنكر البعث ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) فيقول : نعم ، فيقال : فالذي أنشأه - بعد أن لم يكن - قادر على إعادته . ونحوه ( وانه علم النشأة الأولى فلولا تذكرون ) أي فتهملون أن من أنشأ قادر على أن يعيد . قوله ( يقول كان شيئا فلم يكن مذكورا ، وذلك من حين خلقه من طين إلى أن ينفخ فيه الروح ) هو كلام الفراء أيضا ، وحاصله انتفاء الموصوف بانتفاء صفته . ولا حجة فيه الدنزة في دعوائهم أن المعدوم شيء . قوله ( أمشاج الاخلاط : ماء المرأة وماء الرجل والدم والعلقة ، ويقال اذا خلط مشيج كقولك خلط ، وممشوج مثل مخلوط ) هو قول الفراء قال في قوله ( أمشاج نبتليه ) وهو ماء المرأة وماء الرجل ، والدم والعلقة ، ويقال الشيء من هذا اذا خلط مشيج كقولك خلط ، وممشوج كقولك مخلوط . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عكرمة قال : من الرجل الجلد والعظم ، ومن المرأة الشعر والدم ، ومن طريق الحسن : من نطفة مشجت بدم وهو دم الحيض . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس أمشاج قال مختلفة الألوان . ومن طريق ابن جريج عن مجاهد قال : أحمر وأسود . وقال عبد الرزاق عن ميمر عن قتاده : الأمشاج إذا اختلط الماء والدم ثم كان حلقه ثم كان مضغة . وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود قال : الأمشاج العروق . قوله ( سلاسل وأغلا ) في رواية أبي ذر ، وبقال سلاسل وأغلا ، قوله ( ولم يجر بعضهم ) هو بضم التحتانية وسكون الجيم وكسر الراء بغير إشباع علامة الجزم ، وذكر عياض أن في رواية الأكثر بالواو بدل الراء ورجح الراء وهو الأوجه ، والمراد أن بعض الفراء أجرى سلاسل وبعضهم لم يجرها أي لم يصرفها ، وهذا اصطلاح قديم يقولون للاسم المصروف مجرى . والكلام المذكور للفراء ، قال في قوله تعالى ( انا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلا ) كتبت سلاسل بالألف وأجرها بعض الفراء مكان الألف التي في آخرها ، ولم يجر بعضهم واحتج بأن العرب قد ثبتت الألف في النصب وتحذفها عند الوصل ، قال : وكل صواب انتهى . وعصل ما جاء من الفرائد المشهورة في سلاسل التنوين وعدمه ، ومن لم ينون منهم من يقف بألف وبغيرها ، فنافع والكسائي وأبو بكر بن عباس وهشام بن عمار مروا بالتنوين ، والباقيون بغير تنوين ، فوقف أبو عمرو بالألف ووقف حمزة بغير الف ، وجاء مثله في رواية عن ابن كثير ، وعن حفص وابن ذكوان الوجهان ، أما من نون فلي لغة من يصرف جميع ما لا يصرف حكمها الكسائي والآخرش وغيرهما ، أو على مشاكلة أغلا .

وقد ذكر أبو عبيدة أنه رأى في إمام أهل الحجاز والكوكة وسلاسله بالآلف ، وهذه حجة من وقف بالآلف ابتاعا للرسم ، وما عدا ذلك واضح . والله أعلم . قوله ( مستطيرا بمد البلاء ) هو كلام الفراء أيضا وزاد : والمرب تقول استطار الصدع في القارورة وشبهها . واستطال . وروى ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن قتادة قال : استطار والله شره حتى ملا السماء والأرض . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( مستطيرا ) قال : قاشيا . قوله ( والقمطرير الشديد ) ، يقال يوم قمطرير ويوم قاطر ، والعبوس والقمطرير والقماطر والمصيب أشد ما يكون من الأيام في البلاء ) هو كلام أبي عبيدة بن جهم ، وقال الفراء : قمطرير أى شديد ، ويقال يوم قمطرير ويوم قاطر . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : القمطرير تقبيض الوجه ، قال معمر وقال يوم الشديد . قوله ( وقال الحسن : النظرة في الوجه والبرود في القلب ) سقط هذا هنا لغير النسب والجرجاني ، وقد تقدم ذلك في صفة الجنة . قوله ( وقال ابن عباس : الأرائك السر ) ثبت هذا للنسب والجرجاني ، وقد تقدم أيضا في صفة الجنة . قوله ( وقال البراء : وذلك قطوفها يقطفون كيف شاءوا ) ثبت هذا للنسب وحده أيضا ، وقد وصله سعيد بن منصور عن شريك عن أبي إسحق عن البراء في قوله ( وذلك قطوفها تذليل ) قال : إن أهل الجنة يأكلون من ثمار الجنة قياما وقعودا ومضطجعين وعلى أى حال شاءوا . ومن طريق مجاهد : إن قام ارتفعت وإن قعد تدلت . ومن طريق قتادة : لا يرد عليهم شوك ولا بهمة . قوله ( وقال مجاهد : سا ييلا حديد الجرية ) ثبت هذا للنسب وحده ، وتقدم في صفة الجنة . قوله ( وقال معمر أسرم شدة الحلق ، وكل شدة من قنب وغبيط فهو مأسور ) سقط هذا لابي ذر عن المستمل وحده ، ومعمر المذكور هو أبو عبيدة معمر بن المثنى ، وظن بعضهم أنه ابن راشد فزعم أن عبد الرزاق أخرجه في تفسيره عنه ، وانظر أبو عبيدة : أسرم شدة خلقتهم ، ويقال للفرس شديد الأسر أى شديد الحلق وكل شيء . إلى آخر كلامه . وأما عبد الرزاق فأما أخرجه عن معمر بن راشد عن قتادة في قوله ( وشددنا أسرم ) قال : خلقتهم ، وكذا أخرجه الطبري من طريق محمد بن ثور عن معمر . ( تنبيه ) : لم يورد في تفسير ( هل أنى ) حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه حديث ابن عباس في قراءتها في صلاة الصبح يوم الجمعة . وقد تقدم في الصلاة

### ( ٧٧ ) سورة والمرسلات

وقال مُجَاهِدٌ جَمَالَاتٌ : رَجَالٌ ، اركعوا : صلُّوا . لا يَرْمُونَ : لا يُبْصِلُونَ . ومُثِيلُ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا يَنْطِقُونَ ، وَاللَّهُ رَبُّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ، وَالْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ ، فَقَالَ : إِنَّهُ ذُو الْأَلْوَانِ ، مَرَّةً يَنْطِقُونَ ، وَصَرَّةً يُخْتَمُ عَلَيْهِمْ

١ - باب ٤٩٣٠ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأُنْزِلَتْ عَلَيْهِ ( الْمُرْسَلَاتُ ) وَأَنَا لَأَنْطَلِقُهَا مِنْ فِيهِ ، فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ فَأَبْتَدَرْنَاهَا ، فَجَبْتُمَا فِدَخَاتِ جُحْرَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَقَيْتَ شَرَّكُمْ كَمَا وَقَيْتَ شَرَّهَا »

٤٩٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا ، وَعَنْ إِسْرَائِيلَ



عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله ، وثابتة أسود بن عاصم عن إسرائيل . وقال حمص وأبو معاوية وسليمان بن قرم عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود . وقال يحيى بن حماد أخبرنا أبو قهانة عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله . وقال ابن إسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله

حدثنا حبيب بن جابر عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود قال : قال عبد الله : بينا نحن مع رسول الله ﷺ في غار ، إذ نزل عليه ( والمرسلات ) فتأمتناها من فيه ، وإن قاه رطب بها ، إذ خرجت حبة ، فقال رسول الله ﷺ : عليكم ، أقتلوا ، قال فابتدرناها فنبهتنا ، قال فقال : وميت نركم كما وقيم شرها .

قوله ( سورة والمرسلات ) كذا في ذر ، والباقيين والمرسلات حسب ، وأخرج الحاكم بإسناد صحيح عن أبي هريرة قال : المرسلات عرفا الملائكة أرسلت بالمعروف ، . قوله ( جمالات حبال ) في رواية أبي ذر ، وقال مجاهد ( جمالات ) حبال . ووقع عند النسفي والجرجاني في أول الباب : وقال مجاهد ( كفانا ) أحياء يكونون فيها وأمواتا يدنون فيها . ( فرانا ) عذابا . ( جمالات ) حبال المصور ، وهذا الأخير وصله الفريابي عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا . ووقع عند ابن التين : قول مجاهد جمالات جمال يريد بكسر الجيم وقيل بضمها لابل سود واحداه جمالة ، وجمالة جمع جل مثل حجارة وحجر ، ومن قرأ جمالات ذهب به إلى الجبال الغلاظ . وقد قال مجاهد في قوله ( حتى يبلغ الجبل في سم الحياط ) : هو جبل السفينة ، وعن الفراء : الجمالات ما جمع من الجبال ، قال ابن التين : فعل هذا يقرأ في الأصل بضم الجيم . قلت : هي قراءة نقلت عن ابن عباس والحسن وسعيد بن جبيرة وقتادة ، وعن ابن عباس أيضا جمالة بالافراد مضموم الأول أيضا ، وسيأتي تفسيرها عن ابن عباس بنحو ما قال مجاهد في آخر السورة . وأما تفسير ( كفانا ) فتقدم في الجنائز ، وقوله ( فرانا ) عذابا وصله ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وكذا قال أبو عبيدة . قوله ( وقال مجاهد : اركموا صلوا ، لا يركون لا يصلون ) سقط لا يركون أخير أبي ذر ، وقد وصله ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( وإذا قيل لهم اركموا ) قال : صلوا . قوله ( وسئل ابن عباس ) لا ينطقون ، والله ربنا ما كنا مشركين ، اليوم نختم على أفواههم ) فقال : إنه ذو ألوان ، مرة ينطقون ومرة يختم عليهم ) سقط لفظ : على أفواههم . لغیر أبي ذر ، وهذا تقدم شيء من معناه في تفسير فصلت . وأخرج عبد بن حميد عن طريق علي بن زيد عن أبي الضحى أن نافع بن الأزرق وعطية أنبيا ابن عباس فقالا : يا ابن عباس ، أخبرنا عن قول الله تعالى ( هذا يوم لا ينطقون ) وقوله ( ثم إنكم يوم القيامة عند ربكم تختصمون ) وقوله ( والله ربنا ما كنا مشركين ) وقوله ( ولا يكتسبون الله حديثا ) قال : ويحك يا ابن الأزرق إنه يوم طويل وفيه مواقف ، تأتي عليهم ساعة لا ينطقون ، ثم يؤذن لهم فيختصمون ، ثم يكون ما شاء الله يملفون ويحسدون ، فإذا قيلوا ذلك ختم الله على أفواههم ، وتوهم جوارحهم فتشهد على أعمالهم بما صنعوا ثم تنطق ألسنتهم فيشهدون على أنفسهم بما صنعوا ، وذلك قوله ( ولا يكتسبون الله حديثا ) . وروى ابن مردويه عن حديث عبد الله بن الصامت قال : قلت لعبد الله بن عمرو بن العاص رأيت قول الله ( هذا يوم لا ينطقون ) ؟ فقال : إن يوم القيامة له حالات وتارات ، في حال لا ينطقون وفي حال ينطقون . ولابن أبي حاتم عن طريق معمر عن قتادة

قال : إنه يوم ذوالوان . قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان ، وعبيد الله بن موسى هو من شيوخ البخاري لكنه أخرج عنه هذا بواسطة . قوله (كنا مع النبي ﷺ) في رواية جرير في غار ، ووقع في رواية حفص بن غياث كاسياتي بمعنى ، وهذا أصبح بما أخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق أبي وائل عن ابن مسعود قال : بينما نحن عند النبي ﷺ على حراء ، . قوله (خرجت) في رواية حفص بن غياث الآتية ، وأثبت ، . قوله (فابتدرناها) في رواية الأسود ، فقال رسول الله ﷺ اقتلوها ، فابتدرناها ، . قوله (فسبقتنا) أي باعتبار ما آل إليه أمرها ، والحاصل أنهم أرادوا أن يسبقوها فسبقتهم ، وقوله فابتدرناها ، أي تسبقنا أينما يدركها ، فسبقتنا كنا . وهذا هو الوجه والأول احتمال بعيد . قوله (عن منصور بهذا ، وعن إسرائيل عن الأعشى عن إبراهيم) يريد أن يحيى بن آدم زاد لإسرائيل فيه شيئا وهو الأعشى . قوله (وتابعه أسود بن عامر عن إسرائيل) وصله الإمام أحمد عنه به ، قال الاسماعيل : وافق إسرائيل على هذا شيبان والثوري وورقاء وشريك ، ثم وصله عنهم . قوله (وقال حفص وأبو معاوية وسليمان بن قرق عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود) يريد أن الثلاثة خالفوا رواية إسرائيل عن الأعشى في شيخ إبراهيم ، فإسرائيل يقول : عن الأعشى عن علقمة ، وهؤلاء يقولون : الأسود . وسيأتي في آخر الباب أن جرير بن عبد الحميد وافقهم عن الأعشى . فاما رواية حفص وهو ابن غياث فوصلها المصنف ، وستأتي بعد باب . وأما رواية أبي معاوية فتقدم بيان من وصلها في بدء الحلق . وكذا رواية سليمان بن قرق ، وهو بفتح التاء وسكون الراء بصرى ضعيف الحفظ ، وتفرد أبو داود الطيالسي بسمية أبيه معاذاً ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع المعلق . قوله (وقال يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن مغيرة) يعني ابن مقسم (عن إبراهيم عن علقمة) يريد أن مغيرة وافق إسرائيل في شيخ إبراهيم وأنه علقمة ، ورواية يحيى بن حماد هذه وصلها الطبراني قال حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا الفضل بن سهل حدثنا يحيى بن حماد به ولفظه كنا مع النبي ﷺ بمضى فأنزلت عليه والمرسلات ، الحديث . وحكى عياض أنه وقع في بعض النسخ ، وقال حماد أنبأنا أبو عوانة ، وهو غلط . قوله (وقال ابن إسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عبد الله) يريد أن للحديث أصلاً عن الأسود من غير طريق الأعشى ومنصور ، ورواية ابن إسحق هذه وصلها أحمد بن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن أبي إسحق وحدثني عبد الرحمن بن الأسود ، وأخرجها ابن مردويه من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن إسحق ولفظه نزلت والمرسلات عرفاً بجراء ليلة الحية ، قالوا : وما ليلة الحية ؟ قال : خرجت حية فقال النبي ﷺ : اقتلوها ، فتغيب في جحر ، فقال : دعوها ، الحديث . ووقع في بعض النسخ ، وقال أبو إسحق ، وهو تصحيف والصواب : ابن إسحق ، وهو محمد بن إسحق بن يسار صاحب المغازي . ثم ساق الحديث المذكور عن قتيبة عن جرير عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة بتمامه

## ٢ - باب قوله (لأنها ترمى بشرراً كالفقر)

٤٩٣٢ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن عيسى قال سمعت ابن عباس يقول : (لأنها ترمى بشرراً كالفقر) قال : كنا نرفع الغضب بقصر ثلاثة أذرع أو أقل . فنزفنه لشتاء ، فنُسبته الفَقْر

[ الحديث ٤٩٣٢ - طريقه ل : ٤٩٣٢ ]

قوله (باب قوله إنما ترى بشر كالفهر) أي قدر القصر . قوله (كنا نرفع الخشب بقصر) بكسر الموحدة والقاف وفتح الصاد المهملة وتنوين الراء . وبالإضافة أيضا وهو بمعنى الغاية والقدرة ، تقول قصر ك وقصاراك من كذا ما اقتصرت عليه . قوله (ثلاثة أذرع أراقل) في الرواية التي بعد هذه وأو فوق ذلك ، وهي رواية المستمل وحده . قوله (فترفعه للثبات فسميه القصر) يسكون الصاد وفتحها ، وهو على الثاني جمع قصرة أي كأعناق الإبل ويؤيده قراءة ابن عباس كالفهر بفتحين ، وقيل هو أصول الشجر ، وقيل أعناق النخل . وقال ابن قتيبة : القصر البيت ، ومن فتح أراد أصول النخل المقطوعة ، شبهها بقصر الناس أي أعناقهم ، فكان ابن عباس يفسر قراءته بالفتح بما ذكر ، وأخرج أبو عبيد عن طريق هارون الأخرج عن حسين المعلم عن أبي بشر عن سميد بن جبير عن ابن عباس (بشر كالفهر) بفتحين ، قال هارون : وأنبأنا أبو عمرو أن سميدا وابن عباس قرأ كذلك ، وأسند أبو عبيد عن ابن مسعود أيضا بفتحين . وأخرج ابن مردويه عن طريق قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عابس وسمعت ابن عباس كانت العرب تقول في الجاهلية انصرفوا لنا الحطب ، فيقطع على قدر الدراع والدراعين ، وقد أخرج الطبراني في الأوسط ، من حديث ابن مسعود في قوله تعالى (إنما ترى بشر كالفهر) قال : ليست كالشجر والجبال ، ولكنها مثل المدائن والحصون

### ٣ - باب (كأنه جمالات صفر)

٤٩٣٣ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى أخبرنا سفيان حدثني عبد الرحمن بن عابس «سمعت ابن عباس رضي الله عنهما (ترى بشر كالفهر) كنا نمد إلى المشبة ثلاثة أذرع وفوق ذلك فترفعه للثبات فسميه القصر ، (كأنه جمالات صفر) حبال السفن ، تجمع حتى تكون كأوساط الرجال »

قوله (باب قوله كأنه جمالات صفر) ذكر فيه الحديث الذي قبله من طريق يحيى وهو القطان أخبرنا سفيان وهو الثوري . قوله (ثلاثة أذرع) زاد المستمل في روايته ، أو فوق ذلك . قوله (كأنه جمالات صفر حبال السفن تجمع) أي يضم بعضها إلى بعض ليقوى (حتى تكون كأوساط الرجال) قلت هو من تمة الحديث ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن الثوري بإسناده وقال في آخره «سمعت ابن عباس يسأل عن قوله تعالى (كأنه جمالات صفر) قال : حبال السفن يجمع بعضها إلى بعض حتى تكون كأوساط الرجال » ، وفي رواية قيس بن الربيع عن عبد الرحمن بن عباس : هي القلوص التي تكون في المسور ، والاول هو المحفوظ

### ٤ - باب (هذا يوم لا ينطقون)

٤٩٣٤ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثني إبراهيم عن الأسود «من عبد الله قال : بينما نحن مع النبي ﷺ في غار ، إذ نزلت عليه (المرسلات) فانه ليأتوها ولاني لأتلقاها من فيه ، وإن فاه أرحب بها ، إذ وميت علينا حية ، فقال النبي ﷺ : آفؤوها . فأتدترناها فذهبت ، فقال النبي ﷺ : وثقت شركم كما وثقت شرها » قال عمر : حدثتني من أبي «في غار بني

قوله ( باب هذا يوم لا ينطقون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن مسعود في الحية . قوله فيه ( اذ وثبت ) في رواية الكشميني ، اذ وثب ، بالتذكير ، وكذا قال قتوله . قوله ( قال عمر ) هو ابن حفص شيخ البخاري . قوله ( حفظته من أبي ) في رواية الكشميني حفظته . قوله ( في غار بني ) يريد أن أباه زاد بعد قوله في الحديث : كنا مع النبي ﷺ في غار بني ، وهذه الزيادة قد تقدم أنها وقعت أيضا في رواية المغيرة عن إبراهيم

### ( ٧٨ ) سورة ( عم ينسألون )

قال مجاهد لا يرجون حسابا : لا يخافونه . لا يملكون منه خطابا : لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم . صوابا : حقا في الدنيا وعمل به . وقال ابن عباس وهاجا : مضينا . وقال غيره : غسقا : غسقت عينه ، وبسقت الجرح : يسهل مكان النفس والفريق واحد . عطاء حسابا : جزاء كافيا ، أعطاني ما أحسبني : أي كفاني

قوله ( سورة عم ينسألون ) قرأ الجمهور ( عم ) بيم فقط ، وعن ابن كثير رواية بالهاء وهي هاء السكت أخرجى الوصل مجرى الوقف ، ومن أبي بن كعب وعيسى بن عمر باثبات الالف على الأصل وهي لغة نادرة ، ويقال لها أيضا سورة النبا . قوله ( لا يرجون حسابا لا يخافونه ) كذا في رواية أبي ذر ، ولغيره ، وقال مجاهد ، فذكره . وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد كذلك . قوله ( لا يملكون منه خطابا : لا يكلمونه إلا أن يأذن لهم ) هكذا للسمل ، وللباقين ، لا يملكونه ، والاول أوجه ، وسأبينه في الذي بعده . قوله ( صوابا : حقا في الدنيا وعمل به ) ووقع لغير أبي ذر نسبة هذا الى ابن عباس كالذي بعده ، وفيه نظر فان الفريابي أخرجه من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( لا يملكون منه خطابا ) قال : كلاما ( إلا من قال صوابا ) قال : حقا في الدنيا وعمل به . قوله ( وقال ابن عباس ( نهجا ) منصبا ) ثبت هذا الذي وحده وقد تقدم في المزارعة . قوله ( ألفا ملثفة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وهو قول أبي عبيدة . قوله ( وقال ابن عباس ( نهجا ) مضينا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . قوله ( دماقا ) مثلثا ( كواهب ) نواهد . ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق . قوله ( وقال غيره ( غسقا ) غسقت عينه ) سقط هذا لغير أبي ذر وقد تقدم في بدء الخلق . وقال أبو عبيدة : يقال نفس عينه أي تسيل . ووقع عند النسفي والجرجاني ، وقال معمر فذكره ، ومعمر هو أبو عبيدة بن المشي المذكور . قوله ( وبسقت الجرح يسيل ، كأن النفس والفريق واحد ) تقدم بيان ذلك في بدء الخلق ، وسقط هنا لغير أبي ذر . قوله ( عطاء حسابا كافيا ، أعطاني ما أحسبني أي كفاني ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( عطاء حسابا ) أي جزاء ، وبجيء حسابا كافيا ، وتقول أعطاني ما أحسبني أي كفاني . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قوله ( عطاء حسابا ) قال : كثيرا

### ١ - باب ( يوم نخ في الصور فتأتون أمواجا ) زمر ١

٤٩٣٥ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ « ما بين النفختين أربعون » قال : أربعون يوما ؟ قال : أبيت . قال : أربعون شهرا ؟

وقال : أبئت . قال : أربعون سنة ؟ قال : أبئت . قال : ثم يُنزلُ الله من السماء ماء ، فينبهون كما ينبئ البقل ، ليس من الإنسان شيء إلا يبلى ، إلا عظماً واحداً وهو حُجُبُ الذنوب ، ومنه يركبُ الخلق يوم القيامة . قوله ( باب يوم ينفخ في الصور فتأتون أفواجا : ذمرا ) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله ( فتأتون أفواجا ) قال : ذمرا ذمرا . ذكر فيه حديث أبي هريرة : ما بين التفتختين أربعون ، وقد تقدم شرحه في تفسير الزمر ، وقوله : أبئت ، بضم أى أن أقول ما لم أسمع ، وبالفتح أى أن أعرف ذلك فإنه غيب

### ( ٧٩ ) سُورَةُ ( النَّازِعَاتِ )

وقال مجاهد : الآية للكبرى عصاه ويده ، يقال لناخرة والنخرة سواء ، مثل الطايح والطيح ، والباخل والبخل . وقال بعضهم : والنخرة البالية والنخرة العظم الجوف الذي تمر فيه الريح فينخر . وقال ابن عباس : الحافرة إلى أمرنا الأول إلى الحياة . وقال غيره : أيا من سراسها متى منتهى ، وسر من السفينة حيث تنتهى

قوله ( سورة والنازعات ) كذا للجميع . قوله ( زجرة صيحة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه . قوله ( وقال مجاهد : ترجف الزاجفة ) هي الزلقة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله عبد بن حميد من طريقه بلفظ : ترجف الأرض والجبال وهي الزلقة . قوله ( وقال مجاهد : الآية الكبرى عصاه ويده ) وصله الفريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد بهذا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة مثله . قوله ( ممكنا بناء ما بغير عمد ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق . قوله ( طنى عصى ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد به . قوله ( الناخرة والنخرة سواء مثل الطامع والطمع والباخل والبخل ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( عظاما نخرة ) : ناخرة ونخرة سواء . وقال الفراء مثله ، قل : وهما قراءتان أحدهما ناخرة . ثم أسند عن ابن الزبير أنه قال على المنبر : ما بال صبيان يقرءون نخرة ؟ إنما هي ناخرة . قلت : قراءتا نخرة بغير ألف جهور القراء ، وبالألف الكوفيون لكن بخلف عن حاصم . ( تنبيه ) : قوله « والباخل والبخل » في رواية الكشميني بالنون والهاء المهمله فيهما ، ولغيره بالموحنة والمعجمة وهما الصواب ، وهذا الذي ذكره الفراء قال : هو بمعنى الطامع والطمع والباخل والبخل . وقوله « سواء » أى في أصل المعنى ، وإلا ففي نخرة : مبالغة ليست في ناخرة . قوله ( وقال بعضهم النخرة البالية ، والناخرة العظم الجوف الذي تمر فيه الريح فينخر ) قال الفراء : فرق بعض المفسرين بين الناخرة والنخرة فقال : النخرة البالية ، والناخرة العظم الجوف الذي تمر فيه الريح فينخر . والمفسر المذكور هو ابن الكلبي ، فقال أبو الحسن الأثرم الراوى عن أبي عبيدة : سمعت ابن الكلبي يقول : نخرة ينخر فيها الريح ، وناخرة بأية . وأشد لرجل من فهم يخاطب فرسه في يوم ندى قارحين تحاربت العرب والفرس :

أقدم نجاح إنها الاساوده      قائما قصرك ترب الساهره  
ثم تعود بمسدا في الحافره      من بعد ما مكنت عظاما ناخره

أى بالية . قوله ( الساهرة وجه الأرض ) كأنها سميت بهذا الاسم لأن فيها الحيوان نومهم وسهرهم . ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق ، وهو قول الفراء بلفظه . قوله ( وقال ابن عباس : الحافرة الى أمرنا الاول ، الى الحياة ) وصله ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( الحافرة ) يقول : الحياة وقال الفراء : الحافرة يقول الى أمرنا الاول ، الى الحياة . والعرب تقول أتيت فلانا ثم رجعت على حافري أى من حيث جئت ، قال : وقال بعضهم الحافرة الأرض التي تحفر فيها قبورهم ، فجاءها الحافرة أى المحفورة ، كما دافق أى مدفوق . قوله ( الراجحة النفخة الاولى ، تتبعها الرادقة النفخة الثانية ) وصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس . وقوله ( يوم ترجب الراجحة ) النفخة الاولى ( تتبها الرادقة ) النفخة الثانية . قوله ( وقال غيره ( أبان مرساها ) متى منتهاه ؟ ومرسى السفينة حيث تنتهي ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( أبان مرساها ) متى منتهاه . قال : ومرساها منتهاهما الخ ثم ساق حديث سهل بن سعد بثت الساعة - بالرفع والنصب - كنهانين ، وسيأتي شرحه في الرقاق . قوله ( قال ابن عباس : أغطش أعظم ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد تقدم في بدء الخلق

١ - باب \* ٤٩٣٦ - حدثنا أحمد بن المقدم حدثنا الفضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد رضى الله عنه قال « رأيت رسول الله ﷺ قال باصبعه هكذا بالوسطى ولقي تلى الإنشام : بُمِثْتُ والساعة كنهانين » . الطائفة : نظم على كل شيء

[ الحديث ٤٩٣٦ - طرفه في : ٥٣٠١ ، ٦٥٠٢ ]

قوله ( الطائفة نظم على كل شيء ) ووقع هذا للنسفي مقدما قبل باب ، وهو قول الفراء قال في قوله تعالى ( فإذا جاءت الطائفة ) هى القيامة نظم كل شيء . ولا بن أبي حاتم من طريق الربيع بن أنس : الطائفة هى الساعة طمت كل داهية

( ٨٠ ) سورة ( عبس ) . بسم الله الرحمن الرحيم

( عَبَسَ وَتَوَلَّى : كَلَحَ وَأَعْرَضَ . وقال غيره مَطَّهَرَةً لَا يَمَسُّهَا إِلَّا الطَّهْرُونَ وَمُ الْمَلَائِكَةُ ، وهذا مثل قوله ) قَالِدَبْرَاتِ أَمْرًا ) جَمَلُ الْمَلَائِكَةِ وَالصُّحُفَ مَطَّهَرَةً لِأَنَّ الصُّحُفَ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّهْيُ ، فَجَمَلُ الطَّهْيِ لِمَنْ تَحَلَّىهَا أَيْضًا . مَفَرَّةٌ : الْمَلَائِكَةُ ، وَاحِدُهُمْ سَافِرٌ ، سَفَرْتُ أَصَاحْتُ بَيْنَهُمْ ، وَجَعَلْتُ الْمَلَائِكَةَ إِذَا تَرَكْتُ بُوخَى اللَّهِ وَتَأْدِيبَهُ كَالسَّفِيرِ الَّذِي يُصَلِّحُ بَيْنَ الْقَوْمِ . وقال غيره : تصدَّى تفاقل عنه . وقال مجاهد ( لما يقض ) لا يقضى أحدٌ ما أمرَ به . وقال ابن عباس رَحِمَهَا ( قَفَرَةٌ ) تَفْشَاهَا شِدَّةٌ . مُنْفِرَةٌ : مُشْرِقَةٌ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ، وقال ابن عباس كَتَبَ . أَسْفَارًا كُتِبَ . تَلَهَّى تَشَاغَلَ . يُقَالُ وَاحِدُ الْأَسْفَارِ يَسْفُرُّ

٤٩٣٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعتُ زُرَّارَةَ بن أَوْقٍ يحدث عن سهل بن هشام عن عائشة عن النبي ﷺ قال « مثل الذى يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، ومثل الذى يقرأ القرآن وهو يصاحده وهو عليه كسيد فله أجران »

قوله (سورة عبس - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسمة لغير أبي ذر، قوله (عبس وتولى: كلع وأعرض) أما تفسير عبس فهو لأبي عبيدة، وأما تفسير تولى فهو في حديث عائشة الذي سأذكره بعد، ولم يختلف السلف في أن قاعل عبس هو النبي ﷺ. وأغرب الداردي فقال: هو الكافر. وأخرج الترمذي والحاكم من طريق يحيى ابن سعيد الأموي وابن حبان من طريق عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: نزلت في ابن أم مكتوم الأعشى فقال: يا رسول الله أرشدني - وهذا النبي ﷺ رجل من عظماء المشركين - لجعل النبي ﷺ يمرض منه ويقبل على الآخر فيقول له: أنرى بما أقول بأسا؟ فيقول: لا. فنزلت عبس وتولى، قال الفرطني: حدث غريب، وقد أرسله بعضهم عن عروة لم يذكر عائشة. وذكر عبد الرزاق عن معمر بن قتادة أن الذي كلن يكله أبي بن خلف. وروى سعيد بن منصور عن طريق أبي مالك أنه أمية بن خلف. وروى ابن مردويه عن حديث عائشة أنه كان يخاطب عتبة وشيبة ابني ربيعة. ومن طريق العوفي عن ابن عباس قال: عتبة وأبو جهل وعياش. ومن وجه آخر عن عائشة: كان في مجلس فيه ناس من وجوه المشركين منهم أبو جهل وعتبة، فهذا يجمع الأقوال. قوله (مطهرة لا يمساها الا المطهرون وهم الملائكة) في رواية شهر أبي ذر، وقال غيره مطهرة الخ وكذا النسفي، وكان قال قبل ذلك: وقال مجاهد. فذكر الازر الآتي ثم قال: وقال غيره. قوله (وهذا مثل قوله قالدبرات أمرا) هو قول الفراء، قال في قوله تعالى (في صفح مكرمة): مرفوعة مطهرة، لا يمسه الا المطهرون وهم الملائكة، وهذا مثل قوله تعالى (قالدبرات أمرا). قوله (جعل الملائكة والصحف مطهرة لأن الصحف يقع عليها التطهير لجعل التطهير لمن حملها أيضا) هو قول الفراء أيضا. قوله (وقال مجاهد: القلب الملتفة، والاب ما يأكل الأنعام) وقع في رواية النسفي وحده هنا، وقد تقدم في صفة الجنة. قوله (سفرة الملائكة واحدم سافر، سفرت أصلحت بينهم وجعلت الملائكة إذا نزلت برحى الله وتأديته كالسفير الذي يصلح بين القوم) هو قول الفراء بلفظه، وزاد: قال الشاعر:

وما أذع السفارة بين قومي      وما أمشى بغش إن مشيت

وقد تمسك به من قال إن جميع الملائكة رسل الله، والعلماء في ذلك قولان، الصحيح أن فهم الرسل وغير الرسل، وقد ثبت أن منهم الساجد فلا يقوم والراكم فلا يعتدل، الحديث. واحتج الاول بقوله تعالى (جعل الملائكة رسلا) وأجيب بقول الله تعالى (الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس). قوله (تصدى تغافل عنه) في رواية النسفي وقال غيره الخ وسقط منه شيء. والذي قال أبو عبيدة في قوله تعالى (فأنت له تصدى) أي تعرض له، تلهي تغافل عنه، فالسائط لفظ تعرض له ولفظ تلهي، وسيأتي تفسير تلهي على الصواب، وهو يحذف إحدى التاءين في اللفظتين والأصل تصدى وتلهي، وقد تعقب أبو ذر ما وقع في البخاري فقال: إنما يقال تصدى للأمر إذا رفع رأسه إليه، أما تغافل فهو تفسير تلهي. وقال ابن التين: قيل تصدى تعرض. وهو اللائق بتفسير الآية لأنه لم يتغافل عن المشركين إنما تغافل عن الأعمى. قوله (وقال مجاهد: لما يقض لا يقضى أحد ما أمر به) وصله الضربان من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ لا يقضى أحد أبدا، افترض عليه. قوله (وقال ابن عباس: ترهقها فترة فتشأها شدة) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وأخرج الحاكم من طريق أبي المالية عن أبي بن كعب في قوله تعالى (وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة)

قال : يصيران غيرة على وجوه الكفار لا على وجوه المؤمنين ، وذلك قوله تعالى ( وجوه يومئذ عليها غيرة ترهقها قفرة ) . قوله ( مسفرة مشرقة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة أيضا . قوله ( بأيدي سفرة قال ابن عباس : كتبه ، أسفارا كتبها ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( بأيدي سفرة ) قال : كتبه واحدا سافر ، وهي كفوله ( كتل الحمار يحمل أسفارا ) قال : كتبه ، وقد ذكر عبد الرزاق من طريق معمر عن قتادة في قوله ( بأيدي سفرة ) قال : كتبه . وقال أبو عبيدة في قوله ( بأيدي سفرة ) أي كتبه ، واحدا سافر . قوله ( نلوى نشاغل ) تقدم القول فيه . قوله ( يقال واحد الاسفار سفر ) سقط هذا لأبي ذر ، وهو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ( كتل الحمار يحمل أسفارا ) : الاسفار واحد اسفار ، وهي الكتب العظام . قوله ( فأجبره ) يقال أجبرت الرجل جعلت له قبرا ، وقبرته دفنته ) قال الفراء في قوله تعالى ( ثم أماته فأجبره ) جعله مقبورا ، ولم يقل قبره لأن القابر هو الدافن . وقال أبو عبيدة في قوله ( فأجبره ) : أمر بأن يقبر ، جعل له قبرا ، والذي يدفن بيده هو القابر . قوله ( من سعد بن هشام ) أي ابن عامر الانصاري ، لأبيه محبة ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وآخر مطلق في المناقب . قوله ( مثل ) بفتح تين أي صفته ، وهو كفوله تعالى ( مثل الجنة ) . قوله ( وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ) قال ابن التين : معناه كأنه مع السفرة فيما يستحقه من الثواب . قلت : أراد بذلك تصحيح التركيب ، وإلا فظاهره أنه لا ربط بين المبتدأ الذي هو مثل والخبر الذي هو مع السفرة ، فكأنه قال : المثل بمعنى الشبيه فيصير كأنه قال : شبه الذي يحفظ كائن مع السفرة فكيف به . وقال الخطابي : كأنه قال صفته وهو حافظ له كأنه مع السفرة ، وصفته وهو عليه شديد أن يستحق أجرين . قوله ( ومثل الذي يقرأ القرآن وهو يماامده وهو عليه شديد فله أجران ) قال ابن التين اختلف هل له ضعف أجر الذي يقرأ القرآن حافظا أو يضاعف له أجره وأجر الاول أعظم ؟ قال : وهذا أظهر ، وإن رجح الاول أن يقول : الأجر على قدر المشقة

### ٨١ - باب سورة ( إذا الشمس كورت )

انكدرت : انتمرت . وقال الحسن : سجرت : يذهب ماؤها فلا يبقى قفزة . وقال أبو عبد الله المفسر : الملوء . وقال غيره : سجرت أفنى بعضها إلى بعض فصارت نجرا واحدا . والنفوس تنفس في مجراها أربع وتكنس تستتر في بيوئتها كما تكنس الطباة . تنفس : أرزق النهار . والظنين النهم . والظنين يعضن به . وقال عمر : النفوس زوجت زوج نظيرة من أهل الجنة والنار ، ثم قرأ رضي الله عنه : ( اخشعوا للظنين ظللوا وأزواجهم ) همتس : أذبر

قوله ( سورة إذا الشمس كورت ) - بم الله الرحمن الرحيم - سقطت البسمة لنفي أبي ذر ، ويقال لها أيضا سورة التكمير . قوله ( سجرت يذهب ماؤها فلا يبقى قفزة ) تقدم في تفسير سورة الطور ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بهذا . قوله ( وقال مجاهد : السجور الملوء ) تقدم في تفسير سورة الطور أيضا . قوله ( وقال غيره : سجرت أفنى بعضها إلى بعض فصارت نجرا واحدا ) هو معنى قول السدي ، أخرجه ابن أبي حاتم من طريقه باللفظ ( وإذا البحار سجرت ) أي فتحت وسميت : قوله ( انكدرت انتمرت ) قال الفراء



في قوله تعالى ﴿واذا النجوم انكدرت﴾ يريد انتشرت ، وقمت في وجه الارض . وقال عبد الرزاق عن معمر بن قنادة في قوله ﴿واذا النجوم انكدرت﴾ قال : تناثرت . قوله (كشطت أى غيرت ، وقرأ عبد الله فشطت . مثل الكافور والفافور ، والنقسط والكسوط ) ثبت هذا للنسفي وحده وذكره غيره في الطب ، وهو قول الفراء ، قال في قوله تعالى ﴿واذا السماء كشطت﴾ أى نزع وطويت ، وفي قراءة عبد الله - يعنى ابن مسعود - فشطت بالتحاف ، والمعنى واحد ، والعرب تقول الكافور والفافور والنقسط والكسوط ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تماقيا في اللفظ كما يقال حدث وحدث والآتان والآثاني . قوله (والخنس تخنس في مجراها ترجع ، وتكنس تستر في بيوتها كما تكنس الأطباء ) قال الفراء في قوله ﴿فلا اقيم بالخنس﴾ : وهى النجوم الخنسة تخنس في مجراها ترجع ، وتكنس تستر في بيوتها كما تكنس الأطباء في المخابر وهى الكناس ، قال : والمراد بالنجوم الخنسة بهرام وزحل وعطارد والزهرة والمشتري ، وأسند هذا الكلام ابن مردويه عن طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وروى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن أبي ميسرة عن عمرو بن شرحبيل قال : قال لي ابن مسعود ما الخنس ؟ قال قلت : أظنه بقر الوحش . قال : وأنا أظن ذلك . وعن معمر عن الحسن قال : هى النجوم تخنس بالنهار ، والكنس تسترمن إذا غبت . قال وقال بعضهم : الكنس الأطباء . وروى سعيد بن منصور بأسناد حسن عن علي قال : هن الكواكب تكنس بالليل وتخنس بالنهار فلا ترى . ومن طريق مغيرة قال : مثل مجاهد عن هذه الآية فقال : لا أدرى . فقال إبراهيم : لم لا تدرى ؟ قال : سمعنا أنها بقر الوحش ، وهؤلاء يروون عن علي أنها النجوم . قال : انهم يكذبون على علي . وهذا كما يقولون إن عليا قال : لو أن رجلا وقع من فوق بيت على رجل فات الأعلى ضمن الأسفل . قوله (تنفس ارفع التهاد) هو قول الفراء أيضا . قوله (والظنين المتهم والضنين يعضن به) هو قول أبي عبيدة ، وأشار الى القراءتين ، فنقرأها بالطاء المشالة فمعناها ليس بمتهم ، ومن قرأها بالساقطة فمعناها البخيل . وروى الفراء عن قيس بن الربيع عن عاصم عن ورقاء قال : أنتم تقرأون بضنين ببخيل ، ونحن نقرأ بظنين بمتهم . وروى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن إبراهيم النخعي قال : الظنين المتهم ، والضنين البخيل . وروى ابن أبي حاتم بسند صحيح : كان ابن عباس يقرأ بضنين ، قال : والضنين والظنين سواء ، يقول ما هو بكاذب ، والظنين المتهم والضنين البخيل . قوله (وقال عمر : النفوس زوجت ، زوج نظيره من أهل الجنة والنار . ثم قرأ : احشروا الذين ظلموا وأزواجهم) وصلة عبد بن حميد والحاكم وأبو نعيم في الحلية ، وابن مردويه عن طريق الثوري وإسرائيل وحامد بن سلمة وشريك كلهم عن سماك بن حرب سمعت النعمان بن بشير سمعت عمر يقول في قوله ﴿واذا النفوس زوجت﴾ : هو الرجل زوج نظيره من أهل الجنة ، والرجل زوج نظيره من أهل النار . ثم قرأ ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ وهذا اسناد متصل صحيح ، ولفظ الحاكم : هما الرجلان يعملان العمل يدخلان به الجنة والنار : الفاجر مع الفاجر والصالح مع الصالح . وقد رواه الوليد بن أبي ثور عن سماك بن حرب فرفعه الى النبي ﷺ ، وقصر به فلم يذكر فيه عمر ، جمعه من مسند النعمان ، أخرجه ابن مردويه ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن الثوري كذلك ، والاول هو المحفوظ . وأخرج الفراء عن طريق هكرمة قال : يقرن الرجل بقرينه الصالح في الدنيا ، ويقرن الرجل الذي كان يعمل السوء في الدنيا بقرينه الذي كان يمينه في النار . قوله (عصم أدبر) وصلة ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا ، وقال أبو هيبه : قال بعضهم ﴿عصم﴾ أفبلس

ظلاله . وقال بعضهم : بل معناه ولي ، لقوله بعد ذلك ( والصبح اذا تنفس ) . وروى ابو الحسن الاثرم بسنده عن عمر قال : إن شرفنا قد عشمس ، أى أدير . وتمسك من فصره بأقبل بقوله تعالى ( والصبح اذا تنفس ) قال الخليل : أقسم بأقبال الليل وإدباره . ( تنبيه ) : لم يورد فيها حديثاً مرفوعاً ، وفيها حديث جيد أخرجه أحمد والترمذى والطبرانى وصححه الحاكم من حديث ابن عمر رفته . من سره أن ينظر الى يوم القيامة كأنه رأى حين فليقرأ ، اذا الشمس كورت واذا السماء انفطرت ، لفظ أحمد

### ( ٨٢ ) سورة ( إذا السماء انفطرت ) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال الربيع بن خثيم : مُجِرت قاضت ، وقرأ الأعمش وعاصم ( فمذلك ) بالتخفيف ، وقرأ أهل الحجاز بالتشديد ، وأراد معتدل الخلق . ومن خفف يعنى فى أى صورة شاء : إما حسن وإما قبيح ، أو طويل أو قصير

قوله ( سورة اذا السماء انفطرت - بسم الله الرحمن الرحيم ) ويقال لها أيضا سورة الانفطار . قوله ( انفطارها ) انشقاقها ) ثبت هذا للنسقى وحده وهو قول الفراء . قوله ( ويذكر عن ابن عباس بعثت يخرج من فيها من الموق ) ثبت هذا أيضا للنسقى وحده ، وهو قول الفراء أيضا ، وقد أخرج ابن أبى حاتم أيضا من طريق علي بن أبى طلحة عن ابن عباس : بعثت أى مجت . قوله ( وقال غيره : انتثرت . بعثت حوضى : جعلت أسفله أعلاه ) ثبت هذا للنسقى أيضا وحده وتقدم فى الجناز . قوله ( وقال الربيع بن خثيم : مجرت قاضت ) قال عبد بن حميد حدثنا مؤمل وأبو نعيم قالوا : حدثنا سفيان هو ابن سعيد الثورى عن أبيه عن ابن بعل هو منذر الثورى عن الربيع بن خثيم به ، قال عبد الرزاق : أنبأنا الثورى مثله وأتم منه ، والمنقول عن الربيع : مجرت ، بتخفيف الجيم وهو اللاقى بتفسيره المذكور . قوله ( وقرأ الأعمش وعاصم فمذلك بالتخفيف ، وقرأ أهل الحجاز بالتشديد ) قلت : قرأ أيضا بالتخفيف حمزة والكسائى وسائر الكوفيين ، وقرأ أيضا بالتثقيب من عداهم من قراءة الأمصار . قوله ( وأراد معتدل الخلق ، ومن خفف يعنى فى أى صورة شاء : إما حسن وإما قبيح أو طويل أو قصير ) هو قول الفراء بلفظه الى قوله بالتشديد ، ثم قال : فن قرأ بالتخفيف فهو واقف اعلم بصرفك فى أى صورة شاء . إما حسن الخ ، ومن شدد فانه أراد والله أعلم جهلك معتدلاً معتدل الخلق . قال : وهو أجود الفراءين فى العربية وأحبهما الى . وحاصل القراءة أن الذى بالتثقيب من التعديل ، والمراد التناسب ، وبالتخفيف من العدل وهو الصرف إلى أى صفة أراد . ( تنبيه ) : لم يورد فيها حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها حديث ابن عمر المنب عليه فى التى قبلها

### ( ٨٣ ) سورة ( وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد ران : نَبَتُ اُخْطَايَا . ثَوْبٌ : جَوْزَى . الرَّحِيقُ : الحمر . ( ختامه مسك ) طينه . التسنيم : ينزل شراب أهل الجنة . وقوله غيره : الْمُطَفِّف لا يُوَفَّى غيره يوم يقوم الناس لرب العالمين

قوله ( سورة ويلى للمطففين - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسلة لغير أبى ذر . أخرج النسائى وابن ماجه

باسناد صحيح من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال لما قدم النبي ﷺ المدينة كانوا من أخبث الناس كيلا ، فأزله الله ( ويل للطفين ) فاحسنوا الكيل بعد ذلك . **قوله** ( وقال مجاهد : بل إن ثبت الخطايا ) وصله الفريابي ، وروينا في فوائد الديباجي ، من طريق عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( بل إن على قلوبهم ) قال ثبتت على قلوبهم الخطايا حتى غمرتها انتهى . والزان والرين الغشوة ، وهو كالأصدي على الشيء الصقيل . وروى ابن حبان والحاكم والترمذي والذاهبي من طريق النعمان بن حكيم عن ابن صالح عن ابن مبررة عن النبي ﷺ قال إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكثت في قلبه ، فإن هو نزع واستغفر صقلت ، فإن هو عاد زيد فيها حتى تملأ قلبه ، فهو الزان الذي ذكر الله تعالى ( كلا بل إن على قلوبهم ) . وروينا في المحاميات ، من طريق الأعمش عن مجاهد قال : كانوا يرون الرين هو الطبع . ( نفيه ) : قول مجاهد هذا ثبت ، بفتح المثناة والموحدة بعدها مثناة ، ويجوز نكثين ثانية . **قوله** ( ثوب : جوزي ) هو قول أبي عبيدة ، وصله الفريابي عن مجاهد أيضا . **قوله** ( الرحيق : الخمر ، ختامه مسك : طينه التبنيم يملأ شراب أهل الجنة ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وتقدم في بدء الحاق . **قوله** ( وقال غيره المطف لا يوفى غيره ) هو قول أبي عبيدة . **قوله** ( حدثنا معن ) هو ابن عيسى **قوله** ( حدثني مالك ) هذا الحديث من فرائد حديث مالك ، وليس هو في الموطأ ، وقد تابع من بن عيسى عليه عبد الله بن وهب أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم ، والوليد بن مسلم وإسحق الثوري وسعيد بن الزبير وعبد العزيز بن يحيى أخرجه الدارقطني في الغرائب ، كلهم عن مالك

### باب ( يوم يقوم الناس لرب العالمين )

٩٣٨ هـ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** معن ، قال **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما **أن** النبي ﷺ قال ( يوم يقوم الناس لرب العالمين ) حتى يفتيب أحدكم في رشفه إلى أنصاف أذنيه ،

[ الحديث : ٢٨٩٤ - طرته في : ٦٥٣١ ]

**قوله** ( يوم يقوم الناس لرب العالمين ) زاد في رواية ابن وهب ، يوم القيامة ، **قوله** ( في رشفه ) بفتحين أي عرفه لانه يخرج من البدن شيئا بهدشي . كما يرشح الإناء المتحلل الأجواء . ووقع في رواية سعيد بن داود ، حتى إن العرق يلجم أحدهم إلى أنصاف أذنيه . **قوله** ( إلى أنصاف أذنيه ) هو من إضافة الجميع إلى الجميع حقيقة ومعنى ، لأن لكل واحد أذنين . وقد روى مسلم من حديث المقداد بن الأسود عن النبي ﷺ « تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كفدار ميل ، فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق : فمنهم من يكون إلى كعبيه ، ومنهم من يكون إلى حقويه ، ومنهم من يلجمه العرق إلى الجأما ،

### ( ٨٤ ) سورة ( إذا السماء انشقت )

قال مجاهد كتابه بِشْمَالِهِ : يأخذ كتابه من وراء ظهره ، وَسَقَ : جمع من دابة . كُنْ أُنْ : لن يمحور :

لا يرجع إليها

قوله (سورة اذا الدماء انشقت) ويقال لها ايضا سورة الانشقاق وسورة الشفق . قوله ( وقال مجاهد اذنت سمعت وأطاعت لربها ، وألفت ما فيها أخرجت ما فيها من الوثق وتخلت عنهم ) وقع هنا لفظي وتقدم لهم في بدء الخلق . وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد عن ابن عباس واصله بذكر ابن عباس فيه لكنه موقوف عليه . قوله ( كتابه بشماله يخطى كتابه من وراء ظهره ) واصله القرياني من طريق ابن أبي نعيم عنه ، قال في قوله ( وأما من أوتي كتابه وراء ظهره ) قال يحمل يده من وراء ظهره فيأخذ بها كتابه . قوله ( وسن جمع من دابة ) واصله القرياني أيضا من طريقه ، وقد تقدم في بدء الخلق مثله وأتم منه ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عباس في قوله ( والليل وما وسى ) قال : وما دخل فيه ، وإسناده صحيح . قوله ( ظن أن لن يمور : أن لن يرجع إلينا ) واصله القرياني من طريقه أيضا ، وأصل يمور المحور بالفتح وهو الرجوع ، وحاررت فلانا أى راجعته ، ويطلق على التردد في الأمر . قوله ( وقال ابن عباس : يوعون يسرون ) ثبت هذا لفظي وحده ، واصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وقال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن قتادة ( يوعون ) قال : في صدورهم

### ١ - باب ( فسوف يحاسب حسابا يسيرا )

٤٩٣٩ - **حدثنا** حماد بن عمار عن عثمان بن الأسود قال سمعت ابن أبي مليكة سمعت عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت النبي ﷺ

**حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ . **حدثنا** مسدد عن يحيى عن أبي يونس حاتم بن أبي صغيرة عن ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ : « ليس أحد يحاسب إلا هلك ، قالت قلت يا رسول الله أجلى الله فداك ، أليس يقول الله عز وجل » ، ( فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ) ، قال : ذاك العرض يعرضون ، ومن نوقش الحساب هلك »

قوله ( باب فسوف يحاسبك حسابا يسيرا ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر . قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وله في هذا الحديث شيخ آخر بإسناد آخر وهو مذكور في هذا الباب ، وعثمان بن الأسود أى ابن أبي موسى المكي مولى بني جمح ، ووقع عند القاسم عثمان الأسود صفة لعثمان وهو خطأ ، واشتمل ما ساقه المصنف على ثلاثة أسانيد : عثمان عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، وتابعه أيوب عن عثمان ، وخالفهما أبو يونس فأدخل بين ابن أبي مليكة وعائشة رجلا وهو القاسم بن محمد ، وهو محمول على أن ابن أبي مليكة حله عن القاسم ثم سمعه من عائشة أو سمعه أولا من عائشة ثم استثبت القاسم إذ في رواية القاسم زيادة ليست عنده . وقد احتدرك الدائرة على هذا الحديث لهذا الاختلاف ، وأجيب بما ذكرناه . ونبه الجياني على خبط لابي زيد الروزي في هذه الأسانيد قال : سخط عنده ابن أبي مليكة من الإسناد الأول ، ولا بد منه ، وزيد عنده القاسم بن محمد في الإسناد الثاني وليس فيه وإنما هو في رواية أبي يونس . وقال الاسماعيلي : جمع البخاري بين الأسانيد الثلاثة وموتونها مختلفة . قلت : وسأبين ذلك وأوضحه في كتاب الرقاق مع بقية الكلام على الحديث ، وتقدمت بعض مباحثه في أواخر كتاب العلم

## ٣ - باب ( لتركبن طبقا عن طبق )

٤٩٤٠ - حدثنا سعيد بن النضر أخبرنا هشيم أخبرنا أبو بشر جعفر بن إياس عن مجاهد قال قال ابن

عباس ( لتركبن طبقا عن طبق ) : حالا بعد حال ، قال هذا يبيكم ﷺ ،

قوله ( باب لتركبن طبقا عن طبق ) - قطعت هذه الترجمة لنجد أبي ذر . قوله ( قال ابن عباس ) ( لتركبن طبقا عن طبق ) حالا بعد حال ، قال هذا نبيكم ﷺ أي الخطاب له ، وهو على قراءة فتح الموحدة وبها قرأ ابن كثير والأشعث والأخوان . وقد أخرج الطبري الحديث المذكور عن يعقوب بن إبراهيم عن هشيم بلفظه ( ابن ابن عباس كلن يقرأ ( لتركبن طبقا عن طبق ) يعني نبيكم حالا بعد حال ، وأخرجه أبو حبيد في كتاب القراءات ، عن هشيم وزاد : يعني بفتح الباء ، قال الطبري : قرأها ابن مسعود وابن عباس وعامة قراء أهل مكة والكوفة بالفتح ، والباقرن بالضم على أنه خطاب الأمة ، ورجعها أبو عبيدة لسباق ما قبلها وما بعدها . ثم أخرج عن الحسن وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم قالوا ( طبقا عن طبق ) يعني حالا بعد حال ، ومن طريق الحسن أيضا وأبي العالاية ومسروق قل : السموات . وأخرج الطبري أيضا والحاكم من حديث ابن مسعود إلى قوله ( لتركبن طبقا عن طبق ) قال : السماء . وفي لفظ للطبري عن ابن مسعود قال : المراد أن السماء تصير مرة كاللحطان ، ومرة تشقق ثم تحمر ثم تنفطر . ورجع الطبري الأول وأصل الطبق الشدة ، والمراد بها هنا ما يقع من الشدائد يوم القيامة . والطبق ما طابق غيره ، يقال ما هنا بطبق كذا أي لا يطابقه . ومعنى قوله حالا بعد حال ، أي حال مطابقة لتي قبلها في الشدة ، أو هو جمع طبقة وهو المرتبة ، أي هي طبقات بعضها أشد من بعض ، وقيل المراد اختلاف أحوال المولود منذ يكون جنينا إلى أن يهرى إلى أقصى العمر ، فمر قبل أن يولد جنين ، ثم إذا ولد صبي ، فإذا ظلم غلام ، فإذا بلغ سبعا باقع ، فإذا بلغ عشرة أحزور ، فإذا بلغ خمس عشرة قد ، فإذا بلغ تسعا وعشرين عنطظ ، فإذا بلغ ثلاثين صمل ، فإذا بلغ أربعين كهل ، فإذا بلغ خمسين شيخ ، فإذا بلغ ثمانين هم ، فإذا بلغ تسعين فان

## ( ٨٥ ) سورة البروج

وقال مجاهد الأخدود شق في الأرض ، فتتوا عذبوا . وقال ابن عباس : الودود الحبيب . المجيد الكريم

قوله ( سورة البروج ) تقدم في أواخر الفرقان تفسير البروج . قوله ( وقال مجاهد : الأخدود شق في الأرض )

وصلة الفرياني بلفظه شق بنجران كانوا يعذبون الناس فيه ، وأخرج مسلم والترمذي وغيرهما من حديث صهيب قصة أصحاب الأخدود مطولة ، وفيه قصة الغلام الذي كان يتعلم من الساحر ، فر بالراهب فتابعه على دينه . فأراد الملك قتل الغلام لمخالفته دينه فقال : الملك لن تقدر على قتلي حتى تقول إذا رميتني بسم الله رب الغلام ، ففعل ، فقال الناس : آمنا برب الغلام ، ثم لم الملك الأخدود في السلك وأضرم فيها النيران ليرجعوا إلى دينه . وفيه قصة الصبي الذي قال لأمه : اصبري فاني على الحق ، صرح برفع الفصح بطولها حماد بن سلة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب . ومن طريقه أخرجه مسلم والنسائي وأحمد . ووقفها معمر عن ثابت ، ومن طريقه أخرجه الترمذي ، وعنده في آخره : يقول الله تعالى ( قتل أصحاب الأخدود - إلى - العزيز الحميد ) . قوله ( فتتوا هذبوا )

وصله الفريابي من طريقه ، وهذا أحد معاني الفتنة ، ومثله ( يوم م على النار يفتنون ) أى يمزجون . قوله ( وقال ابن عباس : الودود الحبيب ، المجيد الكريم ) ثبت هذا للنسفي وحده ، ويأتى فى التوحيد . وأخرج الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله ( الغفور الودود ) قال : الودود الحبيب . وفى قوله ( ذو العرش المجيد ) يقول : الكريم

### (٨٦) سورة الطارق

هو النجم ، وما أتاك ليلا فهو طارق . النجم الثاقب : المضى . وقال مجاهد : ذات الرجع سحب يرجع بالمطر ، وذات الصدع الأرض تصدع بالنبات قال ابن عباس ( أقول فصل ) : لحق . ( ما عليها حافظ ) : إلا عليها حافظ

قوله ( سورة الطارق : هو النجم وما أتاك ليلا فهو طارق ) ثم فسره فقال ( النجم الثاقب المضى ، يقال أنقب فارك للموقد ) ثبت هذا للنسفي وأبى نعيم وسيأتى للباقين فى كتاب الاعتصام . وهو كلام الفراء قال فى قوله تعالى ( والسماء والطارق الخ ) وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : الثاقب المضى . وأخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس مثله . قوله ( وقال مجاهد : الثاقب الذى يتروج ) ثبت هذا لأبى نعيم عن الجرجاني ، وصله الفريابي والطبرى من طريق مجاهد بهذا . وأخرج الطبرى من طريق السدى قال : هو النجم الذى يرى به ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد قال : النجم الثاقب الربا . قوله ( ذات الرجع سحب يرجع بالمطر ، وذات الصدع الأرض تصدع بالنبات ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ ( والسماء ذات الرجع ) قال : يعنى ذات السحاب تعطر ثم ترجع بالمطر ، وفى قوله ( والأرض ذات الصدع ) : ذات النبات . ولحاكم من وجه آخر عن ابن عباس فى قوله ( ذات الرجع ) المطر بعد المطر . وإسناده صحيح . قوله ( وقال ابن عباس : لقول فصل لحق ) وقع هذا للنسفي ، وسيأتى فى التوحيد بزيادة . قوله ( ما عليها حافظ : إلا عليها حافظ ) وصله ابن حاتم من طريق يزيد النحوى عن حكرمة عن ابن عباس وإسناده صحيح ، لكن أنكره أبو عبيدة وقال : لم نسمع أقول له ، أى ، بمعنى د إلا ، شاهدا فى كلام العرب . وقرئت لما بالتخفيف والتشديد : فقرأها ابن عامر وعاصم وحزة بالتشديد ، وأخرج أبو عبيدة عن ابن سيرين أنه أنكر التشديد على من قرأ به . ( تنبيه ) : لم يورد فى الطارق حديثا مرفوعا ، وقد وقع حديث جابر فى قصة معاذ فقال النبى ﷺ : أفنان يا معاذ ؟ يكفيك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها . الحديث أخرجه النسائي هكذا ، وصله فى الصحيحين

### (٨٧) سورة (سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)

وقال مجاهد ( قدر فهدى ) : قدر للإنسان للشقاء والسعادة . ( وهدى ) الأنعام لمراتبها

٩٤١ - حَرَّشَ عَبْدَانُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي لَسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أُولُ

مِنْ قَدِمَ عَلَيْنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مُصْعَبُ بْنُ مُعْمَدٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ ، فَجَعَلَا يُفَرِّقَانِنَا لِقِرَآنِ ، ثُمَّ جَاءَ عَمَارُ

وبلال وسعد، ثم جاء مهران الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ، فأرأيت أهل المدينة فرحوا بشيء فرحهم به، حتى رأيت الولائد والصبيان يقولون: هذا رسول الله ﷺ قد جاء، فاجاء حتى قرأت (سبح اسم ربك الأعلى) في سور مثلها

قوله (سورة سبح اسم ربك الأعلى) ويقال لها سورة الأعلى، وأخرج سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن سعيد بن جبيرة سمعت ابن عمر يقرأ سبحان رب الأعلى الذي خلق فسوى، وهي قراءة أبي بن كعب. قوله (وقال مجاهد) (قد فهمي): قدر للانسان الثناء والسعادة، وهدى الانعام لمراعاتها (ثبت هذا للنسفي، وقد وصله الطبري من طريق مجاهد. قوله (وقال ابن عباس) (غشاء أخرى): هنا متغفرا) ثبت أيضا للنسفي وحده، ووصله الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه. ثم ذكر المصنف حديث البراء في أول من قدم المدينة من المهاجرين، وقد تقدم شرحه في أوائل الهجرة، ووقع في آخر هذا الحديث هنا يقولون هذا رسول الله ﷺ، وحذف ﷺ من رواية أبي ذر، قال: لأن الصلاة عليه إنما شرعت في السنة الخامسة، وكأنه يشير الى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) لأنها من جملة سورة الاحزاب، ولكن نزولها في تلك السنة على الصحيح، لكن لا مانع أن تقدم الآية المذكورة على معظم السورة. ثم من أين له أن لفظ ﷺ من صلب الرواية من لفظ الصحابي، وما المانع أن يكون ذلك صدر ممن دونه؟ وقد صرحوا بأنه يندب أن يصل الى النبي ﷺ وأن يترضى عن الصحابة ولو لم يرد ذلك في الرواية

(٨٨) سورة (هل أتاك حديث الفاشية) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن عباس (عامة ناصية) النصاري، وقال مجاهد (عين آنية) بلغ إناها وحان شربها، (حميم أن) بلغ إناه، (لا تسمع فيها لاغية) شتما، ويقال: الضريع ثبت يقال له القشزق، بضم السين. أصل الحجاز الضريع إذا يبس وهو مؤنث، (بسطر): بمسقط، ويقرأ بالصاد والسين. وقال ابن عباس (الآبهم) مرجعهم

قوله (سورة هل أتاك - بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لأبي ذر، وسقطت البسملة للباقيين، ويقال لها أيضا سورة الفاشية. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: الفاشية من أسماء يوم القيامة. قوله (وقال ابن عباس: عامة ناصية النصاري) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة ومن طريق شبيب بن بشر عن عكرمة عن ابن عباس وزاد: اليهود، وذكر الثعلبي من رواية أبي الضمري عن ابن عباس قال: الرهبان. قوله (وقال مجاهد) (عين آنية) بلغ إناها وحان شربها. (حميم أن) بلغ إناه (وصله القرطبي من طريق مجاهد مفرقا في مواضعه. قوله (لا تسمع فيها لاغية: شتما) وصله القرطبي أيضا عن مجاهد، وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة: لا تسمع فيها باطلا ولا مائما، وهذا على قراءة الجمهور بفتح تسمع بشدة فوقية، وقرأها الجحدري بفتح تانية كذلك، وأما أبو عمرو وابن كثير فضا التحتانية، وضم نافع أيضا لكن بفوقانية. قوله (ويقال الضريع ثبت يقال له الشبرق، تسميه أهل الحجاز الضريع إذا يبس، وهو سم) هو كلام الفراء بلفظه، والشبرق بكسر المعجمة

بعدها موحدة ، قال الحبل بن أحمد : هو نبت أخضر متين الريح يرمى به البحر . وأخرج الطبري من طريق عكرمة ومجاهد قال : الضريع الشبرق . ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : الضريع شجر من نار . ومن طريق سعيد بن جبير قال : الحجارة . وقال ابن التين كان الضريع مشتق من الضارع وهو الذليل ، وقيل هو السلا يضم المهملة وتشديد اللام وهو شوك النخل . قوله ( بمسيطر بمسلط ) قال أبو عبيدة في قوله ( لست عليهم بمسيطر ) : بمسلط ، قال : ولم نجد مثلها إلا بمسيطر أي بالوحدة ، قال : لم نجد لها ثالثا . كذا قال ، وقد قدمت في تفسير سورة المائدة زيادات عليها . قال ابن التين : أصله السطر ، والمعنى أنه لا يتجاوز ما هو فيه . قال وإنما كان ذلك وهو بمكة قبل أن يهاجرو يؤذن له في القتال . قوله ( ويقرأ بالصاد والسين ) قلت : قراءة الجمهور بالصاد ، وفي رواية عن ابن كثير بالسين وهي قراءة هشام . قوله ( وقال ابن عباس : لإبهم مرجعهم ) وصله ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وذكره ابن أبي حاتم عن عطاء ، ولم يجاوز به . ( تنبيه ) : لم يذكر فيها حديثا مرفوعا ، وبدخل فيها حديث جابر رحمه الله أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، الحديث ، وفي آخره دوحاسهم على الله ، ثم قرأ ( إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر ) إلى آخر السورة ، أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم ، وإسناده صحيح

### ( ٨٩ ) سورة وقتهجر

وقال مجاهد ( إرم ذات الحماد ) بنى سديمة . والحماد : أهل حمود لا يقيمون . ( سوط عذاب ) : الذي عذبوا به . ( أكلًا كَلًا ) : السف . وجمًا : الكثرة . وقال مجاهد : كل شيء خلقه فهو كفع ، السماء تنفع ، والوتر : الله تبارك وتعالى . وقال غيره ( سوط عذاب ) كلمة يقولها العرب أكل نوع من العذاب يدخل فيه السوط . ( لها لمرصاد ) : إليه المصير . ( محاضون ) : محاضون ، ونحسون : نامرون باطامه . ( للطمشة ) : للصدقة بالتواب . وقال الحسن ( يا أيها النفس للطمشة ) إذا أراد الله عز وجل قبضها أطمانت إلى الله واطمان الله إليها ، ورضيت عن الله ورضى الله عنها ، فأمر بقبض روحها وأدخله الله الجنة وجعله من عباده الصالحين . وقال غيره ( جابوا ) : تقبوا ، من جيب القميص قطع له جيب ، يجوب الفلاة : يقطعها . ( كَلًا ) : كمتة أجمع : أنبت على آخره .

قوله ( سورة والفجر ) وقال مجاهد : إرم ذات الحماد بنى القديمة ، والحماد أهل حمود لا يقيمون ( وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ إرم القديمة ، وذات الحماد أهل حماد لا يقيمون . وقال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة : إرم قبيلة من عاد ، قال : والحماد كانوا أهل حمود أي خيام ، انتهى . وإرم هو ابن سام بن نوح ، وعاد ابن حوص بن إرم . وقيل لإرم اسم المدينة ، وقيل أيضا إن المراد بالحماد شدة أبدانهم وإفراط طولهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق المنذام بن مديكر قال : قال رسول الله ﷺ في قوله ( ذات الحماد ) قال : كان الرجل يأتي الصخرة فيحملها على كاهله فيلقها على أي شيء أراد فيهلكهم ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي قال : لإرم اسم أبيهم .



ومن طريق مجاهد قال : أرم أمه . ومن طريق قتادة قال : كنا نتحدث أن إرم قبيلة . ومن طريق عكرمة قال : إرم هي دمشق . ومن طريق عطاء الخراساني قال : إرم الأرض . ومن طريق الضحاك قال : الارم الملاك . يقال أرم بنو فلان أي هلكوا . ومن طريق شهر بن حوشب نحوه ، وهذا على قراءة شاذة قرئت «بماد أرم» بفتحين والراء ثبيلة على أنه فعل ماضٍ ، وذات التاء على المفعولية أي أهلك الله ذات الملاء ، وهو تركيب قلق . وأصح هذه الأقوال الأول أن إرم اسم القبيلة وهم إرم بن سام بن نوح ، وعادهم بنو عاد بن عوص بن إرم ، وميزت عاد بالإضافة لإرم عن عاد الأخيرة ، وقد تقدم في تفسير الاحقاف أن عاد قبيلتان ، ويؤيده قوله تعالى ( وأنه أهلك عاداً الأولى ) . وأما قوله ( ذات المياد ) فقد فسره مجاهد بأنها صفة القبيلة ، قائم كانوا أهل عود أي غيام . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال ( ذات المياد ) القوة . ومن طريق ثور بن زيد قال : قرأت كتاباً قديماً ، أنا شداد بن عاد ، أنا الذي رفعت ذات المياد ، أنا الذي شددت بذراعي بطن واد ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن قلابة قصة مطولة جداً أنه خرج في طلب إبل له ، وأنه وقع في صحارى عدن ، وأنه وقع على مدينة في تلك الفلوات فذكر عجائب ما رأى فيها ، وإن معاوية لما بلغه خبره أحضره إلى دمشق وسأل كعباً عن ذلك فأخبره بقصة المدينة ومن بناها وكيف ذلك مطولاً جداً ، وفيها ألفاظ منكرة ، ورواها عبد الله بن قلابة لا يعرف ، وفي إسناده عبد الله بن أبي ليحة . قوله ( سوط عذاب الذي جذبوا به ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ ما جذبوا به . ولابن أبي حاتم من طريق قتادة : كل شيء عذب الله به فهو سوط عذاب ، وسيأتي له تفسير آخر . قوله ( أكلوا السيف ، وجما الكثير ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ : السيف لف كل شيء . ويجبون المال جباهاً قال الكثير . وسيأتي بسط الكلام على السيف في شرح حديث أم زرع في النكاح . قوله ( وقال مجاهد : كل شيء خلقه فهو شفع ، السماء شفع ، والوتر الله ) تقدم في بدء الخلق بآتم من هذا . وقد أخرج الترمذي من حديث عمران بن حصين « أن النبي ﷺ سئل عن الشفع والوتر فقال « هي الصلاة ، بعضها شفع ، وبعضها وتر ، ورجاله ثقات إلا أن فيه رواياتاً مهملة ، وقد أخرجه الحاكم من هذا الوجه فسدق من روايته المهم فافتقر فصاحبه . وأخرج النسائي من حديث جابر رفعه قال « العشر عشر الاضحى ، والشفع يوم الاضحى ، والوتر يوم عرفة ، ولحاكم من حديث ابن عباس قال : الفجر فجر النهار ، وليال عشر عشر الاضحى . ولسميد بن منصور من حديث ابن الزبير أنه كان يقول : الشفع قوله تعالى ( فن تجعل في يومين ) والوتر اليوم الثالث . ( تنبيه ) : قرأ الجمهور الوتر بفتح الواو ، وقراها الكوفيون سوى عاصم بكسر الواو واختارها أبو عبيد . قوله ( وقال غيره سوط عذاب كلمة تقولها العرب لكل نوع من العذاب يدخل فيه السوط ) هو كلام الفراء ، وزاد في آخره : جرى به الكلام ، لأن السوط أصل ما كانوا يعذبون به ، لجرى لكل عذاب إذ كان عندهم هو الغاية . قوله ( لبالمرصاد : إليه المصير ) هو قول الفراء أيضاً ، والمرصاد مفعول من المرصد وهو مكان الرصد ، وقرأ ابن عطية بما يقتضيه ظاهر اللفظ ؛ لجوز أن يكون المرصاد بمعنى الفاعل أي الراصد ، لكن أتى فيه بصيغة المبالغة ، وتنصب بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه الباء في أصبح الكلام ؛ وإن سمع ذلك نادراً في الشعر ، وتأويله على ما يليق بحلال الله واضح فلا حاجة للتكلف . وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : بمرصاد أعمال بني آدم . قوله ( تحاضون تحافظون ، ونحضون نأمرهم بأطعامهم ) قال الفراء : قرأ الاعشى وعاصم بالالف وبمشاء مفتوحة أوله ، ومثله لأهل المدينة لكن بنهر

ألف ، وبعضهم يحاضون ، بتحتانية أوله ، والكل صواب . كانوا يحاضون يحافظون ، ويحضون يأمررون باطعامه انتهى . وأصل تحاضون تتحاضون لحنفت إحدى التامين ، والمعنى لا يحض بعضهم بعضا . وقرأ أبو عمرو بالتحتانية في يكرمون ويحضون وما بعدهما ، وبمثل قراءة الأعشى قرأ يحيى بن وثاب والأخوان وأبو جعفر المدني ، وهؤلاء كلهم بالثناة فيها وفي يكرمون فقط ، ووافهم على المثناة فيهما ابن كثير ونافع وشيبة ، لكن بغير ألف في يحضون . قوله ( المطمئنة المصددة بالثواب ) قال الفراء ( يا أيها النفس المطمئنة ) بالإيمان ، المصددة بالثواب والبعث . وأخرج ابن مردويه عن طريق ابن عباس قال : المطمئنة المؤمنة . قوله ( وقال الحسن ) ( يا أيها النفس المطمئنة ) إذا أراد الله قبضها أطمانت إلى الله واطمان الله إليه ، ورضيت عن الله ورضى الله عنه ، فأمر قبض روحها وأدخلها الله الجنة وجعله من عباده الصالحين ) وقع في رواية الكشمي . واطمان الله إليها ورضى الله عنها وأدخلها الله الجنة ، بالتأنيث في المواضع الثلاثة ، وهو أوجه . والآخر وجه وهو عود الضمير على الشخص . وقد أخرج ابن أبي حاتم عن طريق الحسن قال : إن الله تعالى إذا أراد قبض روح عبده المؤمن واطمانت النفس إلى الله واطمان الله إليها ورضيت عن الله ورضى عنها ، أمر بقبضها فأدخلها الجنة وجعلها من عباده الصالحين . أخرجه مفرقا ، وإسناد الاطمئنان إلى الله من مجاز المشاكفة ، والمراد به لازمه من إيصال الخير ونحو ذلك . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : المطمئنة إلى ما قال الله والمصددة بما قال الله تعالى . قوله ( وقال غيره ) ( جابوا ) نقبوا ، من جيب القميص قطع له جيب . بجوب الفلاة ) أي ( بقطعا ) . ثبت هذا لغير أبي ذر . وقال أبو حنيفة في قوله ( جابوا ) البلاد : نقبوها ، وبجوب البلاد يدخل فيها ويقطعها . وقال الفراء ( جابوا الصخر ) فرقوه فاتخذوه بيوتا . وقال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ( جابوا الصخر ) نقبوا الصخر . قوله ( لما : لمته أجمع ) أي ( لمته على آخره ) سقط هذا لابي ذر وهو قول أبي حنيفة بلفظه وزاد : ( جابوا ) كثيرا شديدا . ( تنبيه ) : لم يذكر في الفجر حديثا مرفوعا ، وبدخل فيه حديث ابن مسعود رفعه في قوله تعالى ( وحيى يومئذ بهم ) قال : « يؤتى بهم يومئذ لها سبعون ألف زمام مع كل زمام سبعون ألف ملك يجرونها » . أخرجه مسلم والترمذي

### ( ٩٠ ) سورة ( لا أقسم )

وقال مجاهد ( وأنت حل بهذا البلد ) : مكة ، ليس عليك ما على الناس فيه من الإثم . ( ووالله ) آدم ( وما ولّه ) . ( لبدا ) : كثيرا . والنجدين : الخير والشر . مسغبة : مجاعة . متربة : الساقط في التراب . يقال ( فلا اقتحم العقبة ) : فلم يتحتم العقبة ) في الدنيا ، ثم فسر العقبة فقال ( وما أدراك ما العقبة ؟ فكثرة رقة ، أو إطعام في يوم ذي مسغبة ) . ( في كبد ) : في شدة

قوله ( سورة لا أقسم ) ويقال لها أيضا سورة البلد ، واتفقوا على أن المراد بالبلد مكة شرفها الله تعالى . قوله ( وقال مجاهد ) ( وأنت حل بهذا البلد ) مكة ، ليس عليك ما على الناس فيه من الإثم ) وصله الفرياني عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظ : يقول لا تؤاخذ بما عملت فيه وليس عليك فيه ما على الناس . وقد أخرجه الحاكم عن طريق منصور عن مجاهد فزاد فيه عن ابن عباس بلفظ : أحل الله له أن يصنع فيه ما شاء . ولابن مردويه عن

طريق حكمة من ابن عباس : يحمل لك أن تقا تل فيه . وعلى هذا فاصيخة للوقت الحاضر والمراد الآتي لتحقيق وقوفه ، لأن السورة مكية والفتح بعد الهجرة بثلاث سنين . قوله ( ووالد آدم وما ولد ) وصله الفريابي من طريق مجاهد بهذا ، وقد أخرجه الحاكم من طريق مجاهد أيضا وزاد فيه : عن ابن عباس . قوله ( في كبد في شدة خلق ) ثبت هذا للنسفي وحده ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق مجاهد بلفظ : حملته أمه كرها ووضعته كرها ، ومبني في نكده وهو يكابد ذلك . وأخرجه الحاكم من طريق سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مثله وزاد : في ولادته ونبت أسنانه وسرره وختانه ومبنيته . قوله ( لبدا كثيرا ) وصله الفريابي بهذا ، وهو بتخفيف الموحدة ، وشدهما أبو جعفر وحده . وقد تقدم تفسيرها في تفسير سورة الجن . والنجد بن الحارث والشر ، وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ سبيل الخير وسبيل الشر ، يقول : هرقتاه . وأخرج الطبراني بإسناد حسن عن ابن مسعود قال : النجد بن سبيل الخير والشر ، وصححه الحاكم ، وله شاهد عند ابن مردويه عن حديث أبي هريرة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الحسن عن النبي ﷺ ، إنما هما التجدان ، لما جعل محمد الشر أحب إليكم من نجد الخير . قوله ( مسغبة جماعة ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ جمع ، ومن وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذى جماعة . وأخرجه ابن أبي حاتم كذلك . ومن طريق قتادة قال : يوم يشتفى فيه الطعام . قوله ( متربة السافط في التراب ) وصله الفريابي عن مجاهد بلفظ المطروح في التراب ليس له بيت . وروى الحاكم من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس قال : المطروح الذي ليس له بيت . وفي لفظ : المتربة الذي لا يقى من التراب شيء . وهو كذلك لسعيد بن منصور ، ولابن عينة من طريق حكمة من ابن عباس قال : هو الذي ليس بينه وبين الأرض شيء . قوله ( يقال ) فلا اقتحم العقبة ) فلم يقتحم العقبة في الدنيا . ثم لمس العقبة فقال ( وما أدراك ما العقبة ؟ فك رقة أو إطعام في يوم ذى مسغبة ) قال عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : النار عقبة دون الجنة ، فلا اقتحم العقبة . ثم أخبر عن اقتحامها فقال : فك رقة أو إطعام في يوم ذى مسغبة . وقال أبو هبيرة في قوله ( فلا اقتحم العقبة الخ ) بلفظ الأصل ، وزاد بعد قوله مسغبة : جماعة ، ذا متربة : قد لوق بالتراب . وأخرج سعيد بن منصور من طريق مجاهد قال : إن من الموجبات لإطعام المؤمن السفين . ( تنبيه ) : قرأ فك وأطعم بالفعل الماضي فيهما ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ، وقرأ باقي السبعة فك بضم الكاف والإضافة لإطعام عطفها عليها . قوله ( مؤمنة مطبقة ) هو قول أبي هبيرة ، وقد تقدم في صفة النار من بدء الخلق ، ويأتي في حديث آخر في تفسير الهمة . ( تنبيه ) : لم يذكر في سورة البلد حديثا مرفوعا ويدخل فيها حديث البراء قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله علني عملا يدخلني الجنة ، قال : لئن كنت أفصرت الخطبة لقد أهرضت المسألة ، أعتق النسمة أو فك الرقة . قال : أو ليستا بواحدة ؟ قال : لا ، إن عتق النسمة أن تنفرد بعقها ، وفك الرقة أن تعين في عقها . أخرجه أحمد وابن مردويه من طريق عبد الرحمن بن عوف عنه وصححه ابن حبان

### ( ٩١ ) سورة ( والشهي وضحاها )

وقال مجاهد : ضحاها ضودها . إذا تلاها : كَبِمَها ، وطمحاها : دحاها . ودساها : أغراها . فألهمها : عرفها الشفاء والسعادة . وقال مجاهد بطنوها : بما صيها . ولا تخاف عقيبها : عقي أحد

٤٩٤٢ - **عز** موسى بن إسماعيل حدثنا «ومعيب» حدثنا هشام عن أبيه أنه أخبره عبد الله بن زمة أنه سمع النبي ﷺ يخطب وذكر الناقة والذي عقر، فقال رسول الله ﷺ (إِذَا أَنْبَتَ أَشْقَاهَا) انبث لها رجل هزبر عارم منيع في راحله مثل أبي زمة. وذكر النساء فقال: يبيد أحدكم بجلد امرأته بجلد العبد، فلفظ بضاجها من آخر يومه. ثم وعظهم في ضحكهم من الضرطة وقال: لم يضحك أحدكم بما يفعل؟ وقال أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة «قال النبي ﷺ: مثل أبي زمة عم الزبير بن العوام» قوله (سورة والشمس وضحاها - بسم الله الرحمن الرحيم) ثبتت البسمة لأبي ذر. قوله (وضحاها) (ضحاها) ضوءها. (إذا نلها) (نبها). (طحاها) (دحاها). (دساها) (أغواها) ثبت هذا كله للنسفي وحده، وقد تقدم لهم في بدء الخلق مفرقا إلا قوله (دساها) فأخرجه الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا، وقد أخرج الحاكم من طريق حصين عن مجاهد عن ابن عباس جميع ذلك قوله (فألفها عرقها الثفاء والسعادة) ثبت هذا للنسفي وحده، وقد أخرجه الطبري من طريق مجاهد. قوله (ولا يخاف عقباها: عقبي أحد) وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله (ولا يخاف عقباها): أنه لا يخاف عقبي أحد، وهو مضبوط بفتح الألف والمهمل، وفي بعض النسخ يسكون الحاء المضممة بعدها ذال معجمة، قال الفراء: قرأ أهل البصرة والكوفة بالوار وأهل المدينة بالفاء «فلا يخاف، قالوا صفة العافر أي عقر ولم يخف عاقبة عقرها، أو المراد لا يخاف الله أن يرجع بعد إهلاكها، فالفاء على هذا أجود، والضمير في عقباها للدممة أو ثود أو النفس المقدم ذكرها، والدممة الملاك العام. قوله (يطفوها: معاصيها) وصله الفريابي من طريق مجاهد بلفظ «معصيتها» وهو الوجه. والطنوى بفتح الطاء والنصر الطغيان. ويحتمل في الباء أن تكون للاستماناة والسبب، أو المدنى كذبت بالعذاب الناشئ عن طغيانها. قوله (هشام) هو ابن عروة بن الزبير. قوله (عبد الله بن زمة) أي ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المزي، صحابي مشهور، وأمه قريبة أخت أم سلمة أم المؤمنين، وكان تحتها زينب بنت أم سلمة. وقد تقدم في قصة ثود من أحاديث الأنبياء أنه ليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وأنه يشتمل على ثلاثة أحاديث. قوله (وذكر الناقة) أي ذقة صالح، والوار عاطفة على شيء محذوف تقديره: لخطب فذكر كذا وذكر الناقة. قوله (والذي عقر) كذا هنا بحذف المفعول، وتقدم بلفظ «عقرها» أي الناقة. قوله (إذ انبث) تقدم في أحاديث الأنبياء بلفظ انتدب، تقول ندبته إلى كذا فانتدب له أي أمرته فانتدب. قوله (هزبر) أي قليل المثل. قوله (عارم) بمهملتين أي صعب على من يرويه كثير الشهامة والشر. قوله (منيع) أي قوى ذو منعة أي راحط يمنونه من الضيم، وقد تقدم في أحاديث الأنبياء بلفظ «ذو منعة» وتقدم بيان اسمه وسبب عقره الناقة. قوله (مثل أبي زمة) يأتي في الحديث الذي بعده. قوله (وذكر النساء) أي وذكر في خطبته النساء استطرادا إلى ما يقع من أرواجهن. قوله (بعمد) بكسر الميم؛ وسيأتي شرحه في كتاب النكاح. قوله (ثم وعظهم في ضحكهم) في رواية الكشميهني «في ضحك» بالتووين وقال: لم يضحك أحدكم بما يفعل؟ يأتي الكلام عليه في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى. قوله (وقال أبو معاوية الخ) وصله إسماعيل بن راهويه في مسنده قال: أنبأنا أبو معاوية،

فذكر الحديث بتمامه وقال في آخره : مثل أبي زمعة عم الزبير بن العوام ، كما علقه البخاري سواء . وقد أخرجه أحمد عن أبي معاوية لكن لم يقل في آخره : عم الزبير بن العوام ، . قوله ( عم الزبير بن العوام ) هو عم الزبير مجازاً لأنه الأسود بن المطلب بن أسد ، والعوام بن خويلد بن أسد ، فزُلَّ ابنُ لُعمِ منزلة الأخ فأطلق عليه هذا الاعتبار ، كذا جزم الدمياطي باسم أبي زمعة هنا وهو المتمد ، وقال القرطبي في : المضمم ، : يحتمل أن المراد بأبي زمعة الصحابي الذي بايع تحت الشجرة يعني وهو عبيد البلوى ، قال : ووجه تشبيهه به إن كان كذلك أنه كان في عزة ومنعة في قومه كما كان ذلك الكافر ، قال : ويحتمل أن يريد غيره عن يكنى أبا زمعة من الكفار . قلت : وهذا الثاني هو المتمد ، والغير المذكور هو الأسود ، وهو جد عبد الله بن زمعة راوى هذا الخبر ، لقوله في نفس الخبر : عم الزبير بن العوام ، وليس بين البلوى وبين الزبير نسب . وقد أخرج الزبير بن بكار هذا الحديث في ترجمة الأسود بن المطلب من طريق عامر بن صالح عن هشام بن عروة وزاد : قال فتحدث بها عروة وأبو عبيدة ابن عبد الله بن زمعة جالس ، فكأنه وجد منها ، فقال له عروة : يا ابن أخي ، واقه ما حدثتها أبوك إلا وهو يضر بها ، وكان الأسود أحد المستهزئين ، ومات على كفره بمكة ، وقتل ابنه زمعة يوم بدر كافراً أيضاً

(٩٣) سورة (والليل إذا يَنشئ) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن عباس ( وكذب بالحنى ) : بالتخلف . وقال مجاهد : تردى مات . وتلفى : تنوهج . وقرأ عبيد بن عمير : تَنَلَّفَى

قوله ( سورة والليل إذا يَنشئ - بسم الله الرحمن الرحيم ) ثبتت البسمة لأبي ذر . قوله ( وقال ابن عباس : وكذب بالحنى بالتخلف ) وصله ابن أبي حاتم من طريق حصين عن عكرمة عنه وإسناده صحيح . قوله ( وقال مجاهد تردى مات . وتلفى تنوهج ) وصله القرطبي من طريق مجاهد في قوله ( إذا تردى ) : إذا مات ، وفي قوله ( نارا تلفى ) : نوهج . قوله ( وقرأ عبيد بن عمير تَنَلَّفَى ) وصله سعيد بن منصور عن ابن عيينة وداود اللطاف كلاهما عن عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير أنه قرأ : نارا تَنَلَّفَى ، وقال الفراء : حدثنا ابن عيينة عن عمرو قال : قالت عبيد بن عمير رَكْمَةٌ من المغرب ، فسمعت يقرأ فأذنتكم نارا تلفى ، وهذا إسناد صحيح ، ولكن رواه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي عن ابن عيينة بهذا السند فاقه أعلم ، وهي قراءة زيد بن علي وطلحة بن مصرف أيضاً ، وقد قيل إن عبيد بن عمير قرأها بالإدغام في الوصل لا في الابتداء ، وهي قراءة البرزى من طريق ابن كثير

## ١ - باب (والنهار إذا تجلى)

٤٩٤٣ - حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا - فيان - عن الأعشى عن إبراهيم : « عن علقمة قال : دخلتُ في نهرٍ من أصحابِ عبدِ الله الشام ، فسبحَ بنا أبو القُدرداء فأثامنا فقال : أفيكم من يقرأ ؟ فقلنا : نعم . قال فأبكم أقرأ ؟ فأشاروا إلىَّ ، فقال : اقرأ ، فقرأتُ ( والليل إذا يَنشئ ، والنهار إذا تجلى ، والقدرُ والأُنَى ) قال : آت سمعتهما من صاحبك ؟ قلتُ : نعم . قال : وأنا سمعتهما من في النبي ﷺ ، وهؤلاء يآبونَ عليها »

قوله (باب والتهار اذا تجمل) ذكر فيه الحديث الآتي في الباب الذي بعده ، وسقطت الترجمة لأبي ذر والنسفي

## ٢ - باب (وما خلق الذكر والأنثى)

٤٩٤٤ - حدثنا عمر بن حنظلة عن أبي حنيفة عن الأعمش عن إبراهيم قال « قديم أصحاب عبد الله على أبي الدرداء ، فطلبهم فوجدتهم فقال : أيكم يقرأ على قراءة عبد الله ؟ قال كلنا . قال : فأبكم بحفظ ؟ وأشاروا إلى طلقة ، قال : كيف سمعتم يقرأ (والليل إذا يغشى) قال طلقة (والذكر والأنثى) قال أشهدوني سمعت النبي ﷺ يقرأ هكذا ، وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ (وما خلق الذكر والأنثى) والله لا أنا بهم »

قوله (باب وما خلق الذكر والأنثى . حدثنا عمر) هو ابن حفص بن غياث ، ووقع لأبي ذر حدثنا عمر ابن حفص . قوله (قدم أصحاب عبد الله) أي ابن مسعود (على أبي الدرداء ، فطلبهم فوجدتهم فقال : أيكم يقرأ على قراءة عبد الله ؟ قالوا : كلنا . قال : فأبكم أحفظ ؟ وأشاروا إلى طلقة) هذا صورته الإرسال ، لأن إبراهيم ما حضر القصة ، وقد وقع في رواية سفيان عن الأعمش في الباب الذي قبله ، عن إبراهيم عن طلقة ، فتبين أن الإرسال في هذا الحديث ، ووقع في رواية الباب عند أبي نعيم أيضا ما يقتضي أن إبراهيم سمعه من طلقة . وقوله في آخره (وهؤلاء يريدونني على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى . واقه لا أنا بهم) ووقع في رواية داود بن أبي هند عن الشعبي عن طلقة في هذا الحديث ، وإن هؤلاء يريدونني أن أزول عما أقراني رسول الله ﷺ ويقولون لي : اقرأ وما خلق الذكر والأنثى ، وإن واقه لا أطيعهم ، أخرجه مسلم وابن مردويه . وفي هذا بيان واضح أن قراءة ابن مسعود كانت كذلك ، والذي وقع في غير هذه الطريق أنه قرأ ، والذي خلق الذكر والأنثى ، كذا في كثير من كتب القراءات الشاذة ، وهذه القراءة لم يذكرها أبو عبيد إلا عن الحسن البصري ، وأما ابن مسعود فهذا الإسناد المذكور في الصحيحين عنه من أصح الأسانيد يروى به الأحاديث . قوله (كيف سمعتم) أي ابن مسعود (يقرأ والليل إذا يغشى ؟ قال طلقة : والذكر والأنثى) في رواية سفيان ، وقراءات الليل إذا يغشى والتهار اذا تجمل والذكر والأنثى) وهذا مريح في أن ابن مسعود كان يقرأها كذلك وفي رواية امرئيل عن منيرة في المناسبات والليل اذا يغشى والذكر والأنثى ، بخلاف والتهار اذا تجمل ، كذا في رواية أبي ذر وانبها الباقون . قوله (وهؤلاء) أي أهل الشام (يريدونني على أن أقرأ وما خلق الذكر والأنثى ، واقه لا أنا بهم) هذا آيين من الرواية التي قبلها حيث قال ، وهؤلاء يأبون على ، ثم هذه القراءة لم تنقل إلا عن ذكر هنا ، ومن عداهم قرءوا ، وما خلق الذكر والأنثى ، وعليها استقر الأمر مع قوة إسناد ذلك إلى أبي الدرداء ومن ذكر معه ، ولعل هذا ما نسخت تلاوته ولم يبلغ النسخ أبا الدرداء ومن ذكر معه . والعجب من نقل الحفاظ من الكوفيين هذه القراءة عن طلقة وعن ابن مسعود واليهما تنهى القراءة بالكوفة ثم لم يقرأ بها أحد منهم ، وكذا أهل الشام حلوا القراءة عن أبي الدرداء ولم يقرأ أحد منهم بهذا ، فهذا ما يقوى أن التلاوة بها نسخت

## ٣ - باب ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى )

٤٩٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعْبِدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ « عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِغِ الْفَرَقْدِ فِي جَنَازَةٍ ، فَقَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ . فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّقِيكَ ؟ فَقَالَ : اْعْمَلُوا فَكُلُّكُمْ مُبْتَلًى . ثُمَّ قَرَأَ ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ) - إِلَى قَوْلِهِ - ( لِّلْمُتَّعِ ) »

قوله ( باب قوله فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ) ذكر فيه حديث علي قال : كنا مع النبي ﷺ في بَيْتِغِ الْفَرَقْدِ في جنازة فقال : ما منكم من أحد إلا وكتب مقعده من الجنة ومقعده من النار ، الحديث ذكره في خمسة تراجم أخرى لا يأتي في هذه السورة كلها من طريق الأعمش إلا الخامس ، فن طريق منصور ، كلاهما عن سعد بن معبد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ، وصرح في الترجمة الأخيرة بسامع الأعمش له من سعد ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التندر إن شاء الله تعالى

## باب ( وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى )

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْثٍ حَدَّثَنَا الْوَاحِدِيُّ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعْبِدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا قُعُودًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ . . » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ

قوله ( باب قوله وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ) سقطت هذه الترجمة غير أبي ذر والنسفي ، وسقط لفظ « باب » من التراجم كلها لغير أبي ذر

## ٤ - باب ( فَسَنَبِّسُهُ لِّلْبَيْسِ )

٤٩٤٦ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالَةَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَبْرِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعْبِدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَافٍ فِي جَنَازَةٍ ، فَأَخَذَ عُودًا يَكُتُّ فِي الْأَرْضِ فَقَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ ، أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا نَتَّقِيكَ ؟ قَالَ : اْعْمَلُوا فَكُلُّكُمْ مُبْتَلًى ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ) الْآيَةُ » قَالَ شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي بِهِ مَنْصُورٌ فَلَمْ أَتَّكِرْهُ مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ

## ٥ - باب ( وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى )

٤٩٤٧ - حَدَّثَنَا بِحْيُ بْنُ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَعْدِ بْنِ مُعْبِدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ »

من النار، قلنا: يا رسول الله أفلا تفعل؟ قال: لا، اعملوا فكل ميسر. ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَهْلَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ - إِلَى قَوْلِهِ - فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ﴾

### ٦ - باب (وكذب بالحسنى)

٤٩٤٨ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن الشلمى عن علي رضي الله عنه قال: «كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْمَرَةٌ، فَكَسَّ فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِمِخْمَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، وَمَا مِنْ نَاسٍ مِنْفُوسَةٍ، إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ. قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَفْعَلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ، فَنُكَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَتَصِيرُ إِلَى أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاةِ فَتَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاةِ؟ قَالَ: أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاةِ فَيُيَسِّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاةِ، ثُمَّ قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَهْلَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ (الآية)

### ٧ - باب (فسنيسره لليسر)

٤٩٤٩ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن الأعمش قال سمعت سعد بن عبيدة يحدث عن أبي عبد الرحمن الشلمى عن علي رضي الله عنه قال: «كَانَ لِنَبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الْأَرْضَ، فَقَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ قَعْدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تَفْعَلُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسِّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاةِ فَيُيَسِّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاةِ، ثُمَّ قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَهْلَىٰ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ (الآية)

(٩٣) سُورَةُ الضَّحَى . بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقال مجاهد: إِذَا سَجَى اسْتَوَى . وَقَالَ غَيْرُهُ: سَجَى أَظْلَمَ وَسَكَنَ ، عَائِلًا : ذُو عِيَالٍ

قوله (سورة الضحى - بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر: قوله (وقال مجاهد إذا سجي: استوى) وصله الزمخشري من طريق مجاهد بهذا. قوله (وقال غيره سجي أظلم وسكن) قال الفراء في قوله (والضحى والليل إذا سجى) قال: الضحى النهار كله، والليل إذا سجى إذا أظلم وركد في طرفة، تقول بحر ساج وإبل ساج إذا سكن. وروى الطبري من طريق قتادة في قوله (إذا سجى) قال: إذا سكن بالخلق. قوله (عائلا ذو عيال) هو قول أبي عبيدة، وقال الفراء: مصناه فقيرا، وقد وجدت في مصحف عبد الله د هديما، والمراد أنه أغناه بما أرضاه، لا بكثرة المال



## ١ - باب ( ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى )

٤٩٥٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يونسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ جُنْدَبَ بْنَ سُفْيَانَ رَضِيَ

اللهُ عَنْهُ قَالَ : « اشْتَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمْ يَقَمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ، فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ : يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ مُنْذُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى »

قوله ( باب ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى ) سقطت هذه الترجمة لغير أبي ذر ، وذكر في سبب نزولها حديث جندب ، وأن ذلك سبب شكواه ﷺ ، وقد تقدمت في صلاة الليل أن العكوي المذكورة لم ترد بعينها ، وأن من فسرها بأصبه التي دبت لم يصب . ووجهات الآن في الطبراني بإسناد فيه من لا يعرف أن سبب نزولها وجود جبريل كاتب تحت سريره ﷺ لم يفسره فإبطاً عنه جبريل لذلك ، وفصة لإبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة ، لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب ، بل شاذ ، مرود بما في الصحيح والله أعلم . وورد لذلك سبب ثالث وهو ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : لما نزل على رسول الله ﷺ القرآن إبطاً عنه جبريل أياماً ، فتغير بذلك ، فقالوا : ودعه ربه وقلاه . فأنزل الله تعالى ( ما ودَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى ) . ومن طريق اسماعيل مولى آل الزبير قال : من الوحي حتى شق ذلك على النبي ﷺ واحزنه فقال : لقد خشيت أن يكون صاحبي فلان ، لجاء جبريل بسورة والضحي . وذكر سليمان التيمي في السيرة التي جمعها ورواها محمد بن عبد الأهل عن معتمر بن سليمان عن أبيه قال : « وفر الوحي . فقالوا : لو كان من عند الله لتابع . ولكن الله قلاه . فأنزل الله : والضحي وألم نشرح بكألفهما ، وكل هذه الروايات لا تثبت ، والحق أن الصرة المذكورة في سبب نزول والضحي غير افترة المذكورة في ابتداء الوحي ، فإن تلك دامت أياماً وهذه لم تكن إلا ليلتين أو ثلاثاً ، فاختلعتا على بعض الرواة ، وتحرير الأمر في ذلك ما بينه . وقد أوضحت ذلك في التعبير والله الحمد . ووقع في سيرة ابن إسحق في سبب نزول والضحي شيء آخر ، فإنه ذكر أن المشركين لما سألوا النبي ﷺ عن ذي القرنين والروح وغير ذلك ووعدهم بالجواب ولم يستثن . إبطاً عليه جبريل اثنتي عشرة ليلة أو أكثر ، فصاق صدره ، وتكلم المشركون : فنزل جبريل بسورة والضحي ، وبجواب ما سألوا ، وبقوله تعالى ﴿ ولا تقوان لشيء إن فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾ انتهى . وذكر سورة الضحي هنا بعيد . لكن يجوز أن يكون الزمان في الفصتين متقارباً فضم بعض الرواة إحدى الفصتين إلى الأخرى ، وكل منهما لم يكن في ابتداء البعث ، وإنما كان بعد ذلك بمدة والله أعلم . قوله ( سمعت جندب بن سفيان ) هو البجلي . قوله ( جاءت امرأة فقالت : يا محمد إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ تَرَكَكَ ) هي أم جميل بنت حرب امرأة أبي لهب ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب قيام الليل . وأخرجه الطبري من طريق المفضل بن صالح عن الأسود بن قيس بلفظ « قالت امرأة من أمه » ومن وجه آخر عن الأسود بن قيس بلفظ « حتى قال المشركون ، ولا مخالفه لأنهم قد يطلقون لفظ الجمع ويكون القائل أو الفاعل واحداً ، بمعنى أن الباقيين راضون بما وقع من ذلك الواحد . قوله ( فربك ) بكسر الراء ، يقال قربه يقربه بفتح الراء متعدياً ، ومنه ( لا تقربوا الصلاة ) ، وأما

قرب بالضم فهو لازم . قول قرب الشيء أى دنا . وقد بينت هناك أنه وقع في رواية أخرى عند الحاكم ، وقالت خديجة ، وأخرجه الطبري أيضا من طريق عبد الله بن شداد ، وقالت خديجة ولا أرى ربك ، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقالت خديجة لما ترى من جرحه ، وهذان طريقان مرسلان وروايتما ثقات ، قالني يظهر أن كلا من أم جميل وخديجة قالت ذلك ، لكن أم جميل عبرت - لكونها كافرة - بلفظ شيطانك ، وخديجة عبرت - لكونها مؤمنة - بلفظ ربك أو صاحبك ، وقالت أم جميل ثمانية وخديجة توجعا

## ٢ - باب ( ما ودعك ربك وما قلى )

قرأ بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد : ما تركك ربك . وقال ابن عباس : ما تركك وما أبغضك

٤٩٠ = **عروة** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر عن محمد بن شداد عن أبيه عن عروة بن قيس قال سمعت جندبا الجهلي قال قالت امرأة : يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأك . فنزلت : ( ما ودعك ربك وما قلى ) قوله ( باب قوله ما ودعك ربك وما قلى ) كذا ثبت هذه الترجمة في رواية المستلى ، وهو تكرار بالنسبة إليه لا بالنسبة للباقين لأنهم لم يذكروها في الأول . قوله ( قرأ بالتشديد والتخفيف بمعنى واحد ما تركك ربك ) أما القراءة بالتشديد فهي قراءة الجمهور ، وقرأ بالتخفيف عروة وابنه هشام وابن أبي حنيفة ، وقال أبو عبيدة : ما ودعك ، معنى بالتشديد من التوديع وهما ودعك ، معنى بالتخفيف من ودعت انتهى ، ويمكن تخريج كونها بمعنى واحد على أن التوديع مبالغة في الودع لأن من ودعك معذرة ففد بالغ في تركك . قوله ( وقال ابن عباس ما تركك وما أبغضك ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بهذا . قوله في الرواية الأخيرة : ( قالت امرأة : يا رسول الله ما أرى صاحبك إلا أبطأك ) هذا السياق يصلح أن يكون خطاب خديجة ، دون الخطاب الأول فإنه يصلح أن يكون خطاب حالة الخطاب لتعبيرها بالشيطان والترك ومخاطبتها بمحمد ، بخلاف هذه فقالت : صاحبك ، وقالت أبطأ ، وقالت يا رسول الله . وجوز الأكرمان أن يكون من تصرف الرواة ، وهو موجه لأن يخرج الطريقين واحد . وقوله : أبطأك ، أى صبرك بطيئ في القراءة ، لأن بطأه في الاقراء يستلزم بطء الآخر في القراءة ، ووقع في رواية أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة : إلا أبطأ عنك ،

## ( ٩٤ ) سورة ( ألم نشرح لك ) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال مجاهد : وزرك في الجاهلية ، أنقص : أنقل ، مع العسر بئرا : قال ابن عيينة أى إن مع ذلك العسر بئرا آخر ، كقوله : ( ألم تر بؤسون بنا إلا إحدى الحسنيين ، ولن يغلب عسر يسرين . وقال مجاهد : فأنصب في حاجتك إلى ربك . ويذكر عن ابن عباس : ( ألم نشرح لك صدرك ) شرح الله صدره للإسلام قوله ( سورة ألم نشرح لك - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لا بد ذكر ، وللباقين : ألم نشرح ، حسب . قوله ( وقال مجاهد : وزرك في الجاهلية ) وصله الفريابي من طريقه ، وه في الجاهلية ، متعلق بالوزر ، أى السكاك في الجاهلية وليس متعلقا بوضع . قوله ( أنقص أنقن ) قال عياض : كذا في جميع النسخ ، أنقن ، بمناء وقف ونون ، وهو وم

والصواب أنقل بمثلثه وآخرها لام ، قال الأصيلي هذا وهم في رواية الفربري ، ووقع عند ابن السكك أنقل بالمثلثه هو أصح ، قال عياض : وهذا لا يعرف في كلام العرب ، ووقع عند ابن السكك ويروى أنقل ، وهو الصواب . قوله ( ويروى أنقل وهو أصح من أنقل ) كذا وقع في رواية المستمل وزاد فيه : قال الفربري سمعت أبا معشر يقول ( أنقض ظهرك ) : أنقل . ووقع في الكتاب خطأ ، قلت : أبو معشر هو حماد بن الخطاب بن إبراهيم البخاري ، كان يستمل على البخاري وبشاركة في بعض شيوخه ، وكان صدوقا ، وأضر بأخيه . وقد أخرجه الفربري من طريق مجاهد بلفظ : أنقض ظهرك . قال : أنقل . قال : وهذا هو الصواب ، تقول العرب أنقض الرجل ظهر الناقة إذا أنقلها ، وهو مأخوذ من النقيض وهو الصوت ، ومنه سمعت نقيض الرجل أي صريه . قوله ( مع العصر يسرا قال ابن عيينة : أي أن مع ذلك العصر يسرا آخر ، كقوله هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ) وهذا مصير من ابن عيينة إلى اتباع الحجة في قولهم إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وموقع التشبيه أنه كما ثبت المؤمنين تعدد الحسن كذا ثبت لهم تعدد اليسر ، أو أنه ذهب إلى أن المراد بأحد اليسرين للظفر وبالأخر الثواب فلا بد للؤمن من أحدهما . قوله ( ولن يظلب عصر يسرين ) روى هذا سرفوعا موصولا ومرسلا ، وروى أيضا موقوفا ، أما المرفوع فأخرجه ابن مردويه من حديث جابر بأسناد ضعيف وأما قوله ( أوحى إلى أن مع اليسر يسرا ) مع العصر يسرا ، وإن يظلب عصر يسرين ، وأخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ : لو كان العصر في جعر لدخل عليه الهر حتى يخرج ، ولن يظلب عصر يسرين . ثم قال : أن مع العصر يسرا أن مع اليسر يسرا ، وأسناده ضعيف . وأخرجه عبد الرزاق والطبري من طريق الحسن عن النبي ﷺ ، وأخرجه عبد بن حميد عن ابن مسعود بأسناد جيد من طريق قتادة قال : ذكر لنا أن رسول الله ﷺ بشر أصحابه بهذه الآية فقال : لن يغاب عصر يسرين إن شاء الله ، وأما الموقوف فأخرجه مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه . عن عمر أنه كتب إلى أبي عبيدة يقول : مهما ينزل بأمرى من شدة يجعل الله له بعدها فرجا ، وإنه لن يغاب عصر يسرين ، وقال الحاكم صح ذلك عن عمر وعلى ، وهو في المطرأ عن عمر لكن من طريق منقطع ، وأخرجه عبد بن حميد عن ابن مسعود بأسناد جيد ، وأخرجه الفراء بأسناد ضعيف عن ابن عباس . قوله ( وقال مجاهد فاهب في حاجتك إلى ربك ) وصلة ابن المبارك في الزهد عن سفيان عن منصور عن مجاهد في قوله ( فاذ فرغت فاهب ) في صلاتك ( وإلى ربك فارغب ) قال : اجعل نيتك ورغبتك إلى ربك . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق زيد بن أسلم قال : إذا فرغت من الجهاد فقمب ، ومن طريق الحسن نحوه . قوله ( ويذرع عن ابن عباس ) ( ألم نذرح لك صدرك ) شرح الله صدره الإسلام ( وصلة ابن مردويه من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، وفي أسناده داو ضعيف . ( تنبيه ) : لم يذكر في سورة ( ألم نذرح ) حديثا مرفوعا ، ويدخل فيها حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفته . أتاني جبريل فقال : يقول ربك أنتدري كيف رفعت ذكرك ؟ قال : الله أعلم ، قال : إذا ذكرت ذكرت ممي ، وهذا أخرجه الشافعي وسعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق مجاهد قوله ، وذكر الترمذي والحاكم في تفسيرهما قصة شرح صدره ﷺ ليلة الإسراء ، وقد مضى الكلام عليه في أوائل السيرة النبوية

## (٩٥) (سورة والتين)

وقال مجاهد : هو التين والزيتون الذي يأكل الناس . يُقال فأي يكذب بك ؟ أيا الذي يكذبك بأن الناس يدانون بأعمالهم ؟ كأنه قال : ومن يقدم على تكذيبك بالثواب والعقاب ؟

١ - باب ٩٥٢ - حَدَّثَنَا حَبَّاجُ بْنُ مِهْنَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِي قَالَ سَمِعْتُ الْأَبْرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ اللَّهَ ﷻ كَانَ فِي سَفَرٍ قَرَأَ فِي الْمَشَاءِ فِي إِحْدَى الرَّكَتَيْنِ بِالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ » قَوِّم : اتْلُق

قوله (سورة والتين) وقال مجاهد : هو التين والزيتون الذي يأكل الناس (وصلة الفريابي من طريق مجاهد في قوله (والتين والزيتون) قال : الفاكهة التي تأكل الناس . (وطور سينين) الطور الجبل وسينين المبارك . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس مثله ، ومن طريق القوفي عن ابن عباس قال : التين مسجد نوح الذي بقى على الجودي . ومن طريق الربيع بن أنس قال : التين جبل عليه التين والزيتون جبل عليه الزيتون . ومن طريق قتادة : الجبل الذي عليه دمشق . ومن طريق محمد بن كعب قال : مسجد أصحاب الكهف ، والزيتون مسجد إيلياء . ومن طريق قتادة : جبل عليه بيت المقدس . قوله (قويم) خاق (كذا ثبت لابن نعيم ، وقد وصله الفريابي من طريق مجاهد في قوله (أحسن قويم) قال : أحسن خاق . وأخرج ابن المنذر عن ابن عباس بائنا حسن قال : أعدل خلقي . قوله (أسفل سافلين إلا من آمن) كذا ثبت للنسفي وحده ، وقد تقدم لهم في بدء الحاق . وأخرج الحاكم من طريق عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس قال : من قرأ القرآن لم يرد إلى أرذل العمر وذلك قوله (ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذين آمنوا) قال : الذين قرءوا القرآن . قوله (بإل فأي يكذبك فما الذي يكذبك بأن الناس يدانون بأعمالهم كأنه قال : ومن يقدم على تكذيبك بالثواب والعقاب) في رواية ابن ذر عن غير الكشي عن دندالون ، بدال بدل النون الأولى ، والأول هو الصواب ، كذا هو في كلام الفراء بلفظه وزاد في آخره : بعد ما تبين له كيفية خلقه . قال ابن التين : كأنه جعل دما ، لمن يعقل وهو بعيد . وقيل : المخاطب بذلك الإنسان المذكور ، قيل هو على طريق الالتفات وهذا عن مجاهد ، أي ما الذي جعلك كاذبا ؟ لأنك إذا كذبت بالجواب صرت كاذبا ، لأن كل مكذب بالحق فهو كاذب . وأما تعقب ابن التين قول الفراء جعل دما ، لمن يعقل وهو بعيد ، فالجواب أنه ليس بعيد فيمن أبهم أمره ، ومنه (أني نذرت لك ما في بطن عرجونا)

قوله (أخبرني عدي) هو ابن ثابت الكوفي . قوله (قرأ في المشاء بالتين) تقدم شرحه في صفة الصلاة . وقد كثر سؤال بعض الناس : هل قرأ بها في الركعة الأولى أو الثانية ؟ أو قرأ فيها معا كأن يقول أعادها في الثانية ؛ وعلى أن يكون قرأ غيرها فهل عرف ؟ وما كنت استعضر لذلك جوابا ، إلى أن رأيت في كتاب الصحابة لابي علي بن السكن ، في ترجمة زرعة بن خليفة رجل من أهل الجماعة أنه قال سمعنا بالنبي ﷺ قاتيناه فرض علينا الاصلاح فأسلمنا وأسلم لنا ، وقرأ في الصلاة بالتين والزيتون وإنا أنزلناه في ليلة القدر ، فيمكن أن

كانت هي الصلاة التي عين البراء بن عازب أنها العشاء ' ان يقال قرأ في الأولى بالتين وفي الثانية بالقدر ، وبمحصل بذلك جواب السؤال . ويقوى ذلك أن لا نعرف في خبر من الأخبار أنه قرأ بالتين والويتون إلا في حديث البراء ثم حديث زرعة هذا

### (٩٦) سورة ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾

وقال قتيبة حدثنا حماد عن يحيى بن عتيق عن الحسن قال : أكتب في المصحف في أول الإمام « بسم الله الرحمن الرحيم » واجعل بين السورتين خطأ . وقال مجاهد : ناوله عشرته ، الزبانية الملائكة ، وقال معمر الرجبى المرحوم ، لنسفن قال : لناخذن ، ولنسفن بالتون وهي الخفيفة ، ستمت بيده أخذت

قوله (سورة اقرأ باسم ربك الذي خلق) قال صاحب الكشف : ذهب ابن عباس ومجاهد إلى أنها أول سورة نزلت ، وأكثر المفسرين إلى أن أول سورة نزلت فاتحة الكتاب . كذا قال . والذي ذهب أكثر الأئمة إليه هو الأول . وأما الذي نسب إلى الأكثر فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلى من قال بالأول . قوله ( وقال قتيبة حدثنا حماد عن يحيى بن عتيق عن الحسن قال : أكتب في المصحف في أول الإمام بسم الله الرحمن الرحيم واجعل بين السورتين خطأ ) في رواية أبي زر عن غير الكشمي « حدثنا قتيبة » وقد أخرجه ابن الصري في فضائل القرآن ، حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد بهذا ، وحماد هو ابن زيد ، وشيخه بصري ثقة من طبقة أيوب مات قبله ، ولم أر له في البخاري إلا هذا الموضع . وقوله « في أول الإمام ، أي أم الكتاب ، وقوله « خطأ » قال الداودي إن أراد خطأ فقط بغير بسملة فليس بصواب لانصاف الصحابة على كتابة البسملة بين كل سورتين إلا براءة ، وإن أراد بالامام أمام كل سورة فيجمل الخط مع البسملة لحسن ، فكان ينبغي أن يستثنى براءة . وقال الكرماني : معناه اجعل البسملة في أوله فقط ، واجعل بين كل سورتين علامة لفاصلة ، وهو مذهب حمزة من القراء السبعة . قلت : المقول ذلك عن حمزة في القراءة لا في الكتابة ، قال : وكان البخاري أشار إلى أن هذه السورة لما كان أولها مبتدأ بقوله تعالى ﴿اقرأ باسم ربك﴾ أراد أن يبين أنه لا تجب البسملة في أول كل سورة . بل من قرأ البسملة في أول القرآن كفاء في أمثال هذا الأمر . نعم استنبط السبلي من هذا الأمر ثبوت البسملة في أول الفاتحة لأن هذا الأمر هو أول شيء نزل من القرآن فأولى مواضع أمثاله أول القرآن . قوله ( وقال مجاهد : فاديه شيرته ) وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وهو تفسير معنى ، لأن المدعو أهل الزادى والنادى المجلس المتخذ الحديث . قوله ( الزبانية الملائكة ) وصله الفريابي من طريق مجاهد ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة مثله . قوله ( وقال معمر الرجبى المرحوم ) كذا لأبي زر ، وسقط لغيره وقال معمر ، فصار كأنه من قول مجاهد والأول هو الصواب ، وهو كلام أبي عبيدة في كتاب المجاز ، ولفظه ﴿ إلى ربك الرجبى ﴾ قال : المراجع والرجوع . قوله ( لنسفن بالناسية لناخذن ، ولنسفن بالتون وهي الخفيفة ، سفت بيده أخذت ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ولفظه : ﴿ لنسفن ﴾ إنما يكتب بالتون لأنها نون خفيفة انتهى . وقد روى عن أبي عمرو بتشديد النون ، والوجود في مرسوم المصحف بالالف ، والسفع الفبع على الشيء بشدة ، وقيل أصله الأخذ بسفحة الفرس أي سواد ناصيته ، ومنه قولهم : به سفحة من غضب ، لما يملون الفصيان من التغير ، ومنه امرأة سفعاء

١ - باب \* ٤٩٥٣ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب . وحدثني سعيد ابن مسروق حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة أخبرنا أبو صالح سلمويه قال حدثني عبد الله عن يونس بن يزيد قال أخبرني ابن شهاب أن هروة بن الزبير أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت « كان أول ما أبدى به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، ثم حُبَّبَ إليه الغلاء ، فكان يلحقني فEAR حرأ فيتحسث فيه . قال : والتحدث : التعمد اليألى ذوات المدد ، قبل أن يرجع إلى أهله ، وينزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة ، فيزود بمثلها . حتى لحق الحق وهو في غار حراء . فجاءه الملك فقال : اقرأ . فقال رسول الله ﷺ : ما أنا بقارى . قال فأخذني فغطى حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت ما أنا بقارى . فأخذني فغطى الثانية حتى بلغ مني الجهد . ثم أرسلني فقال : اقرأ . قلت ما أنا بقارى . فأخذني فغطى الثالثة حتى بلغ مني الجهد ، ثم أرسلني فقال ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ) خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ) لآيات إلى قوله ( علم الإنسان ما لم يعلم ) . فرجع به رسول الله ﷺ ترجب بوادره ، حتى دخل على خديجة فقال : زملوني زملوني . فزملوه حتى ذهب عنه الروع . قال لخديجة . أي خديجة ، إلى لقد خشيت على نفسي ؟ فأخبرها الخبر . قالت خديجة : كلا أبشر . فوالله لا يميزك الله أبدا ، فوالله انك أتصيل الرحم ، وتصدق الحديث ، وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الصيـة ، وتعين على نوائب الحق . فاطلقت به خديجة حتى أتت به ورقة بن نوفل ، وهو ابن عم خديجة أحمأ ، وكان سرا تنصر في الجاهلية ، وكان يكتب الكتاب العرأ ، ويكتب من الإنجيل بالعربية . فإشاء الله أن يكتب . وكان شيخا كبيرا قد عمأ ، فقالت خديجة باعم ، أسمع من ابن أخيك ، قال ورقة . يا ابن أحمأ ماذا ترى ؟ فآخبره النبي ﷺ خبر ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذي أنزل على موسى ، آيتى فيها جدأ . آيتى أكون حمأ - ذكر حرقا - قال رسول الله ﷺ . أو تخرجى ثم ؟ قال ورقة : نعم ، لم يأت رجل بما جئت به إلا أذى ، وإن يدركنى يومك حمأ أنعمرك نصرا مؤزرا . ثم لم ينشأ ورقة أن توى دتر الوحى فترة حتى حزين رسول الله ﷺ »

٤٩٥٤ - قال محمد بن شهاب فأخبرني أبو سلمة أن جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : هو يحدث عن فترة الوحى ، قال فى حديثه : بينا أنا أمشى سمعت صوتا من السماء ، فرفعت بصرى فإذا الملك الذى جاءني بجراء جالس على كرسي بين السماء والأرض ، ففرقت منه ، فرجعت فقلت : زملوني زملوني ، فدروه . فأنزل الله تعالى ( يا أيها المدثر . قم فأبذر ، وربك فكبر ، وثباتك فطهر ، والرجز فاهجر ) . قال أبو سلمة : وهى الأونان هى كان أهل الجاهلية يعبدون ، قال : ثم تابع الوحى »

قوله (باب حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب . وحدثني سعيد بن مروان ) الاسناد الاول قد ساق البخاري المتن به في أول الكتاب ، وساق في هذا الباب المتن بالاسناد الثاني ، وسعيد بن مروان هذا هو أبو عثمان البغدادي نزيل نيسابور من طبقة البخاري ، شاركه في الرواية عن أبي نعيم وسليمان بن حرب ونحوهما ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ومات قبل البخاري بأربع سنين . ولهم شيخ آخر يقال له أبو عثمان سعيد بن مروان الرهاوي ، حدث عنه أبو حاتم وابن أبي رزمة وغيرهما ، وفرق البخاري في التاريخ ، بينه وبين البغدادي ، ووم من زعم أنهم واحد وآخرهم الكرماني . ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة بكسر الراء وسكون الزاي . واسم أبي رزمة غروان ، وهو مروزي من طبقة أحمد بن حنبل ، فهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، ومع ذلك فحدث عنه بواسطة ، وليس له عنده سوى هذا الموضع . وقد حدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وشيخه أبو صالح سلويه اسمه سليمان بن صالح الليثي المروزي يلقب سلويه ، ويقال اسم أبيه داود ، وهو من طبقة الراوي عنه من حيث الرواية إلا أنه تقدمت وفاته ، وكان من أخصاء عبد الله بن المبارك والمكثرين عنه . وقد أدركه البخاري بالسنة لأنه مات سنة عشر ومائتين ، وما له أيضا في البخاري سوى هذا الحديث . وهذا الله هو ابن المبارك الإمام المشهور ، وقد نزل البخاري في حديثه في هذا الاسناد هرجسين ، وفي حديث الزهري ثلاث درجات ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل هذا الكتاب ، وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره عما اشتمل عليه من سياق هذه الطريق وغيرها من النوائد . قوله ( ان عائشة زوج النبي ﷺ قالت : كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة ) قال النووي : هذا من مراسيل الصحابة ، لأن عائشة لم تدرك هذه القصة فتكون سمعتها من النبي ﷺ أو من صحابي . وتعبه من لم يفهم مراده فقال : إذا كان يجوز أنها سمعتها من النبي ﷺ فكيف يجوز بأنها من المراسيل ؟ والجواب أن مرسل الصحابي ما يرويه من الأمور التي لم يدرك زهاتها ، بخلاف الأمور التي يدرك زمانها فإنها لا يقال إنها مرسلة ، بل يحمل على أنه سمعها أو حضرها ولو لم يصرح بذلك ، ولا يختص هذا بمرسل الصحابي بل مرسل التابعي إذا ذكر قصة لم يحضرها سمع مرسلة ، ولو جاز في نفس الأمر أن يكون سمعها من الصحابي الذي وقعت له تلك القصة . وأما الأمور التي يدركها فيحمل على أنه سمعها أو حضرها ، لكن بشرط أن يكون سالما من التدليس والله أعلم . ويؤيد أنها سمعت ذلك من النبي ﷺ قولها في أثناء هذا الحديث : لجاهد الملك فقال : اقرأ . فقال رسول الله ﷺ : ما أنا بقاري . قال فأخذني ، إلى آخره . قوله قال فأخذني فغطاني ظاهر في أن النبي ﷺ أخبرها بذلك فتحمل بعمية الحديث عليه . قوله ( أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة ) زاد في رواية عقيل كما تقدم في بدء الوحي من الوحي ، أي في أول المبتدآت من إلهام الوحي الرؤيا ، وأما مطلق ما يدل على نبوته فتقدمت له أشياء مثل تسليم الحجر كما ثبت في صحيح مسلم وغير ذلك ، ودماء في الحديث فكرة موصوفة ، أي أول شيء . ووقع صريحا في حديث ابن عباس عند ابن عائد . ووقع في مراسيل عبد الله بن أبي بكر بن حزم عند الدولابين ما يدل على أن الذي كان يراه ﷺ هو جبريل ولفظ . أنه قال لحديجة بعد أن أقرأه جبريل ( اقرأ بأم ربك ) : أرايتك الذي كنت أحدثك أني رأيت في المنام فانه جبريل استعلن ، . قوله ( من الوحي ) يعني إليه ، وهو إخبار عما رآه من دلائل نبوته من شهد أن يوحى بذلك إليه وهو أول ذلك مطلقا ما سمعه من بحيرا الراهب ، وهو عند الترمذي بإسناد قوى عن أبي موسى ، ثم ما سمعه عند بناء الكعبة حيث قيل له : اشد عليك إزارك ،

وهو في صحيح البخاري من حديث جابر ، وكذلك تسليم المجر عليه وهو عند مسلم من حديث جابر بن سمرة . قوله (الصالح) قال ابن المرباط هي التي ليست ضغنا ولا من تلبس الشيطان ولا فيها ضرب مثل مشكل ، وتذهب الأخير بأنه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله فسلم وإلا فلا . قوله (فلق الصبح) يأتي في سورة الفلق قريبا . قوله (ثم حبيب إليه الخلاه) هذا ظاهر في أن الرؤيا الصادقة كانت قبل أن يحبب إليه الخلاه ، ويحتمل أن تكون لتزيين الأخبار ، فيكون تحبيب الخلوة سابقا على الرؤيا الصادقة ، والأول أظهر . قوله ( الخلاه ) بالمد المكان الحال ، ويطلق على الخلوة ، وهو المراد هنا . قوله ( فكان يلحق بغار حراء ) كذا في هذه الرواية ، ونقدم في بدء الوحي بلفظ « فكان يخلو » ، وفي رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق « فكان يجاور » . قوله ( القيالى ذوات العدد ) في رواية ابن إسحق أنه كان بمكة في شهر رمضان . قوله ( قال والنحن التبعيد ) هذا ظاهر في الإدراج ، إذ لو كان من بقية كلام عائشة لجهل فيه قالت ، وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة أو من دونه ، ولم يأت التصريح بصفة تبعده ، لكن في رواية عبيد بن عمير عند ابن إسحق « فيطعم من برد عليه من المساكين » ، وجاء عن بعض المشايخ أنه كان يتبعه بالتفكير ، ويحتمل أن تكون عائشة أطلقت على الخلوة بمجرد ما تبعها ، فإن الانعزال عن الناس ولا سيما من كان على باطل من جملة العبادة كما وقع للخیال عليه السلام حيث قال (إني ذاهب إلى ربي) ، وهذا يلتفت إلى مسألة أصولية ، وهو أنه عليه السلام هل كان قبل أن يوحى إليه متعبدا بشريعة نبي قبله ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه لو كان تابعا لمتبعه أن يكون متبوعا ، ولأنه لو كان من كان ينسب إليه . وقيل نعم واختاره ابن الحارث ، واختاروا في تعيينه على ثمانية أقوال : أحدها آدم حواء ابن برهان ، الثاني نوح حواء الأبدى ، الثالث إبراهيم ذهب إليه جماعة واستدلوا بقوله تعالى ( أن أنبئ ملة إبراهيم حنيفا ) ، الرابع موسى ، الخامس عيسى ، السادس بكل شيء بلغه عن شرع نبي من الأنبياء وحجته ( أولئك الذين هدى الله فبهم اقتده ) ، السابع الوقف واختاره الآمدي ، ولا يخفى قوة الثالث ولا سيما مع ما نقل من ملازمته للحج والطواف ونحو ذلك مما بقي عندهم من شريعة إبراهيم وآله أعلم . وهذا كله قبل النبوة ، وأما بعد النبوة فقد تقدم القول فيه في تفسير سورة الأنعام . قوله ( إلى أهله ) يعني خديجة وأولاده منها ، وقد سبق في تفسير سورة التور في الكلام على حديث الأفك تسمية الزوجة أهلا ، ويحتمل أن يريد أقاربه أو أهم . قوله ( ثم يرجع إلى خديجة فيتزود ) خص خديجة بالذكر بعد إذ عبر بالأهل إما تذكيرا بعد إهمام ، وإما إشارة إلى اختصاص التزود بكونه من عندها دون غيرها . قوله ( فيتزود لمثلها ) في رواية الكشميني « بمثلها » بالموحدة ، والضمير للباي أو للخلوة أو للأداة أو للمرأت أي السابقة ، ثم يحتمل أن يكون المراد أنه يتزود ويخلو أياما ، ثم يرجع ويتزود ويخلو أياما ، ثم يرجع ويتزود ويخلو أياما إلى أن ينقضى الشهر . ويحتمل أن يكون المراد أن يتزود لمثلها إذا حال الحول وجاء ذلك الشهر الذي جرت عادته أن يخلو فيه ، وهذا عندي أظهر ، ويؤخذ منه إعداد الزاد للمثل إذا كان بحيث يستغفر عليه تحصيله بعد مكان اختلانه من البلد مثلا ، وأن ذلك لا يقدح في التوكل وذلك لوقوعه من النبي عليه السلام بعد حصول النبوة له بالرؤيا الصالحة ، وإن كان الوحي في اللحظة قد تراخى عن ذلك . قوله ( وهو في غار حراء ) جملة في موضع الحال . قوله ( لجأه الملك ) هو جبريل كما جزم به السهيلي ، وكأنه أخذه من كلام ورقة المذكور في حديث الباب . ووقع عند البيهقي في الدلائل ، لجأه الملك فيه ، أي في غار حراء ، كذا عزاه شيخنا البلقيني للدلائل قبحته ، ثم وجدته بهذا اللفظ في كتاب التعبير فعزوه له أولى . ( تنبيه ) : إذا علم أنه



كان مجاور في غار حراء في شهر رمضان، وأن ابتداء الوحي جاءه، وهو في الغار المذكور اقتضى ذلك أنه نبي. في شهر رمضان، ويذكر على قول ابن إسحق أنه بعث على رأس الأربعين مع قوله إنه في شهر رمضان ولد. ويمكن أن يكون المحيي في الغار كان أولاً في شهر رمضان، وسينفذ في. وأنزل عليه (اقرأ باسم ربك)، ثم كان المحيي الثاني في شهر ربيع الأول بالانذار وانزلت عليه (يا أيها المدثر قم فأأنذر) فيحمل قول ابن إسحق على رأس الأربعين، أي عند المحيي بالرسالة، والله أعلم. قوله (اقرأ) يحتمل أن يكون هذا الأمر مجرد التنبيه والتيقظ لما سيقبلى إليه، ويشتمل أن يكون على باب من الطلب فيستدل به على تكليف ما لا يطاق في الحال وإن قدر عليه بعد ذلك، ويحتمل أن تكون صيغة الأمر محذوفة أي قل اقرأ، وإن كان الجواب ما أنا بقاري. فعلى ما فهم من ظاهر اللفظ، وكأن السر في حذفها لئلا يتوهم أن لفظ قل من القرآن، ويؤخذ منه جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب وأن الأمر على الفور، لكن يمكن أن يجاب بأن الفور فهم من القرينة. قوله (ما أنا بقاري) وقع عند ابن إسحق في مرسل عبيد بن عمير: أن النبي ﷺ قال: أتاني جبريل بنسط من ديباج فيه كتاب قال: اقرأ، قلت: ما أنا بقاري، قال السهيلي قال بعض المفسرين: إن قوله (ألم) ذلك الكتاب لا رب فيه) إشارة إلى الكتاب الذي جاء به جبريل حيث قال له اقرأ. قوله (فغطني) تقدم بيانه في بدء الوحي، ووقع في السيرة لابن إسحق، فغطني بالمشاة بدل الطاء وهما بمعنى، والمراد غمى. وصرح بذلك ابن أبي شيبة في مرسل عبد الله بن شداد. وذكر السهيلي أنه روى سائرهم بمهمة ثم همزة مفتوحة ثم وحدة أو مثناة وهما جميعاً بمعنى الحق، وأغرب الداودي فقال: معنى فغطني صنع في شيئاً حتى ألقاني إلى الأرض كن تأخذ الغشبية. والحكمة في هذا اللفظ شغله عن الالتفات لشيء آخر أو لإظهار الشدة والجد في الأمر تنبيهاً على قتل القول الذي سيقبلى إليه، فلما ظهر أنه صبر على ذلك أتى إليه، وهذا وإن كان بالنسبة إلى علم الله حاصل لكن لعل المراد إرازه للظاهر بالنسبة إليه ﷺ، وقيل ليخبر هل يقول من قبل نفسه شيئاً فلما لم يأت بشيء دل على أنه لا يقدر عليه وتيل أرا. أن يعلمه أن القراءة ليست من قدرته ولو أكره عليها، وقيل: الحكمة فيه أن التخيل والوهم والوسوسة ليست من صفات الجسم؛ فلما وقع ذلك لجسمه علم أنه من أمر الله. وذكر بعض من اقتباه أن هذا من خصائص النبي ﷺ، إذ لم ينقل عن أحد من الأنبياء أنه جرى له عند ابتداء الوحي مثل ذلك. قوله (فغطني الثالثة) يؤخذ منه أن من يريد التأكيد في أمر وإيضاح البيان فيه أن يكرره ثلاثاً، وقد كان ﷺ يفعل ذلك كما سبق في كتاب العلم، ولعل الحكمة في تكرير الأقران الإشارة إلى انحصار الإيمان الذي ينشأ الوحي بسببه في ثلاث: القول، والعمل، والنية. وأن الوحي يشتمل على ثلاث: التوحيد، والأحكام والفصوص. وفي تكرير اللفظ الإشارة إلى الشدائد الثلاث التي وقعت له وهي: الحصر في الشعب، وخروجه في الهجرة وما وقع له يوم أحد. وفي الرسائل الثلاث إشارة إلى حصول التيسير له عقب الثلاث المذكورة: في الدنيا، والبرزخ، والآخرة. قوله (فقال: اقرأ باسم ربك - إلى قوله - ما لم يعلم) هذا القدر من هذه السورة هو الذي نزل أولاً، بخلاف بقية السورة فانما نزل بعد ذلك بزمان. وقد قدمت في تفسير المدثر بيان الاختلاف في أول ما نزل، والحكمة في هذه الأولية أن هذه الآيات الخمس اشتملت على مقاصد القرآن: فقها براعة الاستهلال، وهي جدرة أن تسمى عنوان القرآن لأن عنوان الكتاب يجمع مقاصده بعبارة وجيزة في أوله، وهذا بخلاف الفن البديعي المسمى العنوان فانهم عرفوه بأن يأخذ المتكلم في فن فيؤكد به ذكر مثال سابق، وبيان كونها اشتملت على مقاصد

القرآن أنها تنحصر في علوم التوحيد والأحكام والأخبار ، وقد اشتملت على الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله ، وفي هذه الإشارة إلى الأحكام وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل ، وفي هذا إشارة إلى أصول الدين ، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله ( علم الإنسان ما لم يعلم ) . قوله ( باسم ربك ) استدلال به السبيل على أن البسملة يؤمر بقراءتها أول كل سورة ، لكن لا يلزم من ذلك أن تكون آية من كل سورة ، كذا قال ، وقرره الطبري فقال : قوله ( اقرأ باسم ربك ) قدم الفعل الذي هو متعلق بالآية . لكن الأمر بالقراءة أم ، وقوله ( اقرأ ) أمر بإيجاد القراءة مطلقا ، وقوله ( باسم ربك ) حال ، أي اقرأ مفتتحا باسم ربك . وأصح تأويله قل باسم الله ثم اقرأ ، قال فيؤخذ منه أن البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة انتهى . لكن لا يلزم من ذلك أن نكون مأمورا بها ، فلا ندل على أنها آية من كل سورة ، وهو كما قال ، لأنها لو كان للزم أن تكون آية قبل كل آية وليس كذلك . وأما ما ذكره القاضي عياض عن أبي الحسن بن القصار من المالكية أنه قال : في هذه القصة رد على الشافعي في قوله إن البسملة آية من كل سورة ، قال : لأن هذا أول سورة أنزلت وليس في أولها البسملة ، فقد تمعّب بأن فيها الأمر بها وإن تأخر ثبوته . وقال الثوري : ترتيب أي السور في النزول لم يكن شرطا ، وقد كانت الآية تنزل فتوضع في مكان قبل التي نزلت قبلها ثم نزل الأخرى فتوضع قبلها ، إلى أن استقر الأمر في آخر هذه السورة على هذا الترتيب ، ولو صح ما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس ، أن جبريل أمر النبي ﷺ بالاستعاذة والبسملة قبل قوله « اقرأ » لكان أولى في الاحتجاج ، لكن في إسناده ضعف وانقطاع ، وكذا حديث أبي ميسرة ، أن أول ما أمر به جبريل قال له : قل بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، هو مرسل وإن كان رجاله ثقات ، والمحفوظ أن أول ما نزل ( اقرأ باسم ربك ) وإن نزل الفاتحة كان بعد ذلك . قوله ( ترجمف بوارده ) في رواية الكشميني « فؤاده » ، وقد تقدم بيان ذلك في بدء الوحي ، وترجمف عندهم بمثناة فوقانية ولعلها في رواية « ترجمف فؤاده » ، بالتحانية . قوله ( زملوني زملوني ) كذا للأكثر مرتين ، وكذا تقدم في بدء الوحي ، ووقع لأن في ذكرها مرة واحدة . والتزيميل التلغيف ، وقال ذلك لشدة ما لحقه من هول الأمر ، وجرى العادة بسكون الهمزة بالتلفيف . ووقع في مرسل عبيد بن حمير ، أنه ﷺ خرج فسمع صوتا من السماء يقول : يا محمد أنت رسول الله ، وأنا جبريل ، فوقفت أنظر إليه فما أقدم وما أناخر ، وجعلت أصرف وجهي في ناحية آفاق السماء . فلا أنظر في ناحية منها إلا رايت به كذلك ، وسيأتي في التعبير أن مثل ذلك وقع له عند فترة الوحي ، وهو المعتمد ، فإن إعلامه بالارسل وقع بقوله ( قم فأندرج ) . قوله ( فزملوه حتى ذهب عنه الروح ) بفتح الراء أي الفزع ، وأما الذي بضم الراء فهو موضع الفزع من القلب . قوله ( قال خديجة : أي خديجة . ماني لقد خشيت ) في رواية الكشميني « قد خشيت » ، وقوله ( فأخبرها الخبر ) تنم في بدء الوحي بلفظ « فقال خديجة وأخبرها الخبر : لقد خشيت » ، وقوله « وأخبرها الخبر » جملة ممتزعة بين القول والمقول . وقد تقدم في بدء الوحي ما قالوه في متعلق الخشية المذكورة . وقال عياض : هذا وقع له أول ما رأى التباشير في النوم ثم في اليقظة ، وسمع الصوت قبل لقاء الملك ، فأما بعد مجيئ الملك فلا يجوز عليه الشك ولا يخشى من تسلط الشيطان . وتعميق الثوري بأنه خلاف صريح الشفاء ، فإنه قال بعد أن غطه الملك وأقرأه ( اقرأ باسم ربك ) ، قال : إلا أن يكون أراد أن قوله « خشيت على نفسي » وقع منه إخبارا عما حصل له أولا لأنه حالة إخبارها بذلك جازت فيجته ، والله اعلم . قوله

(كلا أبشر) بجمزة قطع ويحمرز الوصل ، وأصل البشارة في الخير . وفي مرسل عبيد بن حميد ، فقالت أبشريا بن عم واثبت ، فالذي نفسي بيده إنى لأرجو أن تكون نبى هذه الأمة . قوله ( لا يخزيك الله ) بحاء معجمة وتحتانية . ووقع في رواية معمر في التعبير ، يمزك ، بجملة ونون ثلاثيا ورباعيا ، قال اليربدي : أحزنه لغة تميم ، وحزنه لغة قريش ، وقد نبه على هذا الضبط مسلم . والحزى الوقوع في بلية وشدة بئس ، ووقع عند ابن إسحاق عن إسماعيل بن أبي حكيم مرسل ، أن خديجة قالت : أى ابن هم أنستطيع أن تخبرني بصاحبك إذا جاء ؟ قال : نعم . فجاء جبريل ، فقال : يا خديجة ، هذا جبريل . قالت : فم فاجلس على غنذى اليسرى ، ثم قالت : هل تراه ؟ قال : نعم ، قالت فتحول الى اليمنى كذلك ، ثم قالت : فتحول فاجلس في جحرى كذلك ، ثم ألفت خمارها وتحصرت وهو في جحرها وقالت : هل تراه ؟ قال : لا . قالت : اثبت ، فوافقه إنه ملك وما هو بشيطان . وفي رواية مرسله عند البيهقي في الدلائل ، أنها ذهبت الى عداس وكان نصرانيا فذكرت له خبر جبريل فقال : هو أمين الله بينه وبين النبيين ، ثم ذهبت الى ورقة . قوله ( فانطلقت به الى ورقة ) في مرسل عبيد بن حميد أنها أمرت أبا بكر أن يتوجه معه ، فيحتمل أن يكون عند توجيهها أو مرة أخرى . قوله ( ماذا ترى ) ؟ في رواية ابن منه في الصحابة ، من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس عن ورقة بن نوفل قال : قلت يا محمد أخبرني عن هذا الذي يأتيك ، قال : يأتيني من السماء جناح أولو وباطن قديمه أخضر . قوله ( وكان يكتب الكتاب العربي ، ويكتب من الانجيل بالعربية ما شاء الله ) هكذا وقع هنا في التعبير ، وقد تقدم القول فيه في بدء الوحي ، ونهت عليه هنا لأن نسبت هذه الرواية هناك لمسلم فقط بما لقطب الحلبي ، قال النووي : المبارتان صحيحتان . والحاصل أنه تمكن حتى صار يكتب من الانجيل أى موضع شاء بالعربية وبالعبرانية ، قال الداودي : كتب من الانجيل الذي هو بالعبرانية هذا الكتاب الذي هو بالعربي . قوله ( اسمع من ابن أخيك ) أى الذى يقول . قوله ( أنزل على موسى ) كذا هنا على البناء للمجهول ، وقد تقدم في بدء الوحي ، أنزل الله ، ووقع في مرسل أبي ميسرة ، أبشر فإنا أشهد أنك الذى بشر به ابن مريم ، وأنت على مثل ناموس موسى ، وأنت نبى مرسل ، وأنت ستومر بالجهاد ، وهذا أصرح ما جاء في إسلام ورقة أخرجه ابن إسحاق . وأخرج الترمذي عن عائشة ، أن خديجة قالت لنبى ﷺ لما سئل عن ورقة : كان ورقة صدقك . ولكنه مات قبل أن تظهر ، فقال : رأيته في المنام وعليه ثياب بيض ، ولو كان من أهل النار لكان لباسه غير ذلك . وعند البزار والحاكم عن عائشة مرفوعا ، لا تسبوا ورقة ، فإني رأيته لهجنة أو جنتين ، وقد استوعبت ما ورد فيه في ترجمته من كتابي في الصحابة ، وتقدم بغض خبره في بدء الوحي ، وتقدم أيضا ذكر الحكمة في قول ورقة ، فاموس موسى ، ولم يقل عيسى مع أنه كان تنصر ، وأن ذلك ورد في رواية الزبير بن بكار بلفظ ، عيسى ، ولم يقف بعض من لقيناه على ذلك فبالغ في الانكار على النووي ومن تبعه بأنه ورد في غير الصحيحين بلفظ ، فاموس عيسى ، وذكر القلق الحلبي في وجه المناسبة لذكر موسى دون عيسى أن النبي ﷺ له لما ذكر لورقة بما نزل عليه من اقرأ ويا أيها المدثر ويا أيها المزمل فهم ورقة من ذلك أنه كان بأنواع من التكاليف فناسب ذكر موسى لذلك ، لأن الذى أنزل على عيسى إنما كان مواعظ . كذا قال ، وهو متعقب فان نزول يا أيها المدثر ويا أيها المزمل إنما نزل بعد فترة الوحي كما تقدم بيانه في تفسير المدثر ، والاجتماع بورقة كان في أول البعثة . وزعم أن الانجيل كله مواعظ متعقب أيضا ، فانه منزل أيضا على الأحكام الشرعية وإن كان

معظمها موافقا لما في التوراة ، لكنه نسخ منها أشياء بدليل قوله تعالى ( ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم )  
 قوله ( فيها ) أي أيام الدعوة قاله السهيلي ، وقال المازري : الضمير للنبوة ، ويحتمل أن يعود لفظة المذكورة .  
 قوله ( ليتني أكون حيا . ذكر حرفا ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « اذ يخرجك قومك » ،  
 وبأني في رواية معمر في التعبير بلفظ « حين يخرجك » وأبهم موضع الإخراج والمراد به مكة ، وقد وقع في  
 حديث عبد الله بن عدي في السنن « ولولا أني أخرجوني منك ما خرجت » ، يخاطب مكة . قوله ( يومك ) أي  
 وقت الإخراج ، أو وقت إظهار الدعوة ، أو وقت الجهاد . وتمسك ابن القيم الحنبلي بقوله في الرواية التي في بدء  
 الوحي « ثم لم ينشب ورقة أن توفي » ، يرد ما وقع في السيرة النبوية لابن إسحاق أن ورقة كان يمر ببلال والمشركون  
 يعذّبونه وهو يقول أحد أحد فيقول : أحد والله يا بلال ، لئن قتلك لاتخذت قبرك حنانا ، هذا والله أعلم وهم ، لأن  
 ورقة قال « وإن ادركني يومك حيا لأنصرك نصرا مؤزرا » ، فلو كان حيا عند ابتداء الدعوة لكان أول من  
 استجاب وقام بنصر النبي ﷺ كقيام عمر وحمزة . قلت : وهذا اعتراض ساقط ، فإن ورقة إنما أراد بقوله « فإن  
 يدركني يومك حيا أنصرك » ، اليوم الذي يخرجوك فيه ، لأنه قال ذلك عنه عند قوله « أو أخرجي هم » ، وتعذيب  
 بلال كان بعد انتشار الدعوة ، وبين ذلك وبين إخراج المسلمين من مكة لأحشة ثم للدينة مدة متطاولة . ( تنبيه ) :  
 زاد معمر بعد هذا كلاما يأتي ذكره في كتاب التعبير . قوله ( قال محمد بن شهاب ) هو موصول بالاسنادين المذكورين  
 في أول الباب ، وقد أخرج البخاري حديث جابر هذا بالسند الأول من السنن المذكورين هنا في تفسير سورة  
 المدثر . قوله ( فأخبرني ) هو عطف على شيء ، والتقدير قال ابن شهاب فأخبرني عروة بما تقدم ، وأخبرني أبو  
 سلمة بما سيأتي . قوله قال ( قال رسول الله ﷺ ) وهو يحدث عن فترة الوحي قال في حديثه : بينا أنا أمشي هذا يشعر  
 بأنه كان في أصل الرواية أشياء غير هذا المذكور ، وهذا أيضا من مرسل الصحابي لأن جابرا لم يذكره زمان الفصة  
 فيحتمل أن يكون سمعا من النبي ﷺ أو من صحابي آخر حضرها والله اعلم . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) وهو  
 يحدث عن فترة الوحي ) وقع في رواية عقيل في بدء الوحي غير مصرح بذكر النبي ﷺ فيه ، ووقع في رواية يحيى  
 ابن أبي كثير عن أبي سلمة في تفسير المدثر عن جابر عن النبي ﷺ قال « جادت بحراء ، فلما قضيت جوارى  
 هبطت فنوديت ، وزاد مسلم في روايته « جاورت بحراء شهرا » . قوله ( سمعت صوتا من السماء فرفعت بصري )  
 يؤخذ منه جواز رفع البصر الى السماء عند وجود حادث من قبلها ، وقد ترجم له المصنف في الادب ، ويستثنى من  
 ذلك رفع البصر الى السماء في الصلاة لثبوت النهي عنه كما تقدم في الصلاة من حديث أنس ، وروى ابن السنن  
 باسناد ضعيف عن ابن مسعود قال : أمرنا أن لا نتبع أبصارنا الكواكب اذا انقضت . ووقع في رواية يحيى بن  
 أبي كثير « فنظرت عن يميني فلم أر شيئا ونظرت عن شمالي فلم أر شيئا ونظرت خلفي فلم  
 أر شيئا ، فرفعت رأسي ، وفي رواية مسلم به « فله شيئا » ثم نوديت فنظرت فلم أر أحدا ، ثم نوديت فرفعت رأسي .  
 قوله ( فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي ، كذا له بالرفع ، وهو على تقدير حنف مبتدأ ، أي فإذا  
 صاحب الصوت هو الملك الذي جاءني بحراء وهو جالس ، ووقع عند مسلم « جالسا » بالانصب وهو على الحال ،  
 ووقع في رواية يحيى بن أبي كثير « فإذا هو جالس على عرش بين السماء والأرض » . قوله ( ففرغت منه ) (١)

كذا في رواية ابن المبارك عن يونس ، وفي رواية ابن وهب هند مسلم ، ولجئت ، ، وفي رواية عقيل في بدء الوحي  
 « فرهبت ، ، وفي روايته في تفسير المدثر « لجئت ، وكذا لمسلم وزاد « لجئت منه فرقا ، وفي رواية معمر فيه  
 « لجئت ، وهذه اللفظة بضم الجيم ، وذكر عياض أنه وقع للقاسي بالمهملة قال : وفسره بأسرعت ، قال : ولا يصح  
 مع قوله « حتى هويت ، أى سقطت من الفزع . قلت : ثبت في رواية عبد الله بن يوسف عن الليث في ذكر الملائكة  
 من بدء الخلق ولكنها بضم المهمل وكسر المثناة بعدها مثناة تحتانية ساكنة ثم مثناة فوقانية ، ومعناها إن كانت  
 محفوظة سقطت على وجهي حتى صرت كمن حنى عليه التراب . قال النورى : وبعد الجيم مثلثان في رواية عقيل  
 ومعمر ، وفي رواية يونس همزة مكسورة ثم مثناة وهي أرفع من حيث المعنى ، قال أهل اللغة : جث الرجل فهو  
 مجثوث إذا فرح ، وعن الكسائي جث وجث فهو مجثوث ومجثوث أى مذعور . قوله ( فقلت زملونى زملونى ) في  
 رواية يحيى بن أبي كثير « فقلت دثرونى وصبروا على ماء باردا ، وكأنه رواها بالمدى ، والتزويل والتدوير يشتركان  
 في الأصل وإن كانت بينهما مغايرة في الهيئة . ووقع في رواية مسلم « فقلت دثرونى ، فدثرونى وصبروا على ماء ،  
 ويجمع بينهما بأنه أمرهم فامتلوا . وأفضل بعض الرواة ذكر الأمر بالصبر ، والاعتبار بمن ضبط ، وكأن الحكمة  
 في الصبر بعد التدثر طلب حصول السكون لما وقع في الباطن من الانزعاج ، أو أن العادة أن الرعدة تعقبها الحمى ،  
 وقد عرف من الطب النبوى معالجتها بالماء البارد . قوله ( فنزلت يا أيها المدثر ) يعرف من اتحاد الحديثين في نزول  
 يا أيها المدثر عقب قوله دثرونى وزملونى أن المراد بزملونى دثرونى ، ولا يؤخذ من ذلك نزول يا أيها المزمّل حينئذ  
 لأن نزولها تأخر عن نزول يا أيها المدثر بالاتفاق ، لأن أول يا أيها المدثر الأمر بالإنذار وذلك أول ما بعث ، وأول  
 المزمّل الأمر بقيام الليل وترنيل القرآن فبعضى تقدم نزول كثير من القرآن قبل ذلك ، وقد تقدم في تفسير المدثر  
 أنه نزل من أولها إلى قوله ( والرجز فاهجر ) وفيها محصل ما يتعلق بالرسالة ، ففي الآية الأولى الموانسة بالحالة التي  
 هو عليها من التدثر إعلاما بمعظم قدره ، وفي الثانية الأمر بالإنذار قائما وحذف المفعول نفيخا ، والمراد بالقيام إما  
 حقيقة أى قم من مضجعتك ، أو مجازة أى قم مقام نصيم ، وأما الإنذار فالحكمة في الاختصار عليه هنا فإنه  
 أيضا بهت مبشرا لأن ذلك كان أول الإسلام ، فتعلق الإنذار بحقق ؛ فلما أطاع من أطاع نزلت ( انا أرسلناك  
 شاهدا ومبشرا ونذيرا ) وفي الثالثة تكبير الرب تمجيذا وتعظيما ، ويحتمل الحمل على تكبير الصلاة كما حل الأمر  
 بالتطهير على طهارة البدن واللباس كما تقدم البحث فيه وفي الآية الرابعة ، وأما الخامسة فهجران ما يتنافى التوحيد  
 وما يشول إلى العذاب ، وحصلت المناسبة بين السورتين المبتدأ بهما النزول فيما اشتملتا عليه من المعاني الكثيرة باللفظ  
 الوجيه وفي عدة ما نزل من كل منهما ابتداء واقعا علم . قوله ( قال أبو سلمة : وهى الأوثان التي كان أهل الجاهلية  
 يعبدون ) تقدم شرح ذلك في تفسير المدثر ، وتقدم الكثير من شرح حديث عائشة وجابر في بدء الوحي ، وبقيت  
 منها فوائد أخرتها إلى كتاب التفسير ليأخذ كل موضع ساقهما المصنف فيه مطولا بحد من الفائدة . قوله ( ثم  
 تابع الوحي ) أى استمر نزوله

### ٢ - باب قوله ( خاف الإنسان من علق )

١٩٥٥ - حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن مروة أن عائشة رضي الله عنها

قالت « أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة . فجاءه الملكُ فقال : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلقَ الإنسانَ من علقٍ ، اقرأ وربك الأكرم ﴾ »

**قوله** ( باب قوله خلق الانسان من علق ) ذكر فيه طرقا من الحديث الذي قبله برواية عقيل بن ابن شهاب واختصره جدا قال « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة » وفي رواية الكشمبيني « الصادقة » قال « لجاءه الملك فقال : اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم » وهذا في غاية الاجفاف ولا أظن يحيى بن بكير حدث البخاري به هكذا ولا كان له هذا التصرف ، وإنما هذا صنيع البخاري ، وهو دال على أنه كان يجهل الاختصار من الحديث الى هذه الغاية

### ٣ - باب قوله ﴿ اقرأ وربك الأكرم ﴾

٤٩٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ح . وقال الليث حدثني عقيل قال محمد أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها « أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا للصادقة » ، جاءه الملك فقال ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلقَ الإنسانَ من علقٍ ، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ﴾ .  
**قوله** ( باب قوله ﴿ اقرأ وربك الأكرم ﴾ ) حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري ح . وقال الليث حدثني عقيل قال قال محمد أخبرني عروة ( أما رواية معمر فستأتي بينهما في أول التعبير ، وأما رواية الليث فوصلها المصنف في بدء الوحي ، ثم في الذي قبله ، ثم في التعبير ، أخرجه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الليث . فأما في بدء الوحي فأفرده ، وأما في الذي قبله فاختصره جدا ، وسأقه قبله بتامه لسكن فقره برواية يونس وسأقه على لفظ يونس ، وأما التعبير فقرنه برواية معمر وسأقه على لفظ معمر أيضا ، ولكن لم يقع في شيء من المواضع المذكورة ، حدثني عقيل قال قال محمد ، وإنما في بدء الوحي « عن عقيل عن ابن شهاب ، وكذا في بقية المواضع ، وكذا ذكره عن عبد الله بن يوسف عن الليث في الباب الذي بعد هذا ، وذكره في بدء الحلق عنه عن الليث باللفظ حدثني عقيل عن ابن شهاب ، ورواه أبو صالح عبد الله بن صالح عن الليث حدثني عقيل قال قال محمد بن شهاب ، فسأقه بتامه ، وقد ذكر المصنف متابعة أبي صالح في بدء الوحي ، وبينت هناك من وصلها وفقه الحد

### باب ﴿ الذي علم بالقلم ﴾

٤٩٥٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال سمعت عروة قالت عائشة رضي الله عنها « فرجع للنبي ﷺ الى خديجة فقال : زملوني زملوني » فذكر الحديث  
**قوله** ( باب الذي علم بالقلم ) كذا لا في ذو ، وسقطت الترجمة لغيره ، وأورد طرقا من حديث بدء الوحي عن عبد الله بن يوسف عن الليث مقتضرا منه على قوله « فرجع النبي ﷺ الى خديجة فقال زملوني زملوني » ، فذكر الحديث « كذا فيه » ، وقد ذكر من الحديث في ذكر الملائكة من بدء الخلق حديث جابر مقتضرا عليه

#### ٤ - باب (كَلَّا لئن لم ينته لنسفنا بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة )

٤٩٥٨ - **حَرْشًا** بمعنى 'حَدًا' ثم عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة قال ابن عباس

« قال أبو جهل لئن رأيت محمدًا يصل عند الكعبة لأطأن على عنقه ، فبلغ النبي ﷺ فقال : لو فعله لأخذته الملائكة » . نابه عمرو بن خالد عن عبيد الله عن عبد الكريم

**قوله** ( باب كَلَّا لئن لم ينته لنسفنا بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة ) محط لغير أبي ذر ، باب ، ومن « ناصية ، إلى آخره . **قوله** ( عن عبد الكريم الجزري ) هو ابن مالك وهو ثقة ، وفي طبقته عبد الكريم بن أبي الخارق وهو ضعيف . **قوله** ( قال أبو جهل ) هذا ما أرسله ابن عباس ، لأنه لم يدرك زمن قول أبي جهل ذلك ، لأن مولده قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين ، وقد أخرج ابن مردويه بإسناد ضعيف عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب قال : كنت يومًا في المسجد فأقبل أبو جهل فقال : إن لله عليّ إن رأيت محمدًا ساجدًا ، فذكر الحديث . **قوله** ( لو فعله لأخذته الملائكة ) وقع عند البلاذري و نزل اثنا عشر ملكًا من الزبانية و وسهم في السماء و أرحلهم في الأرض ، وزاد الاسماعيلي في آخره من طريق معمر عن عبد الكريم الجزري و قال ابن عباس لو تمنى اليهود الموت لما تواروا ، ولو خرج الذين يباهلون رسول الله ﷺ لرجعوا لا يجدون أهلًا ولا مالا ، و أخرج النسائي من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره و فلم يفجأهم منه إلا وهو - أي أبو جهل - ينكص على عقبيه ويتقرب بيده ، فقبل له ، فقال : ان بيني وبينه لخندقًا من نار و هو لا و أجنته . فقال النبي ﷺ : لو دنا لاخطفته الملائكة عضوا عضوا ، وإنما شدد الأمر في حق أبي جهل ، ولم يقع مثل ذلك لعقبة بن أبي معيط حيث طرح سلى الجزور على ظهره ﷺ وهو يصل كما تقدم شرحه في الطهارة لأنها وإن اشتركا في مطلق الأذية حالة صلاته لكن زاد أبو جهل بالتهديد و بدعوى أهل طاعته و بارادة وطء العنق الشريف ، وفي ذلك من المبالغة ما اقتضى تعجيل العقوبة لو فعل ذلك ، ولأن سلى الجزور لم يتحقق نجاستها ، وقد عوقب عقبة بدعائه ﷺ عليه وعلى من شاركه في فعله فقتلوا يوم بدر . **قوله** ( نابه عمرو بن خالد عن عبيد الله عن عبد الكريم ) أما عمرو بن خالد فهو من شيوخ البخاري وهو الحرائي ثقة مشهور ، وأما عبيد الله فهو ابن عمرو الرقي ، وعبد الكريم هو الجزري المذكور ، وهذه المتابعة وصلها علي بن عبد العزيز البغوي في منتخب المسند له عن عمرو بن خالد بهذا ؛ وقد أخرجه ابن مردويه من طريق زكريا بن عدي عن عبيد الله بن عمرو بالسند المذكور ولم يظه بعد قوله لو فعل لأخذته الملائكة و عيانا ولو أن اليهود ، إلى آخر الزيادة التي ذكرتها من عند الاسماعيلي ، وزاد بعد قوله لما تواروا و ورأوا مقاعدهم من النار ،

#### (٩٧) سُورَةُ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ

يقال المَطْمَع هو الطلوع ، والمَطْمَع الموضع الذي يطلع منه . أنزلناه الماء كناية عن القرآن ، ؛ إنا أنزلناه خرج

تخرج الجميع ، وأنزل هو الله تعالى ، والرب تؤكد قبل الواحد فتجمله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأؤكد

**قوله** سورة (إنا أنزلناه) في رواية غير أبي ذر، سورة القدر، **قوله** (يقال المطلع هو الطلوع، والمطلع الموضع الذي يطلع منه) قال الفراء: المطلع بفتح اللام، وبكسرهما قرأ يحيى بن وثاب، والاول أول لأن المطلع بالفتح هو الطلوع وبالكسر الموضع والمراد هنا الاول انتهى. وقرأ بالكسر أيضا الكسائي والأعشى وخلف، وقال الجوهري: طامت الشمس مطلقا ومطلما أي بالوجهين. **قوله** (أنزلناه الهاء كناية عن القرآن) أي الضمير راجع إلى القرآن وإن لم يتقدم له ذكر. **قوله** (إنا أنزلناه) خرج مخرج الجميع، والمنزل هو الله تعالى. والعرب تؤكد فعل الرجل الواحد فتجمله بلفظ الجميع ليكون أثبت وأؤكد (هو قول أبي عبيدة، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج، نسبه إليه قال: قال معمر، وهو اسم أبي عبيدة كما تقدم غير مرة. وقوله: «ليكون أثبت وأؤكد» قال ابن اتين: النحاة يقولون بأنه التعميم. بقوله المعظم عن نفسه ويقال عنه، انتهى. وهذا هو المقصود أن هذا جمع التعميم: (تنبه): لم يذكر في سورة القدر حديثا مرفوعا، ويدخل فيها حديث «من قام ليلة القدر، وقد تقدم في أواخر الصيام

### (٩٨) سورة (لَمْ يَكُنْ). بسم الله الرحمن الرحيم

منفكين: زائلين، قيمة: القائمة، دين القيمة: أضاف الدين إلى الزئذ

**قوله** (سورة لم يكن. بسم الله الرحمن الرحيم) سقطت البسملة لغير أبي ذر، ويقال لها أيضا سورة القيمة، وسورة البينة. **قوله** (منفكين زائلين) هو قول أبي عبيدة **قوله** (قيمة القائمة دين القيمة) أضاف الدين إلى الزئذ (هو قول أبي عبيدة بلفظه. وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق مائل بن حيان قال: القيمة الحساب المبين

١ - باب ٤٩٥٩ - **حدثنا محمد بن بشار** **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه «قال النبي ﷺ لأبي: إن الله أمرني أن أقرأ عليك (لم يكن الذين كفروا) قال: وسماني؟ قال: نعم، فبكى»

٢ - باب ٤٩٦٠ - **حدثنا** حسان بن حسان **حدثنا** سماعة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال «قال النبي ﷺ لأبي: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن. قال أبي: الله سماني لك؟ قال: الله سمائك لي، فجعل أبي يبكي. قال قتادة: فأبديت أنه قرأ عليه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب)»

**قوله** (إن الله أمرني أن أقرأ عليك لم يكن الذين كفروا) كذا في رواية شعبه، وبين في رواية حمام أن تسمية السورة لم يحمله قتادة عن أنس فإنه قال في آخر الحديث «قال قتادة: فأبديت أنه قرأ عليه لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب»، وسقط بيان ذلك من رواية سعيد بن أبي عروبة، وهذا ما في هذه الطرق الثلاثة التي أخرجه البخاري. وقد أخرجه الحاكم وأحمد والترمذي عن طريق زر بن حبیش عن أبي بن كعب نفسه مطولا ولفظا «إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال فقرأ عليه لم يكن الذين كفروا. واجمع بين الروایتين حل المطلق حل المقيد لقراءته لم يكن دون غيرها، فقيل: الحكمة في تخصيصها بالذكر لأن فيها (يلزم صحتها مطهرة)، وفي تخصيص أبي



ابن كعب التنوخي به في أنه أقرأ الصحابة ، فإذا قرأ عليه النبي ﷺ مع عظيم منزلته كان غيره بطريق التبع له ، وقد تقدم في المناقب مزيد كلام في ذلك

٣ - باب ٥٩٩١ - حدثنا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي حدثنا روح حدثنا سعيد بن أبي

عروة عن قتادة عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ قال لأبي بن كعب : إن الله أمرني أن أقرئك القرآن . قال : الله سمان لك ؟ قال : نعم ، قال : وقد ذكرتُ عند رب العالمين ؟ قال : نعم ، فذكرت عناءه .

قوله ( حدثني أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي ) كذا وقع عند الفربري ، والبخاري ، والذي وقع عند النسائي ( حدثني أبو جعفر المنادي ، حسب ، فكانت تسميته من قبل الفربري . فعل هذا لم يصب من وهم البخاري فيه ، وكذا من قال إنه كان يرى أن محمداً وأحمد بن محمد ، وقد ذكر ذلك الخطيب من الثلاثين احتمالاً ، قال : واشتبه على البخاري . قال : وقيل كان لأبي جعفر أخ اسمه أحمد ، قال : وهو باطل والمشهور أن اسم أبي جعفر هذا محمد وهو ابن عبيد الله بن يزيد وأبو داود كنية أبيه ، وليس لأبي جعفر في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد عاش بعد البخاري مئة عشر عاماً ، ولكنه عمر وعاش مائة سنة وستة أشهر ، وقد سمع منه هذا الحديث بعينه من لم يدرك البخاري وهو أبو عمرو بن السالك فسأرك البخاري في روايته عن ابن المنادي هذا الحديث وبينهما في الوفاة ثمان وثمانون سنة ، وهو من لطيف ما وقع من نوع السابق واللاحق . قوله ( أن أقرئك ) أي أعطك بقراءتي عليك كيف تقرأ حتى لا تتخالف الروايات ، وقيل : الحكمة فيه لتحقيق قوله تعالى فيها ( رسول من الله ينزل مصحفاً . طاهرة ) . قوله ( فذكرت ) بفتح الراء وقبلها الدال معجمة ، أي ناسطفت بالمعجم ، وقد تقدم شرح الحديث في مناقب أبي بن كعب

( ٩٩ ) سورة ( إذا زلزلت الأرض زلزالها ) . بسم الله الرحمن الرحيم

١ - باب قوله ( فمن يمثل مثقال ذرة خيراً أتره )

يقال . أوحى لها وأوحى إليها ، ووحى لها ووحى إليها واحد

٩٩٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثنا مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : الخليل ثلاثان : لرجل أجر ، ورجل ستر ، وعلى رجل وزر . فأما الذي له أجر ، فرجل ربطها في سبيل الله ، فأطاع لها في مرج أو روضة ، فما أصابت في طيبتها ذلك في المرج والروضة كان له حسنة . ولو أنها قطعت طيبتها فاستنبت شجرة أو بترفين ، كانت آثارها وأرواتها حسنة له ، ولو أنها صرت ينهر ففسدت منه - ولم يرد أن يبتنى به - كان ذلك حسنة له ، فهي لذلك الرجل أجر . ورجل ربطها تنقيباً وتعمقاً ولم ينسحق في رفاها ولا ظمورها فهي له ستر . ورجل ربطها خراً ورياء ونفاقاً فهي على ذلك وزر . فليس رسول الله ﷺ من الحر ، قال : ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الفاذة للجامعة

(فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ) ،

## ٢ - باب (ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)

٤٩٦٣ - **حدثنا يحيى بن سليمان** قال حدثني **ابن وهب** قال أخبرني **مالك** عن **زيد بن أسلم** عن **أبي صالح** **اللساني** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه « **سئل النبي ﷺ عن الحر ، قال : لم ينزل على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة** » (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره)

**قوله** (سورة اذا ذلكت . بسم الله الرحمن الرحيم ) : (باب قوله فمن يعمل مثقال ذرة الخ) سقط . باب قوله ، **لغير أبي ذر . قوله** (أوحى لما يقال أوحى لها وأوحى إليها ووحى لها ووحى إليها واحد ) قال **أبو حنيفة** في قوله ( بأن ربك أوحى لها ) : قال **العجاج** : أوحى لها القرار فاستقرت . وقيل اللام بمعنى من أجل والموحى إليه **مخبر** أي أوحى إلى الملائكة من أجل الأرض ، والاول أصوب . وقد أخرج **ابن أبي حاتم** عن طريق **عكرمة** عن **ابن عباس** قال « أوحى لها أوحى إليها » ثم ذكر فيه حديث **أبي هريرة** والخيل الثلاثة ، وفي آخره : **فصل رسول الله ﷺ عن الحر ، الحديث** ، ثم ساقه من وجه آخر عن **مالك** بسنده المذكور مقتصرًا على النسخة الأخيرة ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب **الجهاد**

## (١٠٠) سورة والمعاديات ، والمعارفة

وقال **مجاهد** : **الكنود الكفور** . يقال فأتزن به نقما : رفنن به خباراً . **الحب الخمر** : من أجل حب الخمر . **لشديد** : لتبجيل ، ويقال لبخيل شديد ، **حُصِّل** : مَبَرَّ

**قوله** (والمعاديات والمعارفة) كذا لا في ذر ، وأخبره «والمعاديات ، حسب ، والمراد بالمعاديات الخيل ، وقيل الابل . **قوله** (وقال مجاهد : الكنود الكفور) وصله **الفرجاني** عن **مجاهد** هذا ، وأخرج **ابن مردويه** عن **ابن عباس** منه ، ويقال إنه بلسان **فريش الكفور** وبلسان **كنانة البخيل** وبلسان **كنانة العاصي** ، وروى **الطبراني** من حديث **أبي أمامة** رفعه ، **الكنود** الذي يأكل وحده ، ويمنع رفقته ، ويضرب عبده ، **قوله** (يقال فأتزن به نقما رفنن به غباراً) هو قول **أبي عبيدة** ، والمعنى أن الخيل التي أغارت صباحاً أترن به غباراً . والضمير في «به» ، **الصبح** ، أي أترن به وقت الصبح . وقيل للسكان ، وهو وإن لم يجر له ذكر لكن ذلك عليه الإمامة . وقيل **الضمير للمعروف** الذي دلت عليه **المعاديات** . وعند **البراز** والحاكم من حديث **ابن عباس** قال «بعث رسول الله ﷺ خيلاً فابئت شهراً لا يأتيه خبرها ، فزالت (والمعاديات صبحاً) صبحت بأرجلها (فالموديات قدساً) قدست الحجارة فأورت بحوافرها (فالمفريات صبحاً) صبحت القوم بغارة (فأتزن به نقما) التراب (فأنسطن به جماً) صبحت القوم جميعاً ، وفي أسناده ضعف ، وهو مخالف لما روى **ابن مردويه** بإسناد أحسن منه عن **ابن عباس** قال «سألت رجلاً عن المعاديات فقلت : الخيل ، قال فذهب إلى علي فسأله فأخبره بما قلت ، فدعاني فقال لي : إنما المعاديات الابل من عرفة إلى مزدلفة » الحديث . وعند **سعيد بن منصور** عن طريق **خارئة بن مغرب** قال :

كان على يقول هي الابل ، وابن عباس يقول هي الخيل . ومن طريق عكرمة عنهما نحوه بلفظ الابل في الحج والخيال في الجهاد ، وباسناد حسن عن عبد الله بن مسعود قال : هي الابل . وباسناد صحيح عن ابن عباس : ما صنعت دابة قط الاكلب او فرس . **قوله** (لحب الخير ، من أجل حب الخير ، لشديد) هو قول أبي عبيدة أيضا فسر اللام بمعنى من أجل ، أي لانه لأجل حب المال لبخيل ، وقيل إنما للتعدي ، والمعنى انه لقوى مطبق لحب الخير قوله (حصل ميز) قال أبو عبيدة في قوله (حصل ما في الصدور) أي ميز ، وقيل جمع . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله (حصل) أي أخرج

### (١٠١) سورة القارة

كافراش الميثوث : كفو غاه الجراد يركب بعضه بعضا ، كذلك الناس يحول بعضهم في بعض  
كالذين : كالوان المعين ، وقرأ عبد الله كالفوف

**قوله** (سورة القارة) كذا لغير أبي ذر ، واكتفى بذكرها مع التي قبلها . **قوله** (كالفراش الميثوث كفو غاه الجراد يركب بعضه بعضا . كذلك الناس يحول بعضهم في بعض) هو كلام الفراء ، قال في قوله كالفراش : يريد كفو غاه الجراد الخ . وقال أبو عبيدة : الفراش طير لا ذباب ولا بعوض ، والميثوث المتفرق ، وحل الفراش على حقيقته أولى ، والعرب تشبه بالفراش كثيرا كقول جرير :

إن الفرزدق ماعلت وقومه مثل الفراش غدين نار المصطل

وصفهم بالحرص والتمافت . وفي تشبيه النائم يوم البعث بالفراش مناسبات كثيرة بليغة . كالطيش والانتشار والكثرة والضعف والذلة والجمي . بغير رجوع والقصد إلى الداهي والاسراع وركوب بعضهم بعضا والتطابر إلى النار . **قوله** (كالذين كالوان المعين) سقط هذا لابي ذر ، وهو قول الفراء قال : كالذين لأن ألوانها مختلفة كالذين وهو الصوف . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة قال : كالذين كالصوف . قوله ( وقرأ عبد الله كالفوف ) سقط هذا لابي ذر . وهو بقية كلام الفراء ، قال : في قراءة عبد الله - يعني ابن مسعود - كالفوف المنفوش ،

### (١٠٢) سورة (الهاكم) . بسم الله الرحمن الرحيم

وقال ابن عباس : (التكاثر) من الأموال والأولاد

**قوله** (سورة الهاكم . بسم الله الرحمن الرحيم) كذا لابي ذر ، ويقال لها سورة التكاثر . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن أبي هلال قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يسمونها المقبرة . **قوله** (وقال ابن عباس : التكاثر من الأموال والأولاد) وصلة ابن المنذر من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ( تنبيه ) لم يذكر في هذه السورة حديثا مرفوعا ، وسيأتي في الرافق من حديث أبي بن كعب ما يدخل فيها

### (١٠٣) سورة (المصر)

وقال يحيى : (المصر) الدهر ، أقسم به

قوله ( سورة والعصر ) العصر اليوم والليلة ، قال الشاعر :

ولن يلبث العصران يوما وليلة اذا طلبا أن يدركا ما تيمما

قال عبد الرزاق عن معمر قال الحسن : العصر العشي . وقال قتادة : ساعة من ساعات النهار . قوله ( وقال يحيى العصر الدهر أقسم به ) سقط يحيى لأبي ذر ، وهو يحيى بن زياد الفراء ، فهذا كلامه في ومعاني القرآن . قوله ( وقال مجاهد : خسر ضلال . ثم استثنى فقال : إلا من آمن ) ثبت هذا هنا للنسفي وحده ، ولم أره في شيء من التفاسير المسندة إلا مكنّا عن مجاهد : إن الإنسان أفي خسر ، قال : إلا من آمن ( تنبيه ) لم أر في تفسير هذه السورة حديث مرفوعا صحيحا ، لكن ذكر بعض المفسرين فيها حديث ابن عمر « من فاتته صلاة العصر ، وقد تقدم في صفة الصلاة مشروحا »

( ١٠٤ ) سورة ( وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ ) . بسم الله الرحمن الرحيم

( الحطمة ) اسم النار ، مثل سقر واطى

قوله ( سورة ويلى لكل همزة - بسم الله الرحمن الرحيم ) كذا لأبي ذر ، ويقال لها أيضا سورة الهمزة ، والمراد الكثير الهمز ، وكذا اللز . وأخرج حميد بن منصور عن حديث ابن عباس أنه سئل عن الهمزة قال : المشاء بالهمزة ، المفرق بين الإخوان . قوله ( الحطمة اسم النار ، مثل سقر واطى ) هو قول الفراء ، قال في قوله ( لينبذن ) أى الرجل وماله ، ( فى الحطمة ) اسم من أسماء النار ، كقوله جهنم وسقر واطى . وقال أبو عبيدة : يقال للرجل ألا كول حطمة ، أى الكثير الحطمة

( ١٠٥ ) سورة ( أَلَمْ تَرَ )

قال مجاهد ( أَلَمْ تَرَ ) أَلَمْ تَعْلَمْ . وقال مجاهد ( أبابيل ) متتابعة مجتمعة

وقال ابن عباس ( من سيّئيل ) هى سنك وكل

قوله ( سورة أَلَمْ تَرَ ) كذا لهم ، ويقال لها أيضا سورة الفيل . قوله ( أَلَمْ تَرَ أَلَمْ تَعْلَمْ ) كذا لغير أبي ذر . وللمستمل أَلَمْ تَرَ . قال مجاهد : أَلَمْ تَرَ أَلَمْ تَعْلَمْ ، والصواب الأول فإنه ليس من تفسير مجاهد . وقال الفراء : أَلَمْ تخبر عن الحبشة والفيل ، وإنما قال ذلك لأنه يتلوه لم يدرك قصة أصحاب الفيل لأنه ولد في تلك السنة . قوله ( أبابيل : متتابعة مجتمعة ) وصله الفريابي عن مجاهد في قوله أبابيل قال : شتى متتابعة ، وقال الفراء : لا واحد لها . وقيل : واحد ما أبالة بالتخفيف ، وقيل بالشديد ، وقيل أبول كمجول ومجاويل . قوله ( وقال ابن عباس : من سيّيل هى سنك وكل ) وصله الطبري من طريق السدى عن عكرمة عن ابن عباس قال : سنك وكل ، طين وحجارة . وقد تقدم في تفسير سورة هود ، وصله ابن أبي حاتم من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس ، ورواه جريز بن حازم عن يعلى ابن حكيم عن عكرمة ، وروى الطبري من طريق عبد الرحمن بن سابط قال : هى بالاعجمية سنك وكل . ومن طريق حصين عن عكرمة قال : كانت ترميم بحجارة معها نار ، قال : فإذا أصابت أحدم خرج به الجدرى ، وكان أول يوم روى فيه الجدرى

## (١٠٦) سورة (إيلاف قريش)

وقال مجاهد (إيلاف ألقوا ذلك ، فلا يشق عليهم في الشتاء والصيف ، وآمنهم من كل عدوهم في حرهم قومه (سورة إيلاف) قيل اللام متعلقة بالقصة التي في السورة التي قبلها ، ويؤيده أنها في مصحف أبي بن كعب سورة واحدة . وقيل متعلقة بشيء مقدر أي أعجب لنعمتي على قريش . قوله (وقال مجاهد : إيلاف ألقوا ذلك فلا يشق عليهم في الشتاء والصيف ، وآمنهم من خوف قال : من كل عدو في حرهم ) وأخرج ابن مردويه من أوله إلى قوله والصيف من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس . قوله ( وقال ابن عيينة لإيلاف : لنعمتي على قريش ) هو كذلك في تفسير ابن هبيرة رواية سميد بن عبد الرحمن عنه ، وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله . ( تذهبان ) الأول قرأ الجمهور لإيلاف بإثبات الياء إلا ابن عامر لحذفها ، واختلفوا على إثباتها في قوله ( إيلافهم ) إلا في رواية عن ابن عامر فسكالات ، وفي أخرى عن ابن كثير بحذف الأول التي بعد اللام أيضا . وقال الخليل بن أحمد : دخلت القاء في قوله ( فليعبدوا ) لما في السياق من معنى الشرط ، أي فإن لم يعبدوا رب هذا البيت لنعمته السالفة فليعبدوه للاتلاف المذكور . الثاني لم يذكر في هذه السورة ولا التي قبلها حديثا مرفوعا ، فأما سورة المودة ففي صحيح ابن حبان من حديث جابر ر أن النبي ﷺ قرأ بحسب أن ماله أخذه ، يعني بفتح السين وأما سورة الفيل ففيها من حديث المسور الطويل في صالح الحديبية . قوله ( حبسها حابس الفيل ) قد تقدم شرحه مستوفى في الشروط ، وفيها حديث ابن عباس مرفوعا ، إن الله حبس عن مكة الفيل ، الحديث . وأما هذه السورة فلم أر فيها حديثا مرفوعا صحيحا

## (١٠٧) سورة (أرأيت)

قال ابن عيينة : لإيلاف ليعمى على قريش . وقال مجاهد : يدع يدفع عن حقه ، يقال هو من دعيت ، يدعون يدفعون ، ساهون لاهون ، وللاعون المرووف كله ، وقال بعض العرب : الماعون الماء ، وقال هكرمة : أملاها الزكاة المفروضة ، وأدناها عارية الذع

قوله ( سورة أرأيت ) كذا لهم ، ويقال لها أيضا سورة الماعون . قال الفراء : قرأ ابن مسعود أرأيتك الذي يكذب ، قال : والكاف صلة ، والمعنى في إثباتها وحذفها لا يختلف ، كذا قال ، لكن التي بإثبات الكاف قد تسكون بمعنى أخبرني ، والتي بحذفها الظاهر أنها من رؤية البصر . قوله ( وقال مجاهد : يدع يدفع عن حقه ، يقال هو من دعيت ، يدعون يدفعون ) قال أبو عبيدة في قوله تعالى ( يوم يدعون ) أي يدفعون ، يقال دعيت في قضاء أي دفعت . وفي رواية أخرى ( يدع اليتيم ) قال وقال بعضهم : يدع اليتيم مخففة . قلت : وهي قراءة الحسن وأبي رجاء ونقل عن علي أيضا . وأخرج الطبري من طريق مجاهد قال : يدع يدفع اليتيم عن حقه . وفي قوله ( يوم يدعون إلى بارئهم دعا ) قال : يدفعون . قوله ( ساهون لاهون ) وصله الطبري أيضا من طريق مجاهد في قوله ( الذين هم عن صلاتهم ساهون ) قال : لاهون . وقال الفراء كذلك فسرهما ابن عباس ، وهي قراءة عبد الله ابن مسعود ، وجاء ذلك في حديث أخرجه عبد الرزاق وابن مردويه من رواية مصعب بن سعد عن أبيه أنه سأله

عن هذه الآية قال : أو ليس كنا نعمل ذلك ، السامى هو الذى يصلها لغير وقتها . **قوله** ( والماعون المعروف كله . وقال بعض العرب : الماعون الماء . وقال عكرمة : أعلاما الزكاة المفروضة وأدائها عارية المتاع ) أما القول الأول فقال الفراء قال بعضهم : ان الماعون المعروف كله ، حتى ذكر الفصحة والعلو والنفاس ، ولعله أراد ابن مسعود أن الطبرى أخرج من طريق سلة بن كهيل عن أبي المغيرة : سأل رجل ابن عمر عن الماعون ، قال : المال الذى لا يزدى حقه . قال قلت : ان ابن مسعود يقول هو المتاع الذى يتعاطاه الناس بينهم ، قال : هو ما أقول لك . وأخرجه الحاكم أيضا وزاد فى رواية أخرى عن ابن مسعود : هو العلو والقدار والنفاس . وكذا أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن مسعود بلفظ : كنا نعد الماعون على عهد رسول الله ﷺ عارية الدلو والقدور ، واستفاده صحيح الى ابن مسعود . وأخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود مرفوعا صحيحا ، وأخرج الطبراني من حديث أم حطية قالت : ما يتعاطاه الناس بينهم . وأما القول الثانى يقال الفراء سمعت بعض العرب يقول : الماعون هو الماء ، وأنشد : يصب صبرة الماعون صبا . قلت : وهذا يمكن تأويله . وصبرة جبل باليمن معروف وهو بفتح المهملة وكسر الهمزة بعدها نحتانية ساكنة وآخره راء ، وأما قول عكرمة فوصله سعيد بن منصور بإسناد اليه باللفظ المذكور ، وأخرج الطبرى والحاكم من طريق مجاهد عن علي مثله

( تنبيه ) لم يذكر المصنف فى تفسير هذه السورة حديثا مرفوعا ، ويدخل فيه حديث ابن مسعود المذكور قبل

( ١٠٨ ) سورة ( إنا أعطيناك الكوثر ) . وقال ابن عباس : شائك عدوك

١ - **باب ٤٩٦٤** - **حديث** آدم حدثنا شيبان حدثنا قتادة عن أنس رضى الله عنه قال : لما رُج بالنهى ﷺ إلى السماء قال : أنبت على نهر حافته قباب الثؤاث مجوف ، قلت ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر

٤٩٦٥ - **حديث** خالد بن يزيد الكاهلى حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أنس عبيدة عن عائشة رضى الله عنها قال : سألتها عن قوله تعالى ( إنا أعطيناك الكوثر ) قالت : هو نهر أعطيه نبيكم ﷺ ، شائك عليه دُر مجوف آيته كدُر النجوم . رواه زكريا وأبو الأحوص ومطرف عن أبي إسحاق

٤٩٦٦ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر عن سعيد بن جبير : عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال فى الكوثر : هو الخير الذى أعطاه الله لىاب . قال أبو بشر قلت لسعيد بن جبير : فإن الناس يزعمون أنه نهر فى الجنة ، فقال سعيد : النهر الذى فى الجنة من الخير لذى أعطاه الله لىاب .

[ الحديث ٤٩٦٦ - طرده فى : ٦٥٧٨ ]

**قوله** ( سورة إنا أعطيناك الكوثر ) هى سورة الكوثر . وقد قرأ ابن عيصمنا انا أعطيناك الكوثر بالنون ، وكذا قرأها طابحة بن مصرف . والكوثر فوعل من الكثرة سمي بها النهر لكثرة مائه وآيته وعظم قدره وخيره

قوله ( شانتك عدوك ) في رواية المستمل : وقال ابن عباس . وقد وصله ابن مردويه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس كذلك . واختلف الناقلون في تعيين الثاني المذكور ف قيل هو العاصي بن وائل ، وقيل أبو جهل ، وقيل عقبة بن أبي معيط . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس وقد تقدم شرحه في أوائل المبحث في قصة الاسراء في أواخرها ، وبأني بأوضح من ذلك في أواخر كتاب الرقاق . وقوله ولما عرج بالنبي ﷺ الى السماء قال : أتيت على نهر حافته باب اللؤلؤ بجوف ، فقلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر . هكذا اقتصر على بعده . وساقه البيهقي من طريق إبراهيم بن الحسن عن آدم شيخ البخاري فيه فزاد بعد قوله الكوثر « والذي أعطاك ربك ، فأهوى الملك بيده فاستخرج من طينه مسكا أذفر ، وأورده البخاري بهذه الزيادة في الرقاق من طريق همام عن أبي هريرة . الثاني حديث عائشة ، وأبو عبيدة راويه عنها هو ابن عبد الله بن مسعود . قوله ( عن عائشة قال سألتها ) في رواية النسائي « قلت لعائشة ، قوله ( عن قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر ) في رواية النسائي « ما الكوثر ، : قوله ( هو نهر أعطيه نبيكم ) زاد النسائي « في بطنان الجنة . قلت ما بطنان الجنة ؟ قالت : وسطها ، انتهى . وبطنان بضم الموحدة وسكون المهلة بمدّها نون ، ووسط بفتح المهلة والمراد به أعلاها أي أرفعها قدرا ، أو المراد أعلاها . قوله ( شاطئاه ) أي حافته . قوله ( درجوف ) أي القباب التي على جوانبه . قوله ( رواه زكريا وأبو الاحوص ومطرف عن أبي اسحاق ) أما زكريا فهو ابن أبي زائدة ، وروايته عند علي بن المديني عن يحيى بن زكريا عن أبيه ، ولفظه قريب من لفظ أبي الاحوص . وأما رواية أبي الاحوص وهو سلام ابن سليم فوصلها أبو بكر بن أبي شيبة عنه ولفظه والكوثر نهر بفناء الجنة شاطئاه درجوف ، وفيه من الأباريق عدد النجوم ، وأما رواية مطرف وهو ابن طريف بالطاء المهلة فوصلها النسائي من طريقه ، وقد بينت ما فيها من زيادة . الحديث الثالث حديث ابن عباس من رواية أبي بشر عن سعيد بن جبير عنه أنه قال في الكوثر « هو الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه . قال قلت لسعيد بن جبير عنه أنه قال في الكوثر : فان ناسا يزعمون أنه نهر في الجنة ، فقال سعيد : النهر الذي في الجنة من الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه ، . هذا تأويل من سعيد بن جبير جمع به بين حديثي عائشة وابن عباس ، وكان الناس الذين عناهم أبو بشر أبو اسحاق وقتادة ونحوهما ممن روى ذلك صريحا أن الكوثر هو النهر ، وقد أخرج الترمذي من طريق ابن عمر رفعه « الكوثر نهر في الجنة حافته من ذهب وبجراه على الدر والياقوت ، الحديث قال : إنه حسن صحيح . وفي صحيح مسلم من طريق المختار بن قائل عن أنس « بينما نحن عند النبي ﷺ إذ غفا إغفاءة ، ثم رفع رأسه متبسما فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : نزات علي سورة . فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم . إنا أعطيناك الكوثر الى آخرها ، ثم قال : أتدرون ما الكوثر ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . قال : فانه نهر وعدنيه ربي عليه خير كثير ، وهو حوض ترد عليه أممي يوم القيامة ، الحديث . وحاصل ما قاله سعيد بن جبير أن قول ابن عباس إنه الخير الكثير لا يخالف قول غيره إن المراد به نهر في الجنة ، لأن النهر فرد من أفراد الخير الكثير ، ولعل سعيدا أوما الى أن تأويل ابن عباس أولى لعمومه ، لكن ثبت تخصيصه بالنهر من لفظ النبي ﷺ فلا معدل عنه . وقد نقل المفسرون في الكوثر أقوالا أخرى غير هذين تزيد على العشرة ، منها قول حكيم : الكوثر النبوة ، وقول الحسن : الكوثر القرآن ، وقيل تفسيره ، وقيل الاسلام ، وقيل إنه التوحيد ، وقيل كثرة الاتباع ، وقيل الايتاد ، وقيل رفعة الذكر ، وقيل نور القلب ، وقيل الشفاعة ،

وقيل المعجزات ؛ وقيل إجابة الدعاء ، وقيل اتفق في الدين وقيل الصلوات الحسن . وسيأتي مزيد بسط في أمر الكوثر وهل الحوض النبوي هو أو غيره في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

### ( ١٠٩ ) سورة ( قل يا أيها الكافرون )

يقال ( احكم دينكم ) الكفر ( ولى دين ) الإسلام . ولم يقل ديني لأن الآيات بالثون غُذِفَت الياء كما قال يهود بن يشفين . وقال غيره ( لا أعبدُ ما تعبدون ) الآن ؛ ولا أجيبكم فيما بقى من عمرى ( ولا أنتم عابدون ما أعبد ) وم الذين قال [ ٤٩ المائدة ] : ( ولا يزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغيانا وكفرا )

قوله ( سورة قل يا أيها الكافرون ) وهي سورة الكافرين ، ويقال لها أيضا الممتحنة أى المبرنة من النفاق . **قوله** ( يقال احكم دينكم الكفر ، ولى دين الاسلام . ولم يقل ديني لأن الآيات بالثون غُذِفَت الياء كما قال يهود بن يشفين ) هو كلام الفراء بلفظه . **قوله** ( وقال غيره : لا أعبد ما تعبدون الخ ) سقط وقال غيره ، لا يذو والصواب انبائه لأنه ليس من بقية كلام الفراء بل هو كلام أبى عبيدة ، قال في قوله تعالى ( لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ) : كأنهم دعوه الى أن يعبد آلهتهم ويعبدون إله فقال : لا أعبد ما تعبدون فى الجاهلية ، ولا أنتم عابدون ما أعبد فى الجاهلية والاسلام ، ولا أنا عابد ما عبدتم الآن ، أى لا أعبد الآن ما تعبدون ولا أجيبكم فيما بقى أن أعبد ما تعبدون وتعبدون ما أعبد انتهى . وقد أخرج ابن أبى حاتم من حديث ابن عباس قال : قالت قريش للنبي ﷺ : كف عن آلهتنا فلا تذكرها بسوء ، فإن لم تفعل فاعبد آلهتنا سنة ونعبد إلهك سنة ، فزات ، وفى إسناده أبو خلف عبد الله بن عيسى ، وهو ضعيف . ( تنبيه ) لم يورد فى هذه السورة حديثاً مرفوعاً ، ويدخل فيها حديث جابر « أن النبي ﷺ قرأ فى ركعتي الطواف قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ، أخرجه مسلم ، وقد ألزمه الاسماعيل بذلك حيث قال فى تفسيره والتين والزيتون لما أورد البخارى حديث البراء ، أن النبي ﷺ قرأ بها فى العشاء ، قال الاسماعيل : ليس لايراد هذا معنى هنا ، وإلا ألزمه أن يورد كل حديث وردت فيه قراءته سورة مجاة فى تفسير تلك السورة

### ( ١١٠ ) سورة ( إذا جاء نصر الله ) . بسم الله الرحمن الرحيم

١ - **باب** \* ٤٩٦٧ - **حدثنا** الحسن بن الربيع **حدثنا** أبو الأخوص عن الأعشى عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : ماصلى للنبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه ( إذا جاء نصر الله والفتح ) إلا يقول فيها : سبحانك ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى »

٢ - **باب** \* ٤٩٦٨ - **حدثنا** عثمان بن أبى شيبة **حدثنا** جابر عن منصور عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يسكبر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى . **يتأول** القرآن »



قوله ( سورة إذا جاء نصر الله ) وهي سورة النصر . ( بسم الله الرحمن الرحيم ) . سقطت البسملة لغیر أبي ذر . وقد أخرج النّسائي من حديث ابن عباس أنها آخر سورة نزلت من القرآن ، وقد تقدم في تفسير برادة أنها آخر سورة نزلت . والجمع بينهما أن آخريّة سورة النصر نزولها كاملة ، بخلاف برادة كما تقدم توجيهاً ، ويقال إن ( إذا جاء نصر الله ) نزلت يوم النصر وهو يومئذ في حجة الوداع ، وقيل عاش بعدها أحدًا وثمانين يوماً ، وليس منافياً للذي قبله بناء على بعض الأقوال في وقت الوفاة النبوية . وعند ابن أبي حاتم من حديث ابن عباس : عاش بعدها تسع ليال ، وعن مقاتل : سبعا ، وعن بعضهم ثلاثاً ، وقيل ثلاث ساعات وهو باطل . وأخرج ابن أبي داود في « كتاب المصاحف » بإسناد صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأ « إذا جاء فتح الله والنصر » . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في مواظبتها ﷺ على التسبيح والتحميد والاستغفار وهجرته في وكوحه ومجوده . أوردته من طريقين ، وفي الأول التصريح بالمواظبة على ذلك بعد نزول السورة ، وفي الثانية بتأول القرآن ، وقد تقدم شرحه في صفة الصلاة . وممنى قوله بتأول القرآن يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال . وقد أخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن مسروق عن عائشة فواد فيه « علامة في أمي أمرني ربّي إذا رأيتها أكثر من قول سبحان الله وبحمده واستغفر الله وأتوب إليه » ، فقد رأيت جاء نصر الله ، والفتح فتح مكة ، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا ، وقال ابن القيم في الهدى : كأنه أخذه من قوله تعالى ( واستغفروه ) لأنه كان يجعل الاستغفار في خواتم الأمور ، فيقول إذا سلم من الصلاة : استغفر الله ثلاثاً . وإذا خرج من الحلاء قال : غفرانك . وورد الأمر بالاستغفار عند اقضاء المناسك ( ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله ) الآية . قلت : ويؤخذ أيضاً من قوله تعالى ( انه كان تواجاً ) فقد كان يقول عند انقضاء الرضوء اللهم اجعلني من التوابين ،

### ٣ - باب قوله ( ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا )

٤٩٦٩ - حدثنا عبد الله بن أبي شيبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَهُمْ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ( إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ) ، قَالُوا : فَتَحَ لِلدَّيْنِ وَالنَّصُورَ ، قَالَ : مَا تَقُولُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ ؟ قَالَ : أَجَلٌ ، أَوْ مَثَلٌ مُضْرِبٌ لِحَمْدِ ﷺ ، نُسِبَتْ لَهُ نَفْسُهُ » . قوله ( باب قوله ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا ) ذكره فيه حديث ابن عباس أن عمر سألهم عن قوله ( إذا جاء نصر الله والفتح ) وما ذكر شرحه في الباب الذي يليه

### ٤ - باب قوله ( فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً )

تَوَابٌ عَلَى الْعِبَادِ ، وَالتَّوَابُ مِنَ الْعَاسِ لِلْعَاسِ مِنَ الْقَذْبِ

٩٧٠ - حدثنا موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا أَبُو تَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

قَالَ : كَانَ عُمَرُ يُدْخِلُنِي مَعَ أَصْبَاحِ بَدْرٍ ، فَكَأَنِّي بَعْضُهُمْ وَجَدْتُ فِي نَفْسِهِ فَقَالَ : لِمَ تَدْخُلُ هَذَا مَعَنَا وَلَنَا أَبْنَاءُ مِثْلِهِ ؟

قال عمر : إنه من حيث قِيلَ . فدعا ذات يوم فأذخلك معهم فأرأيت أنه دعاني يومئذٍ إلا لغيرهم . قال :  
 ما تقولون في قول الله تعالى ( إذا جاء نصر الله والفتح ) قال بعضهم : أمرنا نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا  
 ونجح علينا ، وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً . فقال لي : أ كذاك تقول يا ابن عباس ؟ قلت : لا ، قال : فاقول ؟  
 قلت : هو أجل رسول الله ﷺ أغله له ، قال : إذا جاء نصر الله والفتح - وذلك علامة أجلك - فسبح بحمد  
 ربك واستغفره إنه كان تواباً . قال عمر : ما أعلم منها إلا ما تقول .

قوله ( باب قوله فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً ، نواب على العباد . والتواب من الناس التائب  
 من الذنب ) هو كلام الفراء في موضعين . قوله ( كان عمر يدخلني مع أشياخ بدر ) أي من شهد بدرا من المهاجرين  
 والأنصار ، وكانت عادة عمر إذا جالس الناس أن يدخلوا عليه على قدر منازلهم في السابقة ، وكان ربما أدخل مع  
 أهل المدينة من ليس منهم إذا كان فيه مزية تجبر ما فانه من ذلك . قوله ( فكأن بعضهم وجد ) أي غضب . ولفظ  
 « وجد » الماضي يستعمل بالاشتراك بمعنى الغضب والحب والغنى والقناء ، سواء كان الذي يلقي ضالة أو مطلوباً أو  
 إنساناً أو غير ذلك . قوله ( لم تدخل هذا معنا ، ولنا أبناء مثله ) ؟ ولان سعد من طريق عبد الملك بن أبي سليمان  
 عن سعيد بن جبير وكان أناس من المهاجرين وجدوا على عمر في إدانته ابن عباس ، وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبي  
 شيبة من طريق عاصم بن كليب عن أبيه نحوه وزاد « وكان عمر أمره أن لا يتكلم حتى يتكلموا ، فسألهم عن شيء  
 فلم يجيبوا . وأجابه ابن عباس ، فقال عمر : أعجزتم أن تكونوا مثل هذا الغلام ؟ ثم قال : اني كنت نهيته أن  
 تكلم ، فتكلم الآن معهم . وهذا القائل الذي عبر عنه هنا بقوله « بعضهم » هو عبد الرحمن بن عوف الزهري أحد  
 المشرة كما وقع مصرحاً به عند المصنف في علامات النبوة من طريق شعبة عن أبي بشر بهذا الإسناد « كان عمر يذني  
 ابن عباس ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : إن لنا أبناء مثله ، وأراد بقوله مثله أي في مثل سنه ، لا في مثل  
 فضله وقرابته من النبي ﷺ ، ولكن لا أعرف لعبد الرحمن بن عوف ولداً في مثل سن ابن عباس ، قالت أكبر  
 أولاده محمد وبه كان يكنى ، لكنه مات صغيراً وأحد عمر من أولاده إبراهيم بن عبد الرحمن ، ويقال انه ولد في  
 عهد النبي ﷺ ، لكنه ان كان كذلك لم يدرك من الحياة النبوية إلا سنة أو سنتين . لان أباه تزوج أمه بعد فتح  
 مكة فهو أصغر من ابن عباس بأكثر من عشر سنين ، فلهذا أراد بالمثلية غير السن ، أو أراد بقوله « لنا » من كان  
 له ولد في مثل سن ابن عباس من البدرين اذ ذاك غير المتكلم . قوله ( فقال عمر : إنه من حيث علمتم ) . في غزوة  
 الفتح من هذا الوجه بلفظه « انه من علمتم » وفي رواية شعبة « انه من حيث نعلم » وأشار بذلك إلى قرابته من النبي  
 ﷺ أو إلى معرفته وفطنته ، وقد روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال « قال المهاجرون لعمر : ألا تدعو  
 أبناءنا كما تدعو ابن عباس ؟ قال ذاك في الكهول ، إن له لنا سئولا وقلبا عقولا ، وأخرج الخرائطي في « مكارم  
 الاخلاق » من طريق الشعبي ، والزيبر بن بكار من طريق عطاء بن يسار قال « قال العباس لابنه : ان هذا الرجل  
 - يعني عمر - يدنيك ، فلا تفشين له سرا ، ولا تفتان عنده أحداً ، ولا يسمع منك كذبا » وفي رواية عطاء بن  
 السائمه « ولا تفتنه بشيء حتى يسألك عنه » قوله ( فدعا ذات يوم فأذخلك معهم ) في رواية لكثير بن جندب ، وفي

غزوة الفتح وفتحهم ذات يوم ودعاني معهم . قوله ( فارتب ) بضم الراء وكسر الهدة ، وفي غزوة الفتح من رواية المسحلي : فارتبته ، بتقديم الهدة والمعنى واحد . قوله ( إلا ليرجم ) زاد في غزوة الفتح ومعنى أى مثل ما رآه هو منى من العلم ، وفي رواية ابن سعد فقال : أما إنى سأريكم اليوم منه ما تعرفون به فضله . قوله ( ما تقولون في قول الله تعالى : إذا جاء نصر الله والفتح ) في غزوة الفتح وحتى ختم السورة . قوله ( إذا جاء نصرنا وفتح علينا ) في رواية الباب الذى قبله : قالوا فتح المدائن والقصور . قوله ( وسكت بعضهم فلم يقل شيئاً ) في غزوة الفتح وقال بعضهم لا ندرى أو لم يقل بعضهم شيئاً . قوله ( فقال لى أذكئك قول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا . قال : فما تقول ) ؟ في رواية ابن سعد : فقال عمر يا ابن عباس ألا تسكلم ؟ فقال : أعله متى يموت ، قال : إذا جاء . قوله ( إذا جاء نصر الله والفتح ) زاد في غزوة الفتح وفتح مكة . قوله ( وذلك علامة أجلك ) في رواية ابن سعد : فهو آيتك في الموت ، وفي الباب الذى قبله : أجل أو مثل ضرب لمحمد ، نعت اليه نفسه ، وروى عطاء بن السائب فروى هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح قال النبي ﷺ : نعت إلى نفسه ، أخرجه ابن مردويه من طريقه ، والصواب رواية حبيب بن أبى ثابت التى في الباب الذى قبله بلفظ : نعت اليه نفسه ، وللطبرانى من طريق عكرمة عن ابن عباس قال : لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح نعت إلى رسول الله ﷺ نفسه ، فأخذ بأشد ما كان قط اجتهدا في أمر الآخرة ، ولأحمد من طريق أبى رزين عن ابن عباس قال : لما نزلت علم أن نعت اليه نفسه ، ولأبى يعلى من حديث ابن عمر : نزلت هذه السورة في أواسط أيام التشريق في حجة الوداع ، فعرف رسول الله ﷺ أنه الوداع . وسئل عن قول الكشاف : ان سورة النصر نزلت في حجة الوداع أيام التشريق ، فكيف صدرت إذا الفداء على الاستقبال ؟ فأجبت بضعف ما قلته ، وهى تهدير صوته بالشرط لم يتكلم بالفتح ، لان معنى الساس أفواجا لم يكن كل ، فبقية الشرط مستعمل . وقد أورد العياشى السؤال وأجاب بجوابين : أحدهما أن إذا قد ترد بمعنى إذا ، كما في قوله تعالى ( وإذا رأوا تجارة ) الآية . ثانيهما أن كلام الله قديم ، وفي كل من الجوابين نظر لا يخفى . قوله ( إلا ما تقول ) في غزوة الفتح : إلا ما نعلم ، زاد أحمد وسعيد بن منصور في روايتهما عن هشيم عن أبى بشر في هذا الحديث في آخره : فقال عمر : كيف تلوموننى على حب ماترون ، ووقع في رواية ابن سعد أنه سألهم حينئذ عن ليلة القدر ، وذكر جواب ابن عباس واستنباطه وتهويل عمر قوله ، وقد تقدمت لابن عباس مع عمر قصة أخرى في أواخر سورة البقرة ، لكن أجابوا فيها بقولهم : الله أعلم ، فقال عمر : قولوا نعلم أولا نعلم ، فقال ابن عباس : في نفسى منها شئ ، الحديث . وفيه فضيلة ظاهرة لابن عباس وتأثير لاجابة دعوة النبي ﷺ أن يعلمه الله أن تأويل القرآن بما يفهمه في الدين ، كما تقدم في كتاب العلم . وفيه جواز تحديث المرء عن نفسه بمثل هذا لأظهار نعمة الله عليه ، وإعلام من لا يعرف قدره لينزله منزاته ، وغير ذلك من المقاصد الصالحة ، لا للفاخرة والمباهاة . وفيه جواز تأويل القرآن بما يفهم من الإشارات ، وانما يتمكن من ذلك من رحمت قسمه في العلم ، ولهذا قال على رضى الله تعالى عنه : أو فهماً يؤتبه الله رجلاً في القرآن

( ١١١ ) سورة ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ) . بسم الله الرحمن الرحيم

نَبَاب : خُمران ، نَبِيْب : تَمِيْم

١ - باب ٤٩٧١ - حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا حَمْرُ بْنُ مُرَّةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ : وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ، وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْخَالَصِينَ ، خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى صَعِدَ الصَّفَا فَمَتَفَ : يَا صَبَاحَا . فَقَالُوا : مَنْ هَذَا ؟ فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ ، فَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ مِنْ سَفْحِ هَذَا الْجَبَلِ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِينَ ؟ قَالُوا : مَا جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا . قَالَ : فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ . قَالَ أَبُو لَهَبٍ : تَبًّا لَكَ ، مَا جَعَلْتَنَا إِلَّا لَهَذَا ؟ ثُمَّ قَامَ . فَنَزَلَتْ : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ . وَقَدْ تَبَّ . هَكَذَا قَرَأَهَا الْأَعْمَشُ يَوْمَئِذٍ .

قوله ( سورة تبت يدا أبي لهب . بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسملة لغيره . ذر . وأبو لهب هو ابن عبد المطلب واسمه عبد المزي ، وأمه خزاعية . وكفى أبا لهب إماما بابنه لهب ، وإماما بشدة حمرة وجنته . وقد أخرج الفاكهي من طريق عبد الله بن كثير قال : إنما سمي أبا لهب لأن وجهه كان يتألم من حسنه انتهى . ووافق ذلك ما آل إليه أمره من أنه سيصل نارا ذات لهب ، ولهذا ذكر في القرآن بكنيته دون اسمه ، واكونه بها أشهر ، ولأن في اسمه إضافة إلى الصنم . ولا حجة فيه لمن قال يجوز تسمية للمشرك على الإطلاق ، بل محل الجواز إذا لم يقتض ذلك التعظيم له أو دعت الحاجة إليه . قال الواقدي : كان من أشد الناس عداوة للنبي ﷺ ، وكان السبب في ذلك أن أبا طالب لاحى أبا لهب فقامد أبو لهب على صدر أبي طالب فجاء النبي ﷺ فأخذ بضبعي أبي لهب فضرب به الأرض ، فقال له أبو لهب : كلانا عمك . فلم فعلت بي هذا ؟ والله لا يجيك قبلي أبدا . وذلك قبل النبوة . وقال له إخوته لما مات أبو طالب : لو عضدت ابن أخيك لكنت أولى الناس بذلك . وفاقه فسأله عن معنى من آياته فقال : أنهم كانوا على غير دين ، فغضب ، وتماذى على عداوته . ومات أبو لهب بعد وقعة بدر ، ولم يحضرها بل أرسل عنه بديلا ، فلما بلغه ماجرى لفريش مات غيا . قوله ( وتب : خسر . تباب : خسران ) وقع في رواية ابن مردويه في حديث الباب من وجه آخر عن الأعمش في آخر الحديث قال : فأنزل الله تبت يدا أبي لهب ، قال يقول : خسر وتب ، أي خسر وما كسب يعني ولده ، وقال أبو عبيدة في قوله ( وما كيد فرعون إلا في تباب ) قال : في هلكته . قوله ( تنقيب تدمير ) قال أبو عبيدة في قوله ( وما زادهم غير تنقيب ) أي تدمير وإهلاك . قوله ( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما نزلت وأنذر عشيرتك الأقربين ورهطك منهم المخلصين ) كذا وقع في رواية أبي أسامة عن الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة الشعراء مع بقية مباحث هذا الحديث وفوائده

### ٣ - باب ( وتب . ما أغنى عنه ماله وما كسب )

٤٩٧٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى لَبَنَاطِءَ ، فَصَعِدَ إِلَى الْجَبَلِ فَنَادَى : يَا صَبَاحَا . فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ فَقَالَ : أَرَأَيْتُمْ إِنْ حَدَّثْتُكُمْ أَنَّ لَعْدُوَّكُمْ مُصْبِحُكُمْ أَوْ مُسَيِّمُكُمْ . أَكُنْتُمْ تَصَدِّقُونِي ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ عَذَابٍ شَدِيدٍ . فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ : أَلَهَذَا جَعَلْتَنَا تَبًّا لَكَ ، فأنزل الله عز وجل ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ إِلَى آخِرِهَا .

**قوله** (باب قوله وتب ، ما أغنى عنه ماله وما كسب) ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر . وقوله فيه «نهتف ، أي صاح . وقوله يا صباحاه . أي مجمعا عليكم صباحا

### ٣ - باب قوله (سَيَصِلُ ناراً ذاتَ لهبٍ)

٤٩٧٣ - **حديثنا** عن ابن خنيس حدثنا أبي حدثنا الأعشى حدثني حمرون مرة عن سعيد بن جبيرة

«عن ابن عباس رضي الله عنهما : قال أبو لهب : تَمَّ : لك أَلْهَذَا جَمْعُنا ؟ فنزلت (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) ،

**قوله** (باب قوله سَيَصِلُ ناراً ذاتَ لهبٍ) ذكر فيه حديث ابن عباس المذكور مختصراً ، مقتصرًا على قوله «قال أبو لهب تباً لك أَلْهَذَا جَمْعُنا ، فنزلت تبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ، وقد قدمت أن عادة المصنف غالباً إذا كان الحديث طرق أن لا يجمعها في باب واحد ، بل يحمل لكل طريق ترجمة تليق به . وقد ترجم بما يشتمل عليه الحديث وإن لم يسقه في ذلك الباب اكتفاءً بالإشارة ، وهذا من ذلك

### ٤ - باب (وامرأته حمالة الحطب) . وقال مجاهد : حمالة الحطب تمشى بالنبيمة

(في جديها جبل من سد) يُقال : من سَدَّ لَيْفَ المقل ، وهي السلسلة التي في النار

**قوله** (باب وامرأته حمالة الحطب) قال أبو عبيدة : كان عيسى بن عمر يقرأ (حمالة الحطب) بالنصب ويقول هرثم لها . قلت : وقرأها بالنصب أيضاً من الكوفيين عاصم . وامرأته امرأة أبي إهاب الموراء وتكنى أم جميل ، وهي بنت حرب بن أمية أخت أبي سفيان والد معاوية ، وتقدم لها ذكر في تفسير والضحي ، يقال إن اسمها أروى والموراء لقب ، ويقال لم تكن عوراء وإنما قيل لها ذلك لجلالها . وروى البزار بإسناد حسن عن ابن عباس قال : لما نزلت تبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ جاءت امرأة أبي لهب ، فقال أبو بكر لعنبي عليه السلام : لو تهجيت ، قال : إنه سيحال بيني وبينها ، فأقبلت فقالت : يا أبا بكر هجاني صاحبك ، قال : لا ورب هذه البنية ، ما ينطق بالشر ولا يفوه به . قالت : إنك لمصدهني . فلما ولت قال أبو بكر : ما رأيتك . قال : ما زال ملك يسترنني حتى ولت ، . وأخرجه الحميدي وأبو يعلى وابن أبي حاتم من حديث أسماء بنت أبي بكر بنحوه . ولحاكم من حديث زيد بن أرقم : لما نزلت تبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ قيل لامرأة أبي لهب : إن محمداً هجأك ، فأنت رسول الله ﷺ فقالت : هل رأيته أحمل حطباً ، أو رأيته في جدي حبلاً . **قوله** (وقال مجاهد : حمالة الحطب تمشى بالنبيمة) وصله الفريابي عنه . وأخرج سعيد بن منصور من طريق محمد بن سيرين قال : كانت امرأة أبي لهب تمشي على النبي ﷺ وأصحابه إلى المشركين ، وقال الفراء : كانت تتم فتحرش فتوقد بينهم العداوة ، فكنتي عن ذلك بحملها الحطب . **قوله** (في جديها جبل من سد يقال من سد ليف المقل ، وهي السلسلة التي في النار) قلت هما قولان حكاهما الفراء في قوله تعالى (جبل من سد) قال : هي السلسلة التي في النار ، ويقال السد ليف المقل . وأخرج الفريابي من طريق مجاهد قال في قوله (جبل من سد) قال : من حديث . قال أبو عبيدة . في عنقها جبل من النار ، والمسد عند العرب جبال من ضروب

(١١٢) سورة (قل هو الله أحد) . بسم الله الرحمن الرحيم  
يقال : لا يُنُون . (أحد) أى واحد

١ - باب ٤٩٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى كَذَبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ . فَأَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّائِي ، فَقَوْلُهُ : لَنْ يُعِيدَنِي كَمَا بَدَأَنِي ، وَلَيْسَ أَوَّلُ الْخَلْقِ بِأَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ إِعَادَتِهِ . وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّائِي فَقَوْلُهُ : اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا وَأَنَا الْأَحَدُ الصَّمَدُ ، لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ .

قوله (سورة قل هو الله أحد - بسم الله الرحمن الرحيم) ويقال لها أيضا سورة الاخلاص ، وجاء في سبب نزولها من طريق أبي العالمة عن أبي بن كعب ، وان اشركين قالوا للنبي ﷺ : انسب لنا ربك ، فنزلت ، وخرجه الزمذمي والطبري وفي آخره قال : لم يلد ولم يولد لانه ليس شيء يولد الا سيموت ولا شيء يموت الا يورث ، وربنا لا يموت ولا يورث ولم يكن له كفوا أحد ، شبه ولا دخل ، وخرجه الزمذمي من وجه آخر عن أبي العالمة مرسلًا وقال : هذا أصح ، وصحح الموصول ابن خزيمة والحاكم ، وله شاهد من حديث جابر عند أبي يعلى والطبري والطبراني في الاوسط . قوله (يقال لا ينون أحد أى واحد) كذا اختصره ، والذي قاله أبو عبيدة : الله أحد لا ينون ، كفوا أحد أى واحد انتهى . وهمة أحد بدل من واو لانه من الوحدة ، وهذا بخلاف أحد المراد به العموم فان همزته أصلية . وقال الفراء : الذى قرأ بغير تنوين يقول النون نون إعراب إذا استقبلتها الالف واللام حذفت ، وليس ذلك بلازم انتهى . وقرأها بغير تنوين أيضا نصر بن عاصم ويحيى بن أبي اسحاق ، ورويت عن أبي عمرو أيضا ، وهو كفول الشاعر عمرو بن لبيد شمس الزيد اقومه ، الايات . وقول الآخر : ولا ذاكر الله الا قلبلا ، وهذا معنى قول الفراء : إذا استقبلتها ، أى اذا أتت بعدها . وأغرب الداودي فقال : انما حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وهى لغة . كذا قال . قوله (حدثنا أبو الزناد) لشعيب بن أبي حمزة فيه إسناد آخر أخرجه المصنف من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة البقرة . قوله (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : قال الله تعالى) تقدم في بدء الخلق من رواية سفیان الثوري عن أبي الزناد بلفظ : قال النبي ﷺ اراه يقول الله عز وجل ، والشك فيه من المصنف فيما أحسب . قوله (قال الله تعالى كذبني ابن آدم) سأذكر شرحه في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى

٢ - باب قوله (الله الصمد)

والعرب تسمى أمراؤها الصمد . قال أبو وائل : هو السيد الذى انتهى سُودُهُ

٤٩٧٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَبَنِي ابْنُ آدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، وَشَتَمَنِي وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ . أَمَّا تَكْذِيبُهُ إِيَّائِي أَنْ يَقُولَ إِنِّي لَنْ أُعِيدَهُ كَمَا بَدَأْتُهُ ، وَأَمَّا شَتْمُهُ إِيَّائِي أَنْ يَقُولَ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ، وَأَنَا الصَّمَدُ الَّذِي لَمْ أَلِدْ وَلَمْ أُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ ، (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لِي كُفُوًا أَحَدٌ) كَفُوا وَكَفَيْتًا وَكَفَاءً وَاحِدٌ

**قوله** (باب قوله الله الصمد) ثبتت هذه الترجمة لأبي ذر . **قوله** (والعرب تسمى أشرافها الصمد) . وقال أبو حبيدة الصمد القيد الذي يصمد إليه لبس فوته أحد ، فعل هذا هو فعل بفتحين بمعنى مفعول ، ومن ذلك قول الشاعر :

ألا بكسر التناعى بخبر بنى أسد بمرور بن مسعود وبالسيد الصمد

**قوله** (قال أبو وائل : هو السيد الذى انتهى سؤده) ثبت هذا بالنسبة هنا ، وقد وصله الفريابي من طريق الأعمش عنه ، وجاء أيضا من طريق عاصم عن أبي وائل فوصله بذكر ابن مسعود فيه . **قوله** (حدثنا إسحاق بن منصور) كذا للجميع ، قال المزني في الأطراف : في بعض النسخ : حدثنا إسحاق بن نصر ، قلت : وهي رواية النسفي ، وهما مشهوران من شيوخ البخاري من حديثه عن عبد الرزاق . **قوله** (كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك) في رواية أحمد عن عبد الرزاق : كذبني عبيد . **قوله** (وشتني ولم يكن له ذلك) ثبت هنا في رواية الكشميني ، وكذا هو عند أحمد ، وسقط بقية الرواية عن الفربري وكذا النسفي ، والمراد به بعض بني آدم ، وهم من أنكر البحث من العرب وغيرهم من عباد الأوثان والدةهرية ومن ادعى أن لله ولدا من العرب أيضا ومن اليهود والنصارى . **قوله** (أما تكذبه إياي أن يقول إنى لن أعيدته كما بدأته) كذا لم يحذف الفاء في جواب : أما ، وقد وقع في رواية الأعرج في الباب الذى قبله ، فأما تكذبه إياي فتقوله لن يعيدنى ، وفي رواية أحمد : أن يقول فليعيدنا كما بدأنا ، وهي من شواهد ورود صيغة أفعل بمعنى التكذيب ، ومثله قوله (قل فأتوا بالتوراة فاتلوها) ، ووقع في رواية الأعرج في الباب قبله : وإيس بأول الخلق بأهون من إعادته ، وقد تقدم الكلام على لفظ : أهون ، في بدء الخلق وقول من قال أنها بمعنى هين وغير ذلك من الأوجه . **قوله** (وأنا الصمد الذى لم ألد ولم أولد) في رواية الأعرج : وأنا الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد . **قوله** (ولم يكن لي كفوا أحد) كذا الأكثر ، وهو وزن ما قبله . ووقع الكشميني : ولم يكن له ، وهو التثنية ، وكذا في رواية الأعرج : ولم يكن لي ، بعد قوله : لم يلد ، وهو التثنية أيضا . ولما كان الرب سبحانه واجب الوجود لذاته قديما موجودا قبل وجود الأشياء وكان كل مولود عدنا انتفت عنه الوالدية ، ولما كان لا يشبهه أحد من خلقه ولا يعاينه حتى يكون له من جنسه صاحبة فتسود انتفت عنه الولدية ، ومن هذا قوله تعالى (أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة) وقد تقدم في تفسير البقرة حديث ابن عباس بمعنى حديث أبي هريرة هذا ، لكن قال في آخره : فسبحان أن اتخذ صاحبة أو ولدا ، بدل قوله : وأما الأحد الصمد الخ ، وهو محمول على أن كلام الصحابين حفظ في آخره ما لم يحفظ الآخر . ويؤخذ منه أن من نسب غيره إلى أمر لا يليق به يطلق عليه أنه شتمه ، وسبق في كتاب بدء الخلق تقرير ذلك . **قوله** (كفوا وكفينا وكفاه واحد) أى بمعنى واحد وهو قول أبي عبيدة ، والاول بضمين والثاني بفتح الكاف وكسر الفاء بعدها تحتانية ثم الهذرة والثالث بكسر الكاف ثم المد ، وقال الهراء : كفوا بثقل وبخف ، أى بضم ويسكن . قلت : وبالضم قرأ الجمهور ، وفتح حفص الواو بغير همز . وبالسكون قرأ حمزة وجمهور في الوصل ويبدلها واوا في الوقف ، ومراد أبي حبيدة أنها لغات لا قراءات . نعم روى في الشواذ عن سليمان بن علي العباسي أنه قرأ بكسر ثم مد ، وروى عن نافع مثله لكن بغير مد . ومعنى الآية أنه لم يخاله أحد ولم يشاكله ، أو المراد نفي الكفاءة في النكاح نفيا للصاحبة ، والاول أولى ، فإن سياق الكلام انفي المكافاة عن ذاته تعالى

## سورة (١١٣) سورة (قل أعوذ برب الفلق)

وقال مجاهد: الفلق الصبح . وغاسق الليل . وإذا وَقَبْ غروب الشمس

يقال : أبين من فرق ولفق الصبح . وَقَب : إذا دخل في كل شيء وأظلم

٤٩٧٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَاصِمٍ وَعَبْدَةُ عَنْ زُرَّارِ بْنِ حُبَيْشٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي بَن

كَسْبٍ عَنِ الْمُؤَدَّبِينَ فَقَالَ سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : قِيلَ لِي فَقُلْتُ . فَضَحَنُ يَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،

[ الحديث ١٩٧٦ - طريقه في : ١٩٧٧ ]

قوله ( سورة قل أعوذ برب الفلق - بسم الله الرحمن الرحيم ) سقطت البسمة لغير أبي ذر ، ونسى أيضا سورة الفلق . قوله ( وقال مجاهد : الفلق الصبح ) وصله الفريابي من طريقه ، وكذا قال أبو عبيدة . قوله ( وغاسق الليل إذا وَقَبْ غروب الشمس ) وصله الطبري من طريق مجاهد بلفظ غاسق إذا وَقَبْ الليل إذا دخل ، . قوله ( يقال أبين من فرق ولفق الصبح ) هو قول الفراء ولفظه . قل أعوذ برب الفلق : الفلق الصبح ، وهو أبين من فرق الصبح و فرق الصبح . . قوله ( وَقَب إذا دخل في كل شيء وأظلم ) هو كلام الفراء أيضا ، وجاء في حديث مرفوع أن الفاسق القمر ، أخرجه الترمذي والحاكم من طريق أبي سلفة عن عائشة ، أن النبي ﷺ نظر إلى القمر فقال : يا عائشة استمذي بالله من شر هذا ، قال : هذا الفاسق إذا وَقَب ، أسنده حسن . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عاصم ) هو ابن بهلة الفارسي وهو ابن أبي النجود . قوله ( وعبدية ) هو ابن أبي لبابة بموحدين الثانية خفينة وضم أوله . قوله ( سألت أبي بن كعب ) سيأتي في تفسير السورة التي بعدها بأنهم من هذا السياق ويشرح ثم إن شاء الله تعالى

## سورة (١١٤) سورة (قل أعوذ برب الناس)

وقال ابن عباس :

الوسواس إذا ولد خنسه الشيطان ، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه

٤٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ عَنْ زُرَّارِ بْنِ حُبَيْشٍ حَدَّثَنَا

عَاصِمٌ عَنْ زُرَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبِي بَن كَسْبٍ قُلْتُ : أَمَا الْمَذْنُورُ إِنَّ أَخَاكَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا . فَقَالَ

أَبِي : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لِي : قِيلَ لِي ، فَقُلْتُ . قَالَ : فَضَحَنُ يَقُولُ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،

قوله ( سورة قل أعوذ برب الناس ) ونسبى سورة الناس . قوله ( وقال ابن عباس : الوسواس إذا ولد خنسه الشيطان ، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب ، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه ) كذا لا يبي ذر ، وإليه : ويذكر عن ابن عباس ، وكأنه أول لان أسنده إلى ابن عباس ضعيف ، أخرجه الطبري والحاكم وفي أسنده حكيم بن حبيب وهو ضعيف ولفظه ما من مولود إلا على قلبه الوسواس ، فإذا عمل فذكر الله خنس ، وإذا غفل وسوس ، ورويناهما الذكر لجمعة بن أحمد بن فارس من وجه آخر عن ابن عباس ، وفي أسنده محمد بن حميد الرازي وفيه مقال وإفاد ومحط الشيطان فاه على قلب ابن آدم ، فإذا سها وغفل وسوس ، وإذا ذكر الله خنس ، وأخرجه سعيد بن منصور .



وجه آخر عن ابن عباس ولفظه «يولد الانسان والشیطان جائم على قلبه ، فإذا غفل وذكر اسم الله خفس ، وإذا غفل وسوس ، وجائم بجم ومثلثة ، وغفل الاولى بمهلة وقاف والثانية بمعجمة وقاف . ولا بد يمل من حديث أس نحوه مرفوعا وإسناده ضعيف ، ولسميد بن منصور من طريق عروة بن ربيع قال : سأل عيسى عليه السلام ربه أن يريه موضع الشيطان من ابن آدم فأراه ، فإذا رأسه مثل رأس الحية ، واضع رأسه على ثمرة القلب ، فإذا ذكر العبد ربه خفس . وإذا ترك مناه وحد . قال ابن التين : ينظر في قوله خفسه الشيطان فإن المرفوف في اللغة خفس إذا رجع وانقبض . وقال عياض : كذا في جميع الروايات وهو تصحيف وتغيير ، ولعله كان فيه نخسه أى بنون ثم غاء معجمة ثم سين صهلة مفتوحات ، لما جاء في حديث أبي هريرة - يعنى الماضى فى ترجمة عيسى عليه السلام - قال : لكن اللفظ المروى عن ابن عباس ليس فيه نخس ، والتفريع ليس بصحيح لانه لو أشار الى حديث أبي هريرة لم يخص الحديث بابن عباس ، ولعل الرواية التى وقعت له باللفظ المذكور ، وتوجيهه ظاهر ، ومعنى يخنسه بفتح أى يقبض عليه ، وهو بمعنى قوله في الروایتين اللتين ذكرناهما عن ابن فارس وسعيد بن منصور ، وقد أخرجه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس قال : الوسواس هو الشيطان ، يولد المولود والوسواس على قلبه فهو يصرفه حيث شاء ، فإذا ذكر الله خفس وإذا غفل جثم على قلبه فوسوس . وقال الصغاني : الاولى خفسه مكان يخنسه قاله : ثلث سلت اللفظة من التصحيف فالمعنى أخره وأزاله عن مكانه لشدة مخسه وطمنه باصبعه . قوله (حدثنا عبدة بن أبي ابيبة عن زر بن حبیش ، وحدثنا عاصم عن زر ) الغالط وحدثنا عاصم ، هو سفيان ، وكأنه كان يجمعهما نارة ويفردهما أخرى وقد قدمت أن في رواية الحميدى التصريح بجماع عبدة وعاصم له من زر . قوله (سألت أبي بن كعب قلت أبا المنذر ) هى كنية أبي بن كعب ، وله كنية أخرى أبو الطفيل . قوله (يقول كذا وكذا ) هكذا وقع هذا اللفظ مبهما ، وكان بعض الرواة أبهما استعظاما له . وأظن ذلك من سفيان فان الاسماعيلي أخرجه من طريق عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان كذلك على الإبهام ، وكنت أظن ألا أن الذى أبهما البخارى لأننى رأيت التصريح به في رواية أحمد عن سفيان ولفظه «قلت لأبي إن أخاك يحكها من المصحف ، وكذا أخرجه الحميدى عن سفيان ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ، وكان سفيان كل نارة يصرح بذلك ونارة يبهمة . وقد أخرجه أحمد أيضا وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم باللفظ «ان عبدة بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه ، وأخرج أحمد عن أبي بكر بن عياش عن عاصم باللفظ «ان عبدة الله يقول في المعوذتين ، وهذا أيضا فيه إبهام ، وقد أخرجه عبدة الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال «كان عبدة الله بن مسعود يحك المعوذتين من مصاحفه ريقا قول لهما ليستا من كتاب الله . قال الأعمش : وقد حدثنا عاصم عن زر عن أبي بن كعب فذكر نحوه حديث قتبية الذى في الباب الماضى ، وقد أخرجه البزار وفي آخره يقول «لما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما ، قال البزار . ولم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة . وقد صح عن النبي ﷺ أنه قرأهما في الصلاة . قلت : هو في صحيح مسلم عن عقبة بن عامر وزاد فيه ابن حبان من وجه آخر عن عقبة بن عامر «فان استطعت أن لا تموتك قرأتهم في صلاة فافعل ، وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء بن الشخير عن رجل من الصحابة «ان النبي ﷺ أقرأه المعوذتين وقال له : إذا أنت صليت فقرأ بهما ، وإسناده

صحيح ولسميد بن منصور من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم فقرأ فيهما بالمعوذتين ، وقد تأول القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه الانتصار ، وتبعه عياض وغيره ما حكى عن ابن مسعود فقال : لم ينكر ابن مسعود كونهما من القرآن وإنما أنكر اثباتهما في المصحف ، فانه كان يرى أن لا يكتب في المصحف شيئاً إلا إن كان النبي ﷺ أذن في كتابته فيه ، وكأنه لم يبلغه الاذن في ذلك ، قال : فهذا تأويل منه وليس جحداً لكونهما قرآناً . وهو تأويل حسن إلا أن الرواية الصحيحة الصريحة التي ذكرتها تدفع ذلك حيث جاء فيها : ويقول لهما ليستا من كتاب الله . فممكن حمل لفظ كتاب الله على المصحف فيتمشى التأويل المذكور . وقال غير القاضي : لم يكن اختلاف ابن مسعود مع غيره في قرآنيتهما ، وإنما كان في صفة من صفاتهما انتهى . وغاية ما في هذا أنه أهم ما بينه القاضي . ومن تأمل سياق الطرق التي أوردتها للحديث استجد هذا الجمع . وأما قول النووي في شرح المنب : أجمع المسلمون على أن المعوذتين والمأخذه من القرآن ، وأن من جحدتهما شيئاً كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح ، ففيه نظر ، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم فقال في أوائل المحلى : ما نقل عن ابن مسعود من أنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل . وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره : الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل . والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل ، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل ، والاجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو غشوش ، وإن أراد استقراره فهو موقوف . وقد قال ابن الصباغ في الكلام على مانع الزكاة : وإنما قائلهم أبو بكر على منع الزكاة ولم يقل لهم كفروا بذلك ، وإنما لم يكفروا لأن الإجماع لم يكن استقر . قال : ونحن الآن نكفر من جحدما . قال : وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين ، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك ، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك . وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي فقال : ان قلنا إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما ، وان قلنا إن كونهما من القرآن كان لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر . قال : وهذه عقدة صعبة . واجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود لكن لم يتواتر عند ابن مسعود ، فأنحلت العقدة بعون الله تعالى . قوله ( سألت رسول الله ﷺ فقال : قيل لي قل ، فقلت . قال فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ ) الفائل فنحن نقول الخ هو أبي بن كعب . ووقع عند الطبراني في الأوسط أن ابن مسعود أيضاً قال مثل ذلك ، لكن المشهور أنه من قول أبي بن كعب فاعلمه انقلب على رأويه . وليس في جواب أبي تصريح بالمراد ، إلا أن في الاجماع على كونهما من القرآن غنية عن تكلف الاسانيد باخبار الآحاد ، وافقه سبحانه وتعالى أهل باصراب

( خاتمة ) : اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثاً من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها ، الموصول من ذلك أربعائة حديث وخمسة وستون حديثاً والبقية معلقة وما في معناه ، المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعائة وثمانية وأربعون حديثاً ، والخاص منها مائة حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريج بعضها ولم يخرج أكثرها لكونها ليست ظاهرة في الرفع ، والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وهي ستة وستون حديثاً : حديث أبي سعيد بن الملق في الفاتحة ، وحديث عمر بن الخطاب في قوله تعالى وحديث ابن عباس في كذبة ابن آدم ، وحديث أبي هريرة في لا تصدقوا أهل الكتاب ، وحديث أنس بن مالك في من صلى القلوتين غيبي ، وحديث ابن عباس في بني إسرائيل الفصاص ، وحديثه في تفسير ( وعلى الذين يطيقونه ) ، وحديث ابن

عمر في ذلك ، وحديث البراء ، ولما نزل رمضان كانوا لا يقربون النساء ، ، وحديث حذيفة في تفسير ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) ، وحديث ابن عمر في ( نساؤكم حرث لكم ) ، وحديث معقل بن يسار في نزول ( ولا تعضلوهن ) ، وحديث عثمان في نزول ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ) ، وحديث ابن عباس في تفسيرها ، وحديث ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها ، وحديث ابن عباس عن عمر في داود أحدكم ، وحديث ابن عمر في ( وان تبوءوا ما في أنفسكم ) ، وحديث ابن عباس في ( حسبنا الله ) ، وحديث ( كان النبي ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين ، الحديث ، ووقع في آخر حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي ، وحديث ابن عباس ( كان المال للولد ، وحديثه ( كان إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بإمرائه ، ، وحديثه في ( وإكل جملنا حوالى ) وحديثه ( كنت أنا وأمي من المستضعفين ، وحديثه في نزول ( ان الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم ) . وحديثه في نزول ( ان كان بكم أذى من مطر ) ، وحديث ابن مسعود في ( بن منى ، وحديث حذيفة في الغفاق ، وحديث عائشة في لقو العين ، وحديثها عن أبيها في كفارة العين . وحديث جابر في نزول ( قل هو الله ) ، وحديث ابن عمر في الأشربة ، وحديث ابن عباس في نزول ( لانسألوا عن أشياء ) ، وحديث الحر بن قيس مع عمر في قوله ( خذ العفو ) ، وحديث ابن الزبير في تفسيرها ، وحديث ابن عباس في تفسير ( الصم البكم ) ، وحديثه في تفسير ( إن يكن منكم عشرون صابرون ) وحديث حذيفة ، ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ، وحديث ابن عباس في قصته مع ابن الزبير وفيه ذكر أبي بكر في الفار ، وحديثه في تفسير ( يثنون صدورهم ) ، وحديث ابن مسعود في ( هيت لك ) و ( بل عجبت ) ، وحديث أبي هريرة في صفة مسترق السمع ، وحديث ابن عباس في تفسير ( عطين ) ، وحديث ابن مسعود في ( السكف ومريم من نلادي ) ، وحديثه ( كنا تقول للمنى إذا كثروا ، وحديث ابن عباس في تفسير ( وما جعلنا الرزيا ) ، وحديث سعد بن أبي وقاص في ( الاخيرين أعمالا ) ، وحديث ابن عباس في تفسير ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) ، وحديث عائشة في نزول ( وليضربن بخمرهن ) ، وحديث ابن عباس في ( لرادك الى معاد ) ، وحديث أبي سعيد في الصلاة على النبي ، وحديث ابن عباس في جواب ( انى أجد في القرآن أشياء تختلف على ، وحديث عائشة في تفسير ( والذي قال لو اديته أف لكما ) ، وحديث عبد الله بن مغفل في البول في المختل ، وحديث ابن عباس في تفسير ( أدبار السجود ) ، وحديثه في تفسير ( اللات ) ، وحديث عائشة في نزول ( بل الساعة موعدهم ) ، وحديث ابن عباس في تفسير ( ولا يصيبك في معروف ) ، وحديث أسد عن زيد بن أرقم في فضل الانصار ، وحديث ابن عباس في تفسير ( عتل بعد ذلك زعيم ) وحديثه في ذكر الاوثان التي كانت في قوم نوح ، وحديثه في تفسير ( ترى بشر كالفصر ) ، وحديثه في تفسير ( لتربكن طيحا عن طبعي ) ، وحديثه في تفسير ( فليدع ناديه ) ، وحديث عائشة في تفسير ذكر الكوثر ، وحديث ابن عباس في تفسيره بالخير الكثير ، وحديث أبي بن كعب في المموذين . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم عن جماعة وثمانيون أثرا تقدم بعضها في بدء الخلق وغيره ، وهي قليلة ، وقد بينت كل واحد منها في موضعها . وفي الحديث

ثم الجزء الثامن . وبليه - إن شاء الله - الجزء التاسع ، وأوله ( كتاب فضائل القرآن )

فہرست

## فهرس

## الجزء الثامن من فتح الباری

## (بقية ٦٤ - كتاب المغازی)

١٢٧٥ - ١٢٧٣

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٨٣	٦٧ وفد بني نعيم	٣	٤٧ غزوة الفتح في رمضان
٨٤	٦٨ غزوة عيضة بن حصن لبني المنبر	٥	٤٨ ابن ذكر النبي ﷺ الراية يوم الفتح ؟
٨٤	٦٩ وفد عبد القيس	١٨	٤٩ دخول النبي ﷺ من أعلى مكة
٨٧	٧٠ وفد بني حنيفة . وحديث ثمامة بن أثال	١٩	٥٠ منزل النبي ﷺ يوم الفتح
٩١	٧١ قصة الاسود العنسي	١٩	٥١ ( اذا جاء نصر الله والفتح )
٩٣	٧٢ قصة أهل نجران	٢٠	د إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس ،
٩٥	٧٢ قصة مهران والبحرين	٢١	٥٢ مقامه ﷺ بمكة زمن الفتح
٩٦	٧٤ قدوم الاشعريين وأهل اليمن	٢٢	٥٣ احاديث أخرى عن الفتح
١٠١	٧٥ قصة دوس والطفيل بن عمرو	٢٧	٥٤ ( وبوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم )
١٠٢	٧٦ وفد طي . حديث هدي بن حاتم	٤١	٥٥ غزاة أوطاس
١٠٣	٧٧ حجة الوداع	٤٣	٥٦ غزوة الطائف في شوال سنة ثمان
١١٠	٧٨ غزوة تبوك ( وهي غزوة الصرة )	٥٦	٥٧ السرية التي قبل نجد
١١٣	٧٩ حديث كعب بن مالك	٥٦	٥٨ بعث خالد الى بني جذيمة
١٢٥	٨٠ نزول النبي ﷺ الحجر	٥٨	٥٩ سرية عبد الله بن حذافة وعلقمة المدلجي
١٢٥	٨١ حديث المغيرة بن شعبه . وحديث لانس	٦٠	٦٠ بعث أبي موسى ومعاذ الى اليمن
١٢٦	٨٢ كتابه ﷺ الى كسرى وقيصر	٦٥	٦١ بعث علي وخالد الى اليمن
١٢٩	٨٣ مرضه ﷺ ووفاته	٧٠	٦٢ غزوة ذي الخلصة
١٥٠	٨٤ آخر ما نكلم به النبي ﷺ	٧٤	٦٣ غزوة ذات السلاسل الى انعم وجذام
١٥٠	٨٥ وفاة النبي ﷺ	٧٦	٦٤ ذهاب جرير البجلي الى اليمن
١٥١	٨٦ توفي ﷺ ودروعه مرهقة عند يهودي	٧٧	٦٥ غزوة سيف البحر بامارة أبي عبيدة
١٥١	٨٧ بعث أسامة بن زيد في مرضه ﷺ	٨٢	٦٦ حج أبي بكر بالناس في سنة تسع
١٥٣	٨٨ حديث دفن النبي ﷺ منذ خمس ،		
١٥٣	٨٩ كم غزا النبي ﷺ ؟		

## ( ٦٥ - كتاب تفسير القرآن )

رقم ٤١٧٤ - ٤١٧٧

( سورة فاتحة الكتاب - ١ )

صفحة	الباب
١٧٧	٢٤ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام
١٧٩	٢٥ أياما معدودات
١٨٠	٢٦ فمن شهد منكم الشهر فليصمه
١٨١	٢٧ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم
١٨٢	٢٨ وكلاوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط
	الابيض من الخط الأسود من الفجر
١٨٣	٢٩ وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها
١٨٣	٣٠ وقالتن حتى لا تكون فتنة
١٨٥	٣١ ولا تلهوا بأيديكم إلى الهمم
١٨٦	٣٢ فمن كان منكم مريضا أو به أذى
١٨٦	٣٣ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم
١٨٦	٣٤ ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس
١٨٧	٣٦ ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة
١٨٨	٣٧ وهو الد الخصاص
١٨٨	٣٨ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأنكم مثل
	الذين خلوا من قبلكم
١٨٩	٣٩ نساؤكم حرث لكم
١٩٢	٤٠ وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن
١٩٣	٤١ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
١٩٥	٤٢ حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
١٩٨	٤٣ وقوموا لله قانتين
١٩٩	٤٤ فان خفتم رجلا أو ركبانا
٢٠١	٤٥ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
٢٠١	٤٦ وإذا قال إبراهيم رب أرنى كيف تحيي الموتى
٢٠١	٤٧ أبودأحدكم أن تكون له جنه
٢٠٢	٤٨ لا يسألون الناس إلحافا
٢٠٢	٤٩ وأحل الله البيع وحرم الربا
٢٠٤	٥٠ يجمع الله الربا
٢٠٤	٥١ فأذنوا بحرب من الله
٢٠٤	٥٢ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة

صفحة	الباب
١٥٥	١ ما جاء في فاتحة الكتاب
١٥٩	٢ غير المضروب عليهم ولا الضالين
١٦٠	( سورة البقرة - ٢ )
١٦٠	١ وعلم آدم الأسماء كلها
١٦١	٢ قال فجاءه إلى شياطينهم أصحابهم من المنافقين
١٦٣	٣ فلا تجهلوا الله أنذاداً وأنتم تعلمون
١٦٣	٤ وظللنا عليكم الغمام وأنزلنا عليكم المني والسنوى
١٦٤	٥ ولذ قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها
١٦٥	٦ من كان عدوا لجبريل
١٦٧	٧ ما ننسخ من آية أو ننسأها
١٦٨	٨ وقالوا اتخذ الله ولدا سبحانه
١٦٨	٩ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى
١٦٩	١٠ ولذ رفع إبراهيم القواعد من البيت
١٧٠	١١ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا
١٧١	١٢ سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم
١٧١	١٣ وكذلك جعلناكم أمة وسطا
١٧٣	١٤ وما جعلنا القبله التي كنت عليها
١٧٢	١٥ قد نرى قلب وجعك في السماء
١٧٤	١٦ ولئن أنيت الذين أوئوا الكتاب بكل آية
١٧٤	١٧ الذين آويناكم الكتاب يعرفونه
١٧٤	١٨ واسكل وجهه هو موأيا
١٧٤	١٩ ومن حيث خرجت فول وجعك
١٧٥	٢٠ ومن حيث خرجت فول وجعك
١٧٥	٢١ أن الصفا والمروة من شعائر الله
١٧٦	٢٢ ومن يتخذ من دون الله أنداداً
١٧٦	٢٣ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص



صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٧٣	٥	٢٧٣	لنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
٢٧٤	٦	٢٧٤	والجروح قصاص
٢٧٥	٧	٢٧٥	يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك
٢٧٥	٨	٢٧٥	لا يؤاخذكم الله بالغفوة في إيمانكم
٢٧٦	٩	٢٧٦	لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم
٢٧٦	١٠	٢٧٦	لنما الحرو والميسر والأنصاب والأزلام
			رجس من عمل الشيطان
٢٧٨	١١	٢٧٨	ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
			جناح فيما طعموا
٢٨٠	١٢	٢٨٠	لأتسألوا عن أنبياء إن تبد لكم تسؤم
٢٨٣	١٣	٢٨٣	ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا
			وصيلة ولا حام
٢٨٥	١	٢٨٥	وكنتم عليهم شهداء ما دمت فيهم
٢٨٥	١٥	٢٨٥	إن تعذبهم فأنهم عبادك
٢٨٦		٢٨٦	(سورة الانعام - ٦)
٢٩١	١	٢٩١	وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو
٢٩١	٢	٢٩١	قل هو القادر على أن يبعث عليكم
٢٩٤	٣	٢٩٤	ولم يلبسوا لإيمانهم بظلم
٢٩٤	٤	٢٩٤	ويونس ولوطا وكلا فضلنا على العالمين
٢٩٤	٥	٢٩٤	أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده
٢٩٥	٦	٢٩٥	وهي الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر
٢٩٥	٧	٢٩٥	ولا تقربوا الفواحش
٢٩٦	٨	٢٩٦	وكيل حفيظ ومحيط به
٢٩٦	٩	٢٩٦	قل لهم شهداءكم
٢٩٧	١٠	٢٩٧	لا ينفع نفسا إيمانها
٢٩٧		٢٩٧	(سورة الأعراف - ٧)
٣٠١	١	٣٠١	لنما حرم رب الفواحش
٣٠٢	٢	٣٠٢	ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه
٣٠٣	٣	٣٠٣	يا أيها الناس إنني رسول الله اليكم جميعا
٣٠٤	٤	٣٠٤	وقولوا حطة
٣٠٤	٥	٣٠٤	خذ العفو وأمر بالعرف
٣٠٦		٣٠٦	(سورة الأنفال - ٨)
٣٠٦	١	٣٠٦	يسألونك عن الأنفال
٣٠٧	٢	٣٠٧	استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم
٣٠٨	٣	٣٠٨	الهم إن كان هذا هو الحق من عندك
٣٠٩	٤	٣٠٩	وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم
٣٠٩	٥	٣٠٩	وقاتلوا حتى لا تكون فتنة
٣١١	٦	٣١١	يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال
٣١٢	٧	٣١٢	الآن خفف الله عنكم
٣١٣		٣١٣	(سورة برادة - ٩)
٣١٦	١	٣١٦	برادة من الله ورسوله
٣١٧	٢	٣١٧	فميجروا في الأرض أربعة أشهر
٣١٧	٣	٣١٧	وأذن من الله ورسوله إلى الناس
٣٢٠	٤	٣٢٠	إلا الذين عاهدتم من المشركين
٣٢٢	٥	٣٢٢	فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم
٣٢٢	٦	٣٢٢	والذين يكذبون الذهب والفضة
٣٢٤	٧	٣٢٤	يوم يحصى عليهم في نار جهنم
٣٢٤	٨	٣٢٤	إن عدة الشهور أربعة اثنا عشر شهرا
٣٢٥	٩	٣٢٥	ثاني اثنين إذ هما في الجار
٣٣٠	١٠	٣٣٠	والمؤافة قلوبهم وفي الرقاب
٣٣٠	١١	٣٣٠	الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين
٣٣٣	١٢	٣٣٣	استغفر لهم أو لا نستغفر لهم
٣٣٧	١٣	٣٣٧	ولا تقبل على أحد منهم مات أبدا
٣٤٠	١٤	٣٤٠	سجلقون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم
٣٤١	١٥	٣٤١	وآخرون اعترفوا بذنوبهم
٣٤١	١٦	٣٤١	ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا
			للمشركين
٣٤١	١٧	٣٤١	لقد تاب الله على النبي والمهاجرين



صفحة	الباب	صفحة	الباب	
٣٤٢	١٨	وهي الثلاثة الذين خلفوا	٣٧٩	(سورة الحجر - ١٥)
٣٤٣	١٩	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين	٣٨٠	١ إلا من استرق السمع فأنبهه شهاب مبين
٣٤٤	٢٠	لقد جاءكم رسول من أنفسكم	٣٨١	٢ ولقد كذب أصحاب الحجر المرسلين
٣٤٥		(سورة يونس - ١٠)	٣٨١	٣ ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم
٣٤٥	١	فاغتلب : فنبت بالماء من كل لون	٣٨٢	٤ الذين جعلوا القرآن عضين
٣٤٧	٢	وجلوذا بنى إسرائيل البحر	٣٨٣	٥ وأعبد ربك حتى يأتيك اليقين
٣٤٨		(سورة هود - ١١)	٣٨٤	(سورة النحل - ١٦)
٣٤٩	١	الا لهم بثنون صدورهم يستخفوا منه	٣٨٧	١ ومنكم من يرد إلى أرذل العمر
٣٥٢	٢	وكان عرشه على الماء	٣٨٨	(سورة بنى إسرائيل - ١٧)
٣٥٣	٣	وإلى مدين أحاطم شعبيا	٣٨٨	١ فسينفضون إليك رؤسهم
٣٥٣	٤	ويقول الأعمى أدهؤلاء الذين كذبوا على ربهم	٣٩١	٢ ونضينا إلى بنى إسرائيل
٣٥٤	٥	وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمة	٣٩٢	٣ امرئ بعبد ليلا من المسجد الحرام
٣٥٥	٦	وأتم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل	٣٩٥	٤ ولقد كرمنا بنى آدم
٣٥٧		(سورة يوسف - ١٢)	٣٩٥	٥ ذرية من حملنا مع نوح
٣٦١	١	ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب	٣٩٧	٦ وآتينا داود زبوراً
٣٦٢	٢	لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين	٣٩٧	٧ قل ادعوا الذين زعمتم من دونه
٣٦٢	٣	قال بل سوات لكم أنفسكم أمراً	٣٩٨	٨ أوئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة
٣٦٣	٤	ورأودته التي هو في بيتها من نفسه	٣٩٨	٩ وما جعلنا الرقبا حتى أربناك إلا فتنة للناس
٣٦٦	٥	فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك	٣٩٩	١٠ إن قرآن انفجر كان مشهوداً
٣٦٧	٦	حتى إذا استيأس الرسل	٣٩٩	١١ هي أن يبعثك ربك مقاماً محموداً
٣٧٠		(سورة الرعد - ١٣)	٤٠٠	١٢ وقل جاء الحق وزهق الباطل
٣٧٤	١	الله يعلم ما تعمل كل أتى	٤٠١	١٣ ويسألونك عن الروح
٣٧٥		(سورة إبراهيم - ١٤)	٤٠٤	١٤ ولا تجهرب بصلانك ولا تخافت بها
٣٧٧	١	كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء	٤٠٦	(سورة الكهف - ١٨)
٣٧٨	٢	يثبت الله الذين آمنوا بأقوال الثابت	٤٠٧	١ وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً
٣٧٨	٣	الم تر إلى الذين بدلوا نعمه الله كفراً	٤٠٩	٢ لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين
			٤١٠	٣ فلما بلغا مجمع بينهما نسيا حوتهما
			٤٢٢	٤ فلما جاؤا قال لقناه آتينا ههنا

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٤٢٥	٥	قل هل ننبئكم بالآخرين اعمالا	٥
٤٢٦	٦	أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائمة	٦
٤٢٦		(سورة مريم دكيه مص - ١٩)	
٤٢٨	١	والندم يوم الحسرة	١
٤٢٨	٢	وما تنزل الا بأمر ربك	٢
٤٢٩	٣	أفرايت الذي كفر بآياتنا	٣
٤٣٠	٤	أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهداً	٤
٤٣٠	٥	وعد له من العذاب مدا	٥
٤٣١	٦	ونرثه ما يقول وبأيتنا فرداً	٦
٤٣١		(سورة طه - ٢٠)	
٤٣٤	١	واصطفتك لنفسي	١
٤٣٤	٢	ولقد أوحينا إلى موسى أن أسر بعافى	٢
٤٣٤	٣	فلا يخرجنك من الجنة فتشقى	٣
٤٣٥		(سورة الانبياء - ٢١)	
٤٣٥	١	هي من العتاق الاول ومن من تлады	١
٤٣٧	٢	كما بدأنا أول خلق نعيده	٢
٤٣٨		(سورة الحج - ٢٢)	
٤٤١	١	وعمرى الناس سكارى	١
٤٤٢	٢	ومن الناس من يعبد الله على حرف	٢
٤٤٣	٣	هذان خصمان اختصموا في ربهم	٣
٤٤٤		(سورة المؤمنون - ٢٣)	
٤٤٦		(سورة النور - ٢٤)	
٤٤٨	١	والذين يرمون أزواجهم	١
٤٤٨	٢	والخامسة ان لعنة الله عليه إن كان من	٢
٤٤٩	٣	السكاذبين	٣
٤٥١	٤	ويدراً عنها العذاب أن تشهد	٤
٤٥١	٤	والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من	٤
٤٥١	٥	الصادقين	٥
٤٥١	٥	إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم	٥
٤٥٢	٦	لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا	٦
٤٨٢	٧	ولولا فضل الله عليكم ورحمته	٧
٤٨٢	٨	إذ تلقونه بالسنتكم	٨
٤٨٤	٩	يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا	٩
٤٨٥	١٠	وبين الله لكم الآيات والله عالم حكيم	١٠
٤٨٧	١١	إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة	١١
٤٨٩	١٢	وليضربن بخمرهن على جيوبهن	١٢
٤٩٠		(سورة الفرقان - ٢٥)	
٤٩٢	١	الذين يحشرون على وجوههم إلى جحيم	١
٤٩٢	٢	الذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر	٢
٤٩٤	٣	يضاعف له العذاب يوم القيامة	٣
٤٩٥	٤	وأولئك يدل الله سيئاتهم حسنات	٤
٤٩٦	٥	فسوف يكون لؤاما	٥
٤٩٦		(سورة الشعراء - ٢٦)	
٤٩٩	١	ولا تخزني يوم يبعثون	١
٥٠١	٢	وأندر عشيرك الأقربين	٢
٥٠٤		(سورة النمل - ٢٧)	
٥٠٥		(سورة القصص - ٢٨)	
٥٠٦	١	إنك لا تهدي من أحببت	١
٥٠٩	٢	ان الذي فرض عليك القرآن	٢
٥١٠		(سورة النكبات - ٢٩)	
٥١٠		(سورة الروم - ٣٠)	
٥١٣		(سورة لقمان - ٣١)	
٥١٣	١	لا تشرك بالله إن الشرك عظيم	١
٥١٣	٢	إن الله عنده علم الساعة	٢

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥١٥	(سورة السجدة - ٣٢)	٥٤٤	١ السجدة في سورة ص
٥١٥	١ فلا تمل نفس ما أحنى لهم من قرّة أمين	٥٤٦	٢ هب لي ماسكاً لا ينجني لأحد من بعدى
٥١٧	(سورة الأحزاب - ٢٣)	٥٤٧	٣ وما أنا من المتكلفين
٥١٧	١ حدثنى إبراهيم بن المنذر	٥٤٧	(سورة الزمر - ٣٩)
٥١٧	٢ ادعوم لآبائهم	٥٤٩	١ يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم
٥١٧	٣ فثم من قضى نحبه	٥٥٠	٢ وما قدروا الله حق قدره
٥١٩	٤ قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا	٥٥١	٣ والأرض جميعاً قبضته
٥٢٠	٥ وإن كنتم تردن الله ورسوله	٥٥١	٤ وتفتح في الصور
٥٢٣	٦ وتحنن في نفسك ما الله مبدي	٥٥٣	(سورة المؤمن و غافر - ٤٠)
٥٢٤	٧ توجى من آباء منهن وتؤوى إليك من نساء	٥٥٥	(سورة حم السجدة و فصلح - ٤١)
٥٢٦	٨ لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم	٥٦١	١ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم
٥٣١	٩ إن تبدوا شيئاً أو تخفوه	٥٦٢	٢ وذلكم ظنكم الذى ظنتم بربكم أرداكم
٥٣٢	١٠ إن الله وملائكته يصلون على النبي	٥٦٣	(حممق و الشورى - ٤٢)
٥٣٤	١١ لا تكونوا كالذين آذوا موسى	٥٦٤	١ إلا المردة في القرى
٥٣٥	(سورة نبا - ٣٤)	٥٦٥	(سورة حم الزخرف - ٤٣)
٥٣٧	١ حتى إذا فرغ من كلهم	٥٦٨	١ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك
٥٣٩	٢ إن هو إلا نذير لكم	٥٦٩	٢ أنفضرب عنكم الذكر صفحا
٥٣٩	(سورة المائدة و قاطر - ٣٥)	٥٦٩	(سورة حم الدخان - ٤٤)
٥٤٠	(سورة يس - ٢٦)	٥٧١	١ فارتقب يوم تأتي السماء بدخان مبين
٥٤١	١ والشمس تجري مستقر لها	٥٧١	٢ يئس الناس هذا عذاب أليم
٥٤٢	(سورة الصافات - ٣٧)	٥٧٢	٣ ربنا اذئف عنا العذاب إنا مؤمنون
٥٤٣	١ وإن يؤنس ابن المرسلين	٥٧٣	٤ أنى لهم الذكري وقد جاءهم رسول مبين
٥٤٤	(سورة ص - ٢٨)	٥٧٣	٥ ثم تولوا عنه وقالوا همم مجنون
		٥٧٤	٦ يوم نبطش البطشة الكبرى إنا منتقمون

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٨٤	( سورة حم الجاثية - ٤٥ )	٦١٣	٣ ومناة الثالثة الأخرى
٥٧٤	وما يهاكنا إلا الدهر	٦١٤	٤ فاسجدوا لله واحبدوا
٥٧٥	( سورة حم الاحقاف - ٤٦ )	٦١٥	( سورة اقرب الساعة القمر - ٥٤ )
٥٧٦	والذى قال لوالديه أف ابكا أعدائى أن أخرج	٦١٧	١ وافق القمر ، وإن يروا آية يرضوا
٥٧٨	٢ فلما رأوه عارضا مستقبل أوديتهم	٦١٧	٢ تجري بأعيننا جزاء لمن كان كفر
٥٨٩	( سورة محمد ﷺ - ٤٧ )	٦١٨	٣ فكانوا كهيمن المحتظر
٥٧٩	وظموا أرحامكم	٦١٨	٤ ولقد صبحهم بكرة هذاب مستقر
٥٨١	( سورة الفتح - ٤٨ )	٦١٩	٥ سعزم الجمع وولون الدبر
٥٨٢	إنا فتحنا لك فتحا مبينا	٦١٩	٦ بل الساعة موعدهم ، والساعة أدهى وأسر
٥٨٤	٢ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر	٦٢٠	( سورة الرحمن - ٥٥ )
٥٨٥	٣ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً	٦٢٣	١ ومن دونها جنتان
٥٨٦	٤ هو الذى أنزل الحكمة	٦٢٤	٢ حور مقصورات فى الخيام
٥٨٧	٥ إذ يبايعونك تحت الشجرة	٦٢٥	( سورة الواقعة - ٥٦ )
٥٨٩	( سورة الحجرات - ٤٩ )	٦٢٧	١ وظل محدود
٥٩٠	١ لانرفعوا أصواتكم فوق صوت النبى	٦٢٧	( سورة الحديد - ٥٧ )
٥٩٢	١ إن الذين ينادونك من وراء الحجرات	٦٢٨	( سورة المجادلة - ٥٨ )
٥٩٣	( سورة ق - ٥٠ )	٦٢٨	( سورة الحشر - ٥٩ )
٥٩٤	١ ونقول هل من مزيد	٦٢٨	١ سورة الحشر سورة بنى النضير
٥٩٧	٢ وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس	٦٢٩	٢ ما قطعتم من لينة
٥٩٨	( سورة الذاريات - ٥١ )	٦٢٩	٣ ما آفاه الله هل رسوله
٦٠١	( سورة الطور - ٥٢ )	٦٣٠	٤ وما آتاكم الرسول فخذوه
٦٠٣	١ حديث أم سلمة فى طوافها وهى مريضة	٦٣١	٥ والذين نبؤا الدار والايمان
٦٠٤	( سورة والنجم - ٥٣ )	٦٣١	٦ ويؤثرون على أنفسهم
٦٠٦	١ حديث عائشة عن رؤية النبى ﷺ ربه	٦٣٣	( سورة الممتحنة - ٦٠ )
٦١١	٢ أفرأيتم اللات والعزى	٦٣٣	١ لاتخذوا عدوى وهم أولياء
		٦٣٦	٢ إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات
		٦٣٧	٣ إذا جاءكم المؤمنات يبائضنك

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٦٤٠	(سورة الصف - ٦١)	٦٦٢	١ هتلى بعد ذلك زليم
٦٤٠	١ يأتى من بعدى اسمه أحد	٦٦٣	٢ يوم يكشف عن ساق
٦٤١	(سورة الجمعة - ٦٢)	٦٦٤	(سورة الحاقة - ٦٩)
٦٤١	١ وآخرين منهم لما بلحقوا بهم	٦٦٥	(سورة سأل سائل - المعارج - ٧٠)
٦٤٣	٢ وإذا رأوا تجارة أو هوا	٦٦٦	(سورة نوح - ٧١)
٦٤٤	(سورة المنافقين - ٦٣)	٦٦٧	ودأ ولا سواعا ولا يغوث ويعوق
٦٤٤	١ إذا جاءك المنافقون	٦٦٩	(سورة قل أوحى إلى - الجن - ٧٢)
٦٤٦	٢ اتخذوا أيمانهم جنة	٦٧٠	١ قول الجن (إنا سمعنا قرآنا عجبا)
٦٤٦	٣ ذلك بأنهم آمنوا ثم كفروا	٦٧٥	(سورة المزمل - ٧٣)
٦٤٨	٤ وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله	٦٧١	(سورة المدثر - ٧٤)
٦٤٨	٥ سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم	٦٧٦	١ سورة المدثر أول ما نزل بعد الوحي
٦٥٠	٦ هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند	٦٧٧	٢ (قم فأند)
٦٥٢	رسول الله حتى بنفخوا	٦٧٧	٣ (وربك فكبر)
٦٥٢	٧ يقولون لنرجعنا إلى المدينة ليخرجن الأهز	٦٧٨	٤ (وثيابك فطهر)
٦٥٢	(سورة التغابن - ٦٤)	٦٧٩	٥ (والرجز فاهجر)
٦٥٣	(سورة الطلاق - ٦٥)	٦٧٩	(سورة القيامة - ٧٥)
٦٥٣	١ طلاق للراء وهى حائض	٦٧٩	١ لا تحرك به لسانك لتعجل به
٦٥٣	٢ وأولات الاحمال أجعلن أن بضمن حملن	٦٨١	٢ إن علينا جمعه وقرآنه
٦٥٦	(سورة التحريم - ٦٦)	٦٨٢	٣ فإذا قرأناه فاتبع قرآنه
٦٥٦	١ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك	٦٨٣	(سورة هل أتى على الإنسان - ٧٦)
٦٥٧	٢ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم	٦٨٥	(سورة المرسلات - ٧٦)
٦٥٨	٣ وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا	٦٨٥	١ وفيت شركم كما وقيتم شرها
٦٥٩	٤ إن تتوبا إلى الله فقد صفت قلوبكم	٦٨٧	٢ لأنها ترى بشر كاتقص
٦٦٠	٥ عسى ربه إن طلقن أن يبدله أزواجا خيرا	٦٨٨	٣ كأنه جمالات صفر
	منكن	٦٨٨	٤ هذا يوم لا ينطقون
٦٦٠	(سورة تبارك الذى بيده الملك - ٦٧)	٦٨٩	(سورة عم يتساءلون - النبأ - ٧٨)
٦٦١	(سورة ن والقلم - ٦٨)	٦٨٩	١ يوم ينفض الصور فتأتون أفواجا
		٦٩٠	(سورة والنازعات - ٧٩)

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٦٩١	١ بعثت والساعة كهاتين	٧٠٩	٧ فسنيسره للمصرى
٦٩١	( سورة عبس - ٨٠ )	٧٠٩	( سورة والضى - ٨٣ )
٦٩٣	( سورة إذا الشمس كورت - ٨١ )	٧١٠	٢١ وما ودعك ربك وما قلى
٦٩٥	( سورة إذا السماء انفطرت - ٨٢ )	٧١١	( سورة ألم نشرح - ٩٤ )
٦٩٥	( سورة ويل للضعفين - ٨٣ )	٧١٣	( سورة والتين - ٩٥ )
٦٩٦	يوم يقوم الناس رزب المالمين	٧١٣	١ قرأته <sup>بقرآن</sup> بالتين والزيتون فى العشاء
٦٩٦	( سورة إذا السماء انشقت - ٨٤ )	٧١٤	( سورة اقرأ باسم ربك الذى خلق - ٩٦ )
٦٩٧	١ فسوف يحاسب حسابا يسيرا	٧١٥	١ كان أول ما بدى به <sup>بقرآن</sup> الرؤيا الصادقة
٦٩٨	٢ اتركبن طابقا عن طبق	٧٢٢	٢ خلق الانسان من علق
٦٩٨	( سورة البروج - ٨٥ )	٧٢٣	٣ اقرأ وربك الاكرم
٦٩٩	( سورة الطارق - ٨٦ )	٧٢٤	٤ كلا ان لم يئته لسنفن بالناسية
٦٩٩	( سورة سبح اسم ربك الأعلى - ٨٧ )	٧٢٤	( سورة إنا أنزلناه بالقدر - ٩٧ )
٦٩٩	المهاجرون الاولون الى المدينة لتعلمم الانصار	٧٢٥	( سورة لم يكن والبيئة - ٩٨ )
٧٠٠	( سورة هل أترك حديث الفاشية - ٨٨ )	٧٢٥	٣٠١ قوله <sup>بقرآن</sup> لا بى وان الله امرى أن اقرأ عليك
٧٠١	( سورة الفجر - ٨٩ )	٧٢٦	( سورة إذا زلزلت الأرض زلزالها - ٩٩ )
٧٠٣	( سورة لا أفسم والبلد - ٩١ )	٧٢٦	١ فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
٧٠٤	( سورة والشمس وضحاها - ٩٠ )	٧٢٧	٢ ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره
٧٠٥	خطبة نبوية ذكر فيها عاقر ناقة صالح	٧٢٧	( سورة العاديات - ١٠٠ )
٧٠٦	( سورة والليل اذا ينشى - ٩٢ )	٧٢٨	( سورة الفارقة - ١٠١ )
٧٠٦	١ والنهار إذا تجلى	٧٢٨	( سورة ألهاكم التكاثر - ١٠٢ )
٧٠٧	٢ وما خلق الذكر والآنى	٧٢٨	( سورة والعصر - ١٠٣ )
٧٠٨	٣ فأما من أعطى واتقى	٧٢٩	( سورة ويل لكل همزة - ١٠٤ )
٧٠٨	٤ فسنيسره لليسرى	٧٢٩	( سورة ألم تر د الغيل - ١٠٥ )
٧٠٨	٥ وأما من بخل واستغنى	٧٣٠	( سورة لإيلاف قريش - ١٠٦ )
٧٠٩	٦ وكذب بالحنى	٧٣٠	( سورة أرايت الماعون - ١٠٧ )
		٧٣١	( سورة إنا أعطيناك الكوثر - ١٠٨ )

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٧٣١	١ حديث السكوتر	٧٢٧	٢ ونب . ما أغنى عنه ماله وما كسب
٧٢٣	( سورة قل يا أيها الكافرون - ١٠٩ )	٧٢٨	٣ سيصل نارا ذات لب
٧٢٣	( سورة إذا جاء نصر الله - ١١٠ )	٧٢٨	٤ وامرأته حاملة الحطب
٧٢٣	٢٠١ دعاء . سبحانك ربنا وبحمدك ، الهم اغفر لي ،	٧٣١	( سورة قل هو الله أحد - ١١٢ )
٧٢٤	٣ ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا	٧٢٩	١ حديث . كذبني ابن آدم ولم يكن له ذلك ،
٧٢٤	٤ فسيح بحمد ربك واستغفره	٧٣٩	٣ الله الصمد
٧٣٦	( سورة تبت يدا أبي لب ونب - ١١١ )	٧٤١	( سورة قل أهدؤ رب الفاق - ١١٣ )
٧٢٧	١ ( وأند همدك الاقربين )	٧٤١	( سورة قل أهدؤ رب الناس - ١١٤ )

## نصريب

صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٥	١٣	المفطرون الصوم	المفطرون الصوم	١١٩	٥	بن عيشة	بن عيشة
٧	٢٠	حرس رسول	حرس رسول الله	١٢١	٢٨	رواية	رواية
٧	٢٧	الحل	الحل	١٢٦	١١	ابن حلال	ابن بلال
١٤	٦	ابراهيم	ابراهيم	١٢٨	٢٢	الإجارة	الإجارة
١٩	١٠	أسامة	أبو أسامة	١٣٠	٢٤	الفتح	الفتح
٢١	٢٣	هنا	هناك	١٤١	٨	تلك	تلك
٢٣	٤	وأبو سلة	وأبو سلة	١٤٤	٧	يديه	يديه
٢٨	٨	بلغته	بلغته	١٦٢	٢	بن طلحة	بن أبي طلحة
٥٦	٢	الوقدي	الوقدي	١٧١	٩	لرؤوف	لرؤوف
٥٨	١٥	الهمي	الهمي	١٧١	٢٣	أبيك	ليك
٦٤	٨	مولي ابن عباس	مولي ابن عباس من ابن عباس	١٨٥	٦	والهلاك	والملك
٦٥	٢	فقرأ	فقرأ	١٩١	٥	من عباس	من ابن عباس
٦٦	١٣	نعم	نعم	١٩٥	١	وصلا	صلا
٧١	٤	بالأردلام	بالأردلام	٢٠٢	٥	قطمن	قطمن
٧٨	٩	الحبط	الحبط	٢٠٦	١٤	الأصفر	الأصفر
٨٣	٢٥	وإيم	وإيم	٢٠٨	١٣	حسانم	حسانم
٨٨	١١	انصر	انصر	٢٢٥	٢	سليان	سليان
٨٩	١٤	أفخهما	أفخهما	٢٢٥	٢٠	باب ٧	باب ٨
٩١	١٢	٩٣٧٨	٤٣٧٨	٢٢٨	١٤	أخرجه	أخرجه
٩٧	٢٢	الوقاة	الوقاة	٢٣٥	١٤	بن أبي نمر	بن أبي نمر
٩٨	١	قامتحتنا	قامتحتنا	٢٣٠	١٧	الألياب	الألياب
٩٨	٢	نم	نم	١٣٥	٢٠	وقد	وقد
٩٨	٤	لا تهلكتنا	لا تهلكتنا	٢٣٦	٤	فقرأ	فقرأ
١٠٣	١٩	فقلت	فقلت	٢٣٨	٢٥	لا تقطروا	لا تقطروا
١٠٦	١٨	الوادع	الوادع	٢٣٩	٢	٤٥٧٤	٤٥٧٤
١١٢	١٠	المساوين	المساوين	٢٤٢	٧	ثابتة	ثابتة
١١٣	٢٢	ينزل	ينزل	٢٤٧	١٤	وترك	وترك
				٢٥٠	٢	قاسنا	قاسنا



صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٩ ٢٥٠	الصغيره	٩ ٤١٢	ترهقما
٢٥٠ بعد ٢٠ الحديث ٥٨٢	أطرافه في: ٥٠٥٠، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠	٢٥ ٤٢٣	مبالغة
	٥٠٥٦، ٥٠٥٥	٢٧ ٤٢٣	باب - باب
٢٨ ٢٥٤	رينت	١٦ ٤٢٣	في البحر
١٣ ٢٥٦	المهاجر	١٢ ٤٣١	اتخذ
٥ ٢٦٤	سلة رضى	٤٣٤	آخر سطر ٤٨٣٨
٩ ٢٧٣	الاشجع	١٢ ٤٤١	جنب
٢٥ ٢٧٣	أفادت	١٢ ٤٤٦	الاحق الاحق الذى لا حاجة له فى النساء
٦ ٢٧٨	تتحقق	٢١ ٤٤٨	التلانى
٨ ٢٨٣	إن وصلت	٢٢ ٤٤٨	سنة
٦ ٢٩٤	ابن يزيد	٦ ٤٥١	مبداه بن عمرو، أما
٩ ٢٩٤	أبي الغالية	٤ ٤٥٣	متبرزنا
٢٩٦	آخر سطر حريرة	٢٠ ٤٥٣	تتام
١٤ ٣٠٠	أحاديث تفسير	١ ٤٥٤	ففعلنا
١٦ ٣١٤	مدخل	١١ ٤٥٤	وتوبى
٢٣ ٣١٦	ما اطلع	١٢ ٤٥٤	مقاتله
١٦ ٣٤٠	ابن كعب	٢٢ ٤٥٤	نزل
٩ ٣٤٨	تنجيك	٨ ٤٥٥	تأمين
١ ٣٤٩	الله قال	٤٦٣	أصل الصفحة ٢٦٣
٢٢ ٣٥٣	ابن عبد الله	٤٨٧	آخر سطر شأنها
٦ ٣٥٨	اعتزلوا	٣ ٤٨٨	قال
٢٢ ٣٦٣	فارتقب	١٤ ٤٨٨	فصبر
٣٧٠	أدلى الصفحة ٢٧٠	١٧ ٤٨٨	غيد نمو
١٧ ٣٧٠	ذلك	٢٣ ٤٩٤	٤٧٦٤
٤ ٣٧٩	والأولياء	٢٤ ٤٩٤	يفتلون
٢٣ ٣٨٠	فزع	٢٤ ٤٩٩	أبو بكر بن عبد الحميد أبو بكر عبد الحميد
٣ ٣٨٩	يرى	٢٣ ٥٠١	عشيرة
١٠ ٤٠٩	روى	١٧ ٥٠٦	مثل
٧ ٤١٢	حيسور	٩ ٥١١	الجماء
٨ ٤١٢	أبواه	٧ ٥١٥	(نبد) نيين (بد) بين

صواب	خطأ	صفحة سطر	صواب	خطأ	صفحة سطر
بلقظه	بلقظ	٥ ٥٧٠	قوله	قولهم	١٨ ٥١٥
والدخان	والدخان	٤ ٥٧٤	منزله ؟	منزله ؟	١٠ ٥١٦
رأوه	رآه	١٣ ٥٧٨	أفسط	أفسط	١٨ ٥١٧
مزود	مزود	٢٥ ٥٧٩	مذه	مذه	٢٦ ٥٢٠
أبو ذر	أبو ذر	٢٥ ٥٨١	ترجي	ترجي	٢٧ ٥٢٤
مذرو	مذرو	٢ ٥٨٣	انطلقوا	انطلقوا	٨ ٥٢٧
رأيتنا	رأيتنا	١٤ ٥٨٧	بيته	بيته	٧ ٥٢٨
لا ترفعوا	لا ترفعوا	٦ ٥٩٠	٧٩٩	٧٩٩	٢١ ٥٣٤
تنقص	تنقص	٥ ٥٩٣	أن	أن	٢١ ٥٣٩
قوسين	قوسين	٤ ٦٠٤	الجنة	الجنة	٤ ٠٤٣
أفتمروه	أفتمروه	٧ ٦٠٤	الأيدي	الأيدي	١٨ ٥٤٦
اتظرونا	آخر سطر اتظرونا	٦٢٧	يل (يل)	يل (يل)	١ ٥٥٠
جمد	جمد	١٣ ٦٢٨	قدره	قدر	٢٢ ٥٥٠
غفرت	غفرت	٧ ٦٢٤	حبيدة	حبيدة	١٣ ٥٥٠
نور هو ابن زيد	نور هو ابن زيد	١٦ ٦٤٢	وأبو العلاء	وأبو العلاء	١٧ ٥٥٥
غلامه	غلامه	٢٣ ٦٥٣	ثم	ثم	١ ٥٥٦
أنمت	أنمت	٣ ٦٥٩	يتساءلون	يتساءلون	٢ ٥٥٦
يحدث	يحدث	٢٨ ٦٧٨	بمحمون	بمحمون	٢٢ ٥٥٧
البسمة	آخر سطر البسمة	٦٩٥	يعش بضم الشين	يعش بضم الشين	٢٥ ٥٦٦
٤٩٣٨	٢٨٩٤	١٩ ٦٩٦	للانان	للانان	١٤ ٥٦٧
يحاسب	يحاسبك	١٩ ٦٩٧	عبد الله بن حميد	عبد بن حميد	٦ ٥٦٨

# فتح الباري

بشرح

صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزيّة بفرنس بجدي بأسر كتب صحيح البخاري

قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً  
وأشرف على مقابلة نسق الطبعة والخطوة  
عبد العزيز بن عبد الله بن باز  
الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

قام باغرامه وصحى وأشرف على طبعه  
محب الدين الخطيب

رقم كُتبه وأبراه وأعاديه  
محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد التاسع

دار المعرفة

بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

### على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)	٩٢ - الفتن (ج ١٣)	٨٦ - الحدود (ج ١٢)	٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)	٣٧ - الإجارة (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٣٨ - الحوالة (ج ٤)	٦ - الحيض (ج ١)	٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٩٠ - الجبل (ج ١٢)	٤٤ - الخصومات (ج ٥)	١٠ - الأذان (ج ٢)	٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	٥٧ - الخمس (ج ٦)	١٢ - الخوف (ج ٢)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)
٨٢ - القدر (ج ١١)	١٦ - الكسوف (ج ٢)	٨٠ - الدعوات (ج ١١)	٨٧ - اللذيات (ج ١٢)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	٧٤ - الأشربة (ج ١٠)
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٣٩ - الكفالة (ج ٤)	٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)	٨١ - الرقاق (ج ١١)	٧٣ - الأضاحي (ج ١٠)	٧٠ - الأطعمة (ج ٩)
٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٤٥ - اللقطة (ج ٥)	٤٨ - الرهن (ج ٥)	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	٢٧ - المحصر (ج ٤)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٣٥ - السلم (ج ٤)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)
٧٥ - المرضى (ج ١٠)	٤١ - المزراعة (ج ٥)	٢٢ - السهو (ج ٣)	٥٦ - السير (ج ٦)	٢ - الإيمان (ج ١)	٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)
٤٢ - المساقاة (ج ٥)	٤٦ - المظالم (ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	٤٧ - الشركة (ج ٥)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	١ - بدء الوحي (ج ١)
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)	٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٣٤ - البيوع (ج ٤)	٣١ - التراويح (ج ٤)
٦١ - المناقب (ج ٦)	٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	٨ - الصلاة (ج ١)	٩١ - التعبير (ج ١٢)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)	٨٣ - النذور (ج ١١)	٥٣ - الصلح (ج ٥)	٣٠ - الصوم (ج ٤)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	٩٤ - التمني (ج ١٣)
٦٩ - النفقات (ج ٩)	٦٧ - النكاح (ج ٩)	٧٢ - الصيد (ج ٩)	٧٦ - الطب (ج ١٠)	١٩ - التهجيد (ج ٣)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)
٥١ - الهبة (ج ٥)	١٤ - الوتر (ج ٢)	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٤٩ - العتق (ج ٥)	٧ - التيمم (ج ١)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)
١ - الوحي (ج ١)	٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٧١ - العقيقة (ج ٩)	٣ - العلم (ج ١)	٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١١ - الجمعة (ج ٢)
٤ - الوضوء (ج ١)	٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)	٢٣ - الجنائز (ج ٣)	٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على غلاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.  
(يوسف المرشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٦ - كتاب فضائل القرآن

### ١ - باب كيف نزل الوحي ، وأول ما نزل

قال ابن عباس : المهديمن الأمين . للقرآن أمينٌ على كل كتاب قبله

٤٩٧٨ ، ٤٩٧٩ - **حدثنا** عبيدُ الله بنُ موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال : أخبرني عائشةُ وابنُ عباسٍ رضي الله عنهم قالا : **إبشَ النبي ﷺ** بمكة عشرَ سنينَ ينزلُ عليه القرآن ، وبالمدينة عشرَ سنينَ .  
٤٩٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيلَ **حدثنا** مدتمرٌ قال سمعتُ أبي عن أبي عثمان قال : « **أُنِيذْتُ** أن جبريلَ أتى النبي ﷺ وعنده أمُ سلمة ، فجعل يتحدث ، فقال النبي ﷺ : لَمْ سَلِمَةَ من هذا ؟ أو كما قال . قالت : هذا وخيةٌ . فلما قام قالت : والله ما حصيته إلا إياه ، حتى سمعتُ خطبةَ النبي ﷺ يُخبر خبرَ جبريل . أو كما قال . قال أبي قلت لابي عثمان : **يمن سمعتَ هذا ؟** قال : من أسامةَ بن زيدٍ ،

٤٩٨١ - **حدثنا** عبدُ الله بن يوسفَ **حدثنا** الأيثُ **حدثنا** سعيدُ المقبريُّ عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « قال النبي ﷺ : ما من الأنبياءِ بيَّ إلا أعلَى من الآياتِ ما منهُ آمَنَ عليه البشرُ ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاهُ اللهُ إليَّ ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يومَ القيامةِ »

[ الحديث ٤٩٨١ - طريقه في : ٧٢٧٤ ]

٤٩٨٢ - **حدثنا** عمرو بن محمدٍ **حدثنا** بمقوبُ بن إبراهيمَ **حدثنا** أبي عن صالح بن كيسان عن ابنِ شهاب قال : أخبرني أنسُ بنُ مالكٍ رضي الله عنه أن الله تعالى **تابعَ** على رسوله ﷺ قبل وفاته حتى توفاه أكثرَ ما كان الوحي ، ثم **توفى** رسولُ الله ﷺ بعدُ .

٤٩٨٣ - **حدثنا** أبو نعيمٍ **حدثنا** سُفيانُ عن الأسودِ بن قيسٍ قال سمعتُ جُنْدَباً يقول : « اشكى النبي ﷺ فلم يغم لهلة أو ليلتين ، فأنتهُ امرأةٌ فقالت : يا محمد ما أرى شيطانَكَ إلا قد تركَكَ ، فأنزل الله عز وجل : ( والضحى والليل إذا سجى ، ما ودَّعَكَ ربُّكَ وما قلى ) »

(كتاب فضائل القرآن) . ثبتت البسمة و كتاب ، لأبي ذر ، ووقع لغيره و فضائل القرآن ، حسب

قوله (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا لأبي ذر نزل ، بلفظ الفعل الماضي ، ولغيره وكيف نزل الوحي ، بصيغة الجمع ، وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة ، أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ كيف يأتيك الوحي ، في أول الصحيح ، وكذا أول نزوله في حديثها ، أول ما بدى به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ، لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدى ، لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به ، وأول ذلك بحسب الملك له عيانا مبلغا عن الله بما شاء من الوحي ، وإيحاء الوحي أعم من أن يكون بانزال أو بالهام ، سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة . وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد ذكره أن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها . قوله (قال ابن عباس : الميم من الأمين ، القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة ، وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن ، وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما أنزل قبله ، لأن الأحكام التي فيه إما مقررة لما سبق وإما ناسخة . وذلك يستدعي إثبات المنسوخ - وإما مجمدة ، وكل ذلك دال على تفضيل المجدد . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا . قوله (عن شيان) هو ابن عبد الرحمن ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . قوله (لبث النبي ﷺ بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر سنين) كذا الكشميني ، وغيره وبالمدينة عشرا ، بأبهام المعداد ، وهذا ظاهره أنه ﷺ عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الأربعين ، لكن يمكن أن يكون الراوي ألغى الكسر كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثا وستين ، فلم يمتد أنه عاش ثلاثا وستين ، وما يخالف ذلك (ما أن يحمل على إلغاء الكسر في الستين ، وأما على جبر الكسر في المشهور ، وأما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر ، وهو أنه بعث على رأس الأربعين ، فكانت مدة وحى المنام ستة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ، ثم نزل الوحي ، ثم تواتر وتتابع ، فكانت مدة تواتر وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة ، أو أنه على رأس الأربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان باقي إليه الكلمة أو الشيء مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ، ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة . ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بأثره أنه نزل مفردا ولم ينزل جملة واحدة ، ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال : أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة . وقرأ في قرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث الآية ، وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل : فرق في السنين ، وفي أخرى صحيحة لأبي شعبة والحاكم أيضا : وضع في بيت العزة في السماء الدنيا ، فجعل جبريل ينزل به على النبي ﷺ ، واسناده صحيح ، ووقع في المنهاج للحلي : أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قدر ما ينزل به على النبي ﷺ في تلك السنة إلى ليلة القدر التي تليها ، إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، وهذا أورده ابن الأثير من طريق ضعيفة ومنة طمة أيضا ، وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفردا هو الصحيح المعتمد . وحكى الماوردي في تفسير ليلة القدر

أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظلة نجعته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي ﷺ في عشرين سنة ، وهذا أيضا غريب ، والمعتمد أن جبريل كان يمارض النبي ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة ، كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شبة بإسناد صحيح ، وسيأتي مزيد لذلك بعد ثلاثة أبواب . وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان ، وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يمارض النبي ﷺ بالقرآن في شهر رمضان ، وفي ذلك حكمتان : إحداهما تعاهده ، والأخرى تبقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ ، فكان رمضان ظرفا لانزاله جملة وتفصيلا وعرضا وأحكاما . وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب ، عن وائلة بن الأسقع أن النبي ﷺ قال : « أنزلت التوراة است مضين من رمضان . والإنجيل ثلاث عشرة خلت منه ، والزبور ثمان عشرة خلت منه ، والقرآن لأربع وعشرين خلت من شهر رمضان . » وهذا كله مطابق لقوله تعالى ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ) وقوله تعالى ( إنا أنزلناه في ليلة القدر ) فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة ، فأُنزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ، ثم أنزل في اليوم الرابع والعشرين إلى الأرض أول ( اقرأ باسم ربك ) . ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بمكة والمدينة خاصة ، وهو كذلك ، لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي ﷺ في سفر حج أو عمرة أو غزاة ، ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكى ، وما نزل بعد الهجرة فهو مدنى ، سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب تأليف القرآن » . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا معتمر ) هو ابن سليمان التيمي . قوله ( قال أنبأ أن جبريل ) فاعل « قال » هو أبو عثمان أنهدى . قوله ( أنبأ ) يضم أوله على البناء للجهرول ، وقد عينه في آخر الحديث . ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخارى عمدا لكونها موقوفة ولعدم تعلقها بالباب وهي : عن أبي عثمان عن سلمان قال « لا تكونن إن استطعت أول من يدخل السوق » . الحديث موقوف ، وقد أورده البرقاني في مستخرجه من طريق عاصم عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعا . قوله ( فقال لام سبة : من هذا ) ؟ فاعل ذلك النبي ﷺ ، استفهم أم سلة عن الذي كان يحدثه هل فطنك لكونه ملكا أو لا . قوله ( أو كما قال ) يريد أن الراوى شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه ، وهذه الكلمة كثر استعمال المحدثين لها في مثل ذلك . قال الداودى ، هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل ، وظاهر سياق الحديث يخالفه ) كذا قال ، ولم يظهر لى ما ادعاه من الظهور ، بل هو محتمل للأمرين . قوله ( قالت هذا دحية ) أى ابن خليفة الكلبى الصحابى المشهور ، وقد تقدم ذكره في حديث ابن سفيان الطويل في قصة هرقل أول الكتاب ، وكان موصوفا بالجمال ، وكان جبريل يأتى النبي ﷺ غالبا على صورته . قوله ( فلما قام ) أى النبي ﷺ أى قام ذاهبا إلى المسجد . وهذا يدل على أنه لم ينكر عليها مظهره من أنه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة عما يوضح لها المقصود . قوله ( ما حسبته إلا إياه ) هذا كلام أم سلة ، وعند مسلم « فقالت أم سلة أئمن الله ما حسبته إلا إياه ، وأئمن من حروف القسم ، وفيها لغات قد تقدم بيانها . قوله ( حتى سمعت خطبة النبي ﷺ ) مجزئ مجزئ جبريل أو كما قال ( في رواية مسلم ) مجزئنا خبرنا ، وهو تصحيف به عليه عياض ، قال النووى : وهو الموجود في نسخ بلادنا . قلت : ولم أر هذا الحديث في شيء من المسانيد إلا من هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح . ولم أقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في أي قصة ، ويحتمل أن يكون في قصة بنى قريظة ، فقد وقع في « دلائل البهق » ، وفي

معروفين من شيوخ البخاري ، لكن الناقد أخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الأقران ، بل صالح بن كيسان أكبر سنا من ابن شهاب وأقدم سماعا ، وإبراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سيأتي تصريحه بتحديثه له في الحديث الآتي بعد باب واحد . قوله ( أن الله تابع على رسوله ﷺ قبل وفاته ) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر : أن الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته ، أي أكثر إنزاله قرب وفاته ﷺ ، والبر في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر سؤا لهم عن الأحكام فكثرت النزول بسبب ذلك . ووقع لي سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراوردي عن الإمامي عن الزهري : سألت أنس بن مالك : هل فر الوحي عن النبي ﷺ قبل أن يموت ؟ قال : أكثر ما كان وأجمه ، أورده ابن يونس في تاريخ مصر ، في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مرزوق . قوله ( حتى توفاه أكثر ما كان الوحي ) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة . قوله ( ثم توفي رسول الله ﷺ بعد ) فيه إظهار ما تضمنته الآية في قوله « حتى توفاه الله » ، وهذا الذي وقع أخيرا على خلاف ما وقع أولا ، فإن الوحي في أول البعثة فتر فترة ثم كثر ، وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال إلا القليل ، ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الأحكام ، إلا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولا بالسبب المتقدم ، وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة انضمامه الإشارة إلى كيفية النزول . الحديث السادس : قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في سورة والضحي ، ووجه إرواده في هذا الباب الإشارة إلى أن تأخير النزول أحيانا إنما كان يقع لحكمة تقتضي ذلك لا لقصد تركه أصلا ، فكان نزوله على أنحاء شتى : نارة يتتابع ، وتارة يترأخى . وفي إنزاله مفرقا وجوه من الحكمة : منها تسهيل حفظه لانه لو نزل جملة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبيهم ولا يكتب لشيء عالجهم حفظه . وأشار سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله ردا على الكفار ( وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ، كذلك - أي أنزلناه مفرقا - لنثبت به فؤادك ) . وبقوله تعالى ( وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) . ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه إليه يعلمه بأحكام ما يقع له وأجوبة ما يسأل عنه من الأحكام والحوادث . ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف ، فناسب أن ينزل مفرقا ، إذ لو نزل دفعة واحدة لشيء بيانها عادة . ومنها أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء ، فكان إنزاله مفرقا لينفصل الناسخ من المنسوخ أولى من إنزالها معا . وقد ضبط النقلة ترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن ، ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات الا قليلا ، وقد تقدم في تفسير ( اقرأ باسم ربك ) أنها أول سورة نزلت ، ومع ذلك فنزل من أولها أولا خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك ، وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولا ثم نزل سائرهما بعد . وأوضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال « كان النبي ﷺ ينزل عليه الآيات فيقول : ضمومها في السورة التي يذكر فيها كذا ، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى

٢ - باب نزل القرآن بلسان قريش والعرَب ، ( قرآنًا عربيًا - بلسان عربي مبين )

٤٩٨٤ - حدثنا أبو البتان أخبرنا شبيب عن الزهري وأخبرني أنس بن مالك قال « فأنس عثمان زيد



ابن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في اللصايف ، وقال لهم : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن ، فاكتبوها بلسان قريش ، فإن القرآن أنزل بلسانهم ، ففعلوا .

٤٩٨٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاة ح : وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن مبرج قال أخبرني عطاة قال أخبرني صفوان بن يحيى بن أمية أن بعل كاذب يقول : كَيْتَنِي أَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حين يُنْزَلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ ، فلما كان الذي ﷺ بالجعرانة وعليه ثوب قد أظلم عليه وبه الناس من أصحابه ، إذ جاءه رجل مُتَضَمِّنٌ بطيب فقال : يا رسول الله : كوف ترى في رجلٍ أحرم في حبة بعد ما تَصْبِغُ بطيب ، فنظر الذي ﷺ ساعة فجاءه الوحي ، فأشار عمرُ إلى بعلٍ أي تعال ، فجاء بعلٌ فأدخل رأسه ، فإذا هو مُحَرَّجُ الوجه يَفِطُ كذلك ساعة ، ثم مرى عنه فقال : ابن الذي يسأني عن العمرة آفنا ؟ فالتبس الرجلُ فجاء به إلى الذي ﷺ فقال : أما اللطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرَّات ، وأما الجبة فأنزعها ، ثم اصنع في مهرنك كما تصنع في حَبَّكَ .

قوله (باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب ، قرأنا عربيا - بلسان عربي مبين) في رواية أبي ذر ، لقول الله تعالى قرأنا الخ . وأما نزوله بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش ، فأقرى الناس بلغة قريش لا بلغة جذيل ، وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص ، لأن قريشا من العرب ، وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك . وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف ، من طريق أخرى عن عمر قال : إذا اختلفتم في اللغة فاكتبوها بلسان مضر ، اهـ ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان واليه تنتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم . وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني : معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش ، أي معظمه ، وأنه لم تَقَمْ دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش ، فإن ظاهر قوله تعالى (إنا جعلناه قرآنا عربيا) أنه نزل بجميع السنة العرب ، ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أوهما دون اليمن أو قريشا دون غيرهم فعليه البيان ، لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحداً ، ولو ساءت هذه الدعوى لساغ للأخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ من سائر قريش . وقال أبو شامة : يحتمل أن يكون قوله نزل بلسان قريش ، أي ابتداء نزوله ، ثم أبيع أن يقرأ بلغة غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ، اهـ . وتكملته أن يقال : أنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهيلاً وتيسيراً كما سيأتي بيانه ، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف لحمل الناس عليه لسكونه لسان النبي ﷺ ولما له من الأولوية المذكورة ، وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضاً . قوله (وأخبرني) في رواية أبي ذر ، فأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان ، هر معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، فأنهر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان ، فاكتبوه بلسانهم ، أي

قريش . قوله ( أن ينسخوها في المصاحف ) كذا للأكثر ، والضمير للسور أو للآيات أو الصحف التي أحضرت من بيت حفصة ، ولكشميني ، أن ينسخوها ما في المصاحف ، أي ينقلوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى ، والاول هو المعتمد لأنه كان في صحف لا مصاحف . قوله ( وقال مسدد حدثنا يحيى ) في رواية أبي ذر ، يحيى بن سعيد ، وهو القطن ، وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المنثري عنه كما بينته في التعليق . قوله ( أن يعلى ) هو ابن أمية والد صفوان . قوله ( كان يقول : ليتني أرى رسول الله ﷺ الخ ) هذا صورته مرسل ، لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة ، وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام قال فيه : عن صفوان بن يعلى عن أبيه ، فوضح أنه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن معمر القفط الذي ساقه المصنف هنا ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج . وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره : ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين ، فلمل ذلك وقع من بعض النساخ . وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ) لا يستلزم أن يكون النبي ﷺ أرسل بلسان قريش فقط اكونهم قومه ، بل أرسل بلسان جميع العرب لأنه أرسل إليهم كلهم ، بدليل أنه خاطب الأعرابي الذي سأله بما يفهمه بعد أن نزل الوحي عليه بجواب مسألته فدل على أن الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشيا كان أو غير قريش ، والوحي أهم من أن يكون قرآنا يتلى أولا يتلى . قال ابن بطال : مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلوا كان أو غير متلوا إنما نزل بلسان العرب ، ولا يود على هذا كونه ﷺ بعث إلى الناس كافة عربا وعجميا وغيرهم لأن اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بألسنتهم ، ولذا قال ابن المنير : كان إدخال هذا الحديث في الباب الذي قبله أليق ، لكن له قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد

### ٣ - باب جمع القرآن

٤٩٨٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق « أن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : أرسل إلى أبو بكر الصديق مقتل أهل البكامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال إن القتل قد استبحر يوم البكامة بقرء القرآن ، وإني أخشى إن استبحر القتل بالقرء بأوطن فيذهب كثير من القرآن ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن . قلت لعمر : كيف فعل شيدا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال عمر : هذا والله خير . فلم يزل عمر يرجعني حتى شرح الله صدرى لذلك ورأيت في ذلك الذي رأى عمر . قال زيد قال أبو بكر : إنك رجل شاب عاقل لا تهملك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فتتبع القرآن فأجمله . فوالله لو كنونى نقل جبل من الجبال ما كان أهمل علي مما

أمرني به من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال : هو والله خير . فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى لأذى شرح له صدر أبى بكر وعمر رضى الله عنهما . فتتبع القرآن أجمعه من القسب والخاف وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبى خزيمة الأنصارى لم أجدها مع أحد غيره ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ) ، حتى خاتمة براءة ، فكانت المصحف عند أبى بكر حتى نوفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حنيفة بن عمار رضى الله عنه .

٤٩٨٧ - حدثنا موسى حدثنا إبراهيم حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه « أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازى أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفرغ حذيفة اختلافهم في القراءة ، فقال حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين ، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالمصحف ننسخها في المصاحف ثم نردّها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث ابن هشام ، فنسخوها في المصاحف ، وقال عثمان الرهط القرشيين الثلاثة : إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنا نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا نسخوا المصحف في المصاحف ود عثمان المصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا . وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق »

٤٩٨٨ - قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال « فقدت آية من الأحزاب حين نسختنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتصديها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصارى : ( من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فآلحقناها في سورتها في المصحف »

قوله ( باب جمع القرآن ) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص ، وهو جمع متفرقة في مصحف ، ثم جمع تلك المصحف في مصحف واحد مراتب السور . وسيأتى بعد ثلاثة أبواب د باب تأليف القرآن ، والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصحف . قوله ( عن عبيد بن السباق ) بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، مدني يكنى أبا سعيد ، ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين ، لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل ابن حنيف الذي مات في خلافة علي ، وحديثه عنه عند أبي داود وغيره ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، لكنه كرره في التفسير والاحكام والتوحيد وغيرها مطولا ومختصرا . قوله ( عن زيد بن ثابت ) هذا هو الصحيح عن الزمري أن قصة زيد بن ثابت مع أبى بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك ، وقصة زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد

ابن ثابت عن أبيه ، وقد رواه إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن الزهري فأدرج قصة آية الاحزاب في رواية عبيد ابن السباق ، وأغرب عمارة بن غزية فرواه عن الزهري فقال « عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وساق القصص الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبي بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري ، وبين الخطيب في المدرج ، أن ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض . **قوله** ( أرسل الى أبو بكر الصديق ) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك ، وزربنا في الجزء الاول من « فوائد الديمعاقول » ، قال « حدثنا إبراهيم بن بشار حدثنا سفیان بن عيينة عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت قال : قبض النبي ﷺ ولم يكن القرآن جمع في شيء » . **قوله** ( « قتل أهل النجاة » ) أى عقب قتل أهل النجاة . والمراد بأهل النجاة هنا من قتلها من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب ، وكان من شأنها أن مسيلة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي ﷺ بارتداد كثير من العرب ، فجهر اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة لخاربوه أشد محاربة ، الى أن خذله الله وقتله ، وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبعمائة وقيل أكثر . **قوله** ( قد استعرج ) بسين مهملة ساكنة ومثناة مفتوحة بعدها حاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقيلة ، أى اشتد وكثر ، وهو استفعل من الحر لأن المكروه غالبا يضاف الى الحر ، كما أن المحبوب يضاف الى البرد يقولون : أخصني الله عينه وأفر عينه . ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفیان بن عيينة المذكورة قتل سالم مولى أبي حذيفة وافظله فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن ، فجاء الى أبي بكر ، وسيأتى أن سالمًا أحد من أمر النبي ﷺ بأخذ القرآن عنه . **قوله** ( بالقراء بالمواطن ) أى في المواطن ، أى الأماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ، ووقع في رواية شعيب عن الزهري وفي المواطن ، وفي رواية سفیان ، وأنا أخشى أن لا ياتي المسلمون زحفا آخر إلا استعرج القتل بأهل القرآن . **قوله** ( فيذهب كثير من القرآن ) في رواية يعقوب بن إبراهيم ابن سعد عن أبيه من الزيادة « الا أن يجموه » وفي رواية شعيب : قبل أن يقتل الباقر ، وهذا يدل على أن كثيرا من قتل في وقعة النجاة كان قد حفظ القرآن ، لكن يمكن أن يكون المراد أن يجمعهم جمعة لا أن كل فرد فرد جمعه ، وسيأتى مزيد بيان لذلك في « باب من جمع القرآن ، ان شاء الله تعالى . **قوله** ( قلت لعمر ) هو خطاب أبي بكر لعمر ، حكاية ثانيا لزيد بن ثابت لما أرسل اليه ، وهو كلام من يؤثر الاتباع وينفر من الابتداع . **قوله** ( لم يفعله رسول الله ﷺ ) تقدم من رواية سفیان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك ، وفي رواية عمارة بن غزية « فنفر عنها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعله رسول الله ﷺ » ؟ وقال الخطابي وغيره : يحتمل أن يكون ﷺ إنما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته ، فلما انقضى نزوله بوفاة ﷺ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وقاه لوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة المحمدية زادها الله شرفا ، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه بمشورة عمر ، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي داود في « المصاحف » بإسناد حسن عن عبد خبير قال « سمعت عليا يقول : أعظم الناس في المصاحف أجرا أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، هو أول من جمع كتاب الله . وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال « قال رسول الله ﷺ : لا تكتبوا غير القرآن » الحديث فلا ينافي ذلك ، لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة ، وقد كان القرآن كله كتب في عهد النبي ﷺ اسكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور ، وأما ما أخرجه ابن أبي داود في « المصاحف » من

طريق ابن سيرين قال : قال علي : لما مات رسول الله ﷺ آليت أن لا آخذ على ردائي إلا صلاة جمعة حتى أجمع القرآن لجمعه ، فأسناده ضعيف لانقطاعه ، وعلى تقدير أن يكون محفوظا فراده بجمعه حفظه في صدره ، قال : والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين ، وم من راويه . قلت : وما تقدم من رواية عبد خير عن علي أصح ، فهو المعتمد . ووقع عند ابن أبي داود أيضا بيان السبب في إشارة عمر بن الخطاب بذلك ، فأخرج من طريق الحسن : أن عمر سأل عن آية من كتاب الله ف قيل : كانت مع فلان فقتل يوم القيامة ، فقال : إنا لله ، وأمر بجمع القرآن ، فسكان أول من جمعه في المصحف ، وهذا منقطع ، فان كان محفوظا حمل على أن المراد بقوله : فسكان أول من جمعه ، أي أشار بجمعه في خلافة أبي بكر فذهب الجمع إليه لذلك . وقد تسوّل لبعض الروافض أنه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع القرآن في المصحف فقال : كيف جاز أن يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ؟ والجواب أنه لم يفعل ذلك إلا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصيحة منه لله ولرسوله واسكتابه ولائمة المسلمين وعامتهم ، وقد كان النبي ﷺ أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه غيره ، فلم يأمر أبو بكر إلا بكتابه ما كان مكتوبا ، ولذلك توقف عن كتابة الآية من آخر سورة براءة حتى وجدها مكتوبة ، مع أنه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه . وإذا تأمل المصنف ما فعله أبو بكر من ذلك جزم بأنه يعد في فضائله وينوب به عظيم منقبته ، لثبوت قوله ﷺ : من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها ، فاجمع القرآن أحد بعده إلا وكان له مثل أجره إلى يوم القيامة . وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه أن يرد على ابن الدغنة جواره ويرضى بجوار الله ورسوله ، وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله ، وقد أعلم الله تعالى في القرآن بأنه يجمع في المصحف في قوله ( يتلو صفحا مطهرة ) الآية ، وكان القرآن مكتوبا في المصحف ، اسكن كانت مفرقة لجمعهما أبو بكر في مكان واحد ، ثم كانت بعده محفوظة إلى أن أسر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحب وأرسل بها إلى الأمصار ، كما سيأتي بيان ذلك . قوله ( قال زيد ) أي ابن ثابت ( قال أبو بكر ) أي قال لي ( إنك رجل شاب حافل لا تهملك ، وقد كتبت الوحي ) ذكر له أربع صفات متضمنة خصوصيته بذلك : كونه شابا فيسكون أنشط لما يطالب منه ؛ وكونه عاقلا فيسكون أوعى له ، وكونه لا يهتم فتركن النفس إليه ، وكونه كان يكتب الوحي فيسكون أكثر ممارسة له . وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجسد في غيره لكن مفرقة . وقال ابن بطال عن المهلب : هذا يدل على أن العمل أصل الحصول المحمودة لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجسده سببا لاتباعه ورفع الأنفة عنه ، كذا قال وفيه نظر ، وسيأتي مزيد البحث فيه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية سفيان بن عيينة : فقال أبو بكر ، أما إذا عزمت على هذا فأرسل إلى زيد بن ثابت فادعه ، فانه كان شابا حدثا قويا يكتب الوحي لرسول الله ﷺ ، فأرسل إليه فادعه حتى يجمعه معي . قال زيد بن ثابت : فأرسلنا إلى فأتيتهما ، فقالا لي : إنا نريد أن نحسم القرآن في شيء ، فاجمع معنا . وفي رواية عمارة بن غزوة : فقال لي أبو بكر : ان هذا دعائي إلى أمر ، وأنت كاتب الوحي ، فان تك معي انبتمكما ، وإن توافقتي لا أفعل ، فاقضى قول عمر . فنفرت من ذلك ، فقال عمر : كله وما عليكوا فملتما ، قال فنظرنا فقلنا : لا شيء والله ، ما علينا . قال ابن بطال : إنما نظر أبو بكر أولا ثم زيد بن ثابت نانبا لأنهما لم يجدوا رسول الله ﷺ فعله ففكرهما أن يحللا أنفسهما محل من يريد احتياط الدين على احتياط الرسول فلما نهما عمر على قاعدة ذلك وأنه خشية أن يتخير الحال في المستقبل إذا لم يجمع

القرآن فيصير الى حالة الخفاء بعد الشهرة . رجما اليه . قال : ودل ذلك على أن فعل الرسول إذا تجرد عن القران - وكذا تركه - لا يدل على وجوب ولا يحريم انتهى . وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول . بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول ﷺ . قال ابن الباقلائي : كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية ، بدلالة قوله ﷺ : لا تكتبوا عني شيئا غير القرآن ، مع قوله تعالى ( إن علينا جمعه وقرآنه ) وقوله ( إن هذا لفي الصحف الأولى ) وقوله ( رسول من الله يتلو صحفا مطهرة ) . قال : فكل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية ، وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعادتهم . قال : وقد فهم عمر أن ترك النبي ﷺ جمعه لا دلالة فيه على المنع ، ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجه الاصابة في ذلك ، وأنه ليس في المنقول ولا في المنقول ما ينافيه ، وما يترتب على ترك جمعه من ضياع بعضه ، ثم تابعهما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك . قوله ( فرائه لو كلموني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أسرفي به ) كأنه جمع أولا باعتبار أبي بكر ومن وافقه ، وأفرد باعتبار أنه الأمر وحده بذلك . ووقع في رواية شعيب عن الزهري : لو كلمني ، بالافراد أيضا ، وإنما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في إحصاء ما أمر بجمعه ، لكن الله تعالى يسره له ذلك كما قال تعالى ( ولقد يسرنا القرآن للذكر ) . قوله ( فتبعت القرآن أجمعه ) أي من الأشياء التي عندي وعند غيري . قوله ( من المسب ) يضم المهملتين ثم موحدة جمع عسيب وهو جريد النخل ، كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف المريض . وقبل العسيب طرف الجريدة المريض الذي لم يثبت عليه الخوص ، والذي يثبت عليه الخوص هو السعف . ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب : القصب والعسيب والكرانيف وجراثد النخل ، ووقع في رواية شعيب : من الرقاق ، جمع رقة ، رقة تكون من جلد أو ورق أو كاغد ، وفي رواية عمار بن غزيرة : وقطع الاديم ، وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : « والصحف » . قوله ( وللخاف ) بكسر اللام ثم غاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع لخرة بفتح اللام وسكون المعجمة ، ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن إبراهيم بن سعد : « وللخف » بضمتين وفي آخره فاء ، قال أبو داود الطيالسي في روايته : هي الحجارة الرقاق . وقال الخطابي : صفائح الحجارة الرقاق . قال الأصمعي : فيها عرض ودقة . وسيأتي لل مصنف في الاحكام من أبي ثابت أحد شيوخه أنه فسره بالحرف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء ونهى الآنية التي تصنع من الطين المشوي . ووقع في رواية شعيب : « والاكتاف » جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة ، كانوا اذا جف كتبوا فيه . وفي رواية حمارة بن غزيرة : « وكسر الاكتاف » ، وفي رواية ابن جرير عن ابن شهاب عن ابن أبي داود : « والاضلاع » وهذه من وجه آخر وهو الاقواب ، بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتح حاءين وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه ، وعند ابن أبي داود أيضا في « المصاحف » من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال : « لأم عمر فقال : من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئا من القرآن فليأت به . وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعصب » . قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى يشهد شاهدان ، وهذا يدل على أن زيدا كان لا يكتبني تجرد وجداته مكتوبا حتى يشهد به من تلقاه سمعا ؛ مع كون زيد كان يحفظه ، وكان يفعل ذلك مباينة في الاحتياط . وعند ابن أبي داود أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه : « ان أبا بكر قال لعمر ولزيد : اقعدا على باب المسجد فن جاءكما بنماذين على شيء من كتب الله فاكتهما ، ورجلاه تقات مع انقطاعه ، وكان المراد بالشاهدين الحفظ

والكتاب ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله ﷺ ، أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن . وكان غرضهم أن لا يكتب إلا من عين ما كتب بين يدي النبي ﷺ لا من مجرد الحفظ . قوله ( وصدور الرجال ) أي حيث لا أجـ ذلك مكتوبا . أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق للمحفوظ في المصدر . قوله ( حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري ) وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد « مع خزيمة بن ثابت ، أخرجه أحمد والترمذي . ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة « مع خزيمة الانصاري ، وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من طريق أبي اليان عن شعيب فقال فيه « خزيمة بن ثابت الانصاري ، وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب ، وقول من قال عن إبراهيم بن سعد « مع أبي خزيمة » ، وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وأن الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الأحزاب ، فالأول يختلف الرواة فيه على الزهري ، فمن قائل « مع خزيمة » ، ومن قائل « مع أبي خزيمة » ، ومن شك فيه يقول « خزيمة أو أبي خزيمة » ، والأرجح أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكسنية ، والذي وجد معه الآية من الأحزاب خزيمة . وأبو خزيمة هــ ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكسنيته دون اسمه ، وقيل هو الحارث بن خزيمة ، وأما خزيمة فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما تقدم صريحا في سورة الأحزاب . وأخرج ابن أبي داود من طريق محمد بن اسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال « أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال : أشهد أني سمعتهما من رسول الله ﷺ ووعيتهما ، فقال عمر : وأنا أشهد لقد سمعتهما . ثم قال : لو كانت ثلاث آيات لجمعتهما سورة على حدة ، فانظروا سورة من القرآن فالحقوها في آخرها ، فهذا أن كان محفوظا احتمل أن يكون قول زيد بن ثابت « وجدتتها مع أبي خزيمة لم أجدها مع غيره » ، أي أول ما كتبت ، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك ، أو أن أبا خزيمة هو الحارث بن خزيمة لا ابن أوس . وأما قول عمر « لو كانت ثلاث آيات ، فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم ، وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك إلا بتوقيف . نعم ترتيب السور بعضها إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سيأتى في « باب تأليف القرآن » . قوله ( لم أجدها مع أحد غيره ) أي مكتوبة ، لما تقدم من أنه كان لا يكتب بالحفظ دون الكتابة . ولا يلزم من عدم وجدانه إياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم يتلقها من النبي ﷺ ، وإنما كان زيد يطلب الثبوت عن تلقاها بغير واسطة ، ولعلمهم لما وجدها وميد عند أبي خزيمة تذكروها كما تذكرها زيد . وفائدة التتبع المبالغة في الاستظهار ، والوقوف عندما كتب بين يدي النبي ﷺ . قال الخطابي : هذا مما يخفى معناه . ويوم أنه كان يكتب في إثبات الآية بخبر الشخص الواحد ، وليس كذلك ، فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وأبو خزيمة وعمر . وحكى ابن التين عن الداودي قال : لم يتفرد بها أبو خزيمة ، بل شاركه زيد بن ثابت ، فعلى هذا تثبت برجلين اهـ . وكأنه ظن أن قولهم لا ثبت القرآن بخبر الواحد أى الشخص الواحد ، وليس كما ظن ، بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر ، فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد . والحق أن المراد بالثني ثني وجودها مكتوبة ، لا ثني كونها محفوظة . وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب « لحاء خزيمة

ابن ثابت فقال : لئن رأيتم تركتم آيتين فلم تكتبوهما ، قالوا : وما هما ؟ قال : فقيت من رسول الله ﷺ ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) الى آخر السورة ، فقال عثمان : وانا أشهد ، فكيف ترى أن نجعلهما ؟ قال : اختم بهما آخر ما نزل من القرآن ، ومن طريق أبي العالية أنهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يمل عليهم أبي بن كعب ، فلما انتهوا من براءة الى قوله ( لا يفتنون ) ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها ، فقال أبي بن كعب : أقرأني رسول الله ﷺ آيتين بعدهن ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) الى آخر السورة . قوله ( فكانت الصحف ) أى التى جمعها زيد بن ثابت . قوله ( عند أبي بكر حتى توفاه الله ) في موطأ ابن وهب ، عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : جمع أبو بكر القرآن في قرطيس ، وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بممر ففعل ، وعند موسى بن عقبة في المغازي ، عن ابن شهاب قال : لما أصيب المسلمون بالجماعة فزع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة ، فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم ، حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول مع جمع القرآن في الصحف ، وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزيرة وأن زيد بن ثابت قال : فأمرني أبو بكر فكتبته في قطع الأديم والعصب ، فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده ، وإنما كان في الأديم والعصب أولا قيل أن يجمع في عهد أبي بكر ، ثم جمع في الصحف في عهد أبي بكر كما دلت عليه الاخبار الصحيحة المترادفة . قوله ( ثم عند حفصة بنت عمر ) أى بعد عمر في خلافة عثمان ، الى أن شرع عثمان في كتابة المصحف . وإنما كان ذلك عند حفصة لأنها كانت وصية عمر ، فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك . قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه ، أعاده إشارة الى أنهما حديثان لابن شهاب في قستين مختلفتين وإن اتفقتا في كتابة القرآن وجهه . وعن ابن شهاب قصة نائلة كما بيناه عن عارضة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التى من الأحزاب وقد ذكرها في آخر هذه الفصة الثانية هنا . وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا ، فأخرج القصة الأولى في تفسير التوبة ، وأخرج الثانية قبل هذا بباب لكن باختصار . وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين ، وابن أبي داود في المصاحف ، والخطيب في المدرج ، من طريق أبي اليان بتامه . وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الأحزاب كما تقدم . قال الخطيب : روى إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ، ثم ساقها من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للأسانيد المذكورة ، قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب ، وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد . قلت : وروايته تأتي عقب هذا باختصار . وقد أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة ، وفاته رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب أيضا ، وقد بينت ذلك قبيل . قال : وروى قصة آية الأحزاب بممر وهشام بن الغاز ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم . قلت : وفاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهى عند المصنف في الجهاد . قوله ( حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه ) في رواية يونس عن ابن شهاب . ثم أخبرني أنس بن مالك ، . قوله ( أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ) في رواية الكشميني في أهل العراق ، والمراد أن أرمينية فتحت في خلافة عثمان ، وكان أمير المسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي ، وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك ، وكان أمير أهل



الشام على ذلك العسكر حبيب بن مسلمة النهري ، وكان حذيفة من جملة من غزا معهم ، وكان هو على أهل المدائن وهي من جملة أعمال العراق . ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد ، وكان يغازي أهل الشام في فرج أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، قال ابن أبي داود : الفرج الثغر . وفي رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل أرمينية في غزوه ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل العراق وأهل الشام ، وفي رواية يونس بن يزيد واجتمع لغزو أذربيجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق . وأرمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسرهما عند غيره ، وبه جزم الجواليقي . وتبعه ابن الصلاح ثم النووي ، وقال ابن الجوزي : من ضمنها فقد غط ، وبسكون الراء وكسر الميم بعدما تحتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد ثقل قاله ياقوت ، والنسبة إليها أرميني بفتح الهمزة ضبطها الجوهري . وقال ابن قرقول : بالتخفيف لا غير ، وحكى ضم الهمزة . وغلط . وإنما المضموم همزتها أرمية والنسبة إليها أرموي وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان ، وأما أرمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط . ومد الأصيل والمهلب أوله<sup>(١)</sup> وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقديم الموحدة ، وتشتمل على بلاد كثيرة ، وهي من ناحية الشمال . قال ابن السمعاني : هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسبها وطيب هوائها وكثرة ماؤها وشجرها المثل . وقيل إنها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح ، وأذربيجان بفتح الهمزة والدال المعجمة وسكون الراء ، وقيل بسكون الدال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون ، وحكى ابن مكى كسر أوله ، وضبطها صاحب المطالع ، ونقله عن ابن الأعرابي بسكون الدال وفتح الراء . ولد كبير من نواحي جبال العراق غربي<sup>(٢)</sup> وهي الآن تبريز وقصباتها ، وهي تلي أرمينية من جهة غربيها ، واتفق غزوها في سنة واحدة ، واجتمع في غزوة كل منهما أهل الشام وأهل العراق ، والذي ذكرته الأشهر في ضبطها ، وقد تمد الهمزة وقد تكسر وقد تحذف وقد فتحت الموحدة وقد يزداد بعدها ألف مع مد الأول حكا ، الهجري وأذكره الجواليقي ، وبؤكده أنهم نسبوا إليها أذري بالمد اقتصارا على الركن الأول كما قالوا في النسبة إلى بعلبك بعل . وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو الثانية من خلافة عثمان . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي إسحاق عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال : خطب عثمان فقال : يا أيها الناس ، إنما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة ، وقد اختلفتم في القراءة ، الحديث في جمع القرآن ، وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر ، وكان قتل عمر في أواخر ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي ﷺ بثلاث عشرة سنة إلا ثلاثة أشهر ، فإن كان قوله : خمس عشرة سنة ، أي كاملة فيكون ذلك بعد مضي سنتين وثلاثة أشهر من خلافته ، لكن وقع في رواية أخرى له : منذ ثلاث عشرة سنة ، فيجمع بينهما بانحاء الكسر في هذه وجوبه في الأول فيكون ذلك بعد مضي سنة واحدة من خلافته ، فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين ، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه ، وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان . وغفل بعض من أدركناه فزعم أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر لذلك مستندا : قوله ( فأزاع حذيفة اختلافهم في القراءة ) في

(٢) يباي بالاصل

(١) أي أول أذربيجان ،

رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه ، فيتنازعون في القرآن ، حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذعروه ، وفي رواية يونس ، فتذاكروا القرآن ، فاختلفوا فيه حتى كاد يسكون بينهم فتنة ، وفي رواية عمارة بن غزية أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان فقال : يا أمير المؤمنين أدرك الناس ، قال : وما ذاك ؟ قال : غزوت فرج أرمينية ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بما لم يسمع أهل العراق ، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بما لم يسمع أهل الشام ، فيكفر بعضهم بعضا . وأخرج ابن أبي داود أيضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال داني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة فسمع رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود ، وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري ، فغضب ثم قام لحيد الله وأتى عليه ثم قال : هكذا كان من قبلكم اختلفوا ، والله لأركبن إلى أمير المؤمنين ، ومن طريق أخرى عنه : إن اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة ، قرأ هذا ( وأتوا الحج والعمرة لله ) وقرأ هذا ( وأتوا الحج والعمرة للبيت ) فغضب حذيفة واحمرت عيناه ، ومن طريق أبي الشعثاء قال قال حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ، ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى ، والله لئن قسمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يحياها قراءة واحدة ، ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال لحذيفة : بلغني عنك كذا ، قال : نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف أهل الكتاب . وهذه القصة لحذيفة يظهر لي أنها متقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة ، فكأنه لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب إلى عثمان . وصادف أن عثمان أيضا كان وقع له نحو ذلك ، فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف ، من طريق أبي قلابة قال : لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل . فجعل الثقلان يتلفون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا ، فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال : أتم عندى تختلفون ، فمن نأى عني من الأمصار أشد اختلافا . فكأنه والله أعلم لما جاءه حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الأمصار تحققت عنده ما ظنه من ذلك . وفي رواية مصعب بن سعد فقال عثمان : تتمرون في القرآن ، تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ، ويقول الآخر والله ما تقيم قراءتك ، ومن طريق محمد بن سيرين قال : كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كذبت بما تقول ، فرفع ذلك إلى عثمان فتعاضم في نفسه . وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج : أن ناسا بالمراني يسأل أحدهم عن الآية فإذا قرأها قال : ألا أنى أكفر بهذه ، ففشا ذلك في الناس ، فكلم عثمان في ذلك . قوله ( فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسل إلينا بالمصحف فنسخها في المصاحف ) في رواية يونس بن يزيد : فاستخرج المصحف التي كان أبو بكر أمر زيدا بجمعها فندخ منها مصاحف فبث بها إلى الآفاق ، والفرق بين المصحف والمصحف أن المصحف الأوراق المجردة التي جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر . وكانت سوراهم مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لسكن لم يرتب بعضها أثر بعض ، فلما نسخت ورتب بعضها أثر بعض صارت مصحفا ، وقد جاء عن عذرة أنه لما فعل ذلك بعد أن استأشار الصحابة ، فأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال : قال علي . لا تقولوا في عثمان إلا خيرا . فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملائنا ، قال ما تقولون في هذه القراءة ؟ لقد بلغني أن بعضهم يقول إن قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد أن يكون كفرا ، قلنا : فما ترى ؟ قال : أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون مرة ولا اختلاف . قلنا فنعلم ما رأيت .

**قوله** (قاسم زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ونسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال: جمع عثمان اثني عشر رجلا من قريش والأنصار منهم أبي بن كعب، وأرسل إلى الرقعة التي في بيت عمر، قال حدثني كثير بن أفلح وكان ممن يكتب قال: فكانوا إذا أخذوا في الشيء آخروه، قال ابن سيرين أظنه ليكتبوه على المرضة الأخيرة، وفي رواية مصعب بن سعد وقال عثمان: من أكتب الناس؟ قالوا كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت. قال: فأبى الناس أعرب. وفي رواية أفصح - قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليعمل سعيد ولا يكتب زيد، ومن طريق سعيد بن عبد العزيز أن عروبة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية لأنه كان أشبههم لهجة برسول الله ﷺ، وقتل أبوه العاص يوم بدر مشركا، ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركا. قلت: وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي ﷺ تسع سنين، قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة، وحديثه عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم، واستعمله عثمان على السكوفة ومعاوية على المدينة. وكان من أجواد قريش وحلبائها، وكان معاوية يقول: لكل قوم كريم، وكريمتنا سعيد. وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع أو ثمان أو تسع وخمسين. ووقع في رواية عمارة ابن غزبة: أبان بن سعيد بن العاص، بدل سعيد، قال الخطيب: وهم عمارة في ذلك لأن أبا قيس بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة. والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اه. ووقع من تسمية بقية من كتب أو أملى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة: منهم مالك بن أبي عامر جده مالك بن انس من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه، ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم، ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا، ومنهم انس ابن مالك، وعبد الله بن عباس. ووقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب، فهو لاء تامة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر، وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر ابن سمرة قال: قال عمر بن الخطاب: لا يملين في مصاحفنا إلا غلمان قريش وثقيف، وليس في الذين سميناهم أحد من ثقيف بل كلهم إما قرشي أو أنصاري، وكان ابتداء الأمر كان لزيد وسعيد المعنى المذكور فبعثنا في رواية مصعب، ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فاضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظفروا بأبي بن كعب في الأملاء. وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عنه، قال ابن شهاب: فآخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال: يا معشر المسلمين أئذول عن نسخ آية المصاحف ويقولونها رجل والله لقد أسلحت والله لئن صلب رجل كافرا؟ يريد زيد بن ثابت. وأخرج ابن أبي داود من طريق بخير بن مالك بالخاء مصغر: سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة ران زيد بن ثابت لصبي من الصبيان. ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بصحا وسبعين سورة. ومن طريق زر بن حبیش عنه: شذوذ: وإن لزيد بن ثابت دوايتين. والمذود لعثمان في ذلك أنه عمله بالمدينة وعبد الله بالسكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضره أيضا فان عثمان إنما أراد نسخ المصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وإن جمعها مصحفا واحدا، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي، فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره. وقد

أخرج الترمذى فى آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال : بلغنى أنه كره ذلك من مائة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة . قوله ( وقال عثمان للرمط الفرشين الثلاثة ) يعنى سعيداً وعبد الله وعبد الرحمن ، لأن سعيداً أموى وعبد الله أسدى وعبد الرحمن . ويى وكلمة من بطون قريش . قوله ( فى شىء من نقرآن ) فى رواية شعيب . وفى عربية من عريبه لقرآن ، وزاد . مدي من طريق عبد الرحمن بن ممدى عن إبراهيم بن سعد فى حديث الباب . قال ابن شهاب فاختفوا يومئذى لتابوت والتابوت ، بقى الفرشيون انتابوت وقال زيد التابوت ، فرفع اختلافهم الى عثمان فقال : اكتبوه التابوت قائم نزل بلسان قريش ، وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسماعيل بن جهم فى روايته عن ابن شهاب فى حديث زيد بن ثابت ، قال الخطيب : وإنما رواها ابن شهاب مرسلة . قوله ( حتى اذا نسخوا الصحف فى المصاحب رد عثمان الصحف الى حفصة ) زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان مروان يرسل الى حفصة - يعنى حين كان أمير المدينة من جهة معاوية - يسألها المصحف اتى كتب منها القرآن فنأبى أن تعطيه ، قال سالم فله توفيت حفصة ورجعنا من دفتها أرسل مروان بالعزيمة الى عبد الله بن عمر ليرسلن اليه ذلك المصحف ، فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر ، فأمر بها مروان فدفقت وقال : إنما فعلت هذا لأنى خشيت أن طال بالناس زمان أن يرتاب فى شأن هذه الصحف مرتاب ، ووقع فى رواية أبي عبيدة دفقت ، قال أبو عبيد : لم يسمع أن مروان مرق المصحف إلا فى هذه الرواية . فمت : قد أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه : ولما كان مروان أمير المدينة أرسل الى حفصة يسألها المصحف ، فسمته إياها ، قال حدثنى سالم بن عبد الله قال : لما توفيت حفصة ، فذكره وقال فيه : فشفقتها وحرقتها ، ووقعت هذه الزيادة فى رواية عمارة بن عزبة أيضاً باختصار ، لكن أدرجها أيضاً فى حديث زيد بن ثابت وقال فيه : ففسلها غسلاً ، وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم أو خارجة أن أبا بكر لما جمع القرآن حال زيد بن ثابت النظر فى ذلك فذكر الحديث مختصراً الى أن قال : فأرسل عثمان الى حفصة فطأها وأبت حتى عادها ليردنها اليها ، ففسخ منها ثم ردها ، فلم تزل عندها حتى أرسل مروان فأخذها فخرقها ، ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من شقيق ثم غسل ثم تحرق ، ويحتمل أن يكون بالحذاء المعجمة فيكون مرفها ثم غسلها والله أعلم . قوله ( فأرسل الى كل أمة بمصحف مما نسخوا ) فى رواية شعيب : فأرسل الى كل جند من أجناد المسلمين بمصحف ، واختلفوا فى عدة المصاحف التى أرسل بها عثمان الى الأقاليم ، فالشهور أنها خمسة ، وأخرج ابن أبي داود فى كتاب المصاحف ، من طريق حمزة الزيات قال : أرسل عثمان أربعة مصاحف ، وبعث منها الى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد ، فبقى حتى كتبت مصحفى عليه . قال ابن أبي داود سمعت أبا حاتم السجستاني يقول : كتبت سبعة مصاحف الى مكة والى الشام والى اليمن والى البحرين والى البصرة والى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً . وأخرج باسناد صحيح الى إبراهيم بن يحيى قال : قال لى رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة مضبوط من مصحف أهل الكوفة ، قلت : لم ؟ قال : لأن عثمان بعث الى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن يمرض ، وبقى مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا . قوله ( وأمر بما سواه من القرآن فى كل صحيفة أو مصحف أن يحرق ) فى رواية الأكراد أن يحرق ، بالحذاء المعجمة . والرواوى بالمعجمة ورواه الأصمى بالوجهين ، والمعجمة أثبت . وفى رواية الاسماعيل : أن تمحى أو تحرق ، وقد وقع فى رواية شعيب

عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل به ، قال : فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار ، وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيرا ، وفي رواية بكير بن الأشج : فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ، ثم بث في الأجناد التي كتب ، ومن طريق مصعب بن سعد قال : أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف ، فأنجزهم ذلك - أو قال - لم يذكر ذلك منهم أحد ، وفي رواية أبي قلابة : فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار : اني قد صنعت كذا وكذا ومحوت ما عندي ، فاحرقوا ما عندكم ، والمخبر أعم من أن يكون بالناسل أن التحريق ، وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع ، ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من حال بيده شيء من ذلك ، وقد جزم عياض بانهم غسلوها بالماء ثم أحرقوها مبالغة في إذماها . قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار وأن ذلك إكرام لها وصون عن وطأها بالأنفاس . وقد أخرج عبد الرزاق عن طريق طارم أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت ، وكذا فعل عروة ، وكرمه إبراهيم ، وقال ابن عطية : الرواية بالخاء الممثلة أصح . وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت ، وأما الآن فالنسل أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته . وقوله : وأمر بما سواه أي بما سوى المصحف الذي استكتبه والمصاحف التي نقلت منه وسرى الصحف التي كانت عند حفصة وردها إليها ، ولهذا استدرك مروان الأمر بعدها وأعدمها أيضا خشية أن يقع لأحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الأمر كما تقدم . واستدل بتحريق عثمان المصحف على أنه ثلثين بقدم الحروف والأصوات لأنه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الأسطر المكتوبة في الورق قديمة ، ولو كانت هي غير كلام الله لم يستجر الصحابة إحراقها والله أعلم . قوله ( قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة إلى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واضحا ، وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الأحزاب ، وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الأحزاب من المصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع نسخي بن ثابت . ووقع في رواية إبراهيم بن اسماعيل بن جهم عن ابن شهاب أن فقهه إماما إنما كان في خلافة أبي بكر ، وهو وهم منه ، والصحيح ما في الصحيح وأن الذي فقدته في خلافة أبي بكر الآيتان من آخر برادة وأما التي في الأحزاب ففقدتها لما كتب المصحف في خلافة عثمان ، وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن جهم ، وليس كذلك والله أعلم . قال ابن التين وغيره : الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان أن جمع أبي بكر كان لحشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حنثه ، لأنه لم يكن مجعولا في موضع واحد لجمعه في صحائف مرتبة آيات سورة على ما وقفهم عليه النبي ﷺ ، وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأوه بلغاتهم على اتساع اللغات ، فأدى ذلك ببعضهم إلى تحطئة بعض ، غشى من تفاقم الأمر في ذلك ، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتبا أسوره كما سيأتي في دباب تأليف القرآن ، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وإن كان قد وسع في قراءته بلغات غيرهم رفعا للحرج والمشفة في ابتداء الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك انتهت فاقصر على لغة واحدة ، وكانت لغة قريش أرجح اللغات فاقصر عليها ، وسيأتي ، ويد ببيان لذلك بعد باب واحد . ( تنبيه ) : قال ابن معين لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق إبراهيم بن سعد ، وقد روى مالك طرقا منه عن ابن شهاب

## ٤ - باب كتاب النبي ﷺ

٤٩٨٩ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **اليثم** عن **يونس** عن **ابن شهاب** أن **ابن السباق** قال : **إن زيد بن ثابت** قال : **أرسل إلى أبو بكر** رضي الله عنه قال : **إنك كنت تكذب الوحي** رسول الله ﷺ ، **فأنجم القرآن** ، **فخذهمت** حتى وجدت آخر سورة النوبة آيتين مع أبي خزيمة لأصاري لم أجدهما مع أحد غيره ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ) إلى آخره .

٤٩٩٠ - **حدثنا عبيد الله بن موسى** عن **إسرائيل** عن **أبي إسحاق** عن **البراء** قال : **لما نزلت : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله )** قال النبي ﷺ : **ادع لي زيدا** وليحيى بالروح والمواة والكثف - أو الكيف والدواة - ثم قال **اكتب ( لا يستوي القاعدون )** وخط ظهر النبي ﷺ عمرو ابن أم مكتوم الأعشى فقال : **يا رسول الله** فأتأسرتني ؟ فاني رجل ضرب للبعير ، فزكت مكانها : ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر ) .

قوله ( باب كتاب النبي ﷺ ) قال ابن كثير : ترجم كتاب النبي ﷺ ولم يذكر سوى حدث زيد بن ثابت وهذا عجيب ، فكانه لم يقع له على شرطه غير هذا . ثم أشار إلى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية . قلت : لم أفق في شيء من النسخ إلا بلفظ : **كتاب** ، بالأفراد وهو مطابق لحديث الباب ، نعم قد كتب الوحي لرسول الله ﷺ جماعة غير زيد بن ثابت ، أما بمكة فجميع ما نزل بها لأن زيد بن ثابت إنما أسلم بعد الهجرة ، وأما بالمدينة فأكثر ما كان يكتب زيد ، ولكثرة نعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العدد كما في حديث البراء بن عازب ثاني حديثي الباب ، ولهذا قال له أبو بكر : **إنك كنت تكذب الوحي** رسول الله ﷺ . وكان زيد بن ثابت ربما غاب فكتب الوحي غيره . وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة ، وأول من كتب له بمكة من قريش عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح ، ومن كتب له في الهجرة الخلفاء الأربعة والزبير بن العوام وخالد وأبان ابنا سعيد بن العاص بن أسية وحنظلة بن الربيع الأسدي ومعيقيب ابن أبي قاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرحبيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين ، وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال : كان رسول الله ﷺ ما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور ذرات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول : **ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا** ، الحديث . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن ، وأورد منه طرقا ، وغرضه منه قول أبي بكر لزيد : **إنك كنت تكذب الوحي** ، وقد مضى البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله . الثاني حديث البراء ، وهو ابن عازب ، لما نزل ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله ) قال النبي ﷺ : **ادع لي زيدا** ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ : **ادع لي فلانا** ، من رواية إسرائيل أيضا ، وفي رواية غيره : **ادع لي زيدا** ، أيضا وقد دمت

القصة هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه . ووقع هذا فزات مكانها ( لا يستوى الفاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أولي الضرر ) هكذا رقم ، تأخير لفظ ( غير أولي الضرر ) والذي في السلاوة ( غير أولي الضرر ) قبل ( والمجاهدون في سبيل الله ) وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن إسرائيل

### ٥ - باب أنزل القرآن على سبعة أحرف

٤٩٩١ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عن ابن شهاب حدثني عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس رضي الله عنهما حدثه « أن رسول الله ﷺ قال : أقرأني جبريل على حرفٍ قرأته ، فلم أنزل أستزيد به ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف »

٤٩٩٢ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال حدثني عروة بن الزبير أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري حدثاه أنهما سمعا عمر بن الخطاب قول « سمعتُ هشام ابن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حيازة رسول الله ﷺ ، فاستمعتُ لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ ، فكشيت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلم ، فلبدته بردائه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت ، فان رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت . فانطلقت به أفودته إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأها . فقال رسول الله ﷺ : أرسله ، أقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت . ثم قال : أقرأ يا عمر ، فقرأتُ للقراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله ﷺ : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فأقرأوا ما تنيسر منه »

قوله ( باب أنزل القرآن على سبعة أحرف ) أي على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها ، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه ، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات في الكلمة الواحدة إلى سبعة ، فان قيل فإنا نجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه ، فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الأداء كما في المد والامالة ونحوهما . وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ، ولفظ السبعة يطلق على إرادة السكثرة في الآحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبعمائة في المئين ولا يراد العدد المعين ، وإلى هذا جنح عياض ومن تبعه . وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه بلغ الاختلاف في معنى الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة ، وقال المنذرى : أكثرها غير مختار ، ولم أفد على كلام ابن حبان في هذا بعد تنبهي مظانه من صحيحه ، وسأذكر ما انتهى إلى من أقوال العلماء في ذلك مع بيان المقبول منها والمردود إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث ابن عباس . قوله ( حدثنا سعيد بن عفير ) بالهملة راءاً مصغراً ، وهو سعيد بن كثير بن

عفير ينسب الى جده ، وهو من حفاظ المصربين وثقاتهم . قوله ( أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله ﷺ قال ) هذا لما لم يصرح ابن عباس بسماحه له من النبي ﷺ ، وكأنه سمعه من أبي بن كعب ، فقد أخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب نحوه . والحديث مشهور عن أبي أخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره . قوله ( أقراني جبريل على حرف ) في أول حديث النسائي عن أبي ابن كعب : أقراني رسول الله ﷺ سورة ، فبينما أنا في المسجد إذ سمعت رجلا يقرأها يخالف قراءتي ، الحديث . ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله ﷺ فقلت : ان هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه . ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما فقرأ ، لحسن النبي ﷺ شأنهما قال لقط في نفسي ولا أذكر في الجاهلية ، فضرب في صدري ففضت عرتا وكأنما أنظر الى الله فرقا ، فقال لي : يا أبا ، أرسل الى أن أقرأ القرآن على حرف ، الحديث . وعند الطبري في هذا الحديث : فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى أحر وجهي ، فضرب في صدري وقال : اللهم اخسأ عنه الشيطان . وعند الطبري من وجه آخر عن أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود ، وأن النبي ﷺ قال : كلاهما محسن قال أبي فقلت : ما كلاهما أحسن ولا أجمل ، قال فضرب في صدري ، الحديث . وبين مسلم من وجه آخر عن أبي ليلى عن أبي المكيان الذي نزل فيه ذلك على النبي ﷺ ولفظه : أن النبي ﷺ كان عند أضواء في غمار ، فأنه جبريل فقال : ان الله يأمرك أن تقرئ أمئك القرآن على حرف الحديث . وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل قوله ( اراجعت ) في رواية مسلم عن أبي : فرددت اليه أن هرن على أمي ، وفي رواية له : ان أمي لا تطيق ذلك . . ولأبي داود من وجه آخر عن أبي : فقال لي الملك الذي معي : قل على حرفين ، حتى بلغت سبعة أحرف . . وفي رواية للنسائي من طريق أنس عن أبي بن كعب : ان جبريل وميكائيل أتاني فقال جبريل : اقرأ القرآن على حرف ، فقال ميكائيل استرده ، ولاحمد من حديث أبي بكر نحوه . قوله ( فم أزل أستريده ويزيدني ) في حديث أبي : ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ، ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة أحرف ، ثم جاءه الرابعة فقال : ان الله يأمرك أن تقرئ أمئك على سبعة أحرف ، فأبى أحرف فقرأ عليه فقد أصابوا ، وفي رواية للطبري : على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة ، وفي أخرى له : من قرأ حرفا منها فهو كما قرأ ، وفي رواية أبي داود : ثم قال : ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سمعنا عليا عزيرا حكيما ، ما لم تختم آية عذاب برحة أو آية رحمة بعذاب ، ولانتمذي من وجه آخر أنه ﷺ قال : يا جبريل إني بعثت الى أمة أميين ، منهم العجوز والشيخ الكبير والغلाम والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط ، الحديث . وفي حديث أبي بكر : عند أحمد وكلها كاف شاف كقرئك فلم وتمال ما لم تختم ، الحديث . وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالأحرف اللغات أو القراءات ، أي أنزل القرآن على سبع لغات أو قراءات ، والأحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس ، فهي الأول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لأن أحد مداني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى ( ومن الناس من يعبد الله على حرف ) وعلى الثاني يكون المراد من اطلاق الحرف على الكلمة مجازا لسكونه بعضها . الحديث الثاني ، قوله ( ان المسود بن عزيمة ) أي ابن نوفل الزهري ، كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخى الزهري عن الزهري ، واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسود في إسناده ، واقتصر هب



الاعلى عن معمر عن الزهرى فيما أخرجه الفسائى عن المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد الرحمن ، وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذى ، وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال : كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما ، وذكره المصنف فى المحاربة بن الليث عن يونس تعليقا . قوله ( وعبد الرحمن بن عبد ) هو بالتزوين غير مضاف لشيء . قوله ( الفارى ) بتشديد الياء التجتانية نسبة الى القارة بطن من خزيمة ابن مدركة ، والقارة لقب واسمه أنيع بالثلاثة مصغر ابن مليح بالتصغير وآخره مهمله ابن الهون بضم الهاء ابن خزيمة . وقيل بل القارة هو الديش بكسر المهملة وسكون التجتانية بعدها معجمة من ذرية أنيع المذكور ، وليس هو منسوباً الى القراء ، وكانوا قد حالقوا بنى زهرة وسكنوا معهم بالمدينة بعد الاسلام ، وكان عبد الرحمن من كبار التابعين ، وقد ذكر فى الصحابة لكونه أتى به الى النبي ﷺ وهو صغير ، أخرج ذلك البغوى فى مسند الصحابة باسناد لا بأس به ، ومات سنة ثمان وثمانين فى قول الأكثر وقيل سنة ثمانين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد ذكره فى الأشخاص ، وله عنده حديث آخر عن عمر فى الصيام . قوله ( سمعت هشام بن حكيم ) أى ابن حزام الاسدى ، له ولأبيه صحبة ، وكان إسلامهما يوم الفتح ، وكان هشام فضل ، ومات قبل أبيه ، وليس له فى البخارى رواية . وأخرج له مسلم حديثاً واحداً مرفوعاً من رواية عروة عنه ، وهذا يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعلى ، وهم من زعم أنه استشهد فى خلافة أبى بكر أو عمر . وأخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهرى : كان هشام بن حكيم بأمر بالمعروف ، فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء : أما ما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك . قوله ( اقرأ سورة الفرقان ) كذا للجميع ، وكذا فى سائر طرقات الحديث فى المسانيد والجومامع ، وذكر بعض الشراح أنه وقع عند الخطيب فى المهمات ، سورة الأحزاب بدل الفرقان ، وهو غلط من النسخة التى وقف عليها ، فان الذى فى كتاب الخطيب الفرقان كما فى رواية غيره . قوله ( فسكت أساوره ) بالسين المهملة أى أخذ برأسه قاله الجرجاني ، وقال غيره د أوأبه ، وهو أشبه . قال النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع

أى رابتنى ، وفى بانت معاد :

إذا يساور قرناً لا يحل له أن يترك القرن الا وهو مخدول

ووقع عند الكشميهنى والقابى فى رواية شعيب الآتية بعد أبواب د أناور ، بالثالثة عوض المهملة ، قال هياض : والمعروف الاول . قلت : لكن معناها أيضاً صحيح ، ووقع فى رواية مالك د أن أجعل عليه . قوله ( فتصبرت ) فى رواية مالك د ثم أمهاته حتى انصرف ، أى من الصلاة ، لقوله فى هذه الرواية د حتى سلم . قوله ( فلبيت بردائه ) بفتح اللام وموحدين الاولى مشددة والثانية ساكنة ، أى جمعت عليه ثيابة عند لبته لئلا يتلف منى . وكان عمر شديداً فى الامر بالمعروف ، وفعل ذلك عن اجتهاد منه اظنه أن هشاماً خالف الصواب ، ولهذا لم يذكر عليه النبي ﷺ بل قل له أرسله . قوله ( كذبت ) فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن ، أو المراد بقوله كذبت أى أخطأت لان أهل الحجاز يطأون الكذب فى موضع الخطأ . قوله ( فان رسول الله ﷺ قد أقرأها ) هذا قاله عمر استدلالاً على ما ذهب اليه من تحطئة هشام ، وإنما ساغ له ذلك لرسوخ قدمه فى الاسلام وسابغته ، بخلاف

هشام فإنه كان قريب العهد بالاسلام نظمي عمر من ذلك ان لا يكون أنفن القراءة . بخلاف نفسه فإنه كان قد أتقن ما سمع ، وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه السيرة من رسول الله ﷺ فديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده ، ولان هشاما من مسلة المتح فكان النبي ﷺ أقرأه على ما نزل أخيرا فنشأ اختلافهما من ذلك ، ومبادرة عمر للانكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث و أنزل القرآن على سبعة أحرف ، الا في هذه الواقعة .

**قوله** ( فانطلقت به أوداه الى رسول الله ﷺ ) كأنه لما أبه برأيه صار يحمر به ، فلماذا صار قائدا له ، ولولا ذلك لكان يسوقه ، ولهذا قال له النبي ﷺ لما وصلا اليه : أرسله . **قوله** ( ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ) هذا أورده النبي ﷺ تطمينا لعمر لئلا يكر نصوب الشبهين المختلفين ، وقد وقع عند الطبري من طريق اسحاق بن عبيد الله ابن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال دقرأ رجل فعير عليه عمر ، فاختصما عند النبي ﷺ . فقال الرجل : ألم تقرني يا رسول الله ؟ قال : بلى ، قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي ﷺ في وجهه ، قال فضرب في صدره وقال : أبعد شيطاننا . قالوا لا ، ثم قال : يا عمر ، القرآن كله صواب ، ما لم يجعل رحمة عذابا أو عذابا رحمة ، ومن طريق ابن عمر وسمع عمر رجلا يقرأ ، فذكر نحوه ولم يذكر وقوع في صدر عمر ، لكان قال في آخره وأنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ، . ووقع جماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام ، منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ، ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو ، ان رجلا قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو إنما هي كذا وكذا ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا فيه ، إسناده حسن ، ولاحد أيضا وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة ان رجلين اختلفا في آية من القرآن كلاما يزعم أنه نقاها من رسول الله ﷺ ، فذكر نحو حديث عمرو بن العاص . والطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زهد وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهما ، فبترأه أيهم أخذ ؟ فسكت رسول الله ﷺ - وعلى الى جنبه - فقال على : ليقرأ كل إنسان منكم كما عم فانه حسن جميل ، ولان حبان والحاكم من حديث ابن مسعود وأقرأني رسول الله ﷺ سورة من آل حم ، فرحت الى المسجد فقلت لرجل : أقرأها ، فإذا هو يقرأ حروفا ما أقرأها ، فقال : أقرأنيها رسول الله ﷺ ، فانطلقت الى رسول الله ﷺ فأخبرناه ، فغضب وجهه وقال : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف ، ثم أمر الى علي شيئا ، فقال على : ان رسول الله ﷺ يأمركم ان يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه ، وأصل هذا سيأتي في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن . وقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً ، وقال المنذرى : أكثرها غير مختار . **قوله** ( فأقرء ما ينذر منه ) أي من المنزل . وفيه إشارة الى الحكمة في التعدد المذكور ، وأنه للتيسير على القارىء ، وهذا يقوى قول من قال : المراد بالأحرف تأدية المعنى باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة ، لأن لغة هشام بلسان قریش وكذلك عمر ، ومع ذلك فقد اختلفت قراءتهما .

نه على ذلك ابن عبد البر ، ونقل عن أكثر أهل العلم أن هذا هو المراد بالأحرف السبعة . وذهب أبو عبيد وآخرون الى أن المراد ، اختلاف اللغات ، وهو اختيار ابن عطية ، وتذهب بأن لغات العرب أكثر من سبعة ، وأجيب بأن المراد أفصحها ، فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال : نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغه

العجز من هرازن ، قال : والمجن سعد بن بكر وجثم بن بكر وفهر بن معاوية وثقيف ، وهؤلاء كلهم من هرازن . وقال لهم عليا هرازن ، ولهذا قال أبو عمرو بن الازد : أفصح العرب عليا هرازن وسفل تميم ، يعني بني دارم . وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال : نزل القرآن بلغة الكعبين كعب قريش وكعب خزاعة ، قبل وكيف ذلك ؟ قال : لأن الدار واحدة . يعني أن خزاعة كانوا جيران قريش فسموا عليهم لغتهم . وقال أبو حاتم السجستاني : نزل بلغة قريش وهذيل ونم الزباب والازد وربيعة . وهرازن وسعد بن بكر ، واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى ﴿ وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه ﴾ فلم هذا فيكون اللغات السبع في بطون قريش ، وذلك جزم أبو علي الأهوازي . وقال أبو عبيد : ليس المراد أن كل كلمة تقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبع مفرقة فيه ، فبعض بلغة قريش وبعض بلغة هذيل وبعض بلغة هرازن وبعض بلغة اليمن وغيرهم . قال : وبعض اللغات أوسعها من بعض وأكثر نصيبا . وقيل : نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر . وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السمع من مضر أنهم هذيل وكنانة وقيس وحضبة وتيم الزباب وأسد بن خزيمه وقريش ، فمذه قباثل مضر تستوعب سبع لغات . ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال : أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جازهم من العرب الفصحاء ، ثم أبيع للعرب أن يقرؤوه بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الالفاظ والإعراب ، ولم يكلف أحد منهم الانتقال من لغته الى لغة أخرى للشقة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد ، كل ذلك مع اتفاق المعنى . وعلى هذا يتناول اختلافهم في القراءة كما تقدم ، وتصوب رسول الله ﷺ كلا منهم . قلت : وتتمه ذلك أن يقال : إن الاباحة المذكورة لم تقع بالقشبي ، أي أن كل أحد يغير الكلمة بمرادها في لغته ، بل المراعى في ذلك السماع من النبي ﷺ ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي ﷺ ، ليسكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعا له ، ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته د عى حين ، أي د حق حين ، وكتب اليه : إن القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس لغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل . وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة . قال ابن عبد البر بعد أن أخرجه من طريق أبي داود بسنده : يحتمل أن يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار ، لا أن الذي قرأ به ابن مسعود لا يجوز ، قال : وإذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أمزلت جاز الاختيار فيما أنزل . قال أبو شامة : ويحتمل أن يكون مراد عمر ثم عثمان بقولها د نزل بلسان قريش ، أن ذلك كان أول نزوله ، ثم إن الله تعالى مهله على الناس لجوز لهم أن يقرؤوه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين . فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأ بلسان قريش لأنه الأولى ، وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر إلى ابن مسعود لأن جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير ، فإذا لابد من واحدة ، فليكن بلغة النبي ﷺ ، وأما العربي المجبول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لضر عليه التحول مع إباحة الله له أن يقرأ بلغته ، ويشير إلى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم د هون على أمي ، وقوله د أن أمي لا تطيق ذلك ، وكأنه انتهى عند السمع اعلمه أنه لا يحتاج لفظه من الفاظه إلى أكثر من ذلك العدد غالبا ، وليس المراد كما تقدم أن كل لفظه منه تقرأ على سبعة أوجه . قال ابن عبد البر : وهذا يجمع عليه ، بل هو غير ممكن . بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا الشيء القليل مثل

« عبد الطاغوت » . وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ، ورد عليه ابن الأنباري بمثل « عبد الطاغوت » ، ولا نقل لها أف ، وجبريل ، وبدل على ما قرره أنه أنزل أولاً بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقره بغير لسان قريش وذلك بعد أن كثرت دخول العرب في الاسلام ، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب « ان جبريل أتى النبي ﷺ وهو عند أضاة بنى غفار فقل : إن الله يأمرك أن تقرأ أمثك القرآن على حرف » فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته ، فإن أمثى لا تطيق ذلك ، الحديث أخرجه مسلم ، وأضاة بنى غفار هي بفتح الهزة والضاد المعجمة بغير من وآخره تا . ثانياً ، هو مستنقع الماء كالغدير ، وجمعه أضاكعها ، وقيل بالماء والهمز مثل إناه ، وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب الى بنى غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لأنهم نزلوا عنده . وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء أن معنى قوله « أنزل القرآن » على سبعة أحرف ، أى أنزل موسعاً على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه ، أى يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال أنزل على هذا الشرط أو على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته ، إذ لو أخذوا بأن يقره على حرف واحد لشيء عليهم كما تقدم . قال ابن قتيبة في أول « تفسير المشكل » له : كان من تيسير الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم ، فالخلى يقرأ على حين يريد « حتى حين » ، والاسدى يقرأ تعلمون بكسر أوله ، والغيمى يهز والقرشى لا يهز ، قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلاً وناشئاً وكلما لشيء عليه غاية المشقة ، فيسر عليهم ذلك به ، ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلاً أنزل سبعة أحرف ، وإنما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أروا كثير إلى سبعة . وقال ابن عبد البر : أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات ، لما تقدم من اختلاف همام وعمر ولغتهما واحدة ، قالوا : وإنما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالألفاظ . لختلفة ، نحو أقبل وتعال وهلم . ثم ساق الأحاديث الماضية الدالة على ذلك . قلت : ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الألفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات ، لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى ، وهى ما نبه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيسب في ختمة واحدة ، فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فأنما قرأ ببعض الأحرف السبعة لا بأكملها ، وهذا إنما يتأتى على القول بأن المراد بالأحرف اللغات ، وأما قول من يقول بالقول الآخر فيتأتى ذلك في ختمة واحدة بلا ريب ، بل يمكن على ذلك القول أن تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم . وقد حل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغير في سبعة أشياء : الأول ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته ، مثل « ولا يضار كاتب ولا شهيد » بنصب الواو ورفعها . الثاني ما يتغير بتغير الفعل مثل « بعد بين أسفارنا » وه باعد بين أسفارنا ، بصيغة الطلب والفعل الماضي . الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهملة مثل « ثم لنشرها بالراء والزوى » . الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل « طلع منضود » في قراءة على وطلع منضود . الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل « وجاءت سكرة الموت بالحق » في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف ويزن العابدين « وجاءت سكرة الحق بالماوت » . السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي هريرة « والليل إذا يغشى والنهار إذا تجل » والذكر واللائى ، هذا في النقصان ، وأما في الزيادة فسبكا تقدم في تفسير « ثبت يدا أبي طه » في

حديث ابن عباس « وأُنْذِرَ عَشِيرَتَكَ الْأَفْرَبِينَ ، وَرَهْطَكَ مِنْهُمْ الْخُلَصِينَ » . السَّابِعُ مَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ كَلِمَةٍ بِكَلِمَةٍ تَرَادُفُهَا مِثْلُ « الْعَيْنِ الْمَنفُوشِ » ، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ كَالْعُرْفِ الْمَنفُوشِ ، وَهَذَا وَجْهٌ حَسَنٌ لِسُكُونِ اسْتِجْدَادِهِ قَاسِمِ بْنِ ثَابِتٍ فِي دَلَالَتِهِ ، لِسُكُونِ الرُّخَصَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ إِنَّمَا وَقَعَتْ وَكَثُرَتْ يَوْمَئِذٍ لَا يَكْتُبُ وَلَا يُمْرِفُ الرِّسْمَ ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُمْرِفُونَ الْحُرُوفَ بِمَخَارِجِهَا . قَالَ : وَأَمَّا مَا وَجَدَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُتَبَايِنَةِ الْخُرُجَ الْمُتَّفِقَةَ الصُّورَةَ مِثْلُ « نَشْرَهَا وَنَشْرُهَا » ، فَإِنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ تَقَارُبُ مَعَانِيهَا . وَاتَّفَقَ تَشَابُهُ صَوْرَتِهَا فِي الْخَطِّ . قُلْتُ : وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَوْهِيْنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ قَتَيْبَةَ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْحِصَارُ الْمَذْكُورُ فِي ذَلِكَ وَقَعَ اتِّفَاقًا ، وَإِنَّمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاءِ ، وَفِي ذَلِكَ مِنَ الْحِكْمَةِ الْبَالِغَةِ مَا لَا يَخْفَى . وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ : الْكَلَامُ لَا يَخْرُجُ عَنْ سَبْعَةِ أَوْجِهٍ فِي الْاِخْتِلَافِ : الْأَوَّلُ اخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ مِنْ أَفْرَادٍ وَثْنِيَّةٍ وَجَمْعٍ أَوْ تَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ . الثَّانِي اخْتِلَافُ تَصْرِيفِ الْأَعْمَالِ مِنْ مَاضٍ وَمَضَارِعٍ وَأَمْرٍ ، الثَّالِثُ وَجْهُ الْإِعْرَابِ ، الرَّابِعُ النِّقْصُ وَالزِّيَادَةُ ، الْخَامِسُ التَّفْدِيْمُ وَالتَّأْخِيرُ ، السَّادِسُ الْإِبْدَالُ ، السَّابِعُ اخْتِلَافُ اللَّغَاتِ كَالْعِتِجِ وَالْإِمَالَةِ وَالرَّقِيقِ وَالتَّمْغِيمِ وَالْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ وَمَحْوُ ذَلِكَ . قُلْتُ : وَقَدْ أَخَذَ كَلَامُ ابْنِ قَتَيْبَةَ وَتَفَقَّهَ . وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفَ سَبْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْكَلَامِ ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « كَانَ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ يَنْزِلُ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ : زَايَجَرٌ وَأَمْرٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ وَمَحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَأَمْثَالٌ ، فَأَحْلَوْا حَلَالَهُ وَحَرَمُوا حَرَامَهُ ، وَافْعَلُوا مَا أَمَرْتُمْ بِهِ وَانْتَهَوْا عَمَّا نَهَيْتُمْ عَنْهُ ، وَاعْتَبَرُوا بِأَمْثَالِهِ ، وَاعْمَلُوا بِمَحْكَمِهِ ، وَآمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ وَقَوْلُوا آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا » أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا حَدِيثٌ لَا يَثْبُتُ ، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي سَلِيَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَمْ يَلْقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ رَدَّهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ مِنْهُمْ أَبُو جَمْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ . قُلْتُ : وَأَطْلُبُ الظَّاهِرَ فِي مَقْدَمَةِ تَفْسِيرِهِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ قَالَ بِهِ ، وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَجْتَمَعَ فِي الْحَرْفِ الْوَاحِدِ هَذِهِ الْأَوْجُهَةُ السَّبْعَةُ . وَقَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ ابْنَ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ ، وَفِي تَصْحِيحِهِ نَظَرٌ لَا يَقْطَعُهُ بَيْنَ أَبِي سَلِيَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلِيَةَ مَرْسَلًا وَقَالَ هَذَا مَرْسَلٌ جَيِّدٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنْ صَحَّ فَمَعْنَى قَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ « سَبْعَةُ أَحْرَفٍ » أَيُّ سَبْعَةِ أَوْجِهَةٍ كَمَا فَسَّرْتُ فِي الْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْأَحْرَفُ السَّبْعَةُ الَّتِي تَقْدُمُ ذِكْرُهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْآخَرَى ، لِأَنَّ سِيَاقَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ يَأْبَى حَمْلَهَا عَلَى هَذَا ، بَلْ هِيَ ظَاهِرَةٌ فِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ تَقْرَأُ عَلَى وَجْهَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً إِلَى سَبْعَةِ تَهْوِينًا وَتَسِيرًا ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ لَا يَكُونُ حَرَامًا وَحَلَالًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ وَأَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ : قَوْلُهُ زَايَجَرٌ وَأَمْرٌ اسْتِذْافٌ لِكَلَامٍ آخَرَ ، أَيُّ هُوَ زَايَجَرٌ أَيْ الْقُرْآنُ ؛ وَلَمْ يَرِدْ بِهِ نَفْسِيرُ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ ، وَإِنَّمَا تَوْهَمُ ذَلِكَ مِنْ تَوْهَمِهِ مِنْ جِبَةِ الْإِتِّفَاقِ فِي الْعَدَدِ . وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَاءَ فِي بَعْضِ طَرَفَةِ زَايَجَرٍ وَأَمْرٍ الْخُ بِلِإِنْصَابِ أَيُّ نَزَلَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْأَبْوَابِ السَّبْعَةِ . وَقَالَ أَبُو شَامَةَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّمْسِيرُ الْمَذْكُورُ لِلْأَبْوَابِ لِأَنَّ الْأَحْرَفَ ، أَيُّ هِيَ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ مِنَ أَبْوَابِ الْكَلَامِ وَأَقْسَامِهِ ، وَأَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأَصْنَافِ لَمْ يَقْتَصِرْ مِنْهَا عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ كَقَفْهِهِ مِنَ الْكُتُبِ . قُلْتُ : وَنَمَا يَوْضَعُ أَنَّ قَوْلَهُ زَايَجَرٌ وَأَمْرٌ الْخُ لَيْسَ تَفْسِيرًا لِلْحَرْفِ السَّبْعَةِ مَا وَقَعَ فِي مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ بَلَفَغَى أَنَّ تِلْكَ الْأَحْرَفَ السَّبْعَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يَكُونُ وَاحِدًا لَا يَخْتَلِفُ فِي حَلَالٍ وَلَا حَرَامٍ ، قَالَ أَبُو شَامَةَ : وَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي الْأَحْرَفِ

السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم أو ليس فيه إلا حرف واحد منها ؟  
مال ابن الباقلاني أن الأول . وصرح الطبري وجماعة بالثاني وهو الممتد . وقد أخرج ابن أبي داود في (المصاحف) عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال : سألت ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة ؟ قال : لا ، وإنما الأحرف السبعة مثل لم ونعال وأقيل ، أي ذلك قلت أجزأك . قال وقال لي ابن وهب مثله . والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي ﷺ ، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لا جبرهما ، كما وقع في المصحف المسمى «تجري من تحتها الأنهار» في آخر برادة وفي غيره . بحذف ومنه . وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة وارات ثابتة في بعضها دون بعض ، وعدة هآت وعدة لامات ونحو ذلك ، وهو محمول على أنه نزل بالأميرين بها . وأمر النبي ﷺ بكتابتها لشخصين أو أعلم بذلك شخصا واحداً وأمره بإثباتها على الوجهين . وما عدا ذلك من القراءات بما لا يوافق الرسم فهو ما كانت القراءة جاوزت به توسعة على الناس وتسهيلاً ، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضاً اختاروا الاقتصاد على اللفظ المأذون في كتابته وتركوا الباقي . قال الطبري : وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصاد كمن اقتصر مما خيف فيه على خصلة واحدة . لأن أمرهم بالقراءة على الأوجه المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة . قلت : وبدل عليه قوله ﷺ في حديث الباب «فقرءوا ما تيسر منه» ، وقد قرر الطبري ذلك تقريراً أعظم فيه وهو من قال بخلافه ، ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار وشرح الهداية ، وقال : أصح ما عليه الخذاق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها لا كلها ، وضابطه ما وافق رسم المصحف ، فاما ما خاله مثل ، أن تثبتوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج ، ومثل «إذا جاء فتح الله والنصر» فهو من تلك القراءات التي تركت إن صح السند بها ، ولا يكفي صحة سندها في إثبات كونها قرآناً ، ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التزييل فصار يظن أنه منه . وقال البغوي في «شرح السنة» : المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العروض على رسول الله ﷺ . فامر عثمان بنسخه في المصاحف وجمع الناس عليه ، وأذهب ما سوى ذلك قطعاً لمادة الخلاف . فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ ورفع ، فليس لاحد أن يعدو في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم . وقال أبو شامة : ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . وقال ابن عمار أيضاً : لقد فعل مستبغ هذه السبعة ما لا ينبغي له ، وأشكل الأمر على العامة بإيهامه كل من مل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر ، وإيته إذا اقتصر نقص عن السبعة أو راد ليزيل النسخة ، ووقع له أيضاً في اقتصاره عن كل إمام على راويين أنه صار من سمع قراءة راوي ناك غيرهما أبطلها ، وقد تكون هي أشهر وأصح وظهر ، وربما بالغ من لا يفهم خطأ أو كفر . وقال أبو بكر بن العباس : ليس هذه السبعة متبعة الجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جهنم وشيبة والأعمش ونحوهم ، فإن هؤلاء متابعون أو موافقون . وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الحمداني وغيرهم من أئمة القراء . وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا النزر اليسير ، فهذا أبو عمرو بن العلاء أشهر عنه سبعة عشر راوياً ، ثم ساق أسماءهم . وانصرف في كتاب ابن مجاهد على اليزيدي ، واشتهر عن اليزيدي عشرة أنفس فكيف

يقتصر على السوسى والدورى وليس لها منزلة على غيرها لأن الجميع مشتركون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى  
الاخذ ، قال : ولا أعرف لهذا سببا الا ما نضى من نقص العلم فاقصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم من  
السبعة على النزر اليسير . وقال أبو شامة : لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه ، بل أخطأ من نسب اليه ذلك ، وقد بالغ  
أبو طاهر بن أبى هاشم صاحبه فى الرد على من نسب اليه أن مراده بالقراآت السبع الاحرف السبعة المذكورة فى  
الحديث ، قال ابن أبى هشام : ان السبب فى اختلاف القراآت السبع وغيرها أن الجهات التى وجهت اليها المصاحف  
كان بها من الصحابة من حل عنه أهل تلك الجهة ، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل ، قال فثبت أهل كل  
ناحية على ما كانوا تلقوه سماعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط ، وتركوا ما يخالف الخط ، امتثالاً لأمر عثمان الذى  
وافقه عليه الصحابة لما رأوا فى ذلك من الاحتياط للقرآن ، فنشأ الاختلاف بين قراء الامصار مع كونهم  
متسكنين بحرف واحد من السبعة . وقال مكى بن أبى طالب : هذه القراآت التى يقرأ بها اليوم وصحت رواياتها عن  
الأئمة جز . من الاحرف السبعة التى نزل بها القرآن . ثم ساق نحوه تقدم قال : وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء  
كنافع وعاصم هى الاحرف السبعة التى فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما . قال : ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة  
هؤلاء السبعة مما ثبت من الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم ، فان الذين صنفوا  
القراآت من الأئمة المتقدمين - كآبى عبيد القاسم بن سلام وأبى حاتم السجستاني وأبى جعفر الطبرى وإسماعيل بن  
إسحاق والقاضى - قد ذكروا أضعاف هؤلاء . قلت : اقتصر أبو عبيدة فى كتابه على خمسة عشر رجلا ، من كل  
مصر ثلاثة أنفس ، فذكر من مكة ابن كثير وابن محيصن وحيداً الأعرج ، ومن أهل المدينة أباب جعفر وشيبة  
ونافعا ، ومن أهل البصرة أباعمر وعيسى بن عمر وعبد الله بن أبى إسحاق . ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب  
وعصم والاعمش ، ومن أهل الشام عبد الله بن عامر ويحيى بن الحارث قال : وذهب عنى اسم الثالث ، ولم  
يذكر فى الكوفيين حمزة ولا الكسائى . بل قال : إن جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا إلى قراءة حمزة ولم يجتمع  
عليه جماعتهم ، قال : وأما الكسائى فكان يتخير القراآت . فأخذ من قراءة الكوفيين بمضا وترك بمضا ، وقال  
بعد أن ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين : هؤلاء هم الذين يحكى عنهم عظم القراءة وإن كان  
الغالب عليهم الفقه والحديث ، قال : ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم أسنانهم ولا تقدمهم غير أنهم تمردوا  
للقراءة واشتدت عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم ، وذكر أبو حاتم زيادة  
على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن عامر ولا حمزة ولا الكسائى ، وذكر الطبرى فى كتابه اثنين وعشرين رجلا ،  
قال مكى : وكان الناس على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبى عمرو ويعقوب ، وبالكوفة على قراءة حمزة وعاصم  
وبالشام على قراءة ابن عامر ، وبمكة على قراءة ابن كثير ، وبالمدينة على قراءة نافع ، واستمروا على ذلك . فلما كان  
على رأس الثلاثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائى وحذف يعقوب ، قال : والسبب فى الاقتصار على السبعة مع أن فى  
أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومشاهم أكثر من عددهم أن الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا ، فلما قصرت  
الهمم اقتصروا - بما وافق خط المصحف - على ما سهل حفظه وتضبط القراءة به ، فظفروا الى من اشتهر بالثقة  
والأمانة وماول العصر فى ملازمة القراءة والاتفاق على الأخذ عنه فافردوا من كل مصر إماما واحدا ، ولم يتركوا  
مع ذلك نقل ما كان عليه الأئمة غير هؤلاء من القراآت ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم المجدرى وأبى

جعفر وشيبة وغيرهم . قال ومن اختار من القراءات كإخبار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك ، وقد صنف ابن جبير المكي وكان قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فانتصر على خمسة اختار من كل مصر إماما وإنما اقتصر على ذلك لأن المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خمسة إلى هذه الأمصار ، ويقال إنه وجه بسبعة هذه الخمسة ومصحفا إلى اليمن ومصحفا إلى البحرين لكن لم نسمع لذين المصحفين خبرا ، وأراد ابن مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف فاستبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فوقع ذلك لمن لم يعرف أصل المسألة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءات السبع الأحرف السبعة ، ولا سيما وقد كثرت استيهاهم الحرف في موضع القراءة فقالوا : قرأ بحرف نافع بحرف ابن كثير ، فتأكد الظن بذلك ، وإيس الأمر كما ظنه ، والاصل المعتمد عليه عند الأئمة في ذلك أنه الذي يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ووافق خط المصحف ، وربما زاد بعضهم الاتفاق عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولاسيما إذا اتفق نافع وعاصم . قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين ، قال : وأصح القراءات سندا نافع وعاصم ، وأفصحها أبو عمرو والكسائي ، وقال ابن السعدي (١) في الشافي : النفسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة ، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين فانتشر رأيهم أنه لا يجوز الزيادة على ذلك قال : وقد صنف غيره في الصحيح أيضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه ، فلم يقل أحد إنه لا يجوز القراءة بذلك لخلو ذلك المصحف عنه . وقال أبو الفضل أرازي في اللوائح بعد أن ذكر التشبه التي من أجلها ظن الأغبياء أن أحرف الأئمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وإن الأئمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءات ثمانية أو عشرة لأجل ذلك قال : واقفيت أثرهم لأجل ذلك وأقول : لو اختار إمام من أئمة القراء حروفا وجردها في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الأحرف السبعة . وقال الكواشي : كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الأصل بنى قبول القراءات عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف ، ومن فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ . قلت : وإنما أوسعت القول في هذا لما تجد في الأعصار المتأخرة من توم أن القراءات المشهورة منحصرة في مثل التيسير ، والشاطبية ، وقد استند إنكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كما في شامة وأبي حيان ، وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في شرح المهاج ، عند الكلام على القراءة بالشاذ : صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا السبعة شاذ توهمانه انحصار المشهور فيها ، والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين : الأول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراء ، والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين أيضا : الأول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالأول ، والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن القراءة به قديما وحديثا فهذا لا وجه للنسج منه كقراءة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما . ثم نقل كلام البغوي وقال : هو أولى من يعتمد عليه في ذلك ، فإنه فقيه محدث مقرب . ثم قال : وهذا التفصيل يمينه وأرد في الروايات عن السبعة ، فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا



من طريق غريبة وإن اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد . وكذا قال أبو شامة . ونحن وإن قلنا إن القراآت الصحيحة اليهم نسبت وعلمت نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه الضعيف لخرجه عن الأركان الثلاثة ، ولهذا ترى كتب المصنفين عمدة في ذلك ، فالاعتماد في غير ذلك على الضابط المنفق عليه .

( فصل ) لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان . وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن الذين أنه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله ( وجعل فيها سراجاً ) وقرئ « سرجاً » جمع سراج ، قال : وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصنف . قالت : وقد تتبع أبو عمر بن عبد البر ما اختلف فيه اقراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة ، فأوردته ملخصاً وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك ، وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في عدة مواضع أو أكثر ، قوله ( تبارك الذي نزل الفرقان ) قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار « أنزل » بألف . قوله ( على عبده ) قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري « على عباده » ومعاذ أبو حليم وأبو نهيك « على عبده » . قوله ( وقالوا أساطير الأولين اكتتبها ) قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم التيمي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبنيًا للفعول ، وإذا ابتدأ غم أوله . قوله ( ملك فيكون ) قرأ عاصم الجحدري وأبو المتوكل ويحيى بن يعمر « فيسكن » بضم النون . قوله ( أو تكون له جنة ) قرأ الاعمش وأبو حصين « يكون » بالتحانية . قوله ( يأكل منها ) قرأ الكوفيون سوى عاصم « تأكل » بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم . قوله ( ويجعل لك قصورا ) قرأ ابن كثير وابن عاصم وحمزة وتابهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش « يجعل » برفع اللام والباءون بالجزم عطفاً على عمل جعل وقيل لادغامها ، وهذا يجري على طريقة أبي عمرو بن العلاء ، وقرأ بنصيب اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطائفة ابن سليمان وعبد الله بن موسى ، وذكرها الهراء جوازاً على ضمها إن ولم ينقلها ، وضعفها ابن جني . قوله ( مكاناً ضيقاً ) قرأ ابن كثير والاعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن محارب بالتحفيف ، ونقلها عقبة بن يسار عن أبي عمرو أيضاً : قوله ( قرنين ) قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميعف « قرنون » . قوله ( ثورا ) قرأ المذكوران بفتح المثناة . قوله ( ويوم نحشهم ) قرأ ابن كثير و- فقص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والاعرج والجحدري وكذا الحسن وقادة والاعمش على اختلاف عنهم بالتحانية وقرأ الاعرج (١) بكسر الشين ، قال ابن جني وهي قوية في القياس متركة في الاستعمال . قوله ( وما يبدون من دون الله ) قرأ ابن مسعود وأبو نهيك وعمر بن ذر « وما يعبدون من دوننا » . قوله ( فيقول ) قرأ ابن عاصم وطلحة ابن مصرف ورسول ابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون . قوله ( ما كان ينبغي ) قرأ أبو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين . قوله ( أن تتخذ ) قرأ أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن عتبة ومكحول وشيبة وحفص بن حميد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والزعفراني - وروى عن مجاهد - وأبو رجاء

والحسن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول ، وأنكرها أبو حبيد ودعم الفراء أن أبا جعفر تفرد بها . قوله ( فقا كذبوكم ) حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف . قوله ( بما تقولون ) قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد ابن جبير والاعشى وحيد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وأبو حيوة ورويت عن قبل بالتحتانية . قوله ( فاستأصموا ) قرأ حفص في الأكثر عنه عن عاصم بالقوتانية وكذا الاعشى وطلحة بن مصرف وأبو حيوة . قوله ( ومن يظلم منكم نذقه ) قرئ ، و يذقه ، بالتحتانية . قوله ( إلا إنهم قرئ ) ، أنهم ، بهنح الهمة والاصل لأنهم لحذف اللام ، نقل هذا والذي قبله من أعراب السمين . قوله ( ويمشون ) قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيًا للفاعل والمفعول أيضا . قوله ( حجرا محجورا ) قرأ الحسن والضحاك وقناة وأبو رجاء والاعشى ، حجرا ، بضم أوله وهي لغة ، وحكى أبو البقاء الفتح عن بعض المصريين ولم أر من نقلها قراءة . قوله ( ويوم نذوق ) قرأ السكوفيون وأبو عمرو والحسن في المشهور عنهما وعمرو ابن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف ، وقرأ الباقرن بالتشديد ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحمصي من الشاميين في نقل الهمز . قوله ( ونزل الملائكة ) قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة بالرفع ، وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمة بتخفيف الزاي وضم اللام ، والاصل نزل الملائكة لحذف تخفيفا ، وقرأ أبو رجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المسكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب ، وقرأ جناح بن حبيش والحفاف عن أبي عمرو بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ، ورويت عن الحفاف على البناء للمفعول أيضا ، وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشيب عن أبي عمرو ، ونزل ، بنونين الثانية خفيفة الملائكة بالنصب ، وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا ، وقرأ هارون عن أبي عمرو بمشاة أوله وفتح النون وكسر الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي نزل ما أمرت به ، وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي ، وقرأ أبو الجاهل وأبو الأشهب كالمشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله ، وعن أبي بن كعب ، نزل ، بفتح وتخفيف وزيادة مشاة في آخره ، وعنه مثله لكن بضم أوله مشددا ، وعنه نزل ، بمشاة في أوله وفي آخره بوزن قعلت . قوله ( ياليتني اتخذت ) قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من ، ليتني ، . قوله ( ياويلتي ) قرأ الحسن بكسر المشاة بالاضافة ، ومنهم من أمال . قوله ( ان قومي اتخذوا ) قرأ أبو عمرو وروح وأهل مكة - إلا رواية ابن مجاهد عن قبل - بفتح الياء ، من قومي ، . قوله ( انثبت ) قرأ ابن مسعود بالتحانية بدل النون ، وكذا روى عن حميد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني . قوله ( فدمرناهم ) قرأ علي ومسلمة بن عمارب ، فدمرناهم ، بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون الثقيلة بينهما ألف ثنية ، وعن علي بغير نون ، والخطاب لموسي وهارون . قوله ( وعادا وثمود ) قرأ حوة ويعقوب وحفص وثمود بغير صرف . قوله ( أمطرت ) قرأ معاذ أبو حليمة وزيد بن علي وأبو نهبك ، مطرت ، بضم أوله وكسر الطاء مبنيًا للمفعول ، وقرأ ابن مسعود ، أمطرواه وعنه ، أمطرتهم ، . قوله ( مطر السوء ) قرأ أبو الجاهل وأبو العالية وعاصم المجعدي بضم السين ، وأبو الجاهل أيضا مثله بغير همز ، . وقرأ علي وحفصه زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين وتشديد الواو بلا همز ، وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف . قوله ( هروا ) قرأ حوة وإسماعيل بن جعفر والمفضل بالسكان الزاي

وحفص بالضم بغير همز . قوله (أهذا الذي بعث الله) قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب واختاره الله من بيننا .  
قوله (عن ألهتنا) قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة ألهتنا . قوله (أرأيت من اتخذ إلهه) قرأ ابن مسعود بمد الهزة  
وكسر اللام والتنوين بصيغة الجمع ، وقرأ الاعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس ،  
وعنه بضم أوله أيضا . قوله (أم تحسب) قرأ الشامي بفتح السين . قوله (أو يعقلون) قرأ ابن مسعود ، أو  
بصرون . . قوله (وهو الذي أرسل) قرأ ابن مسعود ، جعل . . قوله (الرياح) قرأ ابن كثير وابن عيص  
والحسن ، الرياح . . قوله (نشرا) قرأ ابن عامر وقتادة وأبو رجاء وعمرو بن ميمون بسكون الشين ، وتابهم  
هارون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو ، وقرأ الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم  
سكون ، وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء بن شبابة ، وقرأ عاصم بموحدة بدل النون ، وتابجه عيسى  
الهمداني وأبو ثعلب ، وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الواو موحدة مقصور بوزن حطبي  
قوله (لنجي به) قرأ ابن مسعود ، لنشر به . . قوله (ميتا) قرأ أبو جعفر بالتشديد . قوله (ونسقيه) قرأ  
أبو عمرو وأبو حيوة وابن أبي عمير بفتح النون ، وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعمش . قوله (وأناسي)  
قرأ يحيى بن الحارث بتخفيف آخره ، وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة الميال وذكرها  
الفراء جوازا لا نفلا . قوله (والقد صرفناه) قرأ عكرمة بتخفيف الزاء . قوله (ليذكروا) قرأ الكوفيون  
سوى عاصم بسكون الدال مخفيا . قوله (وهذا ماح) قرأ أبو حصين وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة  
وعمر بن ذر ونقلها المنفلت عن طلحة بن مصرف ، ورويت عن الكسائي وقتيبة الميال بفتح الميم وكسر اللام ،  
واستنكرها أبو حاتم السجستاني ، وقال ابن جني يجوز أن يكون أراد ماح لخذف الألف تخفيفا قال : مع أن ماح  
ليست فصيحة . قوله (وحجرا) تقدم ، قوله (الرحمن فاسأل به) قرأ زيد بن علي بجر النون نعتا للحي . وابن  
معدان بالنصب قال علي المدح . قوله (فاسأل به) قرأ المصنفون والكسائي وخالف وأبان بن يزيد وإسماعيل بن  
جعفر ، ورويت عن أبي عمرو وعن نافع ، نسل به ، بغير همز . قوله (لما تأمرنا) قرأ الكوفيون بالتحنانية ،  
لكن اختلف عن حفص ، وقرأ ابن مسعود ، لما تأمرنا به . . قوله (سراجا) قرأ الكوفيون سوى عاصم  
وسرجا ، بضمتين ، لكن سكن الزاء الاعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب والديرأزي . قوله (وقر)  
قرأ الاعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف وسكون الميم ، وعن الاعمش أيضا فتح أوله .  
قوله (أن يذكر) قرأ حوة بالتخفيف وأبي بن كعب يتذكر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا  
إبراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والاعمش وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو جعفر وعبد الله بن  
إدريس ونعيم بن ميسرة . قوله (وعباد الرحمن) قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة ، والحسن  
بضمتين بغير ألف ، وأبو المتوكل وأبو نهيك وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحنانية ساكنة . قوله (يمحون)  
قرأ علي ومعاذ القاربي وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نهيك وابن السميع بالتشديد مبنيا للفاعل ،  
وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر مبنيا للفعول . قوله (سجدا) قرأ إبراهيم النخعي وسجودا . قوله (ومقاما)  
قرأ أبو زيد بفتح الميم . قوله (ولم يقتروا) قرأ ابن عامر والمداينون وهي رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي  
وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمفضل والأدرك والجمعني وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي

وانكروا أبو حاتم ، وقرأ الكوفيون إلا من تقدم منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء ، وقرأ حاصم الجعدي وأبو حيوة وعيسى بن عمرو في رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح الذاء وتشديد التاء والباء بفتح أوله . وكسر التاء . قوله ( قواما ) قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر الذاء ، وأبو حصين وعيسى بن عمر بتشديد الواو مع فتح الذاء . قوله ( يلقى أناما ) قرأ ابن مسعود وأبو رجاء . يلقى ، باشباع الفاء ، وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد الدال بغير إنشباع . قوله ( بضادف ) قرأ أبو بكر بن حاصم برفع الفاء ، وقرأ ابن كثير وابن عمار وأبو جعفر وشيبة وبه ثوب بضمف بالانشداد . وقرأ طلحة بن سليمان بالنون ، والذباب ، بالانصب . قوله ( ويخلد ) قرأ ابن عمار والاعمش وأبو بكر بن حاصم بالرفع ، وقرأ أبو حيوة بضم أوله وفتح الحاء وتشديد اللام ، ورويت عن الجعفي عن شعبة ورويت عن أبي عمرو لكن بتخفيف اللام ، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ الناري وأبو المنوكل وأبو نبيك وعاصم الجعدي بالمشاء مع الجزم على الخطاب . قوله ( فيه مهانا ) قرأ ابن كثير باشباع الهاء من « فيه » حيث جاء ، وتابعه حفص عن عاصم هنا فقط . قوله ( وذربنا ) قرأ أبو عمرو والكوفيون سوى رواية عن حاصم بالافراد ، والباقيون بالجمع . قوله ( قرأ أعين ) قرأ أبو البرداء وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المنوكل وأبو نبيك وحيد ابن قيس وعمر بن ذر . قرأت ، بصيغة الجمع . قوله ( يجوزون الذرة ) قرأ ابن مسعود وبجوزون الجنة . قوله ( ويلبثون فيها ) قرأ الكوفيون سوى حفص وابن معدان ففتح أوله وسكون اللام ، وكذا قرأ الذين عن الفضل . قوله ( فقد كذبتم ) قرأ ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير ، فقد كذب الكافرون ، وحكى الواقدي عن بعضهم تخفيف اذال . قوله ( قدوب يكون ) قرأ أبو السمال وأبو المنوكل وعيسى بن عمر وأبان بن تغلب بالفوقانية . قوله ( لزاما ) قرأ أبو السمال بفتح اللام أحسنه أبو حاتم السجستاني عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب . قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض ما أورده : هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن ، والله أعلم بما أنكر منها عمر على هشام وما قرأ به عمر ، فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم نصل إلى ، وليس كل من قرأ بشيء نقل ذلك عنه ، ولكن إن كانت من ذلك شيء فهو الزر اليسير . كذا قال ، والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثله أو أكثر ، ولكننا لا نملك عهدته ذلك ، ومع ذلك فنقول يحتمل أن تكون بقيت أشياء لم يطلع عليها ، على أني تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهمز والمد والروم والإشمام ونحو ذلك . ثم بعد كتابي هذا وإسماعله وقفت على الكتاب الكبير المسمى « بالجامع الأكبر والبحر الآخر » تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير ما لا يلقى ، وهو في نحو ثلاثين مجلدة ، فالتفتت منه عالم بتقديم ذكره من الاختلاف ، فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا ، وقد أوردته على ترتيب السورة . قوله ( ليكون للعالمين نذيرا ) قرأ آدم السدوسي بالمشاء فوق ، قوله ( وانظروا من دونه آلهة ) قرأ سعيد بن يورف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف . قوله ( وبمضي ) قرأ الملا بن شبابة وموسى بن إسماعيل بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ، ونقل عن الحجاج بضم أوله وسكون الميم وبالسين المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف . قوله ( ان تدبمون ) قرأ ابن أنعم بفتحانية أوله ، وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الأولى وسكون الثانية . قوله ( فلا يستطيعون ) قرأ دهم بن

أحد بمئة من فوق . قوله (جنة يأكل منها) قرأ سالم بن عاصم ، جنات ، بصيغة الجمع ، قوله (مكانا ضيقا مقرنين) قرأ عبد الله بن سلام ، مقرنين ، بالتخفيف وقرأ سئل ، مقرنون ، بالتخفيف مع الواو . قوله (أم جنة الخلد) قرأ أبو هشام ، أم جنات ، بصيغة الجمع . قوله (عبادى هؤلاء) قرأها الوليد بن مسعود بتحريك الياء . قوله (فسوا الذكر) قرأ أبو مالك بضم الهمزة وتشديد السين . قوله (فما يستطيعون صرفا) قرأ ابن مسعود ، فما يستطيعون إسم ، وأبو بن كعب ، فما يستطيعون لك . حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هارون الأعور ، وروى عن ابن الأصماني عن أبي بكر بن عباس وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عليم عن زائدة كلاهما عن الأعمش بزيادة ، إسم ، أيضا . قوله (ومن يظلم منكم) قرأ يحيى بن واضح ، ومن يكذب ، بدل يظلم ووزنها ، وقرأها أيضا هارون الأعور ، يكذب ، بالتشديد . قوله (عذابا كبيرا) قرأ شعيب عن أبي حوة بالمثلثة بدل الموحدة . قوله (لولا أنزل) قرأ جعفر بن محمد بفتح الحوة والواو ولمسب الملائكة . قوله (عنوا كبيرا) قرأ ، دعيا ، بتحتانية بدل الواو ، وقرأ أبو إسحاق الكوفي ، كثيرا ، بالمثلثة بدل الموحدة . قوله (يوم يرون الملائكة) قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ، ترون ، بالمشناة من فوق . قوله (ويقولون) قرأ هشيم عن يونس ، ويقولون ، بالمشناة من فوق أيضا . قوله (وقدنا) قرأ سعيد بن اسماعيل بفتح الدال . قوله (إلى ما عملوا من عمل) قرأ الوكيلى ، من عمل صالح ، بزيادة ، صالح . قوله (هباء) قرأ مجارب بضم الهاء مع اللام ، وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتنوين ، وقرأ ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء . قوله (مستقرا) قرأ طلحة بن موسى بكسر الدال . قوله (ويوم نشق) قرأ أبو خنم ، ويوم ، بالرفع والتنوين ، وأبو حوة بالرفع بلا تنوين ، وقرأ عصمة عن الأعمش يوم ، يرون السماء نشق ، بحذف الواو وزيادة يرون . قوله (الملك يومئذ) قرأ سليمان بن إبراهيم ، الملك ، بفتح الميم وكسر اللام . قوله (الحق) قرأ أبو جعفر بن يزيد بنسب الحق . قوله (يا ليتنى اتخذت) قرأ عاصم بن لصيد ، اتخذت ، . قوله (وقالوا لولا نزل عليه القرآن) قرأ المولى عن الجهمدى بفتح التثنية والواو غنفا ، وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خليفة كذلك لكن مثقلا . قوله (وقوم نوح) قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع . قوله (وجعلناهم للناس آية) قرأ حامد الرازمضى ، آيات ، بالجمع . قوله (ولقد أنزلنا على إبراهيم والقريات) بالجمع ، وقرأ بهرام ، القرية ، بالتصغير مثقلا . قوله (أظلم يكونوا يرونها) قرأ أبو حوة عن شعبة بالمشناة من فوق فهما . قوله (وسوف يعلمون حين يرون) قرأ عثمان بن المبارك بالمشناة من فوق فهما قوله (أم تحسب) قرأ حوة بن حوة بضم النحشانية وفتح السين المهملة . قوله (سبانا) قرأ يوسف بن أحمد بكسر المهملة أوله وقال : معناه الراحة . قوله (جهادا كبيرا) قرأ محمد بن الحنفية بالمشناة . قوله (مرج البحرين) قرأ ابن حرة ، مرج ، بتشديد الراء . قوله (هذا عذب) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان بكسر الدال المعجمة . قوله (لجعله نجبا) قرأ الحجاج بن يوسف سبنا مهمة ثم موحدين . قوله (أنسجد) قرأ أبو المتوكل بالناء المشناة من فوق . قوله (وهو الذى جعل الليل والنهار خلفة) قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه ، خلفه ، بفتح الحاء وبالهاء ضميد يمد على الليل . قوله (على الأرض موتا) قرأ ابن السميع بضم الهاء . قوله (قالوا سلاما) قرأ حوة بن حوة سبنا بكسر السين وسكون اللام . قوله (بين ذلك) قرأ جعفر بن يحيى بضم التثنية وقال : هو

اسم كل . قوله ( لا يدعون ) قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال . قوله ( ولا يقتلون ) قرأ ابن جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة ، وقرأ ما معاذ كذلك لكن بألف قبل المثناة . قوله ( أناما ) قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة و إنا ، بكسر أوله وسكون ثانية بغير ألف قبل الميم ، وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع و أناما ، . قوله ( يبدل الله ) قرأ عبد الحميد عن أبي بكر وابن أبي عمير وابن جبال عن عاصم ، وأبو حمزة والبرمى عن الاعمش ، بسكون الموحدة . قوله ( لا يشهدون الزور ) قرأ أبو المظفر بنون بدل الزاء قوله ( ذكروا آيات ربه ) قرأ تميم بن زياد بفتح الذال والكاف . قوله ( بآيات ربه ) قرأ سليمان بن يزيد و آية ، بالافراد . قوله ( قرأ أعين ) قرأ معروف بن حكيم و قرأ عين ، بالافراد وكذا أبو صالح من رواية السكبي عنه لكن قال و قرأت عين ، . قوله ( واجعلنا للفقين ) قرأ جعفر بن محمد و واجعل لنا من المؤمنين إماما ، . قوله ( يحزون ) قرأ أبي في رواية و يحزون ، . قوله ( الغرة ) قرأ أبو حامد والغرات ، . قوله ( تحية ) قرأ ابن حمير و تحيات ، بالجمع . قوله و سلاما ، قرأ الحارث و سلاما في الموضعين . قوله ( مستقرا و مفاما ) قرأ عمير بن حمران و مقاما ، بفتح الميم . قوله ( فقد كذبتم ) قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الدال . فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء ، فليضاف الى ما ذكرته أولا فنكون جمعها نحو من مائة و ثلاثين موضعا ، والله أعلم واستدل بقوله **عليه السلام** ( فاقروا ما ينسر منه ) على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة ، وهي شروط لا بد من اعتبارها ، فتي احتل شرط منها لم تكن تلك القراءة معتمدة ، وقد قرر ذلك أبو شامة في ( الوجيز ) ، تقريراً بليفاً وقال : لا يقطع بالقراءة بأنها منزلة من عند الله إلا إذا انفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام بإمامة المصر بالقراءة و أجمع أهل عصره ومن بعدهم على إمامته في ذلك ، قال : أما اذا اختلفت الطرق عنه فلا ، فلو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط أن لا يختلف المعنى ولا يتغير الاعراب . وذكر أبو شامة في ( الوجيز ) ان فتوى وردت من العجم لدمشق سألوا عن قارئ يقرأ عشرا من القرآن فيخلط القراءات ، فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها . كن . يقرأ مثلاً ( فتلقي ادم من به كلمات ) فلا يقرأ لابن كثير بنصب آدم ولا في عمرو بنصب كلمات ، وكن يقرأ و نفرز لكم ، بالنون و خطاياكم ، بالرفع ، قال أبو شامة : لاشك في منع مثل هذا ، وما هذه الجائز والله أعلم . وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء إنكار ذلك حتى صرح بعضهم بتحريمه فظن كثير من الفقهاء ان لهم في ذلك معتمدا فتابعوه وقالوا : أهل كل فن أدري بفنهم ، وهذا ذهول عن قاله ، فان علم الحلال والحرام إنما يتلقى من الفقهاء ، والذي منع ذلك من القراء إنما هو محمول على ما إذا قرأ برواية خاصة فانه متى خلطها كان كاذبا حتى ذلك القارئ الخاص الذي شرح في إقراء روايته ، فن أقرأ رواية لم يحسن أن يتقبل منها إلى رواية أخرى كما قاله الشيخ عبي الدين ، وذلك من الأولوية لا على الحتم ، أما المنع على الإطلاق فلا ، والله اعلم

## ٦ - باب . تأليف القرآن

٤٩٩٥ - حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف بن

ماهلك : قال إني عند عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها إذ جاءها عراقي ، فقال : أى الكفن خير ؟ قالت : ويحك وما يضرك ، قال يا أم المؤمنين أرى مصحفك ، قالت لم ؟ قال لآلى أؤات للقرآن علمه ، فإنه يُقرأ غير مؤلف قالت وما يضرك أبى ؟ قرأت فهل إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ، حتى إذا ناب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ، ولو نزل أول شيء لا نشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبداً ، ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا أبداً ، لقد نزل بمكة على محمد ﷺ وإنى لجارية أللب : بل الساعة موعدهم وللأصنام أدهى وأمر . وما نزلت سورة البقرة والنساء الا وأنا عنده . قال : فأخرجت له المصحف ، فأشكنت عليه آى السور

٤٩٩٤ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد سمعت ابن مسعود يقول في بني إسرائيل والكنف وسهم وطه والأنبياء : إنهم من الخلق الأول ، وهم من تلاميذ

٤٩٩٥ - **حديث** أبو الوليد حدثنا شعبة أنبأنا أبو إسحاق سمع البراء رضى الله عنه قال : قلت (سبح اسم ربك الأعلى) قبل أن يقدم النبي ﷺ

٤٩٩٦ - **حديث** عبد الله عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق قال : قال عبد الله : قد كتبت النظائر التي كان النبي ﷺ يقرؤها اثنين اثنين في كل ركعة فقام عبد الله ودخل معه علقمة وخرج علقمة فسلأناه فقال عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود آخرهن الحواميم حم الحان وعم يتساءلون

قوله ( باب تأليف القرآن ) أى جمع آيات السورة الواحدة ، أو جمع السور مرتبة في المصحف . قوله ( أن ابن جريج أخبرهم قال وأخبرني يوسف ) كذا عندهم ، وما عرفت ماذا عطف عليه ، ثم رأيت الواو ساقطة في رواية النسفي ، وكذا ما وقعت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** ( إذ جاءها عراقي ) أى رجل من أهل العراق ، ولم أقف على اسمه . قوله ( أى الكفن خير ؟ ) قالت ويحك وما يضرك ؟ لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فأنها أظهر وأطيب ، وهو عند الترمذي مصححاً ، وأخرجه أيضاً عن ابن عباس : فلهل العراق سمه فأراد أن يستثبت عائشة في ذلك ، وكان أهل العراق اشتهروا بالتمسك في السؤال ، فلما قالت له عائشة : وما يضرك ؟ تعنى أى كفن كفنيت فيه أجراً . وتول ابن عمر الذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال : انظروا إلى أهل العراق ، يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله ﷺ

**قوله** ( أولف عليه القرآن ، فإنه يقرأ غير مؤلف ) قال ابن كثير : كأن قصة هذا العراقي كانت قبل أن يرسل عثمان المصحف إلى الآفاق ، كذا قال وفيه نظر ، فإن يوسف بن مارك لم يدرك زمان أرسل عثمان المصاحف إلى الآفاق ، فقد ذكر لمزى أن روايته عن أبي بن كعب رسالة رأيت طائفة بعد إرسال المصاحف على الصحيح ، وقد صرح يوسف في

هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألتها هذا العراقى ، والذي يظهر لى أن هذا العراقى كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود ، وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان الى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سيأتى بيانه بعد الباب الذى يل هذا ، فكان تأليف مصحفه مغايرا لتأليف مصحف عثمان . ولا شك أن تأليف المصحف الثمانى أكثر مناسبة من غيره ، فلمنأ أطلق العراقى أنه غير مؤلف ، وهذا كله على أن السؤال إنما وقع عن ترتيب السور ، ويدل على ذلك قولها له : وما يضرك أنه قرأت قبل ، ويحتمل أن يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله فى آخر الحديث : فأملت عليه أى السور ، أى آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلا كذا كذا آية ، الاولى كذا الثانية الخ ، وهذا يرجع الى اختلاف عدد الآيات ، وفيه اختلاف بين المدنى والشافعى والبخارى ، وقد اعتنى أئمة الفراء بجميع ذلك وبيان الخلاف فيه ، والاول أظهر . ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الأمرين والله أعلم . قال ابن بطال : لا نعلم أحدا قال بجوب ترتيب السور فى القراءة لا داخل الصلاة ولا خارجها ، بل يجوز أن يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلا ، وأما ما جاء عن السلف من النهى عن قراءة القرآن منكوسا فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة الى أولها ، وكان جماعة يصنعون ذلك فى القصيدة من الشعر عبالغة فى حفظها وتذليلها لئلا يسهل سردها ، ففتح السيف : ذلك فى القرآن فهو حرام فيه . وقال القاضى عياض فى شرح حديث حديثه أن النبى ﷺ قرأ فى صلاته فى الليل بسورة النساء قبل آل عمران : هو كذلك فى مصحف أبى بن كعب ، وفيه حجة لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبى ﷺ وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضى الباقى قال : وترتيب السور ليس بواجب فى التلاوة ولا فى الصلاة ولا فى الدرس ولا فى التعليم لذلك اختلفت المصاحف ، فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن ، لذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة . ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال : ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن فى المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك نقلته الأئمة عن نبيه ﷺ . قوله ( إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار ) هذا ظاهره مغاير لما تقدم أن أول شئ نزل ( اقرأ باسم ربك ) وليس فيها ذكر الجنة والنار ، فلعل من ، مقدرة أى من أول ما نزل ، أو المراد سورة المدثر فاما أول ما نزل بعد فترة الوحى وفى آخرها ذكر الجنة والنار ، فلعل آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرأ ، فان الذى نزل أولا من اقرأ كما تقدم خمس آيات فقط . قوله ( حتى إذا تاب بالمشقة ثم الموحدة أى رجع . قوله ( نزل الحلال والحرام ) أشارت الى الحسنة الإلهية فى ترتيب التنزيل ، وأن أول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد ، والذب عن المؤمنين والمطيع بالجنة وللأف الكافر والمعاصى بالنار ، فلما اطمانت النفوس على ذلك أزلت الأحكام ، ولهذا قالت : ولو نزل أول شئ لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندعها ، وذلك لما طبع عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف ، وسيأتى بيان المراد بالمفصل فى الحديث الرابع . قوله ( لقد نزل بمكة الخ ) أشارت بذلك الى تقوية ما ظهر لها من الحسنة المذكورة ، وقد تقدم نزول سورة القمر - وليس فيها شئ من الأحكام - على نزول سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الأحكام ، وأشارت بقولها هو انا عنده أى بالمدينة ، لأن دخولها عليه إنما كان بعد الهجرة اتفاقا ، وقد تقدم ذلك فى مناقبها . وفى الحديث رد على النحاس فى زعمه أن سورة النساء مكية مستندا الى قوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ) قوله بمكة اتفاقا فى قصة مفتاح السكينة ، لكنها حجة واهية ، فلا يلزم من نزول آية أو آيات من سورة طويلة بمكة



إذا نزل معظمها بالمدينة أن تكون مكة ، بل الأرجح أن يرجع ما نزل بعد الهجرة محدود من المدني . وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المدكية . وقد أخرج ابن الضريس في « فضائل القرآن » ، من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن ابن عباس أن الذي نزل بالمدينة البقرة ثم الانفصال ثم الأحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم إذا زلزلت ثم الحديد ثم القتال ثم الرعد ثم الرحمن ثم الإنسان ثم الطلاق ثم إذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم الحجرات ثم التحريم ثم الجاثية ثم النفاث ثم الصف ثم الفتح ثم البراءة ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أنس أن سورة الكوثر مدنية فهو المعتمد ، واختلف في الفاتحة والرحمن والمطهرين وإذا زلزلت - العاديات والفدر وأرابت والإخلاص والمعوذتين - وكذا اختلف عما تقدم في الصف والجمعة والنفاث ، وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة مما في المدني ، فمن ذلك الأعراف : نزل بالمدينة منها ( واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر - إلى - وإذا أخذ ربك ) . يونس : نزل منها بالمدينة ( فان كنت في شك ) آيتين وقيل ( ومنهم من يؤمن به ) آية ، وقيل من رأس أربعين إلى آخرها مدني . هود : ثلاث آيات ( فاعلمك نارك - أفن كان على بينة من ربه - وأقم الصلاة طرقي النهار ) . النحل ( ثم إن ربك لادين هاجروا ) الآية ( وإن عاقبتهم ) إلى آخر السورة . الأعراف ( وإن كانوا يشكوك فيك - وقال رب أدخلني - وإذا قلنا لك - إن ربك أحاط بالأساطير - وبسألوك عن الروح - قل آمنتوا به أو لا تؤمنوا ) . السجدة : مكة إلا أولها إلى ( جردا ) وآخرها من ( إن الذين آمنوا ) . مريم : آية السجدة . الحج : من أولها إلى ( شديد ) و ( وكان ) يظن ( و إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ) و ( أذن للذين يقاتلون ) . ( ولولا دفع الله ) . و ( ليطمئنين أوتوا العلم ) ، و ( الذين هاجروا ) وما بعدها ، وموضع السجدة ( هذان خصمان ) . الفرقان : ( والذين يدعون مع الله إلها آخر - إلى - رحبما ) ، الشورى : آخرها من ( والشعراء يتبعهم ) . القصص : ( الذين آتيناهم الكتاب - إلى - الجاهلين ) و ( إن الذي فرض عليك القرآن ) . العنكبوت : من أولها إلى ( ويعلم المنافقين ) . لقمان : ( ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام ) . ألم تنزيل : ( أفن كان مؤمنا ) وقيل من ( تنجاني ) . سبأ : ( ويرى الذين أوتوا العلم ) . الزمر : ( قل يا عبادي - إلى - يشعرون ) . المؤمن : ( إن الذين يجادلون في آيات الله ) والتي تليها . الشورى : ( أم يقولون افتري ) ( هو الذي يقبل التوبة إلى - شديد ) . الجاثية : ( قل للذين آمنوا بغفروا ) . الاحقاف : ( قل أرايتم إن كن من عند الله وكفرت به ) وقوله ( فاصبر ) . ق : ( ولقد خلقنا السموات والأرض - إلى - لغوب ) . النجم : ( الذين يحتجبون - إلى - اتقى ) . الرحمن : ( يسألهم في السموات والأرض ) . الواقعة : ( ويجهلون رؤسكم ) . ن : من ( إنا بلونهم - إلى - يعلمون ) ومن ( فاصبر لحكم ربك - إلى - الصالحين ) . المرسلات : ( وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ) فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة . وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال « كان رسول الله ﷺ كثيرا ما يزل عليه الآيات فيقول : ضمورها في السورة التي يذكر فيها كذا » ، وأما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة وآخر نزول تلك السورة إلى المدينة ثم أرى إلا نادرا ، فقد اتفقوا على أن الانفصال مدنية ، لكن قيل إن قوله تعالى ( وإذا بمكة بك ذلك الذين كفروا ) الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بالمدينة ، وهذا غريب جدا . نعم نزل من السور المدنية التي تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفصال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج

وواضع متعددة في الفزوات كتبوك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى المديني اصطلاحاً والله أعلم . الحديث الثاني :  
حديث ابن مسعود ، تقدم شرحه في تفسير سبحان وفي الأندلس . والغرض منه هنا أن هذه السور تزلزل بكم . وأنها  
مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان ، ومع تقديمهم في النزول فمن مؤخرات في ترتيب  
المصاحف . والمراد بالعناق وهو بكر الممثلة أنهن من قديم ما نزل . الحديث الثالث : حديث البراء « تملت سورة  
( سبح اسم ربك الأعلى ) قبل أن يقدم النبي ﷺ » ، هو طرف من حديث تقدم شرحه في أحاديث الهجرة ،  
والغرض منه أن هذه السورة مقدمة النزول ، وهي في أواخر المصحف مع ذلك . الحديث الرابع : حديث ابن  
مسعود أيضاً ، قوله ( من شقبي ) هو ابن سلة وهو أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه : وفي رواية أبي داود  
الطيالسي عن شعبة عن الأعمش وسمعت أبا وائل ، أخرجه الزمذني . قوله ( قال عبد الله ) سيأتي في باب الترتيل ،  
بلفظ « غدونا على عبد الله » ، وهو ابن مسعود . قوله ( لقد تملت النظائر ) تقدم شرحه مستوفى في « باب الجمع بين  
سورتين في الصلاة » ، من أبواب صفة الصلاة ، وفيه أسماء السور المذكورة ، وأن فيه دلالة على أن تأليف مصحف  
ابن مسعود على غير تأليف العثماني . وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول ،  
ويقال إن مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المائدة ثم النمل ثم التوبة ثم التكملة ثم  
سبح وهكذا إلى آخر المكي ثم المديني والله أعلم . وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه الآن فقال القاضي أبو بكر  
البيهقي : يحتمل أن يكون النبي ﷺ هو الذي أمر ترتيبه هكذا ، ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ، ثم رجع  
الأول بما سيأتي في الباب الذي بعده هذا أنه كان النبي ﷺ يعارض به جبريل في كل سنة . فالذي يظهر أنه عارضه به  
هكذا على هذا الترتيب ، وبه جزم ابن الأثير ، وفيه نظر ، بل الذي يظهر أنه كان يعارضه به على ترتيب النزول .  
نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظما لا يمنع أن يكون توقيفا وإن كان بعض من اجتهاد بعض الصحابة ،  
وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال « قلت لعثمان : ما حملكم على  
أن عديتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين فقرتم بها ولم تكتبوها بينهما سطر  
بسم الله الرحمن الرحيم ، وضعموهما في السبع الطوال ؟ فقال عثمان : كان رسول الله ﷺ كثيراً ما ينزل عليه السورة  
ذات العدد ، فإذا نزل عليه الشيء - يعني منها - دعا بعض من كان يكتب فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة  
التي يذكر فيها كذا ، وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن وكان قصتها شديدة بها فظننت  
أنها منها . فقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها . فمذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان  
توقيفاً ، ولما لم يصحح النبي ﷺ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه . ونقل  
صاحب الاقتناع ، أن البسملة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود . قال : ولا يؤخذ بهذا . وكان من علامة  
ابتداء السورة نزول « بسم الله الرحمن الرحيم » أول ما ينزل شيء منها كما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم  
من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « كان النبي ﷺ لا يعلم ختم السورة حتى ينزل  
بسم الله الرحمن الرحيم ، وفي رواية ، فإذا نزلت بسم الرحمن الرحيم علموا أن السورة قد انقضت ، وما يدل على أن  
ترتيب المصحف كان توقيفاً ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي قال « كنت  
في الوفد الذين أسلموا من ثقيف ، فذكر الحديث وفيه « فقال لنا رسول الله ﷺ : طرأ على حربي من القرآن فأردت

أن لا أخرج حتى أفضيه . قال فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحويه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور واحدة عشرة وثلاث عشرة ، وحزب المفصل من في حتى نختم ، . قلت : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان في عهد النبي ﷺ ، ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب المفصل خاصة ، بخلاف ما عداه فيحتمل أن يكون كل فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث حذيفة وأنه ﷺ قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ، . يستفاد من هذا الحديث - حديث أوس - أن الراجح في المفصل أنه من أول سورة في آخر القرآن ، لكنه جنى على أن الماتحة لم تعد في الثلث الأول فانه يلزم من عداها أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الأئمة . وقد نقمنا الاختلاف في تحديده في « باب الجهر بالقراءة في المغرب » من أبواب صفة الصلاة ، والله أعلم

#### ٧ - باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ

وقال مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن فاطمة عليها السلام « أمر إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن كل سنة ، ولله مخاضني العام مرتين ، ولا أراه إلا حطراً أجلى »

٩٩٧ - حدثنا يحيى بن قزاعة حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان للنبي ﷺ أجود الناس بالخير ، وأجود ما يسكون في شهر رمضان ، لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ ، يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن ، فإذا لقيه جبريل كان أجود بالخير من الرجب المرسلة »

٩٩٨ - حدثنا خالد بن يزيد حدثنا أبو بكر عن أبي حصين عن ذكوان عن أبي هريرة قال « كان يعرض على النبي ﷺ القرآن كل عام مرة ، فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ، وكل يستكفي في كل عام عشرة ، فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه »

قوله ( باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ ) بكسر الراء من العرض وهو يفتح العين وسكون الراء أي يقرأ ، والمراد يستعرضه ما أفراه إياه . قوله ( وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت : أمر إلى النبي ﷺ أن جبريل كان يعارضني بالقرآن ) هذا طرف من حديث وصله بنهامة في علامات النبوة ، وتقدم شرحه في « باب الوفاة النبوية » من آخر المغازي ، وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله . والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان نارة يقرأ الآخر يستمع . قوله ( وانه عارضني ) في رواية السرخسي « واني عارضني » . قوله ( إبراهيم بن سعد عن الزهري ) تقدم في الصيام من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري ، وإبراهيم ابن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري ، وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فذكر هنا نسكتا عما لم يتقدم . قوله ( كان النبي ﷺ أجود

الناس) فيه احتراص ببلغ لثلا بتخييل من قوله « وأجود ما يكون في رمضان » ، أن الاجودية خاصة منه بـرمضان فيه فأثبت له الاجودية المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان . قوله ( وأجود ما يكون في رمضان ) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزمري بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان » ، وتقدم أن المشهور في ضبط أجود أنه بالرفع وأن النصب موجه ، وهذه الرواية مما تزبد الرفع . قوله ( لأن جبريل كان يلقاه ) فيه بيان سبب الاجودية المذكورة ، وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ « وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل » . قوله ( في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ » أي رمضان ، وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يخفى ذلك برمذانات الهجرة ، وإن كان صيام شهر رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأنه كان يسمى بـرمضان قبل أن يفرض صيامه . قوله ( يعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن ) هذا عكس ما رقيع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي ﷺ ، وفي هذا أن النبي ﷺ كان يعرض على جبريل ، وتقدم في بدء الوحي بلفظ « وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن » فيحمل على أن كلا منهما كان يعرض على الآخر ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه . وفي الحديث إطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه ، لأن أول رمضان من بعد البثثة لم يكن مزل من القرآن إلا بعضه ، ثم كذلك كل رمضان بعده ، إلى رمضان الأخير فكان قد مزل كله إلا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور ، وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي ﷺ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، وبما مزل في تلك المدة قوله تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم ) فأنها نزلت يوم عرفة والنبي ﷺ بها بالاتفاق ، وقد تقدم في هذا الكتاب . وكان الذي مزل في تلك الأيام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفر أمر ممارسته ، فيستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ، ومن ثم لا يخفى من حلف ليعقر القرآن القرآن فقرا بعضه ، إلا إن قصد الجميع . واختلف في العرصة الأخيرة هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها ؟ وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره ؟ وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمرو السلمي « أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرصة الأخيرة » ، ومن طريق محمد بن سيرين قال « كان جبريل يعارض النبي ﷺ بالقرآن - الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره - : فيرون أن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرصة الأخيرة » . وعند الحاكم نحوه من حديث سمرة وإسناده حسن ، وقد صححه هو ولفظه « عرض القرآن على رسول الله ﷺ عرضات ، ويقولون إن قراءتنا هذه هي العرصة الأخيرة » ، ومن طريق مجاهد « عن ابن عباس قال : أي القراءتين ترون كان آخر القراءة ؟ قالوا : قراءة زيد بن ثابت » ، فقال : لا ، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل ، فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما ، وهذا يقابره حديث سمرة ومن وافقه . وعند مسدد في مسنده من طريق إبراهيم النخعي « أن ابن عباس سمع رجلا يقول : الحرف الأول ، فقال : ما الحرف الأول ؟ قال إن عمر بعث ابن مسعود إلى الكوفة معلما فأخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة ، فهم يصحون قراءة ابن مسعود الحرف الأول » ، فقال ابن عباس : أنه آخر حروف عرض به النبي ﷺ على جبريل ، وأخرج النسائي من طريق أبي ظبيان قال « قال لي ابن عباس : أي القراءتين تقرأ ؟ قلت : للقراءة الأولى قراءة ابن أم عبد - يعني عبيد الله بن مسعود - قال : بل هي الأخيرة » ، إن رسول الله ﷺ كان يعرض

على جبريل - الحديث وفي آخره - لحضر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل ، واستاده صحيح ، ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون المرسلة الاسيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين ، فيصح إطلاق الآخرة على كل منهما . قوله ( أجود بالخير من الريح المرسلة ) فيه جواز المبالغة في التشبيه ، وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس لقرب لفهم سادته ، وذلك أنه أثبت له أوز وصف الأجودية ، ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبه جوده بالريح المرسلة ، بل جعله أبخ في ذلك منها ، لأن الريح - تسكن . وفيه الاحتراز لأن الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين النائية ، وأشار إلى قوله تعالى ( وهو الذي يرسل الرياح بشرا ) (١) ( واقع الذي أرسل الرياح ) ونحو ذلك ، فالريح المرسلة تستمر مدة أساطها ، وكذا كان عمله ﷺ في رمضان ديمة لا يقطع ، وفيه استعمال أفعل التفضيل في الاسناد الحقيقي والجازي ، لأن الجود من النبي ﷺ حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأزّلها منزلة من جاد ، وفي تقديم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة ، وهي أنه لو أخره لظن تعلقه بالمرسلة . وهذا وإن كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الأجودية إلا أنه تفرقت فيه المبالغة لأن المراد وصفه بزيادة الأجودية على لريح المرسلة مطافا . وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق أعظم شهر رمضان لا يختصه بابتداء نزول القرآن فيه ، ثم معارضته ما نزل منه فيه ، ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه . وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ، ويستعد منه أن فضل الزمان إنما يحصل بزيادة العبادة . وفيه أن مداومة التلاوة توجب زيادة الخير . وفيه استحباب تكرير العبادة في آخر العمر ، ومذاكرة الفاضل بالخير والهدى . وإن كان هو لا يخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاتعاظ . وفيه أن ليس رمضان أفضل من نهاره ، وأن المقصود من التلاوة الحضور والفهم لأن الليل مظنة ذلك لما في النهار من السواغل والعوارض الدنيوية والدنيوية ، ويحتمل أنه ﷺ كن يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجواء فيقرأ كل ليلة جزءا في جزء من الليلة ، والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاود أهل ، ولعله كان يهيد ذلك الجوهر سرا بما حسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولتستوعب بركة القرآن جميع الشهر ، ولولا النهرج بأنه كان يرضه مرة واحدة وفي السنة الأخيرة عرضه مرتين لجاز أنه كان يرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي . وقد أخرج أبو سعيد عن طريق داود بن أبي هند قال : قلت لأبي : فوله تعالى ( شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ) أما كان ينزل عليه في سائر السنة ؟ قال : بلى ، ولكن جبريل كان يمرض مع النبي ﷺ في رمضان ، ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء . في هذا إشارة إلى الحكمة في التقييد التي أشارت إليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ . وبؤيده أيضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ « قيد الله القرآن » فإن ظاهره أن كلا منهما كان يقرأ على الآخر ، وهي موافقة لقوله « يمرضه » فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد ، ولا يمرض ذلك قوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى ) إذا قلنا إن ذلك نافية كما هو المشهور وقول الأكثر ، لأن المعنى أنه إذا قرأه فلا ينسى ما أفراه ، ومن جملة الإقراء مداومة جبريل ، أو المراد أن المتنى بقوله ( فلا تنسى ) النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر

(١) في الأصل : مبهرات ، والتصحيح من - سورة الأعراف ٥٧ - وأما : مبهرات ، فآية أخرى في سورة الروم ٥٧

أنه نسي شيئاً فإنه يذكره إياه في الحال ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في « باب نسيان القرآن » إن شاء الله تعالى . وقد تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي قوله ( حدثنا خالد بن يزيد ) هو الكامل ، وأبو بكر هو ابن عباس بالتحانية والمعجمة . وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم ، وذكر أن هو أبو صالح السمان . قوله ( كان يعرض على النبي ﷺ ) كذا لهم بضم أوله على البناء للجهول ، وفي بعضها بفتح أوله بحذف الفاعل ، فالمحذوف هو جبريل صرح به إسرائيل في روايته عن أبي حصين أخرجه الاسماعيل واقتضاه . كان جبريل يعرض على النبي ﷺ القرآن في كل رمضان ، وإلى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة . قوله ( القرآن كل عام مرة ) سقط لفظ « القرآن » لغير الكشميني ، زاد إسرائيل عند الاسماعيل « فيصبح وهو أجود بالخير من أريح المرسلة » وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة ، وإنما هي محفوظة من حديث ابن عباس . قوله ( فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه ) في رواية إسرائيل « عرضين » وقد تقدم ذكر الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ، ويحتمل أيضاً أن يكون السر في ذلك أن رمضان من السنة الأولى لم يقع فيه مدرسة لوقوع ابتداء النزول في رمضان ، ثم فتر الوحي ثم تتابع فوقعت المدرسة في السنة الأخيرة مرتين لارتفاع عدد السنين والعرض . قوله ( وكان يعتكف في كل عام عشراً فاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه ) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوماً من رمضان وهو مناسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ، ويحتمل أن يكون السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه ﷺ كان يعتكف عشراً فاسافر عاماً فلم يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوماً ، وهذا إنما يتأتى في سفر وقع في شهر رمضان ، وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو ﷺ في غزوة تبوك ، وهذا بخلاف القصة المتقدمة في كتاب الصيام أنه شرع في الاعتكاف في أول العشر الأخير فلما رأى ما صنع أزواجه من ضرب الأخيبة تركه ثم اعتكف عشراً في شوال ، ويحتمل اتحاد القصة ، ويحتمل أيضاً أن تكون القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد قال « كان رسول الله ﷺ يجاور العشر التي في وسط الشهر ، فإذا استقبل إحدى وعشرين رجع ، فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال : لاني كنت أجاور هذه العشر الوسط ثم بدلت أن أجاور العشر الاواخر ، يجاور العشر الاخير » الحديث ، ليكون المراد بالعشرين العشر الاوسط والعشر الاخير

### ٨ - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ

٤٩٩٩ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن عمرو بن إبراهيم عن مسروق « ذكر عبد الله بن عمرو عبد الله بن مسعود فقال : لا أزال أحبه ، سمعت النبي ﷺ يقول : « خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله ابن مسعود ومسلم ومعاذ وأبي بن كعب »

٥٠٠٠ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق بن سلمة قال « خطبنا عبد الله

ابن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضماً وسبعين سورة ، والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أنني من أئمتهم بكتاب الله ، وما أنا بجهنم . قال شقيق فجئست في الخلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً

يقول غير ذلك »

٥٠٠١ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال « كنا بمصر ، قرأ ابن مسعود سورة يوسف ، فقال رجل ما هكذا أنزلت ، فقال : قرأت على رسول الله ﷺ فقال : أحسنت ، ووجد منه ريح الخمر فقال : أتتجمع أن تكذب بكتاب الله وتشرب الخمر ؟ فضربه الخلد »

٥٠٠٢ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم عن مسروق قال « قال عهد الله رضى الله عنه . والله الذى لا إله غيره . ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فين أنزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم منى بكتاب الله قبله إلا بل ركبته إليه »

٥٠٠٣ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا همام حدثنا قتادة قال « سألت أنس بن مالك رضى الله عنه : من جمع القرآن على عهد النبى ﷺ ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار أبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . تابعه الفضل عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس

٥٠٠٤ - **حدثنا** معلى بن أسد حدثنا عبد الله بن المثنى حدثنا ثابت البناني ومماة عن أنس قال : « مات النبى ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة : أبو الدرداء ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبو زيد . قال : ونحن ورثناه »

٥٠٠٥ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال « قال عمر : أبى أقرؤنا ، وإنا لندع من لحن أبى وأبى يقول أخذته من فى رسول الله ﷺ فلا أتركه لشوء ، قال الله تعالى : ( ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثيلا )

قوله (باب القراء من أصحاب رسول الله ﷺ) أى الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصديق لتعليمه ، وهذا اللفظ كان فى عرف السلف أيضا لمن تفته فى القرآن . وذكر فيه ستة أحاديث : الأول عن عمرو بن مرة ، وقد نسب المصنف فى المناقب من هذا الوجه ، وذهل الكرماني فقال : هو عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي ، وليس كما قال . قوله ( عن مسروق ) جاء عن إبراهيم وهو النخعي فيه شيخ أخ أخرجه الحاكم عن طريق أبى سعيد المؤدب عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ، وهو مقلوب فإن المخطوط فى هذا عن الأعمش عن أبى وائل عن مسروق كما تقدم فى المناقب ، ويحتمل أن يكون إبراهيم حله عن شيخين والأعمش حله عن شيخين . قوله ( أخذوا القرآن من أربعة ) أى تملوه منهم ، والأربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ چما واثنتان من الأنصار ، وسالم هو ابن معقل مولى أبى حذيفة ، ومعاذ هو ابن جبل . وقد تقدم هذا الحديث فى مناقب سالم مولى أبى حذيفة من هذا الوجه وفى أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال : ذاك رجل لا زال أحبه

بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول : خذوا القرآن من أربعة فبدأ به ، فذكر حديث الباب . ويستفاد منه حجة من يكون ماهراً في القرآن ، وأن الهداية بالرجل في الذكر على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه ، وتقدم بقية شرحه هناك . وقال السكراني : يحتمل أنه ﷺ أراد الإعلام بما يكون بعده ، أي ان هؤلاء الأربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك ، وتوقف بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهرروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكورين ، وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي ﷺ في وقعة اليمامة ، ومات معاذ في خلافة عمر ، ومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان ، وقد تأخر زيد بن ثابت وانتهت إليه الرئاسة في القراءة وعاش بعد ذلك زمناً طويلاً ، فإظهار أنه أمر بالأخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحد في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن ، بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وأزيد منهم جماعة من الصحابة ، وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قتلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعين رجلاً . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عمر بن حفص بن حفص حدثنا أبي ) كذا للأكثر ، وحكى الجياني أنه وقع في رواية الأصيل عن الجرجاني ، حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي ، وهو خطأ مقلوب ، وليس لحفص بن عمر أب يروى عنه في الصحيح ، وإنما هو عمر ابن حفص بن غياث بالعين المدهجدة والتعقبات والمثلثة ، وكان أبوه قاضي الكوفة ، وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج ، من طريق سهل بن جحر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال : أخرجه البخاري عن عمر بن حفص . قوله ( حدثنا شقيق بن سلمة ) في رواية مسلم والنسائي جميعاً عن إسماعيل عن عتبة عن الأعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور ، وجاء عن الأعمش فيه شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسماعيل عن عتبة ابن سليمان عنه عن أبي إسماعيل عن هبيرة بن يريم عن ابن مسعود ، فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون الأعمش فيه طريقان ، وإلا فإسماعيل وهو ابن راهويه أتقن من الحسن بن اسماعيل ، مع أن المحفوظ عن أبي إسماعيل فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري وإسرائيل وغيرهما عن أبي إسماعيل عن غير الخلاء المعجمة مصنف عن ابن مسعود ، فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسماعيل في موضعين . قوله ( خطبنا عبد الله بن مسعود فقال : والله لقد أخذت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة ) زاد عاصم عن بدر عن عبد الله ، وأخذت بقية القرآن عن أصحابه ، وعند إسماعيل بن راهويه في روايته المذكورة في أوله ( ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ) ثم قال : على قراءة من تأمروني أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله ﷺ ؟ وذكر الحديث . وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعمش عن أبي وائل قال : خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ( ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة ) غلوا مصاحفكم ، وكيف تأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله ﷺ مثله ، وفي رواية غير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا ولفظه لما أمر بالمصاحف أن تغير سواء ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع - وقال في آخره - أفترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ ، وفي رواية له فقال : إني غال مصحفني ، فمن استطاع أن يغل مصحفه فليفعل ، وعند الحاكم من طريق أبي مبصرة قال : رحمت فانا إنا بالأشعرى وحذيفة وابن مسعود ، فقال ابن مسعود : والله لا أدفعه - يعني مصحفه - أقرأني رسول الله ﷺ ، فذكره . قوله ( والله لقد علم أصحاب رسول الله ﷺ أني من أعلمهم بكتاب الله ) وقع في رواية عتبة وأبي شهاب جميعاً عن الأعمش ، أني أعلمهم بكتاب الله ، يحذف من ، وزاد ولو أعلم



أن أحدا أعلم مني لرحلت إليه ، وهذا لا يثبت ، من ، فإنه نفي الإغلبية ولم ينف المساواة ، وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الرابع . قوله ( وما أنا بخيرهم ) يستفاد منه أن الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الأفضلية المطلقة . فالأعلوية بكتاب الله لا تستلزم الأعلوية المطلقة ، بل يحتمل أن يكون غيره أعلم منه بعلوم أخرى فلهذا قال ، وما أنا بخيرهم ، وسيأتي في هذا بحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، إن شاء الله تعالى . قوله ( قال شقيق ) أي بالاسناد المذكور : ( جلست في الحلق ) بفتح المهملة واللام ( فما سمعت رادا يقول غير ذلك ) يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك ، أو المراد من يرد قوله ذلك . ووقع في رواية مسلم قال شقيق جلست في حلق أصحاب محمد ﷺ فما سمعت أحدا يرد ذلك ولا يعيبه . وفي رواية أبي شهاب ، فلما نزل من المنبر جلست في الحلق فما أحد ينكر ما قال ، وهذا يخص عموم قوله ، أصحاب محمد ﷺ ، بمن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي داود من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود فقد ذكر نحو حديث الباب وفيه ، قال الزهري : فبلغني أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله ﷺ ، لأنه محمول على أن الدين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ، ويحتمل اختلاف الجهة ، فالذي نفي شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن ، والذي أنبأه الزهري ما يتعلق بأمره بغل المصاحف ، وكأن مراد ابن مسعود بغل المصاحف كتبها وإخفاؤها لئلا تخرج فتقدم وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة والغناء ما هذا ذلك ، أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف ، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعمل عليها دون غيرها لما له من المزية في ذلك بما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه ، فلما فات ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه ، على أن ابن أبي داود ترجمه في باب روى ابن مسعود بعد ذلك بما صنع عثمان ، لكن لم يورد ما يصرح بمطابقة ما ترجم به . الحديث الثالث ، قوله ( كننا بمحضر فقرأ ابن مسعود سورة يوسف ) هذا ظاهره أن علقمة حضر القصة ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أبو زعيم من طريق يوسف القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه ، عن علقمة قال : كان عبد الله بمحضر ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الاعمش ولفظه ، عن عبد الله بن مسعود قال : كنت بمحضر ، فقرأت ، فذكر الحديث ، وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الاعمش ولفظه ، كنت جالسا بمحضر ، وعند أحمد عن أبي معاوية عن الاعمش قال ، عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ، ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها . قوله ( فقال رجل ما هكذا أزلت ) لم انف على اسمه ، وقد قيل إنه نهيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن قصة غير هذه ، لكن لم أر ذلك صريحا . وفي رواية مسلم ، فقال لي بعض القوم : اقرأ علينا ، فقرأت عليهم سورة يوسف ، فقال رجل من القوم : ما هكذا أزلت ، فان كان السائل هو القائل وإلا ففيه مبهم آخر . قوله ( فقال قرأت على رسول الله ﷺ ) في رواية مسلم ، قلت ويحك ، والله لقد أقرأنيها رسول الله ﷺ ، . قوله ( ووجد منه ريح الخمر ) هي جملة حالية ، ووقع في رواية مسلم ، فبينما أنا أكله اذ وجدت منه ريح الخمر ، . قوله ( فضربه الحد ) في رواية مسلم ، فقلت لا تبرح حتى أجلك ، قال لجلدته الحد ، قال النووي : هذا محمول على أن ابن مسعود كانت

له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الامام ، إما عموماً وإما خصوصاً ، وعلى أن الرجل اعترف بشرها بلا عند  
والا فلا يجب الحد بمجرد ردها . وعلى أن التكذيب كان بالنكار بهضه جاعلاً ، اذ لو كذب به حقيقة للكفر ، فقد  
اجمعوا على أن من جحد حرفاً بجمعا عليه من القرآن كفر اه . والاحتمال الأول جيد . ويحتمل أيضاً أن يكون قوله  
« فغضبه الحد » أى رفعه الى الامير فغضبه فأُسند الضرب الى نفسه مجازاً لكونه كان « يبا فيه » ، وقال القرطبي : إنما  
أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية ، أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب ، أو لأنه كان ذلك في زمان  
ولايته الكوفة فإنه واجب في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى ، والاحتمال الثاني موجه ، وفي الأخير غفلة عما  
في أول الخبر أن ذلك كان بحدس ، ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غايباً وكان ذلك في خلافة عمر . وأما الجواب  
الثاني عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة ، وقد وقع مثل ذلك  
لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ، ووقع عند الاسماعيل اثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده  
الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يقر ولم يشهد عليه . وقال القرطبي : في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة  
كالحنفية وقد قال به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز . قلت : والمسألة خلافية شهيرة ، والمانع أن يقول :  
إذا احتمل أن يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ، ولما حكى الموفق في « المغني » الخلاف في وجوب الحد بمجرد  
الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معها من قرينة بأن يوجد سكران أو يتنأها ، ونحوه أن يوجد  
جماعة شهبوا بالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر ، وحكى ابن المذخر عن بعض السلف أن  
الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً بآدمان شرب الخمر ، وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك  
وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فإن قارن ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحدث فيتوضأ وإن كان  
في الصلاة فلا ينصرف ، ويحتمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما إذا تجرد اللسان عن القرينة ، وسيكون لنا  
عودة الى هذه المسألة في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى . وأما الجواب عن الثالث لحيد أيضاً ، لكن يحتمل أن  
يكون ابن مسعود كان لا يرى بمؤاخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره . وقال القرطبي : يحتمل  
أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن ، وهو الذي يظهر من قوله « ما هكذا أنزلت » ، فإن ظاهره  
أنه أثبت إنزالها وفي الكيفية التي أوردتها ابن مسعود ، وقال الرجل ذلك إما جهلاً منه أو قلة حفظ أو  
عدم ثبت بعنه عليه السكر ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله  
( حدثنا مسلم ) هو أبو الضحى السكوي ، وقع كذلك في رواية أبي حمزة عن الأعمش عند الاسماعيل ، وفي طبقة  
مسلم هذا رجلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الأعور والآخر يقال له البطين ، فالأول  
هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ، ولم أر لواء منهما رواية عن مسروق فإذ أطلق مسلم عن مسروق عرف  
أنه هو أبو الضحى ، ولو اشتكروا في أن الأعمش روى عن الثلاثة . قوله ( قال عبد الله ) في رواية قطبة عن الأعمش  
هند مسلم « من عبد الله بن مسعود » . قوله ( والله ) في رواية جرير عن الأعمش عند ابن أبي دارود « قال عبد الله لما  
صنع بالمصاحف ما صنع : والله الخ » . قوله ( فيمن أنزلت ) في رواية الكشمهني « فبما أنزلت » ، ومثله في رواية  
قطبة وجرير . قوله ( ولو أعلم أعمداً أعلم مني بكتاب الله فبغضه لأبذل ) في رواية الكشمهني « نبلغني » ، وهي رواية  
جرير . قوله ( لركبت اليه ) تقدم في الحديث الثاني بلفظ « ولحلت اليه » ، ولابن عبيدة من طريق ابن سيرين ونبئت

أن ابن مسعود قال : لو أنهم أحدًا تبلفنيه الإبل أحدت عهدا بالعريضة الأخيرة منى لأتيت به - أو قال - لتكلفت أن أتت به ، وكأنه احتراز بقوله تبلفنيه الإبل عن لا يصل اليه على الرواحل إما لسكونه كان لا يركب البحر فقيد بالبر أو لأنه كان جازما بأنه لا أحد يفوقه في ذلك من البشر فاحتراز عن سكان السماء . وفي الحديث جواز ذكر الإنسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ، ويحتمل ماورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه لغرا أو إعجابا . الحديث الخامس حديث أنس ، ذكره من وجهين . قوله ( سألت أنس بن مالك : من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ؟ قال : أربعة كلهم من الأنصار ) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث وافتخر الحليان الأوس والخزرج ، فقال الأوس : منا أربعة : من اهتز له العرش سعد بن معاذ ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيم بن ثابت ، ومن غسلته الملائكة حفظة بن أبي عامر ، ومن حمته الدبر عاصم بن ثابت . فقال الخزرج : منا أربعة جمعوا القرآن لم يجمعهم غيرهم ، فذكرهم . قوله ( وأبو زيد ) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة . قلت لأنس : من أبو زيد ؟ قال : أحد عموقي ، وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس د أربعة ، مفهوم ، لكن رواية سعيد بن أبي ذر ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر ، وسعيد ثبت في قتادة . ويحتمل مع ذلك أن مراد أنس د لم يجمعهم غيرهم ، أي من الأوس بقرينة المخاطبة المذكورة ، ولم يرد نفي ذلك عن المهاجرين ، ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ، ولم يفصح باسم قائل ذلك ، لكن لما أورد أنس ولم يسمه كان كأنه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج . وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس هذا بأجوبة : أحدها أنه لا مفهوم له ، فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه . ثانيا المراد لم يجمعهم على جميع الوجوه والقرائن التي نزل بها إلا أولئك . ثالثا لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك ، وهو قريب من الثاني . رابعا أن المراد بجمعه تلقيه من في رسول الله ﷺ لا بواسطة ، بخلاف غيرهم فيحتمل أن يكون ثاني بمعنى بالواسطة . خامسا أنهم تصدوا لإلقائه وتعليمه فأنتم روا به ، وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم لحصر ذلك فيهم بحسب علمه ، وليس الأمر في نفس الأمر كذلك ، أو يسكون السبب في خفتهم أنهم خافوا غائلة الربا والعجب ، وأمن ذلك من أظهره . سادسا المراد بالجمع الكتابة ، فلا ينبغي أن يكون غيرهم جمعه حفظا عن ظهر قلب ، وأما هؤلاء لجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب . سابعا المراد أن أحدا لم يفصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله ﷺ إلا أولئك ، بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية منه ، فعمل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة من جمع جميع القرآن قبلها ، وإن كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين . ثامنا أن المراد بجمعه السمع والطاعة له والصل بموجبه ، وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهرية د أن رجلا أتى أبا الدرداء فقال : إن ابني جمع القرآن ، فقال : اللهم غفرا ، إنما جمع القرآن من سمع له وأطاع ، وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الأخير وقد أومأت قبل هذا إلى احتمال آخر ، وهو أن المراد اثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط ، فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ، ويحتمل أن يقال : إنما اقتصر عليهم أنس لتمام غرضه بهم ، ولا ينبغي بعده . والذي يظهر من كثير من الأحاديث أن أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله ﷺ ، فقد تقدم في المبحث أنه بنى مسجدا بفناء داره فكان يقرأ فيه القرآن ، وهو محمول على ما كان نزل منه إذ ذاك ، وهذا عما لا يرتاب فيه

مع شدة حرص أبي بكر على تآني القرآن من النبي ﷺ وفراغ باله له ومما بمسكه وكثرة ملازمة كل منهما الآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه ﷺ كان يأتيهم بكرة وعشية. وقد صحح مسلم حديثه يوم "قوم أقرؤم الكتاب الله ، وتقدمت الإشارة اليه ، وتقدم انه ﷺ أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مرض فيدل على أنه كان أقرأهم ، وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي ﷺ ، وأخرج الدلائل باسناد صحيح عن عبد الله ابن عمر قال : جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة ، فبلغ النبي ﷺ فقال : أقرأه في شهر ، الحديث ، وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين ، وقد ذكر أبو حبيد القراء من أصحاب النبي ﷺ فقد من المهاجرين الخلفاء الأربعة وطلحة وسعدا وابن مسعود وحذيفة وصالحا وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ، ومن النساء عائشة وحفصة وأم سلمة ، ولكن بعض هؤلاء إنما أكله بعد النبي ﷺ فلا يرد على الحصر المذكور في حديث أنس ، وعد ابن أبي داود في كتاب الشريعة ، من المهاجرين أيضا تميم بن أوس الداري وعقبة بن عامر ، ومن الأنصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة وجمع ابن حارثة وفضالة بن عبيد ومسلة بن مخلد وغيرهم ، وصرح بأن بعضهم إنما جمعه بعد النبي ﷺ ، ومن جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمرو الداني ، وعد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن العاص وسعد بن عباد وأم ورقة . قوله ( تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن أنس ) هذا التعليق وصله إسحاق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ، ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المثنى . حدثني ثابت البناني وثمامة عن أنس قال مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة ، فذكر الحديث ، يخالف رواية قتادة من وجهين : أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ، ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب . فأما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه ، وقد استنكره جماعة من الأئمة . قال المازري : لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ، وإلا فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد ، وهذا لا يتم إلا أن كان في كل واحد منهم على انفراد وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي ﷺ ، وهذا في غاية البعد في العادة ، وإذا كان المرجع الى ما في عليه لم يلزم أن يكون الواقع كذلك . قال وقد تسمك بقول أنس جماعة من الملاحدة ، ولا متمسك لهم فيه فانا لا نسلح حمله على ظاهره . سلمناه ، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك ؟ سلمناه ، لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون حفظ مجموعهم الجمل الغفير ، وليس من شرط الزواتر أن يحفظ كل فرد جميعه ، بل اذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفي ، واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم النجاة سبعون من القراء ، وقتل في عهد النبي ﷺ بيتر معونة مثل هذا العدد ، قال : وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدة تعلقهم بهم دون غيرهم ، أو لكونهم كانوا في ذهنه دون غيرهم . وأما الوجه الثاني من الخاففة فقال الاسماعيلي : هذان الحديثان مختلفان ، ولا يجوز أن في الصحيح مع تباينهما . بل الصحيح أحدهما . وجزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن كعب . وقال الداودي : لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظا . قلت : وقد أشار البخاري الى عدم الترجيح باستواء الطرفين ، فطريق قتادة على شرطه وقد وافقه عليها ثمامة في إحدى الروايتين عنه ، وطريق ثابت أيضا على شرطه وقد وافقه عليها أيضا ثمامة في الرواية الأخرى ، لكن عرج الرواية عن ثابت وثمامة بموافقة ،

وقد وقع عن عبد الله بن المثني رفيه مقال وان كان عند البخارى متروكا لـكن لا تعادل روايته رواية قتادة ، ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ، ولعل البخارى أشار باخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ، وبمحتمل أن يكون أنس حدث هذا الحديث في وقتين فذكره مرة أبي بن كعب ومرة بدله أبا الدرداء ، وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال : جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ خمسة من الانصار : معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الانصاري ، واسناده حسن مع إرساله ، وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المثني في ذكر أبي الدرداء وان خالفه في العدد والمعدد ، ومن طريق الشعبي قال : جمع القرآن في عهد رسول الله ﷺ ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت ، وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المثني ، واسناده صحيح مع إرساله . فلهذا در البخارى ما أكثر اطلاعه . وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المثني وأن روايته أصلا والله أعلم . وقال الكرماني : لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء من جمع فقال أنس ذلك ردا عليه ، وأتى بصيغة المحصر ادعاء ومبالغة ، ولا يلزم منه النفي عن غيرهم بطريق الحقيقة والله أعلم . قوله ( وأبو زيد قال ونحن ورثناه ) القائل ذلك هو أنس ، وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قال قتادة : قلت ومن أبو زيد ؟ قال : أحد عمومتى ، وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن أنس قال : مات أبو زيد وكان بدريا ولم يترك عقباً ، وقال أنس : نحن ورثناه . وقوله « أحد عمومتى » يرد قول من سمي أبا زيد المذكور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنسا خزرجي وسعد بن عبيد أوسي ، وإذا كان كذلك احتمل أن يكون سعد بن عبيد من جمع ولم يطلع أنس على ذلك ، وقد قال أبو أحمد العسكري : لم يجمعه من الأوس غيره . وقال محمد بن حبيب في « المحرر » : سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي ﷺ : ووقع في رواية الشعبي التي أشرت اليها المغيرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعا فدل على أنه غير المراد في حديث أنس . وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن فليس بن أبي صهصعة وهو خزرجي وتقدم أنه يكنى أبا زيد ، وسعد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضا لـكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبا زيد ، ثم وجدت عند ابن أبي داود ما يرفع الإشكال من أصله ، فانه روى باسناد على شرط البخارى الى ثمانية عن أنس أن أبا زيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن ، قال : وكان رجلا منا من بني عدى بن النجار أحد عمومتى ومات ، ولم يدع عقباً ، ونحن ورثناه ، قال ابن أبي داود : حدثنا أنس بن خالد الانصاري قال هو قيس بن السكن من جهوداء من بني عدى بن النجار ، قال ابن أبي داود : مات قريبا من وفاة النبي ﷺ فذهب عليه ولم يؤخذ عنه وكان حقيقيا بدريا . الحديث السادس ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن حبيب بن أبي ثابت ) هند الاسماعيل : حدثنا حبيب . . قوله ( أبي أقرؤنا ) كذا للاكثر وبه جزم المزي في الأطراف ، فقال : ليس في رواية صدقة ذكر على . قلت : وقد ثبت في رواية النسفي عن البخارى ، فارق الحديث عنده د على أفضا ، وأبي أقرؤنا ، وقد الحق الدمياطي في نسخته في حديث الباب ذكر على وليس بحبيد ، لانه ساذط من رواية الفريرى التي عليها مدار روايته ، وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن على عن يحيى القطان بسنده هذا رفيه ذكر على هند الصحيح . قوله ( من ابن أبي ) أي من قرأته ، ونحن نقول لغواه ومعناه المراد به هنا القول . وكان أبي بن كعب

لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله ﷺ ولو أخبره غيره أن تلاوته نسخت ، لأنه إذا سمع ذلك من رسول الله ﷺ حصل عنده القطع به فلا يزول عنه بأخبار غيره أن تلاوته نسخت ، وقد استدل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك ، وقد تقدم بقية شرحه في التفسير

### ٩ - باب فضل فاتحة الكتاب

٥٠٠٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا شعبة قال حدثني خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن الملقى قال : كنت أصلي ، فدعاني النبي ﷺ فلم أجيبه ، قلت : يا رسول الله إني كنت أصلي ، قال ألم يقل الله ( استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ؟ ثم قال : ألا أعطيت أعظم سورة في القرآن قبل أن نخرج من المسجد ؟ فأخذ بيدي ، فلما أردنا أن نخرج قلت : يا رسول الله ، إنك قلت : لا أعطيت أعظم سورة في القرآن ، قال : ( الحمد لله رب العالمين ) هي السهم للماني والقرآن العظيم الذي أوتيته .

٥٠٠٧ - حدثنا محمد بن الثني حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن معبد عن أبي سعيد الخدري قال : كنا في مسير لنا ، فنزلنا ، فجاءت جارية فقالت إن سيد الحى سليم ، وإن نفرنأ غيب ، فهل منكم راقى ؟ فقام معها رجل ما كنا نأمنه برقية ، فرآه فبرأ ، فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبنا . فلما رجع قلنا له أ كنت منحسن رقية أو كنت ترقى ؟ قال : لا ، ما رقيت إلا بأتم الكتاب . قلنا : لا نحدثوا شيئا حتى نأتى أو نسال النبي ﷺ . فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي ﷺ فقال : وما كان يُدريه أنها رقية ؟ اقسوا واضربوا لى بسهم ، وقال أبو مضر : حدثنا عبد الوارث حدثنا هشام حدثنا محمد بن سيرين حدثنا معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري به هذا

قوله ( باب فضل فاتحة الكتاب ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد بن الملقى في أنها أعظم سورة في القرآن ، والمراد بالاعظم عظم القدر بالثواب المرتب على قراءتها وإن كان غيرها أطول منها ، وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك ، وقد تقدم شرح ذلك مبسوطا في أول التفسير . ثانيهما حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة ، وهو ظاهر للدلالة على فضل الفاتحة . قال القرطبي : اختصت الفاتحة بأنها مبدأ القرآن وحماية لجميع علومه ، لاحتوائها على الثناء على الله والإقرار بعبادته والاختلاص له وسؤال الهداية منه والإشارة إلى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه ، وإلى شأن المعاد وبيان عاقبة المجاهدين ، إلى غير ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقية . وذكر الرويانى في البحر أن البسلة أفضل آيات القرآن وتمت بحدیث آية الكرسي وهو الصحيح . قوله ( وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ ) أراد بهذا التطبيق

التصريح بالتحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد ، فانه في الاسناد الذي ساقه أولا بالنعنة في الموضوعين ، وقد وصله الاسماعيل من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن أبي معمر كذلك ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع عند القاسبي عن أبي زيد السند الى محمد بن سيرين ، وحدثني معبد بن سيرين ، وبواو المطف قال والصواب حذفها

### ١٠ - باب فضل سورة البقرة

٥٠٠٨ - **حزبن محمد بن كثير** أخبرنا **شعبة** عن **سليمان** عن **ابراهيم** عن **عبد الرحمن** عن **أبي مسعود** عن **الذي** **قال** : « من قرأ بالآيتين »

٥٠٠٩ - **حزبن أبو نعيم** حدثنا **صفوان** عن **منصور** عن **ابراهيم** عن **عبد الرحمن بن يزيد** عن **أبي مسعود** رضى الله عنه قال : قال **الذي** **قال** : « من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ،

٥٠١٠ - وقال **عثمان بن الهيثم** حدثنا **هوف** عن **محمد بن ربيع** عن **أبي هريرة** رضى الله عنه قال : « وكلي رسول الله **صلى الله عليه وسلم** بمحظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يستخرج من الطعام ، فأخذته فقت : لأرقتك إلى رسول الله **صلى الله عليه وسلم** . . . فقص الحديث ، فقال : إذا أويت إلى فراشك فافرا آية الكرسي لم يزل ملك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح . فقال **الذي** **قال** : صدقت وهو كذوب ، ذاك شيطان »

قوله ( باب فضل سورة البقرة ) أورد فيه حديثين . الأول ، قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، ولشعبة إليه شيخ آخر وهو منصور أخرجه أبو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه ، وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك ، وجمع غندر عن شعبة فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر ، أما الإولان فقالا عنه عن شعبة عن منصور ، وأما بشر فقال عنه عن شعبة عن الأعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر . قوله ( عن عبد الرحمن ) هو ابن يزيد النخعي . قوله ( عن أبي مسعود ) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي مسعود وقال في آخره « قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود لحدثني به ، وسأني نحوه للصف من وجه آخر في « باب كذا بقرأ من القرآن ، وأخرجه في « باب من لم ير بأسا أن يقول سورة كذا ، من وجه آخر عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن وعاقمة جميعهما عن أبي مسعود ، فكان إبراهيم حله عن عاقمة أيضا بعد أن حدثه به عبد الرحمن عنه ، كما لني عبد الرحمن أبا مسعود لحله عنه بعد أن حدثه به علقمة ، وأبو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو الانصاري البدرى الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي ، ووقع في رواية عبيدوس بدله « ابن مسعود ، وكذا عند الأصملي عن أبي زيد المرزوقي (١) وصوبه الأصملي فأخطأ في ذلك بل هو نصحيح ، قال أبو علي الجبائي : الصواب « عن أبي مسعود ، وهو عقبه بن

(١) في نسخة أخرى « من أبي أحمد الجرجاني »

عمرو ، قلت : وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الأعمش فقال فيه ، عن عتبة بن عمرو ، قوله ( من قرأ بالآيتين ) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر ، ثم حول السند الى طريق منه ور عن ابراهيم بالسند المذكور واكمل المتن فقال : من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه : من سورة البقرة ، لم يقل د آخر ، فاعلم هذا هو السر في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور . على أنه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ : من قرأ الآيتين الأخيرتين ، فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور ، وليس بينه وبين لفظ الأعمش الذي حوله عنه ما يبره في المعنى والله أعلم . قوله ( من آخر سورة البقرة ) يعني من قوله تعالى ( آمن الرسول ) الى آخر السورة ، وآخر الآية الأولى ( المصير ) ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة ، وأما ( ما اكتسبت ) فليست رأس آية بانفاق المادتين . وقد أخرج علي بن سعيد السكري في ثواب القرآن ، حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن عتبة بن عمرو بلفظ : من قراهما بعد العشاء الآخرة أجزأنا : آمن الرسول الى آخر السورة ، ومن حديث النعمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره : آمن الرسول ، وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم . ولأبي عبيد في فضائل القرآن ، من مرسل جبير بن نفير نحوه وزاد فأقره وحما وعلوهما أبناءكم ونساءكم ، فانهما قرآن وصلاة ودعاء . قوله ( كفتاه ) أى أجزأنا عنه من قيام الليل بالقرآن ، وقبل أجزأنا عنه عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها ، وقيل معناه أجزأناه فيما يتعلق بالاعتقاد لما اشتملنا عليه من الإيمان والأعمال إجمالا ، وقيل معناه كفتاه كل سوء ، وقيل كفتاه شر الشيطان ، وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن ، وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طاب شيء آخر ، وكأنيما اختصنا بذلك لما تضمنناه من الثناء على الصحابة بحمبل انقيادهم الى الله وإبتهالهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الإجابة الى مطلوبهم ، وذكر الكرماني عن النووي أنه قال : كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي ، كذا نقل عنه جازما به ، ولم يتل ذلك النووي وإنما قال مانصه : قيل معناه كفتاه من قيام الليل ، وقيل من الشيطان ، وقيل من الآفات ، ويحتمل من الجميع . هذا آخر كلامه . وكأن سبب الوم أن عند النووي عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فاعلم النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل ، واقتصر للنووي في هذا الذكر ، على الأول والثالث فقلنا قال : قلت ويجوز أن يراد الأولان انتهى . وعلى هذا فأقول : يجوز أن يراد جميع ما تقدم والله أعلم . والوجه الأول ورد صريحا من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه : من قرأ خاتمة البقرة أجزأت عنه قيام ليلة ، ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ، ان الله كتب كتابا وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ، لا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال ، أخرجه الحاكم وصححه ، وفي حديث معاذ لما أمسك الحنفى ذلك ولا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل أحد منها بيته تلك الليلة ، أخرجه الحاكم أيضا . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، تقدم شرحه في الوكالة ، وقوله في آخره : صدقك وهو كذوب ، هو من التميمي البلخي ، لأنه لما أوم مدحه بوصفه الصدق في قوله صدقك استدرك في الصدق عنه بصيغة مبالغة ، والمعنى صدقك في هذا القول مع أن عادته الكذب المستمر ، وهو كفولهم أنه يصدق الكذوب ، وقوله ذلك شيطان ، كذا للاكثر ، وتقدم في الوكالة أنه وقع هنا ذلك الشيطان ، واللام فيه للجنس أو العهد الذي من الوارد



ان لكل آدمي شيطانا وكل به . أو اللام بدل من الضمير كأنه قال : ذاك شيطانك ، أو المراد الشيطان المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ، ولا يقربك شيطان ، وشرحه الطيبي على هذا فقال : هو - أى قوله فلا يقربك شيطان - مطلق شائع في جنسه ، والثاني فرد من أفراد ذلك الجنس . وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث أبي هريرة أيضا الماضى في الصلاة وفي التفسير وغيرهما أنه ﷺ قال : ان شيطانا نفلت على البارحة ، الحديث وفيه ، ولولا دعوة أخى سليمان لأصبح مربوطا بصارية ، وتقرير الإشكال أنه ﷺ امتنع من إمساكه من أجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال ( وهب لى ملكا لا ينهى لأحد من عبدي ) قال الله تعالى ( فسخرنا له الريح ثم قال ( والياطين ) وفي حديث الباب أن أبا هريرة أمسك الشيطان الذى رآه وأراد حمله الى النبي ﷺ ، والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذى هم النبي ﷺ أن يوفقه هو رأس الشياطين الذى يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهى حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوفيق منهم ، والمراد بالشيطان في حديث الباب إما شيطانه بخصوصه أو آخر في الجملة لأنه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن ، أو الشيطان الذى هم النبي ﷺ يربطه تبدى له في صفته اتى خلق عليها ، وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هينهم ، وأما الذى تبدى لأبي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الآدميين فلم يكن في إمساكه مصاهاة لملك سليمان ، والعلم عند الله تعالى

## ١ - باب . فضل الكهف

٥٠١١ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو إسحاق عن البراء قال « كان رجل يقرأ سورة الكهف ، وإلى جانبه حصان مربوط بشطرين ، فتشبهت به سحابة ، فجمعت تدنو وتدنو ، وجعل فرسه ينفر . فلما أصبح أتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال : تلك السكينة تنزلت بالقرآن »

**قوله** ( باب فضل الكهف ) في رواية أبي الوقت ، فضل سورة الكهف ، وسقط لفظ ، باب ، في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أبي ذر . **قوله** ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية . **قوله** ( عن البراء ) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي إسحاق وسمعت البراء ، **قوله** ( كان رجل ) قيل هو أسيد بن حضير كما سيأتى من حديثه نفسه بعد ثلاثة أبواب ، لكن فيه أنه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا أنه كان يقرأ سورة الكهف ، وهذا ظاهره النعبد . وقد وقع قريب من القصة التي لا أسيد لثابت بن قيس بن شماس لكن في سورة البقرة أيضا . وأخرج أبو داود من طريق مرسله قال وقيل للنبي ﷺ : ألم تر ثابت بن قيس لم يزل دأبه البارحة زهر بمصاييح ، قال : فله قرأ سورة البقرة . فسئل قال : قرأت سورة البقرة ، ويحتمل أن يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا أو من كل منهما . **قوله** ( بشطرين ) جمع شطآن بفتح المعجمة وهو الحبل ، وقيل بشرط طوله ، وكأنه كان شديد الصعوبة . **قوله** ( وجعل فرسه ينفر ) ينفر : يفر . ومنه وفاء ومهمة ، وقد وقع في رواية لمسلم « ينفر » ، بفتح و زاي ، وخطأ عياض ، فان كان من حيث الرواية فذلك وإلا فعناها هنا واضح . **قوله** ( تلك السكينة ) بمهمة وزن عظيمة ، وحكى ابن قرقول والصغاني فيها كسر أولها والتشديد بلفظ المرادف للمدية ، وقد نسب ابن قرقول للحبري وأنه حكاه عن

بعض أهل اللغة . وتقرر لفظ السكينة في القرآن والحديث ، فروى الطبري وغيره عن علي قال : هي ربح هفاقة لها وجه كوجه الانسان ، وقيل لها رأسان ، وعن مجاهد لها رأس كراس الهر ، وعن الربيع بن أنس لعينها شعاع ، وعن السدي : السكينة طست من ذهب من الجنة يفسل فيها قلوب الانبياء ، وعن أبي مالك قال : هي التي ألقى فيها موسى الألواح والنوداة والعصا ، وعن وهب بن منبه : هي روح من الله ، وعن الضحاك بن مزاحم قال : هي الرحمة ، وعنه هي سكن القلب وهذا اختيار الطبري ، وقيل هي الطمأنينة ، وقيل الوقاء ، وقيل الملائكة ذكره الصفاي . والذي يظهر أنها مقولة بالاشتراك على هذه المعاني ، فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به ، والذي يليق بحديث الباب هو الأول ، وليس قول وهب ببعيد . وأما قوله ( فأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ ) وقوله ( هو الذي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ) فيحتمل الأول ويحتمل قول وهب والضحاك ، فقد أخرج المصنف حديث الباب في تفسير سورة الفتح كذلك ، وأما التي في قوله تعالى ( فِيهِ سَكِينَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ ) فيحتمل قول السدي وأبي مالك ، وقال النووي : المختار أنها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة . قوله ( نَزَلَتْ ) في رواية الكشمي « نَزَلَتْ » بضم اللام بغير تاء . والأصل تنزل ، وفي رواية الترمذي « نَزَلَتْ » مع القرآن أو على القرآن »

### ٣ - باب فضل سورة الفتح

٥٠١٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ فِي بَعْضِ أَصْفَارِهِ ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَسِيرُ مَعَهُ لَيْلًا ، فَسَأَلَهُ عُمَرُ عَنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُجِبْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَلَمْ يُجِبْهُ . فَقَالَ عُمَرُ نِكَانَكَ أُمُّكَ زَرَّتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ لَا يُجِيبُكَ . قَالَ عُمَرُ : فَرَأَيْتُ كَيْفَ كُنْتُ أَمَامَ النَّاسِ ، وَخَشِيتُ أَنْ يَنْزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ ، فَمَا نَشِيتُ أَنْ سَمِعْتُ صَارِخًا يَصْرُخُ ، قَالَ فَقُلْتُ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ نَزَلَ فِيَّ قُرْآنٌ ، قَالَ فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ : لَقَدْ أَنْزَلَتْ عَلَيَّ آيَةُ سُورَةِ الْحَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَرَأَ : ( إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ) »

قوله ( باب فضل سورة الفتح ) في رواية غير أبي ذر « فضل سورة الفتح » بغير « باب » . قوله ( عن زيد ابن أسلم عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يسير في بعض أسفاره ) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الإرسال وأن إسماعيل والبخاري أخرجاه من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك بصرح الاتصال ولفظه « عن أبيه عن عمر » ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال « عن أبيه سمعت عمر » ثم قال « حديث حسن غريب » وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجهما البخاري وما وافقها ، وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر أقوله فيه « قال عمر فحركت بعيري الخ » وتقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح

### ٣ - باب فضل ( قل هو الله أحد ) فيه عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٠١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ « أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) يَرُدُّهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَالُهَا - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّهَا لَيُعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ،

[ الحديث ٥٠١٣ طرقة في : ٦٦٤٣ ، ٧٣٧٤ ]

٥٠١٤ - وَزَادَ أَبُو مَعْمَرٍ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ « أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ مِنَ السَّحَرِ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِلَى الرَّجُلِ النَّبِيُّ ﷺ . . . نَحْوَهُ .

٥٠١٥ - حَدَّثَنَا حُمُرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَالضَّحَّاكُ الْمَشْرِقِيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ : أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ ؟ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَقَالُوا : أَتَيْنَا يُطِيقُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : اللَّهُ الْوَاحِدُ لِلصَّغْدِ ثُلُثَ الْقُرْآنِ . قَالَ الْفَرَبَرِيُّ مِمَّتْ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَرَوَّاقُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلٌ ، وَتَنَ لِلضَّحَّاكِ لِلشَّرْقِيِّ مُسْتَدٌ

قَوْلُهُ ( بَابُ فَضْلِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، فِيهِ عُمَرَةُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ فَيَعْتَمِدُ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ « أَخْبَرُونَهُ أَنَّ اللَّهَ يَجِبُ ، وَسَيَأْتِي مَوْصُولًا فِي أَوَّلِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ بِتِمَامِهِ ، وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَنَسٍ ، وَبَيَّنْتَ هُنَاكَ الْاِخْتِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ ، وَذَكَرْتُ فِيهِ بَعْضَ فَوَائِدِهِ ، وَأَحَلَّتْ بَقِيَّةُ شَرْحِهِ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ وَذَهَلُ السَّكْرَمَانِي فَقَالَ : قَوْلُهُ « فِيهِ عُمَرَةُ » أَيْ رَوَتْ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثًا فِي فَضْلِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ عَلَى شَرْطِهِ لَمْ يَذْكُرْهُ بَنَصُّهُ وَارْتَفَعَتْ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ إِجْمَالًا . كَذَا قَالَ ، وَغَفَلَ عَنِ أَنَّ كِتَابَ التَّوْحِيدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . قَوْلُهُ ( عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ ) هَذَا هُوَ الْمُحْفُوظُ ، وَكَذَا هُوَ فِي الْمَوْطَأِ ، وَرَوَاهُ أَبُو صَفْوَانَ الْأَمَوِيُّ عَنْ مَالِكٍ فَقَالَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ ، وَمَعْنَى طَرِيقِ يَحْيَى الْقَطَّانِ ، ثَلَاثَتُهُمْ عَنْ مَالِكٍ ، وَقَالَ بَعْدَهُ « أَنَّ الصَّوَابَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . كَمَا فِي الْأَصْلِ ، وَكَذَا قَالَ الدَّارِقُطِيُّ ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مَالِكٍ كَذَلِكَ وَقَالَ بَعْدَهُ « الصَّوَابُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ » وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ عَنْ مَالِكٍ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ . قَوْلُهُ ( أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ يَرُدُّهَا ) الْقَارِئُ هُوَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ ، أَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْهَيْثَمِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ « بَاتَ قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ يَقْرَأُ مِنَ اللَّيْلِ كَلِمَةً قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا ، الْحَدِيثُ ، وَالَّذِي سَمِعَهُ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ رَاوَى الْحَدِيثَ لِأَنَّهُ أَخُوهُ لِأَمِّهِ وَكَانَا مُتَجَاوِرَيْنِ ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، فَكَأَنَّهُ أَهْمُ نَفْسِهِ وَأَخَاهُ ، وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ

الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ : ان لي جاراً يقوم بالليل فا يقرأ إلا بقل هو الله أحد . . قوله ( يقرأ قل هو الله أحد ) في رواية محمد بن جهم : يقرأ قل هو الله أحد كلها يرددها . . قوله ( وكان الرجل ) أى السائل . . قوله ( يتقالمها ) بتشديد اللام وأصله يتقالمها أى يعتقد أنها قليلة ، وفي رواية ابن الطباع المذكورة : كأنه يقلها ، وفي رواية يحيى القطان عن مالك : فكأنه استقلها ، والمراد استقلال العمل لا التقيص . قوله ( وزاد أبو معمر ) قال الديلمى . هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقرى ، وخالفه المزى تبعاً لابن عساکر فجزمأ بأنه اسماعيل بن ابراهيم الهذلى وهو الصواب ، وإن كان كل من المنقرى والهذلى يكفى أبا معمر وكلاهما من شيوخ البخارى ، لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلى ، بل لا تعرف للمنقرى عن اسماعيل بن جعفر شيئاً ، وقد وصله النسائى والاسماعيلى من طرق عن ابى معمر اسماعيل بن ابراهيم الهذلى . قوله ( حدثنا اسماعيل بن جعفر عن مالك ) هو من رواية الأقران . قوله ( اخبرنى اخى قتادة بن النعمان ) هو اخوه لأمه ، أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن مالك من بنى النجار . قوله ( فلما أصبحنا أتى الرجل النبى ﷺ نحوه ) يعنى نحو الحديث الذى قبله ، ولفظه عند الاسماعيلى : فقال : يا رسول الله ان فلاناً قام الليلة يقرأ من السحر قل هو الله أحد فساق السورة يرددها لا يزيد عليها وكان الرجل يتقالمها ، فقال النبى ﷺ : انها لتعمل تلك القرآن . قوله ( ابراهيم ) هو النخعى والضحاك المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان ، قبهه السكرى وقال : من فتح الميم فقد صحف ، كأنه يشير الى قول ابن ابى حاتم مشرق موضع ، وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء الدارقطنى وابن ما كولا وتبعهما ابن السمعانى فى موضع ، ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال السكرى لكن جعل فافه فافه ، وتعبه ابن الاثير فأصاب . والضحاك المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر باقى فى كتاب الادب قرئ فيه بأبى سلة بن عبد الرحمن كلاهما عن ابى سعيد الخدرى ، وحكى البزار أن بعضهم زعم أنه الضحاك بن مزاحم وهو غلط . قوله ( أيعجز أحدكم ) بكسر الجيم قوله ( أن يقرأ تلك القرآن فى ليلة ) لعل هذه قصة اخرى غير قصة قتادة بن النعمان . وقد اخرج أحمد والنسائى من حديث ابى مسعود الانصارى مثل حديث ابى سعيد بهذا . قوله ( فقال : الله الواحد الصمد تلك القرآن ) عند الاسماعيلى من رواية ابى خالد الاحمر عن الأعمش : فقال : يقرأ قل هو الله أحد فهى تلك القرآن ، فكأن رواية الباب بالمنى . وقد وقع فى حديث ابى مسعود المذكور نظير ذلك ، ويحتمل أن يكون سمي السورة بهذا الاسم لاشتمالها على الصفتين المذكورتين ، أو يكون بعض رواه كان يقرأها كذلك ، فقد جاء عن عمر أنه كان يقرأ : الله أحد الله الصمد ، بغير د قل ، فى أولها . قوله ( قال الفربرى . سمعت أبا جعفر محمد بن أبى حاتم وراق أبى عبد الله يقول قال أبو عبد الله : عن ابراهيم سسل ، وعن الضحاك المشرق مسند ) ثبت هذا عند أبى ذر عن شيوخه ، والمراد أن رواية ابراهيم النخعى عن أبى سعيد منقطعة ورواية الضحاك عنه متصلة ، وأبو عبد الله المذكور هو البخارى المصنف ، وكان الفربرى ما سمع هذا الكلام منه لعله عن أبى جعفر عنه ، وأبو جعفر كان يورق للبخارى أى ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمؤذنين عنه ، وقد ذكر الفربرى عنه فى الحج والمظالم والاعتصام وغير ما فوائد عن البخارى ، ويؤخذ من هذا الكلام أن البخارى كان يطلق دلى المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند ، والمأمور فى الاستعمال أن المرسل ما يضيفه السابى الى النبى ﷺ والمسند ما يضيفه

الصحابي إلى النبي ﷺ بشرط أن يكون ظاهر الاسناد إليه الاتصال ، وهذا الثاني لا يتأني ما أطلقه المصنف . قوله ( تلك القرآن ) حمله بعض العلماء على ظاهره فقال : هي تلك باعتبار معاني القرآن ، لأنه أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ، ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال : جزأ النبي ﷺ القرآن ثلاثة أجزاء : لجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن ، وقال القرطبي : اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد ، لأنها يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، وبيان ذلك أن الأحاد يشتر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره ، والصمد يشتر بجميع أوصاف الكمال لأنه الذي انتهى إليه سؤده فكان مرجع الطلب منه وإليه ، ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا لمن حاز جميع خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى ، فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً هـ . وقال غيره : تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الأحدية المنافية باطلاق الشرك ، والصمدية المثبتة لجميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ، ونفي الولد والوالد المقرر لكمال المعنى ، ونفي الكف المتضمن لنفي البديهة والظن ، وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي ، ولذلك عادت تلك القرآن لأن القرآن خبر وإنشاء ، والانفاء أمر ونهي وإباحة ، والخبر خبر عن الخالق وخبر عن خلقه . فأخلصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي . ومنهم من حمل الملية على تحصيل الثواب فقال : معنى كونها تلك القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ تلك القرآن وقيل مثله بغير تضييف ، وهي دعوى بغير دليل ، ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي عبيد الاخير وقال فيه : قل هو الله أحد تعدل تلك القرآن ، ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : احشدوا ، فاسأروا عليكم تلك القرآن . فخرج فقرا قل هو الله أحد ، ثم قال : ألا إنها تعدل تلك القرآن ، ولأبي عبيد من حديث أبي بن كعب : من قرأ قل هو الله أحد فكأنما قرأ تلك القرآن ، وإذا حمل ذلك على ظاهره فهل ذلك لتلك من القرآن معين أو لأي تلك فرض منه ؟ فيه نظر ، ويلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثاً كان كن قرأ ختمه كاملة . وقيل : المراد من عمل بما تضمنته من الإخلاص والتوحيد كان كن قرأ تلك القرآن . وادعى بعضهم أن قوله : تعدل تلك القرآن ، يختص بصاحب الواقعة لأنه لما ردها في ليلته كان كن قرأ تلك القرآن بغير ترديد ، قال القابسي : ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله ، فقال له الشارع ذلك ترغيباً له في عمل الخير وإن قل . وقال ابن عبد البر : من لم يتأول هذا الحديث أخلص من أجاب فيه بالرأى . وفي الحديث إثبات فضل قل هو الله أحد . وقد قال بعض العلماء : أنها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع دهاة تعطيل ، ومعنى النفي فيها أنه الخالق الرزاق المعبود ، لأنه ليس فوقه من يمنه كالوالد ، ولا من يساويه في ذلك كالكف ، ولا من يعينه على ذلك كالولد . وفيه إلقاء العالم المسائل على أصحابه ، واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للهم ، لأن المتبادر من إطلاق تلك القرآن أن المراد تلك حجمه المكتوب مثلاً ، وقد ظهر أن ذلك غير مراد . ( تنبيه ) : أخرج القرطبي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه ، إذا ذلوت تعدل نصف القرآن ، والشافعية تعدل ربع القرآن ، وأخرج الترمذي أيضاً وابن أبي شيبة وأبو الفرج من طريق سفيان بن وردان عن

أنس و أن الكافرون والنصر تعدل كل منهما ربع القرآن . وإذا زلزلت تعدل ربع القرآن ، زاد ابن أبي شيبة وأبو الشيخ و آية الكرسي تعدل ربع القرآن ، وهو حديث ضعيف لضعف سنده وإن حسنه الترمذي فلهذا تساهل فيه لكونه من فضائل الأعمال ، وكذا صحيح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم

#### ١٤ - باب فضل المعوذات

٥٠١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفُثُ ، فَلَمَّا أَشَدُّ وَجَعَهُ كُنْتُ أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ بِيَدِهِ وَجَاءَ بَرَكْتُهَا ،

٥٠١٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ فَصَالَةَ عَنْ ثَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَى إِلَى فِرَاشِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ جَمَعَ كَفَيْهِ ثُمَّ نَفَثَ فِيهَا فَقَرَأَ فِيهَا (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) وَ (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) وَ (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ) ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا مَا اسْتَطَاعَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَبْدَأُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ وَمَا أَقْبَلَ مِنْ جَسَدِهِ ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ،

[ الحديث ٥٠١٧ - طرفاه في : ٥٧٤٨ ، ٦٣١٩ ]

قوله ( باب فضل المعوذات ) أى الإخلاص والفلق والناس ، وقد كنت جاوزت في د باب الوفاة النبوية ، فمن كتاب المغازى أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ، ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر ، وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أى السور الثلاث ، وذكر سورة الاخلاص معها تغليبا لما اشتملت عليه من صفة الرب وان لم يصرح فيها بلفظ التعويذ . وقد أخرج أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عتبة بن عامر قال : قال لى رسول الله ﷺ : قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس ثمعوذ بهن ، فإنه لم يثعوذ بمثلن ، وفي لفظ : اقرأ المعوذات برب كل صلاة ، فذكرهن . قوله ( كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات ) الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب ، وأصله بشرحه على كتاب الطب ، ورواية ثقیل عن ابن شهاب في هذا الباب وإن أحمد سندهما بالنسبة قبله من ابن شهاب فصاعدا لكن فيها أنه كان يقرأ بالمعوذات عند النوم ، فهى مغايرة لحديث مالك المذكور ، فالذى يرجح أنهما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عند بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض ، فأما مالك ومحمّد ويونس وزياد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ، ومنهم من قيده بمرض الموت ، ومنهم من رواه فيه فصل عائشة ، ولم يفسر أحد منهم المعوذات . وأما ثقیل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك عند النوم . ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره ﷺ ، وسيأتى في كتاب الطب ، وقد جعلهما أبو مسعود حديثا واحدا ، وتعبه أبو العباس الطبري ، ورفق بينهما خلف ، وتبعه المزى واهل أمه . وسيأتى شرح حديث كتاب الطب أن شاء الله تعالى

## ١٥ - باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن

٥٠١٨ - وقال الأيث حدثني يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير قال : « بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفَرَسَهُ صِرَاطٌ عِنْدَهُ إِذْ جَاءَتْ الْفَرَسُ ، فَسَكَتَ فَسَكَّكَتْ ، فقرأ فجاءت الفرس ، فسكت وسكت الفرس ، ثم قرأ فجاءت الفرس فانصرفت ، وكان ابنه يحيى قريباً منها فاشفق أن تُصيبه ، فلما اجتزته رفع رأسه إلى السماء حتى ما برأها ، فلما أصبح حدث النبي ﷺ فقال له : اقرأ يا ابنِ حضير ، اقرأ يا ابنِ حضير . قال فاشتفت يا رسول الله أنت تطأ يحيى ، وكان منها قريباً ، فرفتُ رأسي فانصرفتُ إليه ، فرفتُ رأسي إلى السماء ، فإذا مثلُ الظلة فيها أمثالُ المصابيح ، فخرجتُ حتى لا أراها ، قال : وتدرى ما ذاك ؟ قال : لا ، قال تلك الملائكة ذاتُ اصونتك ، ولو قرأت لأصبحتُ ينظر الناسُ إليها ، لا تتوارى منهم »

قال ابن الهاد : وحدثني هذا الحديث عبدُ الله بنُ خباب عن أبي سعيد الخدري عن أسيد بن حضير قوله ( باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن ) كذا جمع بين السكينة والملائكة . ولم يقع في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة السكينة ذكر الملائكة ، فعمل المصنف كلن يرى أنهما قصة واحدة ، ولعله أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب السكينة ، لكن ابن بطال جزم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة . قال ابن بطال قضية الترجمة أن السكينة تنزل أبداً مع الملائكة ، وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة ما مضى وما قال النوى في ذلك . قوله ( وقال الأيث الخ ) وصلى أبو عبيد في فضائل القرآن ، عن يحيى بن بكير عن الليث بالاسنادين جميعاً . قوله ( حدثني يزيد بن الهاد ) هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) هو النيسابوري وهو من صفار التابعين ، ولم يدرك أسيد ابن حضير فروايته عنه منقطعة ، لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني ، قال الاسماعيلي : محمد بن إبراهيم عن أسيد بن حضير مرسل ، وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل . ثم ساقه من طريق عبد العزيز ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعاً وقال : هذه الطريق دلي شرط البخاري . قلت : وجاء عن الليث فيه إسناد ثالث أخرجه الثقات من طريق شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن أبي هلال عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط ، وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق إبراهيم بن سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته « عن أبي سعيد عن أسيد ابن حضير ، وفي لفظ « عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال ، لكن في سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما حله عن أسيد فإنه قال في أثناؤه قال أسيد : غشيت أن يطأ يحيى . فندوت على رسول الله ﷺ ، فالحديث من مسند أسيد بن حضير ، ويحيى بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد أيضاً من هذا الوجه فقال : عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير . قوله ( بينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة ) في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير : بينما أنا أقرأ سورة ، فلما انتهيت إلى آخرها ، أخرجه أبو عبيد ، ويستفاد منه أنه ختم السورة

التي ابتدأ بها . ووقع في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة ، بينما هو يقرأ في مرابه ، أي في المسكان الذي فيه القبر ، وفي رواية أبي بن كعب المذكورة أنه كان يقرأ دلي ظهر بيته وهذا مظاهر للقصة التي فيها أنه كان في مرابه ، وفي حديث الباب أن ابنه كان إلى جانبه وفرسه مربوطة بخنثى أن تطأه ، وهذا كله مخالف لمكانه كان حينئذ على ظهر البيت ، إلا أن يراد بظهر البيت خارجه لا أعلاه فتتحد القصةان . قوله ( إذا جالت الفرس فسكت فسكنت ) في رواية إبراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ ، وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رجلة من خلتي حتى ظننت أن فرسي تطأني . قوله ( فلما اجتريه ) بحجم ومثناه وراءه ثقيلة والضحية لولده أي اجتر ولده من المسكان الذي هو فيه حتى لا تطأه الفرس ، ووقع في رواية القاسمي ، أخره ، بمجمة ثقيلة وراءه خفيفة أي عن الموضع الذي كان به خشية عليه . قوله ( رفع رأسه إلى السماء حتى ما يراها ) كذا فيه باختصار ، وقد أورده أبو عبيد كاملا وأفظه و رفع رأسه إلى السماء فإذا هو بمثل الظلة فوق رأسي فيها أمثال السرج ، فخرجت في الجو حتى ما أراها . قوله ( اقرأ يا ابن حضير ) أي كان ينبغي أن تستمر على قراءتك ، وليس أمراه بالقراءة في حالة التحديث . وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى ، فكأنه يقول : استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بتدول الملائكة واستماعها لقراءتك ، وفهم أسيد ذلك فأجاب بمذره في قطع القراءة ، وهو قوله و خذت أن تطأ بجي ، أي خشيت إن استمررت على القراءة أن تطأ الفرس ولدي ، ودل سياق الحديث على محافظة أسيد على خشوعه في صلاته لأنه كان يمكنه أول ما جالت الفرس أن يرفع رأسه ، وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصل رأسه إلى السماء فلم يرفعه حتى اشتد به الخطب ، ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلمذا تبادى به الحال ثلاث مرات . ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة و اقرأ أباعتيك ، وهي كنية أسيد . قوله ( دنت لصوتك ) في رواية إبراهيم بن سعد و نستمع لك ، وفي رواية ابن كعب المذكورة و كان أسيد حسن الصوت ، وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الحارث عن الحسن بن سعيد و اقرأ أسيد فقد أوتيت من مزمار آل داود ، وفي هذه الرواية إشارة إلى الباعث على استماع الملائكة لقراءته . قوله ( ولو قرأت ) في رواية ابن أبي ليلى و أما أنك لو مضيت . قوله ( ما يتوارى منهم ) في رواية إبراهيم بن سعد و ما تستتر منهم ، وفي رواية ابن أبي ليلى و رأيت الإعاجيب ، قال النووي : في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، كذا أطلق ، وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن الصوت ، قال : وفيه فضيلة القراءة وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة . قلت : الحكم المذكور أعم من الدليل ، فالذي في الرواية إنما نفا عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة ، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر ، وإلا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قاريه . وقد أشار في آخر الحديث بقوله و ما يتوارى منهم ، إلى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستمعون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم ، وفيه منقبة لأسيد بن حضير ، وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل ، وفضل الخشوع في الصلاة ، وأن التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح قد ينفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الأمر المباح

### ١٦ - باب من قال لم يترك لشيء إلا ما بين يديه

٥٠١٩ - حدثنا فضيلة بن سعيد حدثنا سفهان عن عبد العزيز بن رقيم قال و دخلت أنا وشداد بن مفضل



على ابن عباس رضي الله عنهما ، فقال له شداد بن معقل : أترك النبي ﷺ من شيء ؟ قال : ما ترك إلا ما بين الله قتين . قال : ودخلنا على محمد بن الحنفية فأسأله ، فقال : ما ترك إلا ما بين الله قتين .

قوله ( باب من قال : لم يترك النبي ﷺ إلا ما بين الله قتين ) أي ما في المصحف ، وليس المراد أنه ترك القرآن مجوعاً بين القتين لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان . وهذه الترجمة الرد على من زعم أن كثيراً من القرآن ذهب لذئاب حملته ، وهو شيء اختلفه الروافض لتصحیح دعواهم أن التخصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن وأن الصحابة كتموه ، وهي دعوى باطلة لأنهم لم يكتفوا مثل أنت هندي بمنزلة هارون من موسى ، وغيرها من الظواهر التي قد يتعمد بها من يدعي إمامته . كما لم يكتفوا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومهم أو يقيد مطلقه . وقد تطاف المصنف في الاستدلال على لرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي ر أبي طالب . فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه ، ولذلك ابن عباس قاله ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً وإطلاماً على حاله . قوله ( عن عبد العزيز بن رفيع ) في رواية علي بن الحسين عن سمعان ، حدثنا عبد العزيز ، أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قوله ( دخلت أنا وشداد بن معقل ) هو الأسد الكوفي ، تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلي . ولم يقع له في رواية البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وأبوه بأدملة والقات ، وقد أخرج ابن خنيس في خاتمة أعمال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثاً غير هذا . قوله ( أترك النبي ﷺ من شيء ) ؟ في روايه الاسماعيلي ، شيئاً سوى القرآن . قوله ( إلا ما بين الله قتين ) بالغاء ثنائية دفع بفتح أوله وهو اللوح ، ووقع في رواية الاسماعيلي ، بن اللوحين ، . قوله ( قال ودخلنا ) القائل هو عبد العزيز ، ووقع عند الاسماعيلي ، لم يدع إلا ما في هذا المصحف ، أي لم يدع من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف الموجود . ولا يرد على هذا ما تقدم في كتب العلم عن علي أنه قال : ما عندنا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، لأن علياً أراد الأحكام التي كتبها عن النبي ﷺ ، ولم ينف أن عنده أشياء أخر من الأحكام التي لم يكن كتبها . وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فإنما أرادا من القرآن الذي يتلى . أو أرادا ما يتعلق بالإمامة ، أي لم يترك شيئاً يتعلق بأحكام الإمامة إلا ما هو بأيدي الناس ، ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن ففسخت تلاوتها وبقي حكمها أو لم يبق ، مثل حديث عمر بن الخطاب والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة ، وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بدر معونة ، قال فأنزل الله فيهم قرآناً وبلغوا عنا قومنا أنا لقد أقمينا ربنا ، وحديث أبي بن كعب وكانت الأحزاب عند البقرة ، وحديث حذيفة ما يقرءون وبها يعني براءة ، وكلها أحاديث صحيحة . وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه : كان يكره أن يقول الرجل قرأت القرآن كله ، ويقول : إن منه قرآناً قد رفع ، وليس في شيء من ذلك ما يمارض حديث الباب ، لأن جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي ﷺ

## ١٧ - باب فضل القرآن على سائر الكلام

٥٠٢٠ - حدثنا هذبة بن خالد أبو خالد حدثنا حماد حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى

٢ - ٩ ج ٩ ص ٩٩

الأشعري عن النبي ﷺ قال «مثلُ الذي يقرأ القرآن كالأترجة طيبُ وبريحها طيبٌ ، والذي لا يقرأ القرآن كالتمرٍ طعمُها طيبٌ ولا ربحَ فيها . ومثلُ الفاجر الذي يقرأ القرآن ، كمثلِ الريحانة ، ريحُها طيبٌ وطعمُها مرٌّ ، ومثلُ الفاجر الذي لا يقرأ القرآن ، كمثلِ الحنظلِ طعمُها مرٌّ ، ولا ربحَ لها »

[ الحديث ٥٠٢٠ أطرافه في : ٥٠٩ ، ٥٤٧ ، ٧٥٦٠ ]

٥٠٢١ - حدثنا مسددٌ عن يحيى عن مغيانٍ حدثني عبدُ الله بن دينار قال : سمعتُ ابنَ عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « إنما أجلكم في أجلٍ من حَلَا من الأمم ، كما بين صلاقِ العصرِ ومغربِ الشمسِ ، ومثلُكم ومثلُ اليهود والنصارى ، كمثلِ رجلٍ استعملَ حُمَلاً ، فقال : من يعملُ لي إلى نصفِ النهارِ على قيراطٍ قيراطٌ ؟ فمكثتِ اليهودُ ، فقال : مَنْ يعملُ لي من نصفِ النهارِ إلى العصرِ ؟ فمكثتِ النصارى ، ثم أنتم تعملون من العصرِ إلى المغربِ بقيراطينِ قيراطينِ ، قالوا : نحن أكثرُ عملاً وأقلُّ عطاءً ، قال : هل ظلمتُكم من حَقِّكم ؟ قالوا : لا . قال : فذاك فضلي أوتيته من شئتُ »

قوله ( باب فضل القرآن على سائر الكلام ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي معناه من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ « يقول الرب عز وجل : من شغله القرآن عن ذكرى وعن مسألي أعطيتُه أفضل ما أعطى السائلين ، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، ورجاله ثقات إلا عطية الموفى فيه ضعف ؛ وأخرجه ابن عدي من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعاً ، فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، وفي إسناده عمر بن سعيد الأشج وهو ضعيف ، وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب مرسلاً ورجاله لا بأس بهم ، وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الخاني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب وفي إسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه ، وأخرجه ابن الضريس أيضاً من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفته « خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ثم قال - وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك أنه منه ، وحديث عثمان هذا سياق بعد أبواب بدون هذه الزيادة ، وقد بين العسكري أنها من قول أبي عبد الرحمن السلمي ، وقال المصنف في خلق أفعال العباد « وقال أبو عبد الرحمن السلمي ، فذكره ، وأشار في خلق أفعال العباد إلى أنه لا يصح مرفوعاً ، وأخرجه العسكري أيضاً عن طاوس والحسن من قولهما . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث أبي موسى ، قوله ( مثل الذي يقرأ القرآن كالأترجة ) يضم الهمزة والراء بينهما مثناة ساكنة وآخره جيم ثقيلة ، وقد تحفف . ويزاد قبلها نون ساكنة ، ويقال بحذف الألف مع الوجهين قتلك أربع لغات وتبلغ مع التخفيف إلى ثمانية . قوله ( طعمها طيب وريحها طيب ) قيل خص صفة الإيمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لأن الإيمان ألزم المؤمن من القرآن إذ يمكن حصول الإيمان بدون القراءة ، وكذلك الطعم ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ، ثم قيل : الحكمة في تخصيص الترجمة بالثقيل دون غيرها من الفاكهة التي تصحب طيب الطعم والريح كالنخلة لأنه

يتنادى بشرها وهو مفرح بالخاصية ، ويستخرج من جها دهن له منافع وقيل إن الجن لا تقرب البيت الذي فيه الاترج فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين ، وغلاف حبه أبيض فيناسب قلب المؤمن ، وفيها أيضا من المزايا كبر جرمها وحسن منظرها وتفرخ لونها ولين ملمسها ، وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهة ودباغ معدة وجودة هضم ، ولها منافع أخرى مذكورة في المفردات . ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد أبواب « المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به ، وهي زيادة مفسرة للبراد وأن التثليل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما اشتمل عليه من أمر ونهى لا مطلق التلاوة ، فإن قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه ، والأقسام الأربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس له الأقسام فقط لأنه لا اعتبار بعمله إذا كان نفاقه نفاق كفر ، وكان الجواب عن ذلك أن الذي حذف من التثليل قسيان . الذي يقرأ ولا يعمل ، والذي لا يعمل ولا يقرأ ، وهما شيان بحال المنافق فيمكن تشبيه الأول بالريحانة والثاني بالحنطة فاكثي بذكر المنافق ، والقسيان الآخران قد ذكرا ، قوله ( ولا ريح فيها ) في رواية شعبة « لها » . قوله ( ومثل الفاجر الذي يقرأ ) في رواية شعبة « ومثل المنافق » في الموضعين . قوله ( ولا ريح لها ) في رواية شعبة « وريحها مر » واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرادة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح ؟ وأجيب بأن ريحها لما كان كريها استعير له وصف المرادة ، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب « ولا ريح لها » ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه « ولا ريح لها » هذا أصوب من رواية الترمذي « طعمها مر وريحها مر » ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي . وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للتقريب للفهم ، وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه . الحديث الثاني حديث ابن عمر « إنما أجلكم في أجل من قبلكم » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ، ومطابقة الحديث الأول لترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترج على سائر الفواكه ، ومناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الأمة على غيرها من الأمم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي أمرت بالعمل به

## ١٨ - باب الوصاة بكتاب الله عز وجل

٥٠٢٢ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا مالك بن مغول حدثنا طلحة قال سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى النبي ﷺ ؟ قال : لا ، قلت : كيف كتب على الناس الوصية ، أمروا بها ولم يوصى ؟ قال : أوصى بكتاب الله

قوله ( باب الوصاة بكتاب الله ) في رواية الكشمي « الوصية » وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم فيه حديث الباب مشروحا ، وقوله فيه « أوصى بكتاب الله » ، بعد قوله « لا » ، حين قال له « هل أوصى بشيء » . ظاهرها التخالف ، وليس كذلك لأنه نفي ما يتعلق بالإمارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية ، والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى ، فيكرم ويصان ولا يسافر به إلى أرض العدو ، ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحسب نواحيه ويدوم تلاوته وتعليمه ونحوه ذلك

١٩ - باب من لم يفتن بالقرآن ، وقوله تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم)

٥٠٢٣ - حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن ثعلب عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن

عبد الرحمن عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه كان يقول « قال رسول الله ﷺ : لم يأذن الله لشئ ما أذن لنبى  
أن يفتن بالقرآن . وقال صاحب له : يريد يجر به »

[ الحديث ٥٠٣ - أطرافه ل : ٥٠٢٤ ، ٧٤٨٢ ، ٧٥٤٤ ]

٥٠٢٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سُفْيَانُ عن الزُّهْرَى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبی ﷺ

قال « ما أذن الله لشئ ما أذن لنبى أن يفتن بالقرآن » ، قال سُفْيَان : تفسيره يستغنى به

قوله ( باب من لم يفتن بالقرآن ) هذه الترجمة لفظ حديث أورده المصنف في الأحكام من طريق ابن جريج  
عن ابن شهاب بسند حديث الباب باللفظ « من لم يفتن بالقرآن فليس منا » وهو في السنن من حديث سعد بن أبي  
وقاص وشيخه : قوله ( وقوله تعالى : أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ) أشار بهذه الآية الى  
ترجيح تفسير ابن عيينة : يفتن يستغنى ، كما سيأتى في هذا الباب عنه ، وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة ووكيع  
جميعا وقد بين إسحاق بن راهويه عن ابن عيينة أنه استغناء خاص ، وكذا قال أحمد بن وكيع : يستغنى به عن  
أخبار الامم الماضية ، وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال « جاء ناس من  
المسلمين بكذب وقد كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود ، فقال النبي ﷺ : كفى قوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به  
نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره أتى غيرهم ، فنزل : أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم » ، وقد خفي  
وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فنفى أن يكون لذكرها وجه ، على أن ابن بطال مع  
قدمه قد أشار الى المناسبة فقال : قال أهل التأويل في هذه الآية . فذكر أن يحيى بن جعدة مختصرا قال : فالمراد  
بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية ، وليس المراد الاستغناء الذى هو ضد الفخر ، قال : وإنباع البخارى  
الترجمة بالآية بدل على أنه يذهب الى ذلك ، وقال ابن القيم : يفهم من الترجمة أن المراد بالفتن الاستغناء لكونه  
أنبهه الآية التى ضمن لانكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره ، لحمله على الاكتفاء به وعدم الانتماء الى غيره  
وحمله على ضد الفخر من جملة ذلك . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية شعيب عن ابن شهاب « حدثني أبو سلمة  
أنه سمع أبا هريرة ، أخرجه الاسماعيلي . قوله ( لم يأذن الله لنبى ) كذا لهم بنون وموحدة ، وعند الاسماعيلي  
« لشئ » ، بشير معجمة وكذا عند مسلم من جميع طرقه . ووقع في رواية « فبأن التلى هذه في الاصل كالجهود ،  
وفي رواية الكشميني كرواية عقيل . قوله ( ما أذن نبى ) كذا لأكرم ، وعند أبي ذر « لنبى » بزيادة اللام ، فان كانت  
محفوظة فهي للجنس ، ووجه من ظنها لهم ونوهم أن المراد نبينا محمد ﷺ قال : ما أذن النبي ﷺ ، وشرحه على  
ذلك . قوله ( أن يفتن ) كذا لهم ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير : يفتن البخارى فيه بدون  
« أن » ، وزعم ابن الجوزى أن الصواب حذف « أن » ، وأن إنباتها وهم من بعض الرواة لانهم كانوا يروون بالفتن  
فربما ظن بعضهم المساواة لوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ « أن » لكان من الإذن بكسر الميم وسكون

الذال بمعنى الإباحة والاطلاق ، وليس ذلك مراداً هنا وإنما هو من الأذن بفتحتين وهو الاستماع ، وقوله أذن أى استمع ، والحاصل أن لفظ أذن بفتحة ثم كسرة فى الماضى وكذا فى المضارع مشترك بين الاطلاق والاستماع ، تقول أذنت أذن بالمد ، فإن أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكن ، وإن أردت الاستماع فالمصدر بفتحتين ، قال هنى بن زيد :

أياها القلب تعطل بदन إن مى فى سماع وأذن

أى فى سماع واستماع ، وقال القرطبي : أصل الاذن بفتحتين أن المستمع يميل بأذنه إلى جهة من يسمعه ، وهذا المعنى فى حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف المخاطب ، والمراد به فى حق الله تعالى إكرام التامى وإجزال ثوابه ، لأن ذلك ثمرة الإصغاء . ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة فى هذا الحديث : ما أذن لى . كأذنه ، بفتحتين ، ومثله عند ابن أبى داود من طريق محمد بن أبى حفصة عن عمرو بن دينار عن أبى سلمة ، وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله : أشد أذناً إلى الرجل الحبيب الصوت بالقرآن من صاحب القبة إلى قبته . قلت : ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمشكراً بل هو موجه ، وقد وقع عند مسلم فى رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والأمر به . قوله ( وقال صاحب له يحبر به ) الضمير فى وله ، لأبى سلمة ، والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب ، بينه وبين أبى داود عن ابن شهاب فى هذا الحديث أخرجه ابن أبى داود عن محمد بن يحيى الذهلى فى الزهرات ، من طريقه بلفظ : ما أذن الله لى . ما أذن لى بفتح بالقرآن ، قال ابن شهاب : وأخبرنى عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن أبى سلمة ، بفتح بالقرآن يحبر به ، فكأن هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبى سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يحبر به ، وقد أرجعه عبد الرزاق عن معمر عنه ، قال الذهلى : وهو غير محفوظ فى حديث معمر ، وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة . قلت : وهى ثابتة عن أبى سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة بلفظ : ما أذن الله لى . كأذنه لى بفتح بالقرآن يحبر به ، وكذا ثبت عنه من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبى سلمة . قوله ( عن سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن الزهرى ) هو ابن شهاب المذكور فى الطريق الأخرى ، ونقل ابن أبى داود عن حماد بن المدين شيخ البخارى ، فيه قال : لم يقل لنا سفيان قط فى هذا الحديث حدثنا ابن شهاب . قلت : قد رواه الحميدى فى مسنده عن سفيان قال : سمعت الزهرى ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، والحميدى من أعراف الناس بحديث سفيان وأكثرهم ثبناً عنه للسمع من شيوخهم . قوله ( قال سفيان تفسيره يستق به ) كذا صرحه سفيان ، ويمكن أن يسأس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس وصححه أبو هريرة عن ابن أبى مليكة عن عبيد الله بن أبى نهيك قال : لقبنى سعد بن أبى وقاص وأنا فى السوق فقال : تحار كسبه ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ليس منا من لم يفتح بالقرآن ، وقد ارتضى أبو حميد تفسيره بفتح يستقنى وقال إنه جائز فى كلام العرب ، وأند الأئمة :

وكنت امرءاً ذمناً بالعراق خفيف المناخ طويل التقى

أى كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنبل :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن اذا متنا أشد تغنيا

قال : فلي هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منا ، أى على طريقتنا . واحتج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود : من قرأ سورة آل عمران فهو غنى ، ونحو ذلك . وقال ابن الجوزى : اختلفوا فى معنى قوله يغنى على أربعة أقوال . أحدها تحسين الصوت ، والثانى الاستغناء ، والثالث التحزون قاله الشافعى ، والرابع التفاضل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به . قلت : وفيه قول آخر حكاه ابن الأنبارى فى الزاهر ، قال : المراد به التلذذ والاستحلاء له كما يستلذ أهل الطرب بالغناء ، فأطلق عليه تغنيا من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء ، وهو كقول النابتة :

بكاء حمامة تدعو هديلا مفجعة دلى فنن تغنى

أطلق على صوتها غناء لأنه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة ، وهو كدعهم والهمم نيجان العرب ، لكونها تقدم مقام التيجان ، وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله هجيرا كما يجعل المسافر والفارخ هجيرا الغناء ، قال ابن الأعرابي : كانت العرب اذا ركبت الإبل تنغى واذا جاست فى أفئيتها وفى أكثر أحوالها ، فلما نزل القرآن أحب النبي ﷺ أن يكون هجيرا من القراءة مكان التغنى . ويؤيد القول الرابع بيت الاشعري المتقدم ، فانه أراد بقوله : طويل التغنى ، ماول الإقامة لا الاستغناء لأنه أليق بوصف الطول من الاستغناء ، يعنى انه كان ملازما لوطئه بين أهله كانوا يمدحون بذلك كما قال حسان :

أولاد جفنة حول قبر أبيهم قبر ابن مارية الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون إلى الاتجاع ولا يرحون من أوطانهم ، فيكون معنى الحديث الحك دلى ملازمة القرآن وأن لا يمتد إلى غيره ، وهو يقول من حيث المعنى الى ما اختاره البغاري من تخصيص الاستغناء وأنه يستغنى به عن غيره من الكتب ، وقيل المراد من لم يغنى القرآن وينفعه فى إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرنح لقراءته وسماعه ، وليس المراد ما اختاره أبو عبيد أنه يحصل به الغنى دون الفقر ، لكن الذى اختاره أبو عبيد غير مدفوع إذا أريد به الغنى المعنوى وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذى هو ضد الفقر ، لأن ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة إلا إن كان ذلك بالخاصية ، وسياق الحديث يأبى الحمل على ذلك فإن فيه إشارة إلى الحك على تكلف ذلك ، وفى توجيهه تكلف كأنه قال ليس منا من لم يتطلب الغنى بملازمة تلاوته ، وأما الذى نقله عن الشافعى فلم أره صريحا عنه فى تفسير الخبر . وإنما قال فى مختصر المزي : وأحب أن يقرأ حذرا ونحوها انتهى . قال أهل اللغة : حدثت القراءة أدرجتها ولم أمطها ، وقرأ فلان نحوينا إذا وفق صوته وصبره كهو الحزين . وقد روى ابن أبى داود بإسناد حسن عن أبى هريرة أنه قرأ سورة الحزنا شبه الرقى ، وأخرجه أبو حنيفة عن الباق بن سعد قال يتغنى به يتحزون به ويرقى به قلبه . وذكر الطبري عن الشافعى أنه سئل عن تأويل ابن هبيرة التغنى بالاستغناء فلم يرتضه وقال : لو أراد الاستغناء لفعل لم يستغن ، وإنما أراد تحسين الصوت . قال ابن بطال : وبذلك فسره ابن أبي مليكة وحيد الله بن المبارك والنضر بن شميل ، ويؤيده

رواية عبد الأعلى عن معمر عن ابن شهاب في حديث الباب بلفظ : ما أذن لبي في التزم في القرآن ، أخرجه الطبري ، وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر : ما أذن لبي حسن الصوت ، وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة ، وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة : حسن التزم بالقرآن ، قال الطبري : والتزم لا يكون إلا بالصوت إذا حسنه القاريء وطرب به ، قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان لذكر الصوت ولا لذكر الجهر معنى . وأخرج ابن ماجه والسجى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مرفوعا : الله أشد أذنا - أي اجتماعا - للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القيمة إلى قيمته ، والقيمة المغنية ، وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه : تعلوا القرآن وغنوا به وأنفوسه ، كذا وقع عنده والمهمور عند غيره في الحديث : وغنوا به ، والمعروف في كلام العرب أن التغنى الترجيع بالصوت كما قال حسان :

تغن بالشعر إما أنت قائله إن الغناء بهذا الشعر مضيار

قال : ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم ، وبيت الأعشى لا حجة فيه لأنه أراد طول الإقامة ، ومنه قوله تعالى ( كأن لم يغنوا فيها ) وقال : بيت الأخيرة أيضا لا حجة فيه ، لأن التغنى تفاعل بين اثنين وليس هو بمعنى تغنى ، قال : وإنما يأتي د تغنى ، من التغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل أى يظهر خلاف ما عنده ، وهذا فاسد المعنى . قلت : ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أى تطلبه وحمل نفسه عليه ولو شق عليه كما تقدم قريبا ، ويؤيده حديث : فإن لم تبكوا فتبا كوا ، وهو في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي حنيفة . وأما إنكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد تقدم في الجهاد في حديث الخليل : ورجل ربطها تغفنا وتغنيا ، وهذا من الاستغناء بلا ريب ، والمراد به يطلب التغنى بها عن الناس بقرينة قوله تغفنا . ومن أنكر تفسير يتغنى أيضا الاسماعيل فقال : الاستغناء به لا يحتاج إلى استماع ، لأن الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به ، وأيضا فلا اكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ، ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة . ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال : يقولون إذا رفع صوته فقد تغنى . قلت : الذي نقل عنه أنه بمعنى يستغنى أنفق لحديثه ، وقد نقل أبو داود عنه مثله ، ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره ، وقال عمر بن شبة : ذكرت لأبي حاتم النبيل تفسير ابن عيينة فقال : لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن حمير قال : كان داود عليه السلام يتغنى - يعنى حين يقرأ - ويبيكى ويبيكى ، وعن ابن عباس : أن داود كان يقرأ الزبور بسجين لحنا ، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم . وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم تبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصتت له واستمعت وبكت . وسيأتي حديث : أن أبا موسى أعطى مزارا من مزامير داود ، في : باب حسن الصوت بالقراءة . وفي الجملة ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع ، وإن كانت ظواهر الأحاديث ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله : يجهر به ، فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة ، وإن كانت غير مرفوعة فالراوى أعرف بخبر من غيره ولا سيما إذا كان فقهيا ، وقد جزم الخليلي بأنها من قول أبي هريرة والعرب تقول : سمعت فلانا يتغنى بكذا . أى يجهر به . وقال أبو حاتم : أخذ يسدي ابن جريج فأوقفني على

أشعب فقال : غن ابن أخى ما بلغ من طمعك ؟ فذكر قصة . فقوله غن أى أخبرنى جهرا صريحا . ومنه قول ذى الرمة :

أحب المسكان الفقر من أجل أنى به أتفى باسمها غير معجم  
أى أجهر ولا أكنى ، والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به صوته  
جاهرا به مترنما على طريق التحنن ، مستغنيا به عن غيره من الأخبار ، طالبا به غنى النفس راجيا به غنى اليد ، وقد  
نظمت ذلك في بيتين :

تغن بالقرآن حسن به الصوت ت حزيننا جاهرا رنم  
واستغن عن كتب الآلى طالبا غنى يد والنفس ثم الزم

وسياتى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن فى ترجمة مفردة . ولا شك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم  
أكثر من ميلها لمن لا يترنم ، لأن للتطريب تأثيرا فى رقة القلب وإجراء الدمع . وكان بين السلف اختلاف فى جواز  
القرآن بالألحان ، أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فى ذلك ، لحكى عبد الوهاب  
المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان ، وحكاه أبو الطيب الطبرى والماوردي وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من  
أهل العلم ، وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردي والبندنجى والغزالي من الشافعية ، وصاحب  
الذخيرة من الحنفية الكراهة . واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة ، وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة  
والتابعين الجواز ، وهو المصوص للشافعى ونقله الطحاوى عن الحنفية ، وقال الفورانى من الشافعية فى الإبانة يجوز  
بل يستحب ، وعمل هذا الاختلاف إذا لم يختل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال النووى فى التبيان ،  
أجمعوا على تحريمه ولفظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ،  
فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالألحان فقد أفس الشافعى فى موضع دل كراهته وقال  
فى موضع آخر لا بأس به ، فقال أصحابه : ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حائين ، فان لم يخرج بالألحان  
على المنهج القويم جاز وإلا حرم . وحكى الماوردي عن الشافعى أن القراءة بالألحان إذا انتهت الى اخراج بعض  
الالفاظ عن غارجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلى فى الرعاية ، وقال الغزالي والبندنجى وصاحب الذخيرة  
من الحنفية : إن لم يفرط فى التتمطيط الذى يشرش النظم استحب وإلا فلا . وأغرب الرافعى لحسكى عن أمالى  
السرخسى ، أنه لا يضر التتمطيط مطلقا ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجع عليه . والذي  
يتحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبى مليكة  
أحد رواة الحديث ، وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح . ومن جملة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم  
فان الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك ، وان خرج عنها أثر ذلك فى حسنه ، وغير الحسن ربما انجبر بمراحاتها ما لم  
يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل القراآت ، فان خرج عنها لم يفس تحسين الصوت بفتح الأداء ، ولعل هذا  
مستند من كره القراءة بالانغام لأن الغالب على من راعى الانغام أن لا يراعى الأداء ، فان وجد من يراعيهما معا  
فلا شك فى أنه أرجح من غيره لأنه يأتى بالمطلوب من تحسين الصوت ويجتنب الممنوع من حرمة الأداء والله أعلم



## ٢٠ - باب اغتباط صاحب القرآن

٥٠٢٥ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا حسد إلا على اثنين : رجل آتاه الله الكتاب وقام به آناء الليل ، ورجل أعطاه الله مالا فهو يصدق به آتاء الليل وآتاء النهار »

[ الحديث ٥٠٢٥ - طرفه في : ٧٥٢٩ ]

٥٠٢٦ - حدثنا علي بن إبراهيم حدثنا روح حدثنا شعبة عن سليمان قال سمعت ذكوان عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ قال : لا حسد إلا في اثنين : رجل علمه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآتاء النهار ، فسمعه جاره فقال : ليتني أوتيت مثلما أوتي فلان ، فعلت مثل ما يعمل ، ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق ، فقال رجل : ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعلت مثل ما يعمل »

[ الحديث ٥٠٢٦ - طرفه في : ٧٢٢٢ ، ٧٥٢٨ ]

قوله ( باب اغتباط صاحب القرآن ) تقدم في أرائل كتاب العلم ، باب الاغتباط في العلم والحكمة وذكرنا هنا تفسير النبطه والفرق بينها وبين الحسد وأن الحسد في الحديث أطلق عليها مجازاً وذكرنا في باب الحسد المتن هناك . وقال الاسماعيل هنا ترجمة الباب واغتباط صاحب القرآن ، وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يغتبط وإذا كان يغتبط بفعل نفسه كان معناه أنه يسر ويرتاح بعمل نفسه ، وهذا ليس عطافاً . قلت : ويمكن الجواب بأن مراد البخاري بأن الحديث لما كان دالاً على أن غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما أعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه أولى إذا سمع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق . قوله ( لا حسد ) أي لا رخصة في الحسد إلا في خصيتين ، أو لا يحسن الحسد إن حسن ، أو أطلق الحسد مبالغة في الحق على تحصيل الخصلتين كأنه قيل لو لم يحصل إلا بالطريق المذموم لكان ما فيهما من الفضل حاملاً على الإقدام على تحصيلهما به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلهما به ، وهو من جنس قوله تعالى ( فاستبقوا الخيرات ) فإن حقيقة السبق أن يتقدم على غيره في المطلوب . قوله ( إلا على اثنين ) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا في حديث أبي هريرة المذكور ولو هذا ، إلا في اثنين ، تقول حسدته على كذا أي على وجود ذلك له . وأما حسدته في كذا فعناه حسدته في شأن كذا وكأنها سببية . قوله ( وقام به آتاء الليل ) كذا في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ، وفي مستخرج أبي نعيم « من طريق أبي بكر بن زنجويه عن أبي اليان شيخ البخاري فيه « آتاء الليل وآتاء النهار ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق إسحاق بن يسار عن أبي اليان . وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، وقد تقدم في العلم أن المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة . قوله ( حدثنا علي بن إبراهيم ) هو الواسطي في قول الأكثر ، واسم جده عبد المجيد البشكري ، وهو ثقة متقن ، عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة . وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسين بن إبراهيم بن اشكاب فسب إلى جده ، وهذا جزم ابن عدي . وقيل علي بن عبد الله بن إبراهيم لسب إلى جده وهو قول

م - ١٠٣٩ - في الحديث

الدارقطني وأبي عبد الله بن منده . وسيأتي في النكاح رواية الفربري عن علي بن عبد الله بن إبراهيم عن حجاج بن محمد . وقال الحاكم : قيل هو علي بن إبراهيم المروزي وهو مجهول ، وقيل الواطلي . قوله ( روح ) هو ابن عبادة وقد تابعه بشر بن منصور وابن أبي عدي والنضر بن شميل كلهم عن شعبة ، قال الاسماعيلي : رفعه هؤلاء . ورفعه عن شعبة عن شعبة . قوله ( عن سليمان ) هو الاعمش ( قال سمعت ذكوان ) هو أبو صالح الدمان . قلت . ولشعبة عن الاعمش فيه شيخ آخر أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر عن شعبة عن الاعمش عن سالم بن أبي الجعد عن أبي كبشة الانماري . قلت : وقد أشرت الى متن أبي كبشة في كتاب العلم ، وسيافه أتم من سياق أبي هريرة . وأخرجه أبو عوانة في صحيحه أيضا من طريق أبي زيد الهروزي عن شعبة ، وأخرجه أيضا من طريق جرير عن الاعمش بالاستاذين معا ، وهو ظاهر في أنهما حديثان متغايران سنداً ومتناً اجتمعا لشعبة وجرير معا عن الاعمش ، وأشار أبو حنيفة إلى أن مسلماً لم يخرج حديث أبي هريرة لهذه العلة ، وأبى ذلك جوازه لأنها ليست صلة قادحة . قوله ( فهو يهلكه في الحق ) فيه احتراس بليغ ، كأنه لما أوم الإلفاق في التبذير من جهة عموم الإهلاك فبيده بالحق والله أعلم

## ٢١ - باب ختم من تعلم القرآن وعلمه

٥٠٢٧ - رَرَّشَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عُلْقَمَةُ بْنُ صَرْمَدٍ سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِلَّهِمَّى عَنْ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ . قَالَ وَأَقْرَأُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي أَمْرِ عُثْمَانَ حَتَّى كَانَ الْحَجَّاجُ ، قَالَ : وَذَاكَ الَّذِي أَقْنَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا » [ الحديث ٥٠٢٧ - طريقه في : ٥٠٢٨ ]

٥٠٢٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُلْقَمَةَ بْنِ صَرْمَدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِلَّهِمَّى عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلِمَهُ »

٥٠٢٩ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا حَازِمٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ « أَتَى النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ نَفْسِي لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ . فَقَالَ : مَا لِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : زَوْجُهَا ، قَالَ : أَعْطَاهَا ثَوْبًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ ، قَالَ : أَعْطَاهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَأَعْتَلَّ لَهُ ، فَقَالَ : مَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : كَذَا وَكَذَا قَالَ : فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله ( باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ) كذا ترجم بلفظ المتن ، وكأنه أشار الى ترجيح الرواية بالواو . قوله ( عن سعد بن عبيدة ) كذا يقرأ شعبة ، يدخل بين علقمة بن صرمدة وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة . وخالفه سفيان الثوري فقال : عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ، ولم يذكر سعد بن عبيدة . وقد أطنب الحافظ أبو الملاء المطاير في كتابه ، الهادي في القرآن ، في تخريج طريقه ، فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جمعا كثيرا ، وأخرجه

أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج طريقه أيضا ، ورجح الحفاظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزيدي متصل الاسانيد . وقال الترمذي كان رواية سفيان أصح من رواية شعبة . وأما البخاري فأخرج الطبري فذكر أنه ترجع عنده أنهما جميعا محفوظان ، فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم أتى أبا عبد الرحمن لحدثه به ، أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبت به سعد ، ويؤيد ذلك ما في رواية سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن ، فذلك الذي أئخذني هذا المقعد ، كما سيأتي البحث فيه . وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه ، قال الترمذي ، حدثنا محمد بن إشار حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به ، وقال النسائي ، أنبأنا عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهما عن سعد ، قال الترمذي قال محمد بن إشار : أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ . وهكذا حكم علي بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم ، وقال ابن عدي : جمع يحيى القطان بين شعبة وسفيان ، فالثوري لا يذكر في إسناده سعد بن عبيدة . وهذا مما عد في خطأ يحيى القطان على الثوري . وقال في موضع آخر : حمل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساو الحديث عنهما ، وحمل إحدى الروايتين على الأخرى فساو على لفظ شعبة ، وإلى ذلك أشار الدارقطني . وتعقب بأنه فصل بين لفظيهما في رواية النسائي فقال وقال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم . قلت : وهو تعقب واه ، إذ لا يلزم من تفصيله للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظهما في الاسناد قال ابن عدي : يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث . وذكر الدارقطني أن خلاد بن يحيى تابع يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة ، وأخرج ابن عدي عن طريق يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع ، وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعيد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن أبان كلاهما عن علقمة بن زيادة سعد وزاد في إسناده رجلا آخر كما سأينه ، وكل هذه الروايات وهم ، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة باثباته . قوله ( عن عثمان ) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من قرأ القرآن وأقرأه ، وذكره الدارقطني وقال : الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان . وفي رواية خلاد بن يحيى عن الثوري بسنده قال : عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان ، قال الدارقطني : هذا وهم ، فإن كان محفوظا احتمل أن يكون السلي أخذه عن أبان بن عثمان عن عثمان ثم أتى عثمان فأخذه عنه ، وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان . وأبان اختلف في سماعه من أبيه أشد مما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال . وجاء من وجه آخر كذلك أخرجه ابن أبي داود عن طريق سعيد بن سلام ، عن محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان ، فذكره وقال : تفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن أبان . قلت : وسعيد ضعيف ، وقد قال أحمد : حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو عبد الرحمن السلي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال : اختلف أهل القيين في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة . وذكر الحفاظ أبو العلاء أن مسلما سكنت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه . قلت : قد وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن ، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم عن طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد

الرحمن وحدثني عثمان، وفي إسناده مقال، لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لقاء أبي عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة، وهي أن أبا عبد الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج، وأن الذي حمله على ذلك هو الحديث المذكور، فدل على أنه سمعه في ذلك الزمان. وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه ممن علمه عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان، وأخذوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره، فكان هذا أولى من قول من قال إنه لم يسمع منه. قوله (خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا الأكثر والسرخسي د أو علمه، وهي للتشويح لا للشك، وكذا لا أحد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله إن، وكذا الرواة عن شعبة يقولونه بالواو، وكذا وقع عند أحمد بن حنبل وعند أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن الذي بأو يقتضي إثبات الخيرية المذكورة لمن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلمه غيره أن يكون خيرا ممن عمل بما فيه مثلاً وإن لم يتعلمه، ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون أفضل من عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره، لأننا نقول يحتل أن يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم، والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط، بل من أشرف العمل لتعليم الغير، فلم غيره يستلزم أن يكون تعلمه، وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد، ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علماً ما في ذلك، لأننا نقول القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف من تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت المدعى. ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع الخاص والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل، وهو من جملة من عني سبحانه وتعالى بقوله (ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال انني من المسلمين) والدعاء إلى الله يقع بأمر وشئ من جهات تعليم القرآن وهو أشرف الجميع، وعكسه الكافر المانع لغيره من الاسلام كما قال تعالى (فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها) فان قيل: فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه، قلنا: لا، لأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا بدور معاني القرآن بالسليقة أكثر مما يدور بها من بعدهم بالاكتساب، فكان الفقه لهم سجية، فن كان في مثل شأنهم شاركهم في ذلك، لا من كان قارئاً أو مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه. فان قيل فيلزم أن يكون المقرئ أفضل من هو أعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً، قلنا حرف المسألة يدور على النفع المتعدى فن كان حصوله عنده أكثر كان أفضل، فلعل من، مضرة في الخبر، ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم. ويحتمل أن تكون الخيرية وإن أطلقت لكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان للاتي مجالهم ذلك، أو المراد خير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه، أو المراد مراعاة الحيثية لأن القرآن خير الكلام فتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة إلى خيرية القرآن، وكيفما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا. قوله (قال وأقرأ أبو عبد الرحمن في إمرة عثمان حتى كان الحجاج) أي حتى ولي الحجاج على العراق. قلت: بين أول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة إلا ثلاثة أشهر، وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة، ولم أقف على تعيين ابتداء إقراء

أبو عبد الرحمن وآخره فإنه أعلم بمقدار ذلك ، ويعرف من الذى ذكرته أنهى المدة وأدناها ، والقائل ، وأقرأ الخ ، هو سعد بن عبيدة فأتى لم أر هذه الزيادة إلا من رواية شعبة عن علقمة ، وقائل ، وذلك الذى أقعدنى مقعدى هذا ، هو أبو عبد الرحمن ، وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخاري ، قال سعد بن عبيدة وأقرأني أبو عبد الرحمن ، قال وهي أنسب لقوله ، وذلك الذى أقعدنى الخ ، أى أن إقراره إربابى هو الذى حافى على أن أقعدت هذا المقعد الجميل اه . والذى في معظم النسخ ، وقرأ ، بحذف المفعول وهو الصواب ، وكأن الكرماني ظن أن قائل ، وذلك الذى أقعدنى ، هو سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل قائله أبو عبد الرحمن ، ولو كان كما ظن الزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان إقرار ، أبى عبد الرحمن سعد بن عبيدة ، وليس كذلك بل إنما سبقت لبيان طول مدته لا إقرار الناس القرآن ، وأيضا فممكن يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبى عبد الرحمن من زمن عثمان ، وسعد لم يدرك زمان عثمان ، فإن أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة ، وكان يلزم أيضا أن تكون الإشارة بقوله ، وذلك ، الى صنيع أبى عبد الرحمن ، وليس كذلك بل الإشارة بقوله ذلك الى الحديث المرفوع ، أى ان الحديث الذى حدث به عثمان في أفضلية من تعلم القرآن وعلمه حمل أبا عبد الرحمن أن قد تعلم الناس القرآن لتحصيل ثبوت العضيلة ، وفيه وقع الذى حملنا كلامه عليه صريحا في رواية أحمد بن محمد بن جعفر ، حجاج بن محمد جها عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال ، قال أبو عبد الرحمن فذاك الذى أقعدنى هذا المقعد ، وكذا أخرجه الترمذى من رواية أبى داود الطيالسي عن شعبة وقال فيه ، وقعدنى هذا ، قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن عثمان حتى بلغ الحجاج ، وعند أبى عوانة من طريق بشر بن أبى عمرو وأبى غياث وأبى الوليد ثلاثهم عن شعبة بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : فذاك الذى أقعدنى مقعدى هذا ، وكان يعلم القرآن ، والإشارة بذلك الى الحديث كما قرأه ، وإسناده اليه إسناده مجازى ، ويحتمل أن تكون الإشارة به الى عثمان وقد وقع في رواية أبى عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ ، قال أبو عبد الرحمن : وهو الذى أجلسنى هذا المجلس ، وهو محتمل أيضا . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، وعلقمة بن مرثد بمثابة بوزن جعفر ، ومثمن من ضبطه بكسر المثنة ، وهو من نفات أهل الكوفة من طبقة الأعمش ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر في الجائز من روايته عن سعد بن عبيدة أيضا ، وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدما . قوله ( ان لفظةكم من تعلم القرآن أو عنه ) كذا ثبت عندهم بلفظ ، أو ، وفي رواية الترمذى من طريق بشر بن البرق عن سفيان بن عيينة وخبركم أو أعضاكم من تعلم القرآن وعلمه ، فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو ، وقد تقدم توجيهه . وفي الحديث الحق على تعلم القرآن ، وقد سئل الثوري عن الجهاد وإقرار القرآن فرجع الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبى داود ، وأخرج عن أبى عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات ، وأسند من وجه آخر عن أبى العالبيه مثل ذلك وذكر أن جبريل كان ينزل به كذلك ، وهو مرسل جيد ، وشاهده ما قدمته في تفسير المدثر وفي تفسير سورة اقرأ . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي رويت نفسها . قال ابن بطال : وجه إدخاله في هذا الباب أنه يروي عن زوجة المرأة لحرمه القرآن ، وتعقبه ابن القيم بأن السياق يدل على أنه زوجها له على أن يعلمها ، وسيأتي البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب النكاح . وقال غيره . وجه دخوله أن فضل القرآن ظهير على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذى يتوصل به الى بلوغ

الغرض ، وأما نفعه في الآجل فظاهر لا خفاء به . قوله ( وهبت نفسها لله ورسوله ) في رواية الحموي  
والرسول . . قوله ( مامعك من القرآن ؟ قال : كذا وكذا ) ووقع في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة  
كذا ، وسيأتي بيان ذلك عند شرحه إن شاء الله تعالى

### ٢٢ - باب القراءة عن ظهر القلب

٥٠٣٠ - **حَدَّثَنَا كُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ** حَدَّثَنَا **يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** عَنْ **أَبِي حَازِمٍ** عَنْ **سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ** « أَنَّ  
امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي . فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَدَدَ  
النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ . فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبَضْ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ . فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا . فَقَالَ لَهُ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ  
اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا وَجَدْتُ شَيْئًا . قَالَ انْظُرْ  
وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي . قَالَ  
سَهْلٌ مَا لَهُ رِذَاءٌ فَلَهَا نَفْسُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا تَصْنَعُ بَارَادِرُ ؟ إِنْ لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ  
لَبَسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ ، فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ بَجْلِسُهُ ، ثُمَّ قَامَ ، فَرَأَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا ، فَأَمَرَهُ  
فَدُئِيَ . فَلَمَّا جَاءَ قَالَ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : مِئَتِي سُورَةٍ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا هَذَا . قَالَ  
أَتَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : اذْهَبْ ، فَقَدْ مَلَأْتُكَ بِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله ( باب القراءة عن ظهر القلب ) ذكر فيه حديث سهل في الواهبة معولاً ، وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله  
فيه « أفرأيت عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم » فدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لأنها أمكن في التوصل إلى التعليم  
وقال ابن كثير : إن كان البخاري أراد به هذا الحديث الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته  
نظراً من المصحف ففيه نظر ، لأنها قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي ﷺ ذلك فلا  
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن ، وأيضاً فإن سياق هذا الحديث إنما هو  
لإستبانت أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب ليتمكن من تعليمه لزوجته ، وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة  
نظراً ولا هدمه . قلت : ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر ، لأن المراد بقوله « باب القراءة عن ظهر قلب »  
مشرعيتها وأراستعابها ، والحديث مطابق لما ترجم به ، ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظراً . وقد صرح  
كثير من العلماء بأن القراءة من المصحف نظراً أفضل من القراءة عن ظهر قلب . وأخرج أبو عبيد في « فضائل  
القرآن » من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي ﷺ رفعه قال « فضل قراءة القرآن نظراً على من  
يقرؤه نظراً كفضل الفريضة على الزافة ، وإسناده ضعيف ، ومن طريق ابن مسعود موقوفاً « أديعوا للنظر في  
المصحف » وإسناده صحيح ، ومن حيث المعنى أن القراءة في المصحف أسلم من الخلط ، لكن القراءة عن ظهر قلب

أبعد من الرياء وأمكن للخشوع. والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والاشخاص. وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة وقرأوا القرآن، ولا تفرسكم هذه المصاحف المعلقة، فإن الله لا يعذب قلبا وعي القرآن، وزعم ابن بطال أن في قوله «أقرأهن من ظهر قلب»، ردا لما تأوله الثافعي في إنسكاح الرجل على أن صداقها أجرة تعليمها، كذا قال: ولا دلالة فيه لما ذكر، بل ظاهر سياقه أنه استنبته كما تقدم. والله أعلم

### ٢٣ - باب استذكار القرآن وتعاهده

٥٠٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مِثْلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ كَمِثْلِ صَاحِبِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّةِ، إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ»

٥٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يُنْسَى مَا لَا حِدَمَ أَنْ يَقُولَ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ بَلْ نُسِيَ، وَاسْتَذَكِرُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُكُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ»

[ الحديث ٥٠٣٢ - طوله في : ٥٠٣٩ ]

حَدَّثَنَا عُمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ مِنْهُ . تَابِعَهُ يَشْرُ عَنْ ابْنِ الْبَارِكِ عَنْ شُعْبَةَ . وَتَابِعَهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ عُبَادَةَ عَنْ شَقِيقٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ﷺ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

٥٠٣٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بَرِيدٍ عَنْ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَعَاهَدُوا الْقُرْآنَ، فَإِذَا لَدَى نَفْسِي يَدُهُ لَمْ أَسُدُّ تَفْصِيًّا مِنَ الْإِبِلِ فِي عُقْلِهَا،

قوله (باب استذكار القرآن) أى طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أى تجديد العهد به بملازمة تلاوته. وذكر في الباب ثلاثة أحاديث: الأول، قوله (إنما مثل صاحب القرآن) أى مع القرآن، والمراد بالصاحب الذى ألفه، قال عياض: لمؤلفة المصاحبة، وهو كقوله أصحاب الجنة، وقوله ألفه أى أتم تلاوته، وهو أعم من أن يألفها نظرا من المصحف أو عن ظهر قلب، فإن الذى يداوم على ذلك يذل له لسانه ويسهل عليه قراءته، فإذا هجره قلقت عليه القراءة وشقت عليه، وقوله «إنما» يقتضى الحصر على الراجح، لكنه حصر بخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك. قوله (مثل صاحب الإبل المعقلة) أى مع الإبل المعقلة. والمعقلة بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد القاف أى المشدودة بالعقال وهو الحبل الذى يشد في ركة البعير، شبه درس القرآن واستمراؤه تلاوته بربط البعير الذى يخشى منه الشراد، فما زال التعاهد موجودا فالحفظ موجود، كما أن البعير ما دام مشدودا بالعقال فهو محفوظ. وخسر الإبل بالذكر لأنها أشد الحيوان الإنسى نفورا، وفي تخصيصها بعد استمكان نفورها صوبه. قوله (إن عاهد عليها أمسكها) أى استمر إمساكها، وفي رواية أيوب عن نافع عند مسلم «فإن عطلها حفظها». قوله (وإن أطلقها ذهب) أى انقضت. وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم «إن تعاهدتها صاحبها فعتلها أمسكها، وإن أطلق عطلها ذهب»، وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع إذا قام

صاحب القرآن قراء بالليل والنهار ذكره ، وإذا لم يرقم به نسيه . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا محمد بن جرير ) بعين مهمله مفتوحة وراه ساكنة مكررتين ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وسيأتي في الرواية المتعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود . قوله ( بئس ما لاحضهم أن يقول ) قال القرطبي : بئس هي أخت نعم ، فالأولى للدم والأخرى للدمع ، وهما فعلان غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهرا أو مضمرا إلا أنه إذا كان ظاهرا لم يكن في الأمر العام إلا بالآلاف واللام للجنس أو مضاف إلى ماها فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ، ولا بد من ذكره تعبنا كقوله نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ، فأن كان الفاعل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد ، وقد يكون هذا التفسير دما ، على ما نص عليه سيويه كما في هذا الحديث وكما في قوله تعالى ( فنعما هي ) ، وقال الطبري : ودما نكرة موصوفة ودان يقول ، مخصوص بالذم . أي : بئس شيئا كان الرجل يقول . قوله ( نسيت ) بفتح النون وتخفيف السين اتفاقا - قوله ( آية كيت وكيت ) قال القرطبي : كيت وكيت يعبر بهما عن الجمل السكينة والحديث الطويل ، ومثلها ذبت وذيت . وقال ثعلب : كيت للأفعال وذيت الأسماء . وحكى ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالمؤنث ، وهذا من مفردات الداودي . قوله ( بل هو نسي ) بضم النون وتشديد المهلة المسكورة ، قال القرطبي : رواه بعض رواة مسلم مخففا . قلت : وكذا هو في مسند أبي يعلى ، وكذا أخرجه ابن أبي داود في « كتاب الثربعة » من طرق متعددة مضبوطة بخط موثق به على كل حين علامة التخفيف وقال عياض : كان السكتان - يعني أبا الوليد الوقيشي - لا يجيز في هذا غير التخفيف . قلت : والتعجيل هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري ، وكذا في أكثر الروايات في غيره ، ويؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في « الغريب » بعد قوله كيت وكيت : ليس هو نسي ولكنه نسي . الأول بفتح النون وتخفيف الدين والثاني بضم النون وتثنية الدين ، قال القرطبي : التثنية معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدراكه ، قال : ومعنى التخفيف أن الرجل ترك غير ملتفت إليه ، وهو كقوله تعالى ( نسوا الله فأنسىهم ) أي تركهم في العذاب أو تركهم من الرحمة . واختلف في متعلق الذم من قوله . بئس ، على أوجه : الأول قبل هو على نسبة الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا صنع له فيه فإذا نسبة إلى نفسه أو هم أنه انفرد بفعله ، فكان ينبغي أن يقول أنذبت أو نسيت بالثقل على البناء للجهول فيهما ، أي أن الله هو الذي أنساني كما قال ( وما رميت إذ رميت واسكن الله ربي ) وقال ( أنتم تزدعونهم أم نحن الزادعون ) ؟ وهذا الوجه جزم ابن بطلال فقال : أراد أن يجري على السن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته ، وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها إلى مكتسبها جائز بدليل الكتاب والسنة . ثم ذكر الحديث الآتي في « باب نسيان القرآن » قال : وقد أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال ( إني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان ) ولكل إضافة منها معنى صحيح ، فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال كلها ، وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها ، وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة له . ووقع له ذهول فيما نسبة لموسى ، وإنما هو كلام قاه . وقال القرطبي : ثبت أن النبي ﷺ نسب النسيان إلى نفسه يعني كما سيأتي في « باب نسيان القرآن » وكذا نسبة يوشع إلى نفسه حيث قال ( نسيت الحوت ) وموسى إلى نفسه حيث قال



( لا تؤاخذني بما نسيت ) وقد سبق قول الصحابة ( ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا ) مساق المدح ، قال تعالى لنبية ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) فالذي يظهر أن ذلك ليس متعلق النسيان ، ووجه إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالأول ، لكن سبب النسيان من الإشعار بعدم الاعتناء بالقرآن إذ لا يقع النسيان إلا بترك التعاهد وكثرة الغفلة ، فلو تعاهد بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره ، فإذا قال الإنسان نسيت الآية الغفلة فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق النسيان ترك الاستدكار والتعاهد لأنه الذي يورث النسيان ، الوجه الثالث ، قال الاسماعيل : يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت لا بمعنى الجهو العارض ، كما قال تعالى ( نسوا الله أنفسهم ) وهذا اختيار أبي حنيفة وطائفة . الوجه الرابع ، قال الاسماعيل أيضا : يحتمل أن يكون قاعل نسيت النبي ﷺ كأنه قال : لا يقل أحد عني أني نسيت آية كذا ، فإن الله هو الذي نسى ذلك الحكمة نسخه ورفع تلاوته ، وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسئ لما ينسخ تلاوته ، وهو كقوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) فإن المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته . الوجه الخامس ، قال الخطابي : يحتمل أن يكون ذلك خاصا بز من النبي ﷺ ، وكان من ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فينصب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حملته ، فيقول القائل نسيت آية كذا فنهوا عن ذلك لئلا يتروم على حكم القرآن الضياع ، وأشار لهم إلى أن الذي يقع من ذلك إنما هو باذن الله لما رآه من الحكمة والمصلحة . الوجه السادس ، قال الاسماعيل : وفيه وجه آخر وهو أن النسيان الذي هو خلاف الذكر إضافته إلى صاحبه مجاز لأنه عارض له لا عن قصد منه ، لأنه لو قصد نسيان الشيء لكان ذا كراهة في حال قصده ، فهو كما قال ما مات فلان ولم يكن أميت . قلت : وهو قريب من الوجه الأول . وأرجح الأوجه الوجه الثاني ، ويؤيده عطف الأمر باستدكار القرآن عليه . وقال عياض : أولى ما يتأول عليه ذم الحال لادم القول ، أي بذس الحال حال من حفظه ثم غفل عنه حتى نسيه . وقال النووي : الكراهة فيه للتنزيه قوله ( واستذكروا القرآن ) أي واطلبوا على تلاوته واطلبوا من أنفسكم المذاكرة به ، قال الطيبي : وهو عطف من حيث المعنى على قوله ، بذس ما لاحدكم ، أي لا تفصروا في معاهدته واستذكروه ، وزاد ابن أبي داود من طريق حاتم عن أبي وائل في هذا الموضع ، فإن هذا القرآن وحشي . وكذا أخرجهما من طريق المسيب بن رافع عن ابن مسعود . قوله ( فانه أشد تفصيا ) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدما تحتانية خفيفة أي تفلتا وتخلصا ، تقول تفصيت كذا أي أحط بتفاصيله . والاسم الفصة ، ووقع في حديث عقبة بن عامر بلفظ تفلتا ، وكذا وقعت عند مسلم في حديث أبي موسى ثلث أحاديث الباب ، ونصب على التمييز . وفي هذا الحديث زيادة على حديث ابن عمر ، لأن في حديث ابن عمر تشبيه أحد الأمرين بالآخر وفي هذا أن هذا أبلغ في النفور من الابل ، ولذا أفصح به في الحديث الثالث حيث قال وهو أشد تفصيا من الإبل في عقلها ، لأن من شأن الابل تطلب الثفل ما أمكنها فتى لم يتعاهدها برابطها تفلتت ، فكذلك حافظ القرآن إن لم يتعاهده تفلت بل هو أشد في ذلك . وقال ابن بطال : هذا الحديث يوافق الآيتين قوله تعالى ( أنا سنلقى طبعك فولا ثقيل ) وقوله تعالى ( ولقد يسرنا القرآن للذكر ) ، فن أقبل عليه بالمحافظة والتعاهد يسره ، ومن أعرض عنه تفلت منه . قوله ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجرير هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو المذكور في الاستناد الذي قبله . وهذه الطريق ثبتت عند الكشميني وحده ،

وثبتت أيضا في رواية النسفي ، وقوله مثله ، الضمير للحديث الذي قبله ، وهو يشعر بأن سياق جرير مساو لسياق شعبة . وقد أخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة ، وقرونا بأسحق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثهم عن جرير ولفظه مساو لفظ شعبة المذكور إلا أنه قال « استذكروا ، بغير واو » ، وقال « فلهو أشد » ، بدل قوله « فانه » ، وزاد بعد قوله من النعم « بهقلها » ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة بإنيات الواو وقال في آخره « من عقله » ، وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة أيضا من رواية غندر عنه بلفظ « بنسبا لأحدكم » أو لأحدكم . أن يقول : إني نيت آية كيت وكيت . قال رسول الله ﷺ : بل هو نسي ، ويقول استذكروا القرآن الخ ، وكذا ثبتت عنده في رواية الأعمش عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود . قوله ( تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة ) يريد أن عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عريرة في رواية هذا الحديث عن شعبة ، وبشر هو ابن محمد الروزي شيخ البخاري ، قد أخرج عنه في بدء الوحي وغيره . ونسبة المتابعة إليه مجازية ، وقد يوم أنه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك . قال الاسماعيلي أخرج الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ، ويوم أيضا أن ابن عريرة وابن المبارك انفردا بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد أخرجهما أحمد أيضا عنه . وأخرجه عن حجاج بن محمد وأبي دارد الطيالسي كلاهما عن شعبة ، وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي . قوله ( وتابعه ابن جريج عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله ) أما عبدة فهو بسكون الموحدة وهو ابن أبي إجابة بضم اللام وموحدتين مخففا ، وشقيق هو أبو وائل ، وعبد الله هو ابن مسعود ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال « حدثني عبدة بن أبي إجابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود » ، فذكر الحديث إلى قوله ، بل هو نسي ، ولم يذكر ما بعده . وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ، وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن جحادة عن عبدة ، وكان البخاري أواد بإيراد هذه المتابعة دفع تمثيل من أعل الخبر برواية حماد بن زيد وأبي الاحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود ، قال الاسماعيلي : روى حماد بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين ، وكذا رواهما أبو الاحوص عن منصور . وأما ابن هبينة فأسند الاول ووقف الثاني ، قال ورفعهما جميعا إبراهيم بن طهمان وعبيدة بن حميد عن منصور ، وهو ظاهر سياق سفيان الثوري . قلت : ورواية عبدة أخرجهما ابن أبي داود . ورواية سفيان ستأتي عند المصنف قريبا مرفوعا لكن أقصر على الحديث الاول ، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن حاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعا الحديثين معا ، وفي رواية عبدة بن أبي إجابة تصريح ابن مسعود بقوله « سمعت رسول الله ﷺ » ، وذلك يقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم . الحديث الثالث . قوله ( عن يزيد ) بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة ، وشيخه أبو بردة هو جده المذكور ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله ( في عقلها ) بضمم الهمزة ويحوز سكن القاف جمع فقال بكسر أوله وهو الحبل ، ووقع في رواية الكشميني « من عقلها » ، وذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « من عقلها » ، بلامين ؛ ولم أقف على هذه الرواية ، بل هي تصحيف . ووقع في رواية الاسماعيلي « بهقلها » ، قال القرطبي : من رواه « من عقلها » ، فهو على الأصل الذي يقتضيه التمدى من لفظ التقلت ، وأما من رواه بالباء أو بالفاء فيحتمل أن يكون بمعنى « من » ، أو للمصاحبة أو الظرفية ، والحاصل تشبيهه من يتقلت منه القرآن بالناقة التي تقلت من عقالها وبقيت متعلقة به ، كذا قال ، والتحرير أن التشبيه وقع بين

ثلاثة بثلاثة : غامل القرآن شبه بصاحب الناقة ، والقرآن بالناقة ، والحفظ بالربط . قال الطيبي : ليس بين القرآن والناقة مناسبة لأنه قديم وهي حادثة ، لكن وقع التشبيه في المعنى . وفي هذه الأحاديث الحضر على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته ، وضرب الأمثال لايضاح المقاصد ، وفي الأخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مبالغة في تثبيته في صدور سامعيه وحكى ابن التين عن اداودي أن في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه بما لم يأت به فأنكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال : كنت نسيت ، أو ادعى بينة أو إبراء ، أو اتهم بين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك ، كذا قال

#### ٢٤ - باب القراءة على الدابة

٥٠٣٤ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو إياس قال سمعتُ عبدَ الله بن مُثَنَّل قال : رأيتُ رسولَ الله ﷺ يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح قوله ( باب القراءة على الدابة ) أي راكبا ، وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف ، وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها . وقال ابن بطال : إنما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة ، وأصل هذه السنة قوله تعالى ﴿ لتستويوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم إذا استويتم عليه ﴾ الآية . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل عتصرا ، وقد تقدم بتامه في تفسير سورة الفتح ، ويبقى بعد أبواب

#### ٢٥ - باب تعليم الصبيان القرآن

٥٠٣٥ - حدثني موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير قال « إن الذي تذكرونه للفصل هو الحكم . قال وقال ابن عباس : « توفي رسول الله ﷺ وأنا ابنُ عشرٍ سنين وقد قرأتُ الحكم » [ للحديث ٥٠٣٥ - طريقه ٥٠٣٦ ]

٥٠٣٦ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما « جمعتُ الحكم في عهد رسول الله ﷺ . فقلتُ له : وما الحكم ؟ قال : الفصل » قوله ( باب تعليم الصبيان القرآن ) كأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك ، وقد جاءت كراهية ذلك من سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهما ، ولفظ إبراهيم « كانوا يكرهون أن يملأوا الغلام القرآن حتى يعقل » وكلام سعيد بن جبير يدل على أن كراهة ذلك من جهة حصول اللال له ، ولفظه عند ابن أبي داود أيضا « كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين » وأخرج باسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا ، فملأوا عليه فقال : ما قدمته ، ولكن قدمه القرآن . وحجة من أجاز ذلك أنه ادعى إلى ثبوته ورسوخه عنده ، كما يقال لتعلم في الصغر كأنش في الحصر . وكلام سعيد بن جبير يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أولا سرفها ثم

يؤخذ بالجمد على التدرج ، والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم . قوله ( عن سعيد بن جبير قال : أن الذي تدعونه المفصل هو المحكم ، قال وقال ابن عباس : توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين وقد قرأت المحكم ) كذا فيه تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير ، وهو دال على أن الضمير في قوله في الرواية الأخرى وفقلت له وما المحكم ، لسعيد بن جبير ، وفاعل : هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الضمير لابن عباس وقاهر قلب سعيد بن جبير ، ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك ، والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ، ويطلق المحكم على ضد التشابه ، وهو اصطلاح أهل الأصول ، والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها وهي من المحجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ، ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس : سلوني عن التفسير فاني حفظت القرآن وأنا صغير . أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه . وقد استشكل عياض قول ابن عباس توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين ، بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام ، وسيأتي في الاستئذان من وجه آخر ، أن النبي ﷺ مات وأنا ختن ، وكاتبوا لا يمتنون الرجل حتى يدرك ، وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي ﷺ ابن خمس عشرة سنة . وسبق إلى استشكل ذلك الاسماعيلي فقال : حديث الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس - يعني الذي مضى في الصلاة - يخالف هذا . وبالحق الداودي فقال : حديث أبي بشر - يعني الذي في هذا الباب - وهم ، وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله : وأنا ابن عشر سنين ، راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي ﷺ ، ويكون تقدير الكلام : توفي النبي ﷺ وقد جمعت المحكم وأنا ابن عشر سنين ففيه تقديم وتأخير ، وقد قال عمرو بن علي الفلاس : الصحيح عندنا أن ابن عباس كان له عند وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة قد استكملها . ونحوه لا يبيد . وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة وبه جزم النافعي في « الأم » ثم حكى أنه قيل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور ، وأورد البيهقي عن أبي العالية عن ابن عباس : قرأت المحكم على عهد رسول الله ﷺ وأنا ابن ثلثي عشرة ، فهذه ستة أقوال ، ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لأنها من عشر إلى ست عشرة . قلت : والأصل فيه قول الزبير بن بكار وغيره من أهل النسب أن ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبه هاشم في الشعب ، وذلك قبل وفاة أبي طالب . ونحوه لا يبيد . ويمكن الجمع بين مختلف الروايات إلا ست عشرة وثنتي عشرة فإن كلا منهما لم يثبت سنده ، والأشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكملها ودخل في التي بعدها ، فاطلاق خمس عشرة بالنظر إلى جبر الكسرين ، واطلاق العشر والثلاث عشرة بالنظر إلى إلغاء الكسر ، واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما ، وسيأتي مزيد لهذا في باب الختان بعد الكبير ، من كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . واختلف في أول المفصل مع الاتفاق على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في باب المهر بالقراءة في المغرب ، وذكرت قولاً شاذاً أنه جميع القرآن

## ٢٦ - باب نسيان القرآن وهل يقول نسيْتُ آيةً كذا وكذا ؟

وقول الله تعالى : ( سَقِرْكَ فَلَ تَنْسِ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ )

٥٠٣٧ - حدثنا ربيع بن يحيى حدثنا زائدة حدثنا هشام عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

« سمع النبي ﷺ رجلاً يقرأ في المسجد فقال: يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا،

حدثنا محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى عن هشام وقال: أسقطهن من سورة كذا. تابعه علي بن مسهر وعبدة عن هشام

٥٠٣٨ - حدثنا أحمد بن أبي رجاء حدثنا أبو اسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: « سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال: يرحمه الله، لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت أنسيتهما من سورة كذا وكذا،

٥٠٣٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال: « قال النبي ﷺ: بش ما لأحدكم يقول نسيت آية كذا وكذا، بل هو نسي »

قوله (باب نسيان القرآن، وهل يقول نسيت آية كذا وكذا)؛ كأنه يريد أن النبي عن قول نسيت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ، بل للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المتضمنة لقول هذا اللفظ، ويحتمل أن يقول المنع والإباحة على حالتين: فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال ديني، وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي ﷺ من نسبة النسيان إلى نفسه. ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر دنيوي - ولا سيما إن كان محظوراً - امتنع عليه لتعاطيه أسباب النسيان. قوله (وقول الله تعالى: (ستقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) هو مصير منه إلى اختيار ما عليه الأكثر أن لا، في قوله (فلا تنسى) فائدة: أن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه إياه، وقد قيل إن لا، ناهية، وإنما وقع الإشباع في السين لتناسب دوس الآي، والأول أكثر. واختلف في الاستثناء فقال الغراء: هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى، وعن الحسن وقتادة (إلا ما شاء الله) أي قضى أن ترفع تلاوته. وعن ابن عباس: إلا ما أراد الله أن ينسيك لقسن، وقيل لما جبلت عليه من الطباع البشرية لمكن سنذكره بعد، وقيل المعنى (فلا تنسى) أي لا تترك العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فتترك العمل به. قوله (سمع النبي ﷺ رجلاً) أي صوت رجل، وقد تقدم بيان اسمه في كتاب الشهادات. قوله (لقد أذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا) لم أقف على تعيين الآيات المذكورة، وأغرب من ذهب أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية، لأن ابن عبد الحكم قال فيمن أقر أن عليه كذا وكذا درهما أنه يلزمه أحد وعشرون درهما. وقال الداودي: يكون مقراً بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك. قال: فان قال له على كذا درهما كان مقراً بدرم واحد. قوله في الطريق الثانية (حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي إسحاق. قوله (عن هشام وقال أسقطهن) يعني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي « أسقطهن، وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ « فقال: رحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطهن من سورة كذا وكذا. » قوله (تابعه علي بن مسهر وعبدة عن هشام) كذا للأكثر، ولا يخرجه عن الحكمين « تابعه علي بن مسهر عن عبدة، وهو فاسط، فان جبة رفيق علي بن مسهر لا شيء. وقد أخرج

المصنف طريق علي بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بالفظ داسة طها ، وأخرج طريق عبدة وهو ابن سليمان في الدعوات والفظ مثل لفظ علي بن مسهر سواء . قوله في الرواية الثالثة (كنت أنسيها) هي مفسرة لقوله داسة طها ، فكأنه قال أسقطها نسيانا لا عمدا ، وفي رواية معمر عن هشام عند الاسماعيل (كنت نسيها ، بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيل : النسيان من النبي ﷺ شيء من القرآن يكون على قسمين : أحدهما نسيانته الذي يتذكره من قرب ، وذلك قائم بالطباع البشرية ، وعليه يدل قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السهو دائما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون ، والثاني أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته ، وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى (منقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) قال : فاما القدم الأول فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وأما الثاني فداخل في قوله تعالى (ما ننسخ من آية أو ننسها) على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة . قلت : وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة . وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي ﷺ فيما أبس طريقه البلاغ مطلقا ، وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين : أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه ، والآخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره إما بنفسه وإما بغيره . وهل يشترط في هذا الفور ؟ قولان ، فاما قبل تبليغه فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا . وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وإنما يقع منه صورته ليس ، قال عياض : لم يقل به من الأصوليين أحد إلا أبا المظفر الاسفرايني ، وهو قول ضعيف . وفي الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وإن لم يقصد الحصول منه ذلك . واختلاف السلف في نسيان القرآن فمنهم من جعل ذلك من الكبائر ، وأخرج أبو حنيفة عن طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال : ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه إلا بذنب أحده ، لأن الله يقول (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم) ونسيان القرآن من أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرضت على ذنوب أمي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من القرآن أو ثوبا رجل ثم نسيها ، في إسناده ضعيف . وقد أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ولفظه : أعظم من حامل القرآن وتاركه . ومن طريق أبي العالية موقوفا : كنا نعد من أعظم الذنوب أن يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه ، وإسناده جيد . ومن طريق ابن سيرين بإسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كانوا يكرهونه ويقولون فيه فولا شديدا . ولابن داود عن سعد بن عباد مرفوعا : من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجدم ، وفي إسناده أيضا مقال ، وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والروائي واحتج بأن الإعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ، ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره . وقال القرطبي : من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسبة إلى من لم يحفظه ، فإذا أخل بهذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنها فأسبب أن يعاقب على ذلك ، فإن ترك معاودة القرآن يفضي إلى الرجوع إلى الجهل ، والرجوع إلى الجهل بعد العلم شبيه . وقال إسحاق بن راهويه : يكره للرجل أن يمر عليه أربعون يوما لا يقرأ فيها القرآن . ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود : ينسى ما لأحدم أن يقول نسي آية كيت وكيت ، وقد تقدم شرحه قريبا . وسفيان في السند هو الثوري . واختلف في معنى : أجدم ، فقبل مقطوع اليد ، وقبل مقطوع الحجة ، وقيل مقطوع السبب من الخير وقبل بطلان اليد من الخير ، وهي متقاربة . وقيل يحشر مجنونا حقيقة . ويؤيده أن في رواية ذاتة بن قدامة عند

عبد بن حديد أن الله يوم القيامة وهو يهزوم ، وفيه جواز قول المرء أسقطت آية كذا من سورة كذا إذا وقع ذلك منه . وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي عبد الرحمن السلمي قال : لا تنفل أسقطت كذا ؛ بل قل أغفلت . وهو أدب حسن وليس واجبا

## ٢٧ - باب من لم ير بأسا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا

٥٠٤٠ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعشى قال حدثني إبراهيم عن طعمة وعبد الرحمن ابن يزيد عن أبي مسعود الأنصاري قال قال النبي ﷺ : **الآيتان** من آخر سورة البقرة من قرأ بهما في ليلة كفتاه »

٥٠٤١ - **حدثنا** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن حديث المشهور ابن خزيمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أنهما « سمعا عمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرأها رسول الله ﷺ ، فكادت أساوره في الصلاة ، فادطرته حتى سلم فلبجه فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ . قال أقرأنيها رسول الله ﷺ . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله ﷺ هو أقرأني هذه السورة التي سمعتك . فانطلقت به إلى رسول الله ﷺ أقوده ، فقلت : يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها ، وإنك أقرأني سورة الفرقان . فقال : يا هشام اقرأها ، اقرأها فقرأتها التي سمعتها ، فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال : اقرأ يا عمر ، فقرأتها التي أقرأنيها ، قال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فقرأوا ما تبسّر منه »

٥٠٤٢ - **حدثنا** بشر بن آدم أخبرنا علي بن مسير أخبرنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « سمع النبي ﷺ قارئاً يقرأ من الليل في المسجد ، فقال : يرحمه الله ، لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتها من سورة كذا وكذا »

قوله ( باب من لم ير بأسا أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا ) أشار بذلك إلى الرد على من كره ذلك وقال : لا يخال إلا السورة التي يذكر فيها كذا ، وقد تقدم في الحج من طريق الأعشى أنه سمع الحجاج بن يوسف على المنبر يقول : السورة التي يذكر فيها كذا ، وأنه رد عليه بحديث أبي مسعود ، قال عياض : حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها ، وقد اختلف في هذا فأجلده بعضهم وكرهه بعضهم وقال : قول السورة التي تذكر فيها البقرة . قلت : وقد تقدم في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم النخعي أنكر قول الحجاج لا يقولوا سورة البقرة ، وفي رواية مسلم أنها سنة ، وأورد حديث أبي مسعود ، وأقوى من هذا في الحجة ما أورده

المصنف من لفظ النبي ﷺ ، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ ، قال النووي في الأذكار : يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة العنكبوت وكذلك الباقي ولا كراهة في ذلك . وقال بعض السلف : بكرة ذلك ، والصواب الأول ، وهو قول الجماهير ، والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر ، وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم . قلت : وقد جاء فيما يوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفته ، لا نقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله ، أخرجه أبو الحسين بن قانع في فوائده ، والطبراني في الأوسط ، وفي سنده عيسى بن ميمون العطار وهو ضعيف . وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، ونقل عن أحمد أنه قال : هو حديث منكر . قلت : وقد تقدم في باب تأليف القرآن ، حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول ضموعها في السورة التي يذكر فيها كذا ، قال ابن كثير في تفسيره : ولا شك أن ذلك أحوط ، ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير قلت : وقد تمسك بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين السكبي وهب الزقاق ، ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء ، وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا . وتعبه القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ، ويمكن أن يقال لامعاضة مع إمكان ، فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز ، وحديث أنس إن ثبت محمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له : أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة ، وقد تقدم شرحه قريبا . الثاني حديث عمر و سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف . الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله ، وقد تقدم التنبية عليه

## ٢٨ - باب للترنول في القراءة ، وقوله تعالى (ورتل القرآن تزيلا)

وقوله تعالى (وقرآنًا فَرَقْنَاهُ لَتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْت)

وما يكره أن يهذَّ كهذَّ الشعر . فيها يُفَرَّقُ : يُفَصِّلُ . قال ابن عباس فَرَقْنَاهُ : فصلناه

٥٠٤٣ - **حدثنا** أبو الثَّعْمَانِ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ حَدَّثَنَا وَاصِلٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ دَعَدُونَا

عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ رَجُلٌ : قَرَأْتُ لِلْفَصْلِ الْبَارِحَةِ ، فَقَالَ : هَذَا كَهْذُ الشَّعْرِ ، إِنْ أَقْدَمْنَا الْقِرَاءَةَ ، وَإِنِّي لَأَحْفَظُ

الْقُرْآنَ ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ كَانَ يَقْرَأُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : ثَمَانِي عَشْرَةَ سُورَةً مِنَ الْمَفْصَلِ وَسُورَتَيْنِ مِنْ آلِ حَمٍّ .

٥٠٤٤ - **حدثنا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ (لَا تَحْرُكُ بِهِ لِسَانُكَ لَتَمْجَلَ بِهِ) ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ

بِالْوَحْيِ ، وَكَانَ مِمَّا يَحْرُكُ بِهِ لِسَانُهُ وَشَفَتَيْهِ ، فَيَسْتَدْفِئُ عَلَيْهِ ، وَكَانَ يُعَرِّفُ مِنْهُ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ الَّتِي فِي

(لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) : (لَا تَحْرُكُ بِهِ لِسَانُكَ لَتَمْجَلَ بِهِ ، إِنْ عَلَيْنَا جَمْعُهُ وَقُرْآنُهُ) فَإِنَّ طَلَبَنَا أَنْ يَجْمَعَهُ فِي



صدرك وقرآته ( فاذا قرأناه فاتبع قرآته ) فاذا أنزلناه فاستمع ( ثم إن علينا بيانه ) قال إن علينا أن نبينه بلسانك . قال : وكان إذا أتاه جبريل أطرق ، فاذا ذهب قرأ كما وعدة الله ،

قوله ( باب الترتيل في القراءة ) أى تبين حروفها والثانى فى أدائها ليسكون أدعى الى فهم معانيها . قوله ( وقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا ) كأنه يشير الى ما ورد عن السلف فى تفسيرها ، فعند الطبرى بسند صحيح عن مجاهد فى قوله تعالى ( ورتل القرآن ) قال : بعضه إثر بعض على نودة . وعن قتادة قال : بينه بيانا . والامر بذلك إن لم يكن الوجوب يكون مستحبا . قوله ( وقوله تعالى وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) سأتى توجهه . قوله ( وما يكره أن يذكه الشعر ) كأنه يشير الى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الاسراع ، وإنما الذى يكره الهد وهو الاسراع المفرط بحيث ينفى كثير من الحروف أو لا يخرج من مخارجها . وقد ذكر فى الباب إنكار ابن مسعود على من يهذ القراءة كهذا الشعر ، ودليل جواز الاسراع ما تقدم فى أحاديث الانبياء من حديث أبى هريرة رفعه ، وخلف على داود القرآن ، فكان يأمر بدوايه فتسرج ، فيخرج من القرآن قبل أن تسرج . قوله فيها ( يفرق يفصل ) هو تفسير أبى عبيدة . قوله ( قال ابن عباس فرقناه فصلناه ) وصله ابن جريج من طريق على بن أبى طلحة عنه ، وهند أبى عبيد من طريق مجاهد أن رجلا سأله عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط فيامهما واحد ركوعهما واحد ومجودهما واحد ، فقال : الذى قرأ البقرة فقط أفضل . ثم تلا ( وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ) ومن طريق أبى حمزة ، قلت لابن عباس إني سريع القراءة ، وإنى لأقرأ القرآن فى ثلاث فقال : لأن أقرأ البقرة أرتابا فأندبرها خير من أن أقرأ كما تقول ، وعند ابن أبى داود من طريق أخرى عن أبى حمزة ، قلت لابن عباس : إني رجل سريع القراءة ، إني لأقرأ القرآن فى ليلة . فقال ابن عباس : لأن أقرأ سورة أحب إلى . إن كنت لابد فاعلا فقرأ قراءة تسمعها أذنيك ويوعها قلبك ، والتحقيق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل ، بشرط أن يكون المسمع لا يخل بشئ من الحروف والحركات والسكون الواجبات ، فلا يمتنع أن يفضل أحدهما الآخر وأن يستويا ، فإن من رتل وتأمل كن تصدق بجوهرة واحدة مشتمة ، ومن أسرع كن تصدق بعدة جواهر لكن قيمتها قيمة الواحدة ، وقد تكون قيمة الواحدة أكثر من قيمة الاخرى ، وقد يكون بالعكس . ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين : أحدهما حديث ابن مسعود ، قوله ( حدثنا واصل ) هو ابن حيان بمهمة وتحتانية ثقيلة الأحادب الكوفى ، ووقع صريحا عند الاسماعيل ، وزعم خلف فى الأطراف ، أنه واصل مولى أبى عبيدة ابن المطلب ، وغلطوه فى ذلك فإن مولى أبى عبيدة بصرى وروايته عن البصريين ، وليست له رواية عن الكوفيين وأبو واقل شيخ واصل هذا كوفى . قوله ( عن أبى وائل عن عبد الله قال : غدونا على عبد الله ) أى ابن مسعود ( فقال رجل : قرأت المفصل ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من الوجه الذى أخرجه منه البخارى فزاد فى أوله : غدونا على عبد الله بن مسعود يوما بعد ما حلينا الغداة ، فسلنا بابا فاذن لنا ، فسكثنا بابا بذهنية ، فخرجت الجارية فقالت : ألا تدخلون ؟ فدخلنا ، فاذا هو جالس يسبح فقال : ما منعكم أن تدخلوا وقد أذن لكم ؟ قلنا : ظننا أن بعض أهل البيت ذائم ، قال : ظنتم بأل أم عبد غفلة . فقال رجل من القوم : قرأت المفصل البارحة كله ، فقال عبد الله : هذا كهذا الشعر ، ولاحد من طريق الأسود بن يزيد : عن عبد الله بن مسعود أن رجلا أتاه

فقال : قرأت المفضل في ركعة ، فقال : بل هذنت كنهة الشعر وكثرت الدقل ، وهذا الرجل هو نبيك بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي رائل في هذا الحديث وقوله « هذا » بفتح الهاء وبالدال المعجمة المنونة قال الخطابي معناه سرعة القراءة بغير تأمل كما يشهد الشعر . وأصل هذه سرعة الدفع . وعند سعيد بن منصور من طريق بسار عن أبي رائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة « إنما فصل لتفصلوه » . قوله ( ثمان عشرة ) تقدم في « باب تأليف القرآن » من طريق الأعمش عن شقيق فقال فيه « عشرين سورة من أول المفضل » والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة الدخان والتي معها ، وإطلاق المفضل على الجميع تقليدا ، وإلا فالدخان ليست من المفضل على المرجح ، لكن يحتمل أن يكون تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره ، فإن في آخر رواية الأعمش على تأليف ابن مسعود آخرين حم الدخان وحم ، فلي هذا لا تغليب . قوله ( من آل حاميم ) أي السورة التي أولها حم ، وقيل : يريد حم نفسها كما في حديث أبي موسى « أنه أتاني مزارا من مزابر آل داود » يعني داود نفسه ، قال الخطابي : قوله « آل داود » يريد به داود نفسه ، وهو كقوله تعالى ( أدخلوا آل فرعون أشد العذاب ) وتعبه ابن التين بأن دليله يخالف تأويله ، قال : وإنما يتم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده . وقال الكرماني : لولا أن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعني « آل » وحدها و « حم » وحدها لجاز أن تكون الألف واللام التي لتحريف الجنس ، والتقدير : وسورتين من الحواميم . قلت : لكن الرواية أيضا ليست فيها واو ، نعم في رواية الأعمش المذكورة « آخرين من الحواميم » وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم . وأغرب الداودي فقال : قوله « من آل حاميم » من كلام أبي رائل ، وإلا فإن أول المفضل عند ابن مسعود من أول الجاثية اه ، وهذا إنما يراه لو كان ترتيب مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثماني ، والأمر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود يختلف بغير الترتيب في المصحف العثماني ، فلمل هذا منها ويكون أول المفضل عنده أول الجاثية والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجاثية لا مانع من ذلك . وقد أجلب النووي على طريق النزول بأن المراد بقوله عشرين من أول المفضل أي « عظيم العشرين » . الحديث الثاني حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ( لا تحرك به لسانك لتعجل به ) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير القيامة ، وجرير المذكور في إسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده ، وقوله فيه « وكان مما يحرك به لسانه وشفته » كذا للاكثر وتقدم توجيهه في بدء الوحى ، ووقع عند المستعمل هذا « وكان مما يحرك » ويتمين أن يكون « من » فيه للتبخيص و « من » موصولة والله أعلم . وشاهد الترجمة منه النهى عن تعجيله بالتلاوة ، فإنه يقتضى استحباب التأني فيه وهو المناسب للترتيل . وفي الباب حديث حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه « كان النبي ﷺ يرتل السورة حتى تكون أطول بن أطول منها » وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال « رتل فذاك أبي وأمي » فإنه زينة القرآن ، وإن هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في « المستخرج » وأخرجها ابن أبي داود أيضا . والله أعلم

## ٢٩ - باب مد القراءة

٥٥٥ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا جرير بن حازم الأزدي حدثنا قحادة قال « سألت أنس بن

مالك عن قراءة النبي ﷺ فقال : كان يمدّ مداً ،

[ الحديث ٥٠١٥ - طرقة في : ٥٠٤٦ ]

٥٠٤٦ - حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا همام عن قتادة قال : سئل أنس : كيف كانت قراءة النبي ﷺ ؟

فقال : كانت مداً ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمدٍّ بيسم الله ، ومدٍّ بالرحمن ، ومدٍّ بالرحيم ،

قوله ( باب مد القراءة ) المد عند القراءة على ضربين : أصلي وهو إشباع الحرف الذي بعده ألف أو واو أو ياء ، وغير أصلي وهو ما إذا أعقب الحرف الذي هذه صفة حمزة . وهو متصل ومنفصل ، فالتصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى ، فالاول يؤتى فيه بالألف والواو والياء بمكثات من غير زيادة ، والثاني يزداد في تمكين الألف والواو والياء زيادة على المد الذي لا يمكن النطق بها إلا به من غير إسراف . والمذهب الأعدل أنه يمد كل حرف منها ضمنى ما كان بعده أولاً وقد يزداد على ذلك قليلاً ، وما فرط فهو غير محمود ، والمراد من الترجمة الضرب الاول . قوله في الرواية الثانية ( حدثنا عمرو بن عاصم ) وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر . قوله ( سئل أنس ) من الرواية الاول أن قتادة الراوى هو السائل ، وقوله في الرواية الاولى كان يمد مداً بين في الرواية الثانية المراد بقوله دمد ، بسم الله الخ بمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة ، والميم التي قبل النون من الرحمن ، والحاء من الرحيم . وقوله في الرواية الاولى ( ١ ) كانت مداً ، أى كانت ذات مد ، ووقع عند أبي نعيم من طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم في هذه الرواية دكان يمد صوته مداً ، وكذا أخرجه الاسماعيل من ثلاثة طرق أخرى عن جرير بن حازم ، وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير ، وفي رواية له دكان يمد قراءته ، وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا جرير بن حازم وهمام بن يحيى ، وقوله في الثانية دمد بيسم الله ، كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله ، كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن في قوله دمد بالرحمن ، أو جملة كالكلمة الواحدة علماً لذلك . ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه دمد بسم الله ومد الرحمن ومد الرحيم ، من غير موحدة في الثلاثة . وأخرجه ابن داود عن يعقوب بن اسحاق عن عمرو بن عاصم عن همام وجرير جميعاً عن قتادة بلفظ دمد بيسم الله الرحمن الرحيم ، بانيات الموحدة في اوله أيضاً ، وزاد في الاسناد جريراً مع همام في رواية عمرو بن عاصم . وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك دسمعت رسول الله ﷺ قرأ في الفجر قرأ بهذا الحرف ( لها طلع نضيد ) فد نضيد ، وهو شاهد جيد لحديث أنس ، وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه . ( تلييه ) استدلل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي ﷺ كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضاً المخرج في صحيح مسلم أنه ﷺ كان لا يقرأها في الصلاة ، وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب نظر ، وقد أروحنه فيما كتبت من الكتب على علوم الحديث لابن الصلاح ، وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ بالبسملة يمد فيها أن يكون قرأ البسملة في أول الفاتحة في كل ركعة ، ولأنه إنما ورد بصورة المثال فلا تتعين البسملة ، والعلم عند الله تعالى

## ٣٠ - باب الترجيع

٥٠٤٧ - حَدَّثَنَا آدمُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغْفَلٍ قَالَ «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ وَهُوَ عَلَى نَاقَتِهِ - أَوْ جَلْهُ - وَهُوَ نَسِيرٌ بِهِ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ - أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قِرَاءَةً لَيِّنَةً يَقْرَأُ وَهُوَ بِرَجْعٍ»

قوله ( باب الترجيع ) هو تقارب ضروب الحركات في القراءة ، وأصله التردد ، وترجيع الصوت تردده في الحلق ، وقد فسرناه كما سيأتي في حديث عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله « أأبهمزة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة أخرى ، ثم قالوا : يحتمل أمرين : أحدهما أن ذلك حدث من هز الذاكرة ، والآخر أنه أشيع المد في موضعه لحدث ذلك ، وهذا الثاني أشبه بالسياق فإن في بعض طرقه « لولا أن يجتمع الناس لقراءتكم بذلك اللحن ، أي النغم . وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع ، فأخرج الزمذني في « الثبائل » والنسائي وابن ماجه وابن أبي دارود واللفظ له من حديث أم هانئ « كنت أسمع صوت النبي ﷺ وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن » والذي يظهر أن في الترجيع قدرا زائدا على الترنيل ، فمما رواه ابن داود عن طريق أبي إسحاق عن علقمة قال « بت مع عبد الله بن مسعود في داره ، فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حيه لا يرفع صوته ويسمع من حوله ، ويرتل ولا يرجع ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الفتاء ، لأن القراءة بترجيع الفتاء تنافي الحشود الذي هو مقصود التلاوة . قال : وفي الحديث ملازمته ﷺ للعبادة لأنه حالة ركوبه الناقة وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة ، وفي جبهه بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الإسرار ، وهو عند التلميم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك

## ٣١ - باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن

٥٠٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلِيفٍ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى الْخَمَانِيُّ حَدَّثَنَا بَرِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مُوسَى ، لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مِزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ ،

قوله ( باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن ) كذا لا في ذر ، وسقط قوله « للقرآن » ، لغيره . وقد تقدم في « باب من لم يتغن بالقرآن » نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن . وأخرج ابن أبي داود عن طريق ابن أبي مسجعة قال « كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم » . قوله ( حدثنا محمد بن خلف أبو بكر ) هو الحدادي بالمهملات وفتح أوله والتثنية ، بغدادى مقرأ ، من صفار شيوخ البخارى ، وعاش بعد البخارى خمس سنين . وأبو يحيى الخماني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو والد يحيى بن حماد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند . ولبس لمحمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخارى إلا هذا الموضع ، وقد أدرك البخارى أبي يحيى بالسن ، لكنه لم يلقه . قوله ( حدثني إبريد ) في رواية الكشميهني

« سمعت بريد بن عبد الله ، قوله ( يا أبا موسى ، لقد أوتيت مزارا من مزامير آل داود ) كذا وقع عنده مختصرا من طريق بريد ، وأخرجه مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة بلفظ « لو رأيته وأنا أستمع قراءتك البارحة » الحديث . وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بزيادة فيه « أن النبي ﷺ وعائشة مرا بأبي موسى وهو يقرأ في بيته ، فقاما يستمعان لقراءته ، ثم لهما مضيا ، فلما أصبح لقي أبو موسى رسول الله ﷺ فقال : يا أبا موسى ، مررت بك ، فذكر الحديث فقال « أما إنى لو علمت بمكانك لحبته لك تحبيرا ، ولابن سعد من حديث أنس باسناد على شرط مسلم « أن أبا موسى قام ليلة يصلى ، فسمع أزواج النبي ﷺ صوته . وكان حلو الصوت . فممن يستمعن ، فلما أصبح قيل له ، فقال : لو علمت لحبته لمن تحبيرا ، وللرويانى من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن بريدة عن أبيه نحو سياق سعيد بن أبي بردة وقال فيه « لو علمت أن رسول الله ﷺ يستمع قراءتي لحبته تحبيرا ، وأصلها عند أحمد ، وعند الدارمى من طريق الزهري عن أبي سلية بن عبد الرحمن « أن رسول الله ﷺ كان يقول لأبي موسى . وكان حسن الصوت بالقرآن . لقد أوتى هذا من مزامير آل داود ، فكان المصنف أشار الى هذه الطريق في الترجمة ، وأصل هذا الحديث عند النساء من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري موصولا بذكر أبي هريرة فيه ولفظه « أن النبي ﷺ سمع قراءة أبي موسى فقال : لقد أوتى من مزامير آل داود ، وقد اختلف فيه على الزهري ، فقال معمر وسفيان « عن الزهري عن عروة عن عائشة ، أخرجه النساء ، وقال الليث « عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب ، مرسلا ، ولابن يعلى من طريق عبد الرحمن بن عويجة عن البراء « سمع النبي ﷺ صوت أبي موسى فقال : كان صوت هذا من مزامير آل داود ، وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال « دخلت دار أبي موسى الأشعري فما سمعت صوت صنج ولا بربط ولا ناي أحسن من صوته ، سنده صحيح وهو في « الحلية لأبي نعيم ، والصنج بفتح المهملة وسكون النون بعدها جيم هو آلة تتخذ من نحاس كالطبعة ينضرب أحدهما بالآخر ، والبربط بالموحدين بينهما راء ساكنة ثم طاء مهملة بوزن جعفر هو آلة تشبه العود فارسي مصرب ، والناي بنون بغير مز هو المزمار . قال الخطابي : قوله « آل داود ، يريد داود نفسه ، لأنه لم ينقل أن أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطى من حسن الصوت ما أعطى . قلت : ويؤيده ما أورده من الطريق الأخرى ، وقد تقدم في « باب من لم يتمن بالقرآن » ما نقل عن السلف في صفة صوت داود ، والمراد بالمزمار الصوت الحسن ، وأصله الآلة أطلق اسمه على الصوت المشابه . وفي الحديث دلالة بينة على أن القراءة غير المقروء وصيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### ٣٢ - باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره

٥٠٤٩ - حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي عن الأعشى قال حدثني إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه قال « قال لي النبي ﷺ « اقرأ على القرآن . قلت : اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري »

قوله ( باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره ) في رواية الكشميني « القراءة » ذكر فيه حديث ابن مسعود « قال لي النبي ﷺ : اقرأ على القرآن ، أورده مختصرا ، ثم أورده مطولا في الباب الذي بعده « باب قول القرني »

لقارىء حسبك ، والمراد بالقرآن بعض القرآن ، والذي في معظم الروايات ، اقرأ على ، ليس فيه لفظ القرآن ، بل أطلق فيصدق بالبعض ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليسكون عرض القرآن سنة ، ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتمهمه ، وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارىء لاشتغاله بالقراءة وأحكامها ، وهذا بخلاف قراءته هو ﷺ على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فانه ، أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ، وبأني شرح الحديث بعد أبواب في باب الجسكاء عند قراءة القرآن ،

### ٣٣ - باب قول القريء لقارىء : حسبك

٥٠٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن هبيدة عن هبدة الله بن مسعود قال : قال لي النبي ﷺ اقرأ على ، قلت يا رسول الله اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : نعم ، فقرأت سورة النساء حتى أتيت على هذه الآية ( فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد ، وجئنا بك على هؤلاء شهيدا . قال : حسبك الآن ، فالتفت إليه ، فإذا عيناه تذرفان )

### ٣٤ - باب في كم يقرأ القرآن ؟ وقول الله تعالى : ( فاقراءوا ما تيسر منه )

٥٠٠١ - **حدثنا** علي **حدثنا** سفيان قال لي ابن شبرمة : نظرت كم يكفي الرجل من القرآن ، فلم أجده سورة أقل من ثلاث آيات ، فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات . قال علي **حدثنا** سفيان أخبرنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره عطاء عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت ، فذكر قول الله ﷻ إنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ،

٥٠٥٢ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو ثوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : أنكحني أبي امرأة ذات حسب ، فكان يتعاهد كفته فيسألها عن بعليها ، فتقول : نعم الرجل من رجل ، لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أنبأنا . فلما طال ذلك عليه ذكر النبي ﷺ ، فقال : ألقى به فلقيته بعد ، فقال : كيف تصوم ؟ قلت أصوم كل يوم . قال وكيف تحتم ؟ قلت كل ليلة . قال : صم في كل شهر ثلاثة وأقرأ القرآن في كل شهر . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : صم ثلاثة أيام في الجمعة . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك . قال : أنظر يومين . وصم يوما . قال قلت : أطيق أكثر من ذلك ، قال : صم أفضل الصوم صوم داود ، صيام يوم وإفطار يوم ، وأقرأ في كل سبع ليل مرة . فليتي قهت رخصة رسول الله ﷺ ، وذلك أني كبرت وشفت فكان يقرأ علي بعض أهل السبع من القرآن بالهار والقي يعزوه يرضه من النهار ليسكون أخف عليه

بالليل وإذا أراد أن يتقوى أنظر أيا ما وأحمى وصام مثلهم، كراهية أن يترك شيئاً فارقَ النبي ﷺ عليه .  
قال أبو عبد الله وقال بعضهم: في ثلاث أرو في سبع واكثرهم على سبع

٥٠٥٣ - حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال « قال لي النبي ﷺ: في كم تقرأ القرآن؟ »

٥٠٥٤ - حدثني إسحاق أخبرنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعتُ أنا من أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال « قال لي رسول الله ﷺ: أقرأ القرآن في شهر، قلتُ إني أجد قوة، حتى قال: فأقرأه في سبع ولا تزيد على ذلك »

قوله (باب في كم يقرأ القرآن؟ وقول الله تعالى فافروا ما تيسر منه) كأنه أشار إلى الرد على من قال أقل مما يجزى من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءاً من القرآن، وهو منقول عن إسحاق بن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله (فافروا ما تيسر منه) يشمل أقل من ذلك، في ادعى التحديد عليه البيان. وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن؟ قال: في أربعين يوماً. ثم قال في شهر، الحديث ولا دالة فيه على المدعى. قوله (حدثنا علي) هو ابن المديني، وسفيان هو ابن عيينة، وابن شبرمة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهداً، وأخرج من كلامه غير ذلك. قوله (كم يكن الرجل من القرآن)؟ أي في الصلاة. قوله (قال علي) هو ابن المديني، وهو موصول من تمة الخبر المذكور، ومنصور هو ابن المعتمر، وأبراهيم هو الرخمي. وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد وعن عاقمة في «باب فضل سورة البقرة»، وتقدم بيان المراد بقوله «كفتاه»، وما استدلل به ابن عيينة إنما يحى على أحد ما قيل في تأويل «كفتاه»، أي في القيام في الصلاة بالليل، وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير، والذي يظهر أنها من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلام الآية والحديث يدل على الاكتفاء، بخلاف ما قال ابن شبرمة. قوله (حدثنا موسى) هو ابن اسماعيل التبوذكي، ومغيرة هو ابن مقسم. قوله (أنكحني أبي) أي زوجني، وهو محمول على أنه كان المشهر عليه بذلك، وإلا فعبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلاً كاملاً، ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق وهو ذلك. قوله (امرأة ذات حسب) في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا الحديث «امرأة من قريش» أخرجه النسائي من هذا الوجه، وهي أم محمد بنت محبة - بفتح الميم وسكون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة - ابن جزء الزبيدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره. قوله (كتبت) بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد. قوله (نعم الرجل من رجل لم يبطأ لنا فراشا) قال ابن مالك: يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل «نعم، الظاهر، وقد منعه سيبويه وأجلزه المبرد. وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال، قال: وقد نفيد النكرة في الانبات التعميم كما في قوله تعالى (علت نفس ما أحضرت) قال: ويحتمل أن يكون من التجريد، كأنه مجرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلاً فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا

قوله (لم يطأ لنا فراشا) أى لم يصاحبنا حتى يطأ فراشا . **قوله** (ولم يفتش لنا كنفا) كذا لا أكثر بقاء ومشاة  
 قليلة وشين معجزة ، وفي رواية أحمد والنسائي والكشميني « ولم يفتش » بغين معجزة سا كنة بعدها شين معجزة  
 وكنفا بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو السر والجانب ، وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها ، لأن عادة  
 الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أعضائه . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالكنف الكنيف  
 وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة ، كذا قال والاول أولى ، وزاد في  
 رواية هشيم « فاقبل على يلومني فقال : أسكتك امرأة من قريش ذات حسب فعضلتها وفعلت » ثم انطلق إلى النبي  
 ﷺ فشكلني . **قوله** (فلما طال ذلك) أى على عمرو (ذكر ذلك للنبي ﷺ) وكأنه تأنى في شكواه رجاء أن يتدارك ،  
 فلما تمادى على حاله خشي أن يلبثه إثم بتضييع حتى الزوجة بشكاه . **قوله** (فقال النبي) أى قال لعبد الله بن عمرو  
 وفي رواية هشيم « فأرسل إلى النبي ﷺ » ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه أولا ثم لقيه اتفاقا فقال له اجتمع بي .  
**قوله** (فما كيف تصوم ؟ قلت أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحا ، وقوله في هذه  
 الرواية « صم ثلاثة أيام في الجمعة » قلت أطيق أكثر من ذلك . قال : صم يوما وأفطر يومين ، قلت : أطيق أكثر  
 من ذلك ، قال الداودي : هذا رحم من الراوي لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم ، وهو  
 إنما يدرجه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير . قلت : وهو اعتراض متجه ، فلهذا وقع من الراوي فيه تقديم  
 وتأخير ، وقد سلت رواية هشيم من ذلك قال لفظه « صم في كل شهر ثلاثة أيام » قلت لاني أقوى أكثر من ذلك .  
 فلم يزل يرفعي حتى قال صم يوما وأفطر يوما . **قوله** (واقرا في كل سبع ليال مرة) أى اختم في كل سبع (فليتنى  
 قبلت) كذا وقع في هذه الرواية اختصارا ، وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سأبينه . **قوله** (فكان يقرأ)  
 هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر ، وقد وقع مصرحا به في رواية هشيم . **قوله** (على بعض أمهه)  
 أى على من تيسر منهم ، وإنما كان يصنع ذلك بالتمار ليتذكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه  
 شيء منه بالنسيان . **قوله** (ولذا أراد أن يتقوى أفطر أياما الخ) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم  
 داود أن يصوم يوما ويفطر يوما دائما ، ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدر  
 ما أفطر أنه يجزي عنه صيام يوم وإفطار يوم . **قوله** (وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا في ذر ، وغيره  
 « في ثلاث وفي خمس » وسقط ذلك للنسائي ، وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الاسناد فقال  
 « اقرأ القرآن في كل شهر » قال : لاني أطيق أكثر من ذلك ، فما زال حتى قال في ثلاث ، فإن الخمس تؤخذ منه بطريق  
 التضمن ، وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام . ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن  
 عمرو قال « قلت : يا رسول الله في كم اختم القرآن ؟ قال : اختمه في شهر . قلت : لاني أطيق ، قال : اختمه في خمسة  
 وعشرين ، قلت : لاني أطيق . قال : اختمه في عشرين . قلت : لاني أطيق . قال : اختمه في خمس عشرة . قلت : لاني  
 أطيق . قال : اختمه في خمس . قلت : لاني أطيق . قال : لا ، وأبو فروة هذا هو الجهني واسمه عروة بن الحارث ،  
 وهو كوفي ثقة . ووقع في رواية هشيم المذكورة « قال قافرا في كل شهر » قلت : لاني أجدني أقوى من ذلك . قال  
 قافرا في كل عشرة أيام . قلت : لاني أجدني أقوى من ذلك ، قال أحدهما إما حصين وإما مغيرة « قال قافرا في كل  
 ثلاث » وهذا أبي داود والترمذي مصححا من طريق يزيد بن عبد الله بن الحخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعا « لا



يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود ، اقرءوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث ، ولابن عبيد من طريق الطيب بن سلمان عن عمرة بن عائشة ، وان النبي ﷺ كان لا يحتم القرآن في أقل من ثلاث ، وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد وإسحق بن راهوية وغيرهم ونهت عن كثير من السلف أنهم قرءوا القرآن في دون ذلك ، قال النووي : والاختيار أن ذلك يختلف بالأشخاص ، فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني ، وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يخل بما هو فيه ، ومن لم يكن كذلك فالأول له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هدامة . والله أعلم . قوله ( وأكثروا ) أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو . قوله ( على سبع ) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة بـ « فأن في آخره » ولا يزد على ذلك ، أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى ، فأطلق الزيادة والمراد النقص ، والزيادة هنا بطريق التبدل أي لا يقرؤه في أقل من سبع . ولابن داود والترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه : عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله ﷺ : في كم يقرأ القرآن ؟ قال : في أربعين يوما . ثم قال : في شهر . ثم قال : في عشرين . ثم قال : في خمس عشرة . ثم قال : في عشر . ثم قال : في سبع . ثم لم ينزل عن سبع ، وهذا إن كان محفوظا احتل في الجمع بينه وبين رواية أبي فروة تعدد القصة ، فلا مانع أن يتعدد قول النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيداً ، ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق ، وكان النهي عن الزيادة ليس على التحريم ، كما أن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب ، وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق ، وهو النظر إلى مجزئه عن سوى ذلك في الحال أو في المسأل ، وأغرب بعض الظاهرية فقال : يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث ، وقال النووي : أكثر العلماء على أنه لا تقدير في ذلك ، وإنما هو بحسب النشاط والقوة ، فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص . والله أعلم . قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الإسناد الثاني أنه مولى زهرة ، وهو محمد بن عبد الرحمن ابن ثوبان ، فقد ذكر ابن حبان في « الثقات » ، أنه مولى الأحنس بن شريق الثقفي ، وكان الأحنس ينسب زهرياً لأنه كان من حلفائهم ، وجزم جماعة بأن ابن ثوبان عاصري ، فلعله كان ينسب عاصرياً بالأصالة وزهرياً بالحلف ومحو ذلك . والله أعلم . ( ثلثيه ) : هذا التعليق وهو قوله « وقال بعضهم الخ » ذهلت عن تخريجهم في « تأييد التمايق » ، وقد يسر الله تعالى بتحريره هنا والله الحمد . قوله ( في كم يقرأ القرآن ) ؟ كذا اقتصر البخاري في الإسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الإسناد الآخر ، وإسحاق شيخه فيه هو ابن منصور ، وصبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري ، إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كاهنا . قوله ( عن أبي سلمة - قال وأحسبني قال سمعت أنا من أبي سلمة ) قائل ذلك هو يحيى بن أبي كثير ، قال الاسماعيل : خالف أبان بن يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن في هذا الإسناد عن يحيى بن أبي كثير ، ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله أفراه في شهر « قال إن أجد قوة » . قال في عشرين . قال : إن أجد قوة . قال : في عشر قال : إن أجد قوة . قال : في سبع ولا تزد على ذلك ، قال الاسماعيل : ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال « حدثنا أبو سلمة » بغير واسطة ، وساقه من طريقه . قلت : كأن يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في تحديث أبي سلمة له ثم تذكر أنه حدثه به أو بالعكس كان

يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ، ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيان أحفظ من أبان ، أو كان عند يحيى عنهما ويؤيده اختلاف سياقهما ، وقد تقدم في الصيام من طريق الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصححاً بالساج بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام حسب ، قال الاسماعيل : قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته إياها عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بغير واسطة . ( تنبيه ) : المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه . ولا يرد على هذا أن القصة وقعت قبل موت النبي ﷺ بمدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر نزوله ، لانا نقول سلمنا ذلك لكن المبرة بما دل عليه الإطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول : ليتني لو قبلت الرخصة . ولا شك أنه بعد النبي ﷺ كان قد أضاف الذي نزل آخره الى ما نزل أولاً ، فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل إذ ذاك وهو مطلقه ، ووقعت الإشارة الى أن ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه ، والله أعلم

### ٣٥ - باب . البكاء عند قراءة القرآن

٥٠٥٥ - **حدثنا** صدقة أخبرنا يحيى عن صفوان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال يحيى بعض الحديث عن عمرو بن مرة **قال** لي النبي ﷺ : **حدثنا** مدد عن يحيى عن صفوان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله . قال الأعمش : وبعض الحديث حدثني عمرو بن مرة عن إبراهيم ومن أبيه عن أبي الضمدي عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : **اقرأ على** ، **قال** قلت اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال **إني أشتي أن أسمعه من غيري** ، **قل** فقرأت للنساء حتى إذا بلغت **﴿فكيف إذا جثا من كل أمة بشيعة﴾** وجثا بك هل هؤلاء شهداء **﴿قل لي : كد ، أو أمك . فرأيت عينيه تذرفان﴾**

٥٠٥٦ - **حدثنا** قيس بن حفص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلفاني عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال **قال** لي النبي ﷺ : **اقرأ على** ، **قلت** اقرأ عليك وعليك أنزل ؟ قال : **لاني أحب أن أسمعه من غيري** ،

**قوله** ( باب البكاء عند قراءة القرآن ) قال النووي . البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين ، قال الله تعالى ( **ويخرون للأذان يكون** ) ( **خروا سجدا وبكيا** ) والاحاديث فيه كثيرة . قال الفوالى : يستحب البكاء مع القراءة وعندها ، وطريق تحصيله أن يحصر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد والوفائق والعمود ثم ينظر تقديره في ذلك ، قال لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وأنه من أعظم المصائب . ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء . وساق المتن ماك هل انقط شيخه صدقة ابن الهضل المروزي . وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن يحيى القطان . وعرف من هنا المراد بقوله ، بعض الحديث عن عمرو بن مرة ، وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم النخعي ، وسمع بعضه من عمرو ابن مرة عن إبراهيم ، وقد أوضحت ذلك في تفسير سورة النساء أيضا ، ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن

عمرو بن مرة من هذا الحديث من قوله « فقرأت النساء » الى آخر الحديث ، وأما ما قبله الى قوله « ان اسمه من هيرى » فهو عند الأعمش عن إبراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب ، وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن الأعمش قبل يباين ، وتقدم قبل يباب واحد عن محمد بن يوسف الفرياني عن سفيان الثوري مقتصر على طريق الأعمش عن إبراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن الثوري ، وهو يقتضي أن في رواية الفرياني إدراجا . وقوله في هذه الرواية « عن أبيه » هو معطوف على قوله « عن سليمان » ، وهو الأعمش ، وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الأعمش ، ورواه أيضا عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي الضحى ، ورواية إبراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود موصولة ، ورواية أبي الضحى عن عبد الله بن مسعود منقطعة ، ووقع في رواية أبي الأحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي الضحى « ان رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن مسعود » فذكره ، وهذا أشد انقطاعا أخرجه سعيد بن منصور ، وقوله « اقرأ على » وقع في رواية علي بن مسهر عن الأعمش بلفظ « قال لي رسول الله ﷺ » وهو على المنبر اقرأ على ، ووقع في رواية محمد بن فضالة الظفري أن ذلك كان وهو ﷺ في بني ظفر أخرجه ابن أبي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه « ان النبي ﷺ أقام في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه ، فأمر قارئنا فقرأ ، فأتى على هذه الآية ( فكيف اذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا ) فبكى حتى ضرب لحياه وجئناه فقال : يارب ، هذا على من أنا بين ظهريه فكيف بمن لم أراه . وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال وليس من يوم إلا يعرض على النبي ﷺ أمته غدوة وعشبة فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم . فلذلك يشهد عليهم ، في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة وافته أعلم . قال ابن بطلان : إنما بكى ﷺ عند تلاوته هذه الآية لأنه مثل نفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادته لآمته بالتصديق وسؤاله الشفاعة لاهل الموقف ، وهو أمر يحق له طول البكاء انتهى . والذي يظهر أنه بكى رحمة لآمته ، لأنه علم أنه لا بد أن يشهد عليهم بعملهم وعلمهم قد لا يكون مستقيا فقد يفضى الى تزيدهم ، وافته أعلم

### ٣٦ - باب ثم من رادى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ، أو فجر به

٥٠٥٧ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا الأعمش عن خزيمة عن سويد بن غفلة قال قال علي رضي الله عنه « سمعت النبي ﷺ يقول : يأتي في آخر الزمان قوم حداثا الأسنان ، سفهاء الأحلام ، يقولون من خير قول البرية ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، فأينا يقيمتوم فاقنلوم ، فإن قتلهم أجرتلن قتلهم يوم اقيامة »

٥٠٥٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التميمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول يخرج فيكم قوم مخفرون صلاتكم مع صلاتهم ، وصيامكم مع صيامهم ، وحجكم مع حجهم ، وفقر قلوبهم »

للقرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الدين ، كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر في الفصل فلا يرى شيئاً ، وينظر في الفتح فلا يرى شيئاً ، وينظر في الریش فلا يرى شيئاً ، ويتأرقى في اللوق ،

٥٥٩ - حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به كالأنزج طمئها طيب وريحها طيب . والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالنمرة طمئها طيب ولا ربح لها . ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كالريحانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالخضلة طمئها مر أو خبيث وريحها مر .

قوله ( باب إثم من راعى بقراءة القرآن ، أو تأكل به ) كذا الأكثر ، وفي رواية : راي ، بتحانية بدل الحمزة ، وتأكل أى طلب الأكل ، وقوله : أو لجر به ، الأكثر بالجيم ، وحكى ابن التين أن في رواية بالخاء المعجمة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث على في ذكر الخوارج ، وقد تقدم في علامات النبوة . وأغرب الداودي فزعم أنه وقع هنا : عن سويد بن غفلة قال : سمعت النبي ﷺ قال واختلف في صحة سويد . والصحيح ما هنا أنه سمع من النبي ﷺ ، كذا قال معتمداً على الفاظ الذي نقضاً له عن السقط ، والذي في جميع نسخ صحيح البخاري : عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال : سمعت ، وكذا في جميع المسانيد ، وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي ، ولم يسمع سويد من النبي ﷺ على الصحيح ، وقد قيل إنه صلى مع النبي ﷺ ولا يصح ، والذي يصح أنه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ ، وصح سماعه من الخلفاء الرشدين وكبار الصحابة ، وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي ﷺ . قال أبو نعيم : مات سنة ثمانين ، وقال أبو عبيد سنة إحدى ، وقال عمرو بن علي سنة اثنتين ، وبلغ مائة وثلاثين سنة . وهو جعفي يكنى أبا أمية ، نزل الكوفة ومات بها . وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين ، وقوله : الأحلام ، أى العقول ، وقوله : يقولون من خير قول البرية ، هو من الملقوب والمراد من « قول خير البرية » ، أى من قول الله ، وهو المناسب للترجمة ، وقوله : لا يجاوز حناجرهم ، قال الداودي : يريد أنهم تعلقوا بشيء منه . قلت : إن كان مراده بالتملق الحفظ فقط دون العلم بمدلوله فعسى أن يتم له مراده ، وإلا فالذي فهمه الأئمة من السياق أن المراد أن الإيمان لم يرسخ في قلوبهم لأن ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوزه لا يصل إلى القلب . وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث أبي سعيد من الزيادة : لا يجاوز تراقيهم ولا تميم قلوبهم . الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضاً ، وسيأتي شرحه أيضاً في استنباط المرتدين ، وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة . ومناسبة هذين الحديثين للترجمة أن القراءة إذا كانت لغیر الله فهى للرياء أو للتأكل به ونحو ذلك ، فالأحاديث الثلاثة دالة لأركان الترجمة لأن منهم من رايابه وإلى الإشارة في حديث أبي موسى ، ومنهم من تأكل به وهو يخرج من حديثه أيضاً ، ومنهم من لجر به وهو يخرج من حديث علي وأبي سعيد . وقد أخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم رحمه الله تعالى ، واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا ، فإن القرآن يتعلمه ثلاثة نفر : رجل يطهى به ، ورجل يستأكل به ، ورجل يقرمه لله ، وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفاً : لا تضربوا

كتلب الله بعضه ببعض ، فإن ذلك يوقع الشك في قلوبكم ، وأخرج أحد رُأبُو يعلَى من حديث عبد الرحمن بن شبل رُفَعِه ، أقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به ، الحديث وسنده قوى ، وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود وسبيحى زمان يسأل فيه بالقرآن ، فإذا سألوكم فلا تملطوهم . الحديث الثالث حديث أبي موسى الذى تقدم مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام ، وهو ظاهر فيما ترجم له . ووقع هذا عند الاسماعيلي من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده ، قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عذرة أنه سمع أنس بن مالك ، بهذا . قلت : وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل المجلس الصالح والمجلس السوء .

### ٢٧ - باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم

٥٠٦٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَيْنِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ**

قال « أقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه »

[ الحديث ٥٠٦٠ - أطرافه في : ٥٠٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ]

٥٠٦١ - **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَلَامٌ بْنُ أَبِي مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ جُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** : أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه . **قَابَةُ الْحَارِثِ بْنِ عُبَيْدٍ وَمُعِيذُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ** . ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان . وقال عُذَرَةُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ سَمِعْتُ جُنْدَبًا . . قوله . وقال ابنُ عُيُونٍ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ هَرُ قُوه ، وجُنْدَبُ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ

٥٠٦٢ - **حَدَّثَنَا سَلَامٌ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنِ الزَّيَالِ بْنِ سَبْرَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ آيَةَ سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ قَرَأَ خِلَافَهَا ، فَاخْتَذَتْ يَدَيْهِ فَانْطَلَقَتْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : كَلَّا كَمَا حَسَنَ ، فَأَقْرَأْ . أَكْبَرُ عَلَى قَالَ : فَإِنْ كَانَ قَوْلُكُمْ اخْتَلَفُوا فَأَهْلِكُكُمْ ،**

**قَوْلُهُ ( باب أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم )** أى اجتمعت . **قَوْلُهُ ( فإذا اختلفتم )** أى في فهم معانيه ( فقوموا عنه ) أى تفرقوا لتلايتيكم بكم الاختلاف إلى الشر ، قال عياض : محتمل أن يكون النهي خاصا بزمنه **ﷺ** لتلايكون ذلك سببا لنزول ما يسوؤهم كما في قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) ، ويحتمل أن يكون النهي أعم والزموا الائتلاف على ما دل عليه وقاد إليه ، فإذا وقع الاختلاف أو مرض عارض شبهة يعضى المنازعة الداعية إلى الاقتراق فتركوا القراءة ، وتمسكوا بالحكم الموجب للألفة وأعرضوا عن التشابه المؤدى إلى الفرقة ، وهو كقوله **ﷺ** « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأخذروهم ، ويحتمل أنه ينهى عن القراءة إذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن يفرقوا عند الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ، ونمثله ما تقدم عن ابن مسعود لما رجع بينه وبين الصحابيِّين الآخرين الاختلاف في الأداء ، فراجعوا إلى النبي ﷺ فقال « كلهم حسن » .

وبهذه النكتة نظير الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقب حديث جندب . قوله ( تابعه الحارث بن هبيل وسعيد ابن زيد عن أبي عمران ) أي في رفع الحديث ، فأما متابعة الحارث وهو ابن قدامة الإيادي فوصلها الدارمي عن أبي هسان مالك بن إسماعيل عنه ، ولفظه مثل رواية حماد بن زيد ، وأما متابعة سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي هشام المخزومي عنه قال : سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب ، فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره : فإذا اختلفتم فيه فقوموا . . قوله ( ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان ) يعني ابن يزيد الطمار ، أما رواية حماد بن سلمة فلم تقع لي موصولة ، وأما رواية أبان فوقعت في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه ولفظه : قال لنا جندب ونحن غلمان ، فذكره لكن مرفوعا أيضا ، فلم له وقع للمصنف من وجه آخر عنه موقوفا . قوله ( وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله ) وصله الاسماعيلي من طريق بندار عن غندر . قوله ( وقال ابن هرون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله ) ابن هرون هو عبد الله البصري الامام المشهور وهو من أقران أبي عمران ، وروايته هذه وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه ، وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه . قوله ( وجندب أصح وأكثر ) أي أصح إسنادا وأكثر طرقا ، وهو كما قال قان الجهم الصغير ورواه عن أبي عمران عن جندب ، إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه ، والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم . وأما رواية ابن هرون فنادية لم يتابع عليها ، قال أبو بكر بن أبي دارد : لم يخطئ ابن هرون قط إلا في هذا ، والصواب عن جندب انتهى . ويحتمل أن يكون ابن هرون حفظه ويكون لأبي عمران فيه شيخ آخر وإنما توارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها ، وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن أبي عمران هذا حديثا آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال : هاجرت إلى النبي ﷺ ، فسمع رجلين اختلفا في آية تخرج يعرف الغضب في وجهه فقال : إنما عليك من كل قبلكم بالاختلاف في الكتاب ، وهذا مما يقرى أن يكون لطريق ابن هرون أصل رواه أعلم . قوله ( النزال ) بفتح النون وتهديد الزاي وآخره لام ( ابن سبرة ) بفتح المهملة وسكون الموحدة اللال ، تابعي كبير ، وقد قيل إنه له صحبة ، وهذا الذي لجزم في الأطراف ، بأن له صحبة ، وجزم في التهذيب ، بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسلة . قوله ( أنه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي ﷺ فقرأ خلافا ) هذا الرجل يحتمل أن يكون هو أبي بن كعب ، فقد أخرج الطبري من حديث أبي بن كعب أنه سمع ابن مسعود يقرأ آية فقرأ خلافا وفيه : أن النبي ﷺ قال : كلا كما عمن ، الحديث ، وقد تقدم في باب أول القرآن على سبعة أحرف ، بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث . قوله ( فقرأ ) بصيغة الأمر ثلاثين . قوله ( أكبر علي ) هذا الغلغلة من شعبة ، وقد أخرجه أبو هبيل عن حجاج بن محمد عن شعبة قال : أكبر علي أني سمعت وحدني عنه مسعود ، فذكره . قوله ( قان من كان قبلكم اختلفوا فأهلككم ) في رواية للمستمل : فأهلكوا ، بضم أوله ، وهند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود في هذه القصة : إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف ، وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث جندب الذي قبله . وفي رواية زر المذكورة من القصة أن السورة التي اختلف فيها أبي وابن مسعود كانت من آل حم ، وفي المجهات ، الخطيب أنها الاحقاف ، ووقع عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في هذا الحديث أن اختلفهم كان في صدها على من عصى وثلاثون آية أو ست وثلاثون الحديث ، وفي هذا الحديث والذي قبله الخ على الخطب والآلة

والتحذير من الفرقة والاختلاف والنهي عن المراء في القرآن بغير حق ، ومن شر ذلك أن تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الرأي فيتوصل بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع القبح في ذلك والمناضلة عليه ( خاتمة ) اشتمل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص وافته مسلم على تخريجها سوى حديث أنس فيمن جمع القرآن ، وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد ، وحديث أبي سعيد في ذلك ، وحديثه أيضا « أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن » وحديث عائشة في قراءة المعوذات عند النوم ، وحديث ابن عباس في قرأته المأمول ، وحديثه « لم يترك إلا ما بين الدفتين » وحديث أبي هريرة « لا حسد إلا في اثنتين » وحديث عائشة « إن خيركم من تعلم القرآن » وحديث أنس « كانت قرأته مدا » وحديث عبد الله بن مسعود « أنه سمع رجلا يقرأ آية . وفيه من الأنار عن الصحابة فن بعدم سبعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٧ - كتاب النكاح

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النكاح ) كذا للنسفي ، وعن رواية الفربري تأخير البسمة . و « النكاح » في اللغة الضم والتداخل ، ونحوه من قال إنه الضم . وقال الفراء : النكح بضم ثم سكون اسم الفرج ، ويجوز كسرها وله وكثر استعماله في الوطء ، وسمي به العقد لكونه سببه . قال أبو القاسم الزجاجي : هو حقيقة فيهما . وقال الفارسي : إذا قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد ، وإذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء . وقال آخرون أصله لزوم شيء . شيء مستمليا عليه . ويكون في المحسوسات وفي المعاني ، قالوا نكح المطر الأرض ونكح للنحاس حينه ونكحت القمح في الأرض إذا حرثتها وبذرت فيها ونكحت الحصة أخفاف الإبل . وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء . هل الصحيح ، والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد ، ولا يرد مثل قوله ( حتى تنكح زوجا غيره ) لأن شرط الوطء في التحليل إنما ثبت بالسنة ، وإلا فالعقد لا بد منه لأن قوله ( حتى تنكح ) معناه حتى تزوج أي بعقد عليها ، ومفهومه أن ذلك كاف بمجرد ذلك لكن يثبت السنة أن لا عبرة بمفهوم الغاية ، بل لا بد بعد العقد من ذوق المسيلة ، كما أنه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة . نعم أقاد أبو الحسين ابن فارس أن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج ، إلا في قوله تعالى ( وابتلوا النكاح ) إذا بلغوا النكاح ( فان المراد به الحلم والله أعلم . وفي وجه للشافعية - كقول الحنفية - أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد ، وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما ، وبه جرم الزجاجي ، وهذا الذي يرجح في نظري وإن كان أكثر ما يستعمل في العقد ، ووجه بمضمم الأول بأن أسماء الجراح كلها كتابات لاستتجاح ذكره ، فيبعد أن يستمر من لا يقصد لحشا اسم ما يستفظمه لما لا يستفظمه ، فدل على أنه في الأصل للعقد ، وهذا يتوقف على تسليم المدعى أنها كلها كتابات . وقد جمع اسم النكاح ابن القطاع فزادت على الألف

## ١ - باب الترغيب في النكاح . لقوله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية

٥٠٦٣ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الطَوِيلُ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : « جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ إِلَى بَيْتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ ، فَلَمَّا أُخْبِرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا ، فَقَالُوا : وَإِنْ يَحْنُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . قَالَ أَحَدُهُمْ : أَمَا أَنَا فَمَا أَصَلَّى اللَّيْلَ أَبَدًا . وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَصُومُ الدَّهْرَ وَلَا أَفْطَرُ . وَقَالَ آخَرُ : أَنَا أَغْزِلُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوَّجُ أَبَدًا . فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَنْتُمْ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا ؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لَهْ وَأَتَقَاكُمْ لَهُ ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأَفْطَرُ ، وَأَصَلِّي وَأَرْقُدُ ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي ، »

٥٠٦٤ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ سَمْعَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّ أُمَّ عَائِشَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ لِمَنْ لَاتُقْطَعُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَاتَمْدِدُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ أَذْيُ أَنْ لَاتَتَوَلَّوْا ﴾ قَالَتْ : يَا ابْنَ أَخْتِي ، الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا ، فَيَرْغَبُ فِي مَالِهَا وَجَاهِهَا يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَذْيٍ مِنْ سُنَّةِ صَدَاقِهَا ، فَتَمُوتُوا أَنْ يَنْكِحُوهُمْ إِلَّا أَنْ يُقْطَعُوا لِمَنْ فَيَنْكِحُوا الصَّدَاقَ ، وَأَمِيرُوا بِنِكَاحِ مَنْ يَبْوَاحُنَّ مِنَ النِّسَاءِ ، »

قَوْلُهُ ( باب الترغيب في النكاح ) لقوله تعالى ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ زَادَ الْأَصْبَلِيُّ وَأَبُو الْوَيْثِقِ فِي الْآيَةِ ، وَوَجْهَ الاستدلال أَنَّهَا صِيغَةُ أَمْرٍ تَقْتَضِي الطَّلَبَ ، وَأَقْلَ دَرَجَاتِهِ الذَّبُّ ثَبُتَ التَّرْغِيبُ . وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : لَا دَلَالَهَ فِيهِ ، لِأَنَّ الْآيَةَ سَقَتْ لِبَيَانِ مَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ مِنْ أَعْدَادِ النِّسَاءِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْبَخَارِيُّ اقْتَرَحَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ بِنِكَاحِ الطَّيِّبِ مَعَ وَرُودِ الْإِنْهَى عَنْ تَرْكِ الطَّيِّبِ وَنَسْبَةِ فَاعِلِهِ إِلَى الْإِعْتِدَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ﴾ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي النِّكَاحِ ، فَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَيْسَ عِبَادَةٌ ، وَلِهَذَا لَوْ نَذَرَهُ لَمْ يَنْتَقِذْ . وَقَالَ الْحَنْفِيُّ : هُوَ عِبَادَةٌ . وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الصُّورَةَ الَّتِي يَسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ - كَأَسْيَأَى بَيَانِهِ - تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ حِينَئِذٍ عِبَادَةٌ ، فَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ وَمَنْ أَثْبَتَ نَظَرَ إِلَى الصُّورَةِ الْخُصُوصَةِ . ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ حَدِيثَيْنِ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ لَكِنْ مِنْ طَرِيقَيْنِ إِلَى الْأَمْسِ . قَوْلُهُ ( جَاءَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ ) كَذَا فِي رِوَايَةِ حُمَيْدٍ ، وَفِي رِوَايَةِ ثَابِتٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَنَّ أَنْفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا مَنَاقَاةَ بَيْنَهُمَا فَارْهَطَ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةِ ، وَالْأَنْفَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى تِسْعَةٍ ، وَكُلُّ مَتْنٍ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ . وَوَقَعَ فِي مَرْسَلِ شُعَيْبِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورِينَ هُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ الْعَاصِ وَعُمَيَّانُ بْنُ مَظْمُونٍ وَعِنْدَ ابْنِ مَرْثُودٍ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْعَدَنِيِّ دَكَانَ عَلِيٌّ فِي أَنْفَرٍ ، مِمَّنْ أَرَادُوا أَنْ يَحْرَمُوا الدَّهْرَ فَزَلَّتْ الْآيَةُ فِي الْمَانَعَةِ ، وَوَقَعَ فِي دُاسِبِ الْوَاحِدِ بغير إسناده أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ النَّاسَ وَخَوْفَهُمْ ، فَاجْتَمَعَ عَشْرَةُ مِنْ الصَّحَابَةِ - وَهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَسَالِمٌ وَمَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ وَالْقَدَادُ وَسُلَيْمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ



عمر بن العاص ومعل بن مقرن - في بيت عثمان بن مظعون ، فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ، لا يناموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يقرّبوا النساء . ويجبوا هذا كيرهم ، فان كان هذا محظوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لاشتراكهم في طلبه ، ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعيد بن هشام أنه « قدم المدينة ، فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ، ويجاهد الروم حتى يموت ، فلقى ناسا بالمدينة فنوه عن ذلك ، وأنخروه أن رهط ستة أرادوا ذلك في حياة رسول الله ﷺ فنهام ، فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها ، يعني بسبب ذلك ، لكن في عد عبد الله بن عمرو معهم نظر ، لأن عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحب . قوله ( يسألون عن عبادة النبي ﷺ ) في رواية مسلم عن عاتمة « في السر » . قوله ( كأنهم تقالوها ) بتشديد اللام المضمومة أي استقلوها ، وأصل تقالوها تقالوها أي رأى كل منهم أنها قليلة . قوله ( فقالوا وأبى نحن من النبي ﷺ ؟ قد غفر الله له ) في رواية الحوى والكشميني « قد غفر له ، بضم أوله . والمعنى أن من لم يعلم بمحصل ذلك له يحتاج إلى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل ، بخلاف من حصل له ، لكن قد بين النبي ﷺ أن ذلك ليس بلام ، فأشار إلى هذا بأنه أشدهم خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية ، وأشار في حديث عائشة والمغيرة - كما تقدم في صلاة الليل - إلى معنى آخر بقوله « أفلا أكون عبدا شكورا » . قوله ( فقال أحدهم أما أنا فأنا أصلي الليل أبدا ) هو قيد ليل لا لأصلي ، وقوله « فلا أتزوج أبدا » أكد المصلي ومعتزل النساء بالتأييد ولم يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العيد ، ووقع في رواية مسلم « فقال بعضهم لا أتزوج النساء » وقال بعضهم لا أكل اللحم ، وقال بعضهم لا أنام على الفراش ، وظاهره بما يؤكد زيادة عدد القائلين . لأن ترك أكل اللحم أخص من مداومة الصيام ، واستغراق الليل بالصلاة أخص من ترك النوم على الفراش . ويمكن التوفيق بضروب من التجوز . قوله ( لجاء اليهم رسول الله ﷺ فقال : أتم الذين قلتم ) في رواية مسلم قبله ذلك النبي ﷺ بحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ؟ ويجمع بأنه منع من ذلك عموما جهرا مع عدم تعيينهم وخصوصا فيما بينه وبينهم رفقا بهم وسترا لهم ، قوله ( أما والله ) بتخفيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فأنها بتشديد الميم للتقسيم . قوله ( اني لا خشاكم لله وأتقاكم له ) فيه إشارة إلى رد ما بنوا عليه أمرهم من أن المغفور له لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره ، فاعلمهم أنه مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة أخشى لله واثق من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فانه أمكن لاستمراده وغير العمل مادام عليه صاحبه ، وقد أرشد إلى ذلك في قوله في الحديث الآخر « المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، وتقدم في كتاب العلم شيء منه . قوله ( لكني ) استدراك من شيء محذوف دل عليه السياق أي أنا وأتم بالنسبة إلى العبودية سواء ، لكن أنا أعمل كذا . قوله ( فمن رغب عن سنني فليس مني ) المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض ، والرغبة عن الشيء الاعراض عنه إلى غيره ، والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ، ولمح بذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأنهم ما فوه بما اتقوه ، وطريقة النبي ﷺ الحنيفية السمحة فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس وتكثير النسل . وقوله فليس مني إن كانت الرغبة

بضرب من التأويل يمدح صاحبه فيه فمعنى فليس منى، أى على طريق ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان اعراضاً ونظماً يفضى إلى اعتقاد أرجحية عمله فمعنى فليس منى ليس على معنى لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر . وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والزغب فيه ، وفيه تدبج أحوال الاكابر لثأرى بافعالهم وأنه إذا تعذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء ، وأن من عزم على عمل برواحته إلى اظهاره حيث يأمن الرياء لم يكن ذلك ممنوعاً . وفيه تقديم الحمد والنساء على الله عند الفاء مسائل العلم وبيان الاحكام للمكافئين وإزالة الشبهة عن المجتهدين ، وأن المباحات قد تنقلب بالفساد إلى الكراهة والاستحباب . وقال الطبري : فيه الرد على من منع احتمال الحلال من الاطعمة واللباس وأثر غليظ الثياب وخذن المأكّل . قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فهم من نحا إلى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى أذهبتم طيباتكم الدنيا ، قال والحق أن هذه الآية في السكافار وقد أخذ النبي ﷺ بالامرين . قلت : لا بد من ذلك لاحد الفريقين أن كان المراد المداومة على إحدى الصفتين ، والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تفضى إلى الترفه والبطل ولا يأمن من الوقوع في الشهوات لان من اعتاد ذلك قد لا يجد أحياناً فلا يستطيع الاستئصال هذه فيقع في المحذور كما أن منع تناول ذلك أحياناً يفضى إلى التخطع المنهى عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى ﴿ قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾ كما أن الأخذ بالنشد في العبادة يفضى إلى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتدار على المرائض مثلاً وترك التنفل يفضى إلى إثارة البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وغير الأمور الوسط ، وفي قوله أني لا خشاكم معه ما انضم إليه إشارة إلى ذلك ، وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية ، والله أعلم . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا على سمع حسان بن ابراهيم ) لم أر علياً هذا منسوباً في شيء من الروايات ، ولا نبه عليه أبو علي الضائى ولا نبه أبو نعيم كعادته ، لكن جزم المزي تبعاً لابن مسعود بأنه على بن المديني ، وكان الحامل على ذلك شهرة على بن المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره . وإلا فقد روى عن حسان - ممن يسمى علياً - على ابن حجر وهو من شيوخ البخاري أيضاً ، وكان حسان المذكور قاضي كرمات ، ووثقه ابن معين وغيره ، ولكن له أفراد ، قال ابن عدي : هو من أهل الصدق إلا أنه ربما غلط . قلت : ولم أر له في البخاري شيئاً انفرد به ، وقد أدركه بالنسب إلا أنه لم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين قبل أن يرتحل البخاري ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء .

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « مَنْ اسْتَطَاعَ الْهَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ »

فانه أفضل للبصر وأحصن للفرج . وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح ؟

٥٠٦٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأصمّ قال حدثني ابراهيم عن هلقمة قال كنت

مع عبد الله ، فلقه عيان بمنى قال : يا أبا عبد الرحمن إن لي إليك حاجة تخليها ، فقال عيان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكرةً تذكرك ما كنت تهمد ؟ فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى قال : يا هلقمة ، فأنهت إليه وهو يقول : أما إن قلت ذلك لقد قال لنا النبي ﷺ : يا معشر الشباب من استطاع منكم الباهة فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصوم فإنه له رجب .

**قوله** (باب قول النبي ﷺ من استطاع الباءة فليتزوج ، فانه أغض البصر وأحصن الفرج ) وقع في رواية العريضي ، لأنه ، والأول أول لأنه بقية لفظ الحديث ، وإن كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ د منك . وكأنه أشار إلى أن الدعاى لا يفسد ، وهو كذلك اتفاقا ، وإنما الخلاف هل يعم هذا أو استنباطا ثم رأيت في الصيام أنسجه من وجه آخر عن الأعمش بلفظ من استطاع الباءة ، كما ترجم به ليس فيه د منك . . قوله (وهل يزوج من لا أرب له في النكاح ) كذاه يشير إلى ما رفع ابن مسعود وعثمان ، فمرض عليه عثمان فأجابه بالحديث ، فأحتمل أن يكون لا أرب فيه فلم يوافق ، واحتمل أن يكون وافقه وإن لم يقل ذلك ، ولعله رمز إلى ما بين العلماء فيمن لا يتوق إلى النكاح هل يندب إليه أم لا ؟ وسأذكر ذلك بعد . قوله (حدثني إبراهيم ) هو الخصمي ، وهذا الاستناد ما ذكر أنه أصح الأسانيد ، وهي ترجمة الأعمش عن إبراهيم الخصمي عن علقمة عن ابن مسعود ، وللأعمش في هذا الحديث إسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه باستناده بعينه إلى الأعمش . قوله (كنت مع عبد الله ) يعنى ابن مسعود . قوله (فقيه عثمان يعنى ) كذا وقع في أكثر الروايات ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عن ابن حبان ، بالمدينة ، وهي شاذة . **قوله** ( فقال : يا أبا عبد الرحمن ) هي كنية ابن مسعود ، ووطن ابن المنير أن الخاطب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة . وأكده ذلك عنده أنه وقع في نسخة من شرح ابن بطلال ، عتب الزجوة د فيه ابن عمر ، لقيه عثمان يعنى ، وقص الحديث . فكتب ابن المنير في حاشيته : هذا يدل على أن ابن عمر شهد على نفسه في زمن الشباب ، لأنه كان في زمن عثمان شابا ، كذا قال ، ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلا ، بل القصة والحديث لابن مسعود ، مع أن دعوى أن ابن عمر كان شابا إذ ذاك فيه نظر لما سألته قريبا ، فانه كان إذ ذاك جازا الثلاثين . قوله (خليليا ) كذا لاكثر ، وفي رواية الأصل دخلوا ، قال ابن التين : وهي الصواب ، لأنه وأوى يعنى من الخلو مثل دعوا ، قال الله تعالى ( فلما أثقلت دعوا الله ) انتهى . ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم د اذ لقيه عثمان فقال : هل يا أبا عبد الرحمن ، فاستغلا . . **قوله** ( فقال عثمان : هل لك يا أبا عبد الرحمن في أن تزوجك بكذا تذكر ما كنت تعمد ) لعل عثمان رأى به تشفا ورثاة هيئة لحمل ذلك على فقه الزوجة التي ترفضه ، ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم ، ولعلهما أن تذكر ما مضى من زمانك ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، لعلك يرجع إليك من نفسك ما كنت تعمد ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان ، ولما أن تذكر ما فالك ، وبؤخذ منه أن مباشرة الزوجة الشابة تزيد في القوة والنفط ، بخلاف حكمها قبل المكس . **قوله** ( فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى ) باعلقمة فأتيس إليه وهو يقول : أما إن قلت ذلك أفد هكذا عند الأكثر أن مراجعة عثمان لابن مسعود أمر التزوج كانت قبل استدعائه لعلقمة . ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس ، ولفظ جرير بعد قوله فاستغلا ، فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي : نعمال باعلقمة ، قال لجئت ، فقال له عثمان : ألا تزوجك ، وفي رواية زيد ، فلقي عثمان ، فأخذ بيده فقاما ، وتنحيت عنهما ، فلما رأى عبد الله أن ليست له حاجة يسرها قال : ادن باعلقمة ، فأتيس إليه وهو يقول : ألا تزوجك ، ويحتمل في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أماد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة ، لكونه فهم منه إرادة إعلام علقمة بما كان فيه . **قوله** ( لقد قال لنا النبي ﷺ يا معشر الشباب ) في رواية زيد ، ولقد كنا مع رسول الله ﷺ شبابا فقال لنا ، وفي

رواية عبد الرحمن بن يزيد في الباب الذي يليه « دخلت مع علقمة والأسود على عبد الله ، فقال عبد الله : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا : يا معشر الشباب ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم في هذه الطريق « قال عبد الرحمن وأنا يومئذ شاب ، لحدث بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي ، وفي رواية وكيع عن الأعمش « وأنا أحدث القوم ، قوله ( يا معشر الشباب ) المعشر جماعة يشملهم وصف ما ، والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبية وشبان بنعم أوله والتفيل ، وذكر الأزهري أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره ، وأصله الحركة والفتا ، وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين ، هكذا أطلق الشافعية ، وقال القرطبي في « المفهم ، يقال له حدث إلى ستة عشر سنة ، ثم شاب إلى اثنتين وثلاثين ثم كمل ، وكذا ذكر الزعفراني في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنتين وثلاثين ، وقال ابن شماس المالكي في « الجواهر ، إلى أربعين ، وقال النووي : الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ، ثم هو كمل إلى أن يجاوز الأربعين ، ثم هو شيخ . وقال الروياني وطائفة : من جاوز الثلاثين سمى شيخا ، زاد ابن قتيبة : إلى أن يبلغ الحسین ، وقال أبو إسحاق الأسفرائيني عن الأصحاب : المرجع في ذلك إلى اللغة ، وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمزجة . قوله ( من استطاع منكم الباءة ) خص الشباب بالخطاب لأن النال وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ . وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا . قوله ( الباءة ) بالهمز وقاء تأنيث ممدود ، وفيها لغة أخرى بغير همز ولا مد ، وقد همز ويحد بلاها ، ويقال لها أيضا الباءة كالأول لكن بهاء بدل الهمة ، وقيل بالمدة القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء ، قال الخطابي : المراد بالباءة النكاح ، وأصله الموضع الذي يتبوؤه وبأوى إليه ، وقال المازري : اشتق العقدة على المرأة من أصل الباءة ، لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوءها ميثلا . وقال النووي : اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قواين يرجعان إلى معنى واحد : أحدهما أن المراد معناه الخلق وهو الجماع ، فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه . وهى مؤن النكاح - فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الوجا ، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينسكون منها غالبا . والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح ، سميت باسم ما يلازمها ، وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته . والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله « ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، قالوا : والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة ، فوجب تأويل الباءة على المؤن . وانفصل القائلون بالأول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى . والتعليل المذكور للمازري . وأجاب عنه هياض بأنه لا يبعد أن تختلف الاستطاعتان ، فيكون المراد بقوله « من استطاع الباءة » أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج . ويكون قوله « ومن لم يستطع » أي من لم يقدر على التزويج . قلت : وتنبأ له هذا الحذف المفعول في المتن ، فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج ، وقد وقع كل منهما صريحا ، فعند القرمذي في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الأعمش : « ومن لم يستطع منكم الباءة ، وعند الإسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الأعمش « من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ، ويؤيده ما وقع في رواية للفسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم الأنصاري « من كان ذا طول فلينسكح ، ومثله لابن ماجه من حديث عائشة ، وللبزار من حديث أنس . وأما تعليل المازري فيمكنه عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب

الذي يليه بلهظ د كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فانه يدل على أن المراد بالباء الجماع ، ولا مانع من الخل على المعنى الأعم بأن يراد بالباء الغدرة على الوطء ومؤن التزويج ، والجواب عما استشكله المازري أنه يجوز أن يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء أو عدم شهوة أو هنة مثلا الى مايجي له استمرار تلك الحالة ، لأن الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرهما في حالة أن يستمر كسرهما ، فلهذا أرشد إلى ما يستمر به الكسر المذكور ، فيكون قسم الشباب الى قسمين : قسم يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فتدبهم الى التزويج دفعا للمحذور ، بخلاف الآخرين فتدبهم الى أمر تستمر به حالتهم ، لان ذلك أرفق بهم لعللة التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن يزيد وهي أنهم كانوا لا يجدون شيئا ، ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة التكاح وهو تائق اليه يندب له التزويج دفعا للمحذور . قوله ( فليتزويج ) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حمزة عن الأعمش هنا ، فانه أغض البصر وأحصن الفرج ، وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث المذكور من طريق الأعمش بهذا الاسناد ، وكذا ثبت باسناده الآخر في الباب الذي يليه ، ويغلب على ظني أن حذفها من قبل حفص ابن غياث شيخ شيخ البخاري . وإنما أثر البخاري روايته على رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الأعمش بالتحديث ، فاعتقر له اختصار المتن لهذه المصلحة . وقوله « أغض ، أي أشد غضا ، وأحصن ، أي أشد إحسانا » له ومنعنا من الوقوع في الفاحشة . وما أظف ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه ، إذا أحدكم محبته المرأة فوقعت في قلبه فليعمد الى امرأته فليواقعها ؛ فان ذلك يرد ما في نفسه ، فان فيه إشارة الى المراد من حديث الباب . وقال ابن دقيق العيد : يحتمل أن تكون أفضل على بابها ، فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج ، وفي معارضتها الشهوية الداعية ، وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون أغض وأحصن بما لم يكن ، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعي أندر من وقوعه مع وجود الداعي . ويحتمل أن يكون أفضل فيه لغير المباغة بل إخبار عن الواقع فقط . قوله ( ومن لم يستطع فعله بالصوم ) في رواية مضمرة عن إبراهيم عند الطبراني ، ومن لم يقدر على ذلك فعله بالصوم ، فان المازري : فيه إغراء بالغائب ، ومن أصول النحويين أن لا يغري الغائب ، وقد جاء شاذا قول بعضهم عليه رجلا ليسنى على جهة الإغراء . وتعقبه عياض بأن هذا الكلام وجود لابن قتيبة والزجاجي ، ولكن فيه غلط من أوجه : أما أولا فن التبعيد بقوله لا إغراء بالغائب ، والصواب فيه إغراء الغائب ، فأما الإغراء بالغائب المجتزئ ، وأص سبويه أنه لا يجوز دونه زيدا ولا يجوز عليه زيدا عند إرادة غير المخاطب ، وإنما جاز للحاضر لما فيه من دلالة الحال ، بخلاف الغائب فلا يجوز لعدم حضوره ومعرفة بالجهة الدالة على المراد . وأما ثانيا فان المثال ما فيه حقيقة الإغراء وان كانت صوته ، فلم يرد القائل بتلخيص الغائب وإنما أراد الإخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ، ومثله قولهم : اليك عني ، أي اجعل شغلك بنفسك . ولم يرد أن يغريه به وإنما مراده دعوى وكن كمن شغل عني . وأما ثالثا فليس في الحديث إغراء الغائب بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولا بقوله « من استطاع منكم ، فاهاء في قوله « فعله » ليست لغائب وإنما هي للحاضر الميهم ، اذ لا يصح خطابه بالسكاف ، ونظير هذا قوله ( كتب عليكم القصاص في القتلى - لئلي أن قال - فن عني له من أخيه شيء ) ومثله لو قلت لائنين من قام منكنا فله درهم فاهاء للميهم من الخمر-اطبين لا لغائب اه ملخصا . وقد استحسنه القرطبي ، وهو حسن بالغ ، وقد تعلق له الطيبي فقال : قال أبو عبيد قوله

فعلية بالصوم إغراء غائب ، ولا تكاد العرب تنرى إلا الشاهد تقول عليك زيدا ولا تقول عليه زيدا إلا في هذا الحديث ، قال : وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا إلى لفظة « من » ، وهي عبارة عن مخاطبين في قوله « يا معشر الشباب » ، وبيان لقوله « منكم » ، جاز قوله « عليه » ، لأنه بمنزلة الخطاب . وقد أجاب بعضهم بأن إيراد هذا اللفظ في مثال إغراء الغائب هو باعتبار اللفظ ، وجواب عياض باعتبار المعنى ، وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ . هكذا قال ، والحق مع عياض ، فإن الالفاظ توابع للمعاني ، ولا معنى لاعتبار اللفظ مجردا هنا . قوله ( بالصوم ) يدل عن قوله فعلية بالجوع وقلة ما يشبع الشهوة ويستدعى طغيان الماء من الطعام والشراب إلى ذكر الصوم إذا جاء لتحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة . وفيه إشارة إلى أن المطلوب من الصوم في الأصل كسر الشهوة . قوله ( فانه ) أى الصوم . قوله ( له وجاء ) بكسر الواو والمدة ، أصله الغز ، ومنه وجاء في حقه إذا غزوه دافعا له ، وجاء بالسيف إذا طعمه به ، وجاء أنثيه غمزها حتى رضعها . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة ، فانه له وجاء وهو الاختصاص ، وهى زيادة مدرجة في الخبر لم تقع إلا في طريق زيد بن أبي أنيسة هذه ، وتفسير الوجاء بالاختصاص فيه نظر . فإن الوجاء رض الأنثيين والاختصاص سلما ، وإطلاق الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة . وقال أبو عبيد قال بعضهم وجا بفتح الواو مقصور ، والاول أكثر . وقال أبو زيد لا يقال وجاء إلا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك . واستدل بهذا الحديث على أن من لم يستطع الجماع فاطلوع منه ترك التزويج لأنه أرشده إلى ما ينافيه ويضعف دواعيه . وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه . وقد قسم العلماء الرجل في التزويج إلى أقسام : الأول التائق إليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه ، فهذا يندب له النكاح عند الجميع ، وزاد الحنابلة في رواية أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الأسفرائيني من الشافعية وصرح به في صحيحه ، وقوله المصيصي في شرح مختصر الجويني ، وجها ، وهو قول داود وأتباعه . ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين : أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خبرت بين النكاح والتسرى . يعنى قوله تعالى ( فواحدة أو مأمكات إيمانكم ) قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب إذا لا يقع التحريم بين واجب ومندوب ، وهذا الرد متعقب ، فإن الذين قالوا بوجوبه قبضوه بما إذا لم يندفع التوقان بالتسرى ، فإذا لم يندفع تمين التزويج ، وقد صرح بذلك ابن حزم فقال : وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما ، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ، وهو قول جماعة من السلف . الوجه الثاني أن الواجب عند عدم المقد لا الوطء ، والمقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال : لما ذهبوا إليه لم يتناوله الحديث ، وما تناوله الحديث لم يذهبوا إليه ، كذا قال ، وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع الإيراد . وقال ابن بطال : احتج من لم يوجبه بقوله <sup>يؤتى</sup> ، ومن لم يستطع فعلية بالصوم ، قل : فلما كان الصوم الذي هو بذله ليس بواجب فبذله مثله . وتعقب بأن الأمر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استمالة أن يقول اتاقل أو جيت عليك كذا فإن لم تستطع فأنذرك إلى كذا . والظاهر من أحد أنه لا يجب التقدير التائق إلا إذا خشي الفتنة ، وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة . وقال المازري : الذي نطق به مذهب مالك أنه مندوب ، وأنه يجب عندنا في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به . وقال القرطبي : المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العودة بحيث لا يرتفع منه ذلك إلا بالتزويج لا يحتج في وجوب التزويج عليه . ونبه ابن <sup>الربيع</sup> على ضرورة يجب فيها ، وهى ما إذا نذر حيث كان مستحبا . وقال ابن دقيق العيد : قسم بعض الفقهاء النكاح

إلى الأحكام الخمسة ، وجعل الوجوب فيما إذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعذر التسرى - وكذا حكماء القرطبي  
من بعض علمائهم وهو المازري قال : فالوجوب في حق من لا ينكف عن الزنا إلا به كما تقدم . قال والتحریم في  
حق من يخل بالزوجة في الرط . والانفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه إليه . والكرهية في حق مثل هذا حيث  
لإضرار بالزوجة ، فإن انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة ، وقبل  
الكرهية فيما إذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منه في حال الزوج . والاستحباب فيما إذا حصل به معنى مقصودا من  
كثرة شهوة وإعفاف نفس وتحصين فرج ونحو ذلك . والاباحة فيما انتفت الدواعي والموانع . ومنهم من استمر بدعوى  
الاستحباب فيمن هذه صفة ، للظواهر الواردة في الترغيب فيه ، قال عياض : هو مندوب في حق كل من يرجى منه  
النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة ، لقوله ﷺ ، فاني مكاثركم ، ولظواهر الحض على النكاح والأمر به ، وكذا  
في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غصير الوطء ، فأما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في  
الاستمتاع فهذا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت . وقد يقال : إنه مندوب أيضا للصوم قوله  
« لأرهبانية في الإسلام » . وقال الغزالي في الاحياء : من اجتمعت له فرائد الكساح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في  
حقه التزويج ، ومن لا فالترك له أفضل ، ومن تعارض الأمر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح . قلت : الأحاديث  
الواردة في ذلك كثيرة ، فأما حديث « فاني مكاثركم » فصح من حديث أنس بلفظ « تزوجوا الودود الودود » ، فاني  
مكاثركم يوم القيامة ، أخرجه ابن حبان ، وذكره الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلفظ « تناكحوا نكاثروا » فاني  
أباهيكم بالأمم ، ولحقني من حديث أبي أمامة « تزوجوا » ، فاني مكاثركم بالأمم ، ولا نكونوا كرهانية  
النصارى ، وورد « فاني مكاثركم » أيضا من حديث الصائبي وابن الأصبه ومقل بن يسار وسهل بن خنيف  
وحرمة بن النعمان وعائشة وعياض بن غنم ومعاوية بن حيدة وغيرهم ، وأما حديث « لأرهبانية في الإسلام » فلم  
أره بهذا اللفظ ، لكن في حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني « أن الله أبدلنا بالرهانية الخفيفة السمحة ، وعن  
ابن عباس رفعه « لا ضرورة في الإسلام » أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ، وفي الباب حديث النهي عن  
التبطل وسباني في باب مفرد ، وحديث « من كان موسرا فلم ينكح فليس منا » أخرجه الدارمي والبيهقي من حديث  
ابن أبي نجيح وجزم بأنه مرسل ، وقد أورده البغوي في « معجم الصحابة » وحديث طاوس « قال عمر بن الخطاب  
لأبي الزوائد : إنما ينكح من التزويج عجز أو لجور ، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، وقد تقدم في الباب الأول  
الإشارة إلى حديث عائشة « النكاح سني » ، فمن رغب عن سني فليس مني » وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه  
« من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه » ، فليتحقق الله في النطر الثاني ، وهذه الأحاديث وإن كانت في  
الكثير منها ضعيف فجموعها يدل على أن لا يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلا ، لكن في حق من  
يتأتى منه النسل كما تقدم ، والله أعلم . وفي الحديث أيضا إرشاد الحاجز عن مؤن الكساح إلى الصوم . لا شهوة  
النكاح تابعة لشهوة الأكل تخرى بقوته وتضعف بضعفه ، واستدل به الخطابي دلي جوار الحاجة لقطع شهوة  
النكاح بالأدوية ، وحكماء البغوي في « شرح السنة » ، وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها  
أصالة لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يكرها بالكافور ونحوه والحجة  
فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والخضاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوي بالقطع أصلا ، واستدل به الخطابي

أيضا على أن المقصود من النكاح الوطء ولهذا شرع الخيار في العنة . وفيه الحث على غرض البصر ومحصين الفرج بكل يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ، ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع بل هي دائرة معها ، واستنبط القرأني من قوله « فانه له وجاء » أن التشريك في العبادة لا يقدح فيها بخلاف الرباء ، لأنه أمر بالصوم الذي هو قرينة وهو بهذا القصد صحيح مثاب عليه ، ومع ذلك فأرشد اليه لتحصيل غرض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم له . فان أراد تشريك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع . وان أراد تشريك العبادة بأمر مباح فليس في الحديث ما يساعده . واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمنا . لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة ، ولو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد اليه أسهل . وتعقب دعوى كونه أسهل لأن الترك أسهل من الفعل . وقد أباح الاستمنا طائفة من العلماء ، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل تسكين الشهوة ، وفي قول عثمان لابن مسعود « لا تزوجك شابة » استحباب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكرا ، وسيأتي بسط القول فيه بعد أبواب

### ٣ - باب من لم يستطع للباءة فليصم

٥٠٦٦ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثني** حمارة عن **عبد** الرحمن بن يزيد قال « دخلت مع علقمة والأسود على **عبد** الله ، فقال **عبد** الله : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا ، فقال لنا رسول الله ﷺ : يا معشر الشباب ، من استطاع للباءة فليتزوج ، فانه أغضى أبصره وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم ، فانه له وجاء »

**قوله** ( باب من لم يستطع للباءة فليصم ) أورد فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله ، وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب ، فعند الترمذي عنه بلفظ « ومن لم يستطع للباءة فعليه بالصوم » وعند النسائي عنه بلفظ « ومن لا فليصم » وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله

### ٤ - باب كثرة النساء

٥٠٦٧ - **حدثنا** ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عطاء قال « حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف ، فقال ابن عباس : هذه زوجة النبي ﷺ ، فإذا رفعتم نعشها فلا تزعموها ولا تزلزلوها وارثوها ، فانه كان عند النبي ﷺ تسع كان يقيم لثمن ولا يقسم لواحدة »

٥٠٦٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة ، به تسع نسوة . وقال لي خليفة **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** سعيد عن قتادة أن أنسا **حدثهم** عن النبي ﷺ »



٥٠٦٩ - حدثنا علي بن الحكم الأنصاري حدثنا أبو عوانة عن رقية عن طلحة الليثي عن سعيد بن جبيرة قال « قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت : لا . قال : فتزوج ، فان خير هذه الأمة أكثرها نساء »  
**قوله** ( باب كثرة النساء ) يعني لمن قدر على العدل بينهما ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الاول حديث عطاء قال و حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة ، زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج « زوج النبي ﷺ » .  
**قوله** ( بسرف ) بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء : مكان معروف بظاهر مكة ، تقدم بيانه في الحج . وخرج ابن سعد بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال « دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله ﷺ » ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال « صلى عليا ابن عباس ، ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد » . قلت : وهي حالة أبيه « وعبيد الله الحولاني » . قلت : وكان في حجرها « يزيد بن الأصم » . قلت : وهي حالته كما هي حالة ابن عباس . **قوله** ( فانما رفعتن نعشا ) بعين مهملة وشين معجمة : السرير الذي يوضع عليه الميت . **قوله** ( فلا تزعموها ) بزائد من معجمتين وعين مهملتين ، والزعمعة تحريك الشيء الذي يرفع . **قوله** « ولا تزلزلوها ، الزلزلة الاضطراب »  
**قوله** ( وارفقوا ) إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث « كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا » أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان . **قوله** ( فاه كان عند النبي ﷺ تسع نسوة ) أي عند موته . هن سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب انت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة . هذا ترتيب تزويجه إياهن رضى الله عنهن ، ومات هن في عصمته . واحتف في ريحانة هل كانت زوجة أو سريه ، وهل ماتت قبله أو لا ؟ **قوله** ( كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة ) زاد مسلم في روايته « قال عطاء : اني لا يقسم لها صفية بنت حيي بن أخطب » قال عياض قال الطحاوي : هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم أمها وهبت يومها لعائشة . وإنما غلط فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال ، قال عياض : قد ذكروا في قوله تعالى ( ترجى من تشاء منهن ) أنه أوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان يستوفى لمن القسم ، وأرجأ سودة وجويرة وأم حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لمن ما شاء ، قال : فيحتمل أن تكون روايه ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث أوى الجميع فكان يقسم لجميعهن إلا لصفية . قلت : قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق ان النبي ﷺ كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه ، لكن في الاسانيد الثلاثة الواقعي وليس بحجة . وقد تعصب مغلطاي للواقعي فقل كلام من قواه ووقفه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم أكثر عددا وأشد إنقانا وأقوى معرفة به من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه ، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ، ولا يقال فكيف روى عنه لأننا نقول : رواية العدل ليست بمجرد توثيقها ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال : ما رأيت أكذب منه ، فيترجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي ، لحديث عائشة « ان سودة وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة يومها ويوم سودة » . وسيأتى في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتى بسط القصة هناك إن شاء الله تعالى ، لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها ، بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة . نعم يجوز نفي القسم عنها مجازا ، والراجح عندي ما ثبت في الصحيح . ولعل البخاري حذف هذه الرواية

عمدا . وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : كانت آخرهن موتا مانت بالمدينة . كذا قال ، فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا : وكانت وقتها سنة احدى وستين ، وخالفهم آخرون فقالوا : ماتت سنة سبع وخمسين ، ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين ، وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين ، والاول أرجح . ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة . وقد قيل أيضا إنها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل ، سنة ست وستين ، وعلى هذا لا ترد في آخريتها في ذلك . وأما قوله : وماتت بالمدينة ، فقد تكلم عليه عياض فقال : ظاهره أنه أراد ميمونة ، وكيف يلتزم مع قوله في أول الحديث إنها ماتت بسرف ، وسرف من مكة بلا خلاف ، فيكون قوله بالمدينة وهما . قلت : يحتمل أن يريد بالمدينة البلد وهي مكة . والذي في أول الحديث أنهم حضروا جنازتها بسرف ، ولا يلزم من ذلك أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل بها رسول الله ﷺ فيه فنفذ ابن عباس وصيتها ، ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده : وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بكه لخمها ابن عباس حتى دفنها بسرف . الحديث الثاني حديث أنس : أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بفسل واحد وله تسع نساء ، وتقديم شرحه في كتاب الغسل ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد اتفق العلماء على أن من خصائصه ﷺ الزيادة على أربع نساء يجمع بينهن ، واختلافوا هل للزيادة انتهاء أولا ، وفيه دلالة على أن القسم لم يكن واجبا عليه . وسيأتي البحث فيه في باب . وقوله : وقال لي خليفة الخ ، قصد به بيان تصريح فتادة بتحديث أنس له بذلك . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا علي بن الحكم الأنصاري ) هو المروزي ، مات سنة ست وعشرين . قوله ( عن رقة ) بفتح القاف والموحدة هو ابن مصقلة بصاد مهملة ساكنة ثم قاف ويقال بالسين المهملة بدل الصاد ، وطلحة هو بن مصرف اليماني بتحتانية مخففا . قوله ( قال لي ابن عباس هل تزوجت ؟ قلت لا ) زاد فيه أحمد بن منيع في مسنده من طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس وذلك قبل أن يخرج وجهي - أي قبل أن يلتصق - هل تزوجت ؟ قلت لا ، وما أريد ذلك يومى هذا ، وفي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبيرة قال لي ابن عباس : هل تزوجت ؟ قلت ما ذاك في ، الحديث . قوله ( فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء ) قيد بهذه الأمة ليخرج مثل سليمان عليه السلام ، فإنه كان أكثر نساء كما تقدم في ترجمته ، وكذلك أبوه داود ، ووقع عند الطبراني من طريق أبوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : تزوجوا فان خيرنا كان أكثرنا نساء ، قبل المعنى خير أمة محمد من كان أكثر نساء من غيره عن يتساوى معه فيما عددا ذلك من الفضائل . والذي يظهر أن مراد ابن عباس بالخير النبي ﷺ ، وبالأمة أخصاء أصحابه ، وكأنه أشار الى أن ترك التزويج مرجوح ، اذ لو كان راجحا ما أثر النبي ﷺ غيره ، وكان مع كونه أخشى الناس لله وأهلهم به يكثر التزويج لمصلحة تبليغ الأحكام التي لا يطلع عليها الرجال ، ولاظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لمكرهه كان لا يجد ما يشبع به من القوي غالبا ، وإن وجد كان يؤثر بأكثره ، ويصوم كثيرا وبواصل ، ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ، ولا يطاق ذلك الا مع قوة البدن ، وقوة البدن كما تقدم في أول أحاديث الباب نابعة لما يقوم به من استعمال المقربات من مأكول ومشروب ، وهي عنده نادرة أو معدومة . ووقع في الشفاء ، أن العرب كانت تمدح بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية ، الى أن قال :

ولم تشغله كثرتين عن عبادة ربه ، بل زاده ذلك عبادة لتحسينهن وقيامه بحقوقهن واكتسابه لهن وهديته لإياهن وكأنه أراد بالتحسين قصر طرفهن عليه فلا يتطلعن الى غيره ، بخلاف العزبة فان العفيفة تتطبع بالطبع البشرى الى الزوج ، وذلك هو الوصف اللائق بهن . والذي تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة أوجه تقدمت الإشارة الى بعضها . أحدها أن يكثر من يشاهد أحواله الباطنة فينتفى عند ما يظن به المشركون من أنه ساحر أو غير ذلك . ثانيها لتتشف به قبائل العرب بمصاهرته فبهن . ثالثها للزيادة في تألفهم لذلك . رابعها للزيادة في التكليف حيث كلف أن لا يشغله ما حجب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ . خامسها لتكثير عشيرته من جهة نسائه فتزاد أحواله على من يحاربه . سادسها نقل الأحكام الشرعية التي لا يطلع عليها الرجال ، لأن أكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه أن يحتفى مثله . سابعا الاطلاع على محاسن أخلاقه الباطنة ، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إذ ذاك يعاديه ، وصفيية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها ، فلم يكن أكمل الخلق في خلقه انفرن منه ، بل انذى وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلن . ثامنها ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقلل من المأكول والمشروب وكثرة الصيام والوصال ، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم ، وأشار الى أن كثرتة تنكسر شهوته فانخرقت هذه العادة في حقه ﷺ . ثاسمها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب « الشفاء » من تحسينهن والقيام بحقوقهن ، والله أعلم . ووقع عند أحمد بن منيع من الزيادة في آخره « أما انه يستخرج من صلبك من كان مستودعا » . وفي الحديث الحضي على الزوج وترك الرهبانية

### ٥ - باب من هاجر أو عمل خيرا تزوج امرأة فله ما نوى

٥٠٧٠ - حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا مالك بن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن هلقمة بن وقاص عن حمزة بن الخطاب رضى الله عنه قال « قال النبي ﷺ : العمل بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »

قوله ( باب من هاجر أو عمل خيرا تزوج امرأة فله ما نوى ) ذكر فيه حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه « العمل بالنية » ، وإنما لامرئ ما نوى ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب ، وما ترجم به من الهجرة مخصوص في الحديث ، ومن عمل الخير مستنبط لأن الهجرة من جملة أعمال الخير ، فكما عمم في الخير في شق المطلوب وتممه بلفظ « فهجرته » الى ما هاجر اليه ، فيكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير هجرة أو حجا مثلا أو صلاة أو صدقة ، وقصة مهاجر أم قيس أوردتها الطبراني مسندة والآجري في كتاب الشريعة بغير اسناد ، ويدخل في قوله « أو عمل خيرا » ما وقع من أم سليم في امتناعها من الزوج بأبي طلحة حتى يسلم ، وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم فقالت : والله ما مثلك يا أبا طلحة يرد ، ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لي أن أزوجه » ، فان تسلم فذاك مهري ، فأسلم فكان ذلك مهرا ، الحديث . ووجه دخوله أن أم سليم رغبته في تزويج أبي طلحة ومنعها من ذلك كفره ، فتوصلت الى بلوغ غرضها ببذل نفسها فظفرت بالخيرين ، ولقد استشكله

بمعظم بأن تحريم المسلمات حل الكفار إنما وقع في زمن الحديبية وهو بعد قصة تزوج أبي طلحة بأُم سلمة جدة ، ويمكن الجواب بأن ابتداء زوج كافر بالمسلة كان سابقا على الآية ، والذي دلت عليه الآية الاستمرار ، فلذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن ، ولا يحفظ بعد الهجرة أن مسلة ابتدأت بتزوج كافر ، والله أعلم

٦ - باب تزويج المهر الذي فيه القرآن والإسلام . فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ

٥٠٧١ - حدثنا محمد بن المنثري حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل قال حدثني قيس عن ابن مسعود رضي الله

عنه قال : كنا نكفو مع النبي ﷺ ليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله ألا نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك ،

قوله ( باب تزويج المهر الذي فيه القرآن والإسلام . فيه سهل بن سعد عن النبي ﷺ ) يعني حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها . وما ترجم به مأخوذ من قوله : اتس ولو خاتما من حديد ، قال قيس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجته ، قال الكرماني : لم يبق حديث سهل منا لأنه ساقط قبل وبعد اكتمال . يذكره ، أو لأن شيعته لم يروه له في سياق هذه الترجمة اه . الثاني بعيد جداً فلم أجده من قال إن البخاري يتقيد في تراجم كتابه بما يترجم به شيئا ، بل الذي صرح به بجمهور أن غالب تراجمه من نصرة فلا وجه لهذا الاحتمال ، وقد لُجج الكرماني به في مواضع وليس بشيء . ثم ذكر طرفا من حديث ابن مسعود : كنا نكفو وليس لنا نساء ، فقلنا : يا رسول الله نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك . وقد تنطاب لمصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول : لما نهام عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء - وهم مع ذلك لا شيء له - كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تأملا بعد باب واحد - وكان كل منهم لابد وأن يكون حنظ شبيها من القرآن ، فتمين التزويج بما معهم من القرآن ، فحكمة الترجمة من حديث سهل بالتنصيص ، ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال . وقد أعرب المصنف فقال : في قوله تزويج المهر دليل على أن النبي ﷺ لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن ، إذ لو كان كذلك ما سماه معسرا . قال : وكذلك قوله والإسلام ، لأن الواجبة كانت مسلة اه . والذي يظهر أن مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شيء ، والله أعلم

٧ - باب قول الرجل لأخيه : انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها ،

رواه عبد الرحمن بن عوف

٥٠٧٢ - حدثنا محمد بن كثير عن سفوان عن حميد الطويل قال سمعت أنس بن مالك قال « قدم عبد

الرحمن بن عوف مآحى إلى أبي بنه وبين سعيد بن الربيع الأنصاري ، وعند الأنصاري امرأة ثمان ، فرأى عليه أن يغاصفه أهله وماله . فقال : بارك الله لك في أهلك ومالك ، دلوني على اللئوق ، فأني السوق فرجع شيئا من أوط وشيئا من تمن ، فرآه النبي ﷺ بعد أيام وعليه وضرب من صفرقة ، فقال : مهيم يا عبد الرحمن ؟ فقال تزوجت أنصارية . قال فاسقت ؟ قال : وزنت نواقة من ذهب . قال : أو لم تزل بشاة ؟

قوله (باب قول الرجل لآخيه . انظر أي زوجتي شئت حتى أنزل لك عنها) هذه الترجمة لفظ حديث عبد الرحمن ابن حوف في البيوع قوله (رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم ابن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده قال : قال عبد الرحمن بن حوف . وأورده في فضائل الأنصار عن اسماعيل بن أبي أويس عن إبراهيم وقال في روايته . انظر أعجمها اليك فسمها لي أطلقها ، فإذا انقضت عدتها فتزوجها ، وهو معنى ما سافه موصولا في الباب عن أنس بلفظه . اعرض عليه أن يناصفه أهله وماله ، ويأتى في الوثمة من حديث أنس بلفظه . أقامك مالي ، وأنزل لك عن إحدى امرأتى ، وسبأتني بقية شرح الحديث المذكور في أبواب الوثمة . وفيه ما كانوا عليه من الإيثار حتى بالنفس والأهل . وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة عند إرادة تزويجها ، وجواز المراجعة بطلاق المرأة ، وسقوط الفدية في مثل ذلك ، وتزويج الرجل عما يبذل له من مثل ذلك ، وتزويج الاكتساب بنفسه بتجارة أو صناعة . وفيه مباشرة الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفهم ذلك من وكيل وغيره . وقد أخرج الزبير بن بكار في . الموفقيات ، من حديث أم سلمة قالت « خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه ناهجا إلى بصرى في عهد النبي ﷺ ، ما منع أبا بكر حبه للملازمة النبي ﷺ ، ولا منع النبي ﷺ حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لهبهم في التجارة ، هذا أو معناه ، وبقية الحديث في قصة سويبط بن حرملة والنعمان وأصلها عند ابن ماجه ، وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب بما يغنى عن إعادته ، والله أعلم

## ٨ - باب ما يكره من التبتل والخصاء

٥٠٧٣ - حدثنا أحمد بن بنونس حدثنا إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب سمع سعيد بن المسيب يقول سمعتُ سعد بن أبي وقاص يقول « ردَّ رسولُ الله ﷺ على عثمان بن مظعونٍ التبتلَ ، ولو أذن له لاختصَبنا » [الحديث ٥٠٧٣ - طرته في : ٥٠٧٤]

٥٠٧٤ - حدثنا أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزُّهري قال : أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع سعد ابن أبي وقاص يقول « لقد ردَّ ذلك - يعني للنبي ﷺ - على عثمان بن مظعون ، ولو أجاز له التبتل لاختصَبنا »

٥٠٧٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن إسماعيل عن قيس قال « قال عبدُ الله : كنَّا نَقْرُو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء ، قلنا : ألا نستخمي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نكبح المرأة بالثوب ، ثم قرأ علينا ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ، وَلَا تَسْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ لِلْعَيْنَيْنِ ) »

٥٠٧٦ - وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن بنونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قلتُ : يا رسول الله ، إني رجل شابٌّ ، وأنا أخافُ على نفسي الفَتَنَ ، ولا أجد ما أتزوجُ به النساءَ ، فسكتَ عني . ثم قلتُ مثل ذلك ، فسكتَ عني . ثم قلتُ له مثل ذلك ، فسكتَ عني . ثم قلتُ مثل ذلك فقال النبي ﷺ : يا أبا هريرة جفَّ قلبك بما أنت لاقٍ ، فاختصم على ذلك أو ذر »

قوله ( باب ما يكره من التبتل ) المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ الى العبادة . وأما الأمور به في قوله تعالى ( وتبتل اليه تبتيلا ) فقد فسرهم مجاهد فقال : أخلص له إخلاصا ، وهو تفسير معنى ، وإلا فأصل التبتل الانقطاع ، والمعنى انقطع اليه انقطاعا . لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله إنما تقع باخلاص العبادة له فسرهما بذلك ، ومنه صدقة بتلة ، أي منقطعة عن الملك ، ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج الى العبادة وقيل لفاطمة البتول إما لانقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظراتها في الحسن والشرف . قوله ( والخصاء ) هو الشق على الاثنين وانزاعهما ، وإنما قال ما يكره من التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفرض إلى التخلع وتحريم ما أحل الله وليس التبتل من أصله مكروها ، وعطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول . ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري ، وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بلفظ « أراد عثمان بن مظعون أن يتبتل ، فنهاه رسول الله ﷺ ، فعرف أن معنى قوله « رد على عثمان ، أي لم يأذن له بل نهاه . وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه « أنه قال يا رسول الله اني رجل يثق على الدوبة ، فأذن لي في الخصاء . قال : لا ، ولكن عليك بالصيام ، الحديث . ومن طريق سميد بن العاص « ان عثمان قال : يا رسول الله ائذن لي في الاختصاص ، فقال : ان الله قد أبدلنا بالزهادية الخنيفة السمحة ، فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فبر عنه الراوي بالتبتل لانه ينشأ عنه ، فلذلك قال « ولو اذن له لاختصنا » ويحتمل عكسه وهو أن المراد بقول سعد « ولو اذن له لاختصنا ، لفعلنا فعل من يختص وهو الانقطاع عن النساء . قال الطبري : التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلبس به ، فهذا القول في حقه ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) وقد تقدم في الباب الاول من كتاب النكاح تسمية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه ، وكان عثمان من السابقين الى الاسلام ، وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث ، وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز ، وكانت في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة ، وهو أول من دفن بالبقيع . وقال الطبري : قوله « ولو اذن له لاختصنا » كان الظاهر أن يقول ولو اذن له لتبتلنا ، لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله « لاختصنا » لإرادة المجاملة ، أي لبا لفنا في التبتل حتى يفرض بنا الأمر الى الاختصاص ، ولم يرد به حقيقة الاختصاص لأنه حرام ، وقيل بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي ﷺ في ذلك كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالخصاء أبلغ من التعبير بالتبتل لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة يناهض المراد من التبتل ، فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب ، وغايته أن فيه ألما عظيما في العاجل يفتقر في جنب ما يندفع به في الآجل ، فهو كقطع الاصبغ إذا وقعت في اليد الأكلة صيانة لبقية اليد ، وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ، ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها ، وهي هذا فلعل الراوي عبر بالخصاء عن الحب لأنه هو الذي يحصل المقصود . والحكمة في منعهم من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليستمر جوامد الكفار ، وإلا لو اذن في ذلك لأوشك تواردهم عليه فينقطع النسل فيقل المسلمون بانقطاعه ويكثر الكفار ، فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية . الحديث الثاني ، قوله ( جبر ) هو ابن عبد الحميد واسماعيل هو ابن أبي خالد وقبس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن

مسعود . وقد تقدم قبل بباب من وجه آخر عن اسماعيل بلفظ « عن ابن مسعود ، ووقع عند الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « سمعت عبد الله » ، وكذا لمسلم من وجه آخر عن اسماعيل . قوله ( ألا نستخصي ) أى ألا نستدعى من يفعل بنا الخصاص أو نعالج ذلك بانفسنا . وقوله ( فهانا عن ذلك ) هو نهى تحريم بلا خلاف في بنى آدم ، لما تقدم . وفيه أيضا من المفسد تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذى قد يفضى إلى الهلاك . وفيه إبطال معنى الرجوعية وتغيير خلق الله وكفر النعمة ، لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال . قال القرطبي : الخصاص في غير بنى آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب اللحم أو قطع ضرره . وقال الزوي : يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا ، وأما المأكول فيجوز في صغيره دون كبيره . وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر . قوله ( ثم رخص لنا ) في الرواية السابقة في تفسير المائدة « ثم رخص لنا بعد ذلك » . قوله ( أن ننكح المرأة بالشوب ) أى إلى أجل في نكاح المتعة . قوله ( ثم قرأ ) في رواية مسلم « ثم قرأ علينا عبد الله » وكذا وقع عند الاسماعيل في تفسير المائدة . قوله ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل لكم . الآية ) ساق الاسماعيل إلى قوله ( المعتدين ) وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا إشهر بأنه كان يرى بجواز المتعة ، فقال القرطبي : لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ، ثم بلغه فرجع بعد . قلت : يؤيده ما ذكره الاسماعيل أنه وقع في رواية أبي معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد « ففعله ثم ترك ذلك » ، قال : وفي رواية لابن عبيدة عن اسماعيل « ثم جاء تحريمها بعد » وفي رواية معمر عن اسماعيل « ثم نسخ » ، وسيأتى مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة وهشرين بابا . الحديث الثالث ، قوله ( وقال أصبغ ) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها ، وكلام أبي نعيم في « المستخرج » يشهر بأنه قال فيه حديثا ، وقد وصله جعفر الثريابي في كتاب القدر والجوز في « الجمع بين الصحيحين » ، والاسماعيل من طرق عن أصبغ ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حرمة عن ابن وهب ، وذكر مغطاي أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط ، هو أصبغ بن الفرج ليس في آباءه محمد . قوله ( أنى رجل شاب وأنا أخاف ) في رواية الكشمغيني « وإنى أخاف » وكذا في رواية حرمة . قوله ( العنت ) بفتح المهملة والنون ثم مثناة هو الزنا هنا ، ويطلق على الاثم والفجور والامر الشاق والمكروه ، وقال ابن الأنباري : أصل العنت الشدة . قوله ( ولا أجد ما أتزوج النساء ، فسكت عني ) كذا وقع ، وفي رواية حرمة « ولا أجد ما أتزوج النساء ، فأنذني لي اختصي » ، وهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال . قوله ( جف القلم بما أنت لاق ) أى نفذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقى القلم الذى كتب به جافا لا مداد فيه لفراغ ما كتب به ، قال حياض : كتابة الله ولوحه وقلمه من غيب عليه الذى يؤمن به ونسكل عليه اليه . قوله ( فاختص على ذلك أو ذر ) في رواية الطبري وحكاها الحميدى في الجمع ووقعت في المصاحح « فاختص على ذلك أو ذر » قال الطبري : معناه اقتصر على الذى أمرت به أو أتركه وأقبل ما ذكرت من الخصاص اه . وأما اللفظ الذى وقع في الأصل فعناه فافعل ما ذكرت أو أتركه وأتبع ما أمرت به ، وعلى الروایتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو التهديد ، وهو كقوله تعالى ( وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ) والمعنى إن فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ القدر ، وليس فيه تعرض لحكم الخصاص . وحصل الجواب أن جميع الأمور بتقدير الله في الأزل ، فالخصاء وتركه سواء ، فإن الذى

قدر لابد أن يقع . وقوله « على ذلك » هي متعلقة بمقدر أى اختص حال استعلانك على العلم بأن كل شيء بقضاء الله وقدره ، وليس إذنا في الخصاء ، بل فيه إشارة الى الإهي عن ذلك ، كأنه قال اذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا قائمة في الاختصاص ، وقد تقدم أنه ﷺ نهي عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك . وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال « شكى رجل الى رسول الله ﷺ العزوبة فقال ألا اختصى ؟ قال : ليس منا من خصى أو اختصى » وفي الحديث ذم الاختصاص ، وقد تقدم ما فيه وأن القدر إذا نفذ لا تنفع الحيل . وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان بما يستعجن ويستعجب . وفيه إشارة الى أن من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزوج . وفيه جواز تكرار النكوى الى ثلاث ، والجواب لمن لا يفتنع بالسكوت ، وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه يفهم المراد من مجرد السكوت . وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به : « يؤخذ منه أن مهما أمكن المكلف فعل شيء من الأسباب المشروعة لا يتوكل إلا بعد عملها لثلاث مخالف الحكمة ، فإذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بما قدره عليه مولاه ولا يتكلف من الأسباب ما لا طاقة به له . وفيه أن الأسباب اذا لم تصادف النذر لا تجدى ، فإن قيل : لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شيئيه كما أمر غيره ؟ فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لأنه كان من أهل الصفة . قلت : ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع « بامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليزوج » الحديث ، اسكنه إنما سأل عن ذلك في حال الفزوق ورفع لابن مسعود ، وكانوا في حال الفزوق يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال ، فأداه اجتهاده الى حسم مادة الفسوة بالاحتصاص كما ظهر لثمان فنهى ﷺ من ذلك ، وإنما لم يرشده الى المتعة التي رخص فيها لغيره لأنه ذكر أنه لا يجد شيئا ، ومن لم يجد شيئا أصلا لا ثوبا ولا غيره فكيف يستمتع والى يستمتع بها لابد لها من شيء »

## ٩ - باب نكاح الأبقار

وقال ابن أبي مليكة « قال ابن عباس لعائشة : لم ينفك النبي ﷺ بكرة غيرك »

٥٧٧ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني أخى عن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رسول الله أرأيت لو نزلت واديا وفيه شجرة قد أكل منها ، ووجدت شجرة لم يؤكل منها ، فى أيها كنت ترنم بعيرك ؟ قال : فى التى لم يرتع منها . يعنى أن رسول الله ﷺ لم يزوج بكرا غيرها »

٥٧٨ - حدثنا عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « قال رسول الله ﷺ أريتكم فى المنام مرتين ، إذا رجل يجر يجره فى سرقه حرير فيقول : هذو اسراؤلك ، فأكشفها فإذا هى آيت . فأقول : إن يكن هذا من عند الله يمضه »

قوله ( باب نكاح الأبقار ) جمع بكر ، وهى التى لم توطأ واستمرت على حالتها الأولى . قوله ( وقال ابن أبي



ملكه قال ابن عباس لما نفا : لم ينكح النبي ﷺ بكرا غيرك) هذا طرف من حديث رحمه المصنف في تفسير سورة النور . وقد تقدم الكلام عليه هناك . قوله ( حزن أخى ) هو عبد الحميد ، وسلمان هو ابن بلال . قوله ( فيه شجرة قد أكل منها . ووجنت شجرة لم تؤكل منها ) كذا لا بن ذر ، وأخيره د ووجنت شجرة ، وذكره الحميدى بلفظ « فيه شجرة قد أكل منها » وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد « في أيها » أى في أى الشجر ، ولو أراد الموضعين لقال في أيهما . قوله ( ترتع ) بضم أوله ، ارتع بهمه إذا تركه برعى ماشاء ورتع البعير في المرعى إذ أكل ماشاء ورتعه الله أى أنبت له ما يرداه على سعة . قوله ( قال في التى لم يرتع منها ) في رواية أبي نعيم « قال في الشجرة التى » وهو أوضح . وقوله « يعنى الخ » زاد أبو نعيم قبل هذا « قالت فانا فيه » بكسر الهاء وفتح التحتانية وسكون الهاء . وهى لكنت . وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيهه شئ موصوف بصفة بمثله مسلوب الصفة ، وفيه بلاغة عاتية وحسن تأنيها في الأمور ، ومعنى قوله ﷺ « فى التى لم يرتع منها » أى أثر ذلك في الاختيار على غيره . فلا يرد على ذلك كرن الواقع منه أن الذى تزوج من النيات أكثر ، ويمتثل أن تكون عاتية كنت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا « أريتك في المنام » وسيأتى شرحه بعد ستة وعشرين بابا ، ووقع في رواية الترمذى أن الملك الذى جاء إلى النبي ﷺ بصورتها جبريل

١ - باب تزويج النيات . وقالت أم - حبيبة : قال لى النبي ﷺ « لا تعرضن ، على بناتكن ولا أخواتكن

٥٠٧٩ - حدثنا أبو الثعلبان حدثنا هشيم حدثنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال « قد لنا مع النبي ﷺ من غزوة ، فمجلت على بعير لى قطوف ، فلحقنى ركب من خلفي ، ففحس بعيرى بمنزلة كانت معه ، فانطلق بعيرى كأجود ما أنت راء من الإبل ، فاذا النبي ﷺ ، فقال : ما بعجلك ؟ قلت : سكنت حديث عهد برؤس . قال : أبكرا أم ثيبا ؟ قالت : ثيبا . قال : فهلا جارية نلاعها وتلاعبك . قال : فلما ذهبن لدخل قال : أمهلوا حتى تدخلوا ليلا - أى عشاء - لئى تمتشط الشعنة ، وتستحد الثيبية »

٥٠٨٠ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب قال سمعت جابر بن عبد الله رضى الله عنهما يقول « تزوجت ، فقال لى رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ فقلت : تزوجت ثيبا . فقال : مالك ولم تدارى ولما بها . فذكرت ذلك لعمرو بن دينار ، فقال عمرو : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لى رسول الله ﷺ : هلا جارية تلاعها وتلاعبك »

قوله ( باب تزويج النيات ) جمع نية بمثلة ثم تحنانية فحيلة مكسورة ثم مرحلة ، ضد البكر . قوله ( وقالت أم حبيبة قال لى النبي ﷺ : لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن ) هذا طرف من حديث سيأتى موصولا بعد عشرة أبواب ، واستنبط المصنف الترجمة من قوله « بناتكن » لأنه خاطب بذلك نساءه فاقضى أن هن بنات من غيره

فيستلزم أنهن ثيبات كما هو الأكثر الغالب . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره ، وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك . قوله ( مايعجلك ) بضم أوله ، أى ما سبب إسرائك ؟ قوله ( كنت حديث عهد بعرس ) أى قريب عهد بالدخول على الزوجة . وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة : فلما دنونا من المدينة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام - أخذت أرتحل ، قال : أين تريد ؟ قلت : تزوجت ، وفي رواية أبي عقيل عن أبي المتوكل عن جابر : من أحب أن يتمجل إلى أهله فليتمجل ، أخرجه مسلم . قوله ( قال أباكرا أم ثيبا ؟ قلت : ثيبا ) هو منصوب بفعل محذوف تقديره أزوجت وتزوجت ، وكذا وقع في ثاني حديث الباب : فقلت تزوجت ثيبا ، في رواية الكشميني في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أزوجت ؟ قلت : نعم . قال أباكرا أم ثيبا ؟ قلت ثيبا . وفي المغازي عن قتبية عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ : هل نكحت يا جابر ؟ قلت نعم قال : ماذا ، أباكرا أم ثيبا ؟ قلت : لا بل ثيبا . ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث : قلت : ثيب ، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب ، وكذا وقع لمسلم من طريق عطاء عن جابر . قوله ( فهلا جارية ) في رواية وهب بن كيسان : أفلا جارية ، وهما بالنصب أى فهلا تزوجت ؟ وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بأسناد حديث الباب : هلا بكرا ؟ وسياتي قبيل أبواب الطلاق ، وكذا لمسلم من طريق عطاء عن جابر ، وهو معنى رواية محارب المذكورة في الباب بلفظ : العذارى ، وهو جمع عذراء بالمد . قوله ( تلاعبها وتلاعبك ) زاد في رواية النفقات : وتضاحكها وتضاحكك ، وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة : ان النبي ﷺ قال لرجل ، فذكر نحو حديث جابر وقال فيه : وتعضها وتعضك ، ووقع في رواية لابي عبيدة : وتذاعبها وتذاعبك ، بالذال المعجمة بدل اللام ، وأما ما وقع في رواية محارب بن دينار عن جابر ثاني حديث الباب بلفظ : مالك وللعذارى وإماها ، فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا ، يقال للاعب لعبا وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقاتلة . ووقع في رواية المستمل بضم اللام والمراد به الرقيق ، وفيه إشارة إلى مص لسانها ورشف شفيتها ، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو ببعيد كما قال القرطبي ، ويؤيد أنه بمعنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح بانكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولفظه : إنما قال جابر تلاعبها وتلاعبك ، فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك لأنه كان بمنحجر الرواية بالمعنى ، ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة : قلت : هكنا أخوات فاحببت أن أزوج امرأة تجمعن وتمشطن وتقوم عليهن ، أى في غير ذلك من مصالحهن ، وهو من العام بعد الخاص ، وفي رواية عمرو عن جابر الآتية في النفقات : هلك أبي وترك سبع بنات - أو تسع بنات - فتزوجت ثيبا ، كرهت أن أجيئن بمثلهن . فقال : بارك الله لك ، أو : قال خيرا ، وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي : وترك تسع بنات كن لي تسع أخوات ، فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن . قال : أصبت ، وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر : فأردت أن أنكح امرأة قد جربت خلافتها ، قال فذلك ، وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد أخوات جابر في المغازي ، ولم أتف على تسميتهن . وأما امرأة جابر المذكورة فاسمها سملة بنت مسمود بن أوس بن مالك الانصارية الأوسية ذكره ابن سعد . قوله ( فلما ذهبنا للدخول قال : امهلوا حتى تدخلوا ليلا أى عشاء ) كذا هنا ، ويعارضه الحديث الآخر الآتي

قبل أبواب الطلاق ، لا يطرق أحدكم أهله ليلاً ، وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضاً ، ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر مجيئه والعلم بوصوله ، والآتي لمن قدم بغتة . ويؤيده قوله في الطريق الأخرى « يتخونهم بذلك » وسياق مزيد بحث فيه هناك . وفي الحديث الحث على نكاح البكر ، وقد ورد بأصرح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبيد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ « عليكم بالابكار » ، فانهم أعذب أقوامها وأتقن أرحامها ، أى أكثر حركة ، والتقى بنون ومثناة الحركه ، ويقال أيضاً للزنى ، فلعله يريد أنها كثيرة الأولاد . وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود نحوه وزاد « وأرضى باليسير » ، ولا يعارضه الحديث السابق « عليكم بالولود » من جهة أن كونها بكراً لا يعرف به كونها كثيرة الولادة ، فان الجواب عن ذلك أن البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة أو بالمظنة ، وأما من جربت فظهرت عقياً وكذا الآية فالحيران متفقان على مرجوحتهما ، وفيه فضيلة لجابر لشفقته على أخواته وإشارته مصلحتهن على حظ نفسه ، ويؤخذ منه أنه إذا تراحت مصلحتان قدم أهمهما لأن النبي ﷺ صوب فعل جابر ودعاه لأجل ذلك . ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيراً وإن لم يتعاق بالداعى . وفيه سؤال الإمام أصحابه عن أمورهم ، وتفقد أحوالهم ، وإرشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحيا من ذكره . وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة ، وأنه لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امرأته وإن كان ذلك لا يجب عليها ، لكن يؤخذ منه أن العادة جارية بذلك ، فلذلك لم ينكره النبي ﷺ . وقوله في الرواية المتقدمة « خرقاء » بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف ، هي التي لا تعمل بيدها شيئاً ، وهي تأنيث الآخرق وهو الجاهل بمصلحة نفسه وغيره . قوله ( تمشط الشعثة ) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثناة ، أطلق عليها ذلك لأن التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين . قوله ( تستحد ) بحاء مهملة أى تستعمل الحديدة وهي المرسى . والمغيبه بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة أى التي غاب عنها زوجها ، والمراد إزالة الشعر عنها وحبر بالاستعداد لانه الغالب استعماله في إزالة الشعر ، وليس في ذلك منع لإزالته بغير المرسى ، والله أعلم . قوله في الرواية الثانية ( تزوجت ) ، فقال لى رسول الله ﷺ : ما تزوجت ؟ هذا ظاهره أن السؤال وقع عقب تزوجه ، وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذى قبله ، وقد تقدم في الكلام على حديث جمل جابر في كتاب الشروط في آخره أن بين تزوجه والسؤال الذى دار بينه وبين النبي ﷺ في ذلك مدة طويلة

## ١١ - باب تزويج الصغار من الكبار

٥٠٨١ - **عز بن عبد الله بن يوسف** حدثنا **الليث** عن **يزيد** عن **عراك** عن **عروة** « ان النبي ﷺ خطب عائشة إلى أبي بكر ، فقال له أبو بكر : إنما أنا أخوك ، فقال له : أنت أخى في دين الله وكتابه ، وهى لى خلال »

قوله ( باب تزويج الصغار من الكبار ) أى في السن . قوله ( هن يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعى شهير ، وعروة هو ابن الزبير . قوله ( ان النبي ﷺ خطب

عائشة ( قال الاسماعيلي : ليس في الرواية ما ترجم به الباب ، وصغر عائشة عن كبر رسول الله ﷺ معلوم من عهد هذا الخبر ، ثم الخبر الذي أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل . قلت : الجواب عن الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر : إنما أنا أخوك ، قال الغالب في بنت الاخ أو تكون أصغر من عمها ، وأيضا فيمكن ما ذكر في مطابقة الحديث لترجمة ولو كان معلوما من خارج . وعن الثاني أنه وإن كان صورة سياقه الارسال فهو من رواية عروة في قصة وقعت لحائنه عائشة وجده لاده أبي بكر ، فالظاهر أنه حمل ذلك عن حاله عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر ، وقد قال ابن عبد البر : إذا علم لقاء الراوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا حمل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة تدل على ذلك ، ومن أمثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم . وولى أبي حذيفة ، قال ابن عبد البر : هذا يدخل في المسند للقاء عروة وعائشة وغيرها من نساء النبي ﷺ ولقائه سهولة زوج أبي حذيفة أيضا . وأما الالتزام بالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تقتضي على حكم متأصل ، فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال ، فلا يلزم من ذلك إيراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح . نعم الجمهور على أن السياق المذكور مرسل ، وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو مسعود وأبو نعيم والحيدري ، وقال ابن بطال . يجوز تزويج الصغيرة والكبير إجماعا ولو كانت في المهد ، لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء ، فمن هذا إلى أن لا فائدة لترجمة لأنه أمر مجمع عليه . قال : ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها . قلت : كآه أخذ ذلك من عدم ذكره ، وليس بواضح الدلالة ، بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر ، فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة . وقول أبي بكر : إنما أنا أخوك ، حصر مخصوص بالنسبة إلى محمد بن نكاح بنت الاخ ، وقوله ﷺ في الجواب : أنت أخي في دين الله وكتابه ، إشارة إلى قوله تعالى ( إنما المؤمنون إخوة ) ونحو ذلك ، وقوله : وهي لي حلال ، معناه وهي مع كونها بنت أخي يهل لي نكاحها لأن الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين . وقال مغلاطى : في صحة هذا الحديث نظر ، لأن الخلعة لأبي بكر إنما كانت بالمدينة ، وخطبة عائشة كانت بمكة ، فكيف يلتزم قوله : إنما أنا أخوك ، وأيضا فالنبي ﷺ ما هاشم الخطبة بنفسه كما أخرجه ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة : أن النبي ﷺ أرسل خولة بنت حكيم إلى أبي بكر بخطبة عائشة ، فقال لها أبو بكر : وهل تصلح له ؟ إنما هي بنت أخيه . فوجئت فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال لما : أرجو فقولي له أنت أخي في الاسلام وابتكك تصلح لي ، فأقبت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال : ادع رسول الله ﷺ ، فجاء فأنكحه ، قلت : اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الاول من وجهين ، اذ المذكور في الحديث الأخوة وهي أخوة الدين ، والذي اعترض به الخلعة وهي أخن من الأخوة . ثم الذي وقع بالمدينة إنما هو قوله ﷺ : لو كنت متخذنا خبيلا ، الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي سعيد ، فليس فيه إثبات الخلعة إلا بالقوة لا بالفضل . الوجه الثاني أن في الثاني إثبات ما نقاه في الاول ، والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن واسله .

١٢ - باب إلى من ينكح ، وأي النساء خير ؟

وما يستحب أن يتخير لنظنه من غير إيجاب

٥٠٨٢ - **حدثنا أبو الليان أخبرنا شبيب** حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه من النبي ﷺ قال « خير نساء ركبهن الإبل صالح نساء قريش : أحناء على ولدهن في صنفه ، وأرعاة على زوج في ذات يده »

قوله ( باب الى من ينسكح ، راي النساء خير ؟ وما يستحب أن يتخير لظفة من غير إيجاب ) اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام ، وتناول الأول والثاني من حديث الباب واضح ، وأن الذي يريد التزويج ينبغي أن ينسكح الى قريش لأن نساء من خير النساء وهو الحكم الثاني ، وأما الثالث فيؤخذ منه بطريق الزوم لأن من ثبت أنهم خير من غيرهم استحب تخيرهم من الأولاد ، وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا « تخيروا لنطفكم . وانكحوا الأكفاء » وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفي أصحاده مقال ، ويقوى أحد الاسنادين بالآخر . قوله ( خير نساء ركبهن الإبل ) تقدم في أواخر أحاديث الانبياء في ذكر مريم هابيا السلام قول أبي هريرة في آخره « ولم تركب مريم بنت عمران بعيرا قط » فكأنه أراد إخراج مريم من هذا التفضيل لأنها لم تركب بعيرا قط ، فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ، ولا يشك أن لمريم فضلا وأنها أفضل من جميع النساء . يشك أن بيت أسانيد من أكثرهن إلا لم تكن نبية ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث « خير نساء مريم وخير نساء خديجة » وأن معناها أن كل واحدة منهما خير نساء الأرض في عصرها ، ويحتمل أن يحتاج في إخراج مريم من هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله « ركبهن الإبل » ، لأن تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد عما . فان قوله « ركبهن الإبل » إشارة الى العرب لأنهم الذين يكثر منهم ركوب الإبل ، وقد عرفت أن العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهن مطلقا على نساء غيرهن مطلقا ، ويمكن أن يقال أيضا : إن الظاهر أن الحديث - يتيق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات ، فليس فيه التعرض لمريم ولا لغيرها من انقضت زمنه . قوله ( صالح نساء قريش ) كذا لاكثر بالافراد ، وفي رواية غير الكشميهني « صالح » بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع ، وسيأتي في أواخر التفقات من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « نساء قريش » وانطلق محمول على المقيد . فالمحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قريش لا على العموم ، والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين ، وحسن المخالطة مع الزوج ونحو ذلك . قوله ( أحناء ) بكون المهلة بعدها نون : أكثره شفقة ، والعناية على ولدها هي التي تقوم عليهم في حال يتهم فلا تزوج ، فان تزوجت فليت بحانية قاله الهروي ، وجاء الضمير مذكرا وكان القياس أحناءن ، وكأنه ذكر باعتبار اللفظ والجنس أو الشخص أو الإنسان ، وجاء نحو ذلك في حديث أسد كان النبي ﷺ أحسن الناس وجها وأحسن خلقا ، بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أن سفيان عنده أحسن العرب . أجمله أم حبيبة بالافراد في الثاني أيضا ، قال أبو حاتم السجستاني : لا يكادون يتكلمون به إلا مضررا . قوله ( على ولد ) في رواية الكشميهني « دلي ولد » بلا ضمير وهو أوجه ، ووقع في رواية لمسلم « على يقيم » وفي أخرى « على طفل » ، والتقييد باليتيم والصغير يحتمل أن يكون معتبرا من ذكر بعض أفراد العموم ، لأن صفة العنوة على الولد ثابتة لها ، لكن ذكرت العالتان لكونهما أظهر في ذلك قوله ( وأرعاة على زوج ) أي أحفظ وأصون لاله بالأمانة فيه والصيانة له وترك التبذير في الاتفاق . قوله ( في

ذات يده ، أى فى ماله المضاف إليه ، ومنه قولهم فلان قليل ذات اليد أى قليل المال ، وفى الحديث الحق على نكاح الأشراف خصوصاً القرشيات ، ومقتضاه أنه كلما كان لديها أعلى تأكيد الاستحباب . ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة فى النسب ، وأن غير القرشيات ليس كفاً لهن ، وفضل الحنو والشفقة وحسن التربية والقيام على الأولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه . ويؤخذ منه مشروعية اتفاق الزوج على زوجته ، وسيأتى فى أواخر النفقات بيان سبب هذا الحديث

### ١٣ - باب اتخاذ المرادى ، ومن أعتق جارية ثم تزوجها

٥٠٨٢ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** عبد الواحد **حَدَّثَنَا** صالح بن صالح **الْقَنْدَانِي** **حَدَّثَنَا** الشَّعْبِيُّ **حَدَّثَنَا** أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِمَّا رَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ وَلِيدَةٌ فَلَهَا فَاحِشٌ تَلْبِسُهَا ، وَأُدْبَاهَا فَاحِشٌ تَأْدِيبُهَا ، ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا ، فَلَهُ أَجْرَانِ . وَإِمَّا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِعَنِي بِي ، فَلَهُ أَجْرَانِ . وَإِمَّا عُلُوكٌ أَدَّى حَقَّ مَوْلَاهِ وَحَقَّ رَبِّهِ ، فَلَهُ أَجْرَانِ ، قَالَ الشَّعْبِيُّ : خُذَهَا بِنَفْسِهِ ، قَدْ كَانَ الرَّجُلُ يَرْحَلُ فِيهَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ .

وقال أبو بكر عن أبي حصين عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ : « أعتقها ثم أصدقها »

٥٠٨٤ - **حَدَّثَنَا** سفيان بن تليد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جرير بن حازم عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : « **حَدَّثَنَا** سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة » لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات : بينا إبراهيم صراً بجبار ومعه سارة . . فذكر الحديث . . فأعطاه هاجر قالت : كف الله يد الكافر ، وأخذ مني أجر . قال أبو هريرة : ففلك أمكم يابني ماء السماء ،

٥٠٨٥ - **حَدَّثَنَا** فضيلة **حَدَّثَنَا** إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال « أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثاً يَبْنِي عليه بصفية بنت حبي ، فدعوت المسلمين إلى وليته ، فما كان فيها خبز ولا لحم ، أمر بالانطاع فأتى فيها من التمر والاقط والسمن ، فكانت وليته . فقال المسلمون : إحدى أمهات المؤمنين ، أو بما ملكت يمينه ؟ فقالوا : إن حببها فهي من أمهات المؤمنين ، وإن لم يحببها فهي مما ملكت يمينه . فلما ارتحل وطلّى لها خلفه ومدّ الحجاب بينها وبين الناس ،

قوله ( باب اتخاذ المرادى ) جمع سرية بضم السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحنانة ثقيلة وقد تكسر السين أيضاً سميت بذلك لأنها مفتقة من السرور ، وأصله من السر وهو من أسماء الجلع ، ويقال له الاستسرار أيضاً ، أو أطلق عليها ذلك لأنها فى الغالب يكثر أمرها عن الوجة . والمراد بالاتخاذ الاقتناء ، وقد ورد الأمر بذلك صريحاً

في حديث أبي الدرداء مرفوعاً عليكم بالسراي فانهم مباركات الأرحام ، أخرجه الطبراني وإسناده واه . ولاحظ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً انكحوا أمهات الأولاد فأتى أباهي بكم يوم القيامة وإسناده أصح من الأول . لكنه ليس بصريح في التسري . قوله ( ومن اعتق حارية ثم تزوجها ) عطف هذا الحكم على الاقتناء لأنه قد يقع بعد التسري وقوله ، وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي موسى ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . وقوله في هذه الطريق : أيما رجل كانت عنده وليدة ، أي أمه ، وأصلها ماولد من الإمام في ملك الرجل ، ثم أطلق ذلك على كل أمة . قوله ( غله أجران ) ذكر من يحصل لهم تضعيف الأجر مرتين ثلاثة أصناف : متزوج الأمة بعد عتقها ، ومومن أهل الكتاب ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم ، والمملوك الذي يؤدي حق الله وحق مواليه وقد تقدم في العتق . ووقع في حديث أبي أمامة رفعه عند الطبراني : أربعة يؤتون أجرهم مرتين ، وذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النبي ﷺ . وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن ، والذي يقرأ وهو عليه شاق ، وحديث زينب امرأة ابن مسعود التي تصدق على قريبها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ، وقد تقدم في الزكاة . وحديث عمرو بن العاص في الحاكم إذا أصاب له أجران وسيأتي في الأحكام ، وحديث جرير : « من سن سنة حسنة ، وحديث أبي هريرة : « من دعا إلى هدى ، وحديث أبي مسعود : « من دل على خير ، والثلاثة بمعنى . ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي تيمم ثم وجد الماء فأعاد الصلاة ، فقال له النبي ﷺ : لك الأجر مرتين ، أخرجه أبو داود . وقد يحصل بمزيد التبع أكثر من ذلك . وكل هذا دان على أن لا مفهوم للعدد المذكور في حديث أبي موسى . وفيه دليل على موبد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداءً لله أو لسبب . وقد بالغ قوم فكرهوه فكأنهم لم يلبسهم الخبر ، فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح الزاوي المذكور وفيه قال : رأيت رجلاً من أهل خراسان سأل الشعبي فقال : إن من قبلنا من أهل خراسان يقولون في الرجل إذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدته . فقال الشعبي : فذكر هذا الحديث . وأخرج الطبراني بإسناد رجاله نقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله : وهذا ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال : إذا أعتق أمته لله فلا يعود فيها ، ومن طريق سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي أنهما كرها ذلك . وأخرج أيضاً من طريق عطاء والحسن أنهما كانا لا يريان بذلك بأساً . قوله ( وقال أبو بكر ) هو ابن عياش بتحتانية وآخره معجمة ، وأبو حصين هو عثمان بن حاصم ( عن أبي بردة ) هو ابن أبي موسى . وهذا الإسناد مسلسل بالكوفيين وبالكوفي . قوله ( عن أبيه عن النبي ﷺ أعتقها ثم أصدقها ) كأنه أشار بهذه الرواية إلى أن المراد بالتزويج في الرواية الأخرى أن يقع بمهر جديد سوى العتق ، لا كما وقع في قصة صفية كما سيأتي في الباب الذي بعده ، فأفادت هذه الطريق ثبوت الصداق ، فإنه لم يقع التصريح به في الطريق الأولى بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر . وقد وصل طريق أبي بكر بن عياش هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال : حدثنا أبو بكر الخياط ، فذكره بإسناده بلفظه : إذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا جديدًا كان له أجران ، وكان أبو بكر كان يتعاني الخياطة في وقت ، وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث ، والقراء المذكورين في القراءة ، وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار . وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضاً الحسن بن سفيان وأبو بكر البزار في مسنديهما عنه ، وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن

ولفظه عنده « ثم تزوجها بمهر جديد ، وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده عن أبي بكر هذا اللفظ ، ولم يقع لابن حزم إلا من رواية الحماني فضعف هذه الزيادة به ولم يصب . وذكر أبو نعيم أن أبا بكر تفرد بها عن أبي حصين ، وذكر الاسماعيل أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عياش ، كانه حتى في سياق المتن لا في الاسناد ، وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لأنه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر ، واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق ، ولا دلالة فيه ، بل هو شرط لما يترتب عليه الأجران المذكوران ، وليس قيذا في الجواز . (تتبعه) وقع في رواية أبي زيد المروزي « عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى ، والصواب ما عند الجماعة » عن أبيه أبي موسى ، بحذف عن أبي موسى . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا سعيد بن تليد ) بفتح المشاة وكسر اللام الخفيفة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، مصرى مشهور ، وكذا شيخه ، وبقية الاسناد إلى أبي هريرة من أهل البصرة ، ومحمد هو ابن سيرين . وقوله في الرواية الثانية . عن أيوب عن محمد ، كذا للاكثر ، ووقع لأبي ذر بدله « عن مجاهد ، وهو خطأ ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء » عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد ، على الصواب لكنه ساقه هناك موقوفا ، واختلف هنا الرواة : فوقع في رواية كريمة والسنن موقوفا أيضا ، ولغيرهما مرفوعا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا . وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا للبخاري موقوفا ، وبذلك جزم الحميدي ، وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب ، وأن ذلك هو السرى ايراد رواية جرير بن حازم مع كونها فائزة ، ولكن الحديث في الأصل ثابت الرفع ، لكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا . وأغرب المازي فزاد رواية حماد هذه هنا إلى رواية ابن ربيع عن الثوري ، وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الثوري حتى في رواية أبي الوقت ، وهي ثابتة أيضا في رواية النسفي . فما أدري ماوجه تخصيص ذلك برواية ابن ربيع . قوله ( لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات الحديث ) ساقه مختصرا هنا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء ، قال ابن المنير : مطابقة حديث هاجر للرجلة أنها كانت مملوكة ، وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سرية . قلت : ان أراد أن ذلك وقع صريحا في الصحيح فليس بصحيح ، وإنما الذي في الصحيح أن سارة ملكتها وأن إبراهيم أولدها اسماعيل ، وكونه ما كان بالذي يستولد أمة امرأته إلا بذلك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح ، وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره « فاستوهبها إبراهيم من سارة ، فوهبتها له ، ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي عند الفاكهي » ان إبراهيم استوهب هاجر من سارة فوهبتها له وشرطت عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ، ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها الى مكة ، وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء . الحديث الثالث حديث أنس قال ( أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثا ) الحديث ، وفيه ( فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين ، أو ما ملكت يمينه ) ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « فقال الناس : لا ندري أتزوجها أم أنخذها أم ولد » وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية فيطلق أحد ركني الترجمة ، قال بعض الشراح : دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سرية على أن عتقها لم يكن نفس الصداق ، كذا قال : وهو متعقب بأن التردد إنما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة ، وليس فيه دلالة لما ذكر . واستدل به على صحة النكاح بينهم



شهود لأنه لو حضر في تزويج صفة شهيد لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ، ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا ، ودلى تسليم أن يسكن الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه عليه السلام أنه يتزوج بلا ولي ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقد سبق شرح أول الحديث في هرة خير من كتاب المغازي ، ويأتى ما يتعلق بالعق في الذي بعده

### ١٣ - باب من جعل عتيق الأمة صداقا

٥٠٨٦ - حدثنا كُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حُمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ وَشُعْبَةَ بْنِ الْحُكَلَاءِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةً ، وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقًا ،

قوله ( باب من جعل عتيق الأمة صداقا ) كذا أورده غير ملزم بالحكم ، وقد أخذ بظاهره من التقدم سعيد بن المسيب وإبراهيم وطارس والزهرى ، ومن نقاه الأوصار الثورى وأبو يوسف وأحمد وإسحق ، قالوا إذا عتيق أمة على أن يجعل عتيقها صدقا صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث . وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة أفرجها إلى لفظ الحديث أنه اعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت مطروحة فتزوجها بها . ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب وسمعت أنسا قال : سئى النبي ﷺ صفة ما عتيقها وتزوجها . فقال ثابت : ما أصدقها قال نفسها ، فاعتقها ، هكذا أخرجه المصنف في المغازي . وفي رواية حماد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديثه قال وصارت صفة لرسول الله ﷺ ، ثم تزوجها وجعل عتيقها صداقا ، فقال عبد العزيز لثابت : يا أبا محمد ، أنت سألت أنسا ما أمهرها ؟ قال : أمهرها نفسها . فقبس . فهو ظاهر جدا في أن المجهول مهرها هو نفس العتيق ، فالتأويل الأول لا بأس به ، فإنه لا منافاة بينه وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة ، فإن في صحة العقد بالشرط المذكور وجها عند الشافعية . وقال آخرون : بل جعل نفس العتيق المهر ، ولكنه من خصائصه ومن جرم بذلك الماوردى . وقال آخرون : قوله ما عتيقها وتزوجها ، معناه أعتقها ثم تزوجها . فلما لم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها ، أى لم يصدقها شيئا فبما أعلم ، ولم ينف أصل الصداق ، ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المراتب من المالكية ومن تبعهما : أنه قول أنس ، فإنه ظنا من قبل نفسه ولم يرفضه . وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أمية - ويقال أمة الله - بنت زينة عن أمها ، أن النبي ﷺ أعتق صفة وخطبها وتزوجها وأمهرها زينة ، وكان اتى بها مسدية من قريظة والنضير ، وهذا لا يقوم به حجة لضعف إسناده ، وبما رخصه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفة نفسها قالت ما عتيق النبي ﷺ وجعل عتيق صداقا ، وهذا موافق لحديث أنس ، وفيه رد على من قال إن أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه . وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه كافة أهل السير أن صفة من سئى خير . ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن يتكهنها بفهر مهر فلزمها الوفاء بذلك ، وهذا خاص بالنبي ﷺ دون غيره . وقيل يحتمل أنه أعتقها بفهر عوض وتزوجها بفهر مهر في الحال ولا في المسأل ، قال ابن الصلاح : معناه أن العتيق يحل محل الصداق وإن لم يكن صداقا ، قال : وهذا كقولهم المجموع زاد من لا زاد له ، قال : وهذا الوجه أصح الأوجه وأقربها إلى لفظ الحديث ، ونسبه الثورى في الروضة . ومن المستغربات قول الترمذى بعد أن أخرجه الحديث : وهو قول الثعالبي وأحمد وإسحق .

قال : وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهورا سوى العتق ، والقول الأول أصح . وكذا قل ابن حزم عن الشافعي . والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح ، اسكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الأول ، ولا سيما نص الشافعي على أن من أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوج به ، لكن يلزمها له قيمتها ، لانه لم يرض بعتقها بجائنا فصار كذا الشروط الفاسدة ، فإن رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها . فإن اتحدا فمصاصا . ومن قال بقول أحمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر مع أحمد ومن وافقه ، والقياس مع الآخرين ؛ فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية ، وهي وإن كانت على خلاف الأصل اسكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي ﷺ في النكاح ، وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى ( وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي ) الآية . ومن جزم بأن ذلك كان من الخصائص يحيى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال : وكذا نقله المازني عن الشافعي . قال : وموضع الخصوصية أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود ، وهذا بخلاف غيره . وقد أخرج عبد الرزاق جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين . ومن طريق إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يعتق أمته ثم يتزوجها ، ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها . وقال القرطبي : منع من ذلك مالك وأبو حنيفة لاستحالة ، وتقرر استحالة بوجوبين : أحدهما أن عتقها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض المحكمين الحرية والرق ، فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده ، وأما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق ، فيجوز أن لا ترضى وحينئذ لا تنكح إلا برضاها . الوجه الثاني أنا إذا جعلنا العتق صداقا فاما أن يتردد العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما ، أو حالة الحرية فيلزم أسبقيته على العقد ، فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال ، لأن الصداق لا بد أن يتقدم تقررده على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة طلبه . فإن اعتلوا بنكاح التفرؤض فقد تمسونا عنه بقولنا حكما ، فانها وإن لم يتعين لها حالة العقد شيء . اسكنها تلك المطالبة فثبت أنه يثبت لها حالة العقد شيء . تطالب به الزوج ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا . وتعمق ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط اذا وجد استحقته المرأة كأن يقول تزوجتك على ما يستحق لي عند فلان وهو كذا . فاذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته . وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث د أن النبي ﷺ جعل عتقها صداقها ، وهو مما يتأيد به حديث انس ، اسكن أخرج أبو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية د أن النبي ﷺ قال لها لما جاءت تستمين به في كتابتها : هل لك أن أفضي عنك كتابتك وأزوجك ؟ قالت : قد فعلت ، وقد استشكله ابن حزم بأنه يلزم منه إن كان أدى عنها كتابتها أن يصير ولاؤها مسكاتها . وأجيب بأنه ليس في الحديث النصريح بذلك ، لأن معنى قولها د قد فعلت ، رضيت ، فيحتمل أن يكون ﷺ عوض ثابت بن قيس عنها فصارت له فأعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية ، أو يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي ﷺ وهبها له ، وفي الحديث : للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من نفسه ولا يحتاج الى ولي ولا حاكم . وفيه اختلاف يأتي في د باب اذا كان الولي هو الخاطب ، بعد نيف وعشرين بابا . قال ابن الجوزي : فإن قيل ثواب العتق عظيم ، فكيف فوته حيث جعله مهورا ؟ وكان يمكن جعل المهر غيره . فالجواب أن صفية بنت ملك ، ومثلها لا يقنع إلا بالمهر الكثير ،

ولم يكن عنده عليه السلام إذ ذاك ما يرضيها به ، ولم ير أن يقتصر ، لجعل صداقها نفسها ، وذلك عندها أشرف من المال الكثير

#### ١٤ - باب تزويج المفسر ، لقوله تعالى : ﴿لَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءُ يُفْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾

٥٠٨٧ - **حديثنا** قتيبة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سهل بن سعيد الساهدي قال : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئتُ أهبُّ لك نفسي . قال فنظر إليها رسول الله ﷺ فصعد للنظر فيها وصوبه ، ثم طأطأ رسول الله ﷺ رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقبض فيها شيئا جلست . فقام رجل من أصحابه فقال : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوّجنيها . فقال : وهل عِدُّكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، فقال اذهب إلى أهلي فانظر هل تجدُ شيئاً ، فذهب ، ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : انظر ولو خاتماً من حديد . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى - قال سهل ما هم ردوا فلما نصفه - فقال رسول الله ﷺ : مانصعُ بازارك ، إن لبستهُ لم يكن عليها منه شيء ، ولمن لبستهُ لم يكن عليك منه شيء . فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام ، فرآه رسول الله ﷺ مؤكياً فأمر به فدُعِيَ ، فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا - **مدّها** - فقال : تَقْرَأُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ قال : نعم . قال : اذهب فقد مَدَّكَ كَتَمَكُنَّ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ »

قوله ( باب تزويج المفسر ) تقدم في أوائل كتاب النكاح . باب تزويج المفسر الذى معه القرآن والاسلام ، وهذه الترجمة أخص من تلك ، وعلق هناك حديث سهل الذى أورده في هذا الباب مبسوطا ، وسيأتى شرحه بعد ثلاثين بابا . قوله ( لقوله تعالى ﴿لَنْ يَكُونُوا فُقَرَاءُ يُفْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ) هو تعليل لحكم الترجمة ، ومحصله أن الفقر في الحال لا يمنع الزواج ، لاحتمال حصول المال في المال ، والله أعلم

#### ١٥ - باب الأكفاء في الدين

وقوله : ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا أَفْجَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا . وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾

٥٠٨٨ - **حديثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني هروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس - وكان ممن شهِدَ بدرًا مع النبي ﷺ - تبنى سالماً وأنكحته بنت أخيه هنداً بنت الوليد بن حبة بن ربيعة ، وهو مولى لاسراة من الأنصار ، كما تبنى النبي ﷺ زيداً . وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دماه الناس إليه وورث من ميراثه ، حتى أنزل الله ﷻ ادعُوهم لِآبَائِهِمْ - إلى قوله -

وَمَوَالِكُمْ) فَرُدُّوْا إِلَى آبَائِهِمْ، فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَبٌ كَانَ مَوْلًى وَأَخًا فِي الدِّينِ. فَجَاءَتْ سَمَةُ بِنْتُ سُهِيلِ بْنِ مَرْدٍ  
لِلْقُرْنِيِّ نَمَّ الْعَامِرِي - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي مُخَذَّيْفَةَ بْنِ عُتْبَةَ - لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ كُنَّا رَأَى سَالِمًا  
وَلَهُمَا، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مَا قَدْ عَلِمْتَ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ

٥٠٨٩ - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «دَخَلَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَلَى مُضَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ فَقَالَ لَهَا: امْلِكِي أَرَدْتَ الْحِجَّ، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً، فَقَالَ لَهَا:  
حَبِّبِي وَاشْتَرِطِي، قَوْلِي: اللَّهُمَّ تَحَيَّلِي حَيْثُ حَبَبْتَنِي. وَكَانَتْ نَحْتُ الْمُقْدَادِرَ بْنَ الْأَسْوَدِ»

٥٠٩٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُيَيْدٍ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «نُنْكَحُ الْمَرْأَةَ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَحَالِهَا، وَلِدِينِهَا، قَاطِعًا  
بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَلِكَ»

٥٠٩١ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَمِيعٍ قَالَ «مَرُّ رَجُلٍ عَلَى رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ يُنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشْتَنَعَ وَإِنْ قَالَ أَنْ يُسْتَمَعَ  
قَالَ ثُمَّ سَكَتَ. فَمَرَّ رَجُلٌ مِنْ قُرَّاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذَا؟ قَالُوا: حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ  
لَا يُنْكَحَ وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشْتَنَعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْتَمَعَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلَّةِ الْأَرْضِ.  
مِثْلَ هَذَا»

[الحديث ٥٠٩١ - طرأه في ٦٤٤٧]

قَوْلُهُ (بَابُ الْإِكْفَاءِ فِي الدِّينِ) جَمَعَ كَفَاءَ بَعْضِ أَوَّلِهِ وَكَوْنَ الْفَاءِ بَعْدَهَا حِزْمَةً: الْمِثْلُ وَالنَّظِيرُ. وَاعْتِبَارُ  
الْكَفَاءَةِ فِي الدِّينِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَلَا تَحِلُّ الْمُسْلِمَةُ لِكَافِرٍ أَصْلًا. قَوْلُهُ (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا لَجَعَلَهُ نَسَبًا  
وَصِهْرًا الْآيَةَ) قَالَ الْفَرَاءُ النَّسَبُ مِنْ لَا يَحِلُّ نِكَاحُهُ، وَالصَّهْرُ مَنْ يَحِلُّ نِكَاحُهُ. فَكَانَ الْمَصْرَفُ لِمَا رَأَى الْحَصْرَ وَفَعَلَ  
بِالْقِسْمَيْنِ صَلَاحَ التَّمْلِكِ بِالْعَمُومِ لَوْجُودِ الصَّلَاحِيَةِ إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ اسْتِثْنَاءُ الْكَافِرِ، وَقَدْ جُوزَ  
بِأَنِّ اعْتِبَارَ الْكَفَاءَةِ مَحْتَصَرٌّ بِالْدِّينِ مَالِكٌ، وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَمَنْ التَّابِعِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَهَرَمٍ  
ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. وَاعْتَبَرَ الْكَفَاءَةَ فِي النَّسَبِ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: قَرِيشٌ أَكْفَاءُ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، وَالْعَرَبُ  
كَذَلِكَ، وَابْنُ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ كَيْفًا لِقَرِيشٍ كَمَا لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ كَيْفًا لِلْعَرَبِ. وَهُوَ وَجْهٌ لِلشَّافِعِيِّ. وَالصَّحِيحُ  
أَقْدِيمُ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمَطْلَبُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَمِنْ عَدَائِهِمْ وَلَا أَكْفَاءَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِذَا نَكَحَ الْمَوْلَى الْعَرَبِيَّةَ  
يُفْسَخُ النِّكَاحُ، وَبِهِ قَالَ أَحَدٌ فِي رِوَايَةٍ. وَتَوَسَّطَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: لَيْسَ نِكَاحُ غَيْرِ الْإِكْفَاءِ حَرَامًا فَأَرَادَ بِهِ النِّكَاحَ،  
وَلَمَّا هُوَ تَقْصِيرُ بِالْمَرْأَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ، فَإِذَا رَضُوا صَحَّ وَيَكُونُ حَقًّا لَمْ تَرْكُوهُ، فَلَوْ رَضُوا إِلَّا وَاحِدًا فَلَمْ يَفْسَخْهُ.

وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كيلا تضيع المرأة نفسها في غير كفء انتهى . ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث ، وأما ما أخرجه الزار من حديث معاذ رفعه « العرب بعضهم أكفاء بعض ، والموالي بعضهم أكفاء بعض » فإسناده ضعيف . واحتج البيهقي بحديث وأئمة مرفوعا « ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسماعيل ، الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم ، لكن في الاحتجاج به لذلك نظر ، لكن ضم بعضهم اليه حديث « قدموا فريشا ولا تقدموها » ونقل ابن المنذر عن البويطي أن الشافعي قال : الكفاءة في الدين ، وهو كذلك في مختصر البويطي ، قال الرازي : وهو خلاف مشهور . ونقل الأبري عن الربيع أن رجلا سأل الشافعي عنه فقال : أنا عربي لا تسألني عن هذا . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة ، قوله ( أن أباحذيفة ) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك ، وهو خال معاوية بن أبي سفيان . قوله ( ثلثي ) بفتح المثناة والموحدة وتثنية النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا ، وسالم هو ابن معقل مول أبى حذيفة ، ولم يكن مولاه وإنما كان يلازمه ، بل كان من خلفائه كما وقع في رواية لمسلم ، وكان استشهاده أبى حذيفة وسالم جميعا يوم اليمامة في خلافة أبى بكر . قوله ( وأنكحه ) أى زوجه ( هذا ) كذا في هذه الرواية ، ووقع عند مالك « فاطمة » فلعل لها اسمين ، والواليد ابن حبة أحد من قتل بيدركافرا ، وقوله « بنت أخيه » بفتح الهمة وكسر المعجمة ثم تحمائية هو الصحيح ، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات بضم الهمة وسكون الحاء ثم مثناة وهو غلط . قوله ( وهو مولى امرأة من الانصار ) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر . قوله ( كما نبى النبي ﷺ زيدا ) أى ابن حارثة ، وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب . قوله ( فمن لم يعلم له أب ) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للجھول . قوله ( كان مولى وأما في الدين ) لعل في هذا إشارة الى قولهم « مولى أبى حذيفة » وان سالما لما نزلت ( ادعوم لآبائهم ) كان ممن لا يعلم له أب فقيل له مولى أبى حذيفة . قوله ( انا كما نرى ) بفتح النون أى نعتقد . قوله ( سالما ولدا ) زاد البرقاني من طريق أبى أيمن شيخ البخارى فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري « فكان بأوى ممى ومع أبى حذيفة في بيت واحد فبراني فضلا ، وفضلا بضم الفاء والمعجمة أى متبذلة في ثياب المهنة ، يقال تفضلت المرأة اذا فضلت ذلك ، هذا قوله الخطابي وتبعه ابن الاثير وزاد دوكان في ثوب واحد ، وقال ابن عبد البر : قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه ، قال : فعلى هذا فعنى الحديث أنه كان يدخل عليها وهى منكشف بعضها . وعن ابن وهب : فضل مكشوفة الرأس والمصدر ، وقيل الفضل الذى عليه ثوب واحد ولا إزار تحته . وقال صاحب الصحاح : تفضلت المرأة في بيتها اذا كانت في ثوب واحد كقميص لا كين له . قوله ( وقد أنزل الله فيه ما قد علمت ) أى الآية التى ساقها قبل وهى ( ادعوم لآبائهم ) وقوله ( وما جعل ادعياءكم أبناءكم ) . قوله ( فذكر الحديث ) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف نرى ؟ فقال رسول الله ﷺ أرضعوه ، فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ، فبذلك كانت عائشة تأمر بنات إخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وان كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها ، وأبت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحدا من الناس حتى يرضع في المهد ، وقلن لعائشة : والله ما ندرى لعلها رخصة من رسول الله ﷺ لسالم دون الناس . ووقع عند الاسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن أبى أيمن فيه مع عروة أبو عائذ الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة ونقل في آخره : لم يذكرهما البخارى في إسناده . قلت : وقد أخرجه

النسائي عن عمران بن بكار عن أبي اليان عن عتصم الكرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصم المتن أيضا ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال : عن عروة وابن عبد الله بن أبي ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق يونس كما ترى ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر ، والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة ، والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل . وكذا أخرجه مالك وابن إسحق عن الزهري ، لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل . وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال : عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة ، أخرجه الطبراني . قال الذهلي في الزهریات ، هذه الروایات كلها عندنا محفوظة إلا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة ، أي ذكر عمرة في إسناده ، قال : والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أنعم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ، فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر ، فهو ابن أخت عائشة ، كما أن عروة ابن أختها ، وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال : وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فذهب لجهده ، وأما قول شعيب أبو حازم أنه فهو مجهول . قلت : لعلها كنية إبراهيم المذكور ، وقد نقل المزي في التهذيب ، قول الذهلي هذا وأقره ، وخالف في الأطراف ، فقال : أظنه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة ، يعني عم إبراهيم المذكور . والذي أظن أن قول الذهلي أشبه بالصواب . ثم ظهر لي أنه أبو عبيدة بن عبد الله بن زمرة ، فإن هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر ، فهذا هو المعتمد ، وكأن ما عداه تصحيف والله أعلم . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن محمد بن عمار ، ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة ، فله أصل من حديثها ، ففي رواية للقاسم عنده : جاءت سلمة بنت سهيل بن عمرو فقالت : يا رسول الله إن في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال : أرضعيه . فقالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وفي أفض فقالت : إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال ، وأنه يدخل علينا ، وإنني أظن أن في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك ، فقال أرضعيه تحرمي عليه . فرجعت إليه فقالت : إنني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة ، وفي بعض طرق حديث زينب : قالت أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي ، فقالت : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة ، إن امرأة أبي حذيفة ، فذكرت الحديث مختصرا . وفي رواية : الغلام الذي ، قد استغنى عن الرضاعة ، وفيها : فقال : أرضعيه . قالت : إنه ذو لحية . فقال : أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة . قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة ، وفي لفظ عن أم سلمة : أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة ، وقلن لعائشة : والله ما نرى هذا إلا رخصة لسالم ، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا ، . قلت : وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع ، ونذكر هناك حكم هذه المسألة أعني إرضاع الكبير إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي ﷺ في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المختصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث : ما أجدني ، أي ما أجد نفسي ، واتحاد الفاعل والمفعول مع كونها ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب . وفي الحديث جواز النكاح في دمج الكلام بغير قصد . وفيه أن المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض ، كذا قيل ، ولا يلزم من كونه لا يجوز له منها أن يسقط عنها استئذانه . قوله في

آخره ( وكانت تحت المقداد بن الاسود ) ظاهر سياقه أنه من كلام عائشة ، ويحتمل أنه من كلام عروة ، وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب ، فإن المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب إلى الاسود بن عبد يغوث الزمري لكونه تبناه ، فكان من حلفاء قريش ، وتزوج ضباعة وهي هاشمية ، فلولا أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب ، لما جاز له أن يتزوجها لأنها فوقه في النسب ، والذي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجب بأنها رضىت هي وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة ، وهو جواب صحيح إن ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب . الحديث الثالث حديث ابن هريرة ، قوله ( تزكح المرأة لأربع ) أى لأجل أربع قوله ( لمالها ولحسبها ) بفتح المهملة ثم موحدة أى شرفها ، والحسب فى الأصل الشرف بالأباء وبالأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره . وقيل المراد بالحسب هنا الغنى الحسن . وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه . وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور وعلى دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها ، وذكر النسب على هذا تأكيد ، ويؤخذ منه أن الشريف الذئب يستحب له أن يتزوج نسيبة إلا إن تعارض نسيبة غير دينه وغير نسيبة دينه فتقدم ذات الدين ، وهكذا فى كل الصفات . وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القرابين يكون أحق فهو متجه . وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه وإن أحساب أهل الدنيا الذى يذهبون إليه المال ، فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له ، فيقوم النسب الشريف لساخيه مقام المال لمن لا نسب له ، ومنه حديث سمرة رفعه والحسب المال ، والكرم التقوى ، أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم ، وهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاءة بالمال وسيأتى فى الباب الذى بعده ، أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان ضيعا ، رفعة من كان مقل ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد ، فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتى البحث فيه ، لا على الثانى لكونه سبق فى الإنكار على من يفعل ذلك . وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وإيس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال . قوله ( وجمالها ) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينية والغير جميلة الدينية ، نعم لو تساوتا فى الدين فالجميلة أولى ، ويلتحق بالخشنة الذات الحسنة الصفات ، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصدق . قوله ( فاظفر بذات الدين ) فى حديث جابر . فعليك بذات الدين ، والمعنى أن اللاتى بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره فى كل شيء لاسيما فيما تطول صحبته فأمره النبي ﷺ بتحصيل صاحبة الدين الذى هو غاية البغية . وقد وقع فى حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسنات فسمى حسنات أن يردن - أى يهلكن - ولا تزوجوهن لأموالهن فسمى أموالهن أن تطفهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولامة سوداء ذات دين أفضل . قوله ( تربت يدك ) أى لفتا بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو خبر بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد به حقيقته ، وبهذا جزم صاحب العمد ، زاد غيره أن صدور ذلك من النبي ﷺ فى حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على رية ، وحكى ابن العربى أن معناه استغنى ، ورد بأن المعروف أترب إذا استغنى وترب إذا افتقر ، ووجه بأن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما فى الدنيا تراب ولا يخفى بعده ، وقيل معناه ضعف عقلك ، وقيل افتقرت من العلم ، وقيل فيه تقدير شرط أى وقع لك ذلك

ان لم تفعل ووجهه ابن الهيثم ، وقيل معنى افترقت غابت ، ووجهه بعضهم فقال له بالثناء انثثة ووجهه بأن معنى تربت  
 تفرقت وهو مثل حديث ونهى عن الصلاة اذا صارت الشمس كالانارب ، وهو جمع ثروب وأرب مثل فلوس  
 وأفلس وهى جمع ثرب بفتح أوله وسكون الراء وهو اللحم الرقيق المتفرق الذى يثشى الكرش ، وسبأى مؤيد  
 لذلك فى كتاب الادب . قال الفرطى : معنى الحديث أن هذه الحصاى الأربع هى التى يرغب فى نكاح المرأة لاجلها ،  
 فهو خبر عما فى الوجود من ذلك لانه وقع الأسر بذلك بل طاهره لإباحة النكاح لفصل كل من ذلك لكن قصد الدين  
 أول ، قال ولا يطن من هذا الحديث أن هذه الأربع تزوجه منها الكفاءة أى تنحصر فيها ، فان ذلك لم يقل به أحد  
 فيما علمت وإن كانوا اختلفوا فى الكفاءة ما هى . وقال المهب : فى هذا الحديث دليل على أن لزوج الاستمتاع  
 بمال الزوجة ، فان طابت نفسها بذلك حل له وإلا فله من ذلك فسر ما بذل لها من الصداق . وتعب بان هذا التفصيل  
 ليس فى الحديث . ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لأجل مالها فى استمتاع الزوج ، بل قد يقصد تزويج ذات الثنى لما  
 صاء بمصداق له منها من ولد فيمرد اليه ذلك المال بطريق الارتان وفتح ، أو لكونها تستغنى بمالها عن كثرة  
 مطالبة بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك . وأعجب منه استدلال بعض المالكية به على أن للرجل أن يصدر على امرأته  
 فى مالها ، قال : لانه إنما تزوج لأجل المال فليس لها نفقة عليه ، ولا يحق وجه الرد عليه والله أعلم . الحديث  
 الرابع حديث سهل وهو ابن سعد ، قوله ( ابن أبى حازم ) غير عبد العزيز . قوله ( مردجل ) لم أف على اسمه  
 قوله ( حرى ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد النحائية أى حقيق وجدير . قوله ( يدفع ) يضم أوله وتشديد الباء  
 المفتوحة أى قبل شفاعته . قوله ( فردجل من فقراء المسلمين ) لم أف على اسمه ، وفى « مسند اروپانى »  
 وقد فوج مصر لابن عبد الحكم ، ود مسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبى سالم الجبشان عن أبى ذر أنه  
 جميل بن سراقه . قوله ( فردجل ) فى رواية الرقاق قال : فسكت النبي ﷺ ثم مردجل . قوله ( فقال ) وقع فى  
 طريق أخرى تأتى فى الرقاق لفظه فقال لرجل ضده جالس : ما رأيت فى هذا ، وكأنه جمع هنا باعتبار أن  
 الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد . وقد سمي من الجيمين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق  
 عبد الرحمن بن جبير بن نفيع عن أبيه عنه . قوله ( أن لا يسمع ) زاد فى رواية الرقاق : أن لا يسمع لغيره . قوله  
 ( هذا ) أى الفقير ( خير من ملء الأرض مثل هذا ) أى الغنى ، وملء بالهمز ويجوز فى مثل النصب والجر ،  
 قال الكرماني : ان كان الأول كافراً فوجه ظاهر ، وإلا فيكون ذلك معلوما لرسول الله ﷺ بالوحى . قلت : يعرف  
 المراد من الطريق الأخرى التى ستأتى فى كتاب الرقاق بلفظ ، قال رجل من أشرف الناس : هذا واقه حرى الخ ،  
 لحاصل الجواب أنه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ، ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير ،  
 وقد ترجم عليه المصنف فى كتاب الرقاق فضل المتر ، ويأتى البحث فى هذه المسألة هناك ان شاء الله تعالى

## ١٦ - باب الأكل فى الليل ، وتزويج القمل المثرة

٥٠٩٧ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الأيثر عن عمار بن ابن شهاب قال أخبرني مروءة أنه سأل  
 عائشة رضي الله عنها ( وإن خيفتم أن لا تقيطوا فى بيتي ) قالت : يا ابن أختي هذه البنية تكون فى حبر  
 ولها ، فترغب فى جمالها وملاها ، ويريد أن يتقصى صداقها ، فتبوا عن نكاحين ، إلا أن يقسطوا فى إكل



للصّدّاق ، وأمرُوا بِنِكَاحٍ مِنْ سِوَاهُنَّ قَالَتْ : وَاسْتَفْتَى النَّاسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ( وَرَغَبُونَ أَنْ يُنكِحَهُمْ ) فَأَنْزَلَ اللَّهُ لَهُمْ أَنْ الْيَتِيمَةَ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ جَمَالٍ وَمَالٍ رَغِبُوا فِي نِكَاحِهَا وَنَسَبُهَا فِي إِكْمَالِ الصّدّاقِ ، وَإِذَا كَانَتْ مَرْغُوبَةً عَنْهَا فِي قَفَرِ الْمَالِ وَالْجَمَالِ تَرَكُوهَا وَأَخْضَوْا غَيْرَهَا مِنَ النِّسَاءِ . قَالَتْ : فَكَيْفَ يَتْرَكُونَهَا حِينَ يَرْغَبُونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يُنكِحُوهَا إِذَا رَغِبُوا فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يُقْطَعُوا لَهَا وَيُعْطَوْهَا حَقُّهَا الْأَوْفَى مِنَ الصّدّاقِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِكْفَاءِ فِي الْمَالِ ، وَتَرْوِجِ الْمَقْلِ الْمَثْرِيَةِ ) أَمَا اعْتِبَارُ الْكِفَاءَةِ بِالْمَالِ لِيُخْتَلَفَ فِيهِ هُنْدٌ مِنْ يَشْتَرِطُ الْكِفَاءَةَ ، وَالْأَشْهُرُ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ، وَنَقَلَ سَابِحُ الْأَنْصَاحِ ، عَنْ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : الْكِفَاءَةُ فِي الدِّينِ وَالْمَالِ وَالنِّسَبِ . وَجُزِمَ بِاعْتِبَارِهِ أَبُو الطَّيِّبِ وَالْمِصْبَرِيُّ وَجَاعَةُ . وَاعْتَبَرَهُ الْمَارُودِيُّ فِي أَهْلِ الْأَمْصَارِ ، وَخَصَّ الْخِلَافَ بِأَهْلِ الْبُوَادِي وَالْقُرَى الْمُتَمَخَّرِينَ بِالنِّسَبِ دُونَ الْمَالِ . وَأَمَّا الْمَثْرِيَةُ فَبِضْمِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمِثْلَةِ وَكسرِ الرَّاءِ وَفَتْحِ التَّحْتَانِيَةِ مِمَّا لَهَا ثَرَاءٌ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ وَالْمَدُّ وَهُوَ الْغَنَى ، وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّتِي فِي الْبَابِ مِنْ هُومِ التَّعْسِيمِ فِيهِ لَأَسْتِجَالُهُ عَلَى الْمَثْرِيَةِ وَالْمَقْلَةِ مِنَ النِّسَاءِ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ ، وَلَكِنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَشْتَرِطُهُ لِاحْتِمَالِ اخْتِلَافِ رِضَا الْمَرْأَةِ وَرِضَا الْأَوْلِيَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النِّسَاءِ ، وَمَعْنَى مَنْ وَجَّهَ آخِرُ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ ، وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزُوجَ عَجُوزَتَهُ مِنْ نَفْسِهِ ، وَسَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهِ قَرِيبًا . وَفِيهِ أَنَّ لِلْوَلِيِّ حَقًّا فِي الزَّوْجِ لِأَنَّ اللَّهَ خَاطِبُ الْأَوْلِيَاءِ بِذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

#### ١٧ - بَابُ مَا يَتَّبَعُ مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ فَهَذَا لَكُمْ )

٥٠٩٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُرَّةَ وَسَالِمِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « الشُّؤْمُ فِي الرَّأَةِ وَالْفَرَسِ » ،

٥٠٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهَّالٍ حَدَّثَنَا بَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَسْقَلَانِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

قَالَ « ذَكَرُوا الشُّؤْمَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ ،

٥٠٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ « إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ ،

٥٠٩٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عُمَانَ الزُّهْرِيَّ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا تَرَكْتُ بَعْدِي شَيْئًا أَضُرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَتَّبَعُ مِنْ شُؤْمِ الْمَرْأَةِ ) الشُّؤْمُ هُضمُ الْمُعْجَمَةِ بَعْدَهَا وَارْتِجَالُهَا وَقَدْ تَهَمُّ وَهُوَ خُذْلَانُهَا ، يُقَالُ تَهَمَّتْ بِكَذَا وَتَهَمَّتْ بِكَذَا . قَوْلُهُ ( وَقَوْلُهُ تَعَالَى : إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ فَهَذَا لَكُمْ ) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى اخْتِصَاصِ

الشوم ببعض النساء دون بعض بما دلت عليه الآية من التبويض ، وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد . وقد جاء في بعض الأحاديث ما اعلمه يفهم ذلك وهو ما أخرجه أحمد ومحمّد ابن حبان والحاكم من حديث سعد مرفوعا ، من سعادة ابن آدم ثلاثة : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح . ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء ، وفي رواية لابن حبان والمركب الهني ، والمسكن الواسع . وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فتسوؤك وتحمل لسانها عليك ، والدابة تكون قاطورا فان ضربتها أنهبتك وان تركتها لم تلحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق . وللطبراني من حديث أسماء : إن من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة ، وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخيب جيرانها ، وسوء الدابة منعهما ظهرها وسوء طبعها ، وسوء المرأة عقم رحمها وسوء خلقها . قوله ( عن أسامة بن زيد ) زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة سعيد بن زيد ، وقد قال الترمذی لا نعلم أحدا قال فيه ، عن سعيد بن زيد ، غير معتمر بن سليمان . قوله ( ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء ) قال الشيخ تقي الدين السبكي : في إيراد البخاري هذا الحديث عقب حديث ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة إلى تخصيص الشوم بمن تحصل منها العداوة والفتنة ، لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكميها أو أن لها تأثيرا في ذلك ، وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ، ومن قال إنها سبب في ذلك فهو جاهل ، وقد أطلق الشارع على من ينسب المطر إلى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر إلى المرأة بما ليس لها فيه مدخل . وإنما يتفق موافقة قضاء وقدرة فتتفرغ النفس من ذلك ، فمن وقع له ذلك فلا يضربه أن يتركها من غير أن يعتمد نسبة الفعل إليها . قلت : وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد ، وفي الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ، ويشهد له قوله تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء ) فحملن من حب الشهوات ، وبدأ بهن قبل بقية الأنواع إشارة إلى أنهن الأصل في ذلك ، ويقع في المشاهدة حب الرجل ولد من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده من غيرها ، ومن أمثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الحبة . وقد قال بعض الحكماء : النساء شركهن وأشر ما فيهن عدم الاستغناء عنهن . ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تماطلي ما فيه نقص العقل والدين كشفله عن طلب أمور الدين وحمله على التهالك على طلب الدنيا وذلك أشد الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في أثناء حديثه وانقروا النساء ، فان أول فتنة في إسرائيل كانت في النساء .

### ١٨ - باب : الحرّة تحت العبد

٥٠٩٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت « كانت في بركة نذرت سنن عفت فحدثت ، وقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق ، ودخل رسول الله ﷺ وبُرمة على النار ففرّج الله خبز وأذم من أدم طيب فقال : ألم أَرِ للبرمة ؟ فقيل : لعمرك تصدّقي به على بركة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : هو عليها صدقة ولنا هدية »

قوله (باب الحرة تحت العبد) أى جواز تزويج العبد الحرة إن رضيت به ، وأورد فيه طرفاً من قصة بريدة حيث خبرت حين عتقت ، وسيأتى شرحه مستوفى في كتاب الطلاق ، وهو مصير من المصنف إلى أن زوج بريدة حين عتقت كان عبداً ، وسيأتى البحث فيه هناك إن شاء الله تعالى

١٩ - باب لا يزوج أكثر من أربع ، أقوله تعالى (مثنى وثلاث ورباع)

وقال على بن الحسين عليهما السلام : يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

وقوله جل ذكره (أولى أجنبية مثنى وثلاث ورباع) يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع

٥٠٩٨ - حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله بن هشام عن أبيه ، عن عائشة (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) قالت : هى اليتيمة تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويبنى صاحبها ولا يعذر في مالها فليزوج ما طاب له من النساء سواها مثنى أو ثلاث ورباع

قوله (باب لا يزوج أكثر من أربع أقوله تعالى : مثنى وثلاث ورباع) أما حكم الترجمة فبالاجماع ، إلا قول من لا يحد بخلافه من رافضى ونحوه ، وأما انشراء من الآية فلأن الظاهر منها التخيير بين الأعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها (فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة) ولأن من قال جاء القوم مثنى وثلاث ورباع أراد أنهم جاءوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد تبين حقيقة مجيئهم وأنهم لم يجيئوا جملة ولا فرادى ، وعلى هذا فعنى الآية انكحوا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ، فالمراد الجميع لا المجموع ، ولو أريد بمجموع العدد المذكور لكان قوله مثلاً تسماً أرباعاً ، وأيضاً فأن لفظ «مثنى» معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء ، فدل إرادته أن المراد التخيير بين الأعداد المذكورة ، واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع ، وبكونه (مثنى) جمع بين تسع معارض بأمره (مثنى) من أسلم على أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع ، وقد وقع ذلك لفيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته (مثنى) بذلك ، وقوله (أولى أجنبية مثنى وثلاث ورباع) تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر ، وهو ظاهر في أن المراد به تنويع الأعداد لا أن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور - قوله (وقال على بن الحسين) أى ابن على بن أبى طالب (يعنى مثنى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو ، فهى للتنويع ، أو هى عاطفة على العامل والتقدير فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وأنكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ ، وهذا من أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون إلى قولهم ويعتقدون ههنا . ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى (وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى) وقد سبق قبل هذا باب أنهم سيأتوا من الذى هنا وبالله التوفيق

٢٠ - باب (وأما أنكم للآتي أرضعكم) ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

٥٠٩٩ - حدثنا إسماعيل بن عدي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بنت عبد الرحمن « أن عائشة زوج النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرتها أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان عندها ، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت

حفصة ، قالت قلت : يا رسول الله ، هذا رجلٌ يَسْتَأْذِنُ في بيتك ، فقال النبي ﷺ : أَرَأَهُ فُلَانًا - لَمْ  
حفصة من الرضاة - قالت عائشة : لو كان فلان حياً - لَمَنَّا مِنَ الرضاة - دَخَلَ عَلَيَّ ؟ فقال : نعم ، الرضاة  
مَحْرُومٌ مَا مَحْرُومُ الْوَلَادَةِ »

٥١٠٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - قَالَ : قِيلَ  
لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَلَا تَنْزَوِجُ ابْنَةَ حَمْرَةَ ؟ قَالَ : إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرضاة . وَقَالَ بِشْرُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ سَمِعْتُ  
قَتَادَةَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ . . . مثله

٥١٠١ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ  
ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سَفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الْكَسْحُ أَخْتِي بِنْتُ أَبِي  
سَفْيَانَ ، فَقَالَ : أَوْ تَحْبِئِينَ ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، لَسْتُ لَكَ بِخَلِيلَةٍ ، وَأَحَبُّ مَن شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أَخْتِي . فَقَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ : إِنْ ذَلِكَ لَا يَحْمِلُ لِي . قَالَتْ فَإِنَّا نَحْدُثُ أَنَّكَ تَرِيدُ أَنْ تَنْكَحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ . قَالَ : بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟  
قَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَ : لَوْ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ رَيْبِي فِي حَبْرِي مَا حَلَّتْ لِي . إِنَّمَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرضاة . أَرْضَعْتَنِي وَأَبَا  
سَلَمَةَ ثَوْبِيَّةً ، فَلَا تَرْضَعَنَّ عَلَيَّ بَنَاتِيكَ وَلَا أَخَوَاتِيكَ . قَالَ عُرْوَةُ : وَثَوْبِيَّةٌ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ وَكَانَ أَبُو لَهَبٍ  
أَهْتَفَهَا فَأَرْضَعَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَتْهُ بَعْضُ أَهْلِهَا بِشْرٌ حَبِيبَةً ، قَالَ لَهُ : مَاذَا لَقِيتَ ؟ قَالَ أَبُو  
لَهَبٍ : لَمْ أَلْقَ بَدَكَ ، غَيْرَ أَنِّي سَقِيتُ فِي هَذِهِ بَسَاتِنِي ثَوْبِيَّةً »

[ الحديث ٥١٠١ - أطرافه في : ٥١٠٦ ، ٥١٠٧ ، ٥١٣٣ ، ٥١٧٢ ]

قوله ( باب وأما نكح اللاتي أرضعنكم ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) هذه الترجمة وتلات تراجم  
بعدها تتعلق بأحكام الرضاة ، ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاع ، ولم أره في شيء من الأصول .  
وأشار بقوله ويحرم الخ ، أن الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاة . وقد بينت ذلك السنة . ووقع في  
رواية الكشمهيني ويحرم من الرضاة ، ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث عائشة ، قوله ( عن عبد  
الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري ، وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه ،  
لكنه اختصره فاقصر على المتن دون الفص ، أخرجه مسلم . قوله ( وأما سمعت صوت رجل يستأذن في  
بيت حفصة ) أي بنت عمر أم المؤمنين ، ولم أقف على اسم هذا الرجل . قوله ( أراه ) أي أظنه . قوله ( فلانا لم  
حفصة ) اللام بمعنى عن ، أي قال ذلك عن عم حفصة . ولم أقف على اسمه أيضا . قوله ( قالت عائشة ) فيه التفات  
وكان السياق يقتضي أن يقول ذلك . قوله ( لو كان فلان حياً ) لم أقف على اسمه أيضا ، ووقع من فسه بأفصح  
أخي أبي القيس لان أبا القيس والد عائشة من الرضاة ، وأما أفصح فهو أخوه وهو حمها من الرضاة كما سيأتي

أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي ﷺ أن تأذن له بعد أن امتنعت ، وقولها هنا ولو كان حيا ، يدل على أنه كان مات ، فيحتمل أن يكون أحيا آخر ، ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعده عهدا به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن . وقال ابن التين : سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة : لو كان فلان حيا ، أين هو من الحديث الآخر الذي فيه فأبيت أن أذن له ، فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي ؟ فقال : هما أحسان من الرضاة أحدهما وضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حيا ، والآخر أخو أبيها من الرضاة . قلت : الثاني ظاهر من الحديث ، والأول حسن محتمل ، وقد ارتضاء عياض ، إلا أنه يحتاج إلى نقل لكونه جزم به ، قال : وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت امرأة أخي الذي استأذن عليها . قلت : وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل ، إنما المشكل كونها سألت عن الأول ثم توقفت في الثاني ، وقد أجاب عنه القرطبي قال : هما سؤالان وقما مرتين في زمنين عن رجلين ، ونكرر منها ذلك إما لأنها نسيت القصة الأولى ، وإما لأنها جوزت تغير الحكم فأعادت السؤال . وتامه أن يقال : السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع ، فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تجويز النسخ . ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو أن أحد الممين كان أعلى والآخر أدنى ، أو أحدهما كان شقيقا والآخر لأب فقط أو لأم فقط ، أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته . وقال ابن المرباط : حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة ، وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى ، لأن عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر فارضاة فيهما من قبل المرأة ، وعم عائشة إنما هو من قبل الفحل ، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها لجاء أخوه يستأذن عليها فأبت فأخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة . فسكانه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك ، فلذلك سألت ثانيا في قصة أبي القعيس ، وهذا إن كان وجده منقولا فلا عيب عنه وإلا فهو محل حسن ، والله أعلم . قوله ( الرضاة تحرم ما تحرم الولادة ) أي وتبيح ما تبيح ، وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم التمسك وتوابعه ، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأرلاد المرضعة وتزليلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والحلوة والمسافرة ، ولكن لا يقترب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث وجوب الإتيان والمقت بالملك والشهادة بالعقل وإسقاط القصاص . قال القرطبي : ووقع في رواية ما تحرم الولادة ، وفي رواية ما يحرم من النسب ، وهو دال على جواز قل الرواية بالمعنى ، قال : ويحتمل أن يكون ﷺ قال اللفظين في وقتين ، قلت : الثاني هو المعتمد ، فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى ، وإنما يأتي ما قال إذا اتحد ذلك . وقد وقع عند أحمد من وجه آخر عن عائشة د يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ ، قال القرطبي : في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها ، يعنى الذى وقع الارضاع بين ولده منها أو السيد ، فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه ، وأما لأنها جدته فصاعدا ، وأختها لأنها عائلته ، وبنتها لأنها أخته ، وبنت بنتها فأنزلا لأنها بنت أخته ، وبنت صاحب اللبن لأنها أخته ، وبنت بنته فأنزلا لأنها بنت أخته . وأما فصاعدا لأنها جدته ، وأخته لأنها عمته ، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع ، فليست أخته من الرضاة أختا لأخيه ولا بنتا لأبيه إذ لا رضاع بينهم ، والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجراء المرأة وزوجها وهو اللبن ، فإذا اختلنى به الرضيع صار جزءا من أجرتها فانتشر التحريم بينهم ، بخلاف قراباته الرضيع

لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث ابن عباس ، قوله ( عن جابر بن زيد ) هو أبو الشمطاء البصري مشهور بكنيته ، وأما جابر بن يزيد الكوفي فأول اسم أبيه تحنانية وليس له في الصحيح شيء . قوله ( قيل للنبي ﷺ ) القائل له ذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في فريش وتدعنا ؟ قال : وعندكم شيء ؟ قلت : نعم ابنة حمزة ، الحديث ، وقوله « تنوق » ضبط بفتح المشاء والنون وتشديد الواو بعدها قاف أى تختار ، مشتق من النيقة بكسر النون وسكون التحتانية بعدها قاف ، وهى الخيار من الشيء ، يقال تنوق تنوقا أى بالغ فى اختيار الشيء وانتقاه . وعند بعض رواة مسلم « تنوق » بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من الترق أى تميل وتشتى ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب وقال على : يا رسول الله ألا تزوج بنت عمك حمزة فإنها من أحسن فتاة فى فريش ، وكان عليا لم يعلم بأن حمزة رضيع النبي ﷺ ، أو يجوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . قال القرطبي : وسعيد أن يقال عن علي لم يعلم بتحريم ذلك . قوله ( أنها ابنة أخى من الرضاعة ) زاد همام عن قتادة « ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب » وقد تقدم من طريقه فى كتاب الشهادات ، وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة ، وهو المطابق لفظ الترجمة . قال العلماء : يستثنى من عموم قوله « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » أربع نوسة يحرم من فى النسب مطلقا وفى الرضاع قد لا يحرم ، الأولى أم الاخ فى النسب حرام لأنها إما أم وإما زوج أب ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الاخ فلا تحرم على أخيه . الثانية أم الحفيد حرام فى النسب لأنها إما بنت أو زوج ابن ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده . الثالثة جدة الولد فى النسب حرام لأنها إما أم أو أم زوجة ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها . الرابعة أخت الولد حرام فى النسب لأنها بنت أو ربيبة ، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الولد فلا تحرم على الوالد . وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ، ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك . وفى التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهم لم يحرم من جهة النسب وإنما حرم من جهة المصاهرة . واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فأنهم يحرمون فى النسب لا فى الرضاع وليس ذلك على عمومهم والله أعلم . قال مصعب الزبيري : كانت ثوبية - بفتح الهمزة - فى الحديث الذى بعده - أرضعت النبي ﷺ بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة . قلت : وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها فى كتاب المغازى فى شرح حديث البراء بن عازب فى قوله « فتبعتم بنت حمزة تنادى : يا عم ، الحديث . وجملة ما نحصل لنا من الخلاف فى اسمها سبعة أقوال : إمامة وعمارة وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعل ، وحكى المذنب فى اسمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية . الحديث الثالث حديث أم حبيبة وهى زوج النبي ﷺ ، قوله ( انكح أختى ) أى تزوج . قوله ( بنت أبي سفيان ) فى رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي فى هذا الحديث « انكح أختى عزة بنت أبي سفيان » ولا ابن ماجه من هذا الوجه « انكح أختى حمزة » وفى رواية هشام بن عروة عن أبيه فى هذا الحديث عند الطبرانى أنها قالت « يا رسول الله هل لك فى حمزة بنت أبي سفيان ؟ قال : أصنع ماذا ؟ قالت : تنكحها » وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ، ولفظه « فقال فأقبل ماذا ؟ وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على « ما » الاستفهامية خلافا لما أنكره من النحاة . وعند أبي موسى فى « الذيل » ددة بنت أبي سفيان ، وهذا وقع فى رواية

الحديث في مسنده عن سفيان عن هشام ، وأخرجه أبو نعيم والبيهقي من طريق الحميدي وقالوا : أخرجه البخاري عن الحميدي ، وهو كما قالوا قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم وكأنه عمدا ، وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحده البخاري أيضا منها ثم نبه على أن الصواب درة وسيأتي بعد أربعة أبواب ، وجزم المنذري بأن اسمها حمزة كذا في الطبراني ، وقال عياض : لا أعلم لعزة ذكرا في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب ، وقال أبو موسى : الأشهر فيها عزة . قوله ( أو تحبين ذلك ) ؟ هو استمهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة . قوله ( است لك بمخيلة ) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من أخلى يخل ، أي لست بمنفردة بك ولا خالية من ضرة . وقال بعضهم هو يوزن فاعل الاخلاء متعدها ولازما ، من أخليت بمعنى خلوت من الضرة ، أي لست بمنفردة ولا خالية من ضرة ، وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرمان . وقال عياض : مخيلة أي منفردة يقال أخسل أمرك وأخل به أي انفرد به ، وقال صاحب النهاية : معناه لم أجده خاليا من الزوجات ، وليس هو من قولهم امرأة مخيلة إذا خلعت من الأزواج . قوله ( وأحب من شاركني ) مرفوع بالابتداء أي إلى ، وفي رواية هشام الآتية قريبا « من شركني » بغير ألف ، وهذا في الباب الذي بعده ، وكذا عند مسلم . قوله ( في خير ) كذا للإكثر بالنسبة أي أي خير كان ، وفي رواية هشام « في الخير » قيل المراد به محبة رسول الله ﷺ المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات ، لكن في رواية هشام المذكورة « وأحب من شركني » فعرّف أن المراد بالخير ذاته ﷺ . قوله ( فانا نحدث ) بضم أوله وفتح الحاء على الباء للجهر ، وفي رواية هشام المذكورة « قلت ياغني » وفي رواية عقيل و الباب الذي بعدها « قلت يا رسول الله فواقه لانا لتحدث » وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود « فواقه لانا » أخبرته . قوله ( ألك تريد أن تنسكح ) في رواية هشام الآتية ، « بلغني أنك تنسكح » ولم أفهم على اسم من أخبر بذلك ، ولعله كان من المنافقين فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له ، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل . قوله ( بنت أبي سلمة ) في رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عراك عن زينب بنت أم سلمة « درة بنت أبي سلمة » وهي بضم المهملة وتشديد الراء ، وفي رواية حكاهما عياض وخطاها بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة ، على الشك ، شك زهير راويه عن هشام : ووقع عند البيهقي من رواية الحميدي عن سفيان عن هشام « بلغني أنك تنسكح زينب بنت أبي سلمة » وقد تقدم التنبيه على خطئه . ووقع عند أبي موسى في « ذيل المعرفة » حنة بنت أبي سلمة وهو خطأ ، وقوله بنت أم سلمة هو استمهام استنبات لرفع الاشكال ، أو استمهام انكار ، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريرا من وجهين كما سيأتي بيانه ، وإن كانت من غيرها فن وجه واحد ، وكان أم حبيبة لم تطلع على تحرير ذلك إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي ﷺ ، كذا قال الكرمان ، والاحتمال الثاني هو المعتمد ، والاول يدعمه سياق الحديث ، وكان أم حبيبة استدلت على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الأولى ، لأن الزبيبة حرمت على التأيد والاخت حرمت في صورة الجمع فقط ، فأجابها ﷺ بأن ذلك لا يحمل ، وأن الذي بلغها من ذلك ليس بحق ، وأنها تحرر عليه من جهتين . قوله ( لو أنها لم

تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى ( قال القرطبي : فيه تعليل الحكم بملتين ، فانه علل تحريمها بكونها ربيبة وبكونها بنت أخ من الرضاة ، كذا قال ، والذي يظهر أنه نيه على أنها لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بملتين في شيء ، لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفردا قاما أن يهاقبا فيضاف الحكم إلى الأول منهما كما في السبيين إذا اجتمعا ، ومثاله لو أحدث ثم أحدث بنغير فخلل طهارة الحديث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم إلى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة ، وقد يضاف إلى أشبههما والسببهما سواء كان الأول أم الثاني ، فعلى كل تقدير لا يضاف إليهما جميعا ، وإن قدر أنه يوجد فالإضافة إلى المجموع ويكون ككل منهما جزءا لعله مستقلة فلا تجتمع علتان على ملول واحد ، هذا الذي يظهر والمسألة معصورة في الأصول وفيها خلاف ، قال القرطبي : والصحيح جوازها لهذا الحديث وغيره . وفي الحديث إشارة إلى أن التحريم بالربيبة أشد من التحريم بالرضاة . وقوله « ربيتي » أي بنت زوجتي ، مشتقة من الرب وهو الإصلاح لأنه يقوم بأمرها ، وقيل من التربية وهو غلط من جهة الاشتقاق ، وقوله « في حجرى » راعى فيه لفظ الآية وإلا فلا مفهوم له ، كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الغالب ، وسيأتى البحث فيه في باب مفرد . وفي رواية عراك عن زينب بنت أم سلمة عند الطبراني . لو أنى لم أنكح أم سلمة ما حلت لى ، إن أباهما أخى من الرضاة . ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام ، والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لى ، فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا يفرق بين اشتراط كونها في الحجر أو لا ، وهو ضعيف لأن القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ « في حجرى » حفاظا أثبات . قوله ( أرضعتى وأبا سلمة ، أى وأرضعت أبا سلمة ، وهو من تقديم المفعول على الفاعل . قوله ( ثوبية ) بثلاثة وموحدة مصغر ، كانت مولاة لابن لب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ كما سيأتى في الحديث . قوله ( فلا ترضعن ) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء ، وبكسر المعجمة وتقديد النون خطاب لأم حبيبة وحدها ، والأول أوجه . وقال ابن التين : ضبط بضم الضاد في بعض الأمهات ، ولا أعلم له وجها لأنه إن كان الخطاب لجماعة النساء وهو الأبين فهو بسكون الضاد لأنه فعل مستقبل مبنى على أصله ، ولو أدخلت عليه التأكيد فشدت النون لكان ترضعان لأنه يجتمع ثلاث نونات فيفرق بينهما بألف ، وإن كان الخطاب لأم حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة والنون مشددة . وقال القرطبي . جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك ، وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها أتكلمين الرجال فإنه مستعمل شائع ، وكان لأم سلمة من الأخوات قريية زوج ذمعة ابن الأسود ، وقريية الصغرى زوج عمر ثم معاوية ، وعوة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ، ولها من البنات زينب وروية الحبر ، ودة التي قيل إنها مخطوبة . وكانت لأم حبيبة من الأخوات هند زوج الحارث بن نوفل ، وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش ، وأميمة زوج صفوان بن أمية ، وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان ، وصخرة زوج سعيد بن الأختس ، وميمونة زوج هريرة بن مسعود . ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها صحبة وكان لغيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثم وأم حبيبة ابنتا ذمعة أختا سودة ، وأسماء أخت عائشة ، وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن ، والله أعلم . قوله ( قال عروة ) هو بالاسناد المذكور ، وقد علق المصنف طرفا منه في آخر التفهيمات فقال « قال شبيب عن الزهري قال عروة » فذكره . وأخرجه الاسماعيل من طريق الذهلي



عن أبي اليمان بإسناده . قوله ( وثوبية مولاة لأبي لهب ) قلت : ذكرها ابن منده في « الصحابة » ، وقال : اختلف في إسلامها . وقال أبو نعيم : لا نعلم أحدا ذكر إسلامها غيره ، والذي في السير أن النبي ﷺ كان يكرها ، وكانت تدخل عليه بعد ما تزوج خديجة ، وكان يرسل إليها الصلة من المدينة ، إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت و مات ابنها مسروح . قوله ( وكان أبو لهب أعتقها فأرضعت النبي ﷺ ) ظاهره أن عتقه لما كان قبل إرضاعها ، والذي في السير يخالفه ، وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد الإرضاع بدهر طويل وحكى السهيلي أيضا أن عتقها كان قبل الإرضاع ، وسأذكر كلامه . قوله ( أريه ) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للجھول . قوله ( بعض أهله ) بالرفع على أنه النائب عن العاقل . وذكر السهيلي أن العباس قال : لما مات أبو لهب رأيته في منامي بعد حول في شر حال فقال : ما لقيت بعدكم راحة ، إلا أن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين ، قال : وذلك أن النبي ﷺ ولد يوم الاثنين ، وكانت ثوبية بشرت أبا لهب بمولده فأعتقها . قوله ( بشر حبيبة ) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها موردة أى سوء حال ، وقال ابن فارس : أصلها الحوبة وهى المسكنة والحاجة ، قالها في حبيبة منقلبة عن واو لا نسكسار ما قبلها . ووقع في « شرح السنة للبخارى » بفتح الحاء ، ووقع عند المستمل بفتح الحاء المعجمة أى في حالة غائبة من كل خير ، وقال ابن الجوزى : هو تصحيف ، وقال القرطبي : يروى بالمعجمة ، ووجدته في نسخة معتمدة بكسر المهملة وهو المعروف ، وحكى في « المشارق » ، عن رواية المستمل بالجيم ولا أظنه إلا تصحيفا ، وهو تصحيف كما قال . قوله ( ماذا لقيت ) أى بعد الموت . قوله ( لم ألق بعدكم ، غير أنى ) كذا في الأصول بحذف المفعول ، وفي رواية الاسماعيلي « لم ألق بعدكم رضاء » وعند عبد الرزاق عن معمر بن الزهري « لم ألق بعدكم راحة » قال ابن بطلان : سقط المفعول من رواية البخارى ، ولا يستقيم الكلام إلا به . قوله ( غير أنى ) سقطت في هذه ( كذا في الأصول بالحذف أيضا ، ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة « وأشار إلى الثقرة التي تحت إبهامه وفي رواية الاسماعيل المذكورة وأشار إلى الثقرة التي بين الإبهام والتي تليها من الأصابع ، واليه في الدلائل من طريق . كذا مثله بلفظ « معنى الثقرة الخ » وفي ذلك إشارة إلى حجارة ماسية من الماء . قوله ( يعثاقى ) بفتح العين ، في رواية عبد الرزاق « يعثقى » وهو أوجه والوجه الأول أن يقول باعثاقى ، لأن المراد التخليص من الرق . وفي الحديث دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة ؛ لكنه يخاف لظاهر القرآن ، قال الله تعالى ( وقد منا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ) وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به ، وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذى في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه ، وإمل الذي رأها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتاج به ، وثانيا على تقدير القبول فيحتمل أن يكون ما يتعلق بالنبي ﷺ مخصوصا من ذلك ، بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه فنقل من الغمرات إلى الضحاح . وقال البيهقي : ماورد من بطلان الخبر للكفار فعناه أنهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ، ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبهوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات : وأما عياض فقال : انمقد الاجماع على أن الكفار لا تنعمهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب ؛ وإن كان بعضهم أشد عذابا من بعض : قلت : وهذا لا يرد الاحتمال الذي ذكره البيهقي ، قالت جميع ماورد من ذلك فيما يتعلق بذنب الكفر ، وأما ذنب غير الكفر فما المانع من تخفيفه ؟ وقال القرطبي : هذا التخفيف

خاص بهذا وبين ورد النص فيه . وقال ابن المنير في الحاشية : هنا قضيتان إحداهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره ، لأن شرط الطاعة أن تقع بقصد صحيح ، وهذا مفقود من الكافر . الثانية إجابة الكافر على بعض الأفعال تفضلاً من الله تعالى ، وهذا لا يحيله العقل ، فإذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لُبّ لثويبه قرينة معتبرة ، ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب ، والمتبع في ذلك التوقيف نفياً وإثباتاً . قلت : وتمة هذا أن يقع التفضل المذكور لإكرام لمن وقع من الكافر البر له وبحسب ذلك ، والله أعلم

### ٣١ - باب من قال : لا رضاعَ بعدَ حولين ،

لقوله تعالى ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ وما يحرم من قليل للرضاع وكثيره

٥١٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ ، فَكَانَ تَغْيِيرَ وَجْهِهِ ، كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ ، فَقَالَتْ : إِنَّهُ أَخِي ، فَقَالَ : انْظُرْنَ مَا إِخْوَانُكُمْ ، فَأَمَّا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْحِجَاةِ ،

قوله ( باب من قال لا رضاع بعد حولين ، لقوله عز وجل ﴿ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ ﴾ ) أشار بهذا إلى قول الحنفية أن أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً وحجتهم قوله تعالى ﴿ وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ﴾ أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال ، وهذا تأويل غريب . والمشهور عند الجمهور أنها تقدير مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع ، وإلى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ، ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول إن أقصى الحمل سنتان ونصف . وهذه المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يقتصر بعد الحولين مدة يضمن الطفل فيها على الطعام ، لأن العادة أن الصبي لا يطمع دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلة ، فللإمام التي يحاول فيها طعامه حكم الحولين . ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يقتصر نصف سنة ، وقيل شهران ، وقيل شهر ونحوه ، وقيل أيام يسيرة ، وقيل شهر ، وقيل لا يزيد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رَفَعَهُ لِرَضَاعِ الْأَمَّاكِنِ فِي الْحَوْلَيْنِ ، أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ ، وَقَالَ : لَمْ يَسْنِدْهُ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ غَيْرِ الْهَيْثَمِ بْنِ جَبَلٍ ، وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى . وَقَالَ غَيْرُ الْهَيْثَمِ يَوْفَقُهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ الْمُحْفُوظُ ، وَعِنْدَهُمْ مَقَرُّ رَضَاعِ الْحَوْلَيْنِ وَلَوْ بِلَحْظَةٍ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ حُكْمٌ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ لَوْ ابْتَدَأَ الْوَضْعُ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ جَبَرَ الْمُنْكَسَرُ مِنْ شَهْرٍ آخَرَ ثَلَاثِينَ يَوْماً ، وَقَالَ زُفَرٌ : يَسْتَمُرُّ إِلَى ثَلَاثِ سِنِينَ إِذَا كَانَ يَجْتَزِي بِالْقَيْنِ وَلَا يَجْتَزِي بِالطَّعَامِ ، وَحَكَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْهُ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ يَجْتَزِي بِالْقَيْنِ ، وَحَكَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ مِنْهُ لَكِنْ قَالَ : بِشَرَطِ أَنْ لَا يَطْعَمَ ، فَتَى فَطَمَ وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَمَا رَضِعَ بَعْدَهُ لَا يَكُونُ رَضَاعاً . قَوْلُهُ ( وَمَا يَحْرُمُ مِنْ قَلِيلِ الرِّضَاعِ وَكَثِيرِهِ ) هَذَا مُصِيرٌ مِنْهُ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالْعُمُومِ الْوَاردِ فِي الْأَخْبَارِ مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَغَيْرِهِ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيَّ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَالْقَلْبِيَّ ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَحْمَدَ . وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَحْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الرِّضْعَةِ الْوَاحِدَةِ . ثُمَّ اخْتَلَفُوا لِحُجَاةِ عَائِشَةَ عَشْرَ رَضَعَاتٍ أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِيهِ الْمَوَاطَأُ ، وَعَنْ حَفْصَةَ كَذَلِكَ ، وَجَاءَ عَنْ عَائِشَةَ أَيْضاً سَبْعَ رَضَعَاتٍ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْهَا ،

وعبد الرزاق من طريق عروة وكانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات ، وجاء عن عائشة أيضا خمس رضعات ، فعند مسلم عنها وكان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، ثم تسخت بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله ﷺ . ومن مما يقرأ ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عنها قالت : لا يحرم دون خمس رضعات معلومات ، وإلى هذا ذهب الشافعي ، وهي رواية عن أحمد ، وقال به ابن حزم ، وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود وأتباعه - إلا ابن حزم - إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله ﷺ ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فإن مفهومه أن الثلاث محرم ، وأغرب القرطبي . فقال : لم يقل به إلا داود . ويخرج مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بإسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث ، وأن الأربع هي التي تحرم . والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس ، وأما حديث ولا تحرم الرضعة والرضعتان ، فعامله مثال لما دون الخمس ، والإلا فالنحریم بالثلاث فافوقها إنما يؤخذ من الحديث بالمفهوم ، وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس ، فمفهوم ولا تحرم المصة ولا المصتان ، أن الثلاث تحرم ، ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم فتمارضنا ، فیرجع إلى الترجيح بین المفهومين ، وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة ، وحديث المصتان جاء أيضا من طرق صحيحة ، لكن قد قال بعضهم أنه مضطرب لأنه اختلف فيه هل هو عن عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل ، لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس . أن رجلا من بني عامر قال : يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال لا ، وفي رواية له عنها ولا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان ، قال القرطبي : هو أنص مافي الباب ، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ، وقوى مذهب الجمهور بأن الاخبار اختلفت في العدد ، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ، ويعضده من حيث النظر أنه معنى طارى يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر ، أو يقال مانع يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كلاني ، والله أعلم . وأيضا فقول عائشة وعشر رضعات معلومات ثم تسخت بخمس معلومات فأت النبي ﷺ . ومن مما يقرأ ، لا يفتنض الاحتجاج على الأصح من قولی الاصوليين ، لأن القرآن لا يثبت إلا بالزواتر ، والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه ، والله أعلم . قوله (عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء ، واسمه سليم بن الأسود المخازني السكوني . قوله ( أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل ) لم أقف على اسمه وأظنه ابنا لابي القعيس ، وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعي با اتفاق الأئمة ، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ فولدته فلها قبل له رضيع عائشة . قوله (فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث «وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ، ورأيت الغضب في وجهه ، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة » فتش ذلك عليه وتغير وجهه » وتقدم من رواية سفيان الماضية في الشهادات ، فقال : يا عائشة من هذا ، ؟ . قوله (فألت إنه أخى) في رواية غندر عن شعبة « إنه أخى من الرضاعة » أخرجه الاسماعيلي ، وقد أخرجه أحمد عن غندر بدونها ، وتقدم في الشهادات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها ، وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث . قوله ( انظرن ما إخوانكن ) في رواية الكشميني « من إخوانكن » وهي

أوجه ، والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه : من وقوعه في زمن الرضاعة ، ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط . قال الملب : معناه انظرن ما سبب هذه الاخوة ، فان حرمة الرضاع إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة . وقال أبو عبيد : معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبهه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع . قوله ( فانما الرضاعة من المجاعة ) فيه تعليل الباعث على إيمان النظر والفكر ، لأن الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرماً . وقوله ( من المجاعة ، أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتجعل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلاً لسد اللبن جوعته ، لأن معدته ضعيفة يكفها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها ، فكأنه قال لا رضاعة معتبرة إلا المغذية عن المجاعة أو المطلعة من المجاعة ، كقوله تعالى ( أطعمهم من جوع ) ومن شواهد حديث ابن مسعود ( لا رضاع إلا ما شد العظام ، وأثبت اللحم ، أخرجه أبو داود مرفوعاً وموقوفاً ، وحديث أم سلمة ( لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الامعاء ، أخرجه الترمذي وصححه . ويمكن أن يستدل به على أن المرضعة الواحدة لا تحرم لأنها لا تفني من جوع ، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات ، واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب أم أكل بأى صفة كان ، حتى الوجور والسعوط والثرود والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرد الجوع ، وهو موجود في جميع ما ذكر فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور . لكن استثنى الحنفية الحنفية وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة إنما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه ، وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قولهم اشكال في التقام سالم ثدي سهلة وهي أجنبية منه ، فان عياضاً أجاب عن الإشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها ، قال النووي : وهو احتمال حسن ، لكنه لا يفيد ابن حزم ، لأنه لا يكتفى في الرضاع إلا بالتقام الثدي ، لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك للحاجة . وأما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مص الاجنبي ثدي الأجنبية والتقام ثديها إذا أراد أن يرتضع منها مطلقاً ؛ واستدل به على أن الرضاعة إنما تعتبر في حال الصغر لأنها الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر ، وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة ، وهليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة ( لا رضاع إلا ما فلق الامعاء . وكان قبل الفطام ، وصححه الترمذي وابن حبان ، قال القرطبي : في قوله ( فانما الرضاعة من المجاعة ، تثبيت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام باللبن ، ويقتضد بقوله تعالى ( لمن أراد أن يتم الرضاعة ) فإنه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة المعتبر شرطاً ، فما زاد عليه لا يحتاج إليه عادة فلا يعتبر شرطاً ، إذ لا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انتهاك حرمة المرأة بارتضاع الاجنبي منها لاطلاعه على عورتها ولو بالتقامه ثديها . قلت : وهذا الأخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي ، وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر ، وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم مول أبي حذيفة فاعلمها فهت من قوله ( فانما الرضاعة من المجاعة اعتبار مقدار ما يسد الجوعة من لبن المرضعة لمن يرتضع منها ، وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث لصاً في منع اعتبار رضاع الكبير ، وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة

لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الفطام ممنوع ، ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم ، فما في الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال ، فلماذا عملت عائشة بذلك ، وحكاه النووي تبعاً لابن الصباغ وغيره عن داود . وفيه نظر . وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ، ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية . وفي نسبة ذلك لداود نظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور ؛ وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بمذهب صاحبهم ، وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا وبالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي ، وهو من رواية الحارث الأعور عنه ، ولذلك ضعفه ابن عبد البر ، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج : قال رجل لمطاه إن امرأة سقتني من لبنها بعدما كبرت أفأفانكحها ؟ قال : لا . قال ابن جريج : فقلت له : هذا رأيك ؟ قال : نعم . كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها ، وهو قول الثوري بن سعد ، وقال ابن عبد البر : لم يختلف عنه في ذلك . قلت : وذكر الطبري في تهذيب الآثار ، في مسند علي هذه المسألة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة ، وهو ما يخص به عموم قول أم سلمة وأبي سائر أزوج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً ، أخرجه مسلم وغيره ، ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن أزيير والقراسم بن محمد وعروة في آخرين ، وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بـداود ، وذم الجمهور إلى اعتبار الصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه ، وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة : منها أنه حكم منسوخ وبه جزم الحب الطبري في أحكامه ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة فدل على تأخرها ، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً ، وأيضاً ففي سياق قصة سالم ما يشير بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة في بعض طرقاته حيث قال لها النبي ﷺ : أرضعيه ، قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وفي رواية مسلم كانت دانه ذو لحية ، قال : أرضعيه ، وهذا يشير بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم . ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة ، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي ﷺ : ما نرى هذا إلا رخصه أرضعها رسول الله ﷺ لسالم خاصة ، وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من النبي الذي أدى إلى اختلاط سالم بسلمة ، فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من النبي شق ذلك على سلمة فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة ، وهذا فيه نظر لأنه يقتضي إلحاق من يساوي سلمة في المشقة والاحتجاج بها فتنتي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف ، لكن يفيد الاحتجاج . وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم ، فلما ثبت ذلك في الصغر خولف الأصل له وبقي ما عدها على الأصل ، وقصة سالم واقعة عين يطرأها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها . ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف محمد بن خليل الأندلسي في هذه المسألة أنه توقف في أن عائشة وإن ضح عنها الفتيا بذلك لكن لم يقع منها إدخال أحد من الإناث بتلك الرضاعة ، قال تاج الدين : ظاهر الأحاديث ترد عليه ، وإيس ضدى فيه قول جازم لامن قطع ولا من ظن غالب ، كذا قال ، وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة فكانت عائشة تأمر بنات أخواتها أن يرضعن من أحبب أن يدخل عليها وبراها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وماتته صحیح ، وهو صريح ، فأى ظن غالب وراء هذا ؟ والله سبحانه وتعالى أعلم . وفي الحديث أيضاً جواز

دخول من اعترفت المرأة بالرضا معه عليها وأنه يصير أخا لها وقبول قولها فيمن اعترفت به ، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب إدخال الرجال بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه ، وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحيل ، وقال ابن الرقة يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال

## ٢٢ - باب ابن الفحل

٥١٠٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة

« أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها وهو عثم من الرضاة بعد أن نزل الحجاب ، فأبى أن آذن له فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعت ، فأمرني أن آذن له »

قوله ( باب ابن الفحل ) بفتح الفاء وسكون المهملة ، أى الرجل ، ونسبة الابن اليه مجازية لكونه السبب فيه . قوله ( عن ابن شهاب ) لما لك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة ، وسياقه للحديث عن عروة أم ، وسياقه قبيل كتاب الطلاق . قوله ( إن أفلح أخا أبي القعيس ) بماف وعين وسين مهملة من مصر ، وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة « استأذن على أفلح فلم آذن له » ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه أفلح بن قعيس والمحفوظ أفلح أخو أبي القعيس ، ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيسا أو اسم جده فنسب اليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو اسم جده ، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ « كان أبا بنى القعيس » ، وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة ، وقد مضى في تفسير الاحزاب من طريق شبيب عن ابن شهاب بلفظ « أن أفلح أخا أبي القعيس » ، وكذا لمسلم من طريق يونس ومعه عن الزهري ، وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري ، لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري أفلح بن أبي القعيس ، وكذا لأبي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ، ولمسلم من طريق ابن جريج عن عطاء « أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن على حمي من الرضاة أبو الجعد » قال فقال لي هشام : إنما هو أبو القعيس . وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام « استأذن عليها أبو القعيس » وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلح أخو أبي القعيس كما هو المشهور ، وكذا قال سائر أصحاب عروة ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد « أن أبا قعيس أتى عائشة يستأذن عليها » وأخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق القاسم عن أبي قعيس ، والمحفوظ أن الذي استأذن هو أفلح وأبو القعيس هو أخوه ، قال القرطبي : كل ما جاء من الروايات وهم إلا من قال أفلح أخو أبي القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أفلح . قلت : وإذا تدبرت ما حوت عرفت أن كثيرا من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يستل أن يكون حفظ كنية أفلح ، وأما اسم أبي القعيس فلم أنف عليه إلا في كلام الدارقطني فقال : هو وائل بن أفلح الأشعري ، وحكى هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا أن اسمه الجعد ، فلي هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ، ويحتمل أن يكون أبو القعيس لسبب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلح بن القعيس ، وأخوه أفلح بن قعيس بن أفلح أبو الجعد ، قال ابن عبد البر في الاستيعاب : لا أعلم لأبي القعيس ذكرا إلا في هذا الحديث . قوله ( وهو حمي من الرضاة ) فيه التثنية ، وكان السياق يقتضى أن يقول « وهو

عنى ، وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك ، وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم ، وكان أبو القعيس  
أخا عائشة من الرضاعة . قوله ( فأبنت أن آذن له ) في رواية عراك الماضية في الشهادات ، فقال أنحتجبين منى  
وأنا عمك ، ؟ وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الاحزاب ، فقلت : لا آذن له حتى أستأذن  
رسول الله ﷺ ، فإن أخاه أبا القعيس ليس هو أرضعنى ، واسكن أرضعتنى امرأة أبي القعيس ، وفي رواية معمر  
عن الزهري عند مسلم ، وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة . قوله ( فأمرنى أن آذن له ) في رواية  
شعيب ، أنذنى له فإنه عمك تربت يمينك ، وفي رواية سفيان يذاك أو يمينك ، وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب  
الأكفاء في الدين ، وفي رواية مالك عن هشام بن عروة ، أنه عمك فليعلج عليك ، وفي رواية الحكم ، صدق أفلح ،  
أنذنى له ، ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام بن عروة ، أنه عمك فليعلج عليك ، فقال أنستقرين منى  
وأنا عمك ؟ قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخرى ، قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ، الحديث ،  
ويجمع بأنه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن فلما منه أنها قبلت قوله فلم تأذن له حتى  
تستأذن رسول الله ﷺ . ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة وقال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول حرّموا  
من الرضاع ما يحرم من النسب ، ووقع في رواية سفيان بن عيينة ، ما تحرمون من النسب ، وهذا ظاهره الوقف ، وقد  
أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن هراك عن عروة في هذه القصة ، فقال النبي ﷺ : لا تحتجب منى ،  
فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا مرفوعة من وجه آخر في أول  
أبواب الرضاع . وفي الحديث أن ابن الفحل يحرم فتنتشر الحرمة لمن ارتضع الصغير بلبنه ، فلا تحل له بنت زوج  
المرأة التي أرضعته من غيرها مثلا ، وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت  
أم سلمة وغيرهم ، وقوله ابن بطال عن عائشة وفيه نظر ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقياس وسالم  
وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس بن معاوية أخرجه ابن أبي شيبة  
وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر ، وعن ابن سيرين ، ثبت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه ،  
وهن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت الصحابة متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم  
شيئا ، وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وإبراهيم بن علي وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه ، وأغرب عياض ومن  
تبهم في تخصيصهم ذلك بـ داود وإبراهيم مع وجود الرواية من ذكرنا بذلك ، وحجتهم في ذلك قوله تعالى (وأمهاتكم  
اللاتي أرضعنكم ) ولم يذكر العمه ولا البنت كما ذكرهما في النسب ، وأجيبوا بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على  
فني الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة . واحتج بعضهم من حيث النظر بأن الابن لا ينفصل  
من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة الى الرجل ؟ والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا  
يلفت اليه ، وأيضا فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد  
أوجب تحريم ولد الولدة لتماقه بولده ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة : الفاح واحد ،  
أخرجه ابن أبي شيبة . وأيضا فإن الوطء يدر اللبن فلله حل فيه نصيب . وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين  
وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جريج في أهل مكة  
ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وأتباعهم الى أن لبن الفحل يحرم وحجتهم هذا الحديث

الصحيح ، وأزوم الشافعي المالكية في هذه المسألة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الآحاد لما رواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة عن أن ابن الفحل لا يحرم ، قال عبد العزيز بن محمد : وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي : لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا ، وقد تركوه للخبر الوارد ، فيلزمهم على هذا إما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر ، وعلى كل حال هو المطلوب . قال القاضي عبد الوهاب : يتصور تجريد ابن الفحل برجل له امرأة أن ترضع إحداهما صبيا والآخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية ، وقال من خالفهم : يجوز ، واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بيعة ، لأن أفلح ادعى وصدقه عائشة واذن الشارح بمجرد ذلك ، ونعقب بإحتمال أن يكون الشارح اطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عائشة ، واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره لعدم الاستفصال فيه ، ولا حجة فيه لأن عدم الذكر لا يدل على لعدم المحض وفيه أن من شك في حكم يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه ، وأن من اشتبه عليه الشيء طالب المدعي ببيانه ليرجع إليه أحدهما ، وأن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيما ، وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال إلا طالب وشروعية استئذان المحرم على محرمة ، وأن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا بأذنه ، وفيه جواز التسمية بأفلح ، وبوخذه منه أن المستفتى إذا بادر بالتمثيل قبل سماع الفتوى أنكر عليه إفراده لما دبرته يمينك ، فان فيه إشارة إلى أنه كان من حقه أن تسأل عن الحكم فقط ولا تامل ، وأزوم به بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العمل بما رأى لا بما روى ، لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفحل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب النكاح بأسناد حسن ، وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخى أبي القيس وحرموه بلبن الفحل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يذهبوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لسكنه لم يروه غيرها ، وهو إلزام قوي

### ٢٣ - باب . شهادة المرضية

٥١٠٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليحة قال حدثني عبيد بن أبي سريته عن عتبة بن الحارث - قال وقد سمعته من عتبة لكني لحديث عبيد أحفظ - قال وتزوجت امرأة ، فجاءتنا امرأة سوداء فقالت : أرضعتكما ، فأتيت النبي ﷺ فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء ، فقالت لي : إني قد أرضعتكما ، وهي كاذبة . فأعرض عني ، فأتيت من قبل وجهي قلت : إنها كاذبة . قال : كيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتكما ، دعهما منك . وأشار إسماعيل بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أيوب ،

قوله ( باب شهادة المرضية ) أي وحدها ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات . وأغرب ابن بطال هنا فقلل الاجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه ، وهو عجيب منه فإنه قول جماعة



من السلف حتى ان عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فسو ذلك في الجبران . قوله (على بن عبد الله) هو ابن المديني ، واسماعيل بن ابراهيم هو المعروف بابن علية ، وعبيد بن أبي مرثد مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ، ولا أعرف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين ، وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة ، وأن العدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبة بن الحارث نفسه ، وتقدم تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها ، وأما المرضعة السوداء فاعرفت اسمها بعد . قوله ( فأعرض عن ) في رواية المستملى ، فأعرض عنه ، وفيه التفات . قوله ( دعها عنك ) ، وأشار بالصيغة السبابة والوسطى يحكى أيوب ) يعني يحكى إشارة أيوب ، والقائل على والحاكي إسماعيل ، والمراد حكاية فعل النبي ﷺ حيث أشار بيده وقال بلسانه ( دعها عنك ) ، لحكى ذلك كل راو لمن دونه . واستدل به على أن الرضاة لا يشترط فيها عدد الرضاة وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد ، أو بعد اشتغاره فلم يحتج لذكره في كل واقعة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك . ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفراقها لم يكن لتحريمها عليه بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يزوج أو يزوجه ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بأمها أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك ، والله أعلم

٢٤ - باب ما يحل من النساء وما يحرم ، وقوله تعالى ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ ) إلى آخر الآية إلى قوله ( إن الله كان علما حكيما ) . وقال أنس ( والحصنات من النساء ) ذوات الأزواج الحرار حرام ( إلا ما ملكت أيمانكم ) لا يبرى بأسا أن ينزع الرجل جاريته من عهده . وقال ( ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ) وقال ابن عباس : طازاد على أربع فهو حرام كاملا وابنته وأخته

٥١٠٥ - وقال لما أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ( حُرِّمَ من النسب سبع ومن الصبر سبع ) . ثم قرأ ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ) الآية . وجمع عبد الله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي . وقال ابن سيرين : لا بأس به ، وكرهه الحسن مرة ثم قال : لا بأس به . وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين ابنتي عم في ليلة ، وكرهه جابر بن زيد لقطعته وليس فيه تحريم لقوله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) . وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته . ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فهم يلبس بالصبي إن أدخله فيه فلا ينزوي أمه . ويحيى هذا غير معروف ، ولم يجاب عليه . وعن عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته . ويذكر عن أبي نصر أن ابن عباس حرمه . وأبو نصر هذا لم يعرف بسامعه من ابن عباس . ويروى عن عمران بن

حُصَيْنَ وجَابِرِ بن زَيْدٍ والحسن وبعض أهل العراق قال : بِحَرْمٍ عَلَيْهِ . وقال أَبُو هُرَيْرَةَ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُلْزَقَ  
 بِالْأَرْضِ يَعْنِي حَتَّى يَجَامَعَ . وَجَوْزُهُ ابْنُ السَّبَبِ وَهُرَّةٌ وَالزُّهْرِيُّ ، وقال الزُّهْرِيُّ قَالَ عَلِيٌّ لَا يَحْرُمُ ، وهذا مرسل  
 قَوْلُهُ ( باب ما يَحِلُّ مِنَ النِّسَاءِ وما يَحْرُمُ ، وقوله تعالى : حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتَكُمْ وَبَنَاتَكُمْ الْآيَةَ إِلَى عَلِيٍّ حَكِيمًا )  
 كَذَا لَابْنِ ذَرٍّ ، وساق في رواية كَرِيمَةَ إِلَى قَوْلِهِ ( وَبَنَاتُ الْأَخِ ) - ثُمَّ قَالَ إِلَى قَوْلِهِ - عَلِيٍّ حَكِيمًا ) وذلك يشمل  
 الْآيَتَيْنِ ، قَالِ الْأَوَّلُ إِلَى قَوْلِهِ ( غَفُورًا رَحِيمًا ) . قَوْلُهُ ( وقال أَلَسَ وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَامِ  
 حَرَامٌ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ ) وفي رواية الْكُشَمِيْنِي جَارِيَةً ( مِنْ عِبْدِهِ ) وصله  
 إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ ، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ مَارِيقِ سَلْيَانَ التَّيْمِي عَنْ أَبِي جَلْزَنْ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ  
 قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالْمَحْصَنَاتُ ) ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ الْحَرَامِ ( إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) فَأَذَا هُوَ لَا يَرَى بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ بَأْسًا  
 أَنْ يَنْزِعَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ مِنْ عِبْدِهِ فَيَطَّأَهَا ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ التَّيْمِي بِإِظْهَارِ ذَوَاتِ الْبَعُولِ  
 وَكَانَ يَقُولُ بَيْنَهُمَا طَلَاقُهَا ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحْصَنَاتِ ذَوَاتُ الْأَزْوَاجِ يَعْنِي أَنَّهُنَّ حَرَامٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْتِثْنَاءِ  
 فِي قَوْلِهِ ( إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) الْمُسْتَبَيَاتُ إِذَا كُنَّ مَتَزَوِّجَاتٍ فَانْهَنَ حِلَّالٌ لِمَنْ سَبَّاهُنَّ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ ) أَيْ قَالَ اللَّهُ  
 عَزَّ وَجَلَّ ( وَلَا تَنْكَحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ ) أَشَارَ بِهَذَا إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهُمَا زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْآيَتَيْنِ  
 فَذَكَرَ الْمُشْرَكَةَ وَقَدْ اسْتَشْنَيْتِ الْكِتَابِيَّةُ وَالرَّائِدَةُ عَلَى الرَّابِعَةِ فَقَدْ ذَكَرَ هَلَى أَنَّ الْعَدَدَ الَّذِي فِي قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي بَعْدَهُ  
 لَا مَفْهُومَ لَهُ وَإِنَّمَا أَرَادَ حَصْرَ مَا فِي الْآيَتَيْنِ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ فَهُوَ حَرَامٌ كَامَةً وَابْنَتَهُ وَأَخْتَهُ )  
 وصله الْفَرِيَابِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْهُ وَلَفْظُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) :  
 لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ فَوْقَ أَرْبَعٍ نِسْوَةً ، فَإِذَا زَادَ مِنْهُنَّ فَهُنَّ عَلَيْهِ حَرَامٌ ، وَالْبَاقِي مِثْلُهُ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ  
 لَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ) هَذَا فِيمَا قِيلَ أَخَذَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَذَاكِرَةِ أَوْ الْإِجَازَةِ ، وَالَّذِي ظَهَرَ لِي بِالِاسْتِقْرَاءِ  
 أَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَعْمَلَ هَذِهِ الصِّيغَةَ فِي الْمَوْقُوفَاتِ ، وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَهَا فَنَسِيَ فِيهِ قُصُورَ مَا عَنْ شَرْطِهِ ، وَالَّذِي هُنَا مِنَ التَّقِ  
 الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ لِلْمُصَنِّفِ فِي هَذَا الْكِتَابِ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ فِي آخِرِ الْمَغَازِي حَدِيثًا  
 بِوَسْوَلةٍ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ عَنْهُ لِأَنَّهُ فِي رِحْلَتِهِ الْقَدِيمَةِ اتَّقَى كَثِيرًا مِنْ مَشَائِخِ أَحْمَدَ فَاسْتَفْتَى بِهِمْ ، وَفِي رِحْلَتِهِ الْآخِرَةِ كَانَ أَحْمَدُ  
 قَدْ قَطَعَ التَّحْدِيثَ فَسَكَانَ لَا يَحْدُثُ إِلَّا نَادِرًا فَمِنْ ثَمَّ أَكْثَرَ الْبَخَارِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ دُونَ أَحْمَدَ ، وَسَفِيَّانَ الْمَذْكُورَ فِي  
 هَذَا الْإِسْنَادِ هُوَ الثَّوْرِيُّ ، وَحَبِيبٌ هُوَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ . قَوْلُهُ ( حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ سَبْعٌ ، وَمِنْ الصَّرِّ سَبْعٌ ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ  
 مَهْدِيٍّ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، وَفِي لَفْظٍ « حَرَّمَ عَلَيْكُمْ » . قَوْلُهُ ( ثُمَّ قَرَأَ : حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتَكُمْ  
 الْآيَةَ ) فِي رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنْ سَفِيَّانَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « قَرَأَ الْآيَتَيْنِ » ، وَإِلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ  
 فِي التَّرْجُمَةِ « إِلَى عَلِيٍّ حَكِيمًا » ، فَانْهَأ الْآيَتَيْنِ ، وَوَقَعَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ مِنْ طَرِيقِ صَمِيرٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
 فِي آخِرِ الْحَدِيثِ « ثُمَّ قَرَأَ : حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ » ، ثُمَّ قَالَ : هَذَا النَّسَبُ .  
 ثُمَّ قَرَأَ : وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ : وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ ، وَقَرَأَ : وَلَا تَنْكَحُوا مَا نَسَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ  
 النِّسَاءِ فَقَالَ : هَذَا الصَّرُّ ، انْتَهَى ، فَأَذَا جَمَعَ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ خَمْسَ حَشْرَةٍ امْرَأَةٍ ، وَفِي تَسْمِيَةِ مَا هُوَ بِالرِّضَاعِ  
 صَبْرًا تَجُودُ ، وَكَذَلِكَ امْرَأَةُ الْغَيْرِ ، وَجَمِيعُهُنَّ عَلَى التَّأْيِيدِ إِلَّا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ وَامْرَأَةِ الْغَيْرِ ، وَيَلْتَحِقُ بِمَنْ ذَكَرَ

موطوءة الجد وان علا وام الأم ولو علت وكذا أم الأب وبنت الابن ولو سفلت وكذا بنت البنت وبنت بنت  
الأخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الاخ وبنت ابن الاخ والأخت وعمه الأب ولو علت وكذا عمه الأم وخالة الأم  
ولو علت وكذا عمه الأب وعمه الزوجة ولو علت وبنت الزبينة ولو سفلت وكذا بنت الزبيب وزوجة ابن الابن  
وابن البنت والجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وسيأتي في باب مفرد ، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ،  
وتقدم في باب مفرد ، ويان ما قيل انه يستثنى من ذلك . قوله ( وجمع عبد الله بن جعفر ) أي ابن أبي طالب ( بين  
بنت علي وامرأة علي ) كذا في أشار بذلك إلى دفع من يتخيل أن العلة في منع الجمع بين الأخنتين ما يقع بينهما من  
القطيعة فيطرده إلى كل قريبتين ولو بالصفهارة فمن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها ، والاثار المذكور وصله البغوي  
في «الجمعيات» من طريق عبد الرحمن بن مهزيان أنه قال : جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي ليلي  
بنت مسعود ، وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال : ليل بنت مسعود النخيلية وأم كلثوم بنت علي القاطمة  
فسكانتا امرأته ، وقوله لقاطمة أي من قاطمة بنت رسول الله ﷺ ، ولا تعارض بين الروايتين في زينب وأم  
كلثوم لانه تزوجهما واحدة بعد أخرى مع بقاء ليل في عصمته ، وقد وقع ذلك مبيهاً عند ابن سعد . قوله ( وقال  
ابن سيرين لا بأس به ) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح ، وأخرجه ابن أبي شيبة مطولاً من طريق أيوب  
عن عكرمة بن خالد أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف وابنته - أي من غيرها - قال أيوب :  
فسئل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأساً وقال : نبئت أن رجلاً كان يصهر اسمه جيلة جمع بين امرأة رجل وابنته من  
غيرها ، وأخرج الدارقطني من طريق أيوب أيضاً عن ابن سيرين : أن رجلاً من أهل مصر كانت له صحبة يقال له  
جيلة ، فذكره . قوله ( وكرهه الحسن مرة ثم قال لا بأس به ) وصله الدارقطني في آخر الآثار الذي قبله بلفظ : وكان  
الحسن يكرهه ، وأخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال : أتى لجالس عند الحسن إذ سأله  
رجل عن الجمع بين البنت وامرأة زوجها فذكره ، فقال له بعضهم : يا أبا سعيد ، هل ترى به بأساً ؟ فنظر ساعة  
ثم قال : ما أرى به بأساً ، وأخرج ابن أبي شيبة عن عكرمة أنه كرهه ، وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي أنهم  
قالوا لا بأس به . قوله ( وجمع الحسن بن الحسن بن علي بين بنت عم في ليلة ) وصله عبد الرزاق وأبو عبيد من  
طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي ، فقال محمد بن علي هو أحب  
إليهما منهما ، وأخرج عبد الرزاق أيضاً والشافعي من وجه آخر عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد بن علي فلم  
ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد : فأصبح النساء لا يدرين أين يذهبن . . قوله ( وكرهه جابر بن زيد  
للقطيعة ) وصله أبو عبيد من طريقه . وأخرج عبد الرزاق نحوه عن قتادة وزاد وإيس بحرام . قوله ( وليس فيه  
تجريم لقوله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) هذا من تفقه المصنف ، وقد صرح به قتادة قبله كما ترى ، وقد  
قال ابن المنذر : لا أعلم أحداً أبطل هذا النكاح ، قال : وكان يلزم من بقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه ،  
وقد أشار جابر بن زيد إلى العلة بقوله وللقطيعة ، أي لأجل وقوع القطيعة بينهما ، لما يوجهه القياس بين الضرتين  
في العادة ، وسيأتي التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها . بل جاء ذلك منصوحاً في جميع  
القرابات ، فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة : نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على  
قرباتها بخلاف القطيعة ، وأخرج الحلال من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان

أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن ، وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليل وعن زفر أيضا ولكن انعقد الإجماع على خلافه وقاله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما . قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ) هذا مسمى من ابن عباس إلى أن المراد بالنهي عن الجمع بين الأختين إذا كان الجمع بمقدار الزوج وهذا الاثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زنى بأخت امرأته قال : تخفى حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : جاوز حرمتين إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته ، وهذا قول الجمهور ، وخالف فيه طائفة كما سيأتي . قوله ( ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالهبي أن أدخله فيه فلا يزوجن أمه ) في رواية أبي ذر عن المستملى ورواه جعفر ، بدل قوله وأبي جعفر ، والاول هو المعتمد ، وكذا وقع في رواية ابن نصر بن مهدي عن المستملى كالجماعة ، وهكذا وصله وكيع في مصنفه عن سفیان الثوري عن يحيى . قوله ( ويحيى هذا غير معروف ولم يتابع عليه ) انتهى وهو ابن قيس ، روى أيضاً عن شريح روى عنه الثوري وأبو عوانة وشريك . قول المصنف ( غير معروف ، أي غير معروف العدالة والأفام الجاهلة ارتفع عنه برواية هؤلاء ، وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ، وذكره ابن حبان في الثقات كعادته فيمن لم يجرح ، والقول الذي رواه يحيى هذا قد نسب إلى سفیان الثوري والأوزاعي وبه قال أحمد وزاد : وكذا لو نلوط بأبي امرأته أو بأخيها أو بشخص ثم ولد للشخص بنت فإن كلا منهن محرم على الواطئ . لكونها بنت أو أخت من نكحه ، وخالف ذلك الجمهور لفصوه بالمرأة المعقود عليها ، وهو ظاهر القرآن لقوله ( وأهيات نسائكم وأن تجمعوا بين الأختين ) والذكر ليس من النساء ولا أختاً ، وعند الشافعية فيمن تزوج امرأة فلات بها هل تحرم عليه بنتها أم لا ؟ وجهان . والله أعلم . قوله ( وقال عكرمة عن ابن عباس : إذا زنى بها لا تحرم عليه امرأته ) وصله البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة بلفظ في رجل غشي أم امرأته قال : تخفى حرمتين ولا تحرم عليه امرأته ، وإسناده صحيح . وفي الباب حديث مرفوع أخرجه الدارقطني والطبراني من حديث طائفة : أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يتبع المرأة حراماً ثم ينكح ابنتها أو البنت ثم ينكح أمها ، قال : لا يحرم الحرام الحلال إنما يحرم ما كان بنكاح حلال ، وفي إسنادهما همام بن عبد الرحمن الواقسي وهو مقروك ، وقد أخرج ابن ماجه طرفاً منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال ، وإسناده أصلح من الأول . قوله ( ويذكر عن أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمة ) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولفظه أن رجلاً قال أنه أصاب أم امرأته ، فقال له ابن عباس : حرمت عليك امرأتك ، وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد كلهم بلغ مبالغ الرجال ، . قوله ( وأبو نصر هذا لم يعرف بجماعه من ابن عباس ) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن المهدي عن المستملى لا يعرف جماعه وهي أوجه . وأبو نصر هذا بصري أسدي ، وقته أبو زرعة . وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ مرفوعاً : من نظر إلى فرج امرأة لم تحل له أمها ولا بنتها ، وإسناده مجهول قاله البيهقي . قوله ( ويروى عن عمران بن حصين والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه ) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه ، قال فيمن لجر بأم امرأته حرمتا عليه جميعاً ، ولا بأس بإسناده ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع ، وأما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة

عنهما قال : حرمت عليه امرأته . قال قتادة : لا تحرم غير أنه لا يفتى امرأته حتى تنقضي عدة التي زنى بها ، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلفظ : إذا لجر بأمر امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته . وروى صيد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : قال يحيى بن يعمر الشعبي : والله ما حرم حرام قط حلالاً قط ، فقال الشعبي : بل لو صببت غمراً على ماء حرم شرب ذلك الماء . قال قتادة : وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي . وأما قوله وقال بعض أهل العراق ، فعليه عني به الشورى ، فإنه من قال بذلك من أهل العراق . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج امرأة وبنتها . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعاصم هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأة قال : حرمتا عليه كلتاهما ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، قالوا إذا زنى بأمرأة حرمت عليه أمها وبنتها ، وبه قال من غير أهل العراق طائفة والأوزاعي وأحمد وإسحق ، وهي رواية عن مالك ، وأبو ذلك الجمهور وحجتهم أن النكاح في الشرع إنما يطلق على المفقود عليها لا على مجرد الوطء ، وأيضاً قالوا لا صداق فيه ولا عدة ولا ميراث ، قال ابن عبد البر : وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على أنه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها ، فسكاح أمها وابنتها أجوز . قوله (وقال أبو هريرة : لا تحرم عليه حتى يلق بالارض ، يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو أوجه ، وبالفتح لازم وبالضم متعمد يقال لوق به لوقاً وزوجه بغيره ، وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه أشار إلى خلاف الحنفية فأنهم قالوا : تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها ، فالخاصل أن ظاهر كلام أبي هريرة إنما لا تحرم إلا إن وقع الجماع ، فيكون في المسألة ثلاثة آراء : فذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد ، والحنفية وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة بشبهة بالجماع لكونه استمناحاً ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا ، والمذهب الثالث إذا وقع الجماع حلالاً أو زناً أثر بخلاف مقدماته . قوله (وجوزه سعيد بن المسيب وهرة والزهري أي أجازوا للرجل أن يتسميم مع امرأته ولو زنى بأمرها أو أختها سواء فعل مقدمات الجماع أو جامع ، ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل بها ذلك ، وقد روى عبد الرزاق عن طريق الحارث بن عبيد الرحمن قال : سألت سعيد بن المسيب وهرة بن الزبير عن الرجل يزني بالمرأة هل تحل له أمها ؟ فقالا : لا يحرم الحرام الحلال ، وعن معمر عن الزهري مثله ، وعند البيهقي عن طريق يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة فيتزوج ابنتها ؟ فقال : قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالاً بحرام . قوله (وقال الزهري قال علي : لا يحرم وهذا مرسل) أما قول الزهري فوصله البيهقي عن طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه أنه سئل عن رجل وطئ أم امرأته ، فقال : قال علي بن أبي طالب لا يحرم الحرام الحلال . وأما قوله : وهذا مرسل ، ففي رواية الكشميني وهو مرسل أي منقطع ، فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن والحجاب فيه سهل ، والله أعلم

٢٥ - باب (وربائبكم اللاتي في حُجُورِكُم من نِسائِكُم اللاتي دخلنَ بهن) وقال ابن عباس : الدخول وللنيس والناس هو الجماع . ومن قال : بناتٌ ولغيرها من من بناتها في التحريم ، تقول للبيء <sup>بفتح</sup> لأمٌ حبيبة : لاتعرضن عليّ بناتِكِ ولا أخواتكِ ، وكذا قلتُ حلالاً ولغير البنات من حلاللُ الأبناء . وهل تسمى الربيبة

وإن لم تكن في حجره ؟ ودفع النبي ﷺ ربيبة له إلى من يكفلها ، ونسب النبي ﷺ ابن ابنته ابناً  
 ٥١٠٦ - حدثنا سفيان حدثنا هشام عن أبيه عن زبب « عن أم حبيبة قالت : قلت  
 يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، قال : فأقبل ماذا ؟ قلت تنكح . قال : أتحيين ؟ قلت : لست لك  
 بمخلية ، وأحب من شركني فيك أختي . قال : إنها لا تحمل لي ، قلت بآلتي أنك تخطب . قال : ابنة أم سلمة ؟  
 قلت نعم . قال : لو لم تكن ربيتي ما حلت لي ، أرضعتني وأياها ثويبة . فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن  
 وقال الليث حدثنا هشام « درة بنت أم سلمة »

قوله ( باب وربائكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ) هذه الترجمة معقودة لغير الربيبة  
 وتفسير المراد بالدخول . فاما الربيبة فهي بنت امرأة الرجل ، قيل لها ذلك لأنها مربية ، وغلط من قال هو من  
 الزبية . وأما الدخول ففيه قولان : أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قولي الشافعي ، والقول الآخر وهو  
 قول الأئمة الثلاثة المراد به الخلوة . قوله ( وقال ابن عباس : الدخول والمديس واللباس هو الجماع ) تقدم ذكر  
 من وصله عنه في تفسير المائدة ، وفيه زيادة . وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن  
 عباس : الدخول والتدشيش والافضاء والمباشرة والرفق واللبس الجماع ، إلا أن الله حي كريم يكنى بما شاء مما شاء .  
 قوله ( ومن قال بنات ولدها من من بناتها في التحريم ) سقط من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر  
 السرخسي ، وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله . قوله ( لقول النبي ﷺ لأم حبيبة الخ ) قد وصله في الباب ،  
 ووجه الدلالة من عموم قوله « بناتكن » ، لأن بنت الابن بنت . قوله ( وكذلك حلال ولد الأبناء من حلال  
 الأبناء ) أي مثلهن في التحريم ، وهذا بالاتفاق ، فكذا بنات الأبناء وبنات البنات . قوله ( وهل  
 نسى الربيبة وإن لم تكن في حجره ) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله « في حجوركم » هل هو للغالب ،  
 أو يعتبر فيه مفهوم مخالفة ؟ وقد ذهب الجمهور إلى الأول ، وفيه خلاف قدّم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر  
 وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال : كانت عندي امرأة قد ولدت لي ، فأتت  
 فوجدت غليها ، فقلت على بن أبي طالب فقال لي : مالك ؟ فأخبرته ، فقال : ألها ابنة ؟ يعني من غيرك ، قلت : نعم  
 قال : كانت في حجرك ؟ قلت : لا ، هي في الطائف ، قال : فأنكحها ، قلت : فأين قوله تعالى ( وربائكم ) قال أنها  
 لم تكن في حجرك . وقد دفع بعض المتأخرين هذا الأثر وادعى نفي ثبوته بأن إبراهيم بن عبيد لا يعرف ، وهو  
 عجيب ، فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاع ، وإبراهيم ثقة تابعي  
 معروف ، وأبوه وجده صحابيان ، والأثر صحيح عن علي . وكذا صح عن عمر أنه أفتى من سأله أذ تزوج بنت  
 رجل كانت تحتها جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد ، وهذا وإن كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو  
 عبيد للجمهور بقوله ﷺ « فلا تعرضن علي بناتكن » ، قال نعم ولم يقيد بالحجر ، وهذا فيه نظر لأن المطلق محمول  
 على التقييد ، ولولا الاجماع الحادث في المسألة ونذرة المخالف لكان الأخذ به أولى . لأن التحريم جاء مشروطاً  
 بأمرين : أن تكون في الحجر وأن يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالأم ، فلا تحرم بوجود أحد الشرطين .

واحتجوا أيضا بقوله ﷺ « لو لم تكن ريبتي ما حلت لي ، وهذا وقع في بعض طرق الحديث كما تقدم ، وفي أكثر طرقه « لو لم تكن ريبتي في حجرى ، فقيد بالحجر كما قيد به القرآن فقوى اعتباره ، والله أعلم . قوله ( ودفع النبي ﷺ ريبته له الى من يكفلها ) هذا طرف من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي إسحق عن فروة بن نوفل الأصمعي عن أبيه « وكان النبي ﷺ دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال : إنما أنت ظئري ، قال فذهب بها ثم جاء ، فقال : ما فعلت الجارية ؟ قال : عند أمها - يعنى من الرضاة - وجئت لتعلمنى ، فذكر حديثا فيما يقرأ عند النوم ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة ، وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة - فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة - قالت فلما وضعت زينب جاءني رسول الله ﷺ فخطبني - الحديث وفيه - فجعل يأتينا فيقول أين زينب ؟ حتى جاء عمار هو ابن ياسر فاخذاها وقال : هذه تمنع رسول الله ﷺ حاجته ، وكانت ترضعها ، فجاء النبي ﷺ فقال أين زينب ؟ فقالت قريبة بنت أبي أمية وهى أخت أم سلمة : وافقتها عند ما أخذها عمار بن ياسر ، فقال النبي ﷺ : اني آتيكم الليلة ، وفي رواية لاحد « جاء عمار وكان أخاها لأمها - يعنى أم سلمة - فدخلها بها فالتفتها من حجرها وقال : يعنى هذه المتبوعة ، الحديث . قوله ( وسعى النبي ﷺ ابن ابنته ابنا ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في المناقب من حديث أبي بكرة وفيه « أن ابني هذا سيد ، يعنى الحسن بن علي ، وأشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة « قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا ، وقوله « أرضعتي وأباها ثوية » هو بفتح الهزة والموحدة الخفيفة ، وثوية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة ، والمعنى أرضعتي ثوية وأرضعت والد ذرة بنت أبي سلمة ، وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال « أرضعتي وأبا سلمة ، وإنما نهت عن ذلك لان صاحب « المشارق » نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهزة وتشديد التحتانية فصنف ، ويكفى في الرد عليه قوله الرواية في الاخرى « انها ابنة اخي من الرضاة » ووقع في رواية لمسلم « أرضعتي وأباها بأسلمة » . قوله ( وقال الليث حدثنا هشام ذرة بنت أم سلمة ) يعنى أن الليث رواه عن هشام بن هروة بالاسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة ذرة ، وكأنه رمز بذلك الى غلط من سماها زينب ، وقد قدمت أنها في رواية الحميدى عن سفيان ؛ وأن المصنف أخرجه عن الحميدى فلم يسمها . وقد ذكر المصنف الحديث أيضا في الباب الذي بعده من طريق الليث أيضا عن ابن شهاب عن عروة فسمها أيضا ذرة

## ٢٦ - باب وأن نجسوا بين الأختين إلا ما قد سلف

٥١٠٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقیل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت : قلت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان ، قال : وتخبين ؟ قلت : نعم لست لك بمخلية ، وأحب من شاركني في خير أختي . فقال النبي ﷺ : إن ذلك لا يعمل لي . قلت : يا رسول الله ، فوالله إنا لتحدث أنك تريد أن تنكح ذرة بنت أبي سلمة . قال : بنت أم سلمة ؟

قلت : نعم . قال : فوالله لو لم تكن في حَجري ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاة ، أرضعتني وأباً سلمة ثوبية . فلا تعرضن عليّ بناتكن ولا أخواتكن »

قوله ( باب وأن تجمعوا بين الاختين ) أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله « فلا تعرضن علي بناتكن ولا أخواتكن » ، والجمع بين الاختين في التزويج حرام بالإجماع ، سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم ، وسواء النسب والرضاع . واختلف فيما إذا كانتا بملك اليدين ، فأجازه بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور ، ونفهاه الأمصار على المنع ، ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، وحكاه الثوري عن الشعبة

### ٢٧ - باب لا تنكح المرأة على عمتها

٥١٠٨ - **عبدان** أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عاصم** عن **الشعبي** سمع **جابر** رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ أن تنكح المرأة على عمها أو خالتها » . وقال **داود** و**ابن حنبل** عن **الشعبي** عن **أبي هريرة**

٥١٠٩ - **عبد الله بن يوسف** أخبرنا **مالك** عن **أبي الزناد** عن **الأخرج** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » [ الحديث ٥١٠٩ - طريقه في ٥١١٠ ]

٥١١٠ - **عبدان** أخبرنا **عبد الله** قال أخبرني **يونس** عن **الزهرى** قال حدثني **قبيصة بن ذؤيب** أنه سمع **أبا هريرة** يقول « نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على حماتها ، والمرأة على خالتها » . فترى حالة أيها تلك للنزلة ،

٥١١١ - لأن مروءة حدثني عن عائشة قالت « حرّموا من الرضاة ما يحرم من النسب »

قوله ( باب لا تنكح المرأة على عمها ) أي ولا على خالتها ، وهذا اللفظ رواية **أبي بكر** بن **شيبه** عن **عبد الله** بن **المبارك** بإسناد حديث الباب ، وكذا هو عند مسلم من طريق **يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** عن **أبي هريرة** ومن طريق **هشام بن حسان** عن **محمد بن سيرين** عن **أبي هريرة** . قوله ( حاصم ) هو **ابن سليمان البصري** الأحول . قوله ( الشعبي سمع جابراً ) كذا قال **عاصم** وحده . قوله ( **داود** و**ابن حنبل** عن **الشعبي** عن **أبي هريرة** ) أما رواية **داود** وهو **ابن أبي هند** فوصلها **أبو داود** و**الترمذي** و**الداري** من طريقه قال « حدثنا **عاصم** هو **الشعبي** أنبأنا **أبو هريرة** أن رسول الله ﷺ نهى أن تنكح المرأة على حماتها ، والمرأة على خالتها ، أو العمة على بنت أخيها ، أو الخالة على بنت أختها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى ، لفظ **الداري** و**الترمذي** نحوه ، ولفظ **أبي داود** « لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها وأخبرجه مسلم من وجه آخر عن **داود بن أبي هند** فقال « عن **محمد بن سيرين** عن **أبي هريرة** فكان **داود** فيه شيخين ، وهو محفوظ لابن **سيرين** عن **أبي هريرة** من غير هذا الوجه . وأما رواية **ابن حنبل** وهو **عبد الله** فوصلها **النسائي** من طريق **خالد بن الحارث**



عنه بلفظ « لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها » ، ووقع لنا في « فوائد أبي محمد بن أبي شريح » ، من وجه آخر عن ابن عون بلفظ « نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة اختها » ، والذي يظهر أن الطريقتين محفوظان ، وقد رواه حماد بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة ، وروى من وجوه لا يثبتها أهل العلم بالحديث ، قال البيهقي هو كما قال ، قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأفس وأبي سعيد وعائشة ، وليس فيها شيء على شرط الصحيح ، وإنما اتفقا على إثبات حديث أبي هريرة . وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه ، قال : والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ ، والصواب رواية ابن عون وداد بن أبي هند . وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري ، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة ، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجهما النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ، والحديث محفوظ أيضا من أوجه عن أبي هريرة ، فلكل من الطريقتين ما يعضده ، وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له ، وكفى بتخريج البخاري له موصولا قوة . قال ابن عبد البر : كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة - يعني من وجه يصح - وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة ، والحديثان جميعا صحيحان . وأما من نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله « وفي الباب » ، لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أسا ، وزاد بدلهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة . ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء « وفي حديث قتادة بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الأولين ثلاثة عشر نفسا » ، وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبيهقي والطبراني وابن حبان وغيرهم ، ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة ، لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والحالة وبين العمتين والحالتين ، وفي روايته عند ابن حبان « نهى أن تزوج المرأة على العمة والحالة » ، وقال : انك إذا فاعت ذلك فطعن أحامكن ، قال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك . وقال الترمذي بعد تخريجه : العمل على هذا عند عامة أهل العلم لأنهم بينهم اختلافا أنه لا يحمل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها . وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ، وإذا ثبت الحكم بالسنة وافق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه . وكذا نقل الإجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي ، لكن استثنى ابن حزم عثمان بن عفان وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المشنة ، واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة ، واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه : اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ، ولا يمتد بخلافهم لأنهم سرقوا من الدين . وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين ، فإن حديثهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وإنما يردون الأحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها ، وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن . ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف . قوله ( لا يجمع ولا ينكح ) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي

قاله القرطبي . قوله ( على عمتها ) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج إحداها على الأخرى ، ويؤخذ منه منع تزويجهم ما مما ، فان جمع بينهما بمقد بطلا أو مرتبا بطل الثاني . قوله في الرواية الأخيرة ( فزني ) بضم النون أي فظن ، وبفتحة ما أي فاعتد . قوله ( خالة أيتها بئلك المنزل ) أي من التحريم . قوله ( لان عروة حدثني الخ ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر ، وكأنه أراد إلحاق ما يحرم به لغيره بما يحرم بالنسب كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ، ولما كانت خالة الأب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الأب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها ، وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور . قال أنورى : احتج الجمهور بهذه الأحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بتخصيص الآحاد ، وانفصل صاحب الهداية عن الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثمتها ، والله أعلم

## ٢٨ - باب الشغار

٥١١٢ - **مدرسة** عهد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار . والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق » ( الحديث ٥١١٢ - طرفه في : ٦٩٦٠ )

**قوله** ( باب الشغار ) بمجمعتين مكسور الاول . **قوله** ( نهى عن الشغار ) في رواية ابن وهب عن مالك دهمى عن نكاح الشغار ، ذكره ابن عبد البر ، وهو مراد من حذفه . **قوله** ( والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ ) قال ابن عبد البر : ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه . قلت : ولا يرد على إطلاقه ، أن أبا داود أخرجه عن القعنبى فلم يذكر التفسير ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق معمر بن عيسى لهما احتصرا ذلك في تصنيفهما ، ولما نقد أخرجه النسائى من طريق معمر بالتفسير ، وكذا أخرجه الخطيب في المدرج ، من طريق القعنبى . نعم اختلفت الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار ، فالأكثر لم ينسبه لآحاد ، ولهذا قال الشافعى فيما حكاه البيهقى في « المعرفة » : لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ، ونسبه محرز بن عون وغيره لمالك . قال الخطيب : تفسير الشغار ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع ، وقد بين ذلك ابن مهيدي والقعنبى ومحرز بن عون ، ثم ساقه كذلك عنهم ، ورواية محرز بن عون عند الاسماعيل والدارقطنى في « الموطآت » وأخرجه الدارقطنى أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الخ ، وهذا دال على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله . ووقع عند المصنف - كما سيأتى في كتاب ترك الحيل - من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع وألفظه « قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع : ما الشغار ؟ ذكره « فلهل مالك أيضا نقله عن نافع ، وقال أبو الوليد الباجي : الظاهر أنه من جملة الحديث ، وعليه يحمل على يقين أنه من قوله الراوى وهو نافع . قلت : قد تبين ذلك ، ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعا ، فقد ثبت ذلك من غير روايته ، فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضا عن أبي الوناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء ، قال : وزاد ابن نمير

« والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجي ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجه أختك وأزوجه أختي ، وهذا يحتمل أن يكون من كلام عبيد الله بن عمر ف يرجع الى نافع ، ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ، ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا ، فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وأبان عن أنس مرفوعا ولا شغار في الإسلام ، والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته ، ودوى البيهقي عن طريق نافع بن يزيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا : نهي عن الشغار ، والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق ، بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه ، وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ريمانة : أن النبي ﷺ نهي عن المشاغرة ، والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلامه ، قال القرطبي : تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضا لأنه أعلم بالقال وأبعد بالحال اه . وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار الممنوع ظاهر الحديث في تفسيره ، فإن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الوليين وليته الآخر بشرط أن يزوجه وليته ، والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق ، ففهم من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق ، أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق . وذهب أكثر الشافعية الى أن علة النهي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير مورد العقد ، وجعل البضع صداقا غالف لا يراد عقد النكاح ، وليس المقصود للبطلان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق . واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ، ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ونظفه : إذا زوج الرجل ابنته أو المرأة بلى أمرها من كانت لاخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه الأخرى ولم يسم أحد منهما لواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ وهو منسوخ ، هكذا ساقه البيهقي بأسناده الصحيح عن الشافعي ، قال : وهو الموافق للتفسير المأثور في الحديث ، واختلف نص الشافعي فيها إذا سمي مع ذلك مهورا فنص في الإجماع ، على البطلان ، وظاهر أنه في المنعصر ، الصحة ، وعلى ذلك افتقر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف من أهل المذاهب ، وقال القفال : العلة في البطلان التعليق والتوقيف ، فكأنه يقول لا ينقد لك نكاح بنتي حتى ينقد لي نكاح بنتك . وقال الخطابي : كان ابن أبي هريرة يشبهه بزوج امرأة ويستثنى عضوا من أعضائها وهو إما لا خلاف في فساده ، وتقرير ذلك أنه زوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا للأخرى . وقال الغزالي في « الوسيط » : صورته الكاملة أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للأخرى ، ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » ينبغي أن يزاد : ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على تحريره في المذهب . ونقل الحرق أن أحد نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر ، ورجح ابن تيمية في « المحرر » أن العلة التشريك في البضع ، وقال ابن دقيق العيد : ما نص عليه أحد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما ، فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر لملازمته لجهة الفساد ، ثم قال : وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ، ويؤيده حديث أبي ريمانة الذي تقدم ذكره . وقال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز ، واسكن اختلفوا في هتته فالجمهور على البطلان ، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده ، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي . وذهب الحنفية

إلى صحته ووجوب مهر المثل ، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد واسحق وأبي ثور ، وهو قول على مذهب الشافعي ، لاختلاف الجهة . لكن قال الشافعي : ان النساء محرمات إلا ما أحل الله أو ملك يمين ، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم  
( تنبيه ) : ذكر البنت في تفسير الشغار مثال ، وقد تقدم في رواية أخرى ذكر الأخت ، قال النووي : أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن كالأبنات في ذلك ، والله أعلم

### ٢٩ - باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ؟

٥١١٣ - حدثنا محمد بن سلام حدثنا ابن فضيل حدثنا هشام عن أبيه قال : كانت خولة بنت حكيم من اللاتي وهبن أنفسهن للنبي ﷺ ، فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للرجل ؟ فلما نزلت ( ترجي من نشاء منهن ) قلت : يا رسول الله ، ما أرى ربك إلا يسارع في هواك . رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه عن عائشة ، يزيد بعضهم على بعض

قوله ( باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ) أي فيحل له نكاحها بذلك ، وهذا يتناول صورتين : إحداهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر ، والثاني العقد بلفظ الهبة . فالصورة الأولى ذهب الجمهور إلى بطلان النكاح ، وأجازة الخفية والأوزاعي ، ولكن قالوا يجب مهر المثل ، وقال الأوزاعي : ان تزوج بلفظ الهبة وشرط أن لا مهر لم يصح النكاح . وحجة الجمهور قوله تعالى ( خالصة لك من دون المؤمنين ) فعادوا ذلك من خصائصه ﷺ وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المآل . وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد ان الواهبة تختص به لا مطلق الهبة . والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة إلى أن النكاح لا يصح إلا بلفظ الفكاك أو التزويج ، لأنهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث . وذهب الأكثر إلى أنه يصح بالكفايات ، واحتج الطحاوي لهم بالقيام على الإطلاق فانه يجوز بصراحه وبكفاياته مع القصد . قوله ( حدثنا هشام ) هو ابن عروة عن أبيه ( قال كانت خولة ) هذا مرسل ، لأن عروة لم يدرك زمن القصة ، لكن السياق يشمر بأنه حمله عن عائشة . وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا ، وقد تقدم في تفسير الاحزاب من طريق أبي أسامة عن هشام كذلك موصولا . قوله ( بنت حكيم ) أي ابن أمية بن الأوقص السلية ، وكانت زوج عثمان بن مظعون ، وهي من السابقات إلى الاسلام ، وأما من بنى أمية . قوله ( من اللاتي وهبن ) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة . قالت كنت أغار من اللاتي وهبن أنفسهن ، وهذا يشمر بتعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الاحزاب ، ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب الآتي ذكرها في المعلقات عن عروة عن عائشة . قالت التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خولة بنت حكيم ، وهذا محمول على تأويل أنها السابقة إلى ذلك ، أو نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق . قوله ( فقالت عائشة : أما تستحي المرأة أن تهب نفسها ) وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهبن أنفسهن . قوله ( أن تهب نفسها ) زاد في رواية محمد بن بشر وغيره صدق . قوله ( فلما نزلت : ترجي من نشاء منهن ) في رواية حماد بن سليمان . فانزل الله ترجي . وهذا

أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب ، قال القرطبي حملت عائشة على هذا التقييد الغيرة التي طابت عليها النساء والا فقد علمت أن الله أباح لنبية ذلك وأن جميع النساء لو ملكن له رهن لكان قليلا . قوله ( ما أرى ربك إلا يسارع في هواك ) في رواية محمد بن بشر ، أني لأرى ربك يسارع لك في هواك ، أي في رضاك ، قال القرطبي : هذا قول أبرزه الدلال والغيرة ، وهو من نوع قولها ما أحدها ولا أحد إلا الله ، والا فإضافة الهوى إلى النبي ﷺ لا تحمل على ظاهره ، لأنه لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ، ولو قالت إلى مرضاتك لكان أليق ، ولكن الغيرة يفتقر لأجلها إطلاق مثل ذلك . قوله ( رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه عن عائشة يزيد بعضهم على بعض ) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها ابن مردويه في التفسير والبيهقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه عتصمرا كما نهت عليه ، قالت التي وهبت نفسها للنبي ﷺ خولة بنت حكيم ، وأما رواية محمد بن بشر فوصلها الإمام أحمد عنه بتمام الحديث ، وقد بينت ما فيه من زيادة وقائدة ، وأما رواية عبد بن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي نحو رواية محمد بن بشر

### ٣٠ - باب نكاح المحرم

٥١١٤ - حدثنا مالك بن إسماعيل أخبرنا ابن عيينة أخبرنا عمرو حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا ابن عباس رضي الله عنهما « تزوج النبي ﷺ وهو محرم »

قوله ( باب نكاح المحرم ) كأنه يحتاج إلى الجواز ، لأنه لم يذكر في الباب شيئا غير حديث ابن عباس في ذلك ، ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن دينار ، وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء . قوله ( تزوج النبي ﷺ وهو محرم ) تقدم في أواخر الحج من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ « تزوج ميمونة وهو محرم » وفي رواية عطاء المذكورة عن ابن عباس عند النسائي « تزوج النبي ﷺ ميمونة وهو محرم جعلت امرأها إلى العباس فأنكحها إياه » ، وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الأوزاعي وزاد « وبنا بها وهي حلال » ، ومائت بسرف ، قال الأثرم : قلت لأحمد إن أبا ثور يقول بأى شيء يدفع حديث ابن عباس - أى مع محته - قال فقال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول : وم ابن عباس ، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال له . وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان « لا ينكح المحرم ولا ينكح » أخرجه مسلم ، ويجمع بينه وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبي ﷺ . وقال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم ، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال ، جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الأسناد ، لكن الوم إلى الواحد أقرب إلى الوم من الجماعة ، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضوا فتطلب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المتمد به ، وقد تقدم في أواخر كتاب الحج البحث في ذلك ملخصا وأن منهم من حل حديث عثمان على الوطء ، ونعقب بأنه ثبت فيه « لا ينكح بفتح أوله » لا ينكح بضم أوله ولا بخطاب ، ووقع في صحيح ابن حبان زيادة « ولا يخطب عليه » ، ويترجح حديث عثمان بأنه تعبد قاعدا ، وحديث ابن عباس واقعة حين تحتل أنواعا من الاحتمالات : فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلده الهدى بصبر عزمها كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج ، والنبي ﷺ كان قلده الهدى في حرته تلك التي تزوج فيها ميمونة ، فيكون

اطلاقه أنه عليه السلام تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلده الهدى وإن لم يكن تلبس بالاحرام ، وذلك أنه كان أرسل إليها أبا رافع بخطابها لجماعت أمرها إلى العباس فزوجها من النبي عليه السلام . وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من طريق معار الوراق عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال ، وكنت أنا الرسول بينهما ، قال الترمذي : لا نعلم أحدا أسنده غير حماد بن زيد عن مطر ، ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل . ومنها أن قول ابن عباس تزوج ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام ، قال الاعمش : قتلوا كسرى بليل محرما ، أي في الشهر الحرام ، وقال آخر : قتلوا ابن عفان الحليفة محرما ، أي في البلد الحرام ، والى هذا التأويل جئنا ابن حبان فجزم به في صحيحه . وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الاصم أن النبي عليه السلام تزوج ميمونة وهو حلال ، أخرجه مسلم من طريق الزهري قال : وكانت خاله كآ كانت خالة ابن عباس ، وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال : حدثتني ميمونة أن رسول الله عليه السلام تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس ، وأما ابن المسيب الذي أشار إليه أحمد فأخرجه أبو داود ، وأخرج البهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس الحديث قال : وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها إلا بعدما أحل ، قال الطبري : الصواب من القول عندنا أن نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان ، وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أئوب قال : أنجئت أن الاختلاف في زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي عليه السلام كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه ، فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي عليه السلام ، وقال بعضهم بعد ما أحرم ، وقد ثبت أن عمر وعليما وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت . ( تنبيه ) : قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة ، فأما حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سبلة عنه ، وأخرجه الطحاوي والبخاري من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان ، وأكثر ما أعل بالارسال وليس ذلك جادح فيه . وقال النسائي : أخبرنا عمرو بن علي أن أبا عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله ، قال عمرو بن علي قلت لأبي عاصم : أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة ، فقال : دع عائشة حتى أنظر فيه ، وهذا إسناد صحيح لولا هذه القصة ، لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة أخرجه الطحاوي في إسناده كامل أبو العلاء وفيه ضعف ، لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس وعائشة ، وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي عليه السلام تزوج وهو محرم ، وجهه عن الشعبي ومجاهد مرسل . أخرجهما ابن أبي شيبة ، وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنسا عن نكاح المحرم فقال : لا بأس به وهل هو [ إلا ] كالبيع وإسناده قوي ، لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به ، وكان أنسا لم يبلغه حديث عثمان

### ٣١ - باب نهى رسول الله عليه السلام عن نكاح اللثة أخيرا

٥١١٥ - **عمر** مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول أخبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبد الله عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس : إن النبي عليه السلام نهى عن اللثة وعن لحوم

الحر الأهلية زمن خير ،

٥١١٦ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا غندر ، حدثنا شعبة عن أبي جرة قال « سمعت ابن عباس يسأل عن متعة النساء فرخص ، فقال له موكل له : إنما ذلك في الحال الشديد ، وفي النساء فله أو نحوه ، فقال ابن عباس : نعم »

٥١١٧ ، ٥١١٨ - حدثنا علي بن الحسن بن سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسليمان بن الأكوع قالوا : كنا في جيش ، فأتانا رسول رسول الله ﷺ فقال : إنه قد أذن لكم أن تستمتعوا ، فاستمتعوا .

٥١١٩ - وقال ابن أبي ذئب حدثني إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ « إيا رجل و امرأة تواقفا فمئشرة ما بينهما ثلاث كلال ، فإن أحببنا أن يزيادنا أو يتفارقا تفاركا . فإدري أمي كان لنا خاصة ، أم فنانا عامة » . قال أبو عبد الله : وقد بينه على عن النبي ﷺ أنه منسوخ

قوله ( باب نهى النبي ﷺ عن نكاح المتعة أخيرا ) يعني تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى وقعت الفقرة . وقوله في الترجمة « أخيرا » يفهم منه أنه كان مباحا وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر . وليس في الحديث الباب التي أوردها النصريح بذلك ، لكن قال في آخر الباب « إن عليا بين أنه منسوخ » وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها بعد الإذن فيها ، وأقرب ما فيها عهدا بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال : « كنا عند عمر بن عبد العزيز فذاكرنا متعة النساء ، فقال رجل يقول له ربيع بن سبرة « أشهد على أبي أنه حدث أن رسول الله ﷺ نهى عنها في حجة الوداع ، وسأذكر الاختلاف في حديث سبرة هذا - وهو ابن مبرد - بعد هذا الحديث الأول . قوله ( أخبرني الحسن بن محمد بن علي ) أي ابن أبي طالب ، وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية ، وأخوه عبد الله بن محمد . أما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا ، متنا ما تقدم له في الفصل من روايته عن جابر ، ويأتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسليمان بن الأكوع ، وأما أخوه عبد الله بن محمد فذكرته أبو هاشم وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، ووثقه ابن سعد والنسائي والمجلى ، وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة خير من كتاب المغازي ، وتأتي أخرى في كتاب الذبائح ، وأخرى في ترك الخيل ، وقرنه في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن ، وذكر في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري « أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقيما » ولاحد عن سفيان « وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا ، وكان عبد الله يتبع السبئية ، له والسبئية بمهمل ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبأ ، وهو من رؤساء الروافض ، وكان المختار بن أبي عبيد على رآيه ، ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين قتلهم أحبته الشيعة ثم قارقه أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب ، وكان من رأى السبئية موالا محمد بن علي بن أبي طالب . وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان . ومنهم من أقر بموته وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا . وعات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان

عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين . قوله ( عن أبيهما ) في رواية الدارقطني في « الموطآت » ، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري « عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما . » قوله ( أن عليا قال لابن عباس ) سيأتي بيان تحديده له بهذا الحديث في ترك الحيل بلفظ « أن عليا قيل له أن ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأسا » وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني « أن عليا سمع ابن عباس وهو يفتي في متعة النساء فقال : أما علمت ، وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك واغظه « أن عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس بها » ، ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه « سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تائه » ، وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا « تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي : إنك امرؤ تائه » ، ولمسلم من وجه آخر أنه « سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له : مهلا يا ابن عباس ، ولأحمد من طريق معمر « رخص في متعة النساء . » قوله ( أن النبي ﷺ نهى عن المتعة ) في رواية أحمد عن سفیان بن عيينة عن نكاح المتعة . قوله ( وعن لحوم الحر الاهلية زمن خبير ) هكذا بجميع الرواة عن الزهري « خبير » بالمعجمة أوله والراء آخره إلا ما رواه عبد الوهاب القتيبي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال « حنين » بمهمله أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونها على أنه « وم يرد به عبد الوهاب » ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب ، وأغرب من ذلك رواية إسماعيل بن راشد عن الزهري عنه بلفظ « نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة » وهو خطأ أيضا . قوله ( زمن خبير ) الظاهر أنه ظرف للأمرين ، وحكى البيهقي عن الحميدي أن سفیان بن عيينة كان يقول : قوله « يوم خبير » يتعلق بالحر الاهلية لا بالمتعة ، قال البيهقي : وما قاله محتمل يعني في روايته هذه ، وأما غيره فصرح أن الظرف يتعلق بالمتعة ، وقد مضى في غزوة خبير من كتاب المغازي ويأتي في الذبائح من طريق مالك بلفظ « نهى رسول الله ﷺ يوم خبير عن متعة النساء وعن لحوم الحر الاهلية » وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضا ، وسيأتي في ترك الحيل في رواية حميد الله بن عمار عن الزهري « أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خبير » ، وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه « فقال مهلا يا ابن عباس » ولأحمد من طريق معمر بسنده أنه « بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء » ، فقال له : أن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خبير ، وعن لحوم الحر الاهلية ، وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك ، والدارقطني من طريق ابن وهب عن مالك ويونس وأسامة بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك ، وذكر السهيلي أن ابن عيينة رواه عن الزهري بلفظ « نهى عن أكل الحر الاهلية عام خبير » ، وعن المتعة بعد ذلك أوفي غير ذلك اليوم ، اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة ، فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر والحميدي وإسماعيل في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه ، لكن منهم من زاد لفظ « نكاح » كما بينته ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن موسى والعباس بن الوليد ، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك ، وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن قال « زمن » بدل « يوم » ، قال السهيلي : ويتصل بهذا الحديث فليبه على إشكال لأن فيه النهي عن نكاح المتعة يوم خبير ، وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الآثار ، قال : فالذي يظهر



أنه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري ، وهذا الذي قاله سبقه إليه غيره في النقل عن ابن عيينة ، فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الحميدى ذكر عن ابن عيينة أن النسي زمن خيبر عن لحوم الحر الأهلية ، وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر ، ثم راجعت « مستند الحميدى » من طريق قاسم بن أصبغ عن أبي إسماعيل السلي عنه فقال بعد سياق الحديث « قال ابن عيينة : يعني أنه نسي عن لحوم الحر الأهلية زمن خيبر ، ولا يعنى نكاح المتعة ، قال ابن عبد البر : وعلى هذا أكثر الناس . وقال البيهقي : يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه ﷺ رخص فيها بعد ذلك ثم نسي عنها ، فلا يتم احتجاج على إلا إذا وقع النسي أخيرا لتقوم به الحجة على ابن عباس . وقال أبو هريرة في صحيفه سمعت أهل العلم يقولون : معنى حديث على أنه نسي يوم خيبر عن لحوم الحر ، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نسي عنها يوم الفتح اهـ . والحامل لمؤلا على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خيبر كما أشار إليه البيهقي ، لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قرب كما سيأتى بيانه ، ويؤيد ظاهر حديث على ما أخرجه أبو عروانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله « أن رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال : حرام . فقال : إن فلانا يقول فيها . فقال : والله لقد علم أن رسول الله ﷺ حرمها يوم خيبر وما كنا ضالحين » قال السبكي : وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روى في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ، ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء ، والمشهور في تحريمها أن ذلك كان في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن هبة عن أبيه ، وفي رواية عن الربيع أخرجه أبو داود أنه كان في حجة الوداع ، قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اهـ . فتحصل مما أشار إليه ستة مواطن : خيبر ، ثم عمرة القضاء ، ثم الفتح ، ثم أوطاس ، ثم تبوك ، ثم حجة الوداع . وثبت عليه حنين لأنها وقعت في رواية قد نهت عليها قبل ، فأما أن يكون ذهل عنها أو تركها عمدا خطأ رواها ، أو لكون غزوة أوطاس وحنين واحدة . فأما رواية تبوك فأخرجها إمامي بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة « أن النبي ﷺ لما نزل بئنية الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين ، فقال : ما هذا ؟ فقالوا : يا رسول الله ، نساء كانوا تمتعوا منهن . فقال : هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث » وأخرجه البخاري من حديث جابر قال « خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن يظنن برجالنا ، فجاء رسول الله ﷺ فذكرنا ذلك له ، قال فغضب وقام خطيبا حمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة ، فتوادعنا يومئذ فسميت ثنية الوداع . » وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد « ما كانت قبلها ولا بعدها ، وهذه الزيادة منسكرة من رواها عمرو بن عبيد ، وهو ساقط الحديث ، وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن بدون هذه الزيادة . وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال : وأما أوطاس فثبت في مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع . وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه . وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر ، لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال ، وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ، ولفظه « أنه غزا مع رسول الله ﷺ الفتح ، فاذن لنا في متعة النساء ، فخرجت أنا ورجل من قومي . » فذكر قصة المرأة ، إلى أن قال - ثم استتمعت منها ، فلم أخرج حتى حرمها . وفي لفظ له « رأيت رسول الله ﷺ قائما بين الركن والباب وهو يقول ، يمثل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث

ابن عمر أنه قال : يا أيها الناس إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، وفي رواية : أمرنا بالتمتع عام الفتح حين دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها ، وفي رواية له : أمر أصحابه بالتمتع من النساء - فذكر القصة قال - فكان معنا ثلاثا ، ثم أمرنا رسول الله ﷺ بهما ، وفي لفظ : فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة ، فأما أوطاس فلفظ مسلم ، وخص لنا رسول الله ﷺ عام أوطاس في التمتع ثلاثا ، ثم نهي عنها ، وظاهر الحديثين المغايرة ، لكن بمقتضى أن يكون إطلاق على عام الفتح عام أوطاس لثما بينهما ، ولو وقع في سياقه أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع ، نعم ويبعد أن يقع الإذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حُرمت إلى يوم القيامة ، وإذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغير حلة إلا غزوة الفتح . وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم . وأما عمرة القضاء فلا يصح الآثار فيها لسكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعلى تقدير ثبوته فلعله أراد أيام خيبر لأنهما كانا في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء . وأما قصة نبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة ، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي ، أو كان النهي وقع قديما فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة ، فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك ، على أن في حديث أبي هريرة مقالا ، فإنه من رواية مؤمل بن اسماعيل عن حكيم بن عمار وفي كل منهما مقال . وأما حديث جابر فلا يصح فإنه من طريق عباد بن كثير وهو متروك . وأما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن عتبة ، والرواية عنه بأنها في الفتح أصح وأشهر ، فإن كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى مجرد النهي ، فلهذا لم يرد إلا إعادة النهي للإشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك . فلم يبق من المواطن كما قلنا صحيحا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح ، وفي غزوة خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم ، وزاد ابن القيم في الهدى ، أن الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات ، يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متمتع ، لكن يمكن أن يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فيجوز أن يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع من فلا ينهض الاستدلال بما قال ، قال الماوردي في الحاوي ، : في تعيين موضع تحريم التمتع وجهان أحدهما أن التحريم تكرر ليكون أظهر وأنشأ حتى يعلم من لم يكن عليه لأنه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها ، والثاني أنها أجيحت مرارا ، ولهذا قال في المرة الأخيرة إلى يوم القيامة ، إشارة إلى أن التحريم الماضى كان مؤذنا بأن الإباحة تعاقبه ، بخلاف هذا فإنه تحريم مؤبد لا ينفقه لإباحة أصلا ، وهذا الثاني هو المعتمد ، ويرد الأول التصريح بالإذن فيها في المواطن المتأخر عن المواطن الذي وقع التصريح فيه بتحريمها كما في غزوة خيبر ثم الفتح . وقال النووي : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حُرمت فيها ثم أجيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حُرمت تحريمها مؤبدا ، قال : ولا مانع من تكرير الإباحة . ونقل غيره عن الشافعي أن التمتع نسخت مرتين ، وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود في سبب الإذن في نكاح التمتع وأنهم كانوا إذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فأذن لهم في الاستمتاع فلعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الإذن ، فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حُرمت إلى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك إذن والله أعلم . والحكمة في جمع على بين النهي عن الحر والمتعة أن ابن عباس كان يرخص في الأمرين معا ،

وسبأى النقل عنه في الرخصة في الحر الأهلية في أوائل كتاب الاطعمة ، فرد عليه على في الامرين معا وأن ذلك يوم خبير ، فلما أن يكون على ظاهره وأن النهى عنهما وقع في زمن واحد . ولما أن يكون الإذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا لفصر مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم . والحديث في قصة تبوك على نسخ الجواز في السفر لأنه نهى عنها في أوائل إنشاء السفر مع أنه كان سفرا بعيدا والمدة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب ، وكان علة الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم . والجواب عن قول السبيل أنه لم يكن في خيبر فساد يستمتع من ظاهر ما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم تسكن الصحابة يستمتعون باليهوديات ، وأيضا فيقال كما تقدم لم يقع في الحديث التهرج بأنهم استمتعوا في خيبر ، وإنما فيه مجرد النهى ، فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان حلالا وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال : كنا نفرو وليس لنا شيء . ثم قال - فرخص لنا أن نتكح المرأة بالنوب ، وأشار إلى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء ، وكذلك في حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ : وإنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ، ثم نهى عنها ، فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي فأنسب النهى عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة ، وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على اتوسعه بعد الضيق ، أو كانت الإباحة إنما تقع في المفاذي التي يكون في المسافة إليها بعد ومشقة ، وخبر بخلاف ذلك لأنهم بقرب المدينة فوقع النهى عن المتعة فيها إشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها ، ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن مقيدا بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ، ثم نهى بعد انتصافها عنها كما سيأتي من رواية سلمة ، وهكذا يحجب عن كل سفرة ثبت فيها النهى بعد الاذن ، وأما حجة الوداع فالذي يظهر أنه وقع فيها النهى مجردا إن ثبت الخبر في ذلك ، لأن الصحابة حجوا فيها بأنفسهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزيمة ، وإلا فخرج حديث سبرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه ، وقد اختلف عليه في تعيينها ، والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح ، والطريق التي أخرجه مسلم مصرفة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم . الحديث الثاني ، قوله (عن أبي حمزة) هو الضجى بالجيم والراء ، ورأبته بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالهمزة والراء وهو تصحيف . قوله ( سمعت ابن عباس يسأل ) بضم أوله . قوله ( فرخص ) أي فيها ، وثبتت في رواية الاسماعيل . قوله ( فقال له مولى له ) لم أقف على اسمه صريحا ، وأظنه عكرمة . قوله ( إنما ذلك في المال الشديد ، وفي النساء قلة أو نحوه ) في رواية الاسماعيل ، وإنما كان ذلك في الجماد والنساء قليل . قوله ( فقال ابن عباس نعم ) في رواية الاسماعيل صدق . وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر أو ابن أبي عمرة الانصاري قال رجل - يعني لابن عباس ، وصرح به البيهقي في روايته - إنما كانت - يعني المتعة - رخصة في أول الاسلام لمن اضطر إليها كليتة والدلم ولحم الخنزير ، ويؤيده ما أخرجه الخطابي والفاكهي من طريق سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس لقد سألت بفتياك الركيان ، وقال فيها الضمراء ، يعني في المتعة . فقال : والله ما بهذا أنتيت وما هي الا كليتة لأهل الا للضر . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره : الا إنما هي كليتة والدلم ولحم الخنزير . وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتابه الغرر من الأخبار ، باسناد أحسن منه عن سعيد بن جبيرة بالقصة ، لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور . وفي حديث سهل بن سعد الذي أشرت

إليه قريبا نحوه . فأنه أخبار يقوى بعضها ببعض ، وحاصلها أن الممتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح . وأخرج البيهقي من حديث أبي ذر بإسناد حسن وإنما كانت الممتعة لحربنا وخوفنا ، وأما ما أخرجه الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال : إنما كانت الممتعة في أول الإسلام ، كان الرجل يقدم الجلد لبس له فيها معرفة ، فيزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه ، فإسناده ضعيف ، وهو شاذ مخالف لما تقدم من علة إباحتها . الحديث الثالث . قوله ( قال عمرو ) هو ابن دينار ، في رواية الأسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان ، عن عمرو بن دينار ، وهو غريب من حديث ابن عينة قل من رواه من أصحابه عنه ، وإنما أخرجه البخاري مع كونه معنعا لوروده عن عمرو بن دينار من غير طريق سفيان ، نجه على ذلك الأسماعيلي ، وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق شعبة وروح بن القاسم ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو . قوله ( عن الحسن بن محمد ) أي بن علي بن أبي طالب ، ووقع في رواية ابن جريج والحسن بن محمد بن علي ، وهو الماضي ذكره في الحديث الأول ، وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو ، سمعت الحسن بن محمد . قوله ( عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع ) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر ، وقد أدركما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر . قوله ( كنا في جيش ) لم أقف على تعيينه ، لكن عند مسلم من طريق أبي العيص عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال : رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس في الممتعة ثلاثا ثم نهى عنها . ( تنبيه ) : ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التثنية بضمها معجمة ، وحكى الكرماني أن في بعض الروايات : حنين ، بالهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه . قوله ( فأنا رسول الله ﷺ ) لم أقف على اسمه ، لكن في رواية شعبة : خرج علينا منادى رسول الله ﷺ ، فيشبه أن يكون هو بلال . قوله ( أنه قد اذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا ) زاد شعبة في روايته : يعنى متعة النساء ، وضبط فاستمتعوا بفتح المشاء وكسرها بلفظ الأمر ولفظ الفعل الماضي . وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى ، منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن الممتعة فقال : فمئناها مع رسول الله ﷺ ، ومن طريق طه عن جابر : استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج : أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا ، نحوه وزاد : حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث ، وقصة عمرو بن حريث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه بهذا الإسناد عن جابر قال : قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بمولاة فأقى بها عمرو حبلى ، فسأله فاعترف . قال فذلك حين نهى عنها عمر ، قال البيهقي في رواية سلمة بن الأكوع التي حكيناها عن تخرج مسلم : ثم نهى عنها ، ضبطناه : نهى ، بفتح النون ورأيت في رواية معتمدة : نها ، بالالف قال : فإن قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاى في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل ، لكن ثبت نهى رسول الله ﷺ عنها في حديث الربيع بن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الاذن فيه ، ولم نجد عنه الاذن فيه بعد النهى عنه ، فنهى عمر موافق لنبهيه ﷺ . قلت : وتماه أن يقال : لعل جابرا ومن نقل عنه استمراره على ذلك بعده ﷺ إلى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهى . وما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتهدا وإنما نهى عنها مستندا إلى نهى رسول الله ﷺ ، وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال : لما ولي عمر خطب فقال : ان رسول الله ﷺ أذن لنا في الممتعة ثلاثا ثم حرّمها ،

وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : «صعد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال رجال ينكحون هذه المنعة بعد نهي رسول الله ﷺ عنها ، ، وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت إليه في صحيح ابن حبان : «قال رسول الله ﷺ : هدم المنعة النكاح والطلاق والعدة والميراث ، وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب أخرجه البيهقي . الحديث الرابع ، تقدمت له طريق في الذي قبله . قوله ( وقال ابن أبي ذئب الخ ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب . قوله ( أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال ) وقع في رواية المستطلى : «بعشرة» بالواحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة ، وبإلغاء أصح ، وهي رواية الاسماعيلي وغيره . والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن . قوله ( فان أحبا ) أي بعد انقضاء الثلاث ( أن يتزايدا ) أي في المدة ؛ يعني تزايدا . ووقع في رواية الاسماعيلي التصريح بذلك ، وكذا في قوله أن يتناركا أي يتفارقا تناركا . وفي رواية أبي نعيم : «أن يتناقضا تناقضا» والمراد به التفارق . قوله ( فما أدري أشي كان لنا خاصه أم للناس عامة ) ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال دائما أحلت لنا أصحاب رسول الله ﷺ منعه النساء ثلاثة أيام ، ثم نهي عنها رسول الله ﷺ ، . قوله ( وقد بينه علي عن النبي ﷺ أنه منسوخ ) يريد بذلك تصريح علي عن النبي ﷺ بالنهي عنها بعد الإذن فيها ، وقد بسطناه في الحديث الأول . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال : «نسخ رمضان كل صوم ، ونسخ المنعة الطلاق والعدة والميراث ، وقد اختلف السلف في نكاح المنعة . قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، ولا أعلم اليوم أحدا يميزها إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله . وقال عياض : ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها إلا الروافض . وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها ، وروى عنه أنه رجع عن ذلك . قال ابن بطلال : روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المنعة ، وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المنعة عنه أصح ، وهو مذهب الشيعة . قال : «وأجمعوا على أنه متى وقع الآن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده ، الا قول زفر أنه جعلها كالشروط الفاسدة ، ويرده قوله ﷺ : «فن كان عنده مثنى شي فليخل سبيلها» . قلت : وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عند مسلم . وقال الخطابي : تحريم المنعة كالاجماع إلا عن بعض الشيعة ، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات إلى علي وآل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت . ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المنعة فقال : «هي الزنا بعينه» قال الخطابي : ويحك عن ابن جريج جوازها . وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريج أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في إباحتها ثمانية عشر حديثا . وقال ابن دقيق العيد : ما حكمه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ ، فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا : لو علق على وقت لابد من مجيئه وقع الطلاق الآن لأنه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المنعة . قال عياض : «وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط ، فلو نوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه ، إلا الاوزاعي فأبطله . واختلفوا هل يحذف نكاح المنعة أو يعزى ؟ على قولين مأخذها أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم . وقال القرطبي : الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المنعة لم يطل وأنه حرم ، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الروافض . وجزم جماعة من الأئمة بتشديد ابن عباس بإباحتها فهي من المسألة المشهورة وهي نادرة المخالف ، ولكن قال ابن عبد البر : أصحاب ابن عباس

من أهل مكة وابن علي إباحتها ، ثم اتفق فيها . الأمصار على تحريمها . وقال ابن حزم : ثبت على إباحتها بعد رسول الله ﷺ ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسليمة ومعبد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر ، قال : ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة . قلت : وفي جميع ما أطلقه نظروا ، أما ابن مسعود فستنده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح ، وقد بينت فيه ما نقله الاسماعيل بن أبي خالد وفي آخره « ففعلنا ثم ترك ذلك » . وأما معاوية فأخرجه عبد عوانة من طريق أبي معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد وفي آخره « ففعلنا ثم ترك ذلك » . وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يعلى بن أمية « أخبرني يعلى أن معاوية استمتع بامرأة بالطائف » ، واسناده صحيح ، لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضا أن ذلك كان قديما ولفظه « استمتع معاوية مقدمه الطائف بمولاة لبني الحضرمي يقال لها معانة » ، قال جابر : ثم عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بمجانزة كل عام ، وقد كان معاوية متبعا لعمر معتديا به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي ، ومن ثم قال الطحاوي : خطب عمر فنهى عن المتعة ، ونقل ذلك عن النبي ﷺ فلم يذكر عليه ذلك منك ، وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه . وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال « أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال : لقد كان أحدنا يستمتع بملء الفرح سويقا ، وهذا - مع كونه ضعيفا للجهل بأحد روايته - ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي ﷺ . وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل رجع أولا . وأما سليمة ومعبد فتصتهما واحدة اختلف فيما هل وقعت لهذا أو لهذا ، فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال « لم يرع عمر إلا أم أراك قد خرجت حبلى » ، فسألها عمر فقالت : استمتع بي سليمة بن أمية ، وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية . وأما جابر فستنده قوله « ففعلناها » ، وقد بينته قبل ، ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم « ففعلنا » عمر فلم نقله بعد ، فإن كان قوله « ففعلنا » يعم جميع الصحابة لقوله ثم لم نعد يعم جميع الصحابة فيكون إجماعا ، وقد ظهر أن مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها . وأما عمرو بن حريث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فعجيب ، وإنما قال جابر « ففعلناها » ، وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده ، وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة ، وقد ثبت عن جابر عند مسلم « ففعلناها » مع رسول الله ﷺ ثم نهانا عمر فلم نفعل لها ، فهذا يرد عده جابرا فيمن ثبت على تحليلها ، وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها لثبوت قوله ﷺ « إنها حرام إلى يوم القيامة » ، قال فأنا هم - هذا القول نسخ التحريم - والله أعلم

### ٣٣ - باب عرض المرأة نفسها على الرجل للصالح

٥١٢٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت ثابتا البنان قال « كنت عند أنس وعنده ابنة له ، قال أنس : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها قالت : يا رسول الله ، ألك بي حاجة ؟ فقالت بنت أنس : ما أفل حياتها ، واسواتها . قال : هي خير منك ، رغبت في النبي ﷺ فعرضت عليه نفسها »

[ الحديث ٥١٢٠ - طريقه في : ٦١٢٣ ]

٥١٢١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَثَّانَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ امْرَأَةً مَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، زَوِّجْنِيهَا . فَقَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ فَقَالَ : مَا عِنْدِي شَيْءٌ . قَالَ : اذْهَبِ فَاتَّيِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ . فَذَهَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ : لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ ، وَلَسَكُنَ هَذَا إِذَا رَأَى وَلَهَا نِصْفُهُ . قَالَ سَهْلٌ : وَمَا لَهُ رَدَاءٌ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ . وَمَا تَصْنَعُ بِإِذَاكَ ؟ إِنْ لَبِثَتْهُ لَمْ يَسْكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَبِثَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ . فَجَلَسَ لِلرَّجُلِ حَتَّى إِذَا طَالَ تَجَاسُهُ قَامَ ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَاهُ - أَوْ دُعِيَ لَهُ - فَقَالَ لَهُ : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ فَقَالَ مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا - لِسُورَةٍ يُبَدِّلُهَا - فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَمَلَسْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ،

قوله ( باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ) قال ابن المنير في الحاشية ، من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك ، وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه . قوله ( حدثنا مرحوم ) زاد أبو خذ و ابن عبد العزيز بن مهران ، وهو بصري مولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أورده عنه في كتاب الأدب أيضا ، وذكر البزار أنه تفرد به عن ثابت . قوله ( وعنده ابنة له ) لم أنف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير . قوله ( جاءت امرأة ) لم أنف على تعيينها ، وأشبه من رأيت بقصتها من تقدم ذكر اسمهن في الواهبات ليلي بنت قيس بن الحظيم ، ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل . قوله ( واسوأناه ) أصل السوءة - وهي بفتح المهملة وسكون الواو بعدما همزة - الفعلة القبيحة . وتطلق على الفرج ، والمراد هنا الاول . والالاف للندبة والهاء للسكت . ثم ذكر المصنف حديث سهل ابن سعد في قصة الواهبة مطولا ، وسيأتي شرحه بعد ستة عشر بابا ، وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبته فيها وأن لا غشاضة عليها في ذلك ، وإن الذي تعرض المرأة نفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لما بالرد بل يكفي السكوت . وقال المصنف : فيه أن على الرجل أن لا يتكلمها إلا إذا وجد في نفسه رغبة فيها ، ولذلك سعد النظر فيها وصوبه انتهى . وليس في القصة دلالة لما ذكره . قال : وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة إذا لم يرد الاسعاف ، وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول

٣٣ - **باب** - عَرَضَ الْإِنْسَانُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ عَلَى أَهْلِ الْخَيْرِ

٥١٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ نَأَيْتُ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوُفِّيَ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : أَتَيْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ فَقَالَ : سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِى . فَلَبِثْتُ لِيَالِي ، ثُمَّ تَقَبَّلَنِي فَقَالَ :

قد بدالى أن لا أزوجَ يومى هذا . قال عمرُ : فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَ زَوَّجْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ هِرٍّ ، فَصَعَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ ، وَكُنْتُ أَوْجِدُ عَلَيْهِ مَنَى عَلَى عِمَّانَ ، فَلَبِثْتُ لَيْالِي . ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَانْكَحَتْهَا إِيَّاهُ ، فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ : لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَى حِينَ عَرَّضْتَ عَلَى حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا ؟ قَالَ عمرُ : قُلْتُ نَعَمْ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَّضْتَ عَلَى إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا ، فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشَى سِرًّا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَوْ تَرَكَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلُهَا .

٥١٢٣ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْإِثْمُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عِرَالِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ « أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ قَالَتْ أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَدْ نَحَدَّثُكَ أَنَّكَ نَاكِحٌ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَعْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ؟ لَوْ لَمْ أَنْكَحْ أُمَّ سَلَمَةَ مَا حَلَّتْ لِي ، إِنْ أَبَاهَا أُخَى مِنَ الرِّضَاعَةِ »

**قوله** ( باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير ) أورد عرض البنت في الحديث الاول ، و عرض الأخت في الحديث الثاني . **قوله** ( حين تأيمت ) بهمة مفتوحة و تحمانية ثقيلة أى صارت أيما ، وهى التى يموت زوجها أو تبين منه و تنقض عدها ، وأكثر ما تطلق على من مات زوجها . وقال ابن بطال : العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها و كل رجل لا امرأة له أيما ، وادى و الماشارق ، و ان كان بكرا . و سياتى مزيدا لهذا في باب لا ينكح الأب و غيره الأبكر ولا الثيب إلا برضاها . **قوله** ( من خنيس ) بجاء معجمة و نون و سين مهملة مضمر . **قوله** ( ابن حذافة ) عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب و هى رواية يونس عن الزهري و ابن حذافة و ابن حذيفة ، و الصواب حذافة ، و هو أخو عبد الله بن حذافة الذى تقدم ذكره في المغازى . و من الرواة من فتح أول خنيس و كسر ثانيه ، و الاول هو المشهور بالنصير ، و عند معمر كالاول لكن بجاء مهملة و موحدة و شين معجمة . وقال الدارقطني : اختلاف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب و روى عنه بالاشك . **قوله** ( وكان من أصحاب النبي ﷺ ) زاد في رواية معمر كما سياتى بعد أبواب و من أهل بدر . **قوله** ( فتوفى بالمدينة ) قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحة أصابته بها ، و قيل بل بعد بدر و أمهه أولى ، فانهم قالوا ان النبي ﷺ تزوجها بعد خمسة و عشرين شهرا من الهجرة ، و فى رواية بعد ثلاثين شهرا ، و فى رواية بعد عشرين شهرا ، و كانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ، و لكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على إلغاء الكسر ، و جزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي ﷺ من بدر و به جزم ابن سيد الناس ، و هو قول ابن عبد البر أنه شهد أحدا و مات من جراحة بها ، و كانت حفصة أسن من أخيها عبد الله فانها ولدت قبل البعثة بخمس سنين و عبد الله ولد بعد البعثة بثلاث أو أربع . **قوله** ( فقال عمر بن الخطاب ) أعاد ذلك لوقوع الفصل ، و الا فقله أولا و إن عمر بن الخطاب ، لا بد له من تقدير ، قال و وقع فى رواية معمر عند النسائي و أحمد عن ابن عمر عن عمر قال و تأيمت حفصة . **قوله** ( أنبت عِمَّانَ فمرضت عليه حفصة ؟ فقال : سا نظرفى أمرى ، إلى أن قال قد بدالى أن لا أزوج ) هذا هو الصحيح ، و وقع فى رواية



رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ عَنْ عَثْمَانَ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ وَصَحَّحَهُ هُوَ وَالْحَاكِمُ ، أَنَّ عَثْمَانَ خُطِبَ إِلَى عَمْرِ بْنِ عَبْسَةَ فَرَدَّهُ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَمَّا رَاحَ إِلَيْهِ عَمْرٌ قَالَ : يَا عَمْرُ أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِنْ عَثْمَانَ ، وَأَدُلُّ عَثْمَانَ عَلَى خَيْرٍ مِنْكَ ؟ قَالَ . نَعَمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ قَالَ : تَزَوَّجْنِي بِبَنَتِكَ وَأَزْوَاجَ عَثْمَانَ بَنِي ، قَالَ الْحَافِظُ الضَّيَاءُ : اسْتِنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ ، لَكِنْ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ عَمْرَ عَرَضَ عَلَى عَثْمَانَ حَفْصَةَ فَرَدَّ عَلَيْهِ ، وَقَدْ بَدَأَ أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ ، . قُلْتُ : أَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ مِنْ مَرْسَلِ الْحَسَنِ نَحْوَ حَدِيثِ رَبِيعٍ ، وَمِنْ مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ مِنْهُ ، وَزَادَ فِي آخِرِهِ : غَارَ اللَّهُ لَهَا جَمِيعًا ، . وَيَحْتَمِلُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَنْ يَكُونَ عَثْمَانَ خُطِبَ أَوَّلًا إِلَى عَمْرِ فَرَدَّهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ رَبِيعٍ ، وَسَبَبُ رَدِّهِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَتَيْهَا وَهِيَ أَلَّا يَلْمِ تَرْغِبَ فِي التَّزْوِجِ عَنْ قَرَبٍ مِنْ وَفَاةِ زَوْجِهَا ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي لَا غَضَاظَةَ فِيهَا عَلَى عَثْمَانَ فِي رَدِّ عَمْرٍ ، ثُمَّ لَمَّا ارْتَمَعَ السَّبَبُ بِأَدْرِ عَمْرِ فَمَرَضَهَا عَلَى عَثْمَانَ رِعَايَةً لِخَاطَرِهِ كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ ، وَلَعَلَّ عَثْمَانَ بَلَغَهُ مَا بَلَغَ أَبَا بَكْرٍ مِنْ ذِكْرِ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا فَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ مَنْ تَرَكَ إِفْشَاءَ ذَلِكَ ، وَوَرَدَ عَلَى عَمْرِ بِجَمِيلٍ . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ وَقَالَ عَثْمَانَ : مَالِي فِي النِّسَاءِ مِنْ حَاجَةٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ الْوَاقِدِيِّ بِسَنَدِهِ أَنَّ عَمْرَ عَرَضَ حَفْصَةَ عَلَى عَثْمَانَ حِينَ تَوَفَّيْتُ رَقِيَّةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَثْمَانَ يَوْمَئِذٍ يَرِيدُ أَنْ يَكْتُمَ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ . قُلْتُ : وَهَذَا عَمَّا يُؤَيَّدُ أَنْ مَوْتَ خَنِيْسٍ كَانَ بَعْدَ بَدْرِ فَإِنَّ رَقِيَّةَ مَاتَتْ لِيَالِي بَدْرِ وَتَخَلَّفَ عَثْمَانَ عَنْ بَدْرِ لِتَرْبِصِهَا . وَقَدْ أَخْرَجَ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ وَأَبْنُ سَعْدٍ مِنْ مَرْسَلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ : نَأَيْتُ حَفْصَةَ مِنْ زَوْجِهَا وَتَأَيَّمْتُ عَثْمَانَ مِنْ رَقِيَّةَ ، فَرَمَى عَمْرُ بِعَثْمَانَ وَهُوَ حَرِينٌ فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي حَفْصَةَ ؟ فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْ فَلَانٍ ، وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَاتَ بَعْدَ أَحَدِ الزَّمَنِ أَنْ لَا تَنْقُضَ عِدَّتُهَا إِلَّا فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ ، وَاجِبٌ بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ وَضَعْتُ عَقْبَ وَفَاتِهِ وَلَوْ سَقَطَا لَخَلَّتْ . **قَوْلُهُ** ( سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي ) أَيِ انْفُسِكِرْ ، وَيُسْتَعْمَلُ النَّظَرُ أَيْضًا بِمَعْنَى الرَّأْيِ لَكِنْ تَعْدِيَّتُهُ بِالْأَمْرِ ، وَبِمَعْنَى الرُّؤْيَا وَهُوَ الْأَصْلُ وَيَعْدِي إِلَى ، وَقَدْ يَأْتِي بِغَيْرِ صِلَةٍ وَهُوَ بِمَعْنَى الْإِنْتِظَارِ . **قَوْلُهُ** ( قَالَ عَمْرٌ فَلَقِيْتُ أَبَا بَكْرٍ ) هَذَا يُشِيرُ بِأَنَّهُ عَقِبَ رَدِّ عَثْمَانَ لَهُ بِعَمْرٍ عَلَى أَبِي بَكْرٍ . **قَوْلُهُ** ( فَصَنَعَ أَبُو بَكْرٍ ) أَيِ سَكَلَ وَزَنَّا وَمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ : فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى شَيْئٍ ، تَأْكِيدٌ لِرَفْعِ الْحِجَازِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَظُنَّ أَنَّهُ صَحَّتْ زَمَانًا ثُمَّ تَكَلَّمَ وَهُوَ بِفَتْحِ الْيَاءِ مِنْ يَرْجِعُ . **قَوْلُهُ** ( وَكُنْتُ أَوْجِدُ عَلَيْهِ ) أَيِ أَشَدَّ مَوْجُودَةً أَيْ غَضَبًا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْ غَضَبِي عَلَى عَثْمَانَ ، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنْ أَكِيدِ الْمَوَدَّةِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ آخِي بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا عَمَلُهُ فَلَمَّا كَانَ قَدَّمَ مِنْ عَمْرِ رَدَّهُ فَلَمْ يَعْتَبَرْ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَجِبْهُ لِمَا سَبَقَ مِنْهُ فِي حَقِّهِ ، وَالثَّانِي لِأَنَّ عَثْمَانَ أَجَابَهُ أَوَّلًا ثُمَّ اعْتَذَرَ لَهُ ثَانِيًا ، وَلِأَنَّ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِ جَوَابًا . وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ : فَغَضِبَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَقَالَ فِيهَا : كُنْتُ أَشَدَّ غَضَبًا حِينَ سَكَلَ مَنِي عَلَى عَثْمَانَ ، . **قَوْلُهُ** ( أَقْدَ وَجَدْتُ عَلَى ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ : لَمَّا وَجَدْتُ ، وَهِيَ أَوْجَعُ . **قَوْلُهُ** ( فَلَمْ أَرْجِعْ ) بِكسر الجيم أَيِ أَعَدَّ عَلَيْكَ الْجَوَابَ . **قَوْلُهُ** ( أَلَا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ ذَكَرَهَا ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ : فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ كَانَ ذَكَرَ مِنْهَا شَيْئًا وَكَانَ سَرًّا . **قَوْلُهُ** ( فَلَمْ أَكُنْ لَأَنْتِي مَرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ سَعْدٍ : وَكَرِهْتُ أَنْ أَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، . **قَوْلُهُ** ( لَوْ تَرَكَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَهَا ) فِي رِوَايَةِ مَعْمَرِ الْمَدِينِيِّ : وَنَكَحْتُهَا ، . وَفِيهِ أَنَّهُ لَوْلَا هَذَا الْعَذْرُ لَقَبَلَهَا ، فَيُسْتَفَادُ مِنْهُ عَذْرُهُ فِي كَوْنِهِ لَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ عَثْمَانَ قَدْ بَدَأَ أَنْ لَا أَتَزَوَّجَ ، وَفِيهِ فَضْلُ كِتَابَتِ السَّرِّ فَإِذَا أَظْهَرَهُ صَاحِبُهُ ارْتَفَعَ الْحَرَجُ عَنْ سَمْعِهِ . وَفِيهِ عِتَابُ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ وَعَنْبَهُ عَلَيْهِ وَاعْتِزَاؤُهُ إِلَيْهِ وَقَدْ جَبَلَتِ الطَّبَاعُ الْبَشَرِيَّةُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ كِتَابَتِ أَبِي بَكْرٍ ذَلِكَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَدَّوِيَ لِرَسُولِ

الله ﷺ أن لا يتزوجها فبقي في قلب عمر انكسار ، ولعل اطلاع أبي بكر على أن النبي ﷺ قصد خطبة حفصة كان بإخباره له ﷺ إما على سبيل الاستشارة وإما لأنه كان لا يكره عنه شيئا مما يريد ، ولا مافي العادة عليه غضاظة وهو كون ابنته عائشة عنده ، ولم يمنعه ذلك من اطلاعه على ما يريد لو ثوقه بإشاره إياه على نفسه ، ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي يقع الكلام معه في الخطبة . ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي له أن يخطب امرأة أراد الكبير أن يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون . وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي ﷺ بخطبتها أو أراد أن يتزوجها أقول الصديق : لو تركها لقبالتها . وفيه عرض الانسان بنته وغيرها من موليائه على من يعتد بخيره وصلاحه لما فيه من النفع العائد على المعروضة عليه ، وأنه لا استحياء في ذلك . وفيه أنه لا بأس بمرضاها عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجا . وفيه أن من حلف لا يفشي سر فلان فأفشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الحالف لا يحنث لأن صاحب السر هو الذي أفياء فلم يكن الإفياء من قبل الحالف ، وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر بشئ واستحلفه ليكتمه فلقبه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به فأظهر التعجب وقال ما ظنفت أنه حدث بذلك فبرى فان هذا يحنث ، لأن تحليفه وقع على أنه يكتم أنه حدثه وقد أفياء . وفيه أن الأب يخطب إليه بنته الثيب كما يخطب إليه البكر ولا يخطب إلى نفسها كذا قال ابن بطال ، وقوله لا يخطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يبدل عليه . قال وفيه أنه يزوج بنته الثيب من غير أن يستأمرها اذا علم أنها لا تسكره ذلك وكان الحاطب كفوها لها ، وليس في الحديث تصريح بالنفي المذكور الا أنه يؤخذ من غيره ، وقد ترجم له النسائي « انكاح الرجل بنته الكبيرة ، فان أراد بالرضا لم يخالف القواعد ، وان أراد بالاجبار فقد يمنع ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة ، وقد تقدم شرحه قريبا ولم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالإشارة إليه وهو قولها « انكح أختي بنت أبي سفيان ، والله أعلم »

٣٤ - باب قول الله عز وجل ﴿ ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كننتم في أنفسكم ، علم الله ﴾ الآية إلى قوله ﴿ غفورٌ حلِيمٌ ﴾ . أكننتم : أضمرتم في أنفسكم . وكل شئ ، صنته وأضمرته فهو مكنون

٥١٢٤ - وقال لي طلق حدثنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس « ﴿ فيما عرضتم به من خطبة النساء ﴾ يقول : لمنى أريد التزويج ، ولوددت أنه بيئسر لي امرأة سالحة . وقال القاسم : يقول إنك على كريمة ، وإني فيك لأراغب ، وإن الله آسأق إليك خيرا ، أو نحو هذا . وقال عطاء : يعرض ولا يزوج ، يقول : إن لي حاجة ، وأبشري ، وأنت بحمد الله نافقة . وتقول هي : قد أسمع مانقول ، ولا تبد شيئا ، ولا يواعد وليها بغير علمها . وإن واعدت رجلا في عدتها ثم تسكحها بعد لم يفرق بينهما . وقال الحسن : لا تؤاخذوهن ميرا للزنا . ويذكر عن ابن عباس « حتى يبلغ الكتاب أجله » انقضاء العدة »

قوله (باب قول الله عز وجل : ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كننتم في أنفسكم ، علم الله

الآية الى قوله - غفور حلیم ) كذا للاكثر ، وحذف ما بعد « أكنتم » من رواية أبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطال سياق الآية والتي بعدما إلى قوله « أجله » الآية . قال ابن التين : تضمنت الآية أربعة أحكام : اثنان مباحان التعريض والاكتنان ، واثنان ، منوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها . قوله ( أضمرتم في أنفسكم ، وكل شيء صنته وأضمرته فهو مكنون ) كذا للجميع ، وعند أبي ذر بعده إلى آخر الآية ، والتفسير المذكور لأبي عبيدة . **قوله** ( وقال لي طلق ) هو ابن غنم بفتح المعجمة وتشديد النون . **قوله** ( عن ابن عباس فيما عرضتم ) أي أنه قال في تفسير هذه الآية . **قوله** ( يقول اني أريد التزويج الخ ) وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية ، قال الزعزعي : التعريض أن يذكر المتكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره . وتعب بأن هذا التعريف لا يخرج الجاز . وأجاب سعد الدين بأنه لم يقصد التعريض ، ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء منصوص بلفظ حقيقي أو مجازي أو كنهاني ليدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام ، مثل أن يذكر المحبي . للتسليم ومراده التقاضي . فالسلام مقصوده والتقاضي عرض ، أي أميل اليه الكلام عن عرض أي جانب . وامتاز عن الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها . والخاص أنهما يجتمعان ويفترقان ، فمثل جئت لأسلم عليك كناية وتعريض ، ومثل طویل النجاد كناية لاتعريض ، ومثل آديتني فستصرف خطأ بالغير المؤذى تعريض تهديد المؤذى لا كناية انتهى ماخصاً . وهو محقق بالغ . **قوله** ( ولوددت أنه يسر ) بضم التحتانية وفتح أخرى مثلها بعدما وفتح المهملة ، وفي رواية الكشميني « يسر » بتحتانية واحدة وكسر المهملة ، وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف ، وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله ﷺ لفاطمة بنت قيس « إذا حلت فأذني » وهو عند مسلم ، وفي لفظ « لا نفوتينا بنفسك » أخرجه أبو داود . واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها ، واختلافوا في المعتدة من الطلاق البائن ، وكذا من وقف نكاحها ، وأما الرجعية فقال الشافعي : لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها . والخاص أن التصريح بالخطبة حرام لجميع الماعتدات والتعريض مباح للاولى ، حرام في الاخرى ، مختلف فيه في البائن . **قوله** ( وقال القاسم ) يعني ابن محمد ( لك على كريمة ) أي يقول ذلك ، وهو تفسير آخر للتعريض ، وكلها أمثلة . ولهذا قال في آخره أو نحو هذا . وهذا الاثر رصده مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يقول في قول الله هو وجل ( ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ) أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدها من وفاة زوجها : انك الى آخره . وقوله في الأمثلة اني فيك لراغب يدل على أن تصريحه بالرغبة فيها لا يمتنع . ولا يكون صريحاً في خطبتها حتى يصرح بمعلق الرغبة كأن يقول : اني في نكاحك لراغب ، وقد نص الشافعي على أن ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم ، وأما ما مثلت به لحكي الروياني فيه وجهاً ، وعبر النووي في الروضة بقوله رب راغب فيك ، فأومأ أنه لا يصرح بالرغبة مطلقاً ، وليس كذلك . وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح : لانسبغيني بنفسك فاني نا كحك ، ولولم يقل فاني نا كحك فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريباً . وقد ذكر الرافعي من صور التصريح لا تفوتني على نفسك وتعبوه . وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكينه قالت : استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تنص عدتي من مهلك زوجي فقال : قد عرفت قرأني من رسول الله ﷺ ومن دلي وموضعي في العرب فقلت : غفر الله لك يا أبا جعفر ، أنت رجل يؤخذ عنك تعطيني في هدتي ؟ قال : إنما أخبرتك بقرابتي من

رسول الله ﷺ (ومن هل . قوله) (وقال عطاء يعرض ولا يبوح) (أى لا يصرح) (يقول إن لى حاجة وأبشرى) .  
 قوله (نافقة) بنون وقاء وقاف أى رانجة بالتحانية والجيم . قوله (ولا تعد شيئا) بكسر الميملة وتخفيف الدال .  
 وائر عطاء هذا وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مفرقا ، وأخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج  
 قال : قلت لعطاء كيف يقول الخاطب ؟ قال يعرض تعريضا ولا يبوح بئى ، فذكر مثله إلى قوله ولا تعد شيئا .  
 قوله (وإن واعدت رجلا فى عدتها ثم نكحها) (أى تزوجها) (بعد) (أى عند انقضاء العدة) (لم يفرق بينهما)  
 أى لم يقدح ذلك فى صحة النكاح وإن وقع الاثم . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال : وبلغنى  
 عن ابن عباس قال خير لك أن تفارقها . واختلف فيمن صرح بالخطبة فى العدة لكن لم يعتد إلا بعد انقضائها ،  
 فقال مالك : يفارقها دخل بها أو لم يدخل ، وقال الشافعى : صح العقد وإن ارتكب التمى بالتصريح المذكور  
 لاختلاف الجهة ، وقال الملب : علة المنع من التصريح فى العدة أن ذلك ذريعة إلى الموافقة فى العدة التى هى محبوسة  
 فيها على ماء الميت أو المطلق له . وتعقب بأن هذه العلة تصلح أن تكون لمنع العقد لا لجرد التصريح ، إلا أن يقال  
 التصريح ذريعة إلى العقد والعقد ذريعة إلى الوقاع . وقد اختلفوا لو وقع العقد فى العدة ودخل فاتفقوا على أنه  
 يفرق بينهما . وقال مالك والليث والاوزاعى : لا يجزى له نكاحها بعد . وقال الباقر بل يحل له إذا انقضت العدة  
 أن يتزوجها إذا شاء . قوله (وقال الحسن لا تواعدوهن سرا الزنا) وصله عبد بن حميد من طريق عمران بن  
 حدير عنه بلفظه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : هو الفاحشة . قال قتادة قوله «سرا»  
 أى لا تأخذ عهدها فى عدتها أن لا تزوج غيره . وأخرجه اسماعيل القاضى فى الأحكام ، وقال : هذا أحسن من  
 قول من فسره بالزنا ، لأن ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ، ويجوز فى اللغة أن يسمى الجماع سرا لذلك يجوز  
 إطلاقه على العقد ، ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه ، واستدل بالأية على أن التعريض  
 فى القذف لا يوجب الحد لأن خطبة المعتدة حرام ، وفرق فيما بين التصريح والتعريض فتنع التصريح وأجيز  
 التعريض ، مع أن المقصود مفهوم منهما ، فكذلك يفرق فى إيجاب حد القذف بين التصريح والتعريض . واعترض  
 ابن بطال فقال : يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التعريض بالقذف ، وهذا ليس بلازم لأن المراد أن  
 التعريض دون التصريح فى الإفهام فلا يلحق به فى إيجاب الحد ، لأن للذى يعرض أن يقول لم أرد القذف بخلاف  
 المصرح . قوله (ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انقضاء العدة) وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني  
 عن ابن عباس فى قوله تعالى (ولا تهزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) يقول : حتى تنقضى العدة

### ٣٥ - باب : النظر إلى المرافة قول التزويج

٥١٢٥ - **حدثنا** حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال لى  
 رسول الله ﷺ «أرىك فى المنام بجى بك الملك فى سرقة من حرير ، فقال لى : هزم اسرائك فكشفت عن  
 وجهك للثوب ، فإذا أنت هى ، فقلت : إن يك هذا من عند الله بمضيه ،

٥١٢٦ - **حدثنا** قتيبة حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد «ان امرأة جاءت إلى رسول الله

ﷺ قالت : يا رسول الله ، جئت لأهَبَ لك نفسى . فنظر إليها رسول الله ﷺ فصمَدَ النظرَ إليها وصَوَّبَهُ ، ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأةُ أنه لم يقبضَ فيها شيئاً جَلَسَتْ ، فقامَ رجلٌ من أصحابه فقال : أى رسول الله ، إن لم تكن لك بها حاجة فزواجينها . فقال : وهل عندك من شئ ؟ قال : لا والله يا رسول الله . قال : اذهب إلى أهلِكَ فانظر هل تجدُ شيئاً . فذهبَ ثم رجعَ فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وَجَدْتُ شيئاً . قال : انظرْ ولو كان خاتماً من حديد . فذهبَ ثم رجعَ فقال : لا والله يا رسول الله ، ولا خاتماً من حديد ، ولكن هذا إزارى . قال سهل : ما له رداء ، فلم يَنْصِفْهُ . فقال رسول الله ﷺ : ما تَصْنَعُ بازارك ؟ إن لِسِتَّةَ لم يكن عليها منه شئ ، وإن لِسِتَّةَ لم يكن عليك منه شئ . فجلسَ الرجلُ حتى طالَ مجلسه ، ثم قام ، فرأه رسول الله ﷺ مؤثِماً ، فأمرَ به فدُمِيَ ، فلما جاء قال : ماذا ملكَ من القرآن ؟ قال : معى سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا ، عاذاً . قال : اتقوا من عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ، فقد ملكتكم بما ملكَ من القرآن ،

**قوله ( باب النظر الى المرأة قبل التزويج )** استنبط البخارى جواز ذلك من حديث الباب ، لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه ، وقد ورد ذلك في أحاديث أصحاب حديث أبى هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله ﷺ : أنظرت إليها ؟ قال : لا . قال : فاذهب فانظر إليها فان في عين الأنصار شيئاً ، أخرجه مسلم والنسائى . وفي لفظ له صحيح وان رجلاً أراد أن يتزوج امرأة ، فذكره . قال الذوالى في « الاحياء » : اختلف في المراد بقوله شيئاً فليل عشم وقيل صفر . قلت : الثانى وقع في رواية أبى عوانة في مستخرجه فهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة ، فقد أخرج الترمذى والنسائى من حديثه أنه دُخِطَ امرأة فقال له النبي ﷺ : انظر إليها ، فانه أحرى أن يدوم بينكما ، وصححه ابن حبان ، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مرفوعاً : اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرجه أحمد وابن ماجه . ومن حديث أبى حميد أخرجه أحمد والبخارى . ثم ذكر المصنف فيه حديثين : الاول حديث عائشة ، **قوله ( أرينك )** بضم الهمزة ( في المنام ) زاد في رواية أبى أسامة في أوائل النكاح « مرتين » . **قوله ( بجى بك الملك )** وقع في رواية أبى أسامة : إذا رجل يملك ، فكان الملك تمثل له حينئذ رجلاً . ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة : جاء بى جهيل ثم رسول الله ﷺ ، **قوله ( في سرقة من حرير )** السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هى القطعة ، ووقع في رواية ابن حبان وفي خرقة حريرة وقال الداودى : السرقة الثوب ، فان أراد تفسيره هنا فصحيح ، والا فالسرقة أعم . وأغرب المطلب فقال : السرقة كالكلبة أو كالبرقع . وعند الآجرى من وجه آخر عن عائشة : لقد نزل جبريل بصورتى في راحته حين أمر رسول الله ﷺ أن يتزوجنى ، ويجمع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن صورتها كانت في الخرقة والخرقة في راحته ، ويحتمل أن يكون نزل بالكينيتين لقولها في نفس الخبر « نزل مرتين ، **قوله ( فكشفت عن وجهك الثوب )** في رواية أبى أسامة : فأكشفها ، فعبر بلفظ المضارع استحضاراً لصورة

الحال . قال ابن المنير : يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للخاطب أن يراه ، ويكون الضمير في « أكشفها » للسرة أى أكشفها عن الوجه ، وكأنه حمله على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى ، وأن عصمتهم في المنام كالهيئة ، وسيأتى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما يتعلق بشئ من هذا : وقال أيضا : في الاحتجاج هذا الحديث لترجمة نظر ، لأن عائشة كانت اذ ذاك في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة ، ولكن يستأنس به في الجملة في أن النظر الى المرأة قبل العقد فيه مصلحة ترجع الى العقد . قوله ( فإذا أنت هي ) في رواية الكشي « بئى » فإذا هي أنت ، وكذا تقدم من رواية أبي أسامة . قوله ( بمضه ) بضم أوله ، قال عياض : يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا إشكال فيه ، وإن كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات : أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في الآخرة فقط ، ثانيا أنها أنه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو أبلغ في التحقق ، ويسمى في البلاغة مزج الشك باليقين ، ثالثا وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحقيقتها أو هي رؤيا وحى لها تعبير ؟ وكلا الأمرين جائز في حق الأنبياء . قلت : الأخير هو المعتمد ، وبه جزم السميل عن ابن العربي ، ثم قال : وتفسيره باحتمال غيرها لا أرضاء ، والاول يرد أن السياق يقتضى أنها كانت قد وجدت فان ظاهر قوله « فإذا هي أنت » مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك ، والواقع أنها ولدت بعد البعثة . ويورد لمول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب « هي زوجتك في الدنيا والآخرة » والثاني بعيد ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهة ، والشاهد منه لترجمة قوله فيه « فصعد النظر اليها وصوبه » وسيأتى شرحه في « باب التزويج على القرآن وبغير صداق » . قوله ( ثم طأ رأسه ) وذكر الحديث كله ، كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي ، وساق الباقون الحديث بطوله ، قال الجمهور : لا بأس أن ينظر الخاطب الى المخطوبة . قالوا : ولا ينظر الى غير وجهها وكفها . وقال الاوزاعي : يمتد وينظر الى ما يريد منها إلا العورة . وقال ابن حزم . ينظر الى ما أقبل منها وما أدبر منها . وعن أحد ثلاث روايات : الأولى كالجمهور ، والثانية ينظر الى ما يظهر غالبا ، والثالثة ينظر اليها متجردة . وقال الجمهور أيضا : يجوز أن ينظر اليها اذا أراد ذلك بفهم إذنها . وعن مالك رواية يشترط إذنها . ونقل الطحاوى عن قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لأنها حينئذ اجنبية ، ورد عليهم بالأحاديث المذكورة

### ٣٦ - باب من قال : لا نكاح إلا بولي

قول الله تعالى ( وإذا طلقتم النساء فهائن أجلهن فلا تعضلوهن ) فدخل فيه الثيب ، وكذلك البكر وقاله ( ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) وقال ( وأنكحوا الأبامى منكم )

٥١٢٧ - عرشا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس ح حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عتبة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته « أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء : فداخ منها نكاح الناس اليوم بخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها . ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طهرتها : أرسلى إلى فلان فاستبضى منه ويصير لها زوجا ولا يسا أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أحساها

زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة لولده ، فسكران هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر مجتمع للرئط مادون العشرة يدخلون على المرأة كلهم يصيبها ، فإذا أحلت ووضعت ومرت ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها ، تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمى من أحبت باسمه ، فباحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به للرجل . ونكاح الرابع مجتمع للناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاءها ، ومن البغايا كن يئصبن على أبوابهن رايات تكون علما ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا أحلت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ، ودعوا لهم للقافة ، ثم ألحقوا ولدها بالذي برؤن ، فالتاطنه به ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك . فلما بيث محمد عليه السلام بالحق هدم نكاح الجاهلية كله ، إلا نكاح الناس اليوم ،

٥١٢٨ **حديث** يحيى حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : ( وما يئلى عليكم في الكتاب في يئامى النساء اللاتي لا تؤتوهن ما كتب لهن وترغبون أن تفكحوهن ) قالت : هذا في اليتيمة التي تكون عند الرجل - لعلها أن تكون شريكته في ماله ، وهو أولى بها - فيرغب عنها أن ينكحها ، فيعضلها للها ، ولا ينكحها غيره كراهية أن يشركه أحد في مالها ،

٥١٢٩ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر حدثنا الزهري قال أخبرني سالم أن ابن عمر أخبره أن عمر حين تأييت حفصة بنت عمر من ابن حذافة السهمي - وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من أهل بدر - توفي بالمدينة ، فقال عمر : لقيت عثمان بن عفان فرأيت عليه قلت : إن شئت أنكحتك حفصة ، فقال سأنظر في أمري ، فلبث ليالي ، ثم لقيني فقال : بدالي أن لا أتزوج بوى هذا . قال عمر : فلقيت أبا بكر قلت إن شئت أنكحتك حفصة ،

٥١٣٠ - **حديث** أحمد بن أبي عمرو قال حدثني أبي قال حدثني إبراهيم بن يونس عن الحسن قال : فلا تمضوا من قال حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه قال زوجت اختي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء بخطبها ، فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمك فطلقها ثم جئت فخطبها ، لا والله لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلا لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية ( فلا تمضوا من ) فقلت الآن أفعل بأمر رسول الله ، قال فزوجها إياه

قوله ( باب من قال لا نكاح الا بولي ) استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها ،

ليكون الحديث الوارد باللفظ الترجمة على غير شرطه ، والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعاً بلفظه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه : وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه ، ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان الثوري عن أبي إسحق عن أبي بردة ليس فيه أبو موسى رواية ، ومن رواه موصولاً أصبح لأنهم سمعوه في أوقات مختلفة ، وشعبة وسفيان وإن كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن أبي إسحق لكنهما سمعاه في وقت واحد . ثم ساق من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة قال : سمعت سفيان الثوري يسأل أبا إسحق أسمعت أبا بردة يقول : قال رسول الله ﷺ لا نكاح إلا بولي ؟ قال نعم ، قال : وإسرائيل ثبت في أبي إسحق . ثم ساق من طريق ابن مهدي قال : ما قالني القدي فأتني من حديث الثوري عن أبي إسحق إلا لما أنككت به علي إسرائيل لأنه كان يأتي به أئم . وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال : إسرائيل في أبي إسحق أثبت من شعبة وسفيان . وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححوا حديث إسرائيل . ومن تأمل ما ذكره عرف أن الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك إلى كونه زيادة ثقة فقط ، بل للقرائن المذكورة المتضمنة لترجيح رواية إسرائيل الذي وصله على غيره ، وسأشير إلى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب . دلي أن في الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظراً ، لأنها تحتاج إلى تقدير : فمن قدره نفى الصحة استقام له ، ومن قدره نفى الكمال عكر عليه ، فيحتاج إلى تأييد الاحتمال الأول بالدلالة المذكورة في الباب وما بعده . قوله ( لقول الله تعالى : وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن ) أي لاتعزلوهن . وسيأتي في حديث معقل آخر أحاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ، ووجه الاحتجاج منها للترجمة . قوله ( فدخل فيه الثيب وكذلك البكر ) ثبت هذا في رواية الكشميني وعليه شرح ابن بطلان ، وهو ظاهر لعموم لفظ النساء . قوله ( وقال : ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدما أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء ، فكأنه قال : لا تنكحوا أيها الأولياء مولاتكم للمشركين . قوله ( وقال وانكحوا الإيامي منكم ) والإيامي جمع أيهم ، وسيأتي القول فيه بعد ثلاثة أبواب . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جميعاً عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري ، وقوله « وقال يحيى بن سليمان ، هو الجمعي من شيوخ البخاري ، وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة . وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان إلى الآن » لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والإسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب . قوله ( على أربعة أنحاء ) جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ، وبطلق النحر أيضاً على الجهة والنوح ، وعلى العلم المعروف اصطلاحاً . قوله ( أربعة ) قال الداودي وغيره بقي عليها أنحاء لم تذكرها : الأول نكاح الحندن وهو في قوله تعالى ( ولا متخذات أخدان ) كانوا يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم . الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه . الثالث نكاح البذل ، وقد أخرج الدارقطني من حديث أبي هريرة « كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل أنزل لي عن امرأتك وأنزل لك عن امرأتى وأزيدك ، ولكن أسناده ضعيف جداً . قلت والأول لا يرد لأنها أرادت ذكر بيان نكاح من لا زوج لها أو من أذن لها زوجها في ذلك ، والثاني يحتمل أن لا يرد لأن المنوع منه كونه مقدراً بوقت



لأن عدم لولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع . **قوله** (وايته أو ابنته) هو للتبويب لا للشك . **قوله** (فيصدقها) يضم أوله (ثم ينكحها) أى يمين صداقها ويسمى مقدارها ثم يعقد عليها . **قوله** (ونكاح الآخر) كذا لأبى ذر بالإضافة أى ونكاح الصنف الآخر ، وهو من إضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين . ووقع في رواية الباقرين « ونكاح آخر ، بالنزوين ، بغير لام وهو الأشهر في الاستعمال . **قوله** (إذا ظهرت من طلعها) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة أى حيضها ، وكأن السر في ذلك أن يسرع علوقها منه . **قوله** (فاستبضعى منه) بموحدة بعدها ضاد معجمة أى أطبى منه المباشضة وهو الجماع . ووقع في رواية أصبغ عند الدارقطنى « استرضعى ، براء بدل الموحدة ، قال راويه محمد بن إسحق الصفائى : الأول هو الصواب يعنى بالموحدة ، والمعنى أطبى منه الجماع لتحمل منه ، والمباشضة الجماعه مشتقة من البضع وهو الفرج . **قوله** (وانما يعمل ذلك رغبة في نجابة الولد) أى اكتمالها من ماء الفحل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكابرهم ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك . **قوله** (فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع) بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أى هو . **قوله** (ونكاح آخر يجتمع الرطط ما دون العشرة) تقدم تفسير الرطط في أوائل الكتاب ، ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لا بد من ضبط العدد الزائد ثلثا ينتشر . **قوله** (كلهم بصيها) أى بطؤها ، والظاهر أن ذلك إنما يكون عن رضا منها وتواطؤ بينهم وبينها . **قوله** (وسر ليال) كذا لأبى ذر ، وفي رواية غيره « وسر عليها ليال » . **قوله** (قد عرفتم) كذا الأكثر بصيغة الجمع ، وفي رواية الكشميى « عرفت » ، على خطاب الواحد . **قوله** (وتد ولدت) بالضم لأنه كلامها . **قوله** (فهو ابنك) أى إن كان ذكرا ، فلو كانت أنثى لقالت هى ابنتك ، لكن يحتمل أن يكون لافعل ذلك إلا إذا كان ذكرا لما عرف من كراهتهم في البذ ، وقد كان منهم من يقتل بنته التى يتحقق أنها بنت فضلا عن تحيى . بهذه الصفة **قوله** (فيلحق به ولدها) كذا لأبى ذر ، واغيره « فيلتحق » ، بزيادة مثناة . **قوله** (لا يستطيع أن يمنع به) في رواية الكشميى منه . **قوله** (ونكاح الرابع) تقدم توجيهه . **قوله** (لا تمنع من جاءها) والأكثر لا تمنع من جاءها . **قوله** (وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما) بفتح اللام أى علامة . وأخرج الفاكهى من طريق ابن أبى مليكة قال « تبرز عمر بأجساد ، فدعا بقاء ، فأتته أم مهزول - وهى من البغايا التسع اللاتي كن في الجاهلية - فقالت : هذا ماء ولسكنه في إناء لم يديغ ، فقال : هلم فإن الله جعل الماء طهورا ، ومن طريق القاسم ابن محمد عن عبد الله بن عمر « ان امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في الجاهلية ، فأراد بعض الصحابة أن يتزوجها فنزلت : الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة » ومن طريق مجاهد في هذه الآية قال « هن بغايا ، كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها » ومن طريق عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد « كرايات البيطار » ، وقد ساق هشام بن الكلبي في كتاب المثالب ، أسامى صواحب الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشر نسوة مشهورات تركت ذكرهن اختيارا . **قوله** (لمن أرادهن) في رواية الكشميى « فمن أرادهن » . **قوله** (القافة) جمع قائف بقاء ثم فاء وهو الذى يعرف شبه الولد بالوالد بالأنار الخفية . **قوله** (قالتا طه) في رواية الكشميى « قالتا ط » بغير مثناة أى استلحقته به ، وأصل اللوط بفتح اللام المصروق . **قوله** (هدم نكاح الجاهلية) في رواية الدارقطنى « نكاح أهل الجاهلية » . **قوله** (كه) دخل فيه ما ذكرت وما استدرك عليه . **قوله** (الا نكاح الناس اليوم) أى الذى بدأت بذكره ، وهو أن يخطب الرجل الى الرجل فيزوجه . احتج بهذا على

اشترط الولي ، وتعقب بأن عائشة هي التي روت هذا الحديث كانت تحب النكاح بخير ولي ، كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما قدم قال : مثل بغتات عليه في بناته ؟ وأجيب بأنه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد . فقد يحتمل أن تكون البنت المذكورة ثبوا ودعت إلى كنفه وأبوها غائب فاتقلت الولاية إلى الولي الأبعد أو إلى السلطان . وقد صح عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بنى أخيها فضربت بينهم بستر ثم فسلكت حتى إذا لم يبق إلا العقد أمرت رجلا فأنكح ثم قالت : ليس إلى النساء نكاحه أخرجه عبد الرزاق .

الحديث الثاني ، قوله (حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما بينته في المقدمة ، وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، تأييد حفصة ، تقدم شرحه قريبا ، ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة . الحديث الرابع حديث معقل بن يسار . قوله (حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو الزيات بوري قاضيها يكنى أبا علي ، واسم أبي عمر حفص بن عبد الله بن راشد . قوله (حدثنا إبراهيم) هو ابن طهمان : ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصري . قوله (فلا تعضلوهن) أي في تفسير هذه الآية . ووقع في تفسير الطبري من حديث ابن عباس أنها نزلت في ولي النكاح أن يضار وليته فيمنعها من النكاح . قوله (حدثنا معقل بن يسار أنها نزلت فيه) هذا صريح في رفع هذا الحديث ورواه ، وقد تقدم في تفسير البقرة معلقا لإبراهيم بن طهمان ، وهو صولا أيضا لعباد بن راشد عن الحسن ، وبصورة الإرسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس ، وقويت رواية إبراهيم بن طهمان بوضعه بمطابقة عباد بن راشد على تصريح الحسن بقوله وحدثني معقل بن يسار . قوله (زوجت أختا لي) اسمها جميل بالجيم ، وصغر بنت يسار ، وقع في تفسير الطبري من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ماكولا ، وسامها ابن قتيون كذلك لكن بغير تصغير وسيأتي مستنده ، وقيل اسمها ليلى حكاه السهيلي في «مهمات القرآن» ، وتبعه البدرى ، وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن إسحق ، ويحتمل التعدد بأن يكون لها اسمان وأقب أو لقبان واسم . قوله (من رجل) قيل هو أبو البداح بن عاصم الأنصاري ، هكذا وقع في «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي ، من طريق ابن جريج ، وأخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فأنقضت عدتها ، فخطبها ، وذكر ذلك أبو موسى في «ذيل الصحابة» ، وذكره أيضا الثعلبي ولفظه «نزلت في جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدي بن العجلان» ، واستشكله الذهلي بأن البداح تابعي على الصواب ، فيحتمل أن يكون صحابيا آخر . وجزم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فان كان محفوظا فهو أخو البداح التابعي . ووقع لنا في «كتاب المجاز» ، للشيخ هو الدين بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن واحة ، ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البراء والدارقطني ، فأنا في ابن عمر لي خطبها مع الخطاب ، وفي هذا نظر لأن معقل بن يسار مزي وأبو البداح أنصاري فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة . قوله (حتى إذا انقضت عدتها) في رواية عباد بن راشد «فاصلطها ماشاء الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها» . قوله (لما خطبها) أي من وأبها وهو أخوها كما قال أولا «زوجت أختا لي من رجل» . قوله (وأفرشتك) أي جعلتها لك فراشا ، في رواية الثعلبي «وأفرشتك كريمة وآزنتك بها على قومي» . وهذا مما يبعد أنه ابن عمه . قوله (لا والله لا نورد إليك أبدا) في رواية عباد بن راشد «لا أزوجه أبدا» زاد الثعلبي وحمة وآفقا ، وهو بفتح الهمزة والنون والفاء . قوله (وكان رجلا لا بأس

به) في رواية الثعلبي « وكان رجل صدق ، قال ابن التين : أى كان جيذا . وهذا مما غيرته العامة فسكنوا به عن  
 لآخر فيه كذا قال . ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند أبي مسلم الكجى « قال الحسن علم الله حاجة  
 الرجل إلى امرأته وحاجة المرأة إلى زوجها ، فأُنزل الله هذه الآية . » قوله ( فأُنزل الله هذه الآية : فلا تعضلوهن )  
 هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ، ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزواج حيث وقع  
 فيها ( وإذا طلقتم النساء ) ، لكن قوله في بقيتها ( أن يتكهن أزواجهن ) ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء ،  
 وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذى يتعلق بالاولياء في قوله تعالى ( لا يحل لهن أن ترثوا النساء كثرها ولا  
 تعضلوهن ) فيستدل في كل مكان بما يليق به . قوله ( فقلت الآن أفعل يا رسول الله . قال فزوجها إياه ) أى أعادها  
 إليه بعقد جديد . وفي رواية أبي نعيم في المستخرج « فقلت الآن أقبل أمر رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي مسلم  
 الكجى من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن « فسمع ذلك معقل بن يسار فقال : سمعنا لربى وطاعة ، فدنا زوجها  
 فزوجها إياه ، ومن رواية الثعلبي « فأتى أومن بالله ، فأنسكها إياه وكفر عن يمينه ، وفي رواية عباد بن راشد  
 « فكفرت عن يميني وأنسكها إياه ، قال الثعلبي : ثم هذا قول أكثر المفسرين . وعن السدى : نزلت في جابر بن  
 عبد الله زوج بنت عمه فطلقها زوجها تطليقة وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها ، وكانت المرأة تريد فأتى جابر ،  
 فنزلت ، قال ابن بطلان : اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الاولياء  
 في النكاح هم العصبة ، وليس للخال ولا والد الأم ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية . وعن الحنفية هم من  
 الاولياء ، واحتج الأبري بأن الذى يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الأرحام قال : فذلك عقدة النكاح . واختلفوا  
 فيما إذا مات الأب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أم مثله أو لا ولاية  
 له ؟ فقال ربيعة وأبو حنيفة ومالك : الوصى أولى ، واحتج لهم بأن الأب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن  
 لاحد من الاولياء أن يعترض عليه ، فكذلك بعد موته . وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بحال  
 الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا : لا تزوج المرأة نفسها أصلا ،  
 واحتجوا بالأحاديث المذكورة ، ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة ، وهى أصرح دليل  
 على اعتبار الولي والا لما كان معضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج الى أخيها ، ومن كان أمره اليه  
 لا يقال ان غيره منعه منه . وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . وعن مالك رواية أنها  
 ان كانت غير شريفة زوجت نفسها . وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي أصلا ، ويجوز أن تزوج نفسها ولو  
 بغير إذن ولها إذا تزوجت كفوا ، واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل به ، وحمل الاحاديث الواردة  
 في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها ، وهو عمل سائغ في الأصول ، وهو جواز تخصيص  
 العموم بالقياس ، لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره  
 ليندفع عن موليته العار باختيار الكفء ، وانفصل بعضهم عن هذا الإراد بالزامهم اشتراط الولي ولكن  
 لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ، ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع ، وهو مذهب الاوزاعي . وقال أبو  
 ثور نحوه لكن قال : يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها . وتعقب بأن أذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه  
 والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لأن الحق لها ، ولو أذن لها في النكاح نفسها صارت كمن أذن لها في البيع من نفسها ولا

يصح . وفي حديث ممقل أن الولي إذا عدل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العدول ، فإن أجب  
فذاك ، وإن أصر زوج عليه الحاكم ، وانه أعلم

٣٧ - **باب** إذا كان الولي هو الخاطب . وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً  
فزوجها ، وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ أتعلمين أمركِ إلى ؟ قالت نعم . فقال قد تزوجتك .  
وقال عطاء يشهد أني قد نسختك أو ليأمر رجلاً من عشيرتها . وقال سهل قالت امرأة للنبي ﷺ أهب لك  
نفسى . فقال رجل يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها

٥١٣١ - **حديث** ابن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها في قوله :  
وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، قال هي اليتيمة تكون في حجر الرجل قد تهر كفته في

ماله فيرغب عنها أن يزوجه ، ويكره أن يزوجه غيره فيدخل عليه في ماله ، فيحبسها ، فنهام الله عن ذلك  
٥١٣٢ - **حديث** أحمد بن إمام حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعيد قال وكنا  
عند النبي ﷺ جلوساً فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه تخفّض فيها للبصر ورفعه فلم ير ذها ، فقال رجل من أصحابه  
زوجنيها يا رسول الله ، قال أعينك من شيء ؟ قال ما عدى من شيء . قال ولا خاتم من حديد ؟ قال ولا خاتم ،  
ولكن أشق بُردني هذه فأعطيتها النصف وأخذ النصف ، قال لا ، هل معك من القرآن شيء ؟ قال نعم ، قال  
اذهب فقد زوجتكها بما معك من القرآن »

**قوله** ( باب إذا كان الولي ) أى في النكاح ( هو الخاطب ) أى هل يزوج نفسه ، أو يحتاج الى ولي آخر ؟ قال ابن  
المنير : ذكر في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع مما ليس لكل الأمر في ذلك الى نظر المجتهد . وكذا قال ، وكأنة أخذه  
من تركه الجرم بالحكم ، لكن الذى يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز ، فإن الآثار التى فيها أمر الولي غيره أن يزوجه  
ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه . وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز ، وإن كان الأولى عنده  
أن لا يتولى أحد طرفي العقد . وقد اختلف السلف في ذلك ، فقال الاوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة  
وأكثر أصحابه والليث : يزوج الولي نفسه ، ووافقهم أبو ثور . وعن مالك لو قالت الثيب لوايها زوجني بمن رأيت  
فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج . وقال الشافعي : يزوجهما السلطان أو ولي آخر  
مثله أو أقدم منه . ووافقه زفر وداود . وحيثهم أن الولاية شرط في العقد فلا يكون النكاح منكها كما لا يبيع من  
نفسه . **قوله** ( وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجها ) هذا الاثر وصله وكيع في  
مصنفه والبيهقي من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمير « أن المغيرة بن شعبة أراد أن يزوج امرأة وهو  
وليها ، فجعل أمرها الى رجل المغيرة أولى منه فزوجها ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه « فأمر أبعد  
منه فزوجها ، وأخرج حميد بن منصور من طريق الشعبي ولفظه « أن المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود ،

فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال : زوجنيها ، فقال : ما كنت لأفعل . أنت أمير البلد وابن عمها ، فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه ، انتهى . والمغيرة هو ابن شبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فمضى بنت عمها . وعبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها معا أيضا لأن جده هو مسعود المذكور . وأما عثمان بن أبي العاص فهو وإن كان ثقيفيا أيضا لكنه لا يجتمع معهم إلا في جدهم الأعلى ثقيف لأنه من ولد جشم بن ثقيف ، فوضح المراد بقوله هو أولى الناس ، وعرف اسم الرجل المهم في الاثر المعلق . قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف لأم حكيم بنت قارظ : أتجعلين أمرك إلى ؟ قالت : نعم . فقال : فقد تزوجتك ) وصله ابن سعد من طريق ابن أبي ذئب ، عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف : إنه قد خطبني غير واحد ، فزوجني أبيهم رأيت . قال : وتجعلين ذلك إلى ؟ فقالت : نعم . قال قد تزوجتك ، قال ابن أبي ذئب : لحاز نكاحه . وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي ﷺ وروين عن أزواجه ، ولم يزد في التعريف بها هل ما في هذا الخبر ، وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن بن عوف في ترجمته ، فنسبها فقال : أم حكيم بنت قارظ ابن خالد بن عبيد حليف بني زهرة . قوله ( وقال عطاء : لا يهود أنى قد نكحتك ، أو ليأمر رجلا من عشيرتها ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره ، قال : فلتشهد أن فلانا خطبها وإن أشهدكم أنى قد نكحتك ، أو لتأمر رجلا من عشيرتها . قوله ( وقال سهل : قالت امرأة لثني ﷺ أهب لك نفسي ، فقال رجل : يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها ) هذا طرف من حديث الواهب ، وقد تقدم موصولا في « باب تزويج العسر » وفي « باب انظر إلى المرأة قبل التزويج » وغيرهما ، ووصله في الباب بلفظه آخر ، وأقربها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظه « أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله جئت لأهب لك نفسي - وفيه - فقام رجل من أصحابه فقال : أي رسول الله مثله . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى ( ويستفتونك في النساء ) أورده مختصرا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ، ووجه الدلالة منه أن قوله « فرغب عنها أن يتزوجها » أعم من أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره فزوجها . وبه احتج محمد بن الحسن على الجواز ، لأن الله لما عاتب الأولياء في تزويج من كانت من أهل المال والجمال بدون سنتها من الصداق وعاتبهم على ترك تزويج من كانت قليلة المال والجمال دل على أن الولي يصح منه تزويجها من نفسه ، إذ لا يعاتب أحد على ترك ما هو حرام عليه ، ودل ذلك أيضا على أنه يتزوجها ولو كانت صغيرة لأنه أمر أن يقسط لها في الصداق ، ولو كانت بالغنا لما منع أن يتزوجها بما تراضيا عليه . فعلم أن المراد من لا أمر لها في نفسها . وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك السفينة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كاليسكر . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في الواهب ، وسيأتي شرحه قريبا ، ووجه الأخذ منه الإطلاق أيضا ، لكن اتصل من منع ذلك بأنه معدود من خصائصه ﷺ أن يزج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان ولفظ الحب كما يأتي تفرده ، وقوله فيه « فلم يردا » بسكون الدال من الإرادة ، وحكى بعض الشراح تشديد الدال وفتح أوله وهو محتمل

### ٢٨ - باب إنكاح الرجل ولده العتار

قوله تعالى ( واللاتق لم يحضن ) فجعل عدتها ثلاثة أشهر قبل البلوغ

٥١٣٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَأُذْخِرَتْ عَلَيْهِ وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَمَكَثَتْ عِنْدَهُ ثَمَانًا

**قَوْلُهُ** ( بَابُ إِسْكَاحِ الرَّجُلِ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ ) ضَبَطَ وَلَدَهُ بِضَمِّ الْوَاوِ وَسُكُونِ اللَّامِ عَلَى الْجَمْعِ وَهُوَ وَاضِحٌ ، وَبِفَتْحِهِمَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ ، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ . **قَوْلُهُ** ( اقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ ، لِجَعْلِ حَدِيثِهَا ثَلَاثَةً أَشْهُرَ قَبْلَ الْبُلُوغِ ) أَيْ فُدِلَ عَلَى أَنَّ نِكَاحَهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ جَائِزٌ ، وَهُوَ اسْتِقْبَاطُ حَسَنِ ، لِمَكْنِ لَيْسَ فِي الْآيَةِ تَخْصِيسٌ ذَلِكَ بِالْوَالِدِ وَلَا بِالْبَكْرِ . وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ الْأَصْلُ فِي الْإِبْضَاعِ التَّحْرِيمُ إِلَّا مَا دُلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ ، وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي تَزْوِيجِ أَبِي بَكْرٍ لَهَا وَهِيَ دُونَ الْبُلُوغِ فَبَقِيَ مَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِهَذَا السَّرُّ أَوْرَدَ حَدِيثَ عَائِشَةَ ، قَالَ الْمُهَاجِرُ : أَجْعَلُوا أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ الْبَكْرِ وَلَوْ كَانَتْ لَا يَوْطَأُ مِثْلَهَا . إِلَّا أَنَّ الطَّحَاوِيَّ حَكَى عَنْ ابْنِ شَبْرَمَةَ مِنْهُ فِيمَنْ لَا تَوْطَأُ ، وَحَكَى ابْنُ حَزْمٍ عَنْ ابْنِ شَبْرَمَةَ مَطْلَقًا أَنَّ الْأَبَ لَا يَزْوَجُ بِنْتَهُ الْبَكْرَةَ الصَّغِيرَةَ حَتَّى يَبْلُغَ وَتَأْذَنَ ، وَزَعَمَ أَنَّ تَزْوِيجَ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ كَانَ مِنْ خُصَائِصِهِ ، وَمَقَابِلُهُ تَجْوِيزُ الْحَسَنِ وَالتَّخْصِصُ لِلْأَبِ لِجَبَارِ بِنْتِهِ كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ بَكَرًا كَانَتْ أَوْ ثِيَابًا . ( تَبْيِيهِ ) : وَقَعَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِدْرَاجٌ يَظْهَرُ مِنَ الطَّرِيقِ الَّتِي فِي الْبَابِ الَّتِي بَعْدَهُ

٣٩ - **بَابُ** . تَزْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ ، وَقَالَ عُمَرُ خَطَبَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى حَفْصَةَ فَأَنكِحْتُهُ

٥١٣٤ - **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

تَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ سَنِينَ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ سَنِينَ ، قَالَ هِشَامٌ : وَأُثْبِتُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَهُ تِسْعَ سَنِينَ

**قَوْلُهُ** ( بَابُ تَزْوِيجِ الْأَبِ ابْنَتَهُ مِنَ الْإِمَامِ ) فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِمَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَلِيَّ الْخَاصَّ يَقْدُمُ عَلَى الْوَلِيِّ الْعَامِّ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ . **قَوْلُهُ** ( وَقَالَ عُمَرُ الْخ ) هُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِهِ الَّذِي تَقْدُمُ مَوْصُولًا قَرِيبًا . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَقَوْلَهُ فِيهِ « قَالَ هِشَامٌ » يَعْنِي ابْنَ عُرْوَةَ ، وَهُوَ مَوْصُولٌ بِالسَّنَادِ الْمَذْكُورِ . وَقَوْلُهُ وَأُثْبِتُ الْخَلْفَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَنْبَاءٍ بِذَلِكَ ، وَبَشَبَهُ أَنْ يَكُونَ حَلَهُ عَنْ امْرَأَتِهِ قَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ عَنْ جَدِّهَا أَسْمَاءَ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : دَلَّ حَدِيثُ الْبَابِ عَلَى أَنَّ الْأَبَ أَوَّلَى فِي تَزْوِيجِ ابْنَتِهِ مِنَ الْإِمَامِ ، وَأَنَّ السُّلْطَانَ وَلِيٌّ مِنْ لَوْلَاهَا ، وَأَنَّ الْوَلِيَّ مِنْ شُرُوطِ الْإِسْكَاحِ . قُلْتُ : وَلَا دَلَالَةٌ فِي الْحَدِيثَيْنِ عَلَى اشْتِرَاطِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِنَامَا فِيمَا وَقَعَ ذَلِكَ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْهُ مَنَعَ خُصَائِصِهِ ، وَلَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ مِنْ أَدَلِّهِ أُخْرَى . وَقَالَ : وَفِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ إِسْكَاحِ الْبَكْرِ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ مَخْصُوصٌ بِالْبَالِغِ حَتَّى يَتَّصِرَ مِنْهَا الْإِذْنُ ، وَأَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَا إِذْنَ لَهَا ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابٍ مَفْرُودٍ

٤٠ - **بَابُ** السُّلْطَانِ وَلِيٍّ ، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ « زَوَّجْنَا كَمَا بَا مَعَكُمْ مِنَ الْقُرْآنِ »

٥١٣٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَيْتُ مِنْ نَفْسِي ، فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ رَجُلٌ زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا ؟ قَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي ، فَقَالَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارٌ جِئْتَ لَا إِزَارَ لَكَ

فالتمس شيئا ، فقال ما أجد شيئا ، فقال التمس ولو كان خاتما من حديد فلم يجد ، فقال أمعك من القرآن شيء ؟ قال نعم سورة كذا وسورة كذا يسور سمها ، فقال قد زوجتكما بما معك من القرآن

**قوله** ( باب السلطان ولي ، لقول النبي ﷺ : زوجناكما بما معك من القرآن ) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبية من طريق مالك بلفظ : زوجة ~~كهما~~ ، بالانفراد ، وقد وقع في رواية أبي ذر من هذا الوجه بلفظ : زوجناكما ، بنون التعظيم ، وقد ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع : أيما امرأة نسكحت بغير إذن وإيها فكاحا باطل ، الحديث ، وفيه : والسلطان ولي من لا ولي لها ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو حنيفة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهبية . وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه : لا نكاح إلا بولي . والسلطان ولي من لا ولي له ، وفي إسناده الحجاج بن أرمطة وفيه مقال ، وأخرجه سفينان في جامعهم ومن طريقه الطبراني في الأوسط ، بإسناد آخر حسن عن ابن عباس بلفظ : لا نكاح إلا بولي مرشد أو سلطان ،

#### ٤١ - باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها

٥١٣٦ - **حديث** ما ذكر من قصة حدثنا هشام عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا هريرة حدثهم أن النبي ﷺ قال : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يا رسول الله وكيف إذنهما ؟ قال أن تسكت ،

[ الحديث ٥١٣٦ - طريقه في : ٦٦٦٨ ، ٦٦٧٠ ]

٥١٣٧ - **حديث** عمرو بن أربيع بن طارق حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو مولى عائشة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحى ، قال : رضاها صمتها ،

[ الحديث ٥١٣٧ - طريقه في : ٦٩٤٦ ، ٦٩٤٧ ]

**قوله** ( باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ) في هذه الترجمة أربع صور : تزويج الأب البكر ، وتزويج الأب الثيب ، وتزويج غير الأب البكر ، وتزويج غير الأب الثيب . وإذا اعتبرت الكبير والصغير زادت الصور ، فالثيب البالغ لا يزوجه الأب ولا غيره إلا برضاها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والبكر الصغيرة يزوجه أبوها اتفاقا إلا من شذ كما تقدم ، والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك وأبو حنيفة : يزوجه أبوها كما يزوجه البكر ، وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد : لا يزوجه إذا زالت البكارة بالوطء لا بغيره ، والملة عندهم أن إزالة البكارة تزيل الحياء الذي في البكر ، والبكر البالغ يزوجه أبوها وكذا غيره من الأولياء ، واختلف في استثمارها والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتنعت ، وحكاة الترمذي عن أكثر أهل العلم . وسأذكر مزيد بحث فيه . وقد ألحق الشافعي الجد بالأب . وقال أبو حنيفة والأوزاعي في الثيب الصغيرة يزوجه كل ولي ، فإذا بلغت ثبت الخيار . وقال أحمد : إذا بلغت تسما جاز للأولياء غير الأب نكاحها ، وكأنه أقام المظنة مقام المشقة . وعن مالك يلتحق بالأب في ذلك وصى الأب دون بقية الأولياء لأنه أقامه مقامه كما تقدمت الإشارة إليه . ثم إن الترجمة معفودة

لاشترط رضا المروجة بكرا كانت أو ثيبا صغيرة كانت أو كبيرة ، وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث ، لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لأنها لا عبارة لها . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن أبي سلمة ) في رواية مسلم من طريق خالد بن الحارث عن هشام عن يحيى ، **قوله** ( لا تنكح ) بكسر الهمزة للنهي ، وبرفعها للخبر وهو أبلغ في المنع ، وتقدم تفسير الأيم في باب عرض الإنسان ابنته ، وظاهر هذا الحديث أن الأيم هي الثيب التي فارت زوجها بموت أو طلاق لمفاتها بالبكر ، وهذا هو الأصل في الأيم ، ومنه قولهم « الغزو مأيمة » أي يقتل الرجال فتصير النساء أبايم ، وقد تطلق على من لا زوج لها أصلا ، ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرا كانت أو ثيبا ، وحكى الماوردي الفولان لأهل اللغة . وقد وقع في رواية الأوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني ولا تنكح الثيب ، ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشار . **قوله** ( حتى تستأمر ) أصل الاستئمار طلب الأمر . فاللهي لا يعقد عليها حتى يطلب الأمر منها ، ويؤخذ من قوله تستأمر أنه لا يعقد إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه . **قوله** ( ولا تنكح البكر حتى تستأذن ) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر ، فبكر للثيب بالاستئمار والبكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الأمر إلى المستأمرة ، ولهذا يحتاج الولي إلى صريح إذنها في العقد ، فإذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك ، والأذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما جعل السكوت إذنا في حق البكر لأنها قد تستحي أن تفصح . **قوله** ( قالوا يا رسول الله ) في رواية عمر بن أبي سلمة « قلنا » وحديث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك . **قوله** ( وكيف إذنها ) في حديث عائشة « قلت إن البكر تستحي ، وستأذن ألقاظه . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق ) أي ابن قرة الهلال أبو حفص المصري وأصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم ، روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين وإسحق الكوسج وأبي عبيد وإبراهيم بن هانئ ، وهو من قدماء شيوخ البخاري ولم أر له عنه في الجامع إلا هذا الحديث ، وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة ومائتين . **قوله** ( حدثنا الليث ) في رواية الكشمغني « أنبأنا » . **قوله** ( عن أبي عمرو مولد عائشة ) في رواية ابن جريج « عن ابن أبي مليكة عن ذكوان ، وسياق في ترك الحيل ، ويأتى في الإكراه من هذا الوجه بلفظ « عن أبي عمرو هو ذكوان » . **قوله** ( أنها قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي ) هكذا أورده من طريق الليث مختصرا ، ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل « قالت قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت ، فذكر مثله . وفي الإكراه بلفظ « قلت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم . قلت : فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت » وفي رواية مسلم من هذا الوجه « سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها ، أتستأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر . قلت : فأنها تستحي » . **قوله** ( قال رضاها صمتها ) في رواية ابن جريج « قال سكاتها إذنها » وفي لفظ له « قال إذنها صمتها » وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا « قال فذلك إذنها إذا هي سكنت » ودلت رواية البخاري على أن المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب . وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها صمتها » وفي لفظ له « والبكر يستأذنها أبوها في نفسها » قال ابن المنذر :



يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن ، سكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صحت إذن لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور ، وأبطله بعض المالكية ، وقال ابن شعبان منهم : يقال لها ذلك ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي . وقال بعضهم : يبطل المقام عندها ثلاثا تجعل قيمتها ذلك من المسارعة . واختلفوا فيها إذا لم تتكلم بل ظهرت منها قربنة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء ، فعند المالكية إن نفرت أو بكّت أو قامت أو ظهر منها ما يدل على السكرانة لم تزوج ، وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك في المنع إلا إن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه ، وفرق بعضهم بين الدمع فإن كان حارا دل على المنع وإن كان باردا دل على الرضا . قال : وفي هذا الحديث إشارة إلى أن البكر التي أمر باستئذانها هي البالغة ، إذ لا معنى لاستئذان من لا تدري ما الإذن ، ومن يستوى سكوتها وسخطها . ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر بالتيمة قبل إذنها ونفويضا لا يكون رضا عنها ، بخلاف ما إذا كان بعد نفويضا إلى وليها . وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغة بالنسبة إلى الأب والجد دون غيرها ، لأنها تستحي منهما أكثر من غيرها . والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الأبكار بالنسبة لجميع الأولياء ، واختلفوا في الأب يزوج البكر البالغ بغير إذنها فقال الأوزاعي والثوري والخفية ووافقهم أبو ثور : يشترط استئذانها ، فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح . وقال الآخرون : يجوز لأب أن يزوجه ولو كانت بالغا بغير استئذان ، وهو قول ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحق ، ومن حججهم مفهوم حديث الباب لأنه جعل الثيب أحق بنفسها من وليها ، فدل على أن ولي البكر أحق بها منها . واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبي موسى مرفوعا : تستأمر اليتيمة في نفسها ، فإن سكنت فهو إذنها ، قال فقيده ذلك باليتيمة فيحمل المطلق عليه ، وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ : يستأذنها أبوها ، فخص على ذكر الأب . وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس ، ويؤيده حديث ابن عمر رفعه وأمروا النساء في بناتهن ، أخرجه أبو داود ، قال الشافعي : لا خلاف أنه ليس الأم أمر ، لكنه على معنى استطابة النفس . وقال البيهقي : زيادة ذكر الأب في حديث ابن عباس غير محفوظة ، قال الشافعي : زادها ابن عيينة في حديثه ، وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الأبكار باستأمر وهن ؛ قال البيهقي : والمحفوظ في حديث ابن عباس : البكر تستأمر ، ورواه صالح بن كيسان بلفظ : واليتيمة تستأمر ، وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى وعمر بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على أن المراد بالبكر اليتيمة . قلت : وهذا لا يدفع زيادة الثقة المحفوظ بلفظ الأب ، ولو قال قائل : بل المراد باليتيمة البكر لم يدفع . وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تمارض بين الروايات ، ويبقى النظر في إن الاستئثار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي ؟ كل من الأمرين محتمل ، وسيأتي مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا إيجاب عليها لعدم كونها أحق بنفسها من وليها ، وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زنا لا إيجاب عليها لأب ولا غيره لعدم قوله : الثيب أحق بنفسها ، وقال أبو حنيفة : هي كالبكر ، وخالفه حتى صاحباه ، واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو الحياء وهو باق في هذه لأن المسألة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا دينا وعادة . وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمها مختلف ، وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو أوصى بعق كل ثيب في ملكه دخلت أجماعا ، وأما بقاء حياتها

كالبر فممنوع لأنها تستحي من ذكر وقوع الفجور منها ، وأما ثبوت الحياء من أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجر به قط ، والله أعلم . واستدل به لمن قال : أن للثيب أن تزوج بغير ولي ، ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها إلى رجل فيزوجها ، حكاه ابن حزم عن داود ، ودمقه به حديث عائشة : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، وهو حديث صحيح كما تقدم ، وهو يبين أن معنى قوله : أحق بنفسها من وليها أنه لا ينفذ عليها أمره بغير إذن ولا يجبرها ، فإذا أرادت أن تزوج لم يجوز لها إلا بإذن وليها . واستدل به على أن البكر إذا أعلنت بالمنع لم يجوز النكاح ، وإلى هذا أشار المصنف في الترجمة ، وإن أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الأول ، وشذ بعض أهل الظاهر فقال : لا يجوز أيضا وقفا عند ظاهر قوله : وإذنها أن تسكت ،

#### ٤٢ - باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة ، فنكاحه مردود

٥١٣٨ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عوف عن يزيد بن جارية عن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباهما زوجها وهي كئيبة فكرهت ذلك ، فأبى رسول الله ﷺ فرد نكاحها

( الحديث ٥١٣٨ - أطرافه في : ١٢٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ )

٥١٣٩ - **حديث** إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا يحيى أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الرحمن بن يزيد وجمع ابن يزيد حديثه أن رجلا يدين خداما أنكح ابنة له . . نحوه

قوله ( باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود ) هكذا أطلق ، فشمّل البكر والثيب ، لكن حديث الباب مصرح فيه بالثيوبة ، فسكانه أشار إلى ما ورد في بعض طرقاته كما سأبينه ، ورد النكاح إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها إجماع ، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز لإيجاب الأب للثيب ولو كرهت كما تقدم . وعن النخعي إن كانت في حياله جاز وإلا رد ، واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها ، فقالت الحنفية إن إجازته جاز ، وعن المالكية إن إجازته عن قرب جاز وإلا فلا ، ورده الباقر مطلقا . قوله ( وجمع ) بضم الميم وقع الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهملة . قوله ( ابن يزيد بن جارية ) بالجيم أي ابن عاصم بن العطف الأنصاري الأوسي من بني عمرو ابن عوف ، وهو ابن أخي جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي ﷺ وأخرج له أصحاب السنن ، وقد وهم من زعم أنهما واحد ، ومنه قيل إن لجمع بن يزيد صحبة وإيس كذلك ، وإنما الصحبة لعمه بجمع بن جارية ، وليس لجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد ، وعبد الرحمن ولد علي عهد النبي ﷺ فيما جزم به العسكري وغيره ، وهو أخو عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه ، قال ابن سعد : ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ، ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ، ووثقه جماعة ، وما له في البخاري أيضا سوى هذا الحديث . وقد وافق مالك على إسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة عنهما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم من عبد الرحمن وجمع أن خنساء زوجت ، وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن وجمع : فهم من أسقط يزيد وقال

ابن جارية والصواب وصله وإثبات يزيد في نسبهما ، وقد أخرج طريق ابن عبيدة المصنف في ترك الحيل بصورة الإرسال كما سيأتي ، وأخرجها أحمد عنه كذلك ، وأوردها الطبراني من طريقه موصولة ، وأخرجها الدارقطني في الموطآت ، من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضا والأكثر وصلوه عنه ، وخالفهما معا سفيان الثوري في راو من السند فقال : عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن ودبعة عن خنساء ، أخرجه النسائي في الكبرى ، والطبراني من طريق ابن المبارك عنه ، وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا لم أر من ترجم له ، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان إلا عبد الله بن ودبعة بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وحسنه المقبري ، وهو تابعي غير مشهور إلا في هذا الحديث ، ووثقه الدارقطني وابن حبان ، وقد ذكره ابن منده في الصحابة ، وخطأه أبو نعيم في ذلك ، وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه ، وعبد الله بن يزيد بن ودبعة هذا ممن أغفله المزي ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة . قوله ( عن خنساء بنت خدام ) بجمجمة ثم نون ثم مهملة وزن حمراء ، وأبوها بكسر الميملة وتخفيف المهملة ، قبل اسم أبيه ودبعة ، والصحيح أن اسم أبيه خالد ودبعة اسم جده فيها أحسب ، وقع ذلك في رواية لأحمد بن محمد بن إسحق عن الحجاج بن السائب مرسلًا في هذه القصة ، ولكن قال في تسميتها خماس بتخفيف النون وزن فلان ، ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكيت خنساء ، ووصل الحديث عنها فقال : عن حجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن جدته خنساء ، وخناس مشتق من خنساء كما يقال في زئب دناب ، وكنية خدام والد خنساء أبو ودبعة كناه أبو نعيم ، وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث ابن عباس : أن خداما أبا ودبعة أنكح ابنته رجلا ، الحديث ، ووقع عند المستغفري من طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن ودبعة بن خدام زوج ابنته ، وهو وهم في اسمه ، ولعله كان : أن خداما أبا ودبعة ، فأنقلب . وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبعة بن خدام أيضا صحبة ، وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه ، وقد أطأت في هذا الموضع ، لكن جر الكلام بهضه بعضا ولا يخلو من فائدة . قوله ( أن أباها زوجها وهي ثيب فسكنه ذلك ) ، ووقع في رواية الثوري المذكورة : قالت أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر ، والاول أرجح ، فقد ذكر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته : وأنا أريد أن أزوج عم ولدي ، وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر بن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن أبي بكر بن محمد بن رجلا من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم أحد ، فأنكحها أبوها رجلا ، قالت النبي ﷺ فقال : إن أبي أنكحني ، وإن عم ولدي أحب إلي ، فهذا يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الاول ، واستفدنا من هذه الرواية نسبة زوجها الاول واسم أبيه أنيس بن قتادة سماه الواقفي في روايته من وجه آخر عن خنساء ، ووقع في المهمات للقطب القسطلاني ، أن اسمه أسير وأنه استشهد ببدر ولم يذكر له مستندا ، وأما الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقفي ذكر بإسناد له أنه من بني مزينة ، ووقع في رواية ابن إسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عنها أنها من بني عمرو بن عوف ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس : أن خداما أبا ودبعة أنكح ابنته رجلا ، فقال له النبي ﷺ : لا تكرهوهن ، فنكحت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيبا ، وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فقد كرهوه

القصة قال فيه : ففزعوا من زوجها وكانت ثيبا ، فنكحت بعده أبا لبابة ، وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الحويرث عن نافع بن جبير قال : تأيمت خنساء ، وزوجها أبوها ، الحديث نحوه وفيه : فرد عنها نكاحه ، ونكحت أبا لبابة ، وهذه أسانيد بقوى بعضها ببعض ، وكلام - دالة على أنها كانت ثيبا . نعم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر ، أن رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أسرها ، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما ، وهذا سند ظاهر الصحة ، ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال ، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابرا . وأخرج النسائي أيضا وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس ، أن جارية بكرا أقت النبي ﷺ فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة ، فخيرها ، ورجاله ثقات ، لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة أنه خطأ وأن الصواب إرساله . وقد أخرجه الطبراني والدارقطني عن وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : أن رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان ، قال الدارقطني : تفرد به عبد الملك الدماري وفيه ضعف ، والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل ، وقال البيهقي : إن ثبت الحديث في البكر حمل على أنها زوجت بغير كف . والله أعلم قلت : وهذا الجواب هو المعتمد ، فإنها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما ، وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فإن طرقه بقوى بعضها ببعض ، والقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من طريق هشيم بن عمرو بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ، أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة ، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها ، ولم يقل فيه بكرا ولا ثيبا ، قال الدارقطني : رواه أبو عروبة عن عمر مرسل لم يذكر أبا هريرة . قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن راهوية وي زيد هو ابن هارون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . قوله ( أن رجلا ) يعني خداما أنكح ابنته له نحوه ) ساق أحمد لفظه عن يزيد بن هارون بهذا الإسناد ، أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته ، فسكعت نكاح أبيها ، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها ، فتزوجت أبا لبابة بن عبد المذزر ، فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا ، وهذا يوافق ما تقدم . وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن شيبة عن يزيد بن هارون ، وأخرجه الإسماعيل من طرق عن يزيد كذلك ، وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك . وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك ، لكن اقتصر على ذكر جمع بن يزيد ، والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم ، فسيأتي في ترك الحيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم ، أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن زوجها ولها وهي كارهة فأرسلت إلى شيعتين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابني جارية قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد الذي ﷺ ذلك . قال سفيان : وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أنه خنساء انتهى ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبيه عن خنساء موصولا . والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وولها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أخرجه المصنف عن طريق يزيد بن الهاد عن ربيعة بإسناده أنها تأيمت من زوجها خنساء بن عبد الله بن الزبير ، فأرسلت إلى القاسم بن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت : اني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني ، فقال لها عبد الرحمن : ليس له ذلك

ولو صنع ذلك لم يجر ، فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا سمي بانه كما قدمته . وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا ، والمذكور هنا هو المعتمد ، وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه يزداد عليه ، فله الحمد على جميع منته

٤٣ - باب تزويج اليتيمة ، أقول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا ﴾ ، وإذا قال الولي زوجي فلانة فسكت ساعة أو قال ما معك فقال معي كذا وكذا أو إيتائهم قال زوجتكم . فهو جائز . فيه سهل عن النبي ﷺ

٥١٤٠ - حدثنا أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري . وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه « سأل عائشة رضي الله عنها قال لها : يا أمّاه ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ - إلى - ما ملكت أيمانكم ﴾ قالت عائشة : يا بن أختي هذه اليتيمة تسكون في حجر وليها فيرغب في جهالها وما لها ويريد أن ينقص من صداقها فنهبوا عن نسكاجهن إلا أن يقسطوا لمن في إكال للصدّق ، وأمرُوا بِنِكَاح من سواهن من النساء ، قالت عائشة استفتي الناس رسول الله ﷺ بعد ذلك فأنزل الله : ﴿ وَسَتَقْبَلُونَكَ فِي النَّسَاء - إلى - وترغبون أن تنكحوهن ﴾ فأنزل الله عز وجل لم في هذه الآية أن اليتيمة إذا كانت ذات مال وجمال ورغبوا في نسكاجها ونسبها والصدّق ، وإذا كانت مرغوباً عنها في قلة المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء ، قالت فكما يتركونها حين يرغبون . عنها ، فليس لم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الأوفى من الصدّق »

قوله ( باب تزويج اليتيمة لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا ﴾ ) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة ، وقد تقدم شرحه في التفسير ، وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو نكاحاً ، لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها ، وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا ينقص من صداقها ، فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي . وقد احتج بعض الصافعية بحديث « لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر » قال فإن قيل الصغيرة لا تستأمر ، فإنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلاً للاستئجار ، فإن قيل لا تسكون بعد البلوغ يتيمة فلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر ، جمعاً بين الأدلة . قوله ( وإذا قال الولي زوجتي فلانة فسكت ساعة أو قال ما معك ؟ فقال معي كذا وكذا أو لبنا ، ثم قال زوجتكم فهو جائز ، فيه سهل عن النبي ﷺ ) يعني حديث الواهبة ، وقد تقدم مراداً وبأن شرحه قريباً ، ومراده منه أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في الجاس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر ، وفي أخذه من هذا الحديث نظر لانها واقعة عين بطريق احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب . قوله ( حدثنا أبو اليكان أخبرنا شبيب عن الزهري ، وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب ) تقدم طريق الليث موصولاً في باب الأكفاء في المال ، وساق المتن هناك على انقطه

ومنا حل لفظ شعيب ، وقد أفرده بالذكر في كتاب الوصايا كما تقدم ، والله أعلم

٤٤ - **باب** إذا قال الخاطبُ لوليِّ زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا

جاء للنكاح وإن لم يقل للزوج أَرْضِيَتْ أو قَبِلَتْ

٥١٤١ - **حديث** أبو الثَّمان حدثنا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه ، أن امرأة أتت

عبدى بن ربيعة فمرّت عليه نفسها فقال : مالي اليوم في النساء من حاجة ، فقال رجل : يا رسول الله زوجنيها ، قال ما عندك ؟ قال ما عندى شيء ، قال : أعطها ولو خاتماً من حديد ، قال ما عندى شيء قال فاعندك من القرآن ؟ قال كذا وكذا ، قال فقد ملككها بما ملك من القرآن ،

**قوله** ( باب إذا قال الخاطب زوجي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبلت ) في رواية الكشميني ، إذا قال الخاطب لولي ، وبه يتم الكلام ، وهو الفاعل في قوله ، وإن لم يقل ، وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهب أيضاً ، وهذه الترجمة معقودة لمسألة هل يقوم الالتئام مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الإيجاب كأن يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجتكها بذلك ، أو لا بد من إعادة القبول ؟ فاستنبط المصنف من قصة الواهب أنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ ، وزوجتكها بما ملك من القرآن ، أن الرجل قال قد قبلت ، لكن اعترضه المطلب فقال : بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقيف الخاطب على القبول لما تقدم من المرافضة والمعاودة في ذلك ، فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته ، بخلاف غيره من لم يتم القرائن على رضاه انتهى . وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون عاظم ، وقد قدمت في الذي قبله وجه الحديث في أصل الاستدلال . **قوله** في هذه الرواية ( فقال مالي اليوم في النساء من حاجة ) فيه إشكال من جهة أن في حديثه وفصده النظر إليها وصوبه ، فهذا دال على أنه كان يريد التزويج لو أحبه ، فكان مبنياً الحديث على في النساء إذا كن بهذه الصفة من حاجة . ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقاً من خصائصه وإن لم يرد التزويج ، وتكون قائدة احتمال أنها تهججه فيزوجها مع استغنائه حينئذ من زيادة حل من عنده من النساء ﷺ

٤٥ - **باب** لا ينكح على خطبة أخيه حتى يتكبح أو يدع

٥١٤٢ - **حديث** مكّي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعتُ نافعا يحدثُ أن ابن عمر رضي الله

عنها كان يقول « نهى النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ، ولا ينكح الرجل على خطبة أخيه حتى يتكبح الخاطبُ فيه أو ياذن له الخاطب ،

٥١٤٣ - **حديث** يحيى بن بُكره حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال « قال أبو هريرة يأت

عن النبي ﷺ قال : إياكم والظنَّ فإن الظنَّ أكذبُ الحديث . ولا تجسسوا ، ولا تهسسوا ، ولا تباغضوا ،

وكونوا إخوانا

[الحديث ٥١٤٣ - أخرجه في : ٦٠٦٤ ، ٦٠٦٦ ، ٦٧٧٤]

٥١٤٤ - « ولا يخاطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك »

قوله ( باب لا يخاطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ) كذا أورده بلفظ « أو يترك » وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ « أو يترك » وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ « حتى يترك » وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « حتى ينكح أو يترك » واستاده صحيح . قوله ( نهي النبي ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ) تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالدم ، وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن المخاطبين هم المسلمون . قوله ( ولا يخاطب ) بالجمز على النهي ، أي وقال لا يخاطب . ويجوز الرفع على أنه نهي ، وسياق ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ، ويجوز النصب عطفا على قوله « يبيع » على أن لا في قوله « ولا يخاطب » زائدة ، ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر بن نافع عند مسلم « ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخاطب » برفع الذين من يبيع والباء من يخاطب وأنبأت التثنية في يبيع . قوله ( أو يترك له الخاطب ) أي حتى يأذن الأول ، الثاني . قوله في حديث أبي هريرة ( لئلا يبيع عن ربيعة ) لئلا يبيع فيه إسناده أخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة الخطبة فقط ، وسأذكر لفظه . قوله ( قال قال أبو هريرة بأمر ) بفتح أوله وضم المثلثة نقول أثرت الحديث أثره بالمد أثرا بفتح أوله ثم سكون إذا ذكرته عن غيرك ، ووقع عند الثنائي من طريق محمد بن يحيى ابن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال فذكره مختصرا . قوله ( إياكم والظن الخ ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الأدب مع شرحه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه نزاد في المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه ، قال الجمهور : هذا النهي للتحريم ، وقال الخطابي : هذا النهي للتأديب وليس بنهي تحريم بطل العقد عند أكثر الفقهاء ، كذا قال ، ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين الإعلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يبطل العقد ، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم ما إذا صرح المخطوبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون إذنها معتبرا بالإجابة ، فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم ، فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطابة لأن الأصل الإباحة ، وعند الحنابلة في ذلك روايتان ، وإن وقعت الإجابة بالتعريض كقولها لا رغبة في ذلك فقولان عند الشافعية ، الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا ، وإذا لم ترد ولم تقبل فيجوز ، والحجة فيه قول فاطمة : خطبني معاوية وأوجهم فلم ينكر النبي ﷺ ذلك عليهما بل خطبها لأسامة ، وأشار النووي وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكونا خطبا معا أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول ، والنبي ﷺ أشار بأسامة ولم يخاطب ، وعلى تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكر لها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لأسامة . وحكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخاطب على خطبته ، فإذا لم يعلم برضاها ولا ركنها فلا بأس أن يخاطبها ،

والحجة فيه قصة فاطمة بنت أبيس قائمها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقه قطع بعض الشافعية بالجواز ، ومنهم من أجرى القولين ، ونسب الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخاطب ، وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة إلا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق ، وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم ، وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده ، وعند المالكية خلاف كالقولين ، وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده ، وحجة الجمهور أن المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة ، وحكي الطبري أن بعض العلماء قال : إن هذا النبي منسوخ بقصة فاطمة بنت أبيس ، ثم رده وغلطه بأنها جاءت مستشيئة فأشهر عليها بما هو الأول ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم ، ثم إن دعوى النسخ في مثل هذا غلط ، لأن الشارع أشار إلى علة النهي في حديث عقبة بن عامر بالآخرة ، وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله أعلم . واستدل به على أن الخاطب الأول إذا أذن للخاطب الثاني في الزواج لرفع التحريم ، ولكن هل يختص ذلك بالماذون له أو يتمدى لغيره ؟ لأن مجرد الإذن الصادر من الخاطب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وبإعراضه يجوز لغيره أن يخطبها ، الظاهر الثاني فيكون الجواز للماذون له بالتخصيص ولغير الماذون له بالألحاق ، ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب « أو يترك » ، وصرح الرويان من الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة ، فإن كانت ممنوعة تخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق ، واستدل بقوله « على خطبة أخيه » أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلما فلا يخطب الذي ذمى فأراد المسلم أن يخطبها جاز له ذلك مطلقا ، وهو قول الاوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم « المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر » ، وقال الخطابي : قطع الله الآخرة بين الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم . وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيدا بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة ، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى « ولا تقتلوا أولادكم » وكقوله « وربائبكم اللاتي في حجوركم » ونحو ذلك . وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العقد واحترامه أو من حقوق المتعاقدين ؟ فسل الأول فالراجح ما قال الخطابي ، وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره ، وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أثبتوا له ومن جعلها من حقوق المالك منع ، وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك أن الخاطب الأول إذا كان فاسقا جاز للمعفيف أن يخطب على خطبته ، ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيسكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كلا خطبة . ولم يصح الجمهور ذلك إذا صدرت منها علامة القبول ، وقد أطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ، ويلتحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخاطب الأول أملا في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوقى بنت ملك وهذا يرجع إلى التكافؤ ، واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقا لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فتجيب امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتدعوه في



التي قبلها ، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ، ولا يخفى أن عمل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة ، فأما إذا جمع بينهما فلا تحريم ، وسيأتي بعد ستة أبواب في « باب الشروط التي لا تحمل في النكاح » ، زيد بحث في هذا . قوله ( حتى ينكح ) أي حتى يتزوج الخطاطب الأول فيحصل اليأس المحض ، وقوله « أو يترك » أي الخطاطب الأول التزوج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة ، فالمايتان مختلفتان : الأولى ترجع إلى اليأس ، والثانية ترجع إلى الرجاء ، ونظير الأولى قوله تعالى ( حتى يابج الجبل في سم الخياط )

#### ٤٦ - باب تفسير ترك الخطبة

٥١٤٥ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعب بن الزهرى قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث « أن عمر بن الخطاب حين تأيأت حفصة قال عمر : أقيت أبا بكر فقلت : إن شئت أنسكتك حفصة بنت عمر ، فليئت لئالي ثم خطبها رسول الله ﷺ ، فلقيني أبو بكر فقال : إنه لم يمتنعني أن أرجع إليك فيما عرّضت إلا أني قد علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر رسول الله ﷺ ، ولو تركها لقبيلتها . » تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهرى قوله ( باب تفسير ترك الخطبة ) ذكر فيه طرفا من حديث عمر حين تأيأت حفصة ، وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه « ولو تركها لقبيلتها ، وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب . قال ابن بطال ما ملخصه : تقدم في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة عريحا في قوله ( حتى ينكح أو يترك ) ، وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن علم أن النبي ﷺ خطب حفصة ، قال : ولكنه قصد معنى دقيقا يدل على ثوب ذهنه ورسومه في الاستنباط ، وذلك أن أبا بكر علم أن النبي ﷺ إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد به بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك ، فقام علم أبي بكر بهذا الحال مقام الركون والراضى ، فكانه يقول : كل من علم أنه لا يصرف إذا خطب لا يأنف من أحد أن يحط على خطبته . وقال ابن المنير الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقا ، لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنهرم الأمر بين الخطاطب والولى فكيف لو أنهرم وترا كنا فكأنه استدلال منه بالأولى . قلت : وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم . قوله ( تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهرى ) أي بإسناده ، أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في « العلل » من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه ، وأما متابعة الآخرين فوصلها الذهلي في « الزهريات » من طريق سليمان بن بلال عنهم ، وقد تقدم لتصنف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضا عن الزهرى أيضا

#### ٤٧ - باب الخطبة

٥١٤٦ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن زيد بن أُمّ لم قال : سمعت ابن عمر يقول « جاء رجلان من المشرق فخطبا ، فقال النبي ﷺ : إن من البيان لسحرا »

( الحديث ٥١٤٦ - طريقه : ٥١٧٧ )

قوله ( باب الخطبة ) بضم أوله أى عند العقد ، ذكر فيه حديث ابن عمر ، جاء رجلان من المشرق لخطبا ، فقال النبي ﷺ : إن من البيان لسحرا ، وفي رواية الكشميهني « سحرا » بغير لام ، وهو طرف من حديث سيأتي بتمامه في الطب مع شرحه . قال ابن التين : أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه ، قال : والبيان نوطان ، الأول ما يبين به المراد ، والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين . والثاني هو الذي يشبه بالسحر ، والمذموم منه ما يقصد به الباطل ، وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته . قلت : فن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه ، وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصدة ، ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام . والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف ، تقول : ما سحر كذا ؟ أى ماصرفك عنه ؟ وأخرجه أبو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه « إن من البيان سحرا » . قال فقال صمصمة بن صوحان : صدق رسول الله ﷺ ، الرجل يكون عليه الحق وهو ألين بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس بديانته فيذهب بالحق ، وقال الملباب : وجه إدخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للأخاطب ليسهل أمره فتنبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيها باستئصال المرغوب إليه بالبيان بالسحر ، وإنما كان كذلك لأن النفوس طبعت على الأنفة من ذكر الموليات في أمر النكاح ، فكان حسن التوصل لرفع تلك الأنفة وجها من وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره . وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو دوانة وابن حبان عن ابن مسعود مرفوعا « إن الحمد لله حمده ، ونستعينه ونستغفره ، الحديث » . قال الترمذي : حسن رواه الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود . وقال شعبة عن أبي إسحق عن أبي عبيدة عن أبيه ، قال فكل الحديثين صحيح لأن إسرائيل رواه عن أبي إسحق لجمعهما . قال وقد قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم . وقد شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ

#### ٤٨ - باب ضرب الدف في النكاح والولاية

٥١٤٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال « قالت الرُبَيْعُ بنتُ مُؤَذَّرِ بنِ عَفراءَ : جاء النبي ﷺ يدخلُ حين بُنِيَ على ، فجلسَ على فراشي كجِليتكِ متى ، فجعلتُ جُورياتٍ لنا يضربنَ بالدفِّ ويُنَدِمْنَ مَنْ قُتِلَ من آبائِ يومِ بدرٍ ، إذ قالت إحداهن : وفينا نبيٌّ يعلمُ ما في غيْرِ ، فقال : دَعِي هُذَيْهَ وقولي بالذي كنتِ تقولين »

قوله ( باب ضرب الدف في النكاح والولاية ) يجوز في الدف ضم الدال وقتحها ، وقوله « والولاية » معطوف على النكاح أى ضرب الدف في الولاية وهو من العام بعد الخاص ، ويحتمل أن يريد ولاية النكاح خاصة وأن ضرب الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلا وعند الولاية كذلك ، والأول أشبه ، وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه . قوله ( حدثنا خالد بن ذكوان ) هو المدني يكنى أبا الحسن ، وهو من صفاء التابعين قوله ( جاء النبي ﷺ يدخل على ) في رواية الكشميهني « فدخل على » ، ورفع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق

حماد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المدني قال : كنا بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين ، فدخلنا على الربيع بنت معوذ فنذكرنا ذلك لها ، فقالت : دخل على ، الحديث ، هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هارون عنه ، وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال : عن أبي جعفر الخطمي ، بدل أبي الحسين . قوله ( حين بنى على ) في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى ، والبناء اندخول بالزوجة ، وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ إياس بن البكير الليثي وأنها ولدت له محمد بن إياس ثياب له صحبة . قوله ( كجلاءك ) بكسر اللام أى مكانك ، قال الكرماني : هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ . والاخير هو المعتمد ، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتغلبتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية ، وجوز الكرماني أن تكون الرواية دمجاً لك ، بفتح اللام أى جلوسك ولا أشكال فيها . قوله ( جعلت جواريات لنا ) لم أقف على اسمهن ، ووقع في رواية حماد بن سلمة بألفظ جاريتان تغنيان ، فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء ، وسيأتي في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا . قوله ( ويتغنين ) من الندية بضم النون وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتعداد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها . قوله ( من قتل من آبائي يوم بدر ) تقدم بيان ذلك في المغازي وإن الذي قتل من آبائنا إنما قتل بأحد ، وآباؤنا الذين شهدوا بدرًا معوذ ومعاذ وعوف وأحدم أبوها والآخران عماها أطلقت الأبوة عليهما تغليبا . قوله ( فقال دعني هذه ) أى اترك ما يتعلق بمدحى الذي فيه الإطراء المنهى عنه . زاد في رواية حماد بن سلمة ولا يعلم ما في غد إلا الله ، فأشار إلى علة المنع . قوله ( وقول بالذي كنت تقولين ) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمثنية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى الغلو . وأخرج الطبراني في الأوسط ، بإسناد حسن من حديث عائشة ر أن النبي ﷺ مر بنساء من الأنصار في عرس لمن وهن بفنتين :

وأعدي لها كبشا تنضح في المربد وزوجك في البادي وتعلم ما في غد

فقال : لا يعلم ما في غد إلا الله ، قال المصنف : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح ، وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لم هو مالم يخرج عن حد المباح . وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج إلى ما ليس فيه . وأغرب ابن القيم فقال : إنما لها لأن مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهم فلما أدخلت الجدة في اللهو منعها ، كذا قال ، وتمام الخبر الذي أشرت إليه يرد عليه ، وسيأتي القصة يشمر بأنهما لو استمرت على المراتي لم ينههما ، وظالم حسن المراتي جد لا هو ، وإنما أنكر عليها ما ذكر من الإطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ) وقوله إنبييه ( قل لا أملك لنفسي نقما ولا ضرا إلا ما شاء الله ) ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وسائر ما كان النبي ﷺ يخبر به من الغيوب بأعلام الله تعالى إياه لا أنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى ( عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ) . وسيأتي مزيد بحث في مسألة الغناء في العرس بعد اثني عشر بابا

## ٤٩ - باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾

وكثرة المهر، وأدنى ما يجوز من الصداق وقوله تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾  
وقوله جل ذكره ﴿أَوْ تَقْرِضُوا مِنْ فَرِيضَةٍ﴾ . وقال سهل : قال النبي ﷺ « ولو خاتماً من حديد »

٥١٤٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس « ان عبد الرحمن  
ابن عوف تزوج امرأة على وزن نواة ، فرأى النبي ﷺ بشاشة للعريس ، فسأله ، فقال : إن تزوجت  
امراًة على وزن نواة ،

وعن قتادة عن أنس « ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ،

قوله ( باب قول الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ وكثرة المهر ، وأدنى ما يجوز من الصداق ، وقوله  
تعالى ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ ، وقوله جل ذكره ﴿أَوْ تَقْرِضُوا مِنْ فَرِيضَةٍ﴾ . هذه  
الترجمة معقودة لأن المهر لا يتقدر الله ، والخالف في ذلك المالكية والحنفية ، ووجه الاستدلال بما ذكره  
الاطلاق من قوله « صدقاتهن » ومن قوله « فريضة » وقوله في حديث سهل « ولو خاتماً من حديد » . وأما قوله  
« وكثرة المهر » فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا﴾ فيه إشارة  
الى جواز كثرة المهر . وقد استدلت بذلك المرأة التي نازعت عمر رضى الله تعالى عنه في ذلك ، وهو ما أخرجه  
عبد الرزاق من طريق أبي عبد الرحمن السلي قال قال عمر : لا تغالوا في مهر النساء : فقالت امرأة ليس ذلك لك  
يا عمر ، ان الله يقول وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا من ذهب ، قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود ، فقال عمر :  
امرأة خاصمت عمر شخصته ، وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منه قطع . فقال عمر : امرأة أصابت ورجل  
أخطأ ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطولاً ، وأصل قول عمر « لا تغالوا  
في صدقات النساء » عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن ليس فيه قصة المرأة ، وبحصل  
الاختلاف أنه أقل ما يتمول ، وقيل أقله ما يجب فيه القطع ، وقيل أربعون وقيل خمسون ، وأقل ما يجب  
فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة . قوله ( وقال سهل قال النبي ﷺ ولو خاتماً  
من حديد ) هذا طرف من حديث الواهب وسيداتي شرحه مستوفى بعد هذا ، ويأتى مزيد في هذه المسألة بعد  
قليل أيضاً . ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله « تزوجت امرأة على وزن  
نواة » وسيداتي شرحه مستوفى في « باب الوليمة ولو بشاة » بعد بضعة عشر باباً . قوله ( وعن قتادة عن أنس ) هو  
مطروف على قوله عن عبد العزيز بن صهيب ، وهو من رواية شعبة عنهما ، فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق  
عن أنس النواة وكتادة زاد أنها من ذهب ، ويحتمل أن يكون قوله « وعن قتادة » مطلقاً . وقد أخرج الاسماهيلي  
الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط ، وأخرج طريق قتادة من رواية علي بن  
الجمهد وعاصم بن هل كلاهما عن شعبة ، وكذا صنع أبو نعيم أخرج من رواية سليمان بن حرب عبد العزيز وحده  
وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة ، والله أعلم

## ٥٠ - باب التزويج على القرآن وبغير صدق

٥١٤٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان سمعت أبا حازم يقول « سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول : إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيك . فلم يجبه شيئا . ثم قامت فقالت : يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك ، فرأيتها رأيك . فلم يجبه شيئا . ثم قامت الثالثة فقالت : إنهن قد وهبت أنفسهن لك ، فرأيتها رأيك . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، أنكرننيها . قال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا . قال : اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد . فذهب وطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئا ، ولا خاتما من حديد . قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا . قال : اذهب فقد أنكحتمكن بما معكم من القرآن »

قوله ( باب التزويج على القرآن وبغير صدق ) أي على تعاليم القرآن وبغير صدق مالي عيني ، ويحتمل غير ذلك كما سيأتي البحث فيه . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ، وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار ، وأخرجه ابن ماجه من روايته أتم منه ، والاسماعيلي أتم من ابن ماجه ، والطبراني وقرونا برواية معمر ؛ وأخرج رواية ابن عيينة أيضا مسلم والنسائي . وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صفار التابعين ، حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك ، وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ، ويأتي في التوحيد ، وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته ، ومحمد بن زيد وروايته في فضائل القرآن ، وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجها مسلم ، وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان ، وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ، ويعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ، ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتي في اللباس وأخرجها مسلم ، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وروايته بن قدامة وروايتهما عند مسلم ، ومعمر وروايته عند أحمد والطبراني ، وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة ، والطبراني ، ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني ، وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وقد روى طرفا منه سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني . وجاءت الفصحة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا ، وابن مسعود عند البارقي ، ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده ، وخزيمة جد حسين بن عبد الله عند الطبراني ، وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب ، وعند الترمذي طرف منه آخر ، ومن حديث أبي أمامة عند تمام في فوائده ، ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح ، وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة ان شاء الله تعالى . قوله ( عن سهل بن سعد ) في رواية ابن جريج حدثني أبو حازم أن سهل بن سعد أخبره . قوله ( إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة ) في رواية فضيل بن سليمان وكنا عند النبي ﷺ جلوسا فجاءته امرأة ، وفي رواية هشام بن سعد « بينما نحن عند النبي ﷺ أنت إليه امرأة ، وكذا

في معظم الروايات ، أن امرأة جاءت الى النبي ﷺ ، ويمكن رد رواية سفيان اليها بأن يكون معنى قوله « قامت ، وقفت ، والمراد أنها جاءت إلى أن وقفت عندهم ، لا أنها كانت جالسة في المجلس فقامت . وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي « جاءت امرأة الى النبي ﷺ وهو في المسجد ، فأقادت تعيين المكان الذي وقفت فيه القصة . وهذه المرأة لم أقف على اسمها ، ووقع في « الاحكام لابن القصاص » ، أنها خولة بنت حكيم أو أم شريك ، وهذا نقل من اسم الواهة الوارد في قوله تعالى ( « وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي » ) وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الاحزاب وما يدل على تعدد الواهة . قوله ( « فقالت يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك » ) كذا فيه على طريق الالتفات ، وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال « انها قد وهبت نفسها لله ورسوله » ، وكان السياق يقتضي أن نقول إنني قد وهبت نفسي لك ، وهذا اللفظ وقع في رواية مالك ، وكذا في رواية زائدة عند الطبراني ، وفي رواية يعقوب ، وكذا الثوري عند الاسماعيلي « فقالت يا رسول الله جئت أهب نفسي لك » ، وفي رواية فضيل ابن سليمان « لجأته امرأة تعرض نفسها عليه » ، وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوه ، وإلا فالخليفة غير مرادة لأن ربة الحر لا تملك ، فكأنها قالت أتزوجك من غير عرض . قوله ( « فرأيها رأيك » ) كذا لاكثر جراء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب ، وهي فعل أمر من الرأي ، ولبعضهم بهوة ساكنة بعد الراء وكل صواب ، ووقع باثبات الحمزة في حديث ابن مسعود أيضا . قوله ( « فلم يجبهسا شيئا » ) في رواية معمر والثوري وزائدة « فصمت » ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد « فظفر اليها فصدت النظر اليها وصريره » وهو بتشديد العين من صعد والوار من صوب ، والمراد أنه نظر أعلاها وأسفاه ، والتشديد إما للبالغة في التأمل وأما للتكبر ، وبالتالي جزم القرطبي في « المفهم » قال : « أي نظر أعلاها وأسفلها مراد » . ووقع في رواية فضيل بن سليمان « خفص فيها البصر ورفع » ، وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه « انظر » بدل البصر ، وقال في هذه الرواية « ثم طأطأ رأسه » وهو بمعنى قوله « نصمت » ، وقال في رواية فضيل بن سليمان « فلم يردما » ، وقد فصمت ضبط هذه اللفظة في « باب اذا كان الولي هو الخاطب » . قوله ( « ثم قامت فالتفت » ) وقع هذا في رواية المستمل والكشميني وسياق لفظها كالأول ، وعندهما أيضا « ثم قامت الثالثة » وسبقنا كذلك ، وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني « فصمت » ، ثم عرضت نفسها عليه فصمت ، فلقد رأيتهما قائمة مليا تعرض نفسها عليه وهو صامت ، وفي رواية مالك « فقامت طويلا » ومثله لثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف أي قياما طويلا ، أو لظرف محذوف أي زمانا طويلا ، وفي رواية مبشر « فقامت حتى رثينا لها من طول القيام » ، زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم « فلما رأت المرأة أنه لم يقص فيفسا شيئا جاست » ، ووقع في رواية حماد بن زيد أنها « وهبت نفسها لله ورسوله فقال : « مالي في النساء حاجة » ويجمع بينها وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال ، فكأنه سمع أولا لتفهم أنه لم يردما ، فلما أعادت الطلب أنصح لها بالواقع . ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي « جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فعرضت نفسها عليه » ، فقال لها اجلسي ، فجلست ساعة ثم قامت ، فقال : اجلسي بارك الله فيك ، أما نحن فلا حاجة لنا فيك ، فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع شدة رغبتها لأنها لم تبلغ في الإلحاح في الطلب ، وفهمت من السكوت عدم الرغبة ، لكنها لما لم يتيسر من الرد جلست تنتظر التفرج ، وسكوتها ﷺ إما حياء من مواجهتها بالفرد وكان ﷺ شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كلن أشد حياء

من العذراء في خدرها ، وإما انتظارا للرحى ، وإما تفسكرا في جواب يناسب المقام . قوله ( ققام رجل ) في رواية فضيل بن سليمان ، من أصحابه ، ولم أرف على اسمه ، لكن وقع في رواية معمر والثوري عند الطبراني ، ققام رجل أحسبه من الأنصار ، وفي رواية زائدة عنده ، فقال رجل من الأنصار ، ووقع في حديث ابن مسعود ، فقال رسول الله ﷺ : من ينكح هذه ؟ ققام رجل . . قوله ( فقال يا رسول الله أنكحنها ) في رواية مالك ، ورواها ابن أن لم يكن لك بها حاجة ، ونحوه لبيعة وب ابن أبي حازم ومعمر والثوري وزائدة ، ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد ، لا حاجة لي ، لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن . قوله ( قال هل عندك من شيء ) زاد في رواية مالك ، تصدقها ، وفي حديث ابن مسعود ، ألك مال . . قوله ( قال لا ) في رواية يعقوب وابن أبي حازم ، قال لا والله يا رسول الله ، زاد في رواية هشام بن سعد ، قال فلا بد لها من شيء ، وفي رواية الثوري عند الأسماعيلي ، وعندك شيء ؟ قال : لا ، قال : إنه لا يصلح ، ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ، ولكن تملكيني أمرك ، قالت نعم . فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال : أني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت ، قالت ما رضيت لي فقد رضيت ، وهذا إن كانت القصة متحدة بمحتل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأله الرجل أن يزوجه له فانه ضاها أولا ثم تكلم معه في الصداق ، وإن كانت القصة متعددة فلا إشكال . ووقع في حديث ابن عباس في فرائد أبي عمر بن حيوة ، إن رجلا قال : إن هذه امرأة رضيت بي فزوجها مني ، قال : فما مهرها ؟ قال ما عندي شيء ، قال : أدهرها ما قل أو أكثر . قال : والذي بعثك بالحق ما أملك شيئا ، وهذه الأظفر فيها التعمد . قوله ( قال اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد ) في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير ، وذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا . فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئا . قال انظر ولو خاتما من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ، وكذا وقع في رواية مالك : ثم ذهب يطلب مرتين ، لكن باختصار . وفي رواية هشام بن سعد ، فذهب فأتى فلم يجد شيئا فرجع فقال لم أجد شيئا فقال له : اذهب فائتمس ، وقال فيه ، فقال : ولا خاتم من حديد لم أجد ، ثم جلس ، ووقع في خاتم النصب على المفعولية ، لا أتمس والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو في قوله ولو خاتما تقيلية ، قال غياض وروى من زعم خلاف ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة ، قال قم إلى النساء . فقام إليهن فلم يجد عندهن شيئا ، والمراد بالنساء أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب . قوله ( قال هل معك من القرآن شيء ) : كذا وقع في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الأزار ، وثبت ذكره في رواية مالك وجماعة ، منهم من قدم ذكره على الأمر بالتمس الشيء أو الخاتم ، ومنهم من أخره ، في رواية مالك قال : هل عندك من شيء تصدقها إياه ؟ قال : ما عندي إلا أزارى هذا . فقال لإزارك إن أعطيتها جلست لا إزار لك ، فائتمس شيئا ، ويجوز في قوله «أزارك» الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثاني محذوف تقديره إياه ، وثبت كذلك في رواية ، ويجوز النصب على أنه مفعول ثانٍ لأعطيتها ، والأزار يذكر ويؤنث . وقد جاء هنا مذكرا ، ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله « اذهب إلى أهلك » إلى أن قال - ولا خاتما من حديد ، ولكن هذا أزارى ، قال سهل أي ابن سعد الراوى : ماله رداء فلها نصفه ، قال ما تصنع بأزارك إن لبسته ، الحديث . ووقع للقرطبي في هذه الرواية ومثاله ظن أن قوله فلها نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهره لو كان له رداء

لشركها النبي ﷺ فيه ، وهذا بعيد إذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك ، قال ويمكن أن يقال أن مراد سهل أنه لو كان عليه رداء مضاف إلى الأزار لكان للمرأة نصف ماعليه الذي هو أما الرداء وأما الأزار لتعليقه المنع بقوله «ان لبسته لم يكن عليك منه شيء» ، فكأنه قال لو كان عليك ثوب تنفرد أنت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها أخذه ، فأما إذا لم يكن ذلك فلا انتهى . وقد أخذ كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصا ، وهو كلام صحيح لكنه مبنى على الفهم الذي دخله الوهم ، والذي قال «فلها نصفه» هو الرجل صاحب القصة ، وكلام سهل إنما هو قوله «ماله رداء فقط» وهي جملة معترضة ، وتقدير الكلام : ولكن هذا أزارى فلها نصفه ، وقد جاء ذلك صريحا في رواية أبي غسان محمد بن مطرف ولفظه «ولكن هذا أزارى ولها نصفه» قال سهل : وماله رداء . ووقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي «فقام رجل عليه أزار وليس عليه رداء» ومعنى قول النبي ﷺ «ان لبسته الخ» أي ان لبسته كاملا والا فن المعلوم من ضيق حالهم وقلة الثياب عندهم أنها لو لبسته بعد أن تشبه لم يسترها ، ويحتمل أن يكون المراد بالثوب في الكلام لأن العرب قد تنفي جملة الشيء إذا اتقى كاله والمضى لو شققته بينكما فنهضين لم يحصل كال سترك بالنصف إذا لبسته ولا هي ، وفي رواية معمر عند الطبراني ما وجدت والله شيئا غير ثوبي هذه الشققة *ان وبيها قال ما في ثوبك فضل هناك* ، وفي رواية فضيل بن سليمان «ولكنني أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف» وفي رواية الدراوردي «قال ما أملك إلا أزارى هذا» قال : رأيت ان لبسته فأى شيء تلبس ، وفي رواية مبشر «هذه الشملة التي على ليس عندي غيرها» وفي رواية هشام بن سعد «ما عليه إلا ثوب واحد عاهد طرفيه على عنقه» وفي حديث ابن عباس وجابر «والله مالي ثوب إلا هذا الذي على» وكل هذا مما يرجح الاحتمال الاول والله أعلم . ووقع في رواية حماد بن زيد «فقال أعظم ثوبا» قال لا أجد ، قال أعظم ولو غانما من جديد فاهتل له ، ومعنى قوله «فاعتل له» أي اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ، ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله : هل معك من القرآن شيء «جلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأ النبي ﷺ فدعاه أودعي له» وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي «فقام حاويل لا ثم ولي» فقال النبي ﷺ على الرجل ، وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب مثله لكن قال «فقرأ النبي ﷺ موليا فأمر به فدعي له» فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك «هل معك من القرآن شيء» فاستفهمه حينئذ عن كميته ، ووقع الاسمران في رواية معمر قال «فهل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم» قال : ماذا ؟ قال : سورة كذا ، وعرف بهذا المراد بالمعنى وأن معناها الحفظ عن ظهر قلبه ، وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه «أنقرؤن عن ظهر قلبك» وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي «قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا» قال عن ظهر قلبك ؟ قال نعم . قوله (سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها ، وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم «عدهم» وفي رواية أبي غسان «لور يمددها» وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد «ان النبي ﷺ زوج رجلا امرأة على سورتين من القرآن بعلمها إياها» ووقع في حديث أبي هريرة قال «ما تحفظ من القرآن ؟ قال : سورة البقرة أو التي نلها» كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ «أو» ورواه بعض من لقيناه أنه عند أبي داود بالواو وعند النسائي بلفظ «أو» ووقع في حديث ابن مسعود «قال نعم سورة البقرة وسور المفصل» وفي حديث ضمرة «ان النبي ﷺ زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء» وفي حديث



أبي أمامة زوج النبي ﷺ رجلا من أصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال : عليها ، وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأتك ، وفي حديث ابن عباس : أزوجها منك على أن تعلمها أربع - أو خمس - سور من كتاب الله ، وفي مرسل أبي الزهراء الأزدي عند سعيد بن منصور : زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن ، وفي حديث ابن عباس وجابر : هل تقرأ من القرآن شيئا ؟ قال : نعم ، إنا أعطيناك السكوتر . قال : أصدقها إياها ، ويجمع بين هذه الالفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض ، وأن القصص متعددة . قوله ( اذهب فقد أنكحتكما بما معك من القرآن ) في رواية زائدة مثله ، لكن قال في آخره : فعلهما من القرآن ، وفي رواية مالك : قال له قد زوجتكما بما معك من القرآن ، ومثله في رواية الدراوردي عند إسحق بن راهوية ، وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر ، وفي رواية الثوري عند ابن ماجه : قد زوجتكما على ما معك من القرآن ، ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الإسماعيل : أنكحتكما بما معك من القرآن ، وفي رواية الثوري ومعر عند الطبراني : قد ماكتكما بما معك من القرآن ، وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير ومحمد بن زيد في إحدى الروايتين عنه ، وفي رواية معمر عند أحمد : قد أمككتكما ، والباقي مثله ، وقال في أخرى : فرأيتني بعضي وهي تنجيه ، وفي رواية ابن غسان : أمكنا كما ، والباقي مثله ، وفي حديث ابن مسعود : قد أنكحتكما على أن تقرئها وتعلمها ، وإذا رزقك الله عوضتها ، فزوجها الرجل على ذلك ، . وفي هذا الحديث من الفرائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح ، وقد بينت في كل واحد توجه الترجمة ومطابقتها للحديث ووجه الاستنباط منها . وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره . وفيه أيضا أن لأقل المهر ، قال ابن المنذر : فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار ، قال : لأن غائما من حديث لا يساوي ذلك . وقال المازري تعاق به من أجاز النكاح بأقل من ربع دينار لأنه خرج مخرج التعليل . ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة . قال عياض : نفرد بهذا مالك عن المجازيين ، لكن مستنده الالتفات الى قوله تعالى ﴿ أن تبغوا بأموالكم ﴾ وبقوله ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا ﴾ فانه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأنه ما استبيح به قطع العضو المحترم ، قال : وأجازه الكافة بما تراخى عليه الوجان أو من العقد اليه بما فيه منفعة كالسوط والعمل إن كانت قيمته أقل من درهم ، وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وأبو الزناد وربيعة وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام واليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي ودาวود وفقهاء أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية . وقال أبو حنيفة : أقله عشرة ، وابن شجرة أقله خمسة ، ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع . وقد قال الدراوردي لمالك لما سمعه يذكر هذه المسألة : تعرفت يا أبا عبد الله ، أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرقة وقال الفرطني : استدلل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق ، وتعمقه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح ، وبأن اليد تقطع وتبين ولا كذلك الفرج ، وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك الصداق . وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا

القياس ، فقال أبو الحسن اللخمي : قياس قدر الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين ، لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للعصية ، والنكاح مستباح بوجه بايز ، ونحوه لأبي عبد الله بن الفخار منهم . نعم قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا ﴾ يدل على أن صداق الحرة لابد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الامة ، وأما قوله تعالى ﴿ أن تنفقوا بأموالكم ﴾ فانه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل أو كثر وقد حده بعض المالكية بما يجب فيه الزكاة ، وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة ، وأقوى من ذلك رده الى المتعارف . وقال ابن العربي : وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهو بما لا جواب عنه ولا عذر فيه ، لكن المحققين من أصحابنا نظروا الى قوله تعالى ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا ﴾ فنعاه القادر على الطول من نكاح الامة ، فلو كان الطول درهما ما عذر على أحد . ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك ، يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول . وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي ﷺ لقول الرجل « زوجنيها » ولم يقل « هب لي » . واقولها هي « وهبت نفسي لك » وسكت ﷺ على ذلك ، فدل على جوازه له خاصة ، مع قوله تعالى ﴿ خالصة لك من دون المؤمنين ﴾ وفيه جواز انعقاد نكاحه ﷺ بلفظ الهبة دون غيره من الامة على أحد الوجهين لشفافية ، والآخر لابد من لفظ النكاح أو التزويج . وسيأتي البحث فيه . وفيه أن الإمام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفوًا لها ولكن لابد من رضاها بذلك ، وقال الداودي : ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وإنما هو من قوله تعالى ﴿ النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ﴾ يعني فيسكون خاصا به ﷺ أنه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها من شاء ، وينحوه قال ابن أبي زيد . وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له « وهبت نفسي لك » كان كالإذن منها في تزويجها من أراد ، لأنها لا تملك حقيقة ، فيصير المعنى جعلت لك أن تتصرف في تزويجي إله . ولو راجعا حديث أبي هريرة لما احتاجا الى هذا التكلف ، فان فيه كما قدمته « ان النبي ﷺ قال للمرأة : اني أريد أن أزوجهك هذا إن رضيت ، فقلت : ما رضيت لي فقد رضيت . وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تتقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها ، لأنه ﷺ صعد فيها النظر وصوبه ، وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ، ثم قال « لا حاجة لي في النساء » ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يهوجه أنه يقبلها ما كان للبالغة في تأملها فائدة . ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية لمحل العصمة . والذي نحرر عندنا أنه ﷺ كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره . وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا آخر فقال : يحتمل أن ذلك قبل الحجاب ، أو بعده . لكنها كانت متلففة ، وسياق الحديث يبعد ما قال . وفيه أن الهبة لا تتم الا بالقبول ، لأنها لما قالت « وهبت نفسي لك » ولم يقل قبلك لم يتم مقصودها ولو قبلها اصارت زوجها له . ولذلك لم ينسكح على القائل « زوجنيها » وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب إذا لم يقع بينهما وكون ولا سيما إذا لاحت غايل الرد ، قاله أبو الوليد الباجي ، وتعقبه عياض وغيره بأنه لم يتقدم عليها خطبة لاحد ولا ميل ، بل هي أرادت أن يتزوجها النبي ﷺ فعرضت نفسها بجانا مبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ، ولما قال « ليس لي حاجة في النساء » عرف الرجل أنه لم يقبلها فقال « زوجنيها » ثم بالغ في الاحتراز فقال « ان لم يكن لك بها حاجة » وإنما قال ذلك بعد تصريحه بنفي الحاجة لاحتمال أن يبدو له بعد ذلك ما يدعوه الى اجابتها ، فكان ذلك دالا على وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه . قلت : ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم

الذي ذكره يستنبط من هذه القصة ، لأن الصحابي لو فهم أن النبي ﷺ فيها رغبة لم يطلبها ، فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره أن يراحم فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها إما بالتصريح أو ما في حكمه . وفيه أن النكاح لابد فيه من الصداق لقوله « هل عندك من شيء تصدقها ؟ » وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يطأ فريحا ومهب له دون الرقية بغير صداق . وفيه أن الأولى أن يذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للزواج وأنفع للراء ، فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح ، وقيل بالمعقد . ووجه كونه أنفع لها أنه يثبت لها نصف المسمى أن لو طلقت قبل الدخول . وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر . وفيه جواز الحلف بغير استعلاف للتأكيد ، لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله « أعطيتك شيء ؟ » فقال : لا ، دليل على تخصيص العموم بالقرينة ، لأن لفظ شيء يشمل الخطير والثافة ، وهو كان لا يعدم شيئا تأفها كالتراة ونحوها ، لكنه فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة ، فلذلك نفي أن يكون عنده . ونقل عياض الإجماع على أن مثل الشيء الذي لا يتحول ولاله قيمة لا يكون صداقا ولا يحل به النكاح ، فإن ثبت أنه فقد خرق هذا الإجماع أبو محمد بن حزم فقل : يجوز بكل ما يسمى شيئا ولو كان حبة من شعير ، وبؤيد ما ذهب إليه السكافة قوله ﷺ « التمس ولو خائفا من حديد » لأنه أورده مورد التقليل بالنسبة لما فرق ، ولا شك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو أعلى خطرا من الثواة وحبة الشعير ، ومساقي الخبر يدل على أنه لا شيء دونه يستعمل به البضع ، وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شيء ، منها عند ابن أبي شيبة من طريق أبي لبيبة رفعه « من استعمل بذرهم في النكاح فقد استعمل » ، ومنها عند أبي داود عن جابر رفعه « من أعطى في صداق امرأة سويقا أو تمرا فقد استعمل » ، وعند الترمذي من حديث عامر بن ربيعة « أن النبي ﷺ أجاز نكاح امرأة على نعين ، وعند الدارقطني من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر « ولو على سواك من أراك ، وأقوى شيء ورد في ذلك حديث جابر عند مسلم كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله ﷺ حتى نحس منها عمر » قال البيهقي : إنما نهى عمر عن النكاح إلى أجل لا عن قدر الصداق ، وهو كما قال ، وفيه دليل لجمهور الجواز النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته ، قال ابن العربي من المالكية كما تقدم : لا شك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار ، وهذا لا جواب عنه لأحد ولا عذر فيه ، وانفصل بعض المالكية عن هذا الإراد مع قوته بأجوبة : منها أن قوله « ولو خائفا من حديد » خرج مخرج المبالغة في طلب التيسر عليه ولم يرد عن الخاتم الحديد ولا قدر قيمته حقيقة ، لأنه لما قال لا أجد شيئا عرف أنه فهم أن المراد بالشيء ماله قيمة فقبل له ولو أقل ماله قيمة كخاتم الحديد ، ومثله « تصدقوا ولو بطائف محرق ولو بفرس شاة » مع أن الظلف والفرس لا يتففع به ولا يتصدق به ، ومنها احتمال أنه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لا أن ذلك جميع الصداق ، وهذا جواب ابن القصار ، وهذا يلزم منه إرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار أو قيمته قبل الدخول لا أقل ، ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره . وهذا جواب الأحمري ، وتمقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص . ومنها احتمال أن تكون قيمته اذ ذاك ثلاثة دراهم أو ربع دينار . وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد « أن النبي ﷺ زوج رجلا بخاتم من حديد فصفه » واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد ، وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس أن شاء الله تعالى ، وعلى وجوب تعجيل الصداق قبل الدخول ، إذ لو ساغ تأخيره لسأله هل يتنفر

على تحصيل ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ، ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه ﷺ أشار بالأولى ،  
والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح على مسمى في الذمة والله أعلم . وفيه  
أن إصداق ما يتمول يخرج عن يد مالك حتى أن من أصدق جارية مثلا حرم عليه وطؤها وكذا استعمالها بغير  
إذن من أصدقها ، وأن صحة المبيع تنوزف على صحة تسليمه فلا يصح ما عذر إما حسا كالطير في الهواء وإما شرعا  
كالمهرون ، وكذا الذي لو زال إزاره لا تكشف عورته ، كذا قال عياض وفيه نظر ، واستدل به على جواز  
جعل المنفعة صداقا ولو كان تعليم القرآن ، قال المازري : هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعثك نوب  
بدينار وهذا هو الظاهر وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملا للقرآن أصارت المرأة بمعنى  
الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي ﷺ اهـ . وانفصل الأبهري - وقوله الطحاوي ومن تبعهما كأبي محمد بن أبي زيد -  
عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل ، لكون النبي ﷺ كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن ينكحها  
لمن شاء بغير صداق ، ونحوه اللاددي وقال : إنكاحها إياه بغير صداق لأنه أولى بالموثنيين من أنفسهم ، وقواه  
بعضهم بأنه لما قال له « ما نكحتكها » لم يشاردها ولا استأذنها ، وهذا ضعيف لأنها هي أولا فوضت أمرها إلى  
النبي ﷺ كما تقدم في رواية الباب « فر في رأبك » وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي ذكرناها ، لذلك لم يحتاج إلى  
مراجعتها في تقدير الأمر وصارت كمن قالت لوليا زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره ، واحتج لهذا القول  
بما أخرجه سعيد بن منصور من مرسل أبي النعمان اللاددي قال « زوج رسول الله ﷺ امرأة على سورة من القرآن  
وقال : لا تكون لاحد بعدك مهرا ، وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف ، وأخرج أبو داود من طريق مكحول  
قال : ليس هذا لاحد بعد النبي ﷺ . وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه . وقال عياض : يحتمل  
قوله « بما معك من القرآن » وجمين أظهرهما أن يعلم ما معه من القرآن أو « قدارا معينيا منه ويكون ذلك صداقا  
وقد جاء هذا التفسير عن مالك ، ويؤيد قوله في بعض طرقه الصحيحة « فعلمها من القرآن » كما تقدم ، وعين في  
حديث أبي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية ، ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أي لاجل ما معك من  
القرآن فأكرمه بأن زوجه المرأة بلا مهر لاجل كونه حافظا للقرآن أو لبعده ، وظاهر قصة أبي طلحة مع أم سليم  
وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت بن أنس قال « خطب أبو طلحة أم سليم ،  
فقال والله ما مثلك يرد ، وليكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحمل لي أن أتزوجك ، فان تسلم فذاك مهري ولا أسألك  
غيره ، فأسلم ، فكان ذلك مهرا » ، وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال  
« تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام ، فذكر النصة وقال في آخره : فكان ذلك صداق ما بينهما  
ترجم عليه النسائي « التزويج على الاسلام » ثم ترجم على حديث سهل « التزويج على سورة من القرآن » فكأنه  
مال إلى ترجيح الاحتمال الثاني . ويؤيد أن الباء للتعويض لا للسببية ما أخرجه ابن أبي شيبة والترمذي من حديث  
أنس « ان النبي ﷺ سأل رجلا من أصحابه : يا فلان هل تزوجت ؟ قال : لا ، وليس عندي ما أتزوج به ، قال :  
ليس معك قل هو الله أحد ، الحديث . واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح اذا وقع على  
بجهول كان كالم يسم فيحتاج إلى الرجوع إلى المعلوم ، قال : والاصل المجمع عليه لو أن رجلا استأجر رجلا على  
أن يعله سورة من القرآن بدرهم لم يصح لأن الاجارة لا تصح إلا على عمل معين كخسل الثوب أو وقت معين ،

والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته ، فقد يتعلم في زمان يسير وقد يحتاج الى زمان طويل ، ولهذا لو باعه داره على أن يعمله سورة من القرآن لم يصح ، قال : فإذا كان التعلم لا يملك به الأعيان لا يملك به المنافع . والجواب عما ذكره أن المشروط تعليمه معين كما تقدم في بعض طرقه ، وأما الاحتجاج بالجهل بمدة التعلم فيحتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عثرتهما ، ولأن مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالبا ، خصوصا مع كونها عربية من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم . وانفصل بعضهم بأنه زوجها لإياه لأجل ماله من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتا لها في ذمته إذا أيمركنسكاح التفويض ، وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه ، فإذا رزقك الله فعوضها ، كان فيه تورية لهذا القول ، لكنه غير ثابت . وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجها لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق منه كما كفر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهلها ، قالوا : وما يدل على أنه لم يحصل التعليم صدقا أنه لم يقع معرفة الزوج بفهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ، ونحو ذلك مما تناوت فيه الأغراض ، والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاردي ، ويؤيد قول الجمهور قوله عليه السلام : أولاد أهل معك شيء تصدقها ، ولو قصد استكشاف فضله أسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك . فإن قيل : كيف يصح جعل تعليمها القرآن مبرا وقد لا تتعلم ؟ أجيب : كما يصح جعل تعليمها الكتابة مبرا وقد لا تتعلم ، وإنما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مبرا هل يشترط أن يعلم حنق المتعلم أولا كما تقدم ، وفيه جواز كون الاجارة صداقا ولو كانت المصدوقة المستأجرة ، فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق ، وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح ، وعند المالكية فيه خلاف ، ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنحوه مطلقا بناء على أصنافهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز ، وقد نقل عياض جواز الاستنجار بتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية . وقال ابن العربي : من العلماء من قال زوجها على أن يعلمها من القرآن فكأنها كانت لإجارة ، وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة . وقال ابن الفاسم : يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده ، قال : والصحيح جوازه بالتعليم . وقد روى يحيى بن عمر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن ، وبالوجهين قال الشافعي وإسحق ، وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضا ، وقد أجازه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجزئه من الجملة الأخرى . وقال القرطبي : قوله : هلها ، نص في الأمر بالتعليم ، والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال إن ذلك كان لإكرام الرجل فإن الحديث يصرح بخلافه ، وقولهم إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقا ، واستدل به على أن من قال زوجتي فلانة فقال زوجها بكذا كفى ذلك ولا يحتاج الى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية ، وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس لا تماس ما يصدقها لإياه ، وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك ، وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشيء معين وسكت كفى إذا ظهر قرينة القبول ، وإلا فيشترط معرفة رضا بالتقدير المذكور . واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ، وخالف ذلك الشافعي ومع المالكية ابن دينار رحمه الله . والمصنف من المالكية جوازه بكل لفظ دل على معنى إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتعليم

والهبة والصدقة والبيع ، ولا يصح عندهم بلفظ الاجارة ولا المارية ولا الوصية ، واختلف عندهم في الاحلال والإباحة ، وأجازته الحنفية بكل لفظ يقتضى التأييد مع القصد ، وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله **يُزَوِّجُ** «ملكتهما» ، لكن ورد أيضا بلفظ «زوجتهما» قال ابن دقيق العيد : هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد عرج الحديث ، فالظاهر أن الواقع من النبي **يُزَوِّجُ** أحد الألفاظ المذكورة ، فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح ، وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «زوجتهما» ، وأنهم أكثر وأحفظ ، قال : وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين وبكون قال لفظ التزويج أولا ثم قال اذهب فقد ملكتهما بالتزويج السابق ، قال ابن دقيق العيد : وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاتمدها وأنها هي التي انعقد بها النكاح ، وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح ، والذي قاله بعيد جدا ، وأيضا فلخصمه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال «زوجتهما» بالتمليك السابق . قال ثم انه لم يتعرض لرواية «أمكنا» مع نبوتها ، وكل هذا يقتضى تعيين المصير إلى الترجيح اه . وأشار بالتأخر إلى النووي فانه كذلك قال في شرح مسلم ، وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي **يُزَوِّجُ** فقد بلفظ التملك والتزويج معا في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به ، هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح ؟ قال : ومن زعم أن معمرا وم فيه ورد عليه أن البخارى أخرجه في غير موضع من رواية غير معمرا مثل معمرا اه . وزعم ابن الجوزى في «التحقيق» ان رواية أبي غسان «أنكحتكما» ورواية الباقرين «زوجتهما» الاثنتان أنفس وم معمرا ويعقوب وابن أبي حازم ، قال وم معمرا كثير الغلط والآخران لم يكونا حافظين اه . وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بلفظ «أمكنا» في جميع نسخ البخارى ، نعم وقعت بلفظ «زوجتهما» عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان ، والبخارى أخرجه عن سعيد بن أبي مرثمة عن أبي غسان بلفظ «أمكنا» ، وقد أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخارى فيه بلفظ «أنكحتكما» ، ثم هذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ، ورواية «أنكحتكما» في البخارى لابن عيينة كما حررته ، وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم ، نعم الذى تحرر عما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عددا ممن رواه بغير لفظ التزويج ، ولا سيما وفيهم مالك وحامد بن زيد ، ورواية سفيان بن عيينة «أنكحتكما» مساوية لروايتهم ، ومثلها رواية زائدة ، وعد ابن الجوزى فيمن رواه بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن ، وأما في النكاح فبلفظ «ملكتهما» وقد تبع الحافظ صلاح الدين الملائي ابن الجوزى فقال في ترجيح رواية التزويج : ولا سيما وفيهم مالك وحامد بن زيد اه . وقد تحرر أنه اختلف على حماد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب ابن عبد الرحمن وحامد بن زيد ، وفي رواية معمرا «ملكتهما» وهي بمعناها ، وانفرد أبو غسان برواية «أمكنا» ، وأخلق بها أن تكون تصحيفا من ملكنا كما فرواية التزويج أو الانكاح أرجح ، وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين ، وقد قال البغوي في «شرح السنة» لاجبة في هذا الحديث أن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لأن العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا ، واختلف الرواة في

اللفظ الواقع ، والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتماقين ؛ ومن روى بلفظ غير افظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد ، وإنما أراد الخبر عن جريان العقد على تعاليم القرآن . وقيل إن بعضهم رواه بلفظ الامكان ، وقد انفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح ، كذا قال ، وما ذكر كاف في دفع احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتعليك ونحوه . وقال الملائي : من المعلوم أن النبي ﷺ لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة ، فلم يبق الا أن يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى ، فمن قال بأن النكاح ينعقد بلفظ التعليك ثم احتج بحديث في هذا الحديث اذا عورض ببقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه ، فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي ﷺ ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه وادعى ضد دعواه فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ، ولكن القلب الى ترجيح رواية للتزويج أميل لسكونها رواية الأكثرين ، ولقربنة قول الرجل الخاطب « زوجها يا رسول الله » ، قلت : وقد تقدم النقل عن الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجها ، وبالح ابن التين فقال : أجمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجها وأن رواية ملسكتكها وهم . وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه الالفاظ أئمة فلولا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الإمام ، وهذا لا يكفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظة منها ، إلا أن ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالسكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح ، وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية وإحدى الروايتين عن أحمد ، واختلاف الترجيح في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور ، واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الأخرى الموافقة للشافعية ، واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الأولى بحديث « أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها » فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد نكاحها بذلك ، واشترط من ذهب الى الرواية الأخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها ، وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد ، وأصوله تشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل . وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرا منه لالوم عليه لأنه يصد أن يجاب إلا إن كان بما تقطع العادة برده كالمسوق يخطب من السلطان بنته أو أخته . وإن من رغب في تزويج من هو أعلى منها لا عار عليها أصلا ولا سيما ان كان هناك عرض صحيح أو قصد صالح إما لفضل ديني في المخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور . واستدل به على صحة قول من جعل حق الأمة عرضا عن بعضها ، كذا ذكره الخطابي ، وافظه : ان من أعتق أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عرضا عن بعضها ، وفي أخذه من هذا الحديث بعد ، وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا . وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم إذا لم يمنع من كلامها خوف أو حياء أو غيرها . وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ، ودون أن تسأل هل هو في عصمة رجل أو في عدته ، قال الخطابي : ذهب الى ذلك جماعة حلا على ظاهر الحال ، ولكن الحكم بمخاطرون في ذلك ويسألونها . قلت : وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظر ، لاحتمال أن يكون النبي ﷺ اطلع على جليلة أمرها أو أخبره بذلك من حضر مجلسه بمن يعرفها . ومع هذا الاحتمال لا ينتهض الاستدلال به ، وقد نص الشافعي على أنه ليس للحاكم أن يزوج امرأة حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص

ولا أنها في عصمة رجل ولا في عدته ، لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط ، والثاني المصحح عندهم . وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقديم الخطبة إذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع حمد ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة ، وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ، ووافقهم من الشافعية أبو حنيفة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد . وفيه أن الكفاءة في الحرية وفي الدين وفي النسب لا في المال ، لأن الرجل كان لا شيء له وقد رضيت به ، كذا قاله ابن بطال ، وما أدري من أين له أن المرأة كانت ذات مال . وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلع في طلبها بل يطلبها برفق ونأن ، ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم . وفيه أن الفقير يجوز له نكاح من علبت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للهرم وكان عاجزا عن غيره من الحقوق ، لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقدته لا في قدر زائد قاله الباقي ، وتنبه باحتيال أن يكون النبي ﷺ اطلع من حال الرجل على أنه قد رعى اكتساب ثونه وقوت أسرته ، ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير . واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ، ورد بأن ذلك وقع بمحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهرا في أول الحديث . وقال ابن حبيب : هو منسوخ بمحدث لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وتنبه . واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتنبه باحتيال أنه لم يكن لها ولي خاص والإمام ولي من لا ولي له . واستدل به على جواز استمتاع الرجل بمثورة أسرته وما يشتري بصداقها لقوله « ان لبسته » مع أن النصف لها ، ولم يذمه مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله ، وإنما وقع المنع ليكون له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد . وتنبه عياض وغيره بأن السياق يرشد إلى أن المراد تعذر الاكتفاء بنصف الإزار لا في إباحة لبسه كله ، وما المانع أن يكون المراد أن كلامهما يلبسه مبايعة أثبت حقه فيه ، لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبتها في لبسه قال له « ان لبسته جلست ولا أزار لك » وفيه نظر الإمام في مصالح رعيته وأرشاده إلى ما يصلحهم . وفي الحديث أيضا المروضة في الصداق ، وخطبة المرأة لنفسه ، وأنه لا يجب إعفاف المسلم بالنكاح كوجوب إطعامه الطعام والشراب ؛ قال ابن التين بعد أن ذكر فوائد الحديث : فهذه إحدى وعشرون قاعدة بوب البخاري على أكثرها . قلت : وقد فصلت ما ترجم به البخاري من غيره ، ومن تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكر أو أكثر . ووقع التنصيص على أن النبي ﷺ زوج رجلا امرأة بخاتم من حديد ، وهذا هو النكحة في ذكر الخاتم دون غيره من العروض أخرجه البخاري في « معجم الصحابة » من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن خليفة عن أبيه عن جده « ان رجلا قال يا رسول الله أنكحني فلانة ، قال : ما تصدقها ؟ قال : ما ممي شيء . قال : لمن هذا الخاتم ؟ قال : لي ، قال : فأعطها إياه . فأأنكحه » وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في مثل هذه الأميات

### ٥١ - باب المهر بالعروض وخاتم من حديد

٥١٥٠ - **عُرْسُ بَحْيٍ** حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ « ان النبي ﷺ قال

رجل تزوج ولو بخاتم من حديد »

قوله ( باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ) العروض بهم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح أوله



وسكون ثانيه والعضاد منجمة : ما يقابل النقد ، وقوله بعده « وخاتم من حديد ، هو من الخالص ببد العام ، فان الخاتم من حديد من جملة العروض ، والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص والعروض بالالحاق ، ونقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود « فأرخص لنا أن نذكر المرأة بالشوب » ونقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري . قوله ( قال الرجل : تزوج ولو بخاتم من حديد ) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله ، وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطرلاً وهو عبد الرزاق ، لكنه قرنه في روايته بجمعه ، وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أمم مما هنا ، وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذي قبله ، وتقدم من الكلام فيه ما ينفي عن إعادته ، والله أعلم

### ٥٢ - باب الشروط في النكاح

وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط . وقال المسور بن مخرمة :

« سمعت رسول الله ﷺ ذكر صهرًا له فأنى عليه في مصاهرته فأحسن ، قال : حدثني فصدقتني ، ووعدتني فوفيتني »

٥١٥١ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا آليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن

عقبة عن النبي ﷺ قال « أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج »

قوله ( باب الشروط في النكاح ) أى التى تحمل وتعتبر ، وقد ترجم في كتاب الشروط والشروط في المهر عند عقدة النكاح ، وأورد الآثار المعلق والحديث الموصول المذكور هنا . قوله ( وقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط )

وصله سعيد بن منصور من طريق اسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال « كنت مع عمر حيث تمس ركبتى ركبتة . فجاءه رجل فقال : يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها ، وإنى أجمع لأمرى - أو لسانى - أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا . فقال : لها شرطها . فقال الرجل : هلك الرجال إذ

لا تشاء امرأة أن تطلق زوجها إلا طلقت . فقال عمر : المؤمنون على شروطهم ، عند مقاطع حقوقهم ، وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبي المهاجر نحوه وقال في آخره « فقال عمر : ان مقاطع الحقوق عند الشروط ،

ولها ما اشترطت » . قوله ( وقال المسور بن مخرمة سمعت النبي ﷺ ذكر صهرًا له فأنى عليه ) تقدم موصولاً في المناقب في ذكر أبي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وبينت هناك نسبه والمراد بقوله « حدثني فصدقتني »

وسياتى شرحه مستوفى في أبواب الغيرة في أواخر كتاب النكاح ، والفرض منه هنا ثناء النبي ﷺ عليه لأجل وفائه بما شرط له . قوله ( حدثنا أبو الوليد ) هو الطيالسى . قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب ) تقدم في الشروط عن عبد

الله بن يوسف عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » . قوله ( عن أبي الخير ) هو مرثد بن عبد الله البرقي ، وهبة هو ابن عامر الجهني . قوله ( أحق ما أوفيت من الشروط أن توفوا به ) في رواية عبد الله بن يوسف « أحق الشروط أن يوفى

به » . وفي رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب أنه « أحق الشروط أن يوفى به » . قوله ( ما استحلتم به الفروج ) أى أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبأية أضييق .

وقال الخطابي : الشروط في النكاح مختلفة ، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقاً وهو ما أمر الله به من إمساك بمعروف

م - ٢٨ ج ٩ • فتح الباري

أو نسيج باحان ، وعليه حل بعضهم هذا الحديث . ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كدوال طلاق أختها ، وسيأتي حكمه في الباب الذي يليه . ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أولا يتسرى أولا ينقلها من منزلها إلى منزل . وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين : منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاء به ، وما يسكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه ، فنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه ، ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان ، فقول هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد ، وقيل هو مان شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين ، وقيل يختص ذلك بالآب دون غيره من الأولياء ، وقال الشافعي إن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها ، وإن وقع خارجا عنه لم يجب ، وقال مالك إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر ، أو خارجا عنه فهو لمن وهب له ، وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ قال : أيما امرأة نسكت على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، فإكان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته ، وأخرجه البيهقي من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائمة نحوه ، وقال الترمذي بعد تخريجه : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم ، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق ، كذا قال ، والنقل في هذا عن الشافعي هريب ، بل الحديث عندهم محمول على الشروط التي لا تنافي ، مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والاتفاق والسكوة والسكنى وأن لا ينعصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها ، وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بإذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك ، وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أولا يتسرى عليها أو لا ينفق أو نحو ذلك فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد انتهى وصح النكاح بمهر المثل ، وفي وجه يجب المسمى ولا أثر للشرط ، وفي قول للشافعي يبطل النكاح . وقال أحمد وجماعة : يجب الوفاء بالشرط مطلقا . وقد استشكل ابن دقيق العيد حل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح قال : تلك الأمور لا تؤثر الشروط في إيجابها ، فلا تشتد الحاجة إلى تعليق الحكم باشتراطها ، وسيأتي الحديث يقتضي خلاف ذلك ، لأن لفظه أحق الشروط ، يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء ، والشروط هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها . قال الترمذي : وقال على سبق شرط الله شرطها ، قال : وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة ، والمراد في الحديث الشروط المجائزة لا المنهية عنها . وقد اختلف عن عمر ، فروى ابن وهب بإسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها ، فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال : المرأة مع زوجها قال أبو عبيد : تضادت الروايات عن عمر في هذا ، وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ، ومن التابعين طائفة وأبو الشفاء وهو قول الاوزاعي . وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي ، حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله إخراجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية : لها أن ترجع عليه بما نقصته له من الصداق . وقال الشافعي : يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل . وعنه يصح وتستحق الكل . وقال أبو عبيد : والذي نأخذ به أنا نأمره بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك . قال : وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا

وما يقوى حل حديث هبة على التنب ماسبق في حديث عائشة في قصة بريرة وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والوطء والإسكان وغيرهما من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل ، وقد تقدم في البيوع الإشارة إلى حديث المسلمون عند شروطهم ، إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا ، وحديث المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق ، وأخرج الطبراني في الصغير ، بإسناد حسن عن جابر « أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن هرور فقالت : اني شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعده ، فقال النبي ﷺ : إن هذا لا يصلح ، وقد ترجم المحب الطبري على هذا الحديث « استحباب تقديم شيء من المهر قبل الدخول ، وفي اتزاعه من الحديث المذكور غوض ، والله أعلم

٥٣ - باب للشروط التي لا تحل في النكاح . وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها

٥١٥٢ - حدثنا عبيد الله بن موسى عن زكرياء هو ابن أبي زائدة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ، فانما لها ما قدر لها »

قوله ( باب الشروط التي لا تحل في النكاح ) في هذه الترجمة إشارة إلى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه ، لأن الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها . قوله ( وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها ) كذا أورده معلقا عن ابن مسعود ، وسأبين أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن أبي هريرة ، ولعله لما لم يقع له اللفظ مرفوعا أشار إليه في المعاني إذا نانا بأن المعنى واحد . قوله ( لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها لتستفرغ صحفتها . فانما لها ما قدر لها ) هكذا أورده البخاري بهذا اللفظ ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق ابن الجنيدي عن عبيد الله بن موسى شيخ البخاري فيه بلفظ « لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها لتكني . إناءها » وكذلك أخرجه البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى سكن قال « لا ينفي » بدل « لا يصلح » وقال « لتكني . » ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي سكن قال « لتكني . » فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأخرج البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن ماجان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأصم عن أبي هريرة في حديث طويل أوله « أياكم والطن - وفيه - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ إناء صاحبها ولتكني » ، فانما لها ما قدر لها ، وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا . وقد أخرج البخاري من أول الحديث إلى قوله « حتى ينسكح أو يترك » ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في « باب لا يختب على خطبة أخيه » ، فانما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللفظين أو انتقل الذهن من متن إلى متن ، وسيأتي في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأصم عن أبي هريرة بلفظ « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتكني » ، فانما لها ما قدر لها ، وتقدم في البيوع من رواية الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد - وفي آخره - ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكني . مافي إنائها . »

قوله ( لايجل ) ظاهر في تحريم ذلك ، وهو محمول على ما إذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا ينبغي معها أن تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو الزوج منها أو يكون سؤاها ذلك بعوض والزوج رغبة في ذلك فيكون كالحلح مع الاجنبي الى غير ذلك من المقاصد المختلفة . وقال ابن حبيب : حل العلماء هذا النهي على اللذنب ، فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح . ونعقبه ابن بظال بان نفي الحل صريح في التحريم ، ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح ، وإنما فيه التقليل على المرأة أن تسأل طلاق الأخرى . ولترض بما قسم الله لها . قوله ( أختها ) قال النووي : معنى هذا الحديث نهي المرأة الأجنبية أن تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة ، فعبر عن ذلك بقوله « تسكتني » مافي صحفتها ، قال والمراد بأختها غير ما سواد كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ، ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن أختا في الدين إما لأن المراد الغالب أو أنها أختها في الجنس الأدنى ، وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال : فيه من الفقه أنه لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضربتها لتنفرد به ، وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ « لا تسأل المرأة طلاق أختها » ، وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها « ولتنكح » أي ولتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها ، وعلى هذا فالمراد هنا بالأخت الأخت في الدين ، ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة باللفظ « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها » أن المسئلة أخت المسئلة ، وقد تقدم في « باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه » نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسئلة ، وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ، ويأتي مثله هنا ، ويحیی . على رأى ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان الاستسؤل طلاقها قاسمة ، وعند الجمهور لا فرق . قوله ( لتستفرغ صحفتها ) يفسر المراد بقوله « تسكتني » ، وهو بالهز افتعال من كفأت الإناء إذا قبيته وأفرغت مافيه ، وكذا يكفأ وهو بفتح أوله وسكون الكاف وبالهز ، وجاء أكفأت الإناء إذا أملتته وهو في رواية ابن المسيب « تسكتني » ، بضم أوله من أكفأت وهي بمعنى أماته ويقال بمعنى أكبيته أيضا ، والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي ، وقال صاحب النهاية : الصحفة إناء كالقصة المبسوطة ، قال : وهذا مثل ، يريد الاستئثار عليها بحظها فيكون كن قلب إناء غيره في إنائه ، وقال الطائي : هذه استعارة مستعملة تمثيلية ، شبه النصيب والبخت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة ، وشبه الافتراق المسبب من الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ، ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به . قوله ( ولتنكح ) بكسر اللام وباسكانها وبسكون الحاء على الأمر ، ويحتمل النصيب عطفًا على قوله « تسكتني » فيكون تعميلا لسؤال طلاقها ، ويتمين على هذا كسر اللام ، ثم يحتمل أن المراد ولتنكح ذلك الرجل من غير أن يتعرض لإخراج الضرة من عصمته بل تكل الأمر في ذلك الى ما يقدره الله ، ولهذا ختم بقوله « فانما لها ما قدر لها » إشارة إلى أنها وان سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فإنه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله ، فينبغي أن لا يتعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد إرادتها ، وهذا مما يؤيد أن الأخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد ولتنكح غيره ونعرض عن هذا الرجل ، أو المراد ما يشمل الأمرين ، والمعنى ولتنكح من تيسر لها فان كانت التي قبلها أجنبية فلتنكح

الرجل المذكور وإن كانت أختها فلتتخك غيره ، والله أعلم

٥٤ - باب الصفرة للزوج ، رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ

٥١٥٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك من حميد الطويل عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة فساله رسول الله ﷺ فآخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار قال : كم ست إليها قال زنة نواة من ذهب . قال رسول الله ﷺ : أولم ولو بشاة

قوله ( باب الصفرة للزوج ) كذا قيده بالمتزوج إشارة إلى الجمع بين حديث الباب وحديث انتهى عن البزعرى الرجال ، وسبأني التبع فيه بعد أبواب . قوله ( رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي ﷺ ) يشير إلى حديثه الذي تقدم موصولا في أول البيوع قال : لما قد هنا المدينة - فذكر الحديث بطوله وفيه - جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفرة فقال : تزوجت ؟ قال نعم ، وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة ، وسبأني شرحها في د باب الولية ولو بشاة ، مستوفى إن شاء الله تعالى

٥٥ - باب ٥١٥٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن أنس قال : أولم النبي ﷺ

بزينب فأوسع المسلمين خيرا ، فخرج - كما يصنع إذا تزوج - فأتى حُبَرَ أمهات المؤمنين يدعو ويدعوهم له . ثم انصرف فرأى رجلين فرجع ، لا أدري أخبرته أم أخبر به رجلا ،

قوله ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة وسقط لفظ باب من رواية النسفي ، وكذا من شرح ابن بطال . ثم استشكله بأن الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للزوج ، وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ د باب ، والوسائل باق فإن الاتيان باللفظ باب وإن كان بغير ترجمة لكنه كالفصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة ، والحديث المذكور هنا حديث أنس د أولم النبي ﷺ بزينب ، يعني بنت جحش أورده مختصرا ، وقد تقدم موطولا في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ، ومناسبة للترجمة من جهة أنه لم يقع في قصة تزويج زينب بنت جحش ذكر للصفرة ، فكانه يقول : الصفرة للزوج من الجائز لا من المشروط لكل متزوج

٥٦ - باب كيف يدهى للزوج

٥١٥٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد هو ابن زيد عن ثابت عن أنس رضي الله عنه د أن النبي

ﷺ رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : ما هذا ؟ قال : إني تزوجت امرأة علي وزني نواة من ذهب . قال : بارك الله لك . أولم ولو بشاة ،

قوله ( باب كيف يدهى للزوج ) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه د قال بارك الله لك ، قال ابن بطال : إنما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرقاء والبنين

فكأنه أشار الى تضييفه ، ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل أنه شهد املاك رجل من الأنصار يخطب رسول الله ﷺ وانكح الأنصارى وفل وعلى الألفه والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق ، الحديث أخرجه الطبراني في الكبير ، بسند ضعيف ، وأخرجه في الأوسط ، بسند أضعف منه ، وأخرجه أبو عمرو البرقاني في كتاب معاشره الأهلين من حديث أنس وزاد فيه «والرفاء والبنين» ، وفي سنده أبان العبدى وهو ضعيف ، وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال «كان رسول الله ﷺ إذا رفاً انساناً قال : بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير» ، وقوله «رفاً» بفتح الراء وتشديد الهمزة مهموز معناه دعا له في موضع قرلهم بالرفاء والبنين ، وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد اللهى عنها كما روى يقي بن غلدة من طريق غالب عن الحسن بن رجل من بنى تميم قال «كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين ، فلما جاء الإسلام علمنا نبينا قال : قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم» ، وأخرج النسائى والطبراني من طريق أخرى عن الحسن بن عقیل بن أبى طالب أنه «قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله ﷺ : اللهم بارك لهم وبارك عليهم» ، ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من عقیل فيما قال . ودل حديث أبى هريرة على أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمى كل دعاء للتزوج ترفئة ، واختلف في حلة النهى عن ذلك فقيل لأنه لاحد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله ، وقيل لما فيه من الإشارة الى بعض البنات لتخصيص البنين بالذكر ، وأما الرفاء فمعناه الائتنام من رفات الثوب ورفوته وفوا ورفاه وهو دعاء للزوج بالائتنام والانتلاف فلا كراهة فيه ، وقال ابن المنذر : الذى يظهر أنه ﷺ كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لدعاء ، فيظهر أنه لو قيل للتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول : اللهم ألف بينهما وارزقهما بنين صالحين مثلاً ، أو ألف الله بينكما ورزقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك . وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق عمر بن قيس الماضى قال «شهدت شريماً وأناه رجل من أهل الشام فقال : انى تزوجت امرأة ، فقال بالرفاء والبنين» ، الحديث ، وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدى بن أرطاة قال «حدثت شريماً انى تزوجت امرأة فقال : بالرفاء والبنين» ، فهو محمول على أن شريماً لم يبلغه اللهى عن ذلك ، ودل صريح المؤلف على أن الدعاء للتزوج بالبركة هو المشروع ، ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره . ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي ﷺ لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً وقال له بارك الله لك ، والأحاديث في ذلك معروفة

## ٥٧ - باب الدعاء بالنسوة للأنثى يهدين العروس ، وللعروس

٥١٥٦ - **حدثنا** فروة بن أبى المعراء **حدثنا** هلى بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها «تزوجنى النبي ﷺ ، فأنشأ أى فادخلتنى الدار ، فإذا نسوة من الأنصار فى البيت ، فقلن : على الخير والبركة ، وعلى خير طائر»

**قوله ( باب الدعاء للنسوة للأنثى يهدين العروس وللعروس )** في رواية الكشميني للنساء بدل النسوة ، وأورد

فيه حديث عائشة رضي الله عنها تزوجني ﷺ فأنتقي أمي فأدخلني الدار ، فاذا نسوة من الأنصار فقالن : على الخير والبركة ، وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في دباب تزويج عائشة ، قبيل أبواب الهجرة الى المدينة ، وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فإن فيه دعاء النسوة لمن أهدى العروس لا الدعاء لمن ، وقد استشكله ابن التين فقال : لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ، ولعله أراد كيف صفة دعائهن للعروس ، لكن اللفظ لا يساعد على ذلك . وقال الكرمانى : الام هي الهادبة للعروس المجهوزة فمن دعون لها ولمن معها وللعروس حيث قلن على الخير جهنن أو قدمتن على الخير ، قال : ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أى الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ، ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لأنها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لأنها الداعية ، وفي جواز مثله خلاف ، انتهى . والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة ، وحاصله أن مراد البخارى بالنسوة من يهدى العروس سواء كن قليلا أو كثيرا وأن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ، ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ، ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أى المختص بالنسوة ، ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف إليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ، ويحتمل أن تكون بمعنى من أى الدعاء الصادر من النسوة ، وعند أبي الشيخ في كتاب الزكاح من طريق يزيد بن حفصة عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ مر بمحوار بناحية بنى جدره وهن يقلن : لحبونا نحييكم ، فقال : قلن حيانا الله وحياكم ، فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين ، بفتح أوله من الهداية وبضمه من الهدية ، ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهديها الطريق إليه أو أطلقت عليها أنها هدية فالضبط بالوجهين على هذين المعنيين . وأما قوله وللعروس ، فهو اسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة ، وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فإن ذلك يشمل المرأة وزوجها ، ولعله أشار الى ماورد في بعض طرق حديث عائشة كما نهت عليه هناك ، وفيه أن أمها لما أجلسها في حجر رسول الله ﷺ قالت : هؤلاء أهلك يا رسول الله ، بارك الله لك فيهم . وقوله في حديث الباب « فاذا نسوة من الأنصار » سمي منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، فقد أخرج جعفر المستغفرى من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد عن أسماء مقيمة عائشة قالت « لما أقعدنا عائشة لنجليها على رسول الله ﷺ جاءنا فقرب الينا تمرا ولبنا الحديث » ، وأخرج أحمد والطبرانى هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ، ووقع في رواية للطبرانى أسماء بنت عيسى ولا يصح لأنها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبيشة ، والمقيمة بقات ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها

### ٥٨ - باب من أحب البناء قبل النزو

٥١٥٧ - حدثنا محمد بن العلاء حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « نكحوا نهي من الأنبياء » فقال لقومه : لا يتبعني رجل مَلَك بُعِضَ امرأة وهو يريد أن يني بها ولم يني بها .  
قوله ( باب من أحب البناء ) أي زوجته التي لم يدخل بها ( قبل النزو ) أي اذا حضر الجهاد ليكون فكره

مجتمعا ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الجنس، وقد شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود، قال ابن المنير . يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظنا منهم أن التعفف إنما يتأكد بعد الحج ، بل الأولى أن يتعفف ثم يحج

### ٥٩ - باب من بنى بأسرافٍ وهي بنتُ تسعِ سفين

٥١٥٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُتْبَةَ حَدَّثَنَا مَقِيانٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ « زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ مَنِينٍ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تَسْعٍ ، وَتَكَثَّرَ عِنْدَهُ نِسَاءً »

قوله ( باب من بنى بأسرافٍ وهي بنتُ تسعِ سفين ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك ، وقد تقدم شرحه في مناقبها

### ٦٠ - باب البناء في السفر

١٩٥٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « أَقَامَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثًا بِنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُيٍّ ، فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خُبْزٍ وَلَا لَحْمٍ ، أَمَرَ بِالْإِنْطَاعِ فَأَتَى فِيهَا مِنَ التَّرِ وَالْأَطْرِ وَالسَّمَنِ ، فَكَانَتْ وَلِيمَتِهِ ، فَقَالَ الْمُسْلِمُونَ : إِحْدَى أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، أَوْ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ ؟ فَقَالُوا : إِنْ حَجَّجَهَا فَهِيَ مِنْ أُمَمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَحْجُجْهَا فَهِيَ مِمَّا مَلَكَتْ يَمِينُهُ . فَلَمَّا ارْتَحَلَ وَطَّأَهَا خَلْفَهُ ، وَصَدَّ الْحِجَابَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّاسِ »

قوله ( باب البناء ) أي بالمرأة ( في السفر ) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفيية بنت حبي ، وقد تقدم في أول النكاح . وقوله « ثَلَاثًا بِنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ ، أَيْ تَجَلَّى عَلَيْهِ ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ سَنَةَ الْإِقَامَةِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ لَا تَخْتَصُّ بِالْحَضَرِ وَلَا تَتَقَيَّدُ بِمَنْ لَهُ أَمْرٌ غَيْرُهَا . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ تَأْخِيرِ الْأَشْفَالِ الْعَامَةِ لِلشَّغْلِ الْخَاصِّ إِذَا كَانَ لَا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ ، وَالْإِهْتِمَامُ بِوَلِيمَةِ الْعَرَسِ وَإِقَامَةِ سَنَةِ النِّكَاحِ بِأَعْلَانِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ وَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

### ٦١ - باب البناء بالنهار ، بغير مركب ولا نيران

٥١٦٠ - حَدَّثَنَا قُرُوبُ بْنُ أَبِي الْمَثَرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « زَوْجَتِي النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَتَنَنِي أُمِّي فَأَدْخَلَنِي الدَّارَ ، فَلَمْ يَرُغْنِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَجَى »

قوله ( باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران ) ذكر فيه طرقا من حديث عائشة في تزويج النبي ﷺ بها ، وأشار بقوله بالنهار إلى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل ، وبقوله « وبغير مركب ولا نيران » إلى ما أخرجه سعيد بن منصور - ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح - من طريق عروة بن رويم « أن عبيد الله بن قريظ التيمي وكان عامل عمر على حصص مرت به دروس وهم يوقدون النيران بين يديها فضرهم بدمته حتى نفرقوا عن دروسهم ، ثم خطب فقال : ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطلق نورهم



## ٦٢ - باب الأنماط ونحوها للنساء

٥١٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُذَكِّرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلِ اتَّخَذْتُمْ أَنْمَاطًا ؟ قُتِبَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَأَتَى لَنَا أَنْمَاطٌ ، قَالَ : إِنِّهَا سَتَكُونُ »

قوله ( باب الأنماط ونحوها للنساء ) أى من الكل والاسنار والفرش وما فى معناه ، والأنماط جمع نمط بفتح النون والميم تقدم بيانه فى علامات النبوة ، وقوله ونحوه ، أعاد الضمير مفردا على مفرد الأنماط ، وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ، وأعل المصنف أشار إل ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت وخرج رسول الله ﷺ فى غزاته فأخذت نمطا فنشرة ، على الباب فلما قدم فرأى النمط عرفت الكراهة فى وجهه لجذبه حتى هتكت فقال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، قال ففعلت منه وسادتين فلم يعب ذلك على ، فيؤخذ منه أن الأنماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها ، وسيأتى البحث فى ستر الجدر فى « باب هل يرجع إذا رأى منكرا » من أبواب الواجبة قال ابن بطال : يؤخذ من الحديث أن المشورة للمرأة دون الرجل ، لقول جابر لامرأته « أخرى عن أنماطك ، كذا قال ، ولا دلالة فى ذلك لأنها كانت لامرأة جابر حقيقة فذلك إضافها لها ، والأفنى نفس الحديث أنه « ستكون لكم أنماط » فأضافها الى أعم من ذلك ، وهو الذى استدلت به امرأة جابر على الجواز ، قال : وفيه أن مشورة النساء للبيوت من الأمور القديمة المتعارف ، كذا قال ، ويعكر عليه حديث عائشة وسيأتى البحث فيه

## ٦٣ - باب الذسوة التى يهدين للمرأة إلى زوجها ودعائهن ، بالبركة

٥١٦٢ - حَدَّثَنَا الْأَنْصَلُ بْنُ يَحْيَى عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَابِقٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا زَفَتِ امْرَأَةً لِمَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ : يَا عَائِشَةُ ، مَا كَانَ مَعَكُمْ لَهُوَ ، فَانِ الْأَنْصَارَ يُصِجُّهُمْ الْقَهْرُ »

قوله ( باب الذسوة التى يهدين المرأة الى زوجها ) فى رواية الكشمي « اللاتى » بصيغة الجمع وهو أول . قوله ( ودعائهن بالبركة ) ثبتت هذه الزيادة فى رواية أبى ذر وحده وسقطت لغيره ، ولم يذكر هنا الاسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع فى حديث عائشة الذى ذكره المصنف فى الباب ما يتعلق بها ، لكن ان كانت محفوظة فلعله أشار الى ماورد فى بعض طرق حديث عائشة ، وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ فى كتاب النكاح من طريق بهية « عن عائشة أنها زوجت بتيمة كانت فى حجرها رجلا من الأنصار ، قالت وكنت قيمن أهداها الى زوجها ، فلما رجعنا قال لى رسول الله ﷺ : ما قلتم يا عائشة ؟ قالت قلتم سلمنا ودعونا الله بالبركة ثم أنصرفنا » . قوله ( أنها زفت امرأة الى رجل من الأنصار ) لم أفق على اسمها صريحا ، وقد تقدم أن المرأة كانت بتيمة فى حجر عائشة ، وكذا قطبرانى فى « الأوسط » من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس « أنكحت عائشة قرابة لها ، ولأبى الشيخ من حديث جابر « ان عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها ، وفى « أمالى

الحامل ، من وجه آخر عن جابر د نكح بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فأهدتها الى قباه ، وكنت ذكرت في المقدمة تبعاً لابن الأثير في د أسد العابة ، فانه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد ابن زرارة ، وان اسم زوجها نبيط بن جابر الانصاري ، وقال في ترجمة الفارعة : ان أباهما أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله ﷺ فزوجها رسول الله ﷺ نبيط بن جابر ، ثم ساق من طريق الماعاني بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولاً من طريق بهية عنها ثم قال : هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة ، كذا قال ، وهو محتمل ، لكن منع من تفسيرها بها ما وقع من الزيادة أنها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ، ولا يبعد تفسير المبهمة في حديث الباب بالفارعة إذ ليس فيه تعييد بكونها قرابة عائشة . قوله ( ما كان معكم لمو ) في رواية شريك فقال : فهل بعتم معها جارية تضرب بالدف وتغني ؟ قلت : تقول ماذا ؟ قال تقول :

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ غِيَانَا وَحِيَاكُمْ  
وَلَوْلَا الذَّهَبُ الْأَحْمَرُ مَا حَلَّتْ بِوَادِيكُمْ  
وَلَوْلَا الْخِطْمَةُ السَّوْرَاءُ مَا سَمِنَتْ عِزَارِيكُمْ

وفي حديث جابر بعضه ، وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله د وحياكم . قوله ( فان الانصار يعجبهم اللهم ) في حديث ابن عباس وجابر د قوم فيهم غزل ، وفي حديث جابر عند الحامل د أدركها يا زينب ، امرأة كانت تغني بالمدينة ، ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العبدن حيث جاء فيه د دخل عليها وهن جارياتان تغنيان ، وكنت ذكرت هناك أن اسم إحداهما حمامة كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العبدن ، له باسناد حسن ، وأني لم أرف على اسم الاخرى ، وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه . وأخرج النسائي من طريق عاصم بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال د انه رخص لنا في اللهو هند العرس ، الحديث وصححه الحاكم ، ولطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي ﷺ د وقيل له أترخص في هذا ؟ قال : نعم ، إنه نكاح لا سفاح ، أشبهوا النكاح ، وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم د أعلنوا النكاح ، زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة د واضربوا عليه بالدف ، وسنده ضعيف ، ولا أحد والترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب د فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف ، واستدل بقوله د واضربوا ، على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه ضعيف ، والأحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال لعدم النهي عن القسبه بهن

#### ٦٤ - باب الهدية للقروس

٥١٦٣ - وقال ابراهيم عن أبي عثمان - واسمه الجند - عن أنس بن مالك د قال مر بنا في مسجد بني رفاعه ، فسمعت يقول : كان للنبي ﷺ إذا مرَّ بمحبته أم سليم دخل عليها فسلم عليها ، ثم قال : كان للنبي ﷺ عروساً بزينب ، فقالت لي أم سليم : لو أهدينا رسول الله ﷺ هدية ، فقلت لها : افعل . فمَدَّت الى تمر وسمن وأقط فاحتضت حبة في يرة فارسلت بها معي إليه ، فانطلقتُ بها إليه ، فقال لي : ضمتها . ثم أمرني فقال :

ادعُ لی رجالاً سَمام ، وادعُ لی من لَقیْتَ . قالَ فَنَعَلْتُ الَّذِی أُمِرَنی ، فَرَجَعْتُ فإِذا البَیتُ غاصُّ بِأَهله ، فَرَأیتُ الَّذِی ﷺ وَضَعَ یَدَیْهِ عَلَی تَلكَ الحِیسةِ وَنَکَلَمَ بِها ما شاءَ اللهُ ، ثُمَّ جَعَلَ یَدْعُو عَشْرَةَ عَشْرَةَ یا کُلُونِ مِنْهُ ، ویقولُ لَهُمْ : اذْکُرُوا اسمَ اللهِ ، وَلیأَکُلْ کُلُّ رَجُلٍ مِمَّا بَیَدهُ ، قالَ : حَتّٰی تَصَدَّعُوا کُلُّهُمُ عَنْها ، فَخَرَجَ مِنْهُمُ مَنْ خَرَجَ ، وَبَقِیَ نَفرٌ یَتَحَدَّثُونَ ، قالَ : وَجَعَلْتُ أَغْتَمُّ . ثُمَّ خَرَجَ الَّذِی ﷺ نَحْوَ الحُجَراتِ ، وَخَرَجْتُ فی إِثرِهِ فَقُلْتُ : لَیْسَ لَهُمُ قَدَرٌ ذَهَبُوا فَرَجَعَ فَدَخَلَ البَیتَ وَأَرخى السَّترَ ، وَإِلیَّ لَی فی الحُجَرةِ وَهُوَ یقولُ (یا أَیُّها الَّذِینَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُیُوتَ النَّبِیِّ إِلَّا أَنْ یُؤْذَنَ لَکُمْ إلی طَعامٍ غَیرَ نَاطِرٍ لَناهُ ، وَلَکِن إِذا دُعِیتُمْ فَادْخُلُوا ، فَإِذا طَعِمْتُمْ فَانْشَرُوا ، وَلا مُسْتَأْنِینَ لَحدِیثٍ ، إِنْ ذَلائِکُمْ کانَ یُؤْذِی لِلنَّبِیِّ فَیَسْتَحِی مِنْکُمْ ، وَاللهُ لا یَسْتَحِی مِنْ الحَقِّ ) قالَ أَبُو عَثمانَ قالَ أَنَسٌ : إِنَّهُ خَدَمَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَشْرَ سَنینَ .

قوله ( باب الهدية للعروس ) أى صبيحة بنائه بأهله . قوله ( وقال إبراهيم ) ابن طهمان ( عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال : مر بنا في مسجد بني رفاعة ) معنى بالهجرة قال ( فسمعتة يقول : كان النبي ﷺ إذا مر بجنات أم سليم ) كذا فيه ، والجنات بفتح الجيم والذون ثم موحدة جمع جنة وهى الناحية . قوله ( دخل عليها فسلم عليها ) هذا القدر من هذا الحديث مما تفرد به إبراهيم بن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث ، وشاركه في بقيته جعفر بن سليمان ومعمّر بن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم عن حديثهما ، ولم يقع لي موصولا من حديث إبراهيم بن طهمان إلا أن بعض من اقتبناه من الشراح زعم أن النسائي أخرجه عن أحمد بن حفص بن عبد الله ابن راشد عن أبيه عنه ، ولم أقب على ذلك بعد . قوله ( كان رسول الله ﷺ عروسا بزينب ) يعنى بنت جحش ، وقد تقدم بيان آيته ﷺ في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة ، وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بزينب بنت جحش كانت من الخبث الذي أهدته أم سليم ، وأن المشهور من الروايات أنه أولم عليها بالخبز واللحم ، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وإنما فيه دأب شيع المسلمين خبرا ولحا . وذكر في حديث الباب أن أنسا قال وقال لي ادع رجالا سمام وادع من لقيت ، وأنه أدخلهم ووضع ﷺ يده على تلك الحيسة ونكلم بما شاء الله ، ثم جعل يدعو عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها ، يعنى تفرقوا ، قال عياض : وهذا وهم من راويه وتركيب قصة على أخرى . وتعقبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين ، والأولى أن يقال لا وهم في ذلك ، ففعل الذين دعوا إلى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ، ولما بقي النفر الذين كانوا يتحدثون جاء أنس بالحيسة فأمر بأن يدعو ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا ، واستمر أولئك النفر يتحدثون . وهو جمع لا بأس به ، وأولى منه أن يقال إن حضور الحيسة صادم حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك . وعجبت من انكار عياض وقرع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول إنه أولم عليها بشاة كما سألني قريبا ويقول إنه أشبع المسلمين خبرا ولحا . وما الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الآلاف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته ﷺ في تكثير الطعام . وقوله فيه وبقى نفر يتحدثون ،

تقدم بيان عدتهم في تفسير سورة الاحزاب ، وقوله « وجعلت أغنم » هو من الغنم ، وسببه ما فهمه من النبي ﷺ من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفاتهم بالتحدث عن العمل عما يليق من التخفيف حينئذ ، وقوله في آخره « قال أبو عثمان قال أنس : إنه خدم النبي ﷺ عشر سنين » تقدم بيانه قبل قليل ، وسيأتي الامام به أيضا في كتاب الأدب ان شاء الله تعالى

## ٦٥ - باب استعارة الثياب للعروس وغيرها

٥١٦٤ - حدثني عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فلما كت ، فأرسل رسول الله ﷺ ناسا من أصحابه في طلبها ، فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء ، فلما أتوا النبي ﷺ شكوا ذلك إليه ، فنزلت آية النيم ، فقال أسيد بن حضير : جزاك الله خيرا ، فوالله ما نزل بك أمر قط إلا جعل الله لك منه تخرجاً ، وجعل للمسلمين فيه بركة »

قوله ( باب استعارة الثياب للعروس وغيرها ) أي وغير الثياب ، ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النيم ، ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين القلادة وغيرها من أنواع الملابس الذي يترتب به للزوج أعم من أن يكون عند العرس أو بعده ، وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخص من هذا وهو قولها « كان لي منهن - أي من الدرر القطانية - درع على عهد رسول الله ﷺ ، فلما كانت امرأة تقين بالمدينة - أي تنزين - إلا أرسلت إلى تسميرة ، وترجم عليه والاستعارة للعرس عند البناء ، وينبغي استحضار هذه الترجمة وحديثها هنا

## ٦٦ - باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله

٥١٦٥ - حدثنا - مدني بن حفص - حدثنا شيبان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن كريب عن ابن عباس قال « قال النبي ﷺ : أما لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله : بسم الله ، اللهم جَنِّبني الشيطان وجَنِّبِ الشيطان مارزفتنا ، ثم ودَّرَ بينهما في ذلك أو قَضَى وَلَدًا لم يَهْرَهُ شيطان أبدا »

قوله ( باب ما يقول الرجل إذا أتى أهله ) أي جامع . قوله ( عن شيبان ) هو ابن عبد الرحمن النخعي ، ومنصور هو ابن المعتز ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق هو أولهم . قوله ( أما لو أن أحدكم ) كذا للسكسمة هنا ، ولغيره بخذف « أن » وقدم في بدء الخلق من رواية همام عن منصور بخذف « لو » ، واغظه « أما ان أحدكم إذا أتى أهله » وفي رواية جرير عن منصور عند أبي داود وغيره « لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله » وهي مفسرة لغيرها من الروايات دالة على أن القول قبل الشروع . قوله ( حين يأتي أهله ) في رواية إسرائيل عن منصور عند الإسماعيل « أما أن أحدكم لو يقول حين يجامع أهله » وهو ظاهر في أن القول يكون مع الفعل ، لكن يمكن حله على الجواز ، وعنده في رواية روح بن القاسم عن منصور « لو أن أحدكم إذا جامع امرأته ذكر الله » . قوله

( بسم الله ، اللهم جنبني ) في رواية روح ، ذكر الله ثم قال اللهم جنبني ، وفي رواية شعبة عن منصور في بدء الخلق و جنبني ، بالافراد أيضا وفي رواية همام و جنبنا ، قوله ( الشيطان ) في حديث أبي أمامة عند الطبراني و جنبني و جنب ما رزقني من الشيطان الرجيم ، قوله ( ثم قدر بينهما ولد أو قضى ولد ) كذا بالشك ، وزاد في رواية الكشمبيني و ثم قدر بينهما في ذلك - أي الحال - ولد ، وفي رواية سفينان ابن عيينة عن منصور و فان قضى الله بينهما ولدا ، ومثله في رواية إسرائيل ، وفي رواية شعبة و فان كان بينهما ولد ، ولمسلم من طريقه و فانه إن قدر بينهما ولد في ذلك ، وفي رواية جرير و ثم قدر أن يكون ، والباقي مثله ، ونحوه في رواية روح بن القاسم وفي رواية همام و فرزقا ولدا ، قوله ( لم يضره شيطان أبدا ) كذا بالتنكير ، ومثله في رواية جرير ، وفي رواية شعبة عند مسلم وأحمد و لم يسلط عليه الشيطان أولم يضره الشيطان ، وتقدم في بدء الخلق من رواية همام وكذا في رواية سفينان بن عيينة وإسرائيل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان ، واللام للمهدد المذكور في لفظ الدعاء ، ولأحمد عن عبد العزيز العمري عن منصور و لم يضرب ذلك الولد للشيطان أبدا ، وفي مرسل الحسن عن عبد الرزاق و إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقتنا ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقتنا ، فكان يرجح أن حملت أن يكون ولدا صالحا ، واختلف في الضرر المنقوع بعد الاتفاق دلي ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر ، وإن كان ظاهرا في الحمل على عموم الأحوال من صبغة أنثى مع التأني ، وكان سبب ذلك ما تقدم في بدء الخلق و أن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا من استثنى ، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة ، مع أن ذلك سبب صراخه ، ثم اختلفوا فقيل : المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة التسمية ، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم ( أن عبادي ليس لك عليهم سلطان ) فيؤيده مرسل الحسن المذكور ، وقيل المراد لم يطعن في بطنه ، وهو بعيد لما بذته ظاهر الحديث المتقدم ، وإس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا ، وقيل المراد لم يضره ، وقيل لم يضربه في بدنه ، وقال ابن دقيق العيد . يحتمل أن لا يضربه في دينه أيضا ، ولكن يمهده انتفاء العصمة . وتنعق بأن اختصاص من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز ، فلا مانع أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمدا وإن لم يكن ذلك واجبا له ، وقال الداودي معنى و لم يضربه ، أي لم يفتنه عن دينه ، إلى الكفر ، وإس المراد عصمته منه عن المعصية ، وقيل لم يضربه بمشاركة أبيه في جماع أمه كما جاء عن مجاهد و أن الذي يجمع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجمع معه ، ولعل هذا أقرب الأجوبة ، وبناء على الأول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند إرادة الواقعة والقليل الذي قد يستحضره ويفعله لا يقع معه الحمل ، فإذا كان ذلك نادرا لم يبعد . وفي الحديث من الفوائد أيضا استحباب التسمية والدعاء والحفاظ على ذلك حتى في حالة الملاذ كالوقوع ، وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه . وفي الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستمادة به من جميع الاسماء وفيه الاستعانة بأنه الميسر لذلك العمل والمعين عليه . وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله . وفيه رد على منع المحدث أن يذكر الله ، ويحدث فيه الرواية المتقدمة و إذا أراد أن يأتي ، وهو نظير ما وقع من القول عند الخلا ، وقد ذكر المصنف ذلك وأشار إلى الرواية التي فيها و إذا أراد أن يدخل ، وتقدم البحث فيه في كتاب الطهارة بما يغني عن اعادته

٦٧ - باب الولية حق . وقال عبد الرحمن بن عوف و قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ،

٥١٦٦ - حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب قال : أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه كان ابن عَشْرَ سنين مَقْدَمَ رسولِ الله ﷺ المدينة ، فكان أمهاتى بُوَاظِنِي على خِدمة للنبي ﷺ ، فخدمته عَشْرَ سنين . وتوفيَ النبي ﷺ وأنا ابنُ عَشْرينَ سنة ، فسكنتُ أعلمَ للناسِ بشأنِ الحِجابِ حينَ أنزل ، وكان أولُ ما أنزلَ في مُهَيِّئِ رسولِ الله ﷺ بزيِّ بنتِ جهمشٍ : أصبحَ النبي ﷺ بها هروساً فدعا القومَ فأصابوا من الطعام ، ثم خرَّجوا وبقيَ رَهْطٌ منهم عندَ النبي ﷺ فأطالوا المَسْكُ ، فقامَ للنبي ﷺ فخرَجَ وخَرَجَتْ معه لِكَي يَخْرُجُوا ، فَنَشَى النبي ﷺ وَمَشَتْ حَتَّى جَاءَ عَتَمَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ ، ثُمَّ ظَنُّوا أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجِعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا دَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ فَإِذَا هُمْ جُلُوسٌ لَمْ يَقُومُوا ، فَرَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ وَرَجَعَتْ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ عَتَمَةُ حُجْرَةَ عَائِشَةَ وَظَنَّ أَنَّهُمْ خَرَجُوا فَرَجِعَ وَرَجَعَتْ مَعَهُ فَإِذَا هُمْ قَدْ خَرَجُوا ، فَفَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَهُ بِالْأَمْرِ ، وَأُنْزِلَ الْحِجَابُ ۝

قوله ( باب الولية حق ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه « الولية حق ، والثانية معروف ، والثالثة نحر ، ولمسلم من طريق الزهري عن الأعرج وعن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال : شر الطعام طعام الولية يدعى الغنى ويترك المسكين وهي حق ، الحديث . ولابن الشيخ والطبراني في الأوسط ، من طريق مجاهد عن أبي هريرة رفعه « الولية حق وسنة ، فمن دعى فلم يجب فقد عصى ، الحديث ، وسأذكر حديث زهير ابن عثمان في ذلك وشواهد بعد ثلاثة أبواب . وروى أحمد من حديث بريدة قال : لما خطب علي قاطمة قال رسول ﷺ : أنه لا بد للعروس من ولية ، وسنده لا بأس به ، قال ابن بطال قوله « الولية حق ، أي ليست بإبطال بل يندب إليها وهي سنة فضيلة . وليس المراد بالحق الوجوب . ثم قال : ولا أعلم أحدا أوجبها . كذا قال ، وغفل عن رواية في مذهبه يرجوها نقلا القرطبي وقال : إن مشهور المذهب أنها مندوبة . وابن التين عن أحمد لكن الذي في « الغنى » أنها سنة ، بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين أهل العلم في ذلك ، قال وقال بعض الشافعية : هي واجبة لأن النبي ﷺ أمر بها عبد الرحمن بن عوف ، ولأن الإجابة إليها واجبة فكانت واجبة . وأجاب بأنه طعام لمرور حادث فأشبه سائر الأطعمة ، والأمر محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ، وليكون أمره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا ، وأما البناء فلا أصل له . قلت : وسأذكر مزيدا في « باب إجابة الداعي » قريبا . والبعض الذي أشار إليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم ، وقد جزم به سليم الرازي وقال : إنه ظاهر نص الآم ، ونقله عن النص أيضا الشيخ أبو إسحق في المذهب ، وهو قول أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم ، وأما سائر الدعوات غيرها فسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قوله ( وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ) هذا طرف من حديث طويل وصله المصنف في أول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، ومن حديث أنس أيضا وسأذكر شرحه مستوفى أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه ، والمراد منه ورود صيغة الأمر بالولية ، وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدراكها بعد انقضاء الدخول . وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد

أو عقبه، أو عند الدخول أو عقبه، أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال: قال النووي: اختلفوا على عياض أن الأصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول، وعن جماعة منهم أنه عند العقد، وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول. وقال في موضع آخر: يجوز قبل الدخول وبعده. وذكر ابن السبكي أن أباه قال: لم أر في كلام الأصحاب تعين وقتها، وأنه استنبط من قول البغوي: ضرب الدف في السكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريباً منه، أن وقتها موسع من حين العقد، قال: والمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش، وقد ترجم عليه البهقي في وقت الوليمة اهـ، وما نفاه من تصريح الأصحاب بمقتب بآن الماوردي صرح بأنها عند الدخول، وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنها بعد الدخول لقوله فيه: أصبح عروساً بزينب فدعا القوم، واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعاليه عمل الناس اليوم، ويؤكد كونها للدخول لا للإملاك أن الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة أو سرية، فلو كانت الوليمة عند الإملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا وليمة لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده. قوله في حديث أنس (مقدم النبي ﷺ) بالنصب على الطرف أي زمان قدره، وسيأتي في الأشربة من طريق شعيب عن الزهري عن أنس: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، ومات وأنا ابن عشرين، وتقدم قبل بابين في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي ﷺ عشر سنين، ويأتي في كتاب الأدب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال: خدمت النبي ﷺ عشر سنين، والله ما قال لي أف قط، الحديث. ولمسلم من رواية إسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره: قال أنس والله لقد خدمته تسع سنين، ولا مناقاة بين الروایتين، فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فألقى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى. قوله (فكن أمهاني) يعني أمه وخالته ومن في معناها، وإن ثبت كون مليكة جدته فهي مرادة هنا لا محالة. قوله (بواظبني) كذا لاكثر بظاء مشالة وموحدة ثم نونين من المواظبة، والكشمية بظاء مهملة بعدها تحتانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة، وفي رواية الاسماعيلي بوطنى بتشديد الطاء المهمة ونونين الأولى مشددة بغير ألف بعد الوار ولا حرف آخر بعد الطاء من الترطابن، وفي لفظ له مثله لكن جملة ساكنة بعدها النونان من الترطنة تقول وطأته على كذا أي حرصته عليه. قوله (وكنتم أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في نفسه سورة الاحزاب

### ٦٨ - باب الوليمة ولو بشاة

٥١٦٧ - حدثنا عليّ حدثنا سفيان قال حدثني محمد أنه سمع أنساً رضى الله عنه قال: قال النبي ﷺ لعبد الرحمن بن عوف - وتزوج امرأة من الأنصار - كم أضدقتها، قال وزن نواة من ذهب. وعن محمد قال سمعت أنساً قال « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار، فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع، فقال: أفأيمك مالى، وأنزل لك من إحدى امرأتى. قال: بارك الله لك فى أهلك ومالك. فخرج إلى السوق، فباع واشترى، فأصاب شيئاً من أقط وسمن، فتزوج، فقال النبي ﷺ: أولم ولو بشاة »

٥١٦٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد عن ثابت عن أنس قال « ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زيب ، أولم بشاة »

٥١٦٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الوارث عن شعيب عن أنس « ان رسول الله ﷺ أعتق صفيّة وتزوجها ، وجعل عتقها صداقها ، وأولم عليها بحيس »

٥١٧٠ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** زهير عن بيان قال سمعت أنسا يقول « بنى الله ﷻ بامرأة ، فأرسلني فدعوت رجلا إلى الطعام »

**قوله** ( باب الولية ولو بشاة ) أى لمن كان موسرا كما سيأتى البحث فيه ، وذكر المصنف فى الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس : الاول والثانى قصة عبد الرحمن بن عوف ، قطعها قطعتين . **قوله** ( حدثنا على ) هو ابن المدنى ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد صرح بتحديث حميد له وسماع حميد عن أنس فأمّن تدليسهما ، لكنه تركه حديثين : فذكر فى الاول سؤال النبي ﷺ عبد الرحمن عن قدر الصداق ، وفى الثانى أول القصة قال « لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الأنصار ، وعبر فى هذا بقوله « وعن حميد قال سمعت أنسا » وفى رواية الكشميهنى أنه سمع أنسا كما قال فى الذى قبله ، وهذا معطوف فيما جزم به المزي وغيره على الاول ، ويحتمل أن يكون مطلقا والاول هو المعتمد . وقد أخرجه الاسماعيل « عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خلاد عن سفيان **حدثنا** حميد سمعت أنسا » وساق الحديثين معا ، وأخرجه الحميدى فى مسنده وهى طريقة أبو نعيم فى « المستخرج » عن سفيان بالحديث كله مرفقا وقال فى كل منهما « **حدثنا** حميد أنه سمع أنسا » وقد أخرجه ابن أبي عمر فى مسنده عن سفيان ، ومن طريقه الاسماعيل فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا ، وقدم القصة الثانية على الاولى كما فى رواية غير سفيان ؛ فقد تقدم فى أوائل النكاح من طريق الثورى وفى « باب الصفرة للزوج » من رواية مالك وفى « فضل الانصار » من طريق اسماعيل بن جعفر ، وفى أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ، وبأنى فى الادب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد . وأخرجه محمد بن سعد فى « العجائب » عن محمد بن عبد الله الانصارى عن حميد ، وتقدم فى « باب ما يدعى المتزوج » من رواية ثابت ، وفى « باب وآتوا النساء صدقاتهن » من رواية عبد العزيز بن صهيب رقادة كلهم عن أنس ، وأورده فى أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وسأذكر ما فى رواياتهم من فائدة زائدة . وتقدم فى البيوع فى الكلام على حديث أنس بيان من راد فى روايته لجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف ، وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس ، والذى يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وإنما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عن النبي ﷺ . **قوله** ( لما قدموا المدينة ) أى النبي ﷺ وأصحابه ، وفى رواية ابن سعد « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة » . **قوله** ( نزل المهاجرون على الانصار ) تقدم بيان ذلك فى أول الهجرة . **قوله** ( فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع ) فى رواية زهير « لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة آخى النبي ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع الانصارى ، وفى رواية اسماعيل بن جعفر « قدم علينا عبد الرحمن فأخى ، ونحوه فى حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ، وفى رواية يحيى بن سعيد الانصارى عن حميد بن عبد الله النسابى والطبرانى « آخى



رسول الله ﷺ بين قریش والأنصار . فأخى بين سعد وعبد الرحمن ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، وقدم علينا عبد الرحمن بن هوف فأخى ، زاد زهير في روايته وكان سعد ذا غنا ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، لقد حلت الأنصار أنى من أكثرها مالا ، وكان كثير المال ، وفي حديث عبد الرحمن ، أنى أكثر الأنصار مالا ، وقد تقدمت ترجمة سعد ابن الربيع في فضائل الأنصار ، وقصة موته في غزوة أحد ، ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أنس ان النبي ﷺ أخى بين عبد الرحمن بن هوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد الرحمن : ان لى حائطين ، الحديث ، وهو دم من رواية عمارة بن زاذان . قوله ( قال أنا سمك مالى وأزول لك عن إحدى امرأتى ) في رواية ابن سعد ، فأنطلق به سعد الى منزله فدعا بطعام فأكلا وقال : لى امرأتان وأنت أخى لا امرأة لك ، فأنزل عن إحداهما فتزوجها ، قال : لا والله ، قال : لم الى حديثى أشاطركم ، قال فقال : لا ، وفي رواية الثوري ، فعرض عليه أن يقاسمه أهله وماله ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر ، دلى امرأتان فانظر أعجبهما اليك فأطلقها ، فاذا حلت تزوجها ، وفي حديث عبد الرحمن بن هوف ، فأقدم لك نصف مالى ، وانظر أى زوجتى هويت فأنزل لك عنها فاذا حلت تزوجتها ، ونحوه في رواية يحيى بن سعيد ، وفي لفظ ، فانظر أعجبهما اليك فسمها لى فأطلقها ، فاذا انفصلت عنها فتزوجها ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند أحد ، فقال له سعد : أى أخى ، أنا أكثر أهل المدينة مالا ، فانظر شط مالى نخذه ، ونحى امرأتان فانظر أيهما أعجب اليك حتى أطلقها ، ولم أفك دلى اسم امرأتى سعد بن الربيع إلا ان ابن سعد ذكر أنه كان له من الولد أم سعد واسمها جميلة وأمها عمرة بنت حزم ، وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة خارجة ، فيؤخذ من هذا تسمية إحدى امرأتى سعد . وأخرج الطبرانى في التفسير قصة بحى امرأة سعد بن الربيع با بى سعد لما استشهد فقالت : ان عمهما أخا سعد ميراثهما ، فنزلت آية الموارث ، وسماها اسماعيل الفاضل في أحكام القرآن ، بسند له مرسل عمرة بنت حزم . قوله ( بارك الله فى أهلك ومالك ) في حديث عبد الرحمن ، ولا حاجة لى فى ذلك ، هل من سوق فيه تجارة ؟ قال : سوق بنى قينقاع ، وقد تقدم ضبط قينقاع فى أول البيوع ، وكذا فى رواية زهير ، دلى على السوق ، زاد فى رواية حماد ، فدلوه . قوله ( نخرج الى السوق فباع واشترى ، فأصاب شيئا من أفط وسمن ) فى رواية حماد ، فاشترى وباع فربح ، فجاء بشئ من سمن وأفط ، وفي رواية الثوري ، دلى على السوق ، فربح شيئا من أفط وسمن ، وفيه حذف بيته الرواية الأخرى ، وفي رواية زهير ، فارجع حتى استفضل أفطا وسمنا فأنى به أهل منزله ، ونحوه يحيى بن سعيد وكذا لأحمد عن ابن علية من حميد . قوله ( فتزوج ) زاد فى حديث عبد الرحمن بن هوف ، ثم تابع الغدو ، يبنى الى السوق فى رواية زهير ، فمكثنا ما شاء الله ، ثم جاء وعليه ضر صفرة ، ونحوه لابن هلية ، وفي رواية الثوري والأنصارى ، فلقى النبي ﷺ ، زاد ابن سعد ، فى سكة من سكة المدينة وعليه ضر من صفرة ، وفي رواية حماد بن سلمة ، وعليه ردع زعفران ، وفي رواية معمر عن ثابت عند أحد ، وعليه ضر من خلوق ، وأول حديث مالك ، ان عبد الرحمن بن هوف جاء الى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، ونحوه فى رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية عبد العزيز بن صهيب ، فرأى النبي ﷺ بشاشة العرس والوضر ، بفتح الوار والضاد المعجمة وآخره راه هو فى الاصل الاثر ، والردع بمملات - مفتوح الاول ساكن الثانى - هو أثر الزعفران ، والمراد بالصفرة صفرة الخلوق والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره ، قوله فى أول الرواية الاولى

(سأل النبي ﷺ عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار) هذه الجملة حاوية أى سألته حين تزوج ، وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في كتاب النسب ، أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل ، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد ، أنها بنت أبي الحشاش وساق نسبه ، وأظنهما ثنتين ، فإن في رواية الزبير قال ، ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله ، وفي رواية ابن سعد ، ولدت له اسماعيل وعبد الله ، وذكر ابن القلاح في نسب الأوس ، أنها أم إياس بنت أبي الحيسر بفتح المهملةين بينهما تحتملة ساكنة وآخره راه واسم ، أنس بن رافع الأوسى ، وفي رواية مالك ، فسألته فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار ، وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم ، فقال له النبي ﷺ : مهم ، ؟ ومعناه ما شأنك أو ما هذا ؟ وهى كنية استفهام مبنية على السكون ، وهل هى بسيطة أو مركبة ؟ قولان لأهل اللغة . وقال ابن مالك : هى اسم فعل بمعنى أخبر ، ووقع في رواية للطبراني في الأوسط ، فقال له مهم ؟ وكانت كلمته إذا أراد أن يسأل عن الشيء ، ووقع في رواية ابن السكن (مهم ، بنون آخره بدل الميم والأول هو المعروف ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز بن صهيب عند أبي عوانة ، قال ما هذا ، وقال في جوابه ، تزوجت امرأة من الانصار ، وللطبراني في الأوسط ، من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف ، أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله ﷺ وقد خضب بالصفرة فقال : ما هذا الخضب ، أعرست ؟ قال نعم ، الحديث . قوله (كم أصدقها) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعه عن ثابت وفي رواية الطبراني (على كم ، ، وفي رواية الثوري وزهير ، ماسقت إليها ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه ، وفي رواية مالك ، كم سقت إليها ، . قوله ( وزن نواة ) بنصب النون على تقدير فعل أى أصدقها ، ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أى الذى أصدقها هو . قوله (من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري ، وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحديد ، وفي رواية زهير وابن علية ، نواة من ذهب ، أو وزن نواة من ذهب ، وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك ، وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب ، على وزن نواة ، وعن قتادة ، على وزن نواة من ذهب ، ومثل الأخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت ، وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ، ولمسلم من رواية شعبة عن أبي حمزة عن أنس ، على وزن نواة . قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن : من ذهب ، ورجح الداودي رواية من قال ، على نواة من ذهب ، واستنكر رواية من روى ، وزن نواة ، واستنكره هو المنكر لأن الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ ، قال عياض لا وهم في الرواية لأنها إن كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة ، واختلف في المراد بقوله ( نواة ) ، فقيل المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم ، وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ، ورد بأن نوى التمر يختلف في الوزن فسيكف يجعل معيارا لما يوزن به ؟ وقيل : لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق ، وجزم به الخطابي واحتماره الأزهري ونقله هياض عن أكثر العلماء ، ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة ، وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم ، وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس ، وجعله البيضاوى الظاهر ، واستبعد لأنه يستلزم أن يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا . ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي ، قومت ثلاثة دراهم وثلاثا ، وإسناده

ضعيف ، ولكن جزم به أحد ، وقيل ثلاثة ونصف ، وقيل ثلاثة وربيع ، وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ، ويؤيد هذا ما وقع عند الطبراني في الأوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار ، وقد قال الشافعي : النواة ربع النش والنش نصف أوقية والأوقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم ، وكذا قال أبو حنيفة : أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم ، وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية ، وبه جزم أبو حنيفة وآخرون . قوله في آخر الرواية الثانية ( فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ) لدست د لو ، هذه الامتناعية وإنما هي التي للتقليل ، وزاد في رواية حماد بن زيد : فقال بارك الله لك ، قبل قوله د أولم ، وكذا في رواية حماد ابن سلة عن ثابت وحديد وزاد في آخر الحديث : قال عبد الرحمن : فقد رأيتني ولو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة ، فكأنه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له . ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعروست د قال نعم . قال : أولمت ؟ قال : لا . فرس إليه رسول الله ﷺ بنواة من ذهب فقال : أولم ولو بشاة ، وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النبي ﷺ ، وكان يعكر على من استدلل به على أن الشاة أقل ما يشرع للعوسر ، ولكن الإسناد ضعيف كما تقدم . وفي رواية معمر عن ثابت د قال أنس : فلقد رأيتني قدم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف . قلت : مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومائتي ألف ، وهذا بالنسبة لتركته الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخس قليل جدا ، فيحتمل أن تكون هذه دنانير وذلك دراهم لأن كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا ، واستدل به على تأكيد أمر الولية ، وقد تقدم البحث فيه ، وعلى أنها تكون بعد الدخول ، ولا دلالة فيه وإنما فيه أنها تستدرك إذا كانت بعد الدخول ، وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن العوسر ، ولولا ثبوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الولية ، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها ، وأيضاً فيعسر على الاستدلال أنه خطاب واحد ، وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا ، وقد أشار إلى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال : لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ، ولا أعلمه أنه ﷺ ترك الولية لجعل ذلك مستندا في كون الولية ليست بحتم ، ويستفاد من السياق طلب تكثير الولية لمن يقدر ، قال عياض : وأجمعوا على أن لا أحد لاكثرها ، وأما أقلمها فكذلك ، ومهما تيسر أجزأ ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، وقد قبصر على العوسر الشاة فافرقها ، وسيأتي البحث في تكرارها في الأيام بعد قليل . وفي الحديث أيضاً منقبة لسعد بن الربيع في إيثاره على نفسه بما ذكر ، ولعبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الحياء والمروءة اجتنابه ولو كان محتاجا إليه . وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الإيثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه ، واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة من تسكف مثل ذلك ، فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز . وفيه أن من ترك ذلك يقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التمسك ، وأن لا نقص على من يعطى من ذلك ما يلبق بمروءة مثله ، وكراهة قبول ما يتوقع منه اللذ من هبة وغيرها ، وأن العيش من عمل المرأة بتجارة أو حرفة أولى لزاهة الأخلاق من العيش بالهبة ونحوها . وفيه استحباب الدعاء بالتزويج ، وسؤال الإمام والكبير أمحابه وأتباعه عن أحوالهم ، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يهد . وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيرها ، واستدل به على جواز التزعمر للعروس . وخص به عموم النهي عن التزعمر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس ، وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفرة

كانت في ثيابه دون جسده ، وهذا الجواب للمالكية على طريقة تم في جرازه في الثوب دون البدن ، وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة ، وفيه حديث أبي موسى رفعه ، ولا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق ، أخرجه أبو داود ، فإن مفهومه أن ماعدا الجسد لا يتنارله الوعيد ، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضا ، وتمسكوا بالأحاديث في ذلك وهي صحيحة ، وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه ، وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة : أحدها أن ذلك كان قبل النهي وهذا يحتاج إلى تاريخ ، ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنما كانت في أوائل الهجرة ، وأكثر من روى النهي من تأخرت هجرته . ثانيا أن أثر الصفة التي كانت على عبد الرحمن تملكت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ، ووجهه النووي وعزاء المحققين ، وجملة البيضاوي أصلا رد إليه أحد الاحتمالين أبداهما في قوله دميم ، فقال : معناه ما السبب في الذي أراه عليك ؟ فلذلك أجاب بأنه تزوج ، قال ويحتمل أن يكون استفهام انكار لما تقدم من النهي عن التمسك بالخلوق ، فأجاب بقوله تزوجت ، أي فتعاقب بي منها ولم أقصد إليه . ثالثا أنه كان قد احتاج إلى الطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئا فطيب من طيب المرأة ، وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم غيره جمعا بين الدليلين ، وقد ورد الأمر في الطيب للجمعة ولو عن طيب المرأة فبقى أثر ذلك عليه . رابعا كان يسيرا ولم يبق إلا أثره فلذلك لم ينكر . خامسا وبه جزم الباجي أن الذي بكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب ، وأما ما كان ليس بطيب فهو جاز . سادسا أن النهي عن الزعفران للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عرف في هذا الحديث . سابعها أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شابا ، ذكر ذلك أبو حنيفة قال : وكانوا يخصصون للشباب في ذلك أيام عرسه ، قال وقيل : كان في أول الإسلام من تزوج ابس ثوبا مصبوغا علامة لزوجاته ليعان على وليمة عرسه ، قال وهذا غير معروف . قلت : وفي استفهام النبي ﷺ له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج ، لكن وقع في بعض طرق عند أبي عرانة من طريق شعبة عن حميد بن عمار عن النبي ﷺ فرأى على بشاشة العرس فقال : أتزوجت ؟ قلت : تزوجت امرأة من الانصار ، فقد يتمسك بهذا السياق للمدعى ولكن القصة واحدة ، وفي أكثر الروايات أنه قال له دميم أو ما هذا فهو المعتمد ، وبشاشة العرس أثره وحسنه أو فرحه وسروره ، يقال ش فلان بفلان أي أقبل عليه فرحا به ملطفا به ، واستدل به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكنية ، ولم يقل هل أصدقتها أو لا ؟ ويشعر ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لاطلاق لفظ دكم ، الموضوع للتعذر ، كذا قال بعض المالكية ، وفيه نظر لا حتم أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله ، فلما قال له القدر لم يذكر عليه بل أفره ، واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عرف كان من مياسير الصحابة وقد أفره النبي ﷺ على إصداقه وزن نواة من ذهب ، وتمتع بأن ذلك كان في أول الأمر حين قسم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر ، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ له كما تقدم . واستدل به على جواز الواعدة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفت العدة ، انظر إلى زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجتها ، ووقع تقرير ذلك ، ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما ولم يقع تعيينها ، لكن الإطلاع على أحوالهم إذ ذاك يقتضي أنهما علمتا معا لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب

فكانوا يهتمون ، ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك . وقال ابن المنير : لا يستلزم  
 المواءمة بين الرجلين وقوع المواءمة بين الأجنبية والمرأة ، لأنها إذا منع وهي في العدة من خطبتها تصريحا ففي هذا  
 يكون بطريق الأولى لأنها إذا طاعت دخلت العدة قطعا ، قال : ولما كانا وإن اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها  
 بالخيار ، والنهي إنما وقع عن المواءمة بين الأجنبية والمرأة أو وليها لا مع أجنبي آخر . وفيه جواز نظر الرجل الى  
 المرأة قبل أن يتزوجها . (قريبه) : حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الادب ، لكن تعجلته هنا لتكميل فوائد الحديث ،  
 وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الادب د باب الاغواء والخلف ، ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد  
 القطان عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله د عن أنس قال : لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي  
 ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي ﷺ : أولم ولو بشاة ، فرأى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستقل  
 فترجم في أبواب الولية : ذكر الولية الاغواء ، ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال : أخرجه البخاري . وكون هذا  
 طرفا من حديث الباب لا يحق على من له أدنى ممارسة بهذا الفن ، والبخاري يصنع ذلك كثيرا ، والامر امجد الرحمن  
 ابن عوف بالولية إنما كان لأجل الزواج لا لأجل الإغواء ، وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالا ،  
 ولا يحتمل جريان هذا الاحتمال عن يكون حديثا ، فالحق أعلم بالصواب . الحديث الثالث حديث د ما أولم النبي ﷺ  
 على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده ، وحامد المذكور في إسناده هو ابن زيد  
 وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده ، وقد يؤخذ من عبارة صاحب التلخيص ،  
 من الشافعية أن الشاة حد لاكثر الولية لأنه قال : وأكلها شاة ، لكن نقل عياض الإجماع على أنه لا حد لاكثرها ،  
 وقال ابن أبي عمرون : أقامها للدوسر شاة ، وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه . الحديث  
 الرابع ، قوله (حدثنا عبد الوارث) في رواية الكشي عن د عن عبد الوارث ، وشعيب هو ابن الحبص ، وقد تقدم  
 شرح الحديث في د باب من جعل عتق الأمة صداقها ، وقوله في آخره د وأولم عليها بحيس ، تقدم في د باب اتخاذ  
 السراري ، من طريق حميد عن أنس د انه أمر بالانطاع فألقى فيها من القمح والأقط والسمن فسكانت وليته ، ولا  
 مخالفة بينهما لأن هذه من أجزاء الحيس ، قال أهل اللغة : الحيس يؤخذ القير فينزع نواه ويخط بالأقط أو الدقيق أو  
 السويق اهـ . ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيسا . الحديث الخامس ، قوله (زهير) هو ابن معاوية الجعفي .  
 قوله (عن بيان) هو ابن بشر الاحمسي ، ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن  
 اسماعيل شيخ البخاري فيه عن زهير د حدثنا بيان . قوله (بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم  
 قريبا في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي ﷺ بعثه يدعو رجلا الى الطعام ، ثم تبين ذلك وانحما عن رواية الزمذني  
 لهذا الحديث تأما من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله الى الطعام د فلما أكلوا وخرجوا قام رسول الله  
 ﷺ فرأى رجلين جالسين ، فذكر قصة نزول (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية ، وهذا في قصة  
 زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقه مطولا وشرحه في تفسير الاحزاب

### ٦٩ - باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض

٥١٧١ - حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال ذكر تزويج زينب بنت جحش عند أنس

فقال : ما رأيتُ النبي ﷺ أولمَ على أحدٍ من نسائه ما أولمَ عليها ، أولمَ بشاة

قوله ( باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض ) ذكر فيه حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة ، وهو ظاهر فيما ترجم لما يتضمنه سياقه ، وأشار ابن بطال إلى أن ذلك لم يقع قصدا لتفضيل بعض النساء على بعض بل باعتبار ما أتفق ، وأنه لم يجد الشاة في كل منهن لأولم بها ، لأنه كان أجود الناس ، ولكن كان لا يبالغ فيها يتعلق بأموال الدنيا في الثاني ، وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز ، وقال الكرماني : لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجه إياها بالوحي . قلت : ونفى أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها محمول على ما انتهى إليه عليه ، أرلما وقع من البركة في وليمتها حيث أشجع المسلمين خبزا ولحما من الشاة الواحدة ، والافالذي يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا وليمتها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر ، وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم . وقال ابن المنير : يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تخصيص بعضهم دون بعض بالاتحاد والالطاف واتخاذا . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الحبة

## ٧٠ - باب من أولم بأقل من شاة

٥١٧٢ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور بن صبيبة عن أمه صفية بنت شيبة قالت :

« أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير »

قوله ( باب من أولم بأقل من شاة ) هذه الترجمة وإن كان حكمها مستفادا من التي قبلها ، لكن الذي وقع في هذه بالتخصيص . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي كما جزم به الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما ، وسفيان هو الثوري لما سبأني من كلام أهل القند ، وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو البيهقي ، وأيد ذلك بأن السفيانيين روى عنه منصور بن عبد الرحمن ، والمجوزوم به عندنا أنه الفريابي عن الثوري . قال البرقاني : روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عبادة عن الثوري لجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ، ورواه أبو أحمد الربيعي ومؤمل بن إسماعيل ويحيى بن الزمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة . قال : والاول أصح ، وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل ، قال : وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة ، وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال إنه مرسل اه . ورواية وكيع أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ، وأصلح في بعض النسخ بذكر عائشة ، وهو وهم من فاعله . وأخرجه الاسماعيل من رواية يزيد بن أبي حكيم المدني ، وأخرجه اسماعيل القاضي في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » ، عن محمد بن كثير العمري كلاهما عن الثوري كما قال الفريابي ، وأخرجه الاسماعيل أيضا من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بذكر عائشة فيه ، وزعم ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال : ليس هو بدون الفريابي ، كذا قال ، ولم يخرج النسائي إلا من رواية يحيى بن الزمان وهو ضيف ، وكذلك مؤمل

ابن اسماعيل في حديثه عن الثوري ضعف ، وأقوى من زاد فيه عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة ، والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عددا وأحفظ وأعرف بحديث الثوري من زاد ، فالذي يظهر على قواعد الحديث أنه من المزيد في متصل الاسانيد ، وذكر الاسماعيل أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري ، فقال فيه وعن منصور بن صفية عن صفية بنت حيي ، قال وهو غلط لأشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة ، لأن صفية بنت شيبه ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أو لم تولد بعد ، وتزوج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي بيانه ، وأما حزم البرقي بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلا فسيبغ إلى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال : هذا من الاحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل ، وكذا حزم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبه تابعية ، لكن ذكر الزي في الاطراف ، أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحرير مكه قال وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه قالت : سمعت رسول الله ﷺ ، مثله ، قال : ووصله ابن ماجه من هذا الوجه . قلت : وكذا وصله البخاري في التاريخ . ثم قال المزي : لو صح هذا لكان صريحا في صحبتها ، لكن أبان بن صالح ضعيف ، كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحد ، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم ، وقال الذهبي في «مختصر التهذيب» : ما رأيت أحدا ضعف أبان بن صالح ، وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في التمهيد ، لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور : هذا ليس صحيحا لأن أبان بن صالح ضعيف ، كذا قال وكأنه التمس عليه بأبان بن أبي عياش البصري صاحب انس قاه ضعيف باتفاق ، وهو أشهر وأكثر حديثا ورواة من أبان بن صالح ؛ ولهذا لما ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال : أبان بن صالح ليس بالمشهور . قلت : ولكن يكفي توثيق ابن معين ومن ذكره ، وقد روى عنه أيضا ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما ، وأشهر من روى عنه محمد بن إسماعيل . وقد ذكر المزي أيضا حديث صفية بنت شيبه قالت «طاف النبي ﷺ على بعير يستلم الحجر بمحجن وأنا أنظر إليه» ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، قال المزي : هذا يضعف قول من أنكر أن يكون لها رؤية ، فإن إسناده حسن . قلت : وإذا ثبت رؤيتها له ﷺ وضبط ذلك فما المانع أن نسمع خطبته ولو كانت صغيرة . قوله ( عن منصور بن صفية ) هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحارث بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدي الحجبي ، قتل جده الأعلى الحارث يوم أحد كافرا وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ، ولجده الأدنى طلحة بن الحارث رؤية ، وقد أغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم ، ووقع في «رجال البخاري» للسكلا باذي ، أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ، وهم في ذلك كما فيه عليه الرضى الشاطبي فيما قرأت بخطه . قوله ( أولم النبي ﷺ على بعض نسائه ) لم أقف على تعيين اسمها صريحا ، وأقرب ما يفسر به أم سلمة ، فقد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى أم سلمة قالت «لما خطبني النبي ﷺ فذكر قصة تزويجه بها - فدخلني بيت زينب بنت خزيمة ، فاذا جرة فيها شيء من سمير ، فأخذته فطحنته ثم عصده في البرية وأخذت شيئا من إهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله ﷺ » ، وأخرج ابن سعد أيضا وأحمد بإسناد صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت «فأخذت

فقال وأخرجت حبات من شعير كانت في جرتي وأخرجت شيئاً فمصدته له ثم بات ثم أصبح ، الحديث ، وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه ، وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق شريك عن حميد عن أنس قال «أول رسول الله ﷺ على أم سلمة بتمروسمن، فهو وهم من شريك لأنه كان مسمى الحفظ ، أو من الراوى عنه وهو جندب بن واثق فأن مسلماً بالبراز ضعفاً وقواه أبو حاتم الرازي واللبقي ، وإنما هو المحفوظ من حديث حميد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن حميد عن أنس مختصراً ، وقد تقدم مطولاً في أوائل النكاح للبخاري من وجه آخر عن حميد عن أنس ، وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه ، أي من ينسب إليه من النساء في الجملة ، فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت «أقد أولم على بغاطمة فأكانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليته ، رهن درعه عند يهودي بشطر شعير ، ولا شك أن المدعى نصف الصاع ، فكأنه قال : شطرا صاع ، فيطابق على القصة التي في الباب ، وتكون نسبة الوليمة إلى رسول الله ﷺ مجازية لما لكونه الذي وفي اليهودي ثمن شعيره أو لغير ذلك . قوله (بمدين من شعير) كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقعت عليه من قدمت ذكره ، إلا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته «بصاعين من شعير ، أخرجه النسائي والاسماعيل من روايته ، وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكثير أول بالاضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا ، والله أعلم

#### ٧١ - باب حتى إجابة الوليمة والدعوى

ومن أولم سبعة أيام ونحوه ، ولم يؤقّت النبي ﷺ يوماً ولا يومين

٥١٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول

الله ﷺ قال «إذا دُعِيَ أحدكم إلى الوليمة فليأتها»

(الحديث ٥١٧٣ - طريقه في ٥١٧٩)

٥١٧٤ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي وائل عن أبي موسى عن

النبي ﷺ قال : «فكوا العاني ، وأجيبوا الداعي ، وعودوا المريض ،

٥١٧٥ - **حدثنا** الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال التراءى بن

عازب رضي الله عنهما «أمرنا النبي ﷺ بسمع ونهانا عن سماع : أمرنا بزيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشيت

للعايطس ، وإبرار القسَم ، ونهر المظلوم ، وإفشاء السلام ، وإجابة الداعي . ونهانا عن خوابم الذهب وعن آنية

الفضة ، وعن المباير والقسمة ، والاستبرق ، والديباج » . تابعه أبو هريرة والشيباني عن أشعث في إفشاء السلام

٥١٧٦ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال دعا



أبو أسيد الساعدي رضي الله عنه في عرسه ، وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي المروسة . قال سهل تدرؤن ما صنعت رسول الله ﷺ ؟ أنقعت له تمرات من الليل ، فلما أكل سقته إياه ،

( الحديث ٥١٧٦ - أطرافه في : ٥١٨٢ ، ٥١٨٣ ، ٥٥٩١ ، ٥٥٩٧ ، ٦٦٨٥ )

**قوله ( باب حق اجابة الولية والدعوة )** كذا عطف الدعوة على الولية فإشار بذلك الى أن الولية مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص ، وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته ، وأما اختصاص اسم الولية به فهو قول أهل اللغة فيها نقله عنهم ابن عبد البر ، وهو المنقول عن الخليل بن أحمد ونعيل وغيرهما وجوز به الجوهري وابن الاثير ، وقال صاحب المحكم : الولية طعام العرس والإملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره . وقال عياض في المشارق : الولية طعام النكاح ، ونعيل الإملاك وقيل طعام العرس خاصة . وقال الشافعي وأصحابه : تقع الولية على كل دعوة تنجد لمرور حادث من نكاح أو ختان وغيرهما ، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح وتقيد في غيره فيقال ولية الختان ونحو ذلك . وقال الازهرى : الولية مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لان الزوجين يجتمعان . وقال ابن الاعرابي : أصلها من تنعيم الشيء واجتماعه ، وجوز الماوردي ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرس إلا بقرينة ، وأما الدعوة فهي أعم من الولية ، وهي بفتح الدال على المشهور ، وضما قطرب في مثلثة ، وغلطوه في ذلك على ما قال النووي ، قال ودعوة النسب بكسر الدال وهكس ذلك بنو تميم الرباب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام اهـ . وما نسب لبني تميم الرباب نسبة صاحبها والصحيح ، ود المحكم ، لبني عدى الرباب . فاته أعلم . وذكر النووي فيما لياض أن الولايم ثمانية : الاعذار بعين مهمة وذال معجمة للختان ، والعقيقة للولادة ، والحرس بضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهمة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة ، والعقيقة تختص بيوم السابع . والقيمة لفقدوم المسافر مشتقة من النفع وهو النبار . والوكيرة للسكن المتجدد ، مأخوذة من الوكر وهو المأوى والمستقر . والوضيمة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة ، والمأذبة لما يتخذ بلا سبب ودالها مضمومة ويجوز فتحها ، انتهى . والاعذار يقال فيه أيضا العذرة بضم ثم سكون ، والحرس يقال فيه أيضا بالصاد المهملة بدل السين ، وقد تزايد في آخرها ما فيقال خرسة وخرصة وقيل إنها لسلامة المرأة من الطلق ، وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة . واختلف في النقيعة هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له ؟ قولان . وقيل النقيعة التي يصنعها القادم ، والتي تصنع له تسمى التحفة . وقيل إن الولية خاص بطعام الدخول ، وأما طعام الاملاك فيسمى الشندخ بضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء معجمة مأخوذة من قولهم فرس شندخ أى يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول . وأغرب شيخنا في « التدريب » فقال : الولايم سبع وهو ولية الاملاك وهو الزوج ويقال لها النقيعة بنون وظاف ، وولية الدخول وهو العرس وقل من غير بينهما انتهى . وموضع اغرابه نسبة ولية الاملاك نقيعة ، ثم رأيت تبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شد بذلك . وقد فاتهم ذكر الخذاق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره قاف : الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ في « الشامل » . وقال ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الحتم أى ختم القرآن كذا قيده ، وبمحتمل ختم قدره قصود منه ، ويحتمل أن يطرد ذلك

في حذقه لكل صناعة ، وذكر المحاملى في « الرواق » في الولايم العتيرة بفتح المهملة ثم مشاة مكسورة وهى شاة نذبح في أول رجب وتلقب بأنها في معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولايم ، وسيأتى حكمها في أواخر كتاب العقيدة والا فتذكر في الاضحية ، وأما المأدبة ففيها تفصيل لأنها إن كانت لقوم مخصوصين فهمى النقرى بفتح النون والقاف مقصور ، وإن كانت عامة فهمى الجفلى بجمع وفاء بوزن الاول ، قال الشاعر :

نحن في المشاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب منا ينتفر

وصف قومه بالجود وأنهم إذا صنعوا مأدبة دعوا إليها عموماً لا خصوصاً ، وغص الشتاء لأنها مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدعى ، والآدب بوزن اسم الماعل من المأدبة ، وينتفر مشتق من النقرى . وقد وقع في آخر حديث ابن هريرة الذى أوله « الوليمة حق وسنة » كما أشرت إليه في « باب الوليمة حق » ، قال : والحرس والاعذار والتوكير أنت فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك ، وظاهر سباقه الرفع ويحتمل الوقف . وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في وليمة الختان « لم يكن يدعى لها ، وأما قول المصنف « حق اجابة » فيشير الى وجوب الاجابة ، وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لوليمة العرس وفيه نظر ، نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونفس عليه مالك ، وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة ، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب ، وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تعريضه بأنها سنة ، فكأنه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم ، وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية ، وحكى ابن دقيق العيد في « شرح الامام » أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الاجابة تهمين ، وشرط وجوبها أن يكون الداعى مكلماً حراً وشيخاً ، وأن لا يخص الأغنياء دون الفقراء ، وسيأتى البحث فيه في الباب الذى يليه ، وأن لا يظن قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه ، وأن يكون الداعى مسلماً على الأصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور ، وسيأتى البحث فيه ، وأن لا يسبق فن سبق تهيئت الاجابة له دون الثانى ، وإن جاء مما قدم الأقرب رحماً على الأقرب جواراً على الأصح ، فإن استويا أفرع ، وإن لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سيأتى البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر وضبطه الماوردى بما يرخص به في ترك الجماعة ، هذا كله في وليمة العرس فاما الدعوة في غير العرس فسيأتى البحث فيها بعد بابين . قوله ( ومن أولم سبعة أيام ونحوه ) يشير إلى ما أخرجه ابن أبى شيبة من طريق حنفية بنت سيرين قالت « لما تزوج أبى دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الالصار دعا أبى بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبى صائماً فلما طعموا دعا أبى وأبنى ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر أنهم ساقا منه ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر الى حفصة وقال فيه ثمانية أيام ، واليه أشار المصنف بقوله ونحوه » لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح الى ترجيعه لاطلاق الأمر باجابه الدعوة بغير قيد كما سيظهر من كلامه الذى سأذكره ، وقد نبه على ذلك ابن المنير . قوله ( ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين ) أى لم يجعل للوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من الاطلاق ، وقد أفصح بمراده في تاريخه فانه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذى أخرجه أبو داود والانسائى من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفى عن رجل من ثقيف كفى

ينفى عليه ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه يقول قتادة قال قال رسول الله ﷺ : الولية أول يوم حق ، والثاني معروف ، والثالث رياء وسمعة ، قال البخارى : لا يصح اسناده ولا يصح له حجة يعنى زهير ، قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي ﷺ : اذا دعى أحدكم الى الولية فليجب ، ولم يخص ثلاثة ايام ولا غيرها وهذا أصح ، قال وقال ابن سيرين عن أبيه د انه لما بنى بأهله أول سبعة ايام فدعا فى ذلك أبى بن كعب فاجابه ، اه . وقد خالف يونس بن عبد قتادة فى إسناده فرواه عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل أو معضلا لم يذكر عبد الله بن عثمان ولا زهير أخرجه للنسائى ورجحه على الموصول ، وأشار أبو حاتم الى ترجيحه ، ثم أخرج النسائى عنه حديث أنس د ان رسول الله ﷺ أقام على صفية ثلاثة ايام حتى أعرس بها ، فأشار الى تضعيفه أو الى تخصيصه ، وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال د تزوج النبي ﷺ صفية وجعل عتقها صداقها ، وجعل الولية ثلاثة ايام ، الحديث . وقد وجدنا لحديث زهير بن عثمان شواهد ، منها عن أبى هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جدا ، وله طريق أخرى عن أبى هريرة أشرت اليها فى د باب الولية حق ، وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقى وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف ، وله طريق أخرى ذكر ابن أبى حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال إنما هو عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل ، وعن ابن مسعود أخرجه الترمذى بالفظ د طعام أول يوم حق ، وطعام يوم الثانى سنة ، وطعام يوم الثالث سمعة ، ومن سمع سمع الله به ، وقال لانعرفه الا من حديث زياد بن عبد الله البكائى وهو كثير الغرائب والمناكير . قلت : وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع زياد منه بعد اختلاطه فهذه علته . وعن ابن عباس رفعه د طعام فى العرس يوم سنة ، وطعام يومين فضل ، وطعام ثلاثة ايام رياء وسمعة ، أخرجه الطبرانى بسند ضعيف ، وهذه الأحاديث وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فجدوعها يدل على أن للحديث أصلا ، وقد وقع فى رواية أبى داود والدارقنى فى آخر حديث زهير بن عثمان د قال قتادة : بلغنى عن سعيد بن المسيب أنه دعى أول يوم وأجاب ، ودعى ثانى يوم فأجاب ، ودعى ثالث يوم فلم يجب وقال : أهل رياء وسمعة . فكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره ان ثبت ذلك عنه ، وقد عمل به الشافعية والحنابلة ، قال الزوى اذا أولم ثلاثا فالاجابة فى اليوم الثالث مكروهة وفى الثانى لا يجب قطعا ولا يكون استحبابا فيه كاستحبابها فى اليوم الاول ، وقد حكى صاحب التمعيز ، فى وجوبها فى اليوم الثانى وجهين وقال فى شرحه : أصحهما الوجوب ، وبه قطع الجرجانى لوصفه بأنه معروف أوسنة ، واعتبر الحنابلة الوجوب فى اليوم الاول وأما الثانى فقالوا سنة تمسكا بظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث ، وأما الكراهة فى اليوم الثالث فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر ، وقال العمرانى : إنما تذكره إذا كان المدعو فى الثالث هو المدعو فى الاول ، وكذلك صورته الرويانى واستبعده بعض المتأخرين وليس بهيم لأن إطلاق كونه رياء وسمعة يشعر بأن ذلك صنع للبهادة واذا كثر الناس فدعا فى كل يوم فرقة لم يكن فى ذلك مباهاة غالبا ، والى ما جئنا اليه البخارى ذهب المالكية ، قال عياض استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أجوعا ، قال وقال بعضهم محله اذا دعا فى كل يوم من لم بدع قبله ولم يكرر عليهم ، وهذا شبيه بما تقدم عن الرويانى ، واذا حاننا الامر فى كرامة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباداة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب واقه أعلم . ثم ذكر المصنف فى الباب أربعة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر أورده

من طريق مالك عن نافع بلفظ « إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها ، وسيأتي البحث فيه بعد بابين ، وقوله « فليأتها ، أي فليأت مكانها ، والتقدير إذا دعى إلى مكان وليمة فليأتها ولا يصبر لإعادة الضمير مؤنثا . ثانياً حديث أبي موسى أورده لقوله فيه « واجيبوا الداعي » وقد تقدم في الجهاد ، قال ابن التين : قوله « واجيبوا الداعي » يريد إلى وليمة العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالآتيان بالدعاء إلى الوليمة . وقال الكرماني : قوله « الداعي » عام ، وقد قال الجمهور تجب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والنسب وهو ممتنع قال والجواب أن الشافعي أجاز به وحله غيره على عموم المجاز اهـ . ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص ، وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فن دليل آخر . ثالثاً حديث البراء بن عازب « أمرنا النبي ﷺ بسبع ونهانا - وفي آخره - وإجابة الداعي » أورده من طريق أبي الأحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء سليم الحمادي ثم قال بعده « تابعه أبو عوانة والشيباني عن أشعث في إفتاء السلام فأما متابعة أبي هوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسماعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به ، وأما متابعة الشيباني وهو أبو إسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيباني عن أشعث بن أبي الشعثاء به ، وحياتي شرحه مستوفى في أواخر كتاب الأدب أن شاء الله تعالى ، وقد أخرجه في مواضع أخرى من غير رواية هؤلاء الثلاثة فذكره بلفظ ورد السلام ، بدل إفتاء السلام فهذه نكتة الاختصار . رابعاً حديث سهل بن سعد ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه ) في رواية المستمل عن أبي حازم ، وذكر الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل ، وهو سمر إذ لا بد من واسطة بينهما إما أبوه أو غيره ، قلت : لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم تصحفت « عن » فصارت « ابن » ، وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

## ٧٢ - باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله

١٧٧هـ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعمش عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة ، يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ﷺ »

قوله ( باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ) أورده فيه حديث ابن شهاب عن الأعمش عن أبي هريرة أنه كان يقول « شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » ووقع في رواية الاسماعيل من طريق معن بن عيسى عن مالك « المساكين ، بدل الفقراء » ، وأول هذا الحديث « وقوف ولكن آخره يقتضي رفعه » ذكر ذلك ابن بطال قال : ومثله حديث أبي الشعثاء « أن أبا هريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال : أما هذا فقد عصى أبا القاسم » قال : ومثل هذا لا يكون رأياً ، ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم انتهى . وذكر ابن عبد البر أن جمل رواية مالك لم يصرحوا برفعها ، وقال فيه روح بن القاسم عن مالك بسنده « قال رسول الله ﷺ ، انتهى . وكذا أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق اسماعيل بن مسلمة ابن قنبل عن مالك ، وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن

رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك ، والأعرج شيخ الزهري فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال : سألت الزهري فقال : حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة ، فذكره . وسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة صرح فيه برفعه إلى النبي ﷺ أخرجه مسلم أيضا من طريق سفيان . سمعت زياد بن سعد يقول سمعت ثابتاً الأعرج يحدث عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : فذكر نحوه ، وكذا أخرجه أبو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً صريحاً ، وأخرج له شاهداً من حديث ابن عمر كذلك ، والذي يظهر أن اللام في الدعوة ، للمهد من الولية المذكورة أولاً ، وقد تقدم أن الولية إذا أطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فإنها تقيد ، وقوله : يدعى لها الأغنياء ، أي أنها تكون شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ، ولهذا قال ابن مسعود : إذا خص الغني وترك الفقير أمرنا أن لا نجيب . قال قال ابن بطال : وإذا من الداعي بين الأغنياء وآله فقراء فاطمعت كلا على حدة لم يكن به بأس ، وقد فعله ابن عمر . وقال البيضاوي : من ، مقدرة كما يقال : شر الناس من أكل وحده ، أي من شرم ، وإنما سماه شراً لما ذكر عقبه فكأنه قال : شر الطعام الذي شأنه كذا ، وقال الطبري : اللام في الولية العهد الحارجي ، إذا كان من عادة الجاهلية أن يدعوا الأغنياء ويتركوا الفقراء . وقوله : يدعى الخ ، استئناف وبيان لكونها شر الطعام ، وقوله : ومن ترك الخ ، حال والمعامل يدعى ، أي يدعى الأغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاؤه سبباً لكل المدعو شر الطعام ، ويشهد له ما ذكره ابن بطال أن ابن حبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول : أنتم العاصون في الدعوة ، تدعون من لا يأتي وتدعون من يأتي ، يعني بالاول الأغنياء وبالثاني الفقراء . قوله ( شر الطعام ) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك : بنس الطعام ، والاول رواية الأكثر ، وكذا في بقية الطرق . قوله ( يدعى لها الأغنياء ) في رواية ثابت الأعرج : بمنها من يأتيها ويدعى إليها من يابأها ، والمجلة في موضع الحال لطعام الولية ؛ فلو دعا الداعي عاماً لم يكن طعامه شر الطعام . ووقع في رواية الطبري من حديث ابن عباس : بنس الطعام طعام الولية يدعى إليه الشبعان ويحبس عنه الجيعان . . قوله ( ومن ترك الدعوة ) أي ترك إجابة الدعوة ، وفي رواية ابن عمر المذكورة : ومن دعى فلم يجب ، وهو تفسير للرواية الأخرى . قوله ( فقد عصى الله ورسوله ) هذا دليل وجوب الإجابة ، لأن العصيان لا يطلق إلا على ترك الواجب . ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة : من دعى إلى ولية فلم يأتها فقد عصى الله ورسوله ،

### ٧٣ - باب من أجاب إلى كراع

٥١٧٨ -- حدثنا عبد الله بن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال لو دُعيتُ إلى كراع لأجبتُ ، ولو أهدى إلى كراع لقبلتُ ،

قوله ( باب من أجاب إلى كراع ) بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره صين مهمة : هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد ، وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير ، وقيل الكراع مادون الكعب من الدواب ، وقال ابن فارس : كراع كل شيء طرفه . قوله ( حدثنا عبد الله ) هو عبد الله بن عثمان ، وأبو حمزة بالمهمة والراء هو اليشكري . قوله ( عن أبي حازم ) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش ، وهو لا يروى عن غيره إلا ما ظهر له سماهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة يفتح المهمة وتعيد

الزوى ، وهم من زعم أنه سلة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا ، فانهما وان كانا مدنيين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار . قوله (ولو أهدى الى كراع لقبلى) كذا الأكثر من أصحاب الأعمش ، وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع ، بالتعدير . والذراع أفضل من الكراع ، وفي المثل وافق البديكراعا وطلب ذراعا ، وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغميم بفتح المعجمة هو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازى ، وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة في الإجابة ولو بعد المكان ، لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشيء أوضح في المراد ، ولهذا ذهب الجمهور الى أن المراد بالكراع هنا كراع الساعة ، وقد تقدم توجيه ذلك في أوائل الهبة في حديث ديانساء المسلمات ، لا تحترق جارة لجارتها ولو فرسن شاة ، وأغرب الغزالي في الاحياء ، فذكر الحديث بلفظ «ولو دعيت الى كراع الغميم» ، ولا أصل لهذه الزيادة . وقد أخرج الترمذى من حديث أنس وصححه مرفوعا «ولو أهدى الى كراع لقبلى» ، ولو دعيت لمثله لأجبت ، وأخرج الطبرانى من حديث أم حكيم بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أنكركم الهدية ؟ فقال : ما أفصح رد الهدية ، فذكر الحديث ، ويستفاد سببه من هذه الرواية . وفي الحديث دليل على حسن خلقه ﷺ وتواضعه وجهه لغروب الناس ، وعلى قبول الهدية وإجابة من يدعو الرجل الى منزله ولو علم أن الذى يدعو اليه شيء قابل ، قال المهلب : لا يبعث على الدعوة الى الطعام إلا صدق المحبة وسرور الداعى بأكل المدعو من طعامه والتعجب اليه بالموافاة وتوكيد الذمام معه بها ، فلذلك حصص ﷺ على الإجابة ولو نذر المدعو اليه . وفيه الحس على المواصلة والتعجب والتآلف . وإجابة الدعوة لما قل أو كثر ، وقبول الهدية كذلك

#### ٧٤ - باب إجابة الداعى فى العرس وغيره

٥١٧٩ - حدثنا على بن عبد الله بن إبراهيم حدثنا الحجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني موسى

ابن هبة عن نافع قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ «أجيبوا هذه الدعوة إذا دُعيت لها» ، قال : كان عبد الله يأتى الدعوة فى العرس وغير العرس وهو صائم

قوله (باب إجابة الداعى فى العرس وغيره) ذكر فيه حديث ابن عمر ، وأجيبوا هذه الدعوة ، وهذه اللام يحتمل أن تكون للمهد ، والمراد وليمة العرس ، ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها ، وقد تقرر أن الحديث الواحد إذا تعددت ألفاظه وأمكن حمل بعضها على بعض تعين ذلك ، ويحتمل أن تكون اللام للمعوم وهو الذى فهمه راوى الحديث فكان يأتى الدعوة للعرس ولغيره . قوله (حدثنا على بن عبد الله بن إبراهيم) هو البغدادى ، أخرج عنه البخارى هنا فقط ، وقد تقدم فى فضائل القرآن روايته عن على بن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل : هو هذا نسبه إلى جده ، وقيل غيره كما تقدم بيانه ، وذكر أبو عمرو والمستمل أن البخارى لما حدث عن على بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال : متقن . قوله (عن نافع) فى رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن هبة «حدثني نافع» أخرجه الاسماعيل . قوله (قال كان عبد الله) القائل هو نافع وقد أخرج مسلم من طريق عبد الله بن يحيى عن عبد الله بن عمر العمرى عن نافع بلفظ «إذا دعى أحدكم الى وليمة

عرس فليجب ، وأخرجه مسلم وأبو داود من طريق أيوب عن نافع بلفظ « إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه ، وسلم من طريق الزبيدي عن نافع بلفظ « من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب » وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الأمر بالاجابة لا يختص بطعام العرس ، وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة إلى الدعوة مطاقا عرسا كان أو غيره بشرطه ؛ ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن المنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ، وبمكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن بدعي لها ، لكن يمكن الانفصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا ، وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر أنه دعا بالطعام فقال رجل من القوم : اعفني ، فقال ابن عمر : انه لا عافية لك من هذا ، فقم . وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال : إني مشغول ، وإن لم تعفني جمعتي . وحزم بعدم الوجوب في غيره وليمة النكاح المالكية والخنفية والحنابلة وجمهور الشافعية ؛ وبالغ السرخسي منهم فتقل فيه الإجماع ، ولفظ الشافعي : إتيان دعوة الوايمة حق ، والوليمة التي تعرف وليمة العرس ، وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها ، ولو تركها لم يقبيل في أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس . قوله ( في العرس وغير العرس وهو صائم ) في رواية مسلم عن هارون بن عبد الله عن حجاج بن محمد وبأبيها وهو صائم ، ولا في عوانة من وجه آخر عن نافع ، وكان ابن عمر يوجب صائما ومفطرا ، ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع « فإن كان مفطرا فليطعم ، وإن كان صائما فليدع » ، وسلم من حديث أبي هريرة « فإن كان صائما فليصل » ، ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره « والصلاة الدعاء » ، وهو من تفسير هشام راويه ، ويؤيده الرواية الأخرى ، وحله بعض الشراح على ظاهره فقال : إن كان صائما فليستغل بالصلاة ليحصل له فضاها ، ويحصل لأهل المنزل والحاضرين بركتها . وفيه نظر لعموم قوله « لا صلاة بمحضرة طعام » ، لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم ، وقد تقدم في باب حق لاجابة الوليمة ، أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتى ودعا ، وعند أبي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع : كان ابن عمر إذا دعى أجاب ، فإن كان مفطرا أكل ، وإن كان صائما دعا لهم وبرك ثم انصرف . وفي المحذور فوائد أخرى كالترك بالدعوة والتجمل به والانتفاع بأشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر ، وفي الإخلال بالاجابة تفويت ذلك ، ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش ، وعرف من قوله « فليدع لهم » ، حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن المدعو لا يجب عليه الأكل ، وهل يستحب له أن يفطر إن كان صومه تطوعا ؟ قال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة : إن كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالأفضل الفطر والاقبالصوم ، وأطلق الروائي وابن الفراء استحباب الفطر ، وهذا على رأي من يجوز الخروج من صوم النفل ، وأما من يوجب ، فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض ، ويبيح إطلاق استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما إن كان وقت الافطار قد قرب . ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عذرا في ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الأمر للصائم بالمحضور والدعاء ، نعم لو اعتذر به المدعو فقبل الداعي عذره لسكونه يشق عليه أن لا يأكل إذا حضر أو لغير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر . ووقع في حديث جابر عند مسلم « إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك » ، فيؤخذ منه أن المفطر ولو حضر لا يجب عليه الأكل ، وهو أصح الوجهين

عند الشامية . وقال ابن الحاجب في مختصره : وجوب أكل المفطر محتمل ، وصرح الحنابلة بعدم الوجوب ، واختار النووي الوجوب ، وبه قال أهل الظاهر ، والحجة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم : « كان مفطرا فليطعم » ، قال النووي : وتحمل رواية جابر على من كان صائما ، ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظه من دعى إلى طعام وهو صائم فليجب ، فإن شاء طعم وإن شاء ترك ، ويتعين حمله على من كان صائما قفلا ، ويكون فيه حجة لمن استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ، ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط ، عن أبي سعيد قال : دعا رجل إلى طعام ، فقال رجل : إني صائم ، فقال النبي ﷺ : دعاكم أهلكم وتكلف لكم ، أفطر وضم يوما مكانه إن شئت ، في إسناده راو ضعيف لكنه توبع ، والله أعلم

### ٧٥ - باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس

٥١٨٠ - **حديث** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « أبصر النبي ﷺ نساء وصبيانا مُقبلين من عرس فقام مُتمننا فقال : اللهم أنتم من أحب الناس إلى »

**قوله** ( باب ذهاب النساء والصبيان إلى العرس ) كأنه ترجم بهذا لئلا يتخيل أحد كراهة ذلك ، فأراد أنه مشروح بغير كراهة . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن المبارك ) هو العيشي بالتحناية والعين ، وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والأسناد كله بصريون . **قوله** ( فقام متمنا ) بضم الميم بعدها ميم ساكنة ومثناة مفتوحة وثون ثقيلة بعدها ألف ، أى قام قياما قويا ، مأخوذ من المنه بضم الميم وهى القوة ، أى قام إليهم مسرعا مشتدا في ذلك فرحا بهم ، وقال أبو مروان بن مزاج ورجحه القرطبي أنه من الامتنان لأن من قام له النبي ﷺ وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشئ لا أعظم منه ، قال : ويؤيده قوله بعد ذلك : « أنتم أحب الناس إلى » ، وقتل ابن بطال عن القابسي قال : قوله « متمنا » ، يعنى متفضلا عليهم بذلك ، فكأنه قال : يمتن عليهم بحبته . ووقع في رواية أخرى « متمنا » ، بوزن عظيم ، أى قام قياما مستويا منتصبا طويلا ، ووقع في رواية ابن السكن « فقام يمشى » ، قال عياض : وهو تصحيف . قلت : ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الانصار ، عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ « فقام متمنا » ، بضم أوله وسكون الميم الثانية بعدها مثناة مكسورة وقد نفتح ، وضبط أيضا بفتح الميم الثانية وتشديد المثناة والمعنى منتصبا قائما ، قال ابن التين : كذا وقع في البخاري ، والذي في اللغة : مثل بفتح أوله وضم المثناة وبفتحها قائما يمثل بضم المثناة مثولا فهو مائل إذا انتصب قائما ، قال عياض : وجاء هنا مثلا يعنى بالتشديد أى مكلمنا نفسه ذلك اه . ووقع في رواية الاسماعيلي عن الحسن ابن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث : « فقام النبي ﷺ لهم مثيلا » ، بوزن عظيم وهو فقيل من مائل ، وعن ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن الحجاج مثله وزاد « يعنى مائلا » . **قوله** ( اللهم أنتم من أحب الناس إلى ) زاد في رواية ابن معمر قالها ثلاث مرات ، وتقديم لفظ اللهم يقع للترك أو للاستشهاد بالله في صدقه ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن علية عن عبد العزيز : اللهم انهم ، والباقي مثله وأعادها ثلاث مرات ، وقد اتفقا كما تقدم في



فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس : جاءت امرأة من الانصار الى رسول الله ﷺ ومعهما صبي لها فكلما قال : والذي نفسي بيده انكم لاحب الناس الى مرتين ، وفي رواية تأتي في كتاب التذود « ثلاث مرات » ود من ، في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية حديث الباب

٨٦ - باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة ؟ ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ، ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار ، فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء ، فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعمكم لكم طعاما فرجع

٥١٨١ - حديث إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، ففرقت في وجهه للكرهية ، فقلت يا رسول الله أنوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذنبت ؟ فقال رسول الله ﷺ : ما بال هذه التمرقة ؟ قالت فقلت اشتريتها لك لتهمد عليها وتموت بها ، فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ، ويقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وقال : إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة ،

قوله ( باب هل يرجع إذا رأى منكرا في الدعوة ) هكذا أورد الترجمة بصورة الاستفهام ، ولم يبت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سأل عنه ان شاء الله تعالى . قوله ( ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع ) كذا في رواية المستدلى والاصيلي والقباسي وعبدوس ، وفي رواية الباقرين : أبو مسعود ، والاول تصحيف فيما أظن فاني لم أر الاثر المعلق الا عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ، وأخرجه البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود : ان رجلا صنع طعاما فدعا فقال : أفي البيت صورة ؟ قال : نعم . فاني أن يدخل حتى تنكسر الصورة ، وسنده صحيح . وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبة بن عمرو الانصاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أنف عليه . قوله ( ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار فقال ابن عمر : غلبنا عليه النساء . فقال : من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك ، والله لا أطعمكم لكم طعاما . فرجع ) وصله أحمد في « كتاب الورع » ، ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : أعرست في عهد أبي ، فأذن أبي الناس ، فكان أبو أيوب فيمن آذنا وقد سترنا بيتي بيجاد أخضر ، فأقبل أبو أيوب فاطلع فراه فقال : يا عبد الله أنترون الجدار ؟ فقال ابن مسعود : غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب ، فقال : من خشيت أن تغلبه النساء ، فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : فاقبل أصحاب النبي ﷺ يدخلون الاول فالاول ، حتى أقبل أبو أيوب ، وفيه « فقال عبد الله : أنسمت عليك لترجعن ، فقال : وأنا أهنم على نفسي أن لا أدخل بومي هذا ، ثم أنصرف ، وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وأزال ما أنكر ولم يرجع كما صنع أبو أيوب ، فدرونا في « كتاب الزهد لاحد » من طريق عبد الله بن عتبة قال : دخل ابن عمر

بيت وجل دعاه إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالسكور ، فقال ابن عمر : يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ؟ ثم قال  
لنفر معه من أصحاب محمد ﷺ : لبيتك كل رجل ما يليه ، . وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي « أن عبيد الله بن  
عبد الله بن عمر دعى امرئ فرأى البيت قد ستر فرجع ، فسئل فذكر قصة أبي أيوب ، . ثم ذكر المصنف حديث  
عائشة في الصور وسياق شرحه وبيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس ، وموضع الترجمة منه قولها « فام على  
الباب فلم يدخل ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز الدخول في الدعة يكون فيها منكر بما نهى الله ورسوله عنه لما في  
ذلك من إظهار الرضا بها ، ونقل مذاهب القدماء في ذلك ، وحاصله إن كان هناك محرم وقدر على إزالته فأزاله فلا  
بأس ، وإن لم يقدر فليرجع ، وإن كان مما يكره كراهة تنزيه فلا يخفى الورع ، وبما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر  
من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت جندره ، ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر ،  
فيحمل فعل أبي أيوب على كراهة التنزيه جمعا بين الفقهاء ، ويحتمل أن يكون أبو أيوب كان يرى التحريم والذين  
لم ينكروا كانوا يرون الإباحة ، وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت إليه ، قالوا إن كان لهو بما اختلف فيه فيجوز  
الحضور ، والاولى الترك . وإن كان حراما كشرع الخمر نظر فإن كان المدعو من إذا حضر رفع لاجله فليحضر ،  
وإن لم يكن كذلك ففيه تشافعية وجهان : أحدهما يحضر ويكره بحسب قدرته ، وإن كان الاول أن لا يحضر . قال  
البيهقي : وهو ظاهر نص الشافعي ، وعليه جرى العراقيون من أصحابه . وقال صاحب الهداية ، من الخنيفة : لا  
بأس أن يقعد ويأكل إذا لم يكن يقتدى به ، فإن كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب  
المعصية . وحكى عن أبي خنيفة أنه قعد ، وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقتدى به ، قال : وهذا  
كله بعد الحضور ، فإن علم قبله لم تلزمه الإجابة ، والوجه الثاني تشافعية تحريم الحضور لأنه كالرضا بالمنكر وصححه  
المرائزة ، فإن لم يعلم حتى حضر فليمنهم ، فإن لم ينتهوا فليخرج إلا إن خاف دلى نفسه من ذلك ، وعلى ذلك جرى  
الحنابلة . وكذا اعتبر المالكية في وجوب الإجابة أن لا يكون هناك منكر ، وإذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له  
أن يحضر موصفا فيه هو أصلا حكاه ابن بطال وغيره عن مالك ، ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين  
« نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، ، ويؤيده مع وجود الأمر  
المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعا « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها  
الخمر ، وإسناده جيد ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر ، وأبو داود من حديث ابن عمر  
بسنده فيه انقطاع ، وأحمد من حديث عمر . وأما حكم ستر البيوت والمجدران ففي جوازه اختلاف قديم ، وهزم  
جمهور الشافعية بالكراهة ، وصرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم ، واحتج بحديث عائشة « أن النبي ﷺ  
قال : إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين ، وجذب الستر حتى متكته ، وأخرجه مسلم . قال البيهقي : هذه اللفظة  
تدل على كراهة ستر المجدار ، وإن كان في بعض ألفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة . وقال غيره : ليس في  
السياق ما يدل على التحريم ، وإنما فيه نفي الأمر لذلك ، ونفي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي ، لكن يمكن أن يحتاج بفعله  
ﷺ في متكته . وجاء النهي عن ستر المجدر صريحا ، منها في حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره « ولا تستروا  
المجدر بالثياب ، وفي إسناده ضعف ، وله شاهد مرسل عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه ،  
وعند سعيد بن منصور من حديث سليمان موقوفا « انه أنكر ستر البيت وقال : أحرم بيتكم أو تحولت الكعبة

هذكم؟ قال لا أدخله حتى يهتك، وتقدم قريبا خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك، وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي أنه رأى أيتما مستورا فقدم وبكى وذكر حديثا عن النبي ﷺ فيه وكيف بكم إذا سترتم بيوتكم، الحديث وأصله في الناس

## ٧٧ - باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس

٥١٨٢ **حدثنا** سعيد بن أبي مریم حدثنا أبو نحران قال حدثني أبو حازم عن سهل قال لما عرس أبو أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ وأصحابه فما صنع لهم طعاما ولا قرابة إليهم إلا امرأته أم أسيد، بليت تمرات في نور من حجارة من الليل، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أمانته له فسقته تتخفه بذلك،

قوله (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) أي بنفسها، ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أبي أسيد، وترجم عليه في الذي بعده والنقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس، وتقدم قبل أبواب في إجابة الدعوة، قوله (عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت سهل بن سعد، قوله (لما عرس) كذا وقع بتشديد الزاء، وقد أنكره الجوهري فقال: أعرس ولا تقل عرس. قوله (أبو أسيد) في الرواية الماضية ودعا أبو أسيد النبي ﷺ في عرسه، وزاد في هذه الرواية وأصحابه، ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين. قوله (فما صنع لهم طعاما ولا قرابة إليهم إلا امرأته أم أسيد) بضم الهزة، وهي من وافقت كنيته كنية زوجها، واسمها سلامة بنت وهيب. قوله (بليت تمرات) بموحدة ثم لام ثقيلة أي أنقعت كما في الرواية التي بعدها، وإنما ضبطته لأن رأيت في شرح ابن التين ثلاث، بلفظ العدد وهو تصحيف، وزاد في الرواية التي بعدها وقالت أوقال، كذا بالشك لغير الكشمي وله وقالت أرماتندرون، بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل، وهي المعتمدة، فالحديث من رواية سهل وإس لام أسيد فيه رواية، وعلى هذا فقله، أندرون ما أنقعت، يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضعين، وعلى رواية الكشمي يكون بمكرن العين وضم التاء. قوله (في نور) بالمشاة لإناء يكون من نحاس وغيره، وقد بين هنا أنه كان من حجارة. قوله (أمانته) بثلاثه ثم مشاء، قال ابن التين: كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثيا وأمانته، غير ألف أي مرسته بيدها، يقال مائة يمونه ويميشه بالواو وبالياء وقال الخليل: مثل الملح في الماء ميثا أذنته وقد أنمسات هو اه، وقد أثبت المروى القتين مانه وأمانته ثلاثيا ورباعيا. قوله (تحفة بذلك) كذا البسملي والسرخسي تحفة بوزن لقمة، وللأصيل مثله، وعنه بوزن تحفه، وهو كذلك لابن السكن بالحاء والصاد الثقيلة، وكذا هو لمسلم، وفي رواية الكشمي تحفته بذلك، وفي رواية النفس تتخفه بذلك. وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن بدعوه، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة وسراعاة ما يجب عليها من الستر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك، وشرب ما لا يسكر في الوليمة، وفيه جواز لإناء كبير القوم في الوليمة بشئ دون من معه

## ٧٨ - باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس

٥١٨٣ **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال سمعت سهل

ابن سعد أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لعرسه فكانت امرأته خادمتهم يومئذ وهي العروس فقالت أو قال أتدرون ما أنقصت رسول الله ﷺ؟ أنقصت له تمرات من الليل في تور.

قوله (باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله، وقوله الذي لا يسكر، استنبطه من قرب العهد بالقبح لقوله: أنقصته من الليل، لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمر، وإذا لم يتخمر لم يسكر.

## ٧٩ - باب المداراة مع النساء، وقول النبي ﷺ «إنما المرأة كالضلع»

٥١٨٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «المرأة كالضلع: إن اقتها كسرته» وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج»

قوله (باب المداراة) هو بغير من بمعنى الجمالة والملاينة، وأما بالحر فضاء المدافعة، وليس مراداً هنا. وقوله «مع النساء» وقول النبي ﷺ «إنما المرأة كالضلع» أورده في الباب عن أبي هريرة بلفظ «المرأة كالضلع»، وقد أخرجه الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري بلفظ «إنما» في أوله، وذلك أن البخاري قال وحدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الأوبسي قال حدثني مالك، وأخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد، ومن طريق إسحق بن إبراهيم بن سويد عن الأوبسي كلاهما عن مالك، وأوله «إنما» وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أبي اسماعيل الترمذي عن الأوبسي، وأخرجه من طريق خالد بن مخلد وأوله «إن المرأة» وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ «إن المرأة خلقت من ضلع، إن تستقيم لك على طريقة قوله (عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في «الغرائب»، عن مالك «أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأهرج أخبره أنه سمع أبا هريرة، وساق المتن بنحو لفظ سفيان لم يكن قال «على خلية واحدة، إنما هي كالضلع، الحديث». ووقع لنا بلفظ المداراة من حديث سمرة دفعه وخلقت المرأة من ضلع، فإن قمها تسكرها، فدارها تهش بها، أخرجه ابن حبان. والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله «وفيها عوج، بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم الالكتر وبالفتح أبعضهم، وقال أهل اللغة: العوج بالفتح في كل منتصب كالخناط والعود وشبهه، وبالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين. ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرن والكسر فيما ليس بمرن. وقال القرطبي: بالفتح في الأجسام وبالكسر في المعاني، وهو نحو الذي قبله. وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال: كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح

## ٨٠ - باب الوصاة بالنساء

٥١٨٥ - **حدثنا** إسحاق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِي جَارَهُ...»

(الحديث ٥١٨٥ - أطرافه في: ٦٠١٨، ٦١٣٦، ٦١٣٨، ٦٤٧٥)

٥١٨٦ - ... واستوصوا بالنساء خيراً فانهن خلقن من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، فاستوصوا بالنساء خيراً »

٥١٨٧ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال وكذا نكح الصحابة والانبساط إلى نسائنا على عهد النبي ﷺ هيبة أن ينزل فينا شيء ، فلما توفي النبي ﷺ تسكنا وانبطنا »

قوله ( باب الوصاة بالنساء ) بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم ، وفي بعض الروايات ( الوصاية ) . قوله ( عن مبصرة ) هو ابن عمار الأشجعي ، وقد تقدم ذكره في بدء الخلق ، وأبو حازم هو الأشجعي سليمان مولى عزة بمهمة مفتوحة ثم زاعى ثقيلة . قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره ، واستوصوا بالنساء خيراً ) الحديث ، هما حديثان يأتي شرح الأول منهما في كتاب الأدب ، وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفي شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الأول ، وذكر بدله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فإذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليسكت . . والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد قريباً جمع وربما أفرد ، وربما استوعب وربما اقتصر ، وقد تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقنصراً على الثاني ، وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن زكريا عن حسين بن علي ، وأخرجه الإسماعيلي عن ابن بعل عن يحيى بن أبي إسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قري ضيفه ، الحديث . قوله ( فانهن خلقن من ضلع ) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن ، وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس « أن حواء خلقت من ضلع آدم الأفصر الأيسر وهو نائم ، وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد ، وأغرب الذروي فراه للنقهاء أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء معوج ، وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبيه المرأة بالضلع ، بل يستفاد من هذا نكتة التشبيه وأنها عوجاء مثله لكون أصلها منه ، وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق . قوله ( وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ) ذكر ذلك تأكيداً لمعنى الكسر ، لأن الإقامة أمرها أظهر في الجهة العليا ، أو إشارة إلى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لمن ، ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لأهل المرأة لأن أهلاً رأساً ، وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الأذى ، واستعمل « أعوج » وإن كان من العيوب لأنه أفضل للصفة وأنه شاذ ، وإنما يمتنع عند الالتباس بالصفة فإذا تميز عنه بالقرينة جاز البناء . قوله ( فإن ذهبت تقيمه كسرته ) الضمير للضلع لأعلى الضلع ، وفي الرواية التي قبله « أن أفتها كسرتها » ، والضمير أيضاً للضلع وهو يذكر ويؤنث ، ويحتمل أن يكون للمرأة ، ويؤيده قوله بعده « وإن استمتعت بها » ، ويحتمل أن يكون المراد بكسره الطلاق ، وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم « وإن ذهبت تقيمتها كسرتها وكسرها طلاقها » . قوله ( وإن تركته لم يزل أعوج ) أي وإن لم تقمه ، وقوله « واستوصوا أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فبين واحلوا بها ، قاله البيضاوي ، والحامل على هذا التقدير أن الاستيعاء استفعال ، وظاهره

طلب الوصية وليس هو المراد ، وقد تقدم له توجيهات أخر في بدء الخلق . قوله ( بالنساء خيرا ) كأن فيه رمزا الى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه فيستمر على عوجه ، والى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده «باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا» فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبع عليه من النقص الى دعاوى المعصية بمباشرتها أو ترك الواجب ، وانما المراد أن يتركها على أعوجاجها في الأمور المباحة . وفي الحديث التدب الى المداراة لاستمالة النفوس وتألف القلوب . وفيه سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر على هوجهن ، وأن من رام تقويم قانه الانتفاع بهن مع أنه لا يغنى الانسان عن امرأة يسكن اليها ويستعين بها على معاشه ، فكأنه قال : الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) قوله ( كذا تنق ) أى تتجنب ، وقد بين سبب ذلك بقوله «هبة أن ينزل فينا شيء» أى من القرآن ، ووقع صريحا في رواية ابن مهدي عن الثوري عند ابن ماجه . وقوله «فلما توفى» يشعر بأن الذي كانوا يتركونه كان من المباح ، لكن الذى يدخل تحت البراءة الأصلية ، فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم . وبعد الوفاة النبوية أمنوا ذلك ففعلوه تمسكا بالبراءة الأصلية

### ٨١ - باب ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾

٥١٨٨ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حاد بن زيد عن أيوب عن نافع عن عبد الله قال : « قال النبي ﷺ : «كلكم راج وكلكم مسئول : فالإمام راج وهو مسئول ، والرجل راج على أهله وهو مسئول ، والمرأة راجعة على بيت زوجها وهي مسئولة ، وللعبد راج على مال سيده وهو مسئول ، ألا فكلكم راج وكلكم مسئول »

قوله ( باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم ، وأورد فيه حديث ابن عمر «كلكم راج وكلكم مسئول عن رعيته ، ومطابقته ظاهرة لأن أهل المرأة ونفسه من جملة رعيته ، وهو مسئول عنهم لأنه أمر أن يحرس على رعايتهم من النار ، وامثال أوامر الله واجتناب مناهيه ، وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الأحكام مستوفى ان شاء الله تعالى

### ٨٢ - باب حسن الماشرة مع الأهل

٥١٨٩ - **حدثنا** سليمان بن عبد الرحمن وعلى بن حنبل قال أخبرنا عيسى بن يونس **حدثنا** هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت « جلس إحدى عشرة امرأة قصاهدن وأما قدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئا . قالت الأولى : زوجي لحم جمل غث على رأس جبل ، لاسهل في رثتي ، ولا تميم يئنقل . قالت الثانية : زوجي لا أبث خبره ، إن أخاف أن لا أذكره ، إن أذكره أذكر هجره وجره . قالت الثالثة : زوجي المشنق ، إن أطلق أطلق ، وإن أسكت أسكت . قالت الرابعة : زوجي كليل نهامة ، لا حر ولا كفرة ولا نخاعة ولا سامة . قالت الخامسة : زوجي إذا دخل فهد ، وإن خرج أسيد ، ولا

يَسْأَلُ عَمَّا عَمِدَ . قَالَتِ السَّادَةُ : زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفًّا ، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ ، وَإِنْ اضْطَجَعَ الْتَفَّ ، وَلَا يُوَلِّجُ  
الْكُفَّ لِيَهْلُمَ اللَّبَثَ . قَالَتِ السَّابِعَةُ : زَوْجِي غَيَّاهُ - أَوْ عَيَّاهُ - طَبَّاهُ ، كُلُّ دَاهٍ لَهُ دَاهٌ ، شَجَّكَ أَوْ فَلَكَ أَوْ جَمَعَ  
كَلَّكَ . قَالَتِ الثَّمَانِيَّةُ : زَوْجِي الْمُسُّ مَسُّ أَرْبَبٍ ، وَالرَّيْحُ رَيْحُ زَرْبٍ . قَالَتِ التَّاسِعَةُ : زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ ،  
طَوِيلُ النَّجَادِ ، عَظِيمُ الرَّمَادِ ، قَرِيبُ اللَّبَيْتِ مِنَ النَّادِ . قَالَتِ الْعَاشِرَةُ : زَوْجِي مَالِكٌ وَمَا مَالِكٌ ، مَا لِكَ خَيْرٌ مِنْ  
ذَلِكَ ، لَهُ إِبِلٌ كَثِيرَاتُ الْمُبَارِكِ ، فَلَبِلَاتُ الْمَسَارِحِ ، وَإِذَا سَمِعْتَ صَوْتَ اللَّزْهِرِ ، أُبْقِنُ أَنَّهُنَّ هُوَ ذَلِكَ . قَالَتِ  
الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ : زَوْجِي أَبُو زَرْعٍ فَا أَبُو زَرْعٍ ، أَنَسٌ مِنْ حُلَى أَذْنِي ، وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضْدِي ، وَبَجَحَى  
فَبَجَحَتْ إِلَى نَفْسِي ، وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةٍ بِشَقٍّ ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ صَهْبِلٍ وَأَطِيطٍ ، وَدَائِسٍ وَمُنْقَرٍ ، فَعَنْدَهُ  
أَقُولُ فَلَا أَتُبَحُّ وَأَرْقُدُ فَأَنْصَبُ ، وَأَمْرَبُ فَأَنْتَبِحُ . أُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، فَأُمُّ أَبِي زَرْعٍ ، مُكُومُهُا رَدَّاحٌ ، وَيُدْتَمِهَا  
فَسَّاحٌ . ابْنُ أَبِي زَرْعٍ فَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ ، مَضْجَعُهُ كَمَسَلٍ شَطِيطٍ ، وَبَشْمُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرِقَةِ . بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ، فَابْنَتُ  
أَبِي زَرْعٍ ، طَوْعُ أَبِيهَا ، وَطَوْعُ أُمِّهَا ، وَمَلْهُ كَسَائِهَا ، وَغِيظُ جَارَتِهَا . جَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ، فَاجَارِيَةُ أَبِي زَرْعٍ ،  
لَا بُتُّ حَدْبَتَنَا تَبْثِينًا وَلَا مُنْقَثُ مِيرَتَنَا تَقِيْنَا ، وَلَا تَمَلُّ بَيْعَتَنَا تَمَشِيْنَا ، قَالَتْ خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ وَالْأَوَطَابُ مُنْخَضُ ،  
فَلَقِيَ امْرَأَةً مَعَهَا وَلَدَانِ لَهَا كَالْفَهْدَيْنِ يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ خَصْرِهَا بَرْمَقَيْنِ ، فَطَافَنِي وَنَسَكَحَهَا ، فَهَكَمْتُ بِمَدَّةِ رُجُلَا  
صَرِيحًا ، رَكِبَ سَرِيحًا ، وَأَخَذَ خَطِيحًا ، وَأَرَاخَ عَلَى تَعَامُرِيَا ، وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ زَوْجِيَا ، وَقَالَ كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ ،  
وَمِيرِي أَهْلَكَ ، قَالَتْ فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْفَرَاتِيهِ أَبِي زَرْعٍ . قَالَتِ عَائِشَةُ قَالَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
كَتُّ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمُّ زَرْعٍ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَةَ قَالَ هِشَامُ : وَلَا تُعَشِّشُ بَيْعَتَنَا تَمَشِيْنَا . قَالَ أَبُو هَبْدٍ اللَّهُ وَقَالَ  
بَعْضُهُمْ فَأَنْقَضُ بِالْمِيمِ وَهَذَا أَصَحُّ

٥١٩٠ -- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الْأَزْهَرِيِّ عَنْ عُروَةَ عَنْ مَائِشَةَ قَالَتْ  
كَانَ الْحَبَشُ يَلْعَبُونَ بِحُرَابِهِمْ فَسَتَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَنَا أَنْظُرُ ، فَارْزَلْتُ أَنْظُرَ حَتَّى كُنْتُ أَنَا أَنْصَرِفُ ، فَانْقَدُّوا  
فَقَدَرَ الْجَارِيَةُ الْحَدِيثَةَ فَحَسَّنَ تَسْمِعُ الْقَهْوَ

قوله ( باب حسن المعاشرة مع الأهل ) قال ابن المنير : به هذه الترجمة على أن إيراد النبي ﷺ هذه الحكاية  
- يعنى حديث أم زرع - ليس خليًا عن قاعدة شرعية ، وهى الاحسان فى معاشره الأهل . قلت : وايس فيما ساقه  
البخارى التصريح بان النبي ﷺ أورد الحكاية ، وسيأتى بيان الاختلاف فى رفعه ووقفه ، وليست الفائدة من  
الحديث معصورة فيما ذكر ، بل سيأتى له فوائد أخرى : منها ما ترجم عليه النسائى والترمذى ، وقد شرح حديث أم  
زرع اسماعيل بن أبى أويس شيخ البخادى ، وروينا ذلك فى جزء إبراهيم بن ديزيل الحافظ من روايته عنه ، وأبو

هبید القاسم بن سلام فی « غریب الحدیث » ، وذكر أنه نقل عن عدة من أهل العلم لا یحفظ عددهم ، و تعقب علیه فیہ  
 مواضع أبو سعید الضریر النیسابوری وأبو محمد بن قتیبہ کل منهما فی تأییف مفرد ، والخطابی فی « شرح البخاری » ،  
 وثابت بن قاسم ، وشرحه أيضا الزبیر بن بکار ثم أحمد بن عبید بن ناصح ثم أبو بکر بن الأنباری ثم إلیق الکاذبی  
 فی جوده مفرد وذكر أنه جمعه عن یعقوب بن السکیت وعن أبي عبيدة وعن غیرهما ، ثم أبو القاسم هبید الحکیم بن  
 حبان المصری ثم الزمخشري فی « الفائق » ، ثم القاضي عیاض وهو أجملها وأوسعها ، وأخذ منه غالب الشراح بعده  
 وقد لخصت جميع ما ذكره . قوله ( حدثنا سليمان بن عبد الرحمن ) فی رواية أبي ذر « حدثني » وهو المعروف  
 بابن بنت شرحبیل الدمشقی (وعلى بن حجر) بضم المهملة وسكون الجیم وعیسی بن یونس أي ابن أبي إلیق السیسی  
 ووقع منسوبا كذلك عن الاسماعیلی . قوله ( حدثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة ) فی رواية مسلم وأبی  
 یعلی عن أحمد بن حنبل بجم ونون خفيفة عن عیسی ابن یونس عن هشام « أخبرني أخني عبد الله بن عروة ، وهذا  
 من نوادر ما وقع لهشام بن عروة فی حدیثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أماله واسطة ، ومثله ما سیأتی فی اللباس  
 من طریق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ، ومضت له فی احبسة رواية بواسطة اثنين  
 بينهما وبين أبيه ، ولم یختلف علی عیسی بن یونس فی استاده وسياقه ، لكن حکى عیاض عن أحمد بن داود الحرائی  
 أنه رواه عن عیسی فقال فی أوله « عن عائشة عن النبي ﷺ » وساقه بطوله مرفوعا كله ، وكذا حکاه أبو عبيد أنه  
 بلغه عن عیسی بن یونس وتابع عیسی بن یونس علی رواية مفصلا فیما حکاه الخطیب سويد بن عبد العزيز وكذا  
 سعید بن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام ، وستأتی روايته تعلیقا وأذكر من وصلها عند الفراغ  
 من شرح الحدیث ، وخالفهم الهیثم بن عدى فیما أخرجه الدارقطنی فی الجزء الثاني من « الافراد » ، فرواه عن  
 هشام بن عروة عن أخيه یحیی بن عروة عن أبيه ، وخطأه الدارقطنی فی « العلل » وصوب أنه عبد الله بن عروة ،  
 وقال عقبه بن خالد وعباد بن منصور وروایتهما عند النسائی ، والداروردي وهبید الله بن مصعب وروایتهما عند  
 الزبیر بن بکار ، وأبو أریس فیما أخرجه ابنه عنه ، وعبد الرحمن بن أبي الزناد وروایته عند الطبرانی ، وأبو  
 معاوية وروایته عند أبي عوانة فی صحیحه کلهم عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة ، وأدخل بينهما واسطة ،  
 أيضا عقبه بن خالد أيضا فرواه عن هشام بن عروة عن یزید بن رومان عن عروة لكن اقتصر علی المرفوع ، وبين  
 ذلك البزار ، قال الدارقطنی وليس ذلك بمدفوع فقد رواه أبو أریس أيضا وإبراهیم بن أبي یحیی عن یزید بن  
 رومان اه ، ورواه عن عروة أيضا حفیدہ عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الاسود محمد بن عبد  
 الرحمن بن نوفل الا أنه كان یقتصر علی المرفوع منه وینکر علی هشام بن عروة سیاقه بطوله ویقول انما كان عروة  
 یحدثنا بذلك فی السفر نقطة منه ، ذكره أبو عبيد الآجری فی استلثه عن أبي داود . قلت : ولعل هذا هو السبب  
 فی ترك أحمد تخريجه فی مسنده مع کبره ، وقد حدث به الطبرانی عن هبید الله بن أحمد لكن عن غیر أبيه ، وقال  
 العقيلي قال أبو الاسود لم یرفعه الا هشام بن عروة . قلت : المرفوع منه فی الصحیحین « كنت لك كأبی ذرع لأم  
 ذرع » وباقیه من قول عائشة ، وجاء خارج الصحیح مرفوعا كله من رواية عباد بن منصور عند النسائی وساقه  
 بسياق لا یقبل التأویل واغظه « قال لی رسول الله ﷺ : كنت لك كأبی ذرع لأم ذرع . قالت عائشة بأبی وأمی  
 یا رسول الله ومن كان أبو ذرع ؟ قال : اجتمع نساء » فساق الحدیث كله ، وجاء مرفوعا أيضا من رواية عبد الله



ابن مصعب والدراوردي عند الزبير بن بكار ، وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة ، وهي رواية الهيثم بن عدي أيضا ، وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن عروة ، وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس ، كذلك قال عياض ، وكذا ظاهر رواية حنبل ابن إسحق عن موسى بن اسماعيل عن سعيد بن سلة بسنده المتقدم فإن أوله عنده ، قال لي رسول الله ﷺ : كنت لك كآب زرع لام زرع ، ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع ، قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا . وأخذ القرطبي هذا الاحتمال لحزم به وزعم أن ماعداه وهم ، وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي ، لكن يعكر عليه أن في بعض طرقة الصحيحة : ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث ، وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي أشرت إليها ولفظه : كنت لك كآب زرع لام زرع ، ثم أنشأ رسول الله ﷺ يحدث ، فالتفتي الاحتمال . ويقوى رفع جميعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي ﷺ سمع الفصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعا من هذه الحديثية ، ويكون المراد بقول الدارقطني والتخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف من قول عائشة هو أن الذي تلفظ به النبي ﷺ لما سمع الفصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكما ، ويكون من عكس ذلك فاسب فصي الفصة من ابتدائها إلى انتهائها إلى النبي ﷺ وأصحها كما سيأتي بيانه . قوله ( جلس إحدى عشرة ) قال ابن التين : التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل ( وسورة في المدينة ) وفي رواية أبي عوانة : جلست ، وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم : جلسن ، بالنون وفي رواية للنسائي : اجتمع ، وفي رواية أبي عبيد : اجتمعت ، وفي رواية أبي يعلى : اجتمعن ، قال القرطبي زيادة النون على لفة أكلوني البراغيث وقد اثبتتها جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى ( واسرورا النهوى الذين ظلوا ) وقوله تعالى ( فعموا وصموا كثير منهم ) وحديث : يتماقبون فيكم ملائكة ، وقول الشاعر :

يلوموني في اشتراء النخيل      ل قوى فسلكهم يعدل

وقد تسكف بعض النحاة رد هذه اللفظة إلى اللغة المشهورة وهي أن لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية ولا التأنيث في الفعل إذا تقدم على الاسماء ، وخرج لها وجوها وتقديرات في غالبها نظر ، ولا يحتاج إلى ذلك بعد ثبوتها نقلًا وصحتها استعلا والله أعلم . وقال عياض : الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع ، قال سيبويه : حذف اكتفاء بما ظهر ، تقول مثلا قام قومك فلو تقدم الامم لم يحذف فتقول قومك قام بل قاموا ، وبما يوجه ما وقع هنا أن يكون إحدى عشرة ، بدلا من التضمير في : اجتمعن ، والنون على هذا ضمير لا حرف علامة ، أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل : من هن ؟ فقيل : إحدى عشرة ، أو باضمار أعني . وذكر عياض أن في بعض الروايات : إحدى عشرة نسوة ، قال : فإن كان بالنسب احتاج إلى اختار أعني أو بالرفع فهو بدل من إحدى عشرة ومنه قوله تعالى ( وقطعانهم اثنتي عشرة أسباطا ) قال الفارسي : هو بدل من قطعانهم وليس بتمييز اه . وقد جرد غيره أن يكون تمييزا بتأويل يطول شرحه . ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت : غرت بمال أبي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية - وفيه - فقال النبي ﷺ : اسكني يا عائشة فاني كنت لك كآب زرع لام زرع ، ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند

له لمرسل من طريق سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن [ عن ] عمرو بن الحارث عن الأسود بن جبر المغازي (١) قال : دخل رسول الله ﷺ على عائشة وقاطمة وقد جرى بينهما كلام ، فقال : ما أنت بمنتهية يا حميرة عن ابنتي ، إن مثلي ومثلك كآبي زرع مع أم زرع . فقالت : يا رسول الله حدثنا عنهما ، فقال : كانت قرية فيها إحدى عشرة امرأة ، وكان الرجل خلوقاً ، فقلن تعالين نتذاكر أزواجهن بما فيهم ولا نسكذب ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عند أبي عروانة في صحيحه بلفظ : كان رجل يكنى أبا زرع واسماته أم زرع ، فتهقول : أحسن لي أبو زرع ، وأعطاني أبو زرع ، وأكرهني أبو زرع ، وفعل بي أبو زرع . ووقع في رواية الزبير بن بكار ودخل عليّ رسول الله ﷺ وعندى بعض نسائه فقال يحضني بذلك : يا عائشة أنا لك كآبي زرع لأم زرع . قلت : يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع ؟ قال : إن قرية من قرى البين كان بها بطن من بطون البين وكان منهن إحدى عشرة امرأة ، وانهن خرجن إلى مجلس فقلن : تعالين فلنذكر بعولتنا بما فيهم ولا نسكذب ، فليستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلاتهم وبلادهم ، لكن وقع في رواية الهيثم أنهن كن بمسكة . وأفاد أبو محمد بن حزم فيما نقله عياض أنهن كن من خثعم ، وهو يوافق رواية الزبير أنهن من أهل البين ، ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه أنهن كن في الجاهلية ، وكذا عند النسائي في رواية عقبة بن خالد عن هشام ، وحكى عياض ثم النووي قول الخطيب في « المهمات » : لا أعلم أحداً سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع إلا من الطريق الذي أذكره وهو غريب جداً ، ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار . قلت : وقد ساقه أيضاً أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فانه ساقه من طريق الزبير بن بكار بسنده ، ثم ساقه من الطريق المرسل وقال : فذكر الحديث نحوه ، وسمى ابن دريد في « الوشاح » أم زرع عائكة ، ثم قال النووي : وفيه - يعني سياق الزبير بن بكار - أن الثانية اسمها عمرة بنت عمرو ، واسم الثالثة حبي بضم المهملة وتشديد الموحدة مقصور بذت كعب ، والرابعة مبهدة بنت أبي هريرة ، والخامسة كبشة ، والسادسة هند ، والسابعة حبي بنت علقمة ، والثامنة بنت أوس بن عبد (٢) ، والعاشر كبشة بنت الأرقم اهـ ، ولم يسم الأولى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا ابنة أبي زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبو زرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع ، وقد نبه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين ، وليس كذلك فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي أربعة هنا ، والثانية في رواية الزبير هي الثامنة هنا ، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا ، والرابعة عند الزبير هي الأولى هنا ، والخامسة عنده هي التاسعة هنا ، والسادسة عنده هي السابعة هنا ، والسابعة عنده هي الخامسة هنا ، والثامنة عنده هي السادسة هنا ، والتاسعة عنده هي الثانية هنا ، والعاشر عنده هي الثالثة هنا . وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ، ولا ضير في ذلك ولا اثر للتقديم والتأخير فيه ، إذ لم يقع تسميتهن . نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة ، وهي سياق الخمسة اللاتي ذعن أزواجهن على حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير إلى ترتيبهن في الكلام على قول السادسة هنا ، وقد أشار إلى ذلك في قول عروة عند ذكر الخامسة ، فهو لا يحسن يشكون ، وإنما نهت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من التسمية مع المخالفة في سياق الأعداد ، فيظن

(١) الأسود بن جبر غير مذكور في الاسابة ، وصائر السند يحتاج إلى تحقيق

(٢) في نسخة أخرى : عبد وه

لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لا أبت خبره ، وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس أرنب ، وهكذا الخ فللتنبية عليه قاعدة من هذه الحثية . قوله ( فتعاهدن وتعافدن ) أي الزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقدا . قوله ( أن لا يكتمن ) في رواية ابن أبي أويس وعقبة أن يتصادقن بينهما ولا يكتمن ، وفي رواية سعيد بن سلفة عند الطبراني أن ينهين أزواجهن ويصدقن ، وفي رواية الزبير فتبايمن على ذلك . قوله ( قالت الأولى زوجي لحم جبل غث ) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة ، ويجوز جره صفة للجمل ورفع صفة للحم ، قال ابن الجوزي : المشهور في الرواية الخفض ، وقال ابن ناصر : الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره ، والفك المزيل الذي يستغث من هزاله أي يستترك ويستكره ، مأخوذ من قولهم : غث الجرح غثا وغثيا إذا سال منه القيح واستغثه صاحبه ، ومنه أغث الحديث ، ومنه غث فلان في خلقه ، وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث الخياط : فيه الغث والسمين . قوله ( على رأس جبل ) في رواية أبي عبيد والترمذي « وع » ، وفي رواية الزبير بن بكار « وع » ، وهي أوفق للسجع ، والأول ظاهر أي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي إليه ، والوعث بالمثناة الصعب المرتقي بحيث توحد فيه الأقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ، ومنه وعثاء السفر . قوله ( لا سهل ) بالفتح بلا تنوين وكذا « ولا سمين » ، ويجوز فيهما الرفع على خبره مبتدأ مضمرة ، أي لا هو سهل ولا سمين ، ويجوز الجر على أنهما صفة لجبل وجبل . ووقع في رواية عقبة بن خالد عن هشام عند النسائي بالنصب منونا فيهما « لا سهلا ولا سمينا » ، وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده « لا بالسمين ولا بالسهل » ، قال عياض : أحسن الأوجه عندي الرفع في الكلمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ ، وذلك أنها أودعت كلاما تشبيه شيئين بشيئين : شبهت زوجها باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ، ثم فسرت ما أجملت فذكر أنها قالت : لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لأخذ اللحم ولو كان سهلا ، لأن الشيء المزهود فيه قد يؤخذ إذا وجد بغير نصب ، ثم قالت : ولا اللحم سمينا فيتحمل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله . قوله ( فبرتني ) أي فبصعد فيه وهو وصف للجبل ، وفي رواية للطبراني « لا سهل فبرتني إليه » . قوله ( ولا سمين فبنتقل ) في رواية أبي عبيد « فبنتقي » ، وهذا وصف اللحم ، والأول من الانتقال أي أنه لجزاله لا يرغب أحد فيه فبنتقل إليه يقال انتقلت الشيء أي أقلته ، ومعنى « بنتقي » ، ليس له نقي يستخرج ، والنقي المخ ، يقال نقوت العظم ونقيته وأنتقيته إذا استخرجت عنه ، وقد كثر استعماله في اختيار الجيد من الردي . قال عياض : أرادت أنه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي ، وليس المراد أنه فيه نقي يطلب استخراجه ، قالوا آخر ما يبقى في الجمل مخ عظم المفاصل ومخ العيون وإذا نفد لم يبق فيه خير ، قالوا وصفته بقلة الخير وبعده مع القلة ، فشبهه باللحم الذي صمرت عظامه عن الذي وخبث طعمه وريحه مع كونه في مرتقي يشق الوصول إليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله إليه مع توفر دواعي أكثر الناس على تناول الشيء المبدول بمجانا . وقال النووي : فسره الجمهور بأنه قليل الخير من أوجه : منها كونه كاحم الجمل لا كالحم الضأن مثلا ، ومنها أنه مع ذلك مهزول ردي ، وبؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في اللحوم أشد غثاثة من لحم الجمل لأنه يجمع خبث الطعم وخبث الريح ، ومنها أنه صعب تناول لا يوصل إليه إلا بشقة شديدة وذهب الخطابي إلى أن تشبيهها بالجبل الوعر إشارة إلى سوء خلقه ، وأنه يرفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق . وقال عياض : شبهت وعورة خلقه بالجبل

وبعد خبره ببعد اللحم على رأس الجبل ، والزهد فـيـا يـرجـى منه مع قاتله وتعدده بالزهد في لحم الجبل المزبل ، فأعطت التشبيه حقه ووفته قسطه . قوله ( قالت الثانية زوجي لا أبت خبره ) بالموحدة ثم المثناة وفي رواية حكاهما عياض « أنث » بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه ، وعلى رواية النون فإرادها حديثه الذي لا خبر فيه ، لأن أنث بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ، ووقع في رواية الطبراني « لا أنث » بنون وصيم من النميحة . قوله ( أنى أخاف أن لا أذره ) أى أخاف أن لا أترك من خبره شيئاً ، فالضمير للخبر أى أنه لظوله وكثرته أن بدأه لم أقدر على تكيله فاكثفت بالإشارة إلى معانيبه خشية أن يطول الخطب بإيراد جميعها . ووقع في رواية جواد بن منصور هذه النسائي وأخشي أن لا أذره من سوء ، وهذا تفسير ابن السكيت ، ويؤيده أن في رواية عقبة بن خالد « أنى أخاف أن لا أذره » أذكره وأذكر عجره وبجره . وقال غيره الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير وعجره وبجره ، بلا شك كأنها خفيت إذا ذكرت ما فيه أن يجله فيفارقها ، فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على تركه لعلاقته به وأولادى منه ، وأذره بمعنى إفارقه فاكثفت بالإشارة إلى أن له معائب وقفاً بما ألزمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به ، ووقع في رواية الزبير « زوجي من لا أذكره ولا أبت خبره » والاول أبقى بالسجع . قوله ( عجره وبجره ) بضم أوله وفتح الجيم فيهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع عجرة وبجرة بضم ثم سكون ، فالعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصبح ناتئة ، والبجر مثلها إلا أنها مختصة بالتي تكون في البطن قاله الاصمعي وغيره . وقال ابن الأعرابي : العجرة نفخة في الظهر والبجرة نفخة في السرة . وقال ابن أبي أويس : العجر العقد التي تكون في البطن واللسان ، والبجر العيوب . وقيل العجر في الجنب والبطن ، والبجر في السرة . هذا أصلها ، ثم استعمل في المومم والأحوان ، ومنه قول علي يوم الجبل : أشكو إلى الله عجري وبجري . وقال الاصمعي : استعمالاً في المعاييب ، وبه جزم ابن حبيب وأبو عبيد المروري . وقال أبو حنيفة بن سلام ثم ابن السكيت : استعمالاً فيما يكتمه المرء ويخفيه عن غيره ، وبه جزم المبرد . قال الخطابي : أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره الكامنة . قال : ولعله كان مستوراً الظاهر ردى الباطن . وقال أبو سعيد الضرير : عنت أن زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المكارم . وقال الاخفش : العجر العقد تكون في سائر البدن ، والبجر تكون في القلب . وقال ابن فارس : يقال في المثل أنضيت إليه بعجري وبجري أى بأمرى كاه . قوله ( قالت الثالثة زوجي العسنت ) بفتح المهملة ثم المعجمة وتعديد النون المفتوحة وآخره قاف ، قال أبو عبيد وجماعة : هو الطويل ، زاد الثعالبي : المذموم الطول . وقال الخليل : هو الطويل العنتى . وقال ابن أبي أويس : الصقر من الرجال المقدم الجريء . وحكى ابن الأنباري عن ابن قتيبة أنه قال : هو القصير ، ثم قال : كأنه عنده من الأضداد . قال ولم أره أعيره انتهى . والذي يظهر أنه تصحيف عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض ، وقد قال ابن حبيب : هو المقدم على ما يريد ، الشرح في أموره . وقيل السى الخلق . وقال الاصمعي : أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع . وقال غيره : هو المستكره الطول ، وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه ، وعمل ببعد الدماغ من القلب . وأغرب من قال : مدحته بالطول لأن العرب تمدح خلفه وذم خلفه ، فكأنما قالت : له منظر بلا منبر ، وهو محتمل . وقال أبو سعيد الضرير : تكون أرادت مدح خلفه وذم خلفه ، فكأنما قالت : لا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء ، فزوجته تهايه الصحيح أن العسنتى الطويل النجيب الذي يملك أمر نفسه ولا تحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاء ، فزوجته تهايه

أن تطلق بحضرته ، فهي تسكت على مضض . قال الزخشري : وهي من الشكاية البليغة انتهى . ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره دهر على حد السنان المذاق ، بفتح المعجمة وتشديد اللام أي مجرد بوزنه وممنه ، تشير إلى أنها منه على حذر ، ويجعل أن تكون أرادت بهذا أنه أهوج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة . قوله ( أن أظن أظن ، وإن أسكت أظن ) أي إن ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني ، وإن سكنت عنها فانا عنده معاقبة لا ذات زوج ولا أيم ، كما وقع في تفسير قوله تعالى ( فتذروها كالعاقبة ) فكأنها قالت : أنا عنده لا ذات بعمل فأنتفع به ، ولا مطابقة فانفرغ لغيره ، فهي كالعاقبة بين العلو والسفل لا تستقر بأحدهما ، هكذا نورد عليه أكثر الشراح فيما لا يبيد . وفي الشق الثاني عندي نظر ، لأنه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فسترج . والذي يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده ، فأشارت إلى سوء خاتمه وعدم احتماله لكلها ما أن شكك له حالها ، وأنها تعلم أنها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادر إلى طلاقها وهي لا تؤثر تطليقه لمحبتها فيه ، ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة إلى أنها إن سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالعاقبة التي لا ذات زوج ولا أيم ، ويحتمل أن يكون قولها د أظن ، مشتقا من علاقة الحب أو من علاقة الوصلة ، أي إن فطقت طلقني وإن سكنت استمر في زوجة ، وأنا لا أؤثر تطليقي في ذلك أسكت . قال صياض : أوضحت بقولها د على حد السنان المذاق ، مرادها بقولها قبل د أن أسكت أظن ، وإن أظن أظن ، أي أنها إن حادت عن السنان سقطت فها سكنت ، وإن استمرت عليه أهلكها . قوله ( قالت الرابعة : زوجي كليل تمامه ، لا حر ولا قر ، ولا غفلة ولا سامة ) بالفتح بغير تنوين مبنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد ، قال أبو البقاء : وكأنه أشبع بالمعنى أي ليس فيه حر ، فهو أيم ليس وخبرها محذوف ، قال ويقويه ما وقع من التكرير ، كذا قال ، وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) ومثل ( فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ) ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي د ولا برد ، بدل د ولا قر ، زاد في رواية الميهم د ولا غفلة ، بالخاء المعجمة أي لا تقل عنه ، تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطأة على صاحب ، ويحتمل أن يكون ذلك من بنية صفة القيل ، وفي رواية الزبير بن بكار د والفيث غيث غفلة ، قال أبو عبيد أرادت أنه لا شرف فيه يخاف ، وقال ابن الأنباري : أرادت بقولها د ولا غفلة ، أي أن أهل تمامه لا يخافون لتحصنهم بجبالها ، أو أرادت وصف زوجها بأنه حاسي الدمار مانع لداره وجاره ولا غفلة عند من يأوي إليه ، ثم وصفته بالجود . وقال غيره : قد ضربوا المثل بليل تمامه في الطبيب لأنها بلاد حارة في غالب الزمان ، وليس فيها رياح باردة ، فإذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا فيطيب القيل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار ، فوصفت زوجها بجميل العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكأنها قالت : لا أذى عنده ولا مكروه ، وأنا آمنة منه فلا أخاف من شره ، ولا ملل عنده فيسام من شرني ، أو ليس بسى الخلق فأسام من شرته ، فأنا لذيذة العيش عنده كلذة أهل تمامه بليهم المعتدل . قوله ( قالت الخامسة : زوجي إن دخل فهد ، وإن خرج أسد . ولا يسأل عما عهد ) قال أبو عبيد : فهد بفتح الفاء وكسر الهاء مشتق من الفهد ، وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له . وقال ابن حبيب : شبهته في لينه وغفلته بالفهد ، لأنه يوصف بالحياة وقلة الشر وكثرة النوم . وقوله أسد بفتح الالف وكسر السين مشتق من الأسد أي

يصير بين الناس مثل الأسد . وقال ابن السكيت : تصفه بالنشاط في الغزو ، وقال ابن أبي أويس : معناه إن دخل البيت وثب على وثوب الفهد ، وإن خرج كان في الإقدام مثل الأسد ، فعل هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم ، فالأول تغيير إلى كثرة جماعه لها إذا دخل فينطوي تحت ذلك تمدحها بأنها محبوبة لديه بحيث لا يصبر عنها إذا رآها ، والذم أما من جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعبة ولا ملاعبة قبل المواقعة ، بل يثب ووثوبا كالوحش ، أو من جهة أنه كان سمي الخلق ببطش بها ويضربها ، وإذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجرأة والإقدام والمهابة كالأسد . قال عياض : فيه مطابقة بين خروج ودخل لفظة ، وبين فهد وأسد معنوية ، ويسمى أيضا المقابلة وقولها ، ولا يسأل عما عهد ، يحتمل المدح والذم أيضا ، فالمدح بمعنى أنه شديد الكرم كثير التفاضل لا يتفقد ما ذهب من ماله ، وإذا جاء بشيء ليبيته لا يسأل عنه بعد ذلك ، أو لا يلتفت إلى ما يوي في البيت من المعاييب ، بل يسأل ويغضى . ويحتمل الذم بمعنى أنه غير مجال بمجالها حتى لو عرف أنها مريضة أو معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهله ولا يبيته ، بل إن عرضت له بشيء من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب ، وأكثر الشراح شرحوه على المدح ، فالتشثيل بالفهد من جهة كثرة التسكرم أو الوثوب ، وبالأسد من جهة الشجاعة ، وبعد السؤال من جهة المساحة . وقال عياض : حمله إلاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد إما من جهة قوة وثوبه وإما من كثرة نومه ، ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد ، قال : ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لأنهم قالوا في المثل أيضا أكسب من فهد ، وأصله أن الفهود الهرمة تجتمع على فهد منها فقي فينصيد عليها كل يوم حتى يشبعها ، فكأنها قالت : إذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لأهله كما يجيء الفهد لمن يلوذ به من الفهود الهرمة . ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت القبس بوصفها له بخلق الأسد ، فأفصح أن الأول بجمية كرم وزمانة شمائل ومساحة في العشرة ، لاجمية جبن وجور في الطبع . قال عياض : وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال : إذا دخل أسد وإذا خرج فهد ، فإن كان محفوظا فضاه أنه إذا خرج إلى مجلسه كان على غاية الرزانة والوقار وحسن السمات ، أو على الغاية من تحصيل الكسب ، وإذا دخل منزله كان متفضلا هواسيا لأن الأسد يوصف بأنه إذا افترس أكل من فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عابها ، وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره « ولا يرفع اليوم لفد » يعني لا يدخر ما حصل عنده اليوم من أجل الفد ، فكنت بذلك عن غاية جوده ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يأخذ بالحزم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم إلى غده . قوله ( قالت السادسة : زوجي أن أكل لف ، وإن شرب اشتف ، وإن اضطلع التفت ، ولا يولج الكف ليعلم البث ) في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « إذا أكل اقتف ، وفيه « وإذا نام ، بدل « اضطلع ، وزاد « وإذا ذبح اغتف ، أي تحرى الخث وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الأولى . وفي رواية الطبراني « ولا يدخل ، بدل « يولج ، وإذا رقد ، بدل « اضطلع ، وفي رواية الترمذي والطبراني « فيعلم ، بالفاء بدل اللام في رواية غيره ، والمراد باللف الاكثار منه واحتقاصه حتى لا يترك منه شيئا وقال أبو هيب : الإكثار مع التخليط ، يقال لف الكتيبة بالآخرى إذا خلطها في الحرب ، ومنه اللقيف من الناس ، فأرادت أنه يخلط صنوف الطعام من نهته وشره ثم لا يبقى منه شيئا . وحكى عياض رواية من رواه دلف ، بالراء بدل اللام قال وهي بمعناها ، ورواية من رواه « اقتف » بالالف قال ومعناه التجميع ، قال الخليل : قفاف

كل شيء جماعه واستيعابه ، ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها ، والاشتفاف في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفاقة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الاناء ، فإذا شربها الذي شرب الإناء قيل اشتهفها . ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها . وقوله النف ، أي رقة ناحية وتلف بكسائه وحده وانقبض عن أهله إعراضا ، فهي كناية حزينة لذلك ، ولذلك قالت د ولا يولج الكف ليعلم البث ، أي لا يمد يده ليعلم ما هي عليه من الحزن فيزيله . ويحتمل أن تكون أرادت أنه ينام نوم العاجز الفضل الكسل ، والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ، ويطلق البث أيضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه ، فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع اهتماما به ؛ فوصفته بقلة الشفقة عليها وأنه إن لو رآها غليظة لم يدخل يده في ثوبها لئلا يفقد خبرها كعادة الأجانب فضلا عن الأزواج ، أو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما سيأتي . وقد اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد : كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها لئلا يمس ذلك العيب لئلا يثقل عليها ، فحدثه بذلك . وقد تعقبه كل من جاء بعده إلا النادر ، وقالوا إنما شككت منه وذمته واستقصرت حظها منه ، ودل على ذلك قولها قبل وإذا اضطجع التفت ، كأنها قالت أنه يتجنبها ولا يدينها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلبسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحزنها أقله حظها منه ، وقد جمعت في وصفها له بين اللوم والبخل والهمة والمهانة وسوء العشرة مع أهله ، فإن العرب تدم بكثرة الأكل والشرب وتمدح بقلتها وبكثرة الجماع لدلائلها على صحة الذكورية والفحولية . وانصر ابن الأنباري لأبي عبيد فقال : لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه ، لأنهن كن تعاهدن أن لا يكتمن من صفاتهن شيئا ، فهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ، ومنهن من وصفته بضد ذلك ، ومنهن من جمعت . وارتضى القرطبي هذا الانتصار واستدل عياض للجهور بما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عروة ذكر هذه في الخس الاتي يشكون أزواجهن ، فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة رابعة ، قال : ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة ، وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنة عبد الله بن عمرو حيث سألتها عن حالها مع زوجها فقالت وهو تكبر الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفنا ، وسبق أيضا في حديث الألفك قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أنثى قط ، فمهر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ، ويحتمل أن يكون معنى قولها د ولا يولج الكف ، كناية عن ترك تفقده أمورها وماتهم به من مصالحها ، وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أي لم يشتغل به ولم يتفقده ، وهذا الذي ذكره احتمالا جزم بمعناه ابن أبي أويس فانه قال : معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالى أن يجوعوا . وقال أحمد بن عبيد بن ناصح : معناه لا يتفقده أموري ليعلم ما أكرهه فيزيله ، يقال ما أدخل يده في الأمر أي لم يتفقده . قوله ( قالت السابعة : زوجي غيايا أو عيايا ) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها ثمانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها بهملة ، وهو شك من راوي الخبر عيسى بن يونس ، وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن خباب عنه . ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي « غيايا » بمعجمة بغير شك ، والغيايا الطباقة الاحق الذي ينطبق عليه أمره . وقال أبو عبيد : العيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلحق من الابل ، والمعجمة ليس بئى ، والطباقة الاحق القدم . وقال ابن فارس : الطباقة الذي لا

يحسن الضراب ، فعلى هذا يكون تأكيداً لاختلاف اللفظ كقولهم بعدا وسحقا . وقال الداودي قوله د غيايا ، بالمعجمة مأخوذ من الغى بفتح المعجمة ، وبالمهملة مأخوذ من الغى بكسر المهمل . وقال أبو عبيد : الغيايا بالمهملة الغى الذى تعييه مباذمة النساء ، وأراه مبالغة من الغى فى ذلك . وقال ابن السكيت : هو الغى الذى لا يمتدى . وقال عياض وغيره : الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتقا من الغاية وهو كل شئ أظلم الشخص فوق رأسه ، فكأنه مغطى عليه من جملة وهذا الذى ذكره احتمالا جزم به الزخشرى فى الفائق . وقال النووى قال عياض وغيره : غيايا بالمعجمة صحيح ، وهو مأخوذ من الغاية وهى الظلمة ، وكل ما أظلم الشخص ، ومعناه لا يمتدى الى مسلك . أو أنها وصفته بثقل الروح ، وأنه كالظلمة المتكاثفة الظلمة الذى لا اشراق فيه ، أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره . أو يكون غيايا من الغى وهو الانهماك فى الشر ، أو من الغى الذى هو الخيبة . قال تعالى ( فسوف يلقون غيا ) وقال ابن الاعرابى : الطماقة المطبق عليه حقا . وقال ابن دريد : الذى تطبق عليه أموره . وعن الجاحظ : الثقبيل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفله عنها ، وقد ذمت امرأة أسرا القيس فقالت له : ثقيل الصدر خفيف العجز ، سريع الازاقة ، بطيء الاقامة . قال عياض : ولما تافاه بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزيهه على حالتين كل منهما مذموم ، أو يكون اطلاق صدره من جملة عيبه وعجزه وتعاطيه مالا قدرة له عليه ، لكن كل ذلك يرد على من فسر عيايا بأنه الضنين . وقولها د كل داء له داء أى كل شئ تفرق فى الناس من المعاييب موجود فيه . وقال الزخشرى : يحتمل أن يكون قولها د له داء ، خبرا لكل ، أى ان كل داء تفرق فى الناس فهو فيه . ويحتمل أن يكون د له داء صفة لداء د داء ، خبر لكل ، أى كل داء فيه فى غاية التناهى ، كما يقال إن زيدا لزيد ، وإن هذا الفرس لفرس . قال عياض : وفيه من لطيف الوحي والاشارة الغاية لانه انطوى تحت هذه الحكمة كلام كثير . وقولها د شجك ، بمعجمة أوله وجيم ثقيلة أى جرحك فى رأسك ، وجراحات الرأس تسمى شججا ، وقولها أو فلك بفاء ثم لام ثقيلة أى جرح جسمك ، ومنه قول الشاعر دجن فلول ، أى لم جمع ثلثة ؛ ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسرك بسلطة لسانه وشدة خصومة . زاد ابن السكيت فى روايته د أو بملك ، بموحدة ثم جيم ، أى طعنك فى جراحاتك فشقها ، والبعج شق الفرجة ، وقيل هو الطعنة . وقولها د أو جمع كلاله وقع فى رواية الزبير . وإن حدثته سبك ، وإن مازحته فلك ، وإلا جمع كلاله ، وهى توضح أن د أو ، فى رواية الاصيلي لا للتخيير . وقال الزخشرى : يحتمل أن تكون أرادت أنه ضروب للنساء ، فإذا ضرب إما أن يكسر عظما أو يشج رأسا أو يجمعهما . قال . ويحتمل أن يريد بانفل الطرد والابعاد ، وبالشج الكسر عند الضرب وإن كان الشج إنما يستعمل فى جراحة الرأس . قال عياض : وصفته بالحق ، والتناهى فى سوء المعشرة ، وجمع النقصان بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الاذى ، فإذا حدثته سبها ، وإذا مازحته شجها ، وإذا أغضبت كسر عضوا من أعضائها أو شق جلدها أو أغار على مالها أو جمع كل ذلك من الضرب والمزح وكسر العضو وجمع الكلام وأخذ المال . قوله ( قالت الثامنة : زوجى المس مس أرب ، والريح ديج زرب ) زاد الزبير فى روايته د وأنا أغلبه والناس يغلب ، وكذا فى رواية عقبة عند النسائي ، وفى رواية عمر عنده ، وكذا الطبراني لكن بلفظ د ونغلبه ، بنون الجمع ، والارنب دوية لبنة المس ناعمة الوبر جدا ، والارنب بوزن الأرنب لكن أوله زاي وهو نبت طيب الريح ، وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجبل لبنان لا تنمر لها ورق بين الحضرة والصغرة ، كذا ذكره



عياض ، واستنكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات . وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب ، وان كانوا ذكروها ، قال الشاعر :

يا باني أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الورنب

وقيل هو الزعفران . وليس بشيء . واللام في المس والريح نازبة عن الضمير أى مسه وريحه . أو فيما حذف تقديره الريح منه والمس منه ، كقولهم السمن منوان بدم . وصفته بأنه لين الجسد ناعم . ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن حسن خلقه وابن عريكة بأنه طيب العرق لكثرة نظافته واستعماله الطيب نظرفا ، ويحتمل أن تكون كمنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه لجمل معاشرته . وأما قولها : وأنا أغلبه وأتأمن يغلب ، فوصفته مع جميل عشرته لها وصبره عليها بالشجاعة وهو كما قال معاوية وبغلبن السكرام وبغلبن الثمام قال عياض : هذا من التشبيه بغير أداة ، وفيه حسن المناسبة والموازنة والتسجيع . وأما قولها : والناس يغلب ، ففيه نوع من البديع يسمى التتميم ، لأنها لو افتضرت على قولها وأنا أغلبه لظن أنه جبان ضعيف ، فلما قالت : والناس يغلب ، دل على أن غلبا ليأه إنما هو من كرم سجاية فتتمت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه . قوله ( قالت التاسعة : زوجي رفيع العماد ، طويل النجاد ، عظيم الرماد ، قريب البيت من الناد ) زاد الزبير بن بكار في روايته : لا يبيع ليلة يضاف ولا ينام ليلة يخاف ، وصفته بطول البيت وطوله فان بيوت الأشراف كذلك يعملونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون ، فطول بيوتهم إما لزيادة شرفهم أو لطول قاماتهم ، وبيوت غيرهم قصار ، وقد لُج الشعراء بمنح الأول وذم الثاني كقوله : قصار البيوت لا ترى صهواتها ، وقال آخر :

إذا دخلوا بيوتهم أكبوا على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعا فيدل على كثرة الحاشية والغاشية ، وقبل كمنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره . والنجاد بكسر النون وجم خفيفة حمالة السيف ، تريد أنه طويل القامة يحتاج الى طول نجاهه . وفي ضيق كلامها أنه صاحب سيف فأشارت الى شجاعته ، وكانت العرب تتأدح بالطول وتذم بالقصر . وقولها : عظيم الرماد ، تعنى أن نار قراه الأضياف لا تطفأ لتهتدى الضيفان اليها فيصير زمام النار كثيرا لذلك ، وقولها : قريب البيت من الناد ، وقفت عليها بالسكون أو إغاة السجع ، والنادى والذى مجلس القوم ، وصفته بالشرف في قومه ، فهم اذا تفاوضوا واشتوروا في أمر أتوا لجلسوا قريبا من بيته فاعتمدوا على رأيه وامتلأوا أمره ، أو أنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه ، ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى ، قال زهير :

يسط البيوت لى يكون مظنة من حيث توضع جفنة المستردة

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يتباعد منهم بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لا كراهم ، وضد من يتوارى بأطراف الحلال وأغوار المنازل ، ويبعد عن سمع الضيف لئلا يبتدوا الى مكانه ، فاذا استبعدوا موضعهم صدوا عنه ومالوا الى غيره . وعصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة . قوله ( قالت العاشرة : زوجى مالك وما مالك خير من ذلك ، له إبل

كثيرات المبارك قليلات المسارح ، وإذا سمعت صوت المزمع أيقن أنهم هو المزمع ، وفي رواية أبي يعلى ، المزمع ، بصيغة الجمع ، وعند الزبير ، الضيف ، بدل  
 والمزمع . والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الإبل ، والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق  
 لترعى فيه ، والمزمع بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آلة من آلات اللوم ، وقيل هي العود وقيل دف مربع .  
 وانكر أبو سعيد الضرير تفسير المزمع بالعود فقال : ما كانت العرب تعرف العود إلا من غائط الحضرة منهم ،  
 وإنما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فبزمعها للضيف ، فإذا سمعت الإبل صوته ومسمعان النار  
 عرفت أن ضيفا طرق فتبينت الهلاك . وتعقبه عياض بأن الناس كلهم روده بكسر الميم وفتح الهاء . ثم قال : وعن  
 الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يحاطل الحضرة ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث أنهم كن من قرية  
 من قرى اليمن وفي الأخرى أنهم من أهل مكة ، وقد كثر ذكر المزمع في أشعار العرب جاهليتها وإسلامها بدورها  
 وحضرها اه . ويرد عليه أيضا ورود بصيغة الجمع فانه بهينه الآلة ، ووقع في رواية يعقوب بن السكيت وابن  
 الأنباري من الزيادة وهو أمام القوم في الممالك ، لجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد  
 له والمباغة في صفاته ، ووصفته أيضا مع ذلك بالشجاعة لأن المراد بالممالك الحروب ، وهو ثقته بشجاعته بتقديم  
 رفقة ، وقيل أرادت أنه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البدياء ، فالمراد على هذا بالممالك المفاوز ، والاول  
 أليق ، والله أعلم . ودعا في قولها وما مالك ، استنهامية يقال للتعظيم والتعجب ، والمعنى وأى شيء هو مالك ما  
 أعظمه وأكرمه . وتسكير الاسم أدخل في باب التعظيم . وقولها مالك خير من ذلك ، زيادة في الإعظام ، وتفسير  
 لبعض الأبيات ، وأنه خير مما أشير إليه من ثناء وطيب ذكر ، وفوق ما اعتقد فيه من سؤدد ونظر ، وهو أجل من  
 أصفه لشجرة فضله . وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك ، إلى ما تقدمه فيه من صفات المدح . ويحتمل أن  
 يكون المراد مالك خير من كل مالك ، والتعظيم يستفاد من المقام كما قيل ثمرة خير من جرادة ، أى كل ثمرة خير من  
 كل جرادة ، وهذا إشارة إلى ما في ذهن المخاطب ، أى مالك خير مما في ذهنك من مالك الأموال وهو خير مما سأصفه  
 به ، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى ما تقدم من الثناء على الذين قبله ، وأن مالكا أجمع من الذين قبله لخصال السيادة  
 والفضل . ومعنى قولها قليلات المسارح ، أنه لاستعداد الضيفان بها لا يوجه منهم إلى المسارح إلا قليلا ، ويترك  
 سائرهم بفنائها ، فإن قاجاه ضيف وجد عنده ما يقربه به من لحوما وألبانها ، ومنه قول الشاعر :

حبسنا ولم نترح لكي لا يلومنا على حكمة صبرا معودة الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح ، الإشارة إلى كثرة طرق الضيفان ، فالיום الذي يطرقه الضيف  
 فيه لا ترح حتى يأخذ منها حاجته للضيفان ، واليوم الذي لا يبارقه فيه أحد أو يكون هو فيه غائبا ترح كلها ،  
 فأيام الطروق أكثر من أيام عدده ، فهي لذلك قليلات المسارح . وبهذا يندفع اعتراض من قال : لو كانت قليلات  
 المسارح لكانت في غاية الهوال . وقيل المراد بكثرة المبارك أنها كثيرا ما تثار فتطلب ثم ترك فتكثر مباوكها  
 لذلك ، وقال ابن السكيت : ان المراد أن مباركها على العطايا والحالات وأداء الحقوق وقرى الأضياف كثيرة ،  
 وإنما يترح منها ما فضل عن ذلك . فالمراد أنها في الأصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ، ثم إذا سرحت

صارت قليلة لأجل ما ذهب منها . وأما رواية من روى « عظيما المبارك » ، فيحتمل أن يكون المعنى أنها من سمها وعظم جثتها تعظم مباركتها ، وقيل المراد أنها إذا بركت كانت كثيرة اسكتة من ينضم اليها من ياتمس القرى ، وإذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك . ويحتمل أن يكون المراد بقلة مساحتها قلة الامكنة التي ترعى فيها من الارض ، وأنها لا تمكن من الرعى إلا بقرب المنازل مثلا يشق طلبها إذا احتيج اليها . ويكون ما قرب من المنزل كثير الخصب لثلاثه . ووقع في رواية سعيد بن سالمه عند الطبراني « أبو مالك وما أبو مالك » ، ذو لابل كثيرة المسالك قليلة المبارك ، قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى أنها كثيرة في حال رعيها إذا ذهب ، قليلة في حال مباركتها إذا قامت ، اسكتة ما ينحر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من رفق ومعونة وحمل وحالة ونحو ذلك . وأما قولها « أيقن أنهن هوالك » ، فالمعنى أنه كثرت عادته ينحر الابل لقرى الضيفان ، ومن عادته أن يستقيم ويلبهم أو يتلقاهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الابل إذا سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر ، ويحتمل أنها لم ترد فهم الابل لهلاكها ، ولكن لما كان ذلك يعرفه من يعقل أضيف الى الابل ، والاول أولى . قوله ( قالت الحادية عشرة ) قال النووي : وفي بعض النسخ الحادى عشرة وفي بعضها الحادية عشر ، والصحيح الاول ، وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكيميل بن ساعدة . قوله ( زوجي أبو زرع ) في رواية النسائي « نكحت أبا زرع » . قوله ( فابو زرع ) في رواية أبي ذر « وما أبو زرع » ، وهو المحفوظ الأكثر : زاد الطبراني في رواية « صاحب نعم وزرع » . قوله ( أناس ) بفتح الهزة وتخفيف النون وبعد الألف مهملة أى حرك . قوله ( من حل ) بضم المهملة وكسر اللام ( أذن ) بالثنية ، والمراد أنه ملا أذنها بما جرت عادة النساء من التحل به من قرط وشف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك . وقال ابن السكيت : أناس أى أنفل حتى تتدل واضطرب . والنوس حركة كل شيء متدل ، وقد تقدم حديث ابن عمر أنه « دخل على حفصة ونوساتها تنظف » مع شرح المراد به في المغازى . ووقع في رواية ابن السكيت « أذن وفرعى » بالثنية ، قال عياض : يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كافرعين من الجسد ، تعنى أنه حل أذنها ومعصمها ، أو أرادت العنق واليدين ، وأقامت اليدين مقام فرع واحدة ، أو أرادت اليدين والرجلين كذلك ، أو الغديرتين وقرنى الرأس ، فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداثرهن وتحلية نواصينهم وقرونها . ووقع في رواية ابن أبي أويس « وفرعى » بالافراد ، أى حل رأسى فصار يتدل من كثرتة وثقله ، والعرب تسمى شعر الرأس فرعا ، قال امرؤ القيس « وفرع يغشى المتن أسود فاحم » . قوله ( وملا من شحم عضدى ) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله ، لأن العضد اذا سمئت سمى سائر الجسد ، وخصت العضد لأنه أقرب ما يل بصر الانسان من جسده . قوله ( وبجحت ) بموحدة ثم بيم خفيفة ، وفي رواية للنسائي ثمة مهمة . قوله ( فبجحت ) بسكون المثناة ، وفي رواية لمسلم « فبجحت الى » - بالتشديد - نفسى ، وهذا هو المشهور في الروايات ، وفي رواية للنسائي « وبجح نفسى فبجحت الى » ، وفي أخرى له ولابن عبيد « فبجحت » بضم التاء والى بالتخفيف ، والمعنى أنه فرحها ففرحت . وقال ابن الانبارى : المعنى عظمت فعمطت الى نفسى ، وقال ابن السكيت : المعنى غرني فغخرت . وقال ابن أبي أريس : معناه وسع على وترفى . قوله ( وجدنى في أهل غنيمة ) بالمهجمة والنون مصغر . قوله ( بشق ) بكسر المعجمة ، قال الخطابي : هكذا الرواية ، والصواب بفتح الهين وهو موضع بعينه ، وكذا قال أبو عبيد ، وصوبه الهروي ، وقال ابن الانبارى : هو بالفتح والكسر موضع

وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه اقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أى ناحيته ، وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه ، وقال ابن قتيبة وصوبه نطقوبه : المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش ، يقال هو يشق من العيش أى يشطف وجهه ، ومنه ( لم تذكرنا بالغة إلا بشق الأنفس ) وبهذا جزم الزمخشري وضعف غيره . قوله ( لجمعنى فى أهل صليل ) أى خيل ( وأطيط ) أى لابل ، زاد في رواية للنسائي وجمال وهو جمع جبل ، والمراد اسم فاعل لما لك الجمال كقوله لابن وتامر ، وأصل الاطيط صوت أحواد المحامل والرجال على الجمال ، فأرادت أنهم أصحاب محامل ، تشير بذلك الى رفاهيتهم ويطلق الاطيط على كل صوت نشأ من ضفط كما في حديث باب الجنة د لياذين عليه زمان وله أطيط ، ويقال المراد بالاطيط صوت الجوف من الجوع . قوله ( ودائس ) اسم فاعل من الدوس ، وفي رواية للنسائي د ودياس ، قال ابن السكيت الدائس الذى يدوس الطعام ، وقال أبو عبيد : تأوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه ، وأهل العراق يقولون الدباس وأهل الشام الدراس ، فكأنها أرادت أنهم أصحاب زرع ، وقال أبو سعيد : المراد أن عندهم طعاما متقى وهم في دياس شيء آخر غيرهم متصل . قوله ( ومنق ) بكسر النون وتشديد القاف ، قال أبو عبيد : لا أدري معناه ، وأظنه بالفتح من تنق الطعام . وقال ابن أبي أويس : المنق بالكسر نقيق أصوات المواشى ، تصف كثرة ماله . وقال أبو سعيد الضرير : هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج ، قال القرطبي : لا يقال شيء من أصوات المواشى نق ، وإنما يقال نق الضفدع والمغرب والدجاج ، ويقال في الهر بقلة ، وأما قول أبي سعيد فبعد لأن العرب لا تتمدح بالدجاج ولا تذكرها في الأموال . وهذا الذى أنكره القرطبي لم يرد أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الزمخشري فقال : كأنها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فينقى ، وحكى الهروي أن الملق بالفتح الغربال ، وعن بعض المغاربة : يجوز أن يكون يسكون النون وتخفيف القاف ، أى له أنعام ذات نقى أى سمان . والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والابل والزرع وغير ذلك ، ومن أمثالهم وان كنت كاذبا فخلبت قاعدا أى صار مالك غما يهلها القاعد ، وبالضد أهل الابل والخيل ، قوله ( فمنده أقول ) في رواية للنسائي د أنطق ، وفي رواية الزبير د أنسكهم . قوله ( فلا أقبح ) أى فلا يقال لى قبحك الله أو لا يقبح قول ولا يرد على ، أى لكثرة إكرامها لها وتسللها عليه لا يرد لها قول ولا يقبح عليها ما تاتى به . ووقع في رواية الزبير د فبينما أنا عنده أنام الخ . قوله ( وأردت أنأصبح ) أى أنام الصبيحة وهى نوم أول النهار فلا أوقظ ، إشارة الى أن لها من يكفها مؤنة بيتها ومهنة أهلها . قوله ( وأشرب فأقنقح ) كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة ، قال عياض : لم يقع فى الصحيحين إلا بالنون ، ورواه الأكثر فى غيرهما بالميم . قلت : وسيأتى بيان ذلك فى آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخارى أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد : أقنقح أى أروى حتى لا أحب الشرب ، مأخوذ من الناقة الفاح وهى التى ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها ربا ، وأما بالنون فلا أهرفه انتهى . وأثبت بعضهم أن معنى أقنقح بمعنى أقنقح لأن النون والميم يتعاقبان مثل امتنع لونه وانتق ، وحكى شمر عن أبي زيد : التقنح الشرب بعد الرى ، وقال ابن حبيب الرى بعد الرى ، وقال أبو سعيد : هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلته فلا تبادر اليه مخافة عجزه . وقال أبو حنيفة الدينورى : قنعت من الشراب تَكَارَهَتْ عليه بعد الرى ، وحكى الفالى : قنعت الابل قنقح بفتح النون فى الماضى والمستقبل قنعا

بيكون النون وبفتحها أيضا إذا تَكَرَّهت الشرب بعد الرى . وقال أبو زيد وابن السكيت : أكثر كلامهم تَفَنَّتْ  
تَفَنَّا بالتفديد ، وقال ابن السكيت : معنى قولها « فأنقح » أى لا يقطع على شربى ، فتوارد هؤلاء كلهم على أن  
المعنى أنها تشرب حتى لا تجد مساعا ، أو أنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه ، وأغرب أبو عبيد  
فقال : لا أراها قالت ذلك إلا لعمرة الماء عندهم ، أى لذلك غُفِرَ بالرى من الماء ، وتَعَقَّبُوهُ بأن السياق ليس فيه التقييد  
بالماء فيحتمل أن تريد أنواع الأشربة من لبن ونخمر ونبذ وسويق وغير ذلك ، ووقع في رواية الاسماعيلي عن البخري  
« فأنقح » بالماء والمثناة ، قال عياض : ان لم يكن وهما فعناه التكبر والزهر ، يقال في فلان فتحة اذا قاه وتكبر ،  
ويكون ذلك محصل لما من نشأة الشراب ، أو يكون راجعا الى جميع ما تقدم ، أشارت به الى عزها عنده وكثرة  
الخير لديها فهمى تزهو لذلك ، أو معنى أفتنح كناية عن سمن جسمها . ووقع في رواية الميثم : وأكل فأنقح ، أى  
أطعم غيرى يقال منحه يمنحه اذا أعطاه ، وأنت بالالفاظ كلها بوزن أنفعل إشارة الى تكرار الفعل وملازمته  
ومطالبة نفسها أو غيرها بذلك ، فإن ثبتت هذه الرواية والافنى الاقتصار على ذكر الشرب إشارة الى أن المراد به  
اللبن لأنه هو الذى يقوم مقام الشراب والطعام . قوله (أم أبى زرع فما أبى زرع ، حكومها رداح ، وبيتها فساح)  
في رواية أبي عبيد « فباح » بتحتانية خفيفة من فاح يفتح اذا اتسع ، ووقع في رواية أبي العباس الطبرى فيها حكاية  
عياض « أم زرع وما أم زرع » بحذف أداة الكنية قال عياض : وعلى هذا فتسكون كنت بذلك عن نفسها . قلت :  
والاول هو الذى تضافرت به الروايات وهو المتمد ، وأما قوله « فما أم أبى زرع » فتقدم بيانه في قول العاشرة ،  
والحكوم بضم المهملة جمع حكم يكسرها وسكون الكاف هى الأعدال والأحمال التى تجمع فيها الأمتعة ، وقيل هى غنم  
تجعل المرأة فيها ذخيرتها حكاية الزخشرى . ووداح بكسر الراء وبفتحها وآخره مهملة أى عظام كثيرة الخدوق قاله أبو  
عبيد وقال المروى : معناه ثقيلة ، يقال للكثينة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ، ويقال للمرأة  
إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورك رداح ، وقال ابن حبيب : إنما هو رداح أى ملأى ، قال عياض رأيت مضبوطا  
وذكر أنه سمعه من ابن أبي أويس كذلك ، قال : وليس كما قاله شراح العراقيين ، قال عياض : وما أدري ما أنكره  
ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به أبو عبيد مع مساعدة سائر الرواة له ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها  
بكسر الراء لا بفتحها جمع رادح كقائم وقيام ، ويصح أن يكون رداح خبر حكوم فيخبر عن الجمع بالجمع ، ويصح  
أن يكون خبر المبتدأ محذوف أى حكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمعه دوح بضمتين ، وقد سمع الخبر عن  
الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه (أولياؤهم الطاغوت) أشار الى ذلك عياض قال :  
ويحتمل أن يكون مصدرا مثل طلاق وكال . أو على حذف المضاف أى حكومها ذات رداح قال الزخشرى : لو  
جاءت الرواية في تكوم بفتح العين لكان الوجه على أن يكون المراد بها الجفنة التى لا تزول عن مكانها إما لعظمها  
ولما لأن الثمرى متصل دائم من قولهم ورد ولم يحكم أى لم يقف ، أو التى كثر طعامها وتراكم كما يقال اعتكمت الشيء .  
وارتكم قال : والرداح حينئذ تكون واقعة فى مصابها من كون الجفنة موصوفة بها ، وفساح بفتح الفاء والمهملة أى  
واسع يقال بيت فسح وفساح وبفتح الفاء ، ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى أنها وصفت والدة زوجها بأنها  
كثيرة الآلات والأثاث والتمش واسعة المال كبيرة البيت ، إما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة ، وإما كناية  
عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لأنهم يقولون فلان رحب المنزل أى يكرم من ينزل عليه ،

وأشارت بوصف والده زوجها إلى أن زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يظمن في السن لأن ذلك هو الغالب من يكون له والده توصف بمثل ذلك . قوله ( ابن أبي زرع فما ابن أبي زرع ، مضجعه كسل شطبة ويشبهه ذراع الجفرة ) زاد في رواية لابن الأنباري وترويه فيقة اليمرة ، ويمس في حلق النثرة ، فاما مسل الشطبة فقال أبو عبيد : أصل الشطبة ما شطب من الجريد وهو سمه فيلشق منه قضبان رقائق تنسج منه الحصر ، وقال ابن السكيت : الشطبة من سدى الحصر ، وقال ابن حبيب : هي العود المحدد كالسلة ، وقال ابن الأعرابي أرادت بمسل الشطبة سيفاً سل من غمده فضججه الذي ينام فيه في الصغر كقدر مسل شطبة واحدة ، أما علي ما قال الأولون فعلى قدر ما يسلم من الحصر فيبقى مكانه فارغاً ، وأما علي قول ابن الأعرابي فيمكن أن يكون كعمد السيف . وقال أبو سعيد الضرير : شبهته بسيف مسلول ذي شطب ، وسيف الين كلها ذات شطب ، وقد شبهت العرب الرجال بالسيوف لما لحضونة الجاناب وشدة الميابة ، وإما بلال الروني وكال اللآلئ ، وإما لكال صورتها في اعتدالها واستوائها . وقال الزخشرى : المسل مصدر بمعنى السل يقام مقام المسلول ، والمعنى كسلول الشطبة . وأما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الأثني من ولده المهر إذا كان ابن أرملة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرعي قاله أبو عبيد وغيره ، وقال ابن الأنباري وابن دويد : ويقال لولد الضأن أيضاً إذا كان ثنياً . وقال الخليل : الجفر من أولاد الناء ما استجفر أى صار له بطن ، والفيقة بكسر الفاء وسكون التحتانية بعدها قاف ما يجتمع في الضرع بين الحلبتين ، والفواق بضم الفاء الزمان الذي بين الحلبتين ، واليخرة بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء : الضناق ، ويمس بالمهملة أى يتبختر ، والمراد بخلق النثرة وهي بالنون المفتوحة ثم المشددة الساكنة الدرع اللطيفة أو القصيرة ، وقيل اللينة الملس وقيل الواسعة ، والحاصل أنها وصفته بريف القدر وأنه ليس بهطين ولا جاف قليل الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يحتاج في موضع القتال ، وكل ذلك مما اتحد به العرب . ويظهر لي أنها وصفته بأنه خفيف الطواة عليها لأن زوج الأب غالباً يستعمل ولده من غير ما فكان هذا يخفف عنها ، فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع إلا قدر ما يسلم السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغاً في التخفيف عنها ، وكذا قولها يشبهه ذراع الجفرة أنه لا يحتاج ما عندها بالأكل فضلاً عن الأخذ ، بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير الذي يسد الرمق من الماء كحل والمشروب . قوله ( بنت أبي زرع فما بنت أبي زرع ) في رواية مسلم « وما » بالواو بدل الفاء . قوله ( طوع أيها وطوع أمها ) أى أنها بارة بها ، زاد في رواية الزبير « وزين أهلها ونساءها » أى يتجهلون بها . وفي رواية للنسائي « زين أمها وزين أبيها » بدل « طوع » في الموضعين . وفي رواية للطبراني « ورقة عين لأمها وأبيها ، وزين لأمها » وزاد الكاذبي في روايته عن ابن السكيت « وصغر رداًتها » وزاد في رواية « قيام هضيمة الحشا ، جائلة الوشاح ، عكناء فعما ، نجلاء دجاء رجاء قنواء ، مؤنقة مفنقة » . قوله ( وملء كسائها ) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها . قوله ( وغيط جاريتها ) في رواية سعيد بن سلة عند مسلم « وعقر جاريتها » بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها أو قتلتها ، وفي رواية للنسائي والطبراني « وحير جاريتها » بالمهملة ثم التحتانية من الحيرة ، وفي أخرى له « وحير جاريتها » بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها نون أى هلكها ، وفي رواية الهيثم بن هدي « وعبر جاريتها » بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من العبارة بالفتح أى نبكى حسداً لما نراه منها ، أو بالسكون أى تعتبر بذلك . وفي رواية سعيد بن سلة « وحبر نساءها » واختلف في ضبطه فقيل بالمهملة والموحدة من التعجيب ، وقيل بالمججمة والتحتانية من الخيرة ، والمراد

بجارتها ضربتها أو هو على حقيقة. لأن الجارات من شأنهن ذلك ، ويؤيد الأول أن في رواية حنبل ، وغير جارتها ، بالعين المعجمة وسكون التحتانية من الغيرة ، وسيأتي قريباً قول عمر لحنبل : لا يغرنك أن كانت جارتك أضراً منك ، يعني عائشة ، وقولها : صفر ، بكسر الصاد المعجمة وسكون الفاء أى حال فارغ ، والمعنى أن رداها كالفارغ الخالي لأنه لا يس من جسمها شيئاً لأن ردفها وكتفها يمنع منه من خلفها شيئاً من جسمها ونهدا يمنع منه شيئاً من مقدمها ، وفي كلام ابن أبي أريس وغيره : معنى قولها صفر رداها تصفها بأنها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها ، ومعنى قوله : ملء كسائها ، أى مثله موضع الازرة وهو أسفل بدنها ، والصفر الشيء الفارغ ، قال عياض والأول أنه أراد أن امتلاء منكبيها وقيام نهديها يرفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو لا يمنعه فيصير كالفارغ منها ، بخلاف أسفلها ، ومنه قول الشاعر :

أبت الروادف والنهود لقمعهما من أن تمس بطونها وظهورها

وقولها : قبا ، بفتح القاف وتشديد الموحدة أى ضامرة البطن ، ود هضيمة الحشا ، هو بمعنى الذى قبله ود جائلة الشاح ، أى يدور وشاحها لضمور بطنها ، ود عكناء ، أى ذات أعكان ، ود قبا ، بالمهملة أى مثقلة الجسم ، ود نجلاء ، بنون وجيم أى واسعة العين ، ود عجا ، أى شديدة سواد العين ، ود رجاء ، بتشديد الجيم أى كبيرة الكفل ترجح من عظمه ، إن كانت الرواية بالراء ، فإن كانت الزاى فالمراد في حاجبيها تقويس ، ود مؤنقة ، بنون ثقيلة وقاف ود مغنقة ، بوزء أى مغذية بالعيش الناعم ، وكلها أوصاف حسان . وفي رواية ابن الأنبارى : برود الظل ، أى أنها حسنة المشرة كريمة الجوار ، وفي الإلي ، بتشديد التحتانية والإلي بكسر الهدة أى العهد أو القرابة دكريم الخل ، بكسر المعجمة أى الصاحب زوجها كان أو غيره ، وإنما ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل في هذه الأوصاف ، أو حملته على المعنى كمنهض أو شىء ، ومنه قوله عروة بن حزام : ودعفاء عنى المرض المتوانى ، قال البخارى : ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن الى البنت ، وفي أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجى في إنكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم أن سيديوه انقرد باجازه مثل ذلك ، وهو يمنع لأنه أضاف الشىء إلى نفسه ، قال القرطبي : أخطأ الزجاجى في مواضع في منعه وتعليله وتخطئته ودعواه الشذوذ ، وقد نقل ابن خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم ، وكيف يخطئ من تمسك بالسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته ، وكما جاء في صفة النبي ﷺ وشئ أصابعه ، ( تنبيه ) سقط من رواية الزبير ذكر ابن أبي زرع ووصف بنت أبي زرع بلعل وصف ابن أبي زرع البنت أبي زرع ، ورواية الجماعة أولى وأتم . قوله ( جارية ابن زرع ) فاجارية ( جارية ابن زرع ) فى رواية الطبرانى وخادم أبي زرع ، وفي رواية الزبير : وليد ابن زرع ، والولد الخادم يطلق على الذكر والأنثى . قوله ( لابت حديثنا تبثنا ) بالموحدة ثم المثناة ، وفي رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى : بث الحديث وثبت الحديث أظهره ، ويقال بالنون في الشر خاصة كما تقدم في كلام الأول . وقال ابن الأعرابي : التثاكت المكتاب ، ووقع في رواية الزبير : ولا تخرج ، قوله ( ولا تنقث بتشديد القاف بعدها مثناة أى تسرع فيه بالحياة وتنهبه بالسرقة ، كذا في البخارى وضبطه عياض في مسلم بفتح أوله وسكون النون وضم القاف قال : وجاء تنقيثاً مصدراً على غير الأصل وهو جائز كما في قوله تعالى ( تقبلها ربها بقبول حسن وأبنتها نبالاً حسناً ) ووقع عند مسلم ،

الطريق التي بعد هذه وهي رواية سعيد بن سلمة « ولا تنقث » بالتحديد كما في رواية البخاري انتهى . وضبطه الزعزعي بالغاء الثقيلة بدل القاف وقال في شرحه : النقص والتقل بمعنى ، وأرادت المبالغة في برأتها من الخيانة ، فيحتمل ان كان محفوظا أن تكون إحدى الروایتين في مسلم باقاف كما في رواية البخاري والاخرى بالغاء . والميرة بكسر الميم وسكون التحتانية بعدها راء الزاد وأصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله الى منزله لينتفع به أهله . وقال أبو سعيد : التنقيص اخراج ما في منزل أهلها الى غيرهم ، وقال ابن حبيب : معناه لا يفسده ، ويؤيده أن رواية الزبير « ولا تفسد » وذكر مسلم أن في رواية سعيد بن سلمة بالغاء في الموضعين ، وفي رواية أبي عبيد « ولا تنقل » وكذا الزبير عن عمه مصعب ، ولأبي عوانة « ولا تنقل » وفي رواية عن ابن الأنباري « ولا تنقث » بمجمة ومثلثة أى تفسد ، وأصله من الغثة بالهمز وهي الوسوسة . وفي رواية للنسائي « ولا تنفس ميرتنا نفثيشا » بغاء ومعجمتين من الإفشاش طلب الأكل من هنا وهنا ، ويقال فش ما على الخوان إذا أكله أجمع ، ووقع عند الخطابي « ولا تفسد ميرتنا نفثيشا » بمجمعات ، وقال : مأخوذ من غشيش الخبز إذا فسد ، تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتتعاذه بأن تطعم منه أولا طريا ولا تغفله فيفسد . وقال القرطبي : فسر الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تتعده بأن تطعمهم منه أولا فأولا ، وتبعه المازري ، وهذا إنما يتمشى على الرواية التي وقعت للخطابي ، وأما على رواية الصحيح « ولا تملأ » فلا يستقيم « وإنما معناه أنها تعده بالتنظيف » . والحاصل أن الرواية في الأولى كما في الأصل « ولا تنقث ميرتنا نفثيشا » وعند الخطابي « ولا تفسد ميرتنا نفثيشا » بالعين المعجمة ، وانفقتا في الثانية على « ولا تملأ بيتنا نفثيشا » وهي بالعين المهملة ، وعلى رواية الخطابي هي أقعد بالسجع أهني نفثيشا من نفثيشا ، والله أعلم . قوله ( ولا تملأ بيتنا نفثيشا ) بالمهملة ثم معجمتين ، أى أنها مصلحة للبيت مهتمة بتنظيفه وإبقائه كنهاسه وإبقاها منه وأنها لا تسكت في بقع كنهاسه وتركها في جرابه كأنها الاعشاش ، وفي رواية الطبراني « ولا تعش » بدل « ولا تملأ » ووقع في رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالعين المعجمة بدل المهملة ، وهو من الفش ضد الخالص ، أى لا تماؤه بالخيانة بل هي ملازمة للنصيحة فيما هي فيه ، وقال بعضهم هو كناية عن حفة فرجها ، والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفالها من الزنا ، وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها لا تأتهم بشر ولا تمة . وقال الزعزعي في « نفثيشا » بالعين المهملة : يحتمل أن يكون من عشت وصفها إذا قل سعفها أى لا تماؤه اخزالا وتقليل لما فيه . ووقع في رواية الهيثم « ولا تنجث أخبارنا تنجيثا » بنون النخلة إذا قل سعفها أى لا تماؤه اخزالا وتقليل لما فيه . ووقع في رواية الهيثم « ولا تنجث أخبارنا تنجيثا » بنون وجيم ومثلثة أى تستخرجها ، وأصل التنجئة ما يخرج من البئر من تراب ، ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم ، زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس « قال عاتكة حتى ذكرت كلب أبي زرع » وكذا ذكره الاسماعيل عن البغوي عن الوركاني ، وزاد الهيثم بن عدي في روايته « ضيف أبي زرع فاضيف أبي زرع » في شيع وري ورتع . طهارة أبي زرع فاضيفه ولا تفسد قدره وتنصب أخرى ، فتلحق الآخرة بالأولى . مال أبي زرع فاضيفه على اللحم معكوس ، وعلى الغدة محبوس ، وقوله رى ورنع بفتح الراء وبالمثناة أى تنعم ومصرة والطهارة بضم المهملة والطباخون وقوله لا تفسد بالغاء الساكنة ثم المثناة المضمومة



أى لاتسكن ولا تضعف ، وقوله ولا تعدى بمهمة أى تصرف ، وتقدح بالثقاف والحاء المهمة أى تفرق ، وتنصب أى ترفع على النار ، والجم بالجم جمع جمعة القوم يسألون فى الدية ، ومعكوس أى مردود ، والعفاة السائلون ، وعجوس أى موقوف عليهم . قوله ( قالت خرج أبو زرع ) فى رواية النسائى « خرج من عندى » وفى رواية الحارث بن أبى أسامة « ثم خرج من عندى » . قوله ( والأوطاب تمنخض ) الأوطاب جمع وطب بفتح أوله وهو وعاء اللبن ، وذكر أبو سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال ، وتعمق بأنه قال الخليل : جمع الوطب وطاب وأوطاب ، وقد جمع فرد على أفراد ، فبطل الحصر الذى ادعاه ، نعم القياس فى فعل أفعال فى القلة وفعال أو فعول فى الكثرة ، قال عياض : ورأيت فى رواية حمزة عن النسائى « والأطاب » بغير واو فإن كان مضبوطا فهو على إبدال الواو حمزة كما قالوا لكاف ووكاف ، قال يعقوب ابن السكيت : أرادت أنه يسكر بخروجه من منزلها غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لأشغالهم ، وانطوى فى خبرها كثرة خير داره وغرر ابنه وأن عندهم ما يكفهم ويفضل حتى يمنخضه ويستخرجوا زبدته ، ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذى خرج فيه كان فى زمن الخصب وطيب الربيع . قلت : وكان سبب ذكر ذلك توطئة للباحث على رؤية أبى زرع للمرأة على الحالة التى رآها عليها ، أى أنها من غرض اللبن تعبت فاستلقت لتسريح ، فرآها أبو زرع على ذلك . قوله ( فلقى امرأة معها ولدان لها كالفهدين ) فى رواية الطبرانى « فابصر امرأة لها ابنان كالفهدين » وفى رواية ابن الأنبارى « كالفهدين » ، وفى رواية الكاذبى « كالشبلين » ، ووقع فى رواية اسماعيل بن أبى أويس « سارين حسيين نفيسين » ، وفائدة وصفها لها التنبيه على أسباب تزويج أبى زرع لها لأنهم كانوا يرغبون فى أن تكون أولادهم من النساء المنجبات لذلك حرص أبو زرع عليها لما رآها ، وفى رواية للنسائى « فإذا هو بأم غلامين » ووصفها لها بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقةهما ، وتواردت الروايات على أنهما ابناها ، إلا ما رواه أبو معاوية عن هشام فإنه قال « فر على جارية معها أخوها » قال عياض يتأول بأن المراد أنهما ولداها ولسكنهما جملا أخويها فى حسن الصورة وكال الخلقة ، فإن حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ، ويؤيده قوله فى رواية غندر « فر بجارية شابة » كذا قال وائس لغيره فى هذا الحديث رواية ، وإنما هذه رواية الحارث بن أبى أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركانى ولم يدرك الحارث محمد بن جعفر غندرا ، ويؤيد أنه الوركانى أن غندرا ماله رواية عن عيسى بن يونس ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن البغوى عن محمد بن جعفر الوركانى ولكن لم يسق لفظه ، ثم إن كونهما أخويها يدل على صغر سنهما فيه نظر لاحتمال أن يكونا من أبيها ولدا له بعد أن طعن فى السن وهى بكر أولاده فلا تكون شابة ، ويمكن الجمع بين كونهما أخريها ولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما . قوله ( يلعبان من تحت خصرها برمانتين ) فى رواية الحارث « من تحت درعها » وفى رواية الهيثم « من تحت صدرها » قال أبو عبيد يريد أنها ذات كف عظيم فاذا استلقت ارتفع كفها بها من الأرض حتى يصير تحتها جرة تجرى فيها الرمانة ، قال : وذهب بعض الناس إلى الشديين وليس هذا موضعه اه ، وأشار بذلك إلى ما جرم به اسماعيل بن أبى أويس ، ويؤيد قول أبى عبيد ما وقع فى رواية أبى معاوية « وهى مستلقية على قفاهما ومعهما رمانة برميان بها من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم اليتيها » لكن رجح عياض تأويل الرمانتين بالتهدين من جهة أن سياق أبى معاوية « هذا لا يشبه كلام أم زرع » قال : فله من كلام بعض رواة أورده على

سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر ، وإلا لم تجر العادة بلعب الصبيان ورميم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم ، وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصحان ذلك ويرى الرجال منها ذلك ، بل الأشبه أن يكون قولها د يلعبان من تحت خصرها أو صدرها ، أى أن ذلك مكان الولدين منها ، وأنهما كانا في حضنها أو جنبها ، وفي تشبيه التهدين بالرماتين إشارة إلى صغر سنهما ، وأنها لم ترهل حتى تنسكمر ندياها ثم تدلى اه . وما رده ليس ببعيد ، أما نفي العادة فسلم ، لكن من أين له أن ذلك لم يتج انما فأن تكون لما استلقت وولداها معها شفتيها عنها بالرمانة يلعبان بها ليركها تسريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت ، وأما الحامل لها على الاستلقاء فقد قدمت احتمال أن يكون من الثعب الذي حصل لها من الخوض ، وقد يقع ذلك للشخص فيستاق في غير موضع الاستلقاء ، والاصل عدم الادراج الذي تخيله ، وإن كان ما اختاره من أن المراد بالرمانة نديها أولى لأنه أدخل في وصف المرأة بصغر سنهما ، وانه أعلم . قوله ( نطلقني ونسكحني ) في رواية الحارث ، فأعجبت فطفتي ، وفي رواية أبي معاذية وخطيبها أبو زرع فتزوجها ، فلم تزل به حتى طلق أم زرع ، فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطليقه أم زرع . قوله ( فنحكت بعده رجلا ) في رواية النسائي ، فاستبدلت ، وكل بدل أعور ، وهو مثل معناه أن البدل من الشيء غالبا لا يقوم مقام المبدل منه بل هو دونه وأزول منه ، والمراد بالأعور المعيب . قال ثعلب : الأعور الرديء من كل شيء . كما يقال كذبة عوراء أى قبيحة ، وهذا إنما هو على الغالب وبالنسبة ، فأخبرت أم زرع أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبي زرع . قوله ( سريا ) بمهملة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أى من سرارة الناس وهم كبرائهم في حسن الصورة والهيئة ، والسري من كل شيء خياريه ، وفسره الحارثي بالسخى ، ووقع في رواية الزبير د شابا سريا . . قوله ( ركب سريا ) بمهجمة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة ، قال ابن السكيت : تعنى فرسا خبارا فائقا ، وفي رواية الحارث وركب فرسا عربيا ، وفي رواية الزبير د أحوجيا ، وهو منسوب الى أحوج فرس مشهور تنسب اليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم ابني سليم ثم لبني هلال ، وقيل لبني غني وقيل لبني كلاب ، وكل هذه القبائل بعد كندة من تيس ، قال ابن خالويه : كان لبعض ملوك كندة فغزا قوما من تيس فقتلوه وأخذوا فرسه ، وقيل لأنه ركب صغيرا راجعا قبل أن يشتد فأعوج وكبر على ذلك ، والشرى الذي يستشرى في سيره أى يمضى فيه بلا فتور ، وشرى الرجل في الأمر إذا لج فيه وتهاذى ، وشرى البرق إذا كثر لأماته . قوله ( وأخذ خطيا ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهمل نسبة الى الخط ، صفة موصوف وهو الرمح ، ووقع في رواية الحارث د وأخذ رمحا خطيا ، والخط موضع بنواحي البحرين تجلب منه الرماح ، ويقال أصلها من الهند تحمل في البحر الى الخط الممكن المذكور ، وقيل إن الرماح إذا كانت على جانب البحر ملوذة رماحا فذفها البحر الى الخط فخرجت رماحا فيها فنسبت اليها ، وقيل إن الرماح إذا كانت على جانب البحر نصير كالخط بين البر والبحر فقيل لها الخطية لذلك ، وقيل الخط منبت الرماح ، قال عياض : ولا يصح . وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط . قوله ( وأراح ) بمهملتين من الرواح ومعناه أتى بها الى المراح وهو موضع مبيت الماشية ، قال ابن أبي أويس : معناه أنه غزا فغزم ، فأتى بالنعم الكثيرة . قوله ( على ) بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على بيتي . قوله ( نهما ) بفتحين ، وهو جمع لا واحده من لفظه ، وهو الإبل خاصة ، ويطاق على جميع المواشي إذا كان فيها إبل ، وفي رواية حكاهما عياض د نهما ، بكسر أوله جمع نعمة ، والأشهر الأول . قوله ( ثريا ) بمثناة أى كثيرة ، والثرى المال الكثير من الإبل وغيرها ، يقال أثرى فلان فلانا إذا كثره فكان

في شيء من الأشياء أكثر منه ، وذكر ثوبا وإن كان وصف ، وثبت لمرأعة السجع ، ولأن كل ما ليس تأنيثه حقيقيا يجوز فيه التذكير والتأنيث . قوله ( وأعطاني من كل راتمة ) براء وتحتانية ومهمة ، في رواية لمسلم « ذابحة ، بمعجمة ثم موحدة ثم مهمة أي مذبوحة ، مثل عيشة راضية أي مرضية ، فإلهي أعطاني من كل شيء يذبح زوجها ، وفي رواية الطبراني « من كل سائمة ، والسائمة الزراعية والراتمة الآنية وقت الرواح وهو آخر النهار . قوله ( زوجها ) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى ، والزوج يطلق على الاثنين وعلى الواحد أيضا ، وأرادت بذلك كثرة ما أعطاهما وأنه لم يقتصر على الفرد من ذلك . قوله ( وقال : كلني أم زرع ، وميرى أهلك ) أي صليهم وأوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام ، والحاصل أنها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة ، والفضل والجود بكونه أباح لها أن تأكل ماشاءت من ماله وتهدى منه ماشاءت لأهلها مبالغة في إكرامها ، ومع ذلك فكانت أحواله عندها محقرة بالنسبة لأبي زرع ، وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فسكنت محبته في قلبها كما قيل « ما الحب إلا التحبيب الأول » . زاد أبو معاوية في روايته « تزوجها رجل آخر فأكرمها أيضا ؛ فكانت تقول : أكرمني وفعل بي ، وتقول في آخر ذلك : لو جمع ذلك كله » . قوله ( قالت فلو جمعت ) في رواية الهيثم « وجمعت ذلك كله ، وفي رواية الطبراني « فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر » . قوله ( كل شيء ) في رواية للنسائي « كل الذي » . قوله ( أعطانيه ) في رواية مسلم أعطاني « بلا ما » . قوله ( ما بلغ أصغر آنية أبي زرع ) في رواية ابن أبي أريس « ماملا إناء من آنية أبي زرع » وفي رواية للنسائي « ما بلغت إناء » وفي رواية الطبراني « فلو جمعت كل شيء أصبته منه فجعلته في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ماملأه » لأن الإناء أو الوعاء لا يسع ما ذكرت أنه أعطاهما من أصناف النعم ، ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جملة أراد أنها توزعه على المدة إلى أن يحیی . وأن الخذر ، فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يملأ أصغر آنية أبي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع . قوله ( قالت عائشة قال رسول الله ﷺ ) في رواية الترمذي « فقال لي رسول الله ﷺ ، زاد الكاذبي روايته « يا عائش » وفي رواية ابن أبي أريس « يا عائشة » . قوله ( كنت لك ) في رواية للنسائي « فسكنت لك » وفي رواية الزبير « أنا لك » وهي تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى ( كنتم خير أمة ) أي أتم ، ومنه ( من كان في المهد ) أي من هو في المهد ، ويحتمل أن تكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله تعالى ( وكان الله غفوراً رحيماً ) إذ المراد ببيان زمان ماض في الجملة ، أي كنت لك في سابق علم الله . قوله ( كأبي زرع لأم زرع ) زاد في رواية الهيثم بن عدي « في الآلة والوفاء لا في الفرقة والجلاء » ، وزاد الزبير « وآخرة » إلا أنه طلقها وإني لا أظنك ، ومثله في رواية للطبراني ، وزاد النسائي في روايته له والطبراني « قالت عائشة : يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع ، وفي أول رواية الزبير « بأبي وأمي لأنت خير لي من أبي زرع لأم زرع » وكأنه ﷺ قال ذلك تطيباً لها وطمأنينة لقلبها ودفعاً لإيهاهم هموم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما نذمه النساء سوى ذلك ، وقد وقع الانصاح بذلك ، وأجابته هي عن ذلك جواب مثلاً في فعلها . ( تنبيه ) : وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان ابن عيينة عن داود بن شابر عن عمر بن عبد الله بن هرو عن جده هرو عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله ﷺ عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شجر أبي زرع في أم زرع ، كذا فيه ولم يستق لفظه ، ولم أتف في شيء من

مارقه على هذا الأمر ، وأخرجه أبو عرواة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن أبي عمر كلاهما عن ابن عينة بإسناده ولم يسق لفظه أيضا ، **قوله** (قال سعيد بن سلة) هو ابن أبي الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري إلا هذا الموضع ، **قوله** (قال هشام) هو ابن عروة يعني بهذا الاسناد ، وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسماعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل ذكر أن عنده عيانا ولم يشك وأنه قال : وصغر رداها وخبر نساها وعمر جارتها ، وقال : ولا تفت ميرتنا تنقيشا ، وقال : وأعطاني من كل رائحة ، وقد بينت ذلك كله ، وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله : ولا تعش بيتنا تعشيشا ، اختلاف في ضبطه فقيل بالغين المعجمة وقيل بالميملة ، وقد تقدم بيانه ، وقد وصله أبو عرواة في صحيحه والطبراني بطوله وإسناده موافق لعيسى بن يونس ، وأشرت إلى ما في روايته من المخالفة فيما تقدم مفصلا . وذكر الجبائي أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ : قال سعيد بن سلة عن أبي سلة وعشش بيتنا تعشيشا ، وهو خطأ في السند والمثل ، والصواب : ولا تعشش ، وقال موسى : حدثنا سعيد عن هشام ، **قوله** (قال أبو عبد الله) وقال بعضهم : فأنقمح ، بالميم وهذا أصح) أبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته : أنقمح ، بالنون ، وقد رواه أنقمح بالميم عن طريق عيسى بن يونس أيضا الذمائي وأبو يعلى وابن حبان والجزقي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية سعيد بن سلة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المراءاة بالنائيس والمحاذنة بالأمور المباحة ما لم يفض ذلك إلى ما يمنع ، وفيه المرح أحيانا وبسط النفس به ومداعبة الرجل أهله وإعلامه بمحبته لها ما لم يؤد ذلك إلى مفسدة ترتب على ذلك من تهمينها عليه وأعراضها عنه . وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بأمور الدين ، وإخبار الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما طبعن عليه من كفر الاحسان . وفيه ذكر المرأة إحسان زوجها ، وفيه لإكرام الرجل بعض نساها بحضور ضرائرها بما يخصها به من قول أو فعل ، ومحل عند السلامة من الميل المفضي إلى الجور ، وقد تقدم في أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف والالطاف إذا استوفى الأخرى حقها . وفيه جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير نوبتها . وفيه الحديث عن الأمم الحالية وضرب الأمثال بهم اعتبارا ، وجواز الانبساط بذكر طرف الأخبار ومستطابات النوادر تنشيطا للنفس . وفيه حض النساء على الوفاء لبعوثهن وقهر الطرف عليهم والشكر بلياقهم ، ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن وسوء ، وجواز المبالغة في الأوصاف ، ومحل إذا لم يهر ذلك دينا لأنه يفضي إلى خرم المروءة . وفيه تفسير ما يجمله الخبر من الخبر إما بالسؤال عنه وإما ابتداء من تلقاء نفسه ، وفيه أن ذكر المرأة بما فيه من العيب جائز إذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة أشار إلى ذلك الخطابي ، وتعقبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك إنما يتم أن لو كان النبي ﷺ سمع المرأة تغتاب زوجها فأقرها ، وأما الحكاية عن لبس بحاضر فليس كذلك وإنما هو نظير من قال في الناس شخص يسىء ، ولعل هذا هو الذي أراد الخطابي فلا تعقب عليه ، وقال المازري قال بعضهم : ذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري : وإنما يحتاج إلى هذا الاعتذار لو كان من تحدث هذه بهذا الحديث سمع كلامه في اغتياب أزواجهن فأقرهن على ذلك ، فاما والواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء مجهولات غائبات فلا ، ولو أن

امراً وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه ، إلا أن كانت في مقام الشكوى منه هذه الحاكم ، وهذا في حق الممين فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا حرف أن من ذكر عنده يعرفه ، ثم إن هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعيانهم فضلاً عن أسمائهم ، ولم يثبت لنفسه اسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر ، وفيه تقوية لمن كره نكاح من كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع باكرام زوجها الثاني لما بقدر طاقته ، ومع ذلك لحقته وصغرته بالنسبة الى الزوج الاول ، وفيه أن الحب يستلزم الإساءة لأن أبا زرع مع إساءته لها بتعليقها لم ينعها ذلك من المبالغة في وصفه الى أن بانغت حد الافراط والغلو . وقد وقع في بعض طرقه إشارة الى أن أبا زرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعراً ، في رواية عمر بن عبد الله بن هروث عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي ﷺ عن أبي زرع وأم زرع وذكرت شعر أبي زرع على أم زرع . وفيه جواز وصف النساء وعامتهن للرجل ، لكن محله إذا كن مجهولات ، والذي يمنع من ذلك وصف المرأة الممينة بمحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها مالا يجوز للرجال تعمد النظر اليه . وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة اقول به ﷺ . كنت لك كآبي زرع ، والمراد ما يئنه بقوله في رواية الهيثم في الالف الى آخره لافي جميع ما وصف به أبو زرع من الثروة الزائدة والابن والخدام وغير ذلك وما لم يذكر من أمور الدين كلها . وفيه أن كناية الطلاق لانوقه إلا مع مصاحبة النية فانه ﷺ تشبه بأبي زرع وأبو زرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق أكونه لم يقصد اليه . وفيه جواز التأمي بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بحميل عشرته فامثله النبي ﷺ ، كذا قال المهلب واعترضه عياض فأجاد ، وهو أنه ليس في السياق ما يقتضي أنه تأسي به بل فيه أنه أخبر أن حاله معها مثل حال أم زرع ، نعم ما استنبطه صحيح باعتبار أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارح تقريره مع الاستحسان له جاز التأمي به ، ونحو ما قاله المهلب قول آخر : ان فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فامثله النبي ﷺ ، وتعقبه عياض أيضاً فأجاد ، نعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي ﷺ أقره ولم ينكره ، وفيه جواز قول بأبي وأمى ومعناه فذاك أبي وأمى وسيأتي تقريره في كتاب الادب إن شاء الله تعالى . وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده . وفيه جواز القول بالتزوج بالرقاء والبنين إن ثبتت اللفظة الزائدة أخيراً ، وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب . وفيه أن من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالباً إلا في الرجال ، وهذا بخلاف الرجال فإن غالب حديثهم إنما هو فيما يتعلق بأمور المعاش . وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال السجع في الكلام إذا لم يكن مكلماً ، قال عياض ما ملخصه : في كلام هؤلاء الذنوة من فصاحة الالفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ، ولا سيما كلام أم زرع فانه مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات ، واضح السمات غير التسمات ، قد قدرت الالفاظ قدر معانيه وفرت قواعده وشيدت مبانيه ، وفي كلامه ولا سيما الاولى والمباشرة أيضاً من فنون التشبيه والاستعارة والسكناية والاشارة والموازنة والتوصيح والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتدجيع والترديد وضرب المثل وأنواع المجانسة وإزاوم مالا يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتراس وحسن التفسير والترديد وغرابة التقسيم وغير ذلك أشياء ظافرة لمن تأملها ، وقد أشرنا الى بعضها فيما تقدم ، وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الانسجام ، وأتى به الحاضر بغير تكلف ، وجاء لفظه تأيماً لمعناه متفاداً له غير مستكره ولا منافى ، والله يمين على من يشاء بما شاء لا إله إلا هو . قوله ( حدثنا

عشام) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله (قدر الجارية الحديثة السن) أى القرية العهد بالصغر ، وقد بينت في شرح المتن في العيدين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو أزيد ، ووقع عند مسلم من ذواية عمرو بن الحارث عن الزهري ، الجارية العربية ، وهى بفتح الميملة وكسر الراء بعدها موحدة ، وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق

### ٨٣ - باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها

١٩١هـ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس رضى الله عنهما قال لم أزل حريصا على أن أسأل مَهْرَ بن الخطاب عن المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله تعالى : (إن تتوبا إلى الله فقد صحت قلوبكما) حتى حجَّ وحجَّبت معه ، وعدل وعدلت معه بأداة ، فتهرب ثم جاء فسكبت على يديه منها فتوضأ ، فقلت له : يا أمير المؤمنين من المراتين من أزواج النبي ﷺ اللتان قال الله تعالى (إن تتوبا إلى الله فقد صحت قلوبكما) ، قال : وأحببنا لك يا ابن عباس ، هما عائشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث يسوقه قال : كنت أنا وجازي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهم من قوالى المدينة ، وكنا نذأوبُ النزول على النبي ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما ، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ، وكنا معشر قريش نقلبُ النساء ، فلما قدمنا على الأنصار إذا قوم نعليهم يساؤم ، فطفيق نساؤنا يأخذن من أدب إماء الأنصار . فصيخت على امرأتي فراجعتني ، فانسكرت أن تراجعني قالت : ولم تُنكر أن أراجعك ؟ فوالله إن أزواج النبي ﷺ كيراجعنه ، وإن إحداهن كتهجره اليوم حتى الليل . فأنزعتني ذلك فقلت لها : قد خاب من أهل ذلك منهن . ثم رجعت عليَّ ثيابي ، فزاتُ فدخلت على حفصة فقلت لها : أى حفصة أنت ضارب إحداكن النبي ﷺ اليوم حتى الليل ؟ قالت نعم ، فقلت قد خبت وخسرت ، أفأتمنين أن يغضب الله ان غضب رسول الله ﷺ فهاكى ؟ لا تستكثري النبي ﷺ ولا تراجعيه في شيء ولا تهجره ، وسليني مابدا لك ولا يغيرك أن كانت جارتك أوضأ منك وأحب إلى النبي ﷺ - يريد عائشة - قال عمر وكنا قد تحدثنا أن غسانُ كُندلُ الخليل لأمزونا ، فنزل صاحبه الانصارى يوم نوبته . فرجع إلينا عشاء فضرَبَ بابي ضرباً شديداً وقال : أقم هو ؟ فنزمتُ فخرَجَت إليه ، فقال : قد حدثَ اليوم امرٌ عظيم ، قت ما هو ؟ أجاء غسانُ ؟ قال لا ، بل أعظم من ذلك وأهول . طلقَ النبي ﷺ نساءه . وقال عبيد بن حنبل سمع ابن عباس عن عمر فقال : اعتزل النبي ﷺ أزواجه - فقلت خابت حفصة وخسرت . وقد كنت أظن هذا يوشك أن يكون . فجمت عليَّ ثيابي ، فصابت صلاة الفجر مع النبي ﷺ ، فدخل النبي ﷺ مشربةً له فاعتزل

فيها ؛ ودخلتُ على حفصة فاذا هي تبكي ، فقلت ما يبكيك ، ألم أكن حذرُك هذا ، أظنك للنبي ﷺ ؟ قالت لا أدري ، ها هو ذا معزِلٌ في المشربة فخرجتُ فجلتُ إلى النَّبَرِ فاذا حوله رَهْطٌ يبكي بعضهم فجاءت معهم قهلا ، ثم غلبني ما أجِدُ فجلتُ المشربة التي فيها النبي ﷺ فقلت لفلان له أسود : استأذن لعمر ، فدخل الفلام فسلم للنبي ﷺ ثم رجع فقال كنت للنبي ﷺ وذكرُك له فصمت ، فأنصرفتُ حتى جلستُ مع الرَهْطِ الذين عند المنبر . ثم غلبني ما أجِدُ فجلتُ للفلام استأذن لعمر ، فدخل ثم رجع فقال : قد ذكرُك له فصمت ، فرجعتُ فجلستُ مع الرَهْطِ الذين عند المنبر ، ثم غلبني ما أجِدُ ، فجلتُ للفلام فقلت : استأذن لعمر ، فدخل ثم رجع إلى فقال قد ذكرُك له فصمت ، فلما وليتُ منصرفا - قال إذا للفلام يدعوني - فقال قد أذن لك للنبي ﷺ . فدخلتُ على رسول الله ﷺ فاذا هو مضطجع على رمال حَصِيرٍ ليس بينه وبينه فراش قد أتر الرمال بجنبه متكئا على وسادة من آدم حشوها ليف ، فسلمت عليه ثم قلت وأنا قائم : يا رسول الله أطلقتِ نساءك؟ فرفع إلى بصره فقال لا . فقلت الله أكبر . ثم قلت وأنا قائم استأنس : يا رسول الله لو رأيتُ وكنا معشر قريش نكذبُ النساء فلما قدمنا المدينة إذا قومٌ نعليهم نساؤهم ، فنقبسُ النبي ﷺ ثم قلت : يا رسول الله لو رأيتُ ودخلتُ على حفصة فقلت لما لا يغرنك أن كانت جارُك أو خأ منكِ وأحب إلى النبي ﷺ ، يريدُ عائشة . فنقبسُ النبي ﷺ ثبته أخرى فجلستُ حين رأيتُ ثبسم ، فرأيتُ بعمرى في بيته فوالله ما رأيتُ في بيته شيئا يردُّ للعمر غير أهية ثلاثة ، فقلت يا رسول الله ادعُ الله فليوسع علي أمك فإني فارسَ والروم قد وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يهدون الله . فجلس النبي ﷺ وكان مقلنا فقال : أوفى هذا أنت يا ابن الخطاب ؟ إن أولئك قومٌ قد جُلوا طياتهم في الحياة الدنيا ، فقلت يا رسول الله استغفر لي . فاعتزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث حين أفدته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة ، وكان قال ما أنا بداخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن حين عاتبته الله عز وجل ، فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأ بها ، فقلت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا ، وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعدها عدا ، فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة ، فكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة ، قالت عائشة : ثم أنزل الله تعالى آية للتحذير فبدأ بي أول امرأة من نساؤه فاخترته ، ثم خير نساءه كلهن فقلن مثل ما قالت عائشة

قوله (باب موعظة الرجل ابنته لجمال زوجها) أي لاجل زوجها . قوله (عن ابن عباس قال لم أدل حريصا على أن أسأل عمر) في رواية عبيد بن حنبل الماضية في تفسير التحريم عن ابن عباس ومكثت سنة أريد أن أسأل عمر : قوله (عن

المرأتين) في رواية عبيد عن أبيه : قوله (اللتين) كذا في جميع النسخ ، ووقع عند ابن التين ، التي ، بالافراد وخطأها فقال : الصواب ، اللتين ، بالثنية . قلت : ولو كانت محفوظة لأمك توجبها . قوله (حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد ، فما أستطيع أن أسأله هيبة له ، حتى يخرج حاجا ، وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس ، أردت أن أسأل عمر فذكرت أهابه ، حتى حججنا معه ، فلما قضينا حجنا قال : مرحبا بابن عم رسول الله ﷺ ، ما حاجتك ؟ قوله (وعدل) أي عن الطريق الجادة المسلوكة الى طريق لا يسلك غالبا ليقضى حاجته ، ووقع في رواية عبيد ، ونخرجت معه ، فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل الى الأراك لحاجة له ، وبين مسلم في رواية عبيد بن حنن من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة أن المسكان المذكور هو مر الظهران ، وقد تقدم ضبطه في المغازي . قوله (وعدلت) (مباداة تبرز) أي قضى حاجته ، وتقدم ضبط الادارة وتفسيرها في كتاب الطهارة ، وأصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ، ثم أطلق على نفس الفعل ، وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند الطيالسي ، فدخل عمر الأراك فقضى حاجته ، وقدمت له حتى خرج ، فيؤخذ منه أن المسافر إذا لم يجد القضاء اقضاه حاجته استتر بما يمكنه الستر به من شجر البادية . قوله (فسكنت على يديه منها فتوضأ) في رواية هقيل عن الزهري المأخوذة في المطالم ، فسكنت من الادارة . قوله (فقلت له : يا أمير المؤمنين من المأتان) في رواية الطيالسي ، فقلت يا أمير المؤمنين أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فتعني هيبتك أن أسألك ، وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنن ، فوقف له حتى فرغ ثم سرت معه فقلت : يا أمير المؤمنين من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه ؟ قال : تلك حفصة وعائشة . فقلت : والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبة لك . قال : فلا تفعل ، ما ظننت أن عندي من علم فأسألك ، فان كان لي علم أخبرتك به ، وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال : ما تسأل عنه أحدا أعلم بذلك مني . قوله (اللتان) كذا في الأصول ، وحكى ابن التين أنه وقع عنده ، التي ، بالافراد ، قال والصواب ، اللتان ، بالثنية . وقوله قال الله تعالى (إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما) أي قال الله تعالى لهما إن تتوبا من التعاون على رسول الله ﷺ ، وبدل عليه قوله بعد (وان تظاهرا عليه) أي تتعارفنا كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ، ومعنى تظاهرها أيهما تماوتتا حتى حرم رسول الله ﷺ على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه ، وقوله (فلوبكما) كثر استعمالهم في موضع الثنية بلفظ الجمع كقولهم وضما راحلها أي رحل راحلتهما . قوله (واعجبا لك يا ابن عباس) تقدم شرحه في العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحا في تفسير سورة الزمر ، ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمهاء المؤمنين فيه ، أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المجه ، ووقع في الكشف ، كأنه كره ما سأله عنه . قلت : وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر عنه قال بعد قوله و قال عمر واعجبا لك يا ابن عباس : قال الزهري كره والله ما سأله عنه ولم يكتبه ، واصدع القرطبي ما فيه الزهري ، ولا بعد فيه . قلت : ويجوز في عجبا ، التنوين وعدمه ، قال ابن مالك : دوا ، في قوله و اعجبا ، ان كان منونا فهو اسم فعل بمعنى أعجب ، ومثله واهما ووي ، وقوله بعده عجبا جي . بها تعجبا نوكيذا ، وان كان بغير تنوين فالأصل فيه واعجبي فأبدلت الكسرة فتحة فصارت



الياء ألفا كتولهم با أسفا وباحسرتا ، وفيه شاهد لجواز استعمال « وا » في منادى غير مندوب وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه . ووقع في رواية معمر « واعجب لك » . قوله ( عائشة وحفصة ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية حماد بن سلمة وحده عنه « حفصة وأم سلمة » كذا حكاه عنه مسلم ، وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال « عائشة وحفصة » مثل الجلاء . ( تنبيه ) : هذا هو المعتمد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ، ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي « حدثني ابن عباس قال : كنا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة ، فسكتنا حين لحقنا ، فمزم علينا أن نخبره ، فقلنا : نذكرنا شأن عائشة وحفصة وسودة ، فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ، ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها إلا في الحال الثاني . قوله ( ثم استقبل عمر الحديث بسورة ) أي القصة التي كانت سبب نزول الآية المستول عنها . قوله ( كنت أنا وجارلي من الأنصار ) تقدم بيانه في العلم ، ومضى في المظالم بالفظ « ا » كنت وجارلي ، بالرفع ، ويجوز فيه نصب عطفا على الضمير المنصوب في قوله ا . قوله ( في بني أمية بن زيد ) أي ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس . قوله ( وهم من عوالي المدينة ) أي السكان ، ووقع في رواية عقيل « وهي » أي القرية ، والعوال جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق وكانت منازل الأوس ، واسم الجار المذكور أوس بن خولى بن عبد الله بن الحارث الأنصاري سمى ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه « وكان عمر مؤاخيا أوس بن خولى لا يسمع شيئا إلا حدثه ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه ، فهذا هو المعتمد ، وأما ما تقدم في العلم عن قال إنه عتيبان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فإنه جوز أن يكون الجار المذكور عتيبان لأن النبي ﷺ آخى بينه وبين عمر ، لكن لا يلزم من الإخاء أن يتجاررا . والآخر بالنص مقدم على الآخر بالاستنباط . وقد صرح في الرواية المذكورة عن ابن سعد أن عمر كان مؤاخيا لأوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الإخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ ، وقد صرح به ابن سعد بأن النبي ﷺ آخى بين أوس بن خولى وشجاع بن وهب كما صرح به بأنه آخى بين عمر وعتيبان بن مالك ، فتبين أن معنى قوله « كان مؤاخيا » أي مصادقا ، وبؤيد ذلك أن في رواية عبيد بن حنين « وكان لي صاحب من الأنصار » . قوله ( فإذا نزلت ) الظاهر أن إذا شرطية ، ويجوز أن تكون ظرفية . قوله ( جنته ) بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره ) أي من الحوادث السكينة عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن سعد المذكورة « لا يسمع شيئا إلا حدثه به ولا يسمع عمر شيئا إلا حدثه به » ، وسيأتي في خبر الواحد في رواية عبيد بن حنين بالفظ « إذا غاب وشهدت أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ » وفي رواية الطيالسي « يحضر رسول الله ﷺ إذا غبت وأحضره إذا غاب ويخبرني وأخبره » . قوله ( وكنا معشر قريش نغلب النساء ) أي نحكم عليهن ولا يحكم علينا ، بخلاف الأنصار فكانوا بالهكس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن زومان « كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة فغنى منها حاجته » وفي رواية عبيد بن حنين ما نعد للنساء أمرا ، وفي رواية الطيالسي « كنا لانعتمد بالنساء ولا ندخلن في أمورنا » . قوله ( فطفق ) بكسر الفاء وقد تفتح أي جمل أو أخذ ، والمعنى أنن أخذن في نعلم ذلك . قوله ( من أدب لساء الأنصار ) أي من سيرتهن وطريقتهن ، وفي الرواية التي في المظالم « من أرب » بالراء وهو العقل ، وفي رواية معمر عند مسلم « يتعلن من لساتهم » وفي

رواية يزيد بن رومان ، فلما قدمنا المدينة تزوجنا من نساء الأنصار لجلن بكلمتنا وراجعنا . **قوله** ( فسخت )  
 بسين مهملة ثم غاء معجمة ثم ووحدة ، وفي رواية الكشميني بالصاد المهملة بدل السين وهما بمعنى ، والصخب  
 والصخب الزجر من الغضب ، ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم وفصحت ، بجاء مهملة من الصباح  
 وهو رفع الصوت ، ووقع في رواية عبيد بن حنن ، فبينما أنا في أمر أنا مره ، أي أنفكر فيه وأفدده ، فقالت  
 امرأتى لو صنعت كذا وكذا . **قوله** ( فأناكرت أن تراجعنى ) أى تراددنى في القول وتناظرنى فيه ، ووقع في  
 رواية عبيد بن حنن ، فقلت لها وما تكلفك في أمر أريد ؟ فقالت لى : عجبا لك يا ابن الخطاب ، ما تريد أن تراجع ،  
 وسيأتى في اللباس من هذا الوجه بلفظ ، فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأين لهن بذلك حقا علينا من غير أن  
 ندخلن في شيء من أمورنا ، وكان بينى وبين امرأتى كلام فأغلظت لى ، وفي رواية يزيد بن رومان ، فقامت إليها  
 بقضيب فعضتها به ، فقالت : يا عجبا لك يا ابن الخطاب . **قوله** ( ولم يكسر اللام وفتح الميم ) **قوله** ( تذكر أن أراجعك  
 فوالله إن أزواج النبي ﷺ أراجعنه ، وإن لأحداهن أتهجره اليوم حتى الليل ) في رواية عبيد بن حنن ، وإن ابنتك  
 لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان . ووقع في المظالم بلفظ ، غضبانا ، وفيه نظر ، وفي روايته التي في  
 اللباس ، قالت : تقول لى هذا وابنتك تؤذى رسول الله ﷺ ، وفي رواية الطيالسي ، فقلت : متى كنت تدخلين  
 في أمورنا ؟ فقالت : يا ابن الخطاب ، ما يستطيع أحد أن يكلمك ، وابنتك تكلم رسول الله ﷺ حتى يظل  
 غضبان . **قوله** ( أتهجره اليوم حتى الليل ) النصب فيهما وبالجر في الليل أيضا أى من أول النهار إلى أن يدخل  
 الليل ، ويحتمل أن يكون المراد حتى انما أتهجره الليل ، مضافا إلى اليوم . **قوله** ( فقلت لها قد خاب ) كذا الأكثر  
 ، خاب ، بجاء معجمة ثم ووحدة ، وفي رواية عقيل ، فقلت : قد جاءت من فعلت ذلك منهن بعظيم ، بالجيم ثم مشاة  
 فعل ماض من المجيء ، وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بعظيم ، وأما سائر الروايات ففيها دخايت  
 وخسرت ، لخايت بالخاء المعجمة لطيف وخسرت عليها ، وقد أغفل من جزم أن الصواب بالجيم والمثناة مطلقا .  
**قوله** ( من فعل ذلك ) وفي رواية أخرى ، من فعلت ، فالتة ، كبير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى .  
**قوله** ( ثم جمعت على ثيابى ) أى لبستها جميعها . فيه إيماء إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا  
 خرج إلى الناس لبسها . **قوله** ( فدخلت دلى حفصة ) بدلى ابنته ، وبدأ بها لمزاتها منه . **قوله** ( قالت : نعم ) في رواية  
 عبيد بن حنن ، إنا لأراجعنه ، وفي رواية حماد بن سلمة ، فقلت ألا تقير الله . **قوله** ( أفأنا منير أن يغضب الله  
 يغضب رسول الله ﷺ فتهلكى ) ؟ كذا هو بالنصب الأكثر ، ووقع في رواية عقيل ، فتهلكين ، وهو على  
 تقدير محذوف ، وتقدم في باب المعرفة من كتاب المظالم ، أفأنا من أن يغضب الله لغضب رسول الله ﷺ فتهلكين ، قال أبو  
 على الصديق : الصواب ، أفأنا منير ، وفي آخره ، فتهلكى ، كذا قال ، وأيس بخطا لا مكان توجيهه ، وفي رواية عبيد  
 ابن حنن ، فتهلكين ، يسكون الكاف على خطاب جماعة النساء ، وعنده ، فقلت تعلمين ، وهو بتشديد اللام ، أى  
 أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله . **قوله** ( لانتكثرى النبي ﷺ ) أى لا تطلب منه الكثير ، وفي رواية يزيد  
 ابن رومان ، لا تكلمى رسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ ليس عنده ذخاير ولا دراهم ، فأكان لك من حاجة حتى ذهنة  
 فسلبنى . **قوله** ( ولا تراجعني في شيء ) أى لا تراددني في الكلام ولا تردى عليه قوله . **قوله** ( ولا تهجرني ) أى  
 ولا تجسرك . **قوله** ( ما بدا لك ) أى ظهر لك . **قوله** ( ولا يغرك أن ) بفتح الالف وبكسرهما أيضا . **قوله**

( جادتك ) أى ضربك ، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها ، والأولى أن يحمل اللفظ هنا على معنياه لصالحته لكل منهما ، والعرب تطابق على الضرة جارة لتجاوزها المعنوى لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسبا ، وقد تقدم شيء من هذا فى أواخر شرح حديث أم زرع ، ووقع فى حديث حل بن مالك وكنيت بين جارتين ، يعنى ضربتين ، فإنه فسر فى الرواية الأخرى فقال : امرأتين ، وكان ابن سيرين يذكر تسميتها ضرة ويقول : لأنها لا تضر ولا تنفع ولا تذهب من رزق الأخرى بشئ وإنما هى جارة ، والعرب تسمى صاحب الرجل وخليفته جارا وتسمى الوجة أيضا جارة لمخالطتها الرجل . وقال القرطبي : اختار هو تسميتها جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين . قوله ( أوصا ) من الوضاعة ، ووقع فى رواية معمر وأوسم ، بالمهملة من الوضاعة وهى العلامة ، والمراد أجل كأن الجبال رصم أى أعله بعلامة ، قوله ( وأحب إلى النبى ﷺ ) المعنى لا تغترى بكون عائشة تفعل ما تهينك عنه فلا يؤاخذها بذلك قائما تدل بحملها ومحبة الذى ﷺ فيها ، فلا تغترى أنت بذلك لاحتمال أن لا تكونى عنده فى تلك المنزل ، فلا يكون لك من الأمدار مثل الذى لها . ووقع فى رواية عبيد بن حنن أبين من هذا ولفظه : ولا يضربك هذه التى أعجبها حسناتها حب رسول الله ﷺ إياها ، ووقع فى رواية سليمان بن بلال عند مسلم : أعجبها حسناتها وحب رسول الله ﷺ ، بواء العطف وهى أبين ، وفى رواية الطيالسى : لا تغترى بحسن عائشة وحب رسول الله ﷺ إياها ، وعند ابن سعد فى رواية أخرى : أنه ليس لك مثل حظرة عائشة ولا حين ذئب ، يعنى بنت جحش ، والذى وقع فى رواية ساجان بن بلال والطيالسى يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ أنه جمعه من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبه ، حاشية ، قال السهيلي : وليس كما قال ، بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذى فى أول الكلام وهو هذه من قوله ولا يضربك هذه ، فهذه فاعل ودا تى ، نعمت وحب ، بدل اشتغال كما تقول أعجبني يوم الجمعة صوم فيه وسرتنى زيد حب الناس له . وثبت الوارد على رده ، وقد قال عياض : يجوز فى حب ، الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتغال ، أو على حذف حرف العطف ، قال : : ضبطه بعضهم بالنصب على تزج الخافض . وقال ابن التين : حب فاعل وحسنها بالنصب مفعول من أجله والتقدير أعجبها حب رسول الله ﷺ إياها من أجل حسناتها ، قال : والضمير الذى إلى أعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسن عنه ولا الحب ، وزاد عبيد فى هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتى منها ، يعنى لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة ، وهى أم سلمة بنت أبى أمية بن المغيرة ، والدة عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة . فهى بنت عم أمه ، وفى رواية يزيد بن رومان : ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي ، وكأنه أطلق عليها خالة لكرتها فى درجة أمه ، وهى بنت عمها . ويحتمل أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها . قوله ( دخلت فى كل شيء ) يعنى من أمور الناس ، وأرادت الغالب بدليل قولها : حتى تبتنى أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه ، فإن ذلك قد دخل فى عموم قولها : كل شيء ، لكنها لم ترده . قوله ( فأخذتني واهة أخذا ) أى منعتنى من الذى كنت أريده ، تقول أخذ فلان على يد فلان أى منعه مما يريد أن يفعله . قوله ( كدرتى عن بعض ما كنت أجد ) أى أخذتني بلسانها أخذا دفعتني عن مقصدي وكلامي ؛ وفى رواية لابن سعد : فقالت أم سلمة : أى واهة ، لأنها لنكلمه ، فإن تحمل ذلك فهو أولى به ، وإن هنا عنه كان أطوح عندنا منك ، قال عمر : قد مدت هل كلامي لمن ، وفى رواية يزيد بن رومان : ما بمنعنا أن نغار على رسول الله ﷺ وأزواجه يغرن هليكم ، وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحتة

فكان يبسط على النبي ﷺ فيقول له انعل كذا ولا تفعل كذا ، كقوله احجب نسائك وقوله لاتصل على عبد الله ابن أبي وغير ذلك ، وكان النبي ﷺ يحتمل ذلك لعله بصحة نصيحته وقوته في الاسلام . وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال : وافقت الله في ثلاث ، الحديث وفيه ، وبلغني معاناة النبي ﷺ بعض نسائه فدخلت عليهن فقلت : لئن انتهيتن أو ليبدلن الله رسوله خيرا ، فذكرن ، حتى أتيت إحدى نسائه فقالت : يا عمر ، أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظن أنت ؟ وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المهمات ، ، وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هنا ، لكن التعدد أولى ، فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه ، وبلغني ما كان من أمهات المؤمنين فاستقرتني أقول لتكفن ، الحديث ، ويؤيد التعدد اختلاف اللفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم . قوله ( وكنا قد تحدثنا أن غسان تعمل الخيل ) في المظالم باقظ ، تعمل النعال ، أى تستعمل النعال وهى نعال الخيل ، ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ الخيل في هذه الرواية ، ، وتعمل في الموضوعين بفتح أوله ، وانكر الجوهري ذلك في الدابة فقال : أنعلت الدابة ولا تقل نعلت ، فيكون على هذا بضم أوله . وحكى عياض في نعل الخيل الوجهين ، ونغل بعض المتأخرين فرد عليه وقال : الموجود في البخارى تعمل النعال فاعتمد على الرواية التى في المظالم ، ولم يستحضر التى هنا وهى التى تكلم عليها عياض . قوله ( لتتزوجوا ) وقع في رواية عبيد بن حنين ، ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكر لما أنه يريد أن يسير اليها ، فقد اضلأت صدورنا منه ، وفي روايته التى في اللباس ، وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كنا نخاف أن يأتينا ، وفي رواية الطيالسي ، ولم يكن أحد أخوف عندنا من أن يفزونا ملك من ملوك غسان ، . قوله ( فنزل صاحبي الانصارى يوم نوبته ، فرجع اليها عشاء ، فضرب بابى ضربا شديدا وقال : أتم هو ) ؟ أى فى البيت ، وذلك لبط ، لإجابتهم له فظن أنه خرج من البيت ، وفي رواية عقيل ، أنا هم هو ، ؟ وهى أولى . قوله ( ففزعت ) أى خفت من شدة ضرب الباب بخلاف العادة . قوله ( فخرجت اليه فقال : قد حدث اليوم أمر عظيم . قلت : ما هو ؟ أجاب غسان ) في رواية معمره أجاب ، ، وفي رواية عبيد بن حنين ، أجاب الغساني ، وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم . قوله ( لا ، بل أعظم من ذلك وأهول ) هو بالنسبة الى عمر ، لكون حفصة بنته ممن . قوله ( طلق رسول الله ﷺ نساءه ) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور ، ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد ، فقال الانصارى : أمر عظيم . فقال عمر : لعل الحارث بن أبي شمر سار اليها . فقال الانصارى : أعظم من ذلك . قال : ما هو ؟ قال : ما أرى رسول الله ﷺ إلا قد طلق نساءه ، وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى الانصارى أوس بن خولى كما تقدم ، ووقع قوله ، طلق ، مقرونا بالظن . قوله ( وقال عبيد ابن حنين سمع ابن عباس عن عمر ) يعنى بهذا الحديث ( فقال ) يعنى الانصارى ( اعتزل النبي ﷺ أزواجه ) لم يذكر البخارى هنا من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر ، وأما ما بعده وهو قوله ، فقلت خابت حفصة وخسرت ، فهو بقية رواية ابن أبي ثور ، لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ ، فقلت جاء الغساني ؟ فقال : بل أشد من ذلك ، اعتزل النبي ﷺ أزواجه . فقلت : رغم أنك حفصة وعائشة ، وظن بعض الناس أن من قوله ، اعتزل ، الى آخر الحديث من سياق الطريق المماتى ، وليس كذلك لما بينته ، والموقع في ذلك

إيراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنن في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور، فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق عبيد بن حنن، وقد سلم من هذا الاشكال النسفي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال «فذكر الحديث، واجتزأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المطالم ومن طريق عبيد بن حنن في تفسير التحريم، ووقع في «ستخرج أبي نعيم» ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنن في آخر الحديث ولا إشكال فيه، وكأن البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو «طلق نساء» لم تتفق الروايات عليه، فلعل بعضهم رواها بالمعنى، نعم وقع عند مسلم من طريق سماك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال «فدخلت المسجد فإذا الناس يقولون: طلق رسول الله ﷺ نساء» وعند ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال «أقضى عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة فقال: إن النبي ﷺ طلق نساء» وهذا إن كان محفوظا حمل على أن ابن عمر لاقى أباه وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الانصاري، ولعل الجزم وقع من إشاعة بعض أهل التفات فتناقله الناس، وأصله ما وقع من اعتزال النبي ﷺ نساء. ولم تجر عادته بذلك فظنوا أنه طلقهن، ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جزم له به من وقوع ذلك. وقد وقع في حديث سماك بن الوليد عند مسلم في آخره «ونزلت هذه الآية ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ إِذَاعُوا بِهِ﴾ إلى قوله «يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ قال: فسكنت أنا أستنبط ذلك الأمر، والمعنى لو رده إلى النبي ﷺ حتى يكون هو المخبر به أو إلى أولى الأمر كأكثر الصحابة لعلوه لفهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلفظ ما يخفى عن غيرهم، وهل هذا فالمراد بالاذاعة قولهم وإشاعتهم أنه طلق نساء بغير تحقق ولا تثبت حتى شفي عمر في الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمذاع، وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها. قوله (خابت حفصة وخسرت) إنما خصها بالذكر لمكانتها منه لكونها بنته. ولكونه كان قريب العهد بتخذيرها من وقوع ذلك. ووقع في رواية عبيد بن حنن «فقلت: رغم أنف حفصة وعائشة، وكأنه خصهما بالذكر لكونهم ما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه. قوله (قد كنت أغان هذا يوشك أن يكون) بكسر الشين من «يوشك» أي يقرب، وذلك لما كان تقدم له من أن مراجعتهم قد تفضي إلى الغضب المفضي إلى الفرقة. قوله (فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ) في رواية سماك «دخلت المسجد فإذا الناس ينكشون الحما ويقولون: طلق رسول الله ﷺ نساء» وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب، كذا في هذه الرواية، وهو غلط بين فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي ﷺ زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واضحاً في تفسير سورة الاحزاب، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فممن خير، وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله «ولا حسن زينب بنت جحش» وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق أبي الصمى عن ابن عباس قال «أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبكين» فخرجت إلى المسجد فجاء عمر فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غرفة له «فذكر هذه القصة محتشراً، لحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الحجاب، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبيه نحو أربع سنين، لأنهم قدسوا بعد فتح مكة، فأية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع أو خمس، وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي أخرج به مسلم أيضاً قول أبي سفيان «عندى أهل العرب أم حبيبة أزواجها» قال نعم، وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره، وأجابوا بتأويلات بعيدة، ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع، والله الموفق. وأحسن محامله عندى أن

يكون الراوى لما رأى قول عمر انه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الحجاب لجزم به ، لكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب ، يدخل من الباب ويتخطبه من وراء الحجاب ، كما لا يلزم من وهم الراوى في العظة من الحديث أن يطرح حديثه كله ، وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل ، وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي ﷺ و أنزل رسول الله و نزلت أنشدت بالجذع ، و نزل رسول الله ﷺ كأنما يمتنى دلى الأرض ما يمسسه بيده ، فقالت : يا رسول الله إنما كنت في الغرفة تسعا وعشرين ، فان ظاهره أن النبي ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعا وعشرين يوما ، وسباق غيره ظاهر في أنه تركلم معه في ذلك اليوم ، وكيف يهمل عمر تسعا وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى أهله ويستذن ، وإنما تأويل هذا سهل ، وهو أن يحمل قوله قد نزل ، أى بعد أن مضت المدة ، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي ﷺ في تلك المدة التي حلف عليها ، فاتفق أنه كان عنده عند أرادته النزول فنزل معه ، ثم خشي أن يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتى ، وما يؤيد فآخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حمزة التي قدمت الإشارة إليها في المظالم ، وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له إلا ذلك غسان بالشام ، فان الاستقامة التي أشار إليها إنما وقعت بعد فتح مكة ، وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي ، وكانت العرب قوام بالامم الفتح فيقولون : اتركوه وقومهم ، فان ظهر عليهم فهو نبي ، فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم بالامم ، اهـ . وافتتح كان في رمضان سنة ثمان ، ورجوع النبي ﷺ إلى المدينة في أواخر ذي القعدة منها فلما كانت سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب . فظهر أن استقامة من حوله ﷺ إنما كانت بعد الفتح فافترض ذلك أن التخيير كان في أول سنة تسع كما قدمته . ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدباطي وأقباعه وهو المعتمد . قوله ( ودخلت على حفصة فاذا هي تبيكي ) في رواية سماك أنه دخل أولا على عائشة فقال : يا بنت أبي بكر ، أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله ﷺ ؟ فقالت : ما لي ولك يا ابن الخطاب ؟ عليك بعينيك ، وهي بعين مهملة مفتوحة وتحتمانية ساكنة بعدها موحدة ثم منثناة أى عليك بخاضتك وهو وضع شرك ، وأصل العيبة الوعاء الذي تجمل فيه الثياب ونفيس المتاع ، فأطلقت عائشة على حفصة أنها هيبة عمر بطريق التشبيه ، ومرادها عليك برعظ ابنتك . قوله ( ألم أكن حذر لك ) زاد في رواية سماك ولقد علمت أن رسول الله ﷺ لا يحبك ، ولولا أنا لطلقك ، فبكيت أشد البكاء ، لما اجتمع عندهما من الحزن على فراق رسول الله ﷺ ولما تنوقعه من شدة غضب أبيها عليها ، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه : والله إن كان طلقك لا أكلتك أبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها ، ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس من عمر وأسناده حسن ، ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي ﷺ إن جبريل أتاني فقال لي : راجع حفصة فانها صوامة قوامه ، وهي زوجتك في الجنة ، وقيس يختلف في محبته ، ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين . قوله ( ما هوذا معزل في المشربة ) في رواية سماك و نقلت لها أين رسول الله ﷺ ؟ قالت : هو في خرائته في المشربة ، وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وأنها بضم الزاء وبفتحة وجمعا مشارب ومشربات . قوله ( فخرجت لجئت إلى المنبر فاذا حوله رمط بيكي بعضهم ) لم أقف على تسميتهم ، وفي رواية سماك بن الوليد و دخلت المسجد فاذا الناس ينسكبون بالحصى ، أى يضربون به الأرض كفعل المهوم المفسكر . قوله ( ثم غلبني

ما أجد) أى من شغل قلبه بما بلغه من اعتزال النبي ﷺ فساد. وأن ذلك لا يكون إلا عن غضب منه ، ولا احتمال صحة ما أشيع من تطليق نسائه ومن جماتهن حفصة بنت عمر فتقطع الوصلة بينهما ، وفى ذلك من المشقة عليه ما لا يخفى . قوله ( فقلت للغلام له أسود ) فى رواية عبيد بن حنن ، فإذا رسول الله ﷺ فى مشربة يرق عليها بمجلة وغلام لرسول الله ﷺ أسود على رأس المجلة ، واسم هذا الغلام رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة سماء سماك فى روايته ولفظه ، فدخلت فإذا أنا برباح غلام رسول الله ﷺ قاعد على أسكفة المشربة مدل رجله على قعر من خشب ، وهو جذع يرقى عليه رسول الله ﷺ وينحدر ، وعرف بهذا تفسير المجلة المذكورة فى رواية غيره ، وسألت فى حديث أبى الضحى الذى أشرت إليه بحث فى ذلك . والأسكفة فى روايته بضم الهزة والكاف بينهما مهمة ثم فاء مشددة هى عتبة الباب السفلى ، وقوله « على قعر » بنون ثم كاف بوزن عظيم أى مقبور ، ووقع فى بعض روايات مسلم بفاء بدل النون وهو الذى جعلت فيه فخر كالدرج . قوله ( استأذن لعمر ) فى رواية عبيد بن حنن ، فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب . . . قوله ( فصمت ) بفتح الميم أى سك ، وفى رواية سماك ، فظفر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ، وانفقت الروايتان على أنه أعاد الذهاب والرجى ثلاث مرات ، لكن ليس ذلك صريحا فى رواية سماك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ، ولم يقع شيء من ذلك فى رواية عبيد بن حنن ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . ويحتمل أن يكون النبي ﷺ فى المزينين الأولين كان نائما ، أو ظن أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن . قوله ( فنكست منصرفا ) أى رجعت إلى ورائى ( فإذا الغلام يدعونى ) وفى رواية معمر ، فويلت مدبرا ، وفى رواية سماك ، ثم رفعت صوتى فقلت : يا رباح استأذن لى قاتن أظن أن رسول الله ﷺ ظن أنى جئت من أجل حفصة ، والله أثن أمرنى بضرب عنقها لأخبرن عنقها ، وهذا يقوى الاحتمال الثانى لأنه لما صرح فى حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضراؤها . قوله ( فإذا هو مضطجع على رمال ) بكسر الراء وقد تضم ، وفى رواية معمر ، على رمل ، بسكون الميم والمراد به النسيج قول رملت الحصيد وأرملته إذا نسجته وحصيد مرمول أى منسوج ، والمراد هنا أن سريرته كان مرمولا بما يرمل به الحصيد . ووقع فى رواية أخرى ، على رمال سرير ، ووقع فى رواية سماك ، على حصيد وقد أثر الحصيد فى جنبه ، وكأنه أطلق عليه حصيدا تغليباً . وقال الخطابى : رمال الحصيد ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط فى الثوب ، فكأنه عنده اسم جمع . وقوله ، ليس بينه وبينه فراش قد أثر الرمال بجنبه ، يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسج السرير حصيدا . قوله ( فقلت وأنا قائم : أطلقت نسائك ؟ فرفع إلى بصره فقال : لا . فقلت : الله أكبر ) قال الكرماني : لما ظن الانصارى أن الاهتزال طلاق أو ناشئ عن طلاق أخبرهم بوقوع الطلاق جازما به ، فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر تعجبا من ذلك . ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق . وفى حديث أم سلمة عند ابن سعد ، فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن فى بيوتنا ، فقلنا أن عمر سألها أطلقت نسائك فقال لا فكبر ، حتى جاءنا الخبر بعد ، ووقع فى رواية سماك ، فقلت يا رسول الله أطلقتهن ؟ قال : لا . قلت : أتى دخلت المسجد والمسلمون ينكثون الحصا يقولون طلق رسول الله ﷺ نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم إن شئت ، وفيه ، فقامت على باب المسجد فناديت بأعلى صوتى : لم يطلق نساءه قوله ( ثم قلت وأنا قائم استأنس : يا رسول الله لو رأيتنى ) يحتمل أن يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان ،

ويمحتمل أن يكون حالا من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية ، وجزم القرطبي بأنه للاستفهام فيكون أصله بهوتين تسهل لإحداهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه انبسط في الحديث واستأذن في ذلك لقربة الحال التي كان فيها لعلـه بأن بنته كانت السبب في ذلك نخشى أن يلحقه هو شيء من المقتبة ، فبقى كالتقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه . قوله ( يارسول الله ، لو رأيتني وكنا معشر قريش تغلب النساء ) فساق ما تقدم ، وكذا في رواية عقيل ، ووقع في رواية معمر أن قوله « أستأنس » بعد سياق القصة وافظه « فقلت : الله أكبر ، لو رأيتنا يارسول الله وكنا معشر قريش - فساق القصة - فقلت أستأنس يارسول الله ؟ قال : نعم ، وهذا يعين الاحتمال الأول ، وهو أنه استأذن في الاستئناس فلما أذن له فيه جلس . قوله ( ثم قلت : يارسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة - إلى قوله - فتبسم تبسمة أخرى ) الجملة حالية أي حال دخولي عليها ، وفي رواية عبيد بن حنن « فذكرت له الذي قلت لحفصة وأم سيلة فضحك » وفي رواية سماك « فلم أزل أحده حتى تحسر الغضب عن وجهه ، وحتى كسر بفتح الكاف والمعجمة أي أبدى أسنانه ضاحكا ، قال ابن السكيت : كثر وتبسم وابتسم وافتتر بمعنى ، فإذا زاد قيل قبهه وكركر ، وقد جاء في صفة النبي ﷺ « كان يحكمه تبسما » . قوله ( فتبسم النبي ﷺ تبسمة ) بتشديد السين ، ولاكشميق « تبسيمة » . قوله ( فرفعت بصري في بيته ) أي نظرت فيه . قوله ( غير أهبة ثلاثة ) في رواية الكشميني « ثلاث » ، الأهبة بفتح الهاء وبضمها أيضا بمعنى الأهب والها ، فيه للبالغة وهو جمع أهاب على غير قياس ، وهو الجلد قبل الدباغ ، وقيل هو الجلد مطلقا دبغ أو لم يدبغ ، والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرح في دبغه ولم يكمل ، لقوله في رواية سماك بن الوليد « فإذا أفيق معلق ، والافيق يوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دبغه » ، يقال آدم وأديم وأفيق وأهاب وأهب وعمود وعمود وعمد ، ولم يحى ففيل وفقول على فعل بفتحين في الجمع إلا هذه الأحرف ، والأكثر أن يحى فعل بضمين ، وزاد في رواية عبيد بن حنن « وإن عند رجله قرظا - بقاف وظاء معجمة - مصبوبا » بموحدين ، وفي رواية أبي ذر مصبورا براء ، قال النووي ، ووقع في بعض الأصول « مضبورا » بضاد معجمة وهي لغة ، والمراد بالمصبور بالمهملة والمعجمة المجموع ، ولا ينافي كونه مصبوبا بل المراد أنه غير منشر وإن كان في غير وعاء بل هو مصبوب مجتميع ، وفي رواية سماك « فنظرت في خزانة رسول الله ﷺ فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع ، ومثلها قرظا في ناحية الغرفة » . قوله ( ادع الله فليوسع على أمتك ) في رواية عبيد بن حنن « فبكبت ، فقال وما يبكيك ؟ فقلت : يارسول الله ان كسرى وقيصر فيما هما فيه ، وإن رسول الله ، وفي رواية سماك « فابتدرت عيناى فقال : ما يبكيك يا ابن الخطاب ؟ فقلت : وما لي لا أبكي وهذا الحصير قد أثر في جنبك ، وهذه خزانة لا أرى فيها إلا ما أرى ، وذلك قيصر وكسرى في الأنهار والثمار : وإن رسول الله وصفوته » . قوله ( جلس النبي ﷺ وكان متكئا فقال : أو في هذا أنت يا ابن الخطاب ) ؟ في رواية معمر عند مسلم « أو في شك أنت يا ابن الخطاب ؟ » وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم ، والمعنى أنت في شك في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا ؟ وهذا يشعر بأنه ﷺ ظن أنه بكى من حمة الأسر الذي كان فيه وهو غضب النبي ﷺ على نسائه حتى اعتزلن ، فلما ذكر له أمر الدنيا أجابه بما أجابه . قوله ( إن أولئك قوم قد عجّلوا طيبتهم في الحياة الدنيا ) وفي رواية عبيد بن حنن « لا ترضى أن



تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة ؟ وفي رواية له ولهما ، بالتثنية على إرادة كبرى وفيصر لتخصيصهما بالذكر ،  
والأخرى بارذنهما ومن تبعهما أركان على مثل حالهما ، زاد في رواية سماك : فقلت بلى ، قوله ( فقلت يا رسول  
الله استغفر لي ) أي عن جرأتى بهذا القول بحضرتك ، أو عن اعتقادي أن التجهيلات الدنيوية مرغوب فيها ،  
أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعايشهم . قوله ( فاعزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث  
الذى أفشته حفصة إلى عائشة ) كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذى أفشته حفصة ، وفيه أيضا وكان  
قال ما أنا بدخول عليهن شهرا ، من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله ، وهذا أيضا مهم ولم ارد مفسرا ، وكان  
اعتزاله في الشربة كما في حديث ابن عباس عن عمر ، فافاد محمد بن الحسن الخزرجي في كتابه « أخبار المدينة » بسند له  
مرسل ، أنه ﷺ كان يبيت في الشربة ويقبل عند أراكه على خلوة بركانت هناك ، وليس في شيء من الطرق عن  
الزهري باستاد حديث الباب إلا ما رواه ابن إسحاق كما أشرت إليه في تفسير سورة التحريم ، والمراد بالمعانة قوله  
تعالى ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) الآيات . وقد اختلف في الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه ،  
كما اختلف في سبب حاله على أن لا يدخل على نساءه على أقوال : فالأولى في الصحيحين أنه غسل كما مضى في سورة  
التحريم مختصرا من طريق عبيد بن عيسى عن عائشة ، وسيأتى بأبسط منه في كتاب الطلاق . وذكرت في التفسير  
قولا آخر أنه في تحريم جاريته مارية ، وذكرت هناك كثيرا من طرق . ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة  
عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه : أن حفصة أهديت لها عكة فيها عسل ، وكان رسول الله ﷺ إذا دخل  
عليها حبسته حتى تآكله أو تسقيه منها ، فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضراء : إذا دخل علي حفصة  
فانظري ما يصنع ، فأخبرتها الجارية بشأن العسل ، فارسلت إلى صواحبها فقالت : إذا دخل عليكن فقلن : إنا نجد  
منك ريح مغاير ، فقال : هو عسل ، والله لا أطعمه أبدا . فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتي إياها فاذن لها  
فذهبت فارسل إلى جاريته مارية فأدخلها بيت حفصة ، قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه  
يقطر دموعا تبكي ، فعاتبتها فقال : أشهدك أنها على حرام ، انظري لا تخبري بهذا امرأة وهي عندك أمانة ، فلما خرج  
قرعت حفصة الجدار الذى بينهما وبين عائشة فقالت : ألا أبشرك ؟ أن رسول الله ﷺ قد حرم أمته ، فنزلت  
وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه وخرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله ﷺ بجاريته  
القبطية بيت حفصة فجاءت فرقيته حتى خرجت الجارية فقالت له : أما انى قد رأيت ما صنعت . قال فاكتمى على  
وهي حرام ، فانطلقت حفصة إلى عائشة فأخبرتها ، فقالت له عائشة : أما يومى فتمرس فيه بالقبطية ويسلم للنساء  
سائر أيامهن ، فنزلت الآية ، وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس  
قال : دخلت حفصة على النبي ﷺ بيتهما فوجدت معه مارية فقال : لا تخبري عائشة حتى أبشرك ببشارة ، أن أباك  
بلى هذا الأمر بعد أبى بكر إذا أنا مت ، فذهبت إلى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك ، والنسب منه  
أن يحرم مارية فحرمها ، ثم جاء إلى حفصة فقال أمرتك ألا تخبري عائشة فأخبرتها ، فعانها على ذلك ولم يعانها على  
أمر الخلافة ، فلما قال الله تعالى ( عرف بعضه وأعرض بهن بعض ) وأخرج الطبراني في الأوسط ، وفي عشرة  
النساء ، عن أبى هريرة نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف ، وجاء في سبب غضبه منهن وحلفه أن لا يدخل عليهن شهرا

قصة أخرى ، فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت : أهديت لرسول الله ﷺ هدية ، فأرسل إلى كل امرأة من نسائه نصيبها ، فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى ، فلم ترض فقالت عائشة : لقد أقات وجهك ترد عليك الهدية ، فقال : لا بين أهون على الله من أن أقمتني ، لا أدخل عليك شهرا ، الحديث . ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه : ذبح ذبجا فقسمه بين أزواجه ، فأرسل إلى زينب بنصيبها فردته ، فقال زيدوها ثلاثا ، كل ذلك ترده ، فذكر نحوه . وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال : جاء أبو بكر والناس جلوس بباب النبي ﷺ لم يؤذن لأحد منهم ، فأذن لأبي بكر فدخل ، ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي ﷺ جالسا وحوله نساؤه ، فذكر الحديث وفيه : من حولي كما ترى يسألني النفقة ، فقام أبو بكر إلى عائشة وقام عمر إلى حفصة ، ثم اعتزلن شهرا ، فذكر نزول آية التخيير ، ويحتمل أن يكون مجموع هذه الأشياء كان سببا لاعتزالهن . وهذا هو اللائق بمكارم أخلافه ﷺ وسعة صدره وكثرة صفحه ، وأن ذلك لم يقع منه حتى تكرر موجهه منهن ﷺ ورضى عنهن . وقصر ابن الجوزي فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير إسناد وهي مسندة عند ابن سعد ، وأبهم قصة النفقة وهي في صحيح مسلم ، والزاجح من الأقوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العمل فإنه اجتمع فيه جماعة منهن كإسياني ، ويحتمل أن تكون الأسباب جميعها اجتمعت فاشير إلى أهمها ، وبؤيده شمول الحلف للجميع ولو كان مثلا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة . ومن اللطائف أن الحسكة في الشهر مع أن مشروعية الهجر ثلاثة أيام أن عذمتي كانت تسعة فإذا ضربت في ثلاثة كانت سبعة وعشرين واليومان مارية لكونها كانت أمة فنقصت عن الحرائر والله أعلم . قوله ( فاعتزل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفضته حفصة إلى عائشة تسعا وعشرين ليلة ) العدد متعلق بقوله فاعتزل نساءه . قوله ( وكان قال ما أنا بدخل عليهن شهرا ) في رواية حماد بن سلمة عن مسلم في طريق عبيد بن حنيد : وكان آلى منهن شهرا ، أي حلف أو أقسم ، وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء انفاقا ، وإسياني بعد سبعة أبواب من حديث أنس قال : آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهرا ، وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا ، وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا باللفظ الإيلاء . قوله ( من شدة موجدته عليهن ) أي فضجه . قوله ( دخل هل عائشة ) فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ، ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع ، كذا قيل ، ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها . قوله ( فقالت له عائشة : يا رسول الله إنك كنت قد أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا ) تقدم أن في رواية سماك بن الويلد أن عمر ذكره ﷺ بذلك ، ولا منافاة بينهما لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرقة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما تواردا على ذلك ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر في هذه الفصة قال : قفلنا ، فظاهر هذا السياق يوم أنه من تسعة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة ، وهو محتمل عندى ، لكن يقوى أن يكون هذا من تعاليق الزهري في هذه الطريق ، فإن هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه : أن النبي ﷺ أقسم أنه لا يدخل على نسائه شهرا ، قال الزهري : فأخبرني عروة عن عائشة قالت : . فذكره . قوله ( وإنما أصبحت من تسع وعشرين ليلة ) في رواية عقيل : لتسع ، باللام ، وفي رواية الصرخسي فيها : وتسع ، بالوحدة وهي متقاربة ، قال الاسماعيلي : من هنا إلى آخر الحديث وقع مدرجا في رواية

شعيب عن الزهري ، ووقع مفصلا في رواية معمر ، قال الزهري فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي رسول الله ﷺ ، الحديث . قلت : ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظر ، فقد تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك ، وأخرج مسلم طريق معمر كما قال الاسماعيل مفصلة ، والله أعلم . وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن البخاري حكى الاختلاف على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلة عن عائشة . قوله ( فقال : الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة ) في هذا إشارة الى تأويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به المحصر ، أو أن اللام في قوله « الشهر » ، لاهد من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهور كلها كذلك ، وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة أن الشهر تسع وعشرون ، فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفاة ، الشهر تسع وعشرون ، قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ، إنما قال : الشهر قد يكون تسعا وعشرين . وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بن هذا اللفظ الأخير الذي جزمتم به عائشة وبيته قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية سماك بن الوليد من الاشكال . قوله ( قالت عائشة : ثم أنزل الله آية التخيير ) في رواية عقيل « فانزلت » وسياق الكلام عليه مستوفى في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى . وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاظة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ قاله الملب ، قال : وفيه توقيف العالم ومهابته عن استفساد ما يخشى من تغييره عند ذكره ، وترقب خلوات العالم ليسأل عما له لو سئل عنه بمحضرة الناس أنكره على السائل ، ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة . وفيه أن شدة الوطأة على النساء مذمومة ، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الانصار في نسائهم وترك سيرة قومه . وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل إصلاحها وزوجها ، وفيه سياق للنقصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان ، وخصوصا إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك . وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مسا لته وإن كان عليه في شيء من ذلك غضاظة ، وفيه جواز ضرب الباب ودفعه إذا لم يسمع الداخل بغير ذلك . ودخول الآباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج ، والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات . وفيه حسن تطفل ابن عباس وشدة حرصه على الاطلاع على فنون التفسير . وفيه طلب علو الاسناد لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه ، وكان يمكنه أخذ ذلك بواسطة غيره ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر . وفيه حرص الصحابة على طالب العلم والاضبط بأحوال الرسول ﷺ . وفيه أن طالب العلم يجعل لنفسه وقتا يتفرغ فيه لأمر معاشه وحال أهله . وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والتمشي . وفيه إثبات الاستبصار في الاسفار وإبقاء الماء للوضوء . وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه وأهله بما يترتب عليه فائدة دينية وإن كان في ذلك حكاية ما يستهجن ، وجواز ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه ، وبيان ذكروا التحمل . وفيه الصبر على الزوجات والاعضاء عن خطابين والصفح عما يقع منهن من ذل في حق المرء دون ما يكون من حق الله تعالى . وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة جوازا يمنع من يدخل اليه بغير إذنه ، ويكون قول انس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي ﷺ فلم تعرفه ثم جئت اليه فلم تجد له براهين ، محمولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس ، قال الملب : وفيه أن للامام أن يحتجب عن بطائه وعاصته عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو منبسط

اليوم ، فإن الكبير إذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده . وفيه الرفق بالأصهار والحياء منهم اذا وقع الرجل من أهله ما يقتضى مما يتهم . وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحايين ، لأنه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجر لعمر العود إلى الاستئذان مرة بعد أخرى ، فلما سكوت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقا ، أشار الى ذلك المهلب . وفيه أن الحاجب إذا علم منع الاذن بسكوت المحجوب لم يأذن . وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وإن كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها . وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له إذا رجا حصول الاذن ، وإن لا يجاوز به ثلاث مرات كما سيأتى إيضاحه في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ، والاستدراك على عمر من هذه القصة لأن الذي وقع من الإذن له في المرة الثالثة وقع انفاقا ، ولو لم يؤذن له فإلذ يظن أنه كان يعود الى الاستئذان لأنه صرح كما سيأتى بأنه لم يبلغه ذلك الحكم . وفيه أن كل لغة أو شهوة قضاها المرء في الدنيا فهو استعجال له من نعيم الآخرة ، وأنه لو ترك ذلك لادخر له في الآخرة ، أشار الى ذلك الطبري واستنبط منه بعضهم إثبات الفقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبيله التي أمر الله بوضعه فيها ، قال : وأما من فعل ذلك فهو من منازل الأمتهان ، والصبر على الحزن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى . قال عياض : هذه القصة مما يحتاج به من بفضل الفقير على الغنى لما في مفهوم قوله : إن من تنعم في الدنيا يفوته في الآخرة بمقداره ، ، قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا اذ لا حظ لهم في الآخرة انتهى ، وفي الجواب نظر ، وهي مسألة اختلف فيها السلف والخلف ، وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها الملام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق . وفيه أن المرء إذا رأى صاحبه مهموما استحب له أن يمددته بما يزيل همه ويطيب نفسه ، اقول عمر : لا قول شيئا يضحك النبي ﷺ . ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر . وفيه جواز الاستماع في الوضوء بالصبر على المترضى ، وخدمة الصغير الكبير وإن كان الصغير أشرف نسباً من الكبير . وفيه التجميل بالثوب والعمامة عند لقاء الأكابر . وفيه تذكير الخائف بيمينه إذا وقع منه مظاهره نسيانها لاسيما بمن له تعلق بذلك ، لأن عائشة خشيت أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما أو تسعة وعشرون يوما ، فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت أنه ذهل عن القدر أو أن الشهر لم يمل ، فأعلمها أن الشهر استهل فان الذي كان الخائف وقع فيه جاء تسعا وعشرين يوما . وفيه تقوية لقول من قال إن يمينه ﷺ انفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والا فلا اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجواب على أنه لا يقع البر الا بثلاثين ، وذهبت طائفة في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذا بأقل ما ينطلق عليه الاسم ، قال ابن بطال : يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء يبر بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم ، والقصة عمولة عند الدافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلو دخل في أثناء الشهر لم يبر الا بثلاثين . وفيه سكنى الفرقة ذات الدرج واتخاذ الخزانة لآثاث البيت والامنة . وفيه التناوب في مجلس العالم إذا لم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرهي من أمر ديني أو دنيوي . وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلا والمأخوذ عنه مفضولا ، ورواية الكبير عن الصغير ، وإن الاخبار التي تصحح ولو كثر ناقلوها ان لم يكن مرجعها الى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا يستلزم الصدق ، فإن جزم الانصاري في

رواية بوقوع التطليق وكذا جزم الناس الذين رأوا عمر عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي ﷺ نساءه فظن لسكونه لم تجر عاداته بذلك أنه طلقهن فأشاع أنه طلقهن فمضاع ذلك فتحدث الناس به وأخلق بهذا الذي ابتداء بأشاعه ذلك أن يكون من المنافقين كما تقدم ، وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم بأخذه عن القرين مع إمكان أخذه عالياً عن أخذه عنه القرين ، وأن الرغبة في العلو حيث لا يعوق عنه عائق شرعي ، ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة ، وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث . وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي ﷺ جلت أو قلت ، واهتمامهم بما يتم له لإحلاق الانصارى اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقبح غيبه ﷺ بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو من بها ، وكان ذلك بالنظر الى أن الانصارى كان يتحقق أن عدوم ولو طرقهم مغلوب ومهزوم واحتمال خلاف ذلك ضعيف ، بخلاف الذي وقع بما توهمه من التطليق الذي يتحقق معه حصول الغم وكانوا في الطرف الاقصى من رعاية خاطره ﷺ أن يحصل له تشويش ولو قل والقان لما يفاقمه والغضب لما يفضبه والهم لما يهيمه رضى الله عنهم . وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك الثأني المألوف منه لقول عمر : ثم غلبني ما أجعد ثلاث مرات . وفيه شدة الفزع والجورع للأمور المهمة ، وجواز نظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك ، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول النظر ، أشار الى ذلك النووي . ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي ﷺ وقع أولاً انفتاحاً لرأى الشعر والقرط مثلاً فاستفقه فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفـس منه فلم ير إلا الآيب فقال ما قال ، ويكون النهي محمولاً على من تعمّد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء . وفيه كراهة مسخطة النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً والاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من أهل الفضل وإيثار الفجاعة وعدم الالتفات الى ما خص به الغير من أمور الدنيا الفانية . وفيه المعاقبة على إفشاء السر بما يليق بهن أفشاء

#### ٨٤ - باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً

٥١٩٢ - **عمر بن الخطاب** حدثنا عبد الله أخبرنا متمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « لا تصوم المرأة وبعلها شاهد إلا بإذنه »

قوله ( باب صوم المرأة بإذن زوجها تطوعاً ) هذا الاصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام ، وذكره أبو مسعود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة ، وليس كذلك فإن مسنداً ذكره في أثناء حديث في كتاب الزكاة ، ووقع للنسائي في « الأطراف » فيه وم يئته فيما كتبه عليه . **قوله** ( لا تصوم ) كذا للاكثر وهو بلفظ الخبر والمراد به النهي ، وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية الرفع ، ووقع في رواية للسبكي « لا تصومن » بزيادة نون التوكيد ، وعلم من طريق عبد الرزاق عن ممر بلفظ « لا تصم » ، وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد

#### ٨٥ - باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها

٥١٩٣ - **عمر بن الخطاب** حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان عن أبي حازم عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فأبت أن تجيء ، لعنتها الملائكة حتى تصبح ،

٥١٩٤ - حدثنا محمد بن عرعرة حدثنا شعبة عن قيادة عن زرارة عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع ،

قوله ( باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ) أى بغير سبب لم يجوز لها ذلك ، قوله ( حدثنا محمد بن بشار ) هو بزار ، وذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروزي دين ستان ، بمهمل ثم نونين وهو غلط . قوله ( عن سليمان ) هو الأعشى ، وأبو حازم هو سليمان الأشجى . وقوله في الرواية الثانية ( عن زرارة ) هو ابن أبي أوفى قاضى البصرة يكنى أبا حاجب ، له عن أبي هريرة في الصحيحين حديثان فقط هذا وآخر مضى في المتن ، وله في البخارى عن عمران بن حصين حديث آخر يأتى في الديات ، وتقدم له في تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة ، وهذا جميع ماله في الصحيح ، وكلها من رواية قتادة عنه . قوله ( إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ) قال ابن أبي جرة : الظاهر أن الفراش كناية عن الجماع ، ويقوبه قوله ( الولد للفراش ، أى لمن يطأ في الفراش ، والكناية عن الأشياء التى يستحي منها كثيرة في القرآن والسنة ، قال : وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما إذا وقع منها ذلك ليلا أقوله ( حتى تصبح ، وكأن السر تأكد ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ، ولا يلزم من ذلك أنه يجوز لها الامتناع في النهار ، وإنما خص الليل بالذكر لانه المظنة لذلك اهـ . وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن أبي حازم عند مسلم بلفظ ( والذي نفسى بيده ، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان الذى في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ، ولابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر نفسه ( ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم إلى السماء حسنة : العبد الآبى حتى يرجع ، والسكران حتى يصحو ، والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى ، فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار . قوله ( فأبت أن تجيء ) زاد أبو حوالة عن الأعشى كما تقدم في بدء الخلق . فبات غضبان عليها ، وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن ، لأنها حينئذ يتحقق ثبوت مصيبتها ، بخلاف ما إذا لم يفتضب من ذلك فإنه يكون إما لأنه عذرهما ، وإما لأنه ترك حقه من ذلك . وأما قوله في رواية زرارة ( إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها ) فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة ، بل المراد أنها هى التى هجرت ، وقد تأتى لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت هى بالمجر فنفتضبه هو لذلك أو هجرها وهى ظالمة فلم تستنصل من ذنبها وهجرت ، أما لو بدأ هو بهجرها ظلما لها فلا . ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة ( إذا باتت المرأة هاجرة ، بالفتح اسم الفاعل . قوله ( لعنتها الملائكة حتى تصبح ) في رواية زرارة ( حتى ترجع ، وهى أكثر فائدة ، والاولى محوطة حل الغالب كما تقدم . والطبراني من حديث ابن عمر رفته ( اثنان لا تجاوز صلاتهما رءوسهما : عبد آبى ، وامرأة غضب زوجها حتى ترجع ، وصححه الحاكم . قال المذهب : هذا الحديث يوجب ان منع الحقوق - في الأبدان كانت أو في الأموال - بما يوجب محض الله ، الا أن يتمددا بعقوه . وفيه جواز لمن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه لئلا يواقع الفعل ، فإذا واقع فأنما يرضى له بالتوبة والهداية . قلت : ليس هذا التقييد مستفادا من هذا الحديث بل من أدلة أخرى ، وقد

ارتضى بهض مشايخنا ما ذكره المطلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر ، والحق أن من منع الأمن أراد به معناه الثغرى وهو الابعاد من الرحمة ، وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية ، والذي أجازوه أراد به معناه العرفى وهو مطابق السب ، ولا يخفى أن عمله اذا كان بحيث يرتفع العاصى به وينزجر ، وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازه على الإطلاق . وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ما داموا فيها ، وذلك يدل على أنهم يدعون لأهل الطاعة ما داموا فيها ، كذا قال المطلب وفيه نظر أيضا ، قال ابن أبي جرة : وهل الملائكة التى تلهنهم الحفظة أو غيرهم ؟ يحتمل الأمرين . قلت : يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلا بذلك ، ويرشد الى التعميم قوله فى رواية مسلم : الذى فى السماء . ان كان المراد به سكانها قال : وفيه دليل على قبول دعاء الملائكة من خير أو شر لكونه عليه السلام خوف بذلك . وفيه الارشاد الى مساعدة الزوج وطلب مرضاته . وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة . قال : وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال فى ذلك اهـ . أو السبب فيه الخس على التماسل ، ويرشد اليه الاحاديث الواردة فى الترغيب فى ذلك كما تقدم فى أوائل النكاح ، قال : وفيه إشارة الى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء على مراعاته لعبده حيث لم يترك شيئا من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته ، فعلى العبد أن يوفى حقوق ربه التى طلبها منه ؛ والا فأتبع الجفاء من الفقير المحتاج الى العنى الكثير الاحسان . اهـ ملخصا من كلام ابن أبي جرة رحمه الله

## ٨٦ - باب لا تأذن المرأة فى بيت زوجها لأحد إلا بإذنه

٥١٩٥ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شبيب **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه ، ولا تأذن فى بيته إلا بإذنه ؛ وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فإنه يؤدى إليه شطره ،

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة فى الصوم

**قوله** ( باب لا تأذن المرأة فى بيت زوجها لأحد إلا بإذنه ) المراد ببيت زوجها سكنه سواء كان ملكا أو لا . **قوله** ( عن الأعرج ) كذا يقول شبيب عن أبي الزناد ، وقال ابن عيينة عن أبي الزناد : عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة ، وقد بينه المصنف بعد . **قوله** ( لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها ) يلتحق به السيد بالنسبة لأمته التى يحل له وطؤها ، ووقع فى رواية مام وبعلها ، وهى أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد ، فان ثبت وإلا الحق السيد بالزوج للاشتراك فى المعنى . **قوله** ( شاهد ) أى حاضر . **قوله** ( إلا بإذنه ) يعنى فى غير صيام أيام رمضان ، وكذا فى غير رمضان من الواجب اذا تضيق الوقت ، وقد خصه المصنف فى الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع ، وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن على عن عبد الرزاق فان فيها : لا تصوم المرأة غير رمضان ، وأخرج الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا فى أثناء حديث : ومن حق الزوج على زوجته أن لا

تصوم تطوعاً إلا بإذنه ، فإن فعلت لم يقبل منها ، وقد قدمت اختلاف الروايات في لفظ « ولا تصوم » ، ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول الجمهور ، قال النووي في « شرح المذهب » : وقال بعض أصحابنا يكره . والصحيح الأول . قال : فلو صامت بغير إذنه صح وأثمت لاختلاف الجملة وأمر قبوله إلى الله ، قاله العمرازي . قال النووي : ومقتضى المذهب عدم الثواب ، ويؤكد التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ، ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك ، بل هو أبلغ ، لأنه يدل على تأكيد الأمر فيه فيكون تأكيداً بمجمله على التحريم . قال النووي في « شرح مسلم » : وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت ، وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالتطوع ولا واجب على التراخي ، وإنما لم يحز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع بها جاز وبفسد صومها لأن العادة أن المذهب انتهاك الصوم بالافساد ، ولا شك أن الأولى له خلاف ذلك إن لم يثبت دليل كراهته ، نعم لو كان مسافراً فمفهوم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان زوجها مسافراً ، فلو صامت وقدم في أثناء الصيام نه إفساد صومها ذلك من غير كراهة ، وفي معنى الغيبة أن يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع ، وحمل المذهب النهي المذكور على التثنية فقال : هو من حسن المعاشرة ، ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير إذنه ما لا يضره ولا يمنعه من واجباته ، وليس له أن يبطل شيئاً من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير إذنه له ، وهو خلاف الظاهر . في الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخبر ، لأن حقه واجب والقيام بالواجب يقدم على القيام بالتطوع . قوله ( ولا تأذن في بيته ) زاد مسلم من طريق همام عن أبي هريرة « وهو شاهد إلا بإذنه » ، وهذا القيد لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب . وإلا ففيية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته ، بل بدأ أكد حينئذ عليها المنع لثبوت الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ، وبمجهول أن يكون له مفهوم ، وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تمذر فلو دعت الضرورة إلى الدخول عليها لم تقتصر إلى استئذانه لتعذرده . ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها ، أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر أنه ملحق بالأول ، وقال النووي : في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالأذن في بيته إلا بإذنه . وهو محمول على ما لا نعلم رضا الزوج به ، أما لو علت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها ، كمن جرت عادته بادخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يقتصر ادخالهم إلى إذن خاص لذلك ، وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً . قوله ( إلا بإذنه ) أى الصريح ، وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضا مقام الصريح بالرضا ؟ فيه نظر . قوله ( وما أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدي إليه شطره ) أى نصفه ، والمراد نصف الأجر كما جاء واضحاً في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع ، ويأتى في النفقات بلفظ « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فله نصف أجره » في رواية أبي داود « فله نصف أجره » وأغرب الخطابي لحمل قوله « يؤدي إليه شطره » على المال المنفق ، وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تفرم القدر الزائد ، وإن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء ، قال : ونفقتها معاوضة فتقدر بما يوازها من الفرض وترد الفضل عن مقدار الواجب ، وإنما جاز لها في قدر الواجب لقصة هند وخذي من ماله بالمعروف ، اهـ . وما ذكرناه من الرواية الأخرى يرد عليه . وقد استشعر الأبراد لحمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين



مختلفي الدلالة ، والحق أنهما حديث واحد رويًا بألفاظ مختلفة . وأما تقييده بقوله « عن غير أمه » فقال النووي : عن غير أمه الصريح في ذلك القدر المعلن ، ولا ينفي ذلك وجود اذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره إما بالصريح وإما بالعرف ، قال : ويتمين هذا التأويل لجمع الأجر بينهما نصفين ، ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها أجر بل عليها وزر ، فيتمين تأويله . قال : وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفًا ، فإن زاد على ذلك لم يجوز . ويؤيده قوله - بمعنى كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيع - « إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة » فأشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ، قال : ونبه بالطعام أيضًا على ذلك لأنه مما يصح به عادة ، بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير من الأحوال . قات : وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة في هذا ، ويحتمل أن يكون المراد بالتنصيف في حديث الباب الحل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة ، فإذا أنفقت منه بغير علمه كان الأجر بينهما : للرجل لكونه الأصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره ، والمرأة لكونه من النفقة التي تختص بها . ويؤيد هذا الحل ما أخرجه أبو داود عقب حديث أبي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها ؟ قال : لا إلا من قوتها والأجر بينهما ، ولا يحمل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بإذنه . قال أبو داود في رواية أبي الحسن بن العبد عقبه : هذا يضمف حديث همام اه ، وسراده أنه يضمف حله على التعميم ، أما الجمع بينهما بما دل عليه هذا الثاني فلا ، وأما ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال « قالت امرأة يا نبي الله إنا كل على آباءنا وأزواجنا وأبنائنا ، فما يحمل لنا من أموالهم ؟ قال : الزطب نأكله وتهديته » . وأخرج الترمذي وابن ماجه عن أبي أمامة رفعه « لا تنفق امرأة شيئًا من بيت زوجها إلا بإذنه » ، قيل : فلا الطعام ؟ قال : ذاك أفضل أموالنا ، وظاهرهما التعارض ، ويمكن الجمع بأن المراد بالزطب ما يتسارع اليه الفساد فاذن فيه ، بخلاف غيره ولو كان طعامًا والله أعلم . قوله ( ورواه أبو الزناد أيضًا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم ) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام ، وأن لأبي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة إسناداً آخر ، وموسى المذكور هو ابن أبي عثمان ، وأبو عبد عثمان يقال له التبان يشناه ثم موحة نقيلة واسمه سعد ويقال عمران ، وهو مولى المغيرة بن شعبه ، ليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصل حديثه المذكور أحمد والنسائي والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط ، والدارمي أيضًا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به ، قال أبو عوانة في رواية على بن المديني : حدثنا به سفيان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان ، فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج . وروياه غالبًا في « جزء اسماعيل بن نجيد » من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد . وفي الحديث حجة على المالكية في تجويز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير اذن زوجها ، وأجابوا عن الحديث بأنه معارض بصلة الرحم ، وإن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا وجهًا فيحتاج إلى مرجح ، ويمكن أن يقال : صلة الرحم إنما تنذب بما يملكه الواصل ، والتعصر في بيت الزوج لا تملكه المرأة إلا باذن الزوج ، فكما لا هلم أن لا تصلهم بماله إلا بإذنه فاذنهم لهم في دخول البيت كذلك

٨٧ - باب ٥١٩٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنَا الثَّيْبِيُّ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أُسَامَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « قُتِلَ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ ، فَسُكَّانُ عَامَّةٍ مِنْ دَخَلِهَا الْمَسَاكِينُ ، وَأَصْحَابُ الْجَدَّةِ تَحْبُوسُونَ ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُسْرِ بِهَمٍّ إِلَى النَّارِ ، وَقُتِلَ عَلَى بَابِ النَّارِ إِذَا عَامَّةٌ مِنْ دَخَلِهَا لِلنِّسَاءِ »

[المحدث ٥١٩٦ - طرقة في : ٦٠٤٧]

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمة ، وأورد فيه حديث أسامة لقوله فيه : وقفت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء . وسقط للنسفي لفظ « باب » ، فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله ، ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء غالباً يرتكبن انتهى المذكور ، ومن ثم كن أكثر من دخل النار ، والله أعلم

٨٨ - باب كفران المشير وهو الزوج وهو الخليلط من المعاصرة . فيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ

٥١٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ « حَسَنَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ سَجَدَ ، ثُمَّ انصرفت ، وَقَدْ تَجَلَّتِ لِلشَّمْسِ ، فَقَالَ : إِنَّ لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ آيَاتٍ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، لَا يَحْصِيَانِ لِمَنْزِلَةِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ . فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْكُرُوا اللَّهَ . قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ رَأَيْنَاكَ تَنَاقَلْتَ شَيْئًا فِي مَقَامِكَ هَذَا ، ثُمَّ رَأَيْنَاكَ تَكْمَلُ كَمَلَتَ ، فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أَرَيْتُ الْجَنَّةَ ، فَتَنَاقَلْتُ مِنْهَا مُعْتَوِدًا ، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكْتُمُ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا . وَرَأَيْتُ النَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مِنْظَرًا قَطُّ ، وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، قَالُوا لِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ بِكَفَرِهِنَّ . قِيلَ يَكْفُرْنَ بِاللَّهِ ؟ قَالَ يَكْفُرْنَ الْمَشِيرَ ، وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ لَهَرَّتْ ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ »

٥١٩٨ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « أَطْلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ ، وَأَطْلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ »

تَابِعَهُ أُيُوبُ بْنُ زُرَّيرَ

قوله ( باب كفران المشير وهو الزوج والمعشير هو الخليلط من المعاصرة ) أى أن لفظ المشير يطلق بإزاء شيعتين ، فالمراد به هنا الزوج ، والمراد به في الآية وهو قوله تعالى ( ولبئس المعشير ) الخاط ، وهذا تفسير أبي

عبيدة قال في قوله تعالى ( لبئس المولى ولبئس المشير ) : المولى هنا ابن العم والعشير المخالط المعاشر ، وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الايمان . ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف ، وقوله فيه « لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة ، والاضرار على المعصية من أسباب العذاب ، أشار إلى ذلك المصنف . وذكر بعده حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله . وقوله « تابعه » أيوب وسلم بن زهير ، يعني أنهما تابعا عوفا عن أبي رجاء وهو المطاردى في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين ، وسيأتى في « باب فضل الفقر » من الرقاق أن حماد بن نعيم وصخر بن جويرية خالفا في ذلك عن أبي رجاء فقالا « عنه عن ابن عباس » . ومتابعة أيوب وصلها الناسي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا ، وقال الثقفى وابن عليه وغيرهما « عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس » . وأما متابعة سلم بن زهير فرصاه المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي « باب فضل الفقر » من الرقاق ، ويأتى شرح الحديث مع حديث أسامة في « باب صفة الجنة والنار » من كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

#### ٨٩ - باب لزوجك عليك حق . قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ

٥١٩٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله ﷺ : يا عبد الله ، ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل ؟ قلت : بلى يا رسول الله . قال : فلا تفعل ، صم وأفطر ، وقم وسم ، فإن لجسدك عليك حقا ، وإن لعينك عليك حقا ، وإن لزوجك عليك حقا »

**قوله** ( باب لزوجك عليك حق : قاله أبو جحيفة عن النبي ﷺ ) وهو طرف من حديثه في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وقد مضى موصولا مشروحا في كتاب الصيام ، ثم ذكر بعده حديث عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه أيضا ، قال ابن بطال : لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على الزوجة ذكر في هذا عكسه وأنه لا ينبغي له أن يجهد بنفسه في العبادة حتى يضيق عن القيام بحقوقها من جماع واكتساب . واختلاف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك : ان كان بغير ضرورة ألزم به أو يفرق بينهما ، ونحوه عن أحمد ، والمشهور عند الشافعية أنه لا يجب عليه ، وقيل يجب مرة ، وعن بعض السلف في كل أربع ليلة ، وعن بعضهم في كل طهر مرة

#### ٩٠ - باب المرأة راعية في بيت زوجها

٥٢٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، والامير راع ، والرجل راع على أهل بيته ، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته »

قوله ( باب المرأة راعية في بيت زوجها ) ذكر فيه حديث ابن عمر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى

٩١ - باب قول الله تعالى ﴿ لِلرِّجَالِ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾ بما فضل الله بهنهم على بعض - إلى قوله - إن الله كان علياً كبيراً ﴿

٥٢٠١ - حديث خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني حميد عن أنس رضي الله عنه قال « آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً ، وقعد في مشربة له ، فنزل لئسعر وعشرين ، فقيل : يا رسول الله إنك آليت شهراً ، قال : إن الشهر تسع وعشرون »

قوله ( باب قول الله تعالى : الرجال قوامون على النساء ) زاد غيره ( بما فضل الله بعضهم على بعض - إلى قوله - علياً كبيراً ) وبسياق الآية تظهر مطابقة الترجمة ، لأن المراد منها قوله تعالى ﴿ فاعطوهم واجروهم في المضاجع ﴾ فهو الذي يطابق قوله « آلى النبي ﷺ من نسائه شهراً » لأن مقتضاه أنه هجرهن . وخفي ذلك على الاسماعيل فقال : لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية التي ذكرها ، وقد تقدم شرح حديث أنس المذكور قريباً في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه « إنك آليت شهراً » في رواية المستعمل والكشميني « آليت على شهر » وقوله « فقيل يا رسول الله » قائل ذلك عائشة كما تقدم واضحاً في آخر حديث عمر المذكور ، وتقدم فيه أن عمر وغيره أيضاً سألوه عن ذلك

٩٢ - باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير يوثهن

ويزكرهن معاوية بن حيدة رفته « غير أن لانهجر إلا في البيت » والأول أصح

٥٢٠٢ - حديث أبو عاصم عن ابن جريج ح . وحدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن صفي أن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث أخبره أن أم سلمة أخبرته « أن النبي ﷺ خلف لا يدخل على بعض أهل شهر ، فلما مضى تسعة وعشرون يوماً قدا عليهن - أوراخ - فقيل له : يا نبي الله خلفت أن لا تدخل عليهن شهراً ، قال : إن الشهر يسكون تسعة وعشرين يوماً »

٥٢٠٣ - حديث علي بن عبد الله حدثنا مروان بن معاوية حدثنا أبو يعفور قال : إذا كنا عند أبي الضحى ، فقال « حدثنا ابن عباس قال أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبيكين عند كل امرأة منهن أهلها ، فخرجت إلى المسجد فإذا هو ملآن من الناس ، فجاء عمر بن الخطاب فصعد إلى النبي ﷺ وهو في غرفة له ، فسلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، ثم سلم فلم يجبه أحد ، فناداه ، فدخل على النبي ﷺ فقال : أطلقت نساءك ؟ فقال : لا ؛ ولكن آليت منهن شهراً ، فسكت تسعاً وعشرين ثم دخل على نسائه »

قوله (باب هجرة النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن) كأنه يشير إلى أن قوله (واهجروهن في المضاجع) لا مفهوم له، وأنه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي ﷺ من هجره لأزواجه في المشربة. وللعلماء في ذلك اختلاف أذكره بعد. قوله (ويذكر عن معاوية بن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية صحابي مشهور، وشهره بن حكيم بن معاوية. قوله (رفعه، ولا تهجر إلا في البيت) في رواية الكشميني: «غير أن لا تهجر إلا في البيت»، وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائط في «مكارم الاخلاق»، ود ابن منده في «ترايب شعبة»، كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه: «ما حق المرأة على الزوج؟ قال: يطعمها إذا طعم، ويكسوها إذا اكنتى، ولا يضرب الوجه، ولا يقبح، ولا يهجر إلا في البيت». قوله (والأول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن حيدة، وهو كذلك ويمكن الجمع بينهما كما سأذكره، واقتضى مني أن هذه الطريق تصلح الاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة، وإنما صدرها بصيغة التريض إشارة إلى انحطاط رتبته. ووقع في شرح الكرماني قوله «ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت»، أي ويذكر عن معاوية ولا تهجر إلا في البيت مرفوعا إلى النبي ﷺ، والأول أي الهجرة في غير البيوت أصح إسنادا، وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري: «غير أن لا تهجر إلا في البيت»، قال: «لحينئذ ففاعل يذكر هجر النبي ﷺ نساءه في غير بيوتهن»، أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهجر، أي رويت قصة الهجرة منه مرفوعة إلا أنه قال لا تهجر إلا في البيت، وهذا الذي تلحقه غلط محض، فإن معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي ﷺ أزواجه، ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا الأجزاء، وليس مراد البخاري ما ذكره وإنما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة، فإن في بعض طرقه: «ولا يقبح ولا يضرب الوجه»، غير أن لا يهجر إلا في البيت، فظن الكرماني أن الاستثناء من تصرف البخاري، وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث، والله أعلم. قال الملب: «هذا الذي أشار إليه البخاري كأنه أراد أن يستن الناس بما فعله النبي ﷺ من الهجر في غير البيوت وفقا بالنساء، لأن هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت آلم لأنفسهن وأوجع لقلوبهن بما يقع من الأعراض في تلك الحال، ولما في الغيبة عن الأعين من التسلية عن الرجال، قال: وليس ذلك يبرأ لأن الله قد أمر بهجرتهن في المضاجع فضلا عن البيوت». وتعبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه، وإنما أراد أن المهاجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت، وأن المحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة فهم معمول به بل يجوز المهاجر في غير البيوت كما فعل النبي ﷺ اه. والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال، فربما كان المهاجران في البيوت أشد من المهاجران في غيرها، وبالعكس بل الغالب أن المهاجران في غير البيوت آلم للنفس وخصوصا النساء اضيق نفوسهن، واختلف أهل التفسير في المراد بالمهجران، فالجمهور على أنه ترك الدخول طابعا والإقامة عندهن على ظاهر الآية، وهو من المهاجران وهو البعد، وظاهره أنه لا يضاحهما. وقيل المعنى يضاحهما ويؤايبها ظهرا، وقيل يمتنع من جماعها، وقيل يجامعها ولا يكلمها، وقيل «اهجروهن»، مشتق من الهجر بضم الحاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا لهن في القول، وقيل مشتق من الهجر وهو الحب الذي يشد به البحر يقال هجر البحر أي ربطه، فالعنى أوثقوهن في البيوت واضربوهن قالة الطبري وقواه، واستدل له ووهاه ابن العربي فأجاب. ثم ذكر في الباب حديثين: الأول حديث أم سلمة، قوله (عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث)

أى ابن هشام بن المغيرة ، وهو أخو أبى بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه فى الصيام عن أبى عامر وحده به ، وقوله فى هذه الطريق لا يدخل على بعض نساءه ، كذا فى هذه الرواية . وهو يشعر بأن اللاتى أقسم أن لا يدخل عليهن من وقع منهن ما وقع من سبب القسم لا جميع النسوة ، لكن اتفق أنه فى تلك الحالة انفسكت رجله كما فى حديث أنس المتقدم فى أوائل الصيام ، فاستمر مقسما فى المشربة ذلك الشهر كله ، وهو يؤيد أن سبب القسم ما تقدم فى مارية فإنها تقتضى اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة المسك فأنهن اشتركن فيها إلا صاحبة العسل وإن كانت إحداهن بدأت بذلك ، وكذلك قصة طلب النفقة والمغيرة فأنهن اجتمعن فيها . الحديث الثانى : قوله ( أبو يعفور ) بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الأصغر ، واسمه عبد الرحمن بن عبيد ، كوفى ثقة ليس له فى البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم فى آخر ليلة القدر حدث به أيضا عن أبى الضحى . قوله ( تذاكرنا عند أبى الضحى فقال : حدثنا ابن عباس ) لم يذكر ما تذاكرنا به ، وقد أخرجه النسائى عن أحمد بن عبد الحسك عن مروان بن معاوية بالاسناد الذى أخرجه البخارى فأوضحه ، ولفظه « تذاكرنا الشهر ، فقال بعضنا ثلاثين ، وقال بعضنا تسعا وعشرين ، فقال أبو الضحى : ابن عباس » وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه « تذاكرنا الشهر عند أبى الضحى » قوله ( فدخلت المسجد ، فإذا هو ملائ من الناس ) هذا ظاهر فى حضور ابن عباس هذه القصة ، وحديثه الطويل ، بل الذى معنى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر ، لكن يحتمل أن يكون عرفها بحلة ففصاها عمر له لما سأله عن المظاهرين . قوله ( فى غرفة ) فى رواية النسائى « فى عليية » بمهملة مضمومة وقد تكسر ، وبلاد ثم تحتانية ثقليتين ، هى المكان العالى وهى الغرفة ، وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى ، وزاد الاسماعيل من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبى يعفور « فى غرفة ليس عنده فيها إلا بلال » . قوله ( فناداه فدخل على النبي ﷺ ) كذا فى جميع الأصول التى وقفت عليها من البخارى بحذف فاعل « فناداه » فان الضمير لعمر وهو الذى دخل ، وقد وقع ذلك مبينا فى رواية أبى نعيم ولفظه بعد قوله فلم « فلم يجبه أحد » ، فناداه بلال فدخل ، ومثله للنسائى لكن قال « فنادى بلال » بحذف المفعول وهو الضمير فى رواية غيره ، وعند الاسماعيل « فلم فلم يجبه أحد » ، فاحط ، فدعاه بلال فلم ثم دخل ، وقد تقدم فى الحديث الطويل أن فى رواية سماك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذى أذن له رباح ، فلولا قوله فى هذه الرواية « ليس عنده فيها إلا بلال » لجوزت أن يكونا جميعا كانا عنده ، لكن يجوز أن يكون الحصر للعندية الداخلة ويكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم ، وعند الأذن ناداه بلال فاستمع رباح فيجتمع الخبران . قوله ( فقال لا ، ولكن آليت منهن شهرا ) أى حلفت أن لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واضحا فى شرح حديث عمر المطول

٩٣ - باب ما يكره من ضرب النساء ، وقول الله تعالى (واضربوهن) أى ضربا غير مبرح

٥٣٠٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة عن النبي ﷺ

قال « لا يجلد أحدكم امرأة جلد العبد ثم يجامعها فى آخر اليوم »

قوله ( باب ما يكره من ضرب النساء ) فيه إشارة الى أن ضربهن لا يباح مطلقا ، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه

أو تحریم علی ما سلفه . قوله ( وقول الله تعالى ( واضربوهن ) أى ضربا غير مبرح ) هذا التفسير منتزع من المذهب من حديث الباب من قوله « ضرب العبد » كما سأوضحه ، وقد جاء ذلك صريحا في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ فذكر حديثا طويلا وفيه « فإن فعلن فاجبروهن في المضاجع ، واضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذی واللفظ له ، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم « فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » . قلت : وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة عن النبي عن ضرب الوجه . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وحشام هو ابن عروة ، وعبد الله بن زمة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشمس . قوله ( لا يجلد أحدكم ) كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن الفريابي - وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه - بصيغة الخبر وليس في أوله صيغة النهي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن الفريابي ، وكذا توارد عليه أصحاب هشام بن عروة ، وتقدم في التفسير من رواية وهيب ، ويأتي في الأدب من رواية ابن عيينة ، وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن نمير ، وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن نمير ، والترمذی والنسائي من رواية عبدة بن سليمان ، ففي رواية أبي معاوية وعبدة « إلام يجلد » وفي رواية وكيع وابن نمير « علام يجلد » وفي رواية ابن عيينة « وعظم في النساء فقال : يضرب أحدكم امرأته » وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان ، وليس عند واحد منهم صيغة النهي . قوله ( جلد العبد ) أى مثل جلد العبد ، وفي إحدى روايتي ابن نمير عند مسلم « ضرب الأمة » والنسائي من طريق ابن عيينة « كما يضرب العبد والأمة » وفي رواية أحمد بن سفيان « جلد البعير أو العبد » وسياق في الأدب من رواية ابن عيينة « ضرب الفحل أو العبد » والمراد بالفحل البعير ، وفي حديث لقيط بن صبرة عند أبي داود « ولا تضرب ظميتك ضربك أمتك » . قوله ( ثم يجماعها ) في رواية أبي معاوية « ولعله أن يضاجمها » وهي رواية الأكثر ، وفي رواية لابن عيينة في الأدب « ثم لعله يماثها » . وقوله « في آخر اليوم » في رواية ابن عيينة عند أحمد « من آخر الليل » وله هذا النسائي « آخر النهار » وفي رواية ابن نمير والأكثر « في آخر يومه » وفي رواية وكيع « آخر الليل أو من آخر الليل » وكلها متقاربة . وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد ، والإيحاء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك وإلى ما أشار المصنف بقوله « غير مبرح » ، وفي سياقه استبعاد وقوع الأميين من العاقل : أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجماعها من بقية يومه أو ليلته ، والجماعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في الشرة ، والمجلود غالبا ينفر من جلده ، فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل منه الفور التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب ، قال المذهب : بين ﷺ بقوله « جلد العبد » أن ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ، ولأن ضرب المرأة إنما أبيح من أجل هيباتها زوجها فيما يجب من حقها عليها . وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا ، فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث إياس بن عبد الله بن أبي ذباب بضم المعجمة وبموحدين الأولى خفيفة « لا تضربوا إماء الله » جاء عمر فقال : قد ذثر النساء على أزواجهن ، فأذن ثم فضربوهن ، فأطاف بآل رسول الله ﷺ نساء كثير فقال : لقد أطاف بآل رسول الله ﷺ سبعون امرأة كلهن يشكين أزواجهن ، ولا تخبون أولئك خياركم ، وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان ، وآخر مسند من حديث أم كلثوم بنت أبي بكر عند

البيهي ، وقوله « ذم » ، بفتح المعجمة وكسر الهويزة بعدها راء أى نثر بثرون ومعجمة رزاي ، وقيل معناه غضب واستب ، قال الشافعي : يحتمل أن يكون النهي على الاختيار والاذن فيه على الإباحة ، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربين ثم أذن بعد نزولها فيه ، وفي قوله « إن يضرب خياركم » ، دلالة على أن ضربين مباح في الجملة ، ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل ، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيham لا يعدل إلى الفعل ، لما في وقوع ذلك من الزفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية ، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله . وقد أخرج النسائي في الباب حديث عائشة « ما ضرب رسول الله ﷺ امرأة له ولا غادما قط ، ولا ضرب بيده شيئا قط إلا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنهك حرمات الله فينتقم الله ، وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى »

#### ٩٤ - باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية

٥٢٠٥ - **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى** حَدَّثَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ** عَنْ **الْحَسَنِ** - **هُوَ ابْنُ مُسْلِمٍ** - عَنْ **صَفِيَّةَ** هِيَ **عَائِشَةُ** « أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ زَوَّجَتْ ابْنَتَهَا . فَتَمَعَطَ شَعْرُ رَأْسِهَا ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَتْ : إِنَّ زَوْجَهَا أَمَرَنِي أَنْ أُصِلَ فِي شَعْرِهَا فَقَالَ : لَا ، إِنَّهُ قَدْ لَعِنَ الْمُوصَلَاتِ » [ الحديث ٥٢٠٥ - طرنه في : ٥٩٣٤ ]

**قوله** ( باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله ) لما كان الذي قبله يشعر بنسب المرأة إلى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله ، فلو دعاها الزوج إلى معصية فعلها أن تمتنع ، فإن أدبها على ذلك كان الاثم عليه . ثم ذكر فيه طرعا من حديث التي طلبت أن تصل شعر ابنتها ، وسيأتي شرحه في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . **قوله** ( إنه قد لعن الموصلات ) كذا بالبناء للجهول ، والموصلات بتمديد الصاد المكسورة ويجوز فتحها ، وفي رواية الكشمي « الموصولات » وهو يؤيد رواية الفتح

#### ٩٥ - باب ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً . . . )

**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ** أَخْبَرَنَا **أَبُو مُعَاوِيَةَ** عَنْ **هَشَامٍ** عَنْ **أَبِيهِ** « عَنْ **عَائِشَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا » ( وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا . . . ) قَالَتْ : هِيَ الْمَرْأَةُ تَكُونُ عِنْدَ الرَّجُلِ لَا يَسْتَكْثِرُ مِنْهَا ، فَيُرِيدُ طَلَاقَهَا وَيَتَزَوَّجُ غَيْرَهَا ، فَقَوْلُهَا : أُمَسْكَنِي وَلَا تَطْلُقْنِي ، ثُمَّ تَزَوَّجَ غَيْرِي ، فَأَنْتَ فِي حِلٍّ مِنَ النَّفَقَةِ عَلَىَّ وَالْقِسْمَةِ لِي ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى « فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَاحَبَا بِمَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ، وَالصُّلْحُ خَيْرٌ »

**قوله** ( باب وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً ) ليس في رواية أبي ذر « أو إعراضاً » وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء ، وسيأخذه هنا أتم ، وذكرت هناك سبب نزولها وفيمن نزلت . واختلف السلف فيما إذا تراضيا على أن لا قسمة لهما هل لها أن ترجع في ذلك ؟ فقال الثوري والشافعي وأحمد وأخرجهم البيهي عن علي وحكاه ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وإبراهيم ومجاهد وغيرهم : إن رجعت فعليه أن يقسم لها وإن شاء



فارقها ، وعن الحسن : ليس لها أن تنقض ، وهو قياس قول مالك في الاظهار والعمارة ، والله أعلم

### ٩٦ - باب النزل

٥٢٠٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ **حَدَّثَنَا** يحيى بن سعيدٍ عن ابن جريجٍ عن عطاءٍ عن جابرٍ قال « كُنَّا نَنْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »

[ الحديث ٥٢٠٧ - طريقه في : ٥٢٠٨ ، ٥٢٠٩ ]

٥٢٠٨ - **حَدَّثَنَا** علي بن عهده الله حدثنا سفيان قال قال عمرو أخبرني عطاء أنه سمع جابر أَرْضَى الله عنه يقول « كُنَّا نَنْزِلُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ »

٥٢٠٩ - « وعن عمرو عن عطاء عن جابر قال « كُنَّا نَنْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ »

٥٢١٠ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك بن أنس عن الزهري عن ابن محمد بن أبي سعيد الخدري قال « اصْبْنَا سَبِيماً ، فَكُنَّا نَنْزِلُ ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : أَوْ لَكُمْ لَتَفْعَلُونَ ؟ - قَالُوا ثَلَاثًا - مَا مِنْ نَسْفَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ »

قوله ( باب الأول ) أى النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج ، والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين : الأول حديث جابر ، **قوله** ( يحيى بن سعيد ) هو القطان ، **قوله** ( عن ابن جريج عن عطاء عن جابر : كُنَّا نَمُوتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع جابراً سئل عن المول فقال : كُنَّا نَمُوتُهُ ، **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان ) هو ابن هبيرة ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار ( أخبرني عطاء أنه سمع جابراً يقول ) هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار ، فانه سمع الكثير من جابر نفسه ؛ ثم أدخل في هذا بينهما واسطة ، وقد تواردت الروايات من أصحاب سفيان على ذلك إلا ما وقع في مسند أحمد ، في النسخ المتأخرة فانه ليس في الاسناد عطاء ، لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المسند بإثباته وهو المعتمد . **قوله** ( كُنَّا نَمُوتُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ ، وعن عمرو عن عطاء عن جابر كُنَّا نَمُوتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ ) وقع في رواية الكشي عن « كان يمول » بضم أوله وفتح الزاي على البناء للجهول ، وكان ابن هبيرة حدث به مرتين : مرة ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله ﷺ ، ومرة ذكره بالنعنة فذكرها ، وقد أخرجه الاسماعيل من طرق عن سفيان صرح فيها بالتحديث قال « حدثنا عمرو بن دينار ، وزاد ابن عمر في روايته عن سفيان » على عهد رسول الله ﷺ ، وزاد إبراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث « أى لو كان حراماً لنزل فيه » وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحاق بن راهويه عن سفيان فساهه بلفظ « كُنَّا نَمُوتُ وَالْقُرْآنُ يُنْزَلُ » قال سفيان : لو كان شيئاً ينهى عنه لكانا عنه القرآن ، فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً ، وأوهم كلام صاحب « العمدة » ، ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها ، وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة ، وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع

في العمدة ، فقال : استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ، ويمكن ان يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى . ويكنى في علمه به قول الصحابي إنه فعله في عهده ، والمسألة مشهورة في الاصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي اذا اضاف الى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع عند الاكثر ، لان الظاهر أن النبي ﷺ اطلع على ذلك واقفه لتوفر دراعيمهم على سؤالهم لياه عن الاحكام ، واذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم ، وهذا من الاول فان جابرا صرح بوقوعه في عهده ﷺ وقد وردت عدة مارق تصرح باطلاعه على ذلك ، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ ، أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى الى النبي ﷺ ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه ، والى ذلك يشير قول ابن عمر : كنا نتقى الكلام والانبساط الى نساءنا هبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي ﷺ ، فلما مات النبي ﷺ تكلمنا وانبطنا ، أخرجه البخاري . وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال : كنا نعمل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا ، ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر : ان رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : ان لي جارية وأنا أطوف بها وأنا أكره أن تجعل ، فقال : ادخل عنهما إن شئت ، فانه سيأتيها ما قدر لها . فلبث الرجل ثم أتاه فقال : ان الجارية قد حملت ، قال : قد أخبرتك ، وقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن عيينة باسناد له أخر الى جابر وفي آخره : فقال أنا عبد الله ورسوله ، وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بسند آخر على شرط الشيخين بمناه ، في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط ، فان في إحداها التصريح باطلاعه ﷺ وفي الاخرى اذنه في ذلك وان كان السياق يشعر بأنه خلاف الاولى كما سذكر البحث فيه . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله ( جويرية ) هو ابن أسماء الضبعية يشارك ما اسكا في الرواية عن نافع وتفرده عنه بهذا الحديث وبغيره ، وهو من الثقات الأتبات ، قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه : صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك . قلت : ولم أره إلا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه . قوله ( عن الزهري ) لمالك فيه إسناد أخر أخرجه المصنف في العتق ، وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز ، وكذا هو في «الموطأ» . قوله ( عن ابن محيرز ) بحاء مهملة ثم راء ثم زاي مصفرا ، اسمه عبد الله ، ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري : أخبرني عبد الله بن محيرز الجمحي ، وهو مدني سكن الشام ، ومحيرز أبوه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رهط أبي مخنف المأذون وكان يتبع في حجره ، ووافق مالكا على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ، ويونس كما سيأتي في القدر ، وهقيل والويدي كلاهما هذ النسائي ، وخالفهم معمر فقال : عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي ، وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال : عن الزهري عن هبيل الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي أيضا . قال النسائي : رواية مالك ومن وافقه أولى بالصواب . قوله ( عن أبي سعيد ) في رواية يونس : ان أبا سعيد الخدري أخبره ، وفي رواية ربيعة في المغازي : عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيرز أنه قال : دخلت المسجد فرأيت أبا سعيد الخدري جلست اليه فسألته عن الدزل ، وكذا عند البخاري . ووقع عند مسلم من هذا الوجه : دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الدزل ، ؟ وأبو صرمة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار ، وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن

عثمان بن محمد بن يحيى عن ابن محيرز عن أبي سعيد وأبي صرمة قالا : أصبنا سبانيا ، والمخفوظ الاول . قوله ( أصبنا سبانيا ) في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه دينا هو جالس عند النبي ﷺ ، زاد يونس د جاء رجل من الانصار ، وفي رواية ربيعة المذكورة د خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق فصبنا كراهم العرب ، وطالت علينا العزبة ورغبنا في الغداء فأردنا أن نستمتع ونعزل ، فقلنا نفعل ذلك ورسول الله ﷺ بين أظهرنا لا نسأله ، فسأناه . قوله ( فكنا نعزل ) في رواية يونس وشعيب فقال د انا نصيب سبيا ونحب المال فكيف ترى في العزل د ووقع عند مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر د عن أبي سعيد قال : ذكر العزل عند رسول الله ﷺ قال : وما ذاكم ؟ قالوا : الرجل تكون له المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، والرجل تكون له الامة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ، ففي هذه الرواية إشارة الى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة بحىء الولد من الامة وهو إما أنفة من ذلك وإما لئلا يتمنع بيع الامة اذا صارت أم ولد وإما لغير ذلك كما سأذكره بعد ، والثاني كراهة أن تعمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع . قوله ( أو انكم لتفعلون ) ؟ هذا الاستفهام يشعر بأنه ﷺ ما كان اطاع على فعلهم ذلك ، ففيه تعقب على من قال إن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ مرفوع معتلا بأن الظاهر اطلاق النبي ﷺ كما تقدم ، وفي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ، نعم للقاتل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين ، فاذا فعلوا الشيء وعلموا أنه لم يطلع عليه بادروا الى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحديثية . ووقع في رواية ربيعة د لا عليكم أن لا تفعلوا ، ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد د لا عليكم أن لا تفعلوا ذلك ، قال ابن سيرين : قوله د لا عليكم ، أقرب الى الهوى ، وله من طريق ابن عرون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد ، قال ابن عرون حدثت به الحسن فقال : والله لكان هذا ذمرا ، قال القرطبي : كان هؤلاء فهموا من د لا ، انتهى عما سأله عنه فسكان عندهم به د لا ، حذفا تقديره لا تعزلوا وعلينكم أن لا تفعلوا ، ويكون قوله د وعلينكم الخ ، تأكيدا للنهي . وتعقب بأن الاصل عدم هذا التقدير ، وإنما معناه : ليس عليكم أن تتركوا ، وهو الذي يساوى أن لا تفعلوا ، وقال غيره : قوله د لا عليكم أن لا تفعلوا ، أى لا حرج عليكم أن لا تفعلوا ، ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فأفهم ثبوت الحرج في فعل العزل ، ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل اقال : لا عليكم أن تفعلوا إلا ان ادعى أن د لا زائدة فيقال الاصل عدم ذلك ؛ ووقع في رواية مجاهد الآتية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره د ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال : ولم يفعل ذلك أحدكم ، ؟ ولم يقل لا يفعل ذلك ، فإشار الى أنه لم يصرح لهم بالنهي ، وإنما أشار أن الاولى ترك ذلك ، لأن العزل إنما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك ، لأن الله إن كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد يسبق الماء ولا يصير العازل فيحصل الملق وبلحقة الولد ولا راد لما قضى الله ، والفرار من حصول الولد يكون لأسباب : منها خشية خلوق الزوجة الامة اثلا يصير الولد رقيقا ، أو خشية دخول الضرر على الولد المرضع اذا كانت الموطوءة ترضعه ، أو فرارا من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلًا فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب ، وكل ذلك لا يفي شيئا . وقد أخرج أحمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث أنس د ان رجلا سأل عن العزل ، فقال النبي ﷺ : لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لأخرج الله منها ولدا ، وله شاهدان في د المكبير للطبراني ، عن

ابن عباس وفيه الاوسط ، له عن ابن مسعود ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى ، وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه راجحا سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد المرضع لأنه مما جرب فضر غالبا ، لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ، ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد وجاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : اني أعزل عن امرأتي شفقة على ولدها ، فقال رسول الله ﷺ : ان كان كذلك فلا ، ما ضر ذلك فارس ولا الروم ، وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لما فيه من تفويت لذتها . وقد اختلف الساف في حكم العزل قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها ، لأن الجناح من حقها ، ولها المطالبة به وليس الجناح المعروف الا ما لا يلحقه عزل . ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة ، وتعمب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لا حق لها في الجناح أصلا ، ثم في خصوص هذه المسألة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير إذنها ، قال الغزالي وغيره : يجوز ، وهو المصحح عند المتأخرين ، واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن ماجه بلفظه نهى عن العزل عن الحرة إلا باذنها ، وفي أسنده ابن حزيمة ، والوجه الآخر للشافعية الجزم بالمنع اذا امتنعت ، وفيها اذا رضيت وجهاً أحسهما الجواز ، وهذا كله في الحرة وأما الامة فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة إن جاز فيها في الامة أولى ، وإن امتنع فوجهاً أحسهما الجواز تحرزا من ارفاق الولد ، وإن كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاية الروياني في المنع مطلقا كذهب ابن حزم ، وإن كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقا لأنها ليست راضية في الفراش ، وقيل حكما حكما . الامة المزروجة . هذا واتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا باذنها وأن الامة يعزل عنها بغير إذنها ، واختلفوا في المزروجة فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها ، وهو قول أبي حنيفة ، والراجح عن محمد . وقال أبو يوسف وأحمد : لاذن لها ، وهي رواية عن أحمد ، وعنه باذنها ، وعنه يباح العزل مطلقا ، وعنه المنع مطلقا . والذي احتج به من جرح الى التفصيل لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال : نستأمر الحرة في العزل ولا نستأمر الامة السرية ، فان كانت أمة تحت حر فعليه أن يستأمرها وهذا نص في المسألة ، فلو كان مرفوعا لم يجز العدول عنه . وقد استذكر ابن العربي القول بمنع العزل عن يقول بأن المرأة لا حق لها في الوطء ، ونقل عن مالك أن لها حق المطالبة به اذا قصد بتركها اضرارها . وعن الشافعي وأبي حنيفة لا حق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقر بها المهر ، قال فاذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل ، فإن خصوه بالوطئة الاولى فيمكن والا فلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ . وما نقله عن الشافعي غريب ، والمعروف عند أصحابه أنه لا حق لها أصلا ، نعم جزم ابن حزم بوجود الوطء وبتحریم العزل ، واستند الى حديث جذامة بنت وهب « ان النبي ﷺ سئل عن العزل فقال : ذلك الواد الخفي ، أخرجه مسلم ، وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه من طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال « كانت لنا جوارى وكنا نعزل ، فقالت اليهود إن تلك المؤودة الصغرى ، فسئل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقه لم تستطع رده ، وأخرجه الأمامي من طريق هشام وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعة عن أبي

سعيد نحوه ، ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أبا سلة بن عبد الرحمن عن العزل فقال : زعم أبو سعيد ، فذكر نحوه ، قال فسألت أبا سلة أممته من أبي سعيد ؟ قال لا ، ولكن أخبرني رجل عنه . والحديث الثاني في النساء من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلة عن أبي هريرة ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، وجمع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ، ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرقا منه ، وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبتونه ؟ وهذا دفع للاحاديد الصحيحة بالنوم ، والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ، ومنهم من ادعى أنه منسوخ ، ورد بعدم معرفة التاريخ ، وقال الطحاوي : يحتمل أن يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أولا من موافقة أهل الكتاب ، وكان يوافقهم بحسب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ، ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه . وثقه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجرم بشيء تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه ، ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح ، وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في اسناده فاضطرب ، ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه فتقوى بعضها على بقاء ، وهو هذا كذلك والجمع ممكن . ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن احاديث غير ما توافق أصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال : فمن ادعى أنه أباح بعد أن منع فعليه البيان . وتعقب بأن حديثها ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيا على طريق التشبيه أن يكون محرما ، وبخسه بعضهم بالعزل عن الحامل لروال المعنى الذي كان يحذر الذي يعزل من حصول الحمل ، لكن فيه تضييع الحمل لأن المني ينفذه فقد يؤدي العزل الى موته أو الى ضعفه المفضي الى موته فيكون وأدا خفيا ، وجمعوا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المودة الصفري وبين اثبات كونه وأدا خفيا في حديث جذامة بأن قولهم المودة الصفري يقتضي أنه وأدا ظاهر ، لكنه صغير بالنسبة الى دفن المولود بعد وضعه حيا ، فلا يمارض قوله إن العزل وأدا خفي فأنه يدل على أنه ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم ، وإنما جمعه وأدا من جهة اشتراكهما في قطع الولادة . وقال بعضهم : قوله الواد الخفي ورد على طريق التشبيه لانه قطع طريق الولادة قبل مجيئه فأشبه قتل الولد بعد مجيئه ، قال ابن القيم : الذي كذبت فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد ، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه ، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة ، وإنما سماه وأدا خفيا في حديث جذامة لأن الرجل إنما يمول وربما من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد ، لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل ، والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلذلك وصفه بكونه خفيا ، فهذه عدة أجوبة ينف معها الاستدلال بحديث جذامة على المنع . وقد جئنا الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه : ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل موجود عنه لا يساح استعماله ، ثم ساق حديث أبي ذر رفته وضعه في حلالة وجنبه حرامه وأقرره ، فإن شاء الله أحياء وإن شاء أمانة ولكم أمر ، اه . ولا دلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو أمر إرشاد لما دللت عليه بقية الاخبار والله أعلم . ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأدا وقال : المني يكون لطفة ثم حلقة ثم مضغه ثم عظاما ثم يكسى لحا ، قال : والعزل قبل ذلك كله . وأخرج الطحاوي من طريق عبد الله بن عبد

الخيار من على نحوه في قصة حرب عند عمر وسنده جيد . واختلفوا في علة النهي عن العزل : فقليل لتفويت حق المرأة ، وقيل لمعاندة القدر ، وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الأخبار الواردة في ذلك ، والاول معنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامة . وقال امام الحرمين : موضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية المعلق ومتى فقد ذلك لم يمنع ، وكأنه راعى سبب المنع فاذا تقدم بقي أصل الاباحة فله أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأثول خارج الفرج اتفاقا لم يتعلق به النهي والله أعلم . وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة إسقاط النافقة قبل نفخ الروح ، فن قال بالمنع هناك في هذه أولى ، ومن قال بالجواز يمكن أن يلتحق به هذا ، ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطى السبب ، ويلتحق بهذه المسألة تعاطى المرأة ما يتطرح الحبل من أصله ، وقد أتى بعض متأخري الصافية بالمنع . وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا . والله أعلم . واستدل بقوله في حديث أبي سعيد : وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحببنا الفداء ، لمن أجاز استرقاق العرب وقد تقدم بيانه في باب من ملك من العرب رقبتا ، في كتاب العتق ، ولمن أجاز وطء المذركات بملك اليمين وان لم يكن من أهل الكتاب لأن بنى المصطلق كانوا أهل أوثان ، وقد انفصل عنه من منع باحتيال أن يكونوا من هان بدين أهل الكتاب وهو باطل ، وباحتيال أن يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ ، وفيه نظر إذ النسخ لا يثبت بالاحتفال ، وباحتفال أن تكون المسبيات أسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحببنا الفداء فإن المسئلة لا تعاد للشرك ، نعم يمكن حمل الفداء على معنى أخص وهو أنهم يفدين أنفسهم فيعتقدن من الرق ، ولا يلزم منه إعادتهن للشركين ، وحله بضمهم على إرادة الثمن لأن الفداء المتخوف من قوته هو الثمن ، ويؤيد هذا الحل قوله في الرواية الأخرى فقال يا رسول الله إنا أصبنا سبييا ونحب الأثمان فكيف ترى في العزل ، ؟ وهذا أقوى من جميع ما تقدم ، والله أعلم

#### ٩٧ - باب الفرقة بين النساء إذا أراد سفرًا

٥٢١١ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن قال حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم عن عائشة أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه ، فطارت الفرقة لعائشة وحفصة ، وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث ، فقالت حفصة ألا تركبين البعثة بغيري وأدرك بعبرك نظيرين وأنظر ، فقالت بلى ، فركبت فبأى النبي ﷺ إلى جبل عائشة وعليه حفصة فسلم عليهما ثم سار حتى نزلا وافترقت عائشة ، فلما نزلا جعلت يجلها بين الإذخر وتقول : رب سَلِّطْ عليَّ هَرَبًا أو حية تلدغني ولا أستطيع أن أقول له شيئا ،

قوله ( باب الفرقة بين النساء إذا أراد سفرًا ) تقدم في حديث الإفاك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة أيضا ، وساق المصنف في الباب قصة أخرى ولعلها كانت أيضا في تلك السفرة ، ولكن بينت في شرح حديث الإفاك في التفسير أنه لم يكن معه في غزوة المريسيع إلا عائشة ، وقد تقدم في الهبة والشهادات مثل ذلك في أول حديثه آخر من طائفة أيضا . قوله ( ابن أبي مليكة عن القاسم ) هو ابن أبي بكر ، وابن أبي مليكة يروى عن عائشة ثورة بالواسطة وثارة بفهما . قوله ( إذا أراد سفرًا ) مفهومه اختصاص الفرقة بحالة السفر ، وليس على



البخارى فيه بعد قوله تلذغنى ، ورسول الله ﷺ ينظر ولا أستطيع أن أقول له شيئا ، وعلى هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى أحكى له الواقعة لأنه ما كان يذرنى في ذلك ، وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها لا تستطيع أن تقول في حقه شيئا كما تقدم ، قال الداودى : يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة ولذلك غلبت عليها الفكرة فذهت على نفسها بالموت ، وتعقب بأنه يلزم منه أنه بوجوب القسم في المسيرة ، وليس كذلك إذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى تحتاج حفصة لتحيل على عائشة ، ولا يتجه القسم في حالة السير إلا إذا كانت الحولة لا تحصل إلا فيه بأن يركب معها في الهودج وعند النزول يجتمع الكل في الحيمة فيكون حينئذ عماد القسم السير ، أما المسيرة فلا ، وهذا كله منى على أن القسم كان واجبا على النبي ﷺ وهو الذى يدل عليه معظم الاخبار ، ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل يبتدىء إذا رجع بالقسم فيما يستقبل ، ولو سافر بمن شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم لزم منه إذا رجع أن يوفى من خلفت حقها ، وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب ، فظهر أن للقرعة فائدة وهى أن لا يؤثر بعضهم بالتدشى لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهم ، وقد قال الشافعى في القديم : لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تصير هذه الايام لمن خرج سهمها خالصة انتهى . ولا يخفى أن عمل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجودا ، فلو سافر الى بلدة فأقام بها زمنا طويلا ثم سافر راجعا فعليه قضاء مدة الإقامة ، وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية ، والمعنى في سقوط القضاء أن التى سافرت وفازت بالصحة لحقها من تعب السفر ومشقة ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الامرين معا

٩٨ - باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها ، وكيف يقسم ذلك

٥٢١٢ - حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا زهير بن هشام عن أبيه عن عائشة « ان سودة بنت زمعة

وهبت يومها لعائشة ، وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة »

قوله ( باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها ) من : يتعاق بيومها لا يجب ، أى يومها الذى يختص بها . قوله ( وكيف يقسم ذلك ) قال العلماء : إذا وهبت يومها لضررتها قسم الزوج لها يوم ضررتها ، فان كان قاليا ليومها فذلك والا لم يقدمه عن رقبته في القسم إلا برضا من بقى ، وقالوا إذا وهبت المرأة يومها لضررتها فان قبل الزوج لم يكن للوهوبة أن تمنع وان لم يقبل لم يكره على ذلك ، وإذا وهبت يومها لزوجها ولم تعرض للضررة فهل له أن يخص واحدة إن كان عنده أكثر من اثنتين ، أو يوزعه بين من بقى ؟ وللواهة في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحبت لكن فيما يستقبل لا فيما مضى ، وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذى وهبته لعائشة . قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان النهدي ، وزهير هو ابن معاوية . قوله ( ان سودة بنت زمعة ) هى زوج النبي ﷺ ، وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه . ووقع اسلم من طريق شريك من هشام في آخر حديث الباب : قالت عائشة : وكانت أول امرأة تزوجها بعدى ، ومعناه فقد عليها بعد أن فقدت عائشة ، وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق ، وقد نهى عن ذلك ابن الجوزى . قوله ( وهبت يومها لعائشة ) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن هروة بلفظ : يومها وليلتها ، وزاد في آخره



وتبني بذلك رضا رسول الله ﷺ . . . ووقع في رواية مسلم من طريق عقبة بن خالد عن هشام ، لما أن كبرت سودة وهبت ، وله نحوه من رواية جرير عن هشام ، وأخرج أبو داود هذا الحديث وزاد فيه بيان سببه أوضح من رواية مسلم ، فروى عن أحمد بن بونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور . . . كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم ، الحديث ، وفيه : . . . ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله يوسى لعائشة ، فقبل ذلك منها ، ففيا وأشباهها نزلت ( وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً ) الآية . . . وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسلًا لم يذكر فيه عن عائشة ، وعند الترمذي من حديث ابن عباس موصولاً نحوه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بمعنى ذلك ، فتواردت هذه الروايات على أنها خشيت الطلاق فوهبت ، وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا أن النبي ﷺ طلقها فقدمت له على طريقته فقالت : والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ، ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة ، فأشدك بالأي أنزل عليك الكتاب هل طلقتنى لموجدة وجدتها على ؟ قال : لا . . . قالت : فأشدك لما راجعتني ، فراجعها . . . قالت : فاني قد جعلت يوسى وليتي لعائشة حبة رسول الله ﷺ . . . قوله ( وكان النبي ﷺ يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة ) في رواية جرير عن هشام عند مسلم . . . فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب

#### ٩٩ - باب العدل بين النساء : ( وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء - إلى قوله - واسعاً حكيماً )

قوله ( باب العدل بين النساء ، وإن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ) أشار بذكر الآية إلى أن المنتهى فيها العدل بينهن من كل جهة ، وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل منهن ، فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقةهما والإيواء إليهما لم يضره ما زاد على ذلك من ميل قلب أو تبرع بتحفة ، وقد روى الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن زيد عن عائشة . . . أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : اللهم هذا قسمي فيما أملك ، فلا تدني فيما نمتلك ولا أملك ، قال الترمذي يعني به الحب والمودة ، كذلك فسره أهل العلم ، قال الترمذي : رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا وهو أصح من رواية حماد بن سلمة ، وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( وإن تستطيعوا ) الآية ، قال : في الحب والجماع ، وعن عبيدة بن عمرو السلماني مثله

#### ١٠٠ - باب إذا تزوج البكر على الثيب

٥٢١٣ - حدثنا مسددٌ حدثنا بشرٌ حدثنا خالدٌ عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه ، ولو شئت أن أقولَ قالَ للنبي ﷺ ولكن قال « لثنته » إذا تزوجَ البكرَ أقمَ عندها سهماً ، وإذا تزوجَ الثيبَ أقمَ عندها ثلاثاً ،

[ الحديث ٥٢١٣ - هرث : في ٥٢١٤ ]

**قوله** (بشر) هو ابن المفضل ، وخالد هو ابن مهران الخذاء . قوله (ولو شئت أن أقول قال النبي ﷺ ولكن قال السنة) في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث ، قال خالد : لو شئت أن أقول رفقه لصدقت ، ولكنه قال السنة ، فبين أنه قول خالد ، وهو ابن مهران الخذاء راويه عن أبي قلابة . وقد اختلف على صفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابة ، ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث

### ١٠١ - باب إذا تزوج الثيب على البكر

٥٢١٤ - **حديثنا** يوسف بن راشد حدثنا أبو أسامة عن صفيان حدثنا أيوب وخالد عن أبي قلابة عن أنس قال : من الشئ إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم ، قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ ،

وقال عبد الرزاق أخبرنا صفيان عن أيوب وخالد قال خالد : ولو شئت لقلت رفقه إلى النبي ﷺ

**قوله** (باب إذا تزوج الثيب على البكر) أي أو عكس كيف يصنع ؟ قوله (حدثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجده . قوله (حدثنا أبو أسامة عن صفيان) ، في رواية نعم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة وحدثنا صفيان . قوله (حدثنا أيوب) هو السخيتاني وخالد هو الخذاء . قوله (عن أبي قلابة) أي أنهما جميعا روياه عن أبي قلابة ، لكن الذي يظهر أنه ساقه على لفظ خالد . قوله (قال من السنة) أي سنة النبي ﷺ ، هذا الذي يتبادر للفهم من قول الصحابي ، وقد مضى في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر العجاج : إن كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي ﷺ ؟ فقال له سالم : وهل يصحون بذلك إلا سنته . قوله (إذا تزوج الرجل البكر على الثيب) أي يكون عنده امرأة فيتزوج معها بكرا كما سيأتي البحث عنه . قوله (أقام عندها سبعا وقسم ، ثم قال : أقام عندها ثلاثا ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الأولى ولفظ ثم ، في الثانية ، ووقع عند الاسماعيل وأبي نعم من طريق حمزة بن هون عن أبي أسامة بلفظ ثم ، في الموضوعين . قوله (قال أبو قلابة : ولو شئت لقلت إن أنسا رفقه إلى النبي ﷺ) كأنه يشير إلى أنه لو صرح برفقه إلى النبي ﷺ لكان صادقا ويكون روى بالمعنى وهو جائز عنده ، لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى . وقال ابن دقيق العيد : قول أبي قلابة محتمل وجهين أحدهما أن يكون ظن أنه سمعه عن أنس مرفوعا لفظا فنحوذ به ، والثاني أن يكون رأى أن قول أنس : من السنة ، في حكم المرفوع ، فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع ، قال : والأول أقرب ، لأن قوله : من السنة ، يقتضي أن يكون مرفوعا بطريق اجتهادي محتمل ، وقوله : أنه رفقه ، نص في رفقه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى ، وهو بحث متجه ، ولم يصب من رده بأن الأكثر على أن قول الصحابي : من السنة كذا ، في حكم المرفوع لاجتماع الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع ، لكن باب الرواية بالمعنى متسع ، وقد وافق هذه الرواية ابن هلبة عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابة أخرجه الاسماعيل ونسبه بشر بن المفضل وهشيم

الى خالد ، ولا مناقاة بينهما كما تقدم لاجتماع أن يكون كل منهما قال ذلك . قوله ( وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخاله ) يعني بهذا الاسناد والمثنى . قوله ( قال خالد ولو شئت اقلت رفعه الى النبي ﷺ ) كأن البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابة أو قول خالد ، ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابة دون رواية أيوب ، ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وذكر الزيادة في صدر الحديث ، وقد وصل طريق عبيد الرزاق المذكورة مسلم فقال : حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ولفظه : من السنة أن يقيم عند البكر سبعا ، قال خالد الخ ، وقد روى أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهما أخرجه الاسماعيلي . ورواه عبد الله بن الوليد المدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي ، وشذ أبو قلابة الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد وأيوب جميعا وقال فيه : قال ﷺ . أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه . وقال : حدثنا الصنفاني عن أبي قلابة وقال : هو غريب لا أعلم من قاله غير أبي قلابة انتهى . وقد أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ ، فصرح برفعه ، وهو يؤيد ما ذكرته أن السياق في رواية سفيان لخالد ، ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمل أن يكون أبو قلابة لما حدث به أيوب جزم برفعه الى النبي ﷺ ، وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان أيضا عنه عن عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه ، وأخرجه الدارمي والدارقطني من طريق محمد بن اسحق عن أيوب مثله ، فبيئت أن رواية خالد هي التي قال فيها من السنة ، وأن رواية أيوب قال فيها وقال النبي ﷺ ، واستدل به على أن هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة ، وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا ، وحكى النووي أنه يستحب إذا لم يكن عنده غيرها والا فيجب ، وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب ، واختار النووي أن لا فرق ، وإطلاق الشافعي بعضده ، ولكن يشهد للاول قوله في حديث الباب : وإذا تزوج البكر على الثيب ، ويمكن أن يتمسك الآخر بسياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال : وإذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، الحديث ولم يقيده بما إذا تزوجها على غيرها ، لكن القاعدة أن المطلق محمول على المقيّد ، بل ثبت في رواية خالد التقييد ، فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد : وإذا تزوج البكر على الثيب ، الحديث . - يؤيده أيضا قوله في حديث الباب : ثم قسم ، لأن القسم إنما يسكون لمن عنده زوجة أخرى ، وفيه حجة على الكوفيين في قولهم : أن البكر والثيب سواء في الثلاث ، وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان ، وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكل لها السبع فانه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها ، لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة : أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : انه ليس بك على أمك هوان ، إن شئت سمعت لك ، وإن سبعت لك سمعت لنفسائي ، وفي رواية له : وإن شئت ثلثت ثم درت ، قالت ثلث ، وحكى الشيخ أبو اسحق في المذهب ، وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع المديدة ، والذي قطع به الاكثر إن اختارت السبع قضاهما كلها وإن أقامها بهما اختيارها قضى الأربع المديدة . ( نلبيه ) : يكره أن يتأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعلها ، نص عليه الشافعي . وقال الرافعي : هذا في النهار ، وأما في الليل فلا ، لأن المندوب لا يترك

له الواجب ، وقد قال الأصحاب : يسوى بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة وفي سائر أحوال البر ، فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا ، فإن خصص حرم عليه ، وغدوا هذا من الاعتذار في ترك الجماعة . وقال ابن دقيق العيد : أفرط بعض الفقهاء لجمل مقامه عندهما عذرا في إسقاط الجمعة ، وبالع في التشنيع . وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندهما وهو قول القاضية ، ورواه ابن القاسم عن مالك ، وعنه يستحب وهو وجه للقاضية ، فعل الأصح بتعارض عنده الواجبين ، فقدم حق الأدب ، هذا توجيهه ، فليس بشنيع وإن كان مرجوحا ، وتجب المبالاة في السبع وفي الثلاث ، فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحشمة لا تزول به ، ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة ، وقيل هي على النصف من الحرة ويجبر الكسر

### ١٠٢ - باب من طاف على نسائه في غسل واحد

٥٢١٥ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك

حدثهم « أن نبي الله ﷺ كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ نسوة »

قوله ( باب من طاف على نسائه في غسل واحد ) ذكر فيه حديث أنس في ذلك ، وقد تقدم سنداً ومثاق كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف في قتادة في كونهن تسماً أراحدي عشرة وبيان الجمع بين الحديثين . وتناق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه ، وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت : إن لم أجد لذلك دليلا ، ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا بلفظ « كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، الحديث ، وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك إتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة (١) » ويرد عليه قوله في حديث أنس « كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة » ، وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك ، وذكر عياض في « الشفا » أن المحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصيتهن ، وكأنه أراد به هدم تشويفهن للزواج ، إذ الإحصان له معان منها الإسلام والحرية والعفة ، والذي يظهر أن ذلك إنما كان لأرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا ، كما تقدم شيء من ذلك في « باب كثرة النساء » . وفي التعليل الذي ذكره فخر لا تمن حرم عليهن التزويج بعده وعاش بعضهم بعده خمسين سنة فما دونها وزادت آخرهن موتا على ذلك

### ١٠٣ - باب دخول الرجل على نسائه في اليوم

٥٢١٦ - حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ

إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن » ، فدخل على حفصة ، فاحتبس أكثر ما كان يحتبس ،

(١) قال شيخ طيبة بولاق : لعل فيه سقطا ونحوها ، ولعل الأصل : وإن ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة فمحل على تلك الساعة أو نحو ذلك

قوله ( باب دخول الرجل على نسائه في اليوم ) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من العصر دخل على نسائه ، الحديث ، وسيأتي بأتم من هذا في « باب لم تحرم ما أحل الله لك » من كتاب الطلاق ، وقوله « فيدنون من إحداهن » زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة « بغير وقاح » ، وقد بينته في « باب القرعة بين النساء » ، وهو ما يؤكد الرد على ابن العربي فيما ادعاه

١٠٤ - باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له

٥٢١٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : أَيْبُنَا غَدًا أَيْنَ أَنَا غَدًا ؟ يَرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ ، فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ بِكَوْنِهِ حَيْثُ شَاءَ ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ حَتَّى مَاتَ عِنْدَهَا ، قَالَتِ عَائِشَةُ فَمَاتَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي كَانَ يَدُورُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِي ، فَهَضَهُ اللَّهُ وَإِنْ رَأْسَهُ لَكَيْنَ نَحْرِي وَسَحْرِي ، وَخَالَطَ رِيقَهُ رِيقِي ،

قوله ( باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له ) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الرواة النهرية في آخر المغازي ، والمرض منه هذا أن القسم لمن يسقط بإذنه في ذلك ، فكانه من وهن أيامه تلك التي هو في بيتها ، وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك

١٠٥ - باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض

٥٢١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يَحْيَى عَنْ حُسَيْنِ بْنِ سَمْعَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ « مَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ فَقَالَ : يَا بُنَيَّةُ ، لَا يَغُرُّكَ هَذَا لَقِيَ أَحِبَّهَا حُسْنُهَا حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِيَّاهَا - يُرِيدُ عَائِشَةَ - فَقَصَصْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتَبَسَّمَ »

قوله ( باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض ) ذكر فيه طرفاً من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في « باب موعظة الرجل ابنته » ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه هناك

١٠٦ - باب المتشعب بما لم يئل ، وما ينهى من الفخار الضرة

٥٢١٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فاطمة عن أسماء عن النبي ﷺ . حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ النَّفْثِيِّ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ حَدَّثَنِي فاطمة عن أسماء « ان امرأة قالت : يا رسول الله ، إن لي ضرة ، فهل علي جناح إن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني ؟ فقال رسول الله ﷺ : المتشعب بما لم يسطر كلابس ثوبي زور »

قوله ( باب المتشعب بما لم يئل ، وما ينهى من الفخار الضرة ) أشار بهذا إلى ما ذكره أبو عبيد في تفسير الخبر قال : قوله « المتشعب » أي المتزين بما ليس هنده يتكرر بذلك ويتزين بالباطل ؛ كالمرأة تكون عند الرجل ولها ضرة

فتدعى من الحظرة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ ضررتها ، وكذلك هذا في الرجال ، قل : وأما قوله « كلابس ثوبي زور » فإنه الرجل يلبس الثياب المشبعة لثياب الزماد يوم أنه منهم ، ويظهر من التخشع والتعشف أكثر مما في قلبه منه ، قال : وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب الألفس كقولهم فلان نقي الثوب إذا كان بريئا من الدنس ، وفلان دنس الثوب إذا كان مفعوصا عليه في دينه ، وقال الخطابي : الثوب مثل ، ومعناه أنه صاحب زور وكذب ، كما يقال لمن وصف بالبراءة من الأدناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل ، وقال أبو سعيد الصيرفي : المراد به أن شاهد الزور قد يستمير ثوبين يتحمل بهما اليوم أنه متبول الشهادة اه . وهذا نقله الخطابي عن نسيم بن حماد قال : كان يكون في الحى الرجل له هيئة وشارة ، فإذا احتجيج الى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل فشهد فقبل لنجل هيئته وحسن ثوبه ، فيقال أمضاها بثوبيه يعنى الشهادة ، فأضيف الزور اليهما فقبل كلابس ثوبي زور . وأما حكم التثنية في قوله « ثوبي زور » فللاشارة إلى أن كذب المتحلى مثنى ، لأنه كذب على نفسه بما لم يأخذ وهى غيره بما لم يعط ، وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود عليه . وقال الداودي : في التثنية إشارة إلى أنه كاللدي قال الزور مرتين مباينة في التحذير من ذلك ، وقيل إن بعضهم كان يجعل في الكم كما آخر يوم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير . قلت : ونحو ذلك ما في زماننا هذا فجا يعمل في الأطواق والمعنى الأول أليق ؛ وقال ابن التين : هو أن يلبس ثوبي وديعة أو عارية يظن الناس أنهم له ولباسهما لا يدوم ويفتضح بكذبه . وأراد بذلك تنبيه المرأة عما ذكرت خوفا من الفساد بين زوجها وضررتها ويورث بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق بين المرء وزوجه . وقال الزمخشري في « الفائق » : المتشبع أى المتشبه بالشبعان وليس به ، واستمير للتحلى بفضيلة لم يرزقها ، وشبه بلباس ثوبي زور أى ذى زور ، وهو الذى يتزايى أهل الصلاح رياء ، وأضاف الثوبين اليه لانهما كالمبوسين ، وأراد بالتثنية أن المتحلى بما ليس فيه كمن لبس ثوبي الزور ارتدى بأحدهما وانزى بالآخر كما قيل « إذا هو بالجد ارتدى وتأزرا » فالأشارة بالأزار والرداء إلى أنه متصف بالزور من رأسه إلى قدمه ، ويحتمل أن تكون التثنية إشارة إلى أنه حصل بالتشبع حالسان مذمومتان : فقدان ما يتشبع به وإظهار الباطل . وقال الطريزى : هو الذى يرى أنه شبعان وليس كذلك . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، ويحيى في الرواية الثانية هو ابن سعيد القطان ، وأكاد تصریح هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المذنب بن الزبير وهى بنت عمه وزوجته ، وأسماء وهى بنت أبي بكر الصديق جدتهما معا . وقد اتفق الأكثر من أصحاب هشام على هذا الاسناد ، وافقوه معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن أبيه عن عائشة ، وأخرجه النسائي من طريق معمر وقال : إنه خطأ والصواب حديث أسماء . وذكر الدارقطني في « التتبع » أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان ووکیع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية معمر ، قال : وهذا لا يصح مواعحتاج أن أنظر في كتاب مسلم فاني وجدته في رقعة ، والصواب عن عبدة ووکیع عن فاطمة عن أسماء لا عن عروة عن عائشة ، وكذا قال سائر أصحاب هشام . قلت : هو ثابت في النسخ الصحيحة من مسلم في كتاب اللباس ، أورده عن ابن نمير عن عبدة ووکیع عن هشام عن أبيه عن عائشة ، ثم أورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء ، فاقضى أنه عند عبدة دلى الوجهين ، وهند وکیع بطريق عائشة فقط ، ثم أورده مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة ، وكذا أورده النسائي عن محمد بن آدم وأبو حوافة في صحيحه من طريق

أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام ، وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة ، وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق أبي خزيمة ومن طريق علي بن مسهر ، وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوى وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق مرجى بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة ، فالظاهر أن المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة ، وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله بن هاشم الطرمسى عنه مثل ما وقع عند مسلم ، فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني . قوله ( إن امرأة قالت ) لم آتف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها . قوله ( إن لي ضرة ) في رواية الاسماعيلي « إن لي جارة » وهي الضرة كما تقدم . قوله ( إن تشبهت من زوجي غير الذي يعطيني ) في رواية مسلم من حديث عائشة « إن امرأة قالت : يا رسول الله أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطني ؟ » قوله ( المشتبه بما لم يعطه ) في رواية معمر « بما لم يعطه »

١٠٧ - باب التَّيْبَةِ . وقال وراد عن للعبدة قال سعد بن عبادة : لو رأيت رجلاً مع امرأتى لضررت به بالسيف غير مُضْفَح . فقال النبي ﷺ : أنعمجئون من غير سعد ؟ لانا أغير منه ؛ والله أغير مني .

٥٢٢٠ - حديثا عن حنظل بن حنظل عن أبي حنظل عن الأعشى عن شقيق عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « ما من أحدٍ أغير من الله ، من أجل ذلك حرّم للفواحش ، وما أحدٌ أحبُّ إليه المدح من الله »

٥٢٢١ - حديثا عن عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ قال : يا أمة محمد ، ما أحدٌ أغير من الله أن يرى عبده أو أمته تزني . يا أمة محمد ، لو تعلمون ما علم ، لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً »

٥٢٢٢ - حديثا عن موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن يحيى عن أبي سلمة أن عروة بن الزبير حدثه عن أمه أسماء أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول « لا شيء أغير من الله »

٥٢٢٣ - وعن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة حدثه أنه سمع . ح . حديثا عن أبي نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال « إن الله يغفار ، وغفيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله »

٥٢٢٤ - حديثا عن محمود بن عمرو حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت « تزوجني الزبير وماله في الأرض من مال ولا تملك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه ، فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخرز غربه وأعجن ، ولم أكن أحسن أخبز ، وكان يخبز جارتي لي من الأنصار ، وكن نسوة صدق ، وكنت أقل النوى من أرض الزبير - التي أقطعت رسول الله ﷺ - على رأسي ، وهي منى على نقي فرسخ : فبغت يوماً والنوى على رأسي ، فلقبت رسول الله ﷺ ومعه نقر من الأنصار ،

فَدَعَانِي ، ثُمَّ قَالَ : إِنْخَ ، إِنْخَ ، لِيَحْمِلَنِي خَلْفَهُ ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أُسِيرَ مَعَ الرَّجَالِ ، وَذَكَرْتُ الزُّبَيْرَ وَغَيْرَهُ - وَكَانَ أَعْيَرَ النَّاسِ - فَعَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنِّي قَدْ اسْتَحْيَيْتُ ، فَضَيَّ ، فَجِئْتُ الزُّبَيْرَ فَقُلْتُ : تَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى رَأْسِي النَّوَى وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَأَنَاحَ لِأَرْكَبَ ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَعَرَفْتُ غَيْرَتَكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لِحَالِكَ النَّوَى كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ رُكُوبِكَ مَعَهُ . قَالَتْ : حَتَّى أُرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ بِحَادِيْمٍ تَكْفِيْنِي سِيَامَةَ الْقَرَسِ ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَنِي »

٥٢٢٥ - **حَدَّثَنَا** أَبُو عَلِيٍّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُثَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ ، فَضَرَبَتْ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي يَدِهَا يَدَ الْخَادِمِ فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَاقْلَقْتُ ، فَجِئْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَلَقْنِي الصَّحْفَةُ ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ وَيَقُولُ : غَارَتْ أُمُكُمْ ، ثُمَّ جِئْتُ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّذِي هُوَ فِي يَدِهَا ، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحْوَةَ إِلَى الَّتِي كُتِبَتْ صَحْفَتُهَا ، وَأَمَسَكَ الْكُسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كُتِبَتْ فِيهِ »

٥٢٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « دَخَلْتُ الْجَنَّةَ أَوْ أُنِيتُ الْجَنَّةَ فَأَبْصَرْتُ قُمْرًا ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : لِمُرِّ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَلَمْ يَمْنَعْنِي إِلَّا عَلَى بَنِيكَ ، قَالَ مُرُّ بْنُ الْخَطَّابِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَأبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَوْ عَلَيْكَ أَقَارُ ؟ »

٥٢٢٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَيْنَا أَنَا نَأْمُ رَأْيَتُنِي فِي الْجَنَّةِ قَاذَا امْرَأَةٌ تَقْوُضُ إِلَى جَانِبِ قُمْرٍ ، فَقُلْتُ لِمَنْ هَذَا ؟ قَالَ هَذَا لِمُرِّ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَبَكَى مُرُّ وَهُوَ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ قَالَ : أَوْ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَارُ ؟ »

قَوْلُهُ ( بَابُ الْغِيْرَةِ ) يَفْتَحُ الْمَجْمَعَةَ وَسُكُونُ التَّحْنَانِيَةِ بَعْدَهَا رَأَاهُ ، قَالَ عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ : هِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ تَغْيِيرِ الْقَلْبِ وَهِيَ جَانِبُ الْغَضَبِ بِسَبَبِ الْمَشَارَكَةِ فِيهَا بِهَ الْاِخْتِصَاصِ ، وَأَشَدُّ مَا يَكُونُ ذَلِكَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ . هَذَا فِي حَقِّ الْآدَمِيِّ ، وَأَمَّا فِي حَقِّ اللَّهِ فَحَقُّ الْخَطَّابِيِّ : أَحْسَنُ مَا يَضْرِبُهُ مَا فَسَّرَهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، يَعْنِي الْآتِي فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ « وَغِيْرَةُ اللَّهِ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، قَالَ عِيَاضٌ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْغِيْرَةُ فِي حَقِّ اللَّهِ الْإِشَارَةُ إِلَى تَغْيِيرِ حَالِ قَاعِلِ ذَلِكَ ، وَقِيلَ الْغِيْرَةُ فِي الْأَصْلِ الْحَيَاةُ وَالْأَقْفَةُ ، وَهُوَ تَغْيِيرُ بِلَاغِ التَّغْيِيرِ فَيَرْجِعُ إِلَى الْغَضَبِ ، وَقَدْ نَسَبَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ الْغَضَبَ وَالرِّضَا . وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : التَّغْيِيرُ عَمَالٌ عَلَى اللَّهِ بِالْإِدْلَالَةِ الْقَطْعِيَّةِ



فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اه . وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبنى استحضاره هنا . ثم قال : ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصيته ، يعني فن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه ، قال وأشد الأدبيين غيره رسول الله ﷺ لأنه كان يذار الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اه . وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث : الحديث الأول قوله (وقل ورا) بفتح الواو وتشديد الزاء هو كاتب المغيرة بن شعبة ومولاه ، وحديثه هذا المعلق عن المغيرة سيأتي موصولا في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه اسكن فيه . فبلغ ذلك النبي ﷺ ، واعتصرهما هنا ، وبأني أيضا في كتاب التوحيد من هذا الوجه أمم سياقا ، وأغفل المزي التنبية على هذا التعليق في التكميح . قوله (قال سعد بن عباد) هو سيد الخوارج وأحد نقبائهم . قوله (لو رأيت رجلا مع امرأتى لعزبتها) عند مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه قال سعد : يا رسول الله لو وجدت مع أمي رجلا أمه حتى أتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم ، وزاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظ له وأبي داود والحاكم لما نزلت هذه الآية (والذين يرمون المحصنات) الآية ، قال سعد بن عباد : أهكذا أنزلت ؟ فلو وجدت لكاح متفخيذا رجلا لم يكن لي أن أحركه ولا أهيج حتى أتى بأربعة شهداء ؟ فوالله لا أتى بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته . فقال رسول الله ﷺ : يامعشر الانصار ألا تسمعون ما يقول سيدكم ؟ قالوا : يا رسول الله لآله فانه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا عذراء ، ولا طلق امرأة فاجترأ رجل منا أن يتزوجها من شدة غيرته ، فقال سعد : والله إنى لأعلم يا رسول الله أنها لحق وأنها من عند الله ، ولكن عجب . قوله (غير مصفع) قال عياض : هو بكسر الهمزة وسكون الصاد المهملة ، قال : ورويناه أيضا بفتح الفاء ، فن فتح جملة وصفا للسيف وحالا منه ، ومن كسر جملة وصفا للضارب وحالا منه اه . وزعم ابن التين أنه وقع في سائر الأمهات بتشديد الفاء وهو من صفح السيف أي عرضه وحده ، ويقال له غرار بالفتح المعجمة ، والسيف صفحان وحده ، وأراد أنه يضربه بحده لا بعرضه ، والذي يضرب بالحد يقصد إلى القتل بخلاف الذي يضرب بالصفح فانه يقصد للتأديب . ووقع عند مسلم من رواية أبي عوانة وغير مصفع عنه ، وهذه ترجع فيما كسر الفاء ويجوز الفتح أيضا على البناء للجهول ، وقد أنكرها ابن الجوزي وقال : ظن الراوي أنه من الصفح الذي هو بمعنى العفو ، وليس كذلك إنما هو من صفح السيف ، قلت : ويمكن توجيهها على المعنى الأول ، والصفح والصفحة بمعنى . وقد أورده مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمير وبين أنه ليس في روايته لفظه د عنه ، وكذا سائر من رواه عن أبي حنيفة في البخاري وغيره لم يذكروها . قوله (أنعجبون من غيره سعد) تسمك بهذا التقرير من أجاز فعل ما قال سعد وقال : ان وقع ذلك ذهب دم المقتول ههنا ، نقل ذلك عن ابن المواز من الماسكية ، وسيأتي بسط ذلك ويأتي في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى . الحديث الثاني ، قوله (شقيق) هو أبو وائل الأسدي وعبد الله هو ابن مسعود . قوله (ما من أحد أغير من الله) د من ، زائدة بدليل الحديث الذي بعده ، ويجوز في د أغير ، الرفع والنصب على الغتين المجازية والتيمية في د ما ، ويجوز في النصب أن يكون د أغير ، في موضع خفض على النصب لأحد ، وفي الرفع أن يكون صفة لأحد ، والخبر محذوف في الحالين تقديره موجود ونحوه ، والكلام هل غيره الله ذكر في الذي قبله ، وبقي شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . (تنبيه) : وقع عند

الاسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورتها في الغيرة والمدح ، وما رأيت ذلك في شيء من نسخ البخاري .  
الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله ( يا أمة محمد ، ما أحد أغير من الله ان يزني عبده أو أمته تزني ) كذا وقع  
عنده هنا عن عبد الله بن سلة وهو القعني عن مالك ، ووقع في سائر الروايات عن مالك ( أو تزني أمته ، هل  
وزان الذي قبله ، وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله بن مسلة هذا بهذا الاسناد كالجماعة ، فيظهر أنه من  
سبق القلم هنا ، ولعل لفظة « تزني » سقطت غلطاً من الأصل ثم ألحقت فأخرها الناسخ عن محلها . وهذا القدر  
الذي أورده المصنف من هذا الحديث هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى  
هناك بحمد الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير . قوله ( عن أبي سلة ) هو ابن عبد  
الرحمن . قوله ( أن عروة ) في رواية حجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عند مسلم . حديث عروة ، ورواية  
أبي سلة عن عروة من رواية القرين عن القرين لانيهما متقاربان في السن واللقاء ، وإن كان عروة أسن من أبي سلة  
قليلاً . قوله ( عن أمه أسماء ) هي بنت أبي بكر ، ووقع في رواية مسلم المذكورة ( أن أسماء بنت أبي بكر الصديق  
حدثته . ) قوله ( لا شيء أغير من الله ) في رواية حجاج المذكورة ( ليس شيء أغير من الله ، وهما يعني . الحديث  
الخامس ، قوله ( وعن يحيى ) أن أبا سلة حدثه أن أبا هريرة حدثه هكذا أورده ، وهو معطوف على السند الذي  
قبله فهو موصول ، ولم يسبق البخاري المتن من رواية همام بل تحول الى رواية شيبان فسأله على روايته ، والذي  
يظهر أن القلم هنا واحد ، وقد وقع في رواية حجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلة عن عروة على  
حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري ، وأورده مسلم أيضاً من رواية حرب بن شداد  
عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان عن يحيى ، ثم أورده مسلم من رواية هشام  
الاستوائي عن يحيى بحديث أسماء فقط ، فكأن يحيى كان يجمعهما تارة وبفرد أخرى ، وقد أخرجه الاسماعيلي من  
رواية الاوزاعي عن يحيى بحديث أسماء فقط وزاد في أوله ( على المنبر . ) قوله ( ان الله يغار ) زاد في رواية حجاج  
عند مسلم ( وان المؤمن يغار . ) قوله ( وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله ) كذا الأكثر ، وكذا هو عند مسلم  
لكن بلفظ « ما حرم عليه » على البناء للفاعل وزيادة « عليه » والضمير للمؤمن ، ووقع في رواية أبي ذر ( وغيره  
الله أن لا يأتي ، بزيادة دلا ، وكذا رأيتها ثابتة في رواية النسائي ، وأفرط الصغاني فقال : كذا للجميع والصواب  
حذف دلا ، كذا قال وما أدرى ما أراد بالجميع ، بل أكثر رواة البخاري على حذفها وقائلين رواه غير البخاري  
كسمل والترمذي وغيرهما ، وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله : ان غير الله ليست هي الإتيان ولا عدمه ،  
فلا بد من تقدير مثل لأن لا يأتي أي غير الله على النهي عن الإتيان أو نحو ذلك ، وقال الطيبي : التقدير غير الله  
ثابتة لأجل أن لا يأتي . قال الكرماني : وعلى تقدير أن لا يستقيم المعنى بانيات دلا ، فذلك دليل على زيادتها  
وقد عرفت زيادتها في الكلام كثيرا مثل قوله ( ما منعك أن لا تسجد - لئلا يعلم أهل الكتاب ) وغير  
ذلك . الحديث السادس ، قوله ( حدثني محمود ) هو ابن غيلان المروزي . قوله ( أخبرني أبي عن أسماء ) هي  
أمه المقدم ذكرها قبل . قوله ( تزوجني الزبير ) أي ابن العوام ( وما له في الأرض من مال ولا يملك ولا شيء .  
غير ناضح وغير فرسه ) أما عطف المملوك على المال فعل أن المراد بالمال الإبل أو الأراضي التي تزرع ،  
وهو اسم مال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك ، والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من العبيد

والإمام ، وقولها بعد ذلك : ولا شيء ، من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يتعلق أو يتناول ، لكن الظاهر أنها لم ترد إدخال ما لا بد له منه من مسكن وملبس وطعام ورأس مال وتجارة ، ودل سياقها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعا ، فهو يملك منفعتها لا رقبته ، ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح ، وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استثناؤه الداودي ، لأن تزويجها كان بمكة قبل الهجرة ، وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة ، والناضح وهو الجبل الذي يسقى عليه الماء إنما حصل له بسبب الأرض التي أقطعها ، قال الداودي : ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح ، والجواب منع هذا النفي وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجبل كانا له بمكة قبل أن يهاجر ، فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة ، والجبل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعنه لسيما وكان ينفع به قبل ذلك في غير السقي فلا اشكال . قوله ( فكنت أعلف فرسه ) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأبي كفيه ومثله وأسوسه وأدق النوى لناضحه وأعلقه ، ولمسلم أيضا من طريق ابن أبي مليكة عن أسامة . كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يسكن من خدمته شيء أشد عليّ من سياسة الفرس كنت أحسن له وأقوم عليه . قوله ( وأسقي الماء ) كذا الأكثر ، والسرغسي ( وأسقي ، بغير مشاء وهو على حذف المفعول أي وأسقي الفرس أو الناضح الماء ، والأول أشمل معنى وأكثر فائدة : قوله ( وأخوذ ) بجاء معجمة ثم راء ثم ذاي ( غربة ) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو . قوله ( وأجمن ) أي الدقيق وهو يؤخذ ماحلنا عليه المال ، إذ لو كان المراد نفي أنواع المال لانتفى الدقيق الذي يعجن ، لكن ليس ذلك مرادها ، وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي ﷺ وأبا بكر راجعا من الشام بتجارة وأبى كاهيا يابا . قوله ( ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جاراتي ) في رواية مسلم « فكان يخبز لي » وهذا محمول على أن في كلامها شيئا عذوقا تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة ، واستمر على ذلك حتى قسمننا المدينة ، وكنت أصنع كذا الخ ، لأن النسوة من الأنصار إنما جاورنها بعد قدومها المدينة قطعا ، وكذلك ما سيأتي من حكاية قلبها النوى من أرض الزبير . قوله ( وكن نسوة صدق ) أضافتهن إلى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد . قوله ( وكنت أقل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله ﷺ ) تقدم في كتاب فرض الخنس بيان حال الأرض المذكورة وأنها كانت بما أفاء الله على رسوله من أموال بني النضير ، وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك . قوله ( وهي مني ) أي من مكان سكنها . قوله ( فدعاني ثم قال إني إني ) بكسر الحمة وسكون الخاء ، كلمة يقال للبعير لمن أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك . فبمس ذلك من قرينة الحال ، وإلا فيحتمل أن يكون ﷺ أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك . قوله ( فاستحييت أن أسير مع الرجال ) هذا بنته على ما فهمته من الارتداف ، وإلا فعل الاحتمال الآخر ما تضمنت المرافقة . قوله ( وذكرت الزبير وغيره ، وكان أغير الناس ) هو بالنسبة إلى من علمته ، أي أرادت تفضيله على أبناء جنسه في ذلك ؛ أو من ، مرادة ، ثم رأيتها ثابتة في رواية الاسماعيل ولفظه « وكان من أغير الناس » . قوله ( وأه حلتك النوى حل رأسك كان أشد عليّ من ركوبك معه ) كذا الأكثر ، وفي رواية السرغسي كان أشد عليك وستطبك هذه اللفظة من رواية مسلم ، ووجه المناخلة التي أشار إليها الزبير أن ركوبها مع النبي ﷺ لا يفتأ منه

كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته ، فمضى في تلك الحالة لا يحمل له تزويجها أن لو كانت خلية من الزوج ، وجواز أن يقع لها ما وقع أزينب بنت جحش بعيد جداً لأنه يزيد عليه لزوم فراقه لاختها ، فابقى إلا احتمال أن يقع لها من بعض الرجال موافقة بغير قصد ، وأن ينكشف منها حالة السير ما لا تريد انكشافه ونحو ذلك ، وهذا كله أخف مما تحقق من تبذرها بحمل النوى على رأسها من مكان بعيد لأنه قد يتوهم خسة النفس ودناءة الهمة وقلة الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وأبها بالجهد وغيره مما يأمرهم به النبي ﷺ وبقويمهم فيه ، وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ، ولضيق ما بأيديهم على استخدام من يقوم بذلك عنهم ، فاحصر الأمر في نساءهم فكان يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الإسلام مع ما ينضم إلى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً . قوله ( حتى أرسل إلى أبو بكر بمخدم تكفيني سياسة الفرس فسكأنما اعتقني ) في رواية مسلم فكفنتني ، وهي أوجه ، لأن الأولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة ، بخلاف رواية مسلم ، وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة : جاء النبي ﷺ سبي فأعطاهم خادماً ، قالت كفنتني سياسة الفرس فألقت عن مؤنته ، ويجمع بين الروایتين بأن السبي لما جاء إلى النبي ﷺ أعطى أبا بكر منه خادماً ليُرسله إلى ابنته أسماء فصدق أن النبي ﷺ هو المعطي ، ولكن وصل ذلك إليها بواسطة . ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعها بعد ذلك وتصدقت بثمنها ، وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها . واستدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج إليه زوجها من الخدمة ، وإلى ذهب أبو ثور ، وحمله الباقون على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً ، أشار إليه المهلب وغيره . والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرد الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم ، وقد تقدم أن قاعدة سيادة نساء العالمين شكت ما تلقى يداهن من الرحي وسألت أباهما خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكر الله تعالى ، والذي يرجح حمل الأمر في ذلك على هوانه البلاد قائماً مختلفة في هذا الباب ، قل المهلب : وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان ، وتذهب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ، ولخصه أن يكس فيقول لو لم يكن لازماً ما سكك أبوها مثلاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ، ولا أقر النبي ﷺ ذلك مع عظمة الصديق عنده ؛ قال : وفيه جواز ارتداد المرأة خاف الرجل في موكب الرجال ، قال : وليس في الحديث أنها استترت ولا أن النبي ﷺ أمرها بذلك ؛ فيؤخذ منه أن الحجاب إنما هو في حق أزواج النبي ﷺ خاصة . والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته ، وقد قالت عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور : لما نزلت ( وليضربن بخمرهن على جيوبهن ) أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فأخترن بها ، ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الأجانب ، والذي ذكره عياض أن الذي اقتص به أسهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر أجسامهن ، وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع . قال المهلب : وفيه غيرة الرجل عند ابتذال أهله فيما يفتق من الخدمة وأتفة نفسه من ذلك لاسيما إذا كانت ذات حسب انتهى . وفيه منقبة لأسماء والذير ولأبي بكر ونساء الأنصار . الحديث السابع ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني ، وابن علي اسمه اسماعيل . وقوله عن أنس تقدم في المطام بيان من صرح عن حميد بساكنة له من أنس ، وكذا تسمية المرأتين المذكورتين ، وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام

زينب بنت جحش وقيل غير ذلك . قوله ( غارت أمكم ) الخطاب لمن حضر ، والمراد بالأم هي التي كسرت الصحفة وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه ، وأغرب الداودي فقال : المراد بقوله « أمكم » سارة ، وكان معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج إبراهيم ولده اسماعيل وهو طفل مع أمه إلى واد غير ذي زرع ، وهذا وإن كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وأن المراد كاسرة الصحفة وعلى هذا محله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا : فيه إشارة إلى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لأنها في تلك الحالة يكون عقلها معجوراً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة . وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعاً « أن الغيرة لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه » قاله في قصة . وعن ابن مسعود رفعه « أن الله كتب الغيرة على النساء ، فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد ، أخرجه البزار وأشار إلى صحته ورجاله ثقات ، لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم . وفي إطلاق الداودي على سارة أنها أم الخطابين نظر أيضاً ، فانهم إن كانوا من بني اسماعيل فأمهم هاجر لا سارة ، ويبعد أن يكونوا من بني اسرائيل حتى يصح أن أمهم سارة . الحديث الثامن ، قوله ( معتبر ) هو ابن سلمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمرى ، وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه . الحديث التاسع ، قوله ( بينما أنا نائم رأيتني في الجنة ) هذا يعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه « دخلت الجنة أو أتيت الجنة » وأنه يحتمل أن ذلك كان في اليقظة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم . قوله ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة ، وهو كذلك أوردته في « غريب الحديث » من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وتلقاه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاء ابن بطلال فقال يشبه أن تكون هذه الرواية الصواب . وتتوضأ تصحيف ، لأن الحور طاهرات لا وضوء عليهن ، وكذلك من دخل الجنة لا يلزمه طهارة ، وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن إعادته ، وقد استدلل الداودي بهذا الحديث على أن الحور في الجنة يتوضأون ويصلون قلت : ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة . ثم قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلقاً لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره له . وفيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما ينافر ذلك ينسكرك عليه . وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الحور ، وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق ، وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر

### ١٠٨ - باب غيرة النساء ووجدهن

٥٢٢٨ - حدثنا عبيد بن اسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « قالت قال لي رسول الله ﷺ إني لأعلم إذا كنت عني راضية ، وإذا كنت عليّ غصبي » ، قالت فقلت من أين تعرف ذلك ؟ فقال : أمّا إذا كنت عني راضية فإني أراك تقولين لا ورب محمد ، وإذا كنت غصبي فقلت لا ورب إبراهيم ، قالت قلت أجل والله يا رسول الله ، ما أهبجُ إلا استمكت »

( الحديث ٥٢٢٨ - طرقة في : ٦٠٧٨ )

٥٢٢٩ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أنها قالت ما غرتُ على امرأة رسول الله ﷺ كما غرتُ على خديجة لكثرته ذكر رسول الله ﷺ إياها وثناؤه عليها ، وقد أوحى إلى رسول الله ﷺ أن يبشرها ببيت لها في الجنة من قصب .

قوله ( باب غيرة النساء ووجدن ) هذه الترجمة أخص من التي قبلها ، والوجد بفتح الواو الغضب ، ولم يبت المصنف حكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص ، وأصل الغيرة غير مكسب للذماء ، لكن إذا أفرطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام ، وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عتيك الأنصاري رفعه ، أن من الغيرة ما يحب الله ، ومنها ما يبغيض الله ، فأما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الريية ، وأما الغيرة التي يبغيض الله فالغيرة في غير ربيية ، وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الحل ، وأما المرأة فثبت غارت من زوجها في ارتكاب حرم إما بالزنا مثلاً وإما بنفس حرمها وجوره عليها لغرضها وإثارةها عليها ، فإذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة ، فلو وقع ذلك بمجرد الزوم عن غير دليل فهي الغيرة في غير ربيية ، وأما إذا كان الزوج مقسطاً عادلاً وأدى لكل من الزوجين حقه فالغيرة منهما إن كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة : أحدهما قوله ( حدثنا عبيد ) في رواية أبي ذر ، وحدثني ، بالافراد . قوله ( اني لأعلم إذا كنت غنى راضية الخ ) يؤخذ منه استقراء الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيما يتعلق بالميل إليه وعدمه ، والحكم بما تقتضيه القرائن في ذلك ، لأنه ﷺ جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمها وسكوتهما ، فبقي على تغير الحالين من الذكر والسكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ، ويحتمل أن يكون انضم إلى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل . وقول عائشة : أجل يا رسول الله ما أهرج إلا اسمك ، قال الطيبي : هذا الحصر لطيف جداً لأنها أخبرت أنها إذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لاتغير عن المحبة المستمرة فهو كما قيل :

إني لا منحك الصدود وانني قبلك مع الصدود لأميل

وقال ابن المنير : مرادها أنها كانت ترك التسمية اللفظية ولا يترك قلبها التعلق بذاته الكريمة ، وودة ومحبة له . وفي اختيار عائشة ذكر إبراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الأنبياء دلالة على مزيد فضلها ، لأن النبي ﷺ أولى الناس به كما نص عليه القرآن ، فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته بمن هو منه بسيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة . وقال المهبلي : يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى إذ لو كان الاسم عين المسمى لكانت بهجرة تهجر ذاته وليس كذلك . ثم أطال في تقرير هذه المسألة وعمل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف ، أعان الله تعالى على الوصول إلى ذلك بحوله وقوته . ثانيهما ، قوله ( حدثني أحمد بن أبي رجاء ) هو أبو الوليد الهروي ، واسم أبي رجاء عبد الله بن أيوب . قوله ( ما غرت على امرأة ) يثبت سبب ذلك وأنه كثرة ذكر رسول الله ﷺ لها ، وهي وإن لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده ، فهو الذي هيج الغضب الذي يشهر الغيرة بحيث قالت ما ندم في مناقب خديجة وأبدلك الله خيراً

منها . فقال : ما أبدلني الله خيرا منها ، ومع ذلك فلم يمتل أنه واخذ هائلة لقيام معذرتها بالنفيرة التي جبل عليها النساء ، وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة

### ١٠٩ - باب ذب الرجل عن ابنته في النفيرة والإنصاف

٥٢٣٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَقُولُ وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ : إِنْ بَنَى هِشَامُ بْنُ الْمُنْجَرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يُنْكَحُوا ابْنَتَهُمْ عَلَى بَنِي أَبِي طَالِبٍ ، فَلَا آذَنُ ، ثُمَّ لَا آذَنُ ، ثُمَّ لَا آذَنُ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيُنْكَحَ ابْنَتَهُمْ ، فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنْ بُرَيْيْنِي مَا أَرَايَاهَا ، وَيُؤْذِنُنِي مَا آذَاهَا .

قوله ( باب ذب الرجل عن ابنته في النفيرة والإنصاف ) أى في دفع النفيرة عنها وطلب الإنصاف لما . قوله ( عن ابن أبي مليكة عن المسور ) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد ، وعالمهم أيوب فقال « عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الربيع » أخرجه الترمذي وقاله حسن ، وذكر الاختلاف فيه ثم قال : يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة حمله عنهما جميعا اه . والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه توبيع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة ، فقد تقدم في فرض الخمس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الخمس قصة سيف النبي ﷺ ، وذلك سبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث ، وقد ذكرت ما يتعلق بقصة السيف عنه هناك ، ولا أزال أنجب من المسور كيف بالغ في تدبسه لعلي بن الحسين حتى قال : أنه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى تزهق روحه ، رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ، ولم يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاظة على علي بن الحسين لما فيه من إيهام غرض من جده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة حتى اقتضى أن يقع من النبي ﷺ في ذلك من الإنكار ما وقع ، بل أتعجب من المسور تمجبا آخر أبلغ من ذلك وهو أن يبذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولده ابن فاطمة ، وما يبذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له دمه أفعلة حتى قتل بأبدي ظلمة الولاية ، لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور وغيره من أهل الحجاز يظنون أن امره يؤول الى ما آل اليه واقه أعلم . وقد تقدم في فرض الخمس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يفنى عن اعادته . قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر ) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في فرض الخمس ويخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ عتلم ، قال ابن سيد الناس : هذا غلط ، والصواب ما وقع عند الاسماعيل باللفظ كالحتم ، أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن ابراهيم بسنده المذكور الى علي بن الحسين قال : والمسور لم يحتمل في حياة النبي ﷺ ، لأنه ولد بعد ابن الزبير ، فيكون عمره عند وفاة النبي ﷺ ثمانى سنين . قلت : كذا جزم به ، وفيه نظر ، فان الصحيح أن ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند وفاة النبوة تسع سنين فيجوز أن يكون احتلم في أول سنى الإمامان ، أو يحتمل قوله عتلم على المبالغة والمراد التشبيه قتلتم الروايتان ، والا فان ثمان سنين لا يقال له عتلم ولا كالحتم إلا أن يريد بالتشبيه أنه كان كالحتم في الخلق

والفهم والمخظ ، والله أعلم . قوله ( ان بنى هشام بن المغيرة ) وقع في رواية مسلم هاشم بن المغيرة والصواب هشام  
لأنه جد المخطوبة . قوله ( استأذنوا ) في رواية الكشميني : استأذنتني ، ( في أن يتكلموا ابتهم على بن أبي طالب )  
هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة استئذان بنى هشام بن المغيرة ، وفي رواية الزهري عن علي بن  
الحسين بسبب آخر وانفذه وان عليا خطب بنت أبي جهل على فاطمة ، فلما سمعت بذلك فاطمة أنت النبي ﷺ فقالت :  
ان قومك يتحدثون ، كذا في رواية شعيب ، وفي رواية عبد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان : فبلغ ذلك  
فاطمة فقالت : ان الناس يزعمون أنك لاتنضب ابتاعك ، وهذا على ناكح بنت أبي جهل ، هكذا اطلقت عليه  
اسم قاهر مجازا لسكونه أراد ذلك وصمم عليه فنزلته منزلة من لهله ، ووقع في رواية عبيد الله بن أبي زياد : خطب ،  
ولا إشكال فيها ، قال المسور : فقام النبي ﷺ فذكر الحديث ، ووقع عند الحاكم من طريق اسماعيل بن أبي خالد  
عن أبي حفصة : ان عليا خطب بنت أبي جهل ، فقال له أهلها : لا تزوجك على فاطمة . قلت : فكأن ذلك كان  
سبب استئذانهم . وجاء أيضا أن عليا استأذن بنفسه ، فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة - وهو أحد  
المضرمين من أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يلقه . قال : خطب على بنت أبي جهل الى عمها الحارث بن هشام ، فاستشار  
النبي ﷺ فقال : أين حسبي تسانني ؟ فقال : لا ولكن أتأمرني بها ؟ قال : لا ، فاطمة مضطمة مني ، ولا أحسب  
إلا أنها تحزن أو تهجر ، فقال على لا آتي شيئا فكرمه ، ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي ﷺ بما  
خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستشار ، فلما قال له ذلك لم يتعرض بعد ذلك لأهلها ، ولهذا جاء آخر حديث  
شعيب عن الزهري : فترك على الخطبة ، وهي بكسر الخاء المعجمة ، ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن  
الزهري عن عروة : فسكت على عن ذلك النكاح . قوله ( فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ) كرو ذلك تأكيدا ، وفيه  
إشارة الى تأييد مدة منع الاذن وكأنه أراد دفع الجواز لاحتمال أن يحمل النبي ﷺ على عدة يومين فقال ثم لا آذن ، أي  
ولو مضت المدة المفروضة تقديرا لا آذن بعدما ثم كذلك أبدا ، وفيه إشارة الى ما في حديث الزهري من أن بنى  
هشام بن المغيرة استأذنوا ، وبنى هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم  
أخوه الحارث بن هشام وسلة بن هشام عام الفتح وحسن إسلامهما ، ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم لعل . وعن يدخل  
في إطلاق بنى هشام بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام ، وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه ، واسم المخطوبة تقدم  
بيانه في باب ذكر أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب المآقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تركها على  
وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله ﷺ : حدثني فصدقني ،  
ووعدني ووفى لي ، وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن إعادته . قوله ( إلا أن يريد ابن أبي طالب أن  
يطلق ابنتي وينكح ابتهم ) هذا محمول على أن بعض من يفيض عليا وشي به أنه مصمم على ذلك ، وإلا فلا يظن  
به أنه يستمر على الخطبة بعد أن استشار النبي ﷺ فنهى ، وسياق سويد بن غفلة يدل على أن ذلك وقع قبل أن  
تعلم به فاطمة ، فكأنه لما قبل لها ذلك وشكت الى النبي ﷺ بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكر عليه ذلك ، وزاد في  
رواية الزهري : وإني لست أحرم حلالا ، ولا أحل حراما ، ولكن والله لاتجمع بنت رسول الله وبنت  
عدي الله عند رجل أبدا ، وفي رواية مسلم : مكانا واحدا أبدا ، وفي رواية شعيب : عند رجل واحد أبدا ، قال  
ابن التين : أصح ما يحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه



علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق ، ومعنى قوله « لا أحرم حلالا ، أى هى له حلال لو لم تكن عنده فاطمة ، وأما الجمع بينهما الذى يستلزم تأذى النبي ﷺ لتأذى فاطمة به فلا ، وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مجاز لعل ، لكنه منه النبي ﷺ رعاية لحاضر فاطمة وقبل هو ذلك امتثالاً لأمر النبي ﷺ . والذى يظهر لى أنه لا يبعد أن يعد فى خصائص النبي ﷺ أن لا يتزوج على بناته ، ويحتمل أن يكون ذلك خاصاً بفاطمة عليها السلام . قوله ( فانما هى بضعة منى ) بفتح الواو وحدة وسكون الضاد المعجمة أى قطعة ، ووقع فى حديث سويد بن غفلة كما تقدم « مضفة » بضم الميم وبغين معجمة ، والسبب فيه ما تقدم فى المناقب أنها كانت أصبحت بأمرهم بأخوانها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به من يخفف عليها الأمر من تقضى اليه سرها إذا حصلت لها الغيرة . قوله ( يرى ما أراها ) كذا هنا من أراب رباهيا وفى رواية مسلم « ما رابها » من راب ثلاثياً ، وزاد فى رواية الزهرى « وأنا أخوف أن تفتن فى دينها ، يعنى أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها فى حق زوجها فى حال الغضب ما لا يلىق بمحالها فى الدين ، وفى رواية شعيب « وأنا أكره أن يسومها » أى تزويج غيرها عليها ، وفى رواية مسلم من هذا الوجه « أن يفتنوها » وهى بمعنى أن تفتن . قوله ( ويؤذنى ما آذاها ) فى رواية أبى حنظلة « فن آذاها فقد آذانى ، وفى حديث عبد الله بن الزبير « يؤذنى ما آذاها وينصبني ما أنصبها » وهو بنون ومهملة وموحدة من النصب بفتحين وهو التعب ، وفى رواية عبيد الله بن أبى رافع عن المسور « يقبضنى ما يقبضها ويبسطنى ما يبسطها » أخرجهما الحاكم . ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج بها أو بغيرها ، وفى الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي ﷺ بتأذيه ، لأن أذى النبي ﷺ حرام اتفاقاً قليلاً وكثيره ، وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه فى حق فاطمة شئ فأنذت به فهو يؤذى النبي ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح ، ولا شئ أعظم فى إدخال الأذى عليها من قتل ولدها ، ولهذا عرف بالاستقراء معاملة من تعاطى ذلك بالعقوبة فى الدنيا والعذاب الآخرة أشد . وفيه حجة أن يقول بسد الذريعة ، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال الرجال ما لم يجاوز الأربع ، ومع ذلك فقد منع من ذلك فى الحال لما يترتب عليه من الضرر فى المآل . وفيه بقاء عار الآباء فى أعقابهم لقوله « بنت عدو الله » فإن فيه إشعاراً بأن للوصف تأثيراً فى المنع ، مع أنها هى كانت مسئلة حسنة الاسلام . وقد احتج به من منع كفاءة من مس أباه الرق ثم أعقق بمن لم يسس أباه الرق ، ومن مسه الرق بمن لم يسسها هى بل مس أباه فقط . وفيه أن الغيرة إذا غشى عليها أن تفتن فى دينها كان لولها أن يسى فى إزالة ذلك كما فى حكم الناشئ ، كذا قيل وفيه نظر ، ويمكن أن يزداد فيه شرط أن لا يكون عندها من تتسل به ويخفف عنها الحلة كما تقدم ، ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي ﷺ أقرب الى خشية الافتتان فى الدين ومع ذلك فكان ﷺ يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما فى هذه الأحاديث ، ومع ذلك ما راعى ذلك ﷺ فى حقن كآرأاه فى حق فاطمة ، وحصل الجواب أن فاطمة كانت إذ ذاك كما تقدم فاقدة من تركن اليه من يؤنسها ويذل وحشتها من أم أو أخت ، بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع الى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها ﷺ لما كان عنده من الملاطفة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب ، وقيل : فيه حجة أن منع الجمع بين الحررة والأمة . ويؤخذ من الحديث إكرام من ينتسب إلى الخير أو

## الشرف أو الديانة

١١٠ - **باب** يقل الرجل ويكثر النساء ، وقال أبو موسى عن النبي ﷺ وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة يلذن به من قبله الرجال ، وكثرة للنساء

٥٢٣١ - **حديث** حنف بن عمر الحوضي حدثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال «لأحدثكم حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لا يحدثكم به أحدٌ غيري ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إن من أشراطِ الساعة أن يرفعَ العلم ، ويكثرَ الجهل ، ويكثرَ الزنا ، ويكثرَ ثربُ الخمر ، ويقلَّ الرجال ، ويكثرَ النساء ، حتى يكونَ لخسین امرأةٌ القيمُ الواحد»

قوله ( باب يقل الرجال ويكثر النساء ) أي في آخر الزمان . قوله ( وقال أبو موسى عن النبي ﷺ : وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة ) في رواية الكشميني امرأة ، والاول على حذف الموصوف ، وقوله « يلذن به » قيل لكونين نساء وسرايه أو لكونين قراباته أو من الجميع . وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال : إذا حمت الفتنه من الله أوليائه ، حتى يتبع الرجل خمسون امرأة تقول : يا عبد الله استرني يا عبد الله آتني ، وقد تقدم حديث أبي موسى موصولاً في « باب الصدقة قبل الرد » من كتاب الزكاة في حديث أوله « لياتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة ، الحديث . قوله ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي كذا للأكثر ، ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني « هشام » والاول أولى ، وهشام كلاهما من شيوخ حنف بن عمر المذكور وهو الحوضي ، وسيأتي في الاثرية عن مسلم بن إبراهيم عن هشام . قوله ( إن من أشراط الساعة ) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك . قوله ( حتى يكون لخسین امرأة ) هذا لا ينافي الذي قبله لأن الاربعين داخلة في الخسین ، ولعل المدد بعينه غير مراد بل أريد المباهلة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ، ويحتمل أن يجمع بينهما بأن الأربعين عدد من يلذن به والخسین عدد من يتبعه وهو أعم من أنهن يلذن به فلا منافاة . قوله ( القيم الواحد ) أي الذي يقوم بأمرهن ، ويحتمل أن يكنى به عن اتباعهن له لطلب النكاح حللاً أو حراماً . وفي الحديث الإخبار بما سيقع فوقع كما أخبر ، والصحيح من ذلك ما ورد مطلقاً ، وأما ما ورد مقدراً بوقت معين فقال أحمد لا يصح منه شيء ، وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم

١١١ - **باب** لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا ذو حرم ، والدخولُ على المنية

٥٢٣٢ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والدخول على النساء . فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرايت الخو؟ قال : الخو الموت »

٥٢٣٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا مروان عن أبي معبد عن ابن عباس عن النبي ﷺ

قال « لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلا مع ذي تحرّم . فقام رجلٌ فقال : يا رسول الله ، امرأتى خرجت حاجةً واكتفتُ في غزوةٍ كذا وكذا . قال : ارجعُ فُحْجٌ مع امرأتك »

قوله ( باب لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو تحرّم والدخول على المغيبة ) يجوز في لام « الدخول » الحذف والرفع . وأحد ركني الترجمة أورده المصنف صريحاً في الباب ، والثاني يؤخذ بطريق الاحتياط من أحاديث الباب ، وقد ورد في حديث مرفوع صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر بن ربيعة ، لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجرى من ابن آدم يجري الدم ، ورجاله موثقون ، لكن بحالدين سعيد مختلف فيه . ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً لا يدخل رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان ، ذكره في أثناء حديث ، والمغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة : من غاب عنها زوجها ، يقال أغابت المرأة إذا غاب زوجها . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما ، قوله ( عن يزيد بن أبي حبيب ) في رواية مسلم عن طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحارث وحبة وغيرهم ، أن يزيد بن أبي حبيب حدثهم ، . قوله ( عن أبي الحارث ) هو مرثد بن عبد الله الليثي قوله ( عقبه بن عامر ) في رواية ابن وهب عند أبي نعيم في « المستخرج » : سمعت عقبه بن عامر . قوله ( إياكم والدخول ) بالنصب على التحذير ، وهو تنبيه المخاطب على محذور ليحترز عنه كما قيل إياك والاسد ، وقوله ( إياكم مفعول بفعل مضمر تقديره انقوا ، وتقدير الكلام انقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن يدخلن عليكم . ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء ، وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الأولى . قوله ( فقال رجل من الأنصار ) لم أفق على تسميته . قوله ( أفرأيت الخو ) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم « سمعت الليث يقول الخو أخو الزوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه » ووقع عند الترمذي بعد تخرجه الحديث « قال الترمذي : يقال هو أخو الزوج ، كره له أن يخلو بها . قال : ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فإن نالهما الشيطان اه . وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عاصم بن ربيعة وقال النووي : اتفق أهل العلم بالغة على أن الإماء أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وأخيه وابن أخيه وابن عمه ونحوهم ، وأن الاختان أقارب زوجة الرجل ، وأن الأصهار تقع على النوعين اه . وقد اقتصر أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الحواجر الزوجية ، زاد ابن فارس : وأبو الزوج ، يعني أن والد الزوج هو المرأة ووالد الزوجة هو الرجل ، وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم . وقال الأصمعي وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي ، وكذا نقل من الحليل ، ويؤيده قول عائشة « ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحائها » وقد قال النووي : المراد في الحديث أقارب الزوج غير آباءه وأبنائه ، لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت . قال وإنما المراد الأخ وابن الأخ والعم وابن العم وابن الأخت ونحوهم مما يحل لها تزويجه لو لم تكن متزوجة ، وسجرت العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشبّه بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبية اه . وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الخو أبو الزوج ، وأشار المازري المؤنة ذكر التنبيه على منع غيره بطريق الأولى ، وتبعه ابن الأثير في « النهاية » ، ورده النووي فقال : هذا كلام فاسد مردود لا يجوز حمل الحديث عليه اه . وسيظهر في كلام الأئمة في تفسير المراد بقوله « الحواجر » ما تبين منه أن كلام المازري ليس بفاسد ، واختلف في

ضبط الحو فصرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حمم بالهمز ، وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لأنه قال وزن دلو ، وهو الذي اقصر عليه أبو عبيد المروى وابن الأثير وغيرهما ، وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري ، وفيه اثنان آخران إحداهما حم بوزن أخ والآخرى حمى بوزن عصا ، ويخرج من ضبط المهموز بتحرريك الميم لغة أخرى خامسة حكاهما صاحب المحكم ، قوله ( الحو الموت ) قيل المراد أن الخلوة بالحو قد تؤدي إلى هلاك الدين إن وقعت المعصية ، أو إلى الموت إن وقعت المعصية ووجب الرجم ، أو إلى هلاك المرأة بفراق زوجها إذا حملته النيرة على تطلقها ، أشار إلى ذلك كله القرطبي . وقال الطبري : المعنى أن خلوة الرجل بامرأة أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت ، والعرب تصف الشيء المكروه بالموت ، قال ابن الأعرابي ، هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الأسد الموت أى لقاؤه في الموت ، والمعنى احذروه كما تحذرون الموت . وقال صاحب مجمع القرائب ، : يحتمل أن يكون المراد أن المرأة إذا خلت فهي محل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن حوها الموت ، أى لا يجوز لأحد أن يخلو بها إلا الموت كما قيل نعم الصهر القبر ، وهذا لأن بكال الفيرة والحية . وقال أبو عبيد : معنى قوله الحو الموت أى فليت ولا يفعل هذا . وتمتبه النوى فقال : هذا كلام قاسد وإنما المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه أكثر من غيره والفتنة به أمكن لتفككه من الوصول إلى المرأة والخلوة بها من غير تكبير عليه بخلاف الأجنبية . وقال عياض : معناه أن الخلوة بالأحباء مؤدية إلى الفتنة والهلاك في الدين لجملة كهلاك الموت وأورد الكلام مورد التعليل . وقال القرطبي في المهمم : : المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستباح والمفسدة ، أى فهو محرم معلوم التحريم ، وإنما بالغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتساح الناس به من جهة الزوج والزوجة لإلغيم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب : الأسد الموت ، والحرب الموت ، أى لقاؤه يفضي إلى الموت ، وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي إلى موت الدين أو إلى موتها بطلاقها عند غيره الزوج أو إلى الرجم إن وقعت الفاحشة . وقال ابن الأثير في النهاية : المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره من الأجانب ، لأنه ربما حسن لها أشياء وحملها على أمور تثقل على الزوج من التماس ما ليس في وسعه ، فتدوم العشرة بين الزوجين بذلك ، ولأن الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها على باطن حاله ولا على ما اشتمل عليه أه ، فكأنه قال الحو الموت أى لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها ، كما أنه لا بد من الموت ، وأشار إلى هذا الأخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة . ( تنبيه ) : محرم المرأة من حرم عليه نكاحها على التأبيد إلا أم الموطوءة بشبهة والملاعة فانها حرامان على التأبيد ولا حرمة هناك ، وكذا أمهات المؤمنين ، وأخرجهم بمضمم بقوله في التمرير بسبب مباح لحرمتها . وخرج بقيد التأبيد أخت المرأة وعمتها وعانتها وبناتها إذا عقد على الأم ولم يدخل بها . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة ، وقوله حدثنا عمرو ، هو ابن دينار . وقد وقع في الجهاد بمضم هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفیان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار ، وسفيان المذكور هو الثوري لا ابن عيينة ، وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الحج ، وسيأتي هناك أتم ، والله أعلم

٥٢٣٤ - **حدثنا محمد بن بشار** **حدثنا غندر** **حدثنا شعبة** عن هشام قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال «جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلأ بها ، فقال : والله إنكم لأحب للناس إلى »  
 قوله (باب ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس) أي لا يخلو بها بحيث تحتجب اشخاصهما عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يخاف به كالكى الذى تستحي المرأة من ذكره بين الناس . وأخذ المصنف قوله في الترجمة «عند الناس» من قوله في بعض طرق الحديث «خلأ بها في بعض الطرق أو في بعض السكك» ومضى الطرق المسلوكة اتى لا تنفك عن مرور الناس غالبا . قوله (عن هشام) هو ابن زيد بن أنس ، وقد تقدم في فضائل الأنصار ، من طريق بهز بن أسد عن شعبة «أخبرني هشام بن زيد» وكذا وقع في رواية مسلم . قوله (جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ) زاد في رواية بهز بن أسد «وعصها صبي لها فسككها رسول الله ﷺ» . قوله (خلأ بها رسول الله ﷺ) أي في بعض الطرق ، قال الملب : لم يرد أنس أنه خلأ بها بحيث غاب عن أبصار من كان معه ، وإنما خلأ بها بحيث لا يسمع من حضر شكواها ولا ما دار بينهما من الكلام ، ولهذا سمع أنس آخر الكلام فنقله ولم ينقل ما دار بينهما لأنه لم يسمع منه ، ووقع عند مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس «إن امرأة كن في عطلها شيء قالت : يا رسول الله إن لي إليك حاجة» فقال : يا أم فلان انظري أى السكك شئت حتى أفضى لك حاجتك ، وأخرج أبو داود نحو هذا السياق من طريق حميد عن أنس لكن ليس فيه أنه كان في عطلها شيء . قوله (فقال والله إنكم لأحب للناس إلى) زاد في رواية بهز «مرتين» وأخرجه في الإيمان والتذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة بلفظ «ثلاث مرات» وفي الحديث منقبة للأنصار ، وقد تقدم في فضائل الأنصار توجيه قوله «أنتم أحب الناس إلى» . وقد تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضا في حديث آخر ، وفيه سمة حله وتواضعه ﷺ وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير ، وفيه أن مفاضة المرأة الأجنبية سرا لا يقدرح في الدين عند أمن الفتنة ، ولكن الامر كما قالت عائشة «وأبسم يملك أربه كما كان ﷺ يملك أربه»

### ١١٣ - باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة

٥٢٣٥ - **حدثنا عثمان بن أبي شيبة** **حدثنا عبدة** عن هشام بن عروة عن أمية عن زينب بنت أم سلمة «عن أم سلمة أن النبي ﷺ كان عندها - وفي البيت تحت - فقال الخنثى لأخى أم سلمة عبد الله بن أبي أمية : إن فتح الله لكم اللطائف غدا أدلك على ابنة غيلان ، فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان . قال النبي ﷺ : لا يدخلن هذا عليكم»

قوله (باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة) أي بغير إذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلا . قوله (حدثنا عبدة) هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن أمية عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة) في رواية سفيان «عن هشام في عروة الطائف عن أمها أم سلمة» هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو المحفوظ

وسأق في اللباس من طريق زهير بن معاوية د عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها ، وغالفهم حماد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبي سلمة ، وقال معمر د عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، ورواه معمر أيضا عن الزهري عن عروة ، وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحدا أخرجهما النسائي ، ورواية معمر عن الزهري عند مسلم وأبي داود أيضا . قوله ( أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت ) أي التي هي فيه . قوله ( مخنف ) تقدم في غزوة الطائف أن اسمه هيت ، وأن ابن عيينة ذكره عن ابن جريج بنجد إسناد ، وذكر ابن حبيب في د الواضحة ، عن حبيب كاتب مالك قال د قلت لمالك إن سفيان بن عيينة زاد في حديث بنت غيلان أن المخنف هيت وإيس في كتابك هيت ، فقال : صدق هو كذلك ، وأخرج الجوزجاني في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال د كان مخنف يدخل على أزواج النبي ﷺ يقال له هيت ، وأخرج أبو يعلى وأبو عرانة وابن حبان كلهم من طريق يونس د عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل ، الحديث . وروى المستغفري من مرسل محمد بن المنكدر د أن النبي ﷺ نفي هيتا في كلتين تكلم بهما من أمر النساء ، قال لبدن الرحمن بن أبي بكر : إذا اقتحم الطائف غدا فعليك بأبنة غيلان ، فذكر فهو حديث الباب وزاد د اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء ، وروى ابن أبي شيبة والدرقعي وأبو يعلى والبخاري من طريق عامر بن سعد بن أبي وماس عن أبيه أن اسم المخنف هيت أيضا ، لكن ذكر فيه قصة أخرى . وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم المخنف في حديث الباب مانع وهو بمثانة وقيل بنون ، فروى عن محمد بن إبراهيم التيمي قال د كان مع النبي ﷺ في غزوة الطائف مولى لحالته فاخته بنت عمرو بن عائد مخنف يقال له مانع يدخل على نساء النبي ﷺ ويكون في بيته لا يرى رسول الله ﷺ أنه يفتل لشيء من أمر النساء عما يفتل له الرجال ولا أن له أربة في ذلك ، فسمعه يقول لخالد بن الوليد : يا عائد إن انتحتم الطائف فلا تتفان منك بأدية بنت غيلان ابن سلمة ، فانها تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فقال رسول الله ﷺ حين سمع ذلك منه : لا أرى هذا الحديث يفتل لما أسمع ، ثم قال لنسائه : لا تدخلن هذا هليكن ، فحجب عن بيت رسول الله ﷺ ، وحكى أبو موسى المديني في كون مانع لقب هيت أو بالعكس أو أنهما اثنان خلافا ، وجزم الواقدي بالنسبة فانه قال : كان هيت مولى عبد الله بن أبي أمية ، وكان مانع مولى فاخته ، وذكر أن النبي ﷺ نفاهما معا إلى الحى ، وذكر الباوردي في د الصحابة ، عن طريق إبراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص د أن عائشة قالت لمخنف كان بالمدينة يقال له أة بفتح الهمزة وتشديد النون : ألا تدلنا على امرأة تخطبها على عبد الرحمن بن أبي بكر ؟ قال : بل ، فوصف امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان ، فسمعه النبي ﷺ فقال : يا أة اخرج من المدينة إلى حمراء الأسد وليكن بها منزلك ، والراجح أن اسم المذكور في حديث الباب هيت ، ولا يمتنع أن يتواردوا في الوصف المذكور ، وقد تقدم في غزوة الطائف ضبط هيت ، ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على أزواج النبي ﷺ مخنف وكانوا يعدونه من غير أولى الأربة ، فدخل النبي ﷺ يوما وهو عند بعض نساءه وهو ينمت امرأة ، الحديث ، وهرب من حديث الباب تسمية المرأة وأنها أم سلمة والمخنف بكسر النون وبفتحها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك ، فإن كان من أصل الحلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك ، وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو المنموم ويطلق عليه اسم مخنف سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل ، قال ابن حبيب : المخنف هو الخوف من الرجال

وان لم تعرف منه الفاحشة ، مأخوذ من التسكسر في المشي وغيره ، وسيأتي في كتاب الادب لمن فعل ذلك .  
وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة ، ان النبي ﷺ أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه نقيلاً : يا رسول الله إن هذا يتشبه بالنساء ، فنفاه الى النقيع ، فقيلاً ألا تقتله فقال : اني نهيت عن قتل المصلين . **قوله** ( فقال لآخي أم سلة )  
تقدم شرح حاله في غزوة الطائف ، ووقع في مرسل ابن المشكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيحمل على تعدد القول منه لكل منهما : لآخي عائشة ولآخي أم سلة . والمعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة حصلت لواحد منهما ، لأن الطائف لم يفتح حينئذ ، وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ، ولما أسلم غيلان بن سلة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر أنها استحيضت عنده وسألت النبي ﷺ عن المستحاضة ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كتاب الطهارة ، وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليلي بنت الجودي وقصته معها مشهورة ، وقد وقع حديث في سعد بن أبي وقاص أنه خطب امرأة بمكة فقال : من يخبرني بها ؟ فقال عذت يقال له هيت : أنا أصفها لك . فمذه قصص وقعت لهيت . **قوله** ( ان فتح الله لكم الطائف غداً ) وقع في رواية أبي أسامة عن هشام في أوله « وهو محاصر الطائف يومئذ » وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحوا . **قوله** ( فعايك ) هو لغراء معناه احرص على تحصيلها والزها . **قوله** ( غيلان ) في رواية حماد بن سلة ، لو قد فتحت لكم الطائف لقد أربطك بادية بنت غيلان ، واختلاف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم ثمانية وقيل بنون بدل الثمانية حكاه أبو نعيم ، ولبادية ذكر في المناذري ، ذكر ابن اسحق أن خولة بنت حكيم قالت لآخي ﷺ إن فتح الله عليك الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان وكانت من أحلى نساء نقيف ، وغيلان هو ابن سلة بن معتب بمهله ثم مشاة فقيلة ثم موحدة ابن مالك الثقفي ، وهو الذي أسلم وتحمته هشر نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعا ، وكان من رؤساء نقيف وعاش إلى أواخر خلافة عمر رضي الله عنه . **قوله** ( تقبل بأربع وتدبر بثمان ) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعانها ينعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرتها في كل جانب أربع ، ولأرادة العكس ذكر الأربع والثمان ، فلما أراد الأطراف اقال بثمانية . ثم رأيت في باب اخراج المثبتين بالنساء من البيوت ، عقب هذا الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر : قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع لأنها محيطة بالجانب حين يتجمع . ثم قال : وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية - وواحد الأطراف مذكر - لأنه لم يقل ثمانية أطراف له . وحاصله أن أقوله ثمان بدون الهاء توجيهين إما لكونه لم يصرح بلفظ الأطراف وإما لأنه أراد العكن ، وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور ، قال الخطابي : يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رويت مواضعها بارزة متكسراً بعضها على بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنبها ثمانية . وحاصله أنه وصفها بأنها ملوءة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء ، وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة ، وعلى هذا فقوله في حديث سعد « إن أقبلت قلت تمشي بست ، وإن أدبرت قلت تمشي بأربع » كأنه يعني يديها ورجليها وطرفي ذلك منها مقبلة ورجلها مدبرة ، وإنما نقص إذا أدبرت لأن الشديدين يمتجان حينئذ ، وذكر ابن السكيت في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان « يشفر كالإفحواك » ان قدمت ثنت ، وان تكلمت أغنت . وبين رجلها مثل الاناء المكفوء ، مع شعر آخر . وزاد المديني من طريق يزيد بن رومان عن هروة مرسل في هذه القصة أسفلها

كثيب وأعلاما عيب ، قوله ( فقال النبي ﷺ لا يدخلن هذا عليكم ) في رواية الكشميهني ، عليكن ، وهي رواية مسلم ، وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة ، فقال النبي ﷺ : لا أرى هذا يعرف ما هنا لا يدخل عليكن . قالت خجابه ، وزاد أبو يعلى في روايته من طريق يونس عن الزهري في آخره ، وأخرجه فكان بالبيداء يدخل كل يوم جمعة يستطعم ، وزاد ابن الكلبي في حديثه ، فقال النبي ﷺ لقد غفلت النظر إليها يا عدو الله . ثم أجلاه عن المدينة إلى الحى ، ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه ، أنه خطب امرأة بمكة ، فقال ميت : أنا ألقها لك : إذا أقبلت قلت تمشى بست ، وإذا أدبرت قلت تمشى بأربع . وكان يدخل على سودة فقال النبي ﷺ ما أراه إلا منكرا فنهه . ولما قدم المدينة نفاه ، وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة ، فقال النبي ﷺ مالك قالك الله ، إن كنت لا تحب من غير أولى الأربية من الرجال ، وسيره إلى خاخ ، بمكة من وقد ضبطت في حديث على في قصة المرأة التي حملت كتاب حاطب إلى قريش ، قال المهلب : إنما حجبته عن الدخول إلى النساء لما سمعته يصف المرأة بهذه الصفة أتى تهيج قلوب الرجال فنهه أمثلا يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب ، وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجب لذاته أيضا لقوله ولا أرى هذا يعرف ما هنا ، وأقوله ، وكانوا يعدونه من غير أولى الأربية ، فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولى الأربية فنفاه لذلك ، ويستفاد منه حجب النساء عن يفتن لخاصتهن ، وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أسر من الأمور ، قال المهلب : وفيه حجة لمن أجاز بيع العيين الموصوفة بدين الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث ، وتعقبه ابن الزبير بأن من اقتصر في بيع جارية على ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه . قلت : إنما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة أجزأ ، هذا مراده ، وانتزاعه من الحديث ظاهر . وفي الحديث أيضا تقرير من يتشبه بالنساء بالإخراج من البيوت والتقى إذا تعين ذلك طريقا لردعه ، وظاهر الامر وجوب ذلك ، وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قصد غتار حرام اتفاقا ، وسيأتى لعن من فعل ذلك في كتاب اللباس

#### ١١٤ - باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم من غير ريبة

٥٢٣٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي عن عيسى عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « رأيت للنبي ﷺ بسترني بردائه ، وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا التي أصأم . فاندروا قذرة الجارية الحديثة السن ، الحريصة على أهله »

قوله ( باب نظر المرأة إلى الحبشة ونحوهم من غير ريبة ) وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الاجنبي بخلاف عكسه ، وهي مسألة شبهة ، واختلاف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب يساعد من أجاز ، وقد تقدم في أبواب الاميد جواب النورى عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب ، وقراء بقوله في هذه الرواية ، فاندروا قذرة الجارية الحديثة السن ، لكن تقدم ما يكر عليه وأن في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وأن قدومهم كان سنة سبع ولعائشة يومئذ سبع عشرة سنة ،



فكانت بالغة ، وكان ذلك بعد الحجاب ، وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور ، أنعميا وإن أتمها ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهمان مولى أم سلمة عنها وإسناده قوى ، وأكثرا ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نهمان وليس بعلة قاذحة ، فإن من يمرغه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته ، والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نهمان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن أم مكتوم كان أعمى فلمعله كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به ، ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال ، ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لئلا يراهم النساء ، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين ، وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال : لسنا نقول إن وجه الرجل في حقها حورة كوجه المرأة في حقها بل هو كوجه الأرملة في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتن فقط وأن لم تكن فتنة فلا ، إذ لم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن منتقيات ، فلا استويا لأمر الرجال بالانتقاب أو منعهن من الخروج اه . وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين

### ١١٥ - باب خروج النساء لحوائجهن

٥٢٣٧ - حدثنا فروة بن أبي للفراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « خرجت سودة بنت أبي بكر ليلاً فرأها ممر فرمها فقال : إنك والله يا مودة ما تحفين علينا ، فرجعت إلى النبي ﷺ فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى ، وإن في يدي امرأَةً ، فأنزل عليه فرفع عنه وهو يقول : قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجكن »

قوله (باب خروج النساء لحوائجهن) قال الداودي : في صيغة هذا الجمع نظر لأن جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج ، ونعقبه ابن التين فأجاد وقال : الحوائج جمع حاجة أيضا ، ودعوى أن حاج جمع الجمع ليس بصحيح . وذكر المصنف في الباب حديث عائشة وخرجت سودة لحاجتها ، وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزول الحجاب في تفسير سورة الاحزاب ، وذكرت هناك التعقب على عياض في زعمه أن أمهات المؤمنين كان يحرم عليهن إبراز أشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات ، والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة أنهن كن يحججن ويطنن ويخرجن إلى المساجد في عهد النبي ﷺ وبعده

### ١١٦ - باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره

٥٢٣٨ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ « إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعهما ،

قوله (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره) قال ابن التين : ترجم بالخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد ، وأجاب الكرماني بأنه قاسه عليه ، والجامع بينهما ظاهر ، ويشترط

في الجميع أمن الفتنة ، وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة

### ١١٧ - باب ما يحل من الدخول ، والنظر الى النساء في الرضاع

٥٢٣٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : جاء عبي من الرضاعة فاستأذن علي ، فأبيت أن آذن له حتى أسأل رسول الله ﷺ ، فجاء رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك ، فقال إنه سمع فأذني له ، قال فقلت : يا رسول الله ، إنما أرضعتني المرأة ، ولم يرضعني الرجل ، قالت فقال رسول الله ﷺ : إنه سمعك فليبلغ عليك ، قالت عائشة : وذلك بعد أن ضرب علينا الحجاب . قالت عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة ،

قوله ( باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع ) ذكر فيه حديث عائشة قالت : جاء عبي من الرضاعة فاستأذن علي ، وقد تقدمت مباحثه مسترفة في أوائل النكاح . وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من إباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الأحكام

### ١١٨ - باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها

٥٢٤٠ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا تبأشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ، [ الحديث ٥٢٤٠ - طرقة في : ٥٢٤١ ]

٥٢٤١ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال : قال النبي ﷺ : لا تبأشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ،

قوله ( باب لا تبأشر المرأة المرأة فتنتها لزوجها ) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة ، وذكر الحديث من وجهين : منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود ، والأعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود ، وشقيق هو أبو وائل . قوله ( لا تبأشر المرأة المرأة ) زاد النسائي في روايته ، في الثوب الواحد . قوله ( فتنتها لزوجها كأنه ينظر إليها ) قال القاسمي هذا أصل لما لك في سد الذرائع ، فإن الحكمة في هذا اللفظ خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطليق الواصفة أو الافتتان بالموصوفة ، ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبأشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل ، وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث ابن سعيد بأبسط من هذا ولفظه لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تفض المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد ، قال النووي : فيه تحريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ، ونبه ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل

والمرأة إل عورة المرأة على ذلك بطريق الاولى ، ويستثنى الزوجان فكل منهما النظر الى عورة صاحبه ، إلا أن في النسوة اختلافاً والاصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب ، وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة ، قال وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ، ومن الجواز حيث لا شهوة . وفي الحديث تحريم ملاقة بشرقى الرجلين بغير حائل الا عند ضرورة ، ويستثنى المصاحفة ، ويحرم لمس عورة غيره بأى موضع من يده كان بالإتفاق ، قال النووي : وما نعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ، ويجب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ، ولا يسقط الانكار بظن عدم القبول إلا ان خاف على نفسه أو غيره فتنة ، وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة

### ١١٩ - باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نساء

٥٢٤٢ - حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال داود سليمان بن داود عليهما السلام : لأطوفن الليلة بمائة امرأة ، قلن كل امرأة غلاماً يقتل في سبيل الله . فقال له الملك : كل أن شاء الله ، فلم يقل وأسى ، فأطاف بهن ، ولم تلد منهن إلا امرأة نصف إنسان . قال النبي ﷺ : لو قال إن شاء الله لم يحنث ، وكان أرجى لحاجة ،

قوله ( باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نساء ) تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نساءه في غسل واحد ، وهو قريب من معنى هذه الترجمة ، والحكم في التريمة المحمدية أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتداء الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر ، وكذا يجوز إذا أذن له ورضي بذلك . قوله ( حدثنا محمود ) هو ابن شبلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد بن حميد عند مسلم وعباس المعبري عند النسائي فقالا : نسعين امرأة ، وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الأنبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث . قال ابن القيم : قوله في هذه الرواية لم يحنث ، أى لم يتخلف مراده ، لأن الحديث لا يكون الا من يمين ، قال : ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك . قلت : أو نزل التأكيد المستفاد من قوله لأطوفن ، منزلة اليمين ، واستدل به على جواز الاستثناء بعد تحلل الكلام اليسير ، وفيه نظر سيأتى إيضاحه في كتاب الإيمان والنذور ان شاء الله تعالى . وقال ابن الرقمة : يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وإن لم يقصده قبل فراغ اليمين

### ١٢٠ - باب لا يطرقن أهله لئلا إذا أطال لقيته ، مخافة أن يهنؤنهم أو يلفيس عرائسهم

٥٢٤٣ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يكره أن يأتي الرجل أهله طروقاً ،

٥٢٤٤ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عامر بن سليمان عن الشعبي أنه سمع جابر بن عبد

الله يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً ،

قوله ( باب لا يطرق أهله ليلاً إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتبس عثراتهم ) كذا بالميم في د يتخونهم وعثراتهم ، وقال ابن التين الصواب بالنون ، قلت : بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما سأذكره وتوجيه ظاهر ، وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه ، لكن اختلاف في إدراجه فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقيته في الترجمة ، فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن عمار بن جابر قال : نهي رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم ، أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك ، وأخرجه أبو حنيفة من وجه آخر عن سفيان كذلك ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره : قال سفيان : لا أدري هذا في الحديث أم لا ، يعني د يتخونهم أو يطلب عثراتهم ، ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن عمار بن جابر مقتصرًا على المرفوع كرواية البخاري ، وقوله د عثراتهم بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرة وهي الزلة ، وقع عند أحمد وأحمد في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ : لا تلجوا على المغيبات فإن الشيطان يحمرى من ابن آدم يحمرى الدم ، قوله ( بكرة أن يأتي الرجل أهله طروقاً ) في حديث أنس ، أن النبي ﷺ كان لا يطرق أهله ليلاً ، وكان يأتيهم غدوة أو عشية ، أخرجه مسلم ، قال أهل اللغة : الطروق بالضم المجيء بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ، ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال بالنهار إلا مجازاً كما تقدم تقريره في أواخر الحج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهله ليلاً ، ومنه حديث طارق طيا وقاطمة ، وقال بعض أهل اللغة : أصل الطروق الدفع والضرب ، وبذلك سميت الطريق لأن المارة تدقها بأرجلها ، وسمى الآتي بالليل طارقاً لأنه يحتاج غالباً إلى دق الباب ، وقيل أصل الطروق السكون ومنه أطرق رأسه ، فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقاً ، وقوله في طريق عاصم عن الشعبي عن جابر د إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً ، التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن حلة النهي إنما توجد حينئذ ، فالحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ، فلما كان الذي يخرج لحاجته مثلاً نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأتى له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمن من الهجوم ، فيقع الذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره ، إما أن يحد أهله على غير أهبة من التنظف والتزين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما ، وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب الذي بعده بقوله د كي تستحد المغيبة ، وتمشط الشعنة ، ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون فيها غير متظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرتها منها ، وإما أن يحدوها على حالة غير مرضية والشرع يحرم على السرور وقد أشار إلى ذلك بقوله د أن يتخونهم ويتطلب عثراتهم ، فعل هذا من أجل أنه بوصوله وأتة يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناولها هذا النهي ، وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ، ثم ساق من حديث ابن عمر قال د قدم النبي ﷺ من غزوة فقال : لا تطرقوا النساء ، وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون ، قال ابن أبي جرة نفع الله به : فيه النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تنديم إعلام منه لهم بقدمه ، والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال : وقد خالف بعضهم فرأى عند أهله رجلاً فسوق بذلك على مخالفته اهـ ، وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال د نهي رسول الله ﷺ

أن تطرق النساء ليلاً ، فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما يكره ، وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه : فسكلاهما وجد مع امرأته رجلاً ، ووقع في حديث عارب عن جابر ، أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندما امرأة تمشطها فظنهما رجلاً فأشار إليهما بالسيف فلما ذكر للنبي ﷺ نهي أن يطرق الرجل أهله ليلاً ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه . وفي الحديث الحديث الحث على التواد والتعاب خصوصاً بين الزوجين ، لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه من هيبوب الآخر شيء في الغالب ، ومع ذلك فنهى عن الطروق ليلاً يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين بطريق الأول ، ويؤخذ منه أن الاستحسان ونحوه مما تزين به المرأة ليس داخلاً في النهي عن تغيير الخلقة ، وفيه التحريض على ترك التمرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم

### ١٢١ - باب طلب الولد

٥٢٤٥ - **حدثنا** مسدد بن هشيم عن سيار بن الشعبي عن جابر قال : « كنت مع رسول الله ﷺ في غزوة ، فلما قفلنا تمجّلت على بغير قطوف ، فأتحتي راكب من خلفي ، فالتفت فإذا أنا برسول الله ﷺ قال : ما يعجبك ؟ قلت : إني حديث عهد بعرس . قال : فيكرأ زوجت أم ثيبا ؟ قلت : بل ثيبا . قال : فهلا جارية تلاءمها وتلاءمك . قال : فلما قدّمنا دهبنا لدخل فقال : أمهلوا حتى ندخلوا ليلاً - أي عشاء - لكي تمشط للشئمة ، وتستحد المنيّة . » قال وحديثي الثقة أنه قال في هذا الحديث « للكيس الكيس يا جابر » يعني الولد

٥٢٤٦ - **حدثنا** محمد بن الوليد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبه عن سيار بن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أمك حتى تستحد للمنيّة وتمشط للشئمة . » قال : قال رسول الله ﷺ : فليكن بالكيس الكيس . تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن أنس بن مالك في الكيس

قوله ( باب طلب الولد ) أي بالاستكثار من جماع الزوجة ، أو المراد الحديث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاكتفاء على مجرد اللذة ، وإيس ذلك في حديث الباب صريحاً لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما سأذكره . وقد أخرج أبو عمرو النوقاني في كتاب معاشرة الأهلين ، من وجه آخر عن عارب رفته قال : « اطلبوا الولد والنسوة فانه ثمرة القلوب وقرّة الأعين ، وإياكم والعافر » وهو مرسل قوي الإسناد . قوله ( من سيار ) بفتح المهملة وتشديد النونانية ، وقد تقدم في باب تزويج الثيبات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار ، وكذا في الباب الذي بعده وحدثنا يعقوب الدورق حدثنا هشيم أنبأنا سيار . قوله ( من الشعبي ) في رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم « حدثنا سيار حدثنا الشعبي ، ولأحمد من وجه آخر سمعت الشعبي ، قوله ( قفلنا مع النبي ﷺ ) بفتح القاف وتخفيف الفاء أي رجعتنا ، وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات . قوله ( حتى ندخلوا ليلاً أي عشاء ) هذا التفسير في نفس الخبر ، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلاً والنهي عن الطروق

ليلاً بأن المراد بالامر بالدخول في أول الليل وبالنهي بالدخول في أثنائه ؛ وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الامر بالدخول ليلاً لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له ، والنهي عن لم يفعل ذلك . قوله ( وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث : الكيس الكيس يا جابر ، يعني الولد ) القائل « وحدثني ، هو هشيم ، قال الاسماعيلي : كان البخاري أشار إلى أن هشيماً حل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريقين شعبة على أثر حديث هشيم . وأغرب الكرماني فقال : القائل « وحدثني ، هو هشيم أو البخاري اه وهو جار على ظاهر اللفظ ، والمعتمد أن القائل هشيم كما أشار إليه الاسماعيلي . قوله ( إذا دخلت ليلاً فلا تدخل على أهلك ) معنى الدخول الأول القدوم أي إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت . قوله ( قال قال ) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر « قال وقال ، بائبات الواو ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه « قال وقال رسول الله ﷺ إذا دخلت فمائك بالكيس الكيس » . قوله ( ثابته هيب الله عن وهب عن جابر عن النبي ﷺ في الكيس ) هيب الله هو ابن عمر العمري ، وهب هو ابن كيسان ، والمتابع في الحقيقة هو وهب لكنه نسبها إلى عبيد الله لتفرده بذلك عن وهب ، نعم قد روى محمد بن إسحق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولاً وفيه مقصود الباب ، لكن بلفظ آخر كما سأبينه ، ورواية هيب الله بن محمد تقدمت موصولة في أوائل البيوع في أثناء حديث أوله « كنت مع النبي ﷺ في غزاة فأبطأ بي جمل ، فذكر الحديث في قصة الجمل بطولها ، وفيه قصة تزويج جابر وقوله « أفلا جارية تلاحظها وتلاحظك ، وفيه « أما أنك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس » وقوله فالكيس بالفتح فيهما على الإغراء وقيل على التحذير من ترك الجراح ، قال الخطابي : الكيس هنا بمعنى الحذر ، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التأنق . وقال ابن الأهرابي : الكيس العقل ، كأنه جعل طلب الولد عقلاً . وقال غيره : أراد الحذر من المعجز عن الجماع فكأنه حدث على الجماع . قلت : جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخريج هذا الحديث بأن الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكر ، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحق « فإذا قدمت فاعمل عملاً كيساً ، وفيه « قال جابر : فدخلنا حين أمسينا ، فقلت للمرأة : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أعمل عملاً كيساً ، قالت : سمعاً وطاعة ، فدونك . قال : فبت معها حتى أصبحت ، أخرجه ابن خزيمة في صحيحه . قال عياض : فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والنسل ، وهو صحيح . قال صاحب الأنفال ، : كاس الرجل في عمله حذق ، وكاس ولد ولداً كيساً . وقال الكسائي : كاس الرجل ولده ولد كيساً اه . وأصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي ، لكنه بمجرد ليس المراد هنا ، والشاهد لكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر :

وانما الشعر لب المرء يعرضه على الرجال فان كيسا وان حقا

فقابل به بالحق وهو ضد العقل ، ومنه حديث « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والاحق من أتبع نفسه هواها » وأما حديث « كل شيء بقدر ، حتى المعجز والكيس » ، فإراد به الفطنة

## ١٢٢ - باب تستحب المنيبة وتمشط الشمنة

٥٢٤٧ - حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيّار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال « كنا

مع النبي ﷺ في غزوة ، فلما قلنا كنا قريباً من المدينة ، تمجلت على جبر لي قطفوف ، فبحقني راكب من خلفي

فَنَحَسَ بِمَعْرِىَ بَعْتَرَةٍ كَانَتْ مَعَهُ ، فَدَارَ بِمَعْرِىَ كَأَحَدٍ مَا أَنْتَ رَأَى مِنَ الْإِبِلِ ، فَانْفَتَتْ فَأَذَا أَنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِعَرَسٍ قَالَ : أَتَزَوَّجُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : أَيْسَكَرُ أَمْ تُبَيِّمُ ؟ قَالَ قُلْتُ : بَلِ بُيِّمُ . قَالَ : فَمَهْلًا بِكَرٍّ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ ؟ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا ذَهَبْنَا لِنَدْخُلَ ، فَقَالَ : أُمِّهِلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا الْبِلَاءَ - أَيْ عِشَاءً - لِحِكْمِ تَمَشُّطِ الشَّعِثَةِ ، وَتَسْتَحِدِّ الْمَغِيبَةِ ۝

قوله ( باب تستحد المغيبة وتمشط الشعثة ) ضبط ذلك في آخر أبواب العمرة ، وتقدم شرح الحديث في الباب الذي قبله

١٢٣ - باب ( ولا يبدن زينتهن إلا لبعوثهن - إلى قوله - لم يظهرن على عورات النساء )

٥٢٤٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ « اخْتَلَفَ النَّاسُ بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جَرَحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ؟ فَسَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعِيدٍ السَّاعِدِيَّ - وَكَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ تَقَى مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ - فَقَالَ : مَا بَقِيَ مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، كَانَتْ قَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَغْسِلُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَحَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَاءِ عَلَى رُءُوسِهِ ، وَأَخَذَ حَصِيرًا مُخْرِقًا ، فَخَشِيَ بِهِ جُرْحَهُ ۝

قوله ( باب ولا يبدن زينتهن إلا لبعوثهن ) في رواية أبي ذر إلى قوله « عورات النساء » ، وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة . قوله ( سفیان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار . ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفیان « حدثنا أبو حازم » ، تقدم في آخر الجهاد . قوله ( اختلف الناس الخ ) فيه إشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي ﷺ في كل شيء حتى في مثل هذا ، فإن الذي يداوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهراً ، وضع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك . قوله ( وكان من آخر من بقي من الصحابة بالمدينة ) فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة ، فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد بن محمد بن الربيع ومحمد بن لبيد ، وكلاهما له رؤية وعد في الصحابة ، وأما من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي ﷺ فما كان بقي بالمدينة حينئذ إلا سهل بن سعد على الصحيح ، وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالجيرة وغيره بغيرها ، وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على « علوم الحديث لابن صلاح » . قوله ( ما بقي للناس أحد أعلم به مني ) ظاهره أنه نفي أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي ماله ، ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضاً ، وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في « باب غزوة أحد » ، والفرض منه هنا كون قاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها ﷺ فيطابق الآية وهي جواز إبداء المرأة زينتها لأبها وسائر من ذكر في الآية . وقد استشكل مغالطى الاحتجاج بقصة قاطمة هذه لأنها صدورت قبل الحجاب ، وأجيب بأن التمسك منها بالاستصحاب ، ونزول الآية كان مترخياً عن ذلك وقد وقع مطابقاً . فإن قيل لم يذكر في الآية العم والحال ، فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن الم منزل منزلة الأب والحال منزلة الأم . وقيل لانهما ينعتانها لوحيهما ، قاله حكيمه والشعبي ، وكرها لذلك أن تضع المرأة خمارها عند عمها ومخالها ، أخرجه ابن أبي شيبة عنهما

وخالقهما الجمهور . **قوله** ( فأخذ حصير فخرق ) بضم المهملة وتشديد الزاء ، وضبطه بعضهم بالتخفيف

## ١٢٤ - باب ( والذين لم يئلفوا الحلم منكم )

٥٢٤٩ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا صفيان عن عبد الرحمن بن عباس « سمعت ابن عباس رضي الله عنهما سأله رجل : شهدت مع رسول الله ﷺ العيدة ، أضجى أو فطرأ ؟ قال : نعم ، ولولا مكانى منه ما شهدت . - يعنى من صغره - قال : خرج رسول الله ﷺ صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ، ولم يذكر أذاناً ولا إقامة . ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن ، وأمرهن بالصدقة ، فأرأين يهوين إلى آذانهن وحلوقهن يدفنن إلى بلال ، ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته »

**قوله** ( باب والذين لم يلبسوا الحلم ) كذا للجميع ، والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ورؤيتهم لياهن . **قوله** ( حدثنا أحمد بن محمد ) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وصفيان هو الثوري . **قوله** ( ولولا مكانى منه ) أى منزاتى من النبي ﷺ . **قوله** ( يعنى من صغره ) فيه التفتات ، ووقع في رواية السرخسى ومن صغرى ، وهو على الأصل . **قوله** ( فأرأين يهوين ) بكسر الواو وبفتح أوله هوى بفتح الواو ويهوى بكسرهما . **قوله** ( إلى آذانهن وحلوقهن ) أى يخرجن الحلوى . **قوله** ( يدفنن ) أى ذلك ( إلى بلال ) . **قوله** ( ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته ) أى رجعا : وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين ، والحجة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغراً فلم ينجبن منه ، وأما بلال فكان من ملك اليمين ، كذا أجاب بعض الثراح ، وفيه نظر لأنه كان حينئذ حراً . والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدن مسافات . وقد أخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال : يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفها ، واحتج بأن جابراً روى الحديث وبلال بسط ثوبه للأخذ منهن ، وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور وجوههن وأكفهن

## ١٢٥ - باب قول الرجل لصاحبه : هل أهرستم الليلة

وطعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب

٥٢٥٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت « عاتبنى أبو بكر وجعل يطعننى بيده في خامرتى ، فلا يمتننى من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ورأسه على فخذي »

**قوله** ( باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب ) زاد ابن بطال في شرحه هنا « وقول الرجل لصاحبه هل أهرستم الليلة ، قال ابن الخيزر : ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها ، وهو مطابق للركن الأول من الترجمة . قال : ويستفاد الركن الثانى منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات ، فامساك الرجل خاصرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب ، وسؤال الرجل مما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة



المباشطة أو التسلية أو البشارة . قلت : وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه « باب قول الرجل الخ ، ويصده ووطن الرجل الخ ، . والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بياضاً ليكتب فيه الحديث الذي أشار إليه وهو « هل أعرضتم » أو شيئاً مما يدل عليه ، ، وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتبهما ذلك عنه حتى تمشى وبات معها ، فأخبر بذلك أبو طلحة النبي ﷺ فقال « أعرضتم الليلة ؟ قال نعم ، وسيأتي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة ، وقوله « يظمن ، هو بضم العين وسيأتي بقية شرحه في كتاب الحدود في « باب من أدب أهله دون السلطان ،

( خاتمة ) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثاً ، المطلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة ، والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثاً والخالص ستة وستون حديثاً ؛ وافقه مسلم على تحريجها سوى اثنين وعشرين حديثاً وهي : حديث ابن عباس « خير هذه الأمة أمكثها نساء ، وحديث أبي هريرة « إن شاب أعان العنت ، ، وحديث عائشة « لو نزلت وإديا ، ، وحديث « خطب عائشة فقال أبو بكر إنما أنا أخوك ، ، وحديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع ، ، وحديث سهل « مر رجل فقالوا : هذا حري إن خطب أن ينكح ، وحديث ابن عباس « حرم من النسب سبع ، ، وحديث « دفع النبي ﷺ ريخته إل من يكفلها ، وهو معلق ، وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها ، وحديث ابن عباس في المتعة ، وحديث سلة « أيمار رجل وامرأة توافقا ، الحديث في المتعة معلق ، وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة ، وحديث عائشة « كان النكاح على أربعة أنحاء ، ، وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها ، وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس ، وحديث عائشة « فإن الانصار يعجبهم القبر ، ، وحديث أسد « كان إذا مر بمنجذات أم سليم دخل عليها ، ، وهو معلق وبقية متفق عليه ، وحديث صفية بنت شيبة في الولية ، وحديث « لم يوقت النبي ﷺ ، يعني في الولية وهو معلق ، وحديث أبي هريرة في إكرام الجار ، وحديث معاوية بن حيدة « داهجر إلا في البيت ، وهو معلق ، وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء . وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثراً ، وافقه سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٨ - كتاب الطلاق

١ - باب قول الله تعالى « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لَدُنَّهِنَّ ، وَأَخْصُوا الْمِدَّةَ » . أحصيناه : حفظناه وعددناه . وطلاق السنة أن يُطلقها طاهراً من غير رجاء ، وبشهادة شاهدين

٥٢٥١ - **عمر بن إسماعيل** بن عبد الله قال حدثني مالك بن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك فقال رسول الله ﷺ : « ربه فليراجعها ، ثم لييكها حتى تطهر ، ثم تمحض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، » م - ٤٤ ج ٩ هـ في الحديث

وإن شاء طلق قبل أن يمَسَّ، فذلك للعدة التي أمر الله أن تُطلق لها النساء،

قوله (بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الطلاق) الطلاق في اللغة حل الوفاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك. وفلان طلق اليد بالخير أى كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط، وهو موافق لبعض أفراد مدلوله اللغوي. قال إمام الحرمين: هو لفظ جاهل ورد الشرع بتقريره. وطالقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحها أيضا وهو أنصح، وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام الثقيلة، فان خففت فهو خاص بالولادة. والمضارع فيهما بضم اللام، والمصدر في الولادة طلقا سا كنة اللام فهي طالق فيهما. ثم الطلاق قد يكون حراما أو مكروها أو واجبا أو مندوبا أو جائزا، أما الاول ففيها إذا كان بدعيا وله صور، وأما الثاني ففيها إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال، وأما الثالث ففي صور منها الاتفاق إذا رأى ذلك الحكيم، وأما الرابع ففيها إذا كانت غير عفيفة، وأما الخامس ففيها التزويج وصوره غيره بما إذا كان لا يريد بها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع، فقد صرح الامام أن الطلاق في هذه الصورة لا يسره. قوله (وقول الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) أما قوله تعالى (إذا طلقتم النساء) فخطاب للنبي ﷺ بلفظ الجمع تعظيما أو على إرادة ضم أمته إليه، والتقدير يا أيها النبي وأمته. وقيل هو على افتراء قل أى قل لأمتك، والثاني أليق، يخص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لأنه إمام أمة اعتبارا بتقديمه وعم بالخطاب كما يقال لا مير القوم يا فلان افعلوا كذا، وقوله (إذا طلقتم) أى إذا أردتم التطلق جزما، ولا يمكن حمله على ظاهره. وقوله (لعدتهن) أى عند ابتداء شروعاتهن في العدة، واللام للتوقيت كما يقال أقيمته ليلة بقيت من الشهر، قال مجاهد في قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) قال ابن عباس: في قبل عدتهن، أخرجه الطبري بسند صحيح. ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك، وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن عمر: وقرأ رسول الله ﷺ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن، ونقلت هذه القراءة أيضا عن أبي عثمان وجابر ودلي بن الحسين وغيرهم، وسيأتي في حديث ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك. قوله (أحصيناهن حفظناه) هو تفسير أبي عبيدة، وأخرج الطبري معناه عن السدي، والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة لئلا ياتيسر الأمر بطول العدة فتتأذى بذلك المرأة. قوله (وطلاق السنة أن يطلقها طاهرا من غير جماع) روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) قال: في الطاهر من غير جماع، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك، وهو عند الترمذي أيضا. قوله ويشهد شاهدان مأخوذ من قوله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) وهو واضح، وكذا أنه ملح بما أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس قال: كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فنزلت، وقد قسم ألفه ساء الطلاق الى سنى، وبدعى، وإلى قسم ثالث لا وصف له. فالاول ما تقدم. والثاني أن يطلق في الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يقين أمرها أحملت أم لا، ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلقه ومنهم من أضاف له الخلع. والثالث تطليق الصغيرة والآيسة والحامل التي قربت ولادتها، وكذا إذا وقع السؤال منها في وجه بشرط أن تكون عالة بالامر، وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها وقلنا إنه طلاق، ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور: منها ما لو كانت حاملا ورأت الدم وقلنا الحامل تحيض

فلا يكون طلاقها بدهيا ولا سببا إن وقع بقرب الولادة ، ومنها إذا طلق الحاكم على المولى واتفق وقوع ذلك في الحيض ، وكذا في صورة الحكمين إذا تمين ذلك طريقا لرفع الشقاق ، وكذلك الخلع والله أعلم . قوله ( أنه طلق امرأته ) في مسلم من رواية الليث عن نافع ، أن ابن عمر طلق امرأة له ، وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلاق امرأة ، وكذا في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر ، قال النوى في تهذيبه : اسمها آمنة بنت غفار قاله ابن بابويه ، ونقله عن النوى جماعة عن بعده منهم الذهبي في « تجريد الصحابة » ، أسكن قال في مهماته : فكأنه أراد مهمات التهذيب . وأوردوا الذهبي في آمنة بالمد وكسر الميم ثم تون وأبوها غفار ضبطه ابن بكسر المعجمة وتخفيف الفاء ، ولكن رأيت مسند ابن بابويه في أحاديث قتيبة جمع سعيد الميار بسند فيه ابن أبي عمير أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار ، وكذا رأيت في بعض الأصول بمهمة مفتوحة ثم ميم قتيبة والاول أولى ، وأقوى من ذلك ما رأيته في مسند أحمد قال « حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض ، فقال عمر : يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته النوار ، فأمره أن يراجعها ، الحديث ، وهذا الإسناد على شرط الشيخين ، ويونس شيخ أحمد هو ابن محمد المؤدب من رجالها ، وقد أخرجه الشيخان عن قتيبة عن الليث ، ولكن لم تسم عندهما ، ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة وأبيها النوار . قوله ( وهي حائض ) في رواية قاسم بن أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمها حائض ، وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيضها . قوله ( على عهد رسول الله ﷺ ) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر ، وأكثر الرواة لم يذكروا ذلك استغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ ، فاستلزم أن ذلك وقع في عهده ، وزاد الليث عن نافع « تطليقة واحدة » ، أخرجه مسلم ، وقال في آخره « وجود الليث في قوله تطليقة واحدة » اهـ ، وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قال « مكثت عشرين سنة يحدثني عن لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن يراجعها ، فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث ، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبوت ، فحدثني أنه سأل ابن عمر حدثته أنه « طلق امرأته تطليقة وهي حائض » ، وأخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الشعبي قال « طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه « طلق امرأته تطليقة وهي حائض » . قوله ( فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ) في رواية ابن أبي ذئب عن نافع وفاتى عمر النبي ﷺ فذكر له ذلك ، أخرجه الدارقطني ، وكذا سياق المصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر ، وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير ، وكذا عند غيره في رواية طائفة عن ابن عمر ، وكذا في رواية الشعبي المذكورة ، وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير « عن سالم أن ابن عمر أخبره ، فتعيط فيه رسول الله ﷺ » ، ولم أر هذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر ، وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه ، والا لم يقع التعيط على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك ، قال ابن العربي : سؤال عمر محتمل لأن يكون أنهم لم يروا قبلها مثلبا فسأل ليحلم ، ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله ( فطلقوهن لمتنهن ) وقوله ( يتربصن بأنفسهن

نقطة

ثلاثة قروء ) أراد أن يعلم أن هذا فراه أم لا ؟ ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ انتهى لحاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك . وقال ابن دقيق العيد : وتغيظ النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك ، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاوره النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه . قوله ( مره فليراجعها ) قال ابن دقيق العيد : يتعلق به مسألة أصولية ، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بذلك أم لا ؟ فانه ﷺ قال لعمر مره ، فأمره بأن يأمره . قلت : هذه المسألة ذكرها ابن الحاجب فقال : الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء ، لنا لو كان لكان مر عبدك بكذا تعديا ، ولكن يناقض قولك لعبد لا تفعل . قالوا : فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره قل لفلان افعل . قلنا لعلم بأنه مبلغ . قلت : والحاصل أن الذي إنما هو حيث تجرد الأمر ، وأما إذا وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا ، وينبغي أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف . ومنهم من فرق بين الأمرين فقال : إن كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له وإلا فلا ، وهذا قوي ، وهو مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على النبي ، لأنه لا يكون متمديا إلا إذا أمر من لاحكم له عليه لتلا يصير متصرفا في ملك غيره . وبغير إذنه ، والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على الفريقين ، ومنه قوله تعالى ( وأمر أهلك بالصلاة ) فان كل أحد يفهم منه أمر الله لأهل بيته بالصلاة ، ومثله حديث الباب ، فان عمر إنما استفتى النبي ﷺ من ذلك ليمثل ما يأمر به ويلزم ابنه به ، فن مثل بهذا الحديث لهذه المسألة فهو غلط ، فان القرينة واضحة في أن عمر في هذه الكاتبة كان مأمورا بالتبليغ ، ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع د فأمره أن يراجعها ، وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزهري عن سالم د فليراجعها ، وفي رواية لمسلم د فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر د ليراجعها ، وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر د فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التفسير ، أنه يجب على الثاني الفعل جزوا وإنما الخلاف في تسميته أمرا فرجع الخلاف عنده لفظيا . وقال الفخر الرازي في المحصول : الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجب على عمرو كذا وقال لعمرو كل ما أوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشيء أمرا بالشيء . قلت : وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة بين الأمر الصادر من رسول الله ﷺ وعن غيره ، فهما أمر الرسول أحدا أن يأمر به غيره وجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميره كما ثبت في الصحيح ومن أطاعني فقد أطاع الله ، ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، وأما غيره من بعده فلا ، وفيهم تظهر صورة التمديد التي أشار إليها ابن الحاجب . وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب ، وإنما ينبغي أن ينظر في أن لوازم صيغة الأمر هل هي لوازم صيغة الأمر بالأمر أو لا ؟ بمعنى أنهما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه واحد أو لا . قلت : وهو حسن ، فان أصل المسألة التي انبنى عليها هذا الخلاف حديث د روا أولادكم بالصلاة لسبع ، فان الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب ، وإنما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموا ذلك ، فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس مساويا للأمر الأول ، وهذا إنما عرض من أمر خارج وهو امتناع توجه الأمر على غير المكلف ، وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب . والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبلغا محضا والثاني مأمورا من قبل

الشارع ، وهذا كقوله لما ملك بن الحويرث وأصحابه « ومروهم بصلاة كذا في حين كذا ، وقوله لرسول الله ﷺ « مرها فلتصبر ولتحتسب ، ونظائره كثيرة ، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان عاصيا ، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر الأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمراً بالشيء ، فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمرُوا الصبيان ، والصورة الثانية هي التي يتصور فيها أن يكون الأمر متعدياً بأمره للأول أن يأمر الثاني ، فهذا فصل الخطاب في هذه المسألة والله المستعان . واختلف في وجوب المراجعة ، فذهب إليه مالك وأحمد في رواية ، والمشهور عنه - وهو قول الجمهور - أنها مستحبة ، واحتجوا بأن ابتداء التكاح لا يجب فاستدامته كذلك ، لكن صحح صاحب « الهداية » من الحنفية أنها واجبة ، والعجة ، لمن قال بالوجوب ورود الأمر بها ، ولأن الطلاق لما كان محرماً في الحيض كانت استدامة التكاح فيه واجبة ، فلو تمادى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه : يجبر على الرجعة أيضاً ، وقال أشهب منهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة ، واتفقوا على أنها إذا انقضت عدتها أن لا رجعة ، وأنه لو طلق في طهر قد مسها فيه لا يؤمر بإرجعتها ، كذا نقله ابن بطال وغيره ، لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاها الحنابلة من الشافعية وجهاً ، واتفقوا على أنه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر فطرط الباق . قوله ( ثم ليس بها ) أي يستبرأ بها في عصمتها . قوله ( حق تطهر ثم تحيض ثم تطهر ) في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع « ثم ليدها حتى تطهر ، ثم تحيض حيضة أخرى فإذا طهرت فليطلقها ، ونهوه في رواية الليث وأيوب عن نافع ، وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار ، وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم ، وعند مسلم من رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بلفظ « مرة فليأرجعها ، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، قال الشافعي : غير نافع إنما روى « حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها . ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، رواه يونس بن جبير وأنس بن سيرين وسالم قلت : وهو كما قال ، لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية نافع ، وقد نبه على ذلك أبو داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سبإ إذا كان حافظاً . وقد اختلف في الحكمة في ذلك فقال الشافعي : يحتمل أن يكون أراد بذلك - أي بما في رواية نافع - أن يستبرأ بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي قلم عدتها إما بمحمل أو بحيض ، أو ليكون تطليقها بعد علته بالحل وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك للحمل أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تصكف عنه . وقيل : الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق ، فإذا أمسكها زماناً يحمل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة ، لأنه قد بطول مقامه معها ، فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها . وقيل : إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كقرء واحد ، فلو طلقها فيه لسكان كن طلق في الحيض ، وهو متمتع من الطلاق في الحيض ، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . واختلف في جواز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة . وفيه لشافعية وجهان أحدهما المنع ، وبه قطع المتروك ، وهو الذي يفتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث . وعبارة الغزالي في « الوسيط » ، وتوجه مجلي : هل يجوز أن يطلق في هذا الطهر ؟ وجهان . وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب . وقال ابن تيمية في « المحرر » : « ولا يطلقها في الطهر المتقدم له فإنه بدعة ، وعنه - أي عن أحمد - جواز ذلك . وفي كتب الحنفية

عن أبي حنيفة الجواز ، وعن أبي يوسف وعبد المنع ، ووجه الجواز أن التحريم إنما كان لأجل الحيض ، فإذا طهرت زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده ، وكما يجوز طلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض ، وقد ذكرنا حجج المائتين ، ومنها أنه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها ليطلقها ، وهذا عكس مقصود الرجعة فانها شرعت لا يواء المرأة ولهذا سماها إمساكاً فأمره أن يمسكها في ذلك الطهر وأن لا يطلق في حته حتى تحيض حيضة أخرى ثم تطهر لتسكن الرجعة للإمساك لا للطلاق ، ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا المأمور حيث أمر بأن يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه ، لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر رحمه أن يراجعها فإذا طهرت أمسكها حتى إذا طهرت أخرى فإن شاء طلقها وإن شاء أمسكها ، فإذا كان قد أمره بأن يمسكها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه ؟ وقد ثبت النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه . قوله ( ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمسي ) في رواية أيوب . ثم يطلقها قبل أن يمسها ، وفي رواية عبيد الله بن عمر . فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها ، ونحوه في رواية الليث ، وفي رواية الزهري عن سالم . فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً قبل أن يمسها ، وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم . ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، وتمسك به له الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل فإنه لا يحرم . والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أتم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق ، وأيضا فإن زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فأقدمه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ، وعمل ذلك أن يكون الحمل من المطلق ، فلو كان من غيره بأن نكح حاملاً من زنا ووطئها ثم طلقها أو وطئت منكوحة بشبهة ثم حملت منه فطلقها زوجها فإن الطلاق يكون بدعيًا ، لأن عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والنقاء من النفاس ، فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه ، قال الخطابي : في قوله « ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق » دليل على أن من قال لزوجته وهي حائض : إذا طهرت فانت طالق لا يكون مطلقاً لسنة ، لأن المطلق للسنة هو الذي يكون خيراً عند وقوع طلاقه بين إيقاع الطلاق وتركه ، واستدل بقوله « قبل أن يمسي » على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام ، وبه صرح الجمهور ، ولو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض ؟ طرده بعض المالكية فيهما ، والمشهور عنهم لإجباره في الحائض دون الطاهر ، وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض : يجبر على الرجعة ، فإن امتنع أدبه الحاكم ، فإن أصر ارجع الحاكم عليه . وهل يجوز له وطؤها ؟ بذلك روايتان لهم أحدهما الجواز ، وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضاً ولا يجبر إذا طلقها نفساء ، وهو جود . ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر . ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، وفي روايته من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري . فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهراً من حيضها ، واختلاف الفقهاء في المراد بقوله طاهراً هل المراد به انقطاع الدم أو التطهر بالفصل ؟ هل قولان ، وهما روايتان عن أحمد ، والراجح الثاني ، لما أخرجه النسائي من طريق معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال « مر عبد الله فليراجعها ، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسها حتى يطلقها ، وإن شاء أن يمسكها فليمسكها » وهذا مفسر لقوله « فإذا طهرت » فليحمل عليه ، ويتفرع من هذا أن العدة هل تنقضي باقتراع الدم وترفع الرجعة ، أو لا بد من الاغتسال ؟ فيه خلاف أيضاً . والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان : الأول يزول باقتراع الدم كصححة الغسل والصوم وترتيب الصلاة في النعمة ،

والثاني لا يزول إلا بالغسل كصحّة الصلاة والطواف وجواز التلبّث في المسجد ، فهل يكون الطلاق من النوع الاول أو من الثاني ؟ وتمسك بقوله « ثم ليطنمها طاهراً أو حاملاً » من ذهب إلى أن طلاق الحامل سني ، وهو قول الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ليس بسني ولا بدعي . قوله ( فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ) أي أذن . وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ) وصرح معمر في روايته عن أيوب عن نافع بأن هذا الكلام عن النبي ﷺ ، وفي رواية الزبير عند مسلم قال ابن عمر ، وقرأ النبي ﷺ ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ) الآية ، واستدل به من ذهب إلى أن الافراء الاطهار اللامر بطلاقهم في الطهر ، وقوله ( فطلقوهن لعدتهن ) أي وقت ابتداء عدتهن ، وقد جعل للطالقة تربص ثلاثة ايام ، فلما نهى عن الطلاق في الحيض وقال ان الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الافراء الاطهار ، قاله ابن عبد البر . وما ذكر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى

### ٢ - باب إذا طلق الحائض تعتد بذلك للطلاق

٥٢٥٢ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن أنس بن سيرين قال : سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فذكر عمر النبي ﷺ فقال : ليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : فنه ؟ وعن قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر قال : « مره فليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : رأيت ابن عمر واستحق »

٥٢٥٣ - **حدثنا أبو معمر** حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن سمير بن جبير « عن ابن عمر قال : حيت على بتاطقة »

قوله ( باب إذا طلق الحائض تعتد بذلك للطلاق ) كذا بت الحكم بالمسألة ، وفيها خلاف قديم من طائفتين وعن خلاص بن عمرو وغيرهما أنه لا يقع ، ومن ثم أنشأ سؤال من سأل ابن عمر عن ذلك . قوله ( شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : ليراجعها . قلت : تحتسب ؟ قال : فنه ) ؟ الفائل « قلت » هو أنس بن سيرين والمقول له ابن عمر ، بين ذلك أحد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة ، وكذا أخرجه مسلم عن طريق محمد بن جعفر ، وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين مطولاً كما سأذكره بعد ذلك . قوله ( وعن قتادة عن يونس بن جبير ) هو مطوف على قوله « عن أنس بن سيرين » فهو موصول ، وهو من رواية شعبة عن قتادة ، ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة عن قتادة « سمعت يونس بن جبير » . قوله ( عن ابن عمر قال : مره فليراجعها ) هكذا اختصره ، ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من سياقه . قوله ( قلت تحتسب ) هو بضم أوله ، والفائل هو يونس بن جبير . قوله ( قال رأيت ) في رواية الكشميني « رأيت ان عمر واستحق » وقد اختصره البخاري اكتفاءً بسباق أنس بن سيرين ، وقد ساقه مسلم حيث أفرده

ولفظه «سمعت ابن عمر يقول : طلقت امرأتى وهى حائض ، فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال : ايراجعها ، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها . قال قلت لابن عمر : أفيتحسب بها ؟ قال : ما يمنع ؟ أرايت إن عجز واستحتم ؟ . وقال أحمد وحدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قالا حدثنا شعبه ، فذكره أتم منه وفى أوله أنه «سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهى حائض - وفيه - فقال مره فليراجعها ثم إن بدا له طلاقها طلقها فى قبل عدتها وفى قبل طهرها . قال قلت لابن عمر : أفتحتسب طلاقها ذلك طلاقا ؟ قال : نعم ، أرايت أن عجز واستحتم ؟ وقد سافه البخارى فى آخر الباب الذى بعد هذا نحو هذا السياق من رواية ممام عن قتادة بطوله وفيه «قلت : فهل عد ذلك طلاقا ؟ قال : أرايت أن عجز واستحتم ؟ وسيأتى فى أبواب العدد فى «باب مراجعة الحائض» من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن جبير مختصرا وفيه «قلت : فتعتد بتلك التولية ؟ قال : أرايت أن عجز واستحتم ؟ وأخرجه مسلم من وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه «فقلت له : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض أيعتد بتلك التولية ؟ قال : فه ؟ أو أن عجز واستحتم ؟ وفى رواية له «قلت : أفتحتسب عليه ، والباقي مثله . وقوله «فه» أصله «فا» وهو استفهام فيه اكتفاء ، أى فأيكون إن لم تحتسب ، ويحتمل أن تكون الماء أصلية وهى كلمة تقال للزجر أى كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك ، قال ابن عبد البر : قول ابن عمر «فه» معناه فأى شيء يكون إذا لم يعتد بها ؟ انكارا لقول السائل «أيعتد بها» فكأنه قال : وهل من ذلك بد ؟ وقوله «أرايت أن عجز واستحتم ؟» أى إن عجز عن فرض فلم يقمه ، أو استحتم فلم يأت به أليكون ذلك عدلا له ؟ وقال الخطابى : فى الكلام حذف ، أى أرايت إن عجز واستحتم أيسقط عنه الطلاق حقه أو يبطله عجزه ؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه . وقال الكرماني يحتمل أن تكون «ان» نافية بمعنى ما أى لم يعجز ابن عمر ولا استحتم ، لأنه ليس بطفل ولا مجنون . قال : وإن كانت الرواية بفتح ألف أن فعناء أظهر ، والثاء من استحتم مفتوحة قاله ابن الحشاش وقال : المعنى فعل فعلا يصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه أو حقه ، والثاء فى إشارة إلى أنه تكلف الحق بما فله من تخليق امرأته وهى حائض . وقد وقع فى بعض الأصول بضم الثاء مبنيا للجمل ، أى إن الناس استحقوه بما فعل ، وهو وجه . وقال المهلب : معنى قوله «أن عجز واستحتم ؟» يعنى عجز فى المراجعة التى أسرها عن إيقاع الطلاق أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجمة أتبقى المرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطاعة ؟ وقد نهى الله عن ذلك ، فلا بد أن تحتسب بتلك التولية التى أوقعها على غير وجهها ، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحتم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه . قوله (حدثنا أبو معمر) كذا فى رواية أبي ذر ، وهو ظاهر كلام أبي نعيم فى «المستخرج» والباقيين «وقال أبو معمر» وبه جزم الاسماعيل ، وسقط هذا الحديث من رواية القسفى أصلا . قوله (عن ابن عمر قال : حسبت على بتولية) هو بضم أوله من الحساب ، وقد أخرجه أبو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخارى مختصرا وزاد «يعنى حين طلق امرأته فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك» . قال النووى : شذ بعض أهل الظاهر فقال إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لأنه غير مأذون فيه فأشبه طلاق الأجنبية وحكام الخطأين عن الخوارج والروافض . وقال ابن عبد البر : لا يخالف فى ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن . قال : وروى مثله عن بعض التابعين وهو شدوذ وحكاة ابن الصري وغيره عن ابن حنبل يعنى إبراهيم بن



اسماعيل بن عليّ النّدي قال الشافعي في حقه : ابراهيم ضال ، جلس في باب الضوال يضل الناس . وكان بهصر ، وله مسائل يتفرد بها ، وكان من فقهاء المعتزلة . وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه ، وحاشاه ، فإنه من كبار أهل السنة . وكان النّووي أراد ببعض الظاهرية ابن حزم ، فإنه بمن جرد القول بذلك واتهمه له وبالغ ، وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بأن ابن عمر كان اجتنبا فأمره أن يعيدها اليه على ما كانت عليه من المعاصرة لحمل المراجعة على معناها اللغوي ، وتعقب بأن الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقا . وأجاب عن قول ابن عمر : حسبت على بتولية ، بأنه لم يصرح بمن حسبها عليه ، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وتعقب بأنه مثل قول الصحاب : أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا ، فإنه ينصرف الى من له الأمر حينئذ وهو النبي ﷺ ، كذا قال بعض الشراح ، وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فإن ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس صريحا ، وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فإن النبي ﷺ هو الأمر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك ، وإذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتولية كان احتمال أن يكون الذي حسبها عليه غير النبي ﷺ بعيدا جدا مع احتفاف القرائن في هذه القصة بذلك ، وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئا برأيه وهو ينقل أن النبي ﷺ تعيظ من صانعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة ، وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نائما أخبره « أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي ﷺ : وهي واحدة ، قال ابن أبي ذئب : وحدثني حفظة بن أبي سفيان أنه سمع سالما يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ بذلك ، وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب وابن إسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : هي واحدة ، وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه . وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابه بأن قوله « هي واحدة » لعله ليس من كلام النبي ﷺ ، فألزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال . وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر : يا رسول الله أنت حسبت بتلك التولية ؟ قال : نعم ، . ورجاله الى شعبة ثقات . وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمعي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رجلا قال : اني طلق امرأتى البتة وهي حائض ، فقال : عصيت ربك ، وفارقت امرأتك . قال فان رسول الله ﷺ أمر ابن عمر أن يراجع امرأته ، قال : انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقى له ، وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك ، وفي هذا السياق رد على من حمل الترجمة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي ، وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ، وله كلام طويل في تقرير ذلك والاتصاف به . وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله ﷺ : ليراجعها ، فردها وقال : إذا طهرت فليطلقن أو يمسك ، لفظ مسلم ، وللنسائي وأبي داود فردها على ، زاد أبو داود ولم يرها شيئا ، وإسناده على شرط الصحيح فإن مسلما أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج ، وسأله على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي حاتم عنه وقال نحو هذه القصة ، ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة ، فأشار الى هذه الزيادة ، ولعله طوى ذكرها عمدا . وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن

عبادة عن ابن جريج فذكرها ، فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها . قال أبو داود : روى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة ، وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير . وقال ابن عبد البر : قوله « ولم يرها شيئا » منكر لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ، ولو صح فمناه عندي والله أعلم : ولم يرها شيئا مستقيما لكونها لم تقع على السنة . وقال الخطابي قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا ، وقد يحتمل أن يكون معناه : ولم يرها شيئا تحرم معه المراجعة ، أو لم يرها شيئا جائزا في السنة الماضية في الاختيار وإن كان لازما له مع الكراهة . ونقل البيهقي في « المعرفة » عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا ، وقد وافق نافعا غيره من أهل الثبت . قال : وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يبعدها شيئا صوابا غير خطأ ، بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لانه أمره بالمراجعة ، ولو كان طلقها طاهرا لم يؤمر بذلك ، فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أى لم يصنع شيئا صوابا ، قال ابن عبد البر : واحتج بعض من ذهب الى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال : إذا طلق الرجل امرأته وهى حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر ، قال ابن عبد البر : وليس معناه ما ذهب إليه ، وإنما معناه لم تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة ، كما روى ذلك عنه منصوصا أنه قال : يقع عليها الطلاق ولا تعتد بتلك الحيضة اهـ . وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحو ما نقله ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح ، والجراب عنه مثله . وروى سميد بن منصور من طريق عبد الله بن مالك « هن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض ، فقال رسول الله ﷺ : ليس ذلك بشيء » ، وهذه متابعات لأبي الزبير ، إلا أنها قابلة للتأويل : وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطليقه . وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره بتعين ، وهو أولى من تقييد بعض الثقات . وأما قول ابن عمر « أنها حسبت عليه بتطليقه » فإنه وإن لم يصرح برفع ذلك الى النبي ﷺ فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها حسبت عليه ، فكيف يجتمع مع هذا قوله إنه لم يعتد بها أو لم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب اليه الخائف ؟ لانه إن جعل الضمير للنبي ﷺ لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي ﷺ في هذه القصة بخصوصها لانه قال إنها حسبت عليه بتطليقه فيكون من حسبها عليه خالف كونه لم يرها شيئا ، وكيف يظن به ذلك مع اتهامه واهتمام أبيه بسؤال النبي ﷺ عن ذلك ليفعل ما يأمره به ؟ وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لا بن عمر لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيمنقر الى الترجيح ، ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابله عند تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم . واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب اليه شيخه بأنيسة ترجع إلى مسألة أن النهي يقتضى الفساد فقال : الطلاق ينقسم الى حلال وحرام ، فالقياس أن حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود ، وأيضا فكأن أن النهي يقتضى التحريم فكذلك يقتضى الفساد ، وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأفاد منه عدم جواز إيقاعه فكذلك ينبغي عدم نفوذه واللام يكن لل منع فائدة ، لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه نطقها هل غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ ، فكذلك لم يأذن الشارع للكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحا ، فإذا طلق طلاقا محرما لم يصح . وأيضا فكل ما حرمه الله من العقود المطلوب الإعدام ، فالحكم بطلان ما حرمه أقرب الى

تحصيل هذا المطلوب من تصحيحه ، ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس كالحرام المنوع منه . ثم أطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنهض مع التنصيص على صريح الأمر بالرجعة فأنهـا فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها حسبت عليه تطليقة ، والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم . وقد عررض بقياس أحسن من قياسه فقال ابن عبد البر : ليس الطلاق من أعمال البر التي يتقرب بها ، وإنما هو إزالة عصمة فيها حق آدمي ، فكيفما أوقعه وقع ، سواء أجر في ذلك أم أثم ، ولو أزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي أخف حالا من المطيع . ثم قال ابن القيم : لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب بتلك التطليقة إلا في رواية سعيد بن جبير عنه عند البخاري ، وليس فيها تصريح بالرفع ، قال : فانفراد سعيد بن جبير بذلك كانفراد أبي الزبير بقوله لم يرها شيئاً ، فإما أن يقتضياها وأما أن ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها بالرفع ، وتحمل رواية سعيد بن جبير دلي أن أباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي ﷺ في الوقت الذي أئزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي ﷺ لا يحسب عليهم به ثلاثاً إذا كان بلفظ واحد . قلت : وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير ، وفي سياقه ما يصرح بأنه إنما راجعها في زمن النبي ﷺ ولفظه : سألت ابن عمر عن أمراته التي طلق فقال : طلقها وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : مره فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها ليطهرها ، قال فراجعها ثم طلقها ليطهرها قلت فاعتدت بتلك التطليقة وهي حائض ؟ فقال مالي لا أعتد بها وإن كنت هجرت واستحمت ، وعند مسلم أيضاً من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في حديث الباب : وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة لحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول الله ﷺ ، وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب وقال ابن عمر فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج وأتهم أرسلوا إلى نافع يسألونه : هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي ﷺ ؟ فقال : نعم . وفي حديث ابن عمر من الفرائد غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة ، لأنه جعل ذلك إليه دون غيره ، وهو كقوله تعالى ﴿ ويحولنهن أحق بردهن في ذلك ﴾ وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحتمل الابن من ذكره ، ويتلقى عنه ما يلحقه بلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً . وفيه أن طلاق الطاهرة لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لافي غيره ، ولقوله في آخر الحديث : فإن شاء أمسك وإن شاء طلق . وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة : ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً ، لحرم ﷺ الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل ، فدل على أنها لا يجتمعان . وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأخير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأنها بوضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً ، وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والطاهر لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل لا بسبب الحيض ولا الطهر . وفيه أن الأفرأ في العدة هي الأطهار ، وسيأتي تقرير ذلك في كتاب العدة . وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور ، وقال المالكية لا يحرم ؛ وفي رواية كالجهور ، ورجعها الفاكهاني لكونه شرط في الاذن في الطلاق عدم المسبس ، والمحقق يترط معدوم عند عدمه

٣ - **باب** مَنْ طَلَّقَ ، وَهَلْ يُوَاجِهُ الرَّجُلُ أَمْرَهُ بِالطَّلَاقِ ؟

٥٢٥٤ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** الوليد **حدثنا** الأوزاعي قال « سألت الزهري أي أزواج النبي ﷺ استمادت منه ؟ قال : أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلك على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك ، فقال لها : لقد عذت بعظيم ، ألمحي بأهلك ، »

قال أبو عبد الله : رواه حجاج بن أبي مزيع عن جده عن الزهري أن عروة أخبره أن عائشة قالت . . .  
٥٢٥٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عهد الرحمن بن غنيم عن حمزة بن أبي أسيد عن أبي أسيد رضي الله عنه قال : خرجنا مع النبي ﷺ حتى انطلقنا إلى حائط يقال له الشوط ، حتى انتهينا إلى حائطين جلسنا بينهما ، فقال النبي ﷺ : اجلسوا ها هنا ، ودخل ، وقد أتى بالجوينة . فأنزلت في بيت في نخل في بيت أمية بنت عثمان بن شرحبيل ، ومعهما دابتهما حاضيتا لها - فلما دخل عليها النبي ﷺ قال : هني نفسك لي ، قالت : وهل تنهب الملكة نفسها لشوكة ؟ قال فاهوى بيده بضع يده عليها فتسكن ، فقالت : أعوذ بالله منك . فقال : قد عذت بمعاذ ، ثم خرج علينا فقال : يا أبا أسيد ، اكسها رازقين ، وألحقها بأهلها »  
( الحديث ٥٢٥٥ - طريقه في : ٥٢٥٧ )

٥٢٥٦ ، ٥٢٥٧ - وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عهد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد قالا « تزوج النبي ﷺ أمية بنت شرحبيل ، فلما أدخلك عليه بسط يده إليها ، فكأسها كرهت ذلك ، فأمر أبا أسيد أن يمزحها ويكسوها رازقين »

**حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** إبراهيم بن أبي الوزير **حدثنا** عهد الرحمن عن حمزة عن أبيه ، وعن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه بهذا  
( الحديث ٥٢٥٦ - طريقه في : ٥٢٥٧ )

٥٢٥٨ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** همام بن يحيى عن قتادة عن أبي قلاب بنونس بن جبير قال قلت لابن عمر : رجل طلق امرأته وهي حائض ، فقال : تعرف ابن عمر ؟ إن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فأتى امرأته فذكر ذلك له ، فأمره أن يراجعها ، فإذا طهرت فأراد أن يطلقها فليطلقها . قلت : فهل عد ذلك طلاقاً ؟ قال : رأيت إن عجز واستحقق »

قوله ( باب من طلق ، وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ) كذلك للجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله « من طلق ، فكأنه لم يظهر له وجهه ، وأظن المصنف قصد إثبات مشروعية جواز الطلاق وحمل حديثه « أبيض التحلل إلى الله الطلاق ، على ما إذا وقع من غير سبب ، وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره ، وأعل بالارسال ، وأما المواجهة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المواجهة أرفق وألطف إلا أن احتجج إلى ذكر ذلك . ثم ذكر

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائمة ، قوله ( ان ابنة الجون ) زاد في نسخة الصغاني والكلبية ، وهو بعيد على ما أسأله ، ووقع في كتاب الصحابة لأبي نعم ، من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائمة أن عروة بنت الجون تموت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه ، قال : لقد كنت بمعاذ الحديث . وعبيد متروك . والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث أبي أسيد ، وقال مرة : أميمة بنت شراحيل فندبت لجدها ، وقيل اسمها أسماء كما سألته في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفى ، وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخى الزهرى عن الزهرى عن عروة عن عائمة قالت « تزوج النبي ﷺ السكلبية ، فذكر مثل حديث الباب ، وقوله الكلبية غلط وإنما هي السكندية ، فكأنما الكلمة تصحفت . نعم للسكلبية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضا بهذا السند الى الزهرى وقال : اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان ، فاستعاضت منه فطلقها ، فكانت تطلق البحر وتقول : أنا الشقية . قال وتوفيت سنة ستين . ومن طريق عروة بن شعيب عن أبيه عن جده « ان السكندية لما وقع التخيير اختارت قومها ففارقتها ، فكانت تقول : أنا الشقية . ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها استعاضت منه فأعاضها . ومن طريق الكلبى اسمها العالية بنت ظبيان بن عمرو ، وحكى ابن سعد أيضا أن اسمها عروة بنت يزيد بن عبيد ، وقيل بنت يزيد بن الجون ، وأشار ابن سعد الى أنها واحدة اختلف في اسمها ، والصحيح أن التي استعاضت منه هي الجونية . وروى ابن سعد من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبى قال : لم تستعذ منه امرأة غيرها . قلت : وهو الذى يقلب على الظن ، لأن ذلك إنما وقع للستينية بالحديعة المذكورة فيبعد أن تضاع أخرى بعدها بمثل ما حدثت به بعد شيوخ الخبر بذلك . قال ابن عبد البر : أجمعوا على أن النبي ﷺ تزوج الجونية . واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة : لما دخل عليها دماها فقالت : نال أنت . فطلقها . وقيل كان بها وضع كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أعود بالله منك فقال قد عذت بمعاذ وقد أعانك الله منى فطلقها . قال وهذا باطل وإنما قال له هذا امرأة من بني النضر وكانت جميلة مخاف نساؤه أن تغلبهن عليه فكان لها إنه يعجبها أن يقال له نمود بالله منك ففطعت فطلقها ، كذا قال ، وما أدري لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائمة في صحيح البخارى ، وسيأتى مزيد لذلك في الحديث الذى بعده . والقول الذى نسبته لقتادة ذكره مثله أبو سعيد النيسابورى عن شريك بن قنطارى . قوله ( رواه حجاج بن أبى منيع عن جده ) هو حجاج بن يوسف بن أبى منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبى زياد الوصافى بفتح الواو وتضديد المهملة وبالفاء وكان يكون بحلب ، ولم يخرج له البخارى إلا معانها وكذا لجدته ، وهذه الطريق وصلها الذهلى في « الزهريات » ورواه ابن أبى ذئب أيضا عن الزهرى نحوه وزاد في آخره « قال الزهرى جعلها تطليقة ، أخرجه البيهقى ، وقوله « الحق بأهلك » بكسر الهمزة من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثانى ألحقها فانه بفتح الهمزة وكسر الحاء . ثانيا ، قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن غسيل ) كذا في رواية الأكثر بنغير ألف ولام وفي رواية النسفى « ابن الغسيل ، وهو أوجه ولعلها كانت ابن غسيل الملائكة فحذف لفظ الملائكة ، والألف واللام بدل الإضافة ، وعبد الرحمن ينسب إلى جد أبيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة بن أبى عامر الانصارى ، وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب ففلسه الملائكة وقصته مشهورة ، ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كما فيه عليه الجاني . قوله ( الى ) حائط يقال له الشوط ) بفتح الميم وسكون الواو بعدها مهملة وقيل محجمة هو بستان في المدينة معروف . قوله

(حتى انتهينا الى حاطين جلسنا بينهما ، فقال النبي ﷺ : اجلسوا ههنا ودخل) أى الى الحائط . فى رواية لابن سعد عن  
أبي أسيد قال : تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بنى الجون فأمرنى أن آتبه بها فأتيته بها فأنزلتها بالوسط من وراء  
ذباب فى أطم ، ثم أتيت النبي ﷺ فأخبرته ، فخرج يمشى ونحن معه . وذباب بضم المعجمة وموحدتين مخففا جبل  
معروف بالمدينة ، والأطم الحصون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وآطم كعنتى وأعتاق ، وفى رواية لابن سعد  
أن النعمان بن الجون الكندى أتى النبي ﷺ مسلما فقال : الا أزوجك أجل أيم فى العرب ؟ فتزوجها وبثت معه  
أبا أسيد الساعدي ، قال أبو أسيد : فأنزلنا فى بنى ساعدة فدخل عليها نساء الحى فزحين بها وخرجن فذكرن من  
جمالها . قوله ( فأنزلت فى بيت فى نخل فى بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل ) هو بالتنوين فى الكل ، وأميمة  
بالرفع إما بدلا عن الجورنية وإما عطف بيان ، وظن بعض الشراح أنه بالإضافة فقال فى الكلام على الرواية التى  
بعدها : تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شراحيل ولعل التى نزلت فى بيتها بنت أخيها ، وهو مردود فإن خرج  
الطرفين واحد ، وإنما جاء الوم من إعادة لفظ د فى بيت ، وقد رواه أبو بكر بن أبي شيبة فى مسنده عن أبي نعم  
شيخ البخارى فيه فقال د فى بيت فى النخل أميمة الخ ، وحزم هشام بن الكلبي بأنها أسماء بنت النعمان بن شراحيل  
ابن الأسود بن الجون الكندية ، وكذا حزم بتسميتها أسماء محمد بن إسحق ومحمد بن حبيب وشهرهما ، فليل اسمها  
أسماء ولقبها أميمة . ووقع فى المغازى رواية يونس بن بكير عن ابن إسحق د أسماء بنت كعب الجورنية ، فليل فى  
لسبها من اسم كعب لسبها إليه ، وقيل هى أسماء بنت الأسود بن الحارث بن النعمان . قوله ( ومعها دابتها حاضنة  
لها ) الدابة بالتحناية الطئر المروض وهى معربة ، ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة . قوله ( هى نفسك لى الخ )  
السوقة بضم السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع ، قيل لهم ذلك لأن الملك يسوقهم فيساقون إليه ويصرفهم  
على مراده ، وأما أهل السوق فالواحد منهم سوقى ، قال ابن المنير : هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية ، والسوقة  
هندم من ليس بملك كاتنا من كان ، فكأنها استبعدت أن يتزوج الملكة من ليس بملك ، وكان ﷺ قد خير أن  
يكون ملكا نبييا فأختار أن يكون عبدا نبييا تواضعا منه ﷺ لربه . ولم يؤاخذها النبي ﷺ بكلامها معذرة لها  
لقرب ههنا بجاهليتها ، وقال غيره يحتمل أنها لم تعرفه ﷺ فخطبته بذلك ، وسيأتى القصة من مجموع طرفها بأبى  
هذا الاحتمال ، نعم سيأتى فى أواخر الأشرطة من طريق أبي حازم عن سهل بن سعد قال د ذكر للنبي ﷺ امرأة من  
العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها فقدمت ، فنزلت فى أجم بنى ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاء  
بها فدخل عليها فإذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها قالت : أعوذ بالله منك ، قال : لقد أعذتك منى . فقالوا لها  
أنتدين من هذا ؟ هذا رسول الله ﷺ جاء ليخطبك ، قالت كنت أنا أشق من ذلك . فان كانت القصة واحدة  
فلا يكون قوله فى حديث الباب الحقها بأهلها ولا قوله فى حديث عائشة الحق بأهلك تطلقا ، ويتعين أنها لم تعرفه .  
وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فلعل هذه المرأة هى السكلبية التى وقع فيها الاضطراب . وقد ذكر ابن  
سعد بسند فيه المرمى الضعيف عن ابن عمر قال د كان فى نساء النبي ﷺ سنا بنت سفيان بن عوف بن كعب بن أبى  
بكر بن كلاب ، قال : وكان النبي ﷺ بمث أبا أسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بنى عامر يقال لها حمرة بنت  
يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر ، قال ابن سعد : اخلف علينا اسم السكلبية فقيل فاطمة بنت  
الصنحاك بن سفيان وقيل حمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنا بنت سفيان بن عوف وقيل العالية بنت ظبيان بن

عمر بن عوف ، فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها ، وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبتها . ثم ترجم الجونية فقال : أسماء بنت النعمان . ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال : قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله ﷺ مسلما فقال : يا رسول الله ألا أزوجك أجل أم في العرب ، كانت تحت ابن عم لها فتوفى وقد رغبت فيك ؟ قال : نعم . قال : فأبعث من يحملها إليك . فبعث معه أبا أسيد الساعدي . قال أبو أسيد فاقبت ثلاثة أيام ثم تحملت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فانزلتها في بني ساعدة ، ووجهت إلى رسول الله ﷺ وهو في بني عمرو بن عوف فأخبرته ، الحديث . قال ابن أبي عون : وكان ذلك في ربيع الاول سنة تسع . ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى الجونية لحملتها حتى نزلت بها في أمم بني ساعدة ، ثم بعث رسول الله ﷺ فأخبرته ، فخرج يمشي على رجله حتى جاءها ، الحديث . ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي قال : اسم الجونية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون ، قيل لها استعيزي منه فإنه أحظى لك عنده ، وخذعت لما رآى من جمالها ، وذكر لرسول الله ﷺ من حملها على ما قالت فقال : انهن صواحب يوسف وكيدهن . فبهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد ، وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضا فإنه ليس فيها إلا الاستعانة ، والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة ، فيقوى التعدد ، ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أميمة والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم . وأميمة كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط . قوله ( فاهوى بيده ) أي أمالها إليها . ووقع في رواية ابن سعد فاهوى إليها ليقبلها ، وكان إذا اختلى النساء أقمى وقبل ، وفي رواية لابن سعد فدخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت : انك من الملوك فإن كنت تريد أن تحظى عند رسول الله ﷺ فإذا جارك فاستعيزي منه ، ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغفيل بإسناد حديث الباب ، أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فطمناها وخضبناها ، وقالت لها أحداهما : ان النبي ﷺ يهجه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول أود بالله منك . قوله ( فقال : قد عذت بمأذ ) هو بفتح الميم ما يستماذ به ، أو اسم مكان العوذ ، والتثنية فيه لانعظيم . وفي رواية ابن سعد فقال بكه على وجهه وقال : عذت معاذ . ثلاث مرات ، وفي أخرى له فقال أمن عائدة ، قوله ( ثم خرج علينا فقال : يا أبا أسيد اكسها رازقين ) براء ثم زاي ثم كاف بالثنية صفة موصوف محذوف للعلم به ، والرازية ثياب من كتان بيض طوال قاله أبو عبيدة . وقال غيره : يكون في داخل بياضها زرقة ، والرازي الصفيق . قال ابن الزين : متعها بذلك إما وجوبا وإما تفضلا . قلت : وسيأتي حكم المنعة في كتاب النفقات . قوله ( وألحقها بأهلها ) قال ابن بطال : ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق . وتعبه ابن المنير بأن ذلك ثبت في حديث عائشة أول أحاديث الباب ، فيحمل على أنه قال لها الحق بأهلك ، ثم لما خرج إلى أبي أسيد قال له ألحقها بأهلها ، فلا منافاة ، فالاول قصد به الطلاق والثاني أراد به حقيقة اللفظ وهو أن يميدها إلى أهلها ، لأن أبا أسيد هو الذي كان أحضرها كما ذكرناه . ووقع في رواية لابن سعد عن أبي أسيد قال : فأمرني فردتها إلى قومها ، وفي أخرى له فلما وصلت بها تصامحوا وقالوا : انك لغير مباركة ، فادهاك ؟ قالت : خدعت . قال فتوفيت في خلافة عثمان . قال وحدثني هشام بن محمد عن أبي خيثمة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ، ثم روى بسند فيه الكلي و أن المهاجر بن

أبي أمية تزوجها ، فأراد عمر معاقبتها فقالت : ماضرب عليّ الحجاب ، ولا سميت أم المؤمنين . فسكف عنها ، وعن الواقدي : سمعت من يقول إن عكرمة بن أبي جهل خلف عليها ، قال : وليس ذلك بثبت . ولعل ابن بطال أراد أنه لم يواجها بلفظ الطلاق . وقد أخرج ابن سعد من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله ، فكتب إليه : ما تزوج النبي ﷺ كذبة إلا أخت بني الجون فلكما . فلما قدمت المدينة نظر إليها فطلقتها ولم يبن بها . فقوله فطلقتها يحتمل أن يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجها بلفظ الطلاق ، ولعل هذا هو السر في إيراد الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم . واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها إذ لم يجر ذكر صورة العقد ، وامتنعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها ؟ والجواب أنه ﷺ كان له أن يزوج من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن ولها ، فكان مجرد إرساله إليها واحضارها ورغبته فيها كافيا في ذلك ، ويكون قوله وهي لي نفسك ، تطبيقا لحظرها واستئمانها لفلانها ، ويؤيده قوله في رواية لابن سعد وأنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها ، وإن أباهما قال له : إنها رغبت فيك وخطبت إليك . قوله ( وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن ) هو ابن الغسيل ( عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد ) هذا التعليق وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي أحمد الفراء عن الحسين ، ومراد البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن الغسيل ، لكن اختلافهما في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حمزة وقال الحسين عباس بن سهل ، ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسنادين ، لكن طريق أبي أسيد عن حمزة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن عباس ابنه عنه ، وكان حمزة حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك ، والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوثير واسم أبي الوثير عمر بن مطرف ، وهو حجازي نزل البصرة ، وقد أدركه البخاري ولم يلقه لحدث عنه بواسطة ، وذكره في تاريخه فقال : مات بعد أبي عاصم سنة اثنتي عشرة ، وأيس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وافقه على إقامة إسناده أبو أحمد الزبيرى أخرجه أحمد في مسنده عنه . ( قديمان ) : الأول قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم ، قال البخاري في تاريخه : الحسين بن الوليد بن علي النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ، ولم يذكر في باب الحسن مكبرا من اسمه الحسن بن الوليد ، وذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد « تزوج رسول الله ﷺ أميمة بنت شراحيل ، كذا ذكره مكبرا . قلت : لم أره في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري إلا مصغرا ، ويؤيده اقتصاره عليه في تاريخه وافقه أعلم . الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول « عن حمزة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه ، وهو خطأ سقطت الواو من قوله « وعن عباس » وقد ثبتت عند جميع الرواة ، وفي الحديث أن من قال لامرأته الحق بأمالك وأراد الطلاق طلقت ، فان لم يرد الطلاق لم تطلق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته « أن النبي ﷺ لما أرسل إليه أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأمالك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الامر ، وقد مضى الكلام عليه مستوفى في شرحه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل ، وقوله في هذه الرواية « أنعرف ابن عمر » إنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه وهو الذي يخاطبه بمتروكه على إنباح السند ، وعلى القول من تأفلها ، وأنه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء ، فقروه على



ما يلزمه من ذلك لا أنه ظن أنه لا يعرفه ، قال ابن المنير : ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق ، وإنما فيه د طلق ابن عمر امرأته ، لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق اه . ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور ، فقد يمتثل أن لا تكون عن شقاق بل عن سبب آخر ، وقد روى أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : كان تحت امرأته أحمًا ، وكان عمر يكرهها فقال : طلقها ، فأبى النبي ﷺ فقال : أطع أباك ، فيحتمل أن تكون هي هذه ، وأمل عمر لما أمره بطلاقها وشاور النبي ﷺ فامتثل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الحيض فعلم عمر بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله

ع - **باب** من جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ ، لقول الله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ ، فأمَّا الذي بعرفه أو تسريحه (باحسان) . وقال ابن الزبير في مريض طلق : لا أرى أن ترث مَبْتُوتُهُ . وقال الشعبي : ترثه . وقال ابن عمر : تزوج إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم . قال : أرأيت إن مات الزوج الآخر فرجع من ذلك ؟

٥٢٥٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن فؤيمر المجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم ، أرأيت رجلًا وجد مع امرأته رجلًا أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ سألني يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ : فسأل عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ ، فكره رسول الله ﷺ المسائل عليها ، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ؟ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء فؤيمر فقال : يا عاصم ، ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم : لم تأتني بخبر ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألتها عنها . قال فؤيمر : والله لا انتهى حتى أصاله عنها . فأقبل فؤيمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسأله فقال : يا رسول الله ، أرأيت رجلًا وجد مع امرأته رجلًا ، أبقته فقتلوه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ، فاذهب فأت بها . قال سهل : فقتلناها ، وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغ قال فؤيمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها . فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت تلك سنة المتلاعنين »

٥٢٦٠ - **حدثنا** سعيد بن فضالة عن أبيه عن حماد بن عمار عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة ربيعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ربيعة طلقني فبنت طلاق ، ولاني نكحت بعده عند الرحمن بن الزبير القرظي ، وإنما معه مثل الهدية . قال رسول الله ﷺ : لملك يزيدن ان ترجعي إلى ربيعة ؟ لا ، حتى يذوق عسلتك وتذوق عسله »

٥٢٦١ - **حدثني محمد بن بشير** حدثنا يحيى عن **عبيد الله** قال حدثني **القاسم بن محمد** عن عائشة ؓ ان رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، فنزوت جث ، فطلق ؛ فُسِّلَ للنبي ﷺ . **اتَّحِلَّ** للأول ؟ قال : لا ، حتى يذوق عُصاةَها كما ذاق الأول ،

**قوله** ( باب من جرد الطلاق الثلاث ) كذا لا يذ ، وللاكثر من أجاز ، . وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يجر وقوع الطلاق الثلاث ، فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كره البيئونة الكبرى ، وهي باقياخ الثلاث أهم من أن تكون مجموعة أو مفردة ، ويمكن أن يتمسك له بحديث د أبض الحلال إلى الله الطلاق ، وقد تقدم في أوائل الطلاق ، وأخرج **سميد بن منصور** عن **أنس** د أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره ، وسنده صحيح . ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع الطلاق إذا أوقعها بمجموعة فلهي عنه وهو قول الشيعة وبعض أهل الظاهر ، وطرد بعضهم ذلك في كل طلاق منهي كطلاق الحائض وهو شذوذ ، وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه ، واحتج له بعضهم بحديث **عمود بن لبيد** قال د أخبر النبي ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً ، فقال : أيلب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ الحديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، لكن **عمود بن لبيد** ولد في عهد النبي ﷺ ولم يثبت له منه سماع ، وان ذكره بعضهم في الصحاح فلا جدل الرؤية ، وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع ، وقد قال النسائي بعد تخريجه : لا أعلم أحداً رواه غير **عمر بن بكير** يعني ابن الأشج عن أبيه اه . ورواية **عمر** عن أبيه عند مسلم في عدة أحاديث ، وقد قيل إنه لم يسمع من أبيه ، وعلى تقدير صحة حديث **عمود** فليس فيه بيان أنه هل أمضى عليه الثلاث مع إنكاره عليه إيقاعها بمجموعة أولاً ؟ فأقل أحواله أن يدل على تحريم ذلك وان لم ، وقد تقدم في الكلام على حديث **ابن عمر** في طلاق الحائض د أنه قال لمن طلق ثلاثاً بمجموعة : عصبت ربك ، وبانت منك امرأتك ، وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند **عبد الرزاق** وغيره . وأخرج **أبو داود** بسند صحيح ، عن طريق **بجاهد** قال د كنت عند **ابن عباس** ، فجاءه رجل فقال : انه طلق امرأته ثلاثاً ، فسكت حتى ظننت أنه سيردها اليه فقال : يذطلق أحدكم فيركب الأحوة ثم يقول : يا ابن عباس يا ابن عباس ، إن الله قال ( ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ) وانك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجاً ، عصبت ربك وبانت منك امرأتك ، وأخرج **أبو داود** له متابعات عن **ابن عباس** بنحوه . ومن القائلين بالتحريم والزوج من قال : إذا طلق ثلاثاً بمجموعة وقعت واحدة ، وهو قول **محمد بن إسحق** صاحب المغازي ، واحتج بما روى عن **داود بن الحصين** عن **ابن عباس** قال د طلق **ركانة بن عبد يزيد** امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فحزن عليها حزناً شديداً ، فسأله النبي ﷺ : كيف طلقها ؟ قال : ثلاثاً في مجلس واحد فقال النبي ﷺ : إنما تلك واحدة ، فارتجفها إن شئت . فارتجفها ، وأخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه من طريق **محمد بن إسحق** . وهذا الحديث نص في المسألة لا يقبل التأويل الذي في فهمه من الروايات الآتي ذكرها . وقد أجازوا هذه بأربعة أشياء : أحدها أن **محمد بن إسحق** وشيخه مختلف فيهما ، وأجيب بأنهم احتجوا في عدة من الأحكام بمثل هذا الإسناد كحديث د أن النبي ﷺ رد على **أبي العاص بن الربيع** زينب ابنته بالنسكاح الأول ، وليس كل مختلف فيه مردوداً . والثاني معارضته بفتوى **ابن عباس** بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية **بجاهد** وغيره ؛ فلا يظن بأن

عباس انه كان عنده هذا الحكم عن النبي ﷺ ثم يفتى بخلافه إلا يرجع ظهوه ، وراوى الخبر أخبر من غيره بما روى . وأجيب بأن الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطرأ وأيه من احتمال النسيان وغير ذلك ، وأما كونه تمسك بمرجح فلم يندحر في المرفوع لاحتمال التمسك بتخصيص أو تقييد أو تأويل ، وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر . الثالث أن أبا داود رجح أن ركانة إنما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركانة ، وهو تعطيل قوى لجواز أن يكون بعض رواه حمل البتة على الثلاث فقال « إنما ثلاثا » فهذه النكسة يذف الاستدلال بحديث ابن عباس . الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به ، وأجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير مثله ، نقل ذلك ابن مغيث في « كتاب الوثائق » له وعزاه لمحمد بن وضاح ، ونقل الغزوى ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الحشنى وغيرهما ، ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كطاه وطاوس وعمر بن دينار . ويتمتع من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه ، وإنما الاختلاف في التحريم مع نبوت الاختلاف كما ترى ، ويقوى حديث ابن اسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال « كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة » فقال عمر بن الخطاب : ان الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه « ان أبا الصهباء قال لابن عباس : أنتم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر ؟ قال ابن عباس نعم ، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس « ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ واحدة ؟ قال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازوه عليهم ، وهذه الطريق الأخيرة أخرجه أبو داود ، لكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله « عن غير واحد » ولفظ المتن « أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة » الحديث ، فتمسك بهذا السياق من أعلى الحديث وقال : إنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها ، وهذا أحد الأجوبة عن هذا الحديث وهو متعددة ، وهو جواب إسحاق بن راهويه وجماعة ، وبه جزم ذكرها الساجي من الشافعية ، ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق ، فإذا قال ثلاثا لما المدد لوقوعه بعد البينة . وتعقبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثا كلام متصل غير منفصل ، فكيف يصح جملة كلمتين وتعطى كل كلمة حكما ؟ وقال النووي : أنت طالق مضاه أنت ذات الطلاق ، وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك . الجواب الثاني دعوى شذوذ رواية طاوس ، وهي طريقة البيهقي ، فاته ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي ﷺ شيئا ويفتى بخلافه ، فبتممين المصير الى الجميع ، والأخذ بقول الأكثر أولى من الأخذ بقول الواحد إذا خالفهم . وقال ابن العربي : هذا حديث مختلف في صحته ، فكيف يقدم على الاجماع ؟ قال : ويعارضه حديث محمود بن لبيد - يعنى الذى قدم أن النساء أخرجه - فإن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا بجمعة ولم يرد النبي ﷺ بل أمضاه ، كننا قال ، وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا لرده . الجواب الثالث دعوى التسخ ، فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : يشبه أن يكون ابن عباس لم شيئا نسخ ذلك ، قال البيهقي : ويقويه ما

أخرجه أبو داود من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجمتها وإن طلقها ثلاثاً ، فنسخ ذلك . وقد أنكر المازري ادعاء النسخ فقال : زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ ، ولو نسخ - وحاشاه - لبادر الصحابة إلى إنكاره . وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي ﷺ فلا يمنع لكن يخرج عن ظاهر الحديث ، لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوي أن يخبر ببقاء الحكم في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر . فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك ، قلنا إنما يقبل ذلك لأنه يستدل باجماعهم على ناسخ ، وأما أنهم ينسخون من تلقاء أنفسهم فماذا قلناه لأنه إجماع على الخطأ وهم معصومون عن ذلك . فإن قيل فلعن النسخ إنما ظهر في زمن عمر ، قلنا : هذا أيضاً غلط لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر ، وليس افتراض العصر شرطاً في صحة الإجماع على الراجح . قلت : نقل الثوري هذا الفصل في شرح مسلم وأقره ، وهو متعقب في مواضع : أحدهما أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكر ، وإنما قال ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ ، أي اطلاع على ناسخ للحكم الذي رواه مرفوعاً ، ولذلك أنفي بخلافه . وقد سلم المازري في أثناء كلامه أن إجماعهم يدل على ناسخ ، وهذا هو مراد من ادعى النسخ . الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر عجيب ، فإن الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب خلاف الظاهر حتماً . الثالث أن تغليظه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضاً ، لأن المراد بظهوره انتشاره ، وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من إجماعهم على الخطأ ، وما أشار إليه من مسألة افتراض العصر لا يجيئ هنا ، لأن عصر الصحابة لم ينقضى في زمن أبي بكر بل ولا عمر ، فإن المراد بالعصر الطبقة من المجتمعين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدها طبقة واحدة ، الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي في « المفهم » : وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه ، وظاهر سياقه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك ، والمادة في مثل هذا أن يفشو الحكم وينتشر فكيف ينفرد به واحد عن واحد ؟ قال : فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره إن لم يقتض القطع ببطلانه . الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة ، فقال ابن سريج وغيره : يشبه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق أنت طالق ، وكانوا أولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثرت الناس في زمن عمر وكثرت فيهم الجذاع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فامضاه عليهم ، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر : إن الناس استعملوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة . الجواب السادس تأويل قوله « واحدة » وهو أن معنى قوله « وكان الثلاث واحدة » أن الناس في زمن النبي ﷺ كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ، وعصمه أن المعنى أن الطلاق الموقوع في عهد عمر ثلاثاً كان يوقع قبل ذلك واحدة لأنهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلاً أو كانوا يستعملونها نادراً ، وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ، ومعنى قوله « فامضاه عليهم » وأجازه وغير ذلك أنه صنع فيه من الحكم بايقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ، ورجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة الرازي ، وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح إلى أبي زرعة أنه قال : معنى هذا الحديث هندی أن ما تطلقون أنتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة ، قال النووي : وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فاته أحسن . الجواب السابع

دعوى وقفه ، فقال بعضهم : ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي ﷺ فيقره ، والحجة إنما هي في تقريره . وتعقب بأن قول الصحابي دكتا نفعل كذا في عهد رسول الله ﷺ ، في حكم الرفع على الراجح حملا على أنه أطلع على ذلك فافرق لتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الأحكام وحقيقتها . الجواب الثامن حمل قوله ثلاثا ، على أن المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء . وهو من رواية ابن عباس أيضا ، وهو قوي ويؤيده إدخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطاعت حمل على الثلاث إلا أن أراد المطلق واحدة فيقبل ، فكان بعض روايته حمل لفظ البتة على الثلاث لاشتهار التدويع بينهما فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ البتة ، وكانوا في العصر الأول يقبلون من قال أردت بالبتة الواحدة فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم . قال الفرطبي : وحجة الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جدا ، وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحمل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين مجموعها ومفرقاتها لغة وشرعا ، وما يتخيل من العرق ضروري إلقاء الشرع اتفاقا في النكاح والعنق والافاري ، فلو قال الول أنكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال أنكحتك هذه وهذه وهذه ، وكذا في العتق والإفراق وغير ذلك من الأحكام ، واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت بمجموعة حملت على الواحدة بأن من قال أحلف بألف ثلاثا لا يصد حلفه إلا يمينًا واحدة ، فليكن المطلق مثله . ونسب باختلاف الصيغتين فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثا ، فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكأنه قال أنت طالق جميع الطلاق ، وأما الحالف فلا أمد لعدد أيمانها فافرقا . وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسألة نظير ما وقع في مسألة المتعة سواء ، أعني قول جابر إنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر ، قال : ثم نهانا عمر عنها فأتينها ، فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للاجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منهما ، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالخالف بعد هذا الإجماع منابذه والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم . وقد أطلت في هذا الموضع لانتاس من الغنى ذلك منى والله المستعان . ( لقول الله تعالى الطلاق مرتان ، فامسك بمرسوف أو أصرح بإحسان ) قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجويز الطلاق الثلاث ، والذي يظهر لي أنه كان أراد بالترجمة مطلق وجود الثلاث منقذة كانت أو مجموعة ، فالآية واردة على المانع لانها دلت على مشروعية ذلك من غير تكثير ، وإن كان أراد تجويز الثلاث بمجموعة وهو الأظهر فأشار بالآية إلى أنها بما احتج به المخالف للنسخ من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور ، فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه إذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية المذكورة ، بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطا ولا راجعا ، بل اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر ، فالخلاص أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجويز الثلاث ، هذا الذي ترجع عندي . وقال الكرمانى : وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال ( الطلاق مرتان ) فدل على جواز جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا ، قال : وهو قياس مع وضوح الفارق ، لأن جمع الثنتين لا يستلزم البيئنة الكبرى بل تنبئ له الرجعة إن كانت رجعية وتحميد العقد بغير

انتظار عدة إن كانت بائنا ، بخلاف جمع الثلاث . ثم قال الكرماني : أو التبريح باحسان عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة . قلت : وهذا لا بأس به . لكن التبريح في سياق الآية إنما هو فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطائفت الثلاث ، فإن معنى قوله تعالى ( العالق مرتان ) فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أي أكثر الطلاق الذي يكون بعده الإمساك أو التبريح مرتان ، ثم حينئذ إما أن يختار استمرار العصمة فيمسك الزوجة أو المفارقة فيسرحها بالطفة الثالثة ، وهذا التأويل نقله الطبري وغيره عن الجمهور ، ونقلوا عن السدي والضحك أن المراد بالتبريح في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل البتونة ، ويرجع الأول ما أخرجه الطبري وغيره من طريق اسماعيل بن سميع عن أبي رزبن قال : قال رجل : يا رسول الله الطلاق مرتان ، فأين الثالثة ؟ قال : إمساك بمعروف أو تبريح باحسان ، وسنده حسن ، لكنه مرسل لأن أبا رزبن لا يجهل له ، وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسماعيل فقال : عن أنس ، لكنه شاذ ، والأول هو المحفوظ ، وقد رجح الكيا الهراشي من الشافعية في كتابه أحكام القرآن ، له قول السدي ، ودفع الخبر لكونه مرسلا ، وأطال في تقرير ذلك بما حاصله أن فيه زيادة فائدة ، وهي بيان حال المطلقة وأنها تبين إذا انقضت عدتها ، قال : وتؤخذ الطفلة الثالثة من قوله تعالى ( فإن طلقها ) اهـ والآخر بالحديث أولى فإنه مرسل حسن يعتمد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس بسند صحيح قال : إذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتق الله في الثالثة ، فاما أن يمسكها فيحسن صحتها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئا ، وقال القرطبي في تفسيره : ترجم البخاري على هذه الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى ( العالق مرتان ) وهذه إشارة منه إلى أن هذا العدد إنما هو بطريق الفسحة لهم ، فنضيق على نفسه لزمه . كذا قال ولم يظهر لي وجه لزوم المذكور ، وافقه المستعان . قوله وقال ابن الزبير : لا أرى أن توث مبتوتة كذا لأن ذر ، ولغيره مبتوتة ، بزيادة ضمير للرجل ، وكأنه حذف العلم به ، وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن أبي مليكة قال : سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيبذرها ثم يموت وهي في عدتها ، قال : أما عثمان فورثها ، وأما أنا فلا أرى أن أورثها لبيذرتها إياها . قوله ( وقال الشعبي ثرته ) وصله سعيد بن منصور عن أبي عوافة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثا في مرضه قال : تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وثرته ما كانت في العدة . قوله ( وقال ابن شبرمة ) هو عبد الله قاضي الكوفة . قوله ( تزوج ) بفتح أوله وضم آخره ، وهو استفهام محذوف الاداء . قوله ( إذا انقضت العدة ؟ قال : نعم ) هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة ، لكن الذي رأيت في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد : حدثنا حماد بن زيد عن أبي حاشم في الرجل يطلق امرأته وهو مريض إن مات في مرضه ذلك وثرته ؟ فقال له ابن شبرمة : رأيت إن انقضت العدة . قوله ( قال رأيت إن مات الزوج الآخر فرجع من ذلك ) هكذا وقع عند البخاري مختصرا ، والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة : أتزوج ؟ قال : نعم . قال : فإن مات هذا ومات الأول أوث زوجين ؟ قال : لا . فرجع إلى العدة فقال ثرته ما كانت في العدة . ولعله سقط ذكر الشعبي من الرواية . وأبو حاشم المذكور هو الرمانى بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى ، وهو واسطي كان يتردد إلى الكوفة ، وهو ثقة . وعمل المسألة المذكورة كتاب الفرائض ، وإنما ذكرت هنا استطرادا . والمبتوتة موحدة ومثنائين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق حتى من أينت بالثلاث . ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول

حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعزين وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث « فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ » ، الحديث ، وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطليقه إياها ثلاثا موقعا ، وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي ﷺ لم ينكر عليه إيقاع الثلاث بمجموعة ، فلو كان ممنوعا لأنكره ، ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان . الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رقعة القرظي وامراته ، وسيأتي شرحه مستوفى في « باب إذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يحسبها ، وشاهد الترجمة منه قوله « فبت طلاق » ، فانه ظاهر في أنه قال لما أنت طالق البتة ، ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه ، وهو أعم من أن يكون طلقها ثلاثا بمجموعة أو مفردة ، ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الأدب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات ، وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يكرمه ، ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعم من ذلك ، وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة أيضا « أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فاستل النبي ﷺ : أنحل للاول ؟ قال : لا » ، الحديث ، وهو وإن كان مختصرا من قصة رقعة فقد ذكرت توجيه المراد به ، وإن كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله « طلقها ثلاثا » ، فانه ظاهر في كونها بمجموعة ، وسيأتي في شرح قصة رقعة أن غيره وقع له مع امرأة نظير ما وقع لرقعة ، فليس التعدد في ذلك بعيد

٥ - باب من خير أزواجه ، وقوله الله تعالى :

( قل لأزواجك إن كنن تردين الحياة الدنيا وزينتها فعالين أمتعنكم وأمرحكن سراحا جميلا )

٥٢٦٢ - حديث عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا مسلم بن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت « خيرنا رسول الله ﷺ ، فآخترنا الله ورسوله ، فلم يعد ذلك علينا شيئا » ( الحديث ٥٢٦٢ - طارفة في : ٥٦٣ )

٥٢٦٣ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا عامر عن مسروق قال « سألت عائشة عن اختيرة فقالت : خيرنا النبي ﷺ ، أفكان طلاقا ؟ قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن نختارني »

قوله ( باب من خير أزواجه ، وقوله الله تعالى : قل لأزواجك إن كنن تردين الحياة الدنيا وزينتها ) تقدم في تفسير الأحزاب بيان سبب التخيير المذكور ، وفيما ذا وقع التخيير ، ومتى كان التخيير ؟ وأذكر هنا بيان حكم من خير امرأته مع بقية شرح حديث الباب . ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى ، قال فيه « حدثنا أبو الهيثم أنبأنا شعيب عن الزهري ح . وقال الليث حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه ، الحديث وسأله هل لفظ يونس ، وقد تقدم الطريقتان في تفسير سورة الأحزاب ، وساق رواية شعيب وأولها « ان عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ جاء لها حين أمره الله بتخيير أزواجه ، الحديث . ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة

أخرى . قوله ( حدثنا عمر بن حفص ) أي ابن غياث الكوفي ، وقوله « مسلم » ، هو ابن صبيح بالنصغير أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه ، وإن روى عنه الأعمش لا يروى عن مسروق ، وفي طبقتهم مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولله رواية عن مسروق . قوله ( خيرنا رسول الله ﷺ ) في رواية الشعبي عن مسروق « خير نساء » ، أخرجه مسلم . قوله ( فاختارنا الله ورسوله ، فلم يعد ) بتشديد الدال وضم العين من العدد ، وفي رواية فلم يعد « بذلك الادغام وفي أخرى « فلم يعد ، بسكون العين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتداد ، وقوله « فلم يعد ذلك علينا شيئا » ، في رواية مسلم « فلم يعد طلاقا » . قوله ( اسماعيل ) هو ابن أبي خالد . قوله ( سألت عائشة عن الحيرة ) بكسر المعجمة وفتح التحتانية بمعنى الحيار . قوله ( أنسكان طلاقا ) ؟ هو استفهام انكار ، ولاحد عن وكيع عن اسماعيل « فهل كان طلاقا » ؟ وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن اسماعيل . قوله ( قال مسروق : لا أبالي أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني ) هو موصول بالأسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر عن اسماعيل فقدم كلام مسروق المذكور وأفظه عن مسروق « قال ما أبالي » ، فذكر مثله وزاد « أو ألما » ، ولقد سألت عائشة ، فذكر حديثها ، ويقول عائشة المذكور يقول جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وهو أن من خير زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق ، لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاق واحدة رجعية أو باثنتين أو يقع ثلاثا ؟ وحكي الترمذي عن علي : إن اختارت نفسها فواحدة بائة ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . وعن زيد بن ثابت : إن اختارت نفسها ثلاث وإن اختارت زوجها فواحدة بائة . وعن عمر وابن مسعود : إن اختارت نفسها فواحدة بائة ، وعنهما رجعية ، وإن اختارت زوجها فلا شيء . ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، فلو كان اختيارها زوجها طلاقا لاتحدا ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها زوجها بمعنى البقاء في العصمة . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال « كنا جلوسا عند علي فسئل عن الحيار فقال : سألتني عنه عمر فقلت : إن اختارت نفسها فواحدة بائة ، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية . قال : ليس كما قلت ، إن اختارت زوجها فلا شيء . قال : فلم أجد بدا من متابعتها . فلما وليت رجعت إلى ما كنت أعرف . قال علي : وأرسل عمر إلى زيد بن ثابت فقال ، فذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي لظير ما حكاه عنه زاذان من اختياره ، وأخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بأن معنى الحيار بت أحد الأمرين : إما الأخذ ، وإما الترك . فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاق رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسر الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاختار غيرهما ، وأخذ أبو حنيفة بقول عمر وابن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بائة ولا يرد عليه إلا يرد السابق . وقال الشافعي : التخيير كناية ، فإذا خير الزوج امرأته وأراد بذلك تخييرها بين أن تعلق منه وبين أن تستمر في عصمته فاختارت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلق ، فلو قالت : لم أود باختيار نفسي الطلاق صدقت . ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطليق أن الطلاق يقع جزما ، فيه دلي ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في « شرح الترمذي » ، وفيه صاحب « الهداية » من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير ، فلو قال مثلا اختاري فقال اخترت لم يكن تخييرا بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر ، لكن



عله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساخ . وقال صاحب « الهداية » أيضا : ان قال « اختارى » يعزى به الطلاق قلم ان تطلق نفسها ويقع باثنا ، فلو لم ينو فهو باطل . وكذا لو قال اختارى فقالت اخترت فلو نوى فقالت اخترت نفسى وقعت طاعة رجعية . وقال الخطاى : يؤخذ من قول عائشة « فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقا » انها لو اختارت نفسها لسكان ذلك طلاقا ، ووافقه القرطبي فى « المفهم » فقال : فى الحديث ان المخيرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على الطلاق ، قال : وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور . قلت : لكن ظاهر الآية أن ذلك بمجرد لا يكون طلاقا ، بل لابد من انشاء الزوج الطلاق ؛ لأن فيها ( فعالين أمتعن وأسرحن ) أى بعد الاختيار ، ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم ، واختلفا فى التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل ؟ وللشافعى فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك ، وهو قول المالكية بشرط مبادرتها له حتى لو أخرت بقدر ما ينفذ طبع القبول عن الإيجاب فى العقد ثم طلقت لم يقع ، وفى وجه لا يضر التأخير ما دام فى المجلس وبه جزم ابن القاص ، وهو الذى رجحه المالكية والحنفية ، وهو قول الثورى والليث والاوزاعى . وقال ابن المنذر : الراجح أنه لا يتقيد ولا يشترط فيه الفور ، بل متى طلقت نفذ ، وهو قول الحسن والزهرى ، وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الحنفية ، وتمسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه « انى ذا كر لك امرأ فلا تعجل حتى تستأمرى أبويك » الحديث ، فانه ظاهر فى أنه فسح لها إذ أخبرها أن لا تختار شيئا حتى تستأذن أبويها ثم تفعل ما يشران به عليها ، وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور فى جواب التخيير . قلت : ويمكن أن يقال يشترط الفور أو ما دام فى المجلس عند الاطلاق ، فأما لو صرح الزوج بالفسخ فى تأخير بسبب يقتضى ذلك فيتراخى ، وهذا الذى وقع فى قصة عائشة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك ، والله أعلم

٦ - باب إذا قال قارقتك ، أو سرحتك ، أو الخلية ، أو البرية ، أو ما عني به «الطلاق» ، فهو على نيته . وقول الله عز وجل « وسرحوهن سراحاً جيلاً » ، وقال « وأسرحكن سراحاً جيلاً » ، وقال « فامسك بمعروف أو تسريحاً باحسان » ، وقال « أو فارقهن بمعروف » . وقالت عائشة « قد علم الله ﷻ أن أبوى لم يكونا بأمرانى بفراقه »

قوله ( باب إذا قال قارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته ) هكذا بت المصنف الحكم فى هذه المسألة ، فافتضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق أو ما تصرف منه ، وهو قول الشافعى فى القديم ، ونص فى الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك فى القرآن بمعنى الطلاق . وحجة القديم أنه ورد فى القرآن لفظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فانه لم يرد إلا للطلاق ، وقد رجع جماعة القديم كالطبري فى « العدة » والحاملى وغيرهما ، وهو قول الحنفية ، واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية ، وحكى الداريمى عن ابن خبير أن من لم يعرف الاطلاق فهو صريح فى حقه فقط ، وهو تفصيل قوى ، ونحوه للرويان فانه قال : لو قال حربى قارقتك ولم يعرف أنها صريحة لا يكون صريحا فى حقه . وانفقوا على أن لفظ

٢ - ٤٧ ، ج ٩ • نفع الهوى

الطلاق وما تصرف منه صريح ، لكن أخرج أبو عبيد في غريب الحديث ، من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه د رفع اليه رجل قالت له امرأته : شبنى ، فقال : كأنك ظبية ، قالت : لا ، قال : كأنك حمامة . قالت : لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق ، فقال لها عمر : خذ بيدها فبى امرأتك ، قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معقولة ثم أطلقت من عقلمها وخلي عنها فتسمى خلية لأنها خليت عن العقال ، وطائق لأنها طلقت منه ، فأراد للرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلا ، فأسقط عنه عمر الطلاق . قال أبو عبيد : وهذا أصل لكل من تسكلم بشئ من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى اه . والى هذا ذهب الجمهور ، لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو حاكم ، فإن كان أجراه مجرى الغنى ولم يكن هناك حكم فيوافق وإلا فهو من الزوائد . وقد نقل الخطابي الاجماع على خلافه ، لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لداود . وفي الجويلى مائة تنبيه ، وحكاها الروياني ، وأمكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج المعنى مثلا إذا لقن كلمة الطلاق فقالها وهو لا يعرف معناها أو العربى بالعكس ، وشرطوا مع النطق بلفظ الطلاق تعمد ذلك احترازا عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره ، لكن إن أكره فقالها مع قصد إلى الطلاق وقع في الأصح . قوله (وقول الله تعالى : وصرحوهن سراحا جيلا) كأنه يشير الى أن في هذه الآية لفظ التبريح بمعنى الارسال لا بمعنى الطلاق لأنه أمر من طلق قبل الدخول أن يمنع ثم يسرح ، وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعا . قوله (وقال : وأسرحكن) يعنى قوله تعالى (يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتن ممن الحياة الدنيا وزينتهن فتعالين أمتكن وأسرحكن سراحا جميلا) والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والارسال ، وإذا كانت صالحة للامرين اتنى أن تكون صريحة في الطلاق ، وذلك واجمع الى الاختلاف فيما خيره به النبي ﷺ نساءه : هل كان في الطلاق والإقامة ، فإذا اختارت نفسها طلقت وإن اختارت الإقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله ؟ أو كان في التعبير بين الدنيا والآخرة ، فن اختارت الدنيا طلقها ثم متها ثم سرحها ، ومن اختارت الآخرة أقرها في عصمة ، ؟ قوله (وقال تعالى : فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا وأن الراجح أن المراد به التطليق . قوله (وقال : أو فارقوهن بمعروف) يريد أن هذه الآية وردت بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح ، والحكم فيهما واحد لأنه ورد في الموضعين بعد وقوع الطلاق ، فليس المراد به الطلاق بل الارسال . وقد اختلف الساف قديما وحديثا في هذه المسألة : جاء من على بأسانيد بعضها بعضها وأخرجها ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما قال البرية والخليفة والباثن والحرام والبث ثلاث ثلاث ، وبه قال مالك وابن أبي ليلى والأوزاعي ، لكن قال في الخلية إنها واحدة رجعية ، وثقة من الزهرى ومن زيد بن ثابت في البرية والبث والحرام ثلاث ثلاث ، وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ، ومثله من الزهرى في البرية فقط ، واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائن وبثه وبثته وخليه وبرة يتضمن إيقاع الطلاق لأن معناه أنت طالق منى طلاقا تبينين به منى ، أو تبث أى يقطع عصمتك منى ، والبث بمعناه ، أو تخلين به من زوجيتي أو تزين منها ، قال : وهذا لا يكون في المدخول بها إلا ثلاثا إذا لم يكن هناك خلع ، ونعقب بأن الحل هل ذلك ليس صريحا والعصمة الثابتة لا ترفع بالاحتمال ، وبأن من يقول إن من قال لزوجته أنت طالق بائة إذا لم يكن هناك خلع أنها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول ياغفر مع التقدير

وبأن كل لفظة من المذكورات إذا قصد بها الطلاق ووقع واقعت العدة أنه يتم المعنى المذكور ، فلم ينحصر الأمر فيها ذكرها وإنما النظر عند الإطلاق ، فالذي يترجح أن الألفاظ المذكورات وما في معناها كنايةات لا يقع الطلاق بها إلا مع قصد إليه ، وضابط ذلك أن كل كلام أفهم الفقرة ولو مع دقته يقع به الطلاق مع القصد ، فاما إذا لم يفهم الفقرة من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد إليه ، كما لو قال كلى أو اشربى أو نحو ذلك ، وهذا تحرير مذهب الشافعى في ذلك ، وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمر بن دينار وغيرهم ، وبهذا قال الأوزاعى وأصحاب الرأى ، واحتج لهم البخارى بحديث أبى هريرة الآتى قريبا ، تجاوز الله عن أمى عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم ، فانه يدل على أن النية وحدها لا تؤثر إذا تجردت عن الكلام أو الفعل . وقال مالك : إذا خاطبها بأى لفظ كان وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يا فلانة يريد به الطلاق فهو طلاق ، وبه قال الحسن بن صالح بن حلى . **قوله** ( وقالت عائشة : قد علم النبي ﷺ أن أجرى لم يكرهنا يا امرأتى بفراقه ) هذا التعليق طرف من حديث التخيير ، وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في باب موهلة الرجل ابنته ، من كتاب النكاح ، وبيان الاختلاف على الزهرى في أسناده ، وأرادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزما ، ولا نزاع في الحل عليه إذا قصد إليه ، وإنما النزاع في الإطلاق إذا تقدم (١)

٧ - **باب** من قل لامرأته : أنت على حرام . وقال الحسن : نيته . وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه ، فسوءه حراما بالطلاق والفراق . وليس هذا كالأذى يُحرّم الطعام لأنه لا يقال للطعام الحِلُّ حرام ، ويقال للمطلق حرام ، وقال في الطلاق ثلاثا ( لا تحِلُّ له من بعد حتى تنكح زوجا غيره )

٥٢٦٤ - وقال الهيثم بن نافع قال « كات ابنُ عمر إذا سُئِلَ عن طلاق ثلاثا ، قال : لو طلقت امرأة أو صوتين ، فإن النبي ﷺ أمرنى بهذا ، فإن طلقها ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك ،

٥٢٦٥ - **قوله** محمد بن عبد الله بن معاوية حدثنا هشام بن حروة عن أبيه عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ، فزوجت زوجا غيره فطلقها ، وكانت معه مثل الهدية فلم يصل منه إلى شيء يُريدُه ، فلم يلبث أن طلقها ، فأتى النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله إن زوجى طلقني ، وإن تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه إلا مثل الهدية فلم يقر بى إلا هبة واحدة لم يصل منى إلى شيء ، أفأحل لزوجى الأول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تحِلُّن لزوجك الأول حتى يذوق الآخر عُسْلتك وتذوق عُسْلته »

**قوله** ( باب من قال لامرأته : أنت على حرام ، وقال الحسن : نيته ) أى يحمل على نيته . وهذا التعليق وصله البيهقي ، ووقع لنا غالبا في جزء محمد بن عبد الله الأنصارى ، شيخ البخارى قال : حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام إن نوى يمينا فيمين ، وإن طلاقا فطلاق ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن ، وبهذا قال النخعي

والشافعي وإسحق ، وروى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر وطاوس ، وبه قال الزنوي لكن قال : ان نوى واحدة فهو بائن . وقال الحنفية مثله لكن قالوا : ان نوى اثنين فهي واحدة بائنة ، وان لم ينو طلاقا فهي يمين ويصير موليا ، وهو عجيب والاول اعجب . وقال الاوزاعي وابو ثور : يمين الحرام تكفر ، وروى نحوه عن أبي بكر وعمر وماتشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس ، واحتج ابو ثور بظاهر قوله تعالى ﴿ لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده . وقال ابو قلابة وسعيد بن جبير : من قال لامرأته أنت على حرام لومته كفارة الظهار . ومثله عن أحمد . وقال الطحاوي : يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به الظهار كان مظاهرا ، وإن لم ينو به كان عليه كفارة يمين ملاحظة وهي كفارة الظهار ، لا أنه يصير مظاهرا ظاهرا حقيقة ، وفيه بعد . وقال ابو حنيفة وصاحبه : لا يكون مظاهرا ولو أراد به . وروى عن علي وزيد بن ثابت وابن عمر والحكم وابن أبي ليلى : في الحرام ثلاث تطبيقات ولا يسأل عن نيته ، وبه قال مالك ، وعن مسروق والشعبي وربيعة : لا شيء فيه ، وبه قال أصبح من المالكية . وفي المسألة اختلاف كثير عن السلف بلغها الفرطبي المفسر الى ثمانية عشر قولاً ، وزاد غيره عليها . وفي مذهب مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها . قال الفرطبي : قال بعض علماؤنا سبب الاختلاف أنه لم يقع في القرآن صريحا ولا في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسألة ، فتجاذبها العلماء ، فمن تمسك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شيء ، ومن قال إنها يمين أخذ بظاهر قوله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴾ بعد قوله تعالى ﴿ يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ ، ومن قال يجب الكفارة وليست بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم وقعت الكفارة على المعنى ، ومن قال تقع به طلقة رجعية حل اللفظ حل أفل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلقة تحرم الوطء ما لم يرتجها ، ومن قال بائنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يحدد العقد ، ومن قال ثلاث حل اللفظ على منتهى وجوهه ، ومن قال ظاهرا نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فأنحصر الأمر عنده في الظهار ، والله أعلم . قوله ( وقال أهل العلم : إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفرق ) أي فلا بد أن يصرح الفاعل بالطلاق أو يقصد اليه ، ولو أطلق أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر . قوله ( وليس هذا كالذي يحرم الطعام . لأنه لا يقال للطعام الحل حرام ويقال للطلقة حرام ، وقال في الطلاق ثلاثا : لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) قال المهبلي : من فهم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من فهم كانوا إذا حرموا على أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام ، تخفف الله ذلك من هذه الأمة ، ونهائم أن يحرموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ﴾ اه . وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصبح وغيره من سوي بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم ، فبين أن الشبهين وإن استويا من جهة فقد يفرقان من جهة أخرى ، فالزوجة إذا حرمها الرجل على نفسه وأراد بذلك تطبيقها حرمت ، والطعام والشراب إذا حرمه على نفسه لم يحرم ، ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى ﴿ لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك ، فأخرج يزيد بن هارون في كتاب التمسك ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك : أن أعرابيا أتى ابن عباس فقال : اني جعلت امرأتى حراماً ، قال : ليست عليك بحرام . قال : أرايت قول الله تعالى ﴿ كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل

على نفسه (ح الآية) فقال ابن عباس : ان إسرائيل كان به عرق النساء فجعل على نفسه إن شفاء الله أن لا يأكل العزوق من كل شيء ، وليست بحرام يعنى على هذه الامة . وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئاً ، فقال الشافعى : إن حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فمليه كفارة يمين ، وإن حرم طعاماً أو شرباً فنفو . وقال أحمد : عليه في الجميع كفارة يمين . وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذى قبله . قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذى أخرجه الترمذى وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق دارود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق د عن عائشة قالت : آلى النبي ﷺ من نسائه وحرم ، فجعل الجرام حلالاً ، وجعل في العين كفارة . قال فان في هذا الخبر تقوية لقول من قال إن لفظ الحرام لا يكون باطلاً ولا طلاقاً ولا ظهاراً ولا يميناً . قوله (وقال الليث عن نافع قال : كان ابن عمر إذا سئل عن طلاق ثلاثاً قال : لو طلقت مرة أو مرتين ، فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، فان طلقنا ثلاثاً حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيرك ) كذا للاكثر وفي رواية الكشميهني ، فان طلقها وحرمت عليه ، بضمير الغائب في الموضعين ، وهذا الحديث مختصر من قصة تطليق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول المطلق ، وظن ابن القيم أنه هذا الخبر فاستشكل على مذهب مالك قوله ان الجمع بين تطليقتين بدعة ، قال والنبي ﷺ لا يأمر بالبدعة ، وجوابه أن الاشارة في قول ابن عمر « فان النبي ﷺ أمرني بذلك ، الى ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ، ولم يرد ابن عمر أنه أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما هو كلام ابن عمر . ففصل أسأله حال المطلق . وقد روينا الحديث المذكور من طريق الليث الى علقها البخارى مطولاً مرصولاً عالياً في جزء أبي الجهم الملا بن موسى الباهلي ، رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث ، وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته ، وبعده وقال نافع وكان ابن عمر ، الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتمامه ، وقال الذكرواني : قوله ولو طلقت ، جزؤه محذوف تقديره لكان خيراً أو هو للثنى فلا يحتاج الى جواب وليس كما قال بل الجواب : لكان لك الرجعة لقوله « فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، والتقدير فان كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاقاً سنة ، وإن وقع في الحيض كان طلاقاً بدعة ، ومطلق البدعة ينبغي أن يبادر الى الرجعة . ولهذا قال « فان النبي ﷺ أمرني بهذا ، أى بالمرجعة لما طلقت الحائض ، وتسمي ذلك قوله « وإن طلقت ثلاثاً » وكان ابن عمر الحق الجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما ، وإلا فالذى وقع منه إنما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هناك وأراد البخارى بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر « حرمت عليك ، فجامعاً حراماً بالتطليق ثلاثاً كما أنه يريد أنها لا نصير حراماً بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريد به الطلاق أو يطلقها باثناً ، وخفي هذا على الشيخ منطاهي ومن تبعه فنفوا مناسبة هذا الحديث للرجعة ، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحاً على شيء مما أشرت اليه . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه لقوله فيه « لا تجلين لزوجك الاول حتى ينفق الآخر عسيلتك ، وسيأتى شرحه قريباً . وقوله في هذه الرواية « فلم يقربني إلا هنة واحدة » هو بلفظ حرف الاستثناء ، والى بعده بفتح الهاء وتخفيف النون ، وحكى الهروي تشديدها وقد أنكره الازهرى قبله ، وقال الخليل : هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستحيا من ذكره باسمه ، قال ابن التين معناه لم يعأني إلا مرة واحدة يقال هن امرأته إذا غشيا . ونقل الذكرواني أنه في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة أى مرة ، والذي ذكر صاحب « المشارق » أن الذى رواه بالموحدة هو ابن السكن قال : وعند الكافة بالنون ، وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو أن المراد بها مرة واحدة ،

قال وقيل المراد بالحبة الوقعة يقال حدر حبة السيف أى وقعته ، وقيل هى من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب  
التيس هب هيبا . (مقنبيه ) : زعم ابن بطال أن البخارى يرى أن التحريم ينزل منزلة الطلاق الثلاث ، وشرح  
كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق الاختلاف فى المسألة : وفى قول مسروق ما أبالى حرمت امرأتى أو جفنة تريد ،  
وقول الشعبي أنت على حرام أهون من فعلى هذا القول شذوذ ، وعليه رد البخارى ، قال واحتج من ذهب أن من  
حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثا أنها تحرم عليه ، قال فلما كانت الثلاث  
تحرمها كان التحريم ثلاثا ، قال وإلى هذه الحجة أشار البخارى بإيراد حديث رقاعة لانه طلق امرأته ثلاثا فلم تحل  
له مراجعتها الا بعد زوج ، فكذلك من حرم على نفسه امرأته فهو كمن طلقها اه . وفيما قاله نظر ، والذي يظهر  
من مذهب البخارى أن الحرام ينصرف الى نية الثقاتل ، ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصرى ، وهذه حادثة  
فى موضع الاختلاف ههنا صدر به من النقل عن حمادى أو تابعى فهو اختياره ، وحاشا البخارى أن يستدل بكون  
الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع المحصر ، لان الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا  
والباين تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد ، وكذلك الرجعية إذا انقضت عدتها فلم ينحصر التحريم فى الثلاث ،  
وأىضا فالتحريم أعم من التطبيق ثلاثا فكيف يستدل بالأعم على الخاص ؟ وما يؤيد ما اخترناه أو لا تعقيب  
البخارى الباب بترجمة لم تحرم ما أحل الله لك ، وساق فيه قول ابن عباس : اذا حرم امرأته فليس بشئ ، كما  
سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى

### ٨ - باب لم تحرم ما أحل الله لك ؟

٥٢٦٦ - **حدثني الحسن بن الصباح** سمع الربيع بن نافع حدثنا معاوية بن يحيى بن أبى كثير عن بلى بن  
حكيم عن سعيد بن جبهر أنه أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : إذا حرم امرأته ليس بشئ ، وقال ( لقد كان  
لكم فى رسول الله أسوة حسنة )

٥٢٦٧ - **حدثني الحسن بن محمد بن الصباح** حدثنا حماد بن جريح قال زعم عطاء أنه سمع حبيب بن  
عمير يقول : سمعت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يمسك عند زينب ابنة جحش ويشرب عندها  
عسلا ، فتواصيت أنا وحفصة أن أيتنا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل : إني لأجد منك ريح متفاير ، أكلت متفاير .  
فدخل على إحداها فقالت له ذلك . فقال : لا بأس ، شربت عسلا عند زينب ابنة جحش ، ولن أهوده . فنزلت  
( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى - إن تتوبا إلى الله ) لعائشة وحفصة ( وإذا أسرته إلى بعض  
أزواجه حديثا ) قوله : بل شربت عسلا ،

٥٢٦٨ - **حدثنا قرة بن أبى الثراء** حدثنا على بن مسهر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى  
الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى ، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نساء

فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَمْرِو فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ ، فَنِثِرَتْ ، فَسَأَلَتْهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَقِيلَ لَهَا : أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةً مِنْ قَوْمِهَا عَمَكَةَ عَسَلَ ، فَسَقَتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ شَرْبَةً ، فَأَمَّا وَاللَّهِ لَنُحْتَالَنَّ لَهُ ، فَقُلْتُ اسْوَدَّ بِنْتُ زَمْعَةَ : إِنَّهُ سَيَدْنُو مِنْكَ ، فَإِذَا دَنَا مِنْكَ فَقُولِي : أَكَلْتُ مَغَافِيرَ ، فَانْهَ سَيَقُولُ لَكَ : لَا ، فَقُولِي لَهُ : مَا هَذَا الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ ؟ فَانْه سَيَقُولُ لَكَ : سَقَتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلَ ، فَقُولِي لَهُ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ لَلْعُرْفُطِ ، وَسَأَقُولُ ذَلِكَ . وَقُولِي أَنْتِ بِاصْفِيَةِ ذَلِكَ . قَالَتْ تَقُولُ اسْوَدَّ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَامَ عَلَى الْبَابِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَبْأَدِنُهُ بِمَا أَمَرَنِي بِهِ فَرَقَا مِنْكَ . فَلَمَّا دَنَا مِنْهَا قَالَتْ لَهُ اسْوَدَّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَكَلْتُ مَغَافِيرَ قَالَ : لَا . قَالَتْ فَا هَذَا الرِّيحُ الَّتِي أَجِدُ مِنْكَ ؟ قَالَ : سَقَتَنِي حَفْصَةُ شَرْبَةَ عَسَلَ . فَقَالَتْ : جَرَسَتْ نَحْلُهُ لَلْعُرْفُطِ . فَلَمَّا دَارَ إِلَى قَاتُ لَهُ نَحْوَ ذَلِكَ . فَلَمَّا دَارَ إِلَى صَفِيَةِ قَالَتْ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ . فَلَمَّا دَارَ إِلَى حَفْصَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَسْقِيكَ مِنْهُ ؟ قَالَ : لَا حَاجَةَ لِي فِيهِ . قَالَتْ تَقُولُ اسْوَدَّ : وَاللَّهِ لَقَدْ حَرَمَنَاهُ ، قَاتُ لَهَا : اسْكُتِي ۝

قَوْلُهُ ( بَابُ لَمْ تَحْرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ) كَذَا لِلا كَثُرَ وَسَقَطَ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ لَفْظُ « بَابُ » وَوَقَعَ بَدَلُهُ « قَوْلُهُ تَعَالَى » . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ ) هُوَ الْبَزَارِيُّ آخِرُهُ رَاهُ مِمْلَةٌ وَهُوَ وَاسِطٌ نَزَلَ بِغَدَادَ ، وَفَقَهُ الْجُمْهُورُ وَلَيْسَ النَّسَائِيُّ فُلَيْلًا ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِيمَانِ وَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا فَلَمْ يَكْثُرْ ، وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ الْحَسَنِ ابْنَ الصَّبَّاحِ الزَّعْفَرَانِي ، لَكِنْ إِذَا وَقَعَ هَكَذَا يَكُونُ مُسَبَّبُ لَجَدِّهِ هُوَ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الصَّبَّاحِ وَهُوَ الْمُرَوِّى عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَفِي الرِّوَاةِ مِنْ شَيْبُوخِ الْبُخَارِيِّ وَمَنْ فِي طَبَقَتِهِمْ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الدُّوْلَابِيُّ أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ وَالْبَيْعِ وَغَيْرِهَا ، وَلَيْسَ هُوَ أَخَا لِحَسَنِ بْنِ الصَّبَّاحِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْجَرَجَرَانِيُّ أَخْرَجَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ ، وَهُوَ غَيْرُ الدُّوْلَابِيِّ ، وَعَنْهُ اللَّهُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْعَطَّارُ أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ أَخَا الْآخَرِ . قَوْلُهُ ( سَمِعَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ ) أَيُّ أَنَّهُ سَمِعَ وَانْفُذَ أَنَّهُ بِمَحْذُوفِ خَطَا وَبِظَنِّي بِهِ ، وَقُلْ مِنْ نَبِيٍّ عَلَيْهِ كَأَنَّ التَّنْبِيهَ عَلَى لَفْظِ « قَالَ » . وَالرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ هُوَ أَبُو تَوْبَةَ بَنِي مِثْلَةَ وَاسْكُونُ الْوَادِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اسْمِهِ ، حَلَبِي نَزَلَ مَارَسُوسَ ، أَخْرَجَ عَنْهُ السُّنَنُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ بِوَاسِطَةِ إِلَّا أَبَا دَاوُدَ نَافِعُ أَخْرَجَ عَنْهُ الْكَثِيرُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَأَخْرَجَ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ أَيْضًا ، وَأَدْرَكَ الْبُخَارِيُّ وَلَكِنْ لَمْ أَرَهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ شَيْئًا بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، وَأَخْرَجَ عَنْهُ بِوَاسِطَةِ إِلَّا الْمَوْضِعَ الْمُتَقَدِّمَ فِي الْمَزَاوِعِ فَانْه قَالَ فِيهِ « قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ » وَلَمْ يَقُلْ وَحَدَّثَنَاهُ فَمَا أَدْرَى لَقِيَهُ أَوْ لَمْ يَلْقَاهُ ، وَلَيْسَ لَهُ هُنْدُهُ إِلَّا هَذَانِ الْمَوْضِعَانِ . قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ) هُوَ ابْنُ سَلَامٍ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ وَشَيْخُهُ يَحْيَى وَمَنْ فَوْقَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ فِي نَسَقِ . قَوْلُهُ ( إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتُهُ لَيْسَ بَشْيَ ) كَذَا لِلْكُشْمِينِيِّ وَلِلْأَكْثَرِ « لَيْسَ » أَيُّ الْكَلِمَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ أَوْ عَرْمَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( وَقَالَ ) أَيُّ ابْنِ هُبَيْرٍ مُسْتَدَلًّا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) يَهْدِي بِذَلِكَ إِلَى قِصَةِ التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ وَقَعَ بِسَبْطِ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ النَّحْرِيمِ ، وَذَكَرْتُ فِي « بَابِ مَوْضِعِ الرَّجُلِ ابْنَتَهُ » فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الْمَطُولِ فِي ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ هُبَيْرٍ عَنْ حَرٍّ بَيَانَ الْإِخْتِلَافِ فِي الْمَرَادِ تَحْرِيمِ الْعَسَلِ أَوْ تَحْرِيمِ مَارِيَةٍ وَأَنَّهُ قِيلَ فِي

السبب غير ذلك ، واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى . وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كانت له أمة يطؤها ، فلم تزل به حفصة وعائشة حتى حرماها ، فأرسل الله تعالى هذه الآية : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، وهذا أصبح طرق هذا السبب ، وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال : أصاب رسول الله ﷺ أم إبراهيم ولده في بنت بعض نسائه ، فقالت : يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي ، فجعلها عليه حراما ، فقالت : يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال ! خلف لها بالله لا يصيحا ، فزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، قال زيد بن أسلم : فقول الرجل لامرأته أنت على حرام لغو ، وإنما تلزمه كفارة يمين إن حاف . وقوله د لبس بشيء ، يحتمل أن يريد بالنبي التطليق ، ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والاول أقرب ، ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بهذا الاسناد موضعا ، وفي الحرام يكفر ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام بأسناد حديث الباب بلفظ : إذا حرم الرجل امرأته فأنما هي يمين يكفرها ، فعرف أن المراد بقوله ليس بشيء ، أي ليس بطلاق . وأخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الأقفط عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنه أن رجلا جاءه فقال : اني جعلت امرأتى على حراما ، قال : كذبت ما هي عليك بحرام ، ثم تلا : يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ، ثم قال له : عليك رقبة ، اه وكانه أشار عليه بالرقبة لأنه عرف أنه مودع ، فأراد أن يكفر بالأغلظ من كفارة اليمين لا أنه تعين عليه عتق الرقبة ، ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي ﷺ العسل عند بعض نسائه فأورده من وجهين : أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش ، والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر ، فهذا ما في الصحيحين . وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة ، وأن عائشة وحفصة هما اللتان توطأنا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وإن اختلفا في صاحبة العسل . وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الحل على التعدد فلا يتعمد السبب للأمر الواحد ، فإن جنح الى الترجيح فرواية عبيد بن عمير أثبتت لموافقة ابن عباس لما على أن المظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك ، ولو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرر في المظاهر بعائشة ، لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتحريمه واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المظاهرتان ، ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة ، ويؤيد هذا الحل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولا لذكر سبب النزول ، والراجح أيضا أن صاحبة العسل زينب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ، ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها : أجد ريح مغاير ، وبرجحه أيضا ما مضى في كتاب الحبة عن عائشة : أن لساء النبي ﷺ كن حزينين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب ، فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم ، وهذا أول من جزم الداودي بأن تسمية التي شرب العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش ، وعن جنح الى الترجيح هي صفية ،



ومنه تلفظ القرطبي ، وكذا نقله النووي عن عياض وأقره فقال عياض : رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله ، لأن فيه ( وإن تظاهرا عليه ) فهما نكتان لا أكثر ، ولحديث ابن عباس عن عمر ، قال فكان الأسماء انقلبت على راوي الرواية الأخرى ، ونعمب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال : متى جاوزنا هذا لرتفع الوثوق بالكثير الروايات . وقال القرطبي : الرواية التي فيها أن المظاهرات عائشة وسودة وصفيّة ليست بصحيحة لأنما غلغلة للثلاوة لمجئها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤمنين . ثم نقل عن الأصملي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى ، وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة ، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول لحرم حينئذ العسل فنزلت الآية . قال : وأما ذكر سودة مع الجسوم بالثنية فيمن تظاهر منهن فإعتبار أنها كانت كالتابعة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها ، فإن كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها ، وإن كان بعده فلا يمنع هبتها يومها لعائشة أن يتردد إلى سودة . قلت : لأحاجة إلى الاعتذار عن ذلك ، فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولاتثنية فيه ولا ينزل على ما تقدم من الجمع الذي ذكره ، وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت : تواطأت أنا وحفصة ، فهو مطابق لما جزم به عمر عن أن المظاهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية وفاقه أعلم . ووجدت لقصة شرب العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواه لأبأس بهم ، وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ، ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لإرساله وشذوذه ، والله أعلم . قوله ( حدثنا حجاج ) هو ابن محمد المصيصي . قوله ( زعم عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وأهل الحجاز يطلقون الزعم على إطلاق القول . ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير . قوله ( أن النبي ﷺ كان يمكك عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا ) في رواية هشام ويشرب عسلا عند زينب ثم يمكك عندها ، ولا مغايرة بينهما لأن الوار لا ترتب . قوله ( فتواصيت ) كذا هنا بالصاد من المواصاة ، وفي رواية هشام : وتواطيت ، بالتاء من المواطاة ، وأصله تواطأت بالهمزة فسهلت الهمزة فصارت تاء ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر . قوله ( أن أيتنا دخل ) في رواية أحمد عن حجاج بن محمد : أن أيتنا مداخل ، بزيادة ما وهي زائدة . قوله ( أني لأجد منك ريح مغافير ، أكلت مغافير ) في رواية هشام بتقديم أكلت مغافير وتأخير أني أجد . وأكلت استفهام محذوف الأداة ، والمغافير بالفتح المعجمة والفاء وبالياء التحتانية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري ، ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها ، قال عياض والصراب إثباتها لأنها عوض من الوار التي في المفرد وإنما حذف في ضرورة الشعر اه ، ومراده بالمفرد أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بناء مثلثة بدل الفاء حكاه أبو حنيفة الدينوري في النبات ، قال ابن قتيبة : ليس في الكلام مفعول بضم أوله إلا مغفور ومغزول بالفتح المعجمة من أسماء السكأة ، ومنغور بالحاء المعجمة من أسماء الانف ، ومنغول بالفتح المعجمة واحد المغاليق ، قال : والمغفور صمغ حلوه رائحة كريهة ، وذكر البخاري أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعدما مثله وهو من الشجر التي ترعاها الإبل وهو من الحنص ، وفي الصمغ المذكور حلاوة ، يقال أغفر الرمث إذا ظهر ذلك فيه . وذكر أبو زيد الانصاري أن المغفور يكون

أيضاً في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة ، وفي الثام والهم والطلع ، واختلاف في ميم مغفور فقيل زائدة وهو مر  
 الثراء وعند الجمهور أنها من أصل الكلمة ، ويقال له أيضاً مغفار بكسر أوله ومغفر بضم أوله وبفتح وبكسره  
 من الكسائي والغاء مفتوحة في الجميع ، وقال عياض : زعم الملب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف  
 ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله أهل اللغة اه ، وأهل الملب قال وخبيثة ، بمجمة ثم موحدة ثم محتانية ثم مشلطة  
 قد صحت ، أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العشاء والعشاء كل شجر  
 له شوك وإذا استيك به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب النبذ اه ، وعلى هذا فيكون ريح عيدان العرفط  
 طيباً وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك ولا تصحيف ، وقد حكى القرطبي في المفهم ، أن  
 رائحة ورق العرفط طيبة فإذا رحته الابل خبثت رائحته ، وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً ، قوله ( فدخل على  
 أحدهما ) لم أقف على تعيينها ، وأظنها حفصة . قوله ( فقال لا بأس شربت عسلاً ) كذا وقع هنا في رواية أبي ذر  
 عن شيوخه ، ووقع للباقرين دلائل شربت عسلاً وكذا وقع في كتاب الإيمان والنذور للجميع حيث ساقه المصنف  
 من هذا الوجه اسناداً ومثلاً ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن والمستخرجات عن طريق  
 حجاج ، فظهر أن لفظة « بأس » هنا بخيرة من لفظة « بل » وفي رواية هشام « فقال لا ولا كنى كنت أشرب  
 عسلاً عند زينب بنت جحش » . قوله ( وإن أعود له ) زاد في رواية هشام « وقد حلفت لا تخبرني بذلك أحداً »  
 وهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فنزلت « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال عياض  
 حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصار النظم مشكلاً ، فوال الأشكال برواية هشام بن يوسف . واستدل  
 القرطبي وغيره بقوله « حلفت » على أن الكفارة التي أشير إليها في قوله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم )  
 هي من الإيمان التي أشار إليها بقوله « حلفت » فتكون الكفارة لأجل الإيمان لا لجرد التحريم ، وهو استدلال قوي لمن  
 يقول أن التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد ، وحمل بعضهم قوله « حلفت » على التحريم ولا يخفى بعده ، والله أعلم  
 بقوله ( إن تتوبا إلى الله ) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع ( فقال لعائشة وحفصة ) أي الخطاب لهما ،  
 ووقع في رواية غير أبي ذر « فنزلت » يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - إلى قوله - إن تتوبا إلى الله ، وهذا  
 أوضح من رواية أبي ذر . قوله ( وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ، لقوله بل شربت عسلاً ) هذا التقدير  
 بقية الحديث ، وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأذكره عن رواية النسفي حتى وجدته مذكوراً في  
 آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى : وأما المراد بقوله تعالى ( وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه حديثاً ) فهو  
 لأجل قوله « بل شربت عسلاً » ، والنسبة فيه أن هذه الآية داخلة في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ( إن تتوبا  
 إلى الله ) وانقصت الروايات عن البخاري على هذا إلا النسفي فوقع عنده بعد قوله « فنزلت » : يا أيها النبي لم تحرم  
 ما أحل الله لك ، ماصورة « قوله تعالى ( إن تتوبا إلى الله ) لعائشة وحفصة » وإذا أمر النبي إلى بعض أزواجه  
 حديثاً لقوله « بل شربت عسلاً » لجمل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه ، والصواب ما وقع عند الجملة لموافقة  
 مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر . قوله ( كان رسول الله ﷺ يحب العسل والحلوى ) قد أفرد هذا  
 القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطعمة وفي الأشربة وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة ،  
 وهو عند تقديم الحلوى على العسل ، ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم ، فتقديم العسل لشرفه

ولأنه أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد والحلوى مركبة ، وتقديم الحلوى لشمورها وتنوعها لأنها تتخذ من العسل ومن غيره ، وليس ذلك من صفات العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي يدخل الجميع فيه ، الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيء ، ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي أسامة بالمد وفي بعضها بانقصر وهي رواية علي بن مسهر ، وذكرت عائشة هذا القدر في أول الحديث تمهيداً لما سيذكره من قصة العسل ، وسأذكر ما يتعلق بالحلوى والعسل مبسوطاً في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى . قوله ( وكان إذا انصرف عن العصر ) كذا للأكثر ، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال « الفجر » أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد ، ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس ففيها « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس » ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن ، فإذا كان يوم إحداهن كان عندهما ، الحديث أخرجه ابن مردويه ، ويمكن الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلاماً ودعاءً محضاً ، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة ، لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية حماد بن سلمة شاذة . قوله ( دخل على نسائه ) في رواية أبي أسامة أجاز إلى نساها أي مشى ، ويحیی بمعنى قطع المصافحة ومنه فأكون أنا وأمتي أول من يجيز أي أول من يقطع مصافحة الصراط . قوله ( فيدينون منهن ) أي فيقبل ويباشر من غير جماع كما في الرواية الأخرى . قوله ( فاحتبس ) أي أقام ، زاد أبو أسامة « عندها » . قوله ( فسألت عن ذلك ) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك ولفظه « فأنكرت عائشة احتباسه عند حفصة فقالت لجويرة حبشية عندها يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فادخل عليها فانظري ما يصنع » : قوله ( أهدت لها امرأة من قومها عكة عسل ) لم أقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث ابن عباس « أنها أهديت لحفصة عكة فيها عسل من الطائفة » . قوله ( فقلت لسودة بنت زمعة أنه سيدن منك ) في رواية أبي أسامة « فذكرت ذلك لسودة وقلت لها : إنه إذا دخل عليك سيدن منك » وفي رواية حماد بن سلمة « إذا دخل على إحداكن فلتأخذ بأنفها ، فإذا قال : ماشألك ؟ فتولي : ريح المغافير » وقد تقدم شرح المغافير قبل . قوله ( سقتني حفصة شربة عسل ) في رواية حماد بن سلمة ، إنما هي حيلة سقتنيها حفصة . قوله ( جرس ) بفتح الجيم والراء بعدها همزة أي رعت نحل هذا العسل الذي شربته الشجر المعروف بالمرقط ، وأصل الجرس الصوت الخفي ، ومنه في حديث صفة الجنة « يسمع جرس الطير » ولا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل ، وقال الخليل جرس النحل العسل تجرعه جرساً إذا لحسته ، وفي رواية حماد بن سلمة ، جرس نحلها المرقط إذا ، والضمير للعسيلة على ما وقع في روايته . قوله ( المرقط ) بضم المهملة والتاء بينهما راء ساكنة وآخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغه المغافير ، قال ابن قتيبة : هو نبات مرله ورقة عريضة تفرش بالأرض وله شوكه وثمره بيضاء كالتفطن مثل زرق القبص ، وهو خبيث الرائحة . قلت : وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة المرقط والبحث معه فيه قبل . قوله ( وقول أنت يا صفية ) أي بنت حبي أم المؤمنين ، وفي رواية أبي أسامة « وقوليه أنت يا صفية » أي قول الكلام الذي علمته لسودة ، زاد أبو أسامة في روايته « وكان رسول الله ﷺ يعتقد عليه أن يوجد منه ريح » أي الغير الطيب ، وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس « وكان أشد شيء عليه أن يوجد منه ريح سي » ، وفي رواية حماد بن سلمة « وكان يكره أن يوجد منه ريح كريهة لأنه يأنبه الملك » ، وفي رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس « وكان يكره أن يوجد منه ريح الطيب » . قوله

( قالت تقول سودة : فوالله ما هو الا أن قام على الباب فأردت أن أبادته بالذى أمرتني به فرقا منك ) أى خوفا ، وفي رواية أبي أسامة ، فلما دخل على سودة قالت تقول سودة : والله لقد كنت أن أبادره بالذى قلت لي ، وضبطه وأبادته ، في أكثر الروايات بالموحدة من المبادأة وهي بالهمزة ، وفي بعضها بالنون بغير همزة من المناداة ، وأما أبادره في رواية أبي أسامة فن المبادأة ، ووقع فيها عند الكشميهني والأصملي وأبي الوقت كالأول بالهمزة بدل الراء ، وفي رواية ابن عساكر بالنون . **قوله** ( فلما دار الى ) قلت نحو ذلك ، فلما دار إلى صفة قالت له مثل ذلك ، كذا في هذه الرواية بلفظ نحو عند اسناد القول لعائشة وبلغظ مثل عند اسناده لصفية ، ولعل السرفيه أن عائشة لما كانت المبتكرة لذلك عبرت عنه بأى لفظ حسن بيأها حينئذ فلم يدا قالت نحو ولم تقل مثل ، وأما صفة قائنها مأمورة بقول شيء فليس لها فيه تصرف ، إذ لو تصرفت فيه لخشيت من غضب الأمرة لها ، فلماذا عبرت عنه بلفظ مثل ، هذا الذى ظهر لي في الفرق أولا ، ثم راجعت سياق أبي أسامة فوجدته عبر بالمثل في الموضعين ، فغلب على الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم . **قوله** ( فلما دار الى حفصة ) أى في اليوم الثاني . **قوله** ( لاحتاجة لي فيه ) كأنه اجتنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ربح منكرة فتركه حسبا للبادأة . **قوله** ( تقول سودة ) زاد ابن أبي أسامة في روايته « سبحان الله » . **قوله** ( والله لقد حرمناه ) بتخفيف الراء أى منمناه . **قوله** ( قلت لها اسكتي ) كأنها خشيت أن يفش ذلك فيظهر ما دبرته من كيدها لحفصة . وفي الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الغيرة ، وأن الغبراء تعذر فيما يقع منها من الاحتمال فيما يدفع عنها ترفع ضررتها عليها بأى وجه كان ، وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل وما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الأخذ بالحزم في الأمور وترك ما يشتبه الامر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور . وفيه ما يشهد بصلو مرتبة عائشة عند النبي ﷺ حتى كانت ضررتها نهاها وتطيعها في كل شيء فأمرها به حتى في مثل هذا الامر مع الزوج الذى هو أرفع الناس قدرا . وفيه إشارة إلى روع سودة لما ظهر منها من التندم على ما فعلت لأنها وافقت أولا على دفع ترفع حفصة عليهن بزيد الجلوس عندها بسبب العسل ، ورأت أن التوصل الى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذى هو سبب الإقامة . لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي ﷺ من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الأمرة لها بذلك في صدر الحديث ، فأخذت سودة تتمسك بما وقع منهن في ذلك ، ولم تجسر على التصريح بالانكار ، ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها « اسكتي » بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت نهاها وإنما كانت نهاها لما تعلم من مزيد حب النبي ﷺ لها أكثر منهن ، لخشيت إذا عالتها أن تغضبها ، وإذا أغضبته لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي ﷺ ولا تحتمل ذلك ، فهذا معنى خوفها منها . وفيه أن حماد القمم الليل ، وأن الهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط أن لا تنفع الجماعة إلا مع اتق هو في نوبتها كما تقدم تقريره . وفيه استمهال الكسنيات فيما يستحيا من ذكره لقوله في الحديث « فيمدنو منهن » والمراد فيقبل ونحو ذلك ، وبحق ذلك قول عائشة لسودة « إذا دخل عليك فانه سيدنو منك » ، فقولى له لاني أجد كذا ، وهذا انما يتحقق بقرب الفم من الانف ، ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طالحة ، بل المقام يقتضى أن الرائحة لم تكن طالحة لأنها لو كانت طالحة لكانت بحيث يدركها النبي ﷺ ولا نكر عليها عدم وجودها منه ، فلما أقر على ذلك دل على ما قرأناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد الجلوس والمحادثة

من غير قرب الفم من الانف ، والله أعلم

٩ - **باب** لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ، فتموهن وسرحوهن سراحاً جميلاً ) .  
وقال ابن عباس : جعل الله الطلاق بعد النكاح . ويروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وثوري وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعاصم بن سعيد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمر بن هرم والشعبي أنها لا تطلق

قوله ( باب لا طلاق قبل نكاح ، وقول الله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمتوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها وسرحوهن سراحاً جميلاً ) سقط من رواية أبي ذر لا طلاق قبل نكاح ، وثبت عنده باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ، فساق من الآية إلى قوله ومن عدة ، وحذف الباقي وقال : الآية . واقتصر الشيخ على قوله باب يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية ، قال ابن الزين : احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لا دلالة فيه ، وقال ابن المنير : ليس فيها دليل لأنها إخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ، ولا حصر هناك ، وليس في السياق ما يقتضيه . قلت : المحتج بالآية لذلك قبل البخاري ترجيح القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره . قوله ( وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح ) هذا التعليق طرف من أمر أخرجه أحمد فيما رواه عنه حرب من مسأله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال : سنده جيد ، وأخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال : ما قالها ابن مسعود وإن يكن قالها فولة من عالم في الرجل يقول إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ) ولم يقل إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة سئل ابن عباس عن الرجل يقول : إذا تزوجت فلانة فهي طالق ، قال : ليس بشيء . إنما الطلاق لما ملك . قالوا فان مسعود قال إذا وقت وقتنا فهو كما قال ، قال : يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال الله إذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأهل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأة أن تزوجها فهي طالق ، فقال ابن عباس : لا طلاق حتى تنكح ، ولا عتق حتى تملك ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، ليس بشيء . من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه ، ورويناه مرفوعاً في فوائد أبي اسحق ابن أبي ثابت ، بسنده إلى أبي أمية أبوب بن سليمان قال : حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأة ليتزوجها فقال : هي يرم أتزوجها طالق البتة ، قال : لا طلاق فيما لا يملك عقدته ، يأمر ذلك عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وفي إسناده من لا يعرف . قوله ( وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة

ابن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشریح وسعيد ابن جبیر والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبیر ومحمد ابن كعب وسليمان بن يسار وبجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم والشعبى أنها لا تطلق (قلت : انتصر البخارى في هذا الباب على الآثار التى ساقها فيه ولم يذكر فيه خبراً مرفوعاً صريحاً ، وهذا منه إلى ما سأيدنه في ضمنها من ذلك ، فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصرى قال « سأل رجل علياً قال : قلت إن تزوجت فلانة فمضى طالق ، فقال علي : ليس بشيء ، ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن بن علي ، ومن طريق النزال بن سبرة عن علي ، وقد روى مرفوعاً أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقبش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جهمش يقول « قال علي بن أبي طالب : حفظت من رسول الله ﷺ لا طلاق إلا من بعد نكاح ، ولا يتم بعد احتلام ، الحديث لفظ البيهقي ، ورواية أبو داود مختصرة . وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً ، وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف ، وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريح ، أخرجه عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب سعيد بن جبیر ودطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح ، فكلمهم قال : لا طلاق قبل أن ينكح إن سماها وإن لم يسمها ، واسأله صحيح . وروى سعيد بن منصور من طريق داود ابن أبي هند « عن سعيد بن المسيب قال : لا طلاق قبل نكاح ، وسنده صحيح أيضاً ، ويأتي له طريق أخرى مع مجاهد ، وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال « جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال : ما تقول في رجل قال إن تزوجت فلانة فمضى طالق ، فقال له سعيد : كم أصدقها ؟ قال له الرجل ، لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها ؟ فقال له سعيد : فكيف يطلق من لم يتزوج ؟ وأما عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا حماد ابن زيد « عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول : كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل ، وهذا سند صحيح . وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله لجاء في اثر واحد مجموعاً عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بعده وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن ، فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهاد « عن المنذر بن علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب بنت عمه فتشاجروا في بعض الأمر ، فقال الفقي : هي طالق إن نسكتها حتى آكل الغضيض ، قال : والغضيض طلع النخل الذكر ، ثم ندموا ذلي ما كان من الأمر ، فقال المنذر : أنا آتيكم بالبيان من ذلك فانطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب : ليس عليه شيء ، طلق ما لم يملك . قال ثم إنى سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك . ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فقال مثل ذلك . ثم سألت سعيد بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك . ثم سألت عمرو بن عبد الدرب فقال : هل سألت أحداً ؟ قلت نعم ، فسماع ، قال : ثم رجعت إلى القوم فاخبرتهم ، وقد روى عن عروة مرفوعاً فذكر الترمذى في « العلل » أنه سأل البخارى : أى حديث في الباب أصح ؟ فقال : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وحديث هشام بن سعد عن الزمري عن عروة عن عائشة . قلت : إن البشر بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزمري عن عروة مرسلاً ، قال : فإن حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله . قلت : أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد كذلك ، وخالفهم علي بن الحسين بن واقد

فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن عزمة مرفوعا أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه ، لكن هشام بن سعد أخرجه في المناقبات ففيه ضعف ، وقد ذكر ابن عدى هذا الحديث في مناهج ، وله طريق أخرى عن عروة عن عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ « ان النبي ﷺ بعث أبا سفيان على نجران ، فذكر قصة وفي آخره فكان فيما عهد الى أبي سفيان أوصاه بتقوى الله وقال : لا يطعن رجل مالم يفسكح ، ولا يعتق مالم يملك ، ولا نذر في معصية الله ، ومعمر ليس بالعافظ . وأخرجه الدارقطني أيضا من رواية الوليد بن سلة الازدني عن يونس عن الزهري . والوليد واه ، ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال : ليس بصحيح . وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة . وقد ذكرت في أثناء الكلام على تخریج أفعال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة . وفات الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن عزمة وعائشة كما تقدم ، ومن حديث عبد الله بن عمر ، ومن حديث أبي ثعلبة الخشني ، لحديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبیر ، وحديث أبي ثعلبة أخرجه الدارقطني بسند شامئ فيه بقیة بن الوليد وقد عنفنه وأظن فيه إرسالا أيضا ، وأما أبان بن عثمان فلم أقف إلى الآن على الإسناد اليه بذلك ، وأما علي بن الحسين فرويناه في « الفيلانيات » من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين يقول : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة ، وروينا في « فوائد عبد الله بن أيوب الخري » من طريق أبي إسحق السبيعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح ، وله طريق أخرى عنه تأتي مع سعيد بن جبیر ، ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت قال « جاء رجل الى علي بن الحسين فقال : اني قلت يوم أتزوج فلانة فبئى طلاق ، فقرأ هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ﴾ قال علي بن الحسين : لا أرى الطلاق الا بعد نكاح . » وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق سعيد بن جبیر عنه قال « لا طلاق قبل نكاح ، وسنده صحيح واقتضاه ابن أبي شيبة في رجل قال يوم أتزوج فلانة فبئى طلاقا ثلاثا . » وأما سعيد بن جبیر فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبیر « في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة فبئى طلاق ، قال : ليس بشيء . إنما الطلاق بعد النكاح ، وسنده صحيح . وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد . وقال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سليمان بن أبي الغيرة « سألت سعيد بن جبیر وعلي بن حسين عن الطلاق قبل النكاح فلم يرياه شيئا ، وقد روى مرفوعا أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني عن سعيد بن جبیر « عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فبئى طلاق ، قال : طلاق مالا يملك ، وفي سنده أبو خالد الواسطي ، وهو واه . ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه ابن عدى من رواية عاصم بن هلال « عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق الا بعد نكاح ، قال ابن عدى قال ابن صاعد لما حدث به : لا أعلم له علة . قلت : استنكروه على ابن صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علته ضعف حفظ عاصم . وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديقي وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن يزيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال « كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح ، وهذا إسناد صحيح أيضا . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم

وقوه في المدينة ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن حنظلة قال : سئل القاسم وسالم عن رجل قال : يوم أنزوج فلانة فهي طالق ، قالوا : هي كما قال ، وعن أبي أسامة عن عمر بن حمزة أنه سأل سالما والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال : يوم أنزوج فلانة فهي طالق البتة ، فقال كلهم : لا يتزوجها ، وهو محمول على السكرانة دون التحريم ، لما أخرجه اسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، عن طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فسكره ، فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك . وأما طاوس فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الأمصار أن يكتبوا إليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك ، فكتب إلى عامله باليمن فدعا ابن طاوس وإسماعيل بن شروس وسمك بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه وإسماعيل بن شروس عن عطاء وسمك بن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا : لا طلاق قبل النكاح . قال سمك من عنده : إنما النكاح عقدة تعقد والطلاق يحلها ، فكيف يحل عقدة قبل أن تعقد ، وأخرجه سعيد بن منصور عن طريق خصيف وابن أبي شيبة عن طريق الليث بن أبي سلمة كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا ، وقد روى مرفوعا ، قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر عن سمع طاوسا يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : لا طلاق لمن لم ينكح ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري ، وهذا مرسل وفيه راو لم يسم ، وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس ، وأخرجه الحاكم والبيهقي عن طريق ابن جريج ، وعن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله ﷺ لا طلاق إلا بعد نكاح ، ولا عتق إلا بعد ملك ، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ ، وقد اختلف فيه على عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والأربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ، ومن ثم صححه من يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوى لكن فيه علة الاختلاف ، وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال : كان أبي عرض على امرأة يزوجه ، فأبى أن أتزوجها وقلت : هي طالق البتة يوم أتزوجها ، ثم ندمت ، فقدمت المدينة فسألت سعيد ابن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله ﷺ : لا طلاق إلا بعد نكاح ، وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة ، والا فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرحل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل ، وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء في الباب ، وكذلك نقل ما هنا عن الإمام أحمد قاله أعلم . وأما الحسن فقال عبد الرزاق : عن معمر عن الحسن وقادة قالوا : لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتق قبل الملك ، ومن هشام عن الحسن مثله . وأخرج ابن منصور عن هشام عن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول : لا طلاق إلا بعد الملك ، وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة : سألت منصورا عن رجل قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال : كان الحسن لا يراه طلاقا ، وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت : رجل قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا وكذا ، قال : إنما الطلاق بعد النكاح ، وأما عطاء فتقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد ، وجاء من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن موسى بن هارون حدثنا



محمد بن المنهال حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء ، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : لا طلاق إلا بعد النكاح ، ولا هتق إلا بعد ملك ، قال الطبراني : لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي ووكيع ، ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال . وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال أيضا وصرح فيه بتحديث عطاء من ابن أبي ذئب ، ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب وحدثنا عطاء ، لكن أيوب بن سويد ضعيف . وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک ، من طريق محمد بن سنان الفزاز عن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث جابر اعطاء وفي كل من ذلك نظر ، والمحفوظ فيه العتقة ، فقد أخرجه العياشي في مسنده عن ابن أبي ذئب عن سمع عطاء ، وكذلك رويناه في « الفيلانيات » من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب ، وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ، ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء . وعن محمد بن المنكدر وعن جابر قال : لا طلاق قبل نكاح ، ورواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن عبد الله قال : « جئت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت : أنت أحلك للريد بن يزيد أم سلمة ؟ قال : ما أنا ، ولكن رسول الله ﷺ » . وحدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : لا طلاق لمن لا ينكح ، ولا هتق لمن لا يملك ، وأما عامر بن سعد فهو البجلي الكوفي من كبار التابعين ، وجرم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر ، وأما جابر بن زيد وهو أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور من طريقه وفي مسنده رجل لم يسم ، وأما نافع بن جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي : فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن هون عن أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح ، وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن هتاب بن بشير عن خصيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأة إن أتزوجها فهي طالق فتزوجها ، فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة ، فأرسل إليه : بلغني أنك حلفت في كذا ، قال نعم ، قال : أفلا تخلى سبيلها ؟ قال : لا ، فتركة عمر ولم يفرق بينهما . وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة من طريق الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهدا وعطاء عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق ، فكلمهم قال ليس بشيء ، زاد سعيد : أليكون سيل قبل طلاق ؟ وقد روى عن مجاهد خلافه أخرجه أبو عبيد من طريق خصيف أن أمير مكة قال لأمراة كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له إن سعيد بن جبير قال : ليس بشيء ، طلق ما لم يملك . قال : فذكره ذلك لمجاهد وعابه . وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن معروف بن واصل قال سألت القاسم ابن عبد الرحمن فقال : لا طلاق إلا بعد نكاح . وأما عمرو بن هرم وهو الأزدي من أتباع التابعين فلم أقف على مقالته موصولة ، إلا أن في كلام بعض الشراح أن أبا عبيد أخرجه من طريقه . وأما الشعبي فرواه وكيع في مصنفه عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء ، وإذا وقت لزمه ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : إذا عمم فليس بشيء . وعن رأي وقوعه في المعينة دون التعميم - غير من تقدم - إبراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن منصور عنه قال : إذا وقت وقع ، وبأمناده إذا قال وكل ، فليس بشيء ، ومن طريق حماد ابن أبي سليمان مثل قول إبراهيم ، وأخرجه من طريق الأسود بن يزيد عن ابن مسعود ، وإلى ذلك أشار ابن

عباس كما تقدم . فإن مسعود أقدم من أفى بالوقوع ، وتبعه من أخذ بمذهبه كالنخعي ثم حماد ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق ، واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم أنزوج نهي على كظهر أمي ، قال : لا يزوجه حتى يكفر فلا يصح عنه ، فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يدرك عمر ، وكان البخاري تبع أحمد في تكثير النقل عن التابعين ، فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في «العلل» أن سفيان بن وكيع حدثه قال : أحفظ عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل النكاح فقال : يروى عن النبي ﷺ وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأساً ، قال عبد الله فسألت ابن عن ذلك فقال : أنا قلته . قلت : وقد يجوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً ، مع أن بعضهم يفصل وبعضهم يختلف عليه ، ولعل ذلك هو النسكتة في تصديره النقل عنهم بصيغة التبريض ، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة ، وللعلماء فيها مذاهب : الوقوع مطلقاً ، وعدم الوقوع مطلقاً ، والتفصيل بين ما إذا عين أو عجم ، ومنهم من توقف : فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث ، وقال بالوقوع مطلقاً أبو حنيفة وأصحابه ، وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى ومن قبلهم عن تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المجهول عنه ، وعنه عدم الوقوع مطلقاً ولو عين ، وعن ابن القاسم مثله ، وعنه أنه توقف ، وكذا عن الثوري وأبي عبيد . وقال جمهور المالكية بالتفصيل ، فإن سمي امرأة أو طائفة أو قبيلة أو مكاناً أو زماناً يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعق ، وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن يشترط ذلك في عقد نكاح امرأته أولاً ، فإن شرطه لم يصح تزويج من عتيها وإلا صح أخرجه ابن أبي شيبة ، وتناول الزهري ومن تبعه قوله ولا طلاق قبل نكاح ، أنه محمول على من لم يتزوج أصلاً ، فإذا قيل له مثلاً تزوج فلانة فقال هي طالتي البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث ، وأما إذا قال إن تزوجت فلانة فهي طالتي فإن الطلاق إنما يقع حين تزوجها ، وما ادعاه من التأويل ترده الآثار الصريحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال إن تزوجت فهي طالتي سواء خصص أم عجم أنه لا يقع ، ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقاً وقال إن تزوج لا أمره أن يفارق ، وكذا قال إسحق في المعينة . قال البيهقي بعد أن أخرج كثيراً من الأخبار ، ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع : هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والمالك لا يعمل بعد وقوعهما ، وأن تأويل المخالف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل المالك ، والوقوع فيما إذا وقع بعده ، ليس بشيء . لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو المالك فلا يبقى في الأخبار فائدة ، بخلاف ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد ، فهذا يرجع مذهبنا إليه من حل الأخبار على ظاهرها والله أعلم . وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم من الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوماً بالمدينة كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم إذا نسكحها ، حكاه ابن بطال قال : وتناولوا حديث لا طلاق قبل نكاح ، على من يقول امرأة فلان طالتي ، وعورض من أزم بذلك بالاتفاق على أن من قال لامرأة : إذا قدم فلان فاذني لوليك أن يزوجنيك ، فقال : إذا قدم فلان فقد أذنت لولي في ذلك ، أن فلاناً إذا قدم لم يتمعد التزويج حتى تنشيء عقداً جديداً . وعلى

أن من باع سبعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع . ولو قال لامرأته : إن طلقتك فقد راجعتك فطلقها لا تكون مرتجعة ، فكذلك الطلاق . وما احتج به من أرفع الطلاق قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾ قال : والتعلق عقد النزاهة بقوله وربطه بنية وعلقه بشرطه ، فإن وجد الشرط نفذ . واحتج آخر بقوله تعالى ﴿ يوفون بالنذر ﴾ وآخر بمشروعية الوصية ، وكل ذلك لاحجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود ، والنذر يقترب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض الحلال إلى الله ، ومن ثم فرق أحد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق ، ويؤيده أن من قال : لله على عتقي لزمه ، ولو قال : لله على طلاق كان لغوا . والوصية إنما تنفذ بعد الموت ، ولو طلق الحي الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ . واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق ، وإن من قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت طلة . والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج ، فلا أن ينجزه ويؤجله وأن يعلقه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه ، فإذا لم يكن زوجا فأى شيء ملك حتى يتصرف ؟ وقال ابن العربي من المالكية : الأصل في الطلاق أن يكون في المنكوحة المقيدة بقيد النكاح ، وهو الذي يقتضيه إطلاق اللفظ ، لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وإن كانت الأصل تجوزها والغاء التعليق ، قال : ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المينة وغيرها أنه إذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي نصب الله إليه فعارض عنده المشروع فسقط ، قال : وهذا على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح ، وإلا فهو كان هذا لازما في الخصوص للزم في العموم والله أعلم

٩٠ - باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي ، فلا شيء عليه

قال الشيخ رحمه الله : قال إبراهيم لسارة : هذه أختي ، وذلك في ذات الله عز وجل ،

قوله ( باب إذا قال لامرأته وهو مكروه : هذه أختي . فلا شيء عليه . قال النبي ﷺ : قال إبراهيم لسارة هذه أختي ، وذلك في ذات الله ) قال ابن بطال : أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي ، وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تميمه الهجيمي عن النبي ﷺ على رجل وهو يقول لامرأته . يا أختي ، فزجره ، قال ابن بطال : ومن ثم قال جماعة من العلماء : يصير بذلك مضاهرا إذا قصد ذلك ، فأرشد النبي ﷺ إلى اجتناب اللفظ المتصل . قال : وليس بين هذا الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة ، لأن إبراهيم إنما أراد بها أخته في الدين ، فن قال ذلك ونوى أخوة الدين لم يضره . قلت : حديث أبي تميم مرسل ، وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسل ، وفي بعضها عن أبي تميم عن رجل من قومه أنه سمع النبي ﷺ ، وهذا متصل ، وذكر أبو داود قبله حديث أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة ، فكأنه وافق البخاري ، وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان مكروها لم يضره وتعبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم لإكراه ، وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الإكراه لا يضره قياسا على ما وقع في قصة إبراهيم ، لأنه إنما قال ذلك خوفا من الملك أن يعلقه على سارة ، وكان من شأنهم أن لا يقربوا الخلية إلا بخطبة ورضا ، بخلاف المتزوجة فكانوا يقتضونها من زوجها إذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب ، فلخوف إبراهيم على سارة قال إنها أخته وتناول أخوة الدين ، والله أعلم . ( تنبيه ) : أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة

التي بعده ، وعكس ذلك أبو نعيم في « المستخرج » ، والله أعلم

١١ - باب الطلاق في الإغلاق والسكران والمجنون وأسرهما والنفاط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ، أقول الذي عليه السلام « الأعمال بالنية » ، ولكل امرئ ما نوى » وتلا الشعمي ( لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ) وما لا يجوز من إقرار الموسوس . وقال الذي عليه السلام للذي أقر على نفسه « أياك جنون ؟ » وقال علي « بقر حرة خواصر شارفي » ، فطلق الذي عليه السلام بلوم حرة ، فاذا حرة مثل شجرة عيناه . ثم قال حرة : وهل أقيم إلا عبيد لأبي ؟ فرفل الذي عليه السلام أنه قد نزل ، فخرج وخرجنا معه . وقال عيان : ليس للمجنون ولا لسكران طلاق . وقال ابن عباس : طلاق السكران والمسكره ليس بجائر . وقال عتبة بن عاصم : لا يجوز طلاق الموسوس . وقال عطاء : إذا بدا بالطلاق فله شرطه . وقال نافع : طلق رجل امرأته البتة إن خرجت ، فقال ابن عمر : إن خرجت فقد بُنت منه ، وإن لم تخرج فليس بشئ . وقال الزهري : فيمن قال إن لم أسل كذا وكذا فامرأتى طالق ثلاثاً : يسأل عما قال وعند عليه قلبه حين حلف بتلك اليمين ، فإن سأل أجلاً أرادته وعند عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأمانته . وقال إبراهيم : إن قال لا حاجة لي بك نيتي . وطلاق كل قوم بلسانهم . وقال قتادة : إذا قال إذا حلت فأنت طالق ثلاثاً يشاها عند كل طهر مرة ، فإن استبأن حكمها فقد بانت منه . وقال الحسن . إذا قال الحق بأهلك نيتي : وقال ابن عباس : الطلاق عن وطء ، والنفاق ما أريد به وجه الله . وقال الزهري : إن قال ما أنت بامرأتى نيتي ، وإن نوى طلاقاً فهو مانوي . وقال علي : ألم تعلم أن القلم رُفِعَ عن ثلاثة : عن المجنون حتى ينفق ، وعن العبي حتى يدرك ، وعن الأم حتى يسئف . وقال علي : وكل الطلاق جائر إلا طلاق المتوهم

٥٢٦٩ - حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن الذي عليه السلام قال : إن الله تجاوزَ عن أمي ما حدثت به أنفسها ، ما لم تمسك أو تحكلم . وقال قتادة : إذا طلق في نفسه فليس بشئ »

٥٢٧٠ - حدثنا أصبغ أخبرنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر « أن رجلاً من أسلم أتى النبي عليه السلام وهو في المسجد فقال : إنه قد زني . فأعرض عنه . فمضى إليه الذي أعرض فشهد كل نفسه أربع شهادات . فدعاه فقال : هل بك جنون ؟ هل أحصنت ؟ قال : نعم . فأمر به أن يرجم بالمصل . فلما أذلقته الحجارة جرح حتى أدرك بالحرقة فقتل »

[ الحديث ٥٢٧٠ - أطرافه في : ٥٢٧٢ ، ٦٨١٤ ، ٦٨١٦ ، ٦٨٢٠ ، ٦٨٢٦ ، ٧١٦٨ ]

[الحدیث ۵۲۷۱ - أطرانہ فی: ۶۸۱۵، ۶۸۲۵، ۷۱۶۷]

قوله ( باب الطلاق في الاغلاق والكراهة والسكران والمجنون وامرها ، والخط والنسيان في الطلاق ، والشرك وغيره ، لقول النبي ﷺ : الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى ) اشتملت هذه الترجمة على احكام يجمعها ان الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار العاقل الذاكر ، وشمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار لا نية له انما يقول أو يفعل ، وكذلك الغالط والناسي والذي يكره على الشيء . وحديث الاعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان أول الكتاب ، ووصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى ، وتتم شرحه مستوفى هناك . وقوله الإغلاق هو بكسر الميم المدة وسكون المدجمة الإكراه على المشهور ، قيل له ذلك لأن المكروه يتحقق عليه أمره وبتضي عليه تصرفه ، وقيل هو العمل في الغضب ، وبالأول جزم أبو عبيد وجاعة ، والى الثاني أشار أبو داود فإنه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق ، قال أبو داود : والغلاق أظنه للغضب ، وترجم على الحديث : الطلاق على غيظ ، ووقع عنده بغير ألف في أوله ، وحكى البيهقي أنه روى على الوجهين ، ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالألف وترجم عليه : طلاق المكروه ، فإن كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق ، قال المطردي : قولهم إياك والعلق أى الضجر والغضب ، ورد الفاعل في جمع الغرائب ، على من قال الاغلاق الغضب وغاطه في ذلك وقال : ان طلاق الناس غالبا إنما هو في حال الغضب . وقال ابن المرباط : الاغلاق حرج النفس ، وليس كل من وقع له فارق عقله ، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه : كنت غضبانا له . وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع ، وهو ميموي عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من المتقدمين الا ما أشار اليه أبو داود ، وأما قوله في المطالع : الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقيل الغضب واليه ذهب أهل العراق ، فليس به عرف من الحنفية ، وعرف بطله الاختلاف المطلق إطلاق أهل العراق على الحنفية ، واذا أطلقه الفقيه الشافعي فمراده مقابل المراودة منهم . ثم قال : وقيل معناه النهي عن إبطاع الطلاق البدعي مطلقا ، والمراد الثاني عن فعله لا اتفق لحكمه ، كأنه يقول بل يطلق للسنة كما أمره الله . وقول البغاري : والكراهة ، هو في النسخ بضم الكاف وسكون الراء ، وفي نسخة

على الاغلاق نظر ، إلا إن كان يذهب الى أن الاغلاق الغضب ، ويحتمل أن يكون قبل الكاف ميم لانه غلط عليه  
السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المسكران والمجننون الخ . وقد اختلف  
السلف في طلاق المسكر ، فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع ، قال لانه شيء انتدى به نفسه ،  
وبه قال أهل الرأي ، وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر إن وري المسكر لم يقع وإلا وقع ، وقال الشعبي : إن  
أكرهه المصوم وقع وإن أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي شيبة ، ووجهه بأن المصوم من شأنهم أن يقتلوا  
من يخالفهم غالباً بخلاف السلطان . وذهب الجمهور إلى عدم اعتبار ما يقع فيه ، واحتج عطاء بأية النحل ( في الامن  
أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ) قال عطاء : الشرك أعظم من الطلاق ، أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح ،  
وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يسقط  
عن المسكر ما دون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى ، وإلى هذه النكتة أشار البخاري  
بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة . وأما قوله : والسكران ، فسيأتي ذكر حكمه في الكلام على أثر عثمان في هذا  
الباب ، وقد يأتي السكران في كلامه وفعله بما لا يأتي به وهو صاح أقوله تعالى ( حتى تعلموا ما تقولون ) فإن فيها  
دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً ، وأما المجنون فسيأتي في أثر على مع هر ، وقوله : وأمرهما فبيناه  
هل حكمهما واحد أو يختلف ؟ وقوله : والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ، أي إذا وقع من المكلف  
ما يقتضي الشرك غلطاً أو نسياناً هل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك ، وقوله : وغيره ،  
أي وغير الشرك بما هو دونه ، وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ : والشك ، بدل الشرك ، قال : وهو  
الصواب ، وتبعه الزركشي لكن قال : وهو آتيق ، وكأن مناسبة لفظ الشرك خفيت عليهما ، ولم أره في شيء من  
النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشك ، فإن ثبتت فتكون معطوفة على النسيان لا على الطلاق . ثم رأيت سلف شيخنا  
وهو قول ابن بطال : وقع في كثير من النسخ : والنسيان في الطلاق والشرك ، وهو خطأ والصواب : والشك ،  
مكان الشرك اه ، ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن في بعضها بلفظ الشك لجزم بذلك . واختلف السلف  
في طلاق النسي فلكان الحسن يراه كالعمد إلا إن اشتروط فقال إلا أن أنسى ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج ابن  
أبي شيبة أيضاً عن عطاء أنه كان لا يراه شيئاً ويحتج بالحديث المرفوع الآتي كما سأفرد به وهو قول الجمهور ،  
وكذلك اختلف في طلاق الخطي فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، وعن الحنيفة من أراد أن يقول لامرأته شيئاً فسبقته  
لسانه فقال أنت طالق يلزمه الطلاق ، وأشار البخاري بقوله : والغلط والنسيان ، إلى الحديث الوارد عن ابن عباس  
مرفوعاً : إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، فانه سوى بين الثلاثة في التجاوز ، فن حمل  
التجاوز على رفع الإثم خاصة دون الوقوع في الاكراه لزم أن يقول مثل ذلك في النسيان ، والحديث قد أخرجه  
ابن ماجه وصححه ابن حبان . واختلف أيضاً في طلاق المشرك جاء عن الحسن وقائدة وربيعة أنه لا يقع ، ونسب  
إلى مالك وداود . وذهب الجمهور إلى أنه يقع كما يصح نكاحه وعقته وغير ذلك من أحكامه . قوله ( وتلا الشعبي :  
لا تؤاخذنا إن نسبنا أو أخطأنا ) رويناه موصولاً في « فوائد هناد بن السرى الصغير » من رواية سليم مولى الشعبي  
عنه بمعناه . قوله ( وما لا يجوز من إقرار الموسوس ) بمهلتيين والوارد الأولى مفتوحة والثانية مكسورة . قوله  
( وقال النبي ﷺ الذي أقر على نفسه : أهلك جنون ) ؟ هو طرف من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ

هل بك جنون ، وأورده في الحدود ، وبأني شرحه هناك مستوفي إن شاء الله تعالى . ووقع في بعض طرقه ذكر السكر . قوله ( وقال علي : بقر حمزة خواصر شارفي ) الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفي في غزوة بدر من كتاب المغازي . ودر بقر ، بفتح الموحدة وتخفيف القاف أي شق ، والخواصر بمججمة ثم مهملة جمع خاصرة ، وقوله في آخره : أنه ثمل ، بفتح المثناة وكسر الميم بعدها لام أي سكران ، وهو من أقوى أدلة من لم يؤخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض ، المهماب بأن الخبر حينئذ كانت مباحة ، قال : فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال ، قال : وبسبب هذه القصة كان تحريم الخمر اه . وفيما قاله نظر ، أما أولا فإن الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مؤاخذة السكران بما يصدر منه ، ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحا أولا ، وأما ثانيا فلدعواه أن تحريم الخمر كان بسبب قصة الشارفين ليس بصحيح ، فإن قصة الشارفين كانت قبل أحد اتفاقا لأن حمزة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدر وأحد عند تزويج علي بفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة اصطحبوا الخمر يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم ، فكان تحريم الخمر بعد أحد لهذا الحديث الصحيح . قوله ( وقال عثمان : ليس لمجنون ولا سكران طلاق ) وصله ابن أبي شيبة عن شبابة ، ورويناه في الجزء الرابع من تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، عن آدم بن أبي إياس ككلامهما عن أبي ذؤيب عن الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز : طقت امرأتى وأنا سكران ، فكان رأى عمر بن عبد العزيز مع رأينا أن يجلده ويفرق بينه وبين امرأته ، حتى حدثه أبان بن عثمان بن عفان عن أبيه أنه قال : ليس على المجنون ولا على السكران طلاق ، فقال عمر : تأمروني وهذا يحدثني عن عثمان ؟ جلده ، ورد إليه امرأته ، وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظهارا لما دل عليه حديث علي في قصة حمزة ، وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة والفاطم وعمر بن عبد العزيز ، ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة ، وبه قال ربيعة والليث وإسحق والمزني ، واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال : والسكران معتوه بسكره . وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وإبراهيم والزهري والشعبي ، وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة ، وعن الشافعي قولان : المصحح منهما وقوعه ، والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس ، وقال ابن الماربط : إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق ، وإلا لزمه . وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة أن لا يعلم ما يقول ، وهذا النصيب لا يابأه من يقول بعدم طلاقه ، وإنما استدل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطاب بذلك ، ولا الإثم لأنه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها بما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه ، وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف أحكام فاقده العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهة أو من جهة غيره ، إذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فإنه يسقط عنه فرض القيام ، وتعمق بأن القيام انتقل إلى بدل وهو القعود فافترقا . وأجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن الثائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا . وقال ابن بطال : الأصل في السكران العقل ، والسكر شيء طارأ على عقله ، فهما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الأصل حتى يثبت ذهاب عقله . قوله ( وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بجائز ) وصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم بن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن أبي يزيد المزني عن

عكرمة عن ابن عباس قال وليس لسكران ولا لمضطهد طلاق، المضطهد: بضاد معجمة ساكنة ثم طاء مهملة مفتوحة ثم هاء ثم مهملة هو المذلول المقهور، وقوله: إيس بجائز، أى بواقع، إذ لا عقل للسكران المذلول على عقله ولا اختيار المذنوب. قوله (وقال عقبة بن عامر: لا يجوز طلاق الموسوس) أى لا يقع، لأن الوسوسة حديث النفس، ولا مؤاخذه بما يقع في النفس كما سيأتى. قوله (وقال عطاء: إذا بدأ بالطلاق فله شرطه) تقدم مشروحاً في باب الشروط في الطلاق، وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن، ويأتى من وصله عنهم ومن خالف في ذلك. قوله (وقال نافع: طلق رجل امرأته البتة إن خرجت، فقال ابن عمر: إن خرجت فقد بقت منه، وإن لم تخرج فليس بشئ) أما قوله: البتة، فانه بالنصب على المصدر، قال السكراني هنا قال النخاعة: قطع همزة البتة بجزل عن القياس اه، وفي دعوى أنها تقول بالقطع نظر فان ألف البتة ألف وصل قطعاً، والذي قاله أهل اللغة البتة القطع وهو تفسيرها بمرادفها لا أن المراد أنها تقول بالقطع، وأما قوله: بقت، فبضم الموحدة وتشديد الميم المنة المفتوحة على البناء للجزل، ومناسبة ذكر هذا هنا - وإن كانت المسائل المتعلقة بالمبته تقدمت - موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر، وبهذا تظهر مناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا. وقد أخرج سعيد بن منصور عن وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال: في الخلية والبتة ثلاث ثلاث. قوله (وقال الزهري فيمن قال إن لم أنزل كذا وكذا فأمرأتى طالني ثلاثا: يسأل عما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بتركه البتة، فإن سمى أجلاً أراداه وهدم عليه قلبه حين حلف فجعل ذلك في دينه وأمانته) أى يدين فيما بينه وبين الله تعالى، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حمزة وألفظه: في الرجلين يحلفان بالطلاق والعنافة على أمر يختلفان فيه ولم يقيم على واحد منهما بيعة على قوله قال: يدينان ويحملان من ذلك ما تعملا. وعن معمر عن سمع الحسن مثله. قوله (وقال إبراهيم: إن قال لأحاجة لي فيك نيته) أى إن قصد طلاقاً طهراً والا فلا، قال ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن اسماعيل عن إبراهيم بن عبد الله قال لا امرأة لا حاجة لي فيك قال: نيته. وعن وكيع عن شعبة عن سالت الحكم وحامدا قال: إن نوى طلاقاً فواحدة، وهو أحق بها. قوله (وطلاق كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شيبة قال: حدثنا إدريس قال حدثنا ابن أبي إدريس وجدير قالوا عن مطرف والثاني عن المنيرة كلاهما عن إبراهيم قال: طلاق العجمي بلسانته جائز، ومن طريق سعيد بن جبير قال: إذا طلق الرجل بالفارسية يأنه، قوله (وقال قتادة: إذا قال إذا حملت فأنت طالني ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة، فإن استبان حملها فقد بان منه) وصله ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال: عند كل طهر مرة ثم يسلك حتى تطهر، وذكر قتادة نحوه، ومن طريق أشعث عن الحسن: يغشاها إذا طهرت من الحيض ثم يسلك عنها إلى مثل ذلك، وقال ابن سيرين: يغشاها حتى تحمل، وبهذا قال الجمهور، واختلفت الرواية عن مالك: ففي رواية ابن القاسم إن وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء استبان بها حمل أم لا، وإن وطئها في الطهر الذي قال لها ذلك بعد الوطء طلقت مكانها. وثمة به الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك إذا وقع في تعليق العتي لا يقع إلا إذا وجد الشرط، قال: فكذلك الطلاق فليكن. قوله (وقال الحسن: إذا قال الحق بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق بلفظ وهو مانوي، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن، في رجل قال لامرأته اخرجي استبرئي، اذهبي لا حاجة لي فيك هي تطليقة إن نوى الطلاق. قوله (وقال ابن عباس: الطلاق من وطئ، والاتفاق ما أريد به



وجه الله) أى أنه لا يذبح للرجل أن يطلق امرأته إلا عند الحاجة كاللشوز، بخلاف المتق فإنه مطلوب دائما. والوطر بفتحين الحاجة، قال أهل اللغة: ولا يبنى منها فعل. قوله (وقال الزهرى: إن قال ما أنت بأسرأتى نيته، وإن نوى طلاقا فهو ما نوى) وصله ابن أبى شيبة عن عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى، فى رجل قال لامرأته لست لى بامرأة قال: هو ما نوى، ومن طريق قتادة: إذا وأجهها به أراد الطلاق فهو واحدة، وعن إبراهيم: إن كرر ذلك مرارا ما أراه أراد الاطلاق، وعن قتادة: إن أراد طلاقا طنقت، وتوقف سعيد بن المسيب، وقال الليث: هى كذبة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يقع بذلك طلاق. قوله (وقال على: ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يترك، وعن النائم حتى يستيقظ) وصله البغوى فى الجملديات، عن على بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن عباس: إن عمر أتى بمجنونة قد زنت وهى حبلى، فأراد أن يرجعها فقال له على: أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة، فذكره، وتابعه ابن نمير ووكيع وغير واحد عن الأعمش، ورواه جرير بن حازم عن الأعمش نصرح فيه بالزنى أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه، وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبى ظبيان مرفوعا وموقوفا، لكن لم يذكر فيه ابن عباس، جعله عن أبى ظبيان عن على ورجح الموقوف على المرفوع، وأشد بيقضى هذا الحديث الجمهور، لكن اختلفوا فى إيقاع طلاق الصبي. فعن ابن المسيب والحسن يلزمه إذا عقل ومين، وحده عند أحمد أن يطبق الصيام ويصحى الصلاة، وعند عطاء إذا بلغ اثنتى عشرة سنة، وعن مالك رواية إذا ناهى الاحتلام: قوله (وقال على: وكل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه) وصله البغوى فى الجملديات، عن على بن الجهم عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة: إن هليا قال: كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه، وهكذا أخرجه سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الأعمش عنه صرح فى بعضها إجماع عابس بن ربيعة من على، وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذى من حديث أبى هريرة مثل قول على وزاد فى آخره: المغلوب على عقله، وهو من رواية عطاء بن بجلان وهو ضعيف جدا. والمراد بالمعتوه - وهو بفتح الميم وسكون المهملة وضم المشاء وسكون الواو بعدها هاء - النافس العقل، فيدخل فيه الطفل والمجنون والمسكران، والجمهور على عدم اعتبار ما يصدر منه، وفيه خلاف قديم ذكر ابن أبى شيبة من طريق نافع أن الحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فأمرها ابن عمر بالعدة. فقيل له: إنه معتوه فقال: إني لم أسمع الله استثنى للمعتوه طلاقا ولا غيره. وذكر ابن أبى شيبة عن الشعبي وإبراهيم وغير واحد مثل قول على. قوله (حدثنا مسلم) هو ابن إبراهيم، وهشام هو الدستوائي. قوله (عن زرارة) تقدم القول فيه فى أوائل المتق، وذكرت فيه بعض فوائده، وبأبى بقينها فى كتاب الأيمان والبدور. وقوله: ما حدثت به أنفسها، بالفتح على المفعولية، وذكر أنطري من أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها، وقد أسند الاسماعيلي عن عبد الرحمن بن مهدي قال إيس عند قتادة حديث أحسن من هذا، وهذا الحديث حجة فى أن الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك، واحتج الطحاوى بهذا الحديث للجمهور فيمن قال لامرأته أنت طلاق ونوى فى نفسه اثلاثا أنه لا يقع إلا واحدة - خلافا للناسى ومن وافقه - قال: لأن الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها، ونعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى الفرقه التامة فى نية صحبها لفظ؛ واحتج به أيضا لمن قال فيمن قال لامرأته يافلانة ونوى بذلك طلاقها أنها لا تطلق، خلافا لما لك وغيره، لأن الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم

يأت بصيغة لا صريحة ولا كناية ، واستدل به هل أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابتها وهو قول الجمهور ، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك ، واحتج من قال : إذا طلق في نفسه طلقت - وهو مروي عن ابن سيرين والزهري - وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن العربي ، بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم ، وكذلك من رآه يعمل واجب ، وكذا من قذف مسلماً بقلبه ، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان . وأجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الأمة ، والمصر على الكفر ليس منهم ، وبأن المصر على المعصية الآثم من تقدم له عمل المعصية لامن لم يعمل معصية قط ، وأما الزيادة والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالأعمال . واحتج الخطابي بالإجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهراً قال : وكذلك الطلاق ، وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفاً ، ولو كان حديث النفس يؤثر لا يظل الصلاة ، وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم تجطل ، وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول حمير داني لأجهز جيشي وأنا في الصلاة . الحديث الثاني حديث جابر في قصة الذي أقر بالزنا فرجم ، ذكرها من طريق يونس عن الزهري عن أبي سلة عن جابر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود ، والمراد منه ما أشار إليه في الترجمة من قوله : هل بك جنون ، فإن مقتضاه أنه لو كان مجنوناً لم يعمل بإقراره ، ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون أو هل تبين نارة وتفيق نارة ؟ وذلك أنه كان حين المخاطبة مفيقاً . ويحتمل أن يكون وجهه الخطاب والمراد استفهام من حضر بمن يعرف حاله ، وسيأتي بسط ذلك إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في القصة المذكورة ، أوردها من طريق شعيب عن الزهري عن أبي سلة وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة ، وسيأتي شرحها أيضاً في الحدود ، وقوله في هذه الرواية : أن الآخر قد زنى ، بفتح الهاء وكسر الخاء المعجمة أى المتأخر عن الصعادة وقيل معناه الأردل . قوله ( وقال قتادة إذا طلق في نفسه فليس بشيء ) وصله عبد الرزاق عن معمر بن قتادة والحسن قالا : من طلق سرا في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء ، وهذا قول الجمهور وعالمهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق ، وهى رواية عن مالك . ( تنبيه ) : وقع هذا الأمر من قتادة في رواية النسفي عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد ، فلما ساقه من طريق قتادة عن زرارة عن أبي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعده : قال قتادة ، فذكره . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( وعن الزهري قال فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله ) هو معطوف على قوله : شعيب عن الزهري الخ ، وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلة فيحتمل أن يكون أجهز لما حدث به شعيباً ، ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلة فأدرج في رواية يونس عنه ، وقوله في هذه الزيادة : أدلته ، بذيال معجمة وقاف أى أصابته بجدها ، وقوله : جز ، بفتح الجيم والميم وبزاي أى أسرع مارباً

١٢ - باب الخلع ، وكيف الطلاق فيه ؟ وقول الله تعالى ﴿ لا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً - إلى قوله - للظالمون ﴾ وأجاز عمر الخلع دون السلطان . وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها . وقال طائفة : إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فيما افترض لكل واحد منها على صاحبه في العشرة والصحة ، ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول : لا أغتسل لك من جنابة

٥٢٧٣ - **حدثنا** أزهر بن جليل **حدثنا** عبد الوهاب للأئمة في **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس « أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام . فقال رسول الله ﷺ : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم . قال رسول الله ﷺ : اقبل الحديث وطلقها تطليقة . قال أبو عبد الله لا يبايع فيه عن ابن عباس » [ الحديث ٥٢٧٣ - أطرافه في : ٥٢٧٤ ، ٥٢٧٥ ، ٥٢٧٦ ، ٥٢٧٧ ]

٥٢٧٤ - **حدثني** إسحاق الواسطي **حدثنا** خالد عن خالد الحذاء عن عكرمة « أن أخت عبد الله بن أبي جهذا . وقال : تردين حديثه ؟ قالت : نعم . فردتها ، وأسرته يطلقها . وقال إبراهيم بن طهمان عن خالد عن عكرمة عن النبي ﷺ « وطلقها »

٥٢٧٥ - وعن أيوب بن أبي تيمية عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال « جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إني لا أعتب على ثابت في دين ولا خلق ، ولكني لا أطيقه . فقال رسول الله ﷺ : فتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم »

٥٢٧٦ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن المبارك الطرمي **حدثنا** فراد أبو نوح **حدثنا** جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، ما أقدم على ثابت في دين ولا خلق ، إلا أئني أخاف الكفر ، فقال رسول الله ﷺ : فتردين عليه حديثه ؟ فقالت : نعم . فردت عليه ، وأسرته فارقها ،

٥٢٧٧ - **حدثنا** سليمان **حدثنا** حماد عن أيوب عن عكرمة « أن جيلة » فذكر الحديث

قوله ( باب الخلع ) بضم المعجمة وسكون اللام ، وهو في اللغة فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى ، وضم مصدره تفرقة بين الحسى والمعنوى . وذكر أبو بكر بن دريد في أماليه أنه أول خلع كان في الدنيا لئن عامر بن الظرب - بفتح المعجمة وكسر الزاء ثم موحدة - زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الجارث بن الظرب ، فلما دخلت عليه نفرت منه ، فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق أمك ومالك ، وقد خطبتك منك بما أعطيتها ، قال فرغم العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب اه . وأما أول خلع في الإسلام فسيأتي ذكره بعد قليل . ويسمى أيضا فدية واقضاء . وأجمع العلماء على مشروعته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي الماهدي قال : لا يعمل للرجل أن يأخذ من امرأة في مقابل فراقها شيئا لقوله تعالى ( فلا تأخذوا منه شيئا ) ، فأودعوا عليه ( فلا جناح عليهما فيما افتدت به ) فادعى نكحها بآية النساء . أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ، وتصحب مع شفوذه بقوله تعالى في النساء أيضا ( فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه ) وبقوله فيها ( فلا

جناح عليهما أن يصالحا ( الآية ) ، وبالحديث وكأنه لم يثبت عنده أو لم يبلغه ، وانفقد الإجماع بعده على اعتباره وأن آية النساء مخصصة بآية البقرة وبآية النساء الآخرين ، وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته ببذل قابل للموض يحصل لجهة الزوج . وهو مكروه إلا في حال مخافة أن لا يقيما - أو واحد منهما - ما أمر به ، وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة إما لسوء خلق أو خلق وكذا ترفع الكراهة إذا احتاجا إليه خشية حث يتول إلى البيئونة الكبرى . قوله ( وكيف الطلاق فيه ) أى هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكر الطلاق إما باللفظ وإما بالنية ، وللعلماء فيما إذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظا ونية ثلاثة آراء ، وهى أقوال للشافعى : أحدها ما نص عليه فى أكثر كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور ، فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد ، وكذا إن وقع بغير لفظه مقرونا بنية ، وقد نص الشافعى فى « الإملأ » على أنه من صرائح الطلاق ، وحجة الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ، ولو كان فسحا لما جاز على غير الصداق كإلاقه ، لكن الجمهور على جواز ما قل وكثر فدل على أنه طلاق . والثانى وهو قول الشافعى فى القديم ذكره فى « أحكام القرآن » من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق ، وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق ، وعن ابن الزبير ، وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس ، وهو مشهور مذهب أحد ، وسأذكر فى الكلام على شرح حديث الباب ما يتو به ، وقد استشكله اسماعيل القاضى بالاتفاق على أن من جمل أمر المرأة بيدها ونوى الطلاق فطلقت نفسها طامقة ، وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ طلاق ولا نية وإنما وقع لفظ الخلع صريحا أو ما قام مقامه من الالفاظ مع النية فإنه لا يكون فسحا تقع به الفرة ولا يقع به طلاق ، واختلاف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعا على أنه فسخ هل يقع الطلاق أولا ؟ ورجح الامام عدم الوقوع ، واحتج بأنه صريح فى بابه وجد نفادها فى محله فلا ينصرف بالنية إلى غيره ، وصرح أبو حامد والأكثر بوقوع الطلاق . ونقله الخوارزمى عن نص القديم قال : هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن ينوب به الطلاق ويخدش فيما اختاره الامام أن الطحاوى نقل الإجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق ، وأن محل الخلاف فيما إذا يصرح بالطلاق ولم ينو . والثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به فرقة أصلا ونص عليه فى « الأم » وقواه السبكي من المتأخرين ، وذكر محمد بن نصر المروزي فى « كتاب اختلاف العلماء » أنه آخر قول الشافعى . قوله ( ونوله عز وجل : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ) زاد غير أبى ذر إلى قوله الظالمون ، وعند النسفى بعد قوله يخافا « الآية » وبذكر ذلك يتبين تمام المراد وهو بقوله « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » وتمسك بالشرط من قوله « فإن خفتم » من منع الخلع إلا إذا حصل الشقاق من الزوجين معا ، وسأذكر فى الكلام على أثر طامس بيان ذلك . قوله ( وأجاز عمر الخلع دون السلطان ) أى بغير إذنه ، وصله ابن أبى شيبة من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال « أتى بشر بن مروان فى خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه ، فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني : قد أتى عمر فى خلع فأجازه ، وأشار المصنف إلى خلاف فى ذلك أخرجه سعيد بن منصور « حدثنا هشيم أنبأنا يونس عن الحسن البصرى قال : لا يجوز الخلع دون السلطان ، وقال حماد بن زيد « عن يحيى بن حقيق عن محمد بن سيرين : كانوا يقولون « فذكر مثله ، واختاره أبو هبيل واستدل بقوله تعالى ( « فإن خفتم أن لا يقيما حدود الله » ) وبقوله تعالى ( « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » ) قال : لجلل الخوف لغير الزوجين ، ولم يقل فإن خافا ، وقوى ذلك بقراءة حمزة فى

آية الباب « إلا أن يخاف » بضم أوله على البناء للجهول قال : والمراد الولاية ، ورده النحاس بأنه قول لا يسأده الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ، والطحاوي بأنه شاذ يخالف لما عليه الجمل الغفير ، ومن حيث النظر أن العلاق جاز دون الحاكم فكذلك الخلع . ثم الذي ذهب إليه مبنى على أن وجود الشقاق شرط في الخلع والجهور هل خلاه وأجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب ، وقد أنكر قتادة هذا على الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في « كتاب النكاح » عن قتادة عن الحسن فذكره ، قال قتادة : ما أخذ الحسن هذا إلا عن زياد ، يعني حيث كان أمير العراق لمعاوية . قلت : وزباد ليس أهلاً أن يقتدى به . قوله ( وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها ) المقاص بكسر المهملة وتخفيف القاف وآخره صاد مهمة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه ، وأثر عثمان هذا رويناه موصولاً في « أمالي أبي القاسم بن بشران » من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل « عن الربيع بنت معوذ قالت : اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان » وأخرجه البيهقي من طريق روح ابن القاسم عن ابن عقيل مطولاً وقال في آخره « فدفعت إليه كل شيء حتى أجفت الباب بيني وبينه » وهذا يدل على أن معنى « دون » سوى ، أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها ، وقال سعيد بن منصور « حدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم » كان يقال الخلع ما دون عقاص رأسها ، وعن سفيان « عن ابن أبي جريح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها » ومن طريق قيسمة بن ذؤيب « إذا خلعها جاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما . ثم تلا : فلا جناح عليهما فيما افدت به » وسنده صحيح . ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من « طبقات النساء » قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل « عن الربيع بنت معوذ قالت : كان بيني وبين ابن عمي كلام ، وكان زوجها ، قالت فقلت له : لك كل شيء وفارقني . قال : قد فمات . فأخذ والله كل شيء حتى فرائشي ، فجلت عثمان وهو محصور فقال : الشرط أم لك ، فخذ كل شيء حتى عقاص رأسها » قال ابن بطار ذهب الجهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه ، وقال مالك : لم أر أحداً ممن يقتدى به يمنع ذلك . لكنه ليس من مكارم الأخلاق . وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب . قوله ( وقال طاوس : إلا أن يخاف ألا يقيم حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحبة ، ولم يقل قول السفهاء لا يهل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ) هذا التعليق اختصره البخاري من أثر وصله عبد الرزاق قال « أنبأنا ابن جريج أخبرني ابن طاوس وقلت له : ما كان أبوك يقول في الفداء ؟ قال : كان يقول ما قال الله تعالى ( إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله ) ولم يكن يقول قول السفهاء : لا يهل حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، ولكنه يقول إلا أن يخاف أن لا يقيم حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحبة » . قال ابن التين : ظاهر سياق البخاري أن قوله « ولم يقل الخ » من كلامه ، ولكنه قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج ، قال : ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج . قلت : وكأنه لم يقف على الأثر موصولاً فتكلف ما قال ، والذي قال « ولم يقل » هو ابن طاوس ، والمحكي عنه الذي هو أبو هريرة ، وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن الفداء لا يجوز حتى تعمى المرأة الرجل فيما يرويه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة ، وهو منقول عن الشعبي وغيره ، أخرجه سعيد بن منصور عن هشيم « أنبأنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها : لا أطيع لك أمراً ولا أبوك فساو ولا

أغتسل لك من جنابة ، قال : اذا كرهته فليأخذ منها وليخل عنها . واخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن ابراهيم عن الحسن في قوله ( الا أن يخاف أن لا يقيما حدود الله ) قال : ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال : يطيب الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة . نحوه ، ومن طريق علي نحوه ولكن بسند واه ، والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ماهو إلا على سبيل المثال ولا يعمين شرطا في جواز الخلع ، والله أعلم . وقد جاء عن غير طاوس نحوه قوله ، فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى ( الا أن يخاف أن لا يقيما حدود الله ) قال فيما افترض عليهما في العشرة والصحبة . ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول : لا يحل له الفداء حتى يكون الفساد من قبلها ، ولم يكن يقول لا يحل له حتى تقول لا أبر لك قصبا ولا أغتسل لك من جنابة . قوله ( حدثني أزهر بن جميل ) هو بصري يكنى أبا محمد ، مات سنة احدى وخمسين ومائتين ، ولم يخرج عنه البخاري في « الجامع » غير هذا الموضع ، وقد أخرجه النسائي أيضا عنه ، وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سيأتي ، لكن جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا . قوله ( حدثنا خالد ) هو ابن مهران الهذلي . قوله ( ان امرأة ثابت بن قيس ) أي ابن شماس بجمجمة ثم مهمة خطيب الانصار ، تقدم ذكره في المناقب ، وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدها ، وسميت في آخر الباب في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلا جميلة ، ووقع في الرواية الثانية أن أخت عبد الله بن أبي يعني كبير الخزرج ورأس المهاج الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين ، فظاهره أنها جميلة بنت أبي ويؤيده أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس « ان جميلة بنت سلول جاءت ، الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي ، وسلول امرأة اختف فيها هل هي أم أبي أو امرأته . ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها ، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فأتى أخوها يشتكى الى رسول الله ﷺ الحديث ، وبذلك جزم ابن سعد في « الطبقات » ، قال : جميلة بنت عبد الله بن أبي أسدت وبابيت وكانت تحت حفظة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حفظة تخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمدا ثم اختلعت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن أساف ، ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني أبو الربيع أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي سلول وكان أصدقها حديقة فكرهته ، الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوى مع إرساله ، ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب ، وإن لم يؤخذ بهذا الجمع فالموصول أصح ، وقد اعتضد بقول أهل النسب ان اسمها جميلة ، وبه جزم الدمشقي وذكر أنها كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمها خولة بنت المنذر بن حرام . قال الدمشقي والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وم . قلت : ولا يليق إطلاق كونه وهما فان الذي وقع فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك ، لكن نسب أخوها في هذه الرواية الى جده أبي كما نسبت هي في رواية قتادة الى جدتها سلول ، فهذا يجمع بين المختلف من ذلك . وأما ابن الاثير وبعه النووي فجزم بأن قول من قال انها بنت عبد الله بن أبي وم وان الصواب أنها أخذ عبد الله بن أبي ، وليس كما قالوا بل الجمع أولى ، وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وهما وأن ثابتا خالع الثنتين واحدة بعد أخرى ، ولا يخفى بعده ، ولا سيما مع اتحاد

الخروج . وقد كثرت نسبة الشخص الى جده اذا كان مشهورا ، والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا . وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان آخران أحدهما أنها مريم المغالية أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن اسحق وحدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت موهبة قالت اختلعت من زوجي ، فذكرت قصة فيها : وانما تبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية ، وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه ، واستأده جيد ، قال البيهقي : اضطرب الحديث في تسمية امرأة ثابت ، ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى . وتسميتها مريم يمكن رده للأول لأن المغالية وهي بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة نسبة الى مغالة وهي امرأة من الخزرج ولدت لعمر بن مالك بن النجار ولده عديا ، فبنو عدي بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالة ، ومنهم عبد الله بن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج ، فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها ، أو يكون مريم اسما ثالثا ، أو بهضها لقب لها . والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة بنت سهل أخرجه مالك في «الموطأ» عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس ، وأن رسول الله ﷺ خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الفلج [ قال ] : من هذه ؟ قالت : أنا حبيبة بنت سهل . قال : ماشأئك ؟ قالت : لا أنا ولا ثابت بن قيس . لزوجها ، الحديث ، وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه ، وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم «عن عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت» ، قال ابن عبد البر اختلف في امرأة ثابت بن قيس ، فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي وذكر المدنيون انها حبيبة بنت سهل . قلت : والذي يظهر أنهما قصتان وقعتا لمرأتين لشهرة الخبرين ومحمسة الطريقين واختلاف السياقين ، بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبها فان سياق قصتها متقارب أمكن رد الاختلاف فيه الى الوفاق ، وسأبين اختلاف القهصتين عند سياق ألغاز قصة جميلة ، وقد أخرج البزار من حديث عمر قال «أول محتلمة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس الحديث ، وهذا على تقدير التعدد يقتضي أن ثابتاً تزوج حبيبة قبل جميلة ، ولولم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون إلا كون محمد بن ثابت بن قيس من جميلة لكان دليلا على صحة تزوج ثابت بجميلة ، ( تنبيه ) : وقع لابن الجوزي في تقييده أنها سهلة بنت حبيب ، فما أظله إلا مغلوبا ، والصواب حبيبة بنت سهل ، وقد ترجم لها ابن سعد في «الطبقات» فقال : بنت سهل بن ثعلبة بن الحسارث ، وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال «كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس ، وكان في خلقه شدة ، فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره «وقد كان رسول الله ﷺ ثم أن يتزوجها ثم كره ذلك لغيره الانصار وكره أن يسوهم في نسائهم . قوله ( أنت النبي ﷺ ) فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ( في رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علفت هنا ووصلها الاسماعيل ) جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الانصاري ، وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة «فقات بأبي وأمي ، أخرجهما البيهقي . قوله ( ما أعتب عليه ) بضم المثناة من فوق ، ويجوز كسرهما من العتاب يقال عتبت على فلان أعتب عتبا والاسم المعتبة ، والعتاب هو الخطاب بالادلال ، وفي رواية بكسر العين بعدها تحنانية ساكنة من العيب وهي ألقب بالمراد . قوله ( في خلق ولادين ) بضم الحاء المعجمة واللام ويجوز إسكانها ، أي لا أريد مفارقتها لسوء خلقه ولا لنقصان دينه ، زاد في رواية أيوب

المذكورة ، ولكنى لا أطيقه ، كذا فيه لم يذكر بمن عدم الطاعة ، وبينه الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي بلفظ « لا أطيقه بغضا » وهذا ظاهره أنه لم يصنع بها شيئا يقتضى الشكوى منه بسببه . لكن تقدم من رواية النسائي أنه كسر يدها ، فيحمل على أنها أرادت أنه سب الخلق ، لكنها مانعية بذلك بل بشئ آخر . وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشك واحدة منهما بسبب ذلك ، بل وقع التصريح بسبب آخر وهو أنه كان دميم الخلفة ، ففي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه « كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما ، فقالت : والله لولا مخافة الله إذا دخل على لبهصت في وجهه » . وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال « بلغني أنها قالت : يا رسول الله بي من الجلال ماترى ، وثابت رجل دميم » ، وفي رواية معتمر بن سليمان عن فضيل عن أبي جرير عن عكرمة عن ابن عباس « أول خلع كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس ، أنت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله لا يجتمع رأسى ورأس ثابت أبدا ، أتى رفعت جانب الحياء فرأيتة أقبل في عدة ، فإذا هو أشدم سوادا وأصمر قامة وأقبحهم وجها . فقال : أتردن عليه حديثه ؟ قالت : نعم ، وإن شاء زدته . ففرق بينهما » . قوله ( ولكنى أكره الكفر في الاسلام ) أى أكره إن أقت عنده أن أفعل فيما يقتضى الكفر ، وانتفى أنها أرادت أن يحملها على الكفر وبأمرها به اتفاقا بقولها « لا أعقب هاية في دين ، فتعين الخلع على ما قلناه . ورواية جرير بن حازم في أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها « إلا أنى أخاف الكفر » وكأنها أشارت إلى أنها قد تحملها شدة كراهتها له على إظهار الكفر لينفخ نكاحها منه ، وهى كانت تعرف أن ذلك حرام لكن خشيت أن تحملها شدة البغض على الوقوع فيه ، ويحتمل أن تربد بالكفر كفران العشير اذ هو تقصير المرأة في حق الزوج . وقال الطائفي : المعنى أخاف على نفسى في الاسلام ما ينافى حكمه من نشور وفرك وغيره مما يتوقع من الشابة الجميلة المبهضة لزوجها اذا كان بالصد منها ، فأطلقت على ما ينافى مقتضى الاسلام الكفر . ويحتمل أن يكون في كلامها اضمار ، أى أكره لوازم الكفر من المعادة والشقاق والحصومة . ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان « ولكنى لا أطيقه » وفي رواية المستمل « ولكن » وقد تقدم ما فيه . قوله ( أنردن ) في رواية ابراهيم بن طهمان « أنردن » ، والفاء عاطفة على مصدر محذوف ، وفي رواية جرير بن حازم « أنردن » ، وهى استنهام محذوف الأداة كادلت عليه الرواية الأخرى . قوله ( حديثه ) أى بستانه ، ووقع في حديث عمر أنه كان أصدقها الحديث المذكورة ولفظه « وكان تزوجها على حديث نخل » . قوله ( قالت نعم ) زاد في حديث عمر « فقال ثابت أطيعك ذلك يا رسول الله ؟ قال نعم » . قوله ( أقبل الحديث وطلقها تطليقة ) هو أمر ارشاد واصلاح لا إيجاب ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فردت عليه وأمره بفراقها » واستدل بهذا السياق على أن الخلع ليس بطلاق ، وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفى ، فإن قوله « طلقها الخ » يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض ، وليس البحث فيه إنما الاختلاف فيما إذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية هل يكون الخلع طلاقا وفسخا ؟ وكذلك ايس فيه التصريح بأن الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس ، نعم في رواية خالد المرصد ثمانية أحاديث الباب « فردتها وأمره فطلقها » ، وليس صريحا في تقديم التطليقة على الأمر بالطلاق ، بل يحتمل أيضا أن يكون المراد إن أعطتك طلقها ، وليس فيه أيضا التصريح برفوع صيغة الخلع ، ووقع في مرسل أبي الزهد عند الدارقطني « فأخذها له وخل سبيلها » ، وفي حديث حبيبة بنت سهل



« فأخذها منها وجلس في أهلها ، لكن معظم الروايات في الباب تسميته خالما ، في رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة بن ابن عباس ، أنها اختلعت من زوجها ، أخرجه أبو داود والترمذي . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري . قوله ( لا يتابع فيه عن ابن عباس ) أي لا يتابع أزهري بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ، ومراحده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ، ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلًا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب موصولا ، ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الاسماعيلي . قوله ( حدثنا فراد ) بضم الفاء وتخفيف الراء وآخره ذال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي وأبو نوح كنيته ، وهو من كبار الحفاظ وقوه ، ولكن خطؤه في حديث واحد حدث به عن الليث خولف فيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، ووقع عنده في آخره « فردت عليه وأمره ففارقها ، كذا فيه « فردت عليه ، بحذف المفعول والمراد الحديقة التي وقع ذكرها . ووقع عند الاسماعيلي من هذا الوجه « فأمره أن يأخذ ما أعطاه ويغني سبلها » . قوله في هذه الرواية ( لا أطيقه ) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ بالقاف ، وذكر السكرماني أن في بعضها « أطيعه » بالعين المهملة وهو تصحيف . ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضا في وصل الخبر وإرساله فانفق إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله ، وخالفهما حماد بن زيد فقال « عن أيوب عن عكرمة » مرسلًا . ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائد : منها أن الأكثر إذا وصلوا وأرسلوا الاقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أحفظ ، ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على المرسل دائما . ومنها أن الراوي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد وقاومت الروايتان رواية الضابط المتقن . ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة الرتبة إلى صحيح وأصح . وفي الحديث من الفوائد - غير ما تقدم - أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع والفدية ، ولا يقيّد ذلك بوجوده منهما جميعا ، وأن ذلك يشرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم يكرهها ولم ير منها ما يقتضي فراقها . وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين : لا يجوز له أخذ الفدية عنها إلا أن يرى على بطنها رجلا ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وكأنهما لم يبلغهما الحديث . واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى ﴿ إلا أن يأتيها من غيرها فاحشة مبينة ﴾ وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث . ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه ، وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل بأن يكرهها وهي لا تكرهه فيضاهرها لتنتهي منه . فوقع فتنبه من ذلك إلا أن يراها على فاحشة ولا يجد بينة ولا يحب أن يفضحها فيجوز حينئذ أن ينتهي منها وبأخذ منها ما تراضيا عليه ويطلقها ، فليس في ذلك مخالفة للحديث لأن الحديث ورد فيها إذا كانت الكراهة من قبلها ، واختار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا ، وأن وقع من أحدهما لا يندفع الاثم ، وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه ، وبه قال طاوس والشعبي وجماعة من التابعين ، وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بمقوق الزوج التي أمرت بها كان ذلك منفرا للزوج عنها غالبا ومقتضيا لفضه لها فنسبت المخالفة اليها لذلك ، وعن الحديث بأنه ﷺ لم يستفسر نابتا هل أنت كارهها كما كرهتك أم لا ؟ وفيه أن المرأة إذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقها وقع الطلاق . فان لم يقع الطلاق صريحا ولا

نوباه فيه الخلاف المتقدم من قبل . واستدل لمن قال بأنه فسخ بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة ،  
ففي رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس ، فأمرها  
أن تعتد بحيضة ، وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ ، ان عثمان أمرها أن تعتد  
بحيضة ، قال ، وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في امرأة ثابت بن قيس ، وفي رواية للنسائي والطبري من  
حديث الربيع بنت معوذ ، ان ثابت بن قيس ضرب امرأته - فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره - فخذ الذي لها  
وخل سبيلها ، قال : نعم ، فأمرها أن تربع حيضة وتلحق بأهلها ، قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان  
الخلع فسخ وليس بطلاق ، إذ لو كان طلاقاً لم تكتف بحيضة للمعدة اهـ . وقد قال الامام أحمد ان الخلع فسخ . وقال في  
رواية : وانها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أقراء . فلم يكن عنده بين كونه فسخاً وبين النقص من المدة تلازم ،  
واستدل به على أن الفدية لا تكون الا بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله ﷺ « أتريدن عليه حديثه »  
وقد وقع في رواية سعيد بن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي ، فأمره  
أن يأخذ منها ولا يزداد ، وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أيوب لا أحفظ دولا متزدد ، ورواه ابن  
جرير عن عطاء . وسلا في رواية ان المبارك وحسد الوهاج عنه ، أما الزيادة بلاه ، زاد ابن المبارك عن مالك  
وفي رواية الاورى ، وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ، ذكر ذلك كله البيهقي ، قال ووصله الوليد بن مسلم  
عن ابن جرير بذكر ابن عباس فيه أخرجه أبو الشيخ قال : وهو غير محفوظ ، يعني الصواب ارساله . وفي  
مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي ، أتريدن عليه حديثه التي أعطاك ؟ قالت ، نعم وزيادة . قال النبي ﷺ :  
أما الزيادة فلا ، ولكن حديثه . قالت نعم . فأخذ ماله وخل سبيلها ، ورجال اسناده ثقات . وقد وقع في بعض  
طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فان كان فيهم صحابي فهو صحيح والا فيمتنع بما سبق ، لكن ليس فيه دلالة على  
الشرط ، فقد يكون ذلك وقع على سبيل الاشارة ونفاها . وأخرج عبد الرزاق عن علي ، لا يأخذ منها فوق  
ما أعطاه ، وعن طاوس وعطاء والزهرى مثله ، وهو قول أبي حنيفة وأحمد وإسحق ، وأخرج اسماعيل بن اسحق  
عن ميمون بن مهران ، من أخذ أكثر مما أعطى لم يسرح باحسان ، ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح  
عن سعيد بن المسيب قال ، ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاهم ليدع لها شيئا ، وقال مالك لم أرل أسمع أن الفدية  
يجوز بالصدق وبأكثر منه لقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ) ولحديث حبيبة بنت سهل ، فإذا كان  
النسوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها ، وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها إن أخذ وتمضي الفرفة .  
وقال الشافعي : إذا كانت غير مؤدية لحقه كراهة له حل له أن يأخذ ، فانه يجوز أن يأخذ منها ما طابت به نفسها بغير  
سبب فبالسبب أولى . وقال اسماعيل القاضي : ادعى بعضهم أن المراد بقوله تعالى ( فيما اقتدت به ) أي بالصدق  
وهو مردود لأنه لم يقيد في الآية بذلك . وفيه أن الخلع جائز في الحيض لانه ﷺ لم يستفصلها أحائض هي أم لا ؟  
لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العلم به أو كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخضع من منع طلاق الحائض ،  
وهذا كله تقرير على أن الخلع طلاق . وفيه أن الاخبار الواردة في ترميب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على  
ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث نوبان ، أيما امرأة سألت زوجها الطلاق لغير ما حرام عليها راحمة الجنة ، وواه

أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ويدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه « من غير ما بأس » ، ولحديث أبي هريرة « المتزعات والمختلعات من المناقات » أخرجه أحمد والنسائي ، وفي صحته نظر لأن الحسن عند الأكثر لم يسمع من أبي هريرة ، لكن وقع في رواية النسائي : قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث . وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث أبي هريرة ، وهو تكلف ، وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقيقة كما يأتي في باب « إن شاء الله تعالى » . وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسلا لم يذكر فيه أبا هريرة . وفيه أن الصحابي إذا أفق بخلاف ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رواه ، لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان يفق بأن الخلع ليس بطلاق ، لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق إلا طاوس ، وفيه نظر لأن طاوسا ثقة حافظ فقيه فلا يضره تفرد ، وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول . ولا أهر من ذكر الاختلاف في المسألة إلا وجزم أن ابن عباس كان يراه فسحا . نعم أخرج اسماعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نعيم « أن طاوسا لما قال إن الخلع ليس بطلاق أنكروه عليه أهل مكة » ، فاعتذر وقال : إنما قاله ابن عباس ، قال اسماعيل : لا نعلم أحدا قاله غيره اه . ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقا . ( تكميل ) : نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها ، وأن المفتدية التي افتدت ببعض مالها ، وأن المبارئة التي بارت زوجها قبل الدخول . قال ابن عبد البر : وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض

### ١٣ - باب الشقاق ، وهل يُشِيرُ بالخلع عند الضرورة ؟

وقوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ - إِلَى قَوْلِهِ - خَيْرًا ﴾

٥٢٧٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا الْهَيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ خُرْمَةَ الْأَزْهَرِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ

الْحَبَشِيِّ يَقُولُ : « إِنَّ بَنِي الْمَغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يَنْكِحَ عَلَى أَبْنَتِهِمْ ، فَلَا آذَنُ »

قوله ( باب الشقاق ، وهل يشير بالخلع عند الضرورة ؟ وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا الْآيَةُ ﴾ كذا لأبي ذر والنسائي ، ولكن وقع عنده الضرر ، وزاد غيرهما ( فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها - إلى قوله - خيرا ) قال ابن بطلال : أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ الحكم ، وأن المراد بقوله ( إن يريد إصلاحا ) الحكام ، وأن الحكيم يكون أحدهما من جهة الرجل والآخر من جهة المرأة إلا أن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الأجانب من يصلح لذلك ، وأنهما إذا اختلفا لم ينفذ قولهما ، وإن اتفقا نفذ في الجميع بينهما من غير تركيل . واختلفوا فيما إذا اتفقا على الفرقة ، فقال مالك والاوزاعي وإسحق : ينفذ بغير تركيل ولا إذن من الزوجين ، وقال الكوفيون والشافعي وأحمد : يحتاجان إلى الإذن ، فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعنين والمول فإن الحاكم يطلق عليهما فكذا ذلك هذا ، وأيضا فلما كان المخاطب بذلك الحكم وأن الإرسال إليهم دل على أن بلوغ الناية من الجميع أو التفريق إليهم ، وجري الباقون على الأصل وهو أن الطلاق بيد

الزوج فان اذن في ذلك وإلا طلق عليه الحاكم . ثم ذكر طرقاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الاشارة اليه في النكاح ، واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ، ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال : إنما حارل البخاري بإرادته أن يجعل قول النبي ﷺ « لا آذن » خالفاً ولا يقوى ذلك لانه قال في الخبر « إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي » فدل على الطلاق ، فان أراد أن يستدل بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع . وقال ابن المنير في الحاشية : يمكن أن يؤخذ من كونه ﷺ أشار بقوله « فلا آذن » ، إلى أن علياً يترك الخطبة ، فاذا ساغ جواز الاشارة بعدم النكاح التحق به جواز الاشارة بقطع النكاح . وقال السكرماني تؤخذ مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك ، فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفاً ، فأراد ﷺ دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الایاء والاشارة ، وهي مناسبة جيدة ، ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع ، لأن الله تعالى أمر بيعة المحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه ، كذا قال المهلب ، ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجرد علامات الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة

#### ١٤ - باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً

٥٢٧٩ - **حدثنا** أسمايل بن عبد الله قال حدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « كان في بريرة ثلاث سنين : أخذني السنن أنها أهدت فخيرت في زوجها . وقال رسول الله ﷺ : أولاه ان أعتق . ودخل رسول الله ﷺ والبرمة تقول بكم ، ففرمب إليه خبر وأدم من أدم البيت ، فقال : ألم أر البرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ؛ ولكن ذلك اللحم نصدق به علي بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ، قال : عليها صدقة ولنا هدية ،

قوله (باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً) في رواية المستمل ، طلاقها ، ثم أورد فيه قصة بريرة ، قال ابن التين : لم يأت في الباب بشيء مما يدل عليه التبرؤ ، لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خيرت بعد عتقها ، لأن شراء عائشة كان العتق بإزائه ، وهذا الذي قاله عجيب ، أما أولاً فان الترجمة مطابقة فان العتق إذا لم يسئلزم الطلاق فالبيع بطريق الأولى ، وأيضاً فان التخيير الذي جر الى الفراق لم يقع إلا بسبب العتق لا بسبب البيع ، وأما ثانياً فانها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة ، وأما ثالثاً فان آخر كلامه يرد أوله ، فانه ثبت ما نفاء من المطابقة ، قال ابن بطال : اختلف السلف هل يكون بيع الأمة طلاقاً ؟ فقال الجمهور : لا يكون بيعها طلاقاً ، وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا : يكون طلاقاً وتمسكوا بظاهر قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكتم أبائكم ) وحجة الجمهور حديث الباب ، وهو أن بريرة عتقت فخيرت في زوجها ، ولو كان طلاقاً يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى . ومن حيث النظر أنه عقد على هبة فلا يطله بيع الرقبة كما في العين المؤجرة ، والآية نزلت في المسبيات فمن اراد بملك العيين على ما ثبت في الصحيح من سبب تزولها له ملخصاً . وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة بأسانيد فيها انقطاع ، وفيه عن جابر وأنس أيضاً ، وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة ، وفيه أيضاً عن عكرمة والشعبي نحوه ، وأخرجه سعيد بن منصور عن

ابن عباس بسند صحيح ، وروى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : إذا زوج عبده بأمة فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال : إياك العبد طلاقه . وحديث عائشة في قصة بريرة أورده المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولا ومختصرا ، وطريق ربيعة التي أوردها هنا أوردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم عن عائشة ، وأوردها في الأطنمة من طريق اسماعيل ابن جعفر عنه عن القاسم مرسلا ، ولا يضر إرساله لأن مالكا أحفظ من اسماعيل وأتقن ، وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم ، وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ، لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها على عائشة أن يكون لهم الولاء ، وقد تقدم مستوفى في كتاب التتق ، وكذا رواه عروة وعمره والاسود وأيمن المكي عن عائشة ، وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ، ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة ، وروى قصة البرمة والحم أنس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي ، وروى ابن عباس قصة تخييرها لما عتقت كما يأتي بعد وطريقه كلها صحيحة . قوله ( كان في بريرة ) تقدم ذكرها وضبط اسمها في أواخر التتق ، وقيل إنها نبطية بفتح النون والموحدة وقيل إنها قبظية بكسر القاف وسكون الموحدة ، وقيل إن اسم أبيها صفوان وأن له محبة ، واختلف في مواليها في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الأنصار ، وكذا هند النسائي من رواية سماك عن عبد الرحمن ، ووقع في بعض المصنف لآل أبي لمب وهو وم من قائله اتفق ومه من أيمن أحد رواة قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة ، وقيل لآل بني هلال أخرجه الترمذي من رواية جرير عن هشام ابن عروة . قوله ( ثلاث سن ) وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات ، وفي حديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود : قضى فيها النبي ﷺ أربع قضيات ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد وأمرها أن تعتد عدة الحرة ، أخرجه الدارقطني ، وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصر على ثلاث ، لكن أخرجه ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الاسود عن عائشة قالت : أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض ، وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله : تعتد عدة الحرة ، وبخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس : تعتد بحيضة ، وقد تقدم البحث في عدة المختلعة وأن من قال الخلع فسخ قال تعتد بحيضة ، وهنا ليس اختيار العتقة نفسها ملاقا فكان القياس أن تعتد بحيضة ، لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة ، وقد أخرجه أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة : إن النبي ﷺ جعل عدة بريرة عدة المطلقة ، وهو شاهد قوي ، لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات . وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين : إن الأمة إذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبد وعدتها عدة حرة ، وقد قدمت في التتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف ، وأن بعضهم أوصلها إلى أربعمائة فائدة ، ولا يخالف ذلك قول عائشة : ثلاث سن ، لأن مراد عائشة ما وقع من الأحكام فيها مقصودا خاصة ، لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد قاعدة يستنبط العالم الفطن منها فوائد جمة وقع التكرار من هذه الحيثية ، وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود ، فإن في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التنصيص أو الاستدباط ، أو اقتصر على الثلاث أو الأربع لكونها أظهر ما فيها وما عداها إنما يؤخذ بطريق الاستنباط ، أو لأنها أهم والحاجة إليها أمس . قال القاضي عياض : معنى ثلاث أو أربع

أنها شرعت في قصتها ، وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها ، وهذا أولى من قول من قال : ليس في كلام عائشة حصر ، ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاختصار على ذلك . قوله ( إنما أعتقت لخصيت ) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر د في أن تقر نعت زوجها أو تفارقه ، وتقر بفتح وتشديد الزاء أي تدوم ، وتقدم في العتق من طريق الأسود عن عائشة د فدعاهما النبي ﷺ فغيرهما من زوجها فاختارت نفسها ، وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة د أن النبي ﷺ قال لبريرة : اذهبي فقد عتقت معك بضمك د زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلا فاعتتاري ، ويبقى تمام ذلك في شرح الباب الذي بعد هذا يباين . قوله ( وقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتقت ) هذه السنة الثانية ، وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط ، وفي رواية فافهم عن ابن عمر الماضية وكذا في هدة طرق عن عائشة د إنما الولاء لمن أعتقت ، ويستفاد منه أن كلمة وإنما ، تفيد الحصر وإلا لما لوم من إثبات الولاء للمعتق نفسه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ، ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان على أحد بغير العتق فيلتقي من أسلم على يده أحد ، وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء للملتقط خلافا للاحق ، ولأن حال إنسانا خلافا لطائفة من السلف ، وبه قال أبو حنيفة . ويؤخذ من هرومه أن الحربي لو أعتق عبدا ثم أسلما أنه يستمر ولاؤه وبه قال الشافعي ، وقال ابن هب البر أنه قياس قول مالك ، ووافق على ذلك أبو يوسف ، وخالف أصحابه فانهم قالوا للعتيق في هذه الصورة أن يتولى من يشاء . قوله ( ودخل رسول الله ﷺ ) زاد في رواية إسماعيل بن جعفر د بيت عائشة . قوله ( والبرمة تفور بلحم ، فحرب اليه خير وأدم ) في رواية إسماعيل بن جعفر د فدعا بالفداء فأبى بغيره . قوله ( ألم أرى البرمة فيها لحم ؟ قالوا : بلى ، ولذلك ذاك لحم تصدق به على بريرة وأنت لا تأكل الصدقة ) وقع في رواية الأسود عن عائشة في الزكاة د وأبى النبي ﷺ بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة ، وكذا في حديث أنس في الهبة ، ويجمع بينهما بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك . ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في كتاب الهبة د فأهدى لها لحم فقبل هذا تصدق به على بريرة ، فان كان الضمير لبريرة فكأنه أطلق على الصدقة عليها هدية لها ، وإن كان لعائشة فلأن بريرة لما تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة . ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عند أحمد وابن ماجه د ودخل على رسول الله ﷺ والمرجل يفور بلحم ، فقال : من أين لك هذا ؟ قلت : أهدته لنا بريرة وتصدق به عليها ، وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة د وكان الناس يتصدقون عليها فتهدي لنا ، وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى ، واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقر ، وفيه نظر بل جاء عن عائشة د تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة ، فهو أولى أن يؤخذ به ، ووقع بعد قوله د هو عليها صدقة ولنا هدية ، من رواية أبي معاوية المذكورة د فساكوه ، وسأذكر فوائده بعد ما بين أن شاء الله تعالى

### ١٥ - باب خيار الأمة تحت العبد

٥٢٨٠ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة وهاشم عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : رأيته عبدا ،

بعض زوج بريرة

[ الحديث ٥٢٨٠ - أطرافه في : ٥٢٨١ ، ٥٢٨٢ ، ٥٢٨٣ ]

٥٢٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا وَقَيْبٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ :  
 ذَلِكَ مُنِيتُ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ - بَعْنَى زَوْجَ بَرِيرَةَ - كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَتْبَعُهَا فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ يَبْكِي عَلَيْهَا

٥٢٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ مُنِيتُ ، عَبْدًا لَبَنَى فُلَانٌ ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَطُوفُ وَرَاءَهَا فِي  
 سِكَكِ الْمَدِينَةِ

قوله ( باب خيار الأمة تحت العبد ) يعنى إذا عتقت ، وهذا مصير من البخارى الى ترجيح قول من قال إن  
 زوج بريرة كان عبداً ، وقد ترجم في أوائل التكميل بحديث عائشة في قصة بريرة ، باب الحرة تحت العبد ، وهو  
 جزم منه أيضاً بأنه كان عبداً ، وبأتى بيان ذلك في الباب الذى يليه ، واعترض عليه هناك ابن المنذر بأنه ليس في  
 حديث الباب أن زوجها كان عبداً ، وإثبات الخيار لها لا يدل لأن المخالف يدعى أن لا فرق في ذلك بين الحر  
 والعبد ، والجواب أن البخارى جرى على عادته من الإشارة الى ما في بعض طرق الحديث الذى يورده ، ولا شك  
 أن قصة بريرة لم تعدد ، وقد رجح عنده أن زوجها كان عبداً فلذلك جزم به ، واقتضت الترجمة بطريق المفهوم أن  
 الأمة إذا كانت تحت حر فعقت لم يكن لها خيار ، وقد اختلف العلماء في ذلك : فذهب الجمهور الى ذلك ، وذهب  
 الكوفيون الى إثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حر أم عبد ، وتمسكوا بحديث الأسود بن يزيد عن عائشة  
 أن زوج بريرة كان حراً ، وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة أو هو قول غيره  
 كما سأبينه ، قال إبراهيم بن إدريس طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران مسلم فسياً أخرجه البيهقي عنه : خالف  
 الأسود الناس في زوج بريرة . وقال الإمام أحمد إنما يصح أنه كان حراً عن الأسود وحده ، وما جاء عن غيره فابس  
 بذلك ، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً ، ورواه علماء المدينة ، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعلموا به فهو  
 أصح شيء ، وإذا عتقت الأمة تحت الحر فعتقها المانق على صحته لا يفسخ بامر مختلف فيه له . وسيأتى ، زيد لهذا بعد  
 بابين . وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حراً على رواية من قال كان عبداً فقال : الرق تعقبه الحرية  
 بلا عكس ، وهو كما قال ، لكن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع  
 فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم إنه لا  
 يصار الى الترجيح مع إمكان الجمع ، والذي يتحصل من كلام محققهم وقد أكثر منه الشافعى ومن تبعه أن محل الجمع  
 إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين ، ومنهم من شرط التساوى في القوة ، قال ابن بطال : أجمع العلماء أن الأمة  
 إذا عتقت تحت عبد فإن لها الخيار ، والمعنى فيه ظاهر لأن العبد غير مكافئ للحر في أكثر الأحكام ، فإذا عتقت  
 ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته أو المفارقة لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار ، واحتج من  
 قال إن لها الخيار ولو كانت تحت حر بأنها عند الزوج لم يكن لها رأى لانقائهم على أن لولاها أن زوجها بغير  
 رضاها فإذا عتقت تعدد لها حال لم يكن قبل ذلك . وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثراً لثبت الخيار للبكر  
 إذا زوجها أبوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الأمة تحت الحر فإنه لم يحدث لها بالعتق حال ترتفع به عن

الحرف كانت كالكتابية تسلم تحت المسلم ، واختلاف في اني تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقا أو فسخا ؟ فقال مالك والاوزاعي والليث : تكون طلاقا بائنة ، وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة ، وقال الباقر بن بكير لا طلاقا . قوله ( عن ابن عباس قال : رأيت عبدا يعني زوج بريرة ) هكذا أورده مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبة ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مربي عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده ، وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة « رأيت يبيكي » وفي رواية له « لقد رأيت يتبعها » ، وأما لفظ مهاب فأخرجه أبو داود من طريق عفان عنه بلفظ « ان زوج بريرة كان عبدا أسود يسمى مغيبا ، فخيرها النبي ﷺ وأمرها أن تعتد » ، وسأله أحمد عن عفان عن مهاب مطبولا وفيه أنها تعتد عدة الحرة . ثم أورد البخاري الحديث من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما « ذلك مغيبك عبد بن فلان » ، يعني زوج بريرة ، وفي الأخرى « كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيبك » ، وهكذا جاء من غير وجه أن اسمه مغيبك ، وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ، ووقع عند العسكري بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره موحدة ، والاول أثبت وبه جزم ابن ماكولا وغيره ، ووقع عند المستغفري في « الصحابة » من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم ، وما أظنك الا تصحيحا . قوله ( عبدا ابني فلان ) عند الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب « كان عبدا أسود لبني المغيرة » ، وفي رواية هشيم عن سعيد بن منصور « وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم » ، ووقع في المعرفة لابن منده مغيبك مولى أحمد بن جحش ، ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي ، لكن عند أبي داود بسند فيه ابن إسحق « وهى عند مغيبك عبد لآل أبي أحمد » ، وقال ابن عبد البر « مولى بني مطيع » والاول أثبت أصح إسناده ويبعد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني جحش من أسد بن خزيمة وبني مطيع من آل عدى بن كعب ، ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم على بعده ، أو اتقل

### ١٦ - باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة

٥٢٨٣ - حدثني محمد أخبرنا عبد الوهاب حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس « أن زوج بريرة كان عبدا يقال له مغيبك ، كأنني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي وذمومه تسيل على لحيتيه » ، فقال النبي ﷺ لعباس : يا عباس ألا تعجب من حب مغيبك بريرة ، ومن بغض بريرة مغيبا . فقال النبي ﷺ : لو راجعته . قالت : يا رسول الله تأمرني ؟ قال : إنما أنا أشفع ، قالت : لا حاجة لي فيه

قوله ( باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة ) أي عند بريرة لرجوع إلى عصمته ، قال ابن المنير : موقع هذه الترجمة من الفقه تسويخ الشفاعة للأحكام عند الخصم في خصمه أن يحط عنه أو يسقط ونحو ذلك ، وتعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع ، وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم ؛ لكن لم يصرح بالترافع إذ رؤية ابن عباس لزوجها يبيكي ، وقول العباس وبعدة لو راجعته ، فيحتمل أن يكون القول عند الترافع لأن الواو لا تقتضي الترتيب . قوله ( حدثني محمد ) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه النسائي عن محمد بن بشير



وابن ماجه عن محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد الباهلي قالوا : حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، وابن بشار وابن المثنى من شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما . **قوله** (حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وعالم شيخه هو الحذاء ، وقد سبق في الباب الذي قبله عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب ، فكان له فيه شيخان لكن رواية خالد الحذاء أتم سياقاً كما ترى ، وطريق أيوب أخرجهما الاسماعيل من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد الوهاب الثقفي ، وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن الثقفي أيضاً وساقه عنهما نحو ما وقع عند البخاري . **قوله** ( يطوف خلفها يمسك ) في رواية وهيب عن أيوب في الباب الذي قبله به يتبعها في سلك المدينة يبكي عليها ، والسلك بكسر الميملة وفتح الكاف جمع سكة وهي الطرق ، ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها ، وأن دمعه تسيل على لحيته يترضاها ليتخثره فلم تفعل ، وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفرفة ، وظاهر قول النبي **ﷺ** في رواية الباب له لو راجعته ، أن ذلك كان بعد الفرفة ، وبه جزم ابن بطال فقال : لو كان قبل الفرفة لقال لو اخترته ، قلت : ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد . وقد تمسك برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيار هنا ، وسيأتي البحث فيه بعد . **قوله** ( يا عباس ) هو ابن عبد المطلب والد راوي الحديث ، وتقدم ما فيه ، وفي رواية ابن ماجه : فقال النبي **ﷺ** للعباس يا عباس ، وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال : أنبأنا خالد هو الحذاء بسنده أن العباس كان كلم النبي **ﷺ** أن يطلب إليها في ذلك ، وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة ، لأن العباس إنما سكن المدينة بعد رجوعهم من هجرة الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ، ويؤيده أيضاً قول ابن عباس أنه شاهد ذلك ، وهو إنما قدم المدينة مع أبيه . ويؤيد تأخر قصتها أيضاً بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافك - أن عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة ، فيبعد وقوع تلك الأمور والمراجعة والمساعدة إلى الشراء والعق منها يومئذ ، وأيضاً فتقول عائشة : إن شاء مواليك أن أعدها لهم عدة واحدة ، فيه إغارة إلى وقوع ذلك في آخر الأمر لأنهم كانوا في أول الأمر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح ، وفي كل ذلك رد على من زعم أن قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك ، وحله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك ، وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك . ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جزم أنها كانت تقدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عقبتها إلى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد أو كانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه ، وأقوى الاحتمالات الأول كما ترى . **قوله** (لو راجعته) كذا في الأصول بمشاة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه ، لو راجعته ، بإثبات تحتانية ساكنة بعد المثناة وهي لغة ضميضة ، وزاد ابن ماجه : فانه أجرو لك ، وظاهره أنه كان له منها ولد . **قوله** ( أنا سئ ) زاد الاسماعيل : قال لا ، وفيه إشعار بأن الأمر لا ينحصر في صيغة أفعل لانه خاطبها بقوله : لو راجعته . فقالت : أنا سئ ، أي تريد بهذا القول الأمر فيجب على ؟ وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح : فقالت : يا رسول الله ، أشيء واجب على ؟ قال : لا . **قوله** ( قال : إنما أنا أشفع ) في رواية ابن ماجه ، إنما أشنع ، أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك . **قوله** ( فلا حاجة لي فيه ) أي فإذا لم نلزمي بذلك لا اختار العود إليه . وقد وقع في الباب الذي بعده : لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده ،

١٧ - باب ٥٢٨٤ - حدثنا عبد الله بن رجاء أخبرنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود  
« أن عائشة أرادت أن تشتري برة فأبى مولاها إلا أن يشتروا الولاء ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال :  
اشترىها وأعتقها ، فأنما الولاء لمن أعتق . وأبى النبي ﷺ بلحم ، فقيل : إن هذا ما تُصدّق به على برة ،  
فقال : هو لها صدقة ولنا هدية »

حدثنا آدم حدثنا شعبة ، وزاد « فخيرت من زوجها »

قوله ( باب ) كذا لم يغير ترجمة ، وهو من متعلقات ما قبله ، وأورد فيه قصة برة عن عبد الله بن رجاء عن  
شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمثابة وموحدة مصنف عن إبراهيم وهو النخعي عن الأسود وهو ابن يزيد  
« أن عائشة أرادت أن تشتري برة ، فساق الفضة مختصرة وصورة سياقه الإرسال ، لكن أوردته في كمفارات  
الآيمان مختصراً عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه « عن الأسود عن عائشة » ، وكذا أوردته في الفرائض عن  
حفص بن غبر عن شعيب وزاد في آخره « قال الحكم : وكان زوجها حراً » ثم أوردته بعده من طريق منصور عن  
إبراهيم عن الأسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه « وخيرت فاختارت نفسها وقالت : لو أعطيت كذا  
وكذا ما كنت معه » ، قال الأسود : وكان زوجها حراً ، قال البخاري : قول الأسود منقطع ، وقول ابن عباس  
« رأيت عبداً » ، أصح . وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك ، وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجاء  
هذه عن آدم عن شعبة ولم يسبق لفظه لكن قال « وزاد : فخيرت من زوجها » ، وقد أوردته في الزكاة عن آدم بهذا  
الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة ، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه لجعل الزيادة من قول  
إبراهيم ولفظه في آخره « قال الحكم قال إبراهيم : ركن زوجها حراً فخيرت من زوجها » ، فظهر أن هذه الزيادة  
مدروجة وحذفها في الزكاة لذلك ، وإنما أوردناها مشيراً إلى أن أصل التخيير في قصة برة ثابت من طريق أخرى  
وقد قال الدارقطني في « العلل » : لم يختلف على هرو عن عائشة أنه كان عبداً ، وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن  
أبيه عن عائشة ، وأبو الأسود وأسامة بن زيد عن القاسم . قلت : وقع لبعض الرواة فيه غلط ، فأخرج قاسم بن  
أصبخ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنبأنا أحمد بن يزيد الممل حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام  
عن أبيه عن عائشة « كان زوج برة حراً » وهذا وهم من موسى أو من أحمد ، فإن الحفاظ من أصحاب هشام ومن  
أصحاب جرير قالوا كان عبداً ، منهم إسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي ، وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود ،  
وهي بن حجر وحديثه عند الترمذي ، وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبداً ،  
قال الدارقطني : وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه . قلت : ورواه شعبة عن  
عبد الرحمن فقال كان حراً ، ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري ، وقد تقدم في المتن قال الدارقطني وقال عمران بن  
حدير عن عكرمة عن عائشة كان حراً وهو وهم ، قلت : في شيبين في قوله حر وفي قوله عائشة ، وإنما هو من رواية  
عكرمة عن ابن عباس ، ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبداً ، وكذا جردم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه  
عند الشافعي والدارقطني وغيرهما ، وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج برة عبداً

وسنده صحيح ، وقال النووي : يؤيد قول من قال انه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ، ولو كان حرا لم يخبرها ، فأخبرت  
وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ، ثم علقت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ، ومثل هذا لا يكاد أحد يقوله إلا توقفا ،  
وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث ، وهي مدرجة من قول عروة ، بين  
ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي . نعم وقع في رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن  
عائشة قالت : كانت بريرة مكاتبه لأناس من الأنصار وكانت تحت عبد ، الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي ،  
وأسامة فيه مقال ، وأما دعوى أن ذلك لا يقال إلا بتوقيف فردودة فإن الاجتهاد فيه مجالا ، وقد تقدم طريقا  
توجيهه من حيث النظر أيضا ، قال الدارقطني : وقال إبراهيم عن الأسود عن عائشة : كان حرا . قلت : وأصرح  
ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية : حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : كان زوج بريرة حرا  
فلما عتقت خبرت ، الحديث أخرجه أحمد عنه ، وأخرج ابن أبي شيبة عن إدريس عن الأعمش بهذا السند عن  
عائشة قالت : كان زوج بريرة حرا ، ومن وجه آخر من النخعي عن الأسود أن عائشة حدثته : أن زوج بريرة كان  
حرا حين أعتقت ، فذلك الروايات المفصلة التي قدمتها آنفا على أنه مدرج من قول الأسود أو من دونه فيكون  
من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه ، وعلى تقدير أن  
يكون موصولا ترجع رواية من قال كان عبدا بالكثرة ، وأيضا قال المرء أعرف بحديثه ، فإن القاسم ابن أخي  
عائشة وعروة ابن أختها وتابعهما غيرهما فروايتها أولى من رواية الأود فانها أقدم بعائشة وأعلم بحديثها والله  
أعلم . ويترجح أيضا بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمة إذا عتقت تحت الحر لا خيار لها ، وهذا بخلاف ما روى  
العراقيون عنها فكان يلزم على أصل مذهبهم أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لا سيما وقد اختلف عنها فيه ،  
وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق ،  
فلذلك قال من قال كان حرا ، ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة : كان عبدا ولو كان حرا لم يخبر ، وأخرجه  
الترمذي بلفظ : أن زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت ، فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الأسود ، ويعارض  
الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل إليه أمره ، وإذا تعارض إسناده واحتمالا احتجج  
إلى الترجيح ، ورواية الأكثر ترجح بها وكذلك الأحفظ وكذلك الألزم ، وكل ذلك موجود في جانب من  
قال كان عبدا . وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق : جواز  
المكاتب بالسخة تقريرا لحكم الكتاب ، وقد روى ابن أبي شيبة في الأول والثاني ، بسند صحيح أنها أول كتابة  
كانت في الإسلام ، ويرد عليه قصة سلمان ، فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء ، وقد  
قيل إن أول مكاتب في الإسلام أبو أمية عبد عمر ، وادعى الروباني أن الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية  
وخلاف . ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستقراض ونحو ذلك ، وفيه إلحاق الاماء  
بالعبيد لأن الآية ظاهرة في الذكور ، وفيه جواز كتابة أحد الزوجين الرقيقين ، ويباح به جواز بيع أحدهما دون  
الآخر ، وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة ، كذا قيل وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من مائنة الاعانة على  
حلقها أن يكون لا مال لها ولا حرفة ، وفيه جواز بيع المكاتب إذا رضى ولم يعجز نفسه إذا وقع التراضي بذلك ،  
وحله من منع على أنها مجزئت نفسها قبل البيع ويحتاج إلى دليل ، وقيل إنما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو

بصيد جدا ويؤخذ منه أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء ، فيتفرع منه اجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنائيات والحدود وغيرها . وقد أكثر بسردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة . ومن ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يمتق تغليبا لحكم الأكثر ، وأن من أدى من النجوم بقدر قيمته يمتق ، وأن من أدى بعض نجومه لم يمتق منه بقدر ما أدى ، لأن النبي ﷺ أفن في شراء بريرة من غير استئصال . وفيه جواز بيع المكاتب والرفيق بشرط العتق ، وأن يبيع الأمة المزوجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره قريبا وأن عتقها ليس طلاقا ولا فسخا للثبوت التخيير ، فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها ، أو ثلاثا لم يقل لها لو راجعته لأنها ما كانت تحمل له إلا بعد زوج آخر ، وأن بيعها لا يبيع لمشتريها وطأها لأن تخييرها يدل على بقاء عاقلة المعصية وأن سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وأن اكتسابه من حين الكتابة يكون له جواز سؤال المكاتب من يمنعه على بعض نجومه وإن لم تحمل ، وأن ذلك لا يقتضي تعجيله ، وجواز سؤال ما لا يضطر السائل اليه في الحال ، وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة ، وجواز تصرفها في مالها بغير إذن زوجها ، وبذلك المال في طلب الأجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ، ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق النصف السلة بأكثر من ثمنها لأن عائشة بذلك نقدا ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد أكثر من النسيئة ، وجواز السؤال في الجملة لمن يتوقع الاحتياج اليه فيتحمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الأولوية . وفيه جواز سعي المرفوق في فسك رقبته . ولو كان بسؤال من يشتري ليعتق وإن أضر ذلك بسيد المرفوق الشارح إلى العتق ، وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة لمفهوم قوله ﷺ ، كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وقد تقدم بسطه في الشروط . ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرفوق عند بيعه لم يصح شرطه ، وإن من شرط شرطاً فاسداً لم يستحق العتق إلا أن علم بتجريمه وأصر عليه ، وإن سيد المكاتب لا يمنعه من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا ، وأن المكاتب إذا أدى نجومه من الصدقة لم يرد لها السيد وإذا أدى نجومه قبل حلها كذلك ، ويؤخذ منه أنه يعتق أخذاً من قول موالى بريرة إن شامت أن تهتسب عليك ، فإن ظاهره في قبول تعجيل ما اتفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول للعتق ، ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق ، واستبدل به على عدم رجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة : أعدتها لهم عدة واحدة ، ولم ينكر ، وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض . وفيه جواز إبطال الكتابة وفسخ عقدتها إذا تراضى السيد والعبد ، وإن كان فيه إبطال التحرير لتقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها المتعثر بها عائشة . وفيه ثبوت الولاء للعتق والرد على من خالفه ، ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة واللقيط والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة . وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها ، وتقديم الحمد والثناء ، وقول أما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة ، وأن من وقع منه ما ينكر استحسب عدم تعيينه ؛ وأن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد اليه وقع متكافأ . وفيه جواز البين فيما لا يحب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء ، وأن لنفي البين لا كفارة فيه لأن عائشة حلفت أن لا تشترط ثم قال لها النبي ﷺ اشترطي ولم ينقل كفارة . وفيه مناجاة الاثنين بمحضرة الثالث في الأمر يستحق منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من النهي الوارد فيه ، وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقا به وجواز

إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة للناس . وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو الرقيق ، واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم يأذنوا في ذلك بخصوصه . وفيه ثبوت الولاء للراة المعتقة فيستثنى من عموم الولاء لحة كلمة النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالارث بخلاف النسب ، وفيه أن السكافر يرث ولأه عتيقه المسلم وإن كان لا يرث قريبه المسلم ، وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ، ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى « الولاء لمن أعطى الورق » أن المراد بالمعطي المالك لا من باشر الاعطاء . مطلقا فلا يدخل الوكيل ، ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد « لمن أعطى الورق وولى النعمة » وفيه ثبوت الخيار للامة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه « انها عتقت فدعاها غيرها فاختارت نفسها » وللعلماء في ذلك أقوال : أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور ، وعنه يمتد خيارها ثلاثا ، وقيل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي ، وقيل يمتد أبدا وهو قول مالك والاوزاعي وأحمد وأحد أقوال الشافعي ، وانفقوا على أنه إن مكنته من وطئها سقط خيارها ، وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن إسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره « إن قربك فلا خيار لك » وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أفتت بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله ، قال ابن عبد البر : لا أعلم لهما مخالفا من الصحابة ، وقال به جمع من التابعين منهم النخعي . السبعة ، واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أو لا ؟ على قواين للعلماء أحدهما عند المناذلة لا فرق ، وعند الشافعية تعذر بالجهل ، وفي رواية الدارقطني : إن وطئها فلا خيار لك ، ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجها عيبا ثم مكنته من الوطء بطل خيارها . وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة ، وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي ﷺ « لو راجعته » ولا حجة فيه والامكان لها اختيار قمتين حمل المراجعة في الحديث على معناها الأقوى والمراد رجوعها إلى عصمتها ، ومنه قوله تعالى ( فلا جناح عليهما أن يتراجعا ) مع أنها في المطلق ثلاثا . وفيه إبطال قول من زعم استحالة أن يحب أحد الشخصين الآخر والآخر يبيضه لقول النبي ﷺ « ألا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا ؟ » نعم يؤخذ منه أن ذلك هو الأكثر الأغلب ، ومن ثم وقع التعجب لأنه على خلاف المعتاد ، وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به أن يكون ذلك بما ظهر من كثرة استحالة مغيث لها بأنواع من الاستحالات كإظهاره حبها وتردده خلفها وبسكانه عليها مع ما ينضم إلى ذلك من استنائه لها بالقول الحسن والوعد الجليل ، والعادة في مثل ذلك أن يميل القلب ولو كان نائرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ، ولا يلزم منه ما قال الأولون . وفيه أن المرأة إذا خيم بين مباحين فأمر ما ينقمه لم يلم ولو أضر ذلك برفيقه . وفيه اعتبار الكفاءة في الحرية . وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولى لها ، وأن من خير أمراته فاخترت قراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم ، وأنها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق . وكثير بعض من تكلم على حديث بريرة هنا في سرد تفاريع التخيير . وفيه أن المرأة إذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق ، كذا قيل وهو مبنى على أن ذلك وقع قبل اختيارها الفراق ولم يقع إلا بهذا الكلام وفيه من النظر ما تقدم . وفيه جواز دخول النساء الأجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا . وفيه أن المسكنة لا ياحتملها في العتق ولها ولا زوجها . وفيه تحريم الصدقة على النبي

ﷺ مطعنا ، وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كأزواجه ومواليه ، وأن موالى أزواج النبي ﷺ لا تحرم عليهم الصدقة وإن حرمت على الأزواج ، وجواز أكل الفنى ما تصدق به على الفتيير إذا أهداه له وبالصبيح أولى ، وجواز قبول الفنى هدية الفقير . وفيه الفرق بين الصدقة والهدية في الحكم . وفيه نصح أهل الرجل له في الأمور كلها وجواز أكل الإنسان من طعام من يسر بأكله منه ولو لم يأذن له فيه بخصوصه ، وبأن الأمة إذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا حجر لعتقها عليها إذا كانت رشيدة ، وأنها تتصرف في كسبها دون إذن زوجها إن كان لها زوج . وفيه جواز الصدقة على من يمونه غيره لأن عائشة كانت تمنون بريرة ولم ينكر عليها قبولها الصدقة ، وأن لمن أهدى لأهله شيء أن يشرك نفسه معهم في الأخيار عن ذلك لقوله د وهو لنا هدية ، وإن من حرمت عليه الصدقة جاز له أكل عينا إذا تغير حكمها ، وأنه يجوز للمرأة أن تدخل إلى بيت زوجها مالا يملكه بغير علمه ، وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بآلاته ورقوده ، وجواز أكل المرء ما يجده في بيته إذا غلب الحل في العادة ، وأنه ينبغي تعريفه بما يخفى توقيفه عنه ، واستحباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان حكم أو رفع شبهة وقد يجب ، وسؤال الرجل عما لم يهدده في بيته ، وأن هدية الأدنى للأعلى لاستسلام الإثابة مطلقا ، وقبول الهدية وإن نزر قدرها جبر للهدى ، وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدى له ولا يحتاج إلى التصريح بالقبول ، وإن لمن تصدق عليه بصدقة أن يتصرف فيها بما شاء ولا ينص أجر المتصدق ، وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذا لم يكن فيه شبهة ، ولا عن الذبيحة إذا ذبحت بين المسلمين ، وإن من تصدق عليه قليل لا يتسخطه . وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات ، وسؤال العالم عن الأمور الدينية ، وإعلام العالم بالحكم لمن رآه يتماطى أسبابه ولو لم يسأل ، ومشاورة المرأة إذا ثبت لها حكم التخير في فراق زوجها أو الإقامة عنده ، وأن على الذي يثار بطل النصيحة . وفيه جواز غائفة المشير فيما يشير به في غير الواجب ، واستحباب شفاعته الحاكم في الرقي بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار ، ولا لوم على من خالف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع ، وترجم له الناس في شفاعته الحاكم في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ، ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعته لا يسوغ فيما نشق الإجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب . وفيه جواز الشفاعته قبل أن يسألها المشفوع له لأنه لم يقل أن مغيثا سأل النبي ﷺ أن يشفع له ، كذا قيل ، وقد قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي ﷺ في ذلك فيحتمل أن يكون مغيث سأل العباس في ذلك ويحتمل أن يكون العباس ابتداء ذلك من قبل نفسه شفقة منه على مغيث ، ويؤخذ منه استحباب إدخال السرور على قلب المؤمن . وقال الشيع أبو محمد بن أبي حمزة نفع الله به : فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل إجابته ، وإن المشفوع عنده إذا كان دون قدر الشافع لم تمتنع الشفاعته ، قال : وفيه تنبيه الصاحب صاحبه على الاعتبار بآيات الله وأحكامه لتعجيب النبي ﷺ العباس من حب مغيث بريرة ، قال : ويؤخذ منه أن نظره ﷺ كان كله بمحضر وفكر ، وأن كل ما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به . وفيه حسن أدب بريرة لأنها لم تفصح برد الشفاعته وإنما قالت د لا حاجة لي فيه . وفيه أن فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغيث وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبها ، وفي ترك التكثير عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله ممن يضع منه ما لا يليق بمنصبه إذا وقع بغير اختياره ، ويستنبط من هذا معلنة أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث

يظهر منهم مالا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه ، وفيه استحباب الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا ، وتأكيده الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد لقوله عليه السلام : « انه أبو ولدك » ، ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها ، وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وان الولد يثبت بالفراش والحكم بظاهر الامر في ذلك . قلت : ولم أف على تسمية أحد من أولاد بريرة ، والكلام محتمل لان يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر . وفيه جواز نسبة الولد الى أمه . وفيه أن المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت معتوقة ، وجواز خطبة الكبير والشريف لمن هو دونه . وفيه حسن الادب في مخاطبة حتى من الأعلى مع الأدنى ، وحسن التلطف في الشفاعة . وفيه أن للعبد أن يخاطب مطلقته بغير إذن سيده ، وأن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبى اذا خطبها لمطلقها ، وأن فسخ النكاح لا رجعة فيه إلا بنكاح جديد ، وأن الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لأنه بغير اختيار ، وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الأمور الدنيوية ومن الدينية بطريق الاولى ، وأنه لا عار على الرجل في إظهار حبه لزوجته ، وأن المرأة اذا أبغضت الزوج لم يكن لولائها إكراهها على عشرته ، وإذا أحبته لم يكن لولائها التفريق بينهما ، وجواز ميل الرجل الى امرأة يطعم في تزويجها أو رجعتها ، وجواز كلام الرجل لمطلقته في الطرق واستعطافها لها وانابها أين سلكت كذلك ، ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة ، وجواز الاخبار عما يظهر من حال المرأة وان لم تفصح به لقوله عليه السلام : « أنا امرئى ، ظاهر في أنه لو قال : نعم » لقبلت شفاعته ، فلما قال : لا ، علم أنه رد عليها ما فهم من المنه في امتثال الامر ، كذا قيل وهو متكلف ، بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتنان ، فلما عرض عليها ما عرض استفسلت هل هو أمر فيجب عليها امتثاله ، أو مشورة فتتخير فيها ؟ وفيه أن كلام الحاكم بين الخصوم في مشورة وشفاعة ونحوهما ليس حكما . وفيه أنه يجوز لمن سئل قضاء حاجة أن يشترط على الطالب ما يعود عليه نفسه ، لأن عاقبة شرط أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن دفعة واحدة . وفيه جواز أداء الدين على المدين ، وأنه يبرأ بأداء غيره منه ، واقتناء الرجل زوجته فيما لها فيه حظ وغرض اذا كان حقا ، وجواز حكم الحاكم لزوجته بالحق ، وجواز قول مشترى الرقيق اشتريته لأعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع ، وجواز المعاملة بالدرهم والدنانير عددا اذا كان قدرهما بالسكناية معلوما لقولها وأعداها ، ولقولها وتسع أواق ، ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة . وفيه جواز عقد البيع بالكتابة لقوله « غنيتها » ومثله قوله عليه السلام : « لا بى بكرى » حديث الهجرة « قد أخذتها بالثمن » . وفيه أن حق الله مقدم على حق الأدنى لقوله « شرط الله أحق وأوثق » ومثله الحديث الآخر « دين الله أحق أن يقضى » وفيه جواز الاشتراك في الرقيق لتكرار ذكر أهل بريرة في الحديث ، وفي رواية « كانت لناس من الأنصار » ويحتمل مع ذلك الوحدة وإطلاق ما في الخبر على المجاز . وفيه أن الأيدى ظاهرة في الملك ، وأن مشترى السلعة لا يسأل عن أصلها اذا لم تكن ربية . وفيه استحباب إظهار أحكام المعقد للعالم بها اذا كان العاقد يجملها . وفيه أن حكم الحاكم لا يغير الحكم الشرعى فلا يحمل حراما ولا عكسه . وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة ودوايتهما . وفيه أن البيان بالقول أقوى من القول ، وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة ، وفيه أن الحاجة اذا اقتضت بيان حكم عام وجب إعلانه أو نذبه بحسب الحال . وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث ،

والإقتصار على بعضه بحسب الحاجة ، فإن الواقعة واحدة وقد رويت بألفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخر ولم يقدح ذلك في صحته عند أحد من العلماء . وفيه أن العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس أنها أمرت أن تعد عدة الحرة ، ولو كان بالرجال لأمرت أن تعد عدة الإماء . وفيه أن عدة الأمة إذا عتقت تحت عبد فاخارت نفسها ثلاثة قروء ، وأما ما وقع في بعض طرق ، د نعتد بحبضة ، فهو مرجوح ، ويحتمل أن أصله د نعتد بحبض ، فيكون المراد جنس ما تستبرى به رجها لا الوحدة . وفيه تسمية الأحكام سنا وإن كان بعضها واجبا ، وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث . وفيه جواز جبر السيد أمته على تزويج من لا تختاره إما لسوء خلقه أو خلقه . وهي بالعدد من ذلك ، فقد قيل إن بيرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها . وفيه أن أحد الزوجين قد يفيض الآخر ولا يظهر له ذلك ، ويحتمل أن تكون بيرة مع بعضها مغنيا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامله بما يقتضيه البغض إلى أن فرج الله عنها . وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له إذا جهله ، واستقلال المالك بتمتعين نفسه ، وإطلاق الأهل على السادة وإطلاق العبيد على الأرقاء ، وجواز تسمية العبد مغنيا ، وأن مال الكتابة لا أحد لا كثره ، وأن للعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب العتق ، وجواز الهدية لأهل الرجل بغير استئذانه ، وقبول المرأة ذلك حيث لا رية . وفيه سؤال الرجل عما لم يعده في بيته ، ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سياق المدح ، ولا يسأل عما عهد ، لأن معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يقول لأهله أين ذهب ؟ وهنا سألهم النبي ﷺ عن شيء رآه وعائنه ثم أحضر له غيره فسأل عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتركون إحضاره له شيئا عليه بل لتوهم تحريره ، فأراد أن يبين لهم الجواز . وقال ابن دقيق العيد : فيه دلالة على قبض الإنسان في السؤال عن أحوال منزله وما عهده فيه قبل والاول أظهر ، وعندى أنه مبنى على خلاف ما انبنى عليه الاول ، لأن الاول بنى على أنه علم حقيقة الأمر في اللحم وأنه ما تصدق به على بيرة ، والثاني بنى على أنه لم يتحقق من أين هو لجائز أن يكون ما أهدي لأهل بيته من بعض الزماني كأقاربها مثلا ولم يتعين الاول . وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إليه إذا لم يظن تحريره أو ظهر فيه شبهة . إذ لم يسأل النبي ﷺ عن تصدق على بيرة ولا عن حاله ، كذا قيل ، وقد تقدم أنه ﷺ هو الذي أرسل إلى بيرة بالصدقة فلم يتم هذا

### ٦٨ - باب قول الله تعالى :

(وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَّ ، وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ)

٥٢٨٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مَرْكَاتٍ إِذَا سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ النَّصْرَانِيَّةِ

وَالْيَهُودِيَّةِ ، قَالَ : إِنْ اللَّهُ حَرَّمَ الْمُشْرَكَاتِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ، وَلَا أَعْلَمُ مِنَ الْإِشْرَاقِ شَيْئًا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ تَقُولَ لِلرَّأَةِ رَبُّهَا عِيسَى ، وَهُوَ عَبْدٌ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ

قوله ( باب قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات ) كذا للأكثر ؛ وساق في رواية كريمة إلى قوله ( ولو أعجبكم ) ولم يبت البخاري حكم المسألة إتيان الاحتمال ههنا في تأويلها ، فالأكثر أنها على العموم وأنها خصت



بآية المائدة ، وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الاوثان والمجوس حكاية ابن المنذر وغيره . ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشرار شيئا أكثر من أن تقول المرأة ربها عيسى ، وهذا يصير منه الى استمرار حكم عموم آية البقرة ، فكأنه يرى أن آية المائدة منسوخة وبه حرم ابراهيم الحربي ، وردده النحاس لحمله على التورع كما سيأتي ، وذهب الجمهور الى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ فيبقى سائر المشركات على أصل التحريم . وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة ، وأطلق ابن عباس أن آية البقرة منسوخة بآية المائدة ، وقد قيل إن ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الأوثان أنه حرم ذلك اهـ ، لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال : كان ذلك والمسلمات قليل ، وهذا ظاهر في أنه خص الإباحة بمال دون حال . وقال أبو عبيد : المسلمون اليوم على الرخصة . وروى عن عمر أنه كان يأمر بالنزوة هنن من غير أن يحرمن . وزعم ابن المرباط تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السياق ، لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لا من يوحده ، وله أن يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم ، وقد فصل كثير من العلماء كالشافعية بين من دخل آباءهما في ذلك الدين قبل التعريف أو النسخ أو بعد ذلك ، وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه ، وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الايمان ، فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات ، وجاء عن حذيفة أنه قرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور ، وقال ابن بطال هو عجوز بالجماعة والتزويل ، وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين ، وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى ﴿ أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ﴾ لكن لما أخذ النبي ﷺ الجزية من المجوس دل على أنهم أهل كتاب ، فكان القياس أن تجرى عليهم بقية أحكام الكتابيين ، لكن أجيب عن أخذ الجزية من المجوس أنهم اتبعوا فيهم الخبر ، ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذباح ، وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الذباح إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن

٥٢٨٦ - حدثني ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ابن جريج . وقال عطاء عن ابن عباس « كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين ، كانوا مشركي أهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ، ومشركي أهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم . وكان إذا هاجرت امرأة من أهل الحرب لم يُنكح حتى تيمم وتطهر ، فإذا طهرت حل لها النكاح ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردَّت إليه ، وإن هاجر عبد منهم أو أمة فيها حران ، ولها ما للهاجرين . ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد ، وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين أهل العهد لم يردوا وردت أمتهم »

٥٢٨٧ - وقال عطاء عن ابن عباس وكانت قريبة ابنة أبي أمية عند عمر بن الخطاب ، فطلقها ، فنزوها معاوية بن أبي سفيان . وكانت أم الحكم بنت أبي سفيان تحت عياض بن غنم الزهري ، فطلقها ، فنزوها عبد الله بن عثمان الثقفي .

قوله ( باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن ) أي قدرها ، والجمهور على أنها تعد عدة الحرة ، وعن أبي حنيفة يكفي أن تستبرأ بمحضة . قوله ( أنا أنا هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( وقال عطاء ) هو معطوف على شيء محذوف ، كأنه كان في جملة أحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال ، وقال عطاء ، كما قال بعد فراغه من الحديث ، قال وقال عطاء ، فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما أشار إليه من أنه مثل حديث مجاهد . وفي هذا الحديث بهذا الإسناد عدة كالتى تقدمت في تفسير سورة نوح . وقد قدمت الجواب عنها ، وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء المذكور هو الخراساني ، وأن ابن جريج لم يسمع منه التفسير وإنما أخذه عن أبيه عثمان عنه . عثمان ضعيف ، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس . وحاصل الجواب جواز أن يكون الحديث عند ابن جريج بالأسنادين ، لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال ، مع كون الذى نبه على العلة المذكورة هو على بن المديني شيخ البخاري المشهور به ، وعليه يعول غالبا في هذا الفن خصوصا لحل الحديث . وقد ضاع مخرج هذا الحديث على الاسماعيلي ثم على أبي نعيم فلم يخرجوا إلا من طريق البخاري نفسه . قوله ( لم نخطب ) بضم أوله ( حتى تحيض وتطهر ) تمسك بظاهره الخفية ، وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاث حيض ، لأنها صارت بإسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف ما لو سببت . وقوله ( فإنه هاجر زوجها معها ) يأتي الكلام عليه في الباب الذى بعده . قوله ( وإن هاجر عبد منهم ) أى من أهل الحرب . قوله ( ثم ذكر من أهل العهد مثل حديث مجاهد ) يحتمل أن يعنى بحديث مجاهد الذى وصفه بالملية الكلام المذكور بعد هذا وهو قوله ( وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين إلخ ) ، ويحتمل أن يريد به كلاما آخر يتعلق بنساء أهل العهد وهو أولى ، لأنه قسم المشركين الى قسمين : أهل حرب ، وأهل عهد . وذكر حكم نساء أهل الحرب ثم حكم أرقائهم ، فكأنه أحال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ، ثم عقبه بذكر حكم أرقائهم . وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نعيم عنه في قوله ( وإن قاتلكم شيء من أزواجكم الى السفك فماتن ) أى إن أصبتم مغنا من قريش فاعطوا الذين ذهب أزواجهم مثل ما أنفقوا عوضا ، وسيأتى بسط هذا في الباب الذى يليه . قوله ( وقال عطاء عن ابن عباس ) هو موصول بالاسناد المذكور أولا عن ابن جريج كما بينته قبل . قوله ( كانت قريبة ) بالقاف والموحدة مصغرة في أكثر النسخ ، وضبطها الدمياطى بفتح القاف وتبعه الذهبي ، وكذلك هو في نسخة معتدلة من طبقات ابن سعد . وكذا للكشميني في حديث عائشة الماضى في الشروط . ولا كثر بالتصغير كالذى هنا ، وحكى ابن النين في هذا الاسم الوجهين . وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد نفتح . قوله ( ابنة أبي أمية ) أى ابن المفيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم ، وهى أخت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهذا ظاهر في أنها لم تكن أسلمت في هذا الوقت ، وهو ما بين عمرة الحديبية وفتح مكة ، وفيه نظر لأنه ثبت في النسائى بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي ﷺ بها فقيه ، وكانت أم سلمة

توضع زينب بنتها لجاه عمار فأخذها ، لجاه النبي ﷺ فقال : أين زنا ب ؟ قالت قرية بنت أبي أمية صادقها  
هذه : أخذها عمار ، الحديث فهذا يقتضي أنها هاجرت قديما لان تزويج النبي ﷺ بأم سلة كان بعد أحد وقيل  
الحديث بثلاث سنين أو أكثر ، لكن يحتمل أن تكون جاءت الى المدينة زائرة لأختها قبل أن تسلم ، أو كانت  
مقيمة عند زوجها عمر على دينها قبل أن تنزل الآية ، وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون  
حيثما سلة . لكن يرد أنه أن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لما نزلت ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) فذكر  
القصة وفيها وطلقي عمر امرأتين كانتا له بمكة ، فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ، ويحتمل أن يكون  
لام سلة أختان كل منهما تسمى قرية تقدم اسلام احداهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج أم سلة وتأخر اسلام  
الأخرى وهي المذكورة هنا ، ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في « الطبقات » قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم  
سلة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وأم حكيم ، وساق بسند صحيح أن قرية  
قالت لعبد الرحمن وكان في خلفه شدة : لقد حذروني منك ، قال : فأمرك بيديك ، قالت : لا أختار على ابن الصديق  
أحدا . فأقام عليها ، وتقدم في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان  
والمسور فذكر الحديث ثم قال « وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قرية وابنة أبي جبرول ، فتزوج قرية  
مما رية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة ، وهو مطابق لما هنا وزائد عليه ، وتقدم من وجه آخر مثله لكن قال  
« وتزوج الأخرى صفوان بن أمية ، فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما تزوج قبل الآخر . وأما بنت أبي جبرول فوقع  
في المغازي الكبرى لابن إسحق « حدثني الزهري عن عروة أنها أم كلثوم بنت عمرو بن جبرول ، فكان أباهما كني  
باسم والده ، وجبرول بفتح الجيم ، وقد بينت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل « وبلغنا » هو الزهري  
وبينته هناك من وصله عنه من الرواة . وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية يني طلحة مسلما بهم من  
موسى بن طلحة عن أبيه قل لما نزلت هذه الآية ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) طلقت امرأتين أروى بنت  
ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وطلقي عمر قرية وأم كلثوم بنت جبرول ، وقد روى الطبري من طريق سلة بن  
الفضل عن محمد بن إسحق قال « قال الزهري : لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت  
ربيعة فرق بينهما الاسلام ، حتى نزلت ( ولا تمسكوا بعصم الكوافر ) ثم تزوجا بعد أن أسلمت خالد بن سعيد بن  
العاصي . واختلف في ترك رد النساء إلى أهل مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديثية على أن من جاء  
منهم إلى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين إليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فنع المسلمين من ردوه  
أو لم يدخلن في أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية ؟ وقد تمسك من قال بالثاني  
بما وقع في بعض طرقه « على أن لا يأتيك منا رجل إلا رددته » ففهموه أن النساء لم يدخلن . وقد أخرج ابن أبي  
حاتم من طريق مقاتل بن حيان « أن المشركين قالوا للنبي ﷺ : رد علينا من هاجر من فاسقنا ، فان شرطنا أن من  
أتاك منا أن ترد علينا . فقال : كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء ، وهذا لو ثبت كان قاطعا للزاع ، لكن  
يؤيد الاول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها يسألون  
ودعا فلم يردوا لما نزلت ( إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات ) الآية ، والمراد قوله فيها ( فلا ترجعهن إلى الكفار )  
وذكر ابن الطلاح في أحكامه أن سبيعة الأسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها ، فنزلت الآية ، فرد على زوجها

مهرها والذي أنفق عليها ولم يردّها ، واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبيعة الأسلية مات عنها سعد بن خولة وهو من شهد بدرا في حجة الوداع ، فانه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ، ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة إنما تزوجها بعد أن هاجرت ، ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلّم يومئذ ، وقد ذكرت في أول الشروط أسماء عدة من هاجر من نساء الكفار في هذه القصة

٢٠ - **باب** إذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت القمّي أو الحربى . وقال عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس « إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرّمت عليه » . وقال داؤد عن إبراهيم الصائغ مثل عطاه عن امرأة من أهل العبد أسلمت ثم أسلم زوجها في المدة أهى امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن نشاء هى بنكاح جديد وصداق . وقال مجاهد : إذا أسلم في المدة يتزوجها ، وقال الله تعالى ﴿ لا هنّ حلالٌ لهم ولا هم يحلونّ لهنّ ﴾ . وقال الحسن وقادة في مجوسيين أسلم : ما قلّ نسكاحهما ، وإذا سبق أحدهما صاحبه وأبى الآخر بانت لاسبيل له عليها ، وقال ابن جريج قلت لعطاء : امرأة من المشركين جاءت إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها لقوله تعالى ﴿ وآتوهم ما أنفقوا ﴾ ؟ قال : لا ، إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد . وقال مجاهد : هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش »

٥٧٨٨ - **حديث** يحيى بن بكير . حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ج . وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب حدثني بنس قال ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « كانت للؤمنات إذا هاجرن إلى النبي ﷺ يمتحنهنّ » بقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنهنّ ﴾ إلى آخر الآية . قالت عائشة فن أقر بهذا الشرط من المؤمنات قد أقر بالحنّة ، فكان رسول الله ﷺ إذا أقررنّ بذلك من قولنّ قال لمن رسول الله ﷺ : انظرنّ قد بايعكن . لا والله ما مسّت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، غير أنه بايهنّ بالكلام ، والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء إلا بما أمره الله ، يقول لمن إذا أخذ عليهنّ : قد بايعكن . كلاما »

قوله ( باب إذا أسلمت المشرقة أو النصرانية تحت القمّي أو الحربى ) كذا انقصر على ذكر النصرانية وهو مثال وإلا فاليهودية كذلك ، فلو صبر بالكتابة لكان أشمل ، وكأنه واعي لفظ الأمر المنقول في ذلك ولم يجرم بالحكم لإشكاله ، بل أورد الترجمة مورد السؤال فقط ، وقد جرت طرده أن دليل الحكم لنا كفى محتملا لا يجرم بالحكم ، والمراد بالترجمة بيان حكم إسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرة بينهما بمجرد إسلامها ، أو يثبت لها الخيار ، أو يوقف في المدة فإن أسلم استمر النكاح والاقتت الفرة بينهما وفيه مختلف مشهور وتفاصيل بطول شرحها ، وميل البخاري إلى أن الفرة تقع بمجرد الإسلام كما سيأتي . قوله ( وقد عبد الوارث عن خالد ) هو

الخذاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصولا عن عبد الوارث ، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الخذاء نحوه . قوله ( إذا أسلت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه ) وهو عام في المدخول بها وغيرها ، ولكن قوله « حرمت عليه » ليس بصريح في المراد . ووقع في رواية ابن أبي شيبة « فهي أملاك اليهودي أو النصراني فتسلم فقال » يفرق بينهما الاسلام ، يملو ولا يمل عليه ، وسنده صحيح . قوله ( وقال داود ) هو ابن أبي الفرات ، واسم أبي الفرات عمرو بن الفرات ، وإبراهيم الصائغ هو ابن مبيون . قوله ( سئل عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن امرأة من أهل العهد أسلت ثم أسلم زوجها في العدة أمي امرأته ؟ قال : لا ، إلا أن تشاء هي بنسكاح جديد وصداق ) وصلة ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء بمعناه ، وهو ظاهر في أن الفرة تقع بالاسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة . قوله ( وقال مجاهد إذا أسلم في العدة يتزوجها ) وصلة الطبري من طريق ابن أبي نجيح عنه . قوله ( وقال الله الخ ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري ، وهو استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب ، وهو معارض في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يريد بقوله « لم تخطب حتى تحيض وتطهر » انتظار اسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل أيضا أن تأخير الخطبة إنما هو لكون المعتدة لا تخطب مادامت في العدة ، فلي هذا الثاني لا يبق بين الخبرين تضاد ، وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طارس والثوري وفقهاء الكوفة ووافقهم أبو ثور واختاره ابن المنذر واليه جرح البخاري ، وشروط أهل الكوفة ومن وافقهم أن يمرض هل زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع إن كانا معا في دار الاسلام ، ويقول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو عبيد ، واحتج الشافعي بقصة أبي سفيان لما أسلم حام الفتح يمر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المخازي ، فانه لما دخل مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيته وأسكرت عليه لاسلامه فأشار عليها بالاسلام فأسلمت بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر تجديد عقد ، وكذا وقع جماعة من الصحابة أسلمت نسأؤم فليهم كحكيم بن حزام وعكرمة بن أبي جهل وغيرها ولم ينقل أنه جددت عقود أنسكحتهم ، وذلك مشهور عند أهل المخازي لا اختلاف بينهم في ذلك ، إلا أنه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي أسلمت قبله ، وأما ما أخرج مالك في « الموطأ » عن الزهري قال : لم يبلغنا أن امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب الا فرقت مجرتها بينها وبين زوجها ، فهذا محتمل للقولين لأن الفرة محتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة . وأخرج حماد بن سلمة وعبد الرزاق في مصنفهما بإسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي أن نصرانيا أسلت امرأة فظهرها محررا إن شاءت فارقته وإن شاءت أقامت عليه . قوله ( وقال الحسن وقاتدة في يوسيين أسلما : هما على نكاحهما فإذا سبق أحدهما صاحبه ) بالاسلام ( لا سبيل له عليها ) . أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ « فقد بانت منه » ، وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضا بسند صحيح عنه بلفظ « فإذا سبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها إلا بخطبة » . وأخرج أيضا عن عكرمة وكتاب عمرو بن عبد العزيز نحو ذلك . قوله ( وقال ابن جرير : قلت لعطاء امرأة من المشركين جلت

إلى المسلمين أيعاوض زوجها منها ) وقع في رواية ابن عساكر أيعاوض بغير واو . وقوله ( لقوله تعالى ﴿ وَأَتَوْكُم مَّا أَنْفَقُوا ﴾ ) قال لا إنما كان ذلك بين النبي ﷺ وبين أهل العهد . وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء رأيت اليوم امرأة من أهل الشرك فذكره سواء ، وعن معمر عن الزهري نحو قول مجاهد الآتي وزاد : وقد انقطع ذلك يوم الفتح فلا يعاوض زوجها منها بشئ . **قوله** ( وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي ﷺ وبين قريش ) وصلة ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ؛ وَإِسْأَلُوا مَا أَنْفَقُوا ﴾ قال : من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليعطاهم الكفار صدقاتهم وليسكروهم ، ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد ﷺ فكذلك ، هذا كله في صلح كان بين النبي ﷺ وبين قريش ، وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه آخر عن الزهري قال : بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرروا بما أنفق المسلمون على أزواجهم ، أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسألة لم يردوها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه . وكذا بعكسه ، فامتثل المسلمون ذلك وأعطاهم ، وأبى المشركون أن يمثلوا ذلك لحبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فلما نزلت ﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الْكُفَّارِ فَعَقِبْتُمْ ﴾ قال والعباءة مطيورة إلى من هاجرت امرأة من الكفار إلى الكفار . وأخرج هذا الأثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه : فلو ذهبت امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين ففقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم الآتي آمن وهاجرن ، ثم ردوا إلى المشركين فضلا إن كان بق لهم ، ووقع في الأصل : فأمر أن يطلى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار الآتي هاجرن ، ومعناه أن العقب المذكور في قوله ﴿ فَعَقِبْتُمْ ﴾ أي أصبتم ، من صدقات المشركات عرض ما فات من صدقات المسلمين ، وهذا تفسير الزهري ، وقال مجاهد أي أصبتم غنيمة فاعطوا منها . وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري ، لكن حله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء . وهو محل حسن . وقوله في آخر الخبر المذكور : وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها ، وهذا الذي لا يرد ظاهر ما دللت عليه الآية والقصص ، لأن منهن من ارتدت بعد أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطى زوجها المسلم ما أنفق عليها ، فعلى تقدير أن تكون مسألة فالنفي مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأهاليات مثلا ، أو الحصر على عمومته فتكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلا فهربت منه إلى الكفار ، وبقيده رواية يونس الماضية . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ﴾ قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فتزوجها رجل ثقي ، ولم ترده امرأة من قريش غيرها ، ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا ، فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري ، لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي ﷺ ، وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم ، وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا فِي الْكُفْرِ ﴾ مشركة وأن عياض بن غنم فارقه لذلك فتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي ، فهذا أصح من رواية الحسن . ( تنبيه ) : استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان ، فذكر أثر صلاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى ﴿ وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ

من أرواحكم إلى الكفار فها قبتم ) ثم ذكر أن مجاهد الملقب لدعوى عطاء أن ذلك كان خاصا بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انقطع يوم الفتح ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسئلة تحت المشرک لا تتظار إسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك ، وأن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تتر تحت زوجها المشرک أصلا ولو أسلم وهي في العدة ، وقد ورد في أصل المسئلة حديثان متماضان : أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحق قال وحدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص وكان إسلامها قبل إسلامه بست سنين هل النكاح الاول ولم يحدث شيئا ، وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي ، وقال الترمذی لا بأس بإسناده ، وصححه الحاكم ، ووقع في رواية بعضهم بعد سنتين ، وفي أخرى بعد ثلاث ، وهو اختلاف جمع بينه على أن المراد بالست ما بين حجة زينب وإسلامه وهو بين في المغازی فإنه أمر بيدر فأرسلت زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء ، وشرط النبي ﷺ عليه أن يرسل له زينب فوق له بذلك ، وإليه الإشارة في الحديث الصحيح بقوله ﷺ في حقه وحدثني فصدقتي ، وحدثني فوق لي ، والمراد بالسنتين أو الثلاث ما بين نزول قوله تعالى ( لا هن حل لم ) وقدمه مسلما فإن بينهما سنتين وأشهر . الحديث الثاني أخرجه الترمذی وابن ماجه عن رواية حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أن الذي ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد ، قال الترمذی : وفي إسناده مقال . ثم أخرج عن يزيد بن هارون أنه حدث بالحديثين عن ابن إسحق وعن حجاج بن أرطاة ثم قال يزيد : حديث ابن عباس أقوى إسنادا ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب ، يريد عمل أهل العراق ، وقال الترمذی في حديث ابن عباس : لا يعرف وجهه ، وأشار بذلك إلى أن ردها إليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه المدة ، ولم يذهب أحد إلى جواز تقرير المسئلة تحت المشرک إذا تأخر إسلامه عن إسلامها حتى انقضت عدتها ، ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر قال بجوازه ورده بالاجماع المذكور ، وتمعق بثبوت الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن ابراهيم النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما بطرق قوية ، وبه أتى حماد شيخ أبي حنيفة ، وأجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وإن لم تجر العادة غالبية ولا سيما إذا كانت المدة إنما هي سنتان وأشهر فإن الحيض قد يبطل عن ذوات الافراء لعارض علة أحيانا . وبما حصل هذا أجاب البيهقي ، وهو أولى ما يقتضيه في ذلك . وحكى الترمذی في العلل المفرد ، عن البخاري أن حديث ابن عباس أصح من حديث عمرو بن شعيب ، وعلته تدليس حجاج بن أرطاة ، وله علة أشد من ذلك وهي ما ذكره أبو حنيفة في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وإنما حمله عن الثوري والعزمي ضعيف جدا ، وكذا قال أحمد بعد تفريجه ، قال : والعزمي لا يساوي حديثه شيئا ، قال : والصحيح أنهما أثرا على النكاح الاول . وجنح ابن عبد البر إلى ترجيح حديث مادل عليه حديث عمرو بن شعيب وأن حديث ابن عباس لا يخالفه قال : والجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما ، لحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول ، أي بشرطه ، وأن معنى قوله لم يحدث شيئا ، أي لم يزد على ذلك شيئا ، قال : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه برفوع عقد جديد ومهر جديد والأخذ بالصریح أولى من الأخذ بالمتحمل ، ويؤيده مذهب ابن عباس المحكي

عنه في أول الباب فإنه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب ، فإن كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلعلمه كان يرى تخصيص ما وقع في قصة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أتباعه كطاء وجماعة ، ولهذا أتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث ، على أن الخطاب قال في إسناد حديث ابن عباس : هذه نسخة ضفها على بن المديني وغيره من علماء الحديث ، وهو إلى أنه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة ، قال : وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس ، والمثبت مقدم على الثاني ، غير أن الأئمة رجحوا إسناد حديث ابن عباس اه . والمختصم مرجح إسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ، ولما كان حمل حديث ابن عباس على وجه ممكن . وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وأن النبي ﷺ رد ابنه على أبي العاص بعد رجوعه من بني كلاب أسير فيها ثم اقتدى وأطلق ، وأسند ذلك عن الزهري وفيه نظر ، فإن ثبت عنه فهو مؤول لأنها ، كانت مستقرة عنده بمكة ، وهي التي أرسلت في اقتدائه كما هو مشهور في المغازي ، فيكون معنى قوله ، ردما ، أفرما . ولكن ذلك قبل التحريم . والثابت أنه لما أطلق اشترط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم ، وإنما ردما عليه حقيقة بعد إسلامه . ثم حكى الطحاوي عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى ، وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع على تحريم نكاح الكفار بعد أن كان يأمروا بذلك قال ردما عليه بنكاح جديد ، ولم يطلع ابن عباس على ذلك فلذلك قال ردما بالنكاح الأول ، وتعب بأنه لا يظن بالصحابة أن يجوزوا بحكم بناء على أن البناء بشيء قد يكون الأمر بخلافه ، وكيف يظن بابن عباس أن يشق عليه نزول آية الممتحنة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحريم استقرار المسلمة تحت الكافر ، فلو قدر اشتباهه عليه في زمن النبي ﷺ لم يجوز استقرار الاشتباه عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل ، وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره . وأحسن المسالك في هذين الحديثين مرجح حديث ابن عباس كما رجحه الأئمة وحله على تطاول المدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن مطلق الجواز . وأغرب ابن حزم فقال ما ملخصه : أن قوله ردما إليه بعد كذا ، مراده جمع بينهما ، وإلا فإسلام أبي العاص كلف قبل المدعية ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك . هكذا زعم وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن إسلامه كان في المدة بعد نزول آية التحريم . وقد سلك بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للمدني ، وذلك قبل أن ينزل تحريم المسلمة على المشرك . وقال آخرون بل الظاهر انقضاء حدتها ، وضف رواية من قال جدد حدتها ، وإنما يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر إسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل تنقضي حين أن تزوج غيره أو تربص إلى أن يسلم فيستمر عقد عليها ، وحاصله أنها زوجته مالم تزوج ، ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله ، فإن هاجر زوجها قبل أن تنكح ردت إليه ، والله أعلم . ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيانها لشدة تعاقبه بأصل المسألة . قوله ( وقال إبراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب ) ذكر أبو مسعود أنه وصله عن إبراهيم بن المنذر ، وقد وصله أيضا الذملي في الزهريات ، عن إبراهيم بن المنذر وسياق الحديث في البخاري كرواية يونس ، فإن مسلما أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك ، ولما نقل رواية عتيل تضمنت في أول الشروط ، ونقلوا الإسماعيلي إلى أن رواية عتيل المذكورة في الباب لا تخلو ، قوله ( كانت لقومنا إذا هاجروا ) أي من



مكة الى المدينة قبل عام الفتح . قوله ( يمتحنن بقله الله تعالى ) أى يختبرهن فيما يتعلق بالإيمان فيما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على ماني القلوب ، والى ذلك الاشارة بقوله تعالى ( الله أعلم بايمانن ) . قوله ( مهاجرات ) جمع مهاجرة والمهاجرة بفتح الجيم المفاضبة ، قال الازهرى : أصل الهجرة خروج البدوى من البادية الى القرية واقامته بها ، والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة الى المدينة صلوات . قوله ( الى آخر الآية ) يحتمل الآية بينهما وآخرها ( والله عليم حكيم ) ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها ( غفور رحيم ) وهذا هو المعتمد ، فقد تقدم فى أوائل الشروط من طريق مقبل وحده عن ابن شهاب عصب حديث عن عروة عن السور ومروان قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله ﷺ كان يمتحنن بهذه الآية : يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات - الى - غفور رحيم ، وكذا وقع فى رواية ابن أخى الزهرى عن الزهرى فى تفسيره للمتعة . قوله ( قالت عائشة ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( فن أقر بهذا الشرط من المومنات قد أقر بالمتعة ) يفهم الى شرط الايمان ، وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : كان امتحانن أن يهتدين أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول الله ، وأما ما أخرجه الطبري أيضا واليزيد من طريق ابن نصر عن ابن عباس : كان يمتحنن : والله ما خرجت من بينى زوج ، والله ما خرجت وغبة عن أوشى الى أوشى ، والله ما خرجت الخاسى دنيا ، والله ما خرجت الا حبا لله ولرسوله ، ومن طريق ابن أبى نعيم عن مجاهد نحو هذا وقطع : فأسألهن عما جاء بهن ، فإن كن من غضب على أزواجهن أو سخطه أو غيره ولم يؤمنن فأرجعن الى أزواجهن ، ومن طريق قتادة كانت عنتن أن يستحلن بالله ما أخرجهن نفور ، وما أخرجهن الا حب الاسلام وأطه . قلنا قلن ذلك قبل منن ، فكل ذلك لا ينافى رواية شمرى لاشتغالها على زيادة لم يذكرها . قوله ( اطلعن قد باهتكن ) يت بعد ذلك بقولها فى آخر الحديث ( قد باهتكن كلاما ) أى كلاما بقوله . ورفع فى رواية عقيل المذكورة كلاما بكلمها به ولا يابح بضرب قيد على قيد ، كما كان يابح الرجال ، وقد أوضحت ذلك بقولها : ما صحت يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط ، زادنى رواية عقيل فى المباعدة غير أنه يابهن بالكلام . وقد تقدم فى تفسير المتعة وفى غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أى النساء فقال : يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يابعنك - الآية كلها . ثم قال جين قرخ - : أتئن على ذلك ؟ قالت امرأة منهن نعم ، وقد ورد ما قد يخالف ذلك ، ولعلها أشارت الى رده ، وقد قدم يابن ذلك مستوفى فى تفسير سورة للمتعة . واختلف فى استمرار حكم امتحانن من هاجر من المومنات : قبل منسوخ ، بل انتهى بعضهم الاجماع على نفيه ، والله أعلم

## ٢١ - باب قول الله تعالى :

( الذين يؤلون من نسائهم سرّيساً أو سرّاً - إلى قوله - سمع طيم ) فان ظاموا : رجوا

٥٢٨٩ - حديث اساميل بن أبى ثوبان عن أنس عن سليمان عن حميد الطويل أنه سمع أنس بن مالك

يقول : أتى رسول الله ﷺ من نسائه ، وكانت تسكت وجهه ، فقام فى مشربة له تسماً ومشرين ثم نزل ،

فقالوا : يا رسول الله آليت شهراً ، فقال : فتشيد نسج ومثرون ،

٥٢٩٠ - حَدَّثَنَا مُقْبِلٌ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ فِي الْإِبْلَاءِ الْقِيَّامُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ : لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ الْأَجَلِ إِلَّا أَنْ يُمِيسَكَ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يَعْزِمَ بِالطَّلَاقِ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَجَلَّ »

٥٢٩١ - وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ يُوقَفُ حَتَّى يُطَلَّقَ ، وَلَا يَتَّعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطَلَّقَ »

وَبِذِكْرِ ذَلِكَ مِنْ عُمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَائِشَةَ وَإِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ »

قَوْلُهُ (بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ) كَذَا لِلْكَثَرِ ، وَسَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةَ إِلَى (مَجْمَعِ عِلْمٍ) . وَوَقَعَ فِي « شَرْحِ ابْنِ بَطَالٍ » : بَابُ الْإِبْلَاءِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى الْحُجُ . وَوَقَعَ لِابْنِ ذَرٍّ وَالنَّسَائِيِّ بَعْدَ قَوْلِهِ (فَإِنْ قَامُوا) : وَجَعَلُوا . وَهَذَا تَفْسِيرُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ : فَإِنْ قَامُوا أَيْ رَجَعُوا عَنِ الْبَيْنِ ، فَأَمَّا بَنِي فَيْثَا وَفِيوَاهُ . وَأَخْرَجَ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ : النَّبِيُّ الرَّجُوعُ بِاللِّسَانِ ، وَمِثْلُهُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحُسَيْنِ وَعُكْرَمَةَ : الْفَرْجُ الرَّجُوعُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ لِمَنْ بِهِ مَانِعٌ عَنِ الْجَمَاعِ ، وَفِي غَيْرِهِ بِالْجَمَاعِ . وَمِنْ طَرِيقِ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنْهُمْ عِلْقَمَةُ مِثْلُهُ ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضًا : إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَكْلِمَ امْرَأَتَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا فَهُوَ إِبْلَاءٌ . إِلَّا أَنْ كَانَ يَحَامِلُهَا وَهُوَ لَا يَكْلِمُهَا فَلَيْسَ بِمَوْلٍ . وَمِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ مَقْعَمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : النَّبِيُّ الْجَمَاعُ ، وَعَنْ مَسْرُوقٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَالشَّعْبِيِّ مِثْلُهُ ، وَالْأَسَانِيدُ بِكُلِّ ذَلِكَ عَنْهُمْ قَوِيَّةٌ . قَالَ الطَّبْرِيُّ : اخْتِلَافُهُمْ فِي هَذَا مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الْإِبْلَاءِ ، فَمَنْ خَصَّهُ بِتَرْكِ الْجَمَاعِ قَالَ : لَا يَفِيءُ إِلَّا بِفِعْلِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ قَالَ : الْإِبْلَاءُ الْحَلْفُ عَلَى تَرْكِ كَلَامِهَا أَوْ عَلَى أَنْ يَنْفِطَهَا أَوْ يَسُودَهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي النَّفْيِ الْجَمَاعَ ، بَلْ وَجَّهَهُ بِفِعْلِ مَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ . وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ : لَا يَكُونُ الْإِبْلَاءُ إِلَّا أَنْ يَحْلِفَ الْمَرْءُ بِاللَّهِ فَيُجَاوِزُ أَنْ يُضَارِبَهُ امْرَأَتُهُ مِنْ اعْتِرَافِهَا ، فَإِذَا لَمْ يَقْصِدِ الْإِخْرَارَ لَمْ يَكُنْ إِبْلَاءً . وَمِنْ طَرِيقِ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحُسَيْنِ وَطَائِفَةٍ : لَا إِبْلَاءَ إِلَّا فِي غَضَبٍ ، فَإِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يَطْأَهَا بِسَبَبٍ كَالْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ الَّذِي يَرْضَعُ مِنْهَا مِنَ الْفِيلَةِ فَلَا إِبْلَاءَ . وَمِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ : كُلُّ يَمِينٍ حَالَتْ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ فَهِيَ إِبْلَاءٌ ، وَمِنْ طَرِيقِ الْقَاسِمِ وَسَلَمِ فَيْعَمٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنْ كَلِمَتِكَ سَنَةٌ فَأَنْتَ طَالِقٌ : أَنْ مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَلَمْ يَكْلَمْهَا طَلَّقَتْ ، وَإِنْ كَلَّمَهَا قَبْلَ سَنَةٍ فَهِيَ طَالِقٌ . وَمِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : مَا فَعَلْتَ امْرَأَتَكَ ، لَعَدَيْتُهَا سَيِّئَةَ الْخَلْقِ ؟ قَالَ : لَقَدْ خَرَجْتُ وَمَا أَكَلَمْتُهَا . قَالَ : أَدْرَكْتُمْ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَانْ مَضَتْ فَهِيَ طَالِقَةٌ . وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ كَيْسٍ أَنَّهُ قَرَأَ (الَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) يَقْسِمُونَ ، قَالَ الْفَرَّاءُ : التَّقْدِيرُ عَلَى نِسَائِهِمْ ، وَ« مِنْ » بِمَعْنَى عَلَى . وَقَالَ غَيْرُهُ بَلْ فِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ : يَقْسِمُونَ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ نِسَائِهِمْ ، وَالْإِبْلَاءُ مِمَّا تَنْتَهِى مِنَ الْآلِيَةِ بِالْتَّشْدِيدِ وَهِيَ الْبَيْنُ ، وَالْجَمْعُ الْإِيَاءُ بِالْتَّخْفِيفِ وَزَنْ عَطَايَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

قَلِيلُ الْإِيَاءِ حَافِظٌ لِيَمِينِهِ      فَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْآلِيَةُ بَرَّتْ

لِجَمْعِ بَيْنِ الْمَفْرُودِ وَالْجَمْعِ . ثُمَّ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَنَسٍ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ ، الْحَدِيثُ ، وَإِدْخَالَهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى طَرِيقَةٍ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْإِبْلَاءِ ذَكَرَ الْجَمَاعَ ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ - يَعْنِي مَنْ

المرفوع - سوى هذه الآية وهذا الحديث . ١ هـ ، وأنكر شيخنا في التدريب ، إدخال هذا الحديث في هذا الباب فقال :  
 الإيلاء المعقود له الباب حرام يأثم به من علم بحاله فلا تجوز نسبته إلى النبي ﷺ ، وهو مبنى على اشتراط ترك  
 الجماع فيه ، وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس و آلى ، أى حلف ، وليس المراد به  
 الإيلاء المرفوع في كتب الفقه اتفاقاً ، ثم ظهر لي أن فيه الخلاف قديماً فليقيد ذلك بأنه على رأى معظم الفقهاء ، فإنه  
 لم يقل عن أحد من فقهاء الأمصار أن الإيلاء ينعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع إلا عن حماد بن أبي سليمان شيخ  
 أبي حنيفة ، وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم . وفي كونه حراماً أيضاً خلاف ، وقد جزم ابن  
 بطال وجماعة بأنه ﷺ امتنع من جماع نساءه في ذلك الشهر ، ولم أقف على نقل صريح في ذلك ، فإنه لا يازم من ترك  
 دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه ، إلا إن كان المذكور من المسجد فيتم استلزام  
 عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد ألزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ، وقد تقدم في  
 النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث أنس في أنه آلى من نساءه شهراً ، ومن حديث أم سلة أيضاً آلى من نساءه  
 شهراً ، ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهراً ، ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهراً .  
 وأخرج الترمذى من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت وآلى رسول الله ﷺ من نساءه وحرم لجمل الحرام  
 حلالاً ، ورجاله موثقون ، لكن رجح الترمذى إرساله على وصله . وقد يتمسك بقوله وحرم ، من ادعى أنه امتنع  
 من جماعهن ، لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحريم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية سريته فلا يتم  
 الاستدلال لذلك بحديث عائشة ، وأقوى ما يستدل به لفظ واعتزل ، مع ما فيه . قوله (حدثنا اسماعيل بن أبي أويس  
 عن أخيه) هو أبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصبحى ابن عم مالك ، وسليمان هو ابن  
 بلال ، وقد زل البخارى في هذا الاسناد بالنسبة لحفيد دوجتين ، لأنه أخرج في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة  
 كحماد بن عبد الله الانفصارى ، ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرج عنه الكثير بواسطة واحد فقط ، وقد  
 تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك ، والنسبة في اختيار هذا الاسناد النازل التعرّيج فيه عن  
 حميد بسببها له من أنس ، وقد تقدم بيان قوله وآلى من نساءه شهراً وشرحه في أواخر الكلام على شرح حديث عمر  
 في المنظارتين في النكاح ، ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقطه الترمذى عن الفرس  
 وصلاته بأصحابه جالسا ، وتقدم شرح الزيادة هناك . ومن أحكام الإيلاء أيضاً عند الجمهور أن يحلف على أربعة  
 أشهر فصاعداً فإن حلف على أنقص منها لم يكن مولياً ، وقال إسحق إن حلف أن لا يوطأ على يوم فصاعداً ثم لم يوطأ  
 حتى مضت أربعة أشهر كان إيلاء ، وجاء عن بعض النابغين مثله وأنكره الأكثر ، وصنيع البخارى ثم الترمذى في  
 إدخال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضى موافقة إسحق في ذلك ، وحمل هؤلاء قوله تعالى (تربص أربعة أشهر) على  
 المدة التي تضرب للمولى ، فإن قام بعدها والا ألزم بالطلاق . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، وإذا  
 حلف أن لا يقرب امرأته - سعى أجلاً أو لم يسمه - فإن مضت أربعة أشهر ، يعنى ألزم حكم الإيلاء . وأخرج سعيد  
 ابن منصور عن الحسن البصرى ، وإذا قال لامرأته : والله لا أفرجها الليلة ، فتركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك  
 فهو إيلاء ، وأخرج الطبرى من حديث ابن عباس ، وكان إيلاء الجاهلية السنة والستين ، فوقت الله لهم أربعة أشهر ،  
 فن كان لإيلائه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء . قوله (أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول في الإيلاء الذي سعى

الله تعالى : لا يجل لأحد بعد الأجل ) الذي يصف عليه بالامتناع من زوجته ( إلا أن يمسك بالمدروف ، أو يدرم بالطلاق كما أسره من وجل ) هو قول الجمهور في أن المدة إذا انقضت بخبر الحالف : فاما أن ينفى ، وإما أن يطلق . وذهب الكوفيون إلى أنه إن قال بالحاج قبل انقضاء المدة استمرت عصمته ، وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياسا على العدة ، لأنه لا ترمس على المرأة بعد انقضائها . ونذهب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الإيلاء بعد مضى المدة ، بخلاف العدة لأنها فرغت في الأصل لثباته والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها لبراءة الرحم فلم يبق بعد مضى المدة تفصيل . وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود ، وبسند آخر لا بأس به عن علي بن فضال عن أربعة أشهر ولم ينفى طلاق طقة بآنة ، وبسند حسن عن علي بن يزيد بن ثابت مثله ، وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كان الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعلقمة والحسن وابن سيرين مثله ، ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول وقهرمى والأوزاعي يطلاق لكن طقة رجسية . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد : إنا آل نوح أربعة أشهر طقت بآنة ولا عدة عليا ، وأخرج إسماعيل القاضي في أحكام القرآن ، بسند صحيح عن ابن عباس مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق : إذا مضت الأربعة بآنة طقت وتنت ثلاث حيض ، وأخرج إسماعيل بن وهب عن آخر عن مسروق عن ابن مسعود مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة : إن التلحين بن بهير آل من أسرته ، فقال ابن مسعود : إذا مضت أربعة أشهر فقد بانته منه بطلقة . ( تبي ) : سقط أثر ابن عمر هذا وأثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية الثوري ، وثبت لباقي . قوله ( وقال إسماعيل ) هو ابن أبي أويس المذكور قبل ، وفي بعض الروايات : قال إسماعيل ، مجردا به جزم بعض الحفاظ فلم عليه ثلاثة تطليق ، والاول المعتمد ، وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره . قوله ( إذا مضت أربعة أشهر يوقف ) ، في رواية الكشميني يوقفه ( حتى يطلق ، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ) كذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، وهو في الموطأ ، عن مالك أخصر منه ، وأخرجه إسماعيل بن طريق عن ابن عباس عن مالك بلفظ : أنه كان يقول : أيما رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينفى ، ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف ، وكذا أخرجه القاضي عن مالك وزاد : فاما أن يطلق وإما أن ينفى ، وهذا تفسير للآية من ابن عمر ، وتفسير الصحابة في مثل هذا له حكم الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كما قلناه الحاكم ، فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف . قوله ( ويذكر ذلك ) أي الاتفاق ( عن عثمان وعلي وأبي القدر ) وحاشا واتى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ( أما قول عثمان فوصله القاضي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس : إن عثمان بن عفان كان يوقف المولى ، فاما أن ينفى وإما أن يطلق ، وفي صحيح طاوس من عثمان نظر ، لكن قد أخرجه إسماعيل القاضي في الأحكام ، من وجه آخر منقطع عن عثمان ، أنه كان لا يرى الإيلاء شيئا وإن مضت أربعة أشهر حتى يوقف ، ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب ، وهذا منقطع أيضا ، والطريقان عن عثمان بمضد أحدهما الآخر . وجه عن عثمان خلافه : فأخرج عبد الرزاق والدارقطني عن طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان بن زيد بن ثابت : إذا مضت أربعة أشهر فهي بطلقة بآنة ، وقد سئل أحمد عن ذلك فرجع رواية طاوس . وأما قول علي فوصله القاضي وأبو بكر بن أبي شيبة عن طريق عمرو بن سلمة : إن عليا وقف المولى ، وسنده صحيح . وأخرج مالك عن جعفر بن محمد

عن أبيه عن علي نحو قول ابن عمر : إذا مضت الأربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف ، فاما أن يطلق وإما أن يفى ، وهذا منقطع بعنق بالذي قبله . وأخرج سعيد بن منصور عن طريق عبد الرحمن بن أبي لبيد ، شهدت علياً أوقف رجلاً عند الأربعة بالرحبة إما أن يفى . وإما أن يطلق ، وسنده صحيح أيضاً . وأخرج اسماعيل الفاضل من وجه آخر عن علي بن محمّد وزاد في آخره : ويجبر على ذلك ، . وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسماعيل الفاضل من طريق سعيد بن المسيب : أن أبا الدرداء قال يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة ، فاما أن يطلق وإما أن يفى ، وسنده صحيح ان ثبت صحيحاً من طريق سعيد بن المسيب من أبي الدرداء . وأما قول عائدة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة : أن أبا الدرداء وعائشة قالا ، قد ذكر مثله ، وهذا منقطع . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بنقط : أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئاً حتى يوقف ، والشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضاً . وأما الرواية بذلك عن أبي حنيفة رجلاً من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد ، عن ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت عن أبي حنيفة رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرجه الشافعي من هذا الوجه قال : بضعة عشر ، وأخرج اسماعيل الفاضل من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الإيلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف ، وأخرج الشافعي من طريق دهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت أبا حنيفة رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي ، فقالوا : ليس عليه شيء حتى تنقضي أربعة أشهر فيوقف ، فإن فاء وإلا طلق ، وأخرج اسماعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار قال : أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث ، إلا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها : منها أن الجمهور ذهبوا إلى أن الطلاق يكون فيه رجعيًا ، لكن قال مالك لا تصح رجعيته إلا أن جامع في الفقه . وقال الشافعي : ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ، ومن كانت له أربعة أشهر أجملاً فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي ، فإذا انقضت فعليه أحد أمرين : إما أن يفى . وإما أن يطلق ، فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعاً أو طلاقاً ، ثم رجح قول الرافعي بأن أكثر الصحابة قال به ، والترجيح قد يقع بالكثير مع موافقة ظاهر القرآن . ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجد في شيء من الأدلة أن المراجعة على الطلاق تكون طلاقاً ، ولو جاز لكان المزمع على الفى يكون شيئاً ولا قاتل به ، وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا ينرى بها الطلاق تقتضي طلاقاً . وقال غيره : العطف على الأربعة أشهر بالفاء يدل على أن التخيير بعد مضي المدة ، والذي يتبادر من لفظ التبرص أن المراد به المدة المضروبة ليقع التخيير بعدما . وقال غيره : جعل الله الفى والطلاق معلقين بفعل المولى بعد المدة ، وهو من قوله تعالى ( فإن فاءوا ، وإن عزموا ) فلا يتجه قول من قال أن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة . والله أعلم

٢٣ - باب حكم الفقود في أهله وماله . وقال ابن المسيب إذا هُتِدَ في العصف عند القتال رُبِصُ امرأته سنة . واشترى ابن مسعود جارية قالتس صاحبها سنة فلم يجمدهُ وفقد ، فأخذ يعطى الدرهم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فإن أتى فلان فلي وُكِّى ، وقال : هكذا فافعلوا باللفظة . وقال ابن عباس نحوه . وقال

الزهرى فى الأسير يُعلم مكانه : لا تَنْزَوْجِ امرأته ولا يُقِمَّ ماله . فإذا انقطع خبره فُسِّتَتْ سُنَّةُ المفقود

٥٢٩٢ - **حديث** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن مولى المنبث أن النبي ﷺ

سُئِلَ عن ضالة الغنم فقال خذها فإنما هى لك أو لأخيك أو لأذناب . وسُئِلَ عن ضالة الابل ، فنضب واحمرت وجنتاهُ وقال : مالك ولها ، معها الحذاء والسقاء ، تشرب الماء وتأكلُ الشجر ، حتى يلقاها ربها . وسُئِلَ عن اللقطة ، فقال اعرف ربكها وعفاصها وعرفها سنة ، فإن جاء من يعرفها ، وإلا فاخلطها بمالك . قال سفيان : فلقبت ربيعة بن أبي عبد الرحمن - قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئاً غير هذا - فقلت : أرايت حديث يزيد بن مولى المنبث فى أمر لقطة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم ، قال يحيى : ويقول ربيعة عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد ، قال سفيان : فلقبت ربيعة فقلت له

**قوله** ( باب حكم المفقود فى أهله وماله ) كذا أطلق ولم يفصح بالحكم ، ودخول حكم الأهل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال ، لكن ذكره معه استطراداً . **قوله** ( وقال ابن المسيب : إذا فقد فى الصف عند القتال مريض امرأته سنة ) وصله عبد الرزاق أنهم من عن الثورى عن داود بن أبي هند عنه قال : إذا فقد فى الصف تربصت امرأته سنة . وإذا فقد فى غير الصف فأربع سنين . وقوله فى الأصل : تربص . بفتح أوله على حذف إحدى التاءين ، وافقت النسخ والشروح والمستخرجات على قوله وسنة ، إلا ابن التين فوقع عنده وسنة أشهر ، ولفظ ستة تصحيف ولفظ أشهر زيادة . والى قول سعيد بن المسيب فى هذا ذهب مالك . لكن فرق بين ما إذا وقع القتال فى دار الحرب أو فى دار الاسلام . **قوله** ( واشترى ابن مسعود جارية فأنس صاحبها سنة فلم يجده وفقد ، فأخذ يعطى الفرم والدرهمين وقال : اللهم عن فلان فان أتى فلان فلى وعلى ) رقع فى رواية الاكثر ، والمثناة بمعنى جاء ، والكشمة بمعنى بالموحدة من الامتناع ، وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن البرخسى ، وقد وصله سفيان بن عيينة فى جامعه رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه ، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عنه ، بسند له جيد . ان ابن مسعود اشترى جارية بسبعمائة درهم ، فلما غاب صاحبها ولما تركها ، فشدّه حولا فلم يجده ، فخرج بها الى مساكن عند سدة بابها فجعل يقبض ويعطى ويقول : اللهم عن صاحبها ، فان أتى فلى وعلى الفرم ، وأخرجه الطبرانى من هذا الوجه أيضا وفيه : أبى ، بالموحدة . **قوله** ( وقال هكذا فافعلوا باللقطة ) يشير الى أنه انتزع قوله فى ذلك من حكم اللقطة للامر بتعريفها سنة والنصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له ، فرأى ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فان أجازها صاحبها اذا نجاه حصل له أجرها وان لم يجزها كان الاجر للمتصدق وعليه الفرم لصاحبها ، والى ذلك أشار بقوله فلى وعلى ، أى فلى الثواب وعلى الفرامة . وغفل بعض الشراح فقال : معنى قوله فلى وعلى لى الثواب وعلى العقاب أى أنهما مكتسبان له بفعله . والذي قلته أولى لأنه ثبت مفسراً فى رواية ابن عيينة كما ترى . وأما قوله فى رواية الباب فلى فله نعمته فلى ثواب الصدقة ، وإنما حذفه للملح . **قوله** ( وقال ابن عباس نحوه ) ثبت هذا التعليق فى رواية أبي ذر فقط عن المستملى والكشمة خاصة ، وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه ، انه ابتاع ثوباً من رجل بمكة ففعل منه فى الوشم ، قال فأنيت ابن عباس فقال : اذا كلف العام المقبل فأنفد الرجل فى

المسكن الذي اشترت منه ، فان قدرت عليه وإلا تصدق بها ، فان جاء غيره بين الصدقة وإعطاء الدرهم ، وأخرج دعلج في مسند ابن عباس ، له بسند صحيح عن ابن عباس قال : انظر هذه الضوال فشد يدك بها عاما ، فان جاء رجا فادفعها اليه ، والا فجاهد بها وتصدق ، فان جاء غيره بين الأجر والمال . قوله ( وقال الزهري في الأسير يعلم مكانه : لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله ، فاذا انقطع خبره فسنه سنة المفقود ) وصله ابن أبي شيبة من طريق الأزاعي قال : سألت الزهري عن الأسير في أرض العدو متى تزوج امرأته ؟ فقال : لا تزوج ما علمت أنه حي ، ومن وجه آخر عن الزهري قال : يوقف مال الأسير وامراته حتى يسلم أو يموت . وأما قوله فسنه سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة المفقود أنها تربص أربع سنين ، وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر ، منها لعبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب « ان عمر وعثمان قضيا بذلك ، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالا ولا تنتظر امرأة المفقود أربع سنين » وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء والزهري ومكحول والشعبي وانفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم رفع أمرها للحاكم ، وعلى أنها تعتد عدة الوفاة بعد معنى الأربع سنين . واففقوا أيضا على أنها إن تزوجت لجاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق ، وقال أكثرهم إذا اختار الأول الصداق غرمه له الثاني ، ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفقد إلا ما تقدم عن سعيد بن المسيب ، وفرق مالك بين من فقد في الحرب فتزوج الأجل المذكور ، وبين من فقد في غير الحرب فلا تزوج بل تنتظر مضي العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه . وقال أحمد وإسحق : من غاب عن أهله فلم يعلم خبره لا تأجيل فيه ، وإنما يؤجل من فقد في الحرب أو في البحر أو في نحو ذلك . وجاء عن علي : إذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح ، وقال عبد الرزاق : بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا . وأخرج أبو عبيد أيضا بسند حسن عن علي : لو تزوجت فمضى امرأة الأول دخل بها الثاني أو لم يدخل ، وأخرج سعيد بن منصور عن الشعبي : إذا تزوجت فبلغها أن الأول حتى فرق بينهما وبين الثاني واهتدت منه ، فان مات الأول اعتدت منه أيضا وورثته . ومن طريق النخعي : لا تزوج حتى يستبين أمره ، وهو قول فقهاء الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث ، واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة من الصحابة عليه ووافقه أعلم . قوله ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو ابن المدني ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وفي رواية الحميدي عن سفيان . حدثنا يحيى بن سعيد ، . قوله ( عن يزيد مولى المنبث أن النبي ﷺ ) في رواية الحميدي « سمعت يزيد مولى المنبث قال جاء رجل الى النبي ﷺ ، فذكر حديث الفظة ، وهذا صورته الإرسال ، ولهذا قال بعد فراغ المتن : قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، قال سفيان : ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا ، فقلت : رأيت حديث يزيد مولى المنبث في أمر الصالة هو عن زيد بن خالد ؟ قال : نعم . قال سفيان : قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه مرسل ، ويقول ربيعة عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد قال سفيان : فلقيت ربيعة فقلت له ، أي قلت له الكلام الذي تقدم وهو قوله « رأيت حديث يزيد الخ ، وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى المنبث مرسل ، ثم ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبث عن زيد بن خالد فيوصله لحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاهترف له به ، وقد أخرجه

الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسلًا عن ربيعة موصولًا وساقه بسياقه واحدة ، وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أتمن وأضبط ، فانه دل على أن السياق ليحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بأساده فقط . وأخرجه النسائي عن إسحق بن اسماعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان : فلقيت ربيعة فقال حدثني به يزيد عن زيد ، وهذا أيضا فيه إيهام ، ورواية ابن المديني أوضح . وقد وافقه الحيدى ولفظه : قال سفيان فأريت ربيعة فقلت له : الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبث في القطة هو عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ؟ قال : نعم . قال سفيان : وكنت أكرهه للرأى ، أى لاجل كثرة فتواه بالرأى ، قال فلذلك لم أسأله إلا عن إسناده . وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة أولى من السبب الذي أبداه ابن التين فقال : كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفقه ، وكان الفقه عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة ، مع أن الزهري تقدمت وقاته على وفاة ربيعة بنحو عشر سنين بل أكثر اه . واقتضى قول سفيان بن عيينة هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد مولى المنبث موصولًا وإنما وصله له ربيعة ، ولكن تقدم الحديث في القطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولًا ، فلهذا لم يحمي بن سعيد لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله أو دل على سليمان بن بلال حين حدثه به موصولًا وإنما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة . وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولًا أيضا ، ومن رواية حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد وربيعة جميعا عن يزيد عن زيد موصولًا ، وهذا يقتضى أنه حمل إحدى الروایتين على الأخرى . وقد تقدم شرح حديث القطة مستوفى في بابها ، وأراد المصنف بذكره ههنا الإشارة الى أن التصرف في مال الغير اذا غاب جائز ما لم يكن المال بما لا يخفى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الإبل والغنم . وقال ابن المنير : لما تعارضت الآثار في هذه المسألة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها ، فكان إلحاق المال المفقود بها متجها . وفيه أن ضالة الإبل لا يتعرض لها لاستقلالها بأمر نفسها فاقتضى أن الزوجة كذلك لا يتعرض لها حتى يتحقق خبر وفاته ، فالضابط أن كل شيء يخفى ضياعه يجوز التصرف فيه صونا له عن الضياع ، وما لا فلا . وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه اذا حضر ، والله أعلم

٢٣ - باب الظهار ، وقول الله تعالى ﴿ قد سمع الله قولَ التي تجادفك في زوجها - إلى قوله - فن لم يستطع فاطمًا ستين مسكينا ﴾ وقال لى إسماعيل : حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد ، قال نحو ظهار الحر ، قال مالك : وصيام العبد شهران ، وقال الحسن بن الحر : ظهار الحر وللمهد من الحرّة والأمة سواء ، وقال عكرمة : إن ظاهر من أمته فليس بشيء إنما الظهار من النساء ، وفي للمرأة ما قالوا أى فيما قالوا ، وفي قصص ما قالوا ، وهذا أولى ، لأن الله تعالى لم يدل على النكح وقول الزور

قوله (باب الظهار) بكسر المعجمة ، هو قول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أبى . وإنما خص الظهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالبا ، ولذلك سمي الركوب ظهرا ، ففجعت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل ،



فلو أضاف الغير الظاهر - كالبلطن مثلاً - كان ظهاراً على الأظهر عند الشافعية . واختلف فيما إذا لم يعين الام كان قال : كظهر أختي مثلاً فمن الشافعي في القديم لا يكون ظهاراً بل يختص بالأم كما ورد في القرآن ، وكذا في حديث خولة التي ظاهرها أوس . وقال في الجديد : يكون ظهاراً ، وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيمن لم يحرم على التأييد : فقال الشافعي لا يكون ظهاراً ، وعن مالك هو ظهار وعن أحمد روايتان كالذهبين ، فلو قال كظهر أبي مثلاً فليس بظهار عند الجمهور ، وعن أحمد رواية أنه ظهار ، وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة . ويقع الظهار بكل امط يدل على تحریم الزوجة لكن بشرط افتزانه بالنية ، وتجب المكفارة بمجرد الظهار . قوله (وقول الله تعالى (قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها - الى قوله - فن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً) كذا لأبي ذر والاكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات الى الموضع المذكور وهو قوله (فاطعام ستين مسكيناً) واستدل بقوله تعالى (وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا) على أن الظهار حرام . وقد ذكر المصنف في الباب آثاراً اقتصر على الآية وعليها ، وكأنه أشار بذكر الآية الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك ، وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسبأ ذكره ، وفيه تسمية المظاهر ، وتسمية المجادلة وهي التي ظاهرها منها وأن الراجع أنها خولة بنت ثعلبة ؛ وأنه أول ظهار كان في الاسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال : كانت الظهار في الجاهلية يحرم النساء ، فكان أول من ظاهر في الاسلام أوس بن الصامت ، وكانت امرأته خولة ، والحديث وقال الشافعي : سمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول : كان أهل الجاهلية يطعنون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق ، فأقر الله الطلاق طلاقاً وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى . وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت : ظاهرت مني زوجي أوس بن الصامت ، فجئت رسول الله ﷺ أشكو اليه ، الحديث . وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن صخر أنه ظاهرت من امرأته ، وقد تقدمت الإشارة الى حديثه في كتاب الصيام في قصة الحجام في رمضان ، وأن الأصح أن قصته كانت نهارة . ولأبي داود والترمذي من حديث ابن عباس : إن رجلاً ظاهرت من امرأته فوق عاها قبل أن يكفر ، فقال له النبي ﷺ : فاعتزلها حتى تكفر عنك ، وفي رواية أبي داود : فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله ، وأسانيد هذه الأحاديث حسان . وحكم كفارة الظهار منهصوص بالقرآن ، واختلف السلف في أحكامه في مواضع ألم البخاري بيمضها في الآثار التي أوردها في الباب ، واستدل بآية الظهار وبآية الأمان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص ، واففقوا على دخول السبب ، وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار ، امكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف ينصرف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل إلا من وجد منه الظهار بعد نزولها ، لأن إلغاء في قوله تعالى (فتمحير رقبة) يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجراء ومعنى الشرط مستقبل ، وأجاب عنه بأن دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر ، وذلك يشمل الحاضر والمستقبل ، قال : وأما دلالة إلغاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر ، كذا قال ، ويمكن أن يحتج لللاحق بالاجماع . قوله (وقال لى اسماعيل) هو ابن أبي أويس كذا للاكثر ، ووقع في رواية اللسي و قال اسماعيل ، بدون حرف الجر ، والأول أولى ، وهو موصول ، فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله من شيوخ ، مذاكرة ، والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما يستعمل ذلك فيما

يورده موصولا من الموقوفات أو بما لا يكون من المرفوعات على شرطه . وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق القعنبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزاد وهو عليه واجب ، . قوله ( قال مالك ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( وصيام العبد شهران ) يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن ظهار العبد نحو ظهار الحر كأن يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ، ويحتمل أن يكون أراد بالقضية مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع أحكامه ، لكن نقل ابن بطال الاجماع على أن العبد إذا ظهر لزمه ، وأن كمارته بالصيام شهران كالحر . نعم اختلفوا في الاطعام والعتيق ، فقال الكوفيون والشافعي : لا يجوز له إلا الصيام فقط ، وقال ابن القاسم عن مالك : إن أطعمه باذن مولاه أجزأه . وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في المغني ، عن بعضهم أنه لا يصح ظهار العبد لأن الله تعالى قال ﴿ فتحرير رقبة ﴾ والعبد لا يملك الرقاب ، واتفق بأن تحرير الرقبة إنما هو على من يملكها فكان كالمصر ففرضه الصيام . وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن إبراهيم : لو صام شهرا أجزأ عنه . وعن الحسن بصوم شهرين . وعن ابن جريج عن عطاء في رجل ظاهر من زوجة أمة قال : شرط الصوم . قوله ( وقال الحسن بن الحر ) كذا للأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستملى « الحسن بن حى » ، وفي رواية « وقال الحسن » فقط ، فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد الراء ابن الحسك النخعي الكوفي نزيل دمشق ، ثقة عندهم ، وليس له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع إن ثبت ذلك ، وأما الحسن بن حى فبفتح المهملة وتشديد التحتانية نسب لجد أبيه وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حى واسم حى حيان ، كوفي ثقة فقيه عابد من طبقة سفيان الثوري ، وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب ، وقد أخرج الطحاوي في كتاب « اختلاف العلماء » هذا الاثر عن الحسن بن حى ، وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم النخعي قال « الظهار من الأمة كالظهار من الحر » ، وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما أخرجه ابن الاعرابي في معجمه من طريق همام « سئل قتادة عن رجل ظاهر من سريته ، فقال : قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار : مثل ظهار الحر » وهو قول الفقهاء السبعة ، وبه قال مالك وربيعة والثوري والليث ، واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالتحريم . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن الحسن : إن وطئها فهو ظهار ، وإن لم يكن وطئها فلا ظهار عليه ، وهو قول الأوزاعي . قوله ( وقال عكرمة : إن ظاهر من أمة فليس بشيء » ، إنما الظهار من النساء ) وصله اسماعيل القاضي بسند لا بأس به ، وجاء أيضا عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية داود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الظهار من الأمة فكأنه لم يره شيئا . قلت : أليس الله يقول ﴿ من نسائهم ﴾ أفليست من النساء ؟ فقال : قال الله تعالى ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ أوليس العبد من الرجال ؟ أفلا يجوز شهادة العبد ؟ وقد جاء عن عكرمة خلافه ، قال عبد الرزاق أنبأنا ابن جريج أخبرني الحسك بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال ، يكفر عن ظهار الأمة مثل كفاره الحر ، ويقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ من نسائهم ﴾ وليست الأمة من النساء ، واحتجوا أيضا بقول ابن عباس : ان الظهار كان طلاقا ثم أحل بالكفارة ، فكما لا حظ للأمة في الطلاق لا حظ لها في الظهار ، ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في الأمة المروجة فلا يكون بين قوله اختلاف . قوله ( وفي العربية لما قالوا أى فيما قالوا ) أى يستعمل في كلام العرب

حادث لكذا بمعنى أعاد فيه وأبطله . قوله ( وفي نقض ما قالوا ) كذا للأكثر بنون وقاف ، وفي رواية الاصيل والتكسيفي بعض ، بموحدة ثم مهمة والاول أصح ، والمعنى أنه يأتي بفعل ينقض قوله الاول . وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها إلا بعد أن يكفر ، أو يكفي الذم على وطئها ، أو العزم على إمساكها وترك فراها ؟ والاول قول الليث والثاني قول الحنفية ومالك ، وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يقدم عليه الكفارة ، وحكى عنه العزم على الامساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه ، والثالث قول الشافعي ومن تبعه ، وثم قول رابع سنذكره هنا . قوله ( وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور ) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو إعادة لعظ الظهار ، فأشار الى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وإن كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر ، وقد روى ذلك عن أبي العالبة وبكير بن الأشج عن الثابطين وبه قال الفراء النحوي ، ومعنى قوله ( ثم يعودون لما قالوا ) أي الى قول ما قالوا : وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله الى الجهل لأن الله تعالى وصفه بأنه منكر من القول وزور فكيف يقال اذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحمل له المرأة ؟ انتهى . والى هذا أشار البخاري بقوله : لأن الله لم يدل على المنكر والزور ، وقال اسماعيل القاضي : لما وقع بعد قوله ( ثم يعودون فتحرير رقبة ) دل على أن المراد وقوع ضد ما وقع منه من المظاهرة ، فإن رجلا لو قال اذا أردت أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس لكان كلاما صحيحا ، بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تمس فأعتق رقبة قبل أن تمس . وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن دارد الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع ، فأنكره ابن داود وقال : الذين خالفوا القرآن لا أعد خلافتهم خلافا . وانكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج ، واختلف المبرورون في معنى اللام في قوله ( لما قالوا ) فقيل معناها ثم يعودون الى الاجماع فتحرير رقبة لما قالوا أي فليهم تحرير رقبة من أجل ما قالوا . فادعوا أن اللام في قوله ( لما قالوا ) متعلق بالمحذوف وهو قوله عليهم قالة الأخفش ، وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي الى المظاهرة في الاسلام ، وقيل اللام بمعنى عن أي يرجعون عن قولهم ، وهذا موافق قول من وجب الكفارة بمجرد وقوع كلة الظهار . وقال ابن بطال : يشبه أن تكون ما بمعنى من ، أي اللواتي قالوا هن أنهن علينا كظهور أماتنا ، قال ويحوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر أي يعودون للقول فسمى القول فيهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الأمير وهو مضروب الأمير ، والله أعلم بالصواب

٢٤ - باب الإشارة في الطلاق والأمور . وقال ابن عمر قال النبي ﷺ لا يُعَذَّبُ اللهُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ وَلَكِنْ يَذَّبُ بِهِنَّ ، فأشار إلى لسانه . وقال كعب بن مالك أشار النبي ﷺ إلى أن خُذِ النِّصْفَ ؛ وقالت أسماء صلي الله عليه وسلم في الكسوف ؛ قُلْتُ لِمَ أَشْأَنُ النَّاسَ فَأَوْمَاتُ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ ، قُلْتُ آيَةٌ ؟ فَأَوْمَاتُ بِرَأْسِهَا وَهِيَ تُصَلِّي ، أَيْ نَعَمْ . وَقَالَ أَنَسٌ أَوْمَاتُ النَّبِيِّ ﷺ يَدُهُ لِمَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ . وَقَالَ ابْنُ مَهَاسٍ أَوْمَاتُ النَّبِيِّ ﷺ يَدُهُ لَأَخْرَجَ . وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَسْرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؛ قَالُوا : لَا ، قَالَ : فَسَكُّوا ؛

٥٢٩٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ  
هَكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعِيرِهِ ، وَكَانَ كَلِمَاتِي عَلَى الرُّكْنِ أَشَارَ إِلَيْهِ وَكَبَّرَ  
وَقَالَ زَيْنَبُ قَالِ لِلنَّبِيِّ ﷺ : فَتَحَ مِنْ رَذَمٍ بِأَجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ . وَعَقَدَ تَسْمِينَ »

٥٢٩٤ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عُلْقَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
قَالَ « قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ : فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُؤَاقِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَامٌ يُصَلِّي نَسَالَ اللَّهُ خَيْرًا إِلَّا أُعْطَاهُ ، وَقَالَ بِيَدِهِ  
وَوَضَعَ أَمَلَتْهُ عَلَى بَطْنِ الْوُسْطَى وَالْخَنْصَرِ . قُلْنَا يُرْهِدُهَا »

٥٢٩٥ - وقال الأوبسئ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ  
قَالَ : عَدَا يَهُودِي فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَارِيَةٍ فَأَخَذَهَا أَوْضَاحًا كَانَتْ عَلَيْهَا ، وَرَضَخَ رَأْسَهَا ، فَأَتَى بِهَا  
أَهْلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهِيَ فِي آخِرِ رَمَتَيْهَا وَقَدْ أَصْبَحَتْ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ ذَاكَ ؟ فَلَان ؟  
- أَنْهِيَ الَّذِي قَتَلَهَا - فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا . قَالَ فَقَالَ لِرَجُلٍ آخَرَ - غَيْرِ الَّذِي قَتَلَهَا - فَأَشَارَتْ أَنْ لَا . قَالَ :  
فَلَان ؟ لِقَاتِنَاهَا ، فَأَشَارَتْ أَنْ نَعَمْ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ ،

٥٢٩٦ - **حَدَّثَنَا** قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : سَمِعْتُ  
النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : افْتَقَتْ مِنْهَا هُنَا . وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ ،

٥٢٩٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
أَبِي أَوْفَى قَالَ : كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا غَرَبَتْ لِلشَّمْسِ قَالَ لِرَجُلٍ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ لِي . قَالَ :  
يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ . ثُمَّ قَالَ : أَنْزِلْ فَاجْدَحْ . قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أُمِيتَ ، إِنْ عَلَيْكَ نَهَارًا . ثُمَّ قَالَ :  
أَنْزِلْ فَاجْدَحْ ، فَنَزَلَ فَاجْدَحَ لَهُ فِي الثَّلَاثَةِ ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الْمَشْرِقِ فَقَالَ : إِذَا رَأَيْتُمْ  
الْقَيْلُ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَطْعَمَ الصَّائِمُ ،

٥٢٩٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ عَنْ سُلَيْمَانَ اللَّقْمِيِّ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَمْنَعُ أَحَدًا مِنْكُمْ نَدَاهُ بِلَالٍ - أَوْ قَالَ أَذَانُهُ - مِنْ  
خَسْرِهِ ، فَأَنْعَمَا بُنَادَى - أَوْ قَالَ يُوذِّنُ - كَيْرَجَعَ قَائِمُكُمْ ، وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ - كَأَنَّهُ يَبْنِي الصَّبْحَ أَوْ الْفَجَرَ ،  
وَأُظْهِرَ يَزِيدُ بِيَدِهِ ثُمَّ مَدَّ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْآخَرَى ،

٥٢٩٩ - وقال الأقيثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرَيْرَةَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ

الله ﷻ : مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ مِنْ قَدْنٍ قَدْ بَيَّهَ إِلَى تَرَاقِيهِمَا ، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ شَيْئًا إِلَّا مَادَّتْ عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُجِنَّ بَنَانُهُ وَتَمُوتَ أَرْوَاهُ ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ يُنْفِقُ إِلَّا لَزِمَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ مَوْضِعَهَا ، فَهُوَ يَوْمِيئُهَا فَلَا تَنْسَحُ ، وَيُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ إِلَى حَلَقَةٍ .

قوله ( باب الإشارة في الطلاق والأموال ) أى الحكمة وغيرها ، وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموصولة :  
أولها قوله د وقال ابن عمر ، هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجنائز ، وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها دوايكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه . ثانيا د وقال كعب بن مالك ، هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها د وأشار الى أن أخذ النصف . ثالثا د وقالت أسماء ، هى بنت أبى بكر . قوله ( صلى النبي ﷺ في السكوف ) الحديث تقدم موصولا في كتاب الإيمان بلفظ د فأشارت الى السماء ، وفيه د فأشارت برأسها أى نعم ، وفي صلاة السكوف يمناه ، وفي صلاة السجود باختصار . رابعا د وقال أسد أو ما النبي ﷺ الى أبى بكر أن يتقدم ، هو طرف من حديث ابن عباس . خامسا د وقال ابن عباس ، هو طرف من حديث تقدم موصولا في العلم في د باب من أجاب الفيا بأشارة اليد والرأس ، وفيه د ولوما بيده ولا هرج ، سادسا د وقال أبو قتادة ، هو أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في د باب لا يشير المحرم الى الصيد ، من كتاب الحج ، وفيه د أمره أن يحمل عليها أو أشار اليها . الحديث السابع ، قوله ( أبو عاصم ) هو العقدي ، وإبراهيم شيخه جزم المرى بأنه ابن طهمان ، وزعم بعض الشراح أنه أبو إسحق الفزارى والأول أرجح . وقد أخرجه الاسماعيلى من طريق يحيى بن أبى بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخفاء ، وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج ، وفيه د كلما أتى على الركن أشار اليه . الثامن ، قوله ( وقالت زينب ) هى بنت جحش أم المؤمنين . قوله ( مثل هذه وهذه ) وقد تسمين تقدم في أحاديث الأنبياء وعلامات النبوة موصولا ، ويأتى في الفتن لكن بلفظ د وحلى بأصبعه الإبهام والى نليها وهى صورة عقد التسمين ، وسيأتى في الفتن من حديث أبى هريرة بلفظ د وقد تسمين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لارادة عدد معلوم يتنزل منزلة الاشارة المفهومة ، فاذا اكتنى بها عن النطاق مع القدرة عليه دل على اعتبار الاشارة بمن لا يقدر على النطق بطريق الأولى . التاسع ، قوله ( سلة بن علقمة ) بفتح المهملة واللام شيخ قفة ، وهو بصرى وكذا سائر رواة هذا الاسناد ، وقد يلتبس بمسلة بن هانمة شيخ بصرى أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة . وهو دون سلة بن علقمة في الطبقة والثقة . قوله ( وقال بيده ) أى أشار بها وهو من اطلاق القول على الفعل . قوله ( ووضع أناملته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يدهما ) أى يقلبها ، بين أبو مسلم الكجى في روايته عن حميد شيخ البخارى أن الذى فعل ذلك هو بشر بن المنفلد راويه عن سلة بن علقمة ، فعل هذا فى سياق البخارى إدراج . وقد قيل ان المراد بوضع الأنملة في وسط الكف الاشارة الى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة ، وبوضعها على الخنصر الاشارة الى أنها في آخر النهار لأن الخنصر آخر أصابع الكف ، وقد تقدم بسط الأقاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة . الحديث العاشر ، قوله ( وقال الأوبى ) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخارى ، أخرج عنه الكثير في العلم وفى غيره ، وقد أورد أبو نعيم فى المستخرج ، من طريق يعقوب بن سفيان عنه ، ويأتى في الدييات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه . وقوله فيه د أوضاها ،

جمع وضع بفتح أوله والمهجمة ثم مهلة هو البياض ، والمراد هنا حل من فضة . وقوله د رضح ، براء مهلة ثم صاد وخاء معجمتين أى كسر رأسها ، وهى فى آخر رمق أى نفس وزنا ومعنى ، وقوله د أصحمت ، بضم أوله أى وقع بها الصمت أى خرس فى لسانها مع حضور ذهنها ، وفيه د فأشارت أن لا ، وفيه د فأشارت أن نعم . الحديث الحادى عشر حديث ابن عمر فى ذكر الفتن ، يأتى شرحه فى الفتن ، وفيه د وأشار الى المشرق . الحديث الثانى عشر حديث عبد الله بن أبى أوفى . قوله ( فاجرح لى ) بجم ثم مهلة أى حرك الـ وبق يعود ايزوب فى الماء . وقد تقدم شرحه فى د باب متى يحمل فطر الصائم ، من حديث عبد الله بن أبى أوفى من كتاب الصيام ، والمراد منه هنا قوله د ثم أو ما بيده قبل المشرق . الثالث عشر حديث أبى عثمان وهو التمدى عن ابن مسعود . قوله ( ليرجع ) بفتح أوله وكسر الجيم ، ود قائمكم ، بالنصب على المفعولية ، وقوله د وليس أن يقول ، هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله د كأنه يعنى الصبح أو الفجر ، شك من الراوى ، وتقدم فى باب الأذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ د يقول الفجر ، بغير شك . قوله ( وأظهر يزيد ) هو ابن زريع راوية . قوله ( ثم مد أحدهما من الأخرى ) تقدم فى الأذان على كيفية أخرى ، ووقع عند مسلم بلفظ د ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل ، وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة . الحديث الرابع عشر قوله ( وقاله الليث ) تقدم التنبيه على إسناده فى أواملى الزكاة مع شرحه ، وقوله هنا د جبتان ، بجم ثم موحدة ، وقوله د والامدحت ، بتشديد الدال من المد ، وأصله ماددت فأدغمت . وذكره ابن بطال بلفظ د مارت ، براء خفيفة بدل الدال ، ونقل عن الخليل ما روى بهجور موردا إذا تردد ، وقوله د من لندن تديهما ، كذا لا يذ بالثنية ولغيره د تديهما ، بصيغة الجمع ، قال ابن التين وهو الصواب قان لكل رجل تدين فيسكون هما أربعة ، كذا قال ، وليست الرواية بالثنية خطأ بل هى موجبة والتقدير تدين كل منهما . وقوله د تجم ، بفتح أوله وحزم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز بضم أوله وكسر الجيم من الرباعى ، قلت : وهو الثابت فى معظم الروايات ، وموضع الترجمة منه قوله فيه د ويشير بإسبعه الى حلقه ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق ، وخالفه الحنفية فى بعض ذلك ، ولعل البخارى رد عليهم بهذه الأحاديث التى جعل فيها النبى ﷺ الإشارة قائمة مقام النطق ، واذا جازت الإشارة فى أحكام مختلفة فى الديانة فهى لمن لا يمكنه النطق أجوز . وقال ابن المنير : أراد البخارى أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس وغيره التى يفهم منها الأصل والعدد نافذة كاللفظ له . ويظهر لى أن البخارى أورد هذه الترجمة وأحاديثها توطئة لما يذكره من البحث فى الباب الذى يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقة راقه أعلم . وقد اختلف العلماء فى الإشارة المفهومة ، فأما فى حقوق الله فقالوا لا يكتفى ولو من القادر على النطق ، وأما فى حقوق الأدميين كالعقود والأفراد والوصية ونحو ذلك فاختلاف العلماء فيمن اعتقل له أنه ، نالها عن أبى حنيفة : أن كان ما يوسا من لفظه ، وعن بعض الحنابلة : إن اتصل بالموت ، ورجحه الطحاوى . وعن الأوزاعى : أن سبقه كلام ، ونقل عن مكحول إن قال فلان حر ثم أصمت فقيل له : وفلان ؟ فأوماً صح . وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته مقام لفظه عند الأكثرين واختلف هل يقوم مقام النية كما لو طلق امرأته فقيل له : كم طلقة ؟ فأشار بأصبعه

٢٥ - باب العنان ، وقوله الله تعالى ( والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاده الا أنفسهم

- الى قوله - من الصادقين . فاذا قذف الآخرسُ امرأته بكتابة أو اشارة أو إيماء معروف فهو كالتكلم ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض ، وهو قولُ بعض أهل الحجاز وأهل العلم ، وقال الله تعالى ﴿ فأشارت إليه ، قالوا : كيف نكلم من كان في المهد صبياً ﴾ ؟ وقال للضحاك ﴿ الا رمزاً ﴾ : اشارة . وقال بعض الناس : لاحدٌ ولا لمان . ثم زعم أن الطلاق بكتاب أو اشارة أو إيماء جائز . وليس بين الطلاق والقذف فرق . فان قال : القذف لا يكون إلا بكلام ، قيل له : كذلك الطلاق لا يجوز إلا بكلام ، والا بطل الطلاق والقذف ، وكذلك المتق . وكذلك الأسمُ يلائن . وقال الشعبي وقاعدة : إذا قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته . وقال إبراهيم : الآخرسُ إذا كتب الطلاق بيده كزِمه . وقال حماد : الآخرسُ والأسمُ إن قال برأسه جاز

٥٣٠٠ - حدثنا قتيبةٌ حدثنا كيث عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله ﷺ : ألا أخبركم بخيرِ دُورِ الأنصار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله . قال : بنو النجار ، ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل ، ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ، ثم الذين يلونهم بنو ساعدة . ثم قال بيده قبض أصابعه ، ثم بسطهن كإرامى بيده ، ثم قال : وفي كلِّ دُورِ الأنصار خير .

٥٣٠١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سيفان قال أبو حازم سمعته من سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله ﷺ يقول : قال رسول الله ﷺ دُبِعتُ أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين ، وقرن بين السَّابَةِ والوُسْطَى ،

٥٣٠٢ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول قال النبي ﷺ للشهر هكذا وهكذا وهيكذا ، يعني ثلاثين ، ثم قال وهكذا وهكذا وهكذا ، يعني تسعاً وعشرين يقول امرأة ثلاثين ومرة تسعاً وعشرين ،

٥٣٠٣ - حدثني محمد بن المتق حدثنا يحيى بن سعيد عن إسماعيل عن قيس عن أبي مسعود قال «وأشار النبي ﷺ بيده نحو اليمن : الإيمان ههنا مرتين . ألا وإن القسوة وغلظ القلوب في القذاذين حيث يطلع قرنا للشيطان ربيعة ومضر» ،

٥٣٠٤ - حدثنا عمرو بن زُرارة أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل قال قال رسول الله ﷺ وأنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا ، وأشار بالسَّابَةِ والوُسْطَى وفرَّجَ بينهما شيئاً ، [ الحديث ٥٣٠٤ - طريقه في : ٦٠٠٥ ]

**قوله** (باب اللعان) هو مأخوذ من اللعن ، لأن الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لأنه قول الرجل ، وهو الذي بدى به في الآية ، وهو أيضا يبدأ به ، وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس ، وقيل سمي لعانا لان اللعن الطرد والإبعاد وهو مشترك بينهما ، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لمظم الذنب بالنسبة اليها ، لأن الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه إل أكثر من القذف ، وان كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لمسا فيه من ثلوث الفرائش والتعرض للاحاق من ليس من الزوج به ، فانتشر المحرمية ، وثبتت الولاية والميراث لمن لا يستحقهما . واللعان والالتمان والملاعنة بمعنى ، ويقال تلعنا وتلعنا ولاعن الحاكم بينهما والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعه غالبا من الجانبين . وأجمعوا على مشروعية اللعان وهى أنه لا يجوز مع عدم التحقق ، واختلاف في وجوبه على الزوج ، لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى الوجوب .

**قوله** (وقول الله تعالى : والذين يرمون أزواجهن - إلى قوله - ان كان من الصادقين ) كذا الأكثر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وكان البخارى تمسك بعموم قوله تعالى ( يرمون ) لأنه أهم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهمة ، وقد تمسك غيره للجمهور بها في أنه لا يشترط في الائتمان أن يقول الرجل رأيتها تزنى ، ولا أن يبنى حملها ان كانت حاملا أو ولدها إن كانت وضعت خلافا لما لك ، بل يكفي أن يقول إنها زانية أو زنت ، ويؤيده أن الله شرح حد القذف على الاجنبى برى المحصنة ، ثم شرع اللعان برى الزوجة ، فلو أن أجنبيا قال بازانية وجب عليه حد القذف ، فكذلك حكم اللعان . وأوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للأعمى فانفصل عنه ابن الفصار بأن شرطه أن يقول لمست فرجه في فرجها ، والله أعلم . **قوله** ( فاذا قذف الآخرس امرأته بكتابة ) بمثابة ثم واحدة ، وعند الكشميني بكتابة ، بلاهاء . **قوله** ( أو إشارة أو إيماء معروف فهو كالتكلم ، لأن النبي ﷺ قد أجاز الإشارة في الفرائض ) أى في الآهوار المفروضة . **قوله** ( وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم ) أى من غيرهم ، وخالف الحنفية والأوزاعي وإسحق ، وهى رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين . **قوله** ( وقال الله تعالى : فأشارت اليه . قالوا كيف تكلم من كان في المهد صبيا ) أخرج ابن أبي حاتم عن طريق ميمون بن مهران قال : لما قالوا للمريم ( لقد جئت شيئا فريا الخ ) أشارت الى عيسى أن كلوه ، فقالوا : تأمرنا أن نتكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية . ووجه الاستدلال به أن مريم كانت نذرت أن لا تكلم فكانت في حكم الآخرس فأشارت إشارة مفهمة اكتبوا بها عن معاودة سؤالها وإن كانوا أنسكروا عليها ما أشارت به ، وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن معنى قوله تعالى ( انى نذرت للرحمن صوما ) أى صمنا أخرجه الطبراني وغيره . **قوله** ( وقال الضحاك ) أى ابن مزاحم ( إلا رمزا إشارة ) وصله عبد بن حميد وأبو حنيفة في تفسير صفيان الثوري ولفظهما عنه في قوله تعالى ( آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا ) فاستثنى الزهر من الكلام فدل على أن له حكمه . وأغرب الكرماني فقال : الضحاك هو ابن شراحيل الحمداني ، فلم يصب فان المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم ، وقد وجد الاثر المذكور عنه مصرحا أنه ابن مزاحم ، وأما ابن شراحيل وقال ابن شراحيل فهو من التابعين لكن لم يقلوا عنه شيئا من التفسير ، بل له عند البخارى حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استنباط المرتدين وكلاهما من روايته عن أبي سعيد الخدري قال : الرمز الإشارة . **قوله** ( وقال بعض الناس لا حد ولا لعان ) أى بالإشارة من الآخرس وغيره ( ثم ذهب إن طلق بكتابة أو إشارة



أو إيماء جاز) كذا لا يذر ، ولغيره أن الطلاق بكتابة الخ . قوله ( وليس بين الطلاق والذف فرق ، فإن قال  
الذف لا يكون إلا بكلام قيل له : كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام ) أى وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام  
فيلزمك مثله في اللعان والحد . قوله ( والا بطل الطلاق والذف ، وكذلك العتق ) يعنى إما أن يقال باعتبار  
الإشارة فيها كلها أو بترك اعتبارها فتبطل كلها بالإشارة ، والا فالنفرقة بينهما بغير دليل تحكم ، وقد وافقه بعض  
الحنفية على هذا البحث وقال : القياس بطلان الجميع ، لكن عملنا به في غير اللعان والحد استحسانا ، ومنهم من  
قال : منعه في اللعان والحد للشبهة لأنه يتعلق بالصرح كالذف فلا يكتفى فيه بالإشارة لأنها غير صريحة ، وهذه  
عمدة من وافق الحنفية من الحنابلة وغيرهم ، ورد ابن التين بأن المسألة مفروضة فيما إذا كانت الإشارة مفهومة  
لها ما واضح لا يبقى معه ريب ، ومن حجته أيضا أن الذف يتعلق بصرح الزنا دون معناه ، بدليل أن من قال  
لآخر وطئت وطءا حراما لم يكن فذنا لاحتمال أن يكون وطى وطء شبهة فاعتقد القائل أنه حرام ، والإشارة  
لا يتضح بها التفصيل بين المعنيين ، ولذلك لا يجب الحسد في التعريض . وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ  
الذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ، ونقض غيره بالقتل فإنه ينقسم إلى عمد وشبه عمد وخطأ ويتميز  
بالإشارة وهو قوي ، واحتجوا أيضا بأن اللعان شبهة وشهادة الآخرين مردودة بالإجماع ، وتذهب بأن  
مالك ذكر قبولها فلا إجماع ، وبأن اللعان عند الأكثرين كما سيأتى البحث فيه . قوله ( وكذلك الأصم  
يلعن ) أى إذا أشير إليه حتى فهم ، قال الملب : في أمره إشكال ، لكن قد يرتفع بترداد الإشارة إلى أن تفهم  
معرفة ذلك عنه . قلت : والاطلاع على معرفته بذلك سهل لأنه يعرف من لفظه . قوله ( وقال الشعبي وقادة : إذا  
قال أنت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بإشارته ) وصله ابن أبي شبة بلفظ : سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة  
أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم ففارق امرأته . قال ابن التين : معناه أنه عبر عما نواه من  
العدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك . قوله ( وقال إبراهيم : الآخرس إذا كتب الطلاق بيده لزمه ) وصله ابن أبي  
شبة بلفظ ، وأخرجه الأثرم عن ابن أبي شبة كذلك ، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا  
يلفظ به أنه كان يراه لازما ، ونقل ابن التين عن مالك أن الآخرس إذا كتب الطلاق أو نواه لزمه ؛ وقال الشافعي :  
لا يكون طلاقا ، يعنى أن كلا منهما على انفراده لا يكون طلاقا ، أما لو جمعهما فإن الشافعي يقول بالوقوع سواء  
كان ناطقا أم آخرس . قوله ( وقال حماد : الآخرس والأصم إن قال برأسه جاز ) هو حماد بن أبي سليمان شيخ أبي  
حنيفة ، فكان البخاري أراد الوام الكوفيين بقول شيخهم ، ولا يخفى أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه  
من الأيماء بالرأس الجواب . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضا : الحديث الأول منها  
حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب ، فإنه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي  
أسيد الساعدي ، وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان ، وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في  
روايته عن أبي أسيد ، وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة أسيد بن عباد كما تقدم . والمقصود من الحديث  
هنا قوله « ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراى بيده » ففيه استعمال الإشارة المفهومة مقرونة باللفظ ،  
وقوله كالراى بيده أى كالذى يكون بيده الشيء قد ضم أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت . الثاني حديث سهل ، قوله  
( قال أبو حازم ) كذا وقع عنده وأخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفیان بلفظ « عن أبي حازم » وصرح الحميدي

عن سفيان بالتحديث فقال في روايته وحدثنا أبو حازم أنه سمع سهلاً ، أخرجه أبو نعيم . قوله ( كذه من هذه أو كهاين ) شك من الراوى ، واقتصر الجيديد على قوله و كذه من هذه . قوله ( وفرق وأشار سفيان بالسبابة ) سياق شرحه مستوفى في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى ، قال الكرماني : قد انقضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا - يعنى سنة سبع وستين وسبعمائة - سبعمائة وثمانون سنة ، فكيف تكون المقاربة ؟ وأجاب الخطابي أن المراد أن الذى بقى بالنسبة إلى ماضى قدر فضل الوسطى إلى السبابة . قلت : وسياق البحث فى ذلك حيث أشرت إليه . الثالث حديث ابن عمر و الشبر هكذا وهكذا وهكذا ، تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الصيام . والرابع حديث أبى مسعود - وهو عقبة بن عمرو - ووقع فى رواية القاسمى والكشميني د ابن مسعود ، قال عياض : وهو وهم ، وهو كما قال ، فقد تقدم كذلك فى بدء الخلق والمناقب والمغازى من طرق عن اسماعيل وهو ابن أبى خالد عن قيس وهو ابن أبى حازم ، وصرح فى بدء الخلق باسمه ولفظه ، حدثني قيس عن عقبة بن عمرو أبى مسعود ، وقد تقدم شرحه فى ذكر الجن فى بدء الخلق ، وبقية شرحه فى أول المناقب . الخامس حديث سهل فى فضل كافل اليتيم ، وسياق شرحه فى كتاب الأدب إن شاء الله تعالى ، وقوله فيه د بالسبابة ، فى رواية الكشميني د بالسبابة ، وهما بمعنى

### ٣٦ - باب إذا عرض بنفى الولد

٥٣٠٥ - حَرْشُ يَحْيَى بْنِ قُرَّةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا أتى النَّبِيَّ ﷺ فقال يا رسول الله ولدت لى غلاماً أسوداً ، فقال هل لك من إبل ؟ قال نعم ، قال ما ألوانها ؟ قال حمراء ، قال : هل فيها من أوزق ؟ قال نعم ، قال فأنتى ذلك ؟ قال لعل نزعته عرقى ، قال فلعل ابنك هذا نزعته ، [ الحديث ٥٣٠٥ - طرقه فى : ٦٨٤٧ ، ٧٣١٤ ]

قوله ( باب إذا عرض بنفى الولد ) بتشديد الراء من التعريض ، وهو ذكر شىء يفهم منه شىء آخر لم يذكر ، ويفارق الكناية بأنها ذكر شىء بغير لفظه الموضوع يقوم مقامه ، وترجم البخارى لهذا الحديث فى الحدود د ما جاء فى التعريض ، وكأنه أخذه من قوله فى بعض طرقه د يعرض بنفيه ، وقد اعترضه ابن المنير فقال : ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لاشتراكهما فى أفهام المقصود ، لكن كلامه يشعر بانفاء حكم التعريض فيتناقض مذهبه فى الإشارة . والجواب أن الإشارة المعتبرة هى التى لا يفهم منها إلا المعنى المقصود ، بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما راجح وإما مساو فافترقا ، قال الشافعى فى د الأم : : ظاهر قول الأعرابى أنه اتهم امرأته ، لكن لما كان لقوله وجه غير القذف لم يحكم النبى ﷺ فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه لاحد فى التعريض ، وما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم النصريح الإذن بمحظية الممتدة بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز ، والله أعلم . قوله ( عن ابن شهاب ) قال الدارقطنى : أخرجه أبو مصعب فى د الموطأ ، عن مالك ، ونابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ ، ثم ساقه من رواية محمد بن الحسن عن مالك د أنا الزهرى ، ومن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ، ومن طريق ابن وهب د أخبرني ابن أبى ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب ، وطريق ابن وهب هذه أخرجه أبو داود . قوله ( أن سعيد بن المسيب أخبره ) كذا لا كثير أصحاب الزهرى ، وغالفهم يونس فقال

عنه «عن أبي سلة عن أبي هريرة، وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه، وهو مصير من البخاري إلى أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلة معا، وقد وافقه مسلم على ذلك، ويؤيده رواية يحيى بن الضحاك عن الأوزاعي عن الزهري عنهما جميعا، وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه، وهو محمول على العمل بالترجيح، وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري، ويتأيد أيضا بأن عقيلارواه عن الزهري قال «بلغنا عن أبي هريرة، فإن ذلك يشعر بأنه عنه عن غير واحد، وإلا لو كان عن واحد فقط كسعيد مثلاً لاقتصر عليه. قوله ( أن رجلاً أتى النبي ﷺ ) في رواية أبي مصعب « جاء أعرابي » وكذا سيأتي في الحدود عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك، وللنسائي « جاء رجل من أهل البادية » وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني، وفي رواية ابن وهب التي عند أبي داود « أن أعرابياً من بني فزارة، وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب، واسم هذا الأعرابي خنضم بن قتادة أخرجه حديثه عبد الغني بن سعيد في «المهمات» له من طريق قطيبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً حدثاً أن خنضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل فأسكا النبي ﷺ فقال : هل لك من إبل ؟ » قوله ( أتى النبي ﷺ ) في رواية ابن أبي ذئب « صرخ بالنبي ﷺ ». قوله ( فقال : يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاماً أسود ) لم أفت على اسم المرأة ولا على اسم الغلام، وزاد في رواية يونس « وإني أنكرته » أي استنكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه وإلا لكان تصريحاً بالنفي لا تعريضاً، ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسود أي وأنا أيضاً فكيف يكون مني ؟ ووقع في رواية ميمر عن الزهري عند مسلم « وهو حينئذ يعرض بأن ينفه »، ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً وبه قال الجمهور، واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مضموماً، وأجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه. وقال ابن دقيق العيد : في الاستدلال بالحديث نظر، لأن المستفتى لا يجب عليه حد ولا تعزير. قلت : وفي هذا الإطلاق نظر، لأنه قد يستفتى بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه، فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج المرأة أبيض فأنت بولد أسود : ما الحكم ؟ ومن الثاني أن يقول مثلاً : ان امرأتى أتت بولد أسود وأنا أبيض فيسكون تعريضاً، أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تصريحاً، والذي ورد في حديث الباب هو الثاني فيتم الاستدلال. وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال : لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي وضعته امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعته من الزوج الذي قبله إذا كان ذلك ممكناً. قوله ( قال : فما ألوانها ؟ قال : حر ) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني « قال رملك » والأرمك الأبيض إلى حررة، وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جمل جابر في الشروط. قوله ( فهل فيها من أورك ) بوزن أحر. قوله ( ان فيها لورقا ) بضم الواو بوزن حر، والأورق الذي فيه سواد ليس بمالك بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة ورقاء. قوله ( فأتى ذلك ) بفتح النون الثقيلة أي من أين أتاهما اللون الذي خالفها، هل هو بسبب خلل من غير لونتها طراً عليها أو لآخر آخر ؟ قوله ( لعل نزعها هرق ) في رواية كريمة « لعل » ولا اشكال فيها بخلاف الأول فجزم جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرقاً نزعها، وقال الصناني : ويحتمل أن يكون في الأصل « لعل » فسقطت الهاء، ووجه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن، ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة، والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها ما هو بالون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه، وادعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق. قوله ( ولعل ابنك هذا نزعها ) كذا في رواية أبي ذر

يختلف الفاعل ، ولغيره د نزع عرق ، وكذا في سائر الروايات . والمراد بالمرق الأصل من النسب شبهه بمرق  
 الشجرة ، ومنه قولهم : فلان عريق في الأصالة أى إن أصله متناسب ، وكذا مرق في الكرم أو اللؤم ، وأصل  
 النزح الجنب ، وقد يطلق على المبل ، ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه أو بأمه :  
 نزح إلى أبيه أو إلى أمه ، وفي الحديث ضرب المثل ، وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريرا لفهم السائل ، واستدل به لصحة  
 العمل بالقياس ، قال الخطابي : هو أصل في قياس الشبه . وقال ابن العربي : فيه دليل على صحة القياس والاعتبار  
 بالنظر ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال : هو تشبيه في أمر وجودي ، والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام  
 الشرعية من طريق واحدة قرية . وفيه أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به  
 ولو خالف لونه لون أمه . وقال القرطبي تبعا لابن رشد : لا خلاف في أنه لا يحل نفي الولد باختلاف الألوان المتعارفة  
 كالأدمة والسمرة ، ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء ، وكأنه أراد في مذهبه ،  
 والأخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقلوا : إن لم ينضم اليه قرينة زنا لم يجز النفي ، فإن اتهمها فأنتى بولد على  
 لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح ، وفي حديث ابن عباس الآتي في اللعان ما يقويه . وعند الحنابلة  
 يجوز النفي مع القرينة مطلقا ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية . وفيه تقديم  
 حكم الفرائض على ما يشعر به مخالفة الشبه . وفيه الاحتياط والأنساب وإبقائها مع الامكان ، والزجر عن تحقيق ظن  
 السود . وقال القرطبي : يؤخذ منه منع التسلسل ، وأن الحوادث لا بد لها أن تستند إلى أول ليس بمحدث . وفيه  
 أن التمريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح خلافا للمالكية ، وأجاب بعض المالكية أن التمريض  
 الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح ، وهذا الحديث لا حاجة فيه لدفع ذلك ،  
 فإن الرجل لم يرد قذفا ، بل جاء سائلا مستفتيا عن الحكم لما وقع له من الريبة ، فلما ضرب له المثل أذعن ، وقال  
 المهلب : التمريض إذا كان على سبيل السؤال لا حدة فيه ، وإنما يجب الحد في التمريض إذا كان على سبيل  
 المراجعة والمشاخمة . وقال ابن المنبر : الفرق بين الزوج والأجنبي في التمريض أن الأجنبي يقصد الإذية المحضة ،  
 والزوج قد يمدد بالنسبة إلى صيانة النسب ، والله أعلم

## ٢٧ - باب إخلاف الملاعن

٥٣٠٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع عن عبد الله رضى الله عنه **أن** رجلا من الأنصار قذف امرأته فأخلدها النبي ﷺ ثم فرق بينهما ،

قوله ( باب إخلاف الملاعن ) ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع مختصرا بلفظ  
 « فأخلدها » ، وكذا سيأتي بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ، وتقدم في تفسير النور من وجه  
 آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ « لأعن بين رجل وامرأة » والمراد بالإخلاف هنا النطق بكلمات اللعان ، وفه « سك  
 به من قال إن اللعان يمين ، وهو قول مالك والشافعي والجمهور ، وقال أبو حنيفة : اللعان شهادة وهو وجه  
 للشافعية ، وقيل شهادة فيها شائبة اليمين ، وقيل بالعكس ، ومن ثم قال بعض العلماء : ليس بيمين ولا شهادة ، وإنما  
 على الخلاف أن اللعان يشرح بين كل زوجين مسلمين أو كافرين حربيين أو عبيدين عديلين أو قاسقين بناء على أنه

يمين ، فن صح يمينه صح لعانه ، وقيل لا يصح اللعان إلا من زوجين حرين مسلمين ، لان اللعان شهادة ولا يصح من محدود في قذف ، وهذا الحديث حجة للاولين لقسوبة الراوى بين لاعن وحلف ، ويؤيده ان اليمين ما دل على حث أو منع أو تحقيق خبر وهو هنا كذلك ، ويدل عليه قوله ﷺ في بعض طرق حديث ابن عباس : فقال له : احلف بالله الذى لا اله الا هو انى لصادق ، بقر ذلك أربع مرات ، أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ، وسيأتى قريباً دلولاً الايمان لكان لى ولها شأن ، واعتل بعض الحنفية بأنها لو كانت يميناً لما تكررت ، وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغليظاً لحرمه الفروج كما خرجت القسامة لحرمه النفس ، وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضاً . والذى تحرر لى أنها من حيث الجرم بنفى الكذب وإثبات الصدق يمين ، لكن أطلق عليها شهادة لاشتراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالامرین علماً يصح معه أن يشهد به ، ويؤيد كونها يميناً أن الشخص لو قال أشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفاً . وقد قال القفال في دحسان الشريعة : كروت ايمان اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقيم عليها الحد ، ومن ثم سميت شهادات

### ٢٨ - باب يبدأ الرجل بالتلاعن

٥٣٠٧ - حدثني محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد والنبي ﷺ يقول : ان الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب ؟ ثم قامت فشهدت ،

قوله ( باب يبدأ الرجل بالتلاعن ) ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصراً وكأنه أخذ الترجمة من قوله : ثم قامت فشهدت ، فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة ، وقد ورد ذلك صريحاً من حديث ابن عمر كما سألوه في د باب صدق الملاعة ، وبه قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية ووجهه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول أبي حنيفة ، واحتجوا بأن الله طغفه بالواو وهي لا تفتضى الترتيب . واحتج للاولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ، ويؤيده قوله ﷺ لهلال د البيعة وإلا حد في ظهرك ، فلو بدى بالمرأة لكان دفعاً لا مراً لم يثبت ، وبأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتزم كما تقدم في دفع عن المرأة ، بخلاف ما لو بدأت به المرأة . قوله ( عن عكرمة عن ابن عباس ) كذا وصله هشام بن حسان عن عكرمة ، وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن ، وسأله أبو داود الطيالسي في مسنده مطولاً ، واختلف على أيوب : فرواه جرير بن حازم عنه موصولاً أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلافات ، وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولاً ، وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسل ، قال الترمذي سألت محمداً عن هذا الاختلاف فقال : حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ . قوله ( ان هلال بن أمية قذف امرأته فجاء فشهد ) كذا أورده هنا مختصراً ، وتقديم في تفسير النور مطولاً ، وفيه شرح قوله د البيعة أو حد في ظهرك ، وفيه قول هلال د لينزل الله ما يرى في ظهري من

الجلد فزلات ، ووقع فيه أنه انهما بشريك بن سحماه . ووقع في رواية مسلم من حديث أنس : أن شريك بن سحماه كان أخا البراء بن مالك لأمه ، وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سحماه ولا تسمى سحماه ففعل شريكا كان أخاه من الرضاة . وقد وقع عند البيهقي في الخلافات من مرسل محمد بن سيرين : أن شريكا كان يأوي إلى منزل هلال ، وفي تفسير مقاتل : أن والد شريك الذي يقال لها سحماه كانت حبشية وقيل كانت يمانية ، وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين : كانت أمة سوداء ، واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجعد بن العجلان ، وحكى عبد الغني بن سعيد وأبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة لا اسم ، وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن سحماه ، وحكى البيهقي في المعرفة ، عن الشافعي أن شريك بن سحماه كان يهوديا ، وأشار صياض إلى بطلان هذا القول وجزم بذلك الثوري تبعاً له وقال : كان صحابيا ، وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك . ويعكر على هذا قول ابن السكبي : أنه شهد أحداً ؛ وكذا قول غيره أن أباه شهد بداراً واحداً ؛ قاله أعلم . قوله في هذه الرواية ( لجاه فشهد ) والذي يتيقن : الله يعلم أن أحدكما كاذب ( ظاهره أن هذا الكلام صدر منه ﷺ في حال ملائنتهما ، بخلاف من زعم أنه قاله بعد فراغهما ، وزاد في تفسير النور من هذا الوجه ، بعد قوله فشنته فلما كان عند الخامسة وقصروها وقالوا : إنها موجبة ، ووقع عند النسائي في هذه القصص : فأمر رجلاً أن يضع يده عند الخامسة على فيه ، ثم على فيها ، وقال : إنها موجبة ، قال ابن عباس : فتاكأت ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ، ثم قالت : لا أقضج قومي سائر اليوم ، فضمت ، وفيه أيضاً قوله ﷺ : أبصروها فإن جاءت الخ ، وسأذكر شرحه في باب التلاعن في المسجد ،

## ٢٩ - باب الأمان ، ومن طلق بعد الأمان

٥٣٠٨ - حدثنا إمامنا أبو عبد الله قال حدثني مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمراً المجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له : يا عاصم أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنه فقتلونه أم كيف يفعل ؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ . فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمر : فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ فقال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألته عنها ، فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها . فأقبل عويمر حتى جاء رسول الله ﷺ وسط الناس ، فقال : يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنه فقتلونه ، أم كيف يفعل ؟ فقال رسول الله ﷺ : قد أنزل الله فيك وفي صاحبك فأذهب فاتبها ، قال سهل ففلاعننا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ . فلما فرغوا من فلاعنهما قال عويمر : كذبت عليهما يا رسول الله إن أمستكما . فطلقها ثلاثاً ، قبل أن يأمره رسول الله ﷺ . قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين

قوله ( باب اللعان ) تقدم معنى اللعان قبل ، وهو ينقسم إلى واجب ومكروه وحرام ، فالاول أن يراها توفى أو أقرت بالزنا فصدقا ، وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعترضها مدة العدة فأتت بولد لزمه فذهبا لنفي الولد للثلا يلحقه فيرتب عليه المفسد . الثاني أن يرى أجنبيا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه أنه زنى بها فيجوز له أن يلعن ، لكن لو ترك لكان أولى للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق . الثالث ما عدا ذلك ، لكن لو استفاض فوجهان لأصحاب الشافعي واحد ، فمن أجاز تمسك بحديث ، انظروا فإن جاءت به ، لجعل الشبه دالا على نفيه منه ، ولا حجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ، ومن منع تمسك بحديث الذي انكر شبه ولده به . قوله ( ومن طلق ) أي بعد أن لعن ، في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان أو بإيقاع الحاكم بعد الفراغ أو بإيقاع الزوج ، فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما الى أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، قال مالك وغالب أصحابه : بعد فراغ المرأة ، وقال الشافعي وأتباعه وسحنون من المالكية : بعد فراغ الزوج ، واعتل بأن اللعان المرأة إنما شرع لدفع الحد عنها . بخلاف الرجل فإنه يزيد على ذلك في حقه نفي النسب ولحق الولد وزوال الفراش ، وتظهر فائدة الخلاف في النوارث لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لعن الأخرى . وقال الثوري وأبو حنيفة وأتباعهما لا تقع الفرقة حتى يوقعا هليهما الحاكم ، واحتجوا بظاهر ما وقع في أحاديث اللعان كما سيأتي بيانه ، وعن أحمد روايان ، وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد خمسة أبواب . وذهب عثمان البقي أنه لا تقع الفرقة حتى يوقعا الزوج . واعتل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن ، ولأن ظاهر الأحاديث أن الزوج هو الذي طلق ابتداء ، ويقال إن عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري عن أبي الشعثاء جابر بن زيد البصري أحد أصحاب ابن عباس من فقهاء التابعين نحوه ، ومقابلته قول أبي عبيد : ان الفرقة بين الزوجين تقع بنفس الفذف ولو لم يقع اللعان ، وكأنه مفرع على وجوب اللعان على من تحقق ذلك من المرأة ، فإذا أخل به عوقب بالمعرفة تغليظا عليه . قوله ( عن ابن شهاب ) في رواية الشافعي عن مالك دحدثني ابن شهاب ، . قوله ( ان حويمر العجلاني ) في رواية القعني عن مالك دعويمر بن أشقر ، وكذا أخرجه أبو داود وأبو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزهري ، ووقع في الاستيعاب ، عويمر بن أبيض ، وعند الخطيب في المهمات ، عويمر بن الحارث ، وهذا هو المهدي قال الطبري نسبة في تهذيب الآثار ، فقال : هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجعد بن عجلان ، فلعل أباه كن يلقب أشقر أو أبيض وفي الصحابة ابن أشقر آخر وهو مازني أخرجه ابن ماجه . وانفقت الروايات عن ابن شهاب على أنه في مسند سهل إلا ما أخرجه السائي من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة وإبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه د عن سهل عن عاصم بن عدي قال : كان عويمر رجلا من بني العجلان ، فقال ، أي عاصم فذكر الحديث ، والمحفوظ الاول ، وسيأتي عن سهل أنه حضر القصة ، فستأتي في الحدود من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري قال وقال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة ووقع في نسخة أبي اليان هن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال د توفي رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فهذا يدل على أن قصة اللعان كانت في السنة الأخيرة من زمان النبي ﷺ ، لكن جزم الطبري وأبو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمصرف النبي ﷺ من تبوك ، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه ،

لكن في إسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين ، فإن أمكن والا فطريق شعيب أصح . وما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى نبوك كان في رجب ، وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، وفي قصته أن امرأته استأذنت له النبي ﷺ أن تخدمه فاذن لها بشرط أن لا يقربها فقالت : إنه لأحراك به ، وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى لهم أربعون يوما ، فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من نبوك ويقع هلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك ، وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حقه ، وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ، ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم فوجد عند أهله رجلا ، الحديث ، فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة نبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة ، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لانسح ، وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة باتفاق ، فيلزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد . ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود وكنا ليلة جمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار فذكر القصة في اللعان باختصار ، فعين اليوم سكن لم يعين الشهر ولا السنة . قوله ( جاء إلى عاصم بن عدي ) أي ابن الجعد بن العجلان العجلاني ، وهو ابن عم والد عويم ، وفي رواية الأوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير وكان عاصم سيد بني عجلان ، والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بل بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وكان للعجلان حالف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس من الأنصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الأنصار : وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويم هي بنت عاصم المذكور وأن اسمها خولة ، وقال ابن منده في كتاب الصحابة : خولة بنت عاصم التي قذفها زوجها فلاعن النبي ﷺ بينهما ، لها ذكر ولا تعرف لها رواية ، وتبعه أبو نعيم ، ولم يذكرها سلفهما في ذلك وكأنه ابن الكلبي ، وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس ، وذكر ابن مردويه أنها بنت أخى عاصم ، فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدي لما نزلت ( والذين يرمون المحصنات ) قال : يا رسول الله أين لأحدنا أربعة شهداء ؟ فابتلى به في بنت أخيه ، وفي سننه مع إرساله ضعف . وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال ولما سأل عاصم عن ذلك ابتلى به في أهل بيته ، فأناه ابن عمه تحت ابنة عمه رماها بابن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم ، وعن ابن مردويه في مرسل بن أبي ليلى المذكور أن الرجل الذي رمى عويم امرأته به هو شريك بن سحاء . وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويم كما بينت نسبة في الباب الماضي ، وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم ، فقال الزوج لعاصم : يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحاء على بطنها وأنها الحبل وما قربتها منذ أربعة أشهر ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني ولعن ابن عويم العجلاني وامرأته ، أنكر حملها الذي في بطنها وقال : هو لابن سحاء ، ولا يمتنع أن يهتم شريك بن سحاء بالمرأتين معا . وأما قول ابن الصباغ في « الشامل » أن المزني ذكر في المختصر ، أن العجلاني قذف زوجته بشريك بن سحاء وهو سهو في النقل ، وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية ، فكأنه لم يعرف مستند المزني في ذلك وإذا جاء الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعارض بعضها ، والجمع يمكن فيتمين المصير إليه فهو أولى من التغليب . قوله ( رأيت رجلا ) أي أخبرني عن حكم رجل . قوله ( وجد مع امرأته



رجلا) كذا اقتصر على قوله ومع، فاستعمل السكناية، فان مراده معية خاصة، ومراده أن يكون وجده عند الرؤيا قوله (أيقظته فقتلونه) أى فصا صا لقدم عليه بحكم الفصاحص لعموم قوله تعالى (النفوس بالنفس) لكن في طرقة احتمال أن يخص من ذلك ما يقع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالبا من الغيرة التي في طبع البشر، ولاجل هذا قال «أم كيف يفعل»؟ وقد تقدم في أول باب الغيرة، استشكل سعد بن عبادة مثل ذلك وقوله «لو رأيت بضربته بالسيف غير مصفح» وتقدم في تفسير النور قول النبي ﷺ لطلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك «البيئة» والإحد في ظهرك، وذلك كله قبل أن ينزل اللعان: وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلا فتحقق الأمر فقتله هل يقتل به؟ فنع الجمهور الأقدام وقالوا: يقتص منه إلا أن يأتي ببيئة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يعترف به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصنا، وقيل بل يقتل به لانه ليس له أن يقبض الحد بغير إذن الإمام، وقال بعض السلف: بل لا يقتل أصلا ويوزر فيما فعله إذا ظهرت أمارات صدقه، وشرط أحد وإحقق ومن تبعهما أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك، ووافقهم ابن القاسم وابن حبيب من المالكية، لكن زاد أن يكون المقتول قد أحسن، قال القرطبي: ظاهر تقرير عويمر على ما قال يؤيد قولهم، كذا قال والله أعلم. وقوله «أم كيف يفعل»؟ محتمل أن تكون «أم» متصلة والتقدير: أم يصبر على ما به في المضيض، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الاضراب أى بل هناك حكم آخر لا يعرفه ويريد أن يطلع عليه، فذلك قال: سل لي يا عاصم. وإنما خص عاصما بذلك لما تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه، ولعله كان اطلاع على غايل ماسأل عنه لكن لم يتحققه لذلك لم يفصح به، أو اطلع حقيقة لكن خشي إذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير بيئة، أشار إلى ذلك ابن العربي قال: ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتلى به كما يقال البلاء موكل بالمنطق، ومن ثم قال: ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به. وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة العجلاني قال: أرايت إن وجد رجل مع امرأته رجلا، فإن تكلم به تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على مثل ذلك. وفي حديث ابن مسعود عنده أيضا «إن تكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، وإن سكت سكت على غيظ» وهذه أهم الروايات في هذا المعنى. قوله (فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة أى عظم وزنا ومعنى، وسيدى أن الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالإنكار عليه، ولهذا قال لعويمر لما رجع فاستفهمه عن الجواب: لم تأتني بخير. (تنبيهان): الأول تقدم في تفسير النور أن النروي نقل عن الواحدى أن عاصما أحد من لاعن، وتقدم إنكار ذلك. ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في دعائى القرآن للفراء، لكنه غلط. الثانى وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع «ثم لاعن بين عويمر بن الحارث العجلاني وهو الذى يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد» وقد أنكر بعض شيوخنا قوله «وهو الذى يقال له عاصم» والذى يظهر لى أنه تحريف. وكأنه كان في الأصل «الذى سأل له عاصم» والله أعلم. وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعى: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيحرم، ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح «أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله» وقال النووي: اراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها، لاسيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو اشاعة فاحشة أو شناعة عليه، وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا

وقعت ، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيهم عليه السلام ، غير كراهة ، فلما كان في سؤال عاصم شناعة وبترب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسأله ، وربما كان في المسألة تضيق ، وكان عليه السلام يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة ، وفي حديث جابر « ما نزلت آية اللعان الا لكثرة السؤال » أخرجه الخطيب في « المبهكات » ، من طريق مجاهد عن عاصم عنه ، قوله ( فقال عويمر : والله لا أنتهى ) في رواية الكشميهني « ما أنتهى ، أى ما أرجع عن السؤال ولو نهيت عنه » ، زاد ابن ذنب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سياتى في الاعتصام ، فأنزل الله القرآن خلف عاصم ، أى بعد أن رجع من عند رسول الله عليه السلام ، وفي رواية ابن جريج في الباب الذى بعد هذا ، فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعة ، وفي رواية ابراهيم بن سعد ، فأناته فوجده قد أنزل الله عليه ، . قوله ( فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله عليه السلام ) بالنصب ( وسط الناس ) بفتح السين وبسكونها . قوله ( فقال رسول الله عليه السلام : قد أنزل الله فيك وفى صاحبك ) ، ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة الى خصوص ما وقع له مع امرأته ، فيترجح أحد الاحتمالات ان أشار إليها ابن العربى ، لكن ظهر لى من بقية الطرق أن فى السياق اختصارا ، ويوضح ذلك ما وقع فى حديث ابن عمر فى قصة المجلاني بعد قوله « ان تكلم تكلم بأمر عظيم ، وان سكت سكت على مثل ذلك » فسكت عنه النبي عليه السلام ، فلما كان بعد ذلك أناته فقال : ان الذى سألتك عنه قد ابتليت به ، فدل على أنه لم يذكر امرأته الا بعد أن انصرف ثم عاد . ووقع فى حديث ابن مسعود « ان الرجل لما قال : وان سكت سكت على غيظ ، قال النبي عليه السلام : اللهم افتح ، وجعل يدعو ، فنزلت آية اللعان ، وهذا ظاهره ان الآية نزلت عقب السؤال ، لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والنزل زمن بحيث يلعب عاصم ويعود عويمر ، وهذا كله ظاهر جدا فى أن القصة نزلت بسبب عويمر ، ويعارضه ما تقدم فى تفسير النور من حديث ابن عباس « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماء ، فقال النبي عليه السلام : البينة أو حدى فى ظهرك . فقال هلال : والذى بعثك بالحق إننى اصادق ، وليزان الله فى ما يرى . ظهر لى من الحد ، فزل جبريل فأنزل عليه : والذين يرمون أزواجهم » الحديث . وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فى هذا الحديث عند أبي داود وقال هلال : وانى لأرجو أن يجعل الله لى فرجا . قال فيينا رسول الله عليه السلام كذلك إذ نزل عليه الوحى ، وفى حديث أنس عند مسلم « ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن سماء . وكان أبا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن فى الاسلام » فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال ، وقد قدمت اختلاف أهل العلم فى الراجع من ذلك ، وبينت كيفية الجمع بينهما فى تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولا ثم سأل عويمر فنزلت فى شأنهما معا ، وظهر لى الآن احتمال ان يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله ، لجاء عويمر فى المرة الثانية التى قال فيها « ان الذى سألتك عنه قد ابتليت به » فوجد الآية نزلت فى شأن هلال ، فأعلمه عليه السلام بأنها نزلت فيه ، يعنى أنها نزلت فى كل من وقع له ذلك ، لأن ذلك لا يختص بهلال . وكذا يجاب على سياق حديث ابن مسعود يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجهه العجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت ، لجاء عويمر فقال : قد نزل فيك وفى صاحبك . قوله ( فاذهب فأت بها ) يعنى فذهب فأتى بها . واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره ، فلو تراضيا بمن بلاعن بينهما فلاعن لم يصح ، لأن فى اللعان من التغليظ ما يقتضى أن يختص به المحاكم . وفى حديث ابن عمر فتلان عليه ، أى الآيات التى فى سورة النور ، وروعه وذكره ، وأحبره أن هذا

الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليا . ثم دعاها فوعظها وذكرها وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت : والذي بعثك بالحق انه لكاذب . قوله ( قال سهل ) هو موصول بالاسناد المبدأ به . قوله ( فتلاعنا ) فيه حذف تقديره فذهب فأنى بها فسألها فأنكرت ، فأمر باللعان فتلاعنا . قوله ( وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ) زاد ابن جريج كما في الباب الذي بعده « في المسجد » وزاد ابن إسحق في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث « بعد العصر » أخرجه أحمد . وفي حديث عبد الله بن جعفر « بعد العصر عند المنبر » وسنده ضعيف ، واستدل بمجموع ذلك على أن اللعان يكون بحضور الحكام وبمجمع من الناس ، وهو أحد أنواع التغليظ . ثانيا الزمان . ثالثا المكان . وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب . ( تنبيه ) : لم أرفى شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعنهما إلا ما في رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فانه قال « فأمرهما بالملأنة بما سعى في كتابه ، وظاهره أنهما لم يريدا على ما في الآية ، وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فان فيه « فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، ثم نثى المرأة » الحديث . وحديث ابن مسعود نحوه لكن زاد فيه « فذهبت لتلعن قال النبي ﷺ : مه ، فأبت ، فالتعنت ، وفي حديث أنس عند أبي بصير وأصله في مسلم « فدعا النبي ﷺ فقال : أنشيد بالله انك لمن الصادقين فيما رعيتهما به من الزنا ؟ فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة : ولعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين ؟ ففعل ، ثم دعاها فذكر نحوه ، فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا أنها ستعترف ، ثم قالت : لا أفصح قرى سائر اليوم ، فضت على القول . وفي حديث ابن عباس من طريق حاصم بن كليب عن أبيه عنه عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم « فدعا الرجل ، فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين ، فأمر به فأمسك على فيه ، فوعظه فقال : كل شيء أهون عليك من لعنة الله . ثم أرسله فقال : لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين . وقال في المرأة نحو ذلك ، وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الوجة ، بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية ، فان كانت القصة واحدة وقع الوم في تسمية الملاحن كما جزم به غير واحد عن ذكرته في التفسير . فهذه زيادة من ثقة فتعتمد ، وان كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر « باب يبدأ الرجل بالتلاعن » . قوله ( فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر : كذبت عليا يا رسول الله إن أمسكها ) في رواية الأوزاعي « ان حبستها ففد ظلمتها » . قوله ( فطلقها ثلاثا ) في رواية ابن إسحق « ظلمتها إن أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق » وقد تفرد بهذه الزيادة ولم يتابع عليها ، وكأنه رواه بالمعنى لاعتقاده منع جمع الطلقات الثلاث بكلمة واحدة ، وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق ، واستدل بقوله « طلقها ثلاثا » أن الفرق بين المتلاعنين تتوقف على طليق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي ، وأجيب بقوله في حديث ابن عمر « فرق النبي ﷺ بين المتلاعنين » فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة ، وظاهر حديث ابن عمر أن الفرق وقعت بتفريق النبي ﷺ ، وقد وقع في « شرح مسلم للنووي » قوله « كذبت عليا يا رسول الله ان أمسكتها » هو كلام مستقل ، وقوله « فطلقها » أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لأنه ظن أن اللعان لا يحرمها عليه ، فأراد تحريمها بالطلاق فقال « هي طالق ثلاثا . فقال له النبي ﷺ لا سبيل لك عليا ، أي لاملك لك عليا فلا يضح طلائك انتهى . وهو يوم أن قوله « لا سبيل لك عليا » وقع منه ﷺ

عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه ، وليس كذلك فإن قوله لا سبيل لك عليها لم يعم في حديث سهل ، وإنما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله والله يعلم أن أحدا كاذب ، لا سبيل لك عليها ، وفيه قال يا رسول الله مالي ، الحديث كذا في الصحيحين ، وظهر من ذلك أن قوله لا سبيل لك عليها ، إنما استدل من استدل به من أصحابنا لوقوع الفرقة بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله أعلم . قوله ( قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين ) زاد أبو داود عن القعنبي عن مالك ، وكانت تلك ، وهي إشارة إلى الفرقة ، وفي رواية ابن جريج في الباب بعده ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، كذا للمستمل ، وللباقين وكان ذلك تفريقا ، وللكشميهي وفصار ، بدل فكان ، وأخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ وقال النبي ﷺ : ذلك التفريق بين كل متلاعنين ، وهو يؤيد رواية المستمل ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال ؛ مثل حديث مالك ، قال مسلم : لكن أدرج قوله وكان فرافه إياها بعده سنة بين المتلاعنين ، وكذا ذكر الدارقطني في « غرائب مالك » ، اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال ، فكان فرافها سنة ، هل هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب ، وذكر ذلك الشافعي وأشار إلى أن نسبه إلى ابن شهاب لا تمنع نسبته إلى سهل ، ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن شهاب عن سهل قال ، فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ ، فأنفذه رسول الله ﷺ ، وكان ما صنع عند رسول الله ﷺ سنة ، قال سهل ، حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا ، فقوله فضت السنة ، ظاهر في أنه من تمام قول سهل ، ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ، ويؤيده أن ابن جريج كما في الباب الذي بعده أورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين : قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين . ثم وجدت في نسخة المصنف في آخر الحديث ، قال أبو عبد الله : قوله وذلك تفريق بين المتلاعنين ، من قول الزهري وليس من الحديث ، انتهى ، وهو خلاف ظاهر سياق ابن جريج ، فكان المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه

### ٣٠ - باب التلاعن في المسجد

٥٣٠٩ - حدثنا يحيى أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن اللاعنات وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بني مسعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا بقتله أم كيف يفعل ؟ فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر للمتلاعنين ، فقال النبي ﷺ قد قضى الله فيك وفي امرأتك ، قال فتلاننا في المسجد وأنا شاهد ، فلما فرغا قال : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ حين فرغا من التلاعن ، فمارقها عند النبي ﷺ فقال : ذلك تفريق بين كل متلاعنين ، قال ابن جريج قال ابن شهاب فكانت السنة بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملا ، وكان ابنها يدعى لأمم . قال ثم جرت السنة في هذا ، أنها قرئت

وَبَرِثُ مِنْهَا مَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنْ جَاءَتْ بِهِ أَحْمَرٌ قَصِيرًا كَأَنَّهُ وَحَرَةٌ فَلَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ صَدَقَتْ وَكَذَبَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَسْوَدٌ أَعْيَنَ ذَا الْيَتِينَ فَلَا أَرَاهُ إِلَّا قَدْ صَدَقَ عَلَيْهَا ، فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الْمَكْرُوهِ مِنْ ذَلِكَ ،

**قوله** ( باب التلاعن في المسجد ) أشار بهذه الترجمة الى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث شاء . **قوله** ( حدثنا يحيى ) هو ابن جعفر . **قوله** ( أخبرني ابن شهاب عن الملاعة وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة ) وقع عند الطبري في أول الاسناد زيادة ، فانه أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية ( والذين يرمون أزواجهم ) نزلت في هلال بن أمية فذكره مختصراً ، قال ابن جريج : وأخبرني ابن شهاب فذكره ، فكأن ابن جريج أشار الى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه ، وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله . **قوله** ( قال وكانت حاملاً وكان ابنها يدهى لأمه ، قال : ثم جرت السنة في ميراثها أنها تروثه ويرث منها ما فرض الله لها ) هذه الاقوال كلها أقوال ابن شهاب ، وهو موصول اليه بالسند المبدأ به ، وقد وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد ، قال الدارقطني في « غرائب مالك » : لا أعلم أحداً رواه عن مالك غيره . قلت : وقد تقدم في التفسير من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل ، فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه « فمارقها » فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين ، وكانت حاملاً - الى قوله - ما فرض الله لها ، وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم ، وهذا صريح في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل ، ويتأيد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود وقال النبي ﷺ لعاصم بن عدي : أمسك المرأة عندك حتى تلد ، وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضاً التصريح بذلك . **قوله** ( قال ابن جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث ) هو موصول بالسند المبدأ به . **قوله** ( ان جاءت به أحمر ) في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب وأحيمر ، بالتصغير ، وفي مرسل سعيد بن المسيب عند الشافعي « أشقر » ، قال ثعلب المراد بالأحمر الأبيض ، لأن الحمرة إنما تبدو في البياض ، قال : والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقوله في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو ذلك . **قوله** ( قصيراً كأنه وحرة ) بفتح الواو والمهمله : دويبة تترامى على الطعام والحجم فتفسده ، وهي من نوع الوزغ . **قوله** ( فلا أراها إلا صدقة ) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لأبيه الذي اتفق منه . **قوله** ( وان جاءت به أسود أعين ذَا الْيَتِينَ ) أى عظيمتين ، وبوضحه ما في رواية أبي داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد ، أدعج العيين عظيم اليتيمين ، ومثله في رواية الاوزاعي الماضية في التفسير وزاد خدج الساقين ، والدعج شدة سواد الحدة والأعين الكبير العين ، وفي رواية عباس بن سهل المذكورة « وان ولدته قطط الشعر أسود اللسان فهو لابن سحما » ، والقطط تنلفل الشعر . **قوله** ( فجاءت به على المكروه من ذلك ) في رواية الاوزاعي « فجاءت به على النعت الذي نعت رسول الله ﷺ من تصديق عويمر ، وفي رواية عباس المذكورة « قال عاصم : فلما وقع أخذته الى فاذا رأسه مثل فروة الخمل الصغير ، ثم أخذت بفميه فاذا هو مثل النبعة ، واستقبلني لسانه أسود مثل التمرة فقالت : صدق رسول الله ﷺ » ، والخمل بفتح المهمل والميم ولد

الضأن ، والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الموحدة بعدها موحدة ، وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام ، ولونه قشره أحمر الى الصفرة

### ٣١ - باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعا بغير بيعة . .

٥٣١٠ - حدثنا سعيد بن عفير حدثني الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولي . فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته ، وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبطاً للشعر ، وكان أذى ادعى عليه أنه وجدته عند أهل آدَمَ خدلاً كنهه اللحم ، فقال للنبي ﷺ : اللهم بين ، فجاءت شبيهاً بالرجل أذى ذكر زوجها أنه وجدته ، فلامع النبي ﷺ بينهما . قال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال النبي ﷺ لو رجعت أحداً بغير بيعة رجعت هذيم ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود ، قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف « آدم خدلاً »

[ الحديث ٥٣١٠ - أطرافه في : ٥٣١٦ ، ٦٨٥٥ ، ٦٨٥٦ ، ٧٢٣٨ ]

قوله ( باب قول النبي ﷺ : لو كنت راجعا بغير بيعة ) أي ، أنكر ، والا فالعترف أيضا يرجم . قوله ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصاري . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد . أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ، وسيأتي بعد ستة أبواب . قوله ( عن القاسم بن محمد ) أي ابن أبي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن راويه عنه ، ووقع في رواية النسائي . قوله ( عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن ) يعني أنه قال ذكر لحذف لفظ ، قال ، وصرح بذلك في رواية سليمان الآتية ، وقوله « ذكر » بضم أوله على البناء للجهول ، وقوله « التلاعن » وقع في رواية سليمان « المتلاعنان » والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فغير عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية . قوله ( فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ) قال الكرمانى : معنى قوله « قولاً » أي كلاماً لا يلبق به كعجب النفس والنخوة والمبالغة في التهمة وعدم الرد إلى إرادة الله وقدرته . قلت : وكل ذلك بمعزل عن الواقع ، وإنما المراد بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذي أمره عويمر أن يسأل له عنه . وإنما جازمت بذلك لأنه تبين لي أن حديثي سهل بن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة ، بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فأنها في قصة أخرى كما تقدم في تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في أن الملاعن عويمر ، وبينت هناك توجيهه ، وعلى هذا فالقول المهم عن عاصم في رواية القاسم - أنه هو قوله « أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقته فقتلته » الحديث ، ولا مانع أن يروى ابن عباس القصةين معاً ، ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر وما وقع بين القصةين من المفارقة كما أئنه . قوله

(فأناه رجل من قومه) هو عويمر كما تقدم ، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية لأنه لا قرابة بينه وبين عاصم ، لأنه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف ، وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الاوس ، فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتمي عاصم الى حلفهم الا في مالك بن الاوس لأن عمرو بن عوف هو ابن مالك . قوله (فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا اقولى) تقدم بيان المراد من ذلك ، لأن عويمر بن عمرو كانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك الى نفسه بقوله « ما ابتليت » وقوله « الا بقولى » أى بسؤالى عما لم يقع ، كأنه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بيتي ، وزعم الداودي أن معناه أنه قال مثلالو وجدت أحدا يفعل ذلك لقلتله ، أو عبر أحدا بذلك فابتلى به ، وكلامه أيضا بمعزل عز ، الواقع ، فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبي حاتم « فقال عاصم : إنا لله وإنا اليه راجعون ، هذا والله بسؤالى عن هذا الأمر بين الناس قابليات به ، والذي كان قال « لو رأيته لضربت به بالسيف » هو سعد بن عباد كما تقدم في باب الغيرة ، وقد أورد الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسلًا ، ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال « لما نزلت ( والذين يرمون المحصنات ) قال سعد بن عباد : ان أنا رأيت لكاع يفجر بها رجل ، فنذكر القصة وفيه » وفواله ما بشوا إلا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية فنذكر قصته ، وهو عند ابن داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس ، فوضح أن قول عاصم كان في قصة عويمر وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال ، فالكلامان مختلفان ، وهو مما يؤيد تعدد القصة ، ويؤيد التعدد أيضا أنه وقع في آخر حديث ابن عباس عنده الحاكم « قال ابن عباس : فما كان بالمدينة أكثر غاشية منه ، وعند أبي داود وغيره « قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميرا على مصر وما يدعى لأب ، فهذا يدل على أن ولد الملاعنة عاش بعد النبي ﷺ زمانا ، وقوله « على مصر » أى من الأمصار ، وظن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال : فيه نظر ، لأن امراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات ، أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك سنتين ومات ، فهذا أيضا مما يقوى التعدد والله أعلم . قوله (وكان ذلك الرجل) أى الذى روى امرأته . قوله (مصفرًا) بضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الراء ، أى قوى الصفرة ، وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحر أو أشقر لأن ذلك لونه الاصل والصفرة عارضة ، وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم ، وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الواحدة هو ضد الجمودة . قوله (وكان الذى ادعى عليه أنه وجدته عند أهله آدم) بالمد أى لونه قريب من السواد . قوله (خدلا) بفتح الميم ثم المهملة وتشديد اللام أى ممتلى الساقين ، وقال أبو الحسين بن فارس « ممتلى الأعضاء » ، وقال الطبري : لا يكون الا مع غلظ العظم مع اللحم . قوله (كثير اللحم) أى في جميع جسده . يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله وخدلا بناء على أن الخدل الممتلى البدن ، وأما على قول من قال أنه الممتلى الساق فيسكون فيه تعميم بعد تخصيص ، وزاد في رواية سليمان بن بلال الآتية « جمدا قططا » وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريبا ، وهذه الصفة موافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه « عظيم الاليتين خدج الساقين الخ » . قوله (فقال النبي ﷺ : اللهم بين ) يأتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب . قوله (لجأت) في رواية سليمان بن بلال « فوضعت » . قوله (فلاعن النبي ﷺ بينهما) هذا ظاهره أن الملاعنة بينهما تأخرت حتى وضعت ، فيحمل على أن قوله « فلاعن » معقب بقوله فذهب به الى النبي ﷺ فأخبره بالذى وجد عليه امرأته ، واعترض قوله « وكان ذلك الرجل الخ » والحامل على ذلك





« بين أحد بني المجلان ، مجاهد ودال مهملتين وهو تصحيف . قوله ( روى : الله يعلم أن أحداً كاذب ) كذا للاستعمل وسقطت اللام لغيره . قوله ( فهل منكنا نائب ؟ فأبى ) ظاهره أن ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما ، وسيأتي أيضاً . قوله ( قال أيوب ) هو موصول بالسند المبدأ به . قوله ( فقال لي عمرو بن دينار إن في الحديث شيئاً لا أدرك محمدته ، قال قال الرجل : مالي ، قال قيل لا مال لك إلى آخره ) حاصله أن عمرو بن دينار وأيوب سمعا الحديث جميعاً من سعيد بن جبير حفظ فيه عمرو ما لم يحفظه أيوب ، وقد بين ذلك سفيان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعاً في الباب الذي بعد هذا ، فوقع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي ﷺ للمتلانين : حسابكما على الله ، أحداً كاذب ، لا سبيل لك عليهما . قال : مالي قال لا مال لك ، أما معنى قوله لا سبيل لك ، أي لا تسليط ، وأما قوله : مالي ، فانه قائل فقل مجذوف ، كأنه لما سمع لا سبيل لك عليهما قال : أيذهب مالي ؟ والمراد به الصداق . قال ابن العربي : قوله : مالي ، أي الصداق الذي دفعته اليها ، فأجيب بأنك استوفيته بدخولك عليها ، ونمكينها لك من نفسها . ثم أوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال : إن كنت صادقاً فيما ادعيت عليه فقد استوفيت حقك منها قبل ذلك ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها لثلاث تجمع عليهما الظلم في عرضها ومطالبتها بمال قبضته منك قبضاً صحيحاً فتستحقه . وعرف من هذه الرواية اسم القائل « لا مال لك » ، حيث أتهم في حديث الباب بلفظ « قيل لا مال لك » ، مع أن النسائي رواه عن زياد بن أيوب عن ابن علية بلفظ « قال لا مال لك » ، وقوله « فقد دخلت بها » ، فمره في رواية سفيان بلفظ « فهو بما استحللت من فرجها » ، وقوله « فهو أبعد منك » ، وكذا عند النسائي أيضاً ، ووقع عند الاسماعيل من رواية عثمان بن أبي شيبة عن ابن علية « فهو أبعد لك » ، وسيأتي قبل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ « فذلك أبعد وأبعد لك منها » ، وكرر لفظ أبعد تأكيداً ، قوله « ذلك » ، الإشارة إلى الكذب ، لأنه مع الصداق يبعد عليه استحقاق إعادة المال في الكذب أبعد ، ويستفاد من قوله « فهو بما استحللت من فرجها » ، أن الملاعة لو أكذبت نفسها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها

### ٣٣ - باب قول الإمام للمتلانين إن أحدكما كاذب فهل منكنا من نائب

٥٣١٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال عمرو سمعت سعيد بن جبير قال سألت ابن عمر عن المتلانين فقال قال النبي ﷺ للمتلانين : حسابكما على الله أحدكما كاذب ، لا سبيل لك عليهما ، قال : مالي . قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك . قال سفيان حفظته من عمرو . وقال أيوب سمعت سعيد بن جبير قال : قلت لابن عمر رجل لا آمن امرأته . فقال يا صبيغ ، وفرق سفيان بين إصبعيه للسبايق والوسطى : فرق النبي ﷺ بين أخوي بني المجلان ، وقال : الله يعلم إن أحدكما كاذب فهل منكنا نائب ؟ ثلاث مرآت . قال سفيان حفظته من عمرو وأيوب كما أخبرتك

قوله ( باب قول الامام للمتلانين إن أحدكما كاذب ) فيه تغليب المذكر على المؤنث ، وقال عياض وبقية

النوى : في قوله أحدا ، رد على من قال من النحاة إن لفظ أحد لا يستعمل إلا في النفي ، وعلى من قال منهم لا يستعمل إلا في الوصف ، وأنها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقفه . وقد أجازوه المبرد . وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي وبمعنى واحد . قال الفاكهي : هذا من أعجب ما وقع للقاضي مع براءته وحذقه ، فإن الذي قاله النحاة إنما هو في « أحد » التي للعموم نحو ما في النار من أحد وما جاءني من أحد ، وأما أحد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الإثبات نحو ( قل هو الله أحد ) ونحو ( شهادة أحدهم ) ونحو ( أحدا كاذب ) . قوله ( فهل منك من نائب ) ؟ يحتمل أن يكون إرشادا لا أنه لم يحصل منهما ولا من أحدهما اعتراف ، ولأن الزوج لو أكذب نفسه كانت توبة منه . قوله ( سفيان قال عمرو ) هو ابن دينار ، وفي رواية الحميدي عن سفيان أنبأنا عمرو ، فذكره . وقد بينت ما فيه في الذي قبله . قوله ( قال سفيان حفظته من عمرو ) هذا كلام على بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو ، قوله ( قال أيوب ) هو موصول بالسند المبدئية وليس بتعليق ، وحاصله أن الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر ، وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحدثنا أيوب في مجلس عمرو بن دينار لحدثه عمرو بمحدثه هذا فقال له أيوب : أنت أحسن حديثا مني ، وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك ، وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب . قوله ( فقال بأصبعيه ) هو من إطلاق القول على الفعل ، وقوله وافرقت سفيان بين السبابة والوسطى ، جملة معترضة أراد بها بيان الكيفية ، والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقيف ، وقوله فرقت النبي ﷺ الخ هو جواب السؤال . قوله ( وقال : الله يعلم أن أحدا كاذب ) قال عياض ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من الأمان ، فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو بطريق الاجمال ، وأنه يلزم من كذبه التوبة من ذلك . وقال الداودي : قال ذلك قبل الأمان تحذيرا لهما منه ، والاول أظهر وأولى بسياق الكلام . قلت : والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية ، بل هو أخرى بما بعد الوقوع ، وأما سياق الكلام فحتمل في رواية ابن عمر للامرين ، وأما حديث ابن عباس فسيفاه ظاهره فيما قال الداودي : ففي رواية جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي قصة هلال بن أمية قال فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال : الله يعلم أن أحدا كاذب ، فهل منكما نائب ؟ فقال هلال : والله أني لصادق ، الحديث ، وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر ، فيصح الأمران معا باعتبار التعدد

### ٣٤ - باب التفريق بين المتلاعنين

٥٣١٣ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ فرّق بين رجل وامرأة قدّفا ، وأحلفهما »

٥٣١٤ - حدثني مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر قال « لا من النبي ﷺ »

بين رجل وامرأة من الأنصار وفرّق بينهما ،

قوله (باب التفريق بين المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمستمل ، وذكرها الاسماعيل ، وثبت عند النسفي «باب»

بلا عرجة ، وسقط ذلك للباقيين ، والاول أدب . وفيه حديث ابن عمر من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ، ولفظ الاول « فرق بين رجل وامرأة فأنزلها فأنزلها » ولفظ الثاني « لاهن بين رجل وامرأة فأنزلها » . ويؤخذ منه أن إطلاق يحيى بن معين وغيره تحطئة الرواية بلفظ « فرق بين المتلاعنين » إنما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه ، فقد أخرجه أبو داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ . وقال بعده ولم يتابع ابن عيينة على ذلك أحد ، ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر « فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بنى العجلان » قال ابن عبد البر : لعل ابن عيينة دخل عليه حديث في حديث . وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال : انه غلط . قال ابن عبد البر : ان أراد من حديث سهل فسهل ، والا فهو مردود . قلت : تقدم أيضا في حديث سهل من طريق ابن جريج « فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا » ولكن ظاهر سياقه أنه من كلام الزهري فيكون مرسلا ، وقد بينت من وصله وأرسله في « باب اللعان » ومن طلق ، وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فتمسك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ، ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، وعلى تقدير إرسالها فقد جاء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ، ويتأيد بذلك قول من حمل التفريق في حديث الباب على أنه بيان حكم لإيقاع فرقة ، واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى « لا سبيل لك عليها » وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل من ماله الذي أخذته منه ، وأجيب بأن العبارة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ، ويقضى نفي تسليطه عليها بوجه من الوجوه . ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود « وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهما يفترقان بغير طلاق ولا متوفى عنها » وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ، ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل « فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ بفراقها » أن الرجل إنما طلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فبادر إلى طليقها لشدة نفرة منها ، واستدل بقوله « لا يجتمعان أبدا » على أن فرقة اللعان على التأييد « وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد » ، وقال بعضهم : يجوز له أن يتزوجها ، وإنما يقع باللان طليقة واحدة بائنة ، هذا قول حماد وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وصح عن سعيد بن المسيب ، قالوا : ويكون الملاعن إذا أكذب نفسه خاطبا من الخطاب ، وعن الشعبي والضحاك : إذا أكذب نفسه ودت إليه امرأته . قال ابن عبد البر : هذا عندي قول ثالث . قلت : ويحتمل أن يكون معنى قوله « دت إليه » أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله ، قال ابن السمعاني : لم أقف على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر ، وإنما المتبع في ذلك النص ، وقال ابن عبد البر أبدى بعض أصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون ، لأن أحدهما ملعون في الجملة بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فإنه لا يتحقق . وتعقب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهما معا التزويج لأنه يتحقق أن أحدهما ملعون ، ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجملة . قال السمعاني : وقد أورد بعض الحنفية أن قوله « المتلاعنان » يقتضى أن فرقة التأييد يشترط لها أن يقع التلاعن من الزوجين ، والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم ، وأجاب بأنه لما كان لعانة بسبب لعانها وصرح لفظ اللعان بوجوده في جانبها سمي الموجود منه ملاعنة ، ولأن لعانته سبب في إثبات الزنا عليها فيستلزم انتفاء نسب الولدية فينتفى الفرائض فإذا انتفى الفرائض انقطع النكاح ، فان قيل إذا أكذب الملاعن نفسه يلزم ارتفاع الملاعنة حكما وإذا

أو تمت صارت المرأة محل استمتاع ، قلنا : إلا ان عزمكم شهادة ، والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم ،  
وأما عندنا فهو بين واليمين إذا صارت حجة وتعالى بها الحكم لا ترتفع ، فإذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد  
، ما يسقط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان

### ٣٥ - باب يلحق الولد بالملاعة

٥٣١٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك قال حدثني نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ لا عن

بين رجل وامرأته ، فاتفق من ولدها ، ففرق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة »

قوله ( باب يلحق الولد بالملاعة ) أى إذا انتفى الزوج منه قبل الوضع أو بعده . قوله ( أن النبي ﷺ لا عن  
بين رجل وامرأته فاتفق من ولدها ) قال الطيبي : الغاء سببية أى الملاعة سبب الانتفاء ، فإن أراد أن الملاعة  
سبب ثبوت الانتفاء لجيد ، وإن أراد أن الملاعة سبب وجود الانتفاء فليس كذلك ، فإنه إن لم يتعرض لنفى الولد  
في الملاعة لم ينتف ، والحديث في الموطأ بلفظ « واتفق » ، بالواو لا بالفاء . وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة  
عن مالك ذكره بلفظ « واتفق » ، بمعنى يتفق بدل الفاء ولا م آخره وكأنه تصحيف ، وإن كان محفوظاً فعنه قريب  
من الأول ، وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ « أن رجلاً رأى امرأته واتفق من  
ولدها ، فأمرهما النبي ﷺ ففلاعهما » ، فوضح أن الانتفاء سبب الملاعة لا العكس ، واستدل بهذا الحديث على  
مشروعية اللعان لنفى الولد ، وعن أحمد يثبت الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان ، وفيه نظر  
لأنه لو استلحقه لحقه ، وإنما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم يرتفع عنها الحد بآلئها .  
وقال الشافعي : أن نفي الولد في الملاعة انتفى وإن لم يتعرض له فله أن يعيد اللعان لآلئته ولا إعادة على المرأة ، وإن  
أمكنه الرفع إلى الحاكم فأحر به غير عذر حتى ولدت لم يكن له أن ينفيه كما في الشفعة . واستدل به على أنه لا يشترط  
في نفي الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا ، ولا أنه استبرأها بمحضة ، وعن المالكية يشترط ذلك ، واحتج  
بعض من خالفهم بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها ، واحتج الشافعي  
بأن الحمل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء ، قال ابن العربي : ليس عن هذا جواب مقنع . قوله ( ففرق  
بينهما وألحق الولد بالمرأة ) قال الدارقطني : تفرد مالك بهذه الزيادة ، قال ابن عبد البر : ذكروا أن مالكا تفرد  
بهذه اللفظة في حديث ابن عمر ، وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن  
الزهري عند أبي داود بلفظ « ثم خرجت حاملاً فكان الولد إلى أمه » ، ومن رواية الاوزاعي عن الزهري « وكان  
الولد يدعى إلى أمه » ، ودعى قوله ألحق الولد بأمه أى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما ، وأما  
أمه فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره ، وكان ابنها  
يدعى لامه ، ثم جرت السنة في ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها . وقيل معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له  
أباً وأما فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه ، وهو قول ابن مسعود ورواية وطائفة ورواية  
عن أحمد وروى أيضاً عن ابن القاسم ، وعنه معناه أن عصبه أمه تصير عصبه له وهو قول علي وابن عمر والمشهور  
عن أحمد ، وقيل ترثه أمه وإخوته منها بالفرض والرد وهو قول أبي عبيد ومحمد بن الحسن ورواية عن أحمد ،

قال : فان لم يرثه ذو فرض بحال فعصبته عصبه أمه ، واستبدل به على أن الولد المنقى بالعمان لو كان بنتا حمل للبلاص نكاحها ، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية ، والأصح كقول الجمهور أنها تحرم لأنها ربييته في الجملة

### ٣٦ - باب قول الإمام : اللهم بين

٥٣١٦ - حدثنا اسماعيل قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه قال « ذكر للتلاعنان عند رسول الله ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، فأناؤه رجل من قومه فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فقال عاصم : عا ابتليت بهذا الأمر إلا تقولى . فذهب به إلى رسول الله ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته - وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم جمداً سبطاً للشعر ، وكان الذي وجدته عند أهله آدم خذلاً كثير اللحم جمداً قططاً ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم بين . فوضعت شديها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها ، فلان رسول الله ﷺ بينهما . فقال رجل لابن عباس في المجلس : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بينة رجعت منه ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة كانت تظهر سوء في الإسلام »

قوله ( باب قول الإمام اللهم بين ) قال ابن العربي : ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن الله ليظهر الشيء ، ولا يمنع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان ، والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من الفجح ولو اندرا الحد . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ويحيى بن سعيد هو الانصارى . قوله ( أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ) ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي أخرجه الشافعي وغيره وقعت فيها تبوية ، ويحيى وإن كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث إلا من ولده عبد الرحمن عنه . قوله ( فوضعت شديها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندها فلان رسول الله ﷺ بينهما ) ظاهره أن الملاعة تأخرت الى وضع المرأة لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في الزهدة التي في حديث سهل بن سعد ، وتقدم قبل من حديث سهل أن العمان وقع بينهما قبل أن تضع ، فعلى هذا تكون الفاء في قوله « فلان » معقبة بقوله « فأخبره بالذي وجد عليه امرأته » ، وأما قوله « وكان ذلك الرجل مصفراً الخ » فهو كلام اعترض بين المجتئين ، ويحتمل - على بعد - أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى بسبب الانتفاء والله أعلم . قوله ( فقال رجل لابن عباس ) هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الحاد ، وهو ابن خالة ابن عباس ، سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما سيأتي في كتاب الحدود . قوله ( كانت تظهر في الاسلام سوء ) أي كانت تعلق بالفاحشة ، ولكن لم يثبت عليها ذلك ببينة ولا اعتراف . قال الداودي : فيه جواز عيب من يسلك مسالك سوء ، وتعمق بأن ابن عباس لم يسبها فان أراد اظهار العيب على الإبهام فمحتمل ، وقد مضى في التفسير في رواية عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ قال : لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولما شأن ، أي لولا ما سبق من حكم الله ، أي أن العمان يدفع الحد عن

المرأة لاقت عليها الحد من أجل الشبه الظاهر بالذي رميت به ، ويستفاد منه أنه عليه السلام كان يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه وحى خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسألة قطع النظر وعمل بما نزل وأجرى الأمر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضى خلاف الظاهر ، وفي أحاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتى إذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لا يبادر الى الاجتهاد فيها . وفيه الرحلة في المسألة النازلة ، لأن سعيد بن جبير رحل من العراق الى مكة من أجل مسألة الملاعة . وفيه اتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته إذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه . وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكثيته . وفيه التسبيح عند التعجب ، وأشعار بسعة علم سعيد بن جبير لأن ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ، ويحتمل أن يكون تعجبه لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس . وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بمعرفة ما يقول ابن عمر د أول من سأل عن ذلك فلان ، وقول أنس د أول لعان كان ، وفيه أن البلاء موكل بالمنطق ، وأنه ان لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة ، وان الحاكم يردع الخصم عن التنادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير ويكر ذلك ليسكون أبلغ . وفيه ارتكاب اخف المفسدين بترك أنقلهما ، لأن مفسدة الصبر على خلاف ما توجهه الفيرة مع قبحة وشدة أسهل من الإقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصار من القاتل ، وقد نهج له الشارع سبيلا الى الراحة منها إما بالطلاق وإما باللعان . وفيه أن الاستفهام بأرأيت كان قديما ، وأن خبر الواحد يعمل به إذا كان ثقة ، وأنه يسن للحاكم وعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن ، ويتأكد عند الخامسة ، ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء أنهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفها بالنصب ، واستشكله بما في حديث ابن عمر ، لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا . وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم . وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو التوصل الى أذيته بأى سبب كان ، وفي كلام الشافعي اشارة الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بزمنه عليه السلام من أجل نزول الوحي لئلا تقع المسألة عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسألة ، وقد ثبت في الصحيح د أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم خرم من أجل مسألته ، وقد استمر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع ، لكن عمل الأكثر على خلافه فلا يحصى ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها . وفيه أن الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى ، وفيه أن للعالم إذا كره السؤال أن يمينه ويحجته ، وأن من اتى شيئا من المسكروه بسبب غيره يمانه عليه ، وأن المحتاج الى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم لما سأل عنه ولا عضبه عليه ولا جفازه له بل يمارد ملاطفته الى أن يقضى حاجته ، وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سرا وجهرا ، وأن لا حيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستفح . وفيه التحريض على التوبة ، والعمل بالستر ، وإحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الوساطة لقوله د ان أحدا كاذب ، وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن أحاط العلم بكذب أحدهما لا بعينه . وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملعان للبراءة والذي رميت به ، لأنه صرح في بعض طرقه بتسمية المقدوف ، ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد ، قال الداردي : لم يقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به ، وأجاب بعض من قال يحذف من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان . وذكر حياض أن بعض أصحابهم اعتدوا بذلك بأن شريكا كان يهوديا ، وقد يفت ما فيه في د باب يبدأ الرجل بالتلاعن . . وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف بما

وقع من قاذفه . وفيه أن الحامل تلاعق قبل الوضع لقوله في الحديث : انظروا فإن جاءت به الخ ، كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس . وعند مسلم من حديث ابن مسعود : لجاء يعني الرجل هو وإسرأته فتلاعنا ، فقال النبي ﷺ : لعلها أن تجيء به أسود جمدا ، فجاءت به أسود جمدا ، وبه قال الجمهور خلافاً لمن أبى ذلك من أهل الرأي محتلاً بأن الحمل لا يعلم لأنه قد يكون نفخة ، وحجة الجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة ، فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً ، ولذلك يشرح اللعان مع الآية . وقد اختلف في الصغيرة : فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن يلعن لدفع حد القذف عنه دونها . واستدل به على أن لا كفارة في البين الضموس لأنها لو وجبت لبينت في هذه القصة ، وتعقب بأنه لم يتعين الحائض ، وأجيب بأنه لو كان واجباً لبينه بحملاً بأن يقول مثلاً فليكفر الحائض منك عن يمينه كما أرشد أحدهما إلى التوبة ، وفي قوله عليه السلام : البينة وإلا حد في ظهرك ، دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطاب تحليف المذنب لا يجاب ، لأن الحصر المذكور لم يتغير منه إلا زيادة مشروعية اللعان . وفيه جواز ذكر الأوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من القبيحة المحرمة ، واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة ، وفيه نظر لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساخ له أن يلاعنها لنفي الولد لأنه لا ينحصر في الزنا ، وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما . وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكل إلى الله تعالى ، قال ابن الزين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق ، وفيه نظر لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن ، والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يبيديه بعد ذلك كذا قال . وحجة الشافعي ظاهرة لأنه ﷺ قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً على الإطلاع على عين الكاذب لكن أخبر أن الحكم بظاهر الشرع يقتضي أنه لا ينقب عن البواطن ، وقد لاحظ القرائن بتعيين الكاذب في التلاعنين ومع ذلك فأجرهما على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة . ويستفاد منه أن الحاكم لا يكتفي بالمظنة والإشارة في الحدود إذا خالفت الحكم الظاهر كيمن المدعى عليه إذا أنكر ولا بينة ، واستدل به الشافعي على إبطال الاستحسان لقوله : لولا الإيمان لكان لي ولها شأن . وفيه أن الحاكم إذا بدل وسعه واحتوى الشرائط لا ينقض حكمه إلا إن ظهر عليه إخلال شرط أو تفریط في سبب . وفيه أن اللعان يشرع في كل امرأة دخل بها أو لم يدخل ، ونقل فيه ابن المنذر الإجماع ، وفي صدق غير المدخول بها خلاف للحناية تقدمت الإشارة إليه في باب . فلو نكح فاسداً أو طلق بائناً فولدت فزاد نبي الولد فله الملاعة ، وقيل أبو حنيفة : يلحقه الولد ولا نفي ولا لعان لأنها أجنبية . وكذا لو قذفها ثم أبانت بثلاث فله اللعان ، وقال أبو حنيفة : لا ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن هشيم بن مغيرة قال الشعبي إذا طلقها ثلاثاً فوضعت فأتى منه فله أن يلعن ، فقال له الحارث : إن الله يقول ( والذين يرمون أزواجهم ) أفرأها له زوجة ؟ فقال الشعبي : إني لاسمعي من الله إذا رأيت الحق أن لا أرجع إليه ، فلو التعن ثلاث مرات فقط فالتعن المرأة مثله ففرق الحاكم بينهما لم تقع الفرقة عند الجمهور لأن ظاهر القرآن أن الحد وجب عليهما وأنه لا يندفع إلا بما ذكر فيتميم الاثبات بجميعة . وقال أبو حنيفة : أخطأ السنة وتحصل الفرقة لأنه أتى بالأكثر فتعلق به الحكم ، واستدل به على أن الاثبات يقتضي به الحمل خلافاً لابن حنيفة ورواية عن أحمد لقوله : انظروا فإن جاءت به ، الخ ، فإن الحديث ظاهر في أنها كانت حاملاً وقد ألحق الولد مع ذلك بأمه . وفيه جواز الحلف على ما يطلب على الظن ويكون المستند

التمسك بالأصل أو قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال د والله ليجلدنك ، واقول هلال د والله لا يضربني وقد علم أني رأيت حتى استفتيت ، وفيه أن اليمين التي يعتمد بها في الحكم ما يقع بعد إذن الحاكم لأن هلالا قال د والله أني لصادق ، ثم لم يحتسب بها من كلمات اللعان الخمس . وتمسك به من قال بالغاء حكم القافة ، وتعقب بأن الغاء حكم الشبه هذا إنما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع ، وإنما يعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتمسك به ، ويقع الاشتباه فيرجع حينئذ إلى القافة ، والله أعلم

### ٣٧ - باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها

٥٣١٧ - حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني أبي عن عائشة عن النبي ﷺ . حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا عبدة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن رفاة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها ، فزوجت آخر ، فأنت النبي ﷺ فذكرت له أنه لا يأتيها ، وأنه ليس معه إلا مثل هدية . فقال : لا ، حتى تذوق عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ هُسَيْلَتِكَ »

قوله ( باب إذا طلقها ثلاثاً ثم تزوجت بعد العدة زوجاً غيره فلم يمسها ) أي هل تحل للأول إن طلقها الثاني بغير مسيس ؟ ( تنبيه ) : لم يفرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقفت عليه من النسخ . ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يل هذا وهو « باب واللائ يذمن من الحيض » : « كتاب العدة » ولبعضهم « أبواب العدة » والأولى إثبات ذلك هنا ، فإن هذا الباب لا تعلق له باللعان لأن الملاعة لا تمود للذي لا عن منها ولو تزوجت غيره سواء جاءها أم لم يجامع . قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وهشام هو ابن عروة . وقوله « حدثني عثمان بن أبي شيبة الخ » ساقه على لفظ عبدة ، وإنما احتاج إلى رواية يحيى لتصريح هشام في روايته بقوله « حدثني أبي » . قوله ( أن رفاة القرظي ) هو رفاة القرظي بن سمائل بفتح الميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام ، والقرظي بالقاف والظاء المعجمة وقد تقدم ضبط قريظة والنضير في أوائل المغازي . قوله ( تزوج امرأة ) في رواية عمرو بن علي عند الاسماعيلي « امرأة من بني قريظة » وسماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني والدارقطني في « الفرائد » ، موصولاً وهو في الموطأ مرسل تميمية بنت وهب ، وهي بمثناة واختلاف هل هي بفتحها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزوماً في النكاح لسعيد بن أبي عروبة من روايته عن قتادة ، وقيل اسمها سهيمة بدين همزة مصغر أخرجه أبو نعيم وكأنه تصحيف ، وعند ابن منده أميمة بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس وسمى أباهما الحارث ، وهي واحدة اختلفت في التلغظ باسمها والزاجح الأول . قوله ( ثم طلقها فتزوجت آخر ) سماها مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبوه بفتح الزاي ، واتفقت الروايات كلها عن هشام بن عروة أن الزوج الأول رفاة والثاني عبد الرحمن ، وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تميمية بنت أبي عبيد القرظية كانت تحت رفاة فطلقها تخلف عليها عبد الرحمن بن الزبير ، وتسميته لابيها لاتنافي رواية مالك فلعل اسمه وهب وكنيته أبو عبيد إلا ما وقع عند ابن إسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتفرّد به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأة من قريظة



يقال لها تسمية تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها . فتزوجها رفاعه ثم فارقتها ، فأرادت أن ترجع إلى عبد الرحمن بن الزبير ، وهو مع إرساله مقلوب ، والمخفوظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام ، وقد وقع لاسرأة أخرى قريب من قصتها فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عباس أي ابن عبد المطلب و ابن الغميصة أو الغميصة أنت النبي ﷺ تشكو من زوجها أنه لا يصل إليها ، فلم يلبث أن جاء فقال : إنها كاذبة ولكنها تريد أن ترجع إلى زوجها الاول ، فقال : ليس ذلك لها حتى تذوق حصيلته ، ورجاله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار . ووقع هند شيخنا في شرح الترمذي وعبد الله بن عباس ، مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزني أنهما لم يذكر هذا الحديث في الأطراف ، ولا تعقب عليهما فانهما ذكراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب ، وقد اختلف في سماعه من النبي ﷺ إلا أنه ولد في عصره فذكر لذلك في الصحابة ، واسم زوج الغميصة هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم السكبي وأبو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصة فتزوجها رجل قبل أن يمسا فأرادت أن ترجع إلى زوجها الاول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني ، ووقعت لثالثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ، ثم أبو موسى في قوله تعالى ( فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ) قال : نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عوف النضرية كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأنت النبي ﷺ فقالت إنه طلقني قبل أن يمسي فأرجع إلى ابن عمي زوجي الاول ؟ قال : لا ، الحديث وهذا الحديث إن كان محفوظا فالواضح من سياقه أنها قصة أخرى وإن كلام رفاعه القرظي و رفاعه النضري وقع له مع زوجة له طلاق فتزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل أن يمسا فالحكم في قصتهما متحدد مع تفاوت الأشخاص ، وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظنا منه أن رفاعه بن سمؤال هو رفاعه بن وهب فقال اختلف في اسرأة رفاعه على خمسة أقوال ، فذكر الاختلاف في النطاق بتسمية وضم اليها عائشة والتعقيب ما تقدم ، ووقعت لأبي رفاعه قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب . قوله ( فأنت النبي ﷺ ) في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الأخرى ، فعند المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام : فتزوجت زوجها غيره فلم يصل منها إلى شيء يريد ، وعند أبي عروبة من طريق الدراوردي عن هشام : فتمسكها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها ، وكذا في رواية مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد : فلم يستطع أن يمسا ، وقوله فاعترض بضم المثناة وآخره ضاد معجمة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتيانها إما من الجن وإما من المرض . قوله ( فذكرت له أنه لا يأتيها ) وقع في رواية أبي معاوية عن هشام : فلم يقربني إلا هنة واحدة ولم يصل ضي إلى شيء ، والهنة بفتح الهاء وتخفيف الون المرة الواحدة الحقيقية . قوله ( وانه ليس معه إلا مثل هدة ) بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدة في الاسترخاء وعدم الانتشار ، واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لارتجاع الزوج الاول للبراءة إلا إن كان حال وطئه منتعرا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عينا أو طفلا لم يكف على أصح قول العلماء ، وهو الأصح عند الشافعية أيضا . قوله ( فقال لا ) هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ، ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة كما

تقدم قريبا في د باب من قال لامرأته أنت علي حرام : « ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربنى الا هنة واحدة ولم يصل مني الى شيء أفأحل الزوجى الاول ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تخافين لزوجك الاول ، الحديث ، وفي رواية الوهرى عن عروة كما تقدم أيضا في أوائل الطلاق د وإنما معه مثل الهدية . فقال رسول الله ﷺ : لهلك تريدن أن ترجعى الى رفاة ، لا ، الحديث . وسيأتى في اللباس من طريق أيوب عن عكرمة د ان رفاة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير ، قالت عائشة : لجأت وعليها خمار أخضر فشكت اليها . أى الى عائشة . من زوجها وأرتها خضرة بجلدها ، فلما جاء رسول الله ﷺ والنساء يبصرن بعضهم بعضا قالت عائشة د ما رأيت ما يلقى المؤمنات ، لجلدها أشد خضرة من ثوبها . وسمع زوجها لجأ . ومعها ابنان له من غيرها ، قالت : والله ما لي اليه من ذنب الا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه . وأخذت هدية من ثوبها . فقال : كذبت والله يا رسول الله ، انى لا نفهضها نفص الاديم ، ولكنهما ناشزة تريد رفاة . قال : فان كان ذلك لم تحل له ، الحديث . وكان هذه المراجعة بينهما هي التي حملت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهرى عن عروة فان فى آخر الحديث كما سيأتى في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه د قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال : يا أبا بكر ألا تنهى هذه عما تنهى به عنه رسول الله ﷺ ؟ فوالله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبرم . وفيه ما كلن الصعابة عليه من سلوك الأدب بحضرة النبي ﷺ وانسكارهم على من خالف ذلك بفعله أو قوله أقول خالد بن سعيد لاني بكر الصديق وهو جالس د ألا تنهى هذه ؟ وإنما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة ، فاحتمل عنده أن يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نهما بنفسه ، فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي ﷺ مشاهدا لصورة الحال ، ولذلك لما رأى أبو بكر النبي ﷺ يتبسم عند مقائهما لم يزجرها . وتبسمه ﷺ كان تعجبا منها ، إما لتصريحها بما يستحي النساء من التصريح به غالبا ، وإما لضعف عقل النساء ليكون الحامل لها على ذلك شدة بفضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ، ويستفاد منه جواز وقوع ذلك . ( تنبيه ) : وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لاني بكر د ألا تنهى هذه عما تنهى به ، ؟ أى ترفع به صوتها ، وذكره الداودى بلفظ د تنهى ، بتقديم التاء على الجيم ، والهجر بضم الهاء الفتحش من القول ، والمعنى هنا عليه ، لكن الثابت في الروايات ما ذكرته ، وذكره حياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح . وتقدم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة على الصوت . قوله ( حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ) كذا في الموضمين بالتصغير ، واختلاف في توجيهه فقيل : هي تصغير العسل لان العسل مؤنث : جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة . وقال الأزهري يذكر ويؤنث ، وقيل لان العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ، ومن ذلك قولهم درجيات لجمعوا لنذرهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير ، وقالوا أيضا في تصغير هند هندية . وقيل التأنيث باعتبار اللطافة إشارة إلى أنها تسكنى في المقصود من تحليها للزوج الاول ، وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة إلى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل ، قال الأزهري : التصواب أن معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج ، وأنت تشبها بقطعة من عسل . وقال الداودى : صغرت لشدة شهها بالعسل وقيل : معنى العسيلة الخلطة ، وهذا يوافق قول الحسن البصرى . وقال جمهور العلماء : ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة ، وزاد الحسن البصرى : حصول الانزال . وهذا الشرط انفرد به

عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون . وقال ابن بطلال : شد الحسن في هذا ، وخالفه سائر الفقهاء وقالوا : يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحسن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج والصوم . قال أبو عبيد : العسيلة لغة الجماع والعرب تسمى كل شيء نسلذه صلا ، وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة . ويرد قول الحسن أن الإنزال لو كان شرطا لكان كافيا ، وليس كذلك لأن كلاهما إذا كان بعيد العهد بالجماع مثلا أنزل قبل تمام الإيلاج ، وإذا أنزل كل منهما قبل تمام الإيلاج لم يذق عسيلة صاحبه ، لأن فسرت العسيلة بالإمضاء ولا بلدة الجماع قال ابن المنذر : أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للاول ، إلا سعيد بن المسيب . ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال : يقول الناس لا تحلل للاول حتى يجامعها الثاني ، وأنا أقول : إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالا للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول . وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور ، وفيه تعقب على من استبعد صحة عن سعيد ، قال ابن المنذر : وهذا القول لأنهم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج ، ولله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن . قلت : سياق كلامه يشعر بذلك . وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك . وهو ما أخرجه النسائي من رواية شعبة عن حلقة عن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفته في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع إلى الاول ، فقال : لا ، حتى تذوق العسيلة ، وقد أخرجه النسائي أيضا من رواية سفيان الثوري عن حلقة عن مرثد فقال عن رزين بن سليمان الأحمري عن ابن عمر نحوه ، قال النسائي : هذا أولى بالصواب ، وإنما قال ذلك لأن الثوري أقرن وأحفظ من شعبة ، وروايته أولى بالصواب من وجهين : أحدهما أن شيخ حلقة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال الثوري لا سالم بن رزين كما قال شعبة ، فقد رواه جماعة عن حلقة كذلك ، منهم غيلان بن جامع أحد الثقات . ثانيهما أن الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه إلى رواية الناس الذين خالفهم ، ويؤخذ من كلام ابن المنذر أن نقل أبي جعفر النحاس في « معاني القرآن » - وتبعه عبد الوهاب المالكي في « شرح الرسالة » - القول بذلك عن سعيد بن جبير وهم ، وأعجب منه أن أبا حبان جزم به عن السعديين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ، ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبير في شيء من المصنفات ، وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك . وحكى ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك ، قال القرطبي : ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما يتعلق عليه الاسم ، خلافا لما قال لابد من حصول جميعه . وفي قوله « حتى تذوق عسيلته إلخ » إشعار بإمكان ذلك ، لكن قولها « ليس معه » إلا مثل هذه الهدية « ظاهر في تعذر الجماع المشترك ، فأجاب الكرماني بأن مرادها بالهدية التشبيه بها في الدقة والرفقة لافي الرخاوة وعدم الحركة واستبعد ما قال ، وسياق الخبر يمتنع بأنها شكت منه عدم الانتشار ، ولا يمنع من ذلك قوله « حتى تذوق » لأنه حلقه على الامكان وهو جائز الوقوع ، فكأنه قال أصبري حتى يثأر منه ذلك ، وإن تفارقا فلا بد لها من إرادة الرجوع إلى رفاقة من زوج آخر يحصل لها منه ذلك . واستدل باطلاق وجود الذوق منهما لاشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم يكف ولو أنزل هو . وبالف عن ابن المنذر فنقله عن جميع الفقهاء . وتعقب . وقال القرطبي : فيه حجة لأحد القولين في أنه لو وطئها نائمة أو مغمى عليها لم تحل . وجزم ابن القاسم بأن وطء المحنونة يحلل ، وخالفه أصحاب ، واستدل به على جواز رجوعها لزوجها الاول إذا حصل الجماع من الثاني ، لكن

شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا ارادة تحليلها للاول . وقال الاكثر : إن شرط ذلك في العقد فسد والافلا ، وانفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحل ، وشذ الحكم فقال يكتفى ، وأن من تزوج أمة ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يحل له أن يعطاها حتى تزوج غيره . وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري : نحل له بملك العيين ، واختلفوا فيما إذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائم أو محرم . وقال ابن حزم : أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة ، وهو زائد على ظاهر القرآن ، ولم يأخذوا بمحدثيها في اشتراط خمس وضعت لأنه زائد على ما في القرآن ، فيلزمهم الاخذ به أو ترك حديث الباب ، وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق لظاهر القرآن ، واستدل بتوطئها بت طلاق ، على أن البتة ثلاث تطليقات ، وهو عجب من استدلال به فان البت بمعنى القطع والمواد به قطع العصمة ، وهو أهم من أن يكون بالثلاث بمجموعة أو بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات ، وسيأتي في اللباس صريحا أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات فبطل الاحتجاج به . ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم من القول به إما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر ، أو حلي اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الالباس . والجواب عن الاول أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن إضافته لسخا ولا زيادة ، وعن الثاني أن النكاح في الآية أضيف إليها وهي لاتنول العقد بمجرد ما تضمن أن المراد به في حقها الوطء ، ومن شرطه اتفاقا أن يكون وطئا مباحا فيه يحتاج الى سبق العقد . ويمكن أن يقال : لما كان اللفظ محتملا للمعنيين بينت السنة أنه لا بد من حصولها ، فاستدل به على أن المرأة لاحق لما في الجماع لأن هذه المرأة شككت أن زوجها لا يطؤها وإن ذكره لا ينتشر وأنه ليس معه ما يغني عنها ولم يفسخ النبي ﷺ نكاحها بذلك ، ومن ثم قال إبراهيم بن إسماعيل بن علية وداد بن علي : لا يفسخ بالعتة ولا يضرب للعنين أجل . وقال ابن المنذر : اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع ، فقال الأكثر إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين ، وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحق . وقال أبو ثور : إن ترك جماعها لعلة أجل له سنة ، وإن كان لغير علة فلا تأجيل ، وقال عياض ، اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقا في الجماع ، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهلة بهما ، ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال ما به . وأما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رافعة فلا حجة فيها ، لأن في بعض طرقه أن الزوج الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحا من طريق القاسم عن عائشة قالت « طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الاول أن يتزوجها ، فمسئ النبي ﷺ عن ذلك فقال : لا ، الحديث ، وأصله عند البخاري وقد تقدم في أوائل الطلاق . ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد قوله : لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك » قال ففارقته بعد ، زاد ابن جريج عن الزهري في هذا الحديث أنها جاءت بعد ذلك إلى النبي ﷺ فقالت إنه - يعني زوجها الثاني - مسها فنهاها أن ترجع إلى زوجها الاول ، وصرح مقاتل بن حيان في تفسيره مرسلأ أنها « قالت : يا رسول الله إنه كان مسني ، فقال كذبت بقولك الاول فلن أصدقك في الآخر ، وأنها أتت أبا بكر ثم عر فناهما ، وكذا وقعت هذه الزيادة الاخيرة في رواية ابن جريج المذكورة أخرجهما عبد الرزاق عنه ، ووقع عند مالك في الموطأ ، عن المسور

ابن رفاعه عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، زاد خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه وثابه إبراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في الغرائب ، عن أبيه ، أن رفاعه طلق امرأته تيممة بنت وهب ثلاثاً ، فنكحها عبد الرحمن ، فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها ، فأراد رفاعه أن يتزوجها ، الحديث . ووقع عند أبي داود من طريق الأسود عن عائشة ، مثل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أمهل الاول ؟ قال : لا ، الحديث . وأخرج الطبري وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة نحوه ، والطبري أيضاً والبيهقي من حديث أنس كذلك ، وكذا وقع في رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « أن عمرو بن حرم طلق النميصاء فنكحها رجل أطلقها قبل أن يمسه ، فسألت النبي ﷺ فقال : لا ، حتى يذوق الآخر عسيلتها وتذوق عسيلته » ، وأخرجه الطبراني ورواته ثقات ، فإن كان حماد بن سلمة حقه فهو حديث آخر لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعه ، وله شاهد من حديث عبيد الله - بالتصدير - ابن عباس عند الثنائي في ذكره النميصاء ، لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعه كما تقدم في أول شرح هذا الحديث ، وقد قدمت أنه وقع لسلك من رفاعه بن سمول ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وأن كلا منهما تزوجا عبد الرحمن بن الزبير وأن كلامهما شكك أنه ليس معه الا مثل الهدية ، فدلل إحدى إلى اثنين فكفته قبل أن يفارقها والاخرى بعد أن فارقها ، ويحتمل أن تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة ونكون المرأة شككت مرتين من قبل المفارقة ومن بعدما ، والله أعلم . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة ، فجأت إلى النبي ﷺ فقالت : ما بغى عني إلا كما تغني هذه الشجرة - لشجرة أخذتها من رأسها - ففرق بيني وبينه ، قال فقال النبي ﷺ لعبد يزيد : طلقها وراجع أم ركانة ، ففعل ، فليس فيه حجة لمسألة المئين ، والله أعلم بالصواب

٣٨ - باب ( واللاني يئسن من الحيض من نساءكم إن ارتبتم ) قال مجاهد :

إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن ، واللاني قدن عن الحيض واللاني لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

٣٩ - باب ( وألات الأحمال أجكنن إن بضمن حملهن )

٥٣١٨ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن الأهرج

قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ « أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها توفي عنها وهي حلي ، فخطبها أبو السبايل بن بعلك ، فأبى أن تنكحها ، فقال : والله ما يصلح أن تنكحها حتى تصدقني آخر الأجلين ، فكنت قريباً من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال : انكحي »

٥٣١٩ - حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد أن ابن شهاب كتب إليه أن يعبد الله بن عبد الله

أخبره عن أبيه أنه « كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفاها النبي ﷺ ، قالت :

أُفْنَانِي إِذَا وَضَعْتُ أَنْ أُنْكِحَ ،

٥٣٢٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ

« أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نَفَسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ ، فَجَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ ، فَأَذِنَ لَهَا ، فَتَنَكَحَتْ »

قوله (باب واللائي ينسن من الحيض من نساكنكم إن اردنتم) سقط لفظ «باب» لأبي ذر وكريمة وثبت للباقين ، ووقع عند ابن بطلان كتاب العدة - باب قول الله الخ ، والعدة اسم لمدة تترى بها المرأة عن الزوج بعد وفاة زوجها أو فراقها لما إما بالولادة أو بالانفراء أو الأشهر . قوله (قال مجاهد : إن لم تعلموا يحضن أو لا يحضن . أى فسر قوله تعالى (إن اردنتم) أى لم تعلموا ، وقوله (واللائي قدمن عن الحيض) أى حكمهن حكم اللاتي ينسن . وقوله (واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر) أى أن حكم اللاتي لم يحضن أصلا ورأسا حكمهن في العدة حكم اللاتي ينسن ، فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك ، لأنها وقعت بعد قوله (فعدتهن ثلاثة أشهر) . وأثر مجاهد هذا وصله الفريابي ، وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق يونس عن الزهري قال : الارتباب والله أعلم في المرأة التي تشك في قعودها عن الولد وفي حيضها أنحيض أو لا ، وتشك في انقطاع حيضها بعد أن كانت تحيض وتشك في صغرها هل بلغت الحيض أم لا ؟ وتشك في حملها أبلغت أن تحمل أو لا ؟ فما اردنتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلاثة أشهر ، وهذا الذي جزم به الزهري يختلف فيه فيمن انقطع حيضها بعد أن كانت تحيض ، فذهب أكثر فقهاء الأمصار إلى أنها تنتظر الحيض إلى أن تدخل في السن الذي لا يحيض فيه مشابها فتعتمد حينئذ تسعة أشهر . وعن مالك والأوزاعي تربع تسعة أشهر ، فإن حاضت والإاحتدت ثلاثة . وعن الأوزاعي إن كانت شابة فسنة ، وحجة الشافعي والجمهور ظاهر القرآن ، فإنه صريح في الحكم للأكيسة والصغيرة ، وأما التي تحيض ويتأخر حيضها فلبست آيسة ، لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر ، فقد صح عنه ذلك . وذهب الجمهور إلى أن المدة في قوله (إن اردنتم) أى في الحكم لا في اليأس . قوله (إن زينب بنت أبي سلمة أخبرته) أى ابن عبد الأسد المخزومي ، وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة ، وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن عباس في ذلك ، وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك . وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة وفيه دخل أبو سلمة على أم سلمة ، وأورده المصنف هنا مختصرا ، وأورد القصة من وجهين آخرين باختصار أيضا . الطريق الأولى طريق الأخرج وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة ، كذا رواه الأخرج عن أبي سلمة ، ورواه يحيى بن أبي كثير . عن أبي سلمة عن كريب عن أم سلمة ، كما تقدم في تفسير سورة الطلاق ، وفيه قصة لأبي سلمة مع ابن عباس وأبي هريرة . وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار . أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة ، فبعثوا كريبا إلى أم سلمة يسألها عن ذلك ، فذكرت القصة ، وهو شاهد لرواية الأخرج . وأخرجه مالك في «الموطأ» عن عبد ربه بن سعيد . عن أبي سلمة قال : دخلت على أم سلمة ، وأخرجه النسائي من طريق داود بن أبي عاصم . أن أبا سلمة أخبره ، فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة ، قال : فأخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وأخرجه أحمد من

طريق ابن إسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي ، عن أبي سلمة قال : دخلت على سبيعة ، وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر ، فإن لأبي سلمة اعتناء بالفتنة من حين تنازع هو وابن عباس فيها ، فكأنه لما بلغه الخبر من كريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم تحملها عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ، ويحتمل أن يكون أبا هريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي و قال أبو هريرة أشهد على ذلك ، فيحتمل أن يكون أبو سلمة أبوه أولا لما قال : أخبرني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، . وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح بن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال : فأرسلوا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاذ ، وصالح بن أبي حسان مختلف فيه ، ولعل هذا هو سبب الهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق . ووقع في رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث : إن ابن عباس احتج بقوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ) وأن أبا سلمة قال له : يا ابن عباس أقل الله آخر الأجلين ؟ أرايت لو مضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أنثى ؟ فقال لعائشة : اذهب إلى أم سلمة ، . الطريق الثانية ، قوله ( الليث بن يزيد ) قال الدماطي في حواشيه : هو ابن عبد الله بن الهاد ، وهم في ذلك وإنما هو ابن أبي حبيب ، كذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث . قوله ( أن ابن شهاب كتب إليه ) هو حجة في جواز الرواية بالمسكوبة ، وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أنهم سافقوا هنا ، ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ، ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان . وأخرجه الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب يخالف في بعض روايته . قوله ( عن أبيه ) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لبي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد ذكر من الوسائط . ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين ، وأخرجه أحمد من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحارث ، الحديث . قوله ( أنه كتب إلى ابن الأرقم ) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله بن الأرقم الزهري الصحابي المشهور ، وهموا في ذلك ، وإنما هو ولده عمر بن عبد الله ، كذلك وقع واضحاً مفسراً في رواية يونس ، وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد . ووقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب إليه أن الق سبيعة فسألها كيف قضى لها ، قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحذاف أن سبيعة أخبرته ، والفتاوى : أخبرني زفر ، هو عبيد الله بن عبد الله ، بين ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ، ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين . الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن سبيعة الأسلمية نفسها ، وهذا يحتمل أن يكون المسور حمله أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة ، فإنه حفظ خطبة النبي ﷺ في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة ، فامله حضر قصة سبيعة أيضا . قوله في الطريق الأولى ( أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة ) هي بمهلة وموحدة ثم مبهمة تصغير سبع ، ووقع في المغازي وسبيعة

بنت الحارث ، وذكرها ابن سعد في المهاجرات ، ووقع في رواية لابن إسحق عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الاسلمى ، فان كان محفوظا فهو أبو برزة آخر غير الصحابي المشهور ، وهو إما كنية للحارث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جد لها . قوله ( كانت تحت زوجها ) تقدم في غزوة بدر أيضا تسميته «سعد بن خولة» وفيه أنه من بني عامر بن أوى ، وثبت فيه أنه كان من حلفائهم . قوله ( توفي عنها ) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك ، وفي ذلك نظر فقد ذكر ، محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح ، وذكر الطبري أنه مات سنة سبع ، وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا ، وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ، ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتمد ، ووقع للكرمانى : لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل ، وهذا الجمع بمجه السمع ، وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد دهر طويل بأنه قتل ؟ فالعتمد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محروطة ترجحت لانها لاتنافى مات أو توفي ، وإن لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة . قوله ( خطبها أبو السنابل ) بمهملة ونون ثم موحدة جمع سنبلة ، اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثقبه عن الزهرى ، وقيل عامر روى عن ابن إسحاق ، وقيل حبة بموحدة بعد المهملة ، وقيل بنون وقيل ليديريه ، وقيل أحصرم ، وقيل عبد الله ، ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض . قلت : وهو غلط والسبب فيه أن بعض الائمة سئل عن اسمه فقال : بغيض يسأل عن بغيض ، فظن الشارح أنه اسمه ، وليس كذلك لان في بقية الخبر اسمه ليديريه ، وجزم العسكري بأن اسمه كنيته ، وبمكك بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحارث بن عميلة بن السباق بن عبد الوار ، وكذا نسبة ابن إسحق ، وقيل هو ابن بمكك بن الحجاج بن الحارث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ان عبد البر قال : وكان من المؤلفين وسكن الكوفة ، وكان شاعرا ، ونقل الترمذى عن البخارى أنه قال : لا يعلم أن أبا السنابل عاش بعد النبي ﷺ ، كذا قال ، لكن جزم ابن سعد أنه بقى بعد النبي ﷺ زمنا ، وقال ابن منده في «الصحابة» عداؤه في أهل الكوفة ، وكذا قال أبو نعيم انه سكن الكوفة ، وفيه نظر لأن خليفة قال : أقام بمكة حتى مات ، وتبعه ابن عبد البر ، ويؤيد كونه عاش بعد النبي ﷺ قول ابن البرقي : ان أبا السنابل تزوج سبيعة بعد ذلك ، وأولدها سنابل بن أبي السنابل ، ومقتضى ذلك أن يكون أبو السنابل عاش بعد النبي ﷺ ، لانه وقع في رواية يديريه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب ، وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها ، وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج - ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها - الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنابل ، وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب - الذى خطب سبيعة - هو وأبو السنابل فأثرت على أبي السنابل - أبو البشر بن الحارث ، وضبطه بكسر الموحدة وسكون المعجمة ، وقد أخرج الترمذى والنسائى قصة سبيعة من رواية الأسود عند أبي السنابل بسند على شرط الشيخين إلى الأسود وهو من كبار التابعين من أصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس ، فالحديث صحيح على شرط مسلم ، لكن البخارى على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلها قال ما نقله الترمذى . قوله ( فأبت أن تنكحه ) وقع في رواية «الموطأ» خطبها رجلان أحدهما شاب وكهل ، فخطب الى الشاب ، فقال الكهل لم تحلى ، وكان أهلها غيبا فرجا أن يؤثروه بها . قوله ( فقالت والله ما يصلح أن تنكحيه



حتى نعتدي آخر الاجلين ، فكشفت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ فقال انكحي ( قال عياض : هكذا وقع عند جميعهم ) فقالت والله ما يصلح ، الا لابن السكن فعنده فقال ، مكان ، فقالت ، وهو الصواب . قلت : وكذا في الاصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه ، بل قال ابن التين انه عند جميعهم ، فقال ، الا عند القابسي ، فقالت ، بزيادة التاء ، وهذا أقرب مما قال عياض . ثم قال عياض : والحديث مبني على نقص منه قولها ، ففحصت بعد ليال فخطبت الخ . قلت : قد ثبت المحذوف في رواية ابن ملحان التي أشرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه ونفذه ، فكشفت قريبا من عشرين ليلة ثم نفست ، وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا ، فانه اقتصر منه على قوله ، انه كتب الى ابن أرقم أن يسأل سديعة الأسلمية كيف أفتاها النبي ﷺ ؟ فقالت : أفتاني إذا حلت أن أنكح ، فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه الى جده كما نهيت عليه وطوي ذكر أكثر القصة وتقديره : فأتاها فسلأها ، فأخبرته ، فكتب اليه الجواب : اني سألتها فذكرت القصة ، وفي آخرها ، فقالت الخ . وقد وقع بيانه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه ، فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم الى عبد الله بن حنبله يخبره أن سديعة بنت الحارث أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنجب أن وضعت حملها ، فلما نهات عن نفاسها تجملت للخطاب ، فدخل عليها أبو السنابل بن بهكك رجل من بني عبد الدار فقال : مالي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح ؟ فأنك ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سديعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأبليت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك ، فأفتاني بأن قد حلت حين وضعت حملي ، وأدوني بالتزويج إن بدالي . وقوله في هذه الطريق الثانية ، فكشفت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي ﷺ ، قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة ، فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فأنه ظاهر في أنها توجهت الى النبي ﷺ في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو السنابل ما قال ، ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ، ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال . قوله في الرواية الثالثة ( ان سديعة نفست ) بضم النون وكسر الفاء أي ولدت . قوله ( بعد وفاة زوجها بليال ) كذا أبهم المدة ، وكذا في رواية سليمان بن يسار عند مسلم مثله ، وفي رواية الزهري ، فلم تنجب أن وضعت . ووقع في رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سديعة عند أحمد ، فلم أمكث إلا شهرين حتى وضعت ، وفي رواية داود بن أبي عاصم ، فولدت لأدنى من أربعة أشهر ، وهذا أيضا مبهم ، وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق ، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، وكذا في رواية شيبان عنه ، وفي رواية حجاج الصواف عند النسائي ، بعشرين ليلة ، ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى ، بعشرين ليلة أو خمس عشرة ، ووقعت في رواية الأسود ، فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما ، كذا عند الترمذي والنسائي ، وعند ابن ماجه ، ببضع وعشرين ليلة ، وكان الراوي ألقى الشك وأق بلفظ يشمل الأمرين . ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد ، بنصف شهر ، وكذا في رواية شعبة بلفظ ، خمسة عشر ، نصف شهر ، وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد ، والجمع بين هذه الروايات متعددا لاتحاد القصة ، ولعل هذا هو السر في إبهام من أبهم المدة ، اذ عمل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر

وعشر ، وهو هنا كذلك ، فأقل ما قيسل في هذه الروايات نصف شهر ، وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة إقامتها بعد الوضع إلى أن استقنت النبي ﷺ لا في مدة بقية الحمل ، وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبقيته دون أربعة أشهر ، وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفترى في الأمصار : أن الحامل إذا مات عنها زوجها تحمل بوضع الحمل وتنقضي عدة الوفاة ، وخالف في ذلك هل فقال : تعتد آخر الأجلين ، ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضاءها ولا تحمل بمجرد الوضع ، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وصحبه بن حميد عن علي بسند صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه القصة ، ويقال إنه رجع عنه ، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك ، وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع ، وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك ، وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول « من شاء لاعنته على ذلك » ، ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنايل رجع عن فتواه أولا أنها لا تحمل حتى يمضي مدة عدة الوفاة لأنه قد روى قصة سبيعة ورد النبي ﷺ ما أنتاما أبو السنايل به من أنها لا تحمل حتى يمضي لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنايل تصريح في حكمها لو انقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر اطلائه من انقضاء العدة أولا ؟ لكن نقل غير واحد الإجماع على أنها لا تنقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع ، وقد وافق يحنون من المالكية عليها نقله المازري وغيره . وهو شذوذ مردود لأنه إحداهت خلاف بعد استقرار الإجماع ، والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما ، فقوله تعالى ( والذين يترفون منكم ويلذون أزواجاً يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) عام في كل من مات عنها زوجها ، يشمل الحامل وغيره ، وقوله تعالى ( وأوليات الأحكام أجابن أن يضعن حملن ) عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها ، لجمع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطاوعة بقريضة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قباهما ، ثم لم يملوا ما تنارته الآية الثانية من العموم ، لكن قصروا على من مضت عليها المدة ولم تضع ، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم ، قال القرطبي : هذا نظر حسن ، فإن الجمع أولى من الترجيح بانفاق أهل الأصول ، لكن حديث سبيعة نص بأنها تحمل بوضع الحمل فكان فيه بيان للرداد بقوله تعالى ( يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) أنه في حق من لم تضع ، وإلى ذلك أشار ابن مسعود بقوله « إن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة » ، وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالأخيرة ، وليس ذلك مراده ، وإنما يعني أنها مخصصة لها فانها أخرجت منها بعض متناولاتها . وقال ابن عبد البر : لولا حديث سبيعة لكان القول ما قال علي وابن عباس لأنهما عدتان مجتمعتان بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها فلا تخرج من عدتها إلا بيقين واليقين آخر الأجلين . وقد اتفق الفقهاء من أهل العجاز والعراق أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها ومات سيدها معاً أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء بأن تترص أربعة أشهر وعشراً فيها حيضة أو بعدها ، ويترجح قول الجمهور أيضاً بأن الآيتين وإن كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقضي العدة إلا بآخر الأجلين ، لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم - ولا سيما فيمن تحيض - يحصل المطلوب بالوضع ، ووافق ما دل عليه حديث سبيعة ، ويقويه قول ابن مسعود

في تأخر زول آية الطلاق عن آية البقرة . واستدل بقوله : فأفتاني بأني حلت حين وضعت حمل ، بأنه يجوز العقد عليها اذا وضعت ولو لم تظهر من دم النفاس ، وبه قال الجمهور ، والى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله : ولا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقر بها زوجها حتى تطهر . وقال الشعبي والحسن والنخعي ومحمد بن مسلمة : لا تنكح حتى تطهر ، قال القرطبي : وحديث سبيعة حجة عليهم ، ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه : فلما تملت من نفاسها ، لأن لفظ تملت كما يجوز أن يكون معناه طهرت جاز أن يكون استملت من ألم النفاس ، وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة فيه أيضاً لأنها حكاية واقعة سبيعة ، والحجة إنما هو في قول النبي ﷺ : إنها حلت حين وضعت ، كما في حديث الزهري المتقدم ذكره ، وفي رواية معمر عن الزهري : حلت حين وضعت حملك ، وكذا أخرجه أحد من حديث أبي بن كعب ، أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله ﷺ سبيعة أن تنكح إذا وضعت ، وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى ( أن يضعن حملهن ) فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا طهرت ولا إذا انقطع دمك ، فصح ما قال الجمهور . وفي قصة سبيعة من الفوائد أن الصحابة كانوا يفترون في حياة النبي ﷺ ، وأن المفتي إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يجعله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطيباً فتمته ورجا أنها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرغبوها في زواجه دون غيره . وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفظنة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى حملها ذلك على استيضاح الحكم من الشارع ، وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسألة ، وأما ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو السر في إطلاق النبي ﷺ أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود ، على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير ، وحمله بعض العلماء على ظاهره فقال : إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن الشافعي في شرح المختصر ، وهو بعيد . وفيه الرجوع في الوقائع إلى الأهل ، ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل بها ولو كان بما يستحق النساء من مثله لكن خروجها من منزلها لئلا يكون أستر لها كما فعلت سبيعة . وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضنة أو من علقه ، سواء استبان خلق الأذى أم لا ، لأنه ﷺ رتب الحل إلى الوضع من غير تفصيل ، وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحل التام المتعلق ، وأما خروج المضنة أو العلقه فهو نادر ، والحل على الغالب أقوى ، ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن المدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية ، وأجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء المدة برؤية الرحم ، وهو حاصل بخروج المضنة أو العلقه ، بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة . وما لا يصدق عليه أنه أصل أدى لا يقال فيه وليت . وفيه جواز تحمل المرأة بعد انقضاء عدتها لمن يخطبها ، لأن في رواية الزهري التي في المغازي : فقال مالي أراك تحملت للخطاب ، وفي رواية ابن إسحاق : فمات للنكاح واختضبت ، وفي رواية معمر عن الزهري : عند أحمد : فأتاها أبو السنابل وقد اكتحلت ، وفي رواية الأسود : قططيت وتصنعت ، وذكر السكرماني أنه وقع في بعض طرق حديث سبيعة أن زوجها مات وهي حاملة وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ، ووجه الأول أنه أريد بأنها ذات حمل بالفعل كما قيل في قوله تعالى ( لا تدخل كل

مرضعة لم يولد أريد أن الارضاع من شأنها لقبيل كل مرضع اهـ . والذي وقفنا عليه في جميع الروايات وهو حامل ، وفي كلام أبي السنابل ولست بناكح ، واستدل به على أن المرأة لا يجب عليها بالتزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري « وامرني بالتزويج إن بدا لي » وهو مبين للبراد من قوله في رواية سليمان بن يسار « وأمرها بالتزويج » فيكون معناه وأذن لها ، وكذا ما وقع في الطريق الأولى من الباب « فقال انكحني » وفي رواية ابن إسحق عند أحمد « فقد حلت فتزوجي » ووقع في رواية الأسود عن أبي السنابل عند ابن ماجه في آخره « قال إن وجدت زوجا صالحا فتزوجي » وفي حديث ابن مسعود عند أحمد « إذا أتاك أحد ترضينه » . وفيه أن الثيب لا تزوج إلا برضاها من رضاه ولا إجبار لأحد عليها ، وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث

٤٠ - باب قول الله تعالى ﴿ وَالطَّلَاقُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ . وقال إبراهيم فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بآنت من الأول ، ولا تحسب به لمن بعده . وقال الزهري تحسب وهذا أحب إلى سفيان بن عيينة قول للزهري . وقال معمر : يقال أقرأت المرأة إذا حاضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها . ويقال ما قرأت بسلى قط إذا لم تجمع ولدا في طهرها

قوله ( باب قول الله تعالى : وانطلاقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) سقط لفظ « باب » لأبي ذر ، والمراد بالطلقات هنا ذوات الحيض كما دلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل ، والمراد بالتربص الانتظار وهو خبر بمعنى الأمر ، وقرأ الجمهور « قروء » بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز . قوله ( وقال إبراهيم ) هو النخعي ( فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بآنت من الأول ولا تحسب به لمن بعده ، وقال الزهري : تحسب ، وهذا أحب إلى سفيان ) زاد في نسخة الصغاني « يعني قول الزهري » ، وصلة ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن ابن مهدي « عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن إبراهيم في رجل طلق فحاضت فتزوجها رجل فحاضت ، قال : بآنت من الأول ، ولا تحسب الذي بعده » وعن سفيان عن معمر عن الزهري « تحسب » قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا ممن قال الأقراء الاطهار يقول هذا غير الزهري . قال : ويلزم على قوله أن المعتدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة ، وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على أنها إذا طهرت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلائها في الطهر ، وأما لو وقع في الحيض لم تعد بتلك الحيضة . وذهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعدت عدتين ، وعن الحنفية ورواية عن مالك يكفي لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم . قوله ( وقال معمر : يقال أقرأت المرأة الخ ) معمر هو أبو عبيدة بن المثنى ، وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور ، وقوله « بسلى » بكسر الموحدة وفتح المهملة والتثوين بغير همز ، السلي هو غشاء الولد . وقال الاخفش : أقرأت المرأة إذا صارت ذات حيض ، وأقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ، ويقال هو من الاضداد . ومراد أبي عبيدة أن القروء يكون بمعنى الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو كذلك ، وجزم به ابن بطال وقال : لما احتملت الآية واختلف العلماء في المراد بالأقراء فيها ترجع قول من قل إن الأقراء الاطهار بحديث ابن عمر حيث أمره رسول الله ﷺ أن يطلق في الطهر ، وقال في حديثه « ذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » فدل على أن المراد بالأقراء الاطهار والله أعلم

٤١ - **باب قصة فاطمة بنت قيس وقوله** (واتقوا الله ربكم ، لانخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن لآل أن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله ، ومن يمتد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدري لل الله بمحدث بعد ذلك أمرا . أسكنوهن من حيث سكنتم من وُجِدكم ولا تُضاروهن لتضيّعوا عليهن ، وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن - إلى قوله - بعد عسر يسرا )

٥٣٢١ ، ٥٣٢٢ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار أنه سمعهما يذكران أن يحيى بن سعيد بن العاص طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم ، فأتقنها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة أم المؤمنين إلى مروان - وهو أمير المدينة - اتقى الله وأرددها إلى بيتها . قال مروان في حديث سليمان : ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني . وقال القاسم بن محمد : أو ما بملك شأن فاطمة بنت قيس ؟ قالت : لا بضرئك أن لا تذكر حديث فاطمة . فقال مروان بن الحكم : إن كان بك شر فحسبك ما بين هذين من الشر .

[ الحديث ٥٣٢١ - أطرافه في : ٥٣٢٢ ، ٥٣٢٥ ، ٢٥٢٧ ]

[ الحديث ٥٣٢٢ - أطرافه في : ٥٣٢٤ ، ٥٣٢٦ ، ٥٣٢٨ ]

٥٣٢٣ ، ٥٣٢٤ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غفرنا حدثنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة أنها قالت : ما فاطمة ، ألا اتقى الله ؟ بنى في قولها : لا سكني ولا نفقة »

٥٣٢٥ ، ٥٣٢٦ - **حديث** عمرو بن عباس حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال « قال عمرو بن الزبير لعائشة : ألم ترين إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت ؟ قالت : بئس ما صنعت . قال : ألم تسمي قول فاطمة ؟ قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث . وزاد ابن أبي الزناد من هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد للعيب وقالت : ان فاطمة كانت في مكان وحش فغيف على ناحوتها فلهذا أُرخص لها النبي ﷺ »

**قوله** ( قصة فاطمة بنت قيس ) كذا لاكثر ، لبعضهم « باب » وبه جزم ابن بطلال والإسماعيلي ، وفاطمة هي بنت قيس بن خالد بن ثني محارب بن فهر بن مالك ، وهي أخت الضحاك بن قيس الذي ولي العراق لي زيد بن معاوية وقتل بمرج راهط ، وهو من صفار الصحابة ، وهي أسن منه وكانت من المهاجرات الاول ، وكان لها عقل وجمال وتزوجها أبو عمرو بن حفص - ويقال أبو حفص بن عمرو - بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعث النبي ﷺ إلى اليمن فبعث اليها بتطليقة ثالثة بقيت لها ، وأمر ابن عمه الحارث بن هشام وحياش بن أبي ربيعة أن يدنوا لها تمرا وشعيرا ، فاستقلت ذلك وشكت إلى النبي ﷺ فقال لها : ليس لك

سكنى ولا نفقة ، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ، ولم أروا في البخارى وإنما ترجم لها كما ترى ، وأورد أشياء من قصتها بطريق الإشارة اليها ، وهم صاحب العمد ، فأورد حديثها بطوله في المتفق . وانفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بالطلاق ، ووقع في آخر صحيح مسلم في حديث الجلوسة عن فاطمة بنت قيس ، نكحت ابن المغيرة ، وهو من خيار شباب قريش يومئذ ، فأصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ ، فلما تأيحت خطبى أبو جهم ، الحديث . وهذه الرواية وهم ، ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره ، والذي يظهر أن المراد بقولها : أصيب ، أى مات على ظاهره ، وكان في بعت على الى ابن ، فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله ﷺ أى في طاعة رسول الله ﷺ ، ولا يلزم من ذلك أن تكون بيوتها منه بالموت بل بالطلاق السابق على الموت ، فقد ذهب جمع جم الى أنه مات مع على باليمن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلاقها ، فاذا جمع بين الروایتين استقام هذا التأويل وارتفع الوم ، ولكن يبعد بذلك قول من قال إنه بقي الى خلافة عمر . قوله ( وقول الله عز وجل : واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتن الآيات ) كذا لاكثر ، والنسب بعد قوله بيوتن الى قوله بعد عمر يسرا ، وساق الآيات كلها الى « يسرا » في رواية كريمة . قوله ( إسماعيل ) هو ابن أبى أويس . قوله ( يحيى بن سعيد بن العاص ) أى ابن سعيد ابن العاص بن أمية ، وكان أبوه أمير المدينة لمعاوية ، ويحيى هو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق . قوله ( طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم ) هى بنت أخى مروان الذى كان أمير المدينة أيضا لمعاوية حينئذ وولى الخلافة بعد ذلك ، واسمها عمرة فيما قيل ، وسيأتى في الخبر الثالث أنه طلقها البتة . قوله ( قال مروان في حديث سليمان إن عبد الرحمن غلبني ) وهو موصول بالاسناد المذكور الى يحيى بن سعيد ، وهو الذى فصل بين حديثي شيخه فساق ما اتفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده ، وقول مروان ان عبد الرحمن غلبني أى لم يطعن في ردها الى بيتها ، وقيل مراده غلبني بالحجة لأنه احتج بالشرا الذى كان يذمها . قوله ( قالت لا يضرك أن لا تذكر حديث فاطمة ) أى لأنه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب : قوله ( فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر ) أى إن كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال « حسبك ما بين هذين من الشر » ، وهذا مصير من مروان الى الوجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري « أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وأمها حزمة بنت قيس ، فأمرتها خالتها فاطمة بنت قيس بالانتقال ، فسمع بذلك مروان فأنكر ، فذكرت أن خالتها أخبرتها أن رسول الله ﷺ أفتاها بذلك ، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة بسأها عن ذلك فذكرت ، الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث إلا من امرأة فسأخذ بالهمة التي وجدنا عليها الناس ، وسيأتى له طريق أخرى في الباب الذى بعده ، فكان مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضى جواز خروجها من منزل الطلاق كما سيأتى . قوله ( حدثنا محمد بن بشار ) كذا في الروايات التي أتت لنا من طريق الثوري ، وكذا أخرجه الاسماعيل عن ابن عبد الكريم عن بشار وهو محمد بن بشار ، وقال المزني في « الاطراف » أخرجه البخارى عن محمد بن عبد الله بن بشار وهو محمد بن بشار كذا

نسبه أبو مسعود . قلت ولم أره غير منسوب إلا في رواية النسفي عن البخاري ، وكأنه وقع كذلك في د أطراف خلف ، ومنها نقل الزبي ، ولم أنبه على هذا الموضع في المقدمة اعتيادا على ما اتصل لنا من الروايات إلى القبري . قوله ( عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة ، ألا تنق الله ؟ يعني في قولها : لا سكني ولا نفقة ) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ، ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، كأنها تشير إلى أن سبب الإذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ، ويؤيده ما أخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال : قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب : إن فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها ، فقال : إنها كانت لسنة ، ولأبي داود من طريق سليمان بن يسار ، إنما كان ذلك من سوء الخلق . قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( قال عروة ) أي ابن الزبير ( لعائشة : ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم ) نسبها إلى جدها ، وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كافي الطريق الأولى . قوله ( فقالت بنس ما صنعت ) في رواية الكشميني : ما صنع ، أي زوجها في تمكينها من ذلك ، أو أبوها في موافقتها ، ولهذا أرسلت عائشة إلى مروان عموها وهو الأمير أن يردها إلى منزل الطلاق . قوله ( ألم تسمي قول فاطمة ) يحتمل أن يكون فاعل د قال ، هو عروة . قوله ( قالت : أما إنه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث ) في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه : تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها ، فأتيت عائشة فآخبرتها فقالت : ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث ، كأنها تشير إلى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيئا عليه فيه غضاظة . قوله ( وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه : عابت عائشة أشد العيب وقالت : إن فاطمة كانت في مكان وحش ، تخيف على ناحيتها فلذلك أخص لها النبي ﷺ ) وصله أبو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بلفظ : لقد عابت ، وزاد : يعني فاطمة بنت قيس ، وقوله وحش ، بفتح الواو وسكون المهملة بعدها موحشة أي غال لا أنيس به ، ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال : عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثا فأخاف أن يقتحم علي ، فأمرها فتحولت ، وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين : إما خشية الانتحام عليها وإما أن يقع منها على أهل طلاقها خش من القول ، ولم يبر بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعها معا في شأنها . وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الترجمة عاتين وذكر في الباب واحدة فقط ، وكأنه أوما إلى الأخرى إما لورودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا اقتضى خروجها ، فله الخوف منها ، بل لعله أولى في جواز إخراجها ، فلما صح عنده معنى العلة الأخرى ضمنها الترجمة . وتعقب بأن الاختصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه ، فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استقلال النفقة ، وأنه اتفق أنه بدا منها بحسب ذلك شر لأصهارها واطلع النبي ﷺ عليه من قبلهم وخشى عليها إن استمرت هناك أن يتركوها بفكر أنيس فأمرت بالانتقال . قلت : ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة : إن كن بك شر ، فانه يوصي إلى أن السبب في ترك أمرها بملزمة السكن ما وقع بينها وبين أقارب زوجها من الشر . وقال ابن دقيق العيد : سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلقت مع الوكيل بسبب استقلالها ما أعطاه ، وأنها لما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي ﷺ فأجابه بأنفسها لا نفقة لها ولا سكني ، فانتضى أن التعليل إنما هو

بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الافتحام والبذاءة ، فإن قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به . قلت : المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة . ثم اختلفت الروايات : ففي بعضها د فقال لا نفقة لك ولا سكنى ، وفي بعضها أنه لما قال لها لا نفقة لك ، استأذنته في الانتقال فاذن لها ، وكلها في صحيح مسلم ، فإذا جمعت ألفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها ، واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكنى لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور . نعم كانت فاطمة بنت قيس تجوز باسقاط سكنى البائن ونفقة زوجها لتسدل لذلك كما سيأتي ذكره ، ولهذا كانت عائشة تنكر عليها . ( تنبيه ) : طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جدا ، وحكم على روايته هذه بالبطلان ، وتعمق بأنه مختلف فيه ، ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلا عن بطلان روايته . وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام بن عروة ، وهذا من روايته عن هشام ، قاله در البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن تصرفه في الحديث والنفقة . وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائن وسكنائها : فقال الجمهور لا نفقة لها ولها السكنى ، واحتجوا لإثبات السكنى بقوله تعالى ( أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ) ولاسقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى ( وإن كن أولات حل فأنفقوا ) أي حتى يضمن حملهن ( فإن مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها وإلا لم يكن لتخصيصها بالذكر معنى ، والسياق يفهم أنها في غير الرجعية ، لأن نفقة الرجعية واجبة لو لم تكن حاملا . وذهب أحمد وإسحق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ، ونازعوها في تناول الآية الأولى المطلقة البائن ، وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها إنكاره بقولها : بيني وبينكم كتاب الله ، قال الله تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن ) إلى قوله = يحدث بعد ذلك أمرا ( قالت هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا فعلام يحبسونها ؟ وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى ( يحدث بعد ذلك أمرا ) المراجعة فتادة والحسن والسدى والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافا ، وحكى غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة ، وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا د إنما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة ، فهو في أكثر الروايات موقوف عليها ، وقد بين الخطيب في المدرج ، أن مجالد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ، ومن أدخله في رواية غير رواية مجالد عن الشعبي فقد أدرجه ، وهو كما قال ، وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجالدا لكنه أضعف منه . وأما قولها د إذا لم يكن لها نفقة فعلام يحبسونها ؟ فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تتبعها النفقة هو حال الزوجية الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية ، وأما السكنى بعد البينة فهو حق لله تعالى بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لاملازمة بين السكنى والنفقة . وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحق وأبو ثور وداود وأتباعهم . وذهب أهل الكوفة من الحنفية رغبرهم إلى أن لها النفقة والسكوة ، وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى ، لأن مدة الحمل تطول غالبا . ورده ابن السمعاني بمنع العلة في طول مدة الحمل ، بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة وأطول أخرى فلا أولوية ؛ وبأن قياس الحائض على الحامل قاسد ، لأنه يتضمن إسقاط تقييد وردية النص في



القرآن والسنة . وأما قول بعضهم إن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة ، وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق ، كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد حدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، فأخذ الأسود كما من حصي لحصيه به وقال : وبذلك تحدث بهذا ؟ قال عمر : لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت ، قال الله تعالى ﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ﴾ فالجواب هذه أن الدارقطني قال : قوله في حديث عمر ، وسنة نبينا ، غير محفوظ والمحفوظ ، لا ندع كتاب ربنا ، وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة ، لكن ذلك لا يرد رواية النفقة ، ولعل عمر أراد بسنة النبي ﷺ ما دلت عليه أحكامه من اتباع كتاب الله ، لا أنه أراد سنة مخصوصة في هذا ، واقد كان الحق ينطق على لسان عمر ، فإن قوله لا ندري حفظت أو نسيت ، قد ظهر مصداقه في أنها أطلقت في موضع التقييد أو صحت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه ، وأبضا فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكنى . وادعى بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر ، للطائفة ثلاثا السكنى والنفقة ، ورد ابن السمعاني بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحمل روايته ، وقد أنكر أحمد ثبوت ذلك عن عمر أصلا ، ولعله أراد ما ورد من طريق إبراهيم النخعي عن عمر لكونه لم يلقه ، وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال : خالفت فاطمة سنة رسول الله ﷺ لأن عمر روى خلاف ما روت ، فخرج المعنى الذي أنكر عليها عمر خروجا صحيحا ، وبطل حديث فاطمة فلم يجب العمل به أصلا ، وعمرته على ما ذكر من المخالفة ما روى عمر بن الخطاب ، فانه أوردته من طريق إبراهيم النخعي عن عمر قال ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : لما السكنى والنفقة ، وهذا منقطع لا تقوم به حجة

٤٢ - باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها ، أو تبتذو على أهلها بفاحشة

٥٣٢٧ ، ٥٣٢٨ - حدثني حبان أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أن

عائشة أنكرت ذلك على فاطمة ،

قوله ( باب المطلقة إذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها أو تبتذو على أهلها بفاحشة ) في رواية الكشي عن علي ، والافتحام الهجوم على الشخص بغير إذن ، والبتاء بالمرحدة والمعجمة القول الفاحش . قوله ( حبان ) بكسر أوله والمرحدة هو ابن موسى ، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( ان عائشة أنكرت ذلك على فاطمة ) كذا أوردته من طريق ابن جريج عن ابن شهاب مختصرا ، وأوردته مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب أن أبا صلة بن عبد الرحمن أخبره ، ان فاطمة بنت قيس أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الاعمي ، فأبى مروان أن يصدق في خروج المطلقة من بيتها ، وقال عروة ، ان عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس ،

٤٣ - باب قوله الله تعالى ﴿ ولا يحل لهن أن يسكنن ما خلق الله في أرحامهن ﴾ من المحض

والحبل

٥٣٢٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي

م - ٩٦١ - مع البه

الله عنها قالت « لما أراد رسول الله ﷺ أن ينفّر ، إذا صفية على باب خيائها كتيبة ، فقال لها : هتري - أو حاتي - إنك لحابستنا ، أ كنت أفست يوم النحر ؟ قالت : نعم . قال : فانفري إذا ،

قوله ( باب قول الله ) ولا يحمل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ( من الحيض والحمل ) كذا للاكثر وهو تفسير مجاهد . وفصل أبو ذر بين « أرحامهن » وبين « من » بدائرة إشارة إلى أنه أريد به التفسير لا أنها قراءة ، وسقط حرف « من » للنفي ، وأخرج الطبري عن طائفة أن المراد به الحيض ، وهن آخرن الحمل ، وهن مجاهد كلاهما ، والمنصود من الآية أن أمر العدة لما نذر على الحيض والطمهر ، والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالباً ، جعلت المرأة مؤتمنة على ذلك . وقال اسماعيل القاضي : دلت الآية أن المرأة المعتدة مؤتمنة على زوجها من الحمل والحيض ، إلا أن تأتي من ذلك بما يعرف كذبها فيه ، وقد أخرج الحاكم في « المستدرک » من حديث أبي ابن كعب ، أن من الأمانة أن اتهمت المرأة على زوجها ، فكذا أخرجه موقوفاً في تفسير سورة الأحزاب ورجاله رجال الصحيح ، وقد تقدم بيان مدة أكثر الحيض وأقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي ﷺ لصفية لما حاضت في أيام منى « إنك لحابستنا » وقد تقدم شرحه في كتاب الحج . قال الملب : فيه شاهد تصديق النساء فيما يدعيه من الحيض لكون النبي ﷺ أراد أن يؤخر السفر ويحبس من معه لأجل حيض صفية ، ولم يمتحنها في ذلك ولا أكذبها . وقال ابن المنذر : لما رتب النبي ﷺ على مجرد قول صفية إنها حاضن تأخير السفر أخذ منه تعدى الحكم إلى الزوج ، فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها وإلحاق الحمل به

٤٤ - ~~بمسبب~~ « وبعوثهن أحق بردهن » في العدة

وكذا يرجع المرأة إذا طلقها واحدة أو ثنتين ، وقوله فلا تمضوهن

٥٣٣٠ - حدثني محمد أخبرنا عبد الوهاب حدثنا يونس عن الحسن قال « زوج مقل أخته فطلقها

تطبيقاً »

٥٣٣١ - وحدثني محمد بن المثنى حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد عن قتادة حدثنا الحسن « إن مقل

ابن يسار كانت أخته تحت رجل فطلقها ، ثم خلى عنها حتى انقضت عدها ، ثم خطبها ، فحس مقل من ذلك أنها قال : خلى عنها وهو يرد عليها ثم يخطبها ، فقال بيته وبينها ، فأنزل الله ( وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تمضوهن ) إلى آخر الآية ، فدعاه رسول الله ﷺ فقرأ عليه ، فترك الحية ، واستفاد لأمر الله »

٥٣٣٢ - حدثنا كتيبة حدثنا الأيث عن نافع « أن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما طاق امرأة له

وهي حائض تطايقة واحدة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم يحض عنده حمضة

أخرى ، ثم يمهلتها حتى تظهر من حمضتها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها ،  
 فذلك المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء . وكان عهدُ الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدم : إن كنت طلقها  
 ثلاثاً فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجاً غيره . وزاد فيه غيره عن الليث : حدثني نافع قال ابن عمر : لو  
 طلق امرأة أو مرتين فإن النبي ﷺ أمرني بهذا »

قوله ( باب ) وبما نحن أحق بردهن في العدة ، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو اثنتين ، وقوله :  
 فلا تمضون ) كذا الأكثر ، وفصل أبو ذر أيضاً بين قوله ( بردهن ) وبين قوله في العدة « بدائرة إشارة إلى  
 أن المراد بأحقية الرجعة من كانت في العدة ، وهو قول مجاهد وطائفة من أهل التفسير ، وسقط قوله ( فلا  
 تمضون ) من رواية النسفي . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين : أحدهما حديث معقل بن يسار في نزوح أخته ،  
 أورده من طريقين : الأول قوله « حدثني محمد » كذا للجميع غير منسوب وهو ابن سلام . وعبد الوهاب شيخه هو  
 ابن عبد المجيد الثقفي ، ويونس هو ابن هبيل البصري . الطريق الثانية من طريق سعيد وهو ابن أبي عروبة عن  
 قتادة قال في روايته « حدثنا الحسن أن معقل بن يسار كانت أخته تحت رجل » وقال في رواية يونس عن الحسن  
 « زوج معقل أخته » وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في « باب لا نكاح إلا بولي » من كتاب النكاح وبينت هناك  
 من وصله وأرسله ، وتقدم في تفسير البقرة أيضاً موصولاً ومرسلاً ، وقوله « لحمي » بوزن « لم يكسر ثانيه » ، وقوله  
 « أنفاه » بفتح الهمزة والنون منون أي ترك الفعل غيظاً وترفعاً ، وقوله « فترك الحمية » ؛ للشديد ، وقوله « واستفاد  
 لأمر الله » كذا الأكثر بخلاف أي أعطى مقادته ؛ والمعنى أطاع وامتنع . وفي رواية الكشميهني « واستفاد » براء  
 بدل القاف من الورد وهو الطلب ، أو المعنى أراد رجوعها ورضى به . ونقل ابن التين عن رواية اتقابي واستفاد  
 بتشديد الدال ، ورده بأن المقابلة لا تجتمع مع صين الاستفاد . الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض ،  
 وتقدم شرحه مستوفى في أول كتاب الطلاق ، وقوله « وزاد فيه غيره عن الليث » تقدم بيانه في أول الطلاق أيضاً  
 حيث قال فيه « وقال الليث الخ » وفيه تسمية الغير المذكور ، وقال ابن بطل ما ملخصه : المراجعة على ضربين ، إما  
 في العدة فهي على ما في حديث ابن عمر لأن النبي ﷺ أمره بمراجعها ولم يذكر أنه احتاج إلى عقد جديد ، وإما  
 بعد العدة فعلى ما في حديث معقل . وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو  
 أحق برجعتهما ولو كررت المرأة ذلك ، فإن لم يراجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له إلا بنكاح مستأنف .  
 واختلف السلف فيما يكون به الرجل مراجعاً ، فقال الأوزاعي إذا جامعها عقد راجعاً وجاء ذلك عن بعض التابعين  
 وبه قال مالك وإسحق بشرط أن ينوي به الرجعة ، وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا : ولو لم يسم بشهرة أو نظر  
 إلى فرجها بشهوة ، وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام ، وابتنى على هذا الخلاف جواز الوطء وتحريمه ،  
 وحجة الشافعي أن الطلاق مزيل للنكاح ، وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء . وعده ، لأن الحل معنى يجوز أن  
 يرجع في النكاح ويعود كما في اسلام أحد المشركين ثم اسلام الآخر في العدة ، وكما يرتفع بالصوم والإحرام  
 والحبض ثم يعود بزوال هذه المعاني . وحجة من أجل أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعقد جديد وبصحة  
 الحل في الرجعة ولو قبح الطلقة الثانية ، والجواب عن كل ذلك أن النكاح مازال أصلاً وما زال وصفه . وقال

ابن السمعاني : الحق أن الفياس يقتضى أن الطلاق اذا وقع زال النكاح كالعتق ، لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فانترقا

#### ٤٥ - باب مراجعة الحائض

٥٣٣٣ = حَدَّثَنَا حُجَّاجٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ جُبَيْرٍ « سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ فَقَالَ : طَلَّقَ ابْنُ عُمَرَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ ، فَسَأَلَ هَرُ الْقَدِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : مُرَّةٌ أَنْ يُرَاجِعَهَا ثُمَّ يُطَلِّقُ مِنْ قَبْلِ عِدَّتِهَا . قُلْتُ : أَلَمْ تَعُدْ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ ؟ قَالَ : أَرَأَيْتَ إِنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ »

**قوله** ( باب مراجعة الحائض ) ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل الطلاق

٤٦ - **باب** 'نَحْيُ الْمُتَوَفَّى' عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا أَرَى أَنْ تَقَرَّبَ الْعَصِيَّةُ إِلَى الطَّيِّبِ لِأَنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أَبِي سَلَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةَ :

٥٣٣٤ - قَالَتْ زَيْنَبُ « دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ ، فَذَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ بِطَلَبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ - خُلُوقٌ أَوْ غَيْرُهَا - فَذَهَبَتْ مِنْهَا جَارِيَةٌ ثُمَّ مَسَّتْ بِجَارِضِهَا ثُمَّ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُعْتِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »

٥٣٣٥ - قَالَتْ زَيْنَبُ « فَدَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ ابْنَةِ جَحْشٍ حِينَ تُوُفِيَ أَخُوهَا ، فَذَعَتْ بِطَلَبٍ فَسَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ : أُمَّا وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى النَّبَرِ : لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُعْتِدَّ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »

٥٣٣٦ - قَالَتْ زَيْنَبُ « وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَةَ قَوْلَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي تُوُفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَقَدْ اشْتَكَيْتَ مِنْهَا ، أَفَتَسْكُحُهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ : لَا - ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ، وَقَدْ كَانَتْ أَحَدًا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَقَرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ،

[ الحديث ٥٣٣٦ - طرفه في : ٥٣٣٨ ، ٥٣٠٦ ]

٥٣٣٧ - قَالَ مُحَمَّدٌ « قُلْتُ لَزَيْنَبَ : وَمَا تَرْمِي بِالْبَقَرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ : كَانَتْ لِلرَّأَةِ

إذا توفى عنها زوجها دخلت جحشاً وليست شرّاً لها ولم تمسّ طيباً حتى تمرّ بها سنة ، ثم توفى بدابة - حمار أو شاة أو طائر - لتفتنّ به ، فقاما تفتنّ بشيء الامات ، ثم تخرج فتعطى بكرة فترى بها ، ثم تراجع بعد ما شامت من طيب أو غيره ، سئل مالك : ما تفتنّ به ؟ قال : تمسح به بجلدها »

قوله ( باب محمد ) بضم أوله وكسر ثانيه من الرابعى ، ويجوز بفتح ه ثم ضمة من الثلاثى ، وقد تقدم بيان ذلك في « باب احداد المرأة على غير زوجها » من كتاب الجنائز ، قال أهل اللغة : أصل الاحداد المنع ، ومنه سمي البراب حداداً لمنعه الداخل ، وسميت العقوبة هذا لأنها تردع عن المعصية . وقال ابن درستويه : معنى الاحداد منع المعتدة نفسها الزينة وبدنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية . وقال الفراء : سمي الحديد حديداً للامتناع به أو لامتناعه على عاوله ، ومنه تعديد النظر بمعنى امتناع قلبه في الجهات ، ويروى بالجيم حكاه الخطابي قال : يروى بالحاء والجيم ، وبالحاء أشهر ، والجيم مأخوذ من جددت الشيء إذا قطعت ، فكان المرأة انقطعت عن الزينة . وقال أبو حاتم : أنكر الأصمعي حدث ولم يعرف إلا أحدث . وقال الفراء كان القدماء يؤثرون أحدث والاخرى أكثر ما في كلام العرب . قوله ( وقال الزهري لا أرى أن تقرب العصية الطيب ) أى إذا كانت ذات زوج فأت حتماً ( وقوله ) لأن عليها المدة ، أظنه من تصرف المصنف ، فإن أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها ، وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار . وفي التعديل إشارة إلى أن سبب إلحاق العصية بأبالبغ في الاحداد وجوب المدة على كل منهما اتفاقاً ، وبذلك احتج الشافعى أيضاً ، واحتج أيضاً بأنه يحرم العقد عليها بل خطبتها في المدة ، واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب « أفنكحها ، فأنه يشعر بأنها كانت صغيرة ، إذ لو كانت كبيرة لقات أفنكحت » وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها « أفنكحها » أى أفنكحتها من الاكتحال . قوله ( عن زينب بنت أبي سلمة ) أى ابن عبد الاسد . وهى بنت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وهى ربيعة النبي ﷺ ، وزعم ابن التين أنها لا رواية لها عن رسول الله ﷺ ، كذا قال ، وقد أخرج لها مسلم حديثاً « كان اسمى برة فسماني رسول الله ﷺ زينب » الحديث ، وأخرج لها البخارى حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية . قوله ( انها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة ) تقدم منها الحديثان الأولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما ، والكلام على قوله في الاول حين توفى أبوها وفي الثانى حين توفى أخوها وأنه سمي في بعض الموطآت عبد الله ، وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبى مصعب ، وأن المعروف أن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيداً وزينب بنت أبى سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة ، وأنه يجوز أن يكون عبيد الله المصنف قد دخل زينب بنت أبى سلمة عند بلوغ الخبر الى المدينة بوفاته كمن وهى بميزة ، وأن يكون أباً أحمد بن جحش فإن اسمه « عبد » بنهر إضافة لأنه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب ، لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها . ويلزم على الأمرين أن يكون وقع في الاسم تغيير أو الميث كمن أعاد زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة . قوله ( لا يحمل ) استدلال به على تحريم الإحداد على غير الزوج وهو واضح ، وعلى وجوب الإحداد المدة المذكورة على الزوج واستفصل بأن الاستثناء وقع بعد التثنية فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب ، وأجيب بأن الوجوب استفيد من دليل

آخر كالأجماع ، ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الإحداد لا يجب أخرجه ابن أبي شيبة ، ونقل الخلال بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الإحداد ، قال أحد : ما كان بالعراق أشد نهجرا من هذين - يعني الحسن والشعبي - قال : وخفي ذلك عليهما اه ، ومخالفتهما لا تندفع في الاحتجاج وان كان فيها رد على من ادعى الاجماع . وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسألة إلا عن الحسن ، وأيضا لحديث التي شككت فيها - وهو ثالث أحاديث الباب - دال على الوجوب ، وإلا لم يمتنع التداوى المباح ، وأجيب أيضا بأن السياق يدل على الوجوب ، فان كل مانع منه إذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالا بيمينه على الوجوب كالختمان والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك . قوله ( لاسرأة ) تمسك بمفهومه الحنفية فقالوا : لا يجب الإحداد على الصغيرة ، وذهب الجمهور الى وجوب الإحداد عليها كما يجب العدة ، وأجابوا عن التقييد بالمرأة أنه خرج مخرج الغالب ، وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بمنعها عما تمنع منه المعتدة ، ودخل في عموم قوله « امرأة » المدخول بها وغير المدخول بها حرة كانت أو أمة ولو كانت مبهمة أو مكاتبة أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لاسيما لتقييده بالزوج في الخبر خلافا للحنفية . قوله ( تؤمن باقية واليوم الآخر ) استدل به الحنفية بأن لا إحداد على الذرية للتقييد بالإيمان ، وحكاه بعض المالكية وأبو ثور ، وترجم عليه النسائي بذلك ، وأجلب الجمهور بأنه ذكر تأكيداً للبالغة في الزوج فلا مفهوم له ، كما يقال هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم . وأيضا فالإحداد من حق الزوج ، وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب ، فتدخل الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في التيمم من السوم على سوم أخيه ، ولأنه حق للزوجية فأشبه النفقة والسكنى ، ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن النعمة داخلة في قوله « تؤمن باقية واليوم الآخر » ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاد ، وقال النووي : قيد بوصف الإيمان لأن المتصف به هو الذي ينقاد للشرع ، قال ابن دقيق العيد : والاول اول ، وفي رواية عند المالكية أن الدمية المتوفى عنها تعتد بالآقراء ، قال ابن العربي : هو قول من قال لا إحداد عليها . قوله ( على ميت ) استدل به لمن قال لا إحداد على امرأة المفترد لأنه لم يتحقق وفاته خلافا للمالكية . قوله ( الا على زوج ) أخذ من هذا المصير أن لا يزداد على الثلاث في غير الزوج أبان أو غيره ، وأما ما أخرجه أبو داود في « المراسيل » من رواية عمرو بن شعيب « ان النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحبذ على أبيها سبعة أيام ، وعلى من سواه ثلاثة أيام » فلو صح إمكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم ، لكنه مرسل أو معضل ، لأن جل رواية عمرو بن شعيب من التابعين ولم يرو عن أحد من الصحابة إلا الشيء اليحير عن بعض صفات الصحابة . ووم بعض الشراح فتعقب على أبي داود تخريجه في « المراسيل » فقال : عمرو بن شعيب ليس تابعيا فلا يخرج حديثه في المراسيل ، وهذا التعقب مردود لما قلناه ، ولاحتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن غيره أيضا ، واستدل به للأصح عند الشافعية في أن لا إحداد على الطالقة ، فأما الرجعية فلا إحداد عليها إجماعا ، وإنما الاختلاف في البائن ، فقال الجمهور لا إحداد ، وقالت الحنفية وأبو حنيفة وأبو ثور : عليها الإحداد قياسا على المتوفى عنها ، وبه قال بعض الشافعية والمالكية ، واحتج الاولون بأن الإحداد شرع لأن تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو الى الجماع فنعت المرأة منه زجرا لها من ذلك . فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لأنه يمنعه الموت من منع المعتدة منه من التزويج ولا تراعيه ولا تخاف منه ، بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ، ومن ثم وجبت العدة

على كل متوفى عنها وإن لم تكن مدخولا بها ، بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا إحداد عليها اتفاقا ، وبأن المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعدد جديد ، وتعقب بأن الملاعة لا إحداد عليها ، وأجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لا لفقدان الزوجية ، واستدل به على جواز الإحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث آيال فما دونها وتحريمه فيما زاد عليها ، وكان هذا القدر أبيض لأجل حفظ النفس ومراعاتها وغاية الطباع البشرية ، ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي الله عنهما الطيب لتخرجها عن عهدة الإحداد ، وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب الحاجة ، إشارة الى أن آثار الحزن باقية عندهما ، لكنهما لم يسهما إلا امتثال الأمر . قوله ( أربعة أشهر وعشرا ) قبل المحكمة فيه أن الولد يتكامل تخليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما ، وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة لجبر السكر الى العقد على طريق الاحتياط ، وذكر المشرع مؤثرا لأرادة الله الى والمراد مع أيامها عند الجمهور ، فلا تحمل حتى تدخل الثلثة الحادية عشرة وعن الأوزاعي وبعض السلف تنقض بمعنى القيل العشر بعد مضي الأشهر وتحمل في أول اليوم العاشر ، واستثنيت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحارث ، وقد ورد في حديث قوى الاسناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عميس قالت « دخل علي رسول الله ﷺ اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال : لا تحدي بعد يومك ، هذا لفظ أحمد ، وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي ولما أصيب جعفر أمانا النبي ﷺ فقال : تسلي ثلاثا ثم اصنع ما شئت ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، : ظاهره أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لان أسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم ، قال : بل ظاهر النهي أن الإحداد لا يجوز ، وأجاب بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة ، وقد أجمعوا على خلافه . قال ويحتمل أن يقال : إن جعفرًا قتل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم . قال : وهذا ضعيف لأنه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر - كحمزة بن عبد المطلب عمه وكعب بن عمرو بن حرام والد جابر - اه كلام شيخنا ملخصا . وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عهدها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرا ، ثم ساق أحاديث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاه من النسخ . لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالاحتمال لجري على عادته ، ويحتمل وراء ذلك أجوبة أخرى : أحدها أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرا زائدا على الإحداد المعروف فعملته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر فتأها عن ذلك بعد الثلاث . ثانيا أنها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فانقضت العدة فتأها بعدها عن الإحداد ، ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الأخرى « ثلاثا » ، لأنه يحمل على أنه ﷺ اطلاع على أن عدتها تنقض عند الثلاث . ثالثا لعله كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد . رابعها أن البيهقي أعل الحديث بالانقطاع فقال : لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء ، وهذا تعليل مدفوع ، فقد صححه أحمد لكنه قال : انه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد ، قلت : وهو مصير منه الى أنه يعله بالشدوذ . وذكر الأثر أن أحمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه « لا إحداد فوق ثلاث » فقال : هذا منكر ، والمعروف عن ابن عمر من رأيه اه . وهذا يحتمل أن يكون لغیر المرأة المعتدة فلا نسكارة فيه ، بخلاف حديث أسماء والله أعلم . وأغرب

ابن حبان فساق الحديث بلفظ «تسلي» بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله ، ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث بل الحكمة فيه كون الفائق يسكون في ابتداء الأمر أشد لذلك قيدها بالثلاث ، هذا معنى كلامه ، فصحب الكلمة وتمكف لتأويلها . وقد وقع في رواية البيهقي وغيره « فأمرني رسول الله ﷺ أن أنسب ثلاثاً ، فتبين خطؤه . قوله ( قالت زينب وسمعت أم سلمة ) هو موصول بالاسناد المذكور وهو الحديث الثالث ، ووقع في الموطأ وسمعت أم سلمة ، زاد عبد الرزاق عن مالك « بنت أبي أمية زوج النبي ﷺ » . قوله ( جاءت امرأة ) زاد النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع « من قريش ، وسماها ابن وهب في موطئه ، وأخرجه إسماعيل القاضي في أحكامه من طريق عائكة بنت نعيم بن عبد الله أخرجه ابن وهب « عن أبي الأسود التوفلي عن القاسم بن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أتت تستفتي رسول الله ﷺ فقالت : ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي تحد وتفتكي حينها ، الحديث ، وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هارون الرهلي عن ابن لهيعة لكنه قال « بنت نعيم » ولم يسدها ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق عثمان بن صالح « عن عبيد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت ان ابنتها توفي زوجها ، الحديث . وعبيد الله بن عقبة هو ابن لهيعة نسبة لجده ، ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود ، فان كان محفوظاً فلان لهيعة طريقان ، ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب لها وقفت عليه . وأما المغيرة المخزومي فلم أقف على اسم أبيه ، وقد أغفله ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر ، لكن استدركه ابن فتحون عليه . قوله ( وقد اشتكت حينها ) قال ابن دقيق العيد يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية وفتحتها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا ، ووقع في بعض الروايات « عينها » بمعنى وهو يرجح الضم وهذه الرواية في مسلم ، وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح ، والذي رجح الأول هو المنذرى . قوله ( أفسكحها ) بضم الحاء . قوله ( لا ، مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول لا ) في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال « لا تسكحل » قال النووي : فيه دليل على تحريم الاكتمال على المداة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره « اجعليه بالليل واسحيه بالنهار » ووجه الجمع أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل ، وإذا احتاجت لم يحز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه ، فان فعلت مسحته بالنهار . قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يتحقق الخوف على حينها ، وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور « غشوا على عيناها » وفي رواية ابن منده المقدمة ذكرها « دمذت رمداً شديداً وقد خشيت على بصرها » وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثانية « انها تشنكي عيناها فرق ما بطن » فقال لا « وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم « داني أخشى أن تنفقي عيناها » قال لا وان انفقت ، وسنده صحيح ، وبمثل ذلك أتت أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شيبة ، وهذا قال مالك في رواية عنه بمنه مطلقاً ، وعنه يجوز إذا غافت على حينها بما لا طيب فيه ، وبه قال الشافعية مقيداً بالليل ، وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البرء بفهر السكحل كالتضميد بالصبر ونحوه ، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدثت على ابن عمر ظم نكتحل حتى كلفت عيناها تزيفان فسكالت تقطر فيهما الصبر ، ومنهم من تأول النهي على كحل مخصوص وهو ما يقتضيه التزيين به لأن



بعض التداوى قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيها فيه زينة . وقالت طائفة من العلماء : يجوز ذلك ولو كان فيه غيب ، وحاولوا النهي على التنزيه جمعاً بين الأدلة . قوله ( إنما هي أربعة أشهر وعشراً ) كذا في الأصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن ، ولبعضهم بالرفع وهو واضح ، قال ابن دقيق العيد : فيه إشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتحويل الصبر عليها ولهذا قال بعده وقد كانت احداً كن في الجاهلية ترمى بالبعرة على رأس الحول ، وفي التقييد بالجاهلية إشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه ، وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع ، لكن التقدير بالحول استمر في الاسلام بنفس قوله تعالى ( وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول ) ثم نخت بالآية التي قبل وهي ( يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ) . قوله ( قال حميد ) هو ابن نافع راوى الحديث ، وهو موصول بالاسناد المبدوء به . قوله ( فقلت لزئب ) هي بنت أبي سلة ( وماترى بالبعرة ) ؟ أى يبنى لي المراد بهذا الكلام الذى خطبته به هذه المرأة . قوله ( كانت المرأة اذا توفى عنها زوجها دخلت حشفة الخ ) هكذا في هذه الرواية لم تسنده زئب ، ووقع في رواية شعبة في الباب الذى يليه مرفوعاً كله لكنه باختصار ولفظه فقال لا تشكحل ، قد كانت احداً كن تمك في شر أحلاسها أو شر بيتها ، فإذا كان حول فر كآب رمت ببعرة ، فلا حتى تمضى أربعة أشهر وعشر ، وهذا لا يقتضى إدراج رواية الباب لأن شعبة من أحفظ الناس قلايةضى على روايته برواية غيره بالاحتمال ، ولعل الموقوف ما في رواية الباب من الزيادة التي ليست في رواية شعبة . والخفش بكسر الميملة وسكون الفاء بعدها معجمة فسر أبو داود في روايته من طريق مالك : البيت الصغير ، وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك : الخفش الخفش بضم المعجمة بعدها ميملة ، وهو أخص من الذى قبله . وقال الشافعى : الخفش البيت الدليل الشعب البناء ، وقيل هو شئ من خوص يشبه ألفة تجمع فيه الممتدة متاعاً من غزل أو نحوه ، وظاهر سياق القصة يأبى هذا خصوصاً رواية شعبة ، وكذا وقع في رواية للنسائي وحدث الى شر بيت لها جلست فيه ، ولعل أصل الخفش ما ذكر ثم استعمل في البيت الصغير الحقير على طريق الاستعارة ، والاحلاس في رواية شعبة بمهملتين جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة ، والمراد أن الراوى شك في أى اللفظين وقع وصف ثيابها أو وصف مكانها ، وقد ذكرنا معاً في رواية الباب . قوله ( حتى يمر بها ) في رواية الكشميهنى ولها ، . قوله ( ثم توفى بدابة ) بالثنونين ( حمار ) بالجر والثنونين على البدل ، وقوله ( أو شاة أو طائر ) للتنويع لا للشك ، وإطلاق الدابة على ما ذكر هو بطريق الحقيقة اللفوية لا العرفية . قوله ( فتفتض ) بفاء ثم مثناة ثم ضاد معجمة ثقيلة ؛ فسر مالك في آخر الحديث فقال : تسمح به جلدها ، وأصل الفض الكسر أى تكسر ما كانت فيه ونخرج منه بما فعله بالدابة . ووقع في رواية للنسائي ( تمبض ) بفاف ثم موحدة ثم مهملة خفيفة ، وهي رواية الشافعى ، والقبض الاخذ بأطراف الأمان ، قال الأصمهباني وابن الأثير : هو كناية عن الإسراع ، أى تذهب بعدد وسرعة الى منزل أبويها لكثرة حياتها لقبح منظرها أو أشدة شوقها الى التزويج لبعدها بها . والباء في قولها ( به ) سببية ، والضبط الاول أشهر . قال ابن قتيبة : سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لاتمس ماء ولا تقلم ظفراً ولا تعزبل شعراً ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تسمح به قبلها وتنفذه فلا يكاد يعيش بعد ما تفتض به . قلت : وهذا لا يخالف تفسير مالك ، لكنه أخص منه ، لانه أطلق الجلد وتبين أن المراد به جلد القبل ، وقال ابن وهب : معناه أنها تسمح ببعدها على الدابة وعلى ظهره ،

وقيل المراد تمسح به ثم انقضت أى تمسح ، والافتضاء الغسل بالماء العذب لازالة الوسخ وإرادة النقاء حتى  
تصير بيضاء نقية كالفضة ، ومن ثم قال الاخفش : معناه تذهب الوسخ فتذهب الفضة في قاتها ، وبياضها ،  
والغرض بذلك الإشارة الى اهلاك ما هي فيه ، ومن الرى الانفصال منه بالكلية . ( تاجيه ) . جوز الكرماني أن  
تكون الباء في قوله « فنقض به » ، للتعدية أو تكون زائدة أى فنقض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى .  
ويروى ما تقدم من تفسير الافتضاء صريحا . قوله ( ثم تخرج فتعطى بكرة ) بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز  
فتحها . قوله ( فتري بها ) في رواية مطارف وابن الماجشون عن مالك « ترى ببكرة من بحر الغنم أو الابل فتري  
بها أمامها فيسكون ذلك أحلالها ، وفي رواية ابن وهب « فتري ببكرة من بحر الغنم من وراء ظهرها ، ووقع في  
رواية شعبة الآنية ، فإذا كان حول فر كلب رمت ببكرة ، وظاهره أن رميها ببكرة يتوقف على مرور الكلب سواء  
طال زمن انتظار مروره أم قصر ، وبه جزم بعض الشراح . وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من  
حضرها أن مقامها حولاً أمون عليها من بكرة ترى بها كلباً أو غيره ، وقال عياض : يمكن الجمع بأن الكلب إذا  
مر انقضت به ثم رمت البكرة . قلت : ولا يخفى بعده ، والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كانت حافظة ، فإنه  
لامتنافاة بين الروايتين حتى يحتاج الى الجمع . واختلف في المراد برى البكرة فقيل : هو إشارة إلى أنها رمت البكرة  
رى البكرة ، وقيل إشارة الى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انقضت كن  
هينها بمنزلة البكرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها ، وقيل بل رميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها  
إلى مثل ذلك

#### ٤٧ - باب الكحل للحادة

٥٣٣٨ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس حدثنا حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها  
« أن امرأة توفى زوجها ، فغشوا على عينيها ، فأثروا على رسول الله ﷺ فاستأذنه في التكحل ، فقال : لا  
تتكحل ، قد كانت إحداكن تمكث في شر أحلامها - أو شر بيتها - فإذا كان حول فر كلب رمت ببكرة :  
فلا حتى تمضي أربعة أشهر وعشر »

٥٣٣٩ - « وسمعت زينب » ابنة أم سلمة تحدث عن أم حبيبة أن النبي ﷺ قال « لا يحل لاسراً  
مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحيد فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً »

٥٣٤٠ - **حدثنا** مسدد حدثنا بشر حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين « قالت أم عطية :

« نهينا أن نحيد أكثر من ثلاث إلا بزواج »

قوله ( باب الكحل للحادة ) كذا وقع من الثلاثي ، ولو كان من الرباعي لقال المحدة . قال ابن التين : الصواب  
الحاد بلا هاء لأنه نعت للدون كطالق وحائض . قلت : لكنّه جائز فليس بخطأ وإن كان الآخر أرجح . ذكر فيه  
حديث أم سلمة الماضي في الباب قبله ، وكذا حديث أم حبيبة ، وأوردهما من طريق شعبة باختصار ، وقد تقدم

ما فيه قبل . وقوله « لا تكتحل » ، في رواية المستمل بلا تاء بين الكاف والحاء . ثم أورد حديث أم عطية مختصرا ، وفي الباب الذي يليه مطولا ، وقوله « إلا بزوج » ، في رواية الكشميني « إلا على زوج » ،

#### ٤٨ - باب القسط للحادة عند الطهر

٥٣٤١ - حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت « كنا نهي أن نُحِدَّ على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نسكرجل ولا نطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغا ، لا ثوب عصب . وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من حيضها في بُذَّة من كست أظفار ، وكنا نهي عن اتباع الجنائز ،

قوله ( باب القسط للحادة عند الطهر ) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت من حيض . قوله ( كنا نهي ) بضم أوله ، وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله ( ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ) بضم هاءين مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود لين بعصب غزلها أي يربط ثم يصبغ ثم ينسج مصبوغا فيخرج موشى لبقاء ما عصب به أبيض لم يصبغ ، وإنما بعصب السدى دون اللحمة . وقال صاحب المنتهى ، العصب هو المفتول من برود اللين . وذكر أبو موسى المدني في « ذيل الغريب » ، عن بعض أهل اللين أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض ، وهذا غريب ، وأغرب منه قول السهيلي : أنه نوات لا ينبت إلا بالين وعزاه لابن حنيفة الدينوري ، وأغرب منه قول الداودي : المراد بالثوب العصب الحاضرة وهي الحبرة ، وليس له سلف في أن العصب الأخضر ، قال ابن المنذر : أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المصفرة ولا المصبغة . إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والثافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن ، وكره مروءة العصب أيضا ، وكره مالك غليظه . قال النووي : الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقا ، وهذا الحديث حجة لمن أجازه . وقال ابن دقيق العيد : يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ، ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يتزين به ، وكذلك الأسود إذا كان بما يتزين به ، قال النووي : ورخص أصحابنا فيما لا يتزين به ولو كان مصبوغا . واختلف في الحرير فالأصح عند الشافعية منه مطلقا مصبوغا أو غير مصبوغ ، لأنه أبيع للنساء للزينة به والحادة بمنوعة من التزين فكان في حقها كالرجال ، وفي التحلل بالذهب والفضة وبالأزواج ونحوه وجهان الأصح جوازه ، وفيه نظر من جملة الممنع في المقصود بلبسه ، وفي المقصود بالاحداد ، فإنه عند تأملها يرجح المنع والله أعلم . قوله ( وقد رخص لنا ) بضم أوله أيضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده . قوله ( عند الطهر إذا اغتسل إحدانا من حيضها ) في رواية الكشميني « حيضها » ، وفي الذي بعده « ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت » . قوله ( في بُذَّة ) بضم التون وسكون الواو بعدها معجبة أي قطعة ، وتطابق على الشيء اليسير . قوله ( من كست أظفار ) كذا فيه بالكاف وبالإضافة ، وفي الذي بعده « من قسط أظفار » ، بقاف وواو عاطفة وهو أوجه ، وخطأ عياض الأول ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض . وقال بعده « قال أبو عبد الله » وهو البخاري « القسط والكست مثل الكافور والظافور ، أي يجوز في كل منهما الكاف

والقاف وزاد القسط أنه يقال بالتاء المثناة بدل الطاء ، فأراد المثلية في الحرف الاول فقط . قال النووي : القسط والأظفار نوحان معروفتان من البخور وليس من مقصود الطيب ، رخص فيه للنفسة من الحيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب . قلت : المقصود من التطيب بهما أن يخطأ في أجزاء أخرى من غيرهما ثم تسحق فتصير طيبا ، والمقصود بهما هنا كما قال الشيخ أن تتبع بهما أثر الدم لازالة الرائحة للتطيب . وزعم الداودي أن المراد أنها تسحق القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها لتذهب رائحة الحيض ، وردة دياض بأن ظاهر الحديث يأباه ، وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة إلا من التبخر به ، كذا قال وفيه نظر ، واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة لها من جنس ما منعت منه إذا لم يكن لتزبن أو التطيب كالتدخين بالزيت في شعر الرأس أو غيره

#### ٤٩ - باب تلبس الحادة ثياب العصب

٥٣٤٢ - حدثنا الفضل بن دكين حدثنا عبد السلام بن حرب عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت : قال النبي ﷺ : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث ، إلا على زوج ، فأنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب .

٥٣٤٣ - وقال الأنصاري حدثنا هشام حدثنا حفصة حدثتني أم عطية فهي النبي ﷺ ولا تمس طيبا إلا أدنى طهرها إذا طهرت نهضة من قسط وأظفار . قال أبو عبد الله : القسط والكست مثل الكافور والقفور قوله ( باب تلبس الحادة ثياب العصب ) ذكر فيه حديث أم عطية مصرحا برفعه ، وزاد في أوله ولا يحل لامرأة ، الحديث مثل حديث أم حبيبة الماضي قبله ، وزاد بعد قوله إلا على زوج ، فإنها لا تكتحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، وقد تقدم شرحه في الذي قبله ، ووقع فيه فوق ثلاث ، وتقدم في حديث أم حبيبة في الطريق الاول ثلاث ليال ، وفي الطريق الثانية ثلاث أيام ، وجمع بارادة الليال بأيامها ، ويجعل المطلق هنا على المقيد الاول ولذلك أنه ، وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها ، وذهب الأوزاعي إلى أنها تحد ثلاث ليال فقط ، فإن مات في أول الليل أقلعت في أول اليوم الثالث وإن مات في أثناء الليل أو في أول النهار أوفى أثنائه لم تتلع إلا في صبيحة اليوم الرابع ، ولا تلتقي . قوله ( وقال الأنصاري ) هو محمد بن عبد الله بن المثنى شيخ البخاري ، وقد أخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة ، وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله . قوله ( فهي النبي ﷺ ولا تمس طيبا ) كذا أورده مختصرا ، وهو في الأصل مثل الحديث الذي قبله ، وقد وصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي عن الأنصاري بلفظ : إن رسول الله ﷺ نهى أن تحد المرأة فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوج فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا ، ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ، ولا تكتحل ، ولا تمس طيبا . قوله ( إلا أدنى طهرها ) أي عند قرب طهرها أو أقل طهرها ، وقد تقدم شرحه قبل . ثم ذكر المصنف حديث أم حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه ، وقد مضى شرحه أيضا

#### ٥٠ - باب ( والذين يفتنون منكم ويذرون أزواجاً - إلى قوله - بما تعلمون خبره )

٥٣٤٤ - حدثني إسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا) قال: كانت هذه العدة تمتد عند أهل زوجها واجبا، فانزل الله (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج، فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف) قال: جعل الله لها تمام السنة سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية، إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت، وهو قول الله تعالى (غير إخراج، فإن خرجن فلا جناح عليكم) فالعدة كما هي واجب عليها، زعم ذلك عن مجاهد. وقال عطاء قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتمتد حيث شاءت. وقول الله تعالى (غير إخراج). وقال عطاء إن شاءت اعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، لقول الله (فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن) قال عطاء: ثم جاء الميراث فنسخ للسكنى، فتمتد حيث شاءت ولا سكنى لها.

٥٣٤٥ - حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني محمد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة «عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها نسيء أبيها، دعت بطيب فستت ذراعيها وقالت: مالي بالطيب من حاجة، لولا أني سمعتُ لهنبي ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تمسك على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا»

قوله (باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا - إلى قوله - غير) كذا لأبي ذر والأكبر، وساق في رواية كريمة الآية بكاملها. قوله (حدثني إسحاق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند، وبينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره، ووقع هناك «إسحق» غير منسوب وفسر بآبن راهويه، وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور، ولعله كان عنده عنهما جميعا. وقوله «كانت هذه العدة، تمتد عند أهل زوجها واجبا، كذا لأبي ذر عن الكشميهني، وذكر واجبا» إما لأنه صفة محذوف أي أسرا واجبا، أو ضمن العدة معنى الاحتداد. وفي رواية كريمة «واجب» على أنه خبر مبتدأ محذوف، قال ابن بطال: ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) نزلت قبل الآية التي فيها (وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج) كما هي قبلها في الملائكة، وكان الحامل له على ذلك استكمال أن يكون الناسخ قبل المنسوخ، فرأى أن استتمامها يمكن بحكم غير متدافع، لجواز أن يوجب الله على المعتدة تربص أربعة أشهر وعشر ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم اهملنا. قال: وهو قول لم يقله أحد من المفسرين غيره ولا نابه عليها من الفقهاء أحد، وأطبقوا على أن آية الحول منسوخة وأن السكنى تبع للعدة، فلما نسخ الحول في العدة بالأربعة أشهر وعشر نسخت السكنى أيضا. وقال ابن عبد البر: لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشر، ولما اختلفوا في قوله (غير إخراج) فالجهور على أنه نسخ أيضا،

وروى ابن أبي نعيم عن مجاهد فذكر حديث الباب قال : ولم يتابع على ذلك ، ولا قال أحد من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة المدة ، بل روى ابن جريج عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس . فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بمدة السكني ، على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه . والله أعلم

٥١ - باب مهر البني والنكاح الفاسد . وقال الحسن :

إذا تزوج محرمة وهو لا يشتر فرقي بينهما ، ولها ما أخذت ، وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها

٥٣٤٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود

رضي الله عنه قال : « نهي النبي ﷺ عن ثمن السكب ، وحلوان الكاهن ، ومهر البني »

٥٣٤٧ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال : « لعن النبي ﷺ الواثمة

والمستوشمة وآكل الربا ووكاه . ونهى عن ثمن السكب ، وكسب البني » ، ولعن المصورين »

٥٣٤٨ - حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة « نهي

النبي ﷺ عن كسب الإمام »

**قوله** ( باب مهر البني والنكاح الفاسد ) البني بكسر المعجمة وتشديد التحتانية بوزن فعليل من البغاء وهو الزنا ، يستوى في لفظه المذكر والمؤنث . قال الكرماني : وقيل وزنه فعول ، لأن أصله بغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الذين لاجل الياء التي بعدها ، والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد ، أي بشبهة من إخلال شرط أو نحو ذلك . **قوله** ( وقال الحسن ) هو البصري ( إذا تزوج محرمة ) بتشديد الراء وللمستعمل بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير ، وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال : أي إذا عزمه . **قوله** ( وهو لا يشتر ) احتراز عما إذا تعمد ، وبهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة . وقال ابن بطلال : اختلف العلماء فيها على قولين : فمنهم من قال لها المسمى ، ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر . **قوله** ( فرق بينهما ) بضم أوله . **قوله** ( وليس لها غيره . ثم قال بعد : لها صداقها ) هذا الآخر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله « وليس لها غيره ، ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال : لها صداقها ، أي صداق مثلها . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود - وهو عقبة بن عمرو الأنصاري - في النهي عن ثمن السكب وحلوان الكاهن ومهر البني ، وقوله « عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن ، هو ابن الحارث بن هشام ، في رواية الحميدي « عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن » . الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواثمة الحديث ، وفيه « ونهى عن ثمن السكب وكسب البني ولعن المصورين » . الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الإمام ، وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر البيوع . قال ابن بطلال : قال الجمهور من عقد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد للإجماع على تحريم العقد ، فلم يكن هناك شبهة يذرا بها الحد . وعن أبي حنيفة العقد شبهة ، واحتج له بما لو رطب . جارية له فيها شركة فأنها محرمة عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة . وأجيب بأن حصته من الملك

اقتضت حصول الشبهة ، بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلاً فافترقا . ومن ثم قال ابن القاسم من المالكية : يجب الحد في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة . والله أعلم

## ٥٢ - باب المهر للدخول عليها وكيف الدخول ، أو طلقها قبل الدخول والميسر

٥٣٤٩ - **حديث** عمرو بن زُرارة أخبرنا إسماعيل عن أيوب عن سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عمر : رجل قذف امرأته . فقال : فرق نبي الله ﷺ بين أخوَي بني العجلان وقال : الله يعلم أن أحكما كاذب ، فهل منك تائب ؟ فأبى . فقال : الله يعلم أن أحكما كاذب ، فهل منك تائب ؟ فأبى . ففرق بينهما . قال أيوب : فقال لي عمرو بن دينار : في الحديث شيء لا أراك تعدّه . قال قل الرجل : مالى . قال : لا مال لك . إن كنت صادقاً فقد دخلت بها ، وإن كنت كاذباً فهو أبعد منك ،

**قوله** (باب المهر للدخول عليها) أى وجوبه أو استحبابه . وقوله وكيف الدخول ، يشير إلى الخلاف فيه ، وقد تمسك بقوله في حديث الباب « فقد دخلت بها » على أن من أغلق باباً وأرخى سترأ على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة ، وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد ، وجاء ذلك عن عمر وعلى وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر ، قال الكوفيون : الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملاً سواء وطئ أم لم يطأ ، إلا أن كان أحدهما مريضاً أو صائماً أو عرجاً أو كانت حائضاً فلها النصف وعليها العدة كاملة ، واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند اغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المثبت لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقوع غالباً لغلبة الشهوة ونوفر الداعية . وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ وقال ﴿ ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ﴾ وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشرح والشعبي وابن سيرين . والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب « فهو بما استحلت من فرجها » فلم يكن في قوله « دخلت عليها » حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي . وقال مالك : إذا دخل بالمرأة في بيته صدقت عليه ، وإن دخل بها في بيتها صدق عليها ، ونقله عن ابن المسيب . وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين . **قوله** (أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال : التقدير أو كيف طلقها ؟ فاكنتي بذكر الفعل عن ذكر المصدر لدلالته عليه . قلت : ويحتمل أن يكون التقدير : أو كيف الحكم إذا طلقها قبل الدخول ؟ **قوله** (والميسر) ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف الميسر وهو معطوف على الدخول أى إذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبيرة عنه في قصة الملائنة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب الأمان

٥٣ - **باب** المتعة التى لم يفرض لها ، **قوله** تعالى ﴿ لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة - إلى قوله - بصبر ﴾ **قوله** (والمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتقين : كذلك يُبين

الله لكم آياته لعلكم تعلمون) ولم يذكر النبي ﷺ في الملائنة مدة حين طلقها زوجها  
 ٥٢٥٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** سفيان عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر « أن النبي ﷺ  
 قال للملاعنة: حسابك على الله: أحذركا كاذب، لا سبيل لك عليها. قال: يا رسول الله، مالي. قال:  
 لا مال لك، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد وأبعد  
 لك منها »

**قوله** (باب المتعة التي لم يفرض لها، لقوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا  
 لهن فريضة - إلى قوله - بصير) كذا الأكثر، وساق ذلك في رواية كريمة، وساق ابن بطال في شرحه إلى قوله  
 (وعلى الموسع قدره - ثم قال: إلى قوله - تعلمون) ولم أر ذلك لغيره، وهو بعيد أيضا لأن المصنف قال بعد  
 ذلك « وقوله تعالى: وللمطلقات متاع بالمعروف »، وتعيينه في الترجمة بالتى لم يفرض لها قد استدلت به بقوله في  
 الآية (أو تفرضوا لهن فريضة) وهو مصير منه إلى أن « أر »، للتنزيح، فتنى الجناح عن طلق قبل المسيس فلا  
 متعة لها، لأنها تفصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عن فرض لها قدر معلوم مع وجود المسيس؟ وهذا  
 أحد قول العلماء وأحد قول الصافي أيضا، وعن أبي حنيفة تخص المتعة بمن طلقها قبل الدخول لم يسلم لها صداقا،  
 وقال الليث: لا تجب المتعة أصلا، وبه قال مالك، واحتج له بمضأبائه بأنها لم تقدر، وتعقب بأن عدم التقدير  
 لا يمنع الوجوب كنفقة القريب. واحتج بعضهم بأن شريحا يقول: متع إن كنت محسنا، متع إن كنت متقيا.  
 ولا دلالة فيه على ترك الوجوب. وذهب طائفة من السلف إلى أن لكل مطلقه متعة من غير استثناء، وعن  
 الصافي منه وهو الراجح، وكذا يجب في كل فرقة إلا في فرقة وقعت بسبب منها. **قوله** (وقوله تعالى: للمطلقات  
 متاع بالمعروف) تمسك به من قال بالعموم، وخصه من فصل بما تقدم في الآية الأولى. **قوله** (ولم يذكر النبي  
 ﷺ في الملائنة متعة حين طلقها زوجها) فقد تقدمت أحاديث اللعان مسترفاة الطرق، وليس في شيء منها للمتعة  
 ذكر، فكأنه تمسك في ترك المتعة للملاعنة بالعدم، وهو مبنى على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان، فأما من قال إنها  
 تقع بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث « فطلقها » بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره، وحينئذ فلم  
 تدخل الملائنة في عموم المطلقات. ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعن وقوله فيه « وإن كنت كاذبا » وقع في  
 رواية الكشميني « وإن كنت كذبت عليها »

(خاتمة): اشتمل كتاب الطلاق وتواضع من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وثمانية  
 عشر حديثا، المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول، المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون حديثا  
 والخالص ستة وعشرون حديثا، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة وحديث أبي أسيد وحديث سهل بن  
 سعد ثلاثها في قصة الجونية، وحديث علي « ألم تعلم أن العلم رفع عن النائم » الحديث وهو معلق، وحديث ابن  
 عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع، وحديثه في زوج بريرة، وحديثه « كان المشركون على منزلتين »، وحديث  
 ابن عمر في نكاح الذمية، وحديثه في تفسير الإيلاء، وحديث السور في شأن سبيعة، وحديث عائشة « كانت فاطمة  
 بنت قيس في مكان وحش » وهو معلق، وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم تسعون أثرا. والله أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٦٩ - كتاب النفقات

١ - باب فضل النفقة على الأهل ، وقول الله عز وجل :

﴿ وِسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ؟ قُلِ لِلْعَفْوِ ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾  
وقال الحسن : العفو الفضل

٥٣٥١ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي لِمَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هَدْيِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَتْ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أَنْفَقَ لِلسُّلْمِ نَفَقَةً عَلَى أَهْلِهِ - وَهُوَ بِحَتْمِيهَا - كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ »

٥٣٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « قَالَ اللَّهُ أَنْفَقْ يَا ابْنَ آدَمَ أَنْفَقْ عَلَيْكَ »

٥٣٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قُرَّةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ثُورِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْفَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِلْقَامِ اللَّيْلِ ، الصَّائِمِ النَّهَارِ »  
[ الحديث ٥٣٥٣ - طرأه في : ٦٠٠٦ ، ٦٠٠٧ ]

٥٣٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ بِمَكَّةَ ، فَقُلْتُ : لِي مَالٌ ، أَوْصِي بِمَالِي كُلَّهُ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَالْشُّطْرُ ؟ قَالَ : لَا ، قُلْتُ : فَالْثَلَاثُ ؟ قَالَ : الْثَلَاثُ ، وَفُتِّتُ كَثِيرٌ ، أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَهُمُ عَالَةً يَكْفُونَ النَّاسَ فِي أَيْدِيهِمْ . وَمِمَّا أَنْفَقْتَ فَهُوَ لَكَ صَدَقَةٌ ، حَتَّى الْقِمَّةُ تَرْفَعُهَا فِي أَمْرَانِكَ ، وَلَعَلَّ اللَّهَ يَرْفَعُكَ ، يَنْتَفِعُ بِكَ نَاسٌ وَيُضْرَبُ بِكَ آخَرُونَ »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل ) كذا للكريمة ، وقد تقدم في رواية أبي ذر والنسائي كتاب النفقات ، ثم البسملة ثم قال د باب فضل النفقة على الأهل ، وسقط لفظ د باب ، لأبي ذر . قوله ( وقول الله عز وجل : ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة ) كذا للجميع ، ووقع للنسائي عند قوله ( قل العفو ) وقد قرأ الأكثر « قل العفو » بالنصب أي تنفقون العفو أو أنفقوا العفو ، وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقناة د قل العفو ، بالرفع أي هو العفو ، ومثله قولهم : ماذا ركبتم أفرس أم بعير ؟ يجوز الرفع والنصب . قوله ( وقال الحسن : العفو الفضل ) وصله عبد ابن حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الهمد بسند صحيح عن الحسن البصري وزاد : ولا لوم على الكفاف .

وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال : أن لا تجهد مالك ثم تقدم تسأل الناس ، فعرف بهذا المراد بقوله : الفضل ، أي ما لا يؤثر في المال فيمحقه . وقد أخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح إليه أنه : بلغه أن معاذ بن جبل وثلبة سألا رسول الله ﷺ فقالا : إن لنا أرقاء وأهلين ، فما نفق من أموالنا ؟ فزلت . . وهذا يتبين مراد البخاري من إيرادها في هذا الباب . وقد جاء عن ابن عباس وجاعة أن المراد بالعفو ما فضل عن الأهل ، أخرجه ابن أبي حاتم أيضا ، ومن طريق مجاهد قال : العفو الصدقة المفروضة . ومن طريق علي بن أبي طالب عن ابن عباس العفو ما لا يتبين في المال ، وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة . فلما اختلفت هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ، ولو كان مرسلًا . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبه بن عمرو ، قوله ( عن عدي بن ثابت ) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة ، أخرجه عدي بن ثابت ، . قوله ( عن أبي مسعود الأنصاري فقلت : عن النبي ﷺ ) فقال : عن النبي ﷺ ) القائل : فقلت ، هو شعبة ، بينه الاسماعيل في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال : عن أبي مسعود فقال . قال شعبة : قلت قال عن النبي ﷺ ؟ قال نعم ، وتقدم في كتاب الإيمان عن أبي مسعود عن النبي ﷺ بغير مراجعة ، وذكر المتن مثله . وفي المغازي عن مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي ﷺ ، وذكر المتن مختصرا ليس فيه ، وهو محتمل بها ، وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الاتفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه : ومهما أنفقت فهو لك صدقة ، والمراد بالاحتساب الفصد إلى طلب الأجر ، والمراد بالصدقة الثواب وإطلاقها عليه مجاز وقربته بالإجماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية مثلا . وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل الثواب لا في كونه ولا كيفيته ، ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل إلا مقرونا بالنية ، ولهذا أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، وحذف المقدم من قوله : إذا أنفقت ، لإرادة التعميم ليشمل الكثير والقليل . وقوله : وعلى أهله ، يحتمل أن يشمل الزوجة والأقارب ، ويحتمل أن يختص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأول ، لأن الثواب إذا ثبت فيها هو واجب فثبوته فيها ليس بواجب أولى . وقال الطبري ما ملخصه : الاتفاق على الأهل واجب ، والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ، ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة ، بل هي أفضل من صدقة التطوع . وقال الملب : النفقة على الأهل واجبة بالإجماع ، وإنما سماها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لا أجر لهم فيه ، وقد عرفوا ما في الصدقة من الأجر فعرفهم أنها لهم صدقة ، حتى لا يخرجوها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكفهوم ؛ ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع ، وقال ابن المنير : تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق نحلة ، فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجه إليها في اللذة والتأنيس والتحسين وطلب الولد - كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء ، إلا أن الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة ، فمن ثم جاز إطلاق النحلة على الصداق والصدقة دلى النفقة . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا اسماهيل ) هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في الموطأ ، وهو على شرط شريكنا في «تقريب الاسانيد» ، لكنه لما لم يكن في «الموطأ» لم يخرج كإظهاره ، لكنه أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، وأبو نعيم من

طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك . قوله ( قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك ) أنفق الأول بفتح أوله وسكون القاف بصيغة الأمر بالانفاق ، والثانية بضم أوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع ، وهو وعد بالخلف ، ومنه قوله تعالى ( وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه ) ، وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد في أثناء حديث وانظره . قال الله أنفق أنفق عليك ، وقال يد الله ملائ ، الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق سعيد ابن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك ، وأخرج مسلم الأول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ « ان الله تعالى قال لي : أنفق أنفق عليك » الحديث ، ورفقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد ، وليس في روايته « قال لي » ، فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب « يا ابن آدم » النبي ﷺ ، ويحتمل أن يراد جنس بني آدم ويكون تخصيصه ﷺ بإضافته إلى نفسه لكونه رأس الناس ، فتوجه الخطاب إليه ليحمل به ويبالغ أمته ، وفي ترك تعييد النفقة بشيء معين ما يرشد إلى أن الحث على الإنفاق يشمل جميع أنواع الخير ، وسيأتي شرح حديث شعيب مبدوطا في التوحيد إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( عن ثور بن زيد ) في رواية محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك « أخبرني ثور » . قوله ( الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ) كذا قال جميع أصحاب مالك عنه في « الموطأ » وغيره ، وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان بن سليم به مرسلًا قال « وعن ثور بسنده مثله » وسيأتي في كتاب الأدب عن اسماعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك ، واقتصر أبو قرة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال « الساعي على الأرملة والمسكين له صدقة » ، بين ذلك الدارقطني في « الموطآت » . قوله ( أو القائم الليل الصائم النهار ) هكذا للجميع عن مالك بالاشك لكن لاكثرهم - مثل معن بن هبش وابن وهب وابن بكير في آخرين - بلفظ « أو كالذي يصوم النهار ويقوم الليل » ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ ، لكن قاله بالوار لا بلفظ « أو » ، وسيأتي في الأدب من رواية القعني عن مالك بلفظ « وأحسبه قال : كالقائم لا يفتر ، والصائم لا يفطر » شك القعني ، وقد ذكره الأكثر بالاشك عن مالك لكن بمعناه ، فيحمل اختصاص القعني باللفظ الذي أورده ، ومعنى الساعي الذي يذهب ويحجى في تحصيل ما ينفع الأرملة والمسكين . والأرملة بالراء المهملة التي لأزوج لها ، والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة ، وقوله « القائم الليل » يجوز في الليل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة إمكان انصاف الأهل أي الأقارب بالصفتين المذكورتين ، فإذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقریب عن انصف بالوصفين فالنفق على المنصف أول . الحديث الرابع حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، والمراد منه هنا قوله « ومهما أنفقت فهو لك صدقة » حتى اللزعة ترفعها في في امرائك » وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه « دينار أعطيته مسكينا ، ودينار أعطيته في رقبة ، ودينار أعطيته في سبيل الله ، ودينار أنفقته على أهلي » ، قال : الدينار الذي أنفقته على أهلي أعظم أجرا » ومن حديث أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رفعه « أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله ، ودينار ينفقه على دابته في سبيل الله ، ودينار ينفقه على أصحابه في سبيل الله » قال أبو قلابة بدأ بالعيال ، وأي رجل أعظم أجرا من رجل ينفق على عياله يعفهم وينفهم الله به ؟ قال الطبري : البداءة في الإنفاق بالمعالي يتناول النفس ، لأن نفس المرء من جملة عياله بل هي

أجزم حقا عليه من بقية عياله ، اذ ليس لأحد إحياء غيره بانقلاب نفسه ، ثم الاتفاق على عياله كذلك

## ٢ - باب وجوب النفقة على الأهل والعيال

٥٢٥٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : أفضل الصدقة ما ترك غنى ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وأبدأ بمن تعمل ، تقول المرأة : إنا أن نطعمني وإنا أن نطلقني ، ويقول العبد : أطعني واستعملني . ويقول الابن : أطعني ، إلى من تدعني ؟ فقالوا : يا أبا هريرة ، سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : لا . هذا من كبس أبي هريرة ،

٥٢٥٦ - حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثنا عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن ابن السبب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال « خير الصدقة ما كان من ظهر غنى ، وأبدأ بمن تمسول »

قوله ( باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ) الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة ، ووظف العيال طبعاً من العام بعد الخاص ، أو المزداد بالأهل الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجه والخدم فتسكن الزوجة ذكرت مرتين تأكيداً لحقها ، ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول النفقات . ومن السنة حديث جابر عند مسلم « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ومن جهة أخرى أنها مجبوزة عن التكسب لحق الزوج ، وانفقت الإجماع على الوجوب ، لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية ، والشافعي وطائفة - كما قال ابن المنذر - إلى أنها بالأمداد ، ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو الفضل بن عبدان ، وقال الروياني في « الحلية » حر القياس ، وقال النووي في « شرح مسلم » ماسياً في « باب إذا لم ينفق الرجل لغيره أن تأخذ » بعد سبعة أبواب . وتمسك بعض الشافعية بأنها لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام ، فوجب الحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكها في الاستقرار في الذمة ، ويقويه قوله تعالى ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) فاعتبروا الكفاية بها ، والأمداد معتبرة في الكفاية ، ويغدش في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتراض عنه ، وبأنها لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفاية فيهما ، والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ، ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الإجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه . قوله ( أفضل الصدقة ما ترك غنى ) تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف الفاظه وكذا قوله « واليد العليا » وقوله « وأبدأ بمن تعمل » أي بمن يجب عليك نفقته ، يقال عال الرجل أهله إذا ماتهم ، أي قام بما يحتاجون إليه من قوت وكسوة . وهو أمر بتقديم ما يجب على ما لا يجب . وقال ابن المنذر اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب ، فأرجبت طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقاً كانوا أو بالغين إنانا وذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها ، وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم

حتى يبلغ الذكر أو تزوج الاثني ثم لا نفقة على الأب إلا إن كانوا ذمى ، فان كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب . والحق الشافعي ولد الولد وإن سفل بالولد في ذلك ، وقوله : تقول المرأة ، وقع في رواية للنسائي من طريق محمد بن مجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح به : فقيل من أحول يارسول الله ؟ قال امرأتك ، الحديث ، وهو وم والمواب ما أخرجه هو من وجه آخر عن ابن مجلان به وفيه : فسل أبو هريرة : من تقول يا أبا هريرة ، وقد تمسك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ، ورجح ما فهمه بما أخرجه الدارقطني من طريق حاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : المرأة تقول لأرجوها أطعمني ، ولا حجة فيه لأن في حفظ حاصم شيئا ، والمواب التفصيل ، وكذا وقع للإسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب : قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ ، وهو معنى قوله في آخر حديث الباب ولا هذا من كيس أبي هريرة ، ووقع في رواية الإسماعيلي المذكورة : قالوا يا أبا هريرة شيء . نقول من رأيك أو من قول رسول الله ﷺ ؟ قال : هذا من كيس ، وقوله من كيس هو بكسر الكاف الأكثر أى من حاصله إشارة إلى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ، ووقع في رواية الأصيل بفتح الكاف أى من فطنته . قوله ( تقول المرأة إما أن تطعمني ) في رواية النسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب : « اما أن تنفق على » . قوله ( ويقول العبد أطعمني واستمعني ) في رواية الإسماعيلي : « ويقول خادمك أطعمني والافبعني » . قوله ( ويقول الابن أطعمني ، الى من تدعى ) ؟ في رواية النسائي والإسماعيلي : « تكفى » وهو بمعناه . واستدل به على أن من كان من الأولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الأب ، لأن الذي يقول دالى من تدعى ، إنما هو من لا يرجع الى شيء سوى نفقة الأب ، ومن له حرفة أو مال لا يحتاج الى قول ذلك . واستدل بقوله : « اما أن تطعمني وإما أن تطلقني » من قال يفرق بين الرجل وامرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه ، وهو قول جمهور العلماء . وقال الكوفيون : يلزمها الصبر ، وتعلق النفقة بدمته . واستدل الجمهور بقوله تعالى ( ولا تمسكوهن ضرارا لانتعدوا ) ، وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الإبقاء إذا رضيت ، ورد عليه بأن الإجماع دل على جواز الإبقاء إذا رضيت فبقى ماعداه هل عموم النهي . وطمع بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا : تزنا فيمن كان يطلق فإذا كانت المرأة ترضى راجع ، والجواب أن من قاعدتهم « ان المرأة بمصوم اللفظ » حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة : « اسكنوا في الصلاة ، اترك رفع اليدين عند الركوع مع أنه إنما ورد في الإشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان ، وهذا تمسكوا بالسبب . واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان ، فان من أعسر بالاتفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقا . والله أعلم

### ٣ - باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات العيال ؟

٥٣٥٧ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا وكيع عن ابن هيثم قال : قال لي مضر قال لي الثوري : هل سمعت في الرجل يجمع لأهله قوت سنتهم أو بعض السنة ؟ قال مضر : فلم يحضرني . ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن أوس عن عمر رضي الله عنه أن الذي كان يبيع نخل بني النضير ،

ويحبس لأهل قوت سَدَنهم »

٥٣٥٨ - **عمر بن الخطاب** قال حدثني **اليثم** قال حدثنا **عقيل** عن **ابن شهاب** قال أخبرني **مالك** **ابن أوس** بن **الخدثان** - وكان **محمد بن جبير بن مطعم** ذكر لي ذكرًا من حديثه . فانطلقت حتى دخلت على **مالك بن أوس** فسأله ، فقال **مالك** : انطلقت حتى أدخل على **عمر** إذ أتاه حاجبه **يزيد** فقال : هل لك في **عمر** و**عبد الرحمن** و**الزبير** و**سعد** يستأذنون ؟ قال : نعم ، فأذن لهم . قال : فدخلوا وسلموا فجلسوا . ثم كُتِبَ **يزيد** قليلًا فقال **عمر** : هل لك في **علي** و**عباس** ؟ قال : نعم ، فأذن لهما . فلما دخلتا سلما وجلسا . فقال **عباس** : يا **أمير المؤمنين** ، افض بيني وبين هذا . فقال **الرهط** - **عمر** وأصحابه - : يا **أمير المؤمنين** ، افض بينهما وأرح أحدهما من الآخر . فقال **عمر** : اتيدوا . أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض ، هل تعلمون أن **رسول الله** قال : لا نورث ، ما تركناه صدقة . **يُريد** **رسول الله** نفسه . قال **الرهط** : قد قال ذلك . فأقبل **عمر** على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكما بالله ، هل تعلمان أن **رسول الله** قال ذلك ؟ قال : قد قال ذلك . قال **عمر** : فاني أحذركم عن هذا الأمر : إن الله كان خص رسول الله في هذا المال بشيء لم يعطه أحدًا غيره ، قال الله ( ما آفأ الله على رسوله منهم فإاوجفم عليه من خيل ولا ركاب - إلى قوله - قدير ) . فكانت هذه خالصة **رسول الله** . والله ما احتازها دونكم ، ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فكم حق بقي منها هذا المال ، فكان **رسول الله** ينفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يحمل مال الله . فعمل بذلك **رسول الله** حياته . أنشدكم بالله ، هل تعلمون ذلك ؟ قالوا : نعم . قال **علي** و**عباس** : أنشدكما بالله ، هل تعلمان ذلك ؟ قال : نعم . ثم توفي الله نبيه ، فقال **أبو بكر** : أنا ولي **رسول الله** ، فقبضها **أبو بكر** فعمل فيها بما عمل به فيها **رسول الله** وأما حينئذ - وأقبل على **علي** و**عباس** - **زهران** أن **أبا بكر** كذا وكذا ، والله يعلم أنه فيها صادق **بار** راشد تابع للحق . ثم توفي الله **أبا بكر** ، فقلت : أنا ولي **رسول الله** وأبي **بكر** ، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل **رسول الله** وأبي **بكر** . ثم جئناي وكلتكم واحدة وأمرتكم جميع . جئتنى تسألني نصيبك من ابن أخيك ، وأني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها ، فقلت : إن شئنا دفعته إليكما ، على أن عليكما عهد الله وميثاقه أن تعملان فيها بما عمل به **رسول الله** ، وبما عمل به فيها **أبو بكر** ، وبما عملت به فيها منذ وليتها ، وإلا فلا تسألاني فيها . فقلتما : ادفعها إلينا بذلك . فدفعها إليكما بذلك . أنشدكم بالله فدفعها إليكما بذلك ؟ قال **الرهط** : نعم . قال فأقبل على **علي** و**عباس** فقال : أنشدكما بالله ، هل دفعها إليكما

بذلك؟ قالوا: نعم. قال: أفنتعمسان منى قضاء غير ذلك؟ فوالذي بآذنه تقوم السماء والأرض لا أفضى فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنها فادفعاها فإنا أكفيكماها»

قوله (باب حبس الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال)؟ ذكر فيه حديث عمر، وهو مطابق لركن الترجمة الأول، وأما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي أولاً وجه أخذه من الحديث، ولا رأيت من تعرض له، ثم رأيت أنه يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لأن مقدار نفقة السنة إذا عرف منه توزيعها على أيام السنة فيعرف حصص كل يوم من ذلك، فكأنه قال: لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المغل المذكور، والأصل في الاطلاق التسوية. قوله (حدثني محمد بن سلام) كذا في رواية كريمة، ولذا كثر «حدثني محمد» حسب. قوله (قال لي معمر قال لي الثوري) هذا الحديث مما قالت ابن عينة سماعه من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر، وقد رواه أيضاً عن عمرو بن دينار عن الزهري بأتم من سياق معمر، وتقدم في تفسير سورة الحشر. وأخرجه الحيدري وأحمد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعاً عن الزهري، وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد أخرج إسحق بن زاهر رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ «كان ينفق على أهله نفقة سنة من مال بني النضير ويجعل ما بقي في الكراع والسلاح»، وقد أخرج مسلم الحديث مطولاً من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، وفي كل من الاسنادين رواية الأقران، فإن ابن عينة عن معمر قربان، وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك. ويؤخذ منه المذاكرة بالعلم وإلقاء العالم المسألة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ، وتثبت معمر وإنصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر إذ ذاك في المسألة شيئاً، ثم لما تذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأنف مما تقدم. قوله (كان يبيع محل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا أورده مختصراً ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل فرض الجنس. قال ابن دقيق العيد: في الحديث جواز الادخار للأهل قوت سنة، وفي السياق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث «كان لا يدخر شيئاً لئلا يجمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره»، ولو كان له في ذلك مشاركة، لكان المعنى أنهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجدوا لم يدخر، قال: والمنكلمون على لسان الطريقة جعلوا أو بعضهم ما زاد على السنة خارجاً عن طريقة التوكل انتهى. وفيه إشارة إلى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقاً خلافاً لمن منع ذلك، وفي الذي نقله الشيخ تقييداً بالسنة اتباعاً للخبر الوارد، لكن استدلال الطبري قوي، بل التقييد بالسنة إنما جاء من ضرورة الواقع، لأن الذي كان يدخر لم يكن يحصل إلا من السنة إلى السنة، لأنه كان إما تمراً وإما شعيراً، فلو قدر أن شيئاً ما يدخر كان لا يحصل إلا من سنتين إلى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لأجل ذلك، والله أعلم. ومع كونه عليه السلام كان يحتبس قوت سنة لاهله فكان في طول السنة ربما استجره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه، ولذلك مات عليه السلام ودرء، مرهونة على شعير اقترضه قوتاً لاهله. واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق، قال عياض: أجازاه قوم واحتجوا بهذا الحديث، ولا حاجة فيه لأنه إنما كان من مغل الأرض، ومنه قوم إلا إن كان لا يضر بالسر، وهو متجه أرفاقاً بالناس. ثم محل هذا

الاختلاف اذا لم يكن في حال الضيق ، وإلا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلاً

٥ - باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ، ونفقة الولد

٥٣٥٩ - حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت « جاءت هند بنت عتبة فقالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجل يسئك ، فعل علي حرج أن أطعم من الذي له حياكنا ؟ قال : لا ، إلا بالمعروف »

٥٣٦٠ - حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن ثمام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا انفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره » ،

قوله ( باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي شرحه بعد أربعة أبواب . وحديث أبي هريرة « إذا انفقت المرأة من كسب زوجها » ، وقد مر شرحه في أواخر النكاح . ( تنبيه ) : وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي

٤ - باب وقال الله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حواين مكاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة - إلى قوله - بما تعملون بصير ) . وقال ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) . وقال ( وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر رزقه - إلى قوله - بعد عسر يسرا ) . وقال يونس عن الزهري : سمى الله تعالى أن تضار والدته بولدها ، وذلك أن تقول الوالدة : لست مرضعته ، وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها ، فليس لها أن تأتي بعد أن يعطيتها من نفسه ما جعل الله عليه ، وليس للمولود له أن يضار بولده والدته فيمنعها أن ترضعه ضراراً لها إلى غيرها ، فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس الوالدة والوالدة . فإن أرادا فصلاً عن تراضيهما وتشاوريه فلا جناح عليهما بعد أن يكون ذلك عن تراضيهما وتشاوريه . فصله : فطامه

قوله ( باب والوالدات يرضعن أولادهن حواين مكاملين - إلى قوله - بصير ) كذا لابي ذر والاكثري ، وفي رواية كريمة « إلى قوله بما تعملون بصير » ، وقال ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) وقال ( وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ) قيل دلت الآية الأولى على إيجاب الاتفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد ، كانت في العصمة أم لا . وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها . وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الاتفاق وأنة بالنظر لحال المنفق . وفيها أيضاً الإشارة إلى أن الارضاع لا يتعم على الأم ، وقد تقدم في أوائل النكاح في « باب لا رضاع بعد حولين » ، البحث في معنى قوله تعالى ( وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ) وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته أشهر ، فهما وضعت لأكثر من ستة أشهر فقص من مدة



الحوالين تمسكا بقوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) . وثمب عن زاد حمله على ثلاثين شهرا فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به ، والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فأفوقها التحق بالزوج . قوله (وقال يونس) هو ابن يزيد ، وهذا الأثر وصله ابن وهب في جامعه عن يونس قال وقال ابن شهاب - فذكره الى قوله - وتشاور ، وأخرجه ابن جرير عن طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه . وقوله ضرارا لها الى غيرها ، يتعلق بمنعها أى منعها الى رضاع غيرها ، فإذا رضيت فليس له ذلك . ووقع في رواية عقيل ، والوالدان أحق برضاع أولادهن ، وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأبى رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها ، وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضرارا لها وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها ، فإن أرادوا فصال الولد عن تراض منهما وتشاور دون الحولين فلا بأس ، . قوله في آخر الكلام (فصاله فطامه) هو نفسه ابن عباس ، أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما ، والفصال مصدر يقال فاصلته فأفصله مفاصلة وفصالا إذا فارقه من خاطلة كانت بينهما ، وفصال الولد منه: من شرب اللبن ، قال ابن بطال : قوله تعالى (والوالدان يرضعن) لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام ، كقولك حسبك درهم أى اكتف بدرم ، قال : ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوه حيا موصرا بدليل قوله تعالى (فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) قال (وان تمارستم فسترضع له أخرى) فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها . ودل على أن قوله (والوالدان يرضعن أولادهن) سبق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا . قلت : وهذا أحد القواين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وعن ابن عباس أنه عتصم بن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح ، إلا أنه اختلف في وصله أو وقفه على عكرمة ، وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وأن لا رضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ، ثم أخرج بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال : ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع ، وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ، ثم أسند عن قتادة قال : كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى (لمن أراد أن يتم الرضاعة) والذول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ، ولهذا عقب الآية الأولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وما جزم به ابن بطال من أن الخبر بمعنى الأمر هو قول الأكثر ، لكن ذهب جماعة الى أنها خبر عن المشروعية ، فإن بعض الوالدات يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه ، فليس الأمر على عمومته ، وهذا هو السر في العدول عن التصريح بالإلزام كأن يقال : وعلى الوالدات إرضاع أولادهن كما جاء بعده (وعلى الوارث مثل ذلك) قال ابن بطال : وأكثر أهل التفسير على أن المراد بالوالدان هنا المبتوتات المطلقات ، وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج إذا خرجت المطلقة من العدة ، والأم بعد البزونة أولى بالرضاعة إلا إن وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت ، إلا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة مثلها ، وهو موافق للمقول عنا عن الزهري . واختلفوا في المزدوجة : فقال الشافعي وأكثر الكوفيين لا يلزمها إرضاع ولدها ، وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على إرضاع ولدها ما دامت تزوجة بوالده ، واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك إن كان لحرمته الولد فلا يتجه لأنها لا تجبر عليه إذا كانت مطلقة ثلاثا باجتماع ، مع أن حرمة الولدية موجودة ، وإن كان لحرمته الزوج لم يتجه أيضا لأنه لو أراد أن يستخفها في

حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره أوله . ويمكن أن يقال إن ذلك لم يمتها جميعا ، وقد تقدم كثير من مباحة الرضاع في أوائل النكاح ، والله أعلم

### ٦ - باب عمل المرأة في بيت زوجها

٥٣٦١ - **حَرْش** حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي الْحَكَمُ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنَا عَلِيٌّ أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَشْكُو إِلَيْهِ مَا تَلْقَى فِي بَيْتِهَا مِنَ الرَّحَى - وَبَلَّغَهَا أَنَّهُ جَاءَهُ رَقِيقٌ - فَلَمْ تُصَادِفْهُ ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ . فَلَمَّا جَاءَ أَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ . قَالَ لِمَ جِئْتَنَا وَمَا جِئْتَنَا مَضَاجِعَتَا ، قَدْ هَبْنَا قَوْمٌ قَتَلُوا عَلَى مَكَائِكُنَا . جَاءَ قَعْدَ بَيْتِي وَبَيْنَهَا حَقٌّ وَجَدْتُ بَرْدَ قَدَمَيْهِ عَلَى بَطْنِي . قَالَ : أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى خَيْرٍ مِمَّا سَأَلْتَنَا ؟ إِذَا أَخَذْنَا مَضَاجِعَتَنَا - أَوْ أَوَيْنَا إِلَى فِرَاشِكَا - فَسَبْعًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَاحِدًا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَكَبْرًا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمَا مِنْ خَادِمٍ »

قوله ( باب عمل المرأة في بيت زوجها ) أورد فيه حديث علي في طلب فاطمة الخادم ، والحجة منه قوله فيه « تشكو إليه ما تلقى في بيتها من الرحى » ، وقد تقدم الحديث في أوائل فرض الخس وأن شرحه يأتي في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى ، وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه . وبستفاد من قوله « ألا أدلك على خير مما سألنا » أن الذي يلزم ذكر الله يعطى قوة أعظم من القوة التي يعملها له الخادم ، أو تسهل الأمور عليه بحيث يكون تعاطيه أمورهم من تعاطي الخادم لها ، هكذا استنبطه بعضهم من الحديث ، والذي يظهر أن المراد أن نفع التسيب عتص بالدار الآخرة ونفع الخادم عتص بالدار الدنيا ، والآخرة خير وأبقى

### ٧ - باب خادم المرأة

٥٣٦٢ - **حَرْش** الْحَمْدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ سَمِعَ مُجَاهِدًا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي لَيْلَى يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ « أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ تَسْأَلُهُ خَادِمًا ، قَالَ : أَلَا أَخْبَرُكَ مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْهُ ، تَسْبِيحُ اللَّهِ عِنْدَ مَنَامِكَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَحْمِيدُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ، وَتَكْبِيرُ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ . ثُمَّ قَالَ سَفِيَانُ : لِاحِدَاهُنَّ أَرْبَعُ وَثَلَاثُونَ ، فَأَتْرَكْتَهَا بَعْدُ . قِيلَ : وَلَا لِهَلَّةِ صَفَيْنَ ؟ قَالَ : وَلَا لِهَلَّةِ صَفَيْنَ »

قوله ( باب خادم المرأة ) أي هل يشرح ويلزم الزوج لإعدامها ؟ ذكر فيه حديث علي المذكور في الذي قبله وسيأتي أعرض عنه ، قال الطبري : يؤخذ منه أن كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في غدا أو طعن أو غير ذلك أن ذلك لا يلزم الزوج إذا كان معروفاً أن مثلاً إلى ذلك بنفسه . ووجه الإخذ أن فاطمة لما سألت أباهما ﷺ الخادم لم يأمر زوجها بأن يكفها ذلك إما بإعدامها عادما أو باستئجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك

بنفسه ولو كانت كفاية ذلك الى على لامره به كما امره أن يسوق اليها صداقها قبل الدخول ، مع أن سوق الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره ، فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويترك أن يأمره بالواجب؟ وحكى ابن حبيب عن أصيبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا ، قال : ولذلك أنزى النبي ﷺ فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة . وحكى ابن بطال أن بعض الشيوخ قال : لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي ﷺ قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة ، وإنما جرى الأمر بينهم على ما زمارفوه من حسن العشرة وجميل الاخلاق ، وأما أن تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا أصل له ، بل الاجماع منهقد على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها . ونقل الطحاوي الاجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته ، فدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه . وقال الشافعي والكوفيون : يفرض لها ولخادمها النفقة اذا كانت ممن تخدم . وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن : يفرض لها ولخادمها اذا كانت خطيبة وشهد أهل الظاهر فة الرا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة ، وحجة الجماعة قوله تعالى ﴿ وطأهوهن بالمعروف ﴾ واذا احتاجت إلى من يخدمها فادتنع لم يعاشرها بالمعروف . وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في « باب الغيرة » من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك

#### ٨ - باب خدمة الرجل في أهله

٥٢٦٣ - حدثنا محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد « سألت عائشة رضي الله عنها : ما كان للنبي ﷺ يصنع في البيت ؟ قالت كان يكون في مهنة أهله ، فاذا سمع الأذان خرج »

**قوله** ( باب خدمة الرجل في أهله ) أي بنفسه . **قوله** ( كان يكون ) سقط انفذ « يكون » من رواية المستمل والسرخسي ، وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بمنع الميم ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة ، وقال ابن التين : ضبط في الامهات بكسر الميم ، وضبطه الحاروي بالفتح ، وحكى الأزهري عن شمر عن مشايخه أن كسرهما خطأ . **قوله** ( فاذا سمع الأذان خرج ) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة . ( تنبيه ) : وقع هنا لفظني وحده ترجمة لفهما « باب هل لي من أجر في بني أبي سلمة » وبعده الحديث الآتي في « باب ودلي الوارث مثل ذلك ، بسنده ومثله ، والراجع ما عند الجماعة

#### ٩ - باب إذا لم ينفق الرجل ، فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف

٥٢٦٤ - حدثني محمد بن المثنى ' حدثنا يحيى ' عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة « إن هنداً بنت عتبة قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان رجلاً شحيح ، وليس يطيعني ما يكرهه يني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم . فقال : خذي ما يكفيك ولولدي بالمعروف »

**قوله** ( باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف ) أخذ المصنف هذه

الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى ، لأنه دل على جواز الأخذ لتسكلة النفقة فكذا يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع . قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القمان ، وهشام هو ابن عروة . قوله ( أن هذا بنت عتبة ) كذا في هذه الرواية هذا بالعصف ، ووقع في رواية الزهري عن عروة الماضية في المظالم بغير صرف ، وهذا بنت عتبة بن ربيعة ، أمي ابن عبد شمس بن عبد مناف . وفي رواية الشافعي عن أنس بن حياض عن هشام : أن هذا أم معاوية وكانت هند لما قتل أبوها عتبة وعمها شيبه وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها ، فلما كان يوم أحد وقتل حمزة فرحت بذلك وهدت إلى بطنه فشقها وأخذت كبده فلا كتبها ثم لفظتها ، فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلما - بعد أن أسرته خيل النبي ﷺ تلك الليلة فأجاره العباس - غضبت هند لأجل إسلامه ، وأخذت بلعيته . ثم أنها بعد استقرار النبي ﷺ بمكة جاءت فأسلت وبأيمت ، وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له : يا رسول الله ما كان على ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خيائك ، وما على ظهر الأرض اليوم أهل خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خيائك . فقال : أيضا والذي نفسي بيده . ثم قالت : يا رسول الله ، إن أبا سفيان الخ ، وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والله أبي بكر الصديق . وأخرج ابن سعد في الطبقات ، ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك ، فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم : أن عمر استعمل معاوية على عمل أخيه ، فلم يزل واليا لعمر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأفرده بولاية الشام جميعا ، وشخص أبو سفيان إلى معاوية وسعه أبناء عتبة وعنبسة ، فكتبت هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخوك ، فأحل أباك على فرس وأعطه أربعة آلاف درهم ، وأحل عتبة على بغل وأعطه ألفي درهم ، وأحل عنبسة على حمار وأعطه ألف درهم ، ففعل ذلك . فقال أبو سفيان : أشهد بالله أن هذا عن رأي هند ، قلت : كان عتبة منها وعنبسة من غيرها أمه عائكة بنت أبي أزيهر الأزدي . وفي الأمثال البيهقي : أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان ، فانه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يزوجها أمه فقال : أنها قدمت عن الولد . وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين . قوله ( أن أبا سفيان ) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها ، وكان قد رآه في قريش بعد وقعة بدر ، وسار بهم في أحد ، وساق الأحزاب يوم الخندق ، ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم مبسوطا في المغازي . قوله ( رجل شحيح ) تقدم قبل بثلاثة أبواب « رجل مسيك » واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة ، وقبل بوزن شحيح ، قال النووي : هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ، ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وإن كان الخفيف أيضا فيه نوح مبالغة لكن المشدد أباح ، وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال : المشهور في كتب القصة الفتح والتخفيف . وفي كتب المحدثين الكسر والتشديد . والشح البخل مع حرص ، والشح أهم من البخل لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ، وقيل الشح لازم كالطبع والبخل غير لازم ، قال القرطبي : لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله ، وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يكثر عليها وعلى أولادها ، وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله وبؤثر الأجانب استئلافا لهم . قلت : وورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريبا . قوله ( ألا ما أخذت منه وهو لا يعلم ) زاد الشافعي في روايته « سرا » ، فهل هل في ذلك من شيء ؟ ووقع في رواية الزهري : فهل هل حرج أن أطعم من الذي

له عيالنا ، ؟ قوله ( فقال : خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف ) في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم ، لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف ، قال القرطبي : قوله « خذى » أمر بإباحة بدليل قوله « لا حرج » والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال : وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة معنى ، كأنه قال : إن صح ما ذكرت . وقال غيره : يحتمل أن يكون <sup>عليه</sup> علم صدقها فيما ذكرت فاستغنى عن التقييد . واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الانسان بما لا يعجب إذا كان على وجه الاستغناء والاشتكاك ونحو ذلك ، وهو أحد المواضع التي قبّح فيها الغيبة . وفيه من الفوائد جواز ذكر الاندكان بالتعظيم كاللقب والكنية ، هكذا قيل وفيه نظر ، لأن أبا سفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها « إن أبا سفيان » على إرادة التعظيم . وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر . وفيه أن من نسب إلى نفسه أسرا عليه فيه غضاضة فليقره بما يقيم عذره في ذلك . وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والافتاء عند من يقول إن صوتها عورة ويقول جاز هنا للضرورة . وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة ، لأنه لو كان القول قول الزوج لانه منفق لكفنت هذه البيئة على اثبات عدم الكفاية . وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق الفتيا لا القضاء . وفيه وجوب نفقة الزوجة وإنها مقدرة بالكفاية ، وهو قول أكثر العلماء ، وهو قول للشافعي حكاها الجويني ، والمشهور عن الشافعي أنه قدرها بالامداد فعلى المוסر كل يوم مدان والموسر مد ونصف والموسر مد ، وتقريرها بالامداد رواية عن مالك أيضا ، قال النووي في « شرح مسلم » : وهذا الحديث حجه على أصحابنا . قلت : وليس صريحا في الرد عليهم ، لكن التقدير بالامداد محتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر المقدّر بالامداد ، فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ النكحة ، وقد تقدم الاختلاف في ذلك في « باب وجوب النفقة على الأهل » وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة ، وهو قول الحنفية ، واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معا ، قال صاحب « الهداية » وعليه الفتوى ، والحجة فيه ضم قوله تعالى ( لينفق ذو سعة من سعته ) الآية إلى هذا الحديث ، وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكا بالآية ، وهو قول بعض الحنفية . وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة ، والأصح عند الشافعية اعتبار الصغر أو الزمانة . وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج ، قال الخطابي : لأن أبا سفيان كان رئيس قومه ويمنع زوجته وأولاده النفقة ، فسكانه كان يعطيها قدر كفايتها وولدها دون من يخدمهم فأضاف ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها . قلت : ويحتمل أن يتمسك لذلك بقوله في بعض طرقه « أن أطعم من الذي له عيالنا » ، واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيرا ، وتعقب بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال ، فيحتمل أن يكون المراد بقولها « بني » بعضهم أي من كان صغيرا أو كبيرا زمنا لا جميعهم . واستدل به على أنه من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذن ، وهو قول الشافعي وجماعة ، وتسمى مسألة الظفر ، والراجع عندهم لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تعذر جلس حقه ، وعن أبي حنيفة المنع ، وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد الثقلين بدل الآخر ، وعن مالك ثلاث روايات كرهه الآراء ، وعن أحمد المنع مطلقا وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة ، قال الخطابي يؤخذ من حديث هند جواز أخذ الجنس وغير الجنس ، لأن منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر

المراقب اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله ، قال : ويدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى « وانه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي » . قلت : ولا دلالة فيه لما ادعاه من أن بيت الصحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج اليه لأنها نفدت الكفاية مطلقا فتناول جنس ما يحتاج اليه وما لا يحتاج إليه ، ودعواه أن منزل الصحيح كذلك مسئلة لكن من أين له أن منزل أبي سفيان كان كذلك ؟ والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج اليه إلا أنه كان لا يمكنها إلا من القدر الذي أشارت اليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغبر صله ، وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة هند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج الى التقويم ، لأنه عليه الصلاة والسلام أذن لهند أن تفرض لنفسها وعتيها قدر الواجب ، وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعمر . واستدل به على أن للمرأة مدخلا في القيام على أولادها وكفالتهم والافتاق عليهم ، وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحديد فيها من قبل الشرع . وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافا لما أنكر ذلك لفظا وعمل به معنى كالشافعية ، كذا قال ، والشافعية إنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أو لم يرشد النص الشرعي الى العرف ، واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب ، وسيأتي في كتاب الاحكام أن البخاري ترجم القضاء على الغائب ، وأورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بن عمار عن أبي سفيان عن رجل يبيع فأحتاج أن يأخذ من ماله ، قال : خذي ما يكفينك وولديك بالمعروف ، وذكر الثوري أن جمعا من العلماء من أصحاب الشافعي ومن غيرهم استدلوا بهذا الحديث لذلك ، حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب : احتج أصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند ، وكان ذلك قضاء من النبي ﷺ على زوجها وهو غائب ، قال الثوري : ولا يصح الاستدلال ، لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان حاضرا بها ، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو مستترا لا يقدر عليه أو متوردا ، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو إفتاء ، وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان إفتاء . واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقول هند « لا يطعني » إذ لو كان حاضرا لقالت لا ينفعني ، لأن الزوج هو الذي يباشر الإفتاق . وهذا ضعيف لجواز أن يكون عادته أن يعطيها جملة ويأذن لها في الاتفاق مفرقا . نعم قول الثوري أن أبا سفيان كان حاضرا بمكة حتى ، وقد سبقه الى الجرم بذلك التمهيل ، بل أورد أنخص من ذلك وهو أن أبا سفيان كان جالسا معها في المجلس ، لكن لم يسق إسناده ، وقد ظفرت به في « طبقات ابن سعد » أخرجه بسند وجاله رجال الصحيح ، إلا أنه مرسل عن الشعبي « أن هند لما بايعت وجاء قوله ولا يبرقن قالت : قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان : فما أصبت من مالي فهو حلال لك » . قلت : ويمكن تعدد القصة وإن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم ، وتكون فهمت من الأول لإحلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل ، لكن بشكل حل ذلك ما أخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن أبيه قال « قالت هند لأبي سفيان : إني أريد أن أباع ، قل : فإن فعلت فأذهب معك برجل من قومك ، فذهبت الى صبيان فنهب معها ، فدخلت منتجة فقال : يا بني ار لا تشركي ، الحديث ، وفيه « فلما فرغت قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجل بخيل - الحديث - قال : ما تقول يا أبا سفيان ؟ قال : أما يا أبا فلا ، وأما رطبيا فأحله ، وذكر أبو نعيم في « المعرفة » أن عبد الله تفرد به بهذا السياق وهو ضعيف ، وأول حديثه يقتضي أن أبا سفيان لم يكن

معهما وآخره يدل على أنه كان حاضرا ؛ لكن يحتمل أن يكون كل منهما توجه وحده أو أرسل اليه لما اشتهت منه ،  
 ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک ، عن فاطمة بنت عتبة ، أن أبا حذيفة  
 ابن عتبة ذهب بها وبأختها هند ببايعان ، فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند : لا أبأيمك على السرقة ، انى أسرق من  
 زوجى ، فكف حتى أرسل الى أبى سفيان يتحال لها منه فقال : أما الرطب فندم وأما اليابس فلا ، والذي يظهر لى  
 أن البخارى لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبى سفيان وهو غائب ، بل استدل بها على صحة قضاء على الغائب  
 ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه ، بل لما كان أبو سفيان غير حاضر معها فى المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله  
 بغير إذن قدر كفايتها كان فى ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا ، وقد انبنى على هذا  
 خلاف يتفرع منه وهو أن الأب إذا غاب أو امتنع من الاتفاق على ولده الصغير أذن القاضى للأُم إذا كانت فيها  
 أهلية ذلك فى الأخذ من مال الأب أن أمكن أو فى الاستقراض عليه والاتفاق على الصغير ، وهل لها الاستقلال  
 بذلك بغير إذن القاضى ؟ وجهان ينفيان على الخلاف فى قصة هند ، فإن كانت افتاء جاز لها الأخذ بغير إذن ،  
 وإن كانت قضاء فلا يجوز إلا باذن القاضى . وما رجح به أنه كان قضاء لافتنيا التعبير بصيغة الأمر حيث قال لها  
 « غزى » ، ولو كان فتيا لقال مثلا : لا حرج عليك إذا أخذت ، ولأن الأغلب من مفسراته رحمته الله أنها هو الحكم .  
 وما رجح به أنه كان فتوى وقرع الاستفهام فى القصة فى قولها « هل على جناح » ، ولأنه فوض تقدير الاستحقاق  
 اليها ، ولو كان قضاء لم يفوضه إلى المدعى ، ولأنه لم يستحلفها على ما ادعت ، ولا كفها البيعة ، والجواب أن فى ترك  
 تحليفها أو نكليفها البيعة حجة لمن أجاز للقاضى أن يحكم ببلده فكأنه رحمته الله علم صدقها فى كل ما ادعت به ، وعن  
 الاستفهام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم ، وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد الموكل إلى العرف كما  
 تقدم ، وسبأى بيان المذاهب فى القضاء على الغائب فى كتاب الاحكام إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) : أشكل على  
 بعضهم استدلال البخارى بهذا الحديث على مسألة الظفر فى كتاب الاشخاص حيث ترجم له « قصاص المظلوم إذا  
 وجد مال ظلمه ، واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب . لأن الاستدلال به على مسألة الظفر لا تكون الا على  
 القول بأن مسألة هند كانت على طريق الفتوى ، والاستدلال به على مسألة القضاء على الغائب لا يكون الا على القول  
 بأنها كانت حكما . والجواب أن يقال : كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة الاتماء بذلك الحكم فى مثل تلك  
 الواقعة ، فيصح الاستدلال بهذه القصة للسائلين والله أعلم . وقد وقع هذا الباب مقدما على بابين عند أبى نعيم فى  
 « المستخرج »

### ١٠ - باب حفظ المرأة زوجها فى ذات يده والنفقة

٥٢٦٥ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** ابن طاوس عن أبيه وأبو الزناد عن الأعرج عن  
 أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال « خيرُ نساء رَكِبْنَ الإِبِلَ نساء قريش - وقال الآخرُ : صالحُ نساء قريش -  
 أحنأهُ على وَلَدِهِ فى صَحْرِهِ ، وأرعاهُ على زوجٍ فى ذاتِ يده » ويُذكرُ عن معاويةَ وابن عباسٍ عن النبي ﷺ  
 قوله ( باب حفظ المرأة زوجها فى ذات يده ، والنفقة ) المراد بذات اليد المال ، وعطف النفقة عليه من عطف  
 الخاص على العام . ووقع فى شرح ابن بطال ، والنفقة عليه ، وزيادة لفظه « عليه » غير محتاج اليها فى هذا الموضع

وليس من حديث الباب في شيء . قوله ( حدثنا ابن طاوس ) اسمه عبد الله . قوله ( عن أبيه ، وأبو الزناد ) هو عطف على ابن طاوس لا على طاوس . وحاصله أن لسفيان بن عيينة فيه إسنادين إلى أبي هريرة . ووقع في مسند الحيدى عن سفيان ، وحدثنا أبو الزناد وأخرجه أبو نعيم من طريقه . قوله ( خير نساء ركن الإبل نساء قريش ، وقال الآخر : صالح نساء قريش ) في رواية الكشميني ، صلح ، بضم الصاد وتشديد اللام بعد ما مهملة وهي صيغة جمع ، وحاصله أن أحد شيخي سفيان انتصر على نساء قريش وزاد الآخر صالح ، ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان قال أحدهما : صالح نساء قريش ، وقال الآخر : نساء قريش ، ولم أره عن سفيان إلا معهما ، لكن ظهر من رواية شعيب عن أبي الزناد الماضية في أول التنسكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد لفظه د صالح ، هو ابن طاوس . ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه « أن النبي ﷺ خطب أم هانئ بنت أبي طالب فقالت : يا رسول الله إني قد كبرت ولى عيال ، فذكر الحديث ، وله « أحناه على ، بمهمله ثم نون من الحنو وهو العطف والشفقة د وأرواء ، من الرواية وهي الإبقاء ، قال ابن التين : الحانية عند أهل اللغة التي تقيم على ولد لها فلا تزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية . قوله ( في ذات يده ) قال قاسم بن ثابت في « الدلائل » : ذات يده وذات بيننا ونحو ذلك صفة لمخدوف مؤنة كأنه يعني الحال التي هي بينهم ، والمراد بذات يده ماله ومكسبه . وأما قولهم لقيته ذات يوم فالمراد لقاء أومرة ، فلما حذف الموصوف وبقيت الصفة صارت كالحال . قوله ( ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي ﷺ ) أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي غياث عن معاوية د سمعت رسول الله ﷺ ، فذكر مثل رواية ابن طاهس في حلة أحاديث ورجاله موثقون ، وفي بعضهم مقال لا يقدح . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد أيضا من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس د أن النبي ﷺ خطب امرأة من قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من بعل لها مات ، فقالت له : ما يمنعني منك أن لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمك أن تضع هذه الصبية عند رأسك ، فقال لها : يرحمك الله إن خير نساء ركن أعجاز الإبل صالح نساء قريش ، الحديث وسنده حسن ، وله طريق أخرى أخرجه قاسم بن ثابت في « الدلائل » ، من طريق الحكم بن إيهان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصة ، وهذه المرأة يحتمل أن تكون أم هانئ المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلها كانت تلقب سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ، ويحتمل أن تكون امرأة أخرى ، وليس سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ فإن النبي ﷺ تزوجها قديما بمكة بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته ، وقد تقدم ذلك واضحا ، وتقدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب التنسكاح

### ١١ - باب كسوة المرأة بالمعروف

٥٣٦٦ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت زيد بن

وهب عن علي بن رضي الله عنه قال « أتى إلى الله ﷻ حلة سبوء فلبستها ، فرأيت التنصّب في وجهي ، فشققها بين نسائي »

قوله ( باب كسوة المرأة بالمعروف ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطول في صفة



الحج ، ومن جلته في خطبة النبي ﷺ بعرفة ، اتفوا الله في النساء ، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، ولما لم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحكم من حديث آخر على شرطه ، فأورد حديث علي في الحلة السيرة وقوله « فشقتها بين نسائي » قال ابن المنير وجه المطابقة أن الذي حصل لزوجته فاطمة عليها السلام من الحلة قطعة فخرت بها اقتصادا بحسب الحال لا إسرافا ، وأما حكم المسألة فقال ابن بطال : أجمع العلماء على أن للراءة مع النفقة على الزوج كسوتها وجوبا ، وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا : والصحيح في ذلك أن لا يحمل أهل البلدان على نمط واحد ، وأن على أهل كل بلد ما يجرى في عاداتهم بقدر ما يطيقه الزوج على قدر الكفاية لها ، وعلى قدر يسره وعصره له . وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية ، وقد تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها ، وحديث على سيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقوله « أتى إلى النبي ﷺ ، بالمدى أهلى ، ثم ضمن أعطى معنى أهدى أو أرسل لذلك عداه بإلى » وهى بالتشديد ، وقد وقع في رواية النسفي « بعث » وفي رواية ابن عبدوس « أهدى » ، ولا تضمن فيها ، ومن قرأ « إلى » بالتخفيف بلفظ حرف الجر و « أد » بمعنى جاء لزمه أن يقول « حلة سيرة » بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبستها إلى آخره ، قال ابن التين : ضبط عند الشيخ أبي الحسن « أتى » بالفتح أى جاء ، فيحتمل أن يكون المعنى جاء إلى النبي ﷺ بحلة لحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فانتصبت ؛ والحلة إذا ورداء ، والسيرة بكسر المهملة وفتح التحتانية وبالمد من أنواع الحرير ، وقوله « بين نسائي » يؤم زوجاته وليس كذلك ، فإنه لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة ، فالمراد بذلك زوجته مع أقاربه ، وقد جاء في رواية « بين الغواطم »

## ١٢ - باب عون المرأة زوجها في ولده

٥٣٦٧ - حدثنا مسددٌ حدثنا حمادُ بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال « هلك أبى وترك سبع بناتٍ - أو تسع بناتٍ - فتزوجت امرأة ثيبيا . فقال لى رسول الله ﷺ : تزوجت بأجابر ؟ فقلت : نعم . فقال : يكرأ أم ثيبيا . قلت بل ثيبيا . قال : فهلا جارية تُلَاعِبُها وتَلَاعِبُكِ . وتضاحِكُها وتضاحِكُكِ ؟ قال فقلت له : إنَّ عبدَ الله هلك وترك بناتٍ ، وإنى كرهت أن أجِئُنَّ بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن وتُصلِحُنَّ . فقال : باركَ اللهُ لك . أو خيرا »

قوله ( باب عون المرأة زوجها في ولده ) سقط في ولده من رواية النسفي ، وذكر فيه حديث جابر في تزويجه الثيب لتقوم على أخواته وتصلحن ، وكأنه استنبط قيام المرأة على ولد زوجها من قيام امرأة جابر على أخواته ووجه ذلك منه بطريق الأولى ، قال ابن بطال : وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وإنما هو من جبل العشرة ومن شيمة صالحات النساء ، وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا

## ١٣ - باب نفقة المسير على أهله

٥٣٦٨ - حدثنا أحمد بن بونس حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى النبي ﷺ رجلٌ فقال : هلكت . قال : ولم ؟ قال : وقعت على أهلي في رمضان . قال : فأعق رقة . قال : ليس عندي . قال : نعم شرين مُتتابعين . قال : لا أستطيع . قال : فأعلم ستين مسكينا . قال : لا أجدر . فأتى النبي ﷺ برقي فيه تمر ، فقال : أين السائل ؟ قال : ها أنذا . قال : تصدق بهذا . قال : على أحوج منا يارسول الله ؟ فولدني بَنَتُكَ بالحق ، ما بين لابتيها أهل بيتٍ أحوج منا . فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابهُ . قال : فأنتم إذا ؟

قوله ( باب نفقة المفسر على أهله ) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، قال ابن بطال : وجه أخذ الترجمة منه أنه ﷺ أباح له إطعام أهله التمر ، ولم يقل له أن ذلك يجزئك عن الكفارة لأنه قد تعين عليه فرض النفقة على أهله بوجود التمر وهو أزم له من الكفارة ، كذا قال ، وهو يشبه الدعوى فيحتاج الى دليل ، والذي يظهر أن الأخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال : أعلى أفقر منا ، ؟ نلولا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصدق

١٤ - باب ( وعلى الوارث مثل ذلك ) وهل على المرأة منه شيء ؟

( وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم - إلى قوله - صراط مستقيم )

٥٣٦٩ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب أخبرنا هشام عن أبيه عن زينب أبة أبي سلمة « عن أم سلمة : قلت يارسول الله ، هل لي من أجر في بنى أبي سلمة أن أفق عليهم ، ولست بباركهم هكذا وهكذا ، إنما هم بنى . قال : نعم ، لك أجر ما أنفقت عليهم »

٥٣٧٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها « قالت هند : يارسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ، فهل علي جُفاح أن آخذ من ماله ما يكفوني وبني ؟ قال : خذى بالمعروف »

قوله ( باب وعلى الوارث مثل ذلك ، وهل على المرأة منه شيء ؟ وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم الآية ) كذا لابي ذر وغيره بعد قوله أبكم إلى قوله صراط مستقيم ، قال ابن بطال ما ملخصه : اختلف السلف في المراد بقوله ( وعلى الوارث مثل ذلك ) فقال ابن عباس : عليه أن لا يضار ، وبه قال الشعبي ومجاهد ، والجمهور قالوا : ولا يحرّم على أحد من الورثة ، ولا يلزمه نفقة ولد الموروث ، وقال آخرون : على من يرث الأب مثل ما كان على الأب من الرضاع إذا كان الولد لا مال له . ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي : هو كل من يرث الأب من الرجال والنساء ، وهو قول أحمد وإسحق ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هو من كان ذا رحم محرم للمولود دون غيره ، وقال قبيصة بن ذؤيب : هو المولود نفسه ، وقال زيد بن ثابت : إذا خلف أماً وحماً فملى كل منهما لرضاع الولد بقدر ما يرث ، وبه قال الثوري . قال ابن بطال : وإلى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى ، وهل على

المرأة منه شيء؟ ثم أشار إلى رده بقوله تعالى (وضرب الله مثلاً رجلين أحدهما أبكم) فنزل المرأة من الوارث منزلة الأبكم من المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها، وسبب الاختلاف حمل المثلية في قوله (مثل ذلك) على جميع ما تقدم أو على بعضه، والذي تقدم الارضاع والاتفاق والعكسوة وعدم الارضار، قال ابن العربي: قالت طائفة لا يرجع إلى الجميع بل إلى الأخير، وهذا هو الأصل، فمن ادعى أنه يرجع إلى الجميع فعليه الدليل لأن الإشارة بالافراد، وأقرب مذكور هو عدم الارضار فرجح الحمل عليه. ثم أورد حديث أم سلة في سؤالها: هل لها أجر في الاتفاق على أولادها من أبي سلة ولم يكن لهم مال؟ فأخبرها أن لها أجراً، فدل عن أن نفقة بنتها لا تجب عليها، اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي ﷺ ذلك، وكذا قصة هند بنت عتبة فانه أذن لها في أخذ نفقة بنتها من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها، فأراد البخاري أنه لما لم يلزم الامهات نفقة الأولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستمر بعد الآباء، وبقوة قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن) أي رزق الامهات وكسوتهن من أجل الرضاع للبناء، فكيف يجب لمن في أول الآية وتجب عليهن نفقة البناء في آخرها؟ وأما قول قبيصة فيرده أن الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر إلا بحجة ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى المولود، وأما قول الحنفية فيلزم منه أن النفقة تجب على الخال لابن أخته ولا تجب على العم لابن أخيه وهو تفصيل لا دلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسماعيل القاضي، وأما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى (وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن، فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن) فلما وجب على الأب الاتفاق على من يرضع ولده ليعنّى ويربى فكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه باطعام كما كان يغذيه بالرضاع ما دام صغيراً، ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصبية بالاتفاق عليها لأجل ما في بطنها، وكذا يلزم الحنفية لإزام كل ذي رحم محرم. وقال ابن المنير: إنما قصر البخاري الرد على من زعم أن الام يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث، فبين أن الام كانت كالأب في الواجب والنفقة عليه، ومن هو كل بالأصالة لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن ينفق على غيره؟ وحديث أم سلة صريح في أن انفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع، فدل على أن لا وجوب عليها. وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب فيستصحب هذا الأصل بعد وفاة الأب، وتعقب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب السقوط عنها بعد فقده، والا فقد القيام بصالح الولد بفقده، فيحتمل أن يكون مراد البخاري من الحديث الأول وهو حديث أم سلة في انفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث الأب كالأم يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب، ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على المرأة شيء عند وجود الأب، وليس فيه تعرض لما بعد الأب، والله أعلم

### ١٥ - باب قول النبي ﷺ «مَنْ تَرَكَ كَلًّا أَوْ ضَيَاعًا قَالَى»

٥٣٧١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ حُلَيْةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ التَّوْفَى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ: هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟ قَالَ حَدَّثْتُ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صُلَى، وَإِلَّا قَالَ لِلسَّلَامِينَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: أَنَا أَوَّلُ

بالمؤمنين من أنفسهم ، فن توفى من المؤمنين فترك دينا فلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ،

قوله ( باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلي قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ، وأما لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض من طريق أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ د من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك مالا فلينا ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة د ومن ترك دينا أو ضياعا فليأتي فأنا مولاه ، والضياع تقدم ضبطه وتمسيه في الكفاية وفي الاستقراض ، وتقدم شرح الحديث في الكفاية وفي تفسير الاحواب ، ويأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى . وأراد المصنف بادخاله في أبواب النفقات الإشارة الى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئا فان نفقتهم يجب في بيت مال المسلمين والله أعلم

### ١٦ - باب المراضع من المواليات وغيرهن

٥٣٧٢ = حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني هروء أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت : قلت يا رسول الله ، انكح أختي ابنة أبي سفيان ، قال : وتحبين ذلك ؟ قلت : نعم ، لست لك بمخلية ، وأحب من شاركني في الخير أختي . فقال : إن ذلك لا يحمل لي . فقالت : يا رسول الله فوالله إنا نقعدن أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة ، فقال : ابنة أم سلمة ؟ فقالت : نعم . فقال : فوالله لو لم تكن ربيتي في حجري ما حملت لي ، إنما ابنة أخي من الرضاة ، أَرْضَعْنِي وَأَبَا سلمة ثويبة ، فلا تعرضن علي بنائكن ولا أخواتكن ، وقال شعيب عن الزهري قال عروء : ثوية أعتقها أبو لهب

قوله ( باب المراضع من المواليات وغيرهن ) كذا للجميع ، قال ابن النين : ضبط في رواية بضم الميم ، وبفتحها في أخرى ، والاول أولى لأنه اسم فاعل من رالت توالى . قلت : وليس كما قال ، بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح ، وهو من الموالى لا من الموالاة . وقال ابن بطل : كان الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة ، وأما المواليات فهو جمع الجمع جمع مولى جمع التكسير ثم جمع موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات . ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها د انكح أختي ، وفي قوله ﷺ لما ذكرت له درة بنت أبي سلمة فقال د بنت أم سلمة ، ؟ وإنما استثنيتها في ذلك ليرتب عليه الحكم ، لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحمل له لو لم يكن أبو سلمة رضيمه ، لأنها ليست ربيبة ، بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة . وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح . وقوله في آخره وقال شعيب عن الزهري قال عروء ثوية أعتقها أبو لهب ، تقدم هذا التعليل موصولا في جملة الحديث الذي اشترت اليه في أوائل النكاح ، وسياق مرسل هروء أمم ما هنا ، وتقدم شرحه ، وأراد يذكره هنا لإيضاح أن ثوية كانت مولاة ليطابق الترجمة ، ووجه إيرادها في أبواب النفقات الإشارة الى أن إرضاع الأم ليس متعنا بل لها أن ترضع ولها أن تمتنع ، فإذا امتنعت كان للاب أو الولي إرضاع الولد بالاجنية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو

بأجرة والاجرة تدخل في النفقة . وقال ابن بطال : كانت العرب تكثر رضاع الإماء وموعب في رضاع العربية لنجاسة الولد ، فأعلمهم النبي ﷺ أنه قد رضع من غير العرب وأنجب وأن رضاع الاماء لا يهجن اه . وهو معنى حسن ، إلا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته . وكذا قول ابن المنير : أشار المصنف الى أن حرمة الرضاع تنشر ، سواء كانت المرضعة حرة أم أمة . والله أعلم

(خاتمة) : اشتمل كتاب النفقات من الأحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثاً ، المعلق منها ثلاثون جميعها مكرر إلا ثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة د الساعى على الأرملة ، وحديث ابن عباس ومعاوية في نساء قریش وهما معلقان ، وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة دونهما . وفيه من الآثار المرفوعة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار : أثر الحسن في أوله ، وأثر الزهري في الوالدات يرضعن ، وأثر أبي هريرة المتصل بحديث « أفضل الصدقة ما ترك عن غنى ، الحديث ، وفيه « تقول المرأة إما أن تعطيني وإما أن تطلقني الخ ، وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو موقوف متصل الاسناد ، وهو من أفراد عن مسلم ، بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٠- كتاب الأطعمة

١ - باب قول الله تعالى ﴿ كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الآية

وقوله ﴿ أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ وقوله ﴿ كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً ﴾ ، إني بما تعملون عليم ﴿  
٥٣٧٣ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أطعوا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكوا العاني « قال سفيان : والمانى الأسير

٥٣٧٤ - **حدثنا** يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال « ما شبع آل محمد ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض »

٥٣٧٥ - وعن أبي حازم عن أبي هريرة « أصابني جهد شديد ، فلقيت حمز بن الخطاب ، فاستقرأته آية من كتاب الله ، فدخل داره وفتحها علي ، فشيت غير بعيد فخررت لوجهي من الجهد والجوع ، فإذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال : يا أبا هريرة ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك ، فأخذ بيدي فأقامني وعرف القى بي ، فانطلق بي إلى رحله فأمرني بمس من لبن فشربت منه ، ثم قال : عد فاشرب يا أبا هريرة ، فعدت فشربت ، ثم قال عد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصار كالقديح . قال فلقيت حمز وذكرت له القى

كان من أمرى وقالت له : تولى ذلك من كان أحقُّ به منك يا عمر ، والله لقد استقرأتُك الآيةَ ولأنا أقرأها  
منك . قال عمر : والله لأن أكون أدخلتُك أحبُّ إليَّ من أن يكون لي مثل حُرِّ النعم .

[ الحديث ٥٣٧٥ - طرفاه في : ٦٢٤٦ ، ٦١٥٢ ]

(بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الاطعمة ، وقول الله تعالى : كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية . وقوله : أنفقوا  
من طيبات ما كسبتم . وقوله : كلوا من الطيبات واعملوا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية (أنفقوا)  
على وفق التلاوة ، ووقع في رواية النسفي : كلوا ، بدل أنفقوا ، وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي  
قابل من غيرها وعليها شرح ابن بطال ، وأنكرها وتبعه من بعده ، حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ، ولم أرها  
في رواية أبي ذر إلا على وفق التلاوة كما ذكرت . وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ، ويؤيد ذلك أن  
المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال : باب قوله أنفقوا من طيبات ما كسبتم . كذا وقع  
على وفق التلاوة للجميع إلا النسفي ، وعليه شرح ابن بطال أيضا ، وفي بعض النسخ من رواية أبي الوقت وزعم  
عياض أنه وقع للجميع . كلوا ، إلا أبا ذر عن المستمل فقال : أنفقوا ، وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع  
على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم : باب صدقة الكسب والتجارة ، لقول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين  
آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ﴾ ولا اختلاف بين الرواة في ذلك ، ويحسن التمسك به في أن التمييز فيما عداه  
من النسخ . والطيبات جمع طيبة وهي تطلق على المستلذ مما لا ضرر فيه ، وعلى النظيف ، وعلى ما لا أذى فيه ،  
وعلى الحلال . فن الأول قوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ؟ قل أحل لكم الطيبات ﴾ وهذا هو الراجح في  
تفسيرها ، إذ لو كان المراد الحلال لم يرد الجواب على السؤال ، ومن الثاني ﴿ فقيموا صعيدا طيبا ﴾ ، ومن  
الثالث : هذا يوم طيب وهذه ليلة طيبة ، ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة ، فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة  
أن المراد بالتجارة الحلال ، وجاء أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا فتراتها بالنهي عن الانفاق من الحديث  
والمراد به الردي ، كذلك فسر ابن عباس ، وورد فيه حديث مرفوع ذكره في : باب تعليق القنو في المسجد ، من  
أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك ، وأوضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء  
قال : كنا أصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالقنو فيعلقه في المسجد ، وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنو من  
الحشف والشيص فيعلقه ، فنزلت هذه الآية ﴿ ولا تيمموا الخبث منه تنفقون ﴾ فكنا بعد ذلك يحجى الرجل بصالح  
ما عنده ، ولابن داود من حديث سهل بن حنيف : فكان الناس يتيممون شرار ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة ،  
فنزلت هذه الآية ، وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالحلال وبما يستلذ منافاة ، وظنيرها قوله تعالى ﴿ يحل  
لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ﴾ وقد جعلها الشافعي أصلا في تحريم ما تستخبثه العرب بما لم يرد فيه نص بشرط  
سياق بيانه ، وكان المصنف - حيث أورد هذه الآيات - لمح بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال : قال  
رسول الله ﷺ : يا أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال :  
﴿ يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا ﴾ وقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ الحديث ،  
وهو من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد قال الترمذي أنه تفرد به ، وهو من تفرد مسلم بالاحتجاج به دون

البخاري ، وقد وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم : يعم كثيرا ولا يحتج به ، وضعفه النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ . على النقات ، وقال الحاكم : عيب على مسلم أخراجه . فكأن الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إرادته في الترجمة . قال ابن بطلان لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم ) وإنما نزلت فيمن حرم على نفسه لذيق الطعام واللذات المباحة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع : الأول حديث أبي موسى ، قوله ( أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ) الحديث تقدم في الرواية من كتاب النكاح بلفظ « أجبوا الداعي ، بدل أطعموا الجائع » وخرجهما واحد ، وكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، قال السكرماني : الأمر هنا للذنب وقد يكون واجبا في بعض الأحوال . ويؤخذ من الأمر باطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر باطعامه مستمر . قوله ( وفكروا العاني ) أي خلصوا الأسير ، من فككت الشيء فأنفك . قوله ( قال سفيان : والعاني الأسير ) تقدم بيان من أدرجه في النكاح ، وقبل الأسير عان من عنا يعني إذا خضع . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض ( في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ « ما شبع محمد وأهله ثلاثة أيام تباعا » أي متواليه ، وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التميمية أيضا بثلاث ، سكن فيه « من خبز البر ، وعند مسلم « ثلاث ليال ، ويؤخذ منها أن المراد بالأيام هنا بلياليها ، كما أن المراد بالليالي هناك بأيامها ، وأن الشبع المنني بقيد التوالى لا مطلقا . ولمسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة « ما شبع من خبز شمر يومين متتابعين ، ويؤخذ مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم ، والذي يظهر أن سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة الشيء عندهم ، على أنهم كانوا قد يجدونه ولكن يثرون على أنفسهم ، وسيأتي بعد هذا وفي الرقاق أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة « خرج النبي ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير ، ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث ، قوله ( وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال : أصابني جهد شديد ) هو موصول بالاسناد الذي قبله ، وذكر حدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال : قوله « وعن أبي حازم » لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لأنه يلزم منه إسقاط فضيل فيكون منقطعا إذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم ، قال : ولا يصح عطفه على قوله « وعن أبي حازم » لأن المحدث الذي لم يعين هو محمد بن فضيل فيلزم الانقطاع أيضا . قال : وكان اللائق أن يقول : وبه إلى أبي حازم انتهى . وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس إسماعيل لبخاري ، ولأنا فلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع ، والأول مسلم ، والثاني مردود لأنه لا مانع من عطف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر ، فكأن يوسف قال : حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا وعن أبي حازم بكذا ، واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين ، بل لو قال : وبه إلى أبيه عن أبي حازم لصح ، أو حذف قوله « عن أبيه » فقال : وبه عن أبي حازم لصح ، وحدثنا تكون به مقدرة والمقدر في حكم الملفوظ . وأوضح منه أن قوله « وعن أبي حازم » معطوف على قوله « حدثنا محمد بن فضيل الخ » لحذف ما بينهما للعلم به ، وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق ، وليس كما قال ، فقد أخرجه أبو يعلى عن عبد الله بن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه ، فظهر أنه معطوف على السند المذكور كما قلته أولا والله الحمد . قوله ( أصابني جهد شديد ) أي من الجوع ، والجهد تقدم أنه بالضم وبالفتح بمعنى

والمراد به المشقة ، وهو في كل شيء بحسبه . قوله ( فاستقرأته آية ) أى سألته أن يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستمادة ، وى غالب النسخ « فاستقرأته » بغير همزة ، وهو جائز على التسهيل وان كان أصله الهمزة . قوله ( فدخل داره وفتحها على ) أى قرأها على وأقهرها إياها ، ووقع في ترجمة أبي هريرة في « الحلية لأبي نعيم » من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران ، وفيه « فقلت له أفرئني وأنا لا أريد القراءة وإنما أريد الاطعام » ، وكأنه مهمل المدة فلم يفتن عمر لمراده . قوله ( غررت لوجهي من الجهد ) أى الذى أشار إليه أولاً وهو شدة الجوع ، ووقع في الرواية التى في « الحلية » أنه كان يومئذ صاعماً وأنه لم يجد ما يظفر عليه . قوله ( فأمر لى بعس ) بضم العين المهملة بعدها مهملة هو القندح الكبير . قوله ( حتى استوى بطنى ) أى استقام من امتلائه من اللبن . قوله ( كانه قد دح ) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذى لا ويش له ، وسيأتى لأبي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق ، وفيها أنه قال « اشرب ، فقال : لا أجد له مساقاً » ويستفاد منه جواز الشبع ولو حمل المراد بنى المساق على ما جرت به عادته لا أنه أراد أنه زاد على الشبع ، والله أعلم . ( تنبيه ) : ذكر لى محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا سراج الدين البلقينى قال : ليس في هذه الأحاديث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المتلو فيها الآيات المذكورة . قلت : وهو ظاهر إذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الأطعمة ، أما إذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فللمناسبة ظاهرة ، لأن من جملة أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ، ومن جملة صفاتها الحل والحرمه والمستند والمستخبث ، وما ينشأ عنها الإطعام وتركه ، وكل ذلك ظاهر من الأحاديث الثلاثة . وأما الآيات فأنها تضمنت الإذن في تناول الطيبات ، فكأنه أشار بالأحاديث الى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلل ولا المستند ولا بمحالة الشبع ولا بسد الرمق ، بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة ، والله أعلم . قوله ( تولى ذلك ) أى بإشرافه من إشباهى ودفع الجوع عنى رسول الله ﷺ ، وحكى الكرماني أن في رواية « تولى الله ذلك » ، قال ود من ، على هذا مفعول ، وعلى الاول فاعل انتهى . ويكون « تولى » على الثانى بمعنى « ولى » . قوله ( ولانا أقرأ لها منك ) فيه إشعار بأن عمر لما قرأها عليه توقف فيها أو في شيء منها حتى ساغ لأبي هريرة ما قال ، ولذلك أقره عمر على قوله . قوله ( أدخلتلك ) أى الدار وأطعمتلك . قوله ( حر النعم ) أى الإبل ، وللحمر منها فضل على غيرها من أنواعها ، وقد تقدم في المناسبات البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به ، وتقدم من وجه آخر عن أبي هريرة « كنت استقرئ الرجل الآية وهى معى كى ينقلب معى فيطعمنى » قال ابن بطال : فيه أنه كان من عادتهم إذا استقرأ أحدهم صاحبه القرآن أن يحمله الى منزله ويطعمه ما تيسر ، ويعمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقه عن ذلك ، أو لم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويبدأ الأخير نأسف عمر على فوت ذلك . وذكر لى محدث الديار الحلبية أن شيخنا سراج الدين البلقينى استبعد قول أبي هريرة لعمر « لانا أقرأ لها منك يا عمر » من وجهين : أحدهما مهابة عمر ، والثانى عدم اطلاع أبي هريرة على أن عمر لم يكن يقرؤها مثله . قلت : عجبت من هذا الاعتراض ، فإنه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالخلط مع وضوح توجيهه ، أما الاول فإن أبا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي ﷺ وفي حالة كان عمر فيها في صورة الخجلان منه لجسر عليه ، وأما الثانى فيعكس ويقال : وما كان أبو هريرة ليقول ذلك إلا بعد اطلاعه ، فلهذه سمعها من لفظ رسول الله ﷺ حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً إلا بواسطة



## ٢ - باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين

٥٣٧٦ - حدثنا علي بن عبد الله أخبرنا سفیان قال الوليد بن كثير أخبرني أنه سمع وهب بن كيسان أنه سمع عمر بن أبي سلمة يقول : كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ ، وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله ﷺ : يا غلام ، بسم الله ، وكل بيمينك ، وكل مما يليك . فما زالت تلك طعمتي بعد ،

[ الحديث ٥٣٧٦ - طرفاه في : ٥٣٧٧ ، ٥٣٧٨ ]

**قوله** ( باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين ) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله في ابتداء الأكل ، وأصرح ما ورد في صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذي عن طريق أم كلثوم عن عائشة مرفوعاً : إذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : بسم الله في أوله وآخره ، وله شاهد من حديث أمية بن مخنف عن أبي داود والنسائي ، وأما قول النووي في أدب الأكل من الأذكار : صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته ، والأفضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال بسم الله كفاه وحصلت السنة . فلم أر لما ادعاه من الأنضلية دليلاً خاصاً ، وأما ما ذكره الغزالي في آداب الأكل من الإحياء ، أنه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسناً ، وأنه يستحب أن يقول مع الأولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن الرحيم ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم ، فلم أر لاستحباب ذلك دليلاً ، والتسكّر قد بين هو وجهه قوله حتى لا يشغله الأكل عن ذكر الله . وأما قوله والأكل باليمين ، فيأتي البحث فيه ، وهو يتناول من يتماطى ذلك بنفسه ، وكذا بغيره بأن يحتاج إلى أن ياتمه غيره ولكه يمينه لا شماله . **قوله** ( أخبرنا سفیان . قال الوليد بن كثير أخبرني ) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوي ، وهو جائز . وقد أخرجه الحميدي في مسنده وأبو نعيم في المستخرج ، من طريقه عن سفیان قال : حدثنا الوليد بن كثير ، وأخرجه الأصبغ عن محمد بن خالد عن سفیان عن الوليد بالنعنة ثم قال في آخره : فسأله عن إسناده فقال : حدثني الوليد بن كثير ، ولعل هذا هو السر في سياق علي بن عبد الله له على هذه الكيفية ، وسفیان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفیان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبي سلمة ، وقد اختلف على هشام في سنده فكان البخاري هرج عن هذه الطريق لذلك . **قوله** ( عمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن غزوم ، واسم أبي سلمة عبد الله ، وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي ﷺ ، ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه « ربيب النبي ﷺ » . **قوله** ( كنت غلاماً ) أي دون البلوغ ، يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلام ، وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثانية من الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة ، وتبعه غير واحد ، وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك ، فقد صح في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال : كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع النسوة يوم الخندق ، وكان أكبر مني بستين ، انتهى . ومولد ابن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين . **قوله** ( في حجر رسول الله ﷺ ) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ، أي في تربته وتحت نظره وأنه يربيه في حضنه تربية الولد ، قال عياض : الحجر يطلق على الحضانة وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والتسكير ، وإذا أريد به معنى الحضانة فبالفتح لا غير ، فإن أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر

وبالكسر في الاسم لا غير . قوله ( وكانت يدي تطيش في الصحفة ) أى عند الأكل ، ومعنى تطيش - وهو بالطعام المهمة والدين المعجمة بوزن تطير - تتحرك فتميل إلى نواحي القصة ولا تقصر على موضع واحد ، قاله الطيبي قال : والاصل أطيش بيدي فأشند الطيش إلى يده مبالغة ، وقال غيره : معنى أطيش تخف وتسرع وسياق في الباب الذي يليه بلفظ وأكلت مع النبي ﷺ طعاما فجعلت أكل من نواحي الصحفة ، وهو يفسر المراد ، والصحفة ما تشجع خمسة ونحوها ، وهي أكبر من القصة . ووقع في رواية الترمذى من طريق عروة : عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله ﷺ وعنده طعام فقال : ادن يائى ، ويأتى في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه وأتى النبي ﷺ بطعام وعنده ربيبه ، والجمع بينهما أن يحى الطعام وأتى دخوله . قوله ( يا غلام سم الله ) قال النووي : أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله ، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر ، إلا إن أريد بالاستحباب أنه واجب الفعل ، وإلا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك ، وهو قضية النول بإيجاب الأكل باليمين لأن صيغة الأمر باليمين واحدة . قوله ( وكل بيمينك وما يليك ) قال شيخنا في شرح الترمذى : حمله أكثر الشافعية على النذب ، وبهجوم الغزالي ثم النووي ، لكن نص الشافعى في الرسالة ، وفي موضع آخر من الأم ، على الوجوب . قلت : وكذا ذكره هذه الصيرفي في شرح الرسالة ، ونقل البوهي في مختصره ، أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ، ومثل البيضاوى في مناهجه للنذب بقوله ﷺ وكل مما يليك ، وتعبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعى نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه علما بالنبى كان حاصبا آثما . قال : وقد جمع والذى نظائر هذه المسألة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ، ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب . قلت : ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال في صحيح مسلم من حديث سلمة بن الأكوع وأن النبي ﷺ رأى رجلا يأكل بشماله فقال : كل بيمينك . قال : لا أستطيع . قال : لا استطعت . فأرغمها إلى فيه بعد ، وأخرج الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر وأن النبي ﷺ رأى سبيعة الأسلمية تأكل بشمالها فقال : أخذها داء غرة ، فقال : إن بها قرعة ، قال : وان ، فرت بغزة فاصابها طاعون فمات . وأخرج محمد بن الربيع الجبى في د مسند الصحابة الذين نزلوا مصر ، وسنده حسن . وثبت النهى عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد . مسند حسن عن عائشة رفعت د من أكل بشماله أكل معه الشيطان ، الحديث . ونقل الطيبي أن معنى قوله د أن الشيطان يأكل بشماله أى يحمل أوليائه من الانس على ذلك ليضاده عباد الله الصالحين ، قال الطيبي : وتحريمه لا تأكلوا بالشمال ، فإن فمتم كنتم من أولياء الشيطان ، فإن الشيطان يحمل أوليائه على ذلك انتهى . وفيه عدول عن الظاهر ، والأولى حمل الخبر على ظاهره وأن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك ، وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله ، وحكى القرطبي في ذلك احتمالين ثم قال : والفكرة صالحة . ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه ، قال : وهذا عبارة عن تناوله ، وقيل معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله . قال القرطبي : وقوله ﷺ د فإن الشيطان يأكل بشماله ، ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان ، وأبعد وتفسر من أعاد الضمير في شماله على الأكل قال النووي : في هذه الأحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال ، وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر ،

وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فإن كان فلا كراهة كذا قال ، وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بأن عياضا ادعى أنه كان منافقا ، وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في لصحابة وسموه بسرا بضم الموحدة وسكون المهملة . واحتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر ، وردد النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية ان كان الامر أمر إيجاب . قلت : ولم ينفصل عن اختياره أن الامر أمر نذب ، وقد صرح ابن العربي بإثم من أكل بشماله ، واحتج بأن كل فعل ينسب الى الشيطان حرام . وقال الفرطبي هذا الامر على جهة النذب لانه من باب تشريف اليدين على الشمال لانها أقوى في الغالب واسبق الاعمال وأمكن في الاشغال ، وهي مشنقة من اليدين ، وقد شرف الله أصحاب الجنة اذ نسبهم الى اليدين ، وعكسه في أصحاب الشمال . قال : وعلى الجنة قائمين وما نسب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا ، والشمال على تقيض ذلك ، واذا تقرر ذلك فن الآداب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند التفضلاء اختصاص اليدين بالاعمال الشريفة والاحوال النظيفة ، وقال أيضا : كل هذه الاوامر من المحاسن المحككة والمكرام المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الزغب والنذب قال : وقوله « كل مما يليك » محله ما اذا كان الطعام نوعا واحدا ، لأن كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام ، فأخذ الغير له تعد عليه ، مع ما فيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الأيدي ، ولما فيه من اظهار الحرص والتهم ، وهو مع ذلك سوء أدب بتغير فائدة ، أما اذا اختلفت الأنواع فقد أباح ذلك الملاء . كذا قال . قوله ( فا زالت تلك طعمتي بعد ) بكسر الطاء أى صفة أكل ، أى لزم ذلك وصار عادة لى . قال السكراني : وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمة الاكلة ، والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالسمية والاكل باليمين والاكل مما يليه . وقوله بعد بالضم على البناء أى استمر ذلك من صنيعة في الاكل ، وفي الحديث أنه ينهى اجتناب الاعمال اتقى تشبه أعمال الشياطين والكفار ، وأن للشيطان يدين ، وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطى . وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعى . وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل . وفيه استحباب تعليم أدب الاكل والشرب . وفيه منقبة لعمر بن أبي سلة لامثاله الامر ومواظبته على مقتضاه

### ٣ - باب . الاكل مما يليه

وقال أنس : قال النبي ﷺ « اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه »

٥٣٧٧ - **ح** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن حنبل اللهيلي

عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة - وهو ابن أم سلمة زوج النبي ﷺ - قال « أكلت يوما مع رسول الله ﷺ طعاما ، فبجعت أكل من نواحي الصحفة ، فقال لى رسول الله ﷺ : كل مما يليك »

٥٣٧٨ - **ح** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال « أتى رسول الله

ﷺ بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة ، فقال : سم الله ، وكل مما يليك ،

قوله ( باب الاكل مما يليه ، وقال أنس قال النبي ﷺ : اذكروا اسم الله . وليأكل كل رجل مما يليه ) هذا التعليق

طرف من حديث الجعد أبي عثمان عن أنس في قصة الولبة على زينب بنت جحش ، وقد تقدم في باب الهدية للروح ، في أوائل النكاح معلقا من طريق إبراهيم بن طهمان عن الجعد ، وفيه : ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم : اذكروا اسم الله ، وليأكل كل رجل مما يليه ، وقد ذكرت هناك من وصله ، وسيأتي أصله موصولا بعد بابين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة ، وعزاه شيخنا ابن الملقن تبعا لمغلطاي لتخريج ابن أبي حاتم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس ، وهو ذهول منهما ، فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة ، وهو عند أبي يعلى والبخاري أيضا من الوجه الذي أخرجه ابن أبي حاتم ، **قوله** (حدثني محمد بن جعفر) يعني ابن أبي كثير المدني ، وحملته بهمكتين مفتوحتين بينها لام ساكنة ثم لام مفتوحة . **قوله** (عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال : في رسول الله ﷺ) كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ ، عنه وصورته الأرسال وقد وصله خالد بن مخلد ويحيى ابن صالح الوحاظي فقالا : عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، وخالف الجميع إسحاق بن إبراهيم الخليلي أحد الضعفاء فقال : عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر ، وهو منكر ، وإنما استجاز البخاري إخراجهم . وإن كان المحفوظ فيه عن مالك الأرسال . لأنه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة ، واقتضى ذلك أن مالكا قصر بإسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الأصل موصول ، ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان ، أخرج ذلك الدارقطني في « الفرائب » عنهما ، واقتصر ابن عبد البر في « التمهيد » على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده

#### ٤ - باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية

٥٣٧٨ - **حديث** فتيبة عن مالك عن إسحاق بن أبي طاححة أنه سمع أنس بن مالك يقول « إن خياطاً دعا رسول الله ﷺ لطعام صنته . قال أنس : فذهبت مع رسول الله ﷺ ، فرأيت يذبح الدباء من حوالى القصعة . قال : فلم أزل أحب الدباء من يومئذ »

**قوله** (باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون التحتانية أى جوانب ، يقال رأيت الناس حوله وحوليه وحواليه ، واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما . **قوله** (إذا لم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي ﷺ الدباء من القصعة ، وهذا ظاهره يعارض الذى قبله في الأمر بالأكل مما يليه ، لجمع البخاري بينهما بحمل الجواز على ما إذا علم رضا من يأكل معه ، ورمز بذلك إلى تضعيف حديث عكراش الذى أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما إذا كان لونا واحدا فلا يتعدى ما يليه ، أو أكثر من لون فيجوز ، وقد حل بعض الشراح فعله ﷺ في هذا الحديث على ذلك فقال : كان الطعام مشتملا على مرق ودباء وقديد فكان يأكل مما يعجبه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد ، وحمله الكرمانى كما تقدم له في « باب الخياط » من كتاب البيع على أن الطعام كان للنبي ﷺ وحده ، قال : فلو كان له ولغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه . قلت : أن أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردوه لأن أنسا أكل معه ، وإن أراد به المالك وأذن لأنس أن يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف ، وما أظن أحدا يوافقه عليه . وقد قل ابن بطال عن مالك جوابا يجمع الجوابين

المذكورين فقال : ان المأكل لأمله وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث وأما إذا علم أن ذلك لا يكره منه ، فإذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه . وقال أيضا إنما جالت يد رسول الله ﷺ في الطعام لأنه علم أن أحدا لا يتكره ذلك منه ولا يتقدره ، بل كانوا يتبركون بريقه ومأسة يده ، بل كانوا يقادرون الى نخامته فيتدلكون بها ، فكذلك من لم يتقدر من مؤاكله يجوز له أن تجرل يده في الصحفة . وقال ابن التين : إذا أكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جاز له أن يفرد به . وقال في موضع آخر : إنما فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فسيأتي في رواية أن الحياط أقبل على عمله ، قالت : هي رواية ثمامة عن أنس كما سيأتي بعد أبواب ، لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل مع النبي ﷺ . قوله ( أن خياطا ) لم أقف على اسمه لكن في رواية ثمامة عن أنس أنه كان غلام النبي ﷺ وفي لفظ : أن مولى له خياطا دعاه . قوله ( لطعام صنمه ) كان الطعام المذكور ثريدا كما سأبينه . قوله ( قال أنس فذهبت مع رسول الله ﷺ فرأيت به يتبع الدباء ) هكذا أورده مختصرا ، وأخرجه مسلم عن فتية شيخ البخاري فيه بتمامه ، وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة واللفظة فقرب إلى رسول الله ﷺ خبزا ومرقا فيه دباء وقديد ، وأفاد شيخنا ابن الملقن عن « مستخرج الاسماعيلى » أن الخبز المذكور كان خبز شعير ، وغفل عما أورده البخارى في « باب المرق » كما سيأتي عن عبد الله بن مسleme عن مالك بلفظ « خبز شعير » والثاني مثله ، وكذا أورده بعد باب آخر عن اسماعيل بن أبي أريس عن مالك بتمامه ، وهو عند مسلم عن فتية أيضا ، وقد أفرد البخارى لكل واحدة ترجمة ، وهى المرق والدباء والثريد والقديد . قوله ( الدباء ) بضم الدال المهملة وتشديد الواو المحذرة ويحذف القصر حكاة القزاز وأنكره القرطبي هو الفرع ، وقيل خاص بالمستدير منه ، ووقع في « شرح المذهب للنووى » أنه الفرع ليابس ، وما أظنه إلا سهوا ، وهو اليقطين أيضا واحدة دبابة ودبة ، وكلام أبي عبيد الهروى يقتضى أن الهمة زائدة فانه أخرجه في « ديب » وأما الجوهرى فأخرجه في المعتل على أن همزة منقلبة ، وهو أشبه بالاصواب ، لكن قال الزمخشري : لا ندرى هي منقلبة عن واو أو ياء ، ويأتى في رواية ثمامة عن أنس ، فها رأيت ذلك جعلت أجمعه بين يديه ، وفي رواية حميد عن أنس « فجعلت أجمعه وأدنيه منه » . قوله ( فلم أزل أحب الدباء من يومئذ ) في رواية ثمامة قال أنس : لا أزال أحب الدباء بعد ما رأيت رسول الله ﷺ صنع ما صنع ، وفي رواية مسلم من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس فجعلت أقيه إليه ولا أطعمه ، وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث ، قال ثابت فسمعت أنسا يقول : فاصنع لى طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء إلا صنع ، ولابن ماجه بسند صحيح عن حميد عن أنس قال « بعثت معى أم سليم بمكثل فيه رطب الى رسول الله ﷺ فلم أجد ، وخرج قريبا الى مولى له دعاه فصنع له طعاما ، فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه ، قال وصنع له ثريدة بلحم وفرع فاذا هو يمجبه الفرع ، فجعلت أجمعه فأدنيه منه » الحديث ، وأخرج مسلم بهضه من هذا الوجه بلفظ « كان يمجبه الفرع » ، وللسانى « كان يحب الفرع » ويقول : إنها شجرة أخرى برأس ، ويجمع بين قوله في هذه الرواية « فلم أجد » وبين حديث الباب « ذهبت مع رسول الله ﷺ » ، أنه أطلق المعية باعتبار ما آل اليه الحال ، ويحتمل تعدد القصة على بعد ، وفي الحديث جواز أكل الشريف طعام من دونه من محترف وغيره وإجابة دعوته ، ومؤاكله الخادم ، ويبان ما كان في النبي ﷺ من التواضع واللفظ بأصحابه وتماهدم بالجمي الى منازلهم ، وفيه الإجابة الى الطعام ولو كان قليلا ، ومناولة الضيفان بعضهم بعضا بما

وضع بين أيديهم ، وإنما يتمتع من يأخذ من قدام الآخر شيئاً لنفسه أو غيره ، وسبأني البحث فيه في باب مفرد . وفيه جواز ترك المضيف الأكل مع الضيف لأن في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب ، أن الحياض قدم لهم الطعام ثم أقبل على عمله ، فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلاً فأترهم به ، ويحتمل أن يكون كان مكتفياً من الطعام أو كان صائماً أو كان شغله قد فحتم عليه تركه . وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والاعتداء بهم في المطاعم وغيرها . وفيه فضيلة ظاهرة لأنس لاقتضائه أثر النبي ﷺ حتى في الأشياء الجليلة ، وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها ، رضى الله عنه . قوله ( قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي ﷺ : كل بيمينك ) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الحري والكشميني وسقط للباقيين وهو الأشبه وقد مضى موصلاً قبل باب ، والذي يظهر لي أن عمله بعد الترجمة التي قبله

### ٥ - باب التيمن في الأكل وغيره . قال عمر بن أبي سلمة « قال لي النبي ﷺ : كل بيمينك »

٥٣٨٠ - **حديث** عبد الله بن عبد الله أخبرنا الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحب التيمن ما استطاع في طهوره وتيمله وترجله » . وكان قال بواسطة قبل هذا في شأنه كله »

قوله ( باب التيمن في الأكل وغيره ) ذكر فيه حديث عائشة « كان رسول الله ﷺ يحب التيمن » الحديث ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وظن بعضهم أن في هذه الترجمة تكراراً لأنه تقدم في قوله « باب التسمية على الطعام ، والأكل باليمين ، وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى ، لأن الأولى لأجل فعل الأكل فقط وهذه لجميع الأعمال فيدخل فيه الأكل والشرب بطريق التيمن اهـ ، ومن جملة العموم عموم متعلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من كل اليمين في الانحاف ونحوه على من على الشمال وغير ذلك . قوله ( وكان قال بواسطة قبل هذا في شأنه كله ) القائل هو شعبة ، وانقول عنه أنه قال بواسطة هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء ، وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في « باب التيمن » من كتاب الوضوء . وقال الكرماني قال بعض المشايخ : القائل بواسطة هو أشعث ، كذا نقل ، وليس بصواب عن قال

### ٦ - باب من أكل حتى شبع

٥٣٨١ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول « قال أبو طلحة لأُمّ سليم : لقد سمعتُ صوتَ رسولِ الله ﷺ صَبيحاً أعرفُ فيه الجوعَ ، فهل عندك من شيء ؟ فأخرجتُ أفراساً من شعير ، ثم أخرجتُ خِماراً لها فلقتُ الخبزَ بيمينه ، ثم دسَّتهُ تحتَ ثوبي وردتني بيمينه ، ثم أرسلتني إلى رسولِ الله ﷺ ، قال فذهبتُ به فوجدتُ رسولَ الله ﷺ في المسجدِ ومعه الناسُ ، فقامتُ عليهم ، فقال لي رسولُ الله ﷺ : أرسلاك أبو طلحة ؟ فقلتُ : نعم . قال : بطعام ؟ قال فقلتُ : نعم . فقال رسولُ الله ﷺ لمن معه : قوموا . فانطلقوا وانطلقتُ بينَ أيديهم حتى جئتُ أبا طلحة ، فقال أبو



واحد وهو السواد عبرت عن الشبع والرعى بفعل واحد وهو الشبع ، وقوله في حديث أنس عن أبي طلحة د سمعت صوت النبي ﷺ ضجيفا أعرف فيه الجوع ، كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم إذ ذاك الفخامة المألوفة منه ، لحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها ، وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن بجوع ، واحتج بحديث د أبيه يطعمني ربي ويسقيني ، ونمقب بالحن على تعدد الحال : فكان بجوع أحيانا ليتأسي به أصحابه ولا سيما من لا يجد مددا وأدركه ألم الجوع صبر فضودف له ، وقد بسطت هذا في مكان آخر . ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن يخرج مع الضيف إلى باب الدار تسكرمة له ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز الشبع وأن تركه أحيانا أفضل ، وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي ﷺ قال د أن أكثر الناس شبعوا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة ، قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحا فإن له حدا ينفى إليه ، وما زاد على ذلك فهو سرف ، والمطلق منه ما أعان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله بقله عن أداء ما وجب عليه له . وحديث سلمان الذي أشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند ابن ، وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سننه مقال أيضا ، وأخرج الزوار نحوه من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف : قال القرطبي في المفهوم لما ذكر قصة أبي الهيثم إذ ذبح للنبي ﷺ وأصحابه الشاة فأكلوا حتى شبعوا : وفيه دليل على جواز الشبع ، وما جاء من النهي عنه محمول على الشبع الذي يثقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويفضي إلى البطر والآخر والنوم والكسل ، وقد انتهت كراهته إلى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة . وذكر الحكماني تبعاً لابن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد . وهو أن الثلث للطعام والثلث للشراب والثلث للنفس ، ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم إلى ثقل خاص ، وإنما ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المقدم بن معديكرب د سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما ملأ آدمى وعاء شراً من بطن ، حسب ابن آدم لقيات يقمن صلبه ، فإن غلب لأدى نفسه فثلث للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس ، قال القرطبي في شرح الاسماء ، لو سمع بقراط بهذه القسمة ، لوجب من هذه الحكمة . وقال الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من د الإحياء ، ذكر هذا الحديث لبعض المفسرة فقال : ما سمعت كلاماً في قلة الأكل أحكم من هذا . ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح ، وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنها أسباب حياة الحيوان ، ولأنه لا يدخل البطن سواها . وهل المراد بالثلث التساوي على ظاهر الخبر ، أو التقسيم إلى ثلاثة أقسام متقاربة ؟ محل احتمال ، والاول أولى . ويحتمل أن يكون لمج بذكر الثلث إلى قوله في الحديث الآخر د الثلث كثير ، وقال ابن المنير : ذكر البخاري في الأشربة في د باب شرب اللبن للبركة ، حديث أنس وفيه قوله د فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه ، فيحتمل أن يكون الشبع المشار إليه في أحايث الباب من ذلك لأنه طعام بركة . قلت : وهو محتمل إلا في حديث عائشة ثالث أحاديث الباب ، فإن المراد به الشبع المعتاد لهم ، والله أعلم . واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في د الإحياء ، أحدهما أن يشتهي الخبز وحده ، فحق طلب الأدم فليس بجائع . ثانيهما أنه إذا وقع ريقه على الأرض لم يقع عليه الذباب . وذكر أن مراتب الشبع تنحصر في سبعة : الاول ما تقوم به الحياة ، الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصلي عن قيام وهذبن واجبان ، الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل ، الرابع أن يزيد حتى يقدر على التكسب وهذان مستحبان ، الخامس أن يملأ الثلث وهذا جائز ، السادس أن يزيد على ذلك وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه ، السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطانة المنهى عنها



وهذا حرام اه . ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم . تنبيه : وقع في سياق السند معتمر وهو ابن سليمان التيمي عن أبيه قال وحدثني أبو عثمان أيضا ، فزعم الكرماني أن ظاهره أن أباہ حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحدث أبو عثمان أيضا . قلت : وليس ذلك المراد ، وإنما أراد أن أبا عثمان حدثه بمحدث سابق على هذا ثم حدثه بهذا فلذلك قال « أيضا » أي حدث بمحدث بعد حديث

## ٧ - باب ( ليس على الأعمى حرج - إلى قوله - لعنكم تعفلون ) والنهت والاجتماع على الطعام

٥٣٨٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** مفيان **قال** يحيى بن سعيد سمعت **بشير** بن يسار يقول

« **حدثنا** سويد بن النعمان قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالصمصاء - قال يحيى وهي من خيبر على روضة - دعا رسول الله ﷺ بطعام ، فما أئني إلا بسويق ، فلكنا فأكلفنا منه ، ثم دعا بماء فضضنا ومضمضنا ، فصلى بنا المغرب ولم يتوضأ . قال مفيان : سمعته منه عوداً وبذاء » ،

**قوله** ( باب ليس على الأعمى حرج ) إلى هنا الأكثر ، وساق في رواية أبي ذر الصنفين الآخرين ثم قل الآية « وأراد بقية الآية التي في سورة النور لا التي في الفتح لأنها المناسبة لأجواب الأسئلة » ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الاسماعيلي إلى قوله ( لعنكم تعفلون ) وكذا لبعض رواة الصحيح . **قوله** ( والنهت والاجتماع على الطعام ) ثبتت هذه الترجمة في رواية المستمل وحده ، والنهت بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول الشرح حيث قال « باب الشرية في الطعام والنهت » ، وتقدم هناك بيان حكمه ، وذكر فيه عدة أحاديث في ذلك ، ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه « دعا رسول الله ﷺ بطعام فلم يؤت إلا بسويق الحديث » ، وليس هو ظاهراً في المراد من النهت لاحتمال أن يكون ما جيء بالسويق إلا من جهة واحدة ، لكن مناسبتة لأصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض ، وحكي ابن بطال عن المهلب قال : مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا إذا اجتمعوا الأكل عزل الأعمى على حدة والأعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم عن أكل الأصحاء فكانوا يتخرجون أن يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن السكيت ، وقال عطاء بن يزيد : كان الأعمى يتخرج أن يأكل طعام غيره لجهله يده في غير موضعها ، والأعرج كذلك لاتساعه في موضع الأكل ، والمريض لراحمته ، فنزلت هذه الآية ، فأباح لهم الأكل مع غيرهم . وفي حديث سويد معنى الآية ، لأنهم جعلوا أيديهم فسيما حضر من الزاد سواء ، مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك ، وقد سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان ، فكان مباحاً والله أعلم . اه كلامه . وقد جله في سبب نزول الآية أثر آخر من وجه صحيح ، قال عبد الرزاق أنبأنا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد « كان الرجل يذهب بالأعمى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه أو أخيه أو قريبه ، فكان الزمى يتخرجون من ذلك ويقولون : إنما يذهب بنا إلى بيوت غيرهم » ، فنزلت الآية رخصة لهم ، وقال ابن المنير : موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى ( ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً أو أشتاتاً ) وهي أصل في جواز أكل المخارجه ، ولهذا ذكر في الترجمة النهت ، والله أعلم

## ٨ - باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والسفرة

٥٣٨٥ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا همام عن قتادة قال : كنا عند أنس وعنده خباز له ، فقال :

« ما أكل للنبي ﷺ خبزاً مرققاً ، ولا شاة مسبوطة ، حتى ألقى الله »

[ الحديث ٥٣٨٥ - طرفاه في : ٥٤٢١ ، ٦٣٥٧ ]

٥٣٨٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا معمر بن هاشم قال حدثني أبي عن يونس - قال علي هو

الإسكافي - عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « ما علمت النبي ﷺ أكل على سكرجة قط ، ولا خبزاً

له مرقق قط ، ولا أكل على خوان قط . قيل لقتادة : فعلى ما كانوا يأكلون ؟ قال : على السفر »

[ الحديث ٥٣٨٦ - طرفاه في : ٥٤١٥ ، ٦٤٥٠ ]

٥٣٨٧ - حدثنا ابن أبي مريم أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا حميد أنه سمع أنس يقول « قام النبي

ﷺ يئس بصفية ، فدعوت المسلمين إلى وليته ، أمر بالأنطاج فبطت ، فألقى عليها النحر والافط والسن ،

وقال عمرو بن أنس « بنى بها النبي ﷺ ، ثم صنع حبساً في نطع »

٥٣٨٨ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هاشم عن أبيه وعن وهب بن كيسان قال : كان أهل

الشام يبرون ابن الزبير يقولون : يا ابن ذات النطاقين ، فقالت له أمه : يا بني ! إنهم يبرونك بالنطاقين ،

وهل تدري ما كان النطاقان ؟ إنما كان نطاق شقته نصفين : فأزكيت فربة رسول الله ﷺ بأحدهما ، وجعلت

في سفرته آخر . قال فكان أهل الشام إذا عبروه بالنطاقين يقول : إليها والإله « تلك شكاة ظهر

عنه عارها »

٥٣٨٩ - حدثنا أبو الثعلبان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « إن

أم حفيد بنت الحارث بن حزن - خالة ابن عباس - أهدت إلى النبي ﷺ تمناً وأقطاً وأضهماً ، فدعا بهن

فأكلن على مائدة ، وركعن للنبي ﷺ كلمة تنذر لهن ، ولو كن حراماً ما أكلن على مائدة النبي ﷺ

ولا أمر بأكلهن »

قوله ( باب الخبز المرقق ، والأكل على الخوان والصفرة ) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرقق أي ملينا

عسناً بخبز الحاردي وشبهه ، والتركيب التلين ، ولم يكن عندهم مناخل . وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه . وهذا

هو المتعارف ، وبه جزم ابن الأثير قال : الرقاق الرقيق مثل طوال وطويل ، وهو الرقيق الواسع الرقيق ، وأغرب

ابن التين فقال : هو السميد وما يصنع منه من كمل وغيره . وقال ابن الجوزي : هو الخفيف كأنه مأخوذ من

الوراق وهي الخشبة التي يرقق بها . وأما الخوان فالمشهور فيه كسر المعجمة ، ويجوز ضمها ، وفيه لغة ناللة إخوان بكسر  
 الهمزة وسكون الحاء ، وسئل ثعلب : هل يسمى الخوان لأنه يتخون ما عليه أى ينتقص ؟ فقال : ما يبعد . قال  
 الجواليقي : والصحيح أنه أجشى معرب ، ويجمع على أخوة في الفلة ، وخون مضموم الاول في الكثرة . وقال  
 غيره : الخوان المائدة ما لم يكن عليها طعام ، وأما السفرة فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام ، وأصلها الطعام نفسه .  
 قوله ( كنا عند أنس وعنده خباز له ) لم أقف على تسميته ، ووقع عند الإسماعيلي عن قتادة : كنا نأى أنسا  
 وخبازه قائم ، زاد ابن ماجه وخوانه موضوع ، فيقول : كلوا ، وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي راشد قال  
 : كان لأنس غلام يعمل له النفاق ويطبخ له لونين طعاما ويخبز له الخوارى ويعجنه بالسمن ، اهـ . والخوارى بضم  
 المهملة وتشديد الواو وفتح الراء : الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة . قوله ( ما أكل النبي ﷺ خبزا مرقة ولا  
 شاة مسوطة ) المسوطة الذي أزيل شعره بالماء المسخن وشوى بجلده أو بطبخ ، وإنما يصنع ذلك في الصغير اللحم  
 الطرى ، وهو من فعل المترفين من وجهين : أحدهما المبادرة الى ذبح ما لو بقي لازداد ثمنه ، وثانيهما أن المسلوخ  
 ينتفع بجلده في الألبس وغيره والسمط يفسده ، وقد جرى ابن بطال على أن المسوطة المشوى ، فقال ما ملخصه :  
 يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية : أنه رأى النبي ﷺ يحترق من كثرة شاة ، وحديث أم سيلة الذي أخرجه  
 الترمذى : أنها فرحت للنبي ﷺ جنبها مشويا فأكل منه ، بأن يقال : يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسمط له شاة  
 بكاملها ، لأنه قد احتز من الكتف مرة ومن الجنب أخرى ، وذلك لحم مسوط . أو يقال : أن أنسا قال : لا  
 أعلم ، ولم يقطع به ، ومن علم حجة على من لم يعلم . وتعبه ابن المنير بأنه ليس في حو الكتف ما يدل على أن  
 الشاة كانت مسوطة ، بل إنما حرها لأن العرب كانت عاداتها غالبا أنها لا تنضج اللحم فاحتجج الى الحز ، قال :  
 ولعل ابن بطال لما رأى البخارى ترجم بعد هذا : باب شاة مسوطة ، والكتف والجنب ، ظن أن مقصوده  
 إثبات أنه أكل السميط . قلت : ولا يلزم أيضا من كونها مشوية واحتز من كتفها أو جنبها أن تكون مسوطة ؛ فإن  
 شى المسلوخ أكثر من شى المسوط ، لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل إلا مسوطا . وهذا لا يرد على  
 أنس في نفي رواية الشاة المسوطة ، وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء  
 عن أبيه عن أبي هريرة أنه : زار قومه فأتوه برقاق فبكي وقال : ما رأى رسول الله ﷺ هذا بعينه ، قال الطيبي : قول  
 أنس : ما أعلم رأى النبي ﷺ الخ ، نفي العلم وأراد نفي المعلوم ، وهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه ، وإنما صح هذا  
 من أنس لعل لزومه للنبي ﷺ وعدم مفارقتها له الى أن مات . قوله ( عن يونس قال عن علي : هو الإسكاف ) على  
 هو شيخ البخارى فيه وهو ابن المديني و مراده أن يونس وقع في السند غير مذبوب فذهب على لينين ، فإن في  
 طبقته يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين ، وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مثنى عن معاذ بن  
 هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات الإسكاف ، وليس ليونس هذا في البخارى إلا هذا الحديث الواحد ،  
 وهو بصري وثقه أحمد وابن معين وغيرهما ، وقال ابن عدى : ليس بالمشهور ، وقال ابن سعد : كان معروفا وله  
 أحاديث ، وقال ابن حبان . لا يجوز أن يحتج به ، كذا قال ومن وثقه أعرف بحاله من ابن حبان ، والراوى عنه  
 هشام هو الله شتراني وهو من المكثرين عن قتادة وكأنه لم يسمع منه هذا ، وفي الحديث رواية الاقران لأن هشاما

ويونس من طبقة واحدة ، وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سيأتي في الرقاق ، لكن ذكر ابن عدي أن يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال : عن يونس عن قتادة ، فيحتمل أن يكون سمعه أولا عن قتادة بواسطة ثم حمله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على الوجهين . قوله (عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيد ابن بشر عن قتادة فقال : عن الحسن قال دخلنا على عاصم بن حذرة فقال : ما أكل النبي ﷺ على خوان قط ، الحديث أخرجه ابن منده في المعرفة ، فان كان سعيد بن بشر حظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق الخبرين . قوله (على سكرجة) يضم السين والكاف والراء النغيلة بمدها جيم مفتوحة ، قال عياض : كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء ، قلت : وبهذا جزم التوربشقي وزاد : لانه فارسي مغرب ، والراء في الاصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لان الاسم الاجمعي اذا نطقت به العرب لم يتغير على أصله غالبا . وقال ابن الجوزي : قاله انما شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجواليقي بفتح الراء ، قال : وكان بعض أهل اللغة يقول : الصواب أسكرجة وهي فارسية معربة ، وترجمتها مقرب الخل ، وقد تكلمت بها العرب قال أبو هلي فان حقرت حذفتم الجيم والراء (١) ، وقلت أسكر ، ويجوز اشباع الكاف حتى تزيد ياء ، وقياس ما ذكره سيبويه في « برهم برهم » أن يقال في سكرجة سكرججة ، والذي سبق أولى . قال ابن مكي وهي صحاف صفار يؤكل فيها ، ومنها الكبير والصغير ، فالكبيرة تحمل قدر ست أواق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية ، قال : ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في الكوامينج والجوارش للشهي والمضم ، وأغرب الداودي فقال : السكرجة قصعة مدهونة ، ونقل ابن قرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كائنة صغيرة والاول أولى ، قال شيخنا في « شرح الترمذي » : تركه الاكل في السكرجة إما لسكونها لم تكن تصنع عندهم اذ ذاك أو استصغارا لها لأن عاذتهم الاجتماع على الاكل ، أو لأنها - كما تقدم - كانت تعد لوضع الاشياء التي تعين على المضم ولم يكرهوا غالبا يشبعون ، فلم يكن لهم حاجة بالمضم . قوله (قيل لقتادة) القائل هو الراوي . قوله (فعلام) كذا للاكثر ووقع في رواية المستمل بالاشباع . قوله (يا كاون) كذا عدل عن الواحد الى الجمع ، اشارة الى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي ﷺ وحده بل كان أصحابه يقتفون أثره ويقتدون بفعله . قوله (على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث عائشة اطويل في الهجرة الى المدينة ، وان أصلها الطعام الذي يتخذه المسافر ، وأكثر ما يصنع في جلد فنقل اسم الطعام الى ما يوضع فيه كما سميت المزايدة راوية . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصرا ، وقد ساقه في غزوة خيبر بالاستناد الذي أورده هنا بعينه أهم من سياقه هذا ولفظه « أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه بصفية ، وزاد فيه أيضا بين قوله الى وليته وبين قوله أمر بالانطاع « وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها الا أن أمر » فذكره وزاد بعد قوله والسمن « فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . قوله (وقال عمرو عن أنس : بنى بها النبي ﷺ ثم صنع حيسا في نطح) هو أيضا طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولا من طريق عمرو ابن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه . قوله (هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عمرو حل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه « عن هشام عن وهب بن كيسان » ، فقد تقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة

الى المدينة ، من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه وعن امرأته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء ، وهو محمول على أن هشاما حمله عن أبيه وعن امرأته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر ، فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو بالعين المهملة من العار ، وابن الزبير هو عبد الله ، والمراد بأهل الشام عسكر الحجاج بن يوسف حيث كانوا يقاثلونه من قبل عبد الملك بن مروان ، أو عسكر الحصين بن نمير الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية . قوله ( يعيرونك بالنطافين ) قيل الأفصح أن يعدى التمييز بنفسه تقول غيرته كذا ، وقد سمع هكذا مثل ما هنا . قوله ( وهل تدري ما كان النطافين ) كذا أورده بعض الشراح ، وتعقبه بأن الصواب النطاقان بالرفع ، وأنا لم أفد عليه في النسخ إلا بالرفع ، فإن ثبت رواية بغير الألف أمكن توجيهها ، ويحتمل أن يكون كان في الأصل « وهل تدري ما كان شأن النطافين » فسقط لفظ شأن أو نحوه . قوله ( إنما كان نطاف في شقته نصفين فأوكيت ) تقدم في الهجرة الى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمر بما بذلك لما هاجر مع النبي ﷺ الى المدينة . قوله ( يقول إنها ) كذا للاكثر ولبعضهم « إنها » بوحدة وتون وهو تصحيف ، وقد وجه بأنه مقول الراوى والضمير لأسماء وإنها هو ابن الزبير ، وأغرب ابن التين فقال : هو في سائر الروايات « إنها » وذكره الخطابي بلفظ « إسماء » . وقوله ( وإليه ) في رواية أحمد بن يونس « إياها » ورب الكعبة قال الخطابي إياها بكسر الهمزة وبالتنوين معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له ، تقول العرب في استدعاء القول من الانسان : إياها وإليه بغير تنوين ، وتعقب بأن الذي ذكره ثعلب وغيره اذا استردت من الكلام قلت إياه ؛ واذا أمرت بقطعه قلت إياها . وليس هذا الاعتراض بجيد لأن ، غير ثعلب قد جزم بأن إياها كلمة استزادة ، وارتضاء وحرده بعضهم فقال : إياها بالتنوين للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام ، وقد تأتى أيضا بمعنى كيف . قوله ( تلك شكاة ظاهر عنك عارها ) شكاة بفتح الشين المعجمة معناها رفع الصوت بالقول القبيح ، ولبعضهم بكسر الشين ، والاول أولى . وهو مصدر شكا يشكو شكاية وشكوى وشكاة ، وظاهر أى زائل ، قال الخطابي أى ارتفع عنك فلم يعلق بك ، والظهور يطلق على الصعود والارتفاع ، ومن هذا قول الله تعالى ( فما استطاعوا أن يظهروه ) أى يعملوا عليه ومنه ( ومعارج عليا يظهرون ) قال : وتمثل ابن الزبير بمصرع بيت لأبي ذؤيب الهذلي وأوله « وعيرها الواشون أنى أحبا » يعنى لا بأس بهذا القول ولا عار فيه ، قال مغلطاي : وبعد بيت الهذلي :

فإن اعتذر منها فاني مكذب وإن تمتذير يرد عليك اعتذارها

وأول هذه القصيدة : هل الدهر إلا ليلة ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيارها

إني القلب إلا أم عمرو فأصبحت تحرق نارى بالكافة ونارها

وبعد « وعيرها الواشون أنى أحبا » البيت ، وهى قصيدة يزيد على ثلاثين بيتا . وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده متمثلا به ؟ والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتمد ، لأن هذا مثل مشهور ، وكان ابن الزبير يكثر التثليل بالشعر ، وقبلنا أنشأه . ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مائدة رسول الله ﷺ ، وسيأتى شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح . وقوله « على مائدته » أى الشيء الذى يوضع على الأيدي صيانة للطعام كالنديل والطبق وغير ذلك ، ولا يعارض هذا حديث أنس « أن النبي ﷺ ما أكل على الخوان ، لأن

الخوان اخص من المائدة ، ونفى الاخص لا يستلزم نفي الاعم ، وهذا اول من جواب بهم الشراح بأن أنسا إنما نفي عليه قال : ولا يعارضه قول من علم . واختلف في المائدة فقال الزجاج هي عندي من ماد يميد اذا تحرك . وقال غيره : من ماد يميد اذا أعطى . قال أبو عبيد : وهي فاعلة بمعنى مفعولة من العطاء قال الشاعر وكننت للنتجهين مائداً ،

### ٩ - باب السويق

٥٣٩ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره « أنهم كانوا مع النبي ﷺ بالصُّبَاء - وهي على روضة بن خبير - فغسرت الصلاة ، فدعا بطعام ، فلم يجده إلا سويقاً ، فلاك منه ، فأكنا معه . ثم دعا بما تفضل ، ثم صلى وصلياً ، ولم يقوضاً »  
قوله ( باب السويق ) ذكر فيه حديث سويد بن النعمان ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة

### ١٠ - باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى له فيعلم ما هو

٥٣٩١ - حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد - الذي يقال له سيف الله - أخبره أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة - وهي خالته وخالة ابن عباس - فوجد عندها ضيقاً محزوناً قدمت به أختها حنيفة بنت الحارث من نجد ، فقدمت للضب رسول الله ﷺ ، وكان فلما تقدم يده إتمام حتى يتحدث به ويسمى له ، فأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الضب ، فقالت امرأة من الذنوق الحضور : أخبرني رسول الله ﷺ ما قد من له ، هو الضب يا رسول الله ، فرفع رسول الله ﷺ يده عن الضب ، فقال خالد بن الوليد : أحرام الضب يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولست كن لم يكن بأرض قومي ، فأجدي أعافه . قال خالد : فاجترزته فأكلته ، ورسول الله ﷺ ينظر إلى »

[ الحديث ٥٣٩١ - طرقه في : ٥٤٠٠ ، ٥٥٣٧ ]

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يُسمى له فيعلم ما هو ) كذا في جميع النسخ التي رقت عليها بالإضافة ، وشرحه الزركشي هل أنه « باب » بالتونين فقال قال ابن التين : إنما كان يسأل لأن العرب كانت لا تعاف شيئاً من المأكول لقيتها عندهم ، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل . قلت : ويحتمل أن يكون سبب السؤال أنه ﷺ ما كان يكثر الكون في البادية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات ، أو لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها وكانوا لا يحرمون منها شيئاً ، وربما أتوا به مشروباً أو مطبوخاً فلا يتمين عن غيره إلا بالسؤال عنه . ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب ، وسببني شرحه في كتاب الصيد والذبائح . ووقع

فيه « فقالت امرأة من النسوة الحضور ، كذا وقع بلفظ جمع المذكر ، وكأه باعتبار الأشخاص ، وفيه « أخبرنا رسول الله ﷺ بما قدمتن له ، وهذه المرأة ورد التصريح بانها ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني ولفظ ، « فقالت ميمونة : أخبروا رسول الله ﷺ بما هو ، فلما أخبروه تركه » وعند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس « فقالت ميمونة : يا رسول الله إنه لحم ضب ، فكشف يده »

### ١١ - باب طعام الواحد يكفي الإثنين

٥٣٩٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . ح . وحدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال « قال رسول الله ﷺ : طعام الإثنين كافي للثلاثة ، وطعام الثلاثة كافي للأربعة »

قوله ( باب طعام الواحد يكفي الاثنين ) أورد فيه حديث أبي هريرة « طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة ، واستشكل الجمع بين الترجمة والحديث ، فإن قضية الترجمة مرجعها للنصف وقضية الحديث مرجعها الثلث ثم الربع . وأجيب بأنه أشار بالترجمة الى لفظ حديث آخر ورد ليس على شرطه . وبأن الجامع بين الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف ، وكونه يكفي مثله لا يبنى أن يكفي دونه . نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق الأولى بخلاف عكسه . ونقل عن اسحق ابن راهويه عن جرير قال : معنى الحديث أن الطعام الذي يشبع الواحد يكفي قوت الاثنين ، ويشبع الاثنين قوت الأربعة . وقال المطلب المراد بهذه الأحاديث الحظ على المكافاة والنقح بالكفاية ، أي وليس المراد الحصر في مقدار الكفاية . وإنما المراد المواساة وأنه ينبغي الاثنين إدخال ثالث لهما وإدخال رابع أيضا بحسب من يحضر . وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجه بلفظ « طعام الواحد يكفي الاثنين وإن طعام الاثنين يكفي الثلاثة والأربعة وأن طعام الأربعة يكفي الخمسة والستة ، ووقع في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في قصة أمية بن بكر « فقال النبي ﷺ : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخمسة أو سادس » وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد الى العلة في ذلك وأوله « كلوا جميعا ولا تفرقوا فإن طعام الواحد يكفي الاثنين ، الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تنشأ عن بركة الاجتماع ، وإن الجمع كلما كثرت ازادات البركة وقد أشار الترمذي الى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نحو حديث عمر وزاد في آخره « وبدا الله على الجماعة » وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام ، وأن لا يأكل المرء وحده . وفي الحديث أيضا الإشارة الى أن المواساة اذا حصلت حصلت معها البركة فتعم الحاضرين . وفيه أنه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيمتنع من تقديمه ، فإن التقليل قد يحصل به الاكتفاء ، بمعنى حصول سد الرق وقيام البنية ، لاحقيقة الشبع . وقال ابن المنذر : ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقرأ معناه من حديث الباب ، لأن من أمكنه ترك الثالث أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى . وتعبه مغلطاي بأن الترمذي أخرجه الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر ، وهو على شرط البخاري انتهى . وليس كما زعم فإن البخاري وإن كان أخرجه لأبي سفيان ،

لكن أخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث فقط ، فليس على شرطه . ثم لا أدري لم خصه بتهريج الترمذي مع ان مسلما أخرجه من طريق الأعمش عن أبي سفيان أيضا ، وأهل ابن المنير اعتمد على ما ذكره ابن بطلان أن ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر ، وابن لهيعة ليس من شرط البخاري قطعا ، لكن يرد عليه أن ابن بطلان قصر بذهبة الحديث ، وإلا فقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج بإجماع أبي الزبير عن جابر ، فالحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم . وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم ، وفيه عن ابن مسعود أيضا في الطبراني

## ١٢ - باب . المؤمنُ يأكلُ في مِئَةٍ واحدٍ ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٥٣٩٣ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَائِلِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ « كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَأْكُلُ حَتَّى يُؤْتَى بِسَكِينٍ يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَادْخَلْتُ رَجُلًا يَأْكُلُ مَعَهُ ، فَأَكَلَ كَثِيرًا . قَالَ : يَا نَافِعُ ، لَا تُدْخِلْ هَذَا عَلَىَّ ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لِلْمُؤْمِنِ يَأْكُلُ فِي مِئَةٍ وَاحِدٍ ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ »

٥٣٩٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِئَةٍ وَاحِدٍ ، وَإِنَّ الْكَافِرَ - أَوِ الْمُنَافِقَ - ، فَلَا أُدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ - يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ »

وقال ابنُ بُكَيْرٍ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . . . بِإِسْنِهِ

[ الحديث ٥٣٩٣ - طرفه في : ٥٣٩٤ ، ٥٣٩٥ ]

٥٣٩٥ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَرْوَةَ قَالَ « كَانَ أَبُو سَهْلٍ رَجُلًا أَكُولًا ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنْ الْكَافِرَ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ . فَقَالَ : فَأَنَا أَوْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ »

٥٣٩٦ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مِئَةٍ وَاحِدٍ ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ »

[ الحديث ٥٣٩٦ - طرفه في : ٥٣٩٧ ]

٥٣٩٧ - **حَدَّثَنَا** مَلِيحُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا كَثِيرًا ، فَاسْتَمَ فَكَانَ يَأْكُلُ أَكْلًا قَلِيلًا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِنَبِيِّ ﷺ فَقَالَ : إِنْ الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِئَةٍ وَاحِدٍ ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ »



قوله ( باب المؤمن يأكل في معنى واحد ) المعنى بكسر الميم مقصور ، وفي لغة حكامها في المحكم بسكون الميم بعدما تحتانية ، والجمع أمعاء ممدود ومعنى المصارين . وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الافراد في الجمع فقال في أبيات له حكامها أو حاتم وحوالب غزرا ومعنى جياعا ، وهو كقوله تعالى ( ثم يخرجكم طفلا ) وانما عدى يأكل بنى لانه بمعنى يوقع الاكل فيها ويجعلها ظرفا للأكل ، ومنه قوله تعالى ( انما يأكلون في بطونهم ) أى ملء بطونهم قال أبو حاتم السجستاني : المعنى مذكر ولم أسمع من أثق به يؤنثه فيقول معنى واحدة ، لكن قد رواه من لا يوثق به . قوله ( حدثنا عبد الصمد ) هو ابن عبد الوارث ، ووقع في رواية ابن نعيم في المستخرج ، منسوبا . قوله ( عن وافر بن محمد ) هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر . قوله ( فادخلت رجلا يأكل معه فأكل كثيرا ) لعلة أبو نعيم المذكور بعد قليل . ووقع في رواية مسلم لجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه لجعل يأكل أكلا كثيرا . قوله ( لاندخل هذا على ) وذكر الحديث هكذا حمل ابن عمر الحديث على ظاهره ، ولعله كره دخوله عليه لما رآه متصفا بصفة وصف بها الكافر

قوله ( باب المؤمن يأكل في معنى واحد ، فيه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده ، وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداودي عن السرخسي ، ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله الى ترجمة وطعام الواحد يكفى الاثنين ، وإيراد هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيها التعليق ، وهذا الوجه فانه ليس لاعادة الترجمة بلفظها معنى ، وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم لإيراده فيها موصولا من وجهين . قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر الحميري . قوله ( وان الكافر ، أو المنافق فلا أدرى أيهما قال عبيد الله ) هذا الشك من عبدة ، وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر ، بغير شك ، وكذا رواه عمرو بن دينار كما يأتي في الباب ، وكذا هو في رواية غير ابن عمر ممن روى الحديث من الصحابة ، الا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلفظ المنافق ، بدل الكافر . قوله ( وقال ابن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ، ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه المؤمن يأكل في معنى واحد ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب وأخرى مالك وغير واحد أن نافعا حدثهم ، فذكره بلفظ المسلم ، فظهر أن مراد البخاري بقوله مثله ، أى مثل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار ، ووقع النصريح بتحديثه لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج . قوله ( كان أبو نعيم ) بفتح النون وكسر الهاء ( رجلا أكولا ) في رواية الحميدي وقيل لابن عمر إن أبا نعيم رجل من أهل مكة يأكل أكلا كثيرا . قوله ( فقال فأننا أومن بالله ورسوله ) في رواية الحميدي فقال الرجل أنا أومن بالله ، الخ ومن ثم أطبق العلماء على حمل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي إيضاحه ، قوله في حديث أبي هريرة ( يأكل المسلم في معنى واحد ) في رواية مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معنى واحد ، الحديث . قوله في الطريق الأخرى ( عن أبي حازم ) هو سليمان بسكون اللام الأشجعي وليس هو سلبة بن دينار الزاهد فانه أصغر من الأشجعي ولم يدرك أبا هريرة . قوله ( إن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم ) وقع في رواية مسلم من طريق أبي

صالح عن أبي هريرة ، ان رسول الله ﷺ ضافه ضيف وهو كافر فامر له بشاة فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ، ثم انه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستقمها ، الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهجاه الغفاري ، فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام ، فخرروا مع رسول الله ﷺ المغرب ، فلما سلم قال : ليأخذ كل رجل بيد جليسه ، فلم يبق غيري ، فكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد ، فذهب برَسُول الله ﷺ الى منزله فحلب لي عذرا فأثيت عليه ثم حلب لي آخر حتى حلب لي سبعة أعنز فأثيت عليها ، ثم أثيت بصنيع برمة فأثيت عليها ، فقالت أم أيمن : أجاج الله من أجاج رسول الله ، فقال : مه يا أم أيمن ، أكل رزقه ، ورزقنا على الله . فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع ما صنع في التي قبلها فحلب لي عذرا ورويت وشبعت ، فقالت أم أيمن : أليس هذا ضيفنا ؟ قال : انه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن ، وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء ، الكافر يأكل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد ، وفي إسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمر وقال : جاء الى النبي ﷺ سبعة رجال ، فاخذ كل رجل من الصحابة رجلا وأخذ النبي ﷺ رجلا ، فقال له ما أحملك ؟ قال : أبو غزوان . قال فحلب له سبع شياه فشرب إيماء كله ، فقال له النبي ﷺ : هل لك يا أبا غزوان أن تسلم ؟ قال : نعم . فأسلم ، فسبح رسول الله ﷺ صدره ، فلما أصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم إيماءها ، فقال : مالك يا أبا غزوان ؟ قال : والذي بعثك نبيا لقد رويت . قال : إنك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم إلا معي واحد ، وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ، ويحتمل أن تكون تلك كنيته ، لكن يقوى التردد أن أحد أخرج من حديث أبي بصرة الغفاري قال : أثيت النبي ﷺ لما هاجرت قبل أن أسلم ، فحلب لي شوية كانت يحملها لأهلك فشربتها ، فلما أصبحت أسلمت حلب لي فشربت منها فرويت ، فقال : أرويت ؟ قلت : قد رويت ما لا رويت قبل اليوم ، الحديث ، وهذا لا يفسر به المذهب في حديث الباب وإن كان المعنى واحدا ، لكن ليس في قصته خصوص العدد . ولا أحد أيضا ولا في مسلم الكوفي وقاسم بن ثابت في الدلائل ، والبخاري في الصحابة ، من طريق محمد بن وهب بن فضالة الغفاري : حدثني جدي فضالة بن عمرو قال : أثيت في إقحاح لي حتى أثيت رسول الله ﷺ فأسلمت ثم أخذت عليه فحلبت فيها فشربتها فقالت : يا رسول الله إن كنت لا شربها سرا لا أمتلي ، وفي المطر إن كنت لأشرب السبعة فأمتلي ، فذكر الحديث . وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر به مذهب حديث الباب لاختلاف السياق . ووقع في كلام النووي تبعا لمباحث أنه نضرة بن نضرة الغفاري ، وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة نمامة بن أثال أنه لما أسر ثم أسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه . فيجوز أن يفسر به ، وبه صدر المازري كلامه . واختلف في معنى الحديث فقبل : ليس المراد به ظاهره وإنما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها ، فكان المؤمن لتقلله من الدنيا يأكل في معي واحد ، والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره منها يأكل في سبعة أمعاء ، فليس المراد حقيقة الأمعاء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقليل من الدنيا والاستكثار منها ، فكأنه عبر عن تناول الدنيا بالأكل وعن أسباب ذلك بالأمعاء ، ووجه العلاقة ظاهر ، وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافر يأكل الحرام ، والحلال أقل من الحرام في الوجود نقله ابن التين ، ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال : حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل

الدنيا أكل أي يرغب فيها ويحرص عليها ، فعنى المؤمن يأكل في معنى واحد أي يزهّد فيها فلا يتناول منها الا قليلا ، والكافر في سبمة أي يرغب فيها فيستكثر منها . وقيل المراد حصص المؤمن على قلة الأكل اذا علم أن كثرة الأكل صفة الكافر ، فإن نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بسبمة الكافر ، ويدل على أن كثرة الأكل من صفة الكفار قوله تعالى ﴿ والذين كفروا يمتعون وبأ كاون كما نأكل الانعام ﴾ وقيل بل هو على ظاهره . ثم اختلفوا في ذلك على أقوال : أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية لا جنسية ، جزم بذلك ابن عبد البر فقال : لا ينيل الى حمله على العموم لان المشاهدة تدفعه ، فكم من كافر يكون أقل أكل من مؤمن وعكسه ، وكم من كافر أسلم فلم يتغير مقدار أكله ، قال : وحديث أبي هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ، ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق ، وكذا البخاري ، فكأنه قال : هذا إذا كان كافرا كان يأكل في سبمة أمعاء فلما أسلم عوفي وبورك له في نفسه فكفاه جزء من سبمة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر أم . وقد سبقه الى ذلك الطحاوي في « مشكل الآثار » فقال : قيل إن هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب السبع شياء ، قال : وليس للحديث عندنا محل غير هذا الوجه ، والسابق الى ذلك أولا أبو عبيدة ، وقد تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثيرا من الدخول عليه واحتج بالحديث . ثم كيف يتأتى حمله على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد الحديث المذکور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك . القول الثاني أن الحديث خرج مخرج الغالب ، وليست حقيقة العدد مرادة ، قالوا تخصيص السبمة للباغة في التذكير كما في قوله تعالى ﴿ والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ﴾ والمعنى أن من شأن المؤمن التقليل من الأكل لأشغاله بأسباب العبادة ولعلمه بأن مقصود الشرع من الأكل ما يبعد الجوع ويمسك الهمم ويعين على العبادة ، ولخشية أيضا من حساب ما زاد على ذلك ، والكافر بخلاف ذلك كانه لا يقف مع مقصود الشرع ، بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير عائف من تبعات الحرام ، فصار أكل المؤمن - لما ذكرته - إذا نسب الى أكل الكافر كأنه بقدر السبع منه ، ولا يلزم من هذا اطراده في حق كل مؤمن وكافر ، فقد يكون في المؤمنين من يأكل كثيرا إما بحسب العادة وإما لعارض يعرض له من مرض باطن أو لغير ذلك ، وبكون في الكفار من يأكل قليلا إما لمراعاة الصحة على رأى الأطباء ، وإما للرياسة على رأى الرهبان ، وإما لعارض كضعف المعدة . قال الطبري : ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع بالباغة ، بخلاف الكافر ، فإذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث . ومن هذا قوله تعالى ﴿ الزاني لا ينكح الزانية أو مشرك ﴾ الآية ، وقد يوجد من الزاني نكاح الحرة ومن الزانية نكاح الحر . القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان ، لأن من حسن إسلامه وكل إيمانه اشتغل فكيره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه من استيفاء شهوته ، كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه ، من كثرة تفكيره قل طعمه ، ومن قل تفكيره كثرت طعمه وقسا قلبه ، ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد الصبيح « ان هذا المال حلوة خضرة ، فمن أخذه بأشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع » فدل على أن المراد بالمؤمن من يقتصد في مطعمه ، وأما الكافر فن شأنه الشره فيأكل بانهم كما تأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة اقيام البنية ، وقد رد هذا الخطأ وقال : قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير ، فلم يكن ذلك نقصا في إيمانهم ، الرابع أن المراد

أن المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرابه فلا يشركه الشيطان فيه. كفيه القليل ، والكافر لا يسمى فيشرکه الشيطان كما تقدم تفريره قبل ، وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع أن الشيطان يستحل الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه . الخامس أن المؤمن يقتل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي ما كله فيشبع من القليل ، والكافر طامع البصر الى المأكل كالانعام فلا يشبعه القليل ، وهذا يمكن ضمه الى الذي قبله ويجعلان جوابا واحدا مركبا . السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في مضي واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ، ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معنى المؤمن اه ، ويدل على تفاوت الأمعاء ما ذكره عياض عن أهل التشریح أن أمعاء الانسان سبعة : المعدة ، ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها : البواب ، ثم الصائم ، ثم الرقيق والثلاثة رقاق ، ثم الاهور ، والقولون ، والمستقيم وكلها غلاظ . فيكون المعنى أن الكافر لكونه يأكل بشراة لا يشبعه الا ملء أمعائه السبعة ، والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد . ونقل السكرماني عن الأطباء في تسمية الأمعاء السبعة أنها المعدة ، ثم ثلاثة متصلة بها رقاق وهي الاثنا عشرى ، والصائم ، والقولون ، ثم ثلاثة غلاظ وهي العاني بنون وقامين أو قافين ، والمستقيم ، والاهور . السابع قال النووي يحتمل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الأمل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن ، وبالواحد في المؤمن سدخلته . الثامن قال الترمذي : شهوات الطعام سبع . شهوة الطبع ، وشهوة النفس ، وشهوة العين ، وشهوة الفم ، وشهوة الاذن ، وشهوة الأنف ، وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن ، وأما الكافر فيأكل بالجميع . ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضي أبي بكر بن العربي ملخصا وهو أن الأمعاء السبعة كناية عن الحواس الخمس والشهوة والحاجة ، قال العلماء يؤخذ من الحديث الحضي على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها ، وقد كان العقلاء في الجاهلية والاسلام يتمدحون بقله الأكل ويذمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع « ويشبعه ذراع الجفرة » ، وقال حاتم الطائي :

فأنك ان أعطيت بطنك سؤله وفرجك نالا متهى الذم أجمعا

وسياتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : قبل ان الناس في الأكل على ثلاث طبقات : طائفة تأكل كل مطعم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجمل ، وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد الجوع حسب ، وطائفة يجوعون أنفسهم يقصدون بذلك قمع شهوة النفس واذا أكلوا أكلوا ما يسد الرمي ملخصا . وهو صحيح ، لكنه لم يتعرض لتنزيل الحديث عليه وهو لا يثق باقوال الثاني

### ١٣ - باب الأكل مُتَمَكِّناً

٥٣٩٨ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا مُسْتَعَرٌّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْرَبِ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

إِنِّي لَا آكُلُ مُتَمَكِّناً »

[ الحديث ٥٣٩٨ - طرفه في ٥٣٩٩ ]

٥٣٩٩ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْأَقْرَبِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِرَجُلٍ عِنْدَهُ : لَا آكُلُ وَأَنَا مُتَمَكِّنٌ ،

**قوله** (باب الأكل متكئا) أي ماحكه؟ وإنما لم يحرم به لأنه لم يأت فيه نهى صريح . **قوله** (حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخاري عن أبي نعيم ، وأخرجه أحمد عن أبي نعيم . قال «حدثنا سفيان و الثوري ، فكان لأبي نعيم فيه شيخين . **قوله** (عن علي بن الأقرب) أي ابن عمرو بن العارث بن معاوية الهمداني بسكون الهم الوادعي الكوفي ، ثقة عند الجميع ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث . **قوله** (سمعت أبا جحيفة) في رواية سفيان عن علي بن الأقرب عن عون بن أبي جحيفة ، وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث عن علي بن الأقرب عن عون ابن أبي جحيفة عن أبيه من المزيدي في متصل الاسانيد لتصریح علي بن الأقرب في رواية مسعر بسماعه له من أبي جحيفة بدون واسطة . ويحتمل أن يكون سمعه من عون أولا عن أبيه ثم لقي أبا ، أو سمعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون . **قوله** (اني لا آكل متكئا) ذكر في الطريق التي بعدها له سببا مختصرا ولفظه «فقال لرجل عنده لا آكل وأنا متكئ» ، قال الكرماني : اللفظ اثنائي أبلغ من الأول في الإيحاء ، وأما في الثاني فالاول أبلغ اه . وكان سبب هذا الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني بإسناد حسن قال «أهديت للنبي ﷺ شاة لجنا على ركبتيه يأكل ، فقال له أعرابي : ماهذه الجلسة؟ فقال ان الله جعلني عبدا كريما ولم يجعلني جبارا عنيدا . قال ابن بطال : إنما فعل النبي ﷺ ذلك تواضعا لله . ثم ذكر من طريق أيوب عن الزهري قال «أني أنبى النبي ﷺ ملك لم يأته قبلها فقال : ان ذلك يخبرك بين أن تكون عبدا نبيا أو ملكا نبيا ، قال فنظر الى جبريل كالمستشير له . فأومأ اليه أن تواضع ، فقال : بن عبدا نبيا . قال فما أكل متكئا اه . وهذا مرسل أو معضل ، وقد وصله النسائي من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال : كان ابن عباس يحدث ، فذكر نحوه . وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مارؤى النبي ﷺ يأكل متكئا قط» ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال «ما أكل النبي ﷺ متكئا إلا مرة ثم نزع فقال : اللهم اني عبدك ورسولك» ، وهذا مرسل ، ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو ، فقد أخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار «ان جبريل رأى النبي ﷺ يأكل متكئا فنهاه ، ومن حديث أنس «ان النبي ﷺ لما نهاه جبريل عن الأكل متكئا لم يأكل متكئا بعد ذلك» ، واختلف في صفة الانكاء فقيل : أن يتمكن في الجلوس للأكل على أي صفة كانه ، وقيل أن يعبل على أحد شقيه ، وقيل أن يعتمد على يده اليسرى من الأرض ، قال الخطابي تحسب العامة أن المتكئ هو الآكل على أحد شقيه ، وليس كذلك بل هو المتمد على الوطاء الذي تحته ، قال ومعنى الحديث اني لا أقعد متكئا على الوطاء عند الأكل فعل من يستكثر من الطعام ، فاني لا آكل إلا البلغة من الزاد فلذلك أقعد مستوفزا . وفي حديث أنس «انه ﷺ أكل تمرا وهو مقع» وفي رواية «وهو عتفر» والمراد الجلوس على وركيه غير متمكن ، وأخرج ابن هدى بسند ضعيف : زجر النبي ﷺ أن يعتمد الرجل على يده اليسرى عند الأكل ، قال مالك هو نوع من الانكاء . قلت : وفي هذا إشارة من مالك الى كراهة كل ما يبعد الأكل فيه متكئا ، ولا يختص بصفة بعينها . وجزم ابن الجوزي في تفسير الانكاء بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك . وحكى ابن الأثير في النهاية «أن من فسر الانكاء بالميل على أحد الشقين تأوله على مذنب العلب بأنه لا يحد في مجاري الطعام - فلا ولا يسيغه هنيئا وربما نادى به ، واختلف السلف في حكم الأكل متكئا فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص النبوية ، وتمقبه البيهقي فقال : قد يكره لغيره

أيضا لانه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من ملوك المعجم ، قال فان كان بالمره مانع لا يتمكن معه من الاكل إلا متكئنا لم يكن في ذلك كراهة ، ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك ، وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة ، وفي الحل نظر . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقا ، وإذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الأولى فالمستحب في صفة الجلوس للأكل أن يكون جائيا على ركبة وظهور قدميه ، أو ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى ، واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا أكل البقل ، واختلف في علة الكراهة ، وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يأكلوا انكامة غائبة أن تعظم بطونهم ، وإلى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار فهو المعتمد ، ووجه الكراهة فيه ظاهر . وكذلك ما أشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم

#### ١٤ - باب الشواء ، وقول الله تعالى ( فجاء بهمجل حنيد ) أى مشوى

٥٤٠٠ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال : أتى النبي ﷺ بضَبَّ مشوى ، فأهوى لمأكله لياكل ، فقيل له : إنه ضَبٌّ ، فأمسك يده . فقال خالد : أحرام هو ؟ قال : لا ، ولكنه لا يكون بأرض قومى ، فأجذنى أعافه . فأكل خالد ورسول الله ﷺ ينظر ، قال مالك بن ابن شهاب : بضَبٌّ مخنوذ ،

قوله ( باب الشواء ) بكسر المعجمة وبالد معروف . قوله ( وقول الله تعالى فجاء بهمجل حنيد ) كذا في الاصل وهو سبق فلم والتلاوة : ان جاء ، كما سيأتى . قوله ( مشوى ) كذا ثبت قوله مشوى في رواية السرخسى ، وأورده اللسانى بلفظ : أى مشوى ، وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى ( فما لبث أن جاء بهمجل حنيد ) أى مخنوذ وهو المشوى مثل قتيل في مقتول ، وروى الطبرى عن وهب بن منبه عن صفيان الثورى مثله ، وعن ابن عباس أخص منه قال حنيد أى نصيح ، ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد الحنيد المشوى النصيح ، ومن طرق هن قتادة والضحاك وابن إسحق مثله ، ومن طريق السدى قال : الحنيد المشوى فى الرضف أى الحجارة المحمأة ، وعن مجاهد والضحاك نحوه ، وهذا أخص من جهة أخرى وبه جزم الحنابل صاحب اللغة . ومن طريق شمر بن عطية قال : الحنيد قال الذى يقطر ماؤه بعد أن يشوى ، وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس فى قصة خالد بن الوليد فى الضب ، وسيأتى شرحها فى كتاب الصيد والذبايح ان شاء الله تعالى . وأشار ابن بطال إلى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه ﷺ أهوى لياكل مما لم يتمتع إلا لكونه ضبا فلو كان غير ضب لا كل . قوله فى آخره ( وقال مالك عن ابن شهاب بضب مخنوذ ) يأتى وهو صولا فى الذبايح من طريق مالك

#### ١٥ - باب الخزيرة . قال النضر : الخزيرة من النخالة . والحزيرة من اللبن

٥٤٠١ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن

الرَّبيع الأنصاري دَأْبَ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِّنْ شَهِدَ بِدَرَأٍ مِنَ الْأَنْصَارِ - أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَنْكَرْتُ بَعْرِي ، وَأَنَا أَصْلَى لِقَوِي ، فَذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، لَمْ أُسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ لَهُمْ ، فَوَدِدْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي فَأَتَّخِذُهُ مُصَلًّى . فَقَالَ : سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ عَتَبَانُ : فَتَدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ لِلنَّهَارِ ، فَاسْتَأْذَنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَأَذِنَتْ لَهُ ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ، ثُمَّ قَالَ لِي : أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ ؟ فَأَشْرَفْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مِنَ الْبَيْتِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَكَبَّرَ ، فَصَفَّفْنَا ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ : وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرٍ صَنَعْنَاهُ ، فَتَابَ فِي الْبَيْتِ رَجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ ذُوو عَدَدٍ ، فَاجْتَمَعُوا . فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَيْنَ مَالِكُ ابْنِ الدُّخْشَنِ أَفَقُلْ بِمَضْمَنِهِمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ ، لَا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : لَا تَقُلْ ، أَلَا تَرَاهُ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ ؟ قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ قُلْنَا : قَاتَا نَرَى وَجْهَهُ وَنُصِيبُ حَتَّهُ إِلَى الْمَنَافِقِينَ . فَقَالَ : فَإِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَتَعَنَّى بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : ثُمَّ سَأَلْتُ الْخَصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - أَحَدَ بَنِي سَالِمٍ ، وَكَانَ مِنْ سَرَائِهِمْ - عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ ، فَصَدَّقَهُ

**قوله** (باب الخزيرة) بخاء معجمة مفتوحة ثم ذاي مكسورة وبعد النحنانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة الهصيدة لكننه أرق منها قاله الطبري ، وقال ابن فارس : دقيق يخلط بشحم ، وقال القتيبي وتبعه الجوهري : الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيتمطع صفاراً ويصب عليه ماء كثير فإذا نضج ذر عليه الدقيق ، فإن لم يكن فيها لحم فهي هصيدة ، وقبل مرق يصفي من بلالة النخالة ثم يطبخ ، وفيل حساء من دقيق ودسم . قوله (قل النضر) هو ابن شميل النحوي اللغوي المحدث المشهور . قوله (الخزيرة) يعني بالإجماع (من النخالة ، والخزيرة) يعني بالاممال (من اللبن) وهذا الذي قاله النضر وافقه عليه أبو الهيثم ، لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ، ويحتمل أن يكون معنى اللبن أنها تشبه اللبن في البياض لشدة تصفيتها والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث عتبان بن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في أوائل كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله د وحسنه على خزير صنعناه ، أي صنعناه من الرجوع عن منزلنا لأجل خزير صنعناه له لياكل منه . قوله (أخبرني محمد بن الربيع الأنصاري أن عتبان بن مالك - وكان من أصحاب النبي ﷺ من شهد بدرا من الأنصار - أنه أتى النبي ﷺ) كذا في الأصول المعتمدة ، ونقل السكراني أن في بعض النسخ د عن عتبان ، وهو أوضح قال : والاول وجه وهو أن تكون د أنه الثانية توكيدا لقوله تعالى (أهدمكم أنكم إذا هم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) . قلت : فيصير التقدير أن عتبان أتى النبي ﷺ ، وما بينهما أشياء اعترضت فيصح كما قال ، لكن يبقى ظاهره أنه من مسند محمد بن الربيع فيكون مرسلًا لأنه ذكر قصة ما أدركها ، وهذا بخلاف ما لو قال إن عتبان ابن مالك قال أئيت النبي ﷺ فإنه يساوي ما لو قال عن عتبان إنه أتى النبي ﷺ ، وقد مضى بيان ذلك بأوضح من

هذا في الباب المذكور . قوله ( قال ابن شهاب : ثم سألت الحصين ) هو موصول بالاسناد المذكور ، والحصين بمهملةين مصدر ، وقد قدمت في الصلاة أن القابسي رواه بضاد معجمة ولم يوافق على ذلك ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال : لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملة ثم الضاد وآخره راء وأدخل الحصين بمهملةين ونون يشير بذلك إلى أن مسلما أخرجه لأسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري ، وهذا قصور عن قوله ، فإن أسيد بن حضير وإن لم يخرج له البخاري من روايته موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره عنده في غير موضع فلا يليق أن يدخله في كتابه ، دلي أنه قلما يلتبس من أجل تفريق النون وإنما اللبس الحصين بمهملةين ونون وهم جماعة في الاسماء والكنى والآباء ، والحصين مثله لكن بضاد معجمة ، وهو واحد أخرجه له مسلم وهو حصين بن منذر أبو ساسان له حجة ، وقد نبه على وهم القابسي في ذلك عياض وأضاف إليه الاصيل فقال : قال القابسي ليس في البخاري بالضاد المعجمة سوى الحصين بن محمد ، قال عياض : وكذا وجدت الاصيل فيده في أصله وهو وم وال صواب ما للجماعة بضاد مهملة اه . وما نسبته الى الاصيل ليس بمحقق ، لان النقطة فوق الحرف لا يتمين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القابسي فانه أفصح به حتى قال أبو ليبيد الوقفي : كذا قرئ عليه ، قالوا وهو خطأ والله أعلم

١٦ - باب الأقط . وقال محمد سمعت أنسا « بنى للنبي ﷺ بصفية ، فألقى التمر والأقط والسمن »

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس « صنع للنبي ﷺ حيسا »

٥٤٠٢ - حديث مسلم بن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال « أهدت خالتي إلى النبي ﷺ ضبابا وأقطا ولبنا ، فوضع الغضب على مائدتي ، فلو كان حراما لم يوضع ، وشرب اللبن وأكل الأقط »

قوله ( باب الأقط ) بفتح الهمزة وكسر القاف وقد تسكن بعدها طاء مهملة ، وهو جن اللبن المستخرج زبد وقد تقدم تفسيره في د باب زكاة الفطر ، وغيره . قوله ( وقال حميد الخ ) تقدم موصولا في د باب الخبز المرقق . قوله ( وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس ) تقدم أيضا في الباب المذكور لكن معقفا . وبينت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ، ثم ذكر طرقا من حديث ابن عباس في الغضب لقوله فيه « أهدت خالتي ضبابا وأقطا ولبنا ، وسياتي شرحه في الذبائح

١٧ - باب السلق والشعير

٥٤٠٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعيد قال

« إن كنا لنفرحُ بيوم الجمعة ، كانت لنا عجوز تأخذُ أصولَ السلق فتجعلُه في قدر لها ، فتجعل فيه حبات من شعير ، إذا صلَّها زُرناها فترَبُّهُ إلينا ، وكنا نفرحُ بيوم الجمعة من أجل ذلك ، وما كنا نقضدِّي ولا نقهلُ إلا بجد الجمعة ، والله ما فيه شحم ولا ودك »



قوله ( باب السلق ) بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف ، فيه تحليل لسدد الكبد ، ومنه صنف أسود يعقل البطن . ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة المجوز التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة ، وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان ، وقد فرقه البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم . ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث د والله ما فيه شحم ولا ودك ، وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أى عوضا عن عرقه ، فإن العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بنية اللحم ، فإن لم يكن عليه لحم فهو عراق ، وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحم ولا ودك ، وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى ، وعطفه على الشحم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم . وفي الحديث ما كان الساق عليه من الاقتصاد والصبر هل قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة ، فمنهم من تبسط في المباحات منها ، ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهدا وورعا

### ١٨ - باب النش ، وانتشال اللحم

٥٤٠٤ - **حَرْشٌ** عهدُ الله بن عبد الوهاب حدثنا حمادٌ حدثنا أبو بوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : تعرَّق رسولُ الله ﷺ كنفًا ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ ،

٥٤٠٥ - وعن أبو بوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال : « انتشَلَ النبي ﷺ عرقًا من قِدرٍ فأكل ، ثم صلى ولم يتوضأ ،

قوله ( باب النش وانتشال اللحم ) النش بفتح الذون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة ، وهما بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهري ، وهو القبض على اللحم بالضم وإزالته عن العظم وغيره ، وقيل بالهمزة هذا وبالهمزة تناوله بمقدم الفم ، وقيل النش بالمهملة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، الأمر فيه محمول على الإرشاد ، فانه علله بكونه أهنأ وأمرأ أى أشد هناء ومرأة ، ويقال هنيء صار هنيئًا ومرىء صار مرئيًا وهو أن لا يثقل على المعدة وينهم عنها ، قال : ولم يثبت النهي عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحذر من الكتف ، فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عرس نيشه بالسن قطع بالسكين ، وكذا إذا لم تحضر السكين ، وكذا يختلف بحسب العجلة والتأني والله أعلم . والانتشال بالمعجمة التناول والقطع والافتلاع ، يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ، ونشلت اللحم إذا أخذت بيدك عضوا فتركت ماعليه ، وأكثر ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ، ويسمى اللحم نشيلا ، وقال الاسماعيلي : ذكر الانتشال مع النش ، والانتشال التناول والاستخراج ، ولا يسمى نيشا حتى يتناول من اللحم . قلت : لحاصله أن النش بعد الانتشال ، ولم يقع في شيء من الطريقين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النش وإنما ذكره بالمعنى حيث قال د تعرَّق كنفًا ، أى تناول اللحم الذي عليه بقمه ، وهذا هو النش كما تقدم ، ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعد هذا في النهي عن قطع اللحم بالسكين . قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، ووقع منسوبا في رواية الاسماعيلي ، قال ابن بطال : لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر . قلت : سبق

الى ذلك يحيى بن معين، وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس، يقول: بلغنا. وقال ابن المديني قال شعبة: أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس إنما سمعها من عكرمة، لقيه أيام المختار. قلت: وكذا قال خالد الحذاء: كل شيء يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس، سمعه من عكرمة اه. واعتاد البخاري في هذا المتن إنما هو على السند الثاني، وقد ذكرت أن ابن الطبايع أدخل في الأول عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس، وكان البخاري أشار بإيراد السند الثاني الى ما ذكرت من أنه ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس، قلت: وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن عيسى بن الطبايع عن حماد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة، وإنما صح عنده لجيشه بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعه. قوله (نعم رسول الله ﷺ كتماناً) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة: أكل كتماناً، وعند مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس: «أنى النبي ﷺ بهدية خبز ولحم فأكل ثلاث لقم، الحديث، فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه. قوله (وعن أيوب) هو معطوف على السند الذي قبله، وأخطأ من زعم أنه معاق. وقد أورده أبو نعيم في المستخرج، من طريق الفضل بن الحباب عن الحجة وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور، حاصله أن الحديث عند حماد بن زيد عن أيوب بسندين على المعنيين: أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول، والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الأحول باللفظ الثاني، ومفاد الحديثين واحد وهو ترك إيجاب الوضوء بما مسّت النار، قال الإسماعيلي: وصله إبراهيم بن زياد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن غيلان والحوضي كلهم عن حماد بن زيد، وأرسله محمد ابن هيب بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس. قلت: واصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا فالحكم لهم عليه، وقد وصله آخرون غير من سمي عن حماد بن زيد. والله أعلم

### ١٩ - باب تمرق الصد

٥٤٠٦ - حدثني محمد بن المثنى قال حدثني عثمان بن عمر حدثنا قُليجٌ حدثنا أبو حازم المدائني حدثنا هبة الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «خرجنا مع النبي ﷺ نحو مكة...»

٥٤٠٧ - وحدثني هبة العزيز بن عبد الله حدثنا محمد بن جعفر عن أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة قال: «كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي ﷺ في منزل في طريق مكة - ورسول الله ﷺ نازل أمامنا، والنجوم مخرمون وأنا غير محرم - فأبصروا حاراً وحشياً، وأنا مشغول أخيف، فلي فلم يؤذوني له، وأحبوا لو أني أبصرتهم، فالتفت فأبصرته، فممت لي للفرس فأسر جنته ثم ركبت، وأسيت السوط والرمح، فقلت لهم: نادلوني السوط والرمح، فقالوا: لا والله لا نعينك عليه بشيء. فضربت فرساً فأخذتُهما ثم ركبتُ فشدتُ على الحمار فمقرته، ثم بيثتُ به وقد مات، فوقعوا فيه يأكلونه. ثم إنهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم، فرحنا، وخبأتُ الصدعى، فأدركنا رسول الله ﷺ، فسألناه عن ذلك فقال

مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟ فَأَوَّلُهُ الْعَصْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى قَرَعَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ... مِثْلَهُ

قَوْلُهُ (بَابُ تَرْقِ الْعَصْدِ) مَضَى تَفْسِيرُ التَّرْقِ، وَأَمَّا الْعَصْدُ فَهُوَ الْعِظْمُ الَّذِي بَيْنَ الْكَتِفِ وَالْمِرْفَقِ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ الْخَارِ الْوَحْشِيِّ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْحَجِّ. وَأَبُو حَازِمٍ الْمَدَنِيُّ فِي إِسْنَادِهِ هُوَ سُلَيْمَةُ بْنُ دِينَارٍ صَاحِبُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَمُرَادُهُ مِنْهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: «فَنَارِلَتُهُ الْعَصْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى تَرْقَهَا»، أَيْ حَتَّى لَمْ يَبْقَ عَلَى عِظْمِهَا لَحْمٌ. وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ»، هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى السَّنَدِ الَّذِي قَبْلَهُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ - أَيْ ابْنَ أَبِي كَثِيرٍ شَيْخَ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ - فِيهِ إِسْنَادَيْنِ، وَوَقَعَ لِلثَّنِيِّ وَالْأَكْثَرِ: «قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ»، غَيْرُ مَسْمُوعٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشَمِينِيِّ: «قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ»، فَإِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ يَكْنَى أَبَا جَعْفَرٍ صَحَّتْ رِوَايَةُ الْكُشَمِينِيِّ، وَالْأَفْهَمُ ابْنُ لَا أَبَ. وَاتَّهَ أَعْلَمُ

## ٢٠ - بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ

٥٤٠٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ هَمْرَوْنَ أُمَيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّهُ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ فِي يَدِهِ، فَنَدَى إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينَ الَّذِي يَحْتَزُّ بِهَا، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»

قَوْلُهُ (بَابُ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَحْتَزُّ مِنْ كَتِفِ شَاةٍ الْحَدِيثَ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَشْرُوحًا فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ، وَمَعْنَى يَحْتَزُّ يَقْطَعُ. وَأَخْرَجَ أَصْحَابُ السَّنَنِ الثَّلَاثَةُ مِنْ حَدِيثِ الْخَيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ: «بِتَ مَعْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَحْزِلُ مِنْ جَنْبِ حَتَّى أَذِنَ بِلَالٍ، فَطَرَحَ السَّكِينُ وَقَالَ: مَا لَهُ تَرَبَّتْ يَدَاهُ؟ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا الْحَدِيثُ يَرُدُّ حَدِيثَ أَبِي مَعْشَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَفَعَتْهُ: «لَا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسَّكِينِ فَإِنَّهُ مِنْ صَنِيعِ الْأَعَاجِمِ»، وَاتَّهَدُوهُ فَإِنَّهُ أَهْنًا وَأَسْرَأُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هُوَ حَدِيثُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. قُلْتُ: لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِلَفْظِ: «نَهَشُوا اللَّحْمَ نَهَشًا فَإِنَّهُ أَهْنًا وَأَسْرَأُ»، وَقَالَ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْكَرِيمِ إِي. وَعَبْدُ الْكَرِيمِ هُوَ أَبُو أُمَيَّةَ بْنُ أَبِي الْخَارِقِ ضَعِيفٌ، لَكِنْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاسِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ فَهُوَ حَسَنٌ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ مَا زَادَهُ أَبُو مَعْشَرٍ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالنَّبِيِّ ﷺ عَنْ قَطْعِ اللَّحْمِ بِالسَّكِينِ وَأَكْثَرُ مَا فِي حَدِيثِ صَفْوَانَ أَنَّ النَّهْشَ أَوَّلَى، وَقَدْ وَقَعَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِ الْفَصَاةِ الطَّرِيقِ الْمَاضِي فِي التَّفْسِيرِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَلَغَهُمُ الذَّرَاعُ فَنَهَشَ مِنْهَا تَهْشَةً»، الْحَدِيثُ

## ٢١ - بَابُ مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا

٥٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا قَطُّ: إِلَّا إِشْنَاهُ أَوْ كَلَّهُ، وَلَنْ يَكْرَهُهُ تَرَكَّهُ»

قَوْلُهُ (بَابُ مَا عَابَ النَّبِيُّ ﷺ طَعَامًا) أَيْ مَبَايَا، أَمَّا الْحَرَامُ فَكَانَ يَعْيبُهُ وَيَذْمُو وَيَنْهَى عَنْهُ، وَنَهَبَ عَنْهُمْ

الى أن الميب إن كان من جهة الخلقة كره وإن كان من جهة الصنعة لم يكره ، قال : لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة  
الآدميين تعاب . قلت : والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع ، قال النووي : من آداب الطعام المتأكدة  
أن لا يعاب ، كقوله مالح حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك . قوله ( عن أبي حازم ) هو الأشجعي  
والأعمش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى جمعة عن أبي هريرة ، وأخرجه  
أيضا من طريق أبي معاوية وجماعة عن الأعمش عن أبي حازم . واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه  
دون أبي يحيى ، وأبو يحيى مولى جمعة بن هبيرة الخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث ، وقد أشار أبو  
بكر بن أبي شيبة فيما رواه ابن ماجه عنه الى أن أبا معاوية تفرد بقوله وعن الأعمش عن أبي يحيى ، فقال لما أورده  
من طريقه يخالفه فيه بقوله عن أبي حازم ، وذكره الدارقطني فيما انتقد دلي مسلم ، وأجاب دياض بأنه من الأحاديث  
المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها وبين علتها ، كذا قال ، والتمحيق أن هذا لاعلة فيه لرواية أبي  
معاوية الوجهين جميعا ، وإنما كان يأتي هذا لو اقتصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذًا ، أما بعد أن وافق الجماعة  
على أبي حازم فتكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب الأعمش ، وهو من أحفظهم عنه فيقبل ،  
واقفه أعلم . قوله ( وإن كرمه تركه ) يعني مثل ما وقع له في الضب ، ووقع في رواية أبي يحيى وإن لم يشتمه سكت ،  
أي عن عيبه ، قال ابن بطال : هذا من حسن الأدب ، لأن المرء قد لا يشتمى الشيء ويشتميه غيره ، وكل مأذون في  
أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب

### ٢٢ - باب النفخ في الشعير

٥٤١٠ - حديث سعيد بن أبي مسهر . حدثنا أبو غسان قال : حدثني أبو حازم أنه سأل سَهْلًا : هل  
رأيتم في زمان النبي ﷺ للنبي ﷺ ؟ قال : لا . فمل : كنتم تدخلون الشعير ؟ قل : لا ، ولكن كنا ننفخه .  
[ الحديث ٥٤١٠ - طريقه في : ٥٤١٣ ]

قوله ( باب النفخ في الشعير ) أي بعد طحنه لطير منه قشوره . وكأنه نبيه بهذه الترجمة دلي أن النبي عن  
النفخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ . قوله ( أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلة بن دينار  
وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وإن اشتركا في كون كل منهما تابعيا . قوله ( النقي ) بفتح النون أي خبز الدقيق  
الحواري وهو النظيف الأبيض ، وفي حديث البعث : يحشر الناس على أرض صفراء كفرصة النقي ، وذكره في الباب  
الذي بعده من وجه آخر عن أبي حازم أنهم منه . قوله ( قال لا ) هو موافق لحديث أنس المتقدم : ما رأى مرةفا  
قط . . قوله ( فمل كنتم تدخلون الشعير ) أي بعد طحنه . قوله ( ولكن كنا ننفخه ) ذكره في الباب الذي بعده بالفظ  
هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ مناخل ؟ قال : ما رأى النبي ﷺ مناخلا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى ،  
وأظنه احتز عما قبل البعثة لكونه ﷺ كان سافر في تلك المدة الى الشام تاجرا وكانت الشام إذ ذاك مع الروم ، والخبز  
النقي هندم كثير ، وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه ، فلا ريب أنه رأى ذلك ههنا ، فأما بعد البعثة فلم يكن  
إلا بمكة والطائف والمدينة ، ووصل الى تبوك وهي من أطراف الشام لم يكن يفتتحها ولا طالت إقامته بها ،  
وقول الكرماني : نخلت الدقيق أي غربلته ، الاولى أن يقول : أي أخرجت منه الدخالة

### ٢٣ - باب ما كان الذي ﷺ وأصحابه يأكلون

٥٤١١ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** حماد بن زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال : « قسم للنبي ﷺ يوماً بين أصحابه نمرًا ، فأعطى كل إنسان سبع تمرات إحداهن حشفة ، فلم يكن فيهن ثمرة أعجب إلى منها ؟ شددت في مضاعف »  
[ الحديث ٥٤١١ - طرفه في ٥٤٤١ و ٥٤٤١ م ]

٥٤١٢ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** وهب بن جرير **حدثنا** شعبة عن اسماعيل عن قيس عن سعد قال : « رأيتني سابع سبعة مع النبي ﷺ ، مالنا طعام إلا ورق الحلبه - أو الحلبه - حتى بضع أحدنا ما تنضع الشاة ، ثم أصبحت بنو أسد تمرؤني على الإسلام ، خسرث إذن وضل سعي »

٥٤١٣ - **حدثنا** فتية بن سعيد **حدثنا** يعقوب عن أبي حازم قال : سألت سهل بن سعد قلت : هل أكل رسول الله ﷺ اللقي ؟ فقال سهل : ما رأي رسول الله ﷺ اللقي من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله . قال قلت : هل كانت لكم في عهد رسول الله ﷺ مناخيل ؟ قال : ما رأي رسول الله ﷺ منخلًا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله . قل قلت : كيف كنتم تأكلون الشعير غداً منخول ؟ قال : كننا نطحنه ونذفقه ، فيطهر ما طار ، وما بقي تريناه فأكلناه ،

٥٤١٤ - **حدثني** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد اللقير عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه مرَّ بقوم بين أيديهم شاة مصلية ، فدعوه ، فأبى أن يأكل قال : خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشعير »

٥٤١٥ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** معاذ **حدثني** أبي عن يونس عن قتادة عن أنس بن مالك قال : « ما أكل النبي ﷺ على خوات ، ولا في سكره جف ، ولا خبز له مصقق . قلت لقتادة : على ما يأكلون ؟ قال : على السفر »

٥٤١٦ - **حدثنا** فتية **حدثنا** جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : « ما شبع آل محمد ﷺ منذ قديم المدينة من طعام البر ثلاث آيال تباهاً حتى قبض »  
[ الحديث ٥٤١٦ - طرفه في ٦٤٥٤ ]

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون ) أي في زمانه ﷺ ، وذكر فيه ستة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة في قصة التمر ، وسبأني شرحه في باب بعد « باب الشاة والرطب » وقوله في هذه الرواية « شددت من مضاعف » يفتح الميم وقد تمسك وتغنيف الضاد الموحدة وبعد الألف غين مبيجة هو ما يعضغ أو هو المضغ نفسه

ومراد أنها كانت فيها قوة عند وضعها فطال مضغه لها كالملك ، وسيأتي بعد أبواب بلفظ « هي أشدهن لضرى » .  
 والثاني حديث اسماعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ، ووقع في شرح  
 ابن بطال وتبعه ابن الملقن « عن قيس بن سعد عن أبيه » كأنه ترجمه قيس بن سعد بن عباد ، وهو خاط فاحش ،  
 فقد مضى الحديث في مناقب سعد من طريق قيس وهو ابن أبي حازم « سمعت سعدا » ووقع في رواية مسلم عن  
 قيس « سمعت سعد بن أبي وقاص » . قوله ( رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ ) هذا فيه إشارة إلى قدم  
 إسلامه ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ، ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو  
 بكر وعثمان وعلي وزيد بن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وكان إسلام الأربعة بدعاء  
 أبي بكر لهم إلى الإسلام في أوائل البعثة ، وأما علي وزيد بن حارثة فأسلما مع النبي ﷺ أول ما بعث . قوله ( إلا  
 ورق الحبل أو الحبل ) الأول بفتح المهلة وسكون الواو ، والثاني بضمهما وقيل غير ذلك ، والمراد به تمر المعطاء  
 وتمر السم ، وهو يشبه القويا ، وقيل المراد هروق الدجر وسيأتي بسطه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى . الثالث  
 حديث سهل في النقي والمناخل ، تقدم في الباب الذي قبله ، وقوله في آخره « وما بقي ثمناء » بثلاثة وراء ثقبلة أى  
 بلثاء بالهاء . قوله ( فأكلناه ) يحتمل أن يريد أكلوه بغير عجن ولا خبز ، ويحتمل أنه أشار بذلك إلى عجنه بعد  
 البل وخبزه ثم أكله . والمناخل من الأدوات التي جاءت بضم أولها . الرابع حديث أبي هريرة أنه « مر بقوم بين  
 أيديهم شاة مصلية » أى مشوية ، والصلاة بالكسر والمد الشئ . قوله ( فدعوه فأبى أن يأكل ) ليس هذا من ترك  
 إجابة الدعوة لأنه في الرواية لا في كل الطعام ، وكان أبا هريرة استحضر حينئذ ما كان النبي ﷺ فيه من شدة العيش  
 فزهده في أكل الشاة ولذلك قال « خرج ولم يشبع من خبز الشعير » وقد مضت الإشارة إلى ذلك في أول الأطعمة ،  
 ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق . الخامس حديث أنس في الخمران والسكرجة ، تقدم شرحه قريبا . السادس حديث  
 عائشة في طعام البر ، تقدمت الإشارة إليه في أول الأطعمة ، ويأتي في الرقاق أيضا إن شاء الله تعالى

## ٢٤ - باب التلينة

٥٤١٧ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **اليثم عن عتيق** عن **ابن شهاب** عن **عروة** « عن عائشة زوج  
 النبي ﷺ أنها كانت إذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن - إلا أهلها وخاصتها -  
 أمرت بمرمة من تلينة فطبخت ، ثم صدع ثوبه فصبت التلينة عليها ثم قالت : كلن منها ، فأتى سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول : التلينة سمجة لفؤاد للربص ، تذهب ببعض الحزن »

[ الحديث ٥٤١٧ - طرفه ٦٨٩ و ٦٩٠ ]

قوله ( باب التلينة ) بفتح المثناة وسكون اللام وكسر الواو بدعا تحتانية ساكنة ثم نون : طعام يتخذ من  
 دقيق أو نخالة وربما جعل فيها عسل ، سميت بذلك لتشبهها بالبن في البياض والرقه ، والنافع منه ما كان رقيقا  
 لضيحا لا غليظا نيفا . وقوله « سمجة » بفتح الجيم والميم الثقيلة أى مكان الاستراحة ، ورويت بضم الميم أى مريحة ،  
 والحمام بكسر الجيم الراحة ، وجم الفرس إذا ذهب إعيازه ، وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب إن

شاء الله تعالى

## ٢٥ - باب الترييد

٥٤١٨ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندَرٌ **حدثنا** شعبَةُ عن عمرو بن سُرة الجَلِّي عن سُرّة المُنْدَاقِي عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال «كَلَّ مِنَ الرَّجَالِ كَثِيرٌ ، وَلَمْ يَكُلْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَرْيَمُ بِنْتُ إِيمَرَانَ ، وَآسِيَةُ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ ، وَأَفْضَلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَلَ التَّرِيْدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»

٥٤١٩ - **حدثنا** عمرو بن عَوْنٍ **حدثنا** خالد بن عبد الله عن أبي طوالة عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال «أَفْضَلُ مَا شَاءَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضَلَ التَّرِيْدَ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»

٥٤٢٠ - **حدثنا** عبد الله بن مُنِيرٍ سَمِعَ أَبَا حَاتِمٍ الْأَشْهَلِيَّ بْنَ حَاتِمٍ **حدثنا** ابنُ عَوْنٍ عن مُنَمَّةَ بنِ أنسٍ عن أنس رضي الله عنه قال «دَخَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى غُلَامٍ لَهُ خِيَاطٌ ، فَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ قِصْعَةً فِيهَا تَرِيْدٌ ، قَالَ وَأَقْبَلَ عَلَى مَلِهِ ، قَالَ فَجَلَّ النَّبِيُّ ﷺ يَتَتَبَعُ الدُّبَابَ ، قَالَ فَجَمَلْتُ أَنْفَعَهُ فَأَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، قَالَ : فَازَلْتُ بَعْدُ أَحِبُّ الدُّبَابَ ،

قوله ( باب الترييد ) بفتح المثلثة وكسر الراء معروف وهو أن يبرد الخبز بمرق اللحم ، وقد يكون معه اللحم ، ومن أمثالهم الترييد أحد اللحمين ، وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضيج إذا مرد بمرقته . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل عائشة ، وقد تقدم في المساقب وفي أحاديث الأنبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي ترجمة مريم . والجل في إسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتخفيف الميم نسبة إلى بني جمل حتى من مراد ، وقد تقدم شرح الحديث هناك ، وتقرير فضل الترييد ، وورد فيه أخص من هذا : فعند أحمد من حديث أبي هريرة « دعا رسول الله ﷺ بالبركة في السحور والترييد » وفي سنده ضعف ، وللطبراني من حديث سلمان رفعه « البركة في ثلاثة : الجماعة والسحور والترييد » وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم ، وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر هذا عن ابن أبي طوالة ، وهو خطأ ولم أره في النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر إلا على الصواب ، وذكر القابسي « حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي طوالة ، وهو تصحيف ، وإنما هو « عن أبي طوالة » . فإثنا حديث أنس في الخياط ، قوله ( سمع أبا حاتم ) هو أشهل بن حاتم البصري ، ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الأصل وفي نسخة حدثنا أشهل بن حاتم ، وابن عون هو عبد الله . قوله ( عل غلام له خياط ) تقدم أنه لم يسم ، وتقدم شرح الحديث في « باب من تتبع حوالى القصة »

## ٢٦ - باب شاة مشوية ولكتيف والجنب

٥٤٢١ - **حدثنا** هُذَيْفَةُ بْنُ خَالِدٍ **حدثنا** هَامُ بْنُ يَحْيَى عن القنادة قال «كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ

الله عنه وخبازة قائم، قال: كلوا، فإعلم النبي ﷺ رأى رغيفاً صرفقاً حتى لحق بالله، ولا رأى شاة سميطة بعينه قط،

٥٤٢٢ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يخبز من كتف شاة فأكل منها، فدعى إلى الصلاة، فقام فطرح للسكين، فصلى ولم يتوضأ.

قوله (باب شاة مسبوطة والسكتف والجنب) ذكر فيه حديث أس وفيه: ولا رأى شاة سميطة، وفي رواية الكشميني: مسبوطة، وحديث عمرو بن أمية: يخبز من كتف شاة، وقد تقدم قريباً. وأما الجنب فإشارته إلى حديث أم سلمة: أنها قربت إلى النبي ﷺ جنباً مشوياً فأكل منه ثم قام إلى الصلاة، أخرجه الأثرمزي وصححه، وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين، الإشارة إلى حديث المغيرة بن شعبه، وفيه عند أبي داود والنسائي: وضفت النبي ﷺ فأمر بجنب فشوى، فأخذ الشفرة - لجعل يخبز لي بها منه، قال ابن بطال: يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أس: أنه ﷺ ما رأى شاة مسبوطة، فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق، وقد مضى البحث فيه مستوفى.

## ٢٧ - باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره

وقالت عائشة وأسماء: صَنَعْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ سُفْرَةً

٥٤٢٣ - حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا سفیان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال: قلت لعائشة: أنسى النبي ﷺ أن تؤكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث؟ قالت: ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه، فأراد أن يطعم الفقير. وإن كنا أنزف الكراع فإناكله بعد خمس عشرة. قيل: ما اضطرركم إليه؟ فضحكت، قالت: ما شيع آل محمد ﷺ من خبز برٍّ مأدوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله.

وقال ابن كثير: أخبرنا سفیان حدثنا عبد الرحمن بن عابس بهذا

[الحدث ٥٤٢٣ - أطرافه في ٥٤٣٨، ٥٥٧٠، ٦٦٨٧]

٥٤٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفیان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال: كنا ننزود لحوم

الأكدي على عهد النبي ﷺ إلى المدينة.

تابعه محمد بن ابن هبة. وقال ابن جرير: قلت لعطاء: أقال حتى جئنا المدينة؟ قال: لا.

قوله (باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم) ليس في شيء من أحاديث الباب طعام ذكر، وإنما يؤخذ منها بطريق اللاحق، أو من مقتضى قول عائشة: ما شيع من خبز البر المأدوم ثلاثاً، فإنه



لا يلزم من نفي كونه ما أدركنا نفي كونه مطلقا ، وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وإبقائه في البيوت ،  
ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه كل إدام . قوله ( وقالت عائشة وأسماء : صنعنا للنبى ﷺ وأبى  
بكر سفرة ) تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة ، مطولا ، وحديث أسماء تقدم في الجهاد وسبق  
السلام فيه قريبا . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما عن عائشة ، قوله ( عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه ) هو عابس  
بمهملة ثم مرادة ثم مهملة ابن ربيعة النخعي الكوفي ، تابعي كبير ، وبلتبس به عابس بن ربيعة القطيفي صحابي ذكره  
ابن يونس وقال : له حجة وشهد فتح مصر ، ولم أجد لهم عنه رواية . قوله ( قالت ما فعله إلا في عام جاع الناس  
فيه ، فاراد أن يطعم العتي الفقير ) بينت عائشة في هذا الحديث أن النبي ﷺ عن ادخار لحوم الاضاحى بعد ثلاث تسخ  
وأن سبب النهي كان خاصا بذلك العام لليلة التي ذكرتها ، وسيأتي بسط هذا في أواخر كتاب الاضاحى ان شاء الله  
تعالى . وعرض البخارى منه قولها : وان كنا لرفع الكراع الخ ، فان فيه بيان جواز ادخار اللحم وأكل القديد ،  
ونجت أن سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث أنهم لم يكونوا يشبعون من خبز البر ثلاثة أيام متوالية . قوله ( وقال  
ابن كثير ) هو محمد وهو من مشايخ البخارى ، وغرضه تهريج سفيان وهو الثوري بإخبار عبد الرحمن بن عابس  
له به . وقد وصله الطبراني في الكبير ، عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثير به . قوله في حديث جابر ( حدثنا  
سفيان ) هو ابن عيينة ، وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته . قوله ( تابعه محمد بن ابن عيينة )  
قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام . وقد وقع لي الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان ولفظه : كنا  
ننزل عن عهد رسول الله ﷺ والفرآن ينزل ، وكنا ننزود لحوم الهدى إلى المدينة . قوله ( وقال ابن جرير الخ )  
وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن ، من كتاب الحج ولفظه : كنا لا نأكل من لحوم بدننا  
فوق ثلاث . فرخص لنا النبي ﷺ فقال : كلوا وتزودوا ، ولم يذكر هذه الزيادة ، وقد ذكرها مسلم في روايته عن  
محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخارى فقال بعد قوله كلوا وتزودوا : قلت لعطاء : أقال  
جابر حق جثنا المدينة ؟ قال : نعم ، كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخارى . قال لا ، والذي وقع عند  
البخارى هو المعتمد ، فان أحمد أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك ، وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو  
ابن علي عن يحيى بن سعيد ، وقد نبه على اختلاف البخارى ومسلم في هذه اللفظة الحميدى في جمعه وتبعه هياض ولم  
يذكر ترجيحها ، وأغفل ذلك شراح البخارى أصلا فيما وقفت عليه . ثم ليس المراد بقوله : لا ، نفي الحكم بل  
مراده أن جابرا لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا ، فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن  
عطاء : كنا ننزود لحوم الهدى إلى المدينة ، أى اتوجهنا إلى المدينة ، ولا يلزم من ذلك بقاؤها ، مهم حتى يصلوا  
المدينة واقع أعلم ، لكن قد أخرج مسلم من حديث ثوبان قال : ذبح النبي ﷺ أضحيته ثم قال لي : يا ثوبان  
أصلح لحم هذه ، فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة . قال ابن بطال : في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه  
لا يجوز ادخار طعام لئد ، وأن اسم الولاية لا يستحق ان ادخر شيئا ولو قل ، وأن من ادخر أساء الظن بآله .  
وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك

## ٢٨ - باب الخنيس

٥٤٢٥ - حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن

حَنُطَبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَلْحَةَ : أَيُّ غِلَامٍ مِنْ غِلَامِكُمْ يَخْدُمُنِي ،  
خَرَجَ بِي أَبُو طَلْحَةَ يُرِدُّنِي وَرَاءَهُ ، فَكَانَتْ أَخْدُمُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا تَزَلُ فَكَانَتْ أُسْمُهُ بِكَثْرَةِ أَنْ يَقُولَ :  
اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ وَالْحَزَنِ ، وَالْجُزَنِ وَالسَّكَلِ ، وَالْبُخْلِ وَالْجُبْنِ ، وَتَضَلُّعِ الدِّينِ وَغِلْبَةِ الرِّجَالِ .  
فَلَمْ أَزَلْ أَخْدُمُهُ حَتَّى أَقْبَلْنَا مِنْ خَيْبَرَ ، وَأَقْبَلَ بِصَفِيَّةَ بِنْتُ حُثَيْبٍ قَدْ حَارَهَا ، فَكَانَتْ أَرَاهُ بِمُحْوَى لَهَا  
وَرَاءَهُ بِعِمَامَةٍ - أَوْ بِكِسَاءٍ - ثُمَّ يُرِدُّهَا وَرَاءَهُ . حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصُّهْبَاءِ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ ، ثُمَّ أَرْسَلَنِي فَدَعَوْتُ  
رِجَالًا فَأَكَلُوا ، وَكَانَ ذَلِكَ بِنَاءَهُ بِهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لَهُ أَحَدٌ قَالَ : هَذَا جَيْلٌ يُحِبُّنَا وَنَحِبُّ . فَلَمَّا  
أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْرَمُ مَا بَيْنَ جَبَلَيْهَا مِثْلَ مَا حَرَّمَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ . اللَّهُمَّ بَارِكْ لِمَنْ فِي مُدْمٍ  
وَصَاحِبِهِمْ ،

**قوله ( باب الحليس )** بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها مهملة ، تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في  
قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المخازي . وأصل الحليس ما يتخذ من التمر والافط والسمن ، وقد يجعل عوض  
الافط الغنيت أو الدقيق ، وقوله فيه « وضع الدين » بفتح الضاد المعجمة واللام أى نقله ، وحكى ابن التين سكون  
اللام وفسره بالميل ، ويأتى زيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى . وقوله « يحوى » بحاء  
مهملة وواو ثقيلة أى يجعل لها حوية ، وهو ككساء محشر يدور حول سنام الراحلة يحفظ راحتها من السقوط  
ويستريح بالاستناد اليه . قوله ( ثم أقبل حتى بدأ له أحد ) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج ، وقوله « مثل ما حرم  
به إبراهيم مكة » قال الكرماني « مثل » منصوب بنزع الخافض أى بمثل ما حرم به ، وليست لفظة « به » زائدة

### ٢٩ - باب الأكل في إناء مفضض

٥٤٢٦ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَيْفُ بْنُ أَبِي سَلْيَانَ** قَالَ سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ « حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
أَبِي لَيْلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ حُذَيْفَةَ ، فَاسْتَقَى ؛ فَسَقَاهُ بِمُحْوَى ، فَلَمَّا وَضَعَ الْقَدَحَ فِي يَدِهِ رَمَاهُ بِهِ وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي  
نَهَيْتُهُ غَدَمَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ ، كَأَنَّهُ يَقُولُ لَمْ أَفْعَلْ هَذَا ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا تَلْبَسُوا الْخُرِيرَ وَلَا  
الدِّبَاجَ ، وَلَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهَا ، فَأَنهَا لَمْ فِي الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ »  
[ الحديث ٥٤٢٦ - أخره في : ٥٦٣٧ ، ٥٦٣٣ ، ٥٨٣١ ، ٥٨٣٧ ]

**قوله ( باب الأكل في إناء مفضض )** أى الذى جعلت فيه الفضة ، كذا اقتصر من الآتية على هذا ، والأكل في  
جميع الآتية مباح إلا إناء الذهب وإناء الفضة ، واختلف في الإناء الذى فيه شيء من ذلك إما بالتضييب وإما بالخلط  
وإما بالطلاء ، وحديث حذيفة الذى ساقه في الباب فيه النهى عن الشرب في آتية الذهب والفضة ، ويؤخذ منع الأكل  
بطريق الإلحاق وهذا بالنسبة لحديث حذيفة ، وقد ورد في حديث أم سنية عند مسلم كما سيأتى التنبيه عليه في كتاب  
الاشربة ذكر الأكل ، فيكون المنع منه بالنسب أيضا ، وهذا فى الذى جميعه من ذهب أو فضة أما المخلوط أو المصنوب

أو الموه وهو المطالي فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه « من شرب في آنية الذهب والفضة أو إناء فيه شيء من ذلك قائما يجر جر في جسوفه تار جهنم » قال البيهقي : المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ، ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حافة فضة ولا ضبة فضة ، ومن طريق أخرى عنه ، وأنه كان يكره ذلك ، وفي « الأوسط للطبراني » من حديث أم عطية « نهى رسول الله ﷺ عن تفضيض الأفراس » ، ثم رخص فيه للنساء . قال مغطاي : لا يطابق الحديث الترجمة إلا إن كان الإناء الذي سقى فيه حديثه كان مضطربا فان الضبة موضع الشفة عند الشرب ، وأجاب الكرمان بأن لفظ مفضض وإن كان ظاهرا فيها فيه فضة لكنه يشمل ما إذا كان متخذاً كله من فضة . والنهي عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الأكل للعلمة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة ، والله أعلم

### ٣ - باب ذكر الطعام

٥٤٢٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ** عَنْ **قَنَادَةَ** عَنْ **أَنَسٍ** عَنْ **أَبِي مُوسَى** **الْأَشْعَرِيِّ** قَالَ قَالَ **رَسُولُ اللَّهِ ﷺ** : **مَثَلُ الْمُؤْمَنِ** الَّذِي يَقْرَأُ **الْقُرْآنَ** **كَثَلُ الْأُرْجُوجِ** : **رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ** الَّذِي لَا يَقْرَأُ **الْقُرْآنَ** **كَثَلُ الثَّوْرِ** : **لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا حُلُوٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ** الَّذِي يَقْرَأُ **الْقُرْآنَ** **كَثَلُ الرِّيحَانَةِ** : **رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ** الَّذِي لَا يَقْرَأُ **الْقُرْآنَ** **كَثَلُ الْحَنْظَلَةِ** : **لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ** »

٥٤٢٨ - **حَدَّثَنَا** **مُسَدَّدٌ** **حَدَّثَنَا** **خَالِدٌ** **حَدَّثَنَا** **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** عَنْ **أَنَسٍ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ « **فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ** »

٥٤٢٩ - **حَدَّثَنَا** **أَبُو نُعَيْمٍ** **حَدَّثَنَا** **مَالِكٌ** عَنْ **سُئْيَةَ** عَنْ **أَبِي صَالِحٍ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** عَنِ **النَّبِيِّ ﷺ** قَالَ « **لَلْكَافِرِ قِطْعَةٌ مِنَ الْمَذَابِ : يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ ، فَإِذَا قَضَى نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ قَلْبُجِلٌ إِلَى أَهْلِهِ** »

**قوله** ( باب ذكر الطعام ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي موسى « مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ، وقد سبق شرحه في فضائل القرآن ، والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه ، والطعام يطلق بمعنى الطعام . ثانياً حديث أنس في فضل عائشة ، وقد مضى التنبية عليه قريباً وذكر فيه الطعام . ثالثاً حديث أبي هريرة « الكافر قطعاً من المذاب » ذكره لقوله فيه « يمنع أحدهم نومه وطعامه » وقد مضى شرحه في أواخر أبواب العمرة بعد كتاب الحج ، قال ابن بطال : معنى هذه الترجمة إباحة أكل الطعام الطيب ، وأن الزهد ليس في خلاف ذلك ، فإن تشبيه المؤمن بما طعمه طيب وتشبيه الكافر بما طعمه مر ترغيباً في أكل الطعام الطيب والحلو ، قال : وإنما كره السلف الإدمان على أكل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تعبر النفس على فقدها . قال : وأما حديث أبي هريرة ففيه إشارة إلى أن الآدمي لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه ، وإن الله جل وعلا جبل النفوس على ذلك لقوام الحياة ، لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر إشارته أمر الآخرة على الدنيا . وزعم مغطاي أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة مامعناه : ليس فيه ذكر الطعام ، قال مغطاي : قوله « ليس

فيه ذكر الطعام ، ذهول شديد ، فان لفظ المتن يمنع أحدكم نومه وطامامه ، اه وتعقبه صاحبه الشيخ سراج الدين ابن الملقن بأنه لا ذهول ، فان عبارة ابن بطل ليس فيها ذكر أفضل الطعام ولا ادناه ، وهو كما قال فلم يذهل

### ٣١ - باب الأدم

٥٤٣٠ - **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ أَنَّهُ سَمِعَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ** : كَانَ فِي بَرَبْرَةَ ثَلَاثُ سَنٍ : أَرَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَشْتَرِيَهَا فَتُعْتِقَهَا ، فَقَالَ أَهْلُهَا : وَلَنَا الْوَلَاءُ . فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : لَوْ شِئْتُ شَرَطْتِيهِ لَهْم ، فَأَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ . قَالَ وَأَعْتَقْتَ تُخَيَّرْتَ فِي أَنْ تَقْرَأَ تَحْتَ زَوْجِهَا أَوْ تُفَارِقَهُ . وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَيْتَ عَائِشَةَ وَعَلَى الْفَارُ بُرْمَةٌ تَفُورُ ، فَدَعَا بِالْعَدَاءِ فَأَتَى بِجُوزٍ وَأَدَمَ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ ، فَقَالَ : أَلَمْ أَرَ لَهَا؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنَّهُ لَحْمٌ مُنْصَدَّقٌ بِهِ عَلَى بَرَبْرَةَ فَأَهْدَتْهُ لَنَا ، فَقَالَ : هُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهَا وَهَدِيَّةٌ لَنَا .

**قوله ( باب الأدم )** بضم الهمزة والدال المهملة ويجوز إسكانها ، جمع إدام ، وقيل هو بالاسكان المفرد وبالنظم الجمع . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بربرة ، وفيه وفاتى بأدم من آدم البيت ، وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بربرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بربرة في الطلاق . وحكى ابن بطل عن الطبري قال : ذلك القصة على إشارته عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل . ثم ذكر حديث بربرة رفعه وسيد الإدام في الدنيا والآخرة اللحم ، وأما ماورد عن عمر وغيره من السلف من إظهار أكل غير اللحم على اللحم قايما لقمع النفس عن تعاطي الشهوات والادمان عليها ، وإما لكرهه الإسراف والإسراع في تبذير المال لقلة الشيء عندهم اذ ذاك . ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي ﷺ وذبح له الشاة ، فلما قدمها إليه قال له : كسأنك قد علمت حبنا للحم . وكان ذلك إغلاء الشيء عندهم فكان حبههم له لذلك اه ملخصا . وحديث بربرة أخرجه ابن ماجه ، وحديث جابر أخرجه احمد مطولا من طريق نبيح العزى عنه ، وأصله في الصحيح بدون الزيادة . وقد اختلف الناس في الأدم : فالجمهور انه ما يؤكل به الخبز بما يطيبه سواء كان مرقا أم لا ، واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطلاح ، وسيأتى بسط ذلك في كتاب الإيمان . **النذور** ان شاء الله تعالى . ووقع في حديث عائشة وقال أهلها ولنا الولاء . هو معطوف على مخدوف تقديره نديمها ولنا الولاء ، وفيه وقال لو شئت شرطتية ، بأنبات التحتانية وهي ناشئة عن اشباع حركة المشاة ، وفيه وواعتقت ، تخيرت بين أن تقر تحت زوجها أو تفارقه ، قال ابن التين : يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة يعنى والقف مكسورة ، يقال وقرت أقر إذا جلست مستقرا والمخدوف فاء الفعل ، قال : ويصح أن تكون القاف مفتوحة - يعنى مع تقدير الراء - من قولهم قررت بالمسكان أقر ، يقال بفتح القاف ويجوز بكسرها من قرير اه ملخصا ، والثالث هو المحفوظ في الرواية . ( تنبيه ) : أورد البخارى هذا الحديث هنا من طريق اسماعيل بن جعفر عن ربعة عن القاسم بن محمد قال : كان في بربرة ثلاث سن . وساق الحديث . وليس فيه أنه أسنده عن عائشة وتعقبه الاسماعيل فقال : هذا الحديث الذى صححه مرسل . وهو كما قال من ظاهر سياقه ، لكن البخارى اعتيد على إيراد موصولا من طريق مالك عن ربعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ، ولكنه

جری علی عادته من تجنب إيراد الحديث علی هيئته كلها فی باب آخر ، وقد بینت وصل هذا الحديث فی « باب لا یكون بیع الأمة طلاقا ، من کتاب الطلاق ، والله أعلم

### ٣٢ - باب الحلوی والعسل

٥٤٣١ - حدثنی إسحاق بن إبراهيم الخنظلی عن أبي أسامة عن هشام قال أخبرنی أبي عن عائشة رضی الله عنها قالت « كان رسول الله ﷺ یحب الحلوی والعسل

٥٤٣٢ - حدثنا عبد الرحمن بن شعبة قال أخبرنی بن أبي الذئب عن ابن أبي ذئب عن المقبری عن أنس مريرة قال « كنت ألزم النبی ﷺ لشتع بطنی ، حین لا أكل الخیر ، ولا ألبس الحریر ، ولا یجد منی فلان ولا فلانة ، وألصق بطنی بالحصباء ، وأستقرئ الرجل الآیة - وهی می - کی ینقاب بی فوطع منی . وغیر الناس للناسکین جعفر بن أبي طالب . ینقلب بنا فیطعمنا ما كان فی بینه ، حتی إن كان لیخرج إلینا للمسکة لیس فیها شیء ، فذشتعها ، فقلعت ما فیها ،

**قوله** ( باب الحلوی والعسل ) كذا لأبی ذر مقصور ، ولغیره بمدود وهما لغتان ، قال ابن ولاد : هی عند الاصمعي بالقصر تكتب بالياء ، وعند الفراء بالممد تكتب بالالف ، وقيل تمد وقصر . وقال الليث : الأكثر علی المد . وهو كل حلوی يؤكل . وقال الخطابي : اسم الحلوی لا یقع إلا علی ما دخلته الصنعة . وفي المخصص لابن سیده : هی ما عولج من الطعام بحلاوة ، وقد تطلق علی الفاكهة . قوله ( یحب الحلوی والعسل ) كذا فی الروایة للجميع بالقصر ، وقد تقدم فی أبواب الطلاق بالوجهین . وهو طرف من حدیث تقدم فی قصة التخییر ، قال ابن بطال : الحلوی والعسل من جملة الطیبات المذكورة فی قوله تعالى ﴿ کلوا من الطیبات ﴾ وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذ من المباحات . ودخل فی معنی هذا الحدیث كل ما يشابه الحلوی والعسل من أنواع المأكول الذی یؤخذ كما تقدم تقريره فی أول کتاب الاطعمة . وقال الخطابي وتبعه ابن التین : لم یکن حبه ﷺ لها علی معنى كثرة التشمی لها وشدة نزاع النفس إلیها ، وإنما كان ینال منها اذا حضرت إلیه نیلا صالحا فیعلم بذلك أنها تعجبه . ویؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من أنواع شتی ، وكان بعض أهل الورع یكره ذلك ولا یرخص أن یأكل من الحلاوة إلا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل ، وهذا الحدیث یرد علیه ، وإنما تورع عن ذلك من الساف من آخر تأخیر تناول الطیبات إلی الآخرة مع القدرة علی ذلك فی الدنیا تواضعا لا شحاً . ووقع فی کتاب « فقه الأمة للنبالي » أن حلوی النبی ﷺ التي كان یحبها هی المجمع بالجیم وزن عظیم ، وهو ثمر یسمون بلبن ، وسباقی فی باب الجمع بین لونین ذكر من روى حدیث أنه كان یحب الزبد والتمر ، وفيه رد علی من زعم أن المراد بالحلوی أنه ﷺ كان یشرّب كل یوم قدح عسل یمزج بالماء ، وأما الحلوی المصنوعة فإما كان یعرفها . وقيل المراد بالحلوی الفالوذج لا المعقودة علی النار والله أعلم . قوله ( حدثنا عبد الرحمن بن شعبة ) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الحزامی بالمهملة والزای المدنی نسبة إلی جد أبیه ، وغلط بعضهم فقال : عبد الرحمن بن ابی شعبة وانظروا ،

زيادة على سبيل الفاظ المحض ، وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما . قوله ( ابن أبي الفديك ) هو محمد بن اسماعيل ، وأكثر ما يرد بهير ألف ولام . قوله ( كنت ألزم ) تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله « يقول الناس أكثر أبو هريرة » الحديث . قوله ( أشيع طي ) في رواية الكشميني « بشيع » بالوحدة والمعنى مختلف ، فإن الذي بإزاء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفها . قوله ( ولا ألبس الحرير ) كذا هنا للجميع . وتقدم في المناقب بلفظ « الحرير » بالمرحدة بدل الراء الأولى ، وتقدم أنه للكشميني براءين . وقال عياض : هو بالوحدة في رواية القابسي والاصيلي وعبدوس ، وكذا الآتي ذكر عن الحموي وكذا هو للنسفي ، وللباقين براءين كالذي هنا ، ورجح عياض الرواية بالوحدة وقال : هو الثوب الحرير ، وهو الذين الملون مأخوذ من التحبير وهو النحسين ، وقيل الحرير ثوب وشى غطاء ، وقيل هو الجديد . وإنما كانت رواية الحرير مرجوحة لأن السياق يشعر بأن أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله ، وهو كان لا يلبس الحرير لا أولاً ولا آخراً ، بخلاف أكله الخبز ولبسه الحرير فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يفعله . قوله ( ولا يخدمني فلان وفلانة ) يحتمل أن يكون أبو هريرة هو الذي كنى وقصد الإهام لارادة التنظيم والنزول ، ويحتمل أن يكون سمي معيناً وكفى عنه الراوى . وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال « ولقد رأيتني وأنا لأجير لابن عفان وبيت عزوان بطعام بطل وعقبة رجل أسوق بهم إذا ارتحلوا وأخذهم إذا نزلوا ، فقالت لي يوما ، لتردن حافيا وتركبن قائما ، فزوجنيها الله تعالى فقلت لما لآردن حافية وتركن قائمة ، وسنده صحيح ، وهو في آخر حديث أخرجه البخاري ، والترمذي بدون هذه الزيادة . وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم ابن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول : نشأت يتيما ، وهاجرت مسكينا ، وكنت أجيرا لبسة بنت غزوان . الحديث . قوله ( وأستقرى الرجل الآية وهي معنى ) تقدم شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الأطعمة ، وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب . قوله ( وخير الناس المساكين جعفر ) تقدم شرحه في المناقب ، ووقع في رواية الاسماعيل من الزيادة في هذا الحديث من طريق إبراهيم الخزاز عن سعيد المقبري عن أبي هريرة « وكان جعفر يحب المساكين ويجلس اليهم ويحدثهم ويحدثونه ، وكان رسول الله ﷺ يكرمه أبا المساكين » قلت : وإبراهيم الخزاز هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزازي مديني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب ، وقد أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية إبراهيم أيضا وأشار الى ضعف إبراهيم ، قال ابن المنير : مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة أن الحلوى تطلق على الشيء الحلو ، ولما كانت العكة يكون فيها غالبا العسل وربما جاء مصرحا به في بعض طرقه ناسب التبريب . قلت : إذا كان ورد في بعض طرقه العسل طابق الترجمة لأنها مشتملة على ذكر الحلوى والعسل معا ، فيؤخذ من الحديث أحد ركبي الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع ، وإطلاق الحلوى على كل شيء حلو خلاف العرف ، وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المعتمد . قوله ( فنشئها ) قيده عياض بالشرين المعجمة والفاء ، ورجح ابن التين أنه بالفاء لأن معنى الذي بالفاء أن يشرب ما في الأناء كما تقدم ، والمراد هنا أنهم ألقوا ما في العكة بعد أن قطعوها ليتمكنوا من ذلك

٥٤٣٣ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ حَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَى مَوْلَى لَهُ خَيْطًا ، فَأَنَى بُدْبَاهَ فَجَلَّ يَأْكُلُهُ ، فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّهُ مِنْذُ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُهُ »

قوله ( باب الدباء ) ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثُمَامَةَ عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه ، وقد دلت الإشارة إلى موضع شرحه قريباً ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال « دخلت على النبي ﷺ في بيته وعنده هذا الدباء فقلت ماهذا ؟ قال القرع ، وهو الدباء ، تكثر به طعامنا »

#### ٢٤ - باب الرجل يتكافأ للطعام لإخوانه

٥٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ « كَانَ مِنْ الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعَامًا أَدْعُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ ، فَجِئْتَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكَ دَعَوْتَنَا خَامِسَ خَمْسَةٍ ، وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ نَبِئْتَنَا ، فَاِنْ شِئْتَ أَذِنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ . قَالَ : بَلْ أَذِنْتُ لَهُ »

قال محمد بن يوسف سمعت محمد بن اسماعيل يقول : إذا كان القوم على المائدة ليس لهم أن يتناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ، واسكن تناول بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا

قوله ( باب الرجل يتكافأ للطعام لإخوانه ) قال الكرمانى وجه التكافؤ من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ، ولولا ذلك لكان لما حصر ، وسبق إلى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافى البركة : ولذلك لما لم يحده أبو طاحمة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير . قوله ( عن أبي وائل عن أبي مسعود ) في رواية أبي أسامة عن الأعشى « حدثنا شقيق وهو أبو وائل حدثنا أبو مسعود ، وسبأني بعد اثنين وعشرين باباً . والأعشى فيه شيخ آخر نبت عليه في أوائل البيوع أخرجه مسلم من طريق زمير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مقروناً برواية أبي وائل عن أبي مسعود وهو عتبة بن عمرو ، ووقع في بعض النسخ المتأخرة « عن ابن مسعود ، وهو تصحيف . قوله ( كان من الأنصار رجل يقال له أبو شعيب ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمر عند أحد والمحاميل رواه عن الأعشى فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب ، جملة من مسند أبي شعيب . قوله ( وكان له غلام لحام ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الأعشى بلفظ « قصاب » ، ومضى تفسيره ، قوله ( فقال اصنع لي طعاماً أدعو رسول الله ﷺ خامس خمسة ) زاد في رواية حفص « اجعل لي طعاماً يكفي خمسة فاني أريد أن أدعو رسول الله ﷺ وقد عرفت في وجهه الجوع ، وفي رواية أبي أسامة « اجعل لي طعاماً » وفي رواية جرير عن الأعشى عند مسلم « اصنع لنا طعاماً خمسة نفر » ، قوله ( فدعا النبي ﷺ خامس خمسة ) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعاه ، وصرح بذلك في رواية أبي أسامة ، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعشى عند مسلم والترمذي وساق لفظها « فدعاه وجلساءه الذين معه ، وكانهم كانوا أربعة وهو

خامسهم ، يقال خامس أربعة وخامس خمسة بمعنى ، قال الله تعالى ﴿ ثَانِيَا أَتَيْنَ ﴾ وقال ﴿ ثَالِثًا ثَلَاثَةً ﴾ وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ، ومعنى خامس أربعة أى زائد عليهم وخامس خمسة أى أحدهم ، والاجود نصب خامس على الحال ، ويجوز الرفع على تقدير حذف أى وهو خامس أو وأنا خامس والجملة حينئذ حالية . **قوله** ( فتبعهم رجل ) في رواية أبي عوانة عن الأعمش في المظالم د فاتبهم ، وهو بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وأبي معاوية ، وذكرها الداودي بهذه قطع ، وتكلف ابن التين في توجيهها ، ووقع في رواية حمص ابن غياث « لجاءهم رجل » . **قوله** ( وهذا رجل تبعنا ) في رواية أبي عوانة وجرير « اتبعنا » بالتشديد ، وفي رواية أبي معاوية « لم يكن معنا حين دعوتنا » . **قوله** ( فان شئت أذنت له وإن شئت تركته ) في رواية أبي عوانة « وان شئت أن يرجع رجوع ، وفي رواية جرير « وان شئت رجوع ، وفي رواية أبي معاوية « فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل » . **قوله** ( بل أذنت له ) في رواية أبي أسامة « لا بل أذنت له ، وفي رواية جرير « لا بل أذنت له يارسول الله ، وفي رواية أبي معاوية « فقد أذنا له فليدخل ، ولم أفد على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة . وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزار واستعمال الجعد فيما يطبق من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها . وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك . وفيه أن من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعوه الى منزله ، وأن من دعا أحدا استحباب أن يدهو معه من يرى من أخصائه وأهل مجالسته ، وفيه الحكم بالدليل لقوله « وانى عرفت في وجهه الجوع » . **وان** الصحابة كانوا يديون النظر الى وجهه تبركا به ، وكان منهم من لا يطيل النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم ، وفيه أنه كان **عليه السلام** يحوم أحيانا ، وفيه لإجابة الإمام والشريف والسكبير دعوة من دونهم وأكاهم طعام ذي الحرفة غير الرفيعة كالجزار وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضيع قدر من يتوق فيها ما يكره ولا تسقط بمجرد تعاطيها شهادته ، وإن من صنع طعاما لجماعة فليكن على قدرهم إن لم يقدر على أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكفي الاثنين . وفيه أن من دعا قوما متصفين بصفة ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حينئذ أنه لا يدخل في عموم الدعوة ، وإن قال قوم إنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرة شركاؤه فيما يهدي إليه ، وأن من أطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فان دخل بفهم اذنه كان له إخراجهم ، وإن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي **عليه السلام** فلم يردده لاحتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالاذن له ، وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلا في جواز التطفيل لكن يقيد بمن احتاج إليه ، وقد جمع الخطيب في أخبار الطفيليين جزءا فيه عدة فوائد : منها أن الطفيل مذكور الى رجل كان يقال له طفيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه الإتيان الى الولائم بغير دعوة فسمى « طفيل العرائس » فسمى من أنصف بعد بعثته طفيليا ، وكانت العرب تسميه الوارش بشين معجمة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة « ضيفن » بنون زائدة ، قال الكرماني : في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث انه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة ، واستدل به على منع استتباع المدعو غيره إلا اذا علم من الداعي الرضا بذلك ، وأن الطفيل يأكل حراما ، ولنصر بن علي الجهضمي في ذلك قصة جرت له مع طفيل ، واحتج أنه حديث ابن عمر رفعه « من دخل بغير دعوة دخل سارقا وخرج مغبرا » وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود ، واحتج عليه الطفيل بأشياء يؤخذ منها بتقيد المنع بمن لا



يحتاج الى ذلك من يتطفل ، ومن يتكره صاحب الطعام الدخول اليه إما ثقلة الشيء أو استئصال الداخل ، وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطايل إلا لمن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط . وفيه أن المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من صحبه ، وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس د ان فارسيا كان طيب المرق صنع للنبي ﷺ طعاما ثم دعاه ، فقال النبي ﷺ : وهذه لعائشة ؟ قال : لا ، فقال النبي ﷺ : لا ، فيجيب عنه بأن الدعوة لم تكن لولية وإنما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يسكني الواحد نخشي إن اذن لعائشة أن لا يسكني النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل ، وأيضا فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللحام بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة إلا أن يدعوها ، أو علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه ، أو أحب أن يأكل معه منه لأنه كان موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام ، وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي ﷺ الى المصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه : قوموا ، فاجلب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ، ولأن الذي أكله القوم عند أبي طلحة كان ما خرق الله فيه العادة لئيبه ﷺ ، فسكان جل ما أكلوه من البركة التي لا صانع لأبي طلحة فيها فلم يفتقر الى استئذانه ، أو لأنه لم يكن بينه وبين القصاب من المودة ما يبينه وبين أبي طلحة ، أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي ﷺ فتصرف فيه كيف أراد وأبو شعيب صنعه له ولنفسه ولذلك حدد بعدد معين ليسكون ما يفضل عنهم له ولعائلته مثلاً واطلع النبي ﷺ على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله . وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطاري كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق ، وأما سماع الحديث الماضي د طعام الواحد يكفي الإثنين ، أو دجا ان يعم الزائد بركة النبي ﷺ ، وإنما استأذنه النبي ﷺ تطييباً لنفسه ، وأما علم أنه لا يمنع الطاري . وأما موقف الفارسي في الاذن لعائشة ثلاثاً وامتناع النبي ﷺ من إجابته فأجاب عياض بأنه لعله إنما صنع قدر ما يكفي النبي ﷺ وحده وعلم حاجته لذلك ولو تبعه غيره لم يسد حاجته ، والنبي ﷺ اعتمد على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما اعتاده من الايثار على نفسه ومن مكارم الاخلاق مع أهله ، وكان من شأنه أن لا يراجع بعد ثلاث فلذلك رجع الفارسي عن المنع ، وفي قوله ﷺ : انه اتبعنا رجلاً لم يكن معنا حين دعوتنا ، إشارة الى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يحتج الى الاستئذان عليه ، فيؤخذ منه أن الداعي لو قال لرسوله ادع فلانا وجلساءه جاز لكل من كان جليسا له أن يحضر معه ، وان كان ذلك لا يستحب أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتعيين . وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه ، ولئلا يجمع الرياء والبخل وصفة ذي الوجهين ، كذا استدلل به عياض ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك ، بل فيه مطلق الاستئذان والاذن ولم يسكنه أن يطالع على رضاه بقلبه ، قال : وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له بمجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة . وما ذكره من أن النفس تسكون بذلك طيبة لاشك أنه أولى امكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكانه أخذه من غير هذا الحديث ، والتعقب عليه واضح لأنه ساق مساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه ، وفي قوله ﷺ : اتبعنا رجلاً ، فأجبه ولم يمينه أدب حسن لئلا ينسكر خاطر الرجل ، ولا بد أن ينضم الى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يرد ولا يسكن يتعين في ثاني الحال فيحصل كسر خاطره ، وأيضا في رواية مسلم ان هذا اتبعنا ، ويجمع بين الروايتين

بأنه أجهمة لفظاً وحينئذ إشارة ، وفيه نوع رائق به بحسب الطائفة . ( تنبيه ) : وقع هنا عند أبي ذر عن المستعمل وحده  
 قال محمد بن يوسف وهو الثوري بن سميت محمد بن اسماعيل هو البخاري يقول : إذا كان القوم على المائدة فليس لهم  
 أن يتناولوا من مائدة الى مائدة أخرى ، ولكن يناول بعضهم بعضاً في تلك المائدة أو يدعوا ، أي يتكروا ، وكأنه  
 استنبط ذلك من استئذان النبي ﷺ الداعي في الرجل الطاري ، ووجه أخذه منه أن الذين دعوا صار لهم بالدعوة  
 صوم إذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم يدع فيتنزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو  
 ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة من لم يدع اليه ، وأغفل من وقفت على كلامه من الشراح التنبيه  
 على ذلك

### ٣٥ - باب من أضاف رجلاً الى طعام ، وأقبل هو على عمله

٥٤٣٥ - حدثني عبد الله بن مغيرة سمع النضر أخبرنا ابن عون قال أخبرني نمامة بن عبيد الله بن  
 أنس عن أنس رضي الله عنه قال كنت غلاماً أمشي مع رسول الله ﷺ ، فدخل رسول الله ﷺ على غلام  
 له خياط ، فأناه بقصة فيها طعام وعليه دُبَّاء ، فجعل رسول الله ﷺ يتبع الدُّبَّاء . قال : فلما رأيت ذلك  
 جعلت أجهمة بين يديه ، قال فأقبل للأُلام على عمله . قال أنس : لا أزال أحبُّ الدُّبَّاء بعد ما رأيت رسول  
 الله ﷺ صنع ما صنع .

**قوله** ( باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله ) أشار بهذه الترجمة الى أنه لا يتعمد على الداعي أن يأكل مع  
 المدعو ، وأورد فيه حديث أنس في قصة الخياط ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، وقد تعقبه الاسماعيل بأن قوله وأقبل  
 على عمله ، ليس فيه فائدة ، قال : وإنما أراد البخاري إبراده من رواية النضر بن شميل عن ابن عون . قلت : بل  
 لترجمته فائدة ، ولا مانع من إرادة الفائدتين الاسنادية والمثنية ، ومع اعتراف الاسماعيل بقرابة الحديث من  
 حديث النضر فأنما أخرجه من رواية أزهر عن ابن عون فكأنه لم يقع له من حديث النضر ، وقال ابن بطلال : لا  
 أعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف الا أنه أبسط لوجهه ، وأذهب لاحتشامه ، فن فعل فهو أبلغ في قرى  
 الضيف ومن ترك لجأز ، وقد تقدم في قصة أضياف أبي بكر أنهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه  
 أنكر ذلك

### ٣٦ - باب المرق

٥٤٣٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن  
 مالك أن خياطاً دعا النبي ﷺ لطعام صنعته ، فذهبت مع النبي ﷺ ، فقرأ خبر شعير ، وقرأ فيه دُبَّاء  
 وقديد ، فرأيت النبي ﷺ يتبع الدُّبَّاء من حوالى القفصة ، فلم أزل أحبُّ الدُّبَّاء بعد يومئذ  
**قوله** ( باب المرق ) أورد فيه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له ، قال ابن التين : في قصة  
 الخياط روايات فيها أحضر ، ففي بعضها قرب مرقاً وفي بعضها قديداً وفي أخرى خبر شعير وفي أخرى قديد ، قال :

والزيادة من الثقة مقبولة . قال الداردي : وإنما كان ذلك لأنهم لم يكونوا يكتبون فربما غفل الراوي عند ما يحدث من كلمة ، يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها . قلت : أتم الروايات ما وقع في هذا الباب من مالك ، فخر بن شعير ومرقا فيه دباء وقديد ، فلم يفتها إلا ذكر الثريد ، وفي خصوص التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري أخرجه الذئبي والترمذي وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفته وفيه د وإذا طبخت قدرا فأكثر مرقة ، واغرف لجارك منه ، وعند أحمد والبخاري من حديث جابر نحوه . وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ، ثم أخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قدر وطبخت ، فأكل رسول الله ﷺ وعلى من لحها وشربا من مرقتها ،

### ٣٧ - باب القديد

٥٤٣٧ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمِرْقَةٍ فِيهَا دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ ، فَرَأَيْتُهُ يَنْتَجِعُ لِلدُّبَّاءِ يَا كُفَّاهَا »

٥٤٣٨ - **حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفِيانُ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَابِسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « مَا ضَلَّ إِلَّا فِي عَامٍ جَاعَ النَّاسُ ، أَرَادَ أَنْ يُطْعِمَ النَّفْيَ الْفَقِيرَ ، وَإِنْ كُنَّا نَرْفَعُ السُّكَّرَ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشْرَةَ ، وَمَا شَبِعَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ خَبَزٍ بَرٍّ مَادُومٍ إِلَّا ثَلَاثًا »

**قوله** (باب القديد) ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه ، وحديث عائشة « ما ضل إلا في عام جاع الناس أراد أن يطعم النفي الفقير ، الحديث ، قلت : وهو مختصر من حديثها الماضي في « باب ما كان السلف يدخرون ، وقد تقدم قريبا وأوله سؤال التابعي عن النبي عن الأكل من لحوم الاضاحى فوق ثلاث فأجابت بذلك ، فيعرف منه أن مرجع التضمير في قولها « ما فعله » إلى النبي عن ذلك

### ٣٨ - باب من ناول - أو قدم إلى صاحبه - على المائدة شيئا

قال وقال ابن المبارك : لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ، ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى

٥٤٣٩ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَالْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ « إِنْ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَطْعَامٍ صَنَعَهُ ، قَالَ أَنَسُ : فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ لَطْعَامٍ ، فَقَرَّبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَبْزًا مِنْ شَعِيرٍ ، وَمِرْقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ ، قَالَ أَنَسُ : فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْتَجِعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوْلِ الْقُقْصَةِ ، فَلَمْ أَزَلْ أَحَبُّ لِلدُّبَّاءِ مِنْ يَوْمِئِذٍ » . وقال ثمة « عن أنس » فجلت أجبع الدُّبَّاءَ بَيْنَ يَدَيْهِ »

**قوله** (باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المائدة شيئا . قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة إلى مائدة أخرى ) تقدم هذا المعنى قريبا والآخر فيه عن ابن المبارك موصول عنه في كتاب

البر والصلة له ، ثم ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط وفيه « وقال ثمامة عن أنس : لجعلت أجمع الدباء بين يديه ، وصله قبل ما بين من طريق ثمامة ، وقد تقدم في « باب من تتبع حوالى القصعة ، أن في رواية حميد عن أنس ولجعلت أجمعه فأدنيه منه ، وهو المطابق للترجمة ، لأنه لا فرق بين أن يتناوله من إناء أو يضم ذلك إليه في نفس الإناء الذى يأكل منه ، قال ابن بطال : إنما جاز أن يتناول بعضهم بعضاً في مائدة واحدة لأن ذلك الطعام قدم لهم بأعيانهم ، فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء ، وقد تقدم الأمر بأكل كل واحد مما يليه فمن ناول صاحبه بما بين يديه فكأنه آثره بتصيبه مع ما له فيه معه من المشاركة ، وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وإن كان للناول حق فيما بين يديه لكن لا حق الآخر في تناوله منه إذ لا شركة له فيه ، وقد أشار الاسماعيل إلى أن قصة الخياط لا حجة فيها لجواز المناولة لأنه طعام اتخذ للنبي ﷺ وقصد به ، والذي جمع له الدباء بين يديه خادمه ، بمعنى فلا حجة في ذلك لجواز مناولة الضيفان بعضهم بعضاً مطلقاً

### ٣٩ - باب الفناء بالرطب

٥٤٤٠ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنهما قال « رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالفناء »  
[ الحديث ٥٤٤٠ - طرقه في : ٥٤٤٧ ، ٥٤٤٩ ]

**قوله** ( باب الفناء بالرطب ) أى أكهما معا ، وقد ترجم له بعد سبعة أبواب « الجمع بين اللونين » . **قوله** ( عن أبيه ) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صفار التابعين ، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صفار الصحابة . **قوله** ( رأيت النبي ﷺ يأكل الرطب بالفناء ) قال الكرماني : في الحديث أكل الرطب بالفناء والترجمة بالعكس ، وأجاب بأن الباء المصاحبة أو للمصاحبة ، فكل منهما مصاحب الآخر أو ملاصق . قلت : وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث ، وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه باللفظ « يأكل الفناء بالرطب » ، كلفظ الترجمة ، وكذلك أخرجه الترمذي ، وسيأتى الكلام على الحديث في « باب الجمع بين اللونين »

٤٠ - **باب** ٥٤٤١ - **حديث** مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عثاس الجري عن أبي عثمان قال « تَصَيَّفْتُ أَبَاهُ هِرَّةَ سَهْمًا ، فَكَانَ هُوَ وَأَسْرَائِمُهُ وَخَادِمُهُ يَتَقَبَّوْنَ الْهَيْلَ أَثْلَانًا : يُصَلِّي هَذَا ، ثُمَّ يُوقِفُ هَذَا . وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ تَمْرًا . فَأَصَابَنِي سَبْعُ تَمْرَاتٍ لِاحِدَاهُنَّ حَشَفَةٌ »

٥٤٤١ م - **حديث** محمد بن الصباح حدثنا اسماعيل بن زكرياء عن طاسم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضى الله عنه « قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَنَا تَمْرًا ، فَأَصَابَنِي مِنْهُ خَمْسٌ : أَرْبَعُ تَمْرَاتٍ وَحَشَفَةٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْحَشَفَةَ هِيَ أَشَدُّ مِنْ لَفِيزِنِي »

**قوله** ( باب ) كذا هو في رواية الجميع بنحو ترجمة ، وسقط عند الاسماعيل فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والفناء

ذكر ، والذي أظنه أنه أراد أن يترجم به للتمر وحده أو لنوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة ، قسم رسول الله ﷺ تمرا فأصابني سبع تمرات لإحدهن حشفة ، وهو من رواية عباس الجريري عن أبي عثمان النهدي عنه ، وقد تقدم قبل بمثابة أبواب ، ثم ساقه من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان بلفظ : فأصابني خمس تمرات أربع تمر وحشفة ، قال ابن التين : أما أن تكون إحدى الروايتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين . قلت : الثاني بعيد لاتحاد المخرج ، وأجاب الكرمانى بأن لا منافاة إذ التخصيص بالعدد لا ينفي الزائد ، وفيه نظر ، والا لما كان لذكره فائدة والأولى أن يقال : إن القسمة أولا انفقت خمساً خمساً ثم فصلت فضلة فقسمت ثنتين ثنتين فذكر أحد الراويين مبتدأ الامر والآخر منتهاه ، وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فإن الترمذى أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريري بلفظ : أصابهم جوع فأعطاهم النبي ﷺ تمر تمر ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ : قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم ، وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ : أصابهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات لكل إنسان تمر ، وهذه الروايات متقاربة المعنى وبغلاف رواية حماد بن زيد عن ابن عباس ، وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فالتصير عليها وأبداها برواية عاصم لأنها توافقت من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة . قوله في الرواية الأولى ( تضبفت ) بضاد معجمة وقاء أى نزالت به ضيغاً ، وقوله ( سبعة ) أى سبع ليال . قوله ( فكان هو وامرأته ) تقدم أنها بسرة بضم الموحدة وسكون المهملة بنت غزوان بفتح الغين المعجمة وسكون الزاى ، وهى صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة . قوله ( وخادمه ) لم أقف على اسمها . قوله ( يمتقبون ) بالقاف أى يتناوبون قيام الليل وقوله ( أثلاثاً ) أى كل واحد منهم يقوم ثلث الليل ، فن بدأ إذا فرغ من ثلثه أيقظ الآخر . قوله ( وسمعت به يقول ) القائل أبو عثمان النهدي والمسموع أبو هريرة ، ووقع عند أحمد والاسماعيل في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقف هذا ، قلت : يا أبا هريرة كيف تصوم ؟ قال : أما أنا فاصوم من أول الشهر ثلاثاً . فان حدث لي حدث كان لي أجر شهر ، قال وسمعت به يقول قسم ، وكان البخاري حذف هذه الزيادة لسكونها وقوفه . وقد أخرج بهذا الاسناد في الصلاة التعريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً ، وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان ، وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه - يعنى من أى الشهر تصوم الثلاث المذكورة - وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام . قوله ( لإحدهن حشفة ) زاد في الرواية الماضية فلم يكن فيهن تمره إلى منها ، الحديث ، وقد تقدم شرحه هناك . قوله في الرواية الثانية ( أربع تمر ) بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح ، وفي رواية : أربع تمر ، بزيادة هاء في آخره أى كل واحدة من الأربع تمر ، قال الكرمانى : فان وقع بالإضافة والجر فشاذ على خلاف القياس ، وإنما جاء في مثل ثلاثمائة وأربعمائة . قوله ( وحشفة ) بمهملة ثم معجمة مفتوحتين ثم فاء : أى رديئة ، والحشف رديئة التمر ، وذلك أن تيبس الرطبة في النخلة قبل أن ينتهى طيها ، وقيل لها حشفة أيبسها ، وقيل مراده صلبة ، قال عياض : فعل هذا فهو بسكون الثين ، قلت : بل الثابت في الروايات بالتحريك ، ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة . ( نتيه ) : أخرج الاسماعيل طريق عاصم من حديث أبي يعلى عن محمد بن بكر عن اسماعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره : قال أبو هريرة : إن أبخل الناس من بخل بالسلام ، وأعجز الناس من عجز عن الدعاء ، وهذا موقف صحيح عن أبي هريرة ، وكان البخاري حذفه لكونه موقوفاً ولعدم تعلقه بالباب ، وقد روى مرفوعاً والله أعلم

٤١ - باب الرطب والتمر ، وقول الله تعالى (وَمُزْمَى إِلَيْكَ يَجْنَعُ النَّخْلَةَ تَسَاقَطُ عَلَيْكَ رُطَبًا جَنِيًّا)

٥٤٤٢ - وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها

قالت «توفي رسول الله ﷺ وقد شبعنا من الأسودين : التمر والماء»

٥٤٤٣ - حدثنا سعيد بن أبي مرزيم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد

الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال «كان بالمدينة يهودي ، وكان

يسكن في ترمي إلى الجذاذ ، وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة ، جلست خلا عما ، فجاءني لليهودي

هذا الجذاذ ولم أجد منها شيئا ، فقلت أستنظره إلى قابل ، فأبى ، فأخبر بذلك النبي ﷺ ، فقال لأصحابه :

امشوا استنظروا لجابر من اليهودي . فجاءوني في نخل ، فجعل النبي ﷺ يكلم لليهودي ، فيقول : أبا القاسم

لا أنظرك . فلما رأى النبي ﷺ قام فطاف في النخل ، ثم جاءه فسلمه . فأبى . فقامت فبحثت بقليل رطب

فوضعت بين يدي النبي ﷺ ، فأكل ، ثم قال : أين عربشك يا جابر ؟ فأخبرته ، فقال : أفرش لي فيه ،

ففرشته ، فدخل فرقد ، ثم استيقظ ، فبحثه بقبضة أخرى فأكل منها ، ثم قام فسلم لليهودي ، فأبى عليه .

فقام في الرطب في النخل الثانية ، ثم قال : يا جابر ، جذ واقض . فوقف في الجذاذ ، فجددت منها ما قضيه وأفضل

منه . فخرجت حتى رجعت النبي ﷺ فيثمره ، فقال : أشهد أني رسول الله . عرش وعرش : بناء . وقال

ابن عباس معروشات ما عرش من الكروم وغير ذلك ، يقال : هروشها أبنيتها . قال محمد بن يوسف قال

أبو جعفر قال محمد بن إسماعيل : «فخلا» ليس عندي مقيدا : ثم قال : «فجلى» ليس فيه شك

قوله (باب الرطب والتمر) كذا للجميع فيها وقفت عليه ، إلا ابن بطال ففيه باب الرطب بالتمر ، وقع فيه

بموحدة بدل الواو ، ووقع ليعاض في باب ح ل ان في البخاري باب أكل التمر بالرطب ، وليس في حديثي

الباب ما يدل لذلك أصلا . قوله (وقول الله تعالى : ومزما إليك يجنع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا من

طريق شقيق بن سلمة قال : لو علم الله أن شيئا لنفسه خير من الرطب لأمر مريم به ، ومن طريق عمرو بن ميمون

قال : ليس لنفسه خير من الرطب أو التمر ، ومن طريق الربيع بن خثيم قال : ليس لنفسه مثل الرطب ، ولا

للريض مثل العسل ، أسانيدنا صحيحة . وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى عن حديث علي رضي الله عنه قال : أطعموا

نساءكم الرطب فإن لم يكن رطب فتمر ، وليس من العجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم ،

وفي أسنده ضعف . وقد قرأ الجمهور (تساقط) بتشديد السين وأصله تساقط ، وقراءة حمزة وهي رواية عن

أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التامين ، وفيها قرأت أخرى في الفوائد . ثم ذكر فيه حديثين : الأول

حديث عائشة ، قوله (وقال محمد بن يوسف) هو الثوري شيخ البخاري ، وسفيان هو الثوري ، وقد تقدم الحديث

وشرحه في أوائل الأطلعة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدوي ثم الشيباني المحببي وأمه هي صفية بنت شيبان من صفار الصحابة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلفظ « وما شبعنا » والصواب رواية الجماعة ، فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ « حين شبع الناس » وإطلاق الأسود على الماء من باب التغليب ، وكذا إطلاق الشبع موضع الري ، والعرب تفعل ذلك في الشيتين يصطحبان فتسميهما مما باسم الأشهر منهما ، وأما التسوية بين الماء والنهر مع أن الماء كان عندهم متيسرا لأن الري منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرفا بغير أكل ، لكنها قرنت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ، ثم عبرت عن الأمرين الشبع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن النهر والماء بوصف أحدهما ، وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع ، . الثاني حديث جابر ، **قوله** ( أبو غسان ) هو محمد بن مطرف ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار . **قوله** ( عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ) هو الخزومي ، واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرحمن ، وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتح وولي الجند من بلاد اليمن لعمر فلم يزل بها إلى أن جاء سنة حصر عثمان لينصره فمقط عن راحلته فمات ، ولإبراهيم عنه رواية في النسائي ، قال أبو حاتم إنها مرسل ، وليس لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث ، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وله رواية عن أمه وخالته عائشة . **قوله** ( كان بالمدينة يهودي ) لم أقف على اسمه . **قوله** ( وكان يسلفني في تمرى إلى الجذاذ ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز إعمالها ، أي ذمن قطع تمر النخل وهو الصرام ، وقد استشكل الاسماعيل ذلك وأشار إلى شذوذ هذه الرواية فقال : هذه القصة - يعني دعاء النبي **عليه السلام** في النخل بالبركة - رواها الثقات المعروفون فيما كان علي والد جابر من الدين ، وكذا قال ابن التين : الذي في أكثر الأحاديث أن الدين كان علي والد جابر قال الاسماعيل والسلف إلى الجذاذ مما لا يميزه البخاري وغيره . وفي هذا الإسناد نظر . قلت : ليس في الإسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم ، وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وروى عنه أيضا ولده اسماعيل والزهرى ، وأما ابن القطان فقال : لا يعرف حاله . وأما السلف إلى الجذاذ فيعارضه الأمر بالسلم إلى أجل معلوم فيحمل على أنه وقع في الإقتصار على الجذاذ اختصار ، وأن الوقت كان في أصل العقد معينا ، وأما الشذوذ الذي أشار إليه فيندفع بالتمدد ، فإن في السياق اختلافا ظاهرا ، فهو محمول على أنه **عليه السلام** برك في النخل المخلف عن والد جابر حتى وفي ما كان على أبيه من التمر كما تقدم بيان طرقة واختلاف ألفاظه في علامات النبوة ، ثم برك أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم . **قوله** ( وكانت لجابر الأرض التي بطريق رومة ) فيه الثقات ، أو هو مدرج من كلام الراوي ، لكن يردده ويعضد الأول أن في رواية أبي نعيم في المستخرج ، من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي مريم شيخ البخاري فيه « وكانت لي الأرض التي بطريق رومة » ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي الله عنه وسجلها وهي في نفس المدينة ، وقد قيل إن رومة رجل من بني غفار كانت له البئر قبل أن يشتريها عثمان نسبت إليه ، ونقل الكرماني أن في بعض الروايات « دومة » بدال بدل الزاء قال ولعلها دومة الجندل . قلت : وهو باطل فإن دومة الجندل لم تكن آنذاك فتحت حتى يمكن أن يكون لجابر فيها أرض ، وأيضا في الحديث أن النبي **عليه السلام** مشى إلى أرض جابر وأطعمه

من رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوقاه ، فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السفر ، لأن بين دومة الجندل وبين المدينة عشر مراحل كما بينه أبو عبيد البكري ، وقد أشار صاحب المطالع ، الى أن دومة هذه هي بئر دومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فسكران أرض جابر كانت بين المسجد النبوي ودومة . قوله ( جلست غلاما ) قال عياض : كذا للقاسي وأبو ذر وأكثر الرواة بالجيم واللام ، قال : وكان أبو مروان بن سراج يصوب هذه الرواية الا أنه يضبطها فجلست أى بسكون السين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر وتفسيره . أى تأخرت عن القضاء ، غلاما بفاء معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أى تأخر السلف عاما ، قال عياض : لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لا عن نفسه انتهى ، فاقضى ذلك أن ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للارض ، وبمده غلاما بنون ثم معجمة ساكنة أى تأخرت الارض عن الآثار من جهة النخل ، قال : ووقع للاصمعي والغست ، بجاء مهملة ثم موحدة ، وهند أبو الهيثم والغست بعد الحاء المعجمة ألف أى خالفت معمودها وحملها ، يقال خاس عهده اذا خانه أو تفجر عن عادة وخاس الشيء اذا تغير ، قال وهذه الرواية اثبتها . قلت : وحكى غيره د غنست ، بجاء معجمة ثم نون أى تأخرت ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، بهذه الصورة ، فما أدري بجاء مهملة ثم موحدة أو بهجمة ثم نون ، وفي رواية الاسماعيلي غنست على عاما وأظنها بمعجمة ثم سين مهملة ثقيلة وبعدها على بفتحيتين وتشديد التحتانية ، فكان الذى وقع في الأصل بصورة غلاما وكذا غلاما تصحيف من هذه اللفظة ، وهي على كتب الياء بألف ثم حرف العين والدلم عند الله . ووقع في رواية أبي ذر عن المستملى د قال محمد بن يوسف هو الفريري قال أبو جعفر محمد ابن أبي حاتم وراق البخاري قال محمد بن اسماعيل وهو البخاري غلاما ليس عندي مقيدا أى مضبوطا ثم قال د غلاما ليس فيه شك ، . قلت : وقد تقدم توجيهه ، لكنى وجدته في النسخة بجم وبالحاء المعجمة أظهر . قوله ( ولم أجد ) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال . قوله ( استنظره ) أى استتمله ( الى قابل ) أى الى عام ثان . قوله ( فأخبر ) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الزاء على الفعل الماضى المبني للمجهول ، ويحتمل أن يكون بضم الزاء على صيغة المضارعة والفاعل جابر ، وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ، ووقع في رواية أبي نعيم في المستخرج ، فأخبرت . قوله ( فيقول أبا القاسم لا أنظره ) كذا فيه بحذف أداة النداء ، قوله ( أين عريشك ) أى المكان الذى اتخذته في البستان المستظل به وتقليل فيه ، وسيأتى الكلام عليه في آخر الحديث . قوله ( لجننته بقبضة أخرى ) أى من رطب . قوله ( فقام في الرطاب في الدخل الثانية ) أى المرة الثانية ، وفي رواية أبي نعيم د فقام فطاف ، بدل قوله في الرطاب . قوله ( ثم قال يا جابر جند ) فعل أمر بالجذاذ ( وانض ) أى أوف . قوله ( فقال أشهد أنى رسول الله ) قال ذلك <sup>عليه السلام</sup> لما فيه من خرق العادة الظاهر من إيفاء الكثير من القليل الذى لم يكن يظن أنه يوفى منه البعض فضلا عن الكل فضلا عن أن تفضل فضلا عن أن يفضل قدر الذى كان عليه من الدين . قوله ( عرش وعريش بناء ، وقال ابن عباس : معروشات ما يرش من الكرم وغير ذلك ، يقال دروشها أبنيها ) ثبت هذا في رواية المستملى ، والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولا في أول سورة الأنعام ، وفيه النقل عن غيره بان المعروش من الكرم ما يقوم على ساق ، وغير المدروش ما يبسط على وجه الارض ، وقوله حرش وعريش بناء هو تفسير أبي عبيدة ، وقد تقدم نقله عنه في تفسير الأعراف ،



٤٢ - باب اكل الجزار

قوله (باب أكل الجار) بضم الجيم وتشديد الميم ، ذكر فيه حديث ابن عمر في الزخلة ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجار في كتاب البيوع

٤٣ - باب الهجرة

قوله ( باب العجوة ) : بفتح العين المهملة وسكون الجيم نوع من التمر معروف . قوله ( حدثنا جمعة ) بضم الجيم وسكون الميم ( ابن عبد الله ) أى ابن زياد بن شداد السلى أبو بكر البخارى ، يقال ان اسمه يحيى وجمعة لقبه . ويقال له أيضا أبو خاقان ، كان من أئمة الراى أولاً ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان فى الثقات ، ومات سنة ثلاث وثلثين ومائتين ، وماله فى البخارى بل ولا فى الكتب الستة سوى هذا الحديث ، وسيأتى شرح حديث العجوة فى كتاب الطب ان شاء الله تعالى . وقوله هنا : من تصبى كل يوم سبع تمرات = وقع فى نسخة الصغاني بزيادة الباء فى أوله فقال : بسبع ،

٤٤ - باب القرآن في التمر

٥٤٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ « أَصَابَنَا عَامٌ سَقَتْهُ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، فَرَزَقْنَا تَمْرًا ، فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا - وَنَحْنُ نَأْكُلُ - وَيَقُولُ : لَا تَقَارِفُوا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ التَّمْرَ » .

نهي عن الإقران، ثم يقول: إلا أن يستأذن الرجل أخاه. قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر قوله (باب الإقران) بكسر القاف وتخفيف الراء، أي ضم ثمرة إلى ثمرة لمن أكل مع جماعة. قوله (جبله) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة. قوله (ابن سحيم) بمهملتين مصغر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضي الله عنهما شيء. قوله (أصابنا عام سنة) بالاضافة أي عام قحط، وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة وأصابنا غصة. قوله (مع ابن الزبير) يعني عبد الله لما كان خليفة، وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ: كنا بالمدينة في بعض أهل العراق. قوله (فزرقتنا تمرا) أي أعطانا في أرزاقنا تمرا، وهو القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الحراج وغيره بدل النقد تمرا لئلا النقد اذذاك بسبب المجاعة التي حصلت قوله (ويقول لا تقارنوا) في رواية أبي الوليد في الشركة وفيقول لا تقارنوا، وكذا لأبي داود الطيالسي في مسنده. قوله (عن الإقران) كذلك لاكثر الرواة وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة الفصحى بغير ألف، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ الإقران، وكذلك قال أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبة، وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة: الإقران، قال القرطبي: ووقع عند جميع رواة مسلم والإقران، وفي ترجمة أبي داود: باب الإقران في التمر. وفي هذه اللفظة معروفة، وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب. قال الفراء: قرن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن، وإنما يقال أقرن لما قوى عليه وأطاقه، ومنه قوله تعالى (وما كنا له مقرنين) قال: لكن جاء في اللغة أقرن الدم في العرق أي كثر فيحمل حل الإقران في الخبر على ذلك، فيكون معناه أنه نهي عن الإكثار من أكل التمر إذا كان مع غيره، ويرجع معناه إلى الإقران المذكور. قلت: لكن يصير أهم منه. والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الرواة، وقد ميز أحمد بين من رواه بلفظ أقرن وبلغظ قرن من أصحاب شعبة، وكذا قال الطيالسي عن شعبة الإقران، ووقع في رواية الثيباني الإقران، وفي رواية مسمر الإقران. قوله (ثم يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز، والمراد بالأخ رقيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر. قوله (قال شعبة: الإذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله، وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا، وكذا تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللإسماعيلي، وأصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ، وكذا أخرجه أحمد عن يزيد ويحيى وغيرهما عن شعبة، وتابع آدم على فصل الموقف من المرفوح شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله: الإقران، قال ابن عمر: إلا أن يستأذن الرجل منك أخاه، وكذا قال حاصم بن علي عن شعبة: أرى الإذن من قول ابن عمر، أخرجه الخطيب، وقد فصله أيضا عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته، قال شعبة: إلا أن يستأذن أحدكم أخاه، هو من قول ابن عمر، أخرجه الخطيب أيضا إلا أن سعيدا أخطأ في اسم التابعي فقال: عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، والمحموظ: جبله بن سحيم، كما قال الجماعة. والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدرجا: وطائفة منهم روهوا عنه التردد في كون هذه الزيادة مرفوعة أو موقوفة، وشبابة فصل عنه، وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر، وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي، فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي روهوا عنه التردد أكثر نظرنا فيمن رواه فهو من التابعين فرأيناه قد ورد عن صفيان الثوري وابن إسحق الثيباني ومسمر وزيد بن أبي أنيسة، فأما الثوري

تقدمت روايته في الشركة ولفظه « نهى أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعا حتى يستأذن أصحابه » ، وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الإدراج . وأما رواية الشيباني فأخرجها أحمد وأبو داود بلفظ « نهى عن الإقران إلا أن تستأذن أصحابك » ، والقول فيها كالقول في رواية الثوري ، وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ « من أكل مع قوم من تمر فلا يقرن » ، فإن أراد أن يفعل ذلك فليستأذنه » ، فإن أذنوا فليفعل ، وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضا . ثم نظرنا فبينما رواه عن النبي ﷺ غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع ، وذلك أن إسحاق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجا من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث النبي ﷺ رسول الله ﷺ تمر عجوة فكتب يئتنا فكتبنا نأكل التمرتين من الجموع ، لجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه إني قد قرنت فأقرنوا ، وهذا الفعل منهم في زمن النبي ﷺ دال على أنه كان مشروعاً لهم معروفاً ، وقول الصحابي « كتبنا ففعل » في زمن النبي ﷺ كذا له حكم الرفع عند الجمهور . وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه « قسم رسول الله ﷺ تمرنا بين أصحابه فكان بعضهم يقرن » ، فنهى رسول الله ﷺ أن يقرن إلا بأذن أصحابه » ، فالذي ترجع عندي أن لا إدراج فيه . وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشركة ، ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع ، وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى ، والمفتي قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند ، فأخرج النسائي من طريق مسمر عن صلة قال « سئل ابن عمر عن قران التمر قال : لا تقرن » ، إلا أن تستأذن أصحابك » ، فيحمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ، ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه . ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم . وقد اختلف في حكم المسألة : قال النووي : اختلفوا في هذا انتهى هل هو على التحريم أو الكراهة ؟ والصواب التفصيل ، فإن كان الطعام مشتركا بينهم فالقران حرام الإبراض ، وبمحصل بتصریحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يذبل على الظن ذلك ، فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لا يخدم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ، ويحرم لغيره ويجوز له هو إلا أنه يستحب أن يستأذن الآكلين معه ، وحسن للضيف أن لا يقرن ليساوي ضيفه ، إلا إن كان الشيء كثيرا يفضل عنهم ، مع أن الأدب في الأكل مطلقا ترك ما يفتي الشره ، إلا أن يكون مستعجلا يريد الإسراع لشغل آخر . وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان إنما كان في زمهم حيث كانوا في قلة من الشيء . فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان . وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل ، لأن العبرة بعدم اللفظ لا بخصوص السبب ، كيف وهو غير ثابت . قلت : حديث أبي هريرة الذي قدمته يرشد إليه وهو قوي ، وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك . وقال ابن الأثير في النهاية : إنما وقع النهي عن القران لأن فيه شرها وذلك يردى بصاحبه ، أو لأن فيه غيبا برفيقه ، وقيل إنما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشيء ، وكانوا مع ذلك يواسون من القليل وإذا اجتمعوا ربما أمر بعضهم بعضا ، وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يجعله ذلك على القرنين أو تعظيم القصة فأرشدهم إلى الاستئذان في ذلك تطليبا لنفوس الباقين ، وأما قصة جبلة بن سحيم فظاهرها أنها من أجل القين ولوكون ملكهم فيه سواء ، ودوى نحوه عن أبي هريرة في أصحاب الصفة انتهى . وقد أخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ وهو في مسند البزار ، من طريق ابن بري عن أبيه رحمه « كنت نهيتكم عن القران في التمر ، وإن

الله وسع عليكم فافقروا ، فعمل النووي أشار إلى هذا الحديث فإن في أسناده ضعفا ، قال الحارثي : حديث النبي أصح وأشهر ، إلا أن الخطب فيه يسير ، لأنه ليس من باب العبادات وإنما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيمكنني فيه بمثل ذلك ، وبعضه إجماع الأمة على جواز ذلك . كذا قال ، ومراده بالجواز في حال كون الشخص مالكا لذلك المأكول ولو بطريق الإذن له فيه كما قرره النووي ، والأفلم يجوز أحد من العلماء أن يستأثر أحد بمال غيره بغير إذنه ، حتى لو قامت قرينة تدل على أن الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جهرا ، وإنما تقع المسكارمة في ذلك إذا قامت قرينة الرضا . وذكر أبو موسى المديني في « ذيل الغريبين » من عائشة وجابر استباح القرآن لما فيه من الثمرة والطعم المزي بصاحبه . وقال مالك : ليس بمجمل أن يأكل أكثر من رفقته . ( تنبيه ) : في معنى التمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوهما ، لوضوح العلة الجامعة . قال القرطبي : حل أهل الظاهر هذا النهي على التحريم ، وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث والمعنى ، وحمله الجهور على حال المشاركة في الأكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر رآه وهو أفهم البقال وأقعد بالحال . وقد اختلف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يملكه ؟ فقبل بالوضع ، وقبل بالرفع إلى فيه وقيل غير ذلك ، فعلى الأول فليست لهم فيه سواء ، فلا يجوز أن يقرن إلا باذن الباقيين ، وعلى الثاني يجوز أن يقرن ؛ لكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية . نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك النثار في الاعراس سبيله في العرف سبيل المسكارمة لا التفاح ، لاختلاف الناس في مقدار الأكل ، وفي الاحتياج إلى تناول من الشيء ، ولو حمل الأمر على تساوي الهمان بينهم اضاق الأمر على الواضع والموضوع له ، ولما ساغ لمن لا يكفيه اليسير أن يتناول أكثر من نصيب من يشبعه اليسير ، ولما لم يتفاح الناس في ذلك وجري عملهم على المساعدة فيه عرف أن الأمر في ذلك ليس على الإطلاق في كل حالة ، والله أعلم

#### ٥ - باب القضاء

٥٤٤٧ - حدثنا اسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعيد عن أبيه قال سمعتُ عبد الله بن جعفر قال « رأيتُ النبي ﷺ يأكل الرطب بالقضاء »  
قوله ( باب القضاء ) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده إن شاء الله تعالى

#### ٦ - باب بركة النخلة

٥٤٤٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا محمد بن طلحة عن زبيد عن مجاهد قال سمعتُ ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من الشجر شجرة تكون مثل المسلم ، وهي النخلة »  
قوله ( باب بركة النخلة ) ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد قدم التنبية عليه قريبا وأنه مر شرحه مستوفى في كتاب العلم

#### ٧ - باب جمع اللواتين - أو الطامنين - بمرّة

٥٤٤٩ - **حَدَّثَنَا ابْنُ مَقْلَبٍ** أَخْبَرَنَا **عَبْدُ اللَّهِ** أَخْبَرَنَا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ** عَنْ أَبِيهِ عَنْ **عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الرُّطْبَ بِالقِثَاءِ»

**قوله** (باب جمع اللوزين أو الطامارين بمرة) أى فى حالة واحدة، ورأيت فى بعض الشروح بمرة مرة، ولم أذكر التكرار فى الأصول، ولعل البخارى لمح الى تضعيف حديث أنس «أن النبي ﷺ أنى باباء» أو بقعب - فيه ابن وصل فقال: أدمان فى إنا، لا آكاه ولا أحرمه، أخرجه الطبرانى وفيه راو مجرول. **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك، وقد تقدم إخراج البخارى لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بأبواب بأعلى من هذا درجة والسبب فى ذلك أن مداره على إبراهيم بن سعد، قال الترمذى صحيح غريب لا نعرفه الا من حديثه. **قوله** (يأكل الرطب بالقثاء) وقع فى رواية الطبرانى كيفية أكله لها، فأخرج فى «الأوسط» من حديث عبد الله بن جعفر قال «رأيت فى يمين النبي ﷺ قثاء وفى شماله رطباً وهو يأكل من ذا مرة ومن ذا مرة، وفى سنده ضعف، وأخرج فيه وهو فى الطب لابن نعيم من حديث أنس وكان يأخذ الرطب بيمينه والبطيخ بيساره، فبأكل الرطب بالبطيخ، وكان أحب الفاكهة اليه» وسنده ضعيف أيضاً، وأخرج النسائى بسند صحيح عن حميد عن أنس «رأيت رسول الله ﷺ يجمع بين الرطب والخربز، وهو بكسر الحاء المعجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الأصفر، وقد تكبر القثاء فتصفر من شدة الحر فتصير كالخربز كما شاعده كذلك بالحجاز، وفى هذا تعقب على من ذهب أن المراد بالبطيخ فى الحديث الأخضر، واعتل بأن فى الأصفر حرارة كما فى الرطب، وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطلق حرارة الآخر، والجواب عن ذلك بأن فى الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه - لخلوته - طرف حرارة، والله أعلم. وفى النسائى أيضاً بسند صحيح عن عائشة «أن النبي ﷺ أكل البطيخ بالرطب، وفى رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً، وأخرج ابن ماجه عن عائشة «أرادت أمى تعالجنى للسنة لتدخلنى على النبي ﷺ فما استقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كدأحسن سمته، وللنسائى من حديثها «لما تزوجنى النبي ﷺ عالجونى بغير شئ، فأطعمونى القثاء بالتمر فسمنت عليه كاحسن الشحم، وعند ابن نعيم فى الطب من وجه آخر عن عائشة «أن النبي ﷺ أمر أبويها بذلك، ولابن ماجه من حديث ابنى بسر «أن النبي ﷺ كان يحب الزبد والتمر» الحديث، ولأحمد من طريق اسماعيل بن أبى خالد عن أبيه قال «دخلت على رجل وهو يتم جمع لبننا بتمر فقال: ادن، فإن رسول الله ﷺ سماهما الأظيبين، وأسناده قوى، قال النووى: فى حديث الباب جواز أكل الشبثيين من الفاكهة وغيرهما معاً وجواز أكل طعامين معاً، ويؤخذ منه جواز التوسع فى المطاعم، ولا خلاف بين العلماء فى جواز ذلك. وما قل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منها لاعتقاد التوسع والترفع والاكتفاء لتغير مصلحة دينية. وقال القرطبي، يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الأطعمة وطبائنها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب، لأن فى الرطب حرارة وفى القثاء برودة، فإذا أكلها معاً اعتدلاً، وهذا أصل كبير فى المركبات من الأدوية. وترجم أبو نعيم فى الطب «باب الأشياء التى تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره، فساق هذا الحديث، لكن لم يذكر الزيادة التى ترجم بها، وهى عند ابن داود فى حديث عائشة بلفظ «كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول: يكسر حر هذا يبرد هذا ويرد هذا يحر هذا»، والبطيخ بتقديم الطاء لغة فى البطيخ بوزنه، والمراد

به الأصغر دليل وروود الحديث بلغظ الخبر بدل البطيخ ، وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأخضر . ( تنبيه ) : سقطت هذا الترجمة وحديثها من رواية النعني ، ولم يذكرهما الاسماعيل أيضا

#### ٤٨ - باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة

٥٤٥٠ - حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَنَسٍ ، وَهْنِ هِشَامِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ ، وَعَنْ سَنَانِ أَبِي رَبِيعَةَ عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ - أُمُّهُ - عَمَدَتْ إِلَى مَدَنٍ مِنْ شَعِيرٍ جَسَنَةٍ وَجِلَتْ مِنْهُ خَطِيفَةٌ وَعَصَرَتْ عَصَاً فَعَدَّهَا ، ثُمَّ بَعَثَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَيْتُهُ - وَهُوَ فِي أَصْحَابِهِ - فَذَهَوْتُ . قَالَ : وَمَنْ مَعِيَ . رَجِئْتُ قُلْتُ : إِنَّهُ يَقُولُ وَمَنْ مَعِيَ . فَخَرَجَ إِلَيْهِ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ صَنَعْتُهُ أُمُّ سَلِيمٍ . فَدَخَلَ ، فَخَبَّرَ بِهِ وَقَالَ : أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ ، فَأَدْخُلُوا فَأَكُلُوا حَتَّى شَبِعُوا . ثُمَّ قَالَ : أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ ، فَدَخَلُوا فَأَكُلُوا حَتَّى شَبِعُوا . ثُمَّ قَالَ أَدْخِلْ عَلَى عَشْرَةٍ . . . حَتَّى 'عَدَّ' أَرْبَعِينَ . ثُمَّ أَكَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَامَ . فَجَلَسَتْ أَنْظَرُ هَلْ تَقْصَ مِنْهَا شَيْءٌ ، ؟

قوله ( باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة ، والجلوس على الطعام عشرة عشرة ) أي إذا احتيج إلى ذلك لضيق الطعام أو مكان الجلوس عليه . قوله ( عن الجعد أبي عثمان عن أنس ، وعن هشام عن محمد عن أنس ، وعن سنان أبي ربيعة عن أنس ) هذه الأسانيد الثلاثة لحامد بن زيد ، وهشام هو ابن حسان ، ومحمد هو ابن سيرين ، وسنان أبو ربيعة قال هياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته . قلت : الخطأ فيه ممن دون ابن السكن ، وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وهو مقرون بفهره ، وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم ، وقال ابن هدي : له أحاديث قليلة ، وأرجو أنه لا بأس به . قوله ( جسته ) بهيم وشين دجاجة أي جعلته جسيما ، والجشيش دقيق غير ناعم . قوله ( خطيفة ) بجاء معجمة وطاء مهجلة وزن عسيده ومعناه ، كذا تقدم الجزم به في «علامات النبوة» وقيل أصله أن يؤخذ لبن ويدور عليه دقيق ويطبخ ويلبغها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاحق فسميت بذلك ، وهي لميلة بمعنى مفعولة . وقد تقدم شرح هذه القصة مستوفى في «علامات النبوة» وسياق الحديث هناك أهم مما هنا . وقوله في هذه الرواية « إنما هو شيء صنعت أم سليم » أي هو شيء قليل ، لأن الذي يتولى صنعه امرأة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة ، وقد قدمت في «علامات النبوة» أن في بعض روايات مسلم ما يبدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس « فقال أبو طلحة يا رسول الله إنما أرسلنا أبا يدهوك وحده » ولم يكن عندنا ما يبيع من أري ، وفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس « فقال أبو طلحة : إنما هو قرص » ، فقال : إن الله سيبارك فيه ، قال ابن بطال : الاجتماع على الطعام من أسباب البركة ، وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه « اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم » قال : وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت فحمة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يقدموا

على تناول منها مع قلة الطعام ، لجعلهم عشرة عشرة ليمكثوا من الأكل ولا يزدحموا ، قال : وإيس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام

٤٩ - باب ما يكره من الثوم والبقول . فيه ابن عمر عن النبي ﷺ

٥٤٥١ - حديث مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال « قيل لأنس : ما سمعت النبي ﷺ يقول في الثوم ؟ فقال : من أكل فلا يقربن مسجدنا »

٥٤٥٢ - حديث علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عبد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني عطاء أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما زعم عن النبي ﷺ قال « من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا ، أو ليمنزل مسجدنا ،

قوله ( باب ما يكره من الثوم والبقول ) أي التي لها رائحة كريهة ، وهل النهي من دخول المسجد لآكلها على التعميم أو على من أكل التي منها دون المطبوخ ؟ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث . أحدها ، قوله ( فيه ابن عمر عن النبي ﷺ ) تقدم في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال في غزوة خيبر : من أكل من هذه الفجرة - يعني الثوم - فلا يقربن مسجدنا ، ووقع لنا سبب هذا الحديث : فأخرج عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الأطعمة ، من رواية أبي عمرو هو بشر ابن حرب عنه قال « جاء قوم مجلس النبي ﷺ وقد أكلوا الثوم والبصل ، فسكاته فأذن بذلك فقال ، فذكره . ثانيها حديث أنس أورد ، عن مسدد ، وتقدم في الصلاة عن أبي معمر ، كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن ضبيب . ثالثها حديث جابر ، وقد تقدم أيضاً هناك موصولاً ومعلقاً وفيه ذكر البقول ، ولكنه اختصره هنا . وقوله « كل فاني أناجي من لا تناجي ، فيه إباحته لغيره ﷺ حيث لا يتأذى به المصلون جميعاً بين الأحاديث . واختلف في حقه هو ﷺ فقيل : كان ذلك محرماً عليه ، والأصح أنه مكروه لمعظم قوله « لا ، في جواب أحرام هو ؟ وحجة الأول أن الملة في المنع ملازمة الملك له ﷺ ، وأنه ما من ساعة إلا وملك يمكن أن يلقاه فيها . وفي هذه الأحاديث بيان جواز أكل الثوم والبصل والكراث ، إلا أن من أكلها يكره له حضور المسجد ، وقد ألحق بها الفقهاء ما في معناها من البقول الكريمة الرائحة كالفجل ، وقد ورد فيه حديث في الطبراني وفيه عياض بمن يتجشئ منه ، وألحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحة نفوح رائحتها ، واختلف في الكراهية : فالجمهور على التنزيه ، وعن الظاهرية التحريم ، وأغرب عياض فنقل عن أهل الظاهر تحريم تناول هذه الأشياء مطلقاً لأنها تمنع حضور الجماعة ، والجماعة فرض عين ، ولكن سرح ابن حزم بالجواز ، ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد ، وهو أعلم بذهب من غيره

٥٠ - باب الكبائث ، وهو ورقي الأراك

٥٤٥٣ - حديث سعيد بن عمرو حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة قال

أخبرني جابر بن عبد الله قال : كنا مع رسول الله ﷺ بمنى للظهران نجني الكباش فقال : عليكم بالأسود منه فإنه أطيب . فقيل : أكنت ترعى الغنم ؟ قال : نعم ، وهل من نبي إلا راعها ؟

قوله ( باب الكباش ) بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الألف مثله ( قوله وهو ورق الأراك ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن مشايخه وقال : كذا في الرواية ، والصواب ثمر الأراك انتهى . ووقع للنسفي ثمر الأراك وللباقين على الوجهين . ووقع عند الاسماعيلي وأبي نعيم وابن بطال ورق الأراك ، ونعقبه الاسماعيلي فقال : إنما هو ثمر الأراك وهو البربر - يعني بمرحلة وزن آخر - فإذا أسود فهو الكباش . وقال ابن بطال : الكباش ثمر الأراك الغض منه ، والبربر ثمره الرطب واليابس . وقال ابن التين : قوله ورق الأراك ليس بصحيح ، والذي في اللغة أنه ثمر الأراك ، وقيل هو نضيجه ، فإذا كان طريا فهو موز ، وقيل عكس ذلك وأن الكباش الطري ، وقال أبو حبيد : هو ثمر الأراك إذا يبس وليس له عجم . قال أبو زياد : يشبه الثين يأكله الناس والإبل والغنم ، وقال أبو عمرو هو حار كأن فيه ملحا انتهى . وقال عياض : الكباش ثمر الأراك وقيل نضيجه وقيل غضه ، قال شيخنا ابن الملقن : والذي رأيناه من نسخة البخاري وهو ثمر الأراك ، على الصواب ، كذا قال ، وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري وهو ورق الأراك ، قيل وهو خلاف اللغة . قوله ( بمر الظهران ) بتشديد الراء قبلها ميم مفتوحة والطاء معجمة بلفظ ثنية الظهر ، مكان معروف على مرحلة من مكة . قوله ( نجني ) أى نقتطف . قوله ( فإنه أطيب ) كذا وقع هنا ، وهو لغة بمعنى أطيب وهو مقلوبه ، كما قالوا جذب وجذب . قوله فقيل أكنت ترعى للغنم ؟ في السؤال اختصار والتقدير : أكنت ترعى الغنم حتى عرفت أطيب الكباش ؟ لأن راعى الغنم يكثر تردده تحت الأشجار لطلب المرعى منها والاستئطلال تحتها ، وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من أحاديث الأنبياء . وتقدم الكلام على الحكمة في رعى الأنبياء الغنم في أوائل الإجارة ، وأفاد ابن التين عن الداودي أن الحكمة في اختصاصها بذلك لكونها لا تركب فلا تزهر نفس راعيها ، قال : وفيه إباحة أكل ثمر الشجر الذي لا يملك ، قال ابن بطال كان هذا في أول الإسلام عند عدم الأقوات ، فاذ قد أغنى الله عباده بالخطنة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق فلا حاجة بهم إلى ثمر الأراك . قلت : إن أراد بهذا الكلام الإشارة إلى كراهة تناوله فليس بمسلم ، ولا يلزم من وجود ما ذكر منع ما أبيح بغير ثمن ، بل كثير من أهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المجاحات أكثر من تناول ما يشتري والله أعلم . تكملة : أخرج البيهقي هذا الحديث في كتابه والدلائل ، من طريق عبيد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في أحاديث الأنبياء إلى جابر ، فذكر هذا الحديث وقال في آخره : وقال إن ذلك كان يوم بدر يوم جمعة لثلاث عشرة بقيت من رمضان ، قال البيهقي : رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون التاريخ ، يعني دون قوله : أن ذلك كان الخ ، وهو كما قال ، ولعل هذه الزيادة من ابن شهاب أحد رواه

### ٥١ - باب المضمضة بعد الطعام

٥٤٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفوان سمعت يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار : عن سويد بن الثناني قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فلما كنا بالصفاة وما بطعام فأتى إلّا بسويق ، فأكليا ،



فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَمَضَى وَمَضَى نَحْنَا »

٥٤٥٥ - قَالَ يَحْيَى سَمِعْتُ بُشَيْرًا يَقُولُ : « حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ خَرَجَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ ، فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّيْهَاءِ - قَالَ يَحْيَى : وَهِيَ مِنْ خَيْبَرَ عَلَى رَوْحَةٍ - دَعَا بَطْلَامَ ، فَمَا أَرِنِي إِلَّا بِسُوقٍ ، فَلَسَّكَاهُ فَأَكَلْنَا مِنْهُ ، ثُمَّ دَعَا بِإِهَاءِ فَضْمَضٍ وَمَضَمَضٍ مَعَهُ ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا لِلْعَرَبِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ » . وَقَالَ سَفْيَانُ : كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى .  
قَوْلُهُ ( بَابُ الْمَضْمَضَةِ بَعْدَ الطَّعَامِ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ سُؤَيْدِ بْنِ النُّعْمَانِ فِي الْمَضْمَضَةِ بَعْدَ السُّوقِ ، وَسَاقَهُ بِسَنَدٍ وَاحِدٍ بِالْفُظَيْنِ قَالَ فِي أَحَدِهِمَا دَعَا بَطْلَامَ ، وَزَادَ فِي الْآخَرِ فَلَسَّكَاهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِإِسْنَادِهِ وَهَتَنَهُ فِي أَوَائِلِ الْأَحَادِيثِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ هُنَاكَ قَالَ سَمِعْتُهُ مِنْهُ عُرْدًا عَلَى يَدِهِ ، وَكَانَ فِي آخِرِهِ هُنَا قَالَ سَفْيَانُ : كَأَنَّكَ تَسْمَعُهُ مِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، وَهُوَ عَمَلٌ عَلَى أَنْ عَلِيًّا وَهُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ سَمِعَهُ مِنْ سَفْيَانَ مَرَارًا فَرَجَعَا فِي بَعْضِهَا بِبَعْضِ الْأَلْفَاظِ

## ٥٤ - بَابُ لَعَنَ الْأَصَابِعَ وَمَضَّهَا قَبْلَ أَنْ تُتَمَسَّحَ بِالْمُنْدِيلِ

٥٤٥٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ قَالَ « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا أَوْ يَلْعِقَهَا »

قَوْلُهُ (بَابُ لَعَنَ الْأَصَابِعَ وَمَضَّهَا قَبْلَ أَنْ تُتَمَسَّحَ بِالْمُنْدِيلِ) كَذَا قَيَّدَهُ بِالْمُنْدِيلِ ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ بَلَفَظَ « فَلَا يَتَمَسَّحُ يَدَهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ » لَكِنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ الْمَذْكُورَ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلْبِغُ صَرِيحًا فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُنَادِيلٌ ، وَمَقْهُومُهُ يَدَلُّ عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ كَانَتْ لَهُمْ مُنَادِيلٌ لَمَسَحُوا بِهَا ، فَيَحْتَمِلُ حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْ وَجَدَ وَلَا مَقْهُومٌ لَهُ بَلْ الْحَكْمُ كَذَلِكَ لَوْ مَسَحَ بِغَيْرِ الْمُنْدِيلِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي التَّرْجُمَةِ « وَمَضَّهَا » فَيُشِيرُ إِلَى مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا ، وَذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ سَفْيَانَ عَنْهُ بَلَفَظَ « إِذَا طَعِمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَمَسَّحُ يَدَهُ حَتَّى يَمَضَّهَا » وَذَكَرَ الْقِفَالُ فِي « مَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ » أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُنْدِيلِ هُنَا الْمُنْدِيلُ الْمَعْدُ لِإِزَالَةِ الزَّهْوَةِ ، لَا الْمُنْدِيلُ الْمَعْدُ لِلتَّمَسُّحِ بَعْدَ الْغَسْلِ . قَوْلُهُ ( عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ ) فِي رِوَايَةِ الْخَيْدِيِّ وَمِنْ طَرِيقَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « حَدَّثَنَا عَمْرِو بْنُ دِينَارٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ » قَوْلُهُ ( عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ) فِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ عَنْ مُسْلِمٍ « سَمِعْتُ عَطَاءَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، زَادَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو فِي رِوَايَتِهِ عَنْ سَفْيَانَ سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ قَيْسٍ يَسْأَلُ عَمْرَو بْنَ دِينَارٍ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ : هُوَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : فَإِنَّ عَطَاءَ حَدَّثَنَا عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ حَفْظَانَاهُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَبْلَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْنَا جَابِرٌ ، أَيْ . وَهَذَا إِنْ كَانَ عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ حَفْظَهُ اجْتَمَعَ أَنْ يَكُونَ عَطَاءُ سَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَيُؤَيِّدُهُ ثَبُوتُهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ مُسْلِمٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ عَطَاءٍ ، وَفِي سِيَاقِهِ زِيَادَةُ لَيْسَتْ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، فِي أَوَّلِهِ « إِذَا وَقَعَتْ لَقْمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَمِطْ مَا كَانَ بَهَا مِنْ أَذَى وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ » ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الْبَابِ ، وَفِي آخِرِهِ زِيَادَةُ أَيْضًا سَأَذْكُرُهَا ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ سَبَبَ أَخْذِ عَطَاءَ لَهُ عَنْ جَابِرٍ . قَوْلُهُ ( إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ ) زَادَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ بَكْرٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَآخَرِينَ عَنْ سَفْيَانَ « طَعَامًا » ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ مِنَ الطَّعَامِ » . قَوْلُهُ ( فَلَا يَتَمَسَّحُ يَدَهُ ) فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ

مالك عند مسلم ، كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ، فإذا فرغ لقمها ، فيحتمل أن يكون أطباق على الأصابع اليد ، ويحتمل وهو الاولى أن يكون المراد باليد الكف كلها فيشمل الحكم من أكل بكفه كلها أو بأصابعه فقط أو ببعضها : وقال ابن العربي في «شرح الترمذي» : يدل على الأكل بالكف كلها أنه ﷺ كان يتعرق العظم وينرش اللحم ، ولا يمكن ذلك عادة إلا بالكف كلها . وقال شيخنا : فيه نظر لأنه يمكن بالثلاث ، سلمنا لكن هو معك بكفه كلها لا يأكل بها ، سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الأحوال . ويؤخذ من حديث كعب بن مالك أن السنة الأكل بثلاث أصابع وإن كان الأكل بأكثر منها جائزا ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن أبي يزيد أنه رأى ابن عباس إذا أكل لقم أصابعه الثلاث ، قال عياض : والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب وتكبير اللقمة ، ولأنه غير مضطر إلى ذلك لجمعه اللقمة وإمساحها من جهاتها الثلاث ، فإن اضطر إلى ذلك لحفة الطعام وعدم تافيفه بالثلاث فبدعه بالربعة أو الخامسة ، وقد أخرج سعيد بن منصور عن مرسل ابن شهاب ، أن النبي ﷺ كان إذا أكل أكل بخمس ، فيجمع بيده وبين حديث كعب باختلاف الحال . قوله ( حتى يلعقها ) بفتح أوله من الثلاث أي يلعقها هو ( أو يلعقها ) بضم أوله من الرباعي أي يلعقها غيره ، قال النووي : المراد إلحاق غيره بمن لا يتقدر ذلك من زوجة وجارية وخادم وولد ، وكذا من كان في معناه كتمليذ يعتقد البركة بلعقها ، وكذا لو ألقها شاة ونحوها . وقال البيهقي : إن قوله «أو» شك من الراوي ، ثم قال : فإن كانا جميعا محفوظين فأنما أراد أن يلعقها صغيرا أو من يعلم أنه لا يتقدر بها ، ويحتمل أن يكون أراد أن يلعق إصبعه فيه فيسكون بمعنى يلعقها ، يعني فتسكون «أو» ، للشك . قال ابن دقيق العيد : جاءت علة هذا مبينة في بعض الروايات فأنه لا يدري في أي طعامه البركة ، وقد يعال بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة ثلوث لما يمسح به مع الاستئناء عنه بالريق ، لكن إذا صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه . قلت : الحديث صحيح أخرجه مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر «إذا سقطت لقمة أحدكم فليمط ما أصابها من أذى وإيا أكلها» ، ولا يمسح يده حتى يلعقها أو يلعقها ، فأنه لا يدري في أي طعامه البركة ، زاد فيه النسائي من هذا الوجه «ولا يرفع الصحفة حتى يلعقها أو يلعقها» ، ولأحمد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح ، والطبراني من حديث أبي سعيد نحوه بلفظ «فأنه لا يدري في أي طعامه بيارك له» ، وإسناد نحوه من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا ، والقلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ ، فقد يكون الحكم عاتان فأكثر ، والتنصيص على واحدة لا ينافي غيرها ، وقد أبدى عياض علة أخرى فقال : إنما أمر بذلك لئلا يتهاون بقايل الطعام . قال النووي : معنى قوله «في أي طعامه البركة» : أن الطعام الذي يحضر اللسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساقطة . فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اهـ . وقد وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث «أن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه ، حتى يحضره عند طعامه» ، فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط ما كان بها من أذى ثم لبأ كلها ولا يدعها للشيطان ، وله نحوه في حديث أنس وزاد «وأمر بأن تسلم القصعة» ، قال الخطابي : السلت فتبع ما بقي فيها من الطعام ، قال النووي : والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم طاقته من الأذى ويقوى على الطاعة ، والملم عند الله . وفي الحديث رد على من كره ألق الأصابع استقذارا ، نعم يحصل ذلك لو فعله في أثناء الأكل لأنه يعيد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه ، قال الخطابي : عاب قوم أفسد

عقلهم الترفه فرعوا أن لعق الأصابع مستقبح ، كأنهم لم يعلموا أن الطعام الذي طلق بالأصابع أو الصحنه جزء من أجزاء ما أكلوه ، وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذرا لم يكن الجزء اليسير منه مستقذرا ، وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفثيه . ولا يشك عاقل في أن لا بأس بذلك ، فقد يعضض الانسان فيدخل إصبعه في فيه فيذلك أسنانه وباطن فمه ثم لم يقل أحد إن ذلك قذارة أو سوء أدب . وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام ، قال عياض : محله فيما لم يحتج فيه الى الغسل مما ليس فيه غمر ولزوجة مما لا يذهبه إلا الغسل ، لما جاء في الحديث من الترغيب في غسله والحذر من تركه . كذا قال وحديث الباب يقتضى منع الغسل والمسح بغير لعق لأنه صريح في الأمر بالعق دونهما تحصيلاً للبركة ، نعم قد يمتنع الذنب الى الغسل بعد اللعق لازالة الرائحة ، وعليه يحمل الحديث الذي أشار اليه ، وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح هل شرط مسلم عن أبي هريرة رفعه د من بات وفي يده غمر ولم يغسله فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه ، أخرجه الترمذى دون قوله د ولم يغسله ، وفيه المحافظة على عدم إهمال شيء من فضل الله كالماكول أو المشروب وإن كان نافعاً حقيراً في الصرف . ( تسكيلة ) : وقع في حديث كعب بن عجرة عند الطبراني في د الاوسطه صفة لعق الأصابع ولفظه د رايت رسول الله ﷺ يأكل بأصابعه الثلاث : بالايم والى قايها والوسطى ، ثم رأيت يلعق أصابعه الثلاث قبل أن يمسحها : الوسطى ، ثم التى تليها ، ثم الايم ، قال شيخنا في وشرح الترمذى ، كأن السرفيه أن الوسطى أكثر تلويثاً لأنها أطول فيبقى فيها من الطعام أكثر من غيرها ، ولأنها لطولها أول ما تنزل في الطعام ، ويحتمل أن الذى يلعق يسكون يلعق كفه الى جهة وجهه ، فإذا ابتدأ بالوسطى انتقل الى السجاية الى جهة يمينه وكذلك الايم ، والله أعلم

### ٥٣ - باب المنديل

٥٤٥٧ - **حَدَّثَنَا اِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّذْرِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ** **وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ، فَقَالَ : لَا ، قَدْ كُنَّا زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ لَا نَجِدُ مِثْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّامِ إِلَّا قَلِيلاً ، قَالَا نَحْنُ وَجَدْنَاهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا مَنَادِيلٌ إِلَّا أَكْفْنَا وَسَوَاعِدُنَا وَأَقْدَامُنَا ، ثُمَّ نُصَلِّي وَلَا نَتَوَضَّأُ .**

**قوله ( باب المنديل )** ترجم له ابن ماجه د مسح اليد بالمنديل ، . **قوله ( حدثني محمد بن فليح )** أى ابن سليمان المدني . **قوله ( حدثني أبي عن سعيد بن الحارث )** أى ابن أبي الملل الانصارى ، وقد أخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن أبي يحيى عن أبيه عن سعيد ، لجزم أبو نعيم في المستخرج ، بأن محمد بن أبي يحيى هو ابن فليح لأن فليحاً يكنى أبا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحارث . وقال غيره : هو محمد بن أبي يحيى الأسلمى والد ابراهيم شيخ الشافعى ، واسم أبي يحيى سمعان ، وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروى عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك أن يروى عن ابنه محمد بن فليح عنه ، ولا عجب في ذلك . والذي ترجع عندي الأول فإن لفظهما واحد . **قوله ( سأله عن الوضوء مما مسّت النار )** في رواية الاسماعيل من طريق أبي حاتم عن فليح عن سعيد د قلت لجابر : هل علىّ فيما مسّت النار وضوءه ؟ وقد تقدم حكم المسح في الباب الذى قبله ، وحكم الوضوء مما مسّت

النار في كتاب الطهارة

## ٥٤ - باب ما يقول إذا فرغ من طعامه

٥٤٥٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ

كان إذا رفع مائدته قال : الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا .

[ الحديث ٥٤٥٨ - طريقه في : ٥٤٥٩ ]

٥٤٥٩ - حدثنا أبو حاتم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان

إذا فرغ من طعامه - وقال سرية : إذا رفع مائدته - قال : الحمد لله الذي كفانا وأروانا ، غير مكين ولا مكفور .

وقال سرية : لك الحمد ربنا ، غير مكين ولا مودع ولا مستغنى ربنا .

قوله ( باب ما يقول إذا فرغ من طعامه ) قال ابن بطال : انفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ، ووردت في ذلك أنواع ، يعني لا يتعين شيء منها . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وثور بن يزيد هو الشامي ، وأول اسم أبيه ياء تحتانية . وقد أورد البخاري هذا الاسناد عن ثور نازلا ثم أورده عاليا عنه ومداره في أكثر الطرق عليه ، وقد تابعه في بعضه حاتم بن جشيب وهو بفتح الجيم وكسر الشين المعجمة وآخره موحدة وزن عظيم ، أخرجه الطبراني وابن أبي حاتم عن طريقه فقال في سياقه : عن حاتم عن خالد قال : شهدنا صنيعا - أي رلية - في منزل عبد الأعلى ومعنا أبو أمامة وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال : عبد الأعلى بن هلال السلمي . قوله ( إذا رفع مائدته ) قد ذكره في الباب بلفظ : إذا فرغ من طعامه ، وأخرجه الإسماعيلي عن طريق وكيع عن ثور بلفظ : إذا فرغ من طعامه ورفعت مائدته ، لجمع اللفظين ، ومن وجه آخر عن ثور بلفظ : إذا رفع طعامه من بين يديه ، ووقع في رواية حاتم بن جشيب بسنده عن أبي أمامة : علمني رسول الله ﷺ أقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة ، الحديث ، وقد تقدم أنه ﷺ لم يأكل على خوان قط ، وقد فسروا المائدة بأنها خوان عليه طعام ، وأن بعضهم أجاب بأن أنسا ما رأى ذلك ورآه غيره ، والمثبت مقدم على الثاني ، أو المراد بالخوان صفة مخصوصة ، والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لأنها إما من ماد يمد إذا تحرك أو أطمم ، ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة ، وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام أو بقيته أو إناءه ، وقد نقل عن البخاري أنه قال : إذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قيل رفعت المائدة . قوله ( الحمد لله كثيرا ) في رواية الوليد عن ثور عند ابن ماجه ، الحمد لله حنا كثيرا ، قوله ( غير مكين ) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد التحتانية ، قال ابن بطال يحتمل أن يكون من كفأت الاناء ، فالمعنى : غير مردود عليه إنعامه . ويحتمل أن يكون من الكفاية أي إن الله غير مكين رزق عباده ، لأنه لا يكفهم أحد غيره . وقال ابن التين : أي غير محتاج إلى أحد ، لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم ، وهذا قول الخطابي . وقال التراز : معناه أنا غير مكنتف بنفسي عن كفايته . وقال الداودي : معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته . قال ابن التين : وقول الخطابي أولى لأن مفعولا بمعنى مفتعل فيه بعد وخروج عن الظاهر ، وهذا كله على أن الضمير لله ، ويحتمل أن يكون الضمير الحمد ، وقال إبراهيم الحربي : الضمير للطعام ، ومكن بمعنى

مقنوب من الأكفاء وهو القلب غير أنه لا يكتفى بالإناء للاستغناء عنه . وذكر ابن الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكاناً بالهجرة ، أي أن لعمرة الله لا تكافأ . قلت : وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة ، لكن الذي في حديث الباب غير مكفى بالياء ، والسك مكنى بالياء . قوله في الرواية الأخرى ( كفانا وأروانا ) هذا يؤيد هود الضمير إلى الله تعالى لأنه تعالى هو الكافي لا المكفى ، وكفانا هو من الكفاية ، وهي أعم من الشيع والرى وغيرهما ، فأروانا على هذا من الخاص بعد العام . ووقع في رواية ابن السكن عن الثوري د وأروانا ، بالمد من الإيواء . ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود د الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ، ولابن داود والترمذي من حديث أبي أيوب د الحمد لله الذي أطعم وسق وسوغه وجعل له غرجا ، وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث بطول ، والنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري أنه حدثه رجل خدع النبي ﷺ ثمان سنين أنه كان يسمع النبي ﷺ إذا قرب إليه طعامه يقول : بسم الله ، فإذا فرغ قال : اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأفديت وهديت وأحييت ، فلك الحمد على ما أعطيت ، وسنده صحيح . قوله في الرواية الأخرى ( ولا مكفور ) أي محمود فضله ونعمته ، وهذا بما يقوى أن الضمير لله تعالى . قوله ( ولا مودع ) بفتح الدال الثقيلة أي غير متروك ، ويحتمل كسرهما على أنه حال من الغافل أي غير تارك . قوله ( ولا مستغنى عنه ) بفتح النون وبالتنوين . قوله ( ربنا ) بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو ربنا ، أو على أنه مبتدأ خبره متقدم ، ويجوز النصب على المدح أو الاختصاص أو إضمار أعني ، قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه ، وقال غيره على البدل من الاسم في قوله د الحمد لله ، وقال ابن الجوزي د ربنا ، بالنصب على النداء مع حذف أداة النداء ، قال الكرماني : بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه ، والاختلاف في مرجع الضمير يكثر التوجهات في هذا الحديث

### ٥٥ - باب الأكل مع الخادم

٥٤٦٠ - **عمر بن حفص** بن عمر حدثنا شعبة عن محمد - هو ابن زياد - قال سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فإن لم يجلسه معه فليأكله أو أكلته ، أو لعمرة أو لعتين ، فإنه ولي حره وعلاجه .

قوله ( باب الأكل مع الخادم ) أي على قصد التواضع ، والخادم يطلق على الذكر والأنثى أهم من أن يكون رقيقاً أو حراً ، محله فيما إذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم إذا كان أنثى مملوكه أو محرمة أو ما في حكمه وبالعكس **قوله** ( محمد بن زياد ) هو الجعفي . **قوله** ( إذا أتى أحدكم ) بالنصب ( خادمه ) بالرفع . قوله ( فإن لم يجلسه معه ) في رواية مسلم د فليأكله معه فليأكل ، وفي رواية إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند أحمد والترمذي ، فليجلسه معه ، فإن لم يجلسه معه فليأكله ، وفي رواية لأحمد عن مجلان عن أبي هريرة د فادعه فإن أبي فأطعمه منه ، ولابن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الأخرج عن أبي هريرة د فليأكله فليأكل معه ، فإن لم يفعل ، وفاعل أبي وكذا إن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد ، والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ، ويحتمل أن يكون الخادم إذا واضح عن مؤاكلة سيده ، ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحمد د أمرنا أن ندعوه ، فإن كره أحدنا

أن يطعم معه فليطعمه في يده ، واستاده حسن . قوله ( فليتناوله أكلة أو أكلتين ) بضم الهمزة أى اللقمة ، وأو للتقسيم بحسب حال الطعام وحال الخادم ، وقوله دأر لقمة أو لقمتين ، هو شك من الراوى وقد رواه الترمذى بلفظ د لقمة ، فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ولفظه د فان كان الطعام مشفوها قليلا ، وفي رواية أبى داود د يعنى قليلا فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين ، قال أبى داود : يعنى لقمة أو لقمتين ، ومقتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيرا فلما أن يقدمه معه وإما أن يجمع ل حظه منه كثيرا . قوله ( فانه ولي حره ) أى عند الطبخ ( وعلاجه ) أى عند تحصيل آلاته ، وقبل وضع القدر على النار ، ويؤخذ من هذا أن معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعاق نفسه به ، بل يؤخذ منه الاستحباب فى مطلق خدم المارة عن يعانى ذلك ، وإلى ذلك يومى إطلاق الترجمة ، وفي هذا لتأويل الأمر المذكور ، وإشارة الى أن لعين حظا فى المأكل فلينبهى صرفها بالطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكف أشرف . قال المهلب : هذا الحديث يفسر حديث أبى ذر فى الأمر بالتسوية مع الخادم فى الطعام والملبس ، فانه جعل الخيار الى السيد فى اجلاس الخادم معه وتركه . قلت : وليس فى الأمر فى قوله فى حديث أبى ذر د أطعموم بما تطعمون ، إلزام بمؤاكلة الخادم ، بل فيه أن لا يستأثر عليه بشئ . بل يشركه فى كل شئ ، لكن بحسب ما يدفع به شر عينه . وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب إطعام الخادم من غائب القوت الذى يأكل منه مثله فى تلك البلد ، وكذلك القول فى الأدم والكسوة ، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشرك معه الخادم فى ذلك وانه أعلم . واختلاف فى حكم هذا الأمر بالاجلاس أو المناولة ، فقال الشافعى بعد أن ذكر الحديث : هذا عندنا والله أعلم على وجهين : أولهما بمعناه أن لاجلسه معه أفضل ، فان لم يفعل فاليس بواجب ، أو يكون بالخيار بين أن يجلسه أو يتناول ، وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اه . ورجح الرافعى الاحتمال الأخير ، وحمل الاول على الوجوب ، ومعناه أن الاجلاس لا يتعين ، لكن إن فعله كان أفضل والاعتين المناولة ، ويحتمل أن الواجب أحدهما لا بعينه ، والثانى أن الأمر للندب مطلقا . ( قنبيه ) : فى قوله فى رواية مسلم د فان كان الطعام مشفوها ، بالثنين المدمجة والفاء فسره بالتقليل ، وأصله الماء الذى تكثر عليه الشفاء حتى يقل إشارة الى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلا وإنما كان كذلك لانه إذا كان كثيرا وسع السيد والخادم ، وقد تقدم أن العلة فى الأمر بذلك أن تسكن نفس الخادم بذلك ، وهو حاصل مع الكثرة دون القلة ، فان القلة مظنة أن لا يفضل منه شئ . ويؤخذ من قوله د فان كان مشفوها ، أن الأمر الوارد لمن طبخ بتكثير المرق ليس على سبيل الوجوب ، وانه أعلم

## ٥٦ - باب - للطاعم الشاكر ، مثل الصائم الصابر . فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ

قوله (باب الطاعم الشاكر ، مثل الصائم الصابر ، فيه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ) هذا الحديث من الأحاديث المملقة التى لم تقع فى هذا الكتاب موصولة ، وقد أخرجه المصنف فى التاريخ ، والحاكم فى المستدرک ، من رواية سليمان بن بلال عن محمد بن عبد الله بن أبى حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبى حرة عن سليمان الأغر عن أبى هريرة ولفظه د ان للطاعم الشاكر من الأجر مثل ما للصائم الصابر ، وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن ماجه من رواية الدراودى عنه عن عمه حكيم عن سنان بن سنة الاسلى ، وقيل عن الدراودى عن موسى بن عقبة

عن محمد بن حمه عن رجل من أسلم ، لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد بأن محمد بن أبي حرة أخبره ، فلعله كان حملة عن موسى بن عقبة عنه ثم سمعه منه ، وقد رجح أبو زرعة رواية الدراوردي هذه ، وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب بن موسى بن عقبة عن حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة ، وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد الغفاري عن أبيه عن حنظلة بن علي الأسدي عن أبي هريرة ، وأخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال « كنت أنا وحنظلة بن علي الأسدي بالقيع مع أبي هريرة ، لحدثنا أبو هريرة به » وهذا محمول على أن معن بن محمد حملة عن سعيد ثم حملة عن حنظلة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معتمر بن سليمان عن معمر عن سعيد المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد روينا في « مسند مسند » عن معتمر بن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري ، وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر ، وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتهار الحديث من طريقه ، قال ابن الدين : الطاعم هو الحسن الحال في المطعم ، وقال ابن بطال : هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطاعم إذا شكر ربه على ما أنعم به عليه ثواب الصائم الصابر . وقال الكرماني : التشبيه هنا في أصل الثواب لافي الكمية ولا الكيفية ، والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه . وقال الطيبي : ربما توهم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فأزيل توهمه ، أو وجه الشبه اشتراكهما في حبس النفس ، فالصابر يحبس نفسه على طاعة المنعم والشاكر يحبس نفسه على محبته له . وفي الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه اذ لا يختص ذلك بالأكل . وفيه رفع الاختلاف المشهور في الغنى الشاكر والفقر الصابر وأنهما سواء ، كذا قيل ، ومساق الحديث يقتضي تفضيل الفقير الصابر لأن الأصل أن المشبه به أعلى درجة من المشبه ، والتحقيق عند أهل الحديث أن لا يجاب في ذلك بجواب كلي ، بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والاحوال . نعم عند الاستواء من كل جهة ، وفرض رفع العوارض بأمرها ، فالفقير أسلم عاقبة في الدار الآخرة ، ولا ينبغي أن يعدل بالإسلامه شيء ، والله أعلم . وسيكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسألة في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . وقد تقدم القول فيها في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث « ذهب أهل الدثور بالدرجات الصلى »

### ٥٧ - باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول : وهذا مني

وقال انس إذا دخلت على مسلم لايتهم فكل من طامعه ، واشرب من شرابه

٥٤٦١ - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي الْإِسْودِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا الْأَمْشِيُّ حَدَّثَنَا شَقِيقٌ حَدَّثَنَا أَبُو

مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ « كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُسَكِّنِي أَبُو شُعَيْبٍ ، وَكَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ ، أتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ فِي أَهْلِهِ ، فَمَرَفَ الْجُوعَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَهَبَ إِلَى غُلَامِهِ اللَّحَامِ فَقَالَ : اصْنَعْ لِي طَعِيمًا يَسْكُنِي خَمْسَةَ لَيْلٍ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَمْسَ خَمْسَ . فَصَنَعَ لَهُ طَعِيمًا ، ثُمَّ أَنَاهُ فَدَعَاهُ فَمَعَهُمْ رَجُلٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : يَا أَبَا شُعَيْبٍ ، إِنَّ رَجُلَانِي مَعَنَا ، فَإِنْ شِئْتَ أَذِنْتُ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ . قَالَ : لَا بَلْ ، أَذِنْتُ لَهُ ،

قوله ( باب الرجل يدعى الى طعام فيقول : وهذا معي ) ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللحام ، وقد مضى شرحه مستوفى قبل أكثر من عشرين بابا ، واعترضه الاسماعيلي فقال : ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا وقال : وهذا معي ، ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكر ، وأن الرجل تبعهم من تلقاء نفسه . قلت : أما الجواب عن الاول فكأنه سقط من روايته قول البخاري : فيه عن أبي هريرة ، وأما الثاني فأشار به البخاري الى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي ﷺ فقال : وهذه ، يعني عائشة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى ، وإنما عدل البخاري عن إيراد حديث أنس هنا الى حديث أبي مسعود لإشارة منه الى تغاير القصتين واختلاف الحالين . قوله ( وقال أنس اذا دخلت على مسلم لا يتهم فاكل من طعامه واشرب من شرابه ) وصله ابن أبي شيبة من طريق عمير الانصاري : سمعت أنسا يقول مثله ، لكن قال : على رجل لا يتهم ، وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بافظ . اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه ، قال الطبراني : تفرد به مسلم بن خالد . قلت : وفيه مقال لكن أخرج له الحاكم شاهدا من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية بنحوه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفا ، ومطابقة الاثر للحديث من جهة كون اللحام لم يكن متهما ، وأكل النبي ﷺ من طعامه ولم يسأله ، وهل هذا القيد يحمل مطلق حديث أبي هريرة ، والله أعلم

#### ٥٨ - باب إذا حضر العشاء فلا يَجْعَلُ من عَشائِهِ

٥٤٦٢ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ . وَقَالَ اللَّيْثُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمِيَّةَ « أَنَّ أَبَاهُ عَمْرَوُ بْنُ أُمِيَّةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَحْزَنُ مِنْ كَيْفِ شَأْنٍ فِي يَدِهِ ، فَدَعَى إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَاهَا وَالسَّكِينِ لَتَّى كَانَ يَحْزَنُ بِهَا ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ »

٥٤٦٣ - **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِذَا وُضِعَ اللَّعْشَاءُ وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ » وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ . . نحوه

٥٤٦٤ - وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تَعَشَّى مَرَّةً وَهُوَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ »

٥٤٦٥ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَحَضَرَ اللَّعْشَاءُ فَأَبْدَءُوا بِالْعِشَاءِ »

قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام « إِذَا وُضِعَ اللَّعْشَاءُ »

قوله ( باب اذا حضر العشاء فلا يجعل من عشاءه ) قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد العشاء وهو بالفتح ، ويحتمل أن يراد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ « من عشاءه » بالفتح لا غير . قلت :



الرواية عندنا بالفتح ، وإنما في الترجمة هدول عن المضمر الى المظهر بمعنى فصدّه ، ويبعد الكسر أن الحديث إنما ورد في صلاة المغرب ، وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ، ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ : إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ، ولا تمجلوا عن عشاءكم ، وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ : إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) أي ابن يزيد ( عن ابن شهاب ) وصله الذهبي في الزهربات عن أبي صالح عن الليث ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس . قوله ( فألقاها ) أي القطعة اللحم التي كان أحترها ، وقال الكرماني : الضمير للكثف ، وأنت باعتبار أنه اكتسب التأنيث من المضاف اليه أو هو مؤنث سماعي ، قال : ودلائله على الترجمة من جهة أنه استنبط من اشتغاله ﷺ بالآكل وقت الصلاة . قلت : ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا الحديث بيان أن الأمر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب . قوله ( وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحوه ) هو معطوف على السند الذي قبله ، وهو من رواية وهيب عن أيوب ، وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الإمام ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن معلى بن أسد شيخ البخاري فيه هذا الاسناد الثاني ولفظه : إذا وضع العشاء ، الحديث ، وأخرج أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه : قال تعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الإمام . قوله في الطريق الأخرى من رواية عائشة ( قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام ) يعني ابن عروة ( إذا وضع العشاء ) يعني أن هذين روياه عن هشام بلفظ : إذا وضع ، بدل : إذا حضر ، وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام ، فاما رواية وهيب فوصلها الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد قالوا حدثنا وهيب به ولفظه : إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ، وأما رواية يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحمد عنه بهذا اللفظ أيضا ، وقد أخرجه المصنف بلفظ : إذا حضر ، وفي بعض الروايات عنه : وضع ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ : إذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم صلوا ، وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام روه عنه بلفظ : إذا وضع ، وأن بعضهم قال : إذا حضر ، وجاء عن شعبة وضع وحضر ، وقال ابن إسحق : إذا قدم . قلت : قدم وقرب ووضع متقاربات المعنى ، فيحمل حضر عليها ، وإن كان معناها في الأصل أهم ، والله أعلم

### ٥٩ - باب قول الله تعالى ( فإذا طمعتم فانتشروا )

٥٤٦٦ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني أبي عن صالح عن ابن شهاب : **« أن أنسا قال : أنا أعلم الناس بالحجاب ، كان أبي بن كعب يسأني عنه ، أصبح رسول الله ﷺ عروضا بزينة بنت جحش - وكان تزوجها بالمدينة - فدعا للناس لطعام بعد ارتفاع النهار ، فجلس رسول الله ﷺ وجلس معه رجال بعد ما قام القوم ، حتى قام رسول الله ﷺ فبشي ومشييت معه ، حتى بلغ باب حجرة عائشة ، ثم**

٢ - ٧٤ ج ٩ • فتح الباري

ظن أنهم خرّجوا ، فرجع فرجعت معه ، فاذا هم جلوس مكائهم ، فرجع ورجعت معه الثانية حتى ابلغ باب حجرة عائشة ، فرجع ورجعت معه فاذا هم قد قاموا ، ففترّب بيني وبينه سترًا . وأنزل الحجاب ،

قوله ( باب قول الله تعالى : فاذا طعمتم فانثروا ) ذكر فيه حديث أنس في قصة زينب بنت جحش والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله « أصبح رسول الله ﷺ عروسا بزینب ، العروس نعت يستوى فيه الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم ، وقد تقدم بيان الاختلاف في الأمر بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى ( فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض ) وأما الانتشار هنا بعد الأكل فالمراد به التوجه من مكان الطعام لتخفيف عن صاحب المنزل كما هو مقتضى الآية ، وقد مر مستوى في تفسير سورة الاحزاب ( غاتمة ) : اشتمل كتاب الأطعمة من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وإثنى عشر حديثا ، المعلق منها أربعة عشر طريقا والباقي موصول ، المكرر منه فيه وفيها مضى تسعون حديثا والخاص اثنان وعشرون حديثا ، واقفه مسلم على تفريجها سوى حديث أبي هريرة في استقرائه عمر الآية ، وحديث أنس « ما رأى شاة سميتها » ، وحديث أبي جحيفة « لا آكل متسكنا » ، وحديث سهل « ما رأى النقي » ، وحديث جابر في وفاة دينه لما تقرر أنها قصة له غير قصته في وفاة دين أبيه ، وحديث أنس « اذا حضر الطعام والصلاة » ، وحديث جابر في المناديل ، وحديث أبي أمامة في الدما . بعد الأكل ، وحديث أبي هريرة في الطاعم الشاكر . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة آثار . واقفه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧١ - كتاب الحقيقة

( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحقيقة ) يفتح العين المهملة ، وهو اسم لما يذبح عن المولود . واختلاف في اشتقاقها ، فقال أبو عبيد والاصمعي : أصلها الشعر الذي يخرج على رأس المولود ، وتبعه الزنجشري وغيره . وسميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة حقيقة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر جند الذبح . وعن أحمد أنها مأخوذة من العنق وهو الشق والقطع ، ورجحه ابن عبد البر وطائفة . قال الخطابي : الحقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد ، سميت بذلك لأنها تعني مذابحها أي شق وقطع . قال : وقيل هي الشعر الذي يخلق . وقال ابن فارس : الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى حقيقة ، يقال عن يعق اذا حلق عن ابنه حقيقته وذبح للساكنين شاة . وقال القزاز : أصل العنق الشق ، فسكنّاها قيل لها حقيقة بمعنى معقوفة ، وسمى شعر المولود حقيقة باسم ما يعنق عنه ، وقيل باسم المكان الذي انفق عنه فيه ، وكل مولود من الجاهل فحمره حقيقة ، فاذا سقط وبر البعير ذهب عنه . ويقال : أعقت الحامل نبتت حقيقة ولدما في بطنها . قلت : وما ورد في تسمية الشاة حقيقة ما أخرجه البزار من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه ، للغلام حقيقتان والحارية حقيقة ، وقال : لا نعلم بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد اه . ووقع في هذه أحاديث : عن الغلام شاتان وعن الحارية شاة ،

١ - باب تسمية المولود عادةً يُولد لمن لم يلقَ به، وتجنُّبه

٥٤٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي بَرْيدٌ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «وُلِدَ لِي غُلَامٌ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَتَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَنَنْتُهُ بِقَمْرَةٍ، وَدَعَا لَهُ بِالْبُرْكَ، وَدَفَعَهُ إِلَيَّ. وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى»

[ الحديث ٥٤٦٧ - طرفه في : ٦١٩٨ ]

٥٤٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِصَبِيٍّ يُحَنِّكُهُ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَأَتَبَعَهُ الْمَاءُ»

٥٤٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ بِسَيدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، قَالَتْ: «فَخَرَجْتُ وَأَنَا مَتَمٌّ، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلْتُ قُبَاءَ، فَوَلَدَتْ بَقُيَاءَ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَضَعْتُهُ فِي حَجَرِهِ، ثُمَّ دَعَا بِشَمْرَةٍ فَضَعَهَا ثُمَّ نَقَلَ فِي نِيَرٍ، فَسَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَنَنْتُهُ بِالْقَمْرِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ فَبَرَكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلِدَ فِي الْإِسْلَامِ. فَفَرِحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا، لِأَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: «إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ صَحَرَتْكُمْ فَلَا يُولَدُ لَكُمْ»

٥٤٧٠ - حَدَّثَنَا مُطَرُّ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «كَانَ ابْنُ الْأَبِيِّ طَلْحَةَ يَشْتَكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَفِيضَ الصَّبِيَّ. فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: مَا قَعَلَ ابْنِي؟ قَالَتْ أُمُّ سَلَمٍ: «هُوَ أَسْكَنُ مَا كَانَتْ. فَفَرَّبْتُ إِلَيْهِ لِلْعِشَاءِ فَنَمَشَنِي، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَّغَ قَالَتْ: وَارِ الصَّبِيَّ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ فَقَالَ: أَعَرَسَمَ الْبَيْلَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهَا فِي لَيْلَتِهَا. فَوَلَدَتْ غُلَامًا. قَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ احْفَظْهُ حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَرْسَلَتْ مَعَهُ بِشَمْرَاتٍ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أُمُّهُ شَيْءٌ؟ قَالُوا: نَعَمْ، تَمْرَاتٌ، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَضَمَّهَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ نِيَرٍ فَجَمَعَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ وَحَنَنْتُهُ بِوَسْمَاءٍ عَبْدُ اللَّهِ»

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ . . . وَسَاقَ الْحَدِيثَ

قَوْلُهُ (باب تسمية المولود عادةً يُولد لمن لم يلقَ به) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ عَنِ الشَّكْسَمِيِّ . وَسَقَطَ لَفْظُهُ عَنْهُ، لِجَمْعِهِ، وَالنَّاسِي دَرَانٌ لَمْ يَلْقَ بِهِ، بَدَلُ مَنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ، وَرِوَايَةُ الثَّوْرِيِّ أَوَّلَى لِأَنَّ قِصَّةَ رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ تَعْيِينَ التَّسْمِيَةِ عَادَةُ الْوِلَادَةِ سِوَاهُ حَصَلَتِ الْعَقِيْقَةُ عَنْ ذَلِكَ الْمَوْلُودِ أَمْ لَا، وَهَذَا يَبَارِضُهُ الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي التَّسْمِيَةِ يَوْمَ السَّابِعِ كَمَا

سأذكرها قريبا . وقضية رواية القريبي أن من لم يرد أن يبق عنه لا يؤخر تسميته الى السابع كما وقع في قصة ابراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك ابراهيم بن النبي ﷺ وعبد الله بن الزبير، فإنه لم ينقل أنه عن أحد منهم ، ومن أريد أن يبق عنه تؤخر تسميته الى السابع كما سيأتي في الأحاديث الاخرى ، وهو جمع لطيف لم أره لغوي البخاري . قوله ( وتحنيكه ) أى غداة يولد ، وكأنه قيد بالغداة اتباعا للفظ الخبر . والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت وهو المراد هنا ، وإنما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع ، فلو اتفق أنها نكح نصف النهار مثلا فوقت التحنيك والتسمية بعد الغداة قطعا . والتحنيك مضغ الشيء . ووضعه في فم الصبي وذلك حنكة به ، يصنع ذلك بالصبي ليتمرن على الأكل ويقوى عليه . وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه ، وأولاه البحر فإن لم يتيسر تمر فرطب ، والأفضى حلو ، وعسل النحل أولى من غيره ، ثم ما لم تحسه فاركا في نظيره مما يفطر الصائم عليه . ويستفاد من قوله « وان لم يبق عنه » الإشارة الى أن العقيدة لا تحجب ، قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة ، وأشار بقائل الوجوب الى القيث بن سعد ، ولم يعرف إمام الحرمين الوجوب الا بن داود فقال : اهل الشافعي أراد غير داود إنما كان بعده ، وتعقب بأنه ليس للعل هنا معنى بل هو أمر عمق فإن الشافعي مات ولداود أربع سنين ، وقد جاء الوجوب أيضا عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد . والذي نقل عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر : أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وعالموا في ذلك الآثار الثابتة ، واستدل بعضهم بما رواه مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه « سئل النبي ﷺ عن العقيدة فقال : لا أحب المقوق ، كأنه كره الاسم وقال « من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فليفضل . وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه « سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن العقيدة وهو على المنبر بعرفة فذكره ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه أبو داود ، ويقوى أحد الحديثين بالآخر ، قال أبو عمر : لا أعلمه مرفوعا إلا عن هذين . قلت : وقد أخرجه البزار وأبو الشيخ في العقيدة من حديث أبي سعيد ، ولا حجة فيه لنفي مشروعيتها . بل آخر الحديث يشبهها ، وإنما غاية أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسيكة أو ذبيحة وان لا تسمى عقيدة . وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كافى تسمية العشاء عتمة ، وأدعى محمد بن الحسن نسخها بحديث « نسخ الأضحية كل ذبح » أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سننه ضعف . وأما نفي ابن عبد البر وروده فتعقب ، وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء ، فلا حجة فيه أيضا لمن نفي مشروعيتها . ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أبي موسى ، قوله ( يريد ) بالوحدة والراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو يروي عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة<sup>(١)</sup> وإبراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث ، وذلك يقتضي أن تكون له رواية ، وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال : لم يسمع من النبي ﷺ شيئا ، ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضا منه بل هو بالاعتبارين . قوله ( فأثبت به النبي ﷺ فسماه ابراهيم خشكة ) فيه إشار بأن أسرع بإحضاره الى النبي ﷺ ، وأن تحنيكه كان بعد تسميته ،

(١) كذا في النسخ ، والقى يظهر أنها زائدة

ففيه تمجيد تسمية المولود ولا ينتظر بها الى السابع . وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن سمرة في حديث العقيقة تذبح عنه يوم السابع ويسمى ، فقد اختلف في هذه اللفظة هل هي ديسى ، أو ديدى ، بالدال بدل السين ؟ وسأأتى البحث في ذلك في الباب الذى يليه . ويدل على ان التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح من حديث أبى أسيد أنه دأتى النبي ﷺ بابنه حين ولد فسماه المنذر ، وما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن أنس رفعه قال : ولد لى القيلة غلام فسميته باسم أبى ابراهيم ، ثم دفعه الى أم سيف ، الحديث . قال البيهقي : تسمية المولود حين يولد أصح من الأحاديث في تسميته يوم السابع . قلت : قد ورد فيه غير ما ذكر ، فى البراء ومحمى ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت : دعى رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما ، والقرمذى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أخرق رسول الله ﷺ بتسمية المولود لسابعة ، وهذا من الأحاديث التى يتعين فيها أن الجدة هو الصحابى لا جد عمرو للحقيقى محمد بن عبد الله بن عمرو . وفى الباب عن ابن عباس قال : سبعة من السنة فى الصبي : يوم السابع يسمى ويختن ويمسح عنه الأذى وتثقب أذنه ويوق عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهباً أو فضة ، أخرجه الطبرانى فى د الأوسط ، وفى سنده ضعف ، وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه وإذا كان يوم السابع للمولود فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسموه ، وسنده حسن . الحديث الثانى ، قوله ( يحيى ) هو الخياط وهشام هو ابن عروة . قوله ( أتى النبي ﷺ بصبي يمهك ) تقدم فى الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيك ، وبينت هناك ما قيل فى اسمه . الحديث الثالث حديث أسماء فى ولادة عبد الله بن الزبير ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى باب هجرة النبي ﷺ الى المدينة ، وبين الاختلاف فى سنده . ووقع فى آخره هنا من الزيادة د ففرحوا به فرحاً شديداً ، لأنهم قيل لهم إن اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم ، وهذا يدل على ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة ، وما وقع فى أول الحديث أنه ولدته بقاء ثم أتت به النبي ﷺ لم يرد أنها أحضرت له بقاء ، وإنما حملته من بقاء الى المدينة . وقد أخرج د ابن سعد فى الطبقات ، من رواية أبى الأسود محمد بن عبد الرحمن قال : لما قدم المهاجرون المدينة أقاموا لا يولد لهم ، فقالوا : سحرتنا يهود ، حتى كثرت فى ذلك القالة . فكان أول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير ، فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيراً ، وقوله د وأنا تم ، بكسر المشاء أى شارفت تمام الحبل ، وقوله د قل ، بمشاة ثم قام . وبرك ، بالتشديد أى دعا له بالبركة . الحديث الرابع حديث أنس فى قصة ابن أبى طلحة واسمه عبد الله وهو والد إسحق ، وقد تقدم شرحه فى الجنائز وفى الوكاة . قوله ( أعرستم ) ؟ هو استفهام محذوف الاداة والعين ساكنة ، أعرس الرجل اذا بنى بامرأته ، ويطلق أيضاً على الوطء لانه يتبع البناء غالباً ، ووقع فى رواية الأصيل د أعرستم ، ؟ بفتح العين وتشديد الراء فقال عياض : هو غلط لان التحريس النزل ، وأثبت غيره أنها لغة ، يقال أعرس وعرس اذا دخل بأمله والأصح أعرس قاله ابن التيمي فى كتاب التحرير فى شرح مسلم له . قوله ( قال لى أبو طلحة احفظه ) فى رواية الكشميين د احفظيه ، والأول أولى . قوله ( حدثني محمد بن المثنى - الى ان قال - وسأق الحديث ) هذا يوم أنه يريد الحديث الذى قبله وليس كذلك لان لفظها مختلف ، وما حديثان عند ابن عرون : أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا ، والثانى عنده عن محمد بن سيرين عن أنس ، وقد ساقه المصنف فى اللباس هذا الاسناد ولفظ د ان أم سليم قالت لى : يا أنس ، انظر هذا الغلام

فلا تصنيف شيئا حتى تغدو به الى النبي ﷺ ، فغدوت به فاذا هو في حائط له وعليه خيمصة وهو يدسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح ، ثم وجدت في نسخة الصغاني بعد قوله وساق الحديث وقال أبو عبد الله اختلما في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي عدي وزيد بن هارون اختلما في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين أنهما عنده حديثا مختلفا ألفاظه . وذكر المزي أن حماد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكنني لم أراه في كتاب مسلم مسمى بل قال « عن ابن سيرين » ، ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحمد أخرج الحديث مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين

## ٢ - باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة

٥٤٧١ - حدثنا أبو الثعلبان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سلمان بن عاصم قال « مع الغلام عقبة » . وقال حجاج حدثنا حماد أخبرنا أيوب وفتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان بن عاصم عن النبي ﷺ . وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عاصم عن الصبي عن النبي ﷺ . ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان . . . قوله [ الحديث ٥٤٧١ - طريقه في : ٥٤٧٢ ]

٥٤٧٢ - وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن جابر بن حازم عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عاصم عن الصبي قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « مع الغلام عقبة » ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » . حدثني عبد الله بن أبي الأسود حدثنا قريش بن أنس عن حبيب بن الشهيد قال « أصرني ابن سيرين أن أسأل الحسن : ممن سمع حديث العقيدة ، فسأته فقال : من سمعته بن جندب »

قوله ( باب إمامة الأدي عن الصبي في العقيدة ) الإمامة الإزالة . قوله ( عن محمد ) هو ابن سيرين . قوله ( عن سلمان بن عاصم ) هو الصبي ، وهو صحابي سكن البصرة ، ما له في البخاري غير هذا الحديث ، وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا ومرفوعا موصولا من الطريق الأولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ؛ ونمطنا من الطرق الأخرى صرح في طريق منها بوقفه وما صداما مرفوع . قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا صحيحا على شرطه ، أما حديث حماد بن زيد يعني الذي أورده موصولا لجاء به موقوفا وليس فيه ذكر إمامة الأدي الذي ترجم به ، وأما حديث جابر بن حازم فقد كرهه بلا خبر ، وأما حديث حماد بن سلة فليس من شرطه في الاحتجاج . قلت : أما حديث حماد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري ، لكنه أورده مختصرا ، فكأنه سمعه كذلك من شيخه أبي الثمان ، واكتفى به كمادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أخرجه أحمد بن يونس بن محمد عن حماد بن زيد بن زيد في المتن ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى ، ولم يصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه ، وأخرجه أيضا عن عبد الوهاب بن ابن هرون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق ساجان بن حرب عن حماد

ابن زيد عن أيوب فقال فيه ، رفعه ، . وأما حديث جرير بن حازم وقوله أنه ذكره بلا خبر ، يعني لم يقل في أول الاسناد أنبأنا أصبغ بل قل ، قال أصبغ ، سكن أصبغ من شيوخ البخاري قد أكثر عنه في الصحيح ، فقل قول الأكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في علوم الحديث ، وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيل يشير الى موافقته ، وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك ، وأما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم ، سكن لا يضره إيراد الاستشهاد كما دلت . قوله ( وقال حجاج ) هو ابن منهل ، وحماد هو ابن سلمة ، وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسماعيل بن إسماعيل القاضي عن حجاج بن منهل وحدثنا حماد بن سلمة به ، وقد أخرجه النسائي من رواية صفان والاسماعيلي من طريق حبان بن طارق وعبد الأعلى بن حماد وإبراهيم بن الحجاج كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الأربعة الذين ذكرهم البخاري - وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد - يونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق ، لكن ذكر بعضهم عن حماد ما لم يذكر الآخر ، وساق المتن كله على لفظ حبان ، وصرح برفعه ولفظه ، في الغلام عتيقة فأهريقوا عنه الدم ، وأميطوا عنه الأذى ، قال الاسماعيلي : وقد رواه الثوري موصولا مجردا ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك ، فأنفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر ، وخالفهم وهيب فقال : عن أيوب عن محمد عن أم دطية قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول مع الغلام ، فذكر مثله سواء ، أخرجه أبو نعيم في مستخرجه من رواية حوثة بن محمد عن أبي هشام عن وهيب به ، وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المفضلة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما ، وحوثة بجاء مهمل ومثلثة وزن جوهرة بصرى يكفى أبا الأزهري احتج به ابن خزيمة في صحيحه ، وأخرج عنه من السنة ابن ماجه ، وذكر أبو علي الجبائي أن أبا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي خارج السنن ، وذكره ابن حبان في الثقات ، فالاسناد قوي إلا أنه شاذ ، والمحموط عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث . قوله ( وقال غير واحد من عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب بن عامر العنبي عن النبي ﷺ ) قلت من الذين أبهمهم عن عاصم سفيان بن عيينة أخرجه أحد عنه بهذا الاسناد فصرح برفعه ، وذكر المتن المذكور وحديثين آخرين : أحدهما في الفطر على التمر ، والثاني في الصدقة على ذى القرباة ، وأخرجه الترمذي من طريق عبد الرزاق والنسائي عن عبد الله بن محمد الزهري كلاهما عن ابن عيينة بقصة المقيمة حسب ، وقال النسائي في روايته عن الرباب عن صفها سلمان به ، والرباب بفتح الراء وبوحدين غنفا ما لها في البخاري غير هذا الحديث ، ومن رواه عن هشام بن حسان عبد الرزاق أخرجه أحد عنه عن هشام بالاحاديد الثلاثة ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عبد الرزاق ، ومنهم عبد الله بن نمير أخرجه ابن ماجه من طريقه عن هشام به ، وأخرجه أحمد أيضا عن يحيى القطان ومحمد بن جعفر كلاهما عن هشام لكن لم يذكر الرباب في اسناده ، وكذا أخرجه الدارمي عن سعيد بن عامر والحارث بن أبي أسامة عن عبد الله بن بكير السهمي كلاهما عن هشام . قوله ( ورواه يزيد بن إبراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله ) قلت : وصله الطحاوي في بيان المشكل ، فقال : حدثنا محمد بن خزيمة حدثنا حجاج بن منهل حدثنا يزيد بن إبراهيم به موقرعا . قوله ( وقال أصبغ أخبرني ابن وهب الخ ) وصله الطحاوي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب به قال الاسماعيلي : ذكر البخاري حديث ابن وهب بلا خبر ، وقد قال أحمد بن حنبل : حديث جرير بن حازم

كأنه على النوم أو كما قال . قلت : لفظ الأثر عن أحمد حدث بالوم بمصر ولم يكن يحفظ ، وكذا ذكر الساجي له وهذا مما حدث به جبر بمصر ، لكن قد وافقه غيره على رفعه عن أيوب ، نعم قوله عن محمد حدثنا سليمان بن عامر ، هو الذي تفرد به ، وبالجملة فهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، والحديث مرفوع لا يضروه رواية من وقفه . قوله (مع الغلام عقيقة) تمسك بمفهومه الحسن وقناعة فقالا : يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ، وخالفهم الجمهور فقالوا : يعق عن الجارية أيضا ، وحجبتهم الأحاديث المصرحة بذكر الجارية ، وسأذكرها بعد هذا ، فلو ولد اثنان في بطن استحب عن كل واحد عقيقة ، ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال : لا أعلم عن أحد من العلماء خلافه . قوله ( فأهريقوا عنه دما ) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في حديث سمرة الآتي بعده ، وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه من رواية يوسف بن ماهك ، أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن - أي ابن أبي بكر الصديق - فسألوها عن العقيقة ، فأخبرتهم أن النبي ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرز أنها سألت النبي ﷺ عن العقيقة فقال من الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ، ولا يضركم ذكرنا أن أو إمانا ، قال الترمذي صحيح ، وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه أثناء حديث قال « من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل » عن الغلام شاتان مكافئتان ، وعن الجارية شاة ، قال داود بن قيس راويه عن عمرو ، سألت زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان فقال : مقشاهتان تذبحان جميعا أي لا يؤخر ذبح إحداها عن الأخرى ، وحكى أبو داود عن أحمد المسكافئتان المتقاربتان ، قال الخطابي : أي في السن . وقال الزغشري : معناه متعادلتان لما يجزى في الزكاة وفي الأضحية ، وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ « شاتان مثلان » ووقع عند الطبراني في حديث آخر « قيل : ما المسكافئتان ؟ قال المثلان » وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح إحداها عقب الأخرى حسن ، ويحتمل الحل على المعنيين معا ، وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه « أن اليهود تعق عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية ، فعقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا » وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي ﷺ « العقيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة » وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ ، وتقدم حديث ابن عباس أول الباب ، وهذه الأحاديث حجة للجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية ، وعن مالك هما سواء فيعق عن كل واحد منهما شاة ، واحتج له بما جاء « أن النبي ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا » أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ « كبشين كبشين » وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام ، بل غاية أن يدل على جواز الاقتصاد ، وهو كذلك ، قال العدد ليس شرطا بل مستحب . وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المقصود استبقاء النفس فأشبهت الذية ، وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا أعتق كل عضو منه ، ومن أعتق جاريته كذلك ، إلى غير ذلك مما ورد . ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما ينسب العدد . واستدل باطلاق الشاة والباقيين على أنه لا يشترط في العقيقة ما يشترط في الأضحية ، وفيه وجهان للشأنية ، وأصحهما يشترط وهو بالقياس



لا بالخبر ، وبذكر الشاة والكباش على أنه يتعين الغنم للعقيقة ، وبه ترجم أبو الشيخ الاصهباني ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر ، وقال البندنجي من الشافعية : لا نص للشافعي في ذلك ، وعندى أنه لا يجوز هبها ، والجمهور على إجزاء الإبل والبقر أيضا ، وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفته ، ويقع عنه من الإبل والبقر والغنم ، ونص أحمد على اشتراط كاملة ، وذكر الرافعي بحثا أنها تتأدى بالسبع كما في الاضحية والله أعلم . قوله ( وأميطوا ) أى أزيلوا وزنا ومعنى . قوله ( الأذى ) وقصع عند أبي داود من طريق سميد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال : إن لم يكن الأذى حلق الرأس فلا أدري ما هو ، وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال : لم أجد من يخبرني عن تفسير الأذى ، اه . وقد جزم الاصمعي بأنه حلق الرأس ، وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ، ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأسر أن يماط هن رءوسهما الأذى ، ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس ، فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويماط عنه الأذى ويحلق رأسه ، فعطفه عليه ، فالأولى حل الأذى على ما هو أعم من حلق الرأس ، ويؤيد ذلك أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب د ويماط عنه إقذاره ، رواه أبو الشيخ . قوله ( حدثنا عبد الله بن أبي الأسود ) هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود . نسب لجد جده . وربما ينسب لجد أبيه فقييل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري ، وشيخه قريش بن أنس بصرى ثقة يكنى أبا أنس ، كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين ، واستمر على ذلك ست سنين ، فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح ، وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أخرجه الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني عنه ، ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود ، فكان له فيه شيخين : وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش ، وزعم أنه قهر به وأنه وهم ، وكأنه تبع في ذلك ما حكاه الأثرم عن أحمد أنه ضعف حديث قريش هذا وقال : ما أراه بشيء لكن وجدنا له متابعا أخرجه أبو الشيخ والبخاري عن أبي هريرة كما سأذكره ، وأيضاً فسمع علي بن المديني وأفرانه من قريش كان قبل اختلاطه ، ففعل أحمد إنما ضعفه لأنه ظن أنه إنما حدث به بعد الاختلاط . قوله ( حديث العقيقة ) لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن إيراد شهرته ، وقد أخرجه أصحاب الصنفين من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال : الغلام مرتين بمقيقته ، نذج عنه يوم السابع ، ويحلق رأسه ، ويسمى ، قال الترمذي : حسن صحيح ، وقد جاء مثله عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البخاري والبخاري في كتاب العقيقة من رواية إسرائيل بن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات ، فكان ابن سيرين لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون يرويه عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ، ولم تقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي د ويسمى ، وقد اختلف فيها أصحاب قتادة فقال أ كثرهم د يسمى . بالسين ، وقال همام بن قتادة د يدي . بالهال . قال أبو داود : خواف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به ، قال : ويسمى أصح . ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ د ويسمى واستشكل ما قاله أبو داود بما في بقية رواية همام عنده أنهم سألوا قتادة عن الدم كيف يصنع به فقال إذا ذبحت العقيقة أخذت منها صوفة واستقبلت به أرداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق . فيبعد مع هذا الضبط أن يقال إن هماما وهم عن

قتادة في قوله « ويدي » ، إلا أن يقال إن أصل الحديث « ويسمى » ، وإن قتادة ذكر الدم حاكياً عما كان أهل الجاهلية يصنعونه ، ومن ثم قال ابن عبد البر : لا يمتثل همام في هذا الذي انفرد به ، فإن كان حفظه فهو منسوخ اه . وقد رجح ابن حزم رواية همام وحمل بعض المتأخرين قوله « ويسمى » على التسمية عند الذبح ، لما أخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام عن قتادة قال « يسمى دلى العقيدة كما يسمى على الاضحية : بسم الله عقيدة فلان » ، ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد « اللهم منك ولك » ، عقيدة فلان ، بسم الله والله أكبر . ثم يذبح ، وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يسمى يوم يعق عنه ثم يخلق ، وكان يقول : يطلى رأسه بالدم . وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة أحاديث ، منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت « كانوا في الجاهلية إذا عقروا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيدة ، فإذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على رأسه » ، فقال النبي ﷺ اجعلوا مكان الدم خلوقاً ، زاد أبو الشيخ « ونهى أن يمس رأس المولود بدم » . وأخرج ابن ماجه من رواية أبوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي ﷺ قال « يعق عن الغلام ، ولا يمس رأسه بدم » ، وهذا مرسل . فإن يزيد لا صحبة له ، وقد أخرجه البرار من هذا الوجه فقال « عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي ﷺ » ، ومع ذلك فقالوا إنه مرسل ، ولأبي داود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال « كنا في الجاهلية ، فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه » . قال « فلما جاء الله بالاسلام كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونطبخه بزعفران » ، وهذا شاهد لحديث عائشة ، ولهذا كره الجمهور التسمية . ونقل ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها إلا عن الحسن وقاتدة ، بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية ، وسيأتي ما يتعلق بالتسمية وآدابها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . واختلف في معنى قوله « مرتين بعقيقته » ، قال الخطابي : اختلف الناس في هذا ، وأجود ما قيل فيه ما ذهب إليه أحمد بن حنبل قال : هذا في الشفاعة ، يريد أنه إذا لم يعق عنه فات طفلاً لم يشفع في أبيه ، وقيل معناه أن العقيدة لازمة لابد منها ، فشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكه منها بالرهن في يد المرتمن ، وهذا يقوى قول من قال بالوجوب ، وقيل المعنى أنه مرهون بأذى شعره ، ولذلك جاء « فأبطلوا عنه الأذى » اه والذي نقل عن أحمد قاله عطاء الخراساني أسنده عنه البيهقي ، وأخرج ابن حزم عن بريدة الأحملي قال : ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الخمس ، وهذا لو ثبت لكان قولاً آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيدة ، قال ابن حزم : ومثله عن فاطمة بنت الحسين . وقوله « يذبح عنه يوم السابع » ، تمسك به من قال إن العقيدة مؤقته باليوم السابع ، وإن من ذبح قبله لم يقع المرقع ، وإنما تفوت بعده ، وهو قول مالك . وقال أيضاً : ان مات قبل السابع سقطت العقيدة . وفي رواية ابن وهب عن مالك : ان من لم يعق عنه في السابع الأول حق عنه في السابع الثاني ، قال ابن وهب : ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث . ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن تذبح العقيدة يوم السابع ، فإن لم يتيها في يوم الرابع عشر ، فإن لم يتيها حق عنه يوم أحد وعشرين ولم أر هذا صريحاً إلا عن أبي عبد الله البوشنجي ، ونقله صالح بن أحمد عن أبيه . وورد فيه حديث أخرجه الطبراني من رواية اسماعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه ، واسماعيل ضعيف ، وذكر الطبراني أنه انفرد به . وعند الحنابلة في اعتبار الأسابيع بعد ذلك روايتان ، وعند الشافعية أن ذكر الأسابيع الاختيار لا للتمييز ، فنقل الرافي أنه يدخل رقتها بالولادة ، قال : وذكر السابع في الخبر بمعنى أن لا تؤخر عنه اختياراً ، ثم قال :

والاختيار أن لا تؤثر عن البلوغ فإن أخرت عن البلوغ سقطت عن كان يريد أن يعق عنه ، لكن إن أراد أن يعق عن نفسه فعل . وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال : لو أعلم أني لم يعق عني لعقت عن نفسي . واختاره القفال . ونقل عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير ، وليس هذا نصا في منع أن يعق الشخص عن نفسه ، بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره إذا كبر ، وكأنه أشار بذلك إلى أن الحديث الذي ورد أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت . وهو كذلك ، فقد أخرجه البزار من رواية عبد الله بن عمر - وهو بمهمات - عن قتادة عن أنس ، قال البزار : تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه . وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين : أحدهما من رواية اسماعيل بن مسلم عن قتادة واسماعيل ضعيف أيضا ، وقد قال عبد الرزاق : إنهم تركوا حديث عبد الله بن عمر من أجل هذا الحديث ، فاعل اسماعيل سرقه منه . ثانيهما من رواية أبي بكر المستملي عن الهيثم بن جميل وداود بن الحبر قالا حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس ، وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة ، وعبد الله من رجال البخاري ، فالحديث قوي الإسناد ، وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن إبراهيم بن إسحق السراج عن عمرو النائد ، وأخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جميل وحده به ، فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا ، لكن قد قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وقال أبو داود : لا أخرج حديثه ، وقال الساجي : فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مثاكير ، وقال العقبلي : لا يتابع على أكثر حديثه ، قال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ ، ورافقه العجلي والترمذي وغيرهما ، فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة ، وقد منى الحافظ الضياء على ظاهر الاسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين ، ويحتمل أن يقال : إن صحيح هذا الخبر كان من خصائصه ﷺ كما قالوا في تضعيفه عن لم يضح من أمته ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة د من لم يعق عنه أجزأته أصحيته ، وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن د يمزى . عن الفلام الأصبهاني عن العقيقة ، وقوله يوم السابع ، أي من يوم الولادة ، وهل يحسب يوم الولادة ؟ قال ابن عبيد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة ، إلا إن ولد قبل طلوع الفجر ، وكذا نقله البويطي عن الشافعي ، ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسين ، واختلاف ترجيح النووي . وقوله د يذبح ، بالضم على البناء للجهرول ، فيه أنه لا يتعين الذابح ، وعند الشافعية يتعين من تلمذه ففقه المولود ، وعن الحنابلة يتعين الأب إلا إن تعذر بموت أو امتناع ، قال الرافعي : وكان الحديث أنه ﷺ عق عن الحسن والحسين مؤول ، قال النووي : يحتمل أن يكون أبواه حينئذ كانا مصرين أو تبرع بأذن الأب ، أو قوله د عني ، أي أمر ، أو هو من خصائصه ﷺ كما ضحى عن لم يضح من أمته ، وقد عدّه بعضهم من خصائصه ، ونص مالك على أنه يعق عن البقم من ماله ، ومنه الشافعية ، وقوله د ويحلق رأسه ، أي جميعه لثبوت التهي عن التزح كما سيأتي في اللباس ، وحكي الماوردي كراهة حلق رأس الجارية ، وهن بعض الحنابلة يحلق ، وفي حديث على عند الترمذي والحاكم في حديث العقيقة عن الحسن والحسين د يفاطمة احلق رأسه وتصدق بوزن شعره ، قال فوزناه فكان درهما أو بعض درهم ، وأخرج أحمد من حديث أبي رافع د لما ولدت فاطمة حسنا قالت : يا رسول الله ألا عني عن ابني بدم ؟ قال : لا ولكن احلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة ، ففعلت ، فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، يحمل على أنه ﷺ كان عني عن عم استأذنته فاطمة

أن تعق هي عنه أيضا فمنها ، قلت : ويحتمل أن يكون منعها اضيق ما عندهم حينئذ فأرشدنا الى نوع من الصدقة أخف ، ثم تيسر له عن قرب ما عني به عنه ، وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك بمن لم يعق عنه ، لكن أخرج سعيد ابن منصور عن مرسل أبي جعفر الباقر صحيحا أن فاطمة كانت إذا ولدت ولدا حلقت شعره وبصفت بزنته ورقاه واستدل بقوله « يذبح ويحلق ويسمى » بالوار على أنه لا يشترط الترتيب في ذلك ، وقد وقع في رواية لأبي الشيخ في حديث سمرة « يذبح يوم سابعه ثم يحلق » وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الحلق ، وحكى عن طه عكسه ، ونقله الرويان عن نص الشافعي ، وقال البغوي في « التهذيب » يستحب الذبح قبل الحلق ، وصححه النووي في « شرح المذهب » والله أعلم

### ٣ - باب الفرع ،

٥٤٧٣ - حدثنا عبد الله حدثنا عبد الله أخبرنا معمر حدثنا الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « لا فرع ولا عتيرة »

والفرع أول النتاج ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم . والعتيرة في رجب

[الحديث ٥٤٧٣ - طه : ٥٧٤]

قوله ( باب الفرع ) بفتح الفاء والراء بعدها مهملة ، ذكر فيه حديث أبي هريرة « لا فرع ولا عتيرة » من رواية عبد الله - وهو ابن المبارك - عن معمر حدثنا الزهري ، وفيه تفسير الفرع والعتيرة ، وظاهره الرفع . ووقع في « المحكم » أن الفرع أول نتاج الابل والغنم ، كان أهل الجاهلية يذبحونه لأصنامهم ، والفرع ذبح كانوا إذا بلغت الابل ما تنمأ صاحبها ذبحوه ، وكذلك إذا بلغت الابل مائة يعتر منها بميرا كل هام ولا يأكل منه هو ولا أهل بيته ، والفرع أيضا طعام يصنع لنتاج الابل كالحرس للولادة ، وسأني القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ، ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيدة

### ٤ - باب العتيرة ،

٥٤٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي

هريرة عن النبي ﷺ قال « لا فرع ولا عتيرة »

قال : والفرع أول النتاج كان يُنتج لهم ، كانوا يذبحونه لطواغيتهم . والعتيرة في رجب

ثم قال : ( باب العتيرة ) ، وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهري ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وشذ ابن أبي عمير فرواه عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال إنه من فرائد ابن أبي عمر . قوله ( ولا عتيرة ) بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عظيمة ، قال القزاز سميت عتيرة بما يفعل من الذبح وهو العتر ، فهي فعيلة بمعنى مفعولة هكذا جاء بلفظ النبي والمراد به النبي ، وقد ورد بصيغة النبي في رواية للنسائي وللإمام علي بلفظ « نبي رسول الله

ﷺ ، ووقع في رواية لأحمد ، لا فرج ولا عتيرة في الإسلام ، . قوله ( قال والفرج ) لم يمتنع هذا القائل هنا ، ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا بالتفسير بالحديث ، ولأبي داود من رواية جسد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : الفرع أول النتاج ، الحديث جملة موقوف على سعيد بن المسيب ، وقال الخطابي : أحسب التفسير فيه من قول الزهري . قلت : قد أخرج أبو فرقة في « السنن » الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر ، وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول الزهري والله أعلم . قوله ( أول النتاج ) في رواية الكشميهني « نتاج » بغير ألف ولام ، وهو بكسر النون بعدها مثناة خفيفة وآخره جيم . قوله ( كان ينتج لهم ) بضم أوله وفتح ثالثة ، يقال نتجت الناقة بضم النون وكسر المثناة إذا ولدت ، ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل . قوله ( كانوا يذبحونه لطواغيتهم ) زاد أبو داود عن بعضهم « ثم يأكلونه ويأقي جلده على الشجر » فيه إشارة إلى هلة النهي ، واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جمعا بينه وبين حديث « الفرع حق » ، وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، كذا في رواية الحاكم « سئل رسول الله ﷺ عن الفرع قال : الفرع حق ، وأن تركه حتى يكون بفت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن نذبحه يلقى لحمه بوبره وتوله ناقتك » ، وللحاكم من طريق حماد بن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله « الفرع حق » ولا نذبحها وهي تلتصق في يدك ، ولكن أمكنكم ما من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها ، قال الشافعي فما قلته البيهقي من طريق المزي عن الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم ، فكان أحدهم يذبح بكرة ناقتة أو شاة وجاء البركة فيما يأتي بعده ، فسألوا النبي ﷺ عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه ، وأمرهم استحبابا أن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله . وقوله « حق » أي ليس بباطل ، وهو كلام خرج على جواب السائل ، ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر « لا فرع ولا عتيرة » ، فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة . وقال غيره معنى قوله « لا فرع ولا عتيرة » أي ليسا في تأكيد الاستحباب كالأضحية ، والاول أولى . وقال النووي : نص الشافعي في حرمة على أن الفرع والعتيرة مستحبان ، ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبشة - بنون وموحدة - ومجمة مصفر - قال « نادى رجل رسول الله ﷺ : انا كنا نعتيرة في الجاهلية في رجب ، فما نأمرنا ؟ قال : اذبحوا لله في أي شهر كان . قال : انا كنا نفرح في الجاهلية . قال : في كل ساعة فرح تذذوه ماشيتك حتى إذا استحمل ذبحت فتصدق بلحمه ، فإن ذلك خير ، وفي رواية أبي داود عن أبي قلابة « السائمة مائة » ، ففي هذا الحديث أنه ﷺ لم يبطل الفرع والعتيرة من أصنامها ، وإنما أبطل صفة من كل منهما ، فن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ، ومن العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب . وأما الحديث الذي أخرج أصحاب السنن من طريق أبي رملة عن مخنف بن محمد بن سليم قال « كنا وقوف مع النبي ﷺ بركة ، فسمعتة يقول : يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، هل تدرون ما العتيرة ؟ هي التي يسمونها الرجبية ، لقد ضعفه الخطابي ، لكن حسنه الترمذي . وجاء من وجه آخر عن جسد الرزاق عن معمر بن سليم . ويمكن رده إلى ما حل عليه حديث نبشة . وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحارث بن عمرو أنه « لقي رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، فقال زجل : يا رسول الله العتائر والفرائح ؟ قال : من شاء عز ومن شاء لم يتر »

ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع ، وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفى الاستحباب ولا يثبت ، فؤخذ  
 الاستحباب من حديث آخر . وقد أخرج أبو داود من حديث أبي العشاء عن أبيه « أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة  
 لحسناء وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين العقيلي قال قلت  
 يا رسول الله إنا كنا نذبح ذبائح في رجب ففأكل ونطعم من جاءنا ، فقال : لا بأس به . قال وكيع بن عديس :  
 فلا أدعه ، وجزم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب ، وفي هذا تعقب على من قال : إن ابن سيرين تفرد بذلك . ونقل  
 الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعله ، ومال ابن المنذر إلى هذا وقال : كانت العرب تفعلها وما فعلها بعض أهل  
 الإسلام بالأذن ، ثم نهى عنها ، والنهي لا يكون إلا عن شيء كان يفعل . وما قال أحد أنه نهى عنها ثم أذن في  
 فعلها ثم نقل عن العلماء تركها إلا ابن سيرين ، وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ ، وبه جزم الحازمي ،  
 وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم . وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي - واللفظ له - بسند صحيح عن عائشة  
« أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة في كل خمين واحدة » . قوله ( والعتيرة في رجب ) في رواية الحميدي والعتيرة  
 الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب » وقال أبو عبيد : العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب  
 يتقربون بها لأصنامهم ، وقال غيره : العتيرة الذكك كانوا يذبحونها ، من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا  
 في رجب . وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغ إلى مائة عترة منها عتيرة ، زاد في  
 الصحاح في رجب . ونقل أبو داود تعبيدها بالعشر الأول من رجب ، ونقل الذوري الاتفاق عليه ، وفيه نظر  
 ( غاتمة ) : اشتمل كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا ، المعلق منها ثلاثة  
 والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى ثمانية والخالص أربعة ، وافقه مسلم على تخريج حديث أنس وأبي  
 هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسيرة . وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة ، وتفسير الفرع والعتيرة .  
 وافقه أعلم

### فصل في الذبائح والعتيرة

## ٧٢ - كتاب الذبائح والصيد

قوله ( كتاب الذبائح والصيد ) كذا للكرامة والاصيل ورواية عن أبي ذر ، وفي أخرى له ولأبي الوقت  
 باب ، وسقط للنسفي ، وثبت له البسملة لاحقة ، ولأبي الوقت سابقة

١ - باب التسمية على الصيد ، وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آتوا بغير دم » الله بشئ من الصيد  
 تناله أيديكم ورماحكم - إلى قوله - عذاب أنيم ، وقوله جل ذكره ﴿ أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم - إلى قوله - فلا تخشعوا وخشعوا » وقال ابن عباس للمفود : للمهود ، ما أحل وحرم . إلا  
 ما يتلى عليكم : الخنزير ، بجر منكم : يحملنكم . كسان : عداوة ، المنخقة : منخقة فتموت . الموقودة : تفرَّب بالخشب ،  
 يوقدها فتموت . المتردية : تنتردى من الجبل . والنطحة : تنطع الشاة ، فما أدركته يتحرك بذنبه أو

بَعِيْرُهُ فَادْبَحْ وَكُلْ .

٥٤٧٥ - **عَنْ** أَبِي نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمَرَاضِ قَالَ : مَا أَصَابَ بَعْدَهُ فَكُلْهُ ، وَمَا أَصَابَ بَرَضُهُ فَهُوَ وَرَيْدُهُ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَيْدِ الْكَلْبِ فَقَالَ : مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ ، قَانَ أَخَذَ الْكَلْبُ ذَكَاءً . وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ - أَوْ كِلَابِكَ - كَهَابًا غَيْرَهُ ، فَخَشِيتُ أَنْ يَكُونَ أَخِي - لَهْ - مَعَهُ . وَقَدْ قُلْتُ - فَلَا نَأْكُلْ ، فَانْمَا ذَكَرْتَ اسْمُ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تَذْكُرْهُ عَلَى غَيْرِهِ »

قوله ( باب التسمية على الصيد ) سقط « باب » لكرامة والأصيل وأبي ذر ، وثبت للباقين . والصيد في الأصل مصدر صاد يصيد صيدا ، وعمول معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد . قوله وقول الله تعالى ( حرمت عليكم الميتة - الى قوله - فلا تخشوم واخشون ) وقول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد ) كذا لأبي ذر ، وقدم وأخر في رواية كريمة والأصيل ، وزاد بعد قوله « الصيد » : ( تناله أيديكم ورماحكم - الآية الى قوله - عذاب اليم ) وعند اللسان من قوله ( أحلت لكم بهيمة الأنعام ) الآيتين ، وكذا لأبي الوقت لكن قال « الى قوله : فلا تخشوم واخشون ، وفرقهما في زواية كريمة والأصيل ، قوله ( قال ابن عباس : العقود المبرود ، ما أحل وحرم ) وصله ابن أبي حاتم أمم منه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ) : يعني بالعقود ، ما أحل الله وما حرم وما فرض وما حد في القرآن ، ولا تغدروا ولا تنكثوا . وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفرقا ، ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ، ونقل عن قتادة : المراد ما كان في الجاهلية من الحلف . ونقل عن غيره : هي العقود التي يتعاقدها الناس . قال : والاول أولى ، لأن الله أتبع ذلك البيان عما أحل وحرم ، قال : والعقود جمع عقد ، وأصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يمتد الجبل بالجبل . قوله ( إلا ما تبلى عليكم الخنزير ) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ « إلا ما تبلى عليكم يعني الميتة والدم ولحم الخنزير » . قوله ( يجرمنكم : يحملنكم ) يعني قوله تعالى ( ولا يجرمنكم شنآن قوم ) أي لا يحملنكم بغض قوم على العدوان ، وقد وصله ابن أبي حاتم أيضا من الوجه المذكور الى ابن عباس ، وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع الى معناه . قوله ( المنخنقة الخ ) وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره « فإدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال » وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ « المنخنقة التي تخنق فتتموت ، والمروقة التي تضرب بالخشب حتى يوقظها فتتموت ، والمتردية التي تتردى من الجبل ، والنطيخة الشاة تنطح الشاة ، وما أكل السبع ما أخذ السبع ، إلا ما ذكركم إلا ما أدركتم ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عين فاذبح واذكر اسم الله عليه فهو حلال ، ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ « وأكيل السبع » ومن طريق قتادة « كل ما ذكر غير الخنزير إذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو قائمة ترتكض فذكيته فقد أحل لك » ومن طريق علي نحو قول ابن عباس ، ومن طريق قتادة : كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالمصاح حتى إذا ماتت أكلوها

قال : والمتردة التي تردى في البئر . قوله ( حدثنا زكريا ) هو ابن أبي زائدة ، وعامر هو الشعبي ، وهذا السنن كوفيون . قوله ( عن عدي بن حاتم ) هو الطائي ، في رواية الاسماعيل من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الاسماعيل ذكرته بقوله «حدثنا عامر حدثنا عدي» يشير الى أن زكريا مدلس وقد منعنه . قلت : وسيأتي في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم ، وفي رواية سعيد بن مسروق «حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جارا ودخيلا وريبطا بالانهرين» أخرجه مسلم ، وأبوه حاتم هو المشهور بالجهود ، وكان هو أيضا جوادا ، وكان إسلامه سنة الفتح ، وثبت هو وقومه على الاسلام ، وشهد الفتوح بالعراق ، ثم كان مع علي وعاش الى سنة ثمان وستين . قوله ( المراض ) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة ، قال الخليل وتبعه جماعة : سم لا ريش له ولا فصل . وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده : سم طويل له أربع قذذ رقاق ، فإذا رمى به اعترض . وقال الخطابي : المراض نصل عريض له ثقل ورزاة ، وقيل عود رقيق الطرفين عليظ الوسط وهو المسمى بالحذافة ، وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحدد ، وقوي هذا الأخير الذروي تبعا لعياض ، وقال القرطبي : انه المشهور . وقال ابن الزين : المراض عصا في طرفها حديدة يرمى الصائد بها الصيد ، فإصاب يحمده فهو ذكي فيؤكل ، وما أصاب بغير حده فهو وقيد . قوله ( وما أصاب بعرضه فهو وقيد ) في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه « بعرضه فقتل فله وقيد فلا تأكل » ، وقيد بالقاف وآخره ذال معجمة وزن عظيم ، فمبل بمعنى مفعول ، وهو ما قتل بمصا أو حجر أو ما لا حد له ، والموقوذة تقدم تفسيرها وأنها التي تضرب بالخشبة حتى تموت . ووقع في رواية ممام بن الحارث عن عدي الآتية بعد باب «قلت إنا نرى بالمراض قال : كل ماخرق» وهو بفتح المعجمة والواي بعدها قاف أي نفذ ، يقال سمم خارق أي نافذ ، ويقال بالسين المهملة بدل الواي ، وقيل الخرق - بالزاي وقيل تبدل سيننا - الخدش ولا يثبت فيه ، فان قيل بالراء فهو أن يثقبه - وحاصله أن السم وما في معناه إذا أصاب الصيد يحمده حل وكانت تلك ذكاته ، وإذا أصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثقل ، وقوله « بعرضه » بفتح العين أي بغير طرفه المحدد ، وهو حجة للجمهور في التفصيل المذكور ، وعن الازداعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك ، وسيأتي في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( وسأئنه عن صيد السكب فقال : ما أمسك عليك فكل ، فان أخذ السكب ذكاة ) في رواية ابن أبي السفر « إذا أرسلت كلبك فسميت فكل » ، وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب « إذا أرسلت كلابك المهلبة وذكرته اسم الله فكل بما أمسكن عليك ، والمراد بالمهلبة التي إذا أغراها صاحبها على الصيد طلبته ، وإذا زجرها انزجرت وإذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها . وهذا الثالث يختلف في اشتراطه ، واختلف متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في « التهذيب » : أقله ثلاث مرات ، وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين ، وقال الرافعي : لم يقدره الماعظ لاضطراب العرف واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف . ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي في هذا الحديث عند أبي داود والترمذي أما الترمذي فلفظه « سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل ، وأما أبو داود فلفظه « ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك . قلت : وان قتل ؟ قال : إذا قتل ولم يأكل منه » ، قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا . وفي معنى الباز الصقر والعقاب والباشق والشاهين ، وقد فسر مجاهد الجوارح في الآتية



بالكلاب والطيور ، وهو قول الجمهور إلا ما روى عن ابن عمر وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور .  
**قوله** ( إذا أرسلت كلابك المعلمة فإن وجدت مع كلبك كلبا غيره ) في رواية بيان ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، وزاد في روايته بعد قوله مما أمسكن عليك ، وإن قتلن ، إلا أن يأكل الكلب فأن أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه ، وفي رواية ابن أبي السفر : قلت ، فإن أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك إنما أمسك على نفسه ، وسيأتي بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في رمي الصيد إذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر . وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة كما سيأتي بعد أبواب ، وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل ، وقد أجمعوا على مشروعيتهما إلا أنهم اختلفوا في كونها شرطا في حل الأكل فذهب الشافعي وطائفة - وهي رواية عن مالك وأحمد - أنها سنة ، فمن تركها عمدا أو سهوا لم يقدح في حل الأكل .  
 وذهب أحمد في الراجح منه وأبو ثور وطائفة إلى أنها واجبة لجعلها شرطا في حديث عدى ، ولا يقف الآن في الأكل عليها في حديث أبي ثعلبة ، والمعلق بالوصف ينتفي عند انتفائه عند من يقول بالمفهوم ، والشرط أقوى من الوصف ، ويتأكد القول بالوجوب بأن الأصل بتحريم الميتة ، وما أذن فيه منها تراعى صفته ، فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق على أصل التحريم . وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجماعة العلماء إلى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمدا ، لكن اختلف عن المالكية : هل يحرم أو تركه ؟ وعند الحنفية يحرم ، وعند الشافعية في العمد ثلاثة أوجه : أحدها يكره الأكل ، وقيل خلاف الأولى ، وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الأكل . والمشهور عن أحد التفرقة بين الصيد والذبيحة ، فذهب في الذبيحة إلى هذا القول الثالث ، وسيأتي حجة من لم يشترطه فيها في الذبائح مفصلة ، وفيه إباحة الاصطياد بالكلاب المعلمة ، واستثنى أحمد وإسحق الكلب الأسود وقالوا : لا يحل الصيد به لأنه شيطان ونقل عن الحسن وإبراهيم وقتادة نحو ذلك . وفيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله : إن أخذ الكلب ذكاة ، فلو قتل الصيد بظفروه أو نابيه حل ، وكذا بثقله على أحد القولين للشافعي وهو الراجح عندهم ، وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه وبه رمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فأتى حل ، لعموم قوله : فإن أخذ الكلب ذكاة ، وهذا في المعلم ، فلو وجده حيا حياة مستقرة وأدرك ذكاه لم يحل إلا بالتذكية ، فلو لم يذبحه مع الإمكان حرم ، سواء كان عدم الذبح اختياريا أو اضطرارا كعدم حضور آلة الذبح ، فإن كان الكلب غير معلم اشترط إدراك تذكيته ، فلو أدركه ميتا لم يحل . وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه فيه كلب آخر في اصطاده ، ومحل ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة ، فإن تحقق أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ، ثم ينظر فإن أرسلهما معا فهو لها وإلا فلا ، ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله : فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره ، فإنه يفهم منه أن المرسل لوسمى على الكلب لحل . ووقع في رواية بيان عن الشعبي : وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل ، فيؤخذ منه أنه لو وجده حيا وفيه حياة مستقرة فذكاه حل ، لأن الاعتماد في الإباحة على التذكية لا على إمساك الكلب . وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما ، وقد هلل في الحديث بالخوف من أنه : إنما أمسك على نفسه ، وهذا قول الجمهور ، وهو الراجح من قول الشافعي ، وقال في القديم - وهو قول مالك وقتل عن بعض الصحابة - يحل ، واحتجوا بما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : إن أهرابيا يقال له أبو ثعلبة قال : يا رسول الله ، إن لي كلابا مكلبة ، فأقتني في صيدها . قال : كل بما

أمسكن عليك . قال : وإن أكل منه ؟ قال : وإن أكل منه ، أخرجه أبو داود . ولا بأس بسنده . وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً : منها للفتايلين بالتحريم حل حديث أبي ثعلبة على ما إذا قتله وخلاه ثم عاد فأكل منه ، ومنها الترجيح فرواية عدى في الصحيحين متفق على صحتها ، ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضمينها ، وأيضاً فرواية عدى صريحة مقرنة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الإمساك على نفسه وتأيداً بأن الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله تعالى ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾ فإن مقتضاها أن الذي أمسكه من غير إرسال لا يباح ، ويتقوى أيضاً بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد ، إذا أرسلت الكلب نأكل الصيد فلا تأكل ، قائماً أمسك على نفسه . وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل ، قائماً أمسك على صاحبه ، وأخرجه الزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة من حديث أبي رافع بمعناه ، ولو كان مجرد الإمساك كافياً لما احتيج إلى زيادة ﴿ عليكم ﴾ . ومنها للفتايلين بالإباحة حل حديث عدى على كراهة التنزيه ، وحديث أبي ثعلبة على بيان الجواز . قال بعضهم : ومناسبة ذلك أن عدداً كان موسراً فاختير له الحمل على الأولى ، بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بمكسه . ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث بخوف الإمساك على نفسه . وقال ابن التين : قال بعض أصحابنا هو عام فيحمل على الذي أدركه ميتاً من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه ، لأنه صار على صفة لا يتعلق بها الإرسال ولا الإمساك على صاحبه ، قال : ويحتمل أن يكون معنى قوله « فإن أكل فلا تأكل » أي لا يوجد منه غير مجرد الأكل دون إرسال الصائد له ، وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها . ولا يخفى تمسك هذا وبعبده . وقال ابن القصار : مجرد إرسال الكلب إمساك علينا ، لأن الكلب لانية له ولا يصح منه مزها ، وإنما يتصيد بالتعليم ، فإذا كان الاعتبار بأن أمسك علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله ، فإذا أرسله فقد أمسك عليه وإذا لم يرسله لم يمسك عليه ، كذا قال ، ولا يخفى بعده أيضاً ومصادمته لسياق الحديث . وقد قال الجمهور : إن معنى قوله ﴿ أمسكن عليكم ﴾ صدون لكم ، وقد جعل الشارع أكله منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يدل عن ذلك ، وقد وقع في رواية لابن أبي شبة « أن شرب من دمه فلا تأكل فإنه لم يعلم ماعلته ، وفي هذا إشارة إلى أنه إذا شرع في أكله دل على أنه ليس بمعلم التعليم المشروط . وسلك بعض المالكية الترجيح فقال : هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكرها ممام ، وعارضها حديث أبي ثعلبة ، وهذا ترجيح مردود لما تقدم . وتمسك بعضهم بالإجماع على جواز أكله إذا أخذ الكلب بفيه وهم بأكله فأدرك قبل أن يأكل ، قال فلو كان أكله منه دالاً على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ، ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أو لا واقفه أعلم . وفيه إباحة الاصطياد للانتفاع بالصيد الأكل والبيع وكذا اللحم : بشرط قصد التذكية والانتفاع ، وكرهه مالك ، وعافيه الجمهور . قال الليث : لا أعلم حقاً أشبه بباطل منه ، فلو لم يقصد الانتفاع به حرم لأنه من الفساد في الأرض بائناً نفس هجئاً ، وينقذ أن يقال : يباح ، فإن لازمه وأكثر منه كره ، لأنه قد يشمله عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات . وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وقعه « من سكن البادية جفا ، ومن اتبع الصيد غفل » وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضاً وآخر عند الدارقطني في « الأفراد » من حديث البراء بن عازب وقال : تفرد به شريك . وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد ، وسيأتي البحث فيه في حديث « من اقتنى

كلباً ، واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله « كلبك » ، وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص ، واستدل به على طهارة سؤركب الصيد دون غيره من السكالب الإذن في الأكل من الموضع الذي أكل منه ، ولم يذكر الغسل ولو كان واجبا لبيته لأنه وقت الحاجة الى البيان . وقال بعض العلماء : يعني عن بعض الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث ، وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره ، وفيه نظر ، وقد يتقوى القول بالغفر لأنه بشدة الجري يحذف ريقه فيؤمن معه ما يخشى من إصابة لعابه بموضع العض ، واستدل بقوله « كل ما أمسك عليك » بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل ، للعموم الذي في قوله « ما أمسك » وهذا قول الجمهور ، وقال مالك : لا يحمل ، وهو رواية البويطي عن الشافعي . ( تنبيه ) : قال ابن المذير ليس في جميع ما ذكر من الآي والأحاديث تعرض للتسمية المزجج عليها إلا آخر حديث عدى ، فكأنه عدى بيانا لما أجملته الأدلة من التسمية ، وعند الأصوليين خلاف في الجملة إذا اقترنت به قرينة لفظية مبيضة هل يكون ذلك الدليل الجملة معها أو إياها خاصة ؟ انتهى . وقوله « الأحاديث » يوم أن في الباب عدة أحاديث ، وليس كذلك لأنه لم يذكر فيه الأحاديث عدى ، نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكأنه عدى أحاديث ، وبحسنه في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود ، وليس ذلك مراد البخاري ، وإنما جرى على عادته في الإشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده ، وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي « إذا أرسلت كلبك وسميت فكل » ، ومن رواية بيان عن الشعبي « إذا أرسلت كلابك المملة وذكرت اسم الله فكل » ، فلما كان الأخذ بقيد « الممل » متفقا عليه وإن لم يذكر في الطريق الأولى كانت التسمية كذلك ، والله أعلم

### ٣ - باب صيد المراض

وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقوفة . وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن

وكره الحسن روى بالبندقة في القرى والأمهار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه

٥٤٧٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السقر عن الشعبي قال « سمعت عدى

ابن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ عن المراض فقال : إذا أصبت بحد فكل ، فإذا أصاب برضه فقل فإنه وقيد فلا تأكل . قلت : أرسل كلبى . قال : إذا أرسلت كلبك وسميت فكل . قلت :

إن أكل ؟ قال : فلا تأكل ، فإنه لم يمسك عليك ، إنما أمسك على نفسه . قلت : أرسل كلبى فأجده معه كلبا آخر . قال : لا تأكل ، فإنك إنما سميت على كلبك ، ولم تُسم على الآخر

قوله ( باب صيد المراض ) تقدم تفسيره في الذي قبله . قوله ( وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقة : تلك الموقوفة ، وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وإبراهيم وعطاء والحسن ) . أما أثر ابن عمر فوصله الصحيح من طريق أبي طاهر العقدي عن زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول « المقتولة بالبندقة تلك الموقوفة » وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه « كان لا يأكل ما أصابت البندقة » ، ومالك في الموطأ « من

نافع ورميت طائرين بحجر فأصبتهما ، فاما أحدهما فأت فطرحة ابن عمر ، . وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقفى عن حبيد الله بن عمر عنهما ، انهما كانا يكرهان البندقة ، إلا ما أدركت ذكاته . والمالك في الموطأ ، انه ، بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمراض والبندقة . ، وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه ، زاد في أحدهما ولا تأكل إلا أن يذكى . وأما إبراهيم وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه ولا تأكل ما أصبت بالبندقة إلا أن يذكى . ، وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال عطاء : ان رميت صيدا ببندقة فأدركت ذكاته فكله ، وإلا فلا تأكله ، وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن : إذا رمى الرجل الصيد بالجلاهفة فلا تأكل ، إلا أن يدرك ذكاته . ، والجلاهفة بضم الجيم وتثنية اللام وكسر الهاء بعدما قاف هي البندقة بالفارسية والجمع جلاحق . قوله ( وكره الحسن رمي البندقة في القرى والأضرار ، ولا يرى به بأسا فيما سواه ) وصلة (١) ثم ذكر حديث عدى بن حاتم عن طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله

### ٣ - باب ما أصاب المراض بمرضه

٥٤٧٧ - **حدثنا** قبيصة ، حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم بن همام بن الحارث عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل الكلاب المعلمة . قال : كل ما أمسكن عليك . قلت : وإن قتلن ؟ قال : وإن قتلن . قلت : وإنا نرعى بالمراض . قال : كل ما خرق ، وما أصاب بمرضه فلا تأكل . قوله ( باب ما أصاب المراض بمرضه ) ذكر فيه حديث عدى بن حاتم عن طريق همام بن الحارث هذه مختصرا وقد بينت ما فيه في الباب الأول

٤ - **باب** صيد القوس : وقال الحسن وإبراهيم : إذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل القى بان ، وكل سائر . وقال إبراهيم : إذا ضربت غنقه أو وسطه فكله ، وقال الأعمش عن زيد : استعصى على رجل من آل عبد الله حار ، فأصرهم أن يضر به حيث تيمر ، دثوا ما سقط منه وكلوه

٥٤٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد ، حدثنا حيوة قال أخبرني ربيعة بن يزيد الدمشقي عن أبي إدريس عن أبي سعدة الخثعمي قال : قلت : يا نبي الله ، إنا بأرض قوم أهل كتاب ، أفأكل في آيتهم ؟ وأرض صيد أصيد بقومى وبكلبي الذي ليس بمعلم ، وبكلبي المعلم ، فأبشع لي ؟ قال : أما ما ذكرت من أهل الكتاب ، فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها ، وإن لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها . وما صيدت بقومك فذكرت ،

اسم الله فكل ؛ وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل ، وما صدت بكلبك غير معلم فأدركت ذكاته فكل ،

( الحديث ٥٤٧٨ - طرفه في : ٥٤٨٨ ، ٥٤٩٦ )

**قوله** ( باب صيد القوس ) القوس معروفة ، وهي مركبة وغير مركبة ، ويطلق لفظ القوس أيضا على الثمر الذي يبقى في أسفل النخلة <sup>(١)</sup> وليس مرادا هنا . **قوله** ( وقال الحسن و ابراهيم : اذا ضرب صيدا فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر ) في رواية الكشميني « وبأكل سائره » أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيدا فأبان منه يد أو رجلا وهو حي ثم مات قال : لا تأكله ولا تأكل ما بان منه إلا أن تضربه فتقطعه فيموت من ساعته ، فإذا كان كذلك فليأكله . وقوله في الاصل « سائره » يعني بانيه . وأما أثر ابراهيم فرويانه من روايته لا من رايه ، اسكنه لم يتعقبه فسكانه رضىه . وقال ابن أبي شيبة « حدثنا أبو بكر بن عياش عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال : إذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو ترك ما سقط وأكل ما بقى » قال ابن المنذر : اختلفوا في هذه المسألة فقال ابن عباس وعطاء : لا تأكل العضو منه ، وذلك الصيد وكله . وقال عكرمة إن هذا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ، وإن مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال : لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل إذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة إن قطعه نصفين أكل جميعا ، وإن قطع الثلث عما يلي الرأس فكذلك ، وما يلي العجز أكل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل الثلث الذي يلي العجز . **قوله** ( وقال ابراهيم ) هو النعمى ( إذا ضربت عنقه أو وسطه ) هو بفتح المهملة ، وأما الوسط بالسكون فهو المكان . **قوله** ( وقال الاعمش عن زيد : استمصى على رجل من آل عبد الله حمار الخ ) وصلة ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الاعمش عن زيد بن وهب قال : سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجلا حمار وحشي فقطعه فقال : دعوا ما سقط وذكر ما بقى وكلوه . فيستفاد منه نسبة زيد وأنه ابن وهب التابعي الكبير وأن صيد الله هو ابن مسعود وأن الحمار كان حمار وحش . وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه . وقد ردد ابن التين في شرحه النظر هل هو حمار وحشي أو أمل ؟ وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الحمار الأهل ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله « فأدركت ذكاته فكل » فإن مفهومه أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازأكله ولو لم يدر هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء أو من وقوعه على الأرض ، وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلا فتردى منه فمات لا يؤكل ، وأن السهم إذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل إلا إذا أدركت ذكاته . وقال ابن التين إذا قطع من الصيد ما لا يقوم حياته بعده فسكانه أنفذه بتلك الضربة فقامت مقام التذكية ، وهذا مشهور مذهب مالك وغيره . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يزيد ) هو المقرئ ، وحيوة هو ابن شريح . **قوله** ( عن أبي ثعلبة الخشني ) بضم الخاء وفتح الثين المعجمتين ثم نون ، نسبة إلى بني خشين بطن من النمر بن وبرة بن ثعلب بفتح المثناة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها موحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة . **قوله** ( قلت يائي الله إنا بأرض قوم أهل

(كتاب) بمعنى بالعام ، وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا الشام وتنصروا منهم آل غسان وقنوخ وهز وبطون من قضاة منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة ، واختلف في اسم أبي ثعلبة ف قيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرم وقيل ناشب وقيل جرم وهو كالاول لكن بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالجول لكن بزيادة هاء وقيل غرنوق وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشومة ، واختلف في اسم أبيه ف قيل عمرو وقيل ناشب وقيل ناسب بمهمله وقيل بعمدة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشن وقيل لاشم وقيل لاسم وقيل جلمهم وقيل حمير وقيل جرم وقيل جرثوم ، ويجمع من اسمه واسم أبيه بالتركيب أقوال كثيرة جدا ، وكان اسلامه قبل خيبر وشهد بيعة الرضوان وتوجه الى قومه فأسدوا ، وله أخ يقال له عمرو أسلم أيضا . قوله ( في آنيهم ) جمع إناة والآواني جمع آنية ، وقد وقع الجواب عنه ، فان وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاعسلوها وكلوا فيها ، فتعسك بهذا الامر من رأى أن استعمال آنية أهل الكتاب تترقب على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة . ومنهم من يتدين بملايسمتها ، قال ابن دقيق العيد : وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب ، واحتج من قال بما دل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد من الأصل ، وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى تتحقق النجاسة بخوايين : أحدهما أن الامر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطا جما بينه وبين ما دل على التسك بالأصل ، والثاني أن المراد بحديث أبي ثعلبة حان من يتحقق النجاسة فيه ، ويؤيده ذكر المحروس لأن أوانيهم نجسة لكونهم لا يغسلون بها . وقال النووي : المراد بالآنية في حديث أبي ثعلبة آنية من يطبخ فيها اللحم الخنزير ويشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود ، انا نهار أهل الكتاب ، وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيهم الخمر فقال ، فذكر الجواب . وأما الفقهاء فرأىهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فانه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم ، وان كان الاول الغسل للخروج من الخلاف لا لثبوت الكراهة في ذلك ، ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروها بناء على الجواب الاول وهو الظاهر من الحديث ، وأن استعمالها مع الغسل رخصة اذا وجد غيرها فان لم يجد جاز بلا كراهة لانها عن الاكل فيها مطلقا وتعلق الاذن على عدم غيرها مع غسلها ، وتمسك بهذا المالكية لقولهم انه يتعين كسر آنية الخمر على كل حال بناء على أنها لا تطهر بالغسل ، واستدل بالتفصيل المذكور لأن الغسل لو كان مطهرا لما كان لالتفصيل معنى ، وتمسك بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر أصلا بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالاولى ، فان الاناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما بكره الشرب في المحجمة ولو غسلت استقدرا ، ومشى ابن حزم على طاهرية فقال : لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب إلا بشرطين أحدهما أن لا يجد غيرها والثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن امره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل ، والامر باجتنابها عند وجود غيرها للبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلة الآتي بعد في الامر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة ، فقال رجل أو اغسلها ؟ فقال : أو ذاك . فأمر بالأكبر للبالغة في التنفير عنها ثم اذن في الغسل ترخيصا ، فكذلك يتجه هذا وما واقه أعلم . قوله ( وبأرض صيد أصيد بقوسى ) فقال في جر به ، وما صدت بقوسك وذكرت اسم الله فكل ، تمسك به من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة ، وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله ، وكذا تقدمت مباحث السوال الثالث وهو الصيد بالكلب ، وقوله « فكل » وقع مفسرا في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن

جده ، ان اعرابيا يقال له ابو ثعلبة قال : يا رسول الله ان لي كلا با مكلبة - الحديث وفيه - واقتنى في قومي ؛ قال : كل ما ردت عليك قوسك ذكيا وغير ذكي . قال وان تنيب عني ؟ قال وان تنيب عنك ما لم يصل او تجد فيه أثرا غير سهمك ، وقوله يصل بصاد ماملة مكسورة ولام ثقيلة أى ينتن ، وسيأتى مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في « باب الصيد اذا غاب يومين أو ثلاثة » . وفي الحديث من الفوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلفظ أما وأما

### ٥ - باب الخذف والبندقة

٥٤٧٩ - حدثني يوسف بن راشد حدثنا وكيع وزيد بن هارون - واللفظ ليزيد - عن كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل أنه رأى رجلا يخذف فقال له لا تخذف ، قال رسول الله ﷺ نهى عن الخذف - أو كان يكره الخذف - وقال : إنه لا يصاد به صيد ولا ينسكا به عدو ، ولكنها قد تكسر للسن ، وتفقد العين . ثم رآه بعد ذلك يخذف فقال له : أهدئك عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الخذف - أو كره الخذف - وأنت تخذف ؟ لا أكلمك كذا وكذا

قوله (باب الخذف والبندقة) أما الخذف فسيأتى تفسيره في الباب ، وأما البندقة معروفة تتخذ من طين وتيبس فيرمى بها ، وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في « باب صيد المراض » . قوله (حدثني يوسف بن راشد) وهو يوسف ابن موسى بن راشد بن بلال الفطان الرازي نزيل بغداد ، نسبة البخارى الى جده ، وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الرى . فلعن البخارى كان يخشى أن يلتبس به . قوله (واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحمد الحديث عن وكيع مقتصرا على المتن دون القصة ، وأخرجه الاسماعيلى من رواية يحيى الفطان ووكيع كلاهما عن كهمس مقرونا وقال : ان السياق ليحيى والمعنى واحد . قوله (أنه رأى رجلا) لم أقف على اسمه ، ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهمس « رأى رجلا من أصحابه ، وله من رواية سعيد بن جبهر عن عبد الله بن مغفل أنه قريب لعبد الله بن مغفل . قوله (يخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أى يرمى بحصاة أو نواة بين سبائتيه أو بين الإبهام والسبابة أو على ظاهر الوسطى وباطن الإبهام ، وقال ابن فارس : خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك ، وقيل في حصى الخذف : أن يمدل الحصاة بين السبابة من اليمن والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمن ، وقال ابن سيده : خذف بالشيء - يخذف فارسى وخص بعضهم به الحصى ، قال : والخدفة التى يوضع فيها الحجر ويرمى بها الطير ويطلق على المقلاع أيضا قاله في الصحاح . قوله (نهى عن الخذف ، أو كان يكره الخذف) في رواية أحمد عن وكيع « نهى عن الخذف » ولم يشك ، وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمس بالشك وبين أن الشك من كهمس . قوله (أنه لا يصاد به صيد) قال المهبلى : أباح الله الصيد على صفة فقال (تناله أيديكم ورماحكم) وليس الرمى بالبندقة ونحوها من ذلك وإنما هو وقيد ، وأطلق الشارع أن الخذف لا يصاد به لأنه ليس من الجمهرات ، وقد اتفق العلماء - إلا من شذ منهم - على تحريم أكل ما قتلته البندقة والحجر انتهى وإنما كلن كذلك لأنه يقتل الصيد بقوة رامي لا بجده . قوله (ولا ينسكا به عدو) قال عياض : الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهى لغة ،

والأشهر بكسر الكاف بغير همز ، وقال في شرح مسلم : لا ينكأ بفتح الكاف مهموز ، وروى لا ينكى بكسر الكاف وسكون التعتانية ، وهو أوجه لأن المهموز إنما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضعه فإنه من النكاية ، لكن قال في العين ، نكأت لغة في نكيت ، فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال : ومعناه المبالغة في الأذى . وقال ابن سيده ، نكأ العدو نكاية أصاب منه ، ثم قال : نكأت العدو أنكؤم لغة في نكيتهم ، فظهر أن الرواية صحيحة المعنى ولا معنى لتخطئتها . وأغرب ابن التين فلم يرجع على الرواية التي بالهمز أصلاً بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ، ثم قال : ونكأت القرحة بالهمز . قوله ( ولكنها قد تكسر السن ) أي الرمية ، وأطلق السن فيشمل سن المرمى وغيره من آدمى وغيره . قوله ( لا أكلمك كذا وكذا ) في رواية معاذ وعبد بن جعفر « لا أكلمك كذا وكذا ، وكلمة بالنصب والتنوين ، كذا وكذا أهم الزمان ، ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم « لا أكلمك أبداً ، وفي الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ، ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق ثلاث فإنه يتعلق بمن هجر لحظ نفسه ، وسيأتي بسط ذلك في كتاب الأدب ، وفيه تغيير المنكر ومنع الرمي بالبندقة لأنه إذا نفى الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للحيوان بالتلف لغير ماله وقد ورد النهي عن ذلك ، نعم قد يدرك ذكاة ما رمى بالبندقة فيحل أكله ، ومن ثم اختلف في جوازه فصرح بجلى في الذخائر ، بمنعه وبه أفى ابن عبد السلام ، وجزم النووي بحله لأنه طريق إلى الاصطلياد ، والتحقيق التفصيل : فإن كان الأغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث امتنع ، وإن كان حكمه جاز ولا سيما إن كان الرمي عما لا يصل إليه الرمي إلا بذلك ثم لا يقتله غالباً ، وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقة في القرى والأصهار ، ومفهومه أنه لا يكره في الفلاة ، لجعل مدار النهي على خشية ادغال الضرر على أحد من الناس وإتاه أهل

### ٦ - باب . من اقتنى كلباً ليس بـ كلبٍ صيدٍ أو ماشيةٍ

٥٤٨٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال

« سمعتُ ابنَ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما عنِ النبيِّ ﷺ قال : مَنْ اقتنى كلباً ليسَ بـ كلبٍ ماشيةٍ أو ضاربةٍ نقصَ كلَّ يومٍ منَ عملهِ قيراطان »

[ الحديث ٥٤٨٠ - طرأه في : ٥٤٨١ ، ٥٤٨٢ ]

٥٤٨١ - **حدثنا** المسكئ بن إبراهيم أخبرنا حفظة بن أبي سفيان قال سمعتُ سالمًا يقول سمعتُ عبدَ الله

ابنَ عمرَ يقول سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول « مَنْ اقتنى كلباً - إلا كلباً ضارباً لصيدٍ أو كلبَ ماشيةٍ - فإنه ينقصُ من أجره كلَّ يومٍ قيراطان »

٥٤٨٢ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرنا مالكُ عن نافعٍ عن عبدِ الله بنِ عمرَ قال « قال رسولُ

اللهِ ﷺ : مَنْ اقتنى كلباً - إلا كلبَ ماشيةٍ أو ضارباً - نقصَ منَ عملهِ كلَّ يومٍ قيراطان »



قوله ( باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية ) يقال اقتنى الشيء إذا اتخذته للدخار ، ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ، ووقع في الرواية الأولى : ليس بكلب ماشية أو ضارية ، وفي الثانية : الا كلبا ضاريا لصيد أو كلب ماشية ، وفي الثالثة : الا كلب ماشية أو ضاريا ، فالرواية الثانية نفس الأولى والثالثة ، فالأولى إما للاستعارة على أن ضاريا صفة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد ، يقال ضرا على الصيد ضراوة أى تعود ذلك واستمر عليه ، وضرا الكلب وأضره صاحبه أى هوده وأغراه بالصيد ، والجمع ضوار ، وأما التناسب لفظ ماشية مثل لا دريت ولا تأيت والاصل تلوت ، والرواية الثالثة فيها حذف تقديره أو كلبا ضاريا ، ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي ذر : الا كلب ضارى ، بالإضافة وهو من إضافة الموصوف الى صفته ، أو لفظ ضارى صفة للرجل الصائد أى الا كلب رجل معتاد للصيد ، ونبتت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام منه لفظة . وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المارعة وفي بدء الخلق ، وأورده فيهما أيضا من حديث سفيان بن أبي زهير ، وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المارعة ، وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث : أو كلب زرع ، وفي لفظ : حرث ، وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذى

٧ - **باب** إذا أكل الكلب . وقوله تعالى ( يسألونك ماذا أحل لهم ) مكابين : الكوااسب . اجتروا : اكنسوها . ( تعلمونهن مما علمكم الله ، فكلوا مما أمسكن عليكم - الى قوله - تبرع الحساب ) وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أفمده ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول ( تعلمونهن مما علمكم الله ) فتضرب وتعلم حتى تترك . وكرهه ابن عمر . وقال عطية : إن شرب الدم ولم يأكل فكل .

٥٤٨٣ - **حديث** فضيلة بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل عن بيان عن الشعبي عن عري بن حاتم قال « سألت رسول الله ﷺ قلت : إنا قوم نصيد بهذه الكلاب ، قال : لماذا أرسلت كلابك العلوية وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتلان ، إلا أن يأكل الكلب ، فاني أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه ، وإن خالطها كلاب من غيرها فلا تأكل »

قوله ( باب إذا أكل الكلب ) ذكر فيه حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الأول . قوله ( وقوله تعالى ( يسألونك ماذا أحل لهم ) الآية . مكابين الكوااسب ) في رواية الكشميني : الصوائد ، وجمعها في نسخة الصغاني ، وهو صفة محذوف تقديره الكلاب الصوائد أو الكوااسب ، وقوله : مكابين ، أى مؤدبين أو معودين ، قيل وليس هو تقبل من الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص ، نعم هو راجع الى الأول لأنه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ، ولأن الصيد غالبا إنما يكون بالكلاب ، فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها . وقال أبو عبيدة في قوله : مكابين : أى أصحاب كلاب ، وقال الراغب : الكلاب والمكلب الذى يعلم الكلاب . قوله ( اجتروا اكنسوها ) مر تفسير

أبي عبيدة ، وليست هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطرادا لبيان أن الاجتراح يطلق على الاكتساب وأن المراد بالمكبلين المملين ، وهو وإن كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطا فيصح الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ، ونلفظ أبي عبيدة : وما علمت من الجوارح أى الصوائد ، ويقال فلان جارحة أهله أى كلبهم ، وفي رواية أخرى : ومن يخرج أى يكتسب ، وفي رواية أخرى : الذين اجترحوا السيآت اكتسبوا . ( تلييه ) : اعترض بعض الشراح على قوله « الكواصب والجوارح » ، فانه قال في تفسير برادة في الموالك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض ، وليس كما قال ، بل الذى هنا هل الأصل في جمع المؤنث . قوله ( وقال ابن عباس : إن أكل الكلب فقد أسدده ، إنما أمسك على نفسه ، والله يقول ( تعلمونن مما علمكم الله ) فتضرب وتعلم حتى ترك ) وصلة سعيد بن منصور مختصرا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : إذا أكل الكلب فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه . وأخرج أيضا من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : إذا أرسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل ، وإذا أكل قبل أن يأتى صاحبه فليس بعالم أقول الله عز وجل ( مكبلين تعلمونن مما علمكم الله ) ويبنى إذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق ، فعرف بهذا المراد بقوله « حتى يترك » أى يترك خلقه في الشره ويتمرن على الصبر عن تناول الصيد حتى يحى صاحبه . قوله ( وكرهه ابن عمر ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أكل الكلب من صيده فانه ليس به علم . وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه . وكذا أخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق . قوله ( وقال عطاء إن شرب الدم ولم يأكل فكل ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ « إن أكل فلا تأكل وإن شرب فلا ، وتقدمت مباحث هذه المسألة في الباب الاول

### ٨ - باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة

٥٤٨٤ - **حَرْثُ** موسى بن اسماعيل حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا عاصم بن الشعبي عن عدي بن حاتم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إذا أرسلت كلبك وسميت فأمسك وقتل فكل وإن أكل فلا تأكل ، وإنما أمسك على نفسه . وإذا خالط كلابا لم يذكر اسم الله عليها فأمسكن فقتان فلا تأكل ، فانك لا تدري أيها قتل . وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ، وإن وقع في الماء فلا تأكل » . ٥٤٨٥ - وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر « من عدى أنه قال للبي ﷺ : يرمى الصيد فية تقر أثره اليومين والثلاثة ثم يجدُه ميتا وفيه سهمه ، قال : يأكل إن شاء »

**قوله** ( باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ) أى عن الصائد . **قوله** ( ثابت بن يزيد ) هو أبو زيد البصري الاحول وحكى الكلاباذي أنه قيل فيه ثابت بن زيد قال والاول أصح . قلت : زيد كنيته لا اسم أبيه ، وشبهه عاصم هو ابن سلمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدى قصة السهم . **قوله** ( وإن رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل ) ومفهومه أنه إن وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل ، وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما إذا خالط الكلب الذى أرسله الصائد كلب آخر ، لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما إذا

شارك السكب في قتله كلب آخر ، وهنا الاثر الذي يوجد فيه من غير سهم الراى أهم من أن يكون أثر سهم رام آخر أو غير ذلك من الاسباب الفارقة فلا يحل أكله مع التردد ، وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جببر عن هدى بن حاتم هذه الترمذى والنسائ والطحاوى بلفظ « إذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سبع وعلمت أن سهمك قتله فكل منه » قال الرافعى : يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجده ميتا أنه لا يحل ، وهو ظاهر نص الشافعى في المختصر ، وقال النووى : الحل أصح دليلا . وحكى البيهقى في المعرفة ، عن الشافعى أنه قال في قول ابن عباس « كل ما أصميت ودع ما أنميت » : معنى « ما أصميت » ما قتله السكب وأنت تراه ، وما « أنميت » ما غاب عنك مثله . قال وهذا لا يجوز هدى غيره إلا أن يكون جاء عن النبي ﷺ فيه شيء فيسقط كل شيء خالف أمر النبي ﷺ ولا يقوم معه رأى ولا قياس ، قال البيهقى : وقد ثبت الخبر يعنى حديث الباب فينبغى أن يكون هو قول الشافعى . قوله ( وإن وقع في الماء فلا تأكل ) يؤخذ سبب منع أكله من الذى قبله ، لأنه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء ؟ فلو تحقق أن السهم أصابه فأت فلم يقع في الماء إلا بعد أن قتله السهم فهذا يحل أكله ، قال النووى في شرح مسلم ، إذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه ، وقد صرح الرافعى بأن محله ما لم يفته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبح ، فإن انتهى إليها بقطع الحلقوم مثلا فقد تمت زكاته ، ويؤيده قوله في رواية مسلم « قال لا تدري الماء قتله أو سهمك » فدل على أنه إذا علم أن سهمه هو الذى قتله أنه يحل . قوله ( وقال عبد الأعلى ) يعنى ابن عبد الأعلى السامى بالمهمل البصرى ، وداود هو ابن أبى هند ، وعامر هو الشعبي ، وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الأعلى به . قوله ( فيفتقر ) بقاء ثم مشاة ثم قاف أى يتبع فقاره حتى يتمكن منه ، وهى هذه الرواية اقتصر ابن بطل ، وفي رواية الكشيحنى فيقتضى أى يتبع ، وكذا لمسلم والاصبلى وفي رواية « فيفتر » وهى أوجه . قوله ( اليومين والثلاثة ) فيه زيادة على رواية طاسم بن سليمان « بعد يوم أو يومين » ووقع في رواية سعيد بن جببر « فيغيب عنه القيلة والبلتين » ووقع عند مسلم في حديث أبى ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح « إذا رميت سهمك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم يمتن » وفي لفظ في الذى يدرك الصيد بعد ثلاث « كله ما لم يمتن » ونحوه عند أبى داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التنبيه عليه قريبا ، لجعل الغاية أن يمتن الصيد فلو وجده مثلا بعد ثلاث ولم يمتن حل ، وإن وجده بدونها وقد أمتن فلا ، هذا ظاهر الحديث ، وأجاب النووى بأن النهى عن أكله إذا أمتن للتنزيه ، وسأذكر في ذلك بحثا في « باب صيد البحر » واستدل به على أن الراى لو أصر الصيد عقب الرى إلى أن يجده أنه يحل بالشروط المقدمة ولا يحتاج الى استئصال من سبب غيبته أنه كان مع الطلب أو عدمه ، لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال « فيقتضى أثره » فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال ، فاختصر بعض الرواة السؤال ، فلا يتسك فيه بترك الاستئصال . واختلف في صفة الطلب : فعن أبى حنيفة إن أخر ساعة فلم يطلب لم يحل ، وإن أتبه عقب الرى فوجده ميتا حل . وعن الشافعية لا بد أن يتبعه . وفي اشتراط المدز وجهان أظهرهما يكفى المشى على عادته حتى لو أسرح وجده حيا حل ، وقال امام الحرمين : لا بد من الإسراع قليلا ليتحقق صورة الطلب ، وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف

٥٤٨٦ - **حَدَّثَنَا** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ «قَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُرْسِلُ كُلِّي وَأُسْمِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّكَ وَسَمِيتَ فَأَخَذْتَ فَقَتَلَ فَأَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . قُلْتُ : إِنِّي أُرْسِلُ كُلِّي أَجِدُ مَعَهُ كُلِّهَا آخِرًا لَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخْذُهُ ، فَقَالَ : لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّمَا سَمِيتَ عَلَى كُلِّكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى غَيْرِهِ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ صِهْدِ الْمَرَضِ فَقَالَ : إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَبْتَ بِرَضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلْ »

**قَوْلُهُ** ( باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السمر عن الشعبي ، وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الأول

### ١٠ - باب ما جاء في التصيد

٥٤٨٧ - **حَدَّثَنِي** عَبْدُ أَخْبَرَنِي ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ طَاهِرٍ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتٍ : إِنَّا نَوْمُ تَصِيدُ بِهِ هَذِهِ الْكِلَابَ . فَقَالَ : إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ لِلْعُمَّةِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنْ أَخَافَ أَنْ يَكُونَ لَنَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ خَالَطَهَا كَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ »

٥٤٨٨ - **حَدَّثَنَا** أَبُو عَاصِمٍ عَنْ حَيَوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ . وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ صُلَيْبَانَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَيَوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ قَالَ سَمِعْتُ رَبِيعَةَ بْنَ يَزِيدَ الدَّهَشَقِيَّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو أَدْرِيسَ هَانِذُ اللَّهِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا ثَلَابَةَ الْخَلَّاشِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بَارِضُ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ ، وَأَرْضُ صِهْدٍ أَصِيدُ بِقَوْسِي ، وَأَصِيدُ بِكُلْبِي لِلْعِلْمِ وَالَّذِي لَيْسَ مَعْلَمًا ، فَأَخْبَرَنِي مَا الَّذِي يَحِلُّ لَنَا مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقَالَ : أَمَا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَنَّكَ بَارِضُ قَوْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ نَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ فَإِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَ آيَتِهِمْ فَلَا تَأْكُلُوا فِيهَا ، وَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَأَغْضُوا هَاتِمًا كُلُوا فِيهَا . وَأَمَا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أَنَّكَ بَارِضُ صِيدٍ ، فَأَصِدْتَ بِقَوْسِكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ ، وَمَا صِدْتَ بِكُلْبِكَ لِلْعِلْمِ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ثُمَّ كُلْ . وَمَا صِدْتَ بِكُلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ مَعْلَمًا فَادْرَكَتْ ذَكَاتُهُ فَكُلْ »

٥٤٨٩ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا بِرِ الْقَطْرَانِ ، فَسَمِعُوا عَلَيْهَا حَتَّى أَنْبَوَا ، فَسَمِعْتُ عَلَيْهَا حَتَّى أَخَذْتُهَا ، فَنَجَّيْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ ، فَبَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِوَرِكَيْهَا أَوْ قَنَدِيهَا ، فَقَبِلَهُ »

٥٤٩٠ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِبَعْضِ طَرِيقِ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُخْرِمِينَ - وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ - فَرَأَى حِمَارًا وَحْشِيًّا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرْسِهِ ، ثُمَّ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُبَاوِلُوهُ سَوْطًا فَأَبَوْا ، فَسَأَلَهُمْ رُحْمَهُ فَأَبَوْا ، فَأَخَذَهُ ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَعْضُهُمْ ، فَلَمَّا أَدْرَكَوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُهَا اللَّهُ ،

٥٤٩١ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ . . .  
مِثْلَهُ . إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحِيهِ نَيْ » ؟

قَوْلُهُ ( بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّصْيِيدِ ) . قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ مَقْصُودُهُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الِاسْتِغْثَالَ بِالصَّيْدِ لَمْ يَكُنْ عَيْشُهُ بِهِ مَشْرُوعًا ، وَلَمَّا عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ وَعَيْشُهُ بِغَيْرِهِ مَبَاحٌ ، وَأَمَّا التَّصْيِيدُ لِمَجْدِ الْهَوَى فَبُهِرَ عَلَى الْخِلَافِ . قُلْتُ : وَقَدْ تَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ . وَذَكَرَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَافِظٍ عَنْ رِوَايَةِ بِيَانِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ . الثَّانِي حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ أَخْرَجَهُ عَلَالِيَا عَنْ أَبِي حَاصِمٍ عَنْ حَبِيرة ، وَنَازِلَا مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ حَبِيرة وَهُوَ ابْنُ شَرِيحٍ ، وَسَافَهُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَسَيَأْتِي لَفْظُ أَبِي حَاصِمٍ حَيْثُ أَفْرَدَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَلَالِيَا . الثَّلَاثُ حَدِيثُ أَلَسَ وَأَنْفَجْنَا أَرْبَاءَ ، يَأْتِي شَرْحُهُ فِي أَوَاخِرِ الذَّبَائِحِ حَيْثُ مَعْدُ الْأَرْبَعِ تَرْجُمَةٌ مُفْرَدَةٌ ، وَمَعْنَى « أَنْفَجْنَا » أَثَرْنَا . وَقَوْلُهُ هُنَا « لَغَبُوا » بِغَيْنٍ مُجْمَعَةٌ بَعْدَ الْإِلَامِ أَيْ تَعَبُوا وَزَنَهُ وَمَعْنَاهُ ، وَثَبَتَ بِالْفَهْمِ تَعَبُوا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ ، وَقَوْلُهُ « بَوْرِكَاهُ » كَذَا الْأَكْثَرُ بِالْأَفْرَادِ ، وَالْكَشْمِيرِيُّ « بَوْرِكِيَا » بِالثَّنْيَةِ . الرَّابِعُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ ، وَتَقَدَّمَ شَرْحُهَا مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْحِمْلِ

## ١١ - بَابُ التَّصْيِيدِ عَلَى الْجِبَالِ

٥٤٩٢ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ** قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ وَأَبِي صَالِحٍ مَوْلَى الْقَوَاِمَةِ سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ « كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَبَيْنَا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَهُوَ مُحَرَّمُونَ وَأَنَا رَجُلٌ حِلٌّ عَلَى فَرْسِي ، وَكُنْتُ رُفْقَاءَ عَلَى الْجِبَالِ ، فَبَيْنَا أَنَا عَلَى ذَلِكَ إِذْ رَأَيْتُ لِلنَّاسِ مَتَشَوِّفِينَ لَشَيْءٍ ، فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : مَا هَذَا ؟ قَالُوا : لَا نَدْرِي ، قُلْتُ : هُوَ حِمَارٌ وَحْشِيٌّ ، فَقَالُوا : هُوَ مَا رَأَيْتَ . وَكُنْتُ نَسِيتُ سَوْطِي ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي سَوْطِي ، فَقَالُوا : لَا نَعْمِيكَ عَلَيْهِ ، فَهَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُ ، ثُمَّ ضَرَبْتُ فِي أَثَرِهِ ، فَلَمْ يَكُنْ إِلَّا ذَاكَ حَتَّى « حَقَرْتُهُ » ، فَأَتَيْتُ إِلَيْهِمْ فَقُلْتُ لَهُمْ : قَوْمُوا فَاحْتَمِلُوا ، قَالُوا : لَا نَعْمُهُ . فَعَمَلْتُهُ حَتَّى يَجْزِيَهُمْ بِهِ ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ وَأَكَلَ بَعْضُهُمْ ، فَقُلْتُ : أَنَا أَسْتَوْفِي لَكُمْ

الذي ﷺ ، فأدر كنهه ، فحدثه الحديث ، فقال لي : أتق معكم شيء منه ؟ قلت : نعم . فقال : كلوا ، فهو طعم أطعمكموه الله .

قوله ( باب التصيد على الجبال ) هو بالجيم جمع جبل بالتحريك . أورد فيه حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي لقوله فيه : كنت رقاء على الجبال ، وهو بتشديد القاف مبهوز أى كثير الصمود عليها . قوله ( أخبرنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وأبو الضر هو المدني واسمه سالم . قوله ( وأبي صالح ) هو مولى التوأمة واسمه نهبان ، ليس له في البخارى إلا هذا الحديث ، وقرنه بنافع مولى أبي قتادة . وغفل الداودي فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال : انه تغير بأخرة ، فن أخذ عنه قديما مثل ابن أبي ذئب وعمرو بن الحارث فهو صحيح ، وذكر أبو علي الجياني أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخة مقابل د وأبي صالح ، : هذا خطأ ، يعني أن الصواب عن نافع وصالح ، قال : وليس هو كما ظن ، فان الحديث محفوظ لنهبان لا لابنه صالح ، وقد نبه على ذلك عبد الغنى بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال د عن صالح مولى التوأمة ، فقال : هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبي صالح وهو ولد صالح ، ولم يأت عنه غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه . والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بضم المثناة حكاه عياض عن المحدثين قال : والصواب بفتح أوله ، قال : ومنهم من ينقل حركة الهمة فيفتح بها الواو ، وحكى ابن التينة بوزن الحطمة ولعل هذه الضمة أصل ما حكى عن المحدثين ، وقوله ورقاه على الجبال ، في رواية أبي صالح دون نافع مولى أبي قتادة ، قال ابن المنير : نبه بهذه الترجمة على جواز ارتكاب المشافى لمن له غرض لنفسه أو لدايته اذا كان الغرض مباحا ، وأن التصيد في الجبال كره في السهل ، وأن إجراء الخيل في الوعر جازر للحاجة وليس هو من تعذيب الحيوان

## ١٢ - باب قول الله تعالى ﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾

وقال عمر : صيده ما اصطيده ، وطعامه ما رمى به . وقال أبو بصير : للطافي حلال  
وقال ابن عباس : طعامه ميتته ، إلا ما قذرت منها . والجريمى لا تأكله اليهود ، ونحن نأكله  
وقال شريح صاحب النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطهد فأرى أن تذبحه  
وقال ابن جريج : قلت لعطاء صيد الأنهار وقيلات السيل أصيد بحر هو ؟ قال : نعم . ثم تلا :  
( هَذَا عَذَابٌ قُرْآنٌ ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ سَائِفٌ شَرَابِهِ ، وَمَنْ كُلَّ تَاكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا )  
وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء  
وقال الشعبي : لو أن أهل أكلوا الضفادع لأطعمتهم . ولم ير الحسن بالشحفاق بأسا  
وقال ابن عباس : كل من صيد البحر ، نعرافى أو يهودى أو مجوسى  
وقال أبو الدرداء : في المرى ذبح الخمر للنبهان والشمس

٥٤٩٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « غَزَوْنَا جَيْشَ الْخَلِيطِ ، وَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ ، لِحُمَانَا جُوعًا شَدِيدًا ، فَأَتَى الْبَحْرَ حَوْتًا مَيْتًا لَمْ يَرْمِثْهُ يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ نِصْفَ شَهْرٍ ، فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَظْمًا مِنْ عِظَامِهِ فَرَّ الرَّاكِبُ نَحْتَهُ »

٥٤٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرُو قَالَ سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ « بَعَثَنَا النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ رَاكِبٍ وَأَمِيرُنَا أَبُو عُبَيْدَةَ تَرَصَّدَ مِيرَاثَ رَيْشٍ ، فَأَصَابَنَا جُوعٌ شَدِيدٌ حَتَّى أَكَلْنَا الْخَلِيطَ ، فَسُمِّيَ جَيْشُ الْخَلِيطِ ، وَأَلْقَى الْبَحْرُ حَوْتًا يُقَالُ لَهُ الْعَنْبَرُ : فَأَكَلْنَا نِصْفَ شَهْرٍ ، وَادَّهَمْنَا بِوَذَكِهِ حَتَّى صَلَحَتْ أَجْسَامُنَا ، قَالَ فَأَخَذَ أَبُو عُبَيْدَةَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَتَصَبَّهَ فَرَّ الرَّاكِبُ نَحْتَهُ . وَكَانَ قَوْلُنَا رَجُلٌ ، فَلَمَّا اشْتَدَّ الْجُوعُ نَحَرْنَا ثَلَاثَ جَزَائِرَ ، ثُمَّ ثَلَاثَ جَزَائِرَ ، ثُمَّ نَهَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ »

قوله ( باب قول الله تعالى : أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ) كذا للنفسي ، واقتصر الباقرن على ( أحل لكم صيد البحر ) . قوله ( وقال عمر ) هو ابن الخطاب ( صيده ما اصطيد ، وطعامه ما رمى به ) وصله المصنف في التاريخ ، وعبد بن حميد من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : لما قدمت البحر من سألني أهلها عما قذف البحر فأمرتهم أن يأكلوه ، فلما قدمت على عمر - فذكر قصة - قال فقال عمر قال الله عز وجل في كتابه ( أحل لكم صيد البحر وطعامه ) فصيده ما صيد ، وطعامه ما قذف به . . قوله ( وقال أبو بكر ) هو الصدوق ( الطائي حلال ) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال : أشهد على أبي بكر أنه قال في السمكة الطافية حلال في زاد الطحاوي « لمن أراد أكله » وأخرجه الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها « أشهد على أبي بكر أنه أكل السمكة الطافية على الماء » اه والطائي بنحوه من طافا يطفو إذا علا الماء ولم يرسب ، وللدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر : أن الله ذبح لكم ما في البحر ، فأكلوه كله فإنه ذكي . قوله ( وقال ابن عباس : طعامه ميتته إلا ما قذرت منها ) وصله الطبري من طريق أبي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( أحل لكم صيد البحر وطعامه ) قال طعامه ميتته . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكر صيد البحر : لا تأكل منه طافيا . في سننه الأجلح وهو ابن ، ويوهنه حديث ابن عباس الماضي قبله . قوله ( والجري لا تأكله اليهود ونحن نأكله ) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجوري عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال : لا بأس به ، إنما هو شيء كرهته اليهود ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به ، وقال في روايته : سألت ابن عباس عن الجري فقال : لا بأس به ، إنما تحرمه اليهود ونحن نأكله . وهذا على شرط الصحيح . وأخرج عن علي وطائفة نحوه . والجري بفتح الجيم قال ابن النين : وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الزاء الثقبه قال : ويقال له أيضا الجريت وهو مالا قشر له . قال وقال ابن حبيب من المالكية : أنا أكرمه لأنه يقال أنه من المسوخ . وقال الأزهري : الجريت نوع من السمك يشبه الحيات ، وقيل سمك لا قشر له ، ويقال له أيضا المرامح والسلور مثله . وقال الخطابي : هو ضرب من السمك يشبه الحيات . وقال غيره : نوع عريض الوسط دقيق الطرفين . قوله ( وقال

شرح صاحب النبي ﷺ : كل شيء في البحر مذبح . وقال عطاء : أما الطير فأرى أن تذبحه ( وصله المصنف في التاريخ ، وابن منده في المعرفة ، من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهما سمعا شريحاً صاحب النبي ﷺ يقول كل شيء في البحر مذبح . قال : فذكرت ذلك لعطاء فقال : أما الطير فأرى أن تذبحه . وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة ، مرفوعاً من حديث شريح ، والموقوف أصح . وأخرجه ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شريحاً كبيراً يحلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبني آدم . وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه : إن الله قد ذبح كل ما في البحر لبني آدم ، وفي سنده ضعف . والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه وسنده ضعيف أيضاً . وأخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر ثم عن علي : الحوت ذكي كله . ( تنبيه ) : سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرجاني ، ووقع في رواية الأصيلي . وقال أبو شريح ، وهو وهم فيه على ذلك أبو علي الجبائي وتبعه عياض وزاد : وهو شريح بن هاني . أبو هاني كذا قال ، والصواب أنه غيره وليس له في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع ، وشريح بن هاني لأبيه صحبة ، وأما هو فله إدراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء . وأما شريح المذكور فذكره البخاري في التاريخ ، وقال : له صحبة . وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره . قوله ( وقال ابن جريج : قلت لعطاء صيد الأنهار وقلات السيل أصيد بحر هو ؟ قال : نعم ، ثم تلا ( هذا عذب فرات سائغ شرابه ، وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحماً طرياً ) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج بهذا سواء ، وأخرجه الفاكهي في كتاب مكة ، من رواية عبد الحميد بن أبي داود عن ابن جريج أمم من هذا وفيه : وسألته عن حيتان بركة القشيري - وهي بئر عظيمة في الحرم - أئصاد ؟ قال : نعم . وسألته عن ابن الماء وأشباؤه أصيد بحر أم صيد بر ؟ فقال حيث يكون أكثر فهو صيد . وقلات بكسر التاف وتخفيف اللام وآخره مثناة ، ووقع في رواية الأصيلي مثثلة والصواب الأول : جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو النقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء . قوله ( وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء ، وقال الشعبي : لو أن أهل أكلوا الضفادع لأطعمتهم ، ولم ير الحسن بالساحنة بأساً ) أما قول الحسن الأول فقليل لأنه ابن علي وقيل البصري ؛ ويؤيد الأول أنه وقع في رواية د وركب الحسن عليه السلام ، وقوله د على سرج من جلود ، أي اتخذ من جلود كلاب الماء ، وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدح بكسر أوله وفتح الله ال وبكرها أيضاً ، وحكى ضم أوله مع فتح الدال ، والضفادع بغير عين لغة فيه ، قال ابن التين . لم يبين الشعبي هل تذكي أم لا ؟ ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ، ومنهم من فصل بين ما مأواه الماء وغيره ، وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية ، وأما قول الحسن في السلحفاة فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلحفاة بأساً ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن قال : لا بأس بها ، كلها . والسلحفاة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعدها فاء ثم ألف ثم هاء ، ويجوز بدل الهاء همزة حكاة ابن سيده وهي رواية عبدوس ، وحكى أيضاً في المحكم ، سكون اللام وفتح الحاء ، وحكى أيضاً سلحفية كالأول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مفتوحة ، قوله ( وقال ابن عباس : كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي ) قال الكرماني : كذا في النسخ القديمة وفي بعضها د ما صاده ، قبل لفظ نصراني ، قلت : وهذا التعليق وصله البيهقي من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كل ما ألقى البحر وما صيد منه صاده يهودي أو نصراني



أو مجوسى ، قال ابن النين : مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء ، وهو كذلك عند قوم ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبير ، وبسند آخر عن علي كراهية صيد المجوسى السمك . قوله (وقال أبو الدرداء فى المرى ذبح الخنزير النينان والشمس) قال البيضاوى : ذبح بصيغة الفعل الماضى ونصب راء الخنزير على أنه المفعول ، قال : ويروى بكون الموحدة على الإضافة والخنزير بالأكمر أى تطهرها . قلت : والاول هو المشهور وهذا الاثر سقط من رواية النسقى ، وقد وصله إبراهيم الحربى فى « غريب الحديث » له من طريق أبى الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبى الدرداء فذكره سواء ، قال الحربى : هذا مرمى يعمل بالشام : يؤخذ الخنزير فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع فى الشمس فيتغير عن طعم الخنزير . وأخرج أبو بشر الدولابى فى « السكى » من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبى الدرداء أنه قال فى مرمى النينان : غيرة الشمس . ولابن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبى الدرداء : لأبأس بالمرى ذبحته النار والملح . وهذا منقطع ، وعليه اقتصر مغلطائى ومن تبعه ، واعترضوا على جرم البخارى به وما عثروا على كلام الحربى ، وهو مراد البخارى جزما ، وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوى من طريق بشر بن عبيد الله عن أبى إدريس الخولانى : أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذى يجعل فيه الخنزير ويقول ذبحته الشمس والملح . وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال : مر رجل من أصحاب أبى الدرداء بآخر - فذكر قصة فى اختلافهم فى المرى - فأتيا أبا الدرداء فسألاه فقال : ذبحت خمرها الشمس والملح والطينان . ورويناه فى جزء إسحق بن الفيز من طريق عطاء الخراسانى قال : سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال : ذبحت الشمس سكر الخنزير ، فنحن نأكل ، لا نرى به بأسا . قال أبو موسى فى « ذيل الغريب » : عبر من قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخنزير وإزالتهما طعما ورائحة بالذبح ، وإنما ذكر النينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ، ولم يرد أن النينان وحدها هى التى خللته . قال : وكان أبو الدرداء ممن يفتى بجواز تحليل الخنزير فقال : أن السمك بالآلة التى أضيفت اليه يغلب على ضراوة الخنزير ويذبل شدتها ، والشمس تؤمر فى تحليلها فتصير حلالا . قال : وكان أهل الريف من الشام يهجنون المرى بالخنزير وربما يعملون فيه أيضا السمك الذى يربى بالملح والابزار ما يسمونه الصحناء ، والقصد من المرى هضم الطعام فيضيفون اليه كل ثقيف أو حريف ليزيد فى جملة المعدة واستعداد الطعام بحراثة . وكان أبو الدرداء وجماعة من الصحابة يأكلون هذا المرى المعمول بالخنزير وأدخله البخارى فى طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن طهارته وحله يتعدى الى غيره كالمالح حتى يصير الحرام النجس بإضافتها اليه طاهرا حلالا ، وهذا رأى من يجوز تحليل الخنزير ، وهو قول أبى الدرداء وجماعة . وقال ابن الأثير فى « النهاية » : استعار الذبح الإحلال فكأنه يقول : كما أن الذبح يحل أكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الأشياء إذا وضعت فى الخنزير قامت مقام الذبح فأحلها . وقال البيضاوى : يريد أنها حلت بالحوث المطروح فيها وطبخها بالشمس ، فكان ذلك كالكذبة للحيوان ، وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها . وذكر الحاكم فى النوح العشرين من « علوم الحديث » من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبى بكر بن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول : اجتمعوا الخنزير فأنهأ أم الحباب . قال ابن شهاب : فى هذا الحديث أن لا خير فى الخنزير ، وأنها إذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذى يفسدها فيطيب حينئذ الحلال . قال ابن وهب : وسمعت طالكا يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خنزير حملت فى قلة وحمل معها ملح وأخلطت كثيرا ثم يجعل فى الشمس حتى

نعمد مربيا ، فقال ابن شهاب : شهدت قبصة ينهى أن يجعل الخمر مربيا إذا أخذ وهو خمر . قلت : وقبصة من كبار التابعين وأبوهم صحابي وولده في حياة النبي ﷺ فذكر في الصحابة لذلك ، وهذا يعارض أثر أبي الدرداء المذكور ويفسر المراد به . والنيزان بنونين الأولى مكسورة بينهما تحتانية ساكنة جمع نون وهو الحوت ، والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها تحتانية ، وضبط في النهاية تبعا للصحيح بتشديد الراء نسبة إلى المر وهو الطعم المشهور ، وحزم الشيخ يحيى الدين بالاول ، ونقل الجواليقي في دلعن العامة ، أنهم يحركون الراء والاصل يسكونها . ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الحبط من طريقين : إحداهما رواية ابن جريج : أخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا ، وقد تقدم بسنده ومثله في المغازي ، وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر ، وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث . الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا ، وفيه من الزيادة وكان فينا رجل محر ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاء أبو عبيدة ، وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم إيضاحه في المغازي ، وكان اشقى الجزور من أعرابي جهنم كل جزور بوسق من تمر يوفيه إياه بالمدينة ، فلما رأى عمر ذلك - وكان في ذلك الجيش - سأل أبا عبيدة أن ينهى قيسا عن النحر ، فعزم عليه أبو عبيدة أن ينهى عن ذلك فأطاعه ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك هناك أيضا . والمراد بقوله دجزائر جمع جزور ، وفيه نظير فان جزائر جمع جزيرة والجزور إنما يجمع على جزر بضم زيمتين ، فلعله جمع الجمع ، والفرض من إirاده هذا قصة الحوت فإنه يستفاد منها جواز أكل ميتة البحر لتصرح في الحديث بقوله وقالني البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبره وتقدم في المغازي أن في بعض مرقه في الصحيح أن النبي ﷺ أكل منه ، وبهذا تتم الدلالة ، والافجرد أكل الصحابة منه وهم في حالة المجاعة قد يقال إنه للاضطراب ، ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة وميتة ، ثم قال د لا بل نحن رسول الله ﷺ وفي سبيل الله وقد اضطررتم فاكلوا ، وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم ، وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه ، لكن قال د قال أبو عبيدة كوا ، ولم يذكر بتيته . وحاصل قول أبي عبيدة أنه بناء أولا على عزم تحريم الميتة ، ثم تذكر تخصيص المضطر بإباحة أكلها إذا كان غير باغ ولا عاد ، وهم بهذه الصفة لأنهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست سبب الاضطراب بل كونها من صيد البحر ، ففي آخره عندهما جمبا د فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : كوا رزقا أخرجه الله ، اطعمونا ان كان معكم قاتاه بعضهم بعضو فأكله ، فتبين لهم أنه حلال مطلقا . وبالغ في البيان بأكله منها لأنه لم يكن مضطرا ، فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه أو مات بالاصطياد ، وهو قول الجمهور . وعن الحنفية يكره ، وفرقوا بين ما لفظه فات وبين ما مات فيه من غير آفة ، وتمسكوا بحديث أبي الزبير عن جابر د ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه ، وما مات فيه فقلنا فلا تأكلوه ، أخرجه أبو داود مسرفوعا من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال : رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوفا . وقد أسند من وجهه ضعيف عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر مسرفوعا ، وقال الترمذي : سألت البخاري عنه فقال ليس بمحفوظ ، ويروى عن جابر خلافة اه . ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن سفيان : إذا حدث من كتابه لحديثه حسن ، وإذا حدث حفظا بعرف وينكر . وقال أبو حازم : لم يكن بالحافظ . وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطئ ، وقد توبع على رفعه . وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبيري عن

الثوري مرفوعا لكن قال : خالفه وكيع وغيره فوقوه عن الثوري وهو الصواب ، وروى عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية مرفوعا ولا يصح والصحيح موقوف ، وإذا لم يصح إلا وموقوفا فقد عارضه قول أبي بكر وغيره ، والقياس يقتضي حله ، لأنه سمك لو مات في البر لا كل بغير تذكية ، ولو نضب عنه الماء أو قتله سمكه أخرى فات لا كل ، فكذلك إذا مات وهو في البحر ، وبإفاد من قوله : أكلنا منه نصف شهر ، جواز أكل اللحم ولو أفن ، لأن النبي ﷺ قد أكل منه بعد ذلك ، واللحم لا يبقى غالبا يلا تن في هذه المدة لاسيما في الجفاف مع شدة الحر ، لكن يحتمل أن يكونوا ملحوه وقدوه فلم يدخله نمن ، وقد تقدم قريبا قول النووي : أن انتهى عن أكل اللحم إذا أفن للتزنية إلا إن خيف منه الضرر فيحرم ، وهذا الجواب على مذهبه ، واسكن المالكية حمله على التحريم مطلقا . وهو الظاهر والله أعلم . ويأتى في الطائى نظير ما قاله في النتن إذا خشى منه الضرر ، وفيه جواز أكل حيوان البحر مطلقا لأنه لم يكن عند الصحابة نص بخص العنبر وقد أكلوا منه ، حكذا قال بعضهم ، ويخشد فيه أنهم أولا أقدموا عليه بطريق الاضطراب ، ويحاج بأنهم أقدموا عليه مطلقا من حيث كونه صيد البحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة ، فدل على إباحة الاقدام على أكل ما صيد من البحر ، وبين لهم الشارع آخر أن ميتته أيضا حلال ، ولم يفرق بين طاف ولا غيره . واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا بأكلون منه أياما ، فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطراب ما داوموا عليه ، لأن المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها ، وجمع بعض العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النهى على كراهة التزنية وما هذا ذلك على الجواز ، ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه ، وإنما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالأدمى والسكب والخزير والثعبان ، فعند الشافعية - وهو قول الشافعية - يحرم ما عدا السمك ، واحتجوا عليه بهذا الحديث ، فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكا . وفيه نظر ، فإن الخبر ورد في الحوت نصا ، وعن الشافعية الحل مطلقا على الأصح المنصوص . وهو مذهب المالكية إلا الخزير في رواية ، وحجتهم قوله تعالى ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾ وحديث « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » أخرجه مالك وأصحاب الدين وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ، وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البر حلال وما لا فلا ، واستثنوا على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوحان : النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع ، وكذا استثناه أحمد للنهي عن قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان النخعي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي عاصم ، وآخر عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » وزاد : فإن بقيتها تسبيح . وذكر الأطباء أن الضفدع نوحان برى وبحرى ، فالبرى يقتل آكله والبحرى يضرب . ومن المستثنى أيضا السمك إذا كان يمدو بنابه . وعند أحمد فيه رواية ، ومثله القرش في البحر المالح خلافا لما أفتى به المذهب الطبرى ، والثعبان والعقرب والسرطان والسحفاة للاستنجات والضرر اللاحق من السم ، ودنيلس قيل إن أصله السرطان فإن ثبت حرم . النوع الثانى ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط التذكية ، كالبط وطير الماء والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في أواخر صحيح مسلم في الحديث الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فأروه يصلى في ثوب ، الحديث وفيه قصة النخامة في المسجد ، وفيه أنهم خرجوا في غزاة بطن بواط ، وفيه قصة الخوض ، وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك مطول ، وفيه قال « سرنا مع رسول الله ﷺ وكان قوت كل رجل منّا تمر »

كل يوم فكان يصها وكذا نختبط بقصيدنا ونأكل ، وصرنا مع رسول الله ﷺ حتى نزلنا واديا أفيح ، فذكر قصة الشجرة بين اللتين التفتتا بأمر النبي ﷺ حتى تسترحما عند قضاء الحاجة ، وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا ، وفيه دأينا العسكر فقال : يا جابر ناد الرضوء ، فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين أصابعه ، وفيه وشكا الناس الى رسول الله ﷺ الجرح . فقال : عسى الله أن يطعمكم . فأدنا سيف البحر ، فخرج البحر زجرة فألقى دابة فأورينا على شقها النار فاطبخنا واشتبونا وأكلنا وشبعنا . وذكر أنه دخل هو وجماعة في عينها ، وذكر قصة الذي دخل تحت ضلعها ما يطأ على رأسه وهو أعظم رجل في الركب على أعظم جبل ، وظاهر سياق هذه القصة يقتضى مفارقة القصة المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر أيضا ، حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين : هذه واقعة أخرى غير تلك ، فإن هذه كانت بحضرة النبي ﷺ . وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن تكون الفاء في قول جابر دأينا سيف البحر ، هي الفصيحة وهي معقبة لخلوف تقديره فأرسلنا النبي ﷺ مع أبي عبيدة فأدنا سيف البحر فتتحد القصتان ، وهذا هو الراجح عندى ، والأصل عدم التعدد . وعما ننبه عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت في رجب سنة ثمان ، وهو عندى خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا يترصدون غير قريش وقريش في سنة ثمان كانوا مع النبي ﷺ في هذلة ، وقد انجبت على ذلك في المغازي ، وجوزت أن يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست أو قبلها ، ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من الهجرة قبل وقعة بدر ، وكان النبي ﷺ خرج في مائتين من أصحابه يعترض عيرا لقريش فيها أمية بن خلف فبلغ بواط ، وهي بضم الواو وحدة جبال الجبهة ، إلى الشام ، بينها وبين المدينة أربعة برد ، فلم يلق أحدا فرجع ، فكأنه أفرد أبا عبيدة فيمن معه يرصدون العير المذكورة . ويؤيد تقدم أمرها ما ذكر فيها من القلة والجهد ، والواقع أنهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خبير وغيرها ، والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الأمر فيرجع ما ذكرته ، والله أعلم

### ١٣ - باب أكل الجراد ،

٥٤٩٥ - حريش أبو الوليد حدثنا شعبة عن أبي يعفور قال سمعت ابن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « غزونا مع النبي ﷺ سبع غزوات - أو ستا - كما نأكلُ معه الجراد »

قال سفيان وأبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى « سبع غزوات »

قوله ( باب أكل الجراد ) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانثى سواء كالجمامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شيء إلا جرده ، وخلقة الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيرانات ذكر بعضها ابن النهر زوري في قوله :

لها نخذا بكر وسافا نعامة وقادمتا نسر وجوجو ضيفم  
حبها أفاى الرمل بطننا وأنصمت عليها جباد الخيل بالراس والفم

قيل وفاته عين الفيل وحق الثور وقرن الايل وذنوب الحية . وهو صنفان طيار ووثاب ، ويبيض في الصخر

فيتركه حتى يبس وينقشر فلا يمر بزرع الا اجتاحه ، وقيل  
 إنه نثرة حوت فلذلك كان أكله بغير ذكاة ، وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس رفعه د أن  
 الجراد نثرة حوت من البحر ، ومن حديث أبي هريرة د خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة فاستقبلنا  
 رجل من جراد ، فجعلنا نضرب بهما لانا وأسواطنا ، فقال : كلوه فانه من صيد البحر ، أخرجه أبو داود والترمذي  
 وابن ماجه وسنده ضعيف ، ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لاجزاء فيه اذا قتل المحرم ، وجمهور العلماء على خلافه ،  
 قال ابن المنذر : لم يقل لاجزاء فيه غير أبي سعيد الخدري وعروة بن الزبير ، واختلاف عن كعب الاحبار ، واذا  
 ثبت فيه الجزاء دل على أنه بري . وقد أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية إلا أن المشهور عند المالكية اشتراط  
 تذكيته . واختلفوا في صفتها فقيل بقطع رأسه وقيل إن وقع في قدر أو نار حل ، وقال ابن وهب أخذه ذكاته ،  
 ووافق مطرف منهم الجمهور في أنه لا يفتقر الى ذكاته لحديث ابن عمر د أحلت لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد  
 والسكبد والطحال ، أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا وقال ان الموقوف أصح ، ورجح البيهقي أيضا الموقوف إلا  
 أنه قال إن له حكم الرفع . قوله ( عن أبي يعفور ) بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء هو العبدى ، واسمه  
 وقدان وقين واقه ، وقال مسلم اسمه واقه والديه وقصانه ، وهو الأكبر ، وأبو يعفور الأصغر اسمه عبد الرحمن بن  
 عبيد ، وكلاهما ثقة من أهل الكوفة ، وأيسر للأكبر في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في أبواب  
 الركوع من صفة الصلاة ، وقد ذكرت كلام النووي فيه وجزمه بأنه الأصغر وأن الصواب أنه الأكبر ، وبذلك  
 جزم الكللاباذى وغيره والنووى تبع في ذلك ابن العربى وغيره ، والذي يرجع كلام الكللاباذى جزم الترمذي  
 بعد تخرجه بأن راوى حديث الجراد هو الذى اسمه واقه ويقال وقدان وهذا هو الأكبر ، ويؤيده أيضا أن ابن  
 أبى حاتم جزم في ترجمة الأصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبى أوفى . قوله ( سبع غزوات أو ستا ) كذا للاكثر  
 ولا إشكال فيه ، ووقع في رواية النسبى د أو ست بغير تنوين ، ووقع في د توضيح ابن مالك ، سبع غزوات أو  
 ثمانى ، وتكلم عليه فقال : الأجود أن يقال سبع غزوات أو ثمانية بالتنوين لان لفظ ثمان وإن كان كافى لجوار  
 في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء فهو بخلافه في أن جوارى جمع وثمانية ليس بجمع واللفظ بهما  
 في الرفع والجر سواء ، ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوار تنوين عوض ، وإنما يفرقان بالنصب .  
 واستمر يتكلم على ذلك ثم قال : وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف اليه وأبقى  
 المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ، ومثله قول الشاعر د خمس ذود أو ست عوض منها ، البيت . الوجه الثانى  
 أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة ، وذكر وجهها آخر يخص بالثمان ، ولم أوه فى شىء من طرق  
 الحديث لا فى البخارى ولا فى غيره بلفظ ثمان ، فما أدري كيف وقع هذا . وهذا الشك فى عدد الغزوات من  
 شعبة ، وقد أخرجه مسلم من رواية شعبة بالشك أيضا ، والنسائى من روايته بلفظ الست من غير شك ، والترمذي  
 من طريق غندر عن شعبة فقال د غزوات ، ولم يذكر عددا . قوله ( وكنا ناكل معه الجراد ) يحتمل أن يريد بالمعية  
 مجرد الغزو دون ما تبعه من أكل الجراد ، ويحتمل أن يريد مع أكله ، ويدل على الثانى أنه وقع فى رواية أبى نعيم

في الطب د وياكل معنا ، وهذا إن صح يرد على الصيمري من الشافعية في زعمه أنه عليه السلام عابه كما عاف الضب . ثم وقفت على مسند الصيمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان عليه السلام عن الجراد فقال : لا آكله ولا أحرمه ، والصواب مرسل ، ولابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر د أنه عليه السلام سئل عن الضب فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بثقة ، ونقل النووي الاجماع على حل أكل الجراد ، اسكن فصل ابن العربي في شرح اترمذي بين جراد الحجاز وجراد الاندلس فقال في جراد الاندلس : لا يؤكل لانه ضرر محض . وهذا ان ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تحمضه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه وانه أعلم بقوله (وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله الدارمي عن محمد بن يوسف وهو القرباني عن سفيان وهو الثوري ولفظه غزوا مع النبي عليه السلام سبع غزوات فأكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأفاد أن سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضا عن أبي يعفور اسكن قال د ست غزوات . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة جازما بالست ، وقال الترمذي : كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع . قلت : ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جرم مرة بال سبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحرم بالست لأنه المتيقن ، ويؤيد هذا الحل أن سماح سفيان بن عيينة أنه متأخر دون الثوري ومن ذكره معه ، ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ البخاري فيه د سبعا أو ستا ، يشك شعبة ، قوله ( وأبو عوانة ) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل الثوري ، وذكره البزار من رواية يحيى بن حماد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة عن الشيباني ، وأشار الى ترجيح كونه عن أبي يعفور ، وهو كذلك كما تقدم صريحا أنه عند أبي داود . قوله ( واسرائيل ) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه د سبع غزوات فكنا نأكل معه الجراد .

#### ١٤ - باب آية الجوس ، والميتة

٥٤٩٦ - حدثنا أبو عاصم عن خيوثة بن شريح قال حدثني ربيعة بن يزيد الدمشقي حدثني أبو إدريس الخولاني قال حدثني أبو ثعلبة الخشني قال : أنبت للنبي عليه السلام قلت : يا رسول الله إنا بأرض أهل الكتاب فنأكل في آيتهم ، وأرض صيد أصيد بقوس ، وأصيد بكلب المعلم ، وبكلب الذي ليس بمعلم ، فقال النبي عليه السلام : أما ما ذكرت أنك بأرض أهل كتاب فلا تأكلوا في آيتهم إلا أن لا تجدوا بدا ، فإن لم تجدوا بدا فاغسلوها وكلوا فيها . وأما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فاصدت بقوسك فاذا ذكر اسم الله وكل . وما صيدت بكلك المعلم فاذا ذكر اسم الله وكل . وما صيدت بكلك الذي ليس بمعلم فاذا ذكرت ذكرته فكله .

٥٤٩٧ - حدثني المسكن بن إبراهيم قال حدثني يزيد بن أبي عبيد عن سدة بن الأكوح قال د لما أمسوا يوم فتحوا خيبر - أوقدوا النيران ، قال النبي عليه السلام : هلام أو قدتم هذه للنيران ؟ قالوا : لحوم الخمر الإنسانية قال : أهريقوا ما فيها ، واكثروا قدورها . فقام رجل من القوم فقال : مهريق ما فيها ، ونفسها . قال

للنبي ﷺ : أو ذاك ،

**قوله** ( باب آية المجوس ) قال ابن التين : كذا ترجم وأتى بحديث أبي ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعله يرى أنهم أهل كتاب ، وقال ابن المنير : ترجم للمجوس والاحاديث في أهل الكتاب لأنه بنى على أن المحذور منهما واحد وهو عدم توفيقهم النجاسات . وقال الكرماني : أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر ، أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب . قلت : وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس ، فعند الترمذي من طريق أخرى عن أبي ثعلبة : « سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس ، فقال : أنفوها غسلوا وطبخوا فيها ، وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة : قلت إنا نمر بهذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجد غير آيتهم ، الحديث . وهذه طريقة يكثر منها البخاري فإكان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب ما يؤخذ المحكم منه بطريق الإلحاق ونحوه ، والمحكم في آية المجوس لا يختلف مع المحكم في آية أهل الكتاب لأن الملة إن كانت لمكونهم تحمل ذنوبهم كآهل الكتاب فلا إشكال ، أو لا تحمل كما سيأتي البحث فيه بعد أبواب فتكون الآنية التي يطبخون فيها ذنوبهم ويفرون قد تنجست بملاقة الميتة ، فأهل الكتاب كذلك باعتبار أنهم لا يتدينون باجتناّب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخنزير ويضعون فيها الخمر وغيرها ، ويؤيد الثاني ما أخرجه أبو داود والبراز عن جابر : « كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آية المشركين فنستمتع بها فلا يميم ذلك علينا ، لفظ أبي داود ، وفي رواية البراز : « فغسلها وأكل فيها » . **قوله** ( والميتة ) قال ابن المنير : فيه بذكر الميتة على أن الحبر لما كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة فكانت ميتة ، ولذلك أمر بغسل الآنية منها . ثم أورد حديث أبي ثعلبة عن أبي عاصم عاليا وسأفه على لفظه ، وقد تقدم شرحه قبل ، ثم حديث سلمة بن الأكوع في الحر الأهلية أوردته عاليا وهو من ثلاثياته ، وسيأتي شرحه بعد ثلاثة عشر باباً

#### ٥ - باب التسمية على الذبيحة ، ومن ترك متعمداً

وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس . وقال الله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق ) والنامي لا يسمى فاسقاً . وقوله تعالى ( وإن للشیاطین لیوحون إلی أولیائهم لیجادلوکم ، وإن أضمتهم إلیکم لمشرکون ) ٥٤٩٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عتبة بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال : « كنا مع النبي ﷺ بذی الحلیفة ، فأصاب الناس جوع ، فأصبنا إبلًا وغنماً . وكان النبي ﷺ في آخریات الناس - فمَجَلُّوا فنصبوا القدور ، فدفع النبي ﷺ إليهم ، فأمر بالقدور فأُكْنِثَتْ ، ثم قسم فعدل : عشرة من القنم ببيير ، فندَّ منها بيير ، وكان في القوم خيلٌ بحيرةٌ ، فطلبوه فأهياهم ، فاهوى إليه رجلٌ بسهم فخبسه الله ، فقال النبي ﷺ : إن لهذا البهائم أواید كأواید الوحش ، فاندَّ عليهم منها فاصنعوا به هكذا . قال قال جدِّي : إنا نرجو - أو نخاف - أن تأتي المدو غداً وليست معنا مدی ، أفندج بالقصب ؟ فقال : ما أنهر الدمَ وذكرَ اسمُ الله فكل ، ليس للسن والظنر . وسأخبركم عنه : أما السن فمظم ، وأما

الظفر فدسى الحبشة »

قوله ( باب التسمية على الذبيحة ومن ترك منعدا ) كذا للجميع ووقع في بعض الشروح هنا « كتاب الذبائح » وهو خطأ لأنه ترجم أولا كتاب الصيد والذبائح أو كتاب الذبائح والصيد فلا يحتاج الى تكرار ، وأشار بقوله متعمدا الى ترجيح التفرقة بين المتعمد وترك التسمية فلا تحمل تذكيره ومن نسي فتحل ، لأنه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبما ذكر بعده من قوله تعالى ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) ثم قال « والناسي لا يسمى فاسقا » يشير الى قوله تعالى في الآية ( وانه لفسق ) فاستنبط منها أن الوصف للعائد فيختص بالحكم به ، والتفرقة بين الناسي والعائد في الذبيحة قول أحمد وطائفة وقواه الغزالي في « الاحياء » محتجا بان ظاهر الآية الايجاب مطلقا وكذلك الاخبار ، وان الاخبار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحمل الاختصاص بالناسي فامكان حمله عليه أولى لتجرى الأدلة كلها على ظاهرها ويعذر الناسي دون العائد . قوله ( وقال ابن عباس : من نسي فلا بأس ) وصله الدارقطني من طريق شعبة عن مغيرة عن ابراهيم في المسلم يذبح وينسى التسمية قال : لا بأس به . وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء حدثني ( ع ) عن ابن عباس أنه لم ير به بأس ، وأخرج سعيد ابن منصور عن ابن عيينة بهذا الاسناد فقال في سننه عن ( ع ) يعني عكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسى التسمية فقال : المسلم فيه اسم الله وان لم يذكر التسمية ، وسنده صحيح ، وهو موقوف . وذكره مالك بلاغا عن ابن عباس ، وأخرجه الدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا . وأما قول المصنف وقوله تعالى ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ) فكأنه يشير بذلك الى الزجر عن الاحتجاج لجواز ترك التسمية بتأويل الآية وحملها على غير ظاهرها لئلا يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى ، وكأنه لم يح بما أخرجه أبو داود وابن ماجه والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك ) قال « كانوا يقولون ما ذكر عليه اسم الله فلا تأكلوه وما لم يذكر عليه اسم الله فاكلوه » ، قال الله تعالى : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ، وأخرج أبو داود والطبري أيضا من وجه آخر عن ابن عباس قال « جاءت اليهود الى رسول الله ﷺ فقالوا : تأكل مما قتلناه ولا تأكل مما قتل الله ؟ فزلت : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى آخر الآية . وأخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس نحوه وساق الى قوله ( لمشركون ) ان أطمعهم فيما نهيتمكم عنه ، ومن طريق معمر عن قتادة في هذه الآية ( وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوك ) قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه ، ومن طريق أسباط عن السدي نحوه ، ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء : ما قوله ( فاكلوا مما ذكر اسم الله عليه ) ؟ قال : يا مرمك بذكر اسمه على الطعام والشراب والذبح ، قلت : فما قوله ( ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ) قال ينهى عن ذبائح كانت في الجاهلية على الأوثان . قال الطبري : من قال إن ما ذبحه المسلم ففسى أن يذكر اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة ، قال : وأما قوله ( وانه لفسق ) فانه يعني أن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه من الميتة وما أهل به لغير الله فسق ، ولم يحك الطبري عن أحد خلاف ذلك . وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله ( وانه لفسق ) منسوبا على ما قبله ، لأن الجملة الاولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائغ ، ورد هذا القول بان سيبويه ومن تبعه من المحققين يجيزون ذلك ، ولهم شواهد كثيرة ، وادعى المانح أن الجملة مستأنفة ، وهنهم من قال الجملة حالية أي لا تأكلوه والحال أنه فسق



أى لا تأكلوه في حال كونه فسقا ، والمراد بالفسق قد بين في قوله تعالى في الآية الأخرى ( أو فسقا أهلٌ لغير الله به ) فرجع الزجر الى النهى عن أكل ما ذبح لغير الله . فليست الآية صريحة في فسق من أكل ما ذبح بغير تسمية اه ، ولعل هذا القدر هو الذى حذرت منه الآية ، وقد أوزع المذكور فيما حمل عليه الآية وضع ما ادعاه من كون الآية بحملة والاخرى مبينة لان ثم شروطا ليست هذا قوله ( عن سعيد بن مسروق ) هو الثوري والدسفيان ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . قوله ( عن عباية ) به فتح المهمة وتخفيف الموحدة وبعد الألف تحتانية . قوله ( عن جده رافع بن خديج ) كذا قال أكثر اصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد والذباح . وقال أبو الاحوص د عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده ، وليس لرفاعة بن رافع ذكر في كتب الأقدمين من صنف في الرجال ، وإنما ذكروا ولده عباية بن رفاعة . نعم ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : انه يكنى أبا خديج ، وقابع أبا الاحوص على زيادته في الاسناد حسان بن ابراهيم الكرماني عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه ، وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سالم عن عباية عن أبيه عن جده ، قاله الدارقطني في الملل ، قال : وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه ، وقعب بن الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الاسناد عن أبيه . فلهذا اختلف على المبارك فيه فان الدارقطني لا يتكلم في هذا الفن جوازا ، ورواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني ، وقد أغفل الدارقطني ذكر طريق حسان بن ابراهيم ، قال الجياني : روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الاحوص فقال د عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده ، هكذا عند أكثر الرواة ، وسقط قوله د عن أبيه ، في رواية أبي علي بن السكن عند القبري وحده وأظنه من اصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه عن أبي الاحوص باثبات قوله د عن أبيه ، ثم قال أبو بكر : لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي الاحوص . وقد قدمت في د باب التسمية على الذبيحة ، ذكر من تابع أبا الاحوص على ذلك . ثم نقل الجياني عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال : خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد بن أبي الاحوص على الصواب ، يعني باسقاط د عن أبيه ، قال : وهو اصل يعمل به من بعد البخاري اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه ، قال : وإنما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ ، قال الجياني : وإنما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري ، وليس كذلك لما بينا أن الأكثر رواه عن البخاري باثبات قوله د عن أبيه . قوله ( كنا مع النبي ﷺ بنى الخليفة ) زادسفيان الثوري عن أبيه د من تهامة ، تقدمت في الشركة ، وذو الخليفة هذا مكان غير ميقات المدينة ، لان الميقات في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام الى مكة ، وهذه باقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة ، كذا جزم به أبو بكر الحازمي وبقاوت ، ووقع للفناي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النووي قالوا : وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف سنة ثمان . وتهامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز ، سميت بذلك من التهم بفتح المثناة والهاء . وهو شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء . قوله ( فأصاب الناس جوع ) كأن الصحابي قال هذا مبهما لعذرهم في ذبحهم الابل والتمم التي أصابوا . قوله ( فأصبنا إبلا وغنما ) في رواية أبي الاحوص د وتقدم سرعان الناس فأصابوا من المفاسم ، ووقع في رواية الثوري الآية بعد أبواب فأصبنا نهب إبل وغنم . قوله ( وكان النبي ﷺ في أخريات الناس ) أخريات جمع أخرى ، وفي رواية أبي الاحوص د في آخر الناس ، وكان ﷺ يفعل ذلك صونا للعسكر

وحفظا ، لأنه لو تقدمهم لحشى أن ينقطع الضعيف منهم دونه ، وكان حرصهم على مراقبته شديدا فيلزم من سيره في مقام المراقبة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه نصدا من الأفياء . قوله ( ففعلوا فنصبوا القدور ) يعنى من الجوع الذى كان بهم ، فاستعملوا فذبخوا الذى غنموه ووضعوه فى القدور ، ووقع فى رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق : فافطنى ناس من سرعان الناس فذبخوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم ، وقد تقدم فى الشركة من رواية على بن الحكم عن أبي حنيفة : ففعلوا وذبخوا ونصبوا القدور ، وفى رواية الثورى : فأغلقوا القدور ، أى أوقدوا النار تحتها حتى غلبت ، وفى رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم فى : المستخرج على مسلم ، وساق مسلم أساندها : ففعل أولهم فذبخوا ونصبوا القدور . . قوله ( فدفع النبى ﷺ إليهم ) دفع بضم أوله على البناء للمجهول ، والمعنى أنه وصل إليهم ، ووقع فى رواية زائدة عن سعيد بن مسروق : فأنتهى إليهم ، أخرجه الطبرانى . قوله ( فأمر بالقدور فأكتفت ) بضم المهملة وسكون الكاف أى قلبت وأفرغ ما فيها ، وقد اختلف فى هذا المكان فى شيتين : أحدهما سبب الازالة ، والثانى ما أناف اللحم أم لا ؟ فأما الاول فقال عياض : كانوا انتهوا إلى دار الإسلام والمحل الذى لا يجوز فيه الأكل من مال الغنيمة المشتركة إلا بعد القسمة ، وأن عمل جواز ذلك قبل القسمة إنما هو ما داموا فى دار الحرب ، قال : ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ، ولم يأخذوها باعتدال وعلى قدر الحاجة . قال : وقد وقع فى حديث آخر ما يدل لذلك ، يشير إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حاصم بن كليب عن أبيه وه حبة عن رجل من الانصار قال : أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنا فأنتهبوا . فان قدورنا لتخل بها اذ جاء رسول الله ﷺ على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ، ثم حمل يرمي اللحم بالقرب ، ثم قال : ان التنبه ليست بأحل من الميتة . وهذا يدل على أنه عاملهم من أجل استعجالهم بنقيض قصدكم كما عمل القاتل بمنع الميراث . وأما الثانى فقال الثورى : المأمور به من إزالة القدور إنما هو إتلاف المرق حقبة لهم ، وأما اللحم فلم يتلفوه بل يحمل على أنه جمع وودا إلى الغنم ، ولا يظن أنه أمر بإتلافه مع أنه ﷺ نهى عن إضاعة المال وهذا من مال الغنائم ، وأيضا فلجناية بطبخته لم تقع من جميع مستحق الغنيمة فان منهم من لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فان قبل لم ينقل أنهم حملوا اللحم إلى الغنم قلنا : ولم ينقل أنهم أحرقوه أو أنلفوه ، فيجب تأويله على وفق القواعد . اهـ . ويرد عليه حديث أبى داود أنه جدد الإسناد وترك تسمية الصحابي لا يضر ، ورجال الاسناد على شرط مسلم ، ولا يقال لا يلزم من قرب اللحم لإتلافه لا مكان تداركه بالفصل ، لأن السياق يفهم بأنه أريد المباشرة فى الزجر عن ذلك الفعل ، ولو كان يصدد أن يتنفع به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر ، لأن الذى يحض الواحد منهم نذر يسير فكان إفسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها وحاجتهم إليها وشهوتهم لها أبلغ فى الزجر . وأبعد المذهب فقال : إنما طافهم لأنهم استعملوا وتركوه فى آخر القوم متعرضا لمن يقصده من عدو ونحوه ، وتعقب بأنه ﷺ كان عتاروا لذلك كما تقدم تقريره ، ولا معنى للحمل على الظن مع ورود النص بالسبب . وقال الاسماعيل : أمره ﷺ بإكفاء القدور يجوز أن يكون من أجل أن ذبح من لا يملك الشيء كله لا يكون مذكيا ، ويجوز أن يكون من أجل أنهم تعبوا إلى الاختصاص بالشيء دون بقية من يستحقه من قبل أن يقسم ويخرج منه الحس ، فعاقبهم بالمنع من تناول ما سبقوا إليه زجرا لهم عن معارضة مثله ، ثم وجه الثانى وزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحمل أكل البعير الناد الذى رماه أحدهم بهم ، اذ لم ياذن لهم الكل فى رعيه ، مع أن رعيه ذكاه له كما نص عليه فى نفس حديث الباب اهـ ملخصا .

وقد جنح البخاري الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتي في اواخر أبواب الاضاحي ، ويمكن الجواب عما ألزمه به الاسماعيلي من قصة البعير بان يكون الراي رمى بمحضرة النبي ﷺ والجماعة فأفروه ، فدل سكوتهم على رضاهم بخلاف ما ذهب أولئك قبل أن يأتي النبي ﷺ ومن معه ، فافترقا ، والله أعلم . قوله ( ثم قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير ) في رواية (١) وهذا محمول على أن هذا كان قيمة الغنم اذ ذاك ، فلعل الابل كانت قليلة أو نفيسة والغنم كانت كثيرة أو موبلة بحيث كانت قيمة البعير عشر شياء ، ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من أن البعير يحوز من سبع شياء ، لأن ذلك هو الغالب في قيمة الشاة والبعير المعتدلين ، وأما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيجوز أن يكون التعديل لما ذكر من نفاسة الابل دون الغنم ، وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه « أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الابل والبقر كل سبعة منا في بدنة ، والبدنة تطلق على الثنائة والبقرة ، وأما حديث ابن عباس « كننا مع النبي ﷺ في سفر لحضر الاضحي فاشتركتنا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة » لحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وهشده بمحدث رافع بن خديج هذا . والذي يتحرر في هذا أن الاصل أن البعير بسبعة ما لم يمرض عارض من نفاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك ، وبهذا تجتمع الاخبار الواردة في ذلك . ثم الذي يظهر من القسمة المذكورة أنها وقعت فيما عدا ما طبخ وأريق من الابل والغنم التي كانوا غنموها ، وبمحتمل - إن كانت الواقعة تعددت - أن تكون القصة التي ذكرها ابن عباس أئلف فيها اللحم لكونه كان قطع لقطيع والقصة التي في حديث رافع طبخت الشياه صحاحا مثلا فلما أريق مرقها ضمت الى الغنم لتقيم ثم يطبخها من وقعت في سهمه ، ولعل هذا هو الحكمة في انحطاط قيمة الشياه عن العادة ، والله أعلم . قوله ( فند ) بفتح النون وتشديد الدال أي هرب نافرا . قوله ( منها ) أي من الابل المقسومة . قوله ( ركان في القوم خبل بسيرة ) فيه تمهيد لعذرهم في كون البعير الذي نذ أنعمهم ولم بقدروا على تحصيله ، فكانه يقول : لو كان فيهم خيول كثيرة لا يمكنهم أن يبيعوا به فيأخذوه . ووقع في رواية أبي الاحوص « ولم يكن معهم خيل ، أي كثيرة أو شديدة الجري ، فيسكون الذي لصفه في الخيل لا لاصل الخيل جمعا بين الروايتين . قوله ( فطلبوه فأبىاهم ) أي أنهم لم بقدروا على تحصيله . قوله ( فاهوى اليه رجل ) أي قصد نحوه ورماه ، ولم أوف على اسم هذا الراي . قوله ( لحبسه الله ) أي أصابه المصم فوقف . قوله ( ان هذه الجاهم ) في رواية الثوري وشعبة المذكورين بعد « ان لهذه الابل ، قال بعض شراح المصابيح : هذه واللام ، تفيد معنى « من » ، لأن البعضية استمداد من اسم ان لكونه نكرة . قوله ( أو ابد ) جمع أبدة بالمد وكسر الموحدة أي غريبة ، يقال جاء فلان بأبدة أي بكلمة أو فعلة منكرة ، يقال أبدت بفتح الموحدة تأبد بعضها ويجوز الكسر أبودا ، ويقال تأبدت أي توحشت . والمراد أن لها توحشا . قوله ( فاند عليكم منها فاصنعوا به هكذا ) في رواية الثوري « فاغلبكم منها ، وفي رواية أبي الاحوص « فافعل منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه « فاصنعوا به ذلك واكلوه » أخرجه الطبراني ، وفيه جواز أكل ما رمى بالسهم لجرح في أي موضع كان من جسده ، بشرط أن يكون وحشا أو متوحشا ، وسيأتي البحث فيه بعد ثمانية أبواب . قوله ( وقال جدى ) زاد عبد الزاق عن الثوري في روايته « يا رسول الله » وهذا صورته مرسل : فان

هياية بن رفاعه لم يدرك زمان القول ، وظاهر سائر الروايات أن عباية نقل ذلك عن جده ، ففي رواية شعبة عن جده أنه قال : يا رسول الله ، وفي رواية عمر بن حبيد الآتية أيضا : قال قلت يا رسول الله ، وفي رواية أبي الأحوص : قلت يا رسول الله . **قوله** ( إنا نرجو أو نخاف ) هو شك من الراوى ، وفي التعبير بالرجاء إشارة الى حرصهم على لقاء العدو لما يرجونه من فضل الشهادة أو الغنيمة ، وبالحوف إشارة الى أنهم لا يحبون أن يهجم عليهم العدو بغتة ، ووقع في رواية أبي الأحوص : إنا تلقى العدو غدا ، بالجرم ، ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه أو بالقرائن ، وفي رواية يزيد بن هارون عن الثوري عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم : إنا تلقى العدو غدا وإنا نرجو ، كذا بحذف متعلق الرجاء ، ولعل مراده الغنيمة . **قوله** ( وليست معنا مدى ) بضم أوله - مخفف مقصور - جمع مدية بسكون الدال بعدها تحتانية وهي السكين ، سميت بذلك لأنها تقطع مدى الحيوان أى حمره ، والرباط بين قوله : تلقى العدو وليست معنا مدى ، يحتمل أن يكون مراده أنهم اذا لقوا العدو صاروا يصدون أن يقتلوا منهم ما يذبحونه ، ويحتمل أن يكون مراده أنهم يحتاجون الى ذبح ما ياكلونه ليقبضوا به على العدو اذا لقوه ، ويؤيده ما تقدم من قسمة الغنم والابل بينهم فكان معهم ما يذبحونه ، وكرهوا أن يذبحوا بسببهم لئلا يضر ذلك بحسبها والحاجة ماسة له . فسأل عن الذى يحرق في الذبح غير السكين والسيف ، وهذا وجه الحصر في المدية والقصب ونحوه مع إمكان ما في معنى المدية وهو السيف . وقد وقع في حديث غير هذا : انكم لا تقو العدو غدا والفطر أقوى لكم ، فذهبهم الى الفطر ليقبضوا . **قوله** ( أفذبح بالقصب ) : يأتي البحث فيه بعد بابين . **قوله** ( ما أنهر الدم ) أى أساله وصبه بكثرة ، شبه بجرى الماء في النهر . قال عياض : هذا هو المشهور في الروايات بالراء ، وذكره أبو ذر الحشني بالزاي وقال : النهر بمعنى الرفع وهو غريب ، واما ، موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا ، والتقدير ما أنهر الدم فهو حلال فكلوا ، ويحتمل أن تكون شرطية ، ووقع في رواية أبي إسحق عن الثوري : كل ما أنهر الدم ذكاة ، واما ، في هذا موصوفة . **قوله** ( وذكر اسم الله ) هكذا وقع هنا ، وكذا هو عند مسلم بحذف قوله : عليه ، وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة ، وكلام النووي في شرح مسلم ، يوم أنها ليست في البخارى إذ قال : هكذا هو في النسخ كلها يعنى من مسلم . وفيه محذوف أى ذكر اسم الله عليه أو معه ، ووقع في رواية أبي داود وغيره : وذكر اسم الله عليه ، اه فكأنه لما لم يرها في الذبايح من البخارى أيضا عزاها لابن داود ، اذ لو استحضرها من البخارى ما عدل عن التصريح بذكرها فيه اشتراط التسمية ، لأنه على الإذن بمجموع الأمرين وهما الإنهار والتسمية ، والمعلق على شيئين لا يكتفى فيه الا باجتماعهما ويلتزم بانتفاء أحدهما ، وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية أول الباب ، ويأتى أيضا قريبا . **قوله** ( ليس السن والظفر ) بالنصب على الاستثناء بليس ، ويجوز الرفع أى ليس السن والظفر مباحا أو مجونا . ووقع في رواية أبي الأحوص : ما لم يكن سن أو ظفر ، وفي رواية عمر بن عبيد : غير السن والظفر ، وفي رواية داود بن عيسى : إلا سنا أو ظفرا . **قوله** ( وسأحدثكم من ذلك ) في رواية غير أبي ذر : وسأخبركم ، وسيأتى البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع أو مدرج في : باب اذا أصاب قوم غنيمة ، قيل كتاب الاضاحى . **قوله** ( أما السن فمظم ) قال البيضاوى : هو قياس حذفته منه المقدمة الثانية لشجرتها عندهم ، والتقدير أما السن فمظم ، وكل عظم لا يحل الذبح به ، وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليها . وقال ابن الصلاح في

« مشكل الوسيط » هذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الزكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله « فمعظم » ، قال : ولم أر بعد البحث من نقل المنع من الذبح بالعظم معنى يعقل ، وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام . ، وقال النووي : معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فإنها تنجس بالدم وقد نهيتكم عن تنجيسها لأنها زاد إخوانكم من الجن اه . وهو محتمل ولا يقال كان يمكن تظهير ما بعد الذبح بها لأن الاستدحاج بها كذلك ، وقد تقرر أنه لا يجوز . وقال ابن الجوزي في « المشكل » : هذا يدل على أن الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجوز ، وفردم الشارع على ذلك وأشار إليه هنا . قلت : وسأذكر بعد ما بين من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستقنذا لذلك إن ثبت . قوله ( وأما الظفر فدى الحبشة ) أى وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم ، قاله ابن الصلاح وتبعه النووي : وقيل نهى عنهم لأن الذبح بها تعذيب للحيوان ، ولا يقع به غالبا إلا الخنق الذى ليس هو على صورة الذبح ، وقد قالوا : أن الحبشة تدعى مذابح النساء بالظفر حتى تزهق نفسها خنقا . واعترض على التعليل الأول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار ، وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وأما ما يلتحق بها فهو الذى يعتبر فيه التشبيه لضعفها ، ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتى واضحا ، ثم وجدت في « المعرفة للبيهقي » من رواية حرمة عن الشافعى أنه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في البخور فقال : معقول في الحديث أن السن إنما يذكي بها إذا كانت منزوعة ، فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها لكانت منخنقة ، يعنى فدل على أن المراد بالسن السن المنزوعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة قال : وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الإنسان لقال فيه ما قال في السن ، لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذى هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخنق . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الاموال المشتركة من غير إذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها ، وفيه انقياد الصحابة لأمر النبي ﷺ حتى في ترك ما هم إليه الحاجة الشديدة . وفيه أن للامام عقوبة الرعية بما فيه إتلاف منفعة ونحوها إذا غلبت المصاحبة الشرعية ، وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقسيم ، ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة ، وأن ما توحش من المستأنس يعطى حكم المتوحش وبالعكس ، وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديثا أم لا ، وجواز حق الحيوان النادل لمن يحجز عن ذبحه كالصيد البرى والمتوحش من الأنس ويكون جميع أجزائه مذبحا فإذا أصيب فوات من الإصابة حل ، أما المقدور عليه فلا يباح إلا بالذبح أو الذبح إجماعا . وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقاء دمه فيها . وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو متنجسا ، وقرى الحنفية بين السن والظفر المتصلين فحسوا المنع بهما وأجازوه بالمنفصلين ، وفرقوا بأن المتصل يصير في معنى الخنق والمنفصل في معنى الحجر ، وجزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال : واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقا لقوله « أما السن فمعظم » فعلم منع الذبح به لكونه عظما ، والحكم يعم بمعوم علته ، وقد جاء عن مالك في هذه المسألة أربع روايات ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بها مطلقا حكاهما ابن المنذر ، وحكى الطحاوى الجواز مطلقا عن قوم ، واحتجوا بقوله في حديث عدى بن حاتم « أمر الدم بما شئت » أخرجه أبو داود ، لكن عمومته مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا بالحديثين ، وسلك الطحاوى طريقا آخر فاحتج لمذهبه بمعوم حديث عدى قال : والاستثناء في حديث رافع يقتضى تخصيص هذا العموم ، لكنه في المزوهرين غير محقق وفي غير

المزروعين محقق من حيث النظر ، وايضا فالذبح بالمتصاين يذهب الحق وبالمزروعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وغضب . والله أعلم

### ١٦ - باب ما ذبح على النصب والاصنام

٥٤٩٩ - **حديث** علي بن أسيد حدثنا عبد العزيز - يعني ابن المختار - أخبرنا موسى بن عتبة قال أخبرني سالم أنه سمع عبد الله يحدث عن رسول الله ﷺ أنه لقي زيد بن عمرو بن نفيل بأصقل بلدح وذلك قبل أن ينزل على رسول الله ﷺ الوحي « فقدّم إليه رسول الله ﷺ سفرة لحم ، فأبى أن يأكل منها ، ثم قال : إني لا آكل مما تدبّحون على أنصابكم ، ولا آكل إلا ما ذكر اسم الله عليه »

**قوله** ( باب ما ذبح على النصب والاصنام ) النصب بضم أوله وبفتحه واحد الانصاب ، وهي حجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الاصنام ، وقيل النصب ما يعبد من دون الله ، فعمل هذا فمطف الاصنام عطف تفسيري ، والاول هو المشهور وهو اللاتق بحديث الباب . ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر المناقب ، وهو أنه وقع للأكثر « قدّم الى رسول الله ﷺ سفرة » ، والكشمة بنى « قدّم الى رسول الله ﷺ سفرة » ، وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن القوم الذين كانوا هناك قدموا السفرة للنبي ﷺ فقدمها لزيد ، فقال زيد مخاطبا لأولئك القوم ما قال ، وقوله « سفرة لحم » في رواية أبي ذر « سفرة فيها لحم » ، وقد سبق شرح الحديث مستوفى في أواخر المناقب

### ١٧ - باب قول النبي ﷺ « فليذبح على اسم الله »

٥٥٠٠ - **حديث** قتيبة حدثنا أبو حنيفة عن الأشود بن قيس عن جندب بن سفيان الجهلي قال « ضحينا مع رسول الله ﷺ أضحية ذات يوم ، فاذا أناس قد ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، فلما انصرف رآهم النبي ﷺ أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة فقال : من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ، ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله ) ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد ، وفيه اللفظ المذكور وهو يحتمل أن يكون المراد به الأذن في الذبيحة حينئذ ، أو المراد به الأمر بالتسمية على الذبيحة ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى . وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية العائد دون الناس ، ويأتي تقريره هناك ان شاء الله تعالى . ووقع في هذه الرواية « ضحينا مع رسول الله ﷺ أضحية » بفتح أوله بمعنى الاضحية

### ١٨ - باب ما أنهر الله من النصب والمروة والحديد

٥٥٠١ - **حديث** محمد بن أبي بكر القدسي حدثنا معمر عن هبید الله « عن نافع سمع ابن كعب بن

مالك بن أنس أخبره أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترضع غنماً بسلع ، فابصرت بشاة من غنمها موتاً ، فكسرت حجراً فذبحتها به . قال لأهلها : لا تأكلوا حتى آتى النبي ﷺ فأسأله ، أو حتى أرسل الله من يسأله ، فأتى النبي ﷺ - أو بعث إليه - فأمر النبي ﷺ بأكلها »

٥٥٠٢ - حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سلمة أخبرنا عبد الله أن جارية لكعب ابن مالك ترضع غنماً له بالجليل الذي بالسوق وهو بسلع ، فاصيبت بشاة ، فكسرت حجراً فذبحتها به ، فذكروا النبي ﷺ فأمرهم بأكلها »

٥٥٠٣ - حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن سعيد بن مسروق « عن عباية بن رفاعه عن جده أنه قال : يا رسول الله ، ليس لنا مدي . قال : ما أنهر الله وذكر اسم الله فكل ، ليس الظفر والسن ، أما الظفر فمدي الحنطة ، وأما السن فظلم . ونذير غيبة ، فقال : إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوحش ، فاغلبكم منها فاصنعوا به هكذا »

قوله ( باب ما أنهر الله من القصب والمروة والحديد ) أنهر أي أسال ، والمروة حجر أبيض ، وقيل هو الذي يقدح منه النار . وأشار المصنف بذكرها إلى ما ورد في بعض طرق حديث رافع ، فإن في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن مسروق عند الطبراني ، أفنديج بالقصب والمروة ، وفي رواية ليث بن أبي سليم عن عباية ، أفنديج بالمروة وشقة العصا ، وفي رواية عن محمد بن صفوان ، وفي رواية عن محمد بن صيفي قال ، ذبحت أرنيين بمروة ، فأمرني النبي ﷺ بأكلهما ، وصحه ابن حبان والحاكم ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من حديث حذيفة رفعه ، اذبحوا بكل شيء فري الأوداج ما خلا السن والظفر ، وفي سننه عبد الله بن خراش مختلف فيه ، وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه ، والأشهر في رواية غير من ذكر ، أفنديج بالقصب ، وأما الحديد فن قوله ، وليس معنا مدي ، فإن فيه إشارة إلى أن الذبح بالحديد كان مقرراً عندهم جوازه ، والمراد بالسؤال عن الذبح بالمروة جنس الأحجار لا خصوص المروة ، ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبح بالحجر . قوله ( معتمر ) هو ابن سلقان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري . قوله ( عن نافع سمع ابن كعب بن مالك ) جزم المزي في الأطراف ، بأنه عبد الله بن كعب ، وقد سبق ما فيه في الوكالة ، وأن الذي يرجح أنه عبد الرحمن بن كعب ، وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سألناه في الباب الذي بعده . قوله ( أن جارية لهم ) لم أقف على اسمها . قوله ( بسلع ) بفتح السين المهمة وسكون اللام وحكى قتها وآخره مهمة : جبل معروف بالمدينة . قوله ( فابصرت بشاة ) في رواية غير أبي ذر ، فاصيبت شاة من غنمها ، . قوله ( موتاً ) في رواية السرخسي والمستمل ، موتها . قوله ( فذبحتها به ) في رواية الكشمي ، فذكتها ، وسقط لغير أبي ذر ، به . قوله ( أو حتى أرسل الله ) هو شك من الراوي . قوله ( عن سعيد بن مسروق ) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ، ووقع في رواية غنند عن شعبة أكبر على أن

سمعت من سعيد بن مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه ، أخرجه النسائي ، وأخرجه أحمد عن غندر فبين  
أن القدر الذي كان يشك شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق هو قوله « وجعل عشرة من الشاة ببيعير » . قلت :  
ولهذه النكتة اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تبدل العشر شياء بالبيعير ، اذ هو  
المحقق من السماع ، وقد تقدمت بمباحث الحديث قريبا . قوله ( عن هبابة بن رفاع ) في رواية غير أبي ذر ، عن  
هبابة بن رافع ، ورافع جد هبابة وأبوه رفاع فنسب في هذه الرواية الى جده ولو أخذ بظاهرها لكان الحديث عن  
خديج والد رافع وليس كذلك ، وقوله في هذه الرواية « وند بيعير لحبسه » فيه اختصار ، وقد أخرجه الاسماعيل  
من طريق معاذ عن شعبة باللفظ « وند بيعير منها فسموا له » فرماه رجل بسم لحبسه ،

### ١٩ - باب ذبيحة المرأة والأمة

٥٥٠٤ - **حَدَّثَنَا** صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ لَكَمٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ « أَنَّ  
امْرَأَةً ذُبَحَتْ شاةً بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا . وَقَالَ الْإِمَامُ : حَدَّثَنَا نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا  
مِنَ الْأَنْصَارِ يُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ ﷻ أَنَّ جَارِيَةَ لَكَمٍ . . بهذا  
٥٥٠٥ - **حَدَّثَنَا** إسماعيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِّنَ الْأَنْصَارِ عَنْ مَعَاذِ بْنِ سَعْدٍ - أَوْ  
سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ - أَخْبَرَهُ « أَنَّ جَارِيَةَ لَكَمٍ بِنْتُ مَالِكٍ كَانَتْ تُرْعَى غَمَا بِسَمْعٍ فَاصْبَوْتُ شاةً مِنْهَا ، فَأَدْرَكْتُهَا  
فَذَبَحْتُهَا بِحَجَرٍ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : كُلُوهَا »

**قوله** ( باب ذبيحة الأمة والمرأة ) كذا به يشير الى الرد على من منع ذلك ، وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك  
كرهته ، وفي المدونة ، جوازها . وفي وجه لكشافه يكره ذبح المرأة الاضحية : وعند سعيد بن منصور بسند صحيح  
عن ابراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبى : لا بأس اذا أطاق الذبيحة وحفظ التسمية ، وهو قول الجمهور .  
**قوله** ( عتبة ) هو ابن سليمان السكلافي الكوفي واقف معتبر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن  
عمر ، وذكر الدارقطني أن غيرهما رواه عن عبيد الله فقال : عن نافع أن رجلا من الانصار . . قلت : وكذا تقدم  
في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع ، وكذا علقه هنا من رواية الامث عن نافع ، واصله الاسماعيل من  
رواية أحمد بن حنبل عن ابني عن الليث به ، قال الدارقطني ، وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع ، وهو أشبه ، وسلك الجماعة قوم  
منهم يزيد بن هارون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ، وكذا قال مرحوم الطائر عن داود الطائر عن  
نافع ، وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك ، قال : ومنهم من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب ، وأغفل  
ما ذكره البخاري أواخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ  
« ان جارية لكم ، وقد أوردته في الموطآت ، له كذلك من حديث جماعة عن مالك ، منهم محمد بن الحسن ، وقال  
في روايته عن رجل من الانصار معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، وأشار الى تفرد محمد بذلك ، وقال الباقر عن  
رجل عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ، ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجماعة قال : وأخرجه ابن وهب  
في غير الموطأ فقال وأخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكم بن مالك ،  
فذكره وقال : الصواب ما في الموطأ يعني عن مالك ، وأما عن غيره فيحتمل أن يكون ابن وهب أراد الليث ورجل



رواية مالك على روايته ، وأغرب ابن التين فقال : فيه رواية صحابي عن تابعي لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي قلت : لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر رواه عنه ، وإنما فيها أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك لحمله عنه نافع ، وأما الرواية التي بها عن ابن عمر فقال راويها فيها عن النبي ﷺ ولم يذكر ابن كعب ، وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم . وقال الكرماني الشك من الرازي في معاذ بن سعد ، أو سعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول ، وهو كما قال ، لكن الراوي الذي لم يسم يقدح في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً ، قوله (جارية) وفي لفظ دأمة ، لا ينافي قوله في الرواية الأخرى ، امرأة ، لأنها أعم ، فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها أمة . قوله ( فذهبها ) في رواية الكشمي ، فذكرناها ووقع في رواية معن بن عيسى عن مالك في « الموطأ » فأدركت ذكاتها بمصر . قوله ( فسئل النبي ﷺ ) في رواية الليث ، فذكرت حجراً فذهبها به فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال : كلوها ، فيستفاد من روايته تعيين الذي سأل النبي ﷺ عن ذلك ، وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكروا النبي ﷺ ، وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فيه على الشك والله أعلم . وفي الحديث تصديق الأمين فيما اتهم عليه حتى يظهر عليه دليل الحياطة . وفيه جواز نصرته الأمين كالودع بغير إذن المالك بالمصلحة ، وقد تقدمت ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة ، وقال ابن القاسم : إذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث ، وتعب بان الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها ، وعلى تقدير أن تكون غير مملوكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها ، وكذا لو أذى على الأثاث خلا بغير إذن فملكته ، قال ابن القاسم لا يضمن لأنه من صلاح المال ، وقد أوما البخاري في كتاب الوكالة إلى موافقته حيث قسم الجواز بقصد الإصلاح ، وقد تقدم بيان ذلك ، وفيه جواز أكل ما ذبح بغير إذن مالك ولو ضمن الذابح ، وخالف في ذلك طاوس وعكرمة كما سيأتي في أواخر كتاب الذابح ، وهو قول أصح وأهل الظاهر ، والله جنح البخاري لأنه أورد في الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الأمر بكفاه القدور وقد سبق ما فيه ، وهو رضى بحديث الباب ، وبما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحها المرأة بغير إذن صاحبها فامتنع النبي ﷺ من أكلها لكنه قال « أطعموها الأسارى » فلم تكن ذكية ما أمر بأطعامها الأسارى . وفيه جواز أكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة أو صغيرة مسلمة أو كنانية طاهراً أو غير طاهر ، لأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبحته ولم يستفصل ، نص على ذلك الشافعي ، وهو قوله الجمهور ، وقد تقدم في صدر الباب

### ٣٠ - باب لا يذكي بالسنِّ والمَظفر

٥٥٠٦ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَبَابَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ

ﷺ : كل - بعض ما أنهرَ الدم - إلاَّ السنَّ والمَظفرَ ،

قوله ( باب لا يذكي بالسنِّ والمَظفر ) قال الكرماني : السن عظم خاص وكذلك المَظفر ولكنهما في العرف ليسا بمظفرين ، وكذا عند الأطباء ، وعلى الأول فذكر العظم من عظام العام على الخاص ثم الخاص على العام ، ذكره طرقاً من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه ، وسفيان هو الثوري ، قال الكرماني : ترجم

بالمعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه . قلت : والبخارى في هذا ما شاع على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث ، فإن فيه : أما السنن فمعظم ، وإن كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشعورة في نفس الحديث . **قوله** ( قال النبي ﷺ كل يعني ما أنهر الدم إلا السنن والظفر ) كذا عند الجميع ، ولم أره عند أحمد عن رواه عن الثوري بهذا اللفظ ، وكل ، فعل امر بالأكل ولفظ د يعني ، تفسير ، كأن الراوى قال كلاماً هذا معناه ، وقد أخرجه البيهقي من طريق الباغندي عن قبصة شيخ البخارى فيه بلفظ : كذا مع النبي ﷺ بذى الخليفة فأصاب الناس إربلا وغنا ، قال وذكر الحديث بنحوه وزاد في آخره : قال عباية : ثم إن ناخما تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته . فأخذ منه ابن عمر عشرين بدرهمين ، وسبأني الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً

### ٢١ - باب ذبيحة الأعراب ونحوهم

٥٥٠٧ - **حدثنا محمد بن عبيد الله** حدثنا أسامة بن حفص المدني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن قوماً قالوا للنبي ﷺ : إن قوماً يأتوننا بلحم لا ندرى أذكركم اسم الله عليه أم لا ، فقال : سموا عليه أنتم وكلوه . قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر . تابعه عن علي الدراوردي . وتابعه أبو خالد والطفاوى

**قوله** ( باب ذبيحة الأعراب ونحوهم ) كذا للأكثر بالواو والكسامين ، بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسفي ولسكل وجه . **قوله** ( أسامة بن حفص المدني ) هو شيخ لم يرد البخارى في التاريخ في تعريفه على ما في هذا الاسناد ، وذكر غيره أنه يرى أنه أيضاً يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة بالقاف والمثناة مصغر . ولم يحتج البخارى بأسامة هذا لأنه قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سيئنه . **قوله** ( تابعه على عن الدراوردي ) هو على بن عبد الله بن المديني شيخ البخارى والدراوردي هو عبد العزيز بن محمد ، وإنما يخرج له البخارى في المتابعات ، ومراد البخارى أن الدراوردي رواه عن هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب بن حميد عن الدراوردي . **قوله** ( وتابعه أبو خالد والطفاوى ) يعني عن هشام بن عروة في رفعه أيضاً ، فاما رواية أبي خالد - وهو سليمان بن حبان الآخر - فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه : وتابعه محمد بن عبد الرحمن والدراوردي وأسامة بن حفص ، وأما رواية الطفاوى وهو محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع ، وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن أبيه مرسلًا ليس فيه عائشة ، قال الدارقطني في العلل : رواه عبد الرحيم بن سليمان ومعاذ بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن هشام موصولاً ورواه مالك مرسلًا عن هشام ، ووافق مالك على إرساله الحمادان وابن عينة والقطان عن هشام ، وهو أشبه بالصواب ، وذكر أيضاً أن يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولاً . قلت : رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية معاذ عند أبي داود ، وقد أخرجه البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسلًا ، ويستفاد من صنيع البخارى أن الحديث إذا اختلف في وصله وإرساله حكم لواصل بشرطين : أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله ، والآخر أن يختلف بقرينة تقوى

الرواية بالموصولة ، لان حروء معروف بالرواية عن عائشة مشهور بالأخذ عنها ، ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله . ويؤخذ من صنيعه أيضا أنه وان اشترط في الصحيح أن يكون راويه من أهل الضبط والاتقان أنه إن كان في الراوى قصور عن ذلك ووافقه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه . قوله ( ان قوما قالوا للنبي ﷺ ) لم أقف على تعيينهم ، ووقع في رواية مالك « مثل رسول الله ﷺ » . قوله ( ان قوما يأتوننا بلحم ) في رواية أبي خالد « يأتونا بلحمان » وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي « ان ناسا من الأعراب » وفي رواية مالك « من البادية » . قوله ( لا ندرى أذكر اسم الله عليه ) كذا هنا بضم الدال على البناء للجهول ، وفي رواية الطفاوى الماضية في البيوع « اذكروا » وفي رواية أبي خالد « لا ندرى يذكرون » زاد أبو داود في روايته « أم لم يذكروا » ، أفناكل منها ، ؟ . قوله ( سموا عليه أتم وكلوا ) في رواية الطفاوى « سموا الله » وفي رواية النضر وأبي خالد « اذكروا اسم الله » زاد أبو خالد « أتم » . قوله ( قالت وكانوا حديث عهد بالكفر ) وفي لفظ « حديث عهد » ، وهي جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله « أقروا » ، ويحتمل أن يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الاول وهو قوله « يأتوننا بلحم » . قوله ( بالكفر ) وفي لفظ « بكفر » ، وفي رواية أبي خالد « بشرك » ، وفي رواية أبي داود « بمجاهلية » ، زاد مالك في آخره « وذلك في أول الاسلام » ، وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فحسوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ( ولا تأكل مما لم يذكر اسم الله عليه ) قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفي الحديث نفسه ما يرد له أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل فدل على أن الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية عند الأكل ، وأيضا فقد اتفقوا على أن الأنام مكية وأن هذه القصة جرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية أهل المدينة . وزاد ابن عيينة في روايته « اجتهدوا أيمانهم وكلوا » أى حلفوم على أنهم سموا حين ذبحوا ، وهذه الزيادة محرية في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسة ، نعم أخرج الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال « اجتهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها » ، ورجاله ثقات ، والطحاوى في « المشكل » : « - آل ناس من الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا : أعارب يأتوننا بلحمان وجبن وسمن ما ندرى ما كنه اسلامهم . قال : انظروا ما حرم الله عليكم فأمسكوا عنه ، وما سكك عنه فقد حفا لكم عنه ، وما كان ذلك نيا ، اذكروا اسم الله عليه » ، قال المهب : هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب ، اذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال . وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا ، فلما نابت عن التسمية على الذبح دل على أنها سنة لان السنة لا تنوب عن الفرض ، ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي نعدة محمول على التنزيه من أجل أنهما كانا بصيدان على مذهب الجاهلية فعليهما النبي ﷺ أمر الصيد والذبح فرضه ومندوبه لثلا يواقما شبهة من ذلك ، وليأخذا بأكل الأمور فيما يستقبلان ، وأما الذين سألوا عن هذه الذبايح فأنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الأخذ بالأكل ، ففرهم بأصل الحل فيه . وقال ابن التين : يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند الأكل ، وبذلك جزم النووي ، قال ابن التين : وأما التسمية على ذبح تولا غيرهم من غير عليهم فلا تكليف عليهم فيه ، وإنما يحمل على غير الصحة اذا تبين خلافها ، ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن تسميتهم بها أكل ما لم تعلموا أذكر اسم الله عليه أم لا اذا كان الذابح من تصح ذبيحته اذا سمى . ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين محمول على الصحة ، وكذا ما ذمه أعراب المسلمين ، لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية ،

وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال : فيه أن ما ذبحه المسلم يؤكل ويحمل على أنه سمى ، لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ، وعكس هذا الخطأ في فقال : فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنها لو كانت شرطا لم تستج الذبيحة بالأسر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعتبرة أم لا ، وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه : ففسدوا أنتم وكلوا ، كأنه قيل لهم لا تتحموا بذلك بل الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من أسلوب الحكميم كما نبه عليه الطيبي . وما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حلosكم ﴾ فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا . ( نسكلة ) : قال الغزالي في د الاحياء ، في مراتب الشبهات : المرتبة الاولى ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه ، وهو ما يتقوى فيه دليل المخالف ، فنه التورع عن أكل متوك التسمية ، فان الآية ظاهرة في الإيجاب ، والأخبار متواترة بالأسرها ، ولكن لما صح قوله ﷺ والمؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم ، احتمل أن يكون عاما موجبا لصراف الآية والأخبار عن ظاهر الأمر ، واحتمل أن يخص بالناسي ويبقى من عداه على الظاهر ، وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم . قلت : الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في إنكاره فقال : هو مجمع على ضعفه ، قال : وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : منكر لا يمتنع به ، وأخرج أبو داود في د المراسيل ، عن الصلت أن النبي ﷺ قال : ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر . قلت : الصلت يقال له السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات ، وهو مرسل جيد ، وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو مقروك ، ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول د باب التسمية على الذبيحة ، واختلف في رفعه ووقفه ، فاذا انضم الى المرسل المذكور قوي ، أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا . والله أعلم

### ٢٢ - باب ذبائح أهل الكتاب وشعوهم من أهل الحرب وغيرهم

وقوله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ﴾

وقال الزمهرى : لا بأس بذيبيحة نصارى العرب ، وإن سمعته بسمى لعهر الله فلا تأكل

وإن لم تسمه فقد أحله الله وعلم كفرهم . ويذكر عن علي نحوه

وقال الحسن وإبراهيم : لا بأس بذيبيحة الأكلف . وقال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم

٥٥٠٨ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن محمد بن هلال د عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال :

كنا محاصرين قصر خير ، فرمى إنسان بحراب فيه شحم ، فزوت لأخذة ، فالتفت فإذا النبي ﷺ ،

فاستحييت منه .

قوله ( باب ذبائح أهل الكتاب وشعوهم من أهل الحرب وغيرهم ) أشار الى جواز ذلك ، وهو قول الجمهور وعن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشحوم . وقال ابن القاسم : لأن الذى أباحه الله طعامهم ، وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة . وتمقب بأن ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سيأتى آخر

الباب ، واذا أبيحت ذبائحهم لم يحتج الى قصدهم أجزاء المذبح ، والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبح دون بعض ، وان كانت التذكية شائعة في جميعها دخل الشحم لاحتالة ، وأيضا فان الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر ، فكان يلزم على قول هذا القائل أن اليهودي إذا ذبح ما له ظفر لا يحمل للسلم أكله ، وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الابل فيقع الإلزام كذلك . قوله ( وقوله تعالى أحل لكم الطيبات ) كذا لا بد من ذر ، وساق غيره الى قوله ( حل لهم ) ، وهذه الزيادة يثبتين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص ذميا من حربي ولا خص لحما من شحم ، وكون الشحم محرمة على أهل الكتاب لا يضر ، لأنها محرمة عليهم لا علينا ، وغايته بعد أن يقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريره علينا فيكون على أصل الإباحة . قوله ( وقال الزهري : لا بأس بذبيحة نصارى العرب . وان سمعته يهل لغير الله فلا تأكل ، وان لم تسمعه فقد أحله الله لك وعلم كفرهم ) وصله عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال : وإعلاله أن يقول : باسم المسيح ، وكذا قال الشافعي إن كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحمل ، وان ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم ، وحكى البيهقي عن الحلبي بحثا أن أهل الكتاب إنما يذبحون لله تعالى ، وهم في أصل دينهم لا يقصدون إبعادتهم الا الله ، فإذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبر ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلا باسم المسيح لأنه لا يريد بذلك الا الله وان كان قد كفر بذلك الاعتقاد . قوله ( ويذكر عن علي نحوه ) لم أقف على من وصله ، وكأنه لا يصح عنه ، ولذلك ذكره بصيغة الترييض . بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة . عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال : لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب ، فانهم لم يتمسكوا من دينهم الا بشرب الخمر ، ولا تمارض بين الروايتين عن علي لأن منع الذي منعه فيه أحسن من الذي نقل فيه عنه الجواز . قوله ( وقال الحسن وإبراهيم لا بأس بذبيحة الألف ) باللفظ ثم الفاء : هو الذي لم يحتج ، واللفظة بالآلاف ويقال بالالفين للمعجمة الغرلة وهي الجملدة التي تستر الحشفة ، وأمر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال : كان الحسن يرخص في الرجل اذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه إن اختن أن لا يختن . وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا . وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لا بأس بذبيحة الألف . وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس : الألف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاحه ولا شهادته . وقال ابن المنذر : قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يختن . قوله ( وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم ) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل ، وثبت عند السرخسي والحوي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع ، وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) قال : ذبائحهم ، وقائل هذا يلزمه أن يميز ذبيحة الآلاف لأن كثيرا من أهل الكتاب لا يختنون ، وقد خاطب النبي ﷺ هرقل وقومه بقوله يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ، وهرقل وقومه من لا يختن وقد سماوا أهل الكتاب . ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن خلف : كنا محاصرين قصر خيبر ، فرمى انسان بجراب فيه شحم فزوت ، بنون وزاي أي وثبت ، وفي رواية الكشميني : فبدرت ، أي سارعت ، وقد تقدمت مباحته في فرض الخس ، وفيه حجة على من منع ما حرم

عليهم كالشحوم لأن النبي ﷺ أقر ابن مغفل على الانتفاع بالجرب المذكور، وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب

٢٣ - باب ما نذهن البهائم فهو بمنزلة الوحش . وأجازه ابن مسعود

وقال ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد

وفي بعير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكرك . ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة

٥٥٠٩ - حدثنا عمر بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عباة بن رفاع بن خديج

عن رافع بن خديج قال : قلت : يا رسول الله ، إنا لأفوق العدو غداً وليست معنا مدى . فقال : اجعل -

أو أرين - ما أهر الدم وذكر اسم الله فكل ، ليس السن والظفر . وسأحدثك : أما السن فمظم ، وأما

الظفر فمدى الحبشة . وأصبتا نهب إبل وغنم ، ففد منها بعير ، فرماه رجل بسهم فخبسه ، قال رسول الله ﷺ :

إِنَّ لِهَذِهِ الْإِبِلِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَإِذَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا شَيْءٌ فَأَفْطَرُوا بِهِ هَكَذَا :

قوله ( باب ما نذهن البهائم ) أي النسي ( فهو بمنزلة الوحش ) أي في جواز عقره على أي صفة

اتفقت ، وهو مستفاد من قوله في الخبر فإذا غلبكم منها شيء فافطروا به هكذا ، وأما قوله أن هذه الإبل أوابد

كأوابد الوحش . فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتوبيخ لكونها تشارك المتوحش في الحكم . وقال ابن المنذر :

بل المراد أنها تنفر كالنفر الوحش لا أنها تعطى حكمها ، كذا قال ، وآخر الحديث يرد عليه . قوله ( وأجازه ابن

مسعود ) يشير إلى ما تقدم في باب صيد القوس ، عن ابن مسعود ، وأخرج البيهقي عن طريق أبي العباس عن

هشبان بن يزيد البجلي عن أبيه قال : أعرض رجل من الهن فاشترى جزوراً فندت فعرقها وذكر اسم الله ، فأكرم

عبد الله - يعني ابن مسعود - أن يأكلوا ، فاطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أنه بها فأكل ، قوله ( وقال

ابن عباس : ما أعجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد ، وفي بعير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت ) في

رواية كريمة من حيث قدرت عليه فذكه . أما الاثر الأول فوصله ابن أبي شيبة عن طريق حكرمة عنه بهذا قال :

فهو بمنزلة الصيد ، وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن حكرمة عنه قال : إذا وقع البئر فاطمنه

من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل . قوله ( ورأى ذلك علي وابن عمر وعائشة ) أما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة

عن طريق أبي راشد السلمي قال : كنت أرى منائح لأهل بطن الكوفة ، وتردى منها بعير ، فخشيت أن يسبقني

بذكائه ، فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه أو سنامه ، ثم قطعت أعضاء وفرقتة على أجلي ، فأبوا أن يأكلوه ،

فأنيت علياً فقتل علي باب قمره فقلت : يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ، فقال : يا أبا بكر يا أبا بكر ، فأخبرته خبره ،

فقال : كل وأطعموه . وأما أثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج عن رواية سفيان عن أبيه

عن عباة بن رفاع ، وقد تقدم في باب لا يذكي بالسن والعظم ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عباة

بلفظ وتردى بعير في ركية ، فزل رجل لينحره فقال : لا أقدر على نحره ، فقال له ابن عمر : اذكر اسم الله ثم اقتل

شاكلته - يعني خاصرته - ففعل ، وأخرج مقطعا ، فآخذ منه ابن عمر عشرين أو أربعة ، وأما أثر عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا ، وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور ، وخالفهم مالك والليث ، ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا : لا يحل أكل الإنسى إذا توحش إلا بتذكيته في حلقه أو لبتة ، وحجة الجمهور حديث رافع ، ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان عن سفيان الثوري ، ولم يذكر فيه قصة نصب القدور ولا كفايتها وذكر سائر الحديث . قوله فيه ( عن عصابة بن رفاع بن خديج ) كذا فيه نسب رفاع إلى جده ، ووقع في رواية كريمة ورفاعة بن رافع بن خديج ، بغير نقص فيه . قوله ( فقال عجل أرأون ) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون النون ، وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود ، وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ، ووقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأرنى ، بآثبات الياء آخره ، قال الخطابي : هذا حرف طالما استثبت فيه الرواية ، وسألت عنه أهل اللغة فلم أجد عندهم ما يقطع بصحته ، وقد طلبت له مخرجا . فذكر أوجها : أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرأ القوم إذا هلكت مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحها . ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء بوزن أعطى بمعنى انظروا نظروا تنظر بمعنى ، قال الله تعالى حكاية عن قال ( انظرونا تقتبس من نوركم ) أي انظرونا ، أو هو بضم الهمزة بمعنى أدم الخنز من قولك رنوت إذا أدمت النظر إلى الشيء ، وأراد أدم النظر إليه وراعه يبصره . ثالثها أن يكون مهموزاً من قولك أرأون يرتن إذا نشط وخف ، كأنه فعل أمر بالاسراع لتلايموت خفقا ورجح في « شرح السنن » هذا الوجه الأخير فقال : صوابه أرئن همزة ومعناه خف وعجل لتلا تخفها ، فإن الذبح إذا كان بغير الحديب احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في إسرار تلك الآلة والإتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تملك الذبيحة بما ينالها من ألم الضغط قبل فطخ مذايحها . ثم قال : وقد ذكرت هذا الحرف في « غريب الحديث » وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكل قال فيه يجوز أن تكون السكنة تصحفت ، وكان في الأصل أرز بالزاي من قولك أرز الرجل لأصبه إذا جعلها في الشيء ، وأرزت الجرادة أرزا إذا أدخلت ذنبها في الأرض ، والمعنى شد يدك على النحر . وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع . قال ابن بطال هرقت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال : أما أخذه من أرأ القوم فمعرض لأن أرأ لا يتعدي وإنما يقال أرأ هو ولا يقال أرأ الرجل غنمه . وأما الوجه الذي صوبه فقيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد . وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبدها لعدم الرواية به . وقال عياض : ضبطه الأصيل أرني فعل أمر من الرئية ، ومثله في مسلم لكن الراء ساكنة قال : وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في « مسند علي بن عبد العزيز » مضبوطة هكذا أرني أو عجل . فكان الراوي شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد ، والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويهري الدم ، ورجح النووي أن أرأ بمعنى عجل وأنه شك من الراوي ، وضبط عجل بكسر الجيم ، وبعضهم قال في رواية لمسلم أرني بسكون الراء وبعد النون ياء أي أحضرني الآلة التي تذبح بها لأراها ثم أضرب عن ذلك فقال : أو عجل ، وأرنجي . للاضراب فكأنه قال قد يجر احضار الآلة فيتأخر البيان فعرف الحكم فقال عجل ما أنهر الدم إلخ ، قال وهذا أولى من حله على الشك . وقال المنذرى : اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعطى أو بوزن أطع أو هي فعل أمر من الرئية ؟ فعلى الأول المعنى أدم الخنز من رنوت إذا أدمت النظر ، وعلى الثاني أهلكها ذبحها من أرأ القوم إذا هلكت مواشيهم ، وتعقب بأنه لا يتعدي ، وأجيب بأن المعنى كن ذا

شاة ما لسه إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم . قلت : ولا يخفى تسكفه . وأما هل أنه بصيغة فصل الأمر فعناه أرنى سيلان الدم ، ومن سكن الرء اختلس الحركة ، ومن حذف اليا . جاز . وقوله واجعل بهمة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من العجلة أى اجعل لا تمتد الذبيحة خنقا قال : ورواه بعضهم بصيغة أفعّل التفضيل أى ليسكن الذبح اجعل ما أنهر الدم ، قلت : وهذا وإن تمتد على رواية ابن داود بتقديم لفظ أرنى على اجعل لم يستقم على رواية البخارى به أخبرها ، وجوز بعضهم فى رواية أرن بسكون الرء أن يكون من أرنانى حسن ما رأيته أى حملنى على الرء إليه ، والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن نظرك إليك ، ويؤيده حديث إذا ذبحت فأحسنوا ، أخرجه مسلم . وقد سبق مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل ، وسيأتيها كآتم ما هنا . والله أعلم

٢٤ - باب النحر والذبح . وقال ابن جريج عن عطاء : لا ذبيح ولا نحر إلا فى الذبح والنحر . قلت : أى جزى ما يذبح أن أنحره ؟ قال : نعم . ذكر الله ذبيح البقرة ، فإن ذبحت شيئا ينحر جاز ، والنحر أحب إلى ، والذبيح قطع الأوداج . قلت : فيخلف الأوداج حتى يقطع النخاع ؟ قال : لا إخال . وأخبرني نافع أن ابن عمر سئى عن النخاع ، يقول : يقطع ما دون العظم ، ثم يدع حتى يموت . وقول الله تعالى ( وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - إلى - فذبحوها وما كادوا يفعلون ) وقال سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : الذكاة فى الحلق وللبئر . وقال ابن عمرو وابن عباس وأنس : إذا قطع الرأس فلا بأس

٥٥١٠ - حدثنا خلاؤد بن يحيى حدثنا سفيان عن هشام بن عروة قال أخبرتنى فاطمة بنت النضر امرأة عن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت « نحرنا على عهد النبى ﷺ فرسا فأكلناه » [ الحديث ٥٥١٠ - أطراؤه فى : ٥٥١١ ، ٥٥١٢ ، ٥٥١٩ ]

٥٥١١ - حدثنا إسحاق سمع عبدة عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت « ذبحنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا - ونحن بالمدينة - فأكلناه ،

٥٥١٢ - حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن هشام عن فاطمة بنت النضر أن أسماء بنت أبى بكر قالت « نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرسا فأكلناه » . تابعة وكيع وابن عيينة عن هشام فى النحر

قوله ( باب النحر والذبح ) فى رواية أبى ذر ، والذبائح بصيغة الجمع ، وكأنه جمع باعتبار أنه الاكثر فالنحر فى الإبل خاصة ، وأما غير الإبل فيذبح ، وقد جاءت أحاديث فى ذبح الإبل وفى نحر غيرها . وقال ابن التين الأصل فى الإبل النحر ، وفى الشاة ونحوها الذبح . وأما البقر فجاء فى القرآن ذكر ذبحها وفى السنة ذكر نحرها ، واختلاف فى ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازه الجمهور ومنع ابن القاسم . قوله ( وقال ابن جريج عن عطاء الخ ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا ، وقوله والذبح قطع الأوداج جمع وفتح بفتح الدال المهملة والجمع وهو العرق الذى فى الأضلاع ، وهما عرقان متقابلان ، قيل ليس لكل بهيمة غير ودجين فقط وهما محيطان



بالخلقوم ، ففي الاتيان بصيغة الجمع نظر ، ويمكن أن يكون أضاف كل ودجين الى الانواع كلها ، هكذا اقتصر عليه بعض الشراح ، وبقي وجه آخر وهو أنه أطلق على ما يقطع في العادة ودجا تعاليفا ، فقد قال أكثر الحنفية في كتبهم : اذا قطع من الاوداج الاربعة ثلاثة حصلت الذكاة ، وهما الخلقوم والمرى. وهرقان من كل جانب ، وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن : اذا قطع الخلقوم والمرى ، وأكثر من نصف الاوداج أجزاء ، فإن قطع أقل فلا خير فيها . وقال الشافعي يكتفى ولو لم يقطع من الودجين شيئا ، لانهما قد يسلان من الانسان وغيره فيعيش . وعن الثوري إن قطع الودجين أجزاء ولو لم يقطع الخلقوم والمرى ، وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط ، واحتج له بما في حديث رافع ، ما أنهر الدم ، وإنهارة لإجراؤه ، وذلك يكون بقطع الاوداج لأنها مجرى الدم ، وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به لإنهارة ، كذا قال . وقوله « فأخبرني نافع ، القائل هو ابن جريج ، وقوله « النخع » بفتح النون وسكون الناء المعجمة فسرته في الخبر بأنه قطع مادون العظم ، والنخاع هرق أبيض في فئار الظهر الى القلب ، يقال له خيط الرقبة . وقال الشافعي : النخع أن تذبح الشاة ثم بكسر قفاها من موضع المذبح ، أو تضرب ليمجل قطع حركتها . وأخرج أبو عبيد في « الغريب » عن عمر أنه سمى من الفرس في الذبيحة ، ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو النخع ، يقال فرست الشاة ونخعتها ، وذلك أن ينتهي بالذبح الى النخاع وهو عظم في الرقبة ، قال : ويقال أبضا هو الذي يكون في فئار الصلب شبيه بالخن وهو متصل بالفتق ، نهي أن ينتهي بالذبح الى ذلك . قال أبو عبيد أما النخع فهو على ما قال ، وأما الفرس فيقال هو الكسر ، وإنما نهي أن يكسر رقبة الذبيحة قبل أن تبرد . وبين ذلك أن في الحديث « ولا تعجلوا الانفس قبل أن تزهق » قلت يعني في حديث عمر المذكور ، وكذا ذكره الشافعي عن عمر . قوله ( واذا قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة - الى - فذبحوها وما كادوا يفعلون ) زاد في رواية كريمة « وقول الله تعالى : واذا قال موسى لقومه « وهذا من تمام الترجمة ، وأراد أن يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة ، وفي هذا اشارة منه الى اختصاص البقر بالذبح ، وقد روى شيخه اسماعيل بن أبي أويس عن مالك « من نحر البقر فبئس ما صنع . ثم تلا هذه الآية ، وعن أشهب إن ذبح بعيرا من غير ضرورة لم يؤكل . قوله ( وقال سعيد بن عباس : الذكاة في الحلق واللبة ) وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أيوب بن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال : الذكاة في الحلق واللبة ، وهذا اسناد صحيح ، وأخرجه سفيان الثوري في جامعه عن عمر مثله ، وجاء مرفوعا من وجه واحد . واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع القلادة من الصدر وهي المنحر ، وكان المصنف لم يحذف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة عن أبي الهيثم الدارمي عن أبيه قال « قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الحلق واللبة » قال لو طمنت في غزاها لأجراك ، لكن من قواه حمله على الوحش والتموش . قوله ( وقال ابن عمر وابن عباس وأنس : اذا قطع الرأس فلا بأس ) أما اثر ابن عمر فوصله أبو موسى الزامن من رواية أبي جلد « سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها ، فأمر ابن عمر بأكلها ، وأما اثر ابن عباس فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح « ان ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة وحية يفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أى سريمة ، منسوبة الى الوحاء وهو الاسراع والمجلة . وأما

أثر أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « أن جزارا لأنس ذبح دجاجة فاضطربت فذبحها من قفها فأطار رأسها ، فأرادوا طرحها ، فأمرهم أنس بأكلها . ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس ، وأورده من رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ « نحرنا » وقال في آخره « تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر » ، وأورده أيضا من رواية عبيدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ « ذبحنا » ، ورواية ابن عيينة التي أشار إليها ستأتي موصولة بمد بابين من رواية الحميدي عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال « نحرنا » . ورواية وكيع أخرجه أحمد عنه بلفظ « نحرنا » ، وأخرجها مسلم عن محمد بن عبد الله بن عمر « حدثنا أبي وحفص بن غياث وكيع ثلاثهم عن هشام ، بلفظ « نحرنا » ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن هشام بلفظ « نحرنا » ، وقال الاسماعيلي : قال همام وعيسى بن يونس وعلى بن مسهر عن هشام بلفظ « نحرنا » ، واختلف على حماد بن زيد وابن عينة فقال أكثر أصحابها « نحرنا » ، وقال بعضهم « ذبحنا » ، وأخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري وهيب ابن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ « ذبحنا » ، ومن رواية أبي معاوية عن هشام « انتحرنا » ، وكلفها أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسق لفظه ، وساقه أبو عوانة عنهما بلفظ « نحرنا » ، وهذا الاختلاف كله عن هشام ، وفيه إشعار بأنه كان نادرة يرويه بلفظ « ذبحنا » ، ونادرة بلفظ « نحرنا » ، وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى ، وأن النحر يطلق عليه ذبح والذبح يطلق عليه نحر ولا يمتنع مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من الجواز إلا إن رجح أحد الطريقتين ، وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فبعيد ، لأنه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين ، والأصل عدم التعدد مع اتحاد المخرج ، وقد جرى الثوري على عادته في الحمل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف الرواة في قولها نحرنا وذبحنا : يجمع بين الروايتين بأنهما قضيتان ، فرة نحرهما ومرة ذبحهما : ثم قال : ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والأول أصح ، كذا قال والله أعلم

### ٢٥ - باب ما يكره من المثلة والضبورة والجمعة

٥٥١٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد قال « دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلاما - أو فتيانا - نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس « نهى الله ﷻ أن تصبوا بها » »

٥٥١٤ - حدثنا أحمد بن يعقوب أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو عن أبيه أنه سمعه يحدث « عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه دخل على يحيى بن سعيد وغلام من بني يحيى رابطا دجاجة يرميها ، فنهى عنها ابن عمر حتى حملها ، ثم أقبل بها وبالغلام معه فقال : أجزروا غلامكم عن أن يصبر هذا الطير للقتل ، فاني سمعت النبي ﷺ نهى أن تصبوا بهيمة أو غيرها للقتل »

٥٥١٥ - **حَرْش** أَبُو الثَّعْنَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ « عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ : كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ ، فَرَأَوُا بَنِيَّةً - أَوْ بَنَرًا - نَصَبُوا دَجَاجَةً يَرْمُونَهَا ، فَلَمَّا رَأَوْا ابْنَ عُمَرَ تَفَرَّقُوا عَنْهَا ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : مَنْ فَعَلَ هَذَا ؟ إِنَّ اللَّهَ يُكَفِّرُ عَنْ مَنْ فَعَلَ هَذَا » . تَابَهُ سَابِغَانُ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا الْمِنْهَالُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ابْنِ عُمَرَ « كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَثَلٍ بِالْحَيَوَانِ . وَقَالَ عَدِيُّ عَنْ سَعِيدٍ : عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٥١٦ - **حَرْش** حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ « سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَرَزِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الثَّعْبَةِ وَالْمَنْقَرِ »

**قَوْلُهُ ( بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْمَثَلِ )** بضم الميم وسكون المثناة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها وهو حي ، يقال مثلت به أمثل بالتشديد للبالغة . **قَوْلُهُ ( وَالْمَصْبُورَةُ )** بصاد مهملة ما كذبة ومرحطة مضرومة ، ( وَالْمُجْتَمَةُ ) بالجميم والمثناة المفتوحة : التي تربط وتعمل غرضاً للرمى ، فإذا ماتت من ذلك لم يحمل أكلها ، والجثوم لأطير ونحوها بمنزلة البروك للابل ، فلو جثمت بنفسها فهي جائنة ومجتمة بكسر المثناة ، وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذهبت جاز أكلها ، وإن رميت فانت لم يجوز لأنها تصير موقدة . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول حديث أنس ، **قَوْلُهُ ( عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ )** يعني ابن أنس بن مالك . **قَوْلُهُ ( دَخَلَ )** مع أنس على الحكم بن أيوب ( يعني ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف ونائبه على البصرة وزوج أخته زَيْنَبُ بنت يوسف ، وهو الذي يقول فيه جرير يمدحه : حتى أئحناها على باب الحكم خليفة الحجاج غدير المقيم

ورفع ذكره في عدة أحاديث ، وكان يضاهي في الجور ابن عمه ، وليزيد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك أوردها أبو يعلى الموصلي في مسند أنس له ، ووقع في رواية الأسماعيل بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمهر البصرة . **قَوْلُهُ ( فَرَأَى غُلَانًا أَوْ قَتَبَانًا )** شك من الراوي ، ولم أقف على أسمائهم ، وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور . **قَوْلُهُ ( أَنْ تَصْبِرَ )** بضم أوله أي تحبس انزى حتى تموت ، وفي رواية الأسماعيل من هذا الوجه بلفظ « سمعت أنس بن مالك يقول : نهى رسول الله ﷺ عن صبر الروح ، وأصل الصبر الحبس ، وأخرج العقيلي في « الضعفاء » من طريق الحسن عن سميرة قال : نهى النبي ﷺ أن تصبر البهيمة ، وأن يؤكل لحما إذا صبرت ، قال العقيلي : جاء في النهي عن صبر البهيمة أحاديث جارية ، وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا . قلت : إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقتول بالبندق . الحديث الثاني حديث ابن عمر ، **قَوْلُهُ ( أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ )** أي ابن العاص وهو أخو عمرو المعروف بالاشدق ابن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو رواية من ابن عمر . **قَوْلُهُ ( وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي يَحْيَى )** أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه ، وكان ليحيى من الذكور عثمان وهنسة وأبان وإسماعيل وسعيد وعمر وهشام وعمرو ، وكان يحيى ابن سعيد قدولى إمرة المدينة وكذا أخوه عمرو . **قَوْلُهُ ( فَتَنَى إِلَيْهَا ابْنُ عُمَرَ حَتَّى حَالَهَا )** بتشديد اللام ، في رواية السرخسي والمستطلى « حملها » ورواية الكشميني أوضح لآوله في أول الحديث « رابط دجاجة » ، ووقع في رواية الأسماعيل وأبي نعيم في « المستخرج » : « لخل الدجاجة » . **قَوْلُهُ ( أَزَجَرُوا غُلَامَكُمْ )** في رواية الكشميني « غلامكم » .

(عن أن يصبر) في رواية الكشميني «أن يصبروا» بصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله، وزاد أبو نعيم في آخر الحديث «وان أردتم ذبحها فاذبحوها» . قوله (هذا الطير) قال الكرماني : هذا على لغة قليلة وهي إطلاق الطير على الواحد ، واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير . قلت : وهو هنا محتمل لإرادة الجمع ، بل الأولى أنه لإرادة الجنس . قوله (أن تصبر بهيمة أو غيرها فاقتل) «أو» للتنويع لا للشك ، وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه البهائم والطيور وغيرهما ، ونحوه حديث أبي أيوب قال «والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ماصبرتها ، سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن قتل الصبر» أخرجه أبو داود بسند قوى ، وبجمع ذلك حديث شداد بن أوس عند مسلم رحمه ، إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وإبرح ذبيحته ، قال ابن أبي حمزة : فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل ، فأمر بالقتل ، وأمر بالرفق فيه . ويؤخذ منه قهره لجميع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حد له فيه كيفية . قوله (عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية . قوله (فروا بقتية أو بنفر) شك من الراوى ، وفي رواية الاسماعيلى «فاذا قتية أصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة» ، يعنى أن الذى يصيها يأخذ السهم الذى ترمى به إذ لم يصها . قوله (وقال ابن عمر : من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلى «فتفروا» . قوله (أن النبي ﷺ لمن من فعل هذا) في رواية مسلم «لن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً ، بمجمعتين والفتح أى منصوباً للرمى ، وفي رواية الاسماعيلى «لن رسول الله ﷺ من مثل بالحیوان» وفي رواية له «بابهائم» ، وفي رواية له «من تجثم» ، والهن من دلائل التحريم ، ولاحد من وجه آخر عن أبي صالح الخنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رحمه «من مثل بلذى روح ثم لم يقب مثل الله به يوم القيامة» ، وجاله ثقات . قوله (قابعه سليمان) هو ابن حرب . قوله (لن النبي ﷺ من مثل بالحیوان) أى صيره مثله بضم الميم وبالمثثة ، وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق اسماعيل بن إسحق القاضي عن سليمان بن حرب ، وزاد فيه أيضاً قصة أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلماناً ، فذكر مثل رواية أبي بشر ، وفيه «فلما رأوه فروا فغضب» ، الحديث . وهم مغلطى وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسى ، واستند إلى أن أبا نعيم أخرجه في مستخرجه من طريق أبي خليفة عن الطيالسى . قلت : وهو غلط ظاهر ، فإن الطيالسى الذى يروى عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ، ولم يدرك أبو خليفة أباً داود الطيالسى فإن مولده بعد وفاته بسنتين ، مات أبو داود سنة أربع ومائتين هل الصحيح ، وولد أبو خليفة سنة ست ومائتين ، والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو ، يعنى أنه تابع أبا بشر في روايته لهذا الحديث ، عن سعيد بن جبير وخالفها عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما بينته في الطريق التى بعدها . الحديث الثالث والرابع ، قوله (وقال عدى) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبيرة (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذى ساقه إلى عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد ، وقد ساقه البخارى في تاريخه عن حجاج ابن منهال الذى ساق حديث عبد الله بن يزيد به ، ولكن لفظه عن النبي ﷺ «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» . قوله (سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطمى بفتح المعجمة وسكون المهملة ، تقدم ذكره في الاستسقاء . قوله (نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهاء ثم بالموحدة مقصور ، أى أخذ مال المسلم فهاجرها ، ومنه أخذ مال الفتيمة قبل القصة اختطافاً بغير تسوية . قوله (والمثثة) تقدم ضبطها وتفسيرها ، وتقدم في المغازى في

د باب قصة عكل وعربنة ، لهذا الحديث طريق أخرى ، وذكر الاسماعيل الاختلاف على شعبة فيه ، وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منال ، سكن أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي ﷺ أبا أيوب ، ورواية يعقوب بن اسحاق المذكورة وصلها الطبراني . وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان الآدي وغيره ، وفي الحديث الأول قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور ، سكن كان الخليفة عبد الملك بن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدر من الحجاج في حقه خشونة ، فشكا لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره باكرامه

### ٢٦ - باب لحم الدجاج

٥٥١٧ - حدثنا يحيى بن حمزة عن سفيان عن أبي أيوب عن أبي قلابة عن زهيد الجرمي عن

أبي موسى - يعني الأشعري - رضي الله عنه قال : رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجاً ،

٥٥١٨ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب بن أبي تميمة عن لقاسم عن زهيد قال

د كما عبد أبي موسى الأشعري - وكان بيننا وبين هذا الحى من جرم إخلاء - فأني بطعام فيه لحم دجاج .

وفي القوم رجل جالس أحر فلم يذعن من طعامه ، فقال : ادن ، فقد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه . قال :

إني رأيتني يأكل شيئاً فهدرته ، فخلفت أن لا آكله . فقال ادن ، أخبرك - أو أحذرك - أني أنيت رسول

الله ﷺ في نفر من الأشعريين ؛ فوافقه وهو غضبان ، وهو يقسم نعماً من نعم الصدقة : فاستحملناه فخلف

أن لا يحملنا ، قال : ما عندي ما أحلكم عليه . ثم أتى رسول الله ﷺ بنهب من إبل ، قال : أين

الأشعريون ابن الأشعريون ؟ قال فاعطانا خمس ذود غر الذرى ، فليئنا غير بعيد ، قلت لأصحابي : نسي رسول

الله ﷺ يمينه ، فوالله لئن تغفلنا رسول الله ﷺ يمينه لا نفتح أبداً . فرجنا إلى النبي ﷺ فقالنا : يا رسول الله

إننا استحملناك فخلفت أن لا تحملنا ، فظنننا أنك نسيت يمينك . فقال : إن الله هو حاكم ، إني والله

- إن شاء الله - لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أنيت الذي هو خير وتدللتها

قوله ( باب لحم الدجاج ) هو اسم جنس مثلك الدال ، ذكره المنذرى في الحاشية وابن مالك وغيرهما ، ولم

يملك التنوي الضم ، والواحدة دجاجة مثلك أيضا ، وقيل ان الضم فيه ضعيف ، قال الجوهرى دخلتها الماء

للوحة مثل الحمامة ، وأفاد ابراهيم الحربي في « غريب الحديث » أن الدجاج بالكسر اسم للذكران دون الاناث

والواحد منها ديك ، وبالفتح الاناث دون الذكران والواحدة دجاجة بالفتح أيضا ، قال : وسمى لاسراعه في

الاقبال والادبار من دج يدج اذا أسرع . قلت : ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط ، ويسمى بها الكبة من

الغزل قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن موسى البلخي ، نسبة أبو علي بن السكن ، وجزم الكلاباذى وأبو نعيم بانه

ابن جعفر . قوله ( عن أيوب ) في الرواية الثانية : ابن أبي تيمية ، وهو السخيتاني ، وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان ، حدثنا أيوب حدثني أبو قلابة ، . قوله ( عن أبي قلابة ) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب عند مسلم ، وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي ، وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه : عن أيوب عن القاسم ، يدل أبي قلابة ، وكذا قال ابن حلية عن أيوب كما يأتي في الإيمان والنذور أيضا ، وقال حماد بن زيد : عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم ، قال : وأنا لحديث قاسم أحفظ ، أخرجه في فرض الخس ، وكذا قال وهيب عن أيوب ههنا عند مسلم . قوله ( عن زهدم ) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وبفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة ( الجرمي ) بفتح الجيم ، بصرى ثقة ، ليس له في البخاري سوى حديثين : هذا الحديث وقد أخرجه في مواضع له ، وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى أيضا . قوله ( رأيت النبي ﷺ يأكل دجاجا ) كذا أورده مختصرا ، وكذا ساقه أحمد عن وكيع ، وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه ، وساقه الترمذي في الشمائل ، من وجه آخر مطولا ، كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم النخعي ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا مشتملا على قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك ، وفتوى أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل ، ونقص له الحديث في ذلك وسببه ، وهو طلبهم من النبي ﷺ أن يحل لهم ، وقد أورد المصنف قصة الاستحجال وما يليها من حكم العيين وكفارته دون قصة الدجاج أيضا من رواية خيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة الإيمان ، وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم سياقا منه في قصة الاستحجال ، وليس فيه ذكر كفارة العيين ، وقد أحلت في فرض الخس وفي المغازي بشرحه على كتاب الإيمان والنذور ، فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج . قوله ( كنا عند أبي موسى الأشعري وكان بيننا وبينه هذا الحي ) بالخفض يدل من الضمير في بينه ، كذا قال ابن التين ، وليس بجيد لأنه يصير تقدير الكلام ان زهدم الجرمي قال كان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخوانه ، وليس ذلك المراد ، وإنما المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وإخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم ، وقد وقع هنا في رواية الكشميني وكان بيننا وبين هذا الحي ، وكذا وقع في رواية اسماعيل عن أيوب عن القاسم وأبي قلابة كما سيأتي في كفارة الإيمان ، وهو يؤيد ما قال ابن التين إلا أن المعنى لا يصح ، وقد أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق جده الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم كلاهما عن زهدم قال : كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين ود أو إخاء ، وهذه الرواية هي المعتدة . قوله ( إخاء ) بكسر أوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ . قوله ( وفي القوم رجل جالس أمر ) أي اللون ، وفي رواية حماد بن زيد ورجل من بني تميم الله أمر كأنه من الموالي أي العجم ، وهذا الرجل هو زهدم الراوي أبهم نفسه ، فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال : دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال : ادن فمك ، فاني رأيت رسول الله ﷺ يأكله ، مختصرا . وقد أنكل هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تميم الله وزهدم من بني جرم ، فقال بعض الناس : الظاهر أنهما امتنعا معا زهدم والرجل التيمي ، وحله على دعوى التمدد استبعاد أن يكون

الشخص الواحد ينسب إلى نبي الله وإلى جرم ، ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو المحدث عن سفيان هو الثوري فقال في روايته « من رجل من بني نبي الله يقال له زهدم قال : كنا عند أبي موسى ، فأتى بلحم دجاج ، فعلى هذا فلعلم زهدما كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني نبي الله ، وجرم قبيلة في قضاة ينسبون إلى جرم بن زبان بن أبي ومروحة قبيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة ، ونبي الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى نبي الله بن ربيعة - براء وقاه مصفرا - ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة ، حلوان عم جرم ، قال أرشاطي في اللسان : وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أحمائه . قلت : وربما أتهم الرجل نفسه كما تقدم في عدة مواضع ، فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والأصل عدم التعمد ، وقد أخرج البيهقي من طريق الضرباني عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال « رأيت أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت : اني رأيتني يأكل ثننا ، قال ادنه ففعل » فذكر الحديث المرفوع . ومن طريق الصديق بن حو عن مطر الوراق عن زهدم قال « دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال : ادن ففعل ، فقلت اني حلفص لا آكله » الحديث ، وقد أخرجه موسى عن شيبان بن فروخ عن الصديق لكن لم يسق لفظه ، وكذا أخرجه أبو حوالة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه « قال لي : ادن ففعل ، فقلت : اني لا أريد » الحديث . فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة ثم هو المعتمد ، ولا يكر عليه إلا ما روى في الصحيحين مما ظاهره المفارقة بين زهدم والمتعمد من أكل الدجاج ، ففي رواية عن زهدم « كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بني نبي الله أمر شبيه بالموالي فقال : هلم ، ففعلنا الحديث ، فان ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند أبي موسى ، لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله « كنا » قومه الذين دخلوا فجلس على أبي موسى ، وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني « خطبنا عمران بن حصين ، أي خطب أهل البصرة ، ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة ، فيحتمل أن يكون زهدم دخل لجرى له ما ذكر ، وغاية ما فيه أنه أتهم نفسه ، ولا يجب فيه واقف أعلم . قوله ( اني رأيتني يأكل شيئا ففترته ) بكسر الذال المعجمة ، وفي رواية أبي حوالة « اني رأيتها تأكل ففترنا » وكأنه ظن أنها أكثرت من ذلك بحيث صارت جلالة ، فبين له أبو موسى أنها ليست كذلك أو أنه لا يلزم من كون ذلك الدجاجة التي رآها كذلك أن يكون كل الدجاج كذلك . قوله ( فقال ادن ) كذا الأكثر فعلى أمر من الذود ، ووقع عند المستمل والسرغسي « اذا » بكسر الهمزة وبهذا المعجمة مع التنوين حرف نصب ، وعلى الاول فقوله « أخبرك » مجزوم ، وعلى الثاني هو منصوب ، وقوله « أو أحدئك » شك من الراوي . قوله ( اني أتيت رسول الله ﷺ ) سيأتي شرحه في الأيمان والذود ، وقوله « فأعطانا خمس ذود » الذود ، الفرض بضم المعجمة جمع أغر والأغر الأبيض ، والذود بضم المعجمة والتقصير جمع ذروة وذروة كل شيء أهلاه ، والمراد هنا أسنمة الإبل ولعلها كانت بيضاء حنيفة ، أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دبر ، ويجوز في غير النصب والجهر ، وقوله « خمس ذود » كذا وقع بالاضافة ، واستنكره أبو البقاء في غريبة قال : والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدلا من خمس ، فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى ، لأن العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعيرا لأن الإبل الذود ثلاثة انتهى ، وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى إذا كثرت العدد كذا ؛ وليكن عدد الإبل خمسة عشر بعيرا فالذي يضرك وقد ثبت في بعض طرقه « وخمس هذين

القرينيين والقرينيين ، الى ان عدست مرات ، والذي قاله إنما يتم أن لو جاءت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة ، وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ ذود على الواحد مجازاً كإبل ، وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير .  
وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال أكله ، واستدناء صاحب الطعام الداخل وهرضه الطعام عليه ولو كان قليلاً ، لأن اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم . وفيه جواز أكل الدجاج أنسيه ووحشيه ، وهو بالاتفاق إلا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع ، إلا أن بعضهم استثنى الجلالة وهي مانأكل الاقدار ، وظاهر صنيع أبي موسى أنه لم يبال بذلك ، والجلالة عبارة عن الدابة التي تأكل الجملة بكسر الجيم والتشديد وهي البعير ، وادعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الأربع ، والمكروف التميم . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً ، وقال مالك والليث : لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره ، وإنما جاء النهي عنها لتقدر ، وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرق أحصاها ما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ نهى عن الجشمة ، وعن ابن الجلالة ، وعن الشرب من في السماء ، وهو على شرط البخاري في رجاله ، إلا أن أيوب رواه عن عكرمة فقال : عن أبي هريرة ، وأخرجه البيهقي والبراد من وجه آخر عن أبي هريرة ، نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة وعن شرب ألبانها وأكافها وركوبها ، ولابن أبي شيبة بسند حسن عن جابر ، نهى رسول الله ﷺ عن الجلالة أن يؤكل لحما أو يشرب لبنها ، ولابن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وعن الجلالة ، عن ركوبها وأكل لحما ، وسنده حسن . وقد أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة إذا تغير لحما بأكل النجاسة ، وفي وجه إذا أكرثت من ذلك ، ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه ، وهو قضية صنيع أبي موسى ، ومن حجتهم أن العلف الطاهر إذا صار في كرشها تنجس فلا تتغذى الا بالنجاسة ، ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة ، فكذلك هذا . وتعمق بأن العلف الطاهر إذا تنجس بالمجاورة جاز إطعامه للدابة لأنها إذا أكلته لا تتغذى بالنجاسة وإنما تتغذى بالعلف ، بخلاف الجلالة . وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة الى أن النهي التحريم ، وبه جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء ، وهو الذي صححه أبو اسحاق المروزي والقفال وإمام الحرمين والبخوي والغزالي وألحقوا بلبنها ولحما ببعضها ، وفي معنى الجلالة ما يتغذى بالنجس كالنساء ترضع من كلبة ، والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد أن تعاف بالشيء الطاهر على الصحيح ، وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً ، كما تقدم . وأخرج البيهقي بسند فيه نظر عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلف أربعين يوماً

#### ٣٧ - باب لحوم الخيل

٥٥١٩ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** هشام **عن** قاطمة **عن** أسماء قالت « نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فاكناه »

٥٥٢٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد بن زيد **عن** عمرو بن دينار **عن** محمد بن علي **عن** جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال « نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ، وخص في لحوم الخيل »



**قوله** (باب لحوم الخيل) قال ابن المنير: لم يذكر الحكم لتعارض الأدلة. وكذا قال، ودليل الجواز ظاهر القوة كما سيأتي. **قوله** (سفيان) هو ابن عيينة، وهشام هو ابن عروة. وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور وزوجته، وقد تقدم ذلك صريحا في باب النحر والذبح. وقد اختلف في سنده على هشام فقال أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء، وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن حماد عنه عن هشام بن عروة، وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه البزار، وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عيينة ومن وافقه. **قوله** (نحرننا فرسا على عهد رسول الله ﷺ) فإكلناه زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة، وقد تقدم ذلك قبل بابين، وفي رواية للدارقطني: فإكلناه نحن وأهل بيت رسول الله ﷺ، وتقدم الاختلاف في قولها: نحرننا، ردبنا، واختلف الشارحون في توجيهه قليل يحمل النحر على الذبح مجازا. وقبل وقع ذلك مرتين، وإلى جرح الثوري، وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والمخرج متعدد. والاختلاف فيه على هشام: فبعض الرواة قال عنه نحرننا وبعضهم قال ذبنا، والمستفاد من ذلك جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في التذكية مقام الآخر، والألما ساغ لهم الاتيان بهذا موضع هذا، وأما الذي وقع بهينه فلا يتحرر لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك، ويستفاد من قولها: ونحن بالمدينة، أن ذلك بعد فرض الجهاد، فيرد على من استند إلى منع أكلها بعلّة أنها من آلات الجهاد. ومن قولها: ونحن وأهل بيت النبي ﷺ، الرد على من زعم أنه ليس فيه أن النبي ﷺ اطلع على ذلك، مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بآل أبي بكر أنهم يقدمون على فعل شيء في زمن النبي ﷺ إلا وهندم العلم بجوارزه، لشدة اختلاطهم بالنبي ﷺ وعدم مفارقتهم له، هذا مع توفر داعية الصحابة إلى سؤاله عن الأحكام، ومن ثم كان الراجح أن الصحابة إذا قالوا كذا نفعل كذا على عهد النبي ﷺ، كان له حكم الرفع، لأن الظاهر اطلاع النبي ﷺ على ذلك، وإذا كان ذلك في مطلق الصحابة فكيف بآل أبي بكر الصديق. الحديث الثاني **قوله** (حماد) هو ابن زيد، وعمرو هو ابن دينار، ومحمد بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر، كذا أدخل حماد بن زيد بين عمرو بن دينار وبين جابر في هذا الحديث محمد بن علي، ولما أخرجه النسائي قال: لأهم احدا وافق حمادا على ذلك، وأخرجه من طريق حسين بن واقد، وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي، ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال: سمعت محمدا يقول ابن عيينة أحفظ من حماد. قلت: لكن أقصر البخاري ومسلم على تخريج طريق حماد بن زيد، وقد وافقه ابن جريج عن عمرو على ادخال الوسطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه، أخرجه أبو داود من طريق ابن جريج، وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق ابن جريج، وأبو داود من طريق حماد، والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه، وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا، وأغرب البيهقي لجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمه من جابر، واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى أنها منقطعة، وهو ذهل فان كلام الترمذي محمول على أنه صح عنده اتصاله، ولا يلزم من دعوى البيهقي انقطاعه كون الترمذي يقول بذلك، والحق أنه إن وجدت رواية فيها تصريح عمرو بالسماح من جابر فتكون رواية حماد من المزبد في متصل الاسانيد وإلا فرواية حماد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض

من كل جهة فلحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه ، فهو صحيح على كل حال . قوله ( يوم خيبر عن لحوم الحرم ) زاد مسلم في روايته « الأهلية » . قوله ( ورخص في لحوم الخيل ) في رواية مسلم « وأذن » بدل « رخص » ، وله في رواية ابن جريج : « أكلنا زمن خيبر الخيل وحمر الوحش » ، ونهانا النبي ﷺ عن الحمار الأهل ، وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني « أمر » . قال الطحاوي : وذهب أبو حنيفة إلى كراهة أكل الخيل وخالفه أصحابه وغيرهما ، واحتجوا بالأخبار المتواترة في حلها ، ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والحمار الأهلية فرق ، ولكن الآثار إذا صححت عن رسول الله ﷺ أولى أن يقال بهما مما يوجب النظر ، ولا سيما وقد أخبر جابر أنه ﷺ أباح لحم لحوم الخيل في الوقت الذي منعم فيه من لحوم الحرم ، فدل ذلك على اختلاف حكمهما . قلت : وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء أحد ، فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال « لم يزل سلفك يأكلونه » . قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله ﷺ ؟ فقال : نعم ، . وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ، ويدل على ضعف ذلك أنه ما سياتي في الباب الذي بعده صحيحا عنه أنه استدلل بأباحة الحرم للأهلية بقوله تعالى ﴿ قل لا أجد فيما أوحى من أكل الحرم هل كان محرما مؤبدا أو بسبب كونها كانت حرملة الناس ؟ وهذا يأتي مثله في الخيل أيضا فيبعد أن يثبت عنه القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحرم الأهلية ، بل أخرج الدارقطني بسند قوى عن ابن عباس مرفوعا مثل حديث جابر ولفظه « نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحرم الأهلية وأمر بلحوم الخيل » ، وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية ، وعن بعض المالكية والحنفية التحريم ، وقال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، والصحيح عند المحققين منهم التحريم . وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير : « أكره لحم الخيل لحمله أبو بكر الرازي على التنزيه وقال : لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالخمار الأهلي ، وصح عنه أصحاب المحيط والهداية والذخيرة التحريم ، وهو قول أكثرهم ، وعن بعضهم يأثم آكله ولا يسمى حراما ، وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وأنه احتج بالآية الآتي ذكرها ، وأخرج محمد بن الحسن في « الآثار » عن أبي حنيفة بسند له عن ابن عباس نحو ذلك ، وقال القرطبي في « شرح مسلم » : مذنب مالك الكراهة ، واستدل له ابن بطال بالآية . وقال ابن المنير : الشبه الخلق بينها وبين البغال والحمر مما يؤكد القول بالمنع ، فمن ذلك هبتها وزهومة لحما ولحفظه وصفة أروائها وأنها لا تجتر ، قال : وإذا تأكد الشبه الخلق « التحق بنفي الفارق وبعد الشبه بالإنعام المتفق على أكلها » . وقد تقدم من كلام الطحاوي ما يؤخذ منه الجواب عن هذا ، وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الدليل في الجواز مطلقا واضح ، لكن سبب كراهة مالك لا أكلها لكونها تستعمل غالبا في الجهاد ، فلو انتفت الكراهة لكثر استعماله ولو كثر لآدى إلى قتلها فيفضى إلى فوائدها فينبول إلى النقص من إرهاب العدو الذي وقع الأمر به في قوله تعالى ﴿ ومن رباط الخيل ﴾ . قلت : فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج . راس البحث فيه ، فإن الحيوان المتفق على إباحته لو حدث أمر يقتضي أن لو ذبح لأفضى إلى ارتكاب محذور لا تمتنع ، ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه ، وكذا قوله إن وقع أكلها في الزمن النهوي كان نادرا ، فإذا قيل بالكراهة قل استعماله فوافق ما وقع قبل انتهى . وهذا لا يهتد دليلا لكراهة بل غاية أن يكون خلاف الأولى ، ولا يلزم من كون أصل

الحيوان حل أكله فتأوه بالآكل . وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالات الجازات الاضحية بها فتقتض بحیوان البر فانه ما كول ولم تشرع الاضحية به ، ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤها لانه لو شرع فيها جميع ما جاز في غيرها لفانت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجمال . وذكر الطحاوي وأبو بكر ازادي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحر والخيول والبغال ، قال الطحاوي : وأهل الحديث بضعفون عكرمة بن عمار . قلت : لا سيما في يحيى بن أبي كثير ، فان عكرمة وان كان مختلفا في توثيقه فقد أخرج له مسلم ، لكن انما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير ، وقد قال يحيى بن سعيد القطان : أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة . وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب . وقال النسائي : ليس به بأس إلا في يحيى . وقال أحمد : حديثه عن غير إياس بن سلمة مضطرب ، وهذا أشد مما قبله ، ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا ، وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف عن عكرمة فيها ، فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخيل ذكر ، وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه قالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحر في الحكم أظهر انفصالا وأتقن رجالا وأكثر عددا ، وأهل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر ، وليس بعلة لان غاية أن يكون مرسل صحابي ، ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن وان النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل ، وتعقب بأنه شاذ منكر ، لان في سياقه أنه شهد خيبر ، وهو خطأ فانه لم يسلم الا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الأكثر أن إسلامه كان سنة الفتح ، والمعدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بقريش قال : كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي ﷺ بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد ، وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزما ، وأهل أيضا بأن في السند راويا مجبولا ، لكن قد أخرج الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حمص قال : كنا مع خالد ، فذكر أن رسول الله ﷺ حرم لحوم الحر الأهلية وخبياها وبغالها ، وأهل بتدليس يحيى وإيهام الرجل ، وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه ، وكذا قال النسائي : الأحاديث في الإباحة أصح ، وهذا إن صح كان منسوخا ، وكما به لما تناقض عنه الخبران ورأى في حديث خالد نهى ، وفي حديث جابر : « أذن » حمل الاذن على نسخ التحريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهي سابقا على الاذن أن يكون إسلام خالد سابقا على فتح خيبر ، والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال : وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال : هو شاذ المخرج ، جاء من غير وجه بما ورد في حديث جابر من « رخص » و « أذن » لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والاذن متأخرا فيتميم المصير اليه ، قال : ولو لم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اهـ . وليس في لفظ رخص واذن ما يتعين معه المصير الى النسخ ، بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والخيول كان على البراءة الأصلية ، فلما نهم الفارح يوم خيبر عن الحر والبغال خشي أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الحمير والبغال ، والراجع أن الاشياء قبل بيان حكمها في الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا . ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ بطريق أخرى فقال : ان النهي عن أكل الخيل والخيول كان عاما من أجل أنخدم لما قبل الفضة والتحميم ، ولذلك أمر بأكلها القصور ، ثم بين بدائنه بأن لحوم الحر دحس أن تحريمها

لذاتها ، وأن النهى عن الخيل إنما كان بسبب ترك القصة خاصة . وبعكس عليه أن الأمر بإكفاء القدور إنما كان بطيخهم فيها الحر كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده ، والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت لا ينقض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز ، وقد رافقه حديث أسماء ، وقد ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هارون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون ، وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة ، لأن الخيل في خير كانت عزيزة وكانوا محتاجين إليها للجهاد ، فلا يعارض النهى المذكور ، ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكره المطلق فضلا عن التحريم . وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء ، وكانت لنا فرس على عهد رسول الله ﷺ فأرادت أن تموت فذبصناها فأكلناها ، وأجاب عن حديث أسماء ، إنها راقمة عين فعلت ذلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتنفع بها في الجهاد فيكون النهى عن الخيل لمضى خارجا لذاتها ، وهو جمع جيد ، وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله « رخص » لأن الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب الخمسة التي أساءتهم بخير ، فلا يدل ذلك على الحل المطلق . وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بلفظ الإذن وبعضها بالأمر فدل على أن المراد بقوله رخص إذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة . ونوقض أيضا بأن الإذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل الخمسة لكانت الحر الأهلية أولى بذلك لكثرة ما وعدة الخيل حينئذ ، ولأن الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالخير من الحل وغيره ، والخير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتل عليها ، والواقع كما سيأتي صريحا في الباب الذي يليه أنه ﷺ أمر براقدة القدور التي طبخت فيها الحر مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على أن الإذن في أكل الخيل إنما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة ، وأما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى ﴿ والخيل والبغال والحمير لفركيوها وزينة ﴾ فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم ، وقرروا ذلك بأوجه : أحدها أن اللام للتعليل فدل على أنها لم تخلق لغير ذلك ، لأن العلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة أكلها تقتضي خلاف ظاهر الآية . ثانيا عطف البغال والحمير على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من أفرد حكمها من حكم ما عطف عليه الى دليل . ثالثا أن الآية سبقت مساق الامتنان ، ولو كانت ينتفع بها في الأكل لكان الامتنان به أعظم لأنه يتعلق به بقاء البنية بنير واسطة ، والحكيم لا يمن بأذى النعم ويترك أعلاها ، ولا سيما وقد وقع الامتنان بالأكل في المذكورات قبلها . رابعا لو أبيع أكلها لفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة ، هذا ملخص ما تمسكوا به من هذه الآية ، والجواب على سبيل الإجمال أن آية النحل مكية اتفاقا والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، ولو فهم النبي ﷺ من الآية المنع لما أذن في الأكل . وأيضا فآية النحل ليست نصا في منع الأكل ، والحديث صريح في جوازه . وأيضا على سبيل النزول فأنما يدل ما ذكر على ترك الأكل ، والترك أعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو خلاف الأولى ، وإذا لم يتعين واحد منها بقي التمسك بالأداة المصرفة بالجواز وعلى سبيل التفصيل ، أما أولا فلو سلمنا أن اللام للتعليل لم نسلم إقامة الحصر في الركوب والزينة ، فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي عهد الأكل اتفاقا ، وإنما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تطلب له الخيل ، ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت رابها فقالت وأنا لم تخلق لهذا إنما خلقنا للحرث ، فانه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصد به الإغلب ،

ولا نفى تؤكل وينتفع بها في أشياء غير الحمر اتفاقا ، وأيضا فلو سلم الاستدلال لزم منع حمل الانتقال على الخيل والبغال والحمير ، ولا قائل به . وأما ثانيا فلدلالة العطف إنما هي دلالة افتراض ، وهي ضعيفة . وأما ثالثا فالامتنان إنما قصد به غالبا ما كان يقع به انتفاعهم بالخيل فخرطبوا بما ألفوا وعرفوا ، ولم يكونوا يعرفون أكل الخيل لغزنها في بلادهم ، بخلاف الأنعام فإن أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الانتقال والأكل فانتصر في كل من الصنفين على الامتنان باغلب ما ينتفع به ، فلو لزم من ذلك الحصر في هذا الشق لزم مثله في الشق الآخر . وأما رابعا فلو لزم من الإذن في أكلها أن تنفى للزم مثله في البقر وغيرها مما أبيح أكله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى ، والله أعلم

## ٢٨ - باب لحوم الحمر الإنسية . فيه عن سلمة عن النبي ﷺ

٥٥٢١ - **حدثنا** صدقة أخبرنا عبدة عن عبيد الله عن سالم ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما : نهى

النبي ﷺ عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ،

٥٥٢٢ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبد الله قال : نهى النبي ﷺ

عن لحوم الحمر الأهلية ، . نابعة ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع . وقال أبو أسامة : عن عبيد الله عن سالم

٥٥٢٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنهم قال : نهى رسول الله ﷺ عن النعمة عام خيبر ولحوم حمر الإنسية ،

٥٥٢٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن عمرو عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال

: نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ، ورخص في لحوم الخيل ،

٥٥٢٥ ، ٥٥٢٦ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني عدي عن البراء وابن أبي أوفى

رضي الله عنهم قالا : نهى النبي ﷺ عن لحوم الحمر ،

٥٥٢٧ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن أبا

إدريس أخبره أن أبا نضلة قال : « حرم رسول الله ﷺ لحوم الحمر الأهلية » . نابعة الزبيدي وقيل عن

ابن شهاب . وقال مالك ومعمّر والمجاهدون ويونس وابن إسحاق عن الزهري : « نهى النبي ﷺ عن كل ذي

ناب من السباع »

٥٥٢٨ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب الثقفى عن أيوب عن محمد بن أنس بن مالك رضي

الله عنه : أن رسول الله ﷺ جاءه فقال : أكلت الحمر . ثم جاءه فقال : أكلت الحمر . ثم جاءه

جاء فقال : أفديت الحمر . فأمره ناديا فنادى في الناس : إن الله ورسوله ينهايكم من لحوم الحمر الأهلية ،

فإنها رجس . فأُكِفَتِ القُدُورُ ، وإنها لتَقُورُ بالحِمِّ »

٥٥٢٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ : يَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ حُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ الْحَكَمُ بْنُ عَمْرِو بْنِ النَّفَارِئِ هَذَا بِالْبَصْرَةِ . وَلَكِنْ أَبِي ذَلِكَ الْبَحْرُ بْنُ مَهَّاسٍ وَقَرَأَ ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِياً أُوحَى إِلَيَّ حُمْراً ﴾

قَوْلُهُ ( باب لحوم الحر الإنسانية ) القول في عدم جرمه بالحكم في هذا القول في الذي قبله ، لكن الراجح في الحر المنع بخلاف الخيل ، والإنسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة إلى الإنس ، ويقال فيه أنسية بفتحين ، وزعم ابن الأثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله الأنسية هي التي تألف البيوت ، والآنس ضد الوحشة ، ولا حجة في ذلك لأن أبا موسى إنما قاله بفتحين ، وقد صرح الجوهري أن الآنس بفتحين ضد الوحشة ، ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه ، نعم زيد أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون ، فقال ابن الأثير : إن أراد من جهة الرواية فمضى ، وإلا فهو ثابت في اللغة ونسبها إلى الإنس ، وقد وقع في حديث أبي ثعلبة وغيره د الأهلية ، بلد الانسية ، ويؤخذ من التقييد بها جواز أكل الحر الوحشية ، وقد تقدم صريحاً في حديث ابن قتادة في الحج . قَوْلُهُ ( فيه سلمة ) هو ابن الأكوع وقد تقدم حديثه موصولاً في المغازي مطولاً . ثم ذكر في الباب أحاديث : الأول حديث ابن عمر . قَوْلُهُ ( حبة ) هو ابن سليمان وعبيد الله هو العمري ، قَوْلُهُ ( عن سالم ونافع ) كذا قال عبد الله بن نعيم عن عبيد الله عند مسلم ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ، ثم ساهه المصنف من طريق يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع وحده ، وقوله د تابعه ابن المبارك ، وصلة المؤلف في المغازي . قَوْلُهُ ( وقال أبو أسامة عن عبيد الله عن سالم ) وصلة في المغازي من طريقه ، وفصل في روايته بين أكل الثوم والحر ، فيبين أن النهي عن الثوم من رواية نافع فقط ، وأن النهي عن الحر عن سالم فقط ، وهو تفصيل بالغ ، لكن يحيى القطان حافظ فلمل عبيد الله لم يفصله إلا لأن أسامة ، وكان يحدث به عن سالم ونافع مما مدججا فاختصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه تمسكاً بظاهر الإطلاق ، الثاني حديث علي ، ذكره مختصراً وتقدم مطولاً في كتاب النكاح . الثالث حديث جابر ، وقد سبق في الباب الذي قبله . الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى أو رده مختصراً ، وقد تقدم عنهما أمم سياقا من هذا في المغازي ، وأفرده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب . السادس حديث أبي ثعلبة ، قَوْلُهُ ( حدثنا إسحاق ) هو ابن راهوية ، ويعقوب بن إبراهيم أي ابن سعيد ، وصالح هو ابن كيسان . قَوْلُهُ ( حرم رسول الله ﷺ لحوم الحر الأهلية ) تابعه الزبيدي وحليل عن الزهري ، فرواية الزبيدي وصلها النسائي من طريق بقية قال د حدثني الزبيدي - ولفظه - نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ، ومن لحوم الحر الأهلية ، ورواية حليل وصلها أحمد بلفظ الباب وزاد د ولحم كل ذي ناب من السباع ، وسيأتي البحث فيه بعد هذا . ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولفظه د غزونا مع النبي ﷺ غيرة والناس ججاج ، فوجدوا حراً أنسية فذبحوها منها ، فأمر النبي ﷺ عبيد الرحمن ابن هوف فنادى : ألا إن لحوم الحر الانسية لا تأكل . قَوْلُهُ ( وقال مالك ومصر والمجاهدون ويونس وابن إسحاق عن الزهري : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع ) يعني لم يترخصوا فيه لذكر الحر ، فأما حديث مالك

فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه ، وأما حديث معمر وبونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما ، وأما حديث الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه ، وأما حديث ابن إسحق فوصله إسحاق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه . الحديث السابع حديث أنس في النداء بالنبي عن لحوم الحر ، وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب إلى التقيصير ، ووقع عند مسلم أيضا أن بلالا نادى بذلك ، وقد تقدم قريبا عند النسائي أن المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ، ولعل عبد الرحمن نادى أولا بالنبي مطلقا ، ثم نادى أبو طلحة ولعل زيادة على ذلك وهو قوله « فأنهار جس » ، فأكفئت القدور وأنها لتنفور باللحم ، ووقع في « الشرح الكبير » لأرافعي ، أن المنادى بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فإنه لم يشهد خبيب وإنما أسلم بعد فتحها . **قوله** ( جاءه جاء فقال : أكلت الحر ) لم أهرف اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ، وبجمل أن يكونوا واحدا فإنه قال أولا « أكلت » ، فاما لم يسمعه النبي ﷺ وإما لم يكن أمر فيها بشيء ، وكذا في الثانية ، فلما قال الثالثة « أفنيت الحر » أي لكثرة ما ذبح منها انتطبخ صادف نزول الأمر بتحريمها ، ولعل هذا مستند من قال : إنما نهى عنها لكونها كانت حولة الناس كما سيأتي . الحديث الثامن ، **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة وعمرو هو ابن دينار **قوله** ( قلت لجابر بن زيد ) هو أبو الشعثاء بمجمة ومثناة البصري . **قوله** ( بن عمرو ) لم أقف على تسمية أحد منهم ، وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله ، وإن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة . **قوله** ( قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة ) زاد الحميدي في مسنده عن سفيان بهذا السند « قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله ﷺ » وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموما إلى حديث جابر بن عبد الله في النهي عن لحوم الحر مرفوعا . ولم يصرح برفع حديث الحكم . **قوله** ( ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس ) و « أبي » من الإباء أي امتنع ، والبحر صفة لابن عباس قيل له أسعة عنه ، وهو من تقديم الصفة على الموصوف مباغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه ، وإنما ذكر شهرته بعد ذلك لاحتمال خفائه على بعض الناس ، ووقع في رواية ابن جريج « وأبي ذلك البحر يريد ابن عباس » ، وهذا يشهد بأن في رواية ابن عيينة إدراجا . **قوله** ( وقرأ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما ) في رواية ابن مردويه ومحمد بن الحارث من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال « كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء . ويتركون أشياء تقننا » فبكت الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه ، فأحل فيه فهو حلال ، وما حرم فيه فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو . وتلاهذه : قل لا أجد إلى آخرها ، والاستدلال بهذا للأجل إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه ، وقد تواردت الأخبار بذلك والتنصيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس ، وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحر : هل كان لمعنى خاص ، أو لتأييد ؟ ففيه عن الشعبي أنه قال : لا أدري أنه نهى عنه رسول الله ﷺ من أجل أنه كان حولة الناس فكره أن تذهب حرمانهم ، أو حرما البتة يوم خير ؟ وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالهلة المذكورة ، وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال « إنما حرم رسول الله ﷺ الحر الإهلية عفاة قلة الظهر ، وسنده ضعيف ، وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى : فتحدثنا أنه إنما نهى عنها لأنها لم تخمس ، وقال بعضهم نهى

عنها لأنها كانت تأكل العذرة . قلت : وقد أزال هذه الاحتمالات من كونها لم تخمس أو كانت جملة أو كانت انتهت حديث أنس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه « قاتنا رجس » وكذا الأمر بفعل الإناء في حديث سلة ، قال القرطبي : قوله « قاتنا رجس » ظاهر في عرد الضمير على الحرلأنها المتحدث عنها المأمور بكفائهم من القنور وغسلها ، وهذا حكم المتنجس ، فيستفاد منه تحريم أكلها ، وهو دال على تحريمها لعينها لا لمعنى خارج . وقال ابن دقيق العيد : الأمر بكفء القنور ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحر ، وقد وردت علل أخرى إن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه ، لكن لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة ، وحديث أبي نطبة صريح في التحريم فلا معدل عنه . وأما التعليل بحسية قلة الظفر فاجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل ، فإن في حديث جابر النهي عن الحر والإذن في الخيل مقرون ، فلو كانت العلة لأجل الحولة لكانت الخيل أولى بالمنع لفائتها عندهم وعزتها وشدة حاجتهم إليها . والجواب عن آية الأنعام أنها مكية وخبر التحريم متأخر جدا فهو مقدم ، وأيضا فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها ، فانه حيث لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها ، وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها ، وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة ، وفيها أيضا تحريم ما أهل لغيرة به والمنخفضة إلى آخره ، وكتحريم السباع والحشرات ، قال النووي : قال بتحريم الحر الأهلية أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، ولم نجد عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم إلا عن ابن عباس ، وعند المالكية ثلاث روايات ثابها الكراهة . وأما الحديث الذي أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال « أصابتنا سنة ، فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حر ، فأنت رسول الله ﷺ » قلت : انك حرمت لحوم الحر الأهلية وقد أصابتنا سنة ، قال : أطعم أهلك من سمين حر ، فانما حرمتها من أجل حوالى القرية ، يعنى الجملة ، وإسناده ضعيف ، والمثني شاذ يخالف للإحاديث الصحيحة ، فالاعتداد عليها . وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نصر الحمادية « ان رجلا سأل رسول الله ﷺ عن الحر الأهلية فقال : أليس ترعى السكلا وتأكل الشجر » قال : نعم ، قال فأصب من لحومها ، وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بنى مرة قال سألت ، فذكر نحوه ، ففى السندين مقال ، ولو ثبتا احتمل أن يكون قبل التحريم . قال الطحاوي : لو تواتر الحديث عن رسول الله ﷺ بتحريم الحر الأهلية لكان النظر يقتضى حلها لأن كل ما حرم من الأهل أجمع على تحريمه اذا كان وحشيا كالخنزير ، وقد أجمع العلماء على حل الحمار الوحشى فكان النظر يقتضى حل الحمار الأهل . قلت : ما ادعاه من الإجماع مردود ، فان كثيرا من الحيوان الأهل مختلف في نظيره من الحيوان الوحشى كالمر ، وفى الحديث أن الذكاة لا تطهر ما لا يهل أكله ، وان كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفى غسله مرة واحدة لإطلاق الأمر بالنسل فانه يصدق بالامتثال بالمرة . والأصل أن لا زيادة عليها ، وأن الأصل فى الأشياء الإباحة لكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن يستأثروا مع توفر دواعيهم على الدوال عما يشك ، وأنه ينبى لأمير الجيش تفقد أحوال رعيته ، ومن رآه فعل ما لا يسوغ فى الشرع أشاع منه إما بنفسه كان يخاطبهم ولما بغيره بأن يأمر مناديا فينادى لتلا يقر به من رآه فيظنه جازا



٥٥٣٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ،  
تَابِعَهُ يُونُسُ وَمَعْمَرُ بْنُ عَيْنَةَ وَالْمَاجِشُونُ عَنْ الزُّهْرِيِّ

**قوله** ( باب أكل كل ذي ناب من السباع ) لم يثبت القول بالحكم للاختلاف فيه أو للتفصيل كما سأبينه . **قوله** ( من السباع ) يأتي في الطب بلفظ من السبع ، وليس المراد حقيقة الافراد بل هو اسم جنس ، وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضا عن الزهري ، قال ولم أسمعه حتى أتيت الشام ، ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ، ولم أسمع ذلك من علمائنا بالحجاز حتى حدثني أبو إدريس وكان من فقهاء أهل الشام ، وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة ابن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة ، وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظه كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ، ولمسلم أيضا من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس ، نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ، والغلب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو الطير كالظفر وغيره لكنه أشد منه وأغلظ وأحد فهو له كالناب للسبع ، وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال حرم رسول الله ﷺ الخمر الإنسية ولحم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي غلب من الطير ، ومن حديث المرعاض بن سادية مثله وزاد ، يوم خيبر . **قوله** ( تابعه يونس ومعمر وابن عيينة والماجشون عن الزهري ) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله ، إلا ابن عيينة فقد أشرت إليه في هذا الباب قريبا ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وعن بعضهم لا يحرم ، وحكى ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجمهور ، وقال ابن العربي : المشهور عنه الكراهة ، وقال ابن عبد البر : اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف ، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبير ، واحتجوا بعموم ( قل لا أجد ) ، والجواب أنها مكية وحديث التحريم بعد الهجرة . ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكر اذ ذاك ، فليس فيها نفي ما سياتي ، وعن بعضهم أن آية الانعام خاصة بهيمة الانعام لأنه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بآرائهم فنزلت الآية ( قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما من شيء من المأكولات إلا الميتة والدم المسفوح ، ولا يرد كون لحم الخنزير ذكر منها لأنها قرئت به حلة ربه وهو كونه رجسا ، ونقل إمام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لأنه لم يجعل الآية حاصرة لما يحرم من المأكولات مع ورود صيغة العموم فيها ، وذلك أنها وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع ، فكان الغرض من الآية إبانة حالهم وأنهم يضادون الحق ، فكأنه قيل لأحكام إلا ما حلتهم معاغة في الرد عليهم ، وحكى القرطبي عن قوم أن آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتسكون ناسخة ، ورد بأنها مكية كما صرح به كثير من العلماء ، ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريم ما حرروه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك بالهتيم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم ، وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة . واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له ناب قليل : انه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطاد ويعدو بطبعه غالبا كالأسد والفهد والعترة والعقاب ، وأما ما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا . وإلى

هذا ذهب الشافعي والليث ومن تبعهما ، وقد ورد في حل الصنيع أحاديث لأبأس بها ، وأما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جهم عند الترمذي وابن ماجه ، ولكن سنده ضعيف [ المحدث ٥٥٣٠ - طراه في : ٥٧٨٠ ، ٥٧٨١ ]

### ٣٠ -- باب جلود الميتة

٥٥٣١ - **حدثنا زهير بن حرب** حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح قال حدثني ابني شهاب أن عبيد الله بن عبد الله أخبره أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره « أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقال : هلا استنقمت بإهابها ؟ قالوا إنها ميتة . قال : إنما حرم أكلها ،

٥٥٣٢ - **حدثنا** أبو بن عثمان حدثنا محمد بن حميد عن ثابت بن عجلان قال سمعت سميد بن جبير قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول « مر النبي ﷺ بمنز ميتة فقال : ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها ؟ قوله ( باب جلود الميتة ) زاد في البيهقي « قبل أن تدبغ » فقيده هناك بالدبائح وأطلق هنا ، فيحمل مطلقه على مقيده . قوله ( عن صالح ) هو ابن كيسان . قوله ( مر بشاة ) كذا للأكثر عن الزهري ، وزاد في بعض الرواة عن الزهري « عن ابن عباس عن ميمونة » أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن عيينة ، والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه ميمونة ، نعم أخرج مسلم والنسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس « أن ميمونة أخبرته » . قوله ( بإهابها ) بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ ، وقيل هو الجلد دبغ أو لم يدبغ ، وجمعه أهاب بفتح الحاء ويحوز بصمتين ، زاد مسلم من طريق ابن عيينة « هلا أخذتم إهابها فديتموه فانتفعت به » وأخرج مسلم أيضا من طريق ابن عيينة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه قال « ألا أخذوا إهابها فديتموه فانتفعوا به » وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال حسن . قوله ( قالوا إنها ميتة ) لم أقف على تعيين القائل . قوله ( قال إنما حرم أكلها ) قال ابن أبي جهم : فيه مراجعة للإمام فيما لا يفهم السامع معنى ما أمره ، كأنهم قالوا كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا ؟ فبين له وجه التحريم . ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة ، لأن لفظ القرآن ( حرمت عليكم الميتة ) وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال ، نخصت السنة ذلك بالاكل ، وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لأنهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة وهي قولهم « إنها ميتة » واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء أدبغ أم لم يدبغ ، لكن صح التقيد من طرق أخرى بالدبائح ، وهي حجة الجمهور ، واستثنى الشافعي من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما انجاسة عينا عنده ، ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئا أخذا بعموم الخبر ، وهي رواية عن مالك ، وقد أخرج مسلم من حديث ابن عباس رفته « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه « إياها دبغ فقد طهر » وأخرج مسلم إسنادها ولم يسق لفظها ، فأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من هذا الوجه باللفظ المذكور ، وفي لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس « سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال : دباغها طهره » وفي رواية للبزار من وجه آخر قال « دباغ الأديم طهره » ، وجزم الرافعي وبعض أهل الأصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ، ولكن لم أقف على ذلك صريحا مع قوة الاحتمال فيه لكون الجميع من رواية

ابن عباس ، وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على المأكول لورود الخبر في الشاة ، ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على الذكاة ، وغير المأكول لو ذكر لم يطهر بالذكاة عند الأكثر فكذلك الدباغ ، وأجاب من عمم بالتمسك بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الاذن بالمنفعة ، ولأن الحيوان طاهر ينتفع به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائما له مقام الحياة واقه أعلم . وذهب قوم الى أنه لا ينتفع من الميتة بشيء سواء دبغ الجلد أم لم يدبغ ، وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال : أقانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته أن لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب ، أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة ومحمد بن حبان وحسنه الترمذي ، وفي رواية للشافعي وأحمد ولأبي داود قبل موته بشهر ، قال الترمذي : كان أحمد يذهب اليه ويقول : هذا آخر الأمر ، ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وكذا قال التلحال نحوه ، ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال : سمع ابن عكيم الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي ﷺ فلا اضطراب . وأعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود ، وبعضهم بكونه كتابا وليس بعلقة قاذية ، وبعضهم بأن ابن أبي ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه الى عبد الله بن عكيم قال : فدخلوا وقعدت على الباب ، فخرجوا الى فاضلي ، فمذا يقتضى أن في السند من لم يسم ، ولكن صح تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسامعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضا ، وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظااهره معارضة الأحاديث الصحيحة له وأنها عن سماع وهذا عن كتابة وأنها أصح مخرج ، وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الاهاب على الجلد قبل الدباغ وأنه بعد الدباغ لا يسمى إهابا إنما يسمى قرية وغير ذلك ، وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن شبل ، وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي ، وأبعد من جمع بينهما بحمل انتهى على جلد الكلب والخنزير لكونهما لا يدبغان ، وكذا من حمل انتهى على باطن الجلد والإذن على ظااهره وحكى الماوردي عن بعضهم أن النبي ﷺ لما مات كان لعبد الله بن عكيم سنة ، وهو كلام باطل فإنه كان رجلا ، قوله ( حدثنا خطاب بن عثمان ) هو الفوزي بفتح الفاء وسكون الواو بعدها زاي ، ومحمد بن حمير بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية ، وأخطأ من قاله بالتصغير ، وهو قضاعي حمصي ، وكذا شيخه والراوى عنه حمصيون ما لم في البخاري سوى هذا الحديث ، إلا محمد بن حمير وله آخر سبق في الهجرة الى المدينة ، فأما ثابت فوثقه ابن معين ورحم ، وقال أحمد : أفا أتوقف فيه ، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي : لا يتابع في حديثه ، وأما محمد بن حمير فوثقه أيضا ابن معين ورحم ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وأما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ ، فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من الأصول ، والأصل فيه الذي قبله ، ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة ، وقد ادعى الخطيب فرد هؤلاء الرواة به ، فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحارث الحرفاني وحدثنا جدى خطاب بن عثمان به هذا حديث عويز ضيق المخرج ، انتهى . وقد وجدت لمحمد بن حمير فيه متابعا أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصنفاني عن ثابت بن عجلان ، ووجدت لخطاب فيه متابعا أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن حمير ، ولابن عباس حديث آخر في المعنى سيأتي في الايمان والندور من طريق هكرمة عنه عن سودة قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، الحديث ، والمسك بفتح الميم وسكون المهملة المجلد ، وهذا غير حديث الباب جوما ، وهو مما يتأيد به من زاد ذكر الدباغ في الحديث ، وقد أخرجه أحمد مطولا من

طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت : يا رسول الله ماتت ثلاثة ، فقال : فلو لا أخذتم مسكها ، فقالت : نأخذ مسك شاة قد ماتت ؟ فقال : إنما قال الله ( قل لا أجد فيها أوحى إلى عروما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة ) الآية وانكم لا تطعمونه ، إذ تدبغوه تنتفعوا به ، قال فأرسلت إليها فسلخت مسكها فدبغته فأخفنت منه قرية . الحديث ، قوله ( بمز ) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي هي الماهرة وهي الاتي من المور ، ولا ينافي رواية سماك : ماتت شاة ، لأنه يطلق عليها شاة كالضأن

### ٣١ - باب المسك

٥٥٣٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَسْكُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَكَلِمَةُ يَدْنِي ، الْأَوَّلُ نُونٌ دَمٌ ، وَالرَّابِعُ رَجْعُ مِسْكِ »

٥٥٣٤ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْقَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالسَّوِّءِ كَمَثَلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ السِّكِّيرِ ، غَامِلُ الْمِسْكِ إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ ، وَإِمَّا أَنْ يَكْبَحَ مِنْهُ ، وَإِمَّا أَنْ نَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً . وَنَافِخُ السِّكِّيرِ إِمَّا أَنْ يَحْرِقَ ثِيَابَكَ ، وَإِمَّا أَنْ نَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً .

**قوله** ( باب المسك ) بكسر الميم الطيب المعروف ، قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبايح أنه فضلة من الظبي . قلت : ومناسبة الباب الذي قبله وهو جلد الميتة إذا دبغ تطهر بما سأذكره ، قال الجاحظ : هو من دويبة تكون في الصين تصاد لتواجمها وسرورها ، فإذا صيدت شدت بمصائب وهي مدلية يجتمع فيها دمها ، فإذا دبغت قورت السرة التي صلبت ودفت في الفهر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجامد مسكا ذكيا بعد أن كان لا يرام من النقر ، ومن ثم قال القفال : إنها تدبغ بما فيها من المسك فتطهر كما يطهر غيرها من المدبوغات ، والمشهور أن الغزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فكك الأسفل ، وأن المسك دم يجتمع في سرته في وقت معلوم من السنة فإذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال إلى أن يسقط منه ، ويقال إن أهل تلك البلاد يحملون لها أو تاداً في البرية تحتك بها ليسقط . ونقل ابن الصلاح في « مشكل الوسيط » أن النالجة في جوف الظبية كالأنفحة في جوف الحمى ، وعن علي بن مهدي الطبري الشافعي أنها تلقى من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ، ويمكن الجمع بأنها تلقى من سرتها فتعلق بها إلى أن تحتك ، قال النووي : أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ، ويجوز بيعه . ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة : ما أبين من حي فهو ميت اه ، وحكي ابن التين عن ابن شعبان من المالكية أن ذرة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بذكة من لا تصح ذكاته من الكفرة ، وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تسحيل عن كونها دما حتى تصير مسكا كما يستحيل الدم إلى اللحم فينظر ويحل أكله ، وليس بحيوان حتى يقال نجست بالموت ، وإنما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض ، وقد أجمع

المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر من كراهته ، وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة م قال : ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بناء على أنه جزء منفصل ، وقد أخرج مسلم في أثناء حديثه عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال : « المسك أطيب الطيب ، وأخرجه أبو داود مقتصرًا منه على هذا القدر . قوله ( ما من مكروم ) أي مجروح ( وكله ) بفتح الكاف وسكون اللام ( يدى ) بفتح أوله وثالثه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد ، قال النووي : ظاهر قوله « في سبيل الله » اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار ، لكن يلتحق به من قتل في حرب البغاة وقطاع الطريق وإقامة المعروف لا لاشتراك الجميع في كونهم شهداء ، وقال ابن عبد البر أصل الحديث في الكفار يلتحق هؤلاء بهم بالمعنى ، لقوله ﷺ « من قتل دون ماله فهو شهيد » وتوقف بعض المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لآلة يقصد صون ماله بدعاية الطمع ، وقد أشار في الحديث إلى اختصاص ذلك بالخص حيث قال : « والله أعلم بمن يسلم في سبيله » والمجواب أنه يمكن فيه الإخلاص مع إرادة صون المال ، كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاؤه عن ارتكاب المعصية وامتنال أسر الشارع بالدفع ، ولا يحض القصد لصون المال ، فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع تشوفه إلى الثنية . قال ابن المنير : وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوم تصفيه دم الشهيد به ، لأنه في سياق التكريم والتعظيم ، فلو كان نجسا لكان من الجبانة ولم يحسن التثيل به في هذا المقام ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس الصالح في أوائل الليوع ، وقوله فيه « يهديك » بضم أوله وممالة ساكنة وذال معجمة مكسورة أي يعطيك وزنا ومعنى

### ٣٢ - باب الأرنب

٥٥٣٥ - عُرِضَ أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا وَنَحْنُ بَرَّةٌ ظَهْرَانِ ، فَسَمِيَ الْقَوْمُ فَلَنْيُوهَا ، فَأَخَذْتُهَا فَجَعْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا - أَوْ قَالَ بِفَخَيْدَيْهَا - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَبَّلَهَا »

قوله ( باب الأرنب ) هو دويبة مروفة تشبه العنق لكن في رجلها طول بخلاف يديها ، والأرنب اسم جنس للذكر والأنثى ، ويقال للذكر أيضا الخرز وزن عمر بمجمعات ، وللاثى هكرشة ، والصغير خرنت بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدما قاف ، هذا هو المشهور . وقال الجاهظ : لا يقال أرنب إلا للأنثى ، ويقال إن الأرنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وأنها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وأنها تحيض ، وسأذكر من خرجها ، ويقال إنها تمام مفتوحة العين . قوله ( أنفجنا ) بفاء مفتوحة وجيم ساكنة أي أثرنا ، وفي رواية مسلم « استنفجنا » وهو استفعال منه ، يقال قبح الأرنب إذا ثار وعدا ، وانتفج كذلك ، وأنفجته إذا أثرته من موضعه ، ويقال إن الانتفاج الانتفجار فسكان المعنى جعلناها بطننا لها تنفج ، والانتفاج أيضا ارتفاع الشعر وانتفاشه . ووقع في شرح مسلم ، للآزري « بعينا » بوحدة وهين مفتوحة ، وفيرة بالفتح من بجم بطنه إذا شقه ، وتعقبه هياض بأنه نصيف ، وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لأن فيه أنهم سحوا في طلبها بعد ذلك ، فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون إلى السعي خلفها . قوله ( بمر الظهران ) مر بفتح الميم وتشديد الراء ، والظهران بفتح المعجمة بلفظ ثنية الظهر ، اسم موضع على مرحلة من مكة . وقد يحى بأحدى الكلمتين تخفيفا ، وهو المكان الذي

تسميه عوام المصريين بهن مرور والصواب مر بتقديد الراء . قوله ( فسمى القوم فلغبوا ) بهجمة وموحدة أى تعبوا وزنه ومعناه ، ووقع بلفظ « تعبوا » في رواية الكشميني ، وتقدم في الهبة بيان ما وقع للداودي فيه من غلط . قوله ( فأخذتها ) زاد في الهبة « فأدركتها فأخذتها » ، ولمسلم « فسميت حتى أدركتها » ، ولابي داود من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد « وكنت غلاما حزورا ، وهو بفتح المهملة والزاي والواو المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراق » . قوله ( الى أبي طلحة ) وهو زوج أمه . قوله ( فذبحها ) زاد في رواية الطيالسي « بمرو » . وزاد في رواية حماد المذكورة « ففوتبتها » . قوله ( فبعث بوركها أو قال بفخذها ) مرشك من الرازي ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة ، ووقع في رواية حماد « فبعثها » . قوله ( فقبلها ) أى الهدية ، وتقدم في الهبة من هذا الوجه « قلت وأكل منه ؟ قال : وأكل منه » ، ثم قال : فقبله ، ولترمذي من طريق أبي داود الطيالسي فيه « فأكله » ، قلت : أكله ؟ قال قبله ، وهذا الزيد لحشام بن زيد وقف جده أنسا على قوله « أكله » ، فكأنه توقف في الجزم به وجزم بالقبول ، وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة « أهدى الى رسول الله ﷺ أرنب وأنا نائمة غلبا لي منها العجز ، فلما قت أطمعني » ، وهذا لو صح لأشعر بأنه أكل منها ، لكن سنده ضعيف . ووقع في « الهداية » للحنفية أن النبي ﷺ أكل من الأرنب حين أهدى اليه مشوبا وأمر أصحابه بالأكل منه ، وكأنه تلقاه من حديثين : فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه ، والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة « جاء اعرابي الى النبي ﷺ بأرنب قد شراه فوضعا بين يديه ، فأمسك وأمر أصحابه أن يأكلوا ، ورجاله نقات ، إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا . وفي الحديث جواز أكل الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن حكيم بن عبد الله بن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء ، واحتج بحديث خزيم بن جزة « قلت يا رسول الله ، ما تقول في الأرنب ؟ قال لا آكله ولا أحرمه . قلت فاني آكل ما لا تحرمه . ولم يا رسول الله ؟ قال نبئت أنها ندى » ، وسنده ضعيف ، ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكرامة كما سيأتي تقريره في الباب الذي بعده ، وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بلفظ « جئ بهما الى النبي ﷺ فلم يأكلها ولم يذمها » ، زعم أنها تحيض ، أخرجه أبو داود ، وله شاهد عن عمر عند إسحق بن راهويه في مسنده ، وحكى الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها ، وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة . وفي الحديث أيضا جواز استئثار الصيد والندى في طلبه ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رفته « من اتبع الصيد غفل ، فهو محمول على من واظب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح الدينية وغيرها . وفيه أن أخذ الصيد يمسكه بأخذه ولا يشاؤكه من أناره معه . وفيه هدية الصيد وقبولها من الصائد وإهداء الشيء اليسير للكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك . وفيه أن ولي الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة . وفيه احتساب الطالب شيخه عما يقع في حديثه مما يحتمل أنه يضبطه كما وقع لحشام بن زيد مع أنس رضي الله عنه

### ٣٣ - باب الضب

٥٥٣٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : قال النبي ﷺ : الضب استأكله ولا أحرمه »

٥٥٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَحْنُوفَةٍ ، فَاهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ ، قَالَ بَضٌّ لِلْمَسْئُومَةِ : أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ ، فَقَالُوا : هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَرَفَعَ يَدَهُ ، فَقُلْتُ أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ بَارِضٍ قَوْمِي فَاجِدُنِي أَعَاهُهُ . قَالَ خَالِدٌ : فَاجْتَرَرْتَهُ فَأَكَلْتَهُ ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ .

قوله ( باب الضب ) هو دويبة تشبه الجرذون ، لكنه أكبر من الجرذون ، ويكنى أبا حسل بمهملتين مكسورة ثم سا كنة ، ويقال للأنثى ضبة ، وبه سميت النخيلة ، وبالحنيف من مئى جبل يقال له ضب ، والضب داء في خف البعير ، ويقال إن لأصل ذكر الضب فرعين ، ولهذا يقال له ذكران . وذكر ابن خالويه أن الضب يعيش سبعمئة سنة ، وأنه لا يشرب الماء ، ويبول في كل أربعين يوما قطرة ، ولا يسقط له سن ، ويقال بل أسنانه قطعة واحدة ، وحكى غيره أن أكل لحمه يذهب العطش ، ومن الأمثال : لا أفعل كذا حتى يرد الضب ، يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكتنى بالنسيم وبرد الهواء ، ولا يخرج من جحره في الشتاء . وذكر المصنف في الباب حديثين : الأول حديث ابن عمر ، قوله ( الضب لست آكله ولا أحرمه ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من طريق اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بلفظ : سئل النبي ﷺ عن الضب ، فقال : لا آكله ولا أحرمه ، ومن طريق نافع عن ابن عمر : سألت رجلا رسول الله ﷺ ، زاده رواية عن نافع أيضا وهو على المنبر ، وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيمه بن جوء ، فقد أخرج ابن ماجه من حديثه : قلت يا رسول الله ما تقول ؟ فقال : لا آكله ولا أحرمه ، قال : قلت فاني آكل ما لم تحرم ، وسنده ضعيف . وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد : قال رجل : يا رسول الله انا بأرض مضبة ، فأتأمرنا ؟ قال : ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، فلم يأمر ولم ينه ، وقوله « مضبة » بضم أوله وكسر المعجمة أى كثيرة الضباب ، وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وديعة ، فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال : أصبت ضبابا فشويت منها ضبا ، فأثيت به رسول الله ﷺ فأخذ عودا فصد به أصابعه ثم قال : ان أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض ، واني لا أدرى أى الدواب هى ، فلم يأكل ولم ينه ، وسنده صحيح . الحديث الثاني ، قوله ( عن أبي أمامة بن سهل ) أى ابن حنيف الانصاري ، له رؤية ولايه محبة ، وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة : طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : أخبرني أبو أمامة . . . قوله ( عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد ) في رواية يونس المذكورة : أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره ، وهذا الحديث مما اختلف فيه هل الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسند خالد ، وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد ، وقال يحيى بن بكير في « الموطأ » ، وطائفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وعاله أنهما دخلا ، وقال يحيى بن عيسى التميمي عن مالك بلفظ : عن ابن عباس قال : دخلت أنا وعاله على النبي ﷺ ، أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ : عن ابن عباس قال : أتى النبي ﷺ ونحن في بيت ميمونة بضبين مشويين

وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجور كما تقدم في أوائل الاطعمة ، والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضرا للقصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات ، وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان يباشر السؤال عن حكم الضب وباشر أكله أيضا ، فكان ابن عباس ربما رواه عنه ، ويؤيد ذلك أن محمد بن المنذر حدث به عن أبي أمامة بن سهل عن ابن عباس قال : « أني النبي ﷺ وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب ، الحديث أخرجه مسلم ، وكذا رواه سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالدا ، وقد تقدم في الأطعمة . قوله ( أنه دخل مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس ، قلت : واسم أم خالد لبابة الصغرى ، واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تكنى أم الفضل بابنها الفضل ابن عباس ، وهما أخذتا ميمونة والثلاث بنات الحارث بن حنون بفتح المهلة وسكون الزاي الحلال قوله . ( فأتى بضب عنوز ) بمهلة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أى مشوى بالحجارة المحمأة ووقع في رواية معمر بضب مشوى ، والمعنود أخضر والخنيذ بضمه ، زاد يونس في روايته : قدمت به أختها حفيدة ، وهي بمهلة وفاء مصغر ومضى في رواية سعيد بن جبيرة : أن أم حفيدة بنت الحارث بن حنون خالة ابن عباس أهدت للنبي ﷺ ممنا وأطفا وأضبا ، وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبيرة عند الطحاوي : جاءت أم حفيدة بضب وقنفذ ، وذكر القنفذ فيه غريب ، وقد قيل في اسمها هزيلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل عطاء بن يسار ، فإن كان محفوظا فلعل لها اسمين أو اسم واحد ، وحكى بعض شراح العمدة في اسمها حميدة بميم وفي كنييتها أم حميد بميم بغير هاء ، وفي رواية بهاء وبهاء واسكن براء بدل الدال وبمين مهلة بدل الحاء بغير هاء ، وكلمة تصحيفات . قوله ( فأوى ) زاد يونس : وكان رسول الله ﷺ قل ما يقدم يده لطعام حتى يسمى له ، وأخرج إسحق بن راهوية والبيهقي في « الشعب » من طريق يزيد بن الحواري عن عمر رضي الله عنه : أن أهرابيا جاء إلى النبي ﷺ بأرنب يهديها إليه ، وكان النبي ﷺ لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فبأكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير ، الحديث وسنده حسن . قوله ( فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله ﷺ بما يريد أن يأكل ، فقالوا : هو ضب ) في رواية يونس : فقالت امرأة من النسوة الحضور : أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمت له ، هو الضب يارسول الله ، وكان المرأة أرادت أن غيرها بخيره ، فلما لم يخبروا بادرت هي فأخبرت ، وسيأتي في « باب إجازة خبر الواحد » من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد يعني ابن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فزادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ ، ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم : عن ابن عباس أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى إذ قرب إليهم خوان عليه لحم ، فلما أراد النبي ﷺ أن يأكل قالت له ميمونة : إنه لحم ضب ، فكف يده ، وحرف بهذه الرواية اسم التي أهدت في الرواية الأخرى ، وعند الطبراني في « الاوسط » من وجه آخر صحيح : فقالت ميمونة أخبروا رسول الله ﷺ ما هو . قوله ( فرفع يده ) زاد يونس : عن الضب ، ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب عما كان قدم له من غير الضب ، كما تقدم أنه كان فيه غير الضب ، وقد جاء صريحا في رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما تقدم في الأطعمة ، قال فأكل الأنط وشرب اللبن . قوله ( لم يكن بأرض قومي ) في رواية يزيد بن الأصم : هذا لحم لم آكل قط . قال ابن العربي : اعترض بعض الناس على هذه اللفظة ، لم يكن بأرض قومي ، بأن الضباب كثيرة بأرض الحجاز ،



قال ابن العربي : فان كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو ، فانه ليس بأرض الحجاز منها شيء ، أو ذكرته له  
بغير اسمها أو حدثت بعد ذلك . وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون ببلاد الحجاز شيء من الضباب .  
قلت : ولا يحتاج الى شيء من هذا بل المراد بقوله عليه السلام : « بأرض قومي » ، قرىضا فقط فيختص النبي بمكة  
وما حولها ، ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز ، وقد وقع في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم  
« دنانا عروس بالمدينة فقرب اليها ثلاثة عشر ضبا ، فأكل وتوارك » الحديث ، فهذا يدل على كثرة وجدانها بتلك  
الديار . قوله ( فأجرتني أعافه ) يعين مبهلة زفاه خفيفة أى أنكره أكله ، يقال غففت الشيء أعافه ، ووقع في رواية  
سعيد بن جبيرة فتركه النبي عليه السلام كالتقدير لمن ، ولو كن حراما لما أكلن على ما عده النبي عليه السلام ولما أمر بأكلهن ، وكذا  
أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الإذن المستفاد من التقرير ، فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة  
الأمر إلا في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم فان فيها « فقال لهم كلوا ، فأكل الفضل وخالد والمراة » وكذا في رواية  
القمي عن ابن عمر « فقال النبي عليه السلام كلوا وأطعموا فانه حلال » أو قال لا بأس به . ولكنه ليس طامى ، وفي  
هذا كله بيان سبب ترك النبي عليه السلام وأنه بسبب أنه ما اعتاده ، وقد ورد لذلك سبب آخر أخرجه مالك من مرسل  
سليمان بن يسار فذكر معنى حديث ابن عباس وفي آخره « فقال النبي عليه السلام : كلا - يعنى لخالد وابن عباس - فاني  
يحضرني من الله حاضرة ، قال المازري يعنى الملائكة ، وكان اللحم الضب ويحيا فترك أكله لأجل ريبه ، كما ترك أكل  
الثوم مع كونه حلالا . قلت : وهذا إن صح يمكن ضمّه الى الأول ويكون تركه الاكل من الضب سببا . قوله ( قال  
خالد فاجترته ) بهم وراين ، هذا هو المعروف في كتب الحديث ، وضبطه بعض شراح « المذهب » بزي قبل  
الراء وقد غلطه النووي . قوله ( ينظر ) زاد يونس في روايته ، الى . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز أكل  
الضب ، وحكى عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وأنكر ذلك النووي وقال : لا أظنه يصح عن أحد ،  
فان صح فهو مجروح بالنصوص وباجماع من قبله . قلت : قد قلّه ابن المنذر عن علي ، فأي إجماع يكون مع مخالفته ؟  
وقال الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم ، وقال الطحاوي في « معاني الآثار » : كره قوم أكل الضب ، منهم أبو  
حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، قال : واحتج محمد بحديث عائشة « ان النبي عليه السلام أهدى له ضب فلم يأكله ،  
فقام عليهم سائل ، فأرادت عائشة أن تعطيه ، فقال لها رسول الله عليه السلام : أنمطينه مالا نأكلين ؟ قال  
الطحاوي : ما في هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقته ، فأراد النبي عليه السلام أن لا يكون ما يتقرب به الى  
الله إلا من خير الطمائم ، كما نهى أن تصدق بالتمر الزديء اه . وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه نهى عن الضب  
أخرجه أبو داود بسند حسن ، فانه من رواية إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن  
أبي راشد الجبراني عن عبد الرحمن بن شبل ، وحديث ابن عياش عن الثمامين قوى ، وهؤلاء شاميون ثقات ،  
ولا يفتقر بقول الخطابي : ليس إسناده بذلك . وقول ابن حزم : فيه ضعف وبهمولون ، وقول البيهقي : تفرد به  
إسماعيل بن عياش وليس بحجة ، وقول ابن الجوزي : لا يصح . ففي كل ذلك نساءل لا يخفى ، فان رواية ، لإسماعيل  
عن الثمامين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها ، وقد أخرج أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنيفة  
« نزلنا أرضا كثيرة الضباب ، الحديث ، وفيه أنهم « طبخوا منها فقال النبي عليه السلام : ان أمة من بني إسرائيل صنعت  
دواب في الأرض فاخشي أن تكون منه . فأكثرها ، أخرجه ، أحمد ومحمد ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط  
- - - - - ٩٩ - - - - -

الشيخين إلا الضحاك فلم يخرج له . والطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحارث بن مالك وزيد بن أبي زياد ووكيع في آخره . فقيل له ان الناس قد اشتوها وأكلوها ، فلم يأكل ولم ينه عنه ، والاحاديث الماضية وإن دلت على الحل نصريها وقلوبها نصا وتقريراً ، فالجمع بينها وبين هذا حل انتهى فيه على أول الحال عند تجويز أن يكون مما مسخ وحينئذ أمر يا كفاه القدور ، ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه ، وحل الأذن فيه على ثانی الحال لما علم أن الممسوخ لا نسل له ، ثم بعد ذلك كان يستقذره فلا يأكله ولا يحرمه ، وأكل على ما نذره فدل على الإباحة ، وتكون الكراهة للثنية في حق من يتقذره ، وتجعل أحاديث الإباحة على من لا يتقذره ، ولا يلزم من ذلك أنه يكره مطلقاً . وقد أفهم كلام ابن العربي أنه لا يحل في حق من يتقذره لما يتوقع في أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا ، ووقع في حديث يزيد بن الأصم وأخبرت ابن عباس بقصة الضب ، فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم : قال رسول الله ﷺ لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه ، فقال ابن عباس : بنس ما فلتم ، ما بدت نبي الله إلا محرماً أو محلاً ، أخرجه مسلم . قال ابن العربي : ظن ابن عباس أن الذي أخبر بقوله ﷺ لا آكله أواد لا أحله فأنكر عليه لأن خروجه من قسم الحلال والحرام محال . وتمعه شيخنا في شرح الترمذي ، بان الشيء إذا لم يتضح لإحاقه بالحلال أو الحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع ، والأصح كما قال النووي أنه لا يحكم عليها بحل ولا حرمة . قلت : وفي كون مسألة الكتاب من هذا النوع نظر ، لأن هذا إنما هو إذا تعارض الحكم على المجتهد ، أما الشارع إذ سئل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي . وهذا هو الذي أراد ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه . ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه انكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله فلا أحله وذلك أن أبا بكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي سافه به عند مسلم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحله ولا أحرمه ، ولعل مسلماً حذفها عمداً لشذوذها ، لأن ذلك لم يقع في شيء من الطرق لا في حديث ابن عباس ولا غيره ، وأشهر من روى عن النبي ﷺ لا آكله ولا أحرمه ، ابن عمر كما تقدم ، وليس في حديثه ولا أحله ، بل جاء النصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحله ، لأنها وإن كانت من رواة يزيد بن الأصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ، ولم يقل يزيد بن الأصم إنهم صحابة حتى يفتقر عدم تسميتهم . واستدل بعض من منع أكله بحديث أبي سعيد عند مسلم أن النبي ﷺ قال ذكر لي أن أمة من بني إسرائيل مسخت ، وقد ذكرته وشواهده قبل ، وقال الطبري : ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ ، وإنما خشي أن يكون منهم فتوقف عنه ، وإنما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن الممسوخ لا يفسل . وبهذا أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعروف بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال : سئل رسول الله ﷺ عن القردة والخنازير أمي مما مسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوماً - أو يمسح قوماً - فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة ، وأصل هذا الحديث في مسلم ، وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ، ويتصحب من ابن العربي حيث قال : قوله إن الممسوخ لا يفسل دعوى ، فانه أمر لا يعرف بالعقل وإنما طريقة النقل ، وليس فيه أمر يعول عليه . كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج حديث ابن عمر : ثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب ، وبه أقول . قال : وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة ، فسافه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة

وَأَهْدَى لَنَبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهُ ، فَقَامَ عَلَيْهِمْ سَائِلٌ ، فَارَادَتْ عَائِشَةُ أَنْ تَعْطِيَهُ فَقَالَ لَهَا : أَعْطِيَهُ مَا لَا تَأْكُلِينَ ، قَالَ مُحَمَّدٌ : دَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَتِهِ لِنَفْسِهِ وَلِغَيْرِهِ وَتَعْطِيهِ الطَّحَاوِي بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ جَنْسِ مَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تَهْمُوا فِيهِ) ثُمَّ سَأَلَ الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةَ عَلَى كَرَاهَةِ النَّصِيقِ بِحَدِيثِ التَّمْرِ ، وَقَدْ سَرَّ ذِكْرَهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ فِي د : بَابِ تَطْلِيقِ الْقَنَوِيِّ الْمَسْجِدَ ، وَبِحَدِيثِ الْبَرَاءِ وَكَأَوَّا بِحَبْوِنِ الصَّدَقَةِ بَارِدًا تَحْرِمُ ، فَتَزَلُّ (وَأَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ) الْآيَةَ . قَالَ : فَلهَذَا الْمَعْنَى كَرِهَ لِعَائِشَةَ الصَّدَقَةَ بِالضَّبِّ لِأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا لَهُ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فُهِمَ مِنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ ، وَالْمَعْرُوفُ عَنْ أَكْثَرِ الْحَنَفِيَّةِ فِيهِ كَرَاهَةُ التَّزْيِيزِ . وَجَنَحَ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّحْرِيمِ وَقَالَ : اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ وَتَعَذَّرَتْ مَعْرِفَةُ الْمُتَقَدِّمِ فَرَجَحْنَا جَانِبَ التَّحْرِيمِ تَقْلِيلًا لِلنَّسَخِ . وَدَعَوَاهُ التَّعَذُّرُ مَنُوعَةٌ لِمَا تَقَدَّمَ وَاقْعُ أَهْلٌ . وَيَتِمَّعُ مِنْ ابْنِ الْعَرَبِيِّ حَيْثُ قَالَ : قَوْلُهُمْ إِنْ الْمَسْخُ لَا يَنْسِلُ دَعْوَى ، فَانْهَى عَنْهُ لَا يَعْرِفُ بِالْعَقْلِ وَإِنَّمَا طَرِيقُهُ التَّنْقِيلُ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ بِمَوْلٍ عَلَيْهِ ، كَذَا قَالَ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَحْضِرْهُ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَلْ تَقْدِيرُ ثَبُوتِ كَوْنِ الضَّبِّ مَسْخًا فَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ أَكْلِهِ لِأَنَّهُ كَوْنُهُ أَهْمًا قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ﷺ الْأَكْلَ مِنْهُ لِمَا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ مَخْطِ اللَّهِ كَمَا كَرِهَ الشَّرْبَ مِنْ مِيَاهِ نَمُودَاهُ . وَمَسْأَلَةُ جَوَازِ أَكْلِ الْآدَمِيِّ إِذَا مَسَخَ جَبْرًا مَا حَسَبُوا لَمْ أَرَاهُ فِي كُتُبِ قَهْرَانَا . وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا الْإِعْلَامُ بِمَا شَكَّ فِيهِ لَا بِضَاحِ حُكْمِهِ ، وَأَنْ مُطْلَقُ الْغَفَرَةِ وَعَدَمُ الْإِسْطِطَاءِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّحْرِيمَ ، وَأَنْ الْمَقُولَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْصِي الطَّعَامَ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا صِنْعُهُ الْآدَمِيِّ لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ وَيَنْسَبُ إِلَى التَّصْغِيرِ فِيهِ ؛ وَأَمَّا الَّذِي خُلِقَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ تَقْوَرُ الطَّبْعُ مِنْهُ مَعْتَمِدًا . وَفِيهِ أَنْ وَقُوعُ مِثْلِ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُعْجَبٍ بِمَنْ يَقَعُ مِنْهُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَنَطِّةِ . وَفِيهِ أَنَّ الطَّبَاعَ يَخْتَلِفُ فِي الْغُفُورِ مِنْ بَعْضِ الْمَأْكُولَاتِ ، وَقَدْ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ أَنَّ الْحَمَّ إِذَا أَتَيْنَ لَمْ يَحْرَمُ لِأَنَّ بَعْضَ الطَّبَاعِ لَا تَمَافُهُ . وَفِيهِ دُخُولُ أَقَارِبِ الزَّوْجَةِ بَيْتِهَا إِذَا كَانَ يَأْذَنُ الزَّوْجُ أَوْ رِضَاءُ ، وَذَهَبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ هُنَا ذَهَابًا قَاسِحًا فَقَالَ : كَانَ دُخُولُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ قَبْلَ نَزْلِ الْحِجَابِ ، وَغُفِّلَ عَمَّا ذَكَرَهُ هُوَ أَنَّ إِسْلَامَ خَالِدٍ كَانَ بَيْنَ عِمْرَةِ الْقُضْبَةِ وَالْفَتْحِ ، وَكَانَ الْحِجَابُ قَبْلَ ذَلِكَ أَضَاقًا . وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ . قَالَ خَالِدٌ : أَحْرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوُكِّنَتْ الْقِصَّةُ قَبْلَ الْحِجَابِ لِكَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِ خَالِدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِهِ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ حِلَالٍ وَلَا حَرَامٍ ، وَلَا خَاطَبَ بِقَوْلِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَفِيهِ جَوَازُ الْأَكْلِ مِنْ بَيْتِ الْقَرِيبِ وَالصَّبِيرِ وَالصَّدِيقِ ، وَكَأَنَّ خَالِدًا وَمَنْ وَاقَفَهُ فِي الْأَكْلِ أَرَادُوا جَبْرَ قَلْبِ الَّذِي أَهْدَتْهُ ، أَوْ انْتَحَقَ حُكْمُ الْحِلِّ ، أَوْ لَامْتِثَالُ قَوْلِهِ ﷺ وَكَلُوا ، وَفُهِمَ مِنْ لَمْ يَأْكُلْ أَنْ الْأَمْرَ فِيهِ لِلِإِبَاحَةِ . وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ أَصْحَابَهُ وَيَأْكُلُ الْحَمَّ حَيْثُ تَبَسَّرَ ؛ وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَحْلُمُ مِنَ الْمَغْيِبَاتِ إِلَّا مَا عَلَيْهِ اللَّهُ تَعَالَى . وَفِيهِ وَفُورُ عَقْلِ مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَظِيمُ نَصِيحَتِهَا لِنَبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّهُمَا فَهِمَتِ مَظَنَّةَ تَقْوَرِهِ عَنْ أَكْلِهِ بِمَا اسْتَقَرَّتْ مِنْهُ ، غَضَبَتْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَبِتَأْنِي بِأَكْلِهِ لَا سِتْقَادَهُ لَهُ فَصَدَقَتْ فِرَاسَتُهُ . وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ غَشَى أَنْ يَتَقَدَّرَ شَيْئًا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَدْلُسَ لَهُ لَثْلَا يَتَضَرَّرُ بِهِ ، وَقَدْ شَوَّهَ ذَلِكَ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ

### ٣٤ - بَابُ إِذَا وَقَعَتِ الْقَارَةُ فِي السَّمَنِ الْجَامِدِ أَوْ الْقَائِبِ

٥٥٣٨ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عنه أنه سمع ابن عباس يحدثه عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فانت ، فسئل النبي ﷺ عنها فقال : ألقوها وما حوّلها ، وكلوها . قيل لسفيان : فإن معمرأ يحدثه « عن الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة » قال : ما سمعتُ الزهري يقول إلا « عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي ﷺ ، ولقد سمعته منه مراراً

٥٥٣٩ - **حديث** عَبدان أخبرنا عبدُ الله عن يونسَ عن الزهري عن الدابة تموتُ في الزيت والسمن ، وهو جامد أو غيرُ جامد ، الفأرة أو غيرها ، قال : بلغنا أن رسولَ الله ﷺ أمر بفارة ماتت في سمن فاصرها بما قُرب منها فطُرح ، ثم أكل ، عن حديثِ عبيد الله بن عبد الله

٥٥٤٠ - **حديث** عبدُ العزيز بن عبد الله حدثنا مالكٌ عن ابنِ شهابٍ عن عبيد الله بن عبد الله عن ابنِ عباسٍ عن ميمونة رضي الله عنهم قالت « سئل النبي ﷺ عن فأرة يسقط في سمن ، فقال : ألقوها وما حوّلها ، وكلوها ،

**قوله** ( باب إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب ) أي هل يفرق الحكم أو لا ؟ وكأنه ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف ، وقد تقدم في الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتخدير ، ولعل هذا هو السر في إirاده طريق يونسَ المشعرة بالتفصيل . **قوله** ( عن ميمونة ) تقدم في أواخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على الزهري في إثبات ميمونة في الاسناد وعدمه ، وأن الراجح إثباتها فيه ، وتقدم هناك الاختلاف على مالك في وصله وانقطاعه . **قوله** ( فقال ألقوها وما حوّلها ) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن عيينة عنه ووقع في مسند إسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان بلفظه أن كان جامدا فألقوها وما حوّلها وكلوها ، وإن كان ذائبا فلا تقربوه ، وهذه الزيادة في رواية ابن عيينة غريبة وسيأتي القول فيها . **قوله** ( قيل لسفيان ) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المدني شيخ البخاري ، كذلك ذكره في علله . **قوله** ( فإن معمرأ يحدث به الخ ) طريق معمر هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأحمد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمر بإسناده المذكور إلى أبي هريرة ، ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والمخفوظ رواية الزهري من طريق ميمونة ، وجزم الذهلي بأن الطريقين صحيحان ، وقد قال أبو داود في رايته عن الحسن بن علي قال الحسن : وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة ، وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بوزويه عن معمر كذلك من طريق ميمونة ، وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق ، وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيّب قال « بلغنا أن النبي ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن جامد ، الحديث ، وهذا يدل على أن لرواية الزهري عن سعيد أصلا ، وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده إسناد آخر ، وقد جاء عن الزهري فيه إسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به ، وعبد

الجبار مختلف فيه . قال البيهقي : وجاء من رواية ابن جريج عن الزهري كذلك ، لكن السند الى ابن جريج ضعيف والمحفوظ أنه من قول ابن عمر . **قوله** ( قال ما سمعت الزهري ) القائل هو سفيان ، وقوله ولقد سمعته منه مرارا ، أى من طريق ميمونة فقط ، ووقع في رواية الاسماعيل عن جعفر الثريائي عن هل بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان : كم سمعناه من الزهري يعيده ويبدئه . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( عن الزهري عن الدابة ) أى في حكم الدابة ( تموت في الزيت والسمن الخ ) ظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب ، لأنه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن ، فأما غير السمن فالخافه به في القياس عليه واضح ، وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلأنه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به ، وهذا يقتض في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن إسحق ، وهو مشهور من رواية معمر عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره ، على أنه اختلف عن معمر فيه ، فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمر بغير تفصيل ، نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد ، وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أحد من رواية الأوزاعي عن الزهري ، وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عيينة ، وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وثقه . ثم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية إسحق ابن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أحمد والحديث ومسدد وغيرهم ، ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه ، وقد تقدم أن الصواب في هذا الإسناد أنه موقوف ، وهذا الذي انفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله ، والاطلاق من روايته مرفوعا ، لأنه لو كان عنده مرفوعا ما سوى في قتواه بين الجامد وغير الجامد ، وليس الزهري ممن يقال في حقه أنه نسي الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره لخفاء ذلك عنه في غاية البعد . **قوله** ( عن حديث عبيد الله بن عبد الله ) يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أو لا ؟ وقد أخرجه الاسماعيل من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك فقال فيه : عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي ﷺ ، فذكره مسلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج ، فساقه من طريق الفربري عن البخاري عن عبدان موصولا بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال : أخرجه البخاري عن عبدان ، وذكر فيه كلاما ، واستدل بهذا الحديث لأحدى الروایتين عن أحمد أن المائع إذا حلت فيه النجاسة لا ينجس إلا بالتغير ، وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك ، وقد أخرج أحمد عن اسماعيل بن عياض عن حماد بن أبي حفصة عن حكومة : أن ابن عباس سئل عن فارة ماتت في سمن قال : تؤخذ الفارة وما حولها ، فقلت إن أثرها كان في السمن كله ، قال إنما كان وهي حية وإنما ماتت حيث وجدت ، ورجله رجال الصحيح . وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه من جر فيه زيت وقع فيه جرذ وفيه د أليس جال في الجر كله ؟ قال : إنما جال وفيه الروح ، ثم استقر حيث مات ، وفرق الجمهور بين المائع والجامد عملا بالتفصيل المقدم ذكره ، وقد تمسك ابن العربي بقوله : وما حولها ، على أنه كان جامدا ، قال : لأنه لو كان مائعا لم يكن له حول ، لأنه لو نقل من أى جانب مهما نقل لحلقه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج الى إقامته كله ، كذا قال ، وأما ذكر السمن والفارة فلا عمل بمفهومهما ، وجد ابن حزم

على عادته يخص التفرقة بالهواة ، فلو رفع غير جلس الفأر من العوالب في مائع لم ينحس الا بالتغير ، وضابط المائع عند الجمهور أن يتراد بسرعة اذا أخذ منه شيء . واستدل بقوله ، فانت ، على أن تأخيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضره ، ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت ، فيلزم من لا يقول بحمل المطلق على التقييد أن يقول بالتأخير ولو خرجت وهي في الحياة ، وقد التزمه ابن حزم بخلاف الجمهور أيضا . قوله ( أفوها وما حولها ) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلحق ، لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله ، وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث ، فأمر أن يقور ما حولها فيرى به ، وهذا أظهر في كونه جامدا من قوله ، وما حولها ، فيقوى ما تمسك به ابن العربي ، وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد في المأخوذ منه ثلاث حرفات بالكفين فسنده ضعيف ، ولو ثبت لكان ظاهرا في المائع . واستدل بقوله في الرواية المفصلة ، وإن كان مائما فلا تقربوه ، على أنه لا يجوز الاتصاف به في شيء ، فيحتاج من أجاز الاتصاف به في غير الأكل كالشافعية وأجاز يمه كالحنفية إلى الجواب - أعني الحديث - قائم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع ، وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمر ، أن كان السمن مائما انتفعوا به ولا تأكلوه ، وعنده في رواية ابن جريج مثله ، وقد تقدم أن الصحيح رقبه . وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال ، استصبحوا به وادهنوا به أدمكم . وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف ، واستدل به على أن الفارة طاهرة العين ، وأغرب ابن العربي لحكي عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة . قوله في روايته مالك ( سئل رسول الله ﷺ ) هو كذلك في أكثر الروايات بإبهام السائل ، ووقع في رواية الأوزاعي عن أحمد تعيين من سأل ، ولفظه عن ميمونة ، أنها استفتت رسول الله ﷺ عن فارة ، الحديث ، ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلفظ ، عن ابن عباس أن ميمونة استفتت ، والله أعلم

### ٣٥ - باب الوسم والعلم في الصورة

٥٥٤١ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم ، عن ابن عمر أنه كره أن تُعلم للصورة .

وقال ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن تُضرب

تاجه فقتية قال حدثنا المنقري عن حنظلة وقال ، تُضرب للصورة

٥٥٤٢ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس قال ، دخلت على النبي ﷺ بأخ

لي يُعشك وهو في صريره فأرأيتُه يسمُ شاة ، حسبته قال : في آذانها

قوله ( باب العلم ) بفحوتين ( - الوسم ) بفتح أوله وسكون المهملة ، وفي بعض النسخ بالمعجمة فقل هو بمعنى الذي بالمهملة وقبل بالمهملة في الوجه وبالمعجمة في سائر الجسد ، فعلى هذا فالعوالب هنا بالمهملة لقوله في الصورة ، والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بشيء يؤثر فيه تأثيرا بالغا ، وأصله أن يجعل في البهيمة علامة ليعرّفها عن غيرها . قوله ( عن حنظلة ) هو ابن أبي سفيان الجمحي ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( أن تعلم ) بضم أوله أي تجعل فيها

علامة . قوله ( الصورة ) في رواية الكشميني في الموضعين « الصور » بفتح الواو بلا هاء جمع صورة والمراد بالصورة الوجه . قوله ( وقال ابن عمر : نهى النبي ﷺ أن تضرب ) هو موصول بالسند المذكور ، بدأ بالموقوف ونهى بالمرفوع مستدلا به على ما ذكر من الكراهة ، لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر « نهى رسول الله ﷺ عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه » وفي لفظ له « مر عليه النبي ﷺ بجوار قد وسم في وجهه فقال : لعن الله من وسمه » . قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقري ( بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي ، منسوب إلى العنقر وهو نبت طيب الريح ، ويقال هو المرز نجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكوى النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة ، وهذا تفسير لقوله بمثله في الخفاء ، والمرز نجوش هو الشمار أو الشذاب ، وقيل العنقر الريحان ، وقيل الفصب النض ، واسم العنقري عمرو بن محمد السكوني وقه أحمد والنسائي وغيرهما . وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقر . وهذه المتابعة لما حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري ، وإنما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال « أن تضرب » فإن الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأفصح العنقري في روايته بذلك ، وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه ، وقد أخرج الاسماعيل الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقيهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور ، لكن لفظ رواية بشر بن السري « عن الصورة تضرب » وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ « أن تضرب وجهه البائم » ومن وجه آخر عنه « أن تضرب الصورة » يعني الوجه ، وأخرجه أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني وإسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال « سمعت ، سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال : كان ابن عمر يكره أن تلم الصورة ، وبلغنا أن النبي ﷺ نهى أن تضرب الصورة » ، يعني بالصورة الوجه . قال الاسماعيل المسند منه على اضطراب فيه ضرب الصورة ، وأما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الحك ، قلت وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة لفظ الترجمة ، وعطفه الوسم عليها إما عطف تفسيري وإما من عطف الأهم على الأخص . وأشار الاسماعيل بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيما « وبلغنا » ، فإن الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسلًا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتناع العدد الكثير أولى من تقصير من قصر به والحكم لهم . ومثل هذا لا يسمى اضطرابا في الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يتعذر الترجيع بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك . وجاء في ذكر الوسم في الوجه صريحا حديث جابر قال « مر النبي ﷺ بجوار قد وسم في وجهه فقال : لعن الله من فعل هذا . لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه » أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي . وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر . وتقدم البحث في ضرب وجه الآدمي في كتاب الجهاد في الكلام على حديث أبي هريرة ، وتقدم قبل أبواب النهي عن صبر الهيمة وعن المثلة . قوله ( عن هشام بن زيد ) أي ابن أنس ابن مالك . قوله ( عن أنس ) هو جده . قوله ( بأخى بحسك ) هو أخوه من أمه وهو عبد الله بن أبي طلحة ، وسيأتي مطولا في لباس من وجهه آخر . قوله ( في مربد ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الموحدة بعدها مهملة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل . قوله ( وهو يسم شاة ) في رواية الكشميني « شاء » بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه ، وسيأتي في الرواية التي في اللباس بلفظ « وهو يسم الظهر الذي قدم عليه » وفيه ما يدل على أن

ذلك بعد رجوعهم من غزوة الفتح وحنين ، والمراد بالظهر الابل ، وكأنه كان يسم الابل والنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ، ورآه يسم غير ذلك ، وقد تقدم في الحقيقة بيان شيء من هذا . قوله ( حسبته ) القائل شعبة ، والضمير لتمام بن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم . قوله ( في آذانها ) هذا محل الترجمة وهو المدول من الوسم في الوجه الى الوسم في الاذن ، فيستفاد منه أن الاذن ليست من الوجه ، وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالسكى ، وخالف فيه الحنفية تمسكاً بصوم النبي عن التعذيب بالنار ، ومنهم من ادعى بنسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النبي . والله أعلم

٣٦ - باب إذا أصاب قوم غنمة ، فذبح بعضهم قنماً أو إبلاً بفير أصحابها ، لم تؤكل

لحديث رافع عن النبي ﷺ . وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق : « طرحوه »

٥٥٤٣ - حدثنا أبو الأحوص حدثنا سعيد بن مسروق عن حبة بن رفاع عن أبيه

« عن جدِّه رافع بن خديج قال : قلتُ للنبي ﷺ : إنا نلقى العدو غداً وليس معنا مدى ، قال : ما أنهر الدم وذِكْرَ اسمِ الله فكلوه ، ما لم يكن سنٌّ ولا ظفر ، وسأحدثكم عن ذلك : أما السنُّ فظم ، وأما الظفر فذى الحبشة . وتقدم سرعان الناس فأصابوا من الغنائم والنبي ﷺ في آخر الناس ، فَنَصَبُوا قَدُوراً . فأمر بها فأُكِنَّتْ ، وقسمَ بينهم ، وعدَلَ بغيرِ آبِ بشرِ شاه . ثم نَدَّ منها بغيرِ من أوائلِ القوم ، ولم يكن معهم خيلٌ ، فرماه رجلٌ بسهم فخبسه الله ، فقال : إنَّ لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش . فأقبلَ منها هذا فاقبلوا مثلَ هذا »

قوله ( باب إذا أصاب قوم غنمة ) بفتح أوله ورن عظيمة . قوله ( فذبح بعضهم غنماً أو إبلاً بفير أصحابها ) لم تؤكل لحديث رافع ( هذا مصير من البخاري الى أن سبب منع الأكل من الغنم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة ، وقوله فيه « وسأحدثكم عن ذلك » جزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي ﷺ ، وهو الظاهر من السياق ، وجزم أبو الحسن بن القنطاري في كتاب بيان الوهم والايهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر ، وذكر ما حصله أن أكثر الرواة عن سعيد ومسروق أورده على ظاهر الرفع ، وأن أبا الأحوص قال في روايته عنه بعد قوله « أو ظفر » : « قال رافع وسأحدثكم عن ذلك » ونسبت ذلك لرواية أبي داود وهو عجيب فإن أبا داود أخرجه عن مسدد وليس في شيء من نسخ السنن قوله « قال رافع » وإنما فيه كما عند المصنف هنا بدرنبا ، وشيخ أبي داود فيه مسدد هو شيخ البخاري فيه هنا ، وقد أورده البخاري في الباب الذي بعد هذا بلفظ « غير السن والظفر فإن السن عظم الخ » وهو ظاهر جداً في أن الجميع مرفوع . قوله ( وقال طاوس وعكرمة في ذبيحة السارق : طرحوه ) وصله عبد الرزاق من حديثهما بلفظ « انهما سئلا عن ذلك فكراهاها ونها عنها » وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة . ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفى قبل

٣٧ - باب إذا نَدَّ بغيرِ لقوم ، فرماه بعضهم بسهم فقتله ، فأراد إصلاحهم ، فهو جاز



### خبر رافع بن الربيع

٥٥٤٤ - حدثني محمد بن سلام أخبرنا عمر بن عبيد الطنافسي عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال : «كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فندب بغير من الإبل ، قال فرماه رجل بسهم فخسه ، قال ثم قال : إن لما أوابد حكاوابد الوحش ، فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا . قال قلت يا رسول الله ، إنا نكون في المنازى والأصفار ، فتريد أن نذبح فلا يكون مدي . قال : أرنا ما نهر - أو أنهر - الله وذو كرام اسم الله فكل ، غير للسن والظفر ، فإن للسن عظم ، والظفر مدي الحبشة »

**قوله** ( باب إذا ندب بغير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله فأراد إصلاحهم فهو جائز ) في رواية الكشميني وإصلاحه ، ولكريمة وإصلاحه ، غير أن بالافراد أى البعير وضيم الجمع القوم . ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج ، وقد تقدم التنبيه عليه في الذى قبله ، ومضى في باب ذبحة المرأة ، بحث في خصوص هذه الترجمة ، وقوله في هذه الرواية ما أنهر الله أو نهره شك من الراوى والصواب « أنهر ، بالهمز ، وقد أزمه الاسماعيلى التناقض في هذه الترجمة والتى قبلها . وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين ، والجامع أن كلا منهما متعدد بالتذكية ، وأجيب بأن الذين ذبحوا في القصة الأولى ذبحوا ما لم يقسم ليختصوا به فعوقبوا بحرمانه اذ ذاك حتى يقسم ، والذي رمى البعير أراد إبقاء منفعتة لمالك فافترقا . وقال ابن المنير : نبه هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك اذا كان بطريق التعدي كما في القصة الأولى فاسد . وأن ذبح غير المالك اذا كان بطريق الإصلاح المالك خفية أن تفوت عليه المنفعة ليس بفاسد

٣٨ - **باب** أكل المضطر ؛ لقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون . إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ وقال ﴿ فمن اضطر في مخنصة غير متجانف لإثم ﴾ وقوله ﴿ فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين . ومالك أن لا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، وإن كنتم أياهم بغه وعلم : إن ربك هو أعلم بالمعتدين ﴾ وقوله جل وعلا ﴿ قل لا أجد في أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم ﴾ وقال ﴿ فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ، واشكروا نعمة الله إن كنتم إياه تعبدون . إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن الله غفور رحيم ﴾

**قوله** ( باب إذا أكل المضطر ) أى من الميتة ، وكأنة أشار الى الخلاف في ذلك وهو في موضعين : أحدهما

في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها لبياح الأكل ، والثاني في مقدار ما يؤكل . فأما الأول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يقضى اليه ، هذا قول الجمهور . وعن بعض المالكية تحديد ذلك بثلاثة أيام ، قال ابن أبي جرة : الحكمة في ذلك أن في الميتة سمية شديدة ولو أكلها ابتداء لمفسكته ، فشرع له أن يجوع ليصير في بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حيثما اضطرر له ، وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن ، وأما الثاني فقد ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ متجانف لإثم ﴾ ، قد فسره قتادة بالمعتدى وهو تفسير معنوي ، وقال غيره الإثم أن يأكل فوق سد الرق ، وقيل فوق العادة وهو الراجح لاطلاق الآية . ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب ، فإن توقع امتنع إن قوى على الجوع إلا أن يجده ، وذكر إمام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينتفي الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساعا قال ذلك حرام . واستشكل بما في حديث جابر في قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة ، وقد اضطررتم فاكلوا ، قال فأكلنا حتى سمننا ، وقد تقدم البحث فيه مبسوطا . قوله ( لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا اكولوا من طيبات ما رزقناكم - الى قوله - فلا إثم عليكم ) كذا لابن ذر ، وساق في رواية كريمة ما حذف . وقوله ( غير باغ ) أي في أكل الميتة ، وجعل الجمهور من البغى العصيان فنعموا العاصي بسفوه أن يأكل الميتة وقالوا : طريقته أن يتوب ثم يأكل ، وجوزوه بعضهم مطلقا . قوله ( وقال فن اضطر في غصصة ) أي بجاعة ( غير متجانف ) أي مائل . قوله ( وقوله فاكلوا ما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بأبائهم مؤمنين ) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله ( ما اضطررتم اليه ) وفي نسخة : الى بالمعتدين ، وبه تظهر مناسبة ذكر ذلك هنا ، واطلاق الاضطرار هنا تمسك به من أجاز أكل الميتة للعاصي وحمل الجمهور المطلق على المقيد في الآيتين الأخيرتين . قوله ( وقوله جل وهلا : قل لا أجد فيما أوحى الى محرما ) ساق في رواية كريمة الى آخر الآية وهي قوله ( غفور رحيم ) وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله ( فن اضطر ) . قوله ( وقال ابن عباس : مهراقا ) أي فسر ابن عباس المسفوح بالمهران ، وهو موصول هند الطبراني من طريق علي بن أبي طلحة عنه . قوله ( وقوله فاكلوا ما رزقكم الله حلالا طيبا ) كذا ثبت هنا للكريمة والأصلي وسقط للباقين ، وساق في نسخة الصفاني الى قوله ( خنزير ) ثم قال الى قوله ( فان الله غفور رحيم ) قال الكرماني وغيره : عقد البخاري هذه للزجعة ولم يذكر فيها حديثا اشارة الى أن الذي ورد فيها ليس فيه شيء . على شرطه فاكثفي بما ساق فيها من الآيات ، ويحتمل أن يكون بعض قانضم بعض ذلك الى بعض هند تبيض الكتاب . قلت : والثاني أوجه ، والثالث بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر ، فلمله قصد أن يذكر له طريقا أخرى

( حاشية ) : اشتمل كتاب الذبائح والصيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها أحد وعشرون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون حديثا ، والخالص أربعة عشر حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر البهيمة ، وحديث ابن عباس فيه ، وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن المثلة ، وحديث ابن عباس والحكم بن عمرو في الحمر الأهلية ، وحديث ابن عمر في النهي عن ضرب الصورة . وفيه من الآثار عن الصحابة من بعدم أربعة وأربعين أثرا ، وافقه سبحانه وتعالى أهل

تم الجزء التاسع

ويليه إن شاء الله الجزء العاشر وأوله ( كتاب الاضاحي ) والحمد لله أولا وآخرا

# فهرس

## الجزء التاسع من فتح الباري

### (٦٦ - كتاب فضائل القرآن)

رقم ٤٩٧٤ - ٥٠٦٧

الباب	صفحة
القراءة عن ظهر القلب	٧٨ ٢٢
استذكار القرآن وتعاينه	٧٩ ٢٣
القراءة على الدابة	٨٣ ٢٤
تعليم الصبيان القرآن	٨٣ ٢٥
نسيان القرآن ، وهل يقول نسييت آية كذا وكذا ؟	٨٤ ٢٦
من لم ير بأساً ان يقول سورة البقرة وسور كذا وكذا	٨٧ ٢٧
الترتيل في القراءة	٨٨ ٢٨
مد القراءة	٩٠ ٢٩
الترجيع	٩٢ ٣٠
حسن الصوت بالقراءة	٩٢ ٣١
من أحب أن يسمع القرآن من غيره	٩٣ ٣٢
قول المقرئ للقارئ : حسبك	٩٤ ٣٣
في كم يقرأ القرآن ؟	٩٤ ٣٤
البكاء عند قراءة القرآن	٩٨ ٣٥
إثم من رآيا بقراءة القرآن ، أو ناكل به أو غر به	٩٩ ٣٦
أقرءوا القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم	١٠١ ٣٧
(٦٧ - كتاب النكاح)	
رقم ٥٠٦٣ - ٥١٠٠	
الترغيب في النكاح	١٠٤ ١
من استطاع منكم الباءة فليتزوج	١٠٦ ٢

الباب	صفحة
كيف نزل الوحي ؟ وأول ما نزل	٣ ١
نزل القرآن بلسان قريش والعرب	٨ ٢
جمع القرآن	١٠ ٣
كاتب النبي ﷺ	٢٢ ٤
أنزل القرآن على سبعة أحرف	٢٣ ٥
تأليف القرآن	٢٨ ٦
كان جبريل يمرض القرآن على النبي ﷺ	٤٣ ٧
القراء من أصحاب النبي ﷺ	٤٦ ٨
فضل فاتحة الكتاب	٥٤ ٩
فضل سورة البقرة	٥٥ ١٠
فضل سورة الكهف	٥٧ ١١
فضل سورة الفتح	٥٨ ١٢
فضل قل هو الله أحد	٥٨ ١٣
فضل المعوذات	٦٢ ١٤
نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن	٦٣ ١٥
من قال لم يترك ﷺ إلا ما بين الدفتين	٦٤ ١٦
فضل القرآن على سائر الكلام	٦٥ ١٧
الوصاة بكتاب الله عز وجل	٦٧ ١٨
من لم يتغن بالقرآن	٦٨ ١٩
اغتياب صاحب القرآن	٧٣ ٢٠
خيركم من تعلم القرآن وعلمه	٧٤ ٢١

صفحة	الباب	صفحة	الباب		
١١٢	٣	من لم يستطع منكم الباءة فليصم	١٦٢	٢٨	الشغار
١١٢	٤	كثرة النساء	١٦٤	٢٩	هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ؟
١١٥	٥	من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأته ،	١٦٥	٣٠	نكاح المحرم
		فله ما نوى	١٦٦	٣١	نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخر
١١٦	٦	تزويج المصمر الذي معه القرآن والاسلام	١٧٤	٣٢	عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح
١١٦	٧	قول الرجل لآخيه انظر أى زوجتي شئت	١٧٥	٣٣	عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل
		حتى أنزل لك عنها			الخير
١١٧	٨	ما يكره من التبتل والخصاء	١٧٨	٣٤	ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من
١٢٠	٩	نكاح الأبكار			خطبة النساء
١٢١	١٠	تزويج الثيبات	١٨٠	٣٥	النظر إلى المرأة قبل الزويج
١٣٣	١١	تزويج الصغار من الكبار	١٨٢	٣٦	من قال لا نكاح إلا بولي
١٢٤	١٢	إلى من ينسكح وأى النساء خير	١٨٨	٣٧	إذا كان الولي هو الخاطب
١٢٦	١٣	اتخاذ السراري ، ومن اعتق جاريته ثم	١٨٩	٣٨	إنكاح الرجل ولده الصغار
		تزويجها	١٩٠	٣٩	تزويج الأب ابنته من الامام
١٢٩	١٤	من جعل عتق الامة صداقها	١٩٠	٤٠	السلطان ولي
١٣١	١٥	تزويج المصمر	١٩١	٤١	لا ينسكح البكر والثيب إلا برضاها
١٣١	١٥	الأكفاء في الدين	١٩٤	٤٢	إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه
١٣٦	١٦	الأكفاء في المال وتزويج الأقل المثرية			مردود
١٣٧	١٧	ما يتفق من شؤم المرأة	١٩٧	٤٣	تزويج البتيمة
١٣٨	١٨	الحرمة تحت العبد	١٩٨	٤٤	إذا قال الخاطب للولي زوجتي فلانة
١٣٩	١٩	لا يتزوج أكثر من أربع	١٩٨	٤٥	لا يخطب على خطبة أخيه
١٣٩	٢٠	( وأما نكاح اللاتي أرضعنكم )	٢٠١	٤٦	تفسير ترك الخطبة
١٤٦	٢١	من قال لا رضاع بعد حولين	٢٠١	٤٧	الخطبة
١٥٠	٢٢	لبن الفحل	٢٠٢	٤٨	ضرب النكاح في النكاح والولوية
١٥٢	٢٣	شهادة المرضعة	٢٠٤	٤٩	وأقروا النساء صدقاتهن نفقة
١٥٣	٢٤	ما يحل من النساء وما يحرم	٢٠٥	٥٠	التزويج على القرآن وبغير صداق
١٥٧	٢٥	وربائبكم اللاتي في حجوركم	٢١٦	٥١	المهر بالعروض وغاتم من حديد
١٥٩	٢٦	وأن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف	٢١٧	٥٢	الشروط في النكاح
١٦٠	٢٧	لا تنسكح المرأة على عمتها	٢١٩	٥٣	الشروط التي لا تحل في النكاح

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٢٢١	٥٤	الصفرة للمتزوج	٢٥٤
٢٢١	٥٥	وليمة النبي ﷺ بزینب	٨٢
٢٢١	٥٦	كيف يدعى للمتزوج ؟	حسن المعاشرة مع الأهل : حديث أم زرع
٢٢٢	٥٧	الدعاء للنسوة اللاتي يمدن العروس والعروس	٨٣
٢٢٣	٥٨	من أحب البناء قبل الغزو	موعظة الرجل ابنته لحال زوجها
٢٢٤	٥٩	من بنى بأسرة وهي بنت سبع سنين	٨٤
٢٢٤	٦٠	البناء في السفر	صوم المرأة بائناً زوجها تطوعاً
٢٢٤	٦١	البناء بالتهار بغير مركب ولا نيران	٨٥
٢٢٥	٦٢	الأنماط ونحوها للنساء	إذا بائنت المرأة مهاجرة فراش زوجها
٢٢٥	٦٣	النسوة اللاتي يمدن المرأة إلى زوجها	لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحد إلا بأذنه
٢٢٦	٦٤	الهدية للعروس	٨٧
٢٢٨	٦٥	استعارة الثياب للعروس وغيرها	الجنة عامة من دخلها المساكين ، والنار عامة من دخلها النساء
٢٢٨	٦٦	ما يقول الرجل إذا أتى أهله	٨٨
٢٢٩	٦٧	الوليمة حق	كفران العشير وهو الزوج
٢٣١	٦٨	الوليمة ولو بشاة	٨٩
٢٣٧	٦٩	من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض	لزوجك طيلك حتى
٢٣٨	٧٠	من أولم بأقل من شاة	٩٠
٢٤٠	٧١	حق إجابة الوليمة والدعوة	المرأة راعية في بيت زوجها
٢٤٤	٧٢	من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله	٩١
٢٤٥	٧٣	من أجاب إلى كراخ	الرجال قوامون على النساء
٢٤٦	٧٤	إجابة الداعي في العرس وغيره	٩٢
٢٤٨	٧٥	ذهاب النساء والصبيان إلى العرس	هجرة النبي ﷺ نساء في غير بيوتهن
٢٤٩	٧٦	هل يرجع إذا رأى منكراً في الدعوة ؟	ما يكره من ضرب النساء
٢٥١	٧٧	قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم	٩٤
٢٥١	٧٨	التقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس	لا تطيع المرأة زوجها في ممصية
٢٥٢	٧٩	المداراة مع النساء	وإن امرأة غافت من بعلها نفوساً
٢٥٢	٨٠	الرخصة بالنساء	٩٦
٢٥٤	٨١	قوا أنفسكم وأهليكم نارا	العزل
			٩٧
			الفرقة بين النساء إذا أراد سفراً
			٩٨
			المرأة تهب يوماً من زوجها اضرتها
			٩٩
			العدل بين النساء
			١٠٠
			إذا تزوج البكر على الثيب
			١٠١
			إذا تزوج الثيب على البكر
			١٠٢
			من طاف على نسائه في فصل واحد
			١٠٣
			دخول الرجل على نسائه في اليوم
			١٠٤
			إذا استأذن الرجل نساءه في أن يمرض في بيت بعضهن فأذن له
			١٠٥
			حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض
			١٠٦
			المتشيع بما لم يزل ، وما ينهى من افتخار



**WASH - 9 APR - 1**

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥١١	١٠	٥٤٤	١٦
٥١٢	١١	٥٤٤	١٧
٥١٣	١٢	٥٤٥	١٨
٥١٣	١٣	٥٤٦	١٩
٥١٤	١٤	٥٤٧	٢٠
٥١٥	١٥	٥٤٧	٢١
٥١٦	١٦	٥٤٨	٢٢
		٥٤٨	٢٣
		٥٥٠	٢٤
		٥٥١	٢٥
		٥٥١	٢٦
		٥٥٢	٢٧
		٥٥٣	٢٨
		٥٥٤	٢٩
		٥٥٥	٣٠
		٥٥٦	٣١
		٥٥٧	٣٢
		٥٥٨	٣٣
		٥٥٩	٣٤
		٥٦٢	٣٥
		٥٦٢	٣٦
		٥٦٣	٣٧
		٥٦٤	٣٨
		٥٦٤	٣٩
		٥٦٤	٤٠
٥١٧	١		
٥٢١	٢		
٥٢٣	٣		
٥٢٤	٤		
٥٢٦	٥		
٥٢٦	٦		
٥٢٩	٧		
٥٣٠	٨		
٥٣٤	٩		
٥٣٤	١٠		
٥٣٥	١١		
٥٣٦	١٢		
٥٤٠	١٣		
٥٤٢	١٤		
٥٤٢	١٥		

( ٧٠ - كتاب الاطعمة )

رقم ٥٣٣٣ - ٥٤٦٦

كلوا من طيبات ما رزقناكم

التسمية على الطعام والاكل باليمين

الاكل بما يليه

من تتبع حوائى القسمة مع صاحبه إذا لم

يمرف منه كراهية

اليمين فى الاكل وغيره

من أكل حتى شبع

ليس على الاعى حرج

الحبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة

السويق

ما كان النبى ﷺ لا يأكل حتى يسمى له ،

فيعلم ما هو

طعام الواحد يكفى الاثنين

المؤمن يأكل فى معنى واحد

الاكل متكثا

الدواء وقول الله تعالى لجاء بعجل حنيد

الخويرة



صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٩٠	٢ إمامة الأذى عن الصبي في العقبة	٥٦٦	٤١ الرطب والتمر وقول الله تعالى (ومدى إليك بمجدح النخلة تساقط عليك رطبها جنيا)
٥٩٦	٣ الفرغ	٥٦٩	٤٢ أكل الجوار
٥٩٦	٤ العتيرة	٥٦٩	٤٣ العجوة
		٥٦٩	٤٤ القران في التمر
		٥٧٢	٤٥ القثاء
		٥٧٢	٤٦ بركة النخل
		٥٧٢	٤٧ جمع اللونين أو الطعامين بحرة
		٥٧٤	٤٨ من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس
			على الطعام عشرة عشرة
		٥٧٥	٤٩ ما يكره من الدوم والبقول
		٥٧٥	٥٠ الكباب وهو تمر الأراك
		٥٧٦	٥١ المضمضة بعد الطعام
		٥٧٧	٥٢ لعق الأصابع ومصها قبل أن تمسح بالتمديد
		٥٧٩	٥٣ التمديد
		٥٨٠	٥٤ ما يقول إذا فرغ من طعامه
		٥٨١	٥٥ الأكل مع الخادم
		٥٨٢	٥٦ الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر
		٥٨٣	٥٧ الرجل يدهى إلى طعام فيقول وهذا هي
		٥٨٤	٥٨ إذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه
		٥٨٥	٥٩ (فاذا طعمتم فانتشروا)
			(٧١ - كتاب العقبة)
			رقم ٥٤٦٧ - ٥٤٧٤
		٥٨٧	١ تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق ونحنيكه
			والجديد

## (٧٢ - كتاب الذبائح والصيد)

رقم ٥٤٧٥ - ٥٤٤٤

٥٩٨	١ التسمية على الصيد
٦٠٣	٢ صيد المعراض
٦٠٤	٣ ما أصاب المعراض بهرضه
٦٠٤	٤ صيد القوس
٦٠٧	٥ الخذف والبندقية
٦٠٨	٦ من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية
٦٠٩	٧ إذا أكل الكلب
٦١٠	٨ الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة
٦١١	٩ إذا وجد مع الصيد كلبا آخر
٦١٢	١٠ ما جله في التصيد
٦١٣	١١ التصيد على الجبال
٦١٤	١٢ (أحل لكم صيد البحر)
٦٢٠	١٣ أكل الجراد
٦٢٢	١٤ آنية الجوس والمينة
٦٢٣	١٥ التسمية على الذبيحة ، ومن ترك متعمدا
٦٣٠	١٦ ما ذبح على النصب والاصنام
٦٣٠	١٧ قول النبي ﷺ فليذبح على اسم الله
٦٣٠	١٨ ما أنحسر الدم من النصب والمسرة

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٦٣٢	١٩	ذبيحة المرأة والامة	٣٠
٦٣٣	٢٠	لا يذكر بالسن والعظم والظفر	٣١
٦٣٤	٢١	ذبيحة الاعراب ونحوم	٣٢
٦٣٦	٢٢	ذبايح اهل الكتاب وشهومها من اهل	٣٣
		الحرب وغيرهم	٣٤
٦٣٨	٢٣	ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش	٣٥
٦٤٠	٢٤	النحر والذبح	٣٦
٦٤٢	٢٥	ما يسكره من المثلة ، والمصبورة ،	٣٧
		والجيفة	٣٨
٦٤٥	٢٦	لحم الدجاج	٣٩
٦٤٨	٢٧	لحوم الخيل	٤٠
٦٥٣	٢٨	لحوم الحمر الانسية	٤١
٦٥٦	٢٩	اكل كل ذي ناب من السباع	٤٢
٦٥٨	٣٠	جلود الميتة	٤٣
٦٦٠	٣١	المسك	٤٤
٦٦١	٣٢	الارنب	٤٥
٦٦٢	٣٣	الضب	٤٦
٦٦٧	٣٤	إذا وقعت الفأرة في السن الجامد	٤٧
		أو الذائب	٤٨
٦٧٠	٣٥	الوسم والعلم في الصورة	٤٩
٦٧٢	٣٦	إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم منها	٥٠
		أو إبلا بغير أمر اصحابهم لم تؤكل	٥١
٦٧٢	٣٧	إذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم	٥٢
		فقتله	٥٣
٦٧٣	٣٨	اكل المضطر	٥٤

# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ الْمَوْجُودَةِ  
عَلَى الْعَرْشِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارز  
الْأَسْتَاذَ بِكَلِمَاتِ الشَّرِيعَةِ بِالرَّيَاضِ

تَمَّ بِإِعْزَازِهِ وَصَحَّحَ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَأَتْهُ وَأَبْرَأَتْهُ وَأَمَّا دِينُهُ  
مُحَمَّدُ فَوَادٍ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء العاشر

دار المعرفة

بيروت - لبنان

# فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

## على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)	٩٢ - الفتن (ج ١٣)	٨٦ - الحدود (ج ١٢)	٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)	٣٧ - الإجارة (ج ٤)	٩٣ - الأحكام (ج ١٣)
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)	٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)	٣٨ - الحوالة (ج ٤)	٦ - الحيض (ج ١)	٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	٧٨ - الأدب (ج ١٠)
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)	٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)	٩٠ - الجيل (ج ١٢)	٤٤ - الخصومات (ج ٥)	١٠ - الأذان (ج ٢)	٨٨ - استتابة المرتدين (ج ١٢)
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)	٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)	٥٧ - الخمس (ج ٦)	١٢ - الخوف (ج ٢)	١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	٤٣ - الاستقراض (ج ٥)
٨٢ - القدر (ج ١١)	١٦ - الكسوف (ج ٢)	٨٠ - الدعوات (ج ١١)	٨٧ - الديات (ج ١٢)	٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	٧٤ - الأشربة (ج ١٠)
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)	٣٩ - الكفالة (ج ٤)	٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)	٨١ - الرقاق (ج ١١)	٧٣ - الأصاحي (ج ١٠)	٧٠ - الأطعمة (ج ٩)
٧٧ - اللباس (ج ١٠)	٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)	٤٨ - الرهن (ج ٥)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)
٤٥ - اللقطة (ج ٥)	٢٧ - المحصر (ج ٤)	٢٤ - الزكاة (ج ٣)	٣٥ - السلم (ج ٤)	٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	٦٠ - الأنبياء (ج ٦)
٧٥ - المرضى (ج ١٠)	٤١ - المزراعة (ج ٥)	١٧ - سجود القرآن (ج ٢)	٢٢ - السهو (ج ٣)	٢ - الإيمان (ج ١)	٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)
٤٢ - المساقاة (ج ٥)	٤٦ - المظالم (ج ٥)	٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)	٥٦ - السير (ج ٦)	٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	١ - بدء الوحي (ج ١)
٦٤ - المغازي (ج ٧-٨)	٥٠ - المكاتب (ج ٥)	٤٧ - الشركة (ج ٥)	٥٤ - الشروط (ج ٥)	٣٤ - البيوع (ج ٤)	٣١ - التراويج (ج ٤)
٦١ - المناقب (ج ٦)	٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)	٣٦ - الشفعة (ج ٤)	٥٢ - الشهادات (ج ٥)	٩١ - التعبير (ج ١٢)	٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)
٩ - موافقت الصلاة (ج ٢)	٨٣ - النذور (ج ١١)	٨ - الصلاة (ج ١)	٥٣ - الصلح (ج ٥)	١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	٩٤ - التمني (ج ١٣)
٦٩ - النفقات (ج ٩)	٦٧ - النكاح (ج ٩)	٣٠ - الصوم (ج ٤)	٧٢ - الصيد (ج ٩)	١٩ - التهجيد (ج ٣)	٩٧ - التوحيد (ج ١٣)
٥١ - الهبة (ج ٥)	١٤ - الوتر (ج ٢)	٧٦ - الطب (ج ١٠)	٦٨ - الطلاق (ج ٩)	٧ - التيمم (ج ١)	٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)
١ - الوحي (ج ١)	٥٥ - الوصايا (ج ٥)	٤٩ - العتق (ج ٥)	٧١ - العقيقة (ج ٩)	٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	١١ - الجمعة (ج ٢)
٤ - الوضوء (ج ١)	٤٠ - الوكالة (ج ٤)	٣ - العلم (ج ١)	٢٦ - العمرة (ج ٣)	٢٣ - الجنائز (ج ٣)	٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)
		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)	١٣ - العيدين (ج ٢)	٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وصمما هذا الفهرس وفق المعجم الفهرس لالفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجدد الذي يحتوي عليه. وقد وضعنا على علاف كل محد أرقام الكتب التي يحتوي عليها. تسهيلاً للقارىء، والله الموفق.

(يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٣ - كتاب الأضاحي

١ - باب سنة الأضحية . وقال ابن عمر : هي سنة ومعروف

٥٥٤٥ - **حدثنا** محمد بن يشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبه عن زبيد الإيماني عن الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : إن أول ما نبدا به في يومنا هذا أن نصلي ، ثم نرجع فننحر ، من فعله فقد أصاب سنتنا ، ومن ذبح قبل فإثمنا هو لحم قدمه لأهله ليس من الفلنك في شيء . فقام أبو بردة بن ريار - وقد ذبح - قال : إن عدي جذعة ، قال : اذبحها ، وإن تجزى عن أحد بعدك ،

قال مطرف عن عامر عن البراء « قال النبي ﷺ : من ذبح بعد الصلاة ثم نسكه ، وأصاب سنة المسلمين »  
٥٥٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** إسماعيل عن أبوب عن محمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « قال النبي ﷺ : من ذبح قبل الصلاة فإثم ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد نسكه وأصاب سنة المسلمين »

قوله ( كتاب الأضاحي - باب سنة الأضحية ) كذا لابي ذر والنسفي ، واخيرهما سنة الأضاحي ، وهو جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد والجمع ضحايا ، وهي أضحية ، والجمع أضحي وبه سمي يوم الأضحي ، وهو يذكر ويؤنث ، وكأن نسميتها اشتقت من اسم الوقت الذي تشرع فيه ، وكأنه ترجم بالسنة إشارة الى مخالفة من قال بوجوبها ، قال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة ، وصح أنها غير واجبة عن الجمهور ، ولا خلاف في كونها من شرائع الدين ، وهي عند الشافعية والجمهور سنة مؤكدة على الكفاية ، وفي وجه للشافعية من فروض الكفاية ، وعن أبي حنيفة تجب على المقيم الموسر ، وعن مالك مثله في رواية لكن لم يقيد بالمقيم ، ونقل عن الاوزاعي وربيعة والليث مثله ، وخالف أبو يوسف من الحنفية وأشهب من المالكية فوافقا الجمهور ، وقال أحمد : يكره تركها مع القدرة ، وعنه واجبة ، وعن محمد بن الحسن هي سنة غير مرخص في تركها ، قال الطحاوي وبه نأخذ ، وليس في الآثار ما يدل على وجوبها اه . وأقرب ما يتمسك به للوجوب حديث أبي هريرة رفعه « من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا » أخرجه ابن ماجه وأحمد ورجاله ثقات ، لكن اختلف في رفعه ووقفه ، والموقوف أشبه بالصراب قاله الطحاوي وغيره ، ومع ذلك فليس صريحا في الإيجاب .  
قوله ( قال ابن عمر : هي سنة ومعروف ) وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد الى ابن عمر ، وللترمذي محسنا من طريق جبلة بن سميم « إن رجلا سأل ابن عمر عن الأضحية : أمي واجبة ؟ فقال : ضحي رسول الله ﷺ والمسلمون بعده ، قال الترمذي : العمل على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ، وكأنه فهم

من كون ابن عمر لم يقل في الجواب نعم أنه لا يقول بالوجوب ، فإن الفعل المجرد لا يدل على ذلك ، وكأنه أشار بقوله « والمسلمون ، إلى أنها ليست من الخصائص ، وكان ابن عمر حريصا على اتباع أفعال النبي ﷺ ، فلذلك لم يصرح بعدم الوجوب ، وقد احتج من قال بالوجوب بما ورد في حديث عتف بن سليم رفعه ، وعلى أهل كل بيت أضحية ، أخرجه أحمد والأربعة بسند قوى ، ولا حجة فيه لأن الضيعة ليست صريحة في الوجوب المطلق ، وقد ذكر معها العترة ، وليست بواجبة عند من قال بوجوب الأضحية . واستدل من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عباس « كتب عليّ النحر ولم يكتب عليكم » ، وهو حديث ضعيف أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني والدارقطني وصححه الحاكم فذهل ، وقد استوعبت طارقه ورجاله في « الخصائص » ، من تخريج أحاديث الرافعي ، وسيأتي شيء من المباحث في وجوب الأضحية في الكلام على حديث البراء في حديث أبي بردة بن نيار بعد أبواب . ثم ذكر المصنف حديث البراء وأنس في أمر من ذبح قبل الصلاة بالاعادة ، وسيأتي شرحهما مستوفى بعد أبواب ، وقوله في حديث البراء « أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فننحر » ، وقع في بعض الروايات « في يومنا هذا نصلي » ، بحذف « أن » ، وعليها شرح الكرماني فقال : هو مثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » ، وهو على تنزيل الفعل منزلة المصدر ، والمراد بالسنة هنا في الحديثين معا الطريقة لا السنة بالاصطلاح التي تقابل الوجوب ، والطريقة أعم من أن تكون للوجوب أو للندب ، فإذا لم يبق دليل على الوجوب بقي الندب وهو وجه إيرادها في هذه الترجمة . وقد استدل من قال بالوجوب بوقوع الأمر فيهما بالاعادة ، وأجيب بأن المقصود بيان شرط الأضحية المشروعة ، فهو كما لو قال لمن صلى راتبة الضحى مثلاً قبل طلوع الشمس : إذا طلعت الشمس فأعد صلاتك ، وقوله في حديث البراء « وليس من النسك في شيء » النسك يطلق ويراد به الذبيحة ويستعمل في نوع خاص من الشعائر المرافقة ، ويستعمل بمعنى العبادة وهو أعم يقال فلان ناسك أي عابد ، وقد استعمل في حديث البراء بالمعنى الثالث وبالمعنى الأول أيضا في قوله في الطريق الأخرى ومن نسك قبل الصلاة فلا نسك له ، أي من ذبح قبل الصلاة فلا ذبح له أي لا يقح عن الأضحية . وقوله فيه « وقال مطرف » يعني ابن طريف بإطاء المهمة وزن عظيم ، وعامر هو الشعبي ، وقد تقدمت رواية مطرف موصولة في العيدين ونأتي أيضا بعد ثمانية أبواب . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله بصريون

## ٢ - باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس

٥٥٤٧ - **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ بَعْجَةَ الْجُمَيْيَّةِ عَنْ مُعْقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُمَيْيِّ قَالَ** : **وَقَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ** بَيْنَ أَصْحَابِهِ ضَحَايَا ، فَصَارَتْ لِمُعْقَبَةَ جَذْعَةٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ صَارَتْ لِي جَذْعَةٌ ، قَالَ : **ضَحَّ بِهَا** ،

**قوله** ( باب قصة الإمام الأضاحي بين الناس ) أي نفسه أو بأمره . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( عن بعجة ) في رواية مسلم من طريق معاوية بن سلام عن يحيى أخبرني بعجة بن عبد الله ، وهو بفتح الواحدة وسكون المهملة بعدها جيم ، واسم جده بدر ، وهو تابعي معروف ماله في البخاري إلا هذا الحديث ، وقد أزلت رواية مسلم ما يخشى من تدليس يحيى بن أبي كثير . **قوله** ( عن عقبة ) في رواية مسلم المذكورة

أن عقبة بن عامر أخبره . قوله ( فسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا ) سيأتي بعد أربعة أبواب أن عقبة هو الذي باشر القسمة ، وتقدم في الشركة ، باب وكالة الشريك للشريك في القسمة ، وأورده فيه أيضا ، وأشار إلى أن عقبة كان في تلك الغنم نصيب باعتبار أنها كانت من الغنائم ، وكذا كان للنبي ﷺ فيها نصيب ، ومع هذا فوكله في قسمتها وقدمت له هناك توجيها آخر ، وهذا الترجيح أقوى منه ، قال ابن المنير يحتمل أن يكون المراد أنه أطلق عليها ضحايا باعتبار ما يؤول إليه الأمر ، ويحتمل أن يكون عينها الاضحية ثم قسمها بينهم ليحوز كل واحد نصيبه ، فيؤخذ منه جواز قسمة لحم الاضحية بين الورثة ولا يكون ذلك بيعا ، وهي مسألة خلاف المالكية ، قال : وما أوى البخاري مع دقة نظره قصد بالترجمة لإلا هذا ، كذا قال . قوله ( فصارت لعقبة ) أي ابن عامر ( جذعة ) بفتح الجيم والذال المعجمة هو وصف لسن معين من بهيمة الأنعام ، فن الضأن ما أكل السنة وهو قول الجمهور ، وقيل دونها . ثم اختلف في تقديره فقيل ابن ستة أشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة ، وحكى الترمذي عن وكيع أنه ابن ستة أشهر أو سبعة أشهر . وعن ابن الأهرابي أن ابن الشاهين يجذع استة أشهر إلى سبعة وابن الهرمين يجذع لثمانية إلى عشرة ، قال والضأن أسرع جذعا من المعز ، وأما الجذع من المعز فهو ما دخل في السنة الثانية ومن البقر ما أكل الثالثة ومن الإبل ما دخل في الخامسة ، وسيأتي بيان المراد بها هنا قريبا ، وأنها كانت من المعز بعد أربعة أبواب

### ٣ - باب الاضحية للمسافر والنساء

٥٥٤٨ - حدثنا مسددٌ حدثنا سفيانٌ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

أن النبي ﷺ دخل عليها وحاضت بسرف قبل أن تدخل مكة وهي تبكي ، فقال : مالك ، أفنست ؟ قالت : نعم قال : إن هذا أمرٌ كتبته الله على بنات آدم ، فاقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت . فلما كنا بمنى أتيت بلعم بقر ، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : ضحى رسول الله ﷺ عن أزواجه بالبقر .

قوله (باب الاضحية للمسافر والنساء) فيه إشارة إلى خلاف من قال إن المسافر لا أضحية عليه ، وقد تقدم نقله في أول الباب ، وإشارة إلى خلاف من قال إن النساء لا أضحية عليهن ، ويحتمل أن يشير إلى خلاف من منع من مباشرة التضحية ، فقد جاء عن مالك كراهة مباشرة المرأة الحائض للتضحية . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة ، ولم يسمع مسدد من سفيان الثوري . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) في رواية عن عبد الله بن سفيان « سمعت عبد الرحمن بن القاسم ، وتقدمت في كتاب الحيض . قوله ( بسرف ) بفتح المهملة وكسر الراء مكان معروف خارج مكة . قوله ( أفنست ) ؟ قیده الاصيل وغيره بضم النون أي حضت ، ويجوز الفتح . وقيل هو في الحيض بالفتح فقط وفي النفاس بالفتح والضم . قوله ( قالت فلما كنا بمنى أتيت بلعم بقر ) تقدم في الحج من وجه آخر عن عائشة أخصر من هذا ، وتقدم شرحه مبينا هناك . وقوله « ضحى النبي ﷺ عن أزواجه بالبقر » ظاهر في أن الذبح المذكور كان على سبيل الاضحية ، وحاول ابن التين تأويله ليوافق مذهبه فقال : المراد أنه ذبحها وقت ذبح الاضحية وهو ضحى يوم النحر ، قال : وإن حمل على ظاهره فيكون تطوعا لا على أنها سنة الاضحية ، كذا

قال ولا يخفى بعده ، واستدل به الجمهور على أن ضحية الرجل تجزى عنه وعن أهل بيته ، وخالف في ذلك الحنفية ، وادعى الطحاوي أنه مخصوص أو منسوخ ولم يأت لذلك بدليل ، قال القرطبي : لم ينقل أن النبي ﷺ أمر كل واحدة من نسائه بأضحية مع تكرار سني الضحايا ومع تعددهن ، والعادة تقضى بنقل ذلك لو وقع كما نقل غير ذلك من الجزئيات ، ويؤيده ما أخرجه مالك وابن ماجه والترمذي وصححه من طريق عطاء بن يسار وسألت أبا أيوب : كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : كان الرجل يضحي بإشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تنهى الناس كما ترى .

#### ٤ - باب ما يشتهى من اللحم يوم الذبح

٥٥٤٩ - **حديث** صدقة أخبرنا ابن علية عن أبوب عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ يوم الذبح : من كان ذبح قبل الصلاة فليع . . فقام رجل فقال : يا رسول الله ، إن هذا يوم يشتهى فيه اللحم - وذكر جبراته - وعندي جذعة خير من شاتي لحم . فرخص له في ذلك ، فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا . ثم انسكتنا النبي ﷺ إلى كبشين فذبحهما ، وقام للناس إلى غنمة فنوزعوها ، أو قال : ففجزعوها .

**قوله** ( باب ما يشتهى من اللحم يوم الذبح ) أى اتباعا للعادة بالالتذاذ بأكل اللحم يوم العيد ، وقال الله تعالى ( ليذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ) . **قوله** ( حدثنا صدقة ) هو ابن الفضل ، وابن علية هو اسماعيل بن ابراهيم بن مقسم . **قوله** ( فقام رجل ) هو أبو بردة بن نيار كما في حديث البراء . **قوله** ( أن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ) في رواية دواد بن أبي هند عن الشعبي عند مسلم وقال يا رسول الله ، أن هذا يوم اللحم فيه مكروه ، وفي لفظ له د مقروم ، وهو بسكون القاف ، قال عياض رويناه في مسلم من طريق الفارسي والسجزي ، مكروه ، ومن طريق العذري د مقروم ، وقد صوب بعضهم هذه الرواية الثانية وقال معناه يشتهى فيه اللحم يقال قرمت إلى اللحم وقرمته إذا اشتيته فهو موافق للرواية الأخرى ، وأن هذا يوم يشتهى فيه اللحم ، قال عياض : وقال بعض شيوخنا صواب الرواية د اللحم فيه مكروه ، بفتح الحاء وهو اشتهاه اللحم والمعنى ترك الذبح والتضحية وإبقاء أهله فيه بلا لحم حتى يشتهوه مكروه ، قال وقال لي الأستاذ أبو عبد الله بن سليمان معناه ذبح ما لا يجوز في الأضحية مما هو لحم اه ، وبالح ابن العربي فقال : الرواية بسكون الحاء هنا غلط وإنما هو اللحم بالتحريك ، يقال لحم الرجل بكسر الحاء يلحم بفتحها إذا كان يشتهى اللحم ، وأما القرطبي في د المفهم فقال تكلف بعضهم ما لا يصح رواية أى اللحم بالتحريك ولا معنى وهو قول الآخر معنى المكروه أنه يخاف السنة قال وهو كلام من لم يتأمل سياق الحديث فإن هذا التأويل لا يلائمه ، إذ لا يستقيم أن يقول أن هذا اليوم اللحم فيه يخاف السنة وأنى مجلت لأطعم أهلى ، قال : وأقرب ما يتكلف لهذه الرواية أن معناه اللحم فيه مكروه التأخير لخذف لفظ التأخير لدلالة قوله مجلت . وقال النووي ذكر الحافظ أبو موسى أن معناه هذا يوم طلب اللحم فيه مكروه شاق قال وهو معنى حسن قلت : يعنى طلبه من الناس كالصديق والجار ، فاختار هو أن لا يحتاج أهله إلى ذلك فاعطاهم بما ذبحه عن الطلب . ووقع



في رواية منصور عن الشعبي كما مضى في العيدين وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب ، فحبيت أن تكون شاتي أول ما يذبح في بيتي ، ويظهر لي أن هذه الرواية يحصل الجمع بين الروایتين المتقدمتين ، وأن وصفه اللحم بكونه مشتهى وبكونه مكروها لا تناقض فيه وإنما هو باعتبارين : فمن حيث أن العادة جرت فيه بالذبايح فالنفس تشوق له يكون مشتهى ، ومن حيث توارد الجميع عليه حتى يكثر بصير مملولا فاطلقت عليه الكراهة لذلك ، فحيث وصفه بكونه مشتهى أراد ابتداء حاله ، وحيث وصفه بكونه مكروها أراد انتهاءه ، ومن ثم استعمل بالذبح ليفوز بتحصيل الصفة الأولى عند أهله وجيرانه . ووقع في رواية فراس عن الشعبي عند مسلم وقال خالي : يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي ، وقد استشكل هذا ، وظهر لي أن مراده أنه ضحى لأجله للدمى الذي ذكره في أهله وجيرانه ، يخص ولده بالذكر لأنه أخص بذلك عنده حتى يستغنى ولده بما عنده عن التشوف إلى ما عنده غيره . قوله ( وذكر جيرانه ) في رواية حاصم عند مسلم وإن عجلت فيه نسيكتي لأطمأ أهل وجيراني وأهل داري . قوله ( فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا ) قد وقع في حديث البراء اختصاصه بذلك كإسياني بعد أبواب ، ويأتي البحث فيه ، كأن أنسا لم يسمح ذلك ، وقد روى ابن عون عن الشعبي حديث البراء وعن ابن سيرين حديث أنس فكان إذا حدث حديث البراء يقف عند قوله « ولئن تجزى عن أحد بعدك » ويحدث بقول أنس « لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا ، ولعله استشكل الخصوصية بذلك لما جاء من ثبوت ذلك لغير أبي بردة كما سيأتي بيانه قريبا . قوله ( ثم انكأ ) ميموز أى مال يقال كفأت الاناء إذا أملتة ، والمراد أنه رجع عن مكان الخطبة إلى مكان الذبح . قوله ( وقام الناس ) كذا هنا ، وفي الرواية الآتية في « باب من ذبح قبل الصلاة أعاد » ، فتمسك به ابن التين في أن من ذبح قبل الإمام لا يجزئه ، وسيأتي البحث فيه . قوله ( إلى غنيمة ) بغير معجمة ونون مصغر ( فتوزعوها أو قال فتجزعوها ) شك من الراوى ، والاول بالزاي من التوزيع وهو التفرقة أى تفرقوها ، والثاني بالجيم والزاي أيضا من الجزع وهو القطع أى اقتسموها حصصا ، وليس المراد أنهم اقتسموها بعد الذبح فآخذ كل واحد قطعة من اللحم وإنما المراد أخذ حصص من الغنم ، والقطعة تطلق على الحصص من كل شيء ، فبهذا التقرير يكون المعنى واحدا وإن كان ظاهره في الاصل الاختلاف

### ٥ - باب من قال : الأضحى يوم النحر

٥٥٥٠ - حدثنا محمد بن سلام حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد بن عبد الله بن أبي بكر عن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض . لست أثنى عشر شهرا ، منها أربعة حرم : ثلاث من أوليات ذو الفقدة وذو الحجة والحرم ، ورجب مضر القدي بين جدادى وشعبان . أى شهر هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس ذا الحجة ؟ قلنا : بلى . قال : أى يوم هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم . فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمِّيه بغير اسمه ، فقال : أليس يوم النحر ؟ قلنا : بلى . قال : فأن ذماكم وأموالكم - قال محمد : وأحبيته »

قال : وأعراضكم عليكم حرام ، كحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا . وستأقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم . ألا فلا ترجعوا بعدي ضلّالاً يضرب بعضكم رقاب بعض . ألا ليبلغ الشاهد الغائب ، فلعن بعض من يهلكه أن يكون أوعى له من بعض من سمعه - فكان محمد إذا ذكره قال : صدق النبي ﷺ - ثم قال : ألا هل بلغت ، ألا هل بلغت ؟

قوله ( باب من قال الاضحى يوم النحر ) قال ابن المنير أخذه من إضافة اليوم الى النحر حيث قال د البس يوم النحر ، واللام للجنس فلا يبقى نحر الا في ذلك اليوم ، قال والجواب على مذهب الجماعة أن المراد النحر الكامل واللام تستعمل كثيرا للكمال كقوله د الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب . قلت : واختصاص النحر باليوم العاشر قول حميد بن عبد الرحمن ومحمد بن سيرين وداود الظاهري ، وعن سعيد بن جبير وأبي الثمئة مثله إلا في من فيجوز ثلاثة أيام ، ويمكن أن يتمسك لذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه د أمرت بيوم الاضحى عيداً جمعه الله هذه الأمة ، الحديث صححه ابن حبان ، وقال القرطبي : التمسك بإضافة النحر الى اليوم الاول ضعيف مع قوله تعالى ( لينذروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الانعام ) ويحتمل أن يكون أراد أن أيام النحر الأربعة أو الثلاثة اكل واحد منها اسم يخصه ، فالاضحى هو اليوم العاشر والذي يليه يوم القر والذي يليه يوم النفر الاول والرابع يوم النفر الثاني ، وقال ابن التين : مراده أنه يوم تنحرف فيه الاضاحى في جميع الاقطار ، وقيل مراده لاذبح الا فيه خاصة ، يعني كما تقدم نقله عن قال به . وزاد مالك : ويذبح أيضا في يومين بعده . وزاد الشافعي اليوم الرابع ، قال وقيل يذبح عشرة أيام ولم يمهز لقائل ، وقيل الى آخر الشهر وهو عن عمر بن عبد العزيز وأبي سلمة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وغيرهم ، وقال به ابن حزم متمسكا بعدم ورود نص بالتقييد . وأخرج مارواه ابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار قالوا عن النبي ﷺ مثله ، قال : وهذا سند صحيح لهما ، لكنه مرسل فيلزم من محتج بالمرسل أن يقول به . قلت : وسيأتى عن أبي أمامة بن سهل في الباب الذي يليه شيء من ذلك ، وبمثل قول مالك قال الثوري وأبو حنيفة وأحد ، وبمثل قول الشافعي قال الأوزاعي . قال ابن بطال تبعا للطحطاوي : ولم ينقل عن الصحابة غير هذين القولين ، وعن قتادة ستة أيام بعد العاشر . وحجة الجمهور حديث جبير بن مطعم رفعه د فجاج من منحر ، وفي كل أيام التثريق ذبح ، أخرجه أحمد لكن في سننه انقطاع ، ووصله الدارقطني ورجاله ثقات ، وافقوا على أنها تشرع ليلا كما تشرع نهارا إلا رواية عن مالك وعن أحمد أيضا . ثم ذكر المصنف حديث محمد - وهو ابن سيرين - عن ابن أبي بكرة وهو عبد الرحمن وقد تقدم شرحه في العلم ، وفي باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج شيء منه ، وكذا في تفسير برامة . قوله ( ثلاث متواليات الى قوله ورجب مضر ) هذا هو الصواب وهو هدها من سنتين ، ومنهم من عدّها سنة واحدة فبدأ بالحرّم لكن الاول ابقى ببيان المتوالية ، وشذ من أسقط رجباً وأبدله بشوال زاعماً أن بذلك تنوّال الأشهر الحرم وأن ذلك المراد بقوله تعالى ( فيمحووا في الارض أربعة أشهر ) حكاه ابن التين . قوله ( قال وأحسبه ) هو ابن سيرين كأنه كان يشك في هذه اللفظة وقد ثبتت في رواية غيره . وكذا قوله د فكان محمد إذا ذكره ، في رواية السكيتي ذكر . قوله ( أن يكون أوعى له من بعض من سمعه ) كذا الأكثر بالواد أي أكثر وعياله وتفهّمها فيه ، ووقع في رواية الاصيل

والمستعمل « أرى ، الرا. من الرعاية ورجعها بعض الشراح ، وقال صاحب المطالع ، : هي وهم ، وقوله « قال الأهل بلغت ، الفائل هو النبي ﷺ وهو بقية الحديث ، واسكر الراوى فصل بين قوله « بعض من سمعه ، وبين قوله « الأهل بلغت ، بكلام ابن سيرين المذكور

### ٦ - باب الأضحية والنحر بالمصلى

٥٥٥١ - حدثنا محمد بن أبي بكر المذمى حدثنا خالد بن الحارث حدثنا عبيد الله عن نافع قال « كان عهد الله ينحر في المنحر . قال عبيد الله : يعنى منحر النبي ﷺ

٥٥٥٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن كنيذ بن فرقة عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما أخبره قال « كان رسول الله ﷺ يذبح وينحر بالمصلى »

قوله ( باب الأضحية والنحر بالمصلى ) قال ابن بطال هو سنة الامام خاصة عند مالك ، قال مالك فيما رواه ابن وهب : إنما يفعل ذلك الثلاث يذبح أحد قبله ، زاد المصنف : وليذبحوا بعده على يقين ، وليتعلموا منه صفة الذبح . وذكر فيه المؤلف حديث ابن عمر من وجهين : أحدهما موقوف ، والثاني مرفوع « كان النبي ﷺ يذبح وينحر بالمصلى » وهو اختلاف على نافع ، وقيل بل المرفوع يدل على الموقوف لأن قوله في الموقوف كان ينحر في منحر النبي ﷺ يريد به المصلى بدلالة الحديث المرفوع المصرح بذلك ، وقال ابن التين : هو مذهب مالك أن الامام يبرز أضحيته للمصلى فيذبح هناك ، وبالغ بعض أصحابه وهو أبو مصعب فقال : من لم يفعل ذلك لم يؤتم به . وقال ابن العربي : قال أبو حنيفة ومالك لا يذبح حتى يذبح الامام ان كان عن يذبح ، قال ولم أر له دليلا

### ٧ - باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين . ويذكر تسمين

وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا أمامة بن سهل قال « كنّا نسمّن الأضحية بالمدينة . وكان المسلمون يستنّون ، ٥٥٥٣ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبه حدثنا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال « كان النبي ﷺ يضحي بكبشين ، وأنا أضحي بكبشين ، [ الحديث ٥٥٥٣ - أطرافه في : ٥٥٥٤ ، ٥٥٥٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٥٦٥ ، ٧٢٩٩ ]

٥٥٥٤ - حدثنا شعبه بن سعيد حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس « أن رسول الله ﷺ انكفأ إلى كبشين أقرنين أمّتين ، فذبحهما بيده »

تابعة وذئب عن أيوب . وقال إسماعيل وحاتم بن وردان : عن أيوب عن ابن سيرين عن أنس ٥٥٥٥ - حدثنا عمر بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخيزر « عن عتبة بن عاصم رضي الله عنه أن النبي ﷺ أعطاه غنما يقسمها على صحابته صحايا ، فبقى عتود ، فذكره النبي ﷺ فقال : صحّ به أنت » ٢ - ج ١٠ - تصح الهدي

**قوله** ( باب اضحية النبي ﷺ بكشين أفرنين ) أى لكل منهما قرنان معتدلان ، والكش خل الضأن في أى سن كان ، واختلف في ابتدائه ف قيل إذا أنفى وقيل إذا أربح . **قوله** ( ويذكر سمينين ) أى في صفة الكشين ، وهى في بعض طرق حديث أنس من رواية شعبة عن قتادة عنه ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق المجاهد بن محمد عن شعبة ، وقد سافه المصنف في الباب من طريق شعبة عنه وليس فيه سمينين ، وهو المحفوظ عن شعبة . وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن عائشة أو عن أبي هريرة . ان النبي ﷺ كان إذا أراد أن يضحي اشترى كبشين عظيمين سمينين أفرنين أملحين موجودين فذبح أحدهما عن محمد وآل محمد والآخر عن أمته من شهد الله بالتوحيد وله بالبلاغ ، وقد أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق لكن رفع في النسبة ، ثمينين ، بثلاثة أوله بدل السمين والاول أولى ، وابن عقيل المذكور في سنده مختلف فيه ، وقد اختلف عليه في اسناده : فقال زهير بن محمد وشريك وعبيد الله بن عمرو كلهم عنه عن علي بن الحسين عن أبي رافع ، وخالفهم الثوري كما ترى . ويحتمل أن يكون له في هذا الحديث طريقان ، وليس في روايته في حديث أبي رافع لفظ « سمينين » . وأخرج أبو داود من وجه آخر عن جابر « ذبح النبي ﷺ كبشين أفرنين أملحين موجودين » ، قال الخطابي الموجود - يعنى بضم الجيم وبالهمز - مزروع الانثيين ، والوجه الخفاء ، وفيه جواز الخصي في الضحية ، وقد كرهه بعض أهل العلم لقص العضو ، لكن ليس هذا عيبا لأن الخشاء يفيد اللحم طيبا وينفى عنه الزهومة وسوء الرائحة . وقال ابن العربي : حديث أبي سعيد يعنى الذى أخرجه الترمذى بلفظ « يضحي بكش خل » ، أى كامل الخلقة لم تقطع اثنياه برد رواية موجودين ، وتعقب باحتمال أن يكون ذلك وقع في وقتين . **قوله** ( وقال يحيى بن سعيد سمعت أبا امامة بن سهل قال : كنا نسمي الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون ) وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن حنبل عن عباد بن العوام أخبرني يحيى بن سعيد وهو الانصارى ولفظه « كان المسلمون يشترى أحدهم الاضحية فيقسمها ويذبحها في آخر ذى الحجة » قال أحمد : هذا الحديث عجيب ، قال ابن التين كان بعض المالكية يكره تسمين الاضحية لئلا يتشبه باليهود ، وقول أبي امامة أحق ، قاله الداودى . **قوله** ( كان النبي ﷺ يضحي بكشين وأنا اضحي بكشين ) هكذا في هذه الطريق « وقائل ذلك هو أنس بينه للنسائي في روايته ، وهذه الرواية مختصرة ورواية أبي قلابة المذكورة عقبها مبينة ، اسكن في هذه زيادة قول أنس انه كان يضحي بكشين للاتباع ، وفيها أيضا إشعار بالمداومة على ذلك ، فتمسك به من قال الضأن في الاضحية أفضل . **قوله** في رواية أبي قلابة ( الى كبشين أفرنين أملحين فذبحهما بيده ) الأملح بالمهمله هو الذى فيه سواد وبياض والبياض أكثر ، ويقال هو الاغبر وهو قول الاصمعي ، وزاد الخطابي : هو الابيض الذى في خلل صوفه طبقات سود ، ويقال الابيض الخالص قاله ابن الأعرابي ، وبه تمسك الشافعية في تفضيل الابيض في الاضحية ، وقيل الذى يعلوه حمرة ، وقيل الذى ينظر في سواد ويمشى في سواد ويأكل في سواد ويرك في سواد ، أى ان مواضع هذه منه سود وما عدا ذلك أبيض ، وحكى ذلك الماوردى عن عائشة وهو غريب ، ولعله أراد الحديث الذى جاء هنا كذا لكن ليس فيه وصفه بالأملاح ، وسيأتى قريبا أن مسلما أخرجه فان ثبت فلعله كان في مرة أخرى ، واختلف في اختيار هذه الصفة : فقيل لحسن منظره ، وقيل لشحمه وكثرة لحمه ، واستدل به على اختيار العدد في الاضحية ، ومن ثم قال الشافعية ان الاضحية بسبع شياء أفضل من البعير لان الدم المراق فيها أكثر والنواب يزيد بحسبه ، وأن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يستحب

وحكى الرويانى من الشافعية استحباب التعريق على أيام النحر ، قال النووي : هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة ، كذا قال والحدِيث دال على اختيار الثانية ، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد فضحي أول يوم باثنين ثم فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفا للسنة . وفيه أن الذكر فى الاضحية أفضل من الاثني وهو قول أحد ، وعنه رواية أن الاثني أولى ، وحكى الرافعى فيه قولين عن الشافعى أحدهما عن نَصه فى البويطى الذكر لأن لحمه أطيب وهذا هو الاصح ، والثانى أن الاثني أولى ، قال الرافعى وإنما يذكر ذلك فى جزاء الصيد عند التقويم ، والاثني أكثر قيمة فلا تغدى بالذكر ، أو أراد الاثني الذى لم تلد . وقال ابن العربي : الأصح أفضلية الذكر على الاثنتى فى الضحايا وقبلهما سواء ، وفيه استحباب التضحية بالأقرن وأنه أفضل من الأجم مع الاتفاق على جواز التضحية بالأجم وهو الذى لا قرن له ، واختلفوا فى مكسور القرن . وفيه استحباب مباشرة المضحي الذبح بنفسه واستعمل به على مشروعية استحسان الاضحية صفة ولونا ، قال الماوردى : إن اجتمع حسن المنظر مع طيب الخبز فى اللحم فهو أفضل ، وإن انعدا فطيب الخبز أولى من حسن المنظر . وقال أكثر الشافعية : أفضلها البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء ثم البلقاء ثم السوداء . وسيأتى بقية فوائد حديث أنس بعد أبواب . **قوله** ( فذبحهما بيده ) سياتى البحث فيه قريبا . **قوله** ( وقال اسماعيل وحاتم بن وردان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أنس ) يعنى أنهما خالفا عبد الوهاب الثقفى فى شيخ أيوب فقال هو أبو قلابة . وقال محمد بن سيرين ، فلما حديث اسماعيل وهو ابن علية فقد وصله المصنف بعد أربعة أبواب فى أثناء حديث ، وهو مصير منه إلى أن الطريقين صحيحان ، وهو كذلك لاختلاف سياقهما . وأما حديث حاتم بن وردان فوصله مسلم من طريقه . **قوله** ( تابعه وهيب عن أيوب ) كذا وقع فى رواية أبي ذر ، وقدم الباقون متابعا وهيب على روايتى اسماعيل وحاتم وهو الصواب ، لأن وهيبا إنما رواه عن أيوب عن أبي قلابة متابعا لعبد الوهاب الثقفى ، وقد وصله الاسماعيل من طريقه كذلك ، قال ابن التين : إنما قال أولا قال اسماعيل ، وثانيا تابعه وهيب ، لأن القول يستعمل على سبيل المذاكرة ، والمتابعة تستعمل عند النقل والتحمل . قلت : لو كان هذا على إطلاقه لم يخرج البخارى طريق اسماعيل فى الاصول ، ولم ينحصر التعليل الجازم فى المذاكرة ، بل الذى قال إن البخارى لا يستعمل ذلك إلا فى المذاكرة لا مستند له . **قوله** ( الليث عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، بينه المصنف فى كتاب الشركة . **قوله** ( أعطاه غنما ) هو أعم من الضأن والماعز . **قوله** ( على صحابته ) يحتمل أن يكون الضمير للنبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون أعقبه ، فعلى كل يحتمل أن تكون الغنم ماسكا للنبي ﷺ وأمر بقسمتها بينهم تبرعا ، ويحتمل أن تكون من النىء واليه جنح القرطبي حيث قال فى الحديث : إن الإمام ينبغي له أن يفرق الضحايا على من لم يقدر عليها من بيت مال المسلمين . وقال ابن بطلال : إن كان قسمها بين الأغنياء فهى من النىء وإن كان خص بها المقراء فهى من الزكاة . وقد ترجم له البخارى فى الشركة باب قسمة الغنم والعدل فيها ، وكأنه فهم أن النبي ﷺ بين أعقبه ما يعطيه لكل واحد منهم وهو لا يوكل إلا بالعدل ، وإلا لو كان وكل ذلك لأبيه لصر عليه ، لأن الغنم لا يتأتى فيها قسمة الأجواء ، وأما قسمة التمديد فتحتاج إلى رد ، لأن استواء قسمتها على التخصير بعيد . قلت : ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ضحى بها عنهم ، ووقعت القسمة فى اللحم فتكون القسمة قسمة الاجزاء كما تقدم توحىبه عن ابن المنذر قبل أبواب . **قوله** ( فبقى عتود ) بفتح المهملة وضم المثناة الخفيفة ، وهو من أولاد الماعز ما قوى ورعى وأتى عليه حول ، والجمع اعتدة وعتدان ، وتدغم التاء

في الدال فيقال عدان ، وقال ابن بطال : العتود الجذع من الممز ابن خمسة أشهر ، وهذا يبين المراد بقوله في الرواية الأخرى عن عقبة كما مضى قريبا جذعة ، وأنها كانت من الممز ، وزعم ابن حزم أن العتود لا يقال إلا للجذع من الممز ، وتعبه بعض الشراح بما وقع في كلام صاحب المحكم ، أن العتود الجدى الذى استسكرش ، وقيل الذى بلغ السفاد ، وقيل هو الذى أجذع . قوله ( فقال ضح به أنت ) زاد البيهقي في روايته من طريق يحيى بن بكير عن الليث ، ولا رخصة فيها لأحد بعدك ، وسأذكر البحث في هذه الزيادة في الباب الذى بعده إن شاء الله تعالى ، واستدل به على إجزاء الأضحية بالذاة الواحدة ، وكأن المصنف أراد بإيراد حديث عقبة في هذه الترجمة - وهى ضحية النبي ﷺ بكشين - الاستدلال على أن ذلك ليس على الوجوب بل على الاختيار ، فن ذبح واحدة أجوات عنه ومن زاد فهو خير ، والأفضل الاتباع في الأضحية بكشين ، ومن نظر الى كثرة اللحم قال كالشافعي : الأفضل الأبل ثم الضأن ثم البقر ، قال ابن العربي : وافق الشافعي أشهب من المالكية ، ولا يعدل بفعل النبي ﷺ شيء ، لكن يمكن أن يسكن التمسك بقول ابن عمر - يعنى الماضى قريبا - كان يذبح وينحر بالمصل ، أى فانه يشمل الأبل وغيرها ، قال : لكنه عموم ، والتمسك بالصريح أولى وهو الكباش . قلت : قد أخرج البيهقي من حديث ابن عمر « كان النبي ﷺ يضحي بالمدينة بالجزور أحيانا وبالكبش إذا لم يجد جزورا ، فلو كان ثابتا لسكان نسا في موضع الزواج ، لكن في سنة عبد الله بن نافع وفيه مقال ، وسيأتى حديث عائشة أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر في باب من ذبح ضحية غيره ، وقد ثبت في حديث عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ أمر بكباش أقرن يظا في سواد وينظر في سواد وبرك في سواد ، فأضجعه ثم ذبحه ثم قال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم ضحى » أخرجه مسلم . قال الخطابي : قولها يظا في سواد الخ تريد أن اغلافه ومواضع البروك منه وما أحاط بملاحظ عينيه من وجهه أسود ، وسائر بدنه أبيض

٨ - باب قول النبي ﷺ لأبي بردة : ضح بالجذع من الممز ، ولن تجزى عن أحد بعدك

٥٥٥٦ - حدثنا مسدد حدثنا خالد بن عبد الله حدثنا مطرف عن عامر « عن البراء بن عازب رضي

الله عنهما قال : ضحى خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له رسول الله ﷺ : شاتك شاة لحم .

فقال : يا رسول الله ، إن عندي داجنا جذعة من الممز ، قال : اذبحها ولا تصلح لغيرك . ثم قال : من ذبح

قبل الصلاة فأنما يذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين »

تابعه عبيدة عن الشعبي وإبراهيم . وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي . وقال عامر وداد عن الشعبي .

« عندي عناق ابن » وقال زبيد وفراس عن الشعبي « عندي جذعة » . وقال أبو الأحوص حدثنا منصور

« عناق جذعة » . وقال ابن عرين « عناق جذع ، عناق ابن »

٥٥٥٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن سلمة عن أبي جحيفة عن البراء قال

« ذبح أبو بردة قبل الصلاة ، فقال له النبي ﷺ أبلها ، قال : ليس عندي إلا جذعة » - قال شعبة : وأحسبه

قال : هي خير من مسنقة . قال : اجعلها مكانها ، ولن تجزى عن أحد بعدك .

وقال حاتم بن وردان عن أبوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ وقال : عناق جذعة ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لابي بردة ضح بالجذع من المعز ، ولن تجزى عن أحد بعدك ) أشار بذلك الى أن الضمير في قول النبي ﷺ في الرواية التي ساقها « اذبحها » للجذعة التي تقدمت في قول الصحابي « ان عندي داجنا جذعة من المعز » . **قوله** ( حدثنا معمر ) هو ابن طريف بمحلة وزن عقيل ، وعامر هو الشعبي . **قوله** ( ضحي غال لي يقال له أبو بردة ) في رواية زبيد عن الشعبي في أول الاصحاح « أبو بردة بن نيار ، وهو بكسر النون وتخفيف الياء المشناة من تحت وآخره راء واميّه هاء واسم جده عمرو بن عبيد وهو بلوى من حلفاء الأنصار ، وقد قيل ان اسمه الحارث بن عمرو وقيل مالك بن هبيرة والاول هو الاصح ، وأخرج ابن منده من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن البراء قال « كان اسم خالي قليلا فسماه النبي ﷺ كثيرا » ، وقال : يا كثير إنما نسكنا بعد صلاتنا » ثم ذكر حديث الباب بطوله ، وجابر ضعيف وأبو بردة عن شهد العقبة وبدرا واشاهد وعاش الى سنة اثنتين وقيل خمس وأربعين ، وله في البخاري حديث سيأتي في الحدود . **قوله** ( شاة شاة لحم ) أي ليست أضحية بل هو لحم يتمتع به كما وقع في رواية زبيد « فأنما هو لحم يقدمه لافله » ، وسيأتي في « باب الذبح بعد الصلاة » وفي رواية فراس عند مسلم قال « ذاك شيء عجته لاهلك » وقد استشكلت الاضافة في قوله شاة لحم ، وذلك أن الاضافة قسمان : مضموية ولفظية ، فالمضموية إما مقدرة بمن تكلم حديد أو باللام كقلام زيد أو بني كضرب اليوم معناه ضرب في اليوم . وأما اللفظية فهي صفة مضافة إلى معمولها كضارب زيد وحسن الوجه ، ولا يصح شيء من الاقسام الخمسة في شاة لحم ، قال ألفا كهي : والذي يظهر لي أن أبا بردة لما اعتقد أن شاة أضحية أوقع ﷺ في الجواب قوله شاة لحم موقع قوله شاة غير أضحية . **قوله** ( ان عندي داجنا ) الداجن التي تألف البيوت ونسألس وليس لها سن معين ، ولما صار هذا الاسم علما على ما يألف البيوت استعمل الوصف عنه فاستوى فيه الذكر والمؤنث . والجذعة تقدم بيانها ، وقد بين في هذه الرواية أنها من المعز ، ووقع في الرواية الاخرى كما سيأتي بيانه « فان عندنا عناق » وفي رواية أخرى « عناق ابن » ، والعناق بفتح العين وتخفيف النون الاثني من ولد المعز عند أهل اللغة ، ولم يصب الداودي في دعمه ان العناق هي التي استحدثت أن تحمل وأنها تطلق على الذكر والاثني وأنه بين بقوله « ابن » أنها اثني ، قال ابن التين : غلط في نقل اللغة وفي تأويل الحديث ، فان معنى « عناق ابن » أنها صغيرة سن توضع أمها . ووقع عند الطبراني من طريق سهل بن أبي حشمة « ان أبا بردة ذبح ذبيحته بسحر » ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : إنما الاضحية ما ذبح بعد الصلاة ، اذهب فضح ، فقال : ما عندي الا جذعة من المعز » الحديث . قلت : وسيأتي بيان ذلك عند ذكر التعاليق التي ذكرها المصنف عقب هذه الرواية ، وزاد في رواية أخرى « هي أحب الي من شاتين » ، وفي رواية لمسلم « من شاة لحم » ، والمعنى أنها أطيب لحا وأنفع للكلين لسمها ونفاسها . وقد استشكل هذا بما ذكر أن حقيق نفسين أفضل من عتق نفس واحدة ولو كانت أنفس منهما ، وأجيب بالفرق بين الاضحية والعتق أن الاضحية يطلب فيها كثرة اللحم فتكون الواحدة السميئة أولى من الهزيلتين ، والعتق يطلب فيه التقرب الى الله بفك الرقبة فيكون عتق الاثنتين أولى من عتق الواحدة ، نعم إن عرض الواحد وصف يقتضى رفعته على غيره

سكالهم وأنواع الفضل المتعدى - فقد جزم بعض المحققين بأنه أولى لعدم نفعه للمسلمين . ووقع في الرواية الاخرى التي في أواخر الباب وهي وخير من مسنة ، وحكى ابن التين عن الداودي أن المسنة التي سقطت أسنانها للبذل ، وقال أهل اللغة المسن التي الذي يلقى سنه ، ويكون في ذات الخف في السنة السادسة وفي ذات الظلف والحافر في السنة الثالثة ، وقال ابن فارس : اذا دخل ولد الشاة في الثالثة فهو ثلث ومن . قوله ( قال اذبحها ولا تصلح لغيرك ) في رواية فراس الآتية في باب من ذبح قبل الامام : « اذبحها » قال : نعم ، ثم لا تجزى عن أحد بعدك ، وسلم من هذا الوجه « ولان تجزى الخ » وكذا في رواية أبي جحيفة عن البراء كما في أواخر هذا الباب « ولان تجزى عن أحد بعدك » وفي حديث سهل بن أبي حشمة « وليست فيها رخصة لأحد بعدك » وقوله « تجزى » بفتح أوله غير مهور أى تقضى ، يقال جزا عني فلان كذا أى قضى ، ومنه ( لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) أى لا تقضى عنها ، قال ابن بري : ألقمها يقولون لا تجزى . بالضم والهمز في موضع لا تقضى والصواب بالفتح وترك الهمز . قال : لكن يجوز الضم والهمز بمعنى السكافية ، يقال أجزأ عنك . وقال صاحب «الاساس» : بنو تميم يقولون البدنة تجزى عن سبعة بضم أوله ، وأهل الحجاز تجزى بفتح أوله ، وبهما فرى ( لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) وفي هذا تعقب على من نقل الاتفاق على منع ضم أوله . وفي هذا الحديث تخصيص أبي بردة بأجزاء المذبح من المذبح في الاضحية ، لكن وقع في عدة أحاديث التصريح بنظر ذلك لغير أبي بردة ، ففي حديث عقبة بن عامر كما تقدم قريباً « ولا رخصة فيها لأحد بعدك » قال البيهقي : ان كانت هذه الزيادة محفوفة كان هذا رخصة لعقبة كما رخص لابي بردة . قلت : وفي هذا الجمع نظر ، لان في كل منهما صيغة عموم ، فأيهما تقدم على الآخر اقتضى انتفاء الوقوع للثاني ، وأقرب ما يقال فيه : إن ذلك صدر لكل منهما في وقت واحد ، أو تكون خصوصية الاول فسخت بثبوت الخصوصية للثاني ، ولا مانع من ذلك لانه لم يقع في السياق اشتمار المذبح لغيره صريحاً ، وقد انفصل ابن التين - وتبعه القرطبي - عن هذا الاشكال باحتمال أن يكون العتود كان كبير السن بحيث يجزى ، لكنه قال ذلك بناء على أن الزيادة التي في آخره لم تقع له ، ولا يتم مراده مع وجودها مع مصادمته لقول أهل اللغة في العتود ، وتمسك بعض المتأخرين بكلام ابن التين فضعف الزيادة ، وليس بجيد ، فانها خارجة من مخرج الصحيح ، فانها عند البيهقي من طريق عبد الله البوشنجي أحد الأئمة الكبار في الحفظ والفقه وسائر فنون العلم ، رواها عن يحيى بن بكير عن الليث بالسند الذي ساقه البخاري ، ولكن رأيت الحديث في « المتفق للجوزقي » من طريق عبيد بن عبد الواحد ومن طريق أحمد بن إبراهيم بن ملحان كلاهما عن يحيى بن بكير وليست الزيادة فيه ، فهذا هو السر في قول البيهقي ان كانت محفوفة ، فكأنه لما رأى التفرد خشي أن يكون دخل على راويها حديث في حديث ، وقد وقع في كلام بعضهم أن الذين ثبتت لهم الرخصة أربعة أو خمسة ، واستشكل الجمع وليس بمشكل ، فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي إلا في قصة أبي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر في البيهقي ، وأما ما عدا ذلك فقد أخرج أبو داود وأحمد وصححه ابن حبان من حديث زيد بن خالد « ان النبي ﷺ أعطاه عتوداً جذعاً فقال ضح به ، فقلت انه جذع أفأضحى به ؟ قال نعم ضح به ، فضحبت به ، لفظ أحمد ، وفي صحيح ابن حبان وابن ماجه من طريق عباد بن تميم « عن عويمر بن أشقر أنه ذبح أضحيته قبل أن يذبح يوم الاضحية ، فأمره النبي ﷺ أن يعيد أضحية أخرى ، وفي الطبراني الأوسط من حديث ابن عباس « ان النبي ﷺ أعطى سعد بن أبي وقاص جذعاً من المعز فأمره أن يضحي به ، وأخرجه الحاكم



من حديث عائشة وفي سنده ضعف ، ولأبي يعلى والحاكم من حديث أبي هريرة : أن رجلا قال : يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول وهذا جذع من المزمع سمين وهو خيرهما أفأضحي به ؟ قال : ضح به فإن الله الخير ، وفي سنده ضعف ، والحق أنه لا منافاة بين هذه الأحاديث وبين حديثي أبي بردة وعقبة ، لاحتمال أن يكون ذلك في ابتداء الأمر ثم تقرر الشرع بأن الجذع من المزمع لا يجزئ ، واختص أبو بردة وعقبة بالرخصة في ذلك ، وإنما قلت ذلك لأن بعض الناس زعم أن هؤلاء شاركوا عقبة وأبا بردة في ذلك ، والمشاركة إنما وقعت في مطلق الاجزاء لا في خصوص منع الغير ، ومنهم من زاد فيهم عويمر بن أشقر وليس في حديثه إلا مطلق الاعادة لكونه ذبح قبل الصلاة ، وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث أبي زيد الانصاري : أن رسول الله ﷺ قال لرجل من الأنصار : اذبحها ولني تجزئ جذعة عن أحد بعدك ، فهذا يحمل على أنه أبو بردة بن نيار فإنه من الأنصار ، وكذا ما أخرجه أبو يعلى والطبراني من حديث أبي جهميفة : أن رجلا ذبح قبل الصلاة فقال رسول الله ﷺ : لا تجزئ منك ، قال ان عندي جذعة ، فقال : تجزئ عنك ولا تجزئ بعد ، فلم يثبت الاجزاء لأحد ونفيه عن الغير إلا لأبي بردة وعقبة ، وأن تعذر الجمع الذي قدمته لحديث أبي بردة أصبح مخرجا والله أعلم . قال الفاكهي : ينبغي النظر في اختصاص أبي بردة بهذا الحكم وكشف السر فيه ، وأجيب بأن الماوردي قال : ان فيه وجهين أحدهما أن ذلك كان قبل استقرار الشرع فاستثنى ، والثاني أنه علم من طاعته وخلوص نيته ما يميزه عن سواه . قلت : وفي الاول نظر ، لأنه لو كان سابقا لامتنع وقوع ذلك لغيره بعد التصريح بعدم الاجزاء لغيره ، والفرض ثبوت الاجزاء لعدد غيره كما تقدم . وفي الحديث أن الجذع من المزمع لا يجزئ وهو قول الجمهور ، وعن عطاء وصاحبه الأوزاعي يجوز مطلقا ، وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الرافعي ، وقال النووي : وهو شاذ أو غلط ، وأغرب عياض خشكي الاجماع على عدم الاجزاء ، قبل والاجزاء مصادر للنص ولكن يحتمل أن يكون قائله قيد ذلك بمن لم يجد غيره ، ويكون معنى نفي الاجزاء عن غير من أذن له في ذلك محولا على من وجد ، وأما الجذع من الضأن فقال الترمذي : ان العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، لكن حكى غيره عن ابن عمر والزهرى أن الجذع لا يجزئ مطلقا سواء كان من الضأن أم من غيره ، وعن حكاه عن ابن عمر ابن المنذر في الأشراف ، وبه قال ابن سزيم وعزاه لجماعة من السلف وأطنب في الرد على من أجازاه ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضا مقيدا بمن لم يجد ، وقد صح فيه حديث جابر رفته : لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يصير عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم لكن نقل النووي عن الجمهور أنهم حلوه على الأفضل ، والتقدير يستحب اسمك أن لا تذبحوا إلا مسنة ، فان عجزتم فاذبحوا جذعة من الضأن . قال : وليس فيه تصريح بمنع الجذعة من الضأن وأنها لا تجزئ ، قال : وقد أجمعت الأمة على أن الحديث ليس على ظاهره ، لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه ، وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه ، فتعين تأويله . قلت : وبطلان الجمهور الأحاديث الماضية قريبا ، وكذا حديث أم هانئ بنت هلال عن أبيها رفته : يجوز الجذع من الضأن أضحية ، أخرجه ابن ماجه ، وحديث رجل من بني سليم يقال له مجاشع : أن النبي ﷺ قال : ان الجذع يوفى ما يوفى منه الثني ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأخرجه النسائي من وجه آخر ، لكن لم يسم الصحابي ، بل وقع عنه أنه رجل من مزينة ، وحديث معاذ بن عبد الله ابن حبيب عن عقبة بن عامر : ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن ، أخرجه النسائي بسند قوى ، وحديث

أبي هريرة رفته ، فتمسك الاضحية الجذعة من الضأن ، أخرجه الترمذى وفى سنده ضعف . واختلف القائلون  
باجزاء الجذع من الضأن - وهم الجمهور - فى سنه على آراء : أحدها أنه ما أكمل سنة ودخل فى الثانية وهو الأصح عند  
الشافعية وهو الأشهر عند أهل اللغة ، ثانيها نصف سنة وهو قول الحنفية والحنابلة ، ثالثها سبعة أشهر وحكاة  
صاحب الهداية ، من الحنفية عن الزعفرانى ، رابعها ستة أو سبعة حكاة الترمذى عن وكيع ، خامسها التفرقة بين  
ما تولد بين شابين فيكون له نصف سنة أو بين هرمين فيكون ابن ثمانية ، سادسها ابن عشر ، سابعا لا يحزى  
حتى يكون عظميا حكاة ابن العربى وقال : انه مذهب باطل ، كذا قال ، وقد قال صاحب الهداية ، انه اذا كانت  
عظيمة بحيث لو اختلطت بالثنيات اشبهت على الناظر من بعيد أجزأت ، وقال العبادى من الشافعية : لو أجزع  
قبل السنة أى سقطت أسنانه أجزأ كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبوغ إما بالسن وإما بالاحتلام ،  
وهكذا قال البغوى : الجذع ما استكمل السنة أو أجزع قبلها ، واه أعلم . **قوله** ( ثم قال من ذبح قبل الصلاة ) أى  
صلاة العيد ( فانما يذبح لنفسه ) أى وليس أضحية ( ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه ) أى عبادته ( وأصاب سنة  
المسلمين ) أى طريقتهم . وهكذا وقع فى هذه الرواية أن هذا السلام وقع بعد قصة أبي بردة بن نيار ، والذي فى  
معظم الروايات كما سيأتى قريبا من رواية زيد عن الشعبي أن هذا السلام من النبي ﷺ وقع فى الخطبة بعد الصلاة  
وأن خطاب أبي بردة بما وقع له كان قبل ذلك وهو المعتمد لفظه ، سمعت النبي ﷺ يخاطب فقال : ان أول ما نبدا  
به من يومنا هذا أن نصلى ثم ترجع فننحر فن فعل هذا فقد أصاب سنتنا ، فقال أبو بردة : يا رسول الله ذهبت قبل  
أن أصلى ، وتقدم فى الميدين من طريق منصور عن الشعبي عن البراء قال : خطبنا رسول الله ﷺ يوم الاضحية بعد  
الصلاة فقال : من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك ، ومن نسك قبل الصلاة فانه لا نسك له ؟ فقال  
أبو بردة ، فذكر الحديث ، وسيأتى بيان الحكم فى هذا قريبا فى باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، ان شاء الله تعالى .  
واستدل به على وجوب الاضحية على من التزم الاضحية فأفسد ما يضحى به ، ورد الطحاوى بأنه لو كان كذلك  
لعرض الى قيمة الاولى ليلوم بمثلها ، فلما لم يعتبر ذلك دل على أن الأمر بالاعادة كان على جهة الذنب ، وفيه بيان ما  
يجوز فى الاضحية لا على وجوب الاعادة . وفى الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المرجع فى الاحكام إنما هو  
الى النبي ﷺ ، وأنه قد يخص بعض أمته بحكم ويمنع غيره منه ولو كان بغير عذر ، وأن خطابه للواحد يعم جميع  
المكلفين حتى يظهر دليل الخصوصية ، لأن السياق يشعر بأن قوله لا بى بردة ضح به أى بالجذع ، ولو كان يفهم منه  
تخصيصه بذلك لما احتاج الى أن يقول له دولن تجزى عن أحد بعدك . ويحتمل أن تكون قاعدة ذلك قطع الحاق  
غيره به فى الحكم المذكور لا أن ذلك مأخوذ من مجرد اللفظ وهو قوى . واستدل بقوله : اذبح مكانها أخرى ،  
وفى لفظ : أعد نسكا ، وفى لفظ : ضح بها ، وغدير ذلك من الالفاظ المصرحة بالأمر بالاضحية على وجوب  
الاضحية ، قال القرطبى : المفهم : ولا حجة فى شئ من ذلك ، وإنما المقصود بيان كيفية مشروعية الاضحية لمن  
أراد أن يحلها أو من أوقفها على غير الوجه المشروع خطأ أو جهلا ، فبين له وجه تدارك ما فرط منه ، وهذا  
معنى قوله : لا تجزى ، عن أحد بعدك ، أى لا يحصل له مقصود القرية ولا الثواب ، كما يقال فى صلاة النفل : لا تجزى  
الا حركته ، عورة ، قال . وقد استدلل بعضهم لأحرب بأن الاضحية من شريعة ابراهيم الخليل وقد أمرنا  
باتباعه ، ولا حجة فيه لأن أقرب بموجبه **عنه** الدليل على أنها كانت فى شريعة ابراهيم واجبة ولا سبيل الى

علم ذلك ، ولا دلالة في قصة الذبيح للخصوصية التي فيها ، واقه أعلم . وفيه أن الامام يعلم الناس في خطبة العيد أحكام النحر . وفيه جواز الاكتفاء في الاضحية بالشاة الواحدة عن الرجل وعن أهل بيته ، وبه قال الجمهور ؛ وقد تقدمت الاشارة اليه قبل ، وعن أبي حنيفة والثوري : بكرة ، وقال الخطابي : لا يجوز أن يضحي بشاة واحدة عن اثنين ، وادعى نسخ ما دل عليه حديث عائشة الآتي في د باب من ذبح ضحية غيره ، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : وفيه أن العمل وإن وافق نية حسنة لم يصح إلا إذا وقع على وفق الشرح . وفيه جواز أكل اللحم يوم العيد من غير لحم الاضحية لقوله « إنما هو لحم قدمه لأهله » . وفيه كرم الرب سبحانه وتعالى لسكونه شرح لعبيده الاضحية مع ما لحم فيها من الشهوة بالآكل والادخار ومع ذلك فأثبت لهم الأجر في الذبح ، ثم من تصدق أثيب وإلا لم يأثم . **قوله** ( تابعه عبدة عن الشعبي وإبراهيم ، وتابعه وكيع عن حريث عن الشعبي ) قلت : أما عبدة فهو بصيغة التصغير وهو ابن متهب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المثناة وكسرهما بعدما موحد الضي ، وروايته عن الشعبي يعني عن البراء بهذه القصة ، وأما قوله « وإبراهيم » فيمنع النسخ ، وهو من طريق إبراهيم منقطع ، وليس لعبدة في البخاري سوى هذا الموضع الواحد ، وأما متابعة حريث وهو بصيغة التصغير وهو ابن أبي مطر واسمه عمرو الاسدي الكوفي وماله أيضا في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وصله أبو الشيخ في كتاب الاضاحي من طريق سهل بن عثمان العسكري عن وكيع عن حريث عن الشعبي عن البراء « إن خاله سأل ، فذكر الحديث وفيه « عندي جذعة من المهرز أوفى منها » وفي هذا تعقب على المدارق في « د الأفراد » حيث زعم أن عبدة ابن موسى تفرد بهذا عن حريث وسأله من طريقه بلفظ « قال فعندي جذعة معز سمينة » . **قوله** ( وقال عاصم ودارد عن الشعبي عندي عناق ابن ) أما عاصم فهو ابن سليمان الاحول ، وقد وصله مسلم من طريق عبد الواحد بن زياد عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « خطبنا رسول الله ﷺ في يوم نحر فقال : لا يضحين أحد حتى يصل . فقال رجل : عندي عناق ابن - وقال في آخره - ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » . وأما داود فهو ابن أبي هند فوصله مسلم أيضا من طريق هشيم عنه عن الشعبي عن البراء بلفظ « إن خاله أبا بردة بن نيار ذبح قبل أن يذبح النبي ﷺ - الحديث وفيه - لأطعم أهل وجيران وأهل داري » ، فقال : أعد نسكا . فقال : إن عندي عناق ابن هي خير من شاق لحم ، قال : هي خير نسيكتيك ، ولا تجزي جذعة عن أحد بعدك » **قوله** ( وقال زييد وفراس عن الشعبي : عندي جذعة ) أما رواية زييد وهو بالزاي ثم الموحدة مصغر فوصلها المؤلف في أول الاضاحي كذلك ، وأما رواية فراس وهو بكسر الفاء وتخفيف الراء وآخره مهملة ابن يحيى فوصلها أيضا المؤلف في د باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ، **قوله** ( وقال أبو الاحوص حدثنا منصور عناق جذعة ) هو بالثنتين فيهما ، ورواية منصور هذه وهو ابن المعتمر وصلها المؤلف من الوجه المذكور عنه عن الشعبي عن البراء في العيدين . **قوله** ( وقال ابن عون ) هو عبد الله ( عناق جذع ، عناق ابن ) يعني أن في روايته عن الشعبي عن البراء باللفظين جيما لفظ عاصم ومن تابعه ولفظ منصور ومن تابعه ، وقد وصل المؤلف رواية ابن عون في كتاب الايمان والذنوب من طريق معاذ بن معاذ عن ابن عون باللفظ المذكور . **قوله** ( عن سلة ) هو ابن كهيل وصرح أحمد به في روايته عن محمد بن جعفر بهذا الاسناد ، وأبو جحيفة هو الصحابي المشهور . **قوله** ( ذبح أبو بردة ) هو ابن نيار الماضي ذكره . **قوله** ( أبدلها ) بموحدة وفتح أوله ، وقد تقدم بيانه في قوله « اذبح مكانها أخرى » . **قوله** ( قال شعبة وأحسبه قال هي

خير من مسنة ) في رواية أبي عامر العقدي عن شعبة عند مسلم ، هي خير من مسنة ، ولم يشك . قوله ( اجماعها مكانها ) أي اذبحها . وقد تمسك بهذا الأمر من ادعى وجوب الأضحية ، ولا دلالة فيه ، لأنه ولو كان ظاهر الأمر الوجوب إلا أن قرينة إفساد الأولى تقتضي أن يكون الأمر بالإعادة لتحصيل المقصود ، وهو أهم من أن يكون في الأصل واجبا أو مندوبا ، وقال الشافعي : يحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للوجوب ، ويحتمل أن يكون الأمر بالإعادة للإشارة إلى أن التضحية قبل الصلاة لا تقع أضحية ، فأمره بالإعادة ليكون في عداد من ضحى ، فلما احتمل ذلك وجدنا الدلالة على عدم الوجوب في حديث أم سلمة المرفوع ، إذا دخل العشر فأراد أحكم أن يضحي ، قال : فلو كانت الأضحية واجبة لم بكل ذلك إلى الإرادة ، وأجاب من قال بالوجوب بأن التعليق على الإرادة لا يمنع القول بالوجوب ، فهو كما قيل : من أراد الحج فليكثر من الزاد ، فإن ذلك لا يبدل على أن الحج لا يجب ، ونعقب بأنه لا يلزم من كون ذلك لا يدل على عدم الوجوب ثبوت الوجوب بمجرد الأمر بالإعادة لما تقدم من احتمال إرادة الكمال وهو الظاهر والله أعلم . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) تقدم ذكر من وصله في الباب الذي قبله ، ولم يسق مسلم لفظه ، لكنه قال « بمثل حديثهما » ، يعني رواية اسماعيل بن علية عن أيوب ورواية هشام عن محمد بن سيرين

#### ٩ - باب من ذبح الأضاحي بيده

٥٥٥٨ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا قتادة عن أنس قال « ضحى النبي ﷺ بكبشين

أملحين ، فرأيت واضعا قدمه على صفاحيهما يسمى ويكبر » ، فذبحهما بيده ،

قوله ( باب من ذبح الأضاحي بيده ) أي وهل يشترط ذلك أو هو الأولى ، وقد اتفقوا على جواز التوكيل فيها للغير ، لكن عند المالكية رواية بعدم الاجراء مع القدرة ، وعند أكثرهم يكره لكن يستحب أن يشهدا ، ويكره أن يستناب حائضا أو صبيا أو كفتريا ، وأولهم أولى ثم ما يليه . قوله ( ضحى ) كذا في رواية شعبة بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية أبي عوانة الآتية قريبا عن قتادة ، وفي رواية همام الآتية قريبا أيضا عن قتادة « كان يضحي » وهو أظهر في المداومة على ذلك . قوله ( بكبشين أملحين ) زاد في رواية أبي عوانة وفي رواية همام كلاهما عن قتادة « أفرنين » ، وسأيتان قريبا ، وتقدم مثله في رواية أبي قلابة قبل باب . قوله ( فرأيت واضعا قدمه على صفاحيهما ) أي على صفاح كل منهما عند ذبحه ، و« صفاح بكر الصاد المهمة وتخفيف الفاء وآخره حاء مهمة الجوانب ، والمراد الجانب الواحد من وجه الأضحية ، وإنما تثنى إشارة إلى أنه فعل ذلك في كل منهما ، فهو من إضافة الجمع إلى المثنى بإرادة التوزيع . قوله ( يسمى ويكبر ) في رواية أبي عوانة « وسمى وكبر » ، والاول أظهر في وقوع ذلك عند الذبح . وفي الحديث غير ما تقدم مشروعية التسمية عند الذبح ، وقد تقدم في الدبايح بيان من اشتراطها في صفة الذبح ، وفيه استحباب التكبير مع التسمية واستحباب وضع الرجل على صفحة عنق الأضحية الأيمن ، واتفقوا على أن اضجاعها يكون على الجانب الأيسر فيضع رجله على الجانب الأيمن ليكون أسهل على الذابح في أخذ السكين باليمين وأمسك رأسها بيده اليسار

١٠ - **باب** من ذبح ضحية غيره . وأعان رجل ابن عمر في بدته

وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن

٥٥٥٩ - **حدثنا** هبة **حدثنا** سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل على رسول الله ﷺ بسرف وأنا أبكي ، فقال : مالك ؟ أنفست ؟ قلت : نعم . قال : هذا أمر كعبه الله على بنات آدم . أفضى ما يفضي الحاج غير أن لا تطوف بالبيت . وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالقر ،

**قوله** ( باب من ذبح ضحية غيره ) أراد بهذه الترجمة بيان أن التي قبلها ليست للاشتراط . **قوله** ( وأعان رجل ابن عمر في بدته ) أي عند ذبحها ، وهذا وصلة عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار قال : رأيت ابن عمر ينحر بدنة بنى وهى باركة مقفولة ، ورجل يمسك بجبل في رأسها وابن عمر يطمئن . قال ابن المنير : هذا الأثر لا يطابق الترجمة إلا من جهة أن الاستئانة إذا كانت مشروعة التحقت بها الاستئابة ، وجاء في نحو قصة ابن عمر حديث مرفوع أخرجه أحد من حديث رجل من الانصار ، أن النبي ﷺ أضجع أضحيتيه فقال : أفضى على أضحيتي . فأعانه ، ورجاله نقات . **قوله** ( وأمر أبو موسى بناته أن يضحين بأيديهن ) وصلة الحاكم في المستدرک ، ووقع لنا بطرفي خبرين كلاهما من طريق المسيب بن رافع ، أن أبا موسى كان يأمر بناته أن يذبحن نسائكن بأيديهن ، وسنده صحيح ، قال ابن التين : فيه جواز ذبيحة المرأة ، ونقل محمد عن مالك كراهته . قلت : وقد سبق في الذبائح مبينا . وهذا الأثر مبين للترجمة ، فيجتمل أن يكون عمله في الترجمة التي قبلها أو أراد أن الامر في ذلك حل اختيار المضحي ، وعن الشافعية الأولى للمرأة أن توكل في ذبح أضحيتها ولا تباشر الذبح بنفسها . ثم ذكر المصنف حديث عائشة لما حاضت بسرف وفيه هذا أمر كتبته الله على بنات آدم - وفي آخره - وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالقر ، ولمسلم من حديث جابر ، ونحو النبي ﷺ عن نسائه بقرة في حجة الوداع ،

١١ - **باب** الذبح بعد الصلاة

٥٥٦٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة قال أخبرني زبيد قال سمعت الشعبي عن البراء رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يخطب فقال : إن أول ما تبدأ به من يومنا هذا أن نعصى ، ثم نرجع فننحر ، فنقول : هذا فقد أصاب سئتنا ، ومن نحر قائما هو لحم يقدمه لأهله ، ليس من أنفسك في شيء . فقال أبو بردة : يارسول الله ، ذبحت قبل أن أصلي ، وهندي جذعة خير من سبعة ، فقال : اجعلها مكانها ، ولن تجزي - أو توفي - عن أحد بعدك ،

**قوله** ( باب الذبح بعد الصلاة ) ذكر فيه حديث البراء في قصة أبي بردة ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وسأذكر ما يتعلق بهذه الترجمة في التي بعدها ، وقوله فيه وان تجوى أو توفي ، شك من الراوى ، ومعنى توفي أى تسكل الثوب

وصند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه « ولن تقى ، بغير واو ولا شك ، يقال وفى إذا أتموه فهو بمعنى  
تجوى بفتح أوله

## ١٢ - باب من ذبح قبل الصلاة أعاد

٥٥٦١ - **حَرْشٌ** عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ « مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعِدْ . فَقَالَ رَجُلٌ : هَذَا يَوْمٌ يُشْتَمَى فِيهِ الْحَمُّ - وَذَكَرَ هَنَةً مِنْ جِيرَانِهِ ، فَكَانَ  
النَّبِيُّ ﷺ عَذْرَهُ - وَعِنْدِي جَذْعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ . فَرُخِصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا أَدْرَى بَلَدَتْ الرُّخْصَةُ أَمْ لَا ؟  
ثُمَّ انْكَفَأَ إِلَى كَبْشَيْنِ - بَعْضُ فَذَّحَبَهُمَا - ثُمَّ انْكَفَأَ النَّاسُ إِلَى غُذَيْمَةٍ فَذَبَحُوهَا »

٥٥٦٢ - **حَرْشٌ** آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ سَمِعْتُ جُبْدَبَ بْنَ سَفْيَانَ الْبَجَلِيَّ قَالَ  
« شَرِيتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ قَالَ : مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُعِدْ مَكَانَهَا أُخْرَى ، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ »  
٥٥٦٣ - **حَرْشٌ** مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ عَامِرٍ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ « صَلَّى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : مَنْ صَلَّى صَلَاتِنَا ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، فَلَا يَذْبَحْ حَتَّى يَنْعَرِفَ . فَقَامَ أَبُو  
بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَعَلْتُ . فَقَالَ : هُوَ شَيْءٌ عَجَلْتَهُ . قَالَ : فَإِنْ عِنْدِي جَذْعَةٌ هِيَ خَيْرٌ مِنْ  
مُسْنَتَيْنِ ، أَذْبَحُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، ثُمَّ لَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ . قَالَ عَامِرٌ : هِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتَيْهِ »

قوله ( باب من ذبح قبل الصلاة أعاد ) أى أعاد الذبح ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أنس ، قوله فيه  
( وذكر هنة ) بفتح الهاء والتون الخفيفة بعدها هاء تأنيث أى حاجة من جيرانه إلى اللحم . قوله ( فكان النبي  
ﷺ عذره ) بتخفيف الذال المعجمة من العذر أى قبل عذره ، ولكن لم يجعل ما فعله كافيًا ولذلك أمره بالاعادة .  
قال ابن دقيق العيد : فيه دليل على أن المأمورات إذا وقعت على خلاف مقتضى الأمر لم يعذر فيها بالجهل ، والفرق  
بين المأمورات والمنهيات أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها ، وذلك لا يحصل إلا بالفعل . والمقصود من  
المنهيات الكف عنها بسبب مفاسدها ، ومع الجهل والنسيان لم يقصد المكلف فعلها فيعذر . قوله ( وعندي جذعة )  
هو معطوف على كلام الرجل الذى عني عنه الراوى بقوله « وذكر هنة من جيرانه » ، تقديره هذا يوم يشتكى فيه اللحم  
ولجيران حاجة فذبحت قبل الصلاة ، وعندي جذعة . وقد تقدمت مباحثه قبل ثلاثة أبواب . الثانى حديث جندب  
ابن سفيان أورده مختصراً ، وتقدم فى الذبائح من طريق أبى عوانة عن الأسود بن قيس أم منه وأوله « وضعنا  
مع رسول الله ﷺ أضحية ، فإذا ناس ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة ، الحديث . قوله ( ومن لم يذبح فليذبح ) فى رواية  
أبى عوانة « ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله » وفى رواية لمسلم « فليذبح بسم الله » أى فليذبح قائلاً  
بسم الله أو مسمياً ، والمجروح متعلق بمحذوف ، وهو حال من الضمير فى قوله « فليذبح » ، وهذا أولى ما حل عليه  
الحديث وصحة النووى ، ويؤيده ما تقدم فى حديث أنس « وسعى وكبر » ، وقال عياض : يحتمل أن يكون معناه

فليذبح لله ، والباء تجيء بمعنى اللام ، ويحتمل أن يكون معناه بتسمية الله ، ويحتمل أن يكون معناه متبركا باسمه كما يقال سر على بركة الله ، ويحتمل أن يكون معناه فليذبح بسنة الله . قال : وأما كراهة بعضهم أفعول كذا على اسم الله لانه اسمه على كل شيء فضعيف . قلت : ويحتمل وجها خامسا أن يكون معنى قوله « بسم الله » مطلق الاذن في الذبيحة حينئذ ، لان السياق يقتضى المنع قبل ذلك والاذن بعد ذلك ، كما يقال للمستأذن بسم الله أى ادخل ، وقد استدل بهذا الامر في قوله « فليذبح مكانها أخرى » من قال بوجوب الاضحية ، قال ابن دقيق العيد : صيغة « من » في قوله « من ذبح » صيغة عموم في حق كل من ذبح قبل أن يصل ، وقد جاءت لتأسيس قاعدة ، وتزيل صيغة العموم اذا وردت لذلك على الصورة النادرة يستذكر ، فلذا بعد تخصيصه بمن نذر اضحية معينة بقى التردد هل الأول حمله على من سبقت له اضحية معينة أو حمله على ابتداء اضحية من غير سبق تعيين ؟ فعلى الأول يكون حجة لمن قال بالوجوب على من اشترى الاضحية كالناحية ، فان الاضحية عندهم يجب بالانضمام للسان وبنية الشراء وبنية الذبح ، وعلى الثاني يكون لاحجة لمن أوجب الضحية مطلقا ، لكن حصل الانفصال بمن لم يقل بالوجوب بالأدلة الدالة على عدم الوجوب فيكون الامر للندب . واستدل به من اشترط تقدم الذبح من الامام بعد صلاته وخطبته ، لان قوله « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » ، انما صدر منه بعد صلاته وخطبته وذبجه فسكانه قال : من ذبح قبل فعل هذه الامور فليذهب أى فلا يمتد بما ذبجه . قال ابن دقيق العيد : وهذا استدلال غير مستقيم ، لخالفته التقييد بلفظ الصلاة والتعقيب بالفاء . الحديث الثالث حديث البراء ، أورده من طريق فراس بن يحيى عن الشعبي ، وقد تقدمت مباحثه قريبا . قوله (من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا) المراد من كان على دين الاسلام . قوله (فلا يذبح) أى الاضحية (حق ينصرف) تمسك به الشافعية في أن أول وقت الاضحية قدر فراغ الصلاة والخطبة ، وانما شرطوا فراغ الخطيب لان الخطيبين مقصودتان مع الصلاة في هذه العبادة ، فيعتبر مقدار الصلاة والخطبتين على أخف ما يجوز بعد طلوع الشمس ، فلذا ذبح بعد ذلك أجزاء الذبح عن الاضحية ، سواء صلى العيد أم لا ، وسواء ذبح الامام اضحيته أم لا ، ويستوى في ذلك أهل المصر والحاضر والبادي ونقل الطحاوى عن مالك والأوزاعى والشافعى : لا يجوز اضحية قبل أن يذبح الامام ، وهو معروف عن مالك والأوزاعى لا الشافعى ، قال القرطوبى : ظواهر الأحاديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة ، لكن لما رأى الشافعى أن من لا صلاة عيد عليه غلط بالتمسك بحل الصلاة على وقتها . وقال أبو حنيفة والليث : لا ذبح قبل الصلاة ، ويجوز بعد ما ولو لم يذبح الامام ، وهو خاص بأهل المصر ، فأما أهل القرى والبادى فيدخل وقت الاضحية في حقهم إذا طلع الفجر الثانى . وقال مالك : يذبحون اذا نحر أقرب أئمة القرى اليهم . فان نحروا قبل أجزاءهم . وقال عطاء وربيعة : يذبح أهل القرى بعد طلوع الشمس . وقال أحمد والشافعى : اذا فرغ الامام من الصلاة جلزته الاضحية ، وهو وجه للشافعية قرى من حيث الدلائل والله ضيفه بعضهم ، ومثله قول الثورى : يجوز بعد صلاة الامام قبل خطبته وفي أثنائها ، ويحتمل أن يكون قوله « حتى ينصرف » أى من الصلاة ، كما في الروايات الأخرى . وأصرح من ذلك ما وقع عند أحمد من طريق يزيد بن البراء عن أبيه رحمه الله ، انما الذبح بعد الصلاة ، ووقع في حديث جندب عند مسلم « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » . قال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار فعل الصلاة من حديث البراء ، أى حيث جاء فيه « من ذبح قبل الصلاة » . قال : لكن ان أجريناه على ظاهره اقتضى ان لا تجزئ الاضحية في حق من لم يصل العيد ، فان ذهب إليه أحد فهو أسعد

الناس بظاهر هذا الحديث ، والا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ماعداها في محل البحث . وتعب بأنه قد وقع في صحيح مسلم في رواية أخرى « قبل أن يصل أو نصل » ، بالاشك . قال الووى : الأولى بالياء والثانية بالنون ، وهو شك من الراوى ، فعل هذا اذا كان بلفظ « يصل » سارى لفظ حديث البراء في تعليق الحكم بفعل الصلاة . قلت : وقـ . رفع عند البخارى في حديث جندب في الذبائح بمشـ لفظ البراء ، وهو خلاف ما يوجهه سياق صاحب العمدة ، فانه ساقه على لفظ مسلم ، وهو ظاهر في اعتبار فعل الصلاة ، فان إطلاق لفظ الصلاة وإرادة وقتها خلاف الظاهر ، وأظهر من ذلك قوله « قبل أن نصل » بالنون ، وكذا قوله « قبل أن نصرف » سواء قلنا من الصلاة أم من الخطبة . وادعى بعض الشافعية أن معنى قوله ﷺ « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » أى بعد أن يتوجه من مكان هذا القول ، لأنه خاطب بذلك من حضره فكأنه قال : من ذبح قبل فعل هذا من الصلاة والخطبة فليذبح أخرى ، أى لا يمتد بما ذبحه . ولا يخفى ما فيه . وأورد الطحاوى ما أخرجه مسلم من حديث ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن النبي ﷺ صلى يوم النحر بالمدينة ، فتقدم رجال فنحروا وظنوا أن النبي ﷺ قد نحر ، فأمرهم أن يعيدوا ، قال ورواه حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ « أن رجلا ذبح قبل أن يصل رسول الله ﷺ ، فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » ، وصححه ابن حبان . ويشهد لذلك قوله في حديث البراء « أن أول ما نصنع أن نبدأ بالصلاة » ، ثم ترجع فننحر ، فانه دال على أن وقت الذبح بدخل بعد فعل الصلاة ، ولا يشترط التأخير الى نحر الامام . وبؤيده - من طريق النظر - أن الامام لو لم ينحرم يكن ذلك مسقطا عن الناس مشروعية النحر ، ولو أن الامام نحر قبل أن يصل لم يحرّمه نحره ، فدل على أنه هو والناس في وقت الأضحية سواء . وقال المذهب : إنما كره الذبح قبل الامام لئلا يشتغل الناس بالذبح عن الصلاة . قوله ( مقام أبو بردة بن نيار فقال : يا رسول الله فعلت ) أى ذبحت قبل الصلاة . ووقع عند مسلم من هذا الوجه « نسكت عن ابن لى » وقد تقدم توجيهه . قوله ( هى خير من مستتين ) كذا وقع هنا بالتثنية ، وهى مبالة . ووقع في رواية غيره « من مسنة » بالانفراد وتقدم توجيهه أيضا . قوله ( قال عاصم بن خير نسيكته ) كذا فيه بالتثنية ، وفيه ضم الحقيقة الى المجاز بلفظ واحد ، فان النسيك ، هى التى أجزأت عنه وهى الثانية ، والأولى لم تجز عنه ، لكن أطلق عليها نسيكاً لانه نحرها على أنها نسيكاً أو نحرها في وقت النسيك ، وإنما كانت غيرهما لأنها أجزأت عن الأضحية بخلاف الأولى ، وفى الأولى خير في الجملة باعتبار القصد الجميل ، ووقع عند مسلم من هذا الوجه « قال ضح بها فانها خير نسيكاً » ونقل ابن التين عن الشيخ أبى الحسن يعنى ابن القصار أنه استدلل بتسميتها نسيكاً على أنه لا يجوز بيعها ولو ذبحت قبل الصلاة ، ولا يخفى وجه الضعف عليه .

### ١٣ - باب وضع القدم على صفح الذبيحة

٥٥٦٤ - **حدثنا** حجاج بن نبال **حدثنا** عامر عن قتادة **حدثنا** أنس **رضى الله عنه** أن النبي ﷺ كان يضع يديه بكبشين أملحين أقرنين ، ويضع رجله على صفحتيهما ، ويذبحهما بيده ، **قوله** ( باب وضع القدم على صفح الذبيحة ) ذكر فيه حديث أنس « ويضع رجله على صفحتيهما » وقد تقدمت مباحثه قريباً .



## ١٤ - باب التكبُّر عند الذَّبْح

٥٥٦٥ - **حَدَّثَنَا** أَبُو عَوانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَكْبُشُ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ

أَقْرَبَيْنِ ذَبَحَهُمَا يَدَيْهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِيهَا ،

**قَوْلُهُ** ( باب التكبُّر عند الذَّبْح ) ذكر فيه حديث أنس أيضا ، وقد تقدم أيضا

## ١٥ - باب إذا بعث بهديه لم يذبح لم يحرم عليه شيء

٥٥٦٦ - **حَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوفٍ أَنَّهُ أُنِيَ عَائِشَةُ فَقَالَ

لَهَا : يَا أُمَّ الْقُرْمِينِ ، إِنَّ رَجُلًا يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى الْكَعْبَةِ وَيَجْلِسُ فِي اللَّصْرِ فَيُوصِي أَنْ تُقْلَدَ بَدَنَتُهُ ، فَلَا يَزَالُ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُحَرَّمًا حَتَّى يَجْلُ النَّاسُ . قَالَ : فَسَمِعْتُ تُصَفِّقُهَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ ، فَقَالَتْ : لَقَدْ كُنْتُ أَفْتَلُ قَلَانْدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَيَبْعَثُ هَدِيَّةً إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِمَا حَلَّ لِلرُّجَالِ مِنْ أَهْلِ هُنَا حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ ،

**قَوْلُهُ** ( باب إذا بعث بهديه لم يذبح لم يحرم عليه شيء ) ذكر فيه حديث عائشة ، وقد تقدمت مباحثه في كتاب الحج . وأحمد بن محمد شيخه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد . وقوله فيه « إن رجلا يبعث بالهدي إلى الكعبة ويجلس في اللصر فيوصي أن تقلد بدنته ، فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يرجع الناس » . قال : فسمعت تصفيقها من وراء الحجاب ، أي ضربت إحدى يديها على الأخرى تعجبا أو تأسفا على وقوع ذلك . واستدل الداودي بقولها « هدية » ، على أن الحديث الذي روته ميمونة سرفوعا « إذا دخل عشر ذى الحجة فن أراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره ، يكون منسوخا بحديث عائشة أو ناسخا . قال ابن التين : ولا يحتاج إلى ذلك ، لأن عائشة إنما أنكرت أن يصير من يبعث هدية محرما بمجرد بعثه ، ولم تعرض على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب إزالة الشعر والأظفر . ثم قال : لكن عموم الحديث يدل على ما قال الداودي ، وقد استدلل به الشافعي على إباحة ذلك في عشر ذى الحجة . قال : والحديث المذكور أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي . قلت : هو من حديث أم سلمة لا من حديث ميمونة ، فوهم الداودي في النقل وفي الاحتجاج أيضا ، فإنه لا يلزم من دلالة على عدم اشتراط ما يجنبه المحرم على المضحي أنه لا يستحب فعل ما ورد به الخبر المذكور لغير المحرم ، والله أعلم

## ١٦ - باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي ، وما يترود منها

٥٥٦٧ - **حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو أَخْبَرَنِي عَطَاءُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ « كُنَّا نَزِدُّ لِحُومَ الْأَضَاحِي عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الدِّبْنَةِ » . وَقَالَ غَيْرُ مَرَّةٍ « لِحُومَ الْهَدْيِ »

٥٥٦٨ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي سَلْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ أَنَّ ابْنَ خُبَابٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ

« سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ يَحْدُثُ أَنَّهُ كَانَ غَائِبًا قَدِيمًا ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ لَحْمٌ قَالُوا : هَذَا مِنْ لَحْمِ ضَحَايَانَا ، فَقَالَ : أُخْرُوهُ ، لَا أَذْرُقُهُ . قَالَ : ثُمَّ قَتُّوا فُجِرَتْ حَتَّى آتَى أَخِي أَبَا قَتَادَةَ - وَكَانَ أَخَاهُ لَأَمَهُ وَكَانَ بَذْرِيًّا - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَ بِعَدَاكَ أَمْرٌ »

٥٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : مَنْ ضَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضْحِيهِمْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ لِلْقَبُولِ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَفْعَلُ كَمَا فَعَلْنَا الْعَامَ لِلضَّحَى ؟ قَالَ : كَلُوا ، وَأَطْعِمُوا ، وَادْخُرُوا . فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالْأَسَاسِ جَمَدٌ ، فَأَرَدْتُ أَنْ تَمِيلُوا فِيهَا »

٥٥٧٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سَلْيَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ « الضَّحِيَّةُ كُنَّا نَمْلَحُ مِنْهُ فَتَقْدُمُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : لَا تَأْكُلُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَابْسُتْ بَعْزِيَّةً ، وَلَكِنْ أَرَادَ أَنْ نَطْعَمَ مِنْهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ »

٥٥٧١ - حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ لِلْعِيدِ يَوْمَ الْأَضْحَى مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ النَّاسَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَاكُمْ عَنْ صِيَامِ هَذَيْنِ الْعِيدَيْنِ : أَمَّا أَحَدُهُمَا فَيَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيَوْمُ تَأْكُلُونَ مِنْ نُسُكِكُمْ »

٥٥٧٢ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُ لِلْعِيدِ مَعَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ثُمَّ خُطِبَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ قَدْ اجْتَمَعَ لَكُمْ فِيهِ عِيدَانِ ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْتَظِرَ الْجُمُعَةَ مِنْ أَهْلِ الْعَوَالِي فَلْيَنْتَظِرْ ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْجِعَ فَقَدْ أَذِنْتُ لَهُ ، »

٥٥٧٣ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ « ثُمَّ شَهِدْتُهُ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، فَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، ثُمَّ خُطِبَ لِلنَّاسِ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَاكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا الْحُلُومَ نُسُكَكُمْ فَوْقَ ثَلَاثَ ، وَعَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ . . . نَحْوُهُ »

٥٥٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ أَبِي شَهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَلُوا مِنَ الْأَضْحَى ثَلَاثًا . وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَأْكُلُ بِلَا زَيْتٍ حِينَ يَفْرُغُ مِنْ مَنَى مِنْ أَجْلِ لَحْمِ الْمَدْنَى »

**قوله** ( باب ما يؤكل من لحوم الاضاحى ) أى من غير تقييد بذلك ولا نصف ( وما يتزود منها ) أى للسفر وفى الحضر . وبين التقييد بثلاثة أيام إما منسوخ وإما خاص بسبب . فيه أحاديث : الاول حديث جابر ، **قوله** ( لحوم الاضاحى ) تقدم البحث فى قوله « الى المدينة » فى باب ما كان السلف يدخرون ، من كتاب الاطعمة . **قوله** ( وقال غير مرة لحوم الهدى ) قائل « قال » هو سفيان بن عيينة ، وقائل ذلك الراوى عنه على بن عبد الله وهو ابن المدينى بين أن سفيان كان تارة يقول لحوم الاضاحى ومرارا يقول لحوم الهدى ، ووقع فى رواية الكشيء فى هذا « وقال غيره » وهو تصحيف . وقد تقدم فى الباب المذكور من رواية أخرى عن سفيان « لحوم الهدى » . الثانى ، **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى أويس ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى ، والقاسم هو ابن محمد بن أبى بكر الصديق ، وابن خباب بمجمة وموحدين الاولى ثقبلة اسمه عبد الله ، والاسناد كله مدنيون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق : يحيى والقاسم وشيخه ، وفيه صحابيان : أبو سعيد وقتادة بن النعمان . **قوله** ( تقدم ) أى من السفر ( فقدم ) بضم الفاف وتشديد الدال المسكورة أى وضع بين يديه . **قوله** ( فقال أخروه ) فعل أمر من التأخير ( لا أدركه ) أى لا تأكل منه . **قوله** ( قال ثم خرجت ) قد تقدم فى غزوة بدر من كتاب المغازى من رواية الليث عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد بلفظ « ان أبا سعيد قدم من سفر فقدم اليه أهله لحما من لحوم الاضاحى ، فقال : ما أنا بأكله حتى أسأل » . **قوله** ( خرجت حتى أتى أخى أبا قتادة ، وكان أخاه لأمه ) كذا لابی ذر ووافقه الاصيلى والقاسم فى روايتهما عن أبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني ، وهو وهم ، وقال الباقر « حتى أتى أخى قتادة » وهو الصواب ، وقد تقدم فى رواية الليث « فاطلق الى أخيه لأمه قتادة بن النعمان » وزعم بعض من لم يعم النظر فى ذلك أنه وقع فى كل النسخ أبا قتادة وليس كما زعم ، وقد نبه على اختلاف الرواة فى ذلك أبو على الجبائى فى تقييده وتبعه عياض وآخرون ، وأم أبى سعيد وقتادة المذكورة أنيسة بنت أبى خارجة عمرو بن قيس بن مالك من بنى هدى بن النجار ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( حدث بعدك أمر ) زاد الليث « نقص لما كانوا ينون عنه من أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاثة أيام » ، وقد أخرجه أحمد من رواية محمد بن إسماعيل قال « حدثنى أبى محمد بن على بن حسين عن عبد الله بن خباب » مطولا ولفظه عن أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نأكل لحوم نسكنا فوق ثلاث ، قال فخرجت فى سفر ثم قدمت على أهلى - وذلك بعد الاضاحى بأيام - فأتنى صاحبى بسلق قد جعلت فيه فديدا فقالت : هذا من ضحايانا ، فقلت لها : أو لم ينهنا ؟ فقالت : إنه رخص للناس بعد ذلك ، فلم أصدقها حتى بعثت الى أخى قتادة بن النعمان - فذكره وفيه - قد أرخص رسول الله ﷺ المسلمين فى ذلك » . وأخرجه النسائى وصححه ابن حبان من طريق زينب بنت كعب عن أبى سعيد فقلب المتن جعل راوى الحديث أبا سعيد والمنع من الأكل فتادة بن النعمان ، وما فى الصحيحين أصح . وأخرجه أحمد من وجه آخر لجعل القصة لأبى قتادة وأنه سأل قتادة بن النعمان عن ذلك أيضا ، وفيه أن النبى ﷺ قام فى حجة الوداع فقال « اتى كنت أمرتكم ألا تأكلوا الاضاحى فوق ثلاثة أيام لتسكنكم ، وإنى أحله لكم ، فاكلوا منه ما شئتم » الحديث . فبين فى هذا الحديث وقت الإحلال ، وأنه كان فى حجة الوداع ، وكان أبا سعيد ما سمع ذلك . وبين فيه أيضا السبب فى التقييد ، وأنه لتحصيل التوسعة بلحوم الاضاحى لمن لم يضح . الثالث حديث سلمة بن الأكوع وهو من ثلاثياته . **قوله** ( فلما كان العام المقبل قالوا : يا رسول الله نفعك كما فعلنا فى العام الماضى ) ؟ استفاد عنه أن النبى كان سنة تسع

لما دل عليه الذي قبله أن الاذن كان في سنة عشر ، قال ابن المنير : وجه قولهم هل نفعل كما كنا نفعل ؟ مع أن النهي يقتضي الاستمرار ، لأنهم فهموا أن ذلك النهي ورد على سبب خاص ، فلما احتدل عندم عموم النهي أو خصوصه من أجل السبب سألوا ، فارشدهم الى أنه خاص بذلك العام من أجل السبب المذكور ، وقوله دكلوا وأطعموا ، تمسك به من قال بوجوب الأكل من الاضحية ، ولا حجة فيه لأنه أمر بعد حظر فيه كون الإباحة ، واستدل به على أن العام إذا ورد على سبب خاص ضعفت دلالة العموم حتى لا يبقى على أصالته ، لكن لا يقتصر فيه على السبب . قوله ( وادخروا ) بالمهمل ، وأصله من دخر بالمعجمة دخلت عليها ثاء الافتعال ثم ادخمت ، ومنه قوله تعالى ( وادكر بعد أمة ) ويؤخذ من الإذن في الادخار الجواز خلافاً لما كرهه ، وقد ورد في الادخار دكان يدخر لاهله قوت سنة ، وفي رواية دكان لا يدخر لغيره ، والاول في الصحيحين والثاني في مسلم ، والجمع بينهما أنه كان لا يدخر لنفسه ويدخر لعياله ، أو أن ذلك كان باختلاف الحال فيتركه عند حاجة الناس اليه ويفعله عند عدم الحاجة . قوله ( كان بالناس جهد ) بالفتح أي مشقة من جهد فحط السنة . قوله ( فأردت أن تعينوا فيها ) كذا هنا من الإعانة ، وفي رواية مسلم عن محمد بن المنثري عن أبي عاصم شيخ البخاري فيه دفأردت أن تفشوا فيهم ، وللإسماعيل عن أبي يمل عن أبي خيثمة عن أبي عاصم دفأردت أن تقسموا فيهم ، دكلوا وأطعموا وادخروا ، قال عياض : الضمير في دتعينوا فيها ، للشقة المفهومة من الجهد أو من الشدة أو من السنة لأنها سبب الجهد ، وفي دتفشوا فيهم ، أي في الناس المحتاجين إليها ، قال في المفارقة : ورواية البخاري أوجه ، وقال في شرح مسلم : ورواية مسلم أشبه . قلت : قد عرفت أن مخرج الحديث واحد ومداره على أبي عاصم وأنه نارة قال هذا ونارة قال هذا ، والمعنى في كل صحيح فلا وجه للترجيح . الحديث الرابع حديث عائشة ، قوله ( إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس الذي روى عنه حديث أبي سعيد وقوله دحدثني أخي ، هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الانصاري . فإسماعيل في حديث أبي سعيد يروي عن سليمان بن بلال بغير واسطة ، وفي حديث عائشة هذا يروي عنه بواسطة ، وقد تكرر له هذا في عدة أحاديث ، وذلك يرشد الى أنه كان لا بدلس . قوله ( الاضحية ) بفتح المعجمة وكسر الحاء المهمل . قوله ( نلح منه ) أي من لحم الاضحية ، في رواية الكشميني دمنها ، أي من الاضحية . قوله ( فنقدم ) بسكون القاف وفتح الدال من التقدم ، وفي رواية بفتح القاف وتشديد الدال أي نضعه بين يديه وهو أوجه . قوله ( فقال : لا تأكلوا ) أي منه ، هذا صريح في النهي عنه . ووقع في رواية الترمذي من طريق عابس بن ربيعة عن عائشة أنها سألت : أكان رسول الله ﷺ نهى عن لحوم الاضاحي ؟ فقالت : لا . والجمع بينهما أنها نهت نهى التحريم لا مطلق النهي ، ويؤيده قوله في هذه الرواية دوليس بعزيمة . قوله ( وليست بعزيمة ، ولكن أراد أن نطعم منه ) بضم النون وسكون الطاء أي نطعم غيرنا . قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن علي بن العباس عن البخاري بسنده الى قوله دبالمدينة : كأن الزيادة من قوله بالمدينة الخ من كلام يحيى بن سعيد . قلت : بل هو من جملة الحديث فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخاري بنامه ، وتقدم في الاطعمة من طريق عابس بن ربيعة وقلت لعائشة أنهي النبي ﷺ أن يؤكل من لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : ما فعله إلا في عام جاع الناس فيه ، فأراد أن يطعم الغنى الفقير ، وللطحاوي من هذا الوجه دأكل يحرم لحوم الاضاحي فوق ثلاث ؟ قالت : لا ، ولكنه لم يكن يصحى منهم إلا القليل ، ففعل ليطعم من صحى منهم من لم يصح ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الله بن أبي بكر بن

حرم عن عمرة وإنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت ، وتصدقوا وادخروا ، وأول الحديث عند مسلم ودف  
 ناس من أهل البادية حضرة الأضحي في زمان رسول الله ﷺ فقال : ادخروا ثلاث ، وصدقوا بما بقي ، فلما كان  
 بعد ذلك قيل : يا رسول الله لقد كان الناس ينفذون من ضحاياهم فقال : إنما نهيتكم من أجل الدافة التي دفت ، فكلموا  
 وصدقوا وادخروا ، قال الخطابي : الدف يعني بالمهمة والفاء الثقيلة السير السريع ، والدافة من يطأ من المحتاجين ،  
 واستدل بإطلاق هذه الأحاديث على أنه لا تقييد في القدر الذي يجزى من الإطعام ، ويستحب للمضحي أن يأكل  
 من الأضحية شيئاً وبطعم الباقي صدقة وهديّة . وعن الشافعي : يستحب قسمتها اثلاثاً لقوله دكوا وصدقوا  
 وأطعموا ، قال ابن عبد البر : وكان غيره يقول : يستحب أن يأكل النصف وبطعم النصف . وقد أخرج أبو الشيخ  
 في كتاب الأضاحي ، من طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة رفته ، من ضحي فليأكل من أضحيته ، ورجله ثقات  
 لكن قال أبو حاتم الرازي : الصواب عن عطاء مرسل . قال النووي : مذهب الجمهور أنه لا يجب الأكل من  
 الأضحية ، وإنما الأمر فيه للإذن . وذهب بعض السلف إلى الأخذ بظاهر الأمر ، وحكاها الماوردي عن أبي الطيب  
 ابن سبلة من الشافعية ، وأما الصدقة منها فالصحيح أنه يجب التصديق من الأضحية بما يقع عليه الاسم ، والأكل أن  
 يتصدق بمظهرها . الحديث الخامس والسادس والسابع أحاديث أبي عبيد عن عمر ثم عن عثمان ثم عن علي . قوله  
 ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وأبو عبيد مولى ابن أضر أي عبد الرحمن بن أضر بن عوف  
 ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، وأبو عبيد اسمه سعد بن عبيد . قوله ( قد نهاكم عن صيام هذين العيدين ) تقدمت  
 مباحثه في أواخر كتاب الصيام . واستدل به على أن النهي عن الشيء إذا تعددت جهة لم يجوز فعله كصوم يوم العيد  
 فإنه لا ينفك عن الصوم فلا يتحقق فيه جهتان فلا يصح ، بخلاف ما إذا تعددت الجهة كالصلاة في الدار المخصصة فإن  
 الصلاة تتحقق في غير المخصص فيصح في المخصص مع التحريم ، واهة أعلم . قوله ( قال أبو عبيد ) هو موصول  
 بالاسند المذكور . قوله ( ثم شهدت العيد ) لم يبين كونه أضحي أو فطرا ، والظاهر أنه الأضحي الذي قدمه في حديثه عن  
 عمر فتكون اللام فيه للمعد . قوله ( وكان ذلك يوم الجمعة ) أي يوم العيد . قوله ( قد اجتمع لكم فيه عيدان ) أي يوم  
 الأضحي ويوم الجمعة . قوله ( من أهل العوالي ) جمع العالية وهي قرى معروفة بالمدينة . قوله ( فلينتظر ) أي  
 يتأخر إلى أن يصلي الجمعة . قوله ( ومن أحب أن يرجع فقد أذنت له ) استدل به من قال بسقوط الجمعة عن صلي  
 العيد إذا وافق العيد يوم الجمعة ، وهو محكي عن أحمد . وأجيب بأن قوله وأذنت له ليس فيه تصريح بعدم العود ،  
 وأيضا فظاهر الحديث في كونهم من أهل العوالي أنهم لم يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة لبعده منازلهم عن المسجد ، وقد  
 ورد في أصل المسألة حديث مرفوع . قوله ( ثم شهدت ) أي العيد ، ودل السياق على أن المراد به الأضحي ، وهو  
 يؤيد ما تقدم في حديث عثمان ، وأصرح من ذلك ما رُفِعَ في رواية عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي عبيد  
 أنه سمع عليا يقول يوم الأضحي ، وللفسائي من طريق غندر عن معمر بسنده وشهدت عليا في يوم عيد بدأ بالصلاة قبل  
 الخطبة بلا أذان ولا إقامة . ثم قال سمعت ، فذكر المرفوع . قوله ( نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث )  
 زاد عبد الرزاق في روايته ، فلا تأكلوها بعدها ، قال الفرطبي : اختلف في أول الثلاث التي كان الأضاح فيها جائزا ،  
 فقيل أولها يوم النحر ، فمن ضحي فيه جاز له أن يمسك يومين بعده ، ومن ضحي بعده أمسك ما بقي له من الثلاثة ،  
 وقيل أولها يوم يضحى ، فلو ضحي في آخر أيام النحر جاز له أن يمسك ثلاثا بعدها ، ويحتمل أن يؤخذ من قوله

«نوق ثلاث ، أن لا يحسب اليوم الذى يقع فيه النحر من الثلاث ، ونعتبر المدة التى تليه وما بعدها . قلت : ويؤيده ما فى حديث جابر «كنا لا نأكل من لحوم يذتنا فوق ثلاث منى ، فان ثلاث منى فنناول يوما بعد يوم النحر لأهل السفر الثانى ، قال الشافعى : لعل عليا لم يبلغه النسخ ، وقال غيره : يستعمل أن يكون الوقت الذى قال على فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع فى عهد النبي ﷺ ، وبذلك جزم ابن حزم فقال : انما خطب على بالمدينة فى الوقت الذى كان هثمان حوصر فيه ، وكان أهل البوادر قد لجأهم الفتنة الى المدينة فأصابهم الجهد ، فذلك قال على ما قال . قلت : أما كون على خطب به وعثمان محصوراً فأخرجه الطحاوى من طريق الليث عن هذيل عن الزهرى فى هذا الحديث ولفظه «صليت مع على العبد وعثمان محصور ، وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد والطحاوى أيضاً من طريق غفر بن سليم عن على رفعه ، «انى كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحى فوق ثلاث ، فادخروا ما بدا لكم ، ثم سمع الطحاوى ينحو ما تقدم . وكذلك يحاج عما أخرج أحمد من طريق أم سليمان قالت «دخلت على عائشة نسألتها عن لحوم الاضاحى ، قالت : كان النبي ﷺ نهى عنها ثم رخص فيها ، فقدم على من السفر فأنته فاطمة بلحم من ضحاياها فقال : أو لم منه عنه ؟ قالت : إنه قد رخص فيها ، فهذا على قد اطلع على الرخصة ، ومع ذلك خطب بالمنع ، فطريق الجمع ما ذكرته . وقد جزم به الشافعى فى الرسالة فى آخر باب الطل فى الحديث فقال ما نصه : فإذا دفت الدافة ثبت النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وإن لم تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة ، قال الشافعى ويحتمل أن يكون النهى عن إمساك لحوم الاضاحى بعد ثلاث منسوخاً فى كل حال . قلت : وهذا الثانى أخذ المتأخرون من الشافعية ، فقال الرافعى : الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال ، وتبعه النووى فقال فى «شرح المذهب» : الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال ، وحكى فى شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة ، قال : والصحيح نسخ النهى مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة ، فيباح اليوم الادخار فوق ثلاث والأكل الى متى شاء . وانما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم اذا دفت الدافة إيجاب الاطعام ، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب فى المال حق سوى الزكاة ، وتقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووى فقال : لا خلاف بين فقهاء المسلمين فى إجازة أكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث ، وأن النهى عن ذلك منسوخ ، كذا أطلق ، وليس بجديد ، فقد قال القرطبي : حديث سلمة وطائفة نص على أن المنع كان لعلة ، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجهه فتمين الاخذ به ، ويعود الحكم تعود العلة ، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون فى زمان الاضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فافتهم إلا الضحايا تعين عليهم ألا يدخروها فوق ثلاث . قلت : والتقييد بالثلاث واقعة حال ، وإلا فلو لم تستد الحلة إلا بتفرقة الجميع لزم على هذا التقرير عدم الامساك ولو ليلة واحدة ، وقد حكى الرافعى عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعلة فلما زالت زالت الحكم لكن لا يلزم عود الحكم عند عود المسئلة . قلت : واستبعدوه وليس بجديد ، لأن صاحبه قد نظر الى أن الحلة لم تستد يومئذ الا بما ذكر فاما الآن فان الحلة تستد بغير لحم الاضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الحلة لا تستد إلا بلحم الاضحية ، وهذا فى غاية الندور . وحكى البيهقى عن الشافعى أن النهى عن أكل لحوم الاضاحى فوق ثلاث كان فى الأصل للتنزيه ، قال : وهو كالأمر فى قوله تعالى (فكأوا منها وأطعموا البانع) وحكاه الرافعى عن أبى على الطبرى احتمالاً . وقال المهلب : أنه الصحيح ، لقول عائشة «وليس بمزيمة ، والله أعلم . واستدل بهذه

الاحاديث على أن النهي عن الأكل فوق ثلاث خاص بصاحب الأضحية ، فأما من أهدى له أو تصدق عليه فلا ، لم يهزم قوله من أضحيته ، وقد جاء في حديث الزبير بن العوام عند أحمد وأبي يعلى ما يفيد ذلك ولفظه « قلت يا نبي الله أرأيت قد نهى المسلمون أن يأكلوا من لحم نسكهم فوق ثلاث فكيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال : أما ما أهدى إليكم ثياباً نكم به ، فهذا نص في الهدية ، وأما الصدقة فإن الفقير لا حجر عليه في التصرف فيما يهدى له لأن القصد أن تقع المواساة من الغنى للفقير وقد حصلت . قوله ( عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ) هذا ظاهره أنه معطوف على السند المذكور ، فيكون من رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك عن معمر ، وهذا يهزم أبو العباس الطريقي في « الأطراف » وهو مقتضى صنيع المزي ، لكن أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان عن حبان بن موسى فساق رواية يونس بتمامها . ثم أخرجه من رواية يزيد بن زريع عن معمر وقال : أخرجه البخاري عقب رواية ابن المبارك عن يونس قلت : فاحتمل على هذا أن تكون رواية معمر مغلقة ، وقد بينت ما فيها من فائدة زائدة قبل ، ويؤيده أن الاسماعيلي أخرجه عن الحسن بن سفيان عن حبان بسنده . ومن طريق ابن وهب عن يونس ومالك كلاهما عن ابن شهاب به ، ثم قال : قال البخاري وعن معمر عن الزهري عن أبي عبيد نحوه ولم يذكر الخبر ، أي لم يوصل السند إلى معمر . الحديث الثامن ، قوله ( محمد بن عبد الرحيم ) هو المعروف بصاعقة ، وابن أخى ابن شهاب اسمه محمد بن عبد الله بن مسلم ، وسالم هو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( كلوا من الأضاحى ثلاثاً ) أي فقط ، ولمسلم من طريق معمر « نهى أن تؤكل لحوم الأضاحى بعد ثلاث » وله من طريق نافع عن ابن عمر « لا يأكل أحد من أضحيته فوق ثلاثة أيام » . قوله ( وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يأكل بالزيت ) سيأتي بيانه . قوله ( حين ينفر من منى ) هذا هو الصواب ، ووقع في رواية الكشميني وحده « حتى » بدل « حين » وهو تصحيف يفسد المعنى ، فإن المراد أن ابن عمر كان لا يأكل من لحم الأضحية بعد ثلاث ، فكان إذا انقضت ثلاث منى اتقدم بالزيت ولا يأكل اللحم تمسكاً بالأمر المذكور ويدل عليه قوله في آخر الحديث « من أجل لحوم الهدى » ، وكأنه أيضاً لم يبلغه الإذن بعد المنع ، وعلى رواية الكشميني ينمكس الأمر ويصير المعنى : كان يأكل بالزيت إلى أن ينفر ، فإذا نفر أكل بغير الزيت . فسدخل فيه لحم الأضحية . وأما تعبيره في الحديث بالهدى فيحتمل أن يكون ابن عمر كان يسوى بين لحم الهدى ولحم الأضحية في الحكم ، ويحتمل أن يكون أطلق على لحم الأضحية لحم الهدى لمناسبة أنه كان بمنى . وفي هذه الاحاديث من الفوائد غير ما تقدم نسخ الأثقل بالأخف ، لأن النهي عن ادخار لحم الأضحية بعد ثلاث مما يتقل على المضحين ، والإذن في الادخار أخف منه . وفيه رد على من يقول إن النسخ لا يكون إلا بالأثقل الأخف ، وعكسه ابن العربي داعماً أن الإذن في الادخار نسخ بالنهي ، وتعقب بأن الادخار كان مباحاً بالبراءة الأصلية ، فالنهي عنه ليس نسخاً ، وعلى تقدير أن يكون نسخاً ففيه نسخ الكتاب بالسنة لأن في الكتاب الإذن في أكلها من غير تقييد لقوله تعالى ( فاكلوا منها وأطعموا ) ، ويمكن أن يقال إنه تخصيص لا نسخ وهو الأظهر

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الاضاحى من الاحاديث المرفوعة على أربعة وأربعين حديثاً ، المعلق منها خمسة عشر والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى تسعة وثلاثون حديثاً والخالص خمسة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث قتادة بن النعمان في الباب الأخير ، وسوى زيادة مغلقة في حديث أنس وهى قوله « بكباشين سميين » فان

أصل الحديث عند مسلم سوى قوله « سمينين » ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار . والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٤ - كتاب الأشربة

١ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٥٥٧٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال « من شرب الخمر في الدنيا ثم لم ينج منها حرمها في الآخرة »

٥٥٧٦ - **حدثنا** أبو القيان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى - ليلة أسرى به ببلياء - بقدرتين من خمر وابن ، فظفر إليهما أخذ العين ، فقال جبريل : الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن أخذت الخمر غوت أمتك ه  
تابعه معمر وابن الهادي وعثمان بن حمزة عن الزهري

٥٥٧٧ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أنس رضي الله عنه قال « سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً لا يحدثكم به غيره ، قال : من أشرط الساعة أن يظمر الجهل ، ويقل العلم ، ويظمر الزنا ، وتشرب الخمر ، ويقل الرجال ، وتكثر النساء حتى يكون لخمسين امرأة قيمته رجل واحد »

٥٥٧٨ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال سمعت أبا سفيان بن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة رضي الله عنه « إن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن . ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » . قال ابن شهاب : وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر كان يحدث عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلقى من ، ولا يفتهم نبهة ذات شرف يرتفع الناس إليه أبصارهم فيها حين يفتهمها وهو مؤمن ،

قوله (كتاب الأشربة) وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ كذا ذكر الآيات وأربعة أحاديث تتعلق بتحريم الخمر ، وذلك أن الأشربة منها



ما يحل وما يحرم فينظر في حكم كل منهما ثم في الآداب المتعلقة بالشرب ، فبدأ بتبيين المحرم منها لقلته بالنسبة إلى الحلال ، فإذا عرف ما يحرم كان ما عداه حلالا ، وقد بينت في تفسير المائدة الوقت الذي نزلت فيه الآية المذكورة وأنه كان في عام الفتح قبل الفتح ، ثم رأيت الهدايات في سيرته جزم بأن تحريم الخمر كان سنة الحديبية ، والحديبية كانت سنة ست . وذكر ابن اسحاق أنه كان في واقعة بنى النضير ، وهي بعد واقعة أحد وذلك سنة أربع هـ على الراجح ، وفيه نظر لأن أسفا كما سيأتي في الباب الذي بعده كان الساقى يوم حرمت ، وأنه لما سمع المنادى بتحريمها بادر فأراقها ، فلو كان ذلك سنة أربع لكان أنس يصغر عن ذلك ، وكان المصنف لم يح ذكر الآية إلى بيان السبب في نزولها ، وقد مضى بيانه في تفسير المائدة أيضا من حديث عمر وأبي هريرة وغيرهما ، وأخرج النسائي والبيهقي بسند صحيح عن ابن عباس أنه لما نزل تحريم الخمر في قبيلتين من الانصار شربوا ، فلما نزل القوم عبت بعضهم ببعض ، فلما أن سموا جمل الرجل يرى في وجهه ورأسه الأثر فيقول : صنع هذا أخي فلان ، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن ، فيقول : والله لو كان بي رجيا ما صنع بي هذا ، حتى وقعت في قلوبهم الضغائن ، فانزل الله عز وجل هذه الآية ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر - إلى - منتهون ) قال فقال ناس من المتكلمين : هي رجس ، وهي في بطن فلان وقد قتل يوم أحد ، فانزل الله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا - إلى - المؤمنين ) ووقعت هذه الزيادة في حديث أنس في البخاري كما مضى في المائدة ، ووقعت أيضا في حديث البراء عند الترمذي وصححه ، ومن حديث ابن عباس عند أحمد لما حرمت الخمر قال ناس : يا رسول الله ، أصحابنا الذين ماتوا وهم يشربونها ، وسنده صحيح . وعند البراء من حديث جابر أن الذي سأله عن ذلك اليهود ، وفي حديث أبي هريرة الذي ذكرته في تفسير المائدة نحو الاول ، وزاد في آخره قال النبي ﷺ : لو حرم عليهم تركوه كما تركتم ، قال أبو بكر الرازي في « أحكام القرآن » : يستفاد تحريم الخمر من هذه الآية من تسميتها رجسا ، وقد سمي به ما أجمع على تحريمه وهو لحم الخنزير ومن قوله ( من عمل الشيطان ) لأن مهمال من عمل الشيطان حرم تناوله ، ومن الامر بالاجتناب وهو للوجوب وما وجب اجتنابه حرم تناوله ، ومن الفلاح المرتب على الاجتناب ، ومن كون الشرب سببا للعداوة والبغضاء بين المؤمنين وتعاطى ما يوقع ذلك حرام ، ومن كونها قصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، ومن ختام الآية بقوله تعالى ( فهل أنتم متهون ) ؟ فانه استفهام معناه الردع والجزع ، ولهذا قال عمر لما سمعها : انتهينا . وسبقه إلى نحو ذلك الطبري . وأخرجه الطبراني وابن مردويه وصححه الحاكم من طريق طلحة بن مصرف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما نزل تحريم الخمر مضى أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم إلى بعض فقالوا : حرمت الخمر وجعلت عدلا للشرك ، قيل يشير إلى قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ) الآية ، فان الانصاب والأزلام من عمل المشركين بتزيين الشيطان ، فنسب العمل إليه . قال أبو الليث السمرقندي : المعنى أنه لما نزل فيها أنها رجس من عمل الشيطان وأمر باجتنابها عادت قوله تعالى ( فاجتنبوا الرجس من الأوثان ) . وذكر أبو جعفر النحاس أن بعضهم استدلل لتحريم الخمر بقوله تعالى ( قل إنما حرم ردى الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، والأثم والبغى بغير الحق ) وقد قال تعالى في الخمر والميسر ( فيهما لثم كبير ومنافع للناس ) فلما أخبر أن في الخمر إنما كبير لثم صرح بتحريم الاثم ثبت تحريم الخمر بذلك ، قال : وقول من قال إن الخمر تسمى الاثم لم يجد له أصلا في الحديث ولا في اللغة ، ولا دالة أيضا في قول الشاعر :

شربت الاثم حتى ضل عقل كذاك الاثم يذهب بالعقول

فإنه أطلق الاثم على الخمر مجازا بمعنى أنه ينشأ عنها الاثم . واللغة الفصحى تأنيث الخمر ، وأثبت أبو حاتم السجستاني وابن قتيبة وغيرهما جواز التذكير ، ويقال لها الخرة أثبتة فيما جماعة من أهل اللغة منهم الجوهري ، وقال ابن مالك في المثلث : الخرة هي الخمر في اللغة ، وقيل سميت الخمر لأنها تغطي العقل وتخامره أي تخاطله ، أو لأنها هي تخمر أي تغطي الحق تغل ، أو لأنها تختمر أي تدرك كما يقال للعجين اختمر ، أقوال سيأتي بسطها عند شرح قوله عمر رضي الله عنه « والخمر ما غامر العقل » ، إن شاء الله تعالى . الحديث الأول حديث ابن عمر من طريق مالك عن نافع عنه وهو من أصح الاسانيد . **قوله** ( من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يقب منها حرما في الآخرة ) حرما بضم المهملة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ، زاد مسلم عن القعني عن مالك في آخره « لم يقبها » ، وله من طريق أبوب عن نافع بلفظ وفات وهو مدمنها لم يشربها في الآخرة ، وزاد مسلم في أول الحديث مرفوعا « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وأورد هذه الزيادة مستقلة أيضا من رواية موسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع ، وسيأتي السلام عليها في « باب الخمر من العسل » ويأتي كلام ابن بطال فيها في آخر هذا الباب . وقوله « ثم لم يقب منها » أي من شربها ، لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه . قال الخطابي والبخاري في « شرح السنة » : معنى الحديث لا يدخل الجنة ، لأن الخمر شراب أهل الجنة ، فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة . وقال ابن عبد البر : هذا وعيد شديد يدل على حرمان دخول الجنة ، لأن الله تعالى أخبر أن في الجنة أنهار الخمر لذة للشاربين ، وأنهم لا يصدعون عنها ولا يزفون . فلو دخلها - وقد علم أن فيها خمرًا أو أنه حرما عقوبة له - لزم وقوع الهم والحزن في الجنة . ولا هم فيها ولا حزن ، وإن لم يعلم بوجودها في الجنة ولا أنه حرما عقوبة له لم يكن عليه في فقدائها ألم ، فلهذا قال بعض من تقدم : أنه لا يدخل الجنة أصلا ، قال : وهو مذهب غير مرضي ، قال : يعمل الحديث عند أهل السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا إن عفا الله عنه كما في بقية الكبار وهو في المشيئة ، فعلى هذا فمعنى الحديث : جزاؤه في الآخرة أن يحرمها لحرمانه دخول الجنة إلا إن عفا الله عنه . قال : وجائز أن يدخل الجنة بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرًا ولا تشربها نفسها وإن علم بوجودها فيها ، ويؤيده حديث أبي سعيد مرفوعا « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو » قلت : أخرجه الطيالسي وصححه ابن حبان . وقريب منه حديث عبد الله بن عمرو رفته « من مات من أمتي وهو يشرب الخمر حرم الله عليه شربها في الجنة » أخرجه أحمد بسند حسن ، وقد لحص عياض كلام ابن عبد البر وزاد احتمالا آخر وهو أن المراد بحرمانه شربها أنه يحبس عن الجنة مدة إذا أراد الله عقوبته ، ومثله الحديث الآخر « لم يرح رائحة الجنة » ، قال : ومن قال لا يشربها في الجنة بأن ينساها أو لا يشتمها يقول ليس عليه في ذلك حرة ولا يكون ترك شهوته إياها عقوبة في حقه ، بل هو نقص نعيم بالنسبة إلى من هو أتم نعيمًا منه كما تختلف درجاتهم ، ولا باحق من هو أنقص درجة حيث لا ينزول أدنى درجة منه استغناء بما أدهى واغتنباطا له . وقال ابن العربي : ظاهر الحديثين أنه لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها ، وذلك لأنه استعمل ما أمر بتأخيرها ووعد به حرمة عند ميقاته ، كالوارث فانه إذا قتل مورثة فإنه يحرم ميراثه لاستعماله . وبهذا قال نفر من الصحابة ومن العلماء ، وهو موضع احتمال وموقف إشكال ، والله أعلم كيف يكون الحال . وفصل بعض المتأخرين بين من يشربها مستحلا

فهو الذي لا يشربها أصلاً لأنه لا يدخل الجنة أصلاً ، وعدم الدخول يستلزم حرمانها ، وبين من يشربها علماً بتحريمها فهو محل الخلل ، وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه إن عذب ، أو الممنوع أن ذلك جزاءه إن جوزى واثقه أعلم . وفي الحديث أن التوبة تسكّر المعاصي السكّاث ، وهو في التوبة من السكّاث قطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي أو ظني . قال الثوري : الأقوى أنه ظني ، وقال القرطبي : من استقرأ الشريعة علم أن الله يقبل توبة الصادقين قطعاً . وللتوبة الصادقة شروط سيأتي البحث فيها في كتاب الرقاق ، ويمكن أن يستدل بحديث الباب على صحة التوبة من بعض الذنوب دون بعض ، وسيأتي تحقيق ذلك . وفيه أن الوعيد يتناول من شرب الخمر وإن لم يحصل له السكر ، لأنه رقب الوعيد في الحديث على مجرد الشرب من غير قيد ، وهو يجمع عليه في الخبر المتخذ من هصير العنب وكذا فيما يسكر من غيرها ، وأما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور كما سيأتي بيانه ، ويؤخذ من قوله « ثم لم يثب منها » أن التوبة مشروعة في جميع العمر ما لم يصل إلى الغرغرة ، لما دل عليه « ثم » من التراخي ، وليست المبادرة إلى التوبة شرطاً في قبولها ، واثقه أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( يا أيها ) بكسر الهمزة وسكون التحتانية وكسر اللام وفتح التحتانية الخفيفة مع المد : هي مدينة بيت المقدس ، وهو ظاهر في أن عرض ذلك عليه عليه السلام وقع وهو في بيت المقدس ، لكن وقع في رواية الليث التي تأتي الإشارة إليها إلى إيلياء ، وليست صريحة في ذلك ، لجواز أن يريد تعيين ليلة الإتياء لا محله ، وقد تقدم بيان ذلك مع بقية شرحه في أواخر الكلام على حديث الاسراء قبل الهجرة إلى المدينة . وقوله فيه « ولو أخذت الخمر غوث أمّك » هو محل الترجمة قال ابن عبد البر (١) يحتمل أن يكون عليه السلام نفر من الخمر لأنه نفرس أنها ستحرم لأنها كانت حينئذ مباحة ، ولا مانع من افتراق مباهين مشتركين في أصل الإباحة في أن أحدهما سيحرم والآخر تستمر لإباحته . قلت : ويحتمل أن يكون نفر منها لكونه لم يعتد شربها فوافق بطبعه ما سيقع من تحريمها بعد ، حفظاً من الله تعالى له ورعاية ، واختار اللين لكونه مألوفاً له ، سهلاً طيباً طاهراً ، سائناً للشاربين ، سالم العاقبة ، بخلاف الخمر في جميع ذلك . والمراد بانفطرة هنا الاستقامة على الدين الحق . وفي الحديث مشروعية الحمد عند حصول ما يحمد ودفع ما يحذر . وقوله « غوث أمّك » يحتمل أن يكون أخذه من طريق الفأل ، أو تقدم عنده فلم يترتب كل من الأمرين وهو أظهر . قوله ( تابعه معمر وابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري ) يعني بسنده . ووقع في غير رواية أبي ذر زيادة الزبيدي مع المذكورين بعد عثمان بن عمر ، فلما متابعة معمر فوصاها المؤلف في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ، وأول الحديث ذكر موسى وعيسى وصفتهما ، وليس فيه ذكر إيلياء ، وفيه « اشرب أيهما شئت » فأخذت اللين فشربتها . وأما رواية ابن الهاد - وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي ينسب لجد أبيه - فوصاها النساء وأبو عوانة والطبراني في « الأوسط » عن طريق الليث عنه عن عبد الوهاب بن بخت عن ابن شهاب وهو الزهري ، قال الطبراني : تفرد به يزيد بن الهاد عن عبد الوهاب ، فعلى هذا فقد سقط ذكر عبد الوهاب عن الأصل بين ابن الهاد وابن شهاب ، على أن ابن الهاد قد روى عن الزهري أحاديث غير هذا بغير واسطة ، منها ما تقدم في تفسير المسألة قال البخاري فيه « وقال يزيد بن الهاد عن الزهري » فذكره ، ووصله أحمد وغيره عن طريق ابن الهاد عن

(١) في نسخة أخرى « قال ابن المنير »

الزهري بغير واسطة . وأما رواية الزبيدي فوصلها النسائي وابن حبان والطبراني في « مسند الشاميين » من طريق محمد بن حرب عنه لكن ليس فيه ذكر إبلياء أيضا . وأما رواية عثمان بن عمر فوصلها « تمام الرازي في فوائده » من طريق إبراهيم بن المنذر عن عمر بن عثمان عن أبيه عن الزهري به . وأما ما ذكره المزني في « الاطراف » عن الحاكم أنه قال : أراد البخاري بقوله « تابعه ابن الهاد وعثمان بن عمر عن الزهري » حديث ابن الهاد عن عبد الوهاب وحديث عثمان بن عمر بن فارس عن يونس كلاهما عن الزهري . قلت : وليس كما زعم الحاكم وأقره المزني في عثمان بن عمر ، فإنه ظن أنه عثمان بن عمر بن فارس الراوي عن يونس بن يزيد ، وليس به ، وإنما هو عثمان بن عمر بن موسى بن عبد الله بن عمر التيمي ، وليس لعثمان بن عمر بن فارس ولد اسمه عمر يروي عنه ، وإنما هو ولد التيمي كما ذكرته من « فوائده تمام » وهو مدني ، وقد ذكر عثمان الدارمي أنه سأل يحيى بن معين عن عمر بن عثمان بن عمر المدني عن أبيه عن الزهري فقال : لا أعرفه ولا أعرف أباه . قلت : وقد عرفهما غيره ، وذكره الزبير بن بكار في النسب عن عثمان المذكور فقال : أنه ولي قضاء المدينة في زمن مروان بن محمد ، ثم ولي القضاء للمنصور ومات معه بالمعراق وذكره ابن حبان في الثقات ، وأكثر الدارقطني من ذكره في « العلل » ، عند ذكره للأحاديث التي تختلف رواياتها عن الزهري ، وكثيرا ما ترجع روايته عن الزهري ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( هشام ) هو الدستوائي . قوله ( لا يحدثكم به غيره ) كأن أنسا حدث به في أواخر عمره فأطلق ذلك ، أو كان يعلم أنه لم يسمعه من النبي ﷺ إلا من كان قد مات . قوله ( وتشرب الخمر ) في رواية الكشميني « وشرب الخمر » بالاضافة ، ورواية الجماعة أولى للمشكلة ، قوله ( حتى يسكون الخمسين ) في رواية الكشميني « حتى يكون خمسون امرأة قيمهن رجل واحد » وسبق شرح الحديث مستوفى في كتاب العلم ، والمراد أن عن أشراط الساعة كثرة شرب الخمر كسائر ما ذكر في الحديث . الحديث الرابع حديث أبي هريرة « لا يزن الزاني حين يزني وهو مؤمن » ، وقع في أكثر الروايات هنا « لا يزن حين يزني » ب حذف الفاعل ، فقدر بعض الشراح الرجل أو المؤمن أو الزاني ، وقد بينت هذه الرواية تعيين الاحتمال الثالث . قوله ( ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ) قال ابن بطلان : هذا أشد ما ورد في شرب الخمر ، وبه تعاق الخوارج فذكفوا مرتكب الكبيرة عامدا عالما بالتحريم ، وحمل أهل السنة الإيمان هنا على الكامل ، لأن العاصي يصير أنفص حالا في الإيمان عن لا يمضي ، ويحتمل أن يكون المراد أن فاعل ذلك يتول أمره إلى ذهاب الإيمان ، كما وقع في حديث عثمان الذي أوله « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث » وفيه - وإنها لا تجتمع هي والإيمان إلا وأوشك أحدهما أن يخرج صاحبه ، أخرجه البيهقي مرفوعا وموقوفا ، وصححه ابن حبان مرفوعا . قال ابن بطلان : وإنما أدخل البخاري هذه الأحاديث المشتملة على الوعيد الشديد في هذا الباب ليسكون عوضا عن حديث ابن عمر « كل مسكر حرام » ، وإنما لم يذكره في هذا الباب لسكونه روى موقوفا ، كذا قال ، وفيه نظر ، لأن في الوعيد قدرا زائدا على مطلق التحريم ، وقد ذكر البخاري ما يؤدي معنى حديث ابن عمر كما سيأتي قريبا . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالاسناد المذكور . قوله ( أن أبا بكر أخبره ) هو والد عبد الملك شيخ ابن شهاب فيه . قوله ( ثم يقول كان أبو بكر ) هو ابن عبد الرحمن المذكور ، والمعنى أنه كان يزيد ذلك في حديث أبي هريرة ، وقد مضى بيان ذلك عند ذكر شرح الحديث في كتاب المظالم ، ويأتي مزيد لذلك في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى

٥٥٧٩ - **حدثني الحسن بن صباح** حدثنا محمد بن سابق حدثنا مالك هو ابن يقول من نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء »

٥٥٨٠ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا أبو شهاب عبد ربه بن نافع عن يونس عن ثابت البناني عن أنس قال : « حرمت علينا الخمر حين حرمت ، وما نجد - يعني بالمدينة - خمر الأتخاب إلا قليلا ، وعامة خمرنا للبسر والتمر »

٥٥٨١ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى عن أبي حبان حدثنا عامر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : : العنب ، والتمر ، والمسل ، والحنطة ، والشعير . والخمر ما خامر العقل .

**قوله** ( باب الخمر من العنب وغيره ) كذا في شرح ابن بطلال ، ولم أر لفظ « وغيره » في شيء من نسخ الصحيح ولا المستخرجات ولا الشروح سواء . قال ابن المنير : غرض البخاري الرد على الكوفيين إذ فرقوا بين ماء العنب وغيره فلم يحرموا من غيره إلا القدر المسكر خاصة ، وزعموا أن الخمر ماء العنب خاصة ، قال : لكن في استدلاله بقول ابن عمر - يعني الذي أورده في الباب « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء » - على أن الأنبة التي كانت يومئذ تسمى خمرًا نظر ، بل هو بأن يدل على أن الخمر من العنب خاصة أجدر ، لأنه قال : وما منها بالمدينة شيء - يعني الخمر - وقد كانت الأنبة من غير العنب موجودة حينئذ بالمدينة ، فدل على أن الأنبة ليست خمرًا ، إلا أن يقال إن كلام ابن عمر يتناول على جواب قول من قال لا خمر إلا من العنب ، فيقال : قد حرمت الخمر وما بالمدينة من خمر العنب شيء ، بل كان الموجود بها من الأشربة ما يصنع من البسر والتمر ونحو ذلك ، وفهم الصحابة من تحريم الخمر تحريم ذلك كله ، ولولا ذلك ما بادروا إلى إراقتهما . قلت : ويحتمل أن يكون مراد البخاري بهذه الترجمة وما بعدها أن الخمر يطلق على ما يتخذ من عصير العنب ، ويطلق على نبيذ البسر والتمر ، ويطلق على ما يتخذ من العسل ، ففقد لكل واحد منها بابا ، ولم يرد حصر التسمية في العنب ، بدليل ما أورده بعده . ويحتمل أن يريد بالترجمة الأولى الحقيقة وبما عداها المجاز ، والأول أظهر من نصرفه . وحاصله أنه أراد بيان الأشياء التي وردت فيها الأخبار على شرطه لما يتخذ منه الخمر ، فبدأ بالعنب لكونه المتفق عليه ، ثم أردفه بالبسر والتمر ، والحديث الذي أورده فيه عن أنس ظاهر في المراد جدا ، ثم تلك بالحصل لإشارة إلى أن ذلك لا يختص بالتمر والبسر ، ثم أتى بترجمة عامة لذلك وغيره وهي « الخمر ما خامر العقل » ، واهه أعلم . وفيه إشارة إلى ضعف الحديث الذي جاء عن أبي هريرة مرفوعا « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب » ، أو أنه ليس المراد به الحصر فيهما ، والمجمع على تحريمه عصير العنب إذا اشتد فانه يحرم تناول قليله وكثيره بالاتفاق . وحكى ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام أن النبي عتبا للكرامة ، وهو قول مهجور لا يلتفت إلى قائله . وحكى أبو جعفر النحاس عن قوم أن الحرام ما أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه ليس بحرام ، قال : وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بحل كل شيء اختلف في تحريمه ، ولو كان

مستند الخلاف وأما . ونقل الطحاوي في « اختلاف العلماء » عن أبي حنيفة : الخمر حرام قليلا وكثيرها ، والسكر من غيرها حرام وليس كتحريم الخمر ، والذبيذ المطبوخ لا بأس به من أي شيء كان ، وإنما يحرم منه القدر الذي يسكر . وعن أبي يوسف : لا بأس بالنقيع من كل شيء وإن غلا إلا الزبيب والتمر ، قال : وكذا حكاه محمد عن أبي حنيفة . وعن محمد : ما أسكر كثيره فأحب إلى أن لا أشربه ولا أحرمه . وقال الثوري : أكره نقيع التمر ونقيع الزبيب إذا غلى ، ونقيع العسل لا بأس به . **قوله** (حدثني الحسن بن صباح) هو البزار آخره راء ، ومحمد بن سابق من شيوخ البخاري ، وقد يحدث عنه بواسطة كذا . **قوله** (حدثنا مالك هو ابن مغول) كان شيخ البخاري حدث به فقال « حدثنا مالك » ولم ينسبه نفسه هو لثلاثين بلتبس بمالك بن أنس ، وقد أخرج الاسماعيل الحديث المذكور من طريق محمد بن إسحاق الصغاني عن محمد بن سابق فقال « عن مالك بن مغول » . **قوله** (وما بالمدينة منها شيء) يحتمل أن يكون ابن عمر في ذلك بمقتضى ما علم ، أو أراد المبالغة من أجل قلتها حينئذ بالمدينة فأطلق النفي ، كما يقال فلان ليس بشيء مبالغة ، ويؤيده قول أنس المذكور في الباب « وما نجد خمر الاعناب إلا قليلا » ، ويحتمل أن يكون مراد ابن عمر وما بالمدينة منها شيء أي يعصر ، وقد تقدم في تفسير المائدة من وجه آخر عن ابن عمر قال « نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشهر ما فيها شراب العنب » وحل على ما كان يصنع بها لا على ما يجب إليها . وأما قول عمر في ثالث أحاديث الباب « نزل تحريم الخمر وهي من خمسة » فمعناه أنها كانت حينئذ تصنع من الخمرة المذكورة في البلاد ، لا في خصوص المدينة كما سيأتي تقريره بعد بابين مع شرحه . **قوله** (عن يونس) هو ابن عبيد البصري . **قوله** (وعامة خمرنا البسر والتمر) أي النبيذ الذي يصير خمرًا كان أكثر ما يتخذ من البسر والتمر ، قال السكرماني : قوله « البسر والتمر » مجاز عن الشراب الذي يصنع منهما ، وهو عكس (إني أراي أعصر خمرًا) أو فيه حذف تقديره عامة أصل خمرنا أو مادته ، وسيأتي في الباب الذي بعده من وجه آخر عن أنس قال « إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر » وتقرير الحذف فيه ظاهر . وأخرج النسائي وصححه الحاكم من رواية محارب بن دثار عن جابر عن النبي ﷺ قال « الزبيب والتمر هو الخمر » وسنده صحيح ، وظاهره الحصر لكن المراد المبالغة ، وهو بالنسبة إلى ما كان حينئذ بالمدينة موجودا كما تقرر في حديث أنس ، وقيل مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب ، وقيل مراده أن التحريم لا يختص بالخمر المتخذة من العنب بل يشركها في التحريم كل شراب مسكر ، وهذا أظهر وأقرب أعلم . **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، وعامر هو الشعبي . **قوله** (قام عمر على المنبر فقال : أما بعد نزل تحريم الخمر) ساقه من هذا الوجه مختصرا ، وسيأتي بعد قليل مطولا . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاء في جواب « أما بعد » . قلت : لا حاجة فيه ، لأن هذه رواية مسند هنا ، وسيأتي قريباً عن أحمد بن أبي رجا عن يحيى القطان بلفظ « خطب عمر على المنبر فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر » ليس فيه « أما بعد » ، وأخرجه الاسماعيل هنا من طريق محمد بن أبي بكر المقدسي عن يحيى بن سعيد القطان شيخ مسدد وفيه بلفظ « أما بعد فإن الخمر » فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة

### ٣ - باب نزل تحريم الخمر وهي من البسر والتمر

٥٥٨٢ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله قال حدثني مائث بن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنتُ أسقى أبا عبيدة وأبا طلحة وأبى بن كعب من قضيق زهر ونمر ، فجاءهم آت فقال : إنَّ الحمرَ قد حرمت ، فقال أبو طلحة : قم يا أنس فهرقها ، فهرقتها .

٥٥٨٣ - حدثنا مسددٌ حدثنا مَعمرٌ عن أبيهِ قال « سمعتُ أنسًا قال : كنتُ قائمًا على الحى أسقيهم عومتي - وأنا أصترم - الفضيخ ، فقبِل : حرمت الحمرُ ، فقالوا : اكفأها ، فكفأناها . قلتُ لأنس : ما شربهم ؟ قال : رطبٌ وبُسْر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم . فلم يُنكر أنس ، وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنس بن مالك يقول : كانت خمرهم يومئذ .

٥٥٨٤ - حدثني محمد بن أبي بكر اللدثي حدثنا يوسف أبو مفسر البراء قال سمعتُ سعيد بن عبيد الله قال : حدثني بكر بن عبد الله أن أنس بن مالك حدثهم أن الحمرَ حرمت والحمرُ يومئذ البُسْر والنمر .

**قوله** ( باب نزل تحريم الحمر وهي من البسر والنمر ) أى تصنع أو تتخذ ، وذكر فيه حديث أنس من رواية إسحاق بن أبي طلحة عنه أتم سياقاً من رواية ثابت عنه المتقدمة في الباب قبله . **قوله** ( كنت أسقى أبا عبيدة ) هو ابن الجراح ، ( وأبا طلحة ) هو زيد بن سهل زوج أم سليم أم أنس ، ( وأبى بن كعب ) ، كذا اقتصر في هذه الرواية على هؤلاء الثلاثة ، فأما أبو طلحة فلكون القصة كانت في منزله كما مضى في التفسير من طريق ثابت عن أنس : كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة ، وأما أبو عبيدة فلأن النبي ﷺ آخى بينه وبين أبي طلحة كما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أنس ، وأما أبى بن كعب فكان كبير الانصار وعالمهم . ووقع في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس في تفسير المائدة « أنى لقائم أسقى أبا طلحة وفلانا وفلانا ، كذا وقع بالابهام ، وسعى في رواية مسلم منهم أبا أيوب ، وسعى بعد أبواب من رواية هشام بن قتادة عن أنس : « أنى كنت لأسقى أبا طلحة وأبا دجاجة وسهيل بن بيضاء ، وأبو دجاجة بضم الدال المهملة وتخفيف الجيم وبعد الالف ثون اسمه سماك بن خرشة بصحبتين بينهما راه مفتوحات ، وسلم من طريق سعيد عن قتادة نحوه وصحى فيهم معاذ بن جبل ، ولاحمد عن يحيى القطان عن حميد عن أنس : كنت أسقى أبا عبيدة وأبى بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفرا من الصحابة هند أبى طلحة . ووقع عند عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقاتدة وغيرهما عن أنس أن القوم كانوا أحد عشر رجلاً ، وقد حصل من الطرق التى أوردتها تسمية سبعة منهم ، وأبهمهم في رواية سليمان التيمي عن أنس وهي في هذا الباب ولفظه : كنت قائماً على الحى أسقيهم عومتي ، وقوله عومتي في موضع خفض على البدل من قوله « الحى » وأطلق عليهم عومته لأنهم كانوا أسن منه ولأن أكثرهم من الانصار . ومن المستغربات ما أورده ابن مردويه في تفسيره من طريق عيسى بن طهمان عن أنس أن أبا بكر وعمر كانا فيهم ، وهو منكسر مع نظافة سنده ، وما أظنه إلا غلطاً . وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » في ترجمة شعبة من حديث عائشة قالت : حرم أبو بكر الحمر على نفسه فلم يشربها في جاهلية ولا إسلام ، ويحتمل إن كان محفوظاً أن يكون أبو بكر وعمر زادا أبا طلحة في ذلك اليوم ولم يشربا معهم . ثم رجعت هند البزار من وجه آخر عن أنس قال : كنت ساقى القوم ، وكان في القوم رجل يقال له

أبو بكر ، فلما شرب قال : تحي بالسلامة أم بكر ، الأبيات ، فدخل علينا رجل من المسلمين فقال : قد نزل تحريم  
 الخمر الحديث . وأبو بكر هذا يقال له ابن شغوب ، فظن بعضهم أنه أبو بكر الصديق ، وليس كذلك ، لكن قرينة  
 ذكر عمر تدل على عدم الغلط في وصف الصديق ، فخلصنا تسمية عشرة ، وقد قدمت في نخوة بدر من المغازي ترجمة  
 أبي بكر بن شغوب المذكور . وفي كتاب مكة للذاكهي ، من طريق مرسل ما يشهد ذلك . قوله ( من فضيخ زهو  
 وتمر ) أما الفضيخ فهو بقاء وضاد معجمتين وزن عظيم : اسم للبسر إذا شدخ ونبد ، وأما الزهو فبفتح الزاي  
 وسكون الهاء بعدها واو : وهو البسر الذي يحمر أو يصفر قبل أن يترطب . وقد يطلق الفضيخ على خليط البسر  
 والرطب ، كما يطلق على خليط البسر والتمر ، وكما يطلق على البسر وحده وعلى التمر وحده كما في الرواية  
 التي آخر الباب . وعند أحمد من طريق قتادة عن أنس : وما خرمهم يومئذ إلا البسر والتمر مخلوطين ، ووقع عند  
 مسلم من طريق قتادة عن أنس : أسقيهم من زيادة فيها خليط بسر وتمر . قوله ( لجأهم آت ) لم أقف على اسمه ،  
 ووقع في رواية حميد عن أنس عند أحمد بمذ قوله : أسقيهم : حتى د كاد الشراب يأخذ فيهم ، ولابن مردويه  
 : حتى أسرع فيهم ، ولابن أبي عاصم : حتى مالت رؤوسهم ، فدخل داخل ، ومضى في المظالم من طريق ثابت عن  
 أنس : فأمر رسول الله ﷺ مناديا فنادي ، ولمسلم من هذا الوجه : فاذا مناد ينادي أن الخمر قد حرمت ، وله من  
 رواية سعيد عن قتادة عن أنس نحوه وزاد : فقال أبو طلحة : أخرج فانظر ما هذا الصوت ، ومضى في التفسير  
 من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ : إذ جاء رجل فقال : هل بلغكم الخبر ؟ قالوا : وما ذاك ؟ قال :  
 قد حرمت الخمر ، وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المنادي ، ويحتمل أن يكون غيره سمع المنادي فدخل إليهم  
 فأخبرهم . وقد أخرج ابن مردويه من طريق بكر بن عبد الله عن أنس قال : لما حرمت الخمر وحلف على أناس  
 من أصحابي وهي بين أيديهم ، فضربتها برجلي وقلت : نزل تحريم الخمر ، فيحتمل أن يكون أنس خرج فاستنبر  
 الرجل ، لكن أخرجه من وجه آخر أن الرجل قام على الباب فذكر لهم تحريمها ، ومن وجه آخر : أنا فلان من  
 عند نبينا فقال : قد حرمت الخمر ، قلنا : ما نقول ؟ فقال : سمعته من النبي ﷺ الساعة ، ومن عنده أتيتكم . قوله  
 ( فقال أبو طلحة : قم يا أنس ، فهرقها ، بفتح الهاء وكسر الراء وسكون القاف ، والأصل أرقها ، فأبدلت الهمزة  
 هاء ، وكذا قوله فهرقتها ، وقد تستعمل هذه الكلمة بالهمزة والهاء معا وهو نادر ، وقد تقدم بسطه في الظهارة .  
 ووقع في رواية ثابت عن أنس في التفسير بلفظ : فأرقها ، ومن رواية عبد العزيز بن صهيب : فقالوا أرق هذه  
 القلال يا أنس ، وهو محمول على أن المخاطب له بذلك أبو طلحة ، ورضى الباقر بذلك فنسب الأمر بالإراقة إليهم  
 جميعا . ووقع في الرواية الثانية في الباب : أكفئها ، بكسر الفاء مهموز بمعنى أرقها ، وأصل الأكفاء الإمالة .  
 ووقع في باب إجازة خبر الواحد : من رواية أخرى عن مالك في هذا الحديث : قم إلى هذه الجرار فأكسرها ،  
 قال أنس : فقمتم إلى مبراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت ، وهذا لا يتنافى الروايات الأخرى ، بل يجمع بأنه  
 أراقها وكسر أوانها ، أو أراق بعضها وكسر بعضها . وقد ذكر ابن عبد البر أن أصحاب ابن أبي طلحة تفرد عن أنس  
 بذكر الكسر ، وأن ثابتا وعبد العزيز بن صهيب وحيدا وعد جماعة من الثقات رووا الحديث بتمامه عن أنس منهم  
 من طوله ومنهم من اختصره ، فلم يذكروا إلا إراقتها . والمبراس بكسر الميم وسكون الهاء وآخره مهملة إمالة  
 يتخذ من صخر وينقر وقد يكون كبيراً كالخوض وقد يكون صغيراً بحيث يتأني الكسر به ، وكأنه لم يضره ما



بكسرة غيره ، أو كسر بآلة المهراس التي يدق بها فيه كالمهاون فأطلق اسمه عليها مجازاً . ووقع في رواية حميد بن أنس عند أحمد : فواقه ما قالوا حتى نظر ونسأل . وفي رواية عبد العزيز بن صهيب في التفسير : فواقه ما سألوها عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل ، ووقع في المظالم : لجرت في سكك المدينة ، أي طرقها ، وفيه إشارة إلى توارده من كانت عنده من المسلمين على إراققتها حتى جرت في الأزقة من كثرتها . قال القرطبي تمسك بهذه الزيادة بعد من قال إن الخمر المتخذة من غير العنب ليست نجسة لأنه **قوله** نهي عن التخل في الطرق ، فهو كانت نجسة ما أقرهم على إراققتها في الطرقات حتى تجرى . والجواب أن القصد بالإراقة كان لاشاعة تحريمها ، فإذا اشتهر ذلك كان أبلغ فتحتمل أخف المفسدين لحصول المصلحة العظيمة الحاصلة من الاشتهار ، ويحتمل أنها إنما أريق في الطرق المنحدرة بحيث تنصب إلى الأسربة والحشوش أو الأودية فتستهلك فيها ، ويؤيده ما أخرجه ابن مردويه من حديث جابر بسند جيد في قصة صب الخمر قال : فانسبت حتى استنفقت في بطن الوادي ، وانسك بمعوم الأمر باجتماعها كاف في القول بنجاستها . **قوله** ( قلت لأنس ) القائل هو سليمان التيمي والد معتز ، وقوله : فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خمرهم ، زاد مسلم من هذا الوجه : يومئذ ، وقوله : فلم ينكر أنس ، زاد مسلم : ذلك ، والمعنى أن أبا بكر ابن أنس كان حاضراً عند أنس لما حدثهم فكان أنسا حينئذ لم يحدثهم بهذه الزيادة إما نسياناً وإما اختصاراً ، فذكره بها ابنه أبو بكر فأقره عليها ، وقد ثبت تحديث أنس بها كما سأذكره . **قوله** ( رحدثني بعض أصحابي ) القائل هو سليمان التيمي أيضاً ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد مسلم هذه الطريق عن محمد بن عبد الأعلى عن معتز ابن سليمان عن أبيه قال : رحدثني بعض من كان معي أنه سمع أنسا يقول : كان خمرهم يومئذ ، فيحتمل أن يكون أنس حدث بها حينئذ فلم يسمعه سليمان ، أو حدث بها في مجلس آخر لحفظها عنه الرجل الذي حدث بها سليمان ، وهذا المهم يحتمل أن يكون هو بكر بن عبد الله المزني ، فإن روايته في آخر الباب توشى إلى ذلك . ويحتمل أن يكون قتادة ، فسأني بعد أبواب من طريقه عن أنس بلفظ : وإنا نمنعها يومئذ الخمر ، وهو من أقوى الحجج على أن الخمر اسم جنس لكل ما يسكر ، سواء كان من العنب أو من فقيح الزبيب أو النخلة أو الفسل أو غيرها . وأما دعوى بعضهم أن الخمر حقيقة في ماء العنب ، مجاز في غيره ، فإن سلم في اللغة لوم من قال به جواز استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجازه ، والكوفيون لا يقولون بذلك انتهى . وأما من حيث الشرع فالخمر حقيقة في الجميع ، لثبوت حديث : كل مسكر خمر ، فن زعم أنه جمع بين الحقيقة والمجاز في هذا اللفظ لزمه أن يجيزه ، وهذا ما لا انفكاك لهم عنه . **قوله** ( رحدثني يوسف ) هو ابن يزيد ، وهو أبو معشر البراء بالتشديد ، وهو مشهور بكنتيته أكثر من اسمه ، ويقال له أيضاً القطان وشهرته بالبراء أكثر ، وكان يرى السهام ، وهو بصري ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر سيأتي في الطب وكلاهما في المتابعات ، وقد لينه ابن معين وأبو داود ، ووثقه المقدسي ، وسعيد بن عبيد الله بالتصغير اسم جده جبير بالجيم والموحدة مصفراً ابن حبة بالمهملة وتشديد التعتانية ووثقه أحمد وابن معين ، وقال الحاكم عن الدارقطني : ليس بالقوي ، وما له أيضاً في البخاري سوى هذا الحديث ، وآخر تقدم في الجزية . **قوله** ( إن الخمر حرمت والخمر يومئذ البسر ) هكذا رواه أبو معشر مختصراً ، وأخرجه الألباني من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن عبيد الله بهذا السند مطولاً ولفظه عن أنس : نزل تحريم الخمر ، فدخلت على أناس من أصحابي وهم بين أيديهم فضربتهم برجلي فقالت : انطلقوا فقد نزل تحريم الخمر ، وشرابهم

يومئذ البسر والنمر ، وهذا الفعل من أنس كأنه بعد أن خرج فسمع النداء بتحريم الخمر ، فرجع فآخبرهم . ووقع عند ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أنس ، فأما قوا الشراب وتوضأ بعض واغتسل بعض ، وأصابوا من طيب أم سليم وأنوا النبي ﷺ ، فإذا هو بقرا ( إنما الخمر والميسر ) الآية . واستدل بهذا الحديث على أن شرب الخمر كان مباحا لا إلى نهاية ، ثم حرمت . وقيل كان المباح الشرب لا السكر المزيل للعقل ، وحكاه أبو نصر بن القشيري في تفسيره عن القفال ، ونازعه فيه . وبالغ النووي في شرح مسلم ، فقال : ما يقوله بعض من لا تحصل عنده أن السكر لم يزل محرما باطلا لا أصل له ، وقد قال الله تعالى ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فإن مقتضاه وجود السكر حتى يصل إلى الحد المذكور ، ونهوا عن الصلاة في تلك الحالة لا في غيرها ، فدل على أن ذلك كان واقعا . ويؤيده قصة حمزة والشارفين كما تقدم تقريره في مكانه . وعلى هذا فهل كانت مباحة بالأصل أو بالشرع ثم نسخت ؟ فيه قولان للعلماء ، والراجح الأول ، واستدل به على أن المتخذ من غير العنب يسمى خمرا ، وسيأتي البحث في ذلك قريبا في باب ما جاء أن الخمر ما غامر العقل ، وعلى أن السكر المتخذ من غير العنب يحرم شرب قليله كما يحرم شرب القليل من المتخذ من العنب إذا أسكر كثيره ، لأن الصحابة فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم ما يتخذ للسكر من جميع الأنواع ، ولم يستفصلوا . وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين . وعالف في ذلك الحنفية ومن قال بقولهم من الكوفيين فقالوا : يحرم المتخذ من العنب قليلا كان أو كثيرا إلا إذا طبخ على تفصيل سيأتي بيانه في باب مفرد ، فإنه يحل . وقد انعقد الإجماع على أن القليل من الخمر المتخذ من العنب يحرم قليله وكثيره ، ودلى أن العلة في تحريم قليله كونه يدعو إلى تناول كثيره ، فيلزم ذلك من فرق في الحكم بين المتخذ من العنب وبين المتخذ من غيرها فقال في المتخذ من العنب : يحرم القليل منه والسكرية إلا إذا طبخ كما سيأتي بيانه ، وفي المتخذ من غيرها لا يحرم منه إلا القدر الذي يسكر وما دونه لا يحرم ، ففرقوا بينهما بدهوى المغيرة في الاسم مع اتحاد العلة فيهما ، فإن كل ما قدر في المتخذ من العنب يقدر في المتخذ من غيرها ، قال القرطبي : وهذا من أرفع أنواع القياس لمساواة الفرع فيه للأصل في جميع أوصافه ، مع موافقته فيه لظواهر النصوص الصحيحة ، والله أعلم . قال الشافعي : قال لي بعض الناس الخمر حرام ، والسكر من كل شراب حرام ، ولا يحرم المسكر منه حتى يصكر ، ولا يحد شاربها . فقلت : كيف خالفت ما جاء به عن النبي ﷺ ثم عن عمر ثم عن دلي ولم يقل أحد من الصحابة خلافه ؟ قال : وروينا عن عمر ، قلت : في سنده مجهول عنده فلا حجة فيه . قال البيهقي : أشار إلى رواية سعيد بن ذى لقوة أنه شرب من سطيحة لعمر فسكر لجلده عمر ، قال : إنما شربت من سطيحتك . قال : أضربك على السكر . وسعيد قال البخاري وغيره : لا يعرف . قال : وقال بعضهم سعيد بن ذى حذان . وهو غلط . ثم ذكر البيهقي الأحاديث التي جاءت في كسر النبيذ بالماء ، منها حديث همام بن الحسارث عن عمر أنه كان في سفر ، فأتى بنبيذ فشرب منه فقطب ، ثم قال : إن نبيذ الطائف له هرام - بضم المهملة وتخفيف الراء - ثم دعا بماء فصبه عليه ثم شرب ، وسنده قوى ، وهو أصح شيء ورد في ذلك ، وليس نصا في أنه بلغ أحد الإسكار ، فلو كان بلغ حد الإسكار لم يكن صب الماء عليه دليلا لتحريمه ، وقد اعترف الطحاوي بذلك فقال : لو كان بلغ التحريم لكان لا يحل ، ولو ذهب شدته بصب الماء ، ثبت أنه قبل أن يصب عليه الماء كان غير حرام . قلت : وإذا لم يبلغ حد الإسكار فلا خلاف في إباحتها شرب قليله وكثيره ،

فدل على أن تقطيعه لأمر غير الإسكار . قال البيهقي : حل هذه الأثرية على أنهم خشوا أن تتغير فتشتد ، فحوزوا صب الماء فيها ليمتنع الاشتداد ، أولى من حملها على أنها كانت بلغت حد الإسكار ، فكان صب الماء عليها لذلك ، لأن مزجها بالماء لا يمنع إسكارها إذا كانت قد بلغت حد الإسكار . ويحتمل أن يكون سبب صب الماء كون ذلك الشراب كان حاض ، ولهذا قطب عمر لما شربه ، فقد قال نافع : والله ما قطب عمر وجهه لأجل الإسكار حين ذاقه ، ولكنه كان مخملاً . وعن هبة بن فرقد قال : كان النبيذ الذي شربه عمر قد تفضل ، قلت : وهذا الثاني أخرجه النسائي بسند صحيح ، وروى الأثر عن الأوزاعي وعن العمري أن عمر إنما كسره بالماء لشدة حلاوته . قلت : ويمكن الحمل على حالتين : هذه لما لم يقطب حين ذاقه وأما عندما قطب فكان لحوصته . واحتج الطحاوي لمذهبهم أيضاً بما أخرجه من طريق النخعي عن علقمة عن ابن مسعود في قوله : كل مسكر حرام ، قال : هي الشربة التي تسكر . وتذهب بأنه ضعيف لأنه تفرد به حجاج بن أرطاة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي وحجاج هو ضعيف ومدايس أيضاً . قال البيهقي : ذكر هذا لعبد الله بن المبارك فقال : هذا باطل . وروى بسند له صحيح عن النخعي قال : إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً . قلت : وهذا أيضاً عند النسائي بسند صحيح ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله ، وأخرج النسائي والأثر من طريق خالد بن سعد عن أبي مسعود قال : عطش النبي ﷺ وهو بطوف فأتى بنبيذ من السقاية فقطب ، فقيل : أحرام هو ؟ قال لا : على بدّ نوب من ماء زوم ، فصب عليه وشرب ، قال الأثر : احتج به الكوفيون لمذهبهم ، ولا حجة فيه ، لأنهم متفقون على أن النبيذ إذا اشتد بغير طبع لا يحل شربه ، فان زعوا أن الذي شربه النبي ﷺ كان من هذا القبيل فقد فسبوا إليه أنه شرب المسكر ، وهذا باطل من ذلك . وان زعوا أنه قطب من حوصته لم يكن لهم فيه حجة ، لأن النخعي ما لم يشتد فكثيره وقليله حلال بالاتفاق . قلت : وقد ضعف حديث أبي مسعود المذكور النسائي وأحمد وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، لتفرد يحيى بن يمان برفعه وهو ضعيف . ثم روى النسائي عن ابن المبارك قال : ما وجدت الرخصة فيه من وجه صحيح إلا عن النخعي من قوله

٤ - **باب** الخمر من العسل ، وهو البتع . وقال معن سألت مالك بن أنس عن الفقاع فقال : إذا لم يسكر فلا بأس به . وقال ابن الداروردي سألفا عنه فقالوا : لا يسكر ، لا بأس به

٥٥٨٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت : « سئل رسول الله ﷺ عن البتع فقال : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٦ - **حديث** أبو ليلى أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة رضي الله عنها قالت : سئل رسول الله ﷺ عن البتع - وهو نبيذ العسل ، وكان أهل اليمن يشربونه - فقال رسول الله ﷺ : كل شراب أسكر فهو حرام »

٥٥٨٧ - وعن الزهري قال : حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لا تفتنوا في الذهب ولا في الزفت . وكان أبو هريرة يلحقُ معها الحتم والنقير ،

قوله (باب الخمر من العسل وهو البتع) يسكر الموحدة وسكون المشاة وقد تفتح وهي لغة يمانية. قوله (وقال معن) ابن عيسى (سألت مالك بن أنس عن الفقاع) بضم الفاء وتشديد القاف معروف، قد يصنع من العسل وأكثر ما يصنع من الزبيب، وحكمه حكم سائر الأنبذة ما دام طريا يجوز شربه ما لم يشتد. قوله (فقال إذا لم يسكر فلا بأس به) أي وإذا أسكر حرم كثيره وقليله. قوله (وقال ابن الدراودي) هو عبد العزيز بن محمد، وهذا من رواية معن بن عيسى عنه أيضا. قوله (فقالوا لا يسكر لا بأس به) لم أعرف الذين سألهم الدراودي عن ذلك، لكن الظاهر أنهم فقهاء أهل المدينة في زمانه، وهو قد شارك مالك في لقاء أكثر مشايخه المدنيين، والحكم في الفقاع ما أجابوه به، لأنه لا يسمى فقاعا إلا إذا لم يشتد. وهذا الأثر ذكره معن بن عيسى القرظي في الموطأ، رواية عن مالك، وقد وقع لنا بالأجازة. وغفل بعض الشراح فقال: إن معن بن عيسى من شيوخ تبخاري فيكون له حكم الاتصال، كذا قال والبخاري لم يلق معن بن عيسى لأنه مات بالمدينة والبخاري حينئذ ببخاري وعمره حينئذ أربع سنين، وكان البخاري أراد بذكر هذا الأثر في الترجمة أن المراد بتحريم قليل ما أسكر كثيره أن يكون الكثير في تلك الحالة مسكرا، فلو كان الكثير في تلك الحالة لا يسكر لم يحرم قليله ولا كثيره، كآلو عصر العنب وشربه في الحال. وسيأتي مزيد في بيان ذلك في باب البازق، إن شاء الله تعالى. قوله (سئل عن البتع) زاد شعيب عن الزهري وهو ثاني أحاديث الباب وهو نبذ العسل، وكان أهل اليمن يشربونه، ومثله لابن داود من طريق الزبيدي عن الزهري، وظاهره أن التفسير من كلام عائشة، ويحتمل أن يكون من كلام من دونها. ووقع في رواية معمر عن الزهري هند أحد مثل رواية مالك، لكن قال في آخره «والبتع نبذ العسل» وهو أظهر في احتمال الإدراج. لأنه أكثر ما يقسح في آخر الحديث. وقد أخرجه مسلم من طريق معمر. لكن لم يسق لفظه، ولم أفق على اسم السائل في حديث عائشة صريحا، لكنني أضنه أبا موسى الأشعري، فقد قدم في المغازي من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه «عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها فقال: ما هي؟ قال: البتع والمز، فقال: كل مسكر حرام. قلت لأبي بردة: ما البتع؟ قال: نبذ العسل، وهو عند مسلم من وجه آخر عن سعيد بن أبي بردة بلفظ «قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نستخدمهما باليمن: البتع من العسل ينبذ حتى يشتد، والمز من الشعير والذرة ينبذ حتى يشتد، قال: وكان النبي ﷺ أعطى جوامع الحكم وخواتمه، فقال: أنهي عن كل مسكر، وفي رواية أبي داود التصريح بأن تفسير البتع مرفوع ولفظه «سألت رسول الله ﷺ عن شراب من العسل، فقال: ذاك البتع، قلت: ومن الشعير والذرة، قال: ذاك المز. ثم قال: أخبر قومك أن كل مسكر حرام، وقد سأل أبو وهب الجبشاني عن شيء ما سأله أبو موسى، فعند الشافعي وأبي داود من حديثه أنه سأل النبي ﷺ عن المز فأجاب بقوله «كل مسكر حرام، وهذه الرواية تفسير المراد بقوله في حديث الباب «كل شراب أسكر»، وأنه لم يرد تخصيص التحريم بحالة الاسكار، بل المراد أنه إذا كانت فيه صلاحية للإسكار حرم تناوله ولو لم يسكر المتناول بالقدر الذي تناوله منه. ويؤخذ من لفظ السؤال أنه وقع عن حكم جنس البتع لا عن القدر المسكر منه، لأنه لو أراد السائل ذلك لقال: أخبرني عما يحل منه وما يحرم، وهذا هو المهورد من لسان العرب إذا سألوا عن الجنس قالوا: هل هذا نافع أو ضار؟ مثلا. وإذا سألوا عن القدر قالوا: كم يؤخذ منه؟ وفي الحديث أن المفتي يجيب السائل بزيادة عما سأل عنه إذا كان ذلك مما

يحتاج اليه السائل . وفيه تحريم كل مسكر سواء كان متخذاً من عصير العنب أو من غيره ، قال المازري : أجمعوا على أن عصير العنب قبل أن يشتد حلال ، وعلى أنه إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ، ثم لو حصل له تحال بنفسه حل بالاجماع أيضا ، فوقع النظر في تبدل هذه الاحكام عند هذه المتخذات فأشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض ، ودل على أن علة التحريم الإسكار فافترض ذلك أن كل شراب وجد فيه الاسكار حرم تناول قليله وكثيره انتهى . وما ذكره استنباطا ثبت التصريح به في بعض طرق الخبر ، فعند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث جابر قال : قال رسول الله ﷺ : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، وسنده الى عمرو صحيح . ولابن داود من حديث عائشة مرفوعا : كل مسكر حرام ، وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام ، ولابن حبان والطحاوي من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه عن النبي ﷺ قال : «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره» ، وقد اعترف الطحاوي بصحة هذه الأحاديث ، لكن قال : اختلفوا في تأويل الحديث ، فقال بعضهم : أراد به جنس ما يسكر ، وقال بعضهم أراد به ما يقع السكر عنده ، ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل ، قال : ويدل له حديث ابن عباس رفعه وحرمت الخمر قليلا وكثيرا ، والسكر من كل شراب . قلت : وهو حديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه ، وعلى تقدير صحته فقد رجح الامام أحمد وغيره أن الرواية فيه بلفظ «والمسكر» بضم الميم وسكون السين لا «السكر» بضم ثم سكون أو بفتحين ، وعلى تقدير نبوتها فهو حديث فرد ولفظه محتمل ، فكيف يعارض عموم تلك الأحاديث مع صحتها وكثرتها ؟ وجاء ايضا عن علي عند الدارقطني وعن ابن عمر عند ابن إسحق والطبراني وعن خوات بن جبير عند الدارقطني والحاكم والطبراني وعن زيد بن ثابت عند الطبراني وفي أسانيدهما مقال ، لكنها تزيد الأحاديث التي قبلها قوة وشهرة . قال أبو المظفر بن السمعاني - وكان حنفيا فتحول شافعيا - : ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ في تحريم المسكر ، ثم ساق كثيرا منها ثم قال : والأخبار في ذلك كثيرة ولا مساغ لأحد في العدول عنها والقول بخلافها ، فانها حجج قواطع . قال : وقد ذل السكوفيون في هذا الباب ورووا أخبارا معلولة لا تعارض هذه الأخبار بحال ، ومن ظن أن رسول الله ﷺ شرب مسكرا فقد دخل في أمر عظيم وباء بآثم كبير ، وإنما الذي شربه كان حلوا ولم يكن مسكرا . وقد روى ثمانية بن حزن القشيري أنه : «سأل عائشة عن النبيذ فدعت جارية حبشية فقالت : سل هذه ، فانها كانت تنبذ لرسول الله ﷺ ، فقالت الحبشية : كنت أنبذ له في سقاء من الليل وأوكؤه وأعلقه فاذا أصبح شرب منه» أخرجه مسلم . وروى الحسن البصري عن أمه عن عائشة نحوه ثم قال : فقياس النبيذ على الخمر بعله الاسكار والاضطراب من أجل الأقيسة وأوضاعها ، والمفاسد التي توجد في الخمر توجد في النبيذ ، ومن ذلك أن علة الإسكار في الخمر لا يكون قليله يدعو الى كثيره موجودة في النبيذ ، لأن للسكر مطلوب على العموم ، والنبيذ عندهم عند عدم الخمر يقوم مقام الخمر لأن حصول الفرح والطرب موجود في كل منهما ، وإن كان في النبيذ غلظ وكثرة وفي الخمر رقة وصفاء ، لكن الطبع يحتمل ذلك في النبيذ لحصول السكر كما تحتمل الماراة في الخمر لطالب السكر ، قال : وعلى الجملة فالنصوص المصرحة بتحريم كل مسكر قل أو كثر مغنية عن القياس والله أعلم . وقد قال عبد الله بن المبارك : لا يصح في حل النبيذ الذي يسكر كثيره عن الصعوبة شيء ، ولا عن التابعين ، إلا عن إبراهيم النخعي ، قال : وقد ثبت حديث عائشة : «كل شراب أسكر فهو حرام» ، وأما ما أخرج

ابن أبي شيبه من طريق أبي وائل : كنا ندخل على ابن مسعود فيسئنا نبيذا شديدا ، ومن طريق علقمة : أكلت مع ابن مسعود فأنبذ شديدا فبذت سيرين فشربوا منه ، فاجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدها لو حل على ظاهره لم يكن معارضا للأحاديث الثابتة في تحريم كل مسكر . ثانيا أنها ثبتت عن ابن مسعود تحريم المسكر قليلا وكثيره ، فإذا اختلف النقل عنه كان قوله الموافق لقول إخوانه من الصحابة مع موافقة الحديث المرفوع أولى . ثالثا يحتمل أن يكون المراد بالشددة شدة الخلوة أو شدة الخوض فلا يكره فيه حجة أصلا . وأسند أبو جعفر النحاس عن يحيى بن معين أن حديث عائشة و كل شراب أسكر فهو حرام ، أصح شيء في الباب ، وفي هذا تعقب على من نقل عن ابن معين أنه قال : لا أصل له . وقد ذكر الزبلي في تخريج أحاديث الهداية ، وهو من أكثرهم اطلاعا أنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث نقل هذا عن ابن معين اه . وكيف يتأتى القول بتضعيفه مع وجود مخالفته الصحيحة ثم مع كثرة طرقه ، حتى قال الإمام أحمد : إنها جاءت عن عشرين صحابيا ، فأورد كثيرا منها في كتاب الأشربة ، المفرد ، فمنها ما تقدم ومنها حديث ابن عمر المتقدم ذكره أول الباب ، وحديث عمر بلفظ و كل مسكر حرام ، عند أبي يعلى وفيه الألف ، وحديث علي بلفظ و اجتنبوا ما أسكر ، عند أحمد وهو حسن ، وحديث ابن مسعود عند ابن ماجه من طريق ابن بلفظ عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر ابن أيضا بلفظ علي ، وحديث أنس أخرجه أحمد بسند صحيح بلفظ و ما أسكر فهو حرام ، وحديث أبي سعيد أخرجه البزار بسند صحيح بلفظ عمر ، وحديث الأشج العمري أخرجه أبو يعلى كذلك بسند جيد وصححه ابن حبان ، وحديث ديلم الخيري أخرجه أبو داود بسند حسن في حديث فيه ، قال هل يسكر ؟ قال : نعم ، قال : فاجتنبوه ، وحديث ميمونة أخرجه أحمد بسند حسن بلفظ و كل شراب أسكر فهو حرام ، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود من طريق جيد بلفظ عمر ، والبزار من طريق ابن بلفظ و اجتنبوا كل مسكر ، وحديث قيس بن سعد أخرجه الطبراني بلفظ حديث ابن عمر ، وأخرجه أحمد من وجه آخر بلفظ حديث عمر ، وحديث الزعمان بن بشير أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ و إني أنهاكم عن كل مسكر ، وحديث معارية أخرجه ابن ماجه بسند حسن بلفظ عمر ، وحديث وائل بن حجر أخرجه ابن أبي عاصم ، وحديث قرة بن إياس المزني أخرجه البزار بلفظ عمر بسند لين ، وحديث عبد الله بن مغفل أخرجه أحمد بلفظ و اجتنبوا المسكر ، وحديث أم سلمة أخرجه أبو داود بسند حسن بلفظ ونهى عن كل مسكر ومفتى ، وحديث بريدة أخرجه مسلم في أثناء حديث ولفظه مثل لفظ عمر ، وحديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند حسن كذلك ، ذكر أحاديث هؤلاء الزماني في الباب ، وفيه أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي بلفظ عمر ، وعن زيد بن الخطاب أخرجه الطبراني بلفظ علي و اجتنبوا كل مسكر ، وعن الراسم أخرجه أحمد بلفظ و اشربوا فيما شئتم ولا تشربوا مسكرا ، وعن أبي بردة بن نيار أخرجه ابن أبي شيبه بنحو هذا اللفظ ، وعن طلق بن علي رواه ابن أبي شيبه بلفظ و يا أيها السائل عن المسكر لا تشربه ولا تسقه أحدا من المسلمين ، وعن معمر الجدي أخرجه الطبراني بنحو هذا ، وعن أم حبيبة عند أحمد في كتاب الأشربة ، وعن الضحاك بن الزعمان عند ابن أبي عاصم في الأشربة وكذا عنده عن خوات بن جبير ، فإذا انضمت هذه الأحاديث إلى حديث ابن عمر وأبي موسى وعائشة زادت عن ثلاثين صحابيا ، وأكثر الأحاديث عنهم جياذ ومضمونها أن المسكر لا يهل تناوله بل يجب اجتنابه والله أعلم . وقد رد أئسي الاحتمال الذي جنح إليه الطحاوي فقال أحمد و حدثنا عبد الله بن إدريس سمعت

الختار بن خلف يقول : سألت أبا فقال : نهى رسول الله ﷺ عن المرفق وقال : كل مسكر حرام . قال : قلت له : صدقت المسكر حرام ، فالشربة والشربتان على الطعام ؟ فقال : ما أسكر كثيره فقليله حرام ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم . والمعجاني أعرف بالمراد من تأخر بعده ، ولهذا قال عبد الله بن المبارك ما قال ، واستدل بمطلق قوله « كل مسكر حرام » ، على تحريم ما يسكر ولو لم يكن شرابا ، فيدخل في ذلك الخشيشة وغيرها ، وقد جزم النووي وغيره بأنها مسكرة ، وجزم آخرون بأنها مخدرة ، وهو مكابرة لأنها تحدث بالمشاهدة ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة والمداومة عليها والانهماك فيها ، وعلى تقدير تسليم أنها ليست بمسكرة فقد ثبت في أبي داود النهي عن كل مسكر ومفتر وهو بالفاء ، والله أعلم . قوله ( وعن الزهري ) هو من رواية شعيب أيضاً عن الزهري ، وهو موصول بالسناد المذكور . وقد أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » ، وأفرده عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النعمان شيخ البخاري به ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، عن الطبراني . قوله ( وكان أبو هريرة يلحق معهما الحنتم والنقيير ) القائل هذا هو الزهري ، وقع ذلك عند شعيب عنه مرسل ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق ابن عينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ « لا تأخذوا في الدباء ولا في المرفق » ، ثم يقول أبو هريرة « واجتنبوا الحناتم » ورفع كله من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « نهى عن المرفق والحنتم والنقيير » ، ومثله لابن سعد من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة وزاد فيه « والدباء » ، وقد تقدم ضبط هذه الأشياء في شرح حديث وفد عبد القيس في أوائل الصحيح من كتاب الإيمان ، وأخرج مسلم من طريق زاذان قال « سألت ابن عمر عن الأوعية فقلت : أخبرنا بملئكم وفسره لنا بلغتنا ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن الحنتمة وهي الجرة ، وعن الدباء وهي الفرعة ، وعن النقيير وهي أصل النخلة تنقر نقرا ، وعن المرفق وهو المقيير » ، وأخرج أبو دارود الطيالسي وابن أبي عاصم والطبراني من حديث أبي بكرة قال « نهينا عن الدباء والنقيير والحنتم والمرفق ، فانا الدباء ، فانا مضر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخراط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت » ، وأما النقيير فإن أهل اليمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت ، وأما الحنتم فجرات تحمل الينا فيها الخمر ، وأما المرفق فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت . وسيأتي بيان نسخ النهي عن الأوعية بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) قال المصنف : وجه ادخال حديث أنس في النهي في الانتباه في الأوعية المذكورة في ترجمة الخمر من العسل أنه العسل لا يكون مسكرا إلا بعد الانتباه ، والعسل قبل الانتباه مباح ، فأشار إلى اجتناب بعض ما يتبذد فيه لكونه يسرع إليه الاسكار

### ٥ - باب ما جاء في أن الخمر ما خسر العقل من الشراب

٥٥٨٨ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا يحيى عن أبي حيان التميمي عن الشَّعْبِيِّ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « خطب عمر على منبر رسول الله ﷺ فقال : إنه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء : العنب والتمر ، والحنطة ، والشمير ، والعسل . والخمر ما خسر العقل . وثلاث وددت أن رسول الله ﷺ لم يفارقنا حتى يعمد لإيئنا عهداً : الجدة ، ولا كلاله ، وأبواب من أبواب الربا . قال قلت : يا أبا عمرو ، فشيء يصنع

بالسند من الأرز ؟ قال : ذلك لم يكن على عهد النبي ﷺ . أو قال : على عهد عمر ،

وقال حجاج بن حماد عن أبي حيان مكان « العنب » : « الزبيب » ،

٥٥٨٩ - حرش حفص بن عمر حدثنا شعبه عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن ابن عمر « من

عمر قال : الخمر تصنع من خمسة : من الزبيب ، والتمر ، والخنطة ، والشعير ، والعسل »

**قوله** ( باب ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب ) كذا قيده بالشراب ، وهو متفق عليه ، ولا يرد عليه أن غير الشراب ما يسكر لأن الكلام إنما هو في أنه هل يسمى خمر أم لا . **قوله** ( حدثني أحمد بن أبي رجا ) هو أبو الوليد المروى واسم أبيه عبد الله بن أيوب ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وأبو حيان هو يحيى بن سعيد التيمي ، **قوله** ( عن الشعبي ) في رواية ابن علية عن أبي حيان « حدثنا الشعبي » أخرجه النسائي . **قوله** ( خطب غير ) في رواية ابن أدريس عن أبي حيان بسنده « سمعت عمر يخطب » وقد تقدمت في التفسير وزاد فيه « يا أيها الناس » . **قوله** ( فقال أنه قد نزل ) زاد مسدد فيه عن القطان فيه « أما بعد » وقد تقدمت في أول الأشربة ، وعند البيهقي من وجه آخر عن مسدد « الحمد لله وأثنى عليه » . **قوله** ( نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة ) الجملة حالية أي نزل تحريم الخمر في حال كونها تصنع من خمسة ، ويجوز أن تكون استئنافية أو معطوفة على ما قبلها ، والمراد أن الخمر تصنع من هذه الأشياء لا أن ذلك يختص بوقت نزولها ، والأول أظهر لأنه وقع في رواية مسلم بلفظ « ألا وإن الخمر نزل تحريمها يوم نزل وهي من خمسة أشياء » فعم وقع في آخر الباب من وجه آخر « وإن الخمر تصنع من خمسة » . **قوله** ( من العنب الخ ) هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والابواب في الأحاديث المرفوعة لأن له عندهم حكم الرفع لأنه خبر صحابي شهد التنزيل أخبر عن سبب نزولها ، وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم يقل عن أحد منهم إنكاره ، وأراد عمر بن زول تحريم الخمر الآية المذكورة في أول كتاب الأشربة وهي آية المائدة ( يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر ) إلى آخرها . فأراد عمر بالتنبيه على أن المراد بالخمر في هذه الآية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها ، ويوافقه حديث أنس الماضي فاقه يدل على أن الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم كل مسكر سواء كان من العنب أم من غيرها ، وقد جاء هذا الذي قاله عمر عن النبي ﷺ صريحا : فأخرج أصحاب السنن الأربعة وصححه ابن حبان من وجهين عن الشعبي « أن النعمان بن بشير قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الخمر من المصير والزبيب والتمر والخنطة والشعير والذرة ، وإني أنهاكم عن كل مسكر ، لفظ أبي داود ، وهكذا ابن حبان ، وزاد فيه أن النعمان خطب الناس بالكوفة . ولأبي داود من وجه آخر عن الشعبي عن النعمان بلفظ « أن من العنب خمرأ ، وأن من التمر خمرأ ، وأن من العسل خمرأ ، وأن من الشعير خمرأ ، ومن هذا الوجه أخرجه أصحاب السنن ، والتي قبلها فيها الزبيب دون العسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل ، ولأحمد من حديث أنس بسند صحيح عنه قال « الخمر من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير والذرة » ، أخرجه أبو يعلى من هذا الوجه بلفظ « حرمت الخمر يوم حرمت وهي » فذكرها وزاد الذرة ، وأخرج الخليلي في فوائده من طريق خلاد بن



الصائب عن أبيه رفعه مثل الرواية الثانية ، لكن ذكر الزبيب بدل الشعير ، وسنده لا بأس به ، ويوافق ذلك ما تقدم في التفسير من حديث ابن عمر : نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب . قوله (الذرة) بضم المعجمة وتخفيف الراء من الحبوب معروفة ، وقد تقدم ذكرها في حديث أبي موسى في الباب قبله . قوله (والخمر ما غامر العقل) أي غطاه أو خالطه فلم يتركه على حاله وهو من مجاز التشبيه ، والعقل هو آلة التمييز فلذلك حرم ما غطاه أو غيره ، لأن بذلك يزول الإدراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا بحقوقه ، قال الكرماني : هذا تعريف بحسب اللغة ، وأما بحسب العرف فهو ما يغمّر العقل من عصير العنب خاصة ، كذا قال ، وفيه نظر لأن عمر ليس في مقام تعريف اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي ، فكأنه قال : الخمر الذي وقع تحريمه في إسان الشرع هو ما غامر العقل . على أن عند أهل اللغة اختلافاً في ذلك كما قدمته ، ولو سلم أن الخمر في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فلا اعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواردت الأحاديث على أن المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمرًا ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول : الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنبية ، قال البيهقي : ليس المراد الخمر فهما لأنه ثبت أن الخمر تتخذ من غيرهما في حديث عمر وغيره ، وإنما فيه الإشارة إلى أن الخمر شرعاً لا تختص بالمتخذ من العنب ، قلت : ويجعل الطحاوي هذه الأحاديث متعارضة ، وهي حديث أبي هريرة في أن الخمر من شئتين مع حديث عمر ومن وافقه أن الخمر تتخذ من غيرهما ، وكذا حديث ابن عمر ، لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء ، وحديث أنس يعني المتقدم ذكره وبيان اختلاف ألفاظه منها : أن الخمر حرمت وشرابهم الفضيخ ، وفي لفظ له : وأنا نهدما يومئذ خمرًا ، وفي لفظ له : إن الخمر يوم حرمت البسر والتمر ، قال قلنا اختلف الصحابة في ذلك وجدنا اتفاق الأمة على أن عصير العنب إذا اشتد وغلى وقذف بالزبد فهو خمر وأن مستحله كافر دل على أنهم لم يعملوا بحديث أبي هريرة ، إذ لو عملوا به لكفروا مستحل نبذ التمر ، ثبت أنه لم يدخل في الخمر غير المتخذ من عصير العنب اهـ . ولا يلزم من كونهم لم يكفروا مستحل نبذ التمر أن يمنعوا تسميته خمرًا فقد يشترك الشيطان في التسمية ويفترقان في بعض الأوصاف ، مع أنه هو يوافق على أن حكم المسكر من نبذ التمر حكم قليل العنب في التحريم ، فلم يبق المشاحة إلا في التسمية . واجمع بين حديث أبي هريرة وغيره بحمل حديث أبي هريرة على الغالب ، أي أكثر ما يتخذ الخمر من العنب والتمر ، ويحمل حديث عمر ومن وافقه على إرادة استيعاب ذكر ما عهد حينئذ أنه يتخذ منه الخمر ، وأما قول ابن عمر فعلى إرادة تثبيت أن الخمر يطلق على ما لا يتخذ من العنب ، لأن زول تحريم الخمر لم يصادف عند من خوطب بالتحريم حينئذ إلا ما يتخذ من غير العنب أو على إرادة المبالغة ، فأطلق نفي وجودها بالمدينة وإن كانت موجودة فيها بقلة ، فإن تلك القلة بالنسبة لكثرة المتخذ مما عداها كالأندم . وقد قال الراغب في مفردات القرآن : سمى الخمر لكونه غامراً للعقل أي سائر له ، وهو عند بعض النامس اسم لكل مسكر وغند بعضهم للمتخذ من العنب خاصة ، وعند بعضهم للمتخذ من العنب والتمر ، وعند بعضهم لغير المطبوخ ، فرجع أن كل شيء يستر العقل يسمى خمرًا حقيقة ، وكذا قال أبو نصر بن القشيري في نفسه : سميت الخمر خمرًا لسترها العقل أو لاختيارها . وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم أبو حنيفة الدينوري وأبو نصر الجوهري ، ونقل عن ابن الأعرابي قال : سميت الخمر لأنها تركت حتى اختمرت ، واختارها فنير رائحتها . وقيل سميت بذلك لمخامرتها العقل . نعم جزم ابن سيده في

د المحكم ، بأن الخمر حقيقة إنما هي للعنب ، وغيرها من المسكرات يسمى خمرأ مجازاً . وقال صاحب د الفائق ، في حديث د اياكم والغبيراء فانها خمر العالم ، هي نبيذ الحبشة متخذة من الذرة سميت الغبيراء لما فيها من الغبرة . وقوله د خمر العالم ، أى هي مثل خمر العالم لا فرق بينها وبينها . قلت : وليس تأويله هذا بأول من تأويل من قال : أراد أنها معظم خمر العالم ، وقال صاحب د الهداية ، من الخفية الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، قال : وقيل هو اسم لكل مسكر لقوله **يُطْلَعُ** د كل مسكر خمر ، وقوله د الخمر من هاتين الشجرتين ، ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر ، قال : ولنا إطباق أهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ، ولهذا اشتهر استعمالها فيه ، ولأن تحريم الخمر قطعى وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظنى ، قال : وإنما سمي الخمر خمرأ لئلا يخلط له الخمر العقل ، قال : ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصاً فيه ، كما في النجم فانه مشتق من الظهور ثم هو خاص بالثريا اه . والجواب عن الحجة الأولى ثبوت النقل عن بعض أهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خمرأ . وقال الخطابي : زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب ، فيقال لهم : ان الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء ، فلم يكن هذا الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال ابن عبد البر : قال السكوفيون ان الخمر من العنب لقوله تعالى **(عَصْرٌ خمرأ)** قال : فدل على أن الخمر هو ما يمتص لا ما ينتد ، قال : ولادليل فيه على الحصر . وقال أهل المدينة وسائر الحجازيين وأهل الحديث كلهم : كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ، ومن الحجة لهم أن القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم الصحابة وهم أهل اللسان أن كل شيء يسمى خمرأ يدخل في النهى فأراقوا المتخذ من التمر والرطب ولم يخصوا ذلك بالمتخذ من العنب . وعلى تقدير التسليم فإذا ثبت تسمية كل مسكر خمرأ من الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة اللغوية . وعن الثانية ما تقدم من أن اختلاف مشركين في الحكم في الخلط لا يلزم منه افتراقهما في التسمية ، كالزنا مثلاً فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره ، والثاني أغلظ من الأول ، وعلى من وطئ محرماً له وهو أغلظ ، واسم الزنا مع ذلك شامل للثلاثة ، وأيضاً فالأحكام الفرعية لا يشترط فيها الأدلة القطعية ، فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب ، وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ، أن لا يكون حراماً بل يحكم بتحريمه اذا ثبت بطريق ظنى تحريمه ، وكذا تسميته خمرأ والله أعلم . وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب بما نفاه هو ، وكيف يستجير أن يقول لا تخامرة العقل مع قول عمر بمحض الصحابة د الخمر ما غامر العقل ، كأن مستنده ما ادعاه من اتفاق أهل اللغة فيحمل قول عمر على المجاز ، لكن اختلاف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خمرأ ، فقال أبو بكر بن الانباري : سميت الخمر خمرأ لأنها تخامر العقل أى تخالطه ، قال : ومنه قولهم خامره الداء أى خالطه ، وقيل لأنها تخمر العقل أى تستره ، ومنه الحديث الآتى قريباً د خمروا أنفسكم ، ومنه خيار المرأة لأنه يستر وجهها ، وهذا أخص من التفسير الأول لأنه لا يلزم من المخالطة التغطية . وقيل سميت خمرأ لأنها تخمر حتى تدرك كما يقال خمرت الهجين فتخمر أى تركته حتى أدرك ، ومنه خمرت الراى أى تركته حتى ظهر وتحمر ، وقيل سميت خمرأ لأنها تغطى حتى تنفل ، ومنه حديث المختار بن فلفل د قلت لانس : الخمر من العنب أو من غيرها ؟ قال ما خرجت من ذلك فهو الخمر ، أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ، ولا مانع من صحة هذه الأقوال كلها لثبوتها عن أهل اللغة وأهل المعرفة باللسان ، قال ابن عبد البر : الأوجه كلها موجودة في الحمرة لأنها تركت

حتى أدركت وسكنت ، فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتذهبيه . وقال الفرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره - على صحتها وكثرتها - تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا يكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتناول اسم الخمر ، وهو قول يخالف لغة العرب والسنة الصحيحة وللصحابية ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرما كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولا استقصوا ، ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا إلى إلتلاف ما كان من غير عصير العنب ، وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرتاف حتى يستكشفوا ويستقصوا ويتحققوا التحريم لما كان تقرر عندهم من النهي عن إضاعة المال ، فلما لم يفعلوا ذلك وبادروا إلى الإلتلاف علمنا أنهم فهموا التحريم نصا ، فصار القائل بالتفريق سالكا غير سبيلهم ، ثم انضاف إلى ذلك خطبة عمر بما يوافق ذلك ، وهو من جعل الله الحق على لسانه وقلبه ، وسمعه الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم إنكار ذلك . وإذا ثبت أن كل ذلك يسمى خمرأ لزم تحريم قليله وكثيره . وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في ذلك . ثم ذكرها قال : وأما الأحاديث عن الصحابة التي تمسك بها المخالف فلا يصح منها شيء على ما قاله عبد الله بن المبارك وأحمد وغيرهم ، وعلى تقدير ثبوت شيء منها فهو محمول على نقيع الوييب أو التمر من قبل أن يدخل حد الإسكار جمعا بين الأحاديث . قالت : ويؤيده ثبوت مثل ذلك عن النبي ﷺ كما سيأتي في باب نقيع التمر ، ولا فرق في الحل بينه وبين عصير العنب أول ما يعصر ، وإنما الخلاف فيما اشدت منهما هل يفترق الحكم فيه أو لا ؟ وقد ذهب بعض الشافعية إلى موافقة الكوفيين في دعواهم أن اسم الخمر خاص بما يتخذ من العنب مع مخالفتهم له في تفرقهم في الحكم وقولهم بتحريم قليل ما أسكر كثيره من كل شراب . فقال الرافعي : ذهب أكثر الشافعية إلى أن الخمر حقيقة فيما يتخذ من العنب مجاز في غيره ، وخالفه ابن الرفعة فنقل عن المزني وابن أبي هريرة وأكثر الأصحاب أن الجميع يسمى خمرأ حقيقة . قال : وعن نقله عن أكثر الأصحاب القاضي أبو الطيب والرويان ، وأشار ابن الرفعة إلى أن النقل الذي عزاه الرافعي الأكثر لم يجد نقله عن الأكثر إلا في كلام الرافعي ، ولم يتعبه الثوري في الروضة ، لكن كلامه في « شرح مسلم » يوافقه وفي « تهذيب الاسماء » يخالفه ، وقد نقل ابن المنذر عن الشافعي ما يوافق ما نقلوا عن المزني فقال : قال ابن الخضر من العنب ومن غير العنب عمر وعلى وسعيد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن عباس وعائشة ، ومن التابعين سعيد بن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبيرة وآخرون ، وهو قول مالك والأوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة أهل الحديث ، ويمكن الجمع بأن من أطلق على غير المتخذ من العنب حقيقة يكون أراد الحقيقة الشرعية ، ومن نفي أراد الحقيقة اللغوية . وقد أجاب هذا ابن عبد البر وقال : إن الحكم إنما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي والله أعلم . وقد قدمت في « باب نزول تحريم الخمر ، وهو من البسر » لزوم من قال بقول أهل الكوفة إن الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره أنه يلزمهم أن يجوزوا إطلاق اللفظ الواحد على حقيقته ومجازه ، لأن الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر أراقوا كل ما كان يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً ، وإذا لم يجوزوا ذلك صح أن الكل خمر حقيقة ولا انفكاك عن ذلك ، وعلى تقدير إرخاء العنان والتسليم أن الخمر حقيقة في ماء العنب خاصة فانما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية ، فاما من حيث الحقيقة الشرعية فالكل خمر حقيقة لحديث « كل مسكر خمر » فكل ما اشد

كان خمرًا ، وكل خمر يحرم قليله وكثيره ، وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق . قوله ( وثلاث ) هي صفة موصوف  
 أى أمور أو أحكام . قوله ( وددت ) أى تمنيت ، وإنما تمنى ذلك لأنه أبعد من محذور الاجتهاد وهو الخطأ فيه ،  
 فثبت على تقدير وقوعه ، ولو كان مأجورا عليه فإنه بفوته بذلك الأجر الثانى ، والعمل بالنص إصابة محضة . قوله  
 ( لم يفارقنا حتى يعهد إلينا عهداً ) فى رواية مسلم بهذا ينتهى إليه ، وهذا يدل على أنه لم يكن عنده عن النبى ﷺ نص  
 فيها ، ويشعر بأنه كان عنده عن النبى ﷺ فيما أخبر به عن الخمر ما لم يحتج معه الى شىء غيره حتى خطب بذلك جازما  
 به . قوله ( الجدد والكلالة وأبواب من أبواب الربا ) أما الجدد فالمراد قدر ما يرث لان الصحابة اختلفوا فى ذلك  
 اختلافا كثيرا ، فسيأتى فى كتاب الفرائض عن عمر أنه قضى فيه بقضاي مختلفة . وأما الكلالة بفتح الكاف وتخفيف  
 اللام فسيأتى بيانها أيضا فى كتاب الفرائض . وأما أبواب الربا فلعله يشير الى ربا الفضل لأن ربا النسيئة متفق  
 عليه بين الصحابة ، وسيأتى عمر يدل على أنه كان عنده نص فى بعض من أبواب الربا دون بعض ، فلمذا تمنى معرفة  
 البقية . قوله ( قلت يا أبا عمرو ) القائل هو أبو حيان التميمي ، وأبو عمرو هو كنية الشعبي . قوله ( فشئ ) يصنع  
 بالسنند من الأرز ) زاد الإسماعيل فى روايته « يقال له السادية ، يدعى الجاهل فيشرب منها شربة فتصرعه » . قلت :  
 وهذا الاسم لم يذكره صاحب النهاية ، لا فى السنين المهمة ولا فى السنين المعجمة ، ولا رأيت فى صحاح الجوهري ،  
 وما عرفت ضبطه الى الآن ، ولعله فارسى . فان كان عربياً فلعله الشاذبة بشين وذال معجمتين ثم موحدة ، قال فى  
 « الصحاح » : الشاذب المتحنى عن وطنه ، فلعل الشاذبة تأنيده ، وسميت الخمر بذلك لكونها اذا غالطت العقل تنحت  
 به عن وطنه . قوله ( ذاك لم يكن على عهد النبى ﷺ ) أى اتخذ الخمر من الأرز لم يكن على العهد النبوى ، وفى  
 رواية الاسماعيلي لم يكن هذا على عهد النبى ﷺ ، ولو كان انتهى عنه ، ألا ترى أنه قد عم الأشربة كلها فقال :  
 الخمر ما غامر العقل ، قال الاسماعيلي : هذا الكلام الأخير فيه دلالة على أن قوله « الخمر ما غامر العقل » من كلام  
 النبى ﷺ . وقال الخطابى : إنما عد عمر الخمسة المذكورة لاشتهار أسمائها فى زمانه ، ولم تكن كلها توجد بالمدينة  
 الوجود العام ، فان الخطأ كانت بها عزيمة ، ركذا العسل بل كان أعز ، فعد عمر ما عرف فيها ، وجعل ما فى  
 معناها مما يتخذ من الأرز وغيره خمرًا إن كان مما يغامر العقل ، وفى ذلك دلائل على جواز إحداث الاسم بالقياس  
 وأخذ من طريق الاشتقاق ، كذا قال ، ورد ذلك ابن العربى فى جواب من زعم أن قوله ﷺ « كل مسكر خمر »  
 معناه مثل الخمر ، لأن حذف مثل ذلك مسموع شائع ، قال : بل الأصل عدم التقدير ، ولا يصار الى التقدير إلا إلى  
 الحاجة ، قال : قيل احتجنا إليه لأن النبى ﷺ لم يبحث لبيان الأسماء قلنا : بل بيان الأسماء من جملة الأحكام لمن لا يعملها .  
 ولا سيما ليقطع تعلق القصد بها . قال : وأيضاً لو لم يكن الفضيخ خمرًا ونادى المنادى حرمت الخمر لم يبادروا إلى  
 إزاحتها ولم يفهموا أنها داخلة فى مسمى الخمر ، وهم الفصح اللسان فان قيل هذا إثبات اسم بقياس ، قلنا : إنما هو  
 إثبات اللغة عن أهلها ، فان الصحابة عرب فهماء فهموا من الشرع ما فهموه من اللغة ومن اللغة ما فهموه من الشرع .  
 وذكر ابن حزم أن بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر بسند جيد قال « أما الخمر لحرام لا  
 سبيل إليها ، وأما ما عداها من الأشربة فكل مسكر حرام » قال وجوابه أنه ثبت عن ابن عمر أنه قال « كل مسكر  
 خمر » فلا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمرًا انحصار اسم الخمر فيه ، وكذا احتجوا بحديث ابن عمر أيضاً  
 « حرمت الخمر وما بالمدينة منها شئ » مراده المتخذ من العنب ، ولم يرد أن غيرها لا يسمى خمرًا ، بدليل حديثه

الآخر : نزل تحريم الخمر وان بالمدينة خمسة أشربة كلها تدعى الخمر ما فيها خمر العنب . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم ذكر الأحكام على المنبر لتشتهر بين السامعين ، وذكر أما بعد فيها ، والتنبيه بالنداء ، والتنبيه على شرف العقل وفصله ، وتمنى الخير ، وتمنى البيان الاحكام ، وعدم الاستثناء . قوله ( وقال حجاج ) هو ابن منهل وحجاج هو ابن سلة ، قوله ( عن أبي حيان مكان العنب الزبيب ) يعنى أن حاد بن سلة روى هذا الحديث عن أبي حيان بهذا السند والمتن فذكر الزبيب بدل العنب ، وهذا التعليل وصله على بن عبد العزيز البغوي في مسنده عن حجاج ابن منهل كذلك وليس فيه سؤال أبي حيان الأخير وجواب الشعبي ، وكذلك أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى بن اسماعيل عن حاد بن سلة ، ووقع عند مسلم أيضاً من رواية على بن مسهر ومن رواية عيسى بن يونس كلاهما عن أبي حيان الزبيب بدل العنب كما قال حاد بن سلة ، قال البيهقي : وكذلك قال الثوري عن أبي حيان . قلت : وكذلك أخرجه النسائي من طريق محمد بن قيس عن الشعبي ، والله أعلم

## ٦ - باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه

٥٥٩٠ - وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال حدثني أبو عاصم - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني « سمع النبي ﷺ يقول : ليسكونن من أمي أقوام يستحلون الخمر والحريم والمعاذير ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، بأنهم - يعني الفقير - لحاجة فبقولوا : ارجع إلينا غداً فيبيئتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة »

قوله ( باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه ) قال الكرماني : ذكره باعتبار الشراب ، والا فالخمر مؤنث سماعي . قلت : بل فيه لغة بالتذكير ، قال الكرماني : وفي بعض الروايات تسميتها بغير اسمها . وذكر ابن التين عن الداودي قال : كأنه يريد بالامة من يتسمى بهم ويستحل ما لا يحل لهم ، فهو كافر إن أظهر ذلك ، وموافق إن أسره ، أو من يرتكب المحارم مجاهرة واستخفافاً فهو يقارب الكفر وإن تسمى بالاسلام ، لأن الله لا يخسف من أعود عليه رحمته في المعاد . كذا قال ؛ وفيه نظر يأتي توجيهاً . وقال ابن المنير : الترجمة مطابقة للحديث إلا في قوله « ويسميه بغير اسمه » فكانه قنع بالاستدلال له بقوله في الحديث « من أمي » ، لأن من كان من الامة المحمدية يبعد أن يستحل الخمر بغير تأويل ، إذ لو كان عناداً ومكابرة لكان خارجاً عن الامة ، لأن تحريم الخمر قد علم بالضرورة قال : وقد ورد في غير هذا الطريق التصريح بمقتضى الترجمة ، لكن لم يوافق شرطه فاقنع بما في الرواية التي ساقها من الإشارة . قلت : الرواية التي أشار إليها أخرجه أبو داود من طريق مالك بن أبي مريم عن أبي مالك الأشعري عن النبي ﷺ « ليس من ناس الخمر يسمونها بغير اسمها » وصححه ابن حبان ، وله شواهد كثيرة : منها لابن ماجه من حديث ابن عبيد بن ثابت بن الصمط عن عبادة بن الصامت رفعه « يشرب ناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه أحمد بلفظ « يستحلن طائفة من أمي الخمر » وسنده جيد ، واسكن أخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عبيد بن قيس فقال « عن رجل من الصحابة ، وابن ماجه أيضاً من حديث خالد بن معدان عن أبي أمامة رفعه « لا تذهب الايام والليالي

حتى تشرب طائفة من أمي الخريسمونها بغير اسمها ، والداری بسند ابن من طريق القاسم عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان أول ما يكفأ الاسلام كما يكفأ الاناء كفه الخ ، قيل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : يسمونها بغير اسمها فيستحلونها ، وأخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن عائشة ، ولابن وهب من طريق سعيد ابن أبي هلال عن محمد بن عبد الله ، ان أبا مسلم الخولاني حج فدخل على عائشة فحلمت تسأله عن الشام وعن بردها فقال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يقال له الطلاء ، فقالت : صدق رسول الله وبلغ حتى سمعته يقول : ان ناساً من أمي يشربون الخريسمونها بغير اسمها ، وأخرجه الديلمي . قال أبو عبيد : جاءت في الخبر آثار كثيرة بأسماء مختلفة فذكر منها السكر بفتح السين قال : وهو قبيح التمر إذا غلى بغير طيب ، والجمعة بكسر الجيم وتخفيف العين نبيذ الشعير ، والسكر كخمر الحبشة من الذرة - الى أن قال - وهذه الاشربة المسماة كلها عندي كناية عن الخمر ، وهي داخلة في قوله ﷺ : يشربون الخريسمونها بغير اسمها ، ويؤيد ذلك قول عمر : الخمر ما خامر العقل ، قوله ( وقال هشام بن عمار حدثنا صدقة بن خالد ) هكذا في جميع النسخ من الصحيح من جميع الروايات مع تنوعها عن الفربري ، وكذا من رواية النسفي وحماد بن شاكر ، وذهل الزركشي في توضيحه فقال : معظم الرواة يذكرون هذا الحديث في البخاري مهلقاً ، وقد أسنده أبو ذر عن شيوخه فقال : قال البخاري : حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار ، قال : فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً على شرط البخاري . وبذلك يرد على ابن حزم دعواه الانقطاع اه . وهذا الذي قاله خطأ نشأ عن عدم تأمل ، وذلك أن القائل : حدثنا الحسين بن إدريس ، هو العباس بن الفضل شيخ أبي ذر لا البخاري ، ثم هو الحسين بنهم أوله وزيادة التحتانية الساكنة وهو المروى لقبه خرم بضم المعجمة وتشديد الراء ، وهو من المكشورين ، وإنما الذي وقع في رواية أبي ذر من الفائدة أنه استخرج هذا الحديث من رواية نفسه من غير طريق البخاري إلى هشام ، على عادة الحفاظ إذا وقع لهم الحديث عائياً عن الطريق التي في الكتاب المروى لهم يوردونها عالية عقب الرواية النازلة ، وكذلك إذا وقع في بعض أسانيد الكتاب المروى خلل ما من الانقطاع أو غيره وكان عندهم من وجه آخر سائماً أوردوه ، فخرى أبو ذر على هذه الطريقة ، فروى الحديث عن شيوخه الثلاثة عن الفربري عن البخاري قال : وقال هشام بن عمار : ولما فرغ من سياقه قال أبو ذر : حدثنا أبو منصور الفضل بن العباس النضروي حدثنا الحسين بن إدريس حدثنا هشام بن عمار به - وأما دهري ابن حزم التي أشار إليها فقد سبقه إليها ابن الصلاح في علوم الحديث ، فقال : التعليق في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها ، وصورته صورة الانقطاع وليس حكمه ولا خارجاً - ما وجد ذلك فيه من قبيل الصحيح - إلى قبيل الضعيف ، ولا التمام إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري من حديث أبي طامر وأبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : لا يكون في أمي أقوام يستحلون الخمر والمعاذ ، الحديث من جهة أن البخاري أوردته قائلاً : قال هشام بن عمار ، وساقه بإسناده ، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجهه جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف ، وأخطأ في ذلك من وجوه ، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح ، والبخاري قد فعل مثل ذلك لكونه قد ذكر ذلك الحديث في موضع آخر من كتابه مستنداً متصلاً ، وقد فعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الانقطاع اه . ولفظ ابن حزم في المحل : ولم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد - وحتى ابن الصلاح في موضع آخر أن الذي يقول البخاري فيه قال فلان وبني

شيخاً من شيوخه يكون من قبيل الاسناد المعنعن ، وحكى عن بعض الحفاظ أنه يفعل ذلك فيما يتحمله عن شيخه مذاكرة ، وعن بعضهم أنه فيما يرويه منارلة . وقد تعقب شيخنا الحفاظ أبو الفضل كلام ابن الصلاح بأنه وجد في الصحيح عدة أحاديث يرويها البخاري عن بعض شيوخه قائلاً قال فلان ويوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ . قلت : الذي يورده البخاري من ذلك على أنحاء : منها ما يصرح فيه بالسماع عن ذلك الشيخ بغيره إما في نفس الصحيح وإما خارجه ، والسبب في الأول إما أن يكون أعاده في عدة أبواب وضاق عليه مخرجه فتصرف فيه حتى لا يعبده على صورة واحدة في مكانين ، وفي الثاني أن لا يكون على شرطه إما لقصور في بعض روايته وإما لكونه موقوفاً ، ومنها ما يورده بواسطة عن ذلك الشيخ والسبب فيه كالأول ، لكنه في غالب هذا لا يكون مكثرأ عن ذلك الشيخ ، ومنها ما يورده في مكان آخر من الصحيح مثل حديث الباب ، فهذا ما كان أشكل أمره على ، والذي يظهر لي الآن أنه لقصور في سياقه ، وهو هنا تردد هشام في اسم الصحابي ، وسبأني من كلامه ما يشير إلى ذلك حيث يقول : إن المحفوظ أنه عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك ، وساقه في «التاريخ» من رواية مالك ابن أبي سريم عن عبد الرحمن بن غنم كذلك ، وقد أشار الملب إلى شيء من ذلك . وأما كونه سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له ، لأنه لا يجوز إلا بما يصلح للقبول ، ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج . وأما قول ابن الصلاح أن الذي يورده بصيغة « قال » ، حكمه حكم الاسناد المعنعن ، والعنينة من غير المدلس محمولة على الاتصال ، وليس البخاري مدلساً ، فيسكون متصلاً ، فهو بحكم واقفه عليه ابن منده والتزمه فقال : أخرج البخاري « قال » ، وهو قد ليس ، وتعقبه شيخنا بأن أحداً لم يصف البخاري بالتدليس ، والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس لأنه يورده بالصيغة المحتملة بوجود بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه ، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنينة فقد قال الخطيب : وهو المرجوح إليه في الفن أن يقال ، لا تحمل على السماع إلا بمن هرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع ، مثل حجاج بن محمد الأعور ، فعلى هذا ففارقنا العنينة فلا تعطى حكمها ولا يترتب عليه أثرها من التدليس ولا سيما من عرف من عاداته أن يوردها لغرض غير التدليس ؛ وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحاً إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه ، لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الاشكال ، ولهذا عنيت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصنفت كتاب «تعليق التعليق» . وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولاً في «مستخرج الاسماعيل» ، قال حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هشام بن عمار ، وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» ، فقال حدثنا محمد بن يزيد بن عبد الصمد حدثنا هشام بن عمار ، قال وأخرجه أبو داود في سننه فقال حدثنا عبد الوهاب ابن نملة حدثنا بشر بن بكر حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر بسنده انتهى . وثله فيه على موضعين : أحدهما أن الطبراني أخرج الحديث في «معجمه الكبير» عن موسى بن سهل الجويني وعن جعفر بن محمد الفريابي كلاهما عن هشام ، والمعجم الكبير أشهر من مسند الشاميين فهو له أولى ، وأيضاً فقد أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» على البخاري من رواية عبدان بن محمد المروزي ومن رواية أبي بكر الباغندي كلاهما عن هشام ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن الحسين بن عبد الله القطان عن هشام . ثانيهما قوله إن أبا داود أخرجه يوم أنه عند أبي داود

باللفظ الذي وقع فيه الزاع وهو المعازف ، وليس كذلك بل لم يذكر فيه الخمر الذي وقعت ترجمة البخاري لأجله فان لفظه هند أبي داود بالسند المذكور الى عبد الرحمن بن يزيد ، حدثنا عطية بن قيس سمعت عبد الرحمن بن غنم الاشعري يقول حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري والله ما كذبتى أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكون من أمي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر - وذكر كلاما قال - يمسح منهم قرعة وغناوير الى يوم القيامة ، نعم ساق الاسماعيلي الحديث من هذا الوجه من رواية دحيم عن بشر بن بكر بهذا الاسناد فقال : يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، الحديث . قوله ( حدثنا صدقة بن خالد ) هو الدمشقي من موالى آل أبي سفيان ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث وآخر تقدم في مناقب أبي بكر ، وهو من رواية هشام بن عمار عنه أيضاً عن زيد بن واقد وصدقة هذا ثقة عند الجميع ، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ، ثقة ابن ثقة ليس به بأس ، أثبت من الوليد بن مسلم . وذهل شيخنا ابن الملقن تبعاً لغيره فقال : لينة - يعني ابن حزم - أعل الحديث بصدقة فان ابن الجنيد روى عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وروى المروزي عن أحمد : ذلك ليس بمستقيم ولم يرعه . وهذا الذي قاله الشيخ خطأ ، وإنما قال يحيى وأحمد ذلك في صدقة بن عبد الله السمين وهو أقدم من صدقة بن خالد ، وقد شاركه في كونه دمشقياً ، وفي الرواية عن بعض شيوخه كزيد بن واقد ، وأما صدقة بن خالد فقد قدمت قول أحمد فيه ، وأما ابن معين فالمنقول عنه أنه قال : كان صدقة بن خالد أحب الى أبي مسهر من الوليد بن مسلم ، قال وهو أحب الى من يحيى بن حمزة . ونقل معاوية بن صالح عن ابن معين أن صدقة بن خالد ثقة ، ثم إن صدقة لم ينفرد به عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر بل تابعه على أصله بشر بن بكر كما تقدم . قوله ( حدثنا عطية بن قيس ) هو شامي تابعي قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك ، ليس له في البخاري ولا لشيوخه إلا هذا الحديث ، والاسناد كله شاميون . قوله ( عبد الرحمن بن غنم ) يفتح المعجمة وسكون النون ابن كريب بن هاني مختلف في صحبته ، قال ابن سعد : كان أبوه عن قدم على رسول الله ﷺ صحبة أبي موسى ، وذكر ابن يونس أن عبد الرحمن كان مع أبيه حين وفد ، وأما أبو زرعة الدمشقي وغيره من حفاظ الشام فقالوا : أدرك النبي ﷺ ولم يلقه ، وقدمه دحيم على الصنابحي ، وقال ابن سعد أيضاً : بعثه عمر بفقاه أهل الشام . ووثقه العجلي وآخرون . ومات سنة ثمان وسبعين . ووقع عند الاسماعيلي من الزيادة عن عطية بن قيس قال : قام ربيعة الجرشي في الناس - فذكر حديثاً فيه طول - فإذا عبد الرحمن بن غنم فقال : يميناً حلفت عليها حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ، والله يميناً أخرى حدثني أنه سمع ، وفي رواية مالك بن أبي مسهر : كنا عند عبد الرحمن بن غنم معنار ربيعة الجرشي فذكروا الشراب ، فذكر الحديث . قوله ( حدثني أبو عامر أو أبو مالك الاشعري ) هكذا رواه أكثر الحفاظ عن هشام بن عمار بالشك ، وكذا وقع عند الاسماعيلي من رواية بشر بن بكر ، لكن وقع عند أبي داود من رواية بشر بن بكر ، حدثني أبو مالك ، بغير شك ، ووقع عند ابن حبان عن الحسين بن عبد الله عن هشام بهذا السند الى عبد الرحمن بن غنم وأنه سمع أبا عامر وأبا مالك الاشعريين يقولان ، فذكر الحديث ، كذا قال ، وعلى تقدير أن يكون المحفوظ هو الشك فالشك في اسم الصحابي لا يضر ، وقد أعله بذلك ابن حزم وهو مردود ، وأعجب منه أن ابن بطال حكى عن المهلب أن سبب كون البخاري لم يقل فيه : حدثنا هشام بن عمار ، وجود الشك في اسم الصحابي ، وهو شيء لم يوافق عليه . والمحفوظ رواية الجماعة . وقد أخرجه البخاري في التاريخ ، من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عن



أخبره د عن أبي مالك أو أبي عامر ، على الشك أيضاً وقال : إنما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري انتهى . وقد أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في د التاريخ ، من طريق مالك بن أبي مريم د عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ : ليشر بن أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف ، الحديث . فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس لأن مالك بن أبي مريم - وهو رفيقه فيه عن شيخهما - لم يشك في أبي مالك ، على أن التردد في اسم الصحابي لا يضر كما تقرر في علوم الحديث فلا التفت إلى من أهل الحديث بسبب التردد ، وقد ترجع أنه عن أبي مالك الأشعري وهو صحابي مشهور . قوله ( والله ما كذبني ) هذا يؤيد رواية الجماعة أنه عن غير واحد لا عن اثنين . قوله ( يستحلون الخمر ) ضبطه ابن ناصر بالحاء المهملة المكسورة والراء الخفيفة وهو الفرج ، وكذا هو في معظم الروايات من صحيح البخاري ، ولم يذكر عياض ومن تبعه غيره . وأغرب ابن التين فقال : أنه عند البخاري بالمعجمتين . وقال ابن العربي : هو بالمعجمتين تصحيف ، وإنما روينا بالمهملتين وهو الفرج والمعنى يستحلون الزنا . قال ابن التين : يريد ارتكاب الفرج بغير حله ، وإن كان أهل اللغة لم يذكروا هذه اللفظة بهذا المعنى ، ولكن العامة تستعمله بكسر المهملة كما في هذه الرواية . وحكى عياض فيه تشديد الزاء ، والتخفيف هو الصواب . وقيل : أصله بالياء بعد الزاء لخدفت . وذكره أبو موسى في د ذيل الغريب ، في ح د وقال هو بتخفيف الزاء وأصله حرج بكسر أوله وتخفيف الزاء بعدها مهملة أيضاً وجمعه أحرار قال : ومنهم من يشدد الزاء وليس بجيد . وترجم أبو داود للحديث في كتاب اللباس د باب ما جاء في الخمر ، ووقع في روايته بمعجمتين والتشديد والراجع بالمهملتين ، ويؤيده ما وقع في د الزهد لابن المبارك ، من حديث علي بلفظ د يوشك أن تستحل أمي فروج النساء والحرير ، ووقع عند الداودي بالمعجمتين ثم تعقبه بأنه ليس بمحفوظ ، لأن كثيراً من الصحابة لبسوه ، وقال ابن الأثير : المشهور في رواية هذا الحديث بالإعجام وهو ضرب من الأبريسم ، كذا قال ، وقد عرف أن المشهور في رواية البخاري بالمهملتين ، وقال ابن العربي : الخمر بالمعجمتين والتشديد مختلف فيه ، والأقوى حله ، وليس فيه وهيد ولا عقوبة بإجماع . ( تنبيه ) : لم تقع هذه اللفظة عند الاسماعيل ولا أبي نعيم من طريق هشام ، بل في روايتهما د يستحلون الحرير والخمر والمعازف ، وقوله د يستحلون ، قال ابن العربي : يحتمل أن يكون المعنى يعتقدون ذلك حلالاً ، ويحتمل أن يكون ذلك مجازاً على الاسترسال أي يسترسلون في شربها كالاسترسال في الحلال ، وقد سمعنا ورأيًا من يفعل ذلك . قوله ( والمعازف ) بالعين المهملة والراء بعدها فاء جمع معزفة بفتح الزاي وهي آلات الملاهي ، ونقل القرطبي عن الجوهري أن المعازف الغناء ، والذي في صحاح أنها آلات اللحن ، وقيل أصوات الملاهي . وفي حواشي الديباجي : المعازف الدفوف وغيرها مما يضرب به ، ويطلق على الغناء عزف ، وعلى كل لعب عزف ، ووقع في رواية مالك بن أبي مريم د تغدو عليهم القيان وتروح عليهم المعازف . . قوله ( وليزان أفوام إلى جنب علم ) بفتحيتين وجمع أعلام وهو الجبل العالي وقيل رأس الجبل . قوله ( روح عليهم ) كذا فيه بحذف الفاعل ، وهو الراعي بقرينة المقام ، إذ السارحة لا بد لها من حافظ . قوله ( بسارحة ) بمهملتين المشابهة التي تسرح بالقدادة إلى رعيها وتروح أي ترجع بالعشى إلى مألها . ووقع في رواية الاسماعيل د سارحة ، بغير موحدة في أوله ولا حذف فيها . قوله ( يأتيهم حاجة ) كذا فيه بحذف الفاعل أيضاً ، قال السكراني : التقدير الآتي أو الراعي أو المحتاج أو الرجل . قلت : وقع عند الاسماعيل د يأتيهم طالب حاجة ،

قَتَمِينَ بِمَعْزِ الْمَقْدَرَاتِ . قَوْلُهُ ( فَبَدِيتَهُمُ اللَّهُ ) أَيْ يَهْلِكُهُمْ لَيْلًا ، وَالْبَيَاتُ هَجُومُ الْعَدُوِّ لَيْلًا . قَوْلُهُ ( وَيَضَعُ الْعِلْمُ ) أَيْ يَوْمُهُ عَلَيْهِمْ ، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنْ كَانَ الْعِلْمُ جَبَلًا فَيَدْكُكُهُ وَإِنْ كَانَ بِنَاءً فَيُهْدِمُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ . وَأَغْرَبَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَشَرَحَهُ عَلَى أَنَّهُ يَكْسِرُ الْعَيْنَ وَتَكُونُ اللَّامُ قَالَ : وَضَعَ الْعِلْمُ إِمَّا بِذَهَابِ أَهْلِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَإِمَّا بِإِهَانَةِ أَهْلِهِ بِتَسْلِيْطِ الْفَجْرَةِ عَلَيْهِمْ . قَوْلُهُ ( وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ) يَرِيدُ عَنِ لَمْ يَهْلِكْ فِي الْبَيَاتِ الْمَذْكُورِ ، أَوْ مِنْ قَوْمِ آخَرِينَ غَيْرِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ دَبِيتُوا ، وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلُ أَنَّ فِي رَوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ « وَيَمْسُخُ مِنْهُمْ آخَرِينَ » ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ كَمَا وَقَعَ لِلْأَمَمِ السَّالِفَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِنَايَةً عَنْ تَبْدِيلِ أَخْلَاقِهِمْ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِالسِّيَاقِ . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ عَلَى مَنْ يَتَحِيلُ فِي تَحْلِيلِ مَا يَحْرُمُ بِتَغْيِيرِ اسْمِهِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْعِلَّةِ ، وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْإِسْكَارُ ، فَهِيَ مَا وَجَدَ الْإِسْكَارَ وَجَدَ التَّحْرِيمَ وَلَوْ لَمْ يَسْتَمِرَّ الْأَسْمُ . قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : هُوَ أَصْلٌ فِي أَنَّ الْأَحْكَامَ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْأَسْمَاءِ لَا بِأَقْبَابِهَا ، رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى اللَّفْظِ

### ٧ - بَابُ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالْقُورِ

٥٥٩١ - حَرْشُ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ سَمَلاً يَقُولُ « إِنِّي أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ، فَكَانَتْ أَسْرَأَتُهُ خَازِمَةً - وَهِيَ الْقُورُوسُ - قَالَتْ : أَنْدَرُونَ مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ أَنْقَعْتُ لَهُ تَمْرَاتٍ مِنْ لَيْلٍ فِي تَوْرِ »

قَوْلُهُ ( بَابُ الْإِنْتِبَازِ فِي الْأَوْعِيَةِ وَالتَّوْرِ ) هُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ ، لِأَنَّ التَّوْرَ مِنْ جَمَلَةِ الْأَوْعِيَةِ ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ إِنْاءَ مِنْ حِجَارَةٍ أَوْ مِنْ نَحَاسٍ أَوْ مِنْ خَشَبٍ ، وَيُقَالُ : لَا يُقَالُ لَهُ تَوْرٌ إِلَّا إِذَا كَانَ صَغِيرًا ، وَقِيلَ هُوَ قُدْحٌ كَبِيرٌ كَالْقُدْرِ ، وَقِيلَ مِثْلُ الْعَاسِطِ ، وَقِيلَ كَالْأَجَانَةِ ، وَهِيَ يَكْسِرُ الْهَمْزَ وَتَشْدِيدُ الْجِيمِ وَبَعْدَ الْآلِفِ تَوْنٌ : وَهَاءٌ . قَوْلُهُ ( إِنِّي أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ فَدَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي عُرْسِهِ ) تَقَدَّمَ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَلْفُظِ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ أَمْرَهُ ، وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ . قَوْلُهُ ( قَالَ أَنْدَرُونَ ) الْقَائِلُ هُوَ سَهْلٌ وَ ( مَا سَقَيْتُ ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَتَكُونُ النُّحْسَانِيَّةُ بَعْدَ الْقَافِ وَفِي آخِرِهِ مَثْنَاءٌ ، وَكَذَا الْخِلَافُ فِي أَنْقَعْتُ وَنَقَعْتُ وَأَنْقَعَ بِالْهَمْزِ لَفَةً ، وَفِيهِ لَفَةٌ أُخْرَى نَقَعْتُ بِغَيْرِ آلِفٍ ، وَتَقَدَّمَ فِي الْوَلِيَّةِ بَلْفُظِ « بَلَّتْ تَمْرَاتٌ » . قَوْلُهُ ( فِي تَوْرِ ) زَادَ فِي الْوَلِيَّةِ مِنْ حِجَارَةٍ ، وَإِنَّمَا قِيْدُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَفِي رَوَايَةِ أَشْعَثَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْبِذُ لَهُ فِي سَقَاءٍ ، فَذَا لَمْ يَكُنْ سَقَاءً يَنْبِذُ لَهُ فِي تَوْرِ » قَالَ أَشْعَثُ : وَالتَّوْرُ مِنَ الْحَاءِ الْهَجْرُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ . وَهَبَرِ الْمَصْنُفُ فِي التَّرْجُمَةِ بِالْإِنْتِبَازِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ النُّقْيِيعَ يُسَمَّى نَبِيْذًا ، فَيَحْمَلُ مَا وَرَدَ فِي الْأَخْبَارِ بَلْفُظِ النَّبِيْذِ عَلَى النُّقْيِيعِ ، وَقَدْ تَرَجَّمُ لَهُ بَعْدَ قَلِيلٍ « بَابُ تَقْيِيعِ التَّمْرِ مَا لَمْ يَسْكُرْ » قَالَ الْمُهَلَّبُ : النُّقْيِيعُ حَلَالٌ مَا لَمْ يَشْتَدَّ فَذَا اشْتَدَّ وَغُلِيَ حَرْمٌ . وَشَرَطَ الْحَفْظِيَّةُ أَنْ يَقْدَفَ بِالزُّبْدِ ، قَالَ : وَإِذَا قَعَّ مِنَ الْقَلِيلِ وَشَرِبَ النَّهَارَ أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَشْتَدَّ ، وَفِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ « كَانَتْ تَنْبِذُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي سَقَاءٍ نَوَكِيَّ أَعْلَاهُ فَيَشْرِبُهُ عِشَاءً ، وَتَنْبِذُهُ عِشَاءً فَيَشْرِبُهُ غَدْوَةً » وَهَذَا أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَنْبِذُ النَّبِيَّ ﷺ غَدْوَةً ، فَذَا كَانَ مِنَ الْعَشِيِّ تَعَشَّى فَشَرِبَ عَلَى عِشَائِهِ ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ صَبَتْهُ ثُمَّ تَنْبِذَ لَهُ بِالْقَلِيلِ ، فَذَا أَصْبَحَ وَتَفَدَّى شَرِبَ عَلَى غَدَائِهِ ، قَالَتْ تَنْبِذَ السَّقَاءَ غَدْوَةً وَعِشَاءً ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ

ابن الدبلي عن أبيه « قلنا للنبي ﷺ : ما نصنع بالزبيب ؟ قال : انبذوه على عشايتكم ، واشربوه على غدايتكم ، أخرجه أبو داود والنسائي . فمذه الاحاديث فيها التقييد باليوم والليلة . وأما ما أخرج مسلم من حديث ابن عباس « كان رسول الله ﷺ ينذله الزبيب من الليل في السقاء ، فإذا أصبح شربه يومه وليلته ومن الغد ، فإذا كان مساء شربه أو سقاء الخدم ، فإن فضل شيء أراه ، وقال ابن المنذر : الشراب في المدة التي ذكرتها عائشة يشرب حلوا ، وأما الصفة التي ذكرها ابن عباس فقد ينهى إلى الشدة والغليان ، لكن يحمل ما ورد من أمر الخدم بشربه على أنه لم يبلغ ذلك واسكن قرب منه ، لأنه لو بلغ ذلك لاسكر ولو اسكر لعرم تناوله مطلقاً انتهى . وقد تمسك بهذا الحديث من قال بجواز شرب قليل ما أسكر كثيره ، ولا حجة فيه لأنه ثبت أنه بدأ فيه بمحض تغير في طعمه من حمض أو نحوه فسقاه الخدم ، وإلى هذا أشار أبو داود فقال بعد أن أخرجه : قوله « سقاه الخدم ، يريد أنه تبادر به الفساد انتهى . ويحتمل أن يكون « أو » في الخبر للتنويع لأنه قال « سقاه الخدم أو أمر به فأهريق ، أي إن كان بدا في طعمه بعض التغير ولم يشتد سقاه الخدم ، وإن كان اشتد أمر بأهراقه ، وبهذا جزم النووي فقال : هو اختلاف على حالين إن ظهر فيه شدة صبه وإن لم تظهر شدة سقاه الخدم لثلاث تكون فيه إضاعة مال ، وإنما يتركه هو تنزه . وجمع بين حديث ابن عباس وعائشة بأن شرب النقيع في يومه لا يمنع شرب النقيع في أكثر من يوم ، ويحتمل أن يكون باختلاف حال أو زمان يحمل الذي يشرب في يومه على ما إذا كان قليلاً وذلك على ما إذا كان كثيراً فيفضل منه ما يشربه فيما بعد ، ولما بأن يكون في شدة الحر مثلاً فيسارع إليه الفساد ، وذلك في شدة برد فلا يسارع إليه

#### ٨ - باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد انتهى

٥٥٩٢ - **حديث** يوسف بن موسى حدثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد المزني حدثنا سفیان عن منصور عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن الظروف ، فقالت الأنصار : إنه لا بد لنا منها . قال فلا إذن . » وقال لي خليفة حدثني يحيى بن سعيد حدثنا سفیان عن منصور عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بهذا حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفیان بهذا وقال فيه « لما نهى النبي ﷺ عن الأوعية ،

٥٥٩٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفیان عن سليمان بن أبي مسلم الأخول عن مجاهد عن أبي عياض عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال « لما نهى النبي ﷺ عن الأستية قيل فنبى ﷺ : ليس كل الناس يحد سقاء ، فرخص لهم في الجر غير المزفت »

٥٥٩٤ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن سفیان حدثني سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث ابن سويد عن علي رضي الله عنه قال « نهى النبي ﷺ عن الدباء والمزفت »  
حدثنا عثمان حدثنا جرير عن الأعمش بهذا

٥٥٩٥ - **حدثني عثمان** حدثنا جابر عن منصور عن إبراهيم « قلت للأسود: هل سألت عائشة أم المؤمنين عما يكره أن يُنبتد فيه؟ فقال: نعم، قلت: يا أم المؤمنين عمّ نهي النبي ﷺ أن يُنبتد فيه؟ قالت: نهانا في ذلك أهل البيت أن ننبتد في الدباء والمزفت. قلت: أما ذكرت الجر والحشم؟ قال: إنما أحدثك ما سمعت، فأحدثت ما لم أسمع؟ »

٥٥٩٦ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني قال « سمعتُ عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: نهى النبي ﷺ عن الجر الأخضر. قلت: أنشرب في الأبيض؟ قال: لا »

**قوله** (باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي) ذكر فيه خمسة أحاديث. أولها حديث جابر وهو عام في الرخصة، ثانيها حديث عبد الله بن عمرو وفيه استثناء المزفت، ثالثها حديث علي في النهي عن الدباء والمزفت، رابعها حديث عائشة مثله، خامسها حديث عبد الله بن أبي أوفى في النهي عن الجر الأخضر. وظاهر صنيعه أنه يرى أن عموم الرخصة مخصوص بما ذكر في الأحاديث الأخرى، وهي مسألة خلاف: فذهب مالك إلى ما دل عليه صنيع البخاري، وقال الشافعي والثوري وابن حبيب من المالكية: يكره ذلك ولا يجرم وقال سائر الكوفيين: يباح، وعن أحمد روايتان. وقد أسند الطبري عن عمر ما يؤيد قول مالك وهو قوله: «لأن أشرب من قمع محمي فيحرق ما أحرق ويبقي ما أبقى أحب إلى من أن أشرب نبيذ الجر، وعن ابن عباس: لا يشرب نبيذ الجر ولو كان أحلى من العسل، وأسند النهي عن جماعة من الصحابة. وقال ابن بطال: النهي عن الأوعية إنما كان قطعاً للذريعة. فلما قالوا لا نجد بداً من الانتباذ في الأوعية قال: انتبهوا. وكل مسكر حرام. وهكذا الحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى النظر إلى غيره فإنه يسقط للضرورة، كأنه في الجلوس في الطرقات، فلما قالوا لا بد لنا منها قال: فأعطوا الطريق حقها. وقال الخطابي: ذهب الجمهور إلى أن النهي إنما كان أولاً نسخ، وذهب جماعة إلى أن النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية باق، منهم ابن عمر وابن عباس، وبه قال مالك وأحمد وإسحاق كذلك أطلق، قال: والاول اصح، والمعنى في النهي أن العهد باباحة الخمر كان قريباً، فلما اشتهر التحريم أصبح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر، وكان من ذهب إلى استمرار النهي لم يمانه الناسخ. وقال الحازمي: لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النهي عن الظروف كلها ثم نسخ منها ظروف الأدم والجرار غير المزوتة، واستمر ما عداها على المنع، ثم تعقب ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم وانظره: نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم، فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً، قال وطريق الجمع أن يقال: لما وقع النهي عما شكوا إليه الحاجة فرخص لهم في ظروف الأدم، ثم شكوا إليه أن كلهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كلها. الحديث الاول، **قوله** (سفيان) هو الثوري، ومنصور هو ابن المعتز. **قوله** (عن سالم) وقع مفسراً في الطريق التي بعدما أنه ابن أبي الجعد. والظروف بظاء مثالة معجمة جمع ظرف بفتح أوله وهو الوعاء. **قوله** (نهى رسول الله ﷺ عن الظروف) في رواية مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر نهى عن الدباء والمزفت، وكان هذه الطريق لما لم تكن على شرط البخاري أورد عقب حديث جابر أحاديث

عبد الله بن عمرو وعلى وعائفة الدالة على ذلك . قوله ( لا بد لنا منها ) في رواية الحفري عن الثوري عند الاسماعيل ليس لنا وعاء . وفي رواية لاحد في قصة وفد عبد القيس فقال رجل من القوم : يا رسول الله إن الناس لا ظروف لهم ، فقال : اشربوه إذا طاب ، فإذا خبث فذروه ، وأخرج أبو يعلى وصحبه ابن حبان من حديث الأشج المعمرى أن النبي ﷺ قال لهم دمالى أرى وجوهكم قد تغيرت ؟ قالوا : نحن بأرض وخمة ، وكذا نتخذ من هذه الأنبذة ما يقطع الصحمان في بطوننا ، فلما نهيتنا عن الظروف فذلك الذى ترى في وجوهنا . فقال النبي ﷺ : إن الظروف لا تحمل ولا تحرم ، ولكن كل مسكر حرام . قوله ( فلا إذا ) جواب وجواب ، أى إذا كان كذلك لا بد لكم منها فلا تدعوها . وحاصله أن النهى كان ورد على تقدير عدم الاحتياج ، أو وقع وحى في الحال بسرعة ، أو كان الحكم في تلك المسألة مفوضاً لرايه ﷺ ، وهذه الاحتمالات ترد على من جزم بأن الحديث حجة في أنه ﷺ كان يحكم بالاجتهاد .

قوله ( وقال لى خليفة ) هو ابن خياط بمعجمة ثم تحتانية نقيلة وهو من شيوخ البخارى ، ويحيى بن سعيد هو القطان . الحديث الثانى ، قوله ( على ) هو ابن المدينى ، وسفيان هو ابن عيينة . قوله ( عن سليمان ) في رواية الحميدى عن سفيان وحدثنا سليمان الاحول ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية الحميدى كذلك . قوله ( عن أبي عياض العنسى ) بالنون ، وعياض بكسر الميملة وتخفيف التحتانية وبعد الألف ضاد معجمة واسمه عمرو ابن الاسود ، وقيل قيس بن ثعلبة وبذلك جزم أبو نصر السكلا باذى في رجال البخارى ، وكأنه تبسع ما نقله البخارى عن على بن المدينى ، وقال النسائى في الكنى ، أبو عياض عمرو بن الاسود العنسى . ثم ساق من طريق شرحبيل بن عمرو بن مسلم عن عمرو بن الاسود الحمصى أبي عياض . ثم روى عن معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن الاسود العنسى يكنى أبا عياض . ومن طريق البخارى قال لى على - يعنى ابن المدينى - ان لم يكن اسم أبى عياض قيس بن ثعلبة فلا أدري قال البخارى وقال غيره عمرو بن الاسود . قال النسائى : ويقال كنية عمرو بن الاسود أبو عبد الرحمن . قلت : أورد الحاكم أبو أحمد في الكنى ، بحصل ما أورده النسائى إلا قول يحيى بن معين ، وذكر أنه سمع عمر ومعاوية ، وأنه روى عنه مجاهد وخالد بن معدان وأرطاة بن المنذر وغيرهم ، وذكر في رواية شرحبيل ابن مسلم عن عمرو بن الاسود أنه مر على مجلس فسلم فقالوا : لو جلست أينا يا أبا عياض . ومن طريق موسى بن كثير عن مجاهد حدثنا أبو عياض في خلافة معاوية . وروى أحمد في الزهد أن عمر أثنى على أبى عياض . وذكره أبو موسى في ذيل الصحابة ، وعزاه لابن أبى عاصم ، وأظنه ذكره لادراكه واسكن لم تثبت له صحبة . وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه كان من العلماء الثقات . وإذا تقرر ذلك فالراجح في أبى عياض الذى يروى عنه مجاهد أنه عمرو بن الاسود وأنه شامى ، وأما قيس بن ثعلبة فهو أبو عياض آخر وهو كوفى ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال : إنه يروى عن عمر وعلى وابن مسعود وغيرهم ، روى عنه أهل الكوفة . وإنما بسطت ترجمته لأن المزى لم يستوعبها ، وخلط ترجمة بترجمة ، وأنه صغر اسمه فقال : عمير بن الاسود الشامى العنسى صاحب عبادة بن الصامت ، والذي يظهر لى أنه غيره ، فان كان كذلك فإله في البخارى سوى هذا الحديث ، وإن كان كما قال المزى فان له عند البخارى حديثاً تقدم ذكره في الجهاد من رواية خالد بن معدان عن عمير بن الاسود عن أم حرام بنت ملحان ، وكأن عمده في ذلك أن خالد بن معدان روى عن عمرو بن الاسود أيضاً ، وقد فرق ابن حبان في الثقات بين عمير بن الاسود الذى يكنى أبا عياض وبين عمير بن الاسود الذى يروى

عن عبادة بن الصامت وقال كل منهما غير بالتصغير ، فان كان ضبطه فاعمل أبا عياض كان يقال له عمرو وعمير ، ولكنه آخر غير صاحب عبادة . وانه أعلم . قوله ( عن عبد الله بن عمرو ) أى ابن العاص ، كذا في جميع نسخ البخارى ، ووقع في بعض نسخ مسلم عبد الله بن عمر بضم العين ، وهو تصحيف نبه عليه أبو علي الجبائى . قوله ( لما نهى النبي ﷺ عن الاسقية ) كذا وقع في هذه الرواية ، وقد تفتن البخارى لما فيها فقال بعد سياق الحديث وحدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال عن الأوعية ، وهذا هو الراجح ، وهو الذى رواه أكثر أصحاب ابن عبيد بن عمير كـأحمد والحيدى في مسندهما وأبى بكر بن أبى شيبة وابن أبى عمر عند مسلم وأحمد بن عبدة عند الاسماعيلى وغيرهم ، وقال عياض : ذكره الاسقية ، وهم من الراوى ؛ وانما هو عن الأوعية ، لانه ﷺ لم ينه قط عن الاسقية وانما نهى عن الظروف وأباح الانتباذ فى الاسقية ، فقليل له ليس كل الناس يجد سقاء فاستنى ما يسكر ؛ وكذا قال لوفد عبد القيس لما نهاهم عن الانتباذ فى الدباء وغيرها ، قالوا : فقيم نشرب ؟ قال : فى اسقية الادم : قال ويحتمل أن تكون الرواية فى الأصل كانت لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية ، فسقط من الرواية شئ انتهى . وسبقه الى هذا الحيدى فقال فى الجمع : : لعله نقص من لفظ المان ، وكان فى الأصل لما نهى عن التنبذ إلا فى الاسقية . وقال ابن التين : معناه لما نهى عن الظروف إلا الاسقية وهو عجيب ، والذى قاله الحيدى أقرب ، وإلا لحذف اذاعة الاستثناء مع المستثنى منه وإثبات المستثنى غير جائز إلا إن ادعى ما قال الحيدى أنه سقط على الراوى . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون معناه لما نهى فى مسألة الانبذة عن الجرار بسبب الاسقية قال : وبجاءه د عن سبيبة شامع ، مثل يسمنون عن الاكل أى بسبب الاكل ، ومنه ( فأزلهما الشيطان عنها ) أى بسببها . قلت : ولا يخفى ما فيه . ويظهر لى أن لا غلط ولا سقط ، وإطلاق السقاء على كل ما يسقى منه جائز ، فقوله د نهى عن الاسقية ، بمعنى الأوعية ، لأن المراد بالأوعية الأوعية التى يستقى منها ، واختصاص اسم الاسقية بما يتخذ من الادم إنما هو بالعرف . وقال ابن السكيت : السقاء يكون للبن والماء والوطب بالواو للبن خاصة ؛ والنهى بكسر النون وسكون المهملة للسمن ؛ والقربة للباء ، والافن يجيز الفيناس فى اللغة لا يمنع ما صنع سفيان ، فسكانه كان يرى استواء اللفظين ، حدث به مرة هكذا ومرارا هكذا ، ومن ثم لم يبدلها البخارى وهما . قوله ( فرخص لهم فى الجر غير المذقت ) فى رواية ابن أبى عمر د فأرخص ، وهى لغة ، يقال أرخص ورخص . وفى رواية ابن أبى شيبة د فأذن لهم فى شئ منه ، وفى هذا دلالة على أن الرخصة لم تقع دفعة واحدة ، بل وقع النهى عن الانتباذ إلا فى سقاء . فلما شكوا رخص لهم فى بعض الأوعية دون بعض ، ثم وقعت الرخصة بعد ذلك هامة ، ليكن يفترق من قال إن الرخصة وقعت بعد ذلك إلى أن يثبت أن حديث بريدة الدال على ذلك كان متأخراً عن حديث عبد الله بن عمرو هذا . قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمعى ، وليس هو أبى بكر بن أبى شيبة وإن كان هو أيضا عبد الله بن محمد ، لأن قول البخارى بهذا يشعر بأن سياقه مثل سياق على بن المدبني إلا فى اللفظة التى اختلفا فيها ، وسياق ابن أبى شيبة لا يشبه سياقه على . قوله ( بهذا ) أى بهذا الإسناد الى على والماتن ، وقد أخرجه الاسماعيلى عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبى شيبة عن جرير عن الأعمش فقال : باسناده مثله . الحديث الرابع ، قوله ( عن الأوعية ) فيه حذف تقديره : نهى عن الانتباذ فى الأوعية ، وقد بين ذلك فى رواية زياد بن عياض عن أبى عياض أخرجه أبو داود بالفظ لا تنبذوا فى الدباء والحنم والنقير ، والفرق بين الاسقية من الادم

وبين غيرها أن الاسقية بتخللها الهواء من مسامها فلا يسرع اليها الفساد مثل ما يسرع الى غيرها من الجرار ونحوها بما نهى عن الانتباز فيه . وايضا فالسقاء إذا نبذ فيه ثم ربط أمنت مفسدة الإسكار بما يشرب منه لأنه منى تغير وصار مسكرا شق الجلد ، فلما لم يشقه فهو غير مسكر ، بخلاف الأوعية لأنها قد تضيق النبيذ فيها مسكرا ولا يعلم به ، وأما الرخصة في بعض الأوعية دون بعض فمن جهة المحافظة على صيانة المال لشبوت النهي عن إضاعته ، لأن الله نهى عنها يسرع التغير الى ما ينبذ فيها ، بخلاف ما أذن فيه فإنه لا يسرع اليه التغير ، ولكن حديث بريدة ظاهر في تعميم الإذن في الجميع ، يفيد أن لا تشربوا المسكر ، فكان الأمن حصل بالإشارة إلى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يعتبر حاله هل تغير أو لا ، فإنه لا يتعمين الاختيار بالشرب بل يقع بتغير الشرب ، مثل أن يصير شديد الغليان أو يقذف بالورد ونحو ذلك . **قوله** ( فقالوا لا بد لنا ) في رواية زياد بن قيس أن قائل ذلك أعرابي . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثني سليمان ) هو الأعشى ، وإبراهيم التيمي هو ابن يزيد بن شريك . **قوله** ( عن الدباء والمزقت ) زاد في رواية مالك بن عمير عن علي عند أبي داود والحكمم والتغير ، **قوله** ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عن إبراهيم ) هو النخعي ( قلت للأسود ) هو ابن يزيد النخعي وهو خال إبراهيم الراوي عنه . **قوله** ( عن النبي ﷺ أن ينتبذ فيه ) أي أخبرني عما نهى ، ودعما أصليا عن ما ، فادخلت ولا تشيع الميم غالبا ، ووقع في رواية الاسماعيل « ما نهى » بحذف « عن » . **قوله** ( أهل البيت ) بالفتح على الاختصاص ، أو على البدل من الضمير . **قوله** ( أما ذكرت ) القائل هو إبراهيم ، وقوله « قال » أي الأسود ، وقوله « أفنحدث » كذا الأكثر بالنون ، ولكشمي « أفأحدث » بالافراد وهو استفهام انكار ، وفي رواية الاسماعيل « أفأحدثك » ما لم اسمع ، وإنما استفهم إبراهيم عن الجر والحتم لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباز في الأربعة ، ولعل هذا هو السر في التقييد بأهل البيت ، فإن الدباء والمزقت كان عندهم متيسرا ، فلذلك خص نهيهم بهما . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحاق سليمان بن فيروز ، ووقع في رواية الاسماعيل « حدثني سليمان الشيباني » . **قوله** ( عن الجر الأخضر ) في رواية الاسماعيل « عن نبيذ الجر الأخضر » . **قوله** ( قلت ) للقائل هو الشيباني . **قوله** ( قال لا ) يعني أن حكمه حكم الأخضر ، فدل على أن الوصف بالخضرة لا مفهوم له ، وكأن الجرار الأخضر حينئذ كانت شائعة بينهم فكان ذكر الأخضر ليبيان الواقع لا الاحتراز . وقال ابن عبد البر : هذا عندي كلام خرج على جواب سؤال ، كأنه قيل الجر الأخضر ، فقال : لا ينبذوا فيه ، فسمعه الراوي فقال : نهى عن الجر الأخضر . وقد روى ابن عباس « عن النبي ﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر » قال : والجر كل ما يصنع من مدر . قلت : وقد أخرج الشافعي عن صفيان عن أبي إسحاق عن ابن أبي أوفى « نهى رسول ﷺ عن نبيذ الجر الأخضر والأبيض والأحمر » فإن كان محفوظا في الأول اختصار ، والحديث الذي ذكره ابن عبد البر أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، قال الخطابي : لم يعلق الحكم في ذلك بالخضرة والبياض ، وإنما علق بالإسكار ، وذلك أن الجرار تسرع التغير لما ينبذ فيها ، فقد يتغير من قبل أن يشربة ، فتروا عنها . ثم لما وقعت الرخصة أذن لهم في الانتباز في الأوعية بشرط أن لا يشربوا مسكرا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن ابن أبي أوفى أنه كان يشرب نبيذ الجر الأخضر وأخرج أيضا بسند صحيح عن ابن مسعود « أنه كان ينبذله في الجر الأخضر » ومن طريق معقل بن يسار وجماعة من الصحابة نحوه ، وقد خص جماعة النهي عن الجر بالجرار الأخضر كما رواه مسلم عن أبي

هريرة ، قال النووي : وبه قال الأكثر - أو الكثير - من أهل اللغة والغريب والمحدثين والفقهاء ، وهو أصح الأقوال وأقواها ، وقيل إنها جرار مقيمة الاجواف يؤتى بها من مصر أخرجه ابن أبي شيبة عن أنس ، وقيل مثله عن عائشة بزيادة : أضافها في جنوبها ، وعن ابن أبي ليل : جرار أقواها في جنوبها يجلب فيها الخمر من الطائف وكانوا يبنذون فيها يضاؤون بها الخمر . وعن حطاء : جرار تعمل من طين ودم وشعر . ووقع عند مسلم عن ابن عباس أنه فسر الجر بكل شيء يصنع من مدر ، وكنا فسر ابن عمر الجر بالجرة وأطلق ، ومثله عن سعيد بن جبير وأبي سلة بن عبد الرحمن

### ٩ - باب نقيع التمر ما لم يسكر

٥٥٩٧ - **حدثنا يحيى بن يسكر** حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال « سمعت سهل بن سعد الساعدي أن أبا أسيد الساعدي دعا النبي ﷺ لمرسه ، فسكانت امرأته خادمهم يومئذ وهي للعروس ، فقالت : هل تدرون ما أنقعت رسول الله ﷺ ؟ أنقعت له نمرات من الليل في توز »  
قوله ( باب نقيع التمر ما لم يسكر ) أورد فيه حديث سهل بن سعد في قصة امرأة أب أسيد وفيه « أنقعت له نمرات » وقد تقدم التنبه عليه قريبا ، وتقدم بسنده ومثله في أبواب الولية ، وأشار بالترجمة الى أن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن معقل وغيره من كراهة نقيع الزبيب محمول على ما تغير وكاد يبلغ حد الإسكار ، أو أراد قائله حسم المادة كما سيأتي عن عبدة السلياني أنه قال « أحدث الناس أشربة لا أدرى ما فيها ، فإلى شراب الماء والابن ، الحديث ، وتقييده في الترجمة بما لم يسكر مع أن الحديث لا تعرض فيه للسكر لا إثباتا ولا نفيًا ، إمامنا من جهة أن المدة التي ذكرها سهل وهو من أول الليل الى أثناء نهاره لا يحصل فيها التغير جملة ، وإما خصه بما لا يسكر من جهة المقام ، والله أعلم

### ١٠ - باب الباذق ، ومن نهى عن كل مسكر من الأشربة

ورأى عمر وأبو عبدة ومعاذ شرب الطلاء على اللثا . وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف وقال ابن عباس : اشرب العصير مادام طريا

وقال عمر « وجدت من عبدة الله ربح شراب ، وأنا سائل عنه ، فأن كان يسكر جلدته ،

٥٥٩٨ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان عن أبي الجوزية قال « سألت ابن عباس عن الباذق فقال : سبق محمد ﷺ الباذق ، فما أسكر فهو حرام ، قال : للشراب للحلال الطيب ، قال : ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخليلث »

٥٥٩٩ - **حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي شيبة** حدثنا أبو أسامة حدثنا هشام بن مروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يحب الخلواء والعلس »



**قوله** ( باب الباذق ) ضبطه ابن التين بفتح المعجمة ، ونقل عن الشيخ أبي الحسن يعني القاسبي أنه حدث به بكسر الدال ، وسئل عن فتحها فقال : ما وقفنا عليه . قال : وذكر أبو عبد الملك أنه الخمر إذا طبخ . وقال ابن التين : هو فارسي معرب . وقال الجوابي : أصله باذ وهو الطلاء . وهو أن يطبخ العصير حتى يصير مثل طلاء الابل . وقال ابن قرقول : الباذق المطبوخ من عصير العنب إذا أسكر ، أو إذا طبخ بعد أن اشتد . وذكر ابن سيده في المحكم ، أنه من أسماء الخمر ، وأغرب الداودي فقال : إنه يشبه الفقاع إلا أنه ربما اشتد وأسكر ، وكلام من هو أعرف منه بذلك يخالفه ، ويقال للباذق أيضا المثلث إشارة إلى أنه ذهب منه بالطبخ ثلثاه ، وكذلك المصنف وهو ما ذهب نفعه ، وتسميه العجم مينختج بفتح الميم وسكون النحائية وضم الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة وآخره جيم ، ومنهم من يضم المثناة ، وروايته في مصنف ابن أبي شيبة ، بدال بدل المثناة وبحدف الميم والياء من أوله . **قوله** ( ومن نهي عن كل مسكر من الأشربة ) كأنه أخذه من قول عمر « فان كان يسكر جلدته » مع قوله عنه تجوز شرب الطلاء على الثلث ، فكأنه يؤخذ من الخبرين أن الذي أباحه ما لم يسكر أصلا ، وأما قوله « من الأشربة » فلأن الآثار التي أوردناها مرفوعها وموقوفها تتعلق بما يشرب . وقد سبق جمع طرق حديث « كل مسكر حرام » في « باب الخمر من العسل » . **قوله** ( ورأى عمر وأبو عبيدة ومعاذ شرب الطلاء على الثلث ) أي رأوا جواز شرب الطلاء إذا طبخ فصار على الثلث ونقص منه الثلثان ، وذلك بين من سياق ألفاظ هذه الآثار ، فأما أثر عمر فأخرجه مالك في « الموطأ » ، من طريق محمود بن أبيب الانصاري « أن عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكاه إليه أهل الشام وباء الأرض وقملها . وقالوا لا يصالحنا إلا هذا الشراب » ، قال عمر : اشربوا العسل ، قالوا ما يصالحنا العسل ، فقال رجال من أهل الأرض : هل لك أن نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر ؟ فقال : نعم ، فطبخوه حتى ذهب منه ثلثان وبقي الثلث ، فأنوبه عمر فأدخل فيه لإصبعه ثم رفع يده فتبعها بتمطط . فقال : هذا الطلاء مثل طلاء الإبل ، فأمرهم عمر أن يشربوه . وقال عمر : اللهم اني لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ، وأخرج سعيد بن منصور من طريق أبي جاز عن عامر بن عبد الله قال « كتب عمر إلى عمار . أما بعد فإنه جاءني غير تحمل شرابا أسود كأنه طلاء الإبل ، فذكروا أنهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الأخبثان : ثلث بريجه وثلث بغيجه . فر من قبلك أن يشربوه » ومن طريق سعيد بن المسيب « أن عمر أحل من الشراب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه » وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال « كتب عمر : اطبخوا شرابكم حتى يذهب نصيب الشيطان منه ، فان للشيطان اثنين ولحكم واحد » وهذه أسانيد صحيحة ، وقد أفصح بعضها بأن المحذور منه السكر فتى أسكر لم يحل ، وكأنه أشاء بنصيب الشيطان إلى ما أخرجه النسائي من طريق ابن سيرين في قصة نوح عليه السلام قال « لما ركب السفينة فقد الحيلة »<sup>(١)</sup> فقال له الملك : ان الشيطان أخذما ثم أحضرت له ومعهما الشيطان : فقال له الملك : انه شريكك فيما فاحسن الشركة . قال : له النصيب . قال : أحسن . قال : له الثلثان ولي الثلث . قال : أحسنت وانت عسان ان تأكله عنينا وتشربه عصيرا ، وما طبخ على الثلث فهو لك ولذريتك ، وما جاز عن الثلث فهو من نصيب الشيطان » وأخرج أيضا من وجه آخر عن ابن سيرين عن أنس بن مالك فذكره . ومثله لا يقال بالرأى فيكون له حكم المرفوع ،

(١) قوله « الحيلة » بفتح الحاء وسكون الباء وهي السكرمة

وأغرب ابن حزم فقال : أنس بن مالك لم يدرك نوحا فيكون منقطعا ، وأما أثر أبي عبيدة وهو ابن الجراح ومعاذ وهو ابن جبل فأخرجه أبو مسلم السكبي وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق قتادة عن أنس ، وأن أبا عبيدة ومعاذ بن جبل وأبا طلحة كانوا يشربون من الطلاء ما طبخ على التلث وذهب ثلثاه ، والطلاء بكسر الميملة والمد هو الدبس شبه بطلاء الإبل وهو القطران الذي يذمن به ، فإذا طبخ عصير العنب حتى يمدد أشبه بطلاء الإبل وهو في تلك الحالة غالبا لا يسكر . وقد وافق عمر ومن ذكر معه على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنهما ، وعلى وأبو أمامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره ، ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ، ومن الفقهاء الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور ، وشرط تناوله عندهم ما لم يسكر ، وكرهه طائفة تورعا . قوله ( وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف ) أما أثر البراء فأخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه أنه كان يشرب الطلاء على النصف ، أي إذا طبخ فصار على النصف . وأما أثر أبي جحيفة فأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق حصين بن عبد الرحمن قال : رأيت أبا جحيفة ، فذكر مثله . ووافق البراء وأبو جحيفة جرير وأنس ، ومن التابعين ابن الحنفية وشریح ، وأطبق الجميع على أنه إن كان يسكر حرم . وقال أبو عبيدة في الأشربة : بلغني أن النصف يسكر فإن كان كذلك فهو حرام ، والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف أعصاب البلاد ، فقد قال ابن حزم إنه شاهد من العصير ما إذا طبخ إلى التلث ينمقد ولا يصير مسكرا أصلا ، ومنه ما إذا طبخ إلى النصف كذلك . ومنه ما إذا طبخ إلى الربع كذلك ، بل قال : إنه شاهد منه ما يصير ربا غائرا لا يسكر ، ومنه ما لو طبخ لا يبقى غير ربه لا يخبث ولا ينفك السكر عنه ، قال : فوجب أن يحمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ . وقد ثبت عن ابن عباس بسند صحيح : أن النار لا تحمل شيئا ولا تحمره ، أخرجه النسائي من طريق عطاء عنه وقال : إنه يريد بذلك ما نقل عنه في الطلاء . وأخرج أيضا من طريق طاوس قال : هو الذي يصير مثل العسل ويؤكل ويصب عليه الماء فيشرب . قوله ( وقال ابن عباس : اشرب العصير ما دام طريا ) وصله النسائي من طريق أبي ثابت الشامي قال : كنت عند ابن عباس ، فجاء رجل يسأله عن العصير ، فقال : اشربه ما كان طريا . قال : إني طبخت شرابا وفي نفسي منه شيء ، قال : أكنت شاربته قبل أن تطبخه ؟ قال : لا . قال : فإن النار لا تحمل شيئا قد حرم ، وهذا يقيده ما أطلق في الآثار الماضية . وهو أن الذي يطبخ إنما هو العصير الطري قبل أن يتخمر ، أما لو صار خرا فطبخ فإن الطبخ لا يطهره ولا يحله إلا على رأي من يميز تخليل الخمر ، والجمهور على خلافه ، وحجتهم الحديث الصحيح عن أنس وأبي طلحة أخرجه مسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشعبي والنخعي : اشرب العصير ما لم يغل ، وعن الحسن البصري : ما لم يتغير ، وهذا قول كثير من الساف أنه إذا بدأ فيه التغير يمتنع ، وعلامة ذلك أن يأخذ في الغليان ، وهذا قال أبو يوسف ، وقيل إذا انتهى غليانه وأبتدأ في الهدو بعد الغليان ، وقيل إذا سكن غليانه ، وقال أبو حنيفة : لا يحرم عصير العنب الذي حتى يغل ويقذف بالزبد . فإذا غلى وقذف بالزبد حرم . وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمتنع مطاوعا ولو غلى وقذف بالزبد بعد الطبخ . وقال مالك والشافعي والجمهور : يمتنع إذا صار مسكرا شرب قليلا وكثيره سواء غلى أم لم يغل ؛ لأنه يجوز أن يبالغ حد الاسكار بأن يغلى ثم يسكن غليانه بعد ذلك ، وهو مراد من قال : حد منع شربه أن يتغير والله أعلم . قوله ( وقال عمر ) هو ابن الخطاب ( وجدت من عبيد الله )

بالتصغير وهو ابن عمر . **قوله** ( ربح شراب ، وأنا سائل عنه فان كان يسكر جلده ) وصله مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أنه أخبره أن عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال : اني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه شراب الطلاء ، واني سائل عما شرب ، فان كان يسكر جلده . لجلده عمر الحد تأما ، وسنده صحيح . وفي السياق حذف تقديره : فسأل عنه فوجدته يسكر جلده . وأخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة عن الزهري سمع السائب بن يزيد يقول : قام عمر على المنبر فقال : ذكر لي أن عبيد الله بن عمر وأصحابه شربوا شرابا ، وأنا سائل عنه ، فان كان يسكر جلدهم ، قال ابن عيينة : فأخبرني معمر عن الزهري عن السائب قال : فرأيت عمر يجلد ، وهذا الأثر يؤيد ما قدمته أن المراد بما أحله عمر من المطبوع الذي يسمى الطلاء ما لم يكن بلغ حد الإسكار ، فان بلغه لم يحمل عنده ، ولذلك جلدوه ولم يستفصل هل شربوا منه قليلا أو كثيرا ، وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز شرب المطبوع إذا ذهب منه الثلثان ولو أسكر ، فان عمر اذن في شربه ولم يفصل ، وتمقب بأن الجمع بين الآخرين عنه يقتضي التفصيل ، وقد ثبت عنده أن كل مسكر حرام فاستغنى عن التفصيل ، ويحتمل أن يكون سأل ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسأل غيره عنه فأخبره أنه يسكر ، أو سأل ابنه فاعترف أن الذي شرب يسكر ، وقد بين ذلك عبد الرزاق في روايته عن معمر فقال عن الزهري : عن السائب شهدت عمر صلى على جنازة ثم أقبل علينا فقال : اني وجدت من عبيد الله بن عمر ربح شراب ، واني سألت عنه فزعم أنه الطلاء ، واني سائل عن الشراب الذي شرب فان كان مسكرا جلده . قال : فشهدته بعد ذلك يجلده . قلت : وهذا السياق يوضح أن رواية ابن جريح التي أخرجهما عبد الرزاق أيضا عنه عن الزهري مختصرة من هذه القصة ، ولغظه ، عن السائب أنه حضر عمر يجلد رجلا وجد منه ربح شراب ، لجلده الحد تأما ، فان ظاهره أنه جلده بمجرد وجود الريح منه . وليس كذلك لما تبين من رواية معمر . وكذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب : أن عمر كان يضرب في الريح ، فانها أشد اختصارا وأعظم لبسا ، وقد تبين برواية معمر أن لا حجة فيه لمن يجوز إقامة الحد بوجود الريح ، واستدل به النسائي على أن الذي نقل عنه من أنه كسر النبيذ بالمال ، لما شرب منه فقطب أن ذلك كان لمخوضته لا لاشتداده ، ووجه الدلالة أنه عزم وجوب الحد بشرب المسكر ولم يستفصل منه هل شرب منه قليلا أو كثيرا ، فدل على أن ذلك النبيذ الذي قطب منه لم يكن بلغ حد الإسكار أصلا ، واستدل به علي جواز إقامة الحد بالرائحة ، وقد مضى في فضائل القرآن النقل عن ابن مسعود أنه عمل به ، ونقل ابن المنذر عن عمر بن عبد العزيز ومالك مثله ، قال مالك : إذا شهد عدلان عن كان يشرب ثم تابا أنه ربح خمر وجب الحد ، وخالف ذلك الجمهور فقالوا : لا يجب الحد إلا بالاقرار أو البينة على مشاهدة الشرب ، لأن الروايع قد تنفق ، والحد لا يقام مع الشبهة ، وليس في قصة عمر التصريح أنه جلد بالرائحة ، بل ظاهر سياقه يقتضي أنه اعتمد في ذلك على الاقرار أو البينة ، لأنه لم يجلد حتى سأل . وفي قول عمر : اللهم لا أحل لهم شيئا حرمته عليهم ، رد على من استدل بإجازته شرب المطبوع أنه يجوز عنده الشرب منه ولو أسكر شارب ، لكونه لم يفصل بين ما إذا أسكر أو لم يسكر ، فان بقية أمر عمر الذي ذكرته يدل على أنه فصل ، بخلاف ما قال الطحاوي وغيره . **قوله** ( سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبي الجويرية ) بالجيم مصغرا اسمه حطان ، وقد تقدم شرح حاله في سورة المائدة ، ووقع في رواية عبد الرزاق عن الثوري : حدثني أبو الجويرية . **قوله** ( سبق محمد بن يحيى الباقر ، ما أسكر فهو حرام ) قال الملب : أي سبق محمد

بتحريم الخمر تسميتهم لها الباذق ، قال ابن بطال يعني بقوله كل مسكر حرام ، والباذق شراب العسل ، ويحتمل أن يكون المعنى سبق حكم محمد بتحريم الخمر تسميتهم لها بغير اسمها ، وليس تغييرهم الاسم بمحل له إذا كان يسكر ، قال : وكان ابن عباس فهم من السائل أنه يرى أن الباذق حلال ، لحشم مادته وقطع رجاءه وباعد منه أصله وأخبره أن المسكر حرام ولا عبرة بالتسمية . وقال ابن التين : يعني أن الباذق لم يكن في زمن رسول الله ﷺ . قلت : وسياق قصة عمر الأولى يؤيد ذلك . وقال أبو الليث السمرقندي : شارب المطبوخ إذا كان يسكر أعظم ذنبا من شارب الخمر لأن شارب الخمر يشربها وهو يعلم أنه عاص بشرها ، وشارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالا ، وقد قام الإجماع على أن قليل الخمر وكثيره حرام ، ونبت قوله ﷺ كل مسكر حرام ، ومن استعمل ما هو حرام بالإجماع كفر . قلت : وقد سبق إلى نحو هذا بعض قدماء الشعراء في أول المائة الثالثة فقال يمرض ببعض من كان يفتي بأباحة المطبوخ :  
وأشربها وأزعمها حراما وأرجو عفو رب ذي امتنان

ويشربها ويزعمها حلالا وتلك على السوء خطيئتان  
قوله ( قال الشراب الحلال الطيب ، قال ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ) هكذا في جميع نسخ الصحيح ، ولم يعين القائل هل هو ابن عباس أو من بعده ، والظاهر أنه من قول ابن عباس ، وبذلك جزم القاضي اسماعيل في أحكامه في رواية عبد الرزاق ، وأخرج البيهقي الحديث من طريق محمد بن أيوب عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه بلفظ : قال الشراب الحلال الطيب لا الحرام الخبيث ، وأخرجه أيضا من طريق ابن أبي خيثمة وهو زهير بن معاوية عن أبي الجويرية قال : قلت لابن عباس أفتى عن الباذق ، فذكر الحديث وفي آخره : فقال رجل من القوم : إنا نعلم إلى العنب فنعصره ثم نطبخه حتى يكون حلالا طيبا ، فقال : سبحان الله سبحان الله ؛ اشرب الحلال الطيب فإنه ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث ، وأخرجه سعيد بن منصور من طريق أبي عوانة عن أبي الجويرية قال : سألت ابن عباس قلت : نأخذ العنب فنعصره فنشرب منه حلوا حلالا ؟ قال : شرب الحلوا ، والباقي مثله . ومعنى هذا أن المشبهات تقع في حيز الحرام وهو الخبيث ، وما لا شبهة فيه حلال طيب . قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : هذا الأثر عن ابن عباس يضعف الأثر المروي عنه حرمت الخمر بعينها ، الحديث ، وقد سبق بيانه في باب الخمر من العسل . ثم أسند عن ابن عباس قال : ما أسكر كثيره فطيله حرام ، وأخرج البيهقي من طريق إسحاق بن راهويه بسند صحيح إلى يحيى بن عبيد أحد الثقات عن ابن عباس قال : إن النار لا تحل شيئا ولا تحرمه ، وزاد في رواية أخرى عن يحيى بن عبيد : عن ابن عباس أنه قال لهم : أسكر ؟ قالوا : إذا أكره منه أسكر ، قال : فكل مسكر حرام . ثم ذكر المصنف حديث عائشة : كان النبي ﷺ يحب الحلواء والعسل ، وقد تقدم في الأطعمة ، والحلواء تقدم من السكر ، وعطف العسل عليها من عطف الطعام على الخاص ، وقد تقدم الحلواء من السكر فيتقاربان . ووجه إيراده في هذا الباب أن الذي يحل من المطبوخ هو ما كان في معنى الحلواء ؛ والذي يجوز شربه من عصير العنب بغير طبخ هو ما كان في معنى العسل ، فأنهم كانوا يمجونه بالماء ويشربونه من ساعته ، والله أعلم

١١ - باب من رأى أن لا يخلط البُسْرَ والنَرَّ إذا كان مسكرا ، وأن لا يعمل إدامين في إدام  
٥٦٠٠ - حدثنا هشام حدثنا قعدة عن أنس رضي الله عنه قال : دني لأسنى أبا طلحة

وأبا دُجَانَةَ وَسُهَيْلَ بْنَ الْبَيْضَاءِ خَلِيطَ بُسْرٍ وَتَمْرٍ إِذْ حَرَّمْتَ الْخَمْرَ ، فَقَذَفَتْهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْنَعُهُمْ ، وَإِنَّا نَمُدُّهَا يَوْمَئِذٍ اغْرَ ، . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ سَمِعَ أَنَسًا

٥٦٠١ - **عُرْش** أَبُو عَامِرٍ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ « سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ الزُّبَيْبِ وَالتَّمْرِ وَالْبُسْرِ وَالرُّطَبِ »

٥٦٠٢ - **عُرْش** مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ مِنْ عَهْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يُجْتَمَعَ بَيْنَ التَّمْرِ وَالزُّهْوِ ، وَالتَّمْرِ وَالزُّبَيْبِ ، وَلْيُتَنَبَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَذَاةٍ »

**قوله** ( باب من رأى أن لا يخلط البسر والتمر إذا كان مسكراً ) قال ابن بطال : قوله « إذا كان مسكراً ، خطأ ، لأن النهى عن الخليطين عام وإن لم يسكر كثيرهما ، اسرعة سرعان الاسكار اليهما من حيث لا يشعر صاحبه به ، فليس النهى عن الخليطين لأنهما يسكران حالا ، بل لأنهما يسكران ما لا فائتما إذا كانا مسكرين في الحال لا بخلاف في النهى عنهما . قال السكرماني : فعلى هذا فليس هو خطأ بل يكون أطاق ذلك على سبيل المجاز ، وهو استعمال مشهور . وأجاب ابن المنير بأن ذلك لا يرد على البخاري ، إما لأنه يرى جواز الخليطين قبل الإسكار ؛ وإما لأنه ترجم على ما يطابق الحديث الاول وهو حديث أنس ، فإنه لا شك أن الذي كان يسقيه القوم حينئذ كان مسكراً ، ولهذا دخل عندهم في عموم النهى عن الخمر ، حتى قال أنس « وإنا لنعدهما يومئذ الخمر » فدل على أنه كان مسكراً . قال : وأما قوله « وأن لا يجعل إدامين في إدام » فيطابق حديث جابر وأبي قتادة ، ويكون النهى معللاً بعلة مستقلة ، إما لتحقيق إسكار المكثير وإما توقع الاسكار بالخلط سريعاً وإما الاسراف والشراهة ، والتعليل بالاسراف مبين في حديث النهى عن قران التمر . قلت : والذي يظهر لي أن مراد البخاري بهذه الترجمة الرد على من أول النهى عن الخليطين بأحد تأويلين : أحدهما حل الخليط على المخلوط ، وهو أن يكون نبيذ تمر وحده مثلاً قد اشتد ، ونبيذ زبيب وحده مثلاً قد اشتد ، فيخلطان ليصيرا خللاً ، فيسكون النهى من أجل تعدد التخليل ، وهذا مطابق لترجمة من غير تكلف . ثانيهما أن يكون علة النهى عن الخلط الإسراف ، فيكون كالنهي عن الجمع بين إدامين . ويؤيد الثاني قوله في الترجمة « وأن لا يجعل إدامين في إدام » ، وقد حكى أبو بكر الأثرم عن قوم أنهم حلوا النهى عن الخليطين على الثاني ، وجعلوه نظير النهى عن القران بين التمر كما تقدم في الأطعمة ، قالوا : فإذا ورد النهى عن القران بين التمرتين وهما من نوع واحد فكيف إذا وقع القران بين نوعين ؟ ولهذا جبر المصنف بقوله « من رأى » ولم يحزم بالحكم . وقد أصر الطحاوي من حمل النهى عن الخليطين على منع السرف فقال : كان ذلك لما كانوا فيه من ضيق العيش . وساق حديث ابن عمر في النهى عن القران بين التمرتين ، وتعمق بأن ابن عمر أحد من روى النهى عن الخليطين وكان ينفذ البسر ، فإذا نظر إلى بسرة في بعضها ترطيب قطعه كراهة أن يقع في النهى ، وهذا على قاعدتهم يعتمد عليه ، لأنه لو فهم أن النهى عن الخليطين كانهي عن القران لما خالفه فدل على أنه عنده على غيره . ثم أورد المصنف حديث أنس الذي تقدم شرحه في أول الباب ، وفيه أنه سقاه خليطاً بسراً وتمراً ، فدل على أن المراد بالنهي عن الخليطين ما كانوا يصنعونه قبل ذلك من خلط البسر بالتمر ونحو ذلك ، لأن ذلك عادة يقتضي إسراع الإسكار

بخلاف المنفردين ، ولا يمكن حمل حديث أفس هذا في الخليطين على ما ادعاه صاحب التأويل الأول ، وحمل علة النهي لخوف الإسراع أظهر من حملها على الإسراف ، لأنه لا فرق بين نصف رطل من تمر ونصف رطل من بسر إذا خلطوا مثلا ، وبين رطل من زبيب صرف ، بل هو أولى لقلة الريب عندهم اذ ذاك بالنسبة الى التمر والرطب ، وقد وقع الاذن بأن ينبذ كل واحد على حدة ، ولم يفرق بين قليل وكثير ، ولو كانت العلة الاسراف لما أطلق ذلك . وحكى الطحاوى في اختلاف العلماء ، عن الليث قال : لا أرى بأسا أن يخلط نبيذ التمر ونبيذ الزبيب ثم يشربان جميعا ، وإنما جاء النهي أن ينبذا جميعا ثم يشربا لأن أحدهما يشتد به صاحبه . قوله ( وقال عمرو بن الحارث حدثنا قتادة سمع أنسا ) أراد بهذا التعليق بيان سماح قتادة ، لأنه وقع في الرواية التي ساقها قبل معناها ، وقد أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه : نهى أن يخلط التمر والزهر ثم يشرب ، وإن ذلك كان عامة خمرهم يومئذ ، وهذا السياق أظهر في المراد الذي حملت عليه لفظ الترجمة والله أعلم . وقوله في الاسناد الاول : حدثنا مسلم ، وقع في رواية النسفي : حدثنا مسلم بن ابراهيم ، وهشام هو الدستوائي . الحديث الثاني حديث جابر ، وأورده بلفظ : نهى عن الزبيب والتمر والبسر والرطب ، وليس صريحا في النهي عن الخليط ، وقد بينه مسلم في روايته من طريق عبد الرزاق ويحيى القطان جميعا عن ابن جريج بلفظ : لا يجمعوا بين الرطب والبسر وبين الزبيب والتمر نبيذا ، وأخرج أيضا من طريق الليث عن عطاء : نهى أن ينبذ التمر والزبيب جميعا والرطب والبسر جميعا ، الحديث الثالث حديث أبي قتادة ، قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم أيضا ، وهشام هو الدستوائي أيضا . قوله ( عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ) هو الانصاري المشهور . قوله ( نهى ) في رواية مسلم من طريق اسماعيل ابن علية عن هشام بهذا الاسناد : لا تقيذوا الزهر والرطب جميعا ، الحديث . قوله ( ولينبذ كل واحد منهما ) أى من كل اثنين منهما ، فيكون الجمع بين أكثر بطريق الاول . قوله ( على حدة ) بكسر المهملة وفتح الدال بعدما هاء تأنيث أى وحده ، ووقع في رواية السكسمة عن علي حذوته وهذا مما يؤيد رد التأويل المذكور أولا كما بينته ، ولمسلم من حديث أبي سعيد : من شرب منك النبيذ فلم يشربه زبيبا فردا أو تمرا فردا أو بسرا فردا ، وأخرج ابن أبي شيبة وأحمد والنسائي سبب النهي من طريق الحراني عن ابن عمر قال : أتى النبي ﷺ بسكران فضر به ثم سأله عن شرا به فقال : شربت نبيذ تمر وزبيب ، فقال النبي ﷺ : لا تخطوهما ، فإن كل واحد منهما يكفي وحده ، قال النووي : وذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهي عن الخليط أن الإسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل أن يشتد فيظن الشارب أنه لم يبلغ حد الإسكار . ويكون قد بلغه . قال : ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه . وإنما يمتنع إذا صار مسكرا . ولا تخفى علامته . وقال بعض المالكية : هو للتحريم . واختلاف في خلط نبيذ البسر الذي لم يشتد مع نبيذ التمر الذي لم يشتد عند الشرب هل يمتنع أو يختص النهي عن الخلط عند الانقباض ؟ فقال الجمهور : لا فرق . وقال الليث : لا بأس بذلك عند الشرب . ونقل ابن التين عن الداودي أن سبب النهي أن النبيذ يكون حلوا . فاذا أضيف اليه الآخر أسرع اليه الشدة . وهذه صورة أخرى ، كأنه يخص النهي بما اذا نبذ أحدهما ثم أضيف اليه الآخر ، لا ما اذا نبذا معا . واختلف في الخليطين من الاشربة غير النبيذ ، لحكى ابن التين عن بعض الفقهاء أنه كره أن يخلط البسر بغير شرابين ، ورده بأنهما لا يسرع اليهما الإسكار اجتماعا وانفرادا . وتمقب باحتمال أن يكون قائل ذلك يرى أن العلة الاسراف كما تقدم ، لكن يقيد كلام هذا في مسألة المريض بما إذا كان المفرد كافيا في دواء ذلك

المرض، والا فلا مانع حينئذ من التركيب. وقال ابن العربي: ثبت تحريم الخمر لما يحدث عنها من السكر، وجواز التبييض الحلو الذي لا يحدث عنه سكر، وثبت النهي عن الانتباز في الأوعية ثم نسخ، وعن الخليطين فاختلف العلماء: فقال أحمد وإسحاق وأصحاب الشافعية بالتحريم ولو لم يسكر، وقال الكوفيون بالحل. قال: واتفق علماؤنا على السكرامة، لكن اختلفوا هل هو للتحريم أو للتنزيه؟ واختلف في هلة المنع: فتميل لأن أحدهما يشد الآخر، وقيل لأن الإسكار يسرع اليهما. قال: ولا خلاف أن العسل باللبن ليس بخليطين، لأن اللبن لا ينبذ، لكن قال ابن عبد الحكم: لا يجوز خلط شراب سكر كالورد والجلاب وهو ضعيف. قال: واختلفوا في الخليطين لأجل التخليل، ثم قال: ويحصل لنا أربع صور: أن يكون الخليطان منصوبين فهو حرام، أو منصوب ومسكوت عنه فإن كان كل منهما لو انفرد أسكر فهو حرام قياسا على المنصوص، أو مسكوت عنهما وكل منهما لو انفرد لم يسكر جاز. قال: وهذا مرتبة رابعة وهي ما لو خلط شيتين وأضاف إليهما دواء يمنع الإسكار فيجوز في المسكوت عنه ويكره في المنصوص. وما نقله عن أكثر الشافعية وجد نص الشافعي بما يوافقه فقال: ثبت نهى النبي ﷺ عن الخليطين، فلا يجوز بحال. وعن مالك قال: أدركت على ذلك أهل العلم ببلدنا. وقال الخطابي: ذهب إلى تحريم الخليطين وإن لم يكن الشراب منهما مسكرا جماعة عملا بظاهر الحديث، وهو قول مالك وأحمد وإسحاق، وظاهر مذهب الشافعي. وقالوا: من شرب الخليطين أثم من جهة واحدة، فإن كان بعد الشدة أثم من جهتين، وخص الليث النهي بما إذا نبذا معا. وجري ابن حزم على عادته في الجرد يخص النهي عن الخليطين بخلط واحد من خمسة أشياء وهي: القز والرطب والزهر والبسر والزبيب في أحدها أو في غيرها، فاما لو خلط واحد من غيرها في واحد من غيرها لم يتمتع كالبين والعسل مثلا، ويرد عليه ما أخرجه أحد في الأشربة من طريق المختار بن فلفل عن أنس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يجمع بين شيتين نبذتا معا يبغى أحدهما على صاحبه، وقال القرطبي: النهي عن الخليطين ظاهر في التحريم، وهو قول جمهور فقهاء الأمصار، وعن مالك يكره فقط، وشذ من قال لا بأس به لأن كلا منهما محل منفرد فلا يكره مجتمعا، قال: وهذه مخالفة للنص، وقياس مع وجود الفارق، فهو قاسد من وجهين. ثم هو منتقض بمواز كل واحدة من الاثنين منفردة وتحريمها مجتمعتين، قال: وأعجب من ذلك تأويل من قال منهم إن النهي إنما هو من باب السرف، قال: وهذا تبديل لا تأويل، ويشهد ببطلانه الأحاديث الصحيحة. قال: وتسمية الشراب إذا ما قول من ذهل عن الشرع واللغة والمعرف، قال: والذي يفهم من الأحاديث التعليل بخوف إصراع الشدة بالخلط، وعلى هذا يقتصر في النهي عن الخلط على ما يؤثر فيه الإصراع، قال: وأفرط بعض أصحابنا فنعى الخلط وإن لم توجد الهلة المذكورة، ويلزمه أن يمنع من خلط العسل واللبن والخل والعسل، قلت: حكاه ابن العربي عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم وقال: إنه حل النهي عن الخليطين من الأشربة على عمومها، واستقره.

١٢ - **باب شرب اللبن**، وقول الله عز وجل ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ فَوْثٍ وَدَّمَ لَبًا خَالِصًا سَائِغًا لِّشَارِبِينَ﴾

٥٦٠٣ - **حدثنا** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال: «أتى رسول الله ﷺ ليلة أُسريَ به بقدح لبن وقدح خمر،

٥٦٠٤ - **حدثنا** الحجدى سمع سفيان أخبرنا سالم أبو القنضر أنه سمع عمرا مولى أم الفضل يحدث

عن أم الفضل قالت : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه باناء فيه لبن فشربَ ، فسكان سفيانُ ربما قال : شك الناس في صيام رسول الله ﷺ يوم عرفة ، فأرسلتُ إليه أم الفضل ، فاذا وقف عليه قال : هو عن أم الفضل

٥٦٠٥ - **حديثنا** قتيبةٌ حدثنا جرير عن الاعشى عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر بن عبد الله قال : جاء أبو حميد بقدح من لبن من النقيع ، فقال له رسول الله ﷺ : ألا تخمرته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً ، [المحدث ٥٦٠٥ - طريقه في ٥٦٠٦]

٥٦٠٦ - **حديثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الاعشى قال سمعتُ أبا صالح يذكر - أراه عن جابر رضي الله عنه - قال : جاء أبو حميد - رجل من الانصار - من النقيع باناء من لبن إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : ألا خمرته ، ولو أن تعرضَ عليه عوداً . وحدثني أبو سفيان عن جابر عن النبي ﷺ بهذا

٥٦٠٧ - **حديثنا** محمودٌ أخبرنا المنصورُ أخبرنا شعبة عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء رضي الله عنه قال : قدمَ النبي ﷺ من مكة وأبو بكرٍ معه ، قال أبو بكر : سرَرنا براع - وقد عطشَ رسولُ الله ﷺ - قال أبو بكر رضي الله عنه : فخلَّبتُ كسبةً من لبنٍ في قدحٍ ، فشربَ حتى رَضيتُ . وأنا مُسِرِّقٌ بن جُعشم على فرسٍ ، فدعا عليه ، فطلبَ إليه مسِرِّقاً أن لا يدموَ عليه وأن يرجع ، ففعلَ النبي ﷺ

٥٦٠٨ - **حديثنا** أبو البانٍ أخبرنا شعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن بن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال : « نعم الصدقةُ اللقحةُ للصفيِّ منحةٌ ، للشاة الصفيِّ منحةٌ ، نقدو بإناء وترُوحُ بآخر »

٥٦٠٩ - **حديثنا** أبو عامر عن الأوزاعي عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسولَ الله ﷺ شربَ لبنًا فضوضَ وقال : إن له دسماً (٢١١)

٥٦١٠ - وقال إبراهيم بن طهمان عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال : قال رسولُ الله ﷺ : رُفِئتُ إلى السِّدْرَةِ ، فاذا أربعةُ أنهار : نهرانِ ظهران ، ونهرانِ باطنان ، فأما للظهرانِ فالنَّيلُ والفرات ، وأما للباطنانِ فهران في الجنة . فأتيتُ بثلاثةِ أقداح : قدحٌ فيه لبن ، وقدحٌ فيه عسل ، وقدحٌ فيه خمر . فأخذتُ الذي فيه اللبن فشربت ، فقيل لي : أصبتَ الفطرةَ أنتَ وأُمَّتُك . وقال هشامٌ وسعيدٌ وهامٌ عن قتادة عن أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ في الأنهارِ نحوه ، ولم يذكروا ثلاثةَ أقداح



**قوله (باب شرب اللبن)** قال ابن المنير: أطال التفتن في هذه الترجمة ليرد قول من زعم أن اللبن يسكر كثيرا فرد ذلك بالنصوص، وهو قول غير مستقيم لأن اللبن لا يسكر بمجرد و إنما يتفتن فيه ذلك نادرا بصفة تحدث . وقال غيره: قد زعم بعضهم أن اللبن إذا طال العهد به وتغير صار يسكر، وهذا ربما يقع نادرا إن ثبت وقوعه، ولا يلزم منه تأييد شاربه إلا إن علم أن عقله يذهب به فثربة لذلك . نعم قد يقع السكر باللبن إذا جعل فيه ما يصير باختلاطه معه مسكرا فيحرم . قلت: أخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن سيرين أنه سمع ابن عمر يسأل عن الأشرطة فقال: إن أهل كذا يتخذون من كذا وكذا خمرًا حتى عد خمسة أشرطة لم أحفظ منها إلا العسل والشعير واللبن، قال فكنت أهاب أن أحدث باللبن حتى أنبت أنه باريمنية يصنع شراب من اللبن لا يلبث صاحبه أن يصرع واستدل بالآية المذكورة أول الباب على أن الماء إذا تغير ثم طال مكثه حتى زال التغير بنفسه ورجع إلى ما كان عليه أنه يطهر بذلك، وهذا في الكثير، وبغير النجاسة من القليل متفق عليه، وأما القليل المتغير بالنجاسة فبنا إذا زال تغيره بنفسه خلاف: هل يطهر؟ والمشهور عند المالكية يطهر، وظاهر الاستدلال بقوى القول بالتطهير، لكن في الاستدلال بذلك نظر، وقريب منه في البعد استدلال من استدلل به على طهارة المني، وتقريره أن اللبن خالط الفروث والدم ثم استحال فخرج خالصا طاهرا، وكذلك المني ينقص من الدم فيكون على غير صفة الدم فلا يكون نجسا . **قوله** (وقول الله عز وجل: يخرج من بين فروث ودم)، زاد غير أبي ذر (لبننا خالصا) وزاد غيره وغير النسق بقية الآية، ووقع بلفظ «يخرج» في أوله في معظم النسخ؛ والذي في القرآن (لنصفيكم مما في بطونه من بين فروث ودم) وأما لفظ «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه) ووقع في بعض النسخ وعليه جرى الاستماع إلى ابن بطال وغيرهما بحذف «يخرج» من أوله وأول الباب عندهم: وقول الله (من بين فروث ودم) فكان زيادة لفظ «يخرج» عن دون البخاري وهذه الآية صريحة في إحلل شرب لبن الأنعام بجميع أنواعه، لوقوع الامتنان به، فيم جميع ألوان الأنعام في حال حياتها . والفروث بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثناة هو ما يجتمع في الكرش، وقال القزاز، هو ما ألقى من الكرش، تقول فروث الشيء إذا أخرجه من وعائه فشربه، فأما بعد خروجه فأنما يقال له مرجين وزبل . وأخرج القزاز عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبعته فكان أسفله فروثا وأوسطه لبنا وأعلاه دما، والكبد مسطرة عليه فتقسم الدم وتجري في العروق وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفروث في الكرش وحده، وقوله تعالى (لبننا خالصا) أي من حمرة الدم وقذارة الفروث، وقوله «سائغا» أي لذيذا هنيئا لا يفسد به شاربه . وذكر المصنف في الباب سبعة أحاديث: الأول حديث أبي هريرة، **قوله** (يقدم لبن وقدح خمر) تقدم البحث فيه قريبا، والحكمة في التحجير بين الخمر مع كونه حراما واللبن مع كونه حلالا إما لأن الخمر حينئذ لم تكن حرامت . أو لأنها من الجنة وخمر الجنة ليست حراما . وقوله في الحديث «ليلة أسرى به» حكى فيه تنوين ليلة . والذي أحرفه في الرواية الإضافة . الحديث الثاني حديث أم الفضل في شرب اللبن بعرفة . وقد تقدم شرحه في الصيام . وقوله في آخره «وكان سفيان» ربما قال: شك الناس في صيام رسول الله ﷺ، فأرسلت إليه أم الفضل، فاذا وقف عليه قال: هو عن أم الفضل . يعني أن سفيان كان ربما أرسل الحديث فلم يقل في الاستناد عن أم الفضل . فاذا سئل عنه هل هو موصول أو مرسل قال: هو عن أم الفضل . وهو في قوة قوله هو موصول . وهذا معنى قوله وقف عليه . وهو

بضم أوله وكسر القاف . ووقع في رواية أبي ذر د ووقف ، بزيادة وار ساكنة بعد الواو المضمومة ، والقائل د وكان سفيان ، هو الراوى عنه وهو الحيدى ، وقد تقدم في الحج عن علي بن عبد الله عن سفيان بدون هذه الزيادة . وأغرب الداودى فقال : لا مخالفة بين الروایتين ، لأنه يجوز أن تقول أم الفضل عن نفسها ، فأرسلت أم الفضل ، أى على سبيل التجريد ، كذا قال . الحديث الثالث ، قوله ( عن أبي صالح وأبي سفيان ) كذا رواه أكثر أصحاب الأعمش عنه عن جابر ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده أخرجه مسلم ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وعن أبي صالح عن أبي هريرة ، وهو شاذ والمحموظ عن جابر . قوله ( من النقيع ) بالنون ، قيل هو الموضع الذى حى لرحى النعم وقيل غيره ، وقد تقدم في كتاب الجمعة ذكر نعيم الحضانة يدل على التمدد ، وكان واديا يجتمع فيه الماء ، والماء النافع هو المجتمع ، وقيل كانت تعمل فيه الآنية ، وقيل هو الباع حكاه الخطابي ، وعن الخليل : الوادى الذى يكون فيه الشجر ، وقال ابن التين : رواه أبو الحسن يعنى القاسبي بالموحدة ، وكذا نقله عياض عن أبي بحر بن العاص ، وهو تصحيف ، فإن النقيع مقبرة بالمدينة ، وقال القرطبي : الأكثر على النون وهو من ناحية العقيق على عشرين فرسخا من المدينة . قوله ( ألا ) بفتح الهاء والتشديد بمعنى هلا . وقوله د أخرته بفتح المعجمة وتشديد الميم أى غطيته ، ومنه خمار المرأة لأنه يسترها . قوله ( تعرض ) بفتح أوله وحذف الراء قاله الاصمعي ، وهو رواية الجهور ، وأجاز أبو عبيد كسر الراء وهو مأخوذ من العرض أى تجعل العود عليه بالعرض ، والمعنى أنه إن لم يقطعه فلا أقل من أن يعرض عليه شيئا . وأظن السر في الاكتفاء بعرض العود أن تعاطى التغطية أو العرض يقترون بالتسمية فيكون العرض علامة على التسمية فيمتنع الشياطين من الدنو منه ، وسيأتى شيء من الكلام على هذا الحكم في د باب في نفعلية الاناء ، بعد أبواب . ( تنبيه ) : وقع لمسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح وحده عن جابر د كننا مع رسول الله ﷺ فاستسقى ، فقال رجل : يا رسول الله ألا لتعيقك نبيذا ؟ قال : بلى ، فخرج الرجل يسمى لجاء بفدح فيه نبيذ ، فقال رسول الله ﷺ : ألا أخرته ، الحديث . ولمسلم أيضا من طريق ابن جريج أخبرني أبو الوبير أنه سمع جابرا يقول د أخبرني أبو حميد الساعدي قال : أتيت النبي ﷺ بفدح لبن من النقيع ليس مخمرا ، الحديث . والذي يظهر أن قصة اللبن كانت لأبي حميد وأن جابرا أحضرها ، وأن قصة النبيذ حملها جابر عن أبي حميد وأبهم أبو حميد صاحبها ، ويحتمل أن يكون هو أبا حميد راويها أبهم نفسه ، ويحتمل أن يكون غيره ، وهو الذى يظهر لى والله أعلم . الحديث الرابع حديث البراء د قدم النبي ﷺ من مكة وأبو بكر معه ، كذا أورده مختصرا فقال البراء (١) إن هذا أقدر هو الذى رواه شعبه عن أبي إسحاق قال : ورواه إسرائيل وغيره عن أبي إسحاق مطولا . قلت : وقد تقدم في الهجرة وأوله د إن عازبا باع رحلا لابى بكر وسأله عن قصته مع النبي ﷺ في الهجرة ، وقوله د خلبت ، وتقدم هناك د فامرت الراعى لخلب ، فتسكون نسبة الحلب لنفسه هنا مجازية . وقوله د كشيبة ، بضم أوله وسكون المثناة بعدها موحدة قال الخليل : كل قليل جمعه فهو كشيبة . وقال ابن فارس : هى القطعة من اللبن أو القير . وقال أبو زيد : هى من اللبن ملء القدح ، وقيل قدر حابة ناقة . ومحمود شيخ البخارى فيه هو ابن غيلان والنضر هو ابن شميل . وأحسن الاجوبة في شرب النبي ﷺ من اللبن مع كون الراعى أخبرهم أن النعم لغيره أنه كان في عرفهم التسامح بذلك ، أو كان صاحبها أذن للراعى أن يبقى من يمر به إذا انفس ذلك منه . وقيل فيه احتمالات

أخرى تقدمت الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، دعم الصدقة اللقعة ، بكسر اللام ويموز قمتها وسكون القاف بعدها مهمل ، وهي التي قرب عهدا بالولادة . والصفي - بمجمة وفاء وزن فعيل - هي الكثيرة اللبن ، وهي بمعنى مفعول أي مصطفاة مختارة . وفي قوله « تغدو وتروح » ، إشار إلى أن المستعير لا يستأصل لبنها . وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب العارية . الحديث السادس حديث ابن عباس في المضمضة من اللبن أي بسبب شرب اللبن ، تقدم شرحه في الطهارة . وقد أخرجه أبو جعفر الطبري من طريق عقيل عن ابن شهاب بصيغة الأسر « تمضمضوا من اللبن » . الحديث السابع حديث أنس في الأقداح . قوله ( وقال إبراهيم بن طهمان الخ ) وصله أبو هوانة والاسماعيل والطبراني في الصغير من طريقه ، ووقع لنا بملو في « غرائب شعبة لابن منده » ، قال الطبراني : لم يروه عن شعبة إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به حفص بن عبد الله النيسابوري عنه . قوله ( دفعت إلى سدة المنتهى ) كذا الأكثر بضم الراء وكسر الفاء وفتح المهمل وسكون المثناة على البناء للجول ، والسدة مرفوعة . وللمستعمل « دفعت » بدل بدل الراء وسكون العين وضم المثناة بنسبة الفعل إلى المتكلم ، وإلى بالسكون حرف جر . قوله ( وقال هشام ) يعني الدستواقي ، وهما يعني ابن يحيى ، وسعيد يعني ابن أبي عروبة ، يعني أنهم اجتمعوا على رواية الحديث عن قتادة فوادراهم في الإسناد بعد أنس بن مالك « مالك بن صعصعة » ولم يذكره شعبة . وقوله « في الأنهار » نحوه ، يريد أنهم توافقوا من المتن على ذكر الأنهار وزادوا هم قصة الاسراء بطولها وليست في رواية شعبة هذه ، ووقع في روايتهم هنا بعد قوله سدة المنتهى « فاذا نبقها كأنه قلال حجر » ، وورقها كأنها آذان الفيلة ، في أصلها أربعة أنهار ، واقصر شعبة على « فاذا أربعة أنهار » . قوله ( ولم يذكروا ثلاثة أقداح ) في رواية الكشميني « ولم يذكر » بالافراد ، وظاهر هذا الذي أنه لم يقع ذكر الأقداح في رواية الثلاثة ، وهو معترض بما تقدم في بدء الخلق عن حدة عن همام بلفظ « ثم أتيت باناء من خمر وإناء من لبن وإناء من هسل » ، فيحتمل أن يكون المراد بالثني ثني ذكر الأقداح بخصوصها ، ويحتمل أن تكون رواية الكشميني التي بالافراد هي المحفوظة ، والفاعل هشام الدستواقي فإنه تقدم في بدء الخلق طريق يزيد بن زريع عن سعيد وهشام جميعا عن قتادة بطوله وليس فيه ذكر الآية أصلا ، لكن أخرجه مسلم من رواية عبد الأعلى عن هشام وفيه « ثم أتيت باناء من أحدهما خمر والآخر لبن » ، فعرضا على ، ثم أخرجه من طريق معاذ بن هشام عن أبيه نحوه ولم يسق لفظه ، وقد ساقه النسائي من رواية يحيى القطان عن هشام وليس فيه ذكر الآية أصلا ، فوضح من هذا أن رواية همام فيها ذكر ثلاثة ، وإن كان لم يصرح بذكر العدد ولا وصف الظرف ، ورواية سعيد فيها ذكر إناءين فقط ، ورواية هشام ليس فيها ذكر شيء من ذلك أصلا ، وقد رجح الاسماعيل رواية لإناءين فقال عقب حديث شعبة هنا : هذا حديث شعبة ، وحديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة المذكور أول الباب أصبح إسنادا من هذا ، وأولى من هذا . كذا قال ، مع أنه أخرج حديث همام عن جماعة عن حدة عنه كما أخرجه البخاري سواء . والزيادة من الحفاظ مقبولة ، وقد توهم ، وذكر لإناءين لاثنين الثالث ، مع أنني قدمت في الكلام على حديث الاسراء أن عرض الآية على النبي ﷺ وقع مرتين : قبل المعراج وهو في بيت المقدس ، وبعده وهو عند سدة المنتهى ، وبهذا يرتفع الاشكال جملة . قال ابن المنير : لم يذكر السر في عدوله عن العسل إلى اللبن كما ذكر السر في عدوله عن الخمر ، ولعل السر في ذلك كون اللبن أنفع ، وبه يشتد العظم وينبت اللحم ، وهو يجرده قوت ، ولا يدخل في الصرف بوجه ، وهو أقرب إلى الزهد ، ولا

مناقاة بينه وبين الورع بوجه : والعسل وإن كان حلالا لكنه من المستلذات التي قد يخشى على صاحبها أن يندرج في قوله تعالى ( اذهبتم طيباتكم ) . قلت : ويحتمل أن يكون السرف فيه ما وقع في بعض طرق الإسراء أنه ﷺ عطش - كما تقدم في بعض طرقه مبينا هناك - فأتى بالأفداح ، فأثر اللبن دون غيره لما فيه من حصول حاجته دون الخمر والعسل ، فهذا هو السبب الاصل في إثبات اللبن ، وصادف مع ذلك رجحانه عليهما من عدة جهات . وقد تقدم شيء من هذا في شرح حديث الإسراء . قال ابن المنير : ولا يعمرك هل ما ذكرته ما سيأتي قريبا أنه كان يحب الحلوى والعسل ، لأنه إنما كان يحبه مقتصدًا في تناوله لا في جملته ديدنا ولا قنطارا . ويؤخذ من قول جرير في الخمر غوت أمتك ، أن الخمر ينشأ عنها الغي ، ولا يختص ذلك بقدر معين . ويؤخذ من عرض الآية عليه ﷺ إرادة إظهار التيسير عليه ، وإشارة إلى تفويض الأمور إليه

### ١٣ - باب استعذاب الماء

٥٦١١ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسحاق بن عبد الله أنه سمع أنس بن مالك يقول « كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ماء إليه بئر حاء ، وكانت مستقبل المسجد ، وكان رسول الله ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب » قال أنس : فلما تزأت ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) قام أبو طلحة فقال : يا رسول الله ، إن الله يقول ( لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وإن أحب مالى إلى بئر حاء . وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله ، فضمتها يا رسول الله حيث أراك الله . فقال رسول الله ﷺ : بئح ، ذلك مال راجح - أو راجح - شك عبد الله . وقد سمعت ما قلت ، وإنى أرى أن تجعلها في الأقربين . فقال أبو طلحة : أفضل يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقارب وفي بني عمه ، وقال إسماعيل ويحيى بن يحيى « راجح »

قوله ( باب استعذاب الماء ) بالذال المعجمة أى طلب الماء العذب ، والمراد به الحلو . ذكر فيه حديث أنس في صدقة أبي طلحة لقوله فيه « ويشرب من ماء فيها طيب » وقد ورد في خصوص هذا اللفظ - وهو استعذاب الماء - حديث عائشة رضى الله عنها « كان رسول الله ﷺ يستعذب له الماء من بيوت السقيا ، والسقيا بضم المهملة وبالالف بعدها تحتمانية قال قتبية : هي عين بيننا وبين المدينة يومان ، هكذا أخرجه أبو داود عنه بعد سياق الحديث بسند جيد وصححه الحاكم ، وفي قصة أبي الهيثم بن التيهان أن أسراته قالت لئنبي ﷺ لما جاءهم يسأل عن أبي الهيثم « ذهب يستعذب لنا من الماء » وهو عند مسلم كما سأبينه بعد ، وذكر الواقدي من حديث سلمى امرأة أبي رافع « كان أبو أيوب حين نزل عنده النبي ﷺ يستعذب له الماء من بئر مالك بن النضر والد أنس » ثم كان أنس وهنسد وحارثة أبناء أسماء يحملون الماء إلى بيوت نسائه من بيوت السقيا ، وكان رباح الأسود عبده يستقي له من بئر عرس مرة ومن بيوت السقيا مرة . قال ابن بطال : استعذاب الماء لا يتنافى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم ، بخلاف تعليب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من الدرف ، وأما شرب الماء الحلو وطلبه فباح ، فقد سدد فعله

الصالحون . وليس في شرب الماء المالح فضيلة ، قال : وفيه دلالة على أن استطابة الأطعمة جائزة وأن ذلك من فعل أهل الخير ، وقد ثبت أن قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ) نزل في الذين أرادوا الامتناع من لذائذ المطاعم ، قال : ولو كانت مما لا يريد الله تناوله ما أمتن بها على عباده ، بل نهيه عن تحريمها يدل على أنه أراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها ، وإن كانت نعمه لا يكافئها شكرهم . وقال ابن المنير : أما أن استعذاب الماء لا ينافي الزهد والورع فواضح ، وأما الاستدلال بذلك على لذيذ الأطعمة فمبني . وقال ابن التين : هذا الحديث أصل في جواز شرب الماء من البستان بغير إذن . قلت : المأذون له في الدخول فيه لاشك فيه ، وأما غيره فلذا اقتضاه العرف من المسامحة بذلك ، وثبت ذلك بالفعل المذكور فيه نظر . وقوله ذلك مال رائج أو رائج ، الأول بتحتانية والثاني بموحدة والهاء مهمة فيهما ، فالأول معناه أن أجره يروح إلى صاحبه أى يصل إليه ولا ينقطع عنه ، والثاني معناه كثير الربح ، وأطلق عليه صفة صاحبه المتصدق به . وقوله شك عبد الله بن مسلمة ، هو القسبي ، وقوله قال اسماعيل ، هو ابن أبي أويس ويحيى هو ابن يحيى ، ورائج في روايتهما بالتحنانية وقد تقدمت رواية اسماعيل مصرحا فيها بالتحديث في تفسير آل عمران ، ورواية يحيى بن يحيى كذلك في الوكالة ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الوكالة

#### ١٤ - باب شرب اللبن بالماء

٥٦١٢ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الله أخبرنا أبو يونس عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ شرب أمنا وأنى دارة ، فلبت شاة ، فثبت رسول الله ﷺ من اللبن ، فتناول الله - دح فشرب - وعن يسار أبو بكر وعن يمينه أعرابي - فأعطى الأعرابي فضله ثم قال : الأيمن فالأيمن ،

٥٦١٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر حدثنا فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما أن النبي ﷺ دخل على رجل من الأنصار ومعه صاحب له ، فقال له النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات هذه الآية في شفة وإلا كرهنا ، قال والرجل يحول الماء في حائطه ، قال فقال الرجل : يا رسول الله عندي ماء بات ، فانطلق إلى العريش . قال فانطلق بهما فسكب في قدح ، ثم حلب عليه من داجن له ، قال فشرب رسول الله ﷺ ثم شرب الرجل الذي معه ،

( الحديث ٥٦١٣ - أخرجه في : ٥٦١١ )

قوله ( باب شرب اللبن بالماء ) أى بمزوجا ، وإنما قيده بالشراب للاحتراز عن الخلط عند الجمع فانه فحش . ووقع في رواية الكشميني بالواو بدل الراء ، والصواب الخلط ، قال ابن المنير : مقصوده أن ذلك لا يدخل في النهي عن الخليطين ، وهو يؤيد ما تقدم من فائدة تقييده الخليطين بالمسكر ، أى إنما ينهى عن الخليطين إذا كان كل واحد

منهما من جنس ما يسكر ، وإنما كانوا يزجون اللبن بالماء لأن اللبن عند الحلب يكون حاراً وتلك البلاد في الغالب حارة ، فكانوا يكسرون حر اللبن بالماء البارد . ذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( أنه رأى رسول الله ﷺ شرب لبناً وأتى داره ) أي دار أنس ، وهي جملة حالية أي رآه حين أتى داره ، وقد تقدم في الهبة من طريق أبي طوالة عن أنس بلفظ أنا رأينا رسول الله ﷺ في دارنا هذه فاستسقى ، لحابنا شاة لنا ، **قوله** ( خلعت ) عين في هذه الرواية أنه هو الذي باشر الحلب ، و**قوله** « فشبت » كذا للأكثر من الشوب بلفظ المنسكلم ، ووقع في رواية الأصيل بكسر المعجمة بعدها تحتانية على البناء للجهول . **قوله** ( وأبو بكر عن يساره ) زاد في رواية أبي طوالة وعمر تجهاه ، وقد تقدم ضبطها في الهبة ، وتقدم في الشرب من طريق شعيب عن الزهري في هذا الحديث « فقال عمر وخاف أن يعطيه الأعرابي : أعط أبا بكر ، وفي رواية أبي طوالة « فقال عمر : هذا أبو بكر » قال الخطابي وغيره : كانت العادة جارية لمالك الجاهلية ورواسمهم بتقديم الأيمن في الشرب ، حتى قال عمرو بن كنوم في قصيدة له : وكان الكأس يجراها اليمين ، يخشى عمر لذلك أن يقدم الأعرابي على أبي بكر في الشرب فنبه عليه لأنه احتمل عنده أن النبي ﷺ يؤثر تقديم أبي بكر على تلك العادة فتعبر السنة بتقديم الأفضل في الشرب على الأيمن ، فبين النبي ﷺ بفعله و**قوله** أن تلك العادة لم تغيرها السنة ، وأنها مستمرة ، وأن الأيمن يقدم على الأفضل في ذلك ، ولا يلزم من ذلك حط رتبة الأفضل ، وكان ذلك لفصل اليمين على اليسار . **قوله** ( فأعطى الأعرابي فضله ) أي اللبن الذي فضل منه بعد شربه ، وقد تقدم في الهبة ذكر من زعم أن اسم هذا الأعرابي خالد بن الوليد وأنه وهم ، ووقع عند الطبراني من حديث عبد الله بن أبي حبيبة قال « أنا رأينا رسول الله ﷺ في مسجد قباء ، فجلست عن يمينه وجلس أبو بكر عن يساره ، ثم دعا بشراب فشرب وناولني عن يمينه ، وأخرجه أحد أسكن لم يسم الصحابي ، ولا يمكن تفسير المهمل في حديث أنس به أيضاً لأن هذه القصة كانت بقباء وتلك في دار أنس أيضاً فهو أنصاري ولا يقال له أعرابي كما استبعد ذلك في حق خالد بن الوليد . **قوله** ( ثم قال : الأيمن فالأيمن ) في رواية السكندرية « وقال ، بالواو بدل د ثم » وفي رواية أبي طوالة « الأيمنون فالأيمنون » وفيه حذف تقديره الأيمنون مقدمون أو أحق أو يقدم الأيمنون . وأما رواية الباب فيجوز الرفع على ما سبق ، والنصب على تقدير قدموا أو أعطوا ووقع في الهبة بلفظ « ألا فيمنوا » والكلام عيباً . واستنبط بعضهم من تكرار الأيمن أن السنة إعطاء من على اليمين ثم الذي يليه وهم جراً ، ويلزم منه أن يكون عمر في الصورة التي وردت في هذا الحديث شرب بعد الأعرابي ثم شرب أبو بكر بعده ، لكن الظاهر من عمر إثاره أبا بكر بتقديمه عليه ، والله أعلم . وفي الحديث من الفوائد غير ما ذكر أن من سبق إلى مجلس علم أو مجلس رئيس لا ينحى منه لمجيء من هو أولى منه بالجلوس في الموضع المذكور ، بل يجلس الآتي حيث انتهى به المجلس ، لكن إن آثره السابق جاز ، وأن من استحق شيئاً لم يدفع عنه إلا بأذنه كبيراً كان أو صغيراً إذا كان ممن يجوز إذهنه . وفيه أن الجلساء شركاء فيما يقرب إليهم على سبيل الفضل لا لزوم ، للاجتماع على أن المطالبة بذلك لا تجب قاله ابن عبد البر ، ومحل ما إذا لم يكن فيهم الإمام أو من يقوم مقامه ، فإن كان فالتصرف في ذلك له . وفيه دخول الكبير بيت خادمه وصاحبه ولو كان صغير السن وتناوله بما عندهم من طعام وشراب من غير بحث . وسيأتي بقية فوائده بعد ثلاثة أبواب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمحي ، وأبو

حاضر هو العقدي ، وسعيد بن الحارث هو الانصارى . **قوله** ( دخل على رجل من الانصار ) حكنت ذكرت في المقدمة أنه أبو الهيثم بن التيهان الانصارى ، ثم وقفت عن ذلك لما أخرجه أحمد عن اسحاق بن عيسى عن فليح في أول حديث الباب أن النبي ﷺ أتى قوما من الانصار يعود مريضاً لهم ، وقصة أبي الهيثم في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة ، واستوعب ابن مردويه في تفسير الزكائر طرقه فواد عن ابن عباس وأبي عسيب وأبي سعيد ولم يذكر في شيء من طرقه عبادة ، فالذي يظهر أنها قصة أخرى ، ثم وقفت على المستند في ذلك وهو ما ذكره الواقدي من حديث الهيثم بن نصر الاسلمى قال : خدمت النبي ﷺ ولزمت بابه ، فكنت آتيه بالماء من بئر جاشم - وهي بئر أبي الهيثم بن التيهان - وكان ماؤماً طيباً - وافد دخل يوماً صائفاً ومعه أبو بكر على أبي الهيثم فقال : هل من ماء بارد ؟ فأناؤه يشجب فيه ماء كأنه الشاج فصبه على ابن عتر له وسقاء ، ثم قال له : إن لنا عريشاً بارداً فقل فيه يا رسول الله عندنا ، فدخله وأبو بكر ، وأتى أبو الهيثم بألوان من الرطب ، الحديث . والشجب بفتح المعجمة وسكون الجيم ثم موحدة يتخذ من شدة تقطع ويحز رأسها . **قوله** ( ومعه صاحبه ) هو أبو بكر الصديق كما ترى . **قوله** ( فقال له ) زاد في رواية الإسماعيلي من قبل هذا : والى جانبه ماء في ركي ، وهو بفتح الراء وكسر الكاف وبعد ما شدة البئر المطوية ، وزاد في رواية ستاتي بعد خمسة أبواب : فسلم النبي ﷺ وصاحبه فرد الرجل - أي عليهما - السلام ، **قوله** ( إن كان عندك ماء بات هذه الليلة في شدة ) بفتح المعجمة وتشديد النون وهي القرية الحاففة ، وقال الداودي : هي التي زال شعرها من البلاء ، قال الملب : الحكمة في طلب الماء البائت أنه يكون أبرد وأصفى ، وأما منزع اللبن بالماء فلعل ذلك كان في يوم حار كما وقع في قصة أبي بكر مع الراعي . قلت : لكن القصةان مختلفتان ، فصنيع أبي بكر ذلك باللبن لشدة الحر ، وصنيع الانصارى لأنه أراد أن لا يسقى النبي ﷺ ماء عرقاً فأراد أن يضيف إليه اللبن فأحضر له ما طلب منه وزاد عليه من جنس جرت عادته بالرغبة فيه . ويؤيد هذا ما في رواية الهيثم بن نصر قبل أن الماء كان مثل الشاج . **قوله** ( ولا كرعنا ) فيه حذف تقديره : فأسقنا ، وإن لم يكن عندك كرعنا . ووقع في رواية ابن ماجه النصريح بطلب السقي . والكرع بالراء تناول الماء بالفم من غير إناء ولا كف ، وقال ابن التين : حكى أبو عبد الملك أنه الضرب باليدين معاً ، قال : وأهل اللغة على خلافه . قلت : ويرده ما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر قال : مررنا على بركة لجمعنا نكرع فيها ، فقال رسول الله ﷺ : لا تكرعوا ولكن اغسلوا أيديكم ثم اشربوا بها ، الحديث ولكن في سنده ضعف ، فإن كان محفوظاً فالنهي فيه للتنزيه ، والفعل لبيان الجواز ، أو قصة جابر قبل النهي ، أو النهي في غير حال الضرورة ، وهذا الفعل كان لضرورة شرب الماء الذي ليس ببارد فيشرب بالكرع لضرورة العطش لئلا تكرهه نفسه إذا تكررت الجرع ، فقد لا يبلغ الفرض من الرى ، أشار الى هذا الأخير ابن بطال ، وإنما قيل للشرب بالفم كرع لأنه فعل البهائم لشربها بأفواهها والغالب أنها تدخل أكارعها حينئذ في الماء ، ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن ابن عمر فقال : نهانا رسول الله ﷺ أن نشرب على بطوننا ، وهو الكرع ، وسنده أيضاً ضعيف ، فهذا إن ثبت احتمل أن يكون النهي خاصاً بهذه الصورة ، وهي أن يكون الشارب منبطعاً على بطنه ، ويجعل حديث جابر على الشرب بالفم من مكان عال لا يحتاج الى الانبطاح . ووقع في رواية أحمد : ولا تجرعنا ، بمناء وجيم وتشديد الراء أي شربنا جرعة جرعة ، وهذا قد يمكن على الاحتمال المذكور ، والله أعلم . **قوله** ( والرجل يحول الماء في حائطه ) أي ينقل الماء من مكان إلى مكان آخر من البستان ليم

أشجاره بالسقي ، وسيأتي بعد خمسة أبواب من وجه آخر بلفظ « وهو يحول في حائله » ، يعنى الماء ، وفي لفظ له « يحول الماء في الحائط » ، فيحتمل أن يكون وقع منه تحويل الماء من البئر مثلا إلى أهلا ثم حوله من مكان إلى مكان . **قوله** ( إلى العريش ) هو خيمة من خشب وثمام بضم المثلثة مخففا ، وهو نبات ضعيف له خواص ، وقد يجعل من الجريد كالقبة أو من العيدان ويظلل عليها . **قوله** ( فسكب في قدح ) في رواية أحمد : فسكب ماء في قدح . **قوله** ( ثم حلب عليه من داجن له ) في رواية أحمد وابن ماجه غلب له شاة ثم صب عليه ماء باث في شن ، والداجن يحجم ونون : الشاة التي تألف البيوت . **قوله** ( ثم شرب الرجل ) في رواية أحمد « وشرب النبي ﷺ » وسقى صاحبه ، وظاهره أن الرجل شرب فضة النبي ﷺ ، لكن في رواية لأحمد أيضا وابن ماجه « ثم سقاه ثم صنع لصاحبه مثل ذلك » ، أى حلب له أيضا وسكب عليه الماء الباث ، هذا هو الظاهر ، ويحتمل أن تكون المثلية في مطلق الشرب . قال المهلب : في الحديث أنه لا بأس بشرب الماء البارد في اليوم الحار ، وهو من جملة النعم التي آتاه الله بها على عباده ، وقد أخرج الترمذى من حديث أبي هريرة رفعه ، أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة : ألم أصح جسمك ، وأدريك من الماء البارد ؟

١٥ - **باب شراب الحلواء والمسل** . وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله ، لأنه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَات ﴾ . وقال ابن مسعود في السكر : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم

٥٦١٤ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النبي ﷺ يُسبِّغُهُ الحلواء والمسل »

**قوله** ( باب شراب الحلواء والمسل ) في رواية المستعمل « الحلواء » بالمد ولغيره بالقصر ، وهما لغتان ، قال الخطابي : هي ما يعمد من العسل ونحوه ، وقال ابن النين عن الداودي : هي التقيح الحلو ، وعليه يدل نبوي البخاري « شراب الحلواء » ، كذا قال ، وإنما هو نوع منها ، والذي قاله الخطابي هو مقتضى العرف ، وقال ابن بطال : الحلوى كل شيء حلو ، وهو كما قال ، لكن استقر العرف على تسمية ما لا يشرب من أنواع الحلوى حلو ولا أنواع ما يشرب مشروب ونقيع أو نحو ذلك ، ولا يلزم بما قال اختصاص الحلوى بالمشروب . **قوله** ( وقال الزهري : لا يحل شرب بول الناس لشدة تنزله ) لأنه رجس ، قال الله تعالى ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَات ﴾ وصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ووجه ابن النين أن النبي ﷺ سقى البول رجسا ، وقال الله تعالى ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِث ﴾ والرجس من جملة الخبائث ، ويرد على استدلال الزهري جواز أكل الميتة عند الشدة وهي رجس أيضا ، ولهذا قال ابن بطال : التفقهاء على خلاف قول الزهري ، وأشد حال البول أن يكون في النجاسة والتحريم مثل الميتة والدم ولحم الخنزير ، ولم يختلفوا في جواز تناولها عند الضرورة . وأجاب بعض العلماء عن الزهري باحتمال أنه كان يرى أن القياس لا يدخل الرخص ، والرخصة في الميتة لا في البول . قلت : وليس هذا بعيدا من مذهب الزهري ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » من رواية ابن أخي الزهري قال : كان الزهري يصوم يوم عاشوراء في السفر ، ففيل له أنت تفطر في



رمضان اذا كنت مسافرا ، فقال : ان الله تعالى قال في رمضان ( فعدة من ايام آخر ) وليس ذلك لعاشوراء . قال ابن التين : وقد يقال ان الميتة لسد الرمق ، والبول لا يدفع العطش ، فان صح هذا صح ما قال الزهري اذ لا فائدة فيه . قلت : وسيأتي نظيره في الاثر الذي بعده . **قوله** ( وقال ابن مسعود في السكر : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ) . قال ابن التين : اختلاف في السكر بفتحين : فليل هو الخمر ، وقيل ما يجوز شربه كمنقيع التمر قبل ان يشتد وكالخل ، وقيل هو نبيذ النمر اذا اشتد . قلت : وتقدم في تفسير الزجل عن اكثر اهل العلم ان السكر في قوله تعالى ( تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا ) وهو ما حرم منها ، والرزق الحسن ما أحل . وأخرج الطبري من طريق أبي رزين أحد كبار التابعين قال : نزلت هذه الآية قبل تحريم الخمر . ومن طريق النخعي نحوه . ومن طريق الحسن البصري بمعناه . ثم أخرج من طريق الشعبي قال : السكر نقيع الزبيب يعني قبل أن يشتد والخل ، واختار الطبري هذا القول وانتصر له لأنه لا يستلزم منه دعوى نسخ ، ويستمر الامتنان بما تضمنته الآية على ظاهره ، بخلاف القول الأول فانه يستلزم النسخ والأصل عدمه . قلت : وهذا في الآية محتمل ، لكنه في هذا الاثر محمول على المسكر ، وقد أخرج النسائي بأسانيد صحيحة عن النخعي والشعبي وسعيد بن جبلة عن أبيهم قالوا : السكر خمر ، ويمكن الجمع بأن السكر بلفظ المعجم الخمر وبلغة العرب النقيع قبل أن يشتد ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من طريق قتادة قال : السكر مخور الأعاجم ، وعلى هذا ينطبق قول ابن مسعود ، ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ونقل ابن التين عن الشيخ أبي الحسن يعني ابن القصار : ان كان أراد مسكر الاشارة فلهلعه سقط من السلام ذكر السؤال ، وان كان أراد السكر بالضم وسكون الكاف قال : فأحسبه هذا أراد ، لأنني أظن أن عند بعض المفسرين سئل ابن مسعود عن التداء في شيء من المحرمات فأجاب بذلك والله أعلم بما راد البخاري . قلت : قد رويت الاثر المذكور في « فوائد على بن حرب الطائي » عن صفيان بن عيينة عن منصور عن أبي وائل قال : اشتكى رجل منا يقال له خثيم بن العلاء داء بطلانه يقال له الصفرة فنعت له السكر ، فأرسل الى ابن مسعود يسأله ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبه عن جرير عن منصور وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وأخرجه أحمد في كتاب الأشربة والطبراني في الكبير من طريق أبي وائل نحوه ، وروينا في « نسخة داود بن نصير الطائي » بسند صحيح عن مسروق قال : قال عبد الله هو ابن مسعود : لا تشقوا أولادكم الخمر فانهم ولدوا على الفطرة ، وان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وأخرجه ابن أبي شيبه من وجه آخر عن ابن مسعود كذلك ، وهذا يؤيد ما قلناه أولا في تفسير السكر . وأخرج ابراهيم الحارثي في « غريب الحديث » من هذا الوجه قال : أتينا عبد الله في مجدرين أو محصبين فعت لهم السكر فذكر مثله . ولجواب ابن مسعود شاهد آخر أخرجه أبو يعلى وصححه ابن حبان من حديث أم سلمة قالت : اشتكت بنت لي فنبذت لها في كوز ، فدخل النبي ﷺ وهو يغلي فقال : ما هذا ؟ فأخبرته ، فقال : ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، ثم حكى ابن التين عن الداودي قال : قول ابن مسعود حق لأن الله حرم الخمر لم يذكر فيها ضرورة وأباح الميتة وأحواتها في الضرورة . قال : نفهم الداودي أن ابن مسعود تكلم على استعمال الخمر عند الضرورة وليس كذلك ، وانما تكلم على التداء بها فمنعه ، لأن الإنسان يجد مندوحة عن التداء بها ولا يقطع بنفسه ، بخلاف الميتة في سد الرمق . وكذا قال النووي في الفرق بين جواز إساعة اللقمة لمن شرب بها بالجرعة من الخمر فيجوز وبين التداء بها فلا يجوز ، لأن الإساعة تتحقق بها بخلاف الشفاء فانه لا يتحقق . ونقل الطحاوي عن الشافعي أنه

قال : لا يجوز سد الرق من الجوع ولا من العطش بالخر لأنها لا تزيد إلا جوعا وعطشا ، ولأنها تذهب بالعقل .  
وتعقبه بأنه إن كانت لا تحد من الجوع ولا تروى من العطش لم يرد السؤال أصلا ، وأما اذهابها العقل فليس البحث فيه بل هو فيما يسد به الرق وقد لا يبلغ الى حد اذهاب العقل . قلت : والذي يظهر أن الشافعي أراد أن يرد الأمر بأن تناول منها إن كان سيرا فهو لا يغنى من الجوع ولا يروى من العطش ، وإن كان كثيرا فهو يذهب العقل ، ولا يمكن القول بجواز التداوى بما يذهب العقل لانه يستلزم أن يتداوى من شيء فيقع في أشد منه . وقد اختلف في جواز شرب الخمر للتداوى وللعطش ، قال مالك لا يشربها لأنها لا تزيد إلا عطشا ، وهذا هو الأصح عند الشافعية ، لكن التعليل يقتضى قصر المنع على المتخذ من شيء يكون بطبعه حارا كالغلب والزبيب ، أما المتخذ من شيء بارد كالصبر فلا . وأما التداوى فإن بعضهم قال إن المنافع التي كانت فيها قبل التحريم سلبت بعد التحريم بدليل الحديث المتقدم ذكره ، وأيضا فتحريمها بجووم به ، وكونها دواء مشكوك بل يرجح أنها ليست بدواء باطلاق الحديث . ثم اختلف إنما هو فيما لا يسكر منها ، أما ما يسكر منها فانه لا يجوز تعاطيه في التداوى إلا في صورة واحدة وهو من اضطر الى إزالة عقله لفعل عضو من الأكلة والعياذ بالله ، فقد أطلق الرافعي تحريمه على الخلاف في التداوى ، وصح النووي هنا الجواز ، وينبغي أن يكون محله فيما إذا تمين ذاك طريقا إلى سلامة بقية الأعضاء ولم يجد مرقدا غيرها ، وقد صرح من أجاز التداوى بالثاني ، وأجازه الحنفية مطلقا لأن الضرورة تبيح الميتة وهي لا يمكن أن تنقلب الى حالة تحمل فيها ، فالخر التي من شأنها أن تنقلب خلا فتصير حلالا أولى ، وعن بعض المالكية إن دعت إليها ضرورة يغلب على ظنه أنه يتخلص بشرها جاز كما لو غص بلقمة ، والأصح عند الشافعية في النص الجواز . وهذا ليس من التداوى المحض ، وسيأتي في أواخر الطب ما يدل على انتهى عن التداوى بالخر وهو يؤيد المذهب الصحيح .  
ثم ساق البخاري حديث عائشة رضي الله عنها كان النبي ﷺ يعجبه الحلواء والعسل ، قال ابن المنير : ترجم على شيء وأعقبه بقوله وبصدها نقبين الأشياء ، ثم عاد الى ما يطابق الترجمة نصا ، ويحتمل أن يكون مراده بقول الزهري الإشارة بقوله تعالى ﴿ أحل لكم الطيبات ﴾ الى أن الحلواء والعسل من الطيبات فهو حلال ، ويقول ابن مسعود الإشارة الى قوله تعالى ﴿ فيه شفاء للناس ﴾ فدل الامتنان به على حله ، فلم يحصل الله الشفاء فيها حرم ، قال ابن المنير : ونبه بقوله شراب الحلواء على أنها ليست الحلوى المعهودة التي يتعاطاها المترفون اليوم ، وإنما هي حلوبشرب إما عسل بماء أو غير ذلك مما يشاكله انتهى . ويحتمل أن تكون الحلوى كانت تطلق لما هو أعم مما يعقد أو يؤكل أو يشرب ، كما أن العسل قد يؤكل إذا كان جامدا وقد يشرب إذا كان مائعا وقد يخلط فيه الماء ويذاب ثم يشرب ، وقد تقدم في كتاب الطلاق من طريق علي بن مسهر عن هشام بن عروة في حديث الباب زيادة « وإن امرأة من قوم حفصة أضحت لها صكة عسل فشرب النبي ﷺ منه شربة » الحديث في ذكر المغافير . فقوله « سقته شربة من عسل » محتمل لأن يكون صرقا حيث يكون مائعا ، ويحتمل أن يكون مزوجا . وقال النووي : المراد بالحلوى في هذا الحديث كل شيء حلوا ، وذكر الصل بعدما للتنبيه على شرفه ومزينه ، وهو من الخاص بعد العام ، وفيه جواز أكل لذيق الأظعمة والطيبات من الرزق ، وأن ذلك لا ينافي الزهد والمراقبة ، لا سيما إن حصل اتفاقا . وروى البيهقي في الشعب ، عن أبي سليمان الداراني قال : قول عائشة « كان يعجبه الحلوى » ليس على معنى كثرة التثني لها وشدة راح النفس إليها وتأنق الصنعة في اتخاذها كفضل أهل الترفه والشره ، وإنما كان إذا قدمت اليه ينال منها نيلا جيدا فيطم بذلك أنه

يعجبه طعمها ، وفيه دليل على اتخاذه الحلاوات والأطعمة من أخلط شئ

## ١٦ - باب الشرب قائماً

٥٦١٥ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال قال : « أتى على رضى الله عنه على باب الرحبة بماء فشرب قائماً فقال : إن ناساً يكره أحدكم أن يشرب وهو قائم ، وإنى رأيت للنبي ﷺ فعل كما رأيتموني فعلت »

[ المحدث ٥٦١٥ - طريقه في : ٥٦١٦ ]

٥٦١٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** عبد الملك بن ميسرة وسمعت النزال بن مسبرة يحدث عن على رضى الله عنه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتى بماء فشرب وغسل وجهه ويديه - وذكر رأسه ورجليه - ثم قام فشرب فذهله وهو قائم ، ثم قال : إن ناساً يكرهون الشرب قائماً ، وإن النبي ﷺ صنع مثل ما صنعت »

٥٦١٧ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان عن عامر الأحول عن الشعبي عن ابن عباس قال : « شرب النبي ﷺ قائماً من زمزم »

**قوله** ( باب الشرب قائماً ) قال ابن بطال : أشار بهذه الترجمة الى أنه لم يصح عنده الأحاديث الواردة في كراهة الشرب قائماً . كذا قال ، وليس بجيد ، بل الذى يشبهه صنيعه أنه اذا تعارضت عنده الأحاديث لا يثبت الحكم . وذكر في الباب حديثين : الاول ، **قوله** ( عن النزال ) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام ، في الرواية الثانية « سمعت النزال بن مسبرة ، وهو بفتح المهملة وسكون الموحدة ، تقدمت له رواية عن ابن مسعود في فضائل القرآن وغيره ، وليس له في البخارى سوى هذين الحديثين . وقد روى مسعر هذا الحديث عن عبد الملك بن ميسرة مختصراً ، ورواه عنه شعبه مطولاً ، وساقه المصنف في هذا الباب ، ووافق الأعمش شعبه على سياقه مطولاً . ومسعر وشيخه وشيخ شيخه هلال بن كوفىون ، وأبو نعيم أيضاً كوفى ، وعلى نزل الكوفة ومات بها ، فالأول نادى الاول كله كوفىون . **قوله** ( أنى على ) وقوله في الرواية التى قبلها « عن على » وقع عند النسائي « رأيت علياً » أخرجه من طريق بهز بن أسد عن شعبه . **قوله** ( على باب الرحبة ) زاد في رواية شعبه أنه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة ، والرحبة بفتح الراء والمهملة والموحدة المكان المتسع ، والرحب بسكون المهملة المتسع أيضاً ، قال الجوهري : ومنه أرض رحبة بالسكون أى مقسعة ، ورحبة المسجد بالتحريك وهى ساحته ، قال ابن التين : فعلى هذا يقرأ الحديث بالسكون ، ويحتمل أنها صارت رحبة للكوفة بمنزلة رحبة المسجد فيقرأ بالتحريك ، وهذا هو الصحيح . قال : وقوله « حوائج » هو جمع حاجة على غير القياس ، وذكر الأصمى أنه مولد ، والجمع حاجات وحاج وقال ابن ولاد : الحوаж الحاجة وجمعها حواجى بالثديد ، ويجوز التخفيف ، قال : فلهل حوائج مفعولة من حواجى مثل سوانع من سواجى . وقال أبو عبيد المرورى : قيل الأصل سائمة فيصح الجمع على حوائج . **قوله** ( ثم أتى بماء ) في

رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عند الاسماعيل « فدعا بوضوء » ولترمذى من طريق الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة « ثم أتى على بكور من ماء » ومثله من رواية بهز بن أسد عن شعبة عند النسائي ، وكذا لابن داود الطيالسي في مسنده عن شعبة . قوله ( فشرب وغسل وجهه ويديه ، وذكر رأسه ورجليه ) كذا هنا ، وفي رواية بهز « فأخذ منه كففا فمسح وجهه وذراعيه ورأسه ورجليه » ، وكذلك عند الطيالسي « فغسل وجهه ويديه ومسح على رأسه ورجليه » ، ومثله في رواية عمرو بن مرزوق عند الاسماعيل ، وبوخذ منه أنه في الأصل « ومسح على رأسه ورجليه » وأن آدم توقف في سياقه فغير قوله « وذكر رأسه ورجليه » ووقع في رواية الأعمش « فغسل يديه ومضمض واستغشق ومسح بوجهه وذراعيه ورأسه » وفي رواية علي بن الجعد عن شعبة عند الاسماعيل « فمسح بوجهه ورأسه ورجليه » ومن رواية أبي الوليد عن شعبة ذكر الغسل والتثليث في الجميع ، وهي شاذة غالبة لرواية أكثر أصحاب شعبة ، وانما ظاهر أن الروم فيها من الراوى عنه أحمد بن إبراهيم الراسطي شيخ الاسماعيل فيها فقد ضعفه الدارقطني ، والصفة التي ذكرها هي صفة إسباغ الوضوء الكامل ، وقد ثبت في آخر الحديث قول علي : هذا وضوء من لم يحدث كما سيأتى بيانه . قوله ( ثم قام فشرب فضله ) هذا هو المحفوظ في الروايات كلها ، والذي وقع هنا من ذكر الشرب مرة قبل الوضوء ومرة بعد الفراغ منه لم أره في غير رواية آدم ، والمراد بقوله « فضله » بقية الماء الذي توشأ منه . قوله ( ثم قال : إن ناسا يكرهون الشرب قائما ) كذا الأكثر ، وكان المعنى ان ناسا يكرهون أن يشرب كل منهم قائما ، ووقع في رواية الكشميني « قياما » وهي واضحة ، والطيالسي « أن يشربوا قياما » . قوله ( صنع كما صنعت ) أي من الشرب قائما ، وصرح به الاسماعيل في روايته فقال « شرب فضله وضوئه قائما كما شربت » ولاحد روايته من طريقين آخرين « هن على أنه شرب قائما ، فرأى الناس كأنهم أنكروه فقال : ما ننظرون أن أشرب قائما ؟ فقد رأيت رسول الله ﷺ يشرب قائما ، وإن شربت قاعدا فقد رأيتني يشرب قاعدا » ، ووقع في رواية النسائي والاسماعيل زيادة في آخر الحديث من طرق عن شعبة « وهذا وضوء من لم يحدث » وهو على شرط الصحيح ، وكذا ثبت في رواية الأعمش عند الترمذى . واستدل بهذا الحديث على جواز الشرب للقائم ، وقد عارض ذلك أحاديث صريحة في النهي عنه ، منها عند مسلم عن أنس « ان النبي ﷺ زجر عن الشرب قائما ، ومثله عنده عن أبي سعيد بلفظ « نهى » ومثله لترمذى وحسنه من حديث الجارود ، ولمسلم من طريق أبي غطفان عن أبي هريرة بلفظ « لا يشرب أحدكم قائما » ، فنسى فليستقم . ، وأخرجه أحمد من وجه آخر وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عنه بلفظ « لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاستقام » ، ولاحد من وجه آخر عن أبي هريرة « انه ﷺ رأى رجلا يشرب قائما فقال : قه ، قال : له ؟ قال : أيسرك أن يشرب معك الهر ؟ قال : لا . قال قد شرب معك من هو شر منه ، الشيطان » ، وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطحان مولى الحسن بن علي عنه ، وأبو زياد لا يعرف اسمه ، وقد وثقه يحيى بن معين . وأخرج مسلم من طريق قتادة عن أنس « ان النبي ﷺ نهى أن يشرب الرجل قائما » ، قال قتادة قلنا لانس : أفلا كل ؟ قال ذاك أشرب وأخبرت ، قيل وانما جعل الأكل أشربا لئلا يشربوا بالنسبة لوم من الشرب . فهذا ما ورد في المنع من ذلك . قال المازري : اختلف الناس في هذا ، فذهب الجمهور الى الجواز ، وكرهه قوم ، فقال بعض شيوخنا : لعل النهي ينصرف لمن أتى أصحابه بماء فبادر لشربه قائما قبلهم استبدادا به وخروجا عن كون ساقى القوم آخرهم شربا . قال : وأيضا فان الأمر في حديث أبي هريرة بالاستقاء لا خلاف بين أهل العلم

في أنه ليس على أحد أن يستقى . قال وقال بعض الشيوخ : الأظهر أنه موقوف على أبي هريرة . قال : وتضمن حديث أنس الأكل أيضا ، ولا خلاف في جواز الأكل قائما . قال : والذي يظهر لي أن أحاديث شربه قائما تدل على الجواز ، وأحاديث النهي تحمل على الاستحباب والحث على ما هو أولى وأكمل ، أو لأن في الشرب قائما ضررا فأنكره من أجله وفعله هو لأمنه ، قال : وعلى هذا الثاني يحمل قوله « فن نسي فليستقى » ، على أن ذلك يحرك خطأ يكون النسي دواء . ويؤيده قول النخعي : إنما نهي عن ذلك لداء البطن . انتهى مانحنا . وقال عياض : لم يخرج مالك ولا البخاري أحاديث النهي ، وأخرجها مسلم من رواية قتادة عن أنس ومن روايته عن أبي عيسى عن أبي سعيد وهو معنعن ، وكان شعبية بتق من حديث قتادة ما لا يصح فيه بالتحديث ، وأبو عيسى غير مشهور ، واضطراب قتادة فيه مما يعلمه مع مخالفة الأحاديث الأخرى والائتمار له . وأما حديث أبي هريرة في سنده عمر بن حمزة ولا يحتمل منه مثل هذا مخالفة غيره له ، والصحيح أنه موقوف . انتهى مانحنا . ووقع للنووي ما خصه : هذه الأحاديث أشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوالا باطلة ، وزاد حتى تجاسر ورام أن يضعف بعضها ، ولا وجه لإشاعة الغلط ، بل يذكر الصواب ويشار إلى التحذير عن الغلط ، وليس في الأحاديث إشكال ولا فيها ضعيف ، بل الصواب أن النهي فيها محمول على التنزيه ، وشربه قائما لبيان الجواز ، وأما من زعم تسخا أو غيره فقد غلط ، فإن التسخ لا يصار إليه مع إمكان الجمع لو ثبت التاريخ ، وفعله ~~يخرج~~ لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروها أصلا ، فإنه كان يفعل الشيء للبيان مرة أو مرات ، ويواظب على الأفضل ، والأمر بالاستقادة محمول على الاستحباب ، فيستحب لمن شرب قائما أن يستقى . لهذا الحديث الصحيح الصريح ، فإن الأمر إذا تعذر حله على الوجوب حمل على الاستحباب . وأما قول عياض : لا خلاف بين أهل العلم في أن من شرب قائما ليس عليه أن يتقيا ، وأشار به إلى تضعيف الحديث ، فلا يلتفت إلى إشارته ، وكون أهل العلم لم يرجعوا الاستقادة لا يمنع من استحبابه ، فن ادعى منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف ، وكيف ترك السنة الصحيحة بالتوهيمات ، والدعاوى والقرهات ؟ اهـ وليس في كلام عياض التعرض للاستحباب أصلا ، بل ونقل الاتفاق المذكور إنما هو كلام المازري كما مضى ، وأما تضعيف عياض الأحاديث فلم يشاغل النووي بالجواب عنه . وطريق الانصاف أن لا تدفع حجة العالم بالصدر ، فأما إشارته إلى تضعيف حديث أنس بكون قتادة مدلسا وقد ضمنه فيجيب عنه بأنه صرح في نفس السند بما يقتضي سماعه له من أنس ، فإن فيه « قلنا لأنس : فالأكل » ، وأما تضعيفه حديث أبي سعيد بأن أبا عيسى غير مشهور فهو قول سبق إليه ابن المديني لأنه لم يرو عنه إلا قتادة ، لكن وفقه الطبري وابن حبان ، ومثل هذا يخرج في الصواهد ، ودعواه اضطرابه مردودة لأن اقتادة فيه أسنادين وهو حافظ ، وأما تضعيفه لحديث أبي هريرة بعمر بن حمزة فهو مختلف في وثيقته ومثله يخرج له مسلم في المتابعات ، وقد تابعه الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة كما أشرت إليه عند أحمد وابن حبان ، فالحديث بمجموع طرقه صحيح والله أعلم . قال النووي وتبعه شيخنا في « شرح الترمذي » إن قوله « فن نسي » لا مفهوم له ، بل يستحب ذلك للعامة أيضا بطريق الأولى . وإنما خص الناس بالذكر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد النهي غالبا إلا نسيانا . قلت : وقد يطلق النسيان ويراد به الترك فيشمل النسيان والعمد ، فكأنه قيل من ترك امتثال الأمر وشرب قائما فليستقى . وقال القرطبي في « المفهم » : لم يصح أحد إلى أن النهي فيه للتحريم وإن كان جاريا على أصول الظاهرية والقول به ، وتعقب بأن ابن حزم منهم جزم بالتحريم ، وتمسك من

لم يقل بالتحريم بحديث على المذكور في الباب ، وصحح الترمذي من حديث ابن عمر : كنا نأكل على عهد رسول الله ﷺ ونحن نثني ، ونشرب ونحن قيام ، وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص أخرجه الترمذي أيضا وعن عبد الله بن أنس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه الزار والاثرم وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه الزار وأبو علي الطوسي في د الأحكام ، وعن أم سليم نحوه أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب عن خباب عن أبيه عن جده أخرجه ابن أبي حاتم ، وعن كريمة قالت : دخلت على النبي ﷺ فشرب من قربة معلقة ، أخرجه الترمذي وصححه ، وعن كاتم نحوه أخرجه أبو موسى بسند حسن . وثبت الشرب قائما عن عمر أخرجه الطبري ، وفي د الموطأ ، أن عمر وهشام وعليا كانوا يشربون قياما وكان سعد وعائشة لا يرون بذلك بأسا ، وثبتت الرخصة عن جماعة من التابعين . وسلك العلماء في ذلك مسالك : أحدها الترجيح وإن أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي ، وهذه طريقة أبي بكر الأثرم فقال : حديث أنس - يعني في النهي - جيد الأسناد ولكن قد جاء عنه خلافه ، يعني في الجواز ، قال : ولا يلزم من كون الطريق اليه في النهي أثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لأن الثبوت قد يروى من هو دونه الشيء فيرجح عليه ، فقد رجح نافع على سالم في بعض الأحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت ، وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جملة أحاديث . ثم أسند عن أبي هريرة قال : لا بأس بالشرب قائما ، قال الأثرم : فدل على أن الرواية عنه في النهي ليست ثابتة ، وإلا لما قال لا بأس به ، قال : ويدل على وهاء أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على أنه ليس على أحد شرب قائما أن يستحق . المسلك الثاني دعوى النسخ ، وإلها جرح الاثرم وابن شاهين فقررا على أن أحاديث النهي - على تقدير ثبوتها - منسوخة بأحاديث الجواز بقريظة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز ، وقد عكس ذلك ابن حزم فادعى نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متمسكا بأن الجواز على وفق الأصل وأحاديث النهي مقررة لحكم الشرع ، فن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان ، فإن النسخ لا يثبت بالاحتمال . وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه ﷺ في حجة الوداع كما سيأتي ذكره في هذا الباب من حديث ابن عباس ، وإذا كان ذلك الأخير من فعله ﷺ دل على الجواز ، ويتأيد بفعل الخلفاء الراشدين بعده . المسلك الثالث الجمع بين الخبرين بضرب من التأويل ، فقال أبو الفرج الثقفي في نصره الصحاح : والمراد بالقيام هنا المشي ، يقال قام في الأمر إذا مشى فيه ، وقت في حاجتي إذا سمعت فيها وقضيته ، ومنه قوله تعالى ﴿ إلا ما دمت عليه قائما ﴾ أي مواظبا بالمشي عليه . وجرح الطحاوي إلى تأويل آخر وهو حمل النهي على من لم يسم عند شربه ، وهذا إن سلم له في بعض ألفاظ الأحاديث لم يسم له في بقيتها . وسلك آخرون في الجمع حمل أحاديث النهي على كراهة التنزيه وأحاديث الجواز على بيانه ، وهي طريقة الخطابي وابن بطال في آخرين ، وهذا أحسن المسالك وأسدها وأبعدها من الاعتراض ، وقد أشار الأثرم إلى ذلك أخيرا فقال : ان ثبتت الكراهة حملت على الإرشاد والتأديب لا على التحريم ، وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا ثم حرمه أو كان حراما ثم جوزه لبين النبي ﷺ ذلك بيانا واضحا ، فلما تعارضت الأخبار بذلك جمعنا بينهما بهذا . وقيل إن النهي عن ذلك إنما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره ، فإن الشرب قاعدا أمكن وأبعد من الشرع وحصول الوجد في الكبد أو الحلق ، وكل ذلك قد لا يأمن منه من شرب قائما . وفي حديث على من الفوائد أن على العالم إذا رأى الناس اجتمعوا شيئا وهو

يعلم جوازه أن يوضح لهم وجه الصواب فيه خشية أن يطول الأمر فيظن تحريمه ، وأنه متى خشي ذلك فعليه أن يبادر للإعلام بالحكم ولو لم يسأل ، فإن سئل تأكد الأمر به ، وأنه إذا كره من أحد شيئا لا يشهره باسمه لغير غرض بل يكفى عنه كما كان عليه يفعل في مثل ذلك . الحديث الثاني قوله (حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن عاصم الأحول) قال الكرمانى ذكر الكلاباذى أن أبا نعيم سمع من سفيان الثوري ومن سفيان بن عيينة وأن كلا منهما روى عن عاصم الأحول فيحتمل أن يكون أحدهما . قلت : ليس الاحتمالان فهما هنا على السواء ، فإن أبا نعيم مشهور بالرواية عن الثوري معروف بملازمته ، وروايته عن ابن عيينة قليلة ، وإذا أطلق اسم شيخه حل على من هو أشهر بصحته وروايته عنه أكثر ، ولهذا جزم المزي في د الاطراف ، أن سفيان هذا هو الثوري ، وهذه قاعدة مطردة عند المحدثين في مثل هذا ، وللخطيب فيه تصنيف سماه «المكمل لبيان المجهل» ، وقد روى هذا الحديث بعينه سفيان بن عيينة عن عاصم الأحول أخرجه أحمد عنه ، وكذا هو عند مسلم رواية ابن عيينة ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول ، لكن خصوص رواية أبي نعيم فيه إنما هي عن الثوري كما تقدم . قوله ( شرب النبي ﷺ قائما من زمزم ) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن عاصم في هذا الحديث « قال - أي عاصم - فذكرت ذلك لعكرمة خلف أنه ما كان حينئذ إلا راكبا ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وعند أبي داود من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس « أن النبي ﷺ طاف على بعيره ثم أتاه بعد طوافه فصلى ركعتين ، فجلس حينئذ شرب من زمزم قبل أن يعود إلى بعيره ويخرج إلى الصفا ، بل هذا هو الذي يتعين المصير إليه ، لأن حمدة عكرمة في إنكار كونه شرب قائما إنما هو ما ثبت عنده أنه ﷺ طاف على بعيره وخرج إلى الصفا على بعيره وسعى كذلك ، لكن لابد من تخلل الركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت أنه صلاهما على الأرض لما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زمزم قائما كما حفظه الشعبي عن ابن عباس ؟

### ١٧ - باب من شرب وهو واقف على بعيره

٥٦١٨ - **حدثنا مالك بن إسماعيل** حدثنا **عبد العزيز بن أبي سلمة** أخبرنا **أبو النضر** عن **صهبر** مولى **ابن عباس** « عن أم الفضل بنت الحارث أنها أرسلت إلى النبي ﷺ بقدح لبن وهو واقف شبيبة عرفة ، فأخذته بيده فشربه » . زاد مالك عن أبي النضر « على بعيره »

قوله ( باب من شرب وهو واقف على بعيره ) قال ابن العربي : لا حجة في هذا على الشرب قائما ، لأن الراكب على البعير قاعد خير قائم ، كذا قال ، والذي يظهر لي أن البخاري أراد حكم هذه الحالة وهل تدخل تحت النهي أولا وإيراده الحديث من فعله عليه يدل على الجواز فلا يدخل في الصورة المنهى عنها ، وكأنه لمح بما قال عكرمة أن مراد ابن عباس بقوله في الرواية التي جاءت عن الشعبي في الذي قبله أنه شرب قائما إنما أراد وهو راكب والراكب يشبه القائم من حيث كونه سائرا ، ويشبه القاعد من حيث كونه مستقرا على الدابة . قوله ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو أبو غسان النهدي الكوفي من كبار شيوخ البخاري ، وقوله بعد ذلك « زاد مالك الخ » هو ابن أنس والمواد أن مالكاً تابع عبد العزيز بن أبي سلمة على روايته هذا الحديث عن أبي النضر وقال في روايته « شرب وهو واقف على

بعبارة « وقد تقدمت هذه الرواية تامة في كتاب الصيام مع بقية شرح الحديث

## ١٨ - باب . الأيمن فالأيمن في الشرب

٥٦١٩ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَلْبَنَ قَدْ شِيبَ بَعَاهُ ، وَهُوَ يَمِينُهُ أَعْرَابِيٌّ وَعَنْ شِمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ وَقَالَ : الْأَيْمَنُ فَالْأَيْمَنُ »

**قوله** ( باب الأيمن فالأيمن في الشرب ) ذكر فيه حديث أنس المأخوذ قريبا في « باب شرب اللبن » وتقدمت مباحثه هناك . وإسماعيل هو ابن أبي أويس . وكذا في حديث الباب الذي بعده . وقوله « الأيمن فالأيمن » أي يقدم من على يمين الشارب في الشرب ثم الذي عن يمين الثاني وهم جرا ، وهذا مستحب عند الجمهور . وقال ابن حزم : يجب . وقوله في الترجمة « في الشرب » يعم الماء وغيره من المشروبات ، ونقل عن مالك وحده أنه خصه بالماء . قال ابن عبد البر : لا يصح عن مالك . وقال عياض : يشبه أن يكون مراده أن السنة ثبتت نصا في الماء خاصة ، وتقديم الأيمن في غير شرب الماء يكون بالقياس . وقال ابن العربي : كأن اختصاص الماء بذلك لسكونه قد قيل إنه لا يملك ، بخلاف سائر المشروبات . ومن ثم اختلف هل يجرى الربا فيه ، وهل يقطع في سرقة ؟ وظاهر قوله « في الشرب » أن ذلك لا يجرى في الأكل ، لكن وقع في حديث أنس خلافه كما سيأتي

## ١٩ - باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ؟

٥٦٢٠ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ - وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ - فَقَالَ لِلْغُلَامِ : أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أَعْطِيَ هَؤُلَاءِ ؟ فَقَالَ الْغُلَامُ : وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَا أُؤَيِّرُ بِدَعَايِي مِنْكَ أَحَدًا . قَالَ فَتَلَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ »

**قوله** ( باب هل يستأذن الرجل من عن يمينه في الشرب ليعطى الأيمن ) ؟ كأنه لم يحزم بالحكم لسكونها واقعة عين فيطرق إليها احتمال الاختصاص ، فلا يطرد الحكم فيها لكل جاهلين . وذكر فيه حديث سهل بن سعد في ذلك وقد تقدم في أوائل الشرب ، وفيه تسمية الغلام وبعض الأشياع . وقوله « أتأذن لي » لم يقع في حديث أنس أنه استأذن الأعرابي الذي عن يمينه ، فأجلب التنوي وغيره بأن السبب فيه أن الغلام كان ابن عمه فكان له عليه إزدلال وكان من على اليسار أقرب الغلام أيضا ، وطيب نفسه مع ذلك بالاستئذان لبيان الحكم وأن السنة تقديم الأيمن ولو كان مفضولا بالنسبة إلى من على اليسار ، وقد وقع في حديث ابن عباس في هذه القصة أن النبي ﷺ تلطف به حيث قال له « الشربة لك » ، وإن شئت آثرت بها خالدا ، كذا في السنن ، وفي لفظ لأحمد « وإن شئت آثرت به عموك » وإنما أطلق عليه عمه لسكونه أسن منه ، ولعل منه كان قريبا من سن العباس ، وإن كان من جهة أخرى من أقرانه لسكونه ابن خالته ، وكان خاله مع رياسته في الجاهلية وشرفه في قومه قد تأخر إسلامه فذلك استأذنه له ، بخلاف



أبي بكر كان رسوخ قدمه في الاسلام وسبقه يقتضى طمأنينته بجميع ما يقع من النبي ﷺ ولا يتأثر لشيء من ذلك ، ولهذا لم يستأذن الاعرابي له ، ولعله خشى من استئذانه أن يتوهم إرادة صرفه إلى بقية الحاضرين بعد أبي بكر دونه ، فربما سبق إلى قلبه من أجل قرب عهده بالاسلام شيء مجرى ﷺ على عادته في تأليف من هذا سبيله ، وليس بعيد أنه كان من كبراء قومه ولهذا جلس عن يمين النبي ﷺ وأقره على ذلك . وفي الحديث أن سنة الشرب العامة تقديم الأيمن في كل موطن ، وأن تقديم الذي على اليمين ليس لمعنى فيه بل لمعنى في جهة اليمين وهو فضلها على جهة اليسار ، فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن هو على اليمين بل هو ترجيح لجهته ، وقد تقدم كلام الخطابي في ذلك قبل ثلاثة أبواب . وقد يمرض حديث سهل هذا وحديث أنس الذي في الباب قبله وحديث سهل بن أبي خشيمة الآتي في القسامة وكبر كبر ، وتقدم في الطهارة حديث ابن عمر في الأمر بمناولة السواك الأكبر ، وأخص من ذلك حديث ابن عباس الذي أخرجه أبو يعلى بسند قوي قال : كان رسول الله ﷺ إذا سقى قال ابدوا بالسكبير ، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي السكبير أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث لا يكون فيهم ، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن ، أو يخص من عموم هذا الأمر بالبداءة بالسكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره ، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على السكبير والمفضل على الفاضل . ويظهر من هذا أن الأيمن ما امتاز بمجرد الجلوس في الجهة اليمنى بل بخصوص كونها يمين الرئيس فالفصل إنما قاض عليه من الأفضل . وقال ابن المنير : تفضيل اليمين شرعي وتفضيل اليسار طبعي وإن كان ورد به الشرع لكن الأول أدخل في التعبد ، ويؤخذ من الحديث أنه إذا تمارضت فضيلة الفاعل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة كما لو قدمت جنازتان لرجل وامرأة وولي المرأة أفضل من ولي الرجل ولو كان مفضولاً لأن الجنازة هي الوظيفة فتعتبر أفضليتها لا أفضلية المصل عليهما ، قال : ولعل السرفيه أن الرجولية والميمنة أمر يقطع به كل أحد ، بخلاف أفضلية الفاعل فإن الأصل فيه الظن ولو كان مقطوعاً به في نفس الأمر لكنه مما يخفى مثله عن بعض كأبي بكر بالنسبة إلى علم الأعرابي والله أعلم . قوله ( أماذن لي أن أعطي هؤلاء ) ظاهر في أنه لو أذن له لأعطاهم . ويؤخذ منه جواز الإتيان بمثل ذلك ، وهو مشكل على ما اشتهر من أنه لا إتيان بالقرب ، وعبارة إمام الحرمين في هذا : لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها . وقد يقال إن القرب أعم من العبادة ، وقد أورد على هذه القاعدة تجويز جذب واحد من الصف الأول ليصل معه ليخرج المجاذب عن أن يكون مصلياً خلف الصف وحده لثبوت الزجر عن ذلك ، ففي مساعدة المجذوب للمجاذب إتيان بقربة كانت له وهي تحصيل فضيلة الصف الأول ليحصل فضيلة تحصيل للمجاذب وهي الخروج من الخلاف في بطلان صلاته . ويمكن الجواب بأنه لا إتيان ، إذ حقيقة الإتيان إعطاء ما استحقه لغيره ، وهذا لم يعط المجاذب شيئاً وإنما رجح مصلحته على مصلحته ، لأن مساعدة المجاذب على تحصيل مقصوده ليس فيه إعطاؤه ما كان يحصل للمجذوب لو لم يوافقه ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية وقتله ، بفتح المثناة وتشديد اللام أي وضعه ، وقال الخطابي : وضعه بمنف . وأصله من الرمي على التل وهو المكان العالي المرتفع ثم استعمل في كل شيء يرمى به في كل إلقاء ، وقيل هو من التثتل بلام ساكنة بين المثنتين المفتوحتين وآخره لام وهو العنق ، ومنه وتله للجرين أي صرعه فألقى عنقه وجعل جنبه إلى الأرض ، والتفسير الأول أليق بمعنى حديث الباب ، وقد أنكر بعضهم تقييد الخطابي الوضع بالمعنى

## ٢٠ - باب الكرّح في الحوض

٥٦٢١ - **حدثنا** يحيى بن صالح **حدثنا** فليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما « أن النبي ﷺ دخل على رجل من الانصار ومعه صاحب له ، فسلم النبي ﷺ وصاحبه ، فرد الرجل فقال : يا رسول الله ، أبى أنت وأُمى ، وهى ساعة حارة ، وهو يُحوّل فى حائط له - يعنى الماء - فقال النبي ﷺ : إن كان عندك ماء بات فى شفة وإلا كرتنا ، والرجل يُحوّل الماء فى حائط ، فقال الرجل : يا رسول الله ، عندي ماء بات فى شفة . فاطلقت الى المريش فسكب فى قدح ماء ، ثم حلب عليه من داجن له ، فشرب النبي ﷺ ، ثم أعاد فشرب الرجل الذي جاء معه ،

**قوله** ( باب الكرّح في الحوض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم شرحه قبل خمسة أبواب مستوفى ، وإنما قيد فى الترجمة بالحوض لما بينته هناك أن جابرا أعاد قوله « وهو يحول الماء » فى أثناء مخاطبة النبي ﷺ الرجل مرتين ، وأن الظاهر أنه كان يذوقه من أسفل البئر الى أعلاه ، فسكأ به كان هناك حوض يحميه فيه ثم يحوله من جانب الى جانب

## ٢١ - باب خدمة الصغار الكبار

٥٦٢٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** معتز بن أبيه قال سمعت أنسا رضي الله عنه قال « كنت قائما على الحى أسقيهم عموقي - وأنا أصغرهم - الفضينغ ، فقيل : حرمت الطمر ، فقالوا : كيفنها ، فكفأنا . قلت لأنس : ما شربهم ؟ قال : رطب وبُسْر . فقال أبو بكر بن أنس : وكانت خرم . فلم يُسكّر أنس ،

وحدثني بعض أصحابي أنه سمع أنسا يقول « كانت خرم يومئذ »

**قوله** ( باب خدمة الصغار الكبار ) ذكر فيه حديث أنس « كنت قائما على الحى أسقيهم وأنا أصغرهم » وهو ظاهر فيما ترجم به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى فى أوائل الأشربة

## ٢٢ - باب تمطية الإناء

٥٦٢٣ - **حدثنا** اسحاق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا ابن جريج قال أخبرني عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول « قال رسول الله ﷺ : إذا كان جُحُ القيل - أو أمسيتم - فكفأوا صبيانكم ، فان للشياطين فتشرو حينئذ ، فاذا ذهب ساعة من الليل فغُلم ، فأغلقوا الابواب واذكروا اسم الله ، فان الشيطان لا يفتح بابا مفلقا ، وأوكلوا قربكم واذكروا اسم الله ، وخمروا آيتيكم واذكروا اسم الله ، ولو أن تمرضوا عليها شيئا ، وأطفئوا مصابيحكم ،

٥٦٢٤ - **قوله** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن عطاء عن جابر « أن رسول الله ﷺ قال : اطفئوا المصابيح إذا رقدتم ، وغلّقوا الابواب ، وأذكوا الأسقية ونحروا الطعام والشراب - وأحسبهُ قال - ولو يعود تمرُّهُ عليه »

**قوله** ( باب تغطية الإناء ) ذكر فيه حديث جابر في الأمر بغلّق الابواب وغير ذلك من الآداب ، وفيه « ونحروا آتيتكم ، وفي الرواية الثانية « ونحروا الطعام والشراب » ومعنى التخمير التغطية ، وقد تقدم شيء من شرح الحديث في بدء الخلق ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وتقدم في « باب شرب اللبن » شرح قوله « ولو أن تمرض عليه عودا »

### ٢٣ - باب اختناث الأسقية

٥٦٢٥ - **قوله** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن مهنه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « نهى رسول الله ﷺ عن اختناث الأسقية ، يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها »

[ الحديث ٥٦٢٥ - طريقه في : ٥٦٢٦ ]

٥٦٢٦ - **قوله** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن اختناث الأسقية ، قال عبد الله قال معه أو غيره : هو الشرب من أفواهها »

**قوله** ( باب اختناث الأسقية ) الخناث من الخنث بالخاء المعجمة والنون والمثلثة ، وهو الانطواء والتكسر والانثناء . والأسقية جمع السقاء والمراد به المتخذ من الأدم صغيرا كان أو كبيرا ، وقيل القرية قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة ، والسقاء لا يكون إلا صغيرا . **قوله** ( عن عبيد الله ) بالتصغير ( ابن عبد الله ) بالتكبير ( ابن عتبة ) بضم المهملة وسكون المثناة بعدها موحدة أي ابن مسعود ، وصرح في الرواية التي نلناها بتحديث عبيد الله للزهري . **قوله** ( عن أبي سعيد ) صرح بالاسماع في التي نلناها أيضا . **قوله** ( نهى رسول الله ﷺ ) في التي بعدها « سمعت رسول الله ﷺ ينهى » . **قوله** ( يعني أن تكسر أفواهها فيشرب منها ) المراد بكسرها ثلثها لا كسرها حقيقة ولا إبانها ، والقائل « يعني » لم يصرح به في هذه الطريق ، ووقع عند أحمد عن أبي النضر عن ابن أبي ذئب مجذوف لفظ « يعني » فصار التفسير مدرجا في الخبر ، ووقع في الرواية الثانية « قال عبد الله » هو ابن المبارك « قال معمر » هو ابن راشد « أو غيره هو الشرب من أفواهها » وعبد الله بن المبارك روى المرفوع عن يونس عن الزهري ، وروى للتفسير عن معمر مع التردد ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن وهب عن يونس وابن أبي ذئب معا مدرجا ولفظه « ينهى عن اختناث الأسقية أو الشرب أن يشرب من أفواهها » كذا فيه بحرف التردد ، وهو عند مسلم من طريق ابن وهب عن يونس وحده بلفظ « عن اختناث الأسقية أن يشرب من أفواهها » وهذا

أشبهه ، وهو أنه تفسير الاختناث لا أنه شك من الراوى فى أى اللفظين وقع فى الحديث ، لكن ظاهره أن التفسير فى نفس الخبر ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى ولم يسق لفظه لكن قال « مثله » قال « غير أنه قال واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب » وهو مدرج أيضا ، وقد جزم الخطا فى أن تفسير الاختناث من كلام الزهرى ، ويحمل التفسير المطلق وهو الشرب من أفواهها على المقيد بكسر فها أو قلب رأسها ، ووقع فى مسند أبى بكر بن أبى شعبة عن يزيد بن هارون عن ابن أبى ذئب فى أول هذا الحديث « شرب رجل من سقاء فأنساب فى بطنه جئان » ، فنهى رسول الله ﷺ ، فذكره ، وكذا أخرجه الاسماعيلى من طريق أبى بكر وعثمان بن أبى شعبة فرقهما عن يزيد به . قوله ( أفواهها ) جمع فم ، وهو على سبيل الرد الى الأصل فى الفم أنه فوه نقصت منه الهاء لاستئصال هاء بن عند الضمير لو قال فوهه ، فلما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف الهاء الا هراب لسكونها عوضت ميم فقبل ثم ، وهذا إذا أفرد ، ويجوز أن يقتصر على الفاء إذا أضيف لكن تزداد حركة مشبعة يختلف إعرابها بالحروف ، فان أضيف الى مضمر كفت الحركات ، ولا يضاف مع الميم إلا فى ضرورة شعر كقول الشاعر « يصبح عطشان وفى البحر ف » ، فإذا أرادوا الجمع أو التصغير رددوه الى الأصل فقالوا فويه وأفواه ، ولم يقولوا فيم ولا أفام

#### ٢٤ - باب الشرب من سقاء السقاء

٥٦٢٧ - **حدثنا** على بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة « ألا أخبركم بأشياء قصار **حدثنا** بها أبو هريرة ؟ نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم القربة ، أو السقاء . وأن يمنع جاره أن يغرز خشبته فى داره »

٥٦٢٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** اسماعيل أخبرنا أيوب عن عكرمة عن أبى هريرة رضى الله عنه « نهى النبى ﷺ أن يشرب من فى السقاء »

٥٦٢٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « نهى النبى ﷺ عن الشرب من فى السقاء »

**قوله** ( باب الشرب من فم السقاء ) الفم بتخفيف الميم ويجوز تشديدها ، ووقع فى رواية « من فى السقاء » وقد تقدم توجيهها . قال ابن المنير : لم يمنع بالترجمة التى قبلها لتلا بظن أن النهى خاص بصورة الاختناث ، فبين أن النهى يعم ما يمكن اختناثه وما لا يمكن كالنفخار مثلا . **قوله** ( **حدثنا** أيوب قال : قال لنا عكرمة ) فى رواية الجيدى عن سفيان « **حدثنا** أيوب السخيتاني أخبرنا عكرمة » وأخرجه أبو نعيم من طريقه . **قوله** ( ألا أخبركم بأشياء قصار **حدثنا** بها أبو هريرة ) فى الكلام حذف تقديره مثلا : فقلنا نعم ، أو قلنا **حدثنا** أو نحو ذلك فقال : **حدثنا** أبو هريرة . ووقع فى رواية ابن أبى عمر عن سفيان بهذا الاسناد « سمعت أبا هريرة » أخرجه الاسماعيلى من طريقه . **قوله** ( من فم القربة أو السقاء ) هو شك من الراوى ، وكأنه من سفيان ، فقد وقع فى رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيلى « من فى السقاء » وفى رواية ابن أبى عمر عنده من فم القربة . **قوله** ( وأن

يمنع جاره الخ) تقدم شرحه في أوائل كتاب المظالم ، قال السكرماني : « قال ألا أخبركم بأشياء ، ولم يذكر إلا شيئين فلهذا أخبر بأكثر فاختصره بعض الرواة أو أقل الجمع عنده اثنان . قلت : واختصاره يجوز أن يكون عمدا ويجوز أن يكون نسيانا ، وقد أخرج أحمد الحديث المذكور من رواية حماد بن زيد عن أيوب فذكر بهذا الاسناد الشيئين المذكورين وزاد انتهى عن الشرب قائما ، وفي مسند الحميدي أيضا ما يدل على أنه ذكر ثلاثة أشياء ، فانه ذكر النهي عن الشرب من في السقاء أو القرية وقال : هذا آخرها ، والله أعلم . قوله ( حدثنا مسدد حدثنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي . قوله ( أن يشرب من في السقاء ) زاد أحمد عن اسماعيل بهذا الاسناد والمثل ، قال أيوب فأنبئت أن رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية عباد بن موسى عن اسماعيل وروى الحاكم فأخرج الحديث في « المستدرک » بزيادته والزيادة المذكورة ليدل على شرط الصحيح لأن راويها لم يسم وليست موصولة ، لكن أخرجه ابن ماجه من رواية سلية بن وهرام عن عكرمة بنحو المرفوع ، وفي آخره « وان رجلا قام من الليل بعد النهي الى سقاء فاختشته فخرجت عليه منه حية ، وهذا صريح في أن ذلك وقع بعد النهي ، بخلاف ما تقدم من رواية ابن أبي ذئب في أن ذلك كان سبب النهي ، ويمكن الجمع بأن يكون ذلك وقع قبل النهي فكان من أسباب النهي ، ثم وقع أيضا بعد النهي نأ كيدا . وقال النووي : اتفقوا على أن النهي هنا للتنبيه لا للتحريم ، كذا قال ، وفي نقل الاتفاق نظر لما سأذكره ، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنه أجاز الشرب من أفواه القرب وقال : لم يبلغني فيه نهى ، وبالحق إن بطل في رد هذا القول ، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم ، كذا قال مع النقل عن مالك أنه لم يبلغه فيه نهى ، فالاعتذار عنه بهذا القول أولى ، والحجة قائمة على من بلغه النهي ، قال النووي : ويؤيد كون هذا النهي للتنبيه الأحاديث الرخصة في ذلك . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز إلا من فعله عليه السلام ، وأحاديث النهي كلها من قوله ، فهي أرجح إذا نظرنا الى علة النهي عن ذلك ، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنه مأمون منه عليه السلام ، أما أولا فلعمدته وأطيب نكحته ، وأما ثانيا فلرفقه في صب الماء وبيان ذلك بسياق ما ورد في علة النهي ، فإنها ما تقدم من أنه لا يؤمن دخول شيء من الهوام مع الماء في جوف السقاء فيدخل فم الشارب وهو لا يشعر ، وهذا يقتضي أنه لو ملا السقاء وهو يشاهد الماء يدخل فيه ثم ربطه وربط محكاهم لما أراد أن يشرب حله فشربه منه لا يتناوله النهي ، ومنها ما أخرجه الحاكم من حديث عائشة بسند قوى بلفظ « نهى أن يشرب من في السقاء لأن ذلك يئذنه » وهذا يقتضي أن يكون النهي خاصا بمن يشرب فيتنفس داخل الاناء أو باشر بضمه باطن السقاء ، أما من صب من القرية داخل فده من غير عمامة فلا ، ومنها أن الذي يشرب من فم السقاء قد يغابه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يأمن أن يشرب به أو يتبل ثيابه ، قال ابن العربي : وواحدة من الثلاثة تكفي في ثبوت الكراهة ، وبمجموعها تقوى الكراهة جدا . وقال الشيخ محمد بن أبي حمزة ما يخصه : اختلف في علة النهي فقيل : يخشى أن يكون في الوعاء حيوان أو ينصب بقوة فيشرق به أو يقطع العروق الضعيفة التي بازاء القلب فربما كان سبب الهلاك أو بما يتعلق بفم السقاء من بخار النفس أو بما يتخالط الماء من ريق الشارب فيتقذره غيره أو لأن الوعاء يفسد بذلك في العادة فيكون من إضاعة المال ، قال : والذي يقتضيه الفقه أنه لا يبعد أن يكون النهي لمجموع هذه الأمور وفيها ما يقتضي الكراهة وفيها ما يقتضي التحريم ، والقاعدة في مثل ذلك ترجيح القول بالتحريم ، وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي

وحمل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة ، وأطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد أن أحاديث النهي ناسخة للإباحة لأنهم كانوا أولا يفعلون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من قم السقاء فنسخ الجواز . قلت : ومن الأحاديث الواردة في الجواز ما أخرجه الترمذى وصححه من حديث عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جده كبشة قالت : دخلت على رسول الله ﷺ فشرب من في قربة معلقة ، وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي دارود والترمذى وعن أم سلمة في « الشائل » وفي مسند أحمد والطبراني والمعاني للطحاوى ، قال شيخنا في شرح الترمذى : لو فرق بين ما يكون لهذا كأن تكون القربة معلقة ولم يجد المحتاج إلى الشرب لإناء متيسرا ولم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ وعلى ذلك تحصل الأحاديث المذكورة ، وبين ما يكون لغيره عند فتحمل عليه أحاديث النهي . قلت : وبؤيده أن أحاديث الجواز كلها فيها أن القربة كانت معلقة والشرب من القربة المعلقة أخص من الشرب من مطلق القربة ، ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها ، وحلها على حال الضرورة جها بين الخبثين أولى من حملها على النسخ والله أعلم . وقد سبق ابن العربي إلى نحو ما أشار إليه شيخنا فقال : يشمل أن يكون شربه ﷺ في حال ضرورة ، إما عند الحرب وإما عند عدم الإناء أو مع وجوده لكن لم يتمكن لضعفه عن التفريغ من السقاء في الإناء ، ثم قال : ويحتمل أن يكون شرب من إداوة ، والنهي محمول على ما إذا كانت القربة كبيرة لأنها مظنة وجود الهوام ، كذا قال ، والقربة الصغيرة لا يمتنع وجود شيء من الهوام فيها ، والضرر يحصل به ولو كان حقيرا ، والله أعلم

#### ٢٥ - باب النهي عن التنفس في الإناء

٥٦٣٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال : قال رسول

الله ﷺ : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ، وإذا بال أحدكم فلا يمسح ذكره بيمينه ، وإذا تمسح أحدكم فلا يمسح بيمينه .

قوله ( باب النهي عن التنفس في الإناء ) ذكر فيه حديث أبي قتادة . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . قوله ( فلا يتنفس في الإناء ) زاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه النهي عن النفخ في الإناء ، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذى « أن النبي ﷺ نهى أن يتنفس في الإناء ، وأن ينفخ فيه ، وجاء في النهي عن النفخ في الإناء عدة أحاديث ، وكذا النهي عن التنفس في الإناء لأنه ربما حصل له تغير من النفس إما لتكون النفس كأن متغير النفس بما كوله مثلا ، أو بعد عهده بالسواك والمضمضة ، أو لأن النفس يصعد به بخار المعدة ، والنفخ في هذه الأحوال كلها أشد من التنفس

#### ٢٦ - باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ،

٥٦٣١ - حدثنا أبو عامر وأبو نعيم قالا حدثنا عزرة بن ثابت قال أخبرني ثمامة بن عبد الله قال

« كان أنس يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثا ، وزعم أن النبي ﷺ كان يتنفس ثلاثا »

**قوله** ( باب الشرب بنفسين أو ثلاثة ) كذا ترجم ، مع أن لفظ الحديث الذي أورده في الباب « كان يتنفس » فكأنه أراد أن يجمع بين حديث الباب والذي قبله لأن ظاهرهما التعارض ، إذ الأول صريح في النهي عن التنفس في الإناء والثاني ثبت التنفس ، فحملهما على حالتين : لحالة النهي عن التنفس داخل الإناء ، وحالة الفعل على من تنفس خارجه ، فالأول على ظاهره من النهي ، والثاني تقديره كان يتنفس في حالة الشرب من الإناء . قال ابن المنير :  
أورد ابن بطل سؤال التعارض بين الحديثين ، وأجاب بالجمع بينهما فأطنب ، وأخذ أغنى البخاري عن ذلك بمجرد لفظ الترجمة : لجعل الإناء في الأول ظرفاً للتنفس والنهي عنه لاستناده ، وقال في الثاني « الشرب بنفسين » لجعل النفس الشرب ، أي لا يقتصر على نفس واحد بل يفصل بين الشربين بنفسين أو ثلاثة خارج الإناء . فعرف بذلك انتفاء التعارض . وقال الاسماعيلي : المعنى أنه كان يتنفس أي على الشراب لا فيه داخل الإناء ، قال : وإن لم يحمل على هذا صار الحديثان مختلفين وكان أحدهما منسوخاً لا محالة ، والأصل عدم النسخ ، والجمع مهمل أمكن أولى . ثم أشار إلى حديث أبي سعيد ، وهو ما أخرجه الترمذي وصححه ، والحاكم من طريقه « أن النبي ﷺ نهى عن النفخ في الشراب » فقال رجل : القذاة أراها في الإناء ، قال : أهرقها . قال فاني لا أروى من نفس واحد ، قل فأين القدح إذا عن فيك ، ولا ين ماجه من حديث أبي هريرة رفعه « إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء » فإذا أراد أن يعود فلينزع الإناء ثم ليعد إن كان يريد . قال الأثرم : اختلاف الرواية في هذا دال على الجواز وعلى اختيار الثلاث ، والمراد بالنهي عن التنفس في الإناء أن لا يجمع نفساً داخل الإناء ، وإس المراد أن يتنفس خارجه طلب الراحة . واستدل به مالك على جواز الشرب بنفس واحد . وأخرج ابن أبي شيبة الجواز عن سعيد بن المسيب وطائفة . وقال عمر بن عبد العزيز : إنما نهى عن التنفس داخل الإناء ، فأما من لم يتنفس فإن شاء فليشرب بنفس واحد . قلت : وهو تفصيل حسن . وقد ورد الأمر بالشرب بنفس واحد من حديث أبي قتادة مرفوعاً أخرجه الحاكم ، وهو محمول على التفصيل المذكور **قوله** ( حدثنا عذرة ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدما دام ابن ثابت ، هو تابعي صغير أنصاري أصله من المدينة نزل البصرة ، وقد سمع من جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي وعبد الله بن أبي أوفى وغيرهما ، فهذا الأسناد له حكم الثلاثيات وإن كان شيخ تابعي فيه تابعياً آخر . **قوله** ( كان يتنفس في الإناء مرتين أو ثلاثاً ) يحتمل أن تكون « أو » للتدوين ، وأنه كان ﷺ لا يقتصر على المرة بل إن روى من نفسين اكتفى بهما والافتلات ، ويحتمل أن تكون « أو » للشك ، فقد أخرج إسحق بن راهويه الحديث المذكور عن عبد الرحمن بن ممدى عن عذرة بلفظ « كان يتنفس ثلاثاً » ولم يقل أو . وأخرج الترمذي بسند ضعيف عن ابن عباس رفعه « لا تشربوا واحدة كما يشرب البعير ، وإن شربوا مثنى وثلاث » ، فإن كان محفوظاً فهو يقوى ما تقدم من التدوين . وأخرج أيضاً بسند ضعيف عن ابن عباس أيضاً « أن النبي ﷺ كان إذا شرب بنفسين أو ثلاثاً ليس فداً في الاقتصاد على المراتين بل يحتمل أن يراد به التنفس في أثناء الشرب فيكون قد شرب ثلاث مرات ، وسكت عن النفس الأخير لكونه من ضرورة الواقع . وأخرج مسلم وأصحاب السنن من طريق أبي عاصم عن أنس « أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً ويقول : هو أروى وأسرأ وأبرأ » لفظ مسلم ، وفي رواية أبي داود « هنا » بدل قوله أروى وقوله : هو من الروى بكسر الراء غير مهذوز أي أكثر رياء ، ويهوز إن قرأ مهذوزاً للمساكلة ، « وأسرأ » بالهمز من المرأة ، يقال مرأ الطعام بفتح الراء يمرأ بفتحها ويهوز

كسرها صار مربيا ، ود أبرأ ، بالحمق من البراءة أو من البرء أى يبرى من الأذى والعطش . ود أمنا ، بالهمز من الحق ، والمعنى أنه يصير هنيئا مربيا أى سالما أو مبريا من مرض أو عطش أو أذى . ويؤخذ من ذلك أنه أقبح للعطش وأقوى على الهضم وأقل أثرا في ضعف الأعضاء وبرد المعدة . واستعمال أفضل التفضيل في هذا يدل على أن اللزقين في ذلك مدخلا في الفضل المذكور ، ويؤخذ منه أن النهى عن الشرب في نفس واحد للتنزيه ، قال المصنف : النهى عن التنفس في الشرب كالنهى عن النفخ في الطعام والشراب ، من أجل أنه قد يقع فيه شيء من الريق فيعافه الشارب ويتقذره ، إذا كان التقذر في مثل ذلك عادة غالبية على طباع أكثر الناس ، ومحل هذا إذا أكل وشرب مع غيره ، وأما لو أكل وحده أو مع أهله أو من يعلم أنه لا يمتنع شربا عما يتناولوه فلا بأس . قلت : والأولى تعميم المنع ، لأنه لا يؤمن مع ذلك أن تفضل فضلة أو يحصل التقذر من الإناء أو نحو ذلك . وقال ابن العربي : قال علماؤنا هو من مكارم الأخلاق ، ولكن يحرم على الرجل أن يتناول أخاه ما يتقذره ، فإن فعله في خاصة نفسه ثم جاء غيره فنأوله إياه فليعلمه ، فإن لم يعلمه فهو غش ، والغش حرام . وقال القرطبي : معنى النهى عن التنفس في الإناء مثلا يتقذر به من براق أو رائحة كريهة تتعلق بالماء ، وعلى هذا إذا لم يتنفس يجوز الشرب بنفس واحد ، وقيل يمنع مطلقا لأنه شرب الشيطان ، قال : وقول أنس « كان يتنفس في الشرب ثلاثا » قد جعله بعضهم معارضا للنهى ، وحل على بيان الجواز ، ومنهم من أوصا إلى أنه من خصائصه لأنه كان لا يتقذر منه شيء . ( تكملة ) : أخرج الطبراني في الأوسط بسند حسن عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كان يشرب في ثلاثة أنفاس ، إذا أدنى الإناء إلى فيه يسمى الله ، فإذا أخره حمد الله ، بفعل ذلك ثلاثا » وأصله في ابن ماجه ، وله شاهد من حديث ابن مسعود عند الزاوي والطبراني ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس المشار إليه قبل « وسموا إذا أتم شربهم ، واحمدوا إذا أتم رفعتهم » وهذا يحتمل أن يكون شاهدا لحديث أبي هريرة المذكور ، ويحتمل أن يكون المراد به في الابتداء والاتهاء فقط ، والله أعلم

### ٢٧ - باب الشرب في آنية الذهب

٥٦٣٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم بن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمدين ،

فأسقى ، فأثام دِهقانٌ بقدح فضة ، فرماه به فقال : إني لم أره إلا أني نهوته فلم ينته . وإن النبي ﷺ نهانا

عن الحرير والذهب والشرب في آنية الذهب والفضة ، وقال : هن لم في الدنيا ، وهن لكم في الآخرة »

قوله ( باب الشرب في آنية الذهب ) كذا أطلق الترجمة ، وكأنه استغنى عن ذكر الحكم بما صرح به بعد في كتاب الأحكام أن نهى النبي ﷺ على التحريم حتى يقوم دلائل الإباحة . وقد وقع التصريح في حديث الباب بالنهى والإشارة إلى الوعيد على ذلك ، ونقل ابن المنذر الإجماع على تحريم الشرب في آنية الذهب والفضة إلا عن معاوية ابن قره أحد التابعين فكأنه لم يبلغه النهى ، وعن الشافعي في القديم ونقل عن نفسه في حرمة أن النهى فيه للتنزيه لأن علته ما فيه من التشبه بالاعاجم ، ونهى في الجديد على التحريم ، ومن أصحابه من قطع به عنه ، وهذا الثلاثي به ثبوت الوعيد عليه بالنار كما سيأتى في الذي يليه ، وإذا ثبت ما نقل عنه فلمله كان قبل أن يبلغه الحديث المذكور ،



ويؤيدوم النقل أيضا عن نصه في حرمة أن صاحب التقريب، نقل في كتاب الزكاة عن نصه في حرمة تحريم اتخاذ الإناء من الذهب أو الفضة، وإذا حرم اتخاذ فتحريم الاستعمال أولى، والعلّة المهار إليها ليست متفقا عليها، بل ذكروا للنهي عنه علل: منها ما فيه من كسر قلوب الفقراء، أو من الخيلاء والسرف، ومن تضيق النفدين، قوله (عن ابن أبي ليلى) هو عبد الرحمن، وفي رواية غندر عن شعبة عن الحكم، سمعت ابن أبي ليلى، أخرجه مسلم والترمذي. قوله (كان حذيفة بالمداين)، عند أحمد من طريق يزيد عن ابن أبي ليلى، كنت مع حذيفة بالمداين، والمداين اسم بلفظ جمع مدينة، وهو بلد عظيم على دجلة بينها وبين بغداد سبعة فراسخ كانت مسكن ملوك الفرس، وبها إيوان كسرى المشهور، وكان تمسحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر سنة ست عشرة وقيل قبل ذلك، وكان حذيفة عاملا عليها في خلافة عمر ثم عثمان إلى أن مات بعد قتل عثمان. قوله (فاستسقى فأقام دهقان) بكسر الدال المهملة وبجوز ضمها بعدها هاء ساكنة ثم قاف، هو كبير القرية بالفارسية، ووقع في رواية أحمد عن وكيع عن شعبة، استسقى حذيفة من دهقان أو عالج، وتقدم في الاطعمة من طريق سيف عن مجاهد عن ابن أبي ليلى، أنهم كانوا عند حذيفة، فاستسقى، فسقاه مجوسى، ولم أقف على اسمه بعد البحث. قوله (بقدر فضة) في رواية أبي داود عن حفص شيخ البخارى فيه، «إناء من فضة»، ومسلم من طريق عبد الله بن عكيم، كنا عند حذيفة لجاه دهقان بشراب في إناء من فضة، ويأتى في اللباس عن سليمان بن حرب عن شعبة بلفظ «بماء في إناء». قوله (فرما به) في رواية وكيع، لحذفه به، ويأتى في الذى يليه بلفظ «فرسى به» وجهه، ولأحمد من رواية يزيد عن ابن أبي ليلى «ما يألو أن يصيب به وجهه»، زاد في رواية الاسماعيلي وأصله عند مسلم: فرما به فكسره. قوله (فقال: إني لم أرمه إلا أنى نهيته فلم يثبته) في رواية الاسماعيلي المذكورة ولم أكسره إلا أنى نهيته فلم يقبل، وفي رواية وكيع، ثم أقبل على القوم فاعتذر، وفي رواية يزيد، لولا أنى تقدمت إليه مرة أو مرتين لم أقبل به هذا، وفي رواية عبد الله بن عكيم، «أنى أسرته أن لا يسقىني فيه»، ويأتى في الذى بعده مزيد فيه. قوله (وان النبي ﷺ نهانا عن الحرير والديباغ) سبأ في اللباس التصريح ببيان النهى عن لبسهما، وفيه بيان الديباغ ما هو. قوله (والشرب في آنية الذهب والفضة) وقع في الذى يليه بلفظ «لا تشربوا ولا تلبسوا»، وكذا عند أحمد من وجه آخر عن الحكم، كذا وقع في معظم الروايات عن حذيفة الاقتصار على الشرب ووقع عند أحمد من طريق مجاهد عن ابن أبي ليلى بلفظ «نهى أن يشرب في آنية الذهب والفضة»، وأن يؤكل فيها، ويأتى نحوه في حديث أم سلمة في الباب الذى يليه. قوله (وقال: من لحم في الدنيا، ومن لسك في الآخرة) كذا فيه بلفظ «من»، بضم الهاء وتشديد النون في الموضعين، وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر شيخ البخارى فيه بلفظ «هى»، بكسر الهاء ثم التحتانية، وكذا في رواية غندر عن شعبة، ووقع عند الاسماعيلي وأصله في مسلم «هو»، أى جميع ما ذكر. قال الاسماعيلي: ليس المراد بقوله «في الدنيا» إباحة استعمالهم إياه وإنما المعنى بقوله «لهم»، أى هم الذين يستعملونه مخالفة لوى المسلمين. وكذا قوله «ولسك في الآخرة أى تستعملونه مكافأة لسك على تركه في الدنيا»، ويمنعه أواملك جزاء لهم على معصيتهم باستعماله. قلت: ويحتمل أن يكون فيه إشارة إلى أن الذى يتعاطى ذلك في الدنيا لا يتعاطاه في الآخرة كما تقدم في شرب الخمر، ويأتى مثله في لباس الحرير، بل وقع في هذا بخصوصه ما سأبينه في الذى قبله.

## ٢٨ - باب آنية الفضة

٥٦٣٣ - **حدثنا** محمد بن النعمان بن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن ابن أبي ليلى قال : « خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تلبسوا الحرير والديباج ، فإنها لم في الدنيا ، ولكم في الآخرة . »

٥٦٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : « الذي يشرب في إناء الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم »

٥٦٣٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأشعث بن سلمي عن معاوية بن سويد بن مقرن عن إبراهيم بن عازب قال : « أمرنا رسول الله ﷺ بسمع ، ونهانا عن سجع : أمرنا بعبادق المريض ، واتباع الجنازة ، وتسميت العاطس ، وإجابة الداعي ، وإنشاء السلام ، ونهر المظلوم ، وإبرار المقيم . ونهانا عن خواتيم الذهب ، وعن الشرب في الفضة - أو قال : في آنية الفضة - وعن الميار ، والقسي ، وعن كبس الحرير ، والديباج ، والاستبرق »

**قوله** ( باب آنية الفضة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث حذيفة ، **قوله** ( خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ ) كذا ذكره مختصرا ، وقد أخرجه أحمد عن ابن أبي عدي الذي أخرجه البخاري من طريقه ، وأخرجه إسماعيل وأصله من طريق معاذ بن معاذ وكلاهما عن عبد الله بن عون بلفظ « خرجت مع حذيفة إلى بعض هذا السواد ، فاستسقى ، فأتاه الدمعان باناء من فضة ، فرمى به في وجهه ، قال فقلنا : اسكتوا ، فانا إن سألناه لم يحدثنا ، قال فسكتنا . فلما كان بعد ذلك قال : أندرون لم رميت بهذا في وجهه ؟ قلنا : لا . قال : ذلك أني كنت نهيت . قال فذكر النبي ﷺ أنه قال : لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، قال أحمد : وفي رواية معاذ ولا في الفضة . الحديث الثاني : **قوله** ( إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن زيد بن عبد الله بن عمر ) هو تابعي ثقة ، تقدمت روايته عن أبيه في إسلام عمر . وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين . وهذا الإسناد كله مدنيون . وقد تابع مالك عن نافع عليه موسى بن عقبة وأيوب وغيرهما وذلك عند مسلم ، وخالفهم إسماعيل بن أمية عن نافع فلم يذكر زيدا في إسناده ، جعله عن نافع عن عبد الله بن عبد الرحمن ، أخرجه النسائي ، والحكم لم زاد من الثقات . ولا سيما هم حفاظ وقد اجتمعوا وافرد إسماعيل . وقال محمد بن اسحاق عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، ووافقه سعد بن إبراهيم عن نافع في صفية لكن خالفه فقال عن عائشة بدل أم سلمة ، وقول محمد بن اسحاق أقرب ، فان كان محفوظا فعمل لنافع فيه إسنادين . وشذ عبد العزيز بن أبي رواد فقال « عن نافع عن أبي هريرة ، وسلك برد بن سنان وهشام بن الغاز الجادة فقالا عن نافع عن ابن عمر أخرج الجميع للنسائي وقال :

الصواب من ذلك كله رواية أيوب ومن تابعه . قوله ( عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ) هو ابن أخت أم سلمة التي روى عنها هذا الحديث ، أمه قريبة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية ، وهو ثقة ماله في البخاري غير هذا الحديث . قوله ( الذي يشرب في آنية الفضة ) في رواية مسلم من طريق عثمان بن مرة عن عبد الله بن عبد الرحمن « من شرب من اناء ذهب أو فضة ، وله من رواية علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع « انه الذي يأكل ويشرب في آنية الذهب والفضة » وأشار مسلم الى تفرد علي بن مسهر بهذه اللفظة ، أعني الاكل . قوله ( انما يجر جر ) بضم التحتية وفتح الجيم وسكون الراء ثم جيم مكسورة ثم واء من الجرجرة وهو صوت يردده البعير في حنجرته اذا هاج نحو صوت اللجام في فك الأفرس ، قال النووي : اتفقوا على كسر الجيم الثانية من يجر جر ، وتعقب بأن الموفق بن حوة في كلامه على المذهب حكى فتحها ، وحكى ابن الفراكح عن والده أنه قال : روى يجر جر على البناء للماعل والمفعول ، وكذا جوزة ابن مالك في « شواهد التوضيح » نعم رد ذلك ابن أبي الفتح تلميذه فقال في جزء جمعه في الكلام على هذا المتن : لقد كثرت بحثي على أن أرى أحدا رواه مبنيا للمفعول فلم أجده عند أحد من حفاظ الحديث ، وانما سمعناه من الفقهاء الذين ليست لهم غاية بالرواية ، وسألت أبا الحسين اليونيني فقال : ما قرأته على والدي ولا على شيخنا المنذري إلا مبنيا للفاعل ، قال ويهد اتفاق الحفاظ فديما وحديثا على ترك رواية ثابتة . قال : وأيضا فسناده الى الفاعل هو الاصل وسناده الى المفعول فرع فلا يصار اليه بغير حاجة ، وأيضا فان علماء العربية قالوا : يحذف الفاعل إما للعلم به أو للاجهول به . أو اذا تخوف منه أو عابه . أو لثرفه أو لحقارته ، أو لاقامة وزن ، وليس هنا شيء من ذلك . قوله ( في بطنه نار جهنم ) وقع الاكثر بنصب نار على أن الجرجرة بمعنى الصب أو التجرع فيكون « نار » نصب على المفعولية والفاعل الشارب أي يصب أو يتجرع ، وجاء الرفع على أن الجرجرة هي التي تصوت في البطن ، قال النووي : النصب أشهر ، ويؤيده رواية عثمان بن مرة عند مسلم باللفظ « وانما يجر جر في بطنه ناراً من جهنم » وأجاز الازهرى النصب على أن الفعل عدى اليه ، وابن السيد الرفع على أنه خبر إن وما موصولة ، قال : ومن نصب جعل « ما » زائدة كافة لأن عن العمل ، وهو نحو ( انما صنعوا كيد ساحر ) فقرأ بنصب كيد ورفعه ، ويدفعه أنه لم يقع في شيء من النسخ بفصل ما من أن وقوله إن النار تصوت في بطنه كما يصوت البعير بالجرجرة مجاز تشبيه ، لأن النار لا صوت لها ، كذا قيل ، وفي النسخ لا يخفى . الحديث الثالث حديث البراء « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع » . قوله ( وعن الشرب في الفضة أو قال في آنية الفضة ) شك من الراوى . زاد مسلم من طريق أخرى عن البراء « فانه من شرب فيما في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة » ومثله في حديث أبي هريرة رفعه « من شرب في آنية الفضة والذهب في الدنيا لم يشرب في الآخرة » ، وآنية أهل الجنة الذهب والفضة » أخرجه النسائي بسند قوى ، وسيأتي شرح حديث البراء مستوفى في كتاب الأدب ، وبأنى ما يتعلق باللباس منه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . وفي هذه الاحاديث تحريم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة على كل مكلف رجلا كان أو امرأة ، ولا يلتحق ذلك بالحلى للنساء لانه ليس من التزين الذي أبيح لها في شيء ، قال القرطبي وغيره : في الحديث تحريم استعمال أو أواني الذهب والفضة في الاكل والشرب . ويلحق بهما ما في معناهما مثل النطيط والتكحل وسائر وجوه الاستعمالات ، وهذا قال الجمهور . وأعربت طائفة شذت فأباح ذلك مطلقا ، ومنهم من قصر التحريم على الاكل والشرب ، ومنهم من قصره على الشرب لانه لم ينف على الريادة في

الأكل ، قال : واختلف في علة المنع فقيس : ان ذلك يرجع الى عيتهما ، وبؤيده قوله هي لهم وانما لهم ، وقيل لكونهما الأمان وقيم المتلفات ، فلو أبيح استعمالهما لجاز اتخاذ الآلات منهما فيفضي الى قتلتهما بأيدي الناس فيجحف بهم ، ومثله الغزالي بالحكام الذين وظيفتهم التصرف لاظهار العدل بين الناس ، فلو منعوا التصرف لأخل ذلك بالعدل ، فكذا في اتخاذ الآواني من النقيدين حبس لهما عن التصرف الذي يلتفت به الناس . ويرد على هذا جواز الحل للنساء من النقيين ، ويمكن الانفصال عنه . وهذه العلة هي الراجحة عند الشافعية ، وبه صرح أبو علي السنجي وأبو محمد الجويني . وقيل علة التحريم السرف والخيلاء ، أو كسر فلوب الفقراء . ويرد عليه جواز استعمال الآواني من الجواهر النفيسة وغالبها أفسس وأكثر قيمة من الذهب والفضة ، ولم يمنعها إلا من شذ . وقد نقل ابن الصباغ في « الشامل » الاجماع على الجواز ، وتبعه الرافعي ومن بعده ، لكن في « زوائد العمراني » عن صاحب « الفروع » نقل وجهين . وقيل : العلة في المنع التشبه بالاعاجم ، وفي ذلك نظر لثبوت الوعيد لفاعله ، وبمجرد التشبه لا يصل الى ذلك . واختلف في اتخاذ الآواني دون استعمالها كما تقدم ، والأشهر المنع وهو قول الجمهور ، ورخصت فيه طائفة ، وهو مبنى على العلة في منع الاستعمال ، وبتفريع على ذلك غرامة أرش ما أفسد منها وجواز الاستئجار عليها

### ٢٩ - باب الشرب في الأفراح

٥٦٣٦ - حدثني عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن سالم أبي النضر عن محمد بن مولى

أم الفضل عن أم الفضل « أنهم شكوا في صوم النبي ﷺ يوم عرفة ، فبُعث إليه بقدر من لبن فشربه »  
قوله ( باب الشرب في الأفراح ) أي هل يباح أو يمنع لكونه من شعار الفسقة ؟ ولعله أشار الى أن الشرب فيها وان كان من شعار الفسقة لكن ذلك بالنظر الى المشروب وإلى الهيئة الخاصة بهم فيكره التشبه بهم ، ولا يلزم من ذلك كراهة للشرب في القدر إذا سلم من ذلك . قوله ( حدثنا عمرو بن عباس ) بمملتين وموحدة ، وشيخه عبد الرحمن هو ابن مهدي ، وقد تقدم التنبيه على حديث أم الفضل المذكور قريبا ، وتقدم أنه مرشوحا في كتاب الصيام

### ٣٠ - باب الشرب من قدح النبي ﷺ وآبائه

وقال أبو بردة قال لي عبد الله بن سلام « ألا أسقيك في قدح شرب النبي ﷺ فيه ؟ »

٥٦٣٧ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعيد رضي

الله عنه قال « ذكر النبي ﷺ امرأة من العرب ، فأمر أبا أسيد الساعدي أن يرسل إليها ، فأرسل إليها ، فقدمت فنزلت في أجمل بن ساعدة ، فخرج النبي ﷺ حتى جاءها فدخل عليها ، فاذا امرأة منكسة رأسها ، فلما كلمها النبي ﷺ قالت : أعوذ بالله منك . فقال : قد أعذتك مني ، فقالوا لها : أندرين من هذا ؟ قالت : لا . قالوا : هذا رسول الله ﷺ جاء لمخطبك . قالت : كنت أنا أشقى من ذلك . فأقبل النبي ﷺ يومئذ حتى

جلس في سقيفة بني ساعدة هو وأصحابه ، ثم قال : اسقنا يا سهل ، فأخرجت لهم هذا القدح فأسقيتهم فيه . فأخرج لنا سهل ذلك القدح فشربنا منه ، قال : ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ، فوهبه له .

٥٦٣٨ - **حدثنا** الحسن بن مذكّر قال حدثني يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك - وكان قد انصدع فسأله بفضة . قال : وهو قدحٌ جيدٌ عريضٌ من نضار . قال قال أنس : لقد سقيت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ، قال وقال ابن سيرين : إنه كان فيه سقفة من حديد ، فأراد أنس أن يحمل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة : لا تغيرن شيئاً صنعه رسول الله ﷺ . فتركه .

**قوله** ( باب الشرب من قدح النبي ﷺ ) أي تبركاً به ، قال ابن المنير : كأنه أراد بهذه الترجمة دفع توم من يقع في خياله أن الشرب في قدح النبي ﷺ بعد وفاته تصرف في ملك الغير بغير إذن ، فبين أن السلف كانوا يفعلون ذلك لأن النبي ﷺ لا يورث ، وما تركه فهو صدقة . ولا يقال إن الأغنياء كانوا يفعلون ذلك والصدقة لا تحمل للفقير ، لأن الجواب أن الممتنع على الأغنياء من الصدقة هو المفروض منها ، وهذا ليس من الصدقة المفروضة . قلت : وهذا الجواب غير مقنع ، والذي يظهر أن الصدقة المذكورة من جنس الأوقاف المطلقة ، ينفع بها من يحتاج إليها ، وتقر تحت يد من يؤمن عليها ، ولهذا كان عند سهل قدح ، وعند عبد الله بن سلام آخر ، والجمية عند أسماء بنت أبي بكر وغير ذلك . **قوله** ( وقال أبو بردة ) هو ابن أبي موسى الأشعري . **قوله** ( قال لي عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور ، ولأم سلام مخففة . **قوله** ( ألا ) بتخفيف اللام للعرض ، وهذا طرف من حديث سيأتي موصولاً في كتاب الاعتصام من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده عن عبد الله بن سلام ، وتقدم في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الجونية بفتح الجيم وسكون الواو ثم نون في قصة استعاذتها لما جاء النبي ﷺ بخطبها ، وقد تقدم شرح قصتها في أول كتاب الطلاق ، وقوله في هذه الطريق د فزلت في أجم ، يضم الهمزة والجيم هو بناء يشبه القصر ، وهو من حصون المدينة ، والجمع آجام مثل أطم وأطام . قال الخطابي : الأطم والأجم بمعنى ، وأغرب الداودي فقال : الآجام الأشجار والحوائط ، ومثله قول للكرماني : الأجم بفتحتي جمع أجمة وهي الفيضة . **قوله** ( قالت : أنا كنت أشقى من ذلك ) ليس أفل التفضيل فيه على ظاهره ، بل مرادها اثبات الشقاء لها لما فاتها من الزوج برسول الله ﷺ . **قوله** ( فأقبل النبي ﷺ حتى جلس في سقيفة بني ساعدة ) هو المكان الذي وقعت فيه البيعة لأبي بكر الصديق بالخلافة . **قوله** ( ثم قال : اسقنا يا سهل ) في رواية مسلم من هذا الوجه ، « اسقنا لسهل » أي قال لسهل اسقنا ، ووقع عند أبي زعيم فقال اسقنا يا أبا سعد ، والذي أحرفه في كنية سهل بن سعد أبو العباس ، فلمل له كنييتين ، أو كان الأصل يا ابن سعد فتعرفت . **قوله** ( فأخرجت لهم هذا القدح ) في رواية المستمل « فخرجت لهم بهذا القدح » . **قوله** ( فأخرج لنا سهل ) قائل ذلك هو أبو حازم الراوي عنه ، وصرح بذلك مسلم في روايته . **قوله** ( ثم استوهبه عمر بن عبد العزيز بعد ذلك فوهبه له ) كان عمر بن عبد العزيز حينئذ قد ولي إمرة المدينة ، وليست الهبة هنا حقيقية ، بل من جهة

الاختصاص . وفي الحديث التبسط على الصحاب واستدعاء ما عنده من مأكل ومشروب ، وتمظيمه بدعائه بكنيته ، والتبرك بأثار الصالحين ، واستيهاب الصديق ما لا يشق عليه هبته ، ولعل سهلا سمح بذلك لبدل كان عنده من ذلك الجنس أو لأنه كان محتاجا فموضه المستوهب ما يسد به حاجته ، والله أعلم . ومناسبتة لترجمة ظاهرة من جهة رغبة الذين سألوا سهلا أن يخرج لهم القدر المذكور ليشرخوا فيه تركا به . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا الحسن بن مدرك حدثنا يحيى بن حماد ) كذا أخرجه هنا ، وفي غير موضع عن يحيى بن حماد « بواسطة » ، وأخرج عنه في جملة الحبشة بغير واسطة . والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد فكان عنده عنه ما ليس عند غيره ، ولهذا لم يخرج به إلا سماعه من طريق أبي عروانة ، ولا وجود له أبو نعيم إسنادا غير إسناده البخاري فأخرجه في « المستخرج » من طريق الفريري عن البخاري ثم قال : رواه البخاري عن الحسن بن مدرك ، ويقال إنه حديثه ، يعني أنه تفرد به . **قوله** ( رأيت قدح النبي ﷺ عند أنس بن مالك ) تقدم في فرض الحسن بن علي بن الحسين عن أبي حمزة السكري « عن عاصم قال : رأيت القدح وشربت منه » ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن الحسن بن شقيق عن أبي حمزة ثم قال : قال علي بن الحسن : وأنا رأيت القدح وشربت منه ، وذكر القرطبي في « مختصر البخاري » أنه رأى في بعض النسخ القديمة من صحيح البخاري « قال أبو عبد الله البخاري : رأيت هذا القدح بالبصرة وشربت منه ، وكان اشترى من ميراث النضر بن أنس ثمانمائة ألف . **قوله** ( وكان قد انصدع ) أي انشق . **قوله** ( فسلطه بفضة ) أي وصل بعضه ببعض ، وظاهره أن الذي وصله هو أنس ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ ، وهو ظاهر رواية أبي حمزة المذكورة بلفظ « ان قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة » لكن رواية البيهقي من هذا الوجه بلفظ « انصدع فجعلت مكان الشعب سلسلة من فضة . قال - يعني أنسا - هو الذي فعل ذلك » . قال البيهقي كذا في سياق الحديث ، فما أدري من قاله من رواة هل هو موسى بن هارون أو غيره . قلت : لم يتعين من هذه الرواية من قال هذا وهو « جعلت » بضم التاء على أنه ضمير القائل وهو أنس ، بل يجوز أن يكون جملة بضم أوله على البناء للجهول فقساوى الرواية التي في الصحيح . ووقع لاحد من طريق شريك عن عاصم « رأيت عند أنس قدح النبي ﷺ فيه ضبة من فضة » وهذا أيضا يحتمل . والشعب بفتح المعجمة وسكون العين المهملة هو الصدع ، وكأنه سد الشقوق بخيوط من فضة فصارت مثل السلسلة . **قوله** ( وهو قدح جيد عريض من فضار ) القائل هو عاصم راويه ، والعريض الذي ليس بتطاول بل يكون طوله أقصر من عمقه ، والنضار بضم النون وتخفيف الضاد المعجمة الخالص من العود ومن كل شيء ، ويقال أصله من شجر النبع ، وقيل من الأثل ، ولونه يميل إلى الصفرة ، وقال أبو حنيفة الدينوري : هو أجود الخشب للآنية . وقال في « المحكم » النضار التبر والخشب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( قال أنس : لقد سمعت رسول الله ﷺ في هذا القدح أكثر من كذا وكذا ) وقع عند مسلم من طريق ثابت عن أنس « لقد سمعت رسول الله ﷺ يدهن هذا الشراب كله المسيل والنيذ والماء واللبن » وقد تقدمت صفة النيذ الذي كان يشربه ، وأنه تصيع التمر أو الزبيب . **قوله** ( قال ) أي عاصم ( وقال ابن سيرين ) هو محمد ، وقد فصل أبو عروانة في روايته هذه ما حله عاصم عن أنس مما حله ابن سيرين ، ولم يقع ذلك في رواية أبي حمزة الماضية . **قوله** ( أنه كان فيه حلقة من حديد ، فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة ) هو شك من الراوى ، ويحتمل أن يكون التردد من أنس عند إرادة ذلك أو استشارته أبا طلحة فيه . **قوله** ( فقال له أبو طلحة ) هو الانصاري زوج أم سليم والدة

أنس . قوله ( لا تغرن ) كذا الأكثر بالتوكيد ، وللكشميهني « لا تغير » بصيغة النهي بغير تأكيد ، وكلام أبي طلحة هذا إن كان ابن سيرين سمعه من أنس وإلا فيكون أرسله عن أبي طلحة لأنه لم يلقه ، وفي الحديث جواز اتخاذ ضبة الفضة وكذلك السلحة والحلقة ، وهو أيضا بما اختلف فيه . قال الخطابي : منعه مطلقا جماعة من الصحابة والتابعين ، وهو قول مالك والليث . وعن مالك : يجوز من الفضة إن كان يسيرا . وكرهه الشافعي قال : لشلا يكون شارباً على فضة ، فأخذ بعضهم منه أن الكراهة تختص بما إذا كانت الفضة في موضع الشرب ، وبذلك صرح الحنفية . وقال به أحمد وإسحاق وأبو ثور . وقال ابن المنذر تبعاً لأبي عبيد : المفضض ليس هو إناء فضة ، والذي نقرر عند الشافعية أن الضبة إن كانت من الفضة وهي كبيرة لازمة تحرم ، أو للحاجة فتجوز مطلقاً ، وتحرم ضبة الذهب مطلقاً . ومنهم من سوى بين ضبتي الفضة والذهب . وأما الحديث الذي أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن أبيه عن ابن عمر بنحو حديث أم سلمة وزاد فيه « أو في إناء فيه شيء » من ذلك ، فإنه معلول بجملة حال إبراهيم بن عبد الله بن مطيع وولده ، قال البيهقي : الصواب ما رواه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أنه « كان لا يشرب في قدح فيه ضبة فضة » ، وقد أخرج الطبراني في « الأوسط » من حديث أم عطية « أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب وتفضيض الاقداح » ، ثم رخص في تفضيض الاقداح « وهذا لو ثبت لكان حجة في الجواز » ، لكن في سنده من لا يعرف . واستدل بقوله « أو إناء فيه شيء » من ذلك ، على تحريم الإناء من النحاس أو الحديد المطلق بالذهب أو الفضة ، والصحيح عند الشافعية إن كان يحصل منه بالعرض على النار حرم ، وإلا فوجهان أحدهما لا ، وفي العكس وجهان كذلك ، ولو غلب إناء الذهب أو الفضة بالنحاس مثلاً ظاهراً وباطناً فكذلك . وحرم إمام الحرمين أنه لا يحرم كثر الحبة التي من القطن مثلاً بالحرير ، واستدل بجواز اتخاذ السلحة والحلقة أنه يجوز أن يتخذ الإناء رأس منفصل عنه ، وهذا ما نقله المتولي والبخاري والحوارزمي ، وقال الزاوي : فيه نظر . وقال النووي في « شرح المذهب » : ينبغي أن يحمل كالتضبيب ويجرى فيه الخلاف والتفصيل . واختلفوا في ضابط الصغر في ذلك فحمل : العرف وهو الأصح ، وقيل ما يلع على بعد كبير وما لا يصغير ، وقيل ما استوعب جزءاً من الإناء كما سئل أو عروته أو شفته كبير ، وما لا فلا . ومتى شك فلاصل الإباحة . والله أعلم

### ٣١ - باب شرب البركة . ولله المبارك

٥٦٣٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش قال حدثني سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما هذا الحديث قال « قد رأيتني مع النبي ﷺ وقد حضرت العصر وليس معاً ما لا غير كفضة . فجعل في إناء . فأتى النبي ﷺ به فأدخل يده فيه وفرج أصابعه » ثم قال : « حتى على أهل الوضوء للبركة من الله . فلقد رأيت الماء ينفجر من بين أصابعه . فتوضأ للناس وشربوا . فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه فقلت أنه بركة . قلت لجابر : كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة » . تابعه عمرو بن دينار عن جابر وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم عن جابر « خمس عشرة مائة » . وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر

**قوله** ( باب شرب البركة ، والماء المبارك ) قال المذهب : سمي الماء بركة لان الشيء إذا كان مباركا فيه يسمى بركة **قوله** ( عن جابر بن عبد الله ) في رواية حصين ، عن سالم بن أبي الجعد سمعت جابرا ، وقد تقدمت في المغازي ، **قوله** ( قد رأيتني ) بضم التاء ، وفيه نوع تجميد . **قوله** ( وحضرت العصر ) أى وقت صلاتها ، والجملة حالية . **قوله** ( ثم قال : حتى على أهل الوضوء ) كذا وقع الاكثر ، وفي رواية النسفي : حتى على الوضوء ، باسقاط لفظ د أهل ، وهى أصوب ، وقد وجهت على تقدير ثبوتها بأن يكون أهل بالنصب على النداء بحذف حرف النداء كأنه قال : حتى على الوضوء المبارك يا أهل الوضوء ، **كذا** قال عياض ، وتعقب بأن الجبرود يعلى غير مذكور ، وقال غيره : الصواب حتى هلا على الوضوء المبارك ، فتحرف لفظ هلا ، فصارت د أهل ، وحولت عن مكانها ، ودعى ، اسم فعل للامر بالاسراع ، وتفتح لسكون ما قبلها مثل ليت وهلا بتخفيف اللام والتنوين كلة استعمال . **قوله** ( لجملة لا آلو ) بآمد وتخفيف اللام المضمومة أى لا أقصر ، والمراد أنه جعل يستكثر من شربه من ذلك الماء لأجل البركة . قال ابن بطال : يؤخذ منه أنه لا سرف ولا شره فى الطعام أو الشراب الذى تظهر فيه البركة بالمعجزة ، بل يستحب الاستكثار منه . وقال ابن المنير : فى ترجمة البخارى اشارة إلى أنه يغتفر فى الشرب منه الاكثار دون المعتاد الذى ورد باستحباب جعل الثلث له ، وثلا يظن أن الشرب من غير عطش ممنوع ، فان فعل جابر ما ذكر دال على أن الحاجة إلى البركة أكثر من الحاجة إلى الرى ، والظاهر اطلاق النبي ﷺ على ذلك ولو كان ممنوعا لنهاه . **قوله** ( فقلت لجابر ) القائل هو سالم بن أبي الجعد راويه عنه . **قوله** ( كم كنتم يومئذ ؟ قال : ألف وأربعمائة ) كذا لهم بالرفع ، والتقدير نحن يومئذ ألف وأربعمائة ، ويجوز النصب على خبر كان ، وقد تقدم بيان الاختلاف على جابر فى عددهم يوم الحديبية فى باب غزوة الحديبية ، من المغازي ، ويثبت هناك أن هذه القصة كانت هناك ، وتقدم شيء من شرح الممن فى علامات النبوة . **قوله** ( تابعه عمرو بن دينار عن جابر ) وصله المؤلف فى تفسير سورة الفتح مختصرا ، كذا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة ، وهذا القدر هو مقصوده بالمتابعة المذكورة لا جميع سياق الحديث . **قوله** ( وقال حصين وعمرو بن مرة عن سالم ) هو ابن أبي الجعد ( خمس عشرة مائة ) أما رواية حصين فوصلها المؤلف فى المغازي ، وأما رواية عمرو بن مرة فوصلها مسلم وأحمد بلفظ ألف وخمسمائة ، والجمع بين هذا الاختلاف عن جابر أنهم كانوا زيادة على ألف وأربعمائة ، فن أقصر عليها ألغى السكر ، ومن قال ألف وخمسمائة جبره . وقد تقدم بسط ذلك فى كتاب المغازي ، وبيان توجيه من قال ألف وثلثمائة ، وفتح الحمد

( عاتمة ) اشتمل كتاب الاثرية من الأحاديث المرفوعة على أحد وتسعين حديثا ، المعلق منها تسعة عشر طريقا والباقي موصل ، المكرر منها فيه وفيما مضى سبعون طريقا والباقي خالص ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي مالك وأبي طاهر فى المعارف ، وحديث ابن أبي أوفى فى الجمل الاخضر ، وحديث أنس فى الافداح ليلة الإصراء وهو معلق ، وحديث جابر فى السكر ، وحديث على فى الشرب قائما ، وحديث أبي هريرة فى النهي عن الشرب من قم السقاء ، وحديث أبي طلحة فى قدح النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بدم أربعة عشر أمرا ، وافته أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٥- كتاب المرضى

١- باب ما جاء في كفارة المرض . وقول الله تعالى ( من يسلُ سوءاً يُجزَ به )

٥٦٤٠ - **حَدَّثَنَا** أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُروَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ طَائِفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا مِنْ مَصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ ، حَتَّى الشُّوْكَةُ يَشَاكُهَا ،

٥٦٤١ ، ٥٦٤٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ عَمْرِو عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ « مَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ وَلَا حَزَنٍ وَلَا أَذًى وَلَا نَعَمٍ - حَتَّى الشُّوْكَةِ يَشَاكُهَا - إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ ،

٥٦٤٣ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سَعْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : تُنْقِئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً ، وَتُعْدِلُهَا مَرَّةً . وَمَثَلُ الْفَاسِقِ كَالْأَرْزَقِ لَا تَزَالُ حَتَّى يَكُونَ انْجِمَانُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً »

وَقَالَ زَكَرِيَّا حَدَّثَنِي سَعْدٌ حَدَّثَنَا ابْنُ كَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٦٤٤ - **حَدَّثَنَا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ النَّبْرِ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ حِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ بَنِي مَاسِرٍ عَنْ كُوفَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الْخَامَةِ مِنَ الزَّرْعِ : مِنْ حَيْثُ انْتَهَى الرِّيحُ كَفَّاتُهَا ، فَإِذَا اعْتَدَلَتْ نَكَّتْنَا بِالْبَلَاءِ . وَالْفَاجِرُ كَالْأَرْزَقِ سَمَاءٌ مُتَدَلِّةٌ ، حَتَّى يَقْضِيَهَا اللَّهُ إِذَا شَاءَ »

[ الحديث ٥٦٤٤ - طرأه في : ٧٤٦٦ ]

٥٦٤٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ أَبَا الْخُبَابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِبْ مِنْهُ »

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب المرضى . باب ما جاء في كفارة المرض ) كذا لهم ، إلا أن البسمة سقطت لأبي ذر ، وعالفهم النسفي فلم يفرّد كتاب المرضى من كتاب الطب ، بل صدر بكتاب الطب ثم بعمل ، ثم ذكر « باب ما جاء » واستمر على ذلك إلى آخر كتاب الطب ، ولكل وجه ، وفي بعض النسخ « كتاب » . والمرضى جمع مريض ، والمراد بالمرض هنا مرض البدن ، وقد يطلق المرض على مرض القلب إما لشبهة كقوله تعالى ﴿ في قلوبهم مرض ﴾ وإما لشبهة كقوله تعالى ﴿ فيقطع الذي في قلبه مرض ﴾ ووقع ذكر مرض البدن في القرآن في الرضوخ والصوم والحج ، وسيأتي ذكر مناسبة ذلك في أول الطب . والكفارة صيغة مبالغة من التكفير ، وأصله التغطية والستر ، والمعنى هنا أن ذنوب المؤمن تغطى بما يقع له من ألم المرض ، قال الكرماني : والإضافة بيانية لأن المرض ليس له كفارة بل هو الكفارة نفسها ، فهو كقولهم شجر الأراك . أو الإضافة بمعنى « في » ، أو هو من إضافة المصنوع إلى الموصوف ، وقال غيره : هو من الإضافة إلى الفاعل ، وأسند التكفير للمرض لسكونه سببه . **قوله** ( وقول الله عز وجل : من يعمل سوءا يجز به ) قال الكرماني : مناسبة الآية للباب أن الآية أعم ، إذ المعنى أن كل من يعمل سيئة فإنه يجازى بها . وقال ابن المنير : الحاصل أن المرض كما جاز أن يكون مكفرا لخطايا فكذلك يكون جزاء لها . وقال ابن بطال : ذهب أكثر أهل التأويل إلى أن معنى الآية أن المسلم يجازى على خطايا في الدنيا بالمصائب التي تقع له فيها فتكون كفارة لها . وعن الحسن وعبد الرحمن بن زيد : أن الآية المذكورة نزلت في الكفارة خاصة ، والأحاديث في هذا الباب تشهد للأول انتهى . وما نقله ههنا أورده الطبري ونقبه . ونقل ابن التين عن ابن عباس نحوه ، والأول المعتمد . والأحاديث الواردة في سبب نزول الآية لمسلم تكن على شرط البخاري ذكرها ثم أورد من الأحاديث على شرطه ما يوافق ما ذهب إليه الأكثر من تأويلها ، ومنه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من طريق هبید بن عمار عن عائشة « أن رجلا تلا هذه الآية ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ فقال : إنا لنجزي بكل ما عملناه ؟ هاكنا اذا . فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : نعم يجزى به في الدنيا من مصيبة في جسده مما يؤذي ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان أيضا من حديث أبي بكر الصديق أنه قال « يا رسول الله كيف يصلح بعد هذه الآية ﴿ ليس بأمانيسكم ولا أمانى أهل الكتاب ، من يعمل سوءا يجز به ﴾ ؟ فقال : غفر الله لك يا أبا بكر ، ألسن تمرض ، ألسن تحزن ؟ قال قلت : بلى . قال : هو ما تجزون به ، وإسلم من طريق محمد بن قيس بن عرفة عن أبي هريرة « لما نزلت ﴿ من يعمل سوءا يجز به ﴾ بلغت من المسلمين مبلغا شديدا ، فقال النبي ﷺ : قاربوا وسددوا ، فني كل ما يصاب به المسلم كفارة . حتى النكبة ينكها والشوك يشاكها » . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث عائشة ، **قوله** ( ما من مصيبة أصاب المسلم الرمية بالسهم ثم استعملت في كل نازلة . وقال الراغب : أصاب يستعمل في الخير والشر . قال الله تعالى ﴿ ان تصيبك حسنة فاعلم ان تصيبك مصيبة ﴾ الآية قال : وقيل الإصابة في الخير مأخوذة من الصوب وهو المطر الذي يغزل بقدر الحاجة من غير ضرر ، وفي الشر مأخوذة من إصابة السهم . وقال الكرماني : المصيبة في اللغة ما ينزل بالافسان مطلقا ، وفي العرف ما ينزل به من مكروه خاصة ، وهو المراد هنا . **قوله** ( تصيب المسلم ) في رواية مسلم من طريق مالك ويونس جميعا عن الزهري « ما من مصيبة يصاب بها المسلم ، ولا أحد من طريق عبد الرزاق عن معمر بهذا السند « ما من وجع أو مرض يصيب المؤمن ، ولا ابن حبان من طريق ابن أبي السرى عن عبد الرزاق « ما من مسلم يشاك شوكا فافوقها ، ونحوه لمسلم عن

طريق هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( حتى الشوكة ) جودوا فيه الحركات الثلاث ، فالجر بمعنى الغاية أى حتى ينتهى الى الشوكة أو عطفا على لفظ مصيبة ، والنصب بتقدير عامل أى حتى وجدانه الشوكة ، والرفع عطفا على الضمير في تصيب . وقال القرطبي : قيده المحققون بالرفع والنصب . فالرفع على الابتداء ولا يجوز على المحل . كذا قال ، ووجه غيره بأنه يسوخ على تقدير أن د من ، زائدة . قوله ( يشاكها ) بضم أوله أى بشوكة غيره بها ، وفيه وصل الفعل لأن الأصل يشاك بها . وقال ابن النين : حقيقة هذا اللفظ - يعنى قوله يشاكها - أن يدخلها غيره . قلت : ولا يلزم من كونه الحقيقة أن لا يراد ما هو أهم من ذلك حتى يدخل ما إذا دخلت هي بفهم إدخال أحد . وقد وقع في رواية هشام بن عروة عند مسلم ولا يصيب المؤمن شوكة ، فإضافة الفعل إليها هو الحقيقة ، ويحمل إرادة المعنى الأعم ، وهي أن تدخل بغير فضل أحد أو بفعل أحد ، فمن لا يمنع الجمع بين إرادة الحقيقة والنجاز باللفظ الواحد يجوز مثل هذا ، ويشاكها ضبط بضم أوله ووقع في نسخة الصغاني بفتحها ، ونسبها بعض شراح المصاييح لصاحح الجمهوري ، لكن الجمهوري إنما ضبطها لمعنى آخر فقدم اللفظ د يشاك ، بضم أوله ثم قال : والشوكة حدة الناس وحدة السلاح ، وقد شاك الرجل يشاك شوكا إذا ظهرت فيه شوكته وقويت . قوله ( إلا كفر الله بها عنه ) في رواية أحمد ، إلا كان كفارة لذنبه ، أى يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المصيبة ، ويكون ذلك سببا لمغفرة ذنبه . ووقع في رواية ابن حبان المذكورة د إلا رفعه الله بها درجة ، وحط عنه بها خطيئة . ومثله لمسلم من طريق الأسود عن عائشة ، وهذا يقتضى حصول الأسيرين معا : حصول الثواب ، ورفع العقاب . وشاهده ما أخرجه الطبراني في د الأوسط ، من وجه آخر عن عائشة بلفظ د ما ضرب على مؤمن عرق قط إلا حط الله به عنه خطيئته ، وكتب له حسنة ، ورفع له درجة ، وسنده جيد . وأما ما أخرجه مسلم أيضا من طريق صرة عنها د إلا كتب الله له بها حسنة ، أو حط عنه بها خطيئته ، كذا وقع فيه بلفظ د أو ، فيحتمل أن يكون شكا من الراوى ، ويحمل التنوين ، وهذا أوجه ، ويكون المعنى . إلا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا ، أو حط عنه خطايا إن كان له خطايا . وعلى هذا فقتضى الأول أن من ليست عليه خطيئة يزداد في رفع درجته بقدر ذلك ، والفضل واسع . ( تنبيه ) : وقع لهذا الحديث سبب أخرجه أحمد وصححه أبو عوانة والحاكم من طريق عبد الرحمن بن شعبة المبدري د أن عائشة أخبرته أن رسول الله ﷺ طرقة رجوع ، فجعل يتقلب على فراشه ويستكى ، فقالت له عائشة : لو صنع هذا بعضنا لوجدت عليه ، فقال : إن الصالحين يشدد عليهم ، وأنه لا يصيب المؤمن نكبة شوكة ، الحديث ، وفي هذا الحديث تعقب على الشيخ عو الدين بن عبد السلام حيث قال : ظن بعض الجهلة أن المصائب مأجور ، وهو خطأ صريح ، فإن الثواب والعقاب إنما هو على التكسب ، والمصائب ليست منها ، بل الأجر على الصبر والرضا . ووجه التعقب أن الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر ، بمجرد حصول المصيبة ، وأما الصبر والرضا فنقد زائد يمكن أن يشاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة ، قال القرافي : المصائب كفارات جوما سواء اقترن بها الرضا أم لا ، لكن إن اقترن بها الرضا عظم التكفير وإلا قل ، كذا قال ، والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها ، وبالرضا يؤجر على ذلك ، فإن لم يكن للمصاب ذنب عوض عن ذلك من الثواب بما يوازيه . وزعم القرافي أنه لا يجوز لأحد أن يقول للمصاب : جعل الله هذه المصيبة كفارة لذنبك ، لأن الشارع قد جعلها كفارة ، فسؤال التكفير طلب لتحصيل الحاصل ، وهو إساءة أدب على الشارع . كذا قال . وتعقب بما ورد من جواز الدعاء بما

هو واقع كإصالة على النبي ﷺ وسؤال الوسيلة له . وأجيب عنه بأن الكلام فيما لم يرد فيه شيء ، وأما ما ورد فهو مشروح ، ليثاب من امتثل الأمر فيه على ذلك . الحديث الثاني والثالث حديث أبي سعيد وأبي هريرة معا ، قوله ( عبد الملك بن عمرو ) هو أبو عامر المقدى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وذهير بن محمد هو أبو المنذر القيسى ، وقد تكلموا في حفظه ، لكن قال البخارى في التاريخ الصغير : ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح . قلت : وقال أحمد بن حنبل كان ذهير بن محمد الذى يروى عنه الشاميون آخر لكثرة المناكير انتهى . ومع ذلك فما أخرج له البخارى إلا هذا الحديث وحديثا آخر فى كتاب الاستئذان من رواية أبي عامر المقدى أيضا عنه ، وأبو عامر بصرى ، وقد تابعه على هذا الحديث الوليد بن كثير فى حديث الباب عن شيخه فيه محمد بن عمرو بن حلحلة عند مسلم ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين بينهما لام ساكنة وبعد الثانية لام مفتوحة ثم هاء . قوله ( عن النبي ﷺ ) فى رواية الوليد بن كثير ، أنهما سمعا رسول الله ﷺ ، قوله ( من نصب ) بفتح النون والمهمل ثم موحدة : هو اتعب وزنه ومعناه . قوله ( ولا وصب ) بفتح الواو والمهمل ثم الموحدة أى مرض وزنه ومعناه ، وقيل هو المرض اللازم . قوله ( ولا هم ولا حزن ) هما من أمراض الباطن ، ولذلك ساخ عطفهما على الوصب . قوله ( ولا أذى ) هو أعم مما تقدم . وقيل هو خاص بما يلحق الشخص من تكدى غيره عليه . قوله ( ولا غم ) بالغين المعجمة هو أيضا من أمراض الباطن وهو ما يضيّق على القلب . وقيل فى هذه الأشياء الثلاثة وهى الهم والغم والحزن أن الهم ينشأ عن الفكر فيما يتوقع حصوله مما يتأذى به ، والغم كرب يحدث للقلب بسبب ما حصل ، والحزن يحدث لفقد ما يشق على المرء فقده . وقيل الهم والغم بمعنى واحد . وقال الكرماني : الغم يشمل جميع أنواع المكروهات لأنه إما بسبب ما يمرض للبدن أو النفس ، والاول إما بحيث يخرج عن المجرى الطبيعى أو لا ، والثانى إما أن يلاحظ فيه الغير أو لا ، وإما أن يظهر فيه الانقباض أو لا ، وإما بالنظر الى الماضى أو لا . الحديث الرابع حديث كعب ، قوله ( حدثنا يحيى ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسعد هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، وعبد الله بن كعب أى ابن مالك الانصارى . قوله ( كالخامة ) بالخاء المعجمة وتخفيف الميم هى الطاقة الطرية اللينة أو الغضة أو الغضبة ، قال الخليل : الخامة الزرع أول ما ينبت على ساق واحد والالف منها منقلبة عن واو ، ونقل ابن التين عن القزاز أنه ذكرها بالمهملة والخفاء ، وفسرها بالطاقة من الزرع . ووقع عند أحمد فى حديث جابر مثل المؤمن مثل السنبلة تستقيم مرة وتختر أخرى ، وله فى حديث لأبي بن كعب مثل المؤمن مثل الخامة تحمر مرة وتصفى أخرى . قوله ( نفيها ) بغاء وتحتانية مهموز أى تميلها وزنه ومعناه ، قال الزركشى : هنا لم يذكر الفاعل وهو الريح ، وبه يتم الكلام ، وقد ذكره فى باب كفارة المرض ، وهذا من أعجب ما وقع له فان هذا الباب الذى ذكر فيه ذلك هو باب كفارة المرض ، ولفظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة ، ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك أن معنى نفيها ترقدها ، وتعقبه بأنه ليس فى اللغة قائ إذا رقد . قلت : لعله تفسير معنى ، لأن الرقود رجوع عن القيام وفاء بحى بمعنى رجوع . قوله ( وتعدلها ) بفتح أوله وسكون المهمل وكسر الدال ، وبضم أوله أيضا وفتح ثانيه والنشديد . ووقع عند مسلم « نفيها الريح تصرعها مرة وتعدلها أخرى » ، وكان ذلك باختلاف حال الريح : فان كانت شديدة حركتها فالت يمينا وشمالا حتى تقارب السقوط ، وان كانت ساكنة أو إلى السكون أقرب أقامت . ووقع فى رواية ذكرها عند مسلم « حتى تهب » أى تستوى ويكمل نضجها ، ولاحمد من حديث جابر مثله . قوله

(ومثل المنافق) في حديث أبي هريرة المذكور بعده «الفاجر»، وفي رواية ذكرها عند مسلم «الكافر»، **قوله** (كالأردة) بفتح الهمزة وباء بكسرهما وسكون الراء بعدها زاي، كذا الأكثر، وقال أبو صبيدة هو بوزن قاعة وهي الثابتة في الأرض، وردده أبو عبيد بن الأرياء اتفقوا على عدم المد، وإنما اختلفوا في سكون الراء وتحريكها والأكثر على السكون. وقال أبو حنيفة الدينوري: الراء ساكنة، وليس هو من نبات أرض العرب، ولا ينبت في السباح بل يقول طسولا شديداً ويظلم، قال: وأخبرني الخبير أنه ذكر الصنوبر، وأنه لا يحمل شيئاً وإنما يستخرج من أعجازه وعروقها الزيت. وقال ابن سيده: الأرض المرص، وقيل شجر بالشام يقال لثمره الصنوبر. وقال الخطابي: الأرز مفتوحة الراء واحدة الأرض وهو شجر الصنوبر فيما يقال. وقال القزاز: قاله قوم بالتحريك، وقالوا: هو شجر معتدل صلب لا يحركه هبوب الريح، ويقال له الأرزن. **قوله** (انجمافها) بجم ومهملة ثم قاء، أي انقلعها؛ تقول جعفته فانجفت مثل قلعتي فانقلع. ونقل ابن التين عن الداودي أن معناه انكسارها من وسطها أو أسفلها. قال المهلب: معنى الحديث أن المؤمن حيث جاءه أمر الله انطاع له، فإن وقع له خير فرح به وشكر، وإن وقع له مكروه صبر ورجا فيه الخير والأجر، فإذا اندفع عنه اعتدل شاكراً. والكافر لا يتفقه الله باختياره، بل يحصل له التيسير في الدنيا لينصر عليه الحال في المعاد، حتى إذا أراد الله إهلاكه قصمه فيكون موته أشد عذاباً عليه وأكثر ألماً في خروج نفسه. وقال غيره: المعنى أن المؤمن يتلقى الأعراض الواقعة عليه لضعف حظه من الدنيا، فهو كأوائل الزرع شديد الميلان لضعف ساقه، والكافر بخلاف ذلك، وهذا في الغالب من حال الاثنين. **قوله** (وقال ذكرها) هو ابن أبي زائدة، وهذا التعليق عنه وصله مسلم من طريق عبد الله بن نعيم ومحمد بن بشر كلاهما عنه. **قوله** (حدثني سعد) هو ابن إبراهيم المذكور من قبل. **قوله** (حدثني ابن كعب) يريد أنه مفاير لرواية سفيان عن سعد في شيئين: أحدهما إبهامه اسم ابن كعب، والثاني نصريحه بالتحديث فيستفاد من رواية سفيان تسميته ومن رواية ذكرها التصريح باتصاله. وقد وقع في رواية لمسلم عند سفيان عبد الرحمن بن كعب، ولعل هذا هو السري إبهامه في رواية ذكرها. ويستفاد من صنيع مسلم في تخريج الروايتين عن سفيان أن الاختلاف إذا دار على ثقة لا يضر. الحديث الخامس حديث أبي هريرة، **قوله** (حدثني أبي) هو ثعلبة بن سفيان. **قوله** (عن هلال بن علي من بني عامر بن لؤي) كذا فيه، وليس هو من أنفسهم وإنما هو من مواليهم واسم جده أسامة وقد ينسب إلى جده، ويقال له أيضاً هلال بن أبي ميمونة وهلال بن أبي هلال وهو مدني تابعي صغير موثق، وفي الرواة هلال بن أبي هلال سلة القهري تابعي مدني أيضاً يروي عن ابن عمر، روى عنه أسامة ابن زيد الليثي وحده، وهو من خلطه بهلال بن علي. وفيهم أيضاً هلال بن أبي هلال مدحجي تابعي أيضاً يروي عن أبي هريرة، وهلال بن أبي هلال أبو ظلال بصري تابعي أيضاً، يأتي ذكره قريباً في باب فضل من ذهب بصره، وهلال بن أبي هلال شيخ يروي عن أسأفوه الخطيب في المتفق عن أبي ظلال وقال أنه مجهول، ولست استبعد أن يكون واحداً. **قوله** (من حيث أنها الريح كفأتها) بفتح الكاف والفاء والهمز أي أماتها، ونقل ابن التين أن منهم من رواه بغير من ثم قال: كأنه سهل الهدو، وهو كما ظن والمعنى أماتها، **قوله** (فإذا اعتدلت تكفأ بالبلاء) قال عياض: كذا فيه، وصوابه فإذا انقلبت، ثم يكون قوله تكفأ رجوعاً إلى وصف المسلم، وكذا ذكره في التوحيد. وقال الكرماني: كان المناسب: أن يقول فإذا اعتدلت تكفأ بالريح كما يتكفأ المؤمن بالبلاء،

لكن الریح أيضا بلاء بالنسبة الى الخامة ، أو لانه لما شبه المؤمن بالخامة أثبت تشبیه به ما هو من خواص الخامة . قلت : ويحتمل أن يكون جوابه اذا محذوقا ، والتقدير : استقامت ، أى فاذا اعتدلت الریح استقامت الخامة ، ويكون قوله بعد ذلك : تنكفاً بالبلاء ، رجوعا الى وصف المسلم كما قال عياض ، وسياق المصنفه فى باب الشهادة والارادة ، من كتاب التوحيد يؤيد ما قلت ، فانه أخرجه فيه عن محمد بن سنان عن فليح عاليا باسناده الذى هنا وقال فيه : فاذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء . ( تنبيه ) : ذكر المزي فى الاطراف ، فى ترجمة هلال بن على عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة حديث : مثل المؤمن مثل خامة الودع فى الطب عن محمد بن سنان عن فليح وعن ابراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه عنه به ، قال أبو القاسم - يعنى ابن عساكر - لم أجد حديث محمد بن سنان ولا ذكره أبو مسعود فأشار إلى ان خلفا فقد بذكره . قلت : ورواية ابراهيم بن المنذر فى كتاب المرضى كما ترى لا فى الطب ، لكن الأمر فيه سهل ، وأما رواية محمد بن سنان فقد بينت أين ذكرها البخارى أيضا ، فيستجيب من خفاء ذلك على هذين الحافظين الكبيرين ابن عساكر والمزي ، والله الحمد على ما أتمم قوله ( والفاجر ) فى رواية محمد بن سنان والكافر ، وهذا يظهر أن المراد بالمساق فى حديث كعب بن مالك نفاق الكفر . قوله ( صماء ) أى صلبة شديدة بلا تجويف . قوله ( بقصصها ) بفتح أوله وبالقاف أى يكسرهما ، وكأنه مستند الداودى فيما فسره بالانجفاف ، أسكن لا يلوم من التعبير بما يدل على الكسر أن يكون هو الانقلاص ، لأن الفرض القدر المشترك بينهما وهو الازالة ، والمراد خروج الروح من الجسد . الحديث السادس حديث أبى هريرة أيضا ، قوله ( عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبى صعصعة ) هكذا جرد مالك نسبه ، ومنهم من ينسبه الى جده ، ومنهم من ينسب عبد الله الى جده . ووقع فى رواية الاسماعيل من طريق ابن القاسم عن مالك ، حديث محمد بن عبد الله ، فذكره . قوله ( أبا الحباب ) بضم المهملة وموحدين مخففا . قوله ( من يرد الله به خيرا يصب منه ) كذا الأكثر بكسر الصاد والفاعل الله ، قال أبو عبيد الهروى : معناه يتبليه بالمصائب ليثيبه خيرا . وقال غيره : معناه يوجه اليه البلاء فيصيبه . وقال ابن الجوزى : أكثر الحديثين رواية بكسر الصاد ، وسميت ابن الحناب بفتح الصاد ، وهو أحسن وأليق . كذا قال ، ولو عكس لكان أولى ، والله أعلم . ووجه الطيى الفتح بأه أليق بالأدب لقوله تعالى ﴿ وإذا مرضت فهو يشفين ﴾ . قلت : ويشهد للكسر ما أخرجه أحمد من حديث محمود بن لبيد رفعه : إذا أحب الله قوما ابتلاهم ، فمن صبر فله الصبر ومن جزع فله الجزع ، ورواه نفثات ، إلا أن محمود بن لبيد اختلف فى سماعه من النبى ﷺ ، وقد رآه وهو صغير . وله شاهد من حديث أنس عند الترمذى وحسنه . وفى هذه الأحاديث بشارة عظيمة لكل مؤمن ، لأن الآدى لا ينفعك غالبا من ألم بسبب مرض أو هم أو نحو ذلك مما ذكر ، وإن الأمراض والأوجاع والآلام - بدنية كانت أو قلبية - تنكفر ذنوب من تقع له . وسياق فى الباب الذى بعده من حديث ابن مسعود : ما من مسلم يصيبه أذى إلا حات الله عنه خطايا ، وظاهره تميم جميع الذنوب ، لكن الجمهور خصوا ذلك بالصغائر ، للحديث الذى تقدم التنبيه عليه فى أوائل الصلاة ، الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان كفارات لما بينهما ، ما اجتنبت الكبائر ، لحملوا المطلقات الواردة فى التكفير على هذا المقيد ، ويحتمل أن يكون معنى الأحاديث التى ظاهرها التعميم أن المذكورات صالحة لتكفير الذنوب ، فيكفر الله بها ما شاء من الذنوب ، ويكون كثرة التكفير وقلة

باعتبار شدة المرض وخفته . ثم المراد بتكفير الذنب ستره أو محو أمره المرتب عليه من استحقاق العقوبة . وقد استدلل به على أن مجرد حصول المرض أو غيره بما ذكر يترتب عليه التكفير المذكور سواء انضم إلى ذلك صبر المصاب أم لا ، وأبى ذلك قوم كالأترطى في المفهم ، فقال : محل ذلك إذا صبر المصاب واحتسب وقال ما أمر الله به في قوله تعالى ﴿ الذين إذا أصابتهم مصيبة ﴾ الآية ، حينئذ يصل إلى ما وعد الله ورسوله به من ذلك . وتعقب بأنه لم يأت على دعواه بدليل ، وإن في تعبيره بقوله « بما أمر الله » نظرا إذ لم يقع هنا صيغة أمر . وأجيب عن هذا بأنه وإن لم يقع النصريح بالامر فسياقه يقتضى الحث عليه والطلب له ، ففيه معنى الأمر . وعن الأول بأنه محل الأحاديث الواردة بالتحديد بالصبر على المظلة ، وهو محل صحيح ، لكن كان يتم له ذلك لو ثبت شيء منها ، بل هي إما ضعيفة لا يحتاج بها وإما قوية لكنها مقيدة بثواب مخصوص ، فاعتبار الصبر فيما إنما هو لحصول ذلك الثواب الخاص ، مثل ما سياتي فيمن وقع الطاعون ببلده هو فيها فصبر واحتسب فله أجر شهيد ، ومثل حديث محمد بن عمار عن أبيه عن جده وكانت له محبة سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يباغها بضمل ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم صبر على ذلك حتى يباغ تلك المنزلة ، رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن غالدا لم يرو عنه غير ابنه محمد ، وأبوه اختلف في اسمه لكن إيهام الصحابي لا يضرك . وحديث صحبة - بمهملة ثم معجمة ثم موحدة وزن مسلمة - رفعه من أعطى فشكر ، وابتلى فصبر ، وظلم فاستغفر ، وظلم فغفر ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ، أخرجه الطبراني بسند حسن ، والحديث الآتي قريبا « من ذهب بصره » يدخل في هذا أيضا ، هكذا زعم بعض من لقيناه أنه استقرأ الأحاديث الواردة في الصبر فوجدوها لا تعدو أحد الأمرين ، وليس كما قال ، بل صح التحديد بالصبر مع إطلاق ما يترتب عليه من الثواب ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث صهيب قال قال رسول الله ﷺ [ عجبا لأمر المؤمن ، إن أمره كله خير <sup>(١)</sup> ] وأبى ذلك [ لأحد ] للأؤمن إن أصابته مصيبة فله أجر ، وإن أصابته ضراء فصبر فله أجر ، فكل قضاء الله للسلم خير ، وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص بلفظ « عجب من قضاء الله للمؤمن ، إن أصابته خير حمد وشكر ، وإن أصابته مصيبة حمد وصبر ، فالمؤمن يؤجر في كل أمره » الحديث أخرجه أحمد والنسائي . ومن جاء عنه التعريح - بأن الأجر لا يحصل بمجرد حصول المصيبة ، بل إنما يحصل بها التكفير فقط - من السلف الأول أبو عبيدة بن الجراح ، فروى أحمد والبخاري في « الأدب المفرد » وأصله في النسائي بسند جيد وصححه الحاكم من طريق عياض بن غيليف قال دخلنا على أبي عبيدة لعوده من شكوى أصابته فقلنا : كيف بات أبو عبيدة ؟ فقالت امرأته بحقيقة : لقد بات بأجر . فقال أبو عبيدة : ما بات بأجر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ابتلاه الله ببلاء في جسده فهو له حطة ، وكان أبا عبيدة لم يسمع الحديث الذي صرح فيه بالأجر لمن أصابته المصيبة ، أو سمعه وحمله على التقييد بالصبر ، والذي نقاه مطلق حصول الأجر العادي عن الصبر . وذكر ابن بطلان أن بعضهم استدلل على حصول الأجر بالمرض بحديث أبي موسى الماضي في الجهاد باللفظ « إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقيما » قال : فقد زاد على التكفير ، وأجاب بما حاصله أن الزيادة لهذا إنما هي باعتبار نيته أنه لو كان صحيحا لدام على ذلك العمل الصالح ، فتمنصل

(١) كان يابضا في الطبقات السابقة ، وأكثناه من صحيح مسلم ٥٣ كقاب الزهد ، ١٣ - باب المؤمن أمره كله خير ، الحديث ٦٤

الله عليه هذه النية بأن يكتب له ثواب ذلك العمل ، ولا يلزم من ذلك أن يساويه من لم يكن يعمل في صحته شيئاً .  
 ومن جاء عنه أن المريض يكتب له الأجر بمرضه أبو هريرة ، فعند البخاري في « الادب المفرد » ، بسند صحيح عنه  
 أنه قال : ما من مرض يصيبني أحب اليّ من الحى ، لأنها تدخل في كل عضو منى ، وإن الله يعطى كل عضو قسطه من  
 الأجر ، ومثل هذا لا يقوله أبو هريرة براه . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن معاذ عن أبيه « عن جده أبي بن  
 كعب أنه قال : يا رسول الله ما جزاء الحى ؟ قال : تجري الحسنات على صاحبها ما احتلج عليه قدم أو ضرب عليه  
 عرق ، الحديث ، والاولى حل الإنبات والنقى على حالين : فمن كانت له ذنوب مثلاً أقاد المرض تمحيصها ،  
 ومن لم تكن له ذنوب كتب له بمقدار ذلك . ولما كان الأغاب من بنى آدم وجود الخطايا فيهم أطلق من أطلق  
 أن المرض كفارة فقط ، وعلى ذلك تحمل الأحاديث المطابقة ، ومن أثبت الأجر به فهو محمول على تحصيل ثواب  
 يعادل الخطيئة ، فإذا لم تكن خطيئة توفر لصاحب المرض الثواب ، والله أعلم بالصواب . وقد استبعد ابن هبة  
 السلام في « القواعد » ، حصول الأجر على نفس المصيبة ، وحصر حصول الأجر بسببها في الصبر ، وتعقب بما  
 رواه أحمد بسند جيد عن جابر قال « استأذنت الحى على رسول الله ﷺ فأمر بها الى أهل قباء ، فبكوا اليه ذلك  
 فقال : ما شئتم ، إن شئتم دعوت الله لكم فكشفها عنكم ، وإن شئتم أن تكون لكم طهوراً . قالوا : فدها ، ووجه  
 الدلالة منه أنه لم يؤاخذهم بشكواهم ، ووعدهم بأنها طهور لهم . قلت : والذي يظهر أن المصيبة إذا قارنها الصبر  
 حصل التكفير ورفع الدرجات على ما تقدم تفصيله ، وإن لم يحصل الصبر نظر إن لم يحصل من الجوع ما يذم من  
 قول أو فعل فالفضل واسع ، ولكن المنزلة منحة عن منزلة الصابر السابقة ، وإن حصل فيكون ذلك سبباً  
 لنقص الأجر الموعود به أو التكفير ، فقد يستويان ، وقد يزيد أحدهما على الآخر ، فيقدر ذلك بقضى لأحدهما  
 على الآخر . ويشير الى التفصيل المذكور حديث محمود بن لبيد الذى ذكرته قريباً ، والله أعلم

### ٢ - باب شدة المرض

٥٦٤٦ - حدثنا قبيصةٌ حدثنا سفيانٌ عن الأعمشِ ح

وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة  
 رضى الله عنها قالت : ما رأيت أحداً أشدَّ عليه الوجع من رسول الله ﷺ ،

٥٦٤٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد

« عن عبد الله رضى الله عنه قال : أنبتُ للنبي ﷺ في مرضه - وهو يوعك وعسا شديداً - وقلت : إنك  
 لتؤعك وعسا شديداً ، قالت : إن ذلك بأنك أجريين . قال : أجل ، ما من مسلم يُصيبه أذى إلا حات  
 الله عنه خطاياه كما تحات ورق الشجر »

[ الحديث ٥٦٤٧ - أطرافه في : ٥٦٤٨ ، ٥٦٦٠ ، ٥٦٦١ ، ٥٦٦٧ ]

قوله ( باب شدة المرض ) أى وبيان ما فيها من الفضل . قوله ( وحدثني بشر بن محمد أخبرنا عبد الله ) مراراً



المبارك . قوله (عن الاعمش) كذا أعاد الاعمش بعد التحويل ، ولو وقف في السند الأول عند سفيان وحول ثم قال كلاما عن الاعمش - كان سائما ، لكن أظنه فعل ذلك لكونه سافه على لفظ الرواية الثانية وهي رواية شعبة ، وقد أخرجها الاسماعيلى من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ : ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ ، وسافه من رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن قبيصة شيخ البخارى فيه بلفظ : ما رأيت أحدا كان أشد عليه الوجع ، والباقي سواء ، والمراد بالوجع المرض ، والعرب تسمى كل وجع مرضا . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود الآتى في الباب الذى يليه ، وقوله فى آخره : لإحاط الله بحماه مهمة ومد وتشديد المشاة أصله حانت بمشائين فأدخمت إحداهما فى الأخرى ، والمعنى قتلت ، وهى كناية عن إذهاب الخطايا . قوله (حدثنا محمد بن يوسف) هو الضربانى ، وسفيان هو الثوري

### ٣ - باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل

٥٦٤٨ - **حديث** عبدان عن أبي حمزة عن الاعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله قال : دخلت على رسول الله ﷺ وهو يوعك فقلت : يا رسول الله ، إنك توعك وتغصك شديدا . قال : أجل ، إني أوعك كما يوعك رجلان منكم . قلت : ذلك بأنك أجري . قال : أجل ، ذلك كذلك ، ما من مسلم يصيبه أذى - شوكة فما فوقها - إلا كفر الله بها سيئاته ، كما تحط الشجرة وركها ،

**قوله** ( باب أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ) كذا الأكثر ، وللنفى : الأول فالأول ، وجمعهما المستل ، والمراد بالأول الأولية في الفضل ، والأمثل أفضل من المثالة والجمع أمائل وهم الفضلاء . وصدر هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الدارمي والنسائي في : الكبرى ، وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم كلهم من طريق حاصم بن جعدة عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : قلت يا رسول الله أى الناس أشد بلاء ؟ قال : الانبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، يبتلى الرجل على حسب دينه ، الحديث وفيه : حتى يمضى على الارض وما عليه خطيئة ، أخرجه الحاكم من رواية العلاء بن المسيب عن مصعب أيضا . وأخرج له شاهدا من حديث أبي سعيد ولفظه : قال : الانبياء ، قال : ثم من ؟ قال العلماء قال : ثم من ؟ قال : الصالحون ، الحديث ، وليس فيه ما فى آخر حديث سعد ، ولعل الاشارة بلفظ : الأول فالأول ، الى ما أخرجه النسائي وصححه الحاكم من حديث فاطمة بنت العيمان أخت حذيفة قالت : أتيت النبي ﷺ فى لساء نعوده ، فإذا بسقاء يقطر عليه من شدة الحمى ، فقال : إن من أشد الناس بلاء الانبياء ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، **قوله** ( عن أبي حمزة ) هو السكري بضم المهملة وتشديد الكاف . **قوله** ( عن إبراهيم التيمي ) هو ابن يزيد بن شريك ، والحارث بن سويد هو تيمى أيضا ، وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق كوفيون ، وليس للحارث بن سويد فى البخارى سوى هذا الحديث وآخر يأتى فى الدعوات ، لكنهما عنده من طرق عديدة ، وله عنده ثالث مضى فى الاشارة من روايته عن علي بن أبي طالب . **قوله** ( دخلت على النبي ﷺ وهو يوعك ) فى رواية سفيان التى قبلها أتيت النبي ﷺ فى مرضه ، والوعك بفتح الواو وسكون العين المهملة الحمى وقد تفتح وقيل ألم الحمى ، وقيل تعبها ، وقيل إزعاجها المزعج وتحرىكها إياه ، ومن الاصمعي الوعك

المر ، فان كان محضاً فلعلم الحى سميت وعكا لحرارتها . **قوله** ( ذلك ) إشارة الى مضاعفة الاجر بشمة الحى ، وعرف بهذا أن الرواية السابقة في الباب قبله خطأ يعرف من هذه الرواية وهو قوله « انى أرسلك كما يوحك رجلا منكم » . **قوله** ( أجل ) أى نعم وزنا ومعنى . **قوله** ( أذى شركه ) التنوين فيه لالتعليل لا للجنس ليصح ترتيب فوقها ودونها في العظم والحقارة عليه بالفاء ، وهو يحتمل فوقها في العظم ودونها في الحقارة وعكسه ، والله أعلم . **قوله** ( كما تحط ) بفتح أوله وضمت المهملة وتشديد الطاء المهملة أى تلقيه منتثراً . والحاصل أنه أثبت أن المرض إذا اشتد ضاعف الاجر ، ثم زاد عليه بعد ذلك أن المضاعفة تنتهى الى أن تحط السيئات كلها ، أو المعنى : قال نعم شدة المرض ترفع الدرجات وتحط الخطيئات أيضا حتى لا يبقى منها شيء ، ويشير الى ذلك حديث سعد الذى ذكرته قبل « حتى يمشى على الأرض وما عليه خطيئة » ، ومثله حديث أبى هريرة عند أحمد وابن أبى شيبة بلفظ « لا يزال البلاء بالمؤمن حتى يلقى الله وليس عليه خطيئة » قال أبو هريرة : ما من وجع يصيبنى أحب الى من الحى ، أنها تدخل فى كل مفصل من ابن آدم ، وإن الله يعطى كل مفصل قسطه من الاجر » ووجه دلالة حديث الباب على الترجمة من جهة قياس الانبياء على نبينا محمد ﷺ وللحاق الاولياء بهم لقربهم منهم وإن كانت درجاتهم منقطعة عنهم ، والسرف فيه أن البلاء فى مقابلة النعمة . فمن كانت نعمة الله عليه أكثر كان بلاؤه أشد ، ومن ثم ضعف حد الحر على العبد ، ونيل لامهات المؤمنين ( من بات منكم بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين ) قال ابن الجوزى : فى الحديث دلالة على أن القوم يحمل ما حل ، والضعيف يرفق به إلا أنه كلما قويت المعرفة بالمبتلى هان عليه البلاء ، ومنهم من ينظر الى أجر البلاء فيكون عليه البلاء . وأعلى من ذلك درجة من يرى أن هذا تصرف المالك فى مملكته فيسلم ولا يمرض ، وأرفع منه من شغلته المحبة عن طلب رفع البلاء ، وأنهى المراتب من يتلذذ به لانه عن اختياره نفساً ، والله أعلم

### ٤ - باب وجوب عيادة المريض

٥٦٤٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** أبو عوانة بن منصور عن أبى وائل عن أبى موسى الأشعرى قال « قال رسول الله ﷺ : أطعموا الجائع ، وعودوا المريض ، وفكروا العاني » .

٥٦٥٠ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبه قال أخبرنى أشعث بن سلم قال سمعت معاوية بن سويد ابن مقرن عن الربيع بن عازب رضى الله عنهم قال « أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، ولبس الحرير والديباغ والامقبرق ، وعن لافسي ، والميثرة . وأمرنا أن نتعم الجنازة ، ونعود المريض ، ونفسي السلام » .

**قوله** ( باب وجوب عيادة المريض ) كذا جزم بالوجوب على ظاهر الامر بالعبادة « وتقدم حديث أبى هريرة فى الجنائز » حتى المسلم على المسلم خمس ، فذكر منها عيادة المريض ، ووقع فى رواية مسلم « خمس تعجب للعلم على المسلم » فذكرها منها ، قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الأمر على الوجوب بمعنى الكفاية كاطعام الجائع وفك الاسير ، ويحتمل أن يكون للتبليغ على التواصل والألفة ، وجزم الداودى بالاول فقال : هى فرض يجمعه

بعض الناس عن بعض ، وقال الجمهور : هي في الأصل نذب ، وقد تصل الى الوجوب في حق بعض دون بعض . وعن الطبري : تتأكد في حق من ترجى بركته ، وتسبب فيمن يراعى حاله ، وتباح فيما عدا ذلك ، وفي الكافر خلاف كما سيأتي ذكره في باب مفرد . ونقل النورى الاجماع على عدم الوجوب ، يعني على الاعيان . وقد تقدم حديث أبي موسى المذكور هنا في الجهاد في الولية ، وذكر بعده حديث البراء مختصرا مقتصرا على بعض الخصال الصعبة ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى . واستدل بعموم قوله : عودوا المريض ، على مشروعية العيادة في كل مريض ، لكن استثنى بعضهم الأرمد لكون عائدته قد يرى ما لا يراه هو ، وهذا الامر خارجي قد يأتي مثله في بقية الأمراض كالمغص عليه ، وقد عقبه المصنف به . وقد جاء في عيادة الأرمد بخصوصها حديث زيد بن أرقم قال : عاذني رسول الله ﷺ من وجع كان بعيني ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وهو عند البخاري في « الادب المفرد » ، وسياقه أتم ، وأما ما أخرجه البيهقي والطبراني مرفوعا : ثلاثة ليس لهم عيادة : العين والدمل والضرس ، فصحيح البيهقي أنه موقوف على يحيى بن أبي كثير ، ويؤخذ من إطلاقه أيضا عدم التقيد بزمان يمضي من ابتداء مرضه وهو قول الجمهور ، وحزم الغزالي في « الاحياء » ، بأنه لا يعاد إلا بعد ثلاث ، واستند الى حديث أخرجه ابن ماجه عن أنس « كان النبي ﷺ لا يعيد مريضا إلا بعد ثلاث » ، وهذا حديث ضعيف جدا تفرد به مسلمة بن علي وهو متروك ، وقد سئل عنه أبو حاتم فقال : هو حديث باطل ، ووجدت له شاهدا من حديث أبي هريرة عند الطبراني في « الاوسط » وفيه راو متروك أيضا . وبلحق بعيادة المريض تعهده وتفقد أحواله والتلطف به ، وربما كان ذلك في العادة سببا لوجسود نشاطه وانتعاش قوته . وفي إطلاق الحديث أن العيادة لا تقيد بوقت دون وقت ، لكن جرت العادة بها في طرفي النهار ، وترجمة البخاري في « الادب المفرد » العيادة في الليل ، وساق عن خالد بن الربيع قال : لما قتل حذيفة أموه في جوف الليل أو عند الصبح فقال : أي ساعة هذه ؟ فآخبروه ، فقال : أعوذ بالله من صباح الى النار ، الحديث ، ونقل الاثر من أحمد أنه قيل له بعد ارتفاع النهار في الصيف : تعود فلانا ؟ قال : ليس هذا وقت عيادة . ونقل ابن الصلاح عن الفراوي أن العيادة تستحب في الشتاء ليلا وفي الصيف نهارا ، وهو غريب . ومن آدابها أن لا يطيل الجلوس حتى يضجر المريض أو يشق على أهله ، فإن اقتضت ذلك ضرورة فلا بأس كما في حديث جابر الذي بعده . وقد ورد في فضل العيادة أحاديث كثيرة جيا . منها عند مسلم والترمذي من حديث ثوبان : ان المسلم اذا عاد أعياه المسلم لم يزل في خرفة الجنة ، وخرفة بضم المعجمة وسكون الراء بعدها فاء ثم هاء هي الثمرة اذا فضجت ، شبه ما يحوزه عائد المريض من الثواب بما يحوزه الذي يجتنى الثمر . وقيل المراد بها هنا الطريق ، والمعنى أن العائد يمشي في طريق تؤديه الى الجنة ، والتفسير الاول أولى ، فقد أخرجه البخاري في « الادب المفرد » من هذا الوجه وفيه : قلت لأبي قلابة : ما خرفة الجنة ؟ قال : جناها ، وهو عند مسلم من جملة المرفوع ، وأخرج البخاري أيضا من طريق عمر بن الحكم عن جابر رفعه : من عاد مريضا غاض في الرحمة حتى إذا فقد استقر فيها ، وأخرجه أحمد والبراز وصححه ابن حبان والحاكم من هذا الوجه وألفاظهم فيه مختلفة ، ولأحمد نحوه من حديث كعب بن مالك بسند حسن

### ٥ - باب عيادة المنفى عليه

٥٦٥١ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن ابن المنكدر سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول «مرضت مرضاً، فأتاني النبي ﷺ يودني وأبو بكر وها مائشان، فوجداني أغى على، فوضأ النبي ﷺ ثم صب وضوءه على، فأفقت فإذا النبي ﷺ، قلت: يا رسول الله، كيف أصنع في مالي؟ كيف أقضي في مالي؟ فلم يجبني بشيء، حتى نزلت آية المهاد،

**قوله** (باب عيادة المضي عليه) أي الذي يصيبه غشى فتعطل معه قوته الحساسة. قال ابن المنذر: قائمة الترجمة أن لا يعتقد أن عيادة المضي عليه ساقطة الفائدة لكونه لا يعلم بعائده، ولكن ليس في حديث جابر التصريح بأنهما علما أنه مضي عليه قبل عيادته، فلمله وافق حضورهما. قلت: بل الظاهر من السياق وقوع ذلك حال مجيئهما وقبل دخولهما عليه، ويجرد علم المريض بعائده لا تتوقف مشروعية العيادة عليه، لأن وراء ذلك جبر خاطر أهله، وما يرجي من بركة دعاء العائد ووضع يده على المريض والمسح على جسده والنفث عليه هند التحويل إلى غير ذلك، وقد تقدم شرح حديث جابر المذكور في كتاب الطهارة وفي تفسير سورة النساء.

### ٦ - باب فضل من بصرع من الريح

٥٦٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن عمران أبي بكر قال حدثني عطاء بن أبي رباح قال قال لي ابن عباس: ألا أريك امرأة من أهل الجنة؟ قلت: بلى. قال: هذه المرأة السوداء أنت للنبي ﷺ فقالت: إني أصرع وإني أنكشف، فادع الله لي. قال: إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دهرت الله أن يعافيك. فقالت: أصبر. فإني أنكشف، فادع الله لي أن لا أنكشف، فدعاهما. حدثنا محمد بن أحمد بن محمد بن جريح أخبرني عطاء أنه رأى أم زفر، تلك المرأة الطويلة السوداء، على ستر الكعبة **قوله** (باب فضل من بصرع من الريح) انحباس الريح قد يكون سبباً للصرع، وهي علة تمنع الأعضاء الرئيسة عن انفعالها منعا غير تام، وسببه ريح غليظة تمنع في منافذ الدماغ، أو بخار ردي. يرتفع إليه من بعض الأعضاء، وقد يتبعه تشنج في الأعضاء فلا يبقى الشخص معه منتصباً بل يسقط ويقذف بالوبد الغلط الرطوبة، وقد يكون الصرع من الجن، ولا يقع إلا من النفوس الخبيثة منهم، إما لاستحسان بعض الصور الإنسانية وإما لا يقيح الأذية به، والاول هو الذي يثبت به جميع الأطباء ويذكرون علاجه، والثاني يحسده كثير منهم، وبعضهم يثبت ولا يعرف له علاجاً إلا بمقاومة الأرواح الخبيثة العلوية لتندفع آثار الأرواح الشريرة السفلية وتبطل أفعالها. ومن نص منهم على ذلك إبقراط فقال لما ذكر علاج المصروع: هذا إنما ينفع في الذي سببه أخلاط، وأما الذي يكون من الأرواح فلا. **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان. **قوله** (هن عمران أبي بكر) هو المعروف بالقصير، واسم أبيه سلم، وهو بصري تابعي صغير. **قوله** (ألا أريك) ألا تخفيف اللام قبلها همزة مفتوحة. **قوله** (هذه المرأة السوداء) في رواية جعفر المستغفرى في «كتاب الصحابة»، وأخرجه أبو موسى في «الذيل» من

طريقه ثم من رواية عطاء الخراساني عن عطاء بن أبي رباح في هذا الحديث « فأراني حشبة صفراء عظيمة فقال : هذه سميرة الاسدية » . قوله (فقال إن بي هذه المؤنة (١)) وهو بضم الميم بمدّها همزة ساكنة : الجنون ، وأخرجه ابن مردويه في التفسير من هذا الوجه فقال في روايته « أن بي هذه المؤنة بمعنى الجنون » ، وزاد في روايته وكذا ابن منده أنها كانت تجمع الصوف والتمر والليف ، فإذا اجتمعت لها كبة عظيمة نقصتها فنزل فيها « ولا تكونوا كالتي نقصت غولها » الآية ، وقد تقدم في تفسير النحل أنها امرأة أخرى . قوله (وإني أنكشف) بمثابة وتشديد المعجمة من الت كشف ، وبالنون الساكنة مخففا من الانكشاف ، والمراد أنها خشيت أن تظهر هورتها وهي لا تشر . قوله في الطريق الأخرى (حدثنا محمد) هو ابن سلام وصرح به في « الادب المفرد » ، ومحمد هو ابن يزيد . قوله (انه رأى أم زفر) بضم الزاي وفتح الفاء . قوله (تلك المرأة) في رواية الكشميني « تلك امرأة » . قوله (على ستر الكعبة) بكسر المهملة أي جالسة عليها معتمدة ، ويجوز أن يتعلق بقوله « رأى » . ثم وجدت الحديث في « الادب المفرد » للبخاري وقد أخرجه بهذا السند المذكور هنا بعينه وقال « على سلم الكعبة » ، فانه أعلم . وعند البزار من وجه آخر عن ابن عباس في نحو هذه القصة أنها قالت « إني أخاف الحديث أن يجرني ، فدعا لها فكانت إذا خشيت أن يأتيها تأتي أستاذ الكعبة فتتعلق بها » ، وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج هذا الحديث مطولا ، وأخرجه ابن عبد البر في « الاستيعاب » من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن الحسن بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول « كان النبي ﷺ يوقى بالمجانين فيضرب صدر أحدهم فيبرأ ، فأتى بمجنونة يقال لها أم زفر ، فضرب صدرها فلم يبرأ ، قال ابن جريج وأخبرني هطاء ، فذكر كالأدي هنا ، وأخرجه ابن منده في « المعرفة » من طريق حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس عن فزاد « وكان يلقي عليها خيرا » ، وزاد في آخره « فقال : ان يذهبها في الدنيا فلها في الآخرة خير » ، وعرف بما أورده أن اسمها سميرة وهي بمهملتين مصغر ، ووقع في رواية ابن منده بقاف بدل العين ، وفي أخرى للمستغفرى بالكاف ، وذكر ابن سعد وعبد الغني في « المهمات » من طريق الزبير أن هذه المرأة هي ماضطة خديجة التي كانت تتعاهد النبي ﷺ بالزيارة كما سيأتي ذكرها في كتاب الادب إن شاء الله تعالى ، وقد يؤخذ من الطرق التي أوردها أن الذي كان يأمر زفر كان من صرع الجن لا من صرع الخلط . وقد أخرج البزار وابن حبان من حديث أبي هريرة شيئا بقصتها ولفظه « جاءت امرأة بها لم إلى رسول الله ﷺ فقالت : ادع الله . فقال : إن شئت دعوت الله فشفاك وإن شئت صبرت ولا حساب عليك » . قالت : بل أصبر ولا حساب علي . وفي الحديث فضل من يصرع ، وأن الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة ، وأن الأخذ بالشدة أفضل من الأخذ بالرخصة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن الزام الشدة ، وفيه دليل على جواز ترك التداوي ، وفيه أن علاج الأمراض كلها بالدعاء والاتجاه إلى الله أنجح وأنفع من العلاج بالعقاقير ، وأن تأثير ذلك وانفعال البدن عنه أعظم من تأثير الأدوية البدنية ، ولكن إنما ينجح بأمرين : أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد ، والآخر من جهة المداوي وهو قوة توجهه وقوة قلبه بالتقوى والتوكل ، والله أعلم

## ٧ — باب فضل من ذهب بمره

(١) لعل هذه رواية لفارخ ، وهي غير رواية الجامع الصحيح القوي في الأبدى

٥٦٥٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا القيث قال حدثني ابن الهادي عن عمرو مولى المطلب عن

أنس بن مالك رضي الله عنه قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر عوضته منهما الجنة . يريد عينيه ، تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب فضل من ذهب بصره ) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ، وقد جاء بلفظ الترجمة حديث أخرجه البزار عن زيد بن أرقم بلفظ « ما ابتلى عبد بعد ذهاب دينه بأشد من ذهاب بصره ، ومن ابتلى ببصره فصبر حتى يلقى الله لقي الله تعالى ولا حساب عليه ، وأصله عند أحمد بغير لفظه بسند جيد ، والطبراني من حديث ابن عمر بلفظ « من أذهب الله بصره ، فذكر نحوه . **قوله** ( حدثني ابن الهادي ) في رواية المصنف في الأدب المفرد عن عبد الله بن صالح عن الليث « حدثني يزيد بن الهادي ، وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة . **قوله** ( عن عمرو ) أي ابن أبي عمرو ميسرة ( مولى المطلب ) أي ابن عبد الله بن حنظل . **قوله** ( إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه ) بالثنية ، وقد فسرهما آخر الحديث بقوله « يريد عينيه » ولم يصرح بالذي فسرهما ، والمراد بالحبيبتين المحبوبتان لأنهما أحب أعضاء الإنسان إليه ، لما يحصل له بفقدتهما من الأسف على فوات رؤية ما يريد رؤيته من خير فيسري به ، أو شرف فيجتنبه . **قوله** ( فسر ) زاد الترمذي في روايته عن أنس « واحتسب ، وكذا لابن حبان والترمذي من حديث أبي هريرة ، ولابن حبان من حديث ابن عباس أيضا ، والمراد أنه يصبر مستحضرا ما وعد الله به الصابر من الثواب ، لا أن يصبر مجردا عن ذلك ، لأن الأعمال بالنيات ، وابتلاء الله عبده في الدنيا ليس من محضه عليه بل إما لدفع مكروه أو لكفارة ذنوب أو لرفع منزلة ، فإذا تعلق ذلك بالرضا تم له المراد وإلا يصبر كما جاء في حديث سلمان « ان مريض المؤمن يحمله الله له كفارة ومستمتبا ، وان مريض الفاجر كالبعير عقله أهله ثم أوسلوه فلا يدري لم عقل ولم أرسل ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد ، موقوفا . **قوله** ( عوضته منهما الجنة ) وهذا أعظم العوض ، لأن الالتذاذ بالبصر يعني بقاء الدنيا والالتذاذ بالجنة باق ببقائها ، وهو شامل لكل من وقع له ذلك بالشرط المذكور . ووقع في حديث أبي أمامة فيه قيد آخر أخرجه البخاري في « الأدب المفرد ، بلفظ « إذا أخذت كريمتيك فصبرت عند الصدمة واحتسبت ، فأشار إلى أن الصبر النافع هو ما يكون حصل المقصود ، وقد مضى حديث أنس في الجنائز « انما الصبر عند الصدمة الأولى ، وقد وقع في حديث العرباض فيما صححه ابن حبان فيه بشرط آخر ولفظه « إذا سلبت من عبدي كريمتيه وهو بهما ضنين لم أرض له ثوابا دون الجنة إذا هو حدثني عليهما ، ولم أر هذه الزيادة في غير هذه الطريق ، وإذا كان ثواب من وقع له ذلك الجنة ظلالا له أعمال صالحة أخرى يزداد في رفع الدرجات . **قوله** ( تابعه أشعث بن جابر وأبو ظلال بن هلال عن أنس ) أما متابعة أشعث بن جابر وهو ابن عبد الله بن جابر نسب إلى جده وهو أبو عبد الله الاعشى البصري الحدادي بضم الحاء وتشديد الدال المهملتين ، وحداد بن بطن من الأزد ، ولهذا يقال له الأزدي ، وهو الحلي بضم المهملة وسكون الميم وهو مختلف فيه ، وقال الدارقطني يعتد به وليس له في البخاري إلا هذا الموضع فأخرجها أحمد بلفظ « قال ربكم من أذهب كريمتيه ثم صبر واحتسب كان ثوابه الجنة . وأما متابعة أبي ظلال فأخرجها عبد بن حميد عن يزيد بن هارون عنه قال ودخلت على أنس فقال

لى : أدته ، متى ذهب بصرك ؟ قلت : وأنا صغير . قال : ألا أبشرك ؟ قلت : بلى ، فذكر الحديث بلفظ « ما لمن أخذت كريمته عندى جواء إلا الجنة » ، وأخرج الترمذى من وجه آخر عن أبى ظلال بلفظ « إذا أخذت كريمتى عندى فى الدنيا لم يكن له جواء عندى إلا الجنة » . ( تنبيه ) : أبو ظلال بكسر الظاء المشقة المعجمة والتخفيف اسمه هلال ، والذي وقع فى الاصل أبو ظلال بن هلال صوابه إما أبو ظلال هلال بمحذف « ابن » ، وإما أبو ظلال بن أبى هلال بزيادة « أبى » ، واختلف فى اسم أبيه فقيل ميمون وقيل سويد وقيل يزيد وقيل زيد ، وهو ضعيف عند الجميع ، إلا أن البخارى قال إنه مقارب الحديث ، وليس له فى صحيحه غير هذه المتابعة . وذكر المولى فى ترجمته أن ابن حبان ذكره فى الثقات ، وليس بجيد ، لأن ابن حبان ذكره فى الضعفاء فقال : لا يجوز الاحتجاج به ، وإنما ذكر فى الثقات هلال بن أبى هلال آخر روى عنه يحيى بن المتوكل ، وقد فرق البخارى بينهما ، ولهم شيخ ثالث يقال له هلال بن أبى هلال تابعى أيضا روى عنه ابنه محمد ، وهو أصحح حالا فى الحديث منهما ، والله أعلم

#### ٨ - باب عيادة النساء الرجال ، وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار

٥٦٥٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمَدِينَةِ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَتْ : فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا قُلْتُ : يَا أَبَتِ كَيْفَ تَجِدُكَ ، وَيَا بِلَالُ كَيْفَ تَجِدُكَ ؟ قَالَتْ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْخُلَى يَقُولُ :

كُلُّ اسْرِي مُصْبِحٌ فِي أَهْلِهِ      والموت أدنى من شركك تعلم  
وكان بلال إذا أفلت عنه يقول .

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنُ لَيْلَةً      بَوَادٍ وَحَوْلَى إِذْخِرَ وَجَلِيلُ  
وَهَلْ أُرِدُّنُ يَوْمًا مِمَّا يَجْنَةُ      وَهَلْ تَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطِفْلُ

قَالَتْ عَائِشَةُ : فَجِئْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ ، اللَّهُمَّ وَصَحِّحْهَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّتْهَا وَصَاعِهَا ، وَاقْلُ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا بِالْجَنَّةِ ،

قَوْلُهُ ( باب عيادة النساء الرجال ) أى ولو كانوا أجانبا بالشرط المعتبر . قَوْلُهُ ( وعادت أم الدرداء رجلا من أهل المسجد من الانصار ) قال السكرماني : لأبى الدرداء زوجتان كل منهما أم الدرداء ، قال السكبرى اسمها خيرة بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها تحتانية ساكنة صحابية ، والصغرى اسمها هجيمة بالجيم والتصغير وهى تابعية ، والظاهر أن المراد هنا السكبرى ، والمسجد مسجد الرسول ﷺ بالمدينة . قلت : وما ادعى أنه الظاهر ليس كذلك ، بل هى الصغرى ، لأن الاثر المذكور أخرجه البخارى فى « الأدب المفرد » من طريق الحارث بن عبيد ، وهو شامى تابعى صغير لم يلحق أم الدرداء السكبرى ، فانها ماتت فى خلافة عثمان قبل موت أبى الدرداء ، قال : رأيت أم الدرداء على رحالة أعواد ليس لها غشاء تمود رجلا من الانصار فى المسجد ، وقد تقدم فى الصلاة أن أم الدرداء كانت تجلس فى

الصلاة جلسة الرجل ، وكانت قيمة ، وبينت هناك أنها الصغرى والصغرى عاشت الى أواخر خلافة عبد الملك بن مروان وماتت في سنة احدى وثمانين بعد الكبرى بنحو خمسين سنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة قالت : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، قالت : قد خلعت عليهما ، الحديث ؛ وقد اعترض عليه بأن ذلك قبل الحجاب قطعا . وقد تقدم أن في بعض طرقه ، وذلك قبل الحجاب ، وأجيب بأن ذلك لا يضره فيما ترجم له من عبادة المرأة الرجل فانه يجوز بشرط التستر ، والذي يجمع بين الأمرين ما قبل الحجاب وما بعده الآمن من الفتنة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أبواب الهجرة من أوائل المغازي ، وقوله في البيت الذي أوله : ألا ليس شعري هل أبيت ليلة بواد ، كذا هو بالتنكير والابهام ، والمراد به وادي مكة . وذكر الجوهري في الصحاح ما يقتضي أن الشعر المذكور ليس لبلال ، فانه قال : كان بلال يمشي به ، وأورده بلفظ : هل أبيت ليلة بمكة حولي ، وقوله : شامة وطفيل ، هما جبلان عند الجمهور ، وصوب الخطابي أنهما عيمان ، وقوله : كيف تجحدك ، أي نحمد نفسك ، والمراد به الاحساس ، أي كيف تعلم حال نفسك

### ٩ - باب عبادة الصبيان

٥٦٥٥ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا شعبه **قال** أخبرني **عاصم** قال سمعت **أبا عثمان** عن **أسامة بن زيد** رضي الله عنهما : ان ابنة **النبي** ﷺ أرسلت إليه - وهو مع **النبي** ﷺ وسعد وأبي - : نحسب أن ابنتي قد حضرت فأشهدنا . فأرسل إليها السلام ويقول : إن الله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مسمى ، فلتمحسب ولتصبر . فأرسلت تقسم عليه ، فقام **النبي** ﷺ وقنا ، فرفع الصبي في حجر **النبي** ﷺ ونفسه تقمقم ففاضت عينا **النبي** ﷺ ، فقال له سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة وضعها الله في قلوب من شاء من عباده ، ولا يرحم الله من عباده إلا الرحماء .

**قوله** ( باب عبادة الصبيان ) ذكر فيه حديث **أسامة بن زيد** في قصة ولد بنت **النبي** ﷺ ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الجنائز . وقوله في هذه الطريق : أن ابنة ، في رواية الكشميني : أن بنتا ، وقوله : فأشهدنا ، كذا لاكثر وعند الكشميني : فأشهدها ، والمراد به الحضور ، وقوله : هذه الرحمة ، في رواية الكشميني أيضا : هذه رحمة ، بالتنكير

### ١٠ - باب عبادة الأعراب

٥٦٥٦ - **حدثنا** **معل** بن **أسد** حدثنا **عبد العزيز بن مختار** حدثنا **خالد بن حكيم** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما : أن **النبي** ﷺ دخل على **أعرابي** يعوده ، قال وكان **النبي** ﷺ إذا دخل على مريض يعوده قال له : لا بأس ، طهور إن شاء الله . قال قلت : طهور ؟ كلا ، بل هي حمي تقور - أو تنور - على شئنج كبير ، تنزيره القهور . فقال **النبي** ﷺ : فنعم إذا



**قوله** (باب عبادة الأعراب) بفتح الهزرة هم سكان البرادى . **قوله** (خالد) هو الخذاه . **قوله** (عن عكرمة عن ابن عباس) قال الاسماعيلي: رواه وهيب بن خالد عن خالد الخذاه عن عكرمة فأرسله . قلت: قد وصله أيضا عبد العزيز بن مختار كما تقدم قريبا هنا ، وتقدم أيضا في علامات النبوة ، ووصله أيضا الشافعي كما سيأتى في التوحيد ، فإذا وصله الثلاثة من الثقات لم يضره إرسال واحد . **قوله** (دخل على أعرابي) تقدم في علامات النبوة بيان اسمه . **قوله** (لا بأس) أى أن المرض يكفر الخطايا ، قاله حصلت العافية فقد حصلت الفائدتان ، والا حصل ربح التكفير . وقوله « طهور » هو خير مبتدأ محذوف أى هو طهور لك من ذنوبك أى مطهرة ، ويستفاد منه أن لفظ الطهور ليس بمعنى الطاهر فقط ، وقوله « ان شاء الله » يدل على أن قوله طهور دعاء لا خبر ، **قوله** (قلت) بفتح التاء على المخاطبة وهو استفهام إنكار . **قوله** (بل هى) أى الحى ، وفى رواية الكشميني « بل هو » أى المرض . **قوله** (تفوز أو تنور) شك من الراوى هل قالها بالفاء أو بالثالثة وهما بمعنى . **قوله** (تزيده) بضم أوله من أذاه إذا حمله على الزيارة بغير اختياره . **قوله** (فنعم اذا) الفاء فيه معقبة لمحذوف تقديره إذا أبيت فنعم ، أى كان كما ظننت ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون ذلك دعاء عليه ويحتمل أن يكون خبرا عما يشول إليه أمره . وقال غيره يحتمل أن يكون النبي ﷺ علم أنه سيموت من ذلك المرض فدعا له بأن تكون الحى له طهرة لذنوبه ، ويحتمل أن يكون أعلم بذلك لما أجابه الأعرابي بما أجابه ، وقد تقدم في علامات النبوة أن عند الطبراني من حديث شريحيل والد عبد الرحمن أن الأعرابي المذكور أصبح ميتا . وأخرجه الدولابى فى « السكنى ، وابن السكن فى « الصحابة ، ولفظه « فقال النبي ﷺ : ما قضى الله فهو كائن ، فأصبح الأعرابي ميتا . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن زيد ابن أسلم مرسل نحوه . قال المهب : فائدة هذا الحديث أنه لا نقص على الامام فى عبادة مريض من رعيته ولو كان أهرايا جافيا ، ولا على العالم فى عبادة الجاهل ليعلمه ويذكره بما ينفعه ، ويأمره بالصبر لئلا يتسخط قدر الله فيسخط عليه ، ويسليه عن الله بل يغبطه بسقمه ، الى غير ذلك من جبر خاطره وخاطر أهله . وفيه أنه ينبغي للمريض أن يتلقى الموعظة بالقبول ، ويحسن جواب من يذكره بذلك

## ١١ - باب عبادة المشرك

٥٦٥٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت عن أنس رضى الله عنه « ان مُفْلَمًا يهوديًّا كان يَحْتَدُّمُ الَّذِي ﷺ ، فَرَضَ ، فَأَنَاهُ الَّذِي ﷺ يَعُوْدُهُ ، فَقَالَ : أَسْلَمَ ، فَأَسْلَمَ »  
وقال سعيد بن المسيب عن أبيه « لما حضر أبو طالب جاءه الذي ﷺ »

**قوله** (باب عبادة المشرك) قال ابن بطال : إنما تشرع عبادته إذا رعى أن يجيب الى الدخول فى الإسلام ، فأما إذا لم يطمع فى ذلك فلا . انتهى . والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد ، فقد يقع بهيادته مصلحة أخرى . قال الماوردى : عبادة الذى جائزه ، والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترب بها من جوار أو قرابة . ثم ذكر المصنف حديث أس فى قصة الغلام اليهودي ، وتقدم شرحها مستوفى فى كتاب الجنائز ، وذكر قول من زعم أن اسمه هبة القدوس . **قوله** (وقال سعيد بن المسيب عن أبيه) تقدم موصولا فى تفسير سورة القصص وفى الجنائز أيضا ، وتقدم شرحه مستوفى فى الجنائز

## ١٢ - باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى بهم جماعة

٥٦٥٨ - **حدثني محمد بن المثنى** حدثنا يحيى حدثنا هشام قال أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ دخل عليه ناسٌ يهودونه في مرضه ، فصلى بهم جالساً ، فجعلوا يصلون قياماً ، فأشار إليهم : أن اجلسوا فلما فرغ قال : إن الإمام ليؤتم به ، فاذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإن صلى جالساً فصلوا جُلوساً ، قال أبو عبد الله : قال الحميدي : هذا الحديث منسوخ ، لأن النبي ﷺ آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قياماً ،

**قوله** ( باب إذا عاد مريضاً فحضرت الصلاة فصلى ) أي المريض ( بهم ) أي بمن عاده . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة . **قوله** ( أن النبي ﷺ دخل عليه ناس يهودونه ) تقدم شرحه في أبواب الإمامة من كتاب الصلاة ، وكذا قول الحميدي المذكور في آخره

## ١٣ - باب وضع اليد على المريض

٥٦٥٩ - **حدثنا المكي بن إبراهيم** أخبرنا الجعيد عن عائشة بنت سعد أن أباهما قال : تشكيتُ بمكة شكوى شديدة ، فجاءني النبي ﷺ يهودني ، فقلتُ : يا نبي الله ، إني أتركُ مالا ، وإني لم أتركُ إلا بنتاً واحدة ، فأوصي بثلثي مالي وأتركُ الثلث ؟ فقال : لا . قلتُ : فأوصي بالنصف وأتركُ النصف ؟ قال : لا . قلتُ : فأوصي بالثلث وأتركُ لهما الثلثين ؟ قال للثلث ، والثلث كثير . ثم وضع يدهُ على جبهته ، ثم مسح يدهُ على وجهي وبطني ، ثم قال : اللهم اشفِ سعداً ، وأتم له هجرته . فإزلتُ أجدُ بردَهُ على كفيّ فيها يُقالُ إلى حق الساعة ،

٥٦٦٠ - **حدثنا قتيبة** قال حدثنا جرير عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود : دخلتُ على رسول الله ﷺ وهو يوعكُ وعكاً شديداً ، فمسحَ يدهُ فقلتُ : يا رسول الله ، إنك توعكُ وعكاً شديداً ، فقال رسول الله ﷺ : أجل ، إني أوعكُ كما يوعك رجلان منكم . فقلتُ : ذلك أنك أجري . فقال رسول الله ﷺ : أجل . ثم قال رسول الله ﷺ : ما من مُسلم يُصيبه أذى : مَرَضٌ فإِسْوَاهُ ، إِلا حَطَّ اللهُ سَيِّئَاتِهِ كما تحطُّ للشجرة ورقها ،

**قوله** ( باب وضع اليد على المريض ) قال ابن بطال : في وضع اليد على المريض تأنيس له وتعرف لعدة مرضه ليدعو له بالعافية على حسب ما يبدو له منه ، وربما رقاها بيده ومسح على ألمه بما يفتتح به الليل إذا كان العائد صالحاً . قلت : وقد يكون العائد عارفاً بالعلاج فيعرف العلة فيصنف له ما يناسبه . ثم ذكر المصنف في الباب حديثين

تقدما : أحدهما حديث سعد بن أبي وقاص ، وقد تقدم شرحه في الوصايا ، وأورده هنا غالبا من طريق الجمهور وهو ابن عبد الرحمن ، وقوله فيه « تشكيت بمكة شكوى شديدة » في رواية المستعمل « شديدا » بالتذكير على إرادة المرض والشكوى بالقصر المرض . وقوله « وأترك لها الثلثين » قال الداودي : إن كانت هذه الزيادة محفوظة فلعل ذلك كان قبل نزول الفرائض . وقال غيره : قد يكون من جهة الرد ، وفيه نظر لأن سعدا كان له حينئذ حصبات وزوجات فيتعين تأويله ، ويكون فيه حذف تقديره : وأترك لها الثلثين ، أي وأغبرها من الورثة ، وخصها بالذكر لتقدمها عنده . وأما قوله « ولا يرثي إلا ابنة لي فتقدم أن معناه من الأولاد ، ولم يرد ظاهر الحصر . وقوله « ثم وضع يده على جبهته » في رواية الكشميني « على جبهتي » وبها يتبين أن في الأول تجريدا ، وقوله « فما زلت أجد برده » أي برديده ، وذكر باعتبار العضو أو الكف أو المسح . وقوله « فيما يخال إلي » قال ابن التين : صوابه فيما يخيل إلي بالتشديد لأنه من التخيل ، قال الله تعالى ( يخيل إليه من ممرهم أنها تسمى ) . قلت : وأقره الزركشي ، وهو عجيب . فإن الكلمة صواب ، وهو بمعنى يخيل قال في « المحكم » : خال الشيء يخاله يظنه وتخيله ظنه ، وساق الكلام على المادة . الحديث الثاني حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه في أوائل كفارة المرضى . وقوله « ففسسته » يئدي بكسر السين الأولى وهي موضع الترجمة ، وجاء عن عائشة قالت « كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول : بسم الله » أخرجه أبو يعلى بسند حسن ، وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة بسند ابن رفاع « تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته فيسأله كيف هو » ، وأخرجه ابن السني ولفظه « فيقول : كيف أصبحت أو كيف أمست » ؟

#### ١٤ - باب ما يقال للمريض ، وما يجيب

٥٦٦١ - **حديث** قبيصة قال حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله عنه قال « أنبت النبي ﷺ في مرضه ففسسته - وهو يؤتك وعكسا شديدا - فقلت : أنك لتؤتك وعكسا شديدا ، وذلك أن لك أجرين . قال : أجل ، وما من مسلم يصيبه أذى إلا حانت عنه خطايا ، كما حانت ورق الشجر »

٥٦٦٢ - **حديث** إسحاق حدثنا خالد بن عبد الله بن خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله ﷺ دخل على رجل يعودُه فقال : لا بأس ، طهور إن شاء الله ، فقال : كلا ، بل هي حمى تفور ، على شيخ كبير ، حتى تزيروا القهور ، قال النبي ﷺ : فتعم إذا »

**قوله** ( باب ما يقال للمريض وما يجيب ) ذكر فيه حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وحديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي قال حمى تفور وقد تقدم أيضا قريبا ، وفيه بيان ما ينبغي أن يقال عند المريض وقائدة ذلك . وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث أبي سعيد رفعه « إذا دخلتم على المريض فتنفسوا له في الأجل فإن ذلك لا يرد شيئا وهو بطيب نفس المريض » وفي سننه لين . وقوله نفسوا أي أطعموه في الحياة في ذلك تنفيس لما هو فيه من

١٠ - ج ١٦ - مع الهادي

الكرب وطماً فينة لقلبه ، قال النوروى هو معنى قوله في حديث ابن عباس الاعرابى لا بأس . وأخرج ابن ماجه أيضا بسند حسن لكن فيه انقطاع عن عمر دفعه اذا دخلت على سريض فره يدعوك فان دعاه كدعاء الملائكة . وقد ترجم المصنف في الادب المفرد مايجيب به المريض وأورد قول ابن عمر للعجاج لما قال له من أصابك قال أصابني دمن أمر بحمل السلاح في يوم لا يحمل فيه حمله ، وقد تقدم هذا في العميد

### ١٥ - باب عيادة المريض راكباً ، وماشياً ، وردفاً على الحمار

٥٦٦٣ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث من هبة عن ابن شهاب عن عروة أن أسامة بن زيد أخبره أن النبي ﷺ ركب على حمار على إكاف على قطيفة فدكية ، وأردف أسامة وراءه ، يعود سعد بن عباد قبل وقعة بدر ، فأتى حتى سار بمجلس فيه عبد الله بن أبي لبيد سأل ، وذلك قبل أن يسلم عهد الله ، وفي المجلس أخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، وفي المجلس عهد الله بن رواحة . فلما خشيته المجلس بحاجة الدابة خمر عهد الله بن أبي أنه بردائه قال : لا تعبروا علينا . فلم النبي ﷺ ووقف ونزل فدعاهم إلى الله ، فقرأ عليهم القرآن . فقال له عبد الله بن أبي : يا أيها المرء ، إنه لا أحسن مما تقول إن كان حقاً ، فلا تؤذنا به في مجالسنا ، وارجع إلى رحلك فئن جاءك منا فاقصص عليه . قال ابن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعتننا به في مجالسنا فإننا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يقتلوه ، فلم ينزل النبي ﷺ بخفضهم حتى سكتوا ، فركب النبي ﷺ دابته حتى دخل على سعد بن عباد فقال له : أي سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب - يريد عهد الله بن أبي - قال سعد : يا رسول الله اعف عنه واصفح ، فلقد أعطاك الله ما أعطاك ، ولقد اجتمع أهل هذه البعيرة على أن يتوجوه فيمصّبوه ، فلما رد ذلك بالحق الذي أعطاك الله تفرق بذلك ، فذلك الذي فعل به ما رأيت »

٥٦٦٤ - حدثنا عمرو بن عباس حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن محمد بن عبد الله عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال : جاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون »

قوله ( باب عيادة المريض راكباً وماشياً وردفاً على الحمار ) ذكر فيه حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ركب على حمار ، وفيه أنه أردفه يعود سعد بن عباد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أواخر تفسير آل عمران ، وقوله د على حمار على إكاف على قطيفة ، د على ، الثالثة بدل من الثانية وهي بدل من الأولى . والحاصل أن الإكاف بل الحمار والقطيفة فوق الإكاف والراكب فوق القطيفة ، والإكاف بكسر الهمزة وتخفيف الكاف ما يوضع على الدابة كالبرذعة ، والقطيفة كساء ، وقوله فدكية ، بفتح الفاء واللام وكسر الكاف نسبة إلى فدك القرية المشهورة ، كأنها صنعت فيها ، وحكى بعضهم أن في رواية د فركبه ، بفتح الراء والموحدة الخفيفة من

الركوب والصنحير للعمار وهو تصحيف بين ، وقوله في حديث جابر ، جاءني النبي ﷺ يعودني ليس براكب بغل ولا برذون ، هذا القدر أفردته المزي في الأطراف ، وجعله الحميدي من جملة الحديث الذي أوله ، مرضت فأنا في رسول الله ﷺ يعودني وأبو بكر وهما ماشيان ، وأظن الذي صنعه هو الصواب

١٦ - باب ما رخص للمريض أن يقول : إني وَجَعٌ ، أو وَاَرَأَسَاهُ ، أو اشتدَّ بي الوجع وقول أيوب عليه السلام ﴿ إني مَسْنِي الضَّرِّ وَأنتَ أرحمَ الرحمن ﴾

٥٦٦٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي تَجِيحٍ وَأَيُّوبَ عَنْ مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرَةَ رضى الله عنه قال : سألتُ النبي ﷺ وأنا أوقدُ تحتَ القِدْرِ فقال : أيؤذيك هوامُ رأسك ؟ قلتُ : نعم . فدعا الخلاقَ فحلَّقه ، ثم أصرني بالفداء .

٥٦٦٦ - حَدَّثَنَا يحيى بن يحيى أبو زكرياء أخبرنا ساجانُ بن بلالٍ عن يحيى بن سعيد قال سمعتُ القاسمَ ابنَ محمدٍ قال : قالت عائشة : وَاَرَأَسَاهُ ، فقال رسولُ الله ﷺ : ذاك لو كان وأنا حيٌّ فاستغفرَ لك وأدعوك لك . فقالت عائشة : وأُكَلِّمُهَا ، والله إني لأظنُّكَ تحبُّ موتي ، ولو كان ذلك لأظنَّكَ آخِرَ يومك مُعْرَسًا ببعض أزواجك . فقال النبي ﷺ : بل أنا وَاَرَأَسَاهُ ، لقد هممت - أو أردتُ - أن أرسلَ إلى أبي بكرٍ وابنه فأهبطهُ ، أن يقولَ للقاتلون ، أو بتمني للمتَّمتِّون ، ثم قلت : يا بِيَّ الله ويدفعُ المؤمنون . أو يدفعُ الله ويأبى المؤمنون . [ الحديث ٥٦٦٦ - طرقة في : ٧١١٧ ]

٥٦٦٧ - حَدَّثَنَا موسى حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا سليمان عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : دخلتُ على النبي ﷺ وهو يَوَكُّ ، فسنَّته فقلت : إنك لتوَعِّكُ وَغَكَا شديداً ، قال : أَجَلٌ ، كما يوعك رجلان منكم . قال : لك أجران ؟ قال : نعم ، ما من مسلم بُصِيبَهِ أذى - مَرَضٌ فإِيسَواه - إِلَّا حَطَّ اللهُ سَيِّئَاتِهِ كما تحطُّ للشجرة ورقها .

٥٦٦٨ - حَدَّثَنَا موسى ابن إسماعيل حدثنا عبد العزيز بن عبد الله أبي سلمة أخبرنا الزهري عن عاصم ابن سعيد عن أبيه قال : جاءنا رسول الله ﷺ يعودني من وَجَعٍ اشتدَّ بي زمنَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . فقلت : بلغ بي من الوجع ما نَرَى ، وأنا ذو مال ، ولا يرئى إلا ابنة لي ، أفأنتصدِّق بئني مالى ؟ قال : لا . قلت فالشطر ؟ قال : لا . قلت : الثلث ؟ قال : للثلاث كثير ، إنك أن تدعَ ورثتك أغنياء خيرٌ من أن تذرَهم عالة يتكففونَ الناسَ ، ولن ننفق نفقةً تبغى بها وجهَ الله إلا أُجِرَتْ عليها ، حتى ماتجمل في امرأتك .

قوله (باب ما رخص للمريض أن يقول إني وَجَعٌ أو وَاَرَأَسَاهُ أو اشتدَّ بي الوجع ، وقول أيوب عليه السلام : مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) أما قوله (إني وَجَعٌ) فترجم به في كتاب الأدب المفرد وأورد فيه من طريق

هشام بن عروة عن أبيه قال دخلت أنا وعبد الله بن الزبير على أسماء - يعني بنت أبي بكر وهي أمهما - وأسماء وجعة ، فقال لها عبد الله : كيف تهدينيك ؟ قالت : وجعت ، الحديث . وأصرح منه ما روى صالح بن كيسان عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه قال دخلت على أبي بكر رضى الله عنه في مرضه الذى توفى فيه ، فسلمت عليه وسألته : كيف أصبحت ؟ فاستوى جالسا ، فقلت : أصبحت بحمد الله بارئا ؟ قال : أما لى على ماترى وجع ؟ فذكر القصة ، أخرجه الطبرانى . وأما قوله د وارأساه ، فصرح في حديث عائشة المذكور في الباب ، وأما قوله د اشتد بى الوجع ، فهو في حديث سعد الذى في آخر الباب ، وأما قول أيوب عليه السلام فاعترض ابن النين ذكره في الترجمة فقال : هذا لا يناسب التوبيخ ، لأن أيوب إنما قاله داعيا ولم يذكره للمخلوقين . قلت : لعل البخارى أشار الى أن مطلق الشكوى لا يمنع ردا على من زعم من الصوفية أن الدعاء بكشف البلاء يقدح في الرضا والتسليم ، فنبه على أن الطالب من الله ليس بمنوع ، بل فيه زيادة عبادة ، لما ثبت مثل ذلك عن المعصوم وإثني الله عليه بذلك وأثبت له اسم الصبر مع ذلك ، وقد روينا في قصة أيوب في فوائد ميمونة وصحبه ابن حبان والحاكم من طريق الزهري عن أنس رفعه د ان أيوب لما طال بلاؤه رفضه القريب والبعيد ، غير رجلين من إخوانه . فقال أحدهما لصاحبه : لقد أذنب أيوب دنيا ما أذنبه أحد من العالمين ، فبلغ ذلك أيوب = يعنى لجوع من قوله - ودعا ربه فكشف ما به . وعند ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن عبيد بن نعيم موقوفا عليه نحوه وقال فيه د لجوع من قولها جوعا شديدا ثم قال : بعزتك لا أرفع رأسى حتى تكشف حتى ، ويحمد ، فأرفع رأسه حتى كشف عنه . فمكان مراد البخارى أن الذى يجوز من شكوى المريض ما كان على طريق الطلب من الله ، أو على غير طريق التسخيط للقدور والتضرع ، والله أعلم . قال القرطبي : اختلف الناس في هذا الباب ، ولتحقيق أن الألم لا يقدر أحد على رفعه ، والنفوس مجبولة على وجدان ذلك فلا يستطيع تغييرها عما جبلت عليه ، وإنما كلف العبد أن لا يقع منه في حال المصيبة ما له سبيل الى تركه كاللباغة في التأوه والجوع الزائد كأن من فعل ذلك خرج عن معاني أهل الصبر ، وأما مجرد التشكى فليس مذموما حتى يحصل التسخيط للقدور ، وقد انفقوا على كراهة شكوى العبد ربه ، وشكواه إنما هو ذكره للناس على سبيل التضرع ، والله أعلم . وروى أحمد في د الوعد ، عن طاوس أنه قال : أنين المريض شكوى ، وجزم أبو العلي بن الصباغ وجماعة من الشافعية أن أنين المريض وتأوّه مكره ، وتعمقه التوى فقال : هذا ضعيف أو باطل ، فإن المكروه ما ثبت فيه نهى مقصود ، وهذا لم يثبت فيه ذلك . ثم احتج بحديث عائشة في الباب ، ثم قال : فاعلمهم أرادوا بالكراهة خلاف الاولى ، فانه لا شك أن اشتغاله بالذكر أولى له . ولعلمهم أخذوه بالمعنى من كون كثرة الشكوى تدل على ضعف اليقين ، وتضرع بالتسخيط للقضاء ، وتورث شماتة الأعداء . وأما إخبار المريض صديقه أو طبيبيه عن حاله فلا بأس به اتماما . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الاول حديث كعب بن عجرة في حلق المحرم رأسه إذا آذاه القمل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وقوله د أيؤذك هوام رأسك ، هو موضع الترجمة لنسبة الأذى للهوام ، وهى بتشديد الميم اسم للحشرات لأنها تنهم أن تدب ، وإذا أضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل . الثاني حديث عائشة ، قوله ( حدثنا يحيى بن يحيى أبو زكريا ) هو النيسابورى الامام المشهور وليس له في البخارى سوى مواضع يسيرة في الوكأة والوكالة والتفسيه والأحلام ، وأكثر منه مسلم ، ويقال له تفرد بهذا الاسناد وإن أحد كان يثنى لو أمكنه الخروج الى نيسابور لسمع منه هذا الحديث ، ولكن

أخرج أبو نعيم في المستخرج ، من وجهين آخرين عن سليمان بن بلال . قوله ( وا رأساء ) هو تفجع على الرأس أشده ما وقع به من ألم الصداع ، وعند أحمد والنسائي وابن ماجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة رجوع رسول الله ﷺ من جنازة من البقيع فوجدني وأنا أجد صداعاً في رأسي وأنا أقول : وا رأساء . قوله ( ذلك لو كان وأنا حي ) ذاك بكسر الكاف إشارة الى ما يستلزم المرض من الموت ، أي لو مت وأنا حي ، ويرشد اليه جواب عائشة ، وقد وقع مصرحاً به في رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ولفظه : ثم قال : ما ضرك لو مت قبل فكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك ، وقولها : وا تسكباء ، بضم المثناة وسكون الكاف وفتح اللام وبكسرهما مع التحتانية الخفيفة وبعد الالف هاء اللدبة ، وأصل الشكل فقد الولد أو من يمر على الفائد ، وليست حقيقته هنا مرادة ، بل هو كلام كان يجري على ألسنتهم عند حصول المصيبة أو توقعها . وقولها : والله اني لأظنك تحب موتي ، كأنها أخذت ذلك من قوله لها : لو مت قبلي ، وقولها : ولو كان ذلك ، في رواية الكشمي ، ذاك ، بغير لام أي موتها ، اظنك آخر يومك معرساً ، بفتح العين والمهمله وتشديد الزاء المكسورة وسكون العين والتخفيف ، يقال أعرس وعرس إذا بنى على زوجته ، ثم استعمل في كل جماع ، والاول أشهر ، فان التمريس الزول بليل . ووقع في رواية عبيد الله : لكان بك والله لو قد فعلت ذلك لقد رجعت الى بيتي فأعرست ببعض نسائك . قالت : فتبسم رسول الله ﷺ ، وقولها : بل أنا وا رأساء ، هي كلمة لإضراب ، والمعنى : دعي ذكر ما تجدينه من وجع رأسك واشتغلي بي ، وزاد في رواية عبيد الله : ثم يدي في وجهه الذي مات فيه ﷺ ، قوله ( لقد هممت أو أردت ) شك من الراوي ، ووقع في رواية أبي نعيم : أو وددت ، بدل : أردت . قوله ( أن أرسل الى أبي بكر وابنه ) كذا الأكثر بالواو والالف الوصل والموحدة والنون ، ووقع في رواية مسلم : أو الله ، بلفظ أو التي للشك وأو للتخيير ، وفي أخرى : أو آتيه ، بهزة مدودة بعدها مشاة مكسورة ثم متانية ساكنة من الايتان بمعنى الحي ، والصواب الأول ، ونقل عياض عن بعض المحدثين تصويبها وخطأه وقال : يوضح الصواب قولها في الحديث الآخر عند مسلم : ادعى لي أباك وأخاك ، وأيضاً فان مجيئه الى أبي بكر كان متعسراً لانه مجوع عن حضور الصلاة مع قرب مكانها من بيته . قلت : في هذا التميل نظر ، لان سياق الحديث يشعر بأن ذلك كان في ابتداء مرضه ﷺ ، وقد استمر يصل بهم وهو مريض ويدور على نسائه حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة . ويحتمل أن يكون قوله ﷺ : لقد هممت الخ ، وقع بعد المفارقة التي وقعت بينه وبين عائشة بمدة ، وان كان ظاهر الحديث بخلافه . ويؤيد أيضاً ما في الاصل أن المقام كان مقام استمالة قلب عائشة ، فكأنه يقول : كما أن الامر يفوض لانيك فان ذلك يقع بحضور أخيك ، هذا ان كان المراد بالعهد العهد بالخلافة ، وهو ظاهر السياق كما سيأتي تقريره في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وإن كان لغیر ذلك فلهذا أراد إحضار بعض عارمها حتى لو احتاج الى قضاء حاجة أو الارسال الى أحد لوجد من يبادر لذلك . قوله ( فأعهد ) أي أوصي . قوله ( أن يقول القائلون ) أي لثلاث يقول ، أو كراهة أن يقول . قوله ( أو يعمى المتمنون ) بضم النون جمع متعنى بكسرهما ، وأصل الجمع المتمنون فاستثقلت الضمة على الباء لحذفت فاجتمعت كسرة النون بعدها الواو فصنعت النون ، وفي الحديث ما طبعت عليه المرأة من الغيرة ، وفيه مداعبة الرجل أهله والإفشاء اليهم بما يستره عن غيرهم ، وفيه أن ذكر الوجود ليس بشكاية ، فكم من

سالك وهو ساخط ، وكَم من شاك وهو راض ، فالعمل في ذلك على عمل القلب لا على لفظ اللسان ، والله أعلم . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، وقد تقدم شرحه قريبا . وقوله في هذه الرواية « فسمته » ، وقع في رواية المستمل « فسميته » ، وهو تحريف ، ووجهه بأن هناك حفظا والتقدير فسمعت أئنته . الحديث الرابع حديث عامر بن سعد عن أبيه وهو سعد بن أبي وقاص . قوله ( من وجع اشتد بي ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الوصايا ، وقوله « زمن حجة الوداع » ، موافق لرواية مالك عن الزهري ، وتقدم أن ابن عيينة قال في روايته « أن ذلك في زمن الفتح » ، والآول أرجح . والله أعلم

### ١٧ - باب قول المريض : قوموا عني

٥٦٦٩ - **عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ بنِ موسى** حدثنا هشامٌ عن مَعمرٍ . ح . حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ حدثنا عبدُ الرزاقٍ أخبرنا مَعمرٌ عن الزهري عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ عن ابنِ عباسٍ رضى اللهُ عنهما قال « لما حَضَرَ رسولُ اللهِ ﷺ - وفي البيت رجال فيهم عمرُ بنُ الخطاب - قال للنبي ﷺ : هَلَمْ أَكْتُبْ لَكُمْ كتابا لاتصلوا بعده . فقال عمر : إنَّ النبي ﷺ قد قَلَبَ عليه الوجع ، وعندكم القرآن ، حسبنا كتابُ اللهِ . فاختلف أهل البيت ، فاقتصموا . منهم من يقول : قرأوا يكتبُ لكم النبي ﷺ كتابا أن تصلوا بعده . ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما أكثروا الفتور والاختلاف عند النبي ﷺ قال رسولُ اللهِ ﷺ : قوموا . قال عبيدُ اللهِ فكان ابنُ عباسٍ يقول : إنَّ الرِّزِيَّةَ كُلَّ الرِّزِيَّةِ ما حال بين رسولِ اللهِ ﷺ وبين أن يكتبَ لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولأنهم »

**قوله** ( باب قول المريض قوموا عني ) أي إذا وقع من الحاضرين عنده ما يقتضي ذلك . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني ، وقوله « حدثنا عبد الله بن محمد . هو المسندي ، وسأله المصنف هنا على لفظ هشام ، وسبق لفظ عبد الرزاق في أواخر المغازي ، وتقدم شرحه هناك ، ووقع هنا « قال رسول الله ﷺ : قوموا » ، وقد تقدم الحديث في كتاب العلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري بلفظ « فقال رسول الله ﷺ : قوموا عني » ، وهو المطابق للترجمة ، ولم أستحضره عند الكلام عليه في المغازي فندبت هذه الزيادة لابن سعد ، وعزوها للبخاري أولى . ويؤخذ من هذا الحديث أن الأدب في العيادة أن لا يطيل العائد عند المريض حتى يضجره ، وأن لا يتكلم عنده بما يزعجه . وجملة آداب العيادة عشرة أشياء ، ومنها ما لا يختص بالعيادة أن لا يقابل الباب عند الاستئذان ، وأن يدق الباب برفق ، وأن لا يبهيم نفسه كأن يقول أنا ، وأن لا يحضر في وقت يكون غير لائق بالعيادة كوقت شرب المريض الدواء ، وأن يخفف الجلوس ، وأن يفض البصر ، ويقل السؤال ، وأن يظهر الرقة ، وأن يخلص الدواء ، وأن يوسع للمريض في الأمل ، ويشير عليه بالصبر لما فيه من جزيل الأجر ، ويجذره من الجوع لما فيه من الورد . قوله ( وكان ابن عباس يقول إن الرزية ) سبق الكلام عليه في الوفاة النبوية

### ١٨ - باب من ذهب بالصبي المريض ليُدعى له



٥٦٧٠ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثنا** حاتم - هو ابن إسماعيل - عن الجعفي قال سمعت السائب يقول « ذهبتُ بي خالتي إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجم . فسح رأسي ، ودعا لي بالبركة . ثم توضعاً فشربتُ من وضوئه ، وقتُ خالف ظهره فظنرتُ إلى خاتم النبوة بين كتفيه مثل زُرِّ الحَبْكة ،

**قوله** ( باب من ذهب بالصبي المريض ليدعي له ) في رواية الكشميني « ليدعوله » ذكر فيه حديث الجعفي وهو ابن عبد الرحمن ، والسائب هو ابن يزيد ، وقد تقدم الحديث مشروحاً في الترجمة النبوية عند ذكر خاتم النبوة وأن خالة السائب لا يعرف اسمها ، وستأتي الإشارة إلى خصوص المسح على رأس المريض والدعاء بالبركة في كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى

### ١٩ - باب نعى المريض الموت

٥٦٧١ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبه **حدثنا** ثابت البناني « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الموتَ من خُسرٍ أصابه ، فإن كان لابداً فاعلاً فليقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »

[ الحديث ٥٦٧١ - طرقه في : ٦٣٥١ ، ٧٣٣٣ ]

٥٦٧٢ - **حدثنا** آدم **قال** **حدثنا** شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « دخلنا على خباب مؤدّه - وقد اكنثوى سبع كيات - فقال : إن أصحابنا الذين ساقوا مَضُوا ولم تنقصهم الدنيا ، وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعاً إلا التراب ، ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن نَدْعُوَ بالموتِ لدَعَوْتُ به . ثم أتينا امرأة أخرى وهو بيني حائطاً له فقال : إن المسلمَ أيُوجِرُ في كل شيء يُنفقه ، إلا في شيء يجمله في هذا التراب »

[ الحديث ٥٦٧٢ - أطرافه في : ٦٣٤٩ ، ٦٣٥٠ ، ٦٤٣٠ ، ٦٤٣١ ، ٧٣٣٤ ]

٥٦٧٣ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : لن يدخلَ أحدُكم عملُه الجنة . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : لا ، ولا أنا ، إلا أن يتغمدني اللهُ بفضلٍ ورحمة . فلدُّوا وظربوا . ولا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ للموتِ ، إما مُحْسِنًا فَلَهُ أن يزدادَ خيراً ، وإما مُسِيئًا فَلَهُ أن يَسْتَمْتَبَ »

٥٦٧٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شبيب قال **حدثنا** أبو أسامة عن هشام عن عباد بن عبد الله بن الزبير قال « سمعتُ عائشة رضي الله عنها قالت : سمعتُ النبي ﷺ وهو مستند إلى يقول : اللهم اغفر لي وارحمني وألحني بالرفق الأعلى »

**قوله** ( باب تمنى المريض الموت ) أى هل يمنع مطلقا أو يجوز في حالة ؟ ووقع في رواية الكشميهني نهي تمنى المريض الموت ، وكأن المراد منع تمنى المريض . وذكر في الباب خمسة أحاديث : الحديث الاول عن أنس ، **قوله** ( لا يتمنين أحدكم الموت من ضر أصابه ) الخطاب للصحابه ، والمراد هم ومن بعدهم من المسلمين عوما ، وقوله « من ضر أصابه » حله جماعة من السلف على الضر الدنيوي ، فإن وجد الضر الآخروي بأن خشى فتنة في دينه لم يدخل في النهي ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من رواية ابن حبان « لا يتمنين أحدكم الموت اضربزل به في الدنيا » ، على أن « في » في هذا الحديث سببية ، أى بسبب أمر من الدنيا ، وقد فعل ذلك جماعة من الصحابة : ففي « الموطأ » عن عمر أنه قال « اللهم كبرت سني ، وضعفت قوتي ، وانتشرت رعتي ، فاقبضني إليك غير مضيع ولا مفرط » ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر ، وأخرج أحمد وغيره من طريق عيسى ويقال عابس الغفاري أنه قال « يا طاهون خذني . فقال له عليم الكندي : لم تقول هذا ؟ ألم يقل رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت ؟ فقال : اني سمعته يقول : بادروا بالموت سنا ، إمرة السفهاء ، وكثرة الشرط ، وبيع الحكم ، الحديث . وأخرج أحمد ايضا من حديث عوف بن مالك نحوه وأنه « قيل له : ألم يقل رسول الله ﷺ : ما عمر المسلم كان خيرا له » ، الحديث ، وفيه الجواب نحوه ، وأصرح منه في ذلك حديث معاذ الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم في القول في دبر كل صلاة وفيه « وإذا أردت بقوم فتنة فتوفني إليك غير مفتون » . **قوله** ( فإن كان لابد فاعلا ) في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى في الدعوات « فإن كان ولا بد متمنيا للموت » . **قوله** ( فليقل الخ ) وهذا يدل على أن النهي عن تمنى الموت مقيد بما إذا لم يكن على هذه الصيغة ، لأن في التنى المطلق نوع اعتراض ومراغمة للقدر المحترم وفي هذه الصورة الأمور بها نوع تفويض وتسليم للقضاء ، وقوله « فإن كان الخ » فيه ما يصرف الأمر عن حقيقته من الوجوب أو الاستحباب ، ويدل على أنه لمطلق الإذن لأن الأمر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته . وقريب من هذا السياق ما أخرجه أصحاب السنن من حديث المقدم بن معد يكرب « حسب ابن آدم لقبات بقمن صلبه » ، فإن كان ولا بد فثلث لقطع الطعام ، الحديث ، أى إذا كان لابد من الزيادة على اللقبات فليقتصر على الثلث ، فهو إذن بالاعتصار على الثلث ، لا أمر يقتضى الوجوب ولا الاستحباب . **قوله** ( ما كانت الحياة خيرا لى ، وتوفى إذا كانت ) عبر في الحياة بقوله « ما كانت » لأنها حاصله ، فحسن أن يأتى بالصيغة المقترضة للاتصاف بالحياة ، ولما كانت الوفاة لم تقع بعد حسن أن يأتى بصيغة الشرط . والظاهر أن هذا التفصيل يشمل ما إذا كان الضر دينيا أو دنيويا ، وسيأتى في التنى من رواية النضر بن أنس عن أبيه « لولا أن رسول الله ﷺ قال لا تمنوا الموت لتزيتته » ، فلهذا رأى أن التفصيل المذكور ليس من التنى المنهى عنه . الحديث الثانى حديث خباب ، **قوله** ( عن اسماعيل بن أبى خالد ) لشبهة فيه لإسناد آخر أخرجه الترمذى من رواية غندر عنه عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب قال « دخلت على خباب » فذكر الحديث نحوه . **قوله** ( وقد اكتوى سبع كيات ) في رواية حارثة « وقد اكتوى في بطنه فقال : ما أعلم أحدا من أصحاب النبي ﷺ لقي من البلاء ما لقيت » ، أى من الوجع الذى أصابه ، وحكى شيخنا في « شرح الترمذى » احتمال أن يكون أراد بالبلاء ما فتح عليه من المال بعد أن كان لا يجد درهما ، كما وقع صريحا في رواية حارثة المذكورة عنه قال « لقد كنت وما أجد درهما على عهد رسول الله ﷺ » ، وفي ناحية يلقى أربعون ألفا » ، يعنى الآن ، ونعقبه بأن غيره من الصحابة كان أكثر مالا منه كمعبد الرحمن بن عوف . واحتمال أن يكون أراد ما لقي من التعذيب في أول الإسلام من

المشركين ، وكأنه رأى أن اتساع الدنيا عليه يكون ثواب ذلك التعذيب ، وكان يحب أن لو بقى له أجره موفرا في الآخرة ، قال : ويحتمل أن يكون أراد ما فعل من السكى مع ورود النهى عنه ، كما قال عمران بن حصين : نهينا عن السكى فاكثرونا فافلحنا ، أخرجه (١) قال : وهذا بعيد . قلت : وكذلك الذى قبله ، وسيأتى الكلام على حكم السكى قريبا في كتاب الطب ان شاء الله تعالى . قوله ( إن أصحابنا الذين سلفوا مضوا ولم تنقصهم الدنيا ) زاد فى الرقاق من طريق يحيى القطان عن اسماعيل بن أبى خالد : شيئا ، أى لم تنقص أجورهم ، بمعنى أنهم لم يتعجلوها فى الدنيا بل بقيت ، ووفرة لهم فى الآخرة ، وكأنه عنى بأصحابه بعض الصحابة ممن مات فى حياة النبي ﷺ ، فأما من عاش بعده فأنهم اتسعت لهم الفتوح . وبؤيده حديثه الآخر : هاجرنا مع رسول الله ﷺ فوقع أجرنا على الله ، ففنا من مضى لم يأكل من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، وقد مضى فى الجنائز وفى المغازى أيضا ، ويحتمل أن يكون عنى جميع من مات قبله ، وأن من اتسعت له الدنيا لم تؤثر فيه إما لكثرة إخراجهم المال فى وجوه البر ، وكان من يحتاج إليه إذ ذاك كثيرا فكانت تقع لهم الموقعة ، ثم لما اتسع الحال جدا وشمل العدل فى زمن الخلفاء الراشدين استغنى الناس بحيث صار الفنى لا يجد محتاجا يضع بره فيه ، ولهذا قال خباب : وإنا أصبنا ما لا نجد له موضعا إلا التراب ، أى الاتفاق فى البنيان . وأغرب الداودى فقال : أراد خباب بهذا القول الموت أى لا يجد للمال الذى أصابه إلا وضعه فى القبر ، حكاه ابن التين ورده فأصاب ، وقال : بل هو عبارة عما أصابوا من المال . قلت : وقد وقع لأحمد بن يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبى خالد فى هذا الحديث بعد قوله إلا التراب : وكان يبنى حائطه ، ويأتى فى الرقاق نحوه باختصار ، وأخرجه أحمد أيضا عن وكيع عن اسماعيل وأوله دخلنا على خباب نعوده وهو يبنى حائطه وقد اكتمى سبعا ، الحديث قوله ( ولولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به ) الدعاء بالموت أخص من تمنى الموت ، وكل دعاء تمنى من غير عكس ، فلذلك أدخله فى هذه الترجمة . قوله ( ثم أتينا مرة أخرى وهو يبنى حائطه ) هكذا وقع فى رواية شعبة تكرار المجرى . ، وهو أحفظ الجميع فزيادته مقبولة ، والذى يظهر أن قصة بناء الحائط كانت سبب قوله أيضا ، وإنا أصبنا من الدنيا ما لا نجد له موضعا إلا التراب . قوله ( إن المسلم ليؤجر فى كل شيء ينفعه إلا فى شيء يجعله فى هذا التراب ) أى الذى يوضع فى البنيان وهو محمول على ما زاد على الحاجة ، وسيأتى تقرير ذلك فى آخر كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى . ( تنبيه ) هكذا وقع من هذا الوجه موقوفا ، وقد أخرجه الطبرانى من طريق عمر بن اسماعيل بن مجالد : حدثنا أبى عن بيان بن بشر واسماعيل بن أبى خالد جميعا عن قيس عن أبى حازم قال : دخلنا على خباب نعوده ، فذكر الحديث ، وفيه : وهو يعالج حائطه له فقال : إن رسول الله ﷺ قال : إن المسلم يؤجر فى نفقته كلها إلا ما يجعله فى التراب ، وعمر كذبه يحيى بن معين . الحديث الثالث والرابع حديث أبى هريرة ، قوله ( أخبرني أبو عبيد مول عبد الرحمن بن عوف ) هو أبو عبيد مول ابن أزهر واسمه سعيد بن عبيد ، وابن أزهر الذى نسب إليه هو عبد الرحمن بن أزهر بن عوف ، وهو ابن أخى عبد الرحمن بن عوف الزهرى ، هكذا اتفق هؤلاء عن الزهرى فى روايته عن أبى عبيد ، وغالطهم إبراهيم بن سعد عن الزهرى فقال : عن عبيد الله بن عبد الله عن أبى هريرة ، أخرجه النسائى وقال : رواية الزبيدى أولى

بالصواب ، وإبراهيم بن سعد ثقة ، يعنى ولكنه خطأ في هذا . قوله ( لن يدخل أحدا عمله الجنة ) الحديث يأتى الكلام عليه في كتاب الرقاق ، فانه أوردته مفردا من وجه آخر عن أبي هريرة وغيره ، وإنما أخرجه هنا استطرادا لا قصدا ، والمقصود منه الحديث الذى بعده وهو قوله « ولا يتمنى الخ » ، وقد أفرده في كتاب التنى من طريق معمر عن الزهرى ، وكذا أخرجه النسائى من طريق الزبيدى عن الزهرى . قوله ( ولا يتمنى ) كذا للاكثر باثبات التثنية ، وهو لفظ نفي بمعنى النهى . ووقع في رواية الكشمينى « لا يتمنى » على لفظ النهى ، ووقع في رواية معمر الآتية في التنى بالفظ « لا يتمنى » الأكثر ولفظ « لا يتمنى » للكشمينى ، وكذا هو في رواية همام عن أبي هريرة بزيادة نون التأكيد ، وزاد بعد قوله أحكم الموت « ولا يدع به من قبل أن يأتيه » ، وهو قيد في الصورتين ، ومفهومه أنه اذا حل به لا يمنع من تمنيه رضا بقاء الله ولا من طلبه من الله لذلك وهو كذلك ، ولهذا التكتة عقب البخارى حديث أبي هريرة بحديث عائشة « اللهم اغفر لي وارحمني وألحقني بالرفيق الأعلى » ، إشارة الى أن النهى يختص بالحالة التى قبل نزول الموت ، فإله دره ما كان أكثر استحضاره وإيثاره للأخفى على الأجل ثمنا للادمان . وقد خفي صنيعه هذا على من جعل حديث عائشة في الباب معارضا لأحاديث الباب أو ناسخا لها ؛ وقوى ذلك بقول يوسف عليه السلام « ( توفى مسلما وألحقني بالصالحين ) » قال ابن الزين : قيل ان النهى منسوخ بقول يوسف فذكره ، وبقول سليمان « ( وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ) » وبحديث عائشة في الباب ، وبدعاء هريرة بالموت وغيره . قال : وليس الأمر كذلك لأن هؤلاء إنما سألوا ما قارب الموت . قلت : وقد اختلف فى مراد يوسف عليه السلام ، فقال قتادة : لم يتمنى الموت أحد إلا يوسف حين تكاملت عليه النعم وجمع له الشمل اشتاق الى لقاء الله ، أخرجه الطبرانى بسند صحيح عنه . وقال غيره : بل مراده توفى مسلما عند حضور أجلي ، كذا أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك بن مزاحم ، وكذلك مراد سليمان عليه السلام . وعلى تقدير الحل على ما قال قتادة فهو ليس من شرعنا ، وإنما يؤخذ بشرع من قبلنا ما لم يرد في شرعنا النهى عنه بالاتفاق ، وقد استشكل الإذن في ذلك عند نزول الموت لأن نزول الموت لا يتحقق ، فكمن انتهى الى غاية جرت العادة بموت من يصل إليها ثم عاش . والجواب أنه يحتمل أن يكون المراد أن العبد يكون حاله في ذلك الوقت حال من يتمنى نزوله به ويرضاه أن لو وقع به ، والمعنى أن يطمئن قلبه الى ما يرد عليه من ربه ويرضى به ولا يقلق ، ولو لم يتفق أنه يموت في ذلك المرض . قوله ( إنما محسنا فلمله أن يزداد خيرا ، وإما مسيئا فلمله أن يستعقب ) أى يرجع عن موجب العتب عليه . ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، وفيه إشارة الى أن المؤمن فى النهى عن تمنى الموت والدعاء به هو انقطاع العمل بالموت ، فان الحياة يتسبب منها العمل ، والعمل يحصل زيادة الثواب ، ولو لم يكن الا استمرار التوحيد فهو أفضل الأعمال . ولا يرد على هذا أنه يجوز أن يقع الارتداد والعياذ بالله تعالى عن الإيمان لأن ذلك نادر ، والإيمان بعد أن تخاطب بشاشته القلوب لا يسهل أحد ، وعلى تقدير وقوع ذلك - وقد وقع لسكن نادرا - فن سبق له في علم الله خاتمة السوء فلا بد من وقوعها طال عمره أو قصر ، فتعجيله بطلب الموت لا خير له فيه . ويؤيده حديث أبي أمامة « ان النبي ﷺ قال لسعد : يا سعد ان كنت خلقت للجنة فا طال من عمرك أو حسن من عملك فهو خير لك » أخرجه بسند لين ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد ومسلم « وأنه لا يزيد المؤمن عمره إلا خيرا » ، واستشكل بانه قد يعمل السيئات فيزيده عمره شرا ، وأجيب بأجوبة : أحدها حل المؤمن

على الكامل وفيه بعد . والثاني أن المؤمن يصد أن يعمل ما يكفر ذنوبه إما من اجتناب الكبائر وإما من فعل حسنات آخر قد تقاوم بتضمينها سيئاته ، وما دام الإيمان باقٍ بالحسنات يصد التضعيف ، والسيئات يصد التكفير . والثالث بقيد ما أطلق في هذه الرواية بما وقع في رواية الباب من الترجي حيث جاء بقوله « لعله ، والترجي مشعر بالوقوع غالبا لا جزما ، فخرج الخبر مخرج تحسين الظن بالله ، وأن المحسن يرجو من الله الزيادة بأن يوقه للزيادة من عمله الصالح ، وأن المصنف لا ينبغي له القنوط من رحمة الله ولا قطع رجائه ، أشار إلى ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » . ويدل على أن قصر العمر قد يكون خيرا للؤمن حديث أنس الذي في أول الباب « وتوفي إذا كان الوفاة خيرا لي ، وهو لا ينافي حديث أبي هريرة « أن المؤمن لا يزيد عمره إلا خيرا ، إذا حل حديث أبي هريرة على الأغلب ومقابلة على النادر ، وسيأتي الإلزام بشيء من هذا في كتاب التمني إن شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث عائشة « وألحقني بالرفيق الأعلى » ، تقدم شرحه في أواخر المغازي في الوفاة النبوية ، وتقدم في الذي قبله أن ذلك لا يمرض التهي عن تمني الموت والدماء به ، وأن هذه الحالة من خصائص الأنبياء أنه لا يقبض نبي حتى يخير بين البقاء في الدنيا وبين الموت . وقد تقدم بسطه واضحا هناك وفي الحد

### ٣٠ - باب دعاء العائد للمريض

وقالت عائشة بنت سعيد عن أبيها « اللهم اشفِ سعدا » قاله النبي ﷺ

٥٦٧٥ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو كعوانة عن منصور عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها « إن رسول الله ﷺ كان إذا أتى مريضا أو أتى به إليه قال عليه الصلاة والسلام : أذهب الهم ، رب الناس ، اشف وأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما »

وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى « إذا أتى المريض »  
وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال « إذا أتى مريضا ،

[ الحديث ٥٦٧٥ - أطرافه في : ٥٧٤٣ ، ٥٧٤٤ ، ٥٧٥١ ]

**قوله** ( باب دعاء العائد للمريض ) أي بالشفاء ونحوه . **قوله** ( وقالت عائشة بنت سعد ) أي ابن أبي وقاص ، وهذا طرف من حديثه الطويل في الوصية بالثلث ، وقد تقدم موصولا في « باب وضع اليد على المريض » ، قريبا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي . **قوله** ( إذا أتى مريضا أو أتى به ) شك من الراوي ، وقد حكى المصنف الاختلاف فيه في الروايات المعلقة بعد . **قوله** ( لا يغادر ) بالفتح المعجمة أي لا يترك ، وقائدة التقييد بذلك أنه قد يحصل الشفاء من ذلك المرض فيخلفه مرض آخر يتولد منه ، فكان يدعو له بالشفاء المطلق لا بمطلق الشفاء . **قوله** ( وقال عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان عن منصور عن إبراهيم وأبي الضحى إذا أتى المريض ) وقع في رواية الكشمي « إذا أتى بالمريض » وهو أصوب ، فأما عمرو بن أبي قيس فهو الرازي وأصله من الكوفة ولا يعرف اسم أبيه وهو صدوق ، ولم يخرج له البخاري إلا تعليقا ، وقد وقع لنا حديثه هذا موصولا في « فوائد أبي العباس محمد بن نجيب » ، من رواية محمد بن سعيد بن سابق القزويني عنه بلفظ « إذا أتى

بالمريض ، وأما إبراهيم بن طهمان فوصل طريقه الأسماهيل من رواية محمد بن سابق التميمي الكوفي مزيل بفداد عنه بلفظ « إذا أتى بمريض » . **قوله** ( وقال جرير عن منصور عن أبي الضحى وحده وقال : إذا أتى مريضاً ) وهذا وصله ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جرير بلفظ « إذا أتى الى المريض فدعاه » ، وهي عند مسلم أيضا ، وقد دلت رواية كل من جرير وأبي عروة على أن عمرو بن أبي قيس وإبراهيم بن طهمان حفظا عن منصور أن الحديث عنده عن شيخين ، وأنه كان يحدث به قارة عن هذا وقارة عن هذا ، وقد أخرجه مسلم من طريق إسرائيل عن منصور عنهما كذلك ، ورجح عند البخاري رواية منصور عن إبراهيم وحده لأن الثوري رواها عن منصور كذلك كما سيأتي في أثناء كتاب الطب ، ووافقه ورقاء عن منصور عند النسائي ، وسفيان أحفظ الجميع ، لكن رواية جرير غير مرفوعة والله أعلم . وقد استشكل الدماء للمريض بالعفاء مع ما في المرض من كفارة الذنوب والثواب كما تضافرت الأحاديث بذلك ، والجواب أن الدماء عبادة ، ولا ينافي الثواب والكفارة لأنهما يحصلان بأول مرض وبالصبر عليه ، والداعي بين حستين : إما أن يحصل له مقصوده ، أو يعرض عنه مجلب نفع أو دفع ضرر ، وكل من فضل الله تعالى

#### ٢١ - باب وضوء المائت للريض

٥٦٧٦ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال : سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فتوضأ فصب علي » . أو قال : صبوا عليه . فمقلت فقلت : يا رسول الله ، لا يرئني إلا كلاله ، فكيف الميراث ؟ فنزلت آية الفرائض » **قوله** ( باب وضوء المائت للريض ) ذكر فيه حديث جابر ، وقد تقدم التنبيه عليه قريبا في باب المضي عليه ، ولا يخفى أن عمله إذا كان المائت بحيث يتبرك المريض به

#### ٢٢ - باب من دعا برفع الوباء والحصى

٥٦٧٧ - **حدثنا** إسماعيل حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت « لما قدم رسول الله ﷺ وعك أبو بكر وبلال ، قالت : فدخلت عليهما فقلت : يا أبت كيف تجدك ؟ ويا بلال وكيف تجدك ؟ قالت : وكان أبو بكر إذا أخذته الحصى يقول :

كل أمرئ مصبغ في أهله  
وللوت أدنى من شركائه  
وكان بلال إذا أقلم عته يرفع عقيرته فيقول :

ألا ليت شعري هل أبين أمة  
بوادٍ وحول إذ خير وجليل  
و هل أردد يوما يام محمدا  
و هل تبدون لي شامة وطليل

قال قالت عائشة : فبعث رسول الله ﷺ فأخبرته فقال : اللهم حَبِّبْ إلينا المدينةَ كحبنا مكة أو أشد ، وصحبتها ، وبارك لنا في صاعها ومُدّها ، واقلِّ حُمّاها فاجعلْها بألحفة »

قوله ( باب الداء برفع الوباء والحى ) الوباء يمد ولا يمد ، وجمع المقصور بلا همز أوبية ، وجمع الميموز أوباء ، يقال أوبأت الأرض قهى مؤبنة ووبئت قهى ووبئة ، ووبئت بعظم الواو فهو موبوءة ، قال عياض : الوباء عموم الأمراض ، وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفرادها ، لكن ليس كل وباء طاعونا ، وعلى ذلك يحمل قوله الداودي لما ذكر الطاعون : الصحيح أنه الوباء ، وكذا جاء عن الحابل بن أحمد أن الطاعون هو الوباء ، وقال ابن الأثير في النهاية : الطاعون المرض العام ، والوباء الذى يفسد له الهواء فتفسد به الأخرجة والأبدان . وقال ابن سينا : الوباء ينشأ عن فساد جوهر الهواء الذى هو مادة الروح ومدهدده . قلت : ويفارق الطاعون الوباء بخصوص سببه الذى ليس هو فى شيء من الأوباء ، وهو كونه من طعن الجن كما سأذكره مبينا فى د باب ما يذكر من الطاعون ، من كتاب الطب إن شاء الله تعالى . وساق المصنف فى الباب حديث عائشة لما قدم النبي ﷺ المدينة وعك أبو بكر وبلال ، ووقع فيه ذكر الحى ولم يقع فى سياقه لفظ الوباء ، لكنه ترجم بذلك إشارة إلى ما وقع فى بعض طرقة ، وهو ما سبق فى أواخر الحج من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة فى حديث الباب . قالت عائشة : فقدما المدينة وهى أرباً أرض الله ، وهذا ما يؤيد أن الوباء أهم من الطاعون ، فإن وباء المدينة ما كان إلا بالحى كما هو مبين فى حديث الباب ، فدعا النبي ﷺ أن ينقل حماما إلى الجحفة ، وقد سبق شرح الحديث فى د باب مقدم النبي ﷺ المدينة ، فى أوائل كتاب المغازى ، ويأتى فى شيء مما يتعلق به فى كتاب الدعوات إن شاء الله تعالى . وقد استشكل بعض الناس الداء برفع الوباء لأنه يتضمن الداء برفع الموت والموت حتم مقضى فيكون ذلك عبثا ، وأجيب بأن ذلك لا ينافى التعبد بالداء لأنه قد يكون من جهة الأسباب فى طول العمر أو دفع المرض ، وقد تواترت الأحاديث بالاستعاذة من الجنون والجذام وسوء الأسقام ومنكرات الأخلاق والأهواء والأدواء ، فمن ينكر التداوى بالداء يلزمه أن ينكر التداوى بالعقاقير ولم يقل بذلك الأشوذ ، والأحاديث الصحيحة ترد عليهم ، وفى الالتجاء إلى الداء مؤيد فائدة ليست فى التداوى بغيره ، لما فيه من الخضوع والتذلل لله رب سبغانه ، بل منع الداء من جنس ترك الأعمال الصالحة انكالا على ما قدر ، فيلزم ترك العمل جملة ، وود البلاء بالداء كرد السهم بالترس ، وليس من شرط الإيمان بالقدر أن لا يتوس من رى السهم ، والله أعلم

( خاتمة ) اشتمل كتاب المرضى من الأحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا ، المعلق منها سبعة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعة وثلاثون طريقا والبقية خالصة ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة . من يرد الله به خيرا يصيب منه . وحديث عطاء أنه رأى أم زفر ، وحديث أنس فى الحبشيتين ، وحديث عائشة أنها قالت وارساء - إلى قوله - بل أنا وارساء . فقط . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثلاثة آثار ، والله أعلم

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٧٦ - كتاب الطب

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الطب ) كذا هم ، الا النسفي فترجم « كتاب الطب » ، أول كفارة المرض ولم يفرد كتاب الطب ، وزاد في نسخة الصفاني « والادوية » . والطب بكسر المهملة وحكى ابن السيد ثلثها . والطبيب هو الحاذق بالطب ، ويقال له أيضا طب بالفتح والكسر ومستطب وامرأة طب بالفتح ، يقال استطب تماني الطب واستطب استوصفه ، ونقل أهل اللغة أن الطب بالكسر يقال بالاشتراك للدواوي وللتداوي وللدواء أيضا فهو من الاضداد ، ويقال أيضا للرفق والسحر ، ويقال للشهوة والطرانق ترى في شعاع الشمس وللعنق بالنوى . والطبيب الحاذق في كل شيء ، وخص به المعالج عرفا ، واجمع في القلة أطبة وفي الكثرة أطباء . والطب نوعان : طب جسد وهو المراد هنا ، وطب قلب ومعالجته خاصة بما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام عن ربه سبحانه وتعالى . وأما طب الجسد فنه ما جاء في المنقول عنه عليه السلام ومنه ما جاء عن غيره ، وغالبه راجع الى التجربة . ثم هو نوعان : نوع لا يحتاج الى فكر ونظر بل فطر الله على معرفته الحيوانات ، مثل ما يدفع الجوع والعطش . ونوع يحتاج الى الفكر والنظر كدفع ما يحدث في البدن مما يخرج من الاحتدال ، وهو اما الى حرارة أو برودة ، وكل منهما إما الى رطوبة ، أو يبوسة ، أو الى ما يتركب منهما . وغالب ما يقاوم الواحد منهما بضده ، والدفع قد يقع من خارج البدن وقد يقع من داخله وهو أعسرهما . والطريق الى معرفته بتحقيق السبب والعلامة ، فالطبيب الحاذق هو الذي يسعى في تفريق ما يضر بالبدن جمعه أو عكسه ، وفي تنقيص ما يضر بالبدن زيادته أو عكسه ، ومدار ذلك على ثلاثة أشياء : حفظ الصحة ، والاحتناء عن المؤذي ، واستفراغ المادة الفاسدة . وقد أشير الى الثلاثة في القرآن : فالاول من قوله تعالى ﴿ فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ﴾ وذلك أن السفر مظنة النصب وهو من مغيرات الصحة ، فاذا وقع فيه الصيام ازداد قابيح الفطر لإبقاء على الجسد . وكذا القول في المرض الثاني وهو الحمية من قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ فانه استنبط منه جواز التيمم عند خوف استعمال الماء البارد . والثالث من قوله تعالى ﴿ أو به أذى من رأسه ففدية ﴾ فانه أشير بذلك الى جواز حلق الرأس الذي منع منه المحرم لاستفراغ الاذى الحاصل من البخار المحتقن في الرأس . وأخرج مالك في « الموطأ » عن زيد بن أسلم مرسلاد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين : أيكما أطب ؟ قال : يا رسول الله وفي الطب خير ؟ قال : أنزل الداء الذي أنزل الدواء .

#### ١ - باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء

٥٦٧٨ - **حدثنا** محمد بن المنثري **حدثنا** أبو أحمد الزبيري **حدثنا** عمرو بن سعيد بن أبي حسين قال حدثنا عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء » **قوله** ( باب ما أنزل الله داء إلا أنزل له شفاء ) كذا للاسماعيلي وابن بطلان ومن تبعه ، ولم أر لفظ « باب » من نسخ الصحيح الا للنسفي . **قوله** ( أبو أحمد الزبيري ) هو محمد بن عبد الله بن الزبير الاسدي ، نسب لجده وهو



أسد من بني أسد بن خزيمة ، فقد يلتبس بمن ينسب الى الزبير بن العوام لسوئتهم من بني أسد بن عبد العزى ، وهذا من فنون علم الحديث وصنفوا فيه الأنساب المتفقة في اللفظ المتفوقة في الدخول . وقد وقع عند أبي نعيم في الطب من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة ، قال حدثنا محمد بن عبد الله الأسدي أبو أحمد الزبيرى ، وعند الاسماعيلى من طريق هارون بن عبد الله الحمال ، حدثنا محمد بن عبد الله الزبيرى . قوله ( عن أبي هريرة ) كذا قال عمرو بن سعيد عن عطاء ، وخالفه شبيب بن بشر فقال : عن عطاء عن أبي سعيد الخدري ، أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الطب ورواه طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ، هذه رواية عبد بن حميد عن محمد بن عبيد عنه ، وقال معتمر بن سليمان : عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن أبي هريرة ، أخرجه ابن عاصم في الطب وأبو نعيم ، وهذا مما يرجح به رواية عمرو بن سعيد . قوله ( ما أنزل الله داء ) وقع في رواية الاسماعيلى : من داء ، و من ، زائدة ، ويحتمل أن يكون مفعول ، أنزل ، محدثاً فلا تكون من زائدة بل لبيان المحذوف ، ولا يخفى تكلفه . قوله ( إلا أنزل له شفاء ) في رواية طلحة بن عمرو من الزيادة في أول الحديث : يا أيها الناس تداووا ، ووقع في رواية طارق بن شهاب عن ابن مسعود رفعه : أن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء فتداووا ، وأخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ، ونحوه للطحاوى وأبو نعيم من حديث ابن عباس ، ولاحد عن أنس : أن الله حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداووا ، وفي حديث أسامة بن شريك : تداووا يا عباد الله ، فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، إلا داء واحداً المحرم ، أخرجه أحمد والبخارى في : الأدب المفرد ، والأربعة وصححه الترمذى وابن خزيمة والحاكم ، وفي لفظ : إلا السام ، بهجمة مخففة بمعنى الموت . ووقع في رواية أبي عبد الرحمن السلى عن ابن مسعود نحوه حديث الباب وزاد في آخره : عليه من علمه وجهله من جهله ، أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وسلم عن جابر رفعه : لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ باذن الله تعالى ، ولأبي داود من حديث أبي الدرداء رفعه : أن الله جعل لكل داء دواء فتداووا ، ولا تداووا بحرام ، وفي مجموع هذه الالفاظ ما يعرف منه المراد بالانزال في حديث الباب وهو إزاله علم ذلك على لسان الملك للنبي ﷺ مثلاً ، أو عبر بالانزال عن التقدير . وفيها التقييد بالحلل فلا يجوز التداوى بالحرام . وفي حديث جابر منها الإشارة الى أن الشفاء متوقف على الإصابة باذن الله ، وذلك أن الدواء قد يحصل معه مجاوزة الحد في الكيفية أو الكمية فلا ينفع ، بل ربما أحدث داء آخر . وفي حديث ابن مسعود الإشارة الى أن بعض الادوية لا يعلمها كل أحد ، وفيها كلها لإثبات الأسباب . وأن ذلك لا ينافي التوكل على الله لمن اعتقد أنها باذن الله ويتقديره ، وإنما لا تنجح بذواتها بل بما قدره الله تعالى فيها ، وأن الدواء قد يتقلب داء إذا قدر الله ذلك ، واليه الإشارة بقوله في حديث جابر : باذن الله ، فدار ذلك كله على تقدير الله وإرادته . والتداوى لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب ، وكذلك يجنب المهلكات والدعاء بطلب العافية ودفع المضار وغير ذلك ، وسيأتى مزيد لهذا البحث في : باب الرقية ، أن شاء الله تعالى . ويدخل في عمومها أيضاً الداء القاتل الذي اهترف حذاق الاطباء بأن لا دواء له ، وأقروا بالعجز عن مداواته ، ولعل الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله : وجهله من جهله ، الى ذلك فتكون باقية على عمومها ، ويحتمل أن يكون في الخبر حذف تقديره : لم ينزل داء يقبل الدواء إلا أنزل له شفاء ، والاول أولى . وما يدخل في قوله : جهله من جهله ، ما يقع لبعض المرضى أنه يتنادى من داء بدواء فيبرأ ثم يعثره ذلك الداء بعينه فيتداوى بذلك الدواء بعينه فلا ينفع ،

والسبب في ذلك الجهل بصفة من صفات الدراء قرب مرضين تشابها ويكون أحدهما مركبا لا ينجع فيه ما ينجع في الذي ليس مركبا فيقع الخطأ من هنا ، وقد يكون متبعا لكن يريد الله أن لا ينجع فلا ينجع ، ومن هنا تخضع وقاب الأطباء . وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي خزيمة وهو بمجمعة وزاى خفيفة عن أبيه قال : قلت يارسول الله أرايت رقى نسترقها ودواء ننداوى به هل يرد من قدر الله شيئا ؟ قال : هي من قدر الله تعالى . والحاصل أن حصول الشفاء بالدواء إنما هو كدفع الجوع بالأكل والعطش بالشرب ، وهو ينجع في ذلك في الغالب ، وقد يتخلف لمافع والله أعلم . ثم الداء والدراء كلاهما يفتح الدال والماء ، وحكى كسر دال الدراء . واستثناء الموت في حديث أسامة بن شريك واضح ، ولعل التقدير لإلاداء الموت ، أى المرض الذى قدر على صاحبه الموت . واستثناء الهرم في الرواية الأخرى إما لأنه جملة شبيها بالموت والجماع بينهما نقص الصحة ، أو اقربيه من الموت وإفضائه اليه . ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعا والتقدير : لكن الهرم لا دواء له ، والله أعلم

## ٢ - باب هل يداوى الرجل المرأة ، والمرأة الرجل

٥٦٧٩ - **حدثني** قتيبة بن سعيد حدثنا بشر بن الفضل عن خالد بن ذكوان عن ربيع بنت معوذ بن عفراء قالت « كنا نفزو مع رسول الله ﷺ نسقى القوم ونغذمهم ، ونرد القتل والجرحى إلى المدينة ، **قوله** ( باب هل يداوى الرجل المرأة والمرأة الرجل ) ذكر فيه حديث الربيع بالتشديد « كنا نفزو ونسقى القوم ونغذمهم ونرد القتل والجرحى إلى المدينة ، وليس في هذا السياق تعرض للدواوة ، إلا إن كان يدخل في عموم قولها « نغذمهم » ، فتم ورد الحديث المذكور بلفظ « ننداوى الجرحى » ، ونرد القتل ، وقد تقدم كذلك في « باب مداواة النساء الجرحى في الفزو » ، من كتاب الجهاد ، جئى البخارى على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض ألفاظ الحديث ، ويؤخذ حكم مداواة الرجل المرأة منه بالقياس ، وإنما لم يجوز بالحكم لاحتمال أن يكون ذلك قبل الحجاب ، أو كانت المرأة تصنع ذلك إن يكون زوجها أو محرما . وأما حكم المسألة فتجاوز مداواة الاجانب عند الضرورة وتقدر بقدرها فيما يتعلق بالنظر والجس باليد وغير ذلك ، وقد تقدم البحث في شيء من ذلك في كتاب الجهاد

## ٣ - باب الشفاء في ثلاث

٥٦٨٠ - **حدثني** الحسين حدثنا أحمد بن مَنِيع حدثنا مروان بن شجاع حدثنا سالم الأنطس عن سمير ابن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « الشفاء في ثلاث : شربة عسل ، وشرطة محجم ، وكية نار . وأهى أمى عن الكية » رفع الحديث

ورواه القمى عن آيث عن مجاهد عن ابن عباس عن النبى ﷺ في العسل والمحجم [ الحديث ٥٦٨٠ - طرقة في : ٥٦٨١ ]

٥٦٨١ - **حدثني** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سريج بن يونس أبو الحارث حدثنا مروان بن شجاع عن

سالم الأفطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال « الشفاء في ثلاثة : في قربة عجم ، أو قربة عسل ، أو كربة نثار . وأنهى أمي عن السكن »

**قوله** ( باب الشفاء في ثلاث ) سقطت الترجمة للألسني ، ولفظ « باب » للمرخس . **قوله** ( حدثني الحسين ) كذا لهم غير منسوب ، وجزم جماعة بأنه ابن محمد بن زياد النيسابوري المعروف بالقباني ، قال السكلا باذى : كان يلازم البخاري لما كان نيسابور وكان عنده مسند أحمد بن منيع سمعه منه يعني شيخه في هذا الحديث ، وقد ذكر الحاكم في تاريخه من طريق الحسين المذكور أنه روى حديثا فقال : كتب عن محمد بن اسماعيل هذا الحديث . ورأيت في كتاب بعض الطلبة قد سمعه منه عن أ . وقد عاش الحسين القباني بعد البخاري ثلاثا وثلاثين سنة وكان من أقران مسلم ، فرواية البخاري عنه من رواية الأكاثر عن الأصغر . وأحمد بن منيع شيخ الحسين فيه من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، فلو رواه عنه بلا واسطة لم يكن عاليا له . وكانت وفاة أحمد بن منيع - وكنيته أبو جعفر - سنة أربع وأربعين ومائتين وله أربع وثلاثون سنة ، واسم جده عبد الرحمن وهو جد أبي القاسم البغوي لأمه ، ولذلك يقال له المنيعي وابن بنت منيع ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وجزم الحاكم بأن الحسين المذكور هو ابن يحيى بن جعفر البيسكندي وقد أكثر البخاري الرواية عن أبيه يحيى بن جعفر وهو من صغار شيوخه ، والحسين أصغر من البخاري بكثير ، وليس في البخاري عن الحسين سواء كان القباني أو البيسكندي سوى هذا الحديث . وقول البخاري بعد ذلك « حدثنا محمد بن عبد الرحيم ، هو المعروف بصاعقة يكنى أبا يحيى وكان من كبار الحفاظ وهو من أصغر شيوخ البخاري ومات قبل البخاري بسنة واحدة . وسريج بن يونس شيخه بمحلة م جيم من طبقة أحمد بن منيع ومات قبله بعشر سنين ، وشيخهما مروان بن شجاع هو الحرائي أبو عمرو ، وأبو عبد الله مولى محمد بن مروان بن الحكم نزل بغداد وقراه أحمد بن حنبل وغيره ، وقال أبو حاتم الرازي : يكتب حديثه وأيسر بالقوى » ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الشهادات ، ولم يتفق وقوع هذا الحديث لبخاري عاليا ، فانه قد سمع من أصحاب مروان بن شجاع هذا ، ولم يقع له هذا الحديث عنه إلا بواسطتين ، وشيخه سالم الأفطس هو ابن مجلان وما له في البخاري سوى الحديثين المذكورين من رواية مروان بن شجاع عنه . **قوله** ( حدثني سالم الأفطس ) وفي الرواية الثانية عن سالم وقع عند الاسماعيلي « عن المنيعي حدثنا جدي هو أحمد ابن منيع حدثنا مروان بن شجاع قال ما أحفظه إلا عن سالم الأفطس حدثني ، فذكره ، قال الاسماعيلي : صار الحديث عن مروان بن شجاع بالشك منه فيمن حدثه به . قلت : وكذا أخرجه أحمد بن حنبل عن مروان بن شجاع سواء ، وأخرجه ابن ماجه عن أحمد بن منيع مثل رواية البخاري الأولى بغير شك ، وكذا أخرجه الاسماعيلي أيضا عن القاسم بن زكريا عن أحمد بن منيع ، وكذا رويناه في « فوائد أبي طاهر المخلص » ، حدثنا محمد بن يحيى بن صاعد حدثنا أحمد بن منيع . **قوله** ( عن سعيد بن جبيرة ) وقع في « مسند دعاج » من طريق محمد بن الصباح « حدثنا مروان بن شجاع عن سالم الأفطس أظنه عن سعيد بن جبيرة ، كذا بالشك أيضا ، وكان ينبغي للاسماعيلي أن يعترض بهذا أيضا ، والحق أنه لا أثر للشك المذكور ، والحديث متصل بلا ريب . **قوله** ( عن ابن عباس قال : الشفاء في ثلاث ) كذا أورده موقوفا ، لكن آخره يشعر بأنه مرفوع لقوله « وأنهى أمي عن السكن » ، ولقوله

« رفع الحديث ، وقد صرح برفعه في رواية سريح بن يونس حيث قال فيه : عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ولعل هذا هو السر في إيراد هذه الطريق أيضا مع نزولها ، وإنما لم يكتب بها عن الأولى لتصریح في الأولى بقول مروان دحدثني سالم ، ووقعت في الثانية بالعننة . قوله ( رواه القمي ) بضم القاف وتشديد الميم هو يعقوب بن عبيد الله بن سعد بن مالك بن هانئ بن عامر بن أبي عامر الأشعري ، لعمري ، لعمري ، وكنية يعقوب أ. الحسن وهو من أهل قم ونزل الري ، قواه النسائي وقال الدارقطني ليس بالقوي ، وما له في البخاري سوى هذا الموضع . وليث شيخه هو ابن أبي سليم الكوفي سيء الحفظ . وقد وقع لنا هذا الحديث من رواية القمي موصولا في « مسند البزار » وفي « الفيلانيات » في « جزء ابن بجيت » كلهم من رواية عبد العزيز بن الخطاب عنه بهذا السند ، وقصر بعض الشراح فنسبه إلى تخرج ابن نعیم في الطب ، والذي هذ أن نعیم بهذا السند حديث آخر في الحجامة لفظه « احتجموا ، لا بتبيخ بكم الدم فيقتلکم » . قوله ( في العسل والحجم ) في رواية الكشميني « والحجامة » ووقع في رواية عبد العزيز بن الخطاب المذكورة « أن كان في شيء من أدويتكم شفاء ففي مصة من الحجام ، أو مصة من العسل » ، وإلى هذا أشار البخاري بقوله « في العسل والحجم » ، وأشار بذلك إلى أن السكي لم يقع في هذه الرواية . وأغرب الحيدى في « الجمع » فقال في أفراد البخاري : الحديث الخامس عشر عن طاوس عن ابن عباس من رواية مجاهد عنه ، قال : وبعض الرواة يقول فيه عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ « في العسل والحجم الشفاء » وهذا الذي عزاه البخاري لم أراه فيه أصلا ، بل ولا في غيره ، والحديث الذي اختلف الرواة فيه هل هو عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس أو عن مجاهد عن ابن عباس بلا واسطة إنما هو في القبرين اللذين كانا يعذبان ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب الطهارة ، وأما حديث الباب فلم أراه من رواية طاوس أصلا ، وأما مجاهد فلم يذكره البخاري عنه إلا تعليقا كما بينته ، وقد ذكرت من وصله ، وسياق لفظه « قال الخطابي انتظم هذا الحديث على جملة ما يتداوى به الناس ، وذلك أن الحجم يستفرغ الدم وهو أعظم الأخطا ، والحجم أنجحها شفاء عند ميجان الدم ، وأما العسل فهو مهمل للاخلاط البلغمية ، ويدخل في المسحونات ليحفظ على تلك الأدوية قواها ويخرجها من البدن ، وأما السكي فإما يستعمل في الخلط الباغى الذي لا تنحسم مادته إلا به ، ولهذا وصفه النبي ﷺ ثم نهى عنه ، وإنما كرهه لما فيه من الألم الشديد والخطر العظيم ، ولهذا كانت العرب تقول في أمثالها « آخر الدواء السكي » ، وقد كوى النبي ﷺ سعد بن معاذ وغيره ، واكتوى غير واحد من الصحابة . قلت : ولم يرد النبي ﷺ الحصر في الثلاثة ، فإن الشفاء قد يكون في غيرها ، وإنما نهى بها على أصول العلاج ، وذلك أن الأمراض الامتلائية تكون دموية وصفراوية وبلغمية وسوداوية ، وشفاء الدموية بإخراج الدم ، وإنما خص الحجم بالذكر لكثرة استعمال العرب وإلفهم له ، بخلاف الفصد فإنه وإن كان في معنى الحجم لكنه لم يكن معهودا لها غالبا . على أن في التعبير بقوله « شرطة محجم » ما قد يتناول الفصد ، وأيضا فالحجم في البلاد الحارة أنجح من الفصد ، والفصد في البلاد التي ليست بحارة أنجح من الحجم . وأما الامتلاء الصفراوى وما ذكر معه فدواؤه بالمسهل ، وقد نهى عليه بذكر العسل ، وسياق توجيه ذلك في الباب الذي بعده . وأما السكي فإنه يقع آخر الإخراج ما يتعسر إخراجها من الفضلات ، وإنما نهى عنه مع اثباته الشفاء فيه إما لكونهم كانوا يرون أنه يحسم المادة بطبعه فسكره لذلك ، ولذلك كانوا يبادرون إليه قبل حصول الداء لظنهم أنه

بحجم الداء فيتعجل الذي يكتوى التمدب بالنار لأمر مظنون ، وقد لا يتفق أن يقع له ذلك المرض الذي يقطعه السكى . ويؤخذ من الجمع بين كراهته ﷺ للسكى وبين استعماله أنه لا يترك مطلقا ولا يستعمل مطلقا ، بل يستعمل عند تعينه طريقا إلى الشفاء مع مصاحبة اعتقاد أن الشفاء باذن الله تعالى ، وعلى هذا التفسير يحمل حديث المخيرة رفعه من اكتوى أو استرق فقد برىء من التوكل ، أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جمرة : علم من يجرع كلامه في السكى أن فيه نفعا وإن فيه مضرة ، فلما نهى عنه علم أن جانب المضرة فيه أغلب ، وقرب منه إخبار الله تعالى أن في الخمر منافع ثم حرما لأن المضار التي فيها أعظم من المنافع . انتهى ملخصا . وسيأتى الكلام على كل من هذه الأمور الثلاثة في أبواب مفردة لها . وقد قيل إن المراد بالشفاء في هذا الحديث الشفاء من أحد قسمي المرض ، لأن الأمراض كلها إما مادية أو غيرها ، والمادية كما تقسم حارة وباردة ، وكل منهما وإن انقسم إلى رطبة وباردة ومركبة فالأصل الحرارة والبرودة وما عداها يفعل من إحداها ، فبه بالخبر على أصل المعالجة يضرب من المثال ، فالحارة تعالج بإخراج الدم لما فيه من استفراغ المادة وتبريد المزاج ، والباردة بتناول المسهل لما فيه من التسخين والانضاج والتقطيع والتلطيف والجلساء والتليين ، فيحصل بذلك استفراغ المادة برفق ، وأما السكى فخاص بالمرض المزمن لأنه يكون عن مادة باردة فقد تفسد مزاج العضو فاذا كوى خرجت منه ، وأما الأمراض التي ليست بمادية فقد أشير إلى علاجها بحديث دأبى من فيج جهنم فأبردها بالماء ، وسيأتى الكلام عليه عند شرحه إن شاء الله تعالى . وأما قوله د وما أحب أن أكتوى ، فهو من جنس تركه أكل العنب مع تقريره أكله على مائدته واعتذاره بأنه يمافه

٤ - باب الدواء بالأسل ، وقوله الله تعالى ( فيه شفاء للناس )

٥٦٨٢ - **حَرْش** على بن عبد الله حدثنا أبو أسامة قال أخبرني هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها

قالت « كان النبي ﷺ يُعجمه الخلواء والمسل »

٥٦٨٣ - **حَرْش** أبو نعيم حدثنا عبد الرحمن بن الفضيل عن عاصم بن عمر بن قتادة قال سمعت جابر بن

عبد الله رضي الله عنها قال « سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويتكم - أو يكون في شيء من أدويتكم - خيرٌ ففي شربةٍ بحجم ، أو شربة عسل ، أو قعدة بنارٍ توافق الداء ، وما أحبُّ أن أكتوى »

[ الحديث ٥٦٨٣ - أطروقه في : ٥٦٩٧ ، ٥٧٠٢ ، ٥٧٠٤ ]

٥٦٨٤ - **حَرْش** عباس بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد بن قتادة عن أبي التوكل عن أبي

سعيد « أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : أخى يشكى بطنه ، فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه لثانته فقال : اسقه عسلاً . ثم أتاه لثانته فقال : اسقه عسلاً ، فقال : فقلت ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك ، اسقه عسلاً ، فسقاه ، فبرأ »

[ الحديث ٥٦٨٤ - أطروقه في : ٥٧١٦ ]

**قوله** ( باب الدواء بالعلس ، وقول الله تعالى : فيه شفاء للناس ) كأنه أشار بذكر الآية الى أن الضمير فيها العسل وهو قول الجمهور ، وزعم بعض أهل التفسير أنه للقرآن . وذكر ابن بطال أن بعضهم قال : ان قوله تعالى ( فيه شفاء للناس ) أى لبعضهم ، وحله على ذلك أن تناول العسل قد يضر ببعض الناس كن يكون حار المزاج ، لكن لا يحتاج الى ذلك لانه ليس في حله على العموم ما يمنع أنه قد يضر ببعض الأبدان بطريق المرض . والعسل يذكر ويؤثّر ، وأسماءه تزيد على المائة ، وفيه من المنافع ما يخصه الموفق البغدادي وغيره فقالوا : يجلو الأورساخ التي في العروق والامعاء ، ويدفع الفضلات ، ويفسل خمل المعدة ، ويسخنها نسخينا معتدلا ، ويفتح أفواه العروق ويشد المعدة والكبد والكلى والمثانة والمفاصل ، وفيه تحليل للرطوبات أكلًا وطلاءً وتغذية ، وفيه حفظ المعجونات وإذهاب لكيفية الادوية المستكرهة ، وتنقية الكبد والصدر ، وإدراج البول والطعم ، ونفع للسعال السكاكين من البلغم ، ونفع لأصحاب البلغم والاموجة الباردة . وإذا أضيف اليه الخل نفع لأصحاب الصفراء . ثم هو غذاء من الاغذية ، ودواء من الادوية ، وشراب من الاشربة ، وحلوى من الحلواها ، وطلاء من الاطلية ، ومفرج من المفرحات . ومن منافعه أنه اذا شرب حارًا يذهب الورد نفع من نهش الحيوان ، واذا شرب وحده يما نفع من عضة السكك الكلب ، واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة أشهر ، وكذلك الخيار والقرع والباذنجان والليمون ونحو ذلك من الفواكه ، واذا أطح به البدن للفعل قتل القمل والصئبان ، وطول الشعر وحسنه ونضه ، وان اكتحل به جلاظلة البصر ، وان استن به صقل الأسنان وحفظ صحتها . وهو عجيب في حفظ جيش الموتى فلا يسرع اليها البلى ، وهو مع ذلك مأمون الغائلة قليل المضرة ، ولم يكن يعمل قديما الأطباء في الادوية المركبة إلا عليه ، ولا ذكر للسكر في أكثر كتبهم أصلا . وقد أخرج أبو نعيم في « الطب النبوي » بسند ضعيف من حديث أبي هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه « من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم بلاء » والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أسانيد : الاول حديث عائشة « كان النبي ﷺ يسجبه الحلواء والعسل » قال الكرمانى : الإعجاب أعم من أن يكون على سبيل الدواء أو الغذاء . فتؤخذ المناسبة بهذه الطريق ، وقد تقدم باقى الكلام عليه في كتاب الاطعمة . الحديث الثانى ، **قوله** ( عبد الرحمن بن النسيلى ) اسم النسيلى حنظلة بن أبى عامر الأوسى الانصارى ، استشهد بأحد وهو جنب فسلته الملائكة فقيل له النسيلى ، وهو فصيل بمعنى مفعول ، وهو جد جد عبد الرحمن ، فهو ابن سليمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حنظلة ، وعبد الرحمن معدود في صفار التابعين لانه رأى أنسا وسهل بن سعد ، وجل روايته عن التابعين ، وهونقة عند الأكثر واختلف فيه قول النسائي ، وقال ابن حبان : كان يخطئ كثيرا . وكان قد عمر لجار المائة فلمله تنبير حفظه في الآخر وقد احتج به الشيخان ، وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة أى ابن النعمان الانصارى الأوسى يكنى أبا عمر ما له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر تقدم في « باب من بنى مسجدا » في أوائل الصلاة ، وهو تابعى ثقة عندهم ، وأغرب عبد الحق فقال في « الاحكام » : وثقه ابن معين وأبو زرعة وضعفه غيرهما . ورد ذلك أبو الحسن بن القطان على عبد الحق فقال : لا أعرف أحدا وضعفه ولا ذكره في الضعفاء . اهـ . وهو كما قال . **قوله** ( ان كان في شيء من أدويتكم أو يكون في شيء من أدويتكم ) كذا وقع بالشك ، وكذا لاحد عن أبى أحمد الزبيرى عن ابن الضيل ، وسيأتى بعد أبواب باللفظ الأول بغير شك ، وكذا مسلم ، وذكرت فيه في « باب الحجامة من الداء » قصة ، وقوله

« أو يكون ، قال ابن التين صوابه « أو يكن ، لأنه معطوف على مجزوم فيكون مجزوما . قلت : وقد وقع في رواية أحد « إن كان أو إن يكن ، فلعل الراوى أشبع الضمة فظن السامع أن فيها واوا فأثبتها ، ويحتمل أن يكون التقدير : إن كان في شيء . أو إن كان يكون في شيء . ، فيكون التردد لاثبات لفظ يكون وعدمها ، وقرأها بعضهم بقصد الواء وسكون النون ، وليس ذلك بمحفوظ . قوله ( فني شرطة محرم ) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الميم قوله ( أو لادة بنار ) بذال معجمة ساكنة وعين مهملة ، اللذع هو الخفيف من حرق النار . وأما اللذغ بالذال المهملة والسين المعجمة فهو ضرب أو عضو ذات السم . قوله ( توافق الداء ) فيه إشارة إلى أن الكي إنما يشرح منه ما يتعين طريقا إلى إزالة ذلك الداء ، وأنه لا ينبغي التجربة لذلك ولا استعماله إلا بعد التحقق ، ويحتمل أن يكون المراد بالموافقة موافقة القدر . قوله ( وما أحب أن أكتوى ) سيأتي بيانه بعد أبواب . الحديث الثالث حديث أبي سعيد في الذي اشتكى بطنه فأمر بشرب العسل ، وسيأتي شرحه في « باب دواء المبطون » . وشيخه عباس فيه هو بالموحدة ثم مهمة النسي بنون ومهملة ، وعبد الأعلى شيخه هو ابن عبد الأعلى ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، والاسناد كله بصريون

### ٥ - باب الدواء بألبان الإبل

٥٦٨٥ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** حدثنا **سلام بن مسكين** أبو نوح البصري حدثنا ثابت عن أنس « أن ناسا كان بهم سقم قالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا . فلما صحوا قالوا : إن المدينة واحة . فأنزلهم الحرّة في ذود له فقال : اشرّبوا من ألبانها . فلما صحوا قتلوا راعي النبی ﷺ ، واستاقوا ذودّه . فبث في آثارهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وتترّ أعينهم ، فرأيت الرجل منهم يكسّم الأرض بلسانه حتى يموت »  
قال سلام : فبلغني أن للحجّاج قال لأنس : حدثني بأشد عقوبة عاقبة النبي ﷺ ، فحدثني بهذا ، فبلغ للحسن فقال : وددت أنه لم يحدثه ،

**قوله** ( باب الدواء بألبان الإبل ) أي في المرض الملازم له . **قوله** ( سلام بن مسكين ) هو الأزدي ، وهو بالتشديد ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الادب . ووقع في اللباس عن موسى بن إسماعيل « حدثنا سلام عن عثمان بن عبد الله » فوعم السكلا باذی أنه سلام بن مسكين ، وليس كذلك بل هو سلام ابن أبي مطيع ، وسأذكر الحجة لذلك هناك إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا ثابت ) هو البناني ، ووقع الاسماعيلي من رواية يهو بن أسد « عن سلام بن مسكين قال حدث ثابت الحسن وأصحابه وأنا شاهد معهم ، فيؤخذ من ذلك أنه لا يشترط في قول الراوى حدثنا فلان أن يكون فلان قد قصد إليه بالتحديث ، بل إن سمع منه اتفاقا جاز أن يقول حدثنا فلان ، ورجال هذا الاسناد أيضا كلهم بصريون . **قوله** ( أن ناسا ) زاد يهز في روايته « من أهل الحجاز » وقد تقدم في الطهارة أنهم من عكل أو حريئة بالشك ، وثبت أنهم كانوا ثمانية وأن أربعة منهم كانوا من عكل وثلاثة من حريئة والرابع كان تبعا لهم . **قوله** ( كان بهم سقم فقالوا : يا رسول الله آوئنا وأطعمنا ، فلما صحوا )

السياق حذف تقديره فأوام وأطعمهم ، فلما سموا قالوا إن المدينة رخصة ، وكان السقم الذي بهم أولا من الجوع أو من التعب فلما زال ذلك عنهم خشوا من وخم المدينة إما لكونهم أهل ريف فلم يعتادوا بالحضر ، وإما بسبب ما كان بالمدينة من الخبيث ، وهذا هو المراد بقوله في الرواية التي بعدها واجتروا المدينة ، وتقدم تفسير الجوى في كتاب الطهارة . ووقع في رواية بهز بن أسد بهم ضر وجهد ، وهو يشير إلى ما قلناه . قوله ( في ذود له ) ذكر ابن سعد أن عدد الذود كان خمس عشرة ، وفي رواية بهز بن أسد : أن الذود كان مع الراعي بجانب الحرة . قوله ( فقال اشربوا ألبانها ) كذا هنا ، وتقدم من رواية أبي قلابة وغيره عن أنس ومن ألبانها وأبوالها ، . قوله ( فلما سموا ) في السياق حذف تقديره : فخرجوا فاشربوا فلما سموا . قوله ( وسموا ألبانهم ) كذا الأكثر ، وللكشميني باللام بدل الراء ، وقد تقدم شرحها . قوله ( فرأيت الرجل منهم يكدم الأرض بلسانه حتى يموت ) زاد بهز في روايته : مما يجد من الغم والوجع ، وفي صحيح أبي حنيفة هنا يمض الأرض ليجد بردا مما يجد من الحر والشدّة ، قوله ( قال سلام ) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله ( فبلغني أن الحجاج ، هو ابن يوسف الأمير المشهور ، وفي رواية أنس : فذكر ذلك قوم للحجاج فبعث إلى أنس فقال : هذا غاشي فليكن بيدك - أي بصير غارنا له - فقال أنس : أتى أجمع من ذلك . قال حدثني بأشد عقوبة ، الحديث . قوله ( بأشد عقوبة عاقبه النبي ﷺ ) كذا بالتذكير على إرادة العقاب ، وفي رواية بهز : عاقبها ، على ظاهر اللفظ . قوله ( فبلغ الحسن ) هو ابن أبي الحسن البصري ( فقال : وددت أنه لم يحدثه ) زاد الكشميني : بهذا وفي رواية بهز : فوالله ما انتهى الحجاج حتى قام بها على المنبر فقال : حدثنا أنس ، فذكره وقال وقطع النبي ﷺ الأيدي والأرجل وسمل الأعين في مصيبة الله ، أفلا نفعل نحن ذلك في مصيبة الله ، ؟ وساق الاسماعيل من وجه آخر عن ثابت : ما ندمت على شيء ما ندمت على حديث حدثت به الحجاج ، فذكره ، وإنما ندم أنس على ذلك لأن الحجاج كان مسرفا في العقوبة ، وكان يتعلق بأذى شعبة . ولا حجة له في قصة العربيين لأنه وقع التصریح في بعض طرقه أنهم ارتدوا ، وكان ذلك أيضا قبل أن تنزل الحدود كما في الذي بعده ، وقبل النهي عن المثلة كما تقدم في المنازى ، وقد حضر أبو هريرة الأمر بالتعذيب بالنار ثم حضر نسخه والنهي عن التعذيب بالنار كما مر في كتاب الجهاد ، وكان إسلام أبي هريرة متأخرا عن قصة العربيين ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في باب أحوال الإبل والدواب ، في كتاب الطهارة ، وإنما أشرت إلى السير منه لبعده المهدية

## ٦ - باب الدواء بأحوال الإبل

٥٨٦ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد عن قتادة عن أنس رضي الله عنه « أن ناسا اجتروا في المدينة ، فأمرهم النبي ﷺ أن يلحقوا براعيه - يعني الإبل - فيشربوا من ألبانها وأبوالها . فلحقوا براعيه ، فشربوا من ألبانها وأبوالها حتى أصلمت أبدانهم ، فتلتوا الراعي وساقوا الإبل ، فبلغ النبي ﷺ فبعث في طلبهم ، فجيء بهم ، فقطع أيديهم وأرجلهم وسموا ألبانهم ، قال قتادة : « فحدثني محمد بن سهرين أن ذلك كان قبل أن تنزل الحدود »



**قوله** ( باب الدراء بأبوال الإبل ) ذكر فيه حديث العرينين ، ووقع في خصوص التداوى بأبوال الإبل حديث أخرجه ابن المنذر عن ابن عباس رفته ، عليكم بأبوال الإبل قائما نافعة الذرية بطونهم ، والذرية بفتح المعجمة وكسر الراء جمع ذرب ، والذرب بفتحين فساد المعدة . **قوله** ( ان ناسا اجتروا في المدينة ) كذا هنا باثبات « في » وهي ظرفية أى حصل لهم الجوى وهم في المدينة ، ووقع في رواية أبي قلابة عن أنس « اجتروا المدينة » . **قوله** ( أن يلحقوا براعي الإبل ) كذا في الأصل ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه « أن يلحقوا براعي الإبل » ، **قوله** ( حتى صلت ) في رواية الكشميهني « صحت » ، **قوله** ( قال قتادة ) هو موصول بالاسناد المذكور ، وقوله « لحدثني محمد بن سيرين الخ » يصكر عليه ما أخرجه مسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس قال « إنما سمعهم النبي ﷺ لانهم سمعوا أعين الرعاة ، وسيأتي بيان ذلك واضحا في كتاب الديات ان شاء الله تعالى

## ٧ - باب الحبة السوداء

٥٦٨٧ - **حدثني** عبد الله بن أبي شيبه حدثنا عبيد الله حدثنا إسرائيل عن منصور عن خالد بن سعيد قال « خَرَجْنَا وَمَعَنَا غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ ، فَرِضَ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ ، فَنَادَهُ ابْنُ أَبِي عَتِيقٍ فَقَالَ لَنَا : عَلَيْكُمْ بِهَذِهِ الْحَبَّةِ السَّوَادَةِ فَخَذُوا مِنْهَا خَمْسًا أَوْ سَبْعًا فَاسْتَحَقَوْهَا ، ثُمَّ افْطَرُوهَا فِي أَفْئِدِهِمْ بِقَطَرَاتِ زَيْتٍ فِي هَذَا الْجَانِبِ وَفِي هَذَا الْجَانِبِ ، فَإِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْنِي أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْحَبَّةَ لِلْسَّوَادِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، إِلَّا مِنَ السَّامِ . قُلْتُ وَمَا السَّامُ ؟ قَالَ : الْمَوْتُ »

٥٦٨٨ - **حدثنا** يحيى بن بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ وَسَمِيدُ بْنُ السَّيِّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : فِي الْحَبَّةِ السَّوَادَةِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ ، إِلَّا السَّامَ . قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَالسَّامُ الْمَوْتُ ، وَالْحَبَّةُ السَّوَادَةُ لِلشَّوْبِيزِ .

**قوله** ( باب الحبة السوداء ) سيأتي بيان المراد بها في آخر الباب . **قوله** ( حدثني عبد الله بن أبي شيبه ) كذا سماه ونسبه لجده وهو أبو بكر ، مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وأبو شيبه جده ، وهو ابن محمد بن إبراهيم ، وكان إبراهيم أبو شيبه قاضي واسط . **قوله** ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير كذا للجميع غير مندوب ، وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبه عن عبيد الله غير منسوب ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » بأنه عبيد الله بن موسى ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق أبي بكر الأعمش والخطيب في كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » من طريق أبي مسعود الرازي ، وهو عندنا بعلو من طريقه ، وأخرجه أيضا أحمد بن حازم عن أبي غرزة - بفتح المعجمة والراء والزاي - في مسنده ، ومن طريقه الخطيب أيضا كلام عن عبيد الله بن موسى ، وهو الكوفي المشهور ، ورجال الاسناد كلهم كوفيون ، وعبيد الله بن موسى من كبار شيوخ البخاري ، وربما حدث عنه بواسطة كالذي هنا . **قوله** ( عن منصور ) هو ابن المعتز . **قوله** ( عن خالد بن سعيد ) هو مولى أبي مسعود البصري الأنصاري ، وما له في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد أخرجه المنهجي في كتاب رواية الاكابر عن الاصاغر

عن عبيد الله بن موسى بهذا الاسناد فأدخل بين منصور وخالد بن سعد مجاهدا ، وتعبه الخطيب بعد أن أخرجه من طريق المنجنيق بأن ذكر مجاهد فيه وهم . ووقع في رواية المنجنيق أيضا خالد بن سعيد ، بزيادة ياء في اسم أبيه ، وهو وهم نبه عليه الخطيب أيضا . **قوله** (ومعنا غالب بن أبحر) بموحدة وجيم وزن أحمد ، يقال إنه الصحابي الذي سأل النبي ﷺ عن الحر الأهلية . وحديثه عند أبي داود . **قوله** (فعاده ابن أبي عتيق) في رواية أبي بكر الأعمش ، فعاده أبو بكر بن أبي عتيق ، وكذا قال سائر أصحاب عبد الله بن أبي موسى إلا المنجنيق فقال في روايته : عن خالد بن سمع عن غالب بن أبحر عن أبي بكر الصديق عن عائشة ، واختصر القصة ، وبسياقها يتبين الصواب ، قال الخطيب : وقوله في السند : عن غالب بن أبحر ، وهم فليس لغالب فيه رواية ، وإنما سمعه خالد مع غالب من أبي بكر بن أبي عتيق ، قال وأبو بكر بن أبي عتيق هذا هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية أبيه محمد بن عبد الرحمن ، وهو معدود في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ ، وأبوه وجده وجد أبيه صحابة مشهورون . **قوله** (عليكم بهذه الحبيبة السويداء) كذا هنا بالتصغير فيهما إلا السكشميني فقال : السوداء ، وهي رواية الأكثر عن قدمت ذكره أنه أخرج الحديث . **قوله** (فإن عائشة حدثني أن هذه الحبة السوداء شفاء) وللسكشميني : أن في هذه الحبة شفاء ، كذا للأكثر ، وفي رواية الأعمش : هذه الحبة السوداء التي تكون في الملح ، وكان هذا قد أشكل علي ، ثم ظهر لي أنه يريد الكون وكانت عادتهم جرت أن يخلط بالملح . **قوله** (إلا من السام) بالمهمله بغير همز ، ولا بن ماجه ، إلا أن يكون الموت ، وفي هذا أن الموت داء من جملة الادواء ، قال الشاعر :  
« داء الموت ليس له دواء ، وقد تقدم توجيه إطلاق الداء على الموت في الباب الأول . **قوله** (قلت وما السام ؟ قال : الموت) لم أعرف اسم السائل ولا القائل ، وأضني السائل خالد بن سعد والحبيب ابن أبي عتيق . وهذا الذي أشار اليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض معه عطاس كثير وقالوا : تقلى الحبة السوداء ثم تدق ناعما ثم تنقع في زيت ثم يقطر منه في الأنف ثلاث قطرات ، فلعل غالب بن أبحر كان مذكوما فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة ، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه ، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضا ، فقد وقع في رواية الأعمش عند الاسماهيلي بعد قوله من كل داء واقطروا عليها شيئا من الزيت ، وفي رواية له أخرى : وربما قال واقطروا الخ ، وأدعى الاسماهيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وقد أوضح ذلك رواية ابن أبي شيبة ، ثم وجدتها مرة من حديث بريدة ، فأخرج المستغفرى في كتاب الطب ، من طريق حسام بن مصك عن عبيد الله ابن بريدة عن النبي ﷺ : « أن هذه الحبة السوداء فيما شفاء » الحديث ، قال وفي لفظ : قيل : وما الحبة السوداء ؟ قال : الشونيز . قال : وكيف أصنع بها ؟ قال : تأخذ احدي وعشرين حبة فتعصرها في خرقة ثم تضعها في ماء ليلة ، فإذا أصبحت قطرت في المنخر الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين ، فإذا كان من الغد قطرت في المنخر الأيمن اثنتين وفي الأيسر واحدة ، فإذا كان اليوم الثالث قطرت في الأيمن واحدة وفي الأيسر اثنتين ، ويؤخذ من ذلك أن معنى كون الحبة شفاء من كل داء أنها لا تستعمل في كل داء صرنا بل ربما استعملت مفردة ، وربما استعملت مركبة ، وربما استعملت مسحوق وغير مسحوق ، وربما استعملت أكلا وشربا وسهوطا وضمادا وغير ذلك . وقيل إن قوله « كل داء » تقديره يقبل العلاج بها ، فانما تنفع من الأمراض الباردة ، وأما الحارة فلا . نعم قد تدخل في بعض الأمراض الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الأدوية الرطبة الباردة إليها بسرعة تنفيذها ، ويستعمل

الحار في بعض الامراض الحادة لخاصية فيه لا يستنكر كالعزودات فانه حار ويستعمل في أدوية الرمد المركبة ، مع أن الرمد ورم حار بانفاق الاطباء ، وقد قال أهل العلم بالطب : إن طبع الحبة السوداء حار يابس ، وهي مذهبة للنفخ ، نافعة من حمى الربع والبطن ، مفتحة للسدد والريح ، مجففة لبلة المعدة ، وإذا دقت وعجنحت بالاعسل وشربت بالماء الحار أذابت الحصاة وأدرت البول والطمث ، وفيها جلاء وتقطيع ، وإذا دقت وربطت بمخرة من كتمان وأديم شها نفع من الزكام البارد ، وإذا نفع منها سبع حبات في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان أفاده ، وإذا شرب منها وزن مثقال بماء أفاد من ضيق النفس ، والاضياء بها ينفع من الصداع البارد ، وإذا طبخت بمخل وتمضمض بها نفعت من وجع الاسنان الكائن عن برد ، وقد ذكر ابن البيطار وغيره عن صنف في المفردات في مناقها هذا الذي ذكرته وأكثر منه . وقال الخطابي : قوله « من كل داء » هو من العام الذي يراد به الخاص ، لانه ليس في طبع شيء من الثبات ما يجمع جميع الامور التي تقابل الطبائع في معالجة الادواء بمقابلها ، وانما المراد أنها شفاء من كل داء يحدث من الرطوبة . وقال أبو بكر بن العربي : العسل عند الاطباء أقرب الى أن يكون دواء من كل داء من الحبة السوداء ، ومع ذلك فان من الامراض ما لو شرب صاحبه العسل لتأذى به ، فان كان المراد بقوله في العسل وفيه شفاء للناس ، الاكثر الاغلب فحمل الحبة السوداء على ذلك أولى . وقال غيره : كان النبي ﷺ يصف الدواء بحسب ما يشاهده من حال المريض ، فلعل قوله في الحبة السوداء وافن مرض من مزاجه بارد ، فيكون معنى قوله « شفاء من كل داء » أي من هذا الجنس الذي وقع القول فيه ، والتخصيص بالحديثة كثير شائع والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : تكلم الناس في هذا الحديث وخصوا عمومهم وردوه الى قول أهل الطب والتجربة ، ولاخفاء بغاظ قائل ذلك ، لانا إذا صدقنا أهل الطب - ومدار علمهم غالبا انما هو على التجربة التي بناؤها على ظن غالب - فتصديق من لا ينطق عن الهوى أولى بالقبول من كلامهم . انتهى . وقد تقدم توجيه حمله على عمومهم بأن يكون المراد بذلك ما هو أعم من الافراد والتركيب ، ولا محذور في ذلك ولا خروج عن ظاهر الحديث ، والله أعلم . قوله ( أخبرني أبو سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف . قوله ( وسعيد هو ابن المسيب ) كذا في رواية عقيل ، وأخرجه مسلم من وجهين اقتصر في كل منهما على واحد منهما ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ « ما من داء الا وفي الحبة السوداء منه شفاء الا السام » . قوله ( والحبة السوداء الشونيز ) كذا عطفه على تفسير ابن شهاب للسام ، فاقضى ذلك أن تفسير الحبة السوداء أيضا له . والشونيز بضم المعجمة وسكون الواو وكسر النون وسكون التحتانية بعدها زاي . وقال القرطبي : قيد بعض مشايخنا الشين بالفتح وحكى عياض عن ابن الاعرابي أنه كسرها فأبدل الواو ياء فقال الشينيز ، وتفسير الحبة السوداء بالشونيز أشهر عندنا عندهم اذ ذاك . وأما الآن فالامر بالعكس ، والحبة السوداء أشهر عند أهل هذا العصر من الشونيز بكثير ، وتفسيرها بالشونيز هو الأكثر الاشهر وهي السكون الاسود ويقال له أيضا الكون الهندي . ونقل ابراهيم الحارثي في « غريب الحديث » عن الحسن البصري أنها الخردل ، وحكى أبو عبيد الهروي في « الفريدين » ، أنها ثمرة البطم بضم الباء وسكون المهملة ، واسم شجرتها الضرر بكسر المعجمة وسكون الواو . وقال الجوهري : هو صمغ شجرة تسمى السكككام تجلب من اليمن ، ورائحتها طيبة ، وتستعمل في البخور . قلت : وليست المراد هنا جوزا ، وقال القرطبي : تفسيرها بالشونيز أولى من وجهين : أحدهما أنه قول الأكثر ، والثاني كثرة مناقها بخلاف الخردل والبطم

## ٨ - باب التلبينة للمريض

٥٦٨٩ - **حدثنا** جَبَانُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ لِلْمَرِيضِ ، وَالْمَحْزُونِ عَلَى الْهَالِكِ ، وَكَانَتْ تَقُولُ : إِنْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ التَّلْبِينَ نَجْمٌ فَوَادَ الْمَرِيضِ ، وَتَذَهَبُ بِبَعْضِ الْحَزَنِ ،

٥٦٩٠ - **حدثنا** فَرَوَةَ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَأْمُرُ بِالتَّلْبِينِ وَتَقُولُ : هُوَ الْبَهِيضُ النَّافِعُ »

**قوله** ( باب التلبينة للمريض ) هي بفتح المثناة وسكون الهمزة وكسر الموحدة بعدها تحماتية ثم نون ثم هاء ، وقد يقال بلا هاء ، قال الأصمعي : هي حساء يوصل من دقيق أو نخالة ويحبل فيه عسل ، قال غيره : أو لبن . سميت تلبينة تشبها لها باللبن في بياضها وورقتها . وقال ابن قتيبة : وعلى قول من قال يخاط فيها لبن سميت بذلك لخاطة اللبن لها . وقال أبو نعيم في الطب : هي دقيق يمت . وقال قوم : فيه شحم . وقال الداودي : يؤخذ المعجين غير خمير فيخرج ماؤه فيجعل حسوا فيسكون لا يخاطه شيء ، ولذلك كثر نفعه . وقال أبو الفوارق البغدادي : التلبينة الحساء ويكون في قوام اللبن ، وهو الدقيق النضيج لا الغليظ الزم . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( حدثنا يونس بن يزيد عن عقيل ) هو من رواية الأقران . وذكر النسائي فيما رواه أبو علي الاسودطي عنه أن عقيلًا تفرد به عن الزهري . ووقع في الترمذي عقب حديث محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة في التلبينة ، وقد رواه الزهري عن عروة عن عائشة . **حدثنا** بذلك الحسين بن محمد **حدثنا** أبو اسحق الطالقاني **حدثنا** ابن المبارك عن يونس عن الزهري . قال المزني : كذا في النسخ ليس فيه عقيل . قلت : وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية أنس بن حاد ومن رواية عبد الله بن سنان كلاهما عن ابن المبارك ليس فيه عقيل . وأخرجه أيضا من رواية علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك بإنياته ، وهذا هو المحفوظ ، وكان من لم يذكر فيه عقيلًا جرى على الجمادة لأن يونس مكثر عن الزهري ، وقد رواه عن عقيل أيضا الليث بن سعد وتقدم حديثه في كتاب الاطعمة . **قوله** ( أنها كانت تأمر بالتلبين ) في رواية الاسماعيلي . **بالتلبينة** ، بزيادة الهاء . **قوله** ( المريض والمحزون ) أي بصنمته لكل منهما ، وتقدم في رواية الليث عن عقيل . ان عائشة كانت اذا مات الميت من أهلها ثم اجتمع لذلك النساء ثم تفرفن أمرت ببرمة تلبينة فطبخت ثم قالت : كلوا منها . **قوله** ( عليكم بالتلبينة ) أي كلوها . **قوله** ( فانها تجم ) بفتح المثناة وضم الجيم وبضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، ووقع في رواية الليث . **قوله** ( فانها جمعة ) بفتح الميم والجيم وتشديد الميم الثانية هذا هو المشهور ، وروى بضم أوله وكسر ثانيه وهما بمعنى ، يقال جم وأجم ، والمعنى أنها تريح فؤاده وتزيل عنه الهم وتنشطه ، والجم بالتحديد المستريح ، والمصدر الجم والاجام ، ويقال جم الفرس وأجم اذا أريح فلم يركب فيكون أدهى لنشاطه . وحكى ابن بطال أنه روى تخم بجاء معجمة قال : والنخمة المكسنة . **قوله** في الطريق الثانية ( حدثنا فروة ) بفتح الفاء . ( ابن أبي المغراء ) بفتح الميم وسكون المعجمة وبالد هو السكندري السكوفي ، واسم أبي المغراء معد يكره . وكنية فروة أبو القاسم ، من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ولم يكثر عنه . **قوله** ( أنها

كانت تأمرنا بالتلبينة وتقول : ( هو البغيض النافع ) كذا فيه موقوفاً ، وقد حذف الاسماعيلي هذه الطريق وضاعت على أبي نعيم فأخرجها من طريق البخاري هذه عن فروة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من طريق كلثم عن عائشة مرفوعاً ، هليكم بالبغيض النافع التلبينة يعني الحساء ، وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عائشة وزاد ، والذي نفس محمد بيده إنما انفصل بطن أحدكم كما يفصل أحدكم الوسخ عن وجهه بالماء ، وله وهو عند أحمد والترمذي من طريق محمد بن السائب بن بركة عن أمه عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أخذ أهله الوعك أمر بالحساء فصنع ، ثم أمرهم لحسوا منه ثم قال : إنه يرقو فؤاد الحزين ويسرو عن فؤاد السقيم ، كما تسرو إحداكن الوسخ عن وجهها بالماء ، ويرتو بفتح أوله وسكون الراء وضم المشناة ويسرو وزنه بسين مهملة ثم راء ، ومعنى يرتو يقوى ومعنى يسرو يكشف ، والبغيض بوزن عظيم من البغيض أى يبغضه المريض مع كونه ينفعه كسائر الأدوية . وحكى عياض أنه وقع في رواية أبي زيد المرزوي بالنسبون بدل الموحدة ، قال : ولا معنى له هنا . قال الموفق البغدادي : إذا شئت معرفة منافع التلبينة فأعرف منافع ماء الشعير ولا سيما إذا كان نخالة ، فإنه يجلو وينفذ بسرعة ويفني غذاء لطيفاً ، وإذا شرب حاراً كان أجلى وأقوى نفوذاً وأنى للحرارة الغريزية . قال : والمراد بالفؤاد في الحديث رأس المعدة فإن فؤاد الحزين يضمف باستيلاء اليبس على أعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء ، والحساء يربطها ويفنيها ويقيها ، ويفعل مثل ذلك بفؤاد المريض ، لكن المريض كثيراً ما يجتمع في معدته خلط مرارى أو بلغمي أو صديدي ، وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة . قال : وسماه البغيض النافع لأن المريض يعافه وهو نافع له ، قال : ولا شيء أنفع من الحساء لمن يغلب عليه في غذائه الشعير ، وأما من يغلب على غذائه الحنطة فالأولى به في مرضه حساء الشعير . وقال صاحب « الهدى » : التلبينة أنفع من الحساء ، لأنها تطبخ مطحونة فتخرج خاصة الشعير بالطحن ، وهي أكثر تغذية وأقوى فعلاً وأكثر جلاء ، وإنما اختار الأطباء النصيج لأنه أرق وأطف فلا ينقل على طبيعة المريض . وينبغي أن يختلف الانتفاع بذلك بحسب اختلاف العادة في البلاد ، وأمل اللاتق بالمريض ماء الشعير إذا طبخ صحيحاً ، وبالجزين إذا طبخ مطحوناً ، لما تقدمت الإشارة من الفرق بينهما في الخاصية والله أعلم

### ٩ - باب السُّوط

٥٦٩١ - **حدثنا** مَعْلَى بْنُ أُسَيْدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **عَنِ النَّبِيِّ ﷺ** : احْتَجِمَ ، وَأَعْطَى الْحِجَامَ أَجْرَهُ ، وَاسْتَعَطَ ،

**قوله** ( باب السُّوط ) بمهملتين : ما يجعل في الأنف ما يتداوى به . **قوله** ( واستعط ) أى استعمل السُّوط وهو أن يستلق على ظهره ويجعل بين كتفيه ما يرفعهما لينحدر رأسه ويقطر في أنفه ماء أو دهن فيه دواء مفرد أو مركب ، ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس ، وسيأتى ذكر ما يستعمل به في الباب الذى يليه . وأخرج الترمذي من وجه آخر عن ابن عباس رفعه : أن خير ما تداوىتم به السُّوط ،

### ١٠ - باب السُّوط بالنَّسْتِ المَندى والبحرى

وهو السكست ، مثل الكافور والقافور ومثل كُشِطَتْ وكُشِطَتْ : نَزَعَتْ . وقرأ عبدُ الله : قُشِطَتْ

٥٦٩٢ - **حديث** صدقةُ بن الفضل أخبرنا ابنُ عيينةَ قال سمعتُ الزُّهريَّ عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ أمِّ قيس بنتِ محصنٍ قالت « سمعتُ النَّبيَّ ﷺ يقول : عليكم بهذا المودِ الهندي فإنَّ فيه سبعةَ أشفيةٍ : يُسَمِّطُ به من العُدرة ، ويُلبِّدُ به من ذاتِ الجنب »

[ الحديث ٥٦٩٢ - أطرافه في : ٥٧١٣ ، ٥٧١٥ ، ٥٧١٨ ]

٥٦٩٣ - « ودخلتُ على النَّبيِّ ﷺ بآبنِ لى لم يأكلِ الطعامَ ، فبال عليه ، فطحا بماءِ فَرَشٍ عليه »

**قوله** ( باب السعوط بالقسط الهندي والبحري ) قال أبو بكر بن العربي القسط نوعان : هندي وهو أسود ، وبحري وهو أبيض ، والهندي أشدهما حرارة . **قوله** ( وهو الكست ) يعني أنه يقال بالقاف وبالكاف ، ويقال بالطاء وبالمثناة ، وذلك لقرب كل من المخرجين بالآخر ، وعلى هذا يجوز أيضا مع التاف بالمشة ومع الكاف بالطاء ، وقد تقدم في حديث أم عطية عند الطاهر من الحيض د نبذة من السكست ، وفي رواية عنها د من قسط ، ومضى للنصف في ذلك كلام في د باب القسط للعادة . **قوله** ( مثل الكافور والقافور ) تقدم هذا في د باب القسط للعادة . **قوله** ( ومثل كُشِطَتْ وقُشِطَتْ ، وقرأ عبد الله قُشِطَتْ ) زاد النسبي د أى نزعَتْ ، يريد أن عبد الله بن مسعود قرأ ( وإذا السماء قُشِطَتْ ) بالقاف ولم تشتهر هذه القراءة ، وقد وجدت سلف البخاري في هذا : فقرأت في كتاب د معاني القرآن للفراء ، في قوله تعالى ( وإذا السماء كُشِطَتْ ) قال يعني نزعَتْ ، وفي قراءة عبد الله قُشِطَتْ بالقاف والمعنى واحد ، والعرب تقول : الكافور والقافور والقسط والكُشِط ، وإذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبا في المخرج هكذا رأيت في نسخة جيدة منه د الكُشِط ، بالكاف والطاء والله أعلم . **قوله** ( عن عبيد الله ) سيأتي بلفظ « أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة » . **قوله** ( عن أم قيس بنت محصن ) وقع عند مسلم التصريح بسجاعة له منها ، وسيأتي أيضا قريبا . **قوله** ( عليكم بهذا المود الهندي ) كذا وقع هنا مختصرا ، ويأتي بعد أبواب في أوله قصة د أنبت النبي ﷺ بآبنِ لى وقد أعلقت عليه من العُدرة فقال : عليكم بهذا المود الهندي . وأخرج أحمد وأصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا د أيما امرأة أصاب ولدها عُدرة أو وجع في رأسه فلتأخذ قسطا هنديا فتحكه بماء ثم تسعطه إياه ، وفي حديث أنس الآتي بعد بآبنِ د أن أمثلا ما تداو يتم به الحجامة والقسط البحري ، وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندي كان لاحتياج في المعالجة إلى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحري كان دون ذلك في الحرارة ، لأن الهندي كما تقدم أشد حرارة من البحري . وقال ابن سينا : القسط حار في الثالثة يابس في الثانية . **قوله** ( فإن فيه سبعة أشفية ) جمع شفاء كدواء وأدوية . **قوله** ( يسعط به من العُدرة ، ويلبِّد به من ذات الجنب ) كذا وقع الاختصار في الحديث من السبعة على اثنين ، فاما أن يكون ذكر السبعة فاختصره الراوي أو اقتصر على الاثنين لوجودهما حينئذ دون غيرهما ، وسيأتي ما يقوى الاحتمال الثاني . وقد ذكر الأطباء من منافع القسط أنه يدر الطمث والبول ويقتل ديدان الأمعاء ويدفع السم وحى الربع والورد ويسخن المعدة ويمحرك شهوة الجماع ويذهب الكلف طلاء ، فذكروا أكثر من سبعة ، وأجاب بعض الشراح بأن السبعة علمت بالوحى وما زاد عليها

بالتجربة ، فاقصر على ما هو بالوحى المتحققة . وقيل ذكر ما يحتاج اليه دون غيره لانه لم يبعث بتفاصيل ذلك . قلت : ويحتمل أن تكون السبعة أصول صفة التداوى بها ؛ لأنها إما طلاء أو شرب أو تكيد أو تنطيل أو تبخير أو سعوط أو لدود ، فاطلاء يدخل في المرام ويحلى بالزيت وبلطخ ، وكذا التكيد ، والشرب يسحق ويحصل في عسل أو ماء أو غيرهما ، وكذا التنطيل ، والسعوط يسحق في زيت ويقطر في الأنف ، وكذا الدهن ، والتبخير واضح ، وتحت كل واحدة من السبعة منافع لأدواء مختلفة ولا يستغرب ذلك من أوتى جوامع الكلم . وأما العذرة فهي بضم المهملة وسكون المعجمة وجمع في الحلق يمتري الصبيان غالبا ، وقيل هي قرحة تخرج بين الأذن والحلق أو في الحرم الذي بين الأنف والحلق ، قيل سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة ؛ وهي خمسة كواكب تحت الشمري المبور ، ويقال لها أيضا العذارى ، وطلوعها يقع وسط الحر . وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حارا والعذرة إنما تعرض في زمن الحر بالصبيان وأموجتهم حارة ولا سيما وقطر الحجاز حار ، وأجيب بأن مادة العذرة دم يذوب عليه البلغم ، وفي القسط تخفيف للطوبى . وقد يكون نفعه في هذا الدواء بالخاصية ، وأيضا فالأدوية الحارة قد تنفع في الأمراض الحارة بالعرض كثيرا ، بل وبالدات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سعوط القهاة القسط مع الشب الياقوت وغيره . على أننا لو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . وسيأتى بيان ذات الجنب في باب اللدود ، وفيه شرح بقية حديث أم قيس هذا . وقولها : ودخلت على النبي ﷺ ، فإن لي ، تقدم مطولا في الطهارة ، وهو حديث آخر لأم قيس وقع ذكره هنا استطرادا ، والله أعلم

## ١١ - باب أى ساعة يحتجم ؟ واحتجم أبو موسى ليلا

٥٦٩٤ - **حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ** حَدَّثَنَا **عَبْدُ الْوَارِثِ** حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ** عَنْ **عِكْرِمَةَ** عَنْ **ابْنِ عَبَّاسٍ** قَالَ **دَاحَتَجَمَ**

**لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ**

**قوله** ( باب أية ساعة يحتجم ) في رواية الكشميهني ( أى ساعة ، بلا هاء ، والمراد بالساعة في الترجمة مطلق الزمان لا خصوص الساعة المتعارفة . **قوله** ( واحتجم أبو موسى ليلا ) تقدم موصولا في كتاب الصيام ، وفيه أن امتناعه من الحجامة نهارا كان بسبب الصيام لئلا يدخله خلل ، وإلى ذلك ذهب مالك فكره الحجامة للصائم لئلا يفرد بصومه ، لا لكون الحجامة تفطر الصائم . وقد تقدم البحث في حديث : أفطر العاجم والمحجم ، هناك ، وورد في الأوقات الثلاثة بالحجامة أحاديث ليس فيها شيء على شرطه ، فكأنه أشار إلى أنها تصنع عند الاحتياج ولا تنقيد بوقت دون وقت ، لأنه ذكر الاحتجام ليلا ، وذكر حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم ، وهو يقتضى كون ذلك وقع منه نهارا ، وعند الأطباء أن أنفع الحجامة ما يقع في الساعة الثانية أو الثالثة ، وأن لا يقع عقب استفراغ من جماع أو حمام أو غيرهما ولا عقب شبع ولا جوع . وقد ورد في تعيين الأيام للحجامة حديث لابن عمر عند ابن ماجه رفعه في أثناء حديث وفيه : فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس ، واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ؛ واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت والاحد ، أخرجه من طريقين ضعيفين ، وله طريق ثالثة ضعيفة أيضا عند الدارقطني في الأفراد ، وأخرجه بسند جيد عن ابن عمر موقوفا ، ونقل الخلال عن أحمد أنه كره الحجامة في الأيام المذكورة وإن كان الحديث لم يثبت ، وحكى أن رجلا احتجم يوم الأربعاء فأصابه برص

لكونه نهاون بالحديث ، وأخرج أبو داود من حديث أبي بكر أنه كان يكره الحجامة يوم الثلاثاء وقال : إن رسول الله ﷺ قال : يوم الثلاثاء يوم الدم ، وفيه ساعة لا يرقأ فيها ، . وورد في عدد من الشهر أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه عن احتجم أسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين كان شفاء من كل داء ، وهو من رواية سميد بن عبد الرحمن الجهمي عن سهيل بن أبي صالح ، وسميد وثقه الأكثر وليته بعضهم من قبل حفظه . وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي ورجاله ثقات ، لكنه معلول . وشاهد آخر من حديث أنس عند ابن ماجه ، وسنده ضعيف : وهو عند الترمذي من وجه آخر عن أنس لكن من فعله ﷺ ، ولما كان هذه الأحاديث لم يصح منها شيء قال حنبل بن إسحق : كان أحد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت . وقد اتفق الأطباء على أن الحجامة في النصف الثاني من الشهر ثم في الربع الثالث من أرباعه أفقع من الحجامة في أوله وآخره ، قال الموفق البغدادي : وذلك أن الاخلط في أول الشهر تهيج وفي آخره تسكن ، فأولى ما يكون الاستفراغ في اثنتائه . والله أعلم

## ١٢ - باب الحجّم في السفر والإحرام ، قاله ابنُ بجينة عن النبي ﷺ

٥٦٩٥ - **حَرْش** مسدّدٌ حدثنا سفيانٌ عن عمرو بن طامسٍ وعطاء عن ابنِ عباسٍ قال : « احتجمَ النبي ﷺ

ﷺ وهو محرمٌ »

**قوله** (باب الحجّم في السفر والإحرام ، قاله ابنُ بجينة عن النبي ﷺ) كأنه يشير إلى ما أوده في الباب الذي يليه موصولا عن عبد الله بن بجينة : أن النبي ﷺ احتجم في طريق مكة ، وقد تبين في حديث ابن عباس أنه كان حينئذ محرما ، فانزعجت الترجمة من الحديثين معا ، على أن حديث ابن عباس وحده كاف في ذلك ، لأن من لازم كونه ﷺ كان محرما أن يكون مسافرا ، لانه لم يحرم قط وهو مقيم . وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بحجامة المحرم في كتاب الحج ، وأما الحجامة للمسافر فعلى ما تقدم أنها تفعل عند الاحتياج إليها من هيجان الدم ونحو ذلك فلا يختص ذلك بحالة دون حالة ، والله أعلم

## ١٣ - باب الحجامة من الداء

٥٦٩٦ - **حَرْش** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد الطويل عن أنس رضي الله عنه أنه

سُئِلَ عن أجرِ الحجامة فقال : احتجمَ رسول الله ﷺ ، حَجَمَهُ أَبُو طَيْبٍ ، وأعطاهُ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ خَفَّفُوا عَنْهُ ، وَقَالَ : إِنْ أَمِثَلْ مَا نَدَاؤَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ وَالْقُسْطُ لِلْبَحْرِ . وقال : لَا تُمَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْعَمْرِ مِنَ الْمَذَرَةِ ، وَعَلَيْكُمْ بِالْقُسْطِ ،

٥٦٩٧ - **حَرْش** سعيد بن تليد قال حدثني ابنُ وهب قال أخبرني عمرو بن وهب أنه

عاصم بن عمر بن قتادة حدثه أن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عاد الملقع ثم قال : لا أبرحُ حتى يبعثَ ، فاني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : إِنْ فُهِرَ شِفَاءٌ ،



**قوله** (باب الحجامة من الداء) أى بسبب الداء ، قال الموفق البغدادي : الحجامة تنقي سطح البدن أكثر من الفصد ، والفصد لأعمق البدن ، والحجامة للصبيان وفي البلاد الحارة أولى من الفصد وآمن غائلة ، وقد تفتى عن كثير من الأدوية ، ولهذا وردت الأحاديث بذكرها دون الفصد ، ولأن العرب غالباً ما كانت تعرف إلا الحجامة . وقال صاحب الهندي : التحقيق في أمر الفصد والحجامة أنهما يختلفان باختلاف الزمان والمكان والمزاج ، فالحجامة في الأزمان الحارة والأمكنة الحارة والأبدان الحارة التي دم أصحابها في غاية النضج أنفع ، والفصد بالعكس ، ولهذا كانت الحجامة أنفع للصبيان ولن لا يقرى على الفصد . **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (عن أنس) في رواية شعبة عن حميد وسمعت أنسا ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الاجارة . **قوله** (عن أجرة الحجامة) في رواية أحمد عن يحيى القطان عن حميد «كسب الحجامة» . **قوله** (حججه أبو طيبة) بفتح المهملة وسكون النحتانية بعدها موحدة ، تقدم في الاجارة ذكر تسميته وتعيين مواليه ، وكذا جنس ما أعطى من الاجارة وأنه نحر ، وحكم كسبه ، فأخفى عن إعادته . **قوله** ( وقال : إن أمثل ما تداويتم به الحجامة ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وقد أخرجه النسائي مفرداً من طريق زياد بن سعد وغيره عن حميد عن أنس بلفظ «خير ما تداويتم به الحجامة» ومن طريق معتمر عن حميد بلفظ «أفضل» ، قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ومن كان في معانهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماهم رقيقة وتميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن ، ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضاً لغير الشيوخ لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم . قال الطبري : وذلك أنه يصير من حيثئذ في انتقاص من عمره والمحلل من قوى جسده ، فلا ينبغي أن يزيد فيها باخراج الدم اه . وهو محمول على من لم تعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :

ومن يكن نمود الفصاده فلا يمكن يقطع تلك العاده

ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدرج إلى أن ينقطع جملة في عشر اثنين . **قوله** ( وقال لاتعذبوا صبيانكم بالفصد من العذرة ؛ وعليكم بالقسط ) هو موصول أيضاً بالإسناد المذكور إلى حميد عن أنس مرفوعاً ، وقد أورده النسائي من طريق يزيد بن زريع عن حميد به مضموماً إلى حديث «خير ما تداويتم به الحجامة» وقد اشتمل هذا الحديث على مشروعية الحجامة والرغيب في المداواة بها ولا سيما لمن احتاج إليها ، وعلى حكم كسب الحجامة وقد تقدم في الاجارة ، وعلى التداوي بالقسط وقد تقدم قريباً ، وسيأتي الكلام على الاعلاق في العذرة والقمة في «باب اللدود» **قوله** (حدثنا سعيد بن تليد) بمشاة ولام وزن سعيد ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب لجدّه ، وهو مصري ، وثقه أبو يونس وقال : كان قهياً ثبتي في الحديث ، وكان يكتب قلعة ضاة . **قوله** (أخبرني عمرو وغيره) أما عمرو فهو ابن الحارث ، وأما غيره فاعرفته ، ويغلب على ظني أنه ابن ليعة ، وقد أخرج الحديث أحمد ومسلم والنسائي وأبو حوالة والطحاوي والاسماعيل وابن حبان من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث وحده لم يقل أحد في الإسناد «وغيره» والله أعلم . **قوله** (أن بكراً حدثه) هكذا أفرد الضمير لواحد بعد أن قدم ذكر اثنين ، وبكبر هو ابن عبد الله بن الأشج وربما نسب لجدّه ، مدني سكن مصر ، والإسناد إليه مصريون . **قوله** (عاد المفتح) بقاف

ونون ثقيلة مفتوحة هو ابن سنان تابعي ، لا أعرفه إلا في هذا الحديث . **قوله** ( ان فيه شفاء ) كذا ذكره بكير بن الاشج مختصرا ، ومضى في باب الدواء بالعلل ، من طريق عبد الرحمن بن الغسيل عن عاصم بن عمر مطولا ، وسيأتي أيضا عن قرب

## ١٤ - باب الحجامة على الرأس

٥٦٩٨ **حدثنا** إسماعيل بن حدثي سليمان عن عاقبة أنه سمع عبد الرحمن الأخرج أنه سمع عبد الله بن بجمعة يحدث ، أن رسول الله ﷺ احتجم - بلخي جمل من طريق مكة - وهو محرم في وسط رأسه ،  
٥٦٩٩ - وقال الأنصاري أخبرنا هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ احتجم في رأسه ،

**قوله** ( باب الحجامة على الرأس ) ورد في فضل الحجامة في الرأس حديث ضعيف أخرجه ابن عدي من طريق عمر بن رباح عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رفعه : الحجامة في الرأس تنفع من سبع : من الجنون والجذام والبرص والنماس والصداع ووجع الضرس والعين ، . وعمر متروك رماء الفلاس وغيره بالكذب ، ولكن قال الأطباء : ان الحجامة في وسط الرأس نافعة جدا ، وقد ثبت أنه ﷺ فعلها كما في أول حديثي الباب وآخرهما وان كان مطلقا فهو مقيد بأولهما ، وورد أنه ﷺ احتجم أيضا في الأذنين والكاهل أخرجه الترمذي وحسنه وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم . قال أهل العلم بالطب : فصد الباسليق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الأمراض الدموية العارضة من أسفل الركبة إلى الورك ، وفصد الأكل ينفع الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان دمويا ولا سيما ان كان فسد ، وفصد القيفال ينفع من عذل الرأس والرقبة اذا كثرت الدم أو فسد ، وفصد الودجين لوجع الطحال والربو ووجع الجنين ، والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنسكب والحقاق وتنوب عن فصد الباسليق ، والحجامة على الأذنين تنفع من أمراض الرأس والوجه كالآذنين والعينين والأسنان والأنف والحنق وتنوب عن فصد القيفال ، والحجامة تحت الذقن تنفع من وجع الأسنان والوجه والحلقوم وتنق الرأس ، والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافن وهو عرق عند المكعب وتنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الأنثيين ، والحجامة على أسفل الصدر نافعة من دبابيل الفخذ وجربه وبثورته ومن النقرس والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ، ومحل ذلك كله اذا كان عن دم هائج وصادف وقت الاحتياج اليه ، والحجامة على المقعدة تنفع الامعاء وفساد الحيض . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أريس ، وسليمان هو ابن بلال ، وعلقمة هو ابن أبي علقمة ، والسند كله مدينون ، وقد تقدم بيان حاله في أبواب المحصر في الحج . **قوله** ( احتجم بلخي جمل ) كذا وقع بالثنائية وتقدم بالفظ الافراد واللام مفتوحة ويجوز كسرهما ، وجمل بفتح الجيم والميم ، قال ابن وضاح : هي بقعة معروفة وهي عقبة الجحفة على سبعة أميال من السقيا ، وزعم بعضهم أنه الآلة التي احتجم بها أي احتجم بعظم جمل ، والاول المعتمد ، وسأذكر في حديث ابن عباس التصريح بقصة ذلك . **قوله** ( في وسط رأسه ) بفتح السين المهملة ويجوز نسيكها ، وتقدم بيانه

في كتاب الحج وقول من فرق بينهما . قوله ( وقال الانصاري ) وصله الاسماعيل قال د حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا عبيد الله بن فضالة حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري ، فذكره بلفظ د احتجم احتجامة في رأسه ، ووصله البيهقي من طريق أبي حاتم الرازي حدثنا الانصاري بلفظ د احتجم وهو محرم من صداع كان به أو داه ، واحتجم فيما يقال له لحي جل ، وهكذا أخرجه أحمد عن الانصاري ، وسيأتي في الباب الذي بعده ، في حديث ابن عباس بلفظ د بما يقال له لحي جل ،

### ١٥ - باب الحجامة من الشقيقة والصداع

٥٧٠٠ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عاصم عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس قال د احتجم النبي ﷺ في رأسه وهو محرم من وجع كان به بما يقال له لحي جل ،

٥٧٠١ - وقال محمد بن سواء أخبرنا هشام عن عكرمة عن ابن عباس د أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به ،

٥٧٠٢ - **حدثنا** إسماعيل بن أبان حدثنا ابن القيسيل قال حدثني عاصم بن عمر عن جابر بن عبد الله قال د سمعت النبي ﷺ يقول : إن كان في شيء من أدويةكم خير في شربة عسل ، أو شرطة يحجم ، أو لكمة من نار ، وما أحب أن أكتوي ،

**قوله** ( باب الحجامة من الشقيقة والصداع ) أي بسببهما ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية النسفي ، وأورد ما فيها في الذي قبله ، وهو متجه . والشقيقة بشين معجمة وقافين وزن عظيمة : وجع يأخذ في أحد جانبي الرأس أو في مقدمه ، وذكر أهل الطب أنه من الأمراض المزمنة ، وسببه أبخرة مرتفعة أو أخلاط حارة أو باردة ترتفع إلى الدماغ ، فإن لم تجدد منفذا أحدث الصداع ، فإن مال إلى أحدث شقي الرأس أحدث الشقيقة ، وإن ملكة الرأس أحدث داء البهضة . وذكر الصداع بعده من العام بعد الخاص . وأسباب الصداع كثيرة جدا : منها ما تقدم ، ومنها ما يكون عن ورم في المعدة أو في عروقها ، أو ريح غليظة فيها أو لامتلائها ، ومنها ما يكون من الحركة الضعيفة كالجماع والقيء والاستغفار أو السهر أو كثرة الكلام ، ومنها ما يحدث عن الأمراض النفسانية كالهم والغم والحنن والجوع والحمى ، ومنها ما يحدث عن حادث في الرأس كضربة تصيبه ، أو ورم في صفاق الدماغ ، أو حمل شيء ثقيل يضغط الرأس ، أو تسخينه بلبس شيء خارج عن الاعتدال ، أو تبريده بلافاة الهواء أو الماء في البرد : وأما الشقيقة بخصوصها فهي في شرايين الرأس وحدها ، وتختص بالموضع الأضعف من الرأس ، وعلاجها بعد العصابة وقد أخرج أحمد من حديث بريدة د أنه ﷺ كان ربما أخذته الشقيقة ، فيمكث اليوم واليومين لا يخرج ، الحديث . ونقدم في الوفاة النبوية حديث ابن عباس د خطبنا رسول الله ﷺ وقد عصب رأسه ، **قوله** في الطريق الأولى ( عن هشام ) هو ابن حسان ، وقوله د من وجع ، كان قد بينه في الرواية التي بعده . **قوله** ( وقال محمد بن سواء ) بمهملة ومد هو السدومي ، واسم جده عنبر بمهملة ونون وموحدة ؛ بصري يكنى أبا الخطاب ، ما له في البخاري

سويحه حديث موصول مضي في المناقب ؛ وآخر يأتي في الأدب وهذا المعلق ، وقد وصله الاسماعيل قال : حدثنا أبو يعلى حدثنا محمد بن عبد الله الأزدي حدثنا محمد بن سواء ، فذكره سواء . وقد اتفقت هذه الطرق عن ابن عباس أنه احتجم **عليه** وهو محرم في رأسه ، ووافقها حديث ابن ببيعة ، وخالف ذلك حديث أنس : فأخرج أبو داود والترمذي في د الشاملي ، والنسائي ومعهما ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر عن قتادة عنه قال ، احتجم النبي **عليه** وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به ، ورجاله رجال الصحيح ؛ إلا أن أبا داود حكى عن أحمد أن سعيد بن أبي عروبة رواه عن قتادة فأرسله ، وسعيد أحفظ من معمر ، وليست هذه بملة قاذحة ، والجمع بين حديثي ابن عباس وأنس واضح بالحل على التعمد ؛ أشار إلى ذلك الطبري . وفي الحديث أيضا جواز الحجامة للمحرم وأن إخراج الدم لا يتدح في إحرامه ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الحج ، وحاصله أن المحرم أن احتجم وسط رأسه لمذره جاز مطلقا ، فإن قطع الشعر وجبت عليه الفدية ، فإن احتجم لفـير عذره وقطع حرم ؛ والله أعلم . قوله ( حدثنا اسماعيل بن أبان ) هو الوراق الأزدي الكوفي أبو إسحق . أو أبو إبراهيم . من كبار شيوخ البخاري . وهو صدوق ، تسلم فيه الجوزجاني لأجل التشيع ، قال ابن عدي : وهو مع ذلك صدوق . وفي عصره إسماعيل بن أبان آخر يقال له الغنوي ، قال ابن معين : للغنوي كذاب والوراق ثقة . وقال ابن المديني : الوراق لا بأس به والغنوي كُتبت عنه وتركته ، وضعفه جدا . وكذا فرق بينهما أحمد وعثمان بن أبي شيبة وجماعة ، وغفل من خلطهما . وكانت وفاة الغنوي قبل الوراق بست سنين ، والله أعلم . قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو عبد الرحمن بن سليمان ، تقدم شرح حاله قريبا

### ١٦ - باب الحلق من الأذى

٥٧٠٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** حماد عن أيوب قال سمعت مجاهداً عن ابن أبي ليلى عن كعب - هو ابن عُبْرَةَ - قال : دأى على النبي **عليه** زمن الحديبية وأنا أوقدت تحت برمة والقمل يتقارن عن رأسه ، فقال : أؤذيك هوائك ؟ قالت : نعم . قال : فاحلق وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم سقة ، أو انسك نسيك . قال أيوب لا أدري بأيهن بدأ ،

**قوله** ( باب الحلق من الأذى ) أي حلق شعر الرأس وغيره ، ذكر فيه حديث كعب بن جحزة في حلق رأسه وهو محرم بسبب كثرة القمل ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج ، وكأنه أوردته عقب حديث الحجامة وسط الرأس للإشارة إلى أن جواز حلق الشعر للمحرم لأجل الحجامة عند الحاجة إليها يستتبع من جواز حلق جميع الرأس للمحرم عند الحاجة

### ١٧ - باب من اكتوى أو كوى غيره ، وفضل من لم يكتو

٥٧٠٤ - **حدثنا** أبو الوليد هشام بن عبد الملك **حدثنا** عبد الرحمن بن سليمان بن الفضل **حدثنا** عاصم ابن حرّ بن قنادة قال : سمعت جابراً عن النبي **عليه** قال : إن كان في شيء من أوديتكم شفاء ففي شربة محجم ،

أو لذة نار، وما أحبُّ أي اكتبني»

٥٧٠٥ - **حدثنا** عمران بن ميسرة **حدثنا** ابن فضيل **حدثنا** حصين بن عامر عن عمران بن حصين رضي الله عنهما قال «لارغبة إلا من عين أو حية . فذكرته لسعيد بن جبهر فقال : **حدثنا** ابن عباس قال رسول الله ﷺ : «مُرِضْتُ عَلَى الْأَمْسُ ، فَجَمَلَ لِلَّهِ وَالنَّبِيَّانِ يَمْرُونَ مَعَهُمُ الرُّهْطُ ، وَالَّذِي لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ ، حَتَّى رُفِعَ فِي سَوَادٍ عَظِيمٍ ، قُلْتُ : مَا هَذَا ؟ أَمَتِي هَذِهِ ؟ قِيلَ : بَلْ هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ . قِيلَ : انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَذَا سَوَادٌ بِلَاءُ الْأَفْقِ . ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا - فِي آفَاقِ السَّمَاءِ - فَذَا سَوَادٌ قَدْ مَلَأَ الْأَفْقَ ، قِيلَ : هَذَا أُمَّتُكَ ، وَبَدَخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ . ثُمَّ دَخَلَ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِمَ ، فَأَضَاعَ الْقَوْمُ وَقَالُوا : نَحْنُ الَّذِينَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاتَّبَعْنَا رَسُولَهُ فَنَحْنُ هُمْ ، أَوْ أَوْلَادُنَا الَّذِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ ، فَأَنَا وَلِدُنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ خُرُوجَ قَالٍ ، ثُمَّ الْقَبْرِ لَا يَسْتَرْقُونَ ، وَلَا يَتَطَهَّرُونَ ، وَلَا يَسْكُتُونَ ، وَعَلَى رِجْلِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . فَقَالَ عِكَاشَةُ بْنُ مَحْصَنٍ : أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَتَقَامَ آخِرُ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ قَالَ : سَبَقَتْ بِهَا عِكَاشَةُ »

**قوله** ( باب من اكتبني أو كرى غيره ، وفضل من لم يكتبني ) كأنه أراد أن الكي جائز للحاجة ، وأن الأولى تركه إذا لم يتعين ، وأنه إذا جاز كان أهم من أن يباشر الشخص ذلك بنفسه أو بغيره لنفسه أو لغيره ، وحموم الجواز مأخوذ من نسبة الشفاء إليه في أوله حديثي الباب ، وفضل تركه من قوله « وما أحب أن اكتبني » . وقد أخرج مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال « روى سعد بن معاذ على أكله لحمة رسول الله ﷺ ، ومن طريق ابن سفيان عن جابر « أن النبي ﷺ بعث إلى ابن بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه » ، وروى الطحاوي وصححه الحاكم عن أنس قال « كواني أبو طلحة في زمن النبي ﷺ ، وأسله في البخاري ، وأنه كرى من ذات الجنب ، وسبأني قريباً . وعند الترمذي عن أنس « أن النبي ﷺ كرى أسعد بن زرارة من الشوك » ، ولمسلم عن عمران بن حصين « كان يسلم على حتى اكتبني فترك ، ثم تركت الكي فماد ، وله عنه من وجه آخر « أن الذي كان انقطع عن رجوع إلى » بمعنى تسليم الملائكة ، كذا في الأصل ، وفي لفظ أنه « كان يسلم على فلما اكتبني أمسك عنى ، فلما تركته عاد إلى » وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن عمران « نهي رسول الله ﷺ عن الكي فكتبونا فما أفعلنا ولا ألجمنا ، وفي لفظ « فلم يفلحن ولم ينجن » ، وسنده قوى ، وأنهى فيه محمول على الكراهة أو على خلاف الأولى لما يقتضيه مجروح الأحاديث ، وقيل لأنه خاص بعمران لأنه كان به البأسور وكان موضعه خطراً فنهى عن كيه . فلما اشتد عليه كواه فلم ينجع . وقال ابن قتيبة : الكي نوحان : كي الصحيح لئلا يمتل فهذا الذي قيل فيه « لم يتوكل من اكتبني » ، لأنه يريد أن يدفع القدر والقدر لا يدافع ، والثاني كي المرح إذا نفل أي فسد ، والمعنى إذا قطع ، فهو الذي يشرح التداعى به فان كان الكي لآمر محتمل فهو خلاف الأولى لما فيه من تعجيل التعذيب بالنار لآمر غير محقق . وحاصل الجمع أن الفعل يدل على الجواز ، وعدم الفعل لا يدل على المنع بل يدل على أن تركه أرجح من فعله ، وكذا الثناء على تاركه . وأما النهي عنه فاما على سبيل الاختيار والتبذير وإما عما لا يتعين طريقاً إلى

الشفاء واقفه أعلم . وقد تقدم شيء من هذا في « باب الشفاء في ثلاث » ، ولم أر في أثر صحيح أن النبي ﷺ اكتوى ، إلا أن القرطبي نسب إلى « كتاب أدب النفوس » للطبري أن النبي ﷺ اكتوى ، وذكره الحلبي بلفظ « روى أنه اكتوى للجرح الذي أصابه بأحد » . قلت : والثابت في الصحيح كما تقدم في غزوة أحد « أن فاطمة أحرقت حصينا لحصه به جرحه » ، وليس هذا الكي المعهود ، وجزم ابن الزين بأنه اكتوى ، وعكسه ابن القيم في الهدى .

**قوله** ( حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك ) هو الطيالسي . **قوله** ( سمعت جابرا ) في رواية الاسماعيل من طريق محمد بن خلاد عن أبي الوليد بسنده « أنا جابر في بيتنا حدثنا » . **قوله** ( في شرطة محم ) أو لدعة بنار ) كذا اقتصر في هذه الطريق على شيئين ، وحذف الثالث وهو العسل ؛ وثبت ذكره في رواية أبي نعم من طريق أبي مسعود عن أبي الوليد ، وكذا عند الاسماعيل لكن لم يبق لفظه بل أحال به على رواية أبي نعم عن ابن الغسيل ، وقد تقدم عن أبي نعم تاما في « باب الهواء بالعسل » ، واختصر من هذه الطريق أيضا قوله « توافقي الداء » وقد تقدم بيانها هناك . **قوله** ( عمران بن مبصرة ) بفتح الميم وسكون التحتانية بعدها مهملة . **قوله** ( حصين بالتصغير ) هو ابن عبد الرحمن الواسطي ، وعامر هو الشعبي . **قوله** ( عن عمران بن حصين قال : لا رقية إلا من عين أو حمة ) كذا رواه محمد بن فضيل عن حصين موقوفا ، ووافقه هشيم وشعبة عن حصين على وقفه ، ورواية هشيم عند أحمد ومسلم ، ورواية شعبة عند الترمذي تعليقا ، ووصلها ابن أبي شبة ولكن قال « د عن بريدة » بدل عمران بن حصين ، وخالف الجميع مالك بن مغول عن حصين فرواه مرفوعا وقال « د عن عمران بن حصين » أخرجه أحمد وأبو داود ، وكذا قال ابن عيينة « د عن حصين » أخرجه الترمذي ، وكذا قال اسحق بن سنان « د عن حصين » أخرجه ابن ماجه . واختلف فيه على الشعبي اختلافا آخر فأخرجه أبو داود من طريق العباس ابن دريح بمعجمة وراه وآخره مهملة بوزن عظيم فقال « د عن الشعبي عن أنس » ، ورفع ، وشذ العباس بذلك ، والمفوط رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه ، وهل هو عن عمران أو بريدة ، والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعا . ووقع لبعض الرواة عن البخاري قال : حديث الشعبي مرسل ، والمسند حديث ابن عباس ، فأشار بذلك إلى أنه أورد حديث الشعبي استطرادا ولم يقصد إلى تصحيحه ، ولعل هذا هو السر في حذف الحميدي له من « الجمع بين الصحيحين » ، فانه لم يذكره أصلا . ثم وجدت في نسخة الصفاني « قال أبو عبد الله هو المصنف : إنما أردنا من هذا حديث ابن عباس ، والشعبي عن عمران مرسل ، وهذا يؤيد ما ذكرناه . **قوله** ( لا رقية إلا من عين أو حمة ) بضم المهملة وتخفيف الميم ، قال ثعلب وغيره : هي مم العقرب ، وقال القزاز : قيل هي شوك العقرب ، وكذا قال ابن سيده إنها الابهرة التي تضرب بها العقرب والزبور . وقال الخطابي : الحمة كل هامة ذات سم من حبة أو عقرب . وقد أخرج أبو داود من حديث سهل بن حنيف مرفوعا « لا رقية إلا من نفس ، أو حمة ، أو لدغة ، فغاير بينهما ، فيحتمل أن يخرج على أن الحمة خاصة بالعقرب ، فيكون ذكر اللدغة بهما من العام بعد الخاص . وسيأتي بيان حكم الرقية في « باب رقية الحية والعقرب » ، بعد أبواب ، وكذلك ذكر حكم العين في باب مفرد . **قوله** ( فذكرته لسعيد بن جبير ) القائل ذلك حصين بن عبد الرحمن ، وقد بين ذلك هشيم عن حصين بن عبد الرحمن قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : حدثني ابن عباس ، وسيأتي ذلك في كتاب الرقاق . وأخرجه أحمد عن هشيم ومسلم من وجه آخر عنه بزيادة قصة قال « كنت عند سعيد بن جبير فقال : أيكم رأى الكوكب الذي أنقض الباردة » قلت : أنا . ثم قلت : أما إن لم أكن في صلاة ، ولكن لدغت ، قال : وكيف

فعلت؟ قلت: استرقبت. قال: وما حملك على ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي عن بريدة أنه قال لا رقية إلا من عين أو حمة. فقال سعيد قد أحسن من انتهى إلى ما سمع، ثم قال: حدثنا ابن عباس، فذكر الحديث. قوله (وعرضت على الامم) سيأتي شرحه في كتاب الرقاق، وقوله في هذه الرواية «حتى وقع في سواد كذا» للاكثر بواو وقاف، وبلغف ذى، والكشميني «حتى رفع، برا. وفاء، وبلغف ذى» وهو المحفوظ في جميع طرق هذا الحديث. قوله (فقال هم الذين لا يسترعون ولا يتطرون) سيأتي الكلام على الرقية بعد قليل، وكذلك يأتي القول في الطيرة بعد ذلك ان شاء الله تعالى

## ١٨ - باب الإئتمد والكحل من الرمد . فيه عن أم عطية

٥٧٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ امْرَأَةً تُؤَوِّفِي زَوْجَهَا ، فَاشْتَكَتْ مِنْهَا ، فَذَكَرُوا لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرُوا لَهُ الْكَحْلَ وَأَنَّهُ يُخَافُ عَلَى مِنْهَا ، فَقَالَ : لَقَدْ كَانَتْ إِحْدَا كُنَّ تَمَكُّتُ فِي بَيْنِهَا فِي شَرٍّ أَحْلَسَهَا - أَوْ فِي أَحْلَاسِهَا فِي شَرٍّ يَبْتَهَا - فَذَا مَرَّ كَلَبٌ رَمَتْ بِعَرَّةٍ ، فَلَا ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۝

قوله ( باب الإئتمد والكحل من الرمد ) أى بسبب الرمد ، والرمد بفتح الراء والميم : ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو بياضها الظاهر ، وسببه انصباب أحد الاخلاط أو أبخرة تصعد من المعدة إلى الدماغ فان اندفع إلى الحياشيم أحدث الزكام ، أو إلى العين أحدث الرمد ، أو إلى اللهاة والمنخرين أحدث الختان بالحناء المعجمة والنون ، أو إلى الصدر أحدث النزلة ، أو إلى القلب أحدث النوصة ، وإن لم ينحدر وطلب نفاذا فلم يجد أحدث الصداع كما تقدم . قوله ( فيه عن أم عطية ) يشير إلى حديث أم عطية سرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر محمد فوق ثلاث إلا على زوج ، فانها لا تكتحل به ، وقد تقدم في أبواب العدة ، لكن لم أر في شيء من طرق ذكر الإئتمد ، فكأنه ذكره لكون العرب غالبا إنما تكتحل به ، وقد ورد التنصيص عليه في حديث ابن عباس رفعه «داكتحلوا بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر» أخرجه الترمذى وحسنه واللفظ له ، وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن ابن عباس في الشئال ، وفي الباب عن جابر عند الترمذى في «الشئال» وابن ماجه وابن عدى من ثلاث طرق عن ابن المنكدر عنه بلفظ «عليكم بالإئتمد ، فانه يحل البصر وينبت الشعر» وعن علي عند ابن أبي عاصم والطبرانى والفظه «عليكم بالإئتمد فانه مذبذبة للشعر ، مذهبة للقذى ، مصفاة للبصر» وسنده حسن ، وعن ابن عمر بنحوه عند الترمذى في «الشئال» ، وعن أنس في «غريب مالك» ، للدارقطنى بلفظ «كان يأمرنا بالإئتمد» وعن سعيد بن هوزة عند أحمد بلفظ «داكتحلوا بالإئتمد فانه» الحديث ، وهو عند أبي داود من حديثه بلفظ «انه أمر بالإئتمد المروح عند النوم» وعن أبي هريرة بلفظ «خير أكلكم الإئتمد فانه» الحديث أخرجه البزار وفي سنده مقال ، وعن أبي رافع «ان النبي ﷺ كان يكتحل بالإئتمد» أخرجه البيهقي وفي سنده مقال ، وعن عائشة «كان لرسول الله ﷺ إئتمد يكتحل به عند منامه في كل عين ثلاثا» أخرجه أبو الشيخ في كتاب «أخلاق النبي ﷺ» بسند ضعيف ، والإئتمد بكسر الهمزة والميم بينهما ثاء مثلثة ساكنة وحكى فيه

ضم الهمة : حجر معروف أسود يضرب الى الحمرة يكون في بلاد الحجاز وأجوده يؤتى به من أصبهان ، واختلف هل هو اسم الحجر الذي يتخذ منه الكحل أو هو نفس الكحل ؟ ذكره ابن سيده وأشار اليه الجوهري ، وفي هذه الاحاديث استحباب الاكتحال بالإثمد ووقع الأمر بالاكتحال وترا من حديث أبي هريرة في «سنن أبي داود» ووقع في بعض الأحاديث التي أشرت اليها كيفية الاكتحال ، وحاصله ثلاثا في كل عين ، فيكون الوتر في كل واحدة على حدة ، أو اثنتين في كل عين وواحدة بينهما ، أو في اليمين ثلاثا وفي اليسرى اثنتين فيكون الوتر بالنسبة لهما جميعا وأوجعها الأول والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث أم سلمة من رواية زينب وهي بنتها عنها : «ان امرأة توفي زوجها فاشتكت عينيها ، فذكروها للنبي ﷺ وذكروا له الكحل وأنه يخاف على عينيها ، الحديث ، وقد مررت بمباحثه في أبواب الإحداث . وأما قوله في آخره «فلا» أربعة أشهر وعشرا ، كذا الأكثر وعند الكشميني «فلا أربعة أشهر وعشرا» ، وهي واضحة ، وأما الاقتصار على حرف النسي فالتنقي مقرر كأنه قال : فلا تستكمل ، ثم قال : تمكث أربعة أشهر وعشرا

### ١٩ - باب الجذام

٥٧٠٧ - وقال عفان حدثنا سليم بن حيان حدثني سميد بن مينا قال سمعت أبا هريرة يقول «قال رسول الله ﷺ : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر . وفر من الجذوم كما تفر من الأسد» [الحديث ٥٧٠٧ - أخرافه في : ٥٧١٧ ، ٥٧٥٧ ، ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٣ ، ٥٧٧٥ ]

**قوله** ( باب الجذام ) يضم الجيم ومخفف المعجمة ، هو علة ردئية تحدث من انتشار المنة السوداء في البدن كله فتفسد مواج الاعضاء ، وربما أفسد في آخره أيضا حتى يتأكل . قال ابن سيده : سمى بذلك لتجزم الاصابع وقطاعها . **قوله** ( وقال عفان ) هو ابن مسلم الصغار . وهو من شيوخ البخاري لكن أكثر ما يخرج عنه بواسطة ، وهو من المعلقات التي لم يصلها في موضع آخر ، وقد جزم أبو نعيم أنه أخرجه عنه بلا رواية ، وعلى طريقة ابن الصلاح يكون موصولا . وقد وصله أبو نعيم من طريق أبي داود الطيالسي وأبي قتيبة مسلم بن قتيبة كلاهما عن سليم بن حيان شيخ عفان فيه ، وأخرجه أيضا من طريق عمرو بن مرزوق عن مسلم لكن موقوفا ولم يستخرجه الاسماعيلي . وقد وصله ابن خزيمة أيضا . وسليم بفتح أوله وكسر ثانيه ، وحيان بمهملة ثم تحتانية ثقيلة . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ) كذا جمع الأربعة في هذه الرواية ، وبأق مثله سواء بعد عدة أبواب في باب لا طيرة ، ومن طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، وبأق بعد خمسة أبواب من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن بدون قوله «ولا طيرة» ، وإعاده بعد أبواب كثيرة بزيادة قصة ، وبعد عدة أبواب في «باب لا طيرة» ، من طريق عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة «لا طيرة» ، حسب ، وفي «باب لا عدوى» ، من طريق عثمان بن أبي ستان عن أبي هريرة بلفظ «لا عدوى» ، حسب . ولمسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ «لا عدوى ولا هامة ولا طيرة» ، وأخرج مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي سلمة وزاد «ولا نوء» ، ويأتي في «باب لا عدوى» من حديث ابن عمر ، ومن حديث أنس «لا عدوى ولا طيرة» ، ولمسلم وابن حبان من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزيد أنه سمع جابرا بلفظ «لا عدوى ولا صفر ولا غول» ، وأخرج



ابن حبان من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل رواية سعيد بن ميناء وأبي صالح عن أبي هريرة وزاد فيه القصة التي في رواية أبي سلة عن أبي هريرة، وهو في ابن ماجه باختصار. فالخلاص من ذلك ستة أشياء: العدوى، والطيرة والحامة والصفر والغول والنوء، والأربعة الأول قد أفرد البخاري لكل واحد منها ترجمة فنذكر شرحها فيه وأما الغول فقال الجمهور: كانت العرب تزعم أن الفيلان في الغلوات، وهي جنس من الشياطين تترامى للناس وتتغول لهم تغولا أي تتلون تلونا فتضاهيهم عن الطريق فنهلكهم، وقد كثرت في كلامهم «عائلة الغول» أي أهليته أو أضلته، فأبطل عليه السلام ذلك. وقيل: ليس المراد إبطال وجود الفيلان، وإنما معناه إبطال ما كانت العرب تزعمه من تلون الغول بالصور المختلفة، قالوا: والمعنى لا يستطيع الغول أن يضل أحدا. ويؤيده حديث: «إذا تغولت الفيلان فنادوا بالأذان» أي ادفعوا شرها بذكر الله. وفي حديث أبي أيوب عند قوله «كانت لي سهوة فيما تمر، فكانت الغول تجيء فتأكل منه» الحديث، وأما النوء فقد تقدم القول فيه في كتاب الاستسقاء، وكانوا يقولون «هطارنا بنوء كذا» فأبطل عليه السلام ذلك بأن المطر إنما يقع باذن الله لا بفعل الكواكب، وإن كانت العادة جرت بوقوع المطر في ذلك الوقت، لكن بإرادة الله تعالى وتقديره، لا صنع للكواكب في ذلك، والله أعلم. قوله (وفر من المجذوم كما تفر من الأسد) لم أقف عليه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه، ومن وجه آخر عند أبي نعيم في الطب، لكنه مطول. وأخرج ابن خزيمة في كتاب التوكل، له شاهد من حديث عائشة ولفظه «لا عدوى، وإذا رأيت المجذوم ففر منه كما تفر من الأسد»، وأخرج مسلم من حديث عمرو بن الشريد الثقفي عن أبيه قال «كان في وفد ثقيف رجل مجذوم، فأرسل إليه رسول الله عليه السلام: إنا قد بايعناك، فارجع، قال عياض: اختلفت الآثار في المجذوم، فجاء ما تقدم عن جابر «أن النبي عليه السلام أكل مع مجذوم وقال: ثقة بالله وتوكل عليه» قال فذهب عمر وجماعة من السلف إلى الأكل معه ورأوا أن الأمر باجتناب منسوخ، ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية، قال: والصحيح الذي عليه الأكثر ويتمين المصير إليه أن لا نسخ، بل يجب الجمع بين الحديثين وحمل الأمر باجتنابه والفرار منه على الاستحباب والاحتياط، والأكل معه على بيان الجواز. وهكذا اقتصر القاضي ومن تبعه على حكاية هذين القولين، وحكى غيره قولنا ثالثا وهو الترجيع، وقد سلمه فريقان: أحدهما سلك ترجيع الأخبار الدالة على نفي العدوى وتزييف الأخبار الدالة على عكس ذلك مثل حديث الباب فأعلوه بالشدوذ، وبأن عائشة أنكرت ذلك، فأخرج الطبري عنها «أن امرأة سألتها عنه فقالت: ما قال ذلك، ولكنه قال: لا عدوى، وقال: فن أعدى الأول؟ قالت: وكان لي مولى به هذا الداء فكان يأكل في صحافي ويشرب في أقداحي وينام على فراشي، وبأن أبا هريرة تردد في هذا الحكم كما سيأتى بيانه فبوخذ الحكم من رواية غيره، وبأن الأخبار الواردة من رواية غيره في نفي العدوى كثيرة شهيرة بخلاف الأخبار المخصصة في ذلك، ومثل حديث «لا تديموا النظر إلى المجذومين»، وقد أخرجه ابن ماجه وسنده ضعيف، ومثل حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه «كلم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمين»، أخرجه أبو نعيم في الطب بسند واه، ومثل ما أخرجه الطبري من طريق معمر بن الزهري «أن عمر قال لمعقيب: اجلس مني قيد ربح» ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه، وهما أثران منقطعان، وأما حديث الشريد الذي أخرجه مسلم فليس صريحا في أن ذلك بسبب المجذوم، والجواب عن ذلك أن طريق الترجيع لا يصار إليها إلا مع أعذار الجمع، وهو ممكن، فهو أولى. والفريق الثاني سلكوا في الترجيع عكس

هذا المسلك ، فردوا حديث لا عدوى بأن أبا هريرة رجع عنه إما لشكه فيه وإما لثبوت عكسه عنده كما سيأتي  
إيضاحه في باب لا عدوى ، قالوا : والاختلاف الدالة على الاجتنب أكثر غارح وأكثر طرقاً فالصير إليها أولى ،  
قالوا : وأما حديث جابر د أن النبي ﷺ أخذ بيد مجذوم فوضعهما في القصعة وقال : كل ثقة بالله وتوكل عليه ، ففيه  
نظر ، وقد أخرجه الترمذي وبين الاختلاف فيه على رأويه ورجح وقفه على عمر ، وعلى تقدير ثبوته فليس فيه أنه  
ﷺ أكل معه ، وإنما فيه أنه وضع يده في القصعة ، قاله المصنف ، قاله الألباني في معاني الأخبار ، . والجواب أن طريق  
الجمع أولى كما تقدم ، وأيضاً لحديث لا عدوى ثبت من غير طريق أبي هريرة فصح عن عائشة وابن عمر وسعد بن  
أبي وقاص وجابر وغيرهم ، فلا معنى لعدوى كونه معلولاً ، والله أعلم . وفي طريق الجمع مسائل أخرى : أحدها نفي  
العدوى جملة وحمل الأمر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم ، لأنه إذا رأى الصحيح البدن السليم من  
الآفة تعظم مصيبته وتزداد حسرته ، ونحوه حديث ولا تدبوا النظر إلى المجذومين ، فإنه محمول على هذا المعنى .  
ثانيها حمل الخطاب بالنفي والإثبات على حالتين مختلفتين ، فحيث جاء « لا عدوى » كان المخاطب بذلك من قوى يقينه  
وصح توكله بحيث يستطيع أن يدفع عن نفسه اعتقاد العدوى ، كما يستطيع أن يدفع التطير الذي يقع في نفس كل  
أحد ، لكن القوى اليقين لا يتأثر به ، وهذا مثل ما تدفع قوة الطبيعة العلة فتبطلها ، وعلى هذا يحمل حديث جابر  
في أكل المجذوم من القصعة وسائر ما ورد من جنسه . وحيث جاء « فر من المجذوم » كان المخاطب بذلك من ضعف  
يقينه ، ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة على دفع اعتقاد العدوى ، فأريد بذلك سد باب اعتقاد العدوى  
عنه بأن لا يباشر ما يكون سبباً لاثباتها . وقريب من هذا كراهيته ﷺ الشك مع إذنه فيه كما تقدم تقريره ، وقد  
فعل هو ﷺ كلاماً من الأمرين ليسأى به كل من الطائفتين . ثالث المسائل : قال القاضي أبو بكر الباقلاني : اثبات  
العدوى في الجذام ونحوه مخصوص من عموم نفي العدوى . قال : فيكون معنى قوله « لا عدوى » أي إلا من الجذام  
والبرص والجرب مثلاً ، قال : فسكاه قال لا يعدى شيء شيئاً إلا ما تقدم تبينه أنه أن فيه العدوى . وقد حكى ذلك  
ابن بطال أيضاً . رابعها أن الأمر بالفرار من المجذوم ليس من باب العدوى في شيء ، بل هو لأمر طبيعي وهو  
انتقال الداء من جسد لجسد بواسطة اللمسة . لمخالطة وشم الرخصة ، ولذلك يقع في كثير من الأمراض في العادة  
انتقال الداء من المريض إلى الصحيح بكثرة المخالطة ، وهذه طريقة ابن قتيبة فقال : المجذوم تشتد رائحته حتى يسقم من  
أحوال مجالسته ومخالطته ، وكذا يقع كثيراً بالمرأة من الرجال . وعكسه ، وينزع الولد إليه ، ولهذا يأمر  
ال أطباء بترك مخالطة المجذوم لا على طريق العدوى بل على طريق التأثر بالرائحة لأنها تسقم من واطب اشتغالها ،  
قال : ومن ذلك قوله ﷺ « لا يورد مرض على صبح » لأن الجرب الرطب قد يكون بانبعير ، فإذا خالط الإبل أو  
حككها وأوى إلى مباركتها وسمل إليها بالماء الذي يسيل منه ، وكذا بالنظر نحو ما به . قال : وأما قوله « لا عدوى »  
فله معنى آخر ، وهو أن يقع المرض بمكان كالأطاعون فيفر منه مخافة أن يصيبه ، لأن فيه نوعاً من الفرار من قدر الله .  
المسلك الخامس : أن المراد بنفي العدوى أن شيئاً لا مدى بطبعه نقياً لما كانت الجاهلية تعتقده أن الأمراض تعدى  
بطبعها من غير إضافة إلى الله . فباطل الذي ﷺ اعتقادهم ذلك وأكل مع المجذوم ليعين لهم أن الله هو الذي يمرض  
ويشفي ، وجاهل عن الدنو منه ليعين لهم أن هذا من الأسباب التي أجرى الله العادة بأنها تقضي إلى مسيئاتها ، ففيه  
إثبات الأسباب ، وفي فعله إشارة إلى أنها لا تستقل . بل الله هو الذي إن شاء سلها قواها فلا تؤثر شيئاً ، وإن

شاء أبواها فأثرت ، ويحتمل أيضا أن يكون أكله ﷺ مع المجذوم أنه كان به أمر يسير لا يمدى مثله في العادة ، إذ ليس الجذمي كلهم سواء ، ولا تحصل العدوى من جميعهم بل (١) لا يحصل منه في العادة عدوى أصلا كالذي أصابه شيء من ذلك ووقف فلم يعد بقية جسمه فلا يعدى ، وعلى الاحتمال الأول جرى أكثر الشافعية ، قال البيهقي بعد أن أورد قول الشافعي ما نصه : الجذام والبرص يزعم أهل العلم بالطب والتجارب أنه يعدى الزوج كثيرا ، وهو داء مائع للجماع لا تكاد نفس أحد تطيب بجماعة من هو به ولا نفس امرأة أن يجماعها من هو به ، وأما الولد فيبين أنه إذا كان من ولده أجدم أو أبرص أنه قلما يسلم ، وإن سلم أدرك نسله . قال البيهقي : وأما ما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال « لا عدوى » فهو على الوجه الذي كانوا يعتقدونه في الجاهلية من إضافة الفعل إلى غير الله تعالى ، وقد يجعل الله بمحيته مخالطة الصحيح من به شيء من هذه العيوب سببا لحديث ذلك ، ولهذا قال ﷺ « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وقال « لا يورد مرض على مصحح » ، وقال في الطاعون « من سمع به بأرض فلا يقدم عليه ، وكل ذلك بتقدير الله تعالى . وتوجه على ذلك ابن الصلاح في الجمع بين الحديثين ومن بعده وطائفة ممن قبله . المسلك السادس العمل بنفي العدوى أصلا ورأسا ، وحل الأمر بالمجانبة على حسم المادة وسد الذريعة لئلا يحدث المخالط شيء من ذلك فيظن أنه بسبب المخالطة فيثبت العدوى التي نقاها الشارع ، وإلى هذا القول ذهب أبو عبيد وتبعه جماعة فقال أبو عبيد : ليس في قوله « لا يورد مرض على مصحح » إثبات العدوى ، بل لأن المصحح لو مرضت بتقدير الله تعالى ربما وقع في نفس صاحبها أن ذلك من العدوى فيفتن ويتشكك في ذلك ، فأمر باجتنابه . قال : وكان بعض الناس يذهب إلى أن الأمر بالاجتناب إنما هو للخافة على الصحيح من ذوات العادة ، قال : وهذا شر ما حمل عليه الحديث ، لأن فيه إثبات العدوى التي نقاها الشارع ، ولكن وجه الحديث عندي ما ذكرته . وأظن ابن خزيمة في هذا في كتاب التوكل ، فإنه أورد حديث « لا عدوى » عن عدة من الصحابة وحديث « لا يورد مرض على مصحح » من حديث أبي هريرة و ترجم الأول « التوكل على الله في نفي العدوى » وللتاني « ذكر خبر غلط في معناه بعض العلماء » ، وأثبت العدوى التي نقاها النبي ﷺ ، ثم ترجم « الدليل على أن النبي ﷺ لم يرد إثبات العدوى بهذا القول » فساق حديث أبي هريرة « لا عدوى » فقال أعرابي : فما بال الأبل يخاطبها الأجرب فتجرب ؟ قال : فن أعدى الأول ، ثم ذكر طريقه عن أبي هريرة ، ثم أخرجه من حديث ابن مسعود ، ثم ترجم « ذكر خبر روى في الأمر بالفرار من المجذوم قد يخطر لبعض الناس أن فيه إثبات العدوى وليس كذلك » وساق حديث « فر من المجذوم فرارك من الأسد » من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة ، وحديث عمرو بن الشريد عن أبيه في أمر المجذوم بالرجوع ، وحديث ابن عباس « لا تديموا النظر إلى المجذومين » ، ثم قال : إنما أمرهم ﷺ بالفرار من المجذوم كما نهام أن يورد الممرض على المصحح شفقة عليهم ، وخشية أن يصاب بعض من يخاطبه المجذوم الجذام ، والصحيح من الماشية الجرب فيسبق إلى بعض المسلمين أن ذلك من العدوى فيثبت العدوى التي نقاها ﷺ ، فأمرهم بتجنب ذلك شفقة منه ورحمة ليسألوا من التصديق بإثبات العدوى ، وبين لهم أنه لا يمدى شيء شيئا . قال : ويؤيد هذا أكله ﷺ مع المجذوم ثقة بالله ونوكلا عليه ، وساق حديث جابر في ذلك ثم قال : وأما نهيه عن إدانة النظ إلى المجذوم فيحتمل أن يكون

(١) قال مصحح طيبة بولاق : له سقط من النسخ بعد بل لفظ « البعض »

لان المجذوم يقيم وبكره إيمان الصحيح نظره اليه ، لانه قل من يكون به داء إلا وهو يكره أن يطلع عليه اه . وهذا الذي ذكره احتمالا سبقه اليه مالك ، فانه سئل عن هذا الحديث فقال : ما سمعت فيه بكراهية ، وما أدرى ما جاء من ذلك إلا مخافة أن يقع في نفس المؤمن شيء . وقال الطبري : الصواب عندنا القول بما صح به الخبر ، وأن لا عدوى ، وأنه لا يصيب نفسا إلا ما كتب عليها . وأما دنو حليل من صحيح فغير موجب انتقال العلة للصحيح ، إلا أنه لا ينبغي لدى صحة الدنو من صاحب العامة التي يكرهها الناس ، لا لتحريم ذلك ، بل لخشية أن يظن الصحيح أنه لو نزل به ذلك الداء أنه من جهة دنوه من العليل فيقع فيما أبطله الله ﷻ من العدوى . قال : وليس في أمره بالفرار من المجذوم معارضة لأكله معه . لأنه كان يأمر بالأمر على سبيل الارشاد أحيانا وعلى سبيل الاباحة أخرى . وإن كان أكثر الاوامر على الإلزام ، وإنما كان يفعل ما نهى عنه أحيانا لبيان أن ذلك ليس حراما . وقد سلك الطحاوي في معاني الآثار ، مسلك ابن خزيمة فيما ذكره فأورد حديث « لا يورد مرض على مصحح » ثم قال : معناه أن المصح قد يصبه ذلك المرض فيقول الذي أوردته لو أتى ما أوردته عليه لم يصبه من هذا المرض شيء ، والواقع أنه لو لم يورده لأصابه لكون الله تعالى قدره . فنهى عن إيراد هذه العلة التي لا يؤمن غالبا من وقوعها في قلب المراء ثم ساق الاحاديث في ذلك فأطنب . وجمع بينها بنحو ما جمع به ابن خزيمة . ولذلك قال القرطبي في « المفهم » : إنما نهى رسول الله ﷺ عن إيراد الممرض على المصح مخافة الوقوع فيما وقع فيه أهل الجاهلية من اعتقاد العدوى ، أو مخافة تشويش النفوس وتأثير الأوهام ، وهو نحو قوله « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وإن كنا نعتقد أن الجذام لا يعدي ، لكننا نجد في أنفسنا نفرة وكراهية لمخالطته ، حتى لو أكره انسان نفسه على القرب منه وعلى مجالسته لتأذت نفسه بذلك . حينئذ فالأولى للؤمن أن لا يتعرض الى ما يحتاج فيه الى مجاهدة ، فيجتنب طرق الأوهام ، ويماعد أسباب الآلام ، مع أنه يعتقد أن لا ينجي حذر من قدر ، والله أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : الأمر بالفرار من الأسد ليس للوجوب . بل للشفقة ، لأنه ﷺ كان ينهى أمته عن كل ما فيه ضرر بأى وجه كان ، ويبدلهم على كل ما فيه خير . وقد ذكر بعض أهل الطب أن الروائح تحدث في الأبدان خلافا فكان هذا وجه الأمر بالجانبية ، وقد أكل هو مع المجذوم ، فلو كان الأمر بمجانبته على الوجوب لما فعله . قال : ويمكن الجمع بين فعله وقوله بأن القول هو المشروع من أجل ضعف المخاطبين ، وفعله حقيقة الإيمان ، فمن فعل الأول أصاب السنة وهي امر الحكمة ، ومن فعل الثاني كان أقوى يقينا لأن الأشياء كلها لا تأثر لها إلا بقتضى إرادة الله تعالى وتقديره ، كما قال تعالى ﴿ وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله ﴾ فمن كان قوى اليقين فله أن يتابعه ﷺ في فعله ولا يضره شيء ، ومن وجد في نفسه ضعفا فليبتع أمره في الفرار لئلا يدخل بفعله في إلقاء نفسه الى الهلكة . فالخلاص أن الأمور التي يتوقع منها الضرر وقد أباحت الحكمة الربانية الحذر منها فلا ينبغي للضعفاء أن يقربوها وأما أصحاب الصدق واليقين فهم في ذلك الخيار . قال : وفي الحديث أن الحكم الأكثر لأن الغالب من الناس هو الضعيف . فجاء الأمر بالفرار بحسب ذلك ، واستدل بالأمر بالفرار من المجذوم لاثبات الخيار للزوجين في فسح النكاح إذا وجده أحدهما بالآخر . وهو قول جمهور العلماء . وأجاب فيه من لم يقل بالفسخ بأنه لو أخذ بعمومه لثبت الفسخ إذا حدث الجذام ولا قائل به ، ورد بأن الخلاف ثابت ، بل هو الراجح عند الشافعية ، وقد تقدم في النكاح لإمام شو . من هذا . واختلف في أمة الأجذم : هل يجوز لها أن تمتنع نفسها عن استمتاعه إذا أرادها ؟

واختلف العلماء في المجدومين إذا كثروا هل يجمعون من المساجد والمجامع ؟ وهل يتخذ لهم مكان منفرد عن الأصحاء ؟ ولم يختلفوا في النادر أنه لا يجمع ولا في شهود الجمعة

## ٢٠ - باب المن شفاء للعين

٥٧٠٨ - حدثني محمد بن الثني حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك قال سمعت عمرو بن حريث

قال سمعت سعيد بن زيد قال « سمعت النبي ﷺ يقول : الكأمة من المن ، وماؤها شفاء للعين »

قال شعبة : وأخبرني الحكم عن الحسن العرني عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد عن النبي ﷺ قال شعبة : لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك

قوله ( باب المن شفاء للعين ) كذا للاكثر ، وفي رواية الأصيلي « شفاء من العين » وعليها شرح ابن بطال ، ويأتي توجيهها . وفي هذه الترجمة إشارة الى ترجيح القول الصائري أن المراد بالمن في حديث الباب الصنف المخصوص ومن الماء كحل ، لا المصدر الذي بمعنى الامتنان ، وإنما أطلق على المن شفاء لان الخبر ورد أن الكأمة منه وفيها شفاء فإذا ثبت الوصف للفرج كان ثبوته الاصل أولى . قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، صرح به أحمد في روايته عن محمد بن جعفر غندر ، وعمرو بن حريث هو المخزومي له محبة . قوله ( سمعت سعيد بن زيد ) أي ابن عمرو بن نفيل العدوي أحد العشرة ، وعمر بن الخطاب بن نفيل ابن عم أبيه . كذا قال عبد الملك بن عمير ومن تابعه ، وخالفهم طائفة من السائب من رواية عبد الوارث عنه فقال : عن عمرو بن حريث عن أبيه ، أخرجه مسند في مسنده وابن السكن في الصحابة والداوقطني في الافراد ، وقال في العلل : « الصواب رواية عبد الملك . وقال ابن السكن أظن عبد الوارث أخطأ فيه . وقبل كان سعيد بن زيد تزوج أم عمرو بن حريث فمكانه قال « حدثني أبي ، وأراد زوج أمه مجازا فظنه الراوي أباه حقيقة . قوله ( الكأمة ) بفتح الكاف وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة ، قال الخطابي : وفي العامة من لا يهزمه ، واحدة الكمة بفتح ثم سكون ثم همزة مثل تمرة وتمر ، وعكس ابن الاعرابي فقال : الكأمة الجمع والكمة الواحد على غير قياس ، قال : ولم يفسح في كلامهم نظير هذا سوى خباء وخباء . وقبل الكأمة قد تطلق على الواحد وعلى الجمع ، وقد جمعوا على أكو ، قال الشاعر :

« ولقد جنيته أكوًا وعساقلا ، والعساقل بمهملتين وقاف ولام الشراب ، وكأنه أشار الى أن الأكو عمل وجدانها الفلوات . والكأمة نبات لا ورق لها ولا ساق ، توجد في الأرض من غير أن تزرع . قيل سميت بذلك لاستنارها ، يقال كأ الشبادة اذا كتمها . ومادة الكأمة من جواهر أرضي يجاري يحتمل نحو سطح الأرض بارد الصفاء وينمي مطر الربيع فيقول ويندفع متجسدا ، ولذلك كان بعض العرب يسميها جدري الأرض تشبيها لها بالجندري مادة وصورة ، لان مادته رطوبية دموية تندفع غالبا عند الترعير وفي ابتداء استيلاء الحرارة ونماء القوة ومشابها لها في الصورة ظاهر . وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة « ان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا : الكأمة جدري الأرض ، فقال النبي ﷺ : الكأمة من المن ، الحديث . وللطبري من طريق ابن المنذر عن جابر قال « كثرت الكأمة دلى عهد رسول الله ﷺ ، فامتنع قوم من أكلها وقالوا : هي جدري الأرض ، فبلغه ذلك

فقال : ان السمكة ليست من جدرى الارض ، ألا ان السمكة من المن ، والعرب تسمى السمكة ايضا بنات الرعد لأنها تكثر بكثرة ثم تنفطر عنها الارض . وهي كثيرة بارض العرب ، وتوجد بالشام ومصر ، فأجودها ما كانت أرضه رملة قليلة الماء ، ومنها صنف قتال يضرب لونه الى الحمرة . وهي باردة رطبة في الثانية رديئة المعدة بطيئة الهضم ، وإدمان أكلها يورث القولنج والسكته والفالج وعسر البول ، والرطب منها أقل ضرراً من اليابس ، وإذا دقت في الطين الرطب ثم سلقت بالماء والملح والسعتر وأكلت بالزيت والثوابل الحارة قل ضررها ، ومع ذلك ففيها جوهري مائى لطيف بدليل خفتها ، ولذلك كان ماؤها شفاء للعين . **قوله** ( من المن ) قيل في المراد بالمن ثلاثة أقوال : أحدها أن المراد أنها من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ، وهو الطل الذى يسقط على الشجر فيجمع ويؤكل حلواً ، ومنه الترنجبين فكأنه شبه به السمكة بجامع ما بينهما من وجود كل منهما عفواً بغير علاج . قلت : وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة البقرة ، وذكرت من زاد في متن هذا الحديث « السمكة من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل » . والثاني أن المعنى أنها من المن الذى امتن الله به على عباده عفواً بغير علاج ، قاله أبو عبيد وجماحة ، وقال الخطابي : ليس المراد أنها نوع من المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ، فإن الذى أنزل على بنى إسرائيل كان كالترنجبين الذى يسقط على الشجر ، وإنما المعنى أن السمكة شئ ينبت من غير تكلف ببذر ولا سقى ، فهو من قبيل المن الذى كان ينزل على بنى إسرائيل فيقع على الشجر فيتناولونه . ثم أشار الى أنه يحتمل أن يكون الذى أنزل على بنى إسرائيل كان انواعاً ، منها ما يسقط على الشجر ، ومنها ما يخرج من الارض فتكون السمكة منه ، وهذا هو القول الثالث وبه جزم الموفق عبد اللطيف البغدادى ومن تبعه فقالوا : ان المن الذى أنزل على بنى إسرائيل ليس هو ما يسقط على الشجر فقط بل كان انواعاً من الله عليهم بها من النبات الذى يوجد عفواً ، ومن الطير التى تسقط عليهم بغير اضطهاد ، ومن الطل الذى يسقط على الشجر . والمن مصدر بمعنى المفعول أى عنون به ، فلما لم يكن للعبد فيه شائبة كسب كان مناً محضاً ، وإن كانت جميع نعم الله تعالى على عبده مناً منه عليهم ، لكن خص هذا باسم المن لكونه لا صنع فيه لأحد ، لجعل سبحانه وتعالى ثوابهم في الله السمكة وهي تقوم مقام الخبز ، وأدمهم السلى وهي تقوم مقام اللحم ، وحلواهم الطل الذى ينزل على الشجر . فسكمل بذلك عبثهم . ويشير الى ذلك قوله **﴿** من المن **﴾** فإشارته الى أنها فرد من أفرادها ، فالترنجبين كذلك فرد من أفراد المن ، وإن غلب استعمال المن عليه عرفاً . ولا يعكر على هذا قولهم **﴿** ان نصبر على طعام واحد **﴾** لأن المراد بالوحدة دوام الأشياء المذكورة من غير تبدل وذلك يصدق على ما إذا كان الطعام أصنافاً لكنها لا تبدل أعيانها . **قوله** ( وماؤها شفاء للعين ) كذا لاكثر وكذا عند مسلم ، وفي رواية المستمل « من العين ، أى شفاء من داء العين ، قال الخطابي : إنما اختصت السمكة بهذه الفضيلة لأنها من الحلال المحض الذى ليس في اكتسابه شبهة ، وبسبب ذلك منه أن استعمال الحلال المحض يحلو البصر ، والعكس بالعكس . قال ابن الجوزى : في المراد بكونها شفاء للعين قولان : أحدهما أنه ماؤها حقيقة ، إلا أن أصحاب هذا القول انفقوا على أنه لا يستعمل صرفاً في العين ، لكن اختلفوا كيف يصنع به على رأيين : أحدهما أنه يحاط في الأدوية التى يكتحل بها حكاه أبو عبيد : قال : ويصدق هذا الذى حكاه أبو عبيد أن بعض الأطباء قالوا : أكل السمكة يحلو البصر ، فإيهما أن تؤخذ فتشق وتوضع على الجرح حتى يغل ماؤها ، ثم يؤخذ الميل فيجمل في ذلك الشق وهو فائر فيسكتن بمائها لأن النار تطفئ وتذهب فضلاته الرديئة ويبقى النافع منه . ولا يجعل الميل في مائها

وهي باردة يابسة فلا ينجع ، وقد حكى إبراهيم الحارثي عن صالح وعبد الله ابني أحمد بن حنبل أنهما اشتكت أعينهما فأخذتا كمأة وعصراهما واكتسحلا بهما فهاجت أعينهما ورمدا . قال ابن الجوزي : وحكى شيخنا أبو بكر بن عبد الباقي أن بعض الناس عصر ماء كمأة فاكثحل به فذهبت عينه . والقول الثاني أن المراد ماؤها الذي ثبت به ، فإنه أول مطر يقع في الأرض فترى به الأكل حلا . قال ابن الجوزي عن أبي بكر بن عبد الباقي أيضا ، فتكون الإضافة إضافة الكل لا إضافة جزء . قال ابن القيم : وهذا أضعف الوجوه . قلت : رفقاً ادعاء ابن الجوزي من الاتفاق على أنها لا تستعمل صرفاً نظراً ، فقد حكى عياض عن بعض أهل الطب في التداوي بماء السكأة تفصيلاً وهو إن كان لا يريد ما يكون بالعين من الحرارة فاستعمل مفردة ، وإن كان لغير ذلك فاستعمل مركبة ، وهذا جزم ابن العربي فقال : الصحيح أنه ينفع بصورته في حال ، وبإضافته في أخرى ، وقد جرب ذلك فوجد صحيحاً . نعم جزم الخطابي بما قال ابن الجوزي فقال : ربي بها التوثياء وغيرها من الأكل ، قال : ولا تستعمل صرفاً فإن ذلك يؤدي العين . وقال الغافقي في المفردات : ماء السكأة أصلح الأدوية للعين إذا سخن به الأكل واكتحل به ، فإنه يقوى الجفن . ويزيد الروح الباصرة حدة وقوة ، ويدفع عنها النوازل . وقال النووي : الصواب أن ماءها شفاء للعين مطلقاً فيعصر ماءها ويحمل في العين منه ، قال : وقد رأيت أنا وغيري في زماننا من كان عوى وذهب بصره حقيقة فكحل عينه بماء السكأة مجرداً ففنى وعاد إليه بصره ، وهو الشيخ العدل الأمين السكالي بن عبد الدمشق صاحب صلاح ورواية في الحديث ، وكان استعماله ماء السكأة اعتقاداً في الحديث وقرباً به فأنفع الله به . قلت : السكالي المذكور هو كمال الدين بن عبد العزيز بن عبد المنعم بن الحضر يعرف بابن عبد بغير إضافة الحارثي الدمشقي من أصحاب أبي طاهر الخشوعي ، سمع منه جماعة من شيوخ شيوخنا ، عاش ثلاثاً وثمانين سنة ومات سنة اثنتين وسبعين وستمائة قبل النورى بأربع سنين . وينبئ بقييد ذلك بمن عرف من نفسه قوة اعتقاد في صحة الحديث والعمل به كما يشير إليه آخر كلامه . وهو يناق في قوله أولاً مطلقاً ، وقد أخرج الترمذي في جامعه بسند صحيح إلى فتادة قال : حدثت أن أبا هريرة قال : أخذت ثلاثة أكؤ أو سبعة أو سبعة فمصرتهن لجمع ماءهن في قارورة فكحلت به جارية لي فبرئت . وقال ابن القيم : اعترف فضلاء الأطباء أن ماء السكأة يجلو العين ، منهم المسيحي وإن سينا وغيرهما . والذي يزيل الإشكال عن هذا الاختلاف أن السكأة وغيرها من المخلفات خلقت في الأصل سليمة من المضار ، ثم عرضت لها الآفات بأمور أخرى من مجاورة أو امتزاج أو غير ذلك من الأسباب التي أرادها الله تعالى . قال السكأة في الأصل نافعة لما اختصت به من وصفها بأنها من الله . وإنما عرضت لها المضار بالمجاورة ، واستعمال كل ما وردت به السنة بصدق ينتفع به من يستعمله ، ويدفع الله عنه الضرر بنيته ، والعكس بالعكس . والله أعلم . قوله ( وقال شعبة ) كذلك في ذروا في أوله وصورته صورة التعليق ، وسقطت الواو لغيره ، وهو أولى فإنه موصول بالاسناد المذكور ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فأعاد اسناد من أوله لطريق الثانية ، وكذا أورده أحمد عن محمد بن جعفر بالاسنادين معاً . قوله ( وأخبرني الحكم ) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغرة والحسن العرنى بضم المهملة وفتح الراء بعدها نون هو ابن عبد الله البجلي ، كوفي وثقه أبو زرعة والمجلى وابن سعد ، وقال ابن معين صدوق . قلت : وما له في البخاري إلا هذا الموضع . قوله ( قال شعبة لما حدثني به الحكم لم أنكره من حديث عبد الملك ) كأنه أراد أن عبد الملك كبر وتغير حفظه ، فلما حدث به شعبة توقف فيه ،

فلما تابعه الحكم بروايته ثبت عند شعبة فلم ينكره ، وانتفى عنه التوقف فيه . وقد تكلف الكرماني لتوجيه كلام شعبة أشياء فيها نظر : أحدها أن الحكم مدلس وقد ضمن ، وعبد الملك صرح بقوله « سمعته » فلما تقوى برواية عبد الملك لم يبق به محل للإنكار . قلت : شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التدليس إلا ما يتحقق سماعهم فيه ، وقد جزم بذلك الاسماعيلي وغيره ببعد هذا الاحتمال ، وعلى تقدير تسليمه كان يلوم الأمر بالعكس بأن يقول لما حدثني عبد الملك لم أنكره من حديث الحكم . ثانيها لم يكن الحديث منكورا لي لأنني كنت أحفظه . ثالثها يحتمل العكس بأن يراد لم ينكر شيئا من حديث عبد الملك ، وقد ساق مسلم هذه الطريق من أوجه أخرى عن الحكم . ووقع عنده في المتن « من أمان الذي أنزل على بني إسرائيل » وفي لفظ « على موسى » وقد أشرت إلى ما في هذه الزيادة من الفائدة في الكلام على هذا الحديث في تفسير سورة البقرة

### ٣١ - باب الأدود

٥٧٠٩ ، ٥٧١٠ ، ٥٧١١ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يحيى بن سعيد **حدثنا** سفيان قال **حدثني** موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس وعائشة « أن أبا بكر رضي الله عنه قبل النبي وهو ميت ،

٥٧١٢ - قال « وقالت عائشة : لدنائه في مرضه فجعل يُشير إلينا أن لا تلذوني ، قلنا : كراهية المريض لدواءه . فلما أفاق قال : ألم أنهكم أن تلذوني ؟ قلنا : كراهية المريض لدواءه . فقال : لا يبقى في البيت أحد إلا لدا وأنا أنظر ، إلا العباس فإنه لم يشهدكم »

٥٧١٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله عن أم قيس قالت « دخلتُ بآبني لي على رسول الله ﷺ وقد أعلنت عنه من العذرة ، فقال : على ما تدعرن أولادكن بهذا العلاق ؟ عليكن بهذا العود الهندي فإن فيه سبعة أشنفة ، منها ذات الجنب ، يُسقط من العذرة ويلد من ذات الجنب . فسمعتُ الزهري يقول : بيننا اثنين ولم يبين لنا خمسة . قلتُ لسفيان فإن معمرا يقول : أعلنت عليه . قال : لم يحفظ ، إنما قال أعلنت عنه ، حفظته من في الزهري . ووصف سفيان الغلام بحفك بالإصبع ، وأدخل سفيان في حفكه - إنما يعني رفع حفكه بإصبعه ، ولم يقل أعلقوا عنه شيئا »

قوله ( باب الأدود ) بفتح اللام وبمهملتين : هو الدواء الذي يصب في أحد جانبي فم المريض . والأدود بالضم الفعل . ولدت المريض فملت ذلك به . وتقدم شرح الحديث الأول مستوفى في « باب وفاة النبي ﷺ » ، وبيان ما لدوه ﷺ به ، وبيان من عرف اسمه من كان في البيت ولد لأمه ﷺ بذلك فأغنى عن إعادة . وأما الحديث الثاني فسيأتي شرحه في « باب العذرة » قريبا



٢٢ - باب \* ٥٧١٤ - **حدثنا** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا مَعمرٌ ويونسُ قال الزُّهري أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله بن عتبة أن عائشة رضى الله عنها زوج النبي ﷺ قالت « لما نزل رسول الله ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي ، فأذن له ، فخرج بين رجلين - تحطِر جلاه في الأرض - بين عباس وآخر . فأخبرت ابن عباس ، قال : هل تدري من الرجل الآخر الذي لم أسمِّ عائشة ؟ قلت : لا . قال هو علي . قالت عائشة : فقال النبي ﷺ بعد ما دخل بيتها واشتد به وجعه : هريقوا علي من سبع قرب لم تمحل أوكيتهن ، لعلي أهدى إلى الناس . قالت : فأجلسناه في مخضب لحفصة زوج النبي ﷺ ، ثم طفقنا نصب عليه من تلك القرب ، حتى جعل يشير إلينا أن قد فعلت . » قالت : وخرج إلى الناس ، فصل بهم وخاطبهم »

**قوله** ( باب ) كذا لهم بغير ترجمة ، وذكر فيه حديث عائشة ، لما نزل النبي ﷺ واشتد به وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، ومن قبل ذلك في كتاب الطهارة ، والغرض منه هنا قوله « هريقوا علي من سبع قرب لم تمحل أوكيتهن » وقد تقدم بيان الحكمة فيه في الطهارة ، وقد استشكل ابن بطال مناسبة حديث هذا الباب لترجمة قبله بعد أن تقرر أن الباب إذا كان بلا ترجمة يكون كالفصل من الذي قبله ، وأجاب بإحتمال أن يكون أشار إلى أن الذي يفعل بالمرضى بأسره لا يلزم فاعل ذلك لوم ولا قصاص ، لأنه ﷺ لم يأمر بصب الماء على كل من حضره بخلاف ما نهى عنه أن لا يفصل به لأن فعله جناية عليه فيكون فيه القصاص . قلت : ولا يخفى بعده . ويمكن أن يقرب بأن يقال أولا إنه أشار إلى أن الحديث عن عائشة في مرض النبي ﷺ وما اتفق له فيه واحد ذكره بعض الرواة تاما واقتصر بعضهم على بعضه . وقصة اللود كانت عندما أغشى عليه ، وكذلك قصة السبع قرب ، لكن اللود كان نهى عنه ولذلك غاب عليه ، بخلاف الصب فإنه كان أمر فلم ينكر عليهم ، فيؤخذ منه أن المريض إذا كان عارفا لا يكره على تناول شيء ينهى عنه ولا يمنع من شيء يأمر به

### ٢٣ - باب العذرة

٥٧١٥ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزُّهري قال أخبرني عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الله أن أم قيس بنت محصن الأسديّة - أسد خزيمّة - وكانت من المهاجرات الأوّل اللاتي بايعن النبي ﷺ وهي أخت عكاشة أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بامرئ لها قد أعلقت عليه من العذرة ، فقال النبي ﷺ عليّ لم تذعن أولادك بهذا اللعلاق ؟ عليكن بهذا اللود الهندي ، فإن فيه سجمة أشفية ، منها ذات الجنب ، يريد الكسنة وهو اللود الهندي . وقال يونس وإسحاق بن راشد عن الزُّهري « عاقت عليه ،

**قوله** ( باب العذرة ) بضم المهملة وسكون الذال المعجمة : هو وجع الحلق ، وهو الذي يسمى سقوط اللهاة ،

وقبل هو اسم اللهاة والمراد رجعها سمي باسمها ، وقيل هو موضع قريب من اللهاة . واللهاة بفتح اللام اللاحمة التي في أقصى الحلق . قوله ( وكانت من المهاجرات الخ ) يشبه أن يكون الوصف من كلام الزهري فيكون مدرجا ، ويحتمل أن يكون من كلام شيخه فيكون موصولا وهو الظاهر . قوله ( بابن لها ) تقدم في باب السعوط ، أنه الابن الذي بال في حجر النبي ﷺ . قوله ( قد أعلقت عليه ) تقدم قبل باب من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري بالفظ ، وأعلقت عنه ، وفيه ، قلت لسفيان قال معمرا يقول أعلقت عليه ، قال : لم يحفظ ، إنما قال : أعلقت عنه ، حفظته من في الزهري ، ووقع هنا معلقا من رواية يونس وهو ابن يزيد ، وإسحق بن راشد عن الزهري ، وأعلقت عليه ، بتشديد اللام والصواب ، وأعلقت ، والاسم العلق بفتح المهملة . وكذا وقع في رواية سفيان الماضية بهذا العلق ، كذا للكشميري ، وأغيره ، والأعلق ، ورواية يونس المعلقة هنا وصلها أحد ومسلم ، ورواية إسحق بن راشد وصلها المؤلف في باب ذات الجنب ، وسيأتي قريبا . ورواية معمرا التي سألت عنها علي ابن عبد الله سفيان أخرجهما أحد عن عبد الرزاق عنه لكن بالفظ ، وجئت بابن لي قد أعلقت عنه ، قال عياض : وقع في البخاري أعلقت وأعلقت والعلق والأعلق ، ولم يقع في مسلم إلا ، وأعلقت ، وذكر العلق في رواية والأعلق في رواية والكل بمعنى جاءت به الروايات ، لكن أهل اللغة إنما يذكرون أعلقت ، والأعلق رابعي ، وتفسيره غمز العذرة وهي اللهاة بالأصبع ، ووقع في رواية يونس عند مسلم ، قال أعلقت غمزت ، وقوله في الحديث « علام ، أي لا شيء . قوله ( ندغون ) خطاب للنسوة وهو بالعين المعجمة والدال المهملة ، والدغ غمز الحلق . قوله ( عليكم ) في رواية الكشميري « عليكم » . قوله ( بهذا المود الهندي ، يريد البكت ) في رواية إسحق بن راشد « يعني القسط قال وهي لغة ، قلت : وقد تقدم ما فيها في باب السعوط بالقسط الهندي ، ووقع في رواية سفيان الماضية قريبا ، قال فسمعت الزهري يقول : بين لنا اثنتين ، ولم يبين لنا خمسة ، يعني من السبعة في قوله « فان فيه سبعة أشقية ، فذكر منها ذات الجنب ويسمى من العذرة . قلت : وقد قدمت في باب السعوط ، من كلام الأطباء ما لعله يؤخذ منه الخمسة المشار إليها

### ٢٤ - باب دواء المبطون

٥٧١٦ - حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن أبي المتوكل عن أبي سعيد

قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخي استطلق بطنه ، فقال : اسقه عسلا ، فسقاه ، فقال : إنني سقيته

فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : صدق الله وكذب بطن أخيك » . تابعه للنضر عن شعبة

قوله ( باب دواء المبطون ) المراد بالمبطون من اشتكى بطنه لافراط الاسهال ، وأسباب ذلك متعددة قوله ( قتادة عن أبي المتوكل ) كذا لشعبة وسعيد بن أبي عروبة : وخالفهما شيبان فقال « عن قتادة عن أبي بكر الصديق عن أبي سعيد ، أخرجه النسائي ولم يرجح ، والذي يظهر ترجيح طريق أبي المتوكل لاتفاق الشيخين عليهما شعبة وسعيد إلا أنهم البخاري ومسلم ثانيًا ، ووقع في رواية أحمد عن حجاج عن شعبة « عن قتادة سمعت أبا المتوكل ، . قوله ( جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أخي ) لم أقف على اسم واحد منهما . قوله ( استطلق بطنه )

بعض المثناة وسكون الطاء المهملة وكسر اللام بعدها قاف ، أى كثرة خروج ما فيه ، يريد الاسهال . ووقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة فى رابع باب من كتاب الطب : هذا ابن أخى يشكى بطنه ، وسلم من طريقه ، قد عرب بطنه ، وهى بالعين المهملة والراء المكسورة ثم الموحدة أى فسده هضمه لاعتلال المعدة ، ومثله ذرب بالذال المعجمة بدل العين وزنا ومعنى . قوله ( فقال اسقه عسلا ) وعند الاسماعيلي من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، اسقه العسل واللام عهدية ، والمراد عسل النحل ، وهو مشهور عندهم ، وظاهره الاسر يسقيه صرفا ، ويحتمل أن يكون عزوجا . قوله ( فسقاه فقال : لئى سقيته فلم يزد ) إلا استطلاقا ( كذا فيه ) وفى السياق حذف تقديره . فسقاه فلم يبرأ ، فأتى النبي ﷺ فقال لئى سقيته ، ووقع فى رواية مسلم فسقاه ثم جاء فقال : لئى سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، أخرجه عن محمد بن بشار الذى أخرجه البخارى عنه ، لكن قرأه بمحمد بن المثنى وقال : ان اللفظ لمحمد بن المثنى . نعم أخرجه الترمذى عن محمد بن بشار وحده بلفظ : ثم جاء فقال : يا رسول الله ، لئى قد سقيته عسلا فلم يزد إلا استطلاقا . قوله ( فقال صدق الله ) كذا اختصره ، وفى رواية الترمذى ( فقال اسقه عسلا ، فسقاه ، ثم جاء ، فذكر مثله فقال : صدق الله ، وفى رواية مسلم فقال له ثلاث سرات ، ثم جاء الرابعة فقال : اسقه عسلا فقال سقيته فلم يزد إلا استطلاقا ، فقال : اسقه عسلا فسقاه ، كذلك ثلاثا وفيه ( فقال فى الرابعة اسقه عسلا ، وعند الاسماعيلي من رواية خالد بن الحارث ثلاث سرات يقول فبين ما قال فى الأولى : وتقدم فى رواية سعيد بن أبى عروبة بلفظ : ثم أتاه الثانية فقال اسقه عسلا ثم أتاه الثالثة . قوله ( فقال صدق الله وكذب بطن أخيك ) زاد مسلم فى روايته : فسقاه فبرأ ، وكذا الترمذى ، وفى رواية أحمد عن يزيد بن هارون ( فقال فى الرابعة اسقه عسلا . قال : فاطنه قال فسقاه فبرأ ، فقال رسول الله ﷺ فى الرابعة : صدق الله وكذب بطن أخيك ، كذا رفع ليزيد بالشك وفى رواية خالد بن الحارث ( فقال فى الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك ، والذى اتفق عليه محمد بن جعفر ومن تابعه أرجح ، وهو أن هذا القول وقع منه ﷺ بعد الثالثة ، وأمره أن يسقيه عسلا فسقاه فى الرابعة فبرأ . وقد وقع فى رواية سعيد بن أبى عروبة : ثم أتاه الثالثة فقال اسقه عسلا ، ثم أتاه فقال : قد فعلت ، فسقاه فبرأ . قوله ( تابعه النظر ) يعنى ابن شميل بالمعجمة مصغر ( عن شعبة ) وصله الصحيح بن راهويه فى مسنده عن النظر ، قال الاسماعيلي : وتابعه أيضا يحيى بن سعيد وخالد بن الحارث ويزيد بن هارون . قلت : رواية يحيى عند النسائى فى ( الكبرى ، ورواية خالد عند الاسماعيلي عن أبى يعلى ، ورواية يزيد عند أحمد وتابعهم أيضا حجاج بن محمد وروح بن عباد وروايتهما عند أحمد أيضا ، قال الخطابى وغيره : أهل الحجاز يطلقون الكذب فى موضع الخطأ ، يقال كذب سمعك أى ذل فلم يدرك حقيقة ما قيل له ، فعفى كذب بطنه أى لم يصلح لقبول الشهام بل ذل عنه ، وقد اعترض بعض الملاحة فقال : العسل مسهل فكيف يوصف لمن وقع به الاسهال ؟ والجواب أن ذلك جهل من قائله ، بل هو كقوله تعالى ( بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ) فقد اتفق الأطباء على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والعادة والزمان والغذاء المألوف والتدبير وقوة الطبيعة ، وعلى أن الاسهال يحدث من أنواع منها الهيمضة التى تنفصا عن تخمة وانفقوا على أن علاجها بترك الطبيعة وفعلها ، فإن احتاجت الى مسهل معين أعيدت ما دام بالعليل قوة ، فكان هذا الرجل كان استطلاق بطنه عن تخمة أصابته فوصف له النبي ﷺ العسل لدفع للفضول المجتمعة فى نواحي المعدة

٤ - ٢٢ ج ١٠ \* فتح البورى

والامعاء لما في العسل من الجلاء ودفع الفضول التي تصيب المعدة من اخلاط لزجة تمنع استقرار الغذاء فيها ،  
 وللمعدة عمل تكمل المشقة ، فاذا عقلت بها الاخلاط الزجة أفسدتها وأفسدت الغذاء الواصل اليها ، فكان دواؤها  
 باستعمال ما يجلو تلك الاخلاط ، ولا شيء في ذلك مثل العسل ، لاسيما ان منج بالماء الحار ، وانما لم يفده في أول  
 مرة لان الدواء يجب أن يكون له مقدار وكية بحسب الداء ، إن قصر عنه لم يدفعه بالكيفية وإن جازده أوهى القوة  
 وأحدث ضررا آخر فكأنه شرب منه أولا مقدارا لا يفي بمقاومة الداء ، فأمره بمعادة سقيه ، فلما تكررت  
 الشرابات بحسب مادة الداء برأ بإذن الله تعالى . وفي قوله عليه السلام : « وكذب بطن أخيك » إشارة الى أن هذا الدواء  
 نافع ، وأن بقاء الداء ليس انفسور الدواء في نفسه ولكن لكثرة المادة الفاسدة ، فمن ثم أمره بمعاودة شرب العسل  
 لاستقرارها ، فكان كذلك ، وبرأ بإذن الله . قال الخطابي : والطب وعان ، طب اليونان وهو قياسي ، وطب  
 العرب والهند وهو تجاربي ، وكان أكثر ما يصفه النبي صلى الله عليه وسلم لمن يكون عليلًا على طريقة طب العرب ، ومنه ما  
 يكون بما اطلع عليه بالوحي . وقد قال صاحب كتاب المائة في الطب ، إن العسل نارة يجرى صر بها الى المروق وينفذ  
 معه جل الغذاء ويدبر البول فيكون قابضا ، وقارة يبقى في المعدة فيميجها بلذعها حتى يدفع الطعام ويسهل البطن  
 فيكون سهلا . فانكار وصفه للسهل مطلقا قصور من المنكر . وقال غيره : طب النبي صلى الله عليه وسلم متيقن البرء لصدوره  
 عن الوحي ، وطب غيره أكثره حدس أو تجربة ، وقد يتخلف الشفاء عن بعض من يستعمل طب النبوة ، وذلك  
 لما منع قام بالمستعمل من ضعف اعتقاد الشفاء به وتلقيه بالقبول ، وأظهر الامثلة في ذلك القرآن الذي هو شفاء لما  
 في الصدور ، ومع ذلك فقد لا يحصل لبعض الناس شفاء صدره لقصوره في الاعتقاد والتلقي بالقبول ، بل لا يزيد  
 المناق إلا رجسا الى رجسه ومرضا الى مرضه ، فطب النبوة لا يناسب إلا الايدان الطيبة ، كما أن شفاء القرآن لا  
 يناسب إلا القلوب الطيبة ؛ والله أعلم . وقال ابن الجوزي : في وصفه عليه السلام العسل لهذا المنسبل أربعة أقوال :  
 أحدها أنه حل الآية على عمومها في الشفاء ، والى ذلك أشار بقوله « صدق الله » أي في قوله ( فيه شفاء للناس )  
 فلما نهم على هذه الحكمة تلقاها بالقبول ، فشفي بإذن الله . الثاني أن الوصف المذكور على المؤلف من طائفة من  
 التداوى بالعسل في الأمراض كلها . الثالث أن الموصوف له ذلك كانت به هيضة كما تقدم تفريره . الرابع يحتمل  
 أن يكون أمره بطبخ العسل قبل شربه فانه يعقد البلغم ، فلهذا شربه أولا بغير طبخ انتهى . والثاني والرابع ضعيفان  
 وفي كلام الخطابي احتمال آخر ، وهو أن يكون الشفاء يحصل المذكور ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وبركة وصفه ودعائه ؛ فيكون  
 خاصا بذلك الرجل دون غيره ، وهو ضعيف أيضا . ويؤيد الأول حديث ابن مسعود وعليكم بالشفاءين : العسل  
 والقرآن ، أخرجه ابن ماجه والحاكم سرفوعا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والحاكم موقوفا ، ورجاله رجال الصحيح .  
 وأثر على : « إذا اشتكى أحدكم فليستوحب من امرأته من صداقها فليشتر به عسلا ، ثم يأخذ ماء السماء فيجمع غنيما  
 مربيا شفاء مباركا » أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير بسند حسن ، قال ابن بطال : يؤخذ من قوله « صدق الله »  
 وكذب بطن أخيك ، أن الالفاظ لا تحتمل على ظاهرها ، اذ لو كان كذلك لبرئ العليل من أول شربة ، فلما لم  
 يبرأ إلا بعد التكرار دل على أن الالفاظ تقتصر على معانيها . قلت : ولا يخفى تكلف هذا الاتراح . وقال أيضا :  
 فيه أن الذي يحمل الله فيه الشفاء قد يتخلف لتمام المدة التي قدر الله تعالى فيها الشفاء . وقال غيره : في قوله في رواية  
 سعيد بن أبي عروبة « فسقاه نبأ » بفتح الزاء والهموز وزن قرأ وهو لغة أهل الحجاز ، وغيرهم يقولها بكسر الزاء

بوذن علم ، وقد وقع في رواية أبي الصديق الناجي في آخره : فسقاه فعافاه الله ، والله أعلم

### ٢٥ - باب لا صفر . وهو دال على يأخذ البطن

٥٧١٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا صفر ولا هامة ، فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما بال إبطي تكون في الرمل كأنها الظباء فيأتي البعير الأجرب فيدخل بينها فيجربها ؟ قال : فن أعدى الأول ؟ رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان

**قوله** ( باب لا صفر وهو دال على يأخذ البطن ) كذا جزم بتفسير الصفر ، وهو بفتح حتين ، وقد نقل أبو عبيدة معمر بن المثنى في « غريب الحديث » له عن يونس بن عبيد الجرمي أنه سأل ربيعة بن العجاج فقال : هي حية تكون في البطن تصيب الماشية والناس ، وهي أعدى من الجرب عند العرب . فعلى هذا فالمراد بنى الصفر ما كانوا يعتقدونه فيه من العدوى . ورجع عند البخاري هذا القول لسكونه قرن في الحديث بالعدوى . وكذا رجح الطبري هذا القول واستشهد له بقول الأعشى : ولا يعض على شرسوفه الصفر ، والشرسوف بضم المعجمة وسكون الراء ثم مهملة ثم فاء : الضلع ، والصفر دود يكون في الجوف فربما عض الضلع أو الكبد فقتل صاحبه ، وقيل : المراد بالصفر الحية لكن المراد بالنفى ما كانوا يعتقدون أن من أصابه قتله . فرد ذلك الشارع بأن الموت لا يكون إلا إذا فرغ الاجل . وقد جاء هذا التفسير عن جابر وهو أحد رواة حديث « لا صفر » قاله الطبري . وقيل في الصفر قول آخر ، وهو أن المراد به شهر صفر ، وذلك أن العرب كانت تحرم صفر وتستحل المحرم كما تقدم في كتاب الحج ، فجاء الاسلام برد ما كانوا يفعلونه من ذلك فلذلك قال ﷺ « لا صفر » ، قال ابن بطال : وهذا القول مروى عن مالك ، والصفر أيضا وجع في البطن يأخذ من الجوع ومن اجتماع الماء الذي يكون منه الاستسقاء ، ومن الاول حديث « صفرة في سبيل الله خير من حر النعم » أي جوعة ، ويقولون صفر الاناء اذا خلا عن الطعام ، ومن الثاني ما سبق في الأشربة في حديث ابن مسعود : ان رجلا أصابه الصفر فذمت له السكر ، أي حصل له الاستسقاء فوصف له النبيذ ، وحمل الحديث على هذا لا يتجه . بخلاف ما سبق . وسيأتي شرح الهامة والعدوى كل منهما في باب مفرد . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان ، وقوله « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وغيره » وقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن كيسان عند مسلم في هذا الحديث أنه سمع أبا هريرة ، وقوله في آخر الباب « رواه الزهري عن أبي سلمة وسنان بن أبي سنان » يعني كلاهما عن أبي هريرة ، وسيأتي ذلك في « باب لا عدوى » من رواية شعيب عن الزهري عنهما ، وفيه تفصيل لفظ أبي سلمة من لفظ سنان ، وبأني البحث فيه هناك ان شاء الله تعالى

### ٢٦ - باب ذات الجنب

٥٧١٨ - **حدثنا** محمد بن عمار بن عتاب بن بشير عن إسحاق بن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد

الله أن أم قيس بنت محصن - وكانت من المهاجرات الأوليات - بآي من رسول الله ﷺ ، وهي أخت عكاشة ابن محصن - أخبرته أنها أتت رسول الله ﷺ بآي لها وقد عاقت عليه من العذرة ، فقال : اتقوا الله ، على ما تدرن أولادكن بهذا الألف ، ؟ عليكم بهذا العود الهندي فإن فيه صيغة أشفية ، منها ذات الجنب . يريد الكسنة ؛ يعني القسط ، قال وهي لغة ،

٥٧١٩ ، ٥٧٢٠ ، ٥٧٢١ - حديث عارم - حدثنا حماد قال : قرئ على أيوب من كتاب أبي قلابة - منه ما حدث به ، ومنه ما قرئ عليه . وكان هذا في الكسابة : عن أنس أن أبا طلحة وأنس بن النضر كواها ، وكواها أبو طلحة بيده . وقال عباد بن منصور عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال : أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحية والأذن . قال أنس : كويت من ذات الجنب ورسول الله ﷺ حتى ؛ وشهدني أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت ، وأبو طلحة كواها ، [ الحديث ٥٧١٩ - طرفه في : ٥٧٢١ ]

قوله ( باب ذات الجنب ) هو ورم حار يعرض في الغشاء المستبطن للاضلاع ، وقد يطلق على ما يعرض في نواحي الجنب من رياح غليظة تحتقن بين الصفاقات والعضل التي في الصدر والاضلاع فتحدث وجعا ، فالأول هو ذات الجنب الحقيقي الذي تكلم عليه الأطباء ، قالوا ويحدث بسببه خمسة أعراض : الحى والسعال والنخس وضيق النفس والنبض المنشارى . ويقال لذات الجنب أيضا وجع الحاصرة وهي من الأمراض المخوفة لأنها تحدث بين القلب والكبد وهي من سوء الاسقام ، ولهذا قال ﷺ : ما كان الله ليسلطها على ، والمراد بذات الجنب في حديثي الباب الثاني ، لأن القسط وهو العود الهندي كما تقدم بيانه قريبا هو الذى تدارى به الريح الغليظة ، قال المسبحي : العود حار يابس قابض يحبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الريح ويفتح السدد ويذهب فضل الرطوبة ؛ قال : ويجوز أن ينفع القسط من ذات الجنب الحقيقي أيضا إذا كانت ناشئة عن مادة بلغمية ، ولا سيما في وقت انحطاط العلة . ثم ذكر المؤلف في الباب حديثين : أحدهما حديث أم قيس بنت محصن في قصة ولدها والاعلاق عليه من العذرة ، وقد تقدم شرح ذلك وبيانه قبل ببابين . وقوله في أوله : حدثنا محمد ، هو الذهلي ، وقوله : عتاب بن بشير ، بمهمة ومثناة ثقيلة وآخره موحدة وأبوه بموحدة ومعجمة وزن عظيم وشيخه إسماعيل هو ابن راشد الجوزي وقوله في آخره : يريد الكسنة ، يعني القسط ، قال وهي لغة ، هو تفسير العود الهندي بأنه القسط ، والقاتل : قال هي لغة ، هو الزهرى . فانهما حديث أنس ، قوله ( حدثنا عارم ) هو محمد بن الفضل أبو النعمان السدوسي ، وحماد هو ابن زيد . قوله ( قرئ على أيوب ) هو البخاري . قوله ( من كتب أبي قلابة منه ما حدث به ومنه ما قرئ عليه ، فكان هذا في الكتاب ) أى كتاب أبي قلابة ، كذا الأكثر . ووقع في رواية الكشميهني بدل قوله : في الكتاب ، : : : قرأ الكتاب ، وهو تصحيف ووقع عند الاسماعيل بعد قوله : في الكتاب ، : : غير مسموح ، ولم أر هذه اللفظة في شيء من نسخ البخارى . قوله ( عن أنس ) هو ابن مالك . قوله ( أن أبا طلحة )

هو زيد بن سبيل زوج والدة انس أم سليم ، و انس بن النضر هو عم انس بن مالك . قوله ( كوياء ، وكواه أبو طلحة بيده ) نسب السكي اليهما معا لرضاها به ، ثم نسب السكي لابي طلحة وحده لمباشرته له . وعند الاسماعيل من وجه آخر عن ايوب « وشهدني أبو طلحة و انس بن النضر وزيد بن ثابت » . قوله ( وقال عباد بن منصور ) هو التاجي بالنوف والجيم ، وأراد بهذا التعليق قائدة من جهة الاسناد ، وأخرى من جهة المتن ، أما الاسناد فبين أن حماد بن زيد بين في روايته صورة أخذ ايوب هذا الحديث عن أبي قلابة ، وأنه كان قراه عليه من كتابة ، وأطلق عباد بن منصور روايته بالنعنة . وأما المتن فلما فيه من الزيادة ، وهي أن السكي المذكور كان بسبب ذات الجنب ، وأن ذلك كان في حياة رسول الله ﷺ وأن زيد بن ثابت كان فيمن حضر ذلك ، وفي رواية عباد بن منصور زيادة أخرى في أوله أفردا بمضمون ، وهي حديث إذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن . وليس لعباد بن منصور - وكنيته أبو سلة - في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وهو من كبار أتباع التابعين ، نكلموا فيه من عدة جهات : إحداهما أنه روى بالقدر ، لكنه لم يكن داعية . ثانيها أنه كان يدلس . ثالثها أنه قد تغير حفظه . وقال يحيى القطان : لما رأيناه كان لا يحفظ . ومنهم من أطلق ضعفه . وقد قال ابن عدي : هو من جملة من يكتب حديثه . ووصل الحديث المذكور أبو يعلى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري عن ربحان بن سعيد عن عباد بطوله ، وأخرجه عند الاسماعيل كذلك ، وفرقه البراء حديثين : قال في كل منهما : تفرد به عباد بن منصور . والحمة بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم وقد تشدد ، وأنكره الأزهرى ، هي السم . وقد تقدم شرحها في « باب من اكتوى » وسيأتى الكلام على حكمها في « باب رقية الحية والعقرب » بعد أبواب . وأما رقية الأذن فقال ابن بطلال : المراد وجع الأذن ، أى رخص في رقية الأذن إذا كان بها وجع ، وهذا يرد على الحصر الماضي في الحديث المذكور في « باب من اكتوى » حيث قال : لرقية إلا من عين أو حمة ، فيجوز أن يكون رخص فيه بعد أن منع منه ، ويحتمل أن يكون المعنى لا رقية أنفع من رقية العين والحمة ، ولم يرد في الرقى عن غيرهما . وحكى الكرماني عن ابن بطلال أنه ضبطه « الأدر » بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء . وأنه جمع أدره وهي نفخة الحصى ، قال : وهو غريب شاذ انتهى . ولم أر ذلك في كتاب ابن بطلال ، فليحذر . ووقع عند الاسماعيل في سياق رواية عباد بن منصور بلفظ « أن يرقوا من الحمة » ، وأذن رقية العين والنفس ، فعل هذا فتولاه « والأذن » في الرواية المعلقة تصحيف من قوله « أذن » ، فعل ماض من الإذن ، لكن زاد الاسماعيل في رواية من هذا الوجه « وكان زيد بن ثابت يرقى من الأذن والنفس » فافهم . وسيأتى بعد أبواب « باب رقية العين » وغير ذلك . وقوله « رخص لأهل بيت من الأنصار » هم آل عمرو بن حزم ، وقع ذلك عند مسلم من حديث جابر ، والمخاطب بذلك منهم حمادة بن حزم كما بينته في ترجمته في كتاب الصحابة

#### ٢٧ - باب حرق الحصير ليسد به الدم

٥٧٢٢ - حدثنا سعيد بن هفهر حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم عن سهل بن سعيد الساعدي قال : لما كسرت على رأس النبي ﷺ البيضة وأدمى وجهه وكسرت رباعيته ، وكان على يختلف بالماء في الجن ، وجاءت فاطمة تنسل من وجهه الدم ، فلما رأته فاطمة عليها السلام الدم يزيد على الماء كثرة

عَدَّتْ إِلَى حَصِيرٍ فَأَحْرَقَهَا وَأَصْفَقَهَا عَلَى جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَقَا الدَّمَ »

قوله ( باب حرق الحصير ) كذا لهم ، وأنكره ابن التين فقال : والصواب إحراق الحصير لأنه من أحرق ، أو تحريق من حرق ، قال فاما المحرق فهو حرق الشيء يؤذيه . قلت : لكن له توجيه ، وقوله « ليس به الدم » هو بالسین المهملة أى مجارى الدم ، أو ضمن دسه ، معنى قطع وهو الوجه ، وكأنه أشار إلى أن هذا ليس من إضاعة المال لأنه إنما يفعل للضرورة المبيحة ، وقد كان أبو الحسن القابسي يقول : وددنا لو علمنا ذلك الحصير مما كان لنتخذة دواء لقطع الدم ، قال ابن بطلان : قد زعم أهل الطب أن الحصير كلها إذا أحرقت تبطل زيادة الدم ، بل الرماذ كله كذلك ، لأن الرماذ من شأنه القبض ، ولهذا ترجم الترمذى لهذا الحديث « التداوى بالرماذ » وقال المهلب : فيه أن قطع الدم بالرماذ كان معلوما عندهم . لا سيما إن كان الحصير من ديس السعد فهى معلومة بالقبض وطيب الرائحة ، فالقبض يسد أفواه الجرح ، وطيب الرائحة يذهب بزم الدم ، وأما غسل الدم أولا فينبغى أن يكون إذا كان الجرح غير غائر ، أما لو كان غائرا فلا يؤمن معه ضرر الماء إذا صب فيه . وقال الموفق عبد الطيف : الرماذ فيه تخفيف وقلة لذع ، والمجفف إذا كان فيه قوة لذع ربما هيج الدم وجلب الورم . ووقع عند ابن ماجه من وجه آخر عن سهل بن سعد أحرقت له - حين لم يرقأ - قطعة حصير خاق فوضعت رماذه عليه ، وقد تقدم شرح حديث الباب ، وهو حديث سهل بن سعد فى غسل فاطمة وجهه النبي ﷺ من الدم لما جرح يوم أحد ، فى كتاب الجهاد . وقوله فى آخر الحديث « فرقا » بقاء وهمة أى بطل خروجه ، وفى رواية « فاستمسك الدم »

## ٢٨ - باب الحمى من فيج جهنم

٥٧٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَاطْفَنُوهَا بِالْمَاءِ »

قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يَقُولُ : اكْشِفْ عَنَّا الرَّجْزَ

٥٧٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ هِشَامٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ « أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَتْ إِذَا أَتَيْتْ بِالْمَرَأَةِ قَدْ حُمَتْ تَدْعُو لَهَا ، أَخَذَتْ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جِوْهَرِهَا وَقَالَتْ :

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرُنَا أَنْ نَبْرُدَّهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ لُثْفٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

الْحُمَّى مِنْ فَيْجِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

٥٧٢٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْإِحْوَصِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِغَافَةَ عَنْ جَدِّهِ

رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْحُمَّى مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ »

قوله ( باب الحمى من فيج جهنم ) بفتح الفاء وسكون التحتانية بعدها مهملة ، وسيأتى فى حديث رافع آخر



الباب د من فوح ، بالوار ، وتقدم من حديثه في صفة النار بلفظ « فور » بالراء بدل الحاء وكلها بمعنى ، والمراد مطروح حرها ووجه . والحق أنواع كما سذكره . واختاف في نسبتها الى جهنم فقليل حقيقة ، والذهب الحاصل في جسم المحموم قطعة من جهنم ، وقد الله ظهورها بأسباب تقتضيها ليعتبر العباد بذلك ، كما أن أنواع الفرح واللذة من نعم الجنة ، أظهرها في هذه الدار عبرة ودلالة . وقد جاء في حديث أخرجه البزار من حديث عائشة بسند حسن ، وفي الباب عن ابن أمانة عند أحمد ، وعن أبي ربحانة عند الطبراني ، وعن ابن مسعود في مسند الشهاب « الحقى حظ المؤمن من النار » وهذا كما تقدم في حديث الأمر بالابراد أن شدة الحر من فيح جهنم وأن الله أذن لها بنفسين ، وقيل بل الخبر ورد مورد التشبيه ، والمعنى أن حر أخفى شبيه بحر جهنم تنبها للنفوس على شدة حر النار ، وأن هذه الحرارة الشديدة شبيهة ببحرها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها كما قيل بذلك في حديث الابراد ، والاول أولى ، والله أعلم . ويؤيده قول ابن عمر في آخر الباب . وذكر المصنف فيه أربعة أحاديث : الحديث الاول حديث ابن عمر أخرجه من طريق عبد الله بن وهب عن مالك . وكذا مسلم . وأخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، قال الدارقطني في « الموطآت » : لم يروه من أصحاب مالك في « الموطأ » ، الا ابن وهب وابن القاسم وبأيهما الشافعي وسعيد بن عفير وسعيد بن داود ، قال : ولم يأت به معن ولا القعني ولا أبو مصعب ولا ابن بكير انتهى . وكذا قال ابن عبد البر في التقيي « وقد أخرجه شيخنا في تقريبه من رواية أبي مصعب عن مالك ، وهو ذمول منه ، لأنه اعتمد فيه على المخلص للقابسي ، والقابسي إنما أخرج المخلص من طريق ابن القاسم عن مالك ، وهذا ثاني حديث عثر عليه في تقريب الاسانيد لشيخنا عفا الله تعالى عنه من هذا الجنس ، وقد نهيت عليه لصيغة الله تعالى والله أعلم ، وقد أخرجه الدارقطني والاسماعيلي من رواية حرمة عن الشافعي ، وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن عفير ، ومن طريق سعيد بن داود ، ولم يخرج به ابن عبد البر في « التقييد » ، لأنه ليس في رواية يحيى بن يحيى القبي ، والله أعلم . قوله ( فأطفئوها ) بهمة قطع ثم طاء مهلة وفاء مكسورة ثم همزة أمر بالاطفاء ، وتقدم في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في صفة النار من بدء الخلق بلفظ « فأبردوها » والمشهور في ضبطها بهمة وصل والراء مضمومة ، وحكى كسرهما ، يقال بردت الحقى أبردتها بردا بوزن قتلتها أقتلتها قتلا أى أسكنت حرارتها ، قال شاعر الحماسة :

إذا وجدت لبيب الحب في كبدي أقبلت نحو مقام القوم أبرد

هني بردت يبرد الماء ظاهره فن لنار على الاحشاء تنقد

وحكى عياض رواية بهمة قطع مفتوحة وكسر الراء ، من أبرد الشيء إذا عاجله فصره باردا ، مثل أسخنه إذا صيره سخنا ، وقد أشار اليها الخطابي ، وقال الجوهري : إنها لغة رديئة . قوله ( بالماء ) في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه « بالماء البارد » ومثله في حديث سمرة عند أحمد ، ووقع في حديث ابن عباس « بماء زمزم » كما مضى في صفة النار من رواية أبي حمزة بالجيم قال « كنت أجالس ابن عباس بمكة فأخذتني الحقى ، وفي رواية أحمد « كنت أدفع الناس عن ابن عباس فأحببت أياها فقال : ما حبسك ؟ قلت الحقى ، قال : أبردتها بماء زمزم . قال رسول الله ﷺ : الحقى من فيسح جهنم فأبردوها بالماء أو بماء زمزم ، شك هام . كذا في رواية البخاري من طريق أبي

عاصم العقدي عن همام . وقد تعلق به من قال بأن ذكر ماء زمزم ليس قيما لشك راويه فيه . ومن ذهب الى ذلك ابن القيم . وتعقب بأنه وقع في رواية أحمد عن عفان عن همام ، فأوردوها بماء زمزم ، ولم يشك ، وكذا أخرجه للنسائي وابن حبان والحاكم من رواية عفان ، وإن كان الحاكم وهم في استدراكه . وترجم له ابن حبان بعد إirاده حديث ابن عمر فقال : ذكر الخبر المفسر للماء المجمل في الحديث الذي قبله ، وهو أن شدة الحمى تبرئ بماء زمزم دون غيره من المياه : وساق حديث أبو عباس ، وقد تعقب - على تقدير أن لا شك في ذكر ماء زمزم فيه - بأن الخطاب لأهل مكة خاصة لتيسر ما زمزم عندهم ، كما خص الخطاب بأهل البلاد الحارة . وخفي ذلك على بعض الناس . قال الخطابي ومن تبعه : اعترض بعض سخفا الأطباء على هذا الحديث بأن قال : اغتسال المغموم بالماء خطر يقربه من الهلاك . لأنه يجمع المسام ويحق البخار ويعكس الحرارة الى داخل الجسم فيسكون ذلك سببا للنفاس . قال الخطابي : غلط بعض من ينسب الى العلم قانعهم في الماء لما أصابته الحمى فأحترقت الحرارة في باطن بدنه فأصابته علة صعبة فادت تهللكه ، فلما خرج من علمته قال قولا سيئا لا يحسن ذكره ، وإنما أوقعه في ذلك جهله بمعنى الحديث ، والجواب أن هذا الإشكال صدر عن صدر مراتب في صدق الخبر ، فيقال له أولا من إir حملت الأمر على الغتسال وليس في الحديث الصحيح بيان الكيفية فضلا عن اختصاصها بالغسل ، وإنما في الحديث الإرشاد الى تبريد الحمى بالماء فإن أظهر الوجود أو اقتضت صناعة الطب أن انغماس كل مغموم في الماء أو صبه إياه على جميع بدنه يضره فليس هو المراد ، وإنما قصد عليه السلام استعمال الماء على وجه ينفع ، فليبحث عن ذلك الوجه ليحصل الانتفاع به ، وهو كما وقع في أمره العائن بالاغتسال وأطلق ، وقد ظهر من الحديث الآخر أنه لم يرد مطلق الاغتسال . وإنما أراد الاغتسال على كيفية مخصوصة ، وأولى ما يحمل عليه كيفية تبريد الحمى ما صنعتته أسماء بنت الصديق ، فإنها كانت ترش على بدن المغموم شيئا من الماء بين يديه وتو به فيكون ذلك من باب النشرة المأذون فيها ، والصحابي ولأسيما مثل أسماء التي هي من كان يلزم بيت النبي عليه السلام أعلم بالمراد من غيرها ، ولعل هذا هو السر في إirاد البخاري لحديثها عقب حديث ابن عمر المذكور ، وهذا من بديع ترتيبه . وقال المازري : ولا شك أن علم الطب من أكثر العلوم احتياجا الى التفصيل ، حتى أن المريض يكون الشيء دواءه في ساعة ثم يصير داء له في الساعة التي تليها ، لعارض يعرض له من غضب يحمي مزاجه مثلا فيتغير علاجه ، ومثل ذلك كثير ، فإذا فرض وجود الشفاء لشخص بشيء في حالة ما لم يلزم منه وجود الشفاء به له أو لغيره في سائر الأحوال ، والأطباء يحسمون على أن المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والغذاء المتقدم والتأثير المألوف وقوة الطباع . ثم ذكر نحو ما تقدم . قالوا : وعلى تقدير أن يرد التصريح بالاغتسال في جميع الجسد ، فيجيب بأنه يحتمل أن يكون أراد أنه يقع بعد إقلاع الحمى ، وهو بعيد . ويحتمل أن يكون في وقت مخصوص بعدد مخصوص فيكون من الخواص التي اطلع عليه السلام عليها بالوحى ، ويضعه عند ذلك جميع كلام أهل الطب . وقد أخرج الترمذي من حديث ثوبان مرفوعا ، إذا أصاب أحدكم الحمى - وهي قطعة من النار - فليطفئها عند الماء ، يستقيع في نهر جار ويستقبل جريته وليقل : بسم الله ، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك ، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، وليغمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام ، فإن لم يبرأ غمس . وإلا فصبغ ، وإلا فتسبح ، فإنها لا تنكاد تجاوز تسما بإذن الله ، قال الترمذي غريب . قلت : وفي سنده سعيد بن زرعة مختلف فيه . قال : ويحتمل أن يكون لبعض

الحياة دون بعض ، في بعض الأماكن دون بعض ، لبعض الأشخاص دون بعض . وهذا أوجه . فإن خطابه عليه السلام قد يكون عاما وهو الأكثر ، وقد يكون خاصا كما قال : لاستقبلوا القبلة بأتان ولابول ولكن شرقوا أو غربوا ، فقوله « شرقوا أو غربوا » ليس عاما لجميع أهل الأرض بل هو خاص لمن كان بالمدينة النبوية وعلى سمتها كما تقدم تقريره في كتاب الطهارة ، فكذلك هذا يحتمل أن يكون مخصوصا بأهل الحجاز وما والاها اذ كان أكثر الحيات التي تعرض لهم من العرضية الحادثة عن شدة الحرارة ، وهذه ينفعها الماء البارد شربا واغتسالا ، لأن الحمى حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتشر منه بتوسط الروح والدم في العروق الى جميع البدن ، وهي قسمان : عرضية وهي الحادثة عن ورم أو حركة أو إصابة حرارة الشمس أو القيقظ الشديد ونحو ذلك ، ومرضية وهي ثلاثة أنواع ، وتكون عن مادة ، ثم منها ما يسخن جميع البدن ، فإن كان مبدأ تعلقها بالروح فهي حمى يوم لأنها تقع غالبا في يوم ونهايتها الى ثلاثة ، وإن كان تعلقها بالأعضاء الأصلية فهي حمى دق وهي أخطرهما ، وإن كان تعلقها بالاخلاط سميت عفنية وهي بعدد الاخلاط الأربعة ، وتحت هذه الأنواع المذكورة أصناف كثيرة بسبب الافراد والتركيب . وإذا تقرر هذا فيجوز أنه يكون المراد النوع الاول فإنها تسكن بالانقياس في الماء البارد وشرب الماء المبرد بالثلاج وبغيره ولا يحتاج صاحبها الى علاج آخر ، وقد قال جالينوس في « كتاب حيلة البرء » : لو أن شابا حسن اللحم خصب البدن ليس في أحشائه ورم استعمل ماء بارد أو سيج فيه وقت القيقظ عند منتهى الحمى لا ينفع بذلك <sup>(١)</sup> . وقال أبو بكر الرازي : إذا كانت القوى قوية والحمى حادة والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق فإن الماء البارد ينفع شربه ، فإن كان الطليل خصب البدن والزمان حارا وكان معتادا باستعمال الماء البارد اغتسالا فليؤذن له فيه . وقد نزل ابن القيم حديث ثوبان على هذه القيود فقال : هذه الصفة تنفع في فصل الصيف في البلاد الحارة في الحمى العرضية أو الضب الخالصة التي لا ورم معها ولا شيء من الاعراض الرديئة ، والمراد الفاسدة ، فيقطعها باذن الله . فإن الماء في ذلك الوقت أبرد ما يكون لبعده عن ملاقة الشمس ، ووفور القوى في ذلك الوقت لسكونه عقب النوم والسكون وبرد الهواء ، قال : والايام التي أشار إليها التي يقع فيها بمرارة الامراض الحادة غالبا ولا سيما في البلاد الحارة ، والله أعلم . قالوا : وقد تكررت في الحديث استعماله عليه السلام الماء البارد في علته كما قال « صبوا على من سبغ قرب لم تحمل أو كبتين » ، وقد تقدم شرحه : وقال سمرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حم دعا بقرية من ماء فأفرغها على قرنه فاغتسل » أخرجه البزار وصححه الحاكم ، ولكن في سنده راو ضعيف . وقال أنس « إذا حم أحدكم فليشرب عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال » أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب والطبراني في « الارسط » ، وصححه الحاكم وسنده قوى ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو نعيم في الطب من طريقه ، وقال عبد الرحمن بن المرقع رفعه « الحمى رائد الموت ، وهي سجن الله في الأرض فبردوا لها الماء في الشتاء ، وصبوه عليكم فيما بين الأذانين المغرب والعشاء » قال ففعلوا فذهب عنهم ، أخرجه الطبراني . وهذه الاحاديث كلها ترد التأويل الذي نقله الخطابي عن ابن الأنباري أنه قال : المراد بقوله فأبردوها الصدقة به . قال ابن القيم : أظن الذي حمل قائل هذا أنه أشكل عليه استعمال الماء في الحمى فعدل الى هذا ، وله وجه حسن لأن الهواء من جنس العمل ، فكأنه لما أخذ طيب العطشان بالماء أخذ الله طيب الحمى عنه ، ولكن هذا يؤخذ من فقه الحديث وإشارته ، وأما المراد به بالأصل فهو استعماله في البدن حقيقة كما تقدم ، والله أعلم . قوله ( قال نافع وكان عبد الله ) أي ابن عمر ( يقول

(١) لله « لا نفع بذلك »

اكشف عنا الرجوع ) أى العذاب ، وهذا موصول بالسند الذى قبله ، وكأن ابن عمر فهم من كون أصل الحمى من جهنم أن من أصابته عذب بها ، وهذا التعذيب يختلف باختلاف محله : فيكون للؤمن تكفيراً لذنوبه وزيادة في أجوره كما سبق ، وللكافر عقوبة وانتقاماً . وإنما طلب ابن عمر كشفه مع ما فيه من الثواب لمشروعية طلب العافية من الله سبحانه ، اذ هو قادر على أن يكفر سيئات عبده ويعظم ثوابه ، من غير أن يصيبه شيء يشق عليه ، والله أعلم . الحديث الثانى ، قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، وقاطمة بنت المنذر أى ابن الزبير هى بنت عمه وزوجته ، وأسماء بنت أبى بكر جدتهما لأبويهما معاً . قوله ( بينهما وبين جديهما ) بفتح الجيم وسكون التحتانية بمدحها موحدة : هو ما يكون مفرجاً من الثوب كالسك والطوق وفى رواية لآبى ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد جيمها ، قوله ( أن نبردها ) بفتح أوله وضم الراء الخفيفة ، وفى رواية لآبى ذر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الراء من التبريد ، وهو بمعنى رواية أبردهمزة مقطوعة ، زاد عبدة فى روايته وقال أنها من فيح جهنم ، . الحديث الثالث حديث عائشة ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، وهشام هو ابن عروة أيضاً . وأشار بإيراد روايته هذه عقب الأولى الى أنه ليس اختلافه على هشام ، بل له فى هذا المتن إسنادان ، بقريئة معايرة السياتين . الحديث الرابع حديث رافع بن خديج ، قوله ( من فيح جهنم ) فى رواية السرخسى د من فوح ، بالواو ، وتقدم فى صفة النار من بدء الخلق من هذا الوجه بلفظ د من فور ، وكلها بمعنى ، وتقدم هناك بلفظ د فأبردها عنكم ، بزيادة د عنكم ، وكذا زادها مسلم فى روايته عن هشام بن السرى عن أبى الاحوص بالسند المذكور هنا

### ٢٩ - باب من خرج من أرض لا تلايمه

٥٧٢٧ - حدثنا عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد حدثنا قنادة أن أنس بن مالك حدثهم د أن ناساً - أو رجالاً - من مِثْلٍ وعريئة قدموا على رسول الله ﷺ ، ونكدوا بالاسلام ، وقالوا : يا نبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف . واستوخموا المدينة . فأمر لهم رسول الله ﷺ بدود وبراع ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألهاها وأبوالها . فانطلقوا ، حتى كانوا ناحية الحرّة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعى رسول الله ﷺ ، واستاقوا الدود . فبلغ النبي ﷺ ، فبعث للطلب فى آثارهم ، وأمر بهم فسمروا أعينهم ، وقطعوا أيديهم ، وتركوها فى ناحية الحرّة حتى ماتوا على حالهم .

قوله ( باب من خرج من أرض لا تلايمه ) بتحتانية مكسورة ، وأصله بالهمز ثم كثر استعماله فسهل ، وهو من الملازمة بالماء أى الموافقة وزنا ومعنى . وذكر فيه قصة العريتين ، وقد تقدمت الإشارة إليها قريباً ، وكأنه أشار الى أن الحديث الذى أورده بعده فى النهى عن الخروج من الأرض التى وقع فيها الطاعون ليس على عمومته . وإنما هو مخصوص بمن خرج فراراً منه كما سيأتى تقريره إن شاء تعالى

### ٣٠ - باب ما يذكر فى الطاعون

٥٧٢٨ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة قال أخبرني حبيب بن أبى ثابت قال سمعت إبراهيم بن سعيد

قال سمعت أسامة بن زيد يحدث سعداً عن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا منها ، فقلت أنت سمعت يحدث سعداً ولا يُنكره ؟ قال : نعم »

٥٧٢٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، حتى إذا كان بصرخ فقيه أمراء الاجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فاخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام - قال ابن عباس فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ، فدعاهم ، فاستشارهم ، وأخبرهم أن الوباء قد وقع في الشام ، فاختلقوا : فقال بعضهم قد خرجنا لأمس ، ولا نرى أن نرجع عنه . وقال بعضهم : مملكت بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ، ولا نرى أن نُقدمهم على هذا الوباء . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادعوا إلى الانصار ، فدعوتهم ، فاستشارهم ، فسلكوا سبيل المهاجرين ، واختلقوا كاختلافهم . فقال : ارتفعوا عني . ثم قال : ادع لي من كان ها هنا من مشيخة فريش من ممة - اجرة الفتح ، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا : نرى أن نرجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء . فنادى عمر في الناس : إن مصيح على ظهر ، فأصيحوا عليه . فقال أبو عبيدة بن الجراح : أفراراً من قدر الله ؟ فقال عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ، نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله . أرايت إن كانت لك إبل هبطت وادياً له شذوان : إحداها خصيبة ، والاخرى جذبة ، ألبس إن رعيت الخصيبة رعيتها بقدر الله ، وإن رعيت الجذبة رعيتها بقدر الله ؟ قال فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيباً في بعض حاجته - فقال : إن عندي في هذا علماً ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه . قال فحمد الله عمر ، ثم انصرف ،

[الحديث ٥٧٢٩ - طريقه في : ٥٣٠ ، ٦٩٧٣]

٥٧٣٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر « أن عمر خرج إلى الشام ، فلما كان بصرخ بكنهه أن الوباء قد وقع بالشام ، فاخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه »

٥٧٣١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نعيم الجهم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون »

٥٧٣٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** عاصم **حدثنا** حنفية بنت سيرين **قالت** : « قال لي أنس بن مالك رضي الله عنه : يحيى بم مات ؟ قلت : من الطاعون . قال : قال رسول الله ﷺ : الطاعون شبيهة لكل مسلم »

٥٧٣٣ - **حدثني** أبو عاصم عن مالك عن سفيان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الطاعون شبيهة ، والطاعون شبيهة »

**قوله** ( باب ما يذكر في الطاعون ) أي ما يصح على شرطه . والطاعون بوزن فاعول من الطعن ، عدلوا به عن أصله ووضعوه دالاً على الموت أمام كالوباء ، ويقال طعن فهو مطعون وطعن إذا أصابه الطاعون ، وإذا أصابه الطعن بالرح فهو مطعون ، هذا كلام الجوهري ، وقال الخليل : الطاعون الوباء . وقال صاحب النهاية : الطاعون المرض العام الذي يفسده الهواء ، وتفسد به الأمزجة والأبدان . وقال أبو بكر بن العربي : الطاعون الوجد الغالب الذي يطفئ الروح كالذبحة ، سمي بذلك لعموم مصابه وسرعة قتله . وقال أبو الوليد الباجي : هو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات ، بخلاف المعتاد من أمراض الناس ، ويكون مرضهم واحداً بخلاف بقية الاوقات فتكون الأمراض مختلفة . وقال الداودي : الطاعون حبة تخرج من الارقاق وفي كل طي من الجسد والصحيح أنه الوباء . وقال عياض : أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد ، والوباء عموم الأمراض ، فسميت طاعونا لشبهها بها في الهلاك ، والإفكال طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا . قال : ويدل على ذلك أن وباء الشام الذي وقع في عمواس إنما كان طاعونا ، وما ورد في الحديث أن الطاعون وخو الجن . وقال ابن عبد البر : الطاعون غدة تخرج في المرق والآباط ، وقد تخرج في الأيدي والأصابع وحيث شاء الله . وقال النووي في الروضة : قيل الطاعون انصباب الدم الى عضو . وقال آخرون : هو هيجان الدم وانتفاخه . قال المتولي : وهو قريب من الجذام ، من أصابه تأكلت أعضاؤه وتساقت لحمه . وقال الغزالي : هو انتفاخ جميع البدن من الدم مع الحمى أو انصباب الدم الى بعض الأطراف ، فينتفخ ويحمر ، وقد يذهب ذلك العضو . وقال النووي أيضا في تهذيبه : هو بر وورم مؤلم جدا ، يخرج مع لب ، ويسرد ما حوله أو يخضر أو يحمر حمرة شديدة بنفسجية كحدرة ، ويحصل معه خفقان رقيق ، ويخرج غالبا في المرق والآباط ، وقد يخرج في الأيدي والأصابع وسائر الجسد . وقال جماعة من الأطباء منهم أبو علي بن سينا : الطاعون مادة سمية تحدث وربما تتالا يحدث في المواضع الرخوة والمخاين من البدن ، وأغلب ما تكون تحت الأبط أو خلف الإذن أو عند الأرنجة . قال : وسببه دم ردي مائل الى العفونة والفساد يستحيل الى جوهر سمي يفسد العضو ويغير ما يليه ويؤدي الى القلب كيفية رديئة فيحدث التي والثفن والفشي والخفقان ، وهو لرداءته لا يقبل من الأعضاء الا ما كان أضعف بالطبع ، وأردؤه ما يقع في الأعضاء الرئيسية ، والاسود منه قل من يسلم منه ، وأسلمه الاحمر ثم الاصفر . والطواعين تسكثر عند الوباء في البلاد الوئمة ، ومن ثم أطلق على الطاعون وباء وبالعكس ، وأما الوباء فهو فساد جوهر الهواء الذي هو مادة الروح ومدده . قلت : فهذا ما باخنا من كلام أهل اللغة وأهل الفقه والأطباء في تعريفه . والحاصل أن حقيقة ورم ينشأ

عن هيجان الدم أو انصباب الدم الى عضو فيفسده ، وان غير ذلك من الامراض العامة الناشئة عن فساد الهواء يسمى طاعونا بطريق المجاز لا اشتراكهما في محرم المرض به أو كثرة الموت ، والدليل على أن الطاعون بغير الوباء ما سياتي في رابع أحاديث الباب ، أن الطاعون لا يدخل المدينة ، وقد سبق في حديث عائشة ، وقدما المدينة وهي أرباً أرض الله - وفيه قول بلال - أخرجونا إلى أرض الوباء ، وما سبق في الجنائز من حديث أبي الاسود ، قدصت المدينة في خلافة عمر وهم يموتون موتاً ذريعاً ، وما سبق في حديث الرنيين في الطهارة أنهم استوخموا المدينة ، وفي لفظ أنهم قالوا إنها أرض وبئة ، فكل ذلك يدل على أن الوباء كان موجوداً بالمدينة . وقد صرح الحديث الأول بأن الطاعون لا يدخلها فدل على أن الوباء غير الطاعون ، وأن من أطلق على كل وباء طاعوناً بطريق المجاز . قال أهل اللغة : الوباء هو المرض العام ، يقال أربأت الأرض فهي موبئة ، وربئت بالفتح فهي وبئة ، وبالضم فهي موبوءة . والذي يترق به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لم يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تسكيم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ، ولا يخالف ذلك ما قال الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدم أو انصبابه لأنه يجوز أن يكون ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث منها المادة السمية ويهيج الدم بسببها أو ينصب وإنما لم يتعرض الأطباء لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل ، وإنما يعرف من الفارح فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم . وقال الكلبي في « معاني الأخبار » : يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين : قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دم أو صفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن ، وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن ، وتقع الجراحات أيضاً من طعن الإنس . انتهى . وما يؤيد أن الطاعون إنما يكون من طعن الجن وقصره غالباً في أعداء الفصول وفي أصح البلاد هو أموطيها ماء ، ولأنه لو كان بسبب فساد الهواء لدام في الأرض لأن الهواء يفسد قارة ويصح أخرى ، وهذا ينهب أحياناً ويحيي أحياناً على غير قياس ولا تجربة ، فربما جاء سنة على سنة ، وربما أبطل سنين ، وبأنه لو كان كذلك لعم الناس والحيوان ، والموجود بالمعاينة أنه يصيب الكثير ولا يصيب من هم بجانبهم مما هو في مثل مزاجهم ، ولو كان كذلك لعم جميع البدن ، وهذا يختص بموضع من الجسد ولا يتجاوزده ، ولأن فساد الهواء يقتضي تغير الأخلاط وكثرة الاسقام ، وهذا في الغالب يقتل بلاء مرض ، فدل على أنه من طعن الجن كما ثبت في الأحاديث الواردة في ذلك : منها حديث أبي موسى رفعه « فناء أمتي بالطعن والطاعون » . قيل : يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه ، فما الطاعون ؟ قال : وخز أعدائكم من الجن ، وفي كل شهادة ، أخرجه أحمد من رواية زياد بن علاقة عن رجل عن أبي موسى ، وفي رواية له عن زياد ، حدثني رجل من قومي قال : كنا على باب هبلان فننظر الإذن ، فسمعت أبا موسى ، قال زياد : فلم أرض بقوله فسألت سيد الحى فقال : صدق ، وأخرجه البزار والطبراني من وجهين آخرين عن زياد فسمياً الميهم يزيد بن الحارث ، وسماه أحمد في رواية أخرى أسامة بن شريك ، فأخرجه من طريق أبي بكر النهشلي عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال « خرجنا في بضعة عشرة قساً من بني ثعلبة ، فإذا نحن بأبي موسى ، ولا معارضة بينه وبين من سماه يزيد بن الحارث لأنه يحمل على أن أسامة هو سيد الحى الذي أشار إليه في الرواية الأخرى واستثبته فيها حديثه به الأول وهو يزيد بن الحارث ، ورجاله رجال الصحيحين إلا الميهم ، وأسامة بن شريك صحابي مشهور ، والذي سماه وهو أبو بكر النهشلي من رجال مسلم ، فالحديث صحيح بهذا

الاعتبار ، وقد صححه ابن خزيمة والحاكم ، وأخرجاه وأحمد والطبراني من وجه آخر عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال : سألت عنه رسول الله ﷺ فقال هو وخو أعدائكم من الجن ، وهو لكم شهادة ، ورجاله رجال الصحيح ، إلا أبا بلج بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم واسمه يحيى وثقه ابن معين والنسائي وجماعة ، وضعفه جماعة بسبب التشيع وذلك لا يقدح في قبول روايته عند الجمهور . وللهديث طريق ثالثة أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن المختار عن كريب بن الحارث بن أبي موسى عن أبيه عن جده ، ورجاله رجال الصحيح إلا كريبا وأباه وكريب وثقه ابن حبان ، وله حديث آخر في الطاعون أخرجه أحمد وصححه الحاكم من رواية عاصم الأحول عن كريب بن الحارث عن أبي بردة بن قيس أخى أبي موسى الأشعري رفعه : اللهم اجعل فتنا أمي قتلا في سبيلك بالطن والطاعون ، قال العلماء : أراد ﷺ أن يحصل لأُمَّته أرفع أنواع الشهادة وهو القتل في سبيل الله بأيدي أعدائهم إما من الإنس وإما من الجن . ولحديث أبي موسى شاهد من حديث عائشة أخرجه أبو يعلى من رواية ليث بن أبي سليم عن رجل عن عطاء عنها ، وهذا سند ضعيف ، وآخر من حديث ابن عمر سنده أضعف منه ، والعمدة في هذا الباب على حديث أبي موسى فإنه يحكم له بالصحة لتعدد طرقه إليه . وقوله وخو ، بفتح أوله وسكون المعجمة بعدما زاي قال أهل اللغة : هو الطعن إذا كان غير نافذ ، ووصف طعن الجن بأنه وخو لأنه يقع من الباطن إلى الظاهر فيؤثر بالباطن أولا ثم يؤثر في الظاهر وقد لا يتفد ، وهذا بخلاف طعن الإنس فإنه يقع من الظاهر إلى الباطن فيؤثر في الظاهر أولا ثم يؤثر في الباطن ، وقد لا يتفد . ( تنبيه ) : يقع في الألسنة وهو في النهاية ، لابن الأثير تبعاً لغريبى الهروى بلفظ : وخو إخوانكم ، ولم أره بلفظ : إخوانكم ، بعد التتبع الطويل البالغ في شيء من طرق الحديث المسندة لا في المكتتب المشهورة ولا الأجزاء المنتشرة ، وقد عزاه بعضهم لمسند أحمد أو الطبراني أو كتاب الطوائف لابن أبي الدنيا ولا وجود لذلك في واحد منها والله أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الأول حديث أسامة بن زيد ، قوله ( حبيب بن أبي ثابت سمعت إبراهيم بن سعد ) أى ابن أبي وقاص ، وقع في سياق أحد فيه قصة عن حبيب قال : كنت بالمدينة ، فبلغني أن الطاعون بالكوفة ، فلقيت إبراهيم بن سعد فسألته ، وأخرجه مسلم أيضا من هذا الوجه وزاد : فقال لي عطاء بن يسار وغيره ، فذكر الحديث المرفوع : فقلت : عن ؟ قالوا عن عامر بن سعد فأثبته فقالوا غائب ، فلقيت أخاه إبراهيم بن سعد فسألته . قوله ( سمعت أسامة بن زيد يحدث سعدا ) أى والد إبراهيم المذكور . ووقع في رواية الأعمش عن حبيب عن إبراهيم بن سعد عن أسامة بن زيد وسعد أخرجه مسلم ، ومثله في رواية الثوري عن حبيب وزاد : وخزيمة بن ثابت ، أخرجه أحمد ومسلم أيضا ، وهذا الاختلاف لا يضر لاحتمال أن يكون سعد تذكر لما حدثه به أسامة أو نسبت الرواية إلى سعد لتصديقه أسامة . وأما خزيمة فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد سمعه منه بعد ذلك فضمه إليها تارة وسكت عنه أخرى . قوله ( إذا سمعتم بالطاعون ) وقع في رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة في هذا الحديث زيادة على رواية أخيه إبراهيم أخرجه المصنف في « ترك الحيل » من طريق شعيب عن الزهري : أخبرني عامر بن سعد أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجد فقال : رجوا أو عذاب عذب به بعض الأمم ، ثم بقي منه بقية ، فيذهب المرة ويأتي الأخرى الحديث . وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري وقال فيه : أن هذا الوجد أو السقم ، وأخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل ومسلم أيضا والنسائي من طريق مالك ومسلم أيضا من طريق الثوري ومغيرة بن



عبد الرحمن كلهم عن محمد بن المنكدر ، زاد مالك : وسالم أبي النضر كلاهما عن عامر بن سعد ، أنه سمع أباه يسأل أسامة بن زيد : ماذا سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون ؟ فقال أسامة : قال رسول الله ﷺ : الطاعون رجس أرسل على طائفة من بني إسرائيل ، أو على من كان قبلكم ، الحديث كذا وقع بالشك ، ووقع بالجوم عند ابن خزيمة من طريق عمرو بن دينار عن عامر بن سعد بلفظ : طائفة رجس ساط على طائفة من بني إسرائيل ، وأصله عند مسلم ، ووقع عند ابن خزيمة بالجوم أيضا من رواية عكرمة بن خالد عن ابن سعد عن سعد لكن قال : رجس أصيب به من كان قبلكم . ( فنييه ) : وقع الرجس بالسين المهملة موضع الهمزة ، والذي بالواو هو المعروف وهو العذاب ، والمشهور في الذي بالسين أنه الخبيث أو النجس أو القذر ، وجوم القارأي والجهري بأنه يطلق على العذاب أيضا ، ومنه قوله تعالى ﴿ ويحصل الرجس على الذين لا يؤمنون ﴾ وحكاها الراغب أيضا . والتنصيص على بني إسرائيل أخص ، فإن كان ذلك المراد فكأنه أشار بذلك إلى ما جاء في قصة بلعام ، فأخرج الطبري من طريق سليمان التيمي أحد صفار الثابطين عن سيار : أن رجلا كان يقال له بلعام كان يجاب الدعوة ، وإن موسى أقبل في بني إسرائيل يريد الأرض التي فيها بلعام ، فأتاه قومه فقالوا : ادع الله عليهم ، فقال : حتى أوامري ، فنع ، فأتوه بهدية فقبلها وسأوه ثانيا فقال حتى أوامري ، فلم يرجع إليه بشيء ، فقالوا : لوكره لنهاك ، فدعا عليهم فصار يجرى على لسانه ما يدعو به على بني إسرائيل فينقلب على قومه ، فلاموه على ذلك فقال : سأدلكم على ما فيه هلاكهم أرسلوا النساء في عسكرهم ومروهن أن لا يمتنعن من أحد ، فمسي أن يزمنوا فيهلكوا ، فكان فيمن خرج بنت الملك فأرادها رأس بعض الأسباط وأخبرها بمكانه فكنته من نفسها ، فوقع في بني إسرائيل الطاعون ، فأت منهم سبعون ألفا في يوم ، وجاء رجل من بني هارون وعنه الرمح لطمه بها وأيده الله فانتظمهما جميعا . وهذا مرسل جيد وسيار شامي موثق . وقد ذكر الطبري هذه القصة من طريق محمد بن إسحق عن سالم أبي النضر فذكر نحوه ، وسمى المرأة كشتا بفتح الكاف وسكون المعجمة بعدها مثناة ، والرجل زمري بكسر الزى وسكون الميم وكسر الزاء رأس سبط شمعون ، وسمى الذي طعنهما فتحاص بكسر الفاء وسكون التثنية بعدها مهملة ثم مهملة ابن هارون ، وقال في آخره : لحسب من هلك من الطاعون سبعون ألفا ، والمقل يقول عشرون ألفا . وهذه الطريق تعضد الأولى . وقد أشار إليها عياض فقال : قوله أرسل على بني إسرائيل قبل مات منهم في ساعة واحدة عشرون ألفا وقيل سبعون ألفا . وذكر ابن إسحق في « المبتدأ » أن الله أوحى إلى داود أن بني إسرائيل كثرت عصيانهم ، فخيرم بين ثلاث : إما أن ابتليهم بالقحط ، أو العدو شهرين ، أو الطاعون ثلاثة أيام . فأخبرهم ، فقالوا : اختر لنا . فاختار الطاعون . فأت منهم إلى أن زالت الشمس سبعون ألفا وقيل مائة ألف . فتضرع داود إلى الله تعالى ، فرفعه . وورد وقوع الطاعون في غير بني إسرائيل ، فيحتمل أن يكون هو المراد بقوله « من كان قبلكم » ، فمن ذلك ما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق سعيد بن جبير قال « أمر موسى بني إسرائيل أن يذبح كل رجل منهم كبشا ، ثم ليخضب كفه في دمه ، ثم ليضرب به على بابه . ففعلوا . فسأهم القبط عن ذلك فقالوا : إن الله سيبيك عليكم حذابا وإنما تنجو منه بهذه العلامة . فأصبحوا وقد مات من قوم فرعون سبعون ألفا ، فقال فرعون عند ذلك لموسى ﴿ ادع لنا ربك بما عهد عندك أن تكشف عنا الرجس ﴾ الآية ، فدعا فكشفه عنهم . وهذا مرسل جيد الإسناد . وأخرج عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريق الحسن في قوله تعالى ﴿ ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت ﴾

قال : فرروا من الطاعون ( فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم ) ليكملوا بقية آجالهم . وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق السدي عن أبي مالك قصتهم مطولة . فأقدم من وقفنا عليه في المنقول عن وقع الطاعون به من بني إسرائيل في قصة بلعام ، ومن غيرهم في قصة فرعون ، وتكرر بعد ذلك لغيرهم والله أعلم . وسيأتى شرح قوله إذا سمعتم بالطاعون بأرض فلا تدخلوها إلخ ، في شرح الحديث الذي بعده . الحديث الثاني حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه قصة عمر وأبي عبيدة ، ذكره من وجهين مطولا ومختصرا . قوله ( عن عبد الحميد ) هو بتقديم الحاء المهمة على الميم ، وروايته عن شيخه فيه من رواية الأفران ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ، وصحايان في نسق ، وكأهم مدنيون . قوله ( عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث ) أي ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ، لجد أبيه نوفل ابن عم النبي ﷺ صحبة ، وكذا لولده الحارث . وولد عبد الله بن الحارث في عهد النبي ﷺ فعد لذلك في الصحابة فهم ثلاثة من الصحابة في نسق ، وكان عبد الله بن الحارث يلقب بـ « بية بموحدين مفتوحتين الثانية مثقلة ومضاه الممتلئة البدن من النعمة » ويكنى أبا محمد ، ومات سنة أربع وثمانين . وأما ولده روى هذا الحديث فهو من وافق اسمه اسم أبيه ، وكان يكنى أبا يحيى ومات سنة تسع وتسعين ، وماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد وافق مالكا على روايته عن ابن شهاب هكذا معمر وغيره وخالفهم يونس فقال علي ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث أخرجه مسلم ولم يسق لفظه ، وساقه ابن خزيمة وقال : قول مالك ومن تابعه أصح . وقال الدارقطني : تابع يونس صالح بن نصر عن مالك ، وقد رواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعا عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث ، والصواب الأول ، وأظن ابن وهب حمل رواية مالك على رواية يونس ، قال : وقد رواه إبراهيم بن عمر بن أبي الويزر عن مالك كالجماحة ، لكن قال « عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث عن أبيه عن ابن عباس ، زاد في السند « عن أبيه » وهو خطأ . قلت : وقد خالف هشام بن سعد جميع أصحاب ابن شهاب فقال « عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة ، وهشام صدوق سبي الحفظ وقد اضطرب فيه فرواه تارة هكذا ومرة أخرى « عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه وعمر » أخرجه ابن خزيمة أيضا ، ولابن شهاب فيه شيخ آخر قد ذكره البخاري أثر هذا السند . قوله ( أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام ) ذكر سيف بن عمر في « الفتوح » ، أن ذلك كان في ربيع الآخر سنة ثمان عشرة ، وأن الطاعون كان وقع أولا في الحرم وفي صفر ثم ارتفع ، فسكثبوا إلى عمر فخرج حتى إذا كان قريبا من الشام بلغه أنه أشد ما كان ، فذكر القصة . وذكر خليفة بن خياط أن خروج عمر إلى سرخ كان في سنة سبع عشرة ، فآله أعلم . وهذا الطاعون الذي وقع بالشام حينئذ هو الذي يسمى طاعون عمواس بفتح المهملة والميم وحكى تسكينها وآخره مهمة ، قيل سمي بذلك لأنه عم وواسي . قوله ( حتى إذا كان بسرخ ) بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة وحكى عن ابن وضاح تحريك الراء وخطأ بعضهم : مدينة افتتحها أبو عبيدة . وهي واليرموك والجابية متصلات وبينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . وقال ابن عسدي البر : قيل إنه واد بقبوك ، وقيل بقرب تبوك ، وقال الحازمي : هي أول الحجاز ، وهي من منازل حاج الشام ، وقيل بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة . قوله ( لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه ) هم خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص ، وكان أبو بكر قد قسم البلاد بينهم وجعل أمر القتال إلى خالد ، ثم رده عمر إلى أبي عبيدة ، وكان عمر رضي

الله تعالى منه قسم الشام اجناديل: الأردن جند ، وحصن جند ، ودمشق جند ، وفلسطين جند ، وقسرين جند ، وجعل على كل جند أميراً ، ومنهم من قال : إن قسرين كانت مع حصن فكانت أربعة ، ثم أفردت قسرين في أيام يزيد بن معاوية . قوله ( فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام ) في رواية يونس « الجمع ، بدل « الوباء » وفي رواية هشام بن سعد « إن عمر لما خرج إلى الشام سمع بالطاعون ، ولا مخالفة بينهما ، فإن كل طاعون وباء ووجه من غير عكس . قوله ( فقال عمر : ادع لي المهاجرين الأولين ) في رواية يونس « اجمع لي » . قوله ( ارتفعوا عنى ) في رواية يونس « فأمرهم فخرجوا عنه » . قوله ( من مشيخة فريش ) ضبط « مشيخة » بفتح الميم والتحتانية بينهما مصححة ساكنة . وفتح الميم وكسر المصححة وسكون التحتانية جمع شيخ . ويجمع أيضاً على شيوخ بالضم ، وبالكسر ، وأشياخ ، وشيخه بكسر ثم فتح ، وشيخان بكسر ثم سكون ، ومشايخ ، ومشيتاء بفتح ثم سكون ثم ضم ومد ، وقد تفتح الضمة حتى تصير واوا فتم هجراً . قوله ( من مهاجرة الفتح ) أى الذين هاجروا إلى المدينة عام الفتح ، أو المراد مسلمة الفتح ، أو أطلق على من تحول إلى المدينة بعد فتح مكة مهاجرة صورة وإن كانت الهجرة بعد الفتح حكماً قد ارتفع ، وأطلق عليهم ذلك احترازاً عن غيرهم من مشيخة قرش من أطم بمكة ولم يهاجر أصلاً ، وهذا يشعر بأن من هاجر فضلاً في الهجرة على من لم يهاجر وإن كانت الهجرة الفاضلة في الأصل إنما هي لمن هاجر قبل الفتح لقوله ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » ، وإنما كان كذلك لأن مكة بعد الفتح صارت دار إسلام ، فالذى يهاجر منها للمدينة إنما يهاجر لطلب العلم أو الجهاد لا للفرار بدبته ، بخلاف ما قبل الفتح ، وقد تقدم بيان ذلك . قوله ( بقية الناس ) أى الصحابة ، أطلق عليهم ذلك تعظيماً لهم أى ليس الناس إلا هم ، ولهذا عطفهم على الصحابة عطف تيسير ، ويحتمل أن يكون المراد ببقية الناس أى الذين أدركوا النبي ﷺ عموماً ، والمراد بالصحابة الذين لازموا وقاتلوا معه . قوله ( فتأذى عمر في الناس : إلى مصبح على ظهر ، فأصبوا عليه ) زاد يونس في روايته « فأتى ماض لما أرى ، فانظروا ما آسركم به فامضوا له ، قال فأصبح على ظهر » . قوله ( فقال أبو عبيدة ) وهو إذ ذاك أمير الشام ( أفراراً من قدر الله ) أى أترجع فراراً من قدر الله ؟ وفي رواية هشام بن سعد « وقالت طائفة منهم أبو عبيدة : أمن الموت نفر ؟ إنما نحن بقدر ، لن نبصنا إلا ما كتب الله لنا » . قوله ( فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ) أى لما قبلته ، أو لكان أولئك بذلك ، أو لم أنهمج منه ، ولكني أنعجب منك مع عليك وفضلك كيف تقول هذا ؟ ويحتمل أن يكون المخدوف : لأدبته ، أو هي للتمني فلا يحتاج إلى جواب ، والمعنى أن غيرك من لا فهم له إذا قال ذلك بعذر . وقد بين سبب ذلك بقوله وكان عمر يكره خلافه ، أى مخالفته . قوله ( نعم ، نفر من قدر الله إلى قدر الله ) في رواية هشام بن سعد « إن تقدمنا فيقدر الله ، وإن تأخرنا فيقدر الله » وأطلق عليه فراراً لشبهه به في الصورة وإن كان ليس فراراً شرعياً . والمراد أن هجوم المرء على ما يهلكه منهى عنه ، ولو فعل لكان من قدر الله ، وتجنبه ما يؤذيه مشروع وقد يقدر الله وقوعه فيما فر منه فلو فعله أو تركه لكان من قدر الله ، فهما مقامان : مقام التوكل ، ومقام التمسك بالأسباب كما سيأتى تقريره . وحصل قول عمر « نفر من قدر الله إلى قدر الله » أنه أراد أنه لم يفر من قدر الله حقيقة ، وذلك أن الذى فر منه أمر خاف على نفسه منه فلم يهجم عليه ، والذى فر إليه أمر لا يخاف على نفسه منه إلا الأمر الذى لا بد من وقوعه سواء كان ظاعناً أو مقبياً . قوله ( له عدوتان ) بضم العين المهملة وبكسرهما أيضاً وسكون الدال المهملة : ثنية عدوة ، وهو المكان المرتفع من الوادى ، وهو

شاطك . قوله ( إحداهما خصيبة ) بوذن عظيمة ، وحكى ابن التين سكون الصاد بغير ياء ، زاد مسلم في رواية معمر . وقال له أيضا : أرايت لو أنه رعى الجعدة وترك الخصبة أكننت معجوه ؟ وهو بتشديد الجيم قال : نعم . قال : لمر إذا ، فسار حتى أتى المدينة . . قوله ( لجاء عبد الرحمن بن عوف ) هو موصول عن ابن عباس بالسند المذكور . قوله ( وكان متضيبا في بعض حاجته ) أي لم يحضر معهم المشاورة المذكورة لغيبته . قوله ( أن عندي في هذا علما ) في رواية مسلم ، علما ، بزيادة لام التأكيد . قوله ( إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه الخ ) هو موافق للذين الذين قبله عن أسامة بن زيد وسعد وغيرهما ، فلمعلم لم يكوموا مع عمر في تلك السفرة . قوله ( فلا تخرجوا فرارا منه ) في رواية عبد الله بن عامر التي بعد هذه وفي حديث أسامة عند النسائي . فلا فراروا منه ، وفي رواية لأحمد من طريق ابن سعد عن أبيه مثله ، ووقع في ذكر بني إسرائيل . إلا فرارا منه ، وتقدم الكلام على إعرابه هناك . قوله ( عن عبد الله بن عامر ) هو ابن ربيعة ، وثبت كذلك في رواية القعني كما سيأتى في ترك الحيل وعبد الله بن عامر هذا معدود في الصحابة لأنه ولد في عهد النبي ﷺ ، وسمع منه ابن شهاب هذا الحديث عاليا عن عبد الرحمن بن عوف وعمر ، لكنه اختصر القصة واقتصر على حديث عبد الرحمن بن عوف ، وفي رواية القعني عقب هذه الطريق . وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف ، من حديث عبد الرحمن ، وهو لمسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك وقال : إنما رجعت بالناس من سرخ ، عن حديث عبد الرحمن بن عوف وكذا هو في الموطأ ، وقد رواه جويرية بن أسماء عن مالك خارج . الموطأ ، مطولا أخرجه الدارقطني في الغرائب ، فواد بعد قوله عن حديث عبد الرحمن بن عوف . عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يقدم عليه إذا سمع به ، وأن يخرج عنه إذا وقع بأرض هو بها ، وأخرجه أيضا من رواية بشر بن عمر عن مالك بمعناه ، ورواية سالم هذه منقطعة لأنه لم يدرك القصة ولا جده عمرو ولا عبد الرحمن بن عوف ، وقد رواه ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن سالم فقال : عن عبد الله بن عامر ابن ربيعة أن عبد الرحمن أخبر عمر وهو في طريق الشام لما بلغه أن بها الطاعون ، فذكر الحديث أخرجه الطبراني فان كان محفوظا فيكون ابن شهاب سمع أصل الحديث من عبد الله بن عامر وبعضه من سالم عنه ، واختصر مالك الواسطة بين سالم وعبد الرحمن والله أعلم ، وليس مراد سالم بهذا الخبر نفي سبب رجوع عمر أنه كان عن راية الذي وافق عليه ميثقة قريش من وجوهه بالناس ، وإنما مراده أنه لما سمع الخبر رجعت عنده ما كان عزم عليه من الرجوع ، وذلك أنه قال : أتى مصباح على ظهره ، فبات على ذلك ولم يشرع في الرجوع حتى جاء عبد الرحمن بن عوف لحدث بالحديث المرفوع فوافق رأى عمر الذي رآه . فحضر سالم سبب رجوعه في الحديث لأنه السبب الأقوى ، ولم يرد نفي السبب الأول وهو اجتهاد عمر ، فكأنه يقول : لولا وجود النص لأمكن إذا أصبح أن يتردد في ذلك أو يرجع عن راية ، فلما سمع الخبر استمر على عزمه الأول ، ولولا الخبر لما استمر . فالخامس أن عمر أراد بالرجوع ترك الإلقاء إلى التهلكة ، فهو كمن أراد الدخول إلى دار فرأى بها مثلا حريقا تعذر طفقوه فعدل عن دخولها لتلا يصيبه . فعدل عمر لذلك ، فلما بلغه الخبر جاء موافقا لرايه فاجبه ، فلما جمل ذلك قال من قال : إنما رجعت لأجل الحديث ، لا لما اقتضاه لظنه فقط . وقد أخرج الطحاوي بسند صحيح . عن أنس أن عمر أتى الشام فاستقبله أبو طلحة وأبو عبيدة فقالا : يا أمير المؤمنين إن معك وجوه الصحابة وخيارهم ، وإننا تركنا من بعدنا مثل حريق النار ، فارجع العام . فرجع ، وهذا في الظاهر يعارض حديث الباب ، فان فيه المزمع بأن أبا عبيدة أنكر الرجوع

ويمكن الجمع بأن أبا عبيدة أشار أولا بالرجوع ثم غلب عليه مقام التوكل لما رأى أكثر المهاجرين والانصار جنحوا اليه فرجع عن رأى الرجوع ، وناظر عمر في ذلك ، فاستظهر عليه عمر بالحجة فتبعه ، ثم جاء عبد الرحمن بن عوف بالنص فارتفع الاشكال . وفي هذا الحديث جواز رجوع من أراد دخول بلدة فعلم أن بها الطاعون ، وأن ذلك ليس من الطيرة ، وإنما هي من منفع الالتقاء الى التهلكة ، أو سيد الذريعة لئلا يعتقد من يدخل الى الارض التي وقع بها أن لو دخلها وطمعن العدوى المنمى عنها كما سأذكره ، وقد زعم قوم أن النهى عن ذلك إنما هو للتنزيه ، وأنه يجوز الإقدام عليه لمن قوى توكله وصح يقينه ، وتسكوا بما جاء عن عمر أنه ندم على رجوعه من سرخ كما أخرجه ابن أبي شيبة بسند جيد من رواية هروء بن رويم عن القاسم بن محمد عن ابن عمر قال «جئت عمر حين قدم فوجدته قائلا في خيائه ، فانتظرت في ظل الخباء ، فسمعته يقول حين تضرع : اللهم اغفر لي رجوعي من سرخ ، وأخرجه اسحاق ابن راهويه في مسنده أيضا . وأجاب القرطبي في المفهم ، بأنه لا يصح عن عمر ، قال : وكيف يقدم على فعل ما أمر به النبي ﷺ ويرجع عنه ويستغفر منه ؟ وأجيب بأن سنده قوى والاخبار القوية لا ترد بمثل هذا مع إمكان الجمع فيحتمل أن يكون كما حكاه البغوي في شرح السنة عن قوم أنهم حملوا النهى على التنزيه ، وأن القدوم عليه جائز لمن غلب عليه التوكل ، والانصراف عنه رخصة . ويحتمل - وهو أقوى - أن يكون سبب ندمه أنه خرج لأمر مهم من أمور المسلمين ، فلما وصل الى قرب البلد المقصود رجوع ، مع أنه كان يمكنه أن يقيم بالقرب من البلد المقصود الى أن يرتفع الطاعون فيدخل اليها ويقضى حاجة المسلمين ، ويؤيد ذلك أن الطاعون ارتفع عنها عن قرب ، فلهذا كان بلغه ذلك فندم على رجوعه الى المدينة ، لا على مطلئ رجوعه ، فرأى أنه لو انتظر لكان أولى لما في رجوعه على المسكر الذي كان صحبته من المشقة ، والحرج لم يرد بالأمر بالرجوع وإنما ورد بالنهي عن القدوم والله أعلم . وأخرج الطحاوي بسند صحيح «عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر : اللهم إن الناس قد نحلوني ثلاثا أنا أبرأ اليك منهم : زعموا أني فررت من الطاعون وأنا أبرأ اليك من ذلك ، وذكر الطلاء والمكس ، وقد ورد عن غير عمر التصريح بالعمل في ذلك بمحض التوكل ، فأخرج ابن خزيمة بسند صحيح «عن هشام بن عروة عن أبيه أن الزبير بن العوام خرج غازيا نحو مصر ، فكتب اليه أمراء مصر أن الطاعون قد وقع ، فقال : انمنا خرجنا للطنن والطاعون ، فدخلها فلقي طمنا في جبهته ثم سلم ، وفي الحديث أيضا منع من وقع الطاعون ببلد هو فيها من الخروج منها ، وقد اختلف الصحابة في ذلك كما تقدم ، وهكذا أخرج أحمد بسند صحيح الى أبي منيب «ان عمرو بن العاص قال في الطاعون : ان هذا رجول مثل السيل ، من تشكبه أخطأه . ومثل النار ، من أقام أحرقت . فقال شرحبيل بن حسنة : ان هذا رحمة ربكم ، ودعوة نبيكم ، وقبض الصالحين قبلكم ، وأبو منيب يضم الميم وكسر الذون بعدها تحتانية ساكنة ثم موحدة وهو دمشق نزل البصرة يعرف بالاحدب ، وثقه المعجلي وابن حبان ، وهو غير أبي منيب الجرشي فيها ترجع عندي ، لان الاحدب أقدم من الجرشي ، وقد أثبت البخاري سماع الاحدب من معاذ بن جبل ، والجرشي يروي عن سعيد بن المسيب ونحوه . وللحديث طريق أخرى أخرجا أحمد أيضا من رواية شرحبيل بن شفعة يضم المعجمة وسكون الفاء عن عمرو بن العاص ، وشرحبيل بن حسنة بمعناه . وأخرجه ابن خزيمة والطحاوي وسنده صحيح . وأخرجه أحمد وابن خزيمة أيضا من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن عمرو بن شرحبيل بمعناه . وأخرج أحمد من طريق أخرى أن المراجعة في ذلك أيضا وقعت من عمرو بن العاص ومعاذ بن جبل .

وفي طريق أخرى بينه وبين وائلة الهذلي . وفي معظم الطرق أن عمرو بن العاص صدق شرحبيل وغيره على ذلك .  
وقتل عياض وغيره جواز الخروج من الأرض التي يقع بها الطاعون عن جماعة من الصحابة ، منهم أبو موسى  
الاشعري والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين منهم الاسود بن علال ومسروق ، ومنهم من قال : النهى فيه للتنزيه  
فيكره ولا يحرّم ، وخالفهم جماعة فقالوا : يحرم الخروج منها لظاهر النهى الثابت في الاحاديث الماضية ، وهذا هو  
الراجح عند الشافعية وغيرهم ، ويؤيده ثبوت الوعيد على ذلك : فأخرج أحمد وابن خزيمة من حديث عائشة مرفوعا  
في أثناء حديث بسند حسن « قلت يا رسول الله فإ الطاعون ؟ قال غدة كغدة الإبل ، المقيم فيها كالشبيد والثمار منها  
كالنار من الزحف » . وله شاهد من حديث جابر رفعه « الثمار من الطاعون كالثمار من الزحف ، والصابر فيه كالصابر  
في الزحف » أخرجه أحمد أيضا وابن خزيمة وسنده صالح للتابعات . وقال الطحاوي استدلل من أجاز الخروج  
بالنهي الوارد عن الدخول إلى الأرض التي يقع بها ، قالوا : وإنما نهى عن ذلك خشية أن يعتدى من دخل عليه ،  
قال : وهو مردود لأنه لو كان النهى لهذا لجاز لأهل الموضع الذي وقع فيه الخروج ، وقد ثبت النهى أيضا عن ذلك  
فعرف أن المعنى الذي لأجله منعوا من القدوم عليه غير معنى العدوى ، والذي يظهر - والله أعلم - أن حكمة النهى عن  
القدوم عليه لئلا يصيب من قدم عليه بتقدير الله فيقول : لولا أني قدمت هذه الأرض لما أصابني ، ولعله لو أقام في  
الموضع الذي كان فيه لأصابه . فأمر أن لا يقدم عليه حسبا للمادة . ونهى من وقع وهو بها أن يخرج من الأرض  
التي نزل بها لئلا يسلم فيقول مثلا : لو أقمت في تلك الأرض لأصابني ما أصاب أهلي ، ولعله لو كان أقام بها ما أصابه  
من ذلك شيء . اهـ . ويؤيده ما أخرجه الهيثم بن كليب والطحاوي والبيهقي بسند حسن عن أبي موسى أنه قال : إن  
هذا الطاعون قد وقع ، فمن أراد أن يتزده عنه فليفعل ، واحذروا اثنتين : أن يقول قائل خرج خارج فسلم ،  
وجلس جالس فأصيب فلو كنت خرجت لسلمت كما سلم فلان ، أو لو كنت جلست لأصبت كما أصيب فلان ، لكن  
أبو موسى حل النهى على من قصد الفرار محضا . ولا شك أن الصور ثلاث : من خرج لقصد الفرار محضا فهذا  
يقنأله النهى لا محالة ، ومن خرج لحاجة متمحضة لا لقصد الفرار أصلا ، ويتصور ذلك فيمن تهبأ فرحيل من بلد  
كلن بها إلى بلد إقامة مثلا ولم يكن الطاعون وقع فاتفق وقوعه في أثناء تجهيزه فهذا لم يقصد الفرار أصلا فلا يدخل  
في النهى ، والثالث من عرضت له حاجة فأراد الخروج إليها وانضم إلى ذلك أنه قصد الراحة من الإقامة بالبلد التي  
وقع بها الطاعون فهذا محل النزاع ، ومن جملة هذه الصورة الأخيرة أن تكون الأرض التي وقع بها وحة والأرض  
التي يريد التوجه إليها صحيحة فيتوجه بهذا القصد ، فهذا جاء النقل فيه عن السلف مختلفا : فمن منع نظر إلى صورة  
الفرار في الجملة ، ومن أجاز نظر إلى أنه مستثنى من عموم الخروج فرارا لأنه لم يتمحض للفرار وإنما هو لقصد  
التداوي ، وعلى ذلك يحمل ما وقع في أثر أبي موسى المذكور . إن عمر كتب إلى أبي عبيدة إن لي إليك حاجة فلا  
تضع كتابي من يدك حتى تقبل إلى . فكتب إليه : إني قد عرفت حاجتك . وإني في جند من المسلمين لا أجد بنفسى  
رغبة عنهم . فكتب إليه : أما بعد فإني نزلت بالمسلمين أرضا غريبة ، فأرفضهم إلى أرض نزهة . فدعا أبو عبيدة أبا  
موسى فقال : أخرج فارتد للمسلمين - نزلا حتى انتقل بهم ، فذكر القصة في اشتغال أبي موسى بأهله ، ووقوع  
الطاعون بأبي عبيدة لما وضع رجله في الركاب متوجها ، وأنه نزل بالناس في مكان آخر فارتفع الطاعون ، وقوله  
« غريبة » يعني معجزة وقاب وزن عظيمة أي قريبة من المياه والزرز ، وذلك بما يفسد غالبا به الهواء لفساد المياه ،

والزومة الغسبة البعيدة عن الرحم . فهذا يدل على أن عمر رأى أن النهى عن الخروج إنما هو لمن قصد الفرار متعمداً ، ولعله كانت له حاجة بأبي عبيدة في نفس الامر فلذلك استدعاه ، وظن أبو عبيدة أنه إنما طلبه ليسلم من وقوع الطاعون به فاعتذر عن إجابته لذلك ، وقد كان أمر عمر لأبي عبيدة بذلك بعد سماعهما للحديث المذكور من عبد الرحمن بن عوف ، فتأول عمر فيه ما تأول ، واستمر أبو عبيدة على الأخذ بظاهره . وأيد الطحاوي صنيح عمر بقصة المرنيين ، فإن خروجهم من المدينة كان للعلاج لا للفرار ، وهو واضح من قصتهم لأنهم شكوا وخيم المدينة وأنها لم توافق أجسامهم ، وكان خروجهم من ضرورة الواقع لأن الابل التي أسروا أن يتداووا بالبانها وأبراطها واستنشاق روائحها كانت تنبأ إقامتها بالبلد ، وإنما كانت في مراعيها فذلك خرجوا ، وقد لحظ البخاري ذلك فترجم قبل ترجمة الطاعون : من خرج من الأرض التي لا تلاءمه ، وساق قصة المرنيين ، ويدخل فيه ما أخرجه أبو داود من حديث فروة بن مسيك بمهمل وكاف مصغر ، قال : قلت يا رسول الله إن عندنا أرضاً يقال لها أبين هي أرض ديفنا وميرتنا وهي ربة ، فقال : دعها عنك ، فإن من القرف التلف ، قال ابن قتيبة القرف القرب من الوباء ، وقال الخطابي : ليس في هذا إثبات العدوى . وإنما هو من باب التداوي ، فإن استصلاح الأهوية من أنفع الأشياء في تصحيح البدن وبالعكس ، واحتجوا أيضاً بالقياس على الفرار من المجدوم وقد ورد الأمر به كما تقدم ، والجواب أن الخروج من البلد التي وقع بها الطاعون قد ثبت النهى عنه ، والمجدوم قد ورد الأمر بالفرار منه فكيف يصح القياس ؟ وقد تقدم في باب الجذام ، من بيان الحكمة في ذلك ما يغني عن إعادته . وقد ذكر العلماء في النهى عن الخروج حكماً : منها أن الطاعون في الغالب يكون عاماً في البلد الذي يقع به ، فإذا وقع فالظاهر مداخلة سببه لمن بها فلا يفيد الفرار ، لأن المفسدة إذا تعينت - حتى لا يقع الاتصاف عنها - كان الفرار عبثاً فلا يليق بالعقل ، ومنها أن الناس لو تواردوا على الخروج اصار من عجز عنه - بالمرض المذكور أو بغيره - ضائع المصلحة لفقد من يتمده حياً وميتاً ، وأيضاً فلو شرع الخروج فخرج الأقوياء لكان في ذلك كسر قلوب الضعفاء ، وقد قالوا إن حكمة الوعيد في الفرار من الزحف لما فيه من كسر قلب من لم يفر وادخال الرعب عليه بخلافه ، وقد جمع الفزالي بين الأمرين فقال : الهواء لا يضرب من حيث ملاقاته ظاهر البدن ، بل من حيث دوام الاستنشاق فيصل إلى القلب والرئة فيؤثر في الباطن ولا يظهر على الظاهر إلا بعد التأثير في الباطن ، فالخارج من البلد الذي يقع به لا يخلص غالباً عما استحكم به . وينضاف إلى ذلك أنه لو رخص للاصحاء في الخروج لبق المرضى لا يجدون من يتعاضدون فتضيع مصالحهم . ومنها ما ذكره بعض الأطباء أن المكان الذي يقع به الوباء تنكف أموجه أهله بهواء تلك البقعة وتأنفها وتصير لهم كالأهوية الصحيحة لغيرهم ، فلو انتقلوا إلى الأماكن الصحيحة لم يوافقهم ، بل ربما إذا استنشقوا هواءها استصحب معه إلى القلب من الأبخرة الرديئة التي حصل تنكف بدنه بها فافسده ، فنع من الخروج لهذه النكته . ومنها ما تقدم أن الخارج يقول لو أقت لأصبت ، والمقيم يقول لو خرجت لسلبت ، فيقع في اللوم المنهى عنه والله أعلم . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في قوله « فلا تقدموا عليه » : فيه منع معارضة متضمن الحكمة بالقدر ، وهو من مادة قوله تعالى ﴿ ولا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ وفي قوله « فلا تخرجوا فراراً منه » ، إشارة إلى الوقوف مع المقدور والرضا به ، قال : وأيضاً فالبلاد إذا نزل إنما يقصد به أهل البقعة لا البقعة نفسها ، فمن أراد الله إزال البلاد به فهو واقع به ولا محالة ، فأبنا توجه يدركه ، فأرشد الشارع إلى عدم النصب

من غير أن يدفع ذلك المحذور . وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : الذي يرجح عندي في الجمع بينهما أن في الإقدام عليه تعريض النفس للبلاء ، ولعلها لا تصبر عليه ، وربما كان فيه ضرب من الدعوى لمقام الصبر أو التوكل فتع ذلك حذرا من اغترار النفس ودعواها ما لا تثبت عليه عند الاختبار ، وأما الفرار فقد يكون داخلا في التوغل في الأسباب بصورة من يحاول النجاة بما قدر عليه ، فأمرنا الخارج بترك التكلف في الحالتين ، ومن هذه المادة قوله **عليه السلام** : « لا تتمنوا لقاء العدو ، وإذا لقيتموهما فاصبروا » ، فأمر بترك التني لما فيه من التعرض للبلاء ، وخوف اغترار النفس ، إذ لا يؤمن غدرها عند الوقوع ، ثم أمرهم بالصبر عند الوقوع تسليحا لأمر الله تعالى . وفي قصة عمر من الفوائد مشروعية المناظرة ، والاستشارة في النوازل ، وفي الأحكام ، وأن الاختلاف لا يوجب حكما ، وأن الاتفاق هو الذي يوجهه ، وأن الرجوع عند الاختلاف إلى النص ، وأن النص يسمى هدا ، وأن الأمور كلها تجري بقدر الله وعليه ، وأن العالم قد يكون عنده ما لا يكون عند غيره عن هو أعلم منه . وفيه وجوب العمل بمحبر الواحد ، وهو من أقوى الأدلة على ذلك ، لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة فقبوله من عبد الرحمن بن عوف ولم يطلبوا معه مقويا . وفيه الترجيح بالأكثر عددا والأكثر تجربة لرجوع عمر لقول مشيخة قريش مع ما انضم إليهم عن وافق رأيهم من المهاجرين والانصار ، فإن مجموع ذلك أكثر من عدد من مخالفه من كل من المهاجرين والانصار ، ووازن ما عند الذين خالفوا ذلك من مزيد الفضل في العلم والدين ما عند المشيخة من السن والتجارب ، فلما تعادلا من هذه الحيثية رجح بالكثرة ووافق اجتاده النص ، فلذلك حمد الله تعالى على توفيقه لذلك . وفيه تفقد الإمام أحوال رعيته لما فيه من إزالة ظلم المظلوم وكشف كربة المكروب وردع أهل الفساد وإظهار الشرائع والشمائم وتزليل الناس منازلهم . الحديث الثالث حديث أبي هريرة : لا يدخل المدينة المسيح ولا الطاعون ، كذا أورده مختصرا وقد أورده في الحج عن اسماعيل بن أبي أريس عن مالك أتم من هذا بلفظ « على أبواب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ، وقدمت هناك ما يتعلق بالدجال ، وأخرجه في الثفنن عن الثعني عن مالك كذلك ، ومن حديث أنس رفعه : المدينة بآبها الدجال فيبسط الملائكة فلا يدخلها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى » وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولهما ، والجواب أن كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وإنما المراد أن ذلك يترتب عليه وينشأ عنه لكونه سببه فإذا استعرض ما تقدم من أنه طعن الجن حسن مدح المدينة بعدم دخوله إياها ، فإن فيه إشارة إلى أن كفار الجن وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يتمكن من طعن أحد منهم ، فإن قيل : طعن الجن لا يختص بكفارهم بل قد يقع من مؤمنهم ، قلنا : دخول كفار الانس المدينة ممنوع فإذا لم يكن المدينة لإلزام يظهر الاسلام جرت عليه أحكام المسلمين ولو لم يكن خالص الاسلام ، لحصل الامن من وصول الجن إلى طعنهم بذلك ، فلذلك لم يدخلها الطاعون أصلا . وقد أجاب القرطبي في « المفهم » عن ذلك فقال : المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع في غيرها كطاعون عواس والمجارف ، وهذا الذي قاله يقتضي تسليم أنه دخلها في الجملة ، وليس كذلك فقد جرم ابن قتبية في « المصارف » ، ونعمه جمع جم من آخرم الشيخ عبي الدين النوري في « الاذكار » بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا ، لكن نقل جماعة أنه دخل مكة في الطاعون العام الذي كان في سنة تسع وأربعين وسبعمائة ، بخلاف المدينة فلم يذكر أحد قط أنه وقع بها الطاعون أصلا ،



ولعل القرطبي بنى على أن الطاعون أهم من الوباء ، أو أنه هو وأنه الذي ينشأ عن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير ، وقد معنى في الجنائز من صحيح البخاري قول أبي الأسود : قدمت المدينة وهم يموتون بها موتا ذريعا ، فهذا وقع بالمدينة وهو وباء بلا شك ، ولكن الشأن في تسميته طاعونا ، والحق أن المراد بالطاعون في هذا الحديث المتني دخوله المدينة الذي ينشأ عن طعن الجن فبهيج بذلك الطعن الدم في البطن فيقتل فهذا لم يدخل المدينة قط فلم يتضح جواب القرطبي ، وأجاب غيره بأن سبب الترجمة لم ينحصر في الطاعون ، وقد قال عليه السلام : ولكن عافيتك أوسع لي ، فكان منع دخول الطاعون المدينة من خصائص المدينة ولوازم دعاء النبي عليه السلام لها بالصحة . وقال آخر : هذا من المعجزات المحمدية ، لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون عن بلد بل عن قرية ، وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه القوية الطويلة . قلت : وهو كلام صحيح ، ولكن ليس هو جوابا عن الاشكال : ومن الأجوبة أنه عليه السلام عرضهم عن الطاعون بالحي لأن الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحي تكرر في كل حين فيعمد إلى الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ، ويظهر لي جواب آخر بعد استحضار الحديث الذي أخرجه أحمد من رواية أبي عيسى بمهملتين آخره موحدة وزن عظيم نفسه : أنا في جبريل بالحي والطاعون ، فأمسكت الحي بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام ، وهو أن الحسكة في ذلك أنه عليه السلام لما دخل المدينة كان في قلة من أصحابه عددا ومددا وفانت المدينة وبنة كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي عليه السلام في أمرين يحصل بكل منهما الأجر الجبريل فاختار الحي حينئذ لقله الموت بها غالبا ، بخلاف الطاعون ، ثم لما احتاج إلى جهاد الكفار وأذن له في القتال كانت قضية استمرار الحي بالمدينة أن تضعف أجساد الذين يحتاجون إلى التقوية لأجل الجهاد ، فدعا بنقل الحي من المدينة إلى الحففة فعادت المدينة أصح بلاد الله بعد أن كانت بخلاف ذلك ثم كانوا من حينئذ منه فاتته القهارة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ، ومن فاته ذلك حصلت له الحي التي هي حظ المؤمن من النار ، ثم استمر ذلك بالمدينة تمييزا لها عن غيرها لتحقيق إجابة دعوته وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المدة المتطاولة والله أعلم . ( تنبيه ) : سيأتي في ذكر الدجال في أواخر كتاب الفتن حديث أنس وفيه : فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله تعالى ، وأنه اختلف في هذا الاستثناء فقيل : هو للتبرك فيشملهما ، وقيل : هو للتعلق وأنه يختص بالطاعون وإن مقتضاه جواز دخول الطاعون المدينة ، ووقع في بعض طرق حديث أبي هريرة : المدينة ومكة مخفوفتان بالملائكة على كل نقب منهما ملك لا يدخلهما الدجال ولا الطاعون ، أخرجه عمر بن شبة في « كتاب مكة » عن شريح عن فليح عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي عليه السلام بهذا ورجاله رجال الصحيح ، وعلى هذا فالذي نقل أنه وجد في سنة تسع وأربعين وسبعمائة منه ليس كما ظن من نقل ذلك ، أو يجاب إن تحقق ذلك بجواب القرطبي المتقدم . الحديث الرابع ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وعاصم هو ابن سليمان الأحول ، والاسناد كله بصريون . قوله ( قالت قال لي أنس ) ليس لحفصة بنت سيرين عن أنس في البخاري إلا هذا الحديث . قوله ( يحيى بمات ) ؟ أي بأي شيء مات ؟ ووقع في رواية « بما مات » ، « بأشباح الميم » وهو الاسبيل وهي ما الاستهنامية ، لكن اشتهر حذف الألف منها إذا دخل عليها حرف جر ، ويحيى المذكور هو ابن سيرين أخو حفصة ، ووقع في رواية مسلم يحيى بن أبي عمرة وهو ابن سيرين لأنها كنية سيرين ، وكانت وفاة يحيى في حدود التسعين من الهجرة على ما يورد

من هذا الحديث ، لكن أخرج البخاري في « التاريخ الأوسط » ، من طريق حماد عن يحيى بن عتيق سمعت يحيى بن سيرين ومحمد بن سيرين يتذاكران الساعة التي في الجمعة ، فله بعد موت أنس بن مالك ، أراد أن يحيى بن سيرين مات بعد أنس بن مالك فيكون حديث حفصة خطأ ، انتهى . وتخريجه لحديث حفصة في الصحيح يقتضى أنه ظهر له أن حديث يحيى بن عتيق خطأ ، وقد قال في « التاريخ الصغير » ، حديث يحيى بن عتيق عن حفصة خطأ ، فإذا جرد عليه الخطأ في حديثه عن حفصة جاز تجويزه عليه في قوله « يحيى بن سيرين » ، فله كان أنس بن سيرين ، والله أعلم . قوله ( الطاعون شهادة لكل مسلم ) أى يقع به ، هكذا جاء مطلقا في حديث أنس ، وسيأتى مقيدا بثلاثة قيود في حديث عائشة الذى في الباب بعده ، وكان غذا هو المراد في إيراد عتبة . الحديث الخامس حديث أبى هريرة رحمه الله المبطون شهيد ، والمطعون شهيد ، هكذا أورده مختصرا مقتضرا على مائتين المختصتين ، وقد أورده في الجهاد من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك مطولا بلفظ : الشهداء خمسة : المطعون والمبطون والفرق وصاحب الهدم والمقتول في سبيل الله ، وأشرت هناك إلى الأخبار الواردة في الريادة على الحسة ، والمراد بالمطعون من طعنه الجن كما تقدم تقريره في أول الباب

### ٣١ - باب أجر الصابر على الطاعون

٥٧٣٤ - **عنه** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا داود بن أبي الفرات حدثنا عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعقوب عن عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ، فأخبرها نبي الله ﷺ أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ، فجعل الله رحمة للمؤمنين ، فليس من عبد يقع بالطاعون فيمكث في بلد صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد .  
تابعه التضرع عن داود

**قوله** ( باب أجر الصابر على الطاعون ) أى سواء وقع به أو وقع في بلد هو مقيم بها . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه ، وحبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال ويحيى بن يعمر بفتح التثنية والميم بينهما حين مهمة ساكنة وآخره راه . **قوله** ( أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون ) في رواية أحمد من هذا الوجه عن عائشة وقالت سألت . **قوله** ( أنه كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ) في رواية الكشميني « على من شاء » ، أى من كافر أو عاص كما تقدم في قصة آل فرعون وفي قصة أصحاب موسى مع بلعام . **قوله** ( فجعل الله رحمة للمؤمنين ) أى من هذه الأمة ، وفي حديث ابن عسب عند أحمد « قال طاعون شهادة للمؤمنين ورحمة لهم ، ورجس على الكافر » وهو صريح في أن كون الطاعون رحمة إنما هو خاص بالمسلمين ، وإذا وقع بالكفار فأنما هو عذاب طعنهم بسجل لهم في الدنيا قبل الآخرة ، وأما العاصي من هذه الأمة فهل يكون الطاعون له شهادة أو يختص بالمؤمن الكامل ؟ فيه نظر . والمراد بالعاصي من يكون مرتكب الكبيرة ويهجم عليه ذلك وهو مصر ، فانه يحتمل أن يقال لا يكرم بدرجة الشهادة لشؤم ما كان متلبسا به لقوله تعالى ( أم حسب الذين اجتروا السيئات أن نعظمهم كلذين آمنوا وعلوا الصالحات ) ؟ وأيضا فقد وقع في حديث ابن عمر ما يدل على أن الطاعون ينشأ من ظهور الفاحشة ، أخرجه ابن

ماجه واليهي بلفظ د لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم ، الحديث ، وفي أسنده خالد بن يزيد بن أبي مالك وكان من فقهاء الشام ، لكنه ضعيف عند أحمد وابن معين وغيرهما ، ووثقه أحمد بن صالح المصري وأبو زرعة الدمشقي وقال ابن حبان : كان بخطئه كثيرا ، وله شاهد عن ابن عباس في د الموطأ ، بلفظ د ولا فشا الزنا في قوم قط إلا كثر فيهم الموت ، الحديث ، وفيه انقطاع . وأخرجه الحاكم من وجه آخر موصولا بلفظ د إذا ظهر الزنا والزنا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله ، والطبراني موصولا من وجه آخر عن ابن عباس نحو سياق مالك وفي سننه مقال ، وله من حديث عمرو بن العاص بلفظ د ما من قوم يظهر فيهم الزنا إلا أخذوا بالفناء . الحديث وسنده ضعيف ، وفي حديث يزيد بن عبد الله بن أبي ربيعة عند الحاكم بسند جيد بلفظ د ولا ظهرت الفاحشة في قوم إلا ساءل الله عليهم الموت ، وأحمد من حديث عائشة مرفوعا د لا تزال أمتي بخير ما لم ينش فيهم ولد الزنا ، فإذا فشا فيهم ولد الزنا أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، وسنده حسن . وفي هذه الأحاديث أن الطاعون قد يقع عقوبة بسبب المعصية ، فكيف يكون شهادة ؟ ويحتمل أن يقال : بل تحصل له درجة الشهادة لصوم الاخبار الواردة ، ولا سيما في الحديث الذي قبله عن أنس د الطاعون شهادة لكل مسلم ، ولا يلزم من حصول درجة الشهادة لمن اجترح السيئات مساواة المؤمن الكامل في المازلة ، لأن درجات الشهداء متفاوتة كخطيئة من الله صاة إذا قتل مجاهدا في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا مقبلا غير مدبر ، ونحن راحة الله بهذه الأمة المحمدية أن يجعل لهم العقوبة في الدنيا ، ولا ينافي ذلك أن يحصل لمن وقع به الطاعون أجر الشهادة ، ولا سيما وأكثرهم لم يباشر تلك الفاحشة ، وإنما عثم - والله أعلم - لتقاعدهم عن إنكار المنكر . وقد أخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث عتبة بن عبيد رفعه د القتل ثلاثة : رجل جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل ، فذاك الشهيد المقتدر في خيمة الله تحت عرشه لا يفضل النبيون إلا بدرجة النبوة . ورجل مؤمن قرف على نفسه من الذنوب والخطايا ، جاهد بنفسه وماله في سبيل الله ، حتى إذا لقي العدو قاتلهم حتى يقتل فأنتمت خطاياهم ، أن السيف عماء للخطايا . ورجل منافق جاهد بنفسه وماله حتى يقتل فهو في النار ، أن السيف لا يحو النفاق ، وأما الحديث الآخر الصحيح د أن الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين ، فإنه يستفاد منه أن الشهادة لا تكفر التبعات ، وحصول التبعات لا يمنع حصول درجة الشهادة ، وليس للشهادة معنى إلا أن الله يثيب من حصلت له ثوابا مخصوصا ويكرمه كرامة زائدة ، وقد بين الحديث أن الله يتجاوز عنه ما عدا التبعات ، فلو فرض أن الشهيد أعمالا سالحة وقد كفرت الشهادة أعماله السيئة غير التبعات فإن أعماله الصالحة تنفعه في موازنة ما عليه من التبعات وتبقى له درجة الشهادة خالصة ، فإن لم يكن له أعمال سالحة فهو في المشيئة ، والله أعلم . قوله ( فليس من عبد ) أي مسلم ( يقع الطاعون ) أي في مكان هو فيه ( فيمك في بلده ) في رواية أحمد في بيته ، ويأتي في القدر بلفظ د يكون فيه ويمك فيه ولا يخرج من البلد ، أي التي وقع فيها الطاعون . قوله ( صابرا ) أي غير منزعج ولا قلق ، بل مسلما لأسر الله راضيا بقضائه ، وهذا قيد في حصول أجر الشهادة لمن يموت بالطاعون ، وهو أن يمك بالمكان الذي يقع به فلا يخرج فرارا منه كما تقدم النهي عنه في الباب قبله صريحا . وقوله د يعلم أنه إن يصيبه إلا ما كتب الله له ، قيد آخر ، وهي جملة حالمة تتعلق بالإقامة ، فلو مكك وهو قلق أو متندم على عدم الخروج ظانا أنه لو خرج لما وقع به أصلا ورأسا وأنه بإقامته يقع به فهذا لا يحصل له أجر الشهيد ولو مات بالطاعون ، هذا الذي يقتضيه

مفهوم هذا الحديث كما اقتضى منطوقه أن من اتصف بالصفات المذكورة يحصل له أجر الشهيد وإن لم يميت بالطاعون ويدخل تحته ثلاث صور: أن من اتصف بذلك فوقع به الطاعون فات به ، أو وقع به ولم يميت به ، أو لم يقع به أصلاً ومات بغيره عاجلاً أو آجلاً . قوله ( مثل أجر الشهيد ) لعل السر في التعبير بالمثلية مع ثبوت التصريح بأن من مات بالطاعون كان شهيداً أن من لم يميت من هؤلاء بالطاعون كان له مثل أجر الشهيد وإن لم تحصل له درجة الشهادة بصحتها وذلك أن من اتصف بكونه شهيداً أعلى درجة من وعد بأنه يميت مثل أجر الشهيد ، ويكون كمن خرج على فئة الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي الطاعات بسبب غير القتل ، وأما ما اقتضاه مفهوم حديث الباب أن من اتصف بالصفات المذكورة ووقع به الطاعون ثم لم يميت منه أنه يحصل له ثواب الشهيد فيشهد له حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن عبيد بن ربيعة أن أبا محمد أخبره وكان من أصحاب ابن مسعود أنه حدثه عن رسول الله ﷺ قال : « أن أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس ، ورب قتيل بين الصفيين الله أعلم بنيته » ، والضمير في قوله أنه لابن مسعود فإن أحمد أخرجه في مسند ابن مسعود ورجال مسنده موثقون ، واستنبط من الحديث أن من اتصف بالصفات المذكورة ثم وقع به الطاعون فات به أن يكون له أجر شهيد ، ولا مانع من تعدد الثواب بتعدد الأسباب كمن يموت غريباً بالطاعون ، أو نفساء مع الصبر والاحتساب ، والتحقيق فيما اقتضاه حديث الباب أنه يكون شهيداً بوقوع الطاعون به ويضاف له مثل أجر الشهيد لصبره وثباته ، فإن درجة الشهادة شيء وأجر الشهادة شيء ، وقد أشار إلى ذلك الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة وقال : هذا هو السر في قوله « والطاعون شهيد » ، وفي قوله في هذا « فله مثل أجر شهيد » ، ويمكن أن يقال : بل درجات الشهداء متفاوتة ، فأرفعها من اتصف بالصفات المذكورة ومات بالطاعون ، ودونه في المرتبة من اتصف بها وطعن ولم يميت به ، ودونه من اتصف ولم يطعن ولم يميت به . ويستفاد من الحديث أيضاً أن من لم يتصف بالصفات المذكورة لا يكون شهيداً ولو وقع الطاعون ومات به فضلاً عن أن يموت بغيره ، وذلك ينشأ عن شؤم الاعتراض الذي ينشأ عنه الضرر والتسخط لقدرة الله وكرامة لقاء الله ، وما أشبه ذلك من الأمور التي تفوت معها الخصال المشروطة ، والله أعلم . وقد جاء في بعض الأحاديث استواء شهيد الطاعون وشهيد المعركة ، فأخرج أحمد بسند حسن عن عتبة بن عبد السلمي رفعه « يأتي الشهداء والمتوفون بالطاعون ، فيقول أصحاب الطاعون : نحن شهداء ، فيقال : انظروا فإن كان جراحهم بجراح الشهداء تسيل دماً ويريحها كريخ المسك فهم شهداء ، فيجدونهم كذلك » . وله شاهد من حديث الرباض بن سارية أخرجه أحمد أيضاً والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ « يختصم الشهداء والمتوفون على فرشهم إلى ربنا عز وجل في الذين ماتوا بالطاعون ، فيقول الشهداء : إخواننا قتلوا كما قتلنا » ، ويقول الذين ماتوا على فرشهم إخواننا ماتوا على فرشهم كما متنا ، فيقول الله عز وجل : انظروا إلى جراحهم ، فإن أشبهت جراح المقتولين فإنهم منهم ، فإذا جراحهم أشبهت جراحهم ، زاد الكلاباذي في « معاني الأخبار » من هذا الوجه في آخره « فيلحقون بهم » . قوله ( تابعه الضر عن داود ) للضر هو ابن شميل ، وداود هو ابن أبي الفرات ، وقد أخرج طريق الضر في « كتاب القدر » عن إسحق بن إبراهيم عنه ، وتقدم موصولاً أيضاً في ذكر بني إسرائيل عن موسى بن اسماعيل ، وأخرجه أحمد عن صفان وعبد الصمد بن عبد الوارث وأبي عبد الرحمن المقرئ والنسائي من طريق يونس بن محمد المؤدب كلهم عن داود بن أبي الفرات ، وإنما ذكرت ذلك لئلا يتوهم أن البخاري أراد بقوله « تابعه الضر » إزالة توهم

من يتوهم تفرد حبان بن هلال به فيظن أنه لم يروه غيرهما ، ولم يرد البخاري ذلك وإنما أراد إزالة توهم التفرد به فقط ، ولم يرد المحصر فيهما ، والله أعلم

### ٣٢ - باب الرقي بالقرآن والمعوذات

٥٧٣٥ - حدثني إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن مَعمر عن الزُّهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها د أن النبي ﷺ كان يَنْفِثُ على نفسه - في المرض الذي مات فيه - بالمعوذات ، فلما ثقلَ كُنتُ أنفثُ عليه بهنَّ ، وأمسحُ بيده نفسه ببرَكاتها ،

فسألتُ الزُّهري : كيف ينفثُ ؟ قال : كان ينفثُ على يديه ثم يمسحُ بها وجهه

قوله ( باب الرقي ) يضم الراء وبالفاف مقصور : جمع رقية بسكون الفاف ، يقال رقي بالفتح في الماضي يرقى بالكسر في المستقبل ، وركبت فلانا بكسر الفاف أرقيه ، واسترقى طلب الرقية ، والجمع بغير همز ، وهو بمعنى التعميد بالذال المعجمة . قوله ( بالقرآن والمعوذات ) هو من عطف الخاص على العام ، لأن المراد بالمعوذات سورة الفلق والناض والاخلاص كما تقدم في أواخر التفسير ، فيكون من باب التعليل . أو المراد الفلق والناس وكل ما ورد من التعميد في القرآن كقوله تعالى ( قل رب أعوذ بك من هزات الشياطين ) ، ( فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ) وغير ذلك ، والأول أولى ، فقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من رواية عبد الرحمن بن حرملة عن ابن مسعود د أن النبي ﷺ كان يكره عشر خصال ، وذكر فيها الرقي إلا بالمعوذات . وعبد الرحمن بن حرملة قال البخاري لا يصح حديثه ، وقال الطبري لا يحتج بهذا الخبر لجهالة رايه . وعلى تقدير صحته فهو منسوخ بالأذن في الرقية بفاتحة الكتاب ، وأشار المطلب الى الجواب عن ذلك بأن في الفاتحة معنى الاستعاذة وهو الاستعانة فلي هذا يختص الجواز بما يشتمل على هذا المعنى ، وقد أخرج الترمذي وحسنه والنسائي من حديث ابن سعيد د كان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجان وعين الانسان حتى تزلت المعوذات فأخذ بها وترك ما سواها . وهذا لا يدل على المنع من التعوذ بغير هاتين السورتين ، بل يدل على الأولوية ، ولا سيما مع ثبوت التعوذ بغيرهما ، وإنما اجتزأ بهما لما اشتملتا عليه من جوامع الاستعاذة من كل مكروه جملة وتفصيلا ، وقد أجمع العلماء على جواز الرقي عند اجتماع ثلاثة شروط : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته ، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره ، وأن يمتد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى . واختلفوا في كونها شرطا ، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة ، ففي صحيح مسلم من حديث عوف بن مالك قال د كننا ترقى في الجاهلية ، فقلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا على رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، وله من حديث جابر د نبى رسول الله ﷺ عن الرقى ، لجاء آل عمرو بن حزم فقالوا : يا رسول الله إنه كانت هندنا رقية ترقى بها من المقرب ، قال : فعرضوا عليه فقال : ما أرى بأسا ، من استطاع أن ينفع أخاه فليفعله . وقد تمسك قوم بهذا الموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ، لكن دل حديث عوف أنه مهما كان من الرقى يؤدي الى الشرك يمنع ، وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي الى الشرك فيمتنع احتياطا ، والشرط الآخر

لا بد منه . وقال قوم لا تجوز الرقية الا من العين والنفث كما تقدم في د باب من اكتوى ، من حديث عمران بن حصين : لا رقية الا من عين أو حمة ، وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنها أصل كل ما يحتاج الى الرقية ، فيلتحق بالعين جواز رقية من به خبل أو مس ونحو ذلك لا اشتراكها في كونها تنشأ عن أحوال شيطانية من إلسى أو جنى ، ويلتحق بالسم كل ما عرض للبدن من قرح ونحوه من المواد السمية . وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد : أو دم ، وفي مسلم من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أنس قال : رخص رسول الله ﷺ في الرقى من العين والحمة والنفث ، وفي حديث آخر : والأذن ، ولأبي داود من حديث الشفاء بنت عبد الله : أن النبي ﷺ قال لها : ألا تعلمين هذه - - - - - رقية النفث ، والنفث قروح تخرج في الجنب وغيره من الجسد ، وقيل المراد بالحصر معنى الأفضل ، أى لا رقية أنفع كما قيل : لا سيف الا ذو الفقار ، وقال قوم : المنهى عنه من الرقى ما يكون قبل وقوع البلاء ، والمأذون فيه ما كان بعد وقوعه ، ذكره ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما ، وفيه نظر ، وكأنه مأخوذ من الخبر الذى قرنت فيه التائم بالرقى ، فأخرج أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق ابن أخى زينب امرأة ابن مسعود عنها عن ابن مسعود رفته : أن الرقى والتائم والتولة شرك ، وفي الحديث قصة ، والتائم جمع تيمية وهى خرز أو قلادة تعلق فى الرأس ، كانوا فى الجاهلية يعتقدون أن ذلك يدفع الآفات ، والتولة بكسر الميم المثناة وفتح الواو واللام مخففاً شئ كانت المرأة تجلب به حبة درجها ، وهو ضرب من السحر ، وإنما كان ذلك من الشرك لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله ، ولا يدخل فى ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه ، فقد ثبت فى الأحاديث استعمال ذلك قبل وقوعه كما سأتى قريباً فى د باب المرأة ترقى الرجل ، من حديث عائشة أنه ﷺ : كان إذا أوى الى فراشه ينفث بالمعوذات ويمسح بهما وجهه ، الحديث ، ومضى فى أحاديث الأنبياء حديث ابن عباس أنه ﷺ : كان يعوذ الحسن والحسين بكلمات الله التامة ، من كل شيطان وهامة ، والحديث ، وصحح الترمذى من حديث خولة بنت حكيم مرفوعاً : من نزل منزلاً فقال أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ، لم يضره شئ حتى يتحول ، وعند أبي داود والنسائى بسند صحيح عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن رجل من أسلم : جاء رجل فقال : لدغت البيلة فلم أتم ، فقال له النبي ﷺ : لو قلت حين أسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضرك ، والأحاديث فى هذا المعنى موجودة ، لكن يحتمل أن يقال : إن الرقى أخص من التمعوذ ، وإلا فالخلاف فى الرقى مشهور ، ولأخلاف فى مشروعية الفرع الى الله تعالى والاتجاه اليه فى كل ما وقع وما يتوقع . وقال ابن التين : الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله هو الطب الجسماني وتلك على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى ، فلما عرفت هذا النوع فوجع الناس الى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهى عنها التى يستعملها المعزم وغيره ممن يدعى تسخير الجن له فىأتى بأمر مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتمعوذ بمردتهم ، ويقال : إن الحية لعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بنى آدم ، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها ، وكذا اللدبع إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان ، فلذلك كره من الرقى ما لم يكن يذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربى الذى يعرف معناه ليكون بريئاً من الشرك ، وعلى كراهة الرقى بنفى كتاب الله طلاء الأمة . وقال القرطبي : الرقى ثلاثة أقسام ، أحدها ما كان يرقى به فى الجاهلية مما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه

ثلاثا يكون فيه شرك أو يودى الى الشرك . الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز ، فإن كان مأثورا فيستحب . الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش ، قال : فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشروع الذى يتضمن الالتجاء الى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى ، إلا أن يتضمن تعظيم المرق به فينبغى أن يحتجب كالحلف بغير الله تعالى . قلت : ويأتى بسط ذلك فى كتاب الإيمان إن شاء الله تعالى . وقال الربيع : سألت الشافعى عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله ، قلت : أيرق أهل الكتاب المسلمين ؟ قال : نعم اذا رفقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله اهـ . وفى الموطأ ، أن أبا بكر قال لليهودية التى كانت ترقى عائشة : ارقيا بكتاب الله . وروى ابن وهب عن مالك كراهة الرقية بالحديدة والملح وعقد الخيط والذى يكتبه خاتم سليمان وقال : لم يكن ذلك من أمر الناس القديم . وقال المازرى : اختلف فى استرقاء أهل الكتاب فأجلها قوم وكرها مالك ثلاثا يكون مما بدلوه . وأجلب من أجل أن مثل هذا يجب أن يقولوه ، وهو كالمطلب سواء كان غير الحاذق لا يحسن أن يقول والحاذق يألف أن يبذل حرصا على استمرار وصفه بالحذق لترويج صناعته . والحق أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال . وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فنع منها ما لا يعرف ثلاثا يكون فيها كفر . وسيأتى الكلام على من منح الرقى أصلا فى باب من لم يرق ، بعد خمسة أبواب إن شاء الله تعالى . قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( كان ينفث على نفسه فى المرض الذى مات فيه بالمعوذات ) دلالة على المعطوف فى الترجمة ظاهرة ، وفى دلالة على المعطوف عليه فطر ، لأنه لا يلزم من مشروعية الرقى بالمعوذات أن يشرع بغيرها من القرآن لاحتمال أن يكون فى المعوذات سر ليس فى غيرها . وقد ذكرنا من حديث أبى سعيد أنه ﷺ ترك ما عدا المعوذات ، لكن ثبتت الرقية بفاتحة الكتاب قبل على أن لا اختصاص للمعوذات ، ولعل هذا هو السر فى تعقيب المصنف هذه الترجمة بباب الرقى بفاتحة الكتاب ، وفى الفاتحة من معنى الاستعاذة بالله الاستعانة به ، فهما كان فيه استعاذة أو استعانة بالله وحده أو ما يعطى معنى ذلك فالاسترقاء به مشروع . ويحاج عن حديث أبى سعيد بأنه المراد أنه ترك ما كان يتموذه من الكلام غير القرآن ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله فى الترجمة د الرقى بالقرآن ، بعضه فانه اسم جنس يصدق على بعضه ، والمراد ما كان فيه التجاء الى الله سبحانه ، ومن ذلك المعوذات ، وقد ثبتت الاستعاذة بكلمات الله فى عدة أحاديث كما مضى . قال ابن بطال : فى المعوذات جوامع من الدعاء . نعم أكثر المكروهات من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك ، فلمذا كان النبي ﷺ يكتفى بها . قلت : وسيأتى فى باب السحر ، شيء من هذا ، وقوله د فى المرض الذى مات فيه ، ليس قيذا فى ذلك وإنما أشارت عائشة الى أن ذلك وقع فى آخر حياته وأن ذلك لم ينسخ . قوله ( أنفث عنه ) فى رواية الكشميهنى د عليه ، وسيأتى باب مفرد فى النفث فى الرقية . قوله ( وأمسح بيده نفسه ) بالنصب على المفعولية أى أمسح جسده بيده ، وبالكسر على البدل ، وفى رواية الكشميهنى د بيد نفسه ، وهو يؤيد الاحتمال الثانى . قال عياض : قائمة النفث التبرك بتلك الرطوبة أو الهواء الذى ماسه الذكر كما يتبرك بنسائه ما يكتب من الذكر ، وقد يكون على سبيل النفاؤل بزوال ذلك الألم عن المريض كنفصال ذلك عن الراقى انتهى . وليس بين قوله فى هذه الرواية د كان ينفث على نفسه ، وبين الرواية الاخرى د كان يأمرنى أن أفعل ذلك ، معارضة لأنه محمول على أنه فى ابتداء المرض كان يفعله بنفسه وفى اشتداده كان يأمرها به وتفعله هى من قبل نفسها . قوله ( فسألت الزهرى ) القائل

معمر ، وهو موصول بالاسناد المذكور ، وفي الحديث التبرك بالرجل الصالح وسائر أعضائه وخصوصاً اليد اليمنى

### ٣٣ - باب الرقي بفاتحة الكتاب . ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ

٥٧٣٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن أبي التوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ أتوا على حيٍّ من أحياء القرب ، فلم يقرؤم ، فبينما هم كذلك إذ لم يبع سبيلهم أولئك ، فقالوا : هل معكم من دواء أو راق ؟ فقالوا : إنكم لم تقرؤنا ، ولا تفعل حتى نجعلوا لنا سجلاً . فجعلوا لهم قطعة من الشاء . فجعل يقرأ بأم القرآن ، ويجمع بزاقه ويغفل ، فبرأ ، فأتوا بالشاء ، فقالوا لا تأخذوه حتى نسأل النبي ﷺ ، فسألوه ، فضحك وقال : وما أدراك أنها رقية ؟ خذوها ، واضربوا لي بسهم . قوله ( باب الرقي بفاتحة الكتاب ، ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) هكذا ذكره بصيغة التريض ، وهو يكره على ما تقرر بين أهل الحديث أن الذي يورده البخاري بصيغة التريض لا يكون على شرطه ، مع أنه أخرج حديث ابن عباس في الرقية بفاتحة الكتاب عقب هذا الباب . وأجاب شيخنا في كلامه على علوم الحديث بأنه قد يصنع ذلك إذا ذكر الخبر بالمعنى ، ولا شك أن خبر ابن عباس ليس فيه التصريح عن النبي ﷺ بالرقية بفاتحة الكتاب وإنما فيه تقريره على ذلك فنسبته ذلك إليه صريحاً تكون نسبة معنوية ، وقد علق البخاري بعض هذا الحديث بلفظه فأتى به مجزوماً كما تقدم في الأجرة في د باب ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب ، وقال ابن عباس : أن أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله ، ثم قال شيخنا : لعل لابن عباس حديثاً آخر صريحاً في الرقية بفاتحة الكتاب ليس على شرطه فلذلك أتى به بصيغة التريض . قلت : ولم يقع لي ذلك بعد التبع . ثم ذكر فيه حديث أبي سعيد في قصة الذين أتوا على الحي فلم يقرؤم ، فبلغ سيد الحي فرقاه أبو سعيد بفاتحة الكتاب ، وقد تقدم شرحه في كتاب الأجرة مستوفى . وقال ابن القيم : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فالأذن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلاً لتضمنها جميع معاني الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله وبجاعتها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإغاثة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعله ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ، ومغضوب عليه لمدولته عن الحق بعد معرفته ، وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرح والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع ، وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب

٥٧٣٧ - حدثنا سیدان بن مضارب أبو محمد الباهلي حدثنا أبو بشار البصري - هو صدوق - يوسف ابن يزيد البراء قال حدثني عبيد الله بن الأخنسي أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن قرأ من أصحاب



اللهي ﷺ مروا بماء فيهم ليدبغ - أو سليم - فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق ؟ إن في الماء رجلاً لدينا ، أو سليماً . فانطلق رجل منهم قرأ بفاتحة الكتاب على شاء ، فبرأ . فجاء بالشاء إلى أصحابه ، فذكر هو ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجراً ، حتى قدموا المدينة فقالوا : يا رسول الله ، أخذ على كتاب الله أجراً ، فقال رسول الله ﷺ : إن أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله »

قوله ( باب الشروط في الرقية بفاتحة الكتاب ) تقدم التنبيه على هذه الترجمة في كتاب الاجارة . قوله ( حدثنا سيدان ) بكسر الميم وسكون النون الثانية ( ابن مضارب ) بضاد معجمة وموحدة آخره ( أبو محمد الباهلي ) هو بصري قواه أبو حاتم وغيره ، وشيخه البراء بفتح الواو وتشديد الراء نسب إلى برى المود كان عطاراً ، وقد ضعفه ابن معين ، ووثقه المقدسي ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، واتفق الشيخان على التخريج له . ووقع في نسخة الصغاني د أبو معشر البصري وهو صدوق ، وشيخه عبيد الله بالتصغير ابن الأحنس بماء معجمة ساكنة ونون مفتوحة هو نغمي كوفي يكنى أبا مالك . ويقال أنه من موال الأزد ، وثقه الأئمة ، وشذ ابن حبان فقال في الثقات يخطئ كثيراً ، وما للثلاثة في البخاري سوى هذا الحديث ؛ ولكن لعبيد الله بن الأحنس عنده حديث آخر في كتاب الحج ، ولابن معشر آخر في الاشربة . قوله ( مروا بماء ) أي يقوم نزول على ماء . قوله ( فيهم ليدبغ ) بالعين المعجمة ( أو سليم ) شك من الراوي ، والسليم هو اللدبغ سمى بذلك تفاؤلاً من السلامة لكون غالب من يلدغ يعطب ، وقيل سليم فعيل بمعنى مفعول لأنه أسلم للعطب ، واستعمال اللدغ في ضرب العقرب مجاز ، والأصل أنه الذي يضرب بفيه ، والذي يضرب بمؤخره يقال لسع ، وبأسنانه نيس بالمهمل والمعجمة ، وبأنفه نكرو بنون وكاف وذاي ، وبنابه نسط ، وهذا هو الأصل وقد يستعمل بعضها مكان بعض تجوزاً . قوله ( فعرض لهم رجل من أهل الماء ) لم أقف على اسمه . قوله ( فانطلق رجل منهم ) لم أقف على اسمه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الاجارة ، ويثبت فيه أن حديث ابن عباس وحديث أبي سعيد في قصة واحدة وأنها وقعت لهم مع الذي لدغ ، وأنه وقعت للصحابه قصة أخرى مع رجل مصاب بقوله فأغنى ذلك عن اعادته هنا

### ٣٥ - باب رقية العين

٥٧٣٨ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا سفيان قال حدثني معبد بن خالد قال سمعتُ عبد الله بن شداد عن عائشة رضي عنها قالت : أمرني النبي ﷺ - أو أمر - أن يسترق من العين »

٥٧٣٩ - **حدثنا محمد بن خالد** حدثنا محمد بن وهب بن عطية الدمشقي حدثنا محمد بن حرب حدثنا محمد بن الوليد الزبيدي أخبرنا الزهري عن عروة بن الزبير عن زينب ابنة أبي سلمة عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ رأى في يديها جارية في وجهها سقعة فقال : استرقوا لها فإن بها للسنطة . وقال غفرل عن الزهري أخبرني عروة عن النبي ﷺ . تابعه عبد الله بن سالم عن الزبيدي

**قوله ( باب رقية العين )** أى رقية الذى يصاب بالعين ، تقول عنت الرجل أصبته بعينك فهو معين ومعيون ورجل عائن ومعيان وعيون . والعين نظر باستحسان مشوب بحسد . من خبيث الطبع يحصل المنظور منه ضرر ، وقد وقع عند أحمد - من وجه آخر - عن أبي هريرة رفعه « العين حق » ، ويحضرها الشيطان ، وحسد ابن آدم . وقد أشكل ذلك على بعض الناس فقال : كيف تعمل العين من بعد حتى يحصل الضرر للمعيون ؟ والجواب أن طبائع الناس تختلف ، فقد يكون ذلك من سم يصل من عين العائن في الهواء إلى بدن المعيون ، وقد نقل عن بعض من كان معيانا أنه قال : إذا رأيت شيئاً يعجبني وجدت حرارة تخرج من عيني . ويقرب ذلك بالمرأة الحائض تضع يدها في إناء اللبن فيفسد ، ولو وضعتها بعد طهرها لم يفسد ، وكذا تدخل البستان فتضر بكثير من الفروس من غير أن تمسها يدها ، ومن ذلك أن الصبي قد ينظر إلى العين الرمضاء فيبرد ، ويتألم واحد يحضرته فيثأب هو ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقال الخطابي : في الحديث أن العين تأثير في النفوس ، وإبطال قول الطبيائين أنه لا شيء إلا ما تدرك الحواس الخمس وما عدا ذلك لا حقيقة له . وقال المازري : ذم بعض الطبيائين أن العائن يبعث من عينه قوة سمية تتصل بالمعين فيهلك أو يفسد ، وهو كإصابة السم من نظر الأفاعي . وأشار إلى منع الحصر في ذلك مع تجويزه ، وأن الذى يتمشى على طريقة أهل السنة أن العين إنما تضر عند نظر العائن بعادة أجراها الله تعالى أن يحدث الضرر عند مقابلة شخص لآخر ، وهل ثم جواهر خفية أو لا ؟ هو أمر محتمل لا يقطع بإثباته ولا نفيه ، ومن قال من ينتمى إلى الإسلام من أصحاب الطبائع بالقطع بأن جواهر لطيفة غير مرئية تنبعث من العائن فتتصل بالمعيون وتتخلل مسام جسمه فيخلق الباري الهلاك عندها كما يخلق الهلاك عند شرب السموم فقد أخطأ بدعوى القطع ، ولكن جاز أن يكون عادة ليست ضرورية ولا طبيعة اه . وهو كلام سديد وقد بالغ ابن العربي في إنكاره قال : ذهب الفلاسفة إلى أن الإصابة بالعين صادرة عن تأثير النفس بقوتها فيه ، فأول ما تؤثر في نفسها ثم تؤثر في غيرها . وقيل إنما هو سم في عين العائن يصيب بلفحه عند التحديق إليه كما يصيب لفتح سم الأفعى من يتصل به ، ثم رد الأول بأنه لو كان كذلك لما تخطفت الإصابة في كل حال ، والواقع خلافه . والثاني بأن سم الأفعى جزء منها وكلها قاتل ، والعائن ليس يقتل منه شيء في قولهم إلا نظره وهو معنى خارج عن ذلك ، قال : والحق أن الله يخلق عند نظر العائن إليه وإعجابه به إذا شاء ما شاء من ألم أو هلكة ، وقد يصرفه قبل وقوعه إما بالاستعاذة أو بغيرها ، وقد يصرفه بعد وقوعه بالرقية أو بالاعتسال أو بغير ذلك . اه كلامه ، وفيه بعض ما يتعقب ، فإن الذى مثل بالأفعى لم يرد أنها تلامس المصاب حتى يتصل به من سمها ، وإنما أراد أن جنسا من الأفاعي اشتهر أنها إذا وقع بصرها على الإنسان هلك فكذلك العائن وقد أشار إلى ذلك في حديث أبي لبابة الماضى في بدء الخلق عند ذكر الأبر وذى الطفيتين قال : قاتما يطعمان البصر ويسقطان الحبل ، وليس مراد الخطابي بالتأثير المعنى الذى يذهب إليه الفلاسفة ، بل ما أجرى الله به العادة من حصول الضرر للمعيون ، وقد أخرج البزار بسند حسن عن جابر رفعه « أكثر من يموت بعد قضاء الله وقدره بالنفس » ، قال الراوى : يعنى بالعين ، وقد أجرى الله العادة بوجود كثير من القوى والخواص في الأجسام والأرواح كما يحدث لمن ينظر إليه من يحترقه من الحجل فيرى في وجهه حرمة شديدة لم تكن قبل ذلك ، وكذا الاصفرار عند رؤية من يخافه ، وكثير من الناس يسقم بمجرد النظر إليه وتضيق قواه ، وكل ذلك بواسطة ما خلق

الله تعالى في الأرواح من التأثيرات ولشدة ارتباطها بالعين نسب الفضل إلى العين ، وليست هي المؤثرة وإنما التأثير للروح ، والأرواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها : فمنها ما يؤثر في البدن بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدة خبث تلك الروح وكيفيةها الخبيثة . والحاصل أن التأثير بإرادة الله تعالى وخلقه ليس مقصوراً على الاتصال الجسماني ، بل يكون تارة به وتارة بالمقابلة ، وأخرى بمجرد الرؤية وأخرى بتوجه الروح كالذي يحدث من الأدعية والرقى والالتجاء إلى الله ، وتارة يقع ذلك بالتوهم والتخيل ، فالذي يخرج من عين العائن سهم معنوي إن صادف البدن لا وقاية له أثر فيه ، وإلا لم ينفذ السهم ، بل ربما رد على صاحبه كالسهم الحمى سواء . قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( حدثني معبد بن خالد ) هو الجعفي الكوفي تابعي ، وشيخه عبد الله بن شداد هو المعروف بابن الهادي رؤية وأبوه محبان . قوله ( عن عائشة ) كذا للاكثر ، وكذا لمسلم من طريق مسمر عن معبد بن خالد ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي مثله ، لكن شك فيه فقال : أو قال عن عبد الله بن شداد أن النبي ﷺ أمر عائشة . قوله ( قالت أمرني النبي ﷺ ، أو أمر أن يسترق من العين ) أي يطلب الرقية من يعرف الرق بسبب العين ، كذا وقع بالشك هل قالت : أمر ، بغير إضافة أو : أمرني ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجه عن الطبراني عن معاذ بن المنذر عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال : « أمرني » جزماً وكذا أخرجه النسائي والاسماعيلي من طريق أبي نعيم عن سفيان الثوري ، ولمسلم من طريق عبد الله بن نمير عن سفيان « كان يأمرني أن استرق » وعنده من طريق مسمر عن معبد بن خالد « كان يأمرها ، ولابن ماجه من طريق وكيع عن سفيان « أمرها أن تسترق » وهو للاسماعيلي في رواية عبد الرحمن بن مهدي . وفي هذا الحديث مشروعية الرقية لمن أصابه العين ، وقد أخرج الترمذي وصححه والنسائي من طريق عبيد بن رفاعه « عن أسماء بنت عيسى أنها قالت : يا رسول الله إن ولد جعفر تسرع اليهم الدين أفاسترق لهم ؟ قال : نعم » الحديث ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه مسلم قال : رخص رسول الله ﷺ لآل حزم في الرقية ، وقال لاسماء : مالي أرى أجسام بني أخي ضارعة ؟ أتصيبهم الحاجة ؟ قالت : لا ، ولكن العين تسرع اليهم ، قال : ارقهم ، فعرضت عليه فقال : ارقهم ، وقوله « ضارعة » بمجمة أوله أي تحيفة ، وورد في مداراة المعيون أيضاً ما أخرجه أبو داود من رواية الأسود عن عائشة أيضاً قالت « كان النبي ﷺ يأمر العائن أن يتوضأ ثم يغتسل منه المعين » وسأذكر كيفية اغتساله في شرح حديث الباب الذي بعد هذا . قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) قال الحاكم والجوزقي والكلا باذي وأبو مسعود ومن تبعهم ، هو الذهلي نسب إلى جد أبيه فانه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس ، وقد كان أبو داود يروي عن محمد بن يحيى فينسب أباه إلى جد أبيه أيضاً فيقول : حدثنا محمد بن يحيى بن فارس ، قالوا وقد حدث أبو محمد بن الجارود بحديث الباب عن محمد بن يحيى الذهلي ، وهي قريبة في أنه المراد ، وقد وقع في رواية الأصيلي هنا « حدثنا محمد بن خالد الذهلي » فانتفى أن يظن أنه محمد بن خالد بن جبلة الرافعي الذي ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ، وقد أخرج الاسماعيلي وأبو نعيم أيضاً حديث الباب من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن محمد بن وهب بن عطية المذكور ، وكذا هو في « كتاب الزهريات » جمع الذهلي ، وهذا الاستناد مما نزل فيه البخاري في حديث عروة بن الزبير ثلاث درجات ، فانه أخرج في صحيحه حديثاً عن عبد الله بن موسى عن هشام بن عروة عن أبيه وهو في المتن فكان بينه وبين عروة رجلان ، وهما بينه وبينه فيه خمسة أنفس ، ومحمد بن وهب بن عطية سلى قد أدركه البخاري وما أدركه غيره أم لا ، وهو من

أقران الطبقة الوسطى من شيوخته ، وما له عنده إلا هذا الحديث ، وقد أخرجه مسلم حاليًا بالنسبة لرواية البخاري  
 هذه قال : حدثنا أبو الربيع حدثنا محمد بن حرب فذكره ، ومحمد بن حرب شيخه خولاني حمصي كان كاتبًا للزبيدي  
 شيخه في هذا الحديث ، وهو ثقة عند الجميع . ( تلييه ) : اجتمع في هذا السند من البخاري إلى الزهري ستة أنفس  
 في نسق كل منهم اسمه محمد ، وإذا رويناه الصحيح من طريق الفراوي عن الحفصي عن الكشميني عن الثوري كانوا  
 عشرة . **قوله** ( رأى في بيتها جارية ) لم أفت على اسمها ، ووقع في مسلم : قال لجارية في بيت أم سلمة . **قوله** ( في  
 وجهها سفعة ) بفتح المهملة وبجوز ضمها وسكون الفاء بعدها عين مهملة وحكى عياض ضم أوله ، قال إبراهيم  
 الحربي : هو سواد في الوجه ومنه سفعة الفرس سواد ناصيته ، وعن الأصمعي : حمرة يعلوها سواد ، وقيل سفرة ،  
 وقيل سواد مع لون آخر ، وقال ابن قتيبة : لون يخالف لون الوجه ، وكلها متقاربة ، وحاصلها أن بوجهها موضعًا  
 على غير لونه الأصل ، وكان الاختلاف بحسب اللون الأصلي ، فإن كان أحمرًا لسفعة سواد حمر ، وإن كان أبيض  
 فالسفعة سفرة ، وإن كان أسمرًا لسفعة حمرة يعلوها سواد . وذكر صاحب البارع ، في اللغة أن السفح سواد الخدين  
 من المرأة الشاحبة ، والشحوب بمجمة ثم مهمة : تغير اللون بهوال أو غيره ، ومنه سفماء الخدين ، وتطلق السفعة  
 على العلامة ، ومنه بوجهها سفعة غضب . وهو راجع إلى تغير اللون ، وأصل السفح الأخذ بقهر ، ومنه قوله تعالى  
 ( لنسفعا بالناصية ) ويقال إن أصل السفح الأخذ بالناصية ثم استعمل في غيرها ، وقيل في تفسيرها : لنعلنه بعلامة  
 أهل النار من سواد الوجه ونحوه ، وقيل معناه لنعلنه ، ويمكن رد الجميع إلى معنى واحد فإنه إذا أخذ بناصيته بطريق  
 القهر أذله وأحدث له تغير لونه فظهرت فيه تلك العلامة ومنه قوله في حديث الشفاعة قوم أصابهم سفح من النار .  
**قوله** ( استرقوا لها ) بسكون الراء . **قوله** ( فإن بها النظرة ) بسكون الظاء المعجمة ، وفي رواية مسلم « فقال إن بها نظرة  
 فاسترقوا لها » ، يعني بوجهها سفرة ، وهذا التفسير ما عرفت فأله إلا أنه يغلب على ظني أنه الزهري ، وقد أنكره  
 عياض من حيث اللغة ، وتوجيهه ما قدمته . واختلف في المراد بالنظرة فقيل : عين من نظر الجن ، وقيل من الالس  
 وبه جزم أبو عبيد الهروي ، والاولى أنه أعم من ذلك وأنها أصيبت بالعين فلذلك أذن **قوله** في الاسترقاء لها ، وهو  
 دال على مشروعية الرقية من العين على وفق الترجمة . **قوله** ( تابعه عبد الله بن سالم ) يعني الحمصي ، وكنتيته أبو يوسف  
 ( عن الزبيدي ) أي على وصل الحديث . وقال عقيل عن الزهري « أخبرني عروة عن النبي **ﷺ** » ، يعني لم يذكر في  
 إسناده زينب ولا أم سلمة ، فأما رواية عبد الله بن سالم فوصلها الذهلي في « الزهريات » ، والطبراني في « مسند  
 الشاميين » ، من طريق اسحق بن إبراهيم بن العلاء الحمصي عن عمرو بن الحارث الحمصي عن عبد الله بن سالم به سند  
 ومثنا ، وأما رواية عقيل فرواها ابن وهب عن ابن أبي عمير عن عقيل ولفظه « إن جارية دخلت على رسول الله **ﷺ**  
 وهو في بيت أم سلمة فقال « كان بها سفعة أو خطرت بنار » هكذا وقع لنا مسموعا في جزم من « فوائد أبي الفضل  
 ابن طاهر » ، بسنده إلى ابن وهب ، ورواه الليث عن عقيل أيضا ، ووجدته في « مستدرك الحاكم » ، من حديثه  
 لكن زاد فيه حاشية بعد عروة ، وهو وهم فيما أحسب ، ووجدته في « جامع ابن وهب » ، عن يونس عن الزهري  
 قال « قال رسول الله **ﷺ** لجارية » ، فذكر الحديث ، واعتمد الشيخان في هذا الحديث على رواية الزبيدي لسلامتها  
 من الاضطراب ولم يلتفتا إلى قصير يونس فيه ، وقد روى الترمذي من طريق الوليد بن مسلم أنه سمع الأوزاعي  
 يفضل الزبيدي على جميع أصحاب الزهري ، يعني في الضبط ، وذلك أنه كان يلزمه كثيرا حصرًا وسفرًا ، وقد

تمسك بهذا من زعم أن العمدة لمن وصل على من أرسل لاتفاق الشيخين على تصحيح الموصول هنا على المرسل ، والتحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد بل هو دائر مع القرينة ، فهما ترجح بها اعتداده ، وإلا فكيف حديث أعرضا عن تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله ، وقد جاء حديث عروة هذا من غير رواية الزهري أخرجه البرار من رواية أبي معاوية عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن عروة عن أم سلمة ، فسقط من روايته ذكر زينب بنت أم سلمة ، وقال الدارقطني : رواه مالك وابن عيينة وسمى جماعة كلهم عن يحيى بن سعيد فلم يجاوزوا به عروة ، وتفرد أبو معاوية بذكر أم سلمة فيه ولا يصح ، وإنما قال ذلك بالنسبة لهذه الطريق لا أفراد الواحد عن العدد الجمل ، وإذا انضمت هذه الطريق إلى رواية الزبيدي قويت جدا ، وافته أحلم

### ٣٦ - باب العين حق

٥٧٤٠ - حدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن كهم عن أبي هريرة رضي الله عنه « من

الذي <sup>يُقال</sup> قال : العين حق . ونهى عن الوشم »

[ الحديث ٥٧٤٠ - طريقه في : ٩٤٤ ]

**قوله ( باب العين حق )** أي الإصابة بالعين شيء ثابت موجود ، أو هو من جملة ما تحقق كونه . قال المازري : أخذ الجمهور بظاهر الحديث ، وانكروه طوائف المبتدعة لغير معنى ، لأن كل شيء ليس محالا في نفسه ولا يؤدي إلى قلب حقيقة ولا إفساد دليل ، فهو من متجاوزات العقول ، فإذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لانكاره معنى ، وهل من فرق بين إنكارهم هذا وإنكارهم ما يخبر به من أمور الآخرة . **قوله ( العين حق ، ونهى عن الوشم )** لم تظهر المناسبة بين هاتين الجملتين ، فكأنهما حديثان مستقلان ، ولهذا حذف مسلم وأبو داود الجملة الثانية من روايتهما مع أنهما أخرجهما من رواية عبد الرزاق الذي أخرجه البخاري من جهته ، ويحتمل أن يقال : المناسبة بينهما اشتراكهما في أن كلا منهما يحدث في العضو لونا غير لونه الأصل ، والوشم يفتح الواو ويكون المصجمة أن يفرز إبرة أو نحوها في موضع من البدن حتى يسيل الدم ثم يحشى ذلك الموضع بالكحل أو نحوه فيخضر ، وسيأتي بيان حكمه في باب المستوشمة ، من أواخر كتاب اللباس إن شاء الله تعالى . وقد ظهرت لي مناسبة بين هاتين الجملتين لم أر من سبق إليها ، وهي أن جملة الباعث على عمل الوشم تغير صفة الموشوم لثلاث تصيبه العين ، فمنهى عن الوشم مع إثبات العين ، وأن التحيل بالوشم وغيره مما لا يستند إلى تعليم الشارع لا يفيد شيئا ، وأن الذي قدره الله سيقع وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه « العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ، وإذا استخسلتم فاعملوا » فأما الزيادة الأولى ففيها تأكيد وتنبيه على سرعة نفوذها وتأثيره في الذات ، وفيها إشارة إلى الرد على من زعم من المتصوفة أن قوله « العين حق » يريد به للقدر أي العين التي تجري منها الأحكام ، فإن عين الشيء حقيقته ، والمعنى أن الذي يصيب من الضرر بالمادة عند نظر الناظر إنما هو بقدر الله السابق لا بشيء يحدثه الناظر في المنظور ، ووجه الرد أن الحديث ظاهر في المفارقة بين القدر وبين العين ، وإن كنا نعتقد أن العين من جملة المقدر ، لكن ظاهره إثبات العين التي تصيب إما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعه فيها ، وإما بأجراء العادة يحدث الضرر عند تعبد الناظر ، وإنما جرى الحديث مجرى المبالغة في إثبات العين لا أنه يمكن أن يرد القدر شيء .

إذ القدر عبارة عن سابق علم الله ، وهو لا راد لأمره ، أشار الى ذلك القرطبي . وحاصله لو فرض أن شيئاً له قوة بحيث يسبق القدر لكان العين ، لكنها لا تسبق ، فكيف غيرها ؟ وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي ﷺ قال : أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالأنف ، قال الراوى : يعنى بالعين . وقال النووى : في الحديث إثبات القدر وحجة أمر العين وأنها قوية الضرر ، وأما الزيادة الثانية وهى أمر العين بالاعتسال عند طلب المعيون منه ذلك ففيها إشارة الى أن الاعتسال لذلك كان معلوماً بينهم ، فأمرهم أن لا يمتنعوا منه إذا أريد منهم ، وأدنى ما في ذلك رفع الوم الحاصل في ذلك ، وظاهر الأمر الوجوب . وحكى المازرى فيه خلافاً وصحح الوجوب وقال : متى غشى الهلاك وكان اغتسال العائن مما جرت العادة بالشفا به فإنه يتعين ، وقد تقرر أنه يجبر على بذل الطعام للضطر وهذا أول ، ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاعتسال ، وقد وقعت في حديث سهل بن حنيف عند أحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهرى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، أن أباه حدثه أن النبي ﷺ خرج وساروا معه نحو ماء ، حتى إذا كانوا بشعب الحرار من المجعفة اغتسل سهل بن حنيف - وكان أبيض حسن الجسم والجلد - فنظر إليه عامر بن ربيعة فقال : ما رأيت كاليوم ولا جلد عجا ، فلبس - أى صرح وزناً ومعنى - سهل . فأنى رسول الله ﷺ فقال : هل تنهون به من أحد ؟ قالوا : عامر بن ربيعة . فدعا عامراً فتغيط عليه فقال : علام يقتل أحدكم أخاه ؟ هلا إذا رأيت ما يصيبك بركت . ثم قال : اغتسل له ، فغسل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله ودأخلة أذنه في قدح ، ثم يصب ذلك الماء عليه وجل من خلفه على رأسه وظهره ثم يكفأ الفدح ؛ ففعل به ذلك ، فراح سهل مع الناس ليس به بأس . لفظ أحمد من رواية أبي أريس عن الزهرى ، ولفظ النسائي من رواية ابن أبي ذئب عن الزهرى بهذا السند أنه يصب صبة على وجهه بيده اليمنى ، وكذلك سائر أعضائه صبة صبة في الفدح ، وقال في آخره : ثم يكفأ الفدح وراؤه على الأرض ، ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهرى عن أبي أمامة أن عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو يغتسل ، فذكر الحديث وفيه : فليدع بالبركة . ثم دعا بماء فأمر عامراً أن يتوضأ فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين وركبتيه ودأخلة إزاره ، وأمره أن يصب عليه ، قال سفيان قال معمر عن الزهرى : وأمر أن يكفأ الاناء من خلفه ، قال المازرى : المراد بدأخلة الإزار الطرف المتدلى الذى يلي جفوه الأيمن ، قال فظن بعضهم أنه كناية عن الفرج انتهى . وزاد عياض أن المراد ما يلي جسده من الإزار ، وقيل أراد موضع الإزار من الجسد ، وقيل أراد وركه لأنه معقد الإزار . والحديث في الموطأ ، وفيه عن مالك : حدثني محمد بن أبي أمامة بن سهل أنه سمع أباه يقول ، اغتسل سهل - فذكر نحوه وفيه - فنزع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر فقال : ما رأيت كاليوم ولا جلد عذراء ، فوعك سهل مكانه واشتد وعكه - وفيه - ألا بركت ؟ إن العين حق ، توضأ له ، فتوضأ له عامر فراح سهل ليس به بأس . - (تذييلات) الأول اقتصر النووى في (الاذكار) على قوله : الاستسفال أن يقال للعائن : اغسل داخلة إزارك بما يلي الجلد ، فإذا فعل صبه على المنظور اليه . وهذا يوم الاقتصار على ذلك ، وهو عجيب ، ولا سيما وقد قل في شرح مسلم ، كلام عياض بطوله . الثانى : قال المازرى هذا المعنى بما لا يمكن تعطيله ومعرفة وجهه من جهة العقل ، فلا يرد لكونه لا يعقل مثناه . وقال ابن العربى : إن توقف فيه متشرع قلنا له : قل الله ورسوله أعلم ، وقد عضدته التجربة وصدفته المأينة . أو متفلسف فارد عليه أظهر لأن عنده ان الادوية تعمل بقواها ، وقد تفعل بمعنى لا يدرك ،

ويسمون ما هذا سبيله الخواص ، وقال ابن القيم : هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من سخر منها ولا من شك فيها أو فعلها مجربا غير معتقد ، وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الأطباء علما بل هي عندهم خارجة عن القياس وإنما تفعل بالخاصية فالذي تنكر جهلهم من الخواص الشرعية ؟ هذا مع أن في المعالجة بالاعتسال مناسبة لا تأبأها العقول الصحيحة ، فهذا ترياق سم الحية يؤخذ من لحما ، وهذا علاج النفس الغضبية بوضع اليد على بدن الغضبان فيسكن ، فكان أثر تلك العين كشعة نار وقعت على جسد ؛ ففي الاعتسال إطفاء لتلك الشعلة . ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لشدة النفوذ فيها ، ولا شيء أرق من المغاين ، فكان في غسلها إبطال لعملها ، ولا سيما أن الأرواح الشيطانية في تلك المواضع اختصاصا . وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع وأسرعها نفذا ، فتنتفي تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء . الثالث : هذا الغسل ينفع بعد استحكام النظرة ، فأما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارح إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة كما مضى : الأبركت عليه ، وفي رواية ابن ماجه : فليدع بالبركة ، ومثله عند ابن السني من حديث طاهر بن ربيعة ، وأخرج البزار وابن السني من حديث أنس رفعه : من رأى شيئا فأعجبه فقال : ماشاء الله لاقوة إلا بالله ، لم يضره . وفي الحديث من الفوائد أيضا أن العائن إذا عرف يقضى عليه بالاعتسال ، وأن الاعتسال من النشرة النافعة ، وأن العين تكون مع الإحجاب ولو بغير حسد ، ولو من الرجل المحب ، ومن الرجل الصالح ، وأن الذي يعجبه الشيء ينبغي أن يبادر إلى الدعاء للذي يعجبه بالبركة ، ويكون ذلك رقية منه ، وأن الماء المستعمل طاهر . وفيه جواز الاعتسال بالفضاء ، وأن الإصابة بالعين قد تقتل . وقد اختلف في جريان القصاص بذلك فقال القرطبي : لو أتلقت العائن شيئا ضمنه ، ولو قتل فعليه القصاص أو الدية إذا تكرر ذلك منه بحيث يصير عادة ، وهو في ذلك كالساحر عند من لا يقتله كفرا ، انتهى . ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك ، بل منعوه وقالوا : أنه لا يقتل غالبا ولا يعد مهلكا . وقال النووي في الروضة ، ولا دية فيه ولا كفارة . لأن الحكم إنما يرتب على منضبط عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الأحوال مما لا انضباط له ، كيف ولم يقع منه فعل أصلا ، وإنما غايته حسد وتمن لروال نعمة . وأيضاً فالذي ينشأ عن الإصابة بالعين حصول مكروه لذلك الشخص ، ولا يتعين ذلك المكروه في زوال الحياة ، فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين اهـ . ولا يعكر على ذلك إلا الحكم بقتل الساحر قائم في معناه ، والفرق بينهما فيه عسر . ونقل ابن بطلال عن بعض أهل العلم فإنه ينبغي للإمام منع العائن إذا عرف بذلك من مداخلة الناس وأن يلزم بيته ، فإن كان فقيرا رزقه ما يقوم به ، فإن ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي أمر عمر رضي الله عنه بمنعه من مخالطة الناس كما تقدم وأضحا في بابه ، وأشد من ضرر الثوم الذي منع الشارح آكله من حضور الجماعة . قال النووي : وهذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره تصريح بخلافه

### باب رقية الحية وللمقرب

٥٧٤١ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشَّيباني حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه قال : سألت عائشة عن الرقية من الحية فقالت : رخص النبي ﷺ للرقية من كل ذي حية ،

قوله (باب رقية الحية والمقرب) أى مشروعية ذلك، وأشار بالترجمة الى ماورد في بعض طرق حديث الباب على ما سأذكره. قوله (عبد الواحد) هو ابن زياد، وبذلك جزم أبو نعيم حيث أخرج الحديث من طريق محمد بن عبيد ابن حسان عنه. قوله (سليمان الشيباني) هو أبو إسحق مشهور بكهنيته أكثر من اسمه. قوله (رخص) فيه إشارة الى أن النهى عن الرقى كان متقدما، وقد بيئت ذلك في الباب الاول. قوله (من كل ذى حمة) بضم المهملة وتخفيف الميم، تقدم بيانها في باب ذات الجنب، وأن المراد بها ذوات السموم، ووقع في رواية أبي الأحوص عن الشيباني بسنده «رخص في الرقية من الحية والمقرب»

### ٣٨ - باب رقية النبي ﷺ

٥٧٤٢ - حدثنا مسددٌ حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز قال «دخلتُ أنا وثابتٌ على أنس بن مالك، فقال ثابتٌ: يا أبا حمزة اشكيتُ. فقال أنسُ ألا أرقيك رقية رسول الله ﷺ؟ قال: بلى. قال: اللهم ربَّ الناس، مُذهبَ البأس، اشفِ أنتَ للشافى، لا شافى إلا أنتَ، شفاء لا يُغادرُ سقمًا»

٥٧٤٣ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سُفيانُ حدثني سليمان عن مُسلم عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ بعضَ أهلِهِ يمسحُ بيدهِ النبي ويقول: اللهم ربَّ الناس، اذهبِ البأس، واشفِ وأنتَ الشافى. لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يُغادرُ سقمًا،

قال سُفيانُ حدثتُ به منصوراً، فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة . . نحوه

٥٧٤٤ - حدثني أحمد بن أبي رجاء حدثنا النضر عن هشام بن عروة قال أخبرني أبي «عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يرقى يقول: امسحِ بالبأس، ربَّ الناس، بيدك الشفاء، لا كاشفَ له إلا أنت»

٥٧٤٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سُفيانُ قال حدثني عبدُ ربه بن سعيد عن حمرة «عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يقولُ للمريض: بسم الله، تربة أرضنا، بريقة بعضنا، يشفي مقبنا، باذن ربنا»

[الحديث ٥٧٤٥ - طريقه في: ٥٧٤٦]

٥٧٤٦ - حدثني صدقة بن الفضل أخبرنا ابنُ عُيينة عن عبد ربه بن سعيد عن حمرة «عن عائشة قالت:

كان النبي ﷺ يقول في الرقية: بسم الله تربة أرضنا، وريقة بعضنا، يشفي مقبنا، باذن ربنا»

قوله (باب رقية النبي ﷺ) أى الذى كان يرقى بها. ذكر فيه ثلاثة أحاديث: الاول حديث أنس. قوله (عبد الوارث) هو ابن سعيد، وعبد العزيز هو ابن صهيب، والاسناد بصريون. قوله (قال ثابت) هو الشيباني (يا أبا حمزة) هى كنية أنس. قوله (اشتكيت بضم) التاء أى مرضت، ووقع في رواية الاسماعيل «أنى اشتكيت»



**قوله ( ألا )** بتخفيف اللام للمرض و « أرقبك » بفتح الهمزة . **قوله ( مذهب الباس )** بغير هو للوإخاء فإن أصله الهمزة . **قوله ( أنت الشافي )** يؤخذ منه جواز تسمية الله تعالى بما ليس في القرآن بشرطين : أحدهما أن لا يكون في ذلك ما يؤرم نقصا ، والثاني أن يكون له أصل في القرآن وهذا من ذلك ، فإن في القرآن « وإذا مرضت فهو يشفين » **قوله ( لا شافي إلا أنت )** إشارة إلى أن كل ما يقع من الدواء والتداوي إن لم يصادف تقدير الله تعالى وإلا فلا ينفع . **قوله ( شفاء )** مصدر منصوب بقوله « اشف » ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ ، أي هو . **قوله ( لا يغادر )** بالغين المعجمة أي لا يترك ، وقد تقدم بيانه والحكمة فيه في أواخر كتاب المرضى ، وقوله « سقما » بضم ثم سكون ، وبفتحتين أيضا . ويؤخذ من هذا الحديث أن الإضافة في الترجمة للفاعل ، وقد ورد ما يدل على أنها للمفعول ، وذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد « أن جبريل أتى النبي ﷺ فقال : يا محمد اشفك » قال : نعم . قال : بسم الله أرقبك ، من كل شيء يؤذيك ، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك ، وله شاهد عنده بمعناه من حديث عائشة . الحديث الثاني ، **قوله ( يحيى )** هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وسليمان هو الأعمش ، ومسلم هو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وجوز الكرمانى أن يكون مسلم بن عمران لكونه يروى عن مسروق ويروى الأعمش عنه ، وهو مجهول على محض سمع المحدث ، على أننى لم أر مسلم بن عمران البطين رواية عن مسروق وإن كانت ممكنة ، وهذا الحديث إنما هو من رواية الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق ، وقد أخرجه مسلم من رواية جرير عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق به ، ثم أخرجه من رواية هشيم ومن رواية شعبة ومن رواية يحيى القطان عن الثوري كلهم عن الأعمش قال بإسناد جرير ، فوضح أن مسلما المذكور في رواية البخاري هو أبو الضحى ، فإنه أخرجه من رواية يحيى القطان ، وغايته أن بعض الرواة عن يحيى سماه وبعضهم كناه والله أعلم . **قوله ( كان يعوذ بعض أهل )** لم أقف على تعيينه . **قوله ( يمسح بيده اليمنى أي على الوجع )** قال الطبري : هو على طريق التفاضل لوال ذلك الوجع . **قوله ( واشفه وأنت الشافي )** في رواية الكشميهني بحذف الواو ، والضمير في اشفه للعليل ، أو هي هاء السكت . **قوله ( لا شفاء )** بالمدة بمعنى على الفتح والخبر محذوف والتقدير لنا أوله . **قوله ( إلا شفاؤك )** بالرفع على أنه بدل من موضع لا شفاء . **قوله ( قال سفيان )** هو موصول بالإسناد المذكور . **قوله ( حدثت به منصورا )** هو ابن المعتز ، وصار بذلك في هذا الحديث إلى مسروق طريقان ، وإذا ضم الطريق الذي بعده إليه صار إلى عائشة طريقان ، وإذا ضم إلى حديث أنس صار إلى النبي ﷺ فيه طريقان . **قوله ( نحوه )** تقدم سياقه في أواخر كتاب المرضى مع بيان الاختلاف على الأعمش ومنصور في الوسيلة بينهما وبين مسروق ، ومن أفرد ومن جمع وتحرير ذلك وانما . **قوله ( في الطريق الأخرى )** (المنصر) هو ابن شبل **قوله ( كان يرقى )** بكسر القاف ، وهو بمعنى قوله في الرواية التي قبلها « كان يعوذ » ولعل هذا هو السر أيضا في إيراد طريق عروة وإن كان سياق مسروق أمم ، لكن عروة صرح بكون ذلك رقية فيوافق حديث أنس في أنها رقية النبي ﷺ **قوله ( امسح )** هو بمعنى قوله في الرواية الأخرى « أذهب » والمراد الإزالة . **قوله ( بيدك الشفاء لا كاشف له )** أي للمرض ( إلا أنت ) وهو بمعنى قوله « اشف أنت الشافي لا شافي إلا أنت » . الحديث الثالث ، **قوله ( سفيان )** هو ابن عيينة كما صرح به في الطريق الثانية ، وقدم الأولى لتصريح سفيان بالتحديث ، وصدقه شيخه في الثانية هو ابن الفضل المروزي . **قوله ( عبد ربه بن سعيد )** هو الانصاري أخو يحيى بن سعيد ، هو ثقة ، ويحيى أشهر منه وأكثر

حديثاً . قوله ( كان يقول للمريض اسم الله ) في رواية صدقة ، كان يقول في الرقية ، وفي رواية مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان زيادة في أوله ونفذه ، كان إذا اشتكى الإنسان أو كانت به قرحة أو جرح قال النبي ﷺ بأصبعه هكذا . ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها - بسم الله ، قوله ( تربة أرضنا ) خبر مبتدأ محذوف أى هذه تربة ، وقوله « بريقة بعضنا » يدل على أنه كان يتقل عند الرقية ، قال النووي : معنى الحديث أنه أخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم وضعها على التراب فعلق به شيء منه ثم مسح به الموضع العليل أو الجرح قابلاً الكلام المذكور في حالة المسح ، قال القرطبي : فيه دلالة على جواز الرقي من كل الآلام ، وأن ذلك كان أمراً قاصياً معلوماً بينهم ، قال : ووضح النبي ﷺ سبابته بالأرض ووضعها عليه يدل على استحباب ذلك عند الرقية . ثم قال : وزعم بعض علمائنا أن السرفية أن تراب الأرض لبرودته وبسبه يرى الموضع الذي به الألم ويمنع الأسباب المواد إليه لئلا يسه مع منفعته في تخفيف الجراح وانعماها . قال وقال في الرقي : أنه يختص بالتحليل والانضاج وإبراء الجرح والورم لاسيما من الصائم الجماع ، وتعقبه القرطبي أن ذلك إنما يتم إذا وقعت المعالجة على قوانينها من مراعاة مقدار التراب والريق وملازمة ذلك في أوقاته ، وإلا فالنفع ووضع السبابة على الأرض إنما يتعلق بها ما ليس له بال ولا أثر ، وإنما هذا من باب التبرك بأسماء الله تعالى وآثار رسوله ، وأما وضع الإصبع بالأرض فلمله الخاصية في ذلك ، أو الحكمة لإخفاء آثار القدرة بمباشرة الأسباب المعتادة . وقال البيضاوي : قد شهدت المباحث الطبية على أن الريق مدخلا في النضج وتعديل المزاج ، وتراب الوطن له تأثير في حفظ المزاج ودفع الضرر ، فقد ذكروا أنه ينبغي للسافر أن يستصحب تراب أرضه إن عجز عن استصحاب ماها ، حتى إذا ورد المياه المختلفة جعل شيئا منه في سقائه ليأمن مضرة ذلك . ثم إن الرقي والعزائم لها آثار عجيبة تتقاعد العقول عن الوصول إلى كنهها . وقال التوريشي : كأن المراد بالتربة الإشارة إلى فطرة آدم ، والريقة الإشارة إلى النطفة ، كأنه تعرض بلسان الحال انك اخترعت الأصل الأول من التراب ثم أبدعته منه من ماء مهين فبين عليك أن تشفى من كانت هذه نشأته . وقال النووي : قيل المراد بأرضنا أرض المدينة خاصة لبركتها ، وبعضنا رسول الله ﷺ لشرف ريقه ، فيسكون ذلك مخصوصا . وفيه نظر . قوله ( يشفى سقيمتنا ) ضبط بالوجهين بضم أوله على البناء للجھول ، وسقيمتنا بالرفع ويفتح أوله على أن الفاعل مقدر ، وسقيمتنا بالنصب على المفعولية . ( تنبيهه ) : أخرج أبو داود والنسائي ما يفسر به الشخص المرق ، وذلك في حديث عائشة « أن النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس بن شماس وهو مريض فقال : اكشف الباس ، رب الناس . ثم أخذ ترابا من بطحان فجعله في قدح ، ثم نفث عليه ، ثم صبه عليه ،

### ٣٩ - باب النفث في الرقية

٥٧٤٧ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال سمعت أبا قتادة يقول « سمعت النبي ﷺ يقول : الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُثْ حِينَ يَسْتَيْقِظُ ثَلَاثَ صَرَاتٍ ، وَيَقُمْ ذَمَّنْ شَرَّهَا ، فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّهُ » . وقال أبو سلمة : فإن كنت لأرى الرؤيا أثقل على من الجبل ، فما هو إلا أن سمعت هذا الحديث فما أباليها

٥٧٤٨ - **قوله** عبد العزيز بن عبد الله الأوسى حدثنا سليمان عن يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين جميعاً ، ثم مسح بهما وجهه وما بكأت يده من جسده . قالت عائشة : فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به . قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أتى إلى فراشه

٥٧٤٩ - **قوله** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ انطلقوا في سفر سافروها حتى نزلوا في حى من أحياء العرب ، فاستضافوهم فأبوا أن يضيّفوهم . فلدغ سيد ذلك الحى ، فسعوا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء . فقال بعضهم : لو أتيتهم هؤلاء الرهط الذين قد نزلوا بكم ، نلّهُ أن يكون عند بعضهم شيء . فاتوهم فقالوا : يا أيها الرهط ، إن سيدنا كلدغ ، فسعينا له بكل شيء ، لا ينفعه شيء ، فهل عند أحد منكم شيء ؟ فقال بعضهم : نعم ، والله إنى لراق ، ولكن والله لقد استضافناكم فلم تضيّفونا ، فأنا براقي لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً . فصالحوهم على قطع من أنتم . فانطلق فجعل يتفل ويتقرأ ( الحمد لله رب العالمين ) حتى لكأما نشط من عقال ؛ فانطلق يمشى مابه قلبه . قال فأوفوهم جعلاًهم الذى صالحوهم عليه . فقال بعضهم : اقسوا . فقال الذى رقى : لاتقبلوا حتى تأتي رسول الله ﷺ فذكر له الذى كان ، فنظروا ما يأمرنا . فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له ، فقال : وما يدريك أنها رقية ؟ أصبتم ، اقسوا واضربوا لى معكم بسهم »

**قوله** ( باب النفث ) بفتح النون وسكون الفاء بعدها مثناة ( فى الرقية ) . فى هذه الترجمة إشارة الى الرد على من كره النفث مطلقاً - كالأسود بن يزيد أحد التابعين - تمسكاً بقوله تعالى ( ومن شر الغفائات فى العقد ) ، وعلى من كره النفث عند قراءة القرآن خاصة كإبراهيم النخعي ، أخرج ذلك ابن أبي شيبة وغيره ، فأما الأسود فلا حجة له فى ذلك لأن المذموم ما كان من نفث السحرة وأهل الباطل ، ولا يلزم منه ذم النفث مطلقاً ، ولا سيما بعد ثبوت فى الأحاديث الصحيحة ، وأما النخعي فالحجة عليه ما ثبت فى حديث أبي سعيد الخدرى نالك أحاديث الباب ، فقد قصوا على النبي ﷺ القصة وفيها أنه قرأ بفاتحة الكتاب ونفل ولم ينكر ذلك ﷺ فكان ذلك حجة ، وكذا الحديث الثانى فهو واضح من قوله ﷺ ، وقد تقدم بيان النفث مراراً ، أو من قال إنه لا يرقى فيه وتصويب أن فيه ريقاً خفيفاً ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث . **قوله** ( سليمان ) هو ابن بلال ، ويحيى بن سعيد هو الأنصارى ، والاسناد كله مدينون . **قوله** ( الرويا من الله ) يأتى شرحه مستوفى فى كتاب التعبير إن شاء الله تعالى . وقوله « فلينفث » هو المراد من الحديث المذكور فى هذه الترجمة لأنه دل على جدواها . **قوله** ( وقال أبو سلمة ) هو موصول بالاسناد المذكور وقوله « فان كنس » فى رواية الكشميهنى بدون الفاء ، وقوله « أنفل على من الجبل » أى لما كان يتوقع من

شرها . الحديث الثاني ، قوله (سليمان) هو ابن بلال أيضا ، ويونس هو ابن يزيد . قوله (إذا أوى الى فراشه نفث في كفه بقل هو الله أحد وبالمعوذتين) أى يقرؤها وينث حالة القراءة ، وقد تقدم بيان ذلك فى الوفاة النبوية . قوله (ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده ) فى رواية المفضل بن فضالة عن عقيل د ثم يمسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده يفعل ذلك ثلاث مرات . قوله (فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به ، وهذا عما تفرد به سليمان بن بلال عن يونس ، وقد تقدم فى الوفاة النبوية من رواية عبد الله بن المبارك عن يونس بلفظ « فلما اشتكى وجهه الذى توفى فيه طفقت أنث عليه » وأخرجه مسلم من رواية ابن وهب عن يونس فلم يذكرها . قوله ( قال يونس : كنت أرى ابن شهاب يصنع ذلك إذا أوى الى فراشه ) وقع نحو ذلك فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند عبد بن حميد ، وفيه إشارة الى الرد على من زعم أن هذه الرواية شاذة ، وأن المحفوظ أنه ﷺ كان يفعل ذلك إذا اشتكى كما فى رواية مالك وغيره ، فدلّت هذه الزيادة على أنه كان يفعل ذلك إذا أوى الى فراشه ، وكان يفعله إذا اشتكى شيئا من جسده ، فلا منافاة بين الروایتين . وقد تقدم فى فضائل القرآن قول من قال إنهما حديثان عن الزهري بسند واحد . الحديث الثالث حديث أبى سعيد فى قصة اللديغ الذى رماه بفاتحة الكتاب ، وتقدم شرحه مستوفى فى كتاب الاجارة ، وتقدمت الإشارة اليه قريبا . ووقع فى هذه الرواية « فجعل يتفل ويقرأ » وقد قدمت أن النفث دون التفل ، وإذا جاز التفل جاز النفث بطريق الاولى . وفيها ما به تلبية ، بفتح اللام بعدها موحدة ، أى ما به ألم يقلب لأجله على الفراش ، وقيل أصله من القلاب بضم القاف وهو داء يأخذ البعير فيمسك على قلبه فيموت من يومه

#### ٤٠ - باب مسح الرافى الوجع بيده اليمنى

٥٧٥٠ - حدثني عبد الله بن أبى شيبة حدثنا يحيى عن سفيان عن الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يعوذ بعضهم يسحّه يمينه : أذهب الباس ، رب الناس ، واشف أنت الشافى ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاء لا يغادر سقما . فذكرته لمنصور فحدثني عن إبراهيم عن مسروق عن عائشة رضى الله عنها . . بنحوه

قوله ( باب مسح الرافى الوجع بيده اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة فى ذلك وقد تقدم شرحه قريبا ، والقائل « فذكرته لمنصور » هو سفيان الثوري كما تقدم التصريح به فى « باب رقية النبي ﷺ » ،

#### ٤١ - باب المرأة ترقى للرجل

٥٧٥١ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه فى مرضه الذى قبض فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كانت أنا أنفث عليه بهن ، فامسح بيده نفسه لبركتها . فسألت ابن شهاب : كيف كان ينفث ؟ قال ينفث على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه

**قوله** (باب المرأة ترقى الرجل) ذكر فيه حديث عائشة ، وفيه قولها وكان ينفض على نفسه في مرضه الذي قبض فيه بالأموات ، فلما نفل كنت أنا أنفض عليه ، وقد تقدم قبل بباب من رواية يونس عن ابن شهاب أنه رضي الله عنه أمرها بذلك ، وزاد في رواية معمر هنا كيفية ذلك فقال : ينفض على يديه ، ثم يمسح بهما وجهه ،

#### ٤٢ - باب من لم يرق

٥٧٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبهر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج علينا النبي ﷺ يوماً فقال : «عُرِضَتْ عَلَى الْأُمَمِ ، فَبَجَلُ يَمْرُؤٍ لَدَيْهِ مَعَهُ الرَّجُلُ وَاللَّبِيُّ مَعَهُ الرَّجُلَانِ ، وَاللَّبِيُّ مَعَهُ الرَّهْطُ ، وَاللَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ . وَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَرَجَوْتُ أَنْ تَكُونَ أُمَّتِي ، فَقِيلَ : هَذَا مُوسَى وَقَوْمُهُ ، ثُمَّ قِيلَ لِي : انْظُرْ ، فَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ لِي : انْظُرْ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَرَأَيْتُ سُودَاً كَثِيراً سَدَّ الْأَفْقَ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ أُمَّتُكَ ، وَمَعَ هَؤُلَاءِ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ . فَتَفَرَّقَ النَّاسُ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِي . فَتَذَكَّرْتُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا : أَمَا نَحْنُ فَوَلَدُنَا فِي الشَّرْكِ ، وَاسْكُنَّا آمَنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَلَكِنْ هَؤُلَاءِ مِثْلُنَا . فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَطَهَّرُونَ ، وَلَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ ، وَعَلَى رِجْلِهِمْ يَتْرَكُونَ . فَقَامَ عَكَاشَةُ بْنُ مِخَصَّنٍ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ : أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ فَقَالَ : سَبَقَكَ بِهَا عَكَاشَةُ »

**قوله** (باب من لم يرق) هو بفتح أوله وكسر القاف مجازاً للفاعل ، وبضم أوله وفتح القاف مجازاً للدفعول . **قوله** (حصين بن نمير) بنون مصغر هو الواسطي ، ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد تقدم بهذا الاسناد في أحاديث الأنبياء لكن باختصار ، وتقدم الحديث بعينه من وجه آخر عن حصين بن عبد الرحمن في «باب من اكتوى» ، وذكرت من زاد في أوله قصة وأن شرحه سيأتي في كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قوله هم الذين لا يطهرون ولا يكتوون ولا يسترقون ، فأما الطيرة فسيأتي ذكرها بعد هذا ؛ وأما السكى فتقدم ذكر ما فيه هناك ، وأما الرقية فتمسك بهذا الحديث من كره الرقي والسكى من بين سائر الأدوية وزعم أنها قاذحات في التوكل دون غيرها ، وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة : أحدها قاله الطبري والمازري وطائفة أنه محمول على من جانب اعتقاد الطبائعيين في أن الأدوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون ، وقال غيره : الرقي التي يحمد تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفراً ، بخلاف الرقي بالذكر ونحوه . وثانيه عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن السبعين ألفاً مزينة على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عن شاركهم في أصل الفضل والديانة ؛ ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقي الجاهلية ونحوها فليس مسلماً فلم يسلم هذا الجواب . ثالثاً قال الداودي وطائفة إن المراد بالحديث الذين يمتنعون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء ، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا ، وقد قدمت هذا عن ابن قتيبة وغيره في «باب من اكتوى» ، وهذا اختيار ابن عبد البر ، غير أنه معترض بما قدمته من ثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء . ثالثاً قال الحليبي : يحتمل أن يكون

المراد هؤلاء المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض ، فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء . وليس لهم ملجأ فيما يعترضهم إلا الدعاء والاعتصام بالله ، والرضا بقضائه ، فهم غافلون عن طب الأطباء وورق الرقاة ولا يحسنون من ذلك شيئا ، والله أعلم . رابعها أن المراد بترك الرقي والسكي الاعتماد على الله في دفع الداء وإرضاء بقدره ، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب ، وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه . قال ابن الأثير : هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها ، وهؤلاء هم خواص الأولياء . ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي ﷺ فعلا وأمرأ ، لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله ، لأنه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئا ، بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل ، لكن من ترك الأسباب وفوض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاما . قال الطبري : قيل لا يستحق التوكل إلا من لم يحاط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم ، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب اتباعا لسنة رسوله ، فقد ظاهر ﷺ في الحرب بين درعين ، ولبس على رأسه المغفر ، وأقعد الرماة على قم الشعب ، وخندق حول المدينة ، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة ، وهاجر هو ، وتعاطى أسباب الأكل والشرب ، وادخر لاهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء ، وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك ، وقال الذي سأله : أعقل فافق أو أعدم ؟ قال : أعقلها وتوكل ، فأشار إلى أن الاحتراز لا يدفع التوكل ، والله أعلم

### ٢٣ - باب الطيرة

٥٧٥٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر حدثنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة »  
 ٥٧٥٤ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا طيرة ، وغيرها فقالوا : وما فقال ؟ قال : الكلمة للصالحه يسممها أحدكم »

[ الحديث ٥٧٥٤ - طرفه في : ٥٧٥٥ ]

قوله ( باب الطيرة ) بكسر المهملة وفتح التحتانية وقد تسكن ، هي التشاؤم بالشيء ، وهو مصدر تطير مثل تحير حيرة . قال بعض أهل اللغة لم يجيء من المصادر هكذا غير هاتين ، وتمقب بأنه سمح طيبة ، وأورد بعضهم التولة وفيه نظر ، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة فبقيمن به واستمر ، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع ، وربما كان أحدهم يبيع الطير ليطير فيعتمدها ، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك ، وكانوا يسمونه السائح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة ، والبارح بموحدة وآخره مهملة ، فالسائح

ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك الى يمينك ، والبارح بالعكس . وكانو يقيمون بالسائح ويتشاهمون بالبارح ، لانه لا يمكن رميه إلا بان ينحرف اليه ، وليس في شيء من سحوح الطير وبروحها ما يقتضى ما اعتقدوه ، وانما هو تكلف بتعامل ما لا أصل له ، اذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه ، وطلب العلم من غير مظانه جعل من فاعله ، وقد كان بعض عقلاء الجاهلية ينكر التطير ويتمدح بتركه ، قال شاعر منهم :

واقعد غدوت وكنت لا      أغدو على واق وحاتم  
فاذا الأشائم كالآيا      من والأيامن كالآشائم

وقال آخر : الزجر والطير والسكان كلهم مضللون ودون الغيب أقفال  
وقال آخر : وما عاجلات الطير تدنى من ألفى نجاحا ، ولا عن ريشن قصور  
وقال آخر : لعمرك ما ندرى الطوارق بالحصى ولا زاجرات الطير ما الله صانع  
وقال آخر : تخير طيرة فيها زياد لتغبره ، وما فيها خير  
تعلم أنه لا طير إلا على متطير ، وهو الثبور  
بل شيء يوافق بعض شيء أحايينا ، وباطله ككثير

وكان أكثرهم يتطيرون ويعتمدون على ذلك ويصح معهم غالبا لثريين الشيطان ذلك ، وبقيت من ذلك بقايا في كثير من المسلمين . وقد أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أنس رفعه « لا طيرة ، والطيرة على من تطير » . وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يسلم منهم أحد : الطيرة ، والظن ، والحسد . فاذا تطيرت فلا ترجع ، واذا حسدت فلا تنب ، واذا ظننت فلا تحقق ، وهذا مرسل أو معضل ، لكن له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه البيهقي في « الشعب » ، وأخرج ابن عدى بسند لين عن أبي هريرة رفعه « إذا تطيرتم فامضوا ، وعلى الله فتوكلوا ، وأخرج الطبراني عن أبي الدرداء رفعه « لن ينال الدرجات العلى من تكهن ، أو استقسم ، أو رجوع من سفر تطيرا ، ورجاله ثقات ، إلا أننى أظن أن فيه انقطا ، وله شاهد عن عمران بن حصين وأخرجه البزار في أثناء حديث بسند جيد ، وأخرج أبو داود والترمذى وصححه هو وابن حبان عن ابن مسعود رفعه « الطيرة شرك ، وما منا الا تطير ، ولكن الله يذهب بالتوكل ، وقوله « وما منا إلا » من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر ، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخارى فيما حكاه الترمذى عن البخارى عنه ، وانما جعل ذلك شركا لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعا أو يدفع ضرا ، فكأنهم أشركوه مع الله تعالى ، وقوله « واسكن الله يذبه بالتوكل » إشارة الى أن من وقع له ذلك فسلم لله ولم يسأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك . وأخرج البيهقي في « الشعب » من حديث عبد الله بن عمرو موقوفا « من عرض له من هذه الطيرة شيء فليقل : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا إله غيرك » . قوله ( لا عدوى ، ولا طيرة ، والشوم في ثلاث ) قد تقدم شرح هذا الحديث وبيان اختلاف الرواة في سياقه في كتاب الجهاد ، والتطير والتشائم بمعنى واحد ، فتنى أولا بطريق المصوم كما نفي العدوى ، ثم أثبت الشوم في الثلاثة المذكورة . وقد ذكرت ما قيل في ذلك هناك . وقد وقع في حديث سعد بن أبي وقاص عند أبي داود بلفظ « وان كانت الطيرة في شيء » الحديث . قوله في الحديث الثاني ( لا طيرة ،

وخيرها الفأل ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وكأنه أشار بذلك الى أن النبي في الطيرة على ظاهره لكن في الشر ، ويستثنى من ذلك ما يقع فيه من الخير كما سأذكره

### ٢٤ - باب الفأل

٥٧٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **أخبرنا** هشام **أخبرنا** معمر **عن** الزهري **عن** عبيد الله بن عبد الله **عن** أبي هريرة **رضي** الله عنه قال : قال النبي ﷺ : لا طيرة ، وخيرها الفأل . قالوا : وما الفأل يا رسول الله ؟ قال : الكلمة الصالحة يسميها أحدكم ،

٥٧٥٦ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **عن** قتادة **عن** أنس **رضي** الله عنه **عن** النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ، ويعني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة «  
[ الحديث ٥٧٥٦ - طرقة : في ٥٧٧٦ ]

**قوله** ( باب الفأل ) بقاء ثم حمزة وقد تسهل ، والجمع فتول بالحمزة جوما . **قوله** ( عن عبيد الله بن عبد الله ) أي ابن عتبة بن مسعود ، وقد صرح في رواية شعيب التي قبل هذه فيه بالإخبار . **قوله** ( قال وما الفأل ) ؟ كذا للاكثر بالافراد ، وللكشميني « قالوا ، كرواية شعيب . **قوله** ( الكلمة الصالحة يسميها أحدكم ) وقال في حديث أنس ثاني حديثي الباب ، ويعني الفأل الصالح ، الكلمة الحسنة . وفي حديث عروة بن عامر الذي أخرجه أبو داود قال : ذكرت الطيرة عند رسول الله ﷺ فقال : خيرها الفأل ، ولا ترد مسلما ، فإذا رأى أحدكم ما يكره فليقل : اللهم لا يأتي بالحسنات إلا أنت ، ولا يدفع السيئات إلا أنت ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وقوله « وخيرها الفأل » قال السكرماني تبعاً لغيره : هذه الاضافة تشمر بأن الفأل من جملة الطيرة ، وليس كذلك بل هي اضافة توضيح ، ثم قال : وأيضاً فإن من جملة الطيرة كما تقدم تقريره التيامن ، فبين بهذا الحديث أنه ليس كل التيامن مردوداً كالقشاقم ، بل بعض التيامن مقبول . قلت : وفي الجواب الاول دفع في صدر السؤال ، وفي الثاني تسليم السؤال ودعوى التخصيص وهو أقرب وقد أخرج ابن ماجه بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة ، وأخرج الترمذي من حديث حابس التميمي أنه سمع النبي ﷺ يقول « العين حق ، وأصدق الطيرة الفأل ، وفي هذا التصريح أن الفأل من جملة الطيرة لكنه مستثنى . وقال الطبري : الضمير المؤنث في قوله « وخيرها » راجع الى الطيرة ، وقد علم أن الطيرة كلها لا خير فيها ، فهو كقوله تعالى ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً ) وهو جن على زعمهم ، وهو من إرخاء العنان في المخادعة بأن يجري الكلام على زعم الخصم حتى لا يشمتز عن التفكير فيه ، فإذا تفكر فأنصف من نفسه قبل الحق ، فقوله « خيرها الفأل » ، إطماع للسامع في الاستماع والقبول ، لا أن في الطيرة خيراً حقيقة ، أو هو من نحو قولهم « الصيف أحر من الشتاء » أي الفأل في بابيه أبلغ من الطيرة في بابها . والحاصل أن أفضل التفضيل في ذلك إنما هو بين القدر المشترك بين الشيئين ، والقدر المشترك بين الطيرة والفأل تأثير كل منهما فيما هو فيه ، والفأل في ذلك أبلغ . قال الخطابي : وإنما كان ذلك لأن مصدر الفأل عن لطف وبيان ، فكأنه خير جله عن غيب ، بخلاف غيره فانه مستند الى حركة الطائر أو نطقه وليس فيه بيان أصلاً ، وإنما هو تكلف بمن



يتحاطاه . وقد أخرج الطبري عن عكرمة قال : كنت عند ابن عباس ، فر طائر فصاح ، فقال رجل : خير خير ، فقال ابن عباس : ما عند هذا لا خير ولا شر . وقال أيضا : الفرق بين الغال والطيرة أن الغال من طريق حسن الظن بالله ، والطيرة لا تكون إلا في سوء فذلك كرهت . وقال النووي : الغال يستعمل فيما يسوء وفيما يسر ، وأكثره في السرور . والطيرة لا تكون إلا في الشؤم ، وقد تستعمل مجازا في السرور اهـ . وكان ذلك بحسب الواقع ، وأما الشرح فنقص الطيرة بما يسوء والغال بما يسر ، ومن شرطه أن لا يقصد اليه فيصير من الطيرة . قال ابن بطال : جعل الله في فطر الناس محبة الكلمة الطيبة والانس بها كما جعل فيهم الارتياح بالمنظر الانيق والماء الصافي وان كان لا يملكه ولا يشربه . وأخرج الترمذي وصححه من حديث أنس ؓ أن النبي ﷺ كان إذا خرج لحاجته يهجه أن يسمع : يا نعيم يا راشد ، وأخرج أبو داود بسند حسن عن بريدة ؓ أن النبي ﷺ كان لا يطير من شيء ، وكان إذا بعث عاملا يسأل من اسمه ، فإذا أعجبه فرح به ، وإن كره اسمه روى كراهة ذلك في وجهه ، وذكر البيهقي في الشعب ، عن الخليجي ما ملخصه : كان التطير في الجاهلية في العرب ازعاج الطير عند ارادة الخروج للحاجة ، فذكر نحو ما تقدم ثم قال : وهكذا كانوا يتطيرون بصوت الغراب وبمرور الظباء فسموا السكل تطيرا ، لأن أصله الاول . قال : وكان التشاؤم في الصبح إذا رأى الصبي ذاهبا الى الملم تشام أو راجعا تيمن ، وكذا إذا رأى الجمل موقرا حملا تشام فإن رآه واضعا حملا تيمن ، ونحو ذلك . لجاء الشرح برفع ذلك كله . وقال : من تكهن أو رده عن سفر تطير فليس منا ، ونحو ذلك من الأحاديث . وذلك إذا اعتقد أن الذي يشاهده من حال الطير موجبا ما ظنه ولم يصف التدبير الى الله تعالى ، فأما إن علم أن الله هو المدبر ولسكنه أشفق من الشر لأن التجارب قضت بأن صوتا من أصواتها معلوما أو حالا من أحوالها معلومة يردفها مسكروه فإن وطن نفسه على ذلك أسماء ، وإن سأل الله الخير واستعاذ به من الشر ومضى متوكلا لم يضره ما وجد في نفسه من ذلك ، وإلا فيؤاخذ به ، وربما وقع به ذلك المسكروه بعينه الذي اعتقده عقوبة له كما كان يقع كثيرا لأهل الجاهلية ، والله أعلم . قال الخليجي : وإنما كان ﷺ يهجه الغال لأن التشاؤم سوء ظن بالله تعالى بغير سبب محقق ، والتفاؤل حسن ظن به ، والمؤمن مأثور بحسن الظن بالله تعالى على كل حال . وقال الطبري : معنى الترخص في الغال والمنع من الطيرة هو أن الشخص لو رأى شيئا فظنه حسنا محرضا على طلب حاجته فليعمل ذلك . وإن رآه بسوء ذلك فلا يقبله بل يمضي لسيله . فلو قبل وانتهى عن المضي فهو الطيرة التي نخصت بأن تستعمل في الشؤم . والله أعلم

#### ٥٤ - باب لا هامة

٥٧٥٧ - حدثنا محمد بن الحسن حدثنا القنصري أخبرنا إسرائيل أخبرنا أبو حصين عن أبي صالح ؓ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، قوله ( باب لا هامة ) كذا للجميع ، وذكر فيه حديث أبي هريرة ؓ لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ، ثم ترجم بعد سبعة أبواب « باب لا هامة » وذكر فيه الحديث المذكور مطولا وليس فيه « ولا طيرة » وهذا من توارد ما انفق له أن يترجم للحديث في موضعين بلفظ واحد ، وسأذكر شرح الهامة في الموضع الثاني إن شاء الله تعالى . ثم ظهر لي أنه أشار بتكرار هذه الترجمة الى الخلاف في تفسير الهامة كما سيأتى بيانه

## ٤٦ - باب الكهانة

٥٧٥٨ - **حَرْشُ** سَعِيدُ بْنُ عَفْرِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي إِسْرَائِيلَ مِنْ هَذِيلٍ اقْتَتَلَا، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَاصَابَ بَطْنَهَا وَهِيَ حَامِلٌ ، فَفَتَكَتْ وَلَدَهَا الَّذِي فِي بَطْنِهَا ، فَاتَّخَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَضَى أَنْ دِيَّةَ مَا فِي بَطْنِهَا مُغْرَةٌ عِدَّةً أَوْ أَمَةً . فَقَالَ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ الَّتِي تَغَرَّمَتْ : كَيْفَ أُغْرِمُ بِرَسُولِ اللَّهِ مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ ، وَلَا نَطْقَ وَلَا أَشْتَهَلَ ، فَتُلَّى ذَلِكَ يُطَلَّ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ »  
[ الحديث ٥٧٥٨ - أطرافه في : ٥٧٥٩ ، ٥٧٦٠ ، ٦٧٤٠ ، ٦٩٠٤ ، ٦٩٠٩ ، ٦٩١٠ ]

٥٧٥٩ - **حَرْشُ** نَتِيبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ رَمَتَا إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ ، فَطَرَحَتْ بَحِيحَهَا ، فَقَضَى فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ بِغُرَّةٍ : عِدَّةً أَوْ وَلِيدَةً »  
٥٧٦٠ - وعن ابنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنَيْنِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةٍ : عِدَّةً أَوْ وَلِيدَةً . فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ : كَيْفَ أُغْرِمَ مَا لَا أَكْلَ وَلَا شَرْبَ وَلَا نَطْقَ وَلَا أَشْتَهَلَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهَّانِ »

٥٧٦١ - **حَرْشُ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ لُزْهَرِيٍّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ « عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ التَّبَعِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ »  
٥٧٦٢ - **حَرْشُ** عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَوْسَفَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ لُزْهَرِيٍّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ « عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَأَلَ نَاسٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكُهَّانِ فَقَالَ : لَيْسَ بِشَيْءٍ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْهُمْ يَحْدِثُونَ أَحْيَانًا بِشَيْءٍ فَيَكُونُ حَقًّا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَلَاَحُ الْكَلِمَةُ مِنَ الْحَقِّ يَخْطِفُهَا الْجَنِيُّ فَيَقْرَأُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ ، فَيَخْطُطُونَ مَعَهَا مِائَةَ كَذِبَةٍ »  
قال عليُّ قال عبدُ الرزاق : مرسلُ « الكلمة من الحق » ، ثم بلغني أنه أسنده بعدُ

**قوله** ( باب الكهانة ) وقع في ابنِ بطالِ هنا « والسحر » وليس هو في نسخ الصحيح فيما وقفت عليه ، بل ترجمة السحر في باب مفرد عقب هذه ، والكهانة - يفتح الكاف ويجوز كسرهما - ادعاء علم الغيب كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب ، والأصل فيه استراق الجنى السمع من كلام الملائكة ، فيلقيه في أذن الكاهن . والكاهن لفظ يطلق على العراف ، والذي يضرب بالحصى ، والمنجم . ويطلق على من يقوم بأمر آخر ويسعى في قضاء حوائجه . وقال في « المحكم » : الكاهن القاضي بالغيب . وقال في « الجامع » : العرب تسمي كل من أذن بشيء

قبل وقوعه كاهنا . وقال الخطابي : الكهنة قوم لهم أذان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية ، فألفتهم الشياطين لما بينهم من التناسب في هذه الامور ، ومساعدتهم بكل ما تصل قدرتهم اليه . وكانت الكهانة في الجاهلية قاشية خصوصا في العرب لانقطاع النبوة فيهم . وهي على اصناف : منها ما يتلقونه من الجن ، فان الجن كانوا يصعدون إلى جهة السماء فيركب بعضهم بعضا إلى أن يدنو الأعلى بحيث يسمع الكلام فيلقيه إلى الذي يليه ، إلى أن يتلقاه من يليه في أذن الكاهن فيزيد فيه ، فلما جاء الاسلام ونزل القرآن حرست السماء من الشياطين ، وأرسلت عليهم الشهب ، فبقى من استراقهم ما يتخطفه الأهل فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ إلا من خطف الخطفة فأقبه شهاب ثاقب ﴾ . وكانت إصابة الكهان قبل الاسلام كثيرة جدا كما جاء في أخبار شتى وسطيح ونحوها ، وأما في الاسلام فقد ندر ذلك جدا حتى كاد يضمحل وبقه الحد . نازيها ما يخبر الجني به من يواليه بما غاب عن غيره عما لا يطلع عليه الانسان غالبا ، أو يطلع عليه من قرب منه لا من بعد . نالها ما يستند إلى ظن وتخمين وحس ، وهذا قد يعمل الله فيه لبعض الناس قوة مع كثرة الكذب فيه . رابعها ما يستند إلى التجربة والعادة ، فيستدل على الحادث بما وقع قبل ذلك ، ومن هذا القسم الأخير ما يصنأه السحر ، وقد يعتضد بعضهم في ذلك بالزجر والطرق والنجوم ، وكل ذلك مذموم شرعا . وورد في ذم الكهانة ما أخرجه أصحاب السنن ومصححه الحاكم من حديث أبي هريرة رفعه د من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ، وله شاهد من حديث جابر وعمران بن حصين أخرجهما الزار بسندين جيدين ولفظهما د من أتى كاهنا ، وأخرجه مسلم من حديث امرأة من أزواج النبي ﷺ . ومن الرواة من سماها حفصة - بلفظ د من أتى عرافا ، وأخرجه أبو يعلى من حديث ابن مسعود بسند جيد ، لكن لم يصرح برفعه ، ومثله لا يقال بالرأى ، ولفظه د من أتى عرافا أو ساحرا أو كاهنا ، وانفقت ألفاظهم على الوعيد بلفظ حديث أبي هريرة ، إلا حديث مسلم فقال فيه د لم يقبل لهما صلاة أربعين يوما . ووقع عند الطبراني من حديث أنس بسندين مرفوعا بلفظ د من أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد برئ مما أنزل على محمد ، ومن أناء غير مصدق له لم تقبل صلاة أربعين يوما ، والاحاديث الأولى مع صحتها وكثرتها أولى من هذا ، والوعيد جاء نارة بعدم قبول الصلاة ونارة بالكفر ، فيحمل على حالين من الآتي أشار إلى ذلك القرطبي . والعراف بفتح المهملة وتشديد الراء من يستخرج الوقوف على المغيبات بضرب من فعل أو قول . ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي هريرة ، قوله ( عن ابن شهاب عن أبي سلة عن أبي هريرة ) وساقه بطوله ، كذا قال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر من رواية الليث عنه عن ابن شهاب ، وفصل مالك عن ابن شهاب قصة ولي المرأة لجعله من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب مرسلًا كما بينه المصنف في الطريق التي نقل طريق ابن مسافر عنه ، وقد روى الليث عن ابن شهاب أصل الحديث بدون الزيادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موصولا كما سيأتي في الديات . وكذا أخرج هناك طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلة وسعيد معا عن أبي هريرة بأصل الحديث دون الزيادة ، ويأتي شرح ما يتعلق بالجنين والغرة هناك إن شاء الله تعالى ، قوله ( فقال ولي المرأة ) هو حمل بفتح المهملة والميم الخفيفة ابن مالك بن النابغة الهذلي ، بينه مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلة معا عن أبي هريرة ، وكنية حمل المذكور أبو نضلة ، وهو صحابي نزل البصرة . وفي رواية مالك د فقال الذي قضى عليه ، أي قضى على من هو منه بسبيل ، وفي رواية

الليث عن ابن شهاب المذكورة أن المرأة من بنى لحيان ، وبني لحيان حتى من هذيل ، وجاء تسمية الضرتين فيها  
أخرج أحمد من طريق عمرو بن تميم بن عويم عن أبيه عن جده قال : كانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم  
عفيف ، بنت مسروح تحت حمل بن مالك بن النابغة ، فضربت أم عفيف مليكة بمسطح ، الحديث ، لكن قال فيه  
و فقال العلاء بن مسروح : يا رسول الله ، أنفزم من لا شرب ولا أكل ، الحديث ، وفي آخره : أجمع كسجج  
الجاهلية ، ويجمع بينهما بأن كلا من زوج المرأة وهو حمل وأخوها وهو العلاء قال ذلك تواردا مما عليه ، لما تقرر  
عندهما أن الذي يودى هو الذي يخرج حيا ، وأما السقط فلا يردى ، فابطل الشرع ذلك وجعل فيه غرة ، وسيأتي  
بيانه في كتاب الديات إن شاء الله تعالى . ووقع في رواية للطبراني أيضا أن الذي قال ذلك عمران بن عويم ، فلعلها  
قصة أخرى . وأم عفيف بمهمله وفارين وزن عظيم ، ووقع في المهمات للخطيب ، وأصله عند أبي داود والنسائي  
من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس أنها أم غطيف بعين ثم طاء مهمله مصغر ، فأنه أعلم . قوله ( كيف أغرم  
يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ) في رواية مالك : من لا أكل ولا شرب ، والاول أولى لمناسبة السجع .  
ووقع في رواية الكشميهني في رواية مالك : دالا ، بدل من لا ، وهذا هو الذي في الموطأ . وقال أبو عثمان بن  
جني : معنى قوله لا أكل أى لم يأكل ، أقام الفعل الماضى مقام المضارع . قوله ( فقل ذلك يطل ) للاكثر بضم  
التحتانية وفتح الطاء المهمله وتشديد اللام أى يهدر ، يقال دم فلان هدر إذا ترك الطلب بشأره ، وطل الدم بضم  
الطاء وبفتحها أيضا ، وحكى دأط ، ولم يعرفه الاصمعي : ووقع للكشميهني في رواية ابن مسافر : بطل ، بفتح  
الموحدة والتخفيف من البطلان ، كذا وأيته في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وزعم عياض أنه وقع هنا للجميع  
بالموحدة ، قال : وبالأوجهين في الموطأ ، وقد رجح الخطابي أنه من البطلان ، وأنكره ابن بطل فقال : كذا يقوله  
أهل الحديث . وإنما هو طل الدم إذا هدر . قلت : وليس لأنكاره معنى بعد ثبوت الرواية ، وهو موجه ، راجع  
الى معنى الرواية الاخرى . قوله ( إنما هذا من إخوان السكمان ) أى لمشابهة كلامه كلامهم ، زاد مسلم والاسماعيلي من  
رواية يونس : من أجل يحبه الذى يصحح ، قال القرطبي : هو من تفسير الرازي ، وقد ورد مستند ذلك فيما أخرجه  
مسلم في حديث المغيرة بن شعبه : فقال رجل من عصابة القاتلة يفرم ، فذكر نحوه وفيه : فقال رسول الله ﷺ أجمع  
كسجج الأعراب ، ؟ والسجع هو تناسب آخر الكلمات لفظا ، وأصله الاعتواء ، وفي الاصطلاح الكلام المتقن  
والجمل أجمع وأساجيع ، قال ابن بطال : فيه ذم الكفار واذم من تشبه بهم في أفعالهم . وإنما لم يعاقبه لأنه ﷺ  
كله مأمورا بالصفح عن الجاهلين ، وقد تمسك به من كره السجع في السلام ، وليس على إطلاقه ، بل المسكروه منه  
ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق ، وأما ما يقع عفوا بلا تكلف في الأمور المباحة لجائز ، وعلى ذلك يحمل  
ما ورد عنه ﷺ ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الدعوات . والحاصل أنه إن جمع الأمرين من التكلف وإبطال  
الحق كان مذموما ، وإن اقتصر على أحدهما كان أخف في الذم ، ويخرج من ذلك تسميته الى أربعة أنواع : فالحمود ما  
جاء عفوا في حق ، ودونه ما يقع متكلفا في حق أيضا ، والمذموم عكسهما . وفي الحديث من الفوائد أيضا رفع  
الجنابة للحاكم ، وجوب الدية في الجنين ولو خرج ميتا كما سيأتي تقريره في كتاب الديات مع استيفاء فوائده .  
الحديث الثاني حديث أبي مسعود ، وهو عقبه بن عمرو ، في النهي عن ثمن السكب ومهر البنى وحلوان السكمان ،  
وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب البيع . الحديث الثالث ، قوله ( عن يحيى بن عروة بن الزبير عن هروة ) كان هذا

ما قالت الزهري سماعه من عروة لحملة عن والده عنه ، مع كثرة ما عند الزهري من عروة ، وقد وصفه الزهري بسعة العلم ، ووقع في رواية معقل بن عبيد الله عنده مسلم عن الزهري « أخبرني يحيى بن عروة أنه سمع عروة ، وكذا المصنف في التوحيد من طريق يونس ، وفي الأدب من طريق ابن جريج كلاهما عن ابن شهاب ، ولم أقف ليحيى بن عروة في البخاري إلا على هذا الحديث ، وقد روى بعض هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن أبو الأسود عن عروة وتقدم موصولا في بدء الخلق ، وكذا هشام بن عروة عن أبيه به . قوله ( سأل رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني « سأل ناس رسول الله ﷺ » ، وكذا هو في رواية يونس ، وعند مسلم من رواية معقل مثله ومن رواية معقل مثل الذي قبله ، وقد سمي عن سأل عن ذلك معاوية بن الحكم السلمي كما أخرجه مسلم من حديثه وقال قلت يا رسول الله ، أمورا كنا نصنعها في الجاهلية كنا نأتي السكبان ، فقال : لا تأتوا السكبان ، الحديث . وقال الخطابي هؤلاء السكبان فيما علم بشهادة الامتحان قوم لهم أذهان حادة ونفوس شريرة وطبائع نارية ، فهم يفرعون الى الجن في أمورهم ويستفتونهم في الحوادث فيلقون اليهم السكلمات ، ثم تعرض الى مناسبة ذكر الشعراء بعد ذكرهم في قوله تعالى ( هل أنبئكم على من تنزل الشياطين ) . قوله ( فقال ليس بشيء ) في رواية مسلم « ليسوا بشيء » ، وكذا في رواية يونس في التوحيد ، وفي نسخة « فقال لهم ليسوا بشيء » ، أي ليس قولهم بشيء يعتمد عليه ، والعرب تقول لمن عمل شيئا ولم يحكمه : ما عمل شيئا . قال القرطبي : كانوا في الجاهلية يترافعون الى السكبان في الوقائع والاحكام ويرجعون الى أقرانهم ، وقد انقطعت الكهانة بالبعثة المحمدية ، لكن بقي في الوجود من يتشبه بهم ، وثبت انتهى عن انبيائهم فلا يحل إتيانهم ولا تصديقهم . قوله ( انهم يحدثونا أحيانا بشيء فيكون حقا ) في رواية يونس « فانهم يتحدثون ، هذا أورده السائل إشكالا على عموم قوله « ليسوا بشيء » ، لأنه فهم منه أنهم لا يصدقون أصلا فأجابه ﷺ عن سبب ذلك الصدق ، وأنه اذا اتفق أن يصدق لم يتركه غالبا بل يشوبه بالكذب . قوله ( تلك السكمة من الحق ) كذا في البخاري بمهمة وقاف أي السكمة المسموعة التي تقع حقا ، ووقع في مسلم « تلك السكمة من الجن » ، قال النووي : كذا في نسخ بلادنا بالجيم والتون ، أي السكمة المسموعة من الجن أو التي تصح بما نقلته الجن . قلت : التقدير الثاني يوافق رواية البخاري ، قال النووي : وقد حكى عياض أنه وقع يعني في مسلم بالحاء والقاف . قوله ( يخطفها الجن ) كذا الأكثر ، وفي رواية السرخسي ويخطفها من الجن ، أي الكاهن يخطفها من الجنى أو الجنى الذي يلقي الكاهن يخطفها من جنى آخر فوقه . ويخطفها بخاء معجمة وطاء مفتوحة وقد تكسر بعدها فاء ومعناه الأخذ بسرعة . وفي رواية الكشميني « يخطفها » بتقديم الفاء بعدها طاء معجمة والاول هو المعروف وافته أعلم . قوله ( فيقرأ ) بفتح أوله وثانيه وتشديد الراء أي يصيها ، تقول قررت على رأسه دلو اذا صببته ، فكأنه صب في أذنه ذلك الكلام . قال القرطبي : ويصح أن يقال المعنى ألفاها في أذنه بصوت ، يقال قرأ الفاء وإذا صوت انتهى . ووقع في رواية يونس المذكورة دقيرة قرها ، أي يرددها ، يقال فرقت الدجاجة تفرقر فرقرة إذا رددت صوتها ، قال الخطابي : ويقال أيضا قررت الدجاجة تفرقر قررا وقريرا ، وإذا رجعت في صوتها قيل فرقرت فرقرة وقرقريرة ، قال : والمعنى أن الجنى إذا ألقي السكمة لوليه تسامح بها الشياطين فتتأفكها كما اذا صوتت الدجاجة فسمعا الدجاج لجأوبتها . وتعبه القرطبي بأن الأشبه بمساق الحديث أن الجنى يلقي السكمة الى ولية بصوت خفي مراجع له زمومة ويرجمه له ، فلذلك يقع كلام السكبان غالبا على هذا الخط ، وقد تقدم شيء من ذلك في أواخر الجائز

في قصة ابن صياد وبيان اختلاف الرواة في قوله « في قطيفة له فيها زمزمة » وأطلق على السكان ول الجنى لكونه يواليه أو عدل عن قوله الكاهن إلى قوله وليه للتعميم في الكاهن وغيره من يوالى الجن . قال الخطابي بين بني أن إصابة الكاهن أحيانا إنما هي لأن الجنى يلقي إليه الكلمة التي بسمها استراقا من الملائكة فيزيد عليها أكاذيب يقيسها على ما سمع ، فربما أصاب نادرا وخطؤه الغالب ، وقوله في رواية يونس « كقرقرة الدجاجة » بمعنى الطائر المعروف ، ودالها مثلثة والاشهر فيها الفتح ، ووقع في رواية المستمل « الزجاجة » بالزاي المضمومة وأنكرها الدارقطني وعدها في التصحيف ، لكن وقع في حديث الباب من وجه آخر تقدم في « باب ذكر الملائكة » في كتاب بدء الخلق « فيقرها في أذنه كما تقر القارورة » وشرحه على أن معناه كما يسمع صوت الزجاجة إذا حلت على شيء أو أتى فيها شيء . وقال القابسي : المعنى أنه يكون لما يلقيه الجنى إلى الكاهن حس كحس القارورة إذا حركت باليد أو على الصفا ، وقال الخطابي : المعنى أنه يطبق به كما يطبق رأس القارورة برأس الوعاء الذي يفرغ فيه منها ما فيها . وأغرب شارح « المصابيح » الثوربشتي فقال : الرواية بالزاي أحوط لما ثبت في الرواية الأخرى « كما تقر القارورة » واستعمال قر في ذلك شائع بخلاف ما فسروا عليه الحديث فإنه غير مشهور ولم نجد له شاهدا في كلامهم ، فدل على أن الرواية بالدال تصحيف أو غلط من السامع . وتعقبه الطبري فقال : لا ريب أن قوله « قر الدجاجة » مفعول مطلق ، وفيه معنى التشبيه ، فكما يصح أن يشبه إيراد ما اختطفه من الكلام في أذن الكاهن بصب الماء في القارورة يصح أن يشبه ترديد الكلام في أذنه بترديد الدجاجة صوتها في أذن صواحبها ، وهذا مشاهد ، ترى الديك إذا رأى شيئا يشكره بقرقر فتسمعه الدجاجة فتجتمع وتقرقر معه ، وباب التشبيه واسع لا يقتصر إلى العلاقة ، غير أن الاختطاف مستعار للكلام من فعل الطير كما قال الله تعالى ﴿ فتخطفه الطير ﴾ فيكون ذكر الدجاجة هنا أنسب من ذكر الزجاجة لحصول الترشيح في الاستعارة . قات : ويؤيده دعوى الدارقطني وهو إمام الفن أن الذي بالزاي تصحيف ، وإن كنا ما قبلنا ذلك فلا أقل أن يكون أرجح . قوله ( فيخلطون معها مائة كذبة ) في رواية ابن جريج « أكثر من مائة كذبة » وهو دال على أن ذكر المائة للبالغة لا لتعيين العدد ، وقوله كذبة هنا بالفتح وحكى الكسر ، وأنكره بعضهم لأنه بمعنى الهيئة والحالة وليس هذا موضعه ، وقد أخرج مسلم في حديث آخر أصل توصل الجنى إلى الاختطاف فأخرج من حديث ابن عباس « حدثني رجال من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلا مع رسول الله ﷺ إذ رمى بنجم فاستنار ، فقال : ما كنتم تقولون إذا رمى مثل هذا في الجاهلية ؟ قالوا : كنا نقول ولد اليلة رجل عظيم أو مات رجل عظيم ، فقال : إنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياة . ولكن ربنا إذا قضى أمرا أصبح حملة العرش ثم سبح الذين يلوونهم حتى يبلغ التسبيح إلى أهل هذه السماء الدنيا فيقولون : ماذا قال ربكم ؟ فيخبرونهم حتى يصل إلى السماء الدنيا ، فيسترق منه الجنى : فما جاءوا به على وجهه فهو حق ، ولكنهم يزيدون فيه وينقصون ، وقد تقدم في تفسير سبأ وغيرها بيان كيفيتهم عند استراقهم ، وأما ما تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن عروة عن عائشة « أن الملائكة تنزل في العنان - وهو السحاب - فتذكر الأمر قضى في السماء فتسترق الشياطين السمع ، فيحتمل أن يريد بالسحاب السماء كما أطلق السماء على السحاب ، ويحتمل أن يكون على حقيقته وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحى إلى الأرض تسمع منهم الشياطين ، أو المراد الملائكة الموكلة بانزال المطر . قوله ( قال على قال عبد الرزاق مرسل الكلمة من الحق ، ثم بلغني أنه أسنده بعد ) هل هذا هو ابن المديني شيخ البخاري فيه ، ومراده أن عبد الرزاق كان يرسل هذا القدر من الحديث ، ثم أنه بعد ذلك وصله

بذكر عائشة فيه ، وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد والاسماعيلي من طريق فياض بن زهير ، وأبو نعيم من طريق عباس الصنبري ثلاثهم عن عبد الرزاق موصولا كرواية هشام بن يوسف عن معمر ، وفي الحديث بقاء استراق الشياطين السمع ، لكنه قل ونذر حتى كاد يضمحل بالنسبة لما كانوا فيه من الجاهلية . وفيه النهي عن إتيان الكهان قال القرطبي : يجب على من قدر على ذلك من محاسب وغيره أن يقيم من يتعاطى شيئا من ذلك من الاسواق وينكر عليهم أشد التنكير وعلى من يحى إليهم ولا يفتقر بصدقهم في بعض الامور ولا بكثرة من يحى إليهم عن ينسب الى العلم ، فانهم غير راسخين في العلم بل من الجهال بما في إتيانهم من المحذور . ( تنبيه ) : ايراد باب الكهانة في كتاب الطب لمناسبته لآباب السحر لما يجمع بينهما من مرجع كل منهما للشياطين ، وايراد باب السحر في كتاب الطب لمناسبته ذكر الرقى وغيرها من الادوية المعنوية ، فناسب ذكر الادوية التي تحتاج الى ذلك ، واشتمل كتاب الطب على الإشارة للادوية الحسية كالحبة السوداء والمسل ثم على الادوية المعنوية كالرقى بالدعاء والقرآن . ثم ذكرت الادوية التي تنفع الادوية المعنوية في دفعها كالسحر ، كما ذكرت الادوية التي تنفع الادوية الحسية في دفعها كالجذام والله اعلم

٤٧ - **باب السحر** ، وقول الله تعالى ﴿ وإسكن الشياطين كفرُوا ، يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسكين بابل هاروت وماروت ، وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنا نحن فتنه فلا تكفر ، فيتعلمون منهما ما يُفترقون به بين المرء وزوجه ، وما هم بضارين به من أحد إلا باذن الله ، ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ، ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ ولا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ اتَى ﴾ ، وقوله ﴿ افتأتون السحر وأنتم تُبصرون ﴾ ، وقوله ﴿ يحيلُ إليه من سحرهم أنها تسعى ﴾ ، وقوله ﴿ ومن شرُّ اللَّفَنَاتِ في العَقْد ﴾ . واللفنات : السواحر . تسحرون : تُعمون

٥٧٦٣ - **حديث** إبراهيم بن موسى أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : سحر رسول الله ﷺ رجل من بني زريق يقال له آبيد بن الأعصم ، حتى كان رسول الله ﷺ يُحِيلُ إليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله . حتى إذا كان ذات يوم - أو ذات ليلة - وهو عندي ، اسكنه دعا ودعا ثم قال : يا عائشة ، أشعرت أن الله أفتاني فيما استفتيته فيه ؟ أفتاني رجلان ، فقعد أحدهما عند رأسي ، والآخر عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وجع الرجل ؟ فقال : مَطبُوب . قال : من طَبَّه ؟ قال : كبيد بن الأعصم . قال : في أي شيء ؟ قال : في مُشْطٍ ومُشَاطَةٍ ، وجُفٍّ طَلْعُ نَخْلَةٍ ذكر . قال : وأين هو ؟ قال : في بئر ذُرْوَانَ . فأتانا رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه . فجاء فقال : يا عائشة ، كأن ماءها نفاقة الحناء ، وكأن رهوس نخلها رهوس للشياطين . قلت : يا رسول الله أفلا استخرجته ؟ قال : قد عاقني الله : فسكرت أن أثير

على الناس فيه قسراً . فأمر بها فذُفِنَتْ ، تابعه أبو أسامة وأبو شمرة وابن أبي الزناد عن هشام . وقال أقيث وابن عُيينة عن هشام « في مُشَط ومشاطة » . ويقال : المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مُشَط ، وللشاطاة من مُشاطاة السكتان

**قوله ( باب السحر )** قال الراغب وغيره : السحر يطلق على معان : أحدها ما لطف ودق ، ومنه سحرت الصبي خادعته واستملته ، وكل من استمال شيئاً فقد سحره ومنه إطلاق الشعراء سحر العيون لاستمالتها النفوس ، ومنه قول الأطباء : الطبيعة ساحرة ، ومنه قوله تعالى ( بل نحن قوم مسحورون ) أى مصرفون عن المعرفة ، ومنه حديثه أن من البيان لسحراً ، وسيأتي قريباً في باب مفرد . الثاني ما يقع بخداع وتخيلات لا حقيقة لها ، نحو ما يفعله المشعوذ عن صرف الأبصار عما يتعاطاه بخفة يده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( بخيل إليه من سحرهم أنها تسعى ) وقوله تعالى ( سحرُوا أعين الناس ) ومن هناك سموا موسى ساحراً ، وقد يستعمل في ذلك بما يكون فيه خاصية كالسحر الذى يجذب الحديد المسمى المغنطيس . الثالث ما يحصل بمعاونة الشياطين بضرب من التقرب إليهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( واسكن الشياطين كفرُوا واعدلوا الناس السحر ) . الرابع ما يحصل بمخاطبة الكواكب واستئصال روحانياتها بزعمهم ، قال ابن حزم : ومنه ما يوجد من الطامحات كاطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في المقرب فيضغ إمساكه من لدغة المقرب ، وكما شاهد ببعض بلاد المغرب - وهي سرقسطة - فإنها لا يدخلها ثعبان قط إلا إن كان بغير إرادته ، وقد يجمع بعضهم بين الأمرين الآخرين للاستعانة بالشياطين ومخاطبة الكواكب فيكون ذلك أقوى بزعمهم ، قال أبو بكر الرازى في الأحكام له : كان أهل بابل قوما صابئين يعبدون الكواكب السبعة ويسمونها آلهة ويعتقدون أنها الفاعلة لكل ما في العالم ، وعملوا أوثاناً على أسمائها ، ولكل واحد هيكَل فيه صنمه يتقرب إليه بما يوافقه بزعمهم من أدعية وبخور ، وهم الذين بعث إليهم إبراهيم عليه السلام وكانت علومهم أحكام النجوم ، ومع ذلك فكان السحرة منهم يستعملون سائر وجوه السحر وينسبونها إلى فعل الكواكب لئلا يبحث عنها وينكشف قبحهم انتهى ثم السحر يطلق ويراد به الآلة التى يسحر بها ، ويطلق ويراد به فعل الساحر والآلة تارة تكون معنى من المعاني فقط كالرق والنفث في القعد ، وتارة تكون بالمحسوسات كتصوير الصورة على صورة المسحور . وتارة بجمع الأمرين الحسى والمعنوى وهو أبلغ . واختلف في السحر فقيل : هو تخييل فقط ولا - فيته له وهذا اختيار أبى جعفر الاستر باذى من الشافعية وأبى بكر الرازى من الحنفية وابن حزم الظاهرى وطائفة ؛ قال النووي : والصحيح أن له حقيقة وبه قطع الجمهور وعليه عامة العلماء ، وبدل عليه السكتاب والسنة الصحيحة المشهورة انتهى . لكن محل النزاع هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا ؟ فن قال أنه تخييل فقط منع ذلك ، ومن قال إن له حقيقة اختلفوا هل له تأثير فقط بحيث ينير المزاج فيكون نوعاً من الأمراض أو ينتهى إلى الاحالة بحيث يصير الجراح حياً أو ميتاً وعكسه ؟ فالذى عليه الجمهور هو الاول ، وذهبت طائفة قليلة إلى الثاني . فان كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فسلم . وأن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف ، فإن كثيراً من يدعى ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه ، ونقل الخطابي أن قوما أنكروا السحر مطلقاً وكأنه على القائلين بأنه تخييل فقط والانتهى مكابرة ، وقال المازرى جمهور العلماء على إثبات السحر وأن له حقيقة ، وفي بعضهم حقيقة وأضاف ما يقع منه إلى خيالات باطلة وهو محدود لورود النقل بإثباته السحر ، ولأن العقل لا ينكر أن الله قد يخرق العادة عند لطف الساحر بكلام

سحراً  
مصرفاً

ونفى



ملفق أو تركيب أجسام أو مزج بين قوى على ترتيب مخصوص، ونظير ذلك ما يقع من حذاق الأطباء من مزج بعض العقاقير ببعض حتى ينقلب الضر منها بفردته فيصير بالتركيب نافعا، وقيل لا يزيد تأثير السحر على ما ذكر الله تعالى في قوله ( يفرقون به بين المرء وزوجه ) لكون المقام مقام تهويل، فلو جاز أن يقع به أكثر من ذلك لذكره. قال المازري: والصحيح من جهة العقل أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك، قال: والآية ليست نصا في منع الزيادة، ولو قلنا إنها ظاهرة في ذلك. ثم قال: والفرق بين السحر والمعجزة والكرامة أن السحر يكون بمعاونة أقوال وأفعال حتى يتم للساحر ما يريد، والكرامة لا تحتاج إلى ذلك بل إنما تقع غالبا اتفاقا، وأما المعجزة فتستأز عن الكرامة بالتحديد. ونقل إمام الحرمين الإجماع على أن السحر لا يظهر إلا من فاسق، وأن الكرامة لا تظهر على فاسق. ونقل النووي في زيادات الروضة عن المنذلي نحو ذلك. وينبغي أن يعتبر بحال من يقع الخارق منه، فإن كان متمسكا بالشريعة متجنبيا للموبقات فالذي يظهر على يده من الخوارق كرامة، وإلا فهو سحر، لأنه ينشأ عن أحد أنواعه كإعانة الشياطين. وقال القرطبي: السحر حيل صناعية يتوصل إليها بالاكتساب، غير أنها لدقتها لا يتوصل إليها إلا آحاد الناس، ومادته الوقوف على خواص الأشياء والعلم بوجود تركيبها وأوقاتها، وأكثرها تخيلات بغير حقيقة وإيهامات بغير ثبوت فيعظم عند من لا يعرف ذلك كما قال الله تعالى عن سحرة فرعون ( وجاءوا بسحر عظيم ) مع أن حبالهم وعصيمهم لم تخرج عن كونها حبالا وعصيا. ثم قال: والحق أن لبعض أصناف السحر تأثيرا في القلوب كالحب والبغض وإلقاء الخير والشر، وفي الإبدان بالألم والسقم، وإنما المنكور أن الجاد ينقلب حيوانا أو عكسه بسحر الساحر ونحو ذلك. قوله ( وقول الله تعالى: واسكن الشياطين كفروا يعلون الناس السحر الآية ) كذا الأكثر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( من خلاق ) وفي هذه الآية بيان أصل السحر الذي يعمل به اليهود، ثم هو مما وضعته الشياطين على سليمان بن داود عليه السلام وما أمزل على هاروت وماروت بأرض بابل، والثاني متقدم العهد على الأول لأن قصة هاروت وماروت كانت من قبل زمن نوح عليه السلام على ما ذكر ابن إسحق وغيره، وكان السحر موجودا في زمن نوح إذ أخبر الله عن قوم نوح أنهم زعموا أنه ساحر، وكان السحر أيضا ناشيا في قوم فرعون وكل ذلك قبل سليمان. واختلف في المراد بالآية فقيل: أن سليمان كان جمع كتب السحر والكهانة فدفنها تحت كرسيه فلم يكن أحد من الشياطين يستطيع أن يدنو من الكرسي، فلما مات سليمان وذُهِبَت العلماء الذين يعرفون الأمر جاءهم شيطان في صورة إنسان فقال لليهود: هل أدلكم على كنز لا نظير له؟ قالوا: نعم قال: قاحفروا تحت الكرسي، فحفروا - وهو منفتح عنهم - فوجدوا تلك الكتب، فقال لهم: أن سليمان كان يضبط الانس والجن بهذا، ففشا فيهم أن سليمان كان ساحرا، فلما نزل القرآن بذكر سليمان في الانبياء أنكرت اليهود ذلك وقالوا إنما كان ساحرا، فنزلت هذه الآية. أخرجه الطبري وغيره عن السدي، وعن طريق سعيد بن جبير بسند صحيح نحوه، ومن طريق عمران بن الحارث عن ابن عباس موصولا بمعناه، وأخرج من طريق الربيع بن أنس نحوه ولكن قال: أن الشياطين هي التي كتبت كتب السحر ودفنتها تحت كرسيه، ثم لما مات سليمان استخرجته وقالوا: هذا العلم الذي كان سليمان يكتبه للناس. وأخرجه من طريق محمد بن إسحق وزاد أنهم نقشوا خاتما على نقش خاتم سليمان وختموا به الكتاب وكتبوا عنوانه. وهذا ما كتبه آصف بن برخيا الصديق الملك سليمان بن داود من دعاثر كنوز العلم، ثم دفنوه فذكر نحوه ما تقدم. وأخرج من طريق العوفي عن ابن عباس نحوه ما تقدم عن السدي

ولكن قال : انهم لما وجدوا الكتب قالوا هذا مما أنزل الله على سليمان فأخفاه منا . وأخرج بسند صحيح عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس قال : انطلقت الشياطين في الأيام التي ابتل فيها سليمان ، فكتبت كتباً فيها سحر وكفر ، ثم دفنتها تحت كرسية ثم أخرجوها بعده فقرءها على الناس ، وما يخص ما ذكر في تفسير هذه الآية أن المحكي عنهم أنهم اتبعوا ما تنلو الشياطين هم أهل الكتاب ، إذ تقدم قبل ذلك في الآيات ايضاح ذلك ، والجملة معطوفة على مجموع الجمل السابقة من قوله تعالى ﴿ ولما جاءهم رسول ﴾ الى آخر الآية ، واما ، في قوله ﴿ ما تنلو الشياطين ﴾ موصولة على الصواب ، وغلط من قال إنها نافية لأن نظم الكلام بأباه ، ووتلوه ، لفظه مضارع لكن هو واقع موقع الماضي وهو استعمال شائع ، ومعنى تنلو تتقول . ولذلك عداه بعلی ، وقيل معناه تتبع أو تقرأ ، ويحتاج الى تقدير قيل هو تقرأ على زمان ملك سليمان ، وقوله ﴿ وما كفر سليمان ﴾ ما نافية جوماً ، وقوله ﴿ ولكن الشياطين كفروا ﴾ هذه الواو عاطفة للجملة الاستدراك على ما قبلها ، وقوله ﴿ يعلمون الناس السحر ﴾ الناس مفعول أول والسحر مفعول ثان والجملة حال من فاعل كفروا ، أى كفروا معلين ، وقيل هي بدل من كفروا ، وقيل استئنافية ، وهذا على إعادة ضمير يعلمون على الشياطين ، ويحتمل عوده على الذين اتبعوا فيكون حالا من فاعل اتبعوا أو استئنافاً ، وقوله ﴿ وما أنزل ﴾ ما موصولة وعلمها النصب عطفاً على السحر ، والتقدير يعلمون الناس السحر ، والمأنزل على الملوكين ، وقيل الجر عطفاً على ملك سليمان أى تقولاً على ملك سليمان وعلى ما أنزل ، وقيل بل هي نافية عطفاً على ﴿ وما كفر سليمان ﴾ والمعنى ولم يزل على الملوكين لإباحة السحر . وهذان الاعرابان يتنبیان على ما جاء في تفسير الآية عن البعض ، والجمهور على خلافه وأنها موصولة ، ورد الزجاج على الاخفش دعواه أنها نافية وقال : الذي جاء في الحديث والتفسير أولى . وقوله ﴿ يبايل ﴾ متعلق بما أنزل أى في بابل ، والجمهور على فتح لام الملوكين ، وقرئ بكسرهما ، وهاروت وماروت بدل من الملوكين وجرا بالفتحة ، أو عطف بيان ، وقيل بل هما بدل من الناس وهو بعيد ، وقيل من الشياطين على أن هاروت وماروت اسمان اقيمتين من الجن وهو ضعيف ، وقوله ﴿ وما يعلمان من أحد ﴾ بالتشديد من التعليم ، وقرئ في الشاذ بسكون العين من الاعلام بناء على أن التضعيف يتعاقب مع الهمزة ، وذلك أن الملوكين لا يعلمان الناس السحر بل يعلمانهم به وينهيانهم عنه ، والاول أشهر ، وقد قال على الملوكان يعلمان تعليم انذار لا تعليم طالب ، وقد استدل بهذه الآية على أن السحر كفر ومتعله كافر ، وهو واضح في بعض أنواعه التي قدمتها وهو التعبد للشياطين أو للكواكب ، وأما النوع الآخر الذي هو من باب الشعوذة فلا يكفر به من تعلمه أصلاً ، قال النووي : عمل السحر حرام وهو من الكبائر بالاجماع ، وقد عدّه النبي ﷺ من السبع الموبقات ، ومنه ما يكون كفراً ، ومنه ما لا يكون كفراً بل معصية كبيرة ، فإن كان فيه ما يقتضى الكفر كفر واستتيب منه يقتضى الكفر فهو كفر وإلا فلا ، وأما تعلمه وتعليمه لحرام ، فإن كان فيه ما يقتضى الكفر كفر واستتيب منه ولا يقتل ، فإن تاب قبلت توبته ، وإن لم يكن فيه ما يقتضى الكفر عذر . وعن مالك : الساحر كافر يقتل بالسحر ولا يستتاب بل يتحتم قتله كالزنديق . قال عياض : ريقول مالك قال أحمد وجماعة من الصحابة والتابعين أنه . وفي المسألة اختلاف كثير وتفصيل ليس هذا موضع بسطها . وقد أجاز بعض العلماء تعلم السحر لأحد أسرين إما لتبين ما فيه كفر من غيره وإما لازالة عنه وقع فيه ، فأما الاول فلا محذور فيه إلا من جهة الاعتقاد فإذا سلم الاعتقاد فغرفة الشيء بمجرد لا تستلزم منعا ، كمن يعرف كيفية عبادة أهل الاوثان الاوثان لأن كيفية ما يعملها الساحر إنما هي

حكاية قول أو فعل ، بخلاف تعامله والعمل به . وأما الثاني فإن كان لا يتم كادعهم بعضهم إلا بنوع من أنواع الكفر أو النفاق فلا يعمل أصلا ولا جاز للمعنى المذكور ، وسيأتي مزيد لذلك في « باب هل يستخرج السحر » ، قريبا وانه أعلم . وهذا فصل الخطاب في هذه المسألة . وفي إيراد المصنف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها ( وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا ) يعلون الناس السحر ( فان ظاهرا أنهم كفروا بذلك ، ولا يكفر بتعليم الشيء الا وذلك الشيء كفر ، وكذا قوله في الآية على لسان الملكين ( انما نحن فتنه فلا تكفر ) فان فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر فيكون العمل به كفرا ، وهذا كله واضح على ما قررته من العمل ببعض أنواعه . وقد زعم بعضهم أن السحر لا يصح إلا بذلك ، وعلى هذا قسميه ما عدا ذلك سحرا مجازا كاطلاق السحر على القول البليغ ، وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأطلب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضى بجمعها على أن لقصة أصلا ، خلافا لما زعم بطلانها كيباض ومن تبعه ، ومحصلها أن الله ركب الشهوة في ملكين من الملائكة اختبارا لهما وأمرهما أن يحكما في الأرض ، فزلا على صورة البشر وحكما بالعدل مدة ، ثم اقتتلا امرأة جميلة فعوقبا بسبب ذلك بأن حبسا في بنى بابل منكسين وابتليا بالنطق بعلم السحر ، فصار يقصدهما من يطلب ذلك فلا ينطقان بحضرة أحد حتى يحذراه وينهياه ، فإذا أصر تكلم بذلك ليعلم منهما ذلك وما قد عرفا ذلك فيتعلم منهما ما قص الله عنهما ، والله أعلم . قوله ( وقوله تعالى : ولا يفلح الساحر حيث أتى ) في الآية نفى الفلاح عن الساحر ، وليس فيه دلالة على كفر الساحر مطلقا ، وإن كثرت في القرآن إثبات الفلاح للؤمن ونفيه عن الكافر ، لكن ليس فيه ما ينفي نفى الفلاح عن الفاسق وكذا العاصي . قوله ( وقوله أفأتأتون الساحر وأنتم تبصرون ) ؟ هذا يخاطب به كفار قريش يستبعدون كون محمد ﷺ رسولا من الله لكونه بشرا من البشر ، فقال قائلهم منكرا على من اتبعه : أفأتأتون الساحر ، أى أفقتبعونه حتى تصيروا كمن اتبع الساحر وهو يعلم أنه سحر . قوله ( وقوله : يخيل لي من سحرهم أنها تسعى ) هذه الآية عمدة من زعم أن السحر إنما هو تخييل ، ولا حجة له بها لأن هذه وردت في قصة سحرة فرعون ، وكان سحرهم كذلك ، ولا يلزم منه أن جميع أنواع السحر تخييل ، قال أبو بكر الرازي في « الاحكام » : أخبر الله تعالى أن الجنى ظنه موسى من أنها تسعى لم يكن سعيها وإنما كان تخييلا ، وذلك أن عصيهم كانت مجهزة قد ملئت زبقا ، وكذلك الحبال كانت من آدم محشوة زبقا ، وقد حفروا قبل ذلك أسرابا وجعلوا لها آزاجا وملأوها نارا فلما طرحت على ذلك الموضع وحشي الزبق حركها لأن من شأن الزبق إذا أصابته النار أن يطير ، فلما أثقلت كسافة الحبال والعصى صارت تتحرك بحركته فظن من رآها أنها تسعى . ولم تكن تسعى حقيقة . قوله ( ومن شر النفاثات في العقد ، والنفاثات السواحر ) هو تفسير الحسن البصري أخرجه الطبري بسند صحيح ، وذكره أبو حبيدة أيضا في « المجاز » ، قال : النفاثات السواحر ينفعن . وأخرج الطبري أيضا عن جماعة من الصحابة وغيرهم أنه النفش في الرقية ، وقد تقدم البحث في ذلك في « باب الرقية » . وقد وقع في حديث ابن عباس فيما أخرجه البيهقي في « الدلائل » بسند ضعيف في آخر قصة السحر الذي سحر به النبي ﷺ أنهم وجدوا وترا فيه إحدى عشرة عقدة وأزلت سورة الفلق والناس وجعل كلما قرأ آية انحلت عقدة ، وأخرجه ابن سعد بسند آخر منقطع عن ابن عباس « أن عليا وعمارا لما بهما النبي ﷺ لاستخراج السحر وجدا طلعة فيها إحدى عشرة عقدة ، فذكر نحوه . قوله ( تسحرون نعمون ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة ، وضبط أيضا بسكون العين

قال أبو عبيدة في كتابه المجاز في قوله تعالى (سيقولون الله قل فأنى نسحرون) : أى كيف تعملون عن هذا وتصدون عنه ؟ قال : ونراه من قوله سحرت أعيننا عنه فلم نبصره ، وأخرج (١) في قوله (فأنى نسحرون) أى يتحدعون أو نصرفون عن التوحيد والطاعة . قلت : وفي هذه الآية إشارة الى الصنف الاول من السحر الذى قدمته ، وقال ابن عطية : السحر هنا مستعار لما وقع منهم من التخليط ووضع الشيء في غير موضعه كما يقع من المسحور ، والله أعلم . قوله (حدثنا ابراهيم بن موسى) هو الرازى ، وفي رواية أبى ذر د حدثنى ، بالافراد ، وهشام هو ابن عروة بن الزبير . قوله (عن أبيه) وقع في رواية يحيى القطان عن هشام د حدثنى أبى ، وقد تقدمت في الجزية ، وسيأتى في رواية ابن عبيدة عن ابن جريج د حدثنى آل عروة ، ووقع في رواية الحميدى عن سفيان عن ابن جريج د حدثنى بعض آل عروة عن عروة ، وظاهره أن غير هشام أيضا حدث به عن عروة ، وقد رواه غير عروة عن عائشة كما سأبينه . وجاء أيضا من حديث ابن عباس وزيد بن أرقم وغيرهما . قوله (سحر النبي ﷺ رجل من بنى زريق) بزى قبل الراء مصغر . قوله (يقال له ليبد) بفتح اللام وكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهيالة (ابن الاعصم) بوزن آخر بمهملتين ، ووقع في رواية عبد الله بن تميم عن هشام بن عروة عند مسلم د سحر النبي ﷺ يهودى من يهود بنى زريق ، ووقع في رواية ابن عبيدة الآتية قريبا د رجل من بنى زريق حليف اليهود وكان منافقا ، ويجمع بينهما بأن من أطلق أنه يهودى نظر الى ما في نفس الأمر ، ومن أطلق عليه منافقا نظر الى ظاهر أمره . وقال ابن الجوزى هذا يدل على أنه كان أسلم نفاقا وهو واضح ، وقد حكى عياض في الشفاء ، أنه كان أسلم ، ويحتمل أن يكون قيل له يهودى لكونه كان من حلفائهم لا أنه كان على دينهم . وبنو زريق بطن من الأنصار مشهور من الخزرج ، وكان بين كثير من الأنصار وبين كثير من اليهود قبل الاسلام حلف وإحاء وود ، فلما جاء الإسلام ودخل الأنصار فيه تبرموا منهم ، وقد بين الواقدي السنة التي وقع فيها السحر : أخرجه عنه ابن سعد بسند له الى عمر بن الحسك مرسل قال د لما رجع رسول الله ﷺ من المدينة في ذى الحجة ودخل المحرم من سنة سبع جاءت رؤساء اليهود الى ليبد بن الاعصم - وكان حليفا في بنى زريق وكان ساحرا - فقالوا له : يا أبا الاعصم ، أنت أسحرنا ، وقد سحرنا محمدا فلم نصنع شيئا ، ونحن نجعل لك جملا على أن تسحره لنا سحرا ينكوه . فجعلوا له ثلاثة دنانير ، ووقع في رواية أبى ضمرة عند الاسماعيلي د فأقام أربعين ليلة ، وفي رواية وهيب عن هشام عند أحمد ستة أشهر ، ويمكن الجمع بأن تكون السنة أشهر من ابتداء تغير مزاجه والأربعين يوما من استحكامه ، وقال السهيلي : لم أفق في شيء من الأحاديث المشهورة على قدر المدة التي مكث النبي ﷺ فيها في السحر حتى ظفرت به في جامع معمر عن الزهري أنه لبث ستة أشهر ، كذا قال ، وقد وجدناه موصولا باسناد الصحيح فهو المعتمد . قوله (حتى كان رسول الله ﷺ يخيل اليه أنه كان يفعل الشيء وما فعله) قال المازرى : أنكر بعض المتبعة هذا الحديث وزعموا أنه يحط منصب النبوة وبشكلك فيها ، قالوا : وكل ما أدى الى ذلك فهو باطل ، وزعموا أن تجويز هذا يهدم الثقة بما شرعوه من الشرائع إذ يحتمل على هذا أن يخيل اليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم ، وأنه يوحى اليه بشيء ولم يوح اليه بشيء ، قال المازرى : وهذا كله مردود ، لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه

عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ ، والممعرات شامدات بتصديقه ، فتجوز ما قام الدليل على خلافه باطل .  
وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعترض  
البشر كالأعراض ؛ فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في  
أمور الدين ، قال : وقد قال بعض الناس إن المراد بالحديث أنه كان عليه السلام يخيل إليه أنه وطئ زوجته ولم يكن  
وطأهن ، وهذا كثيرا ما يقع تخيله الإنسان في المنام فلا يبعد أن يخيل إليه في اليقظة . قلت : وهذا قد ورد  
صريحا في رواية ابن عينة في الباب الذي يلي هذا ولفظه « حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتين » وفي رواية  
الحديث « أنه يأتي أهله ولا يأتينهم » قال الداردي « يرى » بضم أوله أي يظن ، وقال ابن الزين ضبطت « يرى »  
بفتح أوله . قلت : وهو من الرأي لا من الرؤية ، فيرجع إلى معنى الظن . وفي مرسل يحيى بن يعمر عند عبد  
الرزاق « عمر النبي عليه السلام عن عائشة حتى أنكر بصره » وعنده في مرسل سعيد بن المسيب « حتى كاد ينكر بصره »  
قال عياض : فظهر بهذا أن السحر إنما تسلط على جسده وظواهر جوارحه لا على تمييزه ومعتقده . قلت : ووقع  
في مرسل عبد الرحمن بن كعب عند ابن سعد « فقالت أخت لبيد بن الأعصم : أن يكن نبيا فسيخبر » ، والا فسيذهله  
هذا السحر حتى يذهب عقله . قلت : فوقع الشق الأول كما في هذا الحديث الصحيح . وقد قال بعض العلماء : لا يلزم  
من أنه كان يظن أنه فعل الشيء ولم يكن فعله أن يحزم بفعله ذلك . وإنما يكون ذلك من جنس الخاطر يخطر ولا  
يثبت ، فلا يبقى على هذا للمحدث حجة . وقال عياض : يحتمل أن يكون المراد بالتخييل المذكور أنه يظهر له من  
نشاطه ما ألفه من سابق عاداته من الاقتدار على الوطء ، فإذا دنا من المرأة فتر عن ذلك كما هو شأن المعقود ،  
ويكون قوله في الرواية الأخرى « حتى كاد ينكر بصره » أي صار كالذي أنكر بصره بحيث أنه إذا رأى الشيء  
يخيل أنه على غير صفته ، فإذا تأمله عرف حقيقته . ويؤيد جميع ما تقدم أنه لم ينقل عنه في خبر من الأخبار أنه قال  
قولا فكان بخلاف ما أخبر به . وقال المهلب : صون النبي عليه السلام من الشياطين لا يمنع إرادتهم كيده ، فقد مضى في  
الصحيح أن شيطانا أراد أن يفسد عليه صلاته فأمكنه الله منه ، فكذلك السحر ما ناله من ضرره ما يدخل  
نفسا على ما يتعلق بالتبليغ ، بل هو من جنس ما كان يناله من ضرر سائر الأمراض من ضعف عن الكلام ، أو  
عجز عن بعض الفعل ، أو حدوث تخيل لا يستمر ، بل يزول ويبطل الله كيد الشياطين . واستدل ابن القصار على  
أن الذي أصابه كان من جنس المرض بقوله في آخر الحديث « أما أنا فقد شفاني الله » وفي الاستدلال بذلك نظر ،  
لكن يؤيد المدعى أن في رواية عمرة عن عائشة عند البيهقي في الدلائل « فكان يدور ولا يدري ما وجهه » ، وفي  
حديث ابن عباس عند ابن سعد « مرض النبي عليه السلام وأخذ عن النساء والطعام والشراب . فهبط عليه ماسكان »  
الحديث . قوله ( حتى إذا كان ذات يوم أو ذات ليلة ) شك من الراوي ، وأظنه من البخاري لأنه أخرجه في صفة  
إبليس من بدء الخلق فقال « حتى كان ذات يوم » ولم يشك ، ثم ظهر لي أن الشك فيه من عيسى بن يونس ، وأن  
إسحق بن راهويه أخرجه في مسنده عنه على الشك ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، فيجمل الجزم الماضي على أن  
إبراهيم بن موسى شيخ البخاري حدثه به تارة بالجزم وتارة بالشك ، ويؤيده ما سأذكره من الاختلاف عنه ،  
وهذا من نوادر ما وقع في البخاري أن يخرج الحديث تاما باسناد واحد بلفظين . ووقع في رواية أبي أسامة الآتية  
قريبا « ذات يوم » بغير شك « وذات » بالنصب ويجوز الرفع ، ثم قيل إنها مقحمة ، وقيل بل هي من إضافة الشيء

لنفسه على رأى من يجهله . **قوله** (وهو عندي لكنه دعا ودعا) كذا وقع ، وفي الرواية الماضية في بدء الخلق وحتى كان ذات يوم دعا ودعا ، وكذا علقه المصنف لعيسى بن يونس في الدعوات ، ومثله في رواية الليث ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون هذا الاستدراك من قولها « عندي » أى لم يكن مشتغلا بى بل اشتغل بالدعاء ، ويحتمل أن يكون من التخييل ، أى كان السحر أضمره في يده لا في عقله وفهمه بحيث أنه توجه الى الله ودعا على الوضع الصحيح والقانون المستقيم . ووقع في رواية ابن نمير عند مسلم « فدعا ، ثم دعا ، ثم دعا ، وهذا هو المعهود منه أنه كان يكرر الدعاء ثلاثا . وفي رواية وهيب عند أحمد وابن سعد « فرأيت يدهو » . قال النووي : فيه استحباب الدعاء عند حلول الأمور المكروهات وتكريره والاتجاه الى الله تعالى في دفع ذلك . قلت : سلمك النبي ﷺ في هذه القصة مسلكتي التفويض وتعاملى الأسباب ، ففي أول الأمر فوض وسلم لأمر ربه فاحتسب الأجر في صبره على بلائه ، ثم لما تمادى ذلك وخشى من تماديه أن يضممه عن فنون عبادته جنح الى التداوى ثم الى الدعاء ، وكل من القامين غاية في السكال . **قوله** (أشهرت) أى علمت ؟ وهى رواية ابن عيينة كما في الباب الذى بعده . **قوله** (أنا فى فيما استفتيته) في رواية الحميدى « افتانى في أمر استفتيته فيه » أى أجبني فيما دعوته ، فأطلق على الدعاء استفتاء لأن الداعى طالب والمجيب مفت ، أو المعنى أجبني بما سألته عنه ، لأن دعاءه كان أن يطلعه الله على حقيقة ما هو فيه لما اشتبه عليه من الأمر . ووقع في رواية عمرة عن عائشة « ان الله أنبأني بمرضى » أى أخبرني . **قوله** (أنا فى رجلان) وقع في رواية ابن أسامة « قلت : وما ذاك ؟ قال : أنا فى رجلان » ، ووقع في رواية معمر عند أحمد ومرجان بن رجاء عند الطبرانى كلاهما عن هشام « أنا فى مسكان » وسماهما ابن سعد في رواية منقطة جبريل وميكائيل ، وكنت ذكرت في المقدمة ذلك احتمالا . **قوله** (فقد أحدهما عند رأمى والآخر عند رجل) لم يقع لى أيهما فقد عند رأسه ، لكننى أظنه جبريل لخصوصيته به عليهما السلام . ثم وجدت في « السيرة الدمياطى » الجزم بأنه جبريل قال : لأنه أفضل . ثم وجدت في حديث زيد بن أرقم عند النسائى وابن سعد وصححه الحاكم وعبد بن حميد « سحر النبي ﷺ رجل من اليهود ، فاشتكى لذلك أياما ، فأناه جبريل فقال : ان رجلا من اليهود سحر ك ، عقد لك عقدا فى بئر كذا ، فدل مجموع الطرق على أن المسئول هو جبريل والسائل ميكائيل . **قوله** (فقال أحدهما لصاحبه) في رواية ابن عيينة الآتية بعد باب « فقال الذى عند رأسى الآخر » وفي رواية الحميدى « فقال الذى عند رجل الذى عند رأمى » وكأنها أصوب ؛ وكذا هو في حديث ابن عباس عند البيهقى . ووقع بالشك في رواية ابن نمير عند مسلم . **قوله** (ما رجع الرجل) ؟ كذا الأكثر ، وفي رواية ابن عيينة « ما بال الرجل » ؟ وفي حديث ابن عباس عند البيهقى « ما ترى » وفيه إشارة الى أن ذلك وقع فى المنام ، اذ لو جاء اليه فى اليقظة لحاطباه وسألاه . ويحتمل أن يكون كان بصفة الثائم وهو يقظان ، فتحاطبا وهو يسمع . وأطلق في رواية عمرة عن عائشة أنه كان نائما ، وكذا في رواية ابن عيينة عند الاسماعيلى « فانتبه من نومه ذات يوم » وهو محمول على ما ذكرت ، وعلى تقدير حملها على الحقيقة فروقا الانبياء وحى . ووقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد بسند ضعيف جدا « فبهط عليه ملكان وهو بين الثائم واليقظان » **قوله** (فقال : مطبوب) أى مسحور ، يقال طب الرجل بالضم اذا سحر ، يقال كنوا عن السحر بالطب فثاقلا كما قالوا للديغ سليم . وقال ابن الانبارى : الطب من الاضداد ، يقال لعلاج الداء طب : السحر من الداء ويقال له طب . واخرج أبو عبيد من مرسل عبد الرحمن بن أبى ليلى قال « احتجهم النبي ﷺ على رأسه بقرن حين طب »

قال أبو حنيفة يعني سحر . قال ابن القيم : بنى النبي ﷺ الأمر أولا على أنه مرض ، وأنه من مادة مالت إلى الدماغ وغلبت على البطن المتقدم منه فغيرت مزاجه ، فرأى استعمال الحجامة لذلك مناسبا ، فلما أوحى إليه أنه سحر عدل إلى العلاج المناسب له وهو استخراج السحر ، قال : ويحتمل أن مادة السحر انتهت إلى إحدى قوى الرأس حتى صار يخيل إليه ما ذكر ، فإن السحر قد يكون من تأثير الأرواح الخبيثة ، وقد يكون من انفعال الطبيعة وهو أشد السحر ، واستعمال الحججم لهذا الثاني نافع لانه إذا هيج الأخلط وظهر أثره في عضو كان استفراغ المادة الخبيثة نافعا في ذلك . وقال القرطبي : إنما قيل للسحر طب لأن أصل الطب الحذق بالشئ والتفطن له ، فلما كان كل من علاج المرض والسحر إنما يتأتى عن فطنة وحذق أطلق على كل منهما هذا الاسم . قوله ( في مشط ومشاطة ) أما المشط فهو بضم الميم ، ويجوز كسرهما أنبته أبو حنيفة وأبوه هيب وأنكره أبو زيد ، وبالسكون فهما ، وقد يضم ثانيه مع ضم أوله فقط وهو الآلة المعروفة التي يبرسح بها شعر الرأس واللحية ، وهذا هو المشبور . ويطلق المشط بالاشتراك على أشياء أخرى : منها العظم العريض في الكتف ، وسلاميات ظهر القدم ، ونبت صغير يقال له مشط الذنب . قال القرطبي : يحتمل أن يكون الذي سحر فيه النبي ﷺ أحد هذه الأربع . قلت : وفاته آت له أسنان وفيها هراوة يقبض عليها ويغطي بها الإناء ، قال ابن سيده « المحكم » : انها تسمى المشط . والمشط أيضا سمة من سمات البعير تكبر في العين والفخذ ، ومع ذلك فالمراد بالمشط هنا هو الأول ، فقد وقع في رواية عمرة عن عائشة « فإذا فيها مشط رسول الله ﷺ ومن مراطة رأسه » وفي حديث ابن عباس « من شعر رأسه ومن أسنان مشطه » وفي مرسل عمر بن الحكم « فعد إلى مشط وما شط من الرأس من شعر فعد بذلك عقدا » . قوله ( ومشاطة ) سيأت بيان الاختلاف هل هي بالطاء أو القاف في آخر الكلام على هذا الحديث حيث بينه المصنف . قوله ( وجف طلع نخلة ذكر ) قال عياض : وقع للجرجاني - يعني في البخاري - والندري - يعني في مسلم - بالفاء . ولغيرهما بالموحدة . قلت : أما رواية عيسى بن يونس هنا فوقع للكشيمى بالفاء ولغيره بالموحدة ، وأما روايته في بدء الخلق فالجميع بالفاء ؛ وكذا في رواية ابن عيينة للجميع ، والمستعمل في رواية أبي أسامة بالموحدة ، والكشيمى بالفاء ، والجميع في رواية أبي حمزة في الدعوات بالفاء ، قال القرطبي : روايتنا - يعني في مسلم - بالفاء ، وقال النووي : في أكثر نسخ بلادنا بالباء يعني في مسلم ، وفي بعضها بالفاء ، وهما بمعنى واحد وهو الغشاء الذي يكون على الطلع ويطلق على الذكر والانثى ، فلها فمده بالذكر في قوله « طلعة ذكر » وهو بالاضافة انتهى . ووقع في روايتنا هنا بالتثنية فهما على أن لفظ « ذكر » صفة لجف ، وذكر القرطبي أن الذي بالفاء هو وعاء الطلع وهو للغشاء الذي يكون عليه ، وبالموحدة داخل الطلعة إذا خرج منها الكفرى قاله شعر ، قال : ويقال أيضا لداخل الركبة من أسفلها إلى أعلاها جف ، وقيل هو من القطع بمعنى ما قطع من قشورها . وقال أبو عمرو الشيباني : الجف بالفاء شيء يتقر من جذوع النخل . قوله ( قال وأين هو ؟ قال : هو في بئر ذروان ) زاد ابن عيينة وغيره تحت راءهوقه وسيقا شرحها بعد باب ، وذروان بفتح المعجمة وسكون الراء ، وحكى ابن التين فتحها وأنه قرأه كذلك قال : ولكنه بالسكون أشبه ، وفي رواية ابن نمير عند مسلم « في بئر ذى أروان » ، ويأتى في رواية أبي حمزة في الدعوات مثله ، وفي نسخة الصغاني لكن بغير لفظ بئر ، ولغيره « في ذروان » وذروان بئر في بني زريق ، فعلى هذا فقوله « بئر ذروان » من إضافة الشئ لنفسه ، ويجمع بينهما وبين رواية ابن نمير بأن الأصل « بئر ذى أروان » ،

ثم لكثرة الاستعمال سهلت الحمزة فصارت ذروان، وبؤيده أن أبا عبيد البكري صوب أن اسم البئر ذروان بالهمز وأن من قال ذروان، خطأ. وقد ظهر أنه ليس بخطأ على ما وجهته. ووقع في رواية أحمد عن وهيب وكذا في روايته عن ابن نمير ذر أدوان، كما قال البكري، فكان رواية الأصيلي كانت مثلها فسقطت منها الراء، ووقع عند الأصيلي فيما حكاه عياض ذ في بئر ذي أدوان، بغير راء قال عياض: وهو وهم، فإن هذا موضع آخر على ساعة من المدينة، وهو الذي بنى فيه مسجد الضرار. قوله (فأناها رسول الله ﷺ في ناس من أصحابه) وقع في حديث ابن عباس عند ابن سعد، فبعث إلى علي وعمار فأمرها أن يأبيا البئر، وعنده في مرسل عمر بن الحسكم وقد جاء جبير بن إياس الزرقى وهو ممن شهد بدرًا فدل على موضعه في بئر ذروان فاستخرجه، قال ويقال الذي استخرجه قيس بن حصن الزرقى، ويجمع بأنه أعان جبيراً على ذلك وبأثره بنفسه فنسب إليه، وعند ابن سعد أيضاً أن الحارث بن قيس قال: يا رسول الله ألا يهول البئر، فيمكن تفسير من أهم هؤلاء أو بعضهم، وأن النبي ﷺ وجهم أولائهم توجه فشاهاها بنفسه. قوله (لجاء فقال يا عائشة) في رواية وهيب، فلما رجع قال يا عائشة، ونحوه في رواية ابن أسامة ولفظه، فذهب النبي ﷺ إلى البئر فنظر إليها ثم رجع إلى عائشة فقال، وفي رواية عمرة عن عائشة، فزل رجل فاستخرجه، وفيه من الزيادة أنه وجد في الطلعة تمثالاً من شمع، تمشال رسول الله ﷺ، وإذا فيه أبر مغروزة، وإذا وتر فيه إحدى عشرة عقدة، فزل جبريل بالمعوذتين، فكلمنا قرأ آية التخلت عقدة، وكلمنا نزع إبرة وجد لها ألما ثم يجد بملها راحة، وفي حديث ابن عباس نحوه كما تقدم التنبه عليه، وفي حديث زيد بن أرقم الذي أشرت إليه عند عبد بن حميد وغيره، فأناها جبريل فزل عليه بالمعوذتين، وفيه، فأمره أن يحمل العقد ويقرأ آية، لجعل يقرأ ويحمل حتى قام كأنما نشط من عقال، وعند ابن سعد من طريق عمر مولى غفرة مفضلاً، فاستخرج السحر من الجف من تحت البئر ثم نزع خله فكشف عن رسول الله ﷺ. قوله (كان ماها) في رواية ابن نمير، والله أسكن ماها، أي البئر (نقاعة الحناء) بضم النون وتخفيف القاف، والحناء معروف وهو بالماء أي أن لون ماء البئر لون الماء الذي ينقع فيه الحناء. قال ابن التين: يعني أحر. وقال الداودي. المراد الماء الذي يكون من غسالة الاناء الذي تعجن فيه الحناء. قلت: ووقع في حديث زيد بن أرقم عند ابن سعد وصححه الحاكم، فوجد الماء وقد اخضر، وهذا يقرى قول الداودي. قال القرطبي: كان ماء البئر قد تغير إما لردائه بطول إقامته، وإما لما خالطه من الأشياء التي أقيمت في البئر. قلت: ويرد الأول أن هند ابن سعد في مرسل عبد الرحمن ابن كعب أن الحارث بن قيس هو البئر المذكورة وكان يستعذب منها وحفر بئراً أخرى فأعانه رسول الله ﷺ في حفرها. قوله (وكان ردوس نخلها ردوس الشياطين) كذا هنا، وفي الرواية التي في بدء الخلق، نخلها كأنه ردوس الشياطين، وفي رواية ابن عيينة، وأكثر الرواة عن هشام، كأن نخلها، بغير ذكر ردوس، أولاً، والتشبيه إنما وقع على ردوس النخل، فلذلك أفصح به في رواية الباب وهو مقدر في غيرها. ووقع في رواية عمرة عن عائشة، فإذا نخلها الذي يشرب من ماها قد التوى سفعه كأنه ردوس الشياطين، وقد وقع تشبيهه طلع شجرة الوقوم في القرآن بردوس الشياطين، قال الفراء وغيره: يحتمل أن يكون شبه طلعها في قبعة بردوس الشياطين لأنها موصوفة بالقبح، وقد تفرد في اللسان أن من قال فلان شيطان أراد أنه خبيث أو قبيح، وإذا قبحوا مذكراً قالوا شيطان، أو مؤنثاً قالوا غول، ويحتمل أن يكون المراد بالشياطين الحيات، والعرب تسمى بعض الحيات شيطانا وهو ثعبان قبيح الوجه؛



ويحتمل أن يكون المراد نبات تبجح قيل إنه يوجد باليمن . **قوله** ( قلت يا رسول الله أفلا استخرجته ) في رواية أبي أسامة ، فقال لا ، ووقع في رواية ابن عيينة أنه استخرجه . ، وأن سؤل عائشة إنما وقع عن الفشرة فأجابها بلا ، وسأني بسط القول فيه بعد باب . **قوله** ( فكروها أن أنير على الناس فيه شرا ) في رواية الكشميهني « سؤا » ووقع في رواية أبي أسامة « أن أنور » بفتح المثلثة وتشديد الواو وهما بمعنى ، والمراد بالناس التعميم في الموجودين قال النووي : خشي من إخراجهم وإشاعتهم ضررا على المسلمين من تذكر السحر وتعلبه ونحو ذلك ؛ وهو من باب ترك المصلحة خوف المفسدة . ووقع في رواية ابن نمير « على أمي » وهو قابل أيضا للتعميم ، لأن الأمة تطلق على أمة الإجابة وأمة الدعوة وعلى ما هو أعم ، وهو يرد على من زعم أن المراد بالناس هنا لبيد بن الأعصم لأنه كان منافقا فأراد **قوله** أن لا يسير عليه شرا لأنه كان يؤثر الاغضاء عن ظهر الاسلام ولو صدر منه ما صدر ، وقد وقع أيضا في رواية ابن عيينة ، وكروها أن أنير على أحد من الناس شرا ، فعم وقع في حديث حمزة عن عائشة « فقيل يا رسول الله لو قتلتها ، قال : ما وراءه من عذاب الله أشد ، وفي رواية حمزة « فأخذته النبي **قوله** فاعترف فعفا عنه » وفي حديث زيد بن أرقم « فما ذكر رسول الله **قوله** لذلك اليهودي شيئا عما صنع به ولا رآه في وجهه ، وفي مرسل عمر بن الحكم « فقال له : ما حالك على هذا ؟ قال : حب الدنانير . وقد تقدم في كتاب الجزية قول ابن شهاب أن النبي **قوله** لم يقتله ، وأخرج ابن سعد من مرسل عكرمة أيضا أنه لم يقتله ، ونقل عن الواقدي أن ذلك أصح من رواية من قال إنه قتله ، ومن ثم حكى عياض في « الشفاء » قولين : هل قتل ، أم لم يقتل ؟ وقال القرطبي لا حجة على مالك من هذه الفصة ، لأن ترك قتل لبيد بن الأعصم كان لحشية أن يشير بسبب قتله فقتله ، أو لئلا ينفر الناس عن الدخول في الاسلام ، وهو من جنس ما راعاه النبي **قوله** من منع قتل المناققين حيث قال « لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه » . **قوله** ( فأمر بها ) أي بالبئر ( فقد قنت ) وهكذا وقع في رواية ابن نمير وغيره عن هشام ، وأورده مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام عقب رواية ابن نمير وقال « لم يقل أبو أسامة في روايته فأمر بها فدفنت » . قلت : وكان شيخه لم يذكرها حين حدثه ، وإلا لقد أوردها البخاري عن عبيد بن إسماعيل عن أبي أسامة ، كما في الباب بعده ، وقال في آخره « فأمر بها فدفنت » ، وقد تقدم أن في مرسل عبد الرحمن بن كعب « أن الحارث بن قيس هورها » . **قوله** ( نأيه أبو أسامة ) هو حماد بن أسامة ، وتأتي روايته موصولة بعد بابين . **قوله** ( وأبو ضمرة ) هو أنس بن عياض ، وتأتي روايته موصولة في كتاب الدعوات . **قوله** ( وابن أبي الزناد ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، ولم أعرف من وصلها بعد . **قوله** ( وقال الليث وابن عيينة عن هشام في مشط ومشاطة ) كذا لأبي ذر ، ولغيره « ومشاطة » وهو الصواب والا لانحطت الروايات ، ورواية الليث تقدم ذكرها في بدء الخلق ، ورواية ابن عيينة تأتي موصولة بعد باب . وذكر المزي في « الاطراف » تبعا لخلف أن البخاري أخرجه في الطب عن الحميدي وعن عبد الله بن محمد كلاهما عن ابن عيينة ، وطريق الحميدي ما هو في الطب في شيء من النسخ التي وقفت عليها ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحميدي وقال بعده « أخرجه البخاري عن عبيد الله بن محمد » لم يزد على ذلك ، وكذا لم يذكر أبو مسعود في أطرافه الحميدي ، والله أعلم . **قوله** ( ويقال المشاطة ما يخرج من الشعر اذا مشط ) هذا لا اختلاف فيه بين أهل اللغة ، قال ابن قتيبة : المشاطة ما يخرج من الشعر الذي سقط من الرأس اذا سرح بالمشط ، وكذا من اللحية . **قوله** ( والمشاطة من مشاطة الكتان ) كذا لأبي

ذكر كان المراد أن اللفظ مشترك بين السحر إذا مشط وبين السكتان إذا سرح ، ووقع في رواية خير أبي ذر  
« والمشاقة ، وهو أشبه ، وقيل المشاقة هي المشاطة بعينها ، والقائه تبدل من الطاء لقرب المخرج ، والله أعلم

#### ٤٨ - باب : الشرك والسحر من الموبقات

٥٧٦٤ - حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي مُلَيْمَانٌ عَنْ نُورِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْفَيْثِ « عَنْ أَبِي

هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : اجْتَنِبُوا الْمَوْبِقَاتِ : الشَّرْكَ بِاللَّهِ وَالسَّحَرَ »

قوله ( باب الشرك والسحر من الموبقات ) أي المهلكات . قوله ( اجتنبوا الموبقات : الشرك بالله والسحر )  
هكذا أورد الحديث مختصرا وحذف لفظ العدد ، وقد تقدم في كتاب الوصايا بألفظ « اجتنبوا السبع الموبقات »  
وساق الحديث بتمامه ، ويجوز نصب الشرك بدلا من السبع ، ويجوز الرفع على الاستئناف فيكون خبر مبتدأ  
محذوف ، والنسكتة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر ، فظن بعض الناس أن هذا  
القدر هو جملة الحديث ، فقال : ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها باثنتين فقط ، وهو من قبيل قوله تعالى  
( فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا ) فاقصر على اثنتين فقط ، وهذا على أحد الأقوال في الآية ،  
ولكن إيس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة وليس شأن الآية كذلك ، وقال ابن  
مالك : تضمن هذا الحديث حذف المعطوف للعلم به ، فإن التفسير اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما  
وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ، وقد ثبتت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على اثنتين منها تنبيها على  
أنهما أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير « منهن » . قلت : وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث  
ورد هكذا نارة وقارة ورد بتمامه ، وإيس كذلك ، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كمادة في جواز الاختصار  
على بعض الحديث ، وقد أخرجه المصنف في كتاب الوصايا في د باب قول الله عز وجل : ان الذين يأكلون  
أموال اليتامى ظلما عن عبد العزيز بن عبد الله شيبه في هذا الحديث بهذا الإسناد ، وساقها سبعا فذكر بعد السحر  
وقتل النفس الخ ، وأعاد في أواخر كتاب المحاربين بهذا الإسناد بعينه بتمامه ؛ وأغفل المزي في د الاطراف ، ذكر  
هذا الموضع في ترجمة سالم أبي الفيث عن أبي هريرة

#### ٤٩ - باب : هل يستخرجُ للسحر ؟

وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب : رجل به طبعٌ - أو يؤخذُ عن امرأته - يحملُ عنه أو ينشرُ ؟

قال : لا بأس به ؛ إنما يريدون به الإصلاح ، فأما ما يتفع فلم يُنبه عنه

٥٧٦٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُيَيْنَةَ يَقُولُ : أَوَّلُ مَنْ حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ جُرَيْجٍ يَقُولُ :

حدثني آل عروة عن عروة ، فسألت هشاما عنه فحدثنا عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قال : كان رسول الله  
ﷺ سحرا ، حتى كان يرى أنه يأتي النساء ولا يأتينهن . قال شفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر إذا كان كذا .  
فقال : يا عائشة ، أعطت أن الله قد أفناني فيما استفتيته فيه ؟ أناني رجلان ، فقدم أحدهما عند رأسي والآخر عند

رجل<sup>١</sup>، فقال الذي عند رأس الآخر: ما بال ارجل؟ قال: معطوب. قال: ومن طبعه؟ قال: لبيد بن أعمس رجل من بني زريق حليف يهود كان منافقا. قال: وفيه؟ قال: في مشطه ومشاطة. قال: وابن؟ قال: في جف طلمعة ذكر تحت رعوفة في بئر ذروان، قالت: فأتى النبي ﷺ البئر حتى استخرجه، فقال هدم البئر التي أربتها، وكان ماءها نفاعا الحناء، وكان نخلها رهوس الشياطين. قال فاستخرج. قالت فقلت: أفلا - أي فكشرت -؟ فقال: أما والله فقد شفاني، وأكره أن أثير على أحد من الناس ثمرا.

**قوله** (باب هل يستخرج السحر)؟ كذا أورد الترجمة بالاستفهام لإشارة إلى الاختلاف، وصدر بما نقله عن سعيد بن المسيب من الجواز إشارة إلى ترجيحه. **قوله** (وقال قتادة قلت لسعيد بن المسيب الخ) وصله أبو بكر الاثرم في «كتاب السنن»، من طريق أبان العطار عن قتادة؛ ومثله من طريق هشام الدستوائي عن قتادة بلفظ «يلتصم من يداويه» فقال: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع، وأخرجه الطبري في «التعذيب»، من طريق يزيد بن زريع عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأسا إذا كان بالرجل سحر أن يشفى إلى من يطلق عنه، فقال: هو صلاح. قال قتادة: وكان الحسن يكره ذلك يقول: لا يعلم ذلك إلا ساحر، قال فقال سعيد بن المسيب: إنما نهى الله عما يضر ولم ينه عما ينفع. وقد أخرج أبو داود في «المراسيل»، عن الحسن رفعه «الشرقة من عمل الشيطان»، ووصله أحمد وأبو داود بسند حسن عن جابر، قال ابن الجوزي: «الشرقة حل السحر عن المسحور، ولا يسكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر». وقد سئل أحمد عن إطلاق السحر عن المسحور فقال: لا بأس به. وهذا هو المعتبر. ويحجب عن الحديث والأثر بأن قوله «الشرقة من عمل الشيطان» إشارة إلى أصلها، ويختلف الحكم بالقصد، فنقص بها خيرا كان خيرا وإلا فهو شر. ثم المحصر المنقول عن الحسن لبس على ظاهره لأنه قد ينحل بالرق والادعية والتعويد، ولكن يحتمل أن تكون الشرقة نوعين. **قوله** (به طب) بكسر الطاء أي سحر، وقد تقدم ترجمته. **قوله** (أو يؤخذ) بفتح الواو مهموز وأشدديد الحاء، المدججة وبمدها معجمة أي يحبس عن أمراته ولا يصل إلى جماعها، والأخذة بضم الهمزة هي الكلام الذي يقوله الساحر، وقبل خزيمة يرق عليها، أو هي الرقية نفسها. **قوله** (أو يحمل عنه) بضم أرله وفتح الهمزة. **قوله** (أو ينشر) بشديد المدججة من الشرقة بالضم وهي ضرب من العلاج يعالج به من يظن أن به سحرا أو مسا من الجن، قيل لها ذلك لأنه يكشف بها عنه ما خالطه من الداء، ويوافق قول سعيد بن المسيب ما تقدم في «باب الرقية» في حديث جابر عند مسلم مرفوعا ومن استطاع أن ينفع أخاه فليفعل، ويؤيد مشروعية الشرقة ما تقدم في حديث «العين حق» في قصة اغتسال العائن، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق الدمشقي قال: لا بأس بالشرقة العربية التي إذا وطئت لا تضره، وهي أن يخرج الإنسان في موضع عضاء فيأخذ عن يمينه وعن شماله من كل ثم يده ويقرأ فيه ثم يغتسل به. وذكر ابن بطلان أن في كتب وهب بن منبه أن يأخذ سبع ورقات من سدر أخضر فيدقه بين حجرين ثم يضر به بالماء ويقرأ فيه آية الكرسي والقواقل ثم يحسو منه ثلاث حسوات ثم يغتسل به فإنه يذهب عنه كل ما به، وهو جيد للرجل إذا حبس عن أهله، وعن صرح بجواز الشرقة المأني صاحب الشافعي وأبو جعفر الطبري وغيرهما، ثم وقفت على صفة الشرقة في «كتاب

الطب النبوي ، لجعفر المستغفرى قال : وجدت في خط نصوح بن واصل على ظهر جوده من : تفسير قتبية بن أحمد البخارى ، قال قال قتادة لسميد بن المسيب : رجل به طب أخذ من أسرارته أحمل له أن ينشر ؟ قال لا بأس ، إنما يريد به الإصلاح ، فاما ما ينفع فلم ينه عنه . قال نصوح : فسألنى حماد بن شاكر : ما الحل وما اللشرة ؟ فلم أعرفهما ، فقال : هو الرجل اذا لم يقدر على مجاعة أهله وأطاع ما سواها فان المبتلى بذلك يأخذ حزمة قضبان وفأسا ذا قطارين ويضعه في وسط تلك الحزمة ثم يوجه نارا في تلك الحزمة حتى اذا ما حى الفأس استخراجا من النار وبال على حرمه فانه يرا بأذن الله تعالى ، وأما اللشرة فانه يجمع أيام الربيع ما قدر عليه من ورد المغارة وورد البساتين ثم يلقها في اناء لطيف ويجعل فيها ماء عذبا ثم يقلب ذلك الورد في الماء غليا يسيرا ثم يمل حتى اذا فتر الماء أقاضه عليه فانه يبرأ بأذن الله تعالى . قال حاشد : تعلمت هاتين الفائدتين بالشام . قلت : وحاشد هذا من رواية الصحيح عن البخارى ، وقد أغفل المستغفرى أن أثر قتادة هذا علمه البخارى في صحيحه وأنه وصله الطبرى في تفسيره ، ولو اطلع على ذلك ما اكتفى بموهو الى تفسير قتبية بن أحمد بغير إسناد ، وأغفل أيضا أثر الشعبي في صفته وهو أعلى ما اتصل بنا من ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في قصة سحر النبي ﷺ وقد سبق شرحه مستوفى قريبا . وقوله فيه : قال سفيان : وهذا أشد ما يكون من السحر ، سفيان هو ابن عيينة وهو موصول بالسند المذكور . ولم أقف على كلام سفيان هذا في مسند الحميدى ولا ابن أبي عمر ولا غيرهما والله أعلم . قوله ( في جف طلبة ذكر تحت رعوقة ) في رواية الكشمينى « راعوفة » بزيادة ألف بعد الراء وهو كذلك لأن أكثر الرواة ، وعكس ابن التين وزعم أن راعوفة الاصيل فقط وهو المشهور في اللغة ، وفي لغة أخرى « أرعوقة » ووقع كذلك في مرسل عمر بن الحسك ، ووقع في رواية معمر عن هشام بن عروة ضد أحمد « تحت رعوثة » بمثلثة بدل الفاء وهى لغة أخرى معروفة ، ووقع في النهاية لابن الأثير أن في رواية أخرى « ذعوقة » بزاي وموحدة وقال هى بمعنى راعوفة اهـ . والراعوفة حجر يوضع على رأس البئر لا يستطيع قلمه يقوم عليه المستقى . وقد يكون في أسفل البئر ، قال أبو عبيد : هى صخرة تنزل في أسفل البئر اذا حفرت يجلس عليها الذى ينظف البئر . وهو حجر يوجد صلبا لا يستطيع نزعها فيترك ، واختلاف في اشتقاقها ف قيل : لتقدمها وبروزها يقال جاء فلان يعرف الخيل أى يتقدمها ، وذكر الازهرى في تهذيبه عن شمر قال : راعوفة البئر النظافة ، وهى مثل عين على قدر حجر العقرب فى أعلى الوكية فيجاوز فى الحفر خمس قيم وأكثر فرما وجدوا ماء كثيرا ، قال شمر : فن ذهب بالراعوفة الى النظافة فكانت أعنه من رعايف الألف ، ومن ذهب بالراعوفة الى الحجر الذى يتقدم على البئر فهو من رعايف الرجل اذا سبق . قلت : وتنزيل الراعوفة على الأخير واضح بخلاف الاول ، والله أعلم . قوله ( فأتى النبي ﷺ البئر حتى استخراجا الى ان قال فاستخرج ) كذا وقع في رواية ابن عيينة ، وفي رواية عيسى بن يونس « قلت يا رسول الله أفلا استخراجته » وفي رواية وهيب « قلت يا رسول الله فأخرجه للناس » وفي رواية ابن نمير « أفلا أخرجه » قال لا ، وكذا في رواية ابن أسامة التى بهذا الباب ، قال ابن بطال : ذكر المذهب أن الرواة اختلفوا على هشام فى إخراج السحر المذكور ، فأنبته سفيان وجعل سؤال عائشة عن اللشرة ، ونفاه عيسى بن يونس وجعل سؤالها عن الاستخراج ، ولم يذكر المذهب ، وصرح به أبو أسامة ، قال والنظر يقتضى ترجيح رواية سفيان لتقدمه فى الضبط ، ويؤيده أن اللشرة لم تقع فى رواية ابن أسامة وازيادة من سفيان مقبولة لانه أنبهم ، ولا سيما أنه كرر استخراج السحر فى

روايته مرتين فيجهد من الهم ، وزاد ذكر النشرة وجعل جوابه عليه السلام عنها بلا بدلا عن الاستخراج ، قال : ويحتمل وجهها آخر فذكر ما محصله : ان الاستخراج المنفي في رواية أبي أسامة غير الاستخراج المثبت في رواية سفيان ، فاثبت هو استخراج الجف والمنفي استخراج ما حواه ، قال : وكان المر في ذلك أن لا يراه الناس فيتمله من أراد استعمال السحر . قلت : وقع في رواية عمرة ، فاستخرج جف طلعة من تحت راقوفة ، وفي حديث زيد ابن أرقم ، فأخرجوه فرموا به ، وفي مرسل عمر بن الحكم أن الذي استخرج السحر قيس بن حصن ، وكل هذا لا يخالف الحمل المذكور ، لكن في آخر رواية عمرة وفي حديث ابن عباس أنهم وجدوا وترا فيه عقد ، وأنها انحلت عند قراءة المعوذتين ، ففيه إشعار باستكشاف ما كان داخل الجف ، فلو كان ثابتا لقدم في الجمع المذكور ، لكن لا يخلو إسناد كل منهما من ضعف . ( نفيه ) : وقع في رواية أبي أسامة مخالفة في لفظة أخرى : فرواية البخاري عن عبيد بن عبيد بن اسماعيل عنه ، أفلا أخرجه ، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي أسامة ، ووقع عند مسلم عن أبي كرب عن أبي أسامة ، أفلا أخرجه ، بحاء مهملة وقاف ، وقال النووي : كلا الروایتين صحيح ، كأنها طلبت أنه يخرجهم ثم يحرقه . قلت : لكن لم يقع ما في رواية واحدة ، وإنما وقعت اللفظة مكان اللفظة ، وانفرد أبو كرب بالرواية التي بالمهملة والقاف ، فالجاري على القواعد أن روايته شاذة . وأغرب للقرطبي لجمع الضمير في أخرجه للبيد بن أعصم ، قال : واستهيمته عائشة عن ذلك عقوبة له على ما صنع من السحر ، فأجابها بالامتناع ، ونبه على سببه وهو خوف وفوق شر بينهم وبين اليهود لأجل العهد ، فلو قتله لثارت فتنة . كذا قال . ولا أدري ما وجه تمين قتله بالاحراق ، وإن لو سلم أن الرواية ثابتة وأن الضمير له . قوله ( قالت فقلت أفلا ؟ أي تنشرت ) وقع في رواية الحميدي ، فقلت : يا رسول الله أفلا ؟ قال سفيان بمعنى فنشرت ، فبين الذي فسر المراد بقولها ، أفلا ، كأنه لم يستحضر اللفظة فذكره بالمعنى ، وظاهر هذا اللفظة أنه من النشرة . وكذا وقع في رواية معمر بن هشام عند أحمد ، فقالت عائشة : لو أنك ، تعنى تنشر ، وهو مقتضى صنيع المصنف حيث ذكر النشرة في الترجمة ، ويحتمل أن يكون من النشر بمعنى الإخراج فيوافق رواية من رواه بلفظ ، أفلا أخرجه ، ويكون لفظ هذه الرواية ، أفلا استخرجت ، وحذف المفعول للعلم به ، ويكون المراد بالخروج ما حواه الجف لا الجف نفسه ؛ فيتأيد الجمع المقدم ذكره . ( تكميل ) : قال ابن القيم من أنفع الادوية وأقوى ما يوجد من النشرة مقاومة السحر الذي هو من تأثيرات الارواح الخبيثة بالادوية الإلهية من الذكر والدعاء والقراءة ، فالقلب اذا كان محتلا من الله معمورا بذكره وله ورد من الذكر والدعاء والنوحة ، لا يخل به كان ذلك من أعظم الأسباب المائلة من إصابة السحر له . قال : وساطان تأثير السحر هو في القلوب الضعيفة ، ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال ، لأن الارواح الخبيثة إنما تنشط على ارواح نلقاها مستعدة لما يناسبها . انتهى ملخصا . ويحكر عليه حديث الباب ، وجواز السحر على النبي عليه السلام مع عظيم مقامه وصدق توجهه وملازمة ورده ، ولكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن الذي ذكره محمول على الغالب ، وأن ما وقع به عليه السلام لبيان تجريز ذلك ، والله أعلم

## ٥٠ - باب السحر

٥٧٦٦ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه ، عن عائشة قالت : سحر الذي

ﷺ حتى أنه ليَحْيِلُ إليه أنه يفعلُ الشيءَ وما فعله ، حتى إذا كان ذات يوم وهو عندي دَمَا الله ودَعاهُ ثم قال : أَشَعَرْتُ يا عائشةُ أن الله قد أَفْتَانِي فيما اسْتَفَيْتُهُ فيه ؟ قلت : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : جاءني رجلان ، فجلسَ أحدهما عند رأسي ، والآخرُ عند رجلي ، ثم قال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعُ الرجل ؟ قال : مَطْبُوب . قال : ومن طَبَّهُ ؟ قال : لَيْبِدُ بن الأَعصم اليهوديُّ من بني زُرَيْقٍ . قال : فيما ذا ، قال : في مُشِطٍ ومشاطةٍ وَجُفٍ طُلْعَةٍ ذكر . قال : فأين هو ؟ قال : في بئرِ ذِي أُرْوَانَ . قال فذهبَ النبيُّ ﷺ في أناسٍ من أصحابه إلى البئرِ فَنَظَرَ إليها وعليها نخلٌ ثم رَجَعَ إلى عائشةَ فقال : والله لَكُنَّ ماءها نُقَاعَةُ الحِمَاءِ ، وَلَكُنَّ نَفْطَهَا رَعُوسُ الشَّيَاطِينِ . قلتُ : يا رسولَ الله ، أَفَأَخْرَجْتَهُ ؟ قال : لا ، أما أنا فقد عَاثَنِي اللهُ وشَفَانِي ، وَخَشِيتُ أَنْ أُتَوَّرَ عَلَى النَّاسِ مِنْهُ شَرًّا . وَأَمْرُهَا فَدُفِنْتُ »

قوله ( باب السحر ) كذا وقع هنا الكثير ، وسقط لبعضهم ، وعليه جرى ابن بطل والاسماعيل وغيرهما ، وهو الصواب لأن الترجمة قد تقدمت بعينها قبل بيابن ، ولا يبعد ذلك للبخاري إلا نادرا عند بعض دون بعض . وذكر حديث عائشة من رواية أبي أسامة فأقتصر الكثير منه على بعضه من أوله إلى قوله « يفعل الشيء وما فعله » وفي رواية للكشميني « أنه فعل الشيء وما فعله » ووقع سياق الحديث بأكمله في رواية الكشميني والمستعمل ، وكذا صنع النسفي وزاد في آخره طريق يحيى القطان عن هشام إلى قوله « صنع شيئا ولم يصنعه » وقد تقدم سندنا ومتنا لغيره في كتاب الجزية . وأشغل المزي في « الاطراف » ذكرها هنا ، وذكر هنا رواية الحميدي عن سفيان ولم أرها ولا ذكرها أبو مسعود في أطرافه ، واستدل بهذا الحديث على أن الساحر لا يقتل حدا إذا كان له عهد ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث جندب رفعه قال « حد الساحر ضربه بالسيف » ففي سنده ضعف ، فلو ثبت لحبس منه من له عهد ، وتقدم في الجزية من رواية بجالة « ان عمر كتب إليهم أن يقتلوا كل ساحر وساحرة » وزاد عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار في روايته عن بجالة « فقتلنا ثلاث سواحر » أخرج البخاري أصل الحديث دون قصة قتل السواحر ، قال ابن بطل : لا يقتل ساحر أهل الكتاب عند مالك والزهري إلا أن يقتل بسمه فيقتل ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك إن أدخل بسحره ضررا على مسلم لم يهاد عليه نقض العهد بذلك فيحل قتله ، وإنما لم يقتل النبي ﷺ لبيد بن الأعصم لأنه كان لا ينتقم لنفسه ، ولأنه خشي إذا قتله أن تشور بذلك فتنة بين المسلمين وبين حلفائه من الأنصار ، وهو من نطم ما راعاه من ترك قتل المنافقين ، سواء كان لبيد يهوديا أو منافقا على ما مضى من الاختلاف فيه . قال : وعند مالك أن حكم الساحر حكم الونديق فلا تقبل توبته ، ويقتل حدا إذا ثبت عليه ذلك ، وبه قال أحمد . وقال الشافعي : لا يقتل إلا إن اعترف أنه قتل بسحره فيقتل به ، فإن اعترف أن سحره قد يقتل وقد لا يقتل وأنه سحره وأنه مات لم يجب عليه القصاص ووجبت الدية في ماله لا على عائلته ، ولا يتصور القتل بالسحر بالبيئة ، وادعى أبو بكر الرازي في « الاحكام » أن الشافعي تفرد بقوله إن الساحر يقتل قصاصا إذا اعترف أنه قتله بسحره ، والله أعلم . قال النووي : ان كان في السحر قول أو فعل يقتضي الكفر كفر الساحر وتقبل توبته إذا تاب عندنا ، وإذا لم يكن في سحره ما يقتضي الكفر عذر واستتيب

## ٥٦ - باب إن من البيان سحرا

٥٧٦٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

« أنه قدم رجلان من المشرق فخطبا ، فمجب الناس لبيانهما ، فقال رسول الله ﷺ : إن من البيان لسحرا ، أو إن بعض البيان سحر »

**قوله** ( باب إن من البيان سحرا ) في رواية الكشميني والاصبلي « السحر » . **قوله** ( قدم رجلان ) لم أقف على تسميتهما صريحا ، وقد زعم جماعة أنهما الزبرقان بكسر الزاي والراء بينهما موحدة ساكنة وبالقف واسمه الحصين ولقب الزبرقان لحسنه ، والزبرقان من أسماء القمر ، وهو ابن بدر بن امرئ القيس بن خلف ، وعمر بن الأهم واسم الأهم مئان بن سمي يجتمع مع الزبرقان في كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم ، فهما تميميان ، قدما في وفد بني تميم على النبي ﷺ سنة تسع من الهجرة ، واستندوا في تعيينهما إلى ما أخرجه البيهقي في الدلائل ، وغيره من طريق مقسم عن ابن عباس قال : جاس إلى رسول الله ﷺ الزبرقان بن بدر وعمر بن الأهم وقيس بن عاصم ، ففخر الزبرقان فقال : يا رسول الله ، أنا سيد بني تميم والمطاع فيهم والمجيب ، أمنهم من الظلم وأخذ منهم بحقوقهم ، وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهم ، فقال عمرو : أنه لشديد العارضة مانع لجانبه مطاع في أذنيه . فقال الزبرقان والله يا رسول الله لقد علم مني غير ما قال ، وما منعه أن يتكلم إلا الحسد ، فقال عمرو : أنا أحسدك ؟ والله يا رسول الله أنه لقيم الحال ، حديث المال ، أحق الوالد ، مضيع في العشيرة . والله يا رسول الله لقد صدقت في الأولى وما كذبت في الآخرة ، ولكني رجل إذا رضيت قلت أحسن ما عدت ، وإذا غضبت قلت أفج ما وجدت . فقال النبي ﷺ : إن من البيان سحرا » . وأخرجه الطبراني من حديث أبي بكر قال : كنا عند النبي ﷺ فقدم عليه وفد بني تميم عليهم قيس بن عاصم والزبرقان وعمر بن الأهم ، فقال النبي ﷺ لعمر : ما تقول في الزبرقان ؟ فذكر نحوه ، وهذا لا يلزم منه أن يكون الزبرقان وعمر هما المراد بحديث ابن عمر ، فإن المتكلم إنما هو عمرو بن الأهم وحده ، وكان كلامه في مراجعته الزبرقان ، فلا يصح لسبب الخطبة اليهما إلا على طريق التجوز . **قوله** ( من المشرق ) أي من جهة المشرق ، وكانت سكنى بني تميم من جهة العراق وهي في شرق المدينة . **قوله** ( خطبا ، فمجب الناس لبيانهما ) قال الخطابي : البيان اثنان : أحدهما ما تقع به الإبانة عن المراد بأي وجه كلفه ، والآخر ما دخلته الضمعة بحيث يردق للسامعين ويستميل قلوبهم ، وهو الذي يشبه بالسحر إذا خلب القلب وغلب على النفس حتى يحول الأمر حقيقة ويصرفه عن جهته ، فيلوح للناظر في معرض غيره . وهذا إذا صرف إلى الحق يمدح ، وإذا صرف إلى الباطل يذم . قال : فعلى هذا قلبي يشبه بالسحر منه هو المذموم . وتمقب بأنه لا مانع من تسمية الآخر سحرا لأن السحر يطلق على الاستمالة كما تقدم تقريره في أول باب السحر ، وقد حل بعضهم الحديث على المدح والذم على تحسين الكلام وتبوير الالفاظ ، وهذا واضح إن سألنا المحدثين . في قصة عمرو بن الأهم ، وفيه شيء من حقه على الذم لمن تصنع في الكلام . كتب سحيفته وصرف الشيء عن ظاهره ، فصح . **قوله** ( إن من البيان سحرا ) حقيقة ، إلى هذا أشار مالك حيث أدخل هذا الحديث في « الموطأ » في « باب ما يكره من الكلام بفخر ذكر الله » وتقدم في « باب الخطبة » من كتاب النكاح في الكلام على حديث الباب من قول صحبة بن صوحان في تفسيره هذا

الحديث ما يؤيد ذلك ، وهو أن المراد به الرجل يكون عليه الحق ، وهو الحن بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق ، وحل الحديث حل هذا صحيح ، لكن لا يمنع حله على المعنى الآخر اذا كان في تزوين الحق ، وهذا جزم ابن العربي وغيره من فضلاء المالكية . وقال ابن بطال : أحسن ما يقال في هذا أن هذا الحديث ليس ذما للبيان كله ولا مدحا لقوله من البيان ، فأني بلفظه « من » التي للتبعض . قال : وكيف يذم البيان وقد امتن الله به على عباده حيث قال (خلق الانسان عليه البيان) انتهى . والذي يظهر أن المراد بالبيان في الآية المعنى الاول الذي نبه عليه الخطابي ، لا خصوص ما نحن فيه . وقد اتفق العلماء على مدح الایجاز ، والإتيان بالمعاني الكثيرة بالانفاظ اليسيرة ، وعلى مدح الاطناب في مقام الخطابة بحسب المقام ، وهذا كله من البيان بالمعنى الثاني . نعم الإفراط في كل شيء مذموم ، وخير الامور أوسطها . والله أعلم

## ٥٢ - باب الدواء بالمجوة لسحر

٥٧٦٨ - حدثنا علي بن حشاش عن مروان بن معاوية عن هاشم بن عاصم بن سعد بن أبيه عن أبيه رضي الله عنه ، قال « قال النبي ﷺ : من اصطبح كل يوم تمرات عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل » . وقال غيره « سبع تمرات »

٥٧٦٩ - حدثنا اسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة حدثنا هاشم بن هاشم قال سمعت عاصم بن سعد سمعت سعدا رضي الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تصبّح سبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر »

قوله ( باب الدواء بالمجوة لسحر ) المجوة ضرب من أجود تمر المدينة وألينه . وقال الداودي : هو من وسط التمر . وقال ابن الاثير : المجوة ضرب من التمر أكبر من الصيحاني يضرب الى السواد ، وهو مما غرسه النبي ﷺ بيده بالمدينة . وذكر هذا الاخضر الفواز . قوله ( حدثنا علي ) لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، ولا ذكره أبو علي الفسائي ، لكن جزم أبو نعيم في المستخرج بأنه علي بن عبد الله يعني ابن المديني ، وبذلك جزم المزي في « اعراف » وجزم الكرماني بأنه علي بن سلة اللقي وما عرفنا سلفه فيه . قوله ( حدثنا مروان ) هو ابن معاوية الفزاري ، جزم به أبو نعيم ، وأخرجه مسلم عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن مروان الفزاري . قوله ( هاشم ) هو ابن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص وعاصم بن سعد هو ابن عم أبيه ، ووقع في رواية أبي أسامة في الطريق الثانية في الباب « سمعت عاصم بن سعد سمعت سعدا » ويأتي بعد قليل من وجه آخر « سمعت عاصم بن سعد سمعت أبي » وهو سعد بن أبي وقاص . قوله ( من اصطبح ) في رواية أبي أسامة « من تصبّح » وكذا في رواية جمعة عن مروان الماشية في الأصحمة ، وكذا لمسلم عن ابن عمرو كلاهما بمعنى تناول صباحا ، وأصل الصبح والاصطباح تناول الشراب صباحا ، ثم استعمل في الأكل ، ومقابلته الغبوق والاعتبات بالغبين المعجمة ؛ وقد يستعمل في مطلق الغذاء أعم من الثرب والأكل ، وقد يستعمل في أهم من ذلك كما قال الشاعر « صببنا الخورجية مرهفات ، وتصبّح مطاوع صببته بكذا اذا أميته به صباحا ، فكان الذي يتناول العجوة صباحا قد أتى بها ، وهو مثل تغدي وتغشي إذا وقع



ذلك في وقت الغداء أو العشاء . **قوله** ( كل يوم تمرات عجوة ) كذا أطلق في هذه الرواية ، ووقع مقيدا في غيرها ،  
 ففي رواية جمعة وابن أبي عمر سبع تمرات ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية دحيم عن مروان ، وكذا هو في رواية  
 أبي أسامة في الباب ، ووقع مقيدا بالعجوة في رواية أبي ضمرة أنس بن عياض عن هاشم بن هاشم عند الاسماعيلي ،  
 وكذا في رواية أبي أسامة ، وزاد أبو ضمرة في روايته التقييد بالسكان أيضا ولفظه « من تصبح بسبع تمرات  
 عجوة من تمر العالية ، والعالية القرى التي في الجهة العالية من المدينة وهي جهة نجد ، وقد تقدم لها ذكر في المواقيت  
 من كتاب الصلاة ، وفيه بيان مقدار ما بينها وبين المدينة . وللزيادة شاهد عند مسلم من طريق ابن أبي مليكة عن  
 عائشة بلفظ « في عجوة العالية شفاء في أول البكرة » ووقع لمسلم أيضا من طريق أبي طوالة عند الله بن عبد الرحمن  
 الانصاري عن عامر بن سعد بلفظ « من أكل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح » وأراد لابق المدينة وإن لم  
 يجر لها ذكر للعلم بها . **قوله** ( لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل ) السم معروف وهو مثلث السين ، والسحر  
 تقدم تحرير القول فيه قريبا ، وقوله « ذلك اليوم ، ظرف وهو معمول ليهضره ، أو صفة لسحر . وقوله « إلى الليل »  
 فيه تقييد الشفاء المطلق في رواية ابن أبي مليكة حيث قال « شفاء أول البكرة في أو ترناق ، وتردده في ترناق شك من  
 الراوي ، والبكرة بضم الموحدة وسكون الكاف يوافق ذكر الصباح في حديث سعد ، والشفاء أشمل من الترياق يناسب  
 ذكر السم ، والذي وقع في حديث سعد شيخان السحر والسم ، فمعه زيادة علم . وقد أخرج النسائي من حديث جابر  
 رفعه « العجوة من الجنة ، وهي شفاء من السم ، وهذا يوافق رواية ابن أبي مليكة . والترياق بكسر المشنة وقد تضمن  
 وقد تبدل المشنة دالا أو طاء بالاهمال فيهما ، وهو دواء مركب معروف يعالج به المسموم . فأطلق على العجوة اسم  
 الترياق تشبيها لها به ، وأما الغاية في قوله « إلى الليل » ، ففهموه أن السر الذي في العجوة من دفع ضرر السم والسم  
 يرتفع إذا دخل الليل في حق من تناوله من أول النهار ويستفاد منه لإطلاق اليوم على ما بين طلوع الفجر أو الشمس  
 إلى غروب الشمس ، ولا يستلزم دخول الليل ، ولم أقف في شيء من الطرق على حكم من تناول ذلك في أول الليل  
 هل يكون كمن تناوله أول النهار حتى يندفع عنه ضرر السم والسحر إلى الصباح ، والذي يظهر خصوصية ذلك بالتناول  
 أول النهار لأنه حينئذ يكون الغالب أن تناوله يقع على الريق ، فيحتمل أن يلحق به من تناول الليل على الريق كالأصنام ،  
 وظاهر الإطلاق أيضا المواظبة على ذلك . وقد وقع مقيدا فيما أخرجه الطبري من رواية عبد الله بن نمير عن هشام  
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة أنها « كانت تأمر بسبع تمرات عجوة في سبع غدوات » وأخرجه ابن عدي من طريق  
 محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن هشام مرفوعا ، وذكر ابن عدي أنه تفرد به ، ولم له أراد تفرد به برفعه ، وهو من  
 رجال البخاري سكن في المتابعات . **قوله** ( وقال غيره سبع تمرات ) وقع في نسخة الصغاني « يعني غير حديث علي »  
 انتهى ، والغير كأنه أراد به جمعة ، وقد تقدم في الاطعمة عنه أو غيره ممن نهت عليه عن رواه كذلك . **قوله** في  
 رواية أبي أسامة ( سبع تمرات عجوة ) في رواية السكشميني « بسبع تمرات » بزيادة الموحدة في أوله . ويجوز في  
 تمرات عجوة الاضافة فتخفف كما تقول ثياب خز ، ويجوز التثنية على أنه عطف بيان أو صفة لسبع أو تمرات ويجوز  
 النصب ضمونا على تقدير فعل أو على التمييز . فل الخطابي : كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي  
 ﷺ لتمر المدينة لا خاصة في التمر . وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد تخلصا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن .  
 وقال بعض شراح « المصاييح » نحوه وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : وبمحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه **قوله** ،

وهذا يعده وصف عائشة لذلك بعده  $\text{عليه السلام}$  . وقال بعض شراح المشارق ، أما تخصيص تيم المدينة بذلك فواضح من الفاظ المتن ، وأما تخصيص زمانه بذلك فبميد ، وأما خصوصية السبع فالظاهر أنه لسر فيها ، وإلا فيستحب أن يكون ذلك وترا . وقال المازري : هذا بما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاقتصاد على هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على الاقتصاد على هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه  $\text{عليه السلام}$  خاصة أو لأكثرهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا ، وإن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال . وقال عياض : تخصيصه ذلك بعجوة عالية وبما بين لابتى المدينة يرفع هذا الاشكال ويكون خصوصا لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدوية في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء . قال : وأما تخصيص هذا العدد فليجمله بين الأفراد والاشفاح ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه أشفاح ثلاثة وأوقار أربعة ، وهي من نمط غسل الأمان من ولوغ السكب سبعا وقوله تعالى ﴿ سبع سنابل ﴾ وكما أن السبعين مبالغة في كثرة العشرات والسبعمائة مبالغة في كثرة المئين . وقال النووي : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونصب الزكوات . قال : وقد تسكلم في ذلك المازري وعياض بكلام باطل فلا يفتقر به انتهى . ولم يظهر لي من كلاهما ما يقتضيه الحكم عليه بالبطلان ، بل كلام المازري يشير إلى محصل ما اقتصر عليه النووي ، وفي كلام عياض إشارة إلى المناسبة فقط ، والمناسبات لا يقصد فيها التحقيق البالغ بل يكتفى منها بطرق الإشارة . وقال القرطبي : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المفيد ، وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني . ومن أتمنا من تسكلم لذلك فقال : إن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا دوام على التصحيح بالعجوة تحسنت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الفريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم . قال : وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقا بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة . ثم هل هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتسكورة ، فمن جرب ذلك فصحه معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان . قال وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث « صبوا على من سبى قرب ، وقوله للفقود الذي وجهه للعارث بن كلدة أن يلدّه بسبع تمرات ، وجاء تعويذه سبع مرات ، إلى غير ذلك . وأما في غير الطب فكثير ، فاجاء من هذا العدد في معرض التداوى فذلك لخاصية لا يعلمها إلا الله أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوى فإن العرب تصنع هذا العدد موضع السكره وإن لم ترد عددا بعينه . وقال ابن القيم : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز . وهو صنف كريم ملوّن متين الجسم والقوة ، وهو من أئين التمر وألذه . قال : والتمر في الأصل من أكثر الثمار تفضية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدرد وأضعفه أو قتله انتهى . وفي كلامه إشارة إلى أن المراد نوع خاص من السم وهو ما ينشأ عن الديدان التي في البطن لا كل السموم ، لكن سياق الخبر يقتضي التعميم لأنه نكرة في سياق النفي ، وعلى تقديم التسليم في السم فإذا يصنع في السحر

## ٥٣ - باب . لا هامة

٥٧٧٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : لا عدوى ولا صقر ولا هامة . فقال أعرابي : يا رسول الله ، فما  
بالإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطهم البعير الأجرب فيجربها ؟ فقال رسول الله ﷺ : فن  
أعدى الأول ؟

٥٧٧١ - وعن أبي سلمة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال النبي ﷺ : لا بوردن تمرض على مصح ، وأنكر  
أبو هريرة حديث الأول . قلنا : ألم تحدث أنه لا عدوى ؟ فرطن بالحبشية . قال أبو سلمة : ف رأيته نسي  
حديثا غيره .

[ الحديث ٥٧٧١ - طرقة في : ٥٧٧٤ ]

قوله ( باب لا هامة ) قال أبو زيد : هي بالشديد ، وخالفه الجميع تخفوها ، وهو المحفوظ في الرواية ، وكان  
من شدة ما ذهب إلى واحدة الموام وهي ذوات السموم ، وقيل دواب الأرض التي تهم بأذى الناس ، وهذا لا  
يصح فبه إلا إن أريد أنها لا تضر لذواتها وإنما تضر إذا أراد الله إيقاع الضر بمن أصابته . وقد ذكر الزبير بن  
سكار في الموفقيات ، أن العرب كانت في الجاهلية تقول : إذا قتل الرجل ولم يؤخذ بثأره خرجت من رأسه هامة  
- وهي دودة - فتدور حول قبره فتقول : اسقوني اسقوني ، فإن أدرك بثأره ذهبت وإلا بقيت ، وفي ذلك  
يقول شاعرهم :

يا عمرو ! لا تدع شتمى ومنقصى أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

قال : وكانت اليهود تزعم أنها تدور حول قبره سبعة أيام ثم تذهب . وذكر ابن فارس وغيره من اللغويين  
نحو الأول ، إلا أنهم لم يعمدوا كونها دودة ، بل قال القواز : الهامة طائر من طير الليل ، كأنه يعني اليوم . وقال  
ابن الأعرابي : كانوا يتشاءمون بها ، إذا وقعت على بيت أحدهم يقول : نعت إلى نفسي أو أحدا من أهل دارى .  
وقال أبو عبيد : كانوا يزعمون أن عظام الميت تصير هامة فتطير ، ويسمون ذلك الطائر الصدى . فعلى هذا فالمعنى  
في الحديث لا حياة لهامة الميت ، وعلى الأول لا شوم باليوم ونحوها ، وأهل المؤلف ترجم « لا هامة » مرتين  
بالنظر لمذنب التفسيرين وافقه أعلم . قوله ( عن أبي سلمة ) في رواية شعيب عن الزهرى : حدثني أبو سلمة ، وهي في  
الباب الذي بعده . قوله ( لا عدوى ) تقدم شرحه مستوفى في « باب الجذام » ، وكيفية الجمع بين قوله « لا عدوى »  
وبين قوله « لا بوردن تمرض على مصح » ، وكذا تقدم شرح قوله « ولا صقر ولا هامة » . قوله ( فقال أعرابي ) لم  
أقف على اسمه . قوله ( تكون في الرمل كأنها الظباء ) في رواية شعيب عن الزهرى في الباب الذي يليه « أمثال  
الظباء » بكسر المعجمة بعدها موحدة وبالمد جمع ظبي ، شبهها بها في النشاط والقوة والسلامة من الداء . قوله  
( فيجربها ) في رواية مسلم « فيدخل فيها ويجربها » بضم أوله ، وهو بناء على ما كانوا يعقدون من العدوى ، أي  
يكون سببا لوقوع الجرب بها ، وهذا من أوهام الجهال ، كانوا يعتقدون أن المريض إذا دخل في الأصحاء أمرضهم

فنفى الشارع ذلك وأبطله ، فلما أورد الأهرابي الشبهة رد عليه النبي ﷺ بقوله : « فمن أهدى الأول ، وهو جواب في غاية البلاغة والرشاقة . وحاصله من أين جاء الجرب الذي أهدى بزعمهم ؟ فإن أجيب من بعد آخر لزم التسلسل أو سبب آخر فليفصح به ، فإن أجيب بأن الذي فعله في الأول هو الذي فعله في الثاني ثبت المدعى ، وهو أن الذي فعله بالجميع ذلك هو الخائف القادر على كل شيء . وهو الله سبحانه وتعالى . قوله ( وعن أبي سلة سمع أبا هريرة بعد يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يوردن ممرض على مصح ) كذا فيه بتأكيد النهي عن الإيراد . ولمسلم من رواية يونس عن الزهري « لا يورد ، بل يلفظ النبي ، وكذا تقدم من رواية صالح وغيره ، وهو خبر بمعنى النهي بدليل رواية الباب . والممرض بعضهم أوله وسكون ثانيه وكسر الراء بعدها ضاد معجمة هو الذي له إبل مريض ، والمصح بعضهم الميم وكسر الصاد المهملة بعدها مهملة من له إبل صحاح ، نهى صاحب الإبل المريضة أن يوردها على الإبل الصحيحة . قال أهل اللغة : الممرض اسم فاعل من أمرض الرجل إذا أصاب ماشيته مرض ، والمصح اسم فاعل من أصح إذا أصاب ماشيته عاهة ثم ذهب عنها وصحت . قوله ( وأنكر أبو هريرة الحديث الأول ) وقع في رواية المستملى والسرخسي حديث الأول ، وهو كقولهم مسجد الجامع ، وفي رواية يونس عن الزهري عن أبي سلة « كان أبو هريرة يحدثهما كليهما عن رسول الله ، ﷺ ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى » . قوله ( وقلنا ألم تحدث أنه لا عدوى ) في رواية يونس « فقال الحارث بن أبي ذباب ، بعضهم المعجمة وموحدتين وهو ابن عم أبي هريرة « قد كنت أسمعه يا أبا هريرة تحدثنا مع هذا الحديث حديث لا عدوى ، فأبى أن يعرف ذلك ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية شعيب « فقال الحارث : انك حدثتنا ، فذكره « قال فانكر أبو هريرة وغضب وقال : لم أحدثك ما تقول ، . قوله ( فرطن بالحبشية ) في رواية يونس « فأرآه الحارث في ذلك حتى غضب أبو هريرة حتى رطن بالحبشية فقال للحارث : أتدري ماذا نالت ؟ قال : لا . قال : اني قلت أبييت . قوله ( فأرآته ) في رواية الكشميني « فأرآناه » ( أنسى حديثا غيره ) في رواية يونس « قال أبو سلة : ولعمري لقد كان يحدثنا به فأدري أنسى أبو هريرة أم نسخ أحد القولين للآخر ، وهذا الذي قاله أبو سلة ظاهر في أنه كان يعتقد أن بين الحديثين تمام التعارض ، وقد تقدم وجه الجمع بينهما في « باب الجذام » وحاصله أن قوله « لا عدوى » نهى عن اعتقادها وقوله « لا يورد » سبب النهي عن الإيراد خشية الوقوع في اعتقاد العدوى ، أو خشية تأخير الإوهام ، كما تقدم نظيره في حديث « فرمن المجذوم ، لأن الذي لا يعتقد أن الجذام يعدى يجد في نفسه نفرة ، حتى لو أكرهها على القرب منه لتأملت بذلك ، فالأولى بالعاقل أن لا يتعرض لمثل ذلك بل يباحث أسباب الآلام ويجانب طرق الإوهام والله أعلم . قال ابن التين : لعل أبا هريرة كان يسمع هذا الحديث قبل أن يسمع من النبي ﷺ حديث « من بسط رداءه ثم ضمه إليه لم ينس شيئا سمعه من مقالي » ، وقد قيل في الحديث المذكور إن المراد أنه لا ينسى تلك المقالة التي قالها ذلك اليوم لا أنه يلتقي عنه النسيان أصلا . وقيل : كان الحديث الثاني ناسخا الأول فسكت عن المنسوخ ، وقيل : معنى قوله « لا عدوى » النهي عن الاعتداء ، ولعل بعض من أجلب عليه لإبلا جرباء أراد تضمينه فاحتج عليه في اسقاط الضمان بأنه إنما أصابها ما قدر عليها وما لم تكن تنجو منه ، لأن العجماء جبار ، ويحتمل أن يكون قال هذا على ظنه ثم تبين له خلاف ذلك انتهى . فلما دعوى نسيان أبي هريرة للحديث فهو بحسب ما ظن أبو سلة ، وقد بينت ذلك رواية يونس التي أشرت إليها ، وأما دعوى النسخ فردودة لأن النسخ لا يصار إليه بالاحتمال ، ولا سيما مع

إمكان الجمع ، وأما الاحتمال الثالث فبعيد من مساق الحديث ، والذي بعده أبعد منه ، ويحتمل أيضا أنهما لما كانا خبرين متغايرين من حكيمين مختلفين لا ملازمة بينهما جاز عنده أن يحدث بأحدهما ويسكت عن الآخر حسبا تدعو اليه الحاجة ، قاله القرطبي في « المفهم » . قال : ويحتمل أن يكون خاف اعتقاد جامل يظنهما متناقضين فسكت عن أحدهما ، وكان إذا أمن ذلك حدث بهما جميعا . قال القرطبي : وفي جواب النبي ﷺ للأعرابي جواز مشافهة من وقعت له شبهة في اعتقاده بذكر البرهان العقل إذا كان السائل أهلا لفهمه ، وأما من كان قاصرا فيخاطب بما يحتمله عقله من الاقتناعيات . قال : وهذه الشبهة التي وقعت للأعرابي هي التي وقعت للطبايعيين أولا وللمعتزلة ثانيا ، فقال الطبايعيون بتأثير الأشياء بعضها في بعض وإيجادهما إياها ، وسموا المؤثر طبيعة ، وقال المعتزلة بنحو ذلك في الحيوانات والملتولات وأن قدرهم مؤثرة فيها بالإيجاد ، وأنهم خالقون لأفعالهم مستقلون باختراعها ، واستند الطائفتان إلى المشاهدة الحسية ، ونسبوا من أنكر ذلك إلى إنكار البديهة ، وغلط من قال ذلك منهم غلطا قاحشا لا تنبأس إدراك الحس بأدراك العقل ، فإن المشاهد إنما هو تأثير شيء عند شيء آخر ، وهذا حظ الحس ، فاما تأثيره فهو فيه حظ العقل ، فالحس أدرك وجود شيء عند وجود شيء وارتفاعه عند ارتفاعه ، أما لإيجاده به فليس للحس فيه مدخل ، فالعقل هو الذي يفرق فيحكم بتلازمها عقلا أو عادة مع جواز التبدل عقلا والله أعلم . وفيه وقوع تشبيه الشيء بالشيء إذا جمعها وصف خاص ولو تباينا في الصورة . وفيه شدة وروح أبي هريرة لأنه مع كون الحادث أغضبته حتى تكلم بغير العربية خشي أن يظن الحادث أنه قال فيه شيئا يكرهه ففسر له في الحال ما قال ، والله أعلم

#### ٥٤ - باب . لا عدوى

٥٧٧٢ - **حديث** سعيد بن مسروق قال حدثنا ابن وهب عن بونس عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله وحمزة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ، لا عدوى ولا طيرة ، إنما للشوم في ثلاث : في الفرس والمرأة والدار

٥٧٧٣ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال « إن رسول الله ﷺ يقول : لا عدوى »

٥٧٧٤ - قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا الممرض على المصح »

٥٧٧٥ - وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان لدؤلي أن أبا هريرة رضي الله عنه قال « إن رسول الله ﷺ قال : لا عدوى . فقام أعرابي فقال : رأيت الإبل تسكون في الرمال أمثال الأطباء ، فها أنها البهم الأجر بفتجرب ؟ قال النبي ﷺ : فمن أعدى الأول ؟ »

٥٧٧٦ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ : لَا عَدُوَّ وَلَا طَيْرَةَ ، وَيَعْبِجُنِي الْفَالُ ، قَالُوا : وَمَا الْفَالُ ؟ قَالَ : كَلَّةٌ طَيِّبَةٌ »

**قوله** ( باب لا عدوى ) تقدم تفسيرها . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( أخبرني سالم بن عبد الله ) أي ابن عمر . **قوله** ( وحمة ) هو أخو سالم . **قوله** ( أن عبد الله بن عمر ) قال في رواية مسلم عن أبي الطاهر وحمة كلاهما عن ابن وهب بهذا الإسناد عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، وتقدم في أوائل النكاح من طريق مالك عن الزهري عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر ، وفي ترمذ الزهري بالاختبار فيه في هذه الرواية دفع ثلثه انقطاعه بسبب ما رواه ابن أبي ذئب عن الزهري فأدخل بين الزهري وسالم رجلا وهو محمد بن زيد بن قنفذ ، ويحمل أن كان محفوظا على أن الزهري حمله عن محمد بن زيد عن سالم ثم سمعه من سالم . **قوله** ( لا عدوى ولا طيرة ، إنما الثؤم في ثلاث . الحديث ) تقدم الكلام على حديث « الثؤم في ثلاث » في النكاح ، وجمع ابن عمر بين الحديثين يدل على أنه قوى عنده أحد الاحتمالات في المراد بالثؤم ، وذكر مسلم أنه لم يقل أحد من أصحاب الزهري عنه في أول هذا الحديث « لا عدوى ولا طيرة » إلا يونس بن يزيد . قلت : وقد أخرجه النسائي من رواية القاسم بن مبرور عن يونس بدونها ، فكان المنفرد بالزيادة عبد الله بن وهب . الحديث الثاني ، **قوله** ( أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول لا عدوى ) قال أبو سلمة بن عبد الرحمن « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا توردوا الممرض على المصح » وعن الزهري قال أخبرني سنان بن أبي سنان « أن أبا هريرة قال : أن رسول الله ﷺ قال لا عدوى ، فقام أعرابي » فذكر القصة الماضية في الباب قبله ، هكذا أورده من رواية شعيب عن الزهري ، وقد أخرجه مسلم من روايته عن الزهري عن أبي سلمة بالحديثين ، لكن لم يسق لفظه ، أحال به على رواية صالح بن كيسان ولفظه « لا عدوى » ويحدث مع ذلك « لا يورد الممرض على المصح » ، قاله بمثل حديث يونس ، وقد بينت ما في رواية يونس من فائدة زائدة في الباب الذي قبله ، وأورد أيضا رواية شعيب عن الزهري عن سنان بن أبي سنان بالقصة وأحال بسياقه على رواية يونس ، فظهر بذلك أنها كلها موصولة . وسنان ابن أبي سنان مدني ثقة واسم أبيه يزيد بن أمية وليس له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا الحديث الواحد ، وله آخر عن جابر قرنه في كل منهما بأبي سلمة بن عبد الرحمن والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس بلفظ « لا عدوى ولا طيرة ، ويعجبني الفأل » وفيه تفسيره ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب مفرد

٥٥ - باب ما يذكر في سم النبي ﷺ ، رواه عروة عن عائشة عن النبي ﷺ

٥٧٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا الْفَيْثُ عَنْ سَمِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ : لَمَّا فُتِحَتْ

خَيْبَرُ أَهْدَيْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شاةً فِيهَا سَمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اجْعَلُوا لِي مِنْ كَانَ هَاهُنَا مِنَ الْيَهُودِ ، فُجِّعُوا لَهُ ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي عَنْهُ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ يَا أَبَا

القاسم : فقال لهم رسول الله ﷺ : من أبوك ؟ قالوا : أبونا فلان : فقال رسول الله ﷺ : كذبتم بل أبوكم فلان قالوا : صدقت وبرت . فقال : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ فقالوا : نعم يا أبا القاسم ، وإن كذبناك عرفت كذبنا كما عرفت في أبينا . قال لهم رسول الله ﷺ : من أهل النار ؟ فقالوا : نكون فيها بسيرنا ثم نخلفوننا فيها . فقال لهم رسول الله ﷺ : اخشعوا فيها ، والله لا تخلفكم فيها أبدا . ثم قال لهم : هل أنتم صادقوني عن شيء إن سألتكم عنه ؟ قالوا : نعم . فقال : هل جعلكم في هذه الشاة سبأ ؟ فقالوا : نعم . فقال : ما حملكم على ذلك ؟ فقالوا : أردنا إن كنت كاذبا نستريح منك ، وإن كنت نبيا لم يضرنا .

**قوله** ( باب ما يذكر في سم النبي ﷺ ) ( الإضافة فيه الى المفعول . قوله ) ( رواه عروة عن عائشة ) كأنه يشير الى ما علقه في الوفاة النبوية آخر المغازی فقال : قال يونس عن ابن شهاب قال عروة قالت عائشة كان النبي ﷺ يقول في مرضه الذي مات فيه : يا عائشة ما أزال أجد ألم الطعام الذي أكلت بخيبر ، فهذا أوان انقطاع أهري من ذلك السم ، وقد ذكرت هناك من وصله وهو البزار وغيره ، وتقديم شرحه مستوفى ، وقوله : أجد ألم الطعام ، أي الألم الناشئ عن ذلك الأكل ، لا أن الطعام نفسه بقى الى تلك الغاية . وأخرج الحاكم من حديث أم مبشر نحو حديث عائشة ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الشاة المسمومة التي أهديت للنبي ﷺ بخيبر ، وقد تقدم ذكره في غزوة خيبر وأنه أخرجه مختصرا وفي أواخر الجزية مطولا . قوله ( أهديت ) بضم أوله على البناء للجهول ، تقدم في الهبة من رواية هشام بن زيد عن أنس : أن يهودية أتت النبي ﷺ بشاة مسمومة فأكل منها فجاء بها ، الحديث ، فعرف أن التي أهدت الشاة المذكورة امرأة ، وقدمت في المغازی أنها زينب بنت الحارث امرأة سلام بن مشكم أخرجه ابن اسحق بغير إسناد . وأورده ابن سعد من طرق عن ابن عباس بسند ضعيف ، ووقع في مرسل الزهري أنها أكثر السم في الكتف والذراع لأنه بلغها أن ذلك كان أحب أعضاء الشاة اليه ، وفيه دقتنازل رسول الله ﷺ الكتف فتش منها ، وفيه د فلما ازدرد لقمته قال : إن الشاة تخبرني ، يعني أنها مسمومة وبينت هناك الاختلاف هل قتلها النبي ﷺ أو تركها . ووقع في حديث أنس المشار اليه د فليل : ألا تقتلها ؟ قال : لا . قال : فاذلت أهرها في لهوات رسول الله ﷺ ، وتقدم كيفية الجمع بين الاختلاف المذكور . ومن المستغرب قول محمد بن يحيى : أجمع أهل الحديث أن رسول الله ﷺ قتلها ، قوله ( اجمعوا الى ) لم أقف على تعيين المأمور بذلك . قوله ( اني سألتكم عن شيء ، فهل أنتم صادقوني عنه ) ؟ كذا وقع في هذا الحديث في ثلاثة مواضع ، قال ابن التين : ووقع في بعض النسخ د صادقي ، بتشديد الياء بغير نون ، وهو الصواب في العربية لأن أصله صادقوني لخدفت النون للاضافة فاجتمع حرفا على سبق الأول بالسكون فقلبوا الواو ياء وأدغمت ، ومثله ( وما أنتم بمصريين ) وفي حديث بدء الوحي د أخرجني م ، انتهى . وانكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيد ، فقد وجهها غيره ، قال ابن مالك : مقتضى الدليل أن تصحب نون الوقاية اسم الفاعل وأفعال التفضيل والاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتبقيها خفاء الاعراب ، فلما منعت ذلك كانت كأصل متروك ، فتبهاوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل كقول الشاعر : وليس المواقيني ليهتد خائبا فان له أضعاف ما كان أملا

ومنه في الحديث ، غير النجاشي أخوفني عليكم ، والأصل فيه : أخوف غوفاتي عليكم ، لحذف المضاف إلى الباء وأقيمت هي مقامه ، فاقصّل أخوف بها مقرونة بالنون ، وذلك أن أفعل التفضيل شبيه بفعل التعجب . وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الوقاية ونون الجمع حذفتم كما تدل عليه الرواية الأخرى بلفظ « صادق » ويمكن تخريجها أيضا على أن النون الباقية هي نون الجمع فإن بعض النحاة أجاب في الجمع المذكور السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو ، ويحتمل أنه تكون الباء في محل نصب بناء على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميرا بارزا متصلا به كان في محل نصب وزكون النون على هذا أيضا نون الجمع . قوله ( من أبوكم ؟ قالوا : أبونا فلان . فقال رسول الله ﷺ : كذبتُم ، بل أبوكم فلان . فقالوا صدقت وبررت ) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها وهو من البر . قوله ( نكون فيها يسيرا ثم تخلفونا فيها ) بضم اللام مخففا أى تدخلون فتقيمون في المكان الذى كنا فيه . وضبطه السكرماني بتشديد اللام ، وقد أخرج الطبري من طريق عكرمة قال : عاشت اليهود رسول الله ﷺ وأصحابه فقالوا : لن ندخل النار إلا أربعين ليلة ، وسيخلفنا إليها قوم آخرون . يعنون محمدا وأصحابه . فقال رسول الله ﷺ بيده على رؤوسهم ، بل أنتم خالدون مخلدون لا تخلفكم فيها أحد ، فأزل الله تعالى ( وقالوا لن نمسنا النار إلا أياما معدودة ) الآية ومن طريق ابن اسحق عن سيف بن سالم عن مجاهد عن ابن عباس « أن اليهود كانوا يقولون : هذه الدنيا سبعة آلاف سنة ، وإنما نلذب بكل ألف سنة يوما في النار ، وإنما هي سبعة أيام فزلت ، وهذا سند حسن . وأخرج الطبري أيضا من وجه آخر عن عكرمة قال « اجتمعت يهود تخاصم النبي ﷺ فقالوا : لن تصيبنا النار فذكر نحوه وزاد « فقال النبي ﷺ : كذبتُم ، بل أنتم خالدون مخلدون ، لا تخلفكم فيها أبدا إن شاء الله تعالى . فنزل القرآن تصديقا للنبي ﷺ ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم حدثني أبي زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال ليهود : أنشدكم الله من أهل النار الذين ذكرهم الله في التوراة ؟ قالوا : أن الله غضب علينا غضبة فنمكت في النار أربعين يوما ثم نخرج فتخلفونا فيها . فقال : كذبتُم ، والله لا تخلفكم فيها أبدا ، فنزل القرآن تصديقا له « وهذا خبران مرسلان يقوى أحدهما الآخر ، ويستفاد منهما تعيين مقدار الأيام المدة المذكورة في الآية ، وكذا في حديث أبي هريرة حيث قال فيه « أياما يسيرة » وأخرج الطبري أيضا من رواية قتادة وغيره أن حكمة العدد المذكور - وهو الأربعون - أنها المدة التي عبدوا فيها العجل . قوله ( اخشوا فيها ) هو زجر لهم بالطرد والابعاد ، أرداء عليهم بذلك . قوله ( والله لا تخلفكم فيها أبدا ) أى لا تخرجون منها ولا تقيم بعدكم فيها ، لأن من يدخل النار من عصاة المسلمين يخرج منها فلا يتصور أنه يخلف غيره أصلا . قوله ( أردنا إن كنتم كاذبا ) في رواية المستملي والسرخسي « إن كنتم كاذبا » . قوله ( وإن كنتم نبيا لم يضرك ) يعنى على الوجه المهورد من المم المذكور . وفي حديث أنس المشار إليه « فقالت أردت لأقتلك . فقال : ما كان الله ليهلكك على ذلك » وفي رواية سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة في نحو هذه القصة « فقالت أردت أن أعلم إن كنت نبيا فسيطعك الله عليه ، وإن كنت كاذبا فأرجم الناس منك » أخرجه البيهقي وأخرج نحوه موصولا عن جابر ، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح عن ابن عباس ، ووقع عند ابن سعد عن الواقدي بأسانيد المتعددة أنها قالت « قتلت أبى وزوجى وعمى وأخى ونلت من قوى ما نلت ، فقلت : إن كان نبيا فسيخبره الذراع ، وإن كان ملصقا استرحنا منه » وفي الحديث إخباره ﷺ عن النبي ، وتكليم الجهاد له ، ومعاداة اليهود لأعرافهم بصدقه فيما أخبر به عن اسم أبيهم وبما وقع منهم من دسيسة



السم ، ومع ذلك فماتوا واستمروا على تكذيبه . وفيه قتل من قتل بالسم قصاصا ، وعن الحنفية انما تجب فيه الدية ، وعمل ذلك اذا استمكرمه عليه اتفاقا ، وأما إذا دسه عليه فأكله ففيه اختلاف للعلماء ، فان ثبت أنه ﷺ قتل اليهودية ببشر بن البراء ففيه حجة لمن يقول بالقصاص في ذلك ، والله أعلم . وفيه أن الاشياء - كالسموم وغيرها - لا تؤثر بذواتها بل بأذن الله ، لأن السم أثر في بشر فقيل إنه مات في الحال ، وقيل إنه بعد حول ، ووقع في مرسل الزهري في مغازي موسى بن عقبة « ان لونه صار في الحال كالطليسان ، يعنى أصفر شديد الصفرة ، وأما قول أنس « فما زلت أعرفها في لحوات رسول الله ﷺ ، فاللوات جمع لحاة ويجمع أيضا على لمى بضم أوله والقصير منون ، ولحيان وزن اللسان ، وقد تقدم بيانها فيما مضى في الطب في الكلام على العذرة وهي اللحمة المعلقة في أصل الخنك ، وقيل هي ما بين منقطع اللسان الى منقطع أصل الفم ، وهذا هو الذي يوافق الجمع المذكور . ومراد أنس أنه ﷺ كثر بعترية المرض من تلك الأكلة أحيانا ، وهو موافق لقوله في حديث عائشة « ما أزال أجد ألم الطعام ، ووقع في مغازي موسى بن عقبة عن الزهري مرسل « ما زلت أجد من الأكلة التي أكلت بخير عدادا حتى كان هذا أوان انقطاع أبري ، ومثله في الرواية المذكورة عند ابن سعد والعداد بكسر الميملة والتخفيف ما يعتاد ، والأبر عرق في الظهر تقدم بيانه في الوفاة النبوية ، ويحتمل أن يكون أنس أراد أنه يعرف ذلك في اللوات بتخفيف لونها أو بتقوؤها فيها أو تخفيف ، قاله القرطبي

### ٦٥ - باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه والخبيث

٥٧٧٨ - **حدثنا** عبد الله بن عبد الوهاب **حدثنا** خالد بن الحارث **حدثنا** شعبة عن سليمان قال سمعتُ

ذكَرَانَ يحدث « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ يَتَرَدَّى فِيهِ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ تَحَسَّى سَاءً فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَسَمُهُ فِي يَدِهِ يَحْسَاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا . وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَحْمَأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مَخْلُودًا فِيهَا أَبَدًا »

٥٧٧٩ - **حدثنا** محمد بن سلام **حدثنا** أحمد بن بشير أبو بكر أخبرنا هاشم بن هاشم قال أخبرني عامر

ابن سعد قال « سمعتُ أبي يقول : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : مَنْ اضْطَبَّحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجُورَةٍ لَمْ يَضُرَّهُ فَلَكَ اللَّهُمَّ سَمٌّ وَلَا سِحْرٌ »

**قوله** ( باب شرب السم والدواء به وما يخاف منه ) هو بضم أوله ، وقال الكرماني يجوز فتحه ، وهو عطف على السم : **قوله** ( والخبيث ) أى الدواء الخبيث ، وكأنه يشير بالدواء بالسم الى ما ورد من النهي عن التشاوى بالحرام ، وقد تقدم بيانه في كتاب الاشربة في « باب الباذق » في شرح حديث « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وزعم بعضهم أن المراد بقوله « به » منه ، والمراد ما يدفع ضرر السم ، وأشار بذلك الى ما تقدم قبل من حديث « من أصبح بسبع تمرات » الحديث ، وفيه « لم يضره سم » فيستفاد منه استعمال ما يدفع ضرر السم قبل وصوله ، ولا يعني بعد ما قال ، لكن يستفاد منه مناسبة ذكر حديث العجوة في هذا الباب . وأما قوله « وما يخاف »

منه ، فهو معطوف على الضمير المجزور العائد على السم ، وقوله « منه » أى من الموت به أو استمرار المرض ، فيكون فاعل ذلك قد أعان على نفسه ، وأما مجرد شرب السم فليس بمحرم على الإطلاق لأنه يجوز استعمال اليسير منه إذا ركب معه ما يدفع ضرره إذا كان فيه نفع ، أشار إلى ذلك ابن بطال . وقد أخرج ابن أبي شيبة وغيره أن خالد بن الوليد لما نزل الحيرة قيل له احذر السم لا تسقيك إلا حاتم ، فقال : اتقوا به فأقوه به ، فأخذ به فم قال : بسم الله ، واقتحمه ، فلم يضره . فكأن المصنف رمز إلى أن السلامة من ذلك وقمت كرامة لخالد بن الوليد ، فلا يتأذى به في ذلك لتلا يقضى إلى قتل المرء نفسه . ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة في الباب ، ولعله كان عند خالد في ذلك عهد عمل به . وأما قوله « والحديث » فيجوز جره ، والتقدير والتدوى بالحديث ، ويجوز الرفع على أن الخبر محذوف والتقدير ما حكمه ؟ أو هل يجوز التدوى به ؟ وقد ورد النهي عن تناوله صريحاً ، أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما وصححه ابن حبان من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً ، قال الخطابي : خبت الدراء يقع بوجهين : أحدهما من جهة نجاسته كالخمر ولحم الحيوان الذي لا يؤكل ، وقد يكون من جهة استعداده فتكون كرامته لأدخال المشقة على النفس ، وإن كان كثير من الأدوية تكرر النفس تناوله ، لكن بعضها في ذلك أيسر من بعض . قلت : وحل الحديث على ما ورد في بعض طرقه أولى ، وقد ورد في آخر الحديث متصلاً بمعنى السم ، ولعل البخاري أشار في الترجمة إلى ذلك . قوله ( عن سليمان ) هو الأعمش ، قوله ( سمعت ذكوان ) هو أبو صالح السمان وقد أخرجه مسلم من رواية وكيع عن الأعمش عن أبي صالح ، ثم أرفده برواية شعبة عن سليمان قال « سمعت ذكوان » مثله . وأخرجه الترمذي من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة فقال عن الأعمش « سمعت أبا صالح » به ، وقدم في رواية وكيع « من قتل نفسه بمديدة » وثلاث بقصة « من تردى » عكس رواية شعبة هنا . ووقع في رواية أبي داود الطيالسي المذكورة كرواية وكيع ، وكذلك عند الترمذي من طريق عبيدة بن حميد عن الأعمش ولم يذكر قصة . قوله ( من تردى من جبل ) أى أسقط نفسه منه ، لما يدل عليه قوله « فقتل نفسه » على أنه تعمده ذلك ، وإلا فجرد قوله تردى لا يدل على التعمد . قوله ( ومن قسى ) بهملتين بوزن تمدى أى تجرع . قوله ( بجأ ) بفتح أوله وتخفيف الجيم وبالهمز ، أى يطعن بها ، وقد تسهل الهمزة ، والأصل في بجأ بوجأ قال ابن التين : في رواية الشيخ أبي الحسن بجأ بضم أوله ، ولا وجه له ، وإنما يفتى للجهول بالثبات الواو بوجأ بوزن يوجد انتهى . ووقع في رواية مسلم « يتوجأ » بمثناة وواو مفتوحتين وتشديد الجيم بوزن يتكبر وهو بمعنى الطعن ، ووقع في رواية أبي الزناد عن الأعمش عن أبي هريرة في أواخر الجنائز بلفظ « الذي يطعن نفسه يطعن في النار » وقد تقدم شرحه هناك وبيان تأويل الخلود والتأيد المذكورين . وحكى ابن التين عن غيره أن هذا الحديث ورد في حق رجل بعينه ، وأولى ما حل عليه هذا الحديث ونحوه من أحاديث الوعيد أن المعنى المذكور جزاء فاعل ذلك إلا أن يتجاوز الله تعالى عنه . قوله ( أحمد بن بشير أبو بكر ) هو الكوفي الخووي مولاهم ، ليس له عند البخاري سوى هذا الموضع ، قال ابن معين : لا بأس به ، هكذا روى عباس الدوري عنه ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : متروك ، وتعقب ذلك الخطيب بأنه النيس على عثمان بأخر يقال له أحمد بن بشير لكن كنيته أبو جعفر ، وهو بغدادى من طبقة صاحب الترجمة ، وكان هذا هو السر في تسمية المصنف له ليمتاز عن قرينه الضعيف ، وقد تقدم شرح حديث سعد قريبا ، وقوله في أول السند « حدثنا محمد » كذا الأكثر ، ووقع لأبي ذر

عن المستملى د محمد بن سلام ،

## ٥٧ - باب ألبان الأثن

٥٧٨٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني د عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي نابٍ من السبع .  
قال الزهري : ولم أسمعه حتى أتيت الشام

٥٧٨١ - وزاد الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال د وسألته : هل تتوضأ أو تشرب ألبان الأثن أو مرارة السبع أو أبوال الإبل ؟ فقال : قد كان المسلمون يتداون بها فلا يرون بذلك بأساً . فاما ألبان الأثن فقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عن لحومها ، ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى . وأما مرارة السبع قال ابن شهاب : أخبرني أبو إدريس الخولاني أن أبا ثعلبة الخشني أخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع .

**قوله** ( باب ألبان الأثن ) بضم الهمزة والمثناة الفوقانية بعدها تون جمع آنان . **قوله** ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** ( من السباع ) كذا للاكثر ، والمستملى والسرخسي د من السبع ، بلفظ الافراد والمراد الجنس . **قوله** ( قال الزهري ولم أسمعه حتى أتيت الشام ) تقدم الكلام على ذلك في الطب . **قوله** ( وزاد الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وهذه الزيادة وصلها الذهلي في د الزهريات ، وأوردها أبو نعيم في د المستخرج ، مطولة من طريق أبي خزيمة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد . **قوله** ( عن ابن شهاب قال وسألته هل تتوضأ ) ؟ هذه الجملة حالية ، ووقع في رواية أبي خزيمة د سئل الزهري وأعرض الزهري في جوابه عن الوضوء فلم يجب عنه لشذوذ القول به ، وقد تقدمت في الطهارة الإشارة الى من أجاز الوضوء بالبن والحل . **قوله** ( قد كان المسلمون ) في رواية أبي خزيمة د أما أبوال الإبل فقد كان المسلمون ، **قوله** ( ولم يبلغنا عن ألبانها أمر ولا نهى ) في رواية أبي خزيمة د ولا أرى ألبانها إلا تخرج من لحومها . **قوله** ( وأما مرارة السبع قال ابن شهاب حدثني أبو إدريس ) في رواية أبي خزيمة د وأما مرارة السبع فانه أخبرني أبو إدريس ، والباقي مثله ، وزاد أبو خزيمة في آخره ولم أسمعه من علمائنا ، فان كان رسول الله ﷺ نهى عنها فلا خير في مرارتها ويؤخذ من هذه الزيادة أن الزهري كان يتوقف في صحة هذا الحديث لكونه لم يعرف له أصلاً بالحجاز كما هي طريقة كثير من علماء الحجاز . وقال ابن بطل : استدلل الزهري على منع مرارة السبع بالنهى عن أكل كل ذي نابٍ من السباع ، ويلزمه مثل ذلك في ألبان الأثن ، وغفل رحمه الله عن الزيادة التي أضافها رواية أبي خزيمة . وقد اختلف في ألبان الأثن ، فالجمهور على التحريم ، وعند المالكية قول في حلها من القول بحل أكل لحما . وقد تقدم بسطه في الاطعمة

## ٥٨ - باب إذا وقع الثأب في الإناء

٥٧٨٢ - **قوله** أنبأنا حماد بن جعفر عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم عن عبيد بن حنين مولى بني زريق « من أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه ، فإن في إحدى جناحيه داء وفي الآخر شفاء »

**قوله** ( باب إذا وقع الذباب في الإناء ) الذباب بضم الميم وموحدين وتخفيف ، قال أبو هلال العسكري : الذباب واحد والجمع ذبان كغربان ، والعامية تقول ذباب للجمع والواحد ذبابة بوزن قرادة ، وهو خطأ ، وكذا قال أبو حاتم السجستاني إنه خطأ ، وقال الجوهرى : الذباب واحدة ذبابة ولا تقل ذبابة ، ونقل في المحكم ، عن أبي عبيدة عن خاف الأحمر تجويز ما زعم العسكري أنه خطأ ، وحكى سيوطي في الجمع ذب . وقرأته بخط البحرى مضبوطا بضم أوله والشدديد . **قوله** ( عن عتبة بن مسلم مولى بني تميم ) هو عدنى ، وأبوه يكنى أبا عتبة ، وما لعبته في البخارى سوى هذا الموضع . **قوله** ( عن عبيد بن حنين ) مضى في بدء الخلق من طريق سليمان بن بلال عن عتبة ابن مسلم « أخبرني عبيد بن حنين ، وهو بالمهجة والنونين مصغر وكنية أبو عبد الله . **قوله** ( مولى بني زريق ) براهى ثم راه ثم قاف مصغر ، وحكى السكلا بآذى أنه مولى زيد بن الخطاب ؛ وعن ابن عينة أنه مولى الهباس ، وهو خطأ كأنه ظن أنه آخر عبد الله بن حنين وليس كذلك ، وما لعبيد أيضا في البخارى سوى هذا الحديث أورده في موضعين . **قوله** ( إذا وقع الذباب ) قيل مسمى ذبابا لكثرة حركته واضطرابه ، وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعا « عمر الذباب أربعون ليلة ، والذباب كله في النار إلا النحل » وسنده لا بأس به ، وأخرجه ابن عدى دون أوله من وجه آخر ضعيف ، قال الجاحظ : كونه في النار ليس تعذيبا له ، بل ليعذب أهل النار به . قال الجوهرى : يقال أنه ليس شيء من الطيور يبلغ إلا الذباب . وقال أفلاطون : الذباب أحرق الأشياء ، حتى أنه يلقى نفسه في كل شيء ولو كان فيه هلاكة . ويتولد من العفونة . ولا جفن الذبابة لصغر حدقتها ، والجفن يصقل الحدقة ، فالذبابة تصقل ببيدتها فلا تزال تمسح عينها . ومن عجيب أمره أن رجيمه يقع على الثوب الأسود أبيض وبالعكس . وأكثر ما يظلم في أماكن العفونة ، ومبدأ خلقه منها ثم من التوالد . وهو من أكثر الطيور سفادا ، ربما بقى عامة اليوم على الأتني . ويحكى أن بعض الخلفاء سأل الشافعى : لى علة خلق الذباب ؟ فقال : مذلة الملوك . وكانت ألحت عليه ذبابة ، فقال الشافعى : سألنى ولم يكن عندى جواب فاستنبطته من الهيئة الحاصلة . وقال أبو محمد الماتى : ذباب الناس يتولد من الزبل . وإن أخذ الذباب الكبير فقطعت رأسها وحك بجسدها الشجرة التى فى الجفن حكاً شديدا أبرأته وكذا داء الثعلب . وإن مسح لسة الزنبور بالذباب سكن الوجع . **قوله** ( فى إناء أحدكم ) تقدم فى بدء الخلق بلفظ « شراب » ووقع فى حديث أبى سعيد عند النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان . وإذا وقع فى الطعام ، والتعبير بالإناء أشمل ، وكذا وقع فى حديث أنس عند السبزار . **قوله** ( فليغمسه كله ) أمر بإرشاد لمقابلة الداء بالدرء . وفى قوله « كله » رفع توهم المجاز فى الاكتفاء بغمس بعضه . **قوله** ( ثم ليطرحه ) فى رواية سليمان بن بلال « ثم لينزعه » وقد وقع فى رواية عبد الله بن المثنى عن عمه ثمامة أنه حدثه قال « كنا عند أنس ، فوقع ذباب فى إناء فقال أنس باصبعه فغمسه فى ذلك الإناء ثلاثا ثم قال : بسم الله . وقال : إن رسول الله ﷺ أمرهم أن يفعلوا ذلك ، أخرجه الزاد ورجاله ثقات ، ورواه حماد بن سلمة عن ثمامة فقال « عن أبى هريرة » ورجعها أبو حاتم ، وأما

الدارقطني فقال : الطريقان محتملان . قوله ( فان في إحدى جناحيه ) في رواية أبي داود و كان في أحد ، والجناح يذكر ويؤنث وقيل انث باعتبار اليد ، وحزم الصغاني بأنه لا يؤنث وصوب رواية د أحمد ، وحقيقته للطائر ، ويقال لغيره على سبيل المجاز كما في قوله ( واخفص لهما جناح الذل ) ووقع في رواية أبي داود وصححه ابن حبان من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأنه يتق بجناحه الذي فيه الداء ، ولم يقع لي في شيء من الطرق تعيين الجناح الذي فيه الشفاء من غيره . لكن ذكر بعض العلماء أنه تأمله فوجد يتق بجناحه الايسر فعرف أن الايمن هو الذي فيه الشفاء ، والمناسبة في ذلك ظاهرة . وفي حديث أبي سعيد المذكور أنه يقدم الدم ويؤخر الشفاء . ويستفاد من هذه الرواية تفسير الداء الواقع في حديث الباب وأن المراد به الدم فيستغنى عن التخرج الذي تكلفه بعض الشراح فقال : أن في اللفظ مجازا وهو كون الداء في أحد الجناحين ، فهو إما من مجاز الحذف والتقدير فان في أحد جناحيه سبب داء ، وإما مبالغة بأن يجعل كل الداء في أحد جناحيه لما كان سببا له . وقال آخر يحتمل أن يكون الداء ما يمرض نفس المرء من التكبر عن أكله حتى ربما كان سببا لترك ذلك الطعام وإتلافه ، والدواء ما يحصل من قمع النفس وحملها على التواضع . قوله ( وفي الآخر شفاء ) في رواية أبي ذر « وفي الأخرى » وفي نسخة « والأخرى » بحذف حرف الجر ، وكذا وقع في رواية سليمان بن بلال « في إحدى جناحيه داء والآخر شفاء » واستدل به لمن يميز العطف على معمولي عاملين كالإخفص ، وعلى هذا فيقرأ بخفض الآخر وينصب شفاء فعطف الآخر على الأول وعطف شفاء على داء ، والعامل في إحدى حرف في ، والعامل في داء إن ، وهما عاملان في الآخر وشفاء ، وسببويه لا يجهز ذلك ويقول : أن حرف الجر حذف وبقى العمل وقد وقع صريحا في الرواية الأخرى « وفي الأخرى شفاء » ويجوز رفع شفاء على الاستئناف . واستدل بهذا الحديث على أن الماء القليل لا ينجس بوقوع ما لا نفس له سائلة فيه ، ووجه الاستدلال كما رواه البيهقي عن الشافعي - أنه **يقل** لا يأمر بغسل ما ينجس الماء إذا مات فيه لأن ذلك إفساد . وقال بعض من خالف في ذلك : لا يلزم من غمس الذباب موته فقد يغمره برفق فلا يموت ، والحي لا ينجس ما يقع فيه كما صرح البغوي باستنباطه من هذا الحديث . وقال أبو العلي الطبري : لم يقصد النبي **عليه السلام** بهذا الحديث بيان النجاسة والطهارة ، وإنما قصد بيان التدنوي من ضرر الذباب ، وكذا لم يقصد بالحي عن الصلاة في معاطن الأبل والأذن في مراح الغنم طهارة ولا نجاسة وإنما أشار إلى أن الخشوع لا يوجد مع الأبل دون الغنم . قلت : وهو كلام صحيح ، إلا أنه لا يمنع أن يستنبط منه حكم آخر ، فإن الأسر بغمره يتناول صوراً منها أن يغمره محترقا عن موته كما هو المدعى هنا ، وأن لا يحترق بل يغمره سواء مات أو لم يموت . ويتناول ما لو كفن الطعام حارا فان الغالب أنه في هذه الصورة يموت بخلاف الطعام البارد ، فلما لم يقع التقييد حمل على العموم ، لكن فيه نظر لأنه مطلق بصديق بصورة فإذا قام الدليل على صورة معينة حمل عليها . واستشكل ابن دقيق العيد إلحاق غير الذباب به في الحكم المذكور بطريق أخرى فقال : ورد النص في الذباب فعده إلى كل ما لا نفس له سائلة ، وفيه نظر ، لجواز أن تكون الالة في الذباب قاصرة وهي عموم البلوى به ، وهذه مستنبطة . أو التعليل بأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ، وهذه منصوبة ، وهذان المعنيان لا يوجدان في غيره فيبعد كون الالة مجرد كونه لادم له سائل ، بل الذي يظهر أنه جزء علة لالة كاملة انتهى . وقد رجح جماعة من المتأخرين أن ما يمرض وقوحه في الماء كالذباب والبعض لا ينجس الماء ، وما لا يمرض كالمقارب ينجس ، وهو قوي . وقال الخطابي : تكلم على هذا

الحديث من لاخلاق له فقال : كيف يجتمع الشفاء والهداء في جناحي الذباب ، وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الشفاء ، وما ألجأه الى ذلك ؟ قال : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ؛ فان كثيرا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة ، وقد أمر الله ببنائها وقهرها على الاجماع وجعل منها قوى الحيوان ، وان الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت المعجيب الصنعة للتعميل فيه ، وألهم النملة أن تدخر قوتها أو ان حافتها ، وأن تكسر الحبة نصفين لتلاصقها ، ولتقدر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحا وتؤخر آخر . وقال ابن الجوزي : ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب ، فان النحلة تمسك من أعلاها وتلقي السم من أسفلها ، والحية القاتل سمها تدخل لحومها في الزباق الذي يماج به السم ، والذبابة تسحق مع الأتمة لجلاء البصر . وذكر بعض حذاق الأطباء أن في الذباب قوة سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسمه ، وهي بمنزلة السلاح له ، فاذا سقط الذباب فيما يؤذيه تلقاه بسلحه ، فأمر الشارع أن يقابل تلك السمية بأدوية الله تعالى في الجناح الآخر من الشفاء فتتقابل المادتان فيزول الضرر باذن الله تعالى . واستدل بقوله : ثم لينزع ، على أنها تنجس بالموت كما هو أصح القولين للشافعي ، والقول الآخر كقول أبي حنيفة ، أنها لا تنجس ، والله أعلم

( غاتمة ) اشتمل كتاب الطب من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثمانية عشر حديثا ، المطلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيما مضى خمسة وثمانون طريقا والخالص ثلاثة وثلاثون ، وواقعه مسلم على تحريرها سوى حديث أبي هريرة في نزول الداء والشفاء ، وحديث ابن عباس الشفاء في ثلاث ، وحديث عائشة في الحبة السوداء ، وحديث أبي هريرة : فر من المجذوم ، وحديث أنس : رخص لاهل بيت في الرقية ، وحديثه أن أبا طلحة كواه ، وحديث عائشة في الصبر على الطاعون ، وحديث أنس : اشف وأنت الشافي ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٧- كتاب اللباس

١ - باب قول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ ؟

وقال النبي ﷺ : « كلوا واشربوا ولا تبسوا ونصدا فوا ، في غير إسراف ولا مخيلة

وقال ابن عباس : كل ماشئت ولللبس ماشئت ، ما أخطأناك اثنتان : مرفأ أو مخيلة

٥٧٨٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم يخبرونه عن

ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء ،

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب اللباس ) وقول الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ﴾ كذا الأكثر ، وزاد ابن نعيم ( والطيبات من الرزق ) والنسفي قال الله تعالى ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ ﴾ الآية .

وكانه أشار الى سبب نزول الآية ، وقد أخرجه الطبري من طريق جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : كانت قريش تطوف بالبيت عراة يصفرون ويصفقون ، فأنزل الله تعالى ( قل من حرم زينة الله ) الآية ، وسنده صحيح ، وأخرج الطبري وابن أبي حاتم بأسانيد جياد عن أصحاب ابن عباس كجهاد وعطاء وغيرهما نحوه ، وهكذا عن إبراهيم النخعي والسدي والزهري وقتادة وغيرهم أنها نزلت في طواف المشركين بالبيت وهم عراة ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن كثير عن طاوس في هذه الآية قال : لم يأمرهم بالحرير والديباج ولكن كانوا اذا طاف أحدهم وعليه ثيابه ضرب وانزععت منه ، يعني فترات . وأخرج مسلم وأبو داود من حديث المسور بن مخرمة : سقط عنى ثوبى ، فقال النبي ﷺ : خذ عليك ثوبك ، ولا تمشوا عراة ، . قوله ( وقال النبي ﷺ : كلوا واشربوا ولبسوا وتصدقوا ، في غير إسراف ولا مخيلة ) ثبت هذا التعليق المستعمل والسرخصي فقط وسقط الباقيين . وهذا الحديث من الأحاديث التي لا توجد في البخاري إلا معلقة ، ولم يصله في مكان آخر ، وقد وصله أبو داود الطيالسي والحاثر بن أبي أسامة في مسنديهما من طريق ممام بن يحيى عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به ، ولم يقع الاستثناء في رواية الطيالسي ، وذكره الحارث ولم يقع في روايته وتصدقوا . وزاد في آخره : فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عباده ، ووقع لنا موصولا أيضا في : كتاب الشكر ، لابن أبي الدنيا بتمامه ، وأخرج الترمذي في الفصل الأخير منه - وهي الزيادة المشار إليها - من طريق قتادة بهذا الاسناد ، وهذا مصير من البخاري الى تقوية شيخه عمرو بن شعيب ، ولم أر في الصحيح إشارة إليها إلا في هذا الموضع . وقد قلب هذا الاسناد بعض الرواة فصحف والد عمرو بن شعيب ، وقوله وعن أبيه ، ذكر ابن أبي حاتم في : العلل ، أنه سأل أباه عن حديث رواه أبو عبيدة الحداد عن ممام عن قتادة عن عمرو بن سعيد عن أنس فذكر هذا الحديث فقال : هذا خطأ ، والصواب عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . ومناسبة ذكر هذا الحديث والأثر الذي بعده للآية ظاهرة ، لأن في التي قبلها ( كلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) والإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول ، وهو في الاتفاق أشهر ، وقد قال الله تعالى ( قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) وقال تعالى ( فلا يسرف في القتل ) والمخيلة بوزن عظيمة وهي بمعنى الخيلاء وهو التكبر ، وقال ابن التين هي بوزن مفعلة من اختال إذا تكبر قال والخيلاء بضم أوله وقد يكسر مدودا التكبر . وقال الراغب : الخيلاء التكبر ينشأ عن فضيلة يراها الإنسان من نفسه ، والتخيل تصوير خيال الشيء في النفس . ووجه المحصر في الإسراف والمخيلة أن الممنوع من تناوله أكلا ولبسا وغيرهما إما لمعنى فيه وهو مجاوزة الحد وهو الإسراف . وإما لتعبد بالحرير إن لم تثبت علة النهي عنه وهو الراجح ، ومجاوزة الحد تتناول مخالفة ما ورد به الشرع فيدخل الحرام ، وقد يستلزم الإسراف التكبر وهو المخيلة قاله المؤلف عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء يضر بالجسد ويضر بالمعيشة فيؤدي الى الإكلاف ويضر بالنفس اذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب وتضر بالآخرة حيث تكسب الاثم ، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس . قوله ( وقال ابن عباس : كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتان : سرف أو مخيلة ) وصله ابن أبي شيبة في مصنفه والدينوري في : المجالسة من رواية ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس . أما ابن أبي شيبة فذكره بلفظه . وأما الدينوري فلم يذكر السرف . وأخرجه عبد الرزاق

عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه بلفظ « أحل الله الأكل والشرب ما لم يكن سرف أو غيلة ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن ثور عن معمر به . وقوله « ما أخطأئك » كذا للجميع بابات الحموة بعد الطاء ، وأورده ابن التين بحذفها قال : والصواب إثباتها . قال صاحب « الصحاح » ، أخطأت ولا نقل أخطيت ، وبمعظم بقوله . ومعنى قوله ما أخطأئك أي تناول ما شئت من المباحات ما دامت كل خصلة من هاتين تجاوزك . قال الكرماني ويحتمل أن تكون « ما » نافية أي لم يوقعك في الخطأ الثتان قلت : وفيه بعد ، ورواية معمر مرده حيث قال « ما لم تكن سرف أو غيلة » وقوله « أو » قال الكرماني أني بأو موضع الواو كقوله تعالى « ولا تطع منهم أثما أو كفو » على تقدير النفي ، أي أن انتفاء الأمرين لازم فيه . وحاصله أن اشتراط منع كل واحد منهما يستلزم اشتراط منهما مجتمعين بطريق الأولى ، قال ابن مالك : هو جائز عند أمن اللبس كما قال الشاعر :

فقالوا لنا ثنتان لابد منهما      صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قوله ( اسماعيل ) هو ابن أبي أريس . قوله ( عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم في الموطأ ، عن نافع وعن عبد الله بن دينار وعن زيد بن أسلم بتكرير « عن » وعند الترمذي من رواية معمر عن مالك « سمع كلهم يحدث ، هكذا جمع مالك رواية الثلاثة ، وقد روى داود بن قيس رواية زيد بن أسلم عنه بزيادة قصة قال « أرسلني أبي إلى ابن عمر قلت : أدخل ؟ فعرف صوتي فقال : أي بني إذا جئت إلى قوم فقل : السلام عليكم ، فإن ردوا عليك فقل أدخل » قال « ثم رأى ابنه وقد انجر إزاره فقال : أرفع إزارك فقد سمعت » فذكر الحديث . وأخرجه أحمد والبخاري جميعا عن سفيان بن عيينة عن زيد نحوه ، ساقه الحميدي ، واختصره أحمد ، وسميا الابن عبد الله بن وافر بن عبد الله بن عمر . وأخرجه أحمد أيضا من طريق معمر عن زيد بن أسلم « سمعت ابن عمر » فذكره بدون هذه القصة ، وزاد قصة أبي بكر المذكورة في الباب الذي بعده ، وقصة أخرى لابن عمر تأتي بالإشارة إليها بعد هاتين ، وحديث نافع أخرجه مسلم من رواية أيوب واللائح وأسامة بن زيد كلهم عن نافع قال مثل حديث مالك وزادوا فيه « يوم القيامة » . قلت : وهذه الزيادة ثابتة عند رواة « الموطأ » ، عن مالك أيضا ، وأخرجها أبو نعيم في « المستخرج » ، من طريق القعنبي ، وأخرج الترمذي والنسائي الحديث من طريق أيوب عن نافع وفيه زيادة « أتيت بذيول النساء » ، وحديث عبد الله بن دينار أخرجه أحمد من طريق عبد العزيز بن مسلم عنه وفيه « يوم القيامة » وكذا في رواية سالم وغير واحد عن ابن عمر كما سيأتي في الباب الذي بعده

٢ - باب من جر إزاره من غير خيلاء

٥٧٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال « من جر ثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة » قال أبو بكر : يا رسول الله ، إن أحدنا يجر إزاره يستترخى إلا أن أمهات ذلك منه . فقال للنبي ﷺ : لست ممن يصنعه خيلاء »

٥٧٨٥ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن « عن أبي بكر رضي الله عنه قال :



خَسَفَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَامَ يَجْرُ ثَوْبُهُ مُسْتَعْبِلًا حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ ، وَثَابَ النَّاسُ ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، فَعَبَّلَ عَنْهَا . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا وَقَالَ : إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا فَصَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ حَتَّى يَكْشِفَهَا .

**قوله** ( باب من جر ازاره من غير خيلاء ) أى فهو مستثنى من الوعيد المذكور ، لكن ان كان لهذر فلا حرج عليه ، وان كان لغير فبأن البحث فيه . وقد سقطت هذه الترجمة لأن بطلان **قوله** ( زهير بن معاوية ) هو أبو خيشمة الجعفي . **قوله** ( من جر ثوبه ) سيأت شرحه بعد ثلاثة أبواب . **قوله** ( فقال أبو بكر ) هو الصديق ( ان أحد شق إزارى ) كذا بالتثنية للنسفي والكشميني ، ولغيرهما دشق بالافراد ، والشق بكسر المعجمة الجانب ويطلق أيضا على النصف . **قوله** ( يسترخى ) بالحاء المعجمة ، وكان سبب استرخائه نحافة جسم أبي بكر . **قوله** ( الا أن أتاه ذلك منه ) أى يسترخى اذا غفلت عنه ، ووقع في رواية معمر عن زيد بن أسلم عند أحد د ان إزارى يسترخى أحيانا ، فسكان شده كان ينهل اذا تحرك بشئ أو غيره بغير اختياره ، فاذا كان عافضا عليه لا يسترخى لانه كلما كاد يسترخى شده . وأخرج ابن سعد من طريق طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة قالت د كان أبو بكر أحق لا يستمسك إزاره يسترخى عن حقويه ، ومن طريق قيس بن أبي حازم قال د دخلت على أبي بكر وكان رجلا نحيفا . **قوله** ( لست بمن يخشع خيلاء ) في رواية زيد بن أسلم د لست منهم ، وفيه أنه لا حرج على من انجر إزاره بغير قصده مطلقا ، وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه كان يكره جر الأزار على كل حال فقال ابن بطلان هو من تشديداته ، والا فقد روى هو حديث الباب فلم يخف عليه المسك . قلت : بل كراهة ابن عمر محمولة على من قصد ذلك سواء كان عن محبة أم لا ، وهو المطابق لروايته المذكورة ، ولا يظن بأن عمر أنه يؤاخذ من لم يقصد شيئا وإنما يريد بالكراهة من انجر إزاره بغير اختياره ثم تهادى على ذلك ولم يتداركه وهذا متفق عليه ، وان اختلفوا هل الكراهة فيه للتحريم أو للتنزيه . وفي الحديث اعتبار أحوال الأشخاص في الأحكام باختلافها ، وهو أصل مطرد غالبا . **قوله** ( حدثني محمد ) لم أره مندوبا لأحد من الرواة ، وأغفلت التنبيه على هذا الموضع بخصوصه في المقدمة ، وقد صرح ابن السكن في موضعين غير هذا بأن عمدا الراوى عن عبد الأعلى هو ابن سلام ، فيحمل هذا أيضا على ذلك . وقد أخرجه الاسماعيلى من رواية محمد بن المثنى عن عبد الأعلى فيحتمل أن يكون هو المراد هنا والله أعلم . وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامى بالمهمة البصرى بالموحدة ، ويونس هو ابن عبيد ، والحسن هو البصرى ، وقد تقدم الحديث في صلاة الكسوف مع شرحه ، والفرض منه هنا قوله د فقام يجر ثوبه مستعجلا ، فان فيه أن الجر اذا كان بسبب الاسراع لا يدخل في النهى ، فيشعر بأن النهى يختص بما كان للخيلاء ، لكن لا حجة فيه بأن قصر النهى على ما كان للخيلاء حتى أجاز لبس القميص الذى يجر على الأرض لطوله كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى . وقوله د وثاب الناس أى رجعوا الى المسجد بعد أن كانوا خرجوا منه

٥٧٨٦ - **حدثني** إسحاقُ أخبرنا ابنُ مُعَيْلٍ أخبرنا عمرُ بنُ أبي زائدة أخبرنا عونُ بنُ أبي جُحَيْفَةَ عن أبيه أبي جُحَيْفَةَ قال . . . فرأيتُ بلالاً جاء بعمزة فركبها ، ثم أقام للصلاة ، فرأيتُ رسولَ الله ﷺ يخرج في حلة مشمراً ، فصلى ركعتين إلى العمزة ، ورأيتُ الناسَ والدوابَ يرونَ بينَ يديه من وراء العمزة » **قوله** ( باب التشمير في الثياب ) هو بالشين المعجمة وتشديد الميم : رفع أسفل الثوب . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن راهويه جزم بذلك أبو نعيم في « المستخرج » ، وابن شميل هو النضر ، وعمر بن أبي زائدة هو الهمداني بسكون الميم السكوني أخو زكريا ، واسم أبي زائدة خالد ويقال هيرة . ولعمري في البخاري أحاديث يسيرة . **قوله** ( قال فرأيت ) كذا الأكثر هو معطوف على جمل من الحديث ، فإن أوله « رأيتُ النبي ﷺ في قبة حراء من آدم ، الحديث ، وفيه » ثم رأيتُ بلالاً الخ » هكذا أخرجه المصنف في أوائل الصلاة عن محمد بن عروسة عن عمر بن أبي زائدة ، فلما اختصره أشار إلى أن المذكور ليس أول الحديث . ووقع للكشيميني في أوله « رأيت » وكذا في رواية النسفي ، وكذا أخرجه أبو نعيم من مسند إسحق بن راهويه عن النضر ، وأخرجه من وجه آخر عن إسحق قال أخبرنا أبو عامر العقدي حدثنا عمر بن أبي زائدة ، وذكر أن رواية إسحق عن النضر لم يقع فيها قوله « مشمراً ، ووقع في روايته عن أبي عامر ، وقد وقعت في الباب عن إسحاق عن النضر فيحتمل أن يكون إسحق هو ابن منصور ، ولم يقع لفظ « مشمراً » للإسماعيلي فإنه أخرجه من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن عمه عمر بلفظ « نخرج النبي ﷺ كأنى كأنى أنظر إلى وبيص ساقيه » ثم قال : ررواه الثوري عن عون بن أبي جحيفة فقال في حديثه « كأنى أنظر إلى بريق ساقيه » قال الإسماعيلي : وهذا هو التشمير ويؤخذ منه أن النبي ﷺ عن كف الثياب في الصلاة محله في غير ذيل الأزار ، ويحتمل أن تكون هذه الصورة وقعت اتفاقاً ، فإنها كانت في حالة السفر وهو على التشمير

#### ٤ - باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار

٥٨٨٧ - **حدثنا** آدمُ حدثنا شعبةُ حدثنا سعيدُ بنُ أبي سعيدٍ المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ قال : ما أسفل من الكعبين من الإزار ففي النار »

**قوله** ( باب ) بالتنوين ( ما أسفل من الكعبين فهو في النار ) كذا أطلق في الترجمة لم يقيد بالآزار كما في الحجب إشارة إلى التحميم في الأزار والقميص وغيرهما ، وكأنه أشار إلى لفظ حديث أبي سعيد ، وقد أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه أبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي سعيد ورجاله رجال مسلم ، وكأنه أعرض عنه لاختلاف فيه وقع على العلاء وعلى أبيه فرواه أكثر أصحاب العلاء عنه هكذا ، وخالفهم زيد بن أبي أنيسة فقال « عن العلاء عن نعيم الجمر عن أبي عمر » أخرجه الطبراني . ورواه محمد بن عمرو ومحمد بن إبراهيم التيمي جميعاً عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة أخرجه النسائي وصحح الطريقتين النسائي ورجح الدارقطني الأول ، وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الحاكم من حديث أبي جري بالجيم والراء مضر واسمه جابر بن سليم رفعه قال في أثناء حديث مرفوع « وارفع إزارك إلى نصف الساق ، فإن أبيت قال الكعبين ، وإياك وإسبال الإزار فإنه من الخيلة ، وإن الله لا يحب الخيلة » وأخرج النسائي وصححه الحاكم

أيضا من حديث حذيفة بلفظ «الآزار الى أنصاف الساقين ، فان أبيت فأسفل ، فان أبيت فن وراء الساقين ، ولا حق للكعبين في الآزار » . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة « سمعت سعيدا المقبري سمعت أبا هريرة ، **قوله** ( ما أسفل من الكعبين من الآزار في النار ) » ما ، موصولة وبعض الصلة محذوف وهو كان ، وأسفل خبره ، وهو منصوب ويجوز الرفع ، أي ما هو أسفل وهو أفعال تفضيل ، ويحتمل أن يكون فعلا ماضيا ، ويجوز أن تكون « ما » نكرة موصوفة بأسفل ، قال الخطابي : يريد أن الموضع الذي يناله الإزار من أسفل الكعبين في النار ، فكفى بالثوب عن بدن لابس ، ومعناه أن الذي دون الكعبين من القدم يعذب عقوبة ، وحاصله أنه من تسمية الشيء باسم ما جلوره أو حل فيه ، وتكون « من » بيانية ، ويحتمل أن تكون سببية ، ويكون المراد الشخص نفسه ، أو المعنى ما أسفل من الكعبين من الذي يسامت الآزار في النار ، أو التقدير لابس ما أسفل من الكعبين الخ ، أو التقدير أن فعل ذلك محسوب في أفعال أهل النار ، أو فيه تقديم وتأخير أي ما أسفل من الآزار من الكعبين في النار ، وكل هذا استبعاد من قائله لوقوع الآزار حقيقة في النار ، وأصله ما أخرج عبد الرزاق عن عبد العزيز بن أبي رواد « ان نافعا سئل عن ذلك فقال : وما ذنب الشباب ؟ بل هو من القدمين » اه . لكن أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن محمد بن عقبل عن ابن عمر قال « رأيت النبي ﷺ أسبلت إزارى فقال : يا ابن عمر ، كل شيء يمس الأرض من الثياب في النار » وأخرج الطبراني بسند حسن عن ابن مسعود أنه « رأى أعرابيا يصل قد أسبل فقال : المسبل في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام » ومثل هذا لا يقال بالرائي ، فعلى هذا لا مانع من حمل الحديث على ظاهره ، ويكون من وادى ( انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) ، أو يكون في الوعيد لما وقعت به المعصية إشارة الى أن الذي يتعاطى المعصية أحق بذلك : **قوله** ( في النار ) في رواية النسائي من طريق أبي يعقوب وهو عبد الرحمن بن يعقوب وسمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : ماتحت الكعبين من الآزار في النار » بزيادة فاء ، وكأنها دخلت لتضمين ما معنى الشرط أي ما دون الكعبين من قدم صاحب الإزار المسبل فهو في النار عقوبة له على فعله ، وللطبراني من حديث ابن عباس رفعه « كل شيء جاوز الكعبين من الإزار في النار » وله من حديث عبد الله بن مغفل رفعه « أزرة المؤمن الى أنصاف الساقين ، وليس عليه حرج فيما بينه وبين الكعبين ، وما أسفل من ذلك في النار » وهذا الاطلاق محمول على ما ورد من قيد الخلاء ، فهو الذي ورد فيه الوعيد بالاتفاق ، وأما مجرد الاسبال فسيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ، ويستثنى من إسبال الإزار مطلقا ما أسبله الضرورة كمن يكون بكعبيه جرح مثلا يؤذيه الذباب مثلا ان لم يستره بازاره حيث لا يجد غيره ، نبه على ذلك شيخنا في « شرح الترمذي » ، واستدل على ذلك بأذنه ﷺ لعبد الرحمن بن عوف في لبس القميص الحرير من أجل الحسكة ، والجامع بينهما جواز تعاطى ما نهى عنه من أجل الضرورة ، كما يجوز كشف العورة للتداعي ، ويستثنى أيضا من الوعيد في ذلك النساء كما سيأتي البحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى

### ٥ - باب من جر ثوبه من الخلاء

٥٧٨٨ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول

الله ﷻ قال : لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرّ إزاره بطرا ،

٥٧٨٩ - **حَرْش** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول « قال النبي ﷺ - أو

قال أبو القاسم ﷺ - : بينما رجل يمشي في حلة تمجبه نفسه ، مرجل جفته ، إذ خسف الله به ، فهو يتجبلجل إلى يوم القيامة ،

٥٧٩٠ - **حَرْش** سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن

سالم بن عبد الله أن أبا عبد الله عليه السلام قال : « إن رسول الله ﷺ قال : بينما رجل يجرّ إزاره إذ خسف به ، فهو يتجبلجل في الأرض إلى يوم القيامة » . تابعه يونس عن الزهري . ولم يرقه شعيب عن أبي هريرة . حدثني عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير أخبرنا أبي عن عمه جرير بن زيد قال « كنت مع سالم بن عبد الله بن عمر على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة سمع النبي ﷺ . . نحوه ،

٥٧٩١ - **حَرْش** مطر بن الفضل حدثنا شعبة حدثنا شعبة قال أقيمت محارب بن دينار على فرس وهو

يأتي مكانه الذي يقضي فيه ، فسأته عن هذا الحديث ، فحدثني فقال « سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : من جرّ ثوبه خيالة لم ينظر الله إليه يوم القيامة . فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قميصا » . تابعه جبلة بن سحيم وزيد بن أسلم وزيد بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي ﷺ . وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله . وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة ابن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ « من جرّ ثوبه خيالا ،

**قوله** ( باب من جرّ ثوبه من الخيالة ) أي بسبب الخيالة ، أورد فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة بلفظ « لا ينظر الله إلى من جرّ إزاره بطرا » ومثله لأبي داود والنسائي في حديث أبي سعيد المذكور قريبا . والبطر بموحدة ومهملة مفتوحين قال عياض : جاء في الرواية « بطرا » بفتح الطاء على المصدر وبكسرهما على الحال من فاعل جرّ أي جرّ تركبها وطغيانا ، وأصل البطر الطغيان عند النعمة ، واستعمل بمعنى التكبر . وقال الراغب : أصل البطر دحش يعترى المرء عند هجوم النعمة عن القيام بحقوقها . **قوله** ( لا ينظر الله ) أي لا يرحمه ، فالنظر إذا أضيف إلى الله كان مجازا ، وإذا أضيف إلى المخلوق كان كناية ، ويحتمل أن يكون المراد لا ينظر الله إليه نظر رحمة . وقال شيخنا في « شرح الترمذي » هرب عن المعنى الكائن عند النظر بالنظر لأن من نظر إلى متواضع رحمه ومن نظر إلى متكبر مقتله ، فالرحمة والمقتت متسببان عن النظر . وقال الكرماني : نسبة النظر لمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بالخصائص اتفت إليه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاحسان وإن لم يكن هناك نظر ، ولمن لا يجوز عليه حقيقة النظر وهو تغليب الحدة والله منزّه عن ذلك ، فهو بمعنى الاحسان مجاز عما وقع في حق غيره كناية ، وقوله

« يوم القيامة » إشارة الى أنه محل الرحمة المستمرة ، بخلاف رحمة الدنيا فانها قد تنقطع بما يتجدد من الحوادث .  
ويؤيد ما ذكر من حمل النظر على الرحمة أو المقت ما أخرجه الطبراني وأصله في أبي داود من حديث أبي جري ، أن رجلا من كان قبلكم لبس بردة فتبختر فيها ، فنظر الله اليه فقتله ، فأمر الأرض فأخذته ، الحديث . قوله ( من )  
يقناول الرجال والنساء في الوعيد المذكور على هذا ، إلى المخصوص ، وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي الله عنها فأخرج النسائي والترمذي وصححه من طريق أبي جري ، أبو جري ، فقال : يرخين شبرا ، فقالت : اذا تمكشفت أقدامهن ، قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه ، لفظ الترمذي . وقد عزا بعضهم هذه الزيادة لمسلم فوهم ، فانها ليست عنده ، وكأن عسليا أخرج عن هذه الزيادة للاختلاف فيما على نافع ، فقد أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبيد الله بن عمرو عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ، وأخرجه أبو داود من طريق أبي بكر بن نافع والنسائي عن طريق أبي جري بن موسى ومحمد بن إسحق ثلاثهم عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة ، وأخرجه النسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن نافع عن أم سلمة نفسها وفيه اختلافات أخرى ، ومع ذلك فله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود من رواية أبي الصديق عن ابن عمر قال : رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين شبرا ، ثم استردته فواذهن شبرا ، فكان يرسلني اليها فنذرح لهن ذراعا ، وأفادت هذه الرواية قدر الذراع المأذون فيه وأنه شبران بشبر اليد المعتدلة ، ويستفاد من هذا الفهم التعقب على من قال : ان الأحاديث المطلقة في الزجر عن الإسبال مقيدة بالأحاديث الأخرى المصرحة بمن فعله خيلاء ، قال النووي : طواهر الأحاديث في تقييدها بالجزم خيلاء يقتضي أن التحريم مختص بالخيلاء ، ووجه التعقب أنه لو كان كذلك لما كان في استفسار أم سلمة عن حكم النساء في جر ذيولهن معنى ، بل فهمت الزجر عن الإسبال مطلقا سواء كان عن خيلاء أم لا ، فسألت عن حكم النساء في ذلك لاحتياجهن الى الإسبال من أجل ستر العورة ، لأن جميع قدمها عورة ، فبين لها أن حكمهن في ذلك خارج عن حكم الرجال في هذا المعنى فقط وقد نقل هياض الاجماع على أن المنع في حق الرجال دون النساء ، ومراده منع الإسبال لتقريره ﷺ أم سلمة على فهمها . الا أنه بين لها أنه عام مخصوص لتفرقه في الجواب بين الرجال والنساء في الإسبال ، وتبيينه القدر الذي يمنع ما بعده في حقهن كما بين ذلك في حق الرجال . والحاصل أن للرجال حالين : حال استحباب ، وهو أن يقتصر بالازار على نصف الساق وحال جواز وهو الى الكعبين . وكذلك للنساء حالان حال استحباب وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر وحال جواز بقدر ذراع . ويؤيد هذا التفصيل في حق النساء ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، من طريق معتمر عن حميد عن أنس ، أن النبي ﷺ شبر لفاطمة من عقبها شبرا وقال : هذا ذيل المرأة ، وأخرجه أبو يعلى بلفظ : شبر من ذيلها شبرا أو شبرين وقال لا تزدن على هذا ، ولم يسم فاطمة . قال الطبراني : تفرد به معتمر عن حميد . قلت : و « أو » شك من الراوي ، والذي جزم بالشبر هو المعتمد ، ويؤيد ما أخرجه الترمذي من حديث أم سلمة « ان النبي ﷺ شبر لفاطمة شبرا » ويستنبط من سياق الأحاديث أن التقييد بالجزم خرج للغالب ، وأن البطر والتبختر مذموم ولولم شمر ثوبه ، والذي يجتمع من الأدلة أن من قصد بالملبوس الحسن إظهار نعمة الله عليه مستحضرا لما شاكرها عليها غير محقر لمن ليس له مثله لا يضره ما لبس من المباحات ، ولو كان في غاية النقاسة . ففي صحيح مسلم عن ابن مسعود « ان رسول الله ﷺ قال : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة

من كبر ، فقال رجل : ان الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنة ، فقال : ان الله جميل يحب الجمال ، الأكبر بطر الحق وغطى الناس . وقوله « وغطى » بفتح المعجمة وسكون الميم ثم مهملة : الاحتقار . وأما ما أخرجه الطبري من حديث علي « ان الرجل يحب أن يكون ثوبه نعله أجود من شراك صاحبه » فيدخل في قوله تعالى ( تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ) الآية فقد جمع الطبري بينه وبين حديث ابن مسعود بأن حديث علي « محمول على من أحب ذلك ليعظم به على صاحبه » لأمّن أحب ذلك ابتهاجا بنعمة الله عليه ، فقد أخرج الترمذي وحسنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته « ان الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » وله شاهد عند أبي يعلى من حديث أبي سعيد ، وأخرج النسائي وأبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي الاحوص عوف بن مالك الجشعي عن أبيه « ان النبي ﷺ قال له ورأه رث الثياب : إذا أتاك الله مالا فلا يره عليك ، أي بأن يلبس ثيابا تليق بحاله من النفاضة والنظافة ليعرفه المحتاجون للطلب منه ، مع مراعاة القصد وترك الاسراف جمعا بين الادلة . ( تسكئة ) : الرجل الذي أبهم في حديث ابن مسعود هو سواد بن عمرو الانصاري ، وأخرجه الطبري من طريقه ، ووقع ذلك جماعة غيره . الحديث الثاني ، قوله ( قال النبي ﷺ ) ، أو قال أبو القاسم ( ﷺ ) شك من آدم شيخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم من رواية غندر وغيره عن شعبة فقالوا « عن النبي ﷺ » وكذا أخرجه من رواية الربيع بن مسلم عن محمد بن زياد . قوله ( بينا رجل ) زاد مسلم من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « من كان قبلكم » ومن ثم أخرجه البخاري في ذكر بني إسرائيل كما مضى ، وخفي هذا على بعض الشراح ، وقد أخرجه أحمد من حديث أبي سعيد وأبو يعلى من حديث أنس وفي روايتهما أيضا « من كان قبلكم » وبذلك جزم النووي ، وأما ما أخرجه أبو يعلى من طريق كريب قال « كنت أقود ابن عباس فقال : حدثني العباس قال : بينا أنا مع رسول الله ﷺ إذ أقبل رجل يتبختر بين ثوبين ، الحديث فهو ظاهر في أنه وقع في زمن النبي ﷺ فسند ضعيف ، والأول صحيح ، ويحتمل التعدد ، أو الجمع بأن المراد من كان قبل المخططين بذلك كأبي هريرة ، فقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وأصله عند أحمد ومسلم « أن رجلا من قريش أتى أبا هريرة في حلة يتبختر فيها فقال : يا أبا هريرة إنك نسكت الحديث ، فهل سمعته يقول في حالي هذه شيئا ؟ فقال : والله إنكم لتؤذوننا ، ولولا ما أخذ الله على أهل الكتاب لبينته للناس ولا يكتمونه ما حدثكم بشيء » سمعت ، فذكر الحديث وقال في آخره « فوالله ما أدري لعله كان من قومك » وذكر السهيلي في « مهمات القرآن » في سورة والصافات عن الطبري أن اسم الرجل المذكور الهيزن وأنه من أعراب فارس . قلت : وهذا أخرجه الطبري في التاريخ من طريق ابن جريج عن شعيب الجبالي وجزم الكلإبازي في « معاني الاخبار » بأنه قارون ، وكذا ذكر الجوهرى في « الصحاح » وكان المستند في ذلك ما أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث أبي هريرة وابن عباس بسند ضعيف جدا قالوا « خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث الطويل وفيه ومن لبس ثوبا فاختلف فيه خسف به من شفير جهنم فيتجامل فيها ، لأن قارون لبس حلة فاختلف فيها فغسف به الأرض فهو يتجامل فيها إلى يوم القيامة . وروى الطبري في التاريخ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « ذكر لنا أنه يصف قارون كل يوم قامة » وأنه يتجامل فيها لا يبلغ قعرها إلى يوم القيامة . قوله ( يمشى في حلة ) الحلة ثوبان أحدهما فوق الآخر ، وقيل أزار ورداء وهو الأشهر ، ووقع في رواية الأعرج وهما جميعا عن أبي هريرة عند مسلم « بينا رجل يتبختر في برديه » . قوله

( تعجبه نفسه ) في رواية الربيع بن مسلم « فأعجبه جنته وبرده » ومثله لأحمد في رواية أبي رافع ، وفي حديث ابن عمر « بينما رجل يمر إزاره ، هكذا هنا ، وتقدم في أواخر ذكر بني إسرائيل بزيادة من الخيلاء ، والاقتصار على الإزار لا يدفع وجود الرداء ، وإنما خص الإزار بالذكر لانه هو الذي يظلم به الخيلاء غالبا . ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد وأنس عند أبي يعلى « خرج في بردين يختال فيهما » قال القرطبي : أعجاب المرء بنفسه هو ملاحظته لما بعين السكال مع نسيان نعمة الله ، فإن احتقر غيره مع ذلك فهو الكبر المذموم . قوله ( مرسل ) بتشديد الجيم ( جنته ) بضم الجيم وتشديد الميم هي مجتمع الشعر إذا تدلى من الرأس إلى المنسكبين وإلى أكثر من ذلك ، وأما الذي لا يتجاوز الأذنين فهو الوفرة ، وترجيل الشعر تسريحه ودهنه . قوله ( إذ خسف الله به ) في رواية الأعرج « خسف الله به الأرض » والاول أظهر في سرعة وقوع ذلك به . قوله ( فهو يتجلجل إلى يوم القيامة ) في حديث ابن عمر فهو « يتجلجل في الأرض إلى يوم القيامة » وفي رواية الربيع بن مسلم عند مسلم « فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم الساعة » ومثله في رواية أبي رافع ، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد « حتى يوم القيامة » والتجلجل بحيمين المتحرك ، وقيل المجاملة للحركة مع صوت ، وقال ابن دريد : كل شيء خلطت بعضه ببعض فقد جلجلته . وقال ابن فارس : التجلل أن يسوخ في الأرض مع اضطراب شديد ويندفع من شق إلى شق ، فالنبي يتجلجل في الأرض أى ينزل فيها مضطربا متدافعا . وحكى عياض أنه روى « يتجلجل » بضم واحدة ولام ثقيلة وهو بمعنى يتغلى ، أى تغطيه الأرض . وحكى عن بعض الروايات أيضا « يتخايل » بخاءين معجمةتين واستبعدا إلا أن يكون من قولهم خلخلت العظام إذا أخذت ماعليه من اللحم ، وجاء في غير الصحيحين « يتجلجل » بخاءين مهملتين . قلت : والكل تصحيف إلا الأول ، ومقتضى هذا الحديث أن الأرض لا تأكل جسد هذا الرجل فيمكن أن بلغوه فيقال : كافر لا يبلى جسده بعد الموت . قوله ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهري ) وروايته مقدمة موصولة في أواخر ذكر بني إسرائيل . قوله ( ولم يرفعه شعيب عن الزهري ) وصله الاسماعيل من طريق أبي اليان عنه بتمامه ولفظه « جر إزاره مسبلا من الخيلاء » . الحديث الثالث ، قوله ( وهب بن جرير حدثنا أبي ) هو جرير بن أبي حازم بن زيد الأزدى . قوله ( عن عمه جرير بن زيد ) هو أبو سلة البصرى قاله أبو حاتم الرازى ، وليس لجرير بن زيد في البخارى سوى هذا الحديث ، وقد خالف فيه الزهري فقال عن سالم عن أبي هريرة « والزهري يقول « عن سالم عن أبيه » لكن قوى عند البخارى أنه عن سالم عن أبيه وعن أبي هريرة معا لشدة اتفاق الزهري ومعرفة بحديث سالم ولقول جرير بن زيد في روايته « كنت مع سالم على باب داره فقال : سمعت أبا هريرة » فانها قرينة في أنه حفظ ذلك عنه . ووقع عند أبي نعيم في « المستخرج » من طريق علي بن سعيد عن وهب بن جرير « فر به شاب من قرش يمر إزاره فقال : حدثنا أبو هريرة ، وهذا أيضا ما يقوى أن جرير بن زيد ضبطه ، لأن مثل هذه القصة لأبي هريرة قد رواها أبو رافع عنه كما قدمت أن مسلما أخرجا كذلك ، وقد أخرجه النسائي في الزينة من « السنن » من رواية هلى بن المدينى عن وهب بن جرير بهذا السند فقال في روايته « عن سالم بن عبيد الله بن عمر عن أبي هريرة » وأورده ابن عساكر في ترجمة عبد الله بن عمر عن أبي هريرة ، وهو وهم عليه الموى ، وكأنه وقع في نسخته نصحيف « ابن عبد الله » فصارت عن عبد الله بن عمر . قوله ( سمع النبي ﷺ نحوه ) في رواية أبي نعيم المذكورة « سمعت رسول الله ﷺ يقول بينما رجل يتبختر في حلة تعجبه نفسه خسف الله به الأرض فهو يتجلجل فيها إلى يوم

القيامة . ذكر طرق أخرى للحديث الثاني : قوله ( محارب ) بالمهملة والموحدة وزن مقاتل ، ودار بكسر المهملة وتخفيف المثلثة . قوله ( مسكاهه الذي يقضى فيه ) كان محارب قد ولي قضاء الكوفة ، قال عبد الله بن إدريس الأزدى عن أبيه : رأيت المحكم وحامدا في مجلس قضائه ، وقال سماك بن حرب : كان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سودره : الحلم والعقل والسخاء والشجاعة والبيان والنواضع ، ولا يمكن في الإسلام إلا بالعفاف ، وقد اجتمع في هذا الرجل ، يعني محارب بن دثار ، وقال الداودي : لعل ركوبه الفرس كان لينظف به الكفار ويرهب به العدو . وتعقبه ابن الزين بأن ركوب الخيل جائز فلا معنى للاعتذار عنه . قلت : لكن المشي أقرب إلى التواضع ، ويحتمل أن منزله كان بعيدا عن منزل حكمه . قوله ( فقلت لمحارب : أذكر إزاره ؟ قال : ما خص إزارا ولا قميصا ) كان سبب سؤال شعبة عن الإزار أن أكثر الطرق جاءت بلفظ الإزار ، وجواب محارب حاصله أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره ، وقد جاء التصريح بما اقتضاه ذلك ، فأخرج أصحاب السنن إلا الترمذي واستغفبه ابن أبي شيبة من طريق عبد العزيز بن أبي داود عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال : الإزار في الإزار والقميص من جر منها شيئا خيلاء . الحديث كحديث الباب . وعبد العزيز فيه مقال . وقد أخرج أبو داود من رواية يزيد بن أبي سمية عن ابن عمر قال : ما قال رسول الله ﷺ في الإزار فهو في القميص . وقال الطبري : إنما ورد الخبر بلفظ الإزار لأن أكثر الناس في عهده كانوا يلبسون الإزار والردية . قلنا لبس الناس القميص والرداء أربع كان حكمها حكم الإزار في النهي . قال ابن بطال : هذا قياس صحيح لو لم يأت النص بالثوب ، فإنه يشمل جميع ذلك ، وفي تصوير جر العمامة نظر ، إلا أن يكون المراد ما جرت به عادة العرب من إرخاء العذبات ، فهما زاد على العادة في ذلك كان من الأسبال . وقد أخرج النسائي من حديث جعفر بن عمرو بن أمية عن أبيه عن أبيه قال : كأنني أنظر الساعة إلى رسول الله ﷺ على المنبر وعليه عمامة قد أرغى طرفها بين كتفيه ، وهل يدخل في الزجر عن جر الثوب أطويل أحكام القميص ونحوه ؟ محل نظر ، والذي يظهر أن ما أطالنا حتى خرج عن العادة كما يفعله بعض المجازين دخل في ذلك . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : ما من الأرض منها خيلاء لا شك في تحريمه . قال : ولو قيل بتحريم ما زاد على المعتاد لم يكن بعيدا ، ولكن حدث للناس اصطلاح بتطويلها ، وصار لكل نوع من الناس شعار يرفون به ، ومهما كان من ذلك على سبيل الخيلاء فلا شك في تحريمه ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ما لم يصل إلى جر الذيل الممنوع . ونقل عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وهو المعتاد في اللباس من الطول والسعة . قلت : وسأذكر البحث فيه قريبا . قوله ( نابعة جبلة ) بفتح الجيم والموحدة ( ابن محم ) بمهملةين مصغر ، وقد وصل روايته النسائي من طريق شعبة عنه عن ابن عمر بلفظ : من جر ثوبا من ثيابه من خيلة فإن الله لا ينظر إليه ، وأخرجه مسلم من طريق شعبة عن محارب بن دثار وجبلة بن محم جميعا عن ابن عمر ولم يستل لفظه . قوله ( وزيد بن أسلم ) تقدم الكلام عليه في أول اللباس . قوله ( وزيد بن عبد الله ) أي ابن عمر يعني تابعا لمحارب بن دثار في روايته عن ابن عمر بلفظ : الثوب ، لا بلفظ الإزار ، جزم بذلك الاسماعيل ، ولم تقع لي رواية زيد موصولة بعد . وقد أخرج أبو حوالة هذا الحديث من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد ابن عبد الله عن أبيه بلفظ : ابن الذي يجر ثيابه من الخيلاء لا ينظر الله إليه يوم القيامة ، وسيأتي لمسلم مقروفا بسالم ونافع ، وأخرج البخاري من رواية ابن وهب عن عمر بن محمد بن زيد عن جده حديثا آخر ، فقليل مراده



بقوله هنا عن أبيه جده والله أعلم . قوله ( وقال الليث عن نافع يعني عن ابن عمر مثله ) وصله مسلم عن قتيبة عنه ، ولم يسق لفظه بل قال مثل حديث مالك ، وأخرجه النسائي عن قتيبة فذكره بلفظ الثوب ، وكذا أخرجه من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع . قوله ( وتابعه موسى بن عقبة وعمر بن محمد وقدامة بن موسى عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ : من جر ثوبه خيلاء ) أما رواية موسى بن عقبة فتقدمت في أول الباب الثاني من كتاب اللباس ، وأما رواية عمر بن محمد وهو ابن زيد بن عبد الله بن عمرو فوصلها مسلم من طريق ابن وهب ، وأخرني عمر بن محمد عن أبيه وسالم ونافع عن ابن عمر ، بلفظ «الذي يجري ثيابه من الخيلاء» الحديث . وأما رواية قدامة بن موسى وهو ابن عمر بن قدامة بن مظعون الجهمي وهو مدني تابعي صغير وكان إمام المسجد النبوي وليس له في البخاري سوى هذا الموضع فوصلها أبو هوانة في صحيحه ، ووقع لنا بعلو في «الثغنيات» بلفظ حديث مالك المذكور أول كتاب اللباس . قلت : وكذا أخرجه مسلم من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن سالم ، وقد رواه جماعة عن ابن عمر بلفظ «من جر إزاره» منهم مسلم بن يثاق بفتح التحتية وتشديد التثوين وآخره كاف ومحمد بن عباد بن جعفر كلاهما عند مسلم وعطية العوفي عند ابن ماجه ، ورواه آخرون بلفظ «الازار» والرواية بلفظ «الثوب» أشمل والله أعلم . وفي هذه الأحاديث أن إقبال الازار للخيلاء كبيرة ، وأما الأسبال لغير الخيلاء فظاهر الأحاديث تحريمه أيضا ، لكن استدلل بالتقييد في هذه الأحاديث بالخيلاء على أن الإطلاق في الزجر الوارد في ذم الأسبال محمول على المقيد هنا ، فلا يحرم الجر والأسبال إذا سلم من الخيلاء . قال ابن عبد البر : مفهومه أن الجر لغير الخيلاء لا يلحقه الوعيد ، إلا أن جر القميص وغيره من الثياب مذموم على كل حال . وقال النووي : الأسبال تحت الكعبين للخيلاء ، فإن كان لغيرها فهو مكروه ، وهكذا نص الشافعي على الفرق بين الجر للخيلاء ولغير الخيلاء ، قال : والمستحب أن يكون الازار إلى نصف الساق ، والجائز بلا كراهة ما تحته إلى الكعبين ، وما نزل عن الكعبين ممنوع منع تحريم أن كان للخيلاء . والافنع تنزيه ، لأن الأحاديث الواردة في الزجر عن الأسبال مطلقة فيجب تقييدها بالأسبال للخيلاء انتهى . والنص الذي أشار إليه ذكره البيهقي في مختصره عن الشافعي قال : لا يجوز السدل في الصلاة ولا في غيرها للخيلاء ، ولغيرها خفيف لقول النبي ﷺ «لا يكره» وقوله «خفيف» ليس صريحا في نفي التحريم بل هو محمول على أن ذلك بالنسبة لجر خيلاء ، فأما لغير الخيلاء فيختلف الحال ، فإن كان الثوب على قدر لابس له لم يكن يسدله فهذا لا يظهر فيه تحريم ، ولا سيما إن كان عن غير قصد كالذي وقع لأبي بكر ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابس فهذا قد يتجه المنع فيه من جهة الإسراف فينتهي إلى التحريم ، وقد يتجه المنع فيه من جهة التشبه بالنساء وهو ممكن فيه من الأول ، وقد صحح الحاكم من حديث أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ لعن الرجل يلبس لبسة المرأة» وقد يتجه المنع فيه من جهة أن لا يضمن من تعلق النجاسة به ، وإلى ذلك يشير الحديث الذي أخرجه الترمذي في «الشمائل» والنسائي من طريق أشعث بن أبي الشعثاء - واسم أبيه سليم - المحارب عن عمته واسمها رم بضم الراء وسكون الهاء وهي بنت الأسود بن حنظلة عن عمها واسمها عبيد بن خالد قال «كنت أمشي وعليّ برد أجبره» فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أتني وأبقي ، فنظرت فإذا هو النبي ﷺ ، فقلت : إنما هي بردة ملهء ، فقال : أما لك في أسوة ؟ قال «فنظرت فإذا إزاره إلى أنصاف ساقيه» وسنده قويا جيدا ، وقوله «ملهء» بفتح الميم وبمهمة قبلها سكنون بمبودة أي فيها خطوط سود وبيض ، وفي قصة قتل عمر أنه قال للشاب الذي دخل عليه «ارفع ثوبك فإنه

أننى لشوبك وأنتى لربك ، وقد تقدم فى المناقب ، وبوجه المنع أيضا فى الإسبال من جهة أخرى وهى كونه مظنة الخيلاء ، قال ابن العرى : لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه ، ويقول لا أجره خيلاء ، لأن النهى قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن تناوله اللفظ حكما أن يقول لا أمثله لأن تلك العلة ليست فى ، فأنها دعوى غير مسلمة ، بل إطلائه ذللة على تكبره اه ملخصا . وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصد اللابس الخيلاء ، وبقيده ما أخرجه أحمد بن منيع من وجه آخر عن ابن عمر فى أثناء حديث رفعه « وإياك وجر الأزار فان جر الأزار من الخيلاء » وأخرج الطبرانى من حديث أبى أمامة « بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصارى فى حلة إزار ورداء قد أسبل ، فحمل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك ، حتى سمعها عمرو فقال : يا رسول الله إني حش الساقين ، فقال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه ، يا عمرو إن الله لا يحب المسبل ، الحديث . وأخرجه أحمد من حديث عمرو نفسه لكن قال فى روايته « عن عمرو بن فلان » وأخرجه الطبرانى أيضا فقال « عن عمرو بن زرارة » وفيه « وضرب رسول الله ﷺ بأربع أصابع تحت ركة عمرو فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع فقال : يا عمرو هذا موضع الأزار ، الحديث ورجاله ثقات وظاهره أن عمرا المذكور لم يقصد بأسبالة الخيلاء ، وقد منعه من ذلك لكونه مظنة . وأخرج الطبرانى من حديث الشريد الثقفى قال « أبصر النبي ﷺ رجلا قد أسبل إزاره فقال : ارفع إزارك ، فقال : إني أحذف تصطك وكتبتى ، قال : ارفع إزارك ، فسلخ خلقى الله حسن ، وأخرجه مسدد وأبو بكر بن أبى شيبة من طرق عن رجل من ثقف لم يسم ، وفى آخره « ذاك أفتح مما يسافك » وأما ما أخرجه ابن أبى شيبة عن ابن مسعود بسند جيد « أنه كان يسبل إزاره ، فقيل له فى ذلك فقال : إني حش الساقين ، فهو محمول على أنه أسبله زيادة على المستحب ، وهو أن يكون إلى نصف الساق ، ولا يظن به أنه جاوز به الكعبين والتعليل يرشد إليه ، ومع ذلك فلمعه لم تبلغه قصة عمرو بن زرارة والله أعلم . وأخرج النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث المغيرة بن شعبه « رأيت رسول الله ﷺ أخذ برداء سفيان بن سهيل وهو يقول : يا سفيان لا تسبل ، فإن الله لا يحب المسبلين »

## ٦ - باب الإزار للهدب

ويذكر عن الزهري وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهدبة

٥٧٩٢ - حدثنا أبو الجمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله

عنها - زوج النبي ﷺ - قالت « جاءت امرأة رفاعة القرظى رسول الله ﷺ وأنا جالسة وعنده أبو بكر فقالت : يا رسول الله ، إني كنت تحت رفاعة فطلقني فبنت طلاقى ، فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ، وإنه والله مامعة يا رسول الله إلا مثل الهدبة - وأخذت هدبة من جلبابها - فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب لم يؤذن له - قالت فقال خالد : يا أبا بكر ، ألا تنهى هذه عما تجهر به عند رسول الله ﷺ ؟ فلا والله ما يزيد رسول الله ﷺ على التبس . فقال لها رسول الله ﷺ : لمك تريدين أن ترجعى إلى رفاعة ، لا ، حتى

يذوق عُسَلَتَكَ وَتَذُوقِي عُسَلَتَهُ . فصار سنة بعده ،

**قوله** ( باب الأزار المذهب ) بidal جملة ثقيلة مفتوحة ، أى الذى له هذب ؛ وهى أطراف من سدى بغير لحم ربما قصد بها التجمل ، وقد تقتل صيانة لها من الفساد ، وقال الداودى : هى ما يبقى من الخيوط من أطراف الأردية . **قوله** ( ويذكر عن الزهرى وأبى بكر بن محمد وحمة بن أبى أسيد ومعاوية بن عبد الله بن جعفر أنهم لبسوا ثيابا مهذبة ) قال ابن التين : قيل يريد أنها غير مكشوفة الأسفل ، وهذه الآثار لم يقع لى أكثرهما موصولا . أما الزهرى فهو ابن شهاب الإمام المعروف ، وأما أبو بكر بن محمد فهو ابن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة ، وأما حمة بن أبى أسيد وهو بالتصغير الانصارى الساعدى فوصله ابن سعد قال « أخبرنا معمر بن عيسى حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن ميمون مولى أبى أسيد قال : رأيت حمة بن أبى أسيد الساعدى عليه ثوب مفتول المذهب . وسنة هذا لم يرد البخارى فى ترجمته على ما فى هذا السند . وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأما معاوية بن عبد الله بن جعفر أى ابن أبى طالب فهو مدنى تابعى ما له فى البخارى سوى هذا الموضوع ، ثم ذكر حديث عائشة فى قصة امرأة رطلحة ، والفرغى منه قولها « ما معى الامثل المهذبة » وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب الطلاق ، والمراد بالمهذبة الخصلة من المذهب . ووقع فى هذا الباب حديث مرفوع أخرجه أبو داود من حديث أبى جري جابر بن سليم قال « أتيت النبى ﷺ وهو معتب بشملة ، وقد وقع هذبا على قدميه ، وقوله فى آخر هذه الطريق « فصار سنة بعده » فى رواية الكشميرى « بعد » بغير ضمير ، وهو من قول الزهرى فيما أحسب

#### ٧ - باب الأردية . وقال أنسٌ جَبَذَ أعرابىٌ رداءً لنبى ﷺ

٥٧٩٣ - **حديث** عهذان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهرى أخبرنى على بن حسين أن حسين بن على أخبره « أن علىاً رضى الله عنهم قال . . فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى به ثم انطلق يمشى ، واتبعته أما وزيد ابن حارثة حتى جاء البيت الذى فيه حمة فاستأذن ، فأذنوا لهم . . »

**قوله** ( باب الأردية ) جمع رداء بالمد وهو ما يوضع على العائق أو بين السكتفين من الثياب على أى صفة كان . **قوله** ( وقال أنس جَبَذَ أعرابىٌ رداءً لنبى ﷺ ) بجم وموحدة ومعجمة . وهذا طرف من حديث وصله المؤلف بعد أبواب فى « باب البرود والخبرة » ثم ذكر طرقاً من حديث على قال « فدعا النبى ﷺ بردائه فارتدى ، وهو طرف من حديثه فى قصة حمة والشافعين ، وقد تقدم بتامه فى فرض الخمس ، وقوله « فدعا » عطف على ما ذكر فى أول الحديث وهو قول على « كان لى شارب من نصيب من المغنم يوم بدر » الحديث بطوله وقوله هنا « فاستأذن فاذنوا لهم » كذا الأكثر بصيغة الجمع والمراد حمة ومن معه ، وفى رواية المستمل « فاذن » بالافراد والمراد حمة لكونه كان كبير القوم

#### ٨ - باب لبس القميص ، وقول الله تعالى حكاية عن يوسف :

( اذبحوا بقميصى هذا ، فألقوه على وجه أبى يأتى بصبرا )

٥٧٩٤ - **حديث** قتيبة **حدثنا** حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما «ان رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال النبي ﷺ : لا يلبس المحرم اللقيص ، ولا السراويل ، ولا البرنس ، ولا الخفين ، إلا أن لا يجد للتعلمين فليلبس ما هو أسفل من السكميين »

٥٧٩٥ - **حديث** عبد الله بن عثمان أخبرنا ابن عيينة عن عمرو وسميع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال « أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبي بكرة ما أدخل قبره ، فأمر به فأخرج ووضع على ركبتيه ، ونقش عليه من ريقه ، وألبسه قميصه . قاله أهل »

٥٧٩٦ - **حديث** صدقة **أخبرنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال أخبرني نافع عن عبد الله بن عمر قال « لما توفي عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أعطني فيصك أكفنه فيه » وصل عليه واستغفر له . فأعطاه قميصه وقال له : إذا فرغت منه فأدنا . فلما فرغ أدنه به ، فجاء ليصلي عليه ، فجد به عمر فقال : أليس قد نهاك الله أن تصل على المنافقين فقال ( استغفر لهم أولا أو لا تستغفر لهم ، إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ) فنزلت ( ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ) فترك تقصدا عليهم »

**قوله** ( باب لبس القميص ، وقال الله تعالى حكاية عن يوسف ) اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي ) كأنه يشير إلى أن لبس القميص ليس حادثا ، وإن كان الشائع في العرب لبس الأزار والرداء . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن عمر فيما يلبس المحرم من الثياب ، وقد مضى شرحه في الحج مستوفى ، وفيه « لا يلبس المحرم القميص ، وفيه دلالة على وجود القمصان حينئذ . والثاني حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن عثمان ) هو المروزي الملقب عبدة ، زاد القابض : عبد الله بن عثمان بن محمد ، وهو تحريف ، وليس في شيوخ البخاري من اسمه عبد الله بن عثمان إلا هبدان ، وجده هو جيلة بن أبي رواد ، ووقع في رواية أبي زيد المروزي « عبد الله بن محمد » فإن كان ضبطه فلمله اختلاف على البخاري ، وفي شيوخته عبد الله بن محمد الجعفي وهو أشهرهم وابن أبي شيبة ، وأكثر ما يحكى أبوه عنده غير مسعى ، وابن أبي الأسود كذلك ، وعبد الله بن محمد ابن أسماء ، وليست له رواية عنده عن ابن عيينة ، وعبد الله بن محمد الثفلي كذلك ، وقد مضى شرحه في تفسير سورة براءة أورده هنا مختصرا إلى قوله « وألبسه قميصه ، قاله أهل » . وهذه الكلمة الأخيرة من جملة الحديث قالها جابر ، وقد وقعت في كلام عمر أيضا في هذه القصة كما تقدم في تفسير براءة . الثالث حديث ابن عمر في قصة عبد الله بن أبي أيضا وقد تقدم شرحه أيضا . ( نسكتة ) : قال ابن العربي : لم أر القميص ذكرا صحيحا إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أبي ولم أر لهما ثالثا فيما يتعلق بالنبي ﷺ ، قال هذا في كتابه « مراجع المريدن » ، وكأنه صنفه قبل « شرح الترمذي » فلم يستحضر حديث أم سلمة ولا حديث أبي هريرة « كان النبي ﷺ إذا لبس قميصا بدأ بجمادته » ، ولا حديث أسماء .

بنت يزيد وكانت يدكم النبي ﷺ إلى الرسخ ، ولا حديث معاوية بن قرة بن إياس المزني حديثي أبي قال : أتيت النبي ﷺ في رهط من مزينة فبايعناه وإن قيصة لمطاني ، فبايعته ، ثم أدخلت يدي في جيب قيصة فسست الخاتم ، ولا حديث أبي سعيد كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه قيصة أو حامة أو رداء ثم يقول : اللهم لك الحمد والحمد ، والحديث ، وكلها في السنن ، وأكثرها في الترمذي ، وفي الصحيحين حديث عائشة دكفن رسول الله ﷺ في خمسة أثواب ليس فيها قيصة ولا عمامة ، وحديث أنس : أن النبي ﷺ رخص لعبد الرحمن بن عوف في قيصة الحرير لحسكة كانت به ، وحديث ابن عمر رفته ، لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ، الحديث وغير ذلك

### ٩ - باب جيب القميص من عند الصدر وغيره

٥٧٩٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَثَلَ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ طَلَبَا جُجْهَانَ مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى نُتْدِيهِمَا وَرَاقِبِيهِمَا ، فَجَلَّ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ حَتَّى تَنْفُسَ أُنَافِلُهُ وَتَعْفُو أَرْهَهُ . وَجَلَّ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ وَأَخَذَتْ كُلَّ خَلْقَةٍ بِمَكَانِهَا ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِأَصْبَعِهِ هَكَذَا فِي جَيْبِهِ ، فَلَوْ رَأَيْتُهُ يُوسِعُهَا وَلَا تَقْوَسَعُ

تَابِعُهُ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبُو الزَّادِ عَنْ الْأَعْرَجِ فِي الْجُبَّتَيْنِ

وَقَالَ حَنْظَلَةُ سَمِعْتُ طَاوُسًا سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ « جُجْهَانِ » . وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ رَيْمَةَ عَنِ الْأَعْرَجِ « جَنْتَانِ »  
**قوله** ( باب جيب القميص من عند الصدر وغيره ) الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يقطع من الثوب ليخرج منه الرأس أو اليد أو غير ذلك ، واعترضه الاسماعيل فقال : الجيب الذي يحيط بالعنق ، جيب الثوب أي جعل فيه ثقب ، وأورده البخاري على أنه ما يجعل في الصدر ليوضع فيه الشيء ، وبذلك فسره أبو حنيفة ، لكن ليس هو المراد هنا ، وإنما الجيب الذي أشار إليه في الحديث هو الأول ، كذا قال ، وكأه بمعنى ما وقع في الحديث من قوله « ويقول بأصبعه هكذا في جيبه » ، فإن الظاهر أنه كان لابس قيصة ، وكان في طوقه فتحة إلى صدره ، ولا مانع من حمله على المعنى الآخر ، بل استدلل به ابن بطال على أن الجيب في ثياب السلف كان عند الصدر ، قال : وهو الذي تصنعه النساء بالاندلس . وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقي ، وذلك في الصدر ، قال : فبان أن جيبه كان في صدره ، لأنه لو كان في يده لم تضطر يده إلى ثدييه وتراقيه . قلت : وفي حديث قرة بن إياس الذي أخرجه أبو داود والترمذي وصححه هو وابن حبان لما بايع النبي ﷺ ، قال فأدخلت يدي في جيب قيصة فسست الخاتم ، ما يقتضي أن جيب قيصة كان في صدره لأن في أول الحديث أنه وآه مطلق القميص أي غير مزور ، وذكر المصنف في الباب حديث مثل البخيل والمتصدق ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، وقوله في هذه الرواية « مادت » بتخفيف الدال أي مالت ، وبعض الرواة « مارت » بالراء بدل الدال أي سالت وقوله « ثديهما » بضم الميم على الجمع وبفتحها على التثنية ،

وقوله « يغشى » بضم أوله والتشديد ويجوز فتح أوله وسكون ثانيه بمعنى ، وعبد الله بن محمد هو الجعفي وأبو عامر هو المعدي والحسن هو ابن مسلم بن يثاق وقد تقدم ضبط اسم جده قريبا . قوله ( وتراقبهما ) جمع ترقوة بفتح المثناة وضم القاف هي المعظم الذي بين ثغرة النحر والعاني ، وقال ثابت بن قاسم في « الدلائل » ، الرقوتان العظمان المشرقتان في أعلى الصدر إلى طرف ثغرة النحر . قوله ( فلو رأيته ) جوابه محذوف وتقديره لتعجبته منه ، أو هو لتعجبتي ، والأول أوضح . قوله ( يقول بأصبعه هكذا في جيبه ) كذا لاكثر بفتح الجيم وهو الموافق لترجمة ، وكذا في رواية مسلم وعليه اقتصر الحميدي ، ولا يكتم معنى وحده بضم الجيم وتشديد الموحدة بعدها مثناة ثم ضمير ، والأول أولى لدلالته على الموضع بخصوصه بخلاف الثاني . والله أعلم . قوله ( تابعه ابن طاوس ) يعني عبد الله ( عن أبيه ) يعني عن أبي هريرة ؛ وقد تقدم موصولا في الزكاة ، ولم يسقه بتامه فيه بل ساقه في الجهاد . قوله ( وأبو الزناد عن الأعرج ) يعني عن أبي هريرة . قوله ( في المجبتين ) يعني بالموحدة وقد بينت اختلاف الرواة في ذلك هل هو بالموحدة أو اللزوم في كتاب الزكاة ، ورواية أبي الزناد وصلها المؤلف في الزكاة . قوله ( وقال حنظلة ) هو ابن أبي سفيان ، وقد سبق القول فيه أيضا في الزكاة . قوله ( وقال جعفر بن ربيعة ) كذا لاكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية أبي ذر : وقال جعفر بن حيان وكذا وقع عند ابن بطال وهو خطأ ، وقد ذكرها في الزكاة أيضا تعليقا بزيادة فقال ، وقال الليث حدثني جعفر ، وبينت هناك أن الليث فيه إسناد آخر من رواية عيسى بن حماد عنه عن محمد بن مجاهد عن أبي الزناد

#### ١٠ - باب من لبس جبّة ضيقة الكمين في السفر

٥٧٩٨ - حدثنا قيس بن خنص حدثنا عبد الواحد حدثنا الأعمش قال حدثني أبو الضحى قال حدثني مسروق قال حدثني المغيرة بن شعبة قال انطلق النبي ﷺ لحاجته ، ثم أقبل ، فتلقته بلاء ، فتوضأ ، وعليه جبّة شامية ، فضمض واستنشق وغسل وجهه ، فذهب يخرج يديه من كفيه ، فكانا ضيقين ، فأخرج يديه من تحت بطنه فمسلمهما ، ومسح برأسه وعلّى خفيه »

قوله ( باب من لبس جبة ضيقة الكمين في السفر ) ترجم له في الصلاة في الجبة الشامية ، وفي الجهاد في الجبة في السفر والحرب ، وكأنه يشير إلى أن لبس النبي ﷺ الجبة الضيقة إنما كان لحال السفر لاحتياج المسافر إلى ذلك وأن السفر يغتفر فيه لبس غير المعتاد في الحضر ، وقد تواردت الأحاديث عن وصف وضوء النبي ﷺ وليس في شيء منها أن كفيه ضاقتا عن إخراج يديه منهما ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، وأورد فيه حديث المغيرة في مسح الخفين ، وقد تقدم شرحه في الطهارة وفيه قصة المذكورة ، وفيه وعليه جبة شامية ، وهي بلبس اليداء ويجوز تخفيفها ، وعبد الواحد المذكور في سننه هو ابن زياد ، وقوله فيسه فأخرج يديه من تحت بطنه ، بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون أي جيبته ، ووقع كذلك في رواية أبي حنبل بن السكن ، والبطن مدح ضيقة الكمين

#### ١١ - باب لبس جبّة الصوف في القرو

٥٧٩٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم عن عروة بن الزبير عن أبيه رضي الله عنه قال

« كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في سفر ، فقال : أملك ما ؟ قلت : نعم . فنزل عن راحلته فشى حتى توارى عني في سواد الليل ، ثم جاء فأفرغت عليه الإداوة ففسل وجهه ويديه ، وعليه جبة من صوف ، فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتى أخرجهما من أسفل الجبة ، ففسل ذراعيه ، ثم مسح برأسه ، ثم أهويت لأزعه خفيه . فقال : دغها فاني أدخلتها طاهرتين ، فمسح عليهما »

**قوله** (باب لبس جبة الصوف) ذكر فيه حديث المغيرة المشار اليه من وجه آخر عنه وساقه عنه أئم ، وذكرنا المذكور فيه هو ابن أبي زائدة وعاصم هو الشعبي ، قال ابن بطلال : كره مالك لبس الصوف لمن يجد غيره لما فيه من الشهرة بالزهد لأن إخفاء العمل أولى ، قال ولم ينحصر التواضع في لبسه بل في القطن وغيره ما هو بدون ثمنه

## ١٢ - باب القباء وفروج حرير وهو القباء ، ويقال هو الذي له شق من خلفه

٥٨٠٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن ابن أبي مليكة عن المسور بن مخرمة أنه قال : « قسم رسول الله ﷺ أقبية ولم يعط مخرمة شيئا ، فقال مخرمة : يا بني انطلق بنا إلى رسول الله ﷺ ، فانطلقت معه ؛ فقال : ادخل قاعدته لي ، قال فدعوت له ، فخرج إليه وعليه قباء منها فقال : خبات هذا لك . قال فنظر إليه فقال : رضى مخرمة ؟ »

٥٨٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه أنه قال : « أهدى رسول الله ﷺ فروج حرير ؛ فلبسه ، ثم صلى فيه ثم انصرف فنزعه نزعا شديدا - كالسكار - له - ثم قال : لا ينبغي هذا للمتقين »

تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث . وقال غيره « فروج حرير »

**قوله** (باب القباء) بفتح القاف وبالموحدة عمود فارسي معرب ، وقيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الغم . **قوله** (وفروج حرير) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره جيم . **قوله** (وهو القباء) قلت وقع كذلك مضرا في بعض طرق الحديث كما سأبينه . **قوله** (ويقال هو الذي له شق من خلفه) أي فهو قباء مخصوص ، وبهذا جزم أبو عبيد ومن تبعه من أصحاب الفريز نظرا لاشتقاقه . وقال ابن فارس : هو قميص الصبي الصغير . وقال القرطبي : القباء والفروج كلاهما ثوب ضيق الكفين والوسط مشقوق من خلف يلبس في السفر والحرب لأنه آتون على الحركة . وذكر فيه حديثين : أحدهما ، **قوله** (عن ابن أبي مليكة) في رواية أحمد عن أبي أنضر هاشم عن الليث حدثني عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة وسيأتي كذلك في باب المورد بالذهب ، معلقا . **قوله** (عن المسور بن مخرمة) هكذا أسنده الليث ، وتابعه حاتم بن وردان عن أيوب عن ابن أبي مليكة على وصلة كما تقدم في الشهادات ، وأرسله حماد بن زيد كما تقدم في الخمس ، وإسماعيل بن علية كما سيأتي في الادب ، كلاهما عن أيوب ، وقد تقدم الكلام على ذلك في باب قصة الامام ما يقدم عليه ، من كتاب الخمس . **قوله** (قسم النبي ﷺ أقبية) في

رواية حاتم قدمت على النبي ﷺ آقية وفي رواية حماد ، اهديت للنبي ﷺ آقية من ديباج موروقة بالذهب فقسما في ناس من اصحابه . **قوله** ( ولم يعط مخزومة شيئا ) أى في حال تلك القسمة . وإلا فقد وقع في رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه . وعزل منها واحدا لمخرمة ، ومخرمة هو والد المسور ، وهو ابن نوفل الزهري ، كان من رؤساء قريش ومن العارفين بالنسب وأنساب الحرم ، وتأخر إسلامه الى الفتح ، وشهد حنيننا وأعطى من تلك الغنيمة مع المؤلفه ، ومات سنة أربع وخمسين وهو ابن مائة وخمس عشرة سنة ذكره ابن سعد . **قوله** ( انطلق بنا ) في رواية حاتم . **قوله** ( ادخل قاعدته ) في رواية حاتم . وقام أبو علي الباب فتكلم فعرف النبي ﷺ صوته ، قال ابن التين : اهل خروج النبي ﷺ عند سماع صوت مخزومة صادف دخول المسور اليه . **قوله** ( فخرج اليه وعليه قباء منها ) ظاهره استعمال الحرير ، قيل ويجوز أن يكون قبل النهي ، ويحتمل أن يكون المراد أنه نشره على اكتافه ليراه مخزومة كله ولم يقصد لبسه . قلت : ولا يضمن كونه على اكتافه بل يكفي أن يكون منشورا على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق الكل على البعض ، وقد وقع في رواية حاتم « فخرج ومعه قباء وهو يريه محاسنه » وفي رواية حماد « فلتقاء به واستقبله بازراذه » . **قوله** ( خبات هذا لك ) في رواية حاتم تكرار ذلك ، زادي في رواية حماد « يا أبا المسور » هكذا دعاه أبا المسور وكأناه على سبيل التأنيس له . ذكر ولده الذي جاء محبته ، وإلا فكنته في الاصل أبو صفوان وهو أكبر اولاده ، ذكر ذلك ابن سعد . **قوله** ( فنظر اليه فقال رضى مخزومة ) زاد في رواية هاشم « فأعطاه إياه » ، وجزم الداودي أن قوله « رضى مخزومة » من كلام النبي ﷺ ، وقد رجحت في الهبة أنه من كلام مخزومة ، زاد حماد في آخر الحديث « وكان في خلقه شدة » قال ابن بطال : يستفاد منه استئلاف أهل اللسان ومن في معانهم بالعطية والكلام الطيب ، وفيه الاكتفاء في الهبة بالقبض ، وقد تقدم البحث فيه هناك ، وتقدم في كتاب الشهادات الاستدلال به على جواز شهادة الأعمى لأن النبي ﷺ عرف صوت مخزومة فاعتمد على معرفته به ، وخرج اليه ومعه القباء الذي خباه له ، واستنبط بعض المالكية منه جواز الشهادة على الخط ، وتعقب بان الخطوط تشبه أكثر مما تشبه الاصوات ، وقد تقدم بقية ما يتعلق بذلك في الشهادات ، وفيه رد على من زعم أن المسور لا صحبة له . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن يزيد بن أبي حبيب ) في رواية أحمد عن حجاج هو ابن محمد ، وهاشم هو ابن القاسم عن الليث « حدثني يزيد بن أبي حبيب » . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو مرثد بن عبد الله اليزني وثبت كذلك في رواية أحمد المذكورة . **قوله** ( عن عقبة بن عامر ) هو الجهني وصرح به في رواية عبد الحميد بن جعفر وعبد بن إسحاق كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب عند أحمد . **قوله** ( فروج حرير ) في رواية ابن اسحق عند أحمد فروج من حرير . **قوله** ( ثم صلى فيه ) زاد في رواية ابن اسحق وعبد الحميد عند أحمد « ثم صلى فيه المغرب » . **قوله** ( ثم انصرف ) في رواية ابن اسحق « فلما قضى صلاته » وفي رواية عبد الحميد « فلما سلم من صلاته » وهو المراد بالانصراف في رواية الليث : **قوله** ( فتزعمه نوحا شديدا ) زاد أحمد في روايته عن حجاج وهاشم « عنيضا » أى بقوة ومبادرة لذلك على خلاف عادته في الرفق والثاني ، وهو بما يؤكد أن التحريم وقع حينئذ . **قوله** ( كالكسار له ) زاد أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر « ثم ألقاه » قلنا يا رسول الله قد لبسته وصليت فيه . **قوله** ( ثم قال لا ينبغي هذا ) يحتمل أن تكون الإشارة لليس ، ويحتمل أن تكون للحرير فيتناول غير اللبس من الاستعمال كالانصراف . **قوله** ( المتنقي ) قال ابن بطال : يمكن أن يكون نزعها لكونه كان حريرا صريحا ، ويمكن أن يكون نزعها لانه من جنس لباس الاطامم ، وقد ورد حديث ابن



عمر رفعه د من تشبه بقوم فهو منهم ، . قلت : أخرجه أبو داود بسند حسن . وهذا التردد مبنى على تفسير المراد بالمتقين ، فإن كان المراد به مطلق المؤمن حمل على الاول وأن كان المراد به قدرا زائدا على ذلك حمل على الثاني وانه أعلم . قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : اسم التقوى يعم جميع المؤمنين ، سكن الناس فيه على درجات ، قال الله تعالى ﴿ لِيَعْلَمَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَاحًا فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ الآية ، فكل من دخل في الاسلام فقد اتقى ، أى وفى نفسه من الخلود في النار ، وهذا مقام العموم ، وأما مقام الخصوص فهو مقام الاحسان كما قال ﷺ « أن تعبد الله كأنك تراه » انتهى . وقد رجح عياض أن المنع فيه اسكونه حريرا ، واستدل لذلك بحديث جابر الذي أخرجه مسلم في الباب من حديث عقبة ، وقد قدمت ذكره في كتاب الصلاة ، وبينت هناك أن هذه القصة كانت مبتدأ محريم ليس الحرير . وقال القرطبي في « المفهم » : المراد بالمتقين المؤمنون ، لأنهم الذين خافوا الله تعالى واتقوه بإيمانهم وطاعتهم له . وقال غيره : لعل هذا من باب التمييز للسكاف على الاخذ بذلك ، لأن من سمح أن من فعل ذلك كان غير متق فهم منه أنه لا يفعله الا المستخف فيأنف من فعل ذلك لئلا يوصف بأنه غير متق ، واستدل به على تحريم الحرير على الرجال دون النساء لأن اللفظ لا يتناولهن على الراجح ، ودخلن بطريق التغليب مجاز يمنع منه ورود الادلة الصريحة على إباحته لهن ، وسيأتى في باب مفرد بعد قريب من عشرين بابا ، وعلى أن الصبيان لا يحرم عليهم لبسه لأنهم لا يوصفون بالتقوى . وقد قال الجمهور بجواز لباسهم ذلك في نحو العيد ، وأما في غيره فكذلك في الأصح عند الشافعية ، وعكسه عند الحنابلة ، وفي وجه ثالث يمنع بعد التمييز . وفي الحديث أن لا كراهة في لبس الثياب الضيقة والمفرجة لمن اعتادها أو احتاج إليها ، وقد أشرت الى ذلك قريبا في « باب لبس الجبة الضيقة » . قوله ( تابعه عبد الله بن يوسف عن الليث ، وقال غيره ) يعني بسنده ( فروج حرير ) . أما رواية عبد الله بن يوسف فوصلها المؤلف رحمه الله في أوائل الصلاة ، وأما رواية غيره فوصلها أحد هن حجاج بن محمد وهاشم وهو أبو النضر ومسلم والنسائي عن قتيبة والحارث عن يونس بن محمد المؤدب كلهم عن الليث . وقد اختلف في المغيرة بين الروایتين على خمسة أوجه : أحدها التنوين والاضافة كما يقال ثوب خز بالاضافة وثوب خز بتنوين ثوب قاله ابن التين احتمالا . ثانيا ضمه أوله وفتحه حكاية ابن التين رواية ، قال : والفتح أوجه لأن فعولا لم يرد إلا في سبوح وقدوس وفروخ يعنى الفوخ من الدجاج انتهى ، وقد قدمت في كتاب الصلاة حكاية جواز الضم عن أبي العلاء المعري ، وقال القرطبي في « المفهم » حكى الضم والفتح والضم هو المعروف ، ثالثا تفديد الراء وتخفيفها حكاية عياض ومن تبعه . رابعا هل هو بجم آخره أو غاء معجمة حكاية عياض أيضا . خامسا حكاية السكرتاني قال : الاول فروج من حرير بزيادة من والثاني بمحذوها . قلت : وزيادة « من » ليست في الصحيحين ، وقد ذكرناها من رواية لاحد

### ١٣ - باب البرانس

٥٨٠٢ - وقال لي مسدد حدثنا معتمر قال سمعت أبي قال « رأيت علي أنس برنسا أصفر من خز »

٥٨٠٣ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رجلا قال : يا رسول الله ما يلبس الحرم من الثياب ؟ قال رسول الله ﷺ : لا ثيابوا القدس ، ولا التمام ، ولا السراويلات ، ولا

البرانس ، ولا الخفاف ، إلا أحد لا يجد النملين فليلبس خفين وليطامهما أسفل من السكبين . ولا تلبسوا من الثياب شيئاً منه الزعفران ولا الوزس »

**قوله** ( باب البرانس ) جمع برنس بضم الموحدة والنون بينهما راء ساكنة وآخره مهملة ، تقدم نفسه في كتاب الحج وكذا شرح حديث ابن عمر المذكور فيه . **قوله** ( وقال لي مسدد حدثنا معتمر ) يعني ابن سليمان التيمي وقوله « من خر » بفتح المعجمة وتشديد الزاي هو ما غاظ من الديباج وأصله من وبر الارنب ، ويقال لأكر الارنب خوز يوزن عمر ، وسيأتي شرحه وحكمه في « باب لبس القسي » بعد أربعة عشر باباً . وهذا الاثر موصول لتصريح المصنف بقوله « قال لي » ، لكن لم يقع في رواية النسفي لفظ لي فهو تعليق ، وقد روينا موصولاً في مسند مسدد رواية معاذ بن المثني عن مسدد ، وكذا وصله ابن أبي شيبة عن ابن علية عن يحيى بن أبي إسحق قال « رأيت علي أنس » فذكر مثله . وقد ذكره بعض السلف لبس البرنس لأنه كان من لباس الرهبان ، وقد سئل مالك عنه فقال : لا بأس به . قيل : فإنه من لبوس النصراني . قال : كان يلبس ههنا . وقال عبد الله بن أبي بكر : ما كان أحد من القراء الا له برنس . وأخرج الطبراني من حديث أبي قرصافة قال « كساني رسول الله ﷺ برنسا فقال : اليسه » وفي سنده من لا يعرف . ولعل من كرهه أخذ بعموم حديث علي رفعه « إياكم وابوس الرهبان » ، فإنه من تزيا بهم أو تشبه فليس مني ، أخرجه الطبراني في « الاوسط » بسند لا بأس به

#### ٩٤ - باب للمرأويل

٥٨٠٤ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان بن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل ، ومن لم يجد نعلين فليلبس خفين »

٥٨٠٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع عن عبد الله قال « قام رجل فقال : يا رسول الله ما تأمرنا أن نلبس إذا أحرمانا ؟ قال : لا تلبسوا القميص والسراويل واللبائم والبرانس والخفاف ، إلا أن يكون رجل ليس له نعلان فليلبس الخفين أسفل من السكبين . ولا تلبسوا شيئاً من الثياب منه زعفران ولا وزس »

**قوله** ( باب السراويل ) ذكر فيه حديث ابن عباس رفعه « من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل » وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب وقد تقدموا وشرحهما في كتاب الحج ، ولم يرد فيه حديث علي شرطه . وقد أخرج حديث الدعاء للتسرولات الإزار من حديث علي بسند ضعيف ، وصح أنه ﷺ اشترى رجل سراويل من سويد بن قيس أخرجه الأربعة وأحمد وصححه ابن حبان من حديثه ، وأخرجه أحمد أيضاً من حديث مالك بن عيمرة الأسدي قال « قدمت قبل مهاجرة رسول الله ﷺ فاشترى مني سراويل فأرجع لي » وما كان ليشتريه عبثاً وإن كان غالب لبسه الإزار ، وأخرج أبو يعلى والطبراني في « الاوسط » من حديث أبي هريرة « دخلت يوماً السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى الإزار فاشترى سراويل بأربعة دراهم » الحديث وفيه « قلت يا رسول الله

وانك لتلبس السراويل؟ قال: أجل، في السفر والحضر والليل والنهار، فاني أمرت بالقسوة، وفيه يونس بن زياد البصري وهو ضعيف. قال ابن القيم في الهدى: اشتري السراويل، والظاهر أنه إنما اشتراها ليلبسه ثم قال: وروى في حديث أنه لبس السراويل، وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه. قلت: وتؤخذ أدلة ذلك كله بما ذكرته. ووقع في الأحياء للقرظي أن الثمن ثلاثة دراهم والذي تقدم أنه أربعة دراهم أولى.

## ١٥ - باب العمام

٥٨٠٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال سمعت الزهري قال أخبرني سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال « لا يلبس الحرُّ القميصَ ولا العمامةَ ولا السراويل ولا البرنسَ ولا ثوباً مسَّهُ زعفرانٌ ولا ورس ولا أخلفين، إلا لمن لم يجد الثعلبين، فإن لم يجدهما فليقطعهما أسفل من الكعبين »

**قوله** (باب العمام) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله من وجه آخر، وقد سبق في الحج، وكأنه لم يثبت عنده على شرطه في العمامة شيء، وقد ورد فيها الحديث الماضي في آخر « باب من جر ثوبه من الخيلاء » من حديث عمرو بن حريث أنه قال: كآني انظر إلى رسول الله ﷺ وعليه حمامة سوداء. قد أرخى طرفها بين كتفيه، أخرجه مسلم، وعن أبي المصنف بن أسامة عن أبيه رفعه « اعتموا تزدادوا حلماً » أخرجه الطبراني والترمذي في « العلل المفرد » وضمقه البخاري، وقد صححه الحاكم فلم يصعب، وله شاهد عند البزار عن ابن عباس ضعيف أيضاً، وعن وكانة رفعه « فرق ما بيننا وبين المشركين العمام » أخرجه أبو داود والترمذي، وعن ابن عمر « كان رسول الله ﷺ إذا أتم سدل عمامته بين كتفيه » أخرجه الترمذي، وفيه أن ابن عمر كان يفعله والقماس وسالم، وأما مالك فقال: أنه لم ير أحداً يفعله إلا عامر بن عبد الله بن الزبير. والله أعلم.

١٦ - **باب** التقطع. وقال ابن عباس: « خرج النبي ﷺ وعليه عصابة دسما »

قال أنس « وعصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد »

٥٨٠٧ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن عروة عن الزهري عن عائشة رضي الله عنها قالت « هاجر إلى الحبشة رجال من المسلمين، وتجهز أبو بكر مهاجراً، فقال النبي ﷺ علي رسلك، فاني أرجو أن يؤذن لي. فقال أبو بكر: أو ترجوه بأبي أنت؟ قال: نعم: فحبس أبو بكر نفسه على النبي ﷺ لصحبته، وعكف راحلتين كانتا عنده ورق للسم أربعة أشهر. قال عروة قالت عائشة: فبينما نحن يوماً جلوس في بيتنا في نحر الظهيرة، فقال قائل لأبي بكر: هذا رسول الله ﷺ مقبلاً متقدماً في ساعة لم يكن يأتينا فيها. فقال أبو بكر: فذاك بأبي وأمي، والله إن جاء به في هذه الساعة إلا لأمر. فجاء النبي ﷺ فاستأذن، فأذن له، فدخل فقال حين دخل لأبي بكر: أخرج من عندك. قال: إنما أمهلك بأبي أنت يا رسول الله. قال: فاني قد أذن لي في الخروج. قال: فالأحبة بأبي أنت يا رسول الله. قال: نعم. قال: فخذ بأبي »

أنت يا رسول الله إحدى راحتي هاتين . قال النبي ﷺ : بالئن . قالت : فجزناهما أحت الجهاز ، ووضعناهما  
سفرة في جراب ، فقطعت أسماء بنت أبي بكر قطعة من نطاقها فأوكت به الجراب - ولذلك كانت تسمى  
ذات النطاقين - ثم لحق النبي ﷺ وأبو بكر بفار في جبل يقال له تور ، فسكت فيه ثلاث ليل ، يبيت  
عندما عبد الله بن أبي بكر - وهو غلام شاب ثقف - فبرحل من عندهما سحراً فيصبح مع قرش  
بمكة كبائت ، فلا يسمع أسراً يسكان به إلا وعاء ، حتى يأتيهما بخبر ذلك حين يختلط الظلام ، ويرى  
عليهما عاصم بن فهيرة مولى أبي بكر منحة من غنم ، فيريهما عليهما حين تذهب ساعة من العشاء ، فيبيتان في  
رسلهما حتى ينفق بهما عاصم بن فهيرة بغلس . يفعل ذلك كل ليلة من تلك الليالي الثلاث .

**قوله** ( باب التمتع ) بقاف ونون ثقيلة ، وهو تغطية الرأس وأكثر الوجه برداء أو غيره . **قوله** ( وقال ابن عباس خرج النبي ﷺ وعليه عصاة دسما ) هذا طرف من حديث مسند عنده في مواضع منها في مناقب الانصار في د باب اقبلوا من محسنهم ، ومن طريق عكرمة سمعت ابن عباس يقول : خرج النبي ﷺ وعليه ملحمة متحطفا بها على منكبيه وعليه عصاة دسما ، الحديث ، والدسما بهملة تين والمد ضد النظيفة وقد يكون ذلك لونها في الاصل ، ويؤيده أنه وقع في رواية أخرى د عصاة سوداء . **قوله** ( وقال أنس : عصب النبي ﷺ على رأسه حاشية برد ) هو أيضا طرف من حديث أخرجه في الباب المذكور من طريق هشام بن زيد بن أنس د سمعت أنس بن مالك يقول : فذكر الحديث وفيه د فخرج النبي ﷺ وقد عصب على رأسه حاشية برد ، ثم ذكر حديث عائشة في شأن الهجرة بطوله ، وقد تقدم في السيرة النبوية أتم منه وتقدم شرحه مستوفي ، والغرض منه قوله د قال قائل لأبي بكر : هذا رسول الله ﷺ مقبلا متنعما في ساعة لم يكن يأتينا فيها ، وقوله فيه د فدا لك ، في رواية الكشميني د فدا له ، وقوله د ان جاء به في هذه الساعة لأمر ، بفتح اللام وبالتنوين مرفوعا واللام لتأكيد لان إن السا كنية مخففة من الثقيلة ، وللكشميني د إلا لأمر ، و د ان ، على هذا نافية . وقوله د أحت ، بهملة ثم مثناة ثقيلة ، في رواية الكشميني د أحب بموحدة وأظنه تصحيفا . وقوله د ويرى عليهما عاصم بن فهيرة منحة من غنم فيريهما ، أي يريج الذي يرياه ، وللكشميني د فيريهما ، وقوله د في رسلهما ، بالثنية في رواية الكشميني د في رسلها ، وكذا القول في قوله د حتى ينفق بهما ، عنده د بها ، قال الاسماعيلي : ما ذكره من العصاة لا يدخل في التمتع فالتمتع تغطية الرأس والعصاة شد الحرقة على ما أحاط بالعمامة . قلت : الجامع بينهما وضع شيء زائد على الرأس فوق العمامة والله أعلم . ونادع ابن القيم في د كتاب الهدى ، من استدلل بحديث التمتع على مشروعية لبس الطيلسان بأن التمتع غير التطيلس ، وجزم بأنه ﷺ لم يلبس الطيلسان ولا أحد من أصحابه . ثم على تقدير أن يؤخذ من التمتع بأنه ﷺ لم يمتنع الا لحاجة ويرد عليه حديث أنس د كان ﷺ يكثر القناع ، وقد ثبت أنه قال د من تشبه بقوم فهو منهم ، كما تقدم معلقا في كتاب الجهاد من حديث ابن عمرو وصلة أبو داود ، وعند الترمذي من حديث أنس د ليس منا من تشبه بغيرنا ، وقد ثبت عند مسلم من حديث الزواص بن سمان في قصة الدجال د يتبعه اليهود وعليهم الطيالة وفي حديث أنس أنه رأى قوما عليهم الطيالة فقال : كأنهم يهود خير ، وعورض بما أخرجه ابن سعد بسند مرسل د وصف لرسول

الله ﷺ الطليسان فقال : هذا ثوب لا يؤدي شكره ، أخرجه (١) وإنما يصلح الاستدلال بقصة اليهود في الوقت الذي تكون الطياسة من شعارهم ، وقد ارتفع ذلك في هذه الازمنة فصار داخلا في عموم المباح ، وقد ذكره ابن عبد السلام في أمثلة البدعة المباحة ، وقد يصير من شعائر قوم فيصير تركه من الاخلال بالرموز كما نبه عليه الفقهاء أن الشيء قد يكون (١) لقوم وتركه بالعكس ، ومثل ابن الرقعة ذلك بالسوق والفقير في الطليسان

## ١٧ - باب المغفر

٥٨٠٨ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر

**قوله** ( باب المغفر ) بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الفاء بعدها راء ، تقدم شرحه والسكلام على حديث أنس الذي في الباب في كتاب المغازي مستوفى ، وذكر ابن بطل هنا أن بعض المتعسفين أنكر على مالك قوله في هذا الحديث وعلى رأسه المغفر ، وأنه تفرد به قال : والمحفوظ أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء ، ثم أجاب عن دعوى التفرد أنه وجد في كتاب حديث الزهري ، تصنيف النسائي هذا الحديث من رواية الاوزاعي عن الزهري مثل ما رواه مالك ، وعن الحديث الآخر بأنه « دخل وعلى رأسه المغفر وكانت العمامة السوداء فوق المغفر » . قلت : وقد ذكرت في شرح الحديث أن بضعة عشر نفسا رووه عن الزهري غير مالك ، وبينت مخارجها وعلمها بما أغنى عن اعادته والحديث

## ١٨ - باب البرود والخبر والشملة

وقال خباب شكونا إلى النبي ﷺ وهو متوسد برودة له

٥٨٠٩ - **حدثنا إسماعيل بن عبد الله** قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك قال : كنت أمشي مع رسول الله ﷺ وعليه برود نجواني غليظ الحاشية ، فأدركه أهراقي فجبذته بردائه جبذة شديدة ، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله ﷺ قد أثرت بها حاشية البرد من شدقة جبذته ، ثم قال : يا محمد ، سرتني من مال الله الذي عندك ، قالت فت إليه رسول الله ﷺ ثم ضحك ، ثم أمر له بمطاء

٥٨١٠ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : جاءت امرأة بريدة - قال سهل - هل تدرون ما البردة ؟ قال : نعم ، هي للشملة بمنسوج في حاشيتها - قالت : يا رسول الله ، إني نسجت هذه بيدي أكوها ، فأخذها رسول الله ﷺ محتاجا إليها ، فخرج رسول الله ﷺ إلينا وإنها لإزاره ، فجلسها رجل من القوم فقال : يا رسول الله ، أكسيتها ، قال : نعم : فجلسنا شاء الله في

(١) حكنا يابس بالأصل في الموضعين



أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة ، وفي رواية أخرى أن أنسا قاله جواب سؤال قتادة له عن ذلك ، فتضمن السلامة من تدليس قتادة . قال الجرهمي : الحبرة بوزن عتبة برديمان . وقال الهروري : موشية غططة . وقال الداودي : لو أنها أخضر لأنها لباس أهل الجنة . كذا قال . وقال ابن بطال : عى من برود الذين تصنع من قطن وكانت أشرف الثياب عندهم . وقال القرطبي : سميت حبرة لأنها تهرأى تزين ، والتعبير التزيين والتحصين . الحديث السادس حديث عائشة ر أن النبي ﷺ حين توفي بعى برد حبرة . قوله ( بعى ) بضم أوله وكسر الجيم الثقيلة أى غطى وزنا ومعنى ، يقال بعيت الميت إذا مدت عليه الثوب ، وكان المصنف رمز إلى ما جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ، فأخرج أحمد من طريق الحسن البصري ر أن عمر بن الخطاب أراد أن ينهى عن حمل الحبرة لأنها تصبغ بالبول ، فقال له أبى : ليس ذلك لك ، فقد لبس النبي ﷺ ولبسناهن في عهد . والحسن لم يسع من عمر

### ١٩ - باب الأكسية والخائص

٥٨١٥ ، ٥٨١٦ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة ر أن عائشة وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما قالوا : لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خيصة له على وجهه ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه ، فقال وهو كذلك : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساجد . يحذروا مصنعوا

٥٨١٧ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم بن سعيد حدثنا ابن شهاب عن عروة ر عن عائشة قالت صلى رسول الله ﷺ في خيصة لها أعلام ، فنظر إلى أعلامها نظرة ، فلما سلم قال : اذهبوا بهم مصق هذه إلى أبي جهم ، فإنها أمتنى أن أعان صلاتي ، وأتوني بانبيانية أبي جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب . ٥٨١٨ - حدثني مسدد حدثنا إسماعيل حدثنا أيوب عن محمد بن هلال عن أبي بردة قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح النبي ﷺ في هذين »

قوله (باب الأكسية والخائص) جمع خيصة بالخاء المعجمة والصاد المهملة ، وهى كساء من صوف أسود أو خمر أربعة لها أعلام ، ولا يسمى الكساء خيصة إلا أن كان لها علم . ذكر فيه أربعة أحاديث : الأول والثاني عن عائشة وابن عباس قال « لما نزل » بضم أوله على البناء الجعول والمراد نزول الموت ، وقوله « طفق يطرح خيصة له على وجهه » أى يجمعها على وجهه من الخى « فإذا اغتم كشفها » وذكر الحديث في التحذير من اتخاذ القبور مساجد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجنائز . ( تنبيه ) : ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي محمد الاصيل عن أبي أحمد الجرجاني في هذا الاسناد عن الهرمزي ر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عائشة وابن عباس قال ، وقوله « عن أبيه » وهم وهى زيادة لا حاجة إليها . الثالث حديث أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري قال « أخرجت لنا عائشة كساء وإزاراً غليظاً فقالت : قبض روح رسول الله ﷺ في هذين » تقدم هذا الحديث في أوائل الحسن ،

وذكر له طريقا أخرى تعلقا زاد فيها وصف الأزار والكساء إذا را غليظا عما يصنع بالين وكساء من هذه التي تدعونها الملبدة، والملبدة اسم مفعول من التلبيد. وقال ثعلب: يقال للرقعة التي يرفع بها القميص لبددة. وقال غيره هي التي ضرب بعضها في بعض حتى تتراكب وتجتمع. وقال الداودي: هو الثوب الضيق ولم يوافق. الرابع حديث عائشة في خيصة لها أعلام، وفي آخره: واثنوني بانجانية أبي جهم ابن حذيفة بن غانم من بني عدي بن كعب، انتهى آخر الحديث عند قوله بانجانية أبي جهم وبقية نسبه مدرج في الحب من كلام ابن شهاب، وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل كتاب الصلاة

### ٢٠ - باب اشتغال الصماء

٥٨١٩ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عاصم «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهى النبي ﷺ عن الملامسة والمناذرة، وعن صلاتين: بعد الفجر حتى ترتفع الشمس، وبعد العصر حتى تغيب الشمس، وأن يمتحي بالثوب الواحد ليس على فرجه منه شيء بينه وبين السماء، وأن يستعمل الصماء»

٥٨٢٠ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عامر بن سعد «أن أبا سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ عن ابستين وعن بيعتين، نهى عن الملامسة والمناذرة في البيع، والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقبله إلا بذلك، والمناذرة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر ثوبه ويكون ذلك يومهما عن غير نظر ولا تواضع. والبستان اشتغال الصماء - والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبذو أحد شقيه ليس عليه ثوب - والبسة الأخرى احتياؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء»

**قوله** (باب اشتغال الصماء) تقدم ضبطه وتفسيره وشرح حديث أبي سعيد في هذا الباب فيما يتعلق بالاشتغال والاحتيا. في «باب ما يستمر من العورة» من كتاب الصلاة، وقيل في اشتغال الصماء أن يرمى بطرف الثوب على شقه الأيسر فيصير جانبه الأيسر مكشوفاً ليس عليه من العطاء شيء فيتكشف عورته إذا لم يكن عليه ثوب آخر، فإذا خالف بين طرفي الثوب الذي اشتمل به لم يكن صماء، وتقدم الكلام أيضاً على اختلاف الرواة عن الزهري في شيخه فيه وعلى الليث أيضاً، وأما شرح البيهقي فتقدم أيضاً في البيوع، وأما النهي عن الصلاة بعد العصر والصبح فتقدم في أوامر أبواب المواقيت من كتاب الصلاة. **قوله** (عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي جزم به المازني في «الاطراف»، وقال في «التهذيب»، وقع في بعض النسخ: عبد الوهاب بن عطاء، وفيه نظر لأن ابن عطاء لا تعرف له رواية عن عبيد الله وهو ابن عمر العمرى، ولم يذكر أحد في رجال البخاري عبد الوهاب بن عطاء، وقد أخرج أبو نعيم في «المستخرج»، هذا الحديث من رواية ابن خزيمة حدثنا بشار وهو محمد بن بشار شيخ البخاري فيه «حدثنا عبد الوهاب به، ولم ينسبه أيضاً. وأخرجه عن محمد بن المثنى عن عبد الوهاب به ولم ينسبه أيضاً وهو الثقفي بلا ريب، وسيأتي بعد قليل نظير هذا، وجزم الاسماعيلي بأنه الثقفي، وقوله فيه: أن يجعل ثوبه على أحد



ما يقبه فيبدو أحد شقيه ، أى يظهر

## ٢١ - باب الاحتباء في ثوب واحد

٥٨٧١ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزَّوَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبَسَتَيْنِ : أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَأَنْ يَشْتَمَلَ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى أَحَدِ شَقِيهِ . وَعَنْ لِلْأَمْسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ ،

٥٨٧٢ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ** قَالَ أَسْبَغَنِي مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ اِشْتِمَالِ الثَّوْبِ ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ ،

**قوله** ( باب الاحتباء في ثوب واحد ) ذكر فيه حديثين تقدم شرحهما إيشا في الباب المسار إليه من كتاب الصلاة ، وقوله في أول الاسناد الثاني « حدثنا محمد ، غير منسوب هو ابن سلام ، وشيخه غلظ بسكون المعجمة هو ابن يزيد

## ٢٢ - باب الخميصة للسوداء

٥٨٧٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ** حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ سَعِيدِ بْنِ فُلَانٍ - هُوَ رُوِيَ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُنَاصِرِ - عَنْ « أُمِّ خَالِدِ بْنِ خَالِدٍ » قَالَتْ أَنِّي لَأَتَّبِي بِثَوْبٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ صَغِيرَةٌ فَقَالَ : مَنْ تَرَوْنَ أَنْ نَكْسُوَ هَذِهِ ؟ فَسَكَتَ الْقَوْمُ . قَالَ : ائْتُونِي بِأُمِّ خَالِدٍ ، فَأَتَتْ بِهَا مُحْمَلٍ ، فَأَخَذَ الْخَمِيصَةَ بِيَدِهِ فَأَلْبَسَهَا وَقَالَ : أَبْلِي وَأَخْلِقِي . وَكَانَ فِيهَا عِلْمٌ أَخْضَرُ أَوْ أَصْفَرُ ، فَقَالَ : يَا أُمُّ خَالِدِ هَذَا سَنَاءٌ ، وَسَنَاءٌ بِالْجَبَشِيَّةِ ،

٥٨٧٤ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا وَلَدَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِي : يَا أَنَسُ انْظُرْ هَذَا الثَّلَامَ فَلَا يُعْصِبُنِي شَيْئًا حَتَّى تَنْدُو بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يُحَدِّثُكَ . فَتَدَوْتُ بِهِ ، فَذَا هُوَ فِي حَائِطٍ وَعَلَيْهِ خَمِيصَةٌ حُرَيْثِيَّةٌ ، وَهُوَ بِسْمُ الظُّهْرِ الْفَتَى قَدِمَ عَلَيْهِ فِي التَّمَتُّعِ ، **قوله** ( باب الخميصة السوداء ) تقدم تفسير الخميصة في أوائل كتاب الصلاة ، قال الأصمعي : الخماص ثياب خمر أو صوف مملعة وهي سود كانت من لباس الناس . وقال أبو عبيد هو كساء مربع له علبان ، وقيل هي كساء رقيق من أى لون كان ، وقيل لا تسمى خميصة حتى تكون سوداء مملعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ، **قوله** ( عن أبيه سعيد ابن فلان بن سعيد بن العاص ) كذا قال البخاري عن أبي نعيم عن إسحق بن سعيد عن أبيه فأجهم والله سعيد ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب عن الفضل بن دكين وهو أبو نعيم « حدثنا إسحق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه ، وسيأتي بعد أبواب في « باب ما يدعى لمن لبس ثوبا

جديداً ، عن أبي الوليد عن إسحق وفيه سياق نسب إسحق إلى العاص مثل هذا ، وفيه التصريح بالتحديث من أبيه  
وبتحديث أم خالد أيضاً ، وكذا أخرجه ابن سعد عن أبي نعيم وأبي الوليد جميعاً عن إسحق . قوله ( عن أم خالد  
بنت خالد ) هي أمة بفتح الهمزة والميم مخففاً كحديث بولدها خالد بن الزبير بن العوام ، وكان الزبير تزوجها فكان  
لها منه خالد وعمر بن الزبير ، وذكر ابن سعد أنها ولدت بأرض الحبشة وقدمت مع أبيها بعد خبير وهي تاهل ،  
وأخرج من طريق أبي الاسود المدني عنها قالت « كنت عن أقرأ النبي ﷺ من النجاشي السلام ، وأبوها خالد بن سعيد  
ابن العاص بن أمية أسلم قديماً ثالث ثلاثة أو رابع أربعة واستشهد بالشام في خلافة أبي بكر أو عمر . قوله ( أن النبي  
ﷺ بثياب ) لم أقف على تعيين اسم الجبة التي حضرت منها الثياب المذكورة . قوله ( فقال : من ترون أن نكسو هذه  
فسكت القوم ) لم أقف على تعيين أسمائهم . قوله ( فأتى بها محمد ) كذا فيه ، وفيه التفات أو تحميد ، ووقع في رواية  
أبي الوليد « فأتى بي النبي ﷺ » ، وفيه إشارة إلى صغر سنها إذ ذاك ، ولكن لا يمنع ذلك أن تكون حيثئذ ميرة .  
ووقع في أول رواية سفيان بن عيينة الماضية في حجرة الحبشة « قدمت من أرض الحبشة وأنا جورية » ووقع في  
رواية خالد بن سعيد « أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قبص أصفر ، ولا مearضة بينهما لأنه يجوز أن يكون  
حين طلبها أمه مع أبيها . قوله ( فألبسها ) في رواية أبي الوليد « فألبسها » على منوال ما تقدم . قوله ( قال أبي  
وأخلاق ) في رواية أبي الوليد « وقال » بزيادة « وأقبل قال » ، وقوله « أبي » بفتح الهمزة وسكون الموحدة وكسر اللام  
أمر بالابلاء ، وكذا قوله « أخلق » بالمعجمة والقاف أمر بالإخلاق وهما بمعنى ، والعرب تطلق ذلك وتريد الدماء  
بطول البقاء للمخاطب بذلك ، أي أنها تطول حياتها حتى يبلى الثوب ويخلق ، قال الخليل : « أبي » وأخلق معناه هش  
وخرق ثيابك وارقعها ، وأخلقت الثوب أخرجت باليه ولفقته . ووقع في رواية أبي زيد المروزي عن القبري  
« وأخلق » بالفاء وهي أوجه من التي بالقاف لأن الأولى تستلزم التأكيذ إبدال الالف والالف بمعنى ، لكن جاز  
المعطف لتغاير اللفظين ، والثانية تفيد معنى زائداً وهو أنها إذا أبلته أخلقت غيره ، وعلى ما قال الخليل لا تكون  
التي بالقاف للتأكيد ، لكن التي بالفاء أيضاً أولى ، ويؤيدها ما أخرجه أبو داود بسند صحيح عن أبي أنسرة قال  
« كان أصحاب رسول الله ﷺ إذا لبس أحدهم ثوباً جديداً قيل له : تبلى ويخلف الله » ووقع في رواية أبي الوليد  
« أبي وأخلاق » مرتين . قوله ( وكان فيما علم أخضر أو أصفر ) وقع في رواية أبي أنسرة عن إسحق بن سعيد عند  
أبي داود « أحمر » بدل أخضر ، وكذا عند ابن سعد . قوله ( فقال : يا أم خالد هذا سناء ، وسناء بالحبشية ) كذا  
هنا أي وسناء لفظة بالحبشية ولم يذكر معناها بالعربية ؛ وفي رواية أبي الوليد « لجعل ينظر إلى علم الخيصة ويشير  
بيده إلى » ويقول : يا أم خالد هذا سناء ، والسناء بلسان الحبشة الحسن . ووقع في رواية خالد  
ابن سعيد الماضية في الجهاد « فقال سنه سنه » وهي بالحبشية حسن ، وقد تقدم ضبطها وشرحها هناك . ووقع في رواية  
ابن عيينة المذكورة « يقول سنه سنه » قال الحميدي : يعني حسن حسن . وتقدم في الجهاد - أن ابن المبارك فسره  
بذلك . ووقع في رواية ابن سعد التصريح بأنه من تفسير أم خالد ، ووقع في رواية خالد بن سعيد في الجهاد من  
الزيادة « وذهبت ألعب بخاتم النبوة » فبرئني أبي ، وسيأتي بيان ذلك وبقية شرح ما اشتمل عليه في كتاب الأدب أن  
شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( عن ابن عون ) هو عبد الله ، ومحمد هو ابن سيرين ، والاسناد كله  
بصريون وقد سبقت الإشارة إلى هذا الاسناد في آخر « باب تسمية المولود » من كتاب العقيدة ، وتقدم حديث

أنس في تسمية الصبي المذكور وتحميكة في كتاب الزكاة من طريق إسحق بن أبي طلحة ، وتقدمت له طريق أخرى من إسحق أتم منها في كتاب الجوائز . قوله ( وعليه خمسة حديثين ) بمائة وراه ومثلاثة مصغر وآخره هـ . تأنيث قال عياض : كذا رواية البخاري ، وهي منسوبة إلى حرب رجل من فضلاء ، ووقع في رواية أبي السكين « خيرية » بالحاء المعجمة والموحدة نسبة إلى خبير البلد المعروف . قال : واختلاف رواية مسلم فقيل كالاول ؛ ول بعضهم مثله لكن بواو بدل الراء ولا معنى لها ، ول بعضهم « جونية » بفتح الجيم وسكون الواو بعدها نون نسبة إلى بني الحنون أو إلى لونها من السواد أو الحرة أو البيضاء فإن العرب تسمى كل لون من هذه جونا ، ول بعضهم بالتصغير ، ول بعضهم بضم الحاء المهملة والباقي مثله ولا معنى له ، ول بعضهم كذلك لكن بمشاة نسبة إلى الحوت فقيل هي قبيلة ، وقيل شجيت بحسب الخطوط الممتدة التي في الحوت . قالت : والذي يطابق الترجمة من جميع هذه الروايات « الجونية » بالجيم والنون فإن الأشهر فيه أنه الاسود ، ولا يمنع ذلك وروده في حديث الباب بلغظ « الحريثة » لأن طرق الحديث بفسر بعضها بعضا ، فيكون لونها أسود وهي منسوبة إلى صانعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث عائشة أنها « صنعت لرسول الله ﷺ جبة من صوف سوداء فلبسها » ، قال في النهاية : المحفوظ المشهور جونية بالجيم والنون أي سوداء ، وأما « حريثة » فلا أعرفها وطالما بحثت عنها فلم أفت لها على معنى ، وفي رواية « حوتكية » ولعلها منسوبة إلى القصر فإن الحوتكي الرجل القصير الخطو ، أو هي منسوبة إلى رجل يسمى حوتكا . وقال الذوي : وقع لجميع رواية البخاري « حوتكية » بفتح المهملة وسكون الواو وفتح النون بعدها موحدة ثم تحتانية ثقيلة ؛ وفي بعضها بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتانية بعدها مثناة ، وساق بعض ما تقدم ، ونقل عن صاحب « التحرير » ، شارح مسلم « حوتية » نسبة إلى الحوت وهي قبيلة أو موضع ، ثم قال القاضي عياض في « المشارق » : هذه الروايات كلها تصحيف إلا الجونية بالجيم والنون فهي منسوبة إلى بني الحنون قبيلة من الأزد ، أو إلى لونها من السواد ، والأحريثة بالراء والمثناة . ووقع في نسخة الصغاني في الحاشية مقابل حريثة : هذا تصحيف ، والصواب حوتكية ، وكذا وقع في رواية الإسماعيل أي قصيرة وهي في معنى الشمة ، ومنه حديث العرياض بن سارية « كان يخرج علينا في الصفة وعليه حوتكية »

### ٣٣ - باب الثَّيِّابِ الْخَضِرِ

٥٨٢٥ - **حدثنا** محمد بن محمد بن بشار حدثنا مهدي الوهاب أخبرنا أيوب عن عكرمة « أن رقاة طلق امرأته ، فزوجها عهد الرحمن بن الزبير القرظي » ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر ، فشكت إليها ، وأرثها خضرة بجلدها . فلما جاء رسول الله ﷺ - وقلنا ينصرف بعضهم بعضا - قالت عائشة : ما رأيت مثل مايلقي المؤمنين جلدها أشد خضرة من ثوبها . قال وسمع أنها قد أتت رسول الله ﷺ ، فجاء معه ابنان له من غيرها ، قالت : والله مالي إليه من ذنب ، إلا أن ما معه ليس بأغنى عني من هذه - وأخذت هدبة من ثوبها - فقال : كذبت والله يا رسول الله ، إني لأنفذها نقض الأديم ، ولكنها ناشز ترديد رقاة ، فقال رسول الله ﷺ : فان ١٠ - ج ١٠ - مع الحديث

كان ذلك لم تحل له أو لم تصاحبه له حتى يذوق من غضبك . قال وأبصر معه ابنيه له فقال : بنوك هؤلاء ؟ قال : نعم . قال : هذا الذي تزعمين ، ما تزعمين ؟ فوالله لم أشبه به من الثراب بالثراب ،

**قوله** ( باب الثياب الخضر ) كذا للكشمية في المستمل والمرحومي . ثياب الخضر كفروهم مسجد الجامع . قال ابن بطال : الثياب الخضر من لباس الجنة ، وكفى بذلك شرفا لها . قلت : وأخرج أبو داود من حديث أبي رزمة بكسر الزاء وسكون الميم بعدها مائة أنه رأى على النبي ﷺ بردين أخضرين . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب ) هو الثقفى وصرح به الإسماعيلي . **قوله** ( عن عكرمة ) في رواية أبي يعلى وحدثنا سويد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب الثقفي ، بسنده وزاد فيه عن ابن عباس ، **قوله** ( أن رقاعة طلق امرأته فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي ، قالت عائشة : وعليها خمار أخضر فشكت إليها ) أي إلى عائشة وفيه الثياب وتحميد ، وفي قوله « قالت عائشة » ما يبين وهم رواية سويد وإن الحديث من رواية عكرمة عن عائشة . **قوله** ( والنساء ينصر بعضهن بعضا ) جملة معترضة ، وهي من كلام عكرمة ، وقد صرح وهيب بن خالد في روايته عن أيوب بذلك فقال بعد قوله لجلدها أشد خضرة من خمارها وقال عكرمة والنساء ينصر بعضهن بعضا ، رويناه في فوائد أبي عمرو بن السجك ، من طريق عفان عن وهيب ، قال الكرماني : خضرة جلدها يحتمل أن تكون لحوائها أو من ضرب زوجها لها . قلت : وسياق القصة رجح الثاني . **قوله** ( قال وسمع أنها قد أتت ) في رواية وهيب **قوله** ( لم تحل أو لم تصلح له ) كذا بالشك ، وهو من الراوي ، وفي رواية الكشمية « لا تحلين له ولا تصلحين له » وذكر الكرماني أنه وقع في بعض الروايات « لم تحلين » ثم أخذ في توجيهه ، وعرف بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها « مامعه إلا مثل الهدية » وبين قوله ﷺ « حتى تذرق عسلته » وحاصله أنه رد عليها دعواها ، أما أولا فلي طريق صدق زوجها فيما زعم أنه ينفضها نفص الأديم ، وأما ثانيا فللاستدلال على صدقه بولية الذين كانوا معه . **قوله** ( وأبصر معه ابنيه له فقال : بنوك هؤلاء ) فيه جواز إطلاق اللفظ الدال على الجمع على الاثنين ، لكن وقع في رواية وهيب بصيغة الجمع فقال « بنون له » . **قوله** ( تزعمين ما تزعمين ) في رواية وهيب « هذا الذي تزعمين أنه كذا وكذا » وهو كناية عما ادعت عليه من العنة ، وقد تقدمت مباحث قصة رقاعة وامرأته في كتاب الطلاق ، وقوله « لا تنفضها نفص الأديم » كناية بليغة في الغاية من ذلك لأنها أوقس في النفس من التصريح ، لأن الذي ينفض الأديم يحتاج إلى قوة ساعد وملازمة طويلة ، قال الداودي : يحتمل تشبيهها بالهدية انكساره وأنه لا يتحرك وإن شدته لا تشتد ، ويحتمل أنها كنت بذلك عن تحافته ، أو وصفته بذلك بالنسبة الأول ، قال : ولهذا يستحب نسكاح البكر لأنها تظن الرجال سواء ، بخلاف الثيب

#### ٢٤ - باب الثياب البيض

٥٨٢٦ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا محمد بن بشر حدثنا مسمر عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعد قال « رأيت بشمال النبي ﷺ ويمينه رجلين عليهما ثياب بيض يوم أحد ، ما رأيتهما

٥٨٢٧ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن معمر  
حدثه أن أبا الأسود الدؤلي حدثه أن أبا ذر رضي الله عنه حدثه قال «أُتيتُ للنبي ﷺ وعليه ثوب أبيض  
وهو قائم، ثم أُتيته وقد استيقظ فقال : ما من عهد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة . قلت :  
وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق . قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق ؟  
قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال : وإن زني وإن سرق كلّي رغم أنف أبي ذر . وكان أبو ذر إذا حدث بهذا  
قال : وإن رغم أنف أبي ذر . قال أبو عبد الله : هذا عند الموت أو قبله إذا تابَ وتَدِمَ وقال : لا إله إلا  
الله ، مُخَفَّرُهُ »

قوله ( باب الثياب البيض ) كأنه لم يثبت عنده على شرطه فيها شيء ، فاكتمى بما وقع في الحديثين اللذين ذكرهما ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من حديث سمرة رفعه « عليكم بالثياب البيض فالبسوها فانها أطيب وأطهر ، وكفنفوا فيها موتاكم ، وأخرج أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس بمعناه وفيه « فانها من خير ثيابكم » . والحديث الاول من حديثي الباب حديث سعد وهو ابن أبي وقاص ، تقدم في غزوة أحد وفيه تسمية الرجلين وأنها جبريل وميكائيل ، ولم يصب من زعم أن أحدهما إسرافيل . والحديث الثاني عنه . قوله ( عن الحسين ) هو ابن ذكران المعلم البصري . قوله ( عن عبد الله بن بريدة ) أي ابن الحصبب الأسدي ، وهو تابعي ، وشيخه تابعي أيضا إلا أنه أكبر منه ، وأبو الأسود أيضا تابعي كبير كان في حياة النبي ﷺ رجلا . قوله ( آيت النبي ﷺ ) عليه ثوب أبيض ( في هذا القدر الغرض المطلوب من هذا الحديث وبقيته تتعلق بكتاب الرقاق ، وقد أورده فيه من وجه آخر مطولا ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى وقائدة وصفه الثوب وقوله « آيته » وهو نائم ثم آيته وقد استيقظ ، الإشارة الى استحضاره القصة بما فيها ليدل ذلك على اتقائه لها . وقوله « إن رغم أنف أبي ذر » يجوز في الغين المعجمة الفتح والكسر أي ذل ، كأنه لصق بالرفاع وهو التراب ، وقوله « قال أبو عبد الله » هو البخاري . قوله ( هذا عند الموت أو قبله اذا تاب ) أي من الكفر ( ونعم ) يريد شرح قوله « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة » . وحاصل ما أشار اليه أن الحديث محمول على من وحده به ومات على ذلك تابيا من الذنوب التي أشير اليها في الحديث ، فانه موعود بهذا الحديث بدخول الجنة ابتداء ؛ وهذا في حقوق الله باتفاق أهل السنة ، وأما حقوق العباد فيعترط ردها عند الأكثر ؛ وقيل بل هو كالاول ويشيب الله صاحب الحق بما شاء ، وأما من تلبس بالذنوب المذكورة ومات من غير توبة فظاهر الحديث أنه أيضا داخل في ذلك ، لكن مذهب أهل السنة أنه في مشيئة الله تعالى ، ويدل عليه حديث عبادة بن الصامت الماضي في كتاب الايمان فان فيه « ومن أتى شيئا من ذلك فلم يعاقب به فأمره الى الله تعالى ان شاء عاقبه وان شاء عفا عنه ، وهذا المفسر مقدم على المجهم ، وكل منهما يرد على المبتدعة من الخوارج ومن المعتزلة

الذين يدعون وجوب خلود من مات من مرتكبي الكبائر من غير توبة في النار ، أعاذنا الله من ذلك ، منه وكرمه .  
وقتل ابن الزين عن الداردي أن كلام البخاري خلاف ظاهر الحديث فإنه لو كانت التوبة مشروطة لم يقتل ، وإن رقى  
وإن سرق ، قال : وإنما المراد أنه يدخل الجنة إما ابتداء وإما بعد ذلك . والله أعلم

### ٢٥ - باب لبس الحرير لرجال ، وقدر ما يجوز منه

٥٨٢٨ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** قتادة قال سمعت أبا عثمان النهدي قال « أتانا كتاب عمر ونحن  
مع عتبة بن فرقد بأذربيجان أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا ، وأشار بأصبعيه المتين نيلان  
الإبهام . قال فيما علمنا أنه يعني الأعلام »

[ الحديث ٥٨٢٨ - الخرافة في ٥٨٢٩ ، ٥٨٣٠ ، ٥٨٣٤ ، ٥٨٣٥ ]

٥٨٢٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** زهير **حدثنا** عاصم عن أبي عثمان قال « كتب إلينا عمر ونحن  
بأذربيجان أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا - وصف لنا النبي ﷺ بأصبعيه ، ورفع زهير  
الوسطى والسبابة »

٥٨٣٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن التميمي عن أبي عثمان قال « كنا مع عتبة ، فكذب إليه عمر  
رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة . **حدثنا** الحسن بن عمر  
**حدثنا** معتمر **حدثنا** أبي **حدثنا** أبو عثمان - وأشار أبو عثمان بأصبعيه المسبحة والوسطى »

٥٨٣٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى قال « كان حذيفة بالمداين  
فاستقى ، فأتاه دهقان بماء في إناء من فضة ، فرماه به وقال : إني لم أرمه إلا أني نهيتك فلم ينته ، قال رسول الله  
ﷺ : الذهب والفضة والحرير واللديج هب في الدنيا ولكم في الآخرة »

٥٨٣٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك - قال شعبة :  
قلت أعن النبي ﷺ ؟ فقال شديد عن النبي ﷺ - فقال : من لبس الحرير في الدنيا فلن يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت قال سمعت ابن الزبير يخطب يقول :  
قال محمد ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا ان يلبسه في الآخرة »

٥٨٣٤ - **حدثنا** علي بن الجعد **أخبرنا** شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال سمعت ابن الزبير يقول  
سمعت عمر يقول « قال النبي ﷺ : من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » . وقال لنا أبو معمر **حدثنا**  
عبد الوارث عن يزيد قالت أمهاتة أخبرني أم عمرو بنت عبد الله « سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر سمع

الذي ... نحوه .

٥٨٣٥ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن عمران بن حطان قال « سألت عائشة عن الحرير فقالت : أنت ابن عباس فنه ، قال فسألته فقال : سأل ابن عمر قال فسألته عن الحرير فقال : أخبرني أبو حفص - يعني عمر بن الخطاب - أن رسول الله ﷺ قال : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لأخلاق له في الآخرة . فقلت صدق وما كذب أبو حفص علي رسول الله ﷺ ، وقال عبد الله بن رجاء حدثنا حرب عن يحيى حدثني عمران . . . وقص الحديث

قوله ( باب لبس الحرير للرجال ، وقد مر ما يجوز منه ) أي في بعض الثياب . ووقع في « شرح ابن بطلال » و « مستخرج أبي نعيم » زيادة افتراشه في الترجمة ، والاولى ما عند الجمهور ، وقد ترجم للإفتراش مستقلاً كما سيأتي بعد أبواب . والحرير معروف ، وهو عربي سمي بذلك لخلوصه يقال لكل خالص محرم ، وحررت الشيء خلصته من الاختلاط بغيره . وقيل هو فارسي معرب ، والتقييد بالرجال يخرج النساء ، وسيأتي في ترجمة مستقلة . قال ابن بطلال : اختلف في الحرير فقال قوم : يحرم لبسه في كل الأحوال حتى على النساء ، نقل ذلك عن علي وابن عمر وحذيفة وأبي موسى وابن الزبير ، ومن التابعين عن الحسن وابن سيرين ، وقال قوم يجوز لبسه مطلقاً وحملوا الأحاديث الواردة في النهي عن لبسه على من لبسه خيلاء أو على التنزيه . قالت : وهذا الثاني ساقط لثبوت الوعيد على لبسه . وأما قول عياض : حمل بعضهم النهي العام في ذلك على الكراهة لا على التحريم ، فقد تعقبه ابن دقيق العيد فقال : قد قال القاضي عياض أن الإجماع انعقد بعد ابن الزبير ومن وافقه على تحريم الحرير على الرجل واباحته للنساء ، ذكر ذلك في السكلام على قول ابن الزبير في الطريق التي أخرجها مسلم « ألا تلبسوا نسائك الحرير ، فاني سمعت عمر » فذكر الحديث الآتي في الباب ، قال : فثبت قول بالكراهة دون التحريم إما أن ينقض ما نقله من الإجماع وإما أن يثبت أن الحكم العام قبل التحريم على الرجال كان هو الكراهة ثم انعقد الإجماع على التحريم على الرجال والاباحة للنساء ، ومقتضاه نسخ الكراهة السابقة ، وهو بعيد جداً . وأما ما أخرج عبد الرزاق عن معمر بن ثابت عن أنس قال : لقي عمر عبد الرحمن بن عوف فنهاه عن لبس الحرير فقال : لو أطمعنا لبسته معنا ، وهو بضحك ، فهو محمول على أن عبد الرحمن فهم من أذن رسول الله ﷺ له في لبس الحرير نسخ التحريم ولم ير تقييد الإباحة بالحاجة كما سيأتي . واختلف في علة تحريم الحرير على رأيين مشهورين : أحدهما الفخر والخيلاء ، والثاني لكونه ثوب رقابية وزينة فليق بزي النساء دون شهامة الرجال . ويحتمل علة ثالثة وهي التشبه بالمشركين . قال ابن دقيق العيد : وهذا قد يرجع إلى الأول لأنه من سمة المشركين ، وقد يكون المعنيان معتبرين إلا أن المعنى الثاني لا يقتضي التحريم لأن الشافعي قال في « الأم » : « ولا أكره لباس القز إلا للأدب فإنه زى النساء . واستشكل بثبوت اللعن المتشبهين من الرجال بالنساء فإنه يقتضي منع ما كان مخصوصاً بالنساء في جنسه وهيئته . وذكر بعضهم علة أخرى وهي السرف والله أعلم . والمذكور في هذا الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر ذكره من طرق : الأولى ، قوله ( سمعت أبا عثمان النهدي قال : أنا كنا كتاب عمر ) كذا قال أكثر أصحاب قتادة وشذ عن ابن

حاضر فقال عن قتادة عن أبي عثمان عن عثمان فذكر المرفوع ، وأخرجه البزار وأشار الى تفرد به ، فلو كان ضابطا  
لقلنا سمعه أبو عثمان من كتاب عمر ثم سمعه من عثمان بن عفان ، لكن طرق الحديث تدل على أنه عن عمر لا عن  
عثمان ، وقد ذكره أصحاب الأطراف في ترجمة أبي عثمان عن عمر ، وفيه نظر لأن المقصود بالكتابة اليه هو عتبة  
ابن فرقد ، وأبو عثمان سمع الكتاب يقرأ ، فاما أن تسكون روايته له عن عمر بطريق الوجلة وإما أن  
يكون رواية المكتوب اليه وهو عتبة بن فرقد ، ولم يذكروه في رواية أبي عثمان عن عتبة ، وقد نبه الدارقطني  
على أن هذا الحديث أصل في جوار الرواية بالكتابة عند الشيعين ، قال ذلك بعد أن استدركه عليهم ، وفي ذلك  
رجوح منه عن الاستدراك عليه ، والله أعلم . **قوله** ( ونحن مع عتبة بن فرقد ) صحابي مشهور سمي أبوه باسم  
النجم ، واسم جده يربوع بن حبيب بن مالك السلمي ، ويقال إن يربوع هو فرقد وأنه لقب له ، وكان عتبة أميرا  
لعمرو في فتوح بلاد الهند . **قوله** ( بأذربيجان ) تقدم ضبطها في أوائل كتاب فضائل القرآن ، وذكر المعاني في  
« تاريخ الموصل » أنه عتبة هو الذي افتتحها سنة ثمان عشرة . وروى شعبة عن حصين بن عبد الرحمن السلمي  
عن أم عاصم امرأة عتبة ، أن عتبة غزا مع رسول الله ﷺ غزوتين ، وأما قول المعاني إنه شهد خيبر وقسم له  
رسول الله ﷺ منها فلم يوافق على ذلك ، وإنما أول مشاهدته حنين وروينا في « المعجم الصغير للطبراني » من طريق  
أم عاصم امرأة عتبة عن عتبة قال : « أخذني الشرى على عهد رسول الله ، فأمرني فتجردت فوضع يده على بطني  
وظهرى فمبقى بي الطبيب من يومئذ » قالت أم عاصم : كنا عنده أربع نسوة فكنا نتجهد في الطيب وما كان هو يمسسه  
وأنه كان لأطينا دجحا . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ ) زاد الاسماعيل فيه من طريق علي بن الجعد عن شعبة بعد قوله  
صح عتبة بن فرقد ، أما بعد فأتزوروا وارتدوا وانتعلوا وألقوا الخفاف والبرابيات ، وعليكم بلباس أبيكم  
اسماعيل ، وإياكم والتنعيم وزي المعجم ، وعليكم بالشجر فانها حمام العرب ، وتمددوا واحتششوا واخلولقوا  
والهملوا الركب وانزوا تزوا وارموا الأغراض ، فإن رسول الله ﷺ الحديث . **قوله** ( نهى عن الحرير ) أي  
من لبس الحرير كما في الرواية التي تلي هذه . **قوله** ( إلا هكذا ) زاد الاسماعيل في روايته من هذا الوجه : وهكذا .  
**قوله** ( وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام ) المشير بذلك يأتي في رواية عاصم ما يقتضي أنه النبي ﷺ كما سأينته .  
نوه : اللتين تليان الإبهام ، يعني السبابة والوسطى ، وجرى بذلك في رواية عاصم . **قوله** ( فيما علمنا أنه يعني الأعلام )  
بفتح الهمزة جمع علم بالتحريك أي الذي حصل في علمنا أن المراد بالمستثنى الأعلام وهو ما يكون في الثياب من  
تطريز وتطريز ونحوهما . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل : « فإنا ، بفتح الفاء بعدها حرف نون » عثمنا  
بمشاة بدل اللام أي ما أبطأنا « في معرفة ذلك لما سمعناه » قال أبو عبيد القاسم البهلي ، يقال عثم الرجل القوي إذا  
أخوه . الطريق الثانية ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسبه الجند وهو بذلك أشهر ،  
وشيعته وهو بن معاوية أو غيثمة الجدي ، وعاصم هو ابن سليمان الاحول ، وقد أخرجه مسلم عن أحمد بن يونس  
هذا فيين . **قوله** ( كتب اليها عمر ) كذا للاكثر وكذا لمسلم ، وللكهيميني « كتب اليه » أي الى  
عتبة بن فرقد . **قوله** ( روايتين صواب ) فانه كتب الى الأمير لأنه هو الذي يخاطبه وكتب اليهم كلهم بالحكم . **قوله**  
( أن النبي ﷺ ) زاد فيه مسلم قبل هذا : يا عتبة بن فرقد ، انه ليس من كدك ولا كد أبيك ، فأشيع المسلمين في  
رحلهم مما تشعب منه في رحلك ، وإياكم والتنعيم وزي أهل الشرك ولبس الحرير فإن رسول الله ﷺ نهى ، فذكر



الحديث ، وبين أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر سبب قول عمر ذلك فعنده في أوله « ان عتبة بن فرقد بعث الى عمر مع غلام له بسلال فيها خبيص عليها اللبود فلما رآه عمر قال : أيشيع المسلمون في رحاطهم من هذا ؟ قال : لا . فقال عمر : لا أريده . وكتب الى عتبة « انه ليس من كندك » الحديث . قوله ( ورفع زهير الوسطى والسبابة ) زاد مسلم في روايته « وضخمها » . الطريق الثالثة ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان . قوله ( عن التيمي ) هو سليمان بن طرخان . قوله ( عن أبي عثمان قال : كنا مع عتبة فكتب اليه عمر ) في رواية مسلم من طريق جرير عن سليمان التيمي « لجأنا كتاب عمر ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق معتمر بن سليمان . قوله ( لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيء في الآخرة ) كذا المستمل والمرغنى « يلبس » بضم أوله في الموضعين ، وكذا للثقفى وقال « في الآخرة منه ، ولا كصفه » لا يلبس الحرير في الدنيا إلا لم يلبس منه شيئاً في الآخرة ، بفتح أوله على البناء للفاعل ، والمراد به الرجل المكلف ، وأورده الكرماني بلفظ « إلا من لم يلبسه » ، قال وفي أخرى « إلا من ليس يلبس منه » اهـ . وفي رواية مسلم المذكورة « لا يلبس الحرير إلا من ليس له منه شيء في الآخرة » . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعيه المسبحة والوسطى ) وقع هذا في رواية المستمل وحده ، وهو لا يخالف ما في رواية عاصم ، فيجمع بأن النبي ﷺ أشار أولاً ثم نقله عنه عمر فبين بعد ذلك بعض رواياته صفة الإشارة . قوله ( حدثنا الحسن بن عمر ) أى ابن شقيق الجرهمي بفتح الجيم وسكون الراء أبو علي البلخي ، كذا جزم به السكلا بنى وآخرون ، وشذ ابن عدى فقال : هو ابن عمر بن إبراهيم العبدي . قلت : ولم أنف لهذا العبدي على ترجمة ، إلا أن ابن حبان قال في الطبقة الرابعة من الثقات الحسن بن عمر بن إبراهيم دوى عن شعبة ، فلعله هذا . وقد جزم صاحب « المزمهر » أنه يكنى أبا بصير وأنه من شيوخ البخاري وأنه أخرجه له حديثين وأنه أخرج للحسن بن عمر بن شعبة وأكثر من ذلك . قلت : ولم أر في جميع البخاري هذه الصورة إلا أربعة أحاديث أحدها في « باب الطواف بعد العصر » من كتاب الحج قال فيه « حدثنا الحسن بن عمر البصري حدثنا يزيد بن زريع بهذا وأخر مثل هذا في الاستئذان ، والرابع في كتاب الاحكام فساهه كافي سياق الحج سواء فتعين أنه هو ، وأما هذا والذي في الاستئذان فعل الاحتمال والأقرب أنه كما قال الأكثر . قوله ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي . قوله ( وأشار أبو عثمان باصبعيه المسبحة والوسطى ) يريد أن معتمر بن سليمان رواه عن أبيه عن أبي عثمان « من كتاب عمر وزاد هذه الزيادة » وهذا بما يؤيد أن رواية الأكثر في الطريق التي قبلها التي خلت عن هذه الزيادة أولى من رواية المستمل التي أوردها فيه ، فان هذا القسدر زاده معتمر بن سليمان في روايته عن أبيه ، ثم ظهر لي أن الذي زاده معتمر نفسه الاصبغين ، فان الاسماعيلي أخرجه من روايته ومن رواية يحيى القطان جميعا عن سليمان التيمي وقال في سياقه « كنا مع عتبة بن فرقد فكتب اليه عمر يحدثه بأشياء عن رسول الله ﷺ » ، قال وفيما كتبه اليه أن النبي ﷺ قال : « ألا لا يلبس الحرير في الدنيا عن له في الآخرة منه شيء » ، إلا ، وأشار باصبعيه » فعرف أن زيادة معتمر تسمية الاصبغين : وقد أخرجه مسلم والاسماعيلي أيضا من طريق جرير عن سليمان وقال فيه « باصبعيه القتين تليان الإمام فرائيناها أضرار الطياسة حين رأينا الطياسة » قال القرطبي : الأضرار جمع زر بتقديم الزاى : ما يزرر به الثوب بعضه على بعض ، والمراد به هنا أطراف الطياسة . والطياسة جمع طياسان وهو الثوب الذي له علم وقد يكون كساء ، وكان الطياسة التي رآها أعلام حرير في أمارتها . قلت : وقد أغفل صاحب « المشارق » و « النهاية » في مادة ط ل س ذكر الطياسة

وكانهما تركا ذلك لشهرة ، لكن المهود الآن ليس على الصفة المذكورة هنا ، وقد قال عياض في « شرح مسلم » المراد بازرار الطيالة أطرافها . ووقع في حديث أسماء بنت أبي بكر عند مسلم أنها « أخرجت جبة طيالة كروانية فقالت : هذه جبة رسول الله ﷺ » ، وهذا يدل على أن المراد بالطيالة في هذا الحديث ما يلبس فيشمل الجسد ، لا المهود الآن . ولم يقع في رواية أبي عثمان في الصحيحين في استثناء ما يجوز من لبس الحرير إلا ذكر الأصبعين ، لكن وقع عند أبي داود من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الاحول في هذا الحديث أن النبي ﷺ « نهى عن الحرير إلا ما كان هكذا وهكذا لإصبعين وثلاثة وأربعة » ولمسلم من طريق سويد بن غفلة بفتح المعجمة والفاء واللام الخفيفتين « أن عمر خطب فقال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاث أو أربع » ، و « أو » هنا للتبويج والتخيير ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ « أن الحرير لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا » ، يعني أصبعين وثلاثا وأربعاً ، وجنح الحلبي إلى أن المراد بما وقع في رواية مسلم أن يكون في كل كم قدر إصبعين ، وهو تأويل بعيد من سياق الحديث ، وقد وقع عند النسائي في رواية سويد « لم يرخص في الديباج إلا في موضع أربعة أصابع » . الحديث الثاني ، قوله ( الحكم ) هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصفر ؛ وابن أبي ليلى هو عبد الرحمن ، ووقع في رواية القاسبي عن أبي ليلى وهو غلط لكن كتب في الهامش : الصواب ابن أبي ليلى . قوله ( كان حذيفة ) هو ابن إليان وقد مضى شرح حديثه هذا في كتاب الأشربة . قوله ( الذهب والفضة والحرير والديباج هي لهم في الدنيا ولهم في الآخرة ) تمسك به من منع استعمال النساء للحرير والديباج ، لأن حذيفة استدل به على تحريم الشرب في إناء الفضة وهو حرام على النساء والرجال جميعاً فيكون الحرير كذلك . والجواب أن الخطاب بلفظ الحكم المذكور ، ودخول المؤنث فيه قد اختلف فيه ، والراجح عند الأصوليين عدم دخوله . وأيضاً فقد ثبت إباحة الحرير والذهب للنساء كما سيأتى التنبيه عليه في « باب الحرير للنساء » قريباً ، وأيضاً فإن هذا اللفظ مختصر وقد تقدم بلفظ « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج » ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة » والخطاب في ذلك للذكور ، وحكم النساء في الافتراش سيأتى في « باب افتراش الحرير قريباً » ، وقوله « هي لهم في الدنيا » تمسك به من قال إن الكافر ليس مخاطباً بالفروع . وأجيب بأن المراد هي شعارهم وزيهم في الدنيا ، ولا يدل ذلك على الإذن لهم في ذلك شرعاً . الحديث الثالث ، قوله ( قال شعبة : فقلت لعن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد ) عن النبي ﷺ ( وقع في رواية علي بن الجعد عن شعبة « سألت عبد العزيز بن صهيب عن الحرير فقال : سمعت أبا . فقلت : عن النبي ﷺ ؟ فقال : شديد » ، وهذا الجواب يحتمل أن يكون تقريراً لسكونه مرفوعاً إنما حفظه حفظاً شديداً ، ويحتمل أن يكون إنكاراً أي جزمى برفعه عن النبي ﷺ يقع شديداً على ، وأبعد من قال : المراد أنه رفع صوته رفعا شديداً . وقال السكرماني : لفظه « شديد » صفة لفعل محذوف وهو الغضب أي غضب عبد العزيز من سؤال شعبة غضبا شديداً ، كذا قال ووجهه غير وجهه ، والاحتمال الأول هندي أوجه . ولكنه يؤيد الثاني أن أحمد أخرجه عن محمد بن جعفر عن شعبة فقال فيه « سمعت أنسا يحدث عن النبي ﷺ » وأخرجه أيضا عن إسماعيل ابن علية عن عبد العزيز عن أنس قال « قال رسول الله ﷺ » وأخرجه مسلم أيضا من طريق إسماعيل هذا . الحديث الرابع ، قوله ( عن ثابت ) هو البنانى . قوله ( سمعت ابن الزبير بخطب ) زاد النسائي « وهو على المنبر » أخرجه عن عتيبة عن حماد بن زيد به . وأخرجه أحمد عن عفان عن حماد بلفظ « بخطبنا » . قوله ( قال محمد ﷺ )

هذا من مرسل ابن الزبير ، ومراسيل الصحابة محتج بها عند جمهور من لا يحتج بالمراسيل ، لأنهم إما أن يكون عند الواحد منهم عن النبي ﷺ أو عن صحابي آخر ، واحتمال كونها عن نابی لوجود رواية بعض الصحابة عن بعض التابعين نادر ، لكن نبين من الروایتين القتين بعد هذه أن ابن الزبير إنما حمله عن النبي ﷺ بواسطة عمر ، ومع ذلك فلم أقف في شيء من الطرق المتفقة عن عمر أنه رواه بلفظ « لن » بل الحديث عنه في جميع الطرق بلفظ « لم » والله أعلم . وابن الزبير قد حفظ من النبي ﷺ عدة أحاديث ، منها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ افتتح الصلاة فرفع يديه ، أخرجه أحمد . ومنها حديثه « رأيت رسول الله ﷺ يدعو هكذا وعقد ابن الزبير ، أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . ومنها حديثه أنه « سمع النبي ﷺ يقول عن نبيذ الجمر ، أخرجه أحمد أيضا . قوله ( لن يلبسه في الآخرة ) كذا في جميع الطرق عن ثابت ، وهو أوضح في الثاني . الحديث الخامس ، قوله ( عن أبي ذبيان ) - بكسر الميم - ويحوز عنها بعد ما موحدة ساكنة ثم تحتانية - هو التميمي البصري ، ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وثقه النسائي . ووقع في رواية أبي علي بن السكن عن الفربري « عن أبي ظبيان ، بظاء مشاة بدل الدال وهو خطأ ، وأشد خطأ منه ما وقع في رواية أبي زيد المروزي عن الفربري « عن أبي دينار ، بمهمله مكسورة بعدها تحتانية ساكنة وتون ثم راء ، نبه على ذلك أبو محمد الاصيلي . قوله ( سمعت ابن الزبير يقول سمعت عمر يقول ) وقع في رواية النضر بن شميل عن شعبة « حدثنا خليفة بن كعب سمعت عبد الله بن الزبير يقول : لا تلبسوا لباسكم الحرير ، فاني سمعت عمر ، أخرجه النسائي . وقد أخرجه النسائي أيضا من طريق جعفر بن ميمون عن خليفة بن كعب فلم يذكر عمر في إسناده ، وشعبة أحفظ من جعفر بن ميمون . قوله ( من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة ) في رواية الكشميهني « ان يلبسه » والمحفوظ من هذا الوجه « لم » ، وكذا أخرجه مسلم والنسائي ، وزاد النسائي في رواية جعفر بن ميمون في آخره « ومن لم يلبسه في الآخرة لم يدخل الجنة قال الله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وهذه الزيادة مدرجة في الخبر ، وهي موقوفة على ابن الزبير ، بين ذلك النسائي أيضا من طريق شعبة فذكر مثل سند حديث الباب وفي آخره « قال ابن الزبير » فذكر الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق علي بن الجعد عن شعبة وأفظه « فقال ابن الزبير من رأي : ومن لم يلبس الحرير في الآخرة لم يدخل الجنة » وذلك لقوله تعالى ( ولباسهم فيها حرير ) ، وقد جاء مثل ذلك عن ابن عمر أيضا أخرجه النسائي من طريق حفصة بنت سيرين عن خليفة بن كعب قال « خطبنا ابن الزبير ، فذكر الحديث المرفوع وزاد فقال قال ابن عمر اذا والله لا يدخل الجنة ، قال الله ( ولباسهم فيها حرير ) » ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من طريق داود السراج عن أبي سعيد فذكر الحديث المرفوع مثل حديث عمر هذا في الباب وزاد « وان دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه هو ، وهذا يحتمل أن يكون أيضا مدرجا ، وهى تقدير أن يكون الرفع محفوظا فهو من العام المخصوص بالمكلفين من الرجال للدلالة الاخرى بموازاة للنساء ، وستأتي الإشارة الى معنى الوعيد فيه قريبا من طريق أخرى لرواية ابن الزبير عن عمر . قوله ( وقال أبو معمر ) هو عبد الله بن معمر بن عمرو بن الحجاج ، وقد أكثر عنه البخاري ، ولم يصرح في هذا الموضع عنه بالتحديث ، وقد أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريق يعقوب بن سفيان ، زاد الاسماعيل ويحيى بن عبد الرازى « قال حدثنا أبو معمر » . قوله ( حدثنا هبب الوارث ) هو ابن سعيد ، وي زيد هو الضبعي المعروف بالشك بكسر الراء وسكون المعجمة ، ومعاذة هي العدوية ، والاسناد من مبتدئه الى معاذة بصريون . قوله ( أخبرني أم عمرو بنت

عبد الله ( جزم أبو نصر السكلا باقى ومن تبعه بأنها بنت عبد الله بن الزبير ، ولم أرها منسوبة فيها وقت عليه من طرق هذا الحديث . **قوله** ( سمعت عبد الله بن الزبير سمع عمر ) فى رواية الاسماعيلى « سمعت من عبد الله بن الزبير يقول فى خطبته أنه سمع من عمر بن الخطاب » . **قوله** ( نحوه ) سافه الاسماعيلى بلفظ « فانه لا يكساف فى الآخرة » وله من طريق شيبان بن فروخ عن عبد الوارث « فلا كساف الله فى الآخرة » طريق أخرى لحديث عمر . **قوله** ( حدثنا محمد بن بشار ) هو بندار ، وعثمان هو ابن عمر بن فارس ، والسند كله الى عمران بن حطان بصريون ، وعمران هو السدوسي كان أحد الخوارج من العقدي بل هو رئيسهم وشاعرم ، وهو الذى مدح ابن ملجم قاتل على بالآيات المشهورة ، وأبو حطان بكسر المهملة بعدها طاء مهمة ثقيلة ، وإنما أخرج له البخارى على قاعدته فى تخرىج أحاديث المجتهد اذا كان صادق اللهمة متدينا ، وقد قيل إن عمران تاب من بدعته وهو بعيد ، وقيل إن يحيى بن أبى كثير حمله عنه قبل أن يبتدع ، فانه كان تزوج امرأة من أقاربه تمتد رأى الخوارج لينقلها عن معتقدها فنقلته هى الى معتقدها ، وليس له فى البخارى سوى هذا الموضع وهو متابعة ، وآخر فى « باب نقض الصور » . **قوله** ( سألت عائشة عن الحرير فقالت : انت ابن عباس فسله ، قال فسأله فقال : سل ابن عمر ) كذا فى هذه الطريق ، وفى رواية حرب بن شداد التى تذكر عقب هذه بالعكس أنه سأل ابن عباس فقال : سل عائشة ، فسأله فقالت : سل ابن عمر . **قوله** ( أخبرنى أبو حفص يعنى عمر بن الخطاب ) كذا فى الاصل . **قوله** ( فقلت صدق وما كذب أبو حفص ) هو قول عمران بن حطان . **قوله** ( وقال عبد الله بن رجاء ) هو الغداني بضم المعجمة وتخفيف المهملة ، وهو من شيوخ البخارى أيضا ، لكن لم يصرح فى هذا بتحديثه . **قوله** ( حدثنا حرب ) هو ابن شداد ، وزعم الكرماني أنه ابن ميمون ، ونسبه لصاحب الكاشف وهو عجيب فان صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون علامة البخارى ، وإنما قال فى ترجمة عبد الله بن رجاء روى عن حرب بن ميمون ، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن لا يروى عن حرب بن شداد ، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة فى غير هذا ويحيى هو ابن أبى كثير ، وأراد البخارى بهذه الرواية تصريح يحيى بتحديث عمران له بهذا الحديث . **قوله** ( وقص الحديث ) سافه النسائي موصولا عن عمرو بن منصور عن عبد الله بن رجاء عن حرب بن شداد بلفظ « ومن لبس الحرير فى الدنيا فلا خلاق له فى الآخرة » وقد ذكر الدارقطنى أن هذا اللفظ فى حديث عمر خطأ ، ولعل البخارى لم يسق اللفظ لهذا المعنى . وفى هذه الاحاديث بيان واضح لمن قال يحرم على الرجال لبس الحرير لوهيد المذكور ، وقد تقدم شرح معناه فى كتاب الاثرية فى شرح أول حديث منه ، فان الحكم فيها واحد وهو نفي اللبس ونفي الشرب فى الآخرة وفى الجنة . وحاصل أهدل الاقوال أنه لفعل المذكور مقتضى العقوبة المذكورة ، وقد يتخلف ذلك لما فى كالتوبة والحسنات التى توازن والمصائب التى تكفر ، وكدهاء الولد بشرائط ، وكذا شفاعته من يؤذن له فى الشفاعه ، وأعم من ذلك كله فهو أرحم الراحمين ، وفيه حجة لمن أجاز لبس العلم من الحرير اذا كان فى الثوب . وخصه بالقدر المذكور وهو أربع أصابع ، وهذا هو الاصح عند الشافعية ، وفيه حجة على من أجاز العلم فى الثوب مطلقا ولو زاد على أربعة أصابع ، وهو منقول عن بعض المالكية . وفيه حجة على من منع العلم فى الثوب مطلقا ، وهو ثابت عن الحسن وابن سيرين وغيرهما ، لكن يحتمل أن يكونوا منعه زورا والا فالحديث حجة عليهم فاعلمهم لم يبالغهم ، قال النورى وقد نقل مثل ذلك عن مالك وهو مذهب مردود ، وكذا مذهب من أجاز بفهم تقدير والله أعلم . واستدل به على جواز لبس الثوب المطرز بالحرير ، وهو ما جعل عليه طرازا حريرا مركب ،

وكذلك المطرف وهو ما يهتف أطرافه بسجف من حرير بالتقدير المذكور ، وقد يكون التطهير في نفس الثوب بعد النسيج ، وفيه احتمال ستأتي الإشارة إليه . واستدل به أيضا على جواز لبس الثوب الذي يخاطله من الحرير مقدار المسموح كان ذلك القدر بجموعا أو مفردا وهو قوي ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب القسي » بعد بابين

### ٣٦ - باب مَسِّ الحرير من غير لبس

وَيُرَوَّى فِيهِ عَنِ الزُّبَيْدِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٥٨٣٦ - **عُرِّشَ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْإِبْرَاهِيمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أُهُدِيَ لِنَبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ حَرِيرٌ ، فَجَعَلْنَا نَلْسُهُ وَنَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَتَمَجَّبُونَ مِنْ هَذَا ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : مَنَادِيلٌ سَمِدٌ بَعْضُهَا فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْ هَذَا »

**قوله** ( باب من مس الحرير من غير لبس ، ويروى فيه عن الزبيدي عن الزهري عن أنس عن النبي ﷺ ) ذكر المزي في « الاطراف » أنه أراد بهذا التعليق ما أخرجه أبو داود والنسائي من رواية بقية عن الزبيدي بهذا الاسناد إلى أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت النبي ﷺ بردا سيرا ، كذا قال ، وليس هذا مراد البخاري ، والرواية لا يقال لها مس ، وأيضا فلو كان هذا الحديث مراده لجزم به لأنه صحيح عنده على شرطه ، وقد أخرجه في « باب الحرير للنساء » من رواية شعيب عن الزهري كما سيأتي قريبا ، وإنما أراد البخاري ما روينا في « المجمع الكبير » للطبراني وفي « فوائد تمام » من طريق عبد الله بن سالم المحمدي عن الزبيدي عن الزهري عن أنس قال : أهدى للنبي ﷺ حلة من استبرق ، فجعل ناس يلمسونها بأيديهم ويتمتعون منها ، فقال النبي ﷺ : تعجبكم هذه ؟ فوافقه المناديل سعد في الجنة أحسن منها ، قال الدارقطني في « الأفراد » لم يروه عن الزبيدي إلا عبد الله بن سالم : وعما يؤكد ما قلناه أن البخاري لما أخرج في المناقب حديث البراء بن عازب في قصة سعد بن معاذ في هذا المعنى موصولا قال بعده « رواه الزهري عن أنس » ولما صدر بحديث الزهري عن أنس = الملق هنا - عقبه بحديث البراء الموصول بعينه والله أعلم وقوله في حديث البراء « جعلنا نلسه » جزم في « المحكم » بأنه بضم الميم في المضارع ، وقوله « مناديل سعد » قيل خص المناديل بالذكر لكونها تمتحن فيكون ما فوقها أعلى منها بطريق الأولى ، قال ابن بطال : انتهى عن لبس الحرير ليس من أجل نجاسة عينه بل من أجل أنه ليس من لباس المتقين ، وعينه مع ذلك طاهرة فيجوز مسه وبيمه والانتفاع بشمته ، وقد تقدم شيء مما يتعلق بالحديث المذكور في كتاب الحبة

### ٣٧ - باب اقتراش الحرير . وقال عبيدة : هو كلبسه

٥٨٣٧ - **عُرِّشَ** عَلِيُّ بْنُ حَدَّثَنَا وَهْبٌ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مجاهد عن ابن أبي ليلي عن حذيفة رضي الله عنه قال : « نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة وإن نأكل فيها ، وعن لبس الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه »

**قوله** ( باب اقتراش الحرير ) أي حكمه في الحل والحرم . **قوله** ( وقال عبيدة ) هو ابن عمرو السلمي بسكون

اللام وهو بفتح العين المهملة . قوله ( هو كلبه ) وصله الخارث بن أبي أسامة من طريق محمد بن سيرين قال : قلت لمبيدة اقتراش الحرير كلبه ؟ قال : نعم . . قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني . قوله ( حدثنا وهب بن جرير ) أي ابن أبي حازم . قوله ( أن نشرب في آنية الذهب والفضة وأن نأكل فيها ) تقدم البحث فيه في الاطعمة . قوله ( وعن لبس الحرير والديباج وأن نجلس عليه ) وقد أخرج البخاري ومسلم حديث حذيفة من عدة أوجه ليس فيها هذه الزيادة ، وهي قوله : « وأن نجلس عليه » وهي حجة قوية لمن قال بمنع الجلوس على الحرير وهو قول الجمهور : خلافا لابن الماجشون والكوفيين وبعض الشافعية . وأجاب بعض الحنفية بأن لفظ « نهي » ليس صريحا في التحريم ، وبعضهم باحتمال أنه يكون انتهى ورد عن مجموع القيس والجلوس لا عن الجلوس بمفرده . وهذا يرد على ابن بطال دعواه أن الحديث نص في تحريم الجلوس على الحرير ، فإنه ليس بنص بل هو ظاهر ، وقد أخرج ابن وهب في جامعه من حديث سعد بن أبي وقاص قال : لأن أقعد على جر الفضا أحب الي من أن أقعد على مجلس من حرير . وأدار بعض الحنفية الجواز والمنع على اللبس لصحة الاخبار فيه ، قالوا : والجلوس ليس باللبس ، واحتج الجمهور بحديث أنس فقامت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس . ولأن لبس كل شيء محسبه . واستدل به على منع النساء من اقتراش الحرير وهو ضعيف لأن خطاب الذكور لا يتناول المؤنث على الراجح ، ولعل الذي قال بالمنع تمسك فيه بالقياس على منع استعمال آنية الذهب مع جواز لبسهن الحل منه ، فكذا ذلك يجوز لبسهن الحرير . ونحن من استعماله ، وهذا الوجه صحيحه الرافعي وصحح النووي الجواز واستدل به على منع اقتراش الرجل الحرير مع امرأته في فراشها ، ووجهه المحيز لذلك من المالكية بأن المرأة فراش الرجل فكما جاز له أن يفترشها وعليها الحل من الذهب والحرير فكذا ذلك يجوز له أن يجلس وينام معها على فراشها المباح لها . ( تنبيه ) الذي يمنع من الجلوس عليه هو ما منع من لبسه وهو ما صنع من حرير صرف أو كان الحرير فيه أزيد من غيره كما سبق تقريره

٢٨ - باب لبس القسي . وقد عاصم عن أبي بردة قال قلت لعلي : ما القسي ؟ قال : ثياب أنتننا من الشام - أو من مصر - مضاعة فيها حرير وفيها أمثال الأترنج والميثة ، كانت النساء تصنعن لبواتهن مثل القطنان يصفونها . وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسي ثياب مضاعة يجاه بها من مصر فيها الحرير ، والميثة جلود السباع . قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميثة

٥٨٣٨ **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفیان عن أشعث بن أبي الشعثاء حدثنا معاوية بن سويد بن مقرن عن ابن عازب قال « نهانا النبي ﷺ عن الأيار الطور وعن القسي »

قوله ( باب لبس القسي ) بفتح القاف وتشديد المهملة بعدها ياء نسبة ، وذكر أبو حنيفة في « غريب الحديث » أن أهل الحديث يقولونه بكسر القاف وأهل مصر يفتحونها ، وهي نسبة الى بلد يقال لها القس رأيتها ولم يعرفها الاصحى ، وكذا قال الأكثر هي نسبة لقس قرية بمصر منهم الطبري وابن سيده ، وقال الحازمي هي من بلاد الساحل وقال المهبلي هي على ساحل مصر وهي حصن بالقرب من الفرما من جهة الشام ، وكذا وقع في حديث ابن وهب أنها تلى الفرما والفرما بالفاء وراء مفتوحة ، وقال النووي : هي بقرب تنيس وهو متقارب ، وحكى أبو حنيفة

المروى عن شعر القنوي أنها بالزوى لا بالعين نسبة إلى القن وهو الحرير فأبدلت الزوى سينا ، وحكى ابن الأثير في « النهاية » أن القس الذي نسب إليه هو الصنيع سمي بذلك لبياضه ، وهو الذي قبله كلام من لم يعرف القس القرية . **قوله** ( وقال عاصم عن أبي بردة قال : قلنا لعل ما القسية ؟ الخ ) هذا طرف من حديث وصله مسلم من طريق عبد الله بن إدريس سمعت عاصم بن كليب عن أبي بردة وهو ابن أبي موسى الأشعري عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن لبس القسي وعن المياثر ، قال فأما القسي فثياب مضلعة ، الحديث . وأخرج مسلم من وجهين آخرين عن علي النهي عن لبس القسي ، لكن ليس فيه تفسيره . **قوله** ( ثياب ألتنا من الشام أو من مصر ) في رواية مسلم : من مصر والشام . **قوله** ( مضلعة ثيابا حرير ) أي فيها خطوط عربية كالاضلاع ، وحكى المنذري أن المراد بالمضلعة ما نسج بعضه وترك بعضه ، وقوله « فيها حرير » يشعر بأنها ليست حريرا صرقا ، وحكى النووي عن العلماء أنها ثياب غلوطة بالحرير ، وقيل من الخز وهو رديء الحرير . **قوله** ( وفيها أمثال الأتراج ) أي أن الاضلاع التي فيها غليظة معوجة ؛ ووقع في رواية مسلم فيها « شبه كذا » على الإبهام ، وقد فسرتها رواية البخاري المملقة . ووقع لنا موصولا في « أمالي الحامل » باللفظ الذي علقه البخاري . **قوله** ( والميثرة ) هي بكسر الميم وسكون التحتانية وفتح المثناة بعدها راء ثم هاء ولا هو فيها ، وأصلها من الوثرة أو الوثرة بكسر الواو وسكون المثناة ، والوثير هو الفراش الوطى ، وامرأة وثيرة كثيرة اللحم . **قوله** ( كانت النساء تصنعه لبعوثهن مثل القطائف يصفونها ) أي يجعلونها كالصفة ، وحكى عياض في رواية « يصفونها » بكسر الفاء ثم راء وأظنه تصحيفا وإنما قال « يصفونها » بلفظ المذكر للإشارة إلى أن النساء يصنعن ذلك والرجال هم الذين يستعملونها في ذلك ، وقال الزبيدي القنوي : والميثرة مرفقة كصفة السرج . وقال الطبري : هو وطاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير كانت النساء تصنعه لزوجهن من الأرجوان الأحمر ومن الديباج ، وكانت مراكب المعجم ، وقيل هي أغشية للسروج من الحرير ، وقيل هي سروج من الديباج ، فحصلنا على أربعة أقوال في تفسير الميثرة هل هي وطاء للداة ، أو لراكبها ، أو هي السرج نفسه ، أو غشاة . وقال أبو عبيد : المياثر الحر كانت من مراكب المعجم من حرير أو ديباج . **قوله** ( وقال جرير عن يزيد في حديثه : القسية الخ ) هو طرف أيضا من حديث وصله إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » له عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل قال « القسية ثياب مضلعة ، الحديث . وهم الديباطى فضبط يزيد في حاشيته بالموحدة والراء مصفر ، فكأنه لما رأى التعليق الأول من رواية أبي بردة بن أبي موسى ظن أن التعليق الثاني من رواية حفيده يزيد بن عبد الله بن أبي بردة ، وزعم السكرماني - وتبعه بعض من اقتبناه - أن يزيد هذا هو ابن رومان ، قاله وجرير هو ابن حازم ، وليس كما قال ، والفصل في ذلك رواية إبراهيم الحربي ، وقد أخرج ابن ماجه أصل هذا الحديث من طريق علي بن مسهر عن يزيد بن أبي زياد عن الحسن بن سهيل عن ابن عمر قال « نهى رسول الله ﷺ عن المعجم . قال يزيد قلت للحسن بن سهيل : ما المقدم ؟ قال المسخ بالمصفر ، هذا القدر الذي ذكر ابن ماجه منه وبقية هو هذا الموقوف على الحسن بن سهيل ، وهو المراد بقول البخاري « قال جرير عن يزيد في حديثه » يريد أنه ليس من قول يزيد بل من روايته عن غيره والله أعلم . **قوله** ( والميثرة جلود السباح ) قال النووي : هو تفسير باطل مخالف لما أطبق عليه أهل الحديث . قلت : ليس هو بباطل ، بل يمكن توجيهه ، وهو ما إذا كانت الميثرة وطاء

صنعت من جلد ثم حشيت ، والنهي حينئذ عنها إما لأنها من زى الكفار ، وإما لأنها لا تعمل فيها الذكاة ، أو لأنها لا تذكى غالباً فيكون فيه حجة لمن مننع لبس ذلك ولو دبح ، لكن الجمهور على خلافه ، وأن الجلد يطهر بالدباغ . وقد اختلف أيضاً في الشعر هل يطهر بالدباغ ؟ لكن الغالب على الميائير أن لا يكون فيها شعر ، وقد نبه النهي عن الركوب على جلود النمر أخرجته النسائي من حديث المقدم بن معد يكرب ، وهو مما يؤيد التفسير المذكور . ولابن داود « لا تصحب الملائكة رفقة فيها جلد نمر » . قوله ( قال أبو عبد الله : عاصم أكثر وأصح في الميئة ) يعني رواية عاصم في تفسير الميئة أكثر طرقاً وأصح من رواية يزيد ، وهذا الكلام لم يقع في رواية أبي ذر ولا النسائي ، وأطلق في حديث علي الميائير وقيدتها في حديث البراء بالحر ، وسيأتي الكلام على ذلك في « باب الثوب الأحمر » ، إن شاء الله تعالى . وقوله في الحديث الثاني « أخبرنا عبد الله » هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ، وقوله « نهانا » في رواية السكسيمي « نهى » ، وقوله « عن الميائير الحر وعن القسي » هو طرف من حديث أوله « أمرنا بسبع ونهانا عن سبع » ، وسيأتي بيانه في « باب الميائير الحر » بعد أبواب . واستدل بالنهي عن لبس القسي على منع لبس ما خالطه الحرير من الثياب لتفسير القسي بأنه ما خالط غير الحرير فيه الحرير ، ويؤيده عطف الحرير على القسي في حديث البراء ، ووقع كذلك في حديث علي عند أبي داود والنسائي وأحمد بسند صحيح على شرط الشيخين من طريق عبدة بن عمرو عن علي قال « نهى النبي ﷺ عن القسي والحرير » ، ويحتمل أن تكون المغايرة باعتبار النوع فيكون السك من الحرير كما وقع عطف الديباغ على الحرير في حديث حذيفة الماضي قريباً ، ولكن الذي يظهر من سياق طرق الحديث في تفسير القسي أنه الذي خالط الحرير لا أنه الحرير الصريف ، فعلى هذا يحرم لبس الثوب الذي خالطه الحرير . وهو قول بعض الصحابة كابن عمر والتابعين كابن سيرين ، وذهب الجمهور إلى جواز لبس ما خالطه الحرير إذا كان غير الحرير الأغلب ، وعندهم في ذلك ما تقدم في تفسير الحلة السوداء وما اضاف إلى ذلك من الرخصة في العلم في الثوب إذا كان من حرير كما تقدم تقريره في حديث عمر ، قال ابن دقيق العيد : وهو قياس في معنى الأصل ، لكن لا يلزم من جواز ذلك جواز كل مختلط ، وإنما يجوز منه ما كان بمجوح الحرير فيه قدر أربع أصابع لو كانت منفردة بالنسبة لجميع الثوب فيكون المنع من لبس الحرير شاملاً للخالص والمختلط ، وبعد الاستثناء يقتصر على القدر المستثنى وهو أربع أصابع إذا كانت منفردة ، ويلتحق بها في المعنى ما إذا كانت مختلطة ، قال وقد توسع الشافعية في ذلك ، ولهم طريقتان : أحدهما وهو الرجح اعتبار الوزن ، فإن كان الحرير أقل وزناً لم يحرم أو أكثر حرم ، وإن استويا فوجهان اختلف الترجيح فيهما عندهم . والطريق الثاني أن الاعتبار بالقلة والكثرة بالظهور ، وهذا اختيار القفال ومن تبعه ، وعند المالكية في المختلط ، أقوال ثالثها الكراهة ، ومنهم من فرق بين الحر وبين المختلط بقطن ونحوه فأجاز الحر ومنع الآخر ، وهذا مبنى على تفسير الحر ، وقد تقدم في بعض تفاسير القسي أنه الحر ؛ فن قال إنه ردىء الحرير فهو الذي يتنزل عليه القول المذكور ؛ ومن قال أنه ما كان من ور غلط بحرير لم يتجه التفصيل المذكور ، واحتج أيضاً من أجاز لبس المختلط بحديث ابن عباس « إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير فأما العلم من الحرير وصدى الثوب فلا بأس به » أخرجه الطبراني بسند حسن هكذا ، وأصله عند أبي داود ، وأخرجه الحاكم بسند صحيح بلفظ « إنما نهى عن المصمت إذا كان حريراً » ، والطبراني من طريق ثالث « نهى عن مصمت الحرير فأما ما كان سداً من قطن أو كتان فلا بأس به » ،



واستدل ابن العربي للجواز أيضا بأنه النهى عن الحرير حقيقة في الخالص ، والاذن في القطن ونحوه صريح ، فإذا خلطاً بحيث لا يسمى حريرا بحيث لا يتناول له الاسم ولا تشمله علة التحريم خرج عن الممنوع لحاز ، وقد ثبت لبس الخبز من جماعة من الصحابة وغيرهم ، قال أبو داود : لبسه عشرون نفسا من الصحابة وأكثر ، وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد ، وأهل ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه قال « رأيت رجلا على بقة وعليه عمامة خز سوداء وهو يقول : كسانها رسول الله ﷺ » ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمار بن أبي عمار قال « أتت مروان بن الحكم مطارف خز ، فكساها أصحاب رسول الله ﷺ » ، والاصح في تفسير الخبز أنه ثياب سداها من حرير ولحمتها من غيره ، وقيل تنسج مخلوطة من حرير وصوف أو نحوه ، وقيل أصله اسم دابة يقال لها الخبز سمي الثوب المتخذ من وبره خوا لنعمته ثم أطلق على ما يخلط بالحرير لنعمته الحرير ، وعلى هذا فلا يصح الاستدلال بلبسه على جواز لبس ما يخالطه الحرير ما لم يتحقق أن الخبز الذي لبسه السلف كان من المخلوط بالحرير والله أعلم . وأجاز الحنفية والحنابلة لبس الخبز ما لم يكن فيه شهرة ، وعن مالك الكرامة ، وهذا كله في الخبز ، وأما القز باللفاف بدل الخلاء المعجمة فقال الرافضي : هذه الأئمة القز من الحرير وحرموه على الرجال ولو كان كده القون ، وتقبل الامام الانفاق عليه لكن حكى المتولي في « التنمة » وجها أنه لا يحرم لأنه ليس من ثياب الزينة ، قال ابن دقيق العيد : إن كان مراده بالقز ما لفظه نحن الآن عليه فليس يخرج من اسم الحرير فيحرم ، ولا اعتبار بكودة القون ولا بكونه ليس من ثياب الزينة فإن كلا منهما تعاميل ضعيف لا أثر له بعد إطلاق الاسم عليه اه كلامه . ولم يتعرض لمقابل التقسيم ؛ وهو وإن كان المراد به شيئا آخر فنتجه كلامه ، والذي يظهر أن مراده به ردى الحرير ، وهو نحو ما تقدم في الخبز ، ولأجل ذلك وصفه بكودة القون . والله أعلم

### ٢٩ - باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة

٥٨٣٩ - حدثني محمد أخبرنا وكيع أخبرنا فضبة عن قتادة عن أنس قال « رخص النبي ﷺ القز وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما »

قوله ( باب ما يرخص للرجال من الحرير للحكة ) بكسر الميملة وتشديد الكاف : نوع من الحرب أجازنا الله تعالى منه ، وذكر الحكة مثالا لا قيادا ، وقد ترجم له في الجهاد « الحرير للحرب » ، وتقدم أن الراجح أنه بالمهمة وسكونه الرأى . قوله ( حدثني محمد ) كذا الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن السكن « حدثنا محمد بن سلام ، وبه جزم المولى في الأطراف . قوله ( عن أنس ) وقع في رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة « سمعت أنسا ، وقد تقدمت في الجهاد . قوله ( للزبير وعبد الرحمن في لبس الحرير للحكة بهما ) أي لأجل الحكة ، وفي رواية سعيد عن قتادة « من حكة كانت بهما » وفي رواية ممام عن قتادة أنها شكا إلى النبي ﷺ القمل ، وقد تقدمتا في الجهاد ، وكان الحكة نفاث من أمر القمل ، وتقدمت مباحته في كتاب الجهاد ، قال الطبري : فيه دلالة على أن النهى عن لبس الحرير لا يدخل فيه من كانت به علة يخففها لبس الحرير انتهى . ويلتحق بذلك ما بقى من الحر أو البرد حيث لا يوجد غيره ، وقد تقدم في الجهاد أن بعض الشافعية خص الجواز بالسفر دون الحضرة ، واختاره ابن

الصلاح ، وخصه النوى في الروضة ، مع ذلك بالحكمة ونقله الراهى في القمل أيضا . ( تنبيه ) : وقع في « الوسيط للزوال » أن الذي رخص له لبس الحرير حمزة بن عبد المطلب ، وغلطوه . وفي وجهه للشافعية أن الرخصة خاصة بالزبير وعبد الرحمن ، وقد تقدم في الجهاد عن عمر ما يوافقه

### ٣٠ - باب الحرير للنساء

٥٨٤٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** ثعبة ج . وحدثني محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة

عن عبد الملك بن ميسرة عن زيد بن وهب عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال « كسائي للنبى ﷺ حلة سيرة » فخرجت فيها ، فرأيت الغضب في وجهه ، فشققتها بين نسائي »

٥٨٤١ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل قال حدثني جويرية عن نافع عن عبد الله بن عمر « أن عمر رضي

الله عنه رأى حلة سيرة تباع فقال : يا رسول الله ؛ لو ابتعتها تلبسها لوفد إذا أتوك والجمعة . قال : إنما يلبس هذه من لا خلق له . وإن النبي ﷺ بعث بحدك إلى عمر حلة سيرة حريرا كساها إياه ، فقال عمر : كسوتنيها ، وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ، فقال : إنما بعثت بها إليك لتبعتها أو تكسوها »

٥٨٤٢ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أنس بن مالك « أنه رأى على أم

كلثوم عليها السلام بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرة »

**قوله** ( باب الحرير للنساء ) كأنه لم يثبت عنده الحديثان المشهوران في تخصيص النهى بالرجال صريحا فاكثف بما يدل على ذلك . وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والمحاكم من حديث علي « أن النبي ﷺ أخذ حريرا وذهبا فقال : هذان حرامان على ذكور أمتي حل لائناهم » وأخرج أبو داود والنسائي وصححه الترمذي والمحاكم من حديث موسى وأهله ابن حبان وغيره بالانقطاع وأن رواية سعيد بن أبي هند لم تسمع من أبي موسى ، أخرج أحمد والطحاوي وصححه من حديث مسلم بن عجل أنه قال لعقبة بن عامر : قم لحدث بما سمعت من رسول الله ﷺ ، فقال : سمعته يقول : الذهب والحرير حرام على ذكور أمتي حل لائناهم ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : إن فلانا إن تخصيص النهى للرجال لحكمة فالذي يظهر أنه سبحانه وتعالى علم قلة صبرهن عن التزين فلطف بهن في إباحته ، ولأن تزويجهن غالبا إنما هو للزواج ، وقد ورد أن حسن التبعيل من الإيمان ، قال ، ويستنبط من هذا أن الفعل لا يصلح له أن يبالغ في استعمال المذوذات لكون ذلك من صفات الإناث . وذكر المصنف فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( عن عبد الملك بن ميسرة ) بفتح الميم وتحتانية ساكنة ثم مهلة هو الهلالي أبو زيد الزرادي ثم راه ثقيلة ، وقد تقدم في النفقات من وجه آخر عن شعبة أخبرني عبد الملك ، ولشعبة فيه إسناد آخر أخرجه مسلم من رواية معاذ عنه عن أبي عون النخعي عن أبي صالح الحنفي عن علي . **قوله** ( عن زيد بن وهب ) كذا الأكثر ، وتقدم كذلك في الهبة والنفقات . وكذا عند مسلم ، ووقع في رواية علي بن السكن هنا وحده عن الزوال ابن سبرة بدل زيد بن وهب وهو وهم ، كأنه انتقل من حديث أبي حمزة لأن رواية عبد الملك عن الزوال عن علي

إنما هي في الشرب قائما كما تقدم في الاشربة ، وقد وافق الجماعة في الموضوعين الآخرين ، وزيد بن وهب هو الجهني الثقة المشهور من كبار التابعين ، وماله في البخاري عن علي سوى هذا الحديث ، وتقدم في الهبة بلفظ « سمعت زيد بن وهب » . **قوله** ( أهدى ) بفتح أوله . **قوله** ( إلى ) بتثنية الياء (١) ورفع في رواية أبي صالح المذكورة وأهديت رسول الله ﷺ حلة فبث بها إلى ، ولمسلم أيضا من وجه آخر عن أبي صالح عن علي د أن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ ثوب حرير فاعطاه عليا ، وفي رواية للطحاوي د أهدى أمير أذربيجان إلى النبي ﷺ حلة مسيرة بحرير ، وسنده ضعيف . **قوله** ( حلة سيرا ) قال أبو عبيد الحلال برود البين ، والحلة إزار ورداء ، ونقله ابن الأثير وزاد إذا كان من جنس واحد ، وقال ابن سيده في المحكم ، الحلة برد أو غيره ، وحكى عياض أن أصل تسمية الثوبين حلة أنهما يكونان جديدين كما حل طيهما ، وقيل لا يكون الثوبان حلة حتى يلبس أحدهما فوق الآخر ، فإذا كان فوقه فقد حل عليه والاول أشهر ، والسيرا بكسر الميملة وفتح التحتانية والراء مع اللام ، قال الخليل : ليس في الكلام فعلاء بكسر أوله مع المد سوى سيرا ، وحولاء وهو الماء الذي يخرج من رأس الولد ، وعنباء لغة في العنب ، قال مالك : هو الوشي من الحرير ، كذا قال ، والوشي بفتح الواو وسكون المعجمة بعدهما تحتانية . وقال الأصمعي ثياب فيها خطوط من حرير أو قر ، وإنما قيل لها سيرا لتفسير الخطوط فيها . وقال الخليل : ثوب مضلع بالحرير وقيل مختلف الألوان فيه خطوط بمدة كأنها السيور . ورفع عند أبي داود في حديث أنس د أنه رأى علي أم كلثوم حلة سيرا ، والسيرا المضلع بالقز ، وقد جزم ابن بطال كما سيأتي في ثالث أحاديث الباب أنه من تفسير الزهري ، وقال ابن سيده : هو ضرب من البرود ، وقيل ثوب مسير فيه خطوط يعمل من القز ، وقيل ثياب من البين ، وقال الجوهري : برد فيه خطوط صفر ، ونقل عياض عن سيوية قال لم يأت فعلاء صفة لكن اسما ، وهو الحرير الصافي واختلف في قوله د حلة سيرا ، هل هو بالاضافة أولا ، فوقع عند الأكثر بتدوين حلة على أن سيرا عطف بيان أو لست ، وجزم القرطبي بأنه الرواية ، وقال الخطابي : قالوا حلة سيرا كما قالوا ناقة عسراء ، ونقل عياض عن أبي مروان بن السراج أنه بالاضافة ، قال عياض : وكذا ضبطناه عن متقن شيوخنا ، وقال الثنوي انه قول المحققين ومتقن العربية وأنه من إضافة الشيء لصفته كما قالوا ثوب خز . **قوله** ( نخرجت فيها ) في رواية أبي صالح عن علي د فلبستها . **قوله** ( فرأيت الغضب في وجهه ) زاد مسلم في رواية أبي صالح د فقال : اني لم أبعث بها إليك لتلبسها ، إنما بعثت بها إليك لتشفقها خيرا بين النساء ، وله في أخرى د شققها خيرا بين الفواطم . **قوله** ( فشققها بين نسائي ) أي قطعها ففرقتها عليهن خيرا ، والخز يضم المعجمة والميم جمع خمار بكسر أوله والتخفيف : ما تغلى به المرأة رأسها ، والمراد بقوله د نسائي ، ما فسرته في رواية أبي صالح حيث قال د بين الفواطم ، ووقع في رواية النسائي حيث قال د فرجعت إلى فاطمة فشققها ، فمالت : ما ذا جئت به ؟ قلت نهاني رسول الله ﷺ عن لبسها قال لبسها وأكسى لسأك ، وفي هذه الرواية أن عليا إنما شققها بأذن النبي ﷺ . قال أبو محمد بن قتيبة : المراد بالفواطم فاطمة بنت النبي ﷺ وفاطمة بنت أسد بن هاشم والدته علي ولا أحرف الثالثة . وذكر أبو منصور الأذخر أنها فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب . وقد أخرج للطحاوي وابن أبي الدنيا في د كتاب الهدايا ، وهب القتي بن سميد في د المهجات ، وابن عبد البر كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد عن أبي فاختة عن هبيرة بن

(١) هبة لله هنا « كتابي لله »

يريم - بتحذانية أوله ثم راء وزن عظيم - عن علي في نحو هذه الفصة قال د فشقت منها أربعة أخرى ، فذكر الثلاث المذكورات ، قال : ونسب يزيد الرابعة . وفي رواية الطحاوي د بخارا لفاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي ، وخبارا لفاطمة بنت النبي ﷺ ، وخبارا لفاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب ، وخبارا لفاطمة أخرى قد نسبها ، فقال عياض لعلها فاطمة امرأة عقيل بن أبي طالب وهي بنت شيبه بن ربيعة ، وقيل بنت عتبة بن ربيعة ، وقيل بنت الوليد بن عتبة . وامرأة عقيل هذه هي التي لما تخاضعت مع عقيل بنت عثمان معاوية وابن عباس حكيم بينهما ذكره مالك في المدونة ، وغيره ، واستدل بهذا الحديث علي جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لأن النبي ﷺ أرسل الحلة إلى علي فبني علي على ظاهر الإرسال فانتفع بها في أشهر ما صنعت له وهو اللبس ، فبين له النبي ﷺ أنه لم يبح له لبسها وإنما بعث بها إليه ليكسوها غيره ممن تباح له ، وهذا كله إن كانت القصة وقعت بعد النهي عن لبس الرجال الحرير ، وسيأتي مزيد لهذا في الحديث الذي بعده . الحديث الثاني ، قوله ( جوربة ) بالجيم والراء مصدر وبعد الراء تحذانية مفتوحة . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن عمر . قوله ( أن عمر رأى حلة سيرة ) هكذا رواه أكثر أصحاب نافع ، وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه د رأى حلة ، فجعله في مسند عمر . قال الدارقطني : المحفوظ أنه من مسند ابن عمر . وسيرة تقدم ضبطها وتفسيرها في الحديث الذي قبله . ووقع في رواية مالك عن نافع كما تقدم في كتاب الجملة أن ذلك كان على باب المسجد ، وفي رواية ابن إسحق عن نافع عند النسائي د أن عمر كان مع النبي ﷺ في السوق فرأى الحلة ، ولا تخالف بين الروایتين ، لأن طرف السوق كان يصل إلى قرب باب المسجد . قوله ( تباح ) في رواية جرير بن حازم عن نافع عند مسلم د رأى عمر عطارد التيمي يقيم حلة بالسوق ، وكان رجلا يغشى الملوك ويصيب منهم ، وأخرج الطبراني من طريق أبي مجلز عن حفصة بنت عمر د أن عطارد بن حاجب جاء بثوب من ديباج كساه إياه كسرى ، فقال عمر : ألا أشتري لك يا رسول الله ؟ ومن طريق عبد الرحمن بن عمرو بن معاذ عن عطارد نفسه أنه أهدى إلى النبي ﷺ ثوب ديباج كساه إياه كسرى ، واجمع بينهما أن عطارد لما أقامه في السوق ليباع لم يتفق له بيه فأهداه للنبي ﷺ . وعطارد هذا هو ابن حاجب بن زرارة بن عدس بمهمات الدارمي يكنى أبا هكرشة بشين معجمة ، كان من جلة وفد بني تميم أصحاب المجرات ، وقد أسلم وحسن إسلامه واستعمله النبي ﷺ على صدقات قومه ، وكان أبوه من رؤساء بني تميم في الجاهلية ، وقصته مع كسرى في رهنه قومه هروضا عن جمع كثير من العرب عند كسرى مشهورة حتى ضرب المثل بقوم حاجب . قوله ( لو ابتعتها فلبستها ) في رواية سالم عن ابن عمر كما تقدم في العيدن د ابتع هذه فتجمل بها ، وكان عمر أشار بشراتها وتمناه . قوله ( لو قد إذا أتوك ) في رواية جرير بن حازم د لو فود العرب ، وكأنه خصه بالعرب لأنهم كانوا إذا ذاك الوفود في الغالب ، لأن مكة لما فتحت بادر العرب بإسلامهم ، فكان كل قبيلة ترسل كبارها ليلسلوا ويتعلموا ويرجعوا إلى قومهم فيدهوم إلى الإسلام ويعلموهم . قوله ( والجمعة ) في رواية سالم د العيد ، بدل الجمعة وجمع ابن إسحق عن نافع ما تضمنته الروايتان ، أخرجه النسائي بلفظ د فتجمل بها لو فود العرب إذا أتوك ، وإذا خطبت الناس في يوم عيد وغيره . قوله ( إنما يلبس هذه ) في رواية جرير بن حازم د إنما يلبس الحرير . قوله ( من لأخلاق له ) زاد مالك في روايته د في الآخرة . والأخلاق النصب وقيل الخط وهو المراد هنا ، ويطلق أيضا على الحرمة وعلى الدين ، ويحتمل أن يراد من لأصيب له في الآخرة أي من لبس الحرير قاله الطبري ، وقد تقدم في حديث أبي عثمان عن عمر في أول حديث من

« باب لبس الحرير ، ما يؤيده ونفذه ، لا يلبس الحرير إلا من ليس له في الآخرة منه شيء » . قوله ( وأن النبي ﷺ بعث بعد ذلك إلى عمر حلة سيرة ) زاد الإسماعيلي من هذا الوجه بحلة سيرة من حرير ، ومن بيانية ، وهو يقتضي أن السيرة قد تكون من غير حرير . قوله ( كساها إياه ) كذا أطلق ، وهي باعتبار ما فهم عمر من ذلك ، والا فقد ظهر من بقية الحديث أنه لم يبعث إليه بها ليلبسها ، أو المراد بقوله كساه إعطاء ما يصلح أن يكون كسوة ، وفي رواية مالك الماضية في الجمعة « ثم جاءت رسول الله ﷺ منها حلة فأعطى عمر حلة » ، وفي رواية جرير بن حازم « فلما كان بعد ذلك أتى رسول الله ﷺ بحلل سيرة فبعث إلى عمر بحلة وبعث إلى أسامة بن زيد بحلة وأعطى علي بن أبي طالب حلة ، وعرف بهذا حلة المذكورة في حديث علي المذكور أولا . قوله ( فقال عمر كسوتها وقد سمعتك تقول فيها ما قلت ) في رواية جرير بن حازم « فجاء عمر بحلته يحملها فقال : بعثت إلى هذه وقد قلت بالأمس في حلة عطاردة ما قلت ، والمراد بالأمس هنا يحتمل الليلة الماضية أو ما قبلها بحسب ما اتفق من وصول الحلل إلى النبي ﷺ بعد قصة حلة عطاردة ، وفي رواية محمد بن إسحق « فخرجت فرعا فقلت : يا رسول الله ترسل بها إلى ؟ وقد قلت فيها ما قلت » . قوله ( إنما بعثت بها إليك لتبسيها أو تكسوها ) في رواية جرير « لتصيب بها » ، وفي رواية الزهري عن سالم كما مضى في الصيدين « لتبسيها وتصيب بها حاجتك » ، وفي رواية يحيى بن إسحق عن سالم كما سيأتي في الأدب « لتصيب بها مالا » ، وزاد مالك في آخر الحديث « فكساها عمر أخا له بمكة مشركا » ، زاد في رواية عبيد الله بن عمر العمري عند النسائي « أخا له من أمه » ، وتقدم في البيوع من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر « فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم » ، قال النووي هذا يشعر بأنه أسلم بعد ذلك . قلت : ولم أقف على تسمية هذا الأخ إلا فيما ذكره ابن بشكوال في « المهمات » ، نقل عن ابن الحناء في رجال الموطأ فقال : اسمه عثمان بن حكيم ، قال الدمياطي : هو السلي أخو خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص ، قال : وهو أخو زيد بن الخطاب لأمه . فن أطلق عليه أنه أخو عمر لأمه لم يصب . قلت : بل له وجه بطريق الجواز . ويحتمل أن يكون عمر ارتضع من أم أخيه زيد فيكون ههنا أخا عمر لأمه من الرضاع وأخا زيد لأمه من النسب . وأقاد ابن سعد أن والدة سعيد بن المسيب هي أم سعيد ابن عثمان بن الحكم ، ولم أقف على ذكره في الصحابة ، فإن كان أسلم فقد قاتلهم ، فليستذكرك ، وإن كان مات كافرا وكان قوله « قبل أن يسلم » لا مفهوم له ، بل المراد أن التبعث إليه كان في حال كفره مع قطع النظر عما وراء ذلك ، فلتعد بنته في الصحابة . وفي حديث جابر الذي أوله « أن النبي ﷺ صلى في قباء حرير ثم نزع فقال نهاني عنه جبريل » كما تقدم التنبيه عليه في أوائل كتاب الصلاة زيادة عند النسائي وهي « فأعطاء لعمر » ، فقال : لم أعطكم لتلبسه بل لتبيسه ، قباهه عمر ، وسنده قوي وأصله في مسلم ، فإن كان محضاً أمكن أن يكون عمر باعه بأذن أخيه بعد أن أهده له ، والله أعلم . ( تنبيه ) وجه ادخال هذا الحديث في « باب الحرير للنساء » يؤخذ من قوله لعمر « لتبسيها أو تكسوها » ، لأن الحرير إذا كان لبسه محرماً على الرجال فلا فرق بين عمر وغيره من الرجال في ذلك فينحصر الإذن في النساء ، وأما كون عمر كساها أخاه فلا يشكل على ذلك عند من يرى أن الكافر مخاطب بالفروع ويكون أهدي عمر الحلة لأخيه ليبيعه أو يكسوها امرأة ، ويمكن من يرى أن الكافر غير مخاطب أن ينفصل عن هذا الإشكال بالتسك بدخول النساء في عموم قوله أو يكسوها أي إما للمرأة أو للكافر بقرينة قوله « إنما يلبس هذا من لا خلاقي له » أي من الرجال . ثم ظهر لي وجه آخر وهو أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكورة

فقد أخرج الحديث المذكور الطحاوي من رواية أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال : أبصر رسول الله ﷺ على عطاردة حلة فكرهها له ثم أنة كساها عمر مثله ، الحديث ، وفيه : اني لم أكسكها لتلبسها إنما أعطيتكها لتلبسها النساء ، واستدل به على جواز لبس المرأة الحرير الصنف بناء على أن الحلة السراة هي التي تكون من حرير صرف ، قال ابن عبد البر : هذا قول أهل العلم ، وأما أهل اللغة فيقولون : هي التي يحاط بها الحرير ، قال : والاول هو المعتمد . ثم ساق من طريق محمد بن سيرين عن ابن عمر نحو حديث الباب وفيه : حلة من حرير ، وقال ابن بطال : ذات طرق الحديث على أن الحلة المذكورة كانت من حرير محض ، ثم ذكر من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان عمر قال : يا رسول الله ، اني مررت بعطاردة يمرض حلة حرير للبيح ، الحديث أخرجه أبو حنيفة والطبري بهذا اللفظ . قلت : وتقدم في البيوع من طريق أبي بكر بن حفص عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : حلة حرير أو سيرا ، وفي العميد من طريق الزهري عن سالم : حلة من استبرق ، وقد فسر الاستبرق في طريق أخرى بأنه ما غلظ من الديباج ، أخرجه المصنف في الادب من طريق يحيى بن إسحق قال : سألت سالم عن الاستبرق فقلت : ما غلظ من الديباج ، فقال : سمعت عبد الله بن عمر ، فذكر الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أنس في نحو هذه القصة : حلة من سندس ، قال النووي : هذه الالفاظ تبين أن الحلة كانت حريرا محضا . قلت : الذي يتبين أن السراة قد تكون حريرا صرفا وقد تكون غير محض ، فالتى في قصة عمر جاء التصريح بانها كانت من حرير محض ولهذا وقع في حديثه : إنما يلبس هذه من لا خلاق له ، والتي في قصة علي لم تكن حريرا صرفا لما روى ابن أبي شيبة من طريق أبي قاختة عن هبيرة بن يريم عن علي قال : أهدى رسول الله ﷺ حلة مسيرة بحرير إما سداها أو لحنها ، فأرسل بها الى فقلت : ما أصنع بها ، ألبسها ؟ قال : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولكن اجعلها خيرا بين الفواطم ، وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق ابن إسحق عن هبيرة فقال فيه : حلة من حرير ، وهو محمول على رواية أبي قاختة وهو بقاء ومحملة ثم مشاة اسمه سعيد بن علقمة بكسر المهملة وتخفيف اللام ثم قاف ، نقة ، ولم يقع في قصة علي وهيد على لبسها كما وقع في قصة عمر ، بل فيه : لا أرضى لك إلا ما أرضى لنفسى ، ولا ريب أن ترك لبس ما خالطه الحرير أولى من لبسه عند من يقول بجوازه والله أعلم . الحديث الثالث حديث أنس أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سيرا ، هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ووافقه الزبيدي كما تقدمت الإشارة اليه في : باب من الحرير من غير لبس ، وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كالأول ، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه لكن قال زينب بدل أم كلثوم ، والم محفوظ ما قال الأكثر ، وقد غفل الطحاوي فقال : ان كان أنس رأى ذلك في زمن النبي ﷺ فيعارض حديث عقبة ، يعنى الذى أخرجه النسائي وصححه ابن حبان : ان النبي ﷺ كان يمنع أهله الحرير والحلة ، وان كان بعد النبي ﷺ كان دليلا على نسخ حديث عقبة ، كذا قال ، وخفى عليه أن أم كلثوم ماتت في حياة النبي ﷺ وكذلك زينب فبطل التردد ، وأما دعوى المعارضة فردودة ، وكذا النسخ . واجمع بينهما واضح بحمل النهى في حديث عقبة على التنزيه وإقرار أم كلثوم على ذلك اما لبيان الجواز وإما لكونها كانت اذ ذاك صغيرة ، وعلى هذا التقدير فلا إشكال في رواية أنس لها ، وعلى تقدير أن تكون كانت كبيرة فيحمل على أن ذلك كان قبل الحجاب أو بعده ، لكن لا يلزم من رؤية الثوب على اللباس رؤية اللباس فانه رأى ذيل الفميص مثلا ، ويحتمل أيضا أن

الصبراء التي كانت على أم كلثوم كانت من غير الحرير الصرف كما تقدم في حلة علي ، والله أعلم . واستدل بأحاديث الباب على جواز لبس الحرير للنساء سواء كان الثوب حريرا كله أو بمقطعه ، وفي الأول عرض المفضل على الفاضل والتابع على المتبوع ما يحتاج إليه من مصالحه ممن يظن أنه لم يطالع عليه ، وفيه إباحة العادن لمن يستحقه ، وفيه جواز البيع والشراء على باب المسجد ، وفيه مباشرة الصالحين والفضلاء البيع والشراء . وقال ابن بطال فيه ترك النبي ﷺ لباس الحرير وهذا في الدنيا ، وإرادة تأخير الطيبات إلى الآخرة التي لا انقضاء لها ، إذ تعجل الطيبات في الدنيا ليس من العوم ، فزهد في الدنيا للآخرة ، وأمر بذلك ، ونهى عن كل سرف وحرمة . وتعبه ابن المنير بأن تركه ﷺ لبس الحرير إنما هو لاجتناب المعصية ، وأما الزهد قائما هو في غائص الحلال وما لا عقوبة فيه ، فالتقليل منه وتركه مع الامكان هو الذي تنفخل فيه درجات الزهاد . قلت : ولعل مراد ابن بطال بيان سبب التحريم فيستقيم ما قاله . وفيه جواز بيع الرجال الثياب الحرير وأصرفهم فيها بالهبة والهبة لا اللبس . وفيه جواز صلة القريب الكافر والاحسان إليه بالهبة . وقال ابن عبد البر : فيه جواز الهدية للكافر ولو كان حربيا . وتعبه بأن عطاردا إنما وفد سنة تسع ولم يبق بمكة بعد الفتح مشرك . وأجيب بأنه لا يلزم من كون وفادة عطاردا سنة تسع أن تكون قصة الحلة كانت حينئذ بل جاز أن تكون قبل ذلك ، وما زال المشركون يقدمون المدينة ويماملون المسلمين بالبيع وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك سنة الوفود فيحتمل أن يكون في المدة التي كانت بين الفتح وحج أبي بكر ، فإن منع المشركين من مكة إنما كان من حجة أبي بكر سنة تسع ففينا وقع النهي أن لا يبيع بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ، واستدل به على أن الكافر ليس مخاطبا بالفروع لأن عمر لما منع من لبس الحلة أهداها لأخيه المشرك ولم ينكر عليه ، وتعبه بأنه لم يأمر أخاه بلبسها فيحتمل أن يكون وقع الحكم في حقه كما وقع في حق عمر فيمنع بها بالبيع أو كدوة النساء ولا يلبس هو . وأجيب بأن المسلم عنده من الوازع الشرعي ما يحمله بعد العلم بالنهي عن الكف ، بخلاف الكافر فإن كفره يحمله على عدم الكف عن تماطى المحرم ، فلو لا أنه سبحانه له لبسه لما أهدى له لما في تمكينه منه من الإغاة على المعصية ، ومن ثم يحرم بيع العمير من جرت عادة أن يتخذها خيرا وإن احتمل أنه قد يشربه عصيرا ، وكذا بيع الغلام الجليل من يشتره بالمعصية اسكن يحتمل أن يكون ذلك كان على أصل الإباحة ، وتكون مشروعية خطاب الكافر بالفروع تراخت عن هذه الواقعة ، والله أعلم

### ٣١ - باب ما كان للنبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط

٥٨٤٣ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حمزة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لبثت سنة وأنا أريد أن أسأل هريرة عن المراتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ ، فبطلت أهابه ، فنزل يوما منزلا فدخل الأرك ، لما خرج سأنه فقال : عائشة وحفصة . ثم قال : كنتا في الجاهلية لائدتا النساء شيئا . فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا لهن - بذلك - علينا حقاً ، من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا . وكان بيني وبين أصراتي كلام ، فأغلظت لي ، فقلت لها : وإليك لحقك ؟ قالت : تقول هذا لي وابنتك فتؤذي النبي ﷺ ؟ فأبيت حفصة فقلت لها : إني أذكرك أن تدعي الله ورسوله . وتقدمت إليها في أذاه . فأبيت

أم سلمة قتلت لها ، فقالت : أعجب منك يا عمر ، قد دخلت في أمورنا ، فلم يبق إلا أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه . فرددت . وكان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ وشهدته أنبأه بما يكون ، وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهد أناني بما يكون من رسول الله ﷺ . وكان من حول رسول الله ﷺ قد استقام له ، فلم يبق إلا ملك غسان بالشام كذا نفاق أن يأتينا . فاشمرت إلا بالانصاري وهو يقول : إنه قد حدث أمر ، قلت له : وما هو ؟ أجا للفساني ؟ قال : أعظم من ذلك ، طلق رسول الله ﷺ نساءه . فبنت ، فإذا البكاء في حجرهن كلهن ، وإذا النبي ﷺ قد صمد في مشربة له ، وعلى باب المشربة وصيف ، فأنبتة فقلت : استاذن لي ، فأذن لي فدخلت ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أتر في جنبه ، ونحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف ، وإذا أهب معلقة وقرظ ، فذكرت الذي فات لحفصة وأم سلمة ، والذي ردت على أم سلمة ، فضحك رسول الله ﷺ . فبنت نساً وعشرين ليلة ثم نزل ،

٥٨٤٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري قال أخبرني هند بنت الحارث

عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ من الليل وهو يقول : لا إله إلا الله ، ماذا أنزل الليلة من القرآن ؟ ماذا أنزل من الخزائن ؟ من يوقظ صواب الحجرات ؟ كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ، قال الزهري : وكانت هند لها أضرار في كميها بين أصابعها ،

قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يتجاوز من القياس والبسط ) معنى قوله : يتجاوز ، يتوسع فلا يضيق بالانحصار على صنف بعينه ، أو لا يضيق بطالب النقيض والغال ، بل يستعمل ما يفسر ، ووقع في رواية الكشميني « يتجزى » بهيم وراى أيضا سكنها نقيلة مفتوحة بعدما ألف وهي أوضع ، والبسط بفتح الموحدة ما يبسط ويجلس عليه . ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث ابن عباس في قصة المراتين اللتين تظاهرتا ، وقد تقدم شرحه في الطلاق مستوفى . الغرض منه نومه ﷺ على حصير وتحت رأسه مرفقة حشوها ليف ، وقوله في هذه الرواية « مرفقة » بكسر أوله . يكون الزاء وفتح الفاء بعدها قاف ما يرفق به ، وقد تقدم في الرواية الأخرى بلفظ « وسادة » وقوله « فاشمرت الانصاري » وهو يقول قد حدث أمر ، في رواية الكشميني « فاشمرت إلا بالانصاري وهو يقول ، وفي نسخة عنه . فاشمرت بالانصاري إلا وهو يقول » قال الكرماني : سقط حرف الاستثناء من جل النسخ بل من كلها ، وهو قدر القرينة تدل عليه ، أو دماء زائدة والتقدير شمرت بالانصاري وهو يقول ، أو ما مصدرية وتكون هي المبتدأ بالانصاري الخبر أي شعوري متلبس بالانصاري قائلا . قلت : ويحتمل أن تكون مانافية على حالها بغير احتياج لحرره الاستثناء ، والمراد المبالغة في نفي شعوره بكلام الانصاري من شدة مادهم من الخبر الذي أخبر به ، ويكون قد استثبته فيه مرة أخرى ، ولذلك نقله عنه ، سكن رواية الكشميني ترجيح الاحتمال الاول وتوضح أن قول



الكرمانى بل كلها ايس كذلك ، وقوله « وعلى باب المشربة وصيف ، بهملة وفاء ، وزن عظيم هو الغلام دون البلوغ وقد يطلق على من بلغ الخدمة ، يقال وصف الغلام بالضم وصافة . وقول عمر « فتقدمت اليها في اذاه ، أى أنذتها من اذى رسول الله ﷺ وما يقع من العقوبة بسبب اذاه . الحديث الثانى ، قوله ( كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ) قال ابن بطال قرن النبي ﷺ نزول الخزان بالفتنة إشارة الى أنها تسبب عنها ، والى أن القصد في الامر خير من الاكثار واسلم من الفتنة ، ومطابقة حديث أم سلمة هذا للترجمة من جهة أنه ﷺ حذر من لباس الرقيق من الثياب الواصفة لاجسامهن لثلاثين في الآخرة ، وفيما حكاه الزهرى عن هند ما يؤيد ذلك قال : وفيه إشارة الى أن النبي ﷺ لم يكن يلبس الثياب للشفافة لأنه إذا حذر من لبسها من ظهور العورة كان أولى بصفة السكال من غيره اهـ ، وهو مبنى على أحد الأقوال في تفسير المراد بقوله « كاسية عارية » كما سيأتى بيانه في كتابه الفتن ، ويحتمل أن يكون الحديثان دالين على الترجمة بالتوزيع . الحديث عمر مطابق للوسط وحديث أم سلمة مطابق للباس ، والمراد بقوله يتجوزى أى فيما يتعلق بنفسه وبأهله . قوله ( قال الزهرى : وكانت هند لها أزار في كتيها بين أصابعها ) هو موصول بالاسناد المذكور الى الزهرى ، وقوله « أزار » وقع للاكثر وفي رواية أبى أحمد الجرجاني « أزار » براء واحدة وهو غطاء ، والمعنى أنها كانت تخشى أن يبدو من جسدها شيء بسبب سعة كتيها فكانت تزرر ذلك اثلا يبدو منه شيء فتدخل في قوله « كاسية عارية »

### ٣٣ - باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا

٥٨٤٥ - **حدثنا** أبو الوائلى حدثنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص قال حدثنى أبى قال حدثنى أم خالد بنت خالد قالت « أتى رسول الله ﷺ بنباب فيها خميصة سوداء ، قال من تزون نكسوها هذه الخميصة ، فأسيكتن مفوم . قال : اثبتوني بأمر خالد . فأتى بى للنبي ﷺ ، فألبسنيها بيده وقال : أبلى وأخلى - مرتين - فجعل ينظر إلى علم الخميصة ويشير بيده إلى ويقول : يا أم خالد ، هذا سنا . والسنا بلسان الحبشة : الحسن . قال إسحاق : حدثنى امرأة من أهلى أنها رأت على أم خالد ،

**قوله** ( باب ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا ) كأنه لم يثبت عنده حديث ابن عمر قال « رأى النبي ﷺ على عمر ثوبا فقال : اللبس جديدا ، وعش حميدا ، وميت شهيدا » أخرجه النسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان ، وأعله النسائى . وجاء أيضا فيما يدهو به من لبس الثوب الجديد أحاديث : منها ما أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وصححه من حديث أبى سعيد « كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سماه باسمه عمامة أو قيصا أو دواء ثم يقول : اللهم لك الحمد أنت كسوتنيه ، أسألك خيره وخير ما صنع له وأعوذ بك من شره وشر ما صنع له » وأخرج الترمذى وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عمر رفعه « من لبس ثوبا جديدا فقال : الحمد لله الذى كسانى ما أراى به عورتى ، وأنجعل به فى حياتى - ثم عمد الى ثوب الذى أخلق فتصدق به - كان فى حفظ الله وفى كنف الله حيا وميتا ، وأخرج أحمد والترمذى وحسنه من حديث معاذ بن أنس رفعه « من لبس ثوبا فقال : الحمد لله الذى كسانى هذا ووزقنيه من غير حول منى ولا قوة . غفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وحديث أم خالد بنت سعيد المذكور فى هذا

الباب تقدم شرحه في « باب الخيصة السوداء » قريبا ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله ﷺ لما « أبل وأخلق » هل بالقاف أو الفاء ، وقوله فيه « خيصة سوداء » لا ينافي ما وقع في كتاب الجهاد أنه كان عليها قميص أصفر ، لأن القميص كان عليها لما جرى بها ، والخيصة هي التي كسيتها . وقوله في آخره « قال إسحق » هو ابن سعيد راوى الحديث عن أبيه ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقوله « حدثني امرأة من أهل » لم أقف على اسمها ، وقوله أنها رأتها هل أم خالد أي الثوب ، ويستفاد من ذلك أنه بقي زمانا طويلا ، وقد تقدم ما يدل على ذلك صريحا في « باب الخيصة »

### ٣٣ - باب النهي عن التزعفر للرجال

٥٨٤٦ - حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال « نهى النبي ﷺ أن

يتزعفر الرجل »

قوله ( باب النهي عن التزعفر للرجال ) أي في الجسد ، لأنه ترجم بعده « باب الثوب المزعفر » وقيد بالرجل ليخرج المرأة . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صهيب . قوله ( أن يتزعفر الرجل ) كذا رواه عبد الوارث وهو ابن سعيد مقيدا ، ووافقه إسماعيل بن علية وحامد بن زيد عند مسلم وأصحاب السنن ، ووقع في رواية حماد بن زيد « نهى عن التزعفر للرجال » ورواه شعبة عن ابن علية عند النسائي مطلقا فقال « نهى عن التزعفر » وكأنه اختصره وإلا فقد رواه عن إسماعيل فوق العشرة من الحفاظ مقيدا بالرجل ، ويحتمل أن يكون إسماعيل اختصره لما حدث به شعبة والمطلق محمول على المقيد ، ورواية شعبة عن إسماعيل من رواية الأكبر عن الأصغر . واختلف في النهي عن التزعفر هل هو لأثمنه ليكون من طيب النساء ولهذا جاء الزجر عن الخلق ؟ أو لونه فيلحق به كل صفرة ؟ وقد نقل البيهقي عن الشافعي أنه قال : أنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر ، وأمره إذا تزعفر أن يفسله . قال : وأرخص في المصفر لأنني لم أجد أحدا يحكي عنه إلا ما قال هل « نهائي ولا أقول أنها كم » قال البيهقي : قد ورد ذلك عن غيره على ، وساق حديث عبد الله بن عمر وقال « رأى هل النبي ﷺ ثوبين مصفرين فقال : أف هذه من ثياب الكفار فلا تلبسهما » أخرجه مسلم ، وفي لفظ له « فقلت أغسلهما ؟ قال لا بل أحرقهما » قال البيهقي فلو بلغ ذلك الشافعي أقال به اتباعا لسنة كعادته . وقد كره المصفر جماعة من السلف ورخص فيه جماعة ، ومن قال بكراهته من أصحابنا الحلبي ، واتباع السنة هو الأولى له . وقال المنزوي في « شرح مسلم » : أئمن البيهقي المسألة وافقه أعلم ، ورخص مالك في المصفر والمزعفر في البيوت وكرهه في المحافل ، وسيأتي قريبا حديث ابن عمر في الصفرة ، وتقدم في التكاثر حديث أنس في قصة عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وجاء إلى النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، وتقدم الجواب عن ذلك بأن الخلق كان في ثوبه هلقي به من المرأة ولم يكن في جسده ، والكراهة لمن تزعفر في بدنه أشد من الكراهة لمن تزعفر في ثوبه . وقد أخرج أبو داود والترمذي في « الشاهل » والنسائي في « السكبي » من طريق سلم العلوي عن أنس « دخل رجل على النبي ﷺ وعليه أثر صفرة ، فكره ذلك ، وقلنا كان يواجه أحدا بشيء يكرهه ، فلما قام قال : لو أسرتم هذا أن يترك هذه الصفرة ، ولم يفتح المهمة وسكون اللام فيه لين ، ولأبي داود من حديث عمار رفته لا تحضر الملائكة جنازة كافر ولا يهضم بالزعفران ، وأخرج أيضا من حديث عمار قال « قدمت على أمي لا وقد تشفقت يداي . فذهبت إلى زعفران ، فسلبت على النبي ﷺ فلم يرحب بي وقال انصب »

فأفعل عنك هذا

## ٣٤ - باب الثوب المزعفر

٥٨٤٧ - **حدثنا** أبو أسيم **حدثنا** سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو بزعفران

**قوله** ( باب الثوب المزعفر ) ذكر فيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى النبي ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بورس أو زعفران ، كذا أوردته **عنه** ، وقد تقدم طويلاً مشروحاً في كتاب الحج ، وقد أخذ من التقييد بالمحرم جواز لبس الثوب المزعفر للحلال ، قال ابن بطلان : أجاز مالك وجماعة لباس الثوب المزعفر للحلال وقالوا : إنما وقع النهي عنه للمحرم خاصة ، وحله الشافعي والكويتيون على المحرم وغير المحرم ، وحديث ابن عمر الآتي في باب الزمالة السبئية ، يدل على الجواز ، فإن فيه أن النبي ﷺ كان يصبغ بالصفرة . وأخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال : رأيت رسول الله ﷺ وعليه ثوبان مصبوغان بالزعفران ، وفي سنده عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف ، وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة أن رسول الله ﷺ صبغ أزاره ورداءه بزعفران ، وفيه راو مجهول ، ومن المستغرب قول ابن العربي : لم يرد في الثوب الأصفر حديث ، وقد ورد فيه عدة أحاديث كما ترى ، قال الملب : الصفرة أبيض اللون إلى النفس ، وقد أشار إلى ذلك ابن عباس في قوله تعالى ( صفراء فاقع لونها تسر الناظرين )

## ٣٥ - باب الثوب الأحمر

٥٨٤٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق سمع للبراء رضي الله عنه يقول : كان للنبي ﷺ ثوبان مربوطين ، وقد رأيت في حقه حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ،

**قوله** ( باب الثوب الأحمر ) ذكر فيه حديث البراء ، كان النبي ﷺ مربوطين ، ورأيت في حقه حمراء ما رأيت شيئاً أحسن منه ، وقد تقدم في صفة النبي ﷺ أنهم سياقا من هذا . **قوله** ( عن أبي إسحاق ) هو السبيعي ( سمع البراء ) هو ابن عازب ، كذا قال أكثر أصحاب أبي إسحاق ، وخالفهم أشعث فقال : عن أبي إسحاق عن جابر بن سمرة ، أخرجه النسائي وأعله الترمذي وحسنه ، ونقل عن البخاري أنه قال : حديث أبي إسحاق عن البراء وعن جابر بن سمرة صحيحان وصححه الحاكم ، وقد تقدم حديث أبي جحيفة قريبا ويأتي ، وفيه حلة حمراء ، أيضا . ولأبي داود من حديث هلال بن عامر عن أبيه : رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بعير وعليه برد أحمر ، وإسناده حسن ، والطبراني بسند حسن عن طارق الحاربي نحوه لكن قال : يسوق ذي المجاز ، وتقدم في باب الزعفران ما يتعلق بالمصفر ، فإن غالب ما يصبغ بالمصفر يكون أحمر ، وقد تلخص لنا من أقوال السلف في لبس الثوب الأحمر سبعة أقوال : الاول الجواز مطلقا جاء عن علي وطلحة وعبد الله بن جعفر والبراء وغير واحد من الصحابة ، وعن سعيد بن المسيب والثوري والشمسي وأبي قلابة وأبي وائل وطائفة من التابعين . القول الثاني المنع مطلقا ، لما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو وما نقله البيهقي وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما نهى رسول الله ﷺ عن المصفر وهو بالغاء وتشديد الدال وهو الصبيح بالمصفر فصره في الحديث ، وعن عمر أنه كان إذا رأى على الرجل ثوبا مصفرا جذبه وقال : دعوا هذا

للنساء ، أخرجه الطبري . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسى الحسن ، الحرمة من ذينة الشيطان والشيطان يحب الحرمة ، وصلة أبو علي بن السكن وأبو محمد بن عدي ، ومن طريق البيهقي في الشعب ، من رواية أبي بكر الهذلي وهو ضعيف عن الحسن عن رافع بن يزيد الثقي رفعه ، أن الشيطان يحب الحرمة ، وإياكم والحرمة ، وكل ثوب ذي شهرة ، وأخرجه ابن منده وأدخل في رواية له بين الحسن ورافع رجلا ، فالحديث ضعيف وبالغ الجوزقاني فقال إنه باطل ، وقد وقفت على كتاب الجوزقاني المذكور وترجمه د بالاباطيل ، وهو بخط ابن الجوزي ، وقد تبعه على ما ذكر في أكثر كتابه في الموضوعات ، لكنه لم يوافقه على هذا الحديث فإنه ما ذكره في الموضوعات فاصاب ، وعن عبد الله ابن عمرو قال : مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فلم عليه فلم يرد عليه النبي ﷺ ، أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والبزار وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفيه أبو يحيى القنات مختلف فيه ، وعن رافع بن خديج قال : « خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى على رواحلتنا أكسية فيها خطوط عهد حر فقال : ألا أرى هذه الحرمة قد غلبتكم ، قال فقمنا سراعا فزعناها حتى نفر بعض إبلتنا » أخرجه أبو داود ، وفي سنده راو لم يسم ، وعن امرأة من بني أسد قالت : كنت عند زينب أم المؤمنين ونحن نصيبغ ثيابا لها بمغرة ، إذ طلع النبي ﷺ ، فلما رأى المغرة رجع ، فلما رأته ذلك زينب غسلت ثيابها ووارت كل حرمة ، فجاء فدخل ، أخرجه أبو داود وفي سنده ضعف . القول الثالث : يكره لبس الثوب المنشعب بالحرمة دون ما كان صبغه خفيفا ، جاء ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد ، وكان الحجلة فيه حديث ابن عمر المذكور قريبا في المقدم . القول الرابع : يكره لبس الأحمر مطلقا لقصد الزينة والشهرة ، ويجوز في البيوت والممنة ، جاء ذلك عن ابن عباس ، وقد تقدم قول مالك في باب التزهفر . القول الخامس : يجوز لبس ما كان صبغ غزله ثم نسج ، ويمنع ما صبغ بعد النسج ، جنح الى ذلك الخطابي واحتج بأن الحلة الواردة في الاخبار الواردة في لبسه ﷺ الحلة الحمراء إحدى حلل النبي ، وكذلك البرد الأحمر ، وبرود النبي يصبغ غزلها ثم ينسج . القول السادس : اختصاص النهي بما يصبغ بالمعصفر لورود النهي عنه ، ولا يمنع ما صبغ بغيره من الاصباغ ، ويعسكر عليه حديث المغيرة المتقدم . القول السابع : تخصيص المنع بالثوب الذي يصبغ كله ، وأما ما فيه لون آخر غير الأحمر من بياض وسواد وغيرهما فلا ، وعلى ذلك يحمل الأحاديث الواردة في الحلة الحمراء فإن الحلل اليمانية غالبا تكون ذات خطوط حر وغيرها ، قال ابن القيم : كان بعض العلماء يلبس ثوبا مشجعا بالحرمة يزعم أنه يتبع السنة : وهو غلط ، فإن الحلة الحمراء من برود النبي والبرد لا يصبغ أحمر صرفا . كذا قال . وقال الطبري بعد أن ذكر غالب هذه الأقوال : الذي أراه جوازا لبس الثياب المصبغة بكل لون ، إلا أني لا أحب لبس ما كان مشجعا بالحرمة ولا لبس الأحمر مطلقا ظاهرا فوق الثياب لكونه ليس من لباس أهل المروءة في زماننا فإن مراعاة ذي الزمان من المروءة ما لم يكن لثما ، وفي مخالفة الذي ضرب من الشهرة ، وهذا يمكن أن يلخص منه قول ثامن . والتحقيق في هذا المقام أن النهي عن لبس الأحمر إن كان من أجل أنه ليس بالكفارة قال قول فيه كالقول في الميعة الحمراء كما سيأتي ، وإن كان من أجل أنه ذى النساء فهو راجع الى الزجر عن التشبه بالنساء فيكون النهي عنه لا لذاته . وإن كان من أجل الشهرة أو خرم المروءة فيمنع حيث يقع ذلك ، وإلا فيقوى ما ذهب إليه مالك من التفرقة بين المحافل والبيوت

٥٨٤٩ - **عنه** قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع : عيادة المريض ، وإتباع الجنائز ، وتشيت العاطس . ونهاها عن لبس الحرير ، والديباج ، والقسي ، والاستبرق ، والميثر الحر » ،

**قوله** ( باب الميثر الحر ) ذكر فيه حديث سفيان وهو الثوري عن أشعث وهو ابن أبي الشعثاء عن معاوية ابن سويد عن البراء قال : « أمرنا النبي ﷺ بسبع ، الحديث وفي آخره » وعن لبس الحرير والديباج والاستبرق والميثر الحر ، فالحرير قد سبق القول فيه ، والديباج والاستبرق صنفان نفيسان منه ، وأما الميثر فهي جمع ميثرة تقدم ضبطها في « باب لبس القسي » وقد أخرج أحمد والذبياني وأصله عند أبي داود بسند صحيح عن علي قال : « نهى عن الميثر الأرجوان » هكذا عندهم بلفظ « نهى » على البناء للجھول ، وهو محمول على الرفع ، وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان من طريق هيرة بن يريم بثبوت أوله وزن عظيم عن علي قال : « نهى رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب ، وعن لبس القسي ، والميثر الحر » ، قال أبو عبيد : الميثر الحر التي جاء النهي عنها كانت من مراكب العجم من ديباج وحرير . وقال الطبري هي وعاء يوضع على سرج الفرس أو رحل البعير من الأرجوان وحكي في « المشارق » قولاً أنها سروج من ديباج ، وقولاً أنها أغشية للسروج من حرير ، وقولاً أنها تشبه الخدعة تحشى بقطن أو ريش يجمعها الزاكب تحته ، وهذا يوافق تفسير الطبري ، والأقوال الثلاثة محتمل أن لا تكون متخالفة بل الميثرة تطلق على كل منها ، وتفسير أبي عبيد محتمل الثاني والثالث ، وعلى كل تقدير فالميثر وإن كانت من حرير فالنهي فيها كأنه من الجلوس على الحرير ، وقد تقدم القول فيه ، ولا يمكن تقييدها بالآخر أخص من مطلق الحرير فيمنع إن كانت حريراً ، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حرراً ، وإن كانت من غير حرير فالنهي فيها للوجع عن التشبه بالأعاجم ، قال ابن بطال : كلام الطبري يقتضي التسوية في المنع من الركوب عليه سواء كانت من حرير أم من غيره ، فكان النهي عنها إذا لم يكن من حرير للتشبه أو للسرف أو التزين ، وبحسب ذلك تفصيل الكراهة بين التحريم والتنزيه ، وأما تقييدها بالخرقة فن يحمل المطلق على المقيد - وهم الأكثر - يخص المنع بما كان أحر ، والأرجوان المذكور في الرواية التي أشرت إليها بهضم الحمزة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو خفيفة ، وحكي عياض ثم القرطبي فتح الحمزة وأنكره النووي وصوب أن الضم هو المعروف في كتب الحديث واللغة والغريب ، واختلفوا في المراد به فقيل هو صبغ أحمر شديد الحمرة وهو نور شجر من أحسن الألوان ، وقيل الصوف الأحمر ، وقيل كل شيء أحمر فهو أرجوان . ويقال ثوب أرجوان وقطيفة أرجوان ، وحكي السيرافي أحمر أرجوان فكأنه وصف للببالفة في الحمرة كما يقال أبيض بقق وأصفر قافع . واختلفوا هل الكلمة عربية أو معربة ؟ فان قلنا باختصاص النهي بالآخر من الميثر فالمنع في النهي عنها ما في غيرها كما تقدم في الباب قبله ، وإن قلنا لا يختص بالآخر فالمنع بالنهي عنها ما فيه من الترفه ، وقد يعتادها الشخص فتعوزه فيشق عليه تركها فيكون النهي نهي لإرشاد لمصلحة دنيوية ، وإن قلنا فالنهي عنها من أجل التشبه بالأعاجم فهو لمصلحة دينية ، لكن كان ذلك شعاعاً حينئذ وم كفار ثم لما لم يصر الآن يختص بشعاعهم زال ذلك المعنى فتزول الكراهة ، وانه أعلم

٥٨٥٠ - **حَدَّثَنَا** سَلِيحُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْلَمَةَ قَالَ «سَأَلْتُ أَنَسًا: أَكَانَ النَّبِيُّ

ﷺ يَصِلُ فِي تَعْلِيهِ؟ قَالَ: نَعَمْ»

٥٨٥١ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ «عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لَعَبْدُ اللَّهِ

ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ: مَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟

قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمْسُ مِنْ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْبَيَاضَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ الذَّمَالِ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرِ،

وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلُ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ يُسْهَلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ. فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَمَرَ: أَمَّا الْأَرْكَانُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْبَيَاضَيْنِ، وَأَمَّا الذَّمَالُ السَّبْتِيَّةُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَلْبَسُ الذَّمَالِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَأَمَّا الصُّفْرُ فَانِي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ بِهَا، وَأَمَّا الْإِهْلَالُ فَانِي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْهَلُ حَتَّى تَنْتَهَتْ بِهِ رَاِحَتُهُ»

٥٨٥٢ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْهَرَمُ نَوْمًا مَصْبُوغًا بِزَعْفَرَانٍ أَوْ وَرْسٍ، وَقَالَ: مَنْ لَمْ يَجِدْ

تَعْلِينَ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ وَثِيْقَتَهُمَا أَدْفَلَ مِنَ السَّكْبِينِ»

٥٨٥٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يَوْسُفَ حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ لَمْ يَسْكُنْ لَهُ إِزَارٌ فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَعْلَانِ

فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ»

**قَوْلُهُ (بَابُ الذَّمَالِ)** جَمْعُ نَعْلٍ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هِيَ الَّتِي تَسْمَى الْآنَ تَادُومَةُ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الذَّمَالُ

لِبَاسُ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَمَّا اتَّخَذَ النَّاسُ غَيْرَهَا لِمَا فِي أَرْضِهِمْ مِنَ الْعَالِيَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الذَّمَالُ عَلَى كُلِّ مَا بَقِيَ الْقَدَمُ. قَالَ صَاحِبُ

الْمَحْكَمِ: الذَّمَالُ وَالذَّمْلَةُ مَا وَقِيتَ بِهِ الْقَدَمُ. **قَوْلُهُ (السَّبْتِيَّةُ)** بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا مِثْلُهَا مَذْمُومَةٌ إِلَى

السَّبْتِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ هِيَ الْمَذْبُوغَةُ، وَنَقَلَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَعَنِ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ: زَادَ الشَّيْبَانِيُّ بِالْفَرْطِ، قَالَ:

وَزَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهَا الَّتِي حَلَقَ عَنْهَا الشَّعْرُ. قُلْتُ: أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَالِكٍ تَقَلُّهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ وَوَأَقْفَهُ، وَكَأَنَّهُ

مَا خُوِذَ مِنْ لَفْظِ السَّبْتِ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ الْقَطْعُ فَالْحَلْقُ بِمَعْنَاهُ، وَأَيْدِ ذَلِكَ جَوَابُ ابْنِ عَمْرِو الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ، وَقَدْ وَافَقَ

الْأَصْمَعِيُّ الْحَلِيلَ وَقَالُوا: قِيلَ لَهَا سَبْتِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَسْبِتُ بِالذَّبَاخِ أَيْ لِأَنَّهَا، قَالَ أَبُو حَبِيدٍ: كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَلْبَسُ

الذَّمَالُ الْمَذْبُوغَةَ إِلَّا أَهْلُ السَّعَةِ، وَاسْتَشْهَدَ لِذَلِكَ بِشَعْرٍ، وَذَكَرَ فِي الْبَابِ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ: الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَنَسٍ فِي

الصَّلَاةِ فِي التَّعْلِينِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الصَّلَاةِ، الثَّانِي حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جُرَيْجٍ

وَعَمَّا تَابِعِيَانِ مَدَنِيَانِ. **قَوْلُهُ (رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا)** فَذَكَرَهَا، فَأَمَّا الْإِقْتِصَارُ عَلَى مَسِ الرُّكْنَيْنِ الْبَيَاضَيْنِ فَتَقَدَّمَ

شرح في كتاب الحج ، وكذلك الإهلال يوم التروية ، وأما الصبيغ بالصفرة فتقدم في باب التزعفر ، وروى في رواية ابن اسحق عن عبيد بن جريح « تصفر بالورس ، وأما لبس النعال السبتية فهو المقصود بالذكر هنا ، وقوله ابن عمر « لبس النعال التي لبس فيها شعر ، يؤيد تفسير مالك المذكور ، وقال الخطابي : السبتية التي دبغ بالقرط وهي التي سبت ما عليها من شعر أي حلق ، قال وقد يتعسف بهذا من يدعى أن الشعر ينحس بالموت ، وأنه لا يؤثر به الدباغ ، ولا دلالة فيه لذلك ، واستدل بحديث ابن عمر في لباس النبي ﷺ النعال السبتية وعنه لذلك على جواز لبسها على كل حال ، وقال أحمد : يكره لبسها في المقابر لحديث بشير بن الحصاصية قال « بينما أنا أمشي في المقابر على نعلان إذا رجل ينادي من خلني : يا صاحب السبتيتين إذا كنت في هذا الموضع فاخلع نعليك ، أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم واحتج به على ما ذكر ، وتعبه الطحاوي بأنه يجوز أن يكون الأسر يخلعهما لأذى فيهما ، وقد ثبت في الحديث أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا ولوا منه مدبرين ، وهو دال على جواز لبس النعال في المقابر ، قال وثبت حديث أنس أن النبي ﷺ صلى في نعليه ، قال : فإذا جاز دخول المسجد بالنعل فاقبرة أولى . قلت : وبمحتمل أن يكون النهي لأكرام الميت كما ورد النهي عن الجلوس على القبر ، وليس ذكر السبتيتين التخصيص بل انقضى ذلك والنهي إنما هو للمشي على القبور بالنعال . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عمر وابن عباس فديلا لا يلبس المحرم ، وفيه ذكر التملين ، وقد تقدم شرحهما في كتاب الحج . وفي هذه الأحاديث استحباب لبس النعل ، وقد أخرج مسلم من حديث جابر رفعه « استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعمل ، أي أنه شبيه بالراكب في خفة المشقة وقلة التعب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، قاله النووي وقال القرطبي : هذا كلام بليغ ولفظ فصيح بحيث لا ينسج على منواله ولا يؤتى بمثاله ، وهو إرشاد إلى المصلحة وتنبية على ما يخفف المشقة ، فإن الحافى المديم للمشى يلحق من الآلام والمشقة بالعار وغيره ما يقطعه عن المشى ويمنعه من الوصول إلى مقصوده كالراكب فذلك شبه به

#### ٢٨ - باب يبدأ بالنعل اليمنى

٥٨٥٤ - **حدثنا** حجاج بن منهل **حدثنا** شعبه قال أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي يحدث عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان للنبي ﷺ يحب لليمين في طهوره وترجله وتنعله ، **قوله** ( باب يبدأ بالنعل اليمنى ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يحب اليمين في طهوره وتنعله ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والله أعلم

#### ٤٠ - باب لا يمشي في نعل واحدة

٥٨٥٥ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ، ليخيهما أو ليُنعلهما جميعا ، **قوله** ( باب لا يمشي في نعل واحدة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة من رواية الأعرج عنه ، قال الخطابي : الحكمة في النهي أن النعل شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك أو نحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين

احتاج الماشي أن يتوق لأحدى رجليه ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن محبة مشيه ، ولا يأمن مع ذلك من العثار . وقيل لأنه لم يعدل بين جوارحه ، وربما نسب فاعل ذلك الى اختلال الرأي أو ضعفه . وقال ابن العربي : قيل العلة فيها أنها مشية الشيطان ، وقيل لأنها خارجة عن <sup>الحد</sup> <sup>الحد</sup> . وقال البيهقي : الكراهة فيه للشبهة فتتمد الابصار لمن ترى ذلك منه . وقد ورد النهي عن الشهرة في <sup>الشر</sup> <sup>الشر</sup> كل شيء صير صاحبه شهرة لحقه أن يجتنب . وأما ما أخرج مسلم من طريق أبي رزين عن أبي هريرة بلفظ : إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلحها ، وله من حديث جابر « حتى يصلح نعله » وله ولأحد من طريق همام عن أبي هريرة « إذا انقطع شمع أحدكم أو شراكه فلا يمش في إحداهما بنعل والآخرى حافية ، ليحفظهما جميعا أو لينعلهما جميعا » فهذا لا مفهوم له حتى يدل على الاذن في غير هذه الصورة ، وإنما هو تصوير خرج مخرج الغالب ، ويمكن أن يكون من مفهوم الموافقة وهو التنبيه بالاذن على الأعلى ، لأنه إذا منع مع الاحتياج فمع عدم الاحتياج أولى . وفي هذا التقرير استدراك على من أجاز ذلك حين الضرورة ، وليس كذلك ، وإنما المراد أن هذه الصورة قد يظن أنها أخف لكونها للضرورة المذكورة لكن لعل موجودة فيها أيضا ، وهو دال على ضعف ما أخرجه الترمذي عن عائشة قالت « ربما انقطع شمع نعل رسول الله ﷺ فشي في النعل الواحدة حتى يصلحها ، وقد رجح البخاري وغير واحد وقفه على عائشة . وأخرج الترمذي بسند صحيح « عن عائشة أنها كانت تقول لا خيفن أبا هريرة فيمشي في نمل واحدة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ، وكأنها لم يلفها النهي وقولها « لا خيفن » معناه لا فناء فعلا يخالفه . وقد اختلف في ضبطه فيه .

« لا خالفن » وهو أوضح في المراد ، وروى « لاحقن » من الحديث بالمهجة والنون والمثناة واستبعد .

أن يكون بلغها أن أبا هريرة حلف على كراهية ذلك فأرادت المبالغة في مخالفته ، وروى « لا خيفن » بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم قام وهو تصحيف ، وقد وجهت بأن مرادها أنه إذا بلغها أنها خالفته أمسك عن ذلك خوفا منها وهذا في غاية البعد ، وقد كان أبو هريرة يعلم أن من الناس من يذكر عليه هذا الحكم ، ففي رواية مسلم المذكورة من طريق أبي رزين « خرج اليينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته فقال : أما إنكم تحدثون أني أكذب انتهدوا واضل ، أشهد سمعت « فذكر الحديث ، وقد وافق أبا هريرة جابر على رفع الحديث ، فأخرج مسلم من طريق ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرا يقول « إن النبي ﷺ قال : لا يمش في نمل واحدة ، الحديث ، ومن طريق مالك عن أبي الزبير عن جابر « نهى النبي ﷺ أن يأكل الرجل بشماله أو يمشي في نمل واحدة » ومن طريق أبي خيثمة عن أبي الزبير عن جابر رفعه « إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نمل واحدة حتى يصلح شعله ، ولا يمش في خف واحد » قال ابن عبد البر : لم يأخذ أهل العلم برأي عائشة في ذلك ، وقد ورد عن علي وابن عمر أيضا أنهما فعلا ذلك ، وهو إما أن يكون بلغهما النهي لعملاء على التنزيه أو كان زمن فعلهما يسيرا بحيث يؤمن معه المحدثون أو لم يبلغهما النهي ، أشار الى ذلك ابن عبد البر . والتسرع بكسر المعجمة وسكون المهملة بعدها عين مهملة : السير الذي يجعل فيه لأصبع الرجل من النعل ، والشراك بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف أحد سيور النعل التي تكون في وجهها ، وكلاهما يحتل المشي بفقد ، وقال عياض : روى عن بعض السلف في المشي في نمل واحدة أو خف واحد أمر لم يصح ، أو له تأويل في المشي اليسير بقدر ما يصلح الأخرى ، والتقييد بقوله « لا يمش » قد يتمسك به من أجاز الوقوف بنعل واحدة إذا عرض لقليل ما يحتاج الى اصلاحها ، وقد اختلف في ذلك فتقل عياض



عن مالك أنه قال : يخلع الأخرى ويقف إذا كان في أرض حارة أو نحوها بما يضر فيه المني فيه حتى يصلحها أو يمشي حافيا إن لم يكن ذلك . قال ابن عبد البر : هذا هو الصحيح في الفتوى ، وفي الأثر وحليه العلماء ، ولم يتعرض لصورة الجلوس . والذي يظهر جوازها بناء على أن العلة في النهي ما تقدم ذكره ، إلا ما ذكر من إرادة العدل بين الجوارح فإنه يتناول هذه الصورة أيضا . قوله ( ليعلمها جميعا ) قال ابن عبد البر أولاد القديسين وإن لم يمر لها ذكر وهذا مشهور في لغة العرب ، وورد في القرآن أن يؤتى بضمير لم بتقديم له ذكر لدلالة السياق عليه . ويعلمها ضبطه النووي بضم أوله من أنفل ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأن أهل اللغة قالوا فعل بفتح العين وحكى كسرهما واتصل أى لبس النعل ، لكن قد قال أهل اللغة أيضا أنفل وجله ألبسا فعلا وفعل دابته جعل لها فعلا ، وقال صاحب المحكم ، أنفل الدابة والبهر وفعلها بالتحديد وكذا ضبطه عياض في حديث عمر المتقدم « إن هذان نعل الخيل ، بالضم أى يجعل لها فعلا . والحاصل أن الضمير إن كان للقدمين جاز الضم والفتح . وإن كان للعلمين تعين الفتح . قوله ( أو ليعلمها جميعا ) كذا للاكثر ، ووقع في رواية أبي مصعب في « الموطأ » ، أو ليعلمها ، وكذا في رواية لمسلم ، والذي في جميع روايات « الموطأ » ، كالذي في البخاري ، وقال النووي ، وكلا الراويين صحيح ، وعلى ما وقع في رواية أبي مصعب قال الضمير في قوله « أو ليعلمها » يعود على الثعلين لأن ذكر النعل قد تقدم وانه أعلم . ( تسكلة ) : قد يدخل في هذا كل لباس شفع كالحفنين وإخراج اليد الواحدة من السك دون الأخرى والقردي على أحد المنكبين دون الآخر قاله الخطابي . قلت : وقد أخرج ابن ماجه حديث الباب من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ « لا يمشي أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم أيضا من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد ، وعند الطبراني من حديث ابن عباس ، وإلحاق إخراج اليد الواحدة من السك وترك الأخرى بلبس النعل الواحدة والخف الواحد بعيد ، إلا إن أخذ من الأمر بالعدل بين الجوارح وترك الشهرة ، وكذا وضع طرف الرداء على أحد المنكبين ، والله أعلم

### ٣٩ - باب يَنْزِعُ نَعْلَهُ الْيُسْرَى

٥٨٥٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا اتعل أحدكم نعليه باليمين ، وإذا انزع فليهدأ بالشمال ، لا تسكن اليمنى أولما نعل ، وآخرهما منزع »

قوله ( باب ينزع نعله اليسرى ) وقع ذكر هذه الترجمة قبل التي قبلها عند الجميع إلا أبا ذر ، ولكل منهما وجه قوله ( إذا اتعل ) أى لبس النعل . قوله ( باليمين ) في رواية الكشميني باليمنى . قوله ( وإذا انزع ) في رواية مسلم « وإذا خلع » . قوله ( تسكن اليمنى أولهما تنمل وآخرهما تنزع ) زعم ابن وهاب فيما حكاه ابن التين أن هذا القدر مدرج وأن المرفوع انتهى عند قوله « بالشمال » وضبط قوله أولهما وآخرهما بالنصب على أنه خبر كان أو على الحال والخبر تنمل وتنزع ، وضبطا بمثنائين فوقا نيتين ومثنائيتين مذكرين باعتبار اتعمل والخلع ، قال ابن العربي : البداءة باليمين مشروطة في جميع الأعمال المأهولة أفضل اليمين حسا في القوة وشرطا في التندب الى تقديمها . وقال النووي :

يستحب البداءة باليمين في كل ما كان من باب التكريم أو الزينة ، والبداءة باليسار في ضد ذلك كالدخول الى الخلاه ونزع النعل والخروج من المسجد والاستنجاء وغيره من جميع المستفادات ، وقد مر كثير من هذا في كتاب الظهارة في شرح حديث عائشة : كان يعجبه النيمن . وقال الحلبي وجه الابتداء بالشمال عند الخلع أن اللبس كرامة لانه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في الخلع لتكون الكرامة لها أدوم وحظها منها أكثر ، قال ابن عبد البر : من بدأ بالانتمال في اليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكن لا يحرم عليه لبس يفضله . وقال غيره : ينبغي له أن ينزع النعل من اليسرى ثم يبدأ باليمين ، ويمكن أن يكون مراد ابن عبد البر ما اذا لبسهما معاً فبدأ باليسرى فإنه لا يشرع له أن ينزعهما ثم يلبسهما على الترتيب المأمور به إذ قد فات عمله . ونقل عياض وغيره الاجماع على أن الأمر فيه للاستحباب ، الله وأهل

٤١ - باب قبالات في نعل ، ومن رأى قبالاتاً واحداً واسماً

٥٨٥٧ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا همام عن قتادة « حدثنا أنس رضي الله عنه أن نعل النبي

ﷺ كان لها قبالات »

٥٨٥٨ - حدثني محمد بن أحمد أخبرنا عبد الله أخبرنا عيسى بن طهمان قال « أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين

لها قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ »

**قوله** (باب قبالات في نعل) أي في كل فردة (ومن رأى قبالاتاً واحداً واسماً) أي جاز. القبالات بكسر القاف وتخفيف الموحدة وآخره لام هو الزمام وهو السير الذي يمشى فيه الشسع الذي يكون بين إصبعي الرجل . **قوله** (همام) وقع في رواية ابن السكن على الفرير هشام بدل همام ؛ والذي عند الجماعة أولى . **قوله** (أن نعل النبي ﷺ) وقع في رواية عند الكشيحي بالافراد وكذا في قوله «لها» . **قوله** (قبالات) زاد ابن سعد عن عفان عن همام «من سبت ليس عليهما شعر» ، وقد أخرجه أحمد عن عفان بدون هذه الزيادة ، وقوله «سبت بكسر المهملة وسكون الموحدة بعدها مشاة وقد فسره في الحديث . **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن مقاتل ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (عيسى بن طهمان قال : أخرج إلينا أنس بن مالك نعلين لها قبالات ، فقال ثابت البناني : هذه نعل النبي ﷺ) هذا مرسل قاله الاسماعيلي . قلت صورة الإرسال لأن ثابتاً لم يصرح بأن أنساً أخبره بذلك ، فإن كان ثابت قاله بحضرة أنس وأقره أنس على ذلك فيكون أخذ عيسى بن طهمان له عن أنس عرضاً ، لكن قد تقدم هذا الحديث في الخس من طريق ابن أحمد الزبير عن عيسى بن طهمان بما ينفي هذا الاحتمال ، ولفظه «أخرج إلينا أنس نعلين مجرداوتين لها قبالات ، فحدثني ثابت البناني بعد عن أنس أنهما نعلان النبي ﷺ» ، فظهر بهذا أن رواية عيسى عن أنس إخراج النعلين فقط وأن إضافتهما للنبي ﷺ من رواية عيسى عن ثابت عن أنس ، وقد أشار الاسماعيلي الى أن إخراج طريق أبي أحمد أولى ، وكأنه لم يستحضر أنها تقدمت هناك ، والبخاري على عادته إذا صححت الطريق موصولة لا يمتنع من إيراد ما ظهره الإرسال اعتماداً على الموصول ، وقد أخرج الترمذي في «الشمائل» وابن ماجه بسند قوى من حديث ابن عباس وكانت لنعل رسول الله ﷺ قبالاتان مثني شرا كهما ، قال الكرماني : دلالة الحديث

على الترجمة من جهة أن النمل صادقة على مجموع ما يلبس في الرجلين ، وأما الركن الثاني من الترجمة فن جهة أن مقابلة الشيء بالشيء يفيد التوزيع ، فلكل واحد من نمل كل رجل قبال واحد . قلت : بل أشار البخاري الى ماورد من بعض السلف ، فقد أخرج البزار والطبراني في «الضعيف» من حديث أبي هريرة مثل حديث أنس هذا وزاده وكذا لابن بكر ولعمر ، وأول من عقد عقدة واحدة عثمان بن عفان لفظ الطبراني وسياق البزار مختصر ، ورجال سنده نقات ، وله شاهد أخرجه النسائي من رواية محمد بن سيرين عن عمرو بن أوس مثله دون ذكر عثمان

#### ٤٢ - باب القبة الحراء من آدم

٥٨٥٩ - حدثنا محمد بن عرعرة قال حدثني عمر بن أبي زائدة عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال «أبيت الذي ﷺ وهو في قبة حراء من آدم ، ورأيت بلالا أخذ وضوء الذي ﷺ والناس يتدرون الوضوء فن أصاب منه شيئاً مسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه ،

٥٨٦٠ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني أنس بن مالك

وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه قال «أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم»

**قوله** ( باب القبة الحراء من آدم ) بفتح الحموزة والمهملة هو الجلد المدبوغ ، وكأنه صبغ بحمرة قبل أن يجعل قبة . ذكر فيه طرفاً من حديث أبي جحيفة ، وقد تقدم في أوائل الصلاة بتجاءمه مشروحا ، وساقه فيه هذا الاسناد بعينه ، والغرض منه هنا قوله «وهو في قبة حراء من آدم» فهو مطابق لما ترجم له ، وتقدم شرح الحلة الحراء قريبا في «باب الثوب الأحمر» ولعله أراد الإشارة الى تضعيف حديث رافع المقدم ذكره هناك ، ثم ذكر حديث أنس قال ، أرسل النبي ﷺ إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، وهو أيضا طرف من حديث أورده بتجاءمه في كتاب الخس عن أبي البيان هذا الاسناد بعينه ، قال السكراني : هذا لا يدل على أن القبة حراء ، لكن يكفي أنه يدل على بعض الترجمة ، وكثيرا ما يفعل البخاري ذلك . قلت : ويمكن أن يقال : لعله حمل المطلق على المقيد وذلك لقرب العهد ، فان القصة التي ذكرها أنس كانت في غزوة حنين ، والتي ذكرها أبو جحيفة كانت في حجة الوداع ، وبينهما نحو سنتين ، فالظاهر أنها هي تلك القبة لأنه ﷺ ما كان يتأق في مثل ذلك حتى يستبدل ، وإذا وصفها أبو جحيفة بأنها حراء في الوقت الثاني فلأن تكون حرمتها موجودة في الوقت الاول أولى . **قوله** ( وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب ) هو الزهري المذكور في السند الذي قبله ، وقد اقتطع هذه الجملة من الحديث فساها على لفظ الليث ، وأول حديث شعيب عنده في فرض الخس «ان ناسا من الأنصار قالوا حين أفا الله على رسوله من أموال هوازن ما أفا» فذكر القصة قال - حدث رسول الله ﷺ بمقاتلتهم ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم ، الحديث بطوله . وقد تقدم شرحه في غزوة حنين . وقد وصل الاسماعيل رواية الليث من طريق الرمادي «حدثنا أبو صالح حدثنا الليث حدثني يونس» ومن طريق حرملة عن ابن وهب «أخبرني يونس ، وساقه بلفظ «حدث رسول الله ﷺ ، فأرسل إلى الأنصار لجمعهم في قبة من آدم» هكذا اقتطعه . وقد أخرجه مسلم عن حرملة ، وأوله م - ٤٠ - ج ١٠ - فتح الباري

خنده و ان ناسا من الانصار قالوا يوم حنين حين اقام الله ، فذكر الحديث بطوله

### ٤٣ - باب الجلوس على الحصر ونحوه

٥٨٦١ - حدثني محمد بن أبي بكر حدثنا معمر بن عبيد الله بن سعيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصْرًا بِالْقَيْلِ فَيُصَلِّي ، وَيَسْطُرُهُ بِالنَّهَارِ فَيَجْلِسُ عَلَيْهِ . فَجَلَسَ النَّاسُ يَثْبُوتُونَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَيَصُلُّونَ بِصَلَاتِهِ حَتَّى كَسُوتُوا ، فَأَقْبَلَ فَقَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تَطِيقُونَ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْلِكُ حَتَّى تَمُوتُوا ، وَإِنْ أَحَبَّ الْأَعْمَالُ إِلَى اللَّهِ مَا دَامَ وَإِنْ قَلَّ »

قوله ( باب الجلوس على الحصر ونحوه ) أما الحصر فمرفوف يتخذ من السعف وما أشبهه ، وأما قوله « ونحوه » فيريد من الأشياء التي تيسر وليس لها قدر رفيع . ذكر فيه حديث عائشة « أن النبي ﷺ كان يَحْتَجِرُ حَصْرًا بِالْقَيْلِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ » ومعتبر في إسناده هو ابن سليمان التيمي ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وسعيد هو المقبري وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أبو سلمة وهم مدنيون ، وفيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق شريح بن مانه أنه « سأل عائشة : أكان النبي ﷺ يصلي على الحصر والله يقول ﴿ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا ﴾ ؟ فقالت : لم يكن يصلي على الحصر ، ويمكن الجمع بحمل النبي على المداومة ، لكن يחדش فيه ما ذكره شريح من الآية ، وقد تقدم شرح حديث عائشة في كتاب الصلاة ، وترجم المصنف في أوائل الصلاة « باب الصلاة على الحصر » ، وأورد فيه حديث أنس « فتمت إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس ، الحديث ، وسبق ما يتعلق به ، وقوله في حديث عائشة يَحْتَجِرُ حَصْرًا مَهْمَلَةٌ ثُمَّ جِمْ ثُمَّ رَاءَ مَهْمَلَةٌ لِلْكَثَرِ أَيْ يَتَّخِذُ حَجَرَةً لِنَفْسِهِ ، يُقَالُ حَجَرْتُ الْأَرْضَ وَاحْتَجَرْتُهَا إِذَا جَعَلْتَ عَلَيْهَا عَلَامَةً تَمْنِيهَا عَنْ غَيْرِكَ . ووقع في رواية الكشميني بزي في آخره . قوله ( يَثْبُوتُونَ ) بثبوت ثم موحدة أي يرجعون ، وقوله فيه « فإن الله لا يملك حتى تموتوا » تقدم شرحه أيضا في كتاب الإيمان ، وأن الملل كناية عن القبول أو الترك ، أو أطلق على سبيل المشاكلة . وقوله « وإن أحب الأعمال إلى الله ما دام ، أي ما استمر في حياة العالم ، وليس المراد حقيقة الدوام التي هي شمول جميع الأزمنة . ووقع في رواية الكشميني « ما دام ، أي ما دام عليه العالم »

### ٤٤ - باب للزَّرُّ بِالْقَبْرِ

٥٨٦٢ - وقال الأئمة حدثني ابن أبي مليكة « عن الشَّوَرِ بْنِ خَرْمَةَ أَنَّ أَبَاهُ خَرْمَةَ قَالَ لَهُ : يَا بُنَيَّ ،

إِنَّهُ بَلَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَتْ عَلَيْهِ أَقْبِيَّةٌ فَهُوَ يَقْسِمُهَا ، فَذَهَبَ بِنَا إِلَيْهِ . فَذَهَبْنَا فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ فِي مَنْزِلِهِ ، فَقَالَ لِي : يَا بُنَيَّ أَدْعُ لِي النَّبِيَّ ﷺ . فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ ، فَقُلْتُ : أَدْعُو لَكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَ : يَا بُنَيَّ إِنَّهُ لَيْسَ بِجَهَارٍ ، فَذَعَوْتُهُ ، فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْ دِيْبَاجٍ مَزْرُورٍ بِالْقَدْحِ ، فَقَالَ : يَا خَرْمَةُ ، هَذَا خَبَأَنَاهُ لَكَ ، فَاصْطَاهُ لِأَبَاهِ »

**قوله** ( باب المزور بالذهب ) أى من الثياب . **قوله** ( وقال الليث ) وصله أحمد عن أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث بلفظه ، وللإسماعيل من رواية كامل بن طلحة حديثنا الليث ، وقد تقدم موصولا قريبا ، وفي الغيبة عن قتيبة عن الليث لكن بغير هذا اللفظ . **قوله** ( ان أباه غرمة قال : يا بني ) في رواية الكشميني قال له ، وقد تقدم شرح الحديث قريبا في باب القباء وفروج من حرير ، وقوله د شرج وعليه قباء من ديباج مزور بالذهب ، هذا يحتمل أن يكون وقع قبل التحريم ، فلما وقع تحريم الحرير والذهب على الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيح شيئا من ذلك ، ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون إعطاء لينتفع به بأن يكسوه النساء أو لبيدهن كما وقع لغيره ، ويكون معنى قوله د شرج وعليه قباء أى على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض ، وقد تقدم أنه أراد تطيب قلب غرمة وأنه كان في خلقه شيء ، وفي قوله لولده في هذه الرواية لما قال له د أدعوك النبي ﷺ ، في معرض الإنكار لقوله د ادعه لي ، فأجابه بقوله : يا بني أنه ليس بجبار ، ما يدل على صحة إيمان غرمة ، وإن كان قد وصف بأنه سيء الخلق ، وفيه تواضع للنبي ﷺ وحسن تعلقه بأصحابه

#### ٤٥ - باب خواتيم الذهب

٥٨٦٣ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** أشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن صويد بن مقرن قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما يقول : نهانا النبي ﷺ عن سبع : نهى عن خاتم الذهب - أو قال : حلقة الذهب - وعن الحرير والإستبرق والديباج والليثرة الحمراء والقسى وآنية الفضة . وأمرنا بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشييت الماطس ، ورد السلام ، وإجابة الداعي ، وإبرار المقسم ، ونصر المظلوم

٥٨٦٤ - **حدثني** محمد بن بشر **حدثنا** عندنا **حدثنا** شعبة عن قتادة عن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضي الله عنه « عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب » . وقال عمرو أخبرنا شعبة عن قتادة سمع أنس رضي الله عنه . . . مثله

٥٨٦٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن عبيد الله قال حدثني نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتما من ذهب وجعل فيه مما يلي كفه ، فاتخذة الناس ، فرمى به واتخذ خاتما من ورق - أو فضة ،

[ الحديث ٥٨٦٥ - أخرجه في : ٥٨٦٦ ، ٥٨٦٧ ، ٥٨٦٨ ، ٥٨٦٩ ، ٦٦٥٩ ، ٧٢٩٨ ]

**قوله** ( باب خواتيم الذهب ) جمع خاتم ، ويجمع أيضا على خواتم بلا ياء ، وعلى خياتيم بيا . بدل الواو ، وبلا ياء أيضا ، وفي الخاتم ثمان لغات : فتح التاء وكسرهما وهما واختمان ، وبثقيدهما على الالف مع كسر الحاء ختام ، وبفتحهما وسكون التحتانية وضم المثناة بعدها وار خيتوم ، وبجذف الياء والواو مع سكون المثناة ختم ، وبألف بعد الحاء وأخرى بعد التاء خاتام ، وبزيادة تحتانية بعد المثناة المكسورة خاتيام ، وبجذف الالف الأولى وتقديم التحتانية خيتام ، وقد جمعتهما في بيت وهو :

عائنا عاتم ختم عاتم وخنا م غانيم وخيتوم وخيتام  
 وقبه : خذ نظم عد لغات الخاتم انتظم ثمانيا ما حواما قبل نظام  
 ثم ردت ثالثا : وهو مفتوح فاه ناسع واذا ساغ القياس اتم العشر عاتام  
 أما الاول فذكر أبو البقاء في إعراب الشواذ في الكلام على من قرأ العالمين بالهمز قال : ومثله الخاتم بالهمز ،  
 وأما الثاني فهو على الاحتمال ، واقتصر كثيرون منهم النووي على أربعة ، والحق أن الحتم والخاتم مختص بما يهتم به  
 فتشكل الثمان فيه ، وأما ما يترن به فليس فيه إلا ستة ، وأنشدوا في الخانيم وهو آخرها :  
 أخذت من سعدك غانياما لمعهد تكتسب الآثاما

ذكر في ثلاثة أحاديث : الاول حديث البراء قال : نهانا رسول الله ﷺ عن سبع : نهانا عن خاتم الذهب ، أو قال  
 و حلقة الذهب ، كذا في هذه الطريق من رواية آدم عن شعبة عن أشعث بن سليم وهو ابن أبي الصمَاء ، سمعت معاوية  
 ابن سويد بن مقرن قال سمعت البراء ، فذكره بتقديم النواهي على الأوامر ، وتقدم في أوائل الجنائز عن ابن الوليد  
 عن شعبة بتقديم الأوامر على النواهي ، لكن سقط من النواهي ذكر الميائز وقال فيه : خاتم الذهب ، ولم يشك .  
 وأورده في المظالم عن سعيد بن الربيع عن شعبة سكن لم يسق فيه المنهيات جملة ، وأورده في الطب عن حفص بن  
 عمر عن شعبة لكن سقط من النواهي آنية الفضة ، وذكر من الأوامر ثلاثة فقط : اتباع الجنائز وعبادة المريض  
 وإفشاء السلام ، واختصر الباقي . وقال فيه أيضا : خاتم الذهب ، وأورده في أواخر الأدب عن سليمان بن حرب  
 عن شعبة كذلك ، لكن لم يذكر القسي ولا آنية الفضة ، وقال بدل الاستبرق السندس . وأخرجه في الإيمان  
 والنذور من طريق غندر عن شعبة مقتصر على إبرار القسم حسب ، فهذا ما عنده من تغاير السياق في رواية شعبة  
 فقط ، وأما من رواية غيره عن أشعث عنده أيضا فانه أخرجه في الأشربة فقط من رواية أبي عوانة عن الأشعث  
 فقدم الأوامر على النواهي وساقه تاما وقال فيه : ونهانا عن خواتيم الذهب ، وهكذا أخرجه في الرولية من طريق  
 أبي الاحوص عن أشعث مثله سواء وهو المطابق لترجمة هنا ، وأخرجه في أوائل الاستئذان من طريق جرير عن  
 أشعث كذلك لكن قال : ونهى عن تختم الذهب ، وقد تقدم قريبا في اللباس من رواية سفيان الثوري في آخر  
 د باب القسي ، مختصرا جدا : نهانا عن الميائز الحر وعن القسي ، وفي د باب الميثة الحمراء ، من روايته : أمرنا  
 بسبح ، فذكر منها العبادة واتباع الجنائز وتشجيت العاطس ، ونهانا عن سبع فلم يذكر منها خاتم الذهب ولا آنية  
 الفضة ، فهذه جميع طرق هذا الحديث عنده ، فاما المنهيات فقد شرحت في أما كتبها ومعظمها هذا الكتاب كتاب  
 اللباس ، وتقدم الكلام على آنية الفضة في كتاب الأشربة ، وأما الأوامر فنذكر كل واحدة منها في بابها ، ويأتي  
 بسطها في كتاب الأدب إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( عن بشير بن نهيك ) بفتح  
 الموحدة وكسر المصحة ، ونهيك بالنون وزنه سواء . قوله عن النبي ﷺ أنه نهى عن خاتم الذهب ( في الكلام  
 حذف تقديره : نهى عن لبس خاتم الذهب . قوله ( وقال عمرو ) هو ابن مرزوق د أنبأنا شعبة ، ساق هذا الإسناد  
 لما فيه من بيان سماح قتادة من النضر وهو ابن أنس بن مالك المذكور في السند الذي قبله ، وسماح التضر من  
 بشير بن نهيك وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن أبي قلابة الرقاشي وقاسم بن أصبغ في مصنفه عن محمد بن غالب

ابن حرب كلاهما عن عمرو بن مردوق به ، ووقع التصريح بسجاع قتادة من النظر بهذا الحديث أيضا في رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة وأخرجه الاسماعيل كذلك . قال ابن دقيق العيد : اخبار الصحابي عن الامر والنهي على ثلاث مراتب : الاولى أن يأتي بالصيغة كقوله افعلوا أو لا تفعلوا ، الثانية قوله أمرنا رسول الله ﷺ بكذا ونهانا عن كذا وهو كالمرتبة الاولى في العمل به أمرا ونهيا ، وإنما نزل عنها لاحتمال أن يكون ظن ما ليس بأمر أمرا ، إلا أن هذا الاحتمال مرجوح للعلم بعدالته ومعرفة بمدلولات الالفاظ لغة . المرتبة الثالثة أمرنا ونهينا على البناء للمجهول وهي كالثانية ، وإنما نزلت عنها لاحتمال أن يكون الأمر غير النهي ﷺ ، وإذا تقرر هذا فالنهي عن خاتم الذهب أو التختيم به مختص بالرجال دون النساء ، فقد نقل الاجماع على إباحته للنساء . قلت : وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث عائشة د أن النجاشي أهدى للنبي ﷺ حلية فيها خاتم من ذهب ، فأخذه وأنه لمعرض عنه ، ثم دعا أمانة بنت أبيته فقال : تحلى به ، قال ابن دقيق العيد : وظاهر النهي التحريم ، وهو قول الأئمة واستقر الامر عليه ، قال عياض : وما نقل عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من نخصته بالذهب فشدود ، والأشبه أنه لم تبلغه السنة فيه فالتامس بعده بمعمون على خلافه ، وكذا ما روى فيه عن خباب وقد قال له ابن مسعود د أما أن لهذا الخاتم أن يأتي ؟ فقال : انك لن تراه على بعد اليوم ، فكأنه ما كان بلغه النهي ، فلما بلغه رجع . قال : وقد ذهب بعضهم الى أن لبسه للرجال مكروه كراهة تنزيه لا تحريم كما قال مثل ذلك في الحرير ، قال ابن دقيق العيد : هذا يقتضي اثبات الخلاف في التحريم ، وهو يناقض القول بالاجماع على التحريم ، ولا بد من اعتبار وصف كونه خاتما . قلت : التوفيق بين الحكمين ممكن بأن يكون للقائل بكرامة التنزيه انقراض واستقر الاجماع بعده على التحريم ، وقد جاء عن جماعة من الصحابة ليس خاتم الذهب ، من ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق محمد بن أبي اسماعيل أنه رأى ذلك على سعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله وصهيب وذكر ستة أو سبعة ، وأخرج ابن أبي شيبة أيضا عن حذيفة وعن جابر بن سمرة وعن عبد الله بن يزيد الخطمي نحوه ، ومن طريق حمزة بن أبي أسيد د تزعمنا من يدي أبي أسيد خاتما من ذهب ، وأغرب ما ورد من ذلك ما جاء عن البراء الذي روى النهي ، فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي السفر قال د رأيت على البراء خاتما من ذهب ، وعن شعبة عن أبي إسحق نحوه أخرجه البغوي في د الجمعيات ، وأخرج أحمد من طريق محمد بن مالك قال د رأيت على البراء خاتما من ذهب فقال : قسم رسول الله ﷺ قسما فألبسني فقال : البس ما كساك الله ورسوله ، قال الحازمي : اسناده ليس بذلك ، ولو صح الحديث منسوخ . قلت : لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ ، وقد روى حديث النهي المتفق على صحته عند الجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حله على التنزيه ، أو فهم التخصيص له من قوله البس ما كساك الله ورسوله ، وهذا أولى من قول الحازمي : لعل البراء لم يبلغه النهي . وبؤيد الاحتمال الثاني أنه وقع في رواية أحمد وكان الناس يقولون للبراء لم تنته بالذهب وقد نهى عنه رسول الله ﷺ ؟ فيذكر لهم هذا الحديث ثم يقول : كيف قامروني أن أضع ما قال رسول الله ﷺ البس ما كساك الله ورسوله ، ومن أدلة النهي أيضا ما رواه يونس عن الزهري عن أبي أدريس عن رجل له صحبة قال د جلس رجل الى رسول الله ﷺ وفي يده خاتم من ذهب فقرع رسول الله ﷺ يده بقضيب فقال : ألني هذا ، وعموم الاحاديث المتقدم ذكرها في د باب لبس الحرير ، حيث قال في الذهب والحرير د هذان حرامان على رجال أمتي حل لائناها ، وحديث عبد الله بن عمرو رفعه د من مات من أمتي وهو

يلبس الذهب حرم الله عليه ذهب الجنة ، الحديث أخرجه أحمد والطبراني ، وفي حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب ما يستدل به على نسخ جواز لبس الخاتم إذا كان من ذهب ، واستدل به على تحريم الذهب على الرجال قايلاً وكثيره انتهى عن التخنم وهو قليل ، وتعبه ابن دقيق العيد بأن التحريم يتناول ما هو في قدر الخاتم وما فوقه كالدملج والمعضد وغيرها ، فأما ما هو درونه فلا دلالة من الحديث عليه ، وتناول انتهى جميع الأحوال فلا يجوز لبس خاتم الذهب لمن فاجأه الحرب لأنه لا تعلق له بالحرب ، بخلاف ما تقدم في الحرير من الرخصة في لبسه بسبب الحرب ، وبخلاف ما على السيف أو الترس أو المنطقة من حلية الذهب فإنه لو فاجأه الحرب جاز له الضرب بذلك السيف فإذا انقضت الحرب فليقتضض لأنه كاه من متعلقات الحرب بخلاف الخاتم . الحديث الثالث حديث ابن عمر سيأتي شرحه في الباب الذي يليه ، وقوله فيه « فاتخذوا الناس ، أي اتخذوا مثله كما بينه بعد ، وقوله « من ورق أو فضة » شك من الراوى ، وحزم في الذي يليه بقوله « من فضة وفي الذي يليه بأنه « من ورق » والورق بفتح الواو وكسر الراء ويجوز اسكانها ، وحكى الصغاني (١) وحكى كسر أوله مع السكون فتلك أربع لغات ، وفيها لغة خامسة الرقة والراء بدل الواو كالوعد والمعدة ، وقيل الورق يختص بالمصكوك والرقعة أهم

#### ٤٦ - باب خاتم الفضة

٥٨٦٦ - **حديث** يوسف بن موسى ' حدثنا أبو أسامة ' حدثنا حميد بن عمار عن نافع ' عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اتخذ خاتماً من ذهب - أو فضة - وجعل فيه مما يلي كفه ، ونقش فيه : محمد رسول الله ، فاتخذ الناس مثله ، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به وقال : لا ألبسه أبداً . ثم اتخذ خاتماً من فضة فاتخذ الناس خواتيم للفضة . قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس »

٣٧ - **باب** \* ٥٨٦٧ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله ﷺ يلبس خاتماً من ذهب ، فنبذته فقال : لا ألبسه أبداً فنبذ الناس خواتيمهم »

٥٨٦٨ - **حديث** يحيى بن بكير ' حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يوماً واحداً ، ثم إن الناس اصطغفوا الخواتيم من ورق ولبسوها ، فطرح رسول الله ﷺ خاتمته ، فطرح الناس خواتيمهم »

تابعه إبراهيم بن سعيد وزيادة وشبيب عن الزهري ، وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتماً من ورق

(١) يهاض بأصلا ، قال صحيح ما يهاض بولاق : ولعل موضعه انقطعت فيها ، أي الرقعة ، بدليل قوله بعد « فطرحوا الرقعة »



**قوله** (باب غاتم الفضة) أى جواز لبسه ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** (عبيد الله) هو ابن عمر العمري . **قوله** (اتخذ غاتما من ذهب) معنى اتخذه أمر بصياغته فصنع فلبسه ، أو وجده مصوغا فاتخذه . وقوله د عما يلى باطن كفه ، فى رواية الكشميهنى ، بطن كفه ، زاد فى رواية جويرية عن نافع كما سيأتى قريبا إذا لبسه ، وقوله ونقش فيه عهد رسول الله ، كذا فيه بالرفع على الحساية ، ونقش أى أمر بنقشه . **قوله** (فاتخذ الناس مثله) يحتمل أن يكون المراد بالمثلية كونه من فضة وكونه على صورة النقش المذكورة ، ويحتمل أن يكون لمطلق الاتخاذ . وقوله د فرمى به وقال لا ألبسه أبدا ، وقع فى رواية جويرية عن نافع د فرمى المنزلة لعبد الله وأنى عليه فقال : ائى كنت اصطنعت ، وأنى لا ألبسه ، وفى رواية المغيرة بن زياد د فرمى به ، فلا تدري ما فعل ، وهذا يحتمل أن يكون كرهه من أجل المشاركة ، أو لما رأى من زهرهم بلبسه ، ويحتمل أن يكون لكونه من ذهب وصادف وقت تحريم لبس الذهب على الرجال ، وبؤيد هذا رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر المختصرة فى هذا الباب بلفظ د كان رسول الله ﷺ يلبس غاتما من ذهب ، فنبذه فقال : لا ألبسه أبدا ، وقوله د واتخذ غاتما من فضة ، فى رواية المغيرة بن زياد ثم أمر بخاتم من فضة فأمر أن ينقش فيه د عهد رسول الله . **قوله** (فاتخذ الناس خواتيم الفضة) لم يذكر فى حديث ابن عمر فى اتخاذ الناس خواتيم الفضة منعا ولا كراهية ، وسيأتى ذلك فى حديث أنس . **قوله** (قال ابن عمر فلبس الخاتم - بعد النبى ﷺ - أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان فى بئر أريس) بفتح الهجزة وكسر الراء وبالسین المبهمة وزن عظيم ، وهى فى حديقة بالقرب من مسجد قباء ، وسيأتى فى د باب نقش الخاتم ، قريبا من رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله العمري بلفظ د ثم كان بعد فى يد أبى بكر ، وذكر عمر وعثمان بمثل هذا الترتيب ، ويأتى بعد فى د باب هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ، من حديث أنس نحوه وقال فيه د فلما كان عثمان جالس على بئر أريس ، زاد ابن سعد عن الانصارى بسند المصنف د ثم كان فى يد عثمان ست سنين ، ثم انقما . ووقع فى حديث ابن عمر عند أبى داود والنسائى من طريق المغيرة بن زياد عن نافع من الزيادة فى آخره عن ابن عمر د فاتخذ عثمان غاتما ونقش فيه عهد رسول الله فكان يحتم به أو يتختم به ، وله شاهد من مرسل على بن الحسين عند ابن سعد فى الطبقات ، وفى رواية أبوب بن موسى عن نافع عند مسلم نحو حديث عبيد الله بن عمر عن نافع الى قوله د لجعل فسه عما يلى كفه ، قال د وهو الذى سقط من معيقيب فى بئر أريس ، وهذا يدل على أن نسبة سقوطه الى عثمان نسبة جارية أو بالمكس ، وأن عثمان طلبه من معيقيب فحتم به شيئا واستمر فى يده وهو مفكر فى شئ يعبت به فسقط فى البئر أو رده اليه فسقط منه ، والاول هو الموافق لحديث أنس ، وقد أخرج النسائى من طريق المغيرة بن زياد عن نافع هذا الحديث وقال فى آخره د وفى يد عثمان ست سنين من عمله ، فلما كثرت عليه دفعه الى رجل من الانصار فكان يحتم به . فخرج الانصارى الى قليب لعثمان فسقط ، فالتقى فلم يوجد ، الطريق الثانية لحديث ابن عمر . **قوله** (كان رسول الله ﷺ يلبس غاتما من ذهب فنبذه) كذا رواه مالك عن عبد الله بن دينار ، ورواه سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار أمم منه وساقه نحو رواية نافع السقى قبلها ، وسيأتى فى الاهتمام ، وكذا أخرجه أحمد والنسائى من رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار . الحديث الثانى ، **قوله** (يونس) هو ابن يزيد الابل . **قوله** (انه رأى فى يد رسول الله ﷺ غاتما من ورق يوما واحدا ، وان الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق فلبسوها فطرح رسول الله ﷺ غاته ، فطرح الناس خواتيمهم) هكذا روى الحديث الزهرى عن أنس ، واتفق الفيحان

على تخريجهم من طريقه ونسب فيه إلى الغلط ، لأن المعروف أن الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ بسبب اتخاذ الناس مثله إنما هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر ، قال النورى تبعاً لعمياد : قال جميع أهل الحديث هذا وهم من ابن شهاب لأن المطروح ما كان الا خاتم الذهب ، ومنهم من تأوله كما سيأتى . قلت : وحاصل الأجوبة ثلاثة : أحدها قاله الاسماعيلى فانه قال بعد أن سافه : ان كان هذا الخبر محفوظاً فينبغى أن يكون تأويله أنه اتخذ خاتماً من ورق على لون من الألوان وكره أن يتخذ غيره مثله ، فلما اتخذوه رى به حتى رموا به ثم اتخذ بعد ذلك ما اتخذوه ونقش عليه ما نقش ليختم به ، فانها أشار اليه الاسماعيلى أيضاً أنه اتخذ زينة فلما تبعه الناس فيه رى به ، فلما احتاج الى الختم اتخذ ليختم به ، وبهذا جزم المحب الطبرى بعد أن حكى قول الملب ، وذكر أنه متكلف ، قال : والظاهر من خاتمهم أنهم اتخذوها لزينة فطرح خاتمهم ليطرحوا ، ثم لبس بعد ذلك للمعاجة الى الختم به واستمر ذلك ، وسيأتى جواب التبعي عن ذلك في « باب اتخاذ الخاتم » . ثانياً قال ابن بطال : خالف ابن شهاب رواية قتادة وثابت وعبد العزيز ابن صهيب في كون الخاتم الفضة استقروا في يد النبي ﷺ يختم به الخلفاء بعده ، فوجب الحكم للجماعة ، وان وهم الزهري فيه ، لكن قال الملب قد يمكن أن يتأول لابن شهاب ما ينفي عنه الوهم وان كان الوهم أظهر ، وذلك أنه يحتمل أن يكون لما عزم على اطراح خاتم الذهب اصطنع خاتم الفضة بدليل أنه كان لا يستغنى عن الختم على الكتف الى الملوك وغيرهم من أمراء السرايا والعمال ، فلما لبس خاتم الفضة أراد الناس أن يصطنعوا مثله فطرح عند ذلك خاتم الذهب فطرح الناس خواتم الذهب ، قلت : ولا يخفى وهى هذا الجواب ، والذي قاله الاسماعيلى أقرب مع أنه يخدش فيه أنه يستلزم اتخاذ خاتم الورق مرتين . وقد نقل عياض نقحوا من قول ابن بطال قائلاً : قال بعضهم يمكن الجمع بأنه لما عزم على تخريم خاتم الذهب اتخذ خاتم فضة فلما لبس أراد الناس في ذلك اليوم ليعيدوا لإباحته ثم طرح خاتم الذهب وأعلمهم تخريمه فطرح الناس خواتمهم من الذهب ، فيكون قوله ، فطرح خاتمهم وطرحوا خواتمهم ، أى الختم من الذهب . وحاصله أنه جعل الموصوف في قوله « فطرح خاتمهم فطرحوا خواتمهم » خاتم الذهب وان لم يجر له ذكر ، قال عياض : وهذا يسوغ أن لو جاءت الرواية بحملة . ثم أشار الى أن رواية ابن شهاب لا تحتل هذا التأويل ، فلما النورى قارضى هذا التأويل وقال : هذا هو التأويل الصحيح ، وليس في الحديث ما يمنع . قال : وأما قوله « فصنع الناس الخواتم من الورق فلبسوها » ، ثم قال « فطرح خاتمهم فطرحوا خواتمهم » ، فيحتمل أنهم لما علموا أنه ﷺ يريد أن يصطنع لنفسه خاتم فضة اصطنعوا لانفسهم خواتم الفضة وبعثت معهم خواتم الذهب كما بقي معه خاتمهم الى أن استبدل خاتم الفضة وطرح خاتم الذهب فاستبدلوا وطرحوا اهـ . وأيده الكرمانى بأنه ليس في الحديث أن الخاتم المطروح كان من ورق بل هو مطلق ، فيحمل على خاتم الذهب أو على ما نقش عليه نقش خاتمهم ، قال : ومهما أمكن الجمع لا يجوز توهم الراوى . قلت : ويحتمل وجهاً رابعاً ليس فيه تفيد ولا زيادة اتخاذ وهو أنه اتخذ خاتم الذهب لزينة فلما تتابع الناس فيه وافق وقوع تخريمه فطرحه ولذلك قال « لا ألبس أبداً » وطرح الناس خواتمهم تبعاً له ، وصرح بانتهى عن لبس خاتم الذهب كما تقدم في الباب قبله ، ثم احتاج الى الخاتم لأجل الختم به فاتخذ من فضة ونقش فيه اسمه الكريم فتبعه الناس أيضاً في ذلك فرى به حتى رى الناس تلك الخواتم المنقوشة على اسمها لثلاث نفوت مصلحة نقش اسمه بوقوع الاشتراك ، فلما عدت خواتمهم برميها رجع الى خاتمهم الخاص به فصار يختم به ، ويشير الى ذلك قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب عن أنس كما سيأتى قريباً في

باب الخاتم في الخنصر : إنا اتخذنا خاتما ونقشنا فيه نقشا فلا ينقش عليه أحد ، فلعل بعض من لم يبلغه النبي أو بعض من بلغه من لم يرسخ في قلبه الإيمان من مناقق ونحوه اتخذوا ونقشوا فوق ما وقع ويكون طارحه له غضبا من تشبه به في ذلك النقش ، وقد أشار إلى ذلك الكرماني مختصرا . والله أعلم . وقول الزهري في روايته إنه رآه في يده يوما لا ينافي ذلك ، ولا يعارضه قوله في الباب الذي بعده في رواية حميد : « سئل أنس هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء . » إلى أن قال - فكأنني أنظر إلى ويبس خاتمه ، فإنه يحمل على أنه رآه كذلك في تلك الليلة واستمر في يده بقية يومها ثم طارحه في آخر ذلك اليوم والله أعلم . وأما ما أخرجه النسائي من طريق المغيرة بن زياد عن نافع عن ابن عمر : « اتخذ النبي ﷺ خاتما من ذهب فلبسه ثلاثة أيام ، فيجمع بينه وبين حديث أنس بأحد أمرين : إن قلنا إن قول الزهري في حديث أنس « خاتم من ورق ، سهو وإن الصواب خاتم من ذهب ، فقوله يوما واحدا ظرف لرؤية أنس لأمدة اللبس ، وقول ابن عمر ثلاثة أيام ، ظرف لمدة اللبس . وإن قلنا أن لا يوم فيها وجمعنا بما تقدم فعدة لبس خاتم الذهب ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر هذا ، ومدة لبس خاتم الورق الأول كانت يوما واحدا كما في حديث أنس ثم لما رمى الناس الخوانيم التي نقشوها على نقشه ، ثم عاد فلبس خاتم الفضة واستمر إلى أن مات . » قوله ( تابعه إبراهيم بن سعد وزباد وشعيب عن الزهري ) أما متابعة إبراهيم بن سعد وهو الزهري المدني فوصلها مسلم وأحمد وأبو داود من طريقه بمثل رواية يونس بن يزيد لا مخالفة إلا في بعض لفظ ، وأما متابعة زياد - وهو ابن سعد بن عبد الرحمن الخراساني نزيل مكة ثم اليمن - فوصلها مسلم أيضا وأشار إليها أبو داود أيضا ولفظه عنه كذلك لكن قال « اضطربوا واضطربوا » . وأما متابعة شعيب فوصلها الاسماعيلي كذلك وأشار إليها أبو داود أيضا . قوله ( وقال ابن مسافر عن الزهري : أرى خاتما من ورق ) هذا التعليق لم أره في أصل من رواية أبي ذر وهو ثابت للباقيين إلا النسفي ، وقد أشار إليه أبو داود أيضا ، وصله الاسماعيلي من طريق سعيد بن عفير عن الليث عن ابن مسافر - وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر - عن ابن شهاب عن أنس كذلك وليس فيه لفظ « أرى » ، فكأنها من البخاري ، قال الاسماعيلي : رواه أيضا عن ابن شهاب كذلك موسى بن عقبة وابن أبي حنيفة ، ثم ساقه من طريق سليمان بن بلال عنهما قال مثل حديث إبراهيم بن سعد . وفي حديثي الباب مبادرة الصحابة إلى الاقتداء بأفعاله ﷺ فهما أفر عليه استمروا عليه ومهما أنكره امتنعوا منه . وفي حديث ابن عمر أنه ﷺ لا يورث والا لدفع خاتمه للورثة ، كذا قال النووي ، وفيه نظر لجراذ أن يكون الخاتم اتخذ من مال المصالح فانتقل للامام لينتفع به فيما صنع له . وفيه حفظ الخاتم الذي يحتم به تحت يد أمين إذا نزع الكبير من إصبعه . وفيه أن يسير المال إذا ضاع لا يهمل طلبه ولا سجا إذا كان من أمر أهل الغدير ، وفيه بحث سيأتي ، وفيه أن العيب اليسير بالشيء حال التفكر لا عيب فيه

#### ٤٨ -- باب نص الخاتم

٥٨٦٩ - حدثنا عبدان أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا حميد قال « سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتما ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء إلى شطر الليل ، ثم أقبل علينا بوجهه ، فكأنني أنظر إلى ويبس خاتمه ، قال : إن للناس قد صلوا وقاموا ، وإنسكم لن لم تزالوا في صلاة ما انتظرونها ،

٥٨٧ - **حدثنا** اسحاق بن عمار قال سمعت حميداً يحدث عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان خاتمة من نساء ، وكان فسه منه ، وقال يحيى بن أيوب : حدثني حميد سمع أنساً عن النبي ﷺ ، قوله ( باب فص الحاتم ) قال الجوهرى : الفص بفتح الفاء والعامرة تكسرهما وأبنتها غيره لغة وزاد بعضهم الضم وعليه جرى إسنادك في المثلث ، ثم ذكر حديث حميد « سئل أنس : هل اتخذ النبي ﷺ خاتماً ؟ قال : آخر ليلة صلاة العشاء » الحديث . فقد تقدم شرحه في المواقيت من كتاب الصلاة . وقوله « ويص » بموحدة وآخره مهملة هو البريق وزنا ومعنى ، وسيأتي من رواية عبد العزيز بن صهيب بلفظ « بريقه » ومن رواية قتادة عن أنس بلفظ « بياضه » ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس في آخره « ورفع أنس يده اليسرى » أخرجه مسلم والنسائي ، وله في أخرى « وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى » . قوله في الطريق الثانية ( كان خاتمة من فضة ) في رواية أبي داود من طريق زهير بن معاوية عن حميد ( من فضة كله ) فهذا نص في أنه كله من فضة ، وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من طريق إياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال « كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوياً عليه فضة ، فربما كان في يدي » قال : وكان معيقب على خاتم النبي ﷺ « يعنى كان أميناً عليه فيحمل على التعدد ، وقد أخرج له ابن سعد شاهداً مرسلين عن مكحول « ان خاتم رسول الله ﷺ كان من حديد ملوياً عليه فضة ، غير أن فسه باد ، وآخر مرسلين عن إبراهيم النخعي مثله دون ما في آخره . وثالثاً من رواية سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص « ان خالد بن سعيد - يعنى ابن العاص - أتى وفي يده خاتم ، فقال له رسول الله ﷺ ما هذا ؟ أطرحه ، فطرحه فإذا خاتم من حديد ملوياً عليه فضة . قال : فما نقشه ؟ قال : محمد رسول الله ، قال فأخذه فلبسه ، ومن وجه آخر عن سعيد بن عمرو المذكور أن ذلك جرى عمرو بن سعيد أخى خالد بن سعيد ، وسأذكر لفظه في « باب هل يحمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر » ؟ قوله ( وكان فسه منه ) لا يمارضه ما أخرجه مسلم وأصحاب السنن من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أنس « كان خاتم النبي ﷺ من ورق وكان فسه حبشياً ، لأنه إما أن يحمل على التعدد وحينئذ فعنى قوله حبشى أى كان حجراً من بلاد الحبشة ، أو على لون الحبشة ، أو كان جزعاً أو حقيقاً لأن ذلك قد يؤتى به من بلاد الحبشة ، ويحتمل أن يكون هو الذى فسه منه ونسب إلى الحبشة لصفته فيه إما الصياغة وإما النقش . قوله ( وقال يحيى بن أيوب الخ ) أراد بهذا التعليق بيان سماح حميد له من أنس ، وقد تقدم في المواقيت ممثلاً أيضاً ، وذكرت من وصله وفقه الحميد . وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من الباب الذى ترجمه في شيء ، وأجيب بأنه أشار إلى أنه لا يسمى خاتماً إلا إذا كان له فص ، فان كان بلا فص فهو حلقة . قلت : لكن في الطريق الثانية في الباب أن نص الخاتم كان منه ، فلمله أراد الرد على من زعم أنه لا يقال له خاتم إلا إذا كان له فص من غيره ، ويؤيده أن في رواية خالد بن قيس عن قتادة عن أنس عند مسلم « فصاغ رسول الله ﷺ خاتماً حلقة من فضة » والذي يظهر لى أنه أشار إلى أن الاجمال في الرواية الأولى محمول على التبيين في الرواية الثانية

#### ٤٩ - باب خاتم الحديد

٥٨٧١ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه أنه سمع سهلاً يقول

« جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : جئتُ أهب نفسي . فقامت طويلا ، فنظر وصوب ؛ فلما طال مقامها فقال رجل : زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة . قال : عندك شيء تُصديقها ؟ قال : لا . قال : انظر . فذهب ثم رجع فقال : والله إن وجدتُ شيئا . قال : اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد . فذهب ثم رجع قال : لا والله ولا خاتما من حديد . وعليه إزار ما عليه رداء ، فقال : أصدقها إزارى . فقال النبي ﷺ : إزارك إن لبسته لم يكن عليك منه شيء وإن لبسته لم يكن عليها منه شيء ، فتحنى الرجل فجلس ، فرآه النبي ﷺ موليا ، فآثر به فدعى ، فقال : ما معك من القرآن ؟ قال : سورة كذا وكذا - لسورة عددها - قال : قد ملككها بما معك من القرآن »

**قوله ( باب خاتم الحديد )** قد ذكرت ما ورد فيه في الباب الذي قبله ، وكأنه لم يثبت عنده شيء من ذلك على شرطه ، وفيه دلالة على جواز لبس ما كان على صفته . وأما ما أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بريدة عن أبيه « أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه فقال : مالي أجد منك ربح الأصنام ؟ فطرحه . ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ فطرحه . فقال : يا رسول الله من أى شيء أتخذه ؟ قال : أتخذه من ورق ، ولا تنم مشقلا ، وفي عنقه أبو طيبة بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسلم المروزي ، قال أبو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال ابن حبان في الثقات : يخطئ ويخالف ، فإن كان محفوظا حل المنع على ما كان حديدا صرفا . وقد قال التيفاشي في «كتاب الأحجار» خاتم الفولاذ مطردة للشيطان إذا لوى عليه فضة ، فهذا يؤيد المغايرة في الحكم . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة الواصة وقوله فيه « اذهب فالتمس ولو خاتما من حديد » استدل به على - ر - لبس خاتم الحديد ، ولا حجة فيه لأنه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس ، فيحتمل أنه أراد وجوده لتنتفع المرأة بقيمته . وقوله « ولو خاتما » محذوف الجواب لدلالة السياق عليه ، فانه لما أسره بالتماس مهما وجد كأنه خشي أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته فأكد دخوله بالجملة المشمرة بدخول ما بعدها فيما قبلها ، وقوله في الجواب « فقال لا والله ، ولا خاتما من حديد » انتصب على تقدير لم أجد ، وقد صرح به في الطريق الأخرى

### ٥٠ - باب نقش الخاتم

٥٨٧٢ - **حديث** عبد الأهل حديثا يزيد بن زريع حديثا سعيد عن قتادة « عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن نبي الله ﷺ أراد أن يكتب إلى رَهْط - أو أناس - من الأعاجم فقبل له : إنهم لا يقبلون كتابا إلا عليه خاتم ، فآخذ النبي ﷺ خاتما من فضة نقشه : محمد رسول الله . فسكاني بويص - أو بويصيص - الخاتم في إصبع النبي ﷺ ، أو في كفه ،

٥٨٧٣ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن محمد عن محمد بن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضى الله

هنها قال : اتخذ رسول الله ﷺ خاتماً من ورق ، وكان في يده ، ثم كان بعد في يد أبي بكر ، ثم كان بعد في يد عمر ، ثم كان بعد في يد عثمان ، حتى وقع بعد في بحر أريس ، نقشه : محمد رسول الله .

**قوله** ( باب نقش الخاتم ) ذكر فيه حديثين : أحدهما عن أنس ، **قوله** ( حدثنا عبد الأعلى ) هو ابن حماد وسعيد هو ابن أبي عروبة . **قوله** ( أراد أن يكتب إلى رهمط أو أناس ) هو شك من الراوى . **قوله** ( من الأعاجم ) في رواية شعبة بن قتادة كما يأتي بعد باب د إلى الروم ، . **قوله** ( فقبل له ) في مرسل طاوس عند ابن سعد أن قريها هم الذين قالوا ذلك للنبي ﷺ . **قوله** ( نقشه محمد رسول الله ) زاد ابن سعد من مرسل ابن سيرين = بسم الله محمد رسول الله ، ولم يتابع على هذه الزيادة ، وقد أوردته من مرسل طاوس والحسن البصري وإبراهيم النخعي وسالم بن أبي الجهم وغيرهم ليس فيه الزيادة ، وكذا وقع في الباب من حديث ابن عمر ، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه أخرجه لهم خاتماً فزعم أن رسول الله ﷺ كان يلبسه فيه تمثال أسد قال معمر : ففسله بعض أصحابنا فشر به ، ففيه مع إرساله ضعف ، لأن ابن عقيل عتاف في الاحتجاج به إذا انفرد فكيف إذا خالف ، وعلى تقدير ثبوته فامله لبعده مرة قبل النبى . **قوله** ( في أصبح النبي ﷺ أو في كفه ) شك من الراوى ، ووقع في رواية شعبة د في يده ، وسيأتى من وجه آخر عن أنس في الباب الذى بعده د في خضره . الحديث الثانى حديث ابن عمر ، وقد تقدم شرحه في د باب خاتم الفضة .

### ٥٦ - باب الخاتم في الخنصر

٥٨٧٤ - **حديث** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد العزيز بن صهيب **د** عن أنس رضى الله عنه قال : صنع النبى ﷺ خاتماً قال : إنا اتخذنا خاتماً ونقشنا فيه نقشا ، فلا ينقش عليه أحد ، قال : فأنى لأرى بريقه في خنصره ؟

**قوله** ( باب الخاتم في الخنصر ) أى دون غيرها من الأصابع ، وكأنه أشار إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى من طريق أبي بردة بن أبي موسى عن علي قال **د** نهانى رسول الله ﷺ أن ألبس خاتمى في هذه وفي هذه ، يعنى السبابة والوسطى ، وسيأتى بيان أى الخنصرين اليمنى أو اليسرى كان يلبس الخاتم فيه بعد باب . **قوله** ( فلا ينقش عليه أحد ) في رواية الكشميهنى وحده **د** ينقش ، بالنون المؤكدة ، وإنما نهى أن ينقش أحد على نقشه لأن فيه اسمه وصفته ، وإنما صنع فيه ذلك ليختص به فيكون علامة تختص به وتميز عن غيره ، فلو جاز أن ينقش أحد نظمه نقشه لفاتح المقصود

### ٥٦ - باب اتخاذ الخاتم ليختص به الشيء ، أو يكتب به إلى أهل الكتاب وغيرهم

٥٨٧٥ - **حديث** آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال **د** لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له : إنهم لن يقرؤوا كتابك إلا ذالم يكن مختوما ، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشه : محمد رسول الله . فكانما أنظر إلى يياضه في يده

قوله ( باب اتخاذ الخاتم ) سقط لفظ : باب ، من رواية أبي ذر ، قال الخطابي : لم يكن لباس الخاتم من عادة العرب ، فلما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الملوك اتخذ الخاتم واتخذ من ذهب ، ثم رجع عنه لما فيه من الزينة ولما يخشى من الفتنة ، ووجهل قصه بما يلبس باطن كفه ليسكون أبعد من الزين . قال شيخنا في شرح الترمذي ، دعواه أن العرب لا تعرف الخاتم بحجبه فإنه عربي وكانت العرب تستعمله انتهى ، ويحتاج إلى ثبوت لبسه عن العرب وإلا فكونه عربيا واستعمالهم له في غم المكتسب لا يرد على عبارة الخطابي ، وقد قال الطحاوي بعد أنه أخرج الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي ريمانة قال : نهى رسول الله ﷺ عن لبس الخاتم إلا لذي سلطان ، ذهب قوم إلى كراهة لبس الخاتم إلا لذي سلطان ، وخالفهم آخرون فأباحوه ، ومن حجتهم حديث أنس المتقدم : أن النبي ﷺ لما أتى خاتمه أتى الناس خواتيمهم ، فإنه يدل على أنه كان يلبس الخاتم في العهد النبوي من لبس ذا سلطان ، فإن قيل هو منسوخ قلنا الذي نسخ منه لبس خاتم الذهب ، قلت أو لبس خاتم المنقوش عليه نقش خاتم النبي ﷺ كما تقدم تقريره . ثم أورد عن جماعة من الصحابة والتابعين أنهم كانوا يلبسون الخواتم من لبس له سلطان انتهى . ولم يجب عن حديث أبي ريمانة . والذي يظهر أن لبسه لغیر ذی سلطان خلاف الأولى ، لأنه ضرب من الزين ، والاتق بالرجال خلافه ، وتكون الأدلة الهالة على الجواز هي الصارفة للنهي عن التحريم ، ويؤيده أن في بعض طرقه نهى عن الزينة والخاتم الحديث ، ويمكن أن يكون المراد بالسلطان من له سلطنة على شيء ما يحتاج إلى الغم عليه لا السلطان الأكبر ، خاصة والمراد بالخاتم ما يختم به فيكون لبسه عبثا ، وأما من لبس الخاتم الذي لا يختم به وكان من الفضة لوزينة فلا يدخل في النهي ، وعلى ذلك يحمل حال من لبسه ، ويؤيده ما ورد من صفة نقش خواتم بعض من كان يلبس الخواتم بما يدل على أنها لم تكن بصفة ما يختم به ، وقد سئل مالك عن حديث أبي ريمانة فضمه وقال : سألت صدقة بن يسار سعيد بن المسيب فقال : لبس الخاتم ، وأخبر الناس أني قد أفتيتك والله أعلم . ( تكملة ) : جزم أبو الفتح اليممرى أن اتخاذ الخاتم كان في السنة السابعة ، وجزم غيره بأنه كان في السادسة ويجمع بأنه كان في أواخر السادسة وأوائل السابعة لأنه إنما اتخذ عند إرادته مكاتبة الملوك كما تقدم ، وكان إرساله إلى الملوك في مدة الهدنة ، وكان في ذي القعدة سنة ست ، ورجع إلى المدينة في ذي الحجة ، ووجه الرسل في المحرم من السابعة وكان اتخاذ الخاتم قبل إرساله الرسل إلى الملوك . والله أعلم

### ٥٣ - باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه

٥٨٧٦ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع أن عبد الله **حدثه** أن النبي ﷺ اصطنع خاتما من ذهب ، وجعل فصه في بطن كفه لئلا يسه ، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب ، فرقى المنبر ، فحمد الله وأثنى عليه فقال : إني كنت اصطنعته ، وإن لا ألبسه . فنهذه ، فنهذه الناس ، قال جويرية : ولا أحسبه إلا قال : في يده اليمنى

قوله ( باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه ) سقط لفظ : باب ، من رواية أبي ذر ، قال ابن بطلال : قيل لما لك يحمل الفص في باطن الكف ؟ قال : لا . قال ابن بطلال : ليس في كون فص الخاتم في بطن الكف ولا ظهر ما

أمر ولا نهي . وقال غيره : السر في ذلك أن جعله في بطن الكف أبعد من أن يظن أنه فعله لثزين به ، وقد أخرج أبو داود من حديث ابن عباس جعله في ظاهر الكف كما سأذكره قريبا . قوله ( حدثنا جويرية ) هو ابن أسماء ، وعبد الله هو ابن عمر . قوله ( اصطنع خاتما من ذهب وجعل ) كذا للاكثر ، وللمستعمل والسرغسي ، ويجعل ، وقد تقدم شرح الحديث في « باب خاتم الفضة » . قوله ( قال جويرية ولا أحسبه الا قال في يده اليمنى ) هو موصول بالاسناد المذكور ، قال أبو ذر في روايته : لم يقع في البخاري موضع الخاتم من أي اليدين الا في هذا . وقال الداودي : لم يحزم به جويرية ، وتواطؤ الروايات على خلافه يدل على أنه لم يحفظه ، وعمل الناس على لبس الخاتم في اليسار يدل على أنه المحفوظ . قلت : وكلامه متعقب فان الظن فيه من موسى شيخ البخاري ، وقد أخرجه ابن سعد عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن محمد بن أسماء كلاهما عن جويرية وجزما بأنه لبسه في يده اليمنى ، وهكذا أخرج مسلم من طريق عقبة بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في قصة اتخاذ الخاتم من ذهب وفيه « وجعله في يده اليمنى » ، وأخرجه الترمذي وابن سعد من طريق موسى بن عقبة عن نافع بلفظ « صنع النبي ﷺ خاتما من ذهب فتختم به في يمينه » ، ثم جلس على المنبر فقال : اني كنت اتخذت هذا الخاتم في يميني . ثم نبذه ، الحديث وهذا صريح من لفظه ﷺ واقع لبس . وموسى بن عقبة « سند الثقات الاثبات » ، وأما ما أخرجه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبو داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد كلاهما عن نافع عن ابن عمر « كان النبي ﷺ يتختم في يساره » فقد قال أبو داود بعده : ورواه ابن إسحق وأسماء بن زيد عن نافع « في يمينه » انتهى . ورواية ابن إسحاق قد أخرجها أبو الشيخ في كتاب أخلاق النبي ﷺ ، من طريقه ، وكذا رواية أسماء . وأخرجها محمد بن سعد أيضا . فظهر أن رواية اليسار في حديث نافع شاذة ، ومن رواها أيضا أقل عددا والين حفظا ممن روى اليمين ، وقد أخرج الطبراني في « الاوسط » بسند حسن عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ، وأخرج أبو الشيخ في « كتاب أخلاق النبي ﷺ » من رواية خالد بن أبي بكر عن سالم عن ابن عمر نحوه ، فرجحت رواية اليمين في حديث ابن عمر أيضا . وقد ورد التختم في اليمين أيضا في أحاديث أخرى : منها عند مسلم من حديث أنس « ان النبي ﷺ لبس خاتما من فضة في يمينه فنهض حبشي » ، وأخرج أبو داود أيضا من طريق ابن إسحق قال « رأيت علي الصلت بن عبد الله خاتما في خنصره اليمين ، فسأله فقال : رأيت ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فمه على ظهرها ، ولا إخال ابن عباس الا ذكره عن النبي ﷺ » ، وأورده الترمذي من هذا الوجه مختصرا « رأيت ابن عباس يتختم في يمينه ولا إخاله الا قال : رأيت رسول الله ﷺ يتختم في يمينه » ، ولطبراني من وجه آخر عن ابن عباس « كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ، وفي سننه لين ، وأخرج الترمذي أيضا من طريق حماد بن سلمة « رأيت ابن أبي رافع يتختم في يمينه وقال : كان النبي ﷺ يتختم في يمينه » ثم نقل عن البخاري أنه أصح شيء روى في هذا الباب . وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي في « الثمائل » وصححه ابن حبان من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن هل « ان النبي ﷺ كان يتختم في يمينه » ، وفي الباب عن جابر في « الثمائل » ، بسند لين ، وعائشة هند البزار بسند لين ، وعند أبي الشيخ بسند حسن ، وعن أبي أمامة هند الطبراني بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة عند الدارقطني في « غرائب مالك » ، بسند ساقط . وورد التختم في اليسار من حديث ابن عمر كما تقدم ، ومن حديث أنس أيضا أخرجه



مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال « كان خاتم النبي ﷺ في هذه ، وأشار الى الخنصر اليسرى » . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي في « الشعب » ، من طريق قتادة عن أنس ، ولأبي الشيخ من حديث أبي سعيد بلفظ « كان يلبس خاتمه في يساره » ، وفي سنده ابن ، وأخرجه ابن سعد أيضا ، وأخرج البيهقي في الادب من طريق أبي جعفر الباقر قال « كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعلي والحسن والحسين يتختمون في اليسار » وأخرجه الترمذي موقوفا على الحسن والحسين حسب ، وأما دعوى الداودي أن العمل على التختم في اليسار فكأنه توهمه من استحباب مالك للتختم وهو يرجع عمل أهل المدينة فلن أن عمل أهل المدينة ، وفيه نظر ، فانه جاء عن أبي بكر وعمر وجمع جم من الصحابة والتابعين يهدم عن أهل المدينة وغيرهم التختم في اليمن ، وقال البيهقي في الادب : يجمع بين هذه الاحاديث بأن الذي لبسه في يمينه هو خاتم الذهب كما صرح به في حديث ابن عمر . والذي لبسه في يساره هو خاتم الفضة ، وأما رواية الزهري عن أنس التي فيها التصريح بأنه كان فضة ولبسه في يمينه فكأنها خطأ ، فقد تقدم أن الزهري وقع له وهم في الخاتم الذي طرحه النبي ﷺ ، وأنه وقع في روايته أنه الذي كان من فضة ، وأن الذي في رواية غيره أنه الذي كان من ذهب ، فعمل هذا فالذي كان لبسه في يمينه هو الذهب اه ملخصا . وجمع غيره بأنه لبس الخاتم أولا في يمينه ثم حوله الى يساره ، واستدل له بما أخرجه أبو الشيخ وابن عدي من رواية عبد الله بن عطاء عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ تختم في يمينه ، ثم انه حوله في يساره » ، فلو صح هذا لكان قاطعا للنزاع ، ولكن سنده ضعيف . وأخرج ابن سعد من طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال « طرح رسول الله ﷺ خاتمه الذهب ثم تختم خاتما من ورق لجملة في يساره ، وهذا منسول أو معضل ، وقد جمع البغوي في « شرح السنة » ، بذلك وأنه تختم أولا في يمينه ثم تختم في يساره وكان ذلك آخر الامرين ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا زرعة عن اختلاف الاحاديث في ذلك فقال : لا يثبت هذا ولا هذا ، ولكن في يمينه أكثر ، وقد تقدم قول البخاري ان حديث عبد الله بن جعفر أصح شيء ورد فيه وصرح فيه بالتختم في اليمن ، وفي المسألة عند الشافعية اختلاف والاصح اليمن . قلت : ويظهر لي أن ذلك يختلف باختلاف القصد ، فان كان القصد للتزين به فاليمين أفضل ، وان كان للتختم به فاليسار أولى لأنه كالمودع فيها ، ويحصل تناوله منها باليمين وكذا وضعه فيها ، ويترجح التختم في اليمن مطلقا لان اليسار آلة الاستنجاء فيصان الخاتم اذا كان في اليمن عن أن تصيبه النجاسة ، ويترجح التختم في اليسار بما أشرت اليه من التناول . وجنحت طائفة الى استواء الامرين وجمعوا بذلك بين مختلف الاحاديث ، والى ذلك أشار أبو داود حيث ترجم « باب التختم في اليمن واليسار » ثم أورد الاحاديث مع اختلافها في ذلك بغير ترجيح ، ونقل النووي وغيره الاجماع على الجواز ثم قال : ولا كراهة فيه - يعني عند الشافعية - وانما الاختلاف في الأفضل ، وقال البغوي : كان آخر الامرين التختم في اليسار . وتعليقه الطبري بأن ظاهره النسخ ، وليس ذلك مراده بل الاخبار بالواقع اتفاقا ، والذي يظهر أن الحكمة فيه ما تقدم ، والله أعلم

#### ٥٤ - باب قول النبي ﷺ : لا ينقش على قشر خاتمه

٥٨٧٧ - **حَرْشٌ** سَدَّد حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَدَّ خَاتَمًا مِنْ فِضَّةٍ ، وَنَقَشَ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، وَقَالَ : إِنِّي اخْتَدْتُ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ

وَنَقَشَتْ فِيهِ : مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ، فَلَا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا يَنْفَشَنَّ ) بضم أوله (على نقش خاتمه) ذكر فيه حديث أنس من رواية عبد العزيز ابن صهيب عنه في اتخاذ الخاتم من فضة وفيه « فلا يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ » وقوله فيه «أنا اتخذناه بصيغة الجمع وهي للتعظيم هنا ، والمراد أني اتخذت . وأخرج الترمذي من طريق معمر عن ثابت عن أنس نحوه وقال فيه « ثم قال لا تنفشوا عليه » وأخرج الدارقطني في « الأفراد » من طريق سلية بن وهرام عن عكرمة عن يعلى بن أمية قال « أنا صنعت للنبي ﷺ خاتما لم يشركني فيه أحد ، نقش فيه محمد رسول الله » فيستفاد منه اسم الذي صاغ خاتم النبي ﷺ ونقشه . وأما ثبته ﷺ عن أن يَنْفَشَنَّ أَحَدٌ عَلَى نَفْسِهِ أى مثل نقشه فقد تقدمت الإشارة إلى الحكمة فيه في « باب خاتم الفضة » وقد أخرج ابن أبي شيبة في « المصنف » عن ابن عمر أنه نقش على خاتمه عبد الله بن عمر ، وكذا أخرج عن سالم عن عبد الله بن عمر أنه نقش اسمه على خاتمه ، وكذا القاسم بن محمد ، قال ابن بطلان : وكان مالك يقول : من شأن الخلفاء والفضة نقش أسمائهم في خواتمهم . وأخرج ابن أبي شيبة عن حذيفة وأبي عبيدة أنه كان نقش خاتم كل واحد منهما « الحمد لله » وعن علي « الله الملك » وعن إبراهيم النخعي « باقه » وعن مسروق « بسم الله » وعن أبي جعفر الباقر « العزة لله » وعن الحسن والحسين لا بأس بِنَفَشَنَّ ذَكَرَ اللَّهُ عَلَى الْخَاتَمِ ، قال النووي : وهو قول الجمهور ، ونقل عن ابن سيرين وبعض أهل العلم كراهته انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن سيرين أنه لم يكن يرى بأسا أن يكتب الرجل في خاتمه « حسبي الله » ونحوها ، فهذا يدل على أن الكراهة عنه لم تثبت ، ويمكن الجمع بأن الكراهة حيث يخاف عليه حمله للجنب والحائض والاستنجاء بالكف التي هو فيها ، والجواز حيث حصل الأمن من ذلك ، فلا تكون الكراهة لذلك بل من جهة ما يعرض لذلك ، والله أعلم

### ٥٥ - باب هل يُجْعَلُ نَفْسُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ ؟

٥٨٧٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ « عَنْ أَنَسٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اسْتُخْلِيفَ كَتَبَ لَهُ ، وَكَانَ نَفْسُ الْخَاتَمِ ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ : مُحَمَّدٌ سَطْرٌ ، وَرَسُولُ سَطْرٍ ، وَاللَّهُ سَطْرٌ »

٥٨٧٩ - قال أبو عبد الله وزادني أحمد : حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ « كَانَ خَاتَمُ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَدِهِ ، وَفِي يَدِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ ، وَفِي يَدِ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ ، فَلَمَّا كَانَ عُمَانُ جُلَسَ عَلَى بَنِي أَرَيْسٍ قَالَ فَأَخْرَجَ الْخَاتَمَ فَجَعَلَ يَبْعَثُ بِهِ ، فَسَقَطَ . قَالَ فَاخْتَلَفْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَعَ عُمَانَ فَتَنَزَّحُ اللَّيْلُ ، فَلَمْ نَجِدْهُ ، **قوله** ( باب هل يجمل نقش الخاتم ثلاثة أسطر ) قال ابن بطلان : ليس يكون نقش الخاتم ثلاثة أسطر أو سطرين أفضل من كونه سطرًا واحدًا ، كذا قال . قلت فقد يظهر أثر الخلاف من أنه إذا كان سطرًا واحدًا يكون الفص مستطيلًا لضرورة كثرة الأحرف ، فإذا تعددت الأسطر أمكن كونه مربعًا أو مستديرًا ، وكل منهما أولى من المستطيل . **قوله** ( حدثني أبي ) هو عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس . **قوله** ( عن ثُمَامَةَ ) هو ابن عبد الله بن أنس هم عبد الله بن المثنى الرازي ، والسند كله بصريون من آل أنس . **قوله** ( عن أنس ) في رواية الإسماعيلي من

طریق علی بن المدینی عن محمد بن عبد الله الانصاری حدثنی ابی حدثنا ثمامة حدثنی أنس ، . قوله ( ان ابا بکروشی  
الله عنه لما استخلف کتب له ) لم يذكر المكتوب وقد تقدمت الإشارة اليه في کتاب الزكاة وأنه کتب له مقادير الزكاة .  
قوله ( وكان نقش الخاتم ثلاثة أسطر محمد سطر ورسول سطر والله سطر ) هذا ظاهره أنه لم يكن فيه زيادة على ذلك ،  
لكن أخرج أبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ ، من رواية عروة بن البرند بكسر الموحدة والراء بعدها نون ساكنة  
ثم دال عن عروة بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها راء ابن ثابت عن ثمامة عن أنس قال : كان فص خاتم النبي  
ﷺ حشياً مكتوباً عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وعروة ضعفه ابن المدینی ، وزيادته هذه شاذة ، وظاهره  
أيضاً أنه كان على هذا الترتيب ، لكن لم تكن كتابته على السياق العادي فان ضرورة الاحتياج الى أن يختم به  
يقضى أن تكون الأحرف المنقوشة مقبولة ليخرج الختم مستوياً ، وأما قول بعض الشيوخ أن كتابته كانت من  
أسفل الى فوق يعنى أن الجلالة في أعلى الأسطر الثلاثة ومحمد في أسفلها فلم أر المصريح بذلك في شيء من الأحاديث ،  
بل رواية الإسماعيل يخالف ظاهرها ذلك ، فإنه قال فيها : محمد سطر والسطر الثاني رسول والسطر الثالث الله ، ولك  
أن تقرأ محمد بالتون ورسول بالتون وعدمه والله بالرفع وبالجر . قوله ( وزادني أحمد حدثنا الانصاري الى  
آخره ) هذه الزيادة موصولة ، وأحمد المذكور جزم المزي في الأطراف ، أنه أحمد بن حنبل ، لكن لم أر هذا  
الحديث في « مسند أحمد » من هذا الوجه أصلاً . قوله ( وفي يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمان جالس على بئر  
أريس ) وقع في رواية ابن سعد عن الانصاري : ثم كان في يد عثمان ست سنين ، فلما كان في الست الباقية كتبها  
على بئر أريس ، . قوله ( لجعل يعبت به ) في رواية ابن سعد : لجعل يحمله في يده ، . قوله ( فسقط ) في رواية  
ابن سعد : فوقع في البئر ، قوله ( فاختلفنا ثلاثة أيام مع عثمان فنزع البئر فلم نجد ) أى في الذهاب والرجوع  
والزول الى البئر والطلوع منها ، ووقع في رواية ابن سعد : فطلبناه مع عثمان ثلاثة أيام فلم ندر عليه ، قال بعض  
العلماء . كان في خاتمه ﷺ من السر شيء مما كان في خاتم سليمان عليه السلام ، لأن سليمان لما فقد خاتمه ذهب ماله ،  
وعثمان لما فقد خاتم النبي ﷺ انتفض عليه الامر وخرج عليه العاجون وكان ذلك مبدأ الفتنة التي أفضت الى قتله  
واتصلت الى آخر الزمان . قال ابن بطلال : يؤخذ من الحديث أن يسير المال اذا ضاع يجب البحث في طلبه والاجتهاد  
في تفتيشه ، وقد فعل ﷺ ذلك لما ضاع عقد عائشة وحبس الجيش على طلبه حتى وجد ، كذا قال ، وفيه نظر ، فلما  
عقد عائشة فقد ظهر أثر ذلك بالاعادة العظيمة التي نشأت عنه وهي رخصة التيمم فكيف يقاس عليه غيره ؟ وأما  
فعل عثمان فلا ينهض الاحتجاج به أصلاً لما ذكر ، لان الذي يظهر أنه إنما بالغ في التفتيش عليه لكونه أثر النبي  
ﷺ قد لبسه واستعمله وختم به ، ومثل ذلك يساوي في العادة قدراً عظيماً من المال ، والا لو كان غير خاتم للنبي  
ﷺ لا كنتى بطلبه بدون ذلك ، وبالأضرورة يعلم أن قدر المونة التي حصلت في الأيام الثلاثة تزيد على قيمة الخاتم  
لكن اقتضت صفته عظيم قدره فلا يقاس عليه كل ما ضاع من يسير المال ، قال : وفيه أن من فعل الصالحين العيب  
بخواتمهم وما يكون بأيديهم وليس ذلك بعائب لهم ، قلت : وإنما كان كذلك لان ذلك من مثلهم إنما ينشأ عن  
فكر ، وفكرتهم إنما هي في الخير . قال الكرماني : معنى قوله : يعبت به ، يهركه أو يخرججه من إصبعه ثم يدخله  
فيها وذلك صورة العيب ، وإنما يفعل الشخص ذلك عند قصركه في الامور . قال ابن بطلال : وفيه أن من طلب  
شيئاً ولم ينجح فيه بعد ثلاثة أيام أن له أن يتركه ، ولا يكون بعد الثلاث مضياً ، وأن الثلاث حد يقع بها العذر في

ته المطلوبات . وفيه استعمال آثار الصالحين ولباس ملابسهم على جهة التبرك والتميم بها

### ٥٦ - باب الخاتم للنساء ، وكان على عائشة خواتم الذهب

٥٨٨٠ - **حدثنا** أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا الحسن بن مسلم عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما : شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ، قال أبو عبد الله وزاد ابن وهب عن ابن جريج : فأتى النساء فأمرهن بالصدقة فجعلن يلقين الفتح والخواتم في ثوب بلال ،

**قوله** ( باب الخاتم للنساء ) قال ابن بطال : الخاتم للنساء من جملة الحل الذي أبيح لمن . **قوله** ( وكان على عائشة خواتم الذهب ) وصلة أن سعد بن طارق عمرو بن أبي عمرو مولى المطالب قال : سألت القاسم بن محمد فقال : لقد رأيت عائشة تلبس المعصر وتلبس خواتم الذهب . **قوله** ( طاوس عن ابن عباس شهدت العيد مع النبي ﷺ فصل قبل الخطبة ) . تخط لفظ فصل ، من رواية المستمل والسرخسي ، وهي مرادة ثابتة في أصل الحديث ؛ فإنه طرف من حديث تقدم في صلاة العيد من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بسنده هنا . **قوله** ( وزاد ابن وهب عن ابن جريج ) يعني بهذا السند ابن عباس . وقد تقدم بالزيادة موصولا في تفسير سورة الممتحنة من رواية هارون بن محمد عن ابن عباس . **قوله** ( فأتى النساء فجعلن يلقين الفتح والخواتم ) الفتح بفتح الفاء ومثناة فوق بعدها حاء معجمة جمع فتحة وهي الخواتم التي تلبسها النساء في أصابع الرجلين قاله ابن السكيت وغيره ، وقيل الخواتم التي لا فصوص لها ، وقيل الخواتم الكبار كما تقدم ذلك من تفسير عبد الرزاق في كتاب العيدين مع بسط ذلك

### ٥٧ - باب القلائد والسخاب للنساء ، يعني قلادة من طيب وسك

٥٨٨١ - **حدثنا** محمد بن عازرة حدثنا شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج النبي ﷺ يوم عيد فصل ركعتين لم يصل قبل ولا بعد . ثم أتى النساء فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تصدق بخمرها ومخاها .

**قوله** ( باب القلائد والسخاب للنساء ) السخاب بكسر المهملة وتخفيف الخاء المعجمة وبعد الألف موحدة . **قوله** ( يعني قلادة من طيب وسك ) بضم المهملة وتشديد الكاف ، وفي رواية الكشميني : وسك ، بكسر الميم وسكون المهملة وكاف خفيفة ، والسخاب جمع سخاب بضم السين ، وقد تقدم بيان ما فسر به غيره في «باب ما ذكر في الأسواق» من كتاب البيوع . ثم أورد فيه حديث ابن عباس من رواية سعيد بن جبير عنه قال : خرج النبي ﷺ - وفيه - فجعلت المرأة تلقى سخابها وخمرها ، بضم الخاء المعجمة وسكون الراء ثم صاد صيحة ، هي الحلقة الصفدة من ذهب أو فضة ، وقد تقدم تفسيره في «باب الخطبة بعد العيد» من كتاب العيدين

### ٥٨ - باب استمارة القلائد

٥٨٨٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم حدثنا عتبة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله

عنها قالت : هلكت فلانة لأسماء ، فبعث النبي ﷺ في طلبها رجلا ، فحضرت الصلاة وليسوا قطي وضوء ولم يحدوا ماء ، فصلوا وهم على غير وضوء ، فذكروا ذلك للنبي ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم ، زاد ابن نمير عن هشام عن أبيه عن عائشة « استعمرت من أسماء »

**قوله** ( باب استعارة القلائد ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فلانة أسماء ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، وفيه بيان القلادة المذكورة مم كانت . وقوله « زاد ابن نمير عن هشام » ، يعني بسنده المذكور « أنها استعمرت من أسماء » أي بنت أبي بكر - القلادة المذكورة « وقد وصله المؤلف رحمه الله في كتاب الطهارة من طريقه »

#### ٥٩ - باب القُرط للنساء

وقال ابن عباس : أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتهن يهـوين إلى آذانهن وحلوقهن  
٥٨٨٣ - حديث حجاج بن منهال حدثنا شعبه قال أخبرني عدي قال سمعت سعيداً « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما . ثم أتى النساء ومعه بلال ، فأمرهن بالصدقة ، فجعلت المرأة تُلقي قُرطها ،

**قوله** ( باب القُرط للنساء ) يضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مبهمة : ما يحل به الاذن ذهباً كان أو فضة صرفاً أو مع ثلوث وغيره ويلحق غالباً حل ثمنها . **قوله** ( وقال ابن عباس . أمرهن النبي ﷺ بالصدقة ، فرأيتهن يهوين إلى آذانهن وحلوقهن ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف رحمه الله في العيدين وفي الاعتصام وغيرها من طريق عبد الرحمن بن عباس عن ابن عباس ، فاما في الاعتصام فقال في رواية « لجعل النساء يشرن إلى آذانهن وحلوقهن ، وقال في العيدين « فرأيتهن يهوين بأيديهن يقدفنه في ثوب بلال ، أخرجه قبيل كتاب الجمعة من هذا الوجه بلفظ « فجعلت المرأة تموى يديها إلى حلقتها تُلقي في ثوب بلال ، ومعنى الاهواء الايماء باليد إلى الشيء ليؤخذ ، وقد ظهر أنه في الآذان إشارة إلى الحلقي ، وأما في الحلوق فالذي يظهر أن المراد القلائد فانها توضع في العنق وإن كان عليها إذا تدلت الصدر ، واستدل به على جواز ثقب آذن المرأة لتجعل فيها القُرط وغيره مما يجوز لحن التزين به ، وفيه نظر لأنه لم يمتنع وضع القُرط في ثقب الآذن ، بل يجوز أن يشبك في الرأس بسلسلة لطيفة حتى تحاذي الآذن وتنزل عنها ، سلبنا لكن إنما يؤخذ من ترك إنكاره عليهن ، ويجوز أن تكون آذانهن ثقبت قبل مجيء الشرع فيشتفر في الدوام ما لا يشتفر في الابتداء ، ونحوه قول أم زرع « أناس من حل آذني ، ولا حجة فيه لما ذكرنا . وقال ابن القيم : كره الجمهور ثقب آذن الصبي ورخص بعضهم في الإثني . قلت : وجاء الجواز في الإثني عن أحمد القرينة ، والكره للصبي . قال الغزالي في « الاحياء » يحرم ثقب آذن المرأة ويحرم الاستئجار عليه إلا أن ثبت فيه شيء من جهة الشرع . قلت : جاء عن ابن عباس فيما أخرجه الطبراني في « الأوسط » : سبعة في الصبي من السنة فذكر السابع منها وثقب آذنه ، وهو يستدرك على قول بعض الشارحين : لا مستند لأصحابنا في قولهم إنه سنة . **قوله** ( أخبرني

حديثي) هو ابن ثابت ، وقد تقدم قبل بابين من طريق شعبة أيضا بهذا الاسناد بلفظ دخرصها ، بدل قرطها

### ٦٠ - باب السخاب للصبيان

٥٨٨٤ - **حديثي** اسحاق بن إبراهيم الخيطي أخبرنا يحيى بن آدم حدثنا ورقان بن عمر عن عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت مع رسول الله ﷺ في سوق من أسواق المدينة ، فانصرف فانصرفت ، فقال : أين الكع ؟ ثلاثا . ادع الحسن بن علي ، فقام الحسن بن علي يمشي وفي عنقه السخاب ، قال النبي ﷺ بيده هكذا ، فقال الحسن يبدو هكذا ، فالتزمه فقال : اللهم إني أحبه ، فأجبه ، وأحب من يحبّه . » وقال أبو هريرة « فإنا كان أحد أحب إلى من الحسن بن علي بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال »

**قوله** ( باب السخاب للصبيان ) تقدم بيان السخاب ، وحديث ابن هريرة المذكور في الباب تقدم شرحه في باب ما ذكر في الأسواق ، من كتاب البيوع مستوفى ، وقوله فيه « أين الكع ، ؟ في رواية المستمل والسرخصي « أي لكع ، بصيغة النداء

### ٦١ - باب المتشبهون بالنساء ، والمتشبهات بالرجال

٥٨٨٥ - **حديثنا** محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن قتادة عن حكيم « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله ﷺ للمتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال »

تابعه عمرو وأخبرنا شعبة

[ الحديث ٥٨٨٥ - طرفاه في : ٥٨٨٦ ، ٦٨٣٤ ]

**قوله** ( باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال ) أي ذم الفريقين ، ويدل على ذلك لعن المذكور في الخبر **قوله** ( حدثنا محمد بن جعفر ) كذا لا في زر ، ولغيره « حدثنا غندر ، وهو هو . **قوله** ( لعن رسول الله ﷺ المتشبهين ) قال الطبري المعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اليباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس . قلت : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اليباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد ، فرب قوم لا يفترق زى نساءهم من رجالهم في اليباس ، لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار ، وأما ذم التشبه بالكلام والمشي فمختص بمن تعدد ذلك ، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فأما يؤمر بتكليف تركه والادمان على ذلك بالتدريج ، فإن لم يفضل وتمادي دخله الدم ، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به ، وأخذ هذا واضح من لفظ التشبهين . ولما اطلاق من أطلق كالزوي وان الخنث الخلق لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك الثني والتكسر في المشي والكلام بدت عليه المماثلة لترك ذلك ، والا متى كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدريج فتركه بغضه حذر لحنه اللوم ، واستدل لذلك الطبري بكونه ﷺ لم يمنع الخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التذيق في وصف المرأة كافي

ثالث أحاديث الباب الذي يليه ، فمنه حينئذ فدل على أن لا دم على ما كان من أصل الخلقة . وقال ابن التين : المراد بالدم في هذا الحديث من تشبه من الرجال بالنساء في الزى ومن تشبه من النساء بالرجال كذلك ، فاما من انتهى في التشبه بالنساء من الرجال الى أن يؤتى في دبره وبالرجال من النساء الى أن تتعاطى السحق بظهرها من النساء فان هذين المصنفين من الدم والعقوبة أشد ممن لم يصل الى ذلك ، قال : وإنما أمر باخراج من تعاطى ذلك من البيوت كما في الباب الذي يليه لئلا يفضى الأمر بالتشبه الى تعاطى ذلك الأمر المنكر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به ما ملخصه : ظاهر اللفظ الزجر عن التشبه في كل شيء . لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في الزى وبعض الصفات والحركات ونحوها ، لا التشبه في أمور الخير . وقال أيضا : الذين الصادر من النبي ﷺ على ضربين : أحدهما يراد به الزجر عن الشيء الذي وقع اللعن بسببه وهو خوف ، فان الذين من علامات الكبار ، والآخر يقع في حال الخرج ، وذلك غير خوف ، بل هو رحمة في حق من لعنه ، بشرط أن لا يكون الذي لعنه مستحقا لذلك كما ثبت من حديث ابن عباس عند مسلم ، قال : والحسكة في لعن من تشبه بإخراج الشيء عن الصفة التي وضعها عليه أحكم الحكماء ، وقد أشار الى ذلك في لعن الواصلات بقوله « المغيرات خلق الله » . قوله ( نابه عرو قال أخبرنا شعبة ) يعني بالسند المذكور ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق يوسف القاضي قال حدثنا عرو ابن مرزوق به ، واستدل به على أنه يجرم على الرجل لبس الثوب المكلل بالؤلؤ ، وهو واضح لورود علامات التحريم وهو لعن من فعل ذلك ، وأما قول الشافعي ولا أكره للرجل لبس اللؤلؤ إلا لأنه من زى النساء فليس مخالفا لذلك ، لأن مراده أنه لم يرد في النهي عنه بخصوصه شيء .

## ٦٢ - باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت

٥٨٨٦ - **حديث** ما ذكره ابن فضال حدثنا هشام عن يحيى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعن النبي ﷺ الخنثيين من الرجال ، والمترجلات من النساء ، وقال : أخرجوهن من بيوتكم . قال فأخرج النبي ﷺ فلانا ، وأخرج عرو فلانة .

٥٨٨٧ - **حديث** مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا هشام بن عروة أن عروة أخبره أن زينب بنت أم سلمة أخبرته « أن أم سلمة أخبرتها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت غنث ، قال لعبد الله أخي أم سلمة : يا عبد الله ، إن فصح الله لكم فدا الطائف فاني أدلك على بنت غنثان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال النبي ﷺ لا يدخان هؤلاء عليكن » . قال أبو عبد الله : تقبل بأربع وتدبر بثمان يعني أربع عكن بطنها ، فهي تقبل بثمان ، وقوله وتدبر بثمان يعني أطراف هذه الممكن الأربع لأنها محيطة بالجنبين حتى لحقت ، وإنما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف وهو ذكر لأنه لم يقل بثمانية أطراف

**قوله** ( باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت ) كذا الأكثر ، ولقيني د باب إخراجهم ، وكذا عند الاسماعيلي وأبو نعيم . **قوله** ( حدثنا هشام ) هو الدستوائي ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وأخرجه أبو داود

الطياحي في مسنده عن شعبة وهشام جميعا عن قتادة عن عكرمة ، وكان أبا داود حمل رواية هشام على رواية شعبة فان رواية شعبة عن قتادة هي باللفظ المذكور في الباب الذي قبله ، ورواية هشام عن يحيى هي بهذا اللفظ الذي في هذا الباب ، وقد أخرجه المصنف وأبو داود في السنن ، كلاهما عن مسلم بن إبراهيم ، وأخرجه أحمد عن اسماعيل ابن طلبة ويحيى القطان وي زيد بن هارون كلهم عن هشام عن يحيى بن أبي كثير . قوله ( الخشني من الرجال ) تأتي الإشارة الى ضبطه عقب هذا . قوله ( والمترجلات من النساء ) زاد أبو داود من طريق يزيد بن أبي زياد عن عكرمة وقلت له ما المترجلات من النساء ؟ قال : المتشبهات بالرجال . قوله ( فأخرج النبي ﷺ فلانا وأخرج عمر فلانة ) كذا في رواية أبي ذر و فلانة ، بالتأنيث وكذا وقع في شرح ابن بطلال ، ولباقين و فلانا ، بالتذكير ، وكذا عند أحمد . وقد أخرج الطبراني وتمام الرازي في فرائده من حديث وأثلة مثل حديث ابن عباس هذا بتامه وقال فيه « وأخرج النبي ﷺ أنجشة » ، وأخرج عمر فلانا ، وأنجشة هو العبد الأسود الذي كان يحدو بالنساء ، وسيأتي خبره في ذلك في كتاب الأدب ، وقد تقدم ذكر أسامى من كان في العهد النبوي من الخشنيين ، ولم أقف في شيء من الروايات على تسمية الذي أخرجه عمر ، الى أن ظفرت بكتاب لأبي الحسن المدايني سماه « كتاب المغر بين » ، بهجمة وراه مفتوحة ثقيلة ، فوجدت فيه عدة قصص لمن غرهم عمر عن المدينة ، وسأذكر ذلك في كتاب أواخر الحدود ان شاء الله تعالى . قوله ( حدثنا زهير ) هو ابن معاوية الجهني . قوله ( وفي البيت عنك ) تقدم ضبطه وتسميته في أواخر كتاب النكاح ، وشرح الحديث مستوفي ، وبيان ما وقع هنا من كلام البخاري من شرح قوله « تقبل بأربع وتدبر بثمان » ، وقوله في آخر الحديث « لا يدخلن » ، بضم أوله وتشديد النون « هؤلاء عليكن » ، كذا للاكثر وهو الوجه ، وفي رواية المستعمل والمرحوم « عليكن » بصيغة جمع المذكر ، ويوجه بأنه جمع مع النساء المخاطبات بذلك من يلوذ بهن من صبي ووصيف ، لجاء التخليص . وقد تفتح التحثانية أوله مخففا ومثقلا . وفي هذه الاحاديث مشروعية اخراج كل من يحصل به التأذي للناس من حكاية الى أن يرجع عن ذلك أو يتوب

### ٦٣ - باب قصص الشارب

وكان ابن عمر يميني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجعد ويأخذ هذين ، يعني بين الشارب والحية  
 ٥٨٨٨ - حدثنا الحسن بن الحسن بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال أصحابتنا عن الحسن بن الحسن بن محمد بن عمرو بن عبد الله  
 عنهما عن النبي ﷺ قال « من لفطره قصص الشارب »  
 [ الحديث ٥٨٨٨ - طريقه : ٨٩٠ ]

٥٨٨٩ - حدثنا علي بن الحسن بن سفيان قال الزهري حدثنا عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رواية  
 « لفطره خمس » أو خمس من لفطره - الختان والاستحذاء وتنف الإبط وتقليم الأظفار وقص الشارب ،  
 [ الحديث ٥٨٨٩ - طريقه في : ٨٩١ ، ٦٢٩٧ ]

قوله ( بابه قصص الشارب ) هذه الترجمة وما بعدها الى آخر كتاب اللباس لها تعلق باللباس من جهة الاشتراك في الزينة ، فذكر أولا التراجم المتعلقة بالشعور وما شاكلها ، وثانيا المتعلقة بالتقليم ، وثالثا المتعلقة بتحسين الصورة



ورابما المتعلقة بالتصاوير لانها قد تكون في الثياب . وختم بما يتعلق بالارتداف وتعلقه به خفي وتعلقه بكتابات  
الادب الذي يليه ظاهر والله أعلم . وأصل القص تتبع الاثر ، وقيدته ابن سيدة في المحكم ، بالليل ، وانقص ايضا ايراد  
الخبر تاما هل من لم يحضره ، ويطلق ايضا على قطع شيء من شيء بألة غصوصة ، والمراد به هنا قطع الشعر الثابت  
على الشفة العليا من غير استئصال ، وكذا قص الظفر أخذ أعلاه من غير استئصال . قوله ( وكان ابن عمر ) كذا  
لا في ذر والنسفي وهو المعتمد ، ووقع للباقيين ، وكان عمر ، قلت : وهو خطأ فان المعروف عن عمر أنه كان يوفّر  
شاربه . قوله ( يعني شاربه ) بالحاء المهملة والفاء ثلاثيا ورباعيا من الاحفاء أو الحفو والمراد الازالة . قوله ( حتى  
يرى بياض الجلد ) وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال رأيت ابن عمر يعني شاربه حتى لا  
يترك منه شيئا . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله ،  
وهذا ابن أبي عمير في أثر ابن عمر أن المراد به إزالة ما على طرف الشفة فقط . قوله ( ويأخذ هذين يعني  
عين الشارب والشفة ) كذا وقع في التفسير في الأصل ، وقد ذكره رزين في جامعه من طريق نافع عن ابن عمر  
جازما بالتفسير المذكور ، وأخرج البيهقي نحوه ، وقوله « بين » كذا للجميع إلا أن عياضا ذكر أن محمد بن أبي عمر  
رواه بلفظ « من » ، ألقى للجميع ، والاول هو المعتمد . قوله ( حدثنا المسكي بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع . قال  
أصحابنا عن المسكي : عن ابن عمر ) كذا للجميع ، والمعنى أن شيخه مسكي بن إبراهيم حدثه به عن حنظلة وهو ابن أبي  
سفيان الجهني عن نافع عن النبي ﷺ مرسل لم يذكر ابن عمر في السند ، وحدث به غير البخاري عن مسكي موصولا  
بذكر ابن عمر فيه وهو المراد بقول البخاري « قال أصحابنا » هذا هو المعتمد وبهذا جزم شيخنا ابن الملقن رحمه الله  
لكن قال : ظهر لي أنه موقوف على نافع في هذه الطريق ، وتلقى ذلك من الحميدي فانه جزم بذلك في الجمع ، وهو  
محتمل وأما الكرمانى فوجه أن الرواية الثانية منقطعة لم يذكر فيها بين مسكي وابن عمر أحدا فقال : المعنى أن البخاري  
قال : روى أصحابنا الحديث منقطعا فقالوا حدثنا مسكي عن ابن عمر فطرحوا ذكر الراوى الذى بينهما ، كذا قال ،  
وهو أن كان ظاهر ما أورد البخاري لكن تبين من كلام الأئمة أنه موصول بين مسكي وابن عمر . وقال الزركشى : هذا  
الموضع بما يجب أن يعنى به الناظر ، وهو ماذا الذى أراد بقوله « قال أصحابنا عن المسكي عن ابن عمر » فيحتمل أنه  
رواه مرة عن شيخه مسكي عن نافع مرسل مرة عن أصحابه عن مسكي مرفوعا عن ابن عمر ، ويحتمل أن بعضهم  
نسب الراوى عن ابن عمر الى أنه المسكي اه . وهذا الثانى هو الذى جزم به الكرمانى ، وهو مردود ، ثم قال  
الزركشى : ويشهد للاول أن البخاري ربما روى عن المسكي بالواسطة كما تقدم في البيوع ، ووقع له في كتابه نظائر  
لذلك ، منها ما سيأتى قريبا في باب الجمع ، حيث قال « حدثنا مالك بن اسماعيل » فذكر حديثا ثم قال في آخره  
« قال بعض أصحابنا عن مالك بن اسماعيل » فذكر زيادة في المتن ، وأظيره في الاستئذان في باب قوله قوموا الى  
صيدكم . قلت : وهو قوله « حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة » فذكر حديثا وقال في آخره « أنهم عن بعض أصحابنا  
عن أبي الوليد » فذكر كلمة في المتن . وقريب منه ما سبق في المناقب في ذكر أسامة بن زيد حيث قال « حدثنا سليمان  
ابن عبد الرحمن » فذكر حديثا وقال في آخره « حدثني بعض أصحابنا عن سليمان » فذكر زيادة في المتن أيضا . قلت :  
والفرق بين هذه المواضع وبين حديث الباب أن الاختلاف في الباب وقع في الوصل والارسال ، والاختلاف في  
غيره وقع بالزيادة في المتن ، لكن اشترك الجميع في مطلق الاختلاف ، والله أعلم . وقد أورد البخاري الحديث

المذكور في الباب الذي يليه من طريق إسحق بن سليمان عن حنظلة موصولا مرفوعا ، لكنه نزل فيه درجة ، وطريق مكى وقعت لنا في مسند ابن عمر ، لأبي أمية الطرسوسي قال : حدثنا مكى بن إبراهيم ، فذكره موصولا مرفوعا وزاد فيه بعد قوله قص الشارب والظفر وحلق العانة ، وكذا أخرجه البيهقي في الشعب ، من وجه آخر عن مكى . قلت : وهذا الحديث أغفله المزي في الأطراف ، فلم يذكره في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر لا من طريق مكى ولا من طريق إسحق بن سليمان ، ثم بعد أن كتب هذا ذكر لي محدث حلب الشيخ برهان الدين الحلبي أن شيخنا البلقيني قال له : للقاتل قال أصحابنا ، هو البخاري ، والمراد بالمكى حنظلة بن أبي سفيان الجمحي فانه مكى ، قال : والسندان متصلان ، وموضع الاختلاف بيان أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري سمي حنظلة ، وأما أصحاب البخاري فلما روه له عن حنظلة لم يسموه بل قالوا : عن المكى ، قال فالسند الاول مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، والثاني أصحابنا عن المكى عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال : وفي فهم ذلك صعوبة ، وكأنه كان يتجهج بذلك ، واقد صدق فيما ذكر من الصعوبة ومقتضاه أن يكون عند البخاري جماعة لقوا حنظلة وليس كذلك ، فان الذي سمع من حنظلة هذا الحديث لا يحدث البخاري عنه إلا بواسطة وهو إسحق بن سليمان الرازي ، وكانت وقته قبل طلب البخاري الحديث ، قال ابن سعد مات سنة تسع وتسعين ومائة ، وقال ابن نافع وابن حبان مات سنة مائتين ، وقد أفصح أبو مسعود في الأطراف ، المراد فقال في ترجمة حنظلة عن نافع عن ابن عمر حديث : من الفطرة حلق العانة وتقليم الاظافر وقص الشارب ، خ في اللباس : عن أحمد بن أبي رجا عن إسحق بن سليمان عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، وعن مكى بن إبراهيم عن حنظلة عن نافع ، قال : وقال أصحابنا ، مكى عن حنظلة عن نافع عن ابن عمر ، فصرح بأن مراد البخاري بقوله عن المكى المكى بن إبراهيم وان مراده بقوله عن ابن عمر بالسند المذكور وهو عن حنظلة عن نافع عنه . والحاصل أنه كما قدمته أن مكى بن إبراهيم لما حدث به البخاري أرسله ، ولما حدث به غير البخاري وصله ، لحكى البخاري ذلك ثم ساقه موصولا من طريق إسحق بن سليمان . قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وبذلك جزم المزي . قوله ( الزهري حدثنا ) هو من تقديم الراوي على الصيغة وهو سائق ، وقد رواه الحميدي عن سفيان قال سمعت الزهري أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما من طريقه ، ورواه أحمد عن سفيان عن سفيان بالعمنة ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغير واحد ، وأبو داود عن مسدد كلهم عن سفيان . قوله ( عن أبي هريرة رواية ) هي كناية عن قول الراوي : قال رسول الله ﷺ أو نحوه . وقد وقع في رواية مسدد يبلغ به النبي ﷺ وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال رسول الله ﷺ ، وبين أحمد في روايته أن سفيان كان نارة يكنى ونارة يصرح ، وقد تقرر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يرويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع ، وسيأتي في الباب الذي يليه من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ ، ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري زيادة أبي سلمة مع سعيد ابن المسيب في السند أخرجه أبو الشيخ . قوله ( الفطرة خمس ، أو خمس من الفطرة ) كذا وقع هنا ، ولمسلم وأبو داود بالشك وهو من سفيان ، ووقع في رواية أحمد : خمس من الفطرة ، ولم يشك ، وكذا في رواية معمر عن الزهري عند الترمذي والنسائي ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد بالعكس كما في الباب الذي يليه بلفظ : الفطرة خمس ، وكذا في رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم والنسائي ، وهي محمولة على الاولى ، قال ابن دقيق العيد :

دلالة من ، على التبعيض فيه أظهر من دلالة هذه الرواية على الحصر ، وقد ثبت في أحاديث أخرى زيادة على ذلك فدل على أن الحصر فيها غير مراد . واختلف في النسكئة في الاثنيان بهذه الصيغة ، فقليل برفع الدلالة وأن مفهوم العدد ليس بصحة ، وقيل بل كان أعلم أولاً بالخمسة ثم أهل بالزيادة ، وقيل بل الاختلاف في ذلك بحسب المقام فذكر في كل موضع اللائق بالمخاطبين ، وقيل أريد بالحصر المبالغة لتأكيد أمر الخمس المذكورة كما حمل عليه قوله « الدين النصيحة » و « الحج هرفة » ونحو ذلك . ويدل على التأكيد ما أخرجه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً من لم يؤخذ شربة فليس منا » وسنده قوى ، وأخرج أحمد من طريق يزيد بن عمرو المعافري نحوه وزاد فيه : خلق أئمة وتقايم الأظافر ، وسياق في الكلام على الحُتان دليل من قال بوجوبه . وذكر ابن العربي أن خصال الفطرة تبلغ ثلاثين خصلة ، فإذا أراد خصوص ما ورد بلفظ الفطرة فليس كذلك ، وإن أراد أهم من ذلك فلا تنحصر في الثلاثين بل تزيد كثيراً ، وأقل ما ورد في خصال الفطرة حديث ابن عمر المذكور قبل فانه لم يذكر فيه إلا ثلاثاً ، وسياق في الباب الذي يليه أنه ورد بلفظ الفطرة و بلفظ « من الفطرة » وأخرج الاسماعيلي في رواية له بلفظ « ثلاث من الفطرة » وأخرجه في رواية أخرى بلفظ « من الفطرة » فذكر الثلاث وزاد الحُتان ؛ ولمسلم من حديث عائشة « عشر من الفطرة » فذكر الخمسة التي في حديث أبي هريرة إلا الحُتان وزاد : إعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وغسل الأبراجم والاستنجاء ، أخرجه من رواية مصعب بن شببة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عنها ، لكن قال في آخره إن الزاوي نسي المباشرة إلا أن تكون المضمضة ، وقد أخرجه أبو هريرة في مستخرجه بلفظ « عشرة من السنة » وذكر الاستنثار بدل الاستنشاق ، وأخرج النسائي من طريق سليمان التيمي قال « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة ، فذكر مثله إلا أنه قال « وشككت في المضمضة » وأخرجه أيضاً عن طريق أبي بشر عن طلق قال « من السنة عشر » فذكر مثله إلا أنه ذكر الحُتان بدل غسل الأبراجم ، ورجع النسائي الرواية المقطوعة على الموصولة المرفوعة . والذي يظهر لي أنها ليست بملحة قاذفة ، فإن راويها مصعب بن شببة وثقه ابن معين والمجلى وغيرهما ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما لحديثه حسن ، وله شواهد في حديث أبي هريرة وغيره ، فالحكم بصحته من هذه الحثية سائغ ، وقول سليمان التيمي « سمعت طلق بن حبيب يذكر عشرة من الفطرة » يحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها من قبل نفسه على ظاهر ما فهمه النسائي ، ويحتمل أن يريد أنه سمعه يذكرها وسندها لحذف سليمان السند . وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث همار بن باسر مرفوعاً نحو حديث عائشة قال « من الفطرة المضمضة والاستنشاق والسواك وغسل الأبراجم والانتضاح » وذكر الخمس التي في حديث أبي هريرة ساقه ابن ماجه . وأما أبو داود فأحاله على حديث عائشة ثم قال « وروى نحوه عن ابن عباس » وقال خمس في الرأس وذكر منها الفرق ولم يذكر إعفاء اللحية . قلت : كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره والطبري من طريقه بسند صحيح عن طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ واذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن ﴾ قال : ابتلاه الله بالطهارة ، خمس في الرأس ، وخمس في الجسد . قلت : فذكر مثل حديث عائشة كما في الرواية التي قدمتها عن أبي هريرة سواء ولم يشك في المضمضة ، وذكر أيضاً الفرق بدل إعفاء اللحية وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس فذكر غسل الجمعة بدل الاستنجاء ؛ فصار مجموع الخصال التي وردت في هذه الأحاديث خمس عشرة خصلة افتصر أبو شامة في « كتاب السواك وما أشبه ذلك » منها على اثني عشر ، وزاد النووي واحدة في « شرح مسلم » وقد رأيت قبل

الحوض في شرح الخس الواردة في الحديث المتفق عليه أن أشير إلى شرح العشر الواردة عليها : فأما الوضوء والاستنشاق والاستنثار والاستنجاء والسواك وغسل الجملة فتقدم شرحها في كتاب الطهارة ، وأما إعفاء العيبة فيأتي في الباب الذي يليه ، وأما الفرق فيأتي بعد أبواب ، وأما غسل البراجم فهو بالموحدة والجميع جمع برجة بضمين وهي عقد الاصابع التي في ظهر الكف ، قال الخطابي : هي المواضع التي تفسخ ويجتمع فيها الوسخ ولا سيما من لا يكون طرى البدن ، وقال الغزالي : كانت العرب لا تفسل اليد عقب الطعام فيجتمع في تلك الغضون وسخ ، فأمر بغسلها . قال النووي : وهي سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء ، يعني أنها يحتاج إلى غسلها في الوضوء والغسل والتنظيف ، وقد ألحق بها إزالة ما يجمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصباخ فإن في بقائه إضراراً بالسمع ، وقد أخرج ابن عدي من حديث أنس « أن النبي ﷺ أمر بتعاهد البراجم عند الوضوء لأن الوسخ إليها سريع ، ولأترمذى الحكيم من حديث عبد الله بن بشر رفته « قصوا أطفاركم ، وادفئوا قلامتكم ، وقفوا برأجكم ، وفي سنده زور مجهول . ولأحمد من حديث ابن عباس « أبطأ جبريل على النبي ﷺ فقال : ولم لا يبطئ عني وأنت لا تسقون . أي لا تستأكون . ولا تقصون شواربكم ولا تنقون رواجبكم ، والرواجب جمع راجبة بجم وموحدة قال أبو حميد : البراجم والرواجب مفاصل الاصابع كلها . وقال ابن سيده : البرجة المفصل الباطن عند بعضهم ، والرواجب بواطن مفاصل أصول الاصابع ، وقيل قصب الاصابع ، وقيل هي ظهور السلاميات ، وقيل ما بين البراجم من السلاميات . وقال ابن الأعرابي : الراجبة البقعة المساء التي بين البراجم ، والبراجم المسبحات من مفاصل الاصابع ، وفي كل إصبع ثلاث برجات إلا الإبهام فلها برجتان . وقال الجوهرى : الرواجب مفاصل الاصابع الثلاث تلى الأنامل ، ثم البراجم ، ثم الأشاجع الثلاث على الكف . وقال أيضاً : الرواجب رموس السلاميات من ظهر الكف ، إذا قبض القابض كفه نشزت وارتفعت ، والأشاجع أصول الاصابع التي تتصل بمصب ظاهر الكف ، واحدها أشجع . وقيل هي عروق ظاهر الكف . وأما الانتضاح فقال أبو حميد الهروي : هو أن يأخذ قليلاً من الماء فينضح به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس . وقال الخطابي : انتضاح الماء الاستنجاء به . وأصله من النضح وهو الماء القليل ، فعلى هذا هو والاستنجاء خصلة واحدة ، وعلى الأول فهو غيره ، ويشهد له ما أخرجه أصحاب السنن من رواية الحكم بن سفيان الثقي أو سفيان بن الحكم عن أبيه أنه « رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ حفنة من ماء فانتضح بها ، وأخرج البيهقي من طريق سعيد بن جبير : أن رجلاً أتى ابن عباس فقال إني أجد بللاً إذا قمت أصلي ، فقال له ابن عباس : انضح بماء ، فإذا وجدت من ذلك شيئاً فقل هو منه . وأما الخصال الواردة في المعنى لكن لم يرد التصريح فيها بلفظ الفطرة فكثيرة ، منها ما أخرجه الترمذى من حديث أبي أيوب رفته « أربع من سنن المرسلين : الحياء ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح ، واختلف في ضبط الحياء فقيل بفتح المهملة والتحتانية الخفيفة ، وقد ثبت في الصحيحين أن « الحياء من الإيمان » وقيل هي بكسر المهملة وتشديد النون ، فعلى الأول خصلة معنوية تتعلق بتحسين الخلق ، وعلى الثاني هي خصلة حسية تتعلق بتحسين البدن . وأخرج الزار والبغوى في « معجم الصحابة » والحكيم الترمذى في « نوادر الأصول » من طريق فليح بن عبد الله الخطمي عن أبيه عن جده رفته « خمس من سنن المرسلين ، فذكر الأربعة المذكورة إلا النكاح وزاد الحلم والحيامة والحلم بكسر المهملة وسكون اللام ، وهو مما يقوى الضبط الأول في حديث أبي أيوب ، وإذا تتبع ذلك من الأحاديث

كثير العدد كما أشرت إليه واقه أعلم. ويتعلق بهذه الخصال مصالح دينية ودنيوية تدرك بالتبعية، منها تحسين الهيئة، وتنظيف البدن جملة وتفصيلاً، والاحتياط للطهارتين، والاحسان إلى المخالط والمقارن بكف ما يتأذى به من رائحة كريهة، ومخالفة شعار الكفار من المجوس واليهود والنصارى وعباد الأوثان، وامتنال أمر الشارع، والمحافظة على ما أشار إليه قوله تعالى ﴿ وصوركم فأحسن صوركم ﴾ لما في المحافظة على هذه الخصال من مناسبة ذلك، وكأنه قيل قد حسنت صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها، أو حافظوا على ما يستمر به حسنهما، وفي المحافظة عليها محافظة على المروءة وعلى التألف المطلوب، لأن الإنسان إذا بدا في الهيئة الجميلة كان أدهى لانبساط النفس إليه، فيقبل قوله، ويحمد رأيه، والعكس بالعكس. وأما شرح الفطرة فقال الخطابي: ذهب أكثر العلماء إلى أن المراد بالفطرة هنا السنة، وكذا قاله غيره، قالوا والمعنى أنها من سنن الأنبياء. وقالت طائفة: المعنى بالفطرة الدين وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال النووي في « شرح المذهب » جزم الماوردي والشيخ أبو إسحق بأن المراد بالفطرة في هذا الحديث الدين، واستشكل ابن الصلاح ما ذكره الخطابي وقال: معنى الفطرة بعيد من معنى السنة، يمكن لعل المراد أنه على حذف مضاف أي سنة الفطرة. وتعبه النووي بأن الذي نقله الخطابي هو الصواب. فإن في صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال « من السنة فص الشارب ونف الأبط وتقليم الأظفار، قال وأصح ما مرر بالحديث بما جاء في رواية أخرى لاسيما في البخاري اهـ. وقد تبينه شيخنا ابن الملقن على هذا، ولم أر الذي قاله في شيء من نسخ البخاري، بل الذي فيه من حديث ابن عمر بلفظ « الفطرة »، وكذا من حديث أبي هريرة. نعم وقع التعبير بالسنة موضع الفطرة في حديث عائشة عند أبي هريرة في رواية، وفي أخرى بلفظ الفطرة كما في رواية مسلم والنسائي وغيرهما، وقال الراغب: أصل الفطر بفتح الفاء الثقل طولا، ويطلق على الوهي وعلى الاختراع وعلى الإيجاد، والفطرة الإيجاد على غير مثال. وقال أبو شامة، أصل الفطرة الحلقة المبتدأة، ومنه فاطر السموات والأرض أي المبتدئ خلقهم، وقوله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة، أي على ما ابتدأ الله خلقه عليه، وفيه إشارة إلى قوله تعالى ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾ والمعنى أن كل أحد لو ترك من وقت ولادته وما يؤديه إليه نظره لأداه إلى الدين الحق وهو التوحيد، ويؤيده قوله تعالى قبلها ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله ﴾ واليه يشير في بقية الحديث حيث عقبه بقوله « فأبواه يهودانه وينصرانه »، والمراد بالفطرة في حديث الباب أن هذه الأشياء إذا فعلت انصف فأعلمها بالفطرة التي فطر الله العباد عليها وحثهم عليها واستحبها لهم ليعكونوا على أكل الصفات وأشرفها صورة اهـ. وقد رد القاضي البيضاوي الفطرة في حديث الباب إلى مجموع ما ورد في معناها وهو الاختراع والجملة والدين والسنة فقال: هي السنة القديمة التي اختارها الأنبياء وانفقت عليها الشرائع وكأها أمر جعلي فطروا عليها انتهى. وسوغ الابتداء بالنسبة في قوله « خمس من الفطرة »، أن قوله « خمس » صفة موصوف محذوف والتقدير خصال خمس ثم فسرهما، أو على الإضافة أي خمس خصال: ويجوز أن تكون الجملة خبر مبتدأ محذوف والتقدير الذي شرح لكم خمس من الفطرة، والتعبير في بعض روايات الحديث بأسنة بدل الفطرة يراد بها الطريقة لا التي تقابل الواجب، وقد جزم بذلك الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما وقالوا: هو كالحديث الآخر « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين »، وأغرب القاضي أبو بكر بن العربي فقال: عندي أن الخصال الخمس المذكورة في هذا الحديث كلها واجبة، فإن المرء لو تركها لم تبق صورته على صورة آدميين فكيف

من جملة المسلمين ، كذا قال في شرح الموطأ ، وتعقبه أبو شامة بأن الأشياء التي مقصودها مطلوب التحسين الخلق وهي النظافة لا تحتاج الى ورود أمر بإيجاب الفارع فيها اكتفاء بدواعي الانفس ، فيجوز التذنب اليها كاف . ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه قال : دل الخبر على أن الفطرة بمعنى الدين ، والأصل فيها أضيف الى الشيء أنه منه أن يكون من أركانه لا من زوائده حتى يقوم دليل على خلافه ، وقد ورد الأمر باتباع إبراهيم عليه السلام ، وثبت أن هذه الخصال أمر بها إبراهيم عليه السلام ، وكل شيء أمر الله باتباعه فهو على الوجوب لمن أمر به . وتعقب بأن وجوب الاتباع لا يقتضي وجوب كل متبوع فيه بل يتم الاتباع بالامتثال ، فان كان واجبا على المتبوع كان واجبا على التابع أو ندبا فندب ، فيستوفى ثبوت وجوب هذه الخصال على الأمة على ثبوت كونها كانت واجبة على التخليل عليه السلام . قوله ( الختان ) بكسر المعجمة وتخفيف المثناة مصدر ختن أي قطع ، والختن بفتح ثم سكون قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص . ووقع في رواية يونس عند مسلم والاختتان ، والختان اسم لفعل الختان ولوضع الختان أيضا كما في حديث عائشة إذا التقى الختانان والاول المراد هنا قال الماوردي : ختان الذكر قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، والمستحب أن تستوعب من أصلها عند أول الحشفة ، وأقل ما يحوى أن لا يبقى منها ما يتغشى به شيء من الحشفة ، وقال إمام الحرمين : المستحق في الرجال قطع القلفة ، وهي الجلدة التي تغطي الحشفة حتى لا يبقى من الجلدة شيء متدل . وقال ابن الصباغ : حتى تنكشف جميع الحشفة . وقال ابن كعب فسمي قله الرافعي : يتأذى الواجب بقطع شيء مما فوق الحشفة وإن قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها . قال النووي : وهو شاذ ، والاول هو المعتمد . قال الامام : والمستحق من ختان المرأة ما ينطلق عليه الاسم . قال الماوردي ختانها قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر كالثؤناء أو كحرف الديك ، والواجب قطع الجلدة المستطيلة منه دون استئصاله . وقد أخرج أبو داود من حديث أم عطية أن امرأة كانت تخزن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ : لا تهسكي فإن ذلك أحظي المرأة ، وقال : انه ليس بالقوى . قلت : وله شاهدان من حديث أنس ومن حديث أم أيمن عند أبي الشيخ في كتاب العقبة وآخر عن الضحاك ابن قيس عند البيهقي ، قال النووي : ويسمى ختان الرجل اهدارا بذال معجمة ، وختان المرأة خفضا بجها وضاد معجمتين . وقال أبو شامة : كلام أهل اللغة يقتضي تسمية الكل اهدارا والخفص يختص بالأنثى . قال أبو عبيدة : عذرت الجارية والفلام وأعذرتهما خمتنهما وأختنتها وزنا ومعنى . قال الجوهري : والاكثر خفصت الجارية ، قال : وتزعم العرب أن الفلام إذا ولد في القمرفسعت قلقت أي اتسعت فصار كالختن . وقد استحب العلماء من الشافعية فيمن ولد ختنونا أن يمر بالموسى على موضع الختان من غير قطع قال أبو شامة : وغالب من يولد كذلك لا يكون ختانه تاما بل يظهر طرف الحشفة فان كان كذلك وجب تكيله . وأما الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أنه اختلف في النساء هل يخفصن محوما أو يفرق بين نساء المشرق فيخفصن ونساء المغرب فلا يخفصن لعدم الفضلة المشروع قطعها منهن ، بخلاف نساء المشرق ، قال : فمن قال ان من ولد ختنونا استحب إمرار الموسى على الموضع امثالا للأمر قال في حق المرأة كذلك ومن لا فلا . وقد ذهب الى وجوب الختان دون باقي الخصال الخمس المذكورة في الباب الشافعي وجمهور أصحابه ، وقال به من القدماء عطاء حتى قال : لو أسلم الكبير لم يتم إسلامه حتى يخنن . وعن أحمد وبعض المالكية : يجب . وعن أبي حنيفة واجب وليس بفرض . وعنه سنة يأثم بتركه . وفي وجه للشافعية لا يجب في حق النساء وهو الذي أورده صاحب المغني .

من أحد . وذهب أكثر العلماء وبعض الشافعية إلى أنه ليس بواجب ، ومن حججهم حديث شداد بن أوس رحمه الله . الثبتان سنة للرجال مكرمة للنساء ، وهذا لا حجة فيه لما قرر أن لفظ السنة إذا ورد في الحديث لا يراد به التي تقابل الواجب ، لكن لما وقعت التفرقة بين الرجال والنساء في ذلك دل على أن المراد افتراق الحكم . وتعقب بأنه لم ينص في الوجوب فقد يكون في حق الذكور آكد منه في حق النساء ، أو يكون في حق الرجال للندب وفي حق النساء للإباحة ، على أن الحديث لا يثبت لأنه من رواية حجاج بن أرطاة ولا يحتاج به أخرجه أحمد والبيهقي . لكن له شاهد أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ، من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، وسعيد مختلف فيه . وأخرجه أبو الشيخ والبيهقي من وجه آخر عن ابن عباس ، وأخرجه للبيهقي أيضا من حديث أبي أيوب ، واحتجوا أيضا بأن النضال المنتظمة مع الثبتان ليست واجبة إلا عند بعض من شد فلا يكون الثبتان واجبا ، وأجيب بأنه لا مانع أن يراد بالفطرة وبالسنة في الحديث القدر المشترك الذي يجمع الوجوب والندب وهو الطلب المؤكد ، فلا يدل ذلك على عدم الوجوب ولا يثبت فيطلب الدليل من غيره . وأيضا فلا مانع من جمع المختلفين الحكم بلفظ أمر واحد كما في قوله تعالى ﴿ كلوا ﴾ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده . فثبت الحق واجب ، والأكل مباح . هكذا تمسك به جماعة ، وتعقبه ألفا كفا في شرح المدة . فقال أفرق بين الآية والحديث أن الحديث تضمن لفظة واحدة استعملت في الجميع ، فتمتع أن يجعل على أحد الأمرين الوجوب أو الندب ، بخلاف الآية فإن صيغة الأمر تكررت فيها ، والظاهر الوجوب ، فصرف في أحد الأمرين بدليل وبقي الآخر على الأصل . وهذا التعقب إنما يتم على طريقة من يمنع استعمال اللفظ الواحد في معنيين ، وأما من يميزه كالشافعية فلا يرد عليهم . واستدل من أوجب الاختتان بأدلة : الأولى أن القلفة تحبس النجاسة فتتمتع صحة الصلاة كن أمسك نجاسة فمه ، وتعقب بأن الفم في حكم الظاهر ، بدليل أن وضع المأكول فيه لا يفسد به الصائم ، بخلاف داخل القلفة فإنه في حكم الباطن ، وقد صرح أبو الطيب الطبري بأن هذا القدر عندنا مقفّر . الثاني ما أخرجه أبو داود من حديث كليب جد هثم بن كثير رآه النبي ﷺ قال له : ألق عنك شعر الكفر واحتزن ، مع ما قرر أن خطابه لفرادى يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية . وتعقب بأن سند الحديث ضعيف وقد قال ابن المنذر : لا يثبت فيه شيء ، الثالث جواز كشف العورة من الختن ، وسيأتي أنه إنما يشرع لمن بلغ أو شارف البلوغ وجواز نظر النساء إليها وكلاهما حرام ، فلو لم يجب لما أبيح ذلك ، وأقدم من نقل عنه الاحتجاج بهذا أبو العباس بن سريج نقله عنه الخطابي وغيره ، وذكر النووي أنه رآه في كتاب الودائع ، المنسوب لابن سريج قال : ولا أعلمه يثبت عنه ، قال أبو شامة : وقد خبر عنه جماعة من المصنفين بعده بمبارات مختلفة كالشيخ أبي حامد والقاضي الحسين وأبي الفرج السرخسي والشيخ في المذهب . وتعقبه هياضي بأن كشف العورة مباح لحاجة الجسم والنظر إليها يباح المداواة ، وليس ذلك واجبا إجماعا ، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدينية أولى . وقد استعصر القاضي حسين هذا فقال : فإن قيل قد يترك الواجب لغير الواجب كترك الانصات للخطبة بالتشاغل بركعتي التوبة ، وكره القيام في الصلاة لسجود التلاوة ، وكيف العورة للداواة مثلا . وأجلب من الأولين ولم يجب عن الثالث . وأجاب النووي بأن كشف العورة لا يجوز لكل مداواة فلا يتم المداد . وقوى أبو شامة إيراد أنهم يجوزوا الفاسل الميت أن يحلق عانة الميت ، ولا يتأتى ذلك للفاسل إلا بالنظر واللمس وما حرمان ، وقد أجيز الأمر

مستحب . الرابع احتج أبو حامد وأتباعه كما وردى بأنه قطع عضو لا يستخلف من الجسد تميدا فيسكون واجبا كقطع اليد في السرقة ، وتعقب بأن قطع اليد إنما أبيع في مقابلة جرم عظيم ، فلم يتم القياس . الخامس قال الماوردى : في الحتان ادخال ألم عظيم على النفس وهو لا يشرع إلا في إحدى ثلاث خصال : لمصلحة ، أو عقوبة ، أو وجوب . وقد انتفى الأولان فثبت الثالث . وتعقبه أبو شامة بأن في الحتان عدة مصالح كويده الطهارة والنظافة فإن القلفة من المستقدرات عند الحرب ، وقد كثرت ذم الأكلف في أشعارهم ، وكان للحتان عندهم قدر ، وله رلية خاصة به ، وأقر الإسلام ذلك . السادس قال الخطابي محتجا بأن الحتان واجب بانه من شعار الدين ، وبه يعرف المسلم من الكافر ، حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير عترة بن صلى عليه ودفن في مقابر المسلمين . وتعقبه أبو شامة بأن شعار الدين ليست كلها راجعة ، وما ادعاه في المقتول مردود لأن اليهود وكثيرا من أتصادى يختنون فليقيد ما ذكر بالفرينة . قلت : قد بطل دليله . السابع قال البيهقي : أحسن الحجج أن يحتج بحديث أبي هريرة الذي في الصحيحين مرفوعا : اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة بالقدم ، وقد قال الله تعالى ( ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم ) وصح عن ابن عباس أن الكلمات التي ابتلى بها إبراهيم فأنهم هي خصال الفطرة ومنهن الحتان ، والابتلاء غالبا إنما يقع بما يكون واجبا ، وتعقب بأنه لا يلزم ما ذكر إلا إن كان إبراهيم عليه السلام فعله على سبيل الوجوب ، فانه من الجائز أن يكون فعله على سبيل الندب فيحصل امتثال الأمر باتباعه على وفق ما فعل ، وقد قال الله تعالى في حق نبيه محمد ( واتبعوه لمسلمتكم تهتدون ) وقد تقرر في الأصول أن أفعاله بمجرد ما لا تدل على الوجوب ، وأيضا فباق الكلمات العشر ليست واجبة . وقال الماوردى : إن إبراهيم عليه السلام لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله ، وما قاله بحثا قد جاء منقولا ، فأخرج أبو الشيخ في الحقيقة من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه : إن إبراهيم عليه السلام أمر أن يختن وهو حينئذ ابن ثمانين سنة فجعل واختن بالقدم فاشتد عليه الوجع فطأ ربه فأوحى الله إليه أنك مجتهد قبل أن نأمرك بآلته ، قال : يارب كرهت أن أؤخر أمرك . قال الماوردى : القدوم جاء غففا ومشددا وهو الفأس الذي اختن به ، وذهب غيره إلى أن المراد به مكان يسمى القدم ، وقال أبو عبيد المروري في الترميزين : يقال هو كان مقيله ، وقبل اسم قرية بالشام . وقال أبو شامة : هو موضع بالقرب من القرية التي فيها قبره ، وقيل بقرب حلب ، وجوز غير واحد أن الآلة بالتخفيف ، وصرح ابن السكيت بأنه لا يندد وأثبت بعضهم الوجهين في كل منهما ، وقد تقدم بعض هذا في شرح الحديث المذكور في ذكر إبراهيم عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق أخرى أن إبراهيم لما اختن كان ابن مائة وعشرين سنة وأنه عاش بعد ذلك إلى أن أكل مائتي سنة ، والاول أشهر ، وهو أنه اختن وهو ابن ثمانين وطاش بعدها أربعين ، والفرض أن الاستدلال بذلك متوقف كما تقدم على أنه كان في حق إبراهيم عليه السلام واجبا ، فان ثبت ذلك استقام الاستدلال به والا فالنظر باق واختاف في الوقت الذي يشرع فيه الحتان ، قال الماوردى : له وقتان وقت وجوب وقت استحباب ، فهت الوجوب البلوغ ووقت الاستحباب قبله ، والاختيار في اليوم السابع من بعد الولادة ، وقبل من يوم الولادة ، فان أخر في الأربعين يوما ، فان أخر في السنة السابعة ، فان بلغ وكان نضوا فحيضا يعلم من حاله أنه إذا اختن تلف سقط الوجوب . ويستحب أن لا يؤخر عن وقت الاستحباب إلا لعذر ، وذكر القاضي حسين أنه لا يجوز أن يختن الصبي حتى يصير ابن عشر سنين لانه حينئذ يوم ضربه على ترك الصلاة ، وألم الحتان فوق ألم



الضرب فيكون أولى بالتأخير ، وزيده النووي في شرح المذهب ، وقال إمام الحرمين : لا يجب قبل البلوغ لأن الصبي ليس من أهل العبادة المتعلقة بالبدن فكيف مع الألم ، قال : ولا يرد وجوب العدة على الصبية لانه لا يتعلق به تعب بل هو معنى زمان محض . وقال أبو الفرج السرخسي : في ختان الصبي وهو صغير مصلحة من جهة أن الجلد بعد التئيم يظلم ويخشن فمن ثم جوز الأئمة الختان قبل ذلك ، ونقل ابن المنذر عن الحسن ومالك كراهة الختان يوم السابع لانه فعل اليهود ، وقال مالك : يحسن اذا أنقر أى التى ثغره وهو مقدم أسنانه ، وذلك يكون في السبع سنين وما حوله ، وعن الأئمة يستحب ما بين سبع سنين الى عشر سنين ، وعن أحمد لم أسمع فيه شيئا . وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن ابن عباس قال : سبع من السنة في الصبي يسمى في السابع ويختن ، الحديث وقد قدمت ذكره في كتاب العميقة وأنه ضعيف ، وأخرج أبو الشيخ من طريق الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن ابن المنكدر أو غيره عن جابر ، أن النبي ﷺ ختن حسنا وحسينا سبعة أيام ، قال الوليد فسألت مالكا عنه فقال : لا أدري ، ولكن الختان طهرة فكلما قدمها كُن أحب الى . وأخرج البيهقي حديث جابر ، وأخرج أيضا من طريق موسى بن علي عن أبيه : أن إبراهيم عليه السلام ختن اسمعق وهو ابن سبعة أيام . وقد ذكرت في أبواب الوليمة من كتاب النكاح مشروعية الدعوة في الختان ، وما أخرجه أحمد من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص أنه دعى الى ختان فقال : ما كننا نأتى الختان على عهد رسول الله ﷺ ولا ندهي له ، وأخرجه أبو الشيخ من رواية فبين أنه كان ختان جارية . وقد نقل الشيخ أبو عبد الله بن الحاج في المدخل ، أن السنة لإظهار ختان الذكر وإخفاء ختان الأنثى . والله أعلم . قوله ( والاستعداد ) بالحاء المهمة استعمال من الحديد والمراد به استعمال المومى في حلق الشعر من مكان مخصوص من الجسد ، قيل وفي التعبير بهذه اللفظة مشروعية للسكناء عما يستحى منه اذا حصل الانهاض بها وأغنى عن التصريح ، والذي يظهر أن ذلك من تصرف الرواة . وقد وقع في رواية النسائي في حديث أبي هريرة هذا التعبير بحلق العانة ، وكذا في حديث عائشة وأنس المشار اليهما من قبل عند مسلم ، قال النووي : المراد بالعانة الشعر الذي فوق ذكر الرجل وحواليه ، وكذا الشعر الذي حوالى فرج المرأة . ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر فتحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وحولهما ؛ قال وذكر الحلق لكونه هو الأغلب وإلا فيجوز الإزالة بالنودة والتنظيف وغيرهما . وقال أبو شامة : العانة الشعر النابت على الركب بفتح الراء والكاف وهو ما انحدر من البطن فكان تحت الثنية وفوق الفرج ، وقيل لكل نخذ ركب ، وقيل ظاهر الفرج وقيل الفرج بنفسه سواء كان من رجل أو امرأة ، قال : ويستحب إمطة الشعر عن القبل والدبر بل هو من الدبر أولى خوفاً من أن يعلق شيء من النائط فلا يزيله المستنحي إلا بالماء ولا يتمكن من إزالته بالاستجمار ، قال ويقوم التنوير مكان الحلق وكذلك التفتف والتفتف ، وقد سئل أحد عن أخذ العانة بالمقراض فقال أرجو أن يجزئ ، قيل فالتفتف ؟ قال وهل يقوى على هذا أحد ؟ وقال ابن دقيق العيد قال أهل اللغة : العانة الشعر النابت على الفرج ، وقيل هو منبت الشعر ، قال وهو المراد في الخبر . وقال أبو بكر بن العربي : شعر للعانة أولى الشعور بالإزالة لانه يكشف ويتلبد فيه الوسخ ، بخلاف شعر الابط . قال : وأما حلق ما حول الدبر فلا يشرح ، وكذا قال الفاكهي في شرح العمدة ، انه لا يجوز ، كذا قال ولم يذكر للنع مستند ، والذي استند اليه أبو شامة قوى ، بل ربما تصور الوجوب في حق من تعين ذلك في حقه ، كمن لم يجد من الماء الا القليل وأمكنه أن لو حلق الشعر أن لا يعلق به شيء من النائط

يحتاج معه الى غسله وليس معه ماء زائد على قدر الاستنجاء ، وقال ابن دقيق العيد : كأن الذي ذهب الى استحباب حلق ما حول الفرج ذكره بطريق القياس ، قال : والاولى في إزالة الشعر هنا الحلق اتباعا ، ويجوز التفت ، بخلاف الإبط فإنه بالأمس لأنه تحتبس تحته الأبخرة بخلاف العانة ، والشعر من الإبط بالتفت يعضف وبالحلق يقوى لجاء الحكم في كل من الموضوعين بالمناسب . وقال النووي وغيره : السنة في إزالة شعر العانة الحلق بالموى في حق الرجل والمرأة معا ، وقد ثبت الحديث الصحيح عن جابر في النهي عن طروق النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، وقد تقدم شرحه في النكاح ، لكن يتأدى أصل السنة بالإزالة بكل منديل . وقال النووي أيضا : والاولى في حق الرجل الحلق وفي حق المرأة التفت . واستشكل بأن فيه ضررا على المرأة بالآثم وعلى الزوج باسترخاء المحل فان التفت يرغى المحل باتفاق الأطباء ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : ان بعضهم مال الى ترجيح الحلق في حق المرأة لان التفت يرغى المحل ، لكن قال ابن العربي : ان كانت شاة فالتفت في حقها أولى لأنه يربو مكان التفت ، وان كانت كلمة فالاولى في حقها الحلق لان التفت يرغى المحل ، ولو قيل الاولى في حقها التنوير مطلقا لما كان بعيدا . وحكى النووي في وجوب الإزالة عليها اذا طلب ذلك منها وجهين أحدهما الوجوب ، ويفترق الحكم في تفت الإبط وحلق العانة أيضا بأن تفت الإبط وحلقه يجوز أن يتعاطاه الأجنبية ، بخلاف حلق العانة فيحرم إلا في حق من يباح له المس والنظر كالزوج والزوجة . وأما التنوير فسل عنه أحد فاجزه ، وذكر أنه يفعله ، وفيه حديث عن أم سلة أخرجه ابن ماجه والبيهقي ورجاله ثقات ، ولكنه أعله بالارسال ، وأنكر أحمد صحته ونفذه ، ان النبي ﷺ اذا حللى ولي عاتقه بيده ، ومقابل حديث أنس ، ان النبي ﷺ كان لا يتنور ، وكان اذا كثر شعره حلقه ، ولكن سنده ضعيف جدا . قوله (وتفت الإبط) في رواية الكشمغني : الآباط ، بصيغة الجمع ، والإبط بكسر الهمزة والموحدة وسكونها وهو المشهور وصوبه الجواليقي ، وهو يذكر ويؤنث ، وتأبط الشيء وضعه تحت إبطه . والمستحب البداءة فيه باليمن ، ويتأدى أصل السنة بالحلق ولا سيما من يؤلفه التفت . وقد أخرج ابن أبي حاتم في «مناقب الشافعي» عن يونس ابن عبد الأعلى قال دخلت على الشافعي ورجل يحلق إبطه فقال : إني علمت أن السنة التفت ، ولكن لا أقوى على الوجع . قال الغزالي : هو في الابتداء موجه ولكن يسهل على من اعتاده ، قال : والحلق كاف لان المقصود النظافة . وتعقب بأن الحكمة في تنفئه أنه محل للرائحة السكرية ، وانما ينشأ ذلك من الوسخ الذي يجتمع بالمرق فيه فيتلبد ويبيج ، فشرح فيه التفت الذي يضعفه فتخف الرائحة به ، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويبيجه فتكثر الرائحة لذلك . وقال ابن دقيق العيد : من نظر الى اللفظ وقف مع التفت ، ومن نظر الى المعنى أجاز به بكل منديل ، لكن بين أن التفت مقصود من جهة المعنى فذكر نحو ما تقدم ، قال : وهو معنى ظاهر لا يحمل فان مورد النص اذا احتمل معنى مناسبا يحتمل أن يكون مقصودا في الحكم لا يترك والذي يقوم مقام التفت في ذلك التنوير لكنه يرق الجلد فقد يتأذى صاحبه به ولا سيما ان كان جلده رقيقا . وتسحب البداءة في إزالته باليد اليمنى ، ويزيل ما في اليمنى بأصابع اليسرى وكذا اليسرى إن أمكن والأفاليقي . قوله ( وتقليم الأظفار ) وهو تفعيل من القلم وهو القطع . ووقع في حديث ابن عمر د قص الأظفار ، كما في حديث الباب ، ووقع في حديثه في الباب الذي يليه بلفظ د تقليم ، وفي حديث عائشة وأنس د قص الأظفار ، والتقليم أعم ، والأظفار جمع ظفر بضم الظاء والفاء وبسكونها ، وحكى أبو زيد كسر أوله ، وأنكره ابن سيده ، وقد قيل إنها قراءة الحسن ، وعن أبي السكك أنه

قريء بكسر أوله وثانيه ، والمراد إزالة ما يزيد على ما يلبس رأس الإصبع من الطفر ، لأن الوسخ يجتمع فيه فيستقذر ، وقد ينهى الى حد يمنع من وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة ، وقد حكى أصحاب الشافعي فيه وجهين : فقاطع المتولى بأن الوضوء حينئذ لا يصح ، وقطع الغزالي في الاحياء ، بأنه يعني عن مثل ذلك ، واحتج بأن غالب الأعراب لا يتعاهدون ذلك ، ومع ذلك لم يرد في شيء من الآثار أمرهم بإعادة الصلاة وهو ظاهر ، لكن قد يعلق بالطفر اذا طال التجو لم يستجى بالماء ولم يمن غسله فيكون اذا صلى حاملا فتجاسة ، وقد أخرج البيهقي في الشعب ، عن طريق قيس بن أبي حازم قال : صلى النبي ﷺ صلاة فأرغم فيها ، فسئل فقال : مالي لأوهم ورفغ أحدكم بين ظفري وأظفري ، رجلاه ثقأت مع إرسائه ، وقد وصله الطبراني من وجه آخر . والرفع بضم الزاء وبفتحةها وسكون الفاء بعدها غين معجمة يجمع على أرفاغ وهي مغابن الجسد كالابط وما بين الاثنين والفخذين وكل موضع يجتمع فيه الوسخ ، فهو من تسمية الشيء باسم ما جاوره ، والتقدير وسخ ورفغ أحدكم ، والمعنى أنكم لا تفلون أظفاركم ثم تحكون بها أرفاغكم فيتعلق بها ما في الأرفاغ من الأوساخ المجتمعة ، قال أبو عبيد : أنكر عليهم طول الأظفار وترك قصها . قلت : وفيه إشارة الى الندب الى تنظيف المغابن كلها ، ويستحب الاستقصاء في إزالتها الى حد لا يدخل منه ضرر على الأصبع ، واستحب أحمد للمسافر أن يبقى شيئا لحاجته الى الاستعانة لذلك غالبا . ولم يثبت في تريب الأصابع عند القص شيء من الأحاديث ، لكن جزم النووي في شرح مسلم ، بأنه يستحب البداءة بمسبحة اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبهام ، وفي اليسرى بالبداءة بخنصرها ثم بالبنصر الى الإبهام ، ويبدأ في الرجلين بخنصر اليمنى الى الإبهام ، وفي اليسرى بإبهامها الى الخنصر ، ولم يذكر للاستحباب مستندا . وقال في شرح المذهب ، بعد أن نقل عن الغزالي وأن المازري اشتد إنكاره عليه فيه : لا بأس بما قاله الغزالي إلا في تأخير إبهام اليد اليمنى فالأولى أن تقدم اليمنى بأكملها على اليسرى ، قال : وأما الحديث الذي ذكره الغزالي فلا أصل له . وقال ابن دقيق العيد : يحتاج من ادعى استحباب تقديم اليد في القص على الرجل إلى دليل ، فإن الإطلاق يأبى ذلك . قلت : يمكن أن يؤخذ بالقياس على الوضوء والجامع للتنظيف ، وتوجيه البداءة باليمنى لحديث عائشة الذي مر في الطهارة وكان يحبه التيمن في طهوره وترجله وفي شأنه كله ، والبداءة بالمسبحة منها لكونها أشرف الأصابع لأنها آية التشهد ، وأما اتباعها بالوسطى فلأن غالب من يقلم أظفاره يقلبها من قبل ظهر الكف فتكون الوسطى جهة يمينه فيستمر الى أن يختم بالخنصر ثم بكل اليد بقص الإبهام ، وأما في اليسرى فإذا بدأ بالخنصر لوم أن يستمر على جهة اليمنى الى الإبهام ، قال شيخنا في شرح الترمذي : وكان ينبغي أن لو أخر إبهام اليمنى لينتم بها ويكون قد استمر على الانتقال الى جهة اليمنى ، ولعل الأول لحظ فصل كل يد عن الأخرى ، وهذا التوجيه في اليدين يعكس على ما نقله في الرجلين إلا أن يقال غالب من يقلم أظفار رجله يقلبها من جهة باطن القدمين فيستمر التوجيه . وقد قال صاحب الألفيد ، قضية الأخذ في ذلك بالتيمان أن يبدأ بخنصر اليمنى الى أن ينتهي الى خنصر اليسرى في اليدين والرجلين معا ، وكأنه لحظ أن القص يقع من باطن الكففين أيضا ، وذكر الله تعالى أنه تلقى عن بعض المشايخ أن من قص أظفاره مخالفا لم يصبرمه وأنه جرب ذلك مدة طويلة . وقد نص أحمد على استحباب قصها مخالفا ، وبين ذلك أبو عبد الله بن بطة من أصحابهم فقال : يبدأ بخنصره اليمنى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ، ويبدأ بإبهام اليسرى على العكس من اليمنى ، وقد أنكر ابن دقيق العيد الهيئة التي ذكرها الغزالي ومن تبعه وقال : كل ذلك لا أصل له وإحداث استحباب

لا دليل عليه ، وهو قبيح عندي بالعالم ، ولو تخيل متخيل أن البداءة بمسبحة النبي من أجل شرفها فبقية المسبحة لا يتخيل فيه ذلك . نعم البداءة بمعنى اليدين وبمعنى الرجلين له أصل وهو كان يعجبه الثيامن اه . ولم يثبت أيضا في استحباب قص الظفر يوم الخميس حديث ، وقد أخرجه جعفر المستغفرى بسند مجهول ، ورويناه في د مسلسلات التبيين من طريقه ، وأقرب ما وقفت عليه في ذلك ما أخرجه البيهقي من مرسل أبي جعفر الباقر قال : كان رسول الله ﷺ يستحب أن يأخذ من أظفاره وشاربه يوم الجمعة ، وله شاهد موصول عن أبي هريرة ، لكن سنده ضعيف أخرجه البيهقي أيضا في د الشعب ، وسئل أحمد عنه فقال : يسن في يوم الجمعة قبل الزوال ، وعنه يوم الخميس ، وعنه يتخير ، وهذا هو المعتمد أنه يستحب كيف ما احتاج إليه ؛ وأما ما أخرج مسلم من حديث أنس د وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط وحلق العانة أن لا يترك أكثر من أربعين يوما . وكذا وقت فيه على البناء المجهول ، وأخرجه أصحاب السنن بلفظ د وقت لنا رسول الله ﷺ ، وأشار العقيلي إلى أن جعفر بن سليمان الضبيى تفرد به ، وفي حفظه شيء ، وصرح ابن عبد البر بذلك فقال : لم يروه غيره ، وليس بحجة وتعقب بأن أبا داود والترمذى أخرجاه من رواية صدقة بن موسى عن ثابت ، وصدقة بن موسى وإن كان فيه مقال لكن قبين أن جعفرا لم ينفرد به وقد أخرج ابن ماجه نحوه من طريق علي بن زيد بن جعدان عن أنس ، وفي علي أيضا ضعف . وأخرجه ابن عدى من وجه ثالث من جهة عبد الله بن عمر أن شيخ مصرى عن ثابت عن أنس ، لكن أتى فيه بالفاظ مستغربة قال : أن يحلق الرجل عانته كل أربعين يوما ، وأن يتنف أبطه كلما طلع ، ولا يدع شاربه يطولان ؛ وأن يلقم أظفاره من الجمعة إلى الجمعة . وعبد الله والراوى عنه مجهولان . قال القرطبي في المفهم ، ذكر الأربعين تحديدا لأكثر المدة ، ولا يمنع تفقد ذلك من الجمعة إلى الجمعة ، والضابط في ذلك الاحتياج . وكذا قال النووي : المختار أن ذلك كله يضبط بالحاجة . وقال في شرح المذهب ، ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص ، والضابط الحاجة في هذا وفي جميع النصال المذكورة . قلت : لكن لا يمنع من التفقد يوم الجمعة ، فإنه المبالغة في التنظيف فيه مشروع . والله أعلم وفي د سؤالات منها ، عن أحمد قلت له : يأخذ من شعره وأظفاره أيدفنه أم يلقيه ؟ قال : يدفنه . قلت : بالملك فيه شيء ؟ قال : كان ابن عمر يدفنه ، وروى أن النبي ﷺ أمر بدفن الشعر والأظفار وقال : لا يتلاعب به سحرة بنى آدم . قلت وهذا الحديث أخرجه البيهقي من حديث وائل بن حجر نحوه . وقد استحب أصحابنا دفنها لكونها أجزاء من الآدمى والله أعلم . ( فرج ) : لو استحق قص أظفاره فقص بعضا وترك بعضا أبدى فيه ابن دقيق العيد احتمالا من منع ليس إحدى التعملين وترك الأخرى كما تقدم في بابة قريبا . قوله ( وقص الشارب ) تقدم القول في القص أول الباب ، وأما الشارب فهو الشعر النابت على الشفة العليا . واختلف في جانبيه وهما السبيلان فقيل : هما من الشارب ويشرح قصهما معه . وقيل هما من جملة شعر الثحية وأما القص فهو الذى في أكثر الأحاديث كما هنا ، وفي حديث عائشة وحديث أنس كذلك كلاهما عند مسلم ، وكذا حديث حنظلة عن ابن عمر في أول الباب ، وورد الخبر بلفظ د الحلق ، وهى رواية النسائى عن محمد بن عبد الله بن يزيد عن سفيان بن عيينة بسند هذا الباب ، ورواه جمهور أصحاب ابن عيينة بلفظ د القص ، وكذا سائر الروايات عن شيخه الزهرى . ووقع عند النسائى من طريق سعيد المقبرى عن أبي هريرة بلفظ د تفصير الشارب ، ثم وقع الأمر بما يشعر أنه رواية الحلق بحفظ ، كحديث الدلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ د جروا

الشوارب ، وحديث ابن عمر المذكور في الباب الذي يليه بلفظ « أحفوا الشوارب » وفي الباب الذي يليه بلفظ « انهمكوا الشوارب » ، فكل هذه اللفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الإزالة ، لأن الجز وهو بالجزم والزاي الثقيلة قص الشعر والصوف إلى أن يبلغ الجلد ، والاحفاء بالمهمة والفاء الاستقصاء ومنه « حتى أحفوه بالمسألة » قال أبو عبيد الهروي معناه ارقوا الجوف بالبشرة . وقال الخطابي : هو بمعنى الاستقصاء ، والنهك بالنون والكاف المبالغة في الإزالة ، ومنه ما تقدم في الكلام على الحتان قوله عليه السلام « لا تقبضي في ختان المرأة وجري على ذلك أهل اللغة . وقال ابن بطال : النهك التأثير في الشيء وهو غير الاستقصاء ، قال النووي : اختار في قص الشارب أنه يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، وأما رواية « أحفوا » فمناها أزيلوا ما طال على الشفتين ، قال ابن دقيق العيد : ما أدرى هل نقله عن المذهب أو قاله اختياراً منه لمذهب مالك . قلت : صرح في شرح المذهب « بأن هذا مذهبنا . وقال الطحاوي لم أر عن الشافعي في ذلك شيئاً منصوصاً ، وأصحابه الذين رأيناهم كالزبيعي والربيع كانوا يحفون ، وما أظنهم أخذوا ذلك إلا عنه وكان أبو حنيفة وأصحابه يقولون : الاحفاء أفضل من التقصير . وقال ابن القاسم عن مالك : إحصاء الشارب عندي مثله ، والمراد بالحديث المبالغة في أخذ الشارب حتى يبدو حرف الشفتين وقال أشهب : سألت مالكا عن معنى شارب فقال : أرى أن يوجع ضرباً . وقال لمن يحلق شارب : هذه بدعة ظهرت في الناس اه . وأغرب ابن العربي فنقل عن الشافعي أنه يستحب حلق الشارب ، وليس ذلك معروفاً عند أصحابه ، قال الطحاوي : الخلق هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد اه . وقال الأثرم : كان أحمد يعني شارب إحصاء شديداً ، ونص على أنه أولى من القص . وقال القرطبي : وقص الشارب أن يأخذ ما طال على الشفة بحيث لا يؤذي الآكل ولا يجتمع فيه الوسخ . قال : والجز والاحفاء هو القص المذكور ، وليس بالاستئصال عند مالك . قال : وذهب الكوفيون إلى أنه الاستئصال ، وبعض العلماء إلى التخفيف في ذلك . قلت : هو الطبري ، فانه حكى قول مالك وقول الكوفيين ونقل عن أهل اللغة أن الاحفاء الاستئصال ثم قال : دللت السنة على الأمرين ، ولا تعارض ، فان القص يدل على أخذ القليل والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتنهين فيما شاء . وقال ابن عبد البر : الاحفاء محتمل لأخذ الكل ، والقص مفسر البراد ، والمفسر مقدم على الجمول اه . ويرجح قول الطبري ثبوت الأمرين معاً في الأحاديث المرفوعة ، فاما الاختصار على القص ففي حديث المغيرة بن شعبه « صفت النبي عليه السلام وكان شارب وفي قصه على سواك ، أخرجه أبو داود . واختلف في المراد بقوله « على سواك » فالراجح أنه وضع سواك عند الشفة تحت الشعر وأخذ الشعر بالقص . وقيل المعنى قصه على أثر سواك ، أي بعد ما تسوك . ويؤيد الأول ما أخرجه البيهقي في هذا الحديث قال فيه « فوضع السواك تحت الشارب وقص عليه » وأخرج البزار عن حديث عائشة « أن النبي عليه السلام أبصر رجلاً وشاربه طويل فقال : اتقوني بقص وسواك ، لحمل السواك على طرفة ثم أخذ ما جاوره ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس وحسنه « كان النبي عليه السلام يقص شارب » وأخرج البيهقي والطبراني من طريق شريك بن جابر بن سلم الخولاني قال « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله عليه السلام يقصون شواربهم : أبو امامة الباهلي ، والمقدام بن معدى كرب الكندي ، وعتبة بن عوف السلمي ، والحجاج بن عاصم النخعي ، وعبد الله بن بسر ، وأما الاحفاء ففي رواية ميمون بن مهران عن عبد الله بن عمر قال « ذكر رسول الله عليه السلام المجوس فقال : انهم يوفون سبالهم ، ويحلقون لحاهم نظافتهم . قال : فكان ابن عمر يستقرض سبلة فيجرحها كما يجرح

الشاة أو البعير ، أخرجه الطبري والبيهقي ، وأخرجنا من طريق جده الله بن أبي رافع قال : رأيت أبا سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وابن عمر ورافع بن خديج وأبا أسيد الانصاري وسلمة بن الأكوع وأبا رافع يتكلمون شواربهم كالخلق ، لفظ الطبري ، وفي رواية البيهقي : بقصون شواربهم مع طرف الشفة ، وأخرج الطبري من طريق عن عروة وسالم والقاسم وأبي سلمة أنهم كانوا يحلقون شواربهم . وقد تقدم في أول الباب أثر ابن عمر أنه كان يحني شاربته حتى ينظر إلى بياض الجملد ، لكن كل ذلك محتمل لأن يراد استئصال جميع الشعر النابت على الشفة العليا ، ومحتمل لأن يراد استئصال ما يلاقى حرة الشفة من أعلامها ولا يستوجب بقيتها ، فنظر إلى المعنى في مشروعية ذلك وهو مخالفة المجوس والآمن من التشويش على الأكل وبقاء زهره المأكول فيه ، وكل ذلك يحصل بما ذكرنا ، وهو الذي يجمع مفرق الأخبار الواردة في ذلك ، وبذلك جزم الداودي في شرح أثر ابن عمر المذكور ، وهو مقتضى تصرف البخاري لأنه أورد أثر ابن عمر وأورد بعده حديثه وحديث أبي هريرة في قص الشارب ، فكأنه أشار إلى أن ذلك هو المراد من الحديث . وعن الشعبي أنه كان يقص شاربته حتى يظهر حرف الشفة العليا وما قاربها من أعلاه ويأخذ ما يزيد عما فوق ذلك وينزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك ، وهذا أعدل ما وقضه عليه من الآثار . وقد أبدى ابن العربي لتخفيف شعر الشارب معنى لطيفا فقال : إن الماء النازل من الأنف يتلبد به الشعر لما فيه من اللزوجة ويمسر تنقيته عند غسله ، وهو بازاء حاسة شريفة وهي الشم ، فشرح تخفيفه ليمت الجبال والمنفعة به . قلت : وذلك يحصل بتخفيفه ولا يستلزم إحفائه وإن كان أبلغ ، وقد رجح الطحاوي الحلق على القص بتفضيله رحم الحلق على التقصير في النسك ، وهو ابن التين الحلق بقوله رحم : ليس منا من حلق ، وكلاهما احتجاج بالخبر في غير ما ورد فيه ولا سيما الثاني ، ويؤخذ عما أشار إليه ابن العربي مشروعية تنظيف داخل الأنف وأخذ شعره إذا طال ، والله أعلم . وقد روى مالك عن زيد بن أسلم : أن عمر كان إذا غضب قتل شاربته ، فدل على أنه كان يوفره . وحكى ابن دقيق العيد عن بعض الحنفية أنه قال : لا بأس بإبقاء الشوارب في الحرب إرهابا للعدو ، وزينه

(فصل) في فوائد تتعلق بهذا الحديث : الأولى - قال النووي : يستحب أن يبدأ في قص الشارب باليمين . الثانية - يتخير بين أن يقص ذلك بنفسه أو يولى ذلك غيره لحصول المقصود من غير هتك مروءة بخلاف الإبط ، ولا ارتكاب حرمة بخلاف العانة . قلت : محل ذلك حيث لا ضرورة ، وأما من لا يحسن الحلق فقد يباح له إن لم تكن له زوجة فحسن الحلق أن يستعين بغيره بقدر الحاجة ، لكن محل هذا إذا لم يجد ما يقنوره فاته فنهى عن الحلق ويحصل به المقصود وكذا من لا يقوى على التنف ولا يتمكن من الحلق إذا استعان بغيره في الحلق لم تهتك المروءة من أجل الضرورة كما تقدم عن الشافعي ، وهذا لمن لم يقو على التنور من أجل أن النورة تؤذي الجك الرقيق بكلك الإبط ، وقد يقال مثل ذلك في حلق العانة من جهة الممانين التي بين الفخذ والانبيين ، وأما الأخذ من الشارب فيمنع فيه التفصيل بين من يحسن أخذه بنفسه بحيث لا يتشوه وبين من لا يحسن فيستعين بغيره ، ويلتحق به من لا يجد امرأة ينظر وجهه فيها عند أخذه . الثالثة قال النووي : يتأدى أصل السنة بأخذ الشارب بالمقص وبغيره . وتوقف ابن دقيق العيد في فرضه بالسن ثم قال : من نظر إلى اللفظ منع ومن نظر إلى المعنى أجاز . الرابعة قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحدا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو هو ، واحترز بذلك من وجوبه بما مضى حيث يتعين

كما تقدمت الإشارة إليه من كلام ابن العربي ، وكأنه لم يقف على كلام ابن حزم في ذلك فإنه قد صرح بالوجوب في ذلك وفي إعفاء الحية

### ٦٤ - باب تقليم الأظفار

٥٨٩٠ - **حدثنا أحمد بن أبي رجاء** حدثنا إسحاق بن سليمان قال سمعت حنظلة عن نافع ، عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من الفطرة خلقُ العانة وتقليم الأظفار وقص الشارب ،

٥٨٩١ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا إبراهيم بن محمد حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت النبي ﷺ يقول : الفطرة خمس : الختان والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار وتقليم الأباط ،

٥٨٩٢ - **حدثنا محمد بن يونس** حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد بن زيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : خالفوا المشركين ، ووفروا الحي وأحفوا الشوارب .

وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذه

[ الحديث ٥٨٩٢ - طرحة في : ٥٨٩٣ ]

**قوله** ( باب تقليم الأظفار ) تقدم بيان ذلك في الذي قبله ، وقد ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الثالث منها لا يتعلق له بالأظفار وإنما هو مختص بالشارب والحية فيمكن أن يكون مراده في هذه الترجمة والتي قبلها تقليم الأظفار وما ذكر معها وقص الشارب وما ذكر معه ، ويحتمل أن يكون أشار إلى أن حديث ابن عمر في الأول وحديثه في الثالث واحد ، منهم من طوله ومنهم من اختصره . الحديث الأول ، **قوله** ( حدثنا أحمد بن أبي رجاء ) هو أحمد بن عبد الله بن أبي الرومي ، واسم بن سليمان هو الرازي ، وحنظلة هو بن سفيان الجمحي . **قوله** ( أن رسول الله ﷺ قال ) كذا الجميع ، وزعم أبو مسعود في « الأطراف » أن البخاري ذكره من هذا الوجه موقوفاً ثم تعقبه بأن أبا سعيد الأشج رواه عن إسحق بن سليمان مرفوعاً ، وتعقب الحميدي كلام أبي مسعود فأجاد . **قوله** ( من الفطرة ) كذا الجميع ، وقد تقدم نقل النووي أنه وقع فيه بلفظ « من السنة » . **قوله** ( وقص الشارب ) في رواية الإسماعيلي « وأخذ الشارب » وفي أخرى له « وقص الشوارب » قال « وقال مرة الشارب » قال الجياني : وقع في كلامهم أنه لعظم الشوارب وهو من الواحد الذي فرق وسمى كل جزء منه باسمه فقالوا لاسكل جانب منه شارباً ثم جمع شوارب وحكى ابن سيده عن بعضهم : من قال الشاربان أخطأ ؛ وإنما الشاربان ما طال من ناحية السبلة ، قال : وبعضهم يسمي السبلة شارباً ؛ ويؤيده أثر عمر الذي أخرجه مالك أنه « كان إذا غضب قتل شارباً » والذي يمكن قتله من شعر الشارب السبال وقد سماه شارباً . الحديث الثاني حديث أبي هريرة وقد تقدم شرحه مستوفى ، الحديث الثالث ، **قوله** ( عمر بن محمد بن زيد ) أي ابن عبد الله بن عمر . **قوله** ( خالفوا المشركين ) في حديث أبي هريرة عند مسلم « خالفوا الجوس » وهو المراد في حديث ابن عمر قاتلهم كانوا يقصون لحامهم ومنهم من كان يحلقها . **قوله** ( أحفوا

الضواري ( جهرة قطع من الاحشاء للاكثر ، وحكى ابن دريد حنى شاربة حنفاً إذا استأصل أخذ شعره ، فلي هذا فهي همزة وصل . قوله ( ووفروا للحي ) أما قوله « وفروا » فهو بتشديد الفاء من التوفير وهو الابقاء أى تركوها وافرة ) وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع في الباب الذى يليه « اهفوا » وسياق تحريره ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم أرجشوا وضبطت بالجيم والهمزة أى أخروها ، وبالحاء المعجمة بلا همز أى أطيلوها ، وله في رواية أخرى « أفروا » أى اتركوها وافية ، قال النووي وكل هذه الروايات بمعنى واحد ، والحي بكسر اللام وحكى ضمها وبالفصير والمد جمع لحية بالكسر فقط وهي اسم لما نبت على العدين والذقن . قوله ( وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه ) هو موصول بالسند المذكور الى نافع ، وقد أخرجه مالك في « الموطأ » عن نافع بلفظ « كان ابن عمر إذا حلق رأسه في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشارب » وفي حديث الباب مقدار المأخوذ ، وقوله « فضل » بفتح الفاء والعضاد المعجمة ويجوز كسر العضاد كعلم والأشهر الفتح قاله ابن التين ، وقال الكرماني : لعل ابن عمر أراد الجمع بين الحلق والتقصير في النسك لحلق رأسه كله وقصر من لحيته ليدخل في عموم قوله تعالى ( محلقين رؤوسكم ومقصرين ) وخص ذلك من عموم قوله « وفروا للحي » لحمله على حالة غير حالة النسك . قلت : الذى يظهر أن ابن عمر كان لا يخص هذا التخصيص بالنسك بل كان يحمل الأمر بالاعفاء على غير الحالة التى تنفوه فيها الصورة بأفراط طول شعر اللحية أو هرطه ، فقد قال الطبري : ذهب قوم الى ظاهر الحديث فسكره تناول شيء من اللحية من طولها ومن عرضها ، وقال قوم اذا زاد على القبضة يؤخذ الزائد ، ثم ساق بسنده الى ابن عمر أنه فعل ذلك ، والى عمر أنه فعل ذلك برجل ، ومن طريق أبي هريرة أنه فعله ، وأخرج أبو داود من حديث جابر بسند حسن قال « كنا نعفى السبال إلا في حج أو عمرة » ، وقوله « نعفى » بضم أوله وتشديد الفاء أى تركه وافرا وهذا يؤيد ما نقل عن ابن عمر ، فإن السبال بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبلة بفتح السين وهي ما طال من شعر اللحية ، فأشار جابر الى أنهم يقصرون منها في النسك . ثم حكى الطبري اختلافاً نبياً يؤخذ من اللحية هل له حد أم لا ؟ فاستند عن جماعة الاقتصار على أخذ الذى يزيد منها على قدر الكف ، وعن الحسن البصري أنه يؤخذ من طولها وعرضها ما لم يفحش ، وعن عطاء نحوه قال : وحمل هؤلاء النهى على منع ما كانت الأفاعم تفعله من قصها وتخفيفها ، قال : وكره آخرون التعرض لها إلا في حج أو عمرة وأسند عن جماعة ، واختار قول عطاء ، وقال : إن الرجل لو ترك لحيته لا يتعرض لها حتى الخش طولها وعرضها لعرض نفسه لمن يستتر به ، واستدل بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ « كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها » وهذا أخرجه الأترمذى ونقل عن البخارى أنه قال في رواية عمر بن هارون : لا أعلم له حديثاً منكراً الا هذا ام وقد ضعفه عمر بن هارون مطلقاً جماعة ، وقال عياض : يكره حلق اللحية وقصها وتخفيفها ، وأما الأخذ من طولها وعرضها اذا هططت لحين ، بل تكره الشهرة في تعظيمها كما يكره في تقصيرها ، كذا قال ، وتعقبه النووي بأنه خلاف ظاهر الخبر في الأمر بتوفيرها ؛ قال : واختار تركها على حالها وأن لا يتعرض لها بتقصير ولا غيره ، وكان مراده بذلك في غير النسك لأن الشافعى نص على استحبابه فيه ، وذكر النووي عن النزال - وهو في ذلك تابع لابن طالب المكي في « الفوت » - قال : يكره في اللحية عشر خصال : خضها بالسواد اغبر الجهاد ، وبغير السواد أيها ما لصلاح لا لقصد الإتيان ، وتبييضها استهجالاً للدينوخة اقصد التعاطف على الأقران ، وتنفعها إبقاء الدودة وكذا تعذيبها وتنفع



الشيب . ورجع النووي تحريمه لثبوت الزجر عنه كما سيأتي قريباً ، وتصنيفها طاقة تصنعاً وغيلة ، وكذا ترجيحها والتعرض لها طولا وحرصاً على ما فيه من اختلاف ، وتركها شتماً إيهاماً للزهد ، والنظر إليها إيجاباً ، وزاد النووي : وعقدها ، الحديث روي عن ربه . من عقد لحيته فإن محمداً منه يرى . الحديث أخرجه أبو داود ، قال الخطابي : قيل المراد عقدها في الحرب وهو من زى الاعاجم ، وقيل المراد معالجة الشعو لينعقد ، وذلك من فعل أهل التائب . ( تنبيه ) : أنكر ابن التين ظاهر ما نقل عن ابن عمر فقال : ليس المراد أنه كان يقتصر على قدر القبضة من لحيته ، بل كان يمسك عليها فيزيل ما شذ منها ، فيمسك من أسفل ذقنه بأصابعه الأربعة ملصقة فيأخذ ما سفل عن ذلك ليتساوى طول لحيته . قال أبو شامة : وقد حدث قوم يحلقون لحاهم ، وهو أشد مما نقل عن المجوس أنهم كانوا يقصونها . وقال النووي : يستثنى من الأمر باعفاء اللحي ما لو نبقت للراءة لحية فإنه يستحب لها حلقها ، وكذا لو نبت لها شارب أو عنفة ، وسيأتي البحث فيه في باب المتنصتات ،

#### ٦٥ - باب إعفاء اللحي . وعفوا : كثروا وكثرت أموالهم

٥٨٩٣ - حدثني محمد أخبرنا عبدة أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال « قال رسول الله ﷺ : أهلكوا للشوارب ، وأعفوا اللحي »

**قوله** (باب إعفاء اللحي) كذا استعمله من الرابعي ، وهو بمعنى الترك . ثم قال : عفوا كثروا وكثرت أموالهم وأراد تفسير قوله تعالى في الاعراف ( حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء ) فقد تقدم هناك بيان من فسر قوله عفوا بكثروا ، فاما أن يكون أشار بذلك إلى أصل المادة ، أو إلى أن لفظ الحديث وهو د اعفوا اللحي ، جاء بالمعنيين ، فعل الأول يكون بهزة قطع وعلى الثاني بهزة وصل ، وقد حكى ذلك جماعة من الشراح منهم ابن التين قال : وبهزة قطع أكثر . وقال ابن دقيق العيد : تفسير الاعفاء بالكثرة من إقامة السبب مقام المسبب ، لانه حقيقة الاعفاء الترك ، وترك الله مرض الحية يستلزم تكثيرها . وأغرب ابن السيد فقال : حل بعضهم قوله د أعفوا اللحي ، على الأخذ منها بإصلاح ما شذ منها طولا وحرصاً ، واستشبه بقول زهير د على آثار من ذهب العفاء . وذهب الأكثر إلى أنه بمعنى وفروا أو كثروا ، وهو الصواب . قال ابن دقيق العيد : لا أعلم أحداً فهم من الأمر في قوله د أعفوا اللحي ، تجويز معالجتها بما يفوزها كما يفعله بعض الناس ، قال : وكأن الصاروف عن ذلك قرينة السياق في قوله في بقية الخبر د وأحفوا الشوارب انتهى . ويمكن أن يؤخذ من بقية طرق ألفاظ الحديث الدالة على مجرد الترك ، والله أعلم . ( تنبيه ) : في قوله أعفوا وأحفوا ثلاثة أنواع من البديع : الجناس والمطابقة والموازنة

#### ٦٦ - باب ما يذكر في الشيب

٥٨٩٤ - حدثنا علي بن أسيد حدثنا وهيب عن أبيوب د عن محمد بن سيرين قال سألت أنساً : أخضب

النبي ﷺ ؟ قال : لم يبلغ الشيب إلا قليلاً

٥٨٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت قال د سئل أنس عن خضاب النبي

ﷺ قال : انه لم يبلغ ما يخضب ، لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته »

٥٨٩٦ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال « أرسلني أهل إلى أم سلمة بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها شعر من شعر النبي ﷺ ، وكان إذا أصاب الإنسان عين أو شيء بعث إليها مخضبة ، فاطلمت في الجبل فرأيت شعرات مَحْرَا »

[ الحديث ٥٨٩٦ - خرجه في : ٥٨٩٧ ، ٥٨٩٨ ]

٥٨٩٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا سلام « عن عثمان بن عبد الله بن وهب قال دخلت على أم سلمة فأخرجت إلينا كسر من شعر النبي ﷺ مخضوباً »

٥٨٩٨ - وقال لنا أبو نعيم حدثنا أنس بن مالك « عن ابن موهب أن أم سلمة أرته شعر النبي ﷺ أحمر »

**قوله** ( باب ما يذكر في الشيب ) أي هل يخضب أو يترك ؟ . **قوله** ( عن ابن سيرين ) هو محمد بنه مسلم في روايته عن حجاج بن الشاعر عن معلى شيخ البخاري فيه . **قوله** ( سألت أنسا : أخضب النبي ﷺ ) ؟ يعرف منه أنه المجهول في الرواية التي بعدها حيث قال ثابت « سئل أنس ، وكذا قوله في هذه الرواية لم يبلغ من الشيب إلا قليلا ، يفسره قوله في الثانية « لم يبلغ ما يخضب ، وذلك أن القادة أن القليل من الشعر الأبيض إذا بدا في القحية لم يبادر إلى خضبه حتى يكثر ، ومرجع القلة والكثرة في ذلك إلى العرف ، وزاد أحمد من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين في هذا الحديث « ولكن أبا بكر وعمر بعده خضبا بالخناء والسكنم ، قال : وجاء أبو بكر بأبيه أبي فصافة يوم فتح مكة يحمل على وضوءه بين يدي رسول الله ﷺ فأسلم ، ولحيته ورأسه كاللثامة بيضا » وستأتي الإشارة إليه في « باب الخضاب » ولمسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس نحو حديث ابن سيرين وزاد « ولم يخضب ولكن خضب أبو بكر وعمر » . **قوله** في الثانية ( لو شئت أن أعد شمطاته في لحيته ) المراد بالشمطات الشعرات اللاتي ظهر فيهن البياض ، فكأن الشعر الأبيض مع ما يجاورها من شعرة سوداء ثوب أشعث ، والأشعث الذي يخالطه بياض وسواد ، وجواب « لو » في قوله « لو شئت » محذوف ، والتقدير لعدتها ، وذلك مما يدل على قلتها ، وقد تقدم في « باب صفة النبي ﷺ » من المناقب بيان الجمع بين مختلف الاحاديث في ذلك . **قوله** ( حدثنا مالك بن إسماعيل ) هو ابن عسكان النخعي ، وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق ، وعثمان بن عبد الله بن وهب هو النخعي مولى آل طلحة ، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر سبق في الحج وغيره . **قوله** ( أرسلني أهل إلى أم سلمة ) يعني زوج النبي ﷺ ، ولم ألق على تسمية أهله ، ولكنهم من آل طلحة لأنهم مواله ، ويحتمل أن يريد بأهله امرأته . **قوله** ( بقَدَح من ماء ، وقبض إسرائيل ثلاث أصابع من قصة فيها ) وفي رواية الكشي « وفيه شعر من شعر النبي ﷺ » ، اختلف في ضبطه « قصة » هو بقاف مضمومة ثم صاد مهيأة أو بفاء مكسورة ثم صاد مهيأة ؟ فأما قوله « وقبض إسرائيل ثلاث أصابع » فإن فيه إشارة إلى صغر القَدَح ، وزعم الكرماني أنه

عبارة عن عدد إرسال عثمان إلى أم سلمة وهو بعيد ، وأما قوله « فيها » فضمير للمعنى القدح ، لأن القدح إذا كان فيه مانع يسمى كأسا والكأس مؤنثة ، أو الضمير للقصة كما سيأتي توجيهه . وأما رواية الكشميني بالتذكير فواضحة . وقوله « من فضة » أن كان بالغاء والمعجمة فهو بيان لجنس القدح ، قال السكرماني : ويحتمل على أنه كان موهبا بفضة لا أنه كان كله فضة . قلت : وهذا ينبغي على أن أم سلمة كانت لا تجوز استعمال آنية الفضة في غير الأكل والشرب ، ومن أين له ذلك وقد أجاز جماعة من العلماء استعمال الإناء الصغير من الفضة في غير الأكل والشرب ؟ وإن كان بالغاف والمعجمة فهو من صفة الشعر على ما في التركيب من قلق العبادة ، ولهذا قال السكرماني : عليك بتوجيهه . ويظهر أن ومن « سيبية » أي أرسلوني بقدر من ماء بسبب قصة فيها شعر ، وهذا كله بناء على أن هذه اللفظة محفوفة بالغاف والصاد المهملة ، وقد ذكره الحيدري في « الجمع بين الصحيحين » بلفظ دال على أنه بالغاء والمعجمة ولفظه « أرسلني » على أن أم سلمة بقدر من ماء ، فجاءت بجلجل من فضة فيه شعر الخ ، ولم يذكر قول إسرائيل ، فكأنه سقط على رواية البخاري قوله « فجاءت بجلجل » وبه ينتظم الكلام ، ويعرف منه أن قوله « من فضة » بالغاء والمعجمة وأنه صفة الجلل لا صفة القدح الذي أحضره عثمان بن موهب ، قال ابن دحية : وقع لأكثر الرواة بالغاف والمهملة ، والصحيح عند المحققين بالغاء والمعجمة ، وقد بينه وكيع في مصنفه بعد ما رواه عن إسرائيل فقال « كان جلجلا من فضة صبيخا صوانا لشعرات كانت عند أم سلمة من شعر النبي ﷺ » . قوله ( وكان ) الناس ( إذا أصاب الإنسان ) أي منهم ( عين ) أي أصيب بعين ( أو شيء ) أي من أي مرض كان ، وهو موصول من قول عثمان المذكور . قوله ( بعث إليهم ) أي بعثهم ، والمراد أنه كان من اشتكى أرسل إناء إلى أم سلمة فتجمل فيه تلك الشعرات وتفسلها فيه وقعيده فيشر به صاحب الإناء أو يغتسل به استشفاء بها فتحصل له بركتها . قوله ( فاطلمت في الجلل ) كذا الأكثر بحميمين مضمومتين بينهما لام وآخره أخرى ، هو شبه الجرس ، وقد تنزع منه الحصاة التي تحرك فيوضع فيه ما يحتاج إلى صيانته ، والقائل « فاطلمت » هو عثمان ، وقيل إن في بعض الروايات « الجلل » بفتح الجيم وسكون المهملة وفسر بالسقاء الضخم ، وما أظنه إلا تصحيفا لأنه إذا كان صوانا لشعرات كما جزم به وكيع أحد رواة الخبر كان المناسب لمن الظرف الصغير لا الإناء الضخم ، ولم يفسر صاحب « المشارق » ، ولا « النهاية » الجلل كأنهما تركاه لشهرته ، لكن حكى عياض أن في رواية ابن السكن « المخضب » بدل الجلل فإله أعلم . قوله ( فرأيت شعرات حرا ) في الرواية التي قبلها « غضوبا » ويأتي البحث فيه . قوله ( سلام ) هو بالتشديد اتفاقا ، وجزم أبو نصر السكلاباذي بأنه ابن مسكين ، وعائفه الجمهور فقالوا . هو ابن أبي مطيع ؛ وبذلك جزم أبو علي بن السكن وأبو علي الهيثمي ، ووقع التصريح به في هذا الحديث عند ابن ماجه من رواية يونس بن محمد « عن سلام بن أبي مطيع » ، وقد أخرجه ابن أبي خيثمة عن موسى شيخ البخاري فيه فقال « حدثنا سلام بن أبي مطيع » . قوله ( غضوبا ) زاد يونس بالحفاء والكتم ، وكذا لابن أبي خيثمة ، وكذا لأحمد عن صفان وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سلام ، وله من طريق أبي معاوية وهو شيبان بن عبد الرحمن « شعرا أمر غضوبا بالحفاء والكتم » وللإسماعيلي من طريق أبي إسحق عن عثمان المذكور « كان مع أم سلمة من شعر لحية النبي ﷺ فيه أثر الحفاء والكتم » والحفاء معروف والكتم بفتح الكاف والمثناة سيأتي تفسيره بعد هذا ، قال الإسماعيلي :

ليس فيه بيان أن النبي ﷺ هو الذي خضب ، بل يحتمل أن يكون احمره بعده لما غاطه من طيب فيه صفرة فنلبت به الصفرة ، قال فان كان كذلك وإلا لحديث أنس أن النبي ﷺ لم يخضب ، أصح ، كذا قال ، والذي أبداه احتيالا قد تقدم معناه موصولا الى أنس في « باب صفة النبي ﷺ » ، وأنه جزم بأنه إنما احمره من الطيب . قلت : وكثير من العمود التي تفصل عن الجسد إذا طال العهد يتحول سوادها الى الحمرة ، وما ينجح اليه من الترجيح خلاف ما جمع به الطبري ، وحاصله أن من جزم أنه خضب - كما في ظاهر حديث أم سلمة ، وكما في حديث ابن عمر الماضي قريبا أنه ﷺ خضب بالصفرة - حكى ما شاهده ، وكان ذلك في بعض الاحيان . ومن نفي ذلك كما أنس فهو محمول على الأكثر الأغلب من حاله ، وقد أخرج مسلم وأحمد والترمذي والنسائي من حديث جابر بن سمرة قال « ما كان في رأس النبي ﷺ ولحيته من الشيب إلا شمعات كان اذا دهن واداهن الدهن ، فيحتمل أن يكون الذين أثبتوا الخضاب شاهدوا الشعر الأبيض ، ثم لما وراه الدهن ظنوا أنه خضبه . والله أعلم . قوله ( وقال أبو نعيم ) كذا لا بد ذر ، وصرح غيره بوجه فقال « قال لنا أبو نعيم » . قوله ( نصير ) بنون مضارع ابن أبي الاشمع [ ويقال الاشمع ] (١) اسمه ، وليس لنصير في البخاري سوى هذا الموضع

### ٦٧ - باب الخضاب

٥٨٩٩ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون » ، فخالفهم ، قوله ( باب الخضاب ) أي تغيير لون شيب الرأس واللحية . قوله ( عن أبي سلمة وسليمان بن يسار ) كذا جمع بينهما ، وتابعه الاوزاعي عن الزهري أخرجه النسائي ، ورواه صالح بن كيسان وجرير وميمون عن الزهري عن أبي سلمة وحده ، وقد مضت رواية صالح في أحاديث الانبياء ، ورواية الآخرين عند النسائي عن أبي هريرة في رواية إسحاق بن راهويه عن سفيان بسنده أنها سمعا أبا هريرة أخرجه النسائي . قوله ( إن اليهود والنصارى لا يصبغون ، فخالفهم ) هكذا أطلق ، ولاحد بسند حسن عن أبي أمامة قال « خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الانصار بيض لحسام فقال : يا معشر الانصار حمروا وصفروا وخالفوا أهل الكتاب » ، وأخرج الطبراني في « الاوسط » نحوه من حديث أنس ، وفي « الكبير » من حديث عتبة بن عبد « كان رسول الله ﷺ يأمر بتغيير الشعر مخالفة للعاجم » وقد تمسك به من أجاز الخضاب بالسواد وقد تقدمت في باب ذكر بني إسرائيل من أحاديث الانبياء مسألة استثناء الخضب بالسواد لحديث جابر وابن عباس ، وأن من العلماء من رخص فيه في الجهاد ومنهم من رخص فيه مطلقا وأن الأولى كراهته ، وجنح التتوي الى أنه كراهة تحرير ، وقد رخص فيه طائفة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وعقبة بن عامر والحسن والحسين وجرير وغير واحد واختاره ابن أبي عاصم في « كتاب الخضاب » له وأجاب عن حديث ابن عباس رفقه « يكون قوم يصبغون بالسواد لا يمدون ريح الجنة » بأنه لا دلالة فيه على كراهة الخضاب بالسواد بل فيه الاخبار عن قوم هذه صفتهم ، وعن حديث جابر « جنبوه السواد » بأنه

في حق من صار شيب رأسه مستبشما ولا يطرد ذلك في حق كل أحد انتهى . وما قاله خلاف ما يقبدر من سياق الحديثين . نعم يشهد له ما أخرجه هو عن ابن شهاب قال « كنا نخضب بالسواد اذ كان الوجه جديدا ، فلما انقض الوجه والاسنان تركناه » وقد أخرج الطبراني وابن أبي عاصم من حديث أبي هريرة رفعه « من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة » وسنده لين ، ومنهم من فرق في ذلك بين الرجل والمرأة فأجازه لها دون الرجل ، واختاره الحلبي ، وأما خضب اليدين والرجلين فلا يجوز للرجال إلا في النداء . وقوله « نخالفهم » في رواية مسلم « نخالفوا عليهم واصبغوا » وللنساء في حديث ابن عمر رفعه « غيروا الشيب ولا تشبهوا باليهود » ورجاله ثقات ، لكن اختلف على هشام بن عروة فيه كما بينه النسائي وقال إنه غير محفوظ ، وأخرجه الطبراني في الاوسط ، من حديث عائشة وزاد « والنصاري » ولصحاب السنن وصححه الترمذي من حديث أبي ذر رفعه « إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والسكتم » وهذا يحتمل أن يكون على التعاقب ويحتمل الجمع ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس قال « اختضب أبو بكر بالحناء والسكتم ، واختضب عمر بالحناء بختا » وقوله بختا بموحدة مفتوحة ومهملة ساكنة بعدها مشاة أى صرفا ، وهذا يشعر بأن أبا بكر كان يجمع بينهما دائما . والسكتم نبات بالين يخرج الصبغ أسود يميل الى الحرة ، وصبغ الحناء أحمر فالصبغ بهما معا يخرج بين السواد والحرة . واستنبط ابن أبي عاصم من قوله عليه السلام « جنبوه السواد أن الخضاب بالسواد كان من عادتهم » وذكر ابن السكيت أن أول من اختضب بالسواد من العرب عبد المطلب ، وأما مطلقا ففرعون ، وقد اختلف في الخضب وتركه خضب أبو بكر وعمر وغيرهما كما تقدم ، وترك الخضاب على وإبي بن كعب وسلمة بن الأكوع وأنس وجاعة ، وجمع الطبري بأن من صبغ منهم كان اللائق به كمن يستضع شبيهه ، ومن ترك كان اللائق به كمن لا يستضع شبيهه ، وعلى ذلك حمل قوله عليه السلام في حديث جابر الذي أخرجه مسلم في قصة أبي قحافة حيث قال عليه السلام لما رأى رأسه كأنها الثغامة بياضا « غيروا هذا وجنبوه السواد » ومثله حديث أنس الذي تقدمت الاشارة اليه أول « باب ما يذكر في الشيب » وزاد الطبري وابن أبي عاصم من وجه آخر عن جابر « فذهبوا به لخمروه » والثغامة بضم المثلثة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره . قال : فمن كان في مثل حال أبي قحافة استحب له الخضاب لأنه لا يحصل به القروور لاحد ، ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه ، ولكن الخضاب مطلقا أولى لأنه فيه امتثال الامر في مخالفة أهل الكتاب ، وفيه صيانة للشر عن تعاقب البوار وغيره به ، إلا إن كان من عادة أهل البلد ترك الصبغ وأن الذي ينفرد بدونهم بذلك يصير في مقام الشهرة فالترك في حقه أولى . ونقل الطبري بعد أن أورد حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بإفظ « من شاب شيبة فهي له نور إلى أن ينتفها أو يخضها » وحديث ابن مسعود « إن النبي عليه السلام كان يكره خضالا » فذكر منها تغيير الشيب ، إذ بعضهم ذهب الى أن هذه الكراهة تستحب بحديث الباب . ثم ذكر الجمع وقال : دعوى النسخ لا دليل عليها . قلت : وجمع الى النسخ الطحاوي وتمسك بالحديث الآتي قريبا أنه « كان عليه السلام يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه » ، ثم صار يخالفهم ويحث على مخالفتهم ، كما سيأتي تقريره في « باب للفرق » إن شاء الله تعالى . وحديث عمرو بن شعيب المشار اليه أخرجه الترمذي وحسنه ولم أر في شيء من طرق الاستثناء المذكور قاله أهل . قال ابن العربي : وإنما نهى عن التنف دون الخضب لأن فيه تغيير الخالقة من أصلها ، بخلاف الخضب فإنه لا يغير الخالقة على الناظر اليه والله أعلم . وقد نقل عن أحمد أنه يجب ، وعنه يجب ولو مرة ، وعنه لا أحب

لأحد ترك الخضب ويتشبه بأهل الكتاب ، وفي السواد عنه كالخافضة روايتان المشهورة بكرة وقيل يحرم ، ويتأكد النفع له دلس .

### ٦٨ - باب الجند

٥٩٠٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، وليس بالأبيض الأمهق وليس بالآدم ، وليس بالجعد القبط ولا بالسبط . بَشَّه الله على رأس أربعين سنة : فأقام بمكة عشر سنين ، وبالمدينة عشر سنين ، وتوفي الله على رأس ستين سنة ، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء .

٥٩٠١ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق قال : سمعتُ البراء يقول : ما رأيت أحداً أحسنَ في حُلةٍ حمراءَ من النبي ﷺ . قال بعضُ أصحابي عن مالك إنَّ جُمُعته تضربُ قريباً من مَنكبيه . قال أبو إسحاق سمعته يُحدِّثُ به غيرَ مرَّةٍ ، ما حدَّثَ به قطُّ إلا ضحك . « نابه كُعبه وشعره يبلغ شحمة أذنيه »

٥٩٠٢ - **حدثنا** عبدُ الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أُراني المَلَكَةَ عندَ الكعبة ، فرأيت رجلاً آدمَ كأحسن ما أنتَ راه من آدمَ الرجال ، له لَمَّةٌ كأحسن ما أنتَ راه من الهمم قد رَجَلَهَا ، فهي تَقطرُ ماءً ، مَثَكِثاً على رجلين - أو على عواتق رجلين ، يطوف بالبيت ، فسألت مَنْ هذا ؟ فقول : المسيح بن سريم ، وإذا أنا برجلٍ جَعْدٍ قِطَط ، أغور العينَ اليمنى كأنها عتبة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقول : المسيح النجَّال ،

٥٩٠٣ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا حبان حدثنا همام حدثنا قتادة وحدثنا أنس أن النبي ﷺ كان يضربُ كعبرُ مَنكبيه ،

[ الحديث ٥٩٠٣ - طريقه في : ٥٩٠٤ ]

٥٩٠٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس : كان يضربُ شعرُ رأسِ النبي ﷺ مَنكبيه .

٥٩٠٥ - **حدثني** عمرو بن علي حدثنا وهب بن جرير قال حدثني أبي عن قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه عن شعر رسول الله ﷺ فقال : كان شعرُ رسول الله ﷺ رجلاً ، ليس بالسبط ولا الجعد بينَ أذنيه وعاتقه ،

( الحديث ٥٩٠٥ - طريقه في : ٥٩٠٦ )

٥٩٠٦ - **حدثنا** جرير عن قتادة « عن أنس قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين لم أر بعده مثله ؛ وكان شعره الذي ﷺ رجلاً ، لا جمداً ولا سبطاً »

٥٩٠٧ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا جرير بن حازم عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ ضخم اليدين والقَدَمين ، حسن الوجه ، لم أر بعده ولا قبله مثله ، وكان بسط الكفين »  
[ الحديث ٥٩٠٧ - أطرافه في : ٥٩٠٨ ، ٥٩١٠ ، ٥٩١١ ]

٥٩٠٨ ، ٥٩٠٩ - حدثني عمرو بن علي حدثنا معاذ بن هاني حدثنا حاتم حدثنا قتادة « عن أنس بن مالك - أو عن رجل عن أبي هريرة - قال : كان النبي ﷺ ضخم القدمين ، حسن الوجه ، لم أر بعده مثله »

٥٩١٠ - وقال هشام بن معمر عن قتادة « عن أنس : كان النبي ﷺ شين القدمين والكفين »

٥٩١١ ، ٥٩١٢ - وقال أبو هلال حدثنا قتادة عن أنس - أو جابر بن عبد الله - « كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين ، لم أر بعده شبيهاً له »

٥٩١٣ - **حدثنا** محمد بن اللثمي قال حدثني ابن أبي عدي عن ابن عون « عن مجاهد قال : كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما فذكروا الدجال فقال : إنه مكتوب بين عينيه كافر . وقال ابن عباس : لم أسمعه قال ذلك ولكنه قال : أما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم ، وأما موسى فرجل آدم جمد على جبل أحمر مخطوم بخنفة ، كأنني أنظر إليه إذ انحدر في الوادي يُلبى »

**قوله** ( باب الجمعد ) هو صفة الشعر ، يقال شعر جمعد بفتح الجيم وسكون المهملة وبكسرهما . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول حديث أنس في صفة النبي ﷺ وقد تقدم شرحه في المناقب ، والمقصود منه هنا قوله « وليس بالجمعد القطط ولا بالسبط ، أي أنه شعره كان بين الجمعدة والسبطة ، وقد تقدم بيان ذلك في المناقب ، وأن الشعر الجمعد هو الذي يتجمع كشعر السودان ، وأن السبط هو الذي يسترسل فلا يتكسر منه شيء كشعر الهنود ، والقطط - بفتح الطاء - البالغ في الجمعدة بحيث يتفلفل ، وقوله « وليس في لحيته عشرون شعرة بيضاء » تقدم في المناقب بيان الاختلاف في تعيين العدد المذكور وما لم يتقدم هناك أن في حديث الهيثم بن دهر عند الطبراني ثلاثون شعرة عدداً وسنده ضعيف ، والمعتمد ما تقدم أنهن دون العشرين . الحديث الثاني حديث البراء ، **قوله** ( حدثنا مالك بن اسماعيل ) هو أبو غسان الهندي . **قوله** ( قال بعض أصحابي عن مالك ) هو ابن اسماعيل المذكور . **قوله** ( أن جمته ) بضم الجيم وتشديد الميم أي شعر رأسه إذا نزل إلى قرب المنكبين قال الجوهري في حرف الواو : والوفرة للشعر إلى شحمة الأذن ، ثم الجمة ثم اللة إذا أملت بالمنكبين . وقد خالف هذا في حرف الجيم فقال : إذا بلغت المنكبين فهي جمّة ، واللّة إذا جاوزت شعرة الأذن . وتقدم نظيره في ترجمة عيسى من أحاديث الأنبياء في شرح

حديث ابن عمر . قال شيخنا في « شرح الترمذي » : كلام الجوهري الثاني هو الموافق لكلام أهل اللغة . وجمع ابن بطال بين اللفظين المختلفين في الحديث بأن ذلك إخبار عن وقتين ، فكان إذا غفل عن قصده بلغ قريب المنكبين وإذا قصه لم يجاوز الاذنين . وجمع غيره بأن الثاني كان إذا اعتقر بقصر الاول في غيب تلك الحالة وفيه بعد . ثم هذا الجمع إنما يصلح لو اختلفت الاحاديث ، وأما هنا فاللفظان وردا في حديث واحد متحدا المخرج ، وهما من رواية أبي اسحق عن البراء ، فالاول في الجمع بينهما الحل على المقاربة ؛ وقد وقع في حديث أنس الآتي قريبا كما وقع في حديث البراء . قوله ( لنضرب قريبا من منكبيه ) في رواية شعبة المعلقة عقب هذا : شعره يبلغ شعبة أذنيه ، وقد تقدم في المناقب ان في رواية يوسف بن اسحق بن أبي اسحق ما يجمع بين الروایتين ولفظه : له شعر يبلغ شعبة أذنيه الى منكبيه ، وحاصله أن الطويل منه يصل الى المنكبين وغيره الى شعبة الاذن ، والمراد ببعض أصحابه الذي أبهمه يعقوب بن سفيان ، فانه كذلك أخرجه عن مالك بن اسماعيل بهذا السند وفيه الزيادة . قوله ( قال شعبة : شعره يبلغ شعبة أذنيه ) كذا لا في ذر والنسفي ولفيرهما ، تابعه شعبة « شعره الخ » ، وقد وصله المؤلف رحمه الله في « باب صفة النبي ﷺ » ، من طريق شعبة عن أبي اسحق عن البراء ، وشرحه السكرماني على رواية الاكثر وأشار الى أن البخاري لم يذكر شيخ شعبة قال : فيحتمل أنه أبو اسحق لانه شيخه . الحديث الثالث حديث ابن عمر في صفة عيسى بن مريم وفيه : له لمة كأحسن ما أنت راء من اللحم ، وفي صفة الدجال « وأنه جعد قطط » ، وقد تقدم شرحه في احاديث الانبياء ، وغلط من استدلل بهذا الحديث على أن الدجال يدخل المدينة أو مكة ، إذ لا يلزم من كون النبي ﷺ راء في المنام بمكة أنه دخلها حقيقة ، ولو سلم أنه رأى في زمانه ﷺ بمكة فلا يلزم أن يدخلها بعد ذلك اذا خرج في آخر الزمان ، وقد استدلل على ابن صياد أنه ما هو الدجال بكونه سكن المدينة ، ومع ذلك فكان عمر وجابر يحلفان على أنه هو الدجال كما سيأتي في آخر اللفتن . الحديث الرابع حديث أنس أوردته من عدة طرق عن قتادة عنه ووقع في الرواية الاولى « يضرب شعره منكبيه » ، وفي الثانية « كان شعره بين أذنيه وعاتقه » ، والجواب عنه كالجواب في حديث البراء سواء . وقد أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه وصححه الترمذي من طريق أبي الوناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « كان شعر النبي ﷺ فوق الوفرة ودون الجمة » ، لفظ أبي داود ، ولفظ ابن ماجه بنحوه ، ولفظ الترمذي عكسه « فوق الجمة ودون الوفرة » ، وجمع بينهما شيخنا في « شرح الترمذي » ، بأن المراد بقوله فوق ودون بالنسبة الى المحل . وتارة بالنسبة الى الكثرة والقلة ، فقوله « فوق الجمة » أي أرفع في المحل ، وقوله « دون الجمة » أي في القدر وكذا بالعكس ، وهو جمع جيد لولا أن عرج الحديث متحد ، وإسحق في السند الاول هو ابن راهويه وحبان بفتح المهملة وتشديد المهملة وتشديد الموحدة هو ابن هلال . قوله في رواية جرير بن حازم ( كان شعر النبي ﷺ رجلا ) بفتح الراء وكسر الجيم ، وقد تضم وتفتح ، أي فيه فكسر يسير ، يقال رجل شعره اذا مشطه فكان بين السبوطه والمجودة ، وقد فسره الراوي كذلك في بقية الحديث . ثم أوردته من طريق أخرى عن جرير وهو ابن حازم أيضا زاد فيها « كان ضخم اليدين » وفي ثالثة « كان ضخم الرأس » ، ولم يذكر ما في الروایتين الاوليتين من صفة الشعر ، وزاد « لم أر قبله ولا بعده مثله » ، قال « وكان سبط الكفين » ، ثم أوردته من طريق معاذ بن هاني عن حماد بن سنان بنحوه لكن قال « عن قتادة عن أنس » ، أرهن رجل عن أبي هريرة ، وهذه الزيادة لا



تأثير لها في صحة الحديث ، لأن الذين جزموا بكون الحديث عن قتادة عن أنس اضطبط وأتقن من معاذ بن هاني ، وم حبان بن هلال وموسى بن اسماعيل كما هنا ، وكذا جرير بن حازم كما مضى ومعر كما سيأتي حيث جزموا به عن قتادة عن أنس ، ويحتمل أن يكون عند قتادة من الوجهين ؛ والرجل المبهم يحتمل أن يكون هو سعيد بن المسيب ، فقد أخرج ابن سعد من روايته عن أبي هريرة نحوه ، وفتادة معروف بالرواية عن سعيد بن المسيب ، وجوز الكرماني أن يكون الحديث من مسند أبي هريرة ، وإنما وقع التردد في الراوى هل هو أنس أو رجل مبهم ثم رجح كون التردد في كونه من مسند أنس أو من مسند أبي هريرة بأن أنسا خادم النبي ﷺ وهو أعرف بوصفه من غيره فبعد أن يروى عن رجل عن صحابي آخر هو أقل ملازمة له منه اه ، وكلامه الأخير لا يحتمله السياق أصلا ، وإنما الاحتمال البعيد ما ذكره أولا ، والحق ان التردد فيه من معاذ بن هاني . هل حدثه به همام عن قتادة عن أنس أو عن قتادة عن رجل عن أبي هريرة ، وبهذا جزم أبو مسعود والحيدى والمزى وغيرهم من الحفاظ ، قوله ( هشام ) هو ابن يوسف ( عن معمر عن قتادة عن أنس كان النبي ﷺ شثن الكفين والقدمين ) هذا التعليل وصله الاسماعيل من طريق علي بن بحر عن هشام بن يوسف به سواء ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان عن مهدي بن أبي مهدي عن هشام بن يوسف ، وقوله « شثن » بفتح المعجمة وسكون المثناة وبكسرهما بعدها تون أى غليظ الاصابع والراحة ، قال ابن بطلال : كانت كفه ﷺ مثناة لحا ، غير انها مع ضخامتها كانت أجنة كما تقدم في حديث أنس يعنى الذى مضى في المناسبات ما مسست حريرا أبيض من كفه ﷺ ، قال : وأما قول الاصمعي الشثن غلظ الكف مع خشونتهما فلم يوافق على تفسيره بالخشونة ، والذى فسره به الخليل وأبو عبيد أولى ، ويؤيده قوله في الرواية الاخرى « ضخم الكفين والقدمين » قال ابن بطلال : وعلى تقدير تسليم ما فسر الاصمعي به الشثن يحتمل أن يكون أنس وصف حاله كفه النبي ﷺ ، فكان اذا عمل بكفه في الجهاد أو في مهنة أهله صار كفه خشنا للمعارض المذكور ، واذا ترك ذلك رجع كفه الى أصل جلته من النعومة والله أعلم . وقال عياض : فسر أبو عبيد الشثن بالغلظ مع القصر ، وتعقب بأنه ثبت في وصفه ﷺ انه كان سابل الاطراف . قلت : ويؤيده قوله في رواية أبي الزمان في الباب « كان بسط الكفين » ، ووقع هنا في رواية الكشميهني « بسط الكفين » بتقديم المهملة على الموحدة ، وهو موافق لوصفها بالين . قال عياض : وفي رواية المروزي « بسط أو بسط » بالشك والتحقيق في الشثن انه الغلظ من غير قيد قصر ولا خشونة ، وقد نقل ابن خالويه أن الاصمعي لما فسر الشثن بما مضى قيل له إنه ورد في صفة النبي ﷺ قال على نفسه أنه لا يفسر شيئا في الحديث اه . ومجىء شثن الكفين بدل بسط الكفين أو بسط الكفين قال دال على أن المراد وصف الخلقة وأما من فسر به بسط العطاء فانه وإن كان الواقع كذلك لكن ليس مرادا هنا . قوله ( وقال أبو هلال أنبأنا قتادة عن أنس أو جابر كان النبي ﷺ ضخم الكفين والقدمين لم أو بعده شيئا له ) هذا التعليل وصله البيهقي في « الدلائل » ، ووقع لنا بعلو في « فوائد العيسوي » كلاهما من طريق أبي سلمة موسى بن اسماعيل التبريزي حدثنا أبو هلال به ، وأبو هلال اسمه محمد بن سليم الراسي بكسر المهملة والموحدة بصري صدوق وقد ضعفه من قبل حفظه فلا تأثير لك ايضا ، وقد بينت احدى روايات جرير بن حازم صحة الحديث بتصریح قتادة بسماحه له من أنس ، وكان المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة وأنه لا تأثير له ولا يقدح في صحة الحديث ، وخفي مراده على بعض الناس فقال : هذه الروايات الواردة في سعة الكفين والقدمين لا نعلم لها بالترجمة ، وجوابه

أنها كلها حديث واحد اختلفت رواة بالزيادة فيه والنقص ، والمراد منه بالإصالة صفة الشعر وما هذا ذلك فهو تبع والله أعلم . وما دل عليه الحديث من كون شعره ﷺ كان الى قرب منكبيه كان غالب أحواله ، وكان ربما طال حتى يصير ذؤابة ويتخذ منه عقائص وضافات كما أخرج أبو داود والترمذي بسند حسن من حديث أم هانئ قالت : قدم رسول الله ﷺ مكة وله أربع غدائر ، وفي لفظ : أربع ضفائر ، وفي رواية ابن ماجه : أربع غدائر يعني ضفائر ، والغدائر بالغين المعجمة جمع غديرة بوزن عظيمة ، والضافات بوزنة . فالغدائر هي الذوائب والضافات هي العقائص ، لحاصل الخبر أن شعره طال حتى صار ذوائب فضفره أربع عقائص ، وهذا يحول على الحال التي يمد هذه بهذه بتمهده شعره فيها وهي حالة الشغل بالسفر ونحوه والله أعلم . وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : أتيت النبي ﷺ ولي شعر طويل فقال ذئاب ذباب ، فرجعت لجوزة ، ثم أتيت من اللد فقال أني لم أعثك ، وهذا أحسن . الحديث السابع حديث ابن عباس في ذكر ابراهيم وموسى عليهما السلام وقد تقدم شرحه في أحاديث الانبياء ، والغرض منه قوله فيه : وأما موسى فرجل آدم - بالمد - جمعد ، الحديث ، والمراد بقوله ﷺ : صاحبكم ، نفسه ﷺ

### ٦٩ - باب التلبيد

٥٩١٤ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر قال : سمعت عمر رضي الله عنه يقول : من حفر فليخلق ، ولا تشبهوا بالتلبيد ، وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً »

٥٩١٥ - حدثني جبان بن موسى وأحمد بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري عن سالم « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً يقول : ليبيك اللهم ليبيك ، لا شريك لك ليبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك . لا يزيد على هؤلاء الكلمات ،

٥٩١٦ - حدثني اسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر « عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلقوا بصرة ولم يحل أنت من حمرتك ؟ قال : إني لبذت رأسي ، ولقدت هدي ، فلا أحل حتى أنحر »

قوله ( باب التلبيد ) هو جمع الشعر في الرأس بما يلزق بعضه ببعض كالخطمي والصمغ لئلا يتشمت ويقبل في الاحرام ، وقد تقدم بسطه في الحج . قوله ( سمعت عمر يقول من حفر ) بفتح المعجمة والفاء خففا ومتقلا . قوله ( فليخلق ولا تشبهوا بالتلبيد ) يعني في الحج ( وكان ابن عمر يقول : لقد رأيت رسول الله ﷺ ملبداً ) كذا في هذه الرواية ، وتقدم في أوائل الحج بلفظ : سمعت رسول الله ﷺ يهل ملبداً ، كما في الرواية التي على هذه في الباب ، وأما قول عمر لحمله ابن بطال على أن المراد أن أراد الإحرام فضفر شعره لينمه من الشمت لم يجر له أن يضر ،

لأنه فعل ما يشبه التلبيد الذي أوجب الشارع فيه الحلق ، وكان عمر يرى أن من لبد رأسه في الإحرام تعين عليه الحلق والنسك ولا يجوزنه التقصير ، فشبّه من صفر رأسه بمن لبد ، فذلك أمر من صفر أن يحلق . ويحتمل أن يكون عمر أراد الأمر بالحلق عند الإحرام حتى لا يحتاج إلى التلبيد ولا إلى الصفر ، أي من أراد أن يصفر أو يلبد فليحلق فهو أولى من أن يصفر أو يلبد ، ثم إذا أراد بعد ذلك التقصير لم يصل إلى الأخذ من سائر النواحي كما هي السنة ، وأما قوله « تشبهوا » فحكى ابن بطال أنه بفتح أوله والأصل لا تشبهوا لحذف إحدى التائين ، قال : ويجوز ضم أوله وكسر الموحدة ، والاول أظهر . وأما قول ابن عمر فظاهره أنه فهم عن أبيه أنه كان يرى أن ترك التلبيد أولى ، فأخبر هو أنه رأى النبي ﷺ يفعل ، وتقدم شرح التلبيد وحكمه في كتاب الحج ، وكذا حديث ابن عمر في التلبيد ، وحديث حفصة « أتى لبدت رأسي وقلدت هدي ، الحديث

### ٧٠ - باب الفرق

٥٩١٧ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا **إبراهيم بن سعد** حدثنا **ابن شهاب** عن **عبيد الله بن عبد الله** عن **ابن عباس** رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ، وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ، وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، فسدل النبي ﷺ ناصيته ، ثم فرق بعد .

٥٩١٨ - **حدثنا أبو الوليد** وعبد الله بن رجاء قالا حدثنا **شعبة** عن **الحكم** عن **إبراهيم** عن **الأسود** عن **عائشة** رضي الله عنها قالت : كأنني أنظر إلى **ويصير اللطيف** في مفارق النبي ﷺ وهو محرم . قال عبد الله : « في مفارق النبي ﷺ »

**قوله** ( باب الفرق ) بفتح الفاء وسكون الراء بعدها قاف ، أي فرق شعر الرأس ، وهو قسمته في المفرق ووسط الرأس ، يقال فرق شعره فرقا بالسكون ، وأصله من الفرق بين الشيئين ، والمفرق مكان انقسام الشعر من الجبين إلى دائرة وسط الرأس ، وهو بفتح الميم وبكسرها ، وكذلك الراء تنكسر وتفتح . ذكر فيه حديثين : الأول **قوله** ( عن ابن عباس ) كذا وصله **إبراهيم بن سعد** و**يونس** ، وقد تقدم في المجرى وغيرها ، واختلف على معمر في وصله وإرساله ، قال **عبد الرزاق** في مصنفه : « أنبأنا **معمر** عن **الزهري** عن **عبيد الله** لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ، فذكره مرسل ، وكذا أرسله **مالك** حيث أخرجه في « الموطأ » ، عن **زباد بن سعد** عن **الزهري** ولم يذكر من فوقه . **قوله** ( كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه ) في رواية **معمر** « وكان إذا شك في أمر لم يؤمر فيه بشيء صنع ما يصنع أهل الكتاب » . **قوله** ( وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم ) بسكون السين وكسر الدال المهملتين أي رسولها . **قوله** ( وكان المشركون يفرقون ) هو بسكون الفاء وضم الراء وقد شددها بعضهم **عياض** قال : والتخفيف أشهر ، وكذا في قوله « ثم فرق » الأشهر فيه التخفيف ، وكان السر في ذلك أن أهل الاوثان أبعد عن الإيمان من أهل الكتاب ، ولأن أهل الكتاب يتمسكون بشريعة في الجملة فكان يجب موافقتهم ليتألفهم ولو أدت موافقتهم إلى مخالفة أهل الاوثان ، فلما أسلم أهل الاوثان الذين معه والذين حوله واستمر أهل الكتاب على

كفرهم بمحض مخالفة أهل الكتاب . قوله ( ثم فرق بعد ) في رواية معمر : ثم أمر بالفرق ففرق ، وكان الفرق آخر الأمرين ، وما يشبه الفرق السدل صبغ الشعر وتركه كما تقدم ، ومنها صوم عاشوراء ، ثم أمر بنوع مخالفة لهم فيه بصوم يوم قبله أو بعده ، ومنها استقبال القبلة ، ومخالفتهم في مخالطة الحائض حتى قال : اصنعوا كل شيء إلا الجماع ، فقالوا : ما يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض ، وهذا الذي استقر عليه الأمر . ومنها ما يظهر لي النقص عن صوم يوم السبت ، وقد جاء ذلك من طرق متعددة في النسائي وغيره ، وصرح أبو داود بأنه منسوخ وناسخ ، حديث أم سلمة : أنه ﷺ كان يصوم يوم السبت والاحد يتحرى ذلك ويقول انهما يوما عيد الكفار وأنا أحب أن أخالفهم ، وفي لفظ د م مات رسول الله ﷺ حتى كان أكثر صيامه السبت والاحد ، أخرجه أحمد والنسائي ، وأشار بقوله : يوما عيد ، الى أن يوم السبت عيد عند اليهود والاحد عيد عند النصارى وأيام العيد لا تصام بخالفهم بصيامها ، ويستفاد من هذا أن الذي قاله بعض الشافعية من كراهة إفراد السبت وكذا الاحد ليس جديداً بل الاولى في المحافظة على ذلك يوم الجمعة كما ورد الحديث الصحيح فيه ، وأما السبت والاحد فالاول أن يصاما معا وفرادي امثالاً لامعوم الأمر بمخالفة أهل الكتاب ، قال عياض : سدل الشعر لإرساله ، يقال سدل شعره وأسدله إذا أرسله ولم يضم جوانبه ، وكذا الثوب ، والفرق تفريق الشعر بمضه من بعض وكشفه عن الجبين ، قال والفرق سنة لأنه الذي استقر عليه الحال . والذي يظهر أن ذلك وقع بوحى ، لقول الراوى في أول الحديث إنه كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشيء ، فالظاهر أنه فرق بأمر من الله حتى ادعى بعضهم فيه النسخ ومنع السدل واتخاذ الناصية . وحكى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، وتعبه القرطبي بأن الظاهر أن الذي كان ﷺ يفعله إنما هو لاجل استئلافهم ، فلما لم يندفع فيهم أحب مخالفتهم فكانت مستحبة لا واجبة عليه . وقول الراوى : فيما لم يؤمر فيه بشيء ، أى لم يطلب منه والطلب يشمل الوجوب والندب وأما توم النسخ في هذا فليس بشيء لامكان الجمع ، بل يحتمل أن لا يكون الموافقة مخالفة حكماً شرعياً إلا من جهة المصلحة ، قال : ولو كان السدل منسوخاً لصار اليه الصحابة أو أكثرهم ، والمنقول عنهم أن منهم من كان يفرق ومنهم من كان يسدل ولم يجب بعضهم على بعض ، وقد صح أنه كانت له ﷺ لمة ، فان افرقت فرقها والاتركها ، فالصحيح أن الفرق مستحب لا واجب ، وهو قول مالك والجمهور . قلت : وقد جزم الحازمي بأن السدل نسخ بالفرق ، واستدل برواية معمر التي أشرت اليها قبل وهو ظاهر . وقال النووي : الصحيح جواز السدل والفرق . قال : واختلفوا في معنى قوله : يجب موافقة أهل الكتاب ، فقيل للاستئلاف كما تقدم ، وقيل المراد أنه كان مأموراً باتباع شرائعهم فيما لم يوح اليه بشيء . وما علم أنهم لم يبدلوه ، واستدل به بعضهم على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يرد في شرعنا ما يخالفه ، وعكس بعضهم فاستدل به على أنه ليس بشرع لنا لأنه لو كان كذلك لم يقل : يجب ، بل كان يتحتم الإقجام . والحق أن لا دليل في هذا على المسألة ، لأن القائل به بقصره على ما ورد في شرعنا أنه شرع لهم لا ما يؤخذ عنهم إذ لا وثوق بنقلهم ، والذي جزم به القرطبي أنه كان يوافقهم لمصلحة التأليف محتمل ، ويحتمل أيضاً - وهو أقرب - أن الحالة التي تدور بين الأمرين لا ثالث لهما اذا لم ينزل على النبي ﷺ شيء . كان يعمل فيه بموافقة أهل الكتاب لأنهم أصحاب شرع بخلاف عبدة الاوثان فانهم ليسوا على شريعة ، فلما أسلم المشركون انحصرت المخالفة في أهل الكتاب فأمر بمخالفتهم . وقد جمعت المسائل التي وردت الاحاديث فيها بمخالفة

أهل الكتاب فزادت على الثلاثين حكا ، وقد أودعنا كتابي الذي سميت به « القول الثابت في الصوم يوم السبت » ، ويؤخذ من قول ابن عباس في الحديث « كان يحب موافقة أهل الكتاب » ، وقوله « ثم فرق » ، بعد نسخ حكم تلك الموافقة كما قررت به الله الحمد ، ويؤخذ منه ان شرع من قبلنا شرع لما لم يرد ناسخ . الحديث الثالث حديث عائشة قالت « كُنَّا نُنْظِرُ إِلَى وَبَيْصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْحَجِّ ، وَقَوْلُهُ « عَبْدُ اللَّهِ » هُوَ ابْنُ رَجَاءَ الَّذِي أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْهُ مَقْرُونًا بِأَبِي الْوَلِيدِ وَهُوَ الطَّيَالِسِيُّ ، وَأَرَادَ أَنْ أَبَا الْوَلِيدِ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ فَقَالَ « مَفَارِقُ » وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ رَوَاهُ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ فَقَالَ « مُفْرَقٌ » ، وَقَدْ وَافَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءَ آدَمَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الظَّهَارَةِ وَعُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ عِنْدَ الْأَسْمَاعِيلِيِّ وَكَذَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَحَمَادٍ وَعَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ كُلِّهِمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْهُ ، وَوَأَفَقَ أَبَا الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ غَنْدَرٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَالْأَعْمَشُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ ، وَكَأَنَّ الْجَمْعَ وَقَعَ بِاعْتِبَارِ تَعَدُّدِ انْقِسَامِ الشَّعْرِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

## ٧١ - باب الذوائب

٥٩١٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ عَنَبَةَ أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ لَيْلَةٍ عِنْدَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ خَالَتِي ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ، فَقُمْتُ عَنْ بَيْسَارِهِ ، قَالَ فَأَخَذَ بِذَوَابِتِي فَجَمَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ . حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ بِهِذَا وَقَالَ : بِذَوَابِتِي أَوْ بِرَأْسِي »

قوله ( باب الذوائب ) جمع ذؤابة ، والأصل ذائب فابدلت الهمزة واوا ، والذؤابة ما يتدلى من شعر الرأس . ذكر فيه حديث ابن عباس في صلاته خلف النبي ﷺ بالليل ، وقد مضى شرحه في الصلاة ، والفرض منه هنا قوله « فأخذ بذوابتي » ، فإن فيه تقريره ﷺ على اتخاذ الذؤابة ، وفيه دفع لرواية من فسر القزع بالذؤابة كما سأذكره في الباب الذي يليه . وأورد الحديث من رواية الفضل بن عنبسة عن هشيم ، ثم أرفدها بروايته عاليا عن قتيبة عن هشيم ، وأما أورده نازلا من أجل تصريح هشيم فيها بالإخبار ، ثم أرفده بروايته عاليا أيضا عن عمرو بن محمد الناقد عن هشيم مصرحا أيضا ، وكأنه استظهر بذلك لأن الفضل بن عنبسة مقالا لكنه غير قاض ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع

## ٧٢ - باب القزع

٥٩٢٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْصَلٍ أَنَّ عَمْرَ بْنَ نَافِعٍ أَخْبَرَهُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْقَزَعِ ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ، قُوتٌ وَمَا الْقَزَعُ ؟ فَأَشَارَ لِعَبِيدِ اللَّهِ أَلْ : إِذَا حُلِيَ الْعَصْبِيُّ وَرَكَ هَاهُنَا كَعَمْرَةٍ



الجبب بقوله « قال اذا حلق ، هو نافع وهو ظاهر سياق مسلم من طريق يحيى القطان المذكورة لفظه » قال يخلق بعض رأس الصبي ويترك بعضا . قوله ( قيل لعبيد الله ) لم أفق على تسمية القائل ، ويحتمل أن يكون هو ابن جريج أنهم نفسه . قوله ( فالجارية والغلام ) كأن السائل فهم التخصيص بالصبي الصغير فسأل عن الجارية الاثني وعن الغلام والمراد به خالبا المراهق . قوله ( قال عبيد الله وطودنه ) هو موصول بالسند المذكور ، كأن عبيد الله لما أجاب السائل بقوله لا أدري أعاد سؤال شيخه عنه ، وهذا يشعر بأنه حدث عنه به في حال حياته ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبي أسامة عن عبيد الله بن عمر قال وجعل التفسير من قول عبيد الله بن عمر ثم أخرجه من طريق عثمان النطفاني وروح بن القاسم كلاهما عن عمر بن نافع قال « وألحقا التفسير في الحديث » يعني أدرجه ولم يسق مسلم لفظه ، وقد أخرجه أحمد عن عثمان النطفاني ولفظه « نهى عن القزح ، والقزح أن يخلق ، فذكر التفسير مدرجا ، وأخرجه أبو داود عن أحمد . وأما رواية روح بن القاسم فأخرجها مسلم وأبو نعيم في « المستخرج » ، وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن السراج عن نافع ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من هذا الوجه لحذف التفسير ، وأخرجه مسلم أيضا من طريق معمر عن أيوب عن نافع ولم يسق لفظه ، وهو عند عبد الرزاق في مصنفه عن معمر ، وأخرجه أبو داود والنسائي وفي سياقه ما يدل على مسند من رفع تفسير القزح ولفظه « ان النبي ﷺ رأى صبيا قد حلق بعض رأسه وترك بعضه فنهام عن ذلك فقال : احلقوا كله أو ذروا كله ، قال النووي : الأصح أن القزح ما فسر به نافع وهو حلق بعض رأس الصبي مطلقا ، ومنهم من قال : هو حلق مواضع متفرقة منه ، والصحيح الاول لأنه تفسير الراوي وهو غير مخالف للظاهر فوجب العمل به . قلت : الا أن تخصيصه بالصبي ليس قيذا ، قال النووي أجمعوا على كراهيته إذا كان في مواضع متفرقة الا للدواة أو نحوها وهي كراهة تنزيه ولا فرق بين الرجل والمرأة ، وكرهه مالك في الجارية والغلام ؛ وقيل في رواية لحم لا بأس به في القصة والقفا للغلام والجارية ، قال : ومنهينا كراهته مطلقا . قلت : حجته ظاهرة لأنه تفسير الراوي ، واختلف في علة النهي فقيل : لسكونه يشوه الحلقة ، وقيل لأنه ذى الشيطان ، وقيل لأنه زعم اليهود ، وقد جاء هذا في رواية لأبي داود . قوله ( أما القصة والقفا للغلام فلا بأس بهما ) القصة : ضم القاف ثم المهملة والمراد بها هنا شعر الصدغين والمراد بالقفا شعر القفا ، والحاصل منه أن القزح مخصوص بشعر الرأس وليس شعر الصدغين والقفا من الرأس . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعي قال « لا بأس بالقصة ، وسنده صحيح ، وقد أطلق القصة على الشعر المجتمع الذي يوضع على الأذن من غير أن يوصل شعر الرأس ، وليس هو المراد هنا ، وسيأتي الكلام عليه في باب الموصولة » ، وأما ما أخرجه أبو داود من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال « نهى النبي ﷺ عن القزح ، وهو أن يخلق رأس الصبي ويتخذ له ذؤابة ، فإأهرق الخبي فسر القزح بذلك ، فقد أخرج أبو داود عقب هذا من حديث أنس « كانت لي ذؤابة فقالت أمي : لا أجسرها ، فإن رسول الله ﷺ كان يعبدها ويأخذ بها » وأخرج النسائي بسند صحيح عن زياد بن حصين عن أبيه أنه « أتى النبي ﷺ فوضع يده على ذؤابته وسمت عليه ودعا له ، ومن حديث ابن مسعود وأصله في الصحيحين قال « قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت لمع الغلمان له ذؤابتان » ويمكن الجمع بأن الذؤابة الجائر اتخاذها ما يفرد من الشعر فيرسل ويجمع ما هداها بالضرر وغيره والتي تمنع أن يخلق الرأس كله ويترك ما في وسطه فيتخذ ذؤابة ، وقد صرح الخطابي

بأن هذا مما يدخل في معنى القزع . والله أعلم

### ٧٣ - باب تطيب المرأة زوجها يديها

٥٩٢٢ - **حدثنا** أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا يحيى بن سعيد أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن

أبيه عن عائشة قالت : طيبتُ للنبي ﷺ يدي لحرمه ، وطيبت به يني قبل أن يفيض »

**قوله** ( باب تطيب المرأة زوجها يديها ) كأن فقه هذه الترجمة من جهة الإشارة الى الحديث الوارد في الفرق بين طيب الرجل والمرأة ، وأن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخن لونه والمرأة بالعكس ، فلو كان ذلك ثابتاً لامتنع المرأة من تطيب زوجها بطيبه لما يعلق بيديها وبذنها منه حالة تطيبها له ، وكان يكفيه أن يطيب نفسه ، فاستدل المصنف بحديث عائشة المطابق للترجمة ، وقد تقدم مشروحاً في الحج ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، والحديث الذي أشار اليه أخرجه الترمذي وصححه الحاكم من حديث عمران بن حصين وله شاهد عن أبي موسى الأشعري عند الطبراني في الأوسط ، ووجه التفرقة أن المرأة مأمورة بالاستئثار حالة بروزها من منزلها ، والطيب الذي له رائحة لو شرح لها لكانت فيه زيادة في الفتنة بها ، وإذا كان الخبر ثابتاً فالجمع بينه وبين حديث الباب أن لها مندوحة أن تفصل أثره إذا أرادت الخروج ، لأن منعها خاص بحالة الخروج والله أعلم . وأما بعض العلماء بذلك لبسها النعل الصرارة وغير ذلك مما بلغت النظر إليها . وأحمد بن محمد شيخ البخاري فيه هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري . **قوله** ( طيبته يدي لحرمه ، وطيبت به يني قبل أن يفيض ) سيأتي بعد أبواب من وجه آخر عنها أنها طيبته بذريعة

### ٧٤ - باب التطيب في الرأس والحية

٥٩٢٣ - **حدثني** إسحاق بن نصر **حدثنا** يحيى بن آدم **حدثنا** إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد

الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت : كنتُ أطيبُ للنبي ﷺ بأطيب ما يجد ، حتى أجده ويص الطيب في رأسه وحيته »

**قوله** ( باب الطيب في الرأس والحية ) إن كان باب بالتنوين فيكون ظاهر الترجمة المحصر في ذلك ، وإن كان بالاضافة فالتقدير باب حكم الطيب أو مشروعية الطيب . **قوله** ( حدثني إسحاق بن نصر ) هو ابن إبراهيم بن نصر نسبه الى جده ، وأمراة بنون ، وأبو إسحاق هو السبيعي . **قوله** ( بأطيب ما يجد ) يؤيد ما ذكرته في الباب الذي قبله ، ولعله أشار بالترجمة الى الحديث المذكور في التفرقة بين طيب الرجال والنساء ، وقال ابن بطال : يؤخذ منه أن طيب الرجال لا يحمل في الوجه بخلاف طيب النساء ، لأنهن يطيبن وجوههن ويترين بذلك بخلاف الرجال ، فإن تطيب الرجل في وجهه لا يشرع لئلا يشبهه بالنساء .

### ٧٥ - باب التطيب في العنق

٥٩٢٤ - **حدثنا** أحمد بن أبي إياس **حدثنا** ابن أبي زئب عن الزهري « عن سهل بن سعيد أن رجلاً



اطلع من جحر في دار النبي ﷺ - والنبي ﷺ يحك رأسه بالمدري - فقال : لو علمت أنك تنظر لطلعت بها في عينك ، إنما جمل الإذن من قبل الأبصار »

[ الحديث ٥٩٢٤ - طريقه في : ٦٢٤١ ، ٦٢٠١ ]

**قوله** ( باب الامتشاط ) هو افعال من المشط بفتح الميم وهو تسريح الشعر بالمشط ، وقد أخرج النسائي بسند صحيح عن حميد بن عبد الرحمن لقيت رجلا صحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال « نهانا رسول الله ﷺ أن يمشط أحدا ناكل يوم ، ولا صحاب السن وصحبه ابن حبان من حديث عبد الله بن مغفل « ان النبي ﷺ كان ينهي عن التزجل إلا غبا ، وفي الموطأ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « ان رسول الله ﷺ رأى رجلا ثائر الرأس واللحية فأشار اليه باصلاح رأسه ولحيته ، وهو مرسل صحيح السند ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو داود والنسائي بسند حسن ، وسأذكر طرق الجمع بين مختلفي هذه الأخبار في « باب الرجل » . **قوله** ( عن سهل بن سعد ) في رواية اليث عن ابن شهاب أن سهل بن سعد أخبره ، وسيأتي في الديات . **قوله** ( أن رجلا ) قيل هو الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ، وقيل سعد بن سعد بن مسعود ، وسأوضح ذلك في كتاب الديات ان شاء الله تعالى . وقوله « اطلع » بتشديد الطاء ، والجهر بضم الجيم وسكون المهملة ، والمدري بكسر الميم وسكون المهملة هو تدخله المرأة في رأسها لتضم بعض شعرها الى بعض وهو يشبه المسلة يقال مدت المرأة صرحت شعرها ، وقيل مشطه أسنان يسيرة ، وقال الاصمعي وأبو عبيد هو المشط ، وقال الجوهري أصل المدري القرن وكذلك المدرة ، وقيل هو عود أو حديدة كالخلال لها رأس معد ، وقيل خشبة على شكل شيء من أسنان المشط ولها ساعد جرت عادة الكبير أن يحك بها ما لا تصل اليه يده من جسده ، ويسرح بها الشعر الملبد من لا يحضره المشط ، وقد ورد في حديث أم أئمة ما يدل على أن المدري غير المشط أخرجه الخطيب في الكفاية عنها قالت « خمس لم يكن النبي ﷺ يدعهن في سفر ولا حضر : المرأة والمسكلة والمشط والمدري والسواك » وفي إسناده أبو أمية بن يعلى وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر ضعيف أيضا . وأخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » من وجه آخر عن عائشة أقوى من هذا لكن فيه قارورة دهن بدل المدري ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » من وجه آخر عن عائشة « كان لا يفارق رسول الله ﷺ سواكه ومشطه » وكان ينظر في المرأة اذا سرح لحيته « وفيه سليمان بن أرقم وهو ضعيف وله شاهد من مرسل خالد بن معدان أخرجه ابن سعد ، وقرأت بخط الحافظ اليعمرى عن علماء الحجاز : المدري تطلق على نوعين أحدهما صغير يتخذ من آبنوس أو عاج أو حديد يكون طول المسلة يتخذ لفرق الشعر فقط وهو مستدير الرأس على هيئة نصل السيف بقبضة وهذه صفته :  ثانيهما كبير وهو عود مخروط من آبنوس أو غيره وفي رأسه قطعة منحوتة في قدر الكف ولها مثل الاصابع أولاها من معوجة مثل حلقة الإبهام المستعمل لتسريح ويحك الرأس والجسد وهذه صفته :  **قوله** ( تنتظر ) كذا لهم ولاشك في نظري أولى ، والآخرى بمعناها ، وللإسماعيلي لو علمت أنك اطلع على « وقوله دمن قبل ، بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة ، والابصار بفتح أوله جمع بصر وبكسره مصدر أبصر ، وفي رواية الاسماعيلي دمن أجل

البصر ، بفتحين أى الرؤية

### ٧٦ - باب ترجيل الحائض زوجها

٥٩٢٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض »

« حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة . . منه

**قوله** ( باب ترجيل الحائض زوجها ) أى تسريحها شعره ، ذكر فيه حديث مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة فرقهما كلاهما عن عروة عن عائشة ، وقد تقدم في الطهارة عن عبد الله بن يوسف الذى أخرجه عنه هنا عن مالك عن الزهري فقط ، والحديث في الموطأ هكذا مفردا عند أكثر الرواة ، ورواه خالد بن مخلد وابن وهب ومعن ابن عيسى وعبد الله بن نافع وأبو حذافة عن مالك عن ابن شهاب وهشام بن عروة جميعا عن عروة أخرجهما الدارقطني في « الموطآت » . **قوله** ( كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ وأنا حائض ) كذا عند جميع الرواة عن مالك ، ورواه أبو حذافة عنه عن هشام بلفظ « أنها كانت تغسل رأس رسول الله ﷺ وهو مجاور في المسجد وهي حائض يخرجها إليها ، أخرجه الدارقطني أيضا

### ٧٧ - باب الترجيل ، والتيمم فيه

٥٩٢٦ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن أسعث بن سليم عن أبيه عن مسروق « عن عائشة عن النبي ﷺ أنه كان يمسح به التيمم ما استطاع في رجليه ووضوئه »

**قوله** ( باب الترجيل والتيمم فيه ) ذكر فيه حديث عائشة « كان يمسح به التيمم في تنعله وترجله » وقد تقدم شرحه في الطهارة ، والتيمم في الترجيل أن يبدأ بالجانب الأيمن وأن يفعل به باليمنى ، قال ابن بطال : الترجيل تسريح شعر الرأس واللحية ودهنه ، وهو من النظافة وقد ندب الشرع إليها ، وقال الله تعالى ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ وأما حديث النهي عن الترجيل إلا غبا يعنى الحديث الذى أشرف إليه قريبا فالمراد به ترك المبالغة في الترفه وقد روى أبو امامة بن ثعلبة رفعه والبزاة من الإيمان ، اهـ . وهو حديث صحيح أخرجه أبو داود ، والبزاة بموحدة ومصححين وثألة الهيئة ، والمراد بها هنا ترك الترفه والتنطع في اللباس والتواضع فيه مع القعدة لا بسبب جهد نعمة الله تعالى . وأخرج الفسائي من طريق عبد الله بن بريدة « ان رجلا من الصحابة يقال له عبيد قال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كثير من الارقاء ، قال ابن بريدة الارقاء الرجل . قلت : الارقاء بكسر الهمزة وبفاء وآخره هام التشم والراحة ، ومنه الرفق بفتحين وقيد في الحديث بالكثير إشارة الى أن الوسط المعتدل منه لا يقيم ، وبذلك يجمع بين الاخبار . وقد أخرج أبو داود بسند حسن عن أبي هريرة رفعه « من كان له شعر فليكرمه ، وله شاهد من حديث عائشة في « الفيلانيات » وسنده حسن أيضا

### ٧٨ - باب ما يذكر في المسك

٥٩٢٧ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ. وَتَلَوْتُ فَمِ لِلصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ.

قوله (باب ما يذكر في المسك) قد تقدم التبريف به في كتاب الذبائح حيث ترجم له باب المسك، وأورد هنا حديث أبي هريرة رفعه ذلك عمل ابن آدم له إلا الصوم، الحديث من أجل قوله أطيب عند الله من ريح المسك، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام، وقوله هنا فإنه لي وأنا أجزي به، ظاهر سياقه أنه من كلام النبي ﷺ، وليس كذلك وإنما هو من كلام الله عز وجل، وهو من رواية النبي ﷺ عن ربه عز وجل، كذلك أخرجه المصنف في التوحيد من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال يرويه عن ربكم عز وجل، قال: لكل عمل كفارة فالصوم لي وأنا أجزي به، الحديث. وأخرجه الشيخان من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بمشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، قال الله عز وجل: إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به»، والمسلم من طريق ضراب بن مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعد قالا «قال رسول الله ﷺ: إن الله عز وجل يقول: إن الصوم لي وأنا أجزي به»، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الصيام مع الإشارة إلى ما بينت هنا، وذكرت أقوال العلماء في معنى اضافته سبحانه وتعالى الصيام إليه بقوله «فإنه لي»، ونقلت عن أبي الخير الطالقاني أنه أجاب عنه باجوبة كثيرة نحو الحسنين، وانني لم أقف عليه، وقد يسر الله تعالى الوقوف على كلامه، وتنبهت ما ذكره متأملًا فلم أجده فيه زيادة على الاجوبة العشرة التي حررتها هناك إلا إشارات صوفية وأشياء تكررت معنى وإن تغايرت لفظًا وغالبها يمكن ردها إلى ما ذكرته، فمن ذلك قوله لأنه عبادة خالية عن السعي، وإنما هي ترك محض. وقوله: يقول هو لي فلا يشغلك ما هو لك عما هو لي. وقوله: من شغله ما لي عني أضررت منه وإلا كنت له عوضًا عن الكل. وقوله لا يقطعك ما لي عني. وقوله لا يشغلك الملك عن المالك. وقوله فلا تطلب شهري. وقوله فلا يفسد ما لي عليك بك. وقوله فاشكرني على أن جعلتك محلًا للقيام بما هو لي. وقوله فلا تجعل لنفسك فيه حرجًا. وقوله فمن ضيع حرمة ما لي ضيعت حرمة ما له لأن فيه جبر الفرائض والحدود. وقوله فمن أذاه بما لي وهو نفسه صح البيع. وقوله فكن بحيث تصالح أن تؤدي ما لي. وقوله أضافه إلى نفسه لأن به يتذكر العبد نعمة الله عليه في الشبع. وقوله لأن فيه تقديم رضا الله على هوى النفس. وقوله لأن فيه التمييز بين الصائم المطيع وبين الآكل العاصي. وقوله لأنه كان محل نزول القرآن. وقوله لأن ابتداءه على المشاهدة وإنتهاؤه على المشاهدة لحديث «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وقوله لأنه فيه رياضة النفس بترك المألوفات. وقوله لأن فيه حفظ الجوارح عن المخالفات. وقوله لأن فيه قطع الشهوات. وقوله لأن فيه مخافة النفس بترك محبوباتها وفي مخافة النفس موافقة الحق. وقوله لأن فيه فرحة اللقاء. وقوله لأن فيه شهادة الآسر به. وقوله لأن فيه جمع العبادات لأن مدارها على الصبر والشكر وهما حاصلان فيه. وقوله معناه الصائم لي لأن الصوم صفة للصائم وقوله معنى الاضافة الإشارة إلى الحماية لئلا يطعم الشيطان في إفساده. وقوله لأنه عبادة استوى فيها الحر والعبد والذكر والانثى، وهذا عنوان ما ذكره مع إسهاب في العبارة، فلم أستوعب ذلك لأنه ليس على شرط في هذا

الكتاب ، وإنما كنت أجد النفس متعوقة الى الوقوف على تلك الاجوبة ، وغالب من نقل عنه من شيوخنا لا يسوقها وإنما يقتصر على أن الطالقاني أجاب عنه بنحو من خمسين أو ستين جواباً ولا يذكر منه شيئاً ، فلا أدري أتركوه إعراضاً أو مللاً ، أو اكتفى الذي وقف عليه أولاً بالإشارة ولم يقف عليه من جاء من بعده ، والله أعلم

### ٧٩ - باب ما يستحب من الطيب

٥٩٢٨ - **حدثنا موسى** 'حدثنا وهب' **حدثنا هشام** عن **عثمان بن عروة** عن أبيه **عن عائشة** رضي الله عنها قالت : كنت أطيب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد .

**قوله** ( باب ما يستحب من الطيب ) كأنه يشير الى أنه يندب استعمال أطيب ما يوجد من الطيب ، ولا يعدل الى الأدنى مع وجود الأعلى ، ويحتمل أن يشير الى التفرقة بين الرجال والنساء في التطيب كما تقدمت الإشارة اليه قريباً . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وهيب هو ابن خالد وهشام هو ابن عروة ، **قوله** ( عن عثمان بن عروة ) هكذا أدخل هشام بينه وبين أبيه عروة في هذا الحديث أخاه عثمان ، وذكر الحميدي عن سفيان بن عيينة أن عثمان قال له : ما يروى هشام هذا الحديث إلا عنى اه . وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه أن الليث وداود المطار وأبا أسامة واقفوا وهيب بن خالد عن هشام في ذكر عثمان ، وأن أيوب وابن المبارك وابن نمير وغيرهم روه عن هشام عن أبيه بدون ذكر عثمان . قلت : ورواية الليث عند النسائي والدارمي ، ورواية داود المطار عند أبي عوانة . ورواية أبي أسامة وصلها مسلم . ورواية أيوب عند النسائي . وذكر الدارقطني أن إبراهيم بن طهمان وابن إسحق وحماد بن سلمة في آخرين روه أيضاً عن هشام بدون ذكر عثمان ، قال : ورواه ابن عيينة عن هشام عن عثمان قال : ثم لقيت عثمان لحدثني به وقال لي : لم يروه هشام إلا عنى . قال الدارقطني : لم يسمعه هشام عن أبيه وإنما سمعه من أخيه عن أبيه ، وأخرج الاسماهيلي عن سفيان قال : لا أعلم عند عثمان إلا هذا الحديث اه . وقد أورد له أحمد في مسنده حديثاً آخر في فضل الصف الأول وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . **قوله** ( عند إحرامه بأطيب ما أجد ) في رواية أبي أسامة بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم ، وفي رواية أحمد عن ابن عيينة وحدثنا عثمان أنه سمع أباه يقول : سألت عائشة بأى شيء طيب النبي ﷺ ؟ قالت : بأطيب الطيب ، وكذا أخرجه مسلم ، وله من طريق عمرة عن عائشة لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت ، ومن طريق الأسود عن عائشة وكان إذا أراد أن يحرم بتطيب بأطيب ما يجد ، وله من وجه آخر عن الأسود عنها : كأنى أنظر الى وبيص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم ، ومن طريق القاسم عن عائشة : كنت أطيب رسول الله ﷺ قبل أن يحرم ويوم النحر قبل أن يطوف بطيب فيه مسك ، وقد تقدم بسط هذا الموضع والبحث في أحكامه في كتاب الحج ، والغرض منه هنا أن المراد بأطيب الطيب المسك ، وقد ورد ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفته قال : المسك أطيب الطيب ، وهو عند مسلم أيضاً

### ٨٠ - باب ما لم يرّد للطيب

٥٩٢٩ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا عزرة بن ثابت** الأنصاري قال **حدثني** 'نماة بن عبد الله' عن أنس

رضى الله عنه أنه كان لا يرُدُّ الطيبَ ، وزعم أن النبي ﷺ كان لا يرُدُّ الطيبَ ،

**قوله** ( باب من لم يرِد الطيب ) كأنه أشار إلى أن النهي عن رده ليس على التحريم ، وقد ورد ذلك في بعض طرق حديث الباب وغيره . **قوله** ( عذرة ) بفتح المهملة وسكون الواو بعدما رآه ابن ثابت أي ابن أبي زيد عمرو بن أخطب ، لجده محبة . **قوله** ( وزعم ) هو من إطلاق الاعم على القول . **قوله** ( كان لا يرِد الطيب ) أخرجه البزار من وجه آخر عن الحسن بلفظ : ما عرض على النبي ﷺ طيب قط فرده ، وسنده حسن . وللإسماعيلي من طريق وكيع عن عذرة بسند حديث الباب نحوه وزاد : وقال : إذا عرض على أحدكم الطيب فلا يردّه ، وهذه الزيادة لم يصرح برفعها ، وقد أخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من رواية الأخرج عن أبي هريرة رفعه : من عرض عليه طيب فلا يردّه ، فانه طيب الريح خفيف المحمل ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن وقع عنده : ريحان ، بدل طيب ، والريحان كل بقلة لها رائحة طيبة ، قال المنذرى : ويحتمل أن يراد بالريحان جميع أنواع الطيب يعنى مشتقا من الرائحة . قلت : مخرج الحديث واحد ، والذين رووه بلفظ الطيب أكثر هدداً واحفظ فروايتهم أولى ، وكان من رواه بلفظ ريحان أراد التعميم حتى لا يخص بالطيب المصنوع ، لكن اللفظ غير واف بالمقصود ، والحديث شاهد عن ابن عباس أخرجه الطبراني بلفظ : من عرض عليه الطيب فليصب منه ، ثم أخرج الترمذى من مرسل أبي عثمان النهدي : إذا أهلى أحدكم الريحان فلا يردّه فانه خرج من الجنة ، قال ابن العربي إنما كان لا يرِد الطيب لخبثه فيه ولحاجته إليه أكثر من غيره لأنه يناجى من لا يناجى ، وأما نهيه عن رد الطيب فهو محمول على ما يجوز أخذه لا على ما لا يجوز أخذه ، لأنه مردود بأصل الشرع

## ٨١ - باب الذريرة

٥٩٣٠ - حدثنا عثمان بن الهيثم - أو محمد عنه - عن ابن جريج أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت : طيب رسول الله ﷺ بيدي بذريرة في حبّ الوَدَاع للحل والإحرام

**قوله** ( باب الذريرة ) بمجمة ورامين بوزن عظيمة ، وهى نوع من الطيب مركب ، قال الداودى يجمع مفرداته ثم تسحق وتنخل ثم تذر فى الشعر والطلوق لذلك سميت ذريرة ، كذا قال ، وعلى هذا فكل طيب مركب ذريرة ، لكن الذريرة نوع من الطيب مخصوص بمعرفة أهل الحجاز وغيرهم ، وجزم غير واحد منهم النوى بأهـ فتات قصب طيب يجاء به من الهند . **قوله** ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) أما محمد فهو ابن يحيى الدخلى ، وأما عثمان فهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه عدة أحاديث بلا واسطة منها فى أواخر الحج ، وفى النكاح ، وأخرج عنه فى الإيمان والنذور كما سيأتى حديثاً آخر بمثل هذا التردد . **قوله** ( أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة ) أى ابن الزبير وهو مدنى ثقة قليل الحديث ما له فى البخارى إلا هذا الحديث الواحد ، وقد ذكره ابن حبان فى اتباع التابعين من الثقات . **قوله** ( سمع عروة هو جده ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر . **قوله** ( بذريرة ) كأن الذريرة كان فيها مسك بدليل الرواية الماضية . **قوله** ( الحل والإحرام ) كذا وقع مختصراً هنا وكذا لمسلم ، وأخرجه

الاسماعيل من رواية روح بن عباد عن ابن جريج بلفظ « حين أحرم وحين رمى الجرة يوم النحر قبل أن يطوف بالبيت »

## ٨٢ - باب المتفججات للحسن

٥٩٣١ - **حديث** عثمان بن عفان حدثنا جريج عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عروة الله : لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتفججات للحسن المفيرات خلق الله تعالى ، ما لي لا ألعن من لعن للنبي ﷺ وهو في كتاب الله ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) إلى ( فأنهوا ) »

**قوله** ( باب المتفججات للحسن ) أي لأجل الحسن ، والمتفججات جمع متفججة وهي التي تطلب الفلج أو تصنعه ، والفلج بالفاء واللام والجيم انفراج ما بين الثنيتين ، والتفاج أن يفرج بين المتلاصقين بالمبرد ونحوه ، وهو مختص عادة بالثنايا والرابعيات ، ويستحسن من المرأة فرجاً صفة المرأة التي تكون أسنانها متلاصقة لتصير متفججة ، وقد نفعله الكبيرة يوم أنها صغيرة ، لأن الصغيرة غالباً تكون مفججة جديدة السن ، ويذهب ذلك في الكبر ، وتحديث الأسنان يسمى الشر بالراء ، وقد ثبت النهي عنه أيضاً في بعض طرق حديث ابن مسعود ومن حديث غيره في السن وغيرها ، وستأتي الإشارة إليه في آخر « باب الموصولة » فورد النهي عن ذلك لما فيه من تغيير الخلقة الأصلية . **قوله** ( حدثنا عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز وإبراهيم هو النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس ، والاسناد كله كوفيون . وقال الدارقطني : تابع منصور الاعمش . ومن أصحاب الاعمش من لم يذكر عنه علقمة في السند . وقال إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن أم يعقوب عن ابن مسعود ، والمحفوظ قول منصور . **قوله** ( لعن الله الواشمات ) جمع واشمة بالهمزة المعجمة وهي التي تشم ( والمستوشمات ) جمع مستوشمة وهي التي تطلب الوشم ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال : الواشمة التي يفعل بها الوشم والمستوشمة التي نفعله ، ورد عليه ذلك . وسيأتي بعد بابين من وجه آخر عن منصور بلفظ « المستوشمات » وهو بكسر الشين التي تفعل ذلك ويفتحها التي تطلب ذلك ، والمسلم من طريق مفضل بن مهمل عن منصور « والموشومات » وهي من يفعل بها الوشم . قال أهل اللغة : الوشم يفتح ثم سكون أن يفرض في العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم ثم يحشى بنورة أو غيرها فيخضر . وقال أبو داود في السنن : الواشمة التي تجعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة المعمول بها انتهى . وذكر الوجه للغالب وأكثر ما يكون في الشفة وسيأتي عن نافع في آخر الباب الذي يليه أنه يكون في اللثة ، فذكر الوجه ليس قيذاً ، وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشاً ، وقد يحمل دوائر ، وقد يكتب اسم المحبوب ، وقاطبة حرام بدلالة لقن كما في حديث الباب ، ويصير الموضع الموشوم نجساً لأنه الدم التحبس فيه فتجب إزالته إن أمكنت ولو بالجرح إلا إن خاف منه تلفاً أو شيئاً أو فوات منفعة عضو فيجوز إبقاؤه ، وتسكن التوبة في سقوط الاسم ، ويستوى في ذلك الرجل والمرأة . **قوله** ( والمتنمصات ) يأتي شرحه في باب مفرد إلى الباب الذي يليه ، ووقع عند أبي داود عن محمد بن عيسى عن جريرو « الواحلات » بدل المتنمصات هنا . **قوله** ( والمتفججات للحسن ) يفهم منه أن المذمومة هي فطنت ذلك لأجل الحسن

فلو احتاجت الى ذلك لمداواة مثلاً جاز . **قوله** ( المفسرات خلق الله ) هي صفة لازمة لمن يصنع الوشم والنقص والفالج وكذا الوصل على إحدى الروايات . **قوله** ( ما لي لا آمن ) كذا هنا باختصار ، ويأتي بعد باب من إسحق ابن إبراهيم عن جرير بزيادة ولفظه : فقالت أم يعقوب ما هذا ، وأخرجه مسلم عن عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم شيخى البخارى فيه أتم سياقاً منه فقال : بلغ ذلك امرأة من بنى أسد يقال لها أم يعقوب ، وكانت تقرأ القرآن ، فأتته فقالت : ما حديث بلغنى عنك أنك لعنت الواشمات الخ ؟ فقال عبد الله : وما لي لا آمن ، وذكر مسلم أن السياق لإسحق ، وقد أخرجه أبو داود عن عثمان وسياقه موافق لسياق إسحق إلا في أحرف يسيرة لا تغير المعنى وسبق في تفسير سورة الحشر للمصنف من طريق الثوري عن منصور بن سفيان ، لكن لم يقل فيه ، وكانت تقرأ القرآن ، وما في قول ابن مسعود : ما لي لا آمن ، استغفامية ، وجوز الكرماني أن تكون نافية وهو بعيد . **قوله** ( وهو في كتاب الله ) وما آتاكم الرسول ) كذا أورده مختصراً ، زاد في رواية إسحق ، فقالت والله لقد قرأت ما بين الفجرين فما وجدته ، وفي رواية مسلم عن عثمان : ما بين لوحى المصحف ، والمراد به ما يجعل المصحف فيه ، وكانوا يكتبون المصحف في الرق ويعملون له دفتين من خشب ، وقد يطلق على الكرسي الذي يوضع عليه المصحف اسم لوحين ، قوله ( فقالت والله لقد قرأت ) في رواية مسلم : إن كنت قرأته لقد وجدته ، وكذا فيه بابات الباء في الموضحين وهي لغة ، والانصح حذفها في خطاب المؤنث في الماضي . **قوله** ( وما آتاكم الرسول - الى - فأنتموا ) في رواية مسلم : قال الله عز وجل وما آتاكم الخ ، وزاد : فقالت المرأة انى أرى شيئاً من هذا على امرأتك ، وقد تقدم ذلك في تفسير الحشر ، وقد أخرجه الطبراني من طريق مسروق عن عبد الله وزاد في آخره : فقال عبد الله ما حفظت وصية شعيب اذا ، يعنى قوله تعالى حكاية عن شعيب عليه السلام ( وما أريد أن أخالفكم الى ما أنتموا عنه ) وفي إطلاق ابن مسعود نسبة آمن من فعل ذلك الى كتاب الله وفهم أم يعقوب منه أنه أراد بكتاب الله القرآن وتقريره لها على هذا الفهم ومعارضتها له بأنه ليس في القرآن وجوابه بما أجاب دلالة على جواز نسبة ما يدل عليه الاستنباط الى كتاب الله تعالى والى سنة رسوله ﷺ نسبة قولية ، فسكنا جاز نسبة لعن الواشمات الى كونه في القرآن لعموم قوله تعالى ( وما آتاكم الرسول فخذوه ) مع ثبوت لعنه ﷺ من فعل ذلك يجوز نسبة من فعل أمرا يندرج في عموم خبر نبوى ما يدل على منعه الى القرآن ، فيقول القائل مثلاً : لعن الله من غير منار الارض في القرآن ، ويستند في ذلك الى أنه ﷺ لعن من فعل ذلك . ( تنبيه ) : أم يعقوب المذكورة في هذا الحديث لا يعرف اسمها وهي من بنى أسد بن خزيمه ، ولم أقف لها على ترجمة ، ومراجعتها ابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ٨٣ - باب وصل الشعر

٥٩٣٢ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وهو يقول - وتناول قصة من شعر كانت بيد حرمسى - : ابن عطاءكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذه ويقول : إنما هلكت بنو إسرائيل حين اتخذوا حليهم نسأؤم . »

٥٩٣٣ - وقال ابن أبي شعبة حدثنا يونس بن محمد حدثنا فليح عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار «عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة »

٥٩٣٤ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت الحسن بن مسلم بن يثاق يحدث عن صفية بنت شعبة «عن عائشة رضي الله عنها أن جارية من الأنصار تزوجت ، وأنها مررت فتمشط شعرها ، فأرادوا أن يصلوها ، فأتوا النبي ﷺ فقال : لمن الله الواصلة والمستوصلة »

تابعة ابن إسحاق عن أبان بن صالح عن الحسن عن صفية عن عائشة

٥٩٣٥ - حدثني أحمد بن لؤي حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا منصور بن عبد الرحمن قال حدثني أبي «عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت : إني أنكحت ابنتي ، ثم أصابها شكوى فمزق رأسها ، وزوجها يستحق بها ، أفأصل رأسها ؟ فسب رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة »

[ الحديث ٥٩٣٥ - طرقه في : ٥٩٣٦ ، ٥٩٤١ ]

٥٩٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن هشام بن هروة عن امرأة فاطمة «عن أسماء بنت أبي بكر قالت : لمن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة »

٥٩٣٧ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عبيد الله عن نافع «عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : لمن الله الواصلة والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة » . وقال نافع : الوشم في الأثمة [ الحديث ٥٩٣٧ - طرقه في : ٥٩٤٠ ، ٥٩٤٢ ، ٥٩٤٧ ]

٥٩٣٨ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عمرو بن مرة سمعت سعيد بن المسيب قال «قدم معاوية المدينة آخر قدمه قدمها ، فخطبنا ، فأخرج كبة من شعر قال : ما كنت أرى أحدا يفعل هذا غير اليهود ، إن النبي ﷺ ساء الزور . يعني الواصلة في الشعر »

قوله ( باب وصل الشعر ) أي الزيادة فيه من غيره ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث معاوية ، قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . قوله ( عن حميد بن عبد الرحمن ) في رواية ميمر عن الزهري «حدثني حميد بن عبد الرحمن ، أخرجه أحمد ، وفي رواية يونس عن الزهري أنبأنا حميد أخرجه الترمذي . وقد أخرج مسلم روايتي ميمر ويونس ، لكن أحالهما على رواية مالك . وأخرجه الطبراني من طريق النعمان بن راشد عن الزهري فقال «عن السائب بن يزيد ، بدل حميد بن عبد الرحمن ، وحميد هو المحفوظ . قوله ( عام حج ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من طريق سعيد بن المسيب عن معاوية تعيين العام المذكور . قوله ( وتناول قصة من شعر



كلن بيد حرمي ) الفضة بضم الفاف وتفيد المبالغة المحصلة من العسر ، وفي رواية سعيد بن المسيب د كبة ، ولسلم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب د ان معارية قال : انكم اخذتم ذى سوء ؛ وجاء رجل بعصا على رأسها خرقة ، والحرمي بفتح الحاء والراء وبالسین المهملات نسبة الى الحرم وم خدم الامير الذين يحرسونه ، ويقال للواحد حرمي لانه اسم جنس ، وعند الطبراني من طريق هرويه عن معاوية عن الزيادة د قال : وجدت هذه عند أهل وزعموا أن النساء يردن في شعورهن ، وهذا يدل على انه لم يكن يعرف ذلك في النساء قبل ذلك . وفي رواية سعيد بن المسيب د ما كنت أرى يفعل ذلك الا اليهود . قوله ( أين علماؤكم ) ؟ تقدم في ذكر بني اسرائيل أن فيه إشارة الى قلة العلماء يومئذ بالمدينة ، ويحتمل أنه أراد بذلك احضارهم ليستعين بهم على ما أراد من انكار ذلك أو لينكر عليهم سكوتهم عن إنكارهم هذا الفعل قبل ذلك . قوله ( إنما هلكت بنو اسرائيل ) في رواية معمر عند مسلم إنما عذب بنو اسرائيل ، ووقع في رواية سعيد بن المسيب المذكورة د ان رسول الله ﷺ بلغه فيها الزور ، وفي رواية قتادة عن سعيد عند مسلم د نهى عن الزور ، وفي آخره د ألا وهذا الزور ، قال قتادة : يعني ما نكثر به النساء أشعارهن من الحرق . وهذا الحديث حجة للجمهور في منع وصل الشعر بشئ آخر سواء كان شعرا أم لا ، ويؤيده حديث جابر د زجر رسول الله ﷺ أن تصل المرأة بشعرها شيئا ، أخرجه مسلم . وذهب اليك ونقله أبو عبيدة عن كثير من الفقهاء أن الامتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر ، وأما اذا وصلت شعرها بغير الشعر من خرقة وغيرها فلا يدخل في النهي ، وأخرج أبو داود بسند صحيح عن سعيد بن جبير قال : لا بأس بالقرامل ؛ وبه قال أحمد والقرامل جمع قرمل بفتح القاف وسكون الراء نبات طويل الفروع لين ، والمراد به هنا خيوط من حرير أو صوف يعمل صنفائر تصل به المرأة شعرها ، وفصل بعضهم بين ما اذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعر مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن أنه من الشعر ، وبين ما اذا كان ظاهرا ، فنزع الاول قوم فقط لما فيه من التدليس وهو قوي ، ومنهم من أجاز الوصل مطلقا سواء كان بشعر آخر أو بغير شعر اذا كان يعلم الزوج وبأذنه ، وأحاديث الباب حجة عليه . ويستفاد من الزيادة في رواية قتادة منع تكثير شعر الرأس بالحرق كما لو كانت المرأة مثلا قد تمزق شعرها فتضع عوضه خرقا توهم أنها شعر . وقد أخرج مسلم عقب حديث معاوية هذا حديث أبي هريرة وفيه د ونساء كاسيات عاريات مدوسن كأسنمة البخت ، قال النووي يعني يكبرنها ويظمنها بلف عمامة أو حصاة أو نحوها ، قال : وفي الحديث ذم ذلك . وقال القرطبي : البخت بضم الموحدة وسكون المعجمة ثم مشاة جمع بختية وهي ضرب من الابل عظام الأسنمة والاسنمة بالنون جمع سنم وهو أعلى ما في ظهر المجل شبه مدوسن بها لما رفعن من صنفائر شعورهن على أوساط مدوسن تزيينا وتصنعا ، وقد يفعلن ذلك بما يكثرن به شعورهن . (قفيه) : كما يحرم على المرأة الزيادة في شعر رأسها يحرم عليها خلق شعر رأسها بغير ضرورة ، وقد أخرج الطبري من طريق أم عثمان بنت سفيان عن ابن عباس قال د نهى النبي ﷺ أن تخلق المرأة رأسها ، وهو عند أبي داود من هذا الوجه بلفظ د لبس على النساء خلق ، إنما على النساء التقصير ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، قوله ( وقال ابن أبي شيبة ) هو أبو بكر كذا أخرجه في مسنده ومسنفه بهذا الاسناد ، ووصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريقه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عثمان بن أبي شيبة عن يونس بن محمد كذلك ، فيحتمل أن يكون هو المراد لأن أبا بكر وعثمان كلاهما من شيوخ البخاري ، ويونس هو المؤدب ، وفليح هو ابن سليمان . قوله ( لعن الله

(الواصلة) أي التي تصل للشعر سواء كان لنفسها أم لغيرها (والمستوصلة) أي التي تطلب فعل ذلك ويفعل بها ، وكذا القول في الواشمة والمستوشمة ، وتقدم تفسيره . وهذا صريح في حكاية ذلك عن الله تعالى ان كان خبرا فيستغنى عن استنباط ابن مسعود ، ويحتمل أن يكون دعاء من النبي ﷺ على من فعلت ذلك . الحديث الثالث حديث عائشة قوله ( الحسن بن مسلم بن يثاق ) بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف كأنه اسم مجمى ، ويحتمل أن يكون اسم فعال من الأنيق وهو الشيء الحسن المعجب فسميت هزوته ياء ، والحسن المذكور تابعي صغير من أهل مكة ثقة عندهم وكان كثير الرواية عن طائوس ومات قبله . قوله ( أن جارية من الانصار تزوجت ) تقدم ما يتعلق بتسميتها وتسمية الزوج في كتاب النكاح . قوله ( فتمعط ) بالعين والطاء المهملتين أي خرج من أصله ، وأصل المعط المد كأنه مد إلى أن تقطع ، ويطلق أيضا على من سقط شعره . قوله ( فأرادوا أن يصلوها ) أي يصلوا شعرها ، وقوله « فسألوا » تقدم هناك أن السائل أمها ، وهو في حديث أسماء بنت أبي بكر الذي يلي هذا . قوله ( تابعه ابن إسحق عن أبان بن صالح عن الحسن ) هو ابن مسلم ، وهذه المتابعة روينها موصولة في دأمالى المحاملى ، من رواية الاصبهانيين عنه ، ثم من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن إسحق « حدثني أبان بن صالح » فذكره وصرح بالحديث في جميع السند وأول الحديث عنده « ان امرأة سألت عائشة - وهي عندها - عن وصل المرأة رأسها بالشعر » فذكر الحديث وقال فيه « فتمرق بالراء والقاف » ، وقال فيه « فأفضع على رأسها شيئا » والباقي مثله . وفائدة هذه المتابعة أن يعلم أن الحديث عند صفية بنت شيبة عن عائشة وعن أسماء بنت أبي بكر جميعا ، ولأبان بن صالح في هذا المعنى حديث آخر أخرجه أبو داود من رواية أسامة بن زيد عنه عن مجاهد عن ابن عباس فذكر الحديث المرفوع دون القصة وزاد فيه النامصة والمتنمصة وقال في آخره « والمستوشمة من غير داء » وسنده حسن ، ويستفاد منه أن من صنعت الوشم عن غير قصد له بل تداوت مثلا فنشأ عنه الوشم أن لا تدخل في الزجر . الحديث الرابع حديث أسماء بنت أبي بكر ذكره من طريقين : الأولى : قوله ( منصور بن عبد الرحمن ) هو الحجبي وأمه هي صفية بنت شيبة ، وفضيل بن سليمان راويه عن منصور وإن كان في حفظه شيء ، لكن قد تابعه وهيب بن خالد عن منصور عن مسلم ، وأبو معشر البراء عند الطبراني . قوله ( فتمرق ) بالزاي أي تقطع ، كذا للكشيميني والحوي وهي رواية مسلم ، وبالراء للباقيين أي مرق من أصله وهو أبلغ ، ويحتمل أن يكون من المرق وهو تنف الصوف ، وللطبراني من طريق محمد بن إسحق عن فاطمة بنت المنذر « فأصابها الحصبة أو الجدري فسقط شعرها ، وقد صحت وزوجها يستحشا وليس على رأسها شعر ، أفنجل على رأسها شيئا نجملها به » ؟ الحديث . وقوله « فأفصل رأسها » ؟ في رواية الكشيميني « شعرها » ، وهو المراد بالرواية الأخرى . قوله ( فسب ) بالمهمل والموحدة أي لمن كما صرح به في الرواية الأخرى . الطريق الثانية : قوله ( عن امرأته فاطمة ) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام ، وهي بنت عم هشام بن عروة الراوى عنها ، وأسماء بنت أبي بكر هي جدتهما مما لأنها أم المنذر وأم عروة ، وهذه الطريق تؤكد رواية منصور بن عبد الرحمن عن أمه ، وأن للحديث عن أسماء بنت أبي بكر أصلا ولو كان مختصرا . قوله ( الواصلة والمستوصلة ) هذا القدر الذي وجدته من حديث أسماء فكتبتها باسمعت الزيادة التي في حديث أبي هريرة وفي حديث ابن عمر في الواشمة والمستوشمة فأخرج الطبري بسند صحيح عن قيس بن أبي حازم قال « دخلت مع أبي علي أبي بكر الصديق فرأيت يد أسماء موشومة » قال الطبري كأنها كانت صنعت قبل الهي فاستمر في يدها ، قال :

ولا يظن بها أنها فعلته بعد النهي لثبوت النهي عن ذلك . قالت : فيحتمل أنها لم تسمعه ، أو كانت بيدها جراحة فدارتها فبقى الأثر مثل الوشم في يدها . الحديث الخامس ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، وعبيد الله بالتصغير هو ابن عمر العمري . قوله ( قال نافع : الوشم في اللثة ) بكسر اللام وتخفيف اللثة وهي ما على الأسنان من اللحم وقال الداودي : هو أن يعمل على الأسنان صفرة أو غيرها ، كذا قال ، ولم يرد نافع الحصر في كون الوشم في اللثة بل مراده أنه قد يقع فيما . وفي هذه الأحاديث حجة لمن قال يحرم الوصل في الشعر والوشم والنهي على التفاعل والمفعول به ، وهي حجة على من حمل النهي فيه على التنزيه ، لأن دلالة اللعن على التحريم من أقوى الدلالات ، بل عند بعضهم أنه من علامات الكبيرة . وفي حديث عائشة دلالة على بطلان ما روي عنها أنها رخصت في وصل الشعر بالشعر وقالت : إن المراد بالواصل المرأة تصجر في شبابه ثم تصل ذلك بالقيادة ، وقد رد ذلك الطبري وأبطله بما جاء عن عائشة في قصة المرأة المذكورة في الباب ، وفي حديث معاوية طهارة شعر الآدمي لهدم الاستفصال ، وإيقاع المنع على فعل الوصل لا على كون الشعر نجسا ، وفيه نظر ، وفيه جواز لبقاء الشعر وعدم وجوب دفعه ، وفيه قيام الامام بالنهي على المنبر ولا سيما إذا رآه فاشيا فيفتش لإنكاره تأكيداً ليحذر منه ، وفيه إنذار من حمل المعصية بوقوع الهلاك بمن فعلها قبله كما قال تعالى ( وما هي من الظالمين ببعيد ) وفيه جواز تناول الشيء في الخطبة ليراه من لم يكن رآه البصاحة الدينية ، وفيه إباحة الحديث عن بني إسرائيل وكذا غيرهم من الأمم التحذير مما عصوا فيه

## ٨٤ - باب المتنصّات

٥٩٣٩ - **حديث** اسحاق بن إبراهيم أخبرنا جبرئيل عن منصور عن إبراهيم عن علقمة قال : لعن عبد الله الواشمات والمتفلجات لحسن الغيبرات خلق الله . فقالت أم يعقوب ما هذا ؟ قال عبد الله وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وفي كتاب الله . قالت : والله لقد قرأت ما بين الوحين فوجدته . فقال والله لئن قرأته لقد وجدته ( وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا )

**قوله** ( باب المتنصّات ) جمع متنصّة وحكي ابن الجوزي متنصّة بتقديم الميم على النون وهو مقلوب ، والمتنصّة التي تطلب الناصي ، والنامصة التي تفعله ، والناصي إزالة شعر الوجه بالمنقاش ، ويسمى المنقاش مناجا لذلك ، ويقال إن الناصي يختص بإزالة شعر الحاجبين لتزنيهما أو تسويتهما ، قال أبو داود في السنن : النامصة التي تنقش الحاجب حتى ترفقه . ذكره فيه حديث ابن مسعود الماضي في « باب المتفلجات » ، قال الطبري : لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التي خلقها الله عليها بزيادة أو نقص الناص الحسن لا للزوج ولا لغيره كن تكون مقروفة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم البلع أو عكسه ، ومن تكون لها سن زائدة فتقطعها أو طويلة فتقطع منها أو لحية أو شارب أو عنفة فتزيلها بالتف ، ومن يكون شعرها قصيرا أو حقيقرا فتطوله أو تعززه بشعر غيرها ، فكل ذلك داخل في النهي ، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال : ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذى كن يكون لها سن زائدة أو طويلة تميقها في الأكل أو أصبح زائدة تزديها أو تزلها فيجوز ذلك ، والرجل في هذا الأخير

كل امرأة ، وقال النووي : يستثنى من النكاح ما إذا نبت المرأة لحية أو شارب أو هنفقة فلا يحرم عليها إذا نبتا بل يستحب . قلت : وإطلاقه مقيد بأذن الزوج وعمله ، وإلا فني خلا عن ذلك منع للندائس . وقال بعض الحنابلة : إن كان النفس أشهر شعارا الفواجر امتنع وإلا فيكون نزيها ، وفي رواية يجوز بأذن الزوج إلا إن وقع به تدليس فيحرم ، قالوا ويجوز الحلف والتحميد والنقش والتطريف إذا كان بأذن الزوج لأنه من الوينة . وقد أخرج الطبري من طريق أبي إسحق عن امرأة أنها دخلت على عائشة وكانت شابا يعجبها الجمال فقالت : المرأة تحف جبينها لزوجها فقالت : أديطي عنك الأذى ما استطعت . وقال النووي : يجوز الزين بما ذكر ، إلا الحلف فانه من جملة النكاح

### ٨٥ - باب الموصولة

٥٩٤٠ - حدثني محمدٌ حدثنا عبدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الواصلة والمستوصلة . والواشمة والمستوشمة .

٥٩٤١ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا هشام أنه سمع طائفة بنت المنذر تقول « سمعت أسماء قالت : سألت امرأة النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابتها الحصبة فأمركم كسرها ، وإن زوجتها فأصيل فيه ؟ فقال : لعن الله الواصلة والموصولة »

٥٩٤٢ - حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين حدثنا صخر بن جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما سمعت النبي ﷺ - أو : قال النبي ﷺ - لعن الله الواشمة والمستوشمة ، والواصلة والمستوصلة . يعني لعن النبي ﷺ »

٥٩٤٣ - حدثني محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتنصصات والمذنبات المحسن ، المنيرات خلق الله ، ما لي لا ألعن من لعنه رسول الله ﷺ وهو ملعون في كتاب الله ؟

قوله ( باب الموصولة ) تقدمت مباحثه قبل بباب ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر ، قوله ( عبدة ) هو ابن سليمان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . قوله ( المستوصلة ) هي التي تطلب وصل شعرا . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر ، قوله ( أصابتها ) في رواية الكشميني « أصابها » بالتفكير على إرادة الحب ، والحصبة بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة ويجوز فتحها وكسرها بعدها موحدة : ثرات حر تخرج في الجمل متفرقة ، وهي نوع من الجدري . قوله ( أصرق ) بتشديد الهمزة بعدها راه وأصله انمرق بنون فنهبت في الادغام ، ووقع في رواية الحموي والكشميني بالواي بدل الراء كما تقدم . قوله ( حدثني يوسف بن موسى حدثنا الفضل بن دكين ) كذا للاكثر وهو كذلك في رواية النسفي ، وفي رواية المستمل والفضل بن زهير ، وبعض رواة الترمذي أيضا والفضل بن زهير أو الفضل بن دكين ، وحزم مرة أخرى بالفضل بن زهير ، قال أبو علي الفسائي : هو الفضل بن دكين بن

حماد بن زهير فنسب مرة الى جد أبيه وهو أبو نعيم شيخ البخاري ، وقد حدث عنه بالكثير بغير واسطة ، وحدث هنا وفي موضع أخرى قليلة بواسطة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ أو قال قال النبي ﷺ ) شك من الراوي وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « قال النبي ﷺ » . **قوله** ( لعن الله - ثم قال في آخره - يعني لعن النبي ﷺ ) لم يتجه لي هذا التفسير إلا إن كان المراد لعن الله على لسان نبيه أو لعن النبي ﷺ لعن الله ، وقد سقط الكلام الأخير من بعض الروايات وسقط من بعضها لفظ « لعن الله » ، من أوله . وقد أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن صخر بن جريرة بلفظ « لعن رسول الله ﷺ » ، وكذا في أول الباب ، ويأتي كذلك بعد باب ، وقد تقدم في آخر « باب وصل الثمر » بلفظ « لعن الله » ، وكلها من رواية عبيد الله بن عمر عن قافع . **قوله** ( والمتوصلة ) في رواية النسائي من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر « المتصلة » وهي بمعناها وكذا في حديث أسماء . « المتوصلة » . الحديث الثالث حديث ابن مسعود ، **قوله** ( لعن الله ) هو ابن المبارك ، وسفيان هو الثوري ، ولم يقع في هذه الرواية للواصلة ولا للمتصلة ذكر ، وإنما إشارة الى ما ورد في بعض طرقه وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، وأنه صرح بذكر الوصلة فيه في التفسير ، وعند أحمد والنسائي من طريق الحسن العوفي عن يحيى بن الخراز عن مسروق « ان المرأة جاءت الى ابن مسعود فقالت : أنبتك أنك تنهى عن الوصلة . قال : نعم » ، القصة بطولها ، وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن النامصة والواشرة والواشعة إلا من أدى » .

### ٨٦ - باب الواشعة

٥٩٤٤ - **حدثني يحيى** حدثنا عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن هُثَامٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لعين حق . ونهى عن الوشم » .

حدثنا ابن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفيان قال ذكرت لعبد الرحمن بن عابس حديث منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ، فقال : سمعته من أمّ يعقوب عن عبد الله . . . مثل حديث منصور

٥٩٤٥ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن عون بن أبي جحيفة قال : رأيت أبي فقال « إن النبي ﷺ نهى عن ثمن الدّم ، وثن الكلب ، وأكل الربا وموكله والواشعة والمستوشمة » .

**قوله** ( باب الواشعة ) تقدم شرحه قريبا ، وذكر فيه أيضا ثلاثة أحاديث : الاول حديث أبي هريرة « لعين حق ، ونهى عن الوشم » ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، ويأتي في الباب الذي يليه عن أبي هريرة بلفظ آخر في الوشم . الثاني حديث ابن مسعود أورده مختصرا من وجهين وقد تقدم بيانه في « باب المتعلقات » ، والثالث حديث أبي جحيفة **قوله** ( رأيت أبي فقال إن النبي ﷺ نهى ) كذا أورده مختصرا وساقه في البيوع تاما ولفظه « رأيت أبي اشتري حيا ما فكر بحاجه . فسأله عن ذلك » ، فذكر الحديث كالذي هنا وزاد « وعن كسب الامة ، وسيأتي باتم من سياقه في « باب من لعن المصور » .

## ٨٧ - باب المستوشمة

٥٩٤٦ - **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ** حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَعَاذٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَى هَرَمُ بِامْرَأَةٍ تَسِيمُ ، فَقَامَ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوَشْمِ ؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقُمْتُ فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَنَا سَمِعْتُ . قَالَ : مَا سَمِعْتَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : لَا تَسْمَنْ وَلَا تَسْتَوْشِمَنْ »

٥٩٤٧ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ « عَنْ ابْنِ هَرَمٍ قَالَ : لَمِنَ النَّبِيِّ ﷺ الْوَاصِلَةُ وَالْمُسْتَوْصِلَةُ ، وَالْوَاشِمَةُ وَالْمُسْتَوْشِمَةُ »

٥٩٤٨ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلْقَمَةَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمِنَ اللَّهِ الْوَاشِمَاتُ وَالْمُسْتَوْشِمَاتُ وَالْمُتَمَصِّصَاتُ وَالْمُتَفَلِّجَاتُ لِلْحُسْنِ الْمُغْفِرَاتُ خَلَقَ اللَّهُ مَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَمِنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهَرَمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ »

**قوله** ( باب المستوشمة ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن معاذ ) هو ابن القعقاع بن شبرمة ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** ( أن عمر بامرأة تسم ) قلت لم تسم هذه المرأة . **قوله** ( أنشدكم بالله ) يحتمل أن يكون عمر سمع الزهر عن ذلك فأراد أن يستثبت فيه ، أو كان نسيه فأراد أن يتذكره ، أو بلغه عن لم يصرح بسامعه فأراد أن يسمعه عن سمعه من النبي ﷺ . **قوله** ( فقال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( لا تضمن ) بفتح أوله وكسر المعجمة وسكون الميم ثم نون خطاب جمع المؤنث بالثني ، وكذا د ولا تستوشمن . أي لا تطلبن ذلك ، وهذا يفسر قوله في الباب الذي قبله نهى عن الوشم ، وقائمة ذكر أبي هريرة قصة عمر إظهار ضبطه وأن عمر كان يستثبته في الأحاديث مع تشدد عمر ، ولو أنكروا عليه عمر ذلك لنقل . الحديث الثاني والحديث الثالث عن ابن عمر وعن ابن مسعود وقد تقدما . قال الخطابي : إنما ورد الوعيد الشديد في هذه الأسماء لما فيها من الفساد والفساد ، ولو رخص في شيء منها لكان وسيلة إلى استجادة غيرها من أنواع الفساد ، ولما فيها من تغيير الخلقة ، وإلى ذلك الإشارة في حديث ابن مسعود بقوله « المغفرات خلق الله » والله أعلم

## ٨٨ - باب النصار

٥٩٤٩ - **حَدَّثَنَا آدَمُ** قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا نَصَابِرٌ . » وقال الهيثم حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله « سمع ابن عباس سمع أبا طلحة سمعت النبي ﷺ »

**قوله** ( باب النصار ) جمع نصير بمعنى الصورة والمراد بيان حكمها من جهة مباشرة صنعها ، ثم من جهة

استحالتها واتخاذها . قوله ( عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ) أي ابن مسعود . قوله ( عن أبي طلحة ) هو زيد ابن سهل الأنصاري زوج أم سليم والهة أنس . قوله ( وقال الليث حدثني يونس الخ ) وصله أبو نعيم في المستخرج ، من طريق أبي صالح كاتب الليث حدثنا الليث ، وقائدة هذا التعليق تصريح الزهري بن شهاب ونصريح شيخه عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وكذا من فوقهما بالحديث في جميع الاسناد ، وقد أخرجه الاساعيلي من طريق عبد الله بن وهب عن يونس وفيه التصريح أيضا ، ووقع في رواية الأوزاعي عن الزهري عن عبيد الله عن أبي طلحة لم يذكر ابن عباس بينهما ، ورجح الدارقطني رواية من أثبتته ، وقد أخرجه مالك في الموطأ عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه دخل على أبي طلحة يعموده فذكر قصة وفيها المن المذكور وزاد فيه استثناء الرقم في الثوب كما سيأتي البحث فيه ، فعمل عبيد الله سمعه من ابن عباس عن أبي طلحة ثم لقي أبا طلحة لما دخل يعموده فسمعه منه ، ويؤيد ذلك زيادة القصة في رواية أبي النضر لكن قال ابن عبد البر : الحديث أصيد الله عن ابن عباس عن أبي طلحة ، فإن عبيد الله لم يدرك أبا طلحة ولا سهل بن حنيف ، كذا قال وكان مستنده في ذلك أن سهل بن حنيف مات في خلافة علي وعبيد الله لم يدرك عليا بل قال علي بن المديني إنه لم يدرك زيد بن ثابت ولا رآه ، وزيد مات بعد سهل بن حنيف بمدة ، ولكن روى الحديث المذكور محمد بن إسحق عن أبي النضر فذكر القصة لعثمان ابن حنيف لا لسهل أخرجه الطبراني ، وعثمان تأخر بعد سهل بمدة وكذلك أبو طلحة ، فلا يبعد أن يكون عبيد الله أدركهما . قوله ( لا تدخل الملائكة ) ظاهره العموم ، وقيل يستثنى من ذلك الحفظة فانهم لا يفارقون الشخص في كل حالة ، وبذلك جزم ابن وضاح والخطابي وآخرون ، لكن قال القرطبي : كذا قال بعض علماؤنا ، والظاهر العموم ، والمخصص يعني الدال على كون الحفظة لا يمتنعون من الدخول ليس نصا . قلت : ويؤيده أنه ليس من الجائز أن يطلعهم الله تعالى على عمل العبد ويسمهم قوله وهم بباب الدار التي هو فيها مثلا ، ويقابل القول بالتعميم القول بتخصيص الملائكة بالملائكة الوحي ، وهو قول من ادعى أن ذلك كان من خصائص النبي ﷺ كما سأذكره وهو شاذ . قوله ( بيتا فيه كلب ) المراد بالبيت المسكان الذي يستقر فيه الشخص سواء كان بناء أو خيمة أم غير ذلك ، والظاهر العموم في كل كلب لأنه نكرة في سياق النفي ، وذهب الخطابي وطائفة إلى استثناء السكك التي أذن في اتخاذها وهي كلاب الصيد والماشية والزرع ، وجنح القرطبي إلى ترجيح العموم ، وكذا قال النووي ، واستدل لذلك بقصة الجرو التي تأتي الإشارة إليها في حديث ابن عمر بعد ستة أبواب ، قال فامتنع جبريل من دخول البيت الذي كان فيه مع ظهور العذر فيه ، والحمد لله لا يمنعهم من الدخول لم يمتنع جبريل من الدخول له . ويحتمل أن يقال : لا يلزم من التسوية بين ما ذكره أو لم يعلم فبما لم يؤمر باتخاذها أن يكون الحكم كذلك فيها أذن في اتخاذها ، قال القرطبي : واختلف في المعنى الذي في السكك حتى منع الملائكة من دخول البيت الذي هو فيه ، فقيل : لكونها نجسة العين ، ويتأيد ذلك بما ورد في بعض طرق الحديث عن عائشة عند مسلم « فأسر بنضح موضع الكلب » وقيل : لكونها من الشياطين ، وقيل لأجل النجاسة التي تتعلق بها فانها تذكر أكل النجاسة وتلطخ بها فينجس ما تعلق به ، وعلى هذا يحمل من لا يقول أن السكك نجس العين فنضح موضع احتياطا لأن النضح « شروع لتطهير المشكوك فيه » واختلف في المراد بالملائكة فقيل : هو على العموم وأيده النووي بقصة جبريل التي ذكرها فقيل يستثنى الحفظة ، وأجاب الأول بجواب أن لا يدخلوا مع استمرار المسكنة بأن يكونوا على باب البيت ، وقيل المراد من

نزل منهم بالرحمة ، وقيل من نزل بالوحى خاصة كجبريل ، وهذا نقل عن ابن وضاح والداودي وغيرهما ، ويلوم منه اختصاص النهى بعهد النبي ﷺ ، لأن الوحى انقطع بعده وبانقطاعه انقطع نزولهم ، وقيل التخصيص في الصفة أى لا يدخله الملائكة دخولهم بيت من لا كلب فيه . قوله ( ولا تصاوير ) في رواية معمر الماضية في بدء الخلق عن الزهري « ولا صورة » بالافراد ، وكذا في معظم الروايات . وقائدة اعادة حرف النفي الاحتراز من تورم القصر في عدم الدخول على اجتماع الصنفين ، فلا يمنع الدخول مع وجود أحدهما ، فلما أعيد حرف النفي صار التقدير « ولا تدخل بيتا فيه صورة » ، قال الخطابي : والصورة التي لا تدخل الملائكة البيت الذي هي فيه ما يحرم اقتناؤه ، وهو ما يكون من الصور التي فيها الروح مما لم يقطع رأسه أو لم يمتحن على ما سيأتي تقريره في « باب ما وطئ من التماثيل » ، بعد بابين ، وتأني الإشارة الى تقوية ما ذهب اليه الخطابي في « باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » ، وأغرب ابن حبان قاده أن هذا الحكم خاص بالنبي ﷺ ، قال : وهو نظير الحديث الآخر « لا تصعب الملائكة رقة فيها جرس » ، قال فانه محمول على رقة فيها رسول ﷺ ، اذ حال أن يخرج الحاج والمعتبر لفصد بيت الله عز وجل على راحل لا تصعبها الملائكة وهم وفد الله انتهى . وهو تأويل بعيد جدا لم أره لغيره ، ويزيل شبهة أن كونهم وفد الله لا يمنع أن يؤخذوا بما يرتكبونه من خطيئة فيجوز أن يجرموا بركة الملائكة بعد عظامتهم لهم اذا ارتكبوا النهى واستصحبوا الجرس ، وكذا القول فيمن يقتنى الصورة والكلب ، والله أعلم . وقد استشكل كون الملائكة لا تدخل المكان الذي فيه التماثيل مع قوله سبحانه وتعالى عند ذكر سليمان عليه السلام ( يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ) وقد قال جهاد : كانت صورة من نحاس أخرجه الطبري . وقال قتادة : كانت من خشب ومن ذجاج أخرجه عبد الرزاق . والجواب أن ذلك كان جائزا في تلك الشريعة وكانوا يعملون أشكال الانبياء والصالحين منهم على هيئتهم في العبادة ليعبدوا كهبادتهم ، وقد قال أبو العالية : لم يكن ذلك في شريعتهم حراما ثم جاء شرعنا بالنهى عنه ، ويحتمل أن يقال ان التماثيل كانت على صورة النقوش لغير ذوات الارواح ، واذا كان اللفظ محتملا لم يتعين الحل على المعنى المشكل ، وقد ثبت في الصحيحين حديث عائشة في قصة الكنيسة التي كانت بأرض الحبشة وما فيها من التماثيل ، وأنه ﷺ قال « كانوا اذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك الصورة ، أولئك شرار الخلق عند الله » . فان ذلك يشهر بأنه لو كان ذلك جائزا في ذلك الشرع ما أطلق عليه ﷺ أن الذي فعله شر الخلق ، فدل على أن فعل صور الحيوان فعل محدث أحدثه عبادة الصور ، والله أعلم

### ٨٩ - باب عذاب المصورين يوم القيامة

٥٩٥٠ - حدثنا الحميدي قال حدثنا سفيان حدثنا الأعمش عن مسلم قال « كنا مع مسروق في دار يسار

ابن نمير ، فرأى في صُفْته تماثيل فقال : سمعتُ عبدَ الله قال : سمعتُ النبي ﷺ يقول : « إنَّ أشدَّ الناس عذاباً عندَ الله يومَ القيامةِ المصورون »

٤٩٥١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع « أن عبدَ الله بن عمر



رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : إن الذين يصنعون هذه الصور يُعذبون يوم القيامة ،  
يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ،

[ الحديث ٥٩٥١ - طريقه في : ٧٥٥٨ ]

**قوله** ( باب عذاب المصورين يوم القيامة ) أي الذين يصنعون الصور ، ذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى وهو بكنيته أشهر ، وجوز الكرماني أن يكون مسلم بن عمران البطين ثم قال انه الظاهر ، وهو مردود فقد وقع في رواية مسلم في هذا الحديث من طريق وكيع عن الاعشى عن أبي الضحى . **قوله** ( كنا مع مسروق ) هو ابن الأجدع . **قوله** ( في دار يسار بن نعيم ) هو بتحتانية ومهمة خفيفة ، وأبوه بنون مصغر ، وسيار مدني سكن الكوفة وكان مولى عمر وعازنه ، وله رواية عن عمر وعن غيره . وروى عنه أبو وائل وهو من أقرانه ، وأبو بردة بن أبي موسى وأبو إسحق السبيعي ، وهو موثق ولم أر له في البخاري الا هذا الموضع **قوله** ( فرأى في صفته ) بضم المهملة وتشديد الفاء في رواية منصور عن أبي الضحى عند مسلم . كنت مع مسروق في بيت فيه تماثيل فقال لي مسروق هذه تماثيل كسرى ، فقلت : لا هذه تماثيل مريم ، كأن مسروقا ظن أن التصوير كان من مجوسى ، وكانوا يصورون صورة ملوكهم حتى في الآواني ، فظهر أن التصوير كان من نصرائي لانهم يصورون صورة مريم والمسيح وغيرهما ويعبدونها . **قوله** ( سمعت عبد الله ) هو ابن مسعود وفي رواية منصور فقال « أما اني سمعت عبد الله بن مسعود » . **قوله** ( ان أشد الناس عذابا عند الله المصورون ) وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « يوم القيامة » بدل قوله « عند الله » ، وكذا هو في مسند ابن أبي عمر عن سفيان ، وأخرجه الاسماعيلي من طريقه ، فعمل الحميدي حدث به على الوجهين بدليل ما وقع في الترجمة ، أو لما حدث به البخاري حدث به بإفظ « عند الله » ، والترجمة مطابقة للفظ الذي في حديث ابن عمر ثاني حديثي الباب ، والمراد بقوله « عند الله » حكم الله . ووقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن الاعشى ان « من أشد الناس » واختلقت نسخة في بعضها « المصورين » وهي للاكثر وفي بعضها « المصورون » ، وهي لاحد عن أبي معاوية أيضا . ووجهت بأن « من » زائدة واسم ان أشد ، ووجهها ابن مالك على حذف ضمير الشأن والتقدير أنه من أشد الناس إلخ . وقد استشكل كون المصور أشد الناس عذابا مع قوله تعالى ( ادخلوا آل فرعون أشد العذاب ) فانه يقتضى أن يكون المصور أشد عذابا من آل فرعون ، وأجاب الطبري بأن المراد هنا من يصور ما يعبد من دون الله وهو عارف بذلك قاصدا له فانه يكفر بذلك ، فلا يبعد أن يدخل مدخل آل فرعون وأما من لا يقصد ذلك فانه يكون عاصيا بتصويره فقط . وأجاب غيره بأن الرواية باثبات « من » ثابتة وبحذفها محمولة عليها ، وإذا كان من يفعل التصوير من أشد الناس عذابا كان مشتركا مع غيره ، وليس في الآية ما يقتضى اختصاص آل فرعون بأشد العذاب بل هم في العذاب الأشد ، فكذلك غيرهم يجوز أن يكون في العذاب الأشد ، وقوى الطحاوي ذلك بما أخرجه من وجه آخر عن ابن مسعود رفعه « ان أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل قتل نبييا أو قتله نبي ، وامام ضلالة ، ويمثل من الممثلين ، وكذا أخرجه أحمد . وقد وقع بعض هذه الزيادة في رواية ابن أبي عمير التي اشرت اليها فاقصر على المصور وعلى من قتله نبي ، وأخرج الطحاوي أيضا من حديث عائشة مرفوعا « أشد الناس عذابا يوم القيامة رجل هجا رجلا فهاجها القبيلة بأسرها » قال الطحاوي : فيشكل

واحد من هؤلاء يشترك مع الآخر في شدة العذاب . وقال أبو الوليد بن رشد في « مختصر مشكل الطحاوي » ما  
 حاصله : ان الوعيد بهذه الصيغة إن ورد في حق كافر فلا إشكال فيه لأنه يكون مشتركا في ذلك مع آل فرعون ويكون  
 فيه دلالة على عظم كفر المذكور ، وإن ورد في حق عاص فيكون أشد عذابا من غيره من العصاة ويكون ذلك دالا  
 على عظم المعصية المذكورة . وأجاب القرطبي في « المفهم » بأن الناس الذين أضيف إليهم « أشد » لا يراد بهم كل  
 الناس بل بعضهم وهم من يشارك في المعنى المتوعد عليه بالعذاب ، ففرعون أشد الناس الذين ادعوا الإلهية عذابا ،  
 ومن يقتدى به في ضلالة كفره أشد عذابا من يقتدى به في ضلالة فسقه ، ومن صور صورة ذات روح للعبادة أشد  
 عذابا من يصورها لا للعبادة . واستشكل ظاهر الحديث أيضا بـ « إبليس » وابن آدم الذي سن القتل ، وأجيب بأنه في  
 إبليس واضح ، وبجواب بأن المراد بالناس من ينسب إلى آدم ، وأما في ابن آدم فأجيب بأن الثابت في حقه أن عليه  
 مثل أوزار من يقتل ظاهرا ، ولا يمتنع أن يشاركه في مثل تعذيبه من ابتداء الزنا مثلا فان عليه مثل أوزار من يزني  
 بعده لأنه أول من سن ذلك ، ولعل عدد الزناة أكثر من القاتلين . قال النووي قال العلماء : تصوير صورة الحيوان  
 حرام شديد التحريم وهو من الكبائر لأنه متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد ، وسواء صنعه لما يمتن أم غيره  
 فصنعه حرام بكل حال ، وسواء كان في ثوب أو بساط أو درهم أو دينار أو فلس أو إناء أو حائط أو غيرها ،  
 قلنا تصوير ما ليس فيه صورة حيوان فليس بحرام . قلت : ويؤيد التعميم فيما له ظل وفيما لا ظل له ما أخرجه أحمد  
 من حديث علي « ان النبي ﷺ قال : أيكم ينطق إلى المدينة فلا يدع بها وثنا الا كرهه ولا صورة الا لظنها أي  
 طمسها » الحديث ، وفيه « من عاد إلى صنعة شيء من هذا فقد كفر بما أنزل على محمد » وقال الخطابي : انما عظمت  
 حقوة المصور لأن الصور كانت تعبد من دون الله ، ولأن النظر إليها يفتن ، وبعض النفوس إليها تميل . قال :  
 والمراد بالصور هنا التماثيل التي لها روح وقيل يفرق بين العذاب والعقاب ، فالعذاب يطلق على ما يؤلم من قول  
 أو فعل كالعقوب والانسكار ، والعقاب يختص بالفعل فلا يلزم من كون المصور أشد الناس عذابا أن يكون أشد  
 الناس عقوبة . هكذا ذكره الشريف المرتضى في « الفر » ، وتعقب بالآية المشار إليها وعليها انبنى الاشكال ، ولم  
 يكن هو عرج عليها ، فهذا ارتضى التفرقة ، والله أعلم . واستدل به أبو علي الفارسي في « التذكرة » على تكفير  
 المشبهة لعمل الحديث عليهم وأتهم المراد بقوله المصورون أي الذين يعتقدون أن لله صورة ، وتعقب بالحديث الذي  
 بعده في الباب بلفظ « ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون » ، ومحدث عائشة الآتي بعد ما بين بلفظ « ان أصحاب  
 هذه الصور يعذبون » وغير ذلك ، ولو سلم له استدلاله لم يرد عليه الاشكال المقدم ذكره . وخص بعضهم الوعيد  
 « أشد الناس عذابا الذين يضاهون بخلق الله تعالى » وأما من عداه فيحرم عليه وبأنهم . لكن إنهم دون إثم المضاهي .  
 قلت : وأشد منه من يصور ما يعبد من دون الله كما تقدم . وذكر القرطبي أن أهل الجاهلية كانوا يعملون الأصنام  
 من كل شيء حتى ان بعضهم عمل صنمه من بحيرة ثم جاع فأكله . الحديث الثاني ، قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر  
 الصديقي . قوله ( ان الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلفتم ) هو أمر تعجيز ،  
 ويستفاد منه صفة تعذيب المصور ، وهو أن يكلف نفخ الروح في الصورة التي صورها ، وهو لا يقدر على ذلك ،  
 فيستمر تعذيبه كما سيأتى تقريره في « باب من صور صورة » بعد أبواب

## ٩٠ - باب نقض الصور

٥٩٥٢ - **حدثنا** معاذ بن فضالة **حدثنا** هشام عن يحيى عن عمران بن حطان « أن عائشة رضي الله عنها **حدثته** أن النبي ﷺ لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه »

٥٩٥٣ - **حدثنا** موسى **حدثنا** هذا الواحد **حدثنا** معمار **حدثنا** أبو زرعة قال « دخلت مع أبي هريرة داراً بالمدينة ، فرأى في أعلاها مصوراً بصور ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم ممن ذهب يخلق كخلقى ، فيخلقوا حبة ، وليخلقوا ذرة . ثم دعا بتور من ماء ففسل يديه حتى بلغ إبطه . فقلت : يا أبا هريرة أئسي سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : منتهى الحلية »

[ الحديث ٥٩٥٣ - طه في : ٧٥٩ ]

**قوله** ( باب نقض الصور ) بفتح النون وسكون القاف بعدها معجمة ، والصور بضم المهملة وفتح الواو جمع صورة ، وحكى سكون الواو في الجمع أيضاً . ذكر فيه حديثين : **قوله** ( هشام ) هو ابن أبي عبد الله الدستوائي . **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ، وعمران بن حطان تقدم ذكره في أوائل كتاب اللباس . وفي قوله « أن عائشة **حدثته** » رد على ابن عبد البر في قوله إن عمران لم يسمع من عائشة ، وقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من رواية صالح بن سرح عن عمران « سمعت عائشة » فذكر حديثاً آخر . وفي الطبري الصغير بسند قوى من وجه آخر عن عمران « قالت لي عائشة » وتقدم في أوائل اللباس له حديث آخر فيه التصریح بسؤاله عائشة . **قوله** ( لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب ) جمع صليب كأنهم سماوا ما كانت فيه صورة الصليب تصليباً تسمية بالمصدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي شيئاً فيه تصليب ، وفي رواية الكشميني « تصاوير » بدل تصاليب ، ورواية الجماعة أثبت ، فقد أخرج النسائي من وجه آخر عن هشام فقال « تصاليب » وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان العطار عن يحيى بن أبي كثير ، وعلى هذا فيحتاج الى مطابقة الحديث لترجمة ، والذي يظهر أنه استنبط من نقض الصليب نقض الصورة التي تشترك مع الصليب في المعنى وهو عبادتهما من دون الله ، فيكون المراد بالصور في الترجمة خصوص ما يكون من ذوات الارواح ، بل أخص من ذلك . **قوله** ( إلا نقضه ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية أبان إلا نقضه ، بتقديم القاف ثم المعجمة ثم الموحدة ، وكذا وقع في رواية عند ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام ورجحها بمض شراح « المصاييح » وعكسه الطبري فقال : رواية البغاري أضبط والاعتقاد عليهم أولى . قلت : ويترجح من حيث المعنى أن النقض يزيل الصورة مع بقاء الثوب على حاله ، والنقض وهو التقطع يزيل صورة الثوب ، قال ابن بطال : في هذا الحديث دلالة على أنه ﷺ كان ينقض الصورة سواء كانت مما له ظل أم لا ، وسواء كانت مما توطأ أم لا ، سواء في الثياب وفي الحيطان وفي الفروش والاوراق وغيرها . قلت : وهذا مبنى على ثبوت الرواية بانقض « تصاوير » وأما بلفظ « تصاليب » فلا لأن في اتصاليب معنى زائداً على مطلق الصور ، لأن الصليب مما عبد من دون الله بخلاف الصور فليس جميعها مما عبد ، فلا يكون فيه حجة على من فرق في الصور بين ما له روح فنه وما لا روح فيه فلم ينفه كما سيأتي تفصيله : فإذا كان المراد بالنقض الإزالة دخل طمسها فيما لو كانت قشاً في

الحافظ أو حكما أو لظنهما بما يفتب ميثقا . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، وحمارة هو ابن القعقاع . قوله ( حدثنا أبو زرعة ) هو ابن عمرو بن جرير . قوله ( دخلت مع أبي هريرة ) جاء عن أبي زرعة المذكور حديث آخر بسند آخر أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من طريق علي بن مدرك عن عبد الله بن نجى بنون وجيم مصغر عن أبيه عن علي بن ربيعة ، لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ، . قوله ( دارا بالمدينة ) هي لمروان بن الحكم ، وقع ذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عند مسلم من هذا الوجه ، وعند مسلم أيضا والاسماعيل من طريق جرير عن حمارة ، دارا بنى لسعيد أو لمروان ، بالشك ، وسعيد هو ابن العاص بن سعيد الأموي ، وكان هو ومروان بن الحكم يتعاقبان امرأة المدينة لمعاوية ، والرواية الجازمة أولى . قوله ( مصورا يصور ) لم أقف على اسمه ، وقوله يصور ، بصيغة المضارعة للجميع ، وضبطه الكرماني بوجهين أحدهما هذا والآخر بكسر الموحدة وضم الصاد المهملة وفتح الواو ثم راء منونة ، وهو بصيغته . قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول : ومن أظلم من ذهب يخلق تخلق ) هكذا في البخاري ، وقد وقع نحو ذلك في حديث آخر لأبي هريرة تقدم قريبا في باب ما يذكر في المسك ، وفيه حذف بيته ما وقع في رواية جرير المذكورة ، قال رسول الله ﷺ قال الله تعالى : ومن أظلم ، الخ ، ونحوه في رواية ابن فضيل ، وقوله ذهب ، أي قصد وقوله تخلق ، التشبيه في فعل الصورة وحدها لا من كل الوجوه ، قال ابن بطال : فهم أبو هريرة أن التصوير يتناول ما له ظل وما ليس له ظل ، فلماذا أنكسر ما ينقش في الحيطان . قلت : هو ظاهر من عموم اللفظ ، ويحتمل أن يقصر على ما له ظل من جهة قوله تخلق ، فإن خلقه الذي اخترعه ليس صورة في حائط بل هو خلق تام ، لكن بقية الحديث تقتضي تعميم الوجع عن تصوير كل شيء . وهي قوله تخلقوا حبة وليخلقوا ذرة ، وهي بفتح المعجمة وتشديد الراء ، ويحجب عن ذلك بأن المراد إيجاد حبة على الحقيقة لا تصويرها . ووقع لابن فضيل من الزيادة وليخلقوا شجرة ، والمراد بالحبة حبة القمح بقريئة ذكر الثمير ، أو الحبة أعم ، والمراد بالذرة الذرة ، والغرض تمييز نارة بتكليفهم خلق حيوان وهو أشد وأخرى بتكليفهم خلق جماد وهو أهون ، ومع ذلك لا قدرة لهم على ذلك . قوله ( ثم دعا بتور ) أي طلب تورا ، وهو بمثابة إناء كالمسك تقدم بيانه في كتاب الطهارة . قوله ( من ماء ) أي فيه ماء . قوله ( فغسل يديه حتى بلغ لإبطه ) في هذه الرواية اختصار وبيان في رواية جرير بلفظ وقوضا أبو هريرة فغسل يديه حتى بلغ لإبطه وغسل رجليه حتى بلغ ركبتيه ، أخرجهما الاسماعيل ، وقدم قصة الوضوء على قصة المصور ، ولم يذكر مسلم قصة الوضوء هنا . قوله ( منتهى الحلية ) في رواية جرير أنه منتهى الحلية كأنه يشير إلى الحديث المتقدم في الطهارة في فضل الغرة والتحجيل في الوضوء ، ويؤيده حديثه الآخر ، تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء ، وقد تقدم شرحه ، والبحث في ذلك مستوفى هناك . وليس بين ما ذكره عليه الخير من الوجع عن التصوير وبين ما ذكر من وضوء أبي هريرة مناسبة ، وإنما أخبر أبو زرعة بما شاهد وسمع من ذلك

### ٩١ - باب ما وُطئ من التصاوير

٥٩٥٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا - فيان قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم - وما بالمدينة يومئذ أفضل منه - قال : سمعتُ أبو قال سمعتُ عائشة رضى الله عنها : قَدِمَ رسولُ الله ﷺ من سفرٍ وقد سَقَرَتْ

بقرام لي على سهوة لي فيها تماثيل، فلما رآه رسول الله ﷺ هتسك وقال: أشد للناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله. قالت: فجعلناه وصادة أو وصادتين.

٥٩٥٥ - **حزينا** مسددٌ حدثنا عبد الله بن داود عن هشام عن أبيه «عن عائشة قالت: قدم للنبي ﷺ من سفر وعلفت دُرُنوكاً فيه تماثيل، فأمرني أن أنزعه، فنزعته،  
٥٩٥٦ - «وكنْتُ أغتسلُ أنا والنبي ﷺ من إناء واحد،

**قوله** (باب ما وطئ من النساوير) أي هل يرخص فيه؟ ووطئ بضم الواو مبنى المجهول، أي صار يداوس عليه ويمتن. **قوله** (القاسم) هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق. **قوله** (من سفر) في رواية البيهقي أنها غزوة تبوك، وفي أخرى لابن داود والنسائي غزوة تبوك أو خيبر على الثلث. **قوله** (بقرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: هو ستر فيه رقم وقش، وقيل ثوب من صوف ملون يفرش في المودج أو يغطى به. **قوله** (على سهوة) بفتح المهملة وسكون الهاء هي صفة من جانب البيت، وقيل السكوة، وقيل الرف، وقيل أربعة أعواد أو ثلاثة يعارض بعضها ببعض يوضع عليها شيء من الأمتعة، وقيل أن يبنى من حائط البيت حائط صغير ويجعل السقف على الجميع فما كان وسط البيت فهو السهوة وما كان داخله فهو المخدع، وقيل دخلة في ناحية البيت، وقيل بيت صغير يشبه المخدع، وقيل بيت صغير منحدر في الأرض وسهك مرتفع من الأرض كالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع، ورجح هذا الأخير أبو عبيد، ولا غائفة بينه وبين الذي قبله. قلت: وقد وقع في حديث عائشة أيضاً في ثاني حديثي الباب أنها علقته على بابها، وكذا في رواية زيد بن خالد الجهني عن عائشة عند مسلم، فتعين أن السهوة بيت صغير علفت الستر على بابها. **قوله** (فيه تماثيل) بمثابة جمع تمثال وهو الشيء المصور، أعم من أن يكون شاخصاً أو يكون نقشاً أو دهاناً أو نسجاً في ثوب، وفي رواية بكير بن الأشج عن عبد الرحمن بن القاسم عند مسلم أنها نهبت ستراً فيه نساوير. **قوله** (هتسك) أي نزعه، وقد وقع في الرواية التي بعدها فأمرني أن أنزعه فنزعته. **قوله** (أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاؤون بخلق الله) أي يشبهون ما يصنعونه بما يصنعه الله، ووقع في رواية الزهري عن القاسم عند مسلم «الذين يشبهون بخلق الله، وقد تقدم الكلام على قوله «أشد، قبل بياب. **قوله** (جعلناه وصادة أو وصادتين) تقدم هذا الحديث في المظالم من طريق عبيد الله العمري عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند قالت «فأخذت منه ثمرتين فكانتا في البيت يجلس عليهما وهو عند مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بلفظ «فأخذته فجعلته مرفقتين، فكان يرتفق بهما في البيت، والثرقة يأتي ضبطها في الباب الذي يليه. ولمسلم من طريق بكير بن الأشج «فقطعت وصادتين فقال رجل في المجلس يقال له ربيعة بن عطاء: أفا سمعت أبا محمد، يريد القاسم بن محمد، يذكر أن عائشة قالت: فكان رسول الله ﷺ يرتفق عليهما؟ قال ابن القاسم يعني عبد الرحمن: لا. قال: لسكني قد سمعته. **قوله** (عبد الله بن داود) هو الخريبي بمجمة وراء وموحدة مصغر، وهشام هو ابن عروة. **قوله** (دُرُنوكا) زاد مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام «على بابي، والدُرُنوك بضم الدال المهملة وسكون الراء بعدها نون مضمومة ثم كلف ويقال فيه درهوك بالميم بدل النون. قال الخطابي: هو ثوب غليظ له حمل إذا فرش فهو بساط، وإذا علق

فهو ستر . قوله ( فيه تماثيل ) زاد في رواية أبي أسامة عند مسلم « فيه الخيل ذات الاجنحة » . واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور اذا كانت لا ظل لها ، وهي مع ذلك مما يوطأ ويداس أو يمتن بالاستعمال كالخضاد والوسائد ، قال النووي : وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وهو قول الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي ، ولا فرق في ذلك بين ما له ظل وما لا ظل له ، فإن كان معلقا على حائط أو ملبوسا أو حامية أو نحو ذلك مما لا يصد متنا فهو حرام . قلت : وفيما نقله مؤاخذات : منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة اذا كان لها ظل حرم بالاجماع سواء كانت مما يمتن أم لا ، وهذا الاجماع محله في غير لعب البنات كما سأذكره في « باب من صور صورة » وحكى القرطبي في « المفهم » في الصور التي لا تتخذ للبقاء كالخضاد قولين أظهرهما المنع . قلت : وهل يلتحق ما يصنع من الخلود بالفخار ، أو بلعب البنات ؟ محل تأمل . وصحح ابن العربي أن الصورة التي لا ظل لها اذا بقيت على هيئتها حرمت سواء كانت مما يمتن أم لا ، وإن قطع رأسها أو فرقت هيئتها جاز ، وهذا المذهب منقول عن الزهري وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث الثرقة - يعني المذكور في الباب الذي بعده - وسيأتي ما فيه . ومنها أن إمام الحرمين نقل وجهها أن الذي يرخص فيه ما لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة ، وأما ما على الجدار والسقف فيمنع ، والمعنى فيه أنه بذلك يصير مرتفعا فيخرج عن هيئة الإمتان بخلاف الثوب فإنه يهدد أن يمتن ، وتساعد عبارة « مختصر الموثى » صورة ذات روح ان كانت منصوبة . ونقل الرافعي عن الجمهور أن الصورة اذا قطع رأسها ارتفع المانع . وقال المنذولي في « القسمة » لا فرق . ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقا على ما في خبر أبي طلحة ، سكن إن ستر به الجدار منع عندهم ، قال النووي : وذهب بعض السلف الى أن الممنوع ما كان له ظل وأما ما لا ظل له فلا بأس باتخاذها مطلقا ، وهو مذهب باطل ، فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك ، ومع ذلك فامر بزعه . قلت : المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح واقطعه عن ابن عون « قال دخلت على القاسم وهو بأعلى مكة في بيته ، فرأيت في بيته حجلة فيها تصاوير القديس والعنقاء ، ففي إطلاق كونه مذهبها باطلا نظرا ، اذ يحتمل أنه تمسك في ذلك بعموم قوله « لا رقيا في ثوب » ، فإنه أهم من أن يكون معلقا أو مفروشا ، وكأنه جعل انكار النبي ﷺ على طائفة عمليق الستر المذكور مركبا من كونه مصورا ومن كونه ساترا للجدار ، وبؤيده ما ورد في بعض طرقه عند مسلم ، فأخرج من طريق سعيد بن يسار عن زيد بن خالد الجهني قال « دخلت على عائشة » فذكر نحو حديث الباب لكن قال « فحذبت حتى هتكته وقال : ان الله لم يأمرنا أن نكسر الحجارة والطين . قال فقطعتنا منه وسادتين » الحديث ؛ فهذا يدل على أنه كره ستر الجدار بالثوب المصور ، فلا يساويه الثوب الممتن ولو كانت فيه صورة ، وكذلك الثوب الذي لا يستر به الجدار . والقاسم بن محمد أحد فقهاء المدينة ، ولكن من أفضل أهل زمانه ، وهو الذي روى حديث الفرة ، فلولا أنه فهم الرخصة في مثل الحجلة ما استجاز استعمالها ، لكن الجمع بين الأحاديث الواردة في ذلك يدل على أنه مذهب مرجوح ، وأن الذي رخص فيه من ذلك ما يمتن ، لا ما كان منصوبا . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق أيوب عن عكرمة قال : كانوا يقولون في التصاوير في البسط والوسائد التي توطأ ذل لها . ومن طريق عاصم عن عكرمة قال : كانوا يكرهون ما نصب من التماثيل نصبا ، ولا يرون بأسا بما وطئته الأقدام . ومن طريق ابن سيرين وسالم بن عبد الله وعكرمة بن خالد وسعيد بن جبير فرفهم أنهم قالوا : لا بأس

بالصورة اذا كانت توطأ . ومن طريق عروة أنه كان يتمسك على المرافق فيها الغنائيل الطير والرجال . **قوله** في آخر الحديث ( وكنت أغتسل أنا والنبي ﷺ من إناء واحد ) كذا أورده عقب حديث التصوير ، وهو حديث آخر مستقل قد أفرده في كتاب الطهارة من وجه آخر عن الزهري عن عروة ، وأخرجه عقب حديث عائشة في صفة الغسل من طريق عبد الله بن المبارك عن هشام بن عروة به ، وتقدم شرحه هناك ، وكان البخاري يسمع الحديث على هذه الصورة فأورده كما هو واغتنر ذلك ليكون المتن قصيرا مع أن كثرة عاداته انصرف في المتن بالاختصار والاقتصار . وقال الكرماني : يحتمل أن الدرهم كان في باب المغتسل ، أو اقتضى الحال ذكر الاغتسال إما بحسب سؤال وإما بخبره .

## ٩٢ - باب من كره التعمود على الصور

٥٩٥٧ - **عز** حجاج بن منهال حدثنا جويرية عن نافع عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها اشترت نمرقة فيها تصاوير ، فقام النبي ﷺ بالباب فلم يدخل فقلت : أتوب إلى الله ماذا أذنبت ؟ قال : ما هذا النمرقة ؟ قلت : لتجلس عليها وتوسدّها . قال : إن أصحاب هذا الصور ربيذون يوم القيامة ، يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، وإن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصورة .

٥٩٥٨ - **عز** حشبة قتيبة حدثنا القيث عن بكير عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد عن أبي طلحة صاحب رسول الله ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ قال : إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة . قال بسر : ثم اشتكى زيد فمُتّناه ، فإذا على بابه ستر فيه صورة ، فقلت لمُبيد الله الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ : ألم يُخبرنا زيد عن الصور يوم الأول ؟ فقال مُبيد الله : ألم تسمه حين قال : إلا رقفا في ثوب . وقال ابن وهب : أخبرنا عمرو بن الحارث حدثه بكير حدثه بسر مدته زيد حدثه أبو طلحة عن النبي ﷺ .

**قوله** ( باب من كره التعمود على الصور ) أي ولو كانت مما توطأ . ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( جويرية ) بالجيم والراء مصغر . **قوله** ( عن عائشة ) في رواية مالك عن نافع عن القاسم عن عائشة أنها أخبرته ، وسيأتي بعد بابين . **قوله** ( نمرقة ) بفتح النون وسكون الميم وضم الراء بعدها قاف كذا ضبطها الفواز وغيره ، وضبطها ابن السكيت بضم النون أيضا وبكسر الراء ، وقيل في النون الحركات الثلاث والراء مضمومة جزما والجمع بخارق ، وهي الوائد التي يصف بعضها إلى بعض ، وقيل النمرقة الرسادة التي يجلس عليها . **قوله** ( فلم يدخل ) زاد مالك في روايته فعرفت السكراهية في وجهه . **قوله** ( أتوب إلى الله وإلى رسوله ماذا أذنبت ) يستفاد منه جواز التوبة من الذنوب كلها إجمالا وإن لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته . **قوله** ( ما هذه النمرقة ) في رواية مالك وما بال هذه . **قوله** ( قلت لتجلس عليها ) في رواية مالك واشتريتها لتقعد عليها . **قوله** ( وتوسدّها ) بفتح أوله وبتشديد السين المحملة أصله توسدّها . **قوله** ( إن أصحاب هذه الصور الخ ) وفيه أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه الصور ، والجملة الثانية هي المطابقة لامتناعه من الدخول ، وإنما قدم الجملة الأولى عليها

اهتماماً بالزجر عن اتخاذ الصور ، لأن الوعيد إذا حصل لصانعها فهو حاصل لمستعملها ، لأنها لا تصنع إلا لتستعمل  
 فالصانع متسبب والمستعمل مباشر فيكون أولى بالوعيد ، ويستفاد منه أنه لا فرق في تحريم التصوير بين أن  
 تكون الصورة لها ظل أو لا ، ولا بين أن تكون مدهونة أو منقوشة أو منقورة أو منسوجة ، خلافاً لما استثنى  
 الفسج وادعى أنه ليس بتصوير ، وظاهر حديث عائشة هذا والذي قبله التماضي لأن الذي قبله يدل على أنه **قوله**  
 استعمل الستر الذي فيه الصورة بعد أن قطع وعملت منه الوسادة ، وهذا يدل على أنه لم يستعمله أصلاً ، وقد أشار  
 المصنف إلى الجمع بينهما بأنه لا يلزم من جواز اتخاذ ما يوطأ من الصور جواز القعود على الصورة فيجوز أن يكون  
 استعمال من الوسادة مالا صورة فيه ، ويجوز أن يكون رأى التفرقة بين القعود والالتصا وهو بعيد ، ومجتمعل  
 أيضاً أن يجمع بين الحديثين بأنها لما قطعت الستر وقطع القطع في وسط الصورة مثلاً فخرجت عن هيئتها فلها صار  
 يرتفق بها ، ويؤيد هذا الجمع الحديث الذي في الباب قبله في نقض الصور وما سيأتي في حديث أبي هريرة المخرج في  
 السنن ، وسأذكره في الباب بعده . وسلك الداودي في الجمع مسلكاً آخر فادعى أن حديث الباب ناسخ لجميع الأحاديث  
 الدالة على الرخصة ، واحتج بأنه خبر والخبر لا يدخله النسخ فيكون هو الناسخ . قلت : والنسخ لا يثبت بالاحتمال ،  
 وقد أمكن الجمع فلا يلتفت لدعوى النسخ ، وأما ما احتج به فرد ابن التين بأن الخبر إذا قارنه الأمر جاز دخول  
 النسخ فيه . **قوله** (عن بكير) بالموحدة مصغر ، في رواية النسائي عن عيسى بن حماد عن الليث « حدثني بكير بن عبد الله  
 ابن الأشج ، وكذا عند أحمد عن حجاج بن محمد وهاشم بن القاسم عن الليث . **قوله** (عن بسر) بضم الموحدة وسكون  
 المهملة ، في رواية عمرو بن الحارث عن بكير « أن بسر بن سعيد حدثه ، وقد مضت في بدء الخلق . **قوله** (عن زيد  
 ابن خالد) هو الجهمي الصحابي ، في رواية عمرو أيضاً « أن زيد بن خالد الجهمي حدثه ومع بسر بن سعيد عبيد الله الخولاني  
 الجهمي كان في حجر ميمونة » . **قوله** (أبي طلحة) هو زيد بن سهل الأنصاري الصحابي المشهور ، وفي الإسناد تابعيان  
 في نسق وصحابيان في نسق ، وعلى رواية بسر عن عبيد الله الخولاني للزيادة الآتي ذكرها يكون فيه ثلاثة من  
 التابعين في نسق وكاهم مدنيون . ووقع في رواية عمرو بن الحارث أن أبا طلحة حدثه . **قوله** (فيه صورة) كذا  
 لكريمة وغيرها ، وفي رواية أبي ذر عن مشايخه إلا المستمل « صور » بصيغة الجمع ، وكذا في قوله « فإذا على باب  
 ستر فيه صورة » ووقع في رواية عمرو بن الحارث « فإذا نحن في بيته بستر فيه تصاوير ، وهي تقوى رواية أبي ذر .  
**قوله** ( فقلت لعبيد الله الخولاني ) أي الذي كان معه كما بينته رواية عمرو بن الحارث ، وعبيد الله هو ابن  
 الأسود ويقال ابن أسد ، ويقال له ربيب ميمونة لأنها كانت ربه وكان من موالها ولم يكن ابن زوجها ، وليس له  
 في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة من روايته عن عثمان . **قوله** (يوم الأول) في رواية الكشمي  
 « يوم أول » . **قوله** ( فقال عبيد الله ألم تسمعه حين قال : إلا رقا في ثوب ) في رواية عمرو بن الحارث « فقال أنه  
 قال إلا رقا في ثوب ، ألا سمعته ؟ قلت : لا . قال : بلى قد ذكره » . **قوله** ( وقال ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن  
 الحارث ) تقدم أنه وصله في بدء الخلق ، وقد بينت ما في روايته من فائدة زائدة ، ووقع عند النسائي من وجه  
 آخر عن بسر بن سعيد عن عبيدة بن سفيان قال « دخلت أنا وأبو سلمة بن عبد الرحمن على زيد بن خالد له - وده  
 فوجدنا عنده تمرقتين فيهما تصاوير ، وقال أبو سلمة : أليس حدثنا ، فذكر الحديث ، فقال زيد « سمعت رسول  
 الله ﷺ يقول : إلا رقا في ثوب » قال النووي : يجمع بين الأحاديث بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت



الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ومحوها اه . ويحتمل أن يكون ذلك قبل النهي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب السنن وسأذكره في الباب الذي يليه ، وقال ابن العربي : حاصل ما في اتخاذ الصور أنها ان كانت ذات أجسام حرم بالاجماع ، وان كانت رقفاً لأربعة أقوال : الاول يجوز مطلقاً على ظاهر قوله في حديث الباب الرقفاً في ثوب ، الثاني المنع مطلقاً حتى الرقم ، الثالث ان كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل حرم وإن قطعت الرأس أو تفرقت الاجزاء جاز ، قال وهذا هو الاصح ، الرابع إن كان مما يمتن جاز وإن كان معلقاً لم يجوز

### ٩٣ - باب كراهية الصلاة في التصاوير

٥٩٥٩ - **حَدَّثَنَا** عمران بن ميسرة **حَدَّثَنَا** عبد الوارث **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن صهيب **ع** عن أنس رضي الله عنه قال : كان قراماً لعائشة سترت به جانب بيتها ، فقال لها النبي ﷺ : أميطي عني ، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي ،

**قوله** ( باب كراهية الصلاة في التصاوير ) أي في الثياب المصورة . **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، والاستاد كله بصريون . **قوله** ( كان قراماً لعائشة سترت به جانب بيتها ) تقدم ضبط القرام قريباً . **قوله** ( أميطي ) أي أزيل وزنه ومعناه . **قوله** ( تعرض ) بفتح أوله وكسر الراء أي أنظر إليها فتشغلي ، ووقع في حديث عائشة عند مسلم أنها كان لها ثوب فيه تصاوير مدود إلى سهوة وكان النبي ﷺ يصلي إليه ، فقال : أخريه عني . ووجه انتزاع الترجمة من الحديث أن الصور إذا كانت تلهي المصلي وهي مقابلة فكذلك تلهي وهو لا يسها بل حالة اللبس أشد ، ويحتمل أن تذكره في ، بمعنى د إلى ، فتحصل المطابقة وهو اللاتق بمراده ، فإن في المسألة خلافاً ، فنقل عن الحنفية أنه لا تكره الصلاة إلى جهة فيها صورة إذا كانت صغيرة أو مقطوعة الرأس ، وقد استشكل الجمع بين هذا الحديث وبين حديث عائشة أيضاً في الثرة لأنه يدل على أنه ﷺ لم يدخل البيت الذي كان فيه الستر المصور أصلاً حتى يزعه وهذا يدل على أنه أقره وصلى وهو منصوب إلى أن أمر بزعه من أجل ما ذكر من رؤيته الصورة حالة الصلاة ، ولم يتعرض لخصوص كونها صورة . ويمكن الجمع بأن الأول كانت تصاويره من ذوات الأرواح وهذا كانت تصاويره من غير الحيوان كما تقدم تقريره في حديث زيد بن خالد

### ٩٤ - باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة

٥٩٦٠ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن سليمان قال **حَدَّثَنَا** ابن وهب قال **حَدَّثَنَا** عمر بن محمد عن سالم عن أبيه قال : وعد جبريل للنبي ﷺ ، فرأى عليه ، حتى اشتد على النبي ﷺ ، فخرج النبي ﷺ فانيه ، فشكا إليه ما وجد ، فقال له : إنا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب ،

**قوله** ( باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ) تقدم البحث في المراد بالصورة في د باب التصاوير ، وقال القرطبي في د المفهم ، إنما لم تدخل الملائكة البيت الذي فيه الصورة لأن متخذها قد تشبه بالكفار لأنهم يتخذون

الصور في بيوتهم ويعلمون أنها فكرمت الملائكة ذلك فلم تدخل بيته هجراله لذلك . قوله ( عمر بن محمد ) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر ، وسالم شيخه هو عم أبيه وهو ابن عبد الله بن عمر . قوله ( وهد جبريل النبي ﷺ ) زادت عائشة د في ساعة يأتيه فيها ، أخرجه مسلم . قوله ( فرأت عليه ) بالمائة أي أبدا ، وفي حديث عائشة و لحقات تلك الساعة ولم يأتها . قوله ( حتى اشتد على النبي ﷺ ) في حديث عائشة د وفي يده عصا فألقاها من يده وقال : ما يخلف الله وعده ولا رسله ، وفي حديث ميمونة عند مسلم نحو حديث عائشة وفيه د أنه أصبح واجبا ، بالجيم أي منقبضا . قوله ( فخرج النبي ﷺ فلقبه فشكا إليه ما وجد ) أي من إبطائه ( فقال له : إنا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب ) في هذا الحديث اختصار ، وحديث عائشة أمم ففيه د ثم التفت فإذا جبرو كلب تحت سريره فقالت : يا عائشة متى دخل هذا الكلب ؟ فقالت : وأيم الله ما دريت . ثم أسر به فأخرج ، فجاء جبريل ، فقال : واعدتني جلست لك فلم تأت . فقال : منعتي الكلب الذي كان في بيتك ، وفي حديث ميمونة د فظل يومه على ذلك ، ثم وقع في نفسه جبرو كلب فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضج مكانه ، فلما أمسى لقيه جبريل ، وزاد فيه الأسر بقتل الكلاب . وحديث أبي هريرة في السنن وصححه الترمذي وابن حبان أمم سيافا منه ولفظه د أنا في جبريل فقال : أتبتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه كان على الباب تمائيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تمائيل ، وكان في البيت كلب ، فرأس الثمال الذي على باب البيت يقطع فيصير كبشة الفجرة ، ومر بالستر فليطلع فليجعل منه وسادتان منبوذتان توطآن ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل رسول الله ﷺ ، وفي رواية النسائي د إما أن تقطع رءوسها أو تجعل بسطا توطأ ، وفي هذا الحديث ترجيع قول من ذهب إلى أن الصورة التي تمتنع الملائكة من دخول المسكان التي تكون به باقية على هيئتها مرتفعة غير ممتنة ، فأما لو كانت ممتنة أو غير ممتنة لكانت غيرت من هيئتها إما بقطعها من أعضائها أو بقطع رأسها فلا امتناع ، وقال القوطي : ظاهر حديث زيد بن خالد عن أبي طلحة الماضي قبل أن الملائكة لا تمتنع من دخول البيت الذي فيه صورة أن كانت رقبا في الثوب ، وظاهر حديث عائشة المنع ويجمع بينهما بأن يحمل حديث عائشة على الكراهة وحديث أبي طلحة على مطلق الجواز وهو لا يناقض الكراهة . قلت : وهو جمع حسن . لكن الجمع الذي دل عليه حديث أبي هريرة أولى منه ، والله تعالى أعلم

#### ٩٥ - باب من لم يدخل بيتا فيه صورة

٥٩٦١ - حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن نافع عن القاسم بن محمد د عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها أخبرته أنها اشترت تمرقة فيها تصاوير ، فلما رآها رسول الله ﷺ قام على الباب فلم يدخل ، فعرفت في وجهه الكراهية ، قالت : يا رسول الله ، أتوب إلى الله وإلى رسوله ، ماذا أذبت ؟ قال : ما بال هذا التمرقة ؟ قالت : اشتريتها اتقعد عليها وتوسدّها . فقال رسول الله ﷺ : إن أصحاب هذه الصور يذبون يوم القيامة ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم . وقال : إن اللبث الذي فيه للصورة لا تدخله الملائكة .

قوله ( باب من لم يدخل بيتا فيه صورة ) ذكر فيه حديث عائشة في التمرقة وقد تقدم بيانه في د باب من كره



ابن أبي عدي عن سعيد ولفظه « جعلوا يستفتونه وبغتهم ولم يذكر فيها بفتحهم النبي ﷺ » . قوله ( حتى سئل فقال : سمعت ) كذا أهم المسألة ، وبينها ابن أبي عدي عن سعد في روايته « حتى أتاه رجل من أهل العراق أراه نجارا فقال : إني أصور هذه التصاوير فما تأمرني ؟ فقال : إذا سمعت ، وتقدم في البيوع من رواية سعيد بن أبي الحسن قال « كنت عند ابن عباس إذا أتاه رجل فقال : يا أبا عباس ، اني انسان انما مشيت من صفة يدي » . قوله ( من صور صورة في الدنيا ) كذا أطلق وظاهره التعميم فيتناول صورة ما لا روح فيه ، لكن الذي فهم ابن عباس من بقية الحديث التخصيص بصورة ذوات الارواح من قوله « كلف أن ينفخ فيها الروح » فاستثنى ما لا روح فيه كالشجر . قوله ( كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ ) في رواية سعيد بن أبي الحسن « كان الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها أبدا ، واستمال » حتى ، هنا نظير استعمالها في قوله تعالى ( حتى يبلغ الجبل في سم الحياط ) وكذا قولهم : لا أفعل كذا حتى يشيب الغراب ، قال الكرماني : ظاهره أنه من تكليف ما لا يطاق ، وليس كذلك وإنما القصد طول تعذيبه وإظهار عجزه عما كان تعاطاه ومبالغة في توبيخه وبيان فحش فعله . وقوله « ليس بنافخ » أي لا يمكنه ذلك فيكون معذبا دائما ، وقد تقدم في « باب عذاب المصورين » من حديث ابن عمر أنه يقال للمصورين أحبوا ما خلفتم وأنه أمر تعذيب ، وقد استشكل هذا الوعيد في حق المسلم ، فإن وعيد القاتل عمدا ينقطع عند أهل السنة مع ورود تخليده بحمل التخليد على مدة مديدة ، وهذا الوعيد أشد منه لأنه مغيا بما لا يمكن وهو نفخ الروح ، فلا يصح أن يحمّل على أن المراد أنه يعذب زمانا طويلا ثم يتخلص . والجواب أنه يتمين تأويل الحديث على أن المراد به الزجر الشديد بالوعيد بعقاب الكافر ليكون أبلغ في الارتداد وظاهره غير مراد ، وهذا في حق المعاصي بذلك ، وأما من فعله مستحلا فلا إشكال فيه . واستدل به على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى للحرق الوعيد بمن تعبه بالخلق ، فدل على أن غير الله ليس بخالق حقيقة . وقد أجاب بعضهم بأن الوعيد وقع على خلق الجواهر ، ورد بأن الوعيد لاحق باعتبار الشكل والهيئة ، وليس ذلك بجهوهر ، وأما استثناء غير ذي الروح فورد مورد الرخصة كما قررته . وفي قوله « كلف يوم القيامة » رد على من زعم أن الآخرة ليست بدار تكليف ، واجيب بأن المراد بالنفي أنها ليست بدار تكليف بعمل يقترب عليه ثواب أو عقاب ، وأما مثل هذا التكليف فليس بمنتهى لانه نفسه عذاب ، وهو نظير الحديث الآخر « من قتل نفسه بمديدة تخديده في يده يحيا بها نفسه يوم القيامة » وسيأتي في موضعه . وأيضا فالتكليف بالعمل في الدنيا حسن على مصطلح أهل علم الكلام ، بخلاف هذا التكليف الذي هو عذاب . واستدل به على جواز التكليف بما لا يطاق ، والجواب ما تقدم . وأيضا فننفخ الروح في الجسد قد ورد معجزة للنبي ﷺ ، فهو يمكن وإن كان في وقوعه خرق عادة ، والحق أنه خطاب معجز لا تكليف كما تقدم ، والله أعلم . وقد تقدم في « باب بيع التصاوير » في أواخر البيوع زيادة سعيد بن أبي الحسن في روايته أن ابن عباس قال للرجل « ويحك إن أبيت إلا أن تصنع فملكك بهذا الشجر » الحديث ، مع ضبط لفظه وإعراجه . واستدل به على جواز تصوير ما لا روح له من شجر أو شمس أو قر . ونقل الشيخ أبو محمد الجويني وجها بالمنع لأن من الكفرار من عبدها . قلت : ولا يلزم من تعذيب من يصور ما فيه روح بما ذكر تجويز تصوير ما لا روح فيه فإن عموم قوله « الذين يضاؤون بخلق الله » وقوله « ومن أظلم ممن ذهب بخلق علقني » يتناول ما فيه روح وما لا روح فيه ، فإن خمس ما فيه روح بالمعنى من جهة أنه مما لم يجر عادة الأديمين بصنعيته

وحجرت عادتهم بغرس الاشجار مثلاً امتنع ذلك في مثل تصوير الشمس والقمر ، ويتأكد المنع بما عيّد من دون الله فانه يضاهي حورة الاصنام التي هي الاصل في منع التصوير ، وقد قيد مجاهد صاحب ابن عباس جواز تصوير الشجر بما لا يشمر وأما ما يشمر فالحق به له روح ، قال عياض : لم يقله أحد غير مجاهد ، ورده الطحاوي بأن الصورة لما أبيضت بعد قطع رأسها التي لو قطعت من ذى الروح لما عاش دل ذلك على إباحة ما لا روح له أصلاً . قلت : وقصته أن تجوز تصوير ما له روح بجميع أعضائه إلا الرأس فيه نظر لا يخفى ، وأظن مجاهداً سمع حديث أبي هريرة الماضي ففيه « فليخلقوا ذرة ، وليخلقوا شعيرة » ، فإن في ذكر الذرة إشارة الى ماله روح وفي ذكر الشعيرة إشارة الى ما ينبت مما يؤكل ، وأما ما لا روح فيه ولا يشمر فلا تقع الإشارة اليه . ويقابل هذا التشديد ما حكاه أبو محمد الجوهري أن نسج الصورة في الثوب لا يمتنع ، لانه قد يلبس ، وطرده المنزولي في التصوير على الارض ونحوها ، وصحح النووي تحريم جميع ذلك . قال النووي : ويستثنى من جواز تصوير ما له ظل ومن اتخذه لعب البنات لما ورد من الرخصة في ذلك . قلت : وسأذكر ذلك في كتاب الادب وانها إن شاء الله تعالى

#### ٩٨ - باب الارتداف على الدابة

٥٩٦٤ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال حدثنا أبو صفوان عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ ركب على حمار على إكاف عليه قطيفة فدكة ، وأردف أسامة وراءه .

**قوله** ( باب الارتداف على الدابة ) أى إركاب ركب الدابة خلفه غيره ، وقد كنت استشكلت إدخال هذه التراجم في كتاب اللباس ، ثم ظهر لي أن وجهه أن الذي يرتداف لا يأمن من السقوط فينكشف فإشار الى أن احتفال السقوط لا يمنع من الارتداف اذ الأصل عدمه فيتحفظ المرتداف اذا ارتداف من السقوط ، واذا سقط فليبادر الى الستر ، وتلقبت فهم ذلك من حديث أس في قصة صفية الآتي في باب ارداف المرأة خلف الرجل ، وقال الكرمانى الغرض الجلوس على لجام الدابة وان تعدد أشخاص الركاب عليها ، والتصريح بلفظ القطيفة في الحديث الثامن مشعر بذلك . **قوله** ( أبو صفوان ) هو عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان الأموي . **قوله** ( ركب على حمار ) هو طرف من حديث طويل تقدم أصله في العلم ، ويأتى هذا السند في الاستئذان ثم في الرقاق ، وهو ظاهر في مشروعية الارتداف

#### ٩٩ - باب الثلاثة على الدابة

٥٩٦٥ - **حدثنا** مسدد قال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله أنجيلة بنى عبد المطلب ، فحمل واحد بين يديه وآخر خلفه . **قوله** ( باب الثلاثة على الدابة ) كأنه يشير الى الزيادة التي في حديث الباب الذي بعده ، والأصل في ذلك ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن جابر « نهى رسول الله ﷺ أن يركب ثلاثة على دابة » ، وسند ضعيف ، وأخرج

الطبري عن أبي سعيد رفته ولا يركب الدابة فوق اثنين ، وفي سنده لين . وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل زاذان أنه رأى ثلاثة على بقل فقال : ليتزل أحدكم ، فإن رسول الله ﷺ لعن الثالث . ومن طريق أبي بردة عن أبيه نحوه ولم يصرح برفته ، ومن طريق الشعبي قوله مثله ، ومن حديث المهاجر بن قنفذ أنه لعن فاعل ذلك وقال : إنما قد نهينا أن يركب الثلاثة على الدابة وسنده ضعيف ، وأخرج الطبري عن علي قال : إذا رأيتم ثلاثة على دابة فزجروهم حتى يزل أحدكم ، وعكسه ما أخرجه الطبري أيضا بسند جيد عن ابن مسعود قال وكان يوم بدر ثلاثة على بعير . وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة أيضا من طريق الشعبي عن ابن عمر قال : ما أبالي أن أكون طائر عشرة على دابة إذا طاعت حل ذلك ، وهذا يجمع بين مختلف الحديث في ذلك ، فيحمل ما ورد في الزجر عن ذلك على ما إذا كانت الدابة غير مطيعة كالخمار مثلا ، وعكسه على عكسه كالناقة والبغلة ، قال النووي : مذهبا ومذاهب العلماء كافة يجوز ركوب ثلاثة على الدابة إذا كانت مطيعة . وحكى القاضي عياض منعه عن بعضهم مطلقا ، وهو قاسد . ذلك : لم يصرح أحد بالجواز مع المحر ، ولا بالمنع مع الطاعة ، بل المقول من المطلق في المنع والجواز محمول على المنع . قوله ( خالده ) هو ابن مهران الخنساء . قوله ( لما قدم النبي ﷺ مكة ) يعني في الفتح . قوله ( استقبله ) في رواية الكشيته . استقبلته ، وأغلبية تصفير غلة وهو جمع غلام على غير قياس ولقياس غليظة ، وقال ابن التين : كانوا صغورا أهل على القياس وإن كانوا لم ينطقوا بأغلة قال : ونظيره أصيبية ، وإضافتهم إلى عبد المطيب لكونهم من ذريته . قوله ( حمل واحدا بين يديه وآخر خلفه ) قد فسرهما في الرواية التي بعد هذه ، ورفع عند الطبراني في رواية ابن أبي مليكة عن ابن عباس أنه ﷺ كان حينئذ راكبا على ناقته ، ووقع له ذلك في قصة أخرى أخرجهما مسلم وأبو داود والنسائي من طريق مؤرق العجل . حدثني عبد الله بن جعفر قال : كان رسول الله ﷺ إذا قدم من سفر تلقى بنا ، فيلقى بي وبالحسن أو بالحسين ، لحمل أحدهما بين يديه والآخر خلفه ، حتى دخلنا المدينة ، وتقدم حديث آخر أمجد الله بن جعفر في المعنى في أواخر الجهاد ، ووقع في قصة أخرى ، أن النبي ﷺ كان راكبا على بغلة الضياء عند قدومه المدينة ، أخرجه مسلم أيضا من حديث صلة بن الأكوح قال : لقد قدت بنبي الله ﷺ والحسن والحسين بغلته الضياء حتى أدخلتهم حجرة النبي ﷺ هذا قدومه وهذا خلفه ، ووقع في حديث بريدة الذي سأذكره في الباب بعده أنه ركب على حمار وأردف واحدا خلفه ، وهو يقوى الجمع الذي أشرت إليه في الباب

### ١٠٠ - باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه

وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة ، إلا أن يأذن له

٥٩٦٦ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب « ذكر شر الثلاثة عند عكرمة فقال :

قال ابن عباس : أتى رسول الله ﷺ وقد حمل قثم بين يديه وللفضل خلفه - أوفم خلفه والفضل بين يديه -

فأيهم شر ؟ أو أيهم خير ؟

قوله ( باب حمل صاحب الدابة غيره بين يديه ، وقال بعضهم : صاحب الدابة أحق بصدر الدابة إلا أن يأذن له )

له ( ثبت هذا التعليق عند النسائي ، وهو لا يذعن عن المستطلى وحده ، والبعض المجهول هو الشعبي أخرجه ابن أبي

شبهة عنه ، وقد جاء ذلك مرفوعاً أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : بيننا رسول الله ﷺ شيء إذا جاءه رجل ومعه حمار فقال : يا رسول الله اركب ، وتأخر الرجل ، فقال : لأنني أحق بصدرك دابتك إلا أن تجعله لي ، قال : قد جعلته لك . فركب ، وهذا الرجل هو معاذ بن جبل بينه حبيب بن الشهيد في روايته عن عبد الله بن بريدة لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريقه . قال ابن بطال : كأن البخاري لم يراض أسناده يعني حديث بريدة فأدخل حديث ابن عباس ليدل على معناه . قلت : ليس هو على شرطه ، فلذلك اقتصر على الإشارة إليه . وقد وجدت له شاهداً من حديث النعمان بن بشير أخرجه الطبراني وفيه زيادة الاستثناء ، وأخرج أحمد من حديث قيس بن سعد بدون هذه الزيادة . وفي الباب عدة أحاديث مرفوعة ومرفوعة بمعنى ذلك ، قال ابن العربي : إنما كان الرجل أحق بصدور دابته لأنه شرف والشرف حق المالك ، ولأنه يصرفها في الشيء حيث شاء وعلى أي وجه أراد من إسماعيل أو بطه ومن طول أو قصر ، بخلاف غير المالك . وقوله في حديث بريدة : إلا أن تجعله لي ، يريد الركوب على مقدم الدابة ، وفيه نظر لأن الرجل قد تأخر وقال له : يا رسول الله اركب ، أي في المقدم ، فدل على أنه جعله له ، ويمكن أن يجاب بأن المراد أنه طلب منه أن يجعله له صريحاً ، أو الضمير للتصرف في الدابة بعد الركوب كيف أراد كما أشار إليه ابن العربي في حق صاحب الدابة ، فكأنه قال اجعل حقل لي كله من الركوب على مقدم الدابة وما يترتب على ذلك . قوله ( ذكره في الثلاثة عند حكمة ) كذا للمصنف وفي رواية الكشميني : أشرف ، بزيادة ألف أوله ، وفي رواية الحموي : الأشرف فأما أشرف بزيادة ألف فهي لغة تقدم تقريرها في شرح حديث عبد الله بن سلام ، ففيه : قالوا أخيراً وابن أخيراً ، وجاء في المثال : صغرها أثمها ، وقالوا أيضاً : نعوذ بالله من نفس حرة ، وعين شري ، أي ملائ من الشر ، وهو مثل أصغر وصغرى . وأما الرواية بزيادة اللام فهو مثل قولهم : الحسن الوجه والواهب المائة ، والمراد بالفظ الأشرف الشر لأن أفضل التفضيل لا يستعمل على هذه الصور إلا نادراً . قوله ( أي رسول الله ﷺ ) بفتح الهمزة من أي ورسول الله بالرفع أي جاء ، وقد حل قثم بين يديه والفضل خلفه وهذا لهذا المصنف بن عبد المطلب وأخوه عبد الله بن عباس راوي الحديث . قوله ( أو قثم خلفه ) شك من الراوي ، وقثم بكاف ومثله وزن عمر ، ليس له في البخاري رواية . وهو صحابي ، وذكره الحافظ عبد الغني مع غير الصحابة فوهم . قوله ( فأبهم شر أو أبهم خير ) ؟ هذا كلام عكرمة يرد به على من ذكره له في الثلاثة . وقال الداودي : إن أبهم الخبر في ذلك قدم على هذا ويكون ناسخاً له ، لأن الفعل يدخله النسخ والخبر لا يدخله النسخ ، كذا ، قال ودعوى النسخ هنا في غاية البعد ، واجمع الذي أشار إليه الطبري أولاً

### ١٠٩ - باب إرداف الرجل خلف الرجل

٥٩٩٧ - حدثنا هذبة بن خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بينا أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا أخيرة الرجل فقال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . ثم صار ساعة ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبئس رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق

الله على عباده أن يعبُدوه ولا يُشركوا به شيئاً . ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل . قلت : لبيك رسول الله وسعديك . فقال : هل تدري ما حقُّ المهاد على الله إذا فعلوه ؟ قلتُ : الله ورسوله أعلم . قال : حقُّ المهاد على الله أن لا يُضدَّ بهم »

**قوله** ( باب إرداف الرجل خلف الرجل ) ذكر فيه حديث معاذ بن جبل وقد تقدم في الجهاد ، وأحيل بشرحه على هذا المكان وللاقتناء كتاب الرقاق فقد ذكره فيه هذا السند والمتن تاماً فليشرح هناك ، والمقصود منه هنا من الإرداف واضح . ووقع في شرح ابن بطلال «باب» بلا ترجمة وقال : كل ينبغي له أن يورده مع حديث أسامة في «باب الارتداف» وقد عرف جوابه ، وقوله «كنت ردفت النبي ﷺ» الردف والرديف الراكب خلف الراكب يأذنه ، وودف كل شيء مؤخره ، وأصله من الركوب على الردف وهو المعبر ، ولهذا قيل للراكب الأصلي ركب صدر الدابة ، وردفت الرجل إذا ركبته ورااه وأردفته إذا أركبته ورااه . وقد أفرد ابن منده أسماء من أردفته النبي ﷺ خلفه فبلغوا ثلاثين نفصاً

### ١٠٢ - باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم

٥٩٦٨ - **حدثنا الحسن بن محمد بن صباح** حدثنا يحيى بن عباد حدثنا شعبة أخبرني يحيى بن أبي اسحاق قال «سمعتُ أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أتينا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإني ردفتُ أبا طلحة ، وهو يسيرُ وبعضُ نساء رسول الله ﷺ ردفت رسول الله ﷺ ، إذ عثرتُ الناقة ، فقلتُ : للمرأة ، فنزلتُ ، فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددتُ الرجلَ وركب رسول الله ﷺ . فلما دنا - أو رأى المدينة - قال : آيوني ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون »

**قوله** ( باب إرداف المرأة خلف الرجل ذا محرم ) كذا للاكثر ، والنصب على الحال ، وبعضهم ذى محرم على الصفة . واقتصرت النسق على «خلف الرجل» فلم يذكر ما بعده . **قوله** ( أتينا مع رسول الله ﷺ من خيبر ، وإني ردفت أبا طلحة وهو يسير وبعض نساء رسول الله ﷺ ردفت رسول الله ﷺ ، إذ عثرت الناقة فقلت للمرأة ، فنزلت ، فقال رسول الله ﷺ : إنها أمكم ، فشددت الرجل وركب رسول الله ﷺ . فلما دنا - أو رأى المدينة - قال : آيوني ، تائبون ، عابدون ، لربنا حامدون ) كذا في هذه الرواية وظاهره أن الذي قال ذلك ونعله هو أنس ، وقد تقدم في أواخر الجهاد من وجه آخر عن يحيى بن أبي إسحق وفيه أن الذي فعل ذلك أبو طلحة وأن الذي قال «المرأة» رسول الله ﷺ ونلفظه أنه «أقبل هو وأبو طلحة ومع النبي ﷺ صفيية يردفها على راحلته ، فلما كن ببعض الطريق عثرت الدابة فصرع النبي ﷺ والمرأة ، وإن أبا طلحة أحسبه قال اقتحم من بعيره فقال : يا نبي الله هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليك المرأة . فالتى أبو طلحة ثوبه على وجهه فقصد قصدها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة فشددت لهما على راحلتهما فركبا ، الحديث . وفي أخرى عن يحيى بن أبي إسحق أيضاً «ورسول الله ﷺ على راحلته وقد أردف صفيية بنت حيي ، فمئرت ناقة ، فساقه فحره . فيستفاد من هاتين الطريقتين تسمية المرأة ، وأن الذي تولى شد الرجل وذير ذلك بما ذكر هو أبو طلحة لا أنس ، والاختلاف فيه على يحيى بن



أبي إسحق رواية عن أنس ، فقال شعبة عنه ما في هذا الباب ، وقال عبد الوارث وبشر بن المفضل كلامهما عنه ما أشرت إليه في الجهاد ، وهو المعتمد فإن القصة واحدة ومخرج الحديث واحد واتفاق اثنين أولي من انفراد واحد ، ولا سيما أن أنسا كان اذ ذلك يصغر من تعاطى ذلك الأمر ، وإن كان لا يمتنع أن يساعد حبه أبا طلحة على شيء من ذلك ، راقه أعلم . فقد يرتفع الاشكال بهذا . وفي الحديث أنه لا بأس للرجل أن يتدارك المرأة الأجنبية إذا سقطت أو كادت تسقط فيعينها على التخلص مما يحشى عليها

### ١٠٣ - باب الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى

٥٩٦٩ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه أنه أبصر النبي ﷺ يضطجع في المسجد رافعا إحدى رجليه على الأخرى

قوله ( باب الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى ) وجه دخول هذه الترجمة في كتاب اللباس من جهة أن الذي يفعل ذلك لا يأمن من الانكشاف ، ولا سيما الاستلقاء يستدعي النوم ، والتأني لا يتحفظ ، فكأنه أشار إلى أن من فعل ذلك ينبغي له أن يتحفظ لئلا ينكشف . وذكر فيه حديث عباد بن تميم عن عمه وهو عبد الله بن زيد ، وفيه ثبوت ذلك من فعل النبي ﷺ ، وزاد عند الإسماعيل في روايته في آخر الحديث « وإن أبا بكر كان يفعل ذلك وعمر وعثمان ، وكأنه لم يثبت عنده ألمى من ذلك ، وهو فيما أخرجه مسلم من حديث جابر رحمه ، لا يستلقين أحداكم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى ، أو ثبت لكنه رآه منسوخا ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان إن شاء الله تعالى

( خاتمة ) : اشتمل كتاب اللباس من الأحاديث المرفوعة على مائتي حديث واثنين وعشرين حديثا ، المتعلق منها وما أشبهه ستة وأربعون حديثا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها مائة واثنان وثمانون حديثا والخاص أربعون ، وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة « ما أسفل من الكعبين من الأزار في النار » وحديث الوبير في لبس الحرير ، وحديث أم سلمة في شعر النبي ﷺ ، وحديث أنس « كان لا يرد الطيب » ، وحديث أبي هريرة في لعن الواصلة ، وحديثه « لا تشمن » ، وحديث عائشة في نقض الصور ، وحديث ابن عمر في عهد جبريل ومنه « لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة » ، وقد أخرجه مسلم من حديث عائشة ، وحديث « صاحب الدابة أحق بصدرها ، على أنه لم يصرح برفعه وهو مرفوع على ما بينته . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم تسعة عشر أمرا وراقه أعلم



الأخبار أنها أسلمت . واقتضت الآية الوصية بالوالدين والأمر بطاهتهما ولو كانا كافرين ، إلا إذا أسرا بالشرك فتجب معصيتهما في ذلك ، ففيها بيان ما أجمل في غيرها ، وكذا في حديث الباب ، من الأمر بهرهما . **قوله** ( قال الوليد بن عيزار أخبرني ) هو من تقديم اسم الراوي هل الصيغة وهو جائز ، وكان شعبة يستعمله كثيرا ، ووقع لبعضهم زيادة ألف ولام في أوله ، وكذا تقدم في أوائل الصلاة مع كثير من فوائد الحديث وقه الخدم . وقال ابن التين : تقديم البر على الجهاد يحتمل وجهين : أحدهما التعدية إلى نفع الغير ، والثاني أن الذي يفعله يرى أنه مكافأة على فعلهما ، فسكاته يرى أن غيره أفضل منه ، فذهب على إثبات الفضيلة فيه . قلت : والاول ليس بواضح ، ويحتمل أنه قدم لتوقف الجهاد عليه ، إذ من بر الوالدين استندتاهما في الجهاد ثبتت أنهى عن الجهاد بغير اذنه كما يأتي قريبا

## ٢ - باب من أحق الناس بحسن الصحبة ؟

٥٩٧١ - **ع** شعبة قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عمارة بن الققاع بن شبرمة عن أبي زرعة « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، من أحق بحسن صحابي ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم من ؟ قال : ثم أموك » وقال ابن شبرمة وبهي بن أيوب : حدثنا أبو زرعة . . منه

**قوله** ( باب من أحق الناس بحسن الصحبة ) الصحبة والصحابة مصدران بمعنى ، وهو المصاحبة أيضا . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عمارة بن الققاع بن شبرمة ) بضم المعجمة والراء بينهما موحدة كذا للاكثر ووقع عند النسفي وكذا لأبي زر عن الحموي والمستمل « عن عمارة بن الققاع وابن شبرمة ، بزيادة واو والصواب حذفها فإن رواية ابن شبرمة قد حلقها المصنف عقب رواية عمارة وقد أخرجه الاسماعيل من طريق زهير بن حرب عن جرير عن عمارة حسب . **قوله** ( جاء رجل ) يحتمل أنه معاوية بن حيدة بفتح المهملة وسكون التحتانية ، وهو جد بهز بن حكيم ، فقد أخرج المصنف في « الادب المفرد » من حديثه « قال قلت : يا رسول الله من أبر ؟ قال : أمك » الحديث . وأخرجه أبو داود والترمذي . **قوله** ( فقال : يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابي ) في رواية محمد بن فضيل عن عمارة عند مسلم « بحسن الصحبة » وهذه في رواية شريك عن عمارة وابن شبرمة جميعا عن أبي زرعة قال مثل رواية جرير ، وزاد فقال نعم وأبيك لبنان ، وقد أخرجه ابن ماجه من هذا الوجه موطولا وزاد فيه حديث « أفضل الصدقة أن تصدق وأنت صحيح شحيح » وأخرجه أحمد من طريق شريك فقال في أوله « يا رسول الله نبئني بأحق الناس مني صحبة » ووجدته في النسخة بلفظ « فقال نعم والله » بدل « وأبيك » فلعلها تصحفت ، وقوله « وأبيك » لم يقصد به القسم وإنما هي كلمة تجري لأرادة تثبيت الكلام ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع قبل النهي عن الحلف بالآباء . **قوله** ( قال : أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : ثم أمك . قال : ثم من ؟ قال : أموك ) كذا في جميع بالرفع ووقع عند مسلم من هذا الوجه وعند المصنف في « الادب المفرد » من وجه آخر بالنصب ، وفي آخره « ثم أباك » والاول ظاهر ويخرج الثاني على

إجماع فعل . ووقع صريحا عند المصنف في « الأدب المفرد » كما سأنبه عليه ، وهكذا وقع تكرار الام ثلاثا وذكر الاب في الرابعة ، وصرح بذلك في الرواية يحيى بن أيوب ولفظه « ثم عاد الرابعة فقال : برأباك ، وكذا وقع في رواية جوين حكيم وزاد في آخره ثم « الأقرب فالأقرب » ، وله شاهد من حديث خدش ابن سلامة رفعه « أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأمه ، أوصى امرأ بأبيه ، أوصى امرأ بمولاه الذي يليه ، وإن كان عليه فيه أذى يؤذيه » أخرجه ابن ماجه والحاكم ، قال ابن بطال : مقتضاه أن يكون الام ثلاثة أمثال مالاب من البر ، قال : وكان ذلك لصعوبة الحل ثم الوضع ثم الرضاع ، فهذه تنفرد بها الام وتشق بها ، ثم تشارك الاب في الترية . وقد وقعت الإشارة الى ذلك في قوله تعالى ﴿ ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ﴾ فسوى بينهما في الوصاية ، وخص الام بالامور الثلاثة . قال القرطبي : المراد أن الام تستحق على الولد الحظ الأوفر من البر ، وتقدم في ذلك على حق الاب عند المزاومة . وقال عياض : وذهب الجمهور الى أن الام تفضل في البر على الاب ، وقيل يكون برهما سواء ، ونقله بعضهم عن مالك والصواب الاول . قلت : الى الثاني ذهب بعض الشافعية ، لكن نقل الحارث المحامبي الاجماع على تفضيل الام في البر وفيه نظر ، والمنقول عن مالك ليس صريحا في ذلك فقد ذكره ابن بطال قال : سئل مالك طلبة أبي فتمتنى أمي ، قال : أطع أباك ولا تهمل أمك قال ابن بطال هذا يدل على أنه يرى برهما سواء ، كذا قال وليست الدلالة على ذلك بواضحة ، قال وسئل أليست بمعنى عن المسألة بعينها فقال : أطع أمك فإن لها ثلثي البر ، وهذا يشهد الى الطريق التي لم يتكرر ذكر الام فيه الا مرتين . وقد وقع كذلك في رواية محمد بن فضيل عن حمارة بن القعقاع عند مسلم في الباب ، ووقع كذلك في حديث المقدم بن معدى كرب فيما أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » ، وأحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ولفظه « إن الله يوصيكم بأمهاتكم ، ثم يوصيكم بأمهاتكم ثم يوصيكم بهياتكم ، ثم يوصيكم بأبائكم ، ثم يوصيكم بالانثرب فالأقرب » ، وكذا وقع في حديث جوين حكيم كما تقدم ، وكذا في آخر رواية محمد بن فضيل المذكورة عند مسلم بلفظ « ثم أدناك فادناك » وفي حديث أبي رزمة بكسر الراء وسكون الميم بهما مثله « انتهيت الى رسول الله ﷺ فسمعتة يقول : أمك وأباك ، ثم اختك وأخاك ، ثم أدناك فادناك » أخرجه الحاكم هكذا ، وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن حبان ، والمراد بالدنو التقرب الى البار . قال عياض : تردد بعض العلماء في الجد والأخ ، والأكثر على تقديم الجد . قلت : وبه جزم الشافعية ، قالوا : يقدم الجد ثم الأخ ، ثم يقدم من أدلى بابوين على من أدلى بواحد ، ثم تقدم القرابة من ذوى الرحم ، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ، ثم حائر المعصبات ، ثم المصاهرة ثم الولاء ، ثم الجار . وسيأتى الكلام على حكمه بعد . وأشار ابن بطال الى أن الترتيب حيث لا يمكن إيصال البر دفعة واحدة وهو واضح ، وجاء ما يبدل على تقديم الام في البر مطلقا ، وهو ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة سألت النبي ﷺ أي الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها . قلت فملى الرجل ؟ قال : أمه . ويؤيد تقديم الام حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « إن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، ونبدني له سقاء ، وحجرى له حواء ، وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعني مني ، فقال : أنت أحق به ما لم تنسكي » ، كذا أخرجه الحاكم وأبو داود . فتوصلت لاختصاصها به باختصاصه بها في الامور الثلاثة . قوله ( وقال ابن شبرمة ويحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة مثله ) أما ابن شبرمة فهو عبد الله الفقيه المجهور

الكوفي ، وهو ابن عم حمزة بن القعقاع المذكور قبل ، وطريقه هذه وصلها المؤلف في « الادب المفرد » قال « حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن ابن شجرة سمعت أبا زرعة ، فذكر بلفظ « قيل يا رسول الله من أبر » والباقي مثل رواية جرير سواء لكن على سياق مسلم ، وأما يحيى بن أيوب فهو حفيد أبو زرعة بن عمرو ابن جرير شيخه في هذا الحديث ولهذا يقال له الجريري ، وطريقه هذه وصلها المؤلف أيضا في « الادب المفرد » وأحد كلاهما من طريق عبد الله هو ابن المبارك « أنبأنا يحيى بن أيوب حدثنا أبو زرعة ، فذكره بلفظ « أتى رجل الى النبي ﷺ فقال : ما تأمرني ؟ فقال : بر أمك ثم عاد ، الحديث وكذا هو في « كتاب البر والصلة لابن المبارك » وتقل المحاسبي الاجماع على أن الأم مقدمة في البر على الأب

### ٣ - باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين

٥٩٧٢ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن سفيانٍ وثُمَيْمَةَ قَالَا حَدَّثَنَا حَبِيبٌ ع . قَالَ وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِنَبِيِّ ﷺ : أَجَاهِد . قَالَ : لَيْتَ أَبَوَانِ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَفِيهِمَا فِجَاهِد »

**قوله** ( باب لا يجاهد إلا باذن الأبوين ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وحبيب المذكور في السند هو حبيب بن أبي ثابت ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، وترجم له هناك في الجهاد باذن الابوين ، ووقع عند أحمد من حديث أبي سعيد « هاجر رجل فقال له النبي ﷺ هل بالين أبواك ؟ قال : نعم قال : أذن لك ؟ قال : لا . قال : ارجع فاستأذنهما ، فان أذن لك وإلا فبرهما » وقوله « ففيمما فجاهد » أي إن كان لك أبوان فابلق جهدك في برهما والاحسان إليهما ، فان ذلك يقوم لك مقام قتال العدو

### ٤ - باب لا يسب الرجل والديه

٥٩٧٣ - **حَدَّثَنَا** أحمد بن حنبل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن محمد بن عبد الرحمن « عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه . قيل يا رسول الله ، وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباه ، ويسب أمه فيسب أمه »

**قوله** ( باب لا يسب الرجل والديه ) أي ولا أحدهما ، أي لا يتسبب الى ذلك . **قوله** ( ان من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه ) سيأتى بعد باب عد العقوق في أكبر الكبائر ، والمذكور هنا فرد من أفراد العقوق ، وان كان التسبب الى لعن الوالد من أكبر الكبائر فالتصريح بلعنه أشد ، وترجم بلفظ السب وساقه بلفظ اللعن إشارة الى ما وقع في رواية الحديث ، وقد وقع أيضا في بعض طرقه وهو في « الادب المفرد » من طريق عروة بن عياض سمع عبد الله بن عمرو يقول « من الكبائر عند الله أن يسب الرجل والده » وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » من طريق سفيان الثوري ومسلم من طريق يزيد بن الهاد كلاهما عن سعد بن إبراهيم بلفظ « من الكبائر شتم الرجل » وفي رواية المصنف « أن يشتم الرجل والديه » . **قوله** ( قيل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ) ؟ هو استبعاد من السائل ، لأن الطبع المستقيم يأبى ذلك ، فبين في الجواب أنه وان لم يتحاط السب بنفسه في الاغلب

الأكثر لكن قد يقع منه التسبب فيه وهو ما يمكن وقوعه كثيرا . قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الدوائر ويؤخذ منه أن من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل وأن لم يقصد إلى ما يحرم ، والأصل في هذا الحديث قوله تعالى ﴿ ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله ﴾ الآية . واستنبط منه الماوردي منع بيع الثوب الحرير من يتحقق أنه يلبسه ، والغلام الأمر من يتحقق أنه يفضل به الفاحشة ، والعصير من يتحقق أنه يتخذ خمرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : فيه دليل على عظم حق الأبوين . وفيه العمل بالغالب لأن الذي يسب أبا الرجل يجوز أن يسب الآخر أباه ويجوز أن لا يفعل ، لكن الغالب أن يجيبه بنحو قوله . وفيه مراجعة الطالب لشيخه فيما يقوله مما يشكل عليه . وفيه إثبات الكبار وسيأتي البحث فيه قريبا ، وفيه أن الأصل يفضل الفرع بأصل الوضع ولو فضل الفرع ببعض الصفات

### ٥ - باب إجابة دُعاء من برّ والدّيه

٥٩٧٤ - حدثنا سعيد بن أبي مسرّم قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة قال أخبرني نافع بن ابن هرّ رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال : بينما ثلاثة نفر يمشون أخذتم للطير ، فالوا إلى غار في الجبل ، فانطعلت على فم غارهم صخرة من الجبل فأطبقت عليهم ، فقال بعضهم لبعض : انظروا أحلاما علمتموها لله سالحة فادعوا الله بها لله يفرجها . فقال أحدهم : اللهم إنه كان لي والذان شبخان كبيران ، ولي صبيّة صفراء كنت أرمي عليهم ، فإذا رحت عليهم غلبت بدأت بوالدي أسقيهما قبل ولدي ، وإنه نأى بي الشجر فأتيت حتى أمسيت ، فوجدتهما قد ناما ، فغلبت كما كنت أحب ، فبحثت بالحلاب ففقت عند رؤوسهما ، أكره أن أوقظهما من نومهما ، وأكره أن أبدأ بالعنينة قبلهما والصبيّة يتضاغون عند قدي ، فلم يزل ذلك دأبي ودأبهم حتى طلع الفجر . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا فرجة ترضى منها السماء ، وفرج الله لهم فرجة حتى يروا منها السماء . وقال الثاني : اللهم إنه كانت لي ابنة عم أحبها كأشد ما يحب الرجال للنساء ، فطلبت إليها نفسها فأبّت حتى آتيتها بمائة دينار ، فسمعت حتى جمعت مائة دينار فلقيتها بها ، فلما قدمت بين رجلها قالت : يا عبد الله ، اتق الله ولا تفتح الخاتم إلا بحقه ، ففقت عنها . اللهم فان كنت تعلم أني قد فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج لنا منها ، وفرج لهم فرجة . وقال الآخر : اللهم إني كنت أسفجرت أجيرا بفرق أرو ، فلما قضى عمله قل : أعطني حتى ، فرأيت عليه حقه ، ففركه ورغب عنه ، فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقرأ وراعيها ، فجاءني وقال : اتق الله ولا تظلمني وأعطني حتى . فقلت : اذهب إلى تلك البقر وراعيها . فقال : اتق الله ولا تهزأ بي . فقلت : إني لا أهزأ بك ، فخذ تلك البقر وراعيها ، فأخذها فانطلق . فان كنت تعلم أني فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج ما بقي ، وفرج الله عنهم .

**قوله** ( باب اجابة دعاء من بر والديه ) ذكر فيه قصة الثلاثة الذين انطبق عليهم فم الغار حتى ذكروا أعمالهم الصالحة ففرج عنهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة . وقوله في هذه الرواية « على فم غارهم » ، في رواية الكشميني « باب » بدل « فم » . وقوله « فأطاعت » تقدم توجيهه في أواخر أحاديث الانبياء . ووقع هنا في رواية الكشميني « فطاعت » . وقوله « نأى » أى بعد ، والشجر بمجمة وجيم للكثرة وفي رواية الكشميني بالمهملتين ، والاول اول فان في الخبر انه رجع بعد أن ناما فأقام ينظر استيقاظهما الى الصباح حتى انتبها من قبل أنفسهما ، وانما قال « بعد » الشجر ، أى لطلب المرحى . وقوله « فرجة يرون منها السماء » ، في روايته « حتى رأوا » ، ووقع هنا حموي : وقص الحديث بطوله ، وسأقه الباقر . وقوله يجب الرجال النساء ، في رواية الكشميني « الرجل » بالافراد . وقوله « تلك البقر » ، في رواية الكشميني « ذلك البقر » ، في الموضعين ، والاشارة فيه الى الجنس

### ٦ - باب عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ . قاله ابن عمرو عن النبي ﷺ

٥٩٧٥ - **عمر بن سعد بن حفص** حدثنا شيبان عن منصور عن المسيب عن وراد عن النخعي بن شمعة عن النبي ﷺ قال : **إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمِّهَاتِ ، وَمَنْعًا وَهَاتِ ، وَوَأْدَ اللَّبَنَاتِ . وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ ،**

٥٩٧٦ - **عبد بن إسحاق** حدثنا خالد الواسطي عن البربري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه قال « قال رسول الله ﷺ : **أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ ثَلَاثًا : الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . وَكَانَ مَقْكَئًا فَبَجَسَ فَقَالَ : أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ . وَشَهَادَةُ الزُّورِ . أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ . فَاِزَالِ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْتَ لَا يَسْكُتُ ،**

٥٩٧٧ - **عبد بن محمد بن الوليد** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة حدثني عبيد الله بن أبي بكر قال سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : **ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِبَارَ - أَوْ سَدَلَ عَنْ الْكِبَارِ - فَقَالَ : الشُّرْكُ بِاللَّهِ ، وَقَتْلُ النَّفْسِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . فَقَالَ : أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ ؟ قَالَ : قَوْلُ الزُّورِ . أَوْ شَهَادَةُ الزُّورِ . قَالَ شُعْبَةُ : فَأَكْثَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ . شَهَادَةُ الزُّورِ ،**

**قوله** ( باب ) بالنخوين . **قوله** ( عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ مِنَ الْكِبَارِ ، قاله ابن عمر عن النبي ﷺ ) كذا في رواية أبي ذر عن عمر ، بضم العين ، والاصبلي عمرو بفتحها ، وكذا هو في بعض النسخ عن أبي ذر وهو المخطوط ، وسيأتي في كتاب الأيمان والنذور موصولا من رواية الشعبي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال « الكبار الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين للنفوس ، ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي والبيهقي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة : العاق لوالديه ، وممن أضره ، والمنان ، وأخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أيضا نحو حديث ابن عمر هذا لكن

قال ، الحديث ، بدل ، المنان ، والدبوث بمهملة ثم تحتانية وآخره مثلثة بوزن فروج وقع تفسيره في نفس الخبر أنه الذي يقر الخبث في أهله ، والمعقوق بضم العين المهملة مشتق من العق وهو القطع ، والمراد به صدور ما يتأذى به الوالد من ولده من قول أو فعل إلا في شرك أو معصية ما لم يتعنت الوالد ، وضبطه ابن عطية بوجوب طاعتها في المباحات فعلا وتركها واستحبابها في المندوبات ، وفروض الكفاية كذلك ، ومنه تقديمهما عند تعارض الأمرين وهو كمن دفعته أمه ليرضها مثلاً بحيث يفوت عليه فعل واجب أن استمر عندها ويفوت ما قصدته من تأنيسه لها وغير ذلك لو تركها وفعله وكان مما يمكن نذاركه مع فوات الفضيلة كالصلاة أول الوقت أو في الجماعة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث أيضا : أولها حديث المغيرة بن شعبة ، قوله ( عن منصور ) هو ابن المعتز ، والمسيب هو ابن رافع ، ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، والسند كله كوفيون . ووقع التصريح بسامع منصور له من المسيب في الدعوات ، وقد تقدم في الاستقراض من رواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن منصور كالذي هنا ، وذكر المولى في الأطراف ، أن في رواية منصور عن المسيب عند البخاري ذكر عقوق الأمهات فقط ، وليس كما قال بل هو بتمامه في الموضوعين ، لكنه في الأصل طرف من حديث مطول سيأتي في القدر من طريق عبد الملك بن عمير ، وفي الرافق من طريق الشعبي كلاهما عن وراد أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلى بحديث سمعته ، فذكر الحديث في التلخيص عقب الصلوات ، قال : وكان ينهى ، فذكر ما هنا ، وسيأتي في الدعوات أوله فقط من رواية قتيبة عن جرير دون ما في آخره . والحاصل أنه فرقه من حديث جرير عن منصور في موضوعين ، ويحتمل أنه كان عند شيخه هكذا ، وتقدم في الزكاة من طريق أخرى عن الشعبي مقتصر على الذي هنا أيضا . قوله ( أن الله حرم عليكم عقوق الأمهات ) تقدم في الاستقراض الإشارة إلى حكمة اختصاص الأم بالذكر ، وهو من تخصيص الشيء بالذكر اظهارا لعظم موقعه . والأمهات جمع أمة وهي لمن يعقل ، بخلاف أفظ الأم فانه أعم . قوله ( ومنما وهات ) وقع في رواية غير أبي ذر وفي الاستقراض « ومنع » بغير تنوين ، وهي في الموضوعين بسكون القوف مصدر منع يمنع ، وسيأتي ما يتعلق به في الكلام على « قيل وقال » وأما هات فبكر المثناة فعل أمر من الأيتاء قال الخليل : أصل هات أت فقلبت الالف هاء . والحاصل من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أخذه ، ويحتمل أن يكون النهي عن السؤال مطلقا كما سيأتي بسط القول فيه قريبا ، ويكون ذكره هنا مع ضده ثم أعيد تأكيده للنهي عنه ، ثم هو محتمل أن يدخل في النهي ما يكون خطايا لائنين كما ينهى الطالب عن طلب ما لا يستحقه وينهى المطلوب منه عن إعطاء ما لا يستحقه الطالب لئلا يمينه على الائم ، قوله ( وواد البنات ) بسكون الهمزة هو دفن البنات بالحياة ، وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهة فيهن ، ويقال إن أول من فعل ذلك قيس ابن عاصم الغيمي ، وكان بعض أعدائه أظار عليه فأمر بنته فأخذها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فغير ابنته فأختارت زوجها . فآلى قيس على نفسه أن لا تولد له بنت إلا دفنها حية ، فبجعه العرب في ذلك ، وكان من العرب فريق ثان يقتلون أولادهم مطلقا ، إما نفاسة منه على ما ينقصه من ماله ، وإما من عدم ما ينفعه عليه ، وقد ذكر الله أمرهم في القرآن في عدة آيات ، وكان صعصة بن ناجية التيمي أيضا وهو جد الفرزدق ممام بن غالب بن صعصة أول من فدى المودة ، وذلك أنه يعمد إلى من يريد أن يفصل ذلك فيفدى الولد منه بمال يتفقان عليه ، وإلى ذلك أشار الفرزدق بقوله :



وجدى الذى منسج الوائدا ه وأحيا الويد فلم يراد

وهذا محمول على الفريق الثانى ، وقد بقى كل من قيس وصمصعة الى أن أدركا الاسلام ولهما حجة ، وإنما خص البنات بالذكر لانه كان الغالب من فعلهم ، لأن الذكور مظنة الفدرة على الاكتساب : وكانوا فى صفة الواد على طريقين : أحدهما أن يأمر امرأته إذا قرب وضعا أن تطلق بجانب حفرة ، فإذا وضعت ذكرا أبقتة وإذا وضعت أنثى طرحتها فى الحفرة ، وهذا ألبق بالفريق الاول . ومنهم من كان إذا صارت البنت سداسية قال لامها . طيبها وزينها لازور بها أقاربها ، ثم يبعدها فى الصحراء حتى يأتي البئر فيقول لها انطرى فيها وبدفعا من خلفها ويطمها ، وهذا الثلاثى بالفريق الثانى ، والله أعلم . قوله ( وكره لكم قيل وقال ) فى رواية الشعبي ، وكان ينهى عن قيل وقال ، كذا الأكثر فى جميع المواضع بغير تنوين ، ووقع فى رواية الكشميين هنا قبيلا وقالا ، والاول أشهر ، وفيه تعقب على من ذهب أنه جائز ولم تقع به الرواية ، قال الجوهرى : قيل وقال اسمان ، يقال كثير القيل والقال ، كذا جزم بانهما اسمان ، وأشار الى الدليل على ذلك بدخول الالف واللام عليهما . وقال ابن دقيق العيد : لو كانا اسمين بمعنى واحد كالقول لم يكن لعطف أحدهما على الآخر فائدة ، فإشار الى ترجيح الاول . وقال الحب الطبرى فى قيل وقال ثلاثة أوجه : أحدهما أنهما مصدران لقول ، تقول قلت قولا وقبلا وقالا والمراد فى الأحاديث الإشارة الى كراهة كثرة الكلام لأنها تنول الى الخطأ ، قال وإنما كرهه المبالغة فى الزجر عنه ، ثانيها إرادة حكاية أقويل الناس والبعض عنها ليخبر عنها فيقول : قال فلان كذا وقيل كذا ، والنهى عنه إما للزجر عن الاستكثار منه ، وإما لشيء مخصوص منه وهو ما يكرهه المحكى عنه . ثالثها أن ذلك فى حكاية الاختلاف فى أمور الدين كقوله : قال فلان كذا وقال فلان كذا ، وعمل كراهة ذلك أن يكثر من ذلك بحيث لا يؤمن مع الاكتثار من الزلل ، وهو مخصوص بمن ينقل ذلك من غير تثبت ، ولكن يقلد من سمعه ولا يحتاط له . قلت : ويؤيد ذلك الحديث الصحيح ، كفى بالمردء أن يتحدث بكل ما سمع ، أخرجه مسلم ، وفى شرح المشكاة ، قوله قيل وقال من قولهم قيل كذا وقال كذا ، وبناؤهما على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والاعراب على إجرائهما بجرى الاسماء خلوين من الضمير ، ومنه قوله « إنما الدنيا قيل وقال » وإدخال حرف التعريف عليهما فى قوله ما يعرف القيل لذلك . قوله ( وكثرة السؤال ) تقدم فى كتاب الزكاة بيان الاختلاف فى المراد منه وهل هو سؤال المال ، أو السؤال عن المشكلات والمعضلات ، أو أعم من ذلك ؟ وإن الاولى حمله على العموم . وقد ذهب بعض العلماء الى أن المراد به كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، أو كثرة سؤال انسان بعبئته عن تفاصيل حاله ، فإن ذلك مما يكره المستؤل غالبا . وقد ثبت النهى عن الأغلوطن أخرجه أبو داود من حديث معاوية . وثبت عن جمع من السلف كراهة تسكف المسائل التى يستحيل وقوعها عادة أو يندر جدا ، وإنما كرهوا ذلك لما فيه من التنطع والقول بانظن ، اذ لا يخلو صاحبه من الخطأ . وأما ما تقدم فى اللعان فذكره النبي ﷺ المسائل وعابها ، وكذا فى التفسير فى قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) فذلك خاص بزمان نزول الوحي ، ويشير اليه حديث « أعظم الناس جرما عند الله من سأل عن شيء لم يحرم تحريم من أجل مسأله » وثبت أيضا مذم السؤال للدال ومدح من لا يلحف فيه كقوله تعالى ( لا يسألون الناس إلحافا ) وتقدم فى الزكاة حديث « لا تزال المسألة بالعبد حتى يأتي يوم القيامة وليس فى وجهه منعة لهم » وفى صحيح مسلم « إن المسألة لا تحل إلا ثلاثة : للنبي

فقر مدقع ، أو غرم مفظع ، أو جائحة ، وفي السنن قوله عليه السلام لابن عباس : إذا سألت فاسأل الله ، وفي سنن أبي داود : إن كنت لا بد سائلا فاسأل الصالحين ، وقد اختلف العلماء في ذلك ، والمعروف عند الشافعية أنه جائز لأنه طلب مباح فأشبهه المأرية ، وحلوا الأحاديث الواردة على من سأل من الزكاة الواجبة من ليس من أهلها ، لكن قال النووي في شرح مسلم : اتفق العلماء على النهي عن السؤال من غير ضرورة . قال واختلف أصحابنا في سؤال القادر على الكسب على وجهين أحدهما التحريم لظاهر الأحاديث . والثاني يجوز مع الكراهة بشروط ثلاثة : أن لا يلج ولا يذل نفسه زيادة على ذل نفس السؤال ، ولا يؤذى المستول . فإن فقد شرط من ذلك حرم . وقال الفاكهاني : يتعجب من قال بكراهة السؤال مطلقا مع وجود السؤال في عصر النبي عليه السلام ثم السلف الصالح من غير تكبر ، فالشارع لا يقر على مكروه . قلت : لعل من كره مطلقا أراد أنه خلاف الأولى . ولا يلزم من وقوعه أن يتغير صفته ولا من تقريره أيضا ، وينبغي حمل حال أولئك على السداد ، وأن السائل منهم غالبا ما كان يسأل إلا عند الحاجة الشديدة . وفي قوله من غير تكبر ، نظر في الأحاديث الكثيرة الواردة في ذم السؤال كفاية في إنكار ذلك . ( تنبيه ) : جميع ما تقدم فيما سأل لنفسه ، وأما إذا سأل لغيره فإذ يظهر أيضا أنه يختلف باختلاف الأحوال . قوله ( وإضاعة المال ) تقدم في الاستقراض أن الأكثر حلوه على الإسراف في الانفاق ، وقيد به بعضهم بالانفاق في الحرام ، والأقوى أنه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا سواء كانت دينية أو دنيوية فنزع منه ، لأن الله تعالى جعل المال قايما لمصالح العباد ، وفي تبذيرها تفويت تلك المصالح ، إما في حق مضيعها وإما في حق غيره ، ويستثنى من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لتحصيل ثواب الآخرة ما لم يفوت حقا أخرويا أهم منه . والحاصل في كثرة الانفاق ثلاثة أوجه : الأول لإنفاقه في الوجوه المذمومة شرعا فلا شك في منعه ، والثاني لإنفاقه في الوجوه المحمودة شرعا فلا شك في كونه مطلوباً بالشرط المذكور ، والثالث لإنفاقه في المباحات بالأصالة كالأكل والشرب ، فهذا ينقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله ، فهذا ليس بإسراف . والثاني ما لا يليق به عرفا ، وهو ينقسم أيضا إلى قسمين : أحدهما ما يكون لدفع مفسدة إما ناجزة أو متوقعة ، فهذا ليس بإسراف ، والثاني ما لا يكون في شيء من ذلك فالجمهور على أنه إسراف ، وذهب بعض الشافعية إلى أنه ليس بإسراف قال : لأنه تقوم به مصلحة البدن وهو غرض صحيح ، وإذا كان في غير مصيبة فهو مباح له . قال ابن دقيق العيد : وظاهر القرآن يمنع ما قاله . وقد صرح بالمنع القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات : هو حرام ، وقبحه الغزالي ، وحرمه الرافعي في الكلام على المفارم ، وصحح في باب الحجر من الشرح وفي المحرر أنه ليس بتبذير ، وقبحه النووي ، والذي يرجح أنه ليس مذموما لذاته ، لكنه يفضي غالبا إلى ارتكاب المحذور كسؤال الناس ، وما أدى إلى المحذور فهو محذور . وقد تقدم في كتاب الزكاة البحث في جواز التصدق بجميع المال وأن ذلك يجوز لمن صرف من نفسه الصبر على المضايقة ، وحرم الباجي من المالكية بمنع استيعاب جميع المال بالصدقة قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ، ولا بأس به إذا وقع فادرا لحادث يحدث كضيق أو هيد أو وليمة . وما لا خلاف في كراهته بماودة الحد في الاتفاق على البناء زيادة على قدر الحاجة ، ولا سيما أن أضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة ومنه احتمال التبن الفاحش في البياعات بغير سبب . وأما إضاعة المال في المعصية فلا يختص بارتكاب الفواحش ، بل يدخل فيها سوء القيام على الرقيق والجهائم حتى يهلكوا ، ودفع مال من لم يؤنس منه الرشد إليه ، وقسبه مالا

يتنفع بجهته كالجوهرة النفيسة . وقال السبكي الكبير في « الحلبيات » : الضابط في إضاعة المال أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، فإن اتفيا حرم قطعا ، وإن وجد أحدهما وجودا له بال وكان الاتفاق لا اتفاقا بالجمال ولا مصيبا فيه جلا قطعا ، وبين الرتبين وسائط كثيرة لا تدخل تحت ضابط فعل المفق أن يرى فيما تيسر منها رايه ، وأما ما لا يتيسر فقد أمرض له : فالإتفاق في المعصية حرام كله ، ولا نظر الى ما يحصل في مطلوبه من قضاء شهوة ولذة حسنة . وأما اتفاقه في الملاذ المباحة فهو موضع الاختلاف ، فظاهر قوله تعالى ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ﴾ أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف . ثم قال : ومن بذل مالا كثيرا في غرض يسير قافه هذه العقلاء مضيقا ، بخلاف عكسه ، وافقه أعلم . قال الطيبي : هذا الحديث أصل في معرفة حسن الخلق ، وهو تتبع جميع الاخلاق الحميدة والحلال الجميلة . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني إسحق ) هو ابن سفيان الواسطي ، وعاله هو ابن عبد الله الطحان ، والجريري بضم الجيم هو سعيد بن إبّاس ، وهو عن اختلط ولم أر من صرح بأن سماع خالد منه قبل الاختلاط ولا بعده ، لكن تقدم في الشهادات من طريق بشر بن المفضل ويأتي في استنباط المرتدين عن رواية إسماعيل بن علي كلاهما عن الجريري ، وإسماعيل بن سمع من الجريري قبل اختلاطه ، وبين في الشهادات تصريح الجريري في رواية إسماعيل عنه بتحديث عبد الرحمن بن أبي بكرة له به . قوله ( ألا أنبئكم ) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الاستئذان « ألا أخبركم » ، قوله ( بأكبر الكبائر ثلاثا ) أي قالها ثلاث مرات على عادته في تكرير الشيء ثلاث مرات تأكيداً لينبه السامع على إحضار قلبه وفهمه للخطر الذي يذكره وفهم بعضهم منه أن المراد بقوله « ثلاثا » عدد الكبائر وهو بعيد ، ويؤيد الأول أن أول رواية إسماعيل بن علي في استنباط المرتدين « أكبر الكبائر الاشرار » ، وعقود الوالدين ، وشهادة الزور ثلاثا ، وقد اختلف السلف فذهب الجمهور الى أن من الذنوب كبائر ، ومنها صفائر ، وشذت طائفة منهم الاستاذ أبو إسحق الاسفرايني فقال : ليس في الذنوب صغيرة بل كل ما نهى الله عنه كبيرة ، ونقل ذلك عن ابن عباس ، وحكمه القاضي عياض عن المحققين ، واحتجوا بأن سر دالفة لله فهي بالنسبة الى جلالة كبريته اه . ونسبه ابن بطال الى الاشعرية فقال : انقسام الذنوب الى صفائر وكبائر هو قول عامة الفقهاء ، وخالفهم من الاشعرية أبو بكر بن الطيب وأصحابه فقالوا : المعاصي كلها كبائر ، وإنما يقال لها صغيرة بالإضافة الى ما هو أكبر منها ، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة بالإضافة الى الزنا وكلها كبائر ، قالوا : ولا ذنب عندنا يغفر واجبا باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة ، ومرتبكه في المشيئة غير الكفر ، لقوله تعالى ﴿ ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ . وأجابوا عن الآية التي احتج أهل القول الاول بها وهي قوله تعالى ﴿ ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه ﴾ أن المراد الشرك . وقد قال الفراء : من قرأ « كبائر » فالمراد بها كبير ، وكبير الائم هو الشرك ، وقد يأتي لفظ الجمع والمراد به الواحد كقوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ ولم يرسل اليهم غير نوح ، قالوا : وجواز العقاب على الصغيرة بجوازها على الكبيرة اه . قال النووي : قد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة الى القول الاول ، وقال الغزالي في « البسيط » انكار الفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يليق بالفقيه . قلت : قد حقق امام الحرمين المنقول عن الاشاعرة واختاره وبين أنه لا يخالف ما قاله الجمهور ، فقال في « الارشاد » : المرضي عندنا أن كل ذنب يعصى الله به كبيرة ، فرب شيء بعد صغيرة بالإضافة الى الأقران ولو كان في حق الملك لكان كبيرة ، والرب أعظم من عصى ، فكل شيء

بالإضافة الى مخالفته عظيم ، ولكن الذنوب وإن عظمت فهي متفاوتة في رتبها . وظن بعض الناس أن الخلاف لفظي فقال : التحقيق أن للكبيرة اعتبارين : فالنسبة الى مقايضة بعضها لبعض فهي تختلف قطعا ، وبالنسبة الى الأمر الناهي فكلها كباثر اه . والتحقيق أن الخلاف معنوي ، وإنما جرى اليه الأخذ بظاهر الآية ، والحديث الدال على أن الصغائر تسكفر باجتناب الكبائر كما تقدم ، والله أعلم . وقال القرطبي : ما أظنه يصح عن ابن عباس أن كل ما نهى الله عز وجل عنه حكمة لأنه مخالف لظاهر القرآن في الفرق بين الصغائر والكبائر في قوله ( الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا اللوم ) وقوله ( ان تجتنبوا كبائر ما نهون عنه نسكفر عنكم سيئاتكم ) فجعل في المنهيات صغائر وكبائر ، وفرق بينهما في الحكم اذ جعل تكفير السيئات في الآية مشروطا باجتناب الكبائر ، واستثنى اللوم من الكبائر والفواحش ، فكيف يخفى ذلك على حبر القرآن ؟ قلت : ويؤيده ما سيأتى عن ابن عباس في تفسير اللوم ، لكن النقل المذكور عنه ، أخرجه اسماعيل القاضي والطبري بسند صحيح على شرط الشيخين إل ابن عباس فالأولى أن يكون المراد بقوله نهى الله عنه محمولا على نهى خاص وهو الذى قرنه به وعيد كما قيد في الرواية الاخرى عن ابن عباس فيحمل مطلقه على مقيدته جمعا بين كلاميه . وقال الطبري : الصغرة والكبيرة أمران نسبان ، فلا بد من أمر يضاقان اليه وهو أحد ثلاثة أشياء : الطاعة أو المعصية أو الثواب . فأما الطاعة فكل ما تكفره الصلاة مثلا فهو من الصغائر ، وكل ما يكفره الاسلام أو المحرة فهو من الكبائر . وأما المعصية فكل معصية يستحق فاعلها بسببها وعيدا أو عقابا أزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية اذا كان من المقربين فالصغيرة بالنسبة اليه كبيرة ، فقد وقعت المعاتبة في حق بعض الانبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية اه . وكلامه فيما يتعلق بالوعيد والعقاب يخص عموم من أطلق أن علامة الكبيرة ورود الوعيد أو العقاب في حق فاعلها ، لكن يلوم منه أن مطلق قتل النفس مثلا ليس كبيرة ، كأنه وإن ورد الوعيد فيه أو العقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده أشد ، فالصواب ما قاله الجمهور وأن المثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبيرة وأكبر ، والله أعلم . قال النووي : واختلفوا في ضبط الكبيرة اختلافا كثيرا منتثرا ، فروى عن ابن عباس أنها كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب ، قال : وجاء نحو هذا عن الحسن البصري ، وقال آخرون : هي ما أوعده الله عليه بنار في الآخرة أو أوجب فيه حدا في الدنيا . قلت : وعن نص على هذا الاخير الامام أحمد فيما نقله القاضي أبو يعلى ، ومن الشافعية الماوردي ولفظه : الكبيرة ما وجبت فيه الحدود ، أو توجه اليها الوعيد . والمنقول عن ابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به ، إلا أن فيه انقطاعا . وأخرج من وجه آخر متصل لا بأس برجاله أيضا عن ابن عباس قال : كل ما توعده الله عليه بالنار كبيرة . وقد ضبط كثير من الشافعية الكبائر بضوابط أخرى ، منها قول إمام الحرمين : كل جريمة تؤذي بقلة اكتراث مرتكبها بالدين ورقة الديانة . وقول الحلبي : كل محرم لعينه نهى عنه لمعنى في نفسه . وقال الرافعي : هي ما أوجب الحد . وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة . هذا أكثر ما يوجد للاصحاب وهم الى ترجيح الاول أميل ، لكن الثاني أوفق لما ذكره عند تفصيل الكبائر اه كلامه . وقد استشكل بأن كثيرا مما وردت النصوص بكونه كبيرة لا حد فيه كالعقوى ، وأجاب بعض الأئمة بأن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة . وقال ابن عبد السلام في القواعد : لم أفسد لأحد من العلماء على ضابط الكبيرة لا يعلم من

الاعتراض ، والاولى ضبطها بما يشمر بها من تركها بدنية إسماء دارن الكبائر المنصوص عليها . قلت : وهو ضابط جيد . وقال القرطبي في «المفهم» : «الراجح أن كل ذنب نص على كبره أو عظمه أو توعده عليه بالعقاب أو علق عليه حد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة» وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولا عن ابن عباس ، وزاد إيجاب الحد ، وعلى هذا يكبر عدد الكبائر . فأما ما ورد النص الصريح بكونه كبيرة فسيأتي القول فيه في الكلام على حديث أبي هريرة «اجتمعوا السبع الموبقات» في كتاب الاستئابة المرتدين ، ونذكر هناك ما ورد في الأحاديث زيادة على السبع المذكورات مما نص على كونها كبيرة أو موبقة . وقد ذهب آخرون إلى أن الذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة لا ضابط لها ، فقال الواحدى : ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالضحكة في إغفائه أن يجتمع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة ، كإغفاء ليلة القدر وساعة الجمعة والأسم الأعظم ، والله أعلم

(فصل) قوله «أكبر الكبائر» ليس على ظاهره من الحصر بل «من» فيه مقدرة ، فقد ثبت في أشياء أخر أنها من أكبر الكبائر ، منها حديث أنس في قتل النفس وسيأتي بيانه في الذي بعده ، وحديث ابن مسعود «أبى الذنب أعظم» فذكر فيه الزنا بحليلة الجار وسيأتي بعد أبواب ، وحديث عبد الله بن أنيس الجهني مرفوعا قال «من أكبر الكبائر» فذكر منها - «اليمين الغموس» أخرجه الترمذى بسند حسن ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد ، وحديث أبي هريرة رفعه «أن من أكبر الكبائر استعطالة المرء في عرض رجل مسلم» أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وحديث بريدة رفعه «من أكبر الكبائر» فذكر منها - «منع فضل الماء ومنع الفحل» أخرجه البزار بسند ضعيف ، وحديث ابن عمر رفعه «أكبر الكبائر سوء الظن بالله» أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف ، ويقرب منه حديث أبي هريرة مرفوعا «ومن أظلم ممن ذهب يخلق تكلفي» الحديث وقد تقدم قريبا في كتاب القياس ، وحديث عائشة «أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم» أخرجه الشيخان ، وتقدم قريبا حديث عبد الله بن عمرو «من أكبر الكبائر أن يسب الرجل أباه» ولكنه من جملة العقوق ، قال ابن دقيق العيد : يستفاد من قوله «أكبر الكبائر» انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر ، ويستنبط منه أن في الذنوب صفات ، لكن فيه نظر ، لأن من قال كل ذنب كبيرة فالكبائر والذنوب عنده منوادران على شيء واحد ، فكأنه قيل : ألا أنبشكم بأكبر الذنوب ؟ قال ولا يلزم من كون الذي ذكر أنه أكبر الكبائر استوائها فان الشرك بالله أعظم من جميع ما ذكر معه . قوله (الإشراك بالله) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يراد به مطلق الكفر ، ويكون تخصيصه بالذكر لغيبته في الوجود ، لاسيما في بلاد العرب ، فذكر تنبيها على غيره من أصناف الكفر . ويحتمل أن يراد به خصوصه إلا أنه يرد على هذا الاحتمال أنه قد يظهر أن بعض الكفر أعظم من الشرك وهو التعطيل فيترجع الاحتمال الاول على هذا . قوله (وعقوق الوالدين) تقدم الكلام عليه قريبا ، وذكر قبله في حديث أنس الآتي بعده قتل النفس والمراد قتلها بغير حق . قوله (وكان متكئا جالس) في رواية بشر بن المفضل عن الجريري في الشهادات «وجلس وكان متكئا» وأما في الاستئذان فكالاول . قوله (فقال ألا وقول الزور وشهادة الزور ، ألا وقول الزور وشهادة الزور ، فما زال يكررها حتى قلت لا يسكت) هكذا في هذه الطريق ، ووقع في رواية بشر بن المفضل «فقال ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت» أي تمنينا به يسكت اشفافا عليه لما رأوا من انزعاجه في ذلك . وقال ابن دقيق العيد : اهتمامه بـ «الزور» بشهادة الزور يحتمل أن يكون لأنها أسهل وقوعا على الناس ، والنهاون

بها أكثر ، ومفسرتها أيسر وقوما ، لأن الشرك ينبو عنه المسلم ، والعقوق ينبو عنه الطبع ، وأما قول الزور فإن الحوامل عليه كثيرة لحسن الإهتمام بها ، وليس ذلك لمعظمها بالنسبة إلى ما ذكر منها . قال : وأما حطف الشهادة على القول فينبغي أن يكون تأكيداً للشهادة لأننا لو حملناه على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة مطلقاً كبيرة وليس كذلك ، وإذا كان بعض الكذب منصوباً على عظمه كقوله تعالى ﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً ﴾ . وفي الجملة فإن أرباب الكذب متفاوتة بحسب تفاوت مفاصله ، قال : وقد نص الحديث الصحيح على أن الغيبة والثيمة كبيرة ، والغيبة تختلف بحسب القول المغتاب به ، فالغيبة بالقذف كبيرة ولا تساويها الغيبة بفتح الحلقه أو الهيئة مثلاً ، والله أعلم . وقال غيره : يجوز أن يكون من حطف الخاص على العام ، لأن كل شهادة زور قول زور بغير هكس ، ويحتمل قول الزور على نوع خاص منه . قلت : والأولى ما قاله الشيخ ، ويؤيده وقوع الشك في ذلك في حديث أنس الذي بعده ، فدل على أن المراد شيء واحد . وقال القرطبي : شهادة الزور هي الشهادة بالكذب ليتوصل بها إلى الباطل من إتلاف نفس أو أخذ مال أو تحليل حرام أو تحريم حلال ، فلا شيء من الكبائر أعظم ضرراً منها ولا أكثر فساداً بعد الشرك بالله . وزعم بعضهم أن المراد بشهادة الزور في هذا الحديث الكفر ، فإن الكافر شاهد بالزور وهو ضعيف ، وقيل المراد من يستحل شهادة الزور وهو بعيد ، والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( عبيد الله بن أبي بكر ) أي ابن أنس بن مالك ، ووقع كذلك في الشهادات من رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم عن شعبة . قوله ( ذكر رسول الله ﷺ الكبائر أو سئل عن الكبائر ) كذا في هذه الرواية بالمشك ، وجزم في الرواية التي في الشهادات بالثاني قال : سئل الخ . ووقع في الديات عن عمر وهو ابن مرزوق عن شعبة عن ابن أبي بكر ، ومع أساعن النبي ﷺ قال : أكبر الكبائر الإشراف بالله ، الحديث وكذا رويناه في كتاب الإيمان لابن منده ، وفي كتاب القضاة للنقاش ، من طريق أبي عامر العقدي عن شعبة وقد علق البخاري في الشهادات طريق أبي عامر ولم يسق لفظه ، وهذا موافق لحديث أبي بكر في أن المذكورات من أكبر الكبائر لأن الكبائر المطلقة . قوله ( فقال ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ قال : قول الزور الخ ) هذا ظاهره أنه خص أكبر الكبائر بقول الزور ، ولكن الرواية التي أشرت إليها قبل تؤذن بأن الأربعة المذكورات مشتركت في ذلك . قوله ( أو قال شهادة الزور ، قال شعبة وأكثر ظني أنه قال شهادة الزور ) قلت : ووقع الجزم بذلك في رواية وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم في الشهادات ، قال قتبية وشهادة الزور ، ولم يشك . ولمسلم من رواية خالد بن الحارث عن شعبة وقول الزور ، ولم يشك أيضاً . وفي هذا الحديث والذي قبله استحباب إعادة الملاحظة ثلاثاً لفهم ، وانزعاج الراجع في وعظه ليسكون أبلغ في الوعي عنه والوجع عن فعل ما ينهى عنه ، رفيع غلط أمر شهادة الزور لما يترتب عليها من المفساد وإن كانت مراتبها متفاوتة ، وقد تقدم بيان شيء من أحكامها في كتاب الشهادات ، وضابط الزور وصف الشيء على خلاف ما هو به ، وقد يضاف إلى القول فيشمل الكذب والباطل ، وقد يضاف إلى الشهادة فيخص بها ، وقد يضاف إلى الفعل ومنه دلائس ثوبى زور ، ومنه تسمية الشعر الموصول زوراً كما تقدم في القياس ، وتقدم بيان الاختلاف في المراد بقوله تعالى ﴿ والذين لا يشهدون الزور ﴾ وأن الراجح أن المراد به في الآية الباطل والمراد لا يحضرونه ، وفيه التحريض على بجانب كبائر الذنوب ليحصل تكفير الصغار بذلك كما وعد الله عز وجل ، وفيه إشفاق النبي ﷺ على شيعته إذا رأوا مزجاً وتنعى عدم غضبه لما

يترتب على الغضب من تغيير مزاجه ، والله أعلم

### ٧ - باب صلة الوالد للمشارك

٥٩٧٨ - **حَرْش** الحيدى حدثنا سفيانُ حدثنا هشامُ بنُ عروة أخبرني أبي « أخبرني أسماءُ ابنةُ أبي بكرٍ رضي الله عنها قالت : أنقنى أمي رغبة في عهدِ النبي ﷺ ، فسألت النبي ﷺ آصلها ؟ قال : نعم : قال ابنُ عُيينةَ : فأنزلَ اللهُ تعالى فيها ﴿ لا ينهاكم اللهُ عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ﴾ »

قوله ( باب صلة الوالد المشارك ) ذكر فيه حديث أسماء بنت أبي بكر « أنقنى أمي وهي رغبة » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الحب ، وتقدم بيان الاختلاف في قوله « رغبة » هل هو بالميم أو الموحدة ، قال الطيبي : الذي تحرر أن قولها « رغبة » ان كان بلا قيد فالمراد رغبة في الاسلام لا غير ، وإذا قرئت بقوله مشركة أو في عهد قريش فالمراد رغبة في صلتي ، وان كانت الرواية « راغمة » بالميم فمعناه كارهة للاسلام . قلت أما التي بالموحدة فيتعين حل المطلق فيه على المفيد فانه حديث واحد في قصة واحدة ، ويتعين المفيد من جهة أخرى ، وهي أنها لو جاءت رغبة في الاسلام لم تحتج أسماء أن تستأذن في صلتها لشبوح التألف على الاسلام من فعل النبي ﷺ وأمره فلا يحتاج الى استئذانه في ذلك

### ٨ - باب صلة المرأة أمها ولها زوج

٥٩٧٩ - وقال الليثُ حدثني هشامُ عن عروة « عن أسماء قالت قَدِمَتْ أمي وهي مشركة - في عهد قريش ومَدَّتْهم إذ عاهدوا النبي ﷺ - معَ أبيها ، فاستفتيتُ النبي ﷺ فقلت : إن أمِّي قَدِمَتْ وهي راغمةٌ ، قال : نعم ، صلى أمك »

٥٩٨٠ - **حَرْش** يحيى حدثنا الليثُ عن عُقيل عن ابنِ شهاب عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ « أنْ هبَدَ اللهُ ابنَ عباسٍ أخبرَهُ أنَّ أبا سفيانٍ أخبرَهُ أنَّ هِرَقلَ أرسلَ إليه فقال : فَا يَأْمُرُ؟ يعني النبي ﷺ : فقال : يَأْمُرُنَا بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة ،

قوله ( باب صلة المرأة أمها ولها زوج ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سفيان في قصة هِرقل ، وأورد منها طرفاً وهو قول أبي سفيان « يَأْمُرُنَا يعني النبي ﷺ بالصلاة والصدقة والعفاف والصلة » وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الصحيح ، وذكرت كثيراً من فوائده أيضاً في تفسير آل عمران ، والمراد منه هنا ذكر الصلة فيؤخذ حكم الترجمة من عمومها . الثاني حديث أسماء بنت أبي بكر المشار اليه في الباب قبله أورده معلقاً فقال « وقال الليثُ حدثني هشام ، وهو ابن عروة ، وقد وقع لنا موصولاً في « مستخرج أبي نعيم » الى الليث ، ووقع لنا بعلو في « جزء أبي الجهم الملازم بن موسى » عن الليث . قال ابن بطال : فقه الترجمة من حديث أسماء أن النبي ﷺ أباح لاسماء أن تصل أمها ولم يشترط في ذلك مشاورة زوجها ، قال : وفيه حجة لمن أجاز للبرأة أن تتصرف في مالها بدون إذن

زوجها . كذا قال ، ولا يخفى أن القول بالاشتراط إن ثبت فيه دليل خاص يقدم على ما دل عليه عدم التقييد في حديث أسماء

### ٩ - باب صلة الأخ للمشارك

٥٩٨١ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال « سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول : رأى عمر حلة سيرة نباح ، فقال : يا رسول الله ، ابتغ هذه والبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفود . قال : إنما يلبس هذه من لا خلاق له . فأتى النبي ﷺ منها بمثل ، فأرسل إلى عمر بحلة فقال : كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت ؟ قال : إلى لم أعطكم لتأبسها ، ولكن تبسوها أو تكسوها . فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم »

**قوله** ( باب صلة الأخ المشارك ) ذكر فيه حديث ابن عمر رأى عمر حلة سيرة نباح ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب القياس ، وقوله فيه « ولكن تبسوها » وقع في رواية الكشميني « لتبسها »

### ١٠ - باب فضل صلة الرحم

٥٩٨٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال أخبرني ابن عثمان سمعت موسى بن طلحة « عن أبي أيوب قال : قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة . . . » ع

٥٩٨٣ - **حدثني** عبد الرحمن بن بشر **حدثنا** بهز **حدثنا** شعبة **حدثنا** ابن عثمان بن عبد الله بن موهب وأبوه عثمان بن عبد الله أنهما سمعا موسى بن طاحه « عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، فقال للقوم : ماله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أرب ماله ، فقال النبي ﷺ : تصد الله لا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتعمل الرحم . ذرّها . قال كأنه كان على راحلته »

**قوله** ( باب فضل صلة الرحم ) بفتح الراء وكسر الحاء المهملة ، يطلق على الأقارب وهم من بينه وبين الآخر نسب ، سواء كان يرثه أم لا ، سواء كان ذا محرم أم لا . وقيل هم المحارم فقط ، والاول هو المرجح لأن الثاني يستلزم خروج أولاد الأعمام وأولاد الأخوال من ذوى الأرحام وليس كذلك . وذكر فيه حديث أبي أيوب الأنصاري « قال قيل يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، أوردته من وجهين ، وفيه قوله ﷺ « أرب ماله » وفيه « تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصل الرحم » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

### ١١ - باب إثم التقاطع



٥٩٨٤ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب أن محمد بن جبير بن مطعم قال « إن جبير بن مطعم أخبره أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يدخل الجنة قاطع »

**قوله** ( باب اثم القاطع ) أى قاطع الرحم . **قوله** ( لا يدخل الجنة قاطع ) كذا أورده من طريق عقيل ، وكذا عند مسلم من رواية مالك ومعه كلهم عن الزهري ؛ وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » عن عبد الله بن صالح عن الليث وقال فيه « قاطع رحم » ، وأخرجه مسلم والترمذي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري كرواية مالك ، قال سفيان : يعنى قاطع رحم . وذكر ابن بطال أن بعض أصحابه سفيان رواه عنه كرواية عبد الله بن صالح فأدرج التفسير ، وقد ورد بهذا اللفظ من طريق الأعمش عن عطية عن أبي سعيد أخرجه إسماعيل القاضي في « الاحكام » ، ومن طريق أبي حريز بمهمله وراه ثم زاي بوزن عظيم واسمه عبد الله بن الحسين قاضي بهستان عن أبي بردة عن أبي موسى رفعه « لا يدخل الجنة مومن خمر ، ولا مصدق بسحر ، ولا قاطع رحم » ، أخرجه ابن حبان والحاكم . ولابن داود من حديث أبي بكرة رفعه « ما من ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغي وقطيعة الرحم » ، والمصنف في « الادب المفرد » من حديث أبي هريرة رفعه « ان أعمال بني آدم تعرض كل عشية خمس ليلة جمعة ، فلا يقبل عمل قاطع رحم » ، وقطبراني من حديث ابن مسعود « ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم » ، والمصنف في « الادب المفرد » من حديث ابن أبي أوفى رفعه « ان الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع الرحم » ، وذكر الطيبي أنه يحتمل أن يراد بالقوم الذين يساعدونه على قطيعة الرحم ولا ينكرون عليه ، ويحتمل أن يراد بالرحمة المطر وأنه يحبس عن الناس عموما بشؤم القاطع

## ١٢ - باب من أسط في له الرزق بصلية الرحم

٥٩٨٥ - **حدثني إبراهيم بن النذير** حدثنا محمد بن مَعْن قال حدثني أبي عن سعيد بن أبي سعيد « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سره أن يبسط له في رزقه ، وأن ينسأ له في أثره فليصل رحمه »

٥٩٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب قال « أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : من أحب أن يبسط له في رزقه ، وينسأ له في أثره ، فليصل رحمه »

**قوله** ( باب من بسط له في الرزق صلة الرحم ) أى لأجل صلة رحمه . **قوله** ( محمد بن مَعْن ) أى ابن محمد بن مَعْن بن فضالة بنون مفتوحة ومعجمة ساكنة ابن عمرو ، وانصلة جده الأعلى محبة ، وهو قليل الحديث موثق ليس له في البخاري سوى هذا الحديث ، وكذا أبوه لكن له موضع آخر أو موضعان . **قوله** ( سعيد بن أبي سعيد ) المقبرى . **قوله** ( من سره أن يبسط له في رزقه ) في حديث أنس « من أحب ، والترمذي وحسنه من وجه آخر عن أبي هريرة « ان صلة الرحم محبة في الأهل ، مثرة في المال ، منسأة في الأثر » ، وعند أحمد بسند رجاله ثقات عن عائشة مرفوعة « صلة الرحم وحسن الجوار وحسن الخلق بمرافق الديار ويزيدان في الأعمار » ، وأخرج

عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » والبرار وصححه الحاكم من حديثه على نحو حديث الباب قال « ويدفع عنه ميتة السوء » ولا يبي من حديث أسد رفته « ان الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر » ويدفع بهما ميتة السوء ، لجمع الأمرين ، لكن سنده ضعيف . وأخرج المؤلف في « الادب المفرد » من حديث ابن عمر بلفظ « من اتقى ربه ووصل رحمه أنى يؤخر » قوله ( في أمه ) أى في أجله ، وسى الاجل أمرا لأنه يتبع السوء ، قال زهير :  
والمرء ما عاش بمدود له أمل لا ينقضى العمر حتى ينتهى الأمر

وأصله من أثر مشبه في الأرض ، فإن من مات لا يبقى له حركة فلا يبقى لقدمه في الأرض أثر ، قال ابن التين :  
ظاهر الحديث بمرض قوله تعالى ( فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ) والجمع بينهما من وجهين : أحدهما أن هذه الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة ، وجماعة وقته بما ينفعه في الآخرة ، وصيافته عن تعذيبه في غير ذلك . ومثل هذا ما جاء أن النبي ﷺ تقاصر أعمار أمته بالنسبة لأعمار من مضى من الأمم فاعطاه الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبقى بعده الذكر الجميل ، فكأنه لم يموت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع به من بيده ، والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح . وسيأتى مزيد لذلك في كتاب القدر إن شاء الله تعالى . ثانيهما أن الزيادة على حقيقتها ، وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، وأما الاول الذي دلت عليه الآية فبالنسبة إلى علم الله تعالى ، كأن يقال الملك مثلا : ان عمر فلان مائة مثلا ان وصل رحمه ، وستون إن قطعها . وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع ، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص واليه الإشارة بقوله تعالى ( يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) فالهو والاثبات بالنسبة لما في علم الملك ، وما في أم الكتاب هو الذي في علم الله تعالى فلا محسوف فيه البتة . ويقال له القضاء المبرم ، ويقال للاول القضاء المعلق . والوجه الاول أليق بلفظ حديث الباب ، فإن الأمر ما يتبع الشيء ، فإذا أخر حسن أن يحصل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور . وقال الطبري : الوجه الاول أظهر ، واليه يشير كلام صاحب « الفائق » قال : ويجوز أنه يكون المعنى ان الله يبي أثر واصل الرحم في الدنيا طويلا فلا يضمحل سريعا كما يضمحل أثر قاطع الرحم . ولما أشهد أبو تمام قوله في بعض المراتي :

توفيت الآمال بعد محمد وأصبح في شغل عن السفر السفر

قال له أبو ذؤيب : لم يموت من قيل فيه هذا الشعر . ومن هذه المادة قول الخليل عليه السلام ( واجعل لي لسان صفيق ) وقد ورد في تفسيره وجه ثالث . فأخرج الطبراني في « الصغير » بسند ضعيف عن أبي العرداء قال « ذكره » من وصل رحمه أنى يؤخر ، فقال : إنه ليس بزيادة في عمره ، قال الله تعالى ( فإذا جاء أجلهم ) الآية . ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده . وفي « الكبير » من حديث أبي مشجمه الجهني رفته « ان الله لا يؤخر نفسا إذا جاء أجلها ، وإنما زيادة العمر ذرية صالحة » الحديث . وجوز ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الآفات عن صاحب البر في فهمه وعقله . وقال غيره في أهم من ذلك وفي وجود البركة في رزقه وعمله ونحو ذلك

## ١٣ - باب من وصل وصله الله

٥٩٨٧ - **حدثني** بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا معاوية بن أبي مزرّد قال سمعتُ عبيد بن يسار يحدثُ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن الله خلق الخلق ، حتى إذا فرغ من خلقه قالت الرّحمُ هذا مقامُ العائذ بك من القطيعة ، قال : نعم ، أما ترضين أن أصل من وصلك وأقطع من قطعك ؟ قالت بلى يا رب . قال : فهو لك . قال رسول الله ﷺ : فاقربوا إن شئتم ( فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم )

٥٩٨٨ - **حدثنا** خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : إن الرّحمَ شجرة من الرحمن ، قال الله : من وصلك وصلته ، ومن قطعك قطعته .

٥٩٨٩ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرّم حدثنا سليمان بن بلال قال أخبرني معاوية بن أبي مزرّد عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة رضي الله عنها زوجها النبي ﷺ من النبي ﷺ قال : الرّحمُ شجرة ، فمن وصلها وصلته ، ومن قطعها قطعته .

**قوله** ( باب من وصل وصله الله ) أي من وصل رحمه . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ، ومعاوية هو ابن أبي مزرّد بضم الميم وفتح الزاي وتشديد الراء بعدها دال مهملة ، تقدم ضبطه وتسميته في أول الزكاة ، ومعاوية بن أبي مزرّد في هذا الباب حديث آخر وهو ثالث أحاديث الباب من طريق عائشة . **قوله** ( إن الله خلق الخلق حتى إذا فرغ ) تقدم تأويل فرغ في تفسير القتال ، قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المراد بالخلق جميع المخلوقات ، ويحتمل أن يكون المراد به المكافين . وهذا القول يحتمل أن يكون بعد خلق السماوات والأرض وإبرازها في الوجود ، ويحتمل أن يكون بعد خلقها كتبها في اللوح المحفوظ ولم يبرز بعد إلا اللوح والقلم ، ويحتمل أن يكون بعد انتهاء خلق أرواح بني آدم عند قوله ( ألسن بربكم ) لما أخرجهم من صلب آدم عليه السلام مثل الذر . **قوله** ( قامت الرحم فقالت ) قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون بلسان الحال ويحتمل أن يكون بلسان القال قولان مشهوران ، والثاني أرجح . وعلى الثاني فهل تتكلم كما هي أو يخاطب الله لها عند كلامها حياة وعقلا ؟ قولان أيضا مشهوران ، والاول أرجح لصلاحية القدرة العامة لذلك ، ولما في الأولين من تخصيص عموم لفظ القرآن والحديث بغير دليل ، ولما يلزم منه من حصر قدرة القادر التي لا يحصرها شيء . قلت : وقد تقدم في تفسير القتال حمل عياض له على المجاز ، وأنه من باب ضرب المثل ، وقوله أيضا يجوز أن يكون الذي نسب إليه القول ملوكا يتكلم على لسان الرحم ، وتقدم أيضا ما يتعلق بزيادة في هذا الحديث من وجه آخر عن معاوية بن أبي مزرّد وهي قوله « فآخذت بحق الرحمن ، ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني » إن الرحم أخذت بحجرة الرحمن ، وحكي

شيخنا في شرح الزمزمي ، أن المراد بالحجرة هنا قائمة العرش ، وأيد ذلك بما أخرجه مسلم من حديث عائشة ، أن الرحم أخذت بقائمة من قوائم العرش ، وتقدم أيضا ما يتعلق بقوله « هذا مقام العائذ بك من القطيعة » في تفسير القتال ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك بلفظ « هذا مكان » بدل « مقام » وهو تفسير المراد أخرجه النسائي . **قوله** ( أصل من وصلك وأقطع من قطعك ) في ثاني أحاديث الباب من وجه آخر عن أبي هريرة « من وصلك وصلته ومن قطعك قطعت » قال ابن أبي جرة : الوصل من الله كناية عن عظيم إحسانه ، وإنما غاطب الناس بما يفهمون ، ولما كان أعظم ما يعطيه المحبوب لمحبه الوصال وهو التقرب منه وإسعافه بما يريد ومساعدته على ما يرضيه ، وكانت حقيقة ذلك مستحيلة في حق الله تعالى ، عرف أن ذلك كناية عن عظيم إحسانه لعبده . قال : وكذا القول في القطع ، هو كناية عن حرمان الإحسان . وقال القرطبي : وسواء قلنا إنه يعني القول المنسوب إلى الرحم على سبيل المجاز أو الحقيقة أو أنه على جهة التقدير والتمثيل كأن يكون المعنى : لو كانت الرحم من يعقل ويتكلم لقاتل كذا ، ومثله ( لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا ) الآية ، وفي آخرها ( وتلك الأمثال نضربها للناس ) فقصود هذا الكلام الإخبار بتأكيد أمر صلة الرحم ، وأنه تعالى أنزلها منزلة من استجار به فأجاره فأدخله في حمايته ، وإذا كان كذلك لجار الله غير غنول ، وقد قال **عليه السلام** : « من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، وإن من يطلبه الله بشيء من ذمته يدركه ثم يكبه على وجهه في النار » أخرجه مسلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثنا عبد الله بن دينار ) لسليمان في هذا المعنى ثلاثة أحاديث : أحدها هذا ، والآخر الحديث الذي قبله - وقد سبق من طريقه في تفسير القتال ويأتي في التوحيد - والثالث حديثه عن معاوية بن أبي موريا عن يزيد بن رومان وهو ثالث أحاديث الباب . **قوله** ( الرحم شجنة ) بكسر المعجمة وسكون الجيم بعدها نون ، وجاء بضم أوله وفتح ووايه واؤه . وأصل الشجنة عروق الشجر ، والشجن بالتشديد واحد الشجون وهي طرق الأودية ، ومنه قولهم : الحديث ذو شجون ، أي يدخل بعضه في بعض . وقوله « من الرحمن » أي أخذ اسمها من هذا الاسم كما في حديث عبد الرحمن بن عوف في السنن مرفوعا « أنا الرحمن ، خلقت الرحم وشققت لها اسما من اسمي ، والمعنى أنها أثر من آثار الرحمة مشتبك بها ، فالقاطع لها منقطع من رحمة الله . وقال الاسماعيل : معنى الحديث أن الرحم اشتق اسمها من اسم الرحمن فلها به علة ، وليس معناه أنها من ذات الله . تعالى الله عن ذلك . قال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة ، فالعامة رحم الدين وتوجب مواصلتها بالتوادد والتناصح والعدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . وأما الرحم الخاصة فتزبد النفقة على القريب وتفقد أحوالهم والتغافل عن رلائهم . وتتفاوت مراتب استحقاتهم في ذلك كما في الحديث الأول من كتاب الأدب « الأقرب فالأقرب » ، وقال ابن أبي جرة : تكون صلة الرحم بالمخال ، وبالعون على الحاجة ، وبدفع الضرر ، وبطلاقة الوجه ، وبالهدوء . والمعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ، ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا إنما يستمر إذا كان أهل الرحم أهل استقامة ، فإن كانوا كفارا أو جارا فقاطعتهم في الله هي صلتهم ، بشرط بذل الجهد في وعظهم ، ثم إعلامهم إذا أصروا أن ذلك بسبب تخلفهم عن الحق ، ولا يسقط مع ذلك صلتهم . ثم يظهر الغيب أن يعودوا إلى الطريق المثلى . **قوله** ( فقال الله ) زاد الاسماعيل في روايته « لها » وهذه عطف على شيء محذوف ، وأحسن ما يقدر له ما في الحديث الذي قبله « قالت : هذا مقام العائذ بك من القطيعة » فقال الله الخ ، الحديث الثالث حديث عائشة ، وهو

بلفظ حديث أبي هريرة الذي قبله إلا أنه بلفظ الضية . وفي الأحاديث الثلاثة تعظيم أمر الرحم ، وإن صلتها مندوب مرغّب فيه وإن قطعها من الكبائر لورود الوعيد الشديد فيه . واستدل به على أن الأسماء توقيفية ، وعلى رجحان القول الصائر إلى أن المراد بقوله ( وعلم آدم الأسماء كلها ) أسماء جميع الأشياء سواء كانت من الذوات أو من الصفات ، والله أعلم

#### ١٤ - باب نَبَلُ الرَّحْمِ بِبَلَّاهَا

٥٩٩٠ - **حدثني** عمرو بن عمرو بن عباس حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « أن عمرو بن العاص قال : سمعت النبي ﷺ - جهاراً غير سر - يقول : إن آل أبي - قال عمرو في كتاب محمد بن جعفر : بياض - ليسوا بأوليائي ، إنما ولي الله وصالح المؤمنين » زاد عتبة بن عبد الواحد عن بيان عن قيس بن عمرو بن العاص قال « سمعت النبي ﷺ : ولكن لهم رحم أبداً ببلاها ، يعني أصلها بصلتها »

**قوله** ( باب ) هو بالتثنية ( نبل الرحم ببلاها ) يضم أوله بالمشاءة ، ويجوز بفتح أوله بالتحتانية ، والمراد المكلف . **قوله** ( حدثني ) لغير أبي ذر « حدثنا » وعمرو بن عباس بالموحدة والمهملة هو أبو عثمان الباهلي البصري ويقال له الأهوازي ، أصله من أحدهما وسكن الأخرى ، وهو من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وانفرد به عن الستة . وحديث الباب قد حدث به أحمد ويحيى بن معين وغيرهما من شيوخ البخاري عن ابن مهدي ، لكن ناسب تحريجه عنه كون صحابه سميّه وهو عمرو بن العاص ، ومحمد بن جعفر شيخه هو غندر وهو بصري ، ولم أر الحديث المذكور عند أحد من أصحاب شعبة إلا عنده ، إلا ما أخرجه إسماعيل من رواية وهب بن حفص عن عبد الملك بن إبراهيم الجدي عن شعبة ، ووهب بن حفص كذبوه . **قوله** ( أن عمرو بن العاص قال ) عند مسلم عن أحمد وعند إسماعيل عن يحيى بن معين كلاهما عن غندر بلفظ « عن عمرو بن العاص » ووقع في رواية بيان بن بشر عن قيس « سمعت عمرو بن العاص ، وستأتي الإشارة إليهما في الكلام على الطريق المعلقة ، وليس لقيس بن أبي حازم في الصحيحين عن عمرو بن العاص غير هذا الحديث ، ولعمرو في الصحيحين حديثان آخران حديث « أي الرجال أحب إليك » وقد مضى في المناقب ، وحديث « إذا اجتهد الحاكم ، وسيأتي في الاعتصام ، وله آخر معلق عند البخاري مضى في المبحث النبوي ، وآخر مضى في التيمم ، وعند مسلم حديث آخر في السجود ، وهذا جميع ما له عندهما من الأحاديث المرفوعة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ جهاراً ) يحتمل أن يتعلق بالمفعول أي كان المدحوع في حالة الجهر ، ويحتمل أن يتعلق بالفاعل أي أقول ذلك جهاراً ؛ وقوله « غير سر » تأكيد لذلك لدفع توهم أنه جهر به مرة وأخفاه أخرى ، والمراد أنه لم يقل ذلك خفية بل جهر به وأشاعه . **قوله** ( إن آل أبي ) كذا الأكثر بحذف ما يضاف إلى أداة الكنية ، وأثبتته المستطلى في روايته لكن كنى عنه فقال « آل أبي فلان » وكذا هو في روايتي مسلم وإسماعيل ، وذكر القرطبي أنه وقع في أصل مسلم موضع « فلان ، بياض ثم كتب بعض الناس فيه « فلان » على سبيل الإصلاح ، وفلان كناية عن اسم علم ، ولهذا وقع لبعض رواة « إن آل أبي يعني فلان » ولبعثهم

«ان آل أبي فلان، بالجزم . قوله ( قال عمرو ) هو ابن عباس شيخ البخاري فيه . قوله ( في كتاب محمد بن جعفر ) أي عند شيخ عمرو فيه . قوله ( بياض ) قال عبد الحق في كتاب «الجمع بين الصحيحين» : ان الصواب في ضبط هذه الكلمة بالرفع ، أي وقع في كتاب محمد بن جعفر موضع أبيض يعني بغير كتابة ، وفهم منه بعضهم أنه الاسم المسكن عنه في الرواية فقراء بالجر على أنه في كتاب محمد بن جعفر ان آل أبي بياض ، وهو فهم مغلط عن فهمه لأنه لا يعرف في العرب قبيلة يقال لها آل أبي بياض ، فضلا عن قرش ، وسياق الحديث مشعر بأنهم من قبيلة النبي ﷺ وهي قرش ، بل فيه إشعار بأنهم أخص من ذلك لقوله «ان لهم رحما» وأبعد من حمله على بني بياض وهم بطن من الانصار لما فيه من التفسير أو الترخيم على رأى ، ولا يناسب السياق أيضا . وقال ابن التين : حذف التسمية لئلا يتأذى بذلك المسلمون من أبنائهم . وقال النووي : هذه الكناية من بعض الرواة ، خشى أن يصرح بالاسم فيترقب عليه مفسدة إما في حق نفسه ، وإما في حق غيره ، وإما مما . وقال عياض : ان المسكن عنه هنا هو الحكم بن أبي العاص . وقال ابن دقيق العيد : كذا وقع مبهما في السياق ، وحمله بعضهم على بني أمية ولا يستقيم مع قوله آل أبي ، فلو كان آل بني لأمكن ، ولا يصح تقدير آل أبي العاص لانهم أخص من بني أمية والعام لا يفسر بالخاص . قلت : لعل مراد القائل أنه أطلق العام وأراد الخاص ، وقد وقع في رواية وهب بن حفص التي أشرت إليها «ان آل بني» لكن وهب لا يعتمد عليه ، وجزم الدمياطي في حواشيه بأنه آل أبي العاص بن أمية ، ثم قال ابن دقيق العيد : انه رأى في كلام ابن العربي في هذا شيئا يرجع منه . قلت : قال أبو بكر بن العربي في «دراج المريدين» : كان في أصل حديث عمرو بن العاص «ان آل أبي طالب» فغير «آل أبي فلان» كذا جزم به ، وتعقبه بعض الناس وبالغ في التضيق عليه ونسبه الى التجامل على آل أبي طالب ، ولم يصب هذا المنكر فان هذه الرواية التي أشار إليها ابن العربي موجودة في «مستخرج أبي نعيم» من طريق الفضل بن الموفق عن عنبسة بن عبد الواحد بسند البخاري عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن عمرو بن العاص رحمه «ان لبني أبي طالب رحما أبلها ببلها» وقد أخرجه الاسماعيل من هذا الوجه أيضا سكن بهم لفظ طالب ، وكأن الحامل لمن أبهم هذا الموضع ظنهم أن ذلك يقتضي نقصا في آل أبي طالب ؛ وليس كما توهموه كما سأوضحه إن شاء الله تعالى . قوله ( ليسوا بأولياء ) كذا الأكثر وفي نسخة من رواية أبي ذر «بأولياء» فنقل ابن التين عن الداودي أن المراد بهذا النفي من لم يسلم منهم ، أي فهو من إطلاق الكل وإرادة البعض ، والمنفي على هذا المجموع لا الجميع . وقال الخطابي : الولاية المنفية ولاية القرب والاختصاص لا ولاية الدين ، ورجع ابن التين الأول وهو الراجح ، فان من جملة آل أبي طالب عليا وجعفر أو هما من أخص الناس بالنبي ﷺ لما لحما من السابقة والقدم في الاسلام ونهر الدين ، وقد استشكل بعض الناس صحة هذا الحديث لما نسب الى بعض رواة من النصب وهو الانحراف عن علي وآل بيته ، قلت : أما قيس بن أبي حازم فقال يعقوب بن شيبة تكلم أصحابنا في قيس فهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصبح الأسانيد حتى قال ابن معين : هو أوثق من الزهري ومنهم من حمل عليه وقال : له أحاديث منكبر ، وأجاب من أطراه بأنها غرائب وإفراذه لا يقدر فيه . ومنهم من حمل عليه في مذهبه وقال : كان يحمّل على علي ولذلك تجنب الرواية عنه كثير من قدماء الكوفيين ، وأجاب من أطراه بأنه كان يقدم عثمان على علي فقط . قلت : والمعتمد عليه أنه ثقة ثبت مقبول الرواية ، وهو من كبار

التابعين ، سمع من أبي بكر الصديق فن دونه ، وقد روى عنه حديث الباب اسماعيل بن أبي خالد ويسان بن بشر وهما كوفيان ولم ينسبا إلى النصب ، سكن الراوى عن ييسان وهو عنبة بن عبد الواحد أموى قد نسب إلى شيء من النصب ، وأما عمرو بن العاص وإن كان بينه وبين علي ما كان غاشاه أن يهتم ، ولحديث محل صحيح لا يستلزم نقضا في مؤمنى آل أبي طالب ، وهو أن المراد بالنبي المجمع كما تقدم ، ويحتمل أن يكون المراد بآل أبي طالب أبو طالب نفسه وهو إطلان سائق كقوله في أبي موسى : أنه أوق مواردا من مواميد آل داود : وقوله عليه السلام وآل أبي أوفى ، وخصه بالذكر مبالغة في الانتفاء ممن لم يسلم لكونه عمه وشقيق أبيه وكان القيم بأمره وفصره وحمايته ، ومع ذلك فلما لم يتابعه على دينه اتقى من موالاته . **قوله** ( إنما ولي الله وصالح المؤمنين ) كذا للأكثر بالإفراد وإرادة الجملة ، وهو اسم جنس ، ووقع في رواية السبرقاني وصالحو المؤمنين ، بصيغة الجمع ، وقد أجاز بعض المفسرين أن الآية التي في التحريم كانت في الأصل دقان الله هو مولاة وجبريل وصالحو المؤمنين ، لكن حذفوا الواو من الخط على وفق النطق ، وهو مثل قوله ( سندع الزبانية ) وقوله ( يوم يدع الداع ) وقوله ( ويمح الله الباطل ) وقال النووي : معنى الحديث أن ولي من كان صالحا وإن بعد منى نسبه ، وليس ولي من كان غير صالح وإن قرب منى نسبه . وقال القرطبي : فائدة الحديث انتطاع الولاية في الدين بين المسلم والكافر ولو كان قريبا حميما . وقال ابن بطال : أوجب في هذا الحديث الولاية بالدين ونفاها عن أهل رحمه إن لم يكونوا من أهل دينه ، فدل ذلك على أن النسب يحتاج إلى الولاية التي يقع بها الموارثة بين المتناسبين ، وإن الأقارب إذا لم يكونوا على دين واحد لم يكن بينهم توارث ولا ولاية ، قال : ويستفاد من هذا أن الرحم المأمور بصلتها والمتوعد على قطعها هي التي شرع لها ذلك ، فأما من أمر بقطعه من أجل الدين فيستثنى من ذلك ، ولا يلحق بالوعيد من قطعه لأنه قطع من أمر الله بقطعه ، لكن لو وصلوا بما يباح من أمر الدنيا لكان فضلا ، كما دعا عليه السلام لقريش بعد أن كانوا كذبوهم فدعا عليهم بالحق ثم استشفعوا به ففرق لهم لما سألوهم برحمهم فرحمهم ودعا لهم . قلت : ويتعقب كلامه في موضعين : أحدهما يشاركه فيه كلام غيره وهو قصره النبي على من ليس على الدين ، وظاهر الحديث أن من كان غير صالح في أعمال الدين دخل في النبي أيضا تنقيده الولاية بقوله وصالح المؤمنين ، والثاني أن صلة الرحم الكافر ينبغي تقييدها بما إذا أمس منه رجوعا عن الكفر ، أو رجى أن يخرج من صلبه مسلم ، كما في الصورة التي استدلل بها وهي دعاء النبي عليه السلام لقريش بالحصب وعلل بنحو ذلك ، فيحتاج من يترخص في صلة رحمه الكافر أن يقصد إلى شيء من ذلك ، وأما من كان على الدين ولسكنه مقصر في الأعمال مثلا فلا يشارك الكافر في ذلك . وقد وقع في شرح المشكاة : المعنى أنى لا أوالى أحدا بالقرابة ، وإنما أحب الله تعالى لما له من الحق الواجب على العباد ، وأحب صالح المؤمنين لوجه الله تعالى ، وأوالى من أوالى بالإيمان والصلاح سواء كان من ذوى رحم أو لا ، ولكن أرحى لذوى الرحم حقهم لصلة الرحم ، انتهى . وهو كلام متفح . وقد اختلف أهل التأويل في المراد بقوله تعالى ( وصالح المؤمنين ) على أقوال : أحدها الانبياء أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن قتادة وأخرجه الطبري ، وذكره ابن أبي حاتم عن سفيان الثوري ، وأخرجه النقاش عن العلاء بن زياد . الثاني الصحابة أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي ، ونحوه في تفسير الكلبي قال : هم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأشباههم ممن ليس بمنافق . الثالث خيار المؤمنين أخرجه ابن أبي حاتم عن الضحاك . الرابع أبو بكر وعمر وعثمان أخرجه ابن أبي حاتم عن الحسن البصري . الخامس أبو بكر وعمر

أخرجه الطبري وابن مردويه عن ابن مسعود مرفوعاً وسنده ضعيف ، وأخرجه الطبري وابن أبي حاتم عن الضحاك أيضاً ، وكذا هو في تفسير عبد الغني بن سعيد الثقفى أحد الضعفاء بسنده عن ابن عباس موقوفاً ، وأخرجه ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عنه كذلك ، قال ابن أبي حاتم : وروى عن عكرمة وسعيد بن جبير وعبد الله بن بريدة ومقاتل بن حيان كذلك . السادس أبو بكر خاصة ذكره القرطبي عن المسيب بن شريك . السابع عمر خاصة أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد ، وأخرجه ابن مردويه بسند واه جداً عن ابن عباس . الثامن علي أخرجه ابن أبي حاتم بسند منقطع عن علي نفسه مرفوعاً ، وأخرجه الطبري بسند ضعيف عن مجاهد قال : هو علي ، وأخرجه ابن مردويه بسندين ضعيفين من حديث أسماء بنت عميس مرفوعاً قالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول صالح المؤمنين علي بن أبي طالب ، ومن طريق أبي مالك عن ابن عباس مثله موقوفاً في سنده راو ضعيف ، وذكره الفقاش عن ابن عباس ومحمد بن علي الباقر وابنه جعفر بن محمد الصادق . قلت : فإن ثبت هذا ففيه دفع توه من توه أن في الحديث المرفوع نقصاً من قدر علي رضي الله عنه ويكون المنقح أبا طالب ومن مات من آل كافرا ، والمثبت من كان منهم مؤمناً ، وخص علي بالذكر لكونه رأسهم ، وأشير بلفظ الحديث إلى لفظ الآية المذكورة ونص فيها على أن تنويها بقدره ودفعاً لظن من يتوهم عليه في الحديث المذكور غشاضة ، ولو قفطن من كفى عن أبي طالب لذلك لاستغنى عما صنع ، والله اعلم . قوله ( وزاد عنبة بن عبد الواحد ) أي ابن أمية بن عبد الله بن سعيد بن العاص بن أبي أحيحة بمهملتين مصغراً وهو سعيد بن العاص بن أمية ، وهو موثق عندهم ، وماله في البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في كتاب البر والصلة فقال : حدثنا محمد بن عبد الواحد بن عنبة حدثنا جدي ، فذكره وأخرجه الاسماعيل بن رواية نهد بن سليمان عن محمد بن عبد الواحد المذكور وساقه بلفظ : سمعت عمرو بن العاص يقول سمعت رسول الله ﷺ ينادي جبراً غير سر : إن بني أبي فلان ليسوا بأوليائي ، إنما ولي الله والذين آمنوا ، ولكن لهم رحم ، الحديث وقد قدمت لفظ رواية الفضل بن الموفق عن عنبة بن عبد الله بن سعيد بن أبي نعيم وأنها أخص من هذا . قوله ( ولكن لها رحم أبلها بيلها ، يعني أصلها بصلتها ) كذا لهم ، لكن سقط التفسير من رواية النسفي ، ووقع عند أبي ذر بعده : أبلها بيلها ، وبعده في الأصل : كذا وقع ، وبيلها أجود وأصح ، وبيلها لا أعرف له وجها ، انتهى . وأظنه من قوله : كذا وقع الخ ، من كلام أبي ذر ، وقد وجه الداودي فيما نقله ابن التين هذه الرواية على تقدير ثبوتها بأن المراد ما أوصله إليها من الأذى على تركهم الإسلام ، وتعبه ابن التين بأنه لا يقال في الأذى أبلها ، ووجهها بعضهم بأن البلاء بالمديحى بمعنى المعروف والآنعام ، ولما كانت الرحم مما يستحق المعروف أضيف إليها ذلك . فكأنه قال : أصلها بالمعروف اللاتق بها . والتحقيق أن الرواية إنما هي : بيلها ، مشتق من أبلها ، قال النووي : ضبطنا قوله : بيلها ، بفتح الموحدة وبكرها وهما وجهان مشهوران . وقال عياض : روينا بالكسر ، ورأيت الخطابي بالفتح . وقال ابن التين : هو بالفتح للأكثر ولبعضهم بالكسر . قلت : بالكسر أوجه ، فإنه من البلال جمع بلل مثل جبل وجمال ، ومن قاله بالفتح بناء على الكسر مثل قطام وحذام . والبلال بمعنى البلل وهو النداءة ، وأطلق ذلك على الصلة كما أطلق اليبس على القطيعة ، لأن النداءة من شأنها تجميع ما يحصل فيها وتأليفه ، بخلاف اليبس فن شأنه التفريق . وقال الخطابي وغيره : بللت الرحم بلا وبلا وبلا لا أي نديتها بالصلة . وقد أطلقوا على الاعطاء الندي وقالوا في البخيل ما تندي كفه



بحجر، فسبغت قطيعة الرحم بالحرارة ووصلها بالماء الذي يطفى ببرد الحرارة، ومنه الحديث: «بلوا أرحامكم ولو بالسلام»، وقال الطبيب وغيره: شرب الرحم بالأرض التي إذا وقع عليها الماء وسقاها حتى سقيها أزهرت ورويت فيها النضارة فأنثرت المحبة والصفاء، وإذا تركت بذير سقي يابس وبطأت منفعتها فلا تثمر إلا البضفاء والجفاء، ومنه قولهم سنة جراد أي لا مطر فيها، وزناقة جراد أي لا ابن فيها، وجوز الخطابي أن يكون معنى قوله «أبلسا بيلالها»، في الآخرة أي أشفع لها يوم القيامة. ونعقبه الهادي بأن سياق الحديث يؤذن بأن المراد ما يصلحهم به في الدنيا، ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة قال: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا رسول الله ﷺ قريشا فاجتمعوا، فعم وخص - أي أن قال - يا قاطمة أئذي نفسك من أئذي قاتى لا أملك لكم من الله شيئا غير أن لكم رحما سأبلسا بيلالها، وأصله عند البخاري بدون هذه الزيادة. وقال الطبيب: في قوله «بيلالها» مبالغة بديمة وهي مثل قوله ﴿إذا زلزلت الأرض زلزالها﴾ أي زلزالها الشديد الذي لا شيء فوقه، فالعنى أبلسا بما اشتهر وشاع بحيث لا أترك منه شيئا

### ١٥ - باب ليس الواصل بالمسكاف

٥٩٩١ - حديث محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ ورفعه الحسن وفطر - عن النبي ﷺ قال: ليس الواصل بالمسكاف، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها»

**قوله** (باب ليس الواصل بالمسكاف) التعريف فيه للجنس. **قوله** (سفيان) هو الثوري؛ والحسن بن عمرو النقيمي بقاء وقاف مصر، وفطر بكسر الفاء وسكون المهملة ثم راء هو ابن خليفة. **قوله** (عن مجاهد) أي الثلاثة عن مجاهد، وعبد الله بن عمرو هو ابن العاص، وقوله «قال سفيان» هو الراوي، وهو موصول بهذا الاسناد. وقوله «لم يرفعه الأعمش ورفعه حسن وفطر» هذا هو المحفوظ عن الثوري، وأخرجه الاسماعيل من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو وحده مرفوعا من رواية مؤمل بن اسماعيل عن الثوري عن الحسن بن عمرو موقوفا وعن الأعمش مرفوعا، وتابعه أبو قرة موسى بن طارق عن الثوري على رفع رواية الأعمش، وعالقه عبد الرزاق عن الثوري فرفع رواية الحسن بن عمرو وهو المعتمد، ولم يختلفوا في أن رواية فطر بن خليفة مرفوعة. وقد أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن فطر وبشير بن اسماعيل كلاهما عن مجاهد مرفوعا، وأخرجه أحمد عن جماعة من شيوخه عن فطر مرفوعا وزاد في أول الحديث «إن الرحم معلقة بالعرش» وليس الواصل بالمسكاف = الحديث. **قوله** (ليس الواصل بالمسكاف) أي الذي يعطى لغيره نظير ما أعطاه ذلك الغير، وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر موقوفا «ليس الوصل أن تصل من وصلك، ذلك المقصود، ولكن الوصل أن تصل من قطعك». **قوله** (ولكن) قال الطبيب الرواية فيه بالتشديد ويجوز التخفيف. **قوله** (الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها) أي الذي إذا منع أعطى، و«قطعت» ضبطت في بعض الروايات بضم أوله وكسر ثانيه على البناء المجهول، وفي أكثرها بفتحين، قال الطبيب: المعنى ليست حقيقة الوصل ومن يمتد بصلته من يسكاف صاحبه بمنال فعله، ولكنه من يفضل على صاحبه. وقال شيخنا في شرح الترمذي: المراد

بالواصل في هذا الحديث الكامل ، فان في المكافاة نوع صلة ، بخلاف من إذا وصله قريبه لم يكافئه فان فيه قطعا باعراضه عن ذلك ، وهو من قبيل دليس الشديد بالصرعة ، وليس النقي عن كثرة المرض ، انتهى . وأقول : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات : موصل ومكافى وقاطع ، فالواصل من يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافى الذى لا يزيد فى الإعطاء على ما يأخذ ، والقاطع الذى يتفضل عليه ولا يتفضل . وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فن بدأ حينئذ فهو الواصل ، فان جوزى سعى من جازاه مكافئا ، والله أعلم

### ١٦ - باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم

٥٩٩٢ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير « أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال : يا رسول الله ، أرأيت أمورا كنت أتحنت بها في الجاهلية ، من صلة وعتاق وصدقة ، هل كان لي فيها من أجر ؟ قال حكيم قال رسول الله ﷺ : أسلت على ما سلف من خير » . ويقال أيضا عن أبي اليان « أتحنت » . وقال معمر وصالح وابن المسافر « أتحنت » ، وقال ابن إسحاق : لتتحنت التبرير . ونابيه هشام عن أبيه

**قوله** ( باب من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم ) أى هل يكون له في ذلك ثواب ؟ وانما لم يجرم بالحكم لوجود الاختلاف في ذلك . وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل كتاب الزكاة ، وتقدم البحث في ذلك في كتاب الايمان في الكلام على حديث أبي سعيد الخدري « اذا أسلم العبد لحسن إسلامه » . **قوله** ( هل كان لي فيها من أجر ) ؟ وهو تفسير رواية يونس بن يزيد عند مسلم « هل لي فيها من شيء » ، ووقع في رواية صالح بن كيسان « أفيها أجر » ، وفي رواية ابن مسافر « هل لي فيها من أجر » . **قوله** ( ويقال أيضا عن أبي اليان أتحنت ) كذا لا بد ، ووقع في رواية غيره « وقال أيضا ، وعلى هذا فهو من كلام البخاري وقائل « قال » هو البخاري . **قوله** ( عن أبي اليان أتحنت ) يعنى بالمشئة بدل المشئة ، يشير الى ما أورده هو في « باب شراء المملوك من الحربى » في كتاب البيوع عن أبي اليان بلفظ كنت أتحنت أو أتحنت بالملك ، وكأنه سمعه منه بالوجهين ؛ وتقدم في كتاب الزكاة ما صوبه عياض من ذلك : وقال ابن الدين : « أتحنت » بالمشئة لا أعلم له وجها انتهى . ووقع عند الاسماعيلى « أتحسب » بجمع وآخره موحدة فقال : قال البخاري « يقال أتحسب » قال الاسماعيلى : والتحسب تصحيف وانما هو التحنت مأخوذ من الحنت وهو الاثم ، فكأنه قال أتوقى ما يؤثم . قلت : وبهذا التأويل تقوى رواية « أتحسب » بالجمع والموحدة ويكون التردد في اللفظتين وهما « أتحنت » بمهمل ومثناة « وأتحسب » بجمع وموحدة والمعنى واحد ، وهو توقى ما يوقع في الاثم ، لكن ليس المراد توقى الاثم فقط بل أعلى منه وهو تحصيل البر . **قوله** ( وقال معمر وصالح وابن المسافر أتحنت ) يعنى بالمشئة ، أما رواية معمر فوصلها المؤلف في الزكاة ، وهى في « باب فن تصدق في الشرك ثم أسلم » وعزاها للمؤلف في « الاطراف » للصلاة ، ولم أرها فيها ، وأما رواية صالح وهو ابن كيسان فأخرجها مسلم ، وأما رواية ابن المسافر فكذا وقع هنا بالالف واللام والمشهور فيه بخلافهما ، وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر

الفهمي المصري أمير مصر ، فوصلها الطبراني في « الأوسط » من طريق العيث بن سعيد عنه . **قوله** ( وقال ابن إسحق التحيث التبرر ) هكذا ذكره ابن إسحق في السيرة النبوية فقال : حدثني وهب بن كيسان قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول لعبيد بن عمير : حدثنا كيف كان بدء النبوة ؟ قال فقال عبيد وأنا حاضر : كان رسول الله ﷺ يحاور في حراء من كل سنة شهرا ، وكان ذلك مما فتحت به قريش في الجاهلية ، والتحيث التبرر ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في بدء الوحى في حديث عائشة في هذا المعنى : فكان يتحيث ، وهو التبعيد . ومضى التنبيه على ذلك في أول الكتاب **قوله** ( وتابعه هشام بن عروة عن أبيه ) في رواية الكشميني « وتابعهم » بصيغة الجمع ، والأول أرجح فان المراد بهذه المتابعة خصوص تفسير التحيث بالتبرر ، ورواية هشام وصلها المؤلف في العتق من طريق أبي أسامة عنه ولفظه أن حكيم بن حزام قال ، فذكر الحديث وفيه « كنت أتحيث بها يعني أتبرر »

### ١٧ - باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ، أو قبلها أو مازحها

٥٩٩٣ - **حديث** حبان أخبرنا عبد الله بن خالد بن سعيد عن أبيه عن « أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت : أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعلى قميص أصفر ، قال رسول الله ﷺ : سنه سنه . قال عبد الله وهو بالحبيشة : حسنة . قالت : فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي . قال رسول الله ﷺ : دغها . ثم قال رسول الله ﷺ : أبل وأخلق ، ثم أبل وأخلق ، ثم أبل وأخلق . قال عبد الله : فبقيت حتى ذكر . . . يعني من بقائها »

**قوله** ( باب من ترك صبية غيره حتى تلعب به ) أى ببعض جسده . **قوله** ( أو قبلها أو مازحها ) قال ابن التين : ليس في الخبر المذكور في الباب للتقبيل ذكر ، فيحتمل أن يكون لما لم ينهها عن مس جسده صار كالقبيل ، وإلى ذلك أشار ابن بطال ، والذي يظهر لي أن ذكر المزح بعد التقبيل من العام بعد الخاص ، وإن الممازحة بالقول والفعل مع الصغيرة إنما يقصد به التأنيس ، والتقبيل من جملة ذلك ، وحديث الباب عن أم خالد بنت خالد بن سعيد تقدم شرحه في « باب الحبيصة السوداء » من كتاب اللباس ، وعبد الله في هذا السند هو ابن المبارك ، وخالد بن سعيد المذكور في السند تقدم بيان نسبه في كتاب الجهاد . **قوله** ( فذهبت ألعب بخاتم النبوة ، فزبرني أبي ) أى نهروني ، والوبر بزى وموحدة ساكنة هو الاجر والمنع وزنه ومعناه . **قوله** ( أبل وأخلق ) تقدم ضبطه والاختلاف فيه . **قوله** ( ثم أبل وأخلق ) قال الداودي يستفاد منه معنى « ثم » المقارنة ، وأبى ذلك بعض النحاة فقالوا لا تأتى إلا للترخي ، كذا قال ، وتمسكه ابن التين بأن قال ما علمت أن أحدا قال إن ثم للمقارنة ، وإنما هي ترتيب بالمهلة وقال وليس في الحديث ما ادعاه من المقارنة لأن الإبلاء يقع بعد الخلق أو الخلف . قلت : لعل الداودي أراد بالمقارنة المتابعة فيتحه كلامه بعض النحاة . **قوله** ( قال عبد الله ) هو ابن المبارك وهو متصل بالاسناد المذكور . **قوله** ( فبقى ) أى الثوب المذكور ، كذا للاكثر ، وفي رواية أبي ذر « فبقيت » والمراد أم خالد . **قوله** ( حتى ذكر ) كذا للاكثر بزال معجمة ثم كاف خفيفة مفتوحتين ثم راء وفيه اكتفاء ، والتقدير ذكر الراوى ومنا طويلا . وقال السكراني : المعنى صار شيئا مذكورا عند الناس بخروج بقائه عن العادة . قلت : وكأنه قرأه ذكر ، بضم أوله

٢ - ١٥ - ج ١٥ - ص ١٥

لكن لم يقع عندنا في الرواية إلا بالفتح ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن ، حتى ذكر دهرًا ، وهو يؤيد ما قدمته ، وفي رواية أبي ذر عن الكشمي « حتى دكن ، بدال مهملة وكلف مكسورة ثم نون أي صار أدكن أي أسود ، قال أهل اللغة : الدكن لون يضرب إلى السواد ، وقد دكن الثوب بالكسر يدكن بفتح الكاف ويضمها مع الفتح ، وقد جرم جماعة بأن رواية الكشمي قصيف . قوله ( يعني من بقائها ) كذا للأصيلي والضمير للخميص أو لأم خاله بحسب التوجيهين المتقدمين

١٨ - باب رحمة الولد وتقبله ومعايته . وقال ثابطة عن أنس : أخذ النبي ﷺ إبراهيم فقبله وشبهه

٥٩٩٤ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا مهدي حدثنا ابن أبي يعقوب عن ابن أبي نعم قال « كنت

شاهدًا لابن عمر وماله رجل عن دم للبعوض فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل العراق . قال : انظروا إلى هذا يسألني عن دم للبعوض ، وقد قتلوا ابن النبي ﷺ . وسمعت النبي ﷺ يقول : هماري هانتان من الدنيا ،

٥٩٩٥ - حديث أبو البيان أخبرنا شعيب بن الزهري قال حدثني عبد الله بن أبي بكر أن عروة

ابن الزبير أخبره « أن عائشة زوج النبي ﷺ حدثته قالت : جاءتني امرأة معها ابنتان تسألني ، فلم نجد عندي غير تمر واحدة ، فأعطيتها ، فقصمتها بين ابنتيها ، ثم قامت فخرجت ، فدخل النبي ﷺ فحدثته ، فقال : من بلى من هذه البنات شيئًا فأحسن للبنين كن له سقرًا من النار ،

٥٩٩٦ - حديث أبو الوليد حدثنا الليث حدثنا سعيد المقبري حدثنا عمرو بن سليم « حدثنا أبو قتادة

قال : خرج علينا النبي ﷺ وأمامة بنت أبي العاص على عاتقه فصلى ، فاذا ركع وضعا ، ولذا رفع رقبها ،

٥٩٩٧ - حديث أبو البيان أخبرنا شعيب بن الزهري حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة

رضي الله عنه قال : قبل رسول الله ﷺ الحسن بن علي وعنده الأفرع بن حابس التيمي جالسًا ، فقال الأفرع : إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا . فنظر إليه رسول الله ﷺ ثم قال : من لا يرحم لا يرحم .

٥٩٩٨ - حديث محمد بن يوسف حدثنا سفیان عن هشام عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : تقبلون الصبيان فأقبلهم ، فقال النبي ﷺ : أو أمك لك أن تزع الله من قلبك الرحمة ،

٥٩٩٩ - حديث ابن أبي مرزوم حدثنا أبو عثمان قال حدثني زيد بن أسلم عن أبيه « عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه قال : قدِم على النبي ﷺ سبي ، فاذا امرأة من السبي تحلب كدبها تسبي ، إذا وجدت صبيًا في السبي أخذته فالتصقته ببطنها يرضعته . فقال لها النبي ﷺ : أترين هذا طارحة ولها في النار ؟ قلنا : لا ،

وهي تقدير على أن لا سطرحة . فقال : الله أرحم بعباده من هذم بوقرها ،

**قوله** ( باب رحمة الولد وقبلته ومعاذته ) قال ابن بطلال : يجوز تقبيل الولد الصغير في كل عضو منه وكذا الكبير عند أكثر العلماء ما لم يكن عورة ، وتقدم في مناقب فاطمة عليها السلام أنه عليه السلام كان يقبلها ، وكذا كان أبو بكر يقبل ابنته عائشة . **قوله** ( وقال ثابت عن أنس : أخذ النبي عليه السلام إبراهيم فقبله وشبهه ) سقط هذا التعليق لأبي ذر عن غير الكشميني ، وقد وصله المؤلف في الجناز من طريق قريش بن حبان عن ثابت في حديث طويل . وإبراهيم هو ابن النبي عليه السلام من مارية القبطية . ثم ذكر المصنف في الباب ستة أحاديث : الحديث الأول حديث ابن عمر ، **قوله** ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وثبت ذلك في رواية أبي ذر . **قوله** ( ابن أبي يعقوب ) هو محمد بن عبد الله الضبي البصري ، وابن أبي نعم بضم النون وسكون المهملة هو عبد الرحمن ، واسم أبيه لا يعرف ، والسند كله إلى عبد الرحمن هذا بصريون ، وهو كوفي طاب الله ثوابه على توثيقه ، وشذ ابن أبي خيثمة لحكي عن ابن معين أنه ضعفه . **قوله** ( كنت شاهدا لابن عمر ) أي حاضرا عنده . **قوله** ( وسأله رجل ) الجملة حالية ، واسم الرجل السائل ما عرفت . **قوله** ( عن دم البعوض ) تقدم في المناقب بلفظ الذباب ، بضم المعجمة وموحدين ، قال السكراني لعله سأل عنهما معا . قلت : أو أطلق الراوي الذباب على البعوض لقرب شبهة منه وإن كان في البعوض معنى زائد ، قال الجاحظ : العرب تطلق على النحل والدبر وما أشبه ذلك ذبابا . **قوله** ( وقد قتلوا ابن النبي عليه السلام ) يعني الحسين ابن علي . **قوله** ( وسمعت النبي عليه السلام يقول ) هي جملة حالية . **قوله** ( ريمحاتاي ) كذا للاكثر ، ولأبي ذر عن المستمل والحموي ، ريمحاتي ، بكسر النون والتخفيف على الافراد وكذا عند النسفي ، ولأبي ذر عن الكشميني ، ريمحاتي ، بزيادة تاء التأنيث ، قال ابن التين : وهو وهم والصواب ريمحاتاي . قلت : كائنه قرأه بفتح المثناة وتشديد الياء الأخيرة على التثنية لجملة وهما ، ويجوز أن يكون بكسر المثناة والتخفيف فلا يكون وهما ، والمراد بالريمان هنا الرزق قاله ابن التين ، وقال صاحب الفائق : أي هما من رزق الله الذي رزقيته ، يقال سبحانه الله وريمانه أي أسبح الله وأستزقه ، ويجوز أن يريد بالريمان المسموم يقال حبانى بطاقة ريحان ، والمعنى أنهم بما أكرمهم الله وحبانى به ، لأن الاولاد يشمون ويقبلون فسكانهم من جملة الرياحين . وقوله ( من الدنيا ، أي نصيب من الريحان الدنيوي ، وقال ابن بطلال يؤخذ من الحديث أنه يجب تقديم ما هو أوكد على المرء من أمر دينه لإنكار ابن عمر على من سأله عن دم البعوض مع تركه الاستغفار من الكبيرة التي ارتكبها بالاعانة على قتل الحسين فوبخه بذلك ، وإنما خصه بالذكر لعظم قدر الحسين ومكانته من النبي عليه السلام انتهى . والذي يظهر أن ابن عمر لم يقصد ذلك الرجل بعينه بل أراد التنبيه على جفاء أهل العراق وغلبة الجهل عليهم بالنسبة لأهل الحجاز ، ولا مانع أن يكون بعد ذلك أفتى السائل عن خصوص ما سأل عنه لأنه لا يحمل له كتمان العلم إلا إن حمل على أن السائل كان متمتتا . ويؤكد ماقلته أنه ليس في القصة ما يدل على أن السائل المذكور كان ممن أعان على قتل الحسين ، فإن ثبت ذلك فالقول ما قاله ابن بطلال والله أعلم . الحديث الثاني ، **قوله** ( عبد الله بن أبي بكر ) أي ابن محمد بن عمرو بن حزم ، ومعنى في الزكاة من رواية ابن المبارك عن معمر ، عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، فنسب أباه لجد أبيه وادخال الزهري بينه وبين حمزة رجلا يؤخذ بأنه قليل التدليس ، وقد أخرجه الأرمذى مختصرا من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن معمر بإسقاط عبد الله بن أبي بكر من السند ، فإن كان محظوظا احتمل أن يكون الزهري سمعه من حمزة مختصرا

وسمعه عنه مطولا والافاقول ما قال ابن المبارك . **قوله** ( جاءني امرأة ومعهما بنتان ) لم أقف على اسمائهن ، وسقطت الوارد لغير أبي ذر من قوله « ومعهما » وكذا هو في رواية ابن المبارك . **قوله** ( فلم تجد عندي غير تمر واحدة فأعطيتها فقسمتها بين ابنتيها ) زاد معمر « ولم تأكل منها شيئا » . **قوله** ( ثم قامت فخرجت فدخل النبي ﷺ فحدثته ) هكذا في رواية هرو . ووقع في رواية هراك بن مالك عن عائشة « جاءني مسكينة تحمل ابنتين لها فأطعمتها ثلاث تمرات فأعطت كل واحدة منهن تمر » ورفعت تمر « الى فيها لتأكلها فاستطعمتها ابتهاها فشقت التمرة التي كانت تريد أن تأكلها ، فاعجبني شأنها » الحديث أخرجه مسلم . ولطبراني من حديث الحسن بن علي نحوه ، ويمكن الجمع بأن مرادها بقولها في حديث عروة فلم تجد عندي غير تمر واحدة أي أخصها بها ، ويحتمل أنها لم يكن عندها في أول الحال سوى واحدة فأعطتها ثم وجدت ثنتين ، ويحتمل تعدد القصة . **قوله** ( من يلى من هذه البنات شيئا ) كذا للاكثر بفتح تاء مفتوحة أوله من الولاية ، والكشيميني بموحدة مضمومة من البلاء ، وفي رواية الكشيميني أيضا « دسني » وقواه عياض وأيده برواية شعيب بلفظ « من ابتلى » وكذا وقع في رواية معمر عند الترمذي ، واختلف في المراد بالابتلاء هل هو نفس وجودهن أو ابتلى بما يصدر منهن ، وكذلك هل هو على العموم في البنات ، أو المراد من اتصف منهن بالحاجة الى ما يفعل به . **قوله** ( فأحسن الين ) هذا يشعر بأن المراد بقوله في أول الحديث « من هذه » أكثر من واحدة ، وقد وقع في حديث أنس عند مسلم « من عال جاريتين ، ولاحد من حديث أم سلمة « من أنفق على ابنتين أو أختين أو ذاتي قرابة يحاسب عليها » والذي يقع في أكثر الروايات بلفظ الاحسان وفي رواية عبد المجيد فصر عليهن ، ومثله في حديث عقبة بن عامر في « الادب المفرد » ، وكذا وقع في ابن ماجه وزاد « وأطعمهن وسأتهن وكساهن » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني فأنق عليهن وزوجهن وأحسن أذهبن وفي حديث جابر عند أحمد وفي الادب المفرد « يؤويهن ويرحمهن ويكفلهن » زاد الطبري فيه « ويزوجهن » وله نحوه من حديث أبي هريرة في « الاوسط » « ولترمذي وفي « الادب المفرد » من حديث أبي سعيد « فأحسن صحبتهن واتقى الله فيهن » وهذه الاوصاف يجمعها لفظ « الاحسان » ، الذي اقتصر عليه في حديث الباب ، وقد اختلف في المراد بالاحسان هل يقتصر به على قدر الواجب أو بما زاد عليه ؟ والظاهر الثاني ، فان عائشة أعطت المرأة التمرة فأثرت بها ابتغيا فوصفها النبي ﷺ بالاحسان بما أشار اليه من الحكم المذكور ، فدل على أن من فعل معروفا لم يكن واجبا عليه أو زاد على قدر الواجب عليه عد محسنا ، والذي يقتصر على الواجب وان كان يوصف بكونه محسنا لكن المراد من الوصف المذكور قدر زائد ، وشرط الاحسان أن يوافي الشرح لا ما خالفه ، والظاهر أن الثواب المذكور إنما يحسن لفاعله إذا استمر الى أن يحصل استغناؤه عنه بزواج أو غيره كما أشير اليه في بعض ألفاظ الحديث ، والاحسان الى كل أحد بحسب حاله ، وقد جاء أن الثواب المذكور يحصل لمن أحسن لواحدة فقط ففي حديث ابن عباس المتقدم « فقال رجل من الاشراف : أو اثنتين ؟ فقال : أو اثنتين ، وفي حديث عوف بن مالك عند الطبراني « فقالت امرأة ، وفي حديث جابر « وقيل ، وفي حديث أبي هريرة « قلنا ، وهذا يدل على تعدد السائلين ، وزاد في حديث جابر « فرأى بعض القوم ان لو قال واحدة لقال واحدة » وفي حديث أبي هريرة « قلنا واثنتين ؟ قال : واثنتين . قلنا : واحدة ؟ قال : واحدة » وشاهده حديث ابن مسعود رفعه « من كانت له ابنة فأدبها وأحسن أدبها وعلمها فأحسن تعليمها وأوسع عليها من لمة الله التي أوسع عليه » أخرجه الطبراني بسند واه . **قوله**

(كن له ستر من النار) كذا في أكثر الأحاديث التي أشرت إليها ، ووقع في رواية عبد المجيد «حجابا» وهو بمضاد . وفي الحديث تأكيد حق البنات لما فهمن من الضعف غالبا عن القيام بمصالح أنفسهن ، بخلاف الذكور لما فهمن من قوة البدن وجزالة الرأي وإمكان التصرف في الأمور المحتاج إليها في أكثر الأحوال . قال ابن بطال : وفيه جواز سؤال المحتاج ، وسخط عاقبة لكونها لم تجد إلا ثمرة فأثرت بها ، وأن القليل لا يمنع التصديق بحقارته ، بل ينبغي للتصدق أن يتصدق بما تيسر له قل أو كثير . وفيه جواز ذكر المعروف إن لم يكن على وجه الفخر ولا المنة . وقال النووي تبعاً لابن بطال : إنما سماه ابتلاء لأن الناس يكرهون البنات ، لجاء للشرع بزجرهم عن ذلك ، ورغب في إبقائهن وترك قتلن بما ذكر من الثواب الموعود به من أحسن الهمم وجهده نفسه في الصبر عليهن . وقال شيخنا في «شرح الترمذي» : يحتمل أن يكون معنى الابتلاء هنا الاختبار ، أي من اختبر بشيء من البنات لينظر ما يفعل أحسن الهمم أو يسوء ، ولهذا قيده في حديث أبي سعيد بالتقوى ، فإن من لا يتق الله لا يأمن أن يتضرر بمن وكله الله إليه ، أو يقصر عما أمر بفعله ، أو لا يقصد بفعله امتثال أمر الله وتحصيل ثوابه والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله (وأمامة بنت أبي العاص) أي ابن الربيع ، وهي ابنة زينب بنت النبي ﷺ . قوله (فاذا ركع وضع) كذا الأكثر بحذف المفعول ، ولا كشميني د وضعها ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الصلاة في أبواب سيرة المصل ، ووقع هنا باللفظ ركع ، وهناك باللفظ سجدة . ولا منافاة بينهما بل يحمل على أنه كان يفعل ذلك في حال الركوع والسجود ، وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة ، وهو رحمة الولد ، وولد الولد ولد . ومن شففته ﷺ ورحمته لأمامة أنه كان إذا ركع أو سجد يخشى عليها أن تسقط فيضعها بالأرض وكأنها كانت تتعلق بها لا تصبر في الأرض فتجزع من مفارقتها ، فيحتاج أن يحملها إذا قام . واستنبط منه بعضهم عظم قدر رحمة الولد لأنه تمارض حينئذ المحافظة على المبالغة في الخشوع والمحافظة على مراعاة خاطر الولد فقدم الثاني ، ويحتمل أن يكون ﷺ إنما فعل ذلك إيمان الجواز . الحديث الرابع ، قوله (أن أبا هريرة قال) كذا في رواية شعيب ، ووقع عند مسلم من رواية سفينان بن عيينة ومعهما فرقهما كلاهما عن الزهري عن أبي سلة عن أبي هريرة ، قوله (وعنده الأقرع بن حابس) الجملة حالية ، وقد تقدم نسب الأقرع في تفسير سورة الحجرات ، وهو من المؤلفة ، ومن حسن إسلامه . قوله (أن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدا) زاد الاسماعيلي في روايته ما قبلت المساناة قط . قوله (من لا يرحم لا يرحم) هو بالرفع فيهما على الخبر ، وقال أبو البقاء «من» موصولة ويجوز أن تكون شرطية فيقرأ بالجزم فيهما ، قال السبلي : جعله على الخبر أشبه بسياق الكلام ، لأنه سبق للرد على من قال «أن لي عشرة من الولد الخ» أي الذي يفعل هذا الفعل لا يرحم ، ولو كانت شرطية لكان في الكلام بعض انقطاع لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف . قلت : وهو أولى من جهة أخرى ، لأنه يصير من نوع ضرب المثل ، ووجه بعضهم كونها موصولة لتكون الشرط إذا أعقبه نفي بنفي غالبا بل ، وهذا لا يقتضي ترجيحاً إذا كان المقام لا تقابلاً بكونها شرطية . وأجاز بعض شراح «المشارك» الرفع في الجزم والجزم في الرفع في الأولى والجزم في الثاني وبالعكس فيحصل أربعة أوجه ، واستبعد الثالث ، ووجه بأنه يكون في الثاني بمعنى انتهى أي لا ترحموا من لا يرحم الناس ، وأما الرابع فظاهر وتقديره من لا يكن من أهل الرحمة فإنه لا يرحم ، ومثله قول الشاعر :  
فقلت له احمل فوق طوقك أنها مطوقة من يأتيها لا يضيرها

وفي جواب النبي ﷺ للأفرع إشارة الى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم وغيرهم من الاجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة ، وكذا الضم والشم والمعاينة . الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفرياني ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن هشام ) هو ابن عروة ، ووقع في رواية الاسماعيلى عن هشام بن عروة عن أبيه . قوله ( جاء أعرابي ) يحتمل أن يكون هو الأفرع المذكور في الحديث قبله ، ويحتمل أن يكون قيس بن عاصم النخعي ثم السعدي ، فقد أخرج أبو الفرج الاصبهاني في « الاغانى » ما يشعر بذلك ولفظه « عن أبي هريرة أن قيس بن عاصم دخل على النبي ﷺ فذكر قصة فيها » فهل الا أن تزعم الرحمة منك ، فهذا أشبه بلفظ حديث عائشة . ووقع نحو ذلك لعينة بن حصن بن حذيفة الفزارى أخرجه أبو يعلى في مسنده بسند رجاله ثقات الى أبي هريرة قال « دخل عينة بن حصن على رسول الله ﷺ فرآه يقبل الحسن والحسين فقال : أتقبلهما يا رسول الله ؟ » ان الى عشرة فما قبلت أحدا منهم ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك لجميعهم فقد وقع في رواية مسلم « قدم ناس من الأعراب فقالوا . قوله ( تقبلون الصبيان ) كذا للكثر بحذف أداة الاستفهام ، وثبتت في رواية الكشميضى . قوله ( فاقبلهم ) وفي رواية الاسماعيلى « فوالله ما قبلهم » وعند مسلم « فقال : نعم . قالوا : لكننا والله ما قبل » قوله ( أو أملك ) هو بفتح الواو والهمزة الاولى للاستفهام الانكارى ومعناه النفي ، أى لا أملك ، أى لا أقدر أن أجعل الرحمة في قلبك بعد أن زعمنا الله منه . ووقع عند مسلم بحذف الاستفهام وهى مرادة ، وعند الاسماعيلى « وما أملك ، وله في أخرى » ما ذنبى ان كان الخ . قوله ( أن تزعم ) بفتح الهمزة في الروايات كلها مفعول أملك وحكى بعض شراح « المصابيح » كسر الهمزة على أنها شرط والجزاء محذوف ، وهو من جنس ما تقدم ، أى ان تزعم الله الرحمة من قلبك لا أملك لك ردها اليه . ووقع في قصة عينة « فقال النبي ﷺ : ما يرحم لا يرحم » . الحديث السادس . قوله ( حدثنا ابن أبي مريم ) هو سعيد ، ومدار هذا الحديث في الصحيحين عليه . وأبو غسان هو محمد ابن مطرف ، والاستاد منه فصادا مديون . قوله ( قدم على النبي ﷺ سبى ) في رواية الكشميضى « بسى » ، ويعنى قاف « قدم » وهذا السبى هو سبى هوازن . قوله ( فاذا امرأة من السبى تحلب ثديها تسقى ) كذا البستى والسرخسى بسكون المهملة من تحلب وضم اللام وثديها بالنصب وتسقى بفتح المشاة وبقاف مكسورة ، وللباقين « قد تحلب » بفتح الحاء وتشديد اللام أى تها لأن يحلب ، وثديها بالرفع في رواية الكشميضى بالافراد والباقيين « ثدياها » بالثنية ، والكشميضى « بسى » بكسر الموحدة وفتح المهملة وسكون القاف وتكوين التثنية والباقيين « تسقى » بفتح العين المهملة من السبى وهو المشى بسرعة ، وفي رواية مسلم عن الحلوانى وابن عسكر كلاهما عن ابن أبي مريم « ثبتنى » بموحدة ساكنة ثم مشاة مفتوحة ثم غين معجمة من الابتغاء وهو الطلب ، قال عياض : وهو وهم ، والصواب ما في رواية البخارى . وتعبه النووى بأن كلا من الروايتين صواب ، فهى ساعية وطالبة لولدها . وقال القرطبى : لا يخفى بحسن رواية « تسقى » ووضوحها ، ولكن لرواية ثبتنى وجها وهو طلب ولدها ، وحذف المفعول للعلم به ، فلا يخلط الراوى مع هذا التوجيه . قوله ( اذا وجدت صبيا في السبى أخذته فأصغته بطنها ) كذا للجميع مسلم ، وحذف منه شيء . بينته رواية الاسماعيلى ولفظه « اذا وجدت صبيا أخذته فأرضعته فوجدت صبيا فأخذته فألومته بطنها » وعرف من سياقها أنها كانت فقدت صبيها وتضررت باجتماع اللبن في ثديها ، فكانت اذا وجدت صبيا أرضعته ليخف عنها ، فلما وجدت صبيا بيمينه أخذته فالتمته . ولم أقف على اسم هذا الصبي ولا على اسم أمه . قوله ( أمرونا ) ؟



بضم المثناة أى أنظنون؟ قوله ( قلنا لا ، وهى تقدر على أن لا تطرحه ) أى لا تطرحه طائفة أبدا . وفى رواية الاسماعيل : قلنا لا والله الخ . . قوله ( لله ) بفتح أوله لام تأكيد ، وصرح بالقسم فى رواية الاسماعيل فقال : والله لله ارحم الخ . . قوله ( بعباده ) كأن المراد بالعباد هنا من مات على الاسلام ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والحاكم من حديث أنس قال : مر النبى ﷺ فى نفر من أصحابه وصبى على الطريق ، فلما رأت أمه القوم خفيت على ولدها أن يوطأ فأقبلت تسعى وتقول : ابنى ابنى ، وسعت فأخذته ، فقال القوم : يا رسول الله ما كانت هذه لتلقى ابنها فى النار ، فقال : ولا الله بطارح حبيبه فى النار ، فالتعبير بحبيبه يخرج الكافر . وكذا من شاء ادخله من لم يقب من مرتكبي الكبائر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : لفظ العباد عام ومعناه خاص بالمؤمنين ، وهو كقوله تعالى ( ورحمتى وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ) فهى عامة من جهة الصلاحية وخاصة بمن كتبته له قال : ويحتمل أن يكون المراد أن رحمة الله لا يشبهها شيء لمن سبق له منها نصيب من أى العباد كان حتى الحيوانات . وفيه إشارة الى أنه ينبنى للمرء أن يجعل تعلقه فى جميع أموره بالله وحده ، وأن كل من فرض أن فيه رحمة ما حتى يقصد لاجلها فأنه سبحانه وتعالى أرحم منه ، فليقصد العاقل لحاجته من هو أشده رحمة ، قال : وفى الحديث جواز نظر النساء المسييات ، لأنه ﷺ لم ينه عن النظر الى المرأة المذكورة ، بل فى سياق الحديث ما يقتضى اذنه فى النظر اليها . وفيه ضرب المثل بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها لتحصيل معرفة الشيء على وجهه ، وأن كل الذى ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل ، ومع ذلك فقر بها النبى ﷺ للأسامعين بحال المرأة المذكورة . وفيه جواز ارتكاب أخف الضررين ، لأنه ﷺ لم ينه المرأة عن ارضاع الاطفال الذين أرضعتهم مع احتمال أنه يكبر بعضهم فيتزوج بعض من أرضعته المرأة معه ، لكن لما كانت حالة الارضاع ناجزة ، وما يخشى من المحرمية متروك اغتفر . قلت : ولفظ الصبي بالتذكير فى الخبر ينازع فى ذلك ، قال : وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ، وقد يستدل به على عكس ذلك ، فاما الاول فمن جهة أن الاطفال لولا أنهم كان بهم ضرورة الى الارضاع فى تلك الحالة ما تركها النبى ﷺ ترضع أحدا منهم ، وأما الثانى وهو أقوى فلأنه أقرها على إرضاعهم من قبل أن يتبين الضرورة اه ملخصا ، ولا يخفى ما فيه

## ١٩ - باب . جعل الله الرحمة فى مائة جزء

٦٠٠٠ - حديث الحاكم بن نافع البهرانى أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : جعل الله الرحمة فى مائة جزء ، فأملك عندئذ تسعة وتسعين جزءا ، وأنزل فى الأرض جزءا واحدا ، فمن ذلك الجزء تتراحم الخلق ، حتى ترفع للفرس حافرهما عن ولدها خشية أن تصيبه .

[ الحديث ٦٠٠٠ - طرفه فى : ٦٤٦٩ ]

قوله ( باب ) بالتثنية ( جعل الله الرحمة فى مائة جزء ) هكذا ترجم بعض الحديث ، وفى رواية النسفى « باب من الرحمة ، والاسماعيل « باب » بغير ترجمة . قوله ( البهرانى ) بفتح الموحدة وسكون الهاء نسبة الى قبيلة من قضاة

ينتهي نسبهم إلى بهر بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، نزل أكثرهم حصص في الاسلام . **قوله** ( جعل الله الرحمة في مائة جزء ) قال الكرماني كان المعنى يتم بدون الظرف فاعمل « في » زائدة أو متعلقة بمحذوف ، وفيه نوع مبالغة إذ جعلها منظروفا لها معنى بحيث لا يفوت منها شيء . وقال ابن أبي جرة : يحتدل أن يكون سبحانه وتعالى لما من على خلقه بالرحمة جعلها في مائة وعاء قاهبط منها واحدا للأرض . قلت : خلت أكثر الطرق عن الظرف كرواية سميد المقبري عن أبي هريرة « أن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة » ، ولمسلم من رواية عطاء عن أبي هريرة « أن الله مائة رحمة » ، وله من حديث سلمان « أن الله خلق مائة رحمة يوم خلق السجرات والأرض ، كل رحمة طباق ما بين السماء والأرض » ، وقال القرطبي : يجوز أن يكون معنى « خلق » اخترع وأوجد ، ويجوز أن يكون بمعنى قدر ، وقد ورد خلق بمعنى قدر في لغة العرب فيكون المعنى أن الله أظهر تقديره لذلك يوم أظهر تقدير السماوات والأرض . وقوله « كل رحمة تسع طباق الأرض » ، المراد بها التعظيم والتكثير ، وقد ورد التعظيم بهذا اللفظ في اللغة والشرع كثيرا . **قوله** ( فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءا ) في رواية عطاء . وآخر عنده تسعة وتسعين رحمة ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم « وخبا عنده مائة إلا واحدة » . **قوله** ( وأنزل في الأرض جزءا واحدا ) في رواية المقبري « وأرسل في خلقه كلهم رحمة » وفي رواية عطاء « أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم » ، وفي حديث سلمان « فجعل منها في الأرض واحدة » ، قال القرطبي هذا نص في أن الرحمة يراد بها متعلق الإرادة لا نفس الإرادة ، وأنها راجعة إلى المنافع والنعم . **قوله** ( فن ذلك الجزء تراحم الخلق ) ، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه ( في رواية عطاء « فيها يتعاطفون » ، وبها يتراحمون ، وبها تعطف الوحش على ولدها » ، وفي حديث سلمان « فيها تعطف الوالدة على ولدها ، والوحش والطير بعضها على بعض » ، قال ابن أبي جرة : خص الفرس بالذكر لأنها أشد الحيوان المألوف الذي يماين المخاطبون حركته مع ولده ، ولما في الفرس من الخفة والسرعة في التنقل . ومع ذلك تتجنب أن يصل الضرر منها إلى ولدها . ووقع في حديث سلمان عند مسلم في آخره من الزيادة « فإذا كان يوم القيامة أكلها بهذه الرحمة مائة » وفيه إشارة إلى أن الرحمة التي في الدنيا بين الخلق تكون فيهم يوم القيامة يتراحمون بها أيضا ، وصرح بذلك المهلب فقال : الرحمة التي خلقها الله لعباده وجعلها في نفوسهم في الدنيا هي التي يتعافرون بها يوم القيامة التبعات بينهم . قال : ويجوز أنه يستعمل الله تلك الرحمة فيهم فيرحمهم بها سوى رحمته التي وسعت كل شيء وهي التي من صفة ذاته ولم يزل موصوفا بها ، فهي التي يرحمهم بها زائدا على الرحمة التي خلقها لهم ، قال : ويجوز أن تكون الرحمة التي أمسكها عند نفسه هي التي عند ملائكته المستغفرين لمن في الأرض ، لأن استغفارهم لهم دال على أنه في نفوسهم الرحمة لأهل الأرض . قلت : وحاصل كلامه أن الرحمة رحمتان ، رحمة من صفة الذات وهي لا تعدد ، ورحمة من صفة الفعل وهي المعار إليها . ولكن ليس في شيء من طرق الحديث أن التي عند الله رحمة واحدة بل انفقت جميع الطرق على أن عنده تسعة وتسعين رحمة ، وزاد في حديث سلمان أنه يكملها يوم القيامة مائة بالرحمة التي في الدنيا ، فتعده الرحمة بالنسبة للخلق . وقال القرطبي : مقتضى هذا الحديث أن الله علم أنه أنوع النعم التي ينعم بها على خلقه مائة نوع ، فألهم عليهم في هذه الدنيا بنوع واحد انتظمت به مصالحهم وحصلت به مرافقهم ، فإذا كان يوم القيامة كل لعباده المؤمنين ما في قبلة مائة وكلها المؤمنين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾ فان رحيما

من أبنية المبالغة التي لا شيء فوقها ، وبفهم من هذا أن الكفار لا يبقى لهم حظ من الرحمة لا من جنس رحمة الدنيا ولا من غيرها إذا كل كل ما كان في علم الله من الرحمة للؤمنين ، واليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فسأكتبها للذين يتقون ﴾ الآية . وقال الكرماني : الرحمة هنا عبارة عن القدرة المتعانة بإيصال الخير ، والقدرة في نفسها غير متناهية ، والتعلق غير متناه ، لكن حصره في مائة على سبيل التمثيل تسميلاً للفهم وتقليلاً لما عند الخلق وتكثيراً لما عند الله سبحانه وتعالى ، وأما مناسبة هذا العدد الخاص لحسكي القرطبي عن بعض الشراح أن هذا العدد الخاص أطلق لإرادة التكثير والمبالغة فيه ، وبعقبه بأنه لم نجر عادة العرب بذلك في المائة وإنما جرى في السبعين ، كذا قال . وقال ابن أبي جرة : ثبت أن نار الآخرة تفصل نار الدنيا وتسع وستين جزءاً فإذا قوبل كل جزء برحمة زادت الرحمت ثلاثين جزءاً ، فيؤخذ منه أن الرحمة في الآخرة أكثر من النعمة فيها . ويؤيده قوله « غلبت رحمتي غضبي » . قلت : لكن تبقى مناسبة خصوص هذا العدد ، فيحتمل أن تكون مناسبة هذا العدد الخاص لتكونه مثل عدد درج الجنة ، والجنة هي محل الرحمة ، فيمكن كل رحمة بازاء درجة ، وقد ثبت أنه لا يدخل أحد الجنة إلا برحمة الله تعالى ، فمن نالته منها رحمة واحدة كان أدنى أهل الجنة منزلة ، وأعلام منزلة من حصلت له جميع الأنواع من الرحمة . وقال ابن أبي جرة : في الحديث إدخال السرور على المؤمنين ، لأن العادة أن النفس بكل فرحها بما وهب لها إذا كان معلوماً بما يكون موعوداً . وفيه الحث على الإيمان ، واتساع الرجاء في رحمة الله تعالى المدخرة . قلت : وقد وقع في آخر حديث سعيد المقبري في الرقاق « فلو يعلم الكافر بكل ما عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة » ، وأفرده مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى

## ٢٠ - باب قتل الولد خشية أن يأكل معه

٦٠٠١ - **حدثنا** محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شريك عن عبد الله قال قلت : يا رسول الله ، أي الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله نداً وهو خلقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك . قال : ثم أي ؟ قال : أن تزاني حيلة جارك . وأنزل الله تصديق قول النبي ﷺ ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾

**قوله** ( باب قتل الولد خشية أن يأكل معه ) تقدير الكلام : قتل المرء ولده الخ فالضمير يعود للقدر في قوله قتل الولد . ووقع لأبي ذر عن المستمل والكشميني « باب أي الذنب أعظم » وعند النسائي « باب من الرحمة » وذكر فيه حديث ابن مسعود « أي الذنب أعظم » الحديث ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

## ٢١ - باب وضع الصبي في الحبر

٦٠٠٢ - **حدثنا** محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن النبي

ﷺ وضع صبيّاً في حجره يُحنّكه فبال عليه ، فذّاه بماء فأنبهه ،

قوله ( باب وضع الصبي في الحجر ) ذكر فيه حديث عائشة ؓ ان النبي ﷺ وضع صبيّاً في حجره ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وتقدم أيضاً قريباً في العقيدة ، ويستفاد منه الفرق بالاطفال والصبر على ما يحدث منهم وعدم مؤاخذتهم لعدم تكليفهم

## ٢٢ - باب وضع الصبي على الفخذ

٦٠٠٣ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عارمٌ حدثنا المعتمر بن سليمان يحدث عن أبيه قال سمعتُ أبا تيممة يحدث عن أبي عثمان للنهدي يحدثه أبو عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان رسول الله ﷺ يأخذني فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن عليّ على فخذه الآخر ثم يضمهما ثم يقول : اللهم أرهما فاني أرهما ، وعن عليّ قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان عن أبي عثمان قال التيميّ « فوقع في قلبى منه شيء قلت : حدثتُ به كذا وكذا فلم أستمه من أبي عثمان ، فنظرتُ فوجدته عندي مكتوباً فيما سمعتُ »

قوله ( باب وضع الصبي على الفخذ ) هذه الترجمة أحسن من التي قبلها ، وذكر فيه حديث أسامة بن زيد . قوله ( عن أبيه ) هو سليمان بن طرخان التيمي ، وأبو تيممة هو طريف بمهملة بوزن عظيم ابن مهالد بالجيم المجعوم بالجيم مصغر . قوله ( فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن عليّ على فخذه الآخر ) استشكله الداودي فيما نقله ابن التين فقال : لا أدري ذلك وقع في وقت واحد لأن أسامة أكبر من الحسن ، ثم أخذه يستدل على ذلك ، والأمر فيه أوضح من أن يحتاج إلى دليل فإن أكثر ما قبل في حجر الحسن عند وفاة النبي ﷺ ثمان سنين وأما أسامة فكان في حياة النبي ﷺ رجلاً ، وقد أمره على الجيش الذي اشتمل على عدد كثير من كبار المسلمين كعمر كما تقدم بيانه في ترجمته في المناقب ، وصرح جماعة بأنه كان عند موت النبي ﷺ ابن عشرين سنة ، وذكر الواقدي في المغازي عن محمد بن الحسن بن أسامة عن أمه قالوا « توفي رسول الله ﷺ وأسامة ابن تسع عشرة سنة » فيحتمل أن يكون ذلك وقع من النبي ﷺ وأسامة مرافق والحسن ابن سنتين مثلاً ويكون إقاعده أسامة في حجره لسبب اقتضى ذلك كمرض مثلاً أصاب أسامة ، فكان النبي ﷺ لمحبه فيه ومهونه عنده يمرضه بنفسه ، فيحتمل أن يكون أقعده في تلك الحالة ، وجاء الحسن ابن ابنته فأقعده على الفخذ الأخرى وقال معتذراً عن ذلك « إني أحبهما » والله أعلم . قوله ( وعن عليّ قال حدثنا يحيى حدثنا سليمان ) أما عليّ فهو علي بن عبد الله المدني ، وأما يحيى فهو ابن سعيد القطان ، وأما سليمان فهو التيمي المذكور قبل ، ثم هو معطوف على السند الذي قبله وهو قوله « حدثنا عبد الله بن محمد » فيكون من رواية البخاري عن عليّ ، واسكنه عبر عنه بصيغة عن فقال « حدثنا عبد الله بن محمد الخ وعن عليّ الخ » ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله « حدثنا عارم » فيكون من رواية البخاري عن شيخه بواسطة قريبه عبد الله بن محمد ، ولا يستغرب ذلك من رواية الاقران ولا من البخاري فقد حدث بالكثير عن كثير من شيوخه ويدخل أحياناً بينهم بواسطة ، وقد حدث عن عارم بالكثير بغير واسطة منها ما سيأتي قريباً في باب قول النبي

يسروا ولا تعصروا ، وأدخل هنا بينه وبين عبد الله بن محمد الجمعي ، ووقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث « قيل لأبي عبد الله : من يقول عن علي ؟ فقال : حدثنا عبد الله بن محمد ، انتهى فإن كان محفوظا صح الاحتمال الأخير وبالله التوفيق . قوله ( قال النعمي ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( فوقع في قلب من شيء ) يعني شك هل سمعه من أبي تميم عن أبي عثمان أو سمعه من أبي عثمان بغير واسطة ، وفي السند على الأول ثلاثة بصريون من التابعين في نسق من سليمان التيمي فصاعدا ، وليس لأبي تميم في البخاري إلا هذا الحديث وآخر سيأتي في كتاب الاحكام من روايته عن جندب البجلي . قوله ( فوجدته عندي مكتوبا فيما سمعت ) أي من أبي عثمان ، فكانه سمعه من أبي تميم عن أبي عثمان ثم لقي أبا عثمان فسمعه منه أو كان سمعه من أبي عثمان فثبت فيه أبو تميم ، وانتزع منه بعضهم جواز الاعتماد في تحديثهم على خطه ولو لم يتذكر السماع ، ولا حجة فيه لاحتمال التذكر في هذه الحالة ، وقد ذكر ابن الصلاح المسألة ونقل الخلاف فيها ، والراجح في الرواية الاعتماد

### ٢٣ - باب حسن العهد من الإيمان

٩٠٠٤ - **عبد بن إسماعيل** حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة - وأقد هلكت قبل أن يتزوجني بثلاث سنين - لما كنت أسمه يذكرها . ولقد أمره ربُّه أن يُبشِّرَها ببنتٍ في الجنة من قصب . وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلعتها منها »

**قوله** ( باب حسن العهد من الإيمان ) قال أبو عبيد : العهد هنا رعاية الحرمة . وقال عياض : هو الاحتفاظ بالشيء والملازمة له . وقال الراغب : حفظ الشيء ومراعاته حالا بعد حال . وعهد الله تارة يكون بما ركزه في العقل وتارة بما جهده به الرسل ، وتارة بما يلزمه المكلف ابتداء كالنذر ، ومنه قوله تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) وأما لفظ « العهد » فيطلق بالاشتراك بأزاء معانٍ أخرى ، منها الزمان والمكان واليمين والذمة والصحة والميثاق والإيمان والنصيحة والوصية والمطر ويقال له العهد أيضا . **قوله** ( عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ) قد تقدم شرحه في ترجمة خديجة من كتاب المناقب . وقوله « على خديجة » يريد من خديجة فأقام « على » مقام « من » وحروف الجر تتناوب في رأى . أو « على » سببية أى بسبب خديجة . وقوله فيه « ولقد أمره ربُّه الخ » تقدم شرحه هناك أيضا ، ولكن أوردته هناك من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، وقوله فيه « وإن كان ليذبح الشاة ثم يهدي في خلعتها منها » زاد في رواية الليث عن هشام في فضل خديجة ما يسمعون ، وقد تقدم هناك بيان الاختلاف في ضبط هذه اللفظة ، وإن عطفة من الثبيلة ، وخلتها بضم الميمجة أى خللتها . وقال الخطابي : الخلة مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجماعة ، تقول : رجل خلة وامرأة خلة وقوم خلة ، ويحتمل أن يكون فيه محذوف تقديره : إلى أهل خلتها ، أى أهل صداقتها ، والخلة الصداقة والخليل الصديق . قلت : وقع في رواية مسلم من هذا الوجه بلفظ « ثم نهدى إلى خلانها » وسبق في المناقب من وجه آخر عن هشام بن عروة « وإلى أصدقائها » والبخاري في « الأدب المفرد » من حديث أنس « كان النبي ﷺ إذا أتى

بالشيء يقول : اذهبوا به الى فلانة فانها كانت صديقة لخديجة . ( تنبيه ) : جرى البخاري على عادة في الاكتفاء بالاشارة دون التصريح ، فان لفظ الترجمة قد ورد في حديث يتعلق بخديجة رضى الله عنها أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب ، من طريق صالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت : جاءت عجمز الى النبي ﷺ فقال : كيف أنتم ، كيف حالكم ، كيف كنتم بعدنا ؟ قالت : بخير بأبي أنت وأمي يا رسول الله . فلما خرجت قلت : يا رسول الله تقبل على هذه المعوز هذا الاقبال ؟ فقال : يا عائشة إنما كانت تأتينا زمان خديجة ، وإن حسن العهد من الايمان ، وأخرجه البيهقي أيضا من طريق مسلم بن جنادة عن حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله بمعنى القصة وقال : غريب . ومن طريق أبي سالة عن عائشة نحوه وإسناده ضعيف

## ٢٤ - باب فضل من يقول يتيمًا

٦٠٠٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال حدثني عبد العزيز بن أبي حازم قال حدثني أبي قال سمعت سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال « أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا » . وقال بإصبعيه السبابة والوسطى ، قوله ( باب فضل من يقول يتيمًا ) أي يربيه وينفق عليه . قوله ( عبد العزيز بن أبي حازم ) أي سلمة بن دينار قوله ( أنا وكافل اليتيم ) أي القيم بأمره ومصلحه ، زاد مالك من مرسل صفوان بن سليم « كافل اليتيم له أو لغيره ، ووصله البخاري في « الادب المفرد » والطبراني من رواية أم سعيد بنت مرة الفهرية عن أبيها ، ومعنى قوله له بأن يكون جدا أو عما أو أبا أو نحو ذلك من الاقارب ، أو يكون أبو المولود قد مات فتقوم أمه مقامه أو ماتت أمه فقام أبوه في تربيته مقامها . وأخرج البزار من حديث أبي هريرة موصولا « من كفل يتيمًا ذا قرابة أو لا قرابة له ، وهذه الرواية تفسر المراد بالرواية التي قبلها . قوله ( وأشار بإصبعيه السبابة ) في رواية الكشميهني « السبابة ، بمهمل بدل الموحدة الثانية ، والسبابة هي الاصبع التي تلي الإبهام سميت بذلك لانها يسبح بها في الصلاة فيشار بها في التشهد لذلك ، وهي السبابة أيضا لأنها يسب بها الشيطان حينئذ . قال ابن بطال : حق على من سمع هذا الحديث أن يعمل به ليكون رفيق النبي ﷺ في الجنة ، ولا منزلة في الآخرة أفضل من ذلك . قلت : قد تقدم الحديث في كتاب القمان وفيه « وفرج بينهما » أي بين السبابة والوسطى ، وفيه إشارة الى أن بين درجة النبي ﷺ وكافل اليتيم قدر تفاوت ما بين السبابة والوسطى ، وهو نظير الحديث الآخر « بعثت أنا والساعة كهاتين » الحديث ، وزعم بعضهم أنه ﷺ لما قال ذلك استوت أصبعاه في تلك الساعة ثم عادتا الى حالهما الطبيعية الأصلية تأكيداً لاسر كفاة اليتيم . قلت ومثل هذا لا يثبت بالاحتمال ، ويكفي في اثبات قرب المنزلة من المنزلة أنه ليس بين الوسطى والسبابة إصبع أخرى ، وقد وقع في رواية لأم سعيد المذكورة عند الطبراني « معي في الجنة كهاتين » يعني المسبحة والوسطى « اذ اتقي ، ويحتمل أن يكون المراد قرب المنزلة حالة دخول الجنة ، لما أخرجه أبو يعلى من حديث ابن هريرة رفعه « أنا أول من يفتح باب الجنة ، فإذا امرأة تبادرتني فأقول : من أنت ؟ فتقول : أنا امرأة تأبى على أيتام لي » ورواته لا بأس بهم ، وقوله « تبادرتني » أي لتدخل معي أو تدخل في أمري ، ويحتمل أن يكون المراد بمجروح الامرين : سرعة الدخول ، وهلو المنزلة . وقد أخرج أبو داود من حديث عوف بن مالك رفعه « أنا وامرأة سمعاهما الحديثين كهاتين يوم القيامة : امرأة ذات منصب وجمال حبست نفسها على يتاماها حتى ماتوا أو بانوا ، فهذا

فيه قيد زائد وتقييده في الرواية التي أشرت إليها بقوله « انني الله » أي فيما يتعلق باليقيم المذكور . وقد أخرج الطبراني في « المعجم الصغير » من حديث جابر « قلص يا رسول الله مم أضرب منه يقيمي ؟ قال : مم كنت ضاربا منه ولدك غير وافي مالك بماله » وقد زاد في رواية مالك المذكور « حتى يستغنى عنه » فيستفاد منه أن السكفالة المذكورة أحدا . قال شيخنا في « شرح الزمعي » أهل المحكمة في كون كافل اليقيم يشبه في دخول الجنة أو شبهة متزانه في الجنة بالقرب من النبي أو منزلة النبي لكون النبي شاه أن يبعث إلى قوم لا يعقلون أمر دينهم فيكون كافلا لهم ومعلما ومرشدا ، وكذلك كافل اليقيم يقوم بكفالة من لا يعقل أمر دينه بل ولا دنياه ، ويرشده ويعلمه ويحسن أدبه ، فظهرت مناسبة ذلك اه ملخصا

### ٢٥ - باب الساعي على الأرملة

٦٠٠٦ - **حدثنا** اسماعيل بن عبيد الله قال حدثني مالك « عن صفوان بن سليم يرفعه إلى النبي ﷺ قال : الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله ، أو كالذي يصوم للنهار ويقوم الليل » **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الليلي عن أبي ثبيت مولى ابن مطيع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . منه

**قوله** ( باب الساعي على الأرملة ) أي في مصالحها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة موصولا وحديث صفوان بن سليم مرسلا كلاهما من رواية مالك ، وقد تقدم شرحه في كتاب النفقات

### ٢٦ - باب الساعي على المسكين

٦٠٠٧ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي النيث « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الساعي على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله . وأحسبه قال بَشْكُ التَّعَنِّي : كالتَّامُّ لَا يَفْقَرُ وَكَالْعَصَامُ لَا يُفْطِرُ »

**قوله** ( باب الساعي على المسكين ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله مقتضرا عليه دون المرسل ، ووقع في هذه الرواية كالمجاهد في سبيل الله ، وأحسبه قال بَشْكُ التَّعَنِّي وهو رواية عن مالك كالتَّامُّ لَا يَفْقَرُ ، ولفظ الرواية التي قبلها لاسماعيل بن أبي أريس عن مالك كالمجاهد أو كالذي يصوم ، الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك واضحا في كتاب النفقات

### ٢٧ - باب رحمة الناس والبهائم

٦٠٠٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا اسماعيل حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال « أئينا النبي ﷺ ونحن شُهَبَةٌ متقاربون ، فأقمنا عدَّةَ عشرين ليلة ، فظننا أننا اشتدنا أهانا ، وسألنا عن

تَرَكَنَا فِي أَهْلِنَا فَأَخْبَرَنَاهُ ، وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا ، فَقَالَ : ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَمَلُّوهُمْ ، وَصُومُوا ، وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ ، وَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَلْيُؤْذَنُ لَكُمْ أَحَدُكُمْ ، ثُمَّ لِيُؤْمَسْكُمْ أَكْبَرُكُمْ »

٦٠٠٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ ، فَوَجَدَ بئرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ، ثُمَّ خَرَجَ فَذَا كَلْبٌ يَلْبِثُ يَا كُلُّ الْغُرَى مِنَ الْعَطَشِ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ بِي ، فَنَزَلَ اللَّبْدُ فَلَأَ خُمُهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ فَسَقَى الْكَلْبَ ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَفَرَّ لَهُ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَإِنْ لَنَا فِي لَبَّائِهِمْ أَجْرًا ؟ فَقَالَ : فِي كُلِّ ذَاتٍ كَيْدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ »

٦٠١٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ « قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ وَقَفْنَا مَعَهُ ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ : اَللّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمَحْدَا ، وَلَا تَرَمْ مَعَنَا أَحَدًا . فَلَمَّا سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ : لَقَدْ حَبَّرْتَ وَاسْعَا . يُرِيدُ رَحْمَةَ اللَّهِ »

٦٠١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ « سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : تَرَى الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَائِحِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ كَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ جَسَدِهِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى »

٦٠١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ غَرَسَ غَرْسًا فَأَكَلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ حَقٌّ »

٦٠١٣ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ « قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ »

[ الحديث ٦٠١٣ - طرفه في : ٧٣٧٦ ]

**قوله** ( باب رحمة الناس والبهائم ) أي صدور الرحمة من الشخص لغيره ، وكأناه أشار إلى حديث ابن مسعود رفعه قال « لَنْ تَوْفَّقُوا حَتَّى تَرْحَمُوا ، قَالُوا كَلْنَا رَحِيمًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِرَحْمَةٍ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ ، وَلَكِنَّهَا رَحْمَةُ النَّاسِ رَحْمَةُ الْعَامَةِ » أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ . وَقَدْ ذَكَرَ فِيهِ أَحَادِيثُ : الْأَوَّلُ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَوَارِثِ وَفِيهِ « وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلُّ » ، وَقَدْ سَبَقَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ هُنَا قَوْلُهُ « وَكَانَ رَقِيقًا رَحِيمًا » وَهُوَ لِلْكَثَرِ بِقَافَيْنِ مِنَ الرَّقَّةِ ، وَلِقَابَيْهِ وَالْأَصْبَلِيَّ وَالْكَشْمِيرِيَّ بِنَاءً ثُمَّ قَافٍ مِنَ الرَّفْقِ ، وَقَوْلُهُ « شَبِيبَةٌ » بَفَتْحٍ الْمَجْمُوعَةُ وَالْمَوْحَدَةُ جَمْعُ شَابٍ مِثْلُ بَارٍ وَبَرَّةٍ ، وَقَوْلُهُ « فَقَالَ ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَمَلُّوهُمْ » وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَةِ « لَوْ



رجعتم الى اهلكم فمستموم ، استدل به ابن التين على أن الحجرة قبل الفتح لم تكن واجبة على الايمان بل على البعض ، وفيه نظر ، ومن أين له ان وفود مالك ومن معه كان قبل الفتح ؟ وقوله « وصلوا كما رأيتموني أصلي » حكى ابن التين عن الداودي أنه فيه دلالة على إمامة الصبيان ، وزيفه فأجاد . الحديث الثاني حديث أبي هريرة « في كل ذات كبد رطبة أجر » ، وفيه قصة الرجل الذي سقى السكاب ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الشرب فيل كتاب الاستقراض ، والرطوبة هنا كناية عن الحياة ، وقيل إن السكبد إذا ظممت ترطبت بدليل أنها إذا ألفت في النادر ظهر منها الرشح ، والسبب في ذلك ان النار تخرج منها رطوبتها الى خارج ، وقد تقدم في بدء الخلق أن القصة المذكورة وقع نحوها لاسراء ، وحمل على التعدد . الحديث الثالث حديث أبي هريرة أيضا في قصة الأعرابي الذي قال « اللهم ارحمني ومحمدا ، وقد تقدمت الإشارة اليه في كتاب الوضوء ، وأنه الذي بال في المسجد ، وأنه ذو الخويصرة النجاني ، وقيل الأقرع بن حابس . وأخرج ابن ماجه وصححه ابن حبان من وجه آخر عن أبي سلفة عن أبي هريرة قال « دخل الأعرابي المسجد فقال : اللهم اغفر لي ولحمدي ولحمدي ولا تقفر لأحد مني » فقال النبي ﷺ : لقد احتظرت واسعا ثم تنحى الأعرابي فقال في ناحية المسجد الحديث . قوله ( لقد حجرت واسعا ، يريد رحمة الله ) حجرت بمهمة ثم جيم فنية ثم راء أي ضيق وزنا ومعنى ، ورحمة الله واسعة كما قال تعالى ، وانفقت الروايات على أن « حجرت ، بالراء لكن نقل ابن التين أنها في رواية أبي ذر بالزاي ، قال وهما بمعنى ، والقائل « يريد رحمة الله ، بعض روايته وكأنه أبو هريرة ، قال ابن بطال : أنكر ﷺ على الأعرابي لكونه يحل برحمة الله على خلقه ، وقد أنقذ الله تعالى على من فعل خلاف ذلك حيث قال ( والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ) وقوله في الرواية الأخرى « احتظرت ، بحاء مهمة وظاء مشاة بمعنى امتنعت . مأخوذ من الحظار بكسر أوله وهو الذي يمنع ماوراءه . الحديث الرابع . قوله ( زكريا ) هو ابن أبي زائدة ، وطاهر هو الشعبي . قوله ( ترى المؤمنين في تراحمهم ) قال ابن أبي جرة المراد من يسكون إيمانه كاملا . قوله ( وتوادهم ) بتشديد الدال ، والاصل التواد فادغم ، والتواد تفاعل من المودة ، والود والوداد بمعنى وهو تقرب شخص من آخر بما يحب . قوله ( ونعاطفهم ) قال ابن أبي جرة : الذي يظهر أن التراحم والتواد والتعاطف وان كانت متقاربة في المعنى لكن بينها فرق لطيف ، فالأتراحم فالمراد به أن يرحم بعضهم بعضا بأخوة الايمان لا بسبب شيء آخر ، وأما التواد فالمراد به التواصل الجالب المحبة كالأزاور والنهادي ، وأما التعاطف فالمراد به اعانة بعضهم بعضا كما يعطف الثوب عليه ليقيه اه ملخصا . ووقع في رواية الأعمش عن الشعبي وخيشمة فرقهما عن النعمان عنده مسلم « المؤمنون كرجل واحد إذا اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، وفي رواية خيشمة اشتكى وان اشتكى رأسه كله . قوله ( كمثل الجسد ) أي بالنسبة الى جميع أعضائه ، ووجه التشبيه فيه التوافق في الثيب والراحة . قوله ( تداعى ) أي دعا بعضه بعضا الى المشاركة في الألم ، ومنه قولهم تداعت الحيطان أي تساقطت أو كادت . ( قوله ( بالسهر والحي ) أما السهر فلأن الألم يمنع النوم ، وأما الحي فلأن فقد النوم بشير ما . وقد عرف أهل الخلق الحي بأنها حرارة هربزية تشتمل في القلب فتشبه منه في جميع البدن فتشتمل اشتعالا يضر بالأفعال الطبيعية . قال القاضي هياض : فتشبيه المؤمنين بالجسد الواحد تمثيل صحيح ، وفيه تقريب لفهم وإظهار للعاني في الصور المرئية ، وفيه تعظيم حقوق المسلمين والحرص على تعاونهم وملاطفة بعضهم بعضا . وقال ابن أبي جرة : شبه النبي ﷺ بالإيمان

بالجسد وأهله بالأعضاء ، لأن الإيمان أصل وفروعه التكليف ، فإذا أدخل المرء بشيء من التكليف شأن ذلك الإخلال الأصل ، وكذلك الجسد أصل كالشجرة وأعضاؤه كالأغصان ، فإذا اشتكى عضو من الأعضاء اشتكت الأعضاء كلها كالشجرة إذا ضرب غصن من أغصانها اهتزت الأغصان كلها بالانحراك والاضطراب . الحديث الخامس حديث أنس : ما من مسلم غرس غرساً ، تقدم شرحه في المزارعة ، وقوله : أو دابة ، إن كان مأخوذاً من ديب على الأرض فهو من عطاف العام على الخاص ، وإن كان المراد الهداية في العرف فهو من عطاف جنس على جنس وهو الظاهر هنا . قال ابن أبي جرة : يدخل الفارس في عموم قوله إنسان ، فإن فضل الله واسع ، وفيه التنويه بقدر المؤمن وأنه يحصل له الأجر وإن لم يقصد إليه عيناً . وفيه الترغيب في التصرف على لسان المعلم ، والحض على التزام طريق المصلحين ، والإرشاد إلى ترك المقاصد الفاسدة والترغيب في المقاصد الصالحة الداهية إلى تكثير الثواب ، وأن تعاطى الأسباب التي اقتضتها الحكمة الربانية من عمارة هذه الدار لا يتنافى العبادة ولا طريق الزهد ولا التوكل . وفيه التحريض على تعلم السنة ليعلم المرء ماله من الخير فيمرغب فيه ، لأن مثل هذا الفضل المذكور في الفرس لا يدرك إلا من طريق السنة . وفيه إشارة إلى أن المرء قد يصل إليه من الشر ما لم يعمل به ولا يقصد إليه فيحذر من ذلك ، لأنه لما جلا حصول هذا الخير بهذا الطريق جاز حصول مقابله له مخلصاً . الحديث السادس حديث جرير : **قوله** ( عمر بن حفص ) أي ابن غياث ، والسند كله كوفيون . **قوله** ( من لا يرحم لا يرحم ) تقدم هذا المتن في أثناء حديث أبي هريرة في باب رحمة الولد ، ووقع في حديث جرير في رواية لمسلم : من لا يرحم الناس لا يرحمه الله ، وهو عند الطبراني بلفظ : من لا يرحم من في الأرض لا يرحمه من في السماء ، وله من حديث ابن مسعود رفعه : ارحم من في الأرض يرحمك من في السماء ، ورواه ثقات ، وهو في حديث عبد الله بن عمر ، وعند أبي داود والترمذي والحاكم بلفظ : ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ، وهذا الحديث قد اشتهر بالسلسل بالاولية ، وفي حديث الأشعث بن قيس عند الطبراني في الاوسط : من لم يرحم المسلمين لم يرحمه الله ، قال ابن بطال : فيه الحض على استعمال الرحمة لجميع الخلق فيدخل المؤمن والكافر واليهائم المملوك منها وغهم المملوك ، ويدخل في الرحمة التعاهد بالأطعام والسقي والتخفيف في الحمل وترك التعدي بالضرب . وقال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المعنى من لا يرحم غيره بأي نوع من الاحسان لا يحصل له الثواب كما قال تعالى ( هل جزاء الاحسان إلا الإحسان ) ، ويحتمل أن يكون المراد من لا يكون فيه رحمة الايمان في الدنيا لا يرحم في الآخرة ، أو من لا يرحم نفسه بامثال أوامر الله واجتناب نواهيه لا يرحمه الله لأنه ليس له عنده عهد ، فتكون الرحمة الاولى بمعنى الأعمال والثانية بمعنى الجواز ، أي لا يثاب إلا من عمل صالحاً ، ويحتمل أن تكون الاولى المصدقة والثانية البلاء ، أي لا يسلم من البلاء إلا من تصدق ، أو من لا يرحم الرحمة التي ليس فيها ثابثة أذى لا يرحم مطلقاً ، أولاً ينظر الله بعين الرحمة إلا لمن جعل في قلبه الرحمة ولو كان عمله صالحاً له مخلصاً . قال : وينبغي للمرء أن يتفقد نفسه في هذه الأوجه كلها ، فما قصر فيه لجأ إلى الله تعالى في الاعانة عليه

## ٢٨ - باب الوصاية بالجار

وقوله الله تعالى ( واهبوا الله ولا تُنثرِكُمَا به شيئاً ، وبالوالدين إحساناً - إلى قوله - مُخْتَلَاً فَخُوراً )

٦٠١٤ - **حدثنا** اسماعيل بن أبي أويس قال حدثني مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني أبو بكر بن محمد عن حمزة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال : مازال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه .

٦٠١٥ - **حدثنا** محمد بن مينال حدثنا يزيد بن زريع حدثنا عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : مازال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه .

**قوله** ( باب الوصاية بالجوار ) بفتح الواو وتخفيف الصاد المهملة مع المد لفة في الوصية ، وكذا الوصاية بأبدال الحمزة ياء وهما بمعنى ، لكن الأول من أوصيت والثاني من وصيت . ( تبليغ ) وقع في شرح شيخنا ابن الملقن هنا بسملة وبعدها كتاب البر والصلة ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي انصت لها ، ويؤيد ما عندنا أن أحاديث صلة الرحم تقدمت وأحاديث بر الوالدين قبلها والوصية بالجوار وما يتعلق بها ذكرت هنا وتلاها باقي أبواب الأدب وقوله هنا بعد الباب ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا ) يؤيد ذلك لأنه بوب على ترتيب ما في هذه الآية ، فبدأ ببر الوالدين ونفى بذى القربى وثلاث بالجوار وربع بالأصحاب . ولم يبق ذلك أيضا في مستخرج الاسماعيل ولا أبي نعيم . **قوله** ( وقول الله تعالى ( واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ) الآية ) كذا لا في ذر ولباقين بعد قوله ( إحسانا ) إلى قوله ( غنثا لا غفورا ) وللنسخ وقوله تعالى ( وبالوالدين إحسانا ) الآية ، والمراد من هذه الآية هنا قوله تعالى ( والجوار ذى القربى والجوار الجنب ) وثبت للنسخ البسملة قبل الباب وكأنه للاتصال إلى نوع غير الذي قبله ، ورأيت في شرح شيخنا سراج الدين بن الملقن كتاب البر والصلة ولم أره لغيره ، والجوار القريب من بينهما قرابة والجوار الجنب بمخلافه وهذا قول الأكثر ، وأخرجه الطبري بسند حسن عن ابن عباس ، وقيل الجوار القريب المسلم والجوار الجنب غيره وأخرجه أيضا الطبري عن نوف البكالي أحد التابعين ، وقيل الجوار القريب المرأة والجنب الرفيق في السفر . ثم ذكر فيه حديثين : الأول حديث عائشة ، **قوله** ( أبو بكر بن محمد ) أي ابن عمرو بن حزم ، وعمرة هي أمه ، والسند كله كوفيون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وقد سمح يحيى بن سعيد وهو الانصارى من عمرة كثيرا وربما دخل بينهما واسطة مثل هذا ، وروايته عن أبي بكر المذكور من الاقران . **قوله** ( ما زال جبريل يوصيني بالجوار حتى ظننت أنه سيورثه ) أي يأمر عن الله بتوريث الجوار من جاره . واختلف في المراد بهذا التورث فقيل : يجعل له مشاركة في المال بفرض سهم يعطاه مع الاقارب ، وقيل المراد أن ينزل منزلة من يرث بالبر والصلة ، والأول أظهر فإن الثاني استمر ، والخبر مشعر بأن التورث لم يقع . ويؤيده ما أخرجه البخاري من حديث جابر نحو حديث الباب بلفظ د حتى ظننت أنه يجعل له ميراثا ، وقال ابن أبي حمزة : الميراث على قسمين حسي ومعنوي ، فالحسي هو المراد هنا ، والمعنوي ميراث العلم ، ويمكن أن يلاحظ هنا أيضا فإن حق الجوار على الجوار أن يعطيه ما يحتاج إليه والله أعلم . وأسم الجوار يشمل المسلم والكافر والعابد والفاسق والصادق والدور والغريب والبلدي والمنافع والضار والقريب والاجنبي والاقرب دارا والابعد ، وله مراتب بعضها أعلى من بعض ، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الأول كلها ثم أكثرها وهلم جرا إلى الواحد ، وعكسه

من اجتمعت فيه الصفات الاخرى كذلك ، فيعطى كل حقه بحسب حاله ، وقد تعارض صفتان فاكثر فيرجع الى يسارى ، وقد حمله عبد الله بن عمرو أحد من روى الحديث على العموم ، فأمر لما ذبحت له شاة أن يهدى منها لجاره اليهودى ، أخرجه البخارى في الادب المفرد ، والترمذى وحسنه ، وقد وردت الاشارة الى ما ذكرته في حديث مرفوع أخرجه الطبرانى من حديث جابر رفعه ، الجيران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام ، وجار له ثلاثة حقوق مسلم له رحمه له حق الجوار والاسلام والرحم ، قال الفرطى : الجار يطلق ويراد به الداخل فى الجوار ، ويطلق ويراد به المجاور فى الدار وهو الاغلب ، والذي يظهر أنه المراد به فى الحديث الثانى لأن الاول كان يرث ويورث ، فإن كان هذا الخبر صدر قبل نسخ التوريت بين المتعاقدين فقد كان ثابتاً فكيف يترجى وقوعه ؟ وان كان بعد الفسخ فكيف يظن رجوعه بعد رفعه ؟ فتبين أن المراد به المجاور فى الدار . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى جرة : حفظ الجار من كمال الايمان ، وكان أهل الجاهلية يحافظون عليه ، ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الاحسان اليه بحسب الطاقة كالهدية ، والسلام ، وطلاقة الوجه عند لقائه ، وتفقد حاله ، ومعارفته فيما يحتاج اليه الى غير ذلك . وكف أسباب الاذى عنه على اختلاف أنواعه حسية كانت أو معنوية . وقد نفى عليه السلام الإيمان عن من لم يأمن جاره بوائقه كما فى الحديث الذى يليه ، وهى مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجار وأن إضراره من الكبائر . قال : ويفترق الحال فى ذلك بالنسبة للجوار الصالح وغير الصالح : والذي يشمل الجميع ارادة الخير له ، وموعظته بالحسن ، والدعاء له بالهداية ، وترك الإضرار له إلا فى الموضع الذى يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل ، والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الذى يرتكبه بالحسن على حسب مراتب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ويعطى الكافر بمرض الاسلام عليه ويبين محاسنه والترغيب فيه برفق ، ويعطى الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضاً وبستر عليه زلله عن غيره ، وينهاه برفق ، فان أقاد فيه والا فيه جره قاصداً تأديبه على ذلك مع إعلامه بالسبب ليكف ، وسيأتى القول فى حد الجار فى باب حق الجوار ، قريباً انتهى ملخصاً . الحديث الثانى ، قوله ( عمر بن محمد ) أى ابن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، وذكر لفظه مثل لفظ حديث عائشة ، وقد روى هذا المتن أيضاً أبو هريرة وهو فى صحيح ابن حبان ، وعبد الله بن عمرو بن العاص وهو عند أبى داود والترمذى ، وأبو أمامة وهو عند الطبرانى . ووقع عنده فى حديث عبد الله بن عمرو أن ذلك كان فى حجة الوداع ، وله فى لفظ « سمعت رسول الله ﷺ يوصى بالجار حق ظننت أنه سيورثه ، فأقاد أنه وقع لعبد الله بن عمرو مع رسول الله ﷺ نظير ما وقع لرسول الله ﷺ مع جبريل ولاحد من حديث رجل من الانصار وخرجت أريد النبي ﷺ فإذا به قائم ورجل مقبل عليه ، فجلست حتى جعلت أرثى له من طول القيام ، فذكرت له ذلك فقال : أتدرى من هذا ؟ قلت لا . قال : هذا جبريل . فذكر مثل حديث ابن عمر سواء . وأخرج عبد بن حميد نحوه من حديث جابر فأقاد سبب الحديث ، ولم أر فى شيء من طرقه بيان لفظ وصية جبريل ، إلا أن الحديث يشعر بأنه بالغ فى تأكيد حق الجار . وقال ابن أبى جرة : يستفاد من الحديث أن من أكثر من شيء من أعمال البر يرجى له الانتقال إلى ما هو أعلى منه ، وأن الظن اذا كان فى طريق الخير جاز ولو لم يقع المظنون ، بخلاف ما اذا كان فى طريق الشر . وفيه جواز الطمع فى الفضل اذا نالت النعم . وفيه جواز التحديث بما يقع فى النفس من أمور الخير . والله أعلم

٢٩ - باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه . يوبقهن : يهلكهن . موبقا : مهلكا

٦٠١٦ - حدثنا علي بن أحمد عن أبي ذئب عن سعيد بن مسروق عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال :

« والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل : ومن بارسول الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه » .  
 تابعة لشبابة وأسد بن موسى . وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش وشعيب بن إسحاق  
 عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة

قوله ( باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه ) البوائق بالمرحدة والقاف جمع بائقة وهي الداهية والشئ المهلك  
 والامر الشديد الذي يوافي بغته . قوله ( يوبقهن يهلكهن ، موبقا مهلكا ) هما اثران قال أبو حنيفة في قوله تعالى  
 ( أو يوبقهن بما كسبوا ) قال : يهلكهن . وقال في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي متوعدا . وأخرج  
 ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وجعلنا بينهم موبقا ) أي مهلكا . قوله  
 ( عن سعيد ) هو المقبري ، ووقع منسوبا غير مسمى عند الاسماعيل عن محمد بن يحيى بن سليمان عن عاصم بن علي شيخ  
 البخاري فيه ، وأخرجه أبو نعيم من طريق حمزة بن حفص ومن طريق إبراهيم الحارثي كلاهما عن عاصم بن علي مسمى  
 منسوبا قال « عن سعيد المقبري » . قوله ( عن أبي شريح ) هو الحزاعي ، ووقع كذلك عند أبي نعيم واسمه علي  
 المشهور خويله وقيل عمرو وقيل هاني . وقيل كعب . قوله ( والله لا يؤمن ) وقع تكريرا ثلاثا صريحا ، ووقع  
 عند أحمد « والله لا يؤمن ثلاثا » وكأنه اختصار من الراوي ، ولأبي يعلى من حديث أنس « ما هو بمؤمن »  
 والطبراني من حديث كعب بن مالك « لا يدخل الجنة ، ولا أحد نحوه » عن أنس بسند صحيح . قوله ( قيل يا رسول  
 الله ومن ) ؟ هذه الوارد يحتمل أن تكون زائدة أو استثنائية أو عاطفة على شيء . فقد رأى عرقنا ما المراد مثلا  
 ومن الحديث عنه ، ووقع لاحد من حديث ابن مسعود أنه السائل عن ذلك ، وذكره المنذري في ترغيبه بلفظ  
 « قالوا يا رسول الله لقد غاب وخسر من هو » ، وعواء لبخاري وحده ، وما رأيت فيه هذه الزيادة ولا ذكرها  
 الحميدي في الجمع . قوله ( قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه ) في حديث أنس « من لم يأمن » وفي حديث كعب « من  
 غاف » زاد أحمد والاسماعيل « قالوا : وما بوائقه ؟ قال : شره » وعند المنذري هذه الزيادة لبخاري ولم أرها فيه .  
 ( تنبيه ) : في المتن جناس بليغ وهو من جناس التحريف ، وهو قوله « لا يؤمن ولا يأمن » ، فالاول من الايمان  
 والثاني من الامان . قوله ( تابعة لشبابة وأسد بن موسى ) يعني عن ابن أبي ذئب في ذكر أبي شريح ، فلما رواة  
 شبابة وهو ابن سوار المدائني فأخرجها الاسماعيل ، وأما رواية أسد بن موسى وهو الاموي المعروف بأسد السنة  
 فأخرجها الطبراني في « مكارم الاخلاق » . قوله ( وقال حميد بن الأسود وعثمان بن عمر وأبو بكر بن عياش  
 وشعيب بن إسحاق عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة ) يعني اختلاف أصحاب ابن أبي ذئب عليه في صحابي  
 هذا الحديث فالثلاثة الاول قالوا فيه عن أبي شريح ، والاربعة قالوا عن أبي هريرة . وقد نقل أبو معين الرازي عن  
 أحمد أن من سمع من ابن أبي ذئب بالمدينة فإنه يقول عن أبي هريرة ، ومن سمع منه ببغداد فإنه يقول عن أبي شريح  
 قلنا : ومصدق ذلك أن ابن وهب وعبد العزيز الدراوردي وأبا عمرو العقدي واسماعيل بن أبي أويس وابن

أبي فديك ومعن بن عيسى إنما سمعوا من ابن أبي ذئب بالمدينة وقد قالوا كلهم فيه « عن أبي هريرة » وقد أخرجه الحاكم من رواية ابن وهب ومن رواية اسماعيل ومن رواية الدراودي ، وأخرجه الاسماعيل من رواية معن والعقدي وابن أبي فديك . وأما حميد بن الأسود وأبو بكر بن هياش اللذان علقه البخاري من طريقهما فهما كوفيان وسماعهما من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة لما حججا ، وأما عثمان بن عمر فهو بصرى وقد أخرج أحمد الحديث عنه كذلك ، وأما رواية شعيب بن إسحق فهو شامي وسماعه من ابن أبي ذئب أيضا بالمدينة ، وقد أخرجه أحمد أيضا عن اسماعيل بن عمر فقال « عن أبي هريرة » واسماعيل واسطى . ومن سمعه ببغداد من ابن أبي ذئب يزيد بن هارون وأبو داود الطيالسي وحجاج بن محمد وروح بن عبادة وآدم بن أبي إياس وقد قالوا كلهم « عن أبي شريح . زهري مسند الطيالسي كذلك ، وعند الاسماعيل من رواية يزيد ، وعند الطبراني من رواية آدم ، وعند أحمد من رواية حجاج وروح بن عبادة ، وي زيد واسطى سكن بغداد ، وأبو داود وروح بهريان وحجاج بن محمد مصيصي ، وآدم عسقلاني ، وكانوا كلهم يقدمون بغداد ويطلبون بها الحديث ، وإذا تقرر ذلك فالأكثر قالوا فيه « عن أبي هريرة » فكان ينبغي ترجيحهم . ويؤيده أن الراوي إذا حدث في بلده كان أقن لما يحدث به في حال سفره ، ولكن عارض ذلك أن سعيدا المقبري مشهور بالرواية عن أبي هريرة فن قال عنه « عن أبي هريرة » ، ملك الجادة ، فكانت مع من قال عنه « عن أبي شريح » ، زيادة علم ليست عند الآخرين ، وأيضا فقد وجد معنى الحديث من رواية الليث بن سعيد المقبري عن أبي شريح كما سيأتي بعد باب ، فكانت فيه تقوية لمن رآه عن ابن أبي ذئب فقال فيه « عن أبي شريح » ومع ذلك فصنيع البخاري يقتضي تصحيح الراجحين ، وإن كانت الرواية عند أبي شريح أصح . وقد أخرجه الحاكم في مستدركه من حديث أبي هريرة ذاهلا عن الذي أورده البخاري بل وعن تخريج مسلم له من وجه آخر عن أبي هريرة فقال بعد تخريجه : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذا اللفظ وإنما أخرجاه من حديث أبي الوناد عن الأخرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه » وتمتبه شيخنا في أماليه بأنهما لم يخرجا طريق أبي الوناد ولا واحد منهما . وإنما أخرج مسلم طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة باللفظ الذي ذكره الحاكم . قلت : وعلى الحاكم تعقب آخر وهو أن مثل هذا لا يستدرك لقرب اللفظين في المعنى ، قال ابن بطال : في هذا الحديث تأكيد حق الجار لقسمه بالحق على ذلك ، وتكريره التين ثلاث مرات ، وفيه نفي الإيمان من يؤذي جاره بأقول أو الفعل ومراده الإيمان الكامل ، ولا شك أن المعنى غير كامل الإيمان . وقال النووي عن نفي الإيمان في مثل هذا جوابان : أحدهما أنه في حق المستحل ، والثاني أن معناه ليس مؤمنا كاملا . ويحتمل أن يكون المراد أنه لا يجازى مجازاة المؤمن بدخول الجنة من أول وهلة مثلا ، أو أن هذا خرج مخرج الزجر والتغليظ ، وظاهره غير مراد ، والله أعلم . وقال ابن أبي جرة : إذا أكد حق الجار مع الحائل بين الشخص وبينه وأمر بحفظه وإيصال الخير إليه وكف أسباب الضرر عنه فينبغي له أن يراعى حق الحفاظين القدين ليس بينه وبينهما جدار ولا حائل فلا يؤذيهما بأبقاع الخافات في مرور الساعات ، فقد جاء أنهما يبران بوقوع الحسنات ويمحزان بوقوع السيئات ، فينبغي مراعاة جانبهما وحفظ خواطرهما بالتكثير من عمل الطاعات والمواظبة على اجتناب المعصية ، فهما أولى برعاية الحق من كثير من الجيران اه ملخصا

٣٠ - باب لا تخبرن جارة لجارتها

٦٠١٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ الْقَبْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: يَا نِسَاءَ الْمَسْلَمَاتِ، لَا تَحْمَرْنَ جَارَةَ لِبَاسِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً»

**قوله** (باب لا تحمرن جارة لباسها) كذا حذف المفعول اكتفاءً بشبهة الحديث ، وأورد فيه حديث أبي هريرة في ذلك ، واتفق ان هذا الحديث ورد من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة والحديث قبله من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة ليس بينهما واسطة ، وكل من الطريقين صحيح لأن سعيداً أدرك أبا هريرة وسمع منه أحاديث وسمع من أبيه عن أبي هريرة أشياء كان يحدث بها تارة عن أبي هريرة بلا واسطة ، وقد ذكر البخاري بعضها وبين الاختلاف على سعيد فيها ، وهي محمولة على أنه سمعها من أبي هريرة واستثبت آباها فيها ، فكان يحدث بها تارة عن أبيه عن أبي هريرة وتارة عنه بلا واسطة ، ولم يكن مدلساً ، والألحاح بالجميع عن أبي هريرة والله أعلم . وبقيّة المتن «ولو فرسن شاة» بكسر الفاء وسكون الراء وكسر المهملة ثم نون : حافر الشاة . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الهبة والكلام على إعراب يا نساء المسلمات ، وحاصله ان فيه اختصاراً . لأن المخاطبين يعرفون المراد منه ، أي لا تحمرن أن تهدي الى جارتها شيئاً ولو أنها تهدي لها ما لا يفتخ به في الغالب ، ويحتمل أن يكون من باب النهي عن الشيء أمر بضده ، وهو كناية عن التحايب والتواضع ، فكأنه قال : لتواضع الجارة جارتها بهدية ولو حقرت ، فيتساوى في ذلك الغنى والفقر ، وخص النهي بالنساء لأنهن موارد المودة والبغضاء ، ولأنهن أسرع انفعالاً في كل منهما . وقال الكرماني : يحتمل أن يكون النهي للمعطية ، ويحتمل أن يكون للبهدي إليها . قلت : ولا يتم حمله على المهدي إليها إلا بجعل اللام في قوله لجارتها بمعنى من ولا يتمتع حمله على المعنيين

٣١ - **باب** من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره

٦٠١٨ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ»

٦٠١٩ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا الْإِمَامُ قَالَ حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْقَبْرِيُّ «عَنْ أَبِي شَرِيحٍ اللَّدَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَدْنَاهُ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَارَتَهُ، قِيلَ وَمَا جَارَتُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَالضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ وراءَ ذَلِكَ فَهُوَ ضِدْقَةٌ عَلَيْهِ. وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ»

[الحديث ٦٠١٩ - طرقاته في: ٦١٣٥ ، ٦٤٧٦]

**قوله** (باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره) ذكر فيه حديثاً لأبي هريرة في ذلك وآخر لا يشرح . **قوله** (أبو الأحوص) هو سلام بالتشديد ابن سليم ، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وأبو

صالح هو ذكوان . قوله ( من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ) المراد بقوله يؤمن الايمان الكامل ، ونحوه بالله واليوم الآخر اشارة الى المبدأ والمعاد ، أى من آمن بالله الذى خلقه وآمن بانه سيجازيه بعمله فليعمل الخصال المذكورات . قوله ( فلا يؤذ جاره ) فى حديث أبى شريح ، فليسكرم جاره ، وقد أخرج مسلم حديث أبى هريرة من طريق الأعمش عن أبى صالح بلفظ ، فليحسن الى جاره ، وقد ورد تفسيره الاكرام والاحسان للجار وترك أذاه فى عدة أحاديث أخرجهما الطبرانى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده والخزاز فى مكارم الأخلاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأبو الشيخ فى كتاب التوبخ ، من حديث معاذ بن جبل ، قالوا يا رسول الله ما حق الجار على الجار ؟ قال : إن استقرضك أقرضته ، وإن استعانك أعنته ، وإن مرض عدته ، وإن احتاج أعطيته ، وإن افتقر عدت عليه ، وإن أصابه خير هنيئته ، وإن أصابه مصيبة عزيت ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطيل عليه بالبناء فتشجب عنه الريح إلا باذنه ، ولا تؤذيه بريح قدرك إلا أن تعرف له ، وإن اشتريت فأكفه فأهدله ، وإن لم تفعل فأدخلها سرا ولا تخرج بها ولداك ليغيظ بها ولده ، وألفاظهم متقاربة ، والسياق أكثره لعمر بن شعيب . وفى حديث بهز بن حكيم ، وإن أعوز سترته ، وأسأندم واهية لكن اختلاف غارجهما يصح بان الحديث أصلا . ثم الامر بالاكرام يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال ، فقد يكون فرض عين وقد يكون فرض كفاية وقد يكون مستحبا ، ويجمع الجميع أنه من مكارم الأخلاق . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليسكرم ضيفه ) زاد فى حديث أبى شريح ، جائزته . قال : وما جائزته يا رسول الله ؟ قال : يوم وليلة ، والضياقة ثلاثة أيام ، الحديث وسيأتى شرحه بعد نيف وخمسين بابا فى باب إكرام الضيف ، إن شاء الله تعالى . قوله ( ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ) بضم الميم ويجوز كسرهما ، وهذا من جوامع الحكم لأن القول كله إما خير وإما شر وإما آيل الى أحدهما ، فدخل فى الخير كل مطلوب من الأقوال فرضها وتبنيها ، فأذن فيه على اختلاف أنواعه ، ودخل فيه ما يؤزل اليه ، وما هذا ذلك مما هو شر أو يشول الى الشر فأمر عند ارادة الخوض فيه بالصمت . وقد أخرج الطبرانى والبيهقى فى الوحد ، من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب بلفظ ، فليقل خيرا ليغتم ، أو ليصمت عن شر ليسلم ، واشتمل حديث الباب من الطريقين على أمور ثلاثة تجمع مكارم الأخلاق العملية والقولية ، أما الأولان فن العملية ، وأولهما يرجع الى الامر بالتخلي عن الرذيلة والثانى يرجع الى الامر بالتخلي بالفضيلة ، وحاصله : كان حامل الايمان فهو متصف بالصفقة على خلق الله قولا بالخير وحكوتا عن الشر وفعلما لما ينفع أو تركا لما يضر ، وفى معنى الا . بالصمت عدة أحاديث : منها حديث أبى موسى وهب الله بن عمرو بن القعاص ، المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه ، وقد تقدم فى كتاب الايمان ، والطبرانى عن ابن مسعود ، قلت يا رسول الله أى الأعمال أفضل ، فذكر فيها ، أن يسلم المسلمون من لسانك ، وأحمد وصحبه ابن حبان من حديث البراء رفعه فى ذكر أنواع من البر ، قال فأن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير ، ولترمذى من حديث ابن عمر ، من صمت نجا ، وله من حديثه ، كثرة الكلام بغير ذكر الله تقضى القلب ، وله من حديث سفیان الثقفى ، قلت يا رسول الله ما أكثر ما تخاف على ؟ قال : هذا . وأشار الى لسانه ، والطبرانى مثله من حديث الحارث بن هشام وفى حديث معاذ عند أحمد والترمذى والنسائى ، اخبرني بعمل يدخلني الجنة ، فذكر الوصية بطولها وفى آخرها ، ألا أخبرك بملاك ذلك كله ؟ كف عليك هذا . وأشار الى لسانه ، الحديث . ولترمذى من حديث هبة بن عامر ، قلت يا رسول



الله ما النجاة ؟ قال : أمسك عليك لسانك ،

### ٣٢ - باب حق الجوار في قرب الأبواب

٦٠٢٠ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة **قال** أخبرني أبو عمران **قال** سمعت طلحة **د** عن عائشة

**قالت** : قلت يا رسول الله إن لي جارين ، قال أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقربهما منك باباً ،

**قوله** ( باب حق الجوار في قرب الأبواب ) ذكر فيه حديث عائشة **وقلت** يا رسول الله إن لي جارين **قال** أيهما أهدى ؟ **قال** : إلى أقربهما منك باباً ، وقد تقدم الكلام على سنده مستوفى في كتاب الصفعة ، وقوله **د** أقربهما أي أشدهما قرباً . قيل الحكمة فيه أن الأقرب يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف لها بخلاف الأبعد وإن الأقرب أسرع إجابة لما يقع لجاره من المهمات ولا سيما في أوقات الغفلة . **وقال** ابن أبي جرة : الإهداء إلى الأقرب مندوب ، لأن الهدية في الأصل ليست واجبة فلا يكون الترتيب فيها واجباً . ويؤخذ من الحديث أن الأخذ في العمل بما هو أعلى أولى ، وفيه تقديم العلم على العمل . واختلف في حد الجوار : لجاء عن علي رضي الله عنه **د** من سمع النداء فهو جار **د** وقيل **د** من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار **د** وعن عائشة **د** حد الجوار أربعون داراً من كل جانب **د** وعن الأوزاعي مثله ، وأخرج البخاري في **د** الأدب المفرد ، مثله عن الحسن ، وللطبراني بسند ضعيف عن كعب بن مالك مرفوعاً **د** إلا إن أربعين داراً جار **د** وأخرج ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب **د** أربعون داراً عن يمينه وعن يساره ومن خلفه ومن بين يديه ، وهذا يحتمل كالأولى ، ويحتمل أن يريد التوزيع فيكون من كل جانب عشرة

### ٣٣ - باب كل معروف صدقة

٦٠٢١ - **حدثنا** علي بن عياش **حدثنا** أبو غسان **قال** حدثني محمد بن المنكدر **د** عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهما عن النبي ﷺ **قال** : كل معروف صدقة .

٦٠٢٢ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن

جدّه **قال** **د** قال النبي ﷺ : على كل مسلم صدقة . **قالوا** : فإن لم يجد ؟ **قال** : فيعمل بيديه ، فيفنع نفسه ويتصدق . **قالوا** : فإن لم يستطع ، أو لم يفعل ؟ **قال** : فيعين ذا الحاجة للمهوف . **قالوا** : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فليأمر بالخير . أو **قال** بالمعروف . **قال** : فإن لم يفعل ؟ **قال** : فليؤسك عن الشر ، فإنه له صدقة ،

**قوله** ( باب كل معروف صدقة ) أورد فيه حديث جابر بهذا اللفظ ، وقد أخرج مسلم من حديث حذيفة وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من طريق عبد الحميد بن الحسن الهلال عن ابن المنكدر مثله وزاد في آخره **د** وما أفق الرجل على أهله كتب له به صدقة ، وما وقى به المرء عرضه فهو صدقة ، وأخرجه البخاري في **د** الأدب المفرد **د** من طريق محمد بن المنكدر عن أبيه كالأول وزاد ، ومن المعروف أن تلقى أخاك بوجه طلق ، وأن تلقى من دلوك

في إناؤه أخيك ، قال ابن بطل دل هذا الحديث هل أن كل شيء يفعل المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة ، وقد  
فسر ذلك في حديث أبي موسى المذكور في الباب بعد حديث جابر وزاد عليه : أن الإمساك عن الشر صدقة ، وقال  
الراغب : المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرح والعقل معا ، ويطلق على الاقتصاد اثبت انتهى عن السرف  
وقال ابن أبي حمزة : يطلق اسم المعروف هل ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ،  
قال : والمراد بالصدقة الثواب ، فإن قارنته النية أجر صاحبه جزما ، وإلا ففيه احتمال . قال : وفي هذا الكلام  
إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر في الأمر المحسوس منه فلا تختص بأهل اليسار مثلا ، بل كل واحد قادر على أن يفعلها  
في أكثر الأحوال بغير مشقة . وقوله « على كل مسلم صدقة » ، أي في مكارم الاخلاق ، وليس ذلك بفرض إجماعا .  
قال ابن بطل : وأصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به ، وقد يطلق على الواجب لتحري صاحبه الصدق  
بفعله ، ويقال لكل ما يجازي به المرء من حقه صدقة لأنه تصدق بذلك على نفسه . قوله ( فإن لم يجد ) أي ما يتصدق  
به ( قال : فيعمل ببديهة ) قال ابن بطل : فيه التنبيه على العمل والتكسب ، ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق  
به ويفنيه على ذلك السؤال . وفيه الحث على فعل الخير مهما أمكن ، وأن من قصد شيئا منها فتعسر فليتنقل إلى غيره .  
قوله ( فإنه لم يستطع ، أو لم يفعل ) هو شك من الراوي . قوله ( فيعين ذا الحاجة الملهوف ) أي بالعمل أو بالقول  
أو بهما . قوله ( فإن لم يفعل ) أي عجزا أو كسلا . قوله ( فليأمر بالخير ، أو قال بالمعروف ) هو شك من الراوي  
أيضا . قوله ( فإن لم يفعل ؟ قال : فليمسك عن الشر الخ ) . قال ابن بطل : فيه حجة لمن جعل الترك عملا وكسبا  
لقبح خلافا لمن قال من المتكلمين أن الترك ليس بعمل ، ونقل عن المهاب أنه مثل الحديث الآخر « من هم بسيئة فلم  
يعملها كتبت له حسنة » . قلت : وسيأتي الكلام على شرح هذا الحديث في كتاب الرقاق . أن الحسنة إنما تكسب  
لمن هم بالسيئة فلم يعملها إذا قصد بتركها الله تعالى ، وحينئذ فيرجع إلى العمل وهو فعل القلب ، وقد مضى هذا مع  
شرح الحديث مستوفى في كتاب الزكاة ، واستدل بظاهر الحديث الكعبى لقوله : ليس في الشر شيء يباح ، بل لما  
أجر وإما وزر ، فمن اشتغل بشيء عن المعصية فهو مأجور عليه . قال ابن التين : والجماعة على خلافه ، وقد أزموه  
أن يجعل الزاني مأجورا لأنه يشتغل به عن غيره من المعصية . قلت : ولا يرد هذا عليه لأنه إنما أراد الاشتغال  
بغير المعصية . نعم يمكن أن يرد عليه ما لو اشتغل بعمل صغيرة عن كبيرة كالقبلة والمعاينة عن الزنا ، وقد لا يرد  
عليه أيضا لأن الذي يظهر أنه يريد الاشتغال بشيء مما لم يرد النص بتحريمه

٣٤ - باب طيب الكلام . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الحكمة طيبة صدقة

٦٠٢٣ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال أخبرني عمرو عن خزيمة « عن عدي بن حاتم قال : ذكر

النبي ﷺ النار فنهوَّذ منها وأشاح بوجهه ، ثم ذكر النار فنهوَّذ منها وأشاح بوجهه . قال شعبة : أما صرتين

فلا أشك ، ثم قال : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فإن لم يكن فبكلمة طيبة »

قوله ( باب طيب الكلام ) أصل الطيب ما تستلذه الحواس ، ويختلف باختلاف متعلقه ، قال ابن بطل :  
طيب الكلام من جليل عمل البر لقوله تعالى ( ادفع بالتي هي أحسن ) الآية ، والدفع قد يكون بالقول كما يكون

بالفعل . قوله ( وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : الكلمة الطيبة صدقة ) هو طرف من حديث أورده المصنف موصولاً في كتاب الصلح وفي كتاب الجهاد ، وقد تقدم الكلام عليه هناك في « باب من أخذ بالركاب » قال ابن بطال : وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه ، وكذلك الكلام الطيب قائمها من هذه الحيثية . ثم ذكر حديث عدي بن حاتم ، وفيه « اتقوا النار ولو بشق تمرة » ، فإن لم تجدوا فكلمة طيبة ، وقوله « أخبرني عمرو ، كذا لهم وهو ابن مرة » ، وقد تقدم الحديث من طريق شعبة عنه في كتاب الزكاة مع شرحه ، وخيشمة شيخ عمرو هو ابن عبد الرحمن ، وتقدم الحديث مبسوطاً في علامات النبوة

### ٣٥ - باب الرفق في الأمر كله

٩٠٢٤ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكُمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ : وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَالْعَنَةُ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَقُلْتُ وَعَلَيْكُمْ »

٩٠٢٥ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكُمْ . قَالَتْ عَائِشَةُ : فَفَهَّمْتُهَا فَقُلْتُ : وَعَلَيْكُمْ السَّامُ وَالْعَنَةُ . قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَهْلًا يَا عَائِشَةُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ . فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَقُلْتُ وَعَلَيْكُمْ »

قوله ( باب الرفق في الأمر كله ) الرفق بكسر الراء وسكون الفاء بعدها قاف هو لين الجانب بالقول والفعل ، والأخذ بالأسهل ، وهو ضد العنف . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عائشة في قصة اليهود لما قالوا السام عليكم ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان ، وقوله « إن الله يحب الرفق في الأمر كله » ، في حديث عمرة عن عائشة عند مسلم « إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف » ، والمعنى أنه يتأنى معه من الأمور ما لا يتأنى مع ضده ، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره ، والاول أوجه . وله في حديث شريح ابن هاشم « إن الله لا يكون في شيء إلا زانه ، ولا ينزع من شيء إلا شانه » ، وفي حديث أبي الدرداء « من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخير » ، الحديث ، وأخرجه الترمذي وصححه وابن خزيمة . وفي حديث جرير عند مسلم « من يحرّم الرفق يحرّم الخير كله » ، وقوله فيه « عن صالح » هو ابن كيسان . ثانيهما حديث أنس في قصة الذي بال في المسجد ، وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ، وقوله « لا تزرموه » ، بضم أوله وسكون الزاي وكسر الراء من الإدراهم ، أي لا تقطعوا عليه بوله ، يقال : زرم البول إذا انقطع وأزرمته قطعته ، وكذلك يقال في الدمع

### ٣٦ - باب تمازج المؤمنين بعضهم بعضاً

٩٠٢٦ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ أَخْبَرَنِي جَدِّي

أبو بردة عن أبيه أبي موسى ع عن النبي ﷺ قال : المؤمنُ للمؤمن كالبنيان يشُدُّ بعضُه بعضاً . ثم شَبَّكَ بين أصابعه .

٦٠٢٧ - وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة ، أقبل علينا بوجهه فقال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقبض الله على لسان نبيه ما شاء .

قوله ( باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً ) بجر بعضهم على البدل ويجوز الضم . قوله ( سفيان ) هو الثوري ، ويريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب لعمه ، وكنية يريد أبو بردة أيضاً . وقد أخرجه النسائي من طريق يحيى القطان . حدثنا سفيان حدثني أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة ، فذكره . قوله ( المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ) اللام فيه للجنس والمراد بعض المؤمنين لبعض ، وقوله « يشد بعضه بعضاً » بيان لوجه التشبيه ، وقال الكرماني نصب بعضاً بزع الخافض ، وقال غيره بل هو مفعول يشد . قلت : ولكل وجه . قال ابن بطال : والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة « والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » . قوله ( ثم شَبَّكَ بين أصابعه ) هو بيان لوجه التشبيه أيضاً أي يشد بعضهم بعضاً مثل هذا الشد ، ويستفاد منه أن الذي يريد المبالغة في بيان أقواله يمثلها بحركاته ليكون أوقع في نفس السامع . قوله ( وكان النبي ﷺ جالساً إذ جاء رجل يسأل أو طالب حاجة أقبل بوجهه فقال اشفعوا ) هكذا وقع في النسخ من رواية محمد بن يوسف الفريابي عن سفيان الثوري ، وفي تركيبه قلبي ، ولعله كان في الأصل : كان إذا كان جالساً إذا جاء رجل الخ لحذف اختصاراً أو سقط على الراوي لفظ « إذا كان » ، على أنني تتبعت ألفاظ الحديث من الطرق فلم أراه في شيء منها بلفظ جالساً ، وقد أخرجه أبو نعيم من رواية اسحق بن زريق عن الفريابي بلفظ « كان رسول الله ﷺ إذا جاءه السائل أو طالب الحاجة أقبل علينا بوجهه » الحديث ، وهذا السياق لا إشكال فيه ، وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن سفيان مختصراً اقتصر على قوله « اشفعوا تؤجروا الخ » ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية عمر بن علي المديني عن سفيان الثوري ، لكنه جعله كله من قول النبي ﷺ فقال « قال رسول الله ﷺ اني أوق فأسأل أو تطلب الى الحاجة وأتم عندي ، فاشفعوا » الحديث . وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من رواية أبي أسامة عن يزيد ولفظه عن النبي ﷺ « أنه كان إذا أتاه السائل أو صاحب الحاجة ، ومن هذا الوجه أخرجه مسلم ، وتقدم في الزكاة من رواية عبد الواحد بن زياد عن يزيد بلفظ « كان إذا أتاه طالب حاجة أقبل على جلسائه فقال » فذكره . قوله ( فلتؤجروا ) كذا الأكثر ، وفي رواية كريمة « تؤجروا » ، وقال القرطبي : وقع في أصل مسلم « اشفعوا تؤجروا » بالجزم على جواب الأمر المضمن معنى الشرط وهو واضح وجاء بلفظ « فلتؤجروا » ، ويذهب أن تكون هذه اللام مكسورة لأنها لام كي وتكون الفاء زائدة كما زيدت في حديث « قوموا فلاصلي لكم » ويكون معنى الحديث اشفعوا كي تؤجروا ، ويحتمل أن تكون لام الأمر والمأمور به التعرض للآجر بالشفاعة ، فكأنه قال : اشفعوا فتمرضوا بذلك للآجر ، وتكسر هذه اللام على أصل لام الأمر ، ويجوز تسكينها تخفيفاً لأجل الحركة

التي قبلها . قلت : ووقع في رواية أبي داود ، اشفعوا لتؤجروا ، وهو يقوى أن اللام للتعليل ، وجوز الكرماني أن تكون الفاء سببية واللام بالكسر وهي لام كي ، وقال جاز اجتماعهما لأنهما لامر واحد ، ويحتمل أن تكون جزائية جوابا للامر ، ويحتمل أن تكون زائدة على رأى أو عاطفة على اشفعوا واللام لام الامر ، أو على مقدر أى اشفعوا لتؤجروا فلتؤجر أو لفظ اشفعوا تؤجروا في تقدير ان تشفعوا تؤجروا والشرط يتضمن السببية فإذا أتى باللام وقع التصريح بذلك . وقال الطبري : الفاء واللام زائدتان للتأكيد لأنه لو قيل اشفعوا تؤجروا صح أى اذا عرض المحتاج حاجته على فاشفعوا له الى فانسكم إن شفعتكم حصل لكم الاجر سواء قبلت شفاعتكم أم لا ، ويجرى الله على لسان نبيه ما شاء أى من موجبات قضاء الحاجه أو عدمها ، أى ان قضيتها أو لم أقضها فهو بتقدير الله تعالى وقضائه . ( تنبيه ) : ولعل في حديث عن ابن عباس سنده ضعيف رفعه من سمي لأخيه المسلم في حاجة قضيت له أو لم تقض غفر له . قوله ( وليقض الله على لسان نبيه ما شاء ) كذا ثبت في هذه الرواية ، وليقض باللام ، وكذا في رواية أبي أسامة التي بعدها للكشمرى فقط وللباقين « وليقض » بغير لام ، وفي رواية مسلم من طريق علي بن مسهر وحفص بن غياث « فليقض » أيضا . قال القرطبي : لا يصح أن تكون هذه اللام لام الامر لأن الله لا يؤمر ، ولا لام كي لأنه ثبت في الرواية « وليقض » بغير ياء مد ثم قال : يحتمل أن تكون تكون بمعنى الدعاء أى اللهم اقض ، أو الامر هنا بمعنى الخبر . وفي الحديث الحضر على الخبر بالفعل والتسبب اليه بكل وجه ، والشفاعة الى الكبير في كشف كربة ومعونة ضعيف ، اذا كل أحد يقدر على الوصول الى الرئيس ولا التمكن منه ليلج عليه أو يوضح له مراده ليعرف حاله على وجهه ، والا فقد كان ~~يحتاج~~ لا يحتاج . قال عياض ٧٠٠ ثنى من الوجوه التي تستحب الشفاعة فيها الا الحدود ، والا فإلا أحد فيه تجوز الشفاعة فيه ولا سيما من استسهل الحق أو كان من أهل السر والعفاف ، قال : وأما المصريون على فسادهم المشتهرون في باطالهم فلا يشفع لهم لينجروا عن ذلك

٣٧ قوله قول الله تعالى ( مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ،

وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً رَجِيمَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا ، وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقْتِنًا )

كفل : نصيب . قال أبو موسى : « كفلين أجرين بالحسنة »

٩٠٢٨ - حديث محمد بن عمار بن علقمة عن أبي أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى « عن النبي

ﷺ أنه كان إذا أتاه السائل - أو صاحب الحاجة - قال : اشفعوا فلتؤجروا ، وليقض الله على لسان رسوله ما شاء »

قوله ( باب قول الله تعالى : مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا ) كذا لا يذر ، وساق غيره الى قوله ( مقتين ) وقد عقب المصنف الحديث المذكور قبله بهذه الترجمة إشارة الى أن الاجر على الشفاعة ليس على العموم بل مخصوص بما تجوز فيه الشفاعة وهي الشفاعة الحسنة ، وضابطها ما أذن فيه الشرع دون ما لم يأذن فيه كما دلت عليه الآية ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن مجاهد قال : هي في شفاعة الناس بعضهم لبعض ، وسأله أن من

شفع لاحد في الخير كان له نصيب من الاجر ومن شفح له بالباطل كان له نصيب من الوزر ، وقيل الشفاعة الحسنه الدعاء للمؤمن والسبب الدعاء عليه . **قوله** ( كفل نصيب ) هو تفسير أبي عبيدة ، وقال الحسن وقتادة : الكفل الوزر والاثم . وأراد المصنف أن الكفل يطلق ويراد به النصيب ، ويطلق ويراد به الاجر ، وأنه في آية النساء بمعنى الجزاء ، وفي آية الحديد بمعنى الاجر . ثم ذكر حديث أبي موسى ، وقد أشرت الى ما فيه في الحديث قبله . ووقع فيه « اذا أمان صاحب الحاجة » وعند الكشميهني « صاحب حاجة » . **قوله** ( قال أبو موسى : كفلين أجرين بالحشيشة ) وصله ابن أبي حاتم من طريق أبي إسحق عن أبي الاحوص عن أبي موسى الاشعري في قوله تعالى ( يؤتكم كفلين من رحمته ) قال : ضعفين بالحشيشة أجرين

### ٣٨ - باب لم يكن النبي ﷺ فاحشاً ولا متفاحشاً

٦٠٢٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** شعبة عن سليمان سمعت أبا وائل سمعت مسروقاً قال قال عبد الله ابن عمرو ع . **حدثنا** ثقيبة **حدثنا** جرير عن الأعمش عن شقيق بن سلمة « عن مسروق قال : دخلنا على عبد الله ابن عمرو حين قدم مع معاوية إلى السكونة ، فذكر رسول الله ﷺ فقال : لم يكن فاحشاً ولا متفاحشاً . وقال : قال رسول الله ﷺ : إن من خيركم أحسنكم خلقاً »

٦٠٣٠ - **حدثنا** محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « عن عائشة رضي الله عنها أن يهود أتوا النبي ﷺ فقالوا : اللئيم عليكم ، فقالت عائشة : عليكم ، ولعنكم الله و غضب الله عليكم . قال : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك واللعن والفحش . قالت : أولم تسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

٦٠٣١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني ابن وهب أخبرنا أبو يحيى - هو فليح بن سليمان - من هلال بن أسامة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال « لم يكن النبي ﷺ سباً ولا فاحشاً ولا أماناً ، كان يقول لأحدنا هداً المعتبة : ما له ترب جبينه ؟ »

[ الحديث ٦٠٣١ - طرفه في ٦٠٤٦ ]

٣١٣٢ - **حدثنا** عمرو بن عيسى **حدثنا** محمد بن سواد **حدثنا** رَوْحُ بن القاسم عن محمد بن المسكدر عن عروة « عن عائشة أن رجلاً استأذن على النبي ﷺ ، فلما رآه قال : بئس أخو الشهداء وبئس ابن المشهدة . فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبط إليه . فلما انطأ الرجل قالت له عائشة : يا رسول الله حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا ، ثم تطلعت في وجهه وانبطت إليه . فقال رسول الله ﷺ : يا عائشة متى عهدني فاحشاً ؟ إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شره »

[ الحديث ٦٠٣٢ - طرفاه في : ٦٠٥٤ ، ٦١٣٩ ]

**قوله** (باب لم يكن النبي ﷺ فاحشا ولا متفاحشا) كذا الأكثر، وللكشميني دولا متفاحشا، والتشديد كما في لفظ حديث عبد الله بن عمر وفي الباب، ووقع في بعضها بلفظ د متفاحشا، والفحش كل ما خرج عن مقداره حتى يستقبح، ويدخل في القول والفعل والصفة، يقال طربل فاحش الطول إذا أفرط في طوله، استعمله في القول أكثر. والمتفحش بالتشديد الذي يتعمد ذلك ويكثر منه ويتكلفه. وأغرب الداودي فقال: الفاحش الذي يقول الفحش، والمتفحش الذي يستعمل الفحش ليضحك الناس: ذكر فيه أربعة أحاديث: الحديث الأول حديث عبد الله بن عمر، وأورده من طريق شعبة عن سليمان وهو الأعشى سمعت أبا وائل، ومن طريق جرير عن الأعشى عن شقيق بن سلمة وهو أبو وائل المذكور، وقد تقدم المثنى بتأخيه في حصة النبي ﷺ وما جاء في معناه، وفيه أيضا قوله: إن من خيركم أحسنكم أخلاقا، ووقع هنا للكشميني د أن خيركم، وتبين بالرواية الأخرى أن د من، مرادة فيه. ووقع الأكثر د أخيركم، بوزن أفضلكم ومعناه وهي على الأصل، والرواية الأخرى بمعناها، يقال فلان خير من فلان أي أفضل منه، وقد أخرج أحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أسامة رفعه: إن الله لا يحب كل غاش متفحش. الحديث الثاني حديث عائشة في قصة اليهود، وقد تقدم قويا في د باب الرقيق، وأن شرحه يأتي في الاستئذان، ووقع هنا د يا عائشة عليك بالرق، وإياك والعنف والفحش، وقد حكى عياض عن بعض شيوخه أن عين العنف مثناة والمشهور ضمها، الحديث الثالث حديث أنس، **قوله** (سبابا) بالمهمله وموحدين الأولى ثقيلة. **قوله** (كان يقول لأحدنا عند المعتبة) بفتح الميم وسكون المهملة وكسر المثناة الفوقية ويجوز فتحها - بعدها موحدة وهي مصدر عتب عليه، يعتب عتبا وعتابا ومعتبة ومعانة، قال الخليل: العتاب مخاطبة الإدلال، ومذاكرة الموجدية. **قوله** (ما له ترب جيبته) قال الخطابي: يحتمل أن يكون المعنى خر لوجهه فاصاب الزاب جيبته ويحتمل أن يكون دعاء له بالعبادة كأن يصل في ترب جيبته، والأول أشبه لأن الجبين لا يصل عليه، قال ثعلب: الجبينان يكتنفان الجبهة ومنه قوله تعالى ﴿وَالْجَبِينِ﴾ أي ألقاه على جيبته. قلت: وأيضا ثالثا بعيد جدا، لأن هذه الكلمة استعملها العرب قبل أن يعرفوا وضع الجبهة بالأرض في الصلاة، وقال الداودي: قوله ترب جيبته كلمة نقلها العرب جرت على ألسنتهم، وهي من الزاب، أي سقط جيبته للأرض، وهو كفوطهم رغم أنفه، ولكن لا يراد معنى قوله ترب جيبته، بل هو نظير ما تقدم في قوله تربع يمينك، أي أنها كلمة تجري على اللسان ولا يراد حقيقة بها. الحديث الرابع حديث عائشة، **قوله** (حدثنا عمرو بن عيسى) هو أبو عثمان الضبي البصري، ثقة مستقيم الحديث قاله ابن حبان وماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في كتاب الصلاة. وشيخه محمد بن سواء هو أبو الخطاب السدوسي البصري، ثقة أيضا، له عند البخاري هذا الحديث وآخر في المناقب. وشيخه روح بن القاسم مشهور كثير الحديث. وقد تابعه عن محمد بن المنكدر سفيان بن عيينة كما سيأتي في د باب اغتياب أهل الفساد، وفي د باب المداراة، ومعه عند مسلم وسياق روح أنم. **قوله** (عن عروة عن عائشة) في رواية ابن عيينة سمعت عروة أن عائشة أخبرته، **قوله** (أن رجلا) قال ابن بطال هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، وكان يقال له الأحق المطاع، ورجا النبي ﷺ بأقباله عليه نألفه ليسلم قومه لأنه كان رئيسهم، وكذا فسره به عياض ثم القرطبي والنووي جازمين بذلك، ونقله ابن التين عن الداودي لكن احتمالا لاجزما، وقد أخرجه عبد الله بن سديد في د المهمات، من طريق عبد

الله بن عبد الحكم عن مالك أنه بلغه عن عائشة « استأذن عيينة بن حصن على النبي ﷺ فقال : بئس ابن العشرة » الحديث ، وأخرجه ابن بشكوال في « المبهات » من طريق الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أن عيينة استأذن فذكره مرسل ، وأخرج عبد الغني أيضا من طريق أبي عامر الخزاز عن أبي يزيد المدني عن عائشة قالت « جاء عزيمة بن نوفل يستأذن ، فلما سمع النبي ﷺ صوته قال : بئس آخر العشرة » الحديث وهكذا وقع لنا في أواخر الجزء الاول من « فوائد أبي اسحق الهاشمي » وأخرجه الخطيب ، فيحمل على التعدد . وقد حكى المنذر في مختصره القولين فقال : هو عيينة ، وقيل عزيمة . وأما شيخنا ابن الملتن فأنصهر على أنه عزيمة وذكر أنه نقله من حاشية بخط الدمياطي فقص ، أسكنه حكى بعد ذلك عن ابن التين أنه جوز أنه عيينة قال : وصرح به ابن بطلان . قوله ( بئس آخر العشرة ) وبئس ابن العشرة ) في رواية معمر « بئس أخو القوم وابن القوم » وحى بالمعنى ، قال عياض المراد بالعشرة الجماعة أو القبيلة ، وقال غيره العشرة الأدنى الى الرجل من أهله وهم ولد أبيه وجدته . قوله ( فلما جلس تطلق ) بفتح الطاء المهمل وتثنية اللام أى أبدى له طلاق وجهه ، يقال وجهه طلق وطلق أى مسترسل متبسط غير عيوس ، ووقع في رواية ابن عامر « بش في وجهه » ، ولأحد من وجه آخر عن عائشة « واستأذن آخر فقال نعم أخو العشرة » فلما دخل لم يرش له ولم ينسبط كما فعل بالآخر ، فسألته فذكر الحديث . قال الخطابي جمع هذا الحديث علما وأدبا ، وليس في قول النبي ﷺ في أمته بالأمر التي يسميهم بها وبضيفها اليهم من المكروه غيبة ، وإنما يكون ذلك من بعضهم في بعض ، بل الواجب عليه أن يبين ذلك ويفصح به ويعرف الناس أمره ، فإن ذلك من باب النصيحة والشفقة على الأمة ، ولكنه لما جبل عليه من الكرم وأعطيه من حسن الخلق أظهر له البشاشة ولم يجبهه بالمكروه لتقتدى به أمته في اتقاء شر من هذا سبيله ، وفي مداراته ليسلوا من شره وغائلته . قلت : وناهر كلامه أن يكون هذا من جملة الخصائص ، وليس كذلك ، بل كل من اطلع من حال شخص على . وحشى أن غيره يغتر بمجمل ظاهره فيقع في محذور ما فعله ان بطلانه على ما يحذر من ذلك قاصدا نصيحته ، وإنما يجب أن يجتنب به النبي ﷺ أن يكشف له عن حال من يغتر بشخص من غير أن يطلعه المغتر على حاله فيذم الشخص بمحضته ليتجنبه المغتر ليكون نصيحة ، بخلاف غير النبي ﷺ فإن جواز ذمه للشخص يتوقف على تحقق الأمر بالقول أو الفعل عن يريد نصحه . وقال القسطنطيني : في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء الى البدعة مع جواز مداراتهم إقواء شرهم ما لم يؤد ذلك الى المداينة في دين الله تعالى . ثم قال تبعا لعياض : والفرق بين المداينة والمداينة أن المداينة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هماما ، وهي مباحة ، وربما استجبت ، والمداينة ترك الدين لصالح الدنيا ، والنبي ﷺ إنما بذل له من دنياه حسن عشرته والرفق في مكالمته ومع ذلك فلم يمدحه بقول فلم يناقض قوله فيه فعله ، فإن قوله فيه قول حق ، وفعله معه حسن عشرة ، فيزول مع هذا التقرير الاشكال بحمد الله تعالى . وقال عياض : لم يكن عيينة والله أعلم حينئذ أسلم ، فلم يكن القول فيه غيبة ، أو كان أسلم ولم يكن إسلامه ناصحا فأراد النبي ﷺ أن يبين ذلك لئلا يغتر به من لم يعرف باطنه ، وقد كانت منه في حياة النبي ﷺ وبجده أمور تدل على ضعف إيمانه فيكون ما رصده به النبي ﷺ من جملة علامات النبوة ، وأما إلانة القول له بعد أن دخل فعلى سبيل التألف له . ثم ذكر نحو ما تقدم . وهذا الحديث أصل في المداينة ، وفي جواز غيبة أهل الكفر والفسق ونحوهم والله أعلم . قوله ( متى عهدني فاحشا ) في رواية الكشميني « فاحشا ، بصيغة المبالغة . قوله ( من تركه



الناس) في رواية عيينة من تركه أو ودعه الناس ، قال المازري : ذكر بعض النحاة أن العرب أماتوا مصدر يدع وماضيه ، والنبي ﷺ أفصح العرب ، وقد نطق بالمصدر في قوله ، ليعتقن أفوام عن ودعهم الجمعات ، وبماضيه في هذا الحديث . واجاب عياض بأن المراد بقولهم أماتوه أى تركوا استعماله إلا نادرا ، قال : ولفظ أماتوه يدل عليه ويؤيد ذلك أنه لم ينفذ في الحديث إلا في هذين الحديثين مع شك الراوى في حديث الباب مع كثرة استعمال ترك ولم يقل أحد من النحاة إنه لا يجوز . قوله ( انقاء شره ) أى قبح كلامه ، لأن المذكور كان من جفافة العرب . وقال القرطبي : في هذا الحديث إشارة الى أن عيينة المذكور ختم له بسوء ، لأن النبي ﷺ اتقى لخصه وشره ، أخبر أن من يكون كذلك يكون شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة . قلت : ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ، فانه الحديث ورد بلفظ العموم فن انصف بالصفة المذكورة فهو الذي يتوجه عليه الوعيد ، وشرط ذلك أن يموت على ذلك ، ومن أين له أنه عيينة مات على ذلك ؟ واللفظ المذكور يحتمل لأن يقيد بملك الحالة التي قيل فيها ذلك ، وما المانع أن يكون تاب وأتاب ؟ وقد كان عيينة ارتد في زمن أبى بكر وحارب ثم رجع وأسلم وحضر بعض الفتح في عهد عمر ، وله مع عمر قصة ذكرت في تفسير الأعراف ، وبأنى شرحها في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى ، وفيها ما يدل على جفافه . والحديث الذي فيه انه دأق مطاع ، أخرجه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن الأعمش عن إبراهيم الذخعي قال : جاء عيينة بن حصن الى النبي ﷺ وعنده عائشة فقال : من هذا ؟ قال : أم المؤمنين . قال ألا أنزل لك عن أجل منها . فضربت عائشة وقالت : من هذا ؟ قال : هذا أحق . ووصله الطبراني من حديث جرير وزاد فيه : اخرج فاستأذن ، قال : انها يمين على أن لا أستأذن على مضرى . وعلى تقدير أن يسلم له ذلك ولقاضي قبله في عيينة لا يسلم له ذلك في غزوة بن نوفل وسيأتى في باب المداواة ما يدل على أن تفسير المهيم هنا بخمرة هو الراجح

### ٣٩ - باب حسن الخلق والسخاء وما يُكره من البخل

وقال ابن عباس : كان النبي ﷺ أجود الناس ، وأجوداً ما يكون في رمضان وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي ﷺ ، قال لأخيه : اركب إلى هذا الوادى فاسمع من قوله فرجع فقال : رأيته يأمرُ بمكارم الأخلاق

٦٠٣٣ - حدثنا عمرو بن عون حدثنا حماد هو ابن زيد عن ثابت عن أنس قال : كان النبي ﷺ أحسن الناس وأجود الناس وأشجع الناس . ولقد فرغ أهل المدينة ذات ليلة ، فانطلق الناس قبل الصوت ، فاستقبلهم النبي ﷺ قد سبق الناس إلى الصوت وهو يقول : لم تراها ، لم تراها ، وهو على فرسي لأبى طلحة عزمي ماطية مرسج ، في عنقه سيف ، فقال : لقد وجدته بهرا . أو إنه كبر ،

٦٠٣٤ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن ابن السكندر قال سمعت جابر ارضى الله عنه يقول : ما سئل النبي ﷺ من شيء قط فقال : لا ،

٦٠٣٥ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **قال** **حدثني** شقيق **عن** مسروق **قال** : كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو **يحدثنا** إذ **قال** : لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا متهففاً ، وإنه كان يقول : إن خياركم أحسنكم أخلاقاً ،

٦٠٣٦ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** أبو غسان **قال** **حدثني** أبو حازم **عن** سهل بن سعيد **قال** : جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ببردٍ - **قال** سهل لقوم : أنذرون ما البرد ؟ **قال** لقوم : هي شملة . **قال** سهل هي شملة منسوجة فيها حاشيتها - **فقال** : يا رسول الله ، أكرهك هذا ، فأخذها النبي ﷺ محتاجاً إليها فلبسها ، فراها عليه رجلٌ من الصحابة **قال** : يا رسول الله ، ما أحسن هذا ، فأكسبها . **قال** : نعم . فلما قام النبي ﷺ لامه أصحابه فقالوا : ما أحسن حين رأيت النبي ﷺ أخذها محتاجاً إليها ثم سأله إياها ، وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيمنعه . **قال** : رجوت بركتها حين لبسها النبي ﷺ لعل أكتف فيها ،

٦٠٣٧ - **حدثنا** أبو اليمان **أخبرنا** محمد بن الزهرى **قال** **أخبرني** محمد بن عبد الرحمن **أن** أبا هريرة **قال** **قال** رسول الله ﷺ : يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويقلق الشئ ، ويكثر المرج . **قالوا** : وما المرج ؟ **قال** : للقتل ، للقتل ،

٦٠٣٨ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **سمع** سفيان بن عيينة **قال** سمعت أبا أيوب **يقول** **حدثنا** أنس **رضي** الله عنه **قال** : خدمت النبي ﷺ عشر سنين ، فإني لم أصمت يوماً ، ولا لم أصمت ؟

**قوله** ( باب حسن الخلق ، والسخاء ، وما يكره من البخل ) جمع في هذه الترجمة بين هذه الأمور الثلاثة لأن السخاء من جملة عاين الأخلاق ، بل هو من معظمها والبخل ضده ، فأما الحسن فقال الراهب : هو عبارة عن كل مرغوب فيه إما من جهة العقل وإما من جهة العرض وإما من جهة الحسن ، وأكثر ما يقال في عرف العامة فيما يدرك بالبصر ، وأكثر ما جاء في الشرع فيما يدرك بالبصيرة ، انتهى ملخصاً . وأما الخلق فهو بضم الخاء واللام ويموز سكونها ، قال الراجز : الخلق والخلق يعني بالفتح وبإضم في الأصل بمعنى واحد كالشرب والشرب ، لكن خص الخلق الذي بالفتح بالهيئات والصور المدركة بالبصر ، وخص الخلق الذي بإضم بالقوى والسمات المدركة بالبصيرة انتهى . وقد كان النبي ﷺ يقول : اللهم كما حسنت خلقي لحسن خلقي ، أخرجني أحمد وصحبه ابن حبان . وفي حديث علي الطويل في دعاء الافتتاح عند مسلم **واهدني** لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، وقال القرطبي في **المفهم** : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة ، فالمحمودة على الأجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها ، وعلى التفصيل الغفو والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتواضع وإين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة منها ضد ذلك ،

وأما السخاء فهو بمعنى الجود ، وهو بذل ما يقتنى بغير عوض ، وعطفه على حسن الخلق من عطف الخاص على العام ، وإنما أفرد للتوبيه به . وأما البخل فهو منع ما يطالب بما يقتنى ، وشراء ما كان طالبه مستحقا ولا سيما إن كان من غير مال المستول . وأشار بقوله « وما بكرة من البخل » إلى أن بعض ما يحوز انطلاق اسم البخل عليه قد لا يكون مذموما . ثم ذكر المصنف في الباب ثمانية أحاديث : الأولان معارفان ، الحديث الأول : قوله ( وقال ابن عباس كان النبي ﷺ أجود الناس ) تقدم موصولا في كتاب الإيمان ، وتقدم شرحه في كتاب الصيام ، وفيه بيان السبب في أكثرية جوده في رمضان ، الحديث الثاني ، قوله ( وقال أبو ذر لما بلغه مبعث النبي ﷺ قال لأخيه الخ ) كذا الأكثر بتكرير قال ، وفي رواية الكشيحي « وكان أبو ذر الخ » وهي أولى ، وهذا طرف من قصة إسلام أبي ذر ، وقد تقدمت موصولة مطولة في المبعث النبوي مشروحة والغرض منه هنا قوله « ويأمر بمكارم الأخلاق » والمكارم جمع مكرمة بضم الزاء وهي من السكرم ، قال الراغب : وهو أتم الأخلاق ، وكذلك الأفعال الحمودة ، قال ولا يقال للرجل كريم حتى يظهر ذلك منه ، ولما كان أكرم الأفعال ما يقصده أشرف الوجوه ، وأشرفها ما يقصده وجه الله تعالى ، وإنما يحصل ذلك من المتقى قال الله تعالى ( أن أكرمكم عند الله اتقاكم ) وكل قائق في بابه يقال له كريم . الحديث الثالث حديث أنس قال « كان النبي ﷺ أحسن الناس أي أحسنهم خلقا وخلقا » وأجود الناس ، أي أكثرهم بذلا لما يقدر عليه ، وأشجع الناس ، أي أكثرهم إقداما مع عدم الفرار ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في كتاب الهبة ، واقتصار أنس على هذه الأوصاف الثلاث من جوامع الكلم لأنها أمهات الأخلاق ، فإن في كل إنسان ثلاث قوى : أحدها الغضبية ويكافها الشجاعة ، ثانيها الشهوانية ويكافها الجود ، ثالثها العقلية ويكافها النطق بالحكمة . وقد أشار أنس إلى ذلك بقوله « أحسن الناس » لأن الحسن يشمل القول والفعل ، ويحتمل أن يكون المراد بأحسن الناس حسن الخلقة وهو تابع لا اعتدال المزاج الذي يتبع صفاء النفس الذي منه جودة القريحة التي تنشأ عنها الحكمة قاله الكرمانى ، وقوله « نوع أهل المدينة » أي سمعوا صوتا في الليل يخافوا أن يهجم عليهم عدو ، وقوله « فاستقبلهم النبي ﷺ » قد سبق الناس إلى الصوت ، أي أنه سبق فاستكشف الخبر فلم يجد ما يخاف منه فرجع يسكنهم . وقوله « لم تراعوا » هي كلمة يقال عند تسكين الروح نائبا ، وإظهارا للرفق بالخطاب . الحديث الرابع حديث جابر ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن ابن المنكدر ) في رواية الاسماعيلي من طريق أبي الوليد الطيالسي ومن طريق عبد الله وهو ابن المبارك كلاهما عن سفيان « سمعت محمد بن المنكدر ، » قوله ( ما سئل النبي ﷺ عن شيء قط فقال لا ) كذا للجميع ، وكذا في الأدب المفرد ، من طريق ابن عيينة سمعت ابن المنكدر ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الطريقين المذكورين ، وكذا عند مسلم من طريق سفيان ابن عيينة عن ابن المنكدر بلفظ « ما سئل شيئا قط فقال لا » قال الكرمانى : معناه ما طلب منه شيء من أمر الدنيا فنهى ، قال الفرزدق « ما قال لا قط إلا في تشبهه » قلت : وليس المراد أنه يعطى ما يطلب منه جزما ، بل المراد أنه لا ينطق بالرد : بل إن كان عنده إعطاء إن كان الإيعطاء سائغا وإلا سكت . وقد ورد بيان ذلك في حديث مرسل لابن الحنفية أخرجه ابن سعد ولفظه « إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم ، وإذا لم يرد أن يفعل سكت » وهو قريب من حديث أبي هريرة الماضي في الإطعمة « ما عاب طعاما قط ، إن اشتهاه أكله وإلا تركه » وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : معناه لم يقل « لا » ، منعاً للإعطاء ، ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذارا كما في قوله تعالى ( قلت لا أجد

ما أحلهم عليه ولا يخفى الفرق بين قول لا أجد ما أحلهم وبين لا أحلهم . قلت : وهو نظير ما تقدم في حديث أبي موسى الأشعري لما سأل الأشعر بن الحلان فقال النبي ﷺ : ما عندي ما أحلهم ، لكن يشكل على ما تقدم أن في حديث الأشعري المذكور أنه ﷺ حلف لا يحلمهم فقال : والله لا أحلهم ، فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك ، أو حيث كان المقام لا يقتضي الاختصار على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل ، كأن يكون لم يعرف العادة ، فلو اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لتماذى على السؤال مثلاً ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل ، والسرف في الجمع بين قوله « لا أجد ما أحلهم » وقوله « والله لا أحلهم » أن الأول لبيان أن الذي سأله لم يكن موجوداً عنده ، والثاني أنه لا يتكلف الإجابة إلى ما سئل بالفرض مثلاً أو بالاستيجاب إذ لا اضطراب حينئذ إلى ذلك ، وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الإيمان والنذور . وفهم بعضهم من لازم عدم قول « لا » اثبات « نعم » ورتب عليه أنه يلزم منه تحريم البخل ، لأن من القواعد أنه ﷺ إذا راطب على شيء كان ذلك علامة وجوبه ، والترجمة تقتضي أن البخل مكروه . وأجيب بأنه إذا تم هذا البحث حملت الكرامة على التحريم ، لكنه لا يتم لأن الذي يحرم من البخل ما يمنع الواجب سلماً أنه يدل على الوجوب لكن على من هو في مقام النبوة ، إذ مقابله نقص منزه عنه الأنبياء فيختص الوجوب بالنبي ﷺ ، والترجمة تقتضي أن من البخل ما يكره ، ومقابله أن منه ما يحرم كما أن فيه ما يباح بل ويستحب بل ويجب ، فلذلك اقتصر المصنف على قوله يكره . الحديث الخامس حديث مسروق « كنا جلوساً عند عبد الله بن عمرو ابن العاص » ورجاله إلى الصحابة كوفيون ، وقد دخلها كما تقدم صريحاً في هذا الحديث في « باب صفة النبي ﷺ » . قوله ( لم يكن فاحشاً ) تقدم شرحه في الباب المذكور وهو الحديث السادس عشر منه ، وقوله فيه « أن خياركم أحسنكم أخلاقاً » في رواية الكشميهني « أحسنكم » ووقع في الرواية الماضية « أن من خياركم » وهي مرادة هنا . وقد أخرج أبو يعلى من حديث أنس رفعه « أكل المؤمن إيماناً أحسنهم خلقاً » ولترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة رفعه « أن من أكل المؤمن أحسنهم خلقاً » ولأحمد بسند رجاله ثقات من حديث جابر بن سمرة نحوه بلفظ « أحسن الناس إسلاماً » ولترمذي من حديث جابر رفعه « إن من أحبكم إلى وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحسنكم أخلاقاً » وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولأحمد والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي ثعلبة نحوه وقال « أحسنكم أخلاقاً » وسياقه أنهم ، وللبخاري في « الأدب المفرد » وابن حبان والطبراني من حديث أسامة بن شريك « قالوا يا رسول الله من أحب هبأه الله إلى الله ؟ قال : أحسنهم خلقاً » وفي رواية عنه « ما خير ما أعطى الإنسان ؟ قال : خلق حسن » ومن الأحاديث الصحيحة في حسن الخلق حديث النواس بن سمعان رفعه « البر حسن الخلق » أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » ، وحديث أبي الدرداء رفعه ، ما شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق » أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود وترمذي وصححه هو وابن حبان وزاد الترمذي فيه وهو عند البزار « وإن صاحب حسن الخلق يبلغ درجة صاحب الصوم والصلاة » وأخرجه أبو داود وابن حبان أيضاً والحاكم من حديث عاتقة نحوه ، وأخرجه الطبراني في « الأوسط » والحاكم من حديث أبي هريرة ، وأخرجه الطبراني من حديث أنس نحوه ، وأحمد والطبراني من حديث عبد الله بن عمرو ، وأخرج الترمذي وابن حبان وصححه هو عند البخاري في « الأدب المفرد » من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن أكثر ما يدخل الناس الجنة ، فقال : تقوى الله وحسن الخلق ، والبرار بسند حسن من حديث أبي هريرة رفعه رضي الله عنه : إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم ، وإنكم بسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق ، والأحاديث في ذلك كثيرة . وحكي ابن بطال تبعاً للطبري خلافاً : هل حسن الخلق غريزة ، أو مكتسب ؟ وتمسك من قال بأنه غريزة بحديث ابن مسعود رضي الله عنه : إن الله قسم أخلاقكم كما قسم أرزاقكم ، الحديث وهو عند البخاري في « الأدب المفرد » وسياق الكلام على ذلك مبسوطاً في كتاب القدر ، وقال القرطبي في « المفهم » الخلق جبلة في نوع الإنسان ، وهم في ذلك متفاوتون ، فمن غلب عليه شيء منها إن كان محموداً وإلا فهو مأمور بالمجاهدة فيه حتى يصير محموداً ، وكذا أنه كان ضعيفاً فيبرأ حتى يصير صاحباً حتى يقوى . قلت : وقد وقع في حديث الأشج المصري عند أحمد والنسائي والبخاري في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أن النبي ﷺ قال : « إن فيك لخصيتين يحبهما الله : الحلم ، والإثابة . قال : يا رسول الله ، قديماً كانا في » أو حديثاً ؟ قال : قديماً . قال : الحمد لله الذي جعلني على خلقين يحبهما ، فترديده السؤال وتقريره عليه بشهر بأن في الخلق ما هو جليل ، وما هو مكتسب . الحديث السادس حديث سهل بن سعد في قصة البعثة التي سأل الصحابي لتكون كفته ، والغرض منه قولهم للذي طلبها : سألته إياها وقد عرفت أنه لا يسأل شيئاً فيجعله ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في أوائل الجنائز ، وفي قولهم : سألته إياها ، استعمال ثانی الضميرين منفصلاً وهو المتعين هنا قراراً من الاستئصال ، إذ لو قاله متصلاً فإنه يصير هكذا سألتموها ، قال ابن مالك : والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل ، لأن الاتصال أخصر وأبين ، لكن إذا اختلف الضميران وتقاربا فالأحسن الانفصال نحو هذا ، فإن اختلفا في الرتبة جاز الاتصال والانفصال مثل أعطيتك وأعطيتك أباه . الحديث السابع حديث أبي هريرة رضي الله عنه : يتقارب الزمان ، وسياق شرحه في كتاب الفتن وقوله فيه : وينقص العمل ، وقع في رواية الكشمموني وينقص العلم ، وهو المعروف في هذا الحديث وللآخر وجه . وقوله فيه : ولبقى الشح ، وهو مقصود الباب وهو أخص من البخل فإنه يخل مع حرص . واختلف في ضبط « يلقى » فالأكثر على أنه يسكون اللام أي يوضع في القلوب فيكثر ، وهو على هذا بالرفع ، وقيل بفتح اللام وتشديد القاف أي يعطى القلوب الشح ، وهو على هذا بالنصب حكاه صاحب « المطالع » . وقال الحميدي : لم تضبط الرواة هذا الحرف ، ويحتمل أن يسكون « تلقى » بالتشديد أي يلقى ويتواصى به ويدعوه إليه من قوله « وما يلقاها إلا الصابرون ، أي ما يملأها وينبغ عليها ، قال ولو قيل يلقى مخففة لكان بعيداً لأنه لو ألقى لترك وكان مدحاً والحديث مساق للذم ، ولو كان بالفاء بمعنى يوجد لم يستقم لأنه لم يزل موجوداً . وقد ذكرت توجيه القاف . الحديث الثامن حديث أنس رضي الله عنه ، قوله ( خدمت النبي ﷺ عشر سنين ) تقدم نظيره في الولية من وجه آخر عن أنس ، ومثله عند أحمد وغيره عن ثابت عن أنس ، وكذا هو في معظم الروايات ، ووقع عند مسلم من طريق إسماعيل بن أبي طلحة عن أنس رضي الله عنه : والله لقد خدمته تسع سنين ، ولا مغايرة بينهما لأن ابتداء خدمته له كان بعد قدومه ﷺ المدينة وبعد تزويج أمه أم سلمة رضي الله عنها ، فقد مضى في الوصايا من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه قال : قدم النبي ﷺ المدينة وليس له خادم ، فأخذ أبو طلحة بيدي ، الحديث وفيه : « أن أسأ غلام كيس فليخدمك » ، قال لخدمته في السفر والحضر ، وأشار بالسفر إلى ما وقع في المغازي وغيرها من طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس رضي الله عنه : « أن النبي ﷺ طلب من أبي طلحة لما أراد الخروج إلى خيبر من يخدمه فأحضر له أنسا ، فأشكل هذا على الحديث الأول لأن

بين قدومه المدينة وبين خروجه الى خيبر ست سنين وأشهر . واجيب بأنه طلب من أبي طلحة من يكون أسن من  
 أسن وأقوى على الخدمة في السفر فعرف أبو طلحة من أسن القسوة على ذلك فأحضره ، فلماذا قال أسن في هذه  
 الرواية د خدمته في الحضر والسفر ، وإنما تزوجت أم سليم بأبي طلحة بعد قدوم النبي ﷺ بعدة أشهر ؛ لأنها  
 بادرت الى الاسلام ووالده أسن حتى فعرف بذلك فلم يسلم وخرج في حاجة له فقتله غدوله ، وكان أبو طلحة قد تأخر  
 إسلامه فاتفق أنه خطبها فاشتراط عليه أن يسلم فأسلم أخرجه ابن سعد بسند حسن ، فعلى هذا تكون مدة خدمة  
 أسن تسع سنين وأشهر ، فالنبي الكسر مرة وجبره أخرى . وقوله في هذا الحديث ، والله ما قال لي أف قط ، قال  
 الراغب : اصل الآف كل مستقدر من وسخ كقلامة الظفر وما يجري مجراها ، ويقال ذلك لاسكل مستخف به . ويقال  
 أيضا عند تذكره الشيء وعند التعجب من الشيء ، واستعملوا منها الفعل كاتفقت بفلان ، وفي أف عدة لغات :  
 الحركات الثلاث بغير تنوين وبالتنوين ، ووقع في رواية مسلم هنا د أفا ، بالنصب والتنوين وهي موافقة لبعض  
 القراءات الشاذة كاسياني ، وهذا كله مع ضم الهمزة والتشديد ، وعلى ذلك اقتصر بعض الشراح ، وذكر أبو الحسن  
 الرماني فيها لغات كثيرة فبلغها تسعا وثلاثين ونقلها ابن عطية وزاد واحدة اكلم اربعين ، وقد سردها أبو حيان في  
 البحر ، واعتمد على ضبط القلم . ولخص ضبطها صاحب الشهاب السمين ولخصه منه ، وهي الستة المقدمة ،  
 وبالتخفيف كذلك ستة أخرى ، وبالسكون مشددا ومخففا ، وبزيادة هاء ساكنة في آخره مشددا ومخففا ، وفي  
 بالامالة وبين وبين وبلا إمالة الثلاث بلا تنوين ، وأفر بضم ثم سكون وأنى بكسر ثم سكون . فذلك ثنتان وعشرون ،  
 وهذا كله مع ضم الهمزة ويجوز كسرهما وفتحهما ، فأما بكسرهما ففي إحدى عشرة : كسر الفاء وضمها ومشددا مع  
 التنوين وعدمه أربعة ومخففا بالحركات الثلاث مع التنوين وعدمه ستة ، وأنى بالامالة والتشديد ، وأفا بفتح الهمزة  
 ففي ست بفتح الفاء وكسرهما مع التنوين وعدمه أربعة وبالسكون وبالف مع التشديد ، والتي زادها ابن عطية أفا  
 بضم أوله وزيادة ألف وهاء ساكنة ، وقرئ من هذه اللغات ست كلها بضم الهمزة ، فأكثر السبعة بكسر الفاء  
 مشددا بغير تنوين ، ونافع وحفص كذلك لكن بالتنوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح والتشديد بلا تنوين ،  
 وقرأ أبو الهيثم كذلك لكن بضم الفاء ، وزيد بن علي بالنصب والتنوين ، وعن ابن عباس بسكون الفاء . قلت :  
 وبقي من الممكن في ذلك أنى كما مضى لكن بفتح الفاء وسكون الياء ، وأفيه بزيادة هاء ، وإذا ضمت هاتين الى التي  
 زادها ابن عطية وأضفتها الى ما بدى به صارت العدة خمسا وعشرين كلها بضم الهمزة ، فإذا استعملت القياس في اللغة  
 كان الذي يفتح الهمزة كذلك وبكسرهما كذلك فتكمل خمسا وسبعين . قوله ( ولا لم صنعت ، ولا ألا صنعت ) بفتح  
 الهمزة والتشديد بمعنى هلا ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه دأشئ مما يصنعه الخادم ، وفي رواية إسحق بن أبي طلحة  
 د ما علمته قال لشيء صنعت لم فعلت كذا وكذا ، ولشيء تركته هل لا فعلت كذا وكذا ، وفي رواية عبد العزيز بن  
 صهيب د ما قال لشيء صنعت لم صنعت هذا كذا ، ولا لشيء لم أصنعه لم لم تصنع هذا كذا ، ويستفاد من هذا ترك  
 العتاب على ما فات ، لأن هناك مندوحة عنه باستئناف الأمر به اذا احتيج اليه ، وقاعدة تنزيه اللسان عن الوجع  
 والذم واستئلاف خاطر الخادم بترك مما تبذره ، وكل ذلك في الامور التي تتعلق بحظ الانسان ، وأما الامور اللازمة  
 شرعا فلا يتسامح فيها لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

٤٠ - باسم كيف يكون الرجل في الله ؟

٦٠٣٩ - **عز** حنص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود قال « سألت عائشة :

ما كان للنبي ﷺ يصنع في أهله ؟ قالت : كان في مهنة أهله ، فإذا حضرت الصلاة قام إلى الصلاة »

**تفسيره** ( باب ) بالتنوين ( كيف يكون الرجل في أهله ) ؟ ذكر فيه حديث عائشة « كان في مهنة أهله » وقد تقدم شرحه في أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة ، وقوله « في مهنة أهله » المهنة بكسر الميم وبفتحةها ، وأنكر الاصمعي الكسر وفسرها هناك بخدمة أهله ، وبينت أن التفسير من قول الراوي عن شعبة ، وأن جماعة رووه عن شعبة بدونها ، وكذا أخرجه ابن سعد في الترجمة النبوية عن وهب بن جرير وعفان وأبي قطن كلهم عن شعبة بدونها ؛ لكن وقع عنده عن أبي النضر عن شعبة في آخره « يعني بالمهنة في خدمة أهله » وقد وقع في حديث آخر لعائشة أخرجه أحمد وابن سعد وصححه ابن حبان من رواية هشام بن عروة عن أبيه « قلت لعائشة : ما كان رسول الله ﷺ يصنع في بيته ؟ قالت : يخط ثوبه ، ويخفف نعله ، ويعمل ما يعمل الرجال في بيوتهم » وفي رواية لابن حبان « ما يعمل أحدكم في بيته » وله ولأحمد من رواية الزهري عن عروة عن عائشة « يخفف نعله ، ويخط ثوبه » ويرفع دلوه ، وله من طريق معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد عن حمرة عن عائشة « ما كان إلا بشرا من البشر » كان يغسل ثوبه ، ويحلب شاة ، ويخدم نفسه ، وأخرجه الترمذي « الثمائل ، والبخار » وقال : وروى عن يحيى عن القاسم عن عائشة ، وروى عن يحيى عن حميد الهك عن مجاهد عن عائشة ، وفي رواية حارثة بن أبي الرجال عن حمرة عن عائشة عند أبي سعد « كان آيين الناس ، وأكرم الناس ، وكان رجلا من رجالكم إلا أنه كان بساما ، قال ابن بطال : من أخلاق الأنبياء التواضع ، والبعد عن التمتع ، وامتنان النفس ليستين بهم ولئلا يغلوا إلى الرقاية المذمومة ، وقد أشير إلى ذمها بقوله تعالى ﴿ وذرفا والمكذبين أولى النعمة ومهملهم قليلا ﴾

#### ٤١ - باب المقة من الله تعالى

٦٠٤٠ - **عز** حنص بن عمر بن علي حدثنا أبو طاهر عن ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن

نافع عن أبي هريرة « عن النبي ﷺ قال : إذا أحب الله عبدا نادى جبريل إن الله يحب فلانا فأحببه ، فيحبه جبريل ، فينادي جبريل في أهل السماء : إن الله يحب فلانا فأحبوه ، فيحبه أهل السماء ، ثم يوضع له القبول في أهل الأرض »

**قوله** ( باب المقة من الله ) أي ابتداؤها من الله . المقة بكسر الميم وتخفيف القاف هي المحبة ، وقد وقع في ، والاضل الومق والهاء فيه عوض عن الواو ، كعدة و وعد و ذنة و وزن . وهذه الترجمة لفظ زيادة وقعت في نحو حديث الباب في بعض طرقه ، استكتها على غير شرط البخاري فأشار إليها في الترجمة كعادته ، أخرجه أحمد والطبراني وابن أبي شيبة من طريق محمد بن سعد الأنصاري عن أبي ظبية بمعجمة عن أبي أمامة مرفوعا قال « المقة من الله والصب من السماء ، فإذا أحب الله عبدا ، الحديث . والبخار من طريق أبي وكيع الجراح بن ملبغ عن الاصمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة رفعه « ما من عبد إلا وله صيت في السماء ، فإن كان حسنا وضع في الأرض وإن كان سيئا

وضع في الأرض . والصيت بكسر الصاد الموحدة وسكون التحتانية بعدها مثناة أصله الصوت كالريح من الروح ، والمراد به الذكر الجليل ، وربما قيل لعنده لكن بقيد . قوله ( أبو عاصم ) هو النزيل ، وهو من كبار شيوخ البخاري وربما روى عنه بواسطة مثل هذا ، فقد علقه في يده الخلق لأبي عاصم وقد نهى عليه ثم . قوله ( عن نافع ) هو مولى ابن عمر ، قال الزوار بعد أن أخرجه عن عمرو بن علي الفلاس شيخ البخاري فيه : لم يروه عن نافع إلا موسى ابن عقبة ، ولا عن موسى إلا ابن جريج . قلت : وقد رواه عن قنبر بن أبي طالب ثوبان عند أحمد والطبراني في الأوسط ، وأبو أمامة عند أحمد ، ورواه عن أبي هريرة أبو صالح عند المصنف في التوحيد وأخرجه مسلم والبرار . قوله ( إذا أحب الله العبد ) وقع في بعض طرقه بيان سبب هذه المحبة والمراد بها ، في حديث ثوبان أنه العبد يلتزم مرضاة الله تعالى فلا يزال كذلك حتى يقول : يا جبريل ان عبدى فلانا يلتزم أن يرضى ، ألا وإن رحمتي غلجت عليه . الحديث أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط ، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي في الرقاق ففيه « ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه » الحديث . قوله ( ان الله يحب فلانا فأحبه ) بفتح الموحدة المشددة ويجوز الضم ، ووقع في حديث ثوبان « فيقول جبريل : رحمة الله على فلان ، وتقول حلة العرش » . قوله ( فينادى جبريل في أهل السماء الخ ) في حديث ثوبان أهل السماوات السبع . قوله ( ثم يوضع له القبول في أهل الأرض ) زاد الطبراني في حديث ثوبان « ثم يهبط الى الأرض ، ثم قرأ رسول الله ﷺ ( ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن ودا ) وثبتت هذه الزيادة في آخر هذا الحديث عند الترمذي وابن أبي حاتم من طريق سهيل عن أبيه ، وقد أخرج مسلم اسنادها ولم يستقلفظ ، وزاد مسلم فيه « وإذا أبغض عبدا دعا جبريل ، فأسأله على من آل الحب وقال في آخره « ثم يوضع له البغضاء في الأرض ، ونحوه في حديث أبي أمامة عند أحمد ، وفي حديث ثوبان عند الطبراني « وان العبد يعمل بسخط الله فيقول الله يا جبريل إن فلانا يستسخطني ، فذكر الحديث على من آل الحب أيضا وفيه « فيقول جبريل . سخط الله على فلان » وفي آخره مثل ما في الحب « حتى يقوله أهل السماوات السبع ، ثم يهبط الى الأرض » وقوله « يوضع له القبول » هو من قوله تعالى ( فتقبلها ربهما بقبول حسن ) أي رضيها ، قال المطرزي : القبول مصدر لم أسمع غيره بالفتح ، وقد جاء مفسرا في رواية القعني « فيوضع له المحبة ، والقبول والرضا بالشيء وميل النفس اليه ، وقال ابن القطاع : قبل الله منك قبولاً والشيء والهدية أخذت ، والخبر صدق . وفي التهذيب : عليه قبول إذا كانت العين تقبله ، والقبول من الريح الصبا لأنها تستقبل الدبور ، والقبول أن يقبل العفو والعافية وغير ذلك ، وهو اسم للبصير أميت الفعل منه . وقال أبو عمرو بن العلاء : القبول بفتح القاف لم أسمع غيره ، يقال فلان عليه قبول إذا قبلته النفس ، وقبلت الشيء قبولا . ونحوه لابن الأعرابي وزاد : قبلته قبولا بالفتح والضم ، وكذا قبلت هديته عن النحيا . قال ابن بطال : في هذه الزيادة رد على ما يقوله القدرية ان الشر من فعل العبد وليس من خلق الله انتهى . والمراد بالقبول في حديث الباب قبول القلوب له بالمحبة والميل اليه والرضا عنه ، ويؤخذ منه أن محبة قلوب الناس علامة محبة الله ، ويؤيده ما تقدم في الجنائز « أنتم شهداء الله في الأرض » والمراد بمحبة الله إرادة الخير للعبد وحصول الثواب له ، وبمحبة الملائكة استغفارهم له وإرادتهم الخير الدارين له وميل قلوبهم اليه لكونه مطيعا لله عبدا له ، ومحبة العباد له اعتقادهم فيه الخير وإرادتهم دفع الشر عنه ما أمكن ، وقد تطلق محبة الله تعالى للشيء على إرادة إيجاده وعلى إرادة تكيله ، والمحبة التي في هذا الباب من القبول الثاني ، وحقيقة المحبة



عند أهل المعرفة من المعلومات التي لا تعد وإنما يعرفها من قام بها وجداناً لا يمكن التعبير عنه ، والحب على ثلاثة أقسام : إلهي وروحاني وطبيعي ، وحديث الباب يشتمل على هذه الأقسام الثلاثة ، الحب لله العبد حب إلهي ، وحب جبريل والملائكة له حب روحاني ، وحب المباد له حب طبيعي

### ٤٢ - باب الحب في الله

٦٠٤١ - **حَرْشُ** آدمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يَجِدُ أَحَدٌ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَحَتَّى أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ ، وَحَتَّى يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا »

**قوله** ( باب الحب في الله ) ذكر فيه حديث أنس د لا يجد أحد حلاوة الإيمان حتى يحب المرء لا يحبه إلا الله ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الإيمان ، وبيان أن هذه الترجمة أول حديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي أمامة ولفظه د الحب في الله والبغض في الله من الإيمان ، وإن له طرقاً أخرى . وقوله د أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ؛ مضاد أن من استكمل الإيمان علم أن حق الله ورسوله أكده عليه من حقه عليه وأمه وولده وزوجه وجميع الناس ، لأن الهدى من الضلال والخلاص من النار إنما كان باقاً على لسان رسوله ، ومن علامات محبته نصر دينه بالقول والفعل والنب عن شريعته والتخلق بأخلاقه ، والله أعلم

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ - إِلَى قَوْلِهِ - فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾

٦٠٤٢ - **حَرْشُ** علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمَّةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَضْحَكُ الرَّجُلُ مِمَّا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْفُسِ ، وَقَالَ : بِمَ يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ ضَرْبَ الْفَعْلِ ثُمَّ لَعَلَّهَا يُسَاقُهَا » . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَوَهَيْبٌ وَأَبُو معاوية عَنْ هِشَامٍ « جَلَدَ الْعَبْدُ »

٦٠٤٣ - **حَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : بَنَى : أَنْتَدِرُونَ أَيْ : يَوْمَ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَانْ هَذَا يَوْمٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : يَوْمَ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : بَلَدٌ حَرَامٌ . أَنْتَدِرُونَ أَيْ : شَهْرٌ هَذَا ؟ قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : شَهْرٌ حَرَامٌ . قَالَ : قَاتِلَ اللَّهِ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَائَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ كَحَرَمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ ﴾ الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وسقطت الآية لغيرها وزاد ( عسى أن يكونوا خيراً منهم - إلى قوله - فأولئك هم الظالمون ) وذكر فيه حديثين : أحدهما

حديث عبد الله بن زعنة رضي النبي ﷺ أن يضحك الرجل مما يخرج من الأنف ، وقد تقدم في تفسير (والشمس وضحاها) من وجه آخر عن هشام بن عروة راويه هنا بلفظ « ثم وعظهم في الضرطة فقال : لم يضحك أحدهم مما يخرج منه ، وقوله « لا يسخر » نهى عن السخرية وهي فعل الساخر ، وهو الذي يهزأ منه ، والسخرية تسخير خاص والسخرية سياقته الشيء إلى الغرض المختص به قهراً ، فورد النهي عن استهزاء المرء بالآخر تنقيصاً له مع احتمال أن يكون في نفس الأمر خيراً منه ، وقد أخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه في أثناء حديث « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم » قوله (وقال الثوري وهيب بن خالد وأبو معاوية عن هشام جلد العبد) يريد أن هؤلاء الثلاثة رويهم عن هشام بن عروة بهذا الإسناد في قصة النهي عن ضرب المرأة ، وأن هؤلاء جزموا بقولهم « جلد العبد » موضع شك ابن عينة هل قال جلد الفحل أو جلد العبد ، والتعاليق الثلاثة تقدم بيان كونها موصولة ، أما رواية الثوري فوصلها المؤلف في النكاح وساقها كذلك ، وأما رواية وهيب فوصلها المؤلف في التفسير كذلك ، وأما رواية أبي معاوية فوصلها أحمد وإسحق كذلك وتقدم التنبيه عليها في التفسير أيضاً . الحديث الثاني حديث ابن عمر في خطبة النبي ﷺ بمضى ، والغرض منه بيان تحريم العرض - وهو موضع المدح والذم من الشخص - أعم من أن يكون في نفسه أو نسبه أو حسبه . وقال ابن قتيبة : عرض الرجل بدنه ونفسه لا غير ، ومنه استبرأ لدينه وعرضه . قلت : ولا حجة فيه لما ادعاه من الحصر ، وبطل الاول قول حسان :

فان أبي ووالده وعرضي لعرض محمد منكم وقاه

يخاطب بذلك من كان يهجو النبي ﷺ ، وأكثر ما يقع تهاجمهم في مدح الآباء وذمهم ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وعند مسلم من حديث أبي هريرة « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »

#### ٤٤ - باب ما ينهى عن السباب واللعن

٦٠٤٤ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن منصور قال سمعت أبا وائل يحدث عن عبد الله قال « قال رسول الله ﷺ : سباب المسلم فسوق ، وقفاله كفر » . تابعه محمد بن جعفر عن شعبة

٦٠٤٥ - حدثنا أبو معمر حدثنا هبة الوارث عن الحسين عن عبد الله بن بريدة حدثني يحيى بن يعمر أن أبا الأسود الدؤلي حدثه « عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ، ولا يرميه بالكفر ، إلا ارتدت عاهه ، إن لم يكن صاحبه كذلك »

٦٠٤٦ - حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح بن سليمان حدثنا هلال بن علي عن أنس قال « لم يكن رسول الله ﷺ فاحشاً ولا لئاماً ولا سباً ، كان يقول عند المعقة : ماله ترب جبينه »

٦٠٤٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا عثمان بن مرة حدثنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي فلاحة أن ثابت بن الضحاك - وكان من أصحاب الشجرة - حدثه أن رسول الله ﷺ قال « من حلف على ملء

غير الإسلام كاذباً فهو كاذب ، وليس على ابن آدم نذرٌ فيما لا يملك ، ومن قتل نفسه بشئٍ في الدنيا عذبَ به يومَ القيامة ، ومن آمنَ مؤمناً فهو كفله ، ومن قذَف مؤمناً بكفر فهو كفله ،

٦٠٤٨ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ صُرَدٍ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : اسْتَبَّ رَجُلَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَغَضِبَ أَحَدُهُمَا فَاقْتَدَّ غَضِبَهُ حَتَّى انْتَفَخَ وَجْهُهُ وَتَغَيَّرَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنِّي لَأَعْلَمُ كَلِمَةً لَوْ قَالَهَا لَذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي يَجِدُ . فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَأَخْبَرَهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ : تَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ . فَقَالَ أُتْرَى بِي بِأَسَ ، أَعْجَنُونَ أَنَا ؟ أَذْهَبَ ؟

٦٠٤٩ - **حَدَّثَنَا** مَسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْفَضْلِ عَنْ مُجَمِّدٍ قَالَ قَالَ أَنَسٌ : حَدَّثَنِي عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُخْبِرَ النَّاسَ بِبَلَاءَةِ الْقَدَرِ ، فَتَلَاخَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ فِتْلَاحِي فَلَانٌ وَفَلَانٌ ، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ ، وَعَصَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ ، فَاتَّبَعُوهَا فِي الثَّلَاثَةِ وَالسَّابَةِ وَالْخَامَةِ »

٦٠٥٠ - **حَدَّثَنَا** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمُرُورِ هُوَ ابْنُ سُوَيْدٍ « عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ : رَأَيْتُ عَلَيْهِ بُرْدًا وَهَلَى غُلَامُهُ بُرْدًا ، فَقُلْتُ : لَوْ أَخَذْتَ هَذَا فَلَيْسَتْكَ كَانَتْ حُلَّةً ، وَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبًا آخَرَ ، فَقَالَ : كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ كَلَامٌ ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَعْجَبِيَّةً ، فَنِلْتُ مِنْهَا ، فَذَكَرَنِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِي : أَسَابَبَتْ فَلَانًا ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : افْتِنْتَ مِنْ أُمِّهِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ . قُلْتُ : عَلَى حِينٍ سَاعَتِي هَذِهِ مِنْ كِبَرِ النَّسْلِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، هُمْ إِخْوَانُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ ، فَمَنْ جَلَّ اللَّهُ أَخَاهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ ، وَلَا يَكْلُفْهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا يَفْأِيهِ ، قَانَ كَلْفُهُ مَا يَفْأِيهِ فَلْيُسِّمِهِ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب ما ينهى من السباب واللعن ) في رواية غير أبي ذر والنسفي « عن « بدل « من ، وهي أولى ، وفي الأول حذف تقديره ما ينهى عنه . والسباب بكسر الميملة وتخفيف الموحدة تقدم بيانه مع شرح الحديث الأول في كتاب الإيمان ، وهو محتمل لأن يكون على ظاهر لفظه من التفاعل ، ويحتمل أن يكون بمعنى السب وهو الشتم وهو نسبة الإنسان إلى عيب ما ، وعلى الأول لحكم من بدأ منهما أن الوزر عليه حتى يعتدى الثاني كما ثبت عند مسلم من حديث أبي هريرة وصحح ابن حبان من حديث الصرياض بن سارية قال « المسببان شيطانان يتهاوران ويتكاذبان » وقوله في آخر الحديث الأول « نأبىه محمد بن جعفر عن شعبة ، وصلى أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وهو غندر بهذا الإسناد لكن قال فيه « عن شعبة عن زيد ومنصور ، وزاد فيه زييدا وهو بالراى والموحدة مصغر ، ومعنى اللعن القاء بالابعاد من رحمة الله تعالى . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم ، والإسناد إلى أبي

قد بصريون وقد دخلها هو أيضا ، وفي رواية مسلم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث : حدثنا أبي حدثنا الحسين المعلم . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية الاسماعيلي من وجهين : عن أبي معمر ، شيخ البخاري فيه بالسند الى أبي الاسود أن أبا ذر حدثه . **قوله** ( لا يرى رجل رجلا بالفسوق ولا يرميه بالكفر الا ارتدت عليه ان لم يكن صاحبه كما قال ) وفي رواية للإسماعيلي : **إلا حار عليه** ، وفي أخرى : **الا ارتدت عليه** ، يعني رجعت عليه و **حار** ، بمهملتين أي رجعت ، وهذا يقتضي أن من قال لآخر أنت فاسق أو قال له أنت كافر فإن كان ليس كما قال كان هو المستحق للوصف المذكور ، وأنه اذا كان كما قال لم يرجع عليه شيء لكونه صدق فيما قال ، ولكن لا يلزم من كونه لا يصير بذلك قاسما ولا كافرا أن لا يكون آثما في صورة قوله له أنت فاسق بل في هذه الصورة تفصيل : إن قصد نصحه أو نصحه غيره ببيان حاله جاز ، وإن قصد تعبيره وشهرته بذلك ومحض أذاه لم يجوز ، لانه مأمور بالستر عليه وتعليمه وعظمه بالحسنى ، فهما أمكنه ذلك بالرفق لا بحسوز له أن يفعله بالعنف لأنه قد يكون سببا لإغرائه وإصراره على ذلك الفعل كما في طبع كثير من الناس من الافة ، لا سيما إن كان الأمر دون المأمور في المنزلة . ووقع في رواية مسلم بلفظ : ومن دعا رجلا بالكفر أو قال عدوا لله وليس كذلك إلا حار عليه ، ذكره في أثناء حديث في ذم من ادعى الى غير أبيه ، وقد تقدم صدره في مناقب قريش بالاسناد المذكور هنا ، فهو حديث واحد فوجه البخاري حديثين ، وسيأتي هذا المثل في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من حديث أبي هريرة ، ومن حديث ابن عمر بلفظ فقد باء بها أحدهما وهو بمعنى رجعت أيضا ، قال النووي : اختلاف في تأويل هذا الرجوع فقيل رجعت عليه الكفر إن كان مستعلا ، وهذا بعيد من سياق الخبر ، وقيل محمول على الخوارج لانهم يكفرون المؤمنين هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف ، لأن الصحيح عند أكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم . قلت : ولما قاله مالك وجه ، وهو أن منهم من يكفر كثيرا من الصحابة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التكفير منهم بتأويل كما سيأتي إيضاحه في باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، والتحقيق أن الحديث سيق لوجع المعلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم . وقيل معناه رجعت عليه تقبضته لأخيه ومعهية تكفيره ، وهذا لا بأس به . وقيل يخشى عليه أن يؤل به ذلك الى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر فيخاف على من أدامها وأصر عليها سوء الخاتمة ، وأرجح من الجميع أن من قال ذلك لمن يعرف منه الاسلام ولم يقسم له شبهة في زعمه أنه كافر فانه يكفر بذلك كما سيأتي تقريره ، فعنى الحديث فقد رجعت عليه تكفيره ، فالراجع للتكفير لا الكفر ، فكأنه كفر نفسه لكونه كفر من هو مثله ، ومن لا يكفره الا كافر يعتقد بطلان دين الاسلام ، وبؤيده أن في بعض طرقه : وجب الكفر على أحدهما ، وقال القرطبي : حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو جحد المعلوم من دين الاسلام بالضرورة الشرعية ، وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر المنعم والقيام بحقه كما تقدم تقريره في كتاب الإيمان في باب كفر دون كفر وفي حديث أبي سعيد : يكفرون الاحسان ويكفرون العشير ، قال وقوله باء بها أحدهما أي رجعت بائنها ولازم ذلك ، وأصل البوء اللزوم ، ومنه : أبوء بنعمتك ، أي ألزمتها نفسي وأقر بها قال : والهاء في قوله : **جاء** ، راجع الى التكفير الواحدة التي هي أقل ما يدل عليها لفظ كافر ، ويحتمل أن يعود الى الكلمة . والحاصل أن المقول له ان كان كافرا كفرا شرعيا فقد صدق القائل وذهب بها المقول له ، وإن لم يكن رجعت

للقائل معرفة ذلك القول واثمه ، كذا اقتصر على هذا التأويل في رجع ، وهو من أهل الاجوبة ؛ وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه « أن العبد اذا لعن شيئا صعدت اللعنة الى السماء ، فتفتلق أبواب السماء دونها ، ثم تهبط الى الارض فتأخذ بمنة ويسرة ، فان لم تجد مساغا رجعت الى الذي لعن ، فان كان أهلا والا رجعت الى قائلها » ، وله شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وآخر عند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات ، ولكنه أهل بالارسال . الحديث الثالث حديث أنس تقدم شرحه في « باب حسن الخلق » ، الحديث الرابع حديث ثابت بن الضحاك وقد اشتمل على خمسة أحكام وسيأتي في « باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، بتأمله إلا خصلة واحدة منها » ، ويأتي كذلك في الإيمان والفنور ، ويأتي شرحه هناك ان شاء الله تعالى ، ويؤخذ حكم ما يتعلق بتكفير من كفر المسلم من الذي قبله . وقوله « لعن المسلم كفتله ، أي لانه إذا لعنه فكأنه دعا عليه بالهلاك » . الحديث الخامس حديث سليمان بن صرد بضم الصاد وفتح الراء بعدها دال مهملات ، وهو ابن الجوف بن أبي الجون الخواص ، صحابي شهيد يقال كان اسمه يسار بتحتانية ومهمله فغيره النبي ﷺ ، ويكنى أبا المطرف ، وقتل في سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة . قوله ( استب رجلان ) لم أعرف أسماءهما ووقع في صفة إبليس من وجه آخر عن الاعمش بهذا السند « كنت جالسا مع النبي ﷺ ورجلان يستبان » . قوله ( حتى انتفخ وجهه ) في الرواية المذكورة فأمر وجهه وانتفخت أوداجه ، وفي رواية مسلم « تحمر عيناه وقتفخ أوداجه » ، وقد تقدم تفسير الودج في صفة إبليس ، وفي حديث معاذ بن جبل عند أحمد وأصحاب السنن « حتى انه ليخيل الى أن أنفه ليمتدح من الغضب » . قوله ( اني لأعلم كلمة ) قالوا : « هذه التي يجد » في الرواية المذكورة ولو قال أعوذ بالله من الشيطان ، وفي رواية مسلم « الرجيم » ، وفي حديث معاذ ولفظه « اني لأعلم كلمة لو يقولها هذا الغضب لذهب عنه الغضب : اللهم اني أعوذ بك من الشيطان الرجيم » . قوله ( فانطلق اليه الرجل ) في رواية مسلم « فقام الى الرجل رجل من سمع النبي ﷺ » ، وفي الرواية المتقدمة « فقالوا له » فدللت هذه الرواية على أن الذي خاطبه منهم واحد وهو معاذ بن جبل كما بينته رواية أبي داود ولفظه « قال لجعل معاذ يأمره ، فاني وضحك وجعل يرداد غضبا » . قوله ( وقال تمود بالله ) في الرواية المذكورة أن النبي ﷺ قال تمود بالله ، وهو بالمعنى فانه ﷺ أرشده الى ذلك ، وليس في الخبر أنه أمرهم أن يأمره بذلك ، لكن استفادوا ذلك من طريق عموم الأمر بالنصيحة للمسلمين . قوله ( أترى بي بأس ) بضم التاء أي أظن ، ووقع « بأس » هنا بالرفع للاكثر وفي بعضها « بأسا » بالنصب وهو أوجه . قوله ( أجنون أنا ) في الرواية المذكورة « وهل بي من جنون » ؟ قوله ( اذهب ) هو خطاب من الرجل للرجل الذي أمره بالتموذ أي امض في شذلك . وأخلق بهذا المأمور أن يكون كافرا أو منافقا ، أو كان غلب عليه الغضب حتى أخرجه عن الاعتدال بحيث زجى الناصع الذي دله على ما يزيل عنه ما كان به من وهج الغضب بهذا الجواب السوء ، وقيل انه كان من جفأة الاعراب وظن أنه لا يستعين من الشيطان إلا من به جنون ، ولم يعلم أن الغضب نوع من شر الشيطان ولهذا يخرج به عن صورته ويزين إفساد ما له كتنطيط ثوبة وكمر آنيته أو الاندام على من أغضبه ونحو ذلك مما يتعاطاه من يخرج عن الاعتدال ، وقد أخرج أبو داود من حديث عطية السعدي رفعه « إن الغضب من الشيطان » الحديث . الحديث السادس عن عبادة بن الصامت في ذكر ليلة القدر وقد تقدم في أواخر الصيام مشروحا وأورده هنا أقوله فيه ، فتلاحى ، أي تنازع ، والتلاحى بالمهملة أي التجادل والتنازع ، وهو يفضى في الغالب الى المسابقة

وقدم أن الرجلين هما كعب بن مالك وعبد الله بن أبي حذرد . الحديث السابع حديث أبي ذر . ما بيت رجلا . وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وأن الرجل المذكور هو بلال المؤذن ، وكان اسم أمه حمامة بفتح الميم . وقوله « إنك امرؤ فيك جاهلية » التنوين للتقليل ، والجاهلية ما كان قبل الإسلام ، ويحتمل أن يراد بها هنا الجهل أي إن فيك جهلا . وقوله « قلت هل سألني هذه من كبر السن » أي هل في جاهلية أو جهل وأنا شيخ كبير؟ وقوله « هم إخوانكم » أي العبيد أو الخدم حتى يدخل من ليس في الرق منهم ، وقرينة قوله « تحت أيديكم » ترشد إليه ، ويؤخذ منه المبالغة في ذم السب واللعن لما فيه من احتقار المسلم ، وقد جاء الشرع بالتسوية بين المسلمين في معظم الأحكام ، وأن التفاضل لتحقيق بينهم إنما هو بالتقوى ، فلا يفيد الشريف النسب لسه إذا لم يكن من أهل التقوى ، وينفع الوضع النسب بالتقوى كما قال تعالى ( أن أكرمكم عند الله أتقاكم )

٤٥ - باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير

وقال النبي ﷺ « ما يقول ذو اليمين » ؟ وما لا يراد به شين الرجل

٦٠٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن عيسى عن أبي هريرة قال صلى بنا النبي ﷺ

الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد ووضع يده عليها - وفي القوم يومئذ أبو بكر وعمر ، فها بأن يسكماه - وخرج سرحان الناس فقالوا قصرت الصلاة ، وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعو ذا اليمين فقال : يا نبي الله أنصبت أم قصرت ؟ فقال : لم أنص ولم تقصر ، قالوا بل نسيت يا رسول الله . قال : صدق ذو اليمين ، فقام فصلى ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فجاء مثل سجود أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجود أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر .

قوله (باب ما يجوز من ذكر الناس) أي بأوصافهم (نحو قولهم الطويل والقصير . وقال النبي ﷺ ما يقول ذو اليمين ، وما لا يراد به شين الرجل) هذه الترجمة معقودة لبيان حكم الألقاب وما لا يجب الرجل أن يوصف به مما هو فيه . وحاصله أن القلب إن كان مما يجب الملقب ولا إطرأ فيه مما يدخل في نهى الشرع فهو جائز أو مستحب ، وإن كان مما لا يحب فهو حرام أو مكروه ، إلا إن تعين طوبى إلى التعريف به حيث يشتهر به ولا يتميز عن غيره إلا بذكره ، ومن ثم أكثر الرواة من ذكر الاعشى والأعرج ونحوهما وعارم وغندر وغيرهم ، والأصل فيه قوله ﷺ لما سلم في ركعتين من صلاة الظهر فقال « أيا يقول ذو اليمين » وقد أوردته المصنف في الباب ولم يذكر هذه الزيادة ، وقال في سياق الرواية التي أوردتها في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عوف عن ابن سيرين التي حلقها في الباب فوصلها في « باب تهذيبك الأصابع » ، في أوائل كتاب الصلاة من طريق ابن عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة ولكن لفظه « أيا يقول ذو اليمين » ؟ وقد أخرجه مسلم من طريق أيوب عن ابن سيرين بلفظه ما يقول ذو اليمين ؟ وهو المطابق للتعليق المذكور ، وإلى ما ذهب إليه البخاري من التفصيل في ذلك ذهب الجمهور ، وشذ قوم شذوا حتى نقل عن الحسن البصري أنه كان يقول : أخاف أن يكون قولنا حميدا الطويل غيبة ، وكان

البخاري لمح بذلك حيث ذكر قصة ذى اليمين وفيها : وفي القوم رجل في يديه طول ، قال ابن المنير أشار البخاري الى أن ذكر مثل هذا ان كان البيان والتمييز فهو جائز وان كان للتفصيل لم يجر ، قال : وجاء في بعض الحديث عن عائشة في المرأة التي دخلت عليها فأشارت بيدها أنها قصيرة ، فقال النبي ﷺ : « اغتبتها » ، وذلك أنها لم تفعل هذا بيانا وإنما قصدت الاخبار عن صفاتها فكان كالاغتياب انتهى . والحديث المذكور أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الغيبة ، وابن مردويه في التفسير ، و (١) في (٢) من طريق حبان بن غفاري عن عائشة وهو (١)

### ٤٦ - باب الغيبة . وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾

أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْنَاهُ وَأَنْقَضُوا اللَّهَ ، إِنَّ اللَّهَ نَوَّابٌ رَحِيمٌ

٦٠٥٢ - **حديث** يعرجي حدثنا وكيع عن الأعمش قال سمعت مجاهدًا يحدث عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال : إنهما ليمذبان وما يُمذبان في كبير : أما هذا فكان لا يستتر من بوله ، وأما هذا فكان يمشی بالنميمة . ثم دعا بعسيب رطب فشقه باثنين ، ففرس على هذا واحدا وعلى هذا واحدا ، ثم قال : له ليمخف عنهما ما لم يبسا »

**قوله** ( باب الغيبة وقول الله تعالى ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾ الآية ) هكذا اكتفى بذكر الآية المشرحة بالإنهى عن الغيبة ولم يذكر حكمها كما ذكر حكم النعمة بعد بابين حيث جزم بأن النعمة من الكبائر ، وقد اختلف في حد الغيبة وفي حكمها ، فأما حدّها فقال الراغب : هي أن يذكر الإنسان عيب غيره من غير هجوم الى ذكر ذلك . وقال الثعالبي : حد الغيبة أن تذكر أخاك بما يكرهه لو بلغه . وقال ابن الأثير في النهاية : الغيبة أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي في الإذكار : تبعاً للثعالبي : ذكر المرء بما يكرهه ، سواء كان ذلك في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو ثوبه أو حركته أو وطلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ، سواء ذكره باللفظ أو بالإشارة والرمز . قال النووي : ومن يستعمل القوم بعض في ذلك كثير من الفقهاء في التصانيف وغيرها كتبوا قولهم قال بعض من يدعى العلم أو بعض من ينسب الى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يمافيننا ، الله يتوب علينا ، نسأل الله للسلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . ونسبك من قال : إنها لا يدرط فيها غيبة الشخص بالحديث المشهور الذي أخرجه مسلم وأصحاب السنن عن أبي هريرة رفعه « أتدرون ما الغيبة ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذكرك أخاك بما يكرهه . قال : أفرأيت إن كان في أخى ما أقول ؟ قال : إن كان في أخيك ما أقول فقد اغتبتك ، وإن لم يكن فيه ما أقول فقد بعتك » وله شاهد مرسل عن المطلب بن عبد الله عند مالك ، فلم يقيد ذلك بغيبة الشخص فدل على أن لا فرق بين أن يقول ذلك في غيبته أو في حضوره ، والأدراج اختصاصها بالغيبة مراعاة لاشتقاقها ، وبذلك جزم أهل اللغة . قال ابن التين : الغيبة ذكر المرء بما يكرهه بظهر الغيب . وكذا قيده الوغشري وأبو نصر القفجري في

التفسير وابن خيس في جزئه له مفرد في الغيبة والمنذرى وغير واحد من العلماء من آخرهم الكرماني قال : الغيبة أن تتكلم خلاف الانسان بما يكرهه لو سمعه وكان صدقا . قال : وحكم الكناية والاشارة مع الغيبة كذلك . وكلام من اطلق منهم محمول على المقيد في ذلك . وقد وقع في حديث سليم بن جابر (١) والحديث سبق لبيان صفتها واكتفى باسمها على ذكر محلها . نعم المواجهة بما ذكر حرام لانه داخل في السب والشتم ، وأما حكمها فقال النووي في « الاذكار » : الغيبة والغيبة محرمتان باجماع المسلمين ، وقد تظاهرت الأدلة على ذلك . وذكر في « الروضة » تبعا للرافعي أنها من الصفات ، وذهب جماعة . ونقل أبو عبد الله الفرطبي في تفسيره الاجماع على أنها من الكبائر لأن حد الكبيرة صادق عليها لأنها مما ثبت الوعيد الشديد فيه . وقال الأذوي لم أر من صرح بأنها من الصفات إلا صاحب العدة (٢) والفرالى . وصرح بعضهم بأنها من الكبائر . واذ لم يثبت الاجماع فلا أقل من التفصيل ، فمن اغتاب وليا لله أو عالما ليس كمن اغتاب مجهول الحالة مثلا . وقد قالوا : ضابطها ذكر الشخص بما يكره ، وهذا يختلف باختلاف ما يقال فيه . وقد يشتد تاذيبه بذلك وأذى المسلم محرم . وذكر النووي من الأحاديث الدالة على تحريم الغيبة حديث أنس رفعه « لما عرج بي مررت بقوم لهم أظفار من نحاس يخمشون بها وجوههم وصدورهم ، قلت : من هؤلاء يا جبريل ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم » أخرجه أبو داود . وله شاهد عن ابن عباس عند أحمد ، وحديث سعيد بن زيد رفعه « أن من أربى الربا الاستقالة في عرض المسلم بغير حق » أخرجه أبو داود ، وله شاهد عند البزار وابن أبي الدنيا من حديث أبي هريرة ، وعند أبي يعلى من حديث عائشة ، ومن حديث أبي هريرة رفعه « من أكل لحم أخيه في الدنيا قرب له يوم القيامة فيقال له كاه ميتا كما أكلته حيا ، فيا كاه ويكلح ويصيح ، سنده حسن . وفي « الادب المفرد » عن ابن مسعود قال « ما انتقم أحد لقمة شرا من اغتياب مؤمن » الحديث ، وفيه أيضا وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة ماعز ورجله في الزناد « وإن رجلا قال لصاحبه انظر الى هذا الذي سقى الله عليه فلم يدع نفسه حتى رجم رجم السكب ، فقال لهما النبي ﷺ كلا من جيفة هذا الحار - الحار ميت - فانتما من عرض هذا الرجل أشد من أكل هذه الجيفة » وأخرج أحمد والبخارى في « الادب المفرد » بسند حسن عن جابر قال « كنا مع النبي ﷺ ، فهاجت ريح منتنة فقال النبي ﷺ هذه ريح الذين يقتابون المؤمنين » وهذا الوعيد في هذه الأحاديث يدل على أن الغيبة من الكبائر ، لكن تقييده في بعضها بغير حق قد يخرج الغيبة بحق لما تقرر أنها ذكر المرء بما فيه . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس قال « النبي ﷺ على قبرين يعذبان » الحديث . وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وليس فيه ذكر الغيبة بل فيه معنى بالغيبة ، قال ابن التين : انما ترجم بالغيبة وذكر النجاسة لأن الجامع بينهما ذكر ما يكرهه المقول فيه بظهر الغيب . وقال الكرماني : الغيبة نوع من النجاسة لأنه لو سمع المنقول عنه ما نقل عنه لغمه . قلت : الغيبة قد توجد في بعض صور النجاسة ، وهو أن يذكره في غيبته بما فيه مما يسوؤه قاصدا بذلك الافساد ، فيحتمل أن تكون قصة الذي كان يعذب في قبره كانت كذلك ، ويحتمل أن يكون أشار الى ما ورد في بعض طرقه بلفظ الغيبة صريحا ، وهو ما أخرجه هو في « الادب المفرد » من حديث جابر قال « كنا مع النبي ﷺ فأتى على قبرين - فذكر فيه نحو حديث الباب وقال فيه - أما أحدهما فكان يغتاب الناس » الحديث . وأخرج أحمد والطبراني بإسناد صحيح عن أبي بكرة قال « مر النبي ﷺ بقبرين فقال : انهما



يعذبان ، وما يعذبان في كبير وبكى - وفيه - وما يعذبان إلا في الغيبة والبول ، ولاحمد والطبراني أيضا من حديث يعلى بن شاذان ، ان النبي ﷺ مر على قبر يعذب صاحبه فقال : ان هذا كان يأكل لحوم الناس ، ثم دعا بجريدة رطبة ، والحديث ، ورواة موثقون . ولابن داود الطيالسي عن ابن عباس بسند جيد مثله . وأخرجه الطبراني وله شاهد عن أبي أمامة عند أبي جعفر الطبري في التفسير . وأكل لحوم الناس يصدق على النيمة والغيبة ، والظاهر اتحاد القصة ، ويحتمل التعدد ، وقدم بيان ذلك واضحا في كتاب الطهارة

٤٧ - باب قول النبي ﷺ « خيرُ دورِ الأنصار ... »

٦٠٥٣ - حَرْشُ قَبِيصَةَ حَدَّثَنَا سَفِيانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ « قَالَ ﷺ : خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ بَنُو الْفُجَارِ ،

قوله (باب قول النبي ﷺ خير دور الانصار) ذكر فيه أول حديث أبي أسيد الساعدي ، وقد تقدم في المناقب بتامه وفي إيراد هذه الترجمة هنا إشكال ، لان هذا ليس من الغيبة أصلا إلا ان أخذ من أن المفضل عليهم يكرهون ذلك فيستثنى ذلك من عموم قوله « ذكرك أهلك بما يكره » ويكون محل الزجر اذا لم يترتب عليه حكم شرعي ، فأما ما يترتب عليه حكم شرعي فلا يدخل في الغيبة ولو كرهه المحدث عنه ، ويدخل في ذلك ما يذكر لقصد التصحيح من بيان غلط من يخشى أن يقلد أو يقترب به في أمر ما ، فلا يدخل ذكره بما يكره من ذلك في الغيبة المحرمة كما سيأتي ، واليه يشير ما ترجم به المصنف عقب هذا . وقال ابن التين : في حديث أبي أسيد دليل على جواز المفاضلة بين الناس لمن يكون عالما بأحوالهم لينبه على فضل الفاضل ومن لا يلحق بدرجة في الفضل ، فيمثل أمره ﷺ بتنزيل الناس منازلهم ، وليس ذلك بغيبة

٤٨ - باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب

٦٠٥٤ - حَرْشُ صَدَقَةَ بْنِ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمَكْكِيرِ سَمِعْتُ هُرُوءَ بْنَ الرَّيْثِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ « اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : ائْذَنُوا لَهُ ، بئس أخو العشيرة أو ابن العشيرة . فلما دخلَ أَلَانَ لَهُ الْكَلَامَ . قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْتُ قُلْتُ ثُمَّ أَلْتَ لَهُ الْكَلَامَ . قَالَ : أَيُّ طَائِفَةٍ ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْ تَرَكَ النَّاسَ - أَوْ دَعَا النَّاسَ - اتِّقَاءَ فَحْشِهِ »

قوله (باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد) ذكر فيه حديث عائشة في قوله « بئس أخو العشيرة » وقد تقدم شرحه قريبا في « باب لم يكن النبي ﷺ قاحشا » وقد نوزع في كون ما وقع من ذلك غيبة ، وإنما هو نصيحة ليحذر السامع ، وإنما لم يواجه المقول فيه بذلك لحسن خلقه ﷺ ، ولو واجهه المقول فيه بذلك لكان حسنا ، ولكن حصل القصد بدون مواجهة . والجواب أن المراد أن صورة الغيبة موجودة فيه وان لم يتناول الغيبة المذمومة شرعا ، وغايته أن تعريف الغيبة المذكور أولا هو الغفوى ، واذا استثنى منه ما ذكر كان ذلك تعريفها الشرعي . وقوله في الحديث « ان شر الناس » استثناف كلام كالتاميل اتركه واجهته بما ذكره في غيبته ، ويستنبط منه

أن الجاهر بالفسق والشر لا يكون ما يذكر عنه من ذلك من ورائه من النية المذمومة ، قال العلماء : تباح النية في كل غرض صحيح شرعا حيث يتعين طريقها الى الوصول اليه بها : كالنظم ، والاستماعة على تغيير المنكر ، والاستفتاء ، والمحاكمة ، والتحذير من الشر ، ويدخل فيه تجميع الرواة والشهود ، وإعلام من له ولاية عامة بسيرة من هو تحت يده ، وجواب الاستشارة في نكاح أو عقد من العقود ، وكذا من رأى متفقا يتردد الى مبتدع أو فاسق ويخاف عليه الافتداء به . ومن يجوز غيبتهم من يتجاهر بالفسق أو الظلم أو البدعة ؛ وما يدخل في ضابط النية وليس بغيبة ما تقدم تفصيله في « باب ما يجوز من ذكر الناس ، فيستثنى أيضا ، والله أعلم

#### ٤٩ - باب النية من الكبار

٦٠٥٥ - حدثنا ابن سلام أخبرنا عبيدة بن حميد أبو عبد الرحمن عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس قال « خرج النبي ﷺ من بعض حيطان المدينة ، فسمع صوتَ انسانين يمدَّان في قبورها ، فقال : يمدَّان ، وما يمدَّان في كبرة ، وإنه لكبير : كان أحدهما لا يستترُّ من البول ، وكان الآخرُ يمتنى بالنيمة . ثم دَعا بجريدة فكمثرها بكمثرتين - أو ثنتين - فجعل كسرة في قبر هذا وكسرة في قبر هذا ، فقال : لله يُخَفِّفُ عنها ما لم يهبس »

قوله ( باب النية من الكبار ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر وحده . ذكر فيه حديث ابن عباس قصة القبرين ، وهو ظاهر فيما ترجم به ، لقوله في سياقه « وإنه لكبير » وقد تقدم القول فيه في كتاب الطهارة ، وقد صحح ابن حبان من حديث أبي هريرة بلفظ « وكان الآخر يؤذي الناس بلسانه ويمشي بينهم بالنيمة » . ( لطيفة ) : أبدى بعضهم للجمع بين هاتين الحصلتين مناسبة ، وهي أن البرزخ مقدمة الآخرة ، وأول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق الله الصلاة ومن حقوق المباد الدماء ، ومفتاح الصلاة التطهر من الحدث والخبث ومفتاح الدماء النية والسعي بين الناس بالنيمة بنشر الفتن التي يسفك بسببها الدماء

#### ٥٠ - باب ما يُكره من النيمة . وقوله تعالى :

( هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ . وَإِلَّٰ لِكُلِّ مَهْمَزَةٍ كُزَّةٌ ) يَهْمَزُ وَيَلْزَمُ وَيَعِيبُ وَاحِدٌ

٦٠٥٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام قال : كنا مع حذيفة فقيل له : إن رجلا يرفع الحديث إلى عثمان . فقال حذيفة : سمعتُ النبي ﷺ يقول : لا يدخلُ الجنةُ فئاتٌ »

قوله ( باب ما يكره من النيمة ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى بعض القول المنقول على جهة الانسداد يجوز اذا كان المقول فيه كافرا مثلاً ، كما يجوز التجسس في بلاد الكفار ونقل ما يضرهم . قوله ( وقوله تعالى : هَٰذَا مَثَلٌ بَنِيكُمْ ) قال الراغب هز الانسان اغتيابه ، والنم إظهار الحديث بالوشاية ، وأصل النيمة المحسن والحركة . قوله ( ويل لكل همزة لمرة ، يهز ويلز ويعيب واحد ) كذا لاكثر بكرر العين المهمة وسكون التحتانية بعدها موحدة ، ووقع في رواية الكشميني ويغتاب بنين معجبة ساكنة ثم مثناة وأظنه تصحيفا ؛ والهمزة الذي يكثر منه المحو

وكذا اللزمة ، واللمز تتبع المعايير . ونقل ابن التين أن اللمز العيب في الوجه والهمز في التقا ، وقيل بالعكس ، وقيل الهمز الكسر واللمز الطعن ، فعل هذا ما بمعنى واحد لأن المراد بالكسر الكسر من الأعراض وبالطعن الطعن فيها ، وحكى في ميم يهمز ويلز الضم والكسر ، وأسند البيهقي عن ابن جرير قال : الهمز بالعين والشدق والقيد ، واللمز باللسان . **قوله** (سفيان) هو النوري ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، وهما هو ابن الحارث ، والسند كله كوفيون . **قوله** (ان رجلا يرفع الحديث) لم أقف على اسمه ، وهما هو ابن عفان أمير المؤمنين . **قوله** (فقال حذيفة) في رواية المستمل (فقال له حذيفة) ، ومسلم من رواية الأعمش عن إبراهيم (فقال حذيفة وأراد أن يسمعه) . **قوله** (لا يدخل الجنة) أي في أول وهلة كما في نظائره . **قوله** (قتات) بقاف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أخرى هو النمام ، ووقع بلفظ نمام ، في رواية أبي وائل عن حذيفة عند مسلم ، وقيل الفرق بين القتات والنمام أن النمام الذي يحضر القصة فينقلها والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه . قال الغزالي ما ملخصه : ينبغي لمن حملت إليه نعيمة أن لا يصدق من ثم له ولا يظن بمن ثم عنه ما نقل عنه ولا يبحث عن تحقيق ما ذكر له وأن ينهاء ويقبح له فعله وأن يفضله أن لم ينزجر وان لا يرضى لنفسه ما نهى النمام عنه فيمن هو على النمام فيصير نماما ، قال النووي : وهذا كاه اذا لم يكن في النقل مصلحة شرعية وإلا فهي مستحبة أو واجبة ، كمن اطلع من شخص أنه يريد أن يؤذي شخصا ظله بخبره منه ، وكذا من أخبر الإمام أو من له ولاية بسيرة نائبه مثلا فلا منعه من ذلك ، وقال الغزالي ما ملخصه : النعيمة في الأصل نقل القول إلى المقول فيه ، ولا اختصاص لها بذلك بل ضابطها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول عنه أو المنقول إليه أو غيرهما ، وسواء كان المنقول قولاً أم فعلاً ، وسواء كان عيباً أم لا ، حتى لو رأى شخصاً يخفى ماله فأفشى كان نعيمة . واختلف في الغيبة والنعيمة هل هما متغايران أو متحدان ، والراجح التغاير ، وأن بينهما عمومًا وخصوصًا وجهًا ، وذلك لأن النعيمة نقل حال الشخص لغيره على جهة الإفساد بغير رضاه سواء كان بعلمه أم بغير علمه ، والغيبة ذكره في غيبته بما لا يرضيه ، فامتازت النعيمة بقصد الإفساد ، ولا يشترط ذلك في الغيبة ، وامتازت الغيبة بكونها في غيبة المقول فيه ، واشتركتا فيما عدا ذلك . ومن العلماء من يشترط في الغيبة أن يكون المقول فيه غائبًا ، والله أعلم

### ٥١ - باب قول الله تعالى ﴿ واجتنبوا قول الزور ﴾

٩٠٥٧ - **حريش** أحمد بن يونس حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من لم يدع قول الزور والميل به والجهل فليس لله حاجة أن يدع طعامه وشرابه » . قال أحمد : أنه في رجل إسناده

**قوله** (باب قول الله تعالى واجتنبوا قول الزور) قال الراغب : الزور الكذب ، قبل له ذلك لكونه ما تلاعن الحق ، والزور بفتح الزاي الميل . وكان موقع هذه الترجمة للإشارة إلى أن القول بالمنقول بالنعيمة لما كان أعم من أن يكون صدقاً أو كذباً فالكذب فيه أقبح . **قوله** (حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس نسب إلى جده ، وقد تقدم حديث الباب في أوائل الصيام أخرجه عن آدم بن ابن إياس عن ابن أبي ذئب بالسند والمتن

وتقدم شرحه هناك ، وقوله هنا في آخره وقال أحمد أفهمى رجل اسناده ، أحمد هو ابن يونس المذكور . والمعنى أنه لما سمع الحديث من ابن أبي ذئب لم يثق اسناده من لفظ شيخه فأفهمه إياه رجل كان معه في المجلس ، وقد خالف أبو داود رواية البخاري فأخرج الحديث المذكور عن أحمد بن يونس هذا لسكن قال في آخره وقال أحمد فهمت اسناده من ابن أبي ذئب ، وأفهمنى الحديث رجل الى جنبه أراه ابن أخيه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل عن إبراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس ، وهذا عكس ما ذكره البخاري ، فان مقتضى روايته أن المتن فهمه أحمد من شيخه ولم يفهم الاسناد منه بخلاف ما قال أبو داود وإبراهيم بن شريك ، فيحمل على أن أحمد بن يونس حدث به علي الوجهين . وخطب الكرومان هنا فقال : قال أفهمى أى كنت نسبت هذا الاسناد فذكرنى رجل إسناد ، ووجه الخطب نسبتة الى أحمد بن يونس نسيان الاسناد وان التذكير وقع له من الرجل بعد ذلك ، وليس كذلك ، بل أراد أنه لما سمعه من ابن أبي ذئب خفى عنه بعض لفظه أما على رواية البخاري فمن الاسناد ، وأما على رواية أبي داود فمن المتن ، وكان الرجل يجهله فكأنه استفهمه مما خفى عليه منه فأفهمه ، فلما كان بعد ذلك وتصدى للتحديث به أخبر بالواقع ولم يستح أن يسنده عن ابن أبي ذئب بغير بيان . وقد وقع مثل ذلك لكثير من المحدثين ، وقد الخطيب لذلك بابا في كتاب الكفاية ، وانظر الى قوله وأفهمنى رجل الى جنبه ، أى الى جنب ابن أبي ذئب . ثم قال الكرومانى : وأراد رجل عظيم والتونين يدل عليه والفرض مدح شيخه ابن أبي ذئب أو رجل آخر غيره أفهمى له . ولم يتعين أنه تعظيم للرجل الذى أفهمه من مجرد قوله رجل ، بل الذى فيه أنه إما نسي اسمه فذكر عنه رجل أو كنى عن اسمه عمدا ، وأما مدح شيخه فليس في السياق ما يقتضيه . قلت : وابن أبي ذئب هو محمد بن عبد الرحمن بن المخنف الخزرجي ، وكان له أخوان المخنف وطالوت ، ولم أقف على اسم ابن أخيه المذكور ولا على تعيين أبيه أيما هو ، قال ابن التين : ظاهر الحديث أن من اغتاب في صومه فهو مفطر ، وإليه ذهب بعض السلف ، وذهب الجمهور الى خلافه ، لكن معنى الحديث أن الغيبة من الكبائر وأن إثمها لا يني له بأجر صومه فكأنه في حكم المفطر . قلت : وفي كلامه مناقشة لأن حديث الباب لا ذكر للغيبة فيه ، وإنما فيه قول الزور والعمل به والجهل ، ولكن الحكم والتأويل في كل ذلك ما أشار اليه والله أعلم . وقوله فيه فليس لله حاجة ، هو مجاز عن عدم قبول الصوم

## ٥٢ - باب ما قيل في ذى الوجهين

٦٥٨ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** أبو صالح ، عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : تجدد من شرار الناس يوم القيامة عند الله ذا الوجهين ، الذى يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه ، طريقه ٧١٧٩

**قوله** ( باب ما قيل في ذى الوجهين ) أورد فيه حديث أبي هريرة وفيه تفسيره وهو من جملة صور التمام . **قوله** ( تجدد من شرار الناس ) كذا وقع في رواية الكشميني د شرار ، بصيغة الجمع ، وأخرجه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بلفظ « أن من شر الناس ، وقد تقدم في أوائل المناقب من طريق حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عنه عن أبي هريرة بلفظ « تجددون شر الناس » وأخرجه مسلم من هذا الوجه ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه بلفظ « تجددون من شر الناس ذا الوجهين » وأخرجه أبو داود من رواية صفيان بن عيينة

عن أبي الزناد عن الأعرج عنه بلفظ « من شر الناس ذو الوجهين ، ولمسلم من رواية مالك عن أبي الزناد « ان من شر الناس ذا الوجهين ، وسيأتي في الأحكام من طريق عراك بن مالك عنه بلفظ « ان شر الناس ذو الوجهين » وهو عند مسلم أيضا . وهذه الالفاظ متقاربة ، والروايات التي فيها « شر الناس » ، محمولة على الرواية التي فيها « من شر الناس » ، ووصفه بكونه شر الناس أو من شر الناس مبالغة في ذلك ، ورواية « أشر الناس » ، بزيادة الألف لفة في شر يقال خير وأخير وشر وأشر بمعنى ولكن الذي بالالف أقل استعمالا ، ويحتمل أن يكون المراد بالناس من ذكر من الطائفتين المتضادتين خاصة ، فان كل طائفة منهما مجانبة الأخرى ظاهرا فلا يتمكن من الاطلاع على أسرارها إلا بما ذكر من خداعه الفريين ليطلع على أسرارهم فهو شرهم كلهم ، والأول حل الناس على عمومهم فهو أبلغ في الذم ، وقد وقع في رواية الاسماعيلي من طريق أبي شهاب عن الأعمش بلفظ « من شر خلق الله ذو الوجهين » قال القرطبي : إنما كان ذو الوجهين شر الناس لأن حاله حال المنافق ، اذ هو متملق بالباطل وبالالكذب ، مدخل للفساد بين الناس . وقال النووي : هو الذي يأتي كل طائفة بما يرضيها . فيظهر لها أنه منها ومخالف لخصمها ، وصنيعه نفاق ومحض كذب وخداع وتحيل على الاطلاع على أسرار الطائفتين ، وهي مداينة محرمة . قال : فأما من يقصد بذلك الإصلاح بين الطائفتين فهو محمود . وقال غيره : الفرق بينهما أن المذموم من يزين لكل طائفة عملها ويقبضه عند الأخرى ويذم كل طائفة عند الأخرى ، والمحمود أن يأتي لكل طائفة بكلام فيه صلاح الأخرى ويعتذر لكل واحدة عن الأخرى ، وينقل إليه ما أمكنه من الجليل ويستر القبيح . ويؤيد هذه التفرقة رواية الاسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعمش الذي يأتي هؤلاء بحديث هؤلاء وهؤلاء بحديث هؤلاء ، وقال ابن عبد البر : حله على ظاهره جماعة وهو أولى ، وتأوله قوم على أن المراد به من يرأى يعمل فيرى الناس خشوعا واستكانة ويوهمهم أنه يخشى الله حتى يكبر . وهو في الباطن بخلاف ذلك ، قال : وهذا محتمل لو اقتصر في الحديث على صدره فإنه داخل في مطلق ذي الوجهين ، لكن بقية الحديث ترد هذا التأويل وهي قوله « يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه » قلت : وقد اقتصر في رواية الترمذي على صدر الحديث ، لكن دلت بقية الروايات على أن الراوي اختصره ، فإنه عند الترمذي من رواية الأعمش ، وقد ثبت هنا من رواية الأعمش بتمامه ، ورواية ابن نمير التي أشرت إليها هي التي ترد التأويل المذكور صريحا ، وقد رواه البخاري في « الأدب المفرد » من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا ينبغي لذي الوجهين أن يكون أمينا » . وأخرج أبو داود من حديث عمار بن ياسر قال قال رسول الله ﷺ : « من كان له وجهان في الدنيا كان له يوم القيامة لسانان من ناره » وفي الباب عن أنس أخرجه ابن عبد البر بهذا اللفظ ، وهذا يتناول الذي حكاه ابن عبد البر عن ذكره بخلاف حديث الباب فإنه فسر من يتردد بين طائفتين من الناس ، والله أعلم

### ٥٣ - باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه

٦٠٥٩ - حدثنا محمد بن يوسف أخبرنا سفيان عن الأعمش عن أبي واثل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال « سم رسول الله ﷺ نسمة ، فقال رجل من الأنصار : والله ما أراد محمد بهذا وجه الله ، فأبى رسول الله ﷺ فأخبرته ، فتمر وجهه وقال : رحم الله موسى ، لقد أودى بأكثر من هذا فصر » .  
قوله ( باب من أخبر صاحبه بما يقال فيه ) قد تقدمت الإشارة إلى أن المذموم من نقلة الاخبار من قصد

الافساد ، وأما من يقصد النصيحة ويتحرى الصدق ويجتنب الاذى فلا ، وقيل من يفرق بين الثباين ، فطريق السلامة في ذلك لمن يخشى عدم الوقوف على ما يباح من ذلك ما لا يباح الإمساك عن ذلك ، وذكر فيه حديث ابن مسعود في إخباره النبي ﷺ بقول القائل : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله وسيأتي شرحه مستوفى في باب الصبر على الاذى ، إن شاء الله تعالى . وقوله في هذه الرواية فتممر وجهه بالعين المهمة أى تغير من الغضب ، وللكشمي فتممر بالعين المعجمة أى صار لونه لون المغرة ، واران البخارى بالترجمة بيان جواز النقل على وجه النصيحة ، لكون النبي ﷺ لم ينكر على ابن مسعود نقله ما نقل ، بل غضب من قول المنقول عنه ، ثم حلم عنه وصبر على أذاه انتساء بموسى عليه السلام وامثالاً لقوله تعالى ﴿ فبهдам اقتنه ﴾

### ٥٤ - باب ما بُكره من التماذج

٦٠٦٠ - حدثنا محمد بن الصباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن ابن أبي بردة عن عن أبي موسى قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ويطربه في المدحة ، فقال : أهلكتم - أو قطعتم - ظهر الرجل ،

٦٠٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه « ان رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأنى عليه رجل خيرا ، فقال النبي ﷺ : وبحك ، قطعت عنق صاحبك - بقوله مرارا - إن كان أحدكم مادحا لا محالة فليقل : أحسب كذا وكذا ، إن كان يرى أنه كذلك ، والله حسيبه ، ولا يركى على الله أحدا » . قال وهيب عن خالد « وبك »

قوله ( باب ما يكره من التماذج ) هو تفاعل من المدح أى المبالغ ، والتماذج التكلف والمادحة أى مدح كل من الشخصين الآخر ، وكأنه ترجم بعض ما يدل عليه الخبر لانه أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب واحد ، ويحتمل ان لا يريد حمل التفاعل فيه على ظاهره ، وقد ترجم له في الشهادات « ما يكره من الاطناب في المدح ، أو رد فيه حديثين : الاول حديث أبي موسى قال فيه حدثنا محمد بن الصباح بفتح المهمة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهمة هو البزار ، ووقع هنا في رواية أبي ذر « محمد بن صباح ، بشير ألف ولام ، وتقدم الكل في الشهادات بهذا الحديث بصيغته ، وأخرجه مسلم عنه فقال « حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وهذا الحديث مما انفق الشيخان على تخريجه عن شيخ واحد ، وما ذكره البخارى بسنده وصحته في موضعين ولم يتصرف في متنه ولا اسناده وهو قليل في كتابه ، وقد أخرجه أحمد في مسنده عن محمد بن الصباح ، وقال عبد الله بن أحمد بعد أن أخرجه عن أبيه عنه : قال عبد الله وسمعت أنا من محمد بن الصباح فذكره ، وإسماعيل بن زكريا شيخه هو الخلفاني بضم المعجمة وسكون اللام بعدها قاف ، وبريدة بموحدة وراء يكنى أبا بردة مثل كنية جده وهو شيخه فيه ، وقوله عن يزيد في رواية الاسماعيل حدثنا يزيد . قوله ( سمع النبي ﷺ رجلاً يثنى على رجل ) لم أفت على اسمها صريحا ، ولكن أخرج أحمد والبخارى في « الادب المفرد » من حديث محمد بن الأدرج الأسلمي قال « أخذ رسول الله ﷺ يدي ، فذكر

حديثاً قال فيه « فدخل المسجد فإذا رجل يصلي ، فقال لي من هذا ؟ فأنتيت عليه خيراً ، فقال : اسكت لا تسمعه فتلهك » وفي رواية له « فقلت يا رسول الله هذا فلان وهذا وهذا ، وفي أخرى له « هذا فلان وهو من أحسن أهل المدينة صلاة ، أو من أكثر أهل المدينة حديث » . والذي أنى عليه محسن يشبه أن يكون هو عبد الله ذو النجدين المزني ، فقد ذكرت في ترجمته في الصحابة ما يقرب ذلك . **قوله** ( وبطرية ) بضم أوله وبإطاء المهمله من الاطراء وهو المبالغة في المدح ، وسأذكر ما ورد في بيان ما وقع من ذلك في الحديث الذي بعده . **قوله** ( في المدحة ) بكسر الميم ، وفي نسخة مضت في الشهادات « في المدح » بفتح الميم بلا هاء ، وفي أخرى « في مدحه » بفتح الميم وزيادة الضمة والأول هو المعتمد . **قوله** ( لقد أهلكتم - أرقطعتم - ظهر الرجل ) كذا فيه بالشدك ، وكذا مسلم ، وسيأتي في حديث أبي بكرة الذي بعده بلفظ « قطعتم عنق صاحبك » وهما بمعنى ، والمراد بكل منهما الملاك لأن من يقطع عنقه يقتل ومن يقطع ظهره يهلك . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن خالد ) هو الخذاء وصرح به مسلم في روايته من طريق غندر عن شعبة . **قوله** ( أن رجلاً ذكر عند النبي ﷺ فأنى عليه رجل خيراً ) وفي رواية غندر « فقال : يا رسول الله ما من رجل بعد رسول الله ﷺ أفضل منه في كذا وكذا » لعله يعني الصلاة لما سيأتي . **قوله** ( ويحك ) هي كلمة رحمة وتوجع ، ويول كلمة عذاب ، وقد تأتي موضع ويح كما سأذكره . **قوله** ( قطعت عنق صاحبك ) يقول مراراً ( في رواية يزيد بن زريع عن خالد الخذاء التي مضت في الشهادات « ويحك قطعت عنق صاحبك » ، قطعت عنق صاحبك ، مراراً ، وبين في رواية وهيب التي سأنبه عليها بعد أنه قال ذلك ثلاثاً . **قوله** ( أن كان أحكم ) في رواية يزيد بن زريع « وقال أن كان » . **قوله** ( لا محالة ) أي لاحيلة له في ترك ذلك وهي بمعنى لا بد والميم زائدة ، ويحتمل أن يكون من الحول أي القوة والحركة . **قوله** ( فليقل أحسب كذا وكذا أن كان يرى ) بضم أوله أي يظن ووقع في رواية يزيد بن زريع « أن كان يعلم ذلك » ، وكذا في رواية وهيب . **قوله** ( والله حسيبه ) بفتح أوله وكسر ثانيه وبعد التحنانية الساكنة موحدة أي كافيته ، ويحتمل أن يكون هنا فاعيل من الحساب أي محاسبه على عمله الذي يعلم حقيقة ، وهي جملة اعتراضية ، وقال الطبري : هي من تنمة المقول ، والجملة الشرطية حال من فاعل فليقل ، والمعنى فليقل أحسب أن فلانا كذا أن كان يحسب ذلك منه والله يعلم مره لأنه هو الذي يجازيه ، ولا يقل أنيقن ولا أتصدق جازماً بذلك . **قوله** ( ولا يزكي على الله أحد ) كذا لأبي ذر عن المسنن والسرخسي بفتح الكاف على البناء للجهول وفي رواية الكشميني « ولا يزكي » بكسر الكاف على البناء للفاعل وهو المخاطب أولاً المقول له فليقل ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية غندر « ولا أذكر » بهوة بدل التحنانية أي لا أقطع على عاقبة أحد ولا على ما في ضميره ليكون ذلك مغيباً عنه ، وجمي بذلك بلفظ الخبر ومضاهي النهي أي لا تزكوا أحداً على الله لأنه أعلم بكم منكم **قوله** ( قال وهيب عن خالد ) يعني بسنده المتقدم ( وبلك ) أي وقع في روايته وبلك بدل ويحك ، وسيأتي رواية وهيب موصولة في « باب ما جاء في قول الرجل وبلك » ويأتي شرح هذه اللفظة هناك . قال ابن بطال : حاصل النهي أن من أفرط في مدح آخر بما ليس فيه لم يأمن على الممدوح العجب اغلظه أنه بذلك المنزلة ، فربما ضيع للعمل والازدياد من الخير امسكالا على ما وصف به ، ولذلك تأول العلماء في الحديث الآخر « احتوا في وجوه المداحين التراب » أن المراد من مدح الناس في وجوههم بالباطل ، وقال عمر : المدح هو الذبح ، قال : وأما من مدح بما فيه فلا يدخل في النهي ، فقد مدح ﷺ في الشجر والمخاطب والمخاطبة ولم يحث في وجهه مادحه تراباً . انتهى ملخصاً .

فأما الحديث المشار إليه فأخرجه مسلم من حديث المقداد ، وللعلماء فيه نسخة أقوال : أحدهما هذا وهو حملة على ظاهره واستعمله المقداد راوى الحديث ، والثاني الحنية والحرمان كقولهم لمن رجع غائبا رجع وكفه بملوده ترابا . والثالث قولوا له بفيك التراب ، والعرب تستعمل ذلك لمن تكبره قوله . والرابع أن ذلك يتعلق بالممدوح كأن يأخذ ترابا فيبذره بين يديه يتذكر بذلك مصيره إليه فلا يطغى بالمدح الذي سمعه . والخامس المراد بمحق التراب في وجه المادح إهطائه ما طلب لأن كل الذي فوق التراب تراب ، وبهذا جزم البيضاوى وقال : شبه الاعطاء بالحنى على سبيل الترشيع والمبالغة في التقليل والاستهانة ، قال الطيبي : ويحتمل أن يراد دفعه عنه وقطع أساه عن عرضه بما يرضيه من الرضخ ، والله أعلم قد يدفع خصمه بمحق التراب على وجهه استهانة به . وأما الأثر عن عمر فورد مرفوعا أخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث معاوية « سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكره بلفظ « إياكم والتادح فانه الذبح » ، والى لفظ هذه الرواية رمز البخارى فى الترجمة ، وأخرجه البيهقى فى « الشعب » ، مطولا وفيه ، وإياكم والمدح فانه من الذبح » ، وأما ما مدح به النبي ﷺ فقد أرشد مادحيه الى ما يجوز من ذلك بقوله ﷺ لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى بن مريم ، الحديث ، وقد تقدم بيانه فى أحاديث الانبياء ، وقد ضبط العلماء المبالغة الجائزة من المبالغة المنعوبة بأن الجائزة يصحبها شرط أو تقريب ، والمنعوبة بخلافها ، ويستثنى من ذلك ما جاء عن المعصوم فانه لا يحتاج الى قيد كالانفاذ التى وصف النبي ﷺ بها بعض الصحابة مثل قوله لابن عمرو « نعم العبد عبد الله » وغير ذلك وقال الغزالي فى « الاحياء » آفة المدح فى المادح أنه قد يكذب وقد يرأى الممدوح بمدحه ولا سيما ان كان قاسقا أو ظالما ، فقد جاء فى حديث أنس رفته « اذا مدح الفاسق غضب الرب » أخرجه أبو يعلى وابن أبى الدنيا فى الصمت ، وفى سنده ضعف ، وقد يقول ما لا يتحققه مما لا سبيل له الى الاطلاع عليه ، ولهذا قال ﷺ « فليقل أحسب » وذلك كقوله إنه ورع ومتقى وزاهد بخلاف ما لو قال : رأيتك يصلى أو يحج أو يركب فانه يمكنه الاطلاع على ذلك ، ولكن تبقى الآفة على الممدوح ، فانه لا يأمّن أن يحدث فيه المدح كبيرا أو اجماعا أو يسكته على ما شهره به المادح فيفتتر عن العمل ، لأن الذى يستمر فى العمل غالبا هو الذى يعد نفسه مقصرا . فان سلم المدح من هذه الامور لم يكن به بأس ، وربما كان مستحبا ، قال ابن عيينة : من عرف نفسه لم يضرب المدح ، وقال بعض السلف : اذا مدح الرجل فى وجهه فليقل : اللهم اغفر لى ما لا يعلمون ، ولا تؤاخذنى بما يقولون ، واجعلنى خيرا مما يظنون ، أخرجه البيهقى فى « الشعب »

### ٥٥ - باب من أثنى على أخيه بما يعلم

وقال سعد : « سمعتُ النبي ﷺ يقول لأحد يمشى على الأرض إنه من أهل الجنة ، إلا لعبد الله بن سلام »

٦٠٦٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه « أن رسول

الله ﷺ حين ذكر فى الإزار ماذكر ، قال أبو بكر : يا رسول الله ، ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال :

إني لست منهم »

قوله ( باب من أثنى على أخيه بما يعلم ) أى فهو جائز ومستثنى من الذى فيه ، والضابط أن لا يكون فى المدح



بجاذفة ، ويؤمن هل المدوح الاعجاب والفتنة كما تقدم . قوله ( وقال سعد ) هو ابن أبي وقاص ، وقد تقدم الحديث المذكور موصولا في مناقب عبد الله بن سلام من كتاب المناقب . ثم ذكر فيه حديث ابن عمر موصولا في قصة حجر الازار ، قال أبو بكر : ان إزارى يسقط من أحد شقيه ، قال : انك لست منهم ، وقد تقدم أبسط من هذا في كتابه اللباس . وفي لفظ : انك لست بمن يفعل ذلك خيلاء ، وهذا من جملة المدح ، لكنه لما كان صدقا محضا وكان المدوح يؤمن معه الاعجاب والكبر مدح به ، ولا يدخل ذلك في المنع ، ومن جملة ذلك الأحاديث المقدمة في مناقب الصحابة ووصف كل واحد منهم بما وصف به من الأوصاف الجميلة كقوله عليه السلام : ما ليكم الشيطان سالكا لبا الا لبا غير ذلك ، وقوله عليه السلام : عجب الله من صمتكم ، وغير ذلك من الأخبار

٥٦ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾

وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون ﴾

وقوله ﴿ إِنَّمَا نَبِّئُكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ﴾ وقوله ﴿ نِمُّ بِنِي عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ ورك إقارة الشر على مسلم أو كافر ٦٠٦٢ - حديث الحديث حدثنا سفيان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : مكث النبي صلى الله عليه وسلم كذا وكذا يحيل إليه أنه يأتي أهله ولا يأتي . قالت عائشة : فقال لي ذات يوم : يا عائشة ، إن الله تعالى أثنى في أمره استغفبه فيه ، أثنى رجلان فجلس أحدهما عند رجلى والآخر عند رأسي ، فقال النبي عند رجلى الذي عند رأسي : ما بال الرجل ؟ قال : مطوب - يعني مسحورا - قال : ومن طبه ؟ قال : ليبيد بن أعصم قال : وفيه ؟ قال : في جف طلمة ذكر في مشيط ومشاطة تحت رعوقة في بئر ذرران . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هذمه البئر لقي أريتها ، كأن رؤوس نخيلها رؤوس الشياطين ، وكان ماءها نقاعة الحذاء . فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فأخرج . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله ، فهلا . . . تعني كنشرت ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أما الله فقد شفاني ، وأما أنا فأكراه أن أهد على الناس شيئا . قالت : وليبيد بن أعصم رجل من بني زريق ، كيف يهود ؟ قوله ( باب قول الله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَالْإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ ﴾ ) وساق الباقر ( تذكرون ) وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، من طريق أبي الضحى قال : قال شخير بن شكل لمسروق : حدث يا أبا عائمة وأصدقك . قال : هل سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما في القرآن آية أجمع لحلال وحرام وأمر ونهى من هذه الآية ( ان الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ) ؟ قال نعم ، وسنده صحيح . قوله ( وقوله : إِنَّمَا نَبِّئُكُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ) أى إن اثم البغى وعقوبة البغى على الباغى إما عاجلا وإما آجلا . قوله ( وقوله : نِمُّ بِنِي عَلَيْهِ لِيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ) كذا في رواية كريمة والأصحى على وفق التلاوة ، وكذا في رواية النسفي وأبي ذر . ولقباقين ، ومن بنى عليه ، وهو حقيق قلم إما من المصنف وإما عن بعده ، كما أنه المطابق للتلاوة إمام المصنف وإما من اصلاح من بعده ، وإذا لم تتفق الروايات على شيء ، فمن جوم بأن الوم من المصنف فقد تحامل عليه . قال

الراغب : البنى مجاوزة القصد في الشيء ، فنه ما يحمده ومنه ما يذمه ، فالمحمود مجاوزة العدل الذي هو الاتيان بالمأمور  
بغير زيادة فيه ولا نقصان منه الى الاحسان وهو الزيادة عليه ، ومنه الزيادة على الفرض بالتطوع المأذون فيه ،  
والمذموم مجاوزة العدل الى الجور والحق الى الباطل والمباح الى الشبهة ، ومع ذلك فأكثر ما يطلق البنى على المذموم  
قال الله تعالى ﴿ إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبخون في الأرض بغير الحق ﴾ وقال تعالى ﴿ إنما بئسكم على  
أنفسكم ﴾ وقال تعالى ﴿ فن اضطر غير باغ ولا عاد ﴾ وإذا أطلق البنى وأريد به المحمود يزداد فيه غالباً التاء كما  
قال تعالى ﴿ فابتغوا عند الله الرزق ﴾ وقال تعالى ﴿ ولما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ﴾ وقال  
غيره : البنى الاستعلاء بغير حق ، ومنه بنى المجرح إذا قسد . قوله ﴿ وترك إثارة الشر على مسلم أو كافر ﴾ ثم ذكر  
فيه حديث عائشة في قصة الذي سحر النبي ﷺ قال ابن بطال : وجه الجمع بين الآيات المذكورة وترجمة الباب مع  
الحديث أن الله لما نهى عن البنى ، وأعلم أن ضرر البنى إنما هو راجع الى الباغى ، وضمن الضرر لمن بنى عليه كان  
حق من بنى عليه أن يشكر الله على احسانه اليه بان يعفو عن بنى عليه ، وقد امتثل النبي ﷺ فلم يعاقب الذي كاده  
بالسحر مع قدرته على ذلك . انتهى ملخصاً . ويحتمل أن يكون مطابقة الترجمة للآيات والحديث أنه ﷺ ترك  
استخراج السحر خشية أن يشور على الناس منه شر فملك العدل في أن لا يحصل لمن لم يتعاط السحر من أثر  
الضرر الناشئ عن السحر شر ، وسلك مسلك الاحسان في ترك عقوبة الجاني كما سبق . وقال ابن التين : يستفاد من  
الآية الاولى أن دلالة الاقتران ضمنية ، لجمعه تعالى بين العدل والاحسان في أمر واحد ، والعدل واجب والاحسان  
مندوب . قلت : وهو مبنى على تفسير العدل والاحسان ، وقد اختلف السلف في المراد بهما في الآية فقيل : العدل  
لا إله إلا الله ، والاحسان الفرائض . وقيل : العدل لا إله إلا الله ، والاحسان الاخلاص . وقيل : العدل خلع  
الانداد ، والاحسان أن تعبد الله كأنك تراه . وهو بمعنى الذي قبله . وقيل : العدل الفرائض ، والاحسان النافلة  
وقيل : العدل العبادة ، والاحسان الخشوع فيها . وقيل العدل الانصاف ، والاحسان التفضل . وقيل : العدل  
امتنال المأمورات ، والاحسان اجتناب المنهيات . وقيل ، العدل بذل الحق ، والاحسان ترك الظلم . وقيل : العدل  
استواء السر والعلانية ، والاحسان فضل العلانية . وقيل : العدل البذل ، والاحسان العفو . وقيل : العدل  
في الافعال ، والاحسان في الاقوال . وقيل غير ذلك . وأقربها اسكلامه الخامس والسادس . وقال القاضي أبو بكر  
ابن العربي : العدل بين العبد وربه بامتنال أو امره واجتناب مناهيه ، وبين العبد وبين نفسه بويود الطاعات وتوقي  
التهيبات والهيوات ، وبين العبد وبين غيره بالانصاف . انتهى ملخصاً . وقال الراغب : العدل ضربان يطلق يقتضى  
العقل حسنه ولا يكون في شيء من الأزمنة منسوخاً ولا يوصف بالاعتداء بوجهه ، فهو أن تحسن لمن أحسن اليك  
وتسكف الأدنى عن كف أذاه عنك . وعدل يعرف بالشرح ويمكن أن يدخله النسخ ويوصف بالاعتداء مقابلة  
كالكفاص وأرض الجنائيات وأخذ مال المرتد ، ولذا قال تعالى ﴿ فن اعتدى عليكم ﴾ الآية ، وهذا النوع هو  
المعنى بقوله تعالى ﴿ أن الله يأمر بالعدل والاحسان ﴾ فإن العدل هو المساواة في المكافأة في خير أو شر ، والاحسان  
مقابلة الخير بأكثر منه والشر بالترك أو بأقل منه . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( مطبوع ) يعنى  
مسحوراً ) هذا التفسير مدوج في الخبر ، وقد بينت ذلك عند شرح الحديث في كتاب الطب ، وكذا قوله « فهلا ،  
تعنى نشرت . ومن قال هو مأخوذ من النشرة أو من نشر الشيء بمعنى اظهاره . وكيف يجمع بين قولها فأخرج وبين

قولها في الرواية الأخرى : « فلا استخرجته » ، وإن حصله أن الإخراج الواقع كان لأصل السحر والاستخراج المنفي كان لأجزاء السحر ، وقوله في آخره : « حليف ليهود » ، وقع في رواية الكشميني هنا « لليهود » بزيادة لام

٥٧ - باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾

٦٠٦٤ - **حديث** بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تحاسدوا ولا تباعدوا ، ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

٦٠٦٥ - **حديث** أبو اليانف أخبرنا شعيب عن الزهري قال : « حدثني أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تباعدوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام »

[ الحديث ٦٠٦٥ - طرفه في : ٦٠٧٩ ]

**قوله** (باب ما ينهى عن التحاسد والتدابير) كذا للأكثر ، وعند الكشميني وحده « من » بدل « عن » . وقوله تعالى ﴿ ومن شر حاسد إذا حسد ﴾ أشار بذكر هذه الآية إلى أن النهي عن التحاسد ليس مقصورا على وقوعه بين اثنين فصاعدا ، بل الحسد مذموم ومنهى عنه ولو وقع من جانب واحد ، لأنه إذا ذم مع وقوعه مع المكافأة فهو مذموم مع الأفراد بطريق الأولى . وذكر في الباب حديثين : أحدهما : **قوله** (بشر بن محمد) هو المروزي ، وعبد الله هو ابن المبارك . **قوله** (إياكم والظن) قال الخطابي وغيره ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تناط به الأحكام غالبا ، بل المراد ترك تحقيق الظن الذي يضر بالمظنون به ، وكذا ما يقع في القلب بغير دليل ، وذلك أن أرائيل الظنون إنما هي خواطر لا يمكن دفعها ، وما لا يقدر عليه لا يكلف به ، ويؤيده حديث « تعارض الله الأمة عما حدثت به أنفسها » ، وقد تقدم شرحه . وقال القرطبي : المراد بالظن هنا التهمة التي لا سبب لها كمن يهتم رجلا بالفاحشة من غير أن يظهر عليه ما يقتضيها ، ولذلك عطف عليه قوله ﴿ ولا تجسسوا ﴾ وذلك أن الشخص يقع له خاطر التهمة فيريد أن يتحقق فيتجسس ويبحث ويستمع ، فنهى عن ذلك ، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿ اجتنبوا كثيرا من الظن ، إن بعض الظن إثم ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ فدل سياق الآية على الأمر بصون عرض المسلم غاية الصيانة لتقدم النهي عن الخوض فيه بالظن ، فإن قال الظان أبحث لأتحقق ، قيل له ﴿ ولا تجسسوا ﴾ فإن قال تحقق من غير تجسس قيل له ﴿ ولا يغتب بعضكم بعضا ﴾ وقال عياض : استدل بالحديث قوم على منع العمل في الأحكام بالاجتهاد والرأي ، وحله المحققون على ظن مجرد عن الدليل ليس مبنيا على أصل ولا تحقيق لظن . وقال النووي : ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتعاق بالاحكام أصلا ، بل الاستدلال به لذلك ضعيف أو باطل . وأعقب بأن ضعفه ظاهر وأما بطلانه فلا ، فإن اللفظ صالح لذلك ، ولا سيما أن حل على ما ذكره القاضي عياض وقد قرره القرطبي في « المفهم » ، وقال : الظن الشرعي الذي هو تغليب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مرادا من الحديث ولا من الآية . فلا يلتفت لمن استدل بذلك على إنكار الظن الشرعي . وقال ابن عبد البر : احتج به بعض الشافعية على من قال بسد الذريعة في البيع فأبطل بيع العينة ، ووجه

الاستدلال النهي عن الظن بالمسلم شراً ، فإذا باع شيئاً حل على ظاهره الذي وقع العقد به ولم يبطل بمجرد توهم أنه سلك به مسلك الحيلة ، ولا يخفى ما فيه . وأما وصف الظن بكونه أكذب الحديث ، مع أن اعتماد الكذب الذي لا يستند إلى ظن أصلاً أشد من الأمر الذي يستند إلى الظن ، فللاشارة إلى أن الظن المنهى عنه هو الذي لا يستند إلى شيء يجوز الاعتماد عليه فيعتمد عليه ويعمل أصلاً ويجزم به ، فيكون المجازم به كاذباً ، وإنما صار أشد من الكاذب لأن الكذب في أصله مستقبح مستغنى عن ذمه ، بخلاف هذا فإن صاحبه يزعمه مستند إلى شيء فوصف بكونه أشد الكذب مبالغة في ذمه والتضفير منه ، وإشارة إلى أن الاغترار به أكثر من الكذب المحض لحفائه غالباً ووضوح الكذب المحض . قوله ( فإن الظن أكذب الحديث ) قد استشكلت تسمية الظن حديثاً ، وأجيب بأن المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً ، ويحتمل أن يكون المراد ما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازاً . قوله ( ولا تحسسوا ولا تحسسوا ) إحدى الكلمتين بالجيم والآخرى بالحاء المملة ، وفي كل منهما حذف إحدى التامين تخفيفاً ، وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب ، والأصل تحسسوا ، قال الخطابي معناه لا تبحثوا عن عيوب الناس ولا تبغروا ، قال الله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام ( اذهبوا فتحسسوا من يوسف وأخيه ) وأصل هذه الكلمة التي بالمهجمة من الحاسة إحدى الحواس الخمس ، والجيم من الجس بمعنى الاختيار الشيء باليد وهي إحدى الحواس ، فتكون التي بالحاء أعم . وقال إبراهيم الحزبي : هما بمعنى واحد ، وقال ابن الأنباري : ذكر الثاني للتأكيد كقولهم بعداً ومقطاً ، وقيل بالجيم البحث عن عوراتهم وبالحاء استماع حديث القوم ، وهذا رواه الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير أحد صحابة التابعين . وقيل بالجيم البحث عن بواطن الأمور وأكثر ما يقال في الشر ، وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة العين والأذن ورجح هذا القرطبي ، وقيل بالجيم تتبع الشخص لأجل غيره وبالحاء تتبعه لنفسه وهذا اختيار ثعلب ، ويستغنى من النهي عن التحسس ما لو تمين طريقاً إلى انقاذ نفس من الهلاك مثلاً كأن يجبر ثقة بأن فلاناً خلا بشخص ليقطعه ظلماً ، أو بامرأة ليزني بها ، فيشرع في هذه الصورة التحسس والبحث عن ذلك حذراً من فوات استدراكه ، نقله النووي عن « الأحكام السلطانية » للبارودي واستجاده ، وأن كلامه : ليس المحقق أن يبحث عما لم يظهر من المحرمات ولو غلب على الظن استقرار أهلها بها إلا هذه الصورة . قوله ( ولا تحاسدوا ) الحسد تمنى الفضيحة زوال النعمة عن مستحق لها أعم من أن يسعى في ذلك أو لا ، فإن سعى كان باغياً ، وإن لم يسع في ذلك ولا أظهره ولا تسبب في تأكيد أسباب الكراهة التي تنهى المسلم عنها في حق المسلم أظن : فإن كان المانع له من ذلك العجز بحيث لو تمكن لفعل فهذا مأزور ، وإن كان المانع له من ذلك التقوى فقد يمتد لأنه لا يستطيع دفع الحواطر النفسانية فيسكت فيه في مجاهدتها أنه لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها ، وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن اسماعيل بن أمية رفته : ثلاث لا يسلم منها أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ ، وعن الحسن البصري قال : ما من آدمي إلا وفيه الحسد . فمن لم يجاوز ذلك إلى البغي والظلم لم يتبعه منه شيء . قوله ( ولا تدابروا ) قال الخطابي : لا تتهاجروا فيهم أحدكم أخاه ، مأخوذة من تولية الرجل الآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه . وقال ابن عسك البر : قيل للأعرابي مدبرة لأن من أبغض أعرض ومن أبغض أعرض دبره ، والمحبة بالعكس . وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر ، وقيل للاستأثر مستدبر لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى

التدابير المعادة بقول دابرة أى عادته . وحكى عياض أن معناه لا تجادلوا ولكن تعاونوا ، والاول أولى . وقد فسر مالك في « الموطأ » بأخص منه فقال اذا ساق حديث الباب عن الزهري بهذا السند : ولا أحسب التدابير الا الاعراض عن السلام ، يدبر عنه بوجهه . وكأنه أخذ من بقية الحديث « يلتقيان فيمرض هذا ويمرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فانه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع ذلك الاعراض ، وسيأتي مزيد لهذا في « باب الهجرة » ، وبؤيده ما أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في « زيادات كتاب البر والصلة » لابن المبارك بسند صحيح عن أنس قال : التدابير النصارى . قوله ( ولا نباغضوا ) أى لا تتعاملوا أسباب البغض ، لأن البغض لا يكتسب ابتداء . وقيل المراد النهي عن الاغواء المضلة المختضية للتباعد . قلت : بل هو لأعم من الاغواء ، لأن تعاطي الاغواء ضرب من ذلك ، وحقيقة التباعد أن يقع بين اثنين وقد بطلت إذا كان من أحدهما ، والمذموم منه ما كان في غير الله تعالى ، فانه واجب فيه ويثاب فاعله لتعظيم حق الله ولو كانا أو أحدهما عند الله من أهل السلامة ، كمن يؤديه اجتهاده الى اعتقاد يناقض الآخر فيبغضه على ذلك وهو معذور عند الله . قوله ( وكونوا عباد الله اخوانا ) بلفظ المنادى المضاف ، زاد مسلم في آخره من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « كما أمركم الله » ، ومثله عنده من طريق قتادة عن أنس ، وهذه الجملة تشبه التعليل لما تقدم ، كأنه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم إخوانا ومفهومه اذا لم تتركوها تصيروا أعداء ، ومعنى كونوا اخوانا اكتسبوا ما تصيدون به إخوانا بما سبق ذكره وغير ذلك من الأمور المختصة لذلك إيجابا ونفيا ، وقوله « عباد الله » أى يا عباد الله يحذف حرف النداء ، وفيه إشارة الى أنكم هيئتم الله لخصمكم أن تتواخؤوا بذلك ، قال القرطبي : المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة والمحبة والمراعاة والمعاونة والنصيحة ، ولعل قوله في الرواية الزائدة « كما أمركم الله » أى بهذه الأوصاف المقدم ذكرها فانها جامعة لمعاني الأخوة ، ونسبتها الى الله لأن الرسول مبلغ عن الله ، وقد أخرج أحمد بسند حسن عن أبي أمامة مرفوعا « لا أقول إلا ما أقول ، ويحتمل أن يكون المراد بقوله « كما أمركم الله » الإشارة الى قوله تعالى ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ فانه خبر عن الحالة التي شرعها للمؤمنين ، فهو بمعنى الأمر ، قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعة بعد محبته بغير ذنب شرعى ، والاحسان له على ما أنعم به عليه ، وأن يعامله معاملة الأخ النسيب ، وأن لا ينقب عن معائبه ، ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب ، وقد يشترك الميت مع الحي في كثير من ذلك . ( تنبيه ) : وقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام في هذا الحديث من الزيادة « ولا تنافسوا » وكذا وقعت في حديث أبي هريرة من رواية الأعرج وبين الاختلاف فيها في الباب الذي بعده ، ووقع عند مسلم في رواية أبي صالح عن أبي هريرة في آخره « كما أمركم الله » ، وقد نهت عليها . ولمسلم أيضا من طريق العلماء ابن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فيه « ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » ، وأفرد هذه الزيادة في البيوع من وجه آخر ، ومثله من رواية أبي سعيد مولى عامر بن كزيب عن أبي هريرة وزاد بعد قوله اخوانا « المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يحذله ولا يحقره » بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه ، الثقوى هنا ويهيد الى صدره ، وزاد في رواية أخرى من هذه الطريق « ان الله لا ينظر الى أجسادكم ولا إلى صوركم ، ولكن ينظر الى قلوبكم » ، وقد أفردا أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة ، وزاد البخاري من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج فيه زيادة سأذكرها في الباب الذي بعده . وهذه الطريق من رواية مولى عامر

أجمع ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث عن أبي هريرة ، وكأنه كان يحدث به أحيانا مختصرا وطورا بتمامه ، وقد فرقه بعض الرواة أحاديث ، وعن وقع عنده بعضه مفرقا ابن ماجه في كتاب الزهد من كتابه وهو حديث عظيم اشتمل على جمل من الفوائد والآداب المحتاج إليها . الحديث الثاني حديث أنس . قوله ( لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ) هكذا اقتصر الحفاظ من أصحاب الزهري عنه على هذه الثلاثة ، وزاد عبد الرحمن بن اسحق عنه فيه « ولا تنافسوا » ذكر ذلك ابن عبد البر في التمهيد ، والخطيب في المدرج ، قال : وهكذا قال سعيد بن أبي مسريم عن مالك عن ابن شهاب ، وقد قال الخطيب وابن عبد البر : خالف سعيد جميع الرواة عن مالك في الموطأ ، وغيره فانهم لم يذكروا هذه الكلمة في حديث أنس ، وإنما هي عندهم في حديث مالك عن أبي الزناد ، أي الحديث الذي يلى هذا ، فأدرجها ابن أبي مسريم في اسناد حديث أنس ، وكذا قال حمزة الكنعاني : لا أعلم أحدا قالها عن مالك في حديث أنس غير سعيد ، وسياق الكلام على حكم المهاجر ، والتحذير على زيادة وقعت في آخر حديث أنس هذا بعد ثلاثة أبواب ان شاء الله تعالى

٥٨ - باب « يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن » إن بعض الظن إثم . ولا تجسسوا »  
٦٠٦٦ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إياكم والظن فإن الظن كذب الحديث . ولا تحسسوا ولا تجسسوا ، ولا تناجسوا ولا تحاسدوا ، ولا تباغضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا ،

قوله ( يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ، ولا تحسسوا ) كذا للجميع ، إلا أن لفظ « باب » سقط من رواية أبي ذر ، وأورد فيه حديث أبي هريرة من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عنه فقط ، وزعم ابن بطلال وبقية ابن التين أن البخاري أورد فيه حديث أنس - أي المذكور في الباب الذي قبله - ثم حكى ابن بطلال عن المهلب أن مطا بقية الترجمة من جهة أن البغض والحسد يشآن من سوء الظن ، قال ابن التين : وذلك أنهما يتأولان أفعال من يبغضانه ويحسدانه على أسوأ التأويل له . والذي وقفت عليه في النسخ التي وقعت لنا كلها أن حديث أنس في الباب الذي قبله ولا اشكال فيه . قوله فيه ( ولا تناجسوا ) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها من البخاري بالجيم والشين المعجمة ، من النجس وهو أن يزيد في السلعة وهو لا يريد شراءها ليقع غيره فيها ، وقد تقدم بيانه وحكمه في كتاب البيوع ، والذي في جميع الروايات عن مالك بلفظ « ولا تنافسوا » بالفاء والسين المهملة ، وكذا أخرجه الدارقطني في الموطآت ، من طريق ابن وهب وممن وابن القاسم وإسحق ابن عيسى بن الطباع وروح بن عباد ويحيى بن يحيى التميمي والقعنبي ويحيى بن بكير ومحمد بن الحسن ومحمد بن جعفر الوركاني وأبي مصعب وأبي حنيفة كلهم عن مالك ، وكذا ذكره ابن عبد البر من رواية يحيى بن يحيى القتيبي وغيره عن مالك ، وكذا أخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى التميمي ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ، واسكنه أخرجه من طريق الأعمش عن أبي صالح بلفظ « ولا تناجسوا » كما وقع عند البخاري ومن طريق أبي سعيد مولى طامر بن كرز كذا فاختلف فيما على أبي هريرة ثم على أبي صالح عنه ، فلا يمتنع أن يختلف فيما على مالك ، إلا أني ما وجدت ما يعارض رواية عبد الله بن يوسف هذه ، ويبعد أن يجمع الجميع على

شيء. وبفرد واحد بخلافه ويكون محفوظاً ، ولم أر الحديث في نسخة من المستخرج الاسماعيلى ، أصلاً ، فلا أدري سقط عليه أو سقط من النسخة ، وقد أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، من رواية الوركانى عن مالك ووقع فيه عنده ولا تناقضوا كالجماعة ، ولكنه قال في آخره : أخرجه البخارى عن عبد الله بن يوسف عن مالك ولم ينه على هذه اللفظة ، فأدري هل وقع في نسخه على وفاق الجماعة أو على ما عندنا ولم يعنى ببيان ذلك ، ولم أر من ينه على هذا الموضع حتى أن الحميدى صافه من البخارى وحده من رواية جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة ، وهذه الطريق قد مضت في أوائل النكاح ، وليس فيها هذه اللفظة المختلف فيها ولكن بعد قوله اخواناً ولا يضطرب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يترك ، قال : وأخرجه البخارى أيضاً من حديث مالك فساقه بهذا السند والمضى تجاهه دون اللفظة التى أنكمم عليها وقال : هكذا أخرجه البخارى في الادب ، وأغفل أبو مسعود ، ولكنه ذكر أنه أخرجه من رواية شعيب عن أبي الزناد ، ولم أجده ذلك فيه إلا من رواية شعيب عن الزهرى عن أنس ، قال الحميدى : وأخرجه البخارى من رواية همام عن أبي هريرة نحوه ، ومن رواية طارس عن أبي هريرة مثل رواية الأعرج سواء . قلت : ورواية طارس أنى في الفرائض . قال الحميدى : وقد أخرجه مسلم أيضاً من رواية مالك عن أبي الزناد فساقه وفيه « ولا تناقضوا » قال : فهو متفق عليه من رواية مالك لا من أفراد البخارى وكأنت استدرك ذلك على نفسه ، والغرض من ذلك أن الحميدى مع تنبيهه واعتناؤه لم ينه على ما وقع في هذه اللفظة من الاختلاف ، وكذا أغفل ابن عبد البر التنبيه عليها ، وهى على شرطه في « الفهيد » ، وكفى لك الدارقطنى ، ولو تفتن لها لساقها في « غرائب مالك » ، كمادة في أفتارها ، ولكنه لم يتعرض لها فلعلها من تغيير بعض الرواة بعد البخارى . والله أعلم

### ٥٩ - باب ما يجوز من الظن

٦٠٦٧ - **حدثنا** سعيد بن عيسى **حدثنا** الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان من ديننا شيئاً . قال الليث : كانا رجلين من المنافقين [ الحديث ٦٠٦٧ - غرضه : ٦٠٦٨ ]

٦٠٦٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** الليث بهذا « وقالت : دخل على النبي ﷺ يوماً وقال : يا عائشة ، ما أظن فلاناً وفلاناً يعرفان ديننا القدي نعم عليه »

**قوله** ( باب ما يجوز من الظن ) كذا فى نسختي ، ولا بد من الكشيمى ، وكذا فى ابن بطلال ، وفى رواية القابسى والجرجاني « ما بكروه » ولقباوين ، ما يكون ، والاول أليق بسياق الحديث . **قوله** ( ما أظن فلاناً وفلاناً ) لم أقف على تسميتهما ، وقد ذكر الليث في الرواية الاولى أنهما كانا منافقين . **قوله** ( يعرفان من ديننا شيئاً ) وفى الرواية الاخرى يعرفان ديننا الذى نحن عليه ، قال الداودى : تأويل الليث بعيد ، ولم يكن النبي ﷺ يعرف جميع المنافقين ، كذا قال ، وقال غيره : الحديث لا يطابق الترجمة لان في الترجمة إثبات الظن وفى الحديث نفي الظن ، والجواب أن النفي في الحديث لظن النفي لا لنفي الظن فلا نافي بينه وبين الترجمة ، وحاصل الترجمة أن مثل هذا الذى

وقع في الحديث ليس من الظن المنهى عنه ، لأنه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين ، واللهى إنما هو من الظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه ، وقد قال ابن عمر : إنا كنا إذا فقدنا الرجل في عشاء الآخرة أسأناه الظن ، ومناه أنه لا يغيب إلا لأمر سيئ إما في بدنه وإما في دينه

### ٦٠ - باب ستر المؤمن على نفسه

٦٠٦٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن ابن أخي ابن شهاب عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال « سمعتُ أبا هريرة يقول سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : كلُّ أمتي مُعافٍ إلا المجاهرين . ولنَّ من المجاهرة أن يعملَ الرجلُ بالليلِ عملاً ثم يُصبحُ وقد سترَهُ اللهُ فيقول : يا فلان عملتُ البارحةَ كذا وكذا ، وقد باتَ يسترُ ربهُ ويصبحُ يَكشفُ سِرَّ اللهِ عنه »

٦٠٧٠ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** أبو عروبة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سألَ ابنَ عمرَ كيف سمعتَ رسولَ الله ﷺ يقول في اللججوى ؟ قال : يدنو أحدُكم من ربه حتى يضعَ كَنَفَهُ عليه فيقول : عملتُ كذا وكذا ؟ فيقول : نعم ، ويقول : عملتُ كذا وكذا ؟ فيقول : نعم . فيقرُّره ثم يقول : إني سترتُ عليك في الدنيا ، فأنا أقرُّها لك اليوم »

**قوله** ( باب ستر المؤمن على نفسه ) أى اذا وقع منه ما يعاب فيشرح له ويندب له . **قوله** ( عبد العزيز بن عبد الله ) هو الاويسى . **قوله** ( عن ابن أخي ابن شهاب ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم الزهرى ، ووقع في رواية لأبي نعيم في المستخرج ، من وجه آخر عن عبد العزيز شيخ البخارى فيه . **حدثنا** إبراهيم بن سعيد عن محمد بن عبد الله ابن أخي ابن شهاب ، وقد روى إبراهيم بن سعيد عن الزهرى نفسه الكبير ، وربما أدخل بينهما واسطة مثل هذا . **قوله** ( عن ابن شهاب ) في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه أخرجه مسلم والاسماعيل . **قوله** ( كل أمتي معافى ) بفتح الفاء مقصور اسم مفعول من العافية وهو إما بمعنى عفا الله عنه وإما سلمه الله وسلم منه . **قوله** ( إلا المجاهرين ) كذا للاكثر وكذا في رواية مسلم ومستخرجى الاسماعيل وأبى نعيم بالنصب ، وفي رواية النسفى « إلا المجاهرين » بالرفع وعليها شرح ابن بطال وابن التين وقال : كذا وقع ، وصوابه عند البصريين بالنصب ، وأجاز الكوفيون الرفع في الاستثناء المنقطع . كذا قال ، وقال ابن مالك والاه على هذا بمعنى لكن ، وعليها خرجوا قراءة ابن كثير وأبى عمرو ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ) أى لكن امرأتك ( انه مصيها ما أصابهم ) وكذلك هنا المعنى : لكن المجاهرين بالمعاصى لا بمافون ، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف . وقال الكرماني : حق الكلام النصب إلا أن يقال المفعول بمعنى اترك وهو نوح من التني ، وحصل الكلام كل واحد من الامة يعنى عن ذنبه ولا يؤاخذ به إلا الفاسق المعلن اه . واختصره من كلام الطيبي **قوله** قال : كتب في نسخة « المصابيح » المجاهرين بالرفع وحقه النصب ، وأجاب بعض شراح المصابيح بأنه مستثنى من قوله معافى وهو في معنى التني ، أى كل أمتي لا ذنب عليهم إلا المجاهرين . وقال الطيبي : والظاهر أن يقال للمعنى



ن أنى يتكون في الضيبة إلا المجامرون ، والعفو بمعنى الترك وفيه معنى النفي كقوله ﴿ وبأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ والمجاهر الذي أظهر معصيته وكشف ما سحر الله عليه فيحدث بها ، وقد ذكر القنوي أن من جاهر بنفسه أو بدعته جاز ذكره بما جاهر به دون ما لم يجاهر به اهـ . والمجاهر في هذا الحديث يحتمل أن يكون من جاهر بكذا بمعنى جهر به . والنكتة في التعبير بفاعل إرادة المبالغة ، ويحتمل أن يكون على ظاهر المفاعلة والمراد الذين يجاهر بعضهم بعضا بالحدث بالمعاصي ، وبقيّة الحديث تؤكد الاحتمال الأول . قوله ( وإن من المجاهرة ) كذا لابن السكّن والكشميني وعليه شرح ابن بطلال ، ولباقين ، المجانة ، بدل المجاهرة . ووقع في رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد : وإن من الاجهار ، كذا عند مسلم ، وفي رواية له : الجهار ، وفي رواية الاسماعيلي : الاجهار ، وفي رواية لابن نعيم في المستخرج : وإن من الهجار ، فتحصلنا على أربعة أشهرها الجهار ثم تقديم الهاء وبزيادة ألف قبل كل منهما ، قال الاسماعيلي : لا أعلم أني سمعت هذه اللفظة في شيء من الحديث ، يعني إلا في هذا الحديث . وقال عياض : وقصع للعدري والسجزي في مسلم الاجهار وللقاسمي الاجهار وقال في آخره : وقال زهير الجهار ، هذه الروايات من طريق ابن سفيان وابن أبي مائة عن مسلم ؛ وفي أخرى عن ابن سفيان في رواية زهير الجهار ، قال عياض : الجهار والاجهار والمجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار ، يقال جهر وأجهر بقوله وقرأته إذا أظهر وأعلن لأنه راجع لتفسير قوله أولا : إلا المجامرون ، قال وأما المجانة فتصحف وإن كان معناها لا يبعد هنا ، لأن الماخن هو الذي يستهتر في أموره وهو الذي لا يبالي بما قال وما قيل له . قلت : بل الذي يظهر رجحان هذه الرواية لأن الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من المجاهرة فليس في إعادة ذكره كبير فائدة ، وأما الرواية بلفظ المجانة فتفيد معنى دائدا وهو أن الذي يجاهر بالمعصية يكون من جملة المجان ، والمجان مذمومة شرعا وعرفا ، فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب مجذرين : إظهار المعصية وتلبسه بفعل المجان ، قال عياض : وأما الاجهار فهو الفحش والحناء وكثرة الكلام ، وهو قريب من معنى المجانة ، يقال أجهر في كلامه ، وكأنه أيضا تصحيف من الجهار أو الاجهار وإن كان المعنى لا يبعد أيضا هنا ، وأما لفظ الهجار فبمعنى لفظا ومعنى لأن الهجار الحبل أو الوتر تشد به يد البعير أو الحلقة التي يتعلم فيها الطعن ولا يصح له هنا معنى ، والله أعلم . قلت : بل له معنى صحيح أيضا فإنه يقال جهر وأجهر إذا أفضح في كلامه فهو مثل جهر وأجهر ، فما صح في هذا صح في هذا ، ولا يلزم من استعمال الهجار بمعنى الحبل أو غيره أن لا يستعمل مصدرا من الهجر بضم الهاء . قوله ( البارحة ) هي أقرب لينة مضت من وقت القول ، نقول لقيته البارحة . وأصلها من برح إذا زال . وورد في الأمر بالستر حديث ليس على شرط البخاري وهو حديث ابن عمر رفعه ، اجتنبوا هذه التماذرات التي نهى الله عنها ، فمن ألم بشيء منها فليستتر بستر الله ، الحديث أخرجه الحاكم ، وهو في الموطأ ، من مرسل زيد بن أسلم ، قال ابن بطلال : في الجهر بالمعصية استخفاف بحق الله ورسوله وبصالحى المؤمنين ، وفيه ضرب من العناد لهم ، وفي الستر بها السلامة من الاستخفاف ، لأن المعاصي تذل أهلها ، ومن إقامة الحد عليه إن كان فيه حد ومن التعتير إن لم يوجب حدا ، وإذا تمحض حق الله فهو أكرم الأكرمين ورحمته سبقه غضبه ، فلذلك إذا ستره في الدنيا لم يفضحه في الآخرة ، والذي يجاهر بفوته جميع ذلك ، وبهذا يعرف موقع إيراد حديث النجوى عقب حديث القباب ، وقد استشكلت مطابقتها لترجمة من جهة أنها معقودة لستر المؤمن على نفسه والذي في الحديث ستر الله على المؤمن ، والجواب أنه الحديث مصرح بدم من جاهر بالمعصية فيستلزم

مدح من يستتر ، وأيضا فإن ستر الله مستلوم لستر المؤمن على نفسه ، فن قصد اظهار المصيبة والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره ، ومن قصد التستر بها حياء من ربه ومن الناس من الله عليه بستره اياه ، وقيل إن البخاري [يشير] بذلك هذا الحديث في هذه الترجمة الى تقوية مذهبه أن أفعال العباد مخلوقة لله . **قوله** ( هن صفوان بن عمرو ) في رواية شيكان عن قتادة حديثنا صفوان ، وتقديم التانيه عليا في تفسير سورة هود ، وصفوان مازني بصري وأبوه بضم أوله وسكون المهملة وكسر الراء ثم زاي ماله في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في بدء الخلق عنه عن حمران بن حصين وقد ذكرهما في عدة مواضع . **قوله** ( أن رجلا سأل ابن عمر ) في رواية همام عن قتادة الماضية في النظام عن صفوان قال : بينما أنا أمشي مع ابن عمر أخذ بيده ، وفي رواية سعيد وهشام عن قتادة في تفسير هود : بينما ابن عمر يطوف اذ عرض له رجل ، ولم أقف على اسم السائل لكن يمكن أن يكون هو سعيد بن جبير فقد أخرج الطبراني من طريقه قال : قلت لابن عمر حدثني ، فذكر الحديث . **قوله** ( كيف سمعت ) في رواية سعيد وهشام : فقال يا أبا عبد الرحمن ، وهي كنية عبد الله بن عمر . **قوله** ( كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النجوى ) هي ما تكلم به المؤمن بسمع نفسه ولا يسمع غيره ، أو يسمع غيره سرا دون من يليه ، قال الراغب : ناجيته اذا سارته ، وأصله أن تخلو في نجوة من الارض ، وقيل أصله من النجاة وهي أن تنجو بترك من أن يطلع عليه ، والنجوى أصله المصدر ، وقد يوصف بها فيقال هو نجوى وهم نجوى ، والمراد بها هنا المناجاة التي تقع من الرب سبحانه وتعالى يوم القيامة مع المؤمنين ، وقال الكرماني : أطلق على ذلك النجوى لمقابلة مخاطبة الكفار على رؤس الاشهاد هناك . **قوله** ( يدنو أحدكم من ربه ) في رواية سعيد بن أبي عروبة : يدنو المؤمن من ربه ، أي يقرب منه قرب كرامة وعلو منزلة . **قوله** ( حتى يضع كنفه ) بفتح الكاف والنون بعدها قاء أي جانبه ، والكنف أيضا الستر وهو المراد هنا ، والاول مجاز في حق الله تعالى كما يقال فلان في كنف فلان أي في حمايته وكلاءته . وذكر عياض أن بعضهم صحفه تصحيحا شيعيا فقال بالمشاة بدل النون ويؤيد الرواية الصحيحة أنه وقع في رواية سعيد بن جبير بلفظ : يجسسه في حجابيه ، زاد في رواية همام : وستره . **قوله** ( فيقول حملت كذا وكذا ) في رواية همام فيقول : أنعرف ذنب كذا وكذا ، زاد في رواية سعيد وهشام : فيقرره بذنوبه ، وفي رواية سعيد بن جبير : فيقول له اقرأ صحيفةك فيقرأ ، ويقرره بذنب ذنب ، ويقول أنعرف أنعرف . **قوله** ( فيقول لهم ) زاد في رواية همام : أي رب ، وفي رواية سعيد وهشام : فيقول أعرف . **قوله** ( ثم يقول اني سترتها عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم ) في رواية سعيد بن جبير : فليتنف بمنة ويسرة فيقول : لا بأس عليك إنك في سترتي لا يطلع على ذنوبك غيري ، زاد همام وسعيد وهشام في روايتهم : فيعطى كتاب حسناته ، ووقع في بعض روايات سعيد وهشام : فيطوى ، وهو خطأ ، وفي رواية سعيد بن جبير : اذهب فقد غفرتك لك ، ووقع عند الثلاثة : وأما الكافر والمنافق ، ول بعضهم : الكفار والمنافقون ، وفي رواية سعيد وهشام : وأما الكافر فينادي على رؤس الاشهاد : هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ، ألا لعنة الله على الظالمين ، وقد تقدم في تفسير هود أن الاشهاد جمع شاهد مثل أصحاب وصاحب ، وهو أيضا جمع شهيد كشریف وأشراف ، قال المهبلي : في الحديث تفضل الله على عباده بستره لذنوبهم يوم القيامة ، وأنه يغفر ذنوب من شاء منهم ، بخلاف قول من أنفذ الوعيد على أهل الايمان لأنه لم يستثن في هذا الحديث من يضع عليه كنفه وستره أحدا الا الكفار والمنافقين فانهم الذين

ينادي عليهم على رموس الاشهاد باللعنة . قلت : قد استدرم البخاري هذا فأورد في كتاب المظالم هذا الحديث ومعه حديث أبي سعيد : اذا خلص المؤمنون من النار حبسوا بقنطرة بين الجنة والنار يتقاصون مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى اذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة ، الحديث ، فدل هذا الحديث على أن المراد بالذنوب في حديث ابن عمر ما يكون بين الموء ورب سبحة وتعالى دون مظالم العباد ، فقتضى الحديث أنها تحتاج الى المقاصصة ، ودل حديث الشفاعة أن بعض المؤمنين من العصاة يعذب بالنار ثم يخرج منها بالشفاعة كما تقدم تقريره في كتاب الايمان ، فدل مجموع هذه الاحاديث على أن العصاة من المؤمنين في القيامة على قسمين : أحدهما من مصيته بينه وبين ربه ، فدل حديث ابن عمر على أن هذا القسم على قسمين : قسم تكون مصيته مستورة في الدنيا فهذا الذي يستترها الله عليه في القيامة وهو بالمخافق ، وقسم تكون مصيته مجاهرة فدل مفهومه على أنه بخلاف ذلك . والقسم الثاني من تكون مصيته بينه وبين العباد فهم على قسمين أيضا : قسم ترجع سيئاتهم على حسناتهم فهو لاء يعمون في النار ثم يخرجون بالشفاعة ، وقسم تتساوى سيئاتهم وحسناتهم فهو لاء لا يدخلون الجنة حتى يقع بينهم التقاص كما دل عليه حديث أبي سعيد ، وهذا كله بناء على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة أن (١)

٦١ - باب الكبير . وقال مجاهد (ثاني عظمه) : مستكبرا في نفسه . عطفه . رقبته

٦٠٧١ - حدثنا محمد بن كثير . أخبرنا سفيان حدثنا معبد بن خالد القيسي عن خاتمة بن وهب الخزاعي عن النبي ﷺ قال : ألا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف متضاعف لو أقسم على الله لأبره . ألا أخبركم بأهل النار ؟ كل عتيل جواظ مستكبر .

٦٠٧٢ - وقال محمد بن عيسى حدثنا هشيم أخبرنا حميد الطويل حدثنا أنس بن مالك قال : كانت الأمة من إماء أهل المدينة لتأخذ بيد رسول الله ﷺ فتطلق به حيث شاءت .

قوله (باب الكبير) يكبر الكاف وسكون الموحدة ثم راء ، قال الراغب : الكبر والتكبر والاستكبار متقارب ، فالكبر الحالة التي يختص بها الانسان من إعجابه بنفسه . وذلك أن يرى نفسه أكبر من غيره ، وأعظم ذلك أن يتكبر على ربه بأن يمتنع من قبول الحق والاذعان له بالتوحيد والطاعة . والتكبر يأتي على وجهين : أحدهما أن تكون الافعال الحسنة زائدة على محاسن الغير ومن ثم وصف سبحانه وتعالى بالمتكبر ، والثاني أن يكون متكبرا لذلك متعصبا بما ليس فيه ، وهو وصف عامة الناس نحو قوله (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبرا جبارا) والمتكبر مثله ، وقال الفزالي : الكبر على قسمين : فإن ظهر على الجوارح يقال متكبر ، والاقبل : في نفسه كبر . والاصل هو الذي في النفس وهو الاستقواح الى رؤية النفس ، والكبر يستدعي متكبرا عليه يرى نفسه فوقه ومتكبرا به ، وبه ينفصل الكبر عن العجب ، فمن لم يخلق الا واحده يتصور أن يكون محبا لامتكبرا . قوله (وقال

(١) هكذا يابى بالاصل

مجاهد (ثاني عطفه) مستكبرا في نفسه ، عطفه رقبته (وصله الفرياب ، عن ورقاه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في قوله تعالى (ثاني عطفه) قال رقبته وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هلي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله (ثاني عطفه) قال مستكبرا في نفسه ، ومن طريق قتادة قال : لاوى عنقه . ومن طريق السدي (ثاني عطفه) أي معرض من العظمة . ومن طريق أبي صخر المدني قال : كان محمد بن كعب يقول : هو الرجل يقول هذا شيء ثبت عليه رجل ، فالمعطف هو الرجل ، قال أبو صخر : والعرب تقول المعطف العنق . وأخرج ابن أبي حاتم من وجه آخر عن مجاهد أنها نزلت في النضر بن الحارث . ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث حارثة بن وهب وقد تقدم شرحه في تفسير سورة ن ، والقرض منه وصف المستكبر بأنه من أهل النار . وقوله « إلا أخبركم بأهل الجنة ؟ كل ضعيف ، هو يرفع كل لأن التقدير كل ضعيف الخ ولا يجوز أن يكون بدلا من أهل . ثانيهما حديث أنس . قوله (وقال محمد بن عيسى) أي ابن أبي نجيح المعروف بابن الطباع بمجمة مفتوحة وموحدة ثقيلة ، وهو أبو جعفر البغدادي زبل أذنة بفتح الهمزة والمعجمة والنون ، وهو ثقة عالم بهديث هشيم حتى قال علي بن المديني سمعت به . نطان وابن مهدي يسألانه عن حديث هشيم ، وقال أبو حاتم : حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع الثقة المأمون ، ورجعه على أخيه اسحق بن عيسى واسحق أكبر من محمد . وقال أبو داود : كان يتفقه ، وكان يحفظ نحو أربعين ألف حديث ، ومات سنة أربع وعشرين ومائتين ، وحدث عنه أبو داود وبلا واسطة . وأخرج الترمذي في الشرائع والنسائي وابن ماجه من حديثه بواسطة ، ولم أر له في البخاري سوى هذا الموضع وموضع آخر في الحج « قال محمد بن عيسى حدثنا » قال حماد ولم أر في شيء من نسخ البخاري تصريحه عنه بالتحديث ، وقد قال أبو نعيم بعد تصريحه ذكره البخاري بلا رواية ، وأما الاسماعيلي فإنه قال : قال البخاري قال محمد بن عيسى فذكره ولم يخرج له سنداً ، وقد ضاق عمره على ابن نعيم أيضا ، فسأفه في مستخرجه من طريق البخاري ، وغفل عن كونه في مسند أحمد . وأخرجه أحمد عن أحمد بن حشيم شيخ محمد بن عيسى فيه ، وإنما عدل البخاري عن تصريحه عن أحمد بن حنبل لتصريح حميد في رواية محمد بن عيسى بالتحديث ، فإنه عنده عن هشيم « أنبأنا حميد عن أنس ، وحيد مدلس ، والبخاري يخرج له ما صرح فيه بالتحديث . قوله (فتنطلق به حيث شئت) في رواية أحمد « فتنطلق به في حاجتها ، وله من طريق علي بن زيد عن أنس « أن كانت الوليدة من ولائد أهل المدينة لتجىء فتأخذ بيد رسول الله ﷺ فأنزع يده من يدها حتى تذهب به حيث شئت » وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه ، والمقصود من الأخذ باليد لازمه وهو الرفق والانقياد . وقد اشتمل على أنواع من المبالغة في التواضع لذكره المرأة دون الرجل ، والامة دون الحرة ، وحيث هم بلفظ الاماء أي أمة كانت ، وبقوله « حيث شئت » أي من الأمكنة . والتعبير بالأخذ باليد إشارة الى غاية التصرف حتى لو كانت حاجتها خارج المدينة والنسب منه مساعدتها في تلك الحاجة لساعد على ذلك ، وهذا دال على مزيد تواضعه وبرائه من جميع أنواع الكبر ﷺ . وقد ورد في ذم الكبر ومدح التواضع أحاديث ، من أهمها ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فقيل : إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا ، قال : الكبير بطر الحق وغط الناس ، والغبط بفتح المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة هو الازدراء والاحتقار ، وقد أخرجه الحاكم بلفظ « الكبير من بطر الحق وازدري الناس » ، والسائل المذكور يحتمل أن يكون ثابت بن قيس فقد روى الطبراني بسند حسن عنه أنه سأل عن

ذلك ، وكذا أخرج من حديث سواد بن عمرو أنه سأل عن ذلك ، وأخرج عبد بن حميد من حديث ابن عباس رفعه : « الكبر السفة عن الحق ، وغمض الناس . فقال : يا بني الله وما هو ؟ قال : السفة أن يكون لك على رجل مال فينكره فيأمره رجل بتقوى الله فيأبى ، والغمض أن يهين شأخا بالله ، وإذا رأى ضعفاء الناس وفتراهم لم يسلم عليهم ولم يجلس إليهم محفرة لهم ، وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ثوبان عن النبي ﷺ : « من مات وهو يرى من الكبر والفول والذين دخل الجنة ، وأخرج أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رفعه : « من تواضع لله درجة رفعه الله درجة حتى يجعله الله في أعلى عليين ، ومن تكبر على الله درجة وضعه الله درجة حتى يجعله في أسفل سافلين » ، وأخرج الطبراني في « الأوسط » عن ابن عمر رفعه : « يا كبر والكبر ، فإن الكبر يكون في الرجل وإن عليه العباد ، ورواته ثقات . وحكى ابن بطال عن الطبري أن المراد بالكبر في هذه الأحاديث الكفر ، بدليل قوله في الأحاديث : « على الله » ، ثم قال : « ولا ينكر أن يكون من الكبر ما هو استكبار على غير الله تعالى ولكنه غير خارج عن معنى ما قلناه ، لأن معتقد الكبر على ربه يكون لحق الله أشد استحقاقا انتهى . وقد أخرج مسلم من حديث عياض بن حمار بكسر المهملة وتخفيف الميم أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله أرحم إلى أن تواضعوا حتى لا يبني أحد على أحد ، الحديث ، والأمر بالتواضع نهى عن الكبر فإنه ضده ، وهو أهم من الكفر وغيره . واختلف في تأويل ذلك في حق المسلم فقيل : لا يدخل الجنة مع أول الداخلين ، وقيل لا يدخلها بدون مجازاة ، وقيل جزاؤه أن لا يدخلها ولكن قد يعنى عنه ، وقيل ورد مورد الزهر والغليظ ، وظاهره غير مراد . وقيل معناه لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر ، حكاه الخطابي ، واستضعفه النووي فأجاد لأن الحديث يبيّن لزم الكبر وصاحبه لا لاخبار عن صفة دخول أهل الجنة الجنة . قال الطبري : المقام يقتضى حمل الكبر على من يرتكب الباطل ، لأن تحرير الجواب أنه كان استعمال الينة لظهور نعمة الله فهو جائز أو مستحب ، وإن كان لبطر المؤدى إلى تسميته الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو المنسوم »

## ٦٢ - باب الهجرة . وقول رسول الله ﷺ « لا يعمل رجل إن يهجر أخاه فوق ثلاث »

٦٠٧٣ ، ٦٠٧٤ ، ٦٠٧٥ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شبيب عن الزهري قال حدثني عوف بن مالك بن الطفيل هو ابن الحارث وهو ابن أخي عائشة زوج النبي ﷺ لأمتها - « إن عائشة حدثت أن عهد الله بن الزبير قال في بيع أو خطاء أعطته عائشة : والله لئن ذهبن عائشة أو لأحبرن عليها ، قالت : أهو قال هذا ؟ قالوا : نعم . قالت هو لله على نذر أن لا أكل أبى الزبير أبدا . فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ، فقالت : لا والله لا أشفع فيه أبدا ولا أتمنئ إلى نذرى . فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن سخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث - وهما من بنى زهرة - وقال لهما : أشدسكما بالله لما أدخلتما على عائشة فأنها لا يعمل لهما أن تنذر قطيعي . فأقبل به المسور وعبد الرحمن مشتملين بأرديتهما حتى استأذنا على عائشة فقالا : للسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اندخل ؟ قالت عائشة : ادخلوا . قالوا : كلا ؟ قالت : نعم ادخلوا كاسكم - ولا تعلم أن

محباً ابنَ الزبير - فلما دخلوا دخلَ ابنُ الزبيرَ المحجَّبَ فاعتنقَ عائشةَ وطُفِقَ يُناشِدُها ويبكي ، وطُفِقَ المَسُودُ وعهدُ الرحمن يُناشِدُها إلا ما كُتِبَته وقُبِلتَ منه ، ويقولان : إن النبي ﷺ نهى عما قد علمتَ من الهجرة ، قاله لا يحملُ لاسم أن يهجرَ أخاه فوقَ ثلاثِ ليالٍ ، فلما أكثرُوا على عائشة من التذكُّرِ والتفريحِ طَفِقَتْ تَذَرُّها ونهكى ونقول : إني نذرتُ ، ولننذرُ شديد . فلم يَزَالا بها حتى كَلَمَ ابنُ الزبير . واعتنقتَ في تَذَرِّها ذلكَ أربعينَ رُفَّة . وكانت تَذَكُّرُ تَذَرِّها بعدَ ذلكَ فتبكي حتى تُبَلِّ دموعُها خمارَها »

٦٠٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرْصَةَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَهَاجُزُوا وَلَا تَحَاسِدُوا وَلَا تَذَابِرُوا ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا . وَلَا يَحْمِلُ لاسمَ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ »

٦٠٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ الْهَوَاشِيِّ « عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَحْمِلُ لرجلٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ ، بَلِّغَيَانِ فَيُعْرِضَ هَذَا وَيُعْرِضَ هَذَا ، وَغَيْرُهُمَا الْفَنَى يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ »

[ الحديث ٦٠٧٧ - طرفه في : ٦٣٣٧ ]

**قوله** ( باب الهجرة ) بكسر الهاء وسكون الجيم ، أى ترك الشخص مكانه الآخر إذا تلافيا ، وهى فى الأصل الترك فملاك أن أرفولا ، وليس المراد بها مفارقة الوطن فإن تلك تقدم حكما . **قوله** ( وقول النبي ﷺ لا يحمل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ) قد وصله فى الباب عن أبي أيوب ، وأراد هنا أن يبين أن عمومهُ مخصوص بمن هجر أخاه بغير موجب لذلك ، قال النووي قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنص وتباح فى الثلاث بالمفهوم ، وإنما عني منه فى ذلك لأن الأدنى مجبول على الغضب ، فسوغ بذلك القدر ليرجع ويذول ذلك العارض . وقال أبو العباس القرطبي : المعتبر ثلاث ليال ، حتى لو بدأ بالهجرة فى أثناء النهار ألقى البعض وتعتبر ليلة ذلك اليوم ، وبهذه معنى العفو بانقضاء الليلة الثالثة . قلت : وفى الجرم باعتبار الليالي دون الأيام جود ، وقد معنى فى « باب ما نهى عن التحاسد » فى رواية شعيب فى حديث أبي أيوب بلفظ « ثلاثة أيام » فالمعتمد أن المرخص فيه ثلاثة أيام بلياليها ، حيث أطلقت الليالي أريد بأيامها وحيث أطلقت الأيام أريد بلياليها ، ويكون الاعتبار معنى ثلاثة أيام بلياليها ملفقة ، إذا ابتدئت مشلا من الظهر يوم السبت كان آخرها الظهر يوم الثلاثاء ، ويحتمل أن يلقى السكسر ، ويكون أول العدد من ابتداء اليوم أو الليلة ، والأول أحوط . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، وفيه عن ثلاثة من الصحابة شئ مرفوع وباقية هتتم وعن رابع موقوف . **قوله** ( حدثني عوف بن الطفيل وهو ابن أخى عائشة ) كذا عند النسفى وأبو ذر ، وعند غيرهما وكذا أخرجه أحمد عن أبي النيان شيخ البخارى فيه فقال « عوف بن مالك بن الطفيل ، وهو ابن أخى عائشة لأمها ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق على ابن المدينى من رواية الاوزاعى وصالح بن كيسان ومعمّر ثلاثهم عن الزهرى ، فى رواية الاوزاعى عنه » حدثني

الطفيل بن الحارث وكان من أرد شتوة وكان أبا لها من أمها أم رومان ، وفي رواية صالح عنه ، حدثني عوف بن الطفيل بن الحارث وهو ابن أخي عائشة لأمها ، وفي رواية معمر بن عوف بن الحارث بن الطفيل ، قال علي بن المديني : هكذا اختلفوا والصواب عندي وهو المعروف عوف بن الحارث بن الطفيل بن سخبيرة يعني بفتح المهملة والموحدة بينهما معجمة ساكنة ، قال : والطفيل أبوه هو الذي روى عبد الملك بن عمير عن دحي بن حراش عنه ، يعني حديثه لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ، أخرجه النسائي وابن ماجه ، وكذا أخرج أحمد طريق معمر والاوزاعي ، وقال إبراهيم الحري في كتاب التمهيد عن المجران ، بمسند أن أورد من طريق معمر وشعيب وصالح والاوزاعي كما تقدم ، وعن طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن عوف بن الحارث بن الطفيل ، وعن طريق الثعلبي بن راشد عن الزهري عن حروة عن المسور : هذا وهم ، قال : وكذا وهم الاوزاعي في قوله الطفيل بن الحارث وصالح في قوله عوف بن الطفيل بن الحارث ، وأصاب معمر وعبد الرحمن بن خالد في قولهما عوف بن الحارث بن الطفيل ، كذا قال ، ثم قال : الذي عندي أن الحارث بن سخبيرة الأزدي قدم مكة ومعه امرأته أم رومان بنت عامر السكنانية لحالف أبا بكر الصديق ، ثم مات غلظ أبو بكر على أم رومان فولدت له عبد الرحمن وعائشة وكان لها من الحارث بن الطفيل بن الحارث فهو أخو عائشة لأمها ، وولد الطفيل بن الحارث حوقا ، وله عن عائشة رواية غير هذه ، وهو الذي حدث عنه الزهري انتهى . فعمل هذا يكون الذي أصاب في تسميته ونسبه صالح بن كيسان ، وأما معمر وعبد الرحمن بن خالد فقلبا ، والأول هو الذي صوبه علي بن المديني . وقد اختلف على الاوزاعي ، فالرواية التي ذكرها الحري عنه هي رواية الوليد بن مسلم ، وأخرجه الاسماعيل من رواية ابن كثير عن الاوزاعي على وفق رواية معمر وابن خالد ، وأما شعيب في رواية أحمد فقلب الحارث أيضا فسماه ماسكا ، وحذفه البخاري في رواية أبي ذر فأصاب وسكت عن تسمية جده ، وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد ، رواية عبد الرحمن بن خالد كذلك . وإذا تحرر ذلك ظهر أن الذي جزم به ابن الأثير في جامع الأصول ، من أنه عوف بن مالك بن الطفيل ليس بجيد ، والاختلاف المذكور كله في تحرير اسم الراوي هنا عن عائشة ونسبه إلا رواية الثعلبي بن راشد فاتها شاذة ، لأنه قلب شيخ الزهري لجملة عروة بن الزبير والمحفوظ رواية الجماعه ، على أن الخبر من رواية عروة أصلا كما تقدم في أوائل مناقب قريش لسكنه من غير رواية الزهري عنه . قوله (ان عائشة حدثت) كذا للأكثر بضم أوله وبحذف المفعول ، ووقع في رواية الاصيل حديثه ، والأول أصح ، ويؤيده أن في رواية الاوزاعي « ان عائشة بلغيا » ، ووقع في رواية معمر على الوجهين ، ووقع في رواية صالح أيضا حديثه . قوله ( في بيع أو عطاء أعطته عائشة ) في رواية الاوزاعي « في دارها باعها » ، فسخط عبد الله ابن الزبير بيع تلك الدار . قوله ( لتنتهين عائشة ) زاد في رواية الاوزاعي « فقال : أما والله انتنتين عائشة عن بيع رباها » ، وهذا مفسر لما أبهم في رواية غيره ، وكذا لما تقدم في مناقب قريش من طريق عروة قال « كانت عائشة لا تمسك شيئا » ، فاجاءها من رزق الله تصدقت به ، وهذا لا يخالف الذي هنا لأنه يعمل أن تكون باعته الرباع لتصدق بشئها ، وقوله لتنتهين أو لأحجرن هلهاء هذا أيضا يفسر قوله في رواية عروة « ينبغي أن يؤخذ على يدها » . قوله ( أنه هل نذر أن لا أكلم ابن الزبير أبدا ) في رواية عبد الرحمن بن خالد « كلمة أبدا » ، وفي رواية معمر « بكلمة » ، وفي رواية الاسماعيل من طريق الاوزاعي بدل قوله أبدا « حتى يفرق الموت بيني وبينه » ، قال

ابن التين : قولها ، أن لا أكلم ، تقديره على نذر إن كلمته اه ووقع في بعض الروايات بحذف لا ، وشرح عليها الكرماني وضبطها بالكسر بصيغة الشرط ، قال : وهو الموافق للرواية المتقدمة في مناقب قريش بلفظ الله على نذر إن كلمته ، فمل هذا يكون النذر معلقا على كلامه لا أنها نذرت ترك كلامه ناجوا . قوله ( فاستشفع ابن الزبير إليها حين طالت الهجرة ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الدررختي والمستملى وحتى بدل حين ، والاول الصواب ، ووقع في رواية معمر على الصواب ، زاد في رواية الاوزاعي و طالت هجرتها إياه فنقصه الله بذلك في أمره كله ، فاستشفع بكل جدير أنها قبل عليه ، وفي الرواية الأخرى عنه ، فاستشفع عليها بالناس فلم تقبل ، وفي رواية عبد الرحمن بن خالد فاستشفع ابن الزبير بالمهاجرين ، وقد أخرج ابراهيم الحارثي من طريق حميد بن قيس بن عبد الله بن الزبير قال فذكر نحو هذه القصة قال فاستشفع إليها بعبيد بن عمير فقال لها : أين حديث أخبرني عن النبي ﷺ أنه نهى عن الصوم فوق ثلاث ، . قوله ( فقالت لا والله لا أشفع ) بكسر الفاء الثقيلة . قوله ( فيه أحدا ) في رواية الكشميني دأبدا ، بدل قوله د أحدا ، وجمع بين اللفظين في رواية عبد الرحمن بن خالد وكذا في رواية معمر . قوله ( ولا أتحنث الى نذري ) في رواية معمر د ولا أحنث في نذري ، وفي رواية الاوزاعي د فقالت والله لا آثم فيه ، أي في نذرهما أو في ابن الزبير وتكون في سببهم . قوله ( فلما طال ذلك على ابن الزبير كلم المسور بن عخرمة وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث وهما من بني زهرة ) أما المسور فهو ابن عخرمة بن نوفل بن أمية بن زهرة بن كلاب ، وأما عبد الرحمن بن زهرة بن يغوث بفتح التحتانية وضم المعجمة وسكون الواو بعدها مثناة وهو ابن وهيب بن عبد مناف ابن زهرة ، يجتمع مع المسور في عبد مناف بن زهرة ، وهيب وأمية أخوان ، ومات الأسود قبل الهجرة ولم يسل ، ومات النبي ﷺ وعبد الرحمن صغير فذكر في الصحابة ، وله في البخاري غير هذا الموضع حديث عن أبي بن كعب سيأتي قريبا ، ووقع في رواية عروة المتقدمة د فاستشفع إليها برجل من قريش وبأخوال رسول الله ﷺ خاصة ، وقد بينت هناك معنى هذه الحثولة وصفة قرابة بني زهرة برسول الله ﷺ من قبل أبيه وأمه . قوله ( أنشدكم بالله لما ) بالتخفيف و د ما د زائدة ، ويجوز التشديد حكاية عياض ، يعني ألا ، أي لا أطلب إلا الإدخال عليها ، ونظرة بقوله تعالى ( لما جميع لدينا محضرون ) وقوله ( لما عليها حافظ ) فقد قرنا بالوجهين ، وفي رواية الكشميني د إلا أدخلتاني ، زاد الاوزاعي فسألها أن يشتلا عليه بأرديتهما . قوله ( قاتما ) في رواية الكشميني د قاته ، والهاء ضمير الشأن . قوله ( لا يحمل لها أن تنذر قطيعتي ) لأنه كان ابن أختها وهي التي كانت تتولى تربيته غالبا . قوله ( فقالا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ) في رواية معمر د فقالا السلام على النبي ورحمة الله ، فيحتمل أن تكون السكاف في الاول مفتوحة . قوله ( أندخل ؟ قالت : نعم . قالوا : كلنا ؟ قالت : نعم ) في رواية الاوزاعي د قالوا : ومن معنا ؟ قالت : ومن معكم . قوله ( فاهتق عاتقة وطلق يناديها وبكى ) في رواية الاوزاعي د فبكى إليها وبكت إليه وقبلها ، وفي روايته الأخرى عند الاسماعيل د وناشدها ابن الزبير الله والرحم ، . قوله ( ويقولان إن النبي ﷺ قد نهى عما قد علمت من الهجرة وأنه لا يحمل لمسلم ان يهجر أعاه فوق ثلاث ليال ) في رواية معمر د أنه لا يحمل ، بحذف الواو وهو كالتفسير لما قبله ويؤيد ذلك ورود الحديث مرفوعا من طريق أخرى كحديث أنس وأبي أيوب اللذين بعده ، وهذا التقدير هو المرفوع من الحديث ، وهو هنا من مسند المسور وعبد الرحمن بن الأسود وعاتقة جميعا فانها أقرتهما على ذلك ،



وقد غفل أصحاب الاطراف عن ذكره في مسند عبد الرحمن بن الاسود لكونه مرسلا ، ولكن ذكروا أنظاره فيلزمهم من هذه الحثيثة ، وله من عاتشة طريق أخرى تقدم بيانها وأنها من رواية حميد بن قيس عن عبيد بن عمير عنها ، وأخرجه أيضا أبو داود من طريق أخرى عن عاتشة ، وجاء المنن عن جماعة كثيرة من الصحابة يزيد بعضهم على بعض كما سيأتي بعد . ( تنبيه ) : ادعى المحب الطبري أن المجران المنهى عنه ترك السلام إذا التقيا ، ولم يقع ذلك من عاتشة في حق ابن الزبير ، ولا يخفى ما فيه ، فانها حلفت أن لا تكلمه والخالف يحرص على أن لا يحدث ، وترك السلام داخل في ترك السلام ، وقد تدمت على سلامها عليه فدل على أنها اعتقدت أنها حدثت ، ويؤيده ما كانت تعتقه في نذرهما ذلك . **قوله** ( قلنا أذكروا على عاتشة من التذكرة ) أى التذكير بما جاء في فضل صلة الرحم والعفو وكظم الغيظ . **قوله** ( والتعريض ) بهاء مهمة ثم الجيم أى الوقوع في المخرج وهو الضيق لما ورد في القطيعة من انتهى ، وفي رواية معمر د التثويف . **قوله** ( فلم يزالا بها حتى كلمت ابن الزبير ) في رواية الاوزاعي ، فسلمته بعد ما عشى أن لا تكلمه ، وقبلت منه بعد أن كادت أن لا تقبل منه . **قوله** ( واعتقت في نذرهما ذلك أربعين رقة ) في رواية الاوزاعي ، ثم بعثت الى اليمن بمال فابتيع لها به أربعون رقة فأعتقتها كفارة لنذرهما ، ووقع في رواية عروة المتقدمة ، فأرسل اليها بمش رقاب فأعتقتهم ، وظاهره أن عبد الله بن الزبير أرسل اليها بالعشرة أولا ، ولا ينافي رواية الباب أن تكون هي اشترت بعد ذلك تمام الأربعين فأعتقتهم ، وقد وقع في الرواية الماضية ، ثم لم تزل حتى بلغت أربعين . **قوله** ( وكانت تذكر نذرهما ) في رواية الاوزاعي ، قال عوف بن الحارث ثم سمعتها بعد ذلك تذكر نذرهما ذلك ، ووقع في رواية عروة أنها قالت : وددت أني جعلت حين حلفت عملا فأعمله فأفرغ منه . وبنيت هناك ما يحتمله كلامها هذا . الحديث الثاني والثالث حديث الزهري عن أنس وعن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب ، وقد تقدم حديث أنس في باب التحاسد ، وأراد بإبرادها مما أنه عند الزهري على الوجهين ، لأنه أخرج من طريق مالك عن شيبه ، وأول حديث أبي أيوب عنه : ولا يحمل لرجل ، كما علقه أولا وزاد فيه : بلتقيان ، وفي رواية السكسكي في فيلتقيان ، زيادة فاء . **قوله** ( عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب ) هكذا اتفق أصحاب الزهري ، وعالفهم عقيل فقال : عن عطاء بن يزيد عن أبي . وعالفهم كلهم شبيب بن حميد عن يونس عنه فقال : عن عبيد الله أو عبد الرحمن عن أبي بن كعب ، قال إبراهيم الحربي : أما شبيب فلم يضبط سنده ، وقد ضبطه ابن وهب عن يونس فساقه على الصواب أخرجه مسلم ، وأما عقيل فلم يقط عليه لفظ أيوب فصار عن أبي فتنبه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوهم في ذلك . **قوله** ( فوق ثلاث ) ظاهره إباحة ذلك في الثلاث ، وهو من الرفق ، لأن آدمي في طبعه الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، والغالب أنه يزول أو يقل في الثلاث . **قوله** ( فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ) زاد الطبري من طريق أخرى عن الزهري : يسبق الى الجنة ، ولأبي داود بسند صحيح من حديث أبي هريرة ، فإن مرت به ثلاث فلقه فليسلم عليه ، فإن رد عليه فقد اشتركا في الأجر ، وإن لم يرد عليه فقد با . بالأمم ، وخرج المسلم من الهجرة ، ولاحد والمصنف في الأدب المفرد ، وصححه ابن حبان من حديث هشام بن حمر ، فانهما نا كثران عن الحق ماداما على صرامهما ، وأولها فينا يكون سبقه كفارة ، فذكر نحو حديث أبي هريرة وزاد في آخره ، فإن مانا على صرامهما لم يدخل الجنة جميعا . **قوله** ( وخيرهما الذي يبدأ

بالسلام) قال أكثر العلماء: زوال الهجرة بمجرد السلام ورده، وقال حمد: لا يبرأ من الهجرة إلا بعوده إلى الحال التي كان عليها أولا. وقال أيضا: ترك الكلام أن كان يؤذيه لم تنقطع الهجرة بالسلم. وكذا قال ابن القاسم وقال عياض: إذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه عندنا ولو سلم عليه، يعني وهذا يؤيد قول ابن القاسم. قلت: ويمكن الفرق بأن الشهادة يتوق فيها، وترك المسكلة يشعر بأن في باطنه عليه شيئا فلا تقبل شهادته عليه، وأما زوال الهجرة بالسلم عليه بعد تركه ذلك في الثلاث فليس بممتنع، واستدل للجمهور بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف وفيه: ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه، واستدل بقوله «أخاه» على أن الحكم يختص بالمؤمنين. وقال النووي: لا حجة في قوله «لا يحل لمسلم» لمن يقول الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة، لأن التقييد بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب الشرع وينتفع به. وأما التقييد بالأخوة فдал على أن المسلم أن يهجر الكافر من غير تقييد. واستدل بهذه الأحاديث على أن من أعرض عن أخيه المسلم وامتنع من مكالمته والسلام عليه أثم بذلك، لأن نفي الحل يستلزم التحريم، ومرتكب الحرام آثم. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه لا يجوز الهجران فوق ثلاث إلا لمن خاف من مكالمته ما يفسد عليه دينه أو يدخل منه على نفسه أو دنياه مضرة، فإن كان كذلك جلا، ورب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية. وقد استشكل على هذا ما صدر من عائشة في حق ابن الزبير قال ابن التيج: إنما ينعقد النذر إذا كان في طاعة كلفه على أن اعتق أو أن أصلي، وأما إذا كان في حرام أو مكروه أو مباح فلا نذر، وترك الكلام يفضي إلى التهاجر وهو حرام أو مكروه. وأجاب الطبري بأن المحرم إنما هو ترك السلام فقط، وأن الذي صدر من عائشة ليس فيه أنها امتنعت من السلام على ابن الزبير ولا من رد السلام عليه لما بدأها بالسلم، وأطال في تقرير ذلك وجعله نظير من كانوا في البلدين لا يجتمعان ولا يكلم أحدهما الآخر وليس مع ذلك متهاجرين. قال: وكانت عائشة لا تأذن لأحد من الرجال أن يدخل عليها إلا بإذن، ومن دخل كان بينه وبينها حجاب إلا إن كان ذا حرم منها، ومع ذلك لا يدخل عليها حجبا إلا بإذنها، فكانت في تلك المدة منعت ابن الزبير من الدخول عليها، وكذا قال، ولا يخفى ضعف المأخذ الذي سلكه من أوجه لا فائدة للاطالة بها، والصواب ما أجاب به غيره أن عائشة رأت أن ابن الزبير ارتكب بما قال أمرا عظيما وهو قوله لأحجرن عليها، فإن فيه تنقيصا لقدرها ونسبة لها إلى ارتكاب ما لا يجوز من التبذير الموجب لمنهها من التصرف فيما رزقها الله تعالى، مع ما انضاف إلى ذلك من كونها أم المؤمنين وخاتمة أمت أمه ولم يكن أحد عندها في منزله كما تقدم التصريح به في أوائل مناقب قريش، فكأنها رأت أن في ذلك الذي وقع منه نوع عقوق، والشخص يستعظم عن يلوذ به مالا يستعظمه من الغريب. فرائت أن مجازاته على ذلك بترك مكالمته، كما نهى النبي ﷺ عن كلام كعب ابن مالك وصاحبيه عقوبة لهم لتخلفهم عن هزوة نبوك بغير عذر، ولم يمنع من كلام من تخلف عنها من المنافقين مؤاخذه لثلاثة لعظيم منزلتهم وازدراء بالمنافقين لحقارتهم، فعلى هذا يحمل ما صدر من عائشة. وقد ذكر الخطابي أن هجر الوالد ولده والزوج زوجته ونحو ذلك لا يضييق بالثلاث، واستدل بأنه ﷺ هجر نساء شهرا، وكذلك ما صدر من كثير من السلف في استجازتهم ترك مكالمته بعضهم بعضا مع هاجم بالنهي عن المهاجرة. ولا يخفى أن هنا مقامين أعلى وأدنى، فالأعلى اجتناب الإعراض جملة فيبذل السلام والكلام والمواددة بكل طريق، والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره، ولوعبد الشديدا إنما هو أن يترك المقام الأدنى، وأما الأعلى فن تركه

من الاجانب فلا يلحقه اللوم ، بخلاف الاقارب فانه يدخل فيه قطيعة الرحم ، وإلى هذا أشار ابن الزبير في قوله « فانه لا يحمل لها قطيعة » أى ان كانت هجرى عقوبة على ذنبى فليسكن لذلك أمد ، والا فتأيد ذلك يفضى إلى قطيعة الرحم ، وقد كانت عائشة عاتبت بذلك لمكنتها تعارض عندها هذا والنذر الذى أزمته ، فلما وقع من اعتذار ابن الزبير واستشفاعه ما وقع رجح عندها ترك الإعراض عنه ، واحتاجت إلى التكفير عن نذرها بالعتق الذى تقدم ذكره ، ثم كانت بعد ذلك يعرض عندها شك فى أن التكفير المذكور لا يكفيها فتظهر الاسف على ذلك إما ندما على ما صدر منها من أصل النذر المذكور وإما خوفا من عاقبة ترك الوفاء به ، والله أعلم

### ٦٣ - باب ما يجوز من الهجران لمن عصى

وقال كعب حين تخلف عن النبي ﷺ « ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا » وذكر خمسين ليلة  
٦٠٧٨ - حدثنا محمد قال أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ إني لأعرف غضبك ورضاك . قالت : قلت وكيف تعرف ذلك يا رسول الله ؟ قال : إنك إذا كنت راضية قلت بلى ورب محمد ، وإذا كنت ساخطة قلت لا ورب إبراهيم . قالت قلت : أجل ، لا أجهر إلا اسمك ،

**قوله** (باب ما يجوز من الهجران لمن عصى) أراد بهذه الترجمة بيان الهجران الجائز ، لان عموم النهى مخصوص بمن لم يكن لهجره سبب مشروع ، فتبين هنا السبب المسموح للهجر وهو لمن صدرت منه معصية ، فيسوغ لمن اطاع عليما منه هجره عليها ليكشف عنها ، **قوله** (وقال كعب) أى ابن مالك الانصارى (حين تخلف عن النبي ﷺ : ونهى النبي ﷺ المسلمين عن كلامنا . وذكر خمسين ليلة) وهذا طرف من الحديث الطويل ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر المغازى ، وذكر حديث عائشة « إني لأعرف غضبك ورضاك » وقد تقدم شرحه فى باب غيرة النساء ورجدمن فى كتاب النكاح ، قال الملب : غرض البخارى فى هذا الباب أن يبين صفة الهجران الجائز ، وأنه يتنوع بقدر الجرم ، فمن كان من أهل العصيان يستحق الهجران بترك المكالمة كما فى قصة كعب وصاحبيه ، وما كان من المفاضية بين الأهل والاخوان فيجوز الهجر فيه بترك التسمية مثلا أو بترك بسط الوجه مع عدم هجر السلام والكلام . وقال الكرماني : لعله أراد قياس هجران من يخالف الأمر الشرعى على هجران اسم من يخالف الأمر الطيبى . وقال الطبرى : قصة كعب بن مالك أصل فى هجران أهل المعاصى ، وقد استشكل كون هجران انفاق أو المبتدع مشروعا ولا بشرع هجران الكافر وهو أشد جرما منهما لمكونهما من أهل التوحيد فى الجملة ، وأجاب ابن بطال بأن الله أحكما فيها مصالح العباد وهو أعلم بشأنها وعليم بالتسليم لأمره فيها ، فخرج إلى أنه لا يجب لا يعقل معناه . وأجاب غيره بأن الهجران على مرتبتين : الهجران بالقلب : والهجران باللسان . فهجران الكافر بالقلب وبترك التودد والتماون والتناصر ، لاسيما إذا كان حربيا ، وإتمام بشرع هجرانه بالكلام لعدم ارتداعه بذلك عن كفره ، بخلاف المعاصى المسلم فانه يتجزر بذلك غالبا ، وبترك كل من الكافر والمعاصى فى مشروعية مكانته بالاداء إلى الطاعة ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وإنما المشروع ترك المكالمة بالموادة ونحوها . قال

عياض : إنما اغتفرت مغاضبة عائشة للنبي ﷺ مع ما في ذلك من المخرج - لأن الغضب على النبي ﷺ معصية كبيرة - لأن الحامل لها على ذلك الغيرة التي جبلت عليها النساء ، وهي لا تنشأ إلا عن فرط المحبة ، فلما كان الغضب لا يستلزم البغض اغتفرت ، لأن البغض هو الذي يفضي إلى الكفر أو المعصية ، وقد دل قولها « لا أهرأ إلا اسمك » على أن قلبها مملوء بمحبته ﷺ . قوله ( أجل ) بوزن نعم ومعناه . وقال الاخفش : إلا أن نعم أحسن من أجل في جواب الاستفهام ، وأجل أحسن من نعم في التصديق . قلت : وهي في هذا الحديث على وفق ما قال

### ٦٤ - باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشيًا ؟

٦٠٧٩ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر . وقال الليث حدثني عقيل قال ابن شهاب

فأخبرني عروة بن الزبير « أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت : لم أعقل أبوي إلا وعما يدينان الله بن ، ولم يمر عليهما يوم إلا يأتيان فيه رسول الله ﷺ طرقي النهار بكرة وعشيًا . فبينما نحن جلوس في بيت أبي بكر في نحر الظهرة قال قائل : هذا رسول الله ﷺ ، في ساعة لم يكن يأتيان فيها ، قال أبو بكر : ما جاء به في هذه الساعة إلا أمر . قال : إني قد أذن لي بالخروج ،

قوله ( باب هل يزور صاحبه كل يوم ، أو بكرة وعشيًا ) قيل : العشي من الزوال إلى العتمة وقيل إلى الفجر فقال ابن فارس : العشاء بالفتح والمد الطعام وبالكسر من الزوال إلى العتمة ، والعشي من الزوال إلى الفجر ، قوله ( هشام ) هو ابن يوسف . قوله ( عن معمر وقال الليث حدثني عقيل ) وفي بعض النسخ ح . وقال الليث ، وهذا التعليل سبق مطولاً في « باب الهجرة إلى المدينة » ، موصولاً عن يحيى بن بكير عن الليث . قوله ( قال ابن شهاب فأخبرني عروة ) كأن هذا سياق معمر ، وكأنه كان عنده قبل قوله « لم أعقل أبوي » ، كلام آخر فخطف هذا عليه . وقد وقع عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب « قال وأخبرني عروة ، كذا رأيته فيه بالواو ، وأما رواية عقيل فلفظه في « باب الهجرة إلى المدينة » ، عن ابن شهاب « أخبرني عروة عن عائشة قالت لم أعقل الخ وقد استشكل كون أبي بكر كان يحوج النبي ﷺ إلى أن يتكلف المجيء إليه وكان يمكنه هو أن يفعل ذلك ، وأجاب ابن التين بأنه لم يكن يحجى إلى أبي بكر لمجرد الزيادة بل لما يتزايد عنده من علم الله ، ولم يتضح لي هذا الجواب ، ويحتمل أن يقال : إنه ليس في الخبر ما يمنع أن أبا بكر كان يحجى إليه ﷺ في الليل والنهار أكثر من مرتين ، ويحتمل أن يقال : كان سبب ذلك أنه ﷺ كان إذا جاء إلى بيت أبي بكر يأمن من أذى المشركين بخلاف ما لو جاء أبو بكر إليه . ويحتمل أن يكون منزل أبي بكر كان بين بيت النبي ﷺ وبين المسجد فكان يمر به والمقصود المسجد وكان يشهده كلما مر به ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى بطوله في « باب الهجرة إلى المدينة » ، وكان البخاري روى بالترجمة إلى توهين الحديث المشهور « زرغباً تردد حباً » ، وقد ورد من طرق أكثرها غرائب لا يخلو واحد منها من مقال . وقد جمع طرقه أبو نعيم وغيره ، وجاء من حديث علي وأبي ذر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وحبيب بن مسلمة ومعاوية بن حيدة ، وقد جمعها في جزء مفرد ، وأقوى طرقه ما أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » ، والخطيب في « تاريخ بغداد » ، والحافظ أبو محمد بن

السقاء في فوائده من طريق أبي عقيل يحيى بن حبيب بن اسماعيل بن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن جعفر بن عون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وأبو عقيل كوفي مشهور بكثيثة ، قال ابن أبي حاتم : سمع منه أبي وهو صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ وأغرب . قلت : واختلف عليه في رفعه ووقفه ، وقد رفعه أيضا يعقوب بن شيبة عن جعفر بن عون وروناه في فوائده أبي محمد بن السقاء ، أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جده يعقوب ، واختلف فيه على جعفر بن عون فرواه عبد بن حميد في تفسيره عنه عن أبي حبان السكابي عن عطاء عن عبيد بن عمير موقوفا في قصة له مع عائشة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء قال : دخلت أنا وعبيد بن عمير على عائشة فقالت : يا عبيد بن عمير ما يمنعك أن تزورنا ؟ قال : قول الأول وورعنا نردد حبا . فقال عبد الله بن عمر : دعونا من بطلانكم هذه وأخبرنا بأعجب شيء . رأيته من رسول الله ﷺ ، فذكرت الحديث في صلاته ﷺ ، وذكر أبو عبيد في الأمثال بأنه من أمثال العرب ، وكان هذا الكلام شائعا في المتقدمين ، فروياه في فوائده أبي محمد السقاء قال أفسدونا لجلال بن العلاء :

الله يعلم أني لك أخلص الثقلين قلبا  
لكن لقول نبينا زوروا على الأيام غبا  
واقوله من زار غبا منكم يرداد حبا  
قلت : وكان يمكنه أن يوجز فيقول : لكن لقول نبينا من زار غبا زاد حبا  
وقد أنشدونا لأبي محمد بن هارون القرطبي راوي الموطأ :

أقل زيارة الأخوان ن تزد عندهم قربا  
فإن المصطفى قد قال ل زار غبا تزد حبا

قلت : ولا منافاة بين هذا الحديث وحديث الباب لأن عمومه يقبل التخصيص فيحمل على من ليست له خصومية ومودة ثابتة فلا ينقص كثرة زيارته من منزلته . قال ابن بطال : الصديق الملائف لا يريده كثرة الزيارة إلا محبة ، بخلاف غيره

## ٦٥ - باب الزيارة ، ومن زار قوما فطعمهم عندهم

وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده

٦٥٨٠ - حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الوهاب عن خالد الحذاء عن أنس بن سيرين عن أنس

ابن مالك رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ زار أهل بيت من الأنصار فطعمهم عندهم طعاما ، فلما أراد أن يخرج أمرهم بمكان من البيت فنضح له على بساط ، فصلى عليه ودعاهم ،

قوله ( باب الزيارة ) أي مشروعيها ( ومن زار قوما فطعمهم عندهم ) أي من تمام الزيارة أن يقدم للزائر ما حضر ، قاله ابن بطال ، وهو ما يثبت المودة ويزيد في المحبة . قلت : وقد ورد في ذلك حديث أخرجه الحاكم

وأبو يعلى من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال « دخل على جابر نفر من أصحاب النبي ﷺ فقدم اليهم خبزا وخلا فقال : كلوا ، فأتى سمعت رسول الله ﷺ يقول : نعم الأدام الخل . انه هلاك بالرجل أن يدخل اليه نفر من إخوانه فيحتقر ما في بيته أن يقدمه اليهم ، وهلاك بالقوم أن يحتقر ما قدم اليهم ، . وورد في فضل الزيارة أحاديث : منها عند الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة رفعه ، ومن عاد مرابطا أو زار أحياه في الله ناداه مناد طابت وطاب لمشاك وتبوات من الجنة منزلا ، وله شاهد عند البزار من حديث أنس بسند جيد ، وعند مالك وصححه ابن حبان من حديث معاذ بن جبل مرفوعا « حقت عبيتي للتراويرن في » الحديث وأخرجه أحمد بسند صحيح من حديث عتيبان بن مالك ، وعند الطبراني عن حديث صفوان بن عسال رفعه ، ومن زار أحياه المؤمن عاض في الرحمة حتى يرجع » . قوله ( وزار سلمان أبا الدرداء في عهد النبي ﷺ فأكل عنده ) هو طرف من حديث لأبي جحيفة تقدم مستوفى مشروحا في كتاب الصيام . قوله ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد اللخمي . قوله ( زار أهل بيت من الانصار ) هم أهل عتيبان بن مالك كما مضى في الصلاة من وجه آخر عن أنس بن سيرين بأنهم من هذا السياق وأوله « قال رجل من الانصار للنبي ﷺ اني لا أستطيع الصلاة معك ، وصنع طعاما » الحديث ، وأورده في صلاة الضحى ، وقصة عتيبان وطلبه من النبي ﷺ أن يصلي في بيته قد تقدمت في الصلاة أيضا مطولة ، وفيها أنه ﷺ بعد أن صلى في بيته تأخر حتى أكل عندهم ، وفيه قصة مالك بن الدخشم ، ووقع له ﷺ نحو القصة التي في هذا الباب في بيت أبي طلحة كما سيأتي في « باب كنية العبي » من طريق أبي التياح عن أنس ، فان فيه ذكر البساط ونفضه ، لكن ليس فيه ذكر الطعام ، نعم في رواية لإسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعته ، وفيه ذكر أنضح الحصى والصلاة بهم لكن ليس في أوله القصة التي في رواية أنس ابن سيرين عن أنس أن الرجل قال « لا أستطيع الصلاة معك ، فان هذا القدر مختص بقصة عتيبان ، فتعين الحل عليه ، وهم من رجح أنه بيت أبي طلحة . وفي الحديث استحباب الزيارة ودعاء الزائر لمن زاره وطعم عنده

### ٦٦ - باب من تجمل للوفود

٦٠٨١ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عبد الصمد قال حدثني أبي قال حدثني يحيى بن أبي إسحاق قال « قال لي سالم بن عبد الله : ما الاستبرق ؟ قلت : ما غلظ من الذهباج وخشن منه . قال : سمعتُ عبد الله يقول : رأى عمرُ على رجلٍ حقةً من استبرق ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اشتر هذه فلبسها لو فند الناس إذا قدموا عليك . فقال : إنما يلبسُ الحريرُ من لاخلق له . ففُضِيَ في ذلك ما مضى . ثم إنَّ النبي ﷺ بعثَ إليه بحقة ، فأتى بها النبي ﷺ فقال : بعثتُ إلى بهذه ، وقد قلتُ في مثلها ما قلت . قال : إنما بعثتُ إليك لتُصيبَ بها دالا . فكان ابنُ عمرَ يكرهُ العلمَ في الثوب لهذا الحديث »

قوله ( باب من تجمل للوفود ) أي حسن هيئته بالملبوس ونحوه لمن يقدم عليه ، والوفود جمع وفد وهو من يقدم على من له أمر أو سلطان زائرا أو مسترفدا ، والمراد هنا من قول عمر الدفود ، من كفن يرد على النبي ﷺ من برسانهم قبل انلهم يبايعون لهم على الاسلام ويتعدون أمور الدين حتى يعلمهم ، وانما أورد الترجمة بصورة

الاستفهام لأن النبي ﷺ أنكر على عمر ، فإظهار أنه إنما أنكر لبس الحرير بقربة قوله ، إنما يلبس هذه ، ولم يتكر أصل التجميل ، لكنه محتمل مع ذلك ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة حلة عطار ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب اللباس . وعبد الصمد في سنده هو ابن عبد الوارث . وقوله « وعثمان » بفتح الحاء وضم الشين المجتمعين للاكثر ، وابعضهم بالمهملتين ، وشاهد الترجمة منه قول عمر « تجمل بها للوفود » ، وأقره النبي ﷺ على ذلك . وقد ائترضها الداودي فقال : كان ينبغي أن يقول التجميل للوفود لأنه لا يقال فعل كذا إلا لمن صدر منه الفعل ، وليس في الحديث أنه ﷺ فعل ذلك ، وجوابه أن معنى الترجمة من فعل ذلك متمسكا بما دل عليه الحديث المذكور ، وقوله في آخر الحديث « وكان ابن عمر يكره العلم في الثوب لهذا الحديث » قال الخطابي : مذهب ابن عمر في هذا مذهب الورع ، وكان ابن عباس يقول في روايته « إلا على في ثوب » ، وذلك لأن مقدار العلم لا يقع عليه اسم القبس ، قال : ولو أن رجلا حلف لا يلبس غزل فلانة فأخذ ثوبا فلسج فيه من غزله ومن غزل غيرها وكان الذي من غزله لو انفرد لم يبلغ إذا لسج أنه يحصل منه شيء مما يقع على مثله اسم القبس لم يحدث ، كذا قال ، وقد تقدم في كتاب اللباس من رواية أبي عثمان عن عمر في النهي عن لبس الحرير « إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع » ، وتقدم شرح ذلك مستوفى هناك

٦٧ - باب الإخاء والحلف . وقال أبو جحيفة « آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء »

وقال عبد الرحمن بن عوف « لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع »

٦٠٨٢ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن محمد بن أنس قال « لما قدم علينا عبد الرحمن ، فآخى النبي ﷺ

بينه وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ : أولم ولو بشاة »

٦٠٨٣ - حديث محمد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا عاصم قال « قلت لأنس بن مالك :

أبأنك أن النبي ﷺ قال : لا حلف في الإسلام ؟ فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري »

قوله (باب الإخاء والحلف) بكسر المهملة وسكون اللام وبفتح المهملة وكسر اللام هو المعاهدة ، وقد تقدم بيانها

في أوائل الهجرة . قوله ( آخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) هو طرف من الحديث الذي أشرت إليه في

الباب الذي قبله ، وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » أنه ﷺ آخى بين الصحابة ، وأخرج أحمد والبخاري في

« الأدب المفرد » بسند صحيح عن أنس قال « آخى النبي ﷺ بين ابن مسعود والزبير ، والاحاديث في ذلك كثيرة

شبهة ، وذكر غير واحد أنه آخى ﷺ بين أصحابه مرتين مرة بين المهاجرين فقط ومرة بين المهاجرين والأنصار .

قوله (وقال عبد الرحمن بن عوف : لما قدمنا المدينة آخى النبي ﷺ بيني وبين سعد بن الربيع ، فقال النبي ﷺ أولم

ولو بشاة) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في فضائل الأنصار ، وقدمت شيئا يتعلق به في أبواب الوصية . قوله

(حدثنا إسماعيل بن زكريا) لمحمد بن الصباح فيه شيخ آخر ، فإن مسلما أخرجه عنه عن حفص بن غياث عن عاصم .

قوله (عاصم) هو ابن سلمان الأحول . قوله (قلت لأنس بن مالك أبأنك أن رسول الله ﷺ قال : لا حلف في الإسلام

فقال : قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري) ووقع في رواية أبي داود من رواية سفيان بن عيينة

عن عاصم قال : سمعت أنس بن مالك يقول حلف ، فذكره بلفظ المهاجرين بدل قريش ، فقيل له أليس قال لاحلف في الاسلام ؟ قال : قد حلف فذكر مثله وزاد مرتين أو ثلاثا ، وأخرجه مسلم بنحوه مختصرا ، وعرف من رواية الباب تسمية السائل عن ذلك ، وذكره المصنف في الاعتصام مختصرا غالبا عن السؤال وزاد في آخره : وقت شبرا يدعو إلى أحياء من بني سلم ، وحديث القنوت من طريق عاصم مضى في الوتر وغيره . وأما الحديث المستول عنه فهو حديث صحيح أخرجه مسلم عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال : لا حلف في الاسلام ، وأما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة ، وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وافظه (١) وأخرج البخاري في « الادب المفرد » عن عبد الله بن أبي أوفى نحوه باختصار ، وأخرج أيضا أحمد وأبو يعلى وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعا : شهدت مع عمو منى حلف المطيعين ، فما أحب أن أنكثه ، وحلف المطيعين كان قبل المبعث بمدة ، ذكره ابن أبي عمير وغيره ، وكان جمع من قريش اجتمعوا فتعاهدوا على أن ينصروا المظلوم وينصفوا بين الناس ونحو ذلك من خلال الخير ، واستمر ذلك بعد المبعث ، ويستفاد من حديث عبد الرحمن بن عوف أنهم استمروا على ذلك في الاسلام ، وإلى ذلك الاشارة في حديث جبير بن مطعم . وتضمن جواب أنس انكار صدر الحديث لأن فيه نفى الحلف وفيما قاله هو اثباته ، ويمكن الجمع بان المنفى ما كانوا يعتبرونه في الجاهلية من نصر الحليف ولو كان ظلما ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها ومن التوارث ونحو ذلك ، والمثبت ما عدا ذلك من نصر المظلوم والقيام في أمر الدين ونحو ذلك من المستحبات الشرعية كالمصادقة والمواودة وحفظ العهد ، وقد تقدم حديث ابن عباس في نسخ التوارث بين المتعاقدين ، وذكر الداودي أنهم كانوا يورثون الحليف السدس دائما فنسخ ذلك . وقال ابن عيينة : حمل العلماء قول أنس وحال على المؤاخاة . قلت : لكن سياق عاصم عنه يقتضي أنه أراد المحالفة حقيقة ، وإلا لما كان الجواب مطابقا ، وترجمة البخاري ظاهرة في المغايرة بينهما وتقدم في الهجرة إلى المدينة : باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وذكر الحديثين المذكورين هنا أولا ولم يذكر حديث الحلف ، وتقدم ما يتعلق بالمؤاخاة المذكورة هناك . قال النووي : المنفى حلف التوارث وما يمنع منه الشرع ، وأما التحالف على طاعة الله ونصر المظلوم والمؤاخاة في الله تعالى فهو أمر مرغوب فيه

### ٦٨ - باب التسم والضحك

وقالت فاطمة عليها السلام : أسرني إلى الله فضحكت ، . وقال ابن عباس : إن الله هو أضحك وأبكي ٦٠٨٤ - حدثنا جابر بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رقاعة القرظي طلق امرأته فبث طلاقها ، فتزوجها بعده عبد الرحمن بن الزبير ، فجاءت للنبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إنها كانت عند رقاعة فطلقها ثلاث تطليقات ، فتزوجها بعده عبد الرحمن ابن الزبير ، وإنه والله مامع يا رسول الله إلا مثل هذه المدة - لمدة أخذتها من جلبها - قال وأبو بكر



جالسٌ عندَ النبي ﷺ وابنُ سَعِيدٍ بنِ العاصي جالسٌ ببابِ الحجرةِ ليُؤذَنَ لَهُ ، فَطَفِقَ خَالِدٌ يُنادي أبا بكر ، يا أبا بكر ألا تَجُرُّ هَذِهِ عَنا تَجْهَرُ بِهِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ وما يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ على التَّبَسُّمِ ، ثُمَّ قال : لَذلكَ تَريدَينَ أن تَرجِئَني إلى رِفاةٍ ؟ لا ، حتى تَندِرَني مِن بَيلَتِهِ وَيَذوقَ عُسْيلَتِكَ »

٦٠٨٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَامِيلُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَعِنْدَهُ نِسْوَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَسْأَلْنَهُ وَيَسْتَكْثِرُنَّهُ عَالِيَةً أَصَوَاتُهُنَّ عَلَى صَوْتِهِ ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ ، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فَدَخَلَ ، وَقَلْبِي ﷺ يَضَعُكَ ، قَالَ : أَضْحَكَكَ اللَّهُ سَيِّدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي . فَقَالَ : عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِ حَكَمٌ عِنْدِي ، لِمَا سَمِعَ صَوْتَكَ تَبَادَرْنَ الْحِجَابَ . قَالَ : أَنْتَ أَحَقُّ أَنْ يَهْبَنَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ قَالَ : يَا عِدُوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ ، أَتَهَيَّنُّنِي وَلَمْ تَهْبَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؟ قُلْنَ : إِنَّكَ أَفْظُ وَأَعْلَفُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا قَبِلْتُكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا بَعْدَ إِلا سَلَكَ بَعْدَ خَيْرٍ لَكَ »

٦٠٨٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ « لَمَّا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالطَّائِفِ قَالَ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . فَقَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَا نَبْرَحُ أَوْ نَفْتَحُهَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فَاعْدُوا عَلَى الْقِتَالِ . قَالَ فَعَدُّوا فَاقْتُلُوهُمْ قِتَالًا شَدِيدًا ، وَكَثُرَ فِيهِمُ الْجِرَاحَاتُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . قَالَ فَسَكَنُوا فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » قَالَ الطَّهْمَدِيُّ : حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ بِالْخَبَرِ كُلِّهِ

٦٠٨٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « أَنِّي رَجُلٌ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : هَلَكْتُ ، وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ . قَالَ : أَعَتَقَ رَقَبَةً ، قَالَ : لَيْسَ لِي . قَالَ فَعَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، قَالَ : لَا أَسْتَطِيعُ . قَالَ : فَاطْعِمِ سِتِينَ مِسْكِينًا ، قَالَ : لَا أَجِدُ . فَأَتَى بَرَقِي فِيهِ تَمْرٌ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ : الْعَرَقِيُّ الْمُسَكَّلُ - فَقَالَ : أَيُّ الْمَسَائِلُ ؟ تَصَدَّقْ بِهَا . قَالَ : عَلَى أَقْرَبَ مِنِّي ؟ وَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابِقِيهِمَا أَهْلُ بَيْتٍ أَقْرَبُ مِنَّا . فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، قَالَ : قَاتِمٌ إِذَا »

٦٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ « كُنْتُ أُمْسِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ تَجْرَانِي غِلْظُ الْحَاشِيَةِ ، فَأَذْرَكَ أَهْرَابِي »

فَجَبَدَ رَدَائِهِ جَبْدَةً شَدِيدَةً ، قَالَ أَنَسٌ فَنَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةِ عَانِقِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَدَأُرْتُ فِيهَا حَاشِيَةَ الرَّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَبْدَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا عَمَدُ ، مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ . فَانْفَتَحَ إِلَيْهِ فَضْحُكَ ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِمِطَافٍ .

٦٠٨٩ - **حَدَّثَنَا** ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَوْرِجٍ : قَالَ مَا حَبَّبَنِي النَّبِيُّ ﷺ مِنْذُ أَسَلْتُ ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا تَبَسَّمَ فِي وَجْهِهِ .

٦٠٩٠ - وَوَلَقَدْ شَكَوْتُ إِلَيْهِ أَنِّي لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَلِيلِ ، فَضَرَبَ بِيَدِهِ فِي صَدْرِي وَقَالَ : اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا .

٦٠٩١ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لَقِيتُ مَنْ لَا يَسْتَمِعِي مِنَ الْخَفِيِّ ، هَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مَغْسَلٌ إِذَا احْتَلَمَتْ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ . فَضَحِكَتْ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ : أُنَحْتَمُ لِلْمَرْأَةِ ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : فِيهِمْ شَبَهُ الْوَلَدِ ؟

٦٠٩٢ - **حَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا هِرُّو أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَجَمًّا قَطُّ ضَاحِكًا حَتَّى أَرَى مِنْهُ لَهَوَانَهُ ، إِنَّمَا كَانَ يَتَبَسَّمُ .

٦٠٩٣ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا أَبُو هَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ . وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَّيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ فَقَالَ : قَحَطَ الْمَطَرُ ، فَاسْتَسْقَى رَبِّكَ . فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَمَا نَرَى مِنْ سَحَابٍ ، فَاسْتَسْقَى ، فَتَنَشَّأَ لِلْسَحَابِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، ثُمَّ مَطَرُوا حَتَّى سَالَتْ مَتْنَابُ الْمَدِينَةِ ، فَزَالَتْ إِلَى الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ مَا يُقْلَعُ . ثُمَّ قَامَ ذَلِكَ الرَّجُلُ - أَوْ غَيْرُهُ - وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ : غَرِقْنَا ، فَادْعِ رَبَّكَ بِحَبِيشِهَا عَنَّا ، فَضَحِكَ ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا - مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا - فَجَمَلَ لِلْسَحَابِ يَتَصَدَّعُ عَنِ الْمَدِينَةِ يَمِينًا وَشِمَالًا ، يُمِطُّ مَا حَوْلَ لَهَا ، وَلَا يُمِطُّ فِيهَا شَيْءٌ ، بِرِهْمٍ اللَّهُ كَرَامَةً نَبِيَّ ﷺ وَإِجَابَةً دَعْوَتِهِ .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ التَّبَسُّمِ وَالضَّحِكِ ) قَالَ أَهْلُ الْلُغَةِ : التَّبَسُّمُ مَبَادِي الضَّحِكِ ، وَالضَّحِكُ انْبِسَاطُ الْوَجْهِ حَتَّى تَظْهَرَ الْأَسْنَانُ مِنَ السَّرُورِ ، فَإِنْ كَانَ بِصَوْتٍ وَكَانَ بِحَيْثُ يَسْمَعُ مِنْ بَعْدِ فُجُوِّ الْقَهْقَرَةِ وَالْأَفْوِ الضَّحِكِ ، وَإِنْ كَانَ بِلا صَوْتٍ فَهُوَ التَّبَسُّمُ ، وَتَسْمَى الْأَسْنَانُ فِي مَقْدَمِ الْفَمِ الضَّوْاحِكُ وَهِيَ الثَّنَابُ وَالْإِنْيَابُ وَمَا يَلِيهَا وَتَسْمَى النَّوَاجِدُ . **قَوْلُهُ**

(وقالت فاطمة أمير<sup>١</sup> إلى النبي ﷺ فضحك) هو طرف من حديث أمانيّة عن فاطمة عليها السلام مرّ بتامه وشرحه في الوفاة النبوية . قوله (وقال ابن عباس : ان الله هو الضحك وأبكى) أى خلق في الانسان الضحك والبكاء ، وهذا طرف من حديث لابن عباس تقدم في الجناز ، وأشار فيه ابن عباس - بجواز البكاء بغير نياحة - إلى قوله تعالى في سورة النجم ( وأنه هو الضحك وأبكى ) ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث تقدم أكثرها وفي جميعها ذكر التيسيم أو الضحك ، وأسبابها مختلفة لكن أكثرها للتعجب ، وبعضها للاعجاب ، وبعضها للطلاقة : الأول حديث عائمة في قصة امرأة رافعة ، والغرض منه قولها فيه « وما يزيد رسول الله ﷺ على التيسيم » وقد مرّ شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وقوله فيه « وابن سعيد بن العاصي جالس » وقع في رواية الاصيل عن الجرجاني « وسعيد بن العاصي ، والصواب الاول وهو خالد وقد وقع مسمى فيما مضى . الثاني حديث سعد « استأذن عمر ، تقدم شرحه مستوفى في مناقب عمر ، والغرض منه قوله « والنبي ﷺ يضحك » فقال : أضحك الله سنك ، ويستفاد منه ما يقال فكبير اذا ضحك ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى ، وقال أبو علي الجبائي : لعنه ابن أبي أويس . قلت : وقد تقدم في فضائل الانصار حديث قال فيه البخاري « حدثنا اسماعيل بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد ، واسماعيل هذا هو ابن أبي أويس جزما ، وهو يؤيد ما جزم به المزى . الحديث الثالث حديث عمرو هو ابن دينار عن أبي العباس وهو الشاهر عن عبد الله بن عمر ، كذا للكثر بضم العين ، ولعمري وحده هنا « عمرو ، بفتحها والصواب الاول ، وقد تقدم بيانه في غزوة الطائف مع شرح الحديث ، والغرض منه هنا قوله « فضحك رسول الله ﷺ » . وقوله فيه « لا نبرح أو نقتحها » قال ابن التين : ضبطناه بالرفع والصواب النصب ، لأن « أو » اذا كانت بمعنى « حتى » أو « الى أن » ، أصبت وهي هنا كذلك . قوله ( قال الحميدى حدثنا سفيان بالخبر كله ) تقدم بيان من وصله في غزوة الطائف ، ووقع في رواية الكشميهني « حدثنا سفيان كله بالخبر » والمعنى أنه ذكر بصريح الاخبار في جميع السند لا بالعنعنة . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وابراهيم هو ابن سعد . قوله ( حدثنا ابن شهاب ) هذا إنما سمعه ابراهيم بن سعد من الزهري ، وقد سبق في الحديث الثاني أنه روى عنه بواسطة صالح بن كيسان بينهما . وقصة المجامع في رمضان تقدم شرحها في كتاب الصيام ، وقوله فيه « قال ابراهيم ، هو ابن سعد وهو مرصول بالسند المذكور ، وقوله « والعرق المسكتل » فيه بيان لما أدرجه غيره لجعل نفسه العرق من نفس الحديث ، والغرض منه قوله « فضحك حتى بدت نواجذه » والنواجذ جمع ناجذة بالنون والجيم والمججمة هي الاضراس ، ولا تكاد تظهر الا عند المبالغة في الضحك ، ولا مناقاة بيته وبين حديث عائمة ثامن أحاديث الباب « ما رأيتته ﷺ مستجمعا قط ضاحكا حتى أرى منه لوانه » لأن المثبت مقدم على النافي قاله ابن بطلال ، وأقوى منه أن الذي نفته غير الذي أثبت أبو هريرة ، ويحتمل أن يريد بالنواجذ الاثني عشر مجازا أو تساعها وبالايجاب مرة (١) فقد تقدم في الصيام في هذا الحديث بلفظ « حتى بدت أنيابه » والذي يظهر من مجموع الاحاديث أنه ﷺ كان في معظم أحواله لا يريد على التيسيم ، وربما زاد على ذلك فضحك ، والمكروه من ذلك إنما هو الإكثار منه أو الزنطاط فيه لانه يذهب الوار ، قال ابن بطلال : والذي ينبغي أن يقتدى به من فعله ما واظب عليه من ذلك ،

(١) لم هنا سقط تامه « فبهر بالنواجذ صفة وبالايجاب صفة الخ »

فقد روى البخارى في « الادب المفرد » وابن ماجه من وجهين عن أبى هريرة رفعه « لا نكثركم الضحك فان كثرة الضحك تميت القلب » . الحديث الخامس حديث أنس ، قوله ( مالك ) قال الدارقطني لم أر هذا الحديث عند أحد من رواة الموطأ إلا عند يحيى بن بكير ومن بن عيسى ، ورواه جماعة من رواة الموطأ عن مالك لكن خارج الموطأ ، وزاد ابن عبد البر أنه رواه في الموطأ أيضا مصعب بن عبد الله الزبيري وسليمان بن صرد . قلت : ولم يخرج به البخارى إلا من رواية مالك ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية الأوزاعي ومن رواية همام ومن رواية عكرمة بن عمار كلهم عن إسحق بن أبى طلحة ، وسأفه على لفظ مالك وبين بعض لفظ غيره . قوله ( كنت أمثى ) في رواية الأوزاعي « أدخل المسجد » . قوله ( وعليه برد ) في رواية الأوزاعي « رداه » . قوله ( نجراني ) بفتح النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز واليمن ، وتقدم في أواخر المغازي . قوله ( غليظ الحاشية ) في رواية الأوزاعي « الصنف » بفتح المهملة وكسر اللون بعدها فاء وهي طرف الثوب بما يلي طرته . قوله ( فأدركه أعرابي ) زاد همام « من أهل البادية » وفي رواية الأوزاعي « جاء أعرابي من خلفه » . قوله ( لجند ) بفتح الجيم والمرحدة بعدها ذال معجمة ، وفي رواية الأوزاعي « لجذب » ، وهي بمعنى جذب . قوله ( جبذة شديدة ) في رواية عكرمة « حتى رجع النبي ﷺ في نحر الأعرابي » . قوله ( قال أنس فنظرت إلى صفحة عاتق ) في رواية مسلم « عني » وكذا عند جميع الرواة عن مالك ، وكذا في رواية الأوزاعي . قوله ( أثرت فيها ) في رواية الكشميهني « بها » ، وكذا لمسلم من رواية مالك ، وفي رواية همام « حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه » ، وزاد أن ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي ﷺ إلى حجرته ، ويجمع بأنه لقيه خارج المسجد فأدركه لما كان يدخل فكلمه أو مسك بثوبه لما دخل ، فلما كان يدخل الحجره خشى أن يفوته لجبذه . قوله ( مر لي ) في رواية الأوزاعي « أعطنا » . قوله ( فضحك ) في رواية الأوزاعي « فتبسم ثم قال مرواله » ، وفي رواية همام « وأمر له بشىء » ، وفي هذا الحديث بيان حله ﷺ وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الاسلام ، وليتأسى به الولاة بعده في خلفه الجليل من الصنف والاعضاء والدفع بالنبي ﷺ إلى أحسن . الحديث السادس حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، وابن نمير هو محمد بن عبد الله بن نمير ، وابن إدريس هو عبد الله ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، والجميع كوفيون ، والغرض منه قوله « ولا رأي إلا تبسم » وتقدم في المناقب بلفظ « إلا ضحك » ، ومما متقاربان ، والتبسم أوائل الضحك كما تقدم ، وبقية شرحه هناك . الحديث السابع حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة « هل على المرأة من غسل » وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة ، والغرض منه قوله « فضحكت أم سلمة » لوقوع ذلك بمحضرة النبي ﷺ ولم ينكرها ضحكها وإنما أنكر عليها إنكارها احتلام المرأة . الحديث الثامن ، قوله ( عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وأبو النضر هو سالم . قوله ( مستجما قط ضاحكا ) في رواية الكشميهني « مستجما ضحكا » ، أى مبالغا في الضحك لم يترك منه شيئا ، يقال استجمع السيل : اجتمع من كل موضع ، واستجمعت المرأة أمورها : اجتمع لها ما يحبها ، فعل هذا قوله « ضاحكا منصوب على التمييز وإن كان مشتقا مثل الله دره فارسا أى ما رأيته مستجما من جهة الضحك بحيث يضحك ضحكا تاما مقبلا بكلية على الضحك ، والهوات بفتح اللام والهاء جمع لحاة وهي اللحمة التي بأعلى الخنجره من أقصى الفم ، وهذا القدر المذكور طرف من حديث تقدم بتامه وشرحه في تفسير سورة الأحقاف . الحديث التاسع حديث أنس في قصة الذي طلب الاستقاء ثم

الاستصحاب ، والغرض منه ضعفه عند قول القائل « غرقنا » ، وأورده من وجهين عن قتادة ، وسأفه هنا على لفظ سعيد بن أبي عروبة ، وسأفه في الدعوات على لفظ أبي عروبة ، ومحمد بن محبوب شيخه هو أبو عبد الله البنانى البصرى ، وهو غير محمد بن الحسن الذى لقيه محبوب ، ووم من راحدهما كشيخنا ابن الملقن فانه جزم بذلك وزعم أن البخارى روى عنه هنا وروى عن رجل عنه ، وليس كذلك بل هما اثنان أحدهما فى عداد شيخ الآخر ، وشيخ البخارى اسمه محمد واسم أبيه محبوب والآخر اسمه محمد واسم أبيه الحسن ومحبوب لقب محمد لا لقب الحسن ، وقد أخرج له البخارى فى كتاب الاحكام حديثا واحدا قال فيه « حدثنا محبوب بن الحسن ، وسبب الوم أنه وقع فى بعض الاسانيد ، حدثنا محمد بن الحسن محبوب ، فظنوا أنه لقب الحسن وليس كذلك »

## ٦٩ - باب قول الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾

وما ينهى عن الكذب

٦٠٩٤ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل « عن عبد الله رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن الصدق يهدي إلى البر ، وإن البر يهدي إلى الجنة ، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقا . وإن الكذب يهدي إلى الفجور ، وإن الفجور يهدي إلى النار ، وإن الرجل ليكذب حتى يُكتب عند الله كذابا . »

٦٠٩٥ - **حدثنا** ابن سلام **حدثنا** إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا ائتمن خان ، »

٦٠٩٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جرير **حدثنا** أبو رجاء عن « سئمة بن جندب رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : رأيت رجلين أتاني قال الذى رأى رأيتك يشق شدة فكدّاب ، يكذب بالكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق ، فيصنع به إلى يوم القيامة »

**قوله** ( باب قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ وما ينهى عن الكذب ) قال الراهب أصل الصدق والكذب فى القول ماضيا كان أو مستقبلا وعدا كان أو غيره ، ولا يكونان بالنقص الأول إلا فى الخبر ، وقد يكونان فى غيره كالاستفهام والطلب ، والصدق مطابقة القول الضمير والخبر عنه ، فان انخرم شرط لم يكن صدقا ، بل إما أن يكون كذبا أو مترددا بينهما على اعتبارين ، كقول المنافق : محمد رسول الله فانه يصح أن يقال صدق لكون الخبر عنه كذلك ، ويصح أن يقال كذب لمخالفة قوله لضميره . والصدق من كثر منه الصدق ، وقد يستعمل الصدق والكذب فى كل ما يحق فى الاعتقاد ويحصل نحو صدق ظنى ، وفى الفعل نحو صدق فى القتال ، ومنه ( قد صدقت الرؤيا ) اه ملخصا . وقال ابن التين : اختاف فى قوله ( مع الصادقين ) ف قيل معناه مثلهم

بقيل منهم . قلت : وأظن المصنف لما ذكر الآية الى قصة كعب بن مالك وما آذاه صدقه في الحديث الى الخير الذي ذكره في الآية . . . . . أن وقع له ما وقع من ترك المسلمين كلامه تلك المدة حتى ضاقت عليه الأرض بما رحبت ثم من الله عليه بقبول توبته . وقال في قصته : ما أنعم الله علي من نعمة بعد اذ هداني للإسلام أعظم في نفسي من صدق أن لا أكون كذبت فأهلك كما هلك الذين كذبوا ، وقال الفزالي : الكذب من قبائح الذنوب ، وليس حراما لعينه بل لما فيه من الضرر ، ولذلك يؤذن فيه حيث يتعين طريقا الى المصلحة . وتعقب بأنه يلزم أن يكون الكذب - اذالم يهأ عنه ضرر - مباحا ، وليس كذلك ، ويمكن الجواب بأنه يمنع من ذلك حسا للدادة فلا يباح منه الا ما يترتب عليه مصلحة ، فقد أخرج البيهقي في « الشعب » ، بسند صحيح عن أبي بكر الصديق قال : « الكذب يمانب الإيمان » ، وأخرجه عنه سرفوعا وقال : « الصحيح موقوف » ، وأخرج البراء من حديث سعد بن أبي وقاص رفعه قال : « يطبع المؤمن على كل شيء » ، الا الخيانة والكذب ، وسنده قوي . وذكر الدارقطني في « العلل » ، أن الأشبه أنه موقوف ، وشاهد المرفوع من مرسل صفوان بن سليم في الموطأ قال ابن التين : ظاهره يعارض حديث ابن مسعود ، واجمع بينهما حل حديث صفوان على المؤمن الكامل . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وأما جرير المذكور في ثالث أحاديث الباب فهو ابن حازم . **قوله** ( إن الصدق يهدي ) بفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب ، هكذا وقع أول الحديث من رواية منصور عن أبي وائل ، ووقع في أوله من رواية الأعمش عن أبي وائل عند مسلم وأبي داود والترمذي ، « عليكم بالصدق فإن الصدق » وفيه « وإياكم والكذب فإن الكذب الخ » . **قوله** ( الى البر ) بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخير ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ، ويطلق على العمل الخالص الدائم . **قوله** ( وان البر يهدي الى الجنة ) قال ابن بطال : مصداقه في كتاب الله تعالى ( ان الارار لى نعيم ) . **قوله** ( وان الرجل ليصدق ) زاد في رواية الأعمش « ويتحرى الصدق » ، وكذا زادها في الشق الثاني . **قوله** ( حتى يكون صديقا ) في رواية الأعمش « حتى يكتب عند الله صديقا » ، قال ابن بطال : المراد أنه يتكرر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة في الصدق . **قوله** ( ان الكذب يهدي الى الفجور ) قال الراغب : أصل الفجر الشق ، فالفجور شق ستر الديانة ، ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي ، وهو اسم جامع للشر . **قوله** ( ان الرجل ليكذب حتى يكتب ) في رواية السكشمي « يكون » ، وهو وزن الاول ، والمراد بالكتابة الحكم عليه بذلك واظهاره للمخلوقين من الملائكة والانس والجن في قلوب أهل الارض ، وقد ذكره مالك بلاغا عن ابن مسعود وزاد فيه زيادة مفيدة ولفظه « لا يزال العبد يكذب ويتحرى الكذب فيمنهكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين » ، قال النووي قال العلماء : في هذا الحديث حث على تحرى الصدق وهو قصده والاعتناء به . وعلى التحذير من الكذب والتساهل فيه ، فانه اذا تساهل فيه كثر منه فيعرف به . قلت : والتهيب بالتحري وقع في رواية أبي الاحوص عن منصور بن المعتمر عند مسلم ولفظه « وان العبد ليتحرى الصدق » ، وكذا قال في الكذب ، وعنده أيضا في رواية الأعمش عن شقيق وهو أبو وائل وأوله عنده « عليكم بالصدق » ، وفيه « وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق » ، وقال فيه « وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب » ، فذكره ، وفي هذه الزيادة اشارة الى أن من توفى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار له الصدق بجهة حتى يستحق الوصف به ، وكذلك عكسه ، وليس المراد أن الحد را ندم فيها ينحصر بين يقصد اليهما

فقط ، وان كان الصادق في الأصل مدحوا والكاذب مذموما . ثم قال النووي : واعلم أن الموجود في نسخ البخاري ومسلم في بلادنا وغيرها أنه ليس في متن الحديث الا ما ذكرناه قاله القاضي عياض ، وكذا نقله الحميدي ، ونقل أبو مسعود عن كتاب مسلم في حديث ابن مثنى وابن بشار زيادة وهي « ان شر الروايات روايا الكذب ، لأن الكذب لا يسلح منه جد ولا هزل ، ولا يعد الرجل صبيه ثم يخلفه ، فذكر أبو مسعود أن مسلما روى هذه الزيادة في كتابه ، وذكرها أيضا أبو بكر البرقاني في هذا الحديث ، قال الحميدي : وليست ههنا في كتاب مسلم ، والروايات جمع رواية بالتشديد وهو ما يترى فيه الانسان قبل قوله أو فعله . وقيل هو جمع رواية أي للكذب والهاء للمبالغة . قلت : لم أر شيئا من هذا في « الاطراف لابن مسعود » ولا في « الجمع بين الصحيحين للحميدي » فلعلهما ذكراه في غير هذين الكتابين . ثم ذكر حديث أبي هريرة « آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب ، والحديث ، وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان ، وطرفا من حديث سمرة في المنام الطويل المقدم ذكره وشرحه في باب الجنائز ، وفيه « الذي رأيت يشق شدة الكذاب » قال ابن بطال : اذا كرر الرجل الكذب حتى استحق اسم المبالغة يوصف بالكذب لم يكن من صفات كذا المؤمنين بل من صفات المنافقين ، يعني فلم هذا عقب البخاري حديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة . قلت : وحديث أبي هريرة المذكور هنا في صفة المنافق يشمل الكذب في القول والفعل ، والقصد الاول في حديثه والثاني في امارته والثالث في وعده ، قال : وأخير في حديث سمرة يعقوب الكذاب بأنه يشق شدة وذلك في موضع المعصية وهو فله الذي كذب به . قلت : ومناسبتة للحديث الاول أن عقوبة الكاذب أطلقت في الحديث الاول بالنار فكان في حديث سمرة بيانا . قوله في حديث سمرة ( قال الذي رأيت يشق شدة فكذاب ) هكذا وقع بالفاء واستشكل بان الموصول الذي يدخل خبره الفاء يشترط أن يكون مبهما عاما ، وأجاب ابن مالك بأنه نول المعين المهم منزلة العام إشارة الى اشتراك من يتصف بذلك في العقاب المذكور ، والله أعلم

#### ٧٠ - باب الهذى الصالح

٦٠٩٧ - حدثني إسحاق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة أحدكم الأعمش سمعت حذيفة قال « سمعت حذيفة يقول : إن أشبه الناس ذلا وسمتا وهذيا برسول الله ﷺ لابن أم عبد ، من حين يخرج من بيته إلى أن يرجع إليه ، لا تدري ما يصنع في أهله إذا خلا »

٦٠٩٨ - حدثنا أبو الوليد حذيفة ثنا شعبه عن مخارق قال سمعت طارقا قال « قال عبد الله بن الحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهذى هذى محمد ﷺ »

[ الحديث ٦٠٩٨ - طرفه في : ٧٧٧٧ ]

قوله ( باب الهذى الصالح ) بفتح الهاء وسكون الدال هو الطريقة الصالحة ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من وجهين من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس رفعه « الهذى الصالح والسمت الصالح والاقتصاد جزء من خمسة وعشرين جزءا من النبوة » وفي الطريق الأخرى « جزء من سبعين جزءا من النبوة » وأخرجه أبو داود وأحمد باللفظ الاول وسنده حسن ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر

عن ابن عباس بلفظ «خسة وأربعين» ، وسنأتي الإشارة إلى طريق الجمع بين هذه الروايات في التعبير في شرح حديث الرواية الصالحة ، قال التوربشتي : الاقتصاد على ضربين : أحدهما ما كان متوسطا بين محمود ومذموم كالتوسط بين الجور والعدل ، وهذا المراد بقوله تعالى ﴿ ومنهم مقتصد ﴾ ، وهذا محمود ومذموم بالنسبة ، والثاني متوسط بين طرفي الإفراط والتفريط كالجود فانه متوسط بين الاسراف والبخل ، وكالشجاعة فانه متوسط بين التهور والجهن ، وهذا هو المراد في الحديث . قوله (حدثني إسحق بن إبراهيم) هو ابن راهوية ونص البخاري لفظه ، ولكنه حذف من آخره قول أبي أسامة وهو ثابت في مسند إسحق فقال في آخر الحديث « فأقر به أبو أسامة وقال نعم ، وشقيق هو أبو وائل . » قوله (دلا) بفتح الميملة وتشديد اللام هو حسن الحركة في المشي والحديث وغيرهما ، ويطلق أيضا على الطريق . قوله (وسمنا) بفتح الميملة وسكون الميم هو حسن المنظر في أمر الدين ، ويطلق أيضا على التصديق في الأمر وعلى الطريق والجهة . قوله (وهديا) قال أبو عبيد : الهدى والهدل متقاربان ، يقال في السكينة والوقار وفي الأهبة والمنظر والشمال قال : والسمت يكون في حسن الهيئة والمنظر من جهة الخير والدين لامن جهة الجبال والزينة ، ويطلق على الطريق ، وكلاهما جيد بأن يكون له هيئة أهل الخير على طريقة أهل الاسلام . قوله (لأن أم عبد) بفتح اللام وهي تأكيد بعد التأكيد بأن المكسورة التي في أول الحديث وابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود ، ووقع في رواية محمد بن عبيد عن الأعشى عند الاسماعيل بلفظ « عبد الله ابن مسعود ، وفي الحديث فضيلة لابن مسعود جلييلة لشهادة حذيفة له بأنه أشد الناس شبها برسول الله ﷺ في هذه الخصال ، وفيه توفيق حذيفة حيث قال « من حين يخرج إلى أنه يرجع ، فانه اقتصر في الشهادة له بذلك على ما يمكنه معاهدته ، وإنما قال « لا أدري ما يصنع في أهله ، لأنه جوز أن يكون إذا خلا يكون في انبساطه لأهله يزيد أو ينقص عن هيئة رسول الله ﷺ في أهله ، ولم يرد بذلك اثبات نقص في حق عبد الله رضي الله عنه . وقد أخرج أبو عبيد في « غريب الحديث » أن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا ينظرون إلى سمته وهدية ودله فيتشبهون به ، فكان الحامل لهم على ذلك حديث حذيفة . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق زيد بن وهب سمعت ابن مسعود قال : اعلوا أن حسن الهدى في آخر الزمان خير من بعض العمل ، وسنده صحيح ، ومثله لا يقال من قبل الراعي ، فكان ابن مسعود لأجل هذا كان يحرص على حسن الهدى ، وقد استشكل الداودي الخارج بقول حذيفة في ابن مسعود قول مالك « كان عمر أشبه الناس بهدي رسول الله ﷺ » وأشبه الناس بعمر ابنه عبد الله ، وبعبد الله ابنه سالم ، قال الداودي : وقول حذيفة يقدم على قول مالك ، ويمكن الجمع باختلاف متعلق الشبه بحمل شبه ابن مسعود بالسمت وما ذكر معه ، وقول مالك بالقوة في الدين ونحوها ، ويحتمل أن تكون مقالة حذيفة وقعت بعد موت عمر ، ويؤيد قول مالك ما أخرج البخاري في « كتاب رفع اليدين » عن جابر قال « لم يكن أحد منهم أزم لطريق النبي ﷺ من عمر » وفي السنن ومستدرک الحاكم عن عائشة قالت « ما رأيت أحدا كان أشبه سمنا وهديا ودلا برسول الله ﷺ من فاطمة عليها السلام . قلت : ويجمع بالحل في هذا على النساء ، وأخرج أحمد عن عمر « من سره أن ينظر إلى هدى رسول الله ﷺ فلينظر إلى هدى عمرو بن الأسود . » قلت : ويجمع بالحل على من بعد الصحابة ، وعن عبد الرحمن بن جبير بن نفير « حج عمرو بن الأسود فرآه ابن عمر يصلي فقال : ما رأيت أشبه صلاة



ولا هديا ولا خشوعا ولا لبسة برسول الله ﷺ من هذا الرجل ، انتهى . وعمره المذكور (١) .  
 (عن غارق) هو ابن عبد الله ويقال ابن خليفة الأحمسي وطارق هو ابن شهاب الأحمسي . قوله ( قال قال عبد الله ) في رواية الاسماعيلي كان عبد الله يقول ، وعبد الله هو ابن مسعود ؛ وجوز ابن بطلان بان عبد الله هذا هو ابن عمر فوم في ذلك ، قوله ( ان أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ) هو بفتح الهاء كما في الترجمة وروى بعضها ضد الضلال ، زاد أبو خليفة عن أبي الوليد شيخ البخاري فيه في آخره : وشر الأمور محدثاتها ( وان ما نوءدون لآت وما أنتم بمعجزيين ) أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » وسياق في كتاب الاعتصام من وجه آخر عن ابن مسعود وفيه هذه الزيادة بلفظها وسأذكر شرحها هناك ان شاء الله تعالى . هكذا رأيت هذا الحديث في جميع الطرق موقوفا ، وقد ورد بعضه مرفوعا من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود أخرجه أصحاب السنن ، وجاء أكثره مرفوعا من حديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وأحمد وابن ماجه وغيرهم من طريق جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين عن أبيه عن جابر بالفاظ مختلفة ، منها لأحمد عن يحيى القطان عن جعفر به « ان رسول الله ﷺ كان يقول في خطبته بعد التشهد : ان أحسن الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ، قال يحيى ولا أهله الا قال ، وشر الأمور محدثاتها » الحديث ، وفي لفظ لمسلم من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد في أثناء حديث قال فيه « وبقول : أما بعد ان خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة ، الحديث

٧١ - باب الصبر في الأذى . وقول الله تعالى ( إنما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب )

٦٠٩٩ - حديث مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني الأعمش عن سعيد بن جبهر

عن أبي عبد الرحمن القسبي « عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ليس أحد - أو ليس شيء - أصبر على أذى سمعه من الله ، إنهم كيدعون له ولدا ، وإنه ليعا فيهم ويرزقهم ،

[ الحديث ٦٠٩٩ - طرفه في : ٧٣٧٨ ]

٦١٠٠ - حديث عمر بن حفصه حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت تقيفا يقول : قال عبد الله :

قسم النبي ﷺ قسمه - كعص ما كان يقدم - فقال رجل من الانصار : والله إنها لقسمه ما أريد بها وجه الله . قلت : أما لأقولن قننى ﷺ . فأبته - وهو في أصحابه - فسار رثه ، فشق ذلك على لنى ﷺ وتغير

وجهه وغضب ، حتى وددت أنى لم أكن أخبرته . ثم قال : قد أوفى موسى بأكثر من ذلك فصبر ، راجع ٤٨٥

قوله ( باب الصبر في الأذى ) أى حبس النفس عن المجازاة على الأذى قولاً أو فعلاً ، وقد يطلق على الحلم (وقول الله تعالى : إنما يؤتى الصابرون أجرهم بغير حساب) . قال بعض أهل العلم : الصبر على الأذى جهاد النفس ، وقد جبل الله الأنفس على التألم بما يفعل بها ويقال فيها . ولهذا شق على النبي ﷺ فسبهم له الى الجور في التسمية ،

لكنه حلم عن القائل فصبر لما علم من جزيل ثواب الصابرين وأن الله تعالى يأجره بغير حساب ، والصابر أعظم أجرا من المنفق لأن حسنة مضاعفة الى سبعمائة ، والحسنة في الاصل بمشرا أمثالها الا من شاء الله أن يزيده ، وقد تقدم في أوائل الإيمان حديث ابن مسعود ، الصبر نصف الإيمان ، وقد ورد في فضل الصبر على الأذى حديث ليس على شرط البخاري ، وهو ما أخرجه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عمر رفعه ، المؤمن الذي يحاطل الناس ويصبر على أذى خير من الذي لا يحاطل الناس ولا يصبر على أذى ، وأخرجه الترمذي من حديث صحابي لم يسم . **قوله** حديث أبي موسى (ليس أحد أو ليس شيء) هو شك من الراوي ، وقد أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى ابن سعيد بسند البخاري وقال فيه واحد ، بغير شك . **قوله** (صبر على أذى) هو بمعنى الحلم ، أو أطلق الصبر لأنه بمعنى الحبس والمراد به حبس العقوبة على مستحقها عاجلا وهذا هو الحلم . **قوله** (على أذى سمعه من الله) قد بينه في بقية الحديث ، وهو أنهم يشركون به ويرزقهم ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى . **قوله** (قال عبد الله) هو ابن مسعود ووقع في رواية سفيان عن الأعمش الماضية في باب من أخبر صاحبه بما يعلم ، بلفظ «عن ابن مسعود» . **قوله** (قسم النبي ﷺ قسما) في رواية شعبة عن الأعمش أنها قسمة غنائم حنين ، وفي رواية منصور عن أبي وائل لما كان يوم حنين آثر النبي ﷺ ناسا في القسمة أعطى الأقرع بن حابس مائة من الأبل وأعطى عيينة بن حصن مائة من الأبل وأعطى ناسا من أشراف العرب ، وقد تقدم إيضاح ذلك في غزوة حنين **قوله** (فقال رجل من الأنصار) تقدمت تسميته في غزوة حنين والرد هل من زعم أنه حر قوص بن زهير . **قوله** (والله إنها لقسمة ما أريد بها وجه الله) قد تقدم في غزوة حنين من وجه آخر بلفظ «ما أراد» على البنا . **قوله** (فقال رجل من الأنصار) وفي رواية منصور «ما عدل فيها» وهو بضم أوله على البناء للجهول . **قوله** (قلت أما لأقولن) قال ابن التين : هي بتخفيف الميم ووقع في رواية «أما» بتشديد ها وليس بين . قلت : وقع للكشميني «أم» بغير ألف وهو يؤيد التخفيف ، ويوجه التشديد على أن في السلام حذفا تقديره أما اذ قلت ذلك لأقولن . **قوله** (فشق ذلك عليه وتغير وجهه) قد تقدم قبل أكثر من عشرة أبواب بلفظ «تغير وجهه» وهو بالعين المهملة ويجوز بالمعجمة . **قوله** (حتى وددت أني لم أكن) في رواية أن يفتح وتخفيف . **قوله** (ثم قال قد أودى موسى بأكثر من هذا فصبر) في رواية شعبة عن الأعمش «يرحم الله موسى قد أودى» فذكره وزاد في رواية منصور «فقال فن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله» ، رحمه الله موسى ، الحديث . وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم بما لا يليق بهم ليحذروا القائل ، وفيه بيان ما يباح من الغيبة والنهي لأن صورتها موجودة في صنيع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي ﷺ ، وذلك أن قصد ابن مسعود كان نصيح النبي ﷺ وإعلامه بمن يظمن فيه عن يظنوا الاسلام ويبطن النفاق ليحذروا منه ، وهذا جائز كما يجوز التحمس على الكفار أيؤمن من كيدهم ، وقد ارتسب الرجل المذكور بما قال إنما عظيم فلم يكن له حرمة . وفيه أن أهل الفضل قد يغضبهم ما يقال فيهم بما ليس فيهم ، ومع ذلك فيلتقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي ﷺ اقتداء بموسى عليه السلام ، وأشار بقوله «قد أودى موسى» الى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى﴾ قد حكى في صفة أذاهم له ثلاث قصص : إحداها قولهم هو آذر ، وقد تقدم ضبط ذلك وشرحه في قصة موسى من أحاديث الانبياء . ثانيا في قصة موت هارون ، وقد أوضحته أيضا في قصة موسى . ثالثا في قصته مع قارون حيث أمر النبي أن تزعم أن موسى

راودها حتى كان ذلك سبب هلاك قلوب ، وقد تقدم ذلك في قصة قارون في آخر أخبار موسى في الحديث الانبياء

## ٧٢ - باب من لم يواجه الناس بالعتاب

٦١٠١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش **حدثنا** مسلم **عن** مسروق **وقالت** عائشة : **صنع** النبي ﷺ شيئا فرخص فيه ، فتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فخطب فحمد الله ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه ، فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية .  
[الحديث ٦١٠١ - طريقه في : ٧٣٠١]

٦١٠٢ - **حدثنا** عبدان **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا** شعبة **عن** قتادة **سمعت** عبد الله - هو ابن أبي عتبة - **مولى** أنس - **عن** أبي سعيد الخدري **قال** كان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها ، فإذا رأى شيئا يكرهه عرفناه في وجهه .

**قوله** باب من لم يواجه الناس بالعتاب ( أى حياء منهم . **قوله** ( مسلم ) هو ابن صبيح أبو الضحى ، وروى من زعم أنه ابن عمران البطين ، وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش فقال **عن** أبي الضحى ، ومن طريق حفص بن غياث التي أخرجهما البخاري من طريقه فقال نحو جرير ، ومن طريق عيسى بن يونس عن الأعمش كذلك ، ومن طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مسلم ، **قوله** ( صنع النبي ﷺ شيئا فرخص فيه ) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش **رخص** النبي ﷺ في أمر . **قوله** ( فتنزه عنه قوم ) في رواية مسلم من طريق جرير عن الأعمش **فبلغ** ذلك ناسا من أصحابه فكأنهم كرهوه وتنزهوا . **قوله** ( خطب ) في رواية أبي معاوية **فبلغ** ذلك النبي ﷺ فغضب حتى بان الغضب في وجهه . **قوله** ( ما بال أقوام ) في رواية جرير **ما بال** رجال ، قال ابن بطلان : هذا لا ينافي الترجمة ، لأن المراد بها المواجهة مع التبيين كأن يقول ما بالك يا فلان تفعل كذا ، وما بال فلان يفعل كذا . فأما مع الإيهام فلم تحصل المواجهة وإن كانت صورتها موجودة وهي مخاطبة من فعل ذلك ، لكنه لما كان من جملة المخاطبين ولم يميز عنهم صار كأنه لم يخاطب . **قوله** ( يتنزهون عن الشيء أصنعه ) في رواية جرير **بأنهم** حتى أمر ترخصت فيه فكروه وتنزهوا عنه ، وفي رواية أبي معاوية **يرغبون** عما رخص لي فيه . **قوله** ( فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية ) جمع بين القوة العلية والقوة العملية ، أى أنهم توهموا أن رغبهم عما أفعل أقرب لهم عند الله ، وليس كذلك إذ هو أعلمهم بالقرية وأولاهم بالعمل بها . وقد تقدم معنى هذا الحديث في كتاب الإيمان في رواية هشام بن عروة عن عائشة قالت **كان** رسول الله ﷺ إذا أمرهم أمرهم من الأعمال بما يطيقون ، الحديث ، وفيه **يفضب** ثم يقول إن أنفكم وأعلمكم بالله أنا ، وقد أوضحت شرحه هناك وذكرت فيه أن الحديث من أفرا : هشام عن أبيه عروة عن عائشة ، وطريق مسروق هذه متابعة جيدة لأصل هذا الحديث ، قال ابن بطلان : كان النبي ﷺ رفيقا بأمتة لذلك خفف عنهم العتاب ، لأنهم فعلوا ما يجوز لهم من الأخذ بالعدة ، ولو كان ذلك حراما لأمرهم بالرجوع إلى فعله . قلت : أما المعانبة فقد حصلت

منه لهم بلا ريب ، وإنما لم يميز الذي صدر منه ذلك سترًا عليه ، لحصل منه الرفق من هذه الحيثية لا بترك العتاب أصلاً . وأما استدلاله بكون ما فعلوه غير حرام فواضح من جهة أنه لم يلزمهم بفعل ما فعله هو . وفي الحديث الحق على الاقتداء بالنبي ﷺ ، وذم التعمق والتزهد عن المباح ، وحسن العشرة عند الموعظة ، والانكار والتلطف في ذلك ، ولم أعرف أعيان القوم المشار إليهم في هذا الحديث ، ولا الشيء الذي ترخص فيه النبي ﷺ ، ثم وجدت ما يمكن أن يعرف به ذلك وهو ما أخرجه مسلم في كتاب الصيام من وجه آخر عن عائشة ؓ أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أصبح جنباً وأنا أريد الصيام فأغتسل وأصوم ، فقال رسول الله ﷺ : وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم ، فقال : يا رسول الله إني لست مثلاً ، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، فنضب رسول الله ﷺ وقال : إني أرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقوا ، ونحو هذا في حديث أنس المذکور في كتاب النكاح « أن ثلاثة رهط سألوا عن عمل رسول الله ﷺ في السر ، الحديث وفيه قولهم « وأين نحن من النبي ﷺ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وفيه قوله لهم « والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ، لكنني أصوم وأفطر وأصل وأرقد وأتزوج النساء . » وثالث أحاديث الباب حديث أبي سعيد يأتي في « باب الحياء » بعد أربعة أبواب ، وقد تقدم شرحه أيضاً في « باب صفة النبي ﷺ » . قال ابن بطال : يستفاد منه الحكم بالدليل ، لأنهم جزموا بأنهم كانوا يعرفون ما يكرهه بتغير وجهه ، ونظيره أنهم كانوا يعرفون أنه يقرأ في الصلاة باضطراب لحيته كما تقدم في موضعه

### ٧٣ - باب . من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال

٦١٠٣ - **حدثنا** محمد وأحمد بن سعيد قال حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما » . وقال عكرمة بن عمار عن يحيى بن عبد الله بن يزيد سمع أبا سلمة سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ

٦١٠٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أبما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما »

٦١٠٥ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي فلابة « عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال : من حلف بيمين غير الإسلام كاذباً فهو كافر . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم ولعن المؤمن كفته . ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كفته »

**قوله** ( باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال ) كذا قيد مطلق الخبر بما إذا صدر ذلك بغير تأويل من قائله . واستدل لذلك في الباب الذي يليه . **قوله** ( حدثنا محمد وأحمد بن سعيد قال حدثنا عثمان بن عمر ) أما محمد فهو ابن يحيى الذهلي ، وأما أحمد بن سعيد فهو ابن سعيد بن صخر أبو جعفر الدارمي ، جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي . **قوله** ( عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ) كذا في رواية الجميع بالسنن . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في

رواية عكرمة بن عمار الملقبة انه «سمع أبا هريرة ، **قوله** ( إذا قال الرجل لأخيه يا كافر ) تقدم شرحه في « باب ما ينهى عنه من السباب واللعن » . **قوله** ( وقال عكرمة بن عمار عن يحيى ) هو ابن أبي كثير ( عن عبد الله بن يزيد ) هو المدني مولى الأسود بن سفيان ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث المعلق وحديث آخر موصول مضى في التفسير . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) يعنى بهذا الحديث ، وقد وصله الحارث بن أبي أسامة في مسنده وأبو نعيم في « المستخرج » ، من طريقه عن النضر بن محمد البائى عن عكرمة بن عمار به ، وقد أخرج مسلم في « كتاب الإيمان » من طريق النضر بن محمد عن عكرمة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة عن أبي هريرة حديثنا غير هذا ليس فيه بين يحيى وأبي سلة واسطة ، وأخرج الإسماعيلي حديث الباب من رواية أبي حذيفة عن عكرمة بن عمار بهذا السند وقال : إنه موقوف لم يذكر النبي ﷺ فيه . انتهى . وقد رفعه النضر بن محمد عن عكرمة كما ترى ، ودل صنيع البخارى على أن زيادة عبد الله بن يزيد بين يحيى وأبي سلة في هذه الرواية المعلقة لم تقدم في رواية علي بن المبارك عن يحيى بدون ذكر عبد الله بن يزيد عنده ، إما لاحتمال أن يكون يحيى سمعه من أبي سلة بواسطة ثم سمعه من أبي سلة ، وإما أن يكون لم يعتد بزيادة عكرمة بن عمار لضعف حفظه عنده . وقد استدرك الدارقطني عليه إخراج رواية علي بن المبارك ، وقال : يحيى بن أبي كثير مدلس ، وقد زاد فيه عكرمة رجلاً ، والحق أن مثل هذا لا يتعقب به البخارى لأنه لم تحف عليه العلة بل عرفها وأشار إلى أنها لا تقدم ، وكأن ذلك لان أصل الحديث معروف ومثله مشهور مروى من عدة طرق ، فيستغاد منه أن مراتب العلل متفاوتة ، وإن ما ظاهره التقدم منها إذا انجبر زال عنه التقدم ، والله أعلم . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في المدنى ، وحديث ثابت بن الضحاك كذلك ، وتقديم شرحهما في الباب المشار اليه . قال ابن بطال : كنت أسأل المهلب كثيراً عن هذا الحديث لصعوبته فيجيبني بأجوبة مختلفة والمعنى واحد قال : قوله « فهو كما قال » يعنى فهو كاذب لا كافر ، إلا أنه لما تعدد الكذب الذى حلف عليه والتزم الملة التى حلف بها قال عليه السلام « فهو كما قال » من التزام تلك الملة ان صبح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة ، لا في وقت ثان إذا كان ذلك على سبيل الخديعة المدخول له . قلت : وحاصله أنه لا يصير بذلك كافراً وإنما يكون كالكافر في حال حلفه بذلك خاصة ، وسيأتى أن غيره حمل الحديث على الوجد والتغليظ ، وأن ظاهره غير مراد ، وفيه غير ذلك من التأويلات

٧٤ - **باب** من لم ير كفاراً من قال ذلك مُتَوَلِّاً أو جاهلاً . وقال عمرُ الحارِط بن أبي بلتعة

إنه نافي ، فقال للنبي ﷺ « وما يُدريك لعلَّ الله قد أطلع إلى أهل بدرٍ فقال : قد غفرتُ لكم »

٦١٠٦ - **حديث** محمد بن عباد أخبرنا يزيد أخبرنا سليم حدثنا عمرو بن دينار حدثنا جابر بن عبد

الله « أن معاذ بن جبل رضى الله عنه كان يصلّى مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه فيصلي بهم الصلاة ، فقرأ بهم البقرة ، قال فتجوز رجل فصل صلاة خفيفة ، فبلغ ذلك معاذاً فقال : إنه منافق ، فبلغ ذلك الرجل فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله إنا قوم نعمل بأيدينا وننقى بنواضِحنا ، وإن معاذاً صلى بنا الباردة فقرأ البقرة فتجوزت ، فزعم أنى منافق . فقال النبي ﷺ : يا معاذ أمتان أنت ؟ ثلاثاً . اقرأ والشمس وضحاها ،

وسبح اسم ربك الأعلى ونحوها ،

٦١٠٧ - **حدثني** إسحاق أخبرنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق ،

٦١٠٨ - **حدثنا** ثيبه حدثنا ليث عن فافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركبه وهو يحلف بأبيه ، فناداه رسول الله ﷺ : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفا فليحلف بالله ، وإلا فليصمت ،

**قوله** ( باب من لم ير كفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ) أي بالحكم أو بحال القول فيه . **قوله** ( وقال عمر لحاطب بن أبي بلتعة إنه نافر ، كذا لاكثر بلفظ الفعل الماضي ، وفي رواية الكشميني « منافق » ، باسم الفاعل . وهذا طرف من حديث علي في قصة حاطب بن أبي بلتعة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في تفسير سورة الممتحنة . ثم ذكر حديث جابر في قصة معاذ بن جبل حيث طول في صلاة الصبح ففارقه الرجل فصلى وحده ، فقال معاذ إنه منافق ، وقد تقدم شرحه مستوفى في صلاة الجماعة ، وعبد بن عباد شيخ البخاري فيه أبوه بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة . وقوله « فتجوز رجل » بالجمع والزاي للجميع ، وحكى ابن التين أنه روى بالحاء المهملة أي انحاز فصلى وحده . **قوله** ( حدثني إسحاق ) هو ابن راهويه ، وأبو المغيرة هو عبد القدوس بن الحجاج الحمصي ، وهو من شيوخ البخاري قد حدث عنه كثيرا بلا واسطة . وتقدم الحديث في نفسه سورة النجم مع شرحه ، ووجه دخوله في هذا الباب واضح ، قال ابن بطال عن المهلب : أمره ﷺ للحالف باللات والعزى بقوله لا إله إلا الله خفية أن يستديم حاله على ما قال فيخشى عليه من حبوط عمله فجا نطق به من كلمة الكفر بعد الإيمان ، قال : ومثله قوله « لا يزن الزاني حين يزن وهو مؤمن » ، فنفى عنه الإيمان في حالة الزنا خاصة انتهى . وقال في موضع آخر ليس في هذا الحديث إطلاق الحلف بغير الله ، وإنما فيه تعليم من نسي أو جهل لحلف بذلك أن يبادر إلى ما يكفر عنه ما وقع فيه . وحاصله أنه أوشد من تلفظ بشيء مما لا ينبغي له التلفظ به أن يبادر إلى ما يرفع الحرج عن القائل أن لو قال ذلك قاصدا إلى معنى ما قال ، وقد قدمت توجيه هذا في شرح الحديث المذكور ، ومناسبة الأمر بالصدقة لمن قال أقامرك من حيث أنه أراد إخراج المال في الباطل ، فأمر بإخراجه في الحق . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في حلف عمر بأبيه ، وفيه النهي عن ذلك ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الإيمان والنذور ، وقصد بذكره هنا الإشارة إلى ما ورد في بعض طرقه « من حلف بغير الله فقد أشرك » ، لكن لما كان حلف عمر بذلك قبل أن يسمع النهي كان معذورا فيما صنع ، فلذلك اقتصر على نفيه ولم يؤاخذ به بذلك لأنه تأول أن حق أبيه عليه يقتضي أنه يستحق أن يحلف به ، فبين النبي ﷺ أن الله لا يحب لعبده أن يحلف بغيره ، والله أعلم

٧٥ - **باب** ما يجوز من التنصير والشدة لأمر الله تعالى

وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم)

٦١٠٩ - **حديث** يسرة بن صفوان حدثنا إبراهيم عن الزهري عن القاسم «عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل على رسول الله ﷺ وفي البيت قرآن فيه صور، فقلون وجهه، ثم تناولوا للشر فنهكته. وقالت قال النبي ﷺ: من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور»

٦١١٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن إسماعيل بن أبي خالد حدثنا قيس بن أبي حازم «عن أبي مسعود رضي الله عنه قال: أتى رجل النبي ﷺ فقال: إني لأخسر عن صلاة الغداة من أجل قُلان عما يُطيلُ بنا، قال فما رأيتُ رسولَ الله ﷺ قط أشدَّ غضباً في موعظةٍ منه يومئذ. قال فقال: يا أيها الناس إنَّ منكم مفسرين، فأيكُم ماصِلٌ بالناس فليجوز، فإنَّ فيهمُ المريضَ والكبيرَ وذا الحاجة»

٦١١١ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع «عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: بينا النبي ﷺ يصلِّي رأى في قبلة المسجد نخامةً فحكها بيده، فتنظف ثم قال: إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإنَّ الله حيال وجهه، فلا يتنصَّن حيال وجهه في الصلاة»

٦١١٢ - **حديث** محمد بن أحمد حدثنا إسماعيل بن جعفر أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد مولى للبشر «عن زيد بن خالد الجهني أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن اللقطة، فقال: حرَّثها سنة ثم اعرف وكامها وبعاصمها ثم استنق بها، فإن جاء ربها فادَّها إليه. قال: يا رسول الله، فضالة اللحم؟ قال: خذها فامساها لك أو لأخيك أو للذئب. قال: يا رسول الله، فضالة الإبل؟ قال فنصَّب رسولُ الله ﷺ حتى احمرت وجنتاه - أو احمر وجهه - ثم قال: مالك ولها؟ معها حذاؤها وسقاؤها حتى يلغها ربها»

٦١١٣ - وقال المسكين حدثنا عبد الله بن سعيد ح. وحدثني محمد بن زياد حدثنا محمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن سعيد قال حدثني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر بن سعيد «عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: احتجِر رسولُ الله ﷺ حَبيرةَ مَخْصُفةً - أو حَصِيداً - فخرج رسولُ الله ﷺ يصلِّي إليها، فتبعَ إليه رجالٌ وجعلوا يصلُّونَ بصلاته. ثم جاءوا إليه فحضروا، وأبطأ رسولُ الله ﷺ عنهم فلم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم مُنْصَباً فقال لهم رسولُ الله ﷺ: ما زال بكم صنيعكم حتى ظننتُ أنه سيكتبُ عليكم، فليكن بالصلاة في بيوتكم، فإن خيرَ صلاةٍ المرءُ في بيته إلا الصلاة المكتوبة»

**قوله** (باب ما يجرز من الغضب والشدة لأسر الله تعالى، وقال الله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين واغلب

عليهم) كأنه يشير الى أن الحديث الوارد في أنه ﷺ كان يصبر على الأذى إنما هو فيما كان من حق نفسه ، وأما إذا كان لله تعالى فإنه يمثل فيه أمر الله من الشدة . وذكر فيه خمسة أحاديث تقدمت كلها وفي كل منها ذكر غضب النبي ﷺ في أسباب مختلفة مرجعها الى أن ذلك كله كان في أمر الله ، وأظهر الغضب فيها ليكون أوكد في الزجر عنها . الحديث الأول حديث عائشة في القرام ، وقد تقدم شرحه في القباس ، وبسررة شيخه بفتح الياء المثناة من تحت والمهمله . الثاني حديث ابن مسعود في قصة تطويل الإمام في صلاة الغداة ، وتقدم شرحه في صلاة الجماعة . الثالث حديث ابن عمر في النخامة في القبلة ، وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب الصلاة ، وقوله « حبال وجهه ، بكسر المهملة بعدها تحتانية خفيفة أى تلفاه » . الرابع حديث زيد بن خالد في اللقطة ، وتقدم شرحه هناك . الخامس حديث زيد بن ثابت « احتجر رسول الله ﷺ حجيرة ، وقد تقدم شرحه في أبواب الإمامة ، وحجيرة تصغير حجرة بالراء ، وقد تقدم فيه رواية بالزاي ، ويقال بفتح أوله وكسر ثانيه ، والخصفة بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة ثم طاء : ما يتخذ من خوص القمل أو النخل ، وقوله فيه « وقال المكي » هو ابن إبراهيم البليخي أحد مشايخه ، وقد وصله أحمد والدارمي في مسندهما عن المكي بن إبراهيم بنهماه ، ومحمد بن زياد شيخه في الطريق الثانية هو الزبائدي ماله في البخاري سوى هذا الحديث ، قال السكلا بآذي : أخرج له شبه المقرون ، وكذا قال ابن عدي : روى له استقصادا ، وكانت وفاته قبل البخاري بقليل ، مات في حدود الخمسين ويقال سنة اثنتين وخمسين ذكر ذلك الدمياطي في حواشيه ، ومحمد بن جعفر هو غندر وعبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند ، وسباق الحديث في هذا الباب على لفظ محمد بن جعفر . والغرض منه قوله « فخرج عليهم مغضبا ، والظاهر أن غضبه لكونهم اجتمعوا بغير أمره فلم يكتفوا بالإشارة منه لكونه لم يخرج عليهم بل بالغوا لخصبوا بابه وتبعوه ، أو غضب لكونه تأخر اشفاقا عليهم لئلا تفرض عليهم وهم يظنون غير ذلك ، وأبعد من قال « صلى في مسجده بغير أمره » وقوله في آخره « أفضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » دال على أن المراد بالصلاة أى في قوله في الحديث الآخر « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » صلاة النافلة ، وحكى ابن التين عن قوم أنه يستحب أن يجلس في بيته من فريضة ، وزيهه بحديث الباب ، والله أعلم

٧٦ - باب الحذر من الغضب ، لقول الله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ، وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ وقوله عز وجل ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ ، وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْمَافِينَ مِنَ النَّاسِ ، وَاللَّهُ يُحِبُّ الْحَسَنِينَ ﴾

٦١١٤ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ليس للشديد بالصرعة ، إنما للشديد الذي يملك نفسه عند الغضب «

٦١١٥ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن عدي بن ثابت « حدثنا سليمان بن مرد قال : استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه ثمضاً قد احمر وجهه ، فقال النبي ﷺ إني لأعلم كلمة لو قالها قد رب عنه ما يجد ، لو قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فقالوا



لرجل : ألا نسمع ما يقولُ النبي ﷺ ؟ قال : إني لستُ بمجنون ،

٦١١٦ - حدثني يحيى بن يوسف أخبرنا أبو بكر - هو ابن عيَّاش - عن أبي حصين عن أبي صالح  
« عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا قال للنبي ﷺ أوصني . قال : لا تنضب . فردَّد مرارا ،  
قال : لا تنضب »

**قوله** ( باب الحذر من الغضب لقوله تعالى ( والذين يمتحنون كبار الأئم والفواش وإذا ما غضبوا هم  
يففرون ) وقوله عز وجل ( الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ ) الآية ) كذا لآبي ذر ، وساق  
في رواية كريمة إلى قوله ( المحسنين ) وكأنه أشار بالآية الثانية إلى ما ورد في بعض طرق الحديث الأول في الباب  
فمنذ أُنس « أن النبي ﷺ مر يقوم يصطرون فقال : ما هذا ؟ قالوا : فلان ما يصارع أحدا إلا صرعه ، قال :  
أفلا أدلكم على من هو أشد منه ؟ رجل كلمه رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطانه وغلب شيطان صاحبه ، رواه الزوار  
بإسناد حسن ، وليس في الآيتين دلالة على التحذير من الغضب إلا أنه لما ضم من يكظم غيظه إلى من يمتنّب الفواش  
كان في ذلك إشارة إلى المقصود . **قوله** ( لبس الشديد بالصرعة ) بضم الصاد المهملة وفتح الراء : الذي يصرع الناس  
كثيرا بقوته ، والهاء البالغة في الصفة ، والصرعة يسكون الراء بالعكس وهو من يصرعه غيره كثيرا ، وكل ما جاء  
بهذا الوزن بالضم وبالسكون فهو كذلك كمزة ولمزة وحفظ وخدعة وضحكة ، ووقع بيان ذلك في حديث ابن  
مسعود عند مسلم وأوله « ماتعدون الصرعة فيكم ؟ قالوا : الذي لا يصرعه الرجال ، قال ابن التين : ضبطناه بفتح  
الراء . وقرأ بعضهم بسكونها ، وليس بشيء لأنه عكس المطلوب ، قال : وضبط أيضا في بعض الكتب بفتح  
الصاد وليس شمه . **قوله** ( إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ) في رواية أحمد من حديث رجل لم يسمه  
شهد رسول الله ﷺ يقول : الصرعة كل الصرعة - كررها ثلاثا - الذي يغضب فيشتد غضبه ويحمر وجهه فيصرع  
غضبه . الحديث الثاني حديث سليمان بن صرد ، تقدم شرحه في باب السباب واللعن . الحديث الثالث ، **قوله**  
( حدثني يحيى بن يوسف ) هو الذي بكر الوأي وتشديد الميم ، لم أر له في البخاري رواية إلا عن أبي بكر بن  
هياش ، وأبو حصين بفتح أوله . **قوله** ( عن أبي صالح عن أبي هريرة ) خالفه الأعمش فقال « عن أبي صالح عن  
أبي سعيد » أخرجه مسدد في مسنده عن عبد الواحد بن زياد عن الأعمش ، وهو على شرط البخاري أيضا لولا  
هعنة الأعمش . **قوله** ( أن رجلا ) هو جارية بالجيم بن قدامة أخرجه أحمد وابن حبان والطبراني من حديثه معها  
ومفسرا ، ويحتمل أن يفسر بغيره ، ففي الطبراني من حديث سفيان بن عبد الله الثقي « قلت يا رسول الله قل لي  
قولا أتفعل به وأقلل ، قال : لا تنضب ، ولك الجنة » وفيه عن أبي الدرداء « قلت : يا رسول الله قل لي على عمل  
يدخلني الجنة ، قال : لا تنضب » وفي حديث ابن عمر عند أبي يعلى « قلت يا رسول الله قل لي قولا وأقلل لعل  
أعتقه . **قوله** ( أوصني ) في حديث أبي الدرداء « قل لي على عمل يدخلني الجنة » وفي حديث ابن عمر عند أحمد  
« ما يبعدني من غضب الله ، زاد أبو كريب عن أبي بكر بن هياش عند الترمذي « ولا تنكسر على لعل أعيه ،  
وعنه الاسماعيلي من طريق هيثم بن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش نحوه . **قوله** ( فردد مرارا ) أي ردد السؤال  
يلتمس أنفع من ذلك أو أبلغ أو أهم فلم يزد على ذلك . **قوله** ( قال لا تنضب ) في رواية أبي كريب « كل ذلك

يقول لانغضب ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة قال « لانغضب ثلاث مرات ، وفيها بيان هذه المرات ، وقد تقدم حديث انس أنه ﷺ كان يعيد السكامة ثلاثا لغضبه منه ، وأنه كان لا يرجع بعد ثلاث ، وزاد أحمد وابن حبان في رواية عن رجل لم يسم قال « تفكرت فيما قال فإذا الغضب يجمع الشر كله ، قال الخطابي معنى قوله « لانغضب ، اجتناب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه ، وأما نفس الغضب فلا يمتأني الحى عنه لأنه أمر طبيعي لا يزول من الجلبة ، وقال غيره : ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه ، فلا يدخل في النهي لأنه من تكليف المحال ، وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد . وقيل : معناه لانغضب لأن أعظم ما ينشأ عنه الغضب الكبير لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيه الكبر على الغضب ، فالذي يتواضع حتى يذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل : معناه لانغضب ما يأمرك به الغضب . وقال ابن بطال : في الحديث الاول أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه ﷺ جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وقال غيره : لعل السائل كان غصوبا ، وكان النبي ﷺ يأمر كل أحد بما هو أولى به ، فلذا اقتصر في وصيته له على ترك الغضب . وقال ابن التين : جمع ﷺ في قوله « لانغضب ، خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول الى التقاطع ومنع الرفق ، وربما آل الى أن يؤذي المغضوب عليه فينتقص ذلك من الدين . وقال البيضاوي : لعله لما رأى أن جميع المفسد التي تعرض للانسان إنما هي من شهوته ومن غضبه ، وكانت شهوة السائل مكسورة فلما سأل عما يحترق به عن القبايح نهى عن الغضب الذي هو أعظم ضررا من غيره ، وأنه اذا ملك نفسه عند حصوله كان قد قهر أقوى أعدائه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن أعدى عدو للشخص شيطانه ونفسه ، والغضب إنما ينشأ عنهما ؛ فمن جاهدتهما حتى يغلظهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان قهر نفسه عن الشهوة أيضا أقوى . وقال ابن حبان بعد أن أخرجه : أراد لانعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه ؛ لا أنه نهى عن شيء جبيل عليه ولا حيلة له في دفعه . وقال بعض العلماء : خلق الله الغضب من النار وجعله غريزة في الانسان ، فهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب واثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكي لون ما ورادها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون حزنا ، وإن كان على النظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ويترتب على الغضب تغير الظاهر والباطن كتغير اللون والعدة في الأطراف وخروج الأفعال عن غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حال غضبه لكان غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلخته ، هذا كله في الظاهر ، وأما الباطن فقبحة أشد من الظاهر ، لأنه يولد الحقد في القلب والحسد وإخمار السوء على اختلاف أنواعه ، بل أولى شيء يقبح منه باطنه ، وتغير ظاهره ثمرة تغير باطنه ، وهذا كله أثره في الجسد ، وأما أثره في اللسان فانطلاقه بالشتيم والفحش الذي يستحي منه العاقل ويندم قائله عند سكون الغضب ويظهر أثر الغضب أيضا في الفعل بالضرب أو القتل ، وإن فات ذلك بهرب المغضوب عليه رجع الى نفسه فيمزق ثوب نفسه ويلطم خده ، وربما سقط صريحا ، وربما أغشى عليه ، وربما كسر الآنية وضرب من ليس له في ذلك جريمة . ومن تأمل هذه المفسد عرف مقدار ما اشتملت عليه هذه الكلمة الطيبة من قوله ﷺ « لانغضب ، من الحكمة واستجلاب المصلحة في دمه

المفسدة بما يتعذر احصاؤه والوقوف على نهايته ، وهذا كله في الغضب الدنيوي لا الغضب الديني كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله ، وبين على ترك الغضب استحضار ما جاء في كلام الفيض من الغضب ، وما جاء في عاقبة ثمرة الغضب من الوعيد ، وأن يستعين من الشيطان كما تقدم في حديث سليمان بن صرد ، وأن يتوضأ كما تقدمت الإشارة إليه في حديث عطية ، والله أعلم . وقال الطوفي : أقوى الأشياء في دفع الغضب استحضار التوحيد الحقيقي ، وهو أن لا فاعل إلا الله ، لكل فاعل غيره فهو آله له ، فمن توجه إليه بمكره من جهة غيره فاستحضر أن الله لو شاء لم يمكن ذلك الغير منه اندفع غضبه ، لأنه لو غضب والحالة هذه كان غضبه على ربه جل وعلا وهو خلاف العبودية . قلت : وبهذا يظهر السر في أمره عليه السلام الذي غضب بأن يستعين من الشيطان لأنه إذا توجه إلى الله في تلك الحالة بالاستعاذة به من الشيطان أمكنه استحضار ما ذكر ، وإذا استمر الشيطان متلبساً متمكناً من الوسوسة لم يمكنه من استحضار شيء من ذلك ، والله أعلم

## ٧٧ - باب الحياء

٦١١٧ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **عن** قتادة **عن** أبي السوار العدوي قال « سمعتُ عمران بن حصين قال قال النبي ﷺ : الحياء لا يأتي إلا بخير . قال بشير بن كعب : مكتوب في الحكمة : إن من الحياء وقاراً وإن من الحياء سكينه . فقال له عمران : أحذرك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن صحيفتك ؟ »

٦١١٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** عبد العزيز بن أبي سلمة **حدثنا** ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء يقول : إنك لتسحبي - حتى كأنه يقول : قد أضرب بك - فقال رسول الله ﷺ : دعه فإن الحياء من الإيمان »

٦١١٩ - **حدثنا** علي بن الجعد **أخبرنا** شعبة **عن** قتادة **عن** مولى أنيس - قال أبو عبد الله : اسمه عبد الله بن أبي عتبة - سمعتُ أبا سعيد يقول « كان النبي ﷺ أشد حياءً من التذراء في خدرها »

**قوله** ( باب الحياء ) بالمد تقدم تعريفه في أول كتاب الإيمان ، ووقع لابن دقيق العيد في « شرح العمدة » أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الاقتباس ، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء ولازم الشيء لا يكون أصله ، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حرض على الامتناع عن فعل ما يعاب ، والحياء بالقصر المطر ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( عن قتادة ) كذا قال أكثر أصحاب شعبة ، وخالفهم شعبة بن سواد فقال « عن شعبة عن خالد بن رباح ، بدل قتادة ، أخرجه ابن منده . ووقع نظير هذه القصة عن عمران بن حصين أيضاً للملاء بن زياد أخرجه ابن المبارك في « كتاب البر والصلة » . **قوله** ( عن أبي السوار ) بفتح المهملة وتشديد ألواو وبعد الألف راء اسمه حريث على الصحيح ، وقيل حمير بن الربيع ، وقيل غير ذلك . ووقع في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم « سمعت أبا السوار » . **قوله** ( الحياء لا يأتي إلا بخير ) في رواية خالد بن رباح عن أبي السوار عند أحمد وكذلك في رواية أبي قتادة العدوي عن عمران عند مسلم « الحياء خير كله »

والطبراني من حديث ثروة بن إياس « قيل لرسول الله : الحياء من الدين ؟ فقال : بل هو الدين كله ، ولطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين « الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة » . قوله ( بصير بن كعب ) بالموحدة والمجعة مصغر تابهي جليل ، يأتي ذكره في الدعوات . قوله ( مكتوب في الحكمة ) في رواية محمد بن جعفر « انه مكتوب في الحكمة » ، وفي رواية أبي قتادة العدوي عند مسلم « فقال بصير بن كعب إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة ، بالحاء ، والحكمة في الأصل إصابة الحق بالعلم ، وصيأتي بسط القول في ذلك في « باب ما يجوز من الشعر ، ان شاء الله تعالى . قوله ( ان من الحياء وقاراً ، وان من الحياء سكينه ) في رواية الكشمغيني « السكينه ، بزيادة ألف ولام ، وفي رواية أبي قتادة العدوي « ان منه سكينه ووقار » ، وفيه ضعف ، وهذه الزيادة متعينة ومن أجهلها غضب عمران ، والأفليس في ذكر السكينه والوقار ما ينافي كونه خيراً ، أشار إلى ذلك ابن بطال ، لكن يحتمل أن يكون غضب من قوله منه « لأن التبعيض يفهم أن منه ما يضاد ذلك ، وهو قد روي أنه كله خير ، وقال القرطبي : معنى كلام بصير أن من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بأن يوقر غيره ويتوقر هو في نفسه . ومنه ما يحمل على أن يسكن عن كثير مما يتحرك الناس فيه من الأمور التي لا تليق بذى المروءة ، ولم ينكر عمران عليه هذا القدر من حيث معناه ، وإنما أنكره عليه من حيث أنه ساقه في معرض من يعارض كلام الرسول بكلام غيره ، وقيل إنما أنكر عليه لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها . قلت : ولا يخفى حسن التوجيه السابق . قوله ( وتحدثني عن صحيحتك ) في رواية أبي قتادة « فنضب عمران حتى احمرت عيناه وقال : لا أراي أحدنك عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ، وفي رواية أحمد « وتعرض فيه بحديث الكتب ، وهذا يؤيد الاحتمال الماضي ، وقد ذكر مسلم في مقدمة صحيحه لبصير بن كعب هذا قصة مع ابن عباس تشرح بأنه كلف يتساهل في الأخذ عن كل من لقيه . الحديث الثاني ، قوله ( عبد العزيز بن أبي سلمة ) هو الماشون . قوله ( مر النبي ﷺ على رجل يعط أعاء في الحياء ) تقدم في أول كتاب الإيمان مع شرحه ، ولم أعرف اسم الرجل ولا اسم أخيه إلى الآن ، والمراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة . قوله ( الحياء من الإيمان ) حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان ، وقال أبو عبيد الهروي : معناه أن المستحي ينقطع بمحياته عن المعاصي وإن لم يكن له تقية ، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . قال عياض وغيره : إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كلف غريزة لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم ، وأما كونه خيراً كله ولا يأتي الا بخير فأشكل حمله على الموم ، لأنه قد يصدر صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الاخلال ببعض الحقوق . والجواب أن المراد بالحياء في هذه الاحاديث ما يكون شرعياً ، والحياء الذي ينشأ عنه الاخلال بالحقوق ليس حياءً فرعياً بل هو عجز ومماناة ، وإنما يطلق عليه حياءً لمشايعته للحياء الشرعي ، وهو خلق يحث على ترك القبيح . قلت : ويحتمل أن يكون أشير إلى أن من كان الحياء من خلقه أن الخير يكون فيه أغلب فيضمحل ما اعلم يقع منه مما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير ، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون صيباً جلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب . وقال أبو العباس القرطبي : الحياء المكتسب هو الذي جعله الخارج من الإيمان ، وهو المكلف به دون الغريزي ، غير أن من كان فيه غريزة منه فأنها تميزه على المكتسب ، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزاً ، قال : وكان النبي ﷺ قد جمع له النواحي فسكن في الغريزي أشد حياءً من العذر في مخدرا ،

وكان في الحياء المكتسب في الذروة العليا ﷺ انتهى . وهذا تعرف مناسبة ذكر الحديث الثالث هنا ، وقد تقدم شرحه في « باب صفة النبي ﷺ » وقوله « عن مولى أنس » قال أبو عبد الله اسمه عبد الله بن أبي عتبة ، كذا الأكثر ؛ وحكى الجبائي أنه وقع لبعض رواة الفريرى عبد الله بدل عبد الرحمن ، وأبو عبد الله المذكور هو البخاري ، هكذا جزم بتسميته هنا ، وتقدم كذلك مسمى هناك ، وفي اسمه خلاف فقيل عبد الرحمن وقيل عبيد الله بالتصغير والمعتمد أنه عبد الله مكبرا ، وقوله « العنراء » بفتح المهملة وسكون الذال المعجمة ثم راء ومد هي البكر ، والحدرد بكسر المعجمة وسكون المهملة الموضع الذي تحبس فيه وتستتر ، والله أعلم

## ٧٨ - باب . إذا لم تستحي فاصنع ما شئت

٦١٢٠ - **حديث** أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا منصور عن ربهى بن حراش « حدثنا أبو

مسعود قال : قال النبي ﷺ : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستحي فاصنع ما شئت ،

**قوله** ( باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت ) كذا ترجم بلفظ الحديث وضمه في « الادب المفرد » إلى ترجمة الحياء **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية أبو خيشمة ، ومنصور هو ابن للمعتمر ، والاستاذ كله كوفيون ، وقد تقدم الاختلاف فيه على ربهى في آخر ذكر بنى اسرائيل . **قوله** ( إن مما أدرك الناس ) وقع في حديث حذيفة عند أحمد والبراد « أن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى ، والناس يجوز فيه الرفع ، والعائد على « ما » محذوف ، ويجوز النصب وللعائد ضمير الفاعل ، و« أدرك » بمعنى بلغ و« إذا لم تستح » اسم للكلمة المشبهة بتأويل هذا القول . **قوله** ( فاصنع ما شئت ) قال الخطابي : الحكمة في التعبير بلفظ الأمر دون الخبر في الحديث أن الذي يكف الإنسان عن مواقعة الشر هو الحياء فإذا تركه صار كالأمور طبعاً بارتكاب كل شر ، وقد سبق هذا الحديث والاشارة إلى شرحه في ذكر بنى اسرائيل في أواخر أحاديث الأنبياء ، وأشير هنا إلى زيادة على ذلك ، قال النووي في « الأربعين » : الأمر فيه للإباحة ، أى إذا أردت فعل شيء فإن كان مما لا يستحي إذا فعلته من الله ولا من الناس فافعله والا فلا ، وعلى هذا مدار الاسلام ، وتوجيه ذلك أن المأمور به الواجب والمندوب يستحي من تركه ، والمنهى عنه الحرام والمكروه يستحي من فعله ، وأما المباح فالحياء من فعله جائز وكذا من تركه ، فتضمن الحديث الأحكام الخمسة . وقيل هو أمر تهديد كما تقدم توجيهه ، ومعناه إذا نزع منك الحياء فافعل ما شئت فإن الله مجازيك عليه ، وفيه إشارة إلى تعظيم أمر الحياء ، وقيل هو أمر بمعنى الخبر ، أى من لا يستحي يصنع ما أراد

## ٧٩ - باب ما لا يستحي من الحق ، لا تفقه في الدين

٦١٢١ - **حديث** إسماعيل قال حدثني مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة

« عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت أم سلمة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق ، فهل على المرأة غسل إذا احتلمت ؟ فقال : نعم ، إذا رأت الماء ،

٦١٢٢ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب بن دثار سمعت ابن عمر يقول « قال النبي ﷺ : مثل

للمؤمن كمثل : « غفر الله له ذنوبه ولا يحط ورقها ولا يتحات ». فقال القوم : هي شجرة كذا ، هي شجرة كذا ، فأردت : « فوالله هي النخلة - وأنا غلام شاب - فاستحييت ، فقال : هي النخلة »

وعنه شعبة حدثنا خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن غام عن ابن عمر : « مثله ، وزاد : « حدثت به » فقال : لو كنت قلتها لكان أحب إلى من كذا وكذا »

٦١٢٣ - حدثنا مسدد حدثنا مرحوم سمعت ثابتاً أنه سمع أنساً رضي الله عنه يقول « جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تعرض عليه نفسها فنالت : هل لي حاجة في ؟ قالت ابنته : ما أقول حياءها . قاله : هي خير منك ، عرضت على رسول الله ﷺ نفسها »

قوله ( باب مالا يستحي من الحق للنفقة في الدين ) هذا تخصيص للعموم الماضي في الذي قبله أن الحياء خير كله ، أو يحمل الحياء في الخبر الماضي على الحياء الشرعي فيكون ما عداها مما يوجد فيه حقيقة الحياء لغة ليس مراداً بالوصف المذكور . وذكر فيه ثلاثة أحاديث تقدمت وهي ظاهرة فيما ترجم له : أحدها حديث أم سلمة في سؤال أم سلمة عن احتلام المرأة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة . ثانيها حديث ابن عمر « مثل المؤمن مثل شجرة خضراء ، أوردته من وجهين ، ومما سببه الترجمة من إنكار عمر على ابنته تركه قوله الذي ظهر له لكونه استحيى ، وتمني أن لو كان قال ذلك ، وقوله « أحب إلى من كذا » أي من حر النعم كما تقدم صريحاً ، وقد تقدم شرحه في كتاب العلم . ثالثاً : حديث أنس ، قوله ( مرحوم ) هو ابن عبد المولى المطار . قوله ( جاءت امرأة ) لم أقف على تعيين اسمها ، قوله « فقالت ابنته » الضمير لأنس ، واسم ابنته فيما أظن أمينة بنون مصر ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب النكاح

٨٠ - باب قول النبي ﷺ « يسروا ولا تعسروا » . وكان يحب التخفيف والتيسر على الناس

٦١٢٤ - حدثني إسحاق حدثنا النضر أخبرنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده قال « لما بعث رسول الله ﷺ ومعاذ بن جبل قال لهما : يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تفئرا ، وتطاوعا . قال أبو موسى : يا رسول الله ، إنا بأرض يصنع فيها شراب من العسل يقال له البعج ، وشراب من الشعير يقال له المزدر ، فقال رسول الله ﷺ : كل مسكر حرام »

٦١٢٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن أبي التياح قال « سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وسكنوا ولا تفئروا »

٦١٢٦ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قط إلا أخذ أيسرهما ، ما لم يكن إثمًا ، فإن كان إثمًا كان أبعد

الناس منه . وما أنعم رسول الله ﷺ لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله ، فينتقم بها الله ،

٦١٢٧ - **حدثنا** أبو الثمان حدثنا حماد بن زيد عن الأزرقي بن قيس قال « كنا على شاطئ نهر بالأهواز قد نصب عنه الماء ، فجاء أبو بركة الأسدي على فرس فصل وخلى فرسه ، فانطلقت للفرس ، فترك صلاته وتبعتها حتى أدركها فأخذها ، ثم جاء فقصى صلاته ، وفيها رجل له رأى ، فأقبل يقول : انظروا إلى هذا الشيخ ترك صلاته من أجل فرس ؛ فأقبل فقال : ما عتفى أحد منذ فارقت رسول الله ﷺ . وقال : إن مغزى مفرخ . فلو صليت وتركتم لم آت أهل إلى الليل . وذكر أنه يحب النبي ﷺ فرأى من تبسيره »

٦١٢٨ - **حدثنا** أبو البتان أخبرنا شبيب عن الزهري ح . وقال الليث : حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن أبا هريرة أخبره أن أهرابيا بال في المسجد ، فثار إليه الناس ليقتلوا به ، فقال لهم رسول الله ﷺ : دعوهُ وأهريقوا على بوله ذنوبا من ماء - أو سجلا من ماء - فامسحوا بهم ميسرين ولم تبعثوا معسرين »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : يسروا ولا تعسروا ، وكان يحب التخفيف والتسري على الناس ) أما حديث يسروا فوصله في الباب ، وأما الحديث الآخر فأخرجه مالك في الموطأ عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا في صلاة الضحى وفيه « وكان يحب ما خف على الناس ، وفي حديث أبي بن الخوادم عن عائشة في قصة الصلاة بعد العصر وفيه « وما كان يصليها في المسجد عاقفة أن تنقل على أمته ، وكان يحب ما خف عليهم ، وقد تقدم في « باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت » من كتاب الصلاة ، وقد وصل في الباب حديث أبي بركة وفيه « أنه يحب النبي ﷺ ورأى من تبسيره » وذكر في الباب أيضا خمسة أحاديث : الأول حديث أنس « يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا » . الحديث الثاني حديث أبي موسى « أن النبي ﷺ قال له ولما دنا بهما إلى الين : يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا » . **قوله** ( يسروا ) هو أمر بالتيسير والمراد به الأخذ بالتسكين تارة وبالتيسير أخرى من جهة أن التيسير يصاحب المشقة غالبا وهو ضد التسكين ، والتبشير يصاحب التسكين غالبا وهو ضد التنفير ، وقد تقدم بيان الوقت الذي بعث فيه أبو موسى ومعاذ رضي الله عنهما إلى الين في أواخر كتاب المغازي ، وتقدم الكلام على البتة وهو بكسر الموحدة وسكون المشناة بعدها مهمة في كتاب الأشربة . قال العاصمي : المراد بالأمر بالتيسير فيما كان من التوافل عما كان شاقا لئلا يفضى بصاحبه إلى الملل فيتركه أصلا ، أو يجب بهمك فيحبط فيما وخص فيه من الفرائض كصلاة الفرض قاعدا للماجر والفطر في الفرض لمن سافر فيشق عليه ، وزاد غيره في ارتكاب أخف الضررين إذا لم يكن من أحدهما بد كما في قصة الإعرابي حيث بال في المسجد . واسحق في حديث أبي موسى هو ابن راهويه كما وقع في رواية ابن السكن ، وجزم به أبو نعيم ، وتروى السكلا بأذى وتبعه أبو علي الجبائي هل هو ابن راهويه أو هو ابن منصور . الحديث الثالث حديث عائشة « ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ ، قال البيضاوي : يتصور التخيير بين ما فيه إثم ومالا إثم فيه إذا صدر من الكفار

مثلاً ، وفيه ترجيه آخر تقدم هناك . الحديث الرابع حديث أبي برزة . قوله ( وفيما رجل له رأى ) لم أقف على اسمه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن معنى قوله له رأى ، يظن أنه محسن وليس كذلك . وقوله « نضب عنه الماء » بنون وضاد معجمة ثم موحدة أى زال ، وقد تقدم فى أواخر الصلاة بلفظ « لجعل رجل من الخوارج يقول » فهذا هو المعتمد ، وأن المواد بالرأى رأى الخوارج ، والنون فيه لتحقيق ، أى رأى فاسد وقد تقدم شرح الحديث هناك . الحديث الخامس حديث أبي هريرة فى قصة الأعرابي الذى بال فى المسجد ، وقد سبق الإشارة إليه فى « باب الرفق » ، وأن شرحه تقدم فى كتاب الطهارة . وفى هذه الأحاديث أن الغلو وبجاءة القصد فى العبادة وغيرها مذموم ، وأن المحمود من جميع ذلك ما أمكنت المواظبة معه وأمن صاحبه المصحب وغيره من المهلكات

### ٨١ - باب الإنسباط إلى الناس

وقال ابن مسعود : خالط الناس ، ودينك لا تسكمنه . والدعاة مع الأهل

٦١٢٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو التياح قال سمعت أنس بن مالك رضى الله عنه يقول « إن

كان النبى ﷺ ليخالطنا حتى يقول لأخ لى صغير : يا أبا عبد الله ، ما فعل النهر ؟

[ الحديث ٦١٢٩ - طريقه فى : ٦٢٠٣ ]

٦١٣٠ - حدثنا محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت

« كنت ألقب بالبنات عند النبى ﷺ ، وكان لى صواحب يلعبن معى ، فكان رسول الله ﷺ إذا دخل يعقمن منه ، فيسرن إلى فيلبن معى »

قوله ( باب الإنسباط إلى الناس ) فى رواية الكشميني « مع الناس » . قوله ( وقال ابن مسعود : خالط الناس ودينك لا تسكمنه ) بفتح أوله وسكون الكاف وكسر اللام وفتح الميم من الكلم بفتح الكاف وسكون اللام وهو المرح وزنا ومعنى ، وروى بالمتأثرة بدل الكاف والنون مشددة لتأكيد . وقوله « ودينك » يجوز فيه النسب والرفع . وهذا الأثر وصله الطبرانى فى الكبير من طريق عبد الله بن باباه بمحدثين عن ابن مسعود قال « خالطوا الناس وصافوهم بما يشتهون ، ودينكم لا تسكمنه » وهذه بضم الميم للجميع . وأخرجه ابن المبارك فى « كتاب البر والصلة » من وجه آخر عن ابن مسعود بلفظ « خالطوا الناس وزابلوهم فى الأعمال » وعن عمر مثله لكن قال « وانظروا ألا تسكمنوا دينكم » . قوله ( والدعاة مع الأهل ) هو بقية الترجمة مطوف على الإنسباط فهو بالجر ، ويجوز أن يخطف على « باب » فىقرأ بالرفع ، والدعاة بضم الدال وتخفيف العين المهملتين وبعد الألف موحدة هى الملاطفة فى القول بالمزاح وغيره ، وقد أخرج الترمذى وحسنه من حديث أبي هريرة قال « نظروا يا رسول الله إنك تداعبنا ، قال : إني لا أقول إلا حقا ، وأخرج من حديث ابن عباس رفعه « لا تمار أحاك ولا تمارحه » الحديث ، والجمع بينهما أن المنهى عنه مافيه إفراط أو مداومة عليه لما فيه من الغفل عن ذكر الله





٦١٣١ - **عز بن قتيبة** بن سعيد حدثنا سفيان عن ابن المنكدر حدثه عن عروة بن الزبير « أن عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي ﷺ رجل فقال : ائذنا له ، فبئس ابن العشرة - أو بئس أخو العشرة - فلما دخل الآن له الكلام . فقلت له : يا رسول الله ، قلت ما قلت ، ثم ألت له في القول . فقال : أي عائشة ، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودعه - الناس اتقاء مخشيه »

٦١٣٢ - **عز بن عبد الوهاب** أخبرنا ابن علية أخبرنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « أن النبي ﷺ أهدبته أقبية من ديباج مزررة بالذهب ، فسمتها في أناس من أصحابه ، وعزل منها واحدا لمشرمة ، فلما جاء قال : خبات هذا لك . قال أيوب بشوبه أنه يُرَبِّيه إياه . وكان في خلقه شيء . » ورواه حماد بن زيد عن أيوب . وقال حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن ابن أبي مليكة عن المسور « قدمت على النبي ﷺ أقبية » **قول** (باب المداراة مع الناس) هو بغير همز ، وأصله الهمز لأنه من المدافعة ، والمراد به الدفع برفق . وأشار المصنف بالترجمة إلى ماورد فيه على غير شرطه واقتصر على إيراد ما يؤدى معناه ، فما ورد فيه صريحا حديث لجابر عن النبي ﷺ قال « مداراة الناس صدقة » أخرجه ابن عدي والطبراني في الاوسط ، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر ضعفوه وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به ، وأخرجه ابن أبي حاتم في « آداب الحكماء » بسند أحسن منه ، وحديث أبي هريرة « رأس العقل بعد الإيمان باقية مداراة الناس » أخرجه البزار بسند ضعيف . **قوله** (ويذكر عن أبي الدرداء : إنا لنكشر) بالكاف الساكنة وكسر المعجمة . **قوله** (في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتعنهم) كذا للاكثر بالعين المهملة واللام الساكنة والنون ، وللكشمينى بالقاف الساكنة قبل اللام المكسورة ثم تحتانية ساكنة من القلا بكسر القاف مقصور وهو البفض ، وهذه الرواية جزم ابن التين ، ومثله في تفسير المومل من « الكشف » . وهذا الأثر وصله ابن أبي الدنيا وإبراهيم الحارثي في « غريب الحديث » والدينورى في « المجالسة » من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكر مثله وواد « ونضحك إليهم » وذكره بلفظ اللعن ولم يذكر الدينورى في إسناده جبير بن نفير ، ورويناه في « فوائد أبي بكر بن المقرئ » من طريق كامل أبي العلاء عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال « إنا لنكشر أقواما » فذكر مثله وهو منقطع ، وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » من طريق خلف بن حوشب قال قال أبو الدرداء فذكر القفظ المعلق سواء ، وهو منقطع أيضا والكشر بالعين المعجمة وفتح أوله ظهور الاسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكشرة كالمشرة قال ابن بطال : المداراة من اخلاق المؤمنين ، وهى خفض الجناح لئلا ينال الكرامة وترك الإغلاظ لهم في القول وذلك من أقوى أسباب الالفة . وظن بعضهم أن المداراة هى المداهنة فغلط ، لأن المداراة مندوب اليها والمداهنة محرمة ، والفرق أن المداهنة من الدهان وهو الذى يظهر على الشيء ويستتر باطنه ، ونسرها العلماء بأنها معاينة الناسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه ، والمداراة هى الرفق بالجاهل فى التعليم وبالناسق فى التوبيخ من فعله ، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه ، والإنكار عليه بلطف القول والفعل ، ولا سيما اذا

احتجج الى تألفه ونحو ذلك . ثم ذكر حديثين قدما : أحدهما حديث عائشة « استأذن علي النبي ﷺ رجل فقال : أئذنوا له فبئس ابن المشيرة » وقد تقدم بيان موضع شرحه في « باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد » ، والنكتة في إبراده هنا التلييح الى ما وقع في بعض الطرق بلفظ المداراة ، وهو عند الحادث بن أبي أسامة من حديث صفوان بن عسال نحو حديث عائشة وفيه « فقال : انه منافق أداريه عن نفاقه ، وأخشى أن يفسد علي غيره » . والثاني حديث المسور بن مخرمة « قدمت علي النبي ﷺ أفبية » وفيه قصة أبيه مخرمة وقد تقدم شرحه في كتاب اللباس ؛ ووقع في هذه الطريق « وكان في خلقه شيء » ، وقد رمز البخاري بإبراده عقب الحديث الذي قبله بأنه المبهم فيه كما أشرت الى ذلك قبل ، ووقع في رواية مسروق عن عائشة « مر رجل برسول الله ﷺ فقال : بئس عبد الله وأخو المشيرة » ثم دخل عليه فرايته أقبل عليه بوجهه كأن له عنده منزلة أخرجه النسائي ، وشرح ابن بطال الحديث على أن المذكور كان منافقا ، وأن النبي ﷺ كان مأمورا بالحكم بما ظهر ، لا بما يعلمه في نفس الامر ، وأطال في تقرير ذلك ، ولم يقل أحد في المبهم في حديث عائشة انه كان منافقا لا مخرمة بن نوفل ولا عيينة بن حصن ، وإنما قيل في مخرمة ما قيل لما كان في خلقه من الشدة فكان لذلك في لسانه بذاة ، وأما عيينة فكان إسلامه ضعيفا وكان مع ذلك أهوج فكان مطاعا في قومه كما تقدم ، والله أعلم . وقوله في هذه الرواية « فلما جاء قال خبأت هذا لك » وفي رواية الكشميني « قد خبأت » ، وقوله « قال أيوب » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « بثوبه وأنه يريه اياه » والمعنى أشار أيوب بثوبه ليري الحاضرين كيفية ما فعل النبي ﷺ عند كلامه مع مخرمة ، وانفط القول بطلاق وبراءة الفعل ، وقوله « رواه حماد بن زيد عن أيوب » تقدم موصولا في « باب فرض الخمس » ، وصورته مرسل أيضا . قوله ( وقال حاتم بن وردان الخ ) أراد بهذا التعليق بيان وصل الخبر . وأن رواية ابن عطية وحاد وان كانت صورتها الارسال لكن الحديث في الأصل موصول ، وقد مضى بيان وصل رواية حاتم هذه في الشهادات

٨٣ - باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين . وقال معاوية : لا حكيم إلا ذو تجربة

٦١٣٣ - حديث قتيبة حدثنا القيث عن عقييل عن الزهري عن ابن المسيب « عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال : لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين »

قوله ( باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ) اللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة ما يكون من ذوات السموم ، واللدغ بالذال المعجمة والغين المهملة ما يكون من النار ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الطب ، والجحر بضم الجيم وسكون المهملة . قوله ( وقال معاوية لا حكيم إلا بتجربة ) كذا الأكثر بوزن عظيم ، وفي رواية الاصيل « الا ذو تجربة » ، وفي رواية أبي ذر عن غير الكشميني « لا حلم ، بكسر المهملة وسكون اللام » الا بتجربة ، وفي رواية الكشميني « الا لذى تجربة » وهذا الآخر وصله أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن عيسى بن يونس عن هشام ابن عروة عن أبيه قال « قال معاوية : لا حلم الا بالتجارب » ، وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، من طريق علي ابن مسير عن هشام عن أبيه قال « كنت جالسا عند معاوية لحدث نفسه ثم انقذه فقال : لا حلم الا ذو تجربة . قالوا للانا » وأخرج من حديث أبي سعيد مرفوعا « لا حلم الا ذو عثرة » ، ولا حكيم الا ذو تجربة ، وأخرجه أحمد

وصحبه ابن حبان ، قال ابن الأثير : معناه : لا يحصل الحلم حتى يرتكب الأمور ويكثر فيها فيعتبر بها ويستبين مواضع الخطأ ويمتنعها . وقال غيره : المعنى لا يكون حلياً كاملاً إلا من وقع في ذلة وحصل منه خطأ حينئذ ينجل ، فينبغي لمن كان كذلك أن يستمر من رآه على عيب فيعفو عنه ، وكذلك من جرب الأمور علم نفعها وضررها فلا يفعل شيئاً إلا عن حكمة . قال الطبري : ويمكن أن يكون تخصيص الحلم بذى التجربة للإشارة إلى أن غير الحكيم بخلافه ، وأن الحلم الذي ليس له تجربة قد يكثر في مواضع لا ينبغي له فيها الحلم بخلاف الحلم المجرب ، وبهذا تظهر مناسبة أثر معاوية لحديث الباب ، والله تعالى أعلم . قوله ( عن ابن المسيب ) في رواية يونس عن الزهري وأخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة حدثه ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » ، وكذا قال أصحاب الزهري فيه ، وغالطهم صالح بن أبي الأخضر وزمعة بن صالح وهما ضعيفان فقالا : عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، أخرجه ابن عدي من طريق المعافى بن عمران عن زمعة وابن أبي الأخضر ، واستغربه من حديث المعافى قال : وأما زمعة فقد رواه عنه أيضاً أبو نعيم . قلت : أخرجه أحمد عنه ، ورواه عن زمعة أيضاً أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو أحمد الزبيري أخرجه ابن ماجه . قوله ( لا يلدغ ) هو بالرفع على صيغة الخبر ، قال الخطابي هذا لفظه خبر ومعناه أمر ، أى ليكن المؤمن حازماً حذراً لا يؤتى من ناحية الغفلة فيخدع مرة بعد أخرى ، وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاهما بالخدر ، وقد روى بكسر التين في الوصل فيتحقق معنى التهمى عنه ، قال ابن التين : وكذلك قرأناه ، قيل معنى لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين أن من أذنب ذنباً فهو قب به في الدنيا لا يعاقب به في الآخرة . قلت : إن أراد قائل هذا أن عموم الخبر يتناول هذا فيمكن وإلا فسبب الحديث يأبى ذلك ، ويؤيده قول من قال : فيه تحذير من التفتيل ، وإشارة إلى استعمال الفطنة . وقال أبو عبيد : معناه ولا ينبغي للمؤمن إذا تكب من وجه أن يعود إليه . قلت وهذا هو الذى فيه الإكثار ومنهم الزهري راوى الخبر ، فأخرج ابن حبان من طريق سعيد بن عبد العزيز قال : قيل للزهري لما قدم من عند هشام بن عبد الملك : ماذا صنع بك ؟ قال : أوفى عني ديني ، ثم قال : يابن شهاب تعود تداني ؟ قلت : لا ، وذكر الحديث . وقال أبو داود الطيالسي بعد تخريجه : لا يعاقب في الدنيا بذنب فيعاقب به في الآخرة ، وحمله غيره على غير ذلك . قيل المراد بالمؤمن في هذا الحديث الكامل الذى قد أرفقته معرفته على غواص الأمور حتى صار يحذر عما سبق . وأما المؤمن المغفل فقد يلدغ مراراً . قوله ( من جحر ) زاد في رواية الكشميهنى والسرخسى واحد ، ووقع في بعض النسخ من جحر حية ، وهى زيادة شاذة . قال ابن بطال : وفيه أدب شريف أدب به النبي ﷺ أمته ونههم كيف يحذرون عما يخافون سوء عاقبته ، وفي معناه حديث المؤمن كيس حذر ، أخرجه صاحب « مسند الفردوس » من حديث أنس بسند صحيح . الكلام ما لم يأت إليه النبي ﷺ ، وأول ما قاله لآبي عزة الجمحي وكان شاعراً فأسر ببدر فشكى عائلة وفقرها فن عليه النبي ﷺ « لعله خير فداء » فظفر به بأحد فقال من « على » وذكر فقره وعياله فقال : لا تسبح طارضيكم بمكة تقول سمعت بمسند مرتين ، وأمر به فقتل . وأخرج قصته ابن إسحق في المغازي بغير اسناد . وقال ابن هشام في « تهذيب الدورية » : بلغني عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ قال حينئذ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ، وصنيع أبي عبيد في كتاب الامثال مشكل على قول ابن بطال أن النبي ﷺ أول من قال ذلك ، ولذلك قال ابن التين : أنه مثل قديم . وقال التوربشقي : هذا السبب يضمف الوجه الثانى يعنى الرواية بكسر التين

على النبي . وأجاب الطيبي بأنه بوجه بأن يكون **عليه السلام** لما رأى من نفسه الزكية الميل إلى الحلم مجرد منها مؤمناً حازماً فنهأ عن ذلك ، يعنى ليس من شيمة المؤمن الحازم الذى يفضى بالله أن يندفع من الغادر المنعرد فلا يستعمل الحلم فى حقه ، بل ينتقم منه . ومن هذا قول عائشة : ما انتقم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم لله بها ، قال فيستفاد من هذا أن الحلم ليس محموداً مطلقاً ، كما أن الجود ليس محموداً مطلقاً ، وقد قال تعالى فى وصف الصحابة ( أشداء على الكفار رحماء بينهم ) قال وعلى الوجه الاول وهو الرواية بالرفع فيكون إخباراً محضاً لا يفهم هذا الغرض المستفاد من هذه الرواية ، فتسكون الرواية بصيغة النهى أرجح والله أعلم . قلت : ويؤيده حديث : احتسروا من الناس بسوء الظن ، أخرجه الطبرانى فى الاوسط من طريق أنس ، وهو من رواية بريدة بالنعنة عن معاوية بن يحيى وهو ضعيف ، فله حلتان . وصح من قول مطرف التميمي الكبير أخرجه مسند

#### ٨٤ - باب حق الضيف

٦١٣٤ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** روح بن عبادة **حدثنا** حسين بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : عن عبد الله بن عمرو قال : دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال : أَلَمْ أَخْبَرَكَ أَنْكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ ؟ قَالَتْ : بَلَى . قَالَ : فَلَا تَفْعَلْ ، قُمْ وَنَمْ ، وَصُمْ وَأَفِطِرْ ، فَإِنَّ لِحَدِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ أَمِينُكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لَزُورُكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لَزُورُكَ عَلَيْكَ حَقًّا . وَإِنَّكَ عَسَى أَنْ يَطُولَ بِكَ مُهْرٌ ، وَإِنْ مِنْ حَسَبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ بَكَتْ حَسَنَةً عَشْرًا مِثْلًا ، فَذَلِكَ الْمُهْرُ كُلُّهُ : قَالَ : فَشَدَّدْتُ فُشْدَدَ عَلَيَّ . قُلْتُ : فَإِنِّي أَطْبِقُ غَيْرَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ : قَالَ : فَشَدَّدْتُ فُشْدَدَ عَلَيَّ ، قُلْتُ : فَإِنِّي أَطْبِقُ غَيْرَ ذَلِكَ ، قَالَ : فَصُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ، قُلْتُ : وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ؟ قَالَ : نَصْفُ الدَّهْرِ

**قوله** ( باب حق الضيف ) . **قوله** ( حسين ) هو المعلم ، وقد تقدم الحديث مشروحاً فى كتاب الصيام ، والغرض منه قوله « وان لزورك عليك حقاً » والزور بفتح الزاى وسكون الواو بعدها راء الزائر ، وقد بسط القول فيه فى الباب الذى يليه

#### ٨٥ - باب إكرام الضيف وخدمته وإنباء نفسه ، وقوله تعالى ( صَوبِ أَرْحَامَ الْمَكْرَمِينَ )

قال أبو عبد الله : يقال هو زور وهؤلاء زور ، وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل . ويقال مالا غور وماءان غور ومياه غور . ويقال : للتور للغار لا تناله الدلاء كل شيء غرت فيه فهو مقارة . تراور تميل من الزور ، والأزور الأصيل

٦١٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي سعيد بن أبي سعيد المقبري : عن أبي شريح السلمي أن رسول الله ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَارَتَهُ ، يَوْمَ وَلِيَّةٍ ، وَالضَّيْفَانِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مَدْفَعٌ ، وَلَا يَمِيلُ لَهُ أَنْ يَنْتَوِيَ مَدَّةُ حَقِّ مُجَرِّجِهِ ،

**حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك . . . . . ، وزاد : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَمْلِكْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَتْ ،

٦١٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** ابن مويدي **حدثنا** سفيان عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِرُ جَارَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرَمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ »

٦١٣٧ - **حدثنا** قتيبة **حدثنا** البث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخليل « عن عتبة بن عاصم رضى الله عنه أنه قال : قلنا يا رسول الله إنك تبعنا فتزول بقوم فلا تقرؤنا ، فاترى فيه ؟ فقال لنا رسول الله ﷺ ، إن نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينهى للضيف فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذى ينهى لم »

٦١٣٨ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سعدة « عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرَمْ ضَيْفَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُتْ ،

**قوله** ( باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه وقوله تعالى : ضيف إبراهيم المكرمين ) يشير الى أن لفظ ضيف يكون واحدا وجما وجمع القلة أضياف والكثرة ضيوف وضيفان . **قوله** ( قال أبو عبد الله يقال هو زور وضيف ومعناه أضيافه وزواره ، لأنها مصدر مثل قوم رضا وعدل ، ويقال ماء غور وبشر غور وما أن غور ومياه غور ) . قلت : ثبت هذا في رواية أبي ذر عن المستمل والكشميني فقط ، وهو مأخوذ من كلام الفراء قال في معاني القرآن ، قوله تعالى ( قل أرايتم أن أصبح ماؤكم غورا ) العرب تقول ماء غور وما أن غور ومياه غور ولا يجمعون غورا ولا يثرونه فلم يقولوا ما أن غوران ولا مياه أغوار ، وهو بمنزلة الزور يقال هؤلاء زور فلان وضيف فلان معناه أضيافه وزواره . وذلك لأنه مصدر فأجرى على مثل قولهم قوم عدل وقوم رضا ومقنع وقال غيره : الزور جمع زائر كراكب وركب . قلت : وهذا قول أبي عبيدة وجرم به في الصحاح . **قوله** ( ويقال الغور الغائر لا قتاله للدلاء ، كل شيء غرت فيه فهو مغارة ) هو كلام أبي عبيدة أيضا ، وقال أبو عبيدة : غور أى غائر والغور مصدر . **قوله** ( تزاور تميل من الزور والأزور الاميل ) . قلت : هو كلام أبي عبيدة قاله في تفسير سورة الكهف في قوله تعالى ( وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين ) أى تميل ، وهو من الزور يعنى بفتح الواو وهو العرج والميل . ثم ذكر ثلاثة أحاديث : أحدها حديث أبي شريح « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه » وقوله في الطريق الثانية « حدثنا اسماعيل أنبأنا مالك مثله » يعنى بإسناده ، وقوله « أو ليصمت » ضبطه الزوى بضم الميم وقال الطوفي سمعناه بكسرهما وهو القياس كضرب بضرب ، وقد استشكل التخيير الذى في قوله « فليقل خيرا أو ليصمت » لأن المباح إذا كان في أحد الشقين لزم أن يكون مأمورا به فيكون واجبا أو متهما فيكون حراما ، والجواب عن ذلك أن صيغة أفعل في قوله « فليقل » وفي قوله « ليسكت » لمطلق الإذن الذى هو أهم من المباح وغيره ، نعم يلزم من ذلك أن يكون المباح حسنا لدخوله في الخير ، ومعنى الحديث أن المرء إذا أراد أن يتكلم فليفكر قبل كلامه ، فإن علم أنه لا يترتب عليه مفسدة ولا يجرئ إلى محرم ولا مكروه فليتكلم ، وإن كان مباحا فالسلامة في السكوت مثلا يجر المباح إلى المحرم والمكروه . وفي حديث أبي ذر الطويل الذى صحه ابن

حبان « ومن حسب كلامه من عمله قل كلامه الا فيما بعينه » . ثانيا حديث أبي هريرة فيه أورده من وجهين عنه وفي أحدهما ما ليس في الآخر ، وقد تقدم كل ذلك في « باب اكرام الحار » ، باختلاف ألفاظه وبيان المراد به . قال الطوفي : ظاهر الحديث انتفاء الايمان عن قال ذلك ، وليس مرادا بل أريد به المبالغة كما يقول القائل : ان كنت ابني فأطعني ، تهيبا له على الطاعة ، لا أنه بانتفاء طاعته ينتفي أنه ابنه . ثالثا حديث حبة بن عاصم « قلنا يا رسول الله إنك نبينا فتنزل بقوم فلا يقروننا » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب المذاالم . قوله في حديث أبي شريح ( جائزته يوم وليلة ) قال السهيلي : روي جائزته بالرفع على الابتداء وهو واضح ، وبالنصب على بدل الاشتغال أي بكرم جائزته يوما وليلة . قوله ( والضيافة ثلاثة أيام فما بعد ذلك فهو صدقة ) قال ابن بطال سئل عنه مالك فقال : يكرمه ويتخفه يوما وليلة وثلاثة أيام ضيافة . قلت : واختلفوا هل الثلاث غير الاول أو بعد منها ؟ فقال أبو حنيفة يتكف له في اليوم الاول بأبر والاعطاف ، وفي الثاني والثالث يقدم له ما حضره ولا يزيد على عادته ، ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة وتسمى الجيزة ، وهي قدر ما يجوز به المسافر من منزل الى منزل ، ومنه الحديث الآخر « أجزوا الوفد بنحو ما كنت أجزم » ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتخفه ويزينه في البر على ما يحضره يوما وليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره ، فإذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فما زاد عليها مما يقدمه له يكون صدقة . وقد وقع في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح عند أحمد ومسلم بلفظ « الضيافة ثلاثة أيام ، وجائزته يوم وليلة » وهذا يدل على المخايمة ، ويؤيده ما قال أبو حنيفة . وأجاب الطبري بأنها جملة مستأنفة بيان للجملة الاولى ، كأنه قيل كيف يكرمه ؟ قال : جائزته . ولا بد من تقدير مضاف أي زمان جائزته أي بزه والضيافة يوم وليلة ، فهذه الرواية محمولة على اليوم الاول ، ورواية عبد الحميد على اليوم الاخير أي قدر ما يجوز به المسافر ما يحسنه يوم وليلة ، فينبغي أن يحمل على هذا حملا بالروايتين انتهى . ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وجائزته » ، بيان لحالة أخرى وهي أن المسافر تارة يتم عند من ينزل عليه فهذا لا يزيد على الثلاث بتفصيلها ، وتارة لا يتم فهذا يعطى ما يجوز به قدر كفايته يوما وليلة ، ولعل هذا أعدل الأوجه والله أعلم . واستدل بمحمل ما زاد على الثلاث صدقة على أن الذي قبلها واجب ، فإن المراد بتسميته صدقة التخيير عنه لأن كثيرا من الناس خصوصا الأغنياء يأفنون غالبا من أكل الصدقة ، وقد تقدمت أجوبة من لم يوجب الضيافة في شرح حديث عقبة ، واستدل ابن بطال لعدم الوجوب بقوله « جائزته » ، قال : والجائزة تفضل واحسانه ليست واجبة . وتعب بأنه ليس المراد بالجائزة في حديث أبي شريح العطية بالمعنى المصطلح وهي ما يعطاه الشاعر والوافد ، فقه ذكر في الاوائل أن أول من سماها جائزة بعض الأمراء من التابعين وأنه المراد بالجائزة في الحديث أنه يعطيه ما يرضيه عن غيره كما تقدم تقريره قبل . قلت : وهو صحيح في المراد من الحديث ، وأما تسمية العطية للشاعر ونحوه جائزة فليس بحادث : الحديث الصحيح « أجزوا الوفد » كما تقدمت الإشارة اليه ، ولقوله بفتح اللام لباس « ألا أعطيك ، ألا أضحك ، ألا أجزئك » ؟ فذكر حديث صلاة التسبيح فدل على أن استعمالها كذلك ليس بحادث . قوله ( ولا يحمل له أن يشوى عنده ) قال ابن التين : هو بكسر الواو وبفتحةا في الماضي وبكسرهما في المضارع . قوله ( حتى يخرج ) بماء مهملة ثم جيم من الحرج وهو الضيق . والثواء بانخفيف والمد الإقامة بمكان معين ، قال النووي في رواية مسلم « حتى يؤتمه » أي يؤتمه في الأثم ، لأنه قد يقتاب

لطول مقامه أو يعرض له بما يؤذيه أو يظن به ظناً سيئاً ، وهذا كله محمول على ما إذا لم تكن الإقامة باختيار صاحب المنزل بأن يطلب منه الزيادة في الإقامة أو يغاب على ظنه أنه لا يكره ذلك ، وهو مستفاد من قوله « حتى يخرج » ، لأن مفهومه إذا ارتفع الحرج أن ذلك يجوز . ورفعه عند أحمد في رواية عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن أبي شريح « قيل يا رسول الله وما يؤثم ؟ قال : يقيم عنده لا يجد شيئاً يقدمه ، أخرجه أحمد والعلامة وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفض مطهرته بسبب ذلك ثم قال : الحمد لله ، قال ابن بطال إنما كره له المقام بعد الثلاث لثلاث يؤذيه فتصير الصدقة منه على وجه المن والأذى . قلت : وفيه نظر ، فإن في الحديث « زاد فهو صدقة » فمفهومه أن الذي في الثلاث لا يسمى صدقة ، فالأولى أن يقول لثلاث يؤذيه فيرويه في الأثم بعد أن كان مأجوراً

### ٨٦ - باب صنع الطعام ، والتكليف للضيف

٦١٣٩ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا جعفر بن عون حدثنا أبو الميسر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال « أخى النبي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء فزار سلمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء متبهذة ، فقال لها : ما شأنك ؟ قالت : أخوك أبو الدرداء ليس له حاجة في الدنيا . فجاء أبو الدرداء ، فوضع له طعاماً فقال : كل ، فإني صائم . فقال : ما أنا بآكل حتى تأكل ، فأكل . فلما كان الليل ذهب أبو الدرداء يقوم ، فقال : نم ، فنام . ثم ذهب يقوم ، فقال : نم . فلما كانت آخر الليل قال سلمان : قم الآن . قال فصلياً . فقال له سلمان : إن لرؤبك عليك حقاً ، ولنفسك عليك حقاً ، ولأهلك عليك حقاً ، فأعط كل ذي حق حقه . فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : صدق سلمان . أبو جحيفة وهب السوائي ، يقال : وهب الخ

قوله ( باب صنع الطعام والتكليف للضيف ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة في قصة سلمان وأبي الدرداء ، وهو ظاهر فيما ترجم له ، وقد تقدم إيضاح ذلك مع بقية شرحه في كتاب الصيام . قوله ( أبو جحيفة وهب السوائي ) يعني بضم المهملة والمد ( وهب الخير ) أي كان يقال له وهب الخير ، وهذا لم يقع في رواية أبي ذر . ووقع في التكليف للضيف حديث سلمان « هنا رسول الله ﷺ » أن التكليف للضيف ، أخرجه أحمد والعلامة ، وفيه قصة سليمان مع ضيفه حيث طلب منه زيادة على ما قدم له فرفض مطهرته بسبب ذلك ، ثم قال الرجل لما فرغ « الحمد لله الذي قنعنا بما رزقنا . فقال له سليمان : لو قنعنا ما كانت مطهرتي مرهونة »

### ٨٧ - باب ما يكره من الغضب والجزع عند الضيف

٦١٤٠ - حدثنا ميثاق بن الوليد حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجري عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أبا بكر تضيف رجلاً فقال لعبد الرحمن : « دُونَكَ أَضْيَافَكَ فإني منطلق إلى النبي ﷺ » ، فأنزع من فراخ قبل أن أجىء . فانطلق عبد الرحمن فاتاهم بما عنده فقال : اطعموا . فقالوا : أين



رب منزلنا؟ قال : اطعموا . قالوا ما نحن بأكلين حتى يحمي رب منزلنا . قال : اقبلوا عنا قراكم ، فانه إن جاء ولم تطعموا النلتين منه . فأبوا ، فرأت أنه يحود على . فلما جاء تنحيت عنه ، فقال : ما صنعتُم ؟ فأخبروه ، فقال : يا عبد الرحمن . فمما قال : يا عبد الرحمن فسكت . فقال : يا غنفر ، أقسمتُ عليك إن كنت تسمع صوتي لما جئت . فخرجتُ فقلتُ : سَلْ أَضْيَاكَ . فقالوا صدق ، أنا ما به . قال : فانما انتظرتموني ، والله لا أطعمه الله . فقال الآخرون : والله لا أطعمه حتى تطعمه . قال : لم أر في الشر كالبيلة . ويلكم ، ما أنتم ؟ لم لا تقبلون عنا قراكم ؟ هاتِ طعامك . فجاءه ، فوضع يده قل : باسم الله ، الأولي للشيطان . فأكل وأكلوا .

**قوله** ( باب ما يكره من الغضب والمخرج عند الضيف ) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق في قصة أضياف أبي بكر ، وقد تقدم شرحه في علامات النبوة من الترجمة النبوية ، وأخذ الغضب منه من قول عبد الرحمن فمرقها أنه يمد على وهو من المودة وهي الغضب ، وقد وقع التصريح بذلك في الطريق التي بعد هذه حيث قال فيه : فغضب أبو بكر .

٨٨ - **باب** قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل . فيه حديث أبي جحيفة عن النبي ﷺ

٦١٤١ - **حديث** محمد بن عمار بن التثني حدثنا ابن أبي عمري عن سليمان عن أبي عثمان قال : قال عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما : جاء أبو بكر بصكر بضيف له - أو بأضياف له - فأمسى عند النبي ﷺ . فلما جاء قالت أمي : احتبست من ضورك - أو أضيافك - الليلة . قال : أو ما عشيتم ؟ فقالت : عرَضنا عليه - أو عليهم - فأبوا ، أو فأبى . فغضب أبو بكر فصبَّ وجدَّ وحلف لا يطعمه . فاختبأت أنا ، قال : يا غنفر ، فحلفت المرأة لا تطعمه حتى يطعمه ، فحلف الضيف أو الأضياف أن لا يطعمه - أو يطعموه - حتى يطعمه . فقال أبو بكر : كأن هذه من الشيطان ، فرعا بالطعام فأكل وأكلوا . فجاءوا لا يرفمون لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها . فقال يا أخت بني فراس ما هذا ؟ فذات : وقررة عبي إنها الآن لا كثرة قول أن فأكل ، فأكلوا ، وبثت بها إلى النبي ﷺ فذكر أنه أكل منها .

**قوله** ( باب قول الضيف لصاحبه والله لا آكل حتى تأكل ) ذكر فيه حديث أبي جحيفة ، يشير إلى قصة أبي الدرداء وسلمان وقد تقدم شرحها في كتاب الصيام ، ولم تقع هذه الترجمة ولا هذا التطبيق في رواية أبي ذر ، وإنما ساق قصة أضياف أبي بكر تلو الطريق التي قبلها ، وهي من هذا الوجه مختصرة ، وسليمان في سندها هو التميمي . وقوله : الأولي للشيطان ، أي الحالة التي غضب فيها وحلف ، وتقدم له توجيه متعقب

٨٩ - **باب** إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالكلام والسؤال

٦١٤٢ ، ٦١٤٣ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن بشير بن

يسار مولى الأنصار « عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة أنهما حدثاه أن عبد الله بن سهل ومحيصة ابن مسعود أتيا خيبر ففترقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل ، فجاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود إلى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، فبدأ عبد الرحمن - وكان أصغر القوم - فقال النبي ﷺ : كبر الكبر . قال يحيى : إني للسلام الأكر . فتكلموا في أمر صاحبهم ، فقال النبي ﷺ : أنسحقون فيكم أم قال صاحبكم - بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا يا رسول الله ، أسلم زره . قال : فتبرؤكم يهود في أيمان خمسين منهم : قالوا : يا رسول الله ، قوم كفار : فوداهم رسول الله ﷺ من قبله . قال سهل « فادركت ناقة من تلك الإبل فدخلت مربدأ لهم فركضتني برجلها ، قال الليث حدثني يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى : حسبت أنه قال مع رافع بن خديج . وقال ابن عيينة حدثنا يحيى عن بشير عن سهل وحده

٦١٤٤ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ، قال رسول الله ﷺ : أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم توتي أكلها كل حين باذن ربها ، ولا تحترق ورقها ، فوقع في نفسي اللخعة ، ففكرت أن أنكلم ونم أبو بكر وعمر . فلما لم يشكلا قال النبي ﷺ : هي اللخعة . فلما خرجت مع أبي قلت : يا أبتاه ، وقع في نفسي اللخعة . قال : ما منعك أن تقولها ؟ لو كنت قلتها كان أحب إلي من كذا وكذا . قال : ما معنى إلا أني لم أرك ولا أبا بكر تكلمنا ، ففكرت ،

قوله ( باب إكرام الكبير ، ويبدأ الأكبر بالسلام والسؤال ) المراد الأكبر في السن إذا وقع التساوي في الفضل ، والا فيقدم الفاضل في الفقه والعلم إذا عارضه السن . وذكر فيه حديث سهل بن أبي حشمة ورافع بن خديج في قصة محيصة وحويصة ، وسبأ في شرحه في كتاب القسامة ، وقوله « فوداهم » هو للاكثر ويروى بالفاء بدل الواو ، وقوله « من قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة على الصحيح . قوله ( قال الليث حدثني يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ، وبشير بالمرحدة والمعجمة مصغر هو ابن يسار بنحتمانية ثم مهمل خفيفة . وهذا التعليق وصله مسلم والترمذي والنسائي من حديث ابن عيينة . ثم ذكر حديث ابن عمر « أخبروني بشجرة مثلها مثل المسلم » الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى ، وكأنه أشار بإيراده إلى أن تقديم الكبير حيث يقع التساوي ، أما لو كان عند الصغير ما ليس عند الكبير فلا يمنع من السلام بحضرة الكبير ، لأن عمر تأسف حيث لم يتكلم ولده مع أنه اعتذر له بكونه يحضوره وحضور أبي بكر ومع ذلك تأسف على كونه لم يتكلم

٩٠ - باب ما يجوز من الشعر والرجز والهداء وما يصكره منه

وقوله تعالى ( والشعراء ينثيهم للفاوون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ، وأنهم يقولون ما لا يفعلون

إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، وذكروا الله كثيرا ، وانصبروا من بعد ما ظلموا . وسيمم القوم ظلموا أي مُنقلب ينقلبون . قال ابن عباس : في كلِّ لغو ينحوضون

٦١٤٥ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن أن مروان بن الحكم أخبره أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث أخبره أن أبي بن كعب أخبره أن رسول الله ﷺ قال « إن من الشمر حكمة »

٦١٤٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفیان عن الأسود بن قيس قال : سمعتُ جندباً يقول « بيننا النبي ﷺ بمشي إذ أصابه جبر فمتر ، فدميت إصبته فقال :

هل أنت إلا أصبح دمت وفي سبيل الله ما كفت

٦١٤٧ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن مهدي حدثنا سفیان عن عبد الملك حدثنا أبو سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه « قال النبي ﷺ : أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم »

٦١٤٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد « عن سلمة بن الأكوع قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر ، فسرنا ليلاً ، فقال رجل من القوم لعاصم بن الأكوع : ألا نسمعنا من هنيانك ؟ قال وكان عاصم رجلاً شاعراً ، فنزل يحدو بالقوم بقول :

الهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

فاغزير فداءك ما افترقنا وثبت الأقدام إن لاقينا واليقين سكرينة علينا

إنا إذا صبح بنا أتينا وبالصباح عولوا علينا

فقال رسول الله ﷺ : من هذا السائق ؟ قالوا : عاصم بن الأكوع . فقال : رحمه الله . فقال رجل من القوم : وجبت ياني الله ، لولا أمتمتنا به . قال فأتينا خيبر فحاصرناهم حتى أصابتنا نخسة شديدة ، ثم إن الله فتحها عليهم ، فلما أمسى الناس لليوم الذي فُتحت عليهم أوقدوا نيراناً كثيرة ، فقال رسول الله ﷺ : ما هذا فالتيران ، على أي شيء توقدون ؟ قالوا : على لحم ، قال : على أي لحم ؟ قالوا : على لحم حمار إنسية ، فقال رسول الله ﷺ : أهرقوها واكسروها . فقال رجل : يا رسول الله ، أو نهريقها ونفسلها . قال : أو ذاك . فلما تصاف القوم ، كان سيف عاصم فيه قمر ، فتناول به يهودياً ليضربه ، ويرجع ذباب سيفه ، فأصاب

رُكْبَةً مَاصِرَاتٍ مِنْهُ . فَلَمَّا قَالُوا قَالَ سَلَمَةُ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاخِصًا فَقَالَ لِي : مَا لَكَ ؟ قُلْتُ : نَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي ، زَعَمُوا أَنَّ عَامَرَ أَحْبَبَ عَمَّهُ . قَالَ : مَنْ قَالَ ؟ قُلْتُ : قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ بْنُ الْخَضِيرِ الْأَنْصَارِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : كَذَبَ مَنْ قَالَ ، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَيْنِ - وَجَعَ بَيْنَ إِمَامَيْهِ - إِنَّهُ يَجَاهِدُ مُجَاهِدًا ، قُلَّ عَرَبِيٌّ نَشَأَ بِهَا مِثْلُهُ ،

٦١٤٩ - حَرْشًا مَسْدُودًا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَقْبَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ - وَمَعْنَى أُمِّ سَلَمَةَ - فَقَالَ : وَيَبْخَكَ يَا أَبُ النَّجْشَةِ ، رُوِيَ ذَلِكَ مَوْقُوفًا بِالْقَوَارِيرِ « قَالَ أَبُو قِلَابَةَ : فَتَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَلِمَةٍ لَوْ تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُكُمْ لَمُوتُوا بِهَا عَلَيْهِ »

[ الحديث ٦١٤٩ - أطرافه في : ٦١٦٩ ، ٦٢٠٢ ، ٦٢٠٩ ، ٦٢١٠ ، ٦٢٩١ ]

**قوله** ( باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء ) . أما الشعر فهو في الأصل اتم لما دق ومنه دلت شعري ، ثم استعمل في السلام المتقن الموزون قصدا ، ويقال أصله الشعر بضمتين يقال شمرت أشعر أشعر وشعرت بكذا عدت علما دقيقا كصاية الشعر ، وقال الراغب : قال بعض الكهفاريين عن النبي ﷺ أنه شاعر ، فقيل لما وقع في القرآن من الكلمات الموزونة والقوافي ، وقيل أرادوا أنه كاذب لأنه أكثر ما يأتي به الشعاع كذب ، ومن ثم سموا الأدلة الكاذبة شعرا ، وقيل في الشعر : أحسنه أكذبه ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ( وأنهم يقولون ما لا يفعلون ) ويؤيد الأول ما ذكر في حد الشعر أن شرطه القصد إليه ، وأما ما وقع موزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا ، وأما الرجز فهو بفتح الراء والجيم بعدها زاي ، وهو نوع من الشعر عند الأكثر ، وقيل ليس بشعر لأنه يقال راجو لاشاعر وسمى رجزا لتقارب اجوائه واضطراب اللسان به . ويقال رجز البعير إذا تقارب خطوه واضطرب لضعفه فيه ، وأما الحداء فهو بضم الحاء وتخفيف الدال المهملتين يمد ويقصر : سوق الأبل بضرب مخصوص من الضاء ، والحداء في الغالب إما يكون بالرجز وقد يكون بغيره من الشعر ولذلك عطفه على الشعر والرجز ، وقد جرت عادة الأبل أنها تسرع السير إذا حدى بها . وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن طاروس مرسلا ، وأورده البزار موصولا عن ابن عباس دخل حديث بعضهم في بعض : أن أول من حدى الأبل عبد لمضر بن نزار بن معد بن عدنان كان في إبل لمضر فقمصر ، فقمصر مضرة على يده فأرجعه فقال : يا يداه يا يداه ، وكان حسن الصوت فامرعت الأبل لما سمعته في السير ، فكان ذلك مبدأ الحداء . ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء ، وفي كلام بعض الحنابلة لشاعر ينقل خلاف فيه ، ومأثمه عجوج بالأحاديث الصحيحة ، وبلتحق بالحداء هنا الجميع المشتغل على التشويق إلى الحج بذكر الكعبة وغيرها من المشاهد ، ونظيره ما يحرض أهل الجهاد على القتال ، ومنه غناء المرأة لفسكين الولد في المهد . **قوله** ( وقوله تعالى : والشعراء يتبعهم الغافلون ، ألم تر أنهم في كل واد يهيمون ) ساق في رواية كريمة والأصلي إلى آخر السورة ، ووقع في رواية أبي ذر بين الآيتين المذكورتين لفظة « وقوله » وهي زيادة لا يحتاج إليها ، قال المفسرون في هذه الآية : المراد بالشعراء شعراء المشركين ، يتبعهم غواة الناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرهم لأن الغافري لا يتبع إلا غاريا مثله . وسمى الشعراء منهم عبد الله بن الزبير وهبيرة بن أبي وهب

ومسافع وعمرو بن أبي أمية بن أبي الصلت ، وقيل زلت في شاعرين تم اجبا فكان مع كل واحد منهما جماعة وهم  
 الفواة السفهاء ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود من طريق يزيد النحوي عن هكرمة بن ابن عباس  
 في قوله تعالى ( والشعراء يتبعهم الغاؤون - الى قوله - ما لا يفعلون ) قال فأنسخ من ذلك واستثنى فقال ( الا  
 الذين آمنوا ) الى آخر السورة ، وأخرج ابن أبي شيبة - من طريق سرسة - قال : لما نزلت ( والشعراء يتبعهم  
 الغاؤون ) جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يهكمون فقالوا : يا رسول الله أنزل الله  
 هذه الآية وهو يعلم أنا شعراء . فقال اقرأها ( الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) أنتم ( وانصروا  
 من بعد ما ظلموا ) أنتم . وقال السبيل : نزلت الآية في الثلاثة ، وإنما وردت بالابهام ليدخل معهم من اقتدى بهم ،  
 وذكر الثعلبي مع الثلاثة كعب بن زهير بغير اسناد ، والله أعلم . قوله ( قال ابن عباس : في كل لغو مخوضون )  
 وصله ابن أبي حاتم والطبري من طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( في كل واد )  
 قال : في كل لغو ، وفي قوله ( يهيمون ) قال : يخوضون . وقال غيره يهيمون أى يقولون في الممدوح والمذموم  
 ما ليس فيه ، فهم كالهاثم على وجهه والهاثم المخالف للقصد . قوله ( وما يكره منه ) هو قسم قوله ، ما يجوز ، ،  
 والذي يتحصل من كلام العلماء في حد الشعر الجائر أنه اذا لم يكثر منه في المسجد ، وخلا عن مجر ، وعن الإغراق  
 في المدح والسكذب المحض . والنقول بعين لا يحل . وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على جوازه اذا كان كذلك ،  
 واستدل بأحاديث الباب وغيرها وقال : ما أئند بحضرة النبي ﷺ أو استنشدته ولم ينكره . قلت : وقد جمع ابن  
 سيد الناس شيخ شيوخنا مجلدا في أسماء من نقل عنه من الصحابة شيء من شعر متعلق بالنبي ﷺ خاصة ، وقد ذكر  
 في الباب خمسة أحاديث دالة على الجواز . وبعضها مفصل لما يكره مما لا يكره ، وترجم في الأدب المفرد ، ما يكره  
 من الشعر وأورد فيه حديث عائشة مرفوعا ، ان أعظم الناس فرية الشاعر يهجو القبيلة بأسرها ، وسنده حسن ،  
 وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ : أعظم الناس فرية رجل هاجى رجلا فهجا القبيلة بأسرها ، وصححه ابن  
 حبان . وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، عن عائشة أنها كانت تقول : الشعر منه حسن ومنه قبيح ، أخذ  
 الحسن ودع القبيح . ولقد رويت من شعر كعب بن مالك أشعارا منها القصيدة فيها أربعون بيتا ، وسنده حسن .  
 وأخرج أبو يعلى أوله من حديثها من وجه آخر مرفوعا ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، أيضا من حديث  
 عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ : الشعر بمنزلة الكلام ، لحسنه كحسن الكلام ، وقبيحه كقبيح الكلام . وسنده  
 ضعيف . وأخرجه الطبراني في الأوسط وقال : لا يروى عن النبي ﷺ الا بهذا الاسناد . وقد اشتهر هذا الكلام  
 عن الشافعي . واقتصر ابن بطال على نسبته إليه فقصر ، وعاب القرطبي المفسر على جماعة من الشافعية الاقتصار على  
 نسبة ذلك للشافعي وقد شاركهم في ذلك ابن بطال وهو مالم يكن غشا . الحديث الاول ، قوله ( عن الزهري أخيرى  
 أبو بكر بن عبد الرحمن ) يعني ابن الحارث بن هشام الخزومي ، وفي هذا الاسناد أربعة من التابعين قرشيون  
 مدنيون في نسق ، قالوه من صفاء التابعين وأبو بكر ومن فوقه من كبارهم ، ولمروان وعبد الرحمن موية إدراك  
 النبي ﷺ واسكنهما من حيث الرواية معدودان في التابعين ، وقد تقدم قريبا أن لعبد الرحمن رؤية وأنه قد نزل  
 في الصحابة ، وكذا ذكر بعضهم مروان في الصحابة لأدراكه ، وقد تقدم ذلك في الشروط . وقد اختلف على

الزهري في سننه : قال كثير على ما قال شعيب . وقال معمر في المشهور عنه : عن الزهري عن عروة ، بدل أبي بكر موصولا ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري عن عروة ، مرسل ، ووافق رباح بن زيد عن معمر الجماعة ، وكذا قال هشام بن يوسف عن معمر ، سكن قال عبد الله بن الأسود وكذا قال إبراهيم بن سعيد : عن الزهري ، وحذف يزيد بن هارون عن إبراهيم بن سعد مروان من السند والصواب إثباته . قوله ( أن من الشعر حكمة ) أي قولاً صادقاً مطابقاً للحق . وقيل أصل الحكمة المنع ، فلامني أن من الشعر كلاماً نافعا يمنع من السفه . وأخرج أبو داود من رواية صخر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده ، سمع رسول الله ﷺ يقول : أن من البيان شعراً ، وأن من العلم جهلاً ، وأن من الشعر حكماً ، وأن من القول عياً ، فقال صحبة بن صوحان . صدق رسول الله ﷺ . أما قوله وأن من البيان شعراً ، فالرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالهيج عن صاحب الحق فيفسد القوم ببيانه فيذهب بالحق . وأن قوله وأن من العلم جهلاً ، فيكلف العالم إلى علمه ما لا يعلم فيجمل ذلك . وأما قوله وأن من الشعر حكماً ، ففي هذه المواضع والأمثال التي يتعظ بها الناس . وأما قوله وأن من القول عياً ، فمرتكب كلامك على من لا يريد . وقال ابن النين : مفهومه أن بعض الشعر ليس كذلك ، لأن من ، تبعية . ووقع في حديث ابن عباس عند البخاري في « الأدب المفرد » ، وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلفظه أن من الشعر حكماً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود ، وأخرجه أيضاً من حديث بريدة مثله ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير قال قال أبو بكر : ربما قال الشاعر الكلمة الحكيمة . وقال ابن بطال : ما كان في الشعر والرجو ذكر الله تعالى وتعظيم له ووجدانيته وإثبات طاعته والاستسلام له فهو حسن مرغّب فيه ، وهو الخزانة في الحديث بأنه حكمة ، وما كان كذباً ولغوياً فهو مذموم . قال الطبري : في هذا الحديث رد على من كره الشعر مطلقاً واحتج بقول ابن مسعود : الشعر مزامير الشيطان ، وعن مسروق أنه تمثل بأول بيت شعر ثم سكت ، فقيل له فقال : أخاف أن أجد في صفيق شعراً ، وعن أبي أمامة رفعه : أن إبليس لما أهبط إلى الأرض قال : رب اجعل لي قرآناً ، قال قرآنك الشعر ، ثم أجاب عن ذلك بأنها أخبار وأمية ، وهو كذلك ، لحديث أبي أمامة فيه على بن يزيد الهاتفي وهو ضعيف ، وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الإفراط فيه والاكتثار منه كما سيأتي تقريره بعد باب ، وبدل على الجواز سائر أحاديث الباب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن عمر بن الشريد عن أبيه قال : استنشدني النبي ﷺ من شعر أمية بن أبي الصلت فأنشدته حتى أنشدته مائة قافية . وعن مطرف قال : سمعت عمران بن حصين من الكوفة إلى البصرة فقل منزل نوله إلا وهو ينشدني شعراً . وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين أنهم قالوا الشعر وأنشدوه واستنشدوه . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن خالد بن كيسان قال : كنت عند ابن عمر فوقف عليه إياس بن خيثمة فقال : ألا أنشدك من شعري ؟ قال : بلى ولكن لا تنشدني إلا حسناً . وأخرج ابن أبي شيبة بسند حسن عن أبي سلة بن عبد الرحمن قال : لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متحرفين ولا متجاوزين ، وكانوا يتناشدون الأشعار ويذكرون أسرار جاهليتهم ، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه دارت حاليق عينيه ، ومن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كنت أجالس أصحاب رسول الله ﷺ مع أبي في المسجد فيتناشدون الأشعار ويذكرون حديث الجاهلية ، وأخرج أحمد وابن أبي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يتذكرون الشعر وحديث الجاهلية عند رسول

الله ﷺ فلا ينهام ، وربما يتبسم ، . الحديث الثاني ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( سمعت جندبا ) في رواية أبي عوانة عن الاسود الماضية في أوائل الجهاد . جندب بن سفيان البجلي ، . قوله ( بينما النبي ﷺ يمشي ) في رواية أبي عوانة . كان في بعض المشاهد ، وفي رواية شعبة عن الاسود : خرج الى الصلاة ، وأخرجه الطيالسي وأحمد في رواية ابن عيينة عن الاسود عن جندب : كذبت مع النبي ﷺ في غار ، . قوله ( فعمرو ) بالعين المهملة والثاء المشددة . قوله ( فقال : هل أنت إلا اصبع دميت ) وفي سبيل الله ما لقيت ( هذان قسيان من رجز والتاء في آخرهما مكسورة على وفق الشعر ، وجزم الكرمانى بأنهما في الحديث بالسكون وفيه نظر ، وزعم غيره أن النبي ﷺ تعتمد إسكانهما ليخرج القسمين عن الشعر ، وهو مردود فإنه يصير من ضرب آخر من الشعر وهو من ضروب البحر الملقب الكامل ، وفي الثاني زحاف جائز . قال عياض : وقد غفل بعض الناس فروى دميت و لقيت بغير مد ظائف الرواية ليسلم من الاشكال فلم يصب ، وقد اختلف هل قاله النبي ﷺ ممثلاً أو قاله من قبل نفسه غير قاصد لانشائه لخرج موزوناً ، وبالأول جزم الطبري وغيره ، ويؤيده أن ابن أبي الدنيا في «حاشية النفس» ، أوردهما لعبد الله بن رواحة فذكر أن جعفر بن أبي طالب لما قتل في غزوة مؤتة بعد أن قتل زيد بن حارثة أخذ اللواء عبد الله بن رواحة فقالنل فأصيب إصبعه ، فارتجز وجعل يقول هذين القسمين وزاد :

يا نفس إن لا تقتلى تموتى هذى حياض الموت قد صليت  
وما تمنيت فقد لقيت إن تفعل فعلمها هديت

وهكذا جزم ابن التين بأنهما من شعر ابن رواحة . وذكر الواقدي أن الوليد بن الوليد بن المغيرة كان رافقياً أبا بصير في صلح الحديبية على ساحل البحر ، ثم إن الوليد رجع الى المدينة فعمر بالحرة فانقطعت إصبعه فقال هذين القسمين . وأخرجه الطبراني من وجه آخر موصول بسند ضعيف . وقال ابن هشام في زيادات السيرة : حدثني من أتى به أن النبي ﷺ قال : من لي بعباس بن أبي ربيعة ، فقال الوليد بن الوليد أنا ، فذكر قصة فيها : فعمر فدميت إصبعه فقالهما ، وهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون ابن رواحة ضمنهما شعره وزاد عليهما ، فإن قصة الحديبية قبل قصة مؤتة ، وقد تقدم نحو هذا الاحتمال في أوائل غزوة خيبر في الرجز المنسوب لعامر بن الأكوع : اللهم لولا أنت ما امتدنا ، وأنه نسب في رواية أخرى لابن رواحة . وقد اختلف في جواز تمثيل النبي ﷺ بشيء من الشعر وانشاده حاكياً عن غيره . فالصحيح جوازه . وقد أخرج البخاري في «الادب المفرد» ، والترمذي وصححه والنسائي من رواية المقدم بن شريح عن أبيه : قلت لعائشة : أكان رسول الله ﷺ يتمثل بشيء من الشعر ؟ قالت : كان يتمثل من شعر ابن رواحة : وبأقربك بالأخبار من لم تزود ، وأخرج ابن أبي شيبة نحوه من حديث ابن عباس وأخرج أيضاً من مرسل أبي جعفر الخطمي قال : كان رسول الله ﷺ يفتي المسجد وعبد الله بن رواحة يقول : أفلح من يعالج المساجدا . فيقولها رسول الله ﷺ . فيقول ابن رواحة : ينلو القرآن قائماً وقاعداً ، فيقولها رسول الله ﷺ ، وأما ما أخرجه الخطيب في التاريخ عن عائشة :

تفادل بما تهوى تكن ، فلقنا . يقال لشيء . كان الا تحقنا

قال : وإنما لم يعربه لثلاث يكون شعراً ، فهو شيء لا يصح . ومما يدل على وهامه التعليل المذكور ، والحديث

الثالث في الباب يؤيد ذلك ، وأنه عليه السلام كان يجوز له أن يحكي الشعر عن ناظمه . وقد تقدم في غزوة حنين قوله عليه السلام :  
 و أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب ، وأنه دل على جواز وقوع الكلام منه منظوما من غير قصد إلى ذلك  
 ولا يسمى ذلك شعرا . وقد وقع الكثير من ذلك في القرآن العظيم ، لكن غالبا أشطار أبيات والقليل منها وقع  
 وزن بيت تام ، فن التام قوله تعالى ﴿ الحمدون السائحون الراكعون الساجدون - أوتيت من كل شيء ولها عرش  
 عظيم - مسلمات مؤمنات قانتات تاتيات عابدات سائحات - فراخ إلى أهلها فجاء بهجل سمين - نبي عبادي أني أنا الغفور  
 الرحيم - ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون - قل للذين كفروا إن يذنبوا يغفر لهم - وجفان كالجوابي وقذور  
 راسيات - واتقون يا أولي الألباب - ان هذا لرزقنا ما له من نفاد - تظاهرون عليهم بالأثم والعدوان - فأقم  
 وجهك للدين حنيفا فطرة الله - ومن الليل فسبحه وأدبار النجوم . وكذلك السجود - والله يهدي من يشاء إلى  
 صراط مستقيم - اني وجدت امرأة تملككم وأوتيت من كل شيء ولها - يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله فليعلما - ولقد ضل قبلهم  
 ما ترك - وأزواج مطهرة ورضوان من الله - ونحزوم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين - ولقد ضل قبلهم  
 أكثر الأولين - ودانية عليهم ظلالها وذلقت أطوافها تنذيلها - وبأكلون الثمرات أكلالما ويحبون المال حبا جما ﴿  
 والوار في كل منهما وان كانت زائدة على الوزن لكانه يجوز في النظم ويسمى الخزم بالزاي بعد الحاء المعجمة . وأما  
 الأشطار فكثيرة جدا فمنها ﴿ فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر - أيقضي الله أمرا كان مفعولا - فأصبحوا  
 لا ترى إلا مساكنهم - في أمة قد خلت من قبلها أئمة - فذلكم الذي لم تلتقي فيه - فابذ إليهم على سواء - ادخلوها  
 بسلام آمنين - انه كان وعده مفعولا - حسدا من عند أنفسهم - ألا بعدا لعاد قوم هود - ويعلم ما جرحت بالنار -  
 وترام يعرضون عليها - وكفى الله المؤمنين القتال - والله أركسهم بما كسبوا - حتى يخوضوا في حديث غيره - قل هو  
 الرحمن أمانه - ألا إلى الله تصير الأمور - نصر من الله وفتح قريب - ذلك تقدير العزيز العليم - نقذف بالحق  
 على الباطل - اليوم أكملت لكم دينكم - يا أيها الناس اتقوا ربكم - لنن شكرتم لأزيدنكم - قتل الإنسان ما أكفره -  
 ثاني اثنين إذ هما في الغار - قد علمنا ما تنقص الأرض منهم - إن قارون كان من قوم موسى - ان ربى يكيدهن  
 عليهم - وينصرك الله نصرا عزيزا - خلق الإنسان من علق - وآخر دعوانى أن الحمد لله - وأحلوا قومهم دار البوار -  
 ولا تقتلوا النفس التي حرم الله - التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون - قل للذين  
 كفروا ان يذنبوا يغفر لهم - كلما أضاء لهم - ونحشر المجرمين يومئذ - يا أيها الإنسان انك كادح - يا أيها الإنسان ما  
 غرك - وهب لنا من لدنك رحمة - وينصرك الله نصرا عزيزا - والطير محشورة كل له أبواب - وعندهم قاصرات  
 الطرف أتراب - فان عدنا فانا ظالمون - زلزلة الساعة شيء عظيم - أنطعم من لو يشاء الله أطعمه - سمرات التخييل  
 والاعجاب - ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴿ ومن التام أيضا ﴿ وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس . ونزلناه تنزيلا ﴿  
 وإذا انتهى إلى « الناس » تم أيضا . وأيضاً ﴿ انتفرا على الناس ونزلنا تنزيلا ﴿  
 ان وقوع البيت الواحد من القصص لا يسمى شعرا ، ولا يسمى قائله شاعرا . الحديث الثالث حديث أبي هريرة  
 د أصبى كلمة قالها الشاعر ، تقدم شرحه في أيام الجاهلية ، وقوله د عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وقع في رواية  
 زائدة بن قدامة د عن عبد الملك بن عمير عن موسى بن طلحة عن أبي هريرة ، به وزاد بعد قوله كلمة لبيد : هم تمثل  
 أوله وترك آخره . وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن زائدة مثل رواية سفيان ومن تابعه وهو المحفوظ . الحديث



الرابع حديث سبله بن الاكوع في قصة عامر بن الاكوع ، تقدم شرحه مستوفى في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه : وكان عامر رجلا شاعرا فزل يحدو بالقوم ، يؤخذ منه جميع الترجمة لاشتغاله على الشعر والرجز والحداء ويؤخذ منه الرجز من جملة الشعر ، وقوله : اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، قال ابن التين : هذا ليس بشعر ولا رجز لأنه ليس بموزون ، وليس كما قال بل هو رجز موزون ، وإنما زيد في أوله سبب خفيف ويسمى الحزوم بالمعجمة تين وقوله : فأغفر فداء لك ما اقتضينا ، أما فداء فهو بكسر الفاء والممد منون ، ومنهم من يقوله بالفهم ، وشرط اتصاله بحرف الجر كالذي هنا . قاله ابن التين : وقال المازري لا يقال لله فداء لك لأنما كلته نستعمل عند توقع مكروه لشخص فيختار شخص آخر أن يحمل به دون ذلك الآخر ويفديه ، فهو إما مجاز عن الرضا كأنه قال : نفسي مبذولة لرضاك أو هذه الكلمة وقعت خطايا لسامع الكلام ، وقد تقدم له توجيه آخر في غزوة خيبر . وقال ابن بطال : معناه اغفر لنا ما ارتكبناه من الذنوب ، وفداء لك دعاء أي افدنا من عقابك على ما اقترفنا من ذنوبنا ، كأنه قال : اغفر لنا وافدنا منك فداء لك ، أي من عندك فلا تعاقبنا به . وحاصله أنه جعل اللام للتعيين مثل هيت لك ، واستبدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنصب ، وهو ضرب من التشديد بصوت فيه تمطيط ، وأفرط قوم فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقا بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى ، وفيه نظر . وقال الماوردي : اختلاف فيه ، فأباحه قوم مطلقا ، ومنعه قوم مطلقا ، وكرهه مالك والشافعي في أصح القولين ، ونقل عن أبي حنيفة المنع ، وكذا أكثر الحنابلة . ونقل ابن طاهر في كتاب السماع ، الجواز عن كثير من الصحابة ، لكن لم يثبت من ذلك شيء إلا في النصب المشار إليه أولا . قال ابن عبد البر : الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وفساد لوزن الشعر طلبا لضرب وخروجا من مذهب العرب . وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول دون الألحان المعجم . وقال الماوردي : هو الذي لم يزل أهل الحجاز يرضون فيه من غير فكثير إلا في حالتين : أن يكثروا منه جدا وأن يصحبه ما يمنعه منه . واحتج من أباحه بأن فيه ترويحاً للنفس ، فإن فعله ليقوى على الطاعة فهو مطيع أو على المعصية فهو عاص ، وإلا فهو مثل المنزه في البستان . والتفرج على المارة . وأطلب الغزالي في الاستدلال ، وعصمه أن الحداء بالرجز والشعر لم يزل يفعل في الحضرة النبوية ، وربما التمس ذلك ، وليس هو إلا أشتار توزن بأصوات طيبة والألحان موزونة ، وكذلك الغناء أشعار موزونة تؤدي بأصوات مستلذة والألحان موزنة . وقد تقدم له بوجه آخر في غزوة خيبر (١)

قوله ( إسماعيل ) هو ابن علي . قوله ( أتى النبي ﷺ على بعض فساتين ) يأتي في « باب » ، وفي رواية حماد بن زيد عن أبوب أن رسول الله ﷺ كان في سفر ، وفي رواية شعبة عن ثابت عن أنس ، نرى منزله لحدي الحادي ، وسيأتي ذلك في « باب المعارض » وأخرجه الترمذي ولا إسماعيل من طريق أبي بصير ، وكان معهم سائق واحد . ولأبي داود الطيالسي عن حماد بن سبله عن ثابت عن أنس : كان أنجشة يحدو بالنساء ، وكان البراء بن مالك يحدو بالرجال ، وأخرجه أبو عوانة من رواية عبد الله بن عمر ، وفي رواية قتادة عن أنس : كان للنبي ﷺ حداد يقال له أنجشة وكان حسن الصوت ، وسيأتي في « باب » ، وفي رواية وهيب : وأنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بينه ، وفي رواية حميد عن أنس ، فاشتد بين في الدياق ، أخرجه أحمد عن ابن عدي عنه ، وفي رواية حماد

ابن سلق عن ثابت ، فإذا أضفت الإبل ، وهي بعين مبهمة ونون وقاف أى أسرعت وزنه ومعناه ، والعنق بفتححتين قد تقدم بيانه في كتاب الحج . **قوله** ( ومعين أم سليم ) في رواية حميد عن أنس عند الحارث ، وكان يحدو بأמהات المؤمنين ونسائهم ، وفي رواية وهيب عن أيوب كاسياني بعد عشرين بابا ، كانت أم سليم في الثقل ، وفي رواية سليمان التيمي عن أنس عند مسلم ، كانت أم سليم مع نساء النبي ﷺ ، أخرجه من طريق يزيد بن زريع عنه ، وأخرجه النسائي من طريق زهير والراهمري في الامثال ، من طريق حماد بن مسعدة كلاهما عن سليمان فقال : « من أنس عن أم سليم ، جملة من مسند أم سليم ، والاول هو المحفوظ ، وحكى عياض أن في رواية السمرقندي في مسلم ، أم سلمة ، بدل أم سليم قال وقوله في الرواية الاخرى « مع نساء النبي ﷺ » ، يقوى أنها ليست من نسائه . قلت : وتضاف الروايات على أنها أم سليم يقضى بأن قوله أم سلمة تصحيف . **قوله** ( فقال ويحك يا أنجشة ) في رواية حماد كان في سفر له وكان غلام يحدو بين يقال له أنجشة ، وسيأتي في باب المعارض ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه كان في بعض أسفاره وغلام أسود ، وفي رواية للنسائي عن قتبية عن حماد ، وغلام له يقال له أنجشة ، وهو بفتح الحمد وسكون النون وفتح الجيم بعدها شين معجمة ثم هاء تأنيث ، ووقع في رواية وهيب « يا أنجش » على الترخيم ، قال البلاذري : كان أنجشة حبشيا يكنى أبا مارية . وأخرج الطبراني من حديث واللة أنه كان ممن نفاهم النبي ﷺ من المخنثين . **قوله** ( رويك ) كذا للاكثر وفي رواية سليمان التيمي « رويدا » ، وفي رواية شعبة « ارفق » ، ووقع في رواية حميد « رويك ارفق » جمع بينهما رويدا في « جزء الانصاري » عن حميد . وأخرجه الحارث عن عبد الله بن بكر عن حميد فقال « كذلك سوقك » وهي بمعنى كفالك . قال عياض : قوله رويدا منصوب على أنه صفة لمخدوف دل عليه اللفظ أى سق سوقا رويدا ، أو احد حدوا رويدا . أو على المصدر أى أورد رويدا مثل ارفق رافقا ، أو على الحال أى سر رويدا ، أو رويك منصوب على الاغراء ، أو مفعول بفعل مضمير أى الزم وفكك ، أو على المصدر أى أورد رويك . وقال الراغب : رويدا من أورد يرود كأمهل يمهل وزنه ومعناه ، وهو من الرود بفتح الراء وسكون فافيه وهو التردد في طلب الشيء برفق راد وارتاد ، والرائد طالب السكك ، ورادت المرأة تزود اذا مضت على هينها . وقال الراهمري : رويدا تصغير رود وهو مصدر فعل الرائد ، وهو المجهول في طلب الشيء ، ولم يستعمل في معنى المهمة الا مصفرا ، قال وذكر صاحب « العين » أنه إذا أريد به معنى التزويد في الوعيد لم ينون . وقال السهيلي : قوله رويدا أى ارفق ، جاء بلفظ التصغير لأن المراد التقليل أى ارفق قليللا ، وقد يكون من تصغير المرخم وهو أن يصغر الاسم بعد حرف الواو كما قالوا في أسود سويد فكذا في أورد رويد . **قوله** ( سوقك ) كذا للاكثر وفي رواية حميد « سيرك » وهو بالنصب على نزح الخافض أى ارفق في سوقك ، أو سقمن كسوقك . وقال القرطبي في « المفهم » : رويدا أى ارفق ، وسوقك مفعول به . ووقع في رواية مسلم « سوقا » وكذا للاسماعيل في رواية شعبة ، وهو منصوب على الاغراء بقوله ارفق سوقا ، أو على المصدر أى سق سوقا . وقرأت بخط ابن الصائغ المتأخر : رويك إما مصدر والسكاف في محل خفض ، ولما اسم فعل والسكاف حرف خطاب ، وسوقك بالنصب على الوجهين والمراد به حدودك إطلاقا لاسم المسبب على السبب . وقال ابن مالك : رويك اسم فعل بمعنى أورد أى أمهل ، والسكاف المتصلة به حرف خطاب ، وفتحة داله بنائية . ولك أن تجعل رويك مصدرا مضافا الى السكاف فاصبها سوقك وفتحة داله على هذا إعرابية . وقال أبو البقاء : الوجه

النصب برويدا والتقدير أمهل سوفك ، والكاف حرف خطاب وليست اسما ، ورويدا يتعدى الى مفعول واحد قوله ( بالقوارير ) في رواية هشام عن قتادة ، ورويدك سوفك ولا تكسر القوارير ، وزاد حماد في روايته عن أيوب قال أبو فلانة : يعنى النساء ، ففي رواية همام عن قتادة ولا تكسر القوارير ، قال قتادة : يعنى ضعفة النساء والقوارير جمع قارورة وهى الزجاجية سميت بذلك لاستقرار الشراب فيها . وقال الرامهرمزي : كنى عن النساء بالقوارير لراقتن وضعفن عن الحركة ، والنساء يشبهن بالقوارير فى الرقة واللطافة وضعف البنية ، وقيل : المعنى سقمن كسوفك القوارير لو كانت محمولة على الابل ، وقال غيره : شبهن بالقوارير لسرعة انقلاجهن من الرضا ، وقلة دوامهن على الوفاء ، كالقوارير يسرع اليها الكسر ولا تقبل الجبر ، وقد استعملت الشعراء ذلك ، قال بشار :

أرفق بعمرى اذا حركت لسبته فانه عربى من قوارير

قال أبو فلانة : فتكلم النبي ﷺ بكلمة لو تكلم بها بعضكم لاجتمعوها عليه : قوله « سوفك بالقوارير » قال الداودى : هذا قاله أبو فلانة لأهل العراق لما كان عندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل . وقال الكرماني : امله نظر الى أن شرط الاستعارة أن يكون وجه الشبه جليا ، وليس بين القارورة والمرأة وجه التشبيه من حيث ذاتهما ظاهر ، لكن الحق أنه كلام فى غاية الحسن والسلامة من العيب ؛ ولا يلزم فى الاستعارة أن يكون جلاء وجه الشبه من حيث ذاتهما ، بل يكفى الجلاء الحاصل من القران الحاصلة ، وهو هنا كذلك . قال : ويحتمل أن يكون قصد أبى فلانة أن هذه الاستعارة من مثل رسول الله ﷺ فى البلاغة ، ولو صدرت من غيره عن بلاغة له لاجتمعوها . قال وهذا هو اللائق بمنصب أبى فلانة . قلت : وليس ما قاله الداودى بعيدا ولكن المراد من كان ينقطع فى العبارة ويتجنب الالفاظ التى تشتمل على شيء من الهزل وقريب من ذلك قول شداد بن أوس الصحابي لطلحة : اقتنا بسفرة نصبت بها ، فأنكرت عليه ، أخرجه أحمد والطبرانى . قال الخطابى : كان أنجشة أسود وكان فى سوقه عنف ، فأمره أن يرفق بالمطايا وقيل كان حسن الصوت بالحذاء فكروه أن تسمع النساء الحذاء فإنه حسن الصوت يحرك من النفوس ، فذهب ضعف عزائمه وسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى سرعة الكسر اليها . وجزم ابن بطال بالاول فقال : القوارير كناية عن النساء اللاتي كن على الابل التى تساق حينئذ ، فامر الحادى بالرفق فى الحذاء لانه يحث الابل حتى تسرع فاذا أسرع لم يؤمن على النساء السقوط ، واذا مشى رويدا أمن على النساء السقوط . قال : وهذا من الاستعارة البدعية ، لأن القوارير أسرع شيء تكسيرا ، فأفادت الكناية من العوض على الرفق بالنساء فى السير ما لم تفده الحقيقة لو قال أرفق بالنساء . وقال الطبري : هى استعارة لأن المشبه به غير المذكور ، والقريضة حالية لا مقالية ، ولفظ الكسر ترشيح لها . وجزم أبو عبيد الهروى بالثاني وقال : شبه النساء بالقوارير لضعف عزائمهن ، والقوارير يسرع اليها الكسر ، تخشى من سماعين النسيب الذى يحدوه أن يقع بقلوبهن منه ، فأمره بالكف ، فشبه عزائمه بسرعة تأثير الصوت فيهن بالقوارير فى إسرار الكسر اليها . ورجح هياض هذا الثانى فقال هذا أشبه بمساق الكلام ، وهو الذى يدل عليه كلام أبى فلانة ، والا فلا جبر عن السقوط بالكسر لم يعبه أحد . وجوز القرطبي فى المفهم ، الأمرين فقال : شبهن بالقوارير لسرعة تأثيرهن وعدم تجمدهن ، تخاف عليهن من حث السير بسرعة السقوط أو التألم من كثرة الحركة والاضطراب الناشئ.

من السرعة ، أو عاف عليهم الفتنة من سماع النسييد . قلت : والراجح عند البخاري الثاني ، ولذلك أدخل هذا الحديث في « باب المعارض » ، ولو أريد المعنى الأول لم يكن في لفظ القوارير تعريض

### ٩١ - باب هجاء المشركين

٦١٥٠ - **حدثنا** محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : امتأذن حسان بن ثابت رسول الله ﷺ في هجاء المشركين . فقال رسول الله ﷺ : فكيف ينسبني ؟ فقال حسان : لأسئلك منهم كما تسأل الشجرة من قلعين » . وعن هشام بن عروة عن أبيه قال « ذهبت أسب حسان عند عائشة فقالت : لا نسبه » ، فانه كان ينافع عن رسول الله ﷺ »

٦١٥١ - **حدثنا** أصبغ قال أخبرني عبد الله بن وهب قال أخبرني يونس بن ابن شهاب أن المهيم بن أبي سنان أخبره أنه « سمع أبا هريرة في قصصه يذكر النبي ﷺ يقول : إن أخاكم لا يقول إلا الحق - يعني بذلك ابن رواحة - قال :

فينا رسول الله يقول كتابه إذا انشق معروف من الفجر ساطع  
أرانا الهدى بعد العمى ، فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع  
بيت يحافي جنبه عن فرائده إذا استنقلت بالمشركين للضاجع ،

تابعه عقيل عن الزهري . وقال الزبيدي عن الزهري عن سعيد والأعرج عن أبي هريرة

٦١٥٢ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان بن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه « سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة فيقول : يا أبا هريرة ، نشدتك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول : يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ ، اللهم أيدّه بروح القدس ؟ قال أبو هريرة : نعم ،

٦١٥٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا شعيب عن عدي بن ثابت « عن البراء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لحسان : اجهم - أو قال : هاجهم - وجبريل معك »

**قوله** ( باب هجاء المشركين ) الهجاء والمجور بمعنى ، ويقال مجورته ولا تقل مجيته . وأشار بهذه الترجمة الى أن بعض الشعر قد يكون مستحبا ، وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث أنس وقعه « جامدوا المشركين بالاسم » وتقدم في مناقب قريش الإشارة الى حديث كعب بن مالك وغيره في ذلك ، والطبراني من حديث حماد بن عامر « لما هجانا المشركون قال لنا رسول الله ﷺ : قولوا لهم كما يقولون لكم » فان

كنا لنعده إمام أهل المدينة . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول والثاني ، **قوله** (حدثنا محمد) هو ابن سلام نسبه أبو علي بن السكن وصرح به البخاري في « الأدب المفرد » وعبد الله هو ابن سليمان ، وتقديم شرح حديث طائفة هذا في مناقب قريش . وقوله استأذن حسان ، ووقع في طريق رسالة بيان ذلك وسببه : فروى ابن وهب في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه من طريق محمد بن سيرين قال « مما روى عن المشرकिन النبي ﷺ وأصحابه ، فقال المهاجرون : يا رسول الله ألا تأمر عليا فيمحو هؤلاء القوم ؟ فقال : إن القوم الذين نصرنا بأيديهم أحق أن ينصروا بألسنتهم . فقالت الانصار : أراونا والله . فإقبل فقال : فإقبل فقال : يا رسول الله والذي بمشك بالحق ما أحب أن لي بمقولي ما بين صنعاء وبصرى ، فقال : أنت لها ، فقال لا علم لي بقريش ، فقال لأبي بكر أخبره عنهم ونقب له في مناقبهم . وقد تقدم بعض هذا موصولا عن حديث عائشة وهو عند مسلم ، وقوله « لا سلك » أي لا خلصن نسبك من هجوم بحيث لا يبقى شيء عن نسبك فينال الهجو ، كالشجرة إذا أفسدت لا يبقى عليها شيء من العجين . وفي الحديث جواز سب المشرك جوابا عن سبه للسليين ، ولا يعارض ذلك مطلق النهي عن سب المشركين لتلاييسوا المسلمين لانه محمول على البداية به ، لا على من أجاب متصرا . وقوله في الحديث الثاني « ينافع » بقاء ومهمة أي يخاصم بالمداخلة ، والمنافع المدافع ، تقول ناخضت عن فلان أي دافعت عنه . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في شعر عبد الله بن رواحة ، وقد تقدم شرحه في قيام الليل في أواخر كتاب الصلاة ، وكذا بيان متابعة عقيل ومن وصلها ورواية الزبيدي ومن وصلها . قال ابن بطال : فيه أن الشعر إذا اشتمل على ذكر الله والأعمال الصالحة كان حسنا ولم يدخل فيما ورد فيه الذم من الشعر ، قال الكرماني : في البيت الأول إشارة إلى هله ، وفي الثالث إلى عمله . وفي الثاني إلى تكميله غيره **قوله** فهو كامل مكمل . ( تنبيه ) : وقع للجمع في البيت الثالث « إذا استملت بالمشركين المضامع » إلا الكهفمى فقال « بالمشركين » واستملت بالملثثة والقاف من الثقل . وزعم عياض أنه وقع في رواية أبي ذر « استملت » بمثناة فقط وتشديد اللام قال : وهو فاسد الرواية والنظم والمعنى . قلت : وروايتنا من طريق أبي ذر متقنة وهي كالجمادة . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس ، وأخوه أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، ومحمد بن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وأبو عتيق كنية جده محمد . وقد تقدمت رواية شعيب مفردة في « باب الشعر في المسجد » في أوائل الصلاة وقرنها هنا برواية ابن أبي عتيق ولفظهما واحد ، إلا أنه قال هناك « أنشدك الله هل سمعت » ، وقال هنا « أنشدك الله » وفي رواية الكهفمى « نشدتك باقه يا أبا هريرة » ، والباقي سواء . وقد تقدم بيان الاختلاف على الزهري في شيخه في هذا الحديث هناك ، وتوجيه الجمع ، والإشارة إلى شرح الحديث ، وقوله « هل سمعت » وقال في آخره « نعم » يستفاد منه مشروعية تحملي الحديث بهذه الصيغة ، وعد المؤيد هذا الحديث في « الأطراف » من مسند حسان وهو صريح في كونه من مسند أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون من مسند حسان . الحديث الخامس ، **قوله** (عن البراء أن النبي ﷺ قال لحسان) هكذا رواه أكثر أصحاب شعبة فقال فيه « عن البراء عن حسان » جملة من مسند حسان أخرجه النسائي ، وقد أوردت هذا في الملائكة من بدء الخلق معروا إلى الترمذي ، وهو سهو كأن سببه التباس الرقم ، فانه الترمذي ت ولفسان ت وهما يلتسان ، وقد تقدم بيان الوقت الذي وقع ذلك فيه لحسان في المغازي في غزوة بني قريظة

## ٩٢ - باب ما يُكره أن يكونَ للطالب على الإنسانِ الشعرُ

حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن

٦١٥٤ - **حديث** عبيد الله بن موسى أخبرنا حفص بن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

**ﷺ** قال : لأن يمتلئ جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلئ شعرا »

٦١٥٥ - **حديث** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح « هو أبي هريرة رضي

الله عنه قال قال رسول الله **ﷺ** : لأن يمتلئ جوف رجل قبيحا حتى يريه ، خير من أن يمتلئ شعرا »

**قوله** ( باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه من ذكر الله والعلم والقرآن ) هو في هذا الجمل متابع لأبي عبيد كما سأذكره ، ووجهه أن الذم إذا كان الامتلاء وهو الذي لا بقية لغيره معه دل على أن ما دون ذلك لا بدخله الذم . ثم ذكر فيه حديث دلان يمتلئ جوف أحدكم قبيحا خيرا له من أن يمتلئ شعرا ، من حديث ابن عمر ومن حديث أبي هريرة ، وزاد أبو ذر في روايته عن الكشمي في حديث أبي هريرة « حتى يريه ، وهذه الرواية ثابتة في الأدب المفرد ، عن الشيخ الذي أخرجه عنه هنا ، وكذلك رواية النسفي ، ونسبها بعضهم للاسيلي ، ولسائر رواة الصحيح « قبيحا يريه ، باسقاط حتى ، وأخرجه مسلم وأبو دارود والترمذي وابن ماجه وأبو عوانة وابن حبان من طرق عن الأعمش في أكثرها « حتى يريه ، ووقع عند الطبراني من وجه آخر عن سالم عن ابن عمر بلفظ « حتى يريه ، أيضا . قال ابن الجوزي : وقع في حديث سعد عند مسلم « حتى يريه ، وفي حديث أبي هريرة عند البخاري باسقاط « حتى ، فعلى ثبوتها يقرأ « يريه » بالنصب وعلى حذفها بالرفع ، قال : ورأيت جماعة من المتقدمين يقرءونها بالنصب مع اسقاط حتى جريا على المألوف ، وهو غلط إذ ليس هنا ما ينصب . وذكر أن ابن الحشاش نبه على ذلك . ووجه بعضهم النصب على بدل الفعل من الفعل وإجراء إعراب يمتلئ على يريه ، ووقع في حديث عوف بن مالك عند الطحاوي والطبراني « لأن يمتلئ جوف أحدكم من عاتبه إلى لحيته قبيحا يتخضع خيرا له من أن يمتلئ شعرا ، وسنده حسن . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم لهذا الحديث سبب ولفظه « بينما نحن نسير مع رسول الله **ﷺ** بالمرج إذ عرض لنا شاعر ينشد فقال : أمسكوا الشيطان ، لأن يمتلئ ، فذكره . ويريه بفتح الياء آخر الحروف بعدها راء ثم ياء أخرى ، قال الأصمعي : هو من الوري بوزن لرى يقال منه رجل موري غير مهموز وهو أن يوري جوفه وأنشد « قالت له وريا إذا تنحنحا ، تدعو عليه بذلك . وقال أبو عبيد : الوري هو أن يأكل القبيح جوفه . وحكى ابن التين فيه الفتح بوزن الفري وهو قول الفراء ، وقال ثعلب : هو بالسكون المصدر ، وبالفتح الاسم . وقيل : معنى قوله « حتى يريه » أي يصيب رنته ، ولعله بأن الرنة مهموزة فإذا بنيت منه فعلا قلت راء يراه فهو مرئي انتهى ، ولا يلزم من كون أصلها مهموزا أن لا تستعمل مسهلة ، ويقرب ذلك أن الرنة إذا امتلأت قبيحا يحصل الهلاك ، وأما قوله « جوف أحدكم » فقال ابن أبي حمزة يحتمل ظاهره أن يكون المراد جوفه كله وما فيه من القلب وغيره ، ويحتمل أن يريد به القلب خاصة وهو الاظهر لأن أهل الطب يزعمون أن القبيح إذا وصل إلى القلب شيء منه وإن كان بسييرا فإن صاحبه يموت لاحالة ، بخلاف غير القلب مما في

الجوف من السكب والرة . قلت : ويقوى الاحتمال الاول رواية جوف بن مالك ، لأن يمتلى جوف أحدكم من طاته إلى طاته ، وتظهر مناسبتة لثاني لأن مقابله - وهو الشعر - محله القلب لأنه ينشأ عن الفكر ، وأشار ابن أبي جمرة إلى عدم الفرق في امتلاء الجوف من الشعر بين من ينشئه أو يتعاني حفظه من شعر غيره وهو ظاهر ، وقوله « قبحا » بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها ميملة المددة لا يخالطها دم ، وقوله « شعرا » ظاهره المصوم في كل شعر ، فكأنه مخصوص بما لم يكن مدحا حقا كدح الله ورسوله وما اشتمل على الذكر والزهد وسائر المواظ بما لا افراط فيه ، ويؤيده حديث عمرو بن الشريد عن أبيه عند مسلم كما أشرت إليه فريبا ، قال ابن بطال : ذكر بعضهم أن معنى قوله « غير له » من أن يمتلى شعرا ، يعنى الشعر الذى هجى به النبى ﷺ . وقال أبو عبيد : والذى عندي في هذا الحديث غير هذا القول ، لأن الذى هجى به النبى ﷺ لو كان شطر بيت لكان كفرا ، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه ، ولكن وجهه عندي أن يمتلى قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله فيكون الغالب عليه ، فاما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه فليس جوفه ممتلئا من الشعر . قلت : وأخرج أبو عبيد التاويل المذكور من رواية محمد بن عمار عن الشعبي مرسلًا فذكر الحديث وقال في آخره : يعنى من الشعر الذى هجى به النبى ﷺ . وقد وقع لنا ذلك موصولا من وجهين آخرين ، فعند أبي يعلى من حديث جابر في الحديث المذكور « قبحا أو دما » غير له من أن يمتلى شعرا هجيت به « وفي سنده راو لا يعرف ، وأخرجه الطحاوى وابن هدى من رواية ابن السكيت عن أبي صالح عن أبي هريرة مثل حديث الباب قال « فقالت عائشة لم يحفظ إنما قال : من أن يمتلى شعرا هجيت به » ، وابن الكلبي وأبو الحديث ، وأبو صالح شيخه ما هو الذى يقال له السمان المتفق على تخريج حديثه في الصحيح عن أبي هريرة ، بل هذا آخر ضعيف يقال له بأذان ، فلم تثبت هذه الزيادة . ويؤيد تأويل أبي عبيد ما أخرجه البخوي في « معجم الصحابة » والحسن بن سفيان في مسنده والطبراني في « الاوسط » من حديث مالك بن حمير السلي أنه شهد مع رسول الله ﷺ الفتح وغيرها وكان شاعرا فقال « يا رسول الله أفنتى في الشعر » فذكر الحديث وزاد قلت يا رسول الله امسح على رأسي ، قال فوضع يده على رأسي فقلت بيت شعر بعد ، وفي رواية الحسن بن سفيان بعد قوله « على رأسي » ثم أمرها على كبدي وبطني ، وزاد البخوي في روايته « فإن رابك منه شيء فاشرب بامرائك وامدح راحلتك » فلو كان المراد الامتلاء من الشعر لما أذن له في شيء منه . بل ذلك الزيادة الأخيرة على الإذن في المباح منه . وذكر السهيلي في غزوة ودان عن جامع ابن وهب أنه روى فيه أن عائشة رضي الله عنها تأولت هذا الحديث على ما هجى به النبى ﷺ ، وأنكرت على من حمله على المصوم في جميع الشعر ، قال السهيلي : فإن قلنا بذلك فليس في الحديث الا عيب امتلاء الجوف منه ، فلا يدخل في النهي رواية البشير على سبيل الحكاية ، ولا الاستشهاد به في اللغة . ثم ذكر استشكل أبي عبيد وقال : عائشة أعلم منه ، فإن الذى يروى ذلك على سبيل الحكاية لا يكفر ، ولا فرق بينه وبين الكلام الذى ذموا به النبى ﷺ ، وهذا هو الجواب عن صنيع ابن اسحق في إيراد بعض أشعار الكفرة في هجو المسلمين ، والله أعلم : واستدل بتأويل أبي عبيد على أن مفهوم الصفة ثابت باللغة ، لأنه فهم منه أن غير الكثير من الشعر ليس بالكثير يخص الذم بالكثير الذى دل عليه الامتلاء دون القليل منه فلا يدخل في الذم . وأما من قال إن أبا عبيد بن هذا التأويل على اجتهاده فلا يكون ناقلا للغة ، لجوابه أنه إنما فسر حديث النبى ﷺ في كتابه على ما نقله من لسان

المرء لا حل ما يمرض في خاطره لما عرف من تحرزه في تفسير الحديث النبوي . وقال النووي : استدلل به على كراهة الشعر مطلقا وإن قل وإن سلم من الفحش . وتعلق بقوله في حديث أبي سعيد « خذوا الشيطان » (١) . وأجيب باحتمال أن يكون كافرا ، أو كان الشعر هو الغالب عليه ، أو كان شعره الذي ينشده اذ ذاك من المذموم . وبالجملة فهي واقعة عين يتطرق اليها الاحتمال ولا يحوم لها فلا حجة فيها ، والحق ابن أبي جرة بامتلاء الجوف بالشعر المذموم حتى يشغله عما عداه من الواجبات والمستحبات الامتلاء من السجع مثلا ومن كل علم مذموم كالشعر وغير ذلك من العلوم التي تقسى القلب وتشغله عن الله تعالى وتحدث الشكوك في الاعتقاد وتفضي به الى التباغض والتنافس . ( تنبيه ) : مناسبة هذه المبالغة في ذم الشعر أن الذين خوطبوا بذلك كانوا في غاية الاقبال عليه والاشتغال به ، فوجرم عنه ليقبلوا على القرآن وعلى ذكر الله تعالى وعبادته ، فنأخذ من ذلك ما أمر به لم يضره ما بقي عنده مما سوى ذلك ، والله أعلم

### ٩٣ - باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ » و« عَقَرَى ، حَلَقَى »

٦١٥٦ - **عُرْوَةُ** بن **بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا **الْإِثْمُ** عَنْ **عُقَيْلٍ** عَنْ **ابْنِ شِهَابٍ** عَنْ **عُرْوَةَ** « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّ أُمِّ الْفَلَحِ أَخَا أَبِي الْقَعْقَيسِ اسْتَأْذَنَ عَلَيَّ بِمَا نَزَلَ الْحَبَابُ ، فَقُلْتُ وَاللَّهِ لَا أَذْنُ لَهُ حَتَّى اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ أَخَا أَبِي الْقَعْقَيسِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَةُ أَبِي الْقَعْقَيسِ . فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِلرَّجُلِ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي ؛ وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ . قَالَ انْذَنِي لَهُ فَإِنَّهُ مَلَكَ ، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ . قَالَ عُرْوَةُ فَبِذَلِكَ كَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ : حَرَّمُوا مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَهْرُمُ مِنَ النَّسَبِ »

٦١٥٧ - **عُرْوَةُ** حَدَّثَنَا **أَدَمُ** حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ** حَدَّثَنَا **الْحَكَمُ** عَنْ **إِبْرَاهِيمَ** عَنْ **الْأَسْوَدِ** « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْفَرَ فَرَأَى صَفِيَّةَ عَلَى بَابِ نِيَّهَا كَثِيبَةً حَزِينَةً لِأَنَّهَا حَاضَتْ ، فَقَالَ : عَقَرَى ، حَلَقَى . لَمَّا قَرِيسَ . إِنَّكَ لِحَاسَتُنَا . ثُمَّ قَالَ : أَكُنْتُ أَفْعَنْتُ يَوْمَ النَّحْرِ ! يَعْنِي لِلطَّوَافِ . قَالَتْ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَنْقَرِي إِذَا »

**قول** ( باب قول النبي ﷺ « تَرَبَّتْ يَمِينُكَ ، وَعَقَرَى ، حَلَقَى » ) ذكر فيه حديثين أحاطتهما مقدما فيما ما ترجم به : أحدهما حديثها في قصة أبي القعيس في الرضاعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب النكاح في د باب الإكفاء في الدين ، في شرح حديث أبي هريرة « تنكح المرأة لأربع ، الحديث . قال ابن السكيت : أصل تربت اقتقرت ، ولكنها كلمة

( ١ ) هو في صحيح مسلم ( كتاب الفجر ) رقم ٢٢٥٩ من أبي سعيد « بينما نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالرج ، إذ مرض شاعر بلشدة ، فقال رسول الله ﷺ « خذوا الشيطان - أو أمسكوا الشيطان - لأنه يمثل جوف رجل قبيح ، خسر له من أن يمثل شعرا »



قال ولا يراد بها الدماء وإنما أراد التحريض على الفعل المذكور ، وأنه إن عاين أساء . وقال النحاس معناه ان لم تفعل لم يحصل في يديك الا التراب . وقال ابن كيسان : هو مثل جرى على أنه ان فأنك ما أسرك به افتقرت اليه ، فكأنه قال افتقرت ان فأنك ، فاختصر . وقال الداودي : معناه افتقرت من العلم . وقيل هي كلمة تستعمل في المدح عند المباينة كما قالوا قصاصر فأنك الله لقد أجاد ، وقيل غير ذلك مما تقدم بيانه في حديث أبي هريرة . ثانيهما حديثها في قصة صفية لما حاضت في الحج ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج في باب اذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، وضبطه أبو عبيد في « غريب الحديث » ، بالقصر وبالتنوين ، وذكر في « الامثال » ، أنه في كلام العرب بالمد وفي كلام المحدثين بالقصر ، وقال أبو علي القالي : هو بالمد والقصر معا ، قالوا : والمعنى عقرها الله وحلقها . وفيه من القول نحو ما تقدم في تربت

#### ٩٤ - باب ما جاء في « زعموا »

٦١٥٨ - **حديث** هدد الله بن مسleme عن مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبدة الله أن أبا مرة مولى أم هاني بنت أبي طالب أخبره أنه « سمع أم هاني بنت أبي طالب تقول ذهبت إلى رسول الله ﷺ عام الفتح فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تسره ، فسلمت عليه فقال : من هذه فقلت أنا أم هاني بنت أبي طالب . قال مرحبا بأم هاني . فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمان ركعات مطلقاً في ثوب واحد . فلما انصرف قلت : يا رسول الله ، زعم ابن أمي أنه قاتل رجلاً قد أجرته ، فلان بن هبيرة ، قال رسول الله ﷺ : قد أجرنا من أجرته يا أم هاني . قالت أم هاني : وذلك ضحى »

**قوله** ( باب ما جاء في زعموا ) كأنه يشير الى حديث أبي قلابة قال : قيل لابي مسعود : ما سمعت رسول الله ﷺ يقول في زعموا ؟ قال : بئس مطية الرجل ، أخرجه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعا . وكان البخاري أشار الى ضعف هذا الحديث باخراجه حديث أم هاني وفيه قولها زعم ابن أمي ، فان أم هاني أطلقت ذلك في حق علي ولم ينكر عليها النبي ﷺ ، والاصل في زعم أنها نقال في الامر الذي لا يوقف على حقيقته . وقال ابن بطال : معنى حديث أبي مسعود أن من أكثر من الحديث بما لا يتحقق صحته لم يؤمن عليه الكذب . وقال غيره : كثر استعمال الزعم بمعنى القول ، وقد وقع في حديث ضمام بن ثعلبة الماضي في كتاب العلم « زعم رسولك » وقد أكثر سيبويه في كتابه من قوله في أشياء يرتضيها « زعم الخليل »

#### ٩٥ - باب ما جاء في قول الرجل « ويحك »

٦١٥٩ - **حديث** موسى بن اسماعيل حدثنا همام عن قعادة « عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة فقال ! اركبها . قال إنها بدنة . قال : اركبها . قال إنها بدنة . قال اركبها ويحك »

٦١٦٠ - **حديث** قتيبة بن سعد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ رأى رجلاً يسوقُ بَدَنَةً فقال له: اركبها. قال: يا رسول الله إنها بدنة. قال: اركبها: وبك، في الثانية أو في الثالثة »

٦١٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَقَرٍّ، وَكَانَ مَعَهُ غُلَامٌ لَهُ أَسْوَدُ يُقَالُ لَهُ الْبَجَشَةُ يُجَدُّو، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ يَا ابْنَجَشَةَ، رُؤْيَاكَ بِالْقَوَارِيرِ »

٦١٦٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: « أَتَى رَجُلٌ عَلَى رَجُلٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: وَبَيْتُكَ، قَطَعْتَ عُنُقَ أَخِيكَ - ثَلَاثًا. مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَادِحًا لِأَعْمَالَةٍ فَلْيَقِلْ: أَحْسِبْ فَلَانًا وَاللَّهُ حَسِيبُهُ، وَلَا أَزْكَى عَلَى اللَّهِ أَحَدًا، إِنْ كَانَ يَعْلَمُ »

٦١٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالضَّمَّالِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ ذَاتَ يَوْمٍ قِسْمًا، فَقَالَ ذُو الْخَوَاصِرَةِ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ -: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْدِلْ. قَالَ: وَبَيْتُكَ مَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟ فَقَالَ هَر: «إِئْذَنْ لِي فَلَا ضَرْبَ هَذَقَةٍ». قَالَ: لَا، إِنْ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمُرُوقِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ، يُنْظَرُ إِلَى تَصَلُّهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مُقَدِّدِهِ فَلَا يُوْجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، سَبَقَ الْفَرَسُ وَالْهَمَّ. يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ، آيَتُهُمْ رَجُلٌ إِحْدَى يَدَيْهِ مِثْلُ تَدْيِ الْمَرَأَةِ - أَوْ مِثْلُ الْبَهْمَةِ - تَذَرْدَرُ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ لَسَمْعَتِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنِّي كُنْتُ مَعَ عَلَى حِينِ قَاتِلِهِمْ، فَالْقَيْسُ فِي الْقَتْلِ فَأَتَى بِهِ عَلَى الْقَيْمَةِ الْغَنَى نَمَتَ النَّبِيُّ ﷺ »

٦١٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَاسَكْتُ. قَالَ: وَيْحَكَ! قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى أَهْلِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: أَعَيْتُ رَقَبَةً. قَالَ: مَا أَجَدُّهَا. قَالَ: فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ. قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: فَأَطْعِمْ مِائَتَيْنِ مِسْكِينًا. قَالَ: مَا أَجَدُّ. فَأَتَى بَعْرَقِي، فَقَالَ: خُذْهُ فَتَصَدَّقْ بِهِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْلَى غَيْرِ أَهْلِي؟ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ طُنْجِي الْمَدِينَةَ أُخَوِّجُ مِنِّي. فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ. قَالَ: خُذْهُ »

ثَابِتُهُ يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ « وَبَيْتُكَ »

٦١٦٥ - **حديث** سليمان بن عبد الرحمن حدثنا الوليد حدثنا أبو عمرو الأوزاعي قال حدثني ابن شهاب الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن أروابيا قال : يا رسول الله ، أخبرني عن الهجرة . فقال : ويحك إن شأن الهجرة شديد ، فهل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال : فهل تؤدى صدقتها ؟ قال : نعم . قال : فاعمل من وراء البحار ، فإن الله لن يترك من عملك شيئا .

٦١٦٦ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة عن واقد بن محمد بن زيد قال سمعت أبي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : ويلكم - أو ويحكم ، قال شعبة : شك هو - لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ، وقال النضر عن شعبة ويحكم ، وقال عمر بن محمد عن أبيه ويحكم ، أو ويحكم ،

٦١٦٧ - **حديث** عمرو بن حاتم حدثنا همام عن قتادة عن أنس أن رجلا من أهل البادية أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، متى الساعة قائمة ؟ قال : ويلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها إلا أني أحب الله ورسوله . قال : إنك مع من أحببت . فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم . ففرحنا بومئذ فرحا شديدا . فرغلام المنيرة - وكان من أقراني - فقال : إن آخر هذا فلن يدركه الحرم حتى تقوم الساعة ، واخضره شعبة عن قتادة سمعت أنسا عن النبي ﷺ . . . .

قوله (باب ما جاء في قول الرجل ويلك) تقدم شرح هذه الكلمة في كتاب الحج عند شرح أول أحاديث الباب ، وقد قيل إن أصل ويل وي وهي كلمة تأوه فلما كثرت قولهم وي لفلان وصلوها باللام وقدروها أنها منها فأعربوها . وعن الأصمعي : ويل للتعجب على المخاطب فعله . وقال الراغب : ويل قبوح ، وقد تستعمل بمعنى التحسر . ويح ترحم . وليس استصغار . وأما ما ورد ويل واد في جهنم فلم يرد أنه معناه في اللغة ، وإنما أراد من قال الله ذلك فيه فقد استحق مقرا من النار . وفي كتاب من حدث ونسى عن مصنف بن سليمان قال قال لي أبي : أنت حدثني عن الحسن قال ويح كلمة رحمة . وأكثر أهل اللغة على أن ويل كلمة عذاب ويح كلمة رحمة . وعن الزبيدي : هما بمعنى واحد ، تقول ويح لزيد وييل لزيد . ولك أن تنصيهما بإختيار فعل كما أنك قلت ألزمه الله ويلا أو ويحا . قلت : وتصرف البخاري يقتضي أنه على مذهب الزبيدي في ذلك ، فانه ذكر في بعض الأحاديث في الباب ما ورد بلفظ ويل فقط وما ما ورد بلفظ ويح فقط وما وقع التردد فيهما ، ولعله رمز الى تضعيف الحديث الوارد عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها في قصة د لا تجزعي من الويح فانه كلمة رحمة ، ولكن اجزعي من الويل ، أخرجه الخرائطي في مساويء الاخلاق ، بسندواه وهو آخر حديث فيه . وقال الداودي ويل ويح وليس كلمات تقولها العرب عند الذم ، قال : ويح مأخوذ من الحزن وليس من الاسى وهو الحزن . وتعقبه ابن التين بأن أهل

الكمة إنما قالوا ويل كلة فقال عند الحزن ، وأما قول ابن عرفة : الويل الحزن فكأنه أخذه من أن الدعاء بالويل إنما يكون عند الحزن . والاحاديث التي ساقها المؤلف رحمه الله هذا فيها ما اختلف الرواة في لفظه هل هي ويل أو ويح ، وفيها ما تردد الراوي فقال ويل أو ويح ، وفيها ما جزم فيه بأحدهما ، وبمجموعهما يدل على أن كلا منهما كلمة توجع يعرف هل المراد الدم أو غيره من السياق ، فأن في بعضها الجزم بويل وليس حله على العذاب بظاهر . والحاصل أن الأصل في كل منهما ما ذكر ، وقد تستعمل أحدهما موضع الأخرى . وقوله وليس مأخوذ من الاسم متعقب لاختلاف تصرف الكلمتين . وذكر المصنف في الباب تسعة أحاديث تقدمت كلها : الحديث الأول والثاني لابي هريرة وأنس في قوله يَلِيلُ لسائق البدنة داركها ويلك ، هذا لفظ أنس . زاد في رواية أبي هريرة في الثانية أو في الثالثة ، وقد تقدم شرحه في باب ركوب البدن ، من كتاب الحج ، وما وقع في حديث أنس من اختلاف ألفاظه في قوله ثلاثا أو في الثالثة أو الرابعة وهل قال له ويلك أو ويحك . الحديث الثالث حديث أنس في قصة أنجشة ، وقد تقدم شرحه قريبا قبل أربعة أبواب . الحديث الرابع حديث أبي بكره « أننى رجل » وفيه « ويلك قطعت عنق أخيك » وقد تقدم شرحه في « باب ما يكره من التجاح » . الحديث الخامس حديث أبي سعيد في قصة ذي الخويصرة وقوله « يا رسول الله اعدل » قال : ويلك من يعدل إذا لم أعدل ، وقد تقدم بعض شرحه في علامات النبوة وفي أواخر المغازي ، ويأتى تمامه في استقامة المرتدين . وقوله هنا « على حين فرقة » بالحاء المهملة المكسورة والنون ، ووقع في رواية الكشمي « خير فرقة » بخاء معجمة وراء . والضحاك المذكور في السند هو ابن شرحبيل المشرقي بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء منسوب الى بطن من همدان . الحديث السادس حديث أبي هريرة في الذي وقع على امرأته في رمضان . وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام ، وأورده هنا لقوله في بعض طرقه « فقال ويلك » كما سيأتي . وقوله عبد الله هو ابن المبارك ، وقوله أخبرنا الأوزاعي قال حدثني الزهري فيه رد على من أهل هذه الطريق بأن الأوزاعي لم يسمعه من الزهري لرواية عقبة بن علقمة له عن الأوزاعي قال « بلغني عن الزهري » هكذا روينا في الجزء الثاني من حديث أبي العباس الاصم ، وعقبة لا بأس به فيحتمل أن يكون الأوزاعي لقي الزهري لحدثه به بعد أن كان بلغه منه لحدث به على الوجهين ، وقوله « ما بين طني المدينة » بضم الطاء والمهملة وسكون النون بعدها موحدة تشية طنب أى ناحيتي المدينة ، قال ابن التين : ضبط في رواية الشيخ أبي الحسن بفتحيتين وفي رواية أبي ذر بضميتين ، والأصل ضم النون وتسكن تحفيها ، وأصل الطنب الحبل للخيمة فاستعير للطرف من الناحية . وقوله « أحوج منى » وقع في رواية الكشمي « أفقر » وقوله في آخره « وقال خذ » في رواية الكشمي « ثم قال أطعمه أهلك » . قوله ( تابعه يونس ) يعنى ابن يزيد ( عن الزهري ) يعنى بسنده في قوله « فقال ويحك » قال وقعت على أهلى ، وهذه المتابعة وصلها البهقي من طريق عتبة بن خالد عن يونس بن يزيد عن الزهري بتمامه ، وقال في روايته « فقال ويحك وما ذاك » ؟ قوله ( وقال عبد الرحمن بن خالد عن الزهري ويلك ) يعنى بدل قوله ويحك . وهذا التعليق وصله الطحاوي من طريق الليث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب الزهري بسنده المذكور فيه « فقال مالك ويلك » قال : وقعت على أهلى . . الحديث السابع حديث أبي سعيد في رواية الوليد هو ابن مسلم . قوله ( أخبرني عن الهجرة ) قال : ويحك إن الهجرة شأنها شديد الحديث وقد تقدم في « باب الهجرة إلى المدينة » وإن الهجرة كانت واجبة على أهل مكة على الاعيان قبل فتح مكة

فكان النبي ﷺ يحذرهم شدة الهجرة ومفارقة الاهل والوطن ، وقد تقدم شرح حديثه ﷺ « لا هجرة بعد الفتح » وقوله « من وراء البحار ، بموحدة ثم مهملة الاكثر أى من وراء القرى ، والقرية يقال لها البحرة لاتساعها ، ووقع في رواية الكشميني بمثناة ثم جيم وهو نصيف ، وقوله « ان ترك » بفتح أوله وسكون ثانيه من الترك واليكاف أصلية ، وبفتح أوله وكسر ثانيه ونصب الراء وفتح الكاف أى لن ينقصك . الحديث الثامن حديث ابن عمر ، قوله ( قال وبلغكم أو ويحكم قال شعبة شك هو ) يعنى شيخه واقد بن محمد . قوله ( وقال الزهرى ) هو ابن شميل ( عن شعبة ) يعنى بهذا السند ( ويحكم ) يعنى لم يشك . وقوله ( وقال عمر بن محمد ) هو أخو واقد المذكور . قوله ( عن أبيه ) هو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جده ابن عمر ( وبلغكم أو ويحكم ) يعنى مثل ما قال أخوه واقد ، فدل على أن الشك فيه من محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر أو من فوقه ، وقد تقدمت طريق عمر هذه موصولة إلى أواخر المغازي من طريق ابن وهب عنه ، وتقدم حديث عمر هذا من وجه آخر عن ابن عمر مطولا في « باب قوله : يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم » ويأتى شرحه في كتاب الفتن ان شاء الله تعالى . الحديث التاسع ، قوله ( همام عن قتادة عن أنس ) صرح شعبة في روايته عن قتادة بسماعه له من أنس ، ويأتى بيانه عقب هذا . قوله ( ان رجلا من أهل البادية ) في رواية الزهرى عن أنس عند مسلم « ان رجلا من الأهراب » وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عنده نحوه ؛ وفي رواية سالم بن أبي الجعد الآتية في كتاب الاحكام عن أنس « بينما أنا والنبي ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلا عند صدة المسجد » وقد بينت في مناقب عمر انه ذو الخويصرة التميمي الذي بال في المسجد ، وأن حديثه بذلك مخرج عند الدارقطني ، وإن من زعم أنه أبو موسى أو أبو ذر فقد وهم قائما وإن اشتراكا في معنى الجواب وهو أن المرء مع من أحب ، فقد اختلف سؤالها فان كلا من أبي موسى وأبي ذر إنما سأل عن الرجل يحب القوم ولم يلحق بهم ، وهذا سأل متى الساعة ؟ قوله ( متى الساعة قائمة ) يجوز فيه الرفع والنصب . وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم « متى تقوم الساعة » ؛ وكذا في أكثر الروايات . قوله ( وبلك وما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها ) زاد معمر عن الزهرى عن أنس عند مسلم « من كثير عمل أحد عليه نفسى » وفي رواية سفيان عن الزهرى عند مسلم « فلم يذكر كثيرا » وفي رواية سالم بن أبي الجعد المذكورة « فكان الرجل استسكان ثم قال : ما أعددت من كبير صلاة ولا صوم ولا صدقة . قوله ( إلا انى أحب الله ورسوله ) قال السكراني : هذا الاستثناء يحتمل أن يكون متصلا وان يكون منقطعا . قوله ( انك مع من أحببت ) أى ملحق بهم حتى تكون من ذمتهم ، وبهذا يدفع إيراد أن منازلهم متفاوتة فكيف نصع المعية ؛ فيقال ان المعية تحصل بمجرد الاجتماع في شيء ما ولا تلزم في جميع الأشياء ، فاذا اتفق أن الجميع دخلوا الجنة صدقت المعية ، وإن تفاوتت الدرجات . ويأتى بقية شرحه في الباب الذى بعده . قوله ( فقلنا : ونحن كذلك ؟ قال : نعم ) هذا يؤيد ما بينت به المعية لأن درجات الصحابة متفاوتة . قوله ( ففرحنا بومئذ فرحا شديدا ) في رواية أخرى عن أنس « فلم أر المسلمين فرحوا فرحا أشد منه » . قوله ( فر غلام للغبيرة ) في رواية مسلم « للغبيرة بن شعبة » أخرجه من رواية عفان عن همام قال « مر غلام ، ولم يذكر ما قبله من هذه الطريق . قوله ( وكان من أقرانى ) أى مثلى فى السن ، قال ابن التين : القرن المثل فى السن « وهو بفتح القاف وبكسرهما المثل فى الشجاعة قال : وفعل بفتح أوله وسكون ثانيه إذا كان صحيحا لا يجمع على أفدال إلا ألفاظ لم يعدوا هذا فيها .

ووقع في رواية معبد بن هلال عند مسلم عن أنس وذلك الغلام من اترابي يومئذ ، والأترا بجمع ترب بكسر  
 المثناة وسكون الراء ، بعدها موحدة وهم المناولون ، شبهوا بالأترا ب التي هي ضلوع الصدر . ووقع في رواية الحسن  
 عن أنس في آخره ، وأنا يومئذ بعد غلام ، قال ابن بركوال اسم هذا الغلام محمد ، واحتج بما أخرجه مسلم من  
 رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس ، أن رجلا سأل النبي ﷺ : متى تقوم الساعة ؟ وغلام من الانصار يقال  
 له محمد ، الحديث . قال : وقيل اسمه سعد . ثم أخرج من طريق الحسن عن أنس ، أن رجلا سأل عن الساعة - فذكر  
 حديثا - قال فنظر الى غلام من دوس يقال له سعد ، وهذا أخرجه البارودي في الصحابة ، وسنده حسن ، وأخرجه  
 أيضا من طريق أبي قلابة عن أنس نحوه ، وأخرجه ابن منده من طريق قيس بن وهب عن أنس وقال فيه : مر  
 سعد النوسي ، قال ورواه قره بن خالد عن الحسن فقال فيه : فقال لثاب من دوس يقال له ابن سعد . قلت :  
 وقد وقع عند مسلم في رواية معبد بن هلال عن أنس ، ثم نظر الى غلام من أزد شنوءة ، فيحتمل التعمد ، أو كان  
 اسم الغلام سعدا ويدعى محمدا أو بالعكس ، ودوس من أزد شنوءة فيحتمل أن يكون سالف الانصار . قوله ( فقال  
 أن آخر هذا فلم يدركه الهرم حتى تقوم الساعة ) في رواية الكشميनी ، فقل ، وكذا لمسلم وهي أولى . وفي  
 رواية حماد بن سلمة ، أن بعث هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم ، وفي رواية معبد بن هلال ، أن عمر هذا لم  
 يدركه الهرم ، كذا في الطرق كلها باسناد الادراك للهرم ، ولو أسند للغلام لكان سافها ، ولكن أشير بالاول الى  
 أن الاجل كالمقاصد المخصوص . قوله ( حتى تقوم الساعة ) وقع في رواية البارودي التي أشرت اليها بدل قوله حتى  
 تقوم الساعة ، لا يبقى منكم عين تطرف ، وهذا يتضح المراد . وله في أخرى : ما من نفس منقوسة يأتي عليها مائة  
 سنة ، وهذا نظير قوله ﷺ في الحديث الذي تقدم بيانه في العلم انه قال لاصحابه في آخر عمره : أرايتكم ليلتكم  
 هذه ، فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد ، وكان جماعة من أهل ذلك  
 العصر يظنون ان المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة ، فلذلك قال الصحابي : فوهل الناس فيما يتعدون من مائة  
 سنة ، وانما أراد ﷺ بذلك انحراف قرنه ، أشار إلى ذلك عياض مختصرا . قلت : ووقع في الخارج كذلك فلم  
 يبق عن كان موجودا عند مقالته تلك عند استحكال مائة سنة من سنة مائة أحد ، وكان آخر من رأى النبي ﷺ  
 موتا أبو الطفيل عامر بن وائلة كما ثبت في صحيح مسلم ، وقال الاسماعيلي بعد أن قرر أن المراد بالساعة ساعة الذين  
 كانوا حاضرين عند النبي ﷺ وأن المراد موتهم وأنه أطلق على يوم موتهم اسم الساعة لافضائه بهم الى أمور  
 الآخرة ، ويؤيد ذلك أن الله استأثر بعلم وقت قيام الساعة العظمى كما دلت عليه الآيات والاحاديث الكثيرة ،  
 قال : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « حتى تقوم الساعة » المبالغة في تقرب قيام الساعة لا التحديد ، كما قال في  
 الحديث الآخر : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ولم يرد أنها تقوم عند بلوغ المذكور الهرم . قال : وهذا عمل شائع  
 للعرب يستعمل المبالغة عند تفخيم الامر وعند تحقيره وعند تقرب الشيء وعند تبعيده ، فيكون حاصل المعنى  
 أن الساعة تقوم قريبا جدا . وبهذا الاحتمال الثاني جزم بعض شراح المصاييح ، واستبعده بعض شراح المفارق ،  
 وقال الداودي : المحفوظ أنه ﷺ قال ذلك للذين خاطبهم بقوله تأميك ساعتكم ، يعني بذلك موتهم ، لأنهم كانوا  
 أعرابا غشى أن يقول لهم لا أدري متى الساعة فيرتابوا فكلمهم بالمعارض ، وكأنه أشار إلى حديث عائشة الذي  
 أخرجه مسلم : كان الأعراب إذا قسموا على النبي ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ فينظر إلى أحد النان

منهم سنا فيقول ان بعش هذا حتى يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم . قال عياض ، وتبعه القرطبي : هذه رواية واضحة تفسر كل ما ورد من الالفاظ المشككة في غيرها ، وأما قول النووي : يحتمل أنه عليه السلام أراد أن التلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم ، أى فيكون الشرط لم يقع فكذلك لم يقع الجواهر ، فهو تأويل بعيد ، وبلوم منه استمرار الإشكال لأنه ان حل الساعة على انقراض الدنيا وحلول أمر الآخرة كان مقتضى الخبر أن التقدر الذى كان بين زمانه عليه السلام وبين ذلك بمقدار ماله عمر ذلك الغلام إلى أن يبلغ الهرم ، والمشاهد خلاف ذلك ، وان حل الساعة على زمن مخصوص رجع الى التأويل المتقدم ، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الهرم لا حد اقدره . وقال السكراني : يحتمل أن يكون الجواهر محدوقا ، كذا قال . قوله ( واختصره شعبة عن قتادة سمعت أنسا ) وصلة مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ، ولم يسق لفظه بل أحال به على رواية سالم بن أبي الجعد عن أنس ، وساقها أحمد في مسنده عن محمد بن جعفر ولفظه وجاء أعرابي إلى النبي عليه السلام فقال : متى الساعة ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : حب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت ، وهو موافق لرواية همام ، فكأن مراد البخاري بالاختصار ما زاده همام في آخر الحديث من قوله « فقلنا : ونحن كذلك ؟ » قال : نعم . ففرحنا يومئذ فرحا شديدا فر غلام الخ ،

٩٦ - باب علامة الحب في الله . لقوله تعالى ( إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ )

٦١٦٨ - **حديث** بشر بن خالد حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن أبي وائل « من عهد الله عن النبي عليه السلام أنه قال : المرء مع من أحب » ،  
[ الحديث ٦١٦٨ - طرفه في : ٦١٦٩ ]

٦١٦٩ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال : « قال عهد الله بن مسعود رضي الله عنه : جاء رجل إلى رسول الله عليه السلام فقال : يا رسول الله ، كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم ؟ فقال رسول الله عليه السلام : المرء مع من أحب »

تابعه جرير بن حازم وسليمان بن قرم وأبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عهد الله عن النبي عليه السلام «  
٦١٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل « من أبي موسى قال :  
قيل للنبي عليه السلام : للرجل يحب القوم ولما يلحق بهم . قال : المرء مع من أحب »  
تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد »

٦١٧١ - **حديث** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد « عن أنس ابن مالك أن رجلا سأل النبي عليه السلام : متى الساعة يا رسول الله ؟ قال : ما أعددت لها ؟ قال : ما أعددت لها من كثير صلاة ولا صوم ولا صدقة ، ولاكني أحب الله ورسوله . قال : أنت مع من أحببت »

**قوله** ( باب علامة الحب في الله لقوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ) ذكر فيه حديث ، المروى مع من أحب ، قال الكرماني : يحتمل أن يكون المراد بالترجمة محبة الله للعبد ، أو محبة العبد لله ، أو المحبة بين العباد في ذات الله بحيث لا يشوبها شيء من الرياء ، والآية مساعدة الاولين ، واتباع الرسول علامة للاول لأنها مسببة للاتباع ، والثانية لأنها سببية انتهى . ولم يتعرض لمطابقة الحديث للترجمة . وقد توقف فيه غير واحد . والمشكل منه جعل ذلك علامة للحب في الله ، وكأنه محمول على الاحتمال الثاني الذي أبداه الكرماني ، وأن المراد علامة حب العبد لله ، فذلك الآية أنها لا تحصل إلا باتباع الرسول ، ودل الخبر على أن اتباع الرسول وإن كان الاصل أنه لا يحصل الا بامتثال جميع ما أمر به أنه قد يحصل من طريق التفضل باعتقاد ذلك وإن لم يحصل استيفاء العمل بمقتضاه ، بل محبة من يعمل ذلك كافية في حصول أصل النجاة ، والكون مع العاملين بذلك لان محبتهم إنما هي لأجل طاعتهم ، والمحبة من أعمال القلوب فأثاب الله محبتهم على معتقده ، اذ النية هي الاصل والعمل تابع لها ، وليس من لازم المحبة الاستواء في الدرجات . وقد اختلف في سبب نزول الآية : فأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن البصري قال : كان قوم يزعمون أنهم يحبون الله ، فأراد الله أن يجعل لقولهم تصديقا من عمل فأنزل الله هذه الآية . وذكر السكيتي في تفسيره عن ابن عباس أنها نزلت حين قال اليهود ( نحن أبناء الله وأحباؤه ) وفي تفسير محمد ابن اسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير : نزلت في نصارى نجران ، قالوا إنما نعبد المسيح حبا لله وتعظيمنا له . وفي تفسير الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في قريش ، قالوا إنما نعبد الاصنام حبا لله انقربنا اليه زلي فنزلت . **قوله** ( شعبة عن سليمان ) هو الاعمش . وفي رواية أبي داود الطيالسي : عن شعبة عن الاعمش . **قوله** ( عن أبي وائل ) في رواية الطيالسي عن شعبة عن الاعمش سمع أبا وائل ، وكذا في رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة عن الاعمش سمعت أبا وائل ، **قوله** ( عن عبد الله ) هكذا رواه أصحاب شعبة فقالوا : عن عبد الله ، ولم ينسبوه منهم ابن أبي عدي عند مسلم وأبو داود الطيالسي عند أبي عوانة وعمرو بن مرزوق عند أبي نعيم وأبو حاتم العقدي وهب بن جرير عند الاسماعيل ، وحكى الاسماعيل عن بنادار أنه عبد الله بن قيس أبو موسى الاشعري ، واستدل برواية سفيان الثوري عن الاعمش الآتية عقب هذا ، وسيأتي ما يؤيده ، ولكن صنيع البخاري يقتضي أنه كان هند أبي وائل عن ابن مسعود وعن أبي موسى جميعا وأن الطريقتين صحيحان لانه بين الاختلاف في ذلك ولم يرجح ، ولذا ذكر أبو عوانة في صحيحه عن عثمان بن أبي شيبة أن الطريقتين صحيحان . قلت : ويؤيد ذلك أن له عند ابن مسعود أصلا ، فقد أخرج أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق عطية عن أبي سعيد قال : أتيت انا وأخي عبد الله بن مسعود فقال : سمعت النبي ﷺ ، فذكر الحديث . وأخرجه أيضا من طريق مسروق عن عبد الله به . **قوله** ( جرير ) عن الاعمش عن أبي وائل قال قال عبد الله بن مسعود - ثم قال في آخره - تابعه جرير بن حازم ) فيه إشارة الى أنه جريرا الاول هو ابن عبد الحميد ، وأما متابعة جرير بن حازم فوصلها أبو نعيم في كتاب المحبين ، من طريق أبي الأزهر أحد بن الأزهر عن وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي سمعت الاعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، فذكره ولم ينسب عبد الله . **قوله** ( وسليمان بن قيس ) وهو بفتح القاف وسكون الراء ، ومتابعتة هذه وصلها مسلم من طريق أبي الجواب عمار بن رزيق بتقديم الزاء عنه عن عبد الله وعطفا على رواية شعبة فقال مثله ، وساق أبو عوانة في صحيحه لفظها ولم ينسب عبد الله أيضا ، وساقها الخطيب في كتاب المكمل ، معطولة ، **قوله** ( وأبو عوانة

(١) خطه  
العمل للدار  
(٢) ولا بد  
١٠٥٤  
(٣) صحاح



عن الاعمش) يعنى أن الثلاثة رويوه عن الاعمش عن أبى وائل عن عبد الله ، وأبو عوانة هذا هو الواضح ، وأما أبو عوانة صاحب الصحيح فاسمه يعقوب ومتابعة أبى عوانة الواضح وصلها أبو عوانة يعقوب والخطيب فى كتابه المسكول ، من طريق يحيى بن حماد عنه وقال فيه أيضا د عن عبد الله ، ولم ينسبه . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان ) هو الثوري . **قوله** ( عن أبى موسى ) هكذا صرح به أبو نعيم ، وأخرجه أبو عوانة من رواية قبيصة عن سفيان الثوري فقال د عن عبد الله ، ولم ينسبه ، وهذا يؤيد قول بندار أن عبد الله حيث لم ينسب فالمراد به فى هذا الحديث أبو موسى ، وأن من نسبه ظن أنه ابن مسعود لكثرة مجيء ذلك على هذه الصورة فى رواية أبى وائل ، ولكنه هنا خرج عن القاعدة ، وتبين برواية من صرح أنه أبو موسى الأشعري أن المراد بعبد الله ابن قيس وهو أبو موسى الأشعري ، ولم أذكر من صرح فى روايته عن الاعمش أنه عبد الله ابن مسعود إلا ما وقع فى رواية جرير بن عبد الحميد هذه عند البخارى عن قتيبة عنه ، وقد أخرجه مسلم عن إسحق بن راهوية وعثمان بن أبى شبة كلاهما عن جرير فقال د عن عبد الله ، حسب ، وكذا قال أبو يعلى عن أبى خيثمة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جعفر بن العباس وأبو عوانة من رواية إسحق بن إسماعيل كلهم عن جرير به ، وكل من ذكر البخارى أنه تابعه إنما جاء من روايته أيضا عن عبد الله غير منسوب ، وكذا أخرجه أبو عوانة من رواية شيبان عن الاعمش فقال عبد الله ولم ينسبه . **قوله** ( تابعه أبو معاوية ومحمد بن عبيد ) يعنى عن الاعمش ، وهذه المتابعة وصلها مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنهما وقال فى روايته د عن أبى موسى ، وهكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن كناسة عن الاعمش ، ووجدت الاعمش فيه اسنادا آخر أخرجه الحسن بن رشيق فى د شيوخ مكة ، له عن جعفر بن محمد السوسى عن سهل بن عثمان عن حفص بن غياث عن الاعمش عن الأشعري عن هروبة بن مضر عن به وقال : غريب تفرد به سهل ، قلت : رجاله ثقات ، إلا أنى لا أهرق جعفر بن محمد ، ولعله دخل عليه متن حديث فى إسناده حديث . **قوله** ( جاء رجل ) فى حديث أبى موسى د قيل للنبي ﷺ ، ووقع فى رواية أبى معاوية ومحمد بن عبيد د أنى النبي ﷺ رجل ، وأولى ما فسر به هذا المجهول أنه أبو موسى داوى الحديث ، فعند أبى عوانة من رواية محمد بن كناسة عن الاعمش فى هذا الحديث عن شقيق د عن أبى موسى قلت يا رسول الله ، فذكر الحديث ، ولكن يمكن عليه ما وقع فى رواية وهب بن جرير التى تقدم ذكرها من عند أبى نعيم فإن لفظه د عن عبد الله قال جاء أعرابى فقال : يا رسول الله انى أحب قوما ولا ألقى بهم ، الحديث ، وأبو موسى إن جاز أن يهم نفسه فيقول أنى رجل فغير جائز أن يصف نفسه بأنه أعرابى ، وقد وقع فى حديث صفوان بن عسال الذى أخرجه الترمذى والنسائى وصححه ابن خزيمة من طريق عاصم بن بهدلة عن زور بن حبيش قال د قلص صفوان بن عسال : هل سمعت من رسول الله ﷺ فى الحواشي شيئا ؟ قال : نعم ، كنا مع رسول الله فى مسهر ، فناداه أعرابى بصوت له جهورى فقال : أيا محمد ، فأجابه النبي ﷺ على قدر ذلك فقال : هاؤم . قال : أرايت المرء يحب القوم ، الحديث وأخرج أبو نعيم فى د كتاب المحبين ، من طريق مسروق عن عبد الله وهو ابن مسعود قال د أنى أعرابى فقال : يا رسول الله والذى بعثك بالحق انى لأحبك ، فذكر الحديث ، فهذا الأعرابى يستعمل أن يكون هو صفوان بن قدامة ، فقد أخرج الطبرانى وصححه أبو عوانة من حديثه قال د قلت يا رسول الله انى أحبك ، قل : المرء مع من أحب ، وقد وقع هذا السؤال لغير من ذكر ، فعند أبى عوانة أيضا وأحمد وأبى داود وابن حبان من

طريق عبد الله بن الصامت د عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله الرجل يحب القوم ، الحديث ورجاله ثقات ، فإن كان مضبوطاً أمكن أن ينصر به المبهم في حديث أبي موسى ، لكن المحفوظ بهذا الاسناد عن أبي ذر د لرجل يعمل العمل من الخير ويحمد الناس عليه ، كذا أخرجه مسلم وغيره ، فلعل بعض رواته دخل عليه حديث في حديث .  
**قوله** ( كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم ) في رواية سفيان الآثمة د ولما يلحق بهم ، وهي أبلغ فإن النفي بلما أبلغ من النفي لم ، فيؤخذ منه أن الحكم ثابت ولو بعد اللحاق . ووقع في حديث أنس عند مسلم د ولم يلحق بعملهم ، وفي حديث أبي ذر المشار إليه قبل د ولا يستطيع أن يعمل بعملهم ، وفي بعض طرق حديث صفوان ابن عسال عند أبي نعيم د ولم يعمل بمثل عملهم ، وهو بفسر المراد . **قوله** ( المرء مع من أحب ) قد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه د كتاب المحبين مع المحبوبين ، وبلغ الصحابة فيه نحو العشرين ، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ ، وفي بعضها بلفظ أنس الآتي عقب هذا . **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان بن جبلة بن أبي رواد ، ويقال إن أباه تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة ، وضاق بخرجه على الاسماعيلي وأبي نعيم فأخرجاه من طريق البخاري عنه وأخرجه مسلم عن واحد عن عبدان ، ووقع لي من رواية أخرى عن شعبة أخرجه أبو نعيم في المحبين من طريق السميذع بن واهب عنه وقد رواه منصور عن سالم بن أبي الجعد كما سيأتي في كتاب الأحكام ، وأخرجه أبو عوانة من رواية الأعمش عن سالم واستغفبه . **قوله** ( إن رجلاً ) تقدم القول في تسميته في الباب الذي قبله . **قوله** ( متى الساعة ) هكذا في أكثر الروايات عن أنس ، ووقع في رواية جرير عن منصور في أوله د بينما أنا ورسول الله ﷺ خارجين من المسجد فلقينا رجلاً من سادة المسجد فقال : يا رسول الله متى الساعة ؟ وفي رواية أبي المليح الرقي عن الزهري عن أنس د خرج رسول الله ﷺ فتعرض له أعرابي ، أخرجه أبو نعيم ، وله من طريق شريك عن أبي نعيم عن أنس د دخل رجل والنبي ﷺ يخطب ، ومن رواية أبي خزيمة عن حميد عن أنس د جاء رجل فقال : متى الساعة ؟ فقام النبي ﷺ إلى الصلاة ثم صلى ، ثم قال : أين السائل عن الساعة ؟ ويجمع بينها بأن سألته والنبي ﷺ يخطب فلم يجبه حينئذ ، فلما انصرف من الصلاة وخرج من المسجد رآه فتذكر سؤاله ، أو طرده الأعرابي في السؤال فأجابه حينئذ . **قوله** ( ما أعددت لها ) قال السكراني : سلك مع السائل أسلوب الحكيم ، وهو تلقى السائل بغير ما يطلب مما يجمه أو هو أم . **قوله** ( أنت مع من أحببت ) زاد سلام بن أبي الصبيان عن ثابت عن أنس د أنك مع من أحببت ، ولك ما احتسبت ، أخرجه أبو نعيم ، وله مثله من طريق قرة ابن خالد عن الحسن عن أنس ، وأخرج أيضاً من طريق أشعث عن الحسن عن أنس د المرء مع من أحب ، وله ما اكتسب ، ومن طريق مسروق عن عبد الله د أنت مع من أحببت ، وعليك ما اكتسبت ، وعلى الله ما احتسبت ،

### ٩٧ - باب قول الرجل لرجل : أخساً

٦١٧٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سلم بن زرير سمعت أبا رجاء د سمعت ابن عباس رضي الله عنهما

قال رسول الله ﷺ لابن صائد : قد خفأت لك خبيثاً ، فاهو ؟ قال : اللئيم . قال : أخساً

٦١٧٣ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله د أن عبد الله

ابن عمر أخبره أن عمر بن الخطاب انطلق مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، حتى وجدته يلعب مع الغلمان في أطعم بني ثعلبة - وقد قارب ابن صياد يومئذ الحليم - فلم يشعر حتى ضرب رسول الله ﷺ ظهره بيده ثم قال: أنشهد أني رسول الله؟ فنظر إليه فقال: أشهد أنك رسول الأميين. ثم قال ابن صياد: أنشهد أني رسول الله؟ فرضه النبي ﷺ ثم قال: آمنت بالله ورسله. ثم قال لابن صياد: ماذا ترى؟ قال: يا نبي صادق وكاذب. قال رسول الله ﷺ: خلط عليك الأمر. قال رسول الله ﷺ: إني خيأت لك خبيثا. قال: هو الذئخ. قال: أخسأ، فلن تعدو قدرك. قال عمر: يا رسول الله، أتأذن لي فيه أضرب عنقه؟ قال رسول الله ﷺ: إن يكن هو لا تسلط عليه، وإن لم يكن هو فلا تخمدك في قتله.

٦١٧٤ - قال سالم «فصحت عهد الله بن عمر يقول: انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب الأصمري يؤمان للنخل التي فيها ابن صياد، حتى إذا دخل رسول الله ﷺ طفق رسول الله ﷺ يتنقى بجذوع النخل - وهو يفتل أن يسمع من ابن صياد شيئا قبل أن يراه، وابن صياد مضطجع على فراشه في قطعة له فيها رزمة - أو ززمة - فرأت أم ابن صياد النبي ﷺ وهو يتنقى بجذوع النخل، فقالت لابن صياد أي صاف - وهو اسمه - هذا عهد. فتأذى ابن صياد. قال رسول الله ﷺ: لو تركته بين»

٦١٧٥ - قال سالم «قال عهد الله: قام رسول الله ﷺ في الناس فأنشأ على الله بما هو الله، ثم ذكر الدجال فقال: إني أنذركم، وما من نبي إلا وقد أنذره قومه، ولقد أنذره نوح قومه، ولست أقول لكم فيه قولا لم يلقه نبي لقومه تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور،

قال أبو عهد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبعدين

قوله (باب قوله الرجل للرجل أخسأ) سيأتي بيانه في آخر الباب، قال ابن بطال: أخسأ زجر الكلب وإيماء له، هذا أصل هذه الكلمة، واستعملتها العرب في كل من قال أو فعل ما لا ينبغي له مما يستخط الله. ذكر فيه حديث ابن عباس قال «قال رسول الله ﷺ لابن صياد: قد خيأت لك خبيثا، قال: فما هو؟ قال: الذئخ. قال: أخسأ، وأخرجه من رواية عهد الله بن عمر قال «انطلق عمر مع رسول الله ﷺ في رهط من أصحابه قبل ابن صياد، فذكر الحديث مطولا وفيه «أخسأ فلن تعدو قدرك» وقد سبق مطولا في أواخر كتاب الجنائز. وقوله في هذه الرواية «فرضه النبي ﷺ»، قال الخطابي: وقع هنا بالضاد المعجمة وهو غلط والصواب بالصاد المهملة أي قبض عليه بثوبه يضم بضمة الی بعض، وقال ابن بطال: من رآه بالمعجمة فمناه دمه حتى وقع قسكس، يقال رض الشيء فهو رضيع ومرضوض إذا انكسر. قوله (قال أبو عهد الله: خسات الكلب بعدته، خاستين مبعدين) ثبت هذا في رواية المستمل وحده، وهو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى (كونوا فرقة خاستين) أي قاصين مبعدين، يقال:

خساسة هني ، وخسأ هو ، يعني يتعمدى ولا يتعمدى . وقال في قوله تعالى ( ينقلب اليك البصر خاسئا ) أى مبعدا  
وقال الراغب : خسأ البصر انقبض عن مهابة ، وخسأت السكب غسأ أى زجرته مستهينا به فانزجر . وقال ابن  
التين في قوله في حديث الباب : اخسأ : معناه اسكت صاغرا مطرودا . وثبتت الهدوء في آخر اخسأ في رواية  
وحذفت في أخرى بلفظ : اخسأ وهو تخفيف

٩٨ - باب قول الرجل « مَرَحَبًا » وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مَرَحَبًا يا بنتي

وقالت أم هانئ : جئتُ النبي ﷺ فقال : مَرَحَبًا بأم هانئ

٦١٧٦ - **عمران بن ميسرة** حدثنا عبد الوارث حدثنا أبو الليث عن أبي جرة « عن ابن

عباس رضى الله عنهما قال : لما قدم وفد عهد القيس على النبي ﷺ قال : مَرَحَبًا بالوفد الذين جاءوا غير  
خزايأ ولا ندامي . فقالوا : يا رسول الله ، إنا حَيٌّ من ربيعة ؛ وبيننا وبينك مَضَر ، وإنا لا نصلُ إليك إلا  
في الشهر الحرام ، فرأنا بأسر فصل ندخلُ به الجنة ، وندعو به مَنْ وراءنا . فقال : أربعٌ وأربعٌ : أقيموا  
للصلاة ، وآتوا الزكاة ، وصوموا رمضان ، وأعطوا خمسَ ما غنمتم . ولا تشربوا في الميثاء ، والخنم ،  
والنقهر ، والمزفت »

**قوله** ( باب قول الرجل مرحبا ) كذا الأكثر ، وفي رواية المستمل « باب قول النبي ﷺ مرحبا ، قال الأصمعي :  
معنى قوله « مرحبا » أقيمت رحبا وسعة . وقال الفراء : نصب على المصدر ، وفيه معنى الداء بالرحب والسعة ،  
وقيل هو مفعول به أى أقيمت سعة لا ضيقا . **قوله** ( وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة : مرحبا يا بنتي ) هذا  
طرف من حديث تقدم موصولا في علامات النبوة من رواية مسروق عن عائشة قالت : أقبلت فاطمة تمشي ، الحديث ،  
وفيه القدر المطلق ، وقد تقدم شرحه هناك . **قوله** ( وقالت أم هانئ : جئتُ النبي ﷺ فقال مرحبا بأم هانئ )  
هذا طرف من حديث تقدم موصولا في مواضع : منها في أوائل الصلاة من رواية أبي مرة مولى عقيل عن أم هانئ  
وفيه اغتسال النبي ﷺ وغير ذلك . ثم ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه قوله ﷺ « مرحبا بالوفد ،  
وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان وفي كتاب الأشربة مستوفى ، وأخرجه هنا من طريق أبي التياح بالمشاة القوقانية  
المفتوحة وتشديد التحتانية وآخره مهملة واسمه يزيد بن حميد عن أبي جرة بالجيم والراء ، ووقع في سياق متنه الفاظ  
ليست في رواية غيره ، منها قوله « مرحبا بالوفد الذين جاءوا » ومنها قوله « أربع وأربع » ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
وأعطوا خمس ما غنمتم ولا تشربوا ، الحديث . والمعنى أسركم بأربع وأنهم كانوا أربع كافي رواية غيره . ومنها جعله  
إعطاء الخمس من جملة الأربع ، وفي سائر الروايات هي زائدة على الأربع . وقد أخرج ابن أبي حاتم في هذا الباب  
حديث بريدة « أن عليا لما خطب فاطمة قال له النبي ﷺ : مرحبا وأهلا » وهو عند النسائي وصححه الحاكم ، وأخرج  
فيه أيضا من حديث علي « استأذن عمار بن ياسر على النبي ﷺ فقال : مرحبا بالطيب المطيب ، وهو عند الترمذي  
وابن ماجه والمصنف في « الادب المفرد » وصححه ابن حبان والحاكم ، وأخرج ابن أبي حاتم وابن السني فيه أحاديث  
أخرى غير هذه

## ٩٩ - باب ما يدعى الناس بأبائهم

٦١٧٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حَدَّثَنَا يحيى عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن نافع ، عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال : إِنَّ الْغَادِرَ يُرْفَعُ لَهُ لَوَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يقال : هَذِهِ غَدْرَةُ فلان ابن فلان ،

٦١٧٨ - **حَدَّثَنَا** عبدُ اللَّهِ بنُ مُسْلِمَةَ عن مالك عن عبدِ اللَّهِ بنِ دِينَارٍ « عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ لَهُ لَوَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فيقال : هَذِهِ غَدْرَةُ فلان ابن فلان ،

**قوله** ( باب ما يدعى الناس بأبائهم ) كذا للاكثر ، وذكره ابن بطال بلفظ « هل يدعى الناس » زاد في أوله هل ، وقد ورد في ذلك حديث لأم الدرداء سأبته عليه في « باب تحويل الاسم » واستغنى المصنف عنه لما لم يكن على شرطه بحديث الباب وهو حديث ابن عمر في الغادر يرفع له لواء لقوله فيه « غَدْرَةُ فلان ابن فلان » فتضمن الحديث أنه ينسب إلى أبيه في الموقف الأعظم . ووقع في رواية الكشميني في الرواية الأولى « ينصب » بدل « يرفع » قال الكرماني . الرفع والنصب هنا بمعنى واحد ، يعني لأن الغرض إظهار ذلك . وقال ابن بطال : في هذا الحديث رد لقول من زعم أنهم لا يبدعون يوم القيامة إلا بأبائهم سترًا على آبائهم . قلت : هو حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف جدا ، وأخرج ابن عدي من حديث أنس مثله وقال : منكر . أورده في ترجمة إسحق بن إبراهيم الطبري . قال ابن بطال . والدعاء بالآباء أشد في التعريف وأبلغ في التمييز . وفي الحديث جواز الحكم بطواهر الأور . قلت : وهذا يقتضى حمل الآباء على من كان ينسب إليه في الدنيا لا على ما هو في نفس الأمر وهو المعتمد ، وينظر كلامه من شرحه . وقال ابن أبي جرة : والغدر على عمومته في الجليل والحقيق . وفيه أن لصاحب كل ذنب من الذنوب التي يريد الله إظهارها علامة يعرف بها صاحبها ، ويؤيده قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسيماهم ) قال : وظاهر الحديث أن لكل غدرة لواء ، فلي هذا يكون للشخص الواحد عدة ألوية بعدد غدراته . قال : والمحكمة في نصب القواء أن العقوبة تقع غالبا بضد الذنب ، فلما كان الغدر من الأمور الخفية ناسب أن تكون عقوبته بالشهرة ، ونصب القواء أشهر الأشياء عند العرب

## ١٠٠ - باب لا يقل « خَبِثَتْ نفسي »

٦١٧٩ - **حَدَّثَنَا** محمد بن يوسف حَدَّثَنَا مَعْنَانُ عن هشام عن أبيه « عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النَّبِيِّ ﷺ قال : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبِثَتْ نَفْسِي وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي ،

٦١٨٠ - **حَدَّثَنَا** محمد بن أحمد بن عبد الله عن يونس عن الزهري « عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه عن النَّبِيِّ ﷺ قال : لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ خَبِثَتْ نَفْسِي ، وَلَكِنْ لِيَقُلْ لَقِسَتْ نَفْسِي . تابعه مُعْقِل

**قوله** ( باب لا يقل خبيثت نفسي ) بفتح الخاء المعجمة وضم الموحدة بعدها مثلثة ثم مثناة ، ويقال بفتح الموحدة والضم أصوب . قال الراغب : الخبث يطلق على الباطل في الاعتقاد ، والكذب في المقال ، والقبیح في

**الفعال . قلت :** وعلى الحرام والصفات المذمومة القولية والفعلية . أورد حديث عائشة بلفظ لا يقول أحدكم خبثت نفسي ، ولكن ليقل انفست نفسي ، وحديث سهل بن حنيف مثله سواء . قال الخطابي تبعاً لأبي عبيد : انفست وخبثت بمعنى واحد . وانما كره عليه السلام من ذلك اسم الخبث فاختر اللفظة السالبة من ذلك ، وكان من سقته تبديل الاسم القبيح بالحسن . وقال غيره . معنى انفست غشيت بغين معجمة ثم مثلتها ، وهو يرجع أيضاً الى معنى خبثت ، وقيل : معناه ساء خلقها ، وقيل مالت به الى الدعة : وقال ابن بطال : هو على معنى الأدب وليس على سبيل الإيجاب . وقد تقدم في الصلاة في الذي يعقد الشيطان على قافية رأسه فيصبح خبيث النفس . ونطق القرآن بهذه اللفظة فقال تعالى ﴿ ومثل كلمة خبيثة ﴾ . قلت : لكن لم يرد ذلك إلا في معرض النقم ، فلا ينافي ذلك ما دل عليه حديث الباب من كراهة وصف الإنسان نفسه بذلك . وقد سبق لهذا عياض فقال : الفرق أن النبي عليه السلام أخبر عن صفة شخص مذموم الحال فلم يمتنع إطلاق ذلك اللفظ عليه . وقال ابن أبي جرة : التمسى من ذلك للندب ، والامر بقوله ، انفست ، للندب أيضاً ، فان عبر بما يؤدي معناه كنى ، ولكن ترك الأولى . قال : ويؤخذ من الحديث استحباب مجازة الالفاظ القبيحة والاسماء ، والدول الى مالا قبيح فيه ، والخبث والفسق وان كان المعنى المراد يتأدى بكل منهما لكن لفظ الخبث قبيح ويجمع أموراً رائدة على المراد ، بخلاف الفسق فانه يختص بامتلاء المعدة . قال وفيه أن المرء يطلب الخير حتى بالافعال الحسن ، ويضيف الخير الى نفسه ولو بنسبة ما ، ويدفع الشر عن نفسه مهما أمكن ، ويقطع الوصلة بينه وبين أهل الشر حتى في الالفاظ المشتركة . قال : ويلتحق بهذا أن الضعيف اذا سئل عن حاله لا يقول است بطيب بل يقول ضعيف ، ولا يخرج نفسه من الطيبين فيلحقها بالخبثين . تنبيه : أخرج أبو نعيم في المستخرج ، حديث سهل من طريق شبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري ثم قال : أخرجه البخاري عن عبدان عن ابن المبارك عن موسى ، وقال : هو موسى بن عقبة ، والصحيح يونس . قلت : لم أفت عليه في الأصول المعتمدة من رواية أبي ذر إلا عن يونس وكذا في رواية النسفي . قوله ( تابعه عقيل ) يعني عن الزهري بسنده المذكور والمتن ، وهذه المتابعة وصلها الطبراني من طريق نافع بن يزيد عن عقيل وسقطت من رواية أبي ذر ، وثبتت للنسفي والباقيين

### ١٠١ - باب لا تسبوا الدهر

٦١٨١ - حدثنا يحيى بن بسكيد حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة قال قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ قال الله : يسبُّ بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، يوذى الليل والنهار ،

٦١٨٢ - حدثنا عياض بن الوليد حدثنا عبدُ الأهل حدثنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا تمسُّوا للعنب الكرم ، ولا تقولوا خيبة الدهر ، فانَّ الله هو الدهر ، [ الحديث ٦١٨٢ - طريقه في ٦١٨٣ ]

قوله ( باب لا تسبوا الدهر ) هذا اللفظ أخرجه مسلم من حديث هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي

هريرة فذكره ، وبعده « قال الله هو الدهر » . قوله ( الليث عن يونس عن ابن شهاب ) قال أبو علي الجياني هكذا الجميع إلا لأبي علي بن السكن فقال فيه « الليث عن عقيل عن ابن شهاب ، وهكذا وقع في « الوهريات للنهلي » ، من روايته عن أبي صالح عن الليث ، وسكن لفظه « لا يسب ابن آدم الدهر » ، قال أبو علي الجياني الحديث محفوظ ليونس عن ابن شهاب أخرجه مسلم عن طريق ابن وهب عنه . قلت الحديث عند الليث عن شيخين ، وقد أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو نعيم عن طريقه قال « حدثنا أبو صالح وابن بكير قالوا حدثنا الليث حدثني يونس به » . قوله ( قال الله : يسب بنو آدم الدهر ، وأنا الدهر ، بيدي الليل والنهار ) هذه رواية يونس بن يزيد عن الزهري ، ورواية معمر بعدها بلفظ « ولا تقولوا يا خيبة الدهر ، فإن الله هو الدهر ، وأوله « لا تسموا العنب السكر ، ويأتي شرحه في الباب الذي بعده ، وقد اختلف على معمر في شيخ الزهري فقال عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عنه عن أبي سلمة ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ولفظه « قال الله يؤذني ابن آدم يقول يا خيبة الدهر ، الحديث أخرجه مسلم ، وهكذا قال سفيان بن عيينة عن الزهري عن سعيد أخرجه أحمد عنه ولفظه « يؤذني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر ، بيدي الأمر أقلب الليل والنهار ، وقد مضى في التفسير من هذا الوجه ، وسيأتي في التوحيد ، وهكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية سفيان بن عيينة . قال ابن عبد البر الحديثان للزهري عن أبي سلمة وعن سعيد بن المسيب جميعا صحيحان قلت قد قال النسائي كلاهما محفوظ ، لكن حديث أبي سلمة أشهرهما ، قلت ولعبد الرزاق فيه عن معمر اسناد آخر أخرجه مسلم أيضا من طريقه فقال « عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، بلفظ « لا يسب أحدكم الدهر ، فإن الله هو الدهر » ، ولا يقول أحدكم لعنب السكر ، الحديث ، وأخرجه أحمد من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر ، إني أنا الدهر ، أرسل الليل والنهار ، فإذا شئت قبضتهما ، وأخرجه مالك في « الموطأ » ، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « لا يقول أحدكم ، والباقي مثل رواية عبد الأعلى عن معمر ، لسكن وقع في رواية يحيى بن يحيى الليثي عن مالك في آخره « قال الدهر هو الله » ، قال ابن عبد البر خالف جميع الرواة عن مالك ، وجميع رواة الحديث مطلقا ، فإن الجميع قالوا « فإن الله هو الدهر » ، وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا تسبوا الدهر فإن الله قال : أنا الدهر ، الأيام والليالي لي أجددها وأبليها ، وآتي بملوك بعد ملوك ، وسنده صحيح . قوله ( ولا تقولوا خيبة الدهر ) كذا الأكثر ، وللسني « يا خيبة الدهر » ، وفي غير البخاري « يا خيبة الدهر ، الخيبة بفتح الحاء المعجمة وإسكان التحتانية بعدها موحدة الحرمان ، وهي بالنصب على الندبة ، كأنه فقد الدهر لما يصدر عنه بما يكرهه فندبه متفجعا عليه أو متوجعا منه . وقال الداودي : هو دعاء على الدهر بالخيبة وهو كقولهم قحط الله نورهما يدهون على الأرض بالقحط ، وهي كلمة هذا أصلها ثم صارت تقال لكل مذموم . ووقع في رواية الملا بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ « وادهره وادهره » ، ومعنى انتهى عن سب الدهر أن من اعتقد أنه الفاعل للسكره فسيب خطأ فإن الله هو الفاعل ، فإذا سببتهم من أنزل ذلك بك رجع السب إلى الله . وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة الجاثية . ومحصل ما قيل في تأويله ثلاثة أوجه : أحدها أن المراد بقوله « إن الله هو الدهر » ، أي المدير للأمور . ثانيها أنه على حذف مضاف أي صاحب الدهر . ثالثها التقدير مقلب الدهر ، ولذلك عقبه بقوله « بيدي الليل والنهار » ووقع في رواية زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « بيدي

الليل والنهار أجده وأبليه وأذهب بالملوك ، أخرجه أحد . وقال المحققون : من نسب شيئا من الأفعال إلى الدهر حقيقة كفر ، ومن جرى هذا اللفظ على لسانه غير معتمد لذلك فليس بكافر ، لكنه يكره له ذلك لشبهه بأهل الكفر في الإطلاق ، وهو نحو التفصيل الماضي في قولهم : مطرنا بكذا ، وقال عياض : زعم بعض من لا تحقيق له أن الدهر من أسماء الله ، وهو غلط فإن الدهر مدة زمان الدنيا ، وعرفه بعضهم بأنه أمد مفعولات الله في الدنيا أو فعله لما قبل الموت ، وقد تمسك الجهة من الدهرية والمعلقة بظاهر هذا الحديث واحتجوا به على من لا رسوخ له في العلم ، لأن الدهر عندهم حركات الفلك وأمد العالم ولا شيء عندهم ولا صانع سواء ، وكفى في الرد عليهم قوله في بقية الحديث : أنا الدهر أقلب إليه دنياه ، فكيف يقلب الشيء نفسه ؟ تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : لا يخفى أن من سب الصنعة فقد سب صانعها ، فمن سب نفس الليل والنهار أقدم على أمر عظيم بغير معنى ، ومن سب ما يجري فيها من الحوادث ، وذلك هو أغلب ما يقع من الناس ، وهو الذي يعطيه سياق الحديث حيث نفي عنهما التأثير ، فكأنه قال : لا ذنب لهما في ذلك ، وأما الحوادث فيها ما يجري بواسطة العاقل المكلف فهذا يضاف شرعا ولغة إلى الذي جرى على يديه ، ويضاف إلى الله تعالى لكونه بتقديره ، فافعال العباد من أوكاسهم ، ولهذا ترتب عليها الأحكام ، وهي في الابتداء خلق الله . ومنها ما يجري بغير وساطة فهو منسوب إلى قدرة القادر ، وليس ليل والنهار فعل ولا تأثير لا لغة ولا عقلا ولا شرعا ، وهو المعنى في هذا الحديث . ويلتحق بذلك ما يجري من الحيوان غير العاقل . ثم أشار بأن النهي عن سب الدهر تنبيه بالاعلى على الأدنى ، وأن فيه إشارة إلى ترك سب كل شيء مطلقا إلا ما أذن الشرع فيه ، لأن الملة واحدة ، والله أعلم انتهى ملخصا . واستنبط منه أيضا منع الحيلة في البيوع كالعينة لأنه نهى عن سب الدهر لما يتول إليه من حيث المعنى وجملة سب مخالفته

### ١٠٢ - باب قول النبي ﷺ « إنما الكرم قلب المؤمن »

وقد قال « إنما للفلس الذي يفلس يوم القيامة » كقوله « إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب » كقوله « لا ملك إلا الله ، فوصفه بانتهاه الملك ، ثم ذكر الملوك أيضا فقال ( إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها )

٦١٨٣ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة

رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : ويقولون للكرم إنما الكرم قلب المؤمن »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : إنما الكرم قلب المؤمن ، وقد قال : إنما الفلس الذي يفلس يوم القيامة كقوله : إنما الصرعة الذي يملك نفسه عند الغضب ، كقوله : لا ملك إلا الله فوصفه بانتهاه الملك . ثم ذكر الملوك أيضا فقال : إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها ) غرض البخاري أن المصير ليس على ظاهره ، وإنما المعنى أن الكرم قلب المؤمن ، ولم يرد أن غيره لا يسمى كرما ، كما أن المراد بقوله « إنما الفلس من ذكر ، ولم يرد أن من يفلس في الدنيا لا يسمى مفلسا ، وبقوله « إنما الصرعة ، كذلك ، وكذا قوله « لا ملك إلا الله ، لم يرد أنه لا يحرز أن يسمى غيره ملكا ، وإنما أراد الملك الحقيقي وإن سمي غيره ملكا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ( أن



المالك ( وفي القرآن من ذلك عدة أمثلة كقوله تعالى ﴿ وقال الملك ﴾ في صاحب يوسف وغيره ، وأشار ابن بطال الى أنه يؤخذ من ذلك ترك المبالغة والأغراق في الوصف اذا كان الموصوف لا يستحق ذلك ، وحديث « انما المفلس ، يأتي الكلام عليه في الرقاق ، وحديث « انما الصرعة ، تقدم قريبا ، وحديث « لا ملك الا الله ، يأتي الكلام عليه في « باب أفضى الاسماء الى الله ، ووقع لبعض الرواة هنا بلفظ « لا ملك الا الله ، بضم الميم وسكون اللام وحذف الالف بعد قوله الا ، والاول هو اللائق للسياق . قوله ( ويقولون الكرم انما الكرم قلب المؤمن ) هكذا وقع في هذه الرواية من طريق سفيان بن عيينة قال حدثنا الزهري عن سفيان ، ووقع في الباب الذي قبله من رواية معمر عن الزهري عن أبي سلمة بلفظ « لا تسما العنب كرما ، وهي رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم ، وعنده من طريق همام عن أبي هريرة « لا يقل أحدكم العنب الكرم ، انما الكرم الرجل المسلم ، وله من حديث «ائل بن حجر « لا تقولوا الكرم ، ولكن قولوا العنب والحبة » قالوا وفي قوله في الباب « ويقولون عاطفة على شيء حذف هنا وكأنه الحديث الذي قبله ، وقد أخرجه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال في أوله « يقولون ، بغير واو أخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم وذكره بالواو كما ذكره البخاري عن علي بن عبد الله ، وكذا أخرجه أحمد في مسنده عن سفيان ولكن قال فيه « عن أبي هريرة رفعه ، وقال مرة « يبلغ به ، وقال مرة « قال رسول الله ﷺ ، وأخرجه مسلم عن ابن أبي عمر وعمر و النافذ قال حدثنا سفيان بهذا السند قال « قال رسول الله ﷺ : لا تقولوا كرم فان الكرم قلب المؤمن » وقوله « ويقولون الكرم ، هو مبتدأ وخبره محذوف أي يقولون الكرم شجر العنب . وقد أخرج الطبراني والبراني من حديث سمرة رفعه ان اسم الرجل المؤمن في الكتب الكرم من أجل ما أكرمه الله على الخليفة ، وانكم تدعون الحافظ من العنب الكرم ، الحديث قال الخطابي ما ملخصه ، ان المراد بالنبى تأكيد تحريم الخمر بمحو اسمها ، ولان في بقية هذا الاسم لها تحريرا لما كانوا يتوهمونه من تسكريم شاربها فنبى عن تسميتها كرما وقال « انما الكرم قلب المؤمن ، لما فيه من نور الايمان وهدى الاسلام ، وحكى ابن بطال عن ابن الانباري أنهم سموا العنب كرما لان الخمر المتخذة منه تحت على السقاء وتأمر بمكارم الاخلاق حتى قال شاهرهم « والخمر مشتقة المعنى من الكرم » وقال آخر :

شقت من النبي واشتق منى      كما اشتقت من الكرم الكروم

فلذلك نبى عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسموا أصل الخمر باسم مأخوذ من الكرم ، وجعل المؤمن الذى يتقى شربها ويرى الكرم في تركها أحق بهذا الاسم انتهى . وأما قول الأزهري: سمي العنب كرما لانه ذلل لقاطفه وليس فيه سلاه يعقر جانيه ويجعل الأصل منه مثل ما تحمل النخلة فأكثر ، وكل شيء أكثر فقد كرم ، فهو صحيح أيضا من حيث الاشتقاق لكن المعنى الاول أنسب انتهى . وقال النجاشي في هذا الحديث عن تسمية العنب كرما وعن تسمية شجرها أيضا الكراهية . وحكى القرطبي عن المازري أنه السبب في التسمية أنه لما حرمت عليهم الخمر وكانت طباعهم تحبهم على الكرم كره ﷺ أن يسمى هذا المحرم باسم تبيح طباعهم اليه عند ذكره فيكون ذلك كالخمر لهم ، وتعبه بأن محل التسمية انما هو تسمية العنب كرما ، وليست التسمية محرمه ، والخمر لا تسمى عنب بل العنب قد يسمى خمرًا باسم ما يشول اليه . قلت : والذي قاله المازري موجه ، لانه يجعل على إرادة حسم المادة بترك تسمية أصل الخمر بهذا الاسم الحسن ، ولذلك ورد النبى قارة عن العنب وقارة عن شجرة العنب فيكون التنفير

بطريق الفحوى ، لأنه إذا نهى عن تسمية ما هو حلال في الحال بالاسم الحسن لما يحصل منه بالقوة بما ينهى عنه فلا ينهى عن تسمية ما ينهى عنه بالاسم الحسن أخرى . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما ملخصه : لما كان اشتقاق الكرم من الكرم ، والأرض السكرية هي أحسن الأرض فلا يليق أن يعبر بهذه الصفة إلا عن قلب المؤمن الذي هو خير الأشياء لأن المؤمن خير الحيوان ، وخير ما فيه قلبه ، لأنه إذا صلح صلح الجسد كله ، وهو أرض نبات شجرة الإيمان . قال : ويؤخذ منه أن كل خير - باللفظ أو المعنى أو بهما أو مشتقا منه أو مسمى به - إنما يضاف بالحقيقة الشرعية . لأن الإيمان وأمله وإن أضيف إلى ما عدا ذلك فهو بطريق المجاز ، وفي تعديه الكرم بقلب المؤمن معنى لطيف ، لأن أوصاف الشيطان تجري مع الكرم كما يجري الشيطان في بنى آدم يجري الدم ، فإذا غفل المؤمن عن شيطانه أو قعه في المخالفة ، كما أن من غفل عن عصير كرمه تخمر فتجنس . ويقوى التشبه أيضا أن آخر يعود خلا من ساعته بنفسه أو بالتخلييل فيعود طاهرا ، وكذا المؤمن يعود من ساعته بالتوبة النصوح طاهرا من خبث الذنوب المتقدمة التي كان متنجسا بانصافه بها إماميا عاك من غيره من موهبة ونحوها وهو كالتخلييل ، أو بياض من نفسه وهو كالتخلييل . فينبغي للعاقل أن يتعرض لمعالجة قلبه لتلا يهلك وهو على الصفة المذمومة . ( تنبيه ) : الحبة المذكورة في حديث وائل عند مسلم بفتح المهملة وحكى عنها وسكون الموحدة وبفتحها أيضا وهو أشهر : هي شجرة العنب ، وقيل أصل الشجرة ، وقيل القضيبة منها . وقال في المحكم ، الحبل بفتحتي شجر العنب ، الواحدة حبة ، وباضم ثم السكون الكرم ، وقيل الأصل من أصوله ، وهو أيضا اسم ثمر السم والعضاء

### ١٠٣ - باب قول الرجل : فذاك أبي وأمي . فيه التزيير عن النبي ﷺ

٦١٨٤ - حدثنا يحيى عن سفيان حدثني سعد بن إبراهيم عن عبد الله بن شذاد عن

علي رضي الله عنه قال : ساءمت رسول الله ﷺ يفدي أحدا غير سعد ، سمعته يقول أرم فذاك أبي وأمي ، أظنه يوم أحد .

**قوله** (باب قول الرجل فذاك أبي وأمي) تقدم ضبط فذاك ومعناه في «باب ما يجوز من الرجوع والفرار» قريبا **قوله** (فيه الزبير عن النبي ﷺ) يشير إلى ما وصله في مناقب الزبير بن العوام من طريق عبد الله بن الزبير قال : جمعت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم الأحزاب في النساء ، الحديث . وفيه قول الزبير : فلما رجعت جمع لي النبي ﷺ أبويه فقال : فذاك أبي وأمي ، **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطار وسفيان هو الثوري . **قوله** (يفدي) بفتح أوله وسكون الفاء للكشمي ، ولغيره بضم أوله والفاء المفتوحة والتشديد ، وقد تقدم في مناقب سعد بن أبي وقاص بيان الجمع بين حديث الزبير المذكور في الباب في إثبات التفدية له وبين حديث علي هذا في نفي ذلك عن غير سعد ، وكان البخاري رمز بذلك إلى هذا الجمع ، وغفل من خص حديث الزبير بتخريج مسلم مع إخراج البخاري له ورمزه إليه في هذا الباب ، وقوله في آخر هذا الحديث : أظنه يوم أحد ، تقدم الجزم بذلك في رواية إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه في غزوة أحد من كتاب المغازي ولفظه : فاني سمعته يقول : أرم سعد ، فذاك

أبي وأمي ، وتقدم هناك سبب هذا القول لسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

١٠٤ - باب قول الرجل : جعلني الله فداك . وقال أبو بكر رضي الله عنه : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا

٦١٨٥ - حديثنا على بن عبد الله حدثنا بشر بن الفضل حدثنا يحيى بن أبي إسحاق « عن أنس بن

مالك أنه أقبل هو وأبو طلحة مع النبي ﷺ ، ومع النبي ﷺ صفة مُردّها على راحته . فلما كانوا ببعض الطريق عثرت اللزقة ، فصرع النبي ﷺ والمرأة ، وأبى أبا طلحة - قال أحسبُ افتحمت عن بعير ، فأقْبِر رسول الله ﷺ فقال : يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك من شيء ؟ قال : لا ، ولكن عليكِ بالمرأة ، فألقى أبو طلحة ثوبه على وجهه فصعدَ فصعداها فألقى ثوبه عليها ، فقامت المرأة ، فشدد لها على راحتيهما فركبها فساروا ، حتى إذا كانوا بظاهر المدينة - أو قال أشرَفوا على المدينة - قال النبي ﷺ : آيّهون ، تائبون ، عابدون ربنا حامدون ، فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة ،

قوله ( باب قول الرجل جعلني الله فداك ) أي هل يباح أو يكره ؟ وقد استوعب الاخبار الدالة على الجواز أبو بكر بن أبي عاصم في أول كتابه « آداب الحسكاه ، وجزم بجواز ذلك فقال : للبره أن يقول ذلك اسلطانه ولكبيره ولذوى العلم ولأن أحب من إخوانه غير محظور عليه ذلك ، بل يثاب عليه إذا قصد توقيره واستعطافه ، ولو كان ذلك محظورا انتهى النبي ﷺ فأقبل ذلك ولا عليه أن ذلك غير جائز أن يقال لأحد غيره . قوله ( وقال أبو بكر رضي الله عنه : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا ) هو طرف من حديث أبي سعيد رفعه « ان عبدا خيره الله بين الدنيا وبين ما عنده ، فاختار ما عنده . فقال أبو بكر : قد يدانك بآبائنا وأمهاتنا » الحديث ، وقد تقدم موصولا في مناقب أبي بكر مع شرحه . ثم ذكر حديث أنس في إرداف صفة ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب القياس ، والمراد منه قول أبي طلحة « يا نبي الله جعلني الله فداك ، هل أصابك شيء ؟ » وقد ترجم أبو داود نحو هذه الترجمة وساق حديث أبي ذر « قلت للنبي ﷺ : لبيك وسعديك ، جعلني الله فداك » الحديث ، وكذا أخرجه البخاري في « الادب المفرد » في الترجمة . قال الطبراني : في هذه الاحاديث دليل على جواز قول ذلك . وأما ما رواه مبارك بن فضالة عن الحسن قال « دخل الربيع على النبي ﷺ وهو شاك فقال : كيف تجدك جعلني الله فداك ؟ قال : ما تركت أعرا بيتك بعد » ثم ساقه من هذا الوجه ومن وجه آخر ثم قال : لا حاجة في ذلك على المنع ، لأنه لا يقاوم تلك الاحاديث في الصحة . وعلى تقدير ثبوت ذلك فليس فيه صريح المنع ، بل فيه إشارة الى أنه ترك الاولى في القول للريض إما بالثأ نيس والملاطفة إما بالدعاء والتوجع . فانه قيل : إنما ساخ ذلك لان الذي دعا بذلك كان أبواه مشركين ، فالجواب أن قول أبي طلحة كان بعد أن أسلم ، وكذا أبو ذر . وقول أبي بكر كان بعد أن أسلم أبواه . انتهى ملخصا . ويمكن أن يعترض بأنه لا يلزم من تصحيح قول ذلك للنبي ﷺ أن يسوغ لغيره ، لان نفسه أعز من أنفس القائلين وآبائهم ولو كانوا أسلموا ، فالجواب ما تقدم من كلام ابن أبي عاصم ، فإن فيه إشارة الى أن الأصل عدم الخصوصية . وأخرج ابن أبي عاصم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال لفاطمة « فداك أبوك ، ومن حديث

ابن مسعود أن النبي ﷺ قال لا صحابة د فداكم أبي وأمي ، ومن حديث أنس أنه ﷺ قال مثل ذلك للافتصار

### ١٠٥ - باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل

٦١٨٦ - **حديث** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه

قال : ولد لرجل منا غلام منسما للقاسم ، فقلنا : لانكنتك أبا للقاسم ولا كرامة . فأخبر النبي ﷺ فقال : سم ابنك عبد الرحمن .

**قوله** ( باب أحب الأسماء إلى الله عز وجل ) ورد بهذا اللفظ حديث أخرجه مسلم من طريق نافع عن ابن عمر رفعه د أن أحب أسماءكم إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وله شاهد من حديث أبي وهب الجشمي وسبأ التميمي عليه بعد باب ، وآخر عن مجاهد عند ابن أبي شيبة مثله ، قال القرطبي : يلتحق بهذين الاسمين ما كان مثلها كعبد الرحمن وعبد الملك وعبد الصمد ، وإنما كانت أحب إلى الله لأنها تضمنت ما هو وصف واجب لله وما هو وصف للإنسان وواجب له وهو العبودية : ثم أضيف العبد إلى الرب إضافة حقيقية فصدت أفراد هذه الأسماء وشرفت بهذا التركيب لحصلت لها هذه الفضيلة . وقال غيره : الحكمة في الافتصار على الاسمين أنه لم يقع في القرآن إضافة عبد إلى اسم من أسماء الله تعالى غيرهما ، قال الله تعالى ( وأنه لما قام عبد الله يدعوه ) وقال في آية أخرى ( وعباد الرحمن ) ويؤيده قوله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) وقد أخرج الطبراني من حديث أبي زهير الثقفى رفعه د إذا سميت فعبدا ، ومن حديث ابن مسعود رفعه د أحب الأسماء إلى الله ما تعبد به ، وفي إسناد كل منهما ضعف . **قوله** ( عن جابر ولد لرجل منا غلام ) اسم الرجل المذكور لم أقف عليه . **قوله** ( فسماه القاسم ) مقتضى رواية مسلم عن رفاع بن الهيثم عن خالد الراسطي بالسند المذكور هنا د فسماه محمدا ، إلا أنه أورده عقب رواية عبث وهو بوزن جعفر بعين مهملة ثم موحدة ساكنة ثم مثناة عن حصين بالسند المذكور فسماه محمدا فذكر الحديث ، وفي آخره د سموا باسمي ولا تمكثوا بكذبتي ، فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، ثم ساق رواية خالد وقال بهذا الإسناد ولم يذكر د فانما بعثت قاسما أقسم بينكم ، وكان الاختلاف فيه على خالد ، فإن الاسماعيل أخرجه من رواية وهيب بن بنية عن خالد فقال د فسماه القاسم ، وأخرجه أحمد عن هب عن حصين فقال د سماه القاسم ، وأخرجه أيضا من رواية معمر عن منصور كذلك ، وأخرجه أبو نعيم من رواية يوسف القاضي عن مسدد عن خالد فقال د سماه باسم النبي ﷺ ، وهكذا قاله أبو عوانة عن حصين أخرجه أبو نعيم في المستخرج على مسلم ، وهذا يقتضى ترجيح رواية رفاع بن الهيثم ، وأخرجه أحمد عن زياد البكائي عن منصور كما قال رفاع ، وقد وقع الاختلاف فيه على شعبة أيضا في د باب قوله تعالى : فإن لله خمسة وللرسول بمعنى قسم ذلك من كتاب فرضي الحسن فأخرجه البخاري هناك عن أبي الوليد عن شعبة عن سليمان وهو الأعمش ومنصور وقتادة قالوا سمعنا سالما أي ابن أبي الجهم عن جابر قال د ولد لرجل منا غلام فأراد أن يسميه محمدا قال وقال عمرو يعني ابن مرزوق عن شعبة عن قتادة بسنده د أراد أن يسميه القاسم ، وأورده من رواية سفيان الثوري عن الأعمش فقال د أراد أن يسميه القاسم ، وأخرجه مسلم من رواية جرير عن منصور فقال فيه د ولد لرجل منا غلام فسماه محمدا ، فقال له قومه :

لا ندعك تسميه باسم رسول الله ﷺ ، فانطلق اليه بابنه حامله على ظهره فقال : يا رسول الله ولد لي غلام فسميته محمدا ، فذكر الحديث ، وقد بين شعبة أن في رواية منصور عن سالم عن جابر أن الانصاري قال : حملته على عنق ، وأورده البخاري في فرض الخس ، وقد تقدم أنه يقتضي أن يكون من مسند الانصاري من رواية جابر عنه ، وسائر الروايات عن سالم بن أبي الجعد يقتضي أنه من مسند جابر ، وفيه أورده أصحاب المسانيد والأطراف ، وقدمت في فرض الخس أن رواية من قال أراد أن يسميه القاسم أرجح ، وذكرت وجه رجحانه . ويؤيده أنه لم يختلف على محمد بن المنكدر عن جابر في ذلك كما أخرجها المؤلف في آخر الباب الذي يليه . **قوله** ( لا نسكنيك أبا القاسم ولا كرامة ) في الرواية التي في الباب بعده من هذا الوجه : ولا نعلمك عينا ، هو من الألفاظ أي لا نعلم عليك بذلك فتقر به عينك ، ويؤخذ منه مشروعية تسمية المرء بمن يولد له ولا يختص بأول أولاده . **قوله** ( فأخبر النبي ﷺ ) كذا للاكثر بضم الهمزة على البناء للمجهول ، ول بعضهم بالبناء للفاعل : ويؤيده ما في الباب الذي بعده بلفظ « فأتى النبي ﷺ » . **قوله** ( فقال سم ابنك عبد الرحمن ) في مطابقته الترجمة لحديث جابر عسر ، وأقرب ما قيل أنهم لما أنكروا عليه التكني بكنية النبي ﷺ اقتضى مشروعية التكنية ، وأنه لما أمره أن يسميه عبد الرحمن اختار له اسما يطيب خاطره به إذ غير الاسم فاقضى الحال أنه لا يشير عليه إلا باسم حسن ، وتوجيه كونه أحسن تقدم في أول الباب ، قال بعض شراح والمشارق ، لله الأسماء الحسنى ، وفيها أصول وفروع أي من حيث الاشتقاق قال : والاصول أصول أي من حيث المعنى ، فاصول الاصول اسمان الله والرحمن ، لأن كلا منهما مشتمل على الاسماء كلها ، قال الله تعالى ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ) ولذلك لم يقسم بهما أحد . وما ورد من رحمنا اليامة غير وارد لانه مضاف ، وقول شاعرهم : وأنت غيث الوذي لا زلت رحمانا ، تعالى في الكفر ، وليس وارد ، لأن الكلام في أنه لم يقسم به أحد ، ولا يرد إطلاق من أطلقه وصفا لأنه لا يستلزم التسمية بذلك ، وقد لقب غير واحد الملك الرحيم ولم يقع مثل ذلك في الرحمن ، وإذا تقرر ذلك كانت إضافة العبودية إلى كل منهما حقيقة محضة ، فظهر وجه الاحجية ، والله أعلم

## ١٠٦ - باب قول النبي ﷺ « سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي » قَالَ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

٦١٨٧ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ **حَدَّثَنَا** خالدٌ **حَدَّثَنَا** حصينٌ عن سالم عن جابر رضي الله عنه قال : وُلِدَ لرجل من أغلامِ قَاسِمٍ ، فقالوا : لَا تَكْنِيهِ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ، فقال : سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي »

٦١٨٨ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله **حَدَّثَنَا** سفيان عن أبيه عن ابن سيرين سمعت أبا هريرة قال أبو القاسم **ﷺ** : سَمُوا بِاسْمِي وَلَا تَكْنُوا بِكُنْيَتِي ،

٦١٨٩ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد **حَدَّثَنَا** سفيان قال سمعت ابن المنكدر قال « سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما : وُلِدَ لرجل من أغلامِ قَاسِمٍ ، فقالوا : لَا تَكْنِيكَ أَبَى الْقَاسِمِ وَلَا نَعْمَكَ عَيْنًا . فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فقال : سَمِ ابْنَكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكفروا ) بفتح الكاف وتشديد النون وهو على حذف احدي التاوين أو بسكون الكاف وضم النون ، وفي رواية الكشميني « ولا تكفروا » ، بسكون الكاف وفتح المثناة بعد ما تون . **قوله** ( بكنتي ) في رواية الاصيل « بكنتي » ، بالواو بدل التحتانية وهي بمعناها كنوته وكنتيته بمعنى ، قال عياض روده كلهم في عدة مواضع بالياء ، وقد تقدم معنى السكنية والتعريف بها في أوائل المناقب في « باب كنية النبي ﷺ » ، **قوله** ( فيه أنس ) يشير الى ما تقدم موصولا في الجوع ثم في صفه النبي ﷺ من طريق حميد بن أنس بهذا ، وفيه قصة سياق التنبية عليها واغظه « سموا باسمي ولا تكفروا بكنتي » ، ثم ذكر فيه حديث جابر في ذلك ثم حديث أبي هريرة ثم حديث جابر من وجه آخر ، فأما حديث أبي هريرة فاقصر فيه على المتن واغظه كذا يأت أنس المذكور ، وأما حديث جابر ففي الرواية الاولى من طريق سالم وهو ابن أبي الجعد عنه « ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم فقالوا لا تكفرك حتى نسأل النبي ﷺ » ، وفي الرواية الثانية من طريق محمد بن المنكدر عنه « فقلنا لا نسكنيك بأبي القاسم ولا ننعملك عينا . فيجمع بين هذا الاختلاف إما بأن بعضهم قال هذا وبعضهم قال هذا ، وإما أنهم منعوا أولا مطلقا ثم استدركوا فقالوا حتى نسأل . وفي الرواية الاولى أيضا « فقال سموا باسمي ولا تكفروا بكنتي » ، وفي الرواية الثانية « فقال سم ابنك عبد الرحمن » ، ويجمع بينهما بأن أحد الراويين ذكر ما لم يذكر الآخر . وقوله « لا نسكنيك » بفتح أوله مع التخفيف وبضمه مع التشديد ، و « ننعملك » بضم أوله . قال النووي : اختلف في التكفي بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب : الاول المنع مطلقا سواء كان اسمه محمدا أم لا ، ثبت ذلك عن الشافعي . والثاني الجواز مطلقا ، ويختص النهي بحياته ﷺ . والثالث لا يجوز لمن اسمه محمد ويجوز لغيره . قال الرافعي : يشبه أن يكون هذا هو الاصح ، لأن الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الأعصار من غير إنكار . قال النووي : هذا مخالف لظاهر الحديث ، وأما إطلاق الناس عليه ففيه قنوة للذهب الثاني ، وكأن مستفهم ما وقع في حديث أنس المشار اليه قبل « أنه ﷺ كان في السوق » ، فسمع رجلا يقول : يا أبا القاسم ، فالتفت اليه فقال : لم أعنك ، فقال : سموا باسمي ولا تكفروا بكنتي ، قال ففهموا من النهي الاختصاص بحياته للسبب المذكور ، وقد زال بعده ﷺ . انتهى ملخصا . وهذا السبب ثابت في الصحيح ، فما خرج صاحب القول المذكور عن الظاهر إلا بدليل . وما ننبه عليه أن النووي أورد المذهب الثالث مقولبا فقال : يجوز لمن اسمه محمد دون غيره ، وهذا لا يعرف به قائل ، وإنما هو سبق قلم ، وقد حكى المذاهب الثلاثة في « الأذكار » ، على الصواب ، وكذا هي في الرافعي . وما تعقبه السبكي عليه أنه رجح منع السكنية بأبي القاسم مطلقا ، ولما ذكر الرافعي في خطبة المنهاج كناه فقال المحرو للامام أبي القاسم الرافعي ، وكان يمكنه أن يقول للامام الرافعي فقط أو يسميه باسمه ولا يكفيه بالسكنية التي يعتقد المصنف منعها . وأجيب باحتمال أن يكون أشار بذلك الى اختيار الرافعي الجواز ، أو الى أنه مشتهر بذلك . ومن شهر بشيء لم يمتنع تصريحه به ، ولو كان بغير هذا القصد فإنه لا يسوغ واقفه أعلم . وبالمذهب الاول قال الظاهرية ، وبالغ بعضهم فقال : لا يجوز لاحد أن يسمي ابنه القاسم لئلا يكفي أبا القاسم . وحكي الطبري مذهبها رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقا ، وكذا التكني بأبي القاسم مطلقا ، ثم ساق من طريق سالم بن أبي الجعد « كتب عمر : لا تسموا أحدا باسم نبي » ، واحتج لصاحب هذا القول بما أخرجه من طريق الحسن بن عطية عن ثابت عن أنس رفته « يسمونهم محمدا ثم يلعنونهم » ، وهو حديث أخرج الزار وأبو يعلى أيضا وسنده لين ، قال عياض : والاشبه أن عمر إنما فعل ذلك

إعظاما لاسم النبي ﷺ لثلاثينك . وقد كان سمع رجلا يقول لمحمد بن زيد بن الخطاب : يا محمد فعل الله بك وفعل ، فدعاه وقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فغير اسمه . قلت : أخرجه أحد الطبراني من طريق عبد الرحمن ابن ابن أبي ليلى ، نظر عمر الى ابن عبد الحميد وكان اسمه محمدا ورجل يقول له : فعل الله بك يا محمد ، فأرسل الى ابن زيد بن الخطاب فقال : لا أرى رسول الله ﷺ يسب بك ، فجاهد عبد الرحمن . وأرسل الى بني طلحة وهم سبعة ليغير أسماءهم فقال له محمد وهو كبيرهم : والله لقد سماني النبي ﷺ محمدا ، فقال : قوموا فلا سبيل اليكم ، فهذا يدل على رجوعه عن ذلك . وحكى غيره مفهوما خامسا وهو المنع مطلقا في حياته والتفصيل بعده بين من اسمه محمد وأحد فيمنع وإلا فيجوز . وقد ورد ما يؤيد المذهب الثالث الذي ارتضاه الأمامي ورواه النووي ، وذلك فيما أخرجه أحمد وأبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه ومن تسمى باسمي فلا يكتفى بكنتي ، ومن اكتفى بكنتي فلا يتسمى باسمي ، لفظ أبي داود وأحمد من طريق هشام الدستوائي عن أبي الزبير ، ولفظ الترمذي وابن حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير ، وإذا سمعتم بي فلا تسموا بي ، وإذا كنتم بي فلا تسموا بي ، قال أبو داود ورواه الثوري عن ابن جريج مثل رواية هشام ، ورواه معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، قال ورواه محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : ووصله البخاري في الأدب المفرد ، وأبو يعلى ولفظه : لا تجمعوا بين اسمي وكنتي ، والترمذي من طريق الليث عنه ولفظه : ان النبي ﷺ نهي أن يجمع بين اسمه وكنتيه وقال : أنا أبو القاسم ، الله يعطى وأنا أقسم ، قال أبو داود : واختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة وعلى أبي زرعة بن عمرو وموسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين قلت : وحديث ابن أبي عمرة أخرجه أحمد وابن أبي شبة من طريقه عن عمه رفعه لا تجمعوا بين اسمي وكنتي ، وأخرج الطبراني من حديث محمد بن فضالة قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن أسبوعين ، فأتى بي اليه فمسح على رأسي وقال : سموه باسمي ولا تكنوه بكنتي ، ورواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ : من تسمى باسمي فلا يكتفى بكنتي ، واحتج المذهب الثاني بما أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث علي قال : قلت يا رسول الله إن ولدي من بعدك ولد اسميه باسمك وأكنيه بكنتك ؟ قال : نعم ، وفي بعض طرقه : فسماني محمدا وكناني أبا القاسم ، وكان رخصة من النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب ، وروينا هذه الرخصة في «أمالى الجمهوري» وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندهما قوى ، قال الطبري : في إباحة ذلك لعلي ثم تسمية على ولده أبا القاسم إشارة الى أن النهي عن ذلك كان على الكراهة لا على التحريم ، قال ويؤيد ذلك أنه لو كان على التحريم لأنكره الصحابة ولما مكنتوه أن يكنى ولده أبا القاسم أصلا ، فدل على أنهم إنما فهموا من النهي التنزيه . وتعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلمعلمهم عليهم الرخصة له دون غيره كما في بعض طرقه ، أو فهموا تخصيص النهي بزمانه ﷺ ، وهذا أقوى لأن بعض الصحابة سمى ابنه محمدا وكناه أبا القاسم وهو طلحة بن عبيد الله ، وقد جزم الطبراني أن النبي ﷺ هو الذي كناه . وأخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظهر محمد ابن طلحة وكذا يقال لكنية كل من الحمد بن أبي بكر وابن سمدة وابن جعفر بن أبي طالب وابن عبد الرحمن ابن عوف وابن حاطب بن أبي بلتعة وابن الأشعث بن قيس أبو القاسم وأن آباءهم كنوهم بذلك ، قال عياض : وجه قال جمهور السلف والخلف وفقهاء الأمصار ، وأما ما أخرجه أبو داود من حديث عائشة : ان امرأة قالت :

يا رسول الله إني سميت ابني محمداً وكنيته أبا القاسم فذكر لي أنك تكره ذلك ، قال : ما الذي أحل اسمي وحرّم كنييتي ، فقد ذكر الطبراني في الأوسط ، أن محمد بن عمران الحنظلي تفرد به عن صفية بنت شيبة عنها ، ومحمد المذكور مجهول ، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فلا دلالة فيه على الجواز مطلقاً ، لاحتمال أن يكون قبل النهي . وفي الجملة أصل المذهب المذهب المفصل المحكي أخيراً مع غرابته . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة بعد أن أشار إلى ترجيح المذهب الثالث من حيث الجواز : لكن الأولى الأخذ بالمذهب الأول فإنه أبرأ الذمة وأعظم للحرمة ، والله أعلم

### ١٠٧ - باب اسم الحزن

٦١٩٠ - **عنه** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه أن أباه جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما اسمك ؟ قال : حزن . قال : أنت سهل ، قال : لا أعيرُ اسماً سمانيه أبي . قال ابن المسيب : فزال الحزونة فينا بعد . حدثنا علي بن عبد الله ومحمود - هو ابن غيلان - قالوا حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن أبيه عن جده . . بهذا

[ الحديث ٦١٩٠ - طريقه في : ٦١٩٣ ]

**قوله** ( باب اسم الحزن ) بفتح المهملة وسكون الزاي : ما غلب من الأرض ، وهو ضد السهل ، واستعمل في الحلق يقال : في فلان حوونة أي في خلقه غلظة وقساوة . **قوله** ( عن ابن المسيب ) هو سعيد ، وسماه أحمد في روايته عن عبد الرزاق ، وكذا محمود بن غيلان وأحمد بن صالح وغيرهما . **قوله** ( عن أبيه أن أباه جاء ) كذا رواه إسحق بن نصر عن عبد الرزاق ، وتابعه أحمد عن عبد الرزاق قال في روايته عن أبيه أن النبي ﷺ قال لجده ، وكذا أخرجه ابن حبان من طريق محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وأورده المصنف عن عقبة عن محمود بن غيلان وعلى بن عبد الله كلاهما عن عبد الرزاق فقالا في روايتهما عن أبيه عن جده ، وكذا أورده أبو داود عن أحمد بن صالح والاسماعيلي من طريق إسحق بن الضيف كلاهما عن عبد الرزاق وفيه عن جده أن النبي ﷺ قال له « وهذا الاختلاف على عبد الرزاق وبه حسبه يكون الحديث إما من مسند المسيب بن حزن على الرواية الأولى ، وإما من مسند حزن بن أبي وهب والده على الرواية الثانية ، وقد أعرض الحميدي تبعاً لابن مسعود عن الرواية الثانية وأورد الحديث في مسند المسيب ، وأما السكلاباذي لجزم بأن الحديث من مسند حزن ، وهذا الذي ينبغي أن يعتمد ، لأن الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما وفيهم ابن المديني . **قوله** ( قال أنت سهل ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمود بن غيلان ، ومن طريق إسحق بن الضيف جميعاً قال « بل اسمك سهل » ، **قوله** ( لا أعيرُ اسماً ) في رواية أحمد بن صالح « فقال : لا ، السهل يوطأ ويمتن » ويجمع بأنه قال كلاماً من الكلامين فنقل بعض الرواة ما لم ينقله الآخر . **قوله** ( فزال الحزونة فينا بعد ) في رواية أحمد بن صالح « فظننت أنه سيصيبنا بعده حوونة » ، **قوله** ( حدثنا علي بن عبد الله ومحمود هو ابن غيلان ) كذا ثبت للاكثر ، وسقط محمود من رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن أبيهم بن خنف عن محمود بن غيلان كما قال البخاري وانظره كما



قدمته ، وأخرجه أبو نعيم عن أبي أحمد وهو الفطري عن الهيثم فقال في السند « عن أبيه أن أبا بهاء ، والمعتمد مآل الاسماعيلي . قال ابن بطال : فيه أن الأمر بتحسين الأسماء ، وتغيير الاسم إلى أحسن منه ليس على الوجوب ، وسيأتي مزيد لهذا في الباب الذي يليه . وقال ابن التين : معنى قول ابن المسيب « فزالنا فيها الحزونة » يريد اتساع التسهيل (١) فيما يريدونه . وقال الداودي : يريد الصعوبة في أخلاقهم ، إلا أن سعيداً أفضى به ذلك إلى الغضب في الله . وقال غيره : يشير إلى الشدة التي بقيت في أخلاقهم : فقد ذكر أهل الذنب أن في ولده سوء خلق معروف فيهم لا يكاد يعدم منهم . ( تنبيه ) قال السكرتاني هنا : قالوا لم يرو عن المسيب بن حزن - وهو وأبوه محبايان - إلا ابنه سعيد بن المسيب ، وهذا خلاف المشهور من شرط البخاري أنه لم يرو عن واحد ليس له إلا راء واحد . قلت : وهذا المشهور راجع إلى غرابته ، وذلك أنه لم يذعه إلا الحاكم ومن تلقى كلامه ، وأما المحققون فلم يلتزموا ذلك ، وحجتهم أن ذلك لم ينقل عن البخاري صريحاً ، وقد وجد عمله على خلافه في عدة مواضع : منها « هذا فلان يعتمد به » ، وقد قررت ذلك في « النكت على علوم الحديث » ، وعلى تقدير تسليم الشرط المذكور ، فالجواب عن هذا الموضع أن الشرط المذكور إنما هو في غير الصحابة ، وأما الصحابة فكلهم عدول فلا يقال في واحد منهم بعد أن ثبتت صحبته بجهول ، وإن وقع ذلك في كلام بعضهم فهو مرجوح ، ويحتاج من ادعى الشرط في بقية المواضع إلى الإجابة

### ١٠٨ - باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه

٦١٩١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة **حدثنا** أبو غسان **قال** حدثني أبو حازم « عن سهل **قال** : أتى بالمذنب بن أبي أسيد إلى النبي ﷺ حين ولد ، فوضعه على فخذيه - وأبو أسيد جالس - فلما الذي ﷺ بشي بين يديه . فأمر أبو أسيد بانه فاحتيل من فخذ النبي ﷺ . فاستفاد الذي ﷺ فقال : أين الصبي ؟ فقال أبو أسيد : قلنا يا رسول الله . قال : ما اسمه ؟ قال : فلان . قال : ولستكن أسيد المذنب ، فمناه يومئذ المذنب ،

٦١٩٢ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة عن أبي رافع « عن أبي هريرة أن زينب كان اسمها برة ، فقيل : تزكى نفسها ، فمناها رسول الله ﷺ زينب ،

٦١٩٣ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى **حدثنا** هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني عبد الحميد بن جهم بن شعبة قال « جلست إلى سعيد بن المسيب **حدثني** أن جدّه حزنًا قدّم على النبي ﷺ ، فقال : ما اسمك ؟ قال : اسمي حزن ، قال : بل أنت سهل ، قال : ما أنا بمغير اسمًا سماه - أبي . قال ابن المسيب : فزالنا فيها الحزونة بعد »

**قوله** ( باب تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه ) هذه الترجمة متروكة مما أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل هرو

« كان النبي ﷺ إذا سمع الاسم القبيح حوله الى ما هو أحسن منه ، وقد وصله الترمذي من وجه آخر عن هشام بن زكريا حاشية فيه ، وفيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث سهل بن سعد . **قوله** ( أتى بالمنذر بن أبي أسيد الى النبي ﷺ حين ولد ) أبو أسيد بالتصغير صحابي مشهور ، وله أحاديث في الصحيح ، وتقدم ذكر ولده هذا في صلاة الجماعة في المخازي ، وتقدمت روايته عن أبيه في كتاب الطلاق ، وكان الصحابة إذا ولد لاحد منهم الولد أتى به النبي ﷺ ليحمله ويبارك عليه ، وقد تكرر ذلك في الأحاديث . **قوله** ( فوضعه على غنمه ) يعني إكراماً له . **قوله** ( فلهي النبي ﷺ بشيء بين يديه ) أي اشتغل ، وكل ما شغلك عن شيء فقد أهلك عن غيره . قال ابن التين : روى لمي بوزن علم وهي اللغة المشهورة ، وبالفتح لغة طي . **قوله** ( فاستغاف النبي ﷺ ) أي انقضى ما كان مشتغلاً به فأفاق من ذلك فلم ير الصبي فسأل عنه ، يقال أفاق من نومه ومن مرضه واستفاق بمعنى . **قوله** ( قلبناه ) بفتح القاف وتنفيد اللام بعدها موحدة ساكنة أي صرفناه الى منزله ، وذكر ابن التين أنه وقع في روايته ألقيناه بزيادة حمزة أوله ، قال والصواب حذفها وأثبتها غيره لغة . **قوله** ( ما اسمه ؟ قال فلان ) لم أقف على تعيينه ، فكأنه كان سماه اسماً ليس مستحسنًا فسكت عن تعيينه ، أو سماه نفسه بعض الرواة . **قوله** ( ولكن اسمه المنذر ) أي ليس هذا الاسم الذي سمّيته به اسمه الذي يليق به بل هو المنذر ، قال الداودي : سماه المنذر تفاؤلاً أن يكون له علم ينذر به . قلت : وتقدم في المخازي أنه سمي المنذر بالمنذر بن عمرو الساعدي الخوارجي وهو صحابي مشهور من ردهط أبي أسيد . الحديث الثاني ، **قوله** ( عطاء بن أبي ميمونة ) هو ابن هلال مولى أنس ، وأبو رافع هو نقيب الصانع . **قوله** ( أن زينب كان اسمها برة ) بفتح الموحدة وتشديد الراء ، كذا في رواية محمد بن جعفر وهو غندر عن شعبة ، ووافقه جماعة . وقال عمرو بن مرزوق عن شعبة بهذا السند عن أبي هريرة « كان اسم ميمونة برة » أخرجه المصنف في « الأدب المفرد » عنه ، والأول أكبر ، وزينب هي بنت جحش أو بنت أبي سلة ، والأولى زوج النبي ﷺ والثانية ربيبته ، وكل منهما كان اسمها أولاً برة فغيره النبي ﷺ ، كذا قال ابن عبد البر ، وقصة زينب بنت جحش أخرجه مسلم وأبو داود في أنساب حديث عن زينب بنت أم سلة قالت « سميت برة فقال النبي ﷺ : لا تزكوا أنفسكم فإن الله أعلم بأهل البر منكم . قالوا : ما نسبها ؟ قال : سموها زينب » وفي بعض روايات مسلم « وكان اسم زينب بنت جحش برة » وقد أخرج الدارقطني في « المؤلف » بسند فيه ضعف « أن زينب بنت جحش قالت : يا رسول الله اسمي برة فأمره بغيرته ، فأن البرة صغيرة ، فقال لو كان مسلماً (١) لسميته باسم من أسماءنا ، ولكن هو جحش فاجعلني أكبر من البرة . وقد وقع مثل ذلك لجويرية بنت الحارث أم المؤمنين ، فأخرج مسلم وأبو داود والمصنف في « الأدب المفرد » عن ابن عباس قال « كان اسم جويرية بنت الحارث برة ، فحول النبي ﷺ اسمها فصالحها جويرية ، كره أن يقول خرج من عند برة » . **قوله** ( فقيل تزك نفسك ) أي لأن لفظة برة « مشتقة من البر » ، وكذلك وقع في قصة جويرية « كره أن يقال خرج من عند برة » ، وقال في قصة زينب « الله أعلم بأهل البر منكم » . الحديث الثالث ، **قوله** ( هشام ) هو ابن يوسف ، وعبد الحميد بن جبير بن شعبة أي ابن عثمان الحبشي . **قوله** ( لحدثني أن جده حوينا ) هكذا أرسل سعيد الحديث لما حدث به عبد الحميد ، ولما حدث به الزهري وصله عن

(١) قال صحيح طيبة بولاني : هكذا في جلة النسخ ، وحررو

أبيه كما تقدم بيانه في الباب الذي قبله ، وهذا على قاعدة الشافعي أن المرسل إذا جاء موصولا من وجه آخر تبين صحة عرج المرسل ، وقاعدة البخاري أن الاختلاف في الوصل والارسال لا يقدح المرسل في الموصول إذا كان الواصل أحفظ من المرسل ، كالذي هنا فإن الزهري أحفظ من عبد الحميد ، قال الطبري لا تنبغي التسمية باسم قبيل الحنفي ، ولا باسم يقتضي التزكية له ، ولا باسم مضاه السب . قلت : الثالث أخص من الأول ، قال : ولو كانت الاسماء إنما هي أعلام للأشخاص لا يقصد بها حقيقة الصفة ، لكن وجه السكراة أن يسمع سامع بالاسم فيظن أنه صفة للمسمى ، فلذلك كان عليه السلام يحول الاسم إلى ما إذا دعي به صاحبه كان صدقا ، قال : وقد غير رسول الله ﷺ عدة أسماء ، وليس ما غير من ذلك على وجه المنع من التسمية بها بل على وجه الاختيار ؛ قال : ومن ثم أجاز المسلمون أن يسمى الرجل القبيح بحسن والفاقد بصالح ، وبذل عليه أنه ﷺ لم يلزم حونا لما امتنع من تحويل اسمه إلى سهل بذلك ، ولو كان ذلك لازما لما أقره على قوله « لا أغير اسمائهم أبى » انتهى ملخصا . وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء ، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه « انكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم ، فأحسنوا أسماءكم » ، وإلا أن في سنده انقطاعا بين عبد الله بن أبي ذكريا راوية عن أبي الدرداء [ وأبي الدرداء ] فإنه لم يدركه ، قال أبو داود : وقد غير النبي ﷺ العاصي وعثلة بفتح المهملة والمثناة بعدها لام وشيطان وغراب وحباب بضم المهملة وتخفيف الموحدة وشهاب وحرب وغير ذلك قلت : والعاصي الذي ذكره هو مطيع بن الأسود العدوي والد عبد الله بن مطيع ، ووقع مثله لعبد الله بن الحارث ابن جزء وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه البزار والطبراني من حديث عبد الله بن الحارث بسند حسن والاختبار في مثل ذلك كثيرة ، وعثلة هو عتبة بن عبد السلى ، وشيطان هو عبد الله ، وغراب هو مسلم أبو ربيعة ، وحباب هو عبد الله بن عبد الله بن أبي ، وشهاب هو هشام بن طامر الأنصاري ، وحرب هو الحسن بن علي سباه على أولا حربا ، وأسانيدها مبينة في كتابي في الصحابة

١٠٩ - باب من سمي بأسماء الأنبياء . وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه

٦١٩٤ - **حدثنا** ابن أبي عمير **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** إسماعيل **قلت** لابن أبي أوفى : رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ ؟ قال : مات صغيرا ، ولو قضي أن يكون بعد محمد ﷺ نبي عاش ابنه ، ولكن لا نبي بعده ،

٦١٩٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب **أخبرنا** شعبة عن هدي بن ثابت قال « سمعت قبيصة قال : لما مات إبراهيم عليه السلام قال رسول الله ﷺ : إن له مرضعا في الجنة »

٦١٩٦ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن حصين بن عبد الرحمن عن سالم بن أبي الجعد « عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ : سموا باسمي ولا تسكنوا بكيتي ، فانما أنا قاسم أقسم بينكم » . ورواه أنس عن النبي ﷺ

٦١٩٧ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** أبو كوانة **حدثنا** أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي

هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : سُبُوا باسمي ولا تسكنوا بكنتي ، ومن رآني في المنام فقد رآني ، فاني الشيطان لا يقتل صورتي ، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ،

٦١٩٨ - **حريش** محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة

عن أبي موسى قال : ولد لي غلام ، فأنبت به النبي ﷺ ، فسماه إبراهيم ، فحسبكم بكرة ودعاه بالبركة ودفعه إلي ، وكان أكبر ولد أبي موسى ،

٦١٩٩ - **حريش** أبو الوليد حدثنا زائدة حدثنا زياد بن علاقة « سمعت المغيرة بن شعبه قال :

انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم » رواه أبو بكره عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب من سمي باسماء الانبياء ) في هذه الترجمة حديثان صريحان : أحدهما أخرجه مسلم من حديث المغيرة بن شعبه عن النبي ﷺ قال « انهم كانوا يسمون باسماء انبيائهم والصلحين قبلهم ، ثانيهما أخرجه أبو داود والنسائي والمصنف في « الادب المفرد » من حديث أبي وهب الجشمي بضم الجيم وفتح المعجمة رفعه « تسموا باسماء الانبياء ، وأحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث ومهام ، وأقبحها حرب ومرة » قال بعضهم : أما الأولان فلما تقدم في « باب أحب الاسماء الى الله » وأما الآخران فلأن العبد في حرث الدنيا أو حرث الآخرة ولأنه لا يزال يسم بالشيء بعد الشيء ، وأما الأخيران فلما في الحرب من المسكاره ولما في مرة من المראה . وكأن المؤلف رحمه الله لما لم يكونا على شرطه اكتفى بما استنبطه من أحاديث الباب وأشار بذلك الى الرد على من كره ذلك ، كما تقدم من عمر أنه أراد أن يغير أسماء أولاد طلحة وكان يسم باسماء الانبياء . وأخرج البخاري أيضا في « الادب المفرد » في مثل ترجمة هذا الباب حديث يوسف بن عبد الله بن سلام قال « سألني النبي ﷺ يوسف ، الحديث وسنده صحيح وأخرجه الترمذي في « الشمائل » وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال « أحب الاسماء اليه اسماء الانبياء » . ثم ذكر فيه أحد عشر حديثا موصولة ومعلقة : الاول حديث أنس ، **قوله** ( وقال أنس : قبل النبي ﷺ إبراهيم ، يعني ابنه ) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر عن الكشي عن وحده ، وهو في رواية النسائي أيضا ، وهو طرف من حديث طويل تقدم موصولا في الجنازة . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا ابن نمير ) هو محمد بن عبد الله بن نمير نسب لجده ، ومحمد بن بشر هو العبدى ، وإسماعيل هو ابن خالد ، والاسناد كله كوفيون . **قوله** ( قلت لابن أوفى ) هو عبد الله الصحابي ابن الصحابي . **قوله** ( رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ ، قال مات صغيرا ) تضمن كلامه جواب السؤال بالإشارة اليه وصرح بالزيادة عليه كأنه قال : نعم رأيت له لكن مات صغيرا . ثم ذكر السبب في ذلك . وقد رواه إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن أبي خالد بلفظ « قال نعم كان أشبه الناس به ، مات وهو صغير » أخرجه ابن منده وإسماعيل من طريق جرير عن إسماعيل « سألت ابن أبي أوفى عن إبراهيم ابن النبي ﷺ مثل أى شيء كان حين مات ؟ قال : كان صبيا » . **قوله** ( ولو قضى أن يكون بعد محمد بنى عاش ابنه ) إبراهيم (ولكن لا نبى بعده) هكذا جزم به عبد الله بن أبي أوفى . ومثل هذا لا يقال بالرأى ، وقد توارده عليه جماعة : فأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال « لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ

صلى عليه وقال : ان له مرضعا في الجنة ، لو عاش لكان صديقا نبيا ، ولا عتقت أخواله القبط ، وروى أحمد وابن منده من طريق السدي « سألت أنساكم بلغ إبراهيم ؟ قال كان قد ملا المهد ، ولو بقي لكان نبيا ، ولكن لم يكن ليبي ، لأن نبيكم آخر الانبياء » ، ولفظ أحمد « لو عاش إبراهيم ابن النبي ﷺ لكان صديقا نبيا » ولم يذكر القصة فهذه عدة أحاديث صحيحة عن هؤلاء الصحابة أنهم أطلقوا ذلك ، فلا أدري ما الذي حمل النووي في ترجمة إبراهيم المذكور من كتاب تهذيب الاسماء واللغات على استنكار ذلك ومباغتته حيث قال : هو باطل ، وجسارة في الكلام على المغيبات ، ومجازفة وهجوم على عظيم من الزوال . ويحتمل أن يكون استحضرت ذلك عن الصحابة المذكورين ، فرواه عن غيرهم عن تأخر عنهم فقال ذلك ، وقد استنكر قبله ابن عبد البر في الاستيعاب ، الحديث المذكور فقال هذا لا أدري ما هو ، وقد ولد نوح من ليس بنى ، وكما ولد غير النبي نبيا فكذا يجوز عكسه ، حتى نسب قائله الى المجازفة والخوض في الأمور المغيبة بغير علم الى غير ذلك ، مع أن الذي نقل عن الصحابة المذكورين إنما أنوا فيه بقضية شرطية . الحديث الثالث حديث البراء « لما مات إبراهيم قال النبي ﷺ : إن له مرضعا في الجنة » قال الخطابي : هو بضم الميم على أنه اسم فاعل من أرضع أى من يتم إرضاعه ، وبفتحها أى ان له رضاعا في الجنة . وقال ابن التين قال في الصحاح : امرأة مرضع أى لها ولد ترضعه ، فهى مرضعة بضم أوله ، فإن وصفتها بإرضاعه قلت مرضعة يعنى بفتح الميم ، قال : والمعنى هنا يصح ، ولكن لم يروه أحد بفتح الميم . قلت : وقع في رواية الاسماعيل « ان له مرضعا ترضعه في الجنة » والمعنى تـكـل إرضاعه ، لأنه لما مات كان ابن ستة عشر شهرا أو ثمانية عشر شهرا على اختلاف الروايين ، وقيل إنما عاش سبعين يوما . الحديث الرابع حديث جابر « سموا باسمي » ذكره مختصرا عن آدم عن شعبة عن حصين ، وقد تقدم شرحه قريبا ، وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن شعبة عن حصين بتمامه . الحديث الخامس ، قوله ( ورواه أنس ) تقدم التنبيه عليه قريبا في « باب قول النبي ﷺ سموا باسمي » . الحديث السادس والسابع والثامن حديث أبي هريرة « سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي » ووقع في رواية المستمل والمرخسى هنا « بكنوتى » وقد تقدم توجيهه قريبا . قوله ( ومن رأى في المنام . . الحديث ) هو حديث آخر جمعهما الراوى بهذا الاسناد ، وسيأتى شرحه في كتاب التعبير . قوله ( ومن كذب على متعمدا . . الحديث ) هو حديث آخر تقدم شرحه في كتاب العلم . الحديث التاسع عن أبي موسى هو الاشعري قال « ولد لي غلام . . قوله ( وكان أكبر ولد أبي موسى ) هذا يشعر بأن أبا موسى كفى قبل أن يولده ، والا فلو كان الامر على غير ذلك لسكنى بابنه إبراهيم المذكور ، ولم ينقل أنه كان يكفى أبا إبراهيم . الحديث العاشر حديث المغيرة « انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم » كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في الكسوف هذا الاسناد مطولا من وجه آخر عن زياد بن علاقة مطولا أيضا وتقدم شرحه هناك . الحديث الحادى عشر ، قوله ( رواه أبو بكره عن النبي ﷺ ) يشير الى ما أخرجه موصولا في الكسوف ومعاقا ، لكن لم أر في شيء من طرق حديث أبي بكره التصريح بان ذلك كان يوم مات إبراهيم ، إلا في رواية أسندها في « باب كسوف القمر » مع أن مجموع الأحاديث تدل على ذلك كما قاله البيهقي ، قال ابن بطال : في هذه الأحاديث جواز التسمية بأسماء الانبياء ، وقد ثبت عن سعيد ابن المسيب أنه قال « أحب الاسماء الى الله أسماء الانبياء » وإنما كره عمر ذلك ، لئلا يسب أحد المسمى بذلك فأراد تعظيم الاسم لئلا يبتذل في ذلك وهو قصد حسن ، وذكر العاوى أن الحجة في ذلك حديث أنس « يسمونهم

محمدًا وبلغونهم ، قال : وهو ضعيف ، لأنه من رواية الحكم بن عطية عن ثابت عنه ، وعلى تقدير ثبوته فلا حجة فيه للنسج ، بل فيه النهي عن لعن من يسمى محمدًا ، وقد تقدمت الإشارة الى هذا الحديث في د باب سموا باسمي ، قال ويقال ان طلحة قال للزبير : اسماء بني اسماء الأنبياء واسماء بنيك أسماء الشهداء ، فقال : أنا أرجو ان يكون بني شهداء ، وأنت لا ترجو أن يكون بنوك أنبياء ، فأشار الى أن الذي فعله أولى من الذي فعله طلحة

### ١١٠ - باب تسمية الوليد

٦٢٠٠ - أخبرنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا أبو عيينة عن الزهري عن سعيد بن سفيان عن أبي هريرة قال : لما رفع النبي ﷺ رأسه من الركة قال : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلما بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة ، والمستضعفين بمكة من المؤمنين . اللهم اشدّد وطأتك على مفسر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسفي يوسف

قوله ( باب تسمية الوليد ) ورد في كراهة هذا الاسم حديث أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود « نهى رسول الله ﷺ أن يسمى الرجل عبده أو ولده حربا أو مرة أو وليدا » الحديث وسنده ضعيف جدا ، وورد فيه أيضا حديث آخر مرسل أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه والبيهقي في الدلائل ، من طريقه قال « حدثنا محمد بن خالد بن العباس السكسكي حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا أبو عمرو الوزاعي » وأخرجه البيهقي في الدلائل ، أيضا من رواية بشر بن بكر عن الوزاعي ، وأخرجه عبد الرزاق في المجوء الثاني من أماليه عن مدمر كلاهما عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال « ولد لأخي أم سلمة ولد فسماه الوليد ، فقال رسول الله ﷺ : سميتوه باسماء فراعنتكم ، ليكونن في هذه الأمة رجل يقال له الوليد هو أشعر على هذه الأمة من فرعون لقومه » قال الوليد بن مسلم في روايته قال الوزاعي : فكانوا يروونه الوليد بن عبد الملك . ثم وأينا أنه الوليد بن يزيد لفتنة الناس به حين خرجوا عليه فقتلوه وانفتحت الفتن على الأمة بسبب ذلك وكثر فيهم القتل ، وفي رواية بشر بن بكر من الزيادة « غيروا اسمه فسماه عبد الله » وبين في روايته أنه أخو أم سلمة لامها ، وهكذا أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده عن اسماعيل بن أبي اسماعيل عن اسماعيل بن عياش عن الوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب أخرجه أبو نعيم في الدلائل ، من رواية الحارث ، وأخرجه أحمد بن أبي المغيرة عن اسماعيل بن عياش فزاد فيه « قال حدثني الوزاعي وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عمر بن عبد الله ، فزاد فيه عمر ، فادعى ابن حبان أنه لا أصل له ، فقال في كتاب الضعفاء ، في ترجمة اسماعيل بن عياش : هذا خبر باطل ، ما قاله رسول الله ﷺ ولا رواه عمر ، ولا حدث به سعيد ولا الزهري ولا هو من حديث الوزاعي . ثم أعلاه باسماعيل بن عياش . واهتمد ابن الجوزي على كلام ابن حبان فأورد الحديث في الموضوعات ، فلم يصب ، فإن اسماعيل لم ينفرده به ، وعلى تقدير انفراده قائما انفرده بزيادة عمر في الاسناد ، وإلا فأصله كما ذكرت عند الوليد وغيره من أصحاب الوزاعي عنه ، وعند مدمر وغيره من أصحاب الزهري ، فإن كان سعيد بن المسيب تلقاه عن أم سلمة فهو على شرط الصحيح ويؤيد ذلك أن له شاهدا عن أم سلمة أخرجه إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » من رواية محمد بن إسحق عن محمد بن عمرو عن عطاء بن ريثب بنت أم سلمة عن أمها قالت « دخل علي النبي ﷺ وحدثني غلام من آل المغيرة اسمه

الوليد ، فقال : من هذا ؟ قلت : الوليد ، قال : قد اتخذه الوليد حنانا ، غيروا اسمه فانه سيكون في هذه الامة فرعون يقال له الوليد ، وقد أخرجه الحاكم من وجه آخر عن الوليد موصولا بذكر أبي هريرة فيه أخرجه من طريق نعيم بن حماد عن الوليد بن مسلم وقال في آخره : قال الزهري ان استخلف الوليد بن يزيد والافهر الوليد ابن عبد الملك ، . قلت : وعندي أن ذكر أبي هريرة فيه من أوهم نعيم بن حماد والله أعلم . ولما لم يكن هذا الحديث المذكور على شرط البخاري أو ما إليه كعادته وأورد فيه الحديث الدال على الجواز ، ثانه لو كان مكروها لغيره النبي ﷺ كعادته ، فان في بعض طرق الحديث المذكور الدلالة على أن الوليد بن الوليد المذكور قد قدم بعد ذلك المدينة مهاجرا كما مضى في المغازي ولم ينقل أنه ﷺ غير اسمه ، وأما ما تقدم أنه أمر بتغيير اسم الوليد فذلك اسم ولد المذكور فغيره فسماه عبد الله ، وأخرج الطبراني في ترجمة الوليد بن الوليد بن المغيرة من طريق إسماعيل بن أرب الخزومي في قصة موت الوليد بن الوليد بعد أن جاء إلى المدينة مهاجرا ، وأن النبي ﷺ دخل على أم سلمة بعد موته وحى تقول : أهلك الوليد بن الوليد أبا الوليد بن المغيرة . فقال : ان كنتم لتتخذون الوليد حنانا فسماه عبد الله ، ووصله ابن منده من وجه واحد إلى أيوب بن سلمة بن عبد الله بن الوليد بن الوليد بن المغيرة عن أبيه عن جده أنه أتى النبي ﷺ فذكره . ومن شواهد الحديث ما أخرجه الطبراني أيضا من حديث معاذ بن جبل قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ ، فذكر حديثا فيه قال : الوليد اسم فرعون هادم شرايع الاسلام ، يبوؤ بدمة وجل من أهل بيته ، ولكن سنده ضعيف جدا »

### ١١١ - باب من دنا صاحبه فنقص من اسمه حرفا

وقال أبو حازم : « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لي النبي ﷺ : يا أبا هريرة »

٦٢٠١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « ان عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت : قال رسول الله ﷺ : يا عائشة هذا جبريل يقرئك السلام . قلت : وعليه السلام ورحمة الله . قالت : وهو يرى ما لا ترى ، »

٦٢٠٢ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن أبي قلابة « عن أنس رضي الله عنه قال : كانت أم سليم في الدقل والنجشة غلام النبي ﷺ يسوق بهن . فقال النبي ﷺ : يا أنس ، رويدك سؤدك بالقولير »

**قوله** ( باب من دنا صاحبه فنقص من اسمه حرفا ) كذا اقتصر على حرف ، وهو مطابق لحديث عائشة في « عائش » ، ولحديث أنس في « أنجش » . وأما حديث أبي هريرة فنارح ابن بطال في مطابقته فقال : ليس من الترخيم ، وإنما هو نقل اللفظ من التصغير والتأنيث إلى التذكير والتذكير ، وذلك أنه كان كناه أبا هريرة وهريرة تصغير مرة فخطبه باسمها مذكرا ، فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى . قلت : فهو نقص في اللفظ ، لكن كون النقص منه حرفا فيه نظر ، وكأنه لحظ الاسم قبل التصغير وحى مرة فأننا حذف الياء الأخيرة صدق أنه نقص من

الاسم حرفاً ، وقد ترجم في « الأدب المفرد » ، مثله ، اسكن قال « شيئاً » بدل « حرفاً » وأورد فيه حديث عائشة « رأيت عثمان والنبي ﷺ يضرب كتفه يقول : أكننت هثم ، وجبريل يوحى اليه . قوله ( وقال أبو حازم عن أبي هريرة : قال لي النبي ﷺ يا أبا هر ) بتشديد الراء ويجوز تخفيفها ، وهذا طرف من حديث وصله المصنف رحمه الله في الأطعمة أوله « أصابني جهد شديد - وفيه - فاذا رسول الله ﷺ قائم على رأسي فقال : يا أبا هر ، ويأتي في الرقاق حديث أوله « والذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد على الأرض بكبدى من الجوع ، وفيه مثله . قوله ( يا أنجش رويدك ) تقدم شرحه في « باب ما يجوز من الشعر ، وأكثر ما وقع في الروايات بفيد ترخيم ، ويجوز في الشين الضم والفتح كما في الذي قبله

### ١١٢ - باب الكنية لصبي وقيل أن يولد للرجل

٦٢٠٣ - حديث مسدد حدثنا عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس قال : كان للصبي ﷺ أحد الناس خلقاً ، وكان لي أخ يقال له أبو عمير - قال أحسبه قطيباً - وكان إذا جاء قال : يا أبا هرير ، مفضل النضر ؟ أنقر كان يلعب به ، فرُبما حضر الصلاة وهو في بيتنا ، فيأمر بالبساط الذي تحته فيسكنس وينضح ، ثم يقوم ويقوم خلفه فيصلي بنا .

قوله ( باب الكنية لصبي ، وقيل أن يولد للرجل ) في رواية الكشميني « ولد الرجل » ذكر فيه قصة أبي عمير وهو مطابق لأحد ركني الترجمة ، والركن الثاني مأخوذ من الإلحاق بل بطريق الأولى ، وأشار بذلك إلى الرد على من منع تكنية من لم يولد له مستنداً إلى أنه خلاف الواقع ، فقد أخرج ابن ماجه وأحمد والطحاوي وصححه الحاكم من حديث صهيب « أن عمر قال له : مالك تسكني أبا يحيى وليس لك ولد ؟ قال : ان النبي ﷺ كنانى ، وأخرج سعيد بن منصور عن طريق فضيل بن عمرو « قلت لأبراهيم إنى أكنى أبا النضر وليس لي ولد ، وأسمع الناس يقولون : من أكنى وليس له ولد فهو أبو جهم ، فقال إبراهيم : كان علقمة يكنى أبا شبل وكان حقاً لا يولد له وقوله جهم بفتح الجيم وسكون المهملة ، وشبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة . وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » عن علقمة قال : كنانى عبد الله بن مسعود قبل أن يولد لي . وقد كان ذلك مستعملاً عند العرب ، قال الشاعر « لها كنية عمرو وليس لها عمرو » . وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهري قال : كان رجال من الصحابة يكتبون قبل أن يولد لهم . وأخرج المصنف في « باب ما جاء في قبر النبي ﷺ » ، من كتاب الجنائز عن هلال الوزان قال : كنانى هروة قبل أن يولد لي . قلت : وكنية هلال المذكور أبو عمرو ويقال أبو أمية ويقال غير ذلك . وأخرج الطبراني عن علقمة عن ابن مسعود « أن النبي ﷺ كناه أبا عبد الرحمن قبل أن يولد له » ، وسنده صحيح . قال العلماء : كانوا يكتبون الصبي تفاؤلاً بأنه سيعيش حتى يولد له ، والأمن من التلقب ، لأن الغالب أن من يذكر شخصاً فيعظمه أن لا يذكره باسمه الخاص به فاذا كانت له كنية أمن من تلقيب ، ولهذا قال قائلهم : بادروا أبناءكم بالكنى قبل أن تغلب عليها الألقاب . وقالوا : الكنية للعرب كاللقب للمجم ، ومن ثم كره للشخص أن يكنى نفسه إلا أن قصد التعريف . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد ، وأبو التياح بمثابة فوقانية ثم تحتانية ثقيلة



مفتوحتين ثم مهمة هو يزيد بن حميد ، والإسناد كله بصريون ، وقد تقدم من رواية شعبة عن أبي التياح في «باب الانبساط الى الناس» وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة هكذا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة عن أنس ، ومن وجه ثالث عن شعبة عن محمد بن قيس عن حميد عن أنس والمشهور الاول ، ويحتمل أن يكون لشعبة فيه طرق . قوله (كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقا) هذا قاله أنس توطئة لما يريد يذكره من قصة الصبي ، وأول حديث شعبة المذكور عن أنس قال «ان كان النبي ﷺ ليناعطنا ، ولأحمد من طريق المثني بن سعيد عن أبي التياح عن أنس «كان النبي ﷺ يزور أم سليم ، وفي رواية محمد بن قيس المذكور «كان النبي ﷺ قد اختلط بنا أهل البيت ، يعني لبيت أبي طلحة وأم سليم ، ولأبي يعلى من طريق محمد بن سيرين عن أنس «كان النبي ﷺ ينشأنا ويخالطنا ، والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس «كان النبي ﷺ يأتي أبا طلحة كثيرا ، ولأبي يعلى من طريق خالد بن عبد الله عن حميد «كان يأتي أم سليم وينام على فراشها ، وكان اذا مضى يتوكأ ، ولابن سعد وسعيد بن منصور عن ربيع بن عبد الله بن الجارود عن أنس «كان يزور أم سليم فتتحفه بالشيء تضمه له . قوله (وكان لي أخ يقال له أبو عمير) هو بالتصغير ، وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند أحمد «كان لي أخ صغير ، وهو أخو أنس بن مالك من أمه ، وفي رواية المثني بن سعيد المذكورة «وكان لها أي أم سليم ابن صغير ، وفي رواية حميد ، عند أحمد «وكان لها من أبي طلحة ابن يكنى أبا عمير» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند ابن عمر «كان يني لأبي طلحة ، وفي رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عند ابن سعد «ان أبا طلحة كان له ابن قال أحسبه فطما ، في بعض النسخ «فطيم» بغير ألف وهو محمول على طريقة من يكتب المنسوب المنون بلا ألف والاصل فطيم لأنه صفة أخ وهو مرفوع ، لكن تخلل بين الصفة والموصوف «أحسبه» ، وقد وقع عند أحد من طريق المثني بن سعيد مثل ما في الاصل فطيم بمعنى منطوم أي انتهى أرضاه . قوله (وكان) أي النبي ﷺ (إذا جاء) زاد مروان بن معاوية في روايته «إذا جاء لأم سليم يمازحه ، ولأحمد في روايته عن حميد مثله ، وفي أخرى «يضاحكه» وفي رواية محمد بن قيس يمازله ، وفي رواية المثني بن سعيد عند أبي حنيفة «يضاحكه» . قوله (يا أبا عمير) في رواية ربيع بن عبد الله «فزارنا ذات يوم فقال : يا أم سليم ما شأنك أرى أبا عمير ابنك غائر النفس» بمعجمة ومثلثة أي ثقیل النفس غير نشيط ، وفي رواية مروان بن معاوية وإسماعيل بن جعفر كلاهما عن حميد «لجاء يوما وقد مات أخوه ، زاد مروان «الذي كان يلعب به» ، زاد إسماعيل «فوجده حزينا» ، فسأل عنه فأخبرته فقال : يا أبا عمير ، وسأله أحمد عن يزيد بن هارون عن حميد بتأمه ، وفي رواية حماد بن سلمة المشار إليها «فقال ما شأنك أبا عمير حزينا» ، وفي رواية ربيع بن عبد الله «لجعل يمسح رأسه ويقول» ، وفي رواية عمارة بن زاذان «فكان يستقبله ويقول» . قوله (ما فعل النخير) بنون ومعجمة وراء مصغر ، وكرر ذلك في رواية حماد بن سلمة . قوله (نخير كان يلعب به) وهو طير صغير واحدته نخرة وجمعه نخران ، قال الخطابي طوير له صوت ، وفيه نظير فانه ورد في بعض طرقه أنه الصعو بمهملتين بوزن المفوكا في رواية ربيع «فقال أم سليم مانت صعوة إلى كان يلعب بها» ، فقال : أي أبا عمير مات النخير ، فدل على أنها شيء واحد ، والصعو لا يوصف بحسن الصوت ، قال الشاعر :  
النخير طائر معروف يشبه الأصفر ، وقيل هو فراخ لهضائيد ، وقيل هو نوع من الخمر بضم

المهمة وتشديد الميم ثم راء ، قال : والراجح أن الصغير طائر أحمر المنقار . قلت : هذا الذي جزم به الجمهور ، وقال صاحب العين والمحكم : للصغير صغير المنقار أحمر الرأس . قوله ( فربما حضر الصلاة وهو في بيتنا الخ ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، وتقدمت الإشارة إليه قريبا أيضا . وفي هذا الحديث عدة فوائد جمعها أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري المعروف بابن القاص الفقيه الشافعي صاحب التصانيف في جوده مفرد ، بعد أن أخرجه من وجهين عن شعبة عن أبي التياح ، ومن وجهين عن حميد عن أنس ، ومن طريق محمد بن سيرين ، وقد جمعت في هذا الموضع طرقه وثبتت ما في رواية كل منهم من فائدة زائدة . وذكر ابن القاص في أول كتابه أن بعض الناس عاب على أهل الحديث أنهم يروون أشياء لا فائدة فيها ، ومثل ذلك بحديث أبي عمير هذا قال : وما درى أن في هذا الحديث من وجوه الفقه وفنون الأدب والفائدة ستين وجها . ثم ساقها مبسوطة ، فلخصتها مستوفيا مقاصده ، ثم أتبعته بما تيسر من الروايات عليه فقال : فيه استحباب التأني في المشي ، وزيارة الإخوان ، وجواز زيارة الرجل للمرأة الأجنبية إذا لم تكن شابة وأمنت الفتنة ، وتخصيص الإمام بعض الرعية بالزيارة ، وعناطة بعض الرعية دون بعض ، ومشي الحاكم وحده ، وأن كثرة الزيارة لا تنقص المودة ، وأن قوله « زرغبنا مزدرد حبا » مخصوص بمن يزور الطمع ، وأن النهي عن كثرة عناطة الناس مخصوص بمن يخشى الفتنة أو الضرر . وفيه مشروعية المصافحة لقول أنس فيه « ما مسست كفا ألين من كف رسول الله ﷺ » ، وتخصيص ذلك بالرجل دون المرأة ، وأن الذي مضى في صفته ﷺ أنه « كان شئ الكافرين » خاص بمبالغة الجسم لا بمخشونة اللبس . وفيه استحباب صلاة الزائر في بيت المور ولا سيما إن كان الزائر عن يتوبك به ، وجواز الصلاة على الحميم ، وترك التنفوذ لانه علم أن في البيت صغيرا وصلى مع ذلك في البيت وجلس فيه . وفيه أن الأشياء على يقين الطهارة لأن نضحهم البساط إنما كان للتنظيف . وفيه أن الاختيار للصل أن يقوم على أرواح الاحوال وأمكنها ، خلافا لمن استحب من المشددين في العبادة أن يقوم على أجهداها . وفيه جواز حمل العالم عليه إلى من يستفيد منه ، وفضيلة لآل أبي طلحة ولبيته إذ صار في بيته قبة يقطع بصحتها . وفيه جواز الممازحة وتكرير المزح وأنها إباحة سنة لا رخصة ، وأن ممازحة الصبي الذي لم يميز جائزة ، وتكرير زيارة المذروح معه . وفيه ترك التكبر والترفع ، والفرق بين كون الكبير في الطريق فيتواقرأ في البيت فيمزح ، وأن الذي ورد في صفة المنافق أن سره يخاف علانيته ليس على صومه . وفيه الحكم على ما يظهر من الأمارات في الوجه من حزنه أو غيره . وفيه جواز الاستدلال بالعين على حال صاحبها ، إذ استدلل ﷺ بالحزن الظاهر على الحزن السكامن حتى حكم بأنه حزين فسأل أمه عن حزنه . وفيه التلطف بالصديق صغيرا كان أو كبيرا ، والسؤال عن حاله ، وأن الخبر الوارد في الزجر عن بكاء الصبي محمول على ما إذا بكى عن سبب عامدا ومن أذى بغير حق . وفيه قبول خبر الواحد لأن الذي أجاب عن سبب حزن أبي حمير كان كذلك . وفيه جواز تسمية من لم يولد له ، وجواز لعب الصغير بالطير ، وجواز ترك الأبوين ولدهما الصغير يلعب بما أبيح اللعب به ، وجواز إنفاق المال فيما يتلهى به الصغير من المباحات ، وجواز إمساك الطير في القنص ونحوه ، وقص جناح الطير إذا لا يخلو حال طير أبي عمير من واحد منهما وأيهما كان الواقع للتحقق به الآخر في الحكم . وفيه جواز ادخال الصيد من الحل إلى الحرم وإمساكه بعد إدخاله ، خلافا لمن منع من إمساكه وقاسه على من صادم أحرم فانه يجب عليه الأرسال . وفيه جواز تصغير الاسم ولو كان لحيوان ، وجواز مواجهة الصغير بالحطاب خلافا

لمن قال : الحكيم لا يواجه بالخطاب إلا من يعقل ويفهم ، قال : والصواب الجواز حيث لا يكون هناك طلب جواب ، ومن ثم لم يخاطبه في السؤال عن حاله بل سأل غيره . وفيه معاشرة الناس على قدر عقولهم . وفيه جواز قبوله الشخص في بيت غير بيت زوجته ولو لم تكن فيه زوجته ، ومشروعية القبولة ، وجواز قبولة الحاكم في بيت بعض رعيته ولو كانت امرأة ، وجواز دخول الرجل بيت المرأة وزوجها غائب ولو لم يكن محرما إذا انتفت الفتنة . وفيه إكرام الزائر وأن التمتع الخفيف لا ينافي السنة ، وأن تشييع المورر الوائر ليس على الوجوب . وفيه أن الكبير إذا زار قوما وأسى بينهم ، فإنه صافح أنسا ، ومازح أبا عمير ، ونام على فراش أم سليم ، وصلى بهم في بيتهم حتى نالوا أكابهم من بركتهم ، انتهى ما لخصته من كلامه فيما استنبط من فوائد حديث أنس في قصة أبي عمير . ثم ذكر فصلا في قاعدة تتبع طرق الحديث ، فمن ذلك الخروج من خلاف من شرط في قبول الخبر أن تعتمد طريقه ، فقليل لاثنتين وقيل لثلاثة وقيل لأربعة وقيل حتى يستحق اسم الشهرة ، فكان في جميع الطرق ما يحصل المقصود لكل أحد غالبا ، وفي جميع الطرق أيضا ، ومعرفة من رواها ، وكميتها العلم بمراقب الرواة في الكثرة والقلة . وفيها الإطلاع على حلة الخبر بانكشاف غلط الغلط وبيان تدليس المدلس وتوصيل المعنعن . ثم قال وفيما يسره الله تعالى من جمع طرق هذا الحديث واستنباط فوائده ما يحصل به التمييز بين أهل الفهم في النقل وغيرهم من لا يهتدى لتحصيل ذلك ، مع أن العين المستنبط منها واحدة ، وليكن من عجائب اللطيف الخبير أنها تسقى بماء واحد ، ونفضل بعضها على بعض في الأكل . هذا آخر كلامه ملخصا . وقد سبق إلى التنبيه على فوائد قصة أبي عمير بخصوصها من القدماء أبو حاتم الرازي أحد أئمة الحديث وشيوخ أصحاب السنن ، ثم تلاه الترمذي في « الشامل » ، ثم تلاه الخطابي ، وجميع ما ذكره يقرب من عشرة فوائد فقط ، وقد ساق شيخنا في شرح الترمذي ، ما ذكره ابن القاص بتامه ثم قال : ومن هذه الأوجه ما هو واضح ، ومنها الخفي ، ومنها المتعسف . قال : والفوائد التي ذكرها آخرها وأكملها الستين هي من قاعدة جمع طرق الحديث لا من خصوص هذا الحديث . وقد بقي من فوائد هذا الحديث أن بعض المالكية والخطابي من الشافعية استدلوا به على أن صيد المدينة لا يحرم ، وتدعّب باحتمال ما قاله ابن القاص أنه صيد في الحل ثم أدخل الحرم فلذلك أبيع لمساكه ، وبهذا أجاب مالك في « المدونة » ، ونقله ابن المنذر عن أحمد والكوفيين ، ولا يلزم منه أن حرم المدينة لا يحرم صيده . وأجاب ابن التين بأن ذلك كان قبل تحريم صيد حرم المدينة ، وعكسه بعض الحنفية فقال قصة أبي عمير تدل على نسخ الخبر الدال على تحريم صيد المدينة ، وكلا القولين متعقب . وما أجاب به ابن القاص من مخاطبة من لا يميز التحقيق فيه جواز مواجهته بالخطاب إذا فهم الخطاب وكان في ذلك فائدة ولو بالتأنيس له ، وكذا في تعليمه الحكم الشرعي عند قصد تمرينه عليه من الصغر كما في قصة الحسن بن علي لما وضع النمرة في فيه قال له دكن كخ ، أما علمت أنا لا نأكل الصدقة ، كما تقدم بسطه في موضعه ، ويجوز أيضا مطلقا إذا كان القصد بذلك خطاب من حضر أو استفهامه عن يعقل ، وكثيرا ما يقال للصغير الذي لا يفهم أصلا إذا كان ظاهر الوجودك : كيف أنت ؟ والمراد سؤال كافله أو حاضره . وذكر ابن بطال من فوائد هذا الحديث أيضا استحباب التضع فيما لم يتيقن طهارته . وفيه أن أسماء الأعلام لا يقصد معانيها ، وأن إطلاقها على المسمى لا يستلزم الكذب ، لأن الصبي لم يكن أبا وقد دعى أبا عمير . وفيه جواز السجع في الكلام إذا لم يكن متكلفا ، وأن ذلك لا يمتنع من النبي كما امتنع منه إنشاء الشعر . وفيه تحاف الوائر بصنيع ما يعرف

أنه بمجبه من ما كول أو غيره . وفيه جواز الرواية بالمعنى ، لأن القصة واحدة وقد جاءت بألفاظ مختلفة . وفيه جواز الاختصار على بعض الحديث ، وجواز الاتيان به تارة مطولا وتارة مائضا ، وجميع ذلك محتمل أن يكون من أنس ويحتمل أن يكون من بعده ، والذي يظهر أن بعض ذلك منه والسكثير منه من بعده ، وذلك يظهر من اتحاد المخارج واختلافها . وفيه مسح رأس الصغير البلاطة ، وفيه دعاء الشخص بتصغير اسمه عند عدم الإيذاء ، وفيه جواز السؤال عما السائل به عالم لقوله « ما فعل النغير » ؟ بعد علمه بأنه مات . وفيه إكرام أقارب الخادم وإظهار المحبة لهم ، لأن جميع ما ذكر من صنيع النبي ﷺ مع أم سليم وذوها كان غالبه بواسطة خدمة أنس له . وقد توزع ابن القاص في الاستدلال به على إطلاق جواز اسم الصغير بالطير ، فقال أبو عبد الملك : يجوز أن يكون ذلك منسوخا بالنهي عن تعذيب الحيوان ، وقال القرطبي : الحق أن لا ينسخ ، بل الذي رخص فيه للصبي إمساك الطير ليملته به ، وأما تمكينه من تعذيبه ولاسيما حتى يموت فلم يبيح قط . ومن الفوائد التي لم يذكرها ابن القاص ولا غيره في قصة أبي عمير أن عند أحد في آخر رواية عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس « فرض الصبي فهلك » فذكر الحديث في قصة موته وما وقع لام سليم من كتمان ذلك عن أبي طلحة حتى نام معها ، ثم أخبرته لما أصبح فأخبر النبي ﷺ بذلك فدعا لهما لحملت ثم وضعت غلاما ، فأحضره أنس إلى النبي ﷺ فحمله ولحقه وسماه عبد الله ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في كتاب الجنائز ، وقأت الإشارة إلى بعضه في « باب المعارض » قريبا . وقد جزم الديلماني في « أنساب الخوارج » بأن أبا عمير مات صغيرا ، وقال ابن الأثير في ترجمته في الصحابة : لعله الغلام الذي جرى لام سليم وأبي طلحة في أمره ما جرى ، وكأنه لم يستحضر رواية عمارة بن زاذان المصروفة بذلك فذكره احتمالا ، ولم أر عند من ذكر أبا عمير في الصحابة له غير قصة النغير ، ولا ذكروا له اسما ، بل جزم بعض الشراح بأن اسمه كنيته ، فقل هذا يكون ذلك من فوائد هذا الحديث ، وهو جعل الاسم المصدر باب أو أم اسما علما من غير أنه يكون له اسم غيره ، لكن قد يؤخذ من قول أنس في رواية ربيع بن عبد الله « يكنى أبا عمير » أن له اسما غير كنيته . وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من رواية هشيم عن أبي عمير بن أنس بن مالك عن عمومة له حديثا ، وأبو عمير هذا ذكروا أنه كان أكبر ولد أنس وذكروا أن اسمه عبد الله كما جزم به الحاكم أبو أحمد وغيره ، فلعل أنسابا سماه باسم أخيه لأمه وكناه بكنيته ، ويكون أبو طلحة سمى ابنه الذي رزقه خلفا من أبي عمير باسم أبي عمير ، لكنه لم يكنه بكنيته ، والله أعلم . ثم وجدت في « كتاب النساء » لابن الفرج بن الجوزي قد أخرج في أواخره في ترجمة أم سليم من طريق محمد بن عمرو وهو أبو سهل البصري وفيه مقال عن حفص بن عبيد الله عن أنس أن أبا طلحة زوج أم سليم كان له منها ابن يقال له حفص غلام قد ترعرع فأصبح أبو طلحة وهو صائم في بعض شمله فذكر قصة نحو القصة التي في الصحيح بطولها في موت الغلام ونومها مع أبي طلحة وقولها له « أرايت لو أن رجلا أعارك عارية الخ ، وإعلامها النبي ﷺ بذلك ودعائه لهما وولادتهما وإرسالها الولد إلى النبي ﷺ ليحنكه . وفي القصة مخالفة لما في الصحيح : منها أن الغلام كان صحيحا فأت بفتة ، ومنها أنه ترعرع ، والباقي بمعناه . فعرف بهذا أن اسم أبي عمير حفص ، وهو وارد على من صنف في الصحابة وفي المهمات ، والله أعلم . ومن النوارد التي تتعلق بقصة أبي عمير ما أخرجه الحاكم في « علوم الحديث » عن أبي حاتم الرازي أنه قال : حفظ الله أمانا صالح بن محمد - يعني الحافظ الملقب بجورة - فإنه لا يزال يبسطنا غائبا وحاضرا ، كتب إلى أنه

لما مات الذهلي - يعني بنيسابور - أجلسوا شيخا لهم يقال له عشم فأملى عليهم حديث أنس هذا فقال : يا أبا حمير ما فعل البشير ؟ قاله بفتح عين حمير بوزن عظيم وقال بموحدة مفتوحة بدل النون وأملى العين بوزن الاول فصنف الاسمين معا . قلت : وعشم هذا لقب وهو بفتح الميم الاول وكسر الثانية بينهما حاء مهملة ساكنة وآخره معجمة ، واسمه محمد بن يزيد بن عبد الله النيسابوري السلي ذكره ابن حبان في الثقات وقال : روى عن يزيد بن هارون وغيره وكانت فيه دعاية

### ١١٣ - باب التكني بأبي تراب ، وإن كانت له كنية أخرى

٦٢٠٤ - حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعد قال : إن كانت أحب اسماء على رضى الله عنه إليه لأبو تراب ، وإن كان ليفرج أن يدعى بها ، وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ : غاضب يوما فاطمة ، فخرج فاضطجع إلى الجدار في المسجد ، فجاءه النبي ﷺ يتبعه فقال : هوذا مضطجع في الجدار ، فجاءه النبي ﷺ - وامتلا ظهره ترابا - فجعل النبي ﷺ يمسح للتراب عن ظهره ويقول اجلس يا أبا تراب ،

قوله ( باب التكني بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى ) وذكر فيه قصة على بن أبي طالب في ذلك ، وقد تقدمت بأتم من هذا السياق في مناقبه ، وفيه بيان الاختلاف في سبب ذلك وإن الجمع بينهما ممسح ، ثم ظهر لي إمكان الجمع وقد ذكرت في باب من كتاب الاستئذان ، وقد ثبت في حديث عبد المطلب بن ربيعة عند مسلم في قصة طويلة أن عليا رضى الله عنه قال : أنا أبو حسن . وقوله في السند سليمان ، هو ابن بلال ، وقوله « عن سهل ابن سعد » في رواية الاسماعيلى وأبي نعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد شيخ البخارى فيه هذا السند « سمعت سهل بن سعد » وقوله وما سمع أبو تراب إلا النبي ﷺ قال ابن التين : صوابه أبا تراب . قلت : وليس الذي وقع في الاصل خطأ بل هو موجه على الحسكية ، أو على جمل التكنية اسما . وقد وقع في بعض النسخ « أبا تراب » ونبه على اختلاف الروايات في ذلك الاسماعيلى . ووقع في رواية أبي بكر المشار إليها أيضا بالنصب أيضا . وقوله « إنه كانت لأحب اسمائه إليه » فيه اطلاق الاسم على التكنية ، وأنت « كانت » باعتبار التكنية . قال السكرماني : إن عطفة من الثقيلة وكانت زائدة ، وأحب منصوب على أنه اسم ان ، وهي وإن خففت لكن لا يوجب تخفيفها لفاءها . قلت : ولم يتعين ما قال ، بل كانت على حالها . وأشار سهل بذلك الى انقضاء محبة بموته ، وسهل إنما حدث بذلك بعد موت علي بدهر . وقال ابن التين : وأنت كانت على تأنيك الاسماء مثل ( وجاءت كل نفس ) ومثل « كما شرقت صدر القناة » كذا قال ، وما تقدم أولى . وقوله « وإن كان ليفرج أن ندعوها » بنون مفتوحة ودال ساكنة والواو بحركة بمعنى تذكرها كذا للنسفي ، ولأن ذر عن المستعمل والسرخصي ووقع في روايتنا من طريق أبي الوقت « أن يدعاه » وهو بتحتانية أوله مضمومة ، ولما في الرواية يدعى بها ، بضم أوله أى ينادى بها وهي رواية المصنف في « الادب المفرد » عن شيخه المذكور هنا بهذا الاسناد ، وكذا لا ينعيم من طريق أبي بكر بن أبي شيبة المذكورة ، وفي رواية عثمان بن أبي شيبة عن حماد بن مخلد « أن يدعوه بها »

وقوله « فاضطلع الى الجدار في المسجد » في رواية الكشميني « الى جدار المسجد » وعنه « في » بدل « الى » وفي رواية النسفي « الى الجدار الى المسجد » وقد تقدم في أبواب المساجد بلفظ « فاذا هو راقد في المسجد » وهو يقوى رواية الأكثر هنا . وقوله « يتبعه » بتشديد المنة والعين مهملة ، والكشميني « يتبعه » بتقديم الموحدة ثم مشاة والذين معجمة إحداهما تحتانية . ويستفاد من الحديث جواز تكنية الشخص بأكثر من كنية ، والتقليب بلفظ التكنية وبما يشتق من حال الشخص ، وأن اللقب اذا صدر من الكبير في حق الصغير تلقاه بالقبول ولو لم يكن لفظه لفظ مدح ، وأن من حل ذلك على التنقيص لا يلتفت اليه ، وهو كما كان أهل الشام ينتقصون ابن الزبير بزعمهم حيث يقولون له : ابن ذات النطاقين ، فيقول « تلك شكاة ظاهر منك عارها » قال ابن بطال : وفيه أن أهل الفضل قد يقع بين الكبير منهم وبين زوجته ما طبع عليه البشر من الغضب ، وقد يدعو ذلك الى الخروج من بيته ولا يصاب عليه . قلت : ويحتمل أن يكون سبب خروج علي خشية أن يبدو منه في حالة الغضب ما لا يليق بمناب قاطمة رضي الله عنهما لحسم مادة الكلام بذلك الى أن تسكن فورة الغضب من كل منهما . وفيه كرم خلق النبي ﷺ لأنه توجه نحو علي ليرضاه ، ومسح التراب عن ظهره ليدسه ، وداعبه بالكنية المذكورة المأخوذة من حالته ، ولم يعاتبه على مفاضيته لابتته مع رفيع منزلتها عنده ، فيؤخذ منه استحباب الرفق بالاصهار وترك معاتبتهم ابقاء لمودتهم ، لأن العتاب إنما يخشى من يخشى منه الحق لا ممن هو منزّه عن ذلك . ( تنبيه ) أخرج ابن إسحق والحاكم من طريقه من حديث عمار أنه « كان هو وعلي في غزوة العشيرة لجاء النبي ﷺ فوجد عليا نائما وقد علاه تراب فأيقظه وقال له مالك أبا تراب ، ثم قال : ألا أخذتك بأشقي الناس » الحديث . وغزوة العشيرة كانت في أثناء السنة الثانية قبل وقعة بدر ، وذلك قبل أن يتزوج علي قاطمة ، فان كان محفوظا أمكن الجمع بأن يكون ذلك تسكرو منه ﷺ في حق علي ، والله أعلم . وقد ذكر ابن إسحق عقب القصة المذكورة قال « حدثني بعض أهل العلم أن عليا كان اذا غضب علي قاطمة في شيء لم يكلمها ، بل كان يأخذ ترابا فيضعه على رأسه ، وكان النبي ﷺ اذا رأى ذلك عرف فيقول : مالك يا أبا تراب ؟ فهذا سبب آخر يقوى التعداد . والمعتمد في ذلك كله حديث سهل في الباب والله أعلم

### ١١٤ - باب أبغضُ الأسماء إلى الله

٦٢٠٥ - **حدثنا أبو اليمان** أخبرنا **شُعيب** **حدثنا أبو الزناد** عن **الأعرج** « عن أبي هريرة قال : قال

رسول الله ﷺ : **أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك** ،

[ الحديث ٦٢٠٥ - طرقة في : ١٢٠٩ ]

٦٢٠٦ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** عن **أبي الزناد** عن **الأعرج** « عن أبي هريرة رواية

قال : **أخنى اسم عند الله - وقال سفيان غير صرة : أخنى الأسماء عند الله - رجل تسمى ملك الأملاك** ،

قال سفيان : يقول غيره تفسيره شاهان شاه

**قوله** ( باب أبغضُ الأسماء الى الله عز وجل ) كذا ترجم باللفظ « أبغض » وهو بالمعنى ، وقد ورد بلفظ

« أخبت ، بمعجمة وموحدة ثم مثلثة ، وبلفظ « أغيظ » وهما عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة ، ولا بن أبي شيبه عن مجاهد بلفظ « أكره الأسماء » ونقل ابن التين عن الداودي قال : ورد في بعض الأحاديث « أبغض الأسماء الى الله خالد ومالك » قال وما أراه محفوظا لأن في الصحابة من تسمى بهما ، قال : وفي القرآن تسمية خازن النار مالمسا قال : والعباد وإن كانوا يموتون فإن الأرواح لا تقضى ، انتهى كلامه . فاما الحديث الذي أشار إليه فما وقعت عليه بعد البحث ، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من مناكيره عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رفعه « أحب الأسماء الى الله ما سمي به ، وأصدقها الحارث وهام ، وأكذب الأسماء خالد ومالك » ، وأبغضها الى الله ما سمي لغيره ، فلم يضبط الداودي لفظ المتن ، أو هو متن آخر اطلع عليه . وأما استدلاله على ضعفه بما ذكر من تسمية بعض الصحابة وبعض الملائكة فليس بواضح ، لاحتمال اختصاص المنع بن لا يملك شيئا . وأما احتجاجة لجواز التسمية بخالد بما ذكر من أن الأرواح لا تقضى فعل تقدير التسليم فليس واضح أيضا ، لأن الله سبحانه وتعالى قد قال لنبيه ﷺ ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ) والخلد البقاء الدائم بغير موت ، فلا يلزم من كون الأرواح لا تقضى أن يقال صاحب تلك الروح خالد . قوله ( عن أبي الزناد ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد ، وهي عند أبي عوانة في صحيحه أيضا من طريقه . قوله ( رواية ) كذا في رواية علي هنا ، وفي رواية أحمد عن سفيان « يبلغ به » أخرجه مسلم وأبو داود ، وعند الترمذي عن محمد بن ميمون عن سفيان مثله ، وكلاهما كتابة عن الرفع بمعنى قال رسول الله ﷺ . ووقع التصريح بذلك في رواية الحميدي . قوله ( أخفى ) كذا في رواية شعيب بن أبي حرة الأكثر ، من الخنا بفتح المعجمة وتخفيف النون مقصور وهو الفحش في القول ، ويحتمل أن يكون من قولهم أخفى عليه الدهر أى أهلكه ، ووقع عند المستعمل وأخنع ، بعين مهملة وهو المشهور في رواية سفيان بن عيينة وهو من الخنوع وهو الذل ، وقد فسره بذلك الحميدي شيخ البخاري عقب روايته له عن سفيان قال « أخنع أذل » ، وأخرج مسلم عن أحمد بن حنبل قال : سألت أبا عمرو الشيباني عن معنى أخنع القوي عن أخنع فقال : أوضع ، قال عياض : معناه أنه أشد الاسماء صفارا . وبنيو ذلك فسره أبو عبيد ، والخانع القليل وخنع الرجل ذل ، قال ابن بطال : وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من تسمى به أشد ذلا ، وقد فسر الحليل أخنع بالجر فقال : الخنع للفجور ، يقال أخنع الرجل الى المرأة إذا دعاها للفجور . قلت : وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش . ووقع عند الترمذي في آخر الحديث « أخنع أقبح » وذكر أبو عبيد أنه ورد بلفظ « الخنع » بتقديم النون على المعجمة وهو بمعنى أهلك لان الخنع الذبح والقتل الشديد ، وتقدم أن في رواية همام « أغيظ » بفتح وطاء مهجنتين ، وبؤيده « اشتد غضب الله على من زعم أنه ملك الأملاك » أخرجه الطبراني . ووقع في شرح شيخنا ابن الملقن أن في بعض الروايات « ألغس الاسماء » ولم أوجها ، وإنما ذكر ذلك بعض الشراح في تفسير أخفى وقوله « أخنع اسم عند الله » وقال سفيان غير مرة أخنع الاسماء ، أى قال ذلك أكثر من مرة ، وهذا اللفظ يستعمل كثيرا في إرادة السكثرة وسأذكر توجيه الروایتين قوله ( عند الله ) زاد أبو داود والترمذي في روايتهما « يوم القيامة » وهذه الزيادة ثابتة هنا في رواية شعيب التي قبل هذه . قوله ( تسمى ) أى سمي نفسه أو سمي بذلك فرضى به واستمر عليه . قوله ( بملك الأملاك ) بكسر اللام من ملك ، والأملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع مملك . قوله ( قال سفيان يقول غيره ) أى غير أبي الزناد . قوله ( تفسيره شاهان شاه ) هكذا ثبت لفظ

تفسيره في رواية الكشميني ؛ ووقع عند أحمد عن سفيان قال سفيان د مثل شاهان شاه ، فاعل سفيان قاله مرة نقلا ومرة من قبل نفسه ، وقد أخرجه الاصباعيل من رواية محمد بن الصباح عن سفيان مثله وزاد مثل ذلك الصين ، وشاهان شاه بسكون النون وبهاء في آخره وقد تنون وليست هاء تأنيث فلا يقال بالمشناة أصلا . وقد تعجب بعض الشراح من تفسير سفيان بن عيينة اللفظة العربية باللفظة العجمية وأنكر ذلك آخرون ، وهو غفلة منهم عن مراده وذلك أن لفظ شاهان شاه كان قد كثر التسمية به في ذلك العصر فنبه سفيان على أن الاسم الذي ورد الخبر بزمه لا ينحصر في ملك الاملاك بل كل ما أدى معناه بأي لسان كان فهو مراد بالزم ، ويؤيد ذلك أنه وقع عند الثرمذى د مثل شاهان شاه ، وقوله شاهان شاه هو المشهور في روايات هذا الحديث ، وحكى عياض عن بعض الروايات د شاه شاه ، بالتثنية بغير اشباع في الاولى والاصل هو الاولى ، وهذه الرواية تخفيف منها ، وزعم بعضهم أنه الصواب شاه شاهان وليس كذلك لأن قاعدة العجم تقديم المضاف اليه على المضاف ، فإذا أرادوا قاضي القضاة بلسانهم قالوا موبذان موبذ ، فوبذ هو القاضي وموبذان جمعه فكذا شاه هو الملك وشاهان هو الملوكة ، قال عياض : استدلل به بعضهم على أن الاسم غير المسمى ، ولا حجة فيه بل المراد من الاسم صاحب الاسم ، وبدل عليه رواية د همام أغيط رجل ، فكأنه من حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، ويؤيد قوله د تسمى ، فالتقدير أن أخرج اسم اسم رجل تسمى بدليل الرواية الاخرى د وان أخرج الاسماء ، واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمية بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ، ويلتحق به ما في معناه مثل خالق الخلق وأحكم الحاكمين وسلاطين السلاطين وأمير الأمراء ؛ وقيل يلتحق به أيضا من تسمى بشيء من أسماء الله الخاصة به كالرحمن والقُدوس والجبار . وهل يلتحق به من تسمى قاضي القضاة أو حاكم الحاكم ؟ اختلف العلماء في ذلك فقال الزعفراني في قوله تعالى ﴿ اَحْكُمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ : أى أعدل الحسكام وأعلمهم ، إذ لا فضل لحاكم على غيره الا بالعلم والعدل ، قال : ورب غريق في الجهل والجور من مقلدى زماننا قد لقب أقضى القضاة ومعناه أحكم الحاكمين فاعتبر واستعبر ، وتعميقه ابن المنير بحديث د أقضاكم على ، قال : فيستفاد منه أن لا حرج على من أطلق على قاضى يكون أعدل القضاة أو أعلمهم في زمانه أقضى القضاة ، أو يريد إقليبه أو بلبه . ثم تكلم في الفرق بين قاضى القضاة وأقضى القضاة ، وفي اصطلاحهم على أن الاول فوق الثانى وليس من غرضنا هنا . وقد تعقب كلام ابن المنير علم الدين العراقي فسوب ما ذكره الزعفراني من المتع ورد ما احتج به من قضية على بأن التفضيل في ذلك وقع في حق من خوطب به ومن يلتحق بهم فليس مساويا لاطلاق التفضيل بالالف واللام ، قال ولا يخفى ما في اطلاق ذلك من الجرأة وسوء الأدب ، ولا عبرة بقول من ولي القضاء فنعت بذلك فلذا في سماعه فاحتمال في الجواز فان الحق أحق أن يتبع ، انتهى كلامه . ومن النوادر أن القاضي عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في المنام فسأله عن حاله فقال : ما كان على أحسن من هذا الاسم ، فأمر الموقعين أن لا يكتبوا له في السجلات قاضى القضاة بل قاضى المسلمين ، وفهم من قول أبيه أنه أشار الى هذه التسمية مع احتمال أنه أشار الى الوظيفة ، بل هو الذى يترجع عندى ، فان التسمية بقاضى القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبى يوسف صاحب أبى حنيفة ، وقد نصح الماوردى من جواز تلقيب الملك الذى كان في عصره بملك الملوكة مع أن الماوردى كان يقال له أقضى القضاة ، وكأن وجه التفرقة بينهما الوقوف مع الخبر وظهور إرادة العهد الرومانى في القضاة . وقال الشيخ أبو محمد بن أبى حمزة : يلتحق بملك الاملاك



قاضى القضاة وان كان اشهر في بلاد الشرق من قديم الزمان إطلاق ذلك على كبير القضاة ، وقد سلم أهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة ، قال : وفي الحديث مشروعية الادب في كل شيء ، لأن الزجر عن ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقا ، سواء أراد من تسمى بذلك أنه ملك على ملوك الارض أم على بعضها ، سواء كان محققا في ذلك أم مبطلا ، مع أنه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصده وكان فيه كاذبا

**١١٥ - باب كذبة المشرك .** وقال مسور : سمعتُ النبي ﷺ يقول : إلا أن يُريدَ ابنُ أبي طالب

**٦٢٠٧ - حديث** أبو الهيثم اخبرنا شعيب عن الزهري . وحدَّثنا اسماعيل قال حدثني أخى عن سليمان

عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير « أن أسامة بن زيد رضى الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ ركب على حمار عليه قطيفة فدكته وأسامة وراءه يعود سعد بن عباد في بني حارث بن الخزرج قبل وقعة بدر ، فسارا ، حتى مرّا بمجلس فيه عبد الله بن أبي بن سلول ، وذلك قبل أن يسلم عبد الله بن أبي ، فاذا في المجلس أخلط من المسلمين والمشركين عبدة الأوثان واليهود ، وفي المسلمين عبد الله بن رواحة . فلما خشيتم المجلس تنجاسة للدابة خثر ابن أبي أنه بردائه وقال : لا تمربوا علينا ، فسلم رسول الله ﷺ عليهم ثم وقف فنزل فدعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن فقال له عبد الله بن أبي ابن سلول : أيها المرء ، لا أحسن مما تقول إن كان حقا ، فلا تؤذنا به في مجالسنا ، فن جاءك ، فاقصص عليه . قال عبد الله بن رواحة : بلى يا رسول الله ، فاعشدا في مجالسنا ، فانا نحب ذلك . فاستب المسلمون والمشركون واليهود حتى كادوا يتساورون . فلم يزل رسول الله ﷺ يخفضهم حتى سكنوا . ثم ركب رسول الله ﷺ دابته ، فسار حتى دخل على سعد بن عباد فقال رسول الله ﷺ : أى سعد ، ألم تسمع ما قال أبو حباب ؟ يريد عبد الله بن أبي . قال كذا وكذا . فقال سعد بن عباد : أى رسول الله ، أبى أنت ، اعف عنه واصفح ، فوالذى أنزل عليك الكتاب ، لقد جاء الله بالحق الذى أنزل عليك ، ولقد اصطاح أهل هذه البهرة على أن يتوجوه ويصعبوه بالمصائب ، فلما رد الله ذلك بالحق الذى أعطاك طريق بذلك ، فذلك فعل به ما رأيت . فمعا عنه رسول الله ﷺ ، وكان رسول الله ﷺ وأصحابه يعفون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصبرون على الأذى ، قال الله تعالى ﴿ ولتسمن من الذين أوتوا الكتاب ﴾ الآية . وقال ﴿ ود كثير من أهل الكتاب ﴾ فكان رسول الله ﷺ يتأول في العفو عنهم ما أمره الله به ، حتى أذن له فيهم ، فلما غزا رسول الله ﷺ بدرأ فقتل الله بها من قتل من صناديد الكفار وسادف قريش ، فقتل رسول الله ﷺ وأصحابه منصورين خائعين منهم أسارى من صناديد

الكفار وصادق قريش قال ابن أبي سلول ومن معه من المشركين عهدة الأوثان : هذا أمر قد توجّه ، فبايعوا رسول الله ﷺ على الإسلام ، فأسلموا .

٦٢٠٨ - **عبد الله بن عباس** بن عبد المطلب قال : يا رسول الله ، هل نعت أبا طالب بشيء ؟ فإنه كان يحوطك

ونفضب لك . قال : نعم ، هو في ضحضاح من نار ، لولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار .

**قوله** ( باب كنية المشرك ) أى هل يجوز ابتداء وهل اذا كانت له كنية تجوز مخاطبته أو ذكره بها ؟ وأحاديث الثباب مطابقة لهذا الأخير ، ويلتحق به الثاني في الحكم . **قوله** ( وقال مسور ) هو ابن غزوة الزهري كذا للجميع إلا النسفي فسقط هذا التحليق من روايته ، ووقع في مستخرج أبي نعيم ، وقال المسور وهو الأشهر . **قوله** ( إلا أن يريد ابن أبي طالب ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في باب فرض الخمس . **قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وهو معطوف على السند الذي قبله وساق المتن على لفظه ، وسليمان هو ابن بلال وقوله د عن عروة ، في رواية شعيب د أخبرنا عروة بن الزبير ، وتقدم سياق لفظ شعيب في تفسير آل عمران مع شرح الحديث ، والغرض منه قوله د ألم تسمع ما قال أبو حباب ، ؟ بضم الماهلة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة وهي كنية عبد الله بن أبي ، وكان حينئذ لم يظهر الإسلام كما هو بين من سياق الحديث ، وظاهر في آخره . ثم ذكر حديث العباس بن عبد المطلب د قال يا رسول الله هل نعت أبا طالب بشيء ؟ وقد تقدم شرحه في الترجمة النبوية قبيل الاسراء ، وكأنه أراد باراده الاول لأنه من لفظ النبي ﷺ وهذا سمعه وأقره ، قال النووي في « الأذكار » بعد أن قرر أنه لا يجوز تكنية الكافر إلا بشرطين ذكرهما : وقد تكرّر في الحديث ذكر أبي طالب واسمه عبد مناف وقال الله تعالى ﴿ تبت يدا أبي لهب ﴾ . ثم ذكر الحديث الثاني وقوله فيه د أبو حباب ، قال : وحل ذلك اذا وجد فيه الشرط ، وهو أن لا يعرف إلا بكنيته أو خيف من ذكر اسمه فتنة ، ثم قال : وقد كتب رسول الله ﷺ إلى هرقل فسيّاه باسمه ولم يكنه ولا لقبه بلقبه وهو قيصر ، وقد أمرنا بالأغلاظ عليهم فلا نكنيهم ولا نلين لهم قولا ولا نظهر لهم ودا ، وقد نعقب كلامه بأنه لا حصر فيما ذكر بل قصة عبد الله بن أبي في ذكره بكنيته دون اسمه وهو باسمه أشهر ليس لحوف الفتنة ، فإن الذي ذكر بذلك عنده كان قويا في الإسلام فلا يخشى معه أن لو ذكر عبد الله باسمه أن يحجر بذلك فتنة ، وإنما هو محمول على التألف كما جزم به ابن بطال فقال : فيه جواز تكنية المشركين على وجه التألف إما رجاء إسلامهم أو لتحصيل منفعة منهم ، وأما تكنية أبي طالب فظاهر أنه من القبيل الاول وهو اشتهاره بكنيته دون اسمه ، وأما تكنية أبي لهب فقد أشار النووي في شرحه إلى احتمال رابع وهو اجتناب نسبته إلى عبودية الهنم لأنه كان اسمه عبد العزى ، وهذا سبق إليه ثعلب ونقله عنه ابن بطال ، وقال غيره : إنما ذكر بكنيته دون اسمه للإشارة إلى أنه « سيصل نارا ذات لهب » ، قيل وإن تكنيته بذلك من جهة التجنيس لأن ذلك من جملة البلاغة أو له مجازاة ، أشير إلى أن الذي نفخر به في الدنيا من الجلال والولد كان سببا في خوية وعقابه . وسكن ابن بطال عن أبي عبد الله بن أبي زمنين أنه قال : كان اسم أبي لهب عبد العزى وكنيته أبو

عنة ، وأما أبو لباب فلقب لقب به لأن وجهه كان يتلألأ ويلتهب جمالا ، قال فهو لقب وليس بكنية ، وتمتع بآن ذلك يقوى الاشكال الاول لأن اللقب اذا لم يكن على وجه الذم للكافر لم يصلح من المسلم ، وأما قول العشري : هذه التكنية ليست الاكرام بل للامانة اذ هي كناية عن الجهنمي اذ معناه نبت يدا الجهنمي ، فهو متمتع بآن الكنية لانظر فيها الى مدلول اللفظ ، بل الاسم اذا صدر بأب أو أب فهو كنية ، سألنا لكن اللقب لا يختص بجهنم وإنما المصنوع ما قاله غيره أن التكنية في ذكره بكنيته أنه لما علم الله تعالى أن ماله إلى النار ذات القهب ووافقت كنيته حاله حسن أن يذكر بها ، وأما ما استشهد به النووي من الكتاب الى هرقل فقد وقع في نفس الكتاب ذكره بعظيم الروم ، وهو مشعر بالعظيم ، واللقب لغير العرب كالكنية للعرب ، وقد قال النووي في موضع آخر : فرح اذا كتب الى مشرك كتابا وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبغي أن يكتب كما كتب النبي ﷺ الى هرقل ، فذكر الكتاب وفيه عظيم الروم ، وهذا ظاهره التفاضل ، وقد جمع أبي رحمه الله في نكت له على « الاذكار » بان قوله عظيم الروم صفة لازمة لهرقل فانه عظيمهم فاكثروا به ﷺ عن قوله ملك الروم ، فانه لو كتبها لأمكن هرقل أن يتسك بها في أنه أقره على المملكة . قال : ولا يرد مثل ذلك في قوله تعالى حكاية عن صاحب مصر ( وقال الملك ) لانه حكاية عن أمر مضى وانقضى ، بخلاف هرقل انتهى . وينبغي أن يضم اليه أن ذكر عظيم الروم والمدول عن ملك الروم حيث كان لا بد له من صفة تميزه عند الاختصار على اسمه ، لأن من يسمى بهرقل كثير ، فقبل عظيم الروم ليزه من يسمى بهرقل ، فعل هذا فلا يحتاج به على جواز الكتابة لكل ملك مشرك باللفظ عظيم قومه إلا إن احتيج الى مثل ذلك للتمييز ، وعلى عموم ما تقدم من التألف أو من خشية الفتنة يجوز ذلك بلا تقييد والله أعلم . واذا ذكر قيصر وأنه لقب لكل من ملك الروم فقد شارك في ذلك جماعة من الملوك ككسرى ملك الفرس ، وعاقان ملك الترك ، والنجاشي ملك الحبشة ، ومبع للملك الين ، وبطليوس ملك اليونان ، واقطنون ملك اليهود وهذا في القديم ثم صار يقال له رأس الجالوت ، ونمرود ملك العصابة ، ودهي ملك الهند ، وقور ملك السند ، ويعبور ملك الصين ، وذو بزن وغيره من الأذواء لملك حير ، وهياج ملك الروم ، وذنبيل ملك الحرور ، وشاه ارمن ملك اخلاط ، وكابل ملك النوبة ، والافشين ملك فرغانة وأسروسته ، وفرعون ملك مصر ، والعريز لمن ضم اليها الاسكندرية ، وجالوت ملك العمالة ثم البربر ، والنعمان ملك العرب من قبل الفرس ، نقل أكثر هذا الفصل من السيرة لمخلطاي وفي بعضه نظر

١١٦ - باب . الماويضُ مندوحةٌ عن الكذب . وقال إسحاق سمعت أنسا : مات ابن لآبي

طلحة ، فقال : كيف الغلام ؟ قالت أم سليم هتأت نفسه ، وأرجو أن يكون قد استراح . وظن أنها صادقة

٦٢٠٩ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال : كان النبي ﷺ في

مسير له ، فخذ الحادي . فقال رسول الله ﷺ : ارفق بأئبشة - ويحك - بالقوارير ،

٦٢١٠ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن ثابت عن أنس . وأيوب عن أبي قلابة عن أنس

رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان في سفر وكان غلام يحدو بين يديه يقال له أئبشة ، فقال النبي ﷺ رويدك

٢ - ٦٠ ج ١٠ \* صح البخاري

يا أنجشة سَوْفَكَ بالقَوَارِيرِ . قال أبو قلابة : يعني النساء

٦٢١١ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا حَبَانٌ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ لِنَبِيِّ اللَّهِ ﷺ حَادٍ يُقَالُ لَهُ أَنْجَشَةُ ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : رُوَيْدَكَ يَا أَنْجَشَةُ ، لَا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ ، قَالَ قَتَادَةُ : يَعْنِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ

٦٢١٢ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَ بِالْمَدِينَةِ فَرْحٌ ، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا لَأَبِي طَلْحَةَ فَقَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ شَيْءٍ ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَنَهْرًا

**قَوْلُهُ** (بَابُ) بِالْتَّعْوِينِ (الْمَعَارِضِ) وَقَعَ عِنْدَ ابْنِ التَّيْنِ الْمَعَارِضُ بِغَيْرِ يَاءٍ وَصَوَابُهُ بِأَثَابَتِ الْيَاءِ قَالَ : وَثَبَتْ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَهُوَ مِنَ التَّعْرِضِ خِلَافَ التَّصْرِيحِ . **قَوْلُهُ** (مَنْدُوحَةٌ) بوزن مَفْعُولَةٌ بِنُونٍ وَمَعْلَمَةٍ أَيْ فَسْحَةٌ وَمُتَّعٌ ، نَدَحْتُ الشَّيْءَ وَسَعْتُهُ وَانْتَدَحْتُ فَلَانٌ بِكَذَا اتَّسَعَ وَانْتَدَحْتُ الْغَنَمَ فِي مَرَابِضِهَا إِذَا اتَّسَعَتْ مِنَ الْبَطْنَةِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّ فِي الْمَعَارِضِ مِنَ الْإِتْسَاعِ مَا يَغْنَى عَنِ الْكَذِبِ . وَهَذِهِ التَّرْجِمَةُ لَفِظِ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنْ مَطْرِفِ بْنِ هَبْدَةَ قَالَ : صَحِبْتُ عُمَرَ بْنَ حَصِينٍ مِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ فَمَا أَتَى عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا أَفْشَدْنَا فِيهِ شَعْرًا وَقَالَ : إِنَّ فِي مَعَارِضِ الْكَلَامِ مَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ . وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ» وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «السَّكْبَرِ» وَرِجَالُهُ نَقَاتٌ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا وَوَهَاءً ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ كَامِلٍ فِي فَوَائِدِهِ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ مِنْ طَرِيقِهِ كَذَلِكَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَدَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثٍ عَلَى مَرْفُوعٍ بِسَنَدٍ وَاهٍ أَيْضًا ، وَلِلْمُصَنِّفِ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَثْمَانَ الْهَنْدِيُّ عَنْ عُمَرَ قَالَ : أَمَا فِي الْمَعَارِضِ مَا يَكْفِي الْمُسْلِمَ مِنَ الْكَذِبِ ؟ وَالْمَعَارِضُ وَالْمَعَارِضُ بِأَثَابَتِ الْيَاءِ أَوْ بِحَذْفِهَا كَمَا تَقْدُمُ جَمْعُ مَعَارِضٍ مِنَ التَّعْرِضِ بِالْقَوْلِ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : هُوَ خِلَافُ التَّصْرِيحِ ، وَهُوَ التَّوْرِيَّةُ بِأَثَرِ الشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ . وَقَالَ الرَّاغِبُ : التَّعْرِضُ كَلَامٌ لَهُ وَجْهَانِ فِي صَدَقٍ وَكَذِبٍ ، أَوْ بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ . قُلْتُ : وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ : كَلَامٌ لَهُ وَجْهَانٌ يُطْلَقُ أَحَدُهُمَا وَالْمَرَادُ لَازِمُهُ . وَمَا يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْهُ الْفَرْقُ بَيْنَ التَّعْرِضِ وَالْكُنْيَاةِ وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السَّبْكِجِيُّ جَمَعَهُ فِي ذَلِكَ . **قَوْلُهُ** (وَقَالَ إِسْحَاقُ) هُوَ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ التَّابَعِيُّ الْمَشْهُورُ ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ - نَظَرٌ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْجَنَائِزِ ، وَشَاهِدُ التَّرْجِمَةِ مِنْهُ قَوْلُ أُمِّ سَلِيمٍ «هَذَا نَفْسِي» وَأَرَجُو أَنْ قَدْ اسْتَرَحَ ، فَإِنْ أَبَا طَلْحَةَ فَهَمَّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الصَّبِيَّ الْمَرِيضَ تَعَفَّى ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُ «هَذَا» مَهْمُوزٌ بِوزن سَكَنٍ وَمَعْنَاهُ ، وَالنَّفْسُ بِفَتْحِ الْفَاءِ مَشْعَرٌ بِالْأَنُومِ ، وَالْعَلِيلُ إِذَا نَامَ أَشْعَرُ بِزَوَالِ مَرَضِهِ أَوْ خَفْتِهِ ، وَارَادَتْ هِيَ أَنَّهُ انْقَطَعَ بِالْكَلْبَةِ بِالْمَوْتِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ «وَأَرَجُو أَنَّهُ اسْتَرَحَ» فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّهُ اسْتَرَحَ مِنَ الْمَرَضِ بِالْعَافِيَةِ ، وَمَرَادُهَا أَنَّهُ اسْتَرَحَ مِنْ تَسْكُدِ الدُّنْيَا وَالْمَرَاضِ ، فَهِيَ صَادِقَةٌ بِاعْتِبَارِ مَرَادِهَا ، وَخَبَرَهَا بِذَلِكَ غَيْرُ هَاطِقٍ لِأَمْرِ الَّذِي نَهَمَهُ أَبُو طَالِحَةَ ، فَنَظَرَ ثُمَّ قَالَ الرَّائِي «وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا صَادِقَةً» أَيْ بِاعْتِبَارِ مَا فَهَمَ هُوَ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَنَسٍ فِي قِصَّةِ أَنْجَشَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي «بَابِ مَا يَمْجُوزُ مِنَ الشَّعْرِ» وَالْمَرَادُ مِنْهُ قَوْلُهُ «رَفَقًا بِالْقَوَارِيرِ» فَانْهَى كُنِيَ بِذَلِكَ عَنِ النِّسَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ هُنَاكَ ، وَحَدِيثَ أَنَسٍ فِي فَرَسِ أَبِي طَلْحَةَ وَالْمَرَادُ مِنْهُ «أَنَا وَجَدْنَاهُ أَبْهَرًا» أَيْ أَسْرَعَ جَرِيهً ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَكَانَتْ اسْتِشْهَادِي بِمَحْدِثِي

أنس الجواز التعريض ، والجامع بين التعريض وبين ما دل عليه اللفظ في غير ما وضع له معنى جامع بينهما . قال ابن المنذر : حديث الفوارير والفرس ليسا من المعاديين بل من الجراد ، فكأنه لما رأى ذلك جازأ قال : فالمعاديين التي هي حقيقة أول بالجواز . قال ابن بطلان : شبه جرى الفرس بالبحر إشارة إلى أنه لا ينقطع ، يعني ثم أطلق صفة الجري على نفس الفرس مجازا ، قال : وهذا أصل في جواز استعمال المعاديين ؛ ومحل الجواز فيما يخص من الظلم أو يحصل الحق ، وأما استعمالها في عكس ذلك من إبطال الحق أو تحصيل الباطل فلا يجوز . وأخرج الطبري من طريق محمد بن سيرين قال : كان رجل من باهلة ديونا - أي كثير الأصابة بالعين - فرأى بغلة اشريح فأعجب بها ، غشى شريح عليها فقال : إنها إذا ربضت لا تقوم حتى تقام ، فقال : أف أف ، فسلبت منه ، وإنما أراد شريح بقوله « حتى تقام » أي حتى يقيمها الله تعالى

### ١١٧ - باب قول الرجل لشيء « ليس بشيء » وهو ينوي أنه ليس بحق

وقال ابن عباس « قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لكبير »

٦٢١٣ - حديث محمد بن سلام أخبرنا مخلد بن يزيد أخبرنا ابن جريج قال ابن شهاب أخبرنا يحيى

ابن عروة أنه سمع عروة يقول « قالت عائشة : سألت أنس رسول الله ﷺ عن السكبان ، فقال لهم رسول الله ﷺ : ليسوا بشيء . قالوا يا رسول الله فانهم يحدثون أحيانا بالشيء يكون حقاً ، فقال رسول الله ﷺ : تلك السكامة من الحق يحفظها الجنى فيقرأها في أذن وليه قرأ الرجاجة ، فيخطون فيها أكثر من مائة كذبة »

قوله ( باب قول الرجل لشيء : ليس بشيء ، وهو ينوي أنه ليس بحق ) ذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( وقال ابن عباس قال النبي ﷺ للقبرين : يعذبان بلا كبير ، وأنه لكبير ) وهذا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة ، وتقدم شرحه أيضا ، وتقدم أيضا في « باب النيمة من السكبان » من كتاب الادب بلفظ « وما يعذبان في كبير ، وأنه لكبير » . الثاني حديث عائشة في السكبان ليسوا بشيء . وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الطب ، قال الخطابي : معنى قوله « ليسوا بشيء » فيها يتعاطونه من علم الغيب ، أي ليس قولهم بشيء صحيح يعتمد كما يعتمد قول النبي ﷺ الذي يخبر عن الوحى ، وهو كما يقال لمن عمل عملا غير متقن أو قال قولا غير سديد : ما عملت أو ما قلت شيئا . وقال ابن بطلان نحوه وزاد : انهم يريدون بذلك المبالغة في التثني ، وليس ذلك كذبا . وقال كثير من المفسرين في قوله تعالى ( هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا ) والمراد بالذكر هنا القدر والشرف أي كان موجودا ، ولكن لم يكن له قدر يذكر به ، إما وهو مصور من طين على قول من قال المراد به آدم أو في بطن أمه على قول من قال أنه المراد به الجنس

### ١١٨ - باب رفع البعير إلى السماء ، وقوله له « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت »

قال أيوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة « رفع النبي ﷺ رأسه إلى السماء »

٦٢١٤ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال سمعت أبا سلمة بن

عبد الرحمن يقول : أخبرني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : **نَمُ** فَرَعَ عَلَى الْوَحْيِ ، فَيَبْنِي أُنَا أَمْشَى سَمْتُ صَوْتَا مِنْ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ فَذَا لَكَ الْغَيَّ جَاءَنِي بِحِرَاءٍ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسَى بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ،

٦٢١٥ - **حديثنا** ابن أبي مرزوق حدثنا محمد بن جعفر قال أخبرني شريك عن كريب عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : **بِت** فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ ( **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ** ) . **قوله** ( **بَاب** رَفَعَ الْبَصَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( **أَنَّا لَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خَلَقَتْ** ) كَذَا لَا يَذُرُ ، وَزَادَ الْأَصْبَلُ وَغَيْرُهُ ( **وَالِى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعَتْ** ) وَهَذَا الْقَدَرُ هُوَ الْمُرَادُ مِنَ التَّرْجُمَةِ ، وَكَأَنَّ الْمَصْنَفَ أَشَارَ إِلَى مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ . وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ : غَرَضُ الْبُخَارِيِّ الرَّدُّ عَلَى مَنْ كَرِهَ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ وَعَنْ عَطَاءِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ مَكَثَ أَرْبَعِينَ سَنَةً لَا يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ تَحْتَمُّمَا . نَعَمْ صَحَّ النَّهْيُ عَنْ رَفْعِ الْبَصَرِ إِلَى السَّمَاءِ فِي حَالَةِ الصَّلَاةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ دِمَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَقٌّ قَالَ : لَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لَتَخَطْفَنَ أَبْصَارَهُمْ ، وَلِمُسْلَمٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ نَحْوَهُ ، وَلَا بِنَ مَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ وَقَالَ **د** أَنْ تَلْتَمَعَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ . وَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ النَّهْيَ غَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَقَدْ تَسَكَّلَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ فِي تَخْصِصِ الْإِبْلِ بِالذِّكْرِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الدُّوَابِّ بِأَشْيَاءٍ امْتَاذَتْ بِهِ ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ اسْمُ السَّحَابِ ، فَإِنَّ ثَبْتَ فَنَاسَبَتْهَا السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ظَاهِرَةٌ ، فَكُنَا نَذَكُرُ شَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ الْعُلَوَى وَشَيْئَيْنِ مِنَ الْآفَاقِ السُّفْلَى فِي كُلِّ مَنِهْمَا مَا يَتَّبَعُ بِهِ مَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْحَقِّ . **قوله** ( **وَقَالَ أَيُّوبُ** ) هُوَ السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ : رَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ) ، وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيقُ لَا يَذُرُ عَنْ الْمُسْتَمْلَى وَالْكَشْمِيْنِ فَقَطْ وَسَقَطَ الْبَاقِيْنَ ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوَّلُهُ **د** مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي وَيَوْمَ وَبَيْنَ سَحَرِي وَنَحْرِي ، الْحَدِيثُ وَفِيهِ **د** فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَقَالَ : الرَّفِيقُ الْأَعْلَى ، أَخْرَجَهُ هَكَذَا أَحْمَدُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَيُّوبَ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لِلْمَصْنَفِ فِي الْوَفَاةِ النَّبَوِيَّةِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ بِتَيَامِهِ لَكِنْ فِيهِ **د** فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ مُسْتَوْفٍ هُنَاكَ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ فِي قُرَّةِ الْوَحْيِ وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ **د** فَرَفَعْتُ بَصَرِي إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ **د** **بِت** فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ ، وَالْغَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ **د** فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَيَامِهِ مَشْرُوحًا فِي **د** **بَابِ التَّهَجُّدِ** ، فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى **د** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا مَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ **د** كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَتَحَدَّثُ يَسْكُرُ أَنْ يَرْفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ . فَحَاصِلُ طَرِيقِ الْجَمْعِ أَنَّ النَّهْيَ غَاصٌّ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

٦٢١٦ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِحَيْثُ عَنْ عُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَائِطٍ مِنْ حِيطَانِ الْمَدِينَةِ وَفِي يَدِ النَّبِيِّ ﷺ عُودٌ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، فَمَاءٌ رَجُلٌ يَسْتَفْتَحُ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَذَهَبَتْ ، فَاذَا أَبُو بَكْرٍ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ ، فَقَالَ : افْتَحْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَاذَا عُمَرُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ . ثُمَّ اسْتَفْتَحَ رَجُلٌ آخَرُ - وَكَانَ مُتَسَكِّناً فَبَلَسَ - فَقَالَ : افْتَحْ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ عَلَى بَلْوَى تُصِيبُهُ - أَوْ تَكُونُ - فَذَهَبَتْ فَاذَا عُمَانُ ، فَفَتَحَتْ لَهُ ، وَبَشِّرَتْهُ بِالْجَنَّةِ ، فَأَخْبَرَتْهُ بِالنَّبِيِّ قَالَ ، قَالَ : اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ .

**قَوْلُهُ** ( بَابُ مِنْ نَكَتِ الْعُودِ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ) النَكَتُ بِالْتَوْنِ وَالْمُنَاةُ الضَرْبُ الْمُؤَثِّرُ ، ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى فِي قِصَّةِ الْقَفِّ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي الْمَنَاقِبِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا تَرَجَّمْ لَهُ ، وَأُورِدَهُ هُنَا بِلَفْظِ عُودٍ يَضْرِبُ بِهِ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ ، وَفِي رِوَايَةِ السَّكْسَمِيِّ فِي الْمَاءِ وَالطَّيْنِ وَأُورِدَهُ بِلَفْظِ دِينَكَسَ فِي مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَعُمَانَ بْنِ غِيَاثٍ الْمَذْكُورِ فِي السَّنَدِ بِكسر الغين الْمُعْجَمَةِ ثُمَّ تَحْتِائِيَّةً خَفِيفَةً وَآخَرُهُ مُثَلَّثَةٌ ، وَحِكْيُ الْكِرْمَانِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَيْضِ النَّسَخِ بِحَيْثُ بْنُ عُمَانَ وَهُوَ غُلَاطٌ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إِسْكَاتُ الْعَصَا وَالْإِعْتِدَادُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ حَاطَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بَعْضٌ مِنْ يَتَعَصَّبُ لِلْعَجَمِ ، وَفِي اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ الْحِجَّةُ الْبَالِغَةُ ، وَكَانَ الْمُرَادُ بِالْعُودِ هُنَا الْخَصْرَةُ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ مُصْرَحًا بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ . قُلْتُ : وَفَقَهُ التَّرْجِمَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يُعَدُّ مِنَ الْعَبَثِ الْمَذْمُومِ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ مِنَ الْعَاقِلِ عِنْدَ التَّنَكُّرِ فِي الشَّيْءِ ثُمَّ لَا يَسْتَعْمَلُهُ فِيمَا لَا يَضُرُّ قَائِدِهِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَنْ يَتَفَكَّرُ فِي يَدِهِ سِكِّينَ فَيَسْتَحْمِلُهَا فِي خَشْبَةٍ تَكُونُ فِي الْبِنَاءِ الَّتِي فِيهَا (١) فُسَادًا ، فَذَاكَ هُوَ الْعَبَثُ الْمَذْمُومُ

## ١٢٠ - بَابُ الرَّجُلِ يَنْكُتُ لِلشَّيْءِ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ

٦٢١٧ - **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ وَمَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُجَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ « عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ ، فَمَلَّ يَنْكُتُ الْأَرْضَ بِعُودٍ ، فَقَالَ : لَيْسَ مِنْكُمْ مَنْ أَحْدِلَ إِلَّا وَقَدْ فُرِغَ مِنْ مَقْعَدِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ . فَقَالُوا : أَفَلَا تَنْكِلُ ؟ قَالَ : اْعْمَلُوا فِكْلًا مُبِيرًا ( فَأَمَّا مَنْ أَعْلَى ) وَاتَّقَى ( الْآيَةُ »

**قَوْلُهُ** ( بَابُ الرَّجُلِ يَنْكُتُ الشَّيْءَ بِيَدِهِ فِي الْأَرْضِ ) ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ « اْعْمَلُوا فِكْلًا مُبِيرًا لِمَا خُلِقَ لَهُ ، وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْقَدْرِ ، وَمَضَى الْحَدِيثُ بِأَمْرٍ مِنْ هَذَا السِّيَاقِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْيُسُفِ ، وَالْفَرَضُ مِنْهُ قَوْلُهُ « يَنْكُتُ فِي الْأَرْضِ بِعُودٍ » وَقَوْلُهُ فِي السَّنَدِ « شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ » هُوَ الْأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ هُوَ

(١) قَالَ مَصْعُوطٌ بُولَاقٍ : انْظُرْ مَا مَرَّحَ الصِّدِّيقَ وَأَمَلٌ ، وَلَقَدْ وَجَدَ بَيَانِي فِي بَعْضِ النَّسَخِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِيهَا وَقَوْلُهُ يَسُدُّ فُسَادًا

ابن المعتز ، وقد أخرجه الاسماعيل عن عمران بن موسى عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه فقال « عن الاعمش ، وذهل الكرماني حيث زعم ان سليمان هو النبي »

### ١٢١ - باب للتكبير والتسبيح عند التمجيد

٦٢١٨ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري « حدثني هند بنت الحارث « أن أم سلمة رضي الله عنها قالت : استيقظ النبي ﷺ فقال : سبحان الله ، ماذا أنزل من الخزان وماذا أنزل من الفتن ، من موقوف صواحب الحجر - يريد به أزواجه - حتى يصليين . رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة » وقال ابن أبي ثور عن ابن عباس « من عمر قال : قلت للنبي ﷺ : طلفت نساءك ؟ قال : لا . قلت : الله أكبر »

٦٢١٩ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري « حدثنا اسماعيل قال حدثني أخي عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن الحسين « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ أخبرته أنها جاءت رسول الله ﷺ تزوره - وهو معتكف في المسجد في العشر الغرابة من رمضان - فحدثت هذه ساعة من العشاء ، ثم قامت فتقلب فقام معها للمني ﷺ فقلبيها ، حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم سلمة زوج النبي ﷺ مر بهما رجلان من الأنصار فسلموا على رسول الله ﷺ ثم قفذا ، فقال لها رسول الله ﷺ : على رسلكما ، إنما هي صفية بنت حيي . قال : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما ما قال ، قال : إن الشيطان يجري من ابن آدم مبالغ الدم ، وإن خشيت أن يقذف في قلوبكما »

**قوله** ( باب للتكبير والتسبيح عند التعجب ) قال ابن بطال : التسبيح والتكبير معناه تعظيم الله وتزجيجه من السوء ، واستعمال ذلك عند التعجب واستعظام الامر حسن ، وفيه تمرين اللسان على ذكر الله تعالى ، وهذا توجيه جيد ، كدأن البخاري روى الى الرد على من منع من ذلك . وذكر المصنف فيه حديث صفية بنت حيي في قصة الرجلين الذين قال لهما رسول الله ﷺ « على رسلكما إنما صفية » فقالا : سبحان الله ، وأورده من طريق شعيب ابن أبي حمزة ومن طريق ابن أبي عتيق ، وسأفه على لفظ ابن أبي عتيق ، وقد تقدم شرحه في الاحتكاف ، وقوله « العشر الغرابة » بالفين المعجمة ثم الموحدة المراد بها هنا البواق ، وقد تطلق أيضا على المواضع وهو من الازداد ، وهو مطابق لما ترجم له لان الظاهر أن مرادهما بقولها « سبحان الله » التعجب من القول المذكور بقرينة قوله « وكبر عليهما » أي عظم وشق . وقوله « يقذف في قلوبكما » كذا هنا بهذف المفعول ، وقد سبق في الاحتكاف بلفظ « في قلوبكما شرا » وحديث أم سلمة « استيقظ النبي ﷺ فقال : ماذا أنزل من الفتن ، وقد تقدم بعض شرحه في العلم . وتأتي بقيته في الفتن ، وقوله من الخزان قيل عبر بها عن الرحمة كقوله وخزائن رحمة ربك ، كما عبر بالفتن عن العذاب لانها أسباب مؤذية اليه ، والمراد بالخزان إعلانه بما سيفتح عن أمة من الاموال بالفتن من البلاد التي يفتحونها



وان الفتن تنشأ عن ذلك ، فهو من جملة ما أخبر به بما وقع قبل وقوعه . وقد أمر من له البيهقي في دلائل النبوة ، : قوله ( وقال ابن أبي ثور ) هو عبيد الله بن عبد الله فذكر حديث عمر حيث قال : أطلقت لسانك ؟ قال : لا . قلت الله أكبر ، وهو طرف من حديث طريل تقدم موصولا في كتاب العلم ، وتقدم شرحه في كتاب النكاح ، وقد وردت عدة أحاديث صحيحة في قول : سبحان الله ، عند التعجب كحديث أبي هريرة : لقيني النبي ﷺ وأنا جنب ، وفيه فقال : سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس ، متفق عليه . وحديث عائشة : ان امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض ، وفيه : قال تطهرى بها ، قالت : كيف ؟ قال : سبحان الله ، الحديث متفق عليه . وعند مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي نذرت أن تنحر ناقة النبي ﷺ : فقال سبحان الله بعدما جزيتها ، وكلاهما من قول النبي ﷺ . وفي الصحيحين أيضا من قول جماعة من الصحابة كحديث عبد الله بن سلام لما قيل له انك من أهل الجنة قال : سبحان الله . ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم . ( تلييه ) : وقع في حديث صفية في رواية غير أبي فر مؤخر آخر هذا الباب والخطب فيه سهل ، ووقع في شرح ابن بطلال إيراد حديث صفية المذكور عقب حديث علي في الباب الذي قبله متصلا به ، ثم استكمل مطابقتها للترجمة وقال : سألت المهلب عنه فقال إنما أورده لحديث علي حيث قال فيه : ليس منكم أحد الا وقد فرغ من مقعده من الجنة وقناره ، فتواء بحديث أم سلمة ، أشار إلى أن أقوى أسباب الثار الفتن والعصية فيها والتنازل على المال وما يفتح من الخواص له . ولم أف في شيء من نسخ البخاري على وفق ما نقل ابن بطلال ، وإنما وقع حديث أم سلمة في باب التوسيع والتكبير للتعجب وهو ظاهر فيها ترجم له مستغن عن التكاف ، والمجرب المذكور لا يفيد مطابقة الحديث للترجمة ، وإنما هو مطابق لحديث الترجمة فيما لا يتعلق بالترجمة

## ١٢٢ - باب انتهى عن الخذف

٦٢٢٠ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة عن قتادة قال سمعت عتبة بن صهبان الأزدي يحدث عن عبد الله بن مغفل المزني قال : نهى النبي ﷺ عن الخذف وقال : إنه لا يقتل الصيد ولا ينحس المدو ، وإنه ينفق العين ويكسر السن ،

**قوله** ( باب انتهى عن الخذف ) بفتح المعجمة وسكون الدال المهملة بعدها فاء ، تقدم بيانه وشرح الحديث في كتاب الصيد والذبائح

## ١٢٣ - باب الحمد للعاطس

٦٢٢١ - **حدثنا** محمد بن كثير **حدثنا** سفيان **حدثنا** سليمان عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : عطس رجلان عند النبي ﷺ فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقيل له ، فقال : هذا حمد الله ، وهذا لم يحمد الله ،

[ الحديث ٦٢٢١ - طرته في : ٦٢٢٠ ]

قوله (باب الحمد للعاطس) أي مشروعيته . وظاهر الحديث يقتضي وجوبه اثبات الأمر الصريح به ، ولكن نقل الثوري الاتفاق على استحبابه ، وأما لفظه فنقل ابن بطل وغيره عن طائفة أنه لا يزيد على الحمد لله كما في حديث أبي هريرة الآتي بعد بابين ، وعن طائفة يقول الحمد لله على كل حال . قال وقد جاء النهي عن ابن عمر وقال فيه : هكذا علينا رسول الله ﷺ ، أخرجه البزار والطبراني ، وأصله عند الترمذي وعند الطبراني من حديث أبي مالك الأشعري رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، ومثله عند أبي داود من حديث أبي هريرة كما سيأتي التعمية عليه ، وللنسائي من حديث علي رفعه ، يقول العاطس الحمد لله على كل حال ، ولابن السني من حديث أبي أيوب مثله ، وللنسائي من حديث سالم بن عبيد رفعه ، إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، أو الحمد لله رب العالمين ، وعن طائفة ، يقول الحمد لله رب العالمين . قلت : ورد ذلك في حديث لابن مسعود أخرجه المصنف في «الأدب المفرد» والطبراني ، وورد الجمع بين القنطين فعنده في «الأدب المفرد» عن علي قال : من قال عند عطسة سمعها : الحمد لله رب العالمين على كل حال ما كان لم يحد وجع الطرس ولا الاذن أبدا ، وهذا موقف رجاله ثقات ، ومثله لا يقال من قبل الرأي فله حكم الرفع ، وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي مرفوعا بلفظ : من بادر العاطس بالحمد عوفي من وجع الخصاصرة ولم يشتك ضرسه أبدا ، وسنده ضعيف ، وللمصنف أيضا في «الأدب المفرد» والطبراني بسند لا بأس به عن ابن عباس قال : إذا عطس الرجل فقال : الحمد لله قال الملك : رب العالمين ، فإن قال رب العالمين قال الملك : يرحمك الله ، وعن طائفة ما زاد من الثناء فيما يتعلق بالحمد كان حسنا ، فقد أخرج أبو جعفر الطبري في «التنذيب» بسند لا بأس به عن أم سلة قالت : عطس رجل عند النبي ﷺ فقال : الحمد لله ، فقال له النبي ﷺ يرحمك الله . وعطس آخر فقال : الحمد لله رب العالمين حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه ، فقال : ارتفع هذا على هذا تسع عشرة درجة ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث رفاع بن رافع قال : صليت مع النبي ﷺ فعطست فقلت : الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه مباركا عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف قال : من المتكلم ؟ ثلاثا . فقلت : أنا فقال : والذي نفسي بيده لقد ابتدوها بضعة وثلاثون ملكا أيهم يصعبها ، وأخرجه الطبراني وبين أن الصلاة المذكورة المغرب ، وسنده لا بأس به . وأصله في صحيح البخاري لكن ليس فيه ذكر العاطس وإنما فيه : كننا نصلّي مع النبي ﷺ فلما رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ، فقال رجل وراءه ربنا لك الحمد الخ بنحوه ، وقد تقدم في صفة الصلاة بشرحه . ولمسلم وغيره من حديث أنس : جاء رجل فدخل في الصف وقد حفزه النفس فقال : الله أكبر ، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، الحديث وفيه : لقد رأيت اثني عشر ملكا يبتدونها أيهم يرفعها ، وأخرج الطبراني وابن السني من حديث عامر بن ربيعة نحوه بسند لا بأس به ، وأخرجه ابن السني بسند ضعيف عن أبي رافع قال : كنت مع رسول الله ﷺ فعطس ، غلّ يدي ثم قام فقال شيئا لم أفهمه ، فسألت فقال : أثنائي جبريل فقال إذا أنت عطست فقل : الحمد لله لكرمته الحمد لله لجلاله ، فإن الله عز وجل يقول : صدق عبدي ثلاثا مغفورا له ، وأما الثناء الخارج عن الحمد فورد فيه ما أخرجه البيهقي في «الشعب» من طريق الضحاك بن قيس البشكري قال : عطس رجل عند ابن عمر فقال : الحمد لله رب العالمين ، فقال ابن عمر لو تمتها : والسلام على رسول الله ﷺ ، وأخرجه من وجه آخر عن ابن عمر نحوه ، وبما رصده ما أخرجه الترمذي قال : عطس رجل فقال : الحمد لله والصلاة على

رسول الله ﷺ . فقال ابن عمر : الحمد لله والصلاة على رسول الله ، ولكن ليس هكذا علينا رسول الله ﷺ ، قال الترمذى : غريب لا نعرفه إلا من رواية زياد بن الربيع . قلت : وهو صدوق . قال البخارى : وفيه نظر . وقال ابن هدى : لا أرى به بأسا ورجح البيهقى ما تقدم على رواية زياد والله أعلم . ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استحكال قراءة الفاتحة بعد قوله الحمد لله رب العالمين ، وكذا العدول من الحمد إلى أشهد أن لا إله إلا الله أو تقديمها على الحمد فمكروه ، وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن مجاهد « أن ابن عمر سمع ابنه عطس فقال أب ، فقال : وما أب ؟ أن الشيطان جعلها بين العطسة والحمد . وأخرجه ابن أبى شيبة بلفظ أش بدل أب . ونقل ابن بطال عن الطبرانى أن العاطس يتخير بين أن يقول الحمد لله أو يزيد رب العالمين أو على كل حال ، والذي يتحرر من الأدلة أن كل ذلك مجزى ، لكن ما كان أكثر ثناء أفضل بشرط أن يكون مأثورا . وقال النووى في « الأذكار » اتفق العلماء على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطسه الحمد لله ، ولو قال الحمد لله رب العالمين لكان أحسن ، ولو قال الحمد لله على كل حال كان أفضل ، كذا قال ، والأخبار التى ذكرتها تقتضى التخيير ثم الأولوية كما تقدم والله أعلم . قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثورى وسليمان هو التميمي . قوله ( عن أنس ) فى رواية شعبة عن سليمان التميمي سمعت أنسا . قوله ( عطس ) بفتح الطاء فى الماضى وبكسرها ضمها فى المضارع . قوله ( رجلان ) فى حديث أبى هريرة عند المصنف فى « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان أخيه . قوله ( فسمت ) بالمعجمة وللرخصى بالمهملة ، ووقع فى رواية أحمد عن يحيى القطان عن سليمان التميمي « فسمت أو سمت ، بالثاء فى المعجمة أو المهملة وهو من التسميت ، قال الخليل وأبو عبيد وغيرهما : يقال بالمعجمة وبالمهملة ، وقال ابن الأنبارى كل داع بالخير مشمت بالمعجمة وبالمهملة ، والعرب تجعل الشين والسين فى اللفظ الواحد معنى اه . وهذا ليس مطردا بل هو فى مواضع معدودة وقد جمعها شيخنا شمس الدين الشيرازى صاحب القاموس فى جزء لطيف . قال أبو عبيد : التسميت بالمعجمة أعلى وأكثر ، وقال هياض : هو كذلك الأكثر من أهل العربية وفى الرواية . وقال ثعلب : الاختيار أنه بالمهملة لانه مأخوذ من سمت وهو القصد والطريق القويم . وأشار ابن دقيق العيد فى « شرح الالمام » إلى ترجيحه ، وقال القزاز : التسميت بالتبريك والعرب تقول شمت إذا دعا له بالبركة ، وشمت عليه إذا برك عليه . وفى الحديث فى قصة تزويج على بفاطمة « شمت عليهما ، إذا جمعت ، فعناه على هذا جمع الله شملك . وثقه بأن سمت الإبل إنما هو بالمعجمة وكذا نقله غير واحد أنه بالمعجمة فيكون معنى سمتة دعا له بأن يجمع شمله ، وقيل هو بالمعجمة من الشبابة وهو فرح الشخص بما يسوء هدوه فكأنه دعا له أن لا يكون فى حال من يشمت به ، أو أنه إذا حمد الله أدخل على الشيطان ما يسوءه فسمت هو بالفيضان ، وقيل هو من الشوامت جمع شامتة وهى القائمة ، يقال لا تحرك الله له شامتة أى قائمة . وقال ابن العربى فى « شرح الترمذى » تسكأ أهل اللغة على اشتقاق اللفظين ولم يبينوا المعنى فيه وهو بديع ، وذلك أن العاطس ينحل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه ، فكأنه إذا قيل له رحلك الله كان مضاه أعطاه الله رحمة يرجع بها بذلك المضى إلى حاله قبل العطاس ويقم على حاله من غير تغيير ، فإن كان التسميت بالمهملة فعناه يرجع كل

عضو إلى سمته الذي كان عليه ، وإن كان بالمعجزة فعناه صان الله شوامته أى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال ، قال : وشوامت كل شيء قوائمه التى بها قوامه ؛ فقوام الدابة بسلامة قوائمها التى ينتفع بها إذا سلت ، وقوام الآدى بسلامة قوائمه التى بها قوامه وهى رأسه وما يتصل به من عنق وصدره ملخصاً . **قوله** ( فقيل له ) السائل عن ذلك هو العاطس الذى لم يحمد ، وقع كذلك فى حديث أبى هريرة المضاف إليه بلفظ « فسأله الشريف » وكذا فى رواية شعبة الآمية بمسند بابين بلفظ « فقال الرجل : يا رسول الله شمت هذا ولم تشمتنى ، وهذا قد يكره على ما فى حديث سهل بن سعد أن الشريف المذكور هو عمار بن الطفيل فإنه كان كافراً ومات على كفره ، فيجوز أن يخاطب النبي ﷺ بقوله يا رسول الله ، ويحتمل أن يكون قالها غير معتقد بل باعتبار ما يخاطبه المسلمون ، ويحتمل أن تكون القصة لعمار بن الطفيل المذكور ، فى الصحابة عمار بن الطفيل الأسلمى له ذكر فى الصحابة وحديث رواه عنه عبد الله بن بريدة الأسلمى وحديث عمار بن الطفيل ، وفى الصحابة أيضاً عمار بن الطفيل الأزدي ذكره وثيمه فى « كتاب الردة » وورد له مرثية فى النبي ﷺ ، فإن لم يكن فى سياق حديث سهل بن سعد ما يدل على أنه عمار المشهور احتمل أن يكون أحد هذين . ثم راجعت « معجم الطبراني » فوجدت فى سياق حديث سهل بن سعد الدلالة الظاهرة على أنه عمار بن الطفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب الفارس المشهور ، وكان قدم المدينة وجرى بينه وبين ثابت بن قيس بحضرة النبي ﷺ كلام « ثم عطس ابن أخيه محمد فشتمه النبي ﷺ » ثم عطس عمار فلم يحمد فلم يشتمه ، فسأله ، الحديث ، وفيه قصة غزوة بئر معونة وكان هو السبب فيها ، ومات عمار بن الطفيل بعد ذلك كافراً فى قصة له مشهورة فى موته ذكرها ابن اسحق وغيره . **قوله** ( هذا حمد الله وهذا لم يحمد ) فى حديث أبى هريرة « أن هذا ذكر الله فذكرته ، وأنت نسيت الله فنسيتك » ، وقد تقدم أن النسيان يطلق ويراد به الترك . قال الحليعى : الحكمة فى مشروعية الحمد للعاطس أن العطاس يدفع الأذى من الدماغ الذى فيه قوة الفكر ، ومنه منشأ الأعصاب التى هى معدن الحس وبسلامته تسلم الأعضاء ، فيظهر بهذا أنها نعمة جليلة فتناسب أن تقابل بالحمد لله لما فيه من الإقرار لله بالخلق والقدرة وإضافة الخلق إليه لا إلى الطوائع اهـ . وهذا بعض ما ادعى ابن العربى أنه انفرد به فيحتمل أنه لم يطلع عليه ، وفى الحديث أن التشميت إنما يشرع لمن حمد الله ، قال ابن العربى : وهو يجمع عليه ، وسيأتى تقريره فى الباب الذى بعده ، وفيه جواز السؤال عن علة الحكم وبيانها للسائل ولا سيما إذا كان له فى ذلك مقفعة ، وفيه أن العاطس إذا لم يحمد الله لا يلحق الحمد ليحمد فيشمت ، كذا استدل به بعضهم وفيه نظر ، وسيأتى البحث فيه بعد ثالث باب . ومن آداب العاطس أن يخفض بالعطس صوته ويرفعه بالحمد ، وأن يخطى وجهه لئلا يبدو من فيه أو أنفه ما يؤذى جليسه ، ولا يلوى عنقه يميناً ولا شمالاً لئلا يتضرر بذلك . قال ابن العربى : الحكمة فى خفض الصوت بالعطاس أن فى رفعه إزعاجاً للأعضاء ، وفى تغطية الوجه أنه لو بدر منه شيء أذى جليسه ، ولو لوى عنقه صيانة لجليسه لم يأمن من الالتواء ، وقد شاهدنا من وقع له ذلك . وقد أخرج أبو داود والترمذى بسند جيد عن أبى هريرة قال « قال النبي ﷺ إذا عطس وضع يده على فيه وخفض صوته » وله شاهد من حديث ابن عمر بنحوه عند الطبراني ، قال ابن دقيق العيد : ومن فوائد التشميت تحصيل المودة والتأليف بين المسلمين ، وتأديب العاطس بكسر النفس عن الكبر ، والحمل على التواضع ، لما فى ذكر الرحمة من الإشعار بالذنب الذى لا يمرى عنه أكثر المكافين

## ١٢٤ - باب تشميت العاطس إذا حيد الله . فيه أبو هريرة

٦٢٢٧ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن الأشعث بن سميم قال سمعت معاوية بن سويد ابن مقرن عن البراء رضي الله عنه قال : أمرنا للنبي ﷺ بسبع ونهانا عن سبع . أمرنا بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، وإجابة الداعي ، ورد السلام ، ونصر المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهانا عن سبع . عن خاتم الذهب - أو قال خلفة الذهب - وعن لس الحرير ، والدباج ، والسندس ، والميار .

**قوله** ( باب تشميت العاطس إذا حيد الله ) أى مشروعية التشميت بالشرط المذكور ولم يعين الحكم ، وقد ثبت الأمر بذلك كما في حديث الباب ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الأمر الوجوب ، ويؤيده قوله في حديث أبي هريرة الذي في الباب الذي يليه ، وحق على كل مسلم سماعه أن يشمته ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم : حق المسلم على المسلم ست ، فذكر فيها : وإذا عطس لحمد الله فشمته ، والبخاري من وجه آخر عن أبي هريرة : خمس يجب للمسلم على المسلم ، فذكر منها التشميت ، وهو عند مسلم أيضا . وفي حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى : إذا عطس أحدكم فليقل : الحمد لله ، وليقل من عنده : يرحمك الله ، ونحوه عند الطبراني من حديث أبي مالك ، وقد أخذ بظاهرها ابن مزين من المالكية ، وقال به جمهور أهل الظاهر ، وقال ابن أبي جرة : قال جماعة من علاننا إنه فرض عين ، وقواه ابن القيم في حواشي السنن فقال : جاء بلفظ الوجوب الصريح ، وبلفظ الحق ، الدال عليه ، وبلفظ د على : الظاهرة فيه ، وبصيغة الأمر التي هي حقيقة فيه ، ويقول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ ، قال : ولا ريب أن الفقهاء أثبتوا وجوب أشياء كثيرة بدون مجموع هذه الأشياء . وذهب آخرون إلى أنه فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقي ، ورجحه أبو الوليد بن رشد وأبو بكر بن العربي وقال به الحنفية وجمهور الحنابلة وذهب عبد الوهاب وجماعة من المالكية إلى أنه مستحب ، ويجوز الواحد عن الجماعة وهو قول الشافعية ، والراجح من حيث الدلائل القول الثاني ، والاحاديث الصحيحة الدالة على الوجوب لا تنافي كونه على الكفاية ، فإن الأمر بتشميت العاطس وإن ورد في عموم المكلفين ففرض الكفاية يخاطب به الجميع على الأصح وبسقط بفعل البعض ، وأما من قال إنه فرض على مبهمة فإنه يناقض كونه فرض عين . **قوله** ( فيه أبو هريرة ) يحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي بعده ، ويحتمل أن يريد به حديث أبي هريرة الذي أوله : حق المسلم على المسلم ست ، وقد أشرت إليه قبل وإن مسلدا أخرجه . ثم ذكر المصنف حديث البراء : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع : أمرنا بعبادة المريض ، وأتباع الجنائز ، وشميت العاطس ، الحديث ، وقد تقدم شرح معظمه في كتاب العباس . قال ابن بطال : ليس في حديث البراء التفصيل الذي في الترجمة ، وإنما ظاهره أن كل عاطس يشمته على التعميم ، قال : وإنما التفصيل في حديث أبي هريرة الآتي قال : وكان ينبغي له أن يذكره بلفظه في هذا الباب ويذكر بعده حديث البراء ليدل على أن حديث البراء وإن كان ظاهره العموم لكن المراد به الخصوص ببعض العاطسين وهم الحامدون ، قال : وهذا من الأبواب التي أعجلته المنية عن تهذيبها . كذا قال . والواقع أن هذا الصنيع لا يختص بهذه الترجمة بل قد استعمل منه البخاري في الصحيح ، فطالما زعم بالانقياد

والتخصيص كما في حديث الباب من اطلاق أو تعميم ، وبكتفي من دليل التقييد والتخصيص بالإشارة إما لما وقع في بعض طرق الحديث الذي يورده أو في حديث آخر كما صنع في هذا الباب ، فإنه أشار بقوله : فيه أبو هريرة ، إلى ما ورد في حديثه من تقييد الأمر بالتشميت العاطس ، بما إذا حمد ، وهذا أدق التصرفين ، ودل اكثاره من ذلك على أنه عن عمد منه لا أنه مات قبل تهذيبه ، بل عد العلماء ذلك من دقيق فهمه وحسن تصرفه ، في إثبات الأخفى على الأجل ثمنا للذهن وبمثا للطالب على تتبع طرق الحديث ، إلى غير ذلك من الفوائد . وقد خص من عموم الأمر بالتشميت العاطس جماعة : الأول من لم يحمد كما تقدم ، وسياق في باب مفرد . الثاني الكافر فقد أخرج أبو داود وصححه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري قال : كانت اليهود يتعاطسون عند النبي ﷺ رجاء أن يقول يرحمكم الله فكان يقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، قال ابن دقيق العيد : إذا نظرنا إلى قول من قال من أهل اللغة إن التشमित الدعاء بالخير دخل الكفار في عموم الأمر بالتشميت ، وإذا نظرنا إلى من خص التشमित بالرحمة لم يدخلوا قال : وأهل من خص التشमित بالدعاء بالرحمة بناء على الغالب لأنه تقييد لوضع اللفظ في اللغة . قلت : وهذا البحث أنشاء من حيث اللغة ، وأما من حيث الشرع لحديث أبي موسى دال على أنهم يدخلون في مطلق الأمر بالتشميت ، لكن لهم تشमित مخصوص وهو الدعاء لهم بالهداية وإصلاح البال وهو الشأن ولا مانع من ذلك ، بخلاف تشमित المسلمين فانهم أهل الدعاء بالرحمة بخلاف الكفار . الثالث الموكوم إذا تكرر منه العطاس فواد على الثلاث فإن ظاهر الأمر بالتشميت يشمل من عطس واحدة أو أكثر لكن أخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : يشمته واحدة وثنتين وثلاثا ، وما كان بعد ذلك فهو زكام ، هكذا أخرجه موقفا من رواية سفيان بن عيينة عنه ، وأخرجه أبو داود من طريق يحيى القطان عن ابن عجلان كذلك وألفظه : شمت أخاك ، وأخرجه من رواية الليث عن ابن عجلان وقال فيه : لا أعلمه إلا رفعه إلى النبي ﷺ ، قال أبو داود : ورفعته موسى بن قيس عن ابن عجلان أيضا . وفي الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه رفعه : إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فشمته ، ثم إن عطس فقل أنك مضنوك ، قال ابن أبي بكر : لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ، وهذا مرسل جيد . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه قال : فشمته ثلاثا ، فإنا كان بعد ذلك فهو زكام ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن العاص : شمتوه ثلاثا ، فإن زاد فهو داء يخرج من رأسه ، موقوف أيضا ، ومن طريق عبد الله بن الزبير : إن رجلا عطس عنده فشمته ثم عطس فقال له في الرابعة أنت مضنوك ، موقوف أيضا . ومن طريق عبد الله بن عمر مثله لكن قال : في الثالثة ، ومن طريق علي بن أبي طالب : شمته ما بينك وبينه ثلاث ، فإن زاد فهو ريح ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة : يشمت العاطس إذا قنابح عليه العطاس ثلاثا ، قال النجاشي في الأذكار ، إذا تكرر العطاس متتابعاً فالسنة أن يشمته لكل مرة إلى أن يبلغ ثلاث مرات ، وروينا في صحيح مسلم وأبي داود والترمذي عن سلمة بن الأكوع أنه دسمع النبي ﷺ وعطس عنده رجل فقال له يرحمك الله ، ثم عطس أخرى فقال له رسول الله ﷺ : الرجل موكوم ، هذا لفظ رواية مسلم ، وأما أبو داود والترمذي فقالا قال سلمة : عطس رجل عند النبي ﷺ وأنا شاهد فقال له رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، ثم عطس الثانية أو الثالثة فقال رسول الله ﷺ : يرحمك الله ، هذا رجل موكوم ، أه كلامه ونقلته من نسخة عليهما بخطه بالجماع عليه ، والذي نسبته إلى أبي داود والترمذي من عادة قوله ﷺ للعاطس يرحمك الله

ليس في شيء من نسخهما كما سأبينه ، فقد أخرجه أيضا أبو عوانة وأبو نعيم في مستخرجيهما والنسائي وابن ماجه والدارمي وأحمد وابن أبي شيبة وابن السنن وأبو نعيم أيضا في « عمل اليوم واليلة » وابن حبان في صحيحه والبيهقي في « الشعب » ، كلهم من رواية عكرمة بن عمار عن إياس بن سلمة عن أبيه وهو الوجه الذي أخرجه منه مسلم وأماطهم متفاوتة ، وليس عند أحد منهم إعادة يرحمك الله في الحديث ، وكذلك ما نسبته الى أبي داود والترمذي أن عندهما « ثم عطس الثانية أو الثالثة » فيه نظر ، فإن لفظ أبي داود « إن رجلا عطس » والباقي مثل سياق مسلم سواء إلا أنه لم يقل أخرى ، ولفظ الترمذي مثل ما ذكره النووي الى قوله « ثم عطس » فإنه ذكره بعده مثل أبي داود سواء ، وهذه رواية ابن المبارك عنده وأخرجه من رواية يحيى القطان فأحال به على رواية ابن المبارك فقال نحوه إلا أنه قال له في الثانية أنت مزكوم . وفي رواية شعبة قال يحيى القطان . وفي رواية عبد الرحمن بن مهدي قال له في الثالثة أنت مزكوم ، وهؤلاء الأربعة روه عن عكرمة بن عمار وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض لثالثة ، ورجع الترمذي رواية من قال « في الثالثة » على رواية من قال « في الثانية » ، وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي ، وهو ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر من طريقه قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى القطان حدثنا عكرمة فذكره بلفظ « عطس رجل عنده النبي ﷺ فشمته ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس فقال له في الثالثة : أنت مزكوم » هكذا رأيت فيه « ثم عطس فشمته » وقد أخرجه الامام أحمد عن يحيى القطان ولفظه « ثم عطس الثانية والثالثة فقال النبي ﷺ : الرجل مزكوم » وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث . سكن الأكثر على ترك ذكر التشميت بعد الاولى ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر قال « يشمت العاطس ثلاثا » ، فإذا زاد فهو مزكوم ، وجعل الحديث كله من لفظ النبي ﷺ وأفاد تكرير التشميت ، وهي رواية شاذة لخافة جميع أصحاب عكرمة بن عمار في سياقه ؛ وأهل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعا فإن في حفظه مقالا ، فإن كانت محفوظة فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة ، ويستفاد منه مشروعية تشميت العاطس ما لم يزد على ثلاث إذا حمد الله سواء تنسابع عطاسه أم لا ، ولو تنابع ولم يحمد لغلبة العاطس عليه ثم كرر الحمد بعد العاطس فهل يشمت بعد الحمد ؟ فيه نظر . وظاهر الخبر نعم . وقد أخرج أبو يعلى وابن السنن من وجه آخر عن أبي هريرة النبي عن التشميت بعد ثلاث : ولفظه « إذا عطس أحدكم فليشمته جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ، ولا يشمته بعد ثلاث » ، قال النووي : فيه رجل لم أتحقق حاله ، وبقى إسناده صحيح . قلت : الرجل المذكور هو سليمان بن أبي داود الحراني ، والحديث عندهما من رواية محمد بن سليمان عن أبيه ، ومحمد موثق وأبوه يقال له الحراني ضعيف ، قال فيه النسائي : ليس بثقة ولا مأمون . قال النووي : وأما الذي روياه في سنن أبي داود والترمذي عن عبيد بن رفاعه الصحابي قال « قال رسول الله ﷺ : يشمت العاطس ثلاثا ، فإن زاد فإن شئت فشمته وإن شئت فلا » فهو حديث ضعيف قال فيه الترمذي : هذا حديث غريب ، وإسناده مجهول . قلت : إطلاقه عليه الضعف ليس بجديد ، إذ لا يلزم من الغرابة الضعف ، وأما وصف الترمذي إسناده بكونه مجهولا فلم يرد جميع رجال الاسناد فإن معظمهم موثقون ، وإنما وقع في روايته تغيير اسم بعض رواته وأباهم اثنين منهم ، وذلك أن أبا داود والترمذي أخرجاه معا من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن ، ثم اختلفا : فلما رواية أبي داود ففيها عن يحيى بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه حميدة . أو

عبيدة - بنت عبيد بن رفاعه عن أبيها ، وهذا إسناده حسن ، والحديث مع ذلك مرسل كما سأبينه ، وعبد السلام بن حرب من رجال الصحيح ، وي زيد هو أبو خالد الدالاني وهو صدوق في حفظه شيء ، ويحيى بن إسحاق وثقه يحيى بن معين وأمه حميدة روى عنها أيضا زوجها إسحاق بن أبي طلحة ، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين ، وأبوها عبيد بن رفاعه ذكره في الصحابة لكونه ولد في عهد النبي ﷺ وله رؤية ، قاله ابن السكن ، قال : ولم يصح سماعه . وقال البغوي : روايته مرسله وحديثه عن أبيه عند الترمذي والنسائي وغيرهما ، وأما رواية الترمذي فقيها عن حماد بن إسحاق بن أبي طلحة عن أمه عن أبيها كذا سماه عمرو ولم يسم أمه ولا أباه ، وكأنه لم يمعن النظر فن ثم قال أنه إسناده مجهول وقد تبين أنه ليس بمجهول ، وإن الصواب يحيى بن إسحاق لا عمر ، فقد أخرجه الحسن بن سفيان وابن السني وأبو نعيم وغيرهم من طريق عبد السلام بن حرب فقالوا يحيى بن إسحاق ، وقالوا : حميدة بغير شك وهو المصنف ، وقال ابن العربي هذا الحديث وإن كان فيه مجهول لكن يستحب العمل به لأنه دعاء بخير وصلة وتودد للجليل ، قالوا في العمل به والله أعلم . وقال ابن عبد البر : دل حديث عبيد بن رفاعه على أنه يشمت ثلاثا ويقال أنت مذكوم بعد ذلك ، وهي زيادة يجب قبولها فالعمل بها أولى . ثم حكى النوردي عن ابن العربي أن العلماء اختلفوا هل يقول لمن تتابع عطاسه أنت مذكوم في الثانية أو الثالثة أو الرابعة ؟ على أقوال ، والصحيح في الثالثة قال : ومعناه أنك لست ممن يشمت بعدد لأن الذي بك مرض وليس من العطاس المحمود الناشئ عن خفة البدن كما سيأتي تقريره في الباب الذي يليه ، قال : فإن قيل فإذا كان مرضا فينبغي أن يشمت بطريق الأولى لأنه أحوج إلى الدعاء من غيره ، قلنا نعم لكن يدعى له بدعاء يلائمه لا بالدعاء المشروع للعاطس بل من جنس دعاء المسلم للمسلم بالعافية ، وذكر ابن دقيق العيد عن بعض الشافعية أنه قال : يكرر التشميت إذا تكرر العطاس إلا أن يعرف أنه مذكوم فيدعو له بالشفاء ، قال : وتقريره أن المحموم يفتنى التكرار إلا في موضع العلة وهو الزكام ، قال وعند هذا يستقط الأمر بالتشميت عند العلم بالزكام لأن التعليل به يقتضي أن لا يشمت من علم أن به زكاما أصلا ، وتعبه بأنه المذكور هو العلة دون التعليل وليس المعلل هو مطلق الترك ليعم الحكم عليه بعموم علته ، بل المأمور دو الترك بعد التذكير ، فكأنه قيل لا يلزم تكرار التشميت لأنه مذكوم ، قال ويتأيد بمخاطبة المشقة الناشئة عن التكرار . الرابع من يخص من عموم العطاسين من يكره التشميت ، قال ابن دقيق العيد : ذهب بعض أهل العلم إلى أن من عرف من حاله أنه يكره التشميت أنه لا يشمت إجلالا للتشميت أن يؤهل له من يكرهه . فإن قيل : كيف يترك السنة لذلك ؟ قلنا : هي سنة لمن أحبها ، فأما من كرهها ورغب عنها فلا . قال : ويتردد ذلك في السلام والعيادة . قال ابن دقيق العيد : والذي عندي أنه لا يمنع من ذلك إلا من خاف منه ضررا ، فأما غيره فيشمت أمثالا للأمر ومناقضة للمتكبر في مراده وكسرا لسورته في ذلك ، وهو أولى من إجلال التشميت . قلت : ويؤيده أن لفظ التشميت دعاء بالرحمة فهو يناسب المسلم كائنا من كان والله أعلم . الخامس قال ابن دقيق العيد يستثنى أيضا من عطاس والامام مخاطب ، فإنه يتعاضد الأمر بالتشميت من سماع العطاس والأمر بالإساءات إن سمع الخطاب ، والراجع الإساءات لأنه كان تدارك التشميت بعد فراغ الخطاب ولا سيما إن قيل بتجريم الكلام والامام مخاطب . ودلى هذا قول يتهين تأخير التشميت حتى يفرغ الخطاب أو يشرع له التشميت بالإشارة ؟ ولو كان العطاس الخطاب لحمد واستمر في مخاطبته فالحكم كذلك والله حمد فونف قايلا أيده فلا يمنع أن يشرع تشديده . السادس من يمكن أن يستثنى من كان عند عطاسه في حالة



يُمْتَنَعُ عَلَيْهِ فِيهَا ذِكْرُ اللَّهِ ، كَمَا إِذَا كَانَ عَلَى الْخَلَاءِ أَوْ فِي الْجَمَاعَةِ فَيُؤَخَّرُ ثُمَّ يَحْمَدُ اللَّهَ فَيَسْمُتُ ، فَلَوْ خَافَ لِحَدِّهِ فِي ذَلِكَ الْحَالَةِ هَلْ يَسْتَحِقُّ التَّشْمِيتَ ؟ فِيهِ نَظَرٌ

### ١٢٥ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَطَاسِ ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّثَاوُبِ

٦٢٢٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَرْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَطَاسَ وَيُكْرَهُ التَّثَاوُبَ ، فَإِذَا عَطَسَ لِحَمْدِ اللَّهِ فَخُذْ عَلَى كُلِّ مَسْلَمٍ سَمَةً أَنْ يَشْمَتَهُ . وَأَمَّا التَّثَاوُبُ فَأَمَّا هُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَذَكِّرْهُ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِذَا قَالَ : هَاهُ ضَحِكٌ مِنْهُ الشَّيْطَانُ »

**قوله** ( باب ما يستحب من العطاس ، وما يكره من التثاوب ) قال الخطابي : معنى المحبة والكرهية فيهما منصرف إلى سببهما ، وذلك أن العطاس يكون من خفة البدن وانفتاح المسام وعدم الغاية في الشبع وهو بخلاف التثاوب فإنه يكون من علة امتلاء البدن وثقله بما يكون ناشئاً عن كثرة الأكل والتخليط فيه ، والاول يستدعي النشاط للعبادة والثاني على عكسه . **قوله** ( سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ) هكذا قال آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب ، وقابله عاصم بن علي كما سيأتي بعد باب ، والحجاج بن محمد عند النسائي وأبو داود الطيالسي ويزيد بن هارون عند الترمذي وابن أبي قديك عند الاسماعيلي وأبو عامر العقدي عند الحاكم كلهم عن ابن أبي ذئب ، وخالفهم القاسم بن يزيد عند النسائي فلم يقل فيه « عن أبيه » ، وكذا ذكره أبو نعيم من طريق الطيالسي . وكذلك أخرجه النسائي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من رواية محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل « عن أبيه » ، ورجح الترمذي رواية من قال « عن أبيه » وهو المعتمد . **قوله** ( إن الله يحب العطاس ) يعني الذي لا ينشأ عن زكام . لأنه المأمور فيه بالتحميم والتشميت ، ويحتمل التعميم في نوعي العطاس والتفصيل في التشميت خاصة ، وقد ورد ما يخص بعض أحوال العاطسين . فأخرج الترمذي من طريق أبي اليعقوب عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده رفعه قال « العطاس والنعاس والتثاوب في الصلاة من الشيطان » ، وسنده ضعيف ، وله شاهد عن ابن مسعود في الطبراني لكن لم يذكر النعاس ، وهو موقوف وسنده ضعيف أيضاً . قال شيخنا في « شرح الترمذي » لا يعارض هذا حديث أبي هريرة يعني حديث الباب في محبة العطاس وكرهية التثاوب لكونه مقيداً بحال الصلاة فقد يتسبب الشيطان في حصول العطاس البصلي ليشغله عن صلاته ، وقد يقال إن العطاس إنما لم يوصف بكونه مكروهاً في الصلاة لأنه لا يمكن رده بخلاف التثاوب ، ولذلك جاء في التثاوب كما سيأتي بعد « فليرده ما استطاع » ، ولم يأت ذلك في العطاس . وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي هريرة « إن الله يكره التثاوب ويحب العطاس في الصلاة » وهذا يعارض حديث جده عدي وفي سنده ضعف أيضاً وهو موقوف والله أعلم . وما يستحب للعاطس أن لا يبلغ في إخراج العطسة فقد ذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال « سمع من الشيطان » ، فذكر منها شدة العطاس . **قوله** ( فخذ على كل مسلم سمة أن يشمت به ) استدله على استحباب مبادرة العاطس بالتحميم ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعض العلماء أنه ينبغي أن يتأنى في حق من يسكن ولا يعاجله بالتشميت ، قال وهذا فيه غفلة عن شرط

التشبيبت وهو توقفه على حمد العاطس . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » عن مكحول الأزدي « كنت إلى جنب ابن عمر فعطس رجل من ناحية المسجد فقال ابن عمر يرحمك الله إن كنت حمدت الله ، واستدل به على أن التشبيبت إنما يشرع لمن سمع العاطس وسمع حمده ، فلو سمع من يشمت غيره ولم يسمع هو عطاسه ولا حمده هل يشرع له تشبيته ؟ سيأتي قريباً . **قوله** ( وأما التثاقب ) سيأتي شرحه بعد باريين

## ١٢٦ - باب إذا عطس كيف يشمت ؟

٦٣٣٤ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن أبي سلمة أخبرنا عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه - يرحمك الله ، فإذا قال له يرحمك الله ، فليقل : يهديكم الله ويصلح بالكم ، **قوله** ( باب إذا عطس كيف يشمت ) ؟ بضم أوله وتشديد الميم المفتوحة . **قوله** ( عن أبي صالح ) هو السمان ، والاسناد كله مدنيون إلا شيخ البخاري ، وهو من رواية تابعي عن تابعي . **قوله** ( إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ) كذا في جميع نسخ البخاري ، وكذا أخرجه النسائي من طريق يحيى بن حسان ، والاسماعيلي من طريق بشر بن الفضل وأبي النضر ، وأبو نعيم في « المستخرج » من طريق عاصم بن هلي ، وفي « عمل يوم وإيلة » من طريق عبد الله بن صالح كلهم عن عبد العزيز بن أبي سلمة ، وأخرجه أبو داود عن موسى بن إسماعيل عن عبد العزيز المذكور به بلفظ « فليقل الحمد لله على كل حال » . قلت : ولم أر هذه الزيادة من هذا الوجه في غير هذه الرواية ، وقد تقدم ما يتعلق بمسكها . واستدل بامر العاطس بحمد الله أنه يشرع حتى للصلي ، وقد تقدمت الإشارة إلى حديث رقاؤه بن رافع في « باب الحمد للعاطس » وبذلك قال الجمهور من الصحابة والأئمة بعدهم ، وبه قال مالك والثاقبي وأحمد ، ونقل الترمذي عن بعض التابعين أن ذلك يشرع في النافلة لا في الفريضة ، ويحمد مع ذلك في نفسه ، وجوز شيخنا في « شرح الترمذي » أن يكون مراده أنه يسر به ولا يجر به ، وهو متعقب مع ذلك بحديث رقاؤه بن رافع فإنه جهر بذلك ولم ينكر النبي ﷺ عليه . نعم يفرق بين أن يكون في قراءة الفاتحة أو غيرها من أجل اشتراط الموااة في قراءتها ، وجزم ابن العربي من المالكية بأن العاطس في الصلاة يحمد في نفسه ، ونقل عن حمزة أنه لا يحمد حتى يفرغ وتعقبه بأنه فلو . **قوله** ( وليقل له أخوه أو صاحبه ) هو شك من الراوي وكذا وقع الأكثر من رواية عاصم بن علي « فليقل له أخوه » ولم يشك والمراد بالآخوة أخوة الإسلام . **قوله** ( يرحمك الله ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون دعاء بالرحمة ، ويحتمل أن يكون إخباراً على طريق البشارة كما قال في الحديث الآخر « ظهور أن شاء الله » أي هي طهر لك ؛ فمكان التشمت بشر العاطس بحصول الرحمة له في المستقبل بسبب حصولها له في الحال لكونها دفعت ما يضره ، قال : وهذا ينبغي على قاعده ، وهي أن اللفظ إذا أريد به مناه لم ينصرف لغيره ، وإن أريد به معنى يحتمله انصرف إليه ، وإن أطلق انصرف إلى الغالب ، وإن لم يستحضر القائل المعنى الغالب . وقال ابن بطال : ذهب إلى هذا قوم فقالوا : يقول له يرحمك الله يخضه بالدعاء وحده وقد أخرج البيهقي في « الشعب » وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبي هريرة وأنه « لما خلق الله آدم عطس ،

فألمه ربه أن قال : الحمد لله ، فقال له ربه : يرحمك الله ، وأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : يقول يرحمنا الله وإياكم ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر نحوه ، وأخرج البخاري في « الادب المفرد » بسند صحيح عن أبي جرة بالجيم « سمعت ابن عباس إذا شمت يقول : عاقنا الله وإياكم من النار ، يرحمكم الله ، وفي الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقبل له : يرحمك الله ، قال : يرحمنا الله وإياكم ويفخر الله لنا ولكم » ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث أن السنة لا تتأدى إلا بالمخاطبة ، وأما ما اعتاده كثير من الناس من قولهم للرئيس يرحم الله سيدنا بخلاف السنة ، وبلغني عن بعض الفضلاء أنه شمت رئيساً فقال له يرحمك الله ياسيدنا لجمع الأمرين وهو حسن . قوله ( فإذا قال له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم ) مقتضاه أنه لا يشرع ذلك إلا لمن شمت وهو واضح ، وأن هذا اللفظ هو جواب التشميت ، وهذا يختلف فيه ، قال ابن بطلال : ذهب الجمهور إلى هذا وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يفخر الله لنا ولكم ، وأخرجه الطبري عن ابن مسعود وابن عمر وغيرهما . قلت : وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » والطبراني من حديث ابن مسعود وهو في حديث سالم بن عبيد المشار إليه قبل ففيه « وليقل بفخر الله لنا ولكم » ، قلت : وقد وافق حديث أبي هريرة في ذلك حديث عائشة عند أحمد وأبي يعلى وحديث أبي مالك الأشعري عند الطبراني وحديث علي عند الطبراني أيضاً وحديث ابن عمر عند البزار وحديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب عند البيهقي في « الشعب » . وقال ابن بطلال : ذهب مالك والشافعي إلى أنه يتخير بين اللفظين ، وقال أبو الوليد بن رشد : الثاني أولى ، لأن المكلف يحتاج إلى طلب المغفرة ، والجمع بينهما أحسن إلا للذي ، وذكر الطبري أن الذين منعوا من جواب التشميت بقول يهديكم الله ويصلح بالكم ، احتجوا بأنه تشميت اليهود كما تقدمت الإشارة إليه من تخريج أبي داود من حديث أبي موسى ، قال : ولا حجة فيه إذ لا تضاد بين خبر أبي موسى وخبر أبي هريرة - يعني حديث الباب - لأن حديث أبي هريرة في جواب التشميت وحديث أبي موسى في التشميت نفسه ، وأما ما أخرجه البيهقي في « الشعب » ، عن ابن عمر قال : اجتمع اليهود والمسلمون فعطس النبي ﷺ فشتمته الفريقان جميعاً فقال للمسلمين : يفخر الله بكم ويرحمنا وإياكم ، وقال لليهود : يهديكم الله ويصلح بالكم . فقال : تفرد به عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد عن أبيه عن نافع ، وعبد الله ضعيف . واحتج بعضهم بأن الجواب المذكور مذهب الخوارج لأنهم لا يرون الاستغفار للمسلمين ، وهذا منقول عن إبراهيم النخعي ، وكل هذا لا حجة فيه بعد ثبوت الخبر بالأمر به ، قال البخاري بعد تخريجه في « الادب المفرد » : وهذا أثبت ما يروى في هذا الباب . وقال الطبري : هو من أثبت الأخبار . وقال البيهقي : هو أصح شيء ورد في هذا الباب . وقد أخذ به الطحاوي من الحنفية واحتج له بقول الله تعالى ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها ) قال : والذي يجب بقوله « غفر الله لنا ولكم » ، لا يزيد التشميت على معنى قوله يرحمك الله ، لأن المغفرة ستر الذنب والرحمة ترك المعاقبة عليه ، بخلاف دعائه له بالهداية والاصلاح فإن معناه أن يكون سالماً من مواجهة الذنب صالح الحال ، فهو فوق الأول فيكون أولى . واختار ابن أبي جرة أن يجمع المحجب بين اللفظين فيكون أجمع للخير ويخرج من الخلاف ، ووجه ابن دقيق العيد . وقد أخرج مالك في « الموطأ » ، عن نافع عن ابن عمر أنه « كان إذا عطس فقبل له يرحمك الله وإياكم » ، يفخر الله لنا ولكم ، قال ابن أبي جرة : وفي الحديث دليل على عظيم نعمه الله على العاطس ؛ يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظيم فضل الله على عبده ، فانه أذهب عنه الضرر

بنعمة العطاء ثم شرع له الخلد الذي يثاب عليه ، ثم العطاء بالخير بعد العطاء بالخير ، وشرح هذه المتواليات في  
ومن يسير فضلا منه واحسانا ، وفي هذا لمن رآه بقلب له بصيرة زيادة قوة في ايمانه حتى يحصل له من ذلك مالا  
يحصل بمباداة أيام عديدة ، ويدخله من حب الله الذي أنعم عليه بذلك ما لم يكن في بابه ، ومن حب الرسول الذي  
جاءت معرفة هذا الخير على يده والعلم الذي جاءت به سقته مالا يقدر قدره . قال : وفي زيادة ذرة من هذا ما يفوق  
الكثير مما عدها من الاعمال وقل الحمد كثيرا . وقال الحلي : أنواع البلاء والآفات كلها مؤاخذات ، وانما المؤاخذة  
من ذنب ، فاذا حصل الذنب مفعورا وأدركت العبد الرحمة لم تقع المؤاخذة ، فاذا قبل العاطس : يرحمك الله ، فمعناه  
جعل الله لك ذلك لتدوم لك السلامة . وفيه اشارة الى تنبيه العاطس على طلب الرحمة والتوبة من الذنب ، ومن ثم  
شرع له الجواب بقوله : غفر الله لنا ولكم . قوله ( بالكم شأنكم ) قال أبو عبيدة في معنى قوله تعالى ( سيديهم  
ويصلح بالهم ) أي شأنهم

### ١٢٧ - باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله

٦٢٢٥ - حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا سليمان التيمي قال : سمعت أنسا رضي الله عنه  
يقول : عطس رجلان عند النبي ﷺ ، فشمت أحدهما ولم يشمت الآخر ، فقال الرجل : يا رسول الله ،  
شمت هذا ولم تشمتني ، قال : إن هذا حمد الله ولم يحمده الله ،

قوله ( باب لا يشمت العاطس إذا لم يحمده الله ) أورد فيه حديث أنس الماضي في باب الحمد للعاطس ، وكأنه  
أشار الى أن الحكم عام وليس مخصوصا بالرجل الذي وقع له ذلك وان كانت واقعة حال لا عموم فيها ، لكن ورد  
الامر بذلك فيما أخرجه مسلم من حديث أبي موسى بلفظ : إذا عطس أحدكم حمد الله فشمتوه ، وان لم يحمده الله  
فلا تشمتوه ، قال النووي : مقتضى هذا الحديث أن من لم يحمده الله لم يشمت . قلت : هو منطوقه ، لكن هل النهي  
فيه للتحريم أو للتنزيه ؟ الجهور على الثاني ، قال : وأقل الحمد والتشميت أن يسمع صاحبه ، ويؤخذ منه أنه إذا  
أتى بلفظ آخر غير الحمد لا يشمت . وقد أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من حديث سالم بن عبيد الاصبغ قال  
: عطس رجل فقال السلام عليكم ، فقال النبي ﷺ عليك وعلى أمك ، وقال : إذا عطس أحدكم فليحمد الله ، واستدل  
به على أنه يشرع التشميت لمن حمد إذا عرف السامع أنه حمد الله وان لم يسمعه : كما لو سمع العطسة ولم يسمع الحمد  
بل سمع من شمت ذلك العاطس فانه يشرع له التشميت لمعوم الامر به لمن عطس لحمد . وقال النووي : المختار أنه  
يشتمه من سمعه دون غيره ، وحكى ابن العربي اختلافا فيه ورجح أنه يشتمه . قلت : وكذا نقله ابن بطال وغيره  
عن مالك ، واستثنى ابن دقيق العيد من علم أن الذين عند العاطس جهلة لا يفرقون بين تشميت من حمد وبين من  
لم يحمده ، والتشميت متوقف على من علم أنه حمد فيمتنع تشميت هذا ولو شتمته من عنده لانه لا يعلم هل حمد أو لا ،  
فان عطس واحد ولم يشتمه أحد فسمعه من بعد عنه استحب له أن يشتمه حين يسمعه . وقد أخرج ابن عبد البر  
بسند جيد عن أبي داود صاحب السنن أنه كان في سفينة فسمع عاطسا على الشط حمد فاكثرى قاربا بدم حتى جاء  
الى العاطس فشتمه ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال : لعله يكون محاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلا يقول : يا أهل

السفيينة ان أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم . قال النووي : ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره بالحمد ليحمد فيشتمه ، وقد ثبت ذلك عن إبراهيم النخعي ، وهو من باب النصيحة والامر بالمعروف . وزعم ابن العربي أنه جهل من قاهله ، قال : وأخطأ فيما زعم بل العوالب استحبابه . قلت : احتج ابن العربي لقوله بأنه اذا فيه ألزم نفسه ما لم يلزمها ، قال : فلو جمع بينهما فقال الحمد لله يرحمك الله جمع جهالتين : ما ذكرناه أولاً وإيقاعه التشميت قبل وجود الحمد من المعاطس . وحكى ابن بطلان عن بعض أهل العلم - وحكى غيره أنه الاوزاعي - أن رجلاً عطس عنده فلم يحمد فقال له : كيف يقول من عطس ؟ قال : الحمد لله ، قال : يرحمك الله . قلت : وكأن ابن العربي أخذ بظاهر حديث الباب لأن النبي ﷺ لم يذكر الذي عطس فلم يحمد لكن تقدم في باب الحمد للمعاطس ، احتمال أنه لم يكن مسلماً ، فعمل ترك ذلك لذلك ، لكن يحتمل أن يكون كما أشار إليه ابن بطلان أراد تأديبه على ترك الحمد بترك تشميته ، ثم عرفه الحكم وأن الذي يترك الحمد لا يستحق التشميت . وهذا الذي فهمه أبو موسى الأشعري ففعل بعد النبي ﷺ مثل ما فعل النبي ﷺ ، شتم من حمد ولم يشتم من لم يحمد ، كما ساق حديثه مسلم

### ١٢٨ - باب إذا ثأب فليضع يده على فيه

٦٢٢٦ - **رواه** عاصم بن عليّ حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب** ، فإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه أن يقول **له يرحمك الله** . وأما التثاؤب فإما هو من الشيطان ، فإذا ثأب أحدكم فليؤدبه ما استطاع ، فإن أحدكم إذا ثأب ضحك منه الشيطان »

**قوله** (باب إذا ثأب) كذا للأكبر ، وللمستعمل و ثأب ، جملة بدل الواو ، قال شيخنا في شرح الترمذي ، وقع في رواية المحبوبي عند الترمذي بالواو ، وفي رواية السنن بالهمز ، ووقع عند البخاري وأبي داود بالهمز ، وكذا في حديث أبي سعيد عند أبي داود ، وأما عند مسلم فبالواو ، قال : وكذا هو في أكثر نسخ مسلم ، وفي بعضها بالهمز . وقد أنكر الجوهري كونه بالواو وقال : تقول ثأبت على وزن تفاعات ولا تقل ثأوت ، قال : والتثاؤب أيضاً مهموز ، وقد يقلبون الهمزة المضمومة واواً واللام التثنية فقال ثأبت : لا يقال الخيلاء ، وجوز ابن دريد وثأبت بن قاسم في الدلائل ، بأن الذي يغير واو بوزن تيممت فقال ثأبت : لا يقال ثأب بالمد مخففاً بل يقال ثأب بالتشديد . وقال ابن دريد : أصله من ثأب فهو مثأوب إذا استرخى وكسل . وقال غير واحد : إنهما افتان . وبالحمز والمد أشهر . **قوله** (فليضع يده على فيه) أورد فيه حديث أبي هريرة بلفظ فليؤدبه ما استطاع . قال الكرماني : عموم الأمر بالرد يتناول وضع اليد على الفم فيطابق الترجمة من هذه الحثية . قلت : وقد ورد في بعض طرقه صريحاً أخرجه مسلم وأبو داود عن طريق سمير بن أبي صالح عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه بلفظ : إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فمه ، ولفظ الترمذي مثل لفظ الترجمة . **قوله** (ان الله يحب المعاطس) تقدم شرحه قريباً . **قوله** (وأما التثاؤب فإما هو من الشيطان) قال

ابن بطال إضافة التثاؤب الى الشيطان بمعنى إضافة الرضا والارادة ، أى أنه الشيطان يجب أن يرى الإنسان مثاباً لأنها حالة تتغير فيها صورته فبضحك منه . لا ان المراد أن الشيطان فعل التثاؤب . وقال ابن العربي : قد بينا أن كل فعل مكروه نسبته الشرع الى الشيطان لأنه واسطته ، وأن كل فعل حسن نسبته الشرع الى الملك لأنه واسطته ، قال : والتثاؤب من الاملالة وينشأ عنه التسكاسل وذلك بواسطة الشيطان ، والطماس من تقليل الغذاء وينشأ عنه النشاط وذلك بواسطة الملك . وقال النووي : أضيف التثاؤب الى الشيطان لأنه يدعو الى الشهوات اذ يكون عن ثقل البدن واسترخائه وامتلائه ، والمراد التحذير من السبب الذى يتولد منه ذلك وهو التوسع فى المأكول . قوله ( فاذا ثاب أحدكم فليرده ما استطاع ) أى يأخذ فى أسباب رده ، وليس المراد به أنه يملك دفعه لأن الذى وقع لا يرد حقيقة ، وقيل معنى اذا ثاب اذا أراد أن يتثاب ، وجوز الكرماني أن يكون الماضى فيه بمعنى المضارع . قوله ( فان أحدكم اذا ثاب ضحك منه الشيطان ) فى رواية ابن عجلان : فاذا قال آه ضحك منه الشيطان ، وفى حديث أبي سعيد : فان الشيطان يدخل ، وفى لفظ له : فاذا ثاب أحدكم فى الصلاة فليكظم ما استطاع فان الشيطان يدخل ، هكذا قيده بحالة الصلاة ، وكذا أخرجه الترمذى من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ : والتثاؤب فى الصلاة من الشيطان ، فاذا ثاب أحدكم فليكظم ما استطاع ، وللترمذى وللنسائي من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة نحوه ، ورواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن سعيد المقبرى عن أبيه بلفظ : اذا ثاب أحدكم فليضع يده على فيه ولا يعوى . فان الشيطان يضحك منه ، قال شيخنا فى شرح الترمذى : أكثر روايات الصحيحين فيها اطلاق التثاؤب ، ووقع فى الرواية الأخرى تقييده بحالة الصلاة فيحتمل أن يحمل المطلق على المقيد ، وللشيطان غرض قوى فى التشويش على المصل فى صلاته ، ويحتمل أن تكون كراهته فى الصلاة أشد ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكره فى غير حالة الصلاة . وقد قال بعضهم : ان المطلق انما يحمل على المقيد فى الامر لافى النهى ، ويؤيد كراهته مطابقا كونه من الشيطان ، وبذلك صرح النووي ، قال ابن العربي : ينبغي كظم التثاؤب فى كل حالة ، وانما خص الصلاة لأنها أولى الأحوال بدفعه لما فيه من الخروج عن اعتدال الهيئة واعوجاج الخلق . وأما قوله فى رواية أبي سعيد فى ابن ماجه : ولا يعوى ، فانه بالعين المهملة ، شبه التثاؤب الذى يسترسل معه بعواء الكلب تنفيرا عنه واستقباحا له فان الكلب يرفع رأسه ويفتح فاه ويعوى ، والمتثائب إذا أفرط فى التثاؤب شابهه . ومن هنا تظهر النسكئة فى كونه يضحك منه . لأنه صيره ملهبة له بقصويه خلقه فى تلك الحالة . وأما قوله فى رواية مسلم : فان الشيطان يدخل ، فيحتمل أن يراد به الدخول حقيقة ، وهو وان كان يجرى من الإنسان يجرى الدم لسكنه لا يتمكن منه ما دام ذا كرامة تعالى ، والمتثائب فى تلك الحالة غير ذا كرامة فيتمكن الشيطان من الدخول فيه حقيقة . ويحتمل أن يكون اطلاق الدخول وأراد يتمكن منه ، لأن من شأن من دخل فى شيء أن يكون متمكنا منه . وأما الأمر بوضع اليد على الفم فيتناول ما اذا افتتح بالتثاؤب فيغطى بالكف ونحوه وما اذا كان منطبقا حفظا له عن الانفتاح بسبب ذلك . وفى معنى وضع اليد على الفم وضع الثوب ونحوه مما يحصل ذلك المقصود ، وإنما تعين اليد إذا لم يرتد التثاؤب بدونها ، ولا فرق فى هذا الامر بين المصل وغيره ، بل يتأكد فى حال الصلاة كما تقدم ويستثنى ذلك من النهى عن وضع المصل يده على فم . وما يؤمر به المتثائب إذا كان فى الصلاة أن يمسك عن القراءة حتى يذهب عنه لئلا يتغير نظم قراءته . وأسند ابن أبي شبة نحو ذلك عن مجاهد وعكرمة والتابعين

المشهورين ، ومن الخصائص النبوية ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في « التاريخ » ، من مرسل يزيد بن الأصم قال : ما تناب النبي ﷺ قط ، وأخرج الخطابي من طريق مسند بن عبد الملك بن مروان قال : ما تناب نبي قط ، ومسند أدرك بعض الصحابة وهو صدوق . ويؤيد ذلك ما ثبت أن التشاوب من الشيطان . ووقع في « الشفاء لابن سبع » أنه ﷺ كان لا يتمطى ، لأنه من الشيطان ، والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الأدب من الأحاديث المرفوعة على مائتين وستة وخمسين حديثا ، المعلق منها خمسة وسبعون والبقية موصولة . المكرر منها فيه وفيما مضى مائتا حديث وحديث ، وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عبد الله بن عمرو في عقوق الوالدين ، وحديث أبي هريرة « من سره أن يبسط له في رزقه » ، وحديث « الرحم شجنة » ، وحديث ابن عمرو « ليس الواصل بالمكافئ » ، وحديث أبي هريرة « قام أعرابي فقال اللهم ارحمنا » ، وحديث أبي شريح « من لا يأمن جاره » ، وحديث جابر « كل معروف صدقة » ، وحديث أنس « لم يكن قاحشا » ، وحديث عائشة « ما أظن فلانا وفلانا يعرفان ديننا » ، وحديث أنس « ان كانت الأمة ، وحديث حذيفة « ان أشبه الناس دلا وسمتا » ، وحديث ابن مسعود « ان احسن الحديث كتاب الله » ، وحديث أبي هريرة « اذا قال الرجل يا كافر » ، وحديث ابن عمر فيه ، وحديث أبي هريرة « لا تغضب » ، وحديث ابن عمر « لأن يتمطى » ، وحديث ابن عباس في ابن صياد ، وحديث سميد بن المسيب عن أبيه في اسم الحزن ، وحديث ابن أبي أوفى في ابراهيم ابن النبي ﷺ . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بهم أحد عشر أثرا بعضها موصول وبعضها مطلق . والله أعلم بالصواب

تم الجزء العاشر ، ويليه الحادي عشر ؛ أوله كتاب الاستئذان

## تصويب

صفحة	سطر	خطا	صواب
٦٧	٥	٥٢٠٢	٥٦٠٢
١٢٤	٢٥	عمرو بن سعيد	عمر بن سعيد
١٣٥	٤	د	د
١٣٥	٨	د	د
٢٠٥	٢٦	باب	٧ - باب
٢١٢	١٦	٢٣	٤٢
٢١٤	٣	٢٤	٤٤
٢٤٧	١٤	٦٥	٥٦
٢٥٦	١٧	٥٩٨٧	٥٧٨٧
٢٧٣	١٩	عن عروة عن الزهري	عن الزهري عن عروة
٢٧٨	٨	بشار حدثنا عبيد	بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبيد
٣١٨	١٨	٣٧	٤٧
٣٥٢	٢	وهب	موجب
٣٥٢	٤	مخضبة	مخضبة
٣٧٢	٤	جرير	جرير
٤١٥	١٦	لسط	بسط
٤٧٦	٩	بردة عن ابن	بردة عن
٤٨٠	آخر سطر	فأخرج	فأخرج
٥٠٣	١٢	عبد الله بن عمرو	عبد الله بن عمر
٥١٨	٥	ابن مسعود	أبي مسعود



فہرست

## فهرس

## الجزء العاشر من فتح الباری

صفحة	باب	صفحة	باب
٣	سنة الاضحية	٣٤	الخمر من العنب
٤	قصة الامام الاضاحي بين الناس	٣٦	نزل تحريم الخمر وهي من البسر والنمر
٥	الاضحية للسافر والنساء	٤١	الخمر من العسل وهو البتع
٦	ما يشتهى من اللحم يوم النحر	٤٥	ما جاء في أن الخمر ما غامر العقل من الشراب
٧	من قال الاضحية يوم النحر	٥١	ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بنفرا سمه
٩	الاضحية والمنحر بالمصل	٥٦	الانتباذ في الأوعية والتور
٩	في اضحية النبي ﷺ بكتبيين اقرنين	٥٧	ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي
١٢	قوله ﷺ لأبي بردة ضح بالجدع من المعز ولن تجوزي عن أحد بعدك	٦٢	نقيع التمر ما لم يسكر
١٨	من ذبح الاضاحي بيده	٦٢	الباذق ومن نهى عن كل مسكر من الاشربة
١٩	من ذبح ضحية غيره	٦٦	من رأى أن لا يخلط البسر والخمر إذا كان مسكراً وأن لا يجعل إدامين في إدام
١٩	الذبح بعد الصلاة	٦٩	شرب اللبن (من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائناً للشاربين)
٢٠	من ذبح قبل الصلاة أعاد	٧٤	استعذاب الماء
٢٢	وضع القدم على صفح الذبيحة	٧٥	شوب اللبن بالماء
٢٣	التكبير عند الذبح	٧٨	شراب الخلواء والعسل
٢٣	إذا بعث بهديه ليذبح لم يحرم عليه شيء	٨١	الشرب قائماً
٢٣	ما يؤكل من لحوم الاضاحي وما يتزود منها	٨٥	من شرب وهو واقف على بعيره
		٨٦	الايمين فاليمين في الشرب
		٨٦	هل يستأذن الرجل من من يمينه في الشرب ليعطى الاكبر
		٨٨	الكرح في الخوض
		٨٨	خدمة الصغار السكران

صفحة	باب	رقم
٣٠	(انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه)	٥٣٣٩ - ٥٥٧٥



صفحة	باب	صفحة	باب
١٦٧	٢٢ حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله	٢٣٥	٥٠ السحر . حدثنا عبيد بن إسحاق
١٦٧	٢٣ المذرة	٢٣٨	٥١ إن من البيان سحراً
١٦٨	٢٤ دواء المجلون	٢٣٨	٥٢ الدواء بالمجرة للسحر
١٧١	٢٥ لا صفر . وهو داء يأخذ بالبطن	٢٤١	٥٣ لا هامة
١٧١	٢٦ ذات الجنب	٢٤٢	٥٤ لا حبوى
١٧٣	٢٧ حرق الحمير ليمس به الدم	٢٤٤	٥٥ ما يذكر في سم النبي ﷺ
١٧٤	٢٨ الحصى من فيج جهنم	٢٤٧	٥٦ شرب السم والدواء به وبما يخاف منه
١٧٨	٢٩ من خرج من أرض لا تلامي	٢٤٩	٥٧ ألبان الآن
١٧٨	٣٠ ما يذكر في الطاعون	٢٤٩	٥٨ إذا وقع الذباب في الإناء
١٩٢	٣١ أجر الصابر في الطاعون	( ٧٧ - كتاب اللباس )	
١٩٥	٣٢ الرقى بالقرآن والمعوذات	رسم ٥٧٨٣ - ٥٦٩	
١٩٨	٣٣ الرقى بماء الكتاب	٢٥٢	١ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده
١٩٨	٣٤ الشرط في الرقية بقطع من الغنم	٢٥٤	٢ من جر لذاره من غير خيلاء
١٩٩	٣٥ رقية العين	٢٥٥	٣ التضميد في الثياب
٢٠٣	٣٦ العين حق	٢٥٦	٤ ما أسفل من الكعبين فهو في النار
٢٠٥	٣٧ رقية الحية والعقرب	٢٥٧	٥ من جر ثوبه من الخيلاء
٢٠٦	٣٨ رقية النبي ﷺ	٢٦٤	٦ الأزار المهدب
٢٠٨	٣٩ النفث في الرقية	٢٦٥	٧ الأودية
٢١٠	٤٠ مسح الرأقي الوجيه بيده النبي	٢٦٥	٨ لبس القميص ( اذهبوا بقميصي هذا فالقوه
٢١٠	٤١ في المرأة ترقى الرجل	٢٦٧	٩ على وجه أبي يأت بهيراً )
٢١١	٤٢ من لم يرق	٢٦٨	١٠ جبب القميص من عند الصدر وخصه
٢١٢	٤٣ الطيرة	٢٦٨	١١ من لبس حبة ضيقة السكين في السر
٢١٤	٤٤ الفأل	٢٦٨	١٢ حبة الصوف في الفؤو
٢١٥	٤٥ لا هامة	٢٦٩	١٣ الثقباء وفروج حرير وهو الثقباء
٢١٦	٤٦ السكانة	٢٧١	١٤ البرانس
٢٢١	٤٧ السحر وقول الله تعالى ( ولكن الفياطين	٢٧٢	١٥ الراويل
	كفروا يعلمون الناس السحر )	٢٧٣	١٦ العائم
٢٣٢	٤٨ الشرك والسحر من الموبقات	٢٧٣	١٧ التفتيح
٢٣٢	٤٩ هل يستخرج السحر	٢٧٥	١٨ المغفر

باب	صفحة	باب	صفحة
حدثنا عبد الله بن مسلمة	٢١٨ ٤٧	البرود والخبرة والشملة	٢٧٥ ١٨
فص الخاتم	٢٢١ ٤٨	الأكسية والخامس	٢٧٧ ١٩
خاتم الحديد	٢٢٢ ٤٩	اشتغال الصماء	٢٧٨ ٢٠
نقش الخاتم	٢٢٢ ٥٠	الاحتباء في ثوب واحد	٢٧٩ ٢١
الخاتم في المختصر	٢٢٤ ٥١	الخبيصة السوداء	٢٧٩ ٢٢
اتخاذ الخاتم ليختم به الشيء أو ليكتب	٢٢٤ ٥٢	الثياب الخضراء	٢٨١ ٢٣
إلى أهل الكتاب وغيرهم		الثياب البيضاء	٢٨٢ ٢٤
من جعل فص الخاتم في بطن كفه	٢٢٥ ٥٣	لبس الحرير واقتراشه للرجال وقد رما يجوزمه	٢٨٤ ٢٥
لا ينقش على نقش خاتمه	٢٢٧ ٥٤	مس الحرير من غير لبس	٢٩١ ٢٦
هل يجعل نقش الخاتم ثلاثة أسطر	٢٢٨ ٥٥	اقتراش الحرير	٢٩١ ٢٧
الخاتم للنساء	٢٣٠ ٥٦	لبس القمي	٢٩٢ ٢٨
القلائد والسحاب للنساء	٢٣٠ ٥٧	ما يرخص للرجال من الحرير للحركة	٢٩٥ ٢٩
استعارة القلائد	٢٣٠ ٥٨	الحرير للنساء	٢٩٦ ٣٠
القرط للنساء	٢٣١ ٥٩	ما كان الذي يتجاوز من اللباس والبسط	٣٠١ ٣١
السحاب للصبيان	٢٣٢ ٦٠	ما يدعى لمن لبس ثوبا جديدا	٣٠٣ ٣٢
المنشبهون بالنساء والمقدمات بالرجال	٢٣٢ ٦١	الزعفران للرجال	٣٠٤ ٣٣
إخراج المنشبهين بالنساء من البيوت	٢٣٣ ٦٢	الثوب المذفر	٣٠٥ ٣٤
فص الشارب	٢٣٤ ٦٣	الثوب الأحمر	٣٠٥ ٣٥
تقليم الأظفار	٢٤٩ ٦٤	المبشرة الحمراء	٣٠٦ ٣٦
إعفاء الحي	٢٥١ ٦٥	النعال السبتية وغيرها	٣٠٧ ٣٧
ما يذكر في الشيب	٢٥١ ٦٦	يبدأ بالنمل الأبيض	٣٠٩ ٣٨
الخضاب	٢٥٤ ٦٧	ينزع نعل البصري	٣١١ ٣٩
المجدد	٢٥٦ ٦٨	لا يمتشي في نعل واحدة	٣٠٩ ٤٠
التقليد	٢٦٠ ٦٩	قبالان في نعل	٣١٣ ٤١
الفرق	٢٦١ ٧٠	القبة الحمراء من آدم	٣١٣ ٤٢
النواب	٢٦٣ ٧١	الجلوس على الحصى ونحوه	٣١٤ ٤٣
لقروح	٢٦٣ ٧٢	المزور بالنمب	٣١٤ ٤٤
تطبيب المرأة زوجها ينمها	٢٦٦ ٧٣	خواتيم النمب	٣١٥ ٤٥
الطبيب في الرأس والوجه	٢٦٦ ٧٤	خاتم الفضة	٣١٨ ٤٦

صفحة	باب	صفحة	باب
٣٦٦	٧٥ الامتشاط	٤٠٠	١ البر والصلة ( ووصينا الانسان بالديه )
٣٦٨	٧٦ ترجيل الحانض زوجها	٤٠١	٢ من أحق الناس بحسن الصحبة
٣٦٨	٧٧ الترجيل واليمين	٤٠٣	٣ لا يجاهد إلا باذن الأبوين
٣٦٨	٧٨ ما يذكر في المسك	٤٠٣	٤ لا يسب الرجل والديه
٣٧٠	٧٩ ما يستحب من الطيب	٤٠٤	٥ إجابة دعاء من بر والديه
٣٧٠	٨٠ من لم يرد الطيب	٤٠٥	٦ عقوق الوالدين من الكبائر
٣٧١	٨١ الذريرة	٤١٣	٧ صلة الوالد المشرك
٣٧٢	٨٢ المتفانيات للحسن	٤١٣	٨ صلة المرأة أمها ولها زوج
٣٧٣	٨٣ الوصل في الشعر	٤١٤	٩ صلة الأخ المشرك
٣٧٧	٨٤ المتتمعات	٤١٤	١٠ فضل صلة الرحم
٣٧٨	٨٥ الموصولة	٤١٤	١١ إثم القاطع
٣٧٩	٨٦ الواشمة	٤١٥	١٢ من بسط له في الرزق بصلة الرحم
٣٨٠	٨٧ المستوشمة	٤١٧	١٣ من وصل وصله الله
٣٨٠	٨٨ التصاوير	٤١٩	١٤ يبل الرحم ببلالها
٣٨٢	٨٩ عذاب المصورين يوم القيامة	٤٢٣	١٥ ليس الواصل بالمكافئ
٣٨٥	٩٠ نقض الصور	٤٢٤	١٦ من وصل رحمه في الشرك ثم أسلم
٣٨٦	٩١ ما وطئ من التصاوير	٤٢٥	١٧ من ترك صبية غيره حتى تلعب به أو قبلها
٣٨٩	٩٢ من كره القعود على الصورة		أو مازحها
٣٩١	٩٣ كراهية الصلاة في التصاوير	٤٢٦	١٨ رحمه الولد وتقبيله ومما نفعته
٣٩١	٩٤ لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة	٤٢١	١٩ جعل الله الرحمة مائة جزء
٣٩٢	٩٥ من لم يدخل بيتا فيه صورة	٤٢٣	٢٠ قتل الولد خشية أن يأكل معه
٣٩٣	٩٦ من لعن المصور	٤٢٣	٢١ وضع الصبي في الحجر
٣٩٤	٩٧ من صور صورة كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس منافخ	٤٢٤	٢٢ وضع الصبي على النخض
٣٩٥	٩٨ الارتداف على الدابة	٤٢٥	٢٣ حسن العهد من الايمان
٣٩٥	٩٩ الثلاثة على الدابة	٤٢٦	٢٤ فضل من يعمل بآيها
٣٩٦	١٠٠ حل صاحب الدابة غيره بين يديه	٤٢٧	٢٥ الساعى على الأرملة
٣٩٧	١٠١ إرداف الرجل خلف الرجل	٤٢٧	٢٦ الساعى على المسكين
٣٩٨	١٠٢ إرداف المرأة خلف الرجل		
٣٩٩	١٠٣ الاستلقاء ، ووضع الرجل على الأخرى		

## ( ٧٨ - كتاب الأدب )

رقم ٨٧٠ - ٢٦٢٦

صفحة	باب	صفحة	باب
٤٣٧	٢٧	رحمة الناس والبهائم	٤٧٣
٤٤٠	٢٨	الوصاة بالجوار	٤٧٤
٤٤٣	٢٩	إثم من لا يأمن جاره بوائقه	٤٧٥
٤٤٤	٣٠	لا تحقرن جارة لجارتها	٤٧٦
٤٤٥	٣١	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره	٤٧٨
٤٤٧	٣٢	حق الجوار في قرب الأبواب	٤٨٩
٤٤٧	٣٣	كل معروف صدقة	٤٨١
٤٤٨	٣٤	طيب الكلام	٤٨٤
٤٤٩	٣٥	الرفق في الأسرة كله	٤٨٥
٤٤٩	٣٦	تعاون المؤمنين بعضهم بعضا	٤٨٦
٤٥١	٣٧	من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها	٤٨٩
٤٥٢	٣٨	لم يكن النبي ﷺ قاحشا ولا متفحشا	٤٩١
٤٥٥	٣٩	حسن الخلق والسخاء ، وما يكره من البخل	٤٩٨
٤٦٠	٤٠	كيف يكون الرجل في أهله	٤٩٨
٤٦١	٤١	المفقة من الله تعالى	٤٩٨
٤٦٣	٤٢	الحب في الله	٤٩٩
٤٦٣	٤٣	يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم	٥٠٠
٤٦٤	٤٤	ما ينهى من السباب واللعن	٥٠١
٤٦٨	٤٥	ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير	٥٠٢
٤٦٩	٤٦	الغيبة وقول الله تعالى ولا يمتقب بعضكم بعضا	٥٠٧
٤٧١	٤٧	قول النبي ﷺ خير دور الانصار	٥٠٩
٤٧١	٤٨	ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب	٥١١
٤٧٢	٤٩	القيمة من الكبائر	٥١٣
٤٧٢	٥٠	ما يكره من النيمة	٥١٤
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥
			٥١٥

باب	صفحة	باب	صفحة
باب		باب	
١٠١ لا تسبوا الفهر	٥٦٤	٧٥ ما يجوز من الغضب والشدّة لأمر الله	
١٠٢ قول النبي ﷺ إنما السكرم قلب المؤمن	٥٦٦	٧٦ الحذر من الغضب	
١٠٣ قول الرجل فداك أبي وأمي	٥٦٨	٧٧ الحياء	
١٠٤ قول الرجل جعلني الله فداك	٥٦٩	٧٨ إذا لم تستحي فاصنع ما شئت	
١٠٥ أحب الأسماء إلى الله عز وجل	٥٧٠	٧٩ ما لا يستحي من الحق للفتنة في الدين	
١٠٦ قول النبي ﷺ سموا باسمي ولا تكثروا بكثيتي	٥٧١	٨٠ قول النبي ﷺ يسروا ولا تعسروا	
١٠٧ اسم الحزن	٥٧٤	٨١ الانبساط إلى الناس	
١٠٨ تحويل الاسم إلى اسم أحسن منه	٥٧٥	٨٢ المدراة مع الناس	
١٠٩ من سمى بأسماء الأنبياء	٥٧٧	٨٣ لا يبلغ المؤمن من جهر مرتين	
١١٠ تسمية الوليد	٥٨٠	٨٤ حق الضيف	
١١١ من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفاً	٥٨١	٨٥ إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه	
١١٢ الكنية للضيء قبل أن يولد للرجل	٥٨٢	٨٦ صنع الطعام والتكلف للضيف	
١١٣ التمكن بأبي تراب وإن كانت له كنية أخرى	٥٨٧	٨٧ ما يكره من الغضب والجور عند الضيف	
١١٤ أبفض الأسماء إلى الله	٥٨٨	٨٨ قول الضيف لصاحبه لا آكل حتى تأكل	
١١٥ كنية المشرك	٥٩١	٨٩ إكرام الكبير ، وبيدا الأكبر بالكلام	
١١٦ المعارض مندوحة عن الكذب	٥٩٣	والسؤال	
١١٧ قول الرجل لشيء أئيش بشيء وهو ينوي أنه ليس بحق	٥٩٥	٩٠ ما يجوز من الفهر والرجز والحداء وما يكره منه	
١١٨ رفع البصر إلى السماء	٥٩٥	٩١ هجاء المشركين	
١١٩ نكت العود في الماء والطين	٥٩٦	٩٢ ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الفهر	
١٢٠ الرجل ينسكت الشيء بيده في الأرض	٥٩٧	حتى يصد عنه ذكر الله والعلم والقرآن	
١٢١ التكبير والتسبيح عند التعجب	٥٩٨	٩٣ قول النبي ﷺ تربت يمينك وعقري حلق	
١٢٢ النهي عن الخذف	٥٩٩	٩٤ ما جاء في زعموا	
١٢٣ الحد للعاطس	٥٩٩	٩٥ ما جاء في قول الرجل ويحك	
١٢٤ تسمية العاطس إذا حمد الله	٦٠٣	٩٦ علامة حب الله عز وجل	
١٢٥ ما يستحب وما يكره من النشأوب	٦٠٧	٩٧ قول الرجل للرجل اخساً	
١٢٦ إذا عطس كيف يشمت	٦٠٨	٩٨ قول الرجل مرحباً	
١٢٧ لا يشمت العاطس إذا لم يحمد الله	٦١٠	٩٩ ما يدعى الناس بأبائهم	
١٢٨ إذا تهاب قلبض يده على فيه	٦١١	١٠٠ لا يقل غيبث نفسي	



# فتح الباري

بشرح  
صحيح البخاري

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيِّ  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفرنس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ رَحِمَهُ وَتَحَقَّقَهُ  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسْخِ الطَّبْعَةِ وَالْخَطِّ  
عَلَدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَارِ  
الْأَسْتَاذِ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَمَّ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارِيَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِي

الجزء الحادي عشر

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري

على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الغسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزراعة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجبل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استتابة المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشربة	(ج ١٠)	٨٧- الدييات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأضاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الزهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سجود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضي	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزراعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشراكة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المغاري	(ج ٧- ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المناقب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تفسير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- النذور	(ج ١١)
١٩- التهجد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- المجزية والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقيقة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوصوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المحم الفهرس للعاط الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه. وقد وصع على علاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٧٩ - كتاب الاستئذان

### ١ - باب بدء السلام

٦٢٢٧ - **حدثنا يحيى بن جعفر** حدثنا **عبدُ الرزاق** عن **مُثَرِّفٍ** عن **هَامٍ** عن **أبي هريرة** عن **النبي ﷺ** قال : **خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، طَوِّهُ سِتُونَ ذِرَاعاً ، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ : اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ نَعْرِمَنَّكَ لِلْمَلَائِكَةِ جُلُوساً ، فَاسْمَعْ مَا يُهَيِّئُونَكَ ؛ فَانْهَاجَتْكَ وَحْيَةُ ذَرِيَّتِكَ .** فقال : **السلامُ عليكم ، فقالوا السلامُ عليك ورحمةُ الله ، فزادوه ورحمةُ الله .** فكلُّ من يدخلُ الجنةَ على صورةِ آدمَ ، فلم يزلِ الخلقُ يَنْقُصُ بِدُحَى الْآنَ . **قوله** (كتاب الاستئذان - باب بدء السلام) الاستئذان طلب الاذن في الدخول لمحل لا يملكه المستأذن ، وبه بفتح أوله والهمز بمعنى الابتداء أى أول ما وقع السلام ، وانما ترجم للسلام مع الاستئذان للإشارة إلى أنه لا يؤمن لمن لم يسلم . وقد أخرج أبو داود وابن أبي شيبة بسند جيد عن ربيع بن خراش ، **حدثني رجل أنه استأذن على النبي ﷺ وهو في بيته فقال : أَلِجْ ؟** فقال لحامه : **أخرج لهذا فعله** وقال : **قل السلام عليكم أدخل** الحديث وصحة الدارقطني . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق زيد بن أسلم **حدثني أبي أن عمر** فقلت : **أَلِجْ ؟** فقال : **لا تقل كذا ، ولكن قل : السلام عليكم ، فإذا رد عليك فادخل .** ومن طريق ابن أبي ريدة **حدثنا رجل على رجل من الصحابة ثلاث مرات يقول أدخل ؟ وهو ينظر إليه لا يأذن له فقال : السلام عليكم أدخل ؟** قال : نعم ، ثم قال : **لو أتيت إلى الليل . . . وسياً أتى مرئياً لذلك في الباب الذي يليه .** **قوله** (حدثنا يحيى بن جعفر هو البيهقي . **قوله** (خلق الله آدم على صورته) تقدم بيانه في بدء الخلق ، واختلف إلى ماذا يعود الضمير ؟ فقيل : إلى آدم أى خلقه على صورته التى استمر عليها إلى أن أهبط وإلى أن مات ، دفعا لتوهم من يظن أنه لما كان في الجنة كان على صفة أخرى ، أو ابتداء خلقه كما وجد لم ينتقل في النشأة كما ينتقل : لده من حالة إلى حالة . وقيل للرد على الدهرية أنه لم يكن انسان الا من نطفة ولا تكون نطفة انسان إلا من انسان ولا أول لذلك . فبين أنه خلق من أول الامر على هذه الصورة . وقيل للرد على الطبايعيين الزاعمين أن الانسان قد يكون من فعل الطبع وتأثيره ، وقيل للرد على القدورية الزاعمين أن الانسان يخلق فعل نفسه ، وقيل إن لهذا الحديث سببا حذف من هذه الرواية وان أوله قصة الذى ضرب عبده ففهمه النبي ﷺ . هن ذلك وقال له إن الله خلق آدم على صورته ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العتق ، وقيل الضمير لله وتمسك قائل ذلك بما ورد في بعض ما رفته **على صورة الرحمن ، والمراد بالصورة الصفة ، والمعنى ان الله خلقه على صفته من العلم والحياة والسمع والبصر وغير ذلك ، وان كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء .** **قوله** ( اذهب فسلم على أولئك ) فيه إشارتان بأنهم كانوا على بدء ، واستدل به على إيجاب ابتداء السلام

لورود الأمر به ، وهو بعيد بل ضعيف لأنها واقعة حال لا عموم لها ، وقد نقل ابن عبد البر الإجماع على أن الابتداء بالسلام سنة ، ولكن في كلام المازري ما يقتضي اثبات خلاف في ذلك ، كذا زعم بعض من أدركناه وقد راجست كلام المازري وليس فيه ذلك فانه قال : ابتداء السلام سنة ورده واجب . هذا هو المشهور عند أصحابنا ، وهو من عبادات الكفاية ، فأشار بقوله المشهور الى الخلاف في وجوب الرد هل هو فرض عين أو كفاية ؟ وقد صرح بعد ذلك بخلافه أبو يوسف كما سأذكره بعد ، نعم وقع في كلام القاضي عبد الوهاب فيما نقله عنه عياض قال : لا خلاف أن ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية فإن سلم واحد من الجماعة أجزأ عنهم ، قال عياض : معنى قوله فرض على الكفاية مع نقل الإجماع على أنه سنة أن إقامة السنن وإحياءها فرض على الكفاية . قوله ( نقر من الملائكة ) بالخلف في الرواية ، ويجوز الرثع والنصب ، ولم أقف على تعيينهم . قوله ( فاستمع ) في رواية الكشي عن « قاسم » . قوله ( ما يحميوك ) كذا للأكثر بالمهمة من التحية ، وكذا تقدم في خلق آدم عن عبد الله بن محمد عن عبد الرزاق ، وكذا عند أحمد ومسلم عن محمد بن رافع كلاهما عن عبد الرزاق ، وفي رواية أبي ذر هنا بكسر الهميم وسكون التثنية بعدها موحدة من الجواب ، وكذا هو في « الأدب المفرد » ، للشافعي عن عبد الله بن محمد بالسند المذكور . قوله ( قاتها ) أي الكلمات التي يحمي بها أو يحميون . قوله ( تحميتك وتحية ذريتك ) أي من جهة الشرح ، أو المراد بالذرية بعضهم وهم المسلمون . وقد أخرج البخاري في « الأدب المفرد » وابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن عائشة مرفوعاً « ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدوكم على السلام والتأمين » وهو يدل على أنه شرح لهذه الأمة دونهم . وفي حديث أبي ذر الطويل في قصة إسلامه قال « وجاء رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه « فذكرت أول من حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك ورحمة الله » أخرجه مسلم ، وأخرج الطبراني والبيهقي في « الشعب » من حديث أبي أمامة رفعه « جعل الله السلام تحية لأمتنا وأما أنا لاهل ذمتنا ، وعند أبي داود من حديث عمران بن حصين « كنا نقول في الجاهلية : أنعم بك علينا ، وأنعم صباحاً ، فلما جاء الإسلام نهينا عن ذلك ، ورجاله ثقات ، لكنه منقطع . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال « كانوا في الجاهلية يقولون : حبيت مساء ، حبيت صباحاً ، فخير الله ذلك بالسلام » . قوله ( فقال السلام عليكم ) قال ابن بطال : يحتمل أن يكون الله عليه كيفية ذلك تنصيهاً ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله له « فسلم » . قلت : ويحتمل أن يكون الهمه ذلك ، ويؤيده ما تقدم في « باب حمد العاطس » في الحديث الذي أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « إن آدم لما خلقه الله عطس فألممه الله أن قال الحمد لله ، الحديث فلمه الهمه أيضاً صفة السلام . واستدل به على أن هذه الصيغة هي المشروعة لابتداء السلام لقوله « فهي تحميتك وتحية ذريتك » . وهذا فيما لو سلم على جماعة ، ولو سلم على واحد فسيأتي حكمه بعد أبواب ، ولو حذف اللام فقال « سلام عليكم ، أجزأ » ، قال الله تعالى ( والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم ) وقال تعالى ( قل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وقال تعالى ( سلام على نوح في العالمين ) الى غير ذلك ، لكن باللام أولى لأنها لتفخيم والتكثير ، ونبت في حديث التشهد « السلام عليك أيها النبي » قال عياض : ويكره أن يقول في الابتداء : عليك السلام ، وقال النووي في « الأذكار » : إذا قال المبتدئ . وعليكم السلام لا يكون سلاماً ولا يستحق جواباً ، لأن هذه الصيغة لا تصلح لابتداء قالة المتولى ، فلو قاله بنير أو فهو سلام ،

قطع بذلك الواحدى ، وهو ظاهر . قال النووى : ويحتمل أن لا يجوز . كما قيل به فى التحلل من الصلاة ، ويحتمل أن لا يبعد سلاما ولا يستحق جوابا لما روينا فى سنن أبى داود والترمذى وصححه وغيرهما بالاسانيد الصحيحة عن أبى جري بالجيم والراء مصغر المجيمى بالجيم مصغرا قال : أثبت رسول الله ﷺ قلت : عليك السلام يا رسول الله . قال : لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى . قال ويحتمل أن يكون ورد لبيان الاكل ، وقد قال الغزالى فى الاحياء : يكره المبتدى أن يقول عليكم السلام ، قال النووى : والمختار لا يكره ، ويجب الجواب لأنه سلام . قلت : وقوله بالاسانيد الصحيحة يوم أن له طرقا الى الصحابي المذكور ، وليس كذلك فإنه لم يروه عن النبي ﷺ غير أبى جري ، ومع ذلك فداره عند جميع من أخرجه على أبى تيمية المجيمى روايه عن أبى جري ، وقد أخرجه أحد أيضا والنسائى وصححه الحاكم ، وقد اعترض هو ما دل عليه الحديث بما أخرجه مسلم من حديث عائشة فى خروج النبي ﷺ إلى البقيع الحديث وفيه : قلت : كيف أقول ؟ قال : قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين . قلت : وكذا أخرجه مسلم من حديث أبى هريرة أن النبي ﷺ قال لما أتى البقيع : السلام على أهل الديار من المؤمنين . الحديث . قال الخطابى : فيه أن السلام على الاموات والاحياء سواء ، بخلاف ما كانت عليه الجاهلية من قولهم : عليك سلام الله قيس بن عاصم . قلت : ليس هذا من شعر أهل الجاهلية ، فان قيس بن عاصم صحابى مشهور عاش بعد النبي ﷺ ، والمرثية المذكورة لمسلم معروف قالها لما مات قيس ، ومثله ما أخرج ابن سعد وشيخه أن الجن رثوا عمر بن الخطاب بأبيات منها :

عليك السلام من أمير وباركك      يد الله فى ذاك الاديم الموتى

وقال ابن العربى فى السلام على أهل البقيع : لا يعارض النهى فى حديث أبى جري لاحتمال أن يكون الله أحياء لنبيه ﷺ فلم عليهم سلام الاحياء ، كذا قال ، ويرده حديث عائشة المذكور قال : ويحتمل أن يكون النهى مخصوصا بمن يرى أنها تحية الموتى ومن ينطير بها من الاحياء فانها كانت عادة أهل الجاهلية وجاء الاسلام بخلاف ذلك ، قال عياض وتبعه ابن القيم فى الهدى ، فذبح كلامه فقال : كان من مدى النبي ﷺ أن يقول فى الابتداء السلام عليكم ، ويكره أن يقول عليكم السلام ، فذكر حديث أبى جري وصححه ثم قال : أشكل هذا على طائفة وظنوه معارضا لحديث عائشة وأبى هريرة وليس كذلك ، وإنما معنى قوله : عليك السلام تحية الموتى ، لإخبار عن الواقع لا عن الشرع ، أى أن الشمره ونحوهم يحبون الموتى به واستشهد بالبيت المتقدم وفيه ما فيه ، قال : فكره النبي ﷺ أن يحيى بتحية الاموات . وقال عياض أيضا : كانت عادة العرب فى تحية الموتى تأخير الاسم ، كقولهم عليه ائمة الله وغضبه عند الذم ، وكقوله تعالى ( وان عليك اللعنة إلى يوم الدين ) ، وتعقب بأن النص فى الملاحظة ورد بتقديم اللعنة والغضب على الاسم ، وقال القرطبى : يحتمل أن يكون حديث عائشة لمن زار المقبرة فلمسلم على جميع من بها ، وحديث أبى جري اثباتا ونقيا فى السلام على الشخص الواحد ، ونقل ابن دقيق القعيد عن بعض الشافعية أن المبتدى لو قال عليكم السلام لم يجر ، لأنها صيغة جواب ، قال : والاولى الإجراء لحصول معنى السلام ، ولأنهم قالوا : ان المعنى ينوئ بأحدى التسلیمتين الرد على من حضر ، وهى بصيغة الابتداء . ثم حكى عن أبى الوليد بن رشد أنه يجوز الابتداء بلفظ ارد وعكسه ، وسيأتى مزيد لذلك فى باب من رد فقال عليك السلام ،

إن شاء الله تعالى . قوله ( فقالوا السلام عليك ورحمة الله ) كذا للأكثر في البخاري هنا ، وكذا للجميع في بدء الخلق ، ولاحد ومسلم من هذا الوجه من رواية عبد الرزاق ، ووقع هنا للكشعبي فقالوا وعليك السلام ورحمة الله ، وعليها شرح الخطابي ، واستدل برواية الأكثر لمن يقول يحوي في الرد أن يقع باللفظ الذي يبدأ به كما تقدم ، قيل وبكفي أيضا الرد بلفظ الأفراد ، وسيأتي البحث في ذلك في « باب من رد فقال عليك السلام » .

**قوله** ( فزاد ورحمة الله ) فيه مشروعية الزيادة في الرد على الابتداء ، وهو مستحب بالاتفاق لوقوع التحية في ذلك في قوله تعالى ( غلبوا بأحسن منها أو ردوها ) فلو زاد المبتدئ « ورحمة الله استحب أن يزداد وبركاته ، فزاد وبركاته ، فهل تشرح الزيادة في الرد ؟ وكذا لو زاد المبتدئ على « وبركاته » هل يشرح له ذلك ؟ أخرج مالك في الموطأ عن ابن عباس قال « انتهى السلام إلى البركة » وأخرج البيهقي في « الشعب » من طريق عبد الله بن بابيه (١) قال « جاء رجل إلى ابن عمر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته ، فقال : حبك إلى وبركاته انتهى إلى وبركاته ، ومن طريق زهرة بن معبد قال « قال عمر : انتهى السلام إلى وبركاته ، ورجلك تقات . وجاء عن ابن عمر الجواز ، فأخرج مالك أيضا في « الموطأ » عنه أنه زاد في الجواب « والمغاديات والرماحات » وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال « كان ابن عمر إذا رد السلام ، فأبته مرة فقلت : السلام عليكم ، فقال : السلام عليكم ورحمة الله . ثم أبته فودت « وبركاته » ، فرد وزاد وطيب صلواته ، ومن طريق زيد بن ثابت أنه كتب إلى معاوية « السلام عليكم يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته ومغفرته وطيب صلواته » ، وقل ابن دقيق العيد عن أبي الوليد بن رعد أنه يؤخذ من قوله تعالى ( غلبوا بأحسن منها ) الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ . وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي بسند قوي عن عمران بن حصين قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليكم ، فرد عليه وقال : عشر . ثم جاء آخر ، فقال السلام عليكم ورحمة الله ، فرد عليه وقال : عشرون . ثم جاء آخر فزاد وبركاته ، فرد وقال : ثلاثون » . وأخرجه البخاري في « الأدب المفرد » من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان وقال « ثلاثون حسنة » ، وكذا فيها قبلها ، صرح بالمعذور . وعند أبي نعيم في « عمل يوم وليلة » من حديث علي أنه هو الذي وقع له مع النبي ﷺ ذلك ، وأخرج الطبراني من حديث سهل بن حنيف بسند ضعيف رفعه « من قال السلام عليكم كتب له عشر حسنات » ، ومن زاد ورحمة الله كتب له عشرون حسنة ، ومن زاد وبركاته كتب له ثلاثون حسنة . . وأخرج أبو داود من حديث سهل بن معاذ بن أنس الجهني عن أبيه بسند ضعيف نحو حديث عمران وزاد في آخره « ثم جاء آخر فزاد ومغفرته » ، فقال أربعون ، وقال : هكذا تكون الفضائل » . وأخرج ابن السن في كتابه بسند واه من حديث أنس قال « كان رجل يمر فيقول السلام عليك يا رسول الله فيقول له وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته ورضوانه » ، وأخرج البيهقي في « الشعب » بسند ضعيف أيضا من حديث زيد بن أرقم « حكنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته » وهذه الأحاديث الضعيفة إذا اتفقت قوى ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على وبركاته . واتفق العلماء على أن الرد واجب على الكفاية ، وجاهد عن أبي يوسف أنه قال : يجب الرد على كل فرد فرد ، واحتج له بحديث الباب لأنه فيه « فقالوا السلام عليك » ، وتعقب

(١) قال مسجع طبعه يولاق : لله حرف من « بجاه » كما تقدم فخر حية

بجواز أن يكون نسب اليهم والمتكلم به بعضهم ، واحتج له أيضا بالاتفاق على أن من سلم على جماعة فرد طلبة واحد من غيرهم لا يجرى عنهم ، وتعقب بظهور الفرق . واحتج الجمهور بحديث علي رضي الله عنه يجرى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم ، أخرجه أبو داود والبخاري ، وفي سنده ضعف لكن له شاهد من حديث الحسن بن علي عند الطبراني وفي سنده مقال ، وآخر مرسل في المطا ، عن زيد بن أسلم . واحتج ابن بطال بالاتفاق على أن المبتدئ لا يشترط في حقه تكرير السلام بمدد من يسلم عليهم كما في حديث الباب من سلام آدم وفي غيره من الأحاديث ، قال : فكذلك لا يجب الرد على كل فرد فرد إذا سلم الواحد عليهم . واحتج الماوردي بصحة الصلاة الواحدة على العدد من الجنائز ، وقال الحلبي : إنما كان الرد واجبا لأن السلام معناه الأمان ، فإذا ابتدأ به المسلم أخاه فلم يجبه فإنه يتوهم منه الشر ، فيجب عليه دفع ذلك التوهم عنه . انتهى كلامه . وسيأتي بيان معاني لفظ السلام في باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ، ويؤخذ من كلامه موافقة القاضي حسين حيث قال : لا يجب رد السلام على من سلم عند قيامه من المجلس إذا كان سام حين دخل ، ووافقه المتولي ، وخالفه المستظهر قال : السلام سنة عند الانصراف فيكون الجواب واجبا ، قال النووي : هذا هو الصواب ، وكذا قال . قوله ( فكل من يدخل الجنة ) كذا للأكثر هنا وللجميع في بدء الخلق ، ورفع هنا لأبي ذر . فكل من يدخل يعني الجنة ، وكان لفظ الجنة سقط من روايته فزاد فيه يعني . قوله ( على صورة آدم ) تقدم شرح ذلك في بدء الخلق ، قال المصنف : في هذا الحديث أن الملائكة يتكلمون بالعربية ويتحيون بتحية الإسلام . قلت : وفي الأول نظر لاحتمال أن يكون في الأزل بغير اللسان العربي ، ثم لما حكى للعرب ترجم بلسانهم ، ومن المعلوم أن من ذكرت فصصهم في القرآن من غير العرب نقل كلامهم بالعربي فلم يتعين أنهم تكلموا بما نقل عنهم بالعربي ، بل الظاهر أن كلامهم ترجم بالعربي . وفيه الأمر بتعلم العلم من أهله والأخذ بنزوله مع إمكانه العلوي ، والاكتفاء في الخبر مع إمكان القطع بما هو منه . وفيه أن المدة التي بين آدم والبعثة الحمدية فوق ما نقل عن الأخباريين من أهل الكتاب وغيرهم بكثير ، وقد تقدم بيان ذلك ووجه الاحتجاج به في بدء الخلق

٢ - **باب قول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنوا وتسألوا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا ، هو أذكى لكم ، والله بما تعملون عليم . ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها مقام لكم ، والله يعلم ما تبدون وما تكتمون )** . وقال سعيد بن أبي الحسن للحسن : إن نساء الصبح يكسفن صدورهن ورؤوسهن . قال : اصرف بصرك عنهن ، بقول الله عز وجل ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) قال قتادة : عما لا يهل لهم . ( وقُلْ للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) خاتمة الأعين من النظر إلى ما نهى عنه . وقال الزهري : في النظر إلى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر إلى شيء منهن ممن يشتبه بالنظر إليه وإن كانت صنفرة . وكرة عطاء للنظر إلى الجوارى

لَقِيَ يُبَيِّنَ بِمَكَّةَ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَشْرَى

٦٢٢٨ - **ع** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سليمان بن يسار « أخبرني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : أردف رسول الله ﷺ الفضل بن عباس يوم القدر خلفه على حماره ، وكان الفضل رجلاً ضئيلاً فوقت النبي ﷺ للناس فيقيمهم ، وأقبلت امرأة من خثعم وضبئة تستقي رسول الله ﷺ ، فظنق الفضل بنظرها وأعجبته حسنها ، فالتفت النبي ﷺ والفضل ينظر إليها ، فأخلف بيده فأخذ بذن الفضل فمدل وجهه عن النظر إليها فقالت : يا رسول الله ، إن قريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحة ، فهل يقضي عنه أن أحج عنه ؟ قال : نعم »

٦٢٢٩ - **ع** عبد الله بن محمد أخبرنا أبو عامر حماد زهير عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار « عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : إياكم والجلوس في الطرقات . فقالوا : يا رسول الله ، مالنا من مجالسنا بذا ، فحدث فيها . فقال : فإذا أبيتم إلا المجلس فأعطوا الطريق حقه . قالوا : وما حق الطريق يا رسول الله ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،

**قوله** (باب قول الله تعالى) في رواية أبي ذر « قوله تعالى . . ( لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم ) إلى قوله تعالى ( وما تكتمون ) ، وساق في رواية كريمة والأصلي الآيات الثلاث ، والمراد بالاستئناس في قوله تعالى ( حتى تستأمنوا ) الاستئذان بتنح ونحوه عند الجمهور ، وأخرج الطبري من طريق مجاهد « حتى تستأمنوا تنحنحوا أو تنحنحوا ، ومن طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود « كان عبد الله إذا دخل الدار استأمن يتكلم ويرفع صوته ، وأخرج ابن أبي حاتم بسند ضعيف من حديث أبي أيوب قال « قلت يا رسول الله هذا السلام ، فما الاستئناس ؟ قال : يتكلم الرجل بتبليحة أو تكبيرة وينحنح فيؤذن أهل البيت ، وأخرج الطبري من طريق قتادة قال : الاستئناس هو الاستئذان ثلاثاً ، فالأولى لسمع ، والثانية ليتأهبوا له ، والثالثة إن شاءوا أذنوا له وإن شاءوا ردوا . والاستئناس في اللغة طلب الأمان وهو من الأمان بالضم ضد الوحشة ، وقد تقدم في أواخر النكاح في حديث عمر الطويل في قصة احتلال النبي ﷺ نساء وفيه « فقلت استأمن يا رسول الله ؟ قال : نعم . قال جالس ، وقال البيهقي : معنى تستأمنوا تستبصروا ليكون الدخول على بصيرة ، فلا يصادف حالة يكره صاحب المنزل أن يطلعوا عليها . وأخرج من طريق الفراء قال : الاستئناس في كلام العرب معناه انظروا من في الدار . وعن الحلبي : معناه حتى تستأمنوا بأن تسلموا . وحكي الطحاوي أن الاستئناس في لغة اليمن الاستئذان وجاء عن ابن عباس أنكار ذلك ، فأخرج سعيد بن منصور والطبري والبيهقي في الشعب بسند صحيح أنه ابن عباس « كان يقرأ حتى تستأمنوا ، ويقول : أخطأ السكائب . وكان يقرأ على قراة أبي بن كعب ، ومن طريق مغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : في مصحف ابن مسعود « حتى تستأمنوا ، وأخرج سعيد بن منصور من



طريق مخيرة عن ابراهيم في مصحف عبد الله حتى تسلموا على أهلها وتستأذنوا ، وأخرجه اسماعيل بن اسحق في أحكام القرآن ، عن ابن عباس واستفكه ، وكذا طعن في صحته جماعة عن بعده ، وأجيب بان ابن عباس بناها على قراءته التي تلقاها من أبي بن كعب ، وأما اتفاق الناس على قراءتها بالسین فلو اتفقت خط المصحف الذي وقع الاتفاق على عدم الخروج عما يوافقه ، وكان قراءة أبي من الأحرف التي تركت القراءة بها كما تقدم تقريره في فضائل القرآن . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ذلك كان في القراءة الأولى ثم نسخت تلاوته ، يعني ولم يطلع ابن عباس على ذلك . **قوله** ( وقال سعيد بن أبي الحسن ) هو البصري أخو الحسن ، **قوله** ( الحسن ) أي أخيه . **قوله** ( ان نساء العجم يكشفن صدورهن ودروسهن ، قال : اصرف بصرك عنهن ، يقول الله عز وجل ( قل للؤمنين بغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) قال قتادة : عما لا يحل لهم ) كذا وقع في رواية السكشميني . ووقع في رواية غيره بعد قوله ( اصرف بصرك ) وقول الله عز وجل ( قل للؤمنين بغضوا من أبصارهم ) الخ ، فقل رواية السكشميني يكون الحسن اسد دل بالآية . وأورد المصنف أثر قتادة تفسيرها . وعلى رواية الأكثر تكون ترجمة مستأنفة ، والنكتة في ذكرها في هذا الباب على الحالين للإشارة الى أن أصل مشروعية الاستئذان للاحتراز من وقوع النظر الى مالا يريد صاحب المنزل النظر اليه لو دخل بغير إذن ، وأعظم ذلك النظر الى النساء الاجنبيات ، وأثر قتادة عند ابن أبي حاتم وصلة من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عنه في قوله تعالى ( ويحفظوا فروجهم ) قال : عما لا يحل لهم . **قوله** ( وقل للؤمنات بغضن من أبصارهم ويحفظن فروجهن ) كذا للأكثر تخلل أثر قتادة بين الآيتين ، وسقط جميع ذلك من رواية النسفي فقال بعد قوله ( حق تستألسوا ) الآيتين وقول الله عز وجل ( قل للؤمنين بغضوا من أبصارهم ) الآية ( وقل للؤمنات بغضن من أبصارهم ) . **قوله** ( خاتنة الاعين من النظر الى ما نهى عنه ) كذا الأكثر بهن نون نهى ، على البناء الجوهول ، وفي رواية كريمة ( الى ما نهى الله عنه ) وسقط لفظ ( من ، من رواية أبي زر ، وعند ابن أبي حاتم من طريق ابن عباس في قوله تعالى ( يعلم خاتنة الاعين ) قال هو الرجل ينظر الى المرأة الحسنة تمر به أو يدخل بيتا هي فيه فإذا فطن له فض بصره ، وقد علم الله تعالى أنه يود لو اطلع على فرجها وان قدر عليها لوزق بها ، ومن طريق جهاد وقاتة نحوه ، وكأنهم أرادوا أن هذا من جملة خاتنة الاعين . وقال الكرماني . معنى ( يعلم خاتنة الاعين ) أن الله يعلم النظرة المستترقة الى ما لا يحل ، وأما خاتنة الاعين التي ذكرت في الخصائص النبوية فهي الإشارة بالعين الى أمر مباح لكن على خلاف ما يظهر منه بالقول . قلت : وكذا السكوت المشعر بالتقرير فانه يقوم مقام القول . ويان ذلك في حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الثامن الا أربعة نفر وامرأتين ، فذكر منهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، الى أن قال ( فاما عبد الله فاختبأ عند عثمان ، فجاء به حتى أوقفه فقال : يا رسول الله بابه ، فأعرض عنه ، ثم بابيه بعد الثلاث مرات : ثم أقبل على أصحابه فقال : أما كن فيكم رجل يقوم الى هذا حيث رأي كفت يدي عنه فيقتله : فقالوا : هلا أرمات قال . انه لا ينبغي لشي أن تكون له خاتنة الاعين ، أخرجه الحاكم من هذا الوجه ، وأخرجه ابن سعد في الطبقات ، عن مرسل سعيد بن المسيب أخضر منه وزاد فيه ( وكان رجل من الأنصار نذر أن رأى ابن أبي سرح أن يقتله ، فذكر بقية الحديث نحو حديث ابن عباس . وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد بن جبر . وله طرق أخرى يشد بعضها

بعضاً . قوله ( وقال الزهري في النظر الى التي لم تحض من النساء : لا يصلح النظر الى شيء منهن من يشهى النظر اليه وان كانت صغيرة ) كذا للأكثر ، وفي رواية الكشميني : في النظر الى ما لا يحل من النساء لا يصلح الخ ، وقال في النظر اليهن ، وسقط هذا الاثر والذي بعده من رواية النسفي . قوله ( وكره عطاء النظر الى الجوارى التي يمين بمكة الا ان يريد أن يشتري ) وصلة ابن أبي شيبة من طريق الأوزاعي قال : سئل عطاء بن أبي رباح عن الجوارى التي يمين بمكة ، فكره النظر اليهن ، الا لمن يريد أن يشتري ، ووصله القفاكهي في كتاب مكة ، من وجهين عن الأوزاعي وزاده الاثني بطاف بهن حول البيت ، قال القفاكهي : زعموا أنهم كانوا يلبسون الجارية ويطوفون بها مسفرة حول البيت ليظهرن أمرها ويرغبوا الناس في شرائها . ثم ذكر فيه حديثين مرفوعين الاول حديث ابن عباس ، قوله ( أردف النبي ﷺ الفضل ) هو ابن عباس ، وقد تقدم شرحه في كتاب الحج ، قال ابن بطال : في الحديث الامر بغض البصر خشية الفتنة ، ومقتضاه أنه اذا أمنت الفتنة لم يمنع ، قال : ويؤيده أنه ﷺ لم يحول وجه الفضل حتى أذن النظر اليها لاجابه بها غشي الفتنة عليه ، قال : وفيه مغالبة لطباع البشر لابن آدم وضعفه عما ركب فيه من الميل الى النساء والاعجاب بهن . وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي ﷺ ، اذ لو لم ذلك جميع النساء لأمر النبي ﷺ الخشعية بالاستئذان ولما صرف وجه الفضل ، قال : وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً لاجماعهم على أن للمرأة أن تبتدي وجهها في الصلاة ولو رآه الغرباء ، وأن قوله ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ) على الوجوب في غير الوجه . قلت : وفي استدلاله بقصة الخشعية لما ادعاه نظر لانها كانت عورة ، وقوله : عجز راحلته ، بفتح العين المهمة وخم الجهم بعدها زاي أى مؤخرها ، وقوله : وضيتها ، أى لحسن وجهه ونظافة صورته ، وقوله : فأخلف يده ، أى أدارها من خلفه ، وقوله : بذق الفضل ، بفتح الذال المدجمة والقاف بعدها نون ، قال ابن التين : أخذ منه بعضهم أن الفضل كان حينئذ أرمداً ، وليس بصحيح ، لأن في الرواية الأخرى : وكان الفضل رجلاً وضيتها ، فان قيل سماه رجلاً باعتبار ما آل اليه أمره قلنا : بل الظاهر أنه وصف حاله حينئذ ، وبقره أن ذلك كان في حجة الوداع والفضل كان أكبر من أخيه عبد الله وقد كان عبد الله حينئذ راقق الاحتلام . قلت : وثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ أمر عمر أن يزوج الفضل لما سأله أن يستعمله على الصدقة ليصيب ما يتزوج به ، فهذا يدل على بلوغه قبل ذلك الوقت ولكن لا يلزم منه أن تكون نيت لحيته كما لا يلزم من كونه لا لحية له أن يكون صلياً . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو الجمعي ، وأبو عامر هو القندي ، وزهير هو ابن محمد التميمي ، وزيد بن أسلم هو مولى ابن عمر ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن أبي عامر ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق أخرى عن أبي عامر كذلك ، وأخرجه أحمد وعبد بن حميد جميعاً عن أبي عامر القندي عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ، فكان لابي عامر فيه شيخين ، وهو عند أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي عن زهير ، وأخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن زهير ، وقد مضى في المظالم من طريق حفص بن بصرة عن زيد بن أسلم . قوله ( اياكم ) هو التحذير . قوله ( والجلوس ) بالنصب وقوله بالطرقات في رواية الكشميني : في الطرقات ، وفي رواية حفص بن بصرة : على الطرقات ، وهي جمع الطرق بضمين وطرق جمع طريق . وفي حديث أبي طلحة عند مسلم : كنا قعوداً بالافنية ، جمع فناء بكسر الفاء ونون ومد وهو المكان المذبح أمام الدار في لغة رسول الله

عنه فقال : ما ليكم وللمجالس الصعدات ، يضم الصاد والعين المهملتين جمع صعيد وهو المكان الواسع ونقدم بياته في كتاب المظالم ، ومثله لابن حبان من حديث أبي هريرة ، زاد سعيد بن منصور من مرسل يحيى بن يعمر ، قالها سبيل من سبيل الشيطان أو النار . **قوله** ( فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا بد ، نتحدث فيها ) قال عياض : فيه دليل على أن أمره لهم لم يكن للوجوب ، وإنما كان على طريق الترغيب والاولى ، اذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه هذه المراجعة . وقد يحتج به من لا يرى الاوامر على الوجوب . قلت : ويحتمل أن يكونوا رجوا وقوع النسخ تخفيفا لما شكروا من الحاجة إلى ذلك ، ويؤيده أن في مرسل يحيى بن يعمر ، فظن القوم أنها عزمة ، ووقع في حديث أبي طلحة ، فقالوا إنما فعدنا لغير ما بأس ، فعدنا نتحدث وتذاكر ، **قوله** ( فاذا أبيتم ) في رواية الكشميني ، اذا أبيتم ، بحذف الفاء . **قوله** ( الا المجلس ) كذا للجميع هنا بلفظ « الا » بالتشديد ، وتقدم في أواخر المظالم بلفظ فاذا أبيتم الى المجالس بالمشاة بدل الموحدة في أقيم وبتخفيف اللام من الى ، وذكر عياض أنه للجميع هناك هكذا ، وقد بينت هناك أنه للكشميني هناك كالذي هنا ، ووقع في حديث أبي طلحة ، إما لا ، بكسر الهمزة ، ولا ، نافية وهي مائة في الرواية ، ويجوز ترك الإمالة . ومعناه إلا تركوا ذلك فافعلوا كذا ، وقال ابن الأنباري افعل كذا إن كنت لا تفعل كذا ، ودخلت « ما » صلة . وفي حديث عائشة عند الطبراني في الاوسط ، فان أبيتم إلا أن تفعلوا ، وفي مرسل يحيى بن يعمر ، فان كنتم لابد فاعلمين . **قوله** ( فأعطوا الطريق حقه ) في رواية حفص بن غصن بن ميسرة « حقه » والطريق يذكر ويؤث ، وفي حديث أبي شريح عند أحمد « فن جلس منكم على الصعيد فليعطه حقه » . **قوله** ( قالوا وما حق الطريق ) ؟ في حديث أبي شريح « قلنا : يا رسول الله وما حقه » . **قوله** ( غضى البصر ، وكف الاذى ، ورد السلام ، والامر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ) في حديث أبي طلحة الاولى والثانية وزاد « وحسن الكلام » ، وفي حديث أبي هريرة الاولى والثالثة وزاد « وإرشاد ابن السبيل ونشيمت العاطس إذا حمد » ، وفي حديث عمر عند أبي داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر من الزيادة ونفيوا المظالم وتهدوا الفضال ، وهو عند الزوار بلفظ وإرشاد الفضال ، وفي حديث البراء عند أحمد والترمذي « اهدوا السبيل وأعينوا المظلوم وأفشوا السلام » ، وفي حديث ابن عباس عند الزوار من الزيادة « وأعينوا على الخوفة » . وفي حديث سهل بن حنيف عند الطبراني من الزيادة « ذكر الله كثيرا » ، وفي حديث وحشي بن حرب عند الطبراني من الزيادة « واهدوا الأغنياء وأعينوا المظلوم » ، ويخرج ما في هذه الاحاديث أربعة عشر أدبا وقد نظمها في ثلاثة أبيات هي :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطر      بق من قول خير الخلق إنسانا  
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمت      عاطسا وسلاما ود إحسانا  
في الخل عاون ومظلوما أعن وأغش      لطفاً أهد سبيلا واهد حيرانا  
بالعرف مروانه عن نكر وكف أذى      وغضى طرفاً وأكثر ذكر مولانا

وقد اشتملت على معنى عدة النهي عن الجلوس في الطر في الطريق من التمرض لفتن بخطر النساء بالشواب وخوف ما يلحق من النظر اليهن من ذلك ، فلم يمنع النساء من المرور في الفراغ لحوائجهم ، ومن التعرض لحقوق الله

والسليين عما لا يلوم الانسان اذا كان في بيته وحيد لا ينفرد أو يشغل بما يلومه ، ومن رؤية المناكير وتمطيل المعارف ، فيجب على المسلم الأمر والنهي عند ذلك فان ترك ذلك فقد تعرض للمصيبة ، وكذا يتعرض لمن يمر عليه ويسلم عليه فانه ربما كثر ذلك فيجوز عن الرد على كل ما ، ورده فرض نيأثم ، والمرء مأمور بأن لا يتعرض للفتن والزام نفسه ما لمه لا يقوى عليه . فتدبرهم الشارع الى ترك الجلوس حتما للعادة ، فلما ذكروا له ضرورتهم الى ذلك لما فيه من المصالح من تعامد بعضهم ببعض وهذا كرتهم في أمور الدين ومصالح الدنيا وترويح النفوس بالمحادثة في المباح لهم على ما يدل الماعدة من الأمور المذكورة ، ولكل من الآداب المذكورة شواهد في أحاديث أخرى : فأما انشاء السلام فسيأتي في باب مفرد : وأما إحسان السلام فقال عياض فيه نذير الى حسن معاملة المسلمين بعضهم لبعض ، فان الجالس على الطريق يمر به العدد الكثير من الناس فرما سألوه عن بعض شأنهم ووجه طريقتهم فيجب أن يتلقاهم بالجميل من السلام ، ولا يتلقاهم بالضجر وخشونة اللفظ ، وهو من جملة كف الأذى قلت : وله شواهد من حديث أبي شريح مائة رفته « من موجبات الجنة إطعام الطعام وإنشاء السلام وحسن الكلام ، ومن حديث أبي مالك الأنصري رفته « في الجنة غرف لمن أطاب الكلام ، والحديث ، وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم رفته « اتقوا النار ولو بقيت حبة تمر ، فمن لم يجد فسكامة طيبة ، وأما تسميت العاطس فمبسوطا في أواخر كتاب الأدب ، وأما رد السلام فسيأتي أيضا قريبا ، وأما المماونة على الخيل فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي هريرة رفته « كل سلامي من الناس عليه صدقة ، الحديث ، وفيه « ويعين الرجل على دابته فيجعله عليها ويرفع له عليها متاعه صدقة ، وأما إعانة المظلوم فتقدم في حديث البراء قريبا ، وله شاهد آخر تقدم في كتاب المظالم ، وأما إعانة المملوك فله شاهد في الصحيحين من حديث أبي موسى فيه « ويعين ذا الحاجة الملهوف ، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « وتسمى بشدة سابقك مع اللفان المستنيت ، وأخرج المروفي في العلم من حديث أنس رفته في حديث « والله يحب إعانة اللفان ، وسنده ضعيف جدا ، لكن له شاهد من حديث ابن عباس أصح منه « والله يحب إعانة اللفان » وأما إرشاد السبل فروى الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي ذر مرفوعا « وإرشادك الرجل في أرض الضلال صدقة ، والبخاري في « الأدب المفرد ، والترمذي وصححه من حديث البراء رفته « من منح منيحة أو هدنى زقاقا كان له عدل عتق نسمة ، وهدى بفتح الهاء وتشديد المهملة ، والوقاف بضم الزاى وتخفيف القاف وآخره قاف معروف ، والمراد من دل الذى لا يعرفه عليه اذا احتاج الى دخوله ، وفي حديث أبي ذر عند ابن حبان « ويسمع الأصم ويهدى الأعمى ويدل المستدل على حاجته ، وأما هداية الحيران فله شاهد في الذي قبله ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ففيهما أحاديث كثيرة منها في حديث أبي ذر المذكور قريبا وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر صدقة ، وأما كف الأذى فالمراد به كف الأذى عن المارة بان لا يجلس حيث يضيق عليهم الطريق أي على باب منزل من يتأذى بجلوسه عليه أو حيث يكشف عياله أو ما يريد القسرة به من حاله فله عياض ، قال : ويحتمل أن يكون المراد كف أذى الناس بعضهم عن بعض انتهى . وقد وقع في الصحيح من حديث أبي ذر رفته « فكشف عن الشرا ثوبا لك الصدقة ، وهو يؤيد الأول ، وأما غش البصر فهو المقصود من حديث الباب ، وأما كثرة ذكر الله ففيه عدة أحاديث يأتي بعضها في الدعوات

٣ - بِاسْمِ السَّلَامِ أَمُّمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى . ( وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةِ تَحِيَّاتِ بَابِهَا مِنْهَا ، أَوْ دَعَاها )

٦٢٣٠ - **عمر بن حفص** حدثنا **أبي حنيفة** الأحمشي قال حدثني **ثقيف** عن **عبد الله** قال :  
 كنا إذا صلنا مع النبي ﷺ قلنا السلام على الله قبل عباده ، السلام على جبريل ، السلام على ميكائيل ،  
 السلام على فلان وفلان . فلما انصرف النبي ﷺ أهل علينا بوجهه فقال إن الله هو السلام ، فإذا جلس أحدكم  
 في الصلاة فليقل « التحيات » والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا  
 وعلى عباد الله الصالحين . فانه إذا قال ذلك أصاب كل عبد صالح في السماء والأرض . أشهد أن لا إله إلا الله ،  
 وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . ثم يتخير بعد من الكلام ما شاء .

**قوله** ( باب السلام اسم من أسماء الله تعالى ) هذه الترجمة لفظ بمعنى حديث مرفوع له طرق ليس منها  
 شيء على شرط المصنف في الصحيح ، فاستعمله في الترجمة وأورد ما يؤدى معناه على شرطه وهو حديث التشهد لقوله  
 فيه « أن الله هو السلام » وكذا ثبت في القرآن في أسماء الله ( السلام المؤمن المهيمن ) ومعنى السلام السالم من  
 النقص ، وقبل المسلم لعباده ، وقبل المسلم على أوليائه . وأما لفظ الترجمة فأخرجه في « الادب المفرد » من  
 حديث أنس بسند حسن وزاد « وضمنه الله في الأرض ، فأفغوه بينكم » وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث  
 ابن مسعود موقوفاً ومرفوعاً ، وطريق الموقوف أقوى . وأخرجه البيهقي في « الشعب » من حديث أبي هريرة  
 مرفوعاً بسند ضعيف والفاظهم سواء . وأخرج البيهقي في « الشعب » عن ابن عباس موقوفاً « السلام اسم الله  
 وهو تحية أهل الجنة » وشاهده حديث المهاجر بن قنفذ أنه سلم على النبي ﷺ فلم يرد عليه حتى توضأ وقال  
 « اني كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وغيره ، ويحتمل  
 أن يكون أراد ما في رد السلام من ذكر اسم الله صريحاً في قوله « ورحمة الله » . وقد اختلف في معنى السلام : فنقل  
 عباس أن معناه اسم الله أي كلمة الله عليك وحفظه ، كما يقال الله معك ومصاحبك . وقيل : معناه إن الله مطلع  
 عليك فيما تفعل . وقيل : معناه ان اسم الله يذكر على الأعمال توقعا لاجتماع معاني الخيرات فيها وانتفاء هوارض  
 الفساد عنها . وقيل : معناه السلامة كما قال تعالى : ( فسلام لك من أصحاب الدين ) وكما قال الشاعر :

نحي بالسلامة أم عمرو وعمل بل بعد قومي من سلام

فكان المسلم أعلم من سلم عليه أنه سالم منه وأن لا خوف عليه منه . وقال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » : السلام  
 يطلق بأزاء معان ، منها السلامة ، ومنها التحية ، ومنها أنه اسم من أسماء الله . قال وقد يأتي بمعنى التحية محضاً ، وقد  
 يأتي بمعنى السلامة محضاً ، وقد يأتي متردداً بين المعنيين كقوله تعالى ( ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست  
 مؤمناً ) فإنه يحتمل التحية والسلامة ، وقوله تعالى ( ولهم ما يذهبون سلام قولاً من رب رحيم ) . **قوله** ( وإذا  
 حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ) لم يقع في رواية أبي ذر ( أو ردوها ) ومناسبة ذكر هذه الآية في  
 هذه الترجمة للإشارة إلى أن عموم الأمر بالتحية مخصوص بلفظ السلام كما دلت عليه الأحاديث المشار إليها في الباب  
 الأول . واتفق العلماء على ذلك إلا ما حكاه ابن التين عن ابن خزيمة من أن مالكاً أن المراد بالتحية في الآية الهدية  
 لكن حكي القرطبي عن ابن خزيمة من أن ذكره احتمالاً ، وادعى أنه قول الحنفية فاتهم احتجاجاً بذلك بأن

السلام لا يمكن رده بعينه بخلاف الهدية فإن الذي يهدي له إن أمكنه أن يجدي أحسن منها فعل والاردها بعينها .  
وتعقب بأن المراد بالرد رد المثل لا رد العين ، وذلك سائغ كثير . ونقل القرطبي أيضا عن ابن القاسم وابن وهب  
عن مالك أن المراد بالتحية في الآية تسميت الماطس والرد على المشمت ، قال : وليس في السياق دلالة على ذلك ،  
ولكن حكم التسميت والرد مأخوذ من حكم السلام والرد عند الجمهور ، وأهل هذا هو الذي نحا إليه مالك ، ثم  
ذكر حديث ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصلاة ، والغرض منه قوله فيه : إن الله  
هو السلام ، وهو مطابق لما ترجم له . وانفقوا على أن من سلم لم يجزئ في جوابه إلا السلام ، ولا يجزئ في  
جوابه صيغة بالخير أو بالسعادة ونحو ذلك . واختلف فيما أن في التحية بغير لفظ السلام هل يجب جوابه ،  
أم لا ؟ وأقل ما يحصل به وجوب الرد أن يسمع المبتدئ ، وحينئذ يستحق الجواب ، ولا يكفي الرد بالإشارة ،  
بل وود الزجر عنه ، وذلك فيما أخرجه الترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ولا تشبهوا  
باليهود والنصارى ، فإن تسليم اليهود الإشارة بالأصبع ، وتسليم النصارى بالأكف ، قال الترمذي : غريب .  
قلت : وفي سنده ضعف ، لكن أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفته لا تسلموا لليهود ، فإن تسليمهم  
بالروس والأكف والإشارة ، قال النووي : لا يرد على هذا حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها في المسجد  
وعصبة من النساء تعود فألقى بيده بالتسليم ، فانه يحول على أنه جمع بين اللفظ والإشارة ، وقد أخرجه أبو  
داود من حديثها بلفظ : فسلم علينا ، انتهى . والنهي عن السلام بالإشارة مخصوص بمن قدر على اللفظ حسا  
وشرعا ، وإلا فهي مشروعة لمن يكون في شغل يمنعه من التلفظ بجواب السلام كاملا صلى والبعيد والآخرس ، وكذا  
السلام على الأصم ، ولو أتى بالسلام بغير اللفظ العربي هل يستحق الجواب ؟ فيه ثلاثة أقوال للعلماء ، ثالثها يجب  
لمن يحسن بالعربية . وقال ابن دقيق العيد . الذي يظهر أن التحية بغير لفظ السلام من باب ترك المستعجب وليس  
بمكروه إلا إنه قصد به العدول عن السلام إلى ما هو أظهر في التعظيم من أجل أكابر أهل الدنيا ، ويجب الرد على  
الفور ، فلو أخرتم استدرك فرد لم يعد جوابا قاله القاضى حسين وجماعة ، وكأن عمله إذا لم يكن عذر . ويجب رد  
جواب السلام في الكتاب ومع الرسول ، ولو سلم الصبي على بالغ وجب عليه الرد ، ولو سلم على جماعة فهم صبي  
فأجاب أجرا عنهم في وجه

#### ٤ - باب تسليم القليل على الكثير

٦٢٣١ - **عنه** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن همام بن منبه عن أبي  
هريرة عن النبي ﷺ قال : **يسلم الصغير على الكبير ، والمارة على القاعد ، والقليل على الكثير** .  
[المحدث ٦٢٣١ - أخرجه في : ٦٢٣٢ ، ٦٢٣٣ ، ٦٢٣٤ ]

**قوله** ( باب تسليم القليل على الكثير ) هو أمر نسبي يشمل الواحد بالنسبة للآخرين فصاعدا والآخرين بالنسبة  
لثلاثة فصاعدا وما فوق ذلك . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( يسلم ) كذا في جميع بصيغة الخبر وهو  
بمعنى الأمر ، وقد ورد صريحا في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أحمد بلفظ : **يسلم** ، ويأتي شرحه فيما بعده ،  
قال الماوردي : لو دخل شخص مجلسا كان الجمع قليلا يسميهم سلام واحد فسلم كفاه ، فإن زاد فخصص بعضهم

فلا بأس ، ويمكن أن يرد منهم واحد ، فإن زاد فلا بأس ، وإن كانوا كثيراً بحيث لا ينتشر فيهم فيبتدىء أول دخوله إذا شاهدهم ، وتنادى سنة السلام في حق جميع من يسمعه ، ويجب هل من سمعه الرد على الكفاية . وإذا جلس سقط عنه سنة السلام فيمن لم يسمعه من الباقيين ، وهل يستحب أن يسلم على من جلس عندهم من لم يسمعه ؟ وجهان : أحدهما إن عاد فلا بأس ، والا فقد سقطت عنه سنة السلام لأنهم جمع واحد ، وعلى هذا يسقط فرض الرد بفعل بعضهم ، والثاني أنه سنة السلام باقية في حق من لم يبلغهم سلامه المتقدم فلا يسقط فرض الرد من الأوائل من الأواخر

### ٥ - باب يسلم الراكب على الماشي

٢٢٣٢ - **حديث** محمد بن سلام أخبرنا محمد بن أحمد بن جريح قال أخبرني زياد أنه سمع ثابتاً مولى ابن يزيد أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير ،

**قوله** ( باب يسلم الراكب على الماشي ) في رواية الكشي « تسليم » هل وفق الترجمة التي قبلها . **قوله** ( عله ) هو ابن يزيد . **قوله** ( زياد ) هو ابن سعد الخراساني نزيل مكة ، وقد وقع في رواية الاسماعيل هنا زياد بن سعد . **قوله** ( أنه سمع ثابتاً مولى ابن يزيد ) في رواية غير أبي ذر « عبد الرحمن بن زيد » ، ووقع في رواية روح التي بعدها أن ثابتاً أخبره وهو مولى عبد الرحمن بن زيد ، وزيد المذكور هو ابن الخطاب أخو عمر بن الخطاب ولذلك نسبوا ثابتاً هدوياً . روى أبو علي الحلي أن في رواية الأصبلي عن الجرجاني « عبد الرحمن بن يزيد » زيادة ياء في أوله وهو وهم ، وثابت هو ابن الأحنف وقيل ابن عياض بن الأحنف وقيل أن الأحنف لقب عياض ، وليس لثابت في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في المصنوع من كتاب البيوع . **قوله** ( يسلم الراكب على الماشي ) كذا ثبت في هذه الرواية ، ولم يذكر ذلك في رواية همام كما ذكر في رواية همام الصغير على الكبير ولم يذكر في هذه ، فكأن كلا منهما حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وقد وافق هماماً عطاء بن يسار كما سيأتي بعده ، واجتمع من ذلك أربعة أشياء وقد اجتمعت في رواية الحسن بن أبي هريرة عند الترمذي وقال : روى من غير وجه عن أبي هريرة ، ثم حكى قول أيوب وغيره أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة

### ٦ - باب يسلم الماشي على القاعد

٢٢٣٣ - **حديث** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريح قال أخبرني زياد أن ثابتاً أخبره - وهو مولى عبد الرحمن بن زيد - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : يسلم الراكب على الماشي ، والماشي على القاعد ، والقليل على الكثير ،

**قوله** ( باب يسلم الماشي على القاعد ) ذكر فيه الحديث الذي قبله من وجه آخر عن ابن جريح ، وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل بكسر المعجمة وسكون الموحدة بعدها لام زيادة أخرجه عبد الرزاق وأحمد بسند

صحيح بلفظ : يسلم الراكب على الراجل ، والراجل على الجالس والأقل على الأكثر . فمن أجب كل له ومن لم يجب فلا شيء له ،

### ٧ - باب يسلم الصغير على الكبير

٩٢٣٤ - وقال إبراهيم بن طهمان عن موسى بن عتبة عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن

أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : يسلم الصغير على الكبير ، والمار على القاعد ، والقليل على الكثير .

قوله ( باب يسلم الصغير على الكبير ) وقال إبراهيم بن طهمان : وثبت كذلك في رواية ابن ذر . وقد وصله البخاري في « الأدب المفرد » ، قال : حدثنا أحمد بن أبي عمرو حدثني أبي حدثني إبراهيم بن طهمان به سواء ، وأبو عمرو هو حفص بن عبد الله بن راشد السلمي تاضي نيسابور ، وصله أيضا أبو نعيم من طريق عبد الله بن الصياص ، والبيهقي من طريق أبي حامد بن الشرف كلاهما عن أحمد بن حفص به ، وأما قول الكرماني : عبر البخاري بقوله « وقال إبراهيم » ، لأنه سمع منه في مقام المذاكرة فلفظ عجيب ، فإن البخاري لم يدرك إبراهيم بن طهمان فضلا عن أن يسمع منه ، فإنه مات قبل مولد البخاري بست وعشرين سنة ، وقد ظهر بروايته في الأدب أن بينهما في هذا الحديث وجهين . قوله ( والمار على القاعد ) هو كذا في رواية ممام ، وهو أشمل من رواية ثابت التي قبلها بلفظ « الماشي » ، لأنه أعم من أن يكون المار ماشيا أو راكبا ، وقد اجتمعا في حديث فضالة بن عبيد عند البخاري في « الأدب المفرد » ، وأبو هريرة ومحمّد والنسائي ومحمّد بن حبان بلفظ « يسلم الفارس على الماشي والماشي على القاعد » ، وإذا حمل القاعد على المستقر كان أعم من أن يكون جالسا أو واقفا أو متكئا أو مضطجعا ، وإذا أضيفت هذه الصورة إلى الراكب تعددت الصور ، وثبتت صورة لم تقع منصوبة وهي ما إذا تلاقى ماران راكبان أو ماشيان وقد تكلم حاجا المازري فقال : بجزء الأدنى منهما الأعلى قدرا في الدين إجلالا لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع ؛ وعلى هذا لو التقي راكبان ومركوب أحدهما أهل في الحس من مركوب الآخر كاجل والفارس فيبدأ راكب الفرس ، أو يكفئ بالنظر إلى أهلهما قدرا في الدين فيبتدؤه الذي دونه ، هذا الثاني أظهر كما لا نظر إلى من يكون أهلهما قدرا من جهة الدنيا ، إلا أن يكون سلطانا يخشى منه ، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما تقدم في حديث المهاجرين في أبواب الأدب . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح من حديث جابر قال : الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو الأفضل ، ذكره عقب رواية ابن جرير عن زياد بن سعد عن ثابت عن أبي هريرة بسنده المذكور عن ابن جرير عن أبي الوليد عن جابر وصرح فيه بالسباح ، وأخرج أبو حنيفة وابن حبان في صحيحهما والبراء بن وجه آخر عن ابن جرير الحديث بنحوه مرفوعا بالزيادة ، وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المازني قال لي أبو بكر لا يسبقك أحد إل السلام ، وأبو هريرة من حديث أبي أمامة رفته ، أن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام ، وقال : حسن . وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء قلنا : يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعكم لله . قوله ( والقليل على الكثير ) تقدم تقريره ، لكن لو عكس الأمر فرجع كثير على جمع قليل ، وكذا لو سأل الصغير على الكبير ، لم أر فيهما نصا . واعتبر النووي المروى فقال الوارد يبدأ سواء كان صغيرا أم كبيرا قليلا أم كثيرا ،



ووافقته قول الملب : إن المار في حكم الداخل ، وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لشاغل به عن المهم الذي خرج لاجله ولخرج به عن العرف . قلت : ولا يعكر على هذا ما أخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، عن الطفيل بن أبي كعب قال « كنت أهدو مع ابن عمر إلى السوق فلا يمر على بيع ولا أحد الا سلم عليه . فقلت : ما تصنع بالسوق وأنت لا تقف على البيع ولا تسأل عن السلع ؟ قال : إنما نفدو من أجل السلام على من لقينا ، لأن مراد الماوردي من خرج في حاجة له فتشاغل منها بما ذكر ، والاثر المذكور ظاهر في أنه خرج لقصد تحصيل ثواب السلام . وقد تكلم العلماء على الحكمة فيمن شرع لهم الابتداء ، فقال ابن بطال عن الملب : تسليم الصغير لأجل حق الكبير لأنه أمر بتوقيره والتواضع له ، وتسليم القليل لأجل حق الكثير لأن حقهم أعظم . وتسليم المار أشبهه بالداخل على أهل المنزل ، وتسليم الراكب لثلاث يتكبر بركوبه فيرجع إلى التواضع . وقال ابن العربي : حاصل ما في هذا الحديث أن المفضل بنوع ما يبدأ الفاضل . وقال المازري : أما أمر الراكب فلأن له مزية على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطا على الراكب من الزهر أن لو حاز الفضيلتين ، وأما الماشي فلما يتوقع القاعد منه من الشر ولا سيما إذا كان راكبا ، فإذا ابتداء بالسلام أمن منه ذلك وأنس إليه ، أو لأن في التصرف في الحاجات امتنانا فصار للقاعد مزية فأمر بالابتداء ، أو لأن القاعد بشرى عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عند المشقة ، بخلاف المار فلا مشقة عليه ، وأما القليل فلفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدءوا الخيف على الواحد الزهر فاحتبط له ، ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم وكأنه لمراعاة السن فانه معتبر في أمور كثيرة في الشرع ، فلو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأن يكون الأصغر أعلم مثلا فبه نظر ، ولم أر فيه نقلا . والذي يظهر اعتبار السن لانه الظاهر ، كما تقدم الحقيقة على الجار . ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد أن محل الأمر في تسليم الصغير على الكبير إذا التقيان كان أحدهما راكبا والآخر ماشيا بدأ الراكب ، وإن كانا راكبين أو ماشيين بدأ الصغير . وقال المازري وغيره : هذه المناسبات لا يعترض عليها بجهنيات تخالفها لأنها لم تنصب نصب العلل الواجبة الاعتبار حتى لا يجوز أن يعدل عنها ، حتى لو ابتداء الماشي فسلم على الراكب لم يمتنع لانه يمثل الأمر باظهار السلام وافشائه ، غدير أن مراعاة ما ثبت في الحديث أول وهو خبر بمعنى الأمر على سبيل الاستحباب ، ولا يلزم من ترك المستحب الكراهة ، بل يكون خلاف الأولى ، فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركا للمستحب والآخر قاعلا لسنة ، إلا إن بادر فيكون تاركا للمستحب أيضا . وقال المتولي : لو عالف الراكب أو الماشي ما دل عليه الخبر كره ، قال : والوارد يبدأ بكل حال . وقال السكرماني : لو جاء أن الكبير يبدأ الصغير والكثير يبدأ القليل لكان مناسبا ، لأن الغالب أنه الصغير يخاف من الكبير والقليل من الكثير ، فإذا بدأ الكبير والكثير أمن منه الصغير والقليل ، لكن لما كان من شأن المسلمين أن يأمن بعضهم بعضا اعتبر جانب التواضع كما تقدم ، وحيث لا يظهر رجحان أحد الطرفين باستحقاقه التواضع له اعتبر الأعلام بالسلامة والدعاء له رجوعا إلى ما هو الأصل ، فلو كان المشاة كثيرا والقعود قليلا تعارضا ويكون الحكم حكم اثنين فلاقيا معا فأيهما بدأ فهو أفضل ، ويحتمل ترجيح جانب الماشي كما تقدم ، والله أعلم

## ٨ - باب إنشاء السلام

٦٢٣٥ - **حديث** فضيلة حديثنا جرير عن الشيباني عن أشعث بن أبي الشعثاء عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : بعبادة المريض ، واتباع الجنائز ، وتشميت العطاس ، ونصر الضعيف ، وعون المظلوم ، وإبرار المقسم . ونهى عن الشرب في الفضة ، ونهى عن تخنم الذهب ، وعن ركوب الميائز ، وعن لبس الحرير والهيلاج ، والفسى والإستبرق .

**قوله** ( باب افشاء السلام ) كذا في النسق وأبى الوقت ، وسقط لفظ « باب ، الباقي » . والمراد بفناء السلام بين الناس ليحيوا سلتهم . وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » بسند صحيح عن ابن عمر « إذا سلت فاسمع قائما تحية من عند الله » قال النووي : أنه أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه ، فإن لم يسمعه لم يكن آتيا بالسنة . ويستحب أن يرفع صوته بقدر ما يتحقق أنه سمعه ، فإن شك استظهر . ويستثنى من رفع الصوت بالسلام ما إذا دخل على مكان فيه أيقاظ ونيام فالسنة فيه ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال : كان النبي ﷺ يجيء من الليل فيسلم تسليما لا يوقظ نائما ويسمع اليقظان ، ونقل النووي عن المتولي أنه قال : يكره إذا أتى جماعة أن يخص بعضهم بالسلام . لأن القصد بشروعية السلام تحصيل الألفة ، وفي التخصيص إحشاش لغير من خص بالسلام **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وأشعث هو ابن أبي الشعثاء . بمجمة ثم مهمة ثم مثناة فيه وفي أبيه ، واسم أبيه سليم بن أسود . **قوله** ( عن معاوية بن قرة ) كذا الأكثر وخالفهم جعفر بن عوف فقال عن الشيباني عن أشعث عن سويد بن غفلة عن البراء . وهي رواية شاذة أخرجهما الإسماعيلي **قوله** ( أمرنا النبي ﷺ بسبع : بعبادة المريض الحديث ) تقدم في القباصي أنه ذكر في عدة مواضع لم يسقه بتامه في أكثرها ، وهذا الموضع مما ذكر فيه سبعا وأمورات وسبعا منيات ، والمراد منه هنا افشاء السلام ، وتقدم شرح عبادة المريض في الطب واتباع الجنائز فيه وعون المظلوم في كتاب المظالم وتشميت العطاس في أواخر الأدب وصيات أبرار القسم في كتاب الإيمان والندور ، وسبق شرح المنامي في الأثرية وفي القباصي ، وأما نصر الضعيف المذكور هنا فسبق حكمه في كتاب المظالم ، ولم يقع في أكثر الروايات في حديث البراء هذا ، وإنما وقع بدله إجابة الداعي ، وقد تقدم شرحه في كتاب الولية من كتاب النكاح . قال السكراني : نصر الضعيف من جملة إجابة الداعي لأنه قد يكون ضعيفا وإجابته نصره ، أو أن لا مفهوم للمعد المذكور وهو السبع فتكون المأمورات ثمانية ، كذا قال ؛ والذي يظهر لي أن إجابة الداعي سقطت من هذه الرواية ، وإن نصر الضعيف المراد به عون المظلوم الذي ذكر في غير هذه الطريق ، ويؤيد هذا الاحتمال أن البخاري حذف بعض المأمورات من غالب المواضع التي أورد الحديث فيها اختصارا . **قوله** ( وافشاء السلام ) تقدم في الجنائز بلفظ ورد السلام ، ولا مغايرة في المعنى لأن ابتداء السلام ورده متلازمان ، وافشاء السلام ابتداء يستلزم انضمامه جوابا ، وقد جاء افشاء السلام من حديث البراء بلفظ آخر وهو عند المصنف في « الأدب المفرد » وصححه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن هوشب عنه وفيه « أفشوا السلام تسليما » وله شاهد من حديث أبي الدرداء مثله عند الطبراني ، وسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا « ألا أدلكم على ما تحابون به ؟ أفشوا السلام بينكم » قال ابن العربي : فيه أن من فوائد افشاء السلام حصول المحبة بين المسلمين ، وكان ذلك لما فيه من اتلاف السكامة لتعم المصلحة بوقوع المعاونة على إقامة شرائع الدين وإخوان

الكافرين ، وهي كلمة إذا سمعت أخلصت القلب الواهي لها عن النفور الى الأقبال على قائلها . وعن عبد الله بن سلام رفعه ، أطعموا الطعام وأفشوا السلام ، الحديث وفيه ، تدخلوا الجنة بسلام ، أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وصححه الترمذي والحاكم ، والاولين وصححه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو رفعه ، « اعبدوا الرحمن ، وأفشوا السلام » الحديث وفيه ، تدخلوا الجنان ، والاحاديث في إفساء السلام كثيرة منها هند البزار من حديث الزبير وعند أحمد من حديث عبد الله بن الزبير وعند الطبراني من حديث ابن مسعود وأبي موسى وغيرهم ، ومن الاحاديث في إفساء السلام ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رفعه ، إذا فقد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم فليست الاولى أحق من الآخرة ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال ، « إن كنت لأخرج إلى السوق ومالي حاجة إلا أن أسلم ويسلم علي » وأخرج البخاري في « الأدب المفرد » من طريق الطفيل بن أبي بن كعب عن ابن عمر نحوه لكن ليس فيها شيء على شرط البخاري فاكثني بما ذكره من حديث البراء ، واستدل بالامر بإفساء السلام على أنه لا يكفي السلام سرا بل يشترط الجهر وأقله أن يسمع في الابتداء وفي الجواب ، ولا تكن الإشارة باليد ونحوه . وقد أخرج النسائي بسند جيد عن جابر رفعه ، « لا تسلموا تسليم اليهود فان تسليمهم بالرموس والاكف ، ويستثنى من ذلك حالة الصلاة فقد وردت احاديث جيدة أنه ﷺ رد السلام وهو يصل إشارة ، منها حديث أبي سعيد ، ان رجلا سلم على النبي ﷺ وهو يصل فرد عليه إشارة ، ومن حديث ابن مسعود نحوه ، وكذا من كان بعيدا بحيث لا يسمع التسليم يجوز السلام عليه إشارة وتلفظ مع ذلك بالسلام . وأخرج ابن أبي شيبة عن هطاء قال ، « يكره السلام باليد ولا يكره بالرأس » وقال ابن دقيق العيد : استدل بالامر بإفساء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ، وفيه نظر اذ لا سبيل الى القول بأنه فرض عين على التعميم من الجانبين وهو أن يجب على كل أحد أن يسلم على كل من اقبله لما في ذلك من الحرج والمشقة ، فإذا سقط من جانبي العمومين سقط من جانبي الخصوصين اذ لا قائل يجب على واحد دون الباقيين ، ولا يجب السلام على واحد دون الباقيين ، قال : وإذا سقط على هذه الصورة لم يسقط الاستحباب لان العموم بالنسبة الى كلا الفريقين ممكن انتهى . وهذا البحث ظاهر في حق من قال ان ابتداء السلام فرض عين ، وأما من قال فرض كفاية فلا يرد عليه اذا قلنا ان فرض الكفاية ليس واجبا على واحد بعينه ، قال ويستثنى من الاستحباب من ورد الامر بترك ابتدائه بالسلام كالكافر . قلت : ويدل عليه قوله في الحديث المذكور قبل « اذا فعلتموه تحاببتم » والمسلم مأمور بمهاداة الكافر فلا يشرع له فعل ما يستدعي محبة وموادته « وسيأتي البحث في ذلك في « باب التسليم على مجلس فيه اخلاط من المسلمين والمشركون » ، وقد اختلف أيضا في مشروعية السلام على الفاسق وعلى الصبي ، وفي سلام الرجل على المرأة وعكسه ، واذا جمع المجلس كافرا ومسلما هل يشرع السلام مراعاة لحق المسلم ؟ أو يسقط من أجل الكافر ؟ وقد ترجم المصنف لذلك كله . وقال النووي يستثنى من العموم بابتداء السلام من كان مشغولا بأكل أو شرب أو جماع ، أو كان في الحلاء أو الحمام أو نائما أو ناعسا أو مصليا أو مؤذنا مادام متلبسا بشيء مما ذكر ، فلو لم تكن القصة في فم الآكل مثلا يشرع السلام عليه ، ويشرع في حق المتبايعين وسائر المعاملات ، واحتج له ابن دقيق العيد بأن الناس غالبا يكونون في أشغالهم فلو روعي ذلك لم يحصل امتثال الإفساء . وقال ابن دقيق العيد : احتج من منع السلام على من في الحمام بأنه بيت الشيطان وليس موضع التحية لاشتغال من فيه بالتنظيف ، قال وليس هذا المعنى بالقوى في

الكراهة ، بل يدل على عدم الاستحباب . قلت : وقد تقدم في كتاب الطهارة من البخاري ، ان كل من عليهم ازار فيسلم والا فلا ، وتقدم البحث فيه هناك . وقد ثبت في صحيح مسلم عن أم هانئ ، أنها أتت النبي ﷺ وهو يتنفل وقاطمة نستره فسلمت عليه ، الحديث . قال النووي : وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالانصات ، فلو سلم لم يجب الرد عند من قال الانصات واجب ، ويجب عند من قال انه سنة ، وعلى الوجهين لا يبنى أن يرد أكثر من واحد ، وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي الأولى ترك السلام عليه فإن سلم عليه كفاء الرد بالإشارة ، وإن رد لفظا استأنف الاستعاذة وقرأ . قال النووي : وفيه نظر ، والظاهر أنه يشرح السلام عليه ويجب عليه الرد ، ثم قال : وأما من كان مشتغلا بالدعاء مستغرقا فيه مستجمع القلب فيحتمل أن يقال هو كالتقاربي ، والظاهر عندي ، أنه يكره السلام عليه لأنه يتكسر به ويشق عليه أكثر من مشقة الأكل . وأما الملبى في الإحرام فيكره أن يسلم عليه لأن قطع التلبية مكروه ، ويجب عليه الرد مع ذلك لفظا أن لو سلم عليه ، قال : ولو تبرع واحد من هؤلاء برد السلام إن كان مشتغلا بالبول ونحوه فيكره ، وإن كان آكلا ونحوه فيستحب في الموضع الذي لا يجب ، وإن كان مصليا لم يجوز أن يقول بلفظ الخطبة كميلك السلام أو عليك فقط ، فلو فعل بطلت إن علم التحريم لأن جهل في الأصح ، فلو أتى بضمير الغيبة لم تبطل ، ويستحب أن يرد بالإشارة ، وإن رد بعد فراغ الصلاة لفظا فهو أحب ، وإن كان مؤذنا أو ملبيا لم يكره له الرد لفظا لأنه قدر يسير لا يبطل الموالاة . وقد تعقب والذي رحمه الله في لمكتبته على الأذكار ماقاله الشيخ في القاري : لكونه يأتي في حقه نظير ما أوداه هو في الداعي ، لأن القاري قد يستغرق فكره في تدبر معاني ما يقرؤه ، ثم اعتذر عنه بأن الداعي يكون مهما يطلب حاجته فيغلب عليه التوجه طبعيا ، والقاري . أما يطالب منه التوجه شرعا قالوا سوسه سلطة عليه ولو فرض أنه يوفق للحالة الدلية فهو على ندور انتهى . ولا يخفى أن التعليل الذي ذكره الشيخ من تنكس الداعي يأتي نظيره في القاري ، وما ذكره الشيخ في بطلان الصلاة إذا رد السلام بالخطاب ليس متفقا عليه ، فمن العاصي نص في أنه لا تبطل لأنه لا يريد حقيقة الخطاب بل الدعاء ، وإذا عذرنا الداعي والقاري بعدم الرد فرد بعد الفراغ كان مستحبيا . وذكر بعض الحنفية أن من جلس في المسجد للقراءة أو التسبيح أو الانتظار الصلاة لا يشرح السلام عليهم ، وإن سلم عليهم لم يجب الجواب ، قال وكذا الخضم إذا سلم على العاصي لا يجب عليه الرد . وكذلك الأستاذ إذا سلم عليه تليذه لا يجب الرد عليه ، كذا قال . وهذا الأخير لا يوافق عليه . ويدخل في عموم إنشاء السلام السلام على النفس إن دخل ، مكانا ليس فيه أحد ، لقوله تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن دَخَلَ بَيْتَهُ مُسْلِمًا ﴾ الآية ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وابن أبي شيبة بسند حسن عن ابن عمر ، فيستحب إذا لم يكن أحد في البيت أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، وأخرج الطبري عن ابن عباس ومن طريق كل من علقمة وعطاء ومجاهد نحوه ، ويدخل فيه من مر على من ظن أنه إذا سلم عليه لا يرد عليه فانه يشرح له السلام ولا يتركه لهذا الظن لأنه قد يخطئ ، قال النووي : وأما قول من لا يحقق عنده أن ذلك يكون سببا لتأنيب الآخر فهو غباوة ، لأن المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هذا ، ولو أحملنا هذا لبطل انكار كثير من المنكرات . قال : وينبغي لمن وقع له ذلك أن يقول له عبارة لطيفة رد السلام واجب ، فينبغي أن مرد ليستطع منك الفرض ، وينبغي إذا تمادى على الترك أن يحمله من ذلك لأنه حق آدمي ، ورجح ابن دقيق العيد في شرح اللمام ، المقالة التي فيها

النورى بأن مفسدة توريط المسلم في المصيبة أشد من ترك مصالحة السلام عليه ، ولا سيما وامتنثال الافشاء قد  
حل مع غيره

### ٩ - باب السلام للمعرفة وغير المعرفة

٦٢٣٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الهيثم قال **حدثني** يزيد بن أبي الخير « عن عبد الله بن  
عمر أن رجلاً سأل النبي ﷺ : أي الإسلام خير ؟ قال : تطعمُ الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت وعلى  
من لم تعرف »

٦٢٣٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي « عن أبي أيوب  
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا ،  
وغيرهما الذي يهدأ بالسلام » . وذكر سفيان أنه سمعه منه ثلاث مرات

**قوله** ( باب السلام للمعرفة وغير المعرفة ) أي من يعرفه المسلم ومن لا يعرفه ، أي لا يخص بالسلام من يعرفه  
دون من لا يعرفه . وصدر الترجمة لفظ حديث أخرجه البخاري في « الادب المفرد » بسند صحيح عن ابن مسعود  
أنه « مر برجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن ، فرد عليه ثم قال : إنه سيأتي على الناس زمان يكون السلام  
فيه للمعرفة ، وأخرجه الطحاوي والطبراني والبيهقي في « الشعب » من وجه آخر عن ابن مسعود مرفوعاً ولفظه « أن  
من أشرط الساعة أن يمر الرجل بالمسجد لا يصلي فيه ، وإن لا يسلم إلا على من يعرفه ، وألفظ الطحاوي « إن من  
أشرط الساعة السلام للمعرفة ، ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث عبد الله بن عمر ، **قوله** ( **حدثني** يزيد ) هو ابن  
أبي حبيب كما ذكر في رواية قتبية عن الهيثم في كتاب الإيمان . **قوله** ( عن أبي الخير ) هو مرثد بفتح الميم والمثناة  
بينهما راء ساكنة وآخره دال مهملة والاسناد كله بصريون ، وقد تقدم شرح الحديث في أوائل كتاب الإيمان ،  
قال النورى معنى قوله « على من عرفت ومن لم تعرف » سلم على من لقيته ولا تخص ذلك بمن تعرف ، وفي ذلك  
اخلاص المصلحة واستتمام التواضع وإفشاء السلام الذي هو شعار هذه الأمة . قلت : وفيه من الفوائد أنه لو ترك  
السلام على من لم يعرف احتمل أن يظهر أنه من معارفه ، فقد يوقعه في الاستيحاء منه ، قال : وهذا العموم  
مخصوص بالمسلم ، فلا يتبدى السلام على كافر . قلت : قد تمسك به من أجاز ابتداء الكافر بالسلام ، ولا حجة فيه  
لأن الأصل مشروعية السلام للمسلم فيحمل قوله « من عرفت عليه » وأما « من لم تعرف » فلا دلالة فيه ، بل إن  
عرف أنه مسلم فذاك والا فلو سلم احتياطاً لم يمتنع حتى يعرف أنه كافر ، وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير  
المعرفة استفتاح للنخاطبة فتأنيس ليكون المؤمنون لهم أخوة فلا يستوحش أحد من أحد ، وفي التخصيص ما قد  
يوقع في الاستيحاء ، وبشبهه صدود المتأجرين المنهي عنه . وأورد الطحاوي في « المشكل » حديث أبي ذر في  
قصة إسلامه وفيه « فأنهيت إلى النبي ﷺ - وقد صلى هو وصاحبه - فكنت أول من حياه بتحية الإسلام » قال  
الطحاوي وهذا لا ينافي حديث ابن مسعود في ذم السلام للمعرفة ، لاحتمال أن يكون أبو ذر سلم على أبي بكر قبل

ذلك ، أو لأن حاجته كانت عند النبي ﷺ دون أبي بكر . قلت : والاحتمال الثاني لا يكفي في تخصيص السلام ، وأقرب منه أن يكون ذلك قبل تقرير الشرع بتعميم السلام ، وقد ساق مسلم قصة إسلام أبي ذر بطولها ولفظه ، وجاء رسول الله ﷺ حتى استلم الحجر وطاف بالبيت هو وصاحبه ثم صلى فلما قضى صلاته قال أبو ذر : فكنت أول من حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك ورحمة الله ، الحديث وفي لفظ قال « وصل ركعتين خلف المقام فأنيته فاني لأول الناس حياه بتحية الإسلام فقال : وعليك السلام . من أنت ؟ » وعلى هذا فيحتمل أن يكون أبو بكر توجه بعد الطواف الى منزله ودخل النبي ﷺ منزله فدخل عليه أبو ذر وهو وحده ، وبقيده ما أخرجه مسلم ، وقد تقدم للبخاري أيضا في المبعث من وجه آخر عن أبي ذر في قصة إسلامه أنه قام يلتبس النبي ﷺ ولا يعرفه ويكره أن يسأل عنه فوآه على معرفه أنه غريب ، فاستقبه حتى دخل به على النبي ﷺ فاسلم . الحديث الثاني حديث أبي أيوب « لا يعلم مسلم أن يهرج أعاه » الحديث تقدم شرحه في كتاب الأدب مستوفى ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة

### ٩٠ - باب آية الحجاب

٦٢٣٨ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب « قال أخبرني أنس بن مالك أنه قال : كان ابن شرسنين مَقْدَمَ رسول الله ﷺ المدينة ، فخدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته ، وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل ، وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه ، وكان أول ما نزل في مُبْتَنًى رسول الله ﷺ زينب ابنة جحش : أصبح النبي ﷺ بها عروسًا ، فدعا للقوم فأصابوا من الطعام ، ثم خرجوا وبقي منهم رهطٌ عند رسول الله ﷺ فأطالوا المكث ، فقام رسول الله ﷺ فخرج وخرجتُ معه كي يخرجوا فشي رسول الله ﷺ ومشيتُ معه ، حتى جاء عتبة حجرة عائشة ، ثم ظن رسول الله ﷺ أنهم خرجوا فرجع رسول الله ﷺ ورجعتُ معه ، حتى دخل على زينب فإذا هم جلوس لم يتفرقوا ، فرجع النبي ﷺ ورجعتُ معه حتى بلغ عتبة حجرة عائشة ، فظن أن قد خرجوا ، فرجع ورجعتُ معه فإذا هم قد خرجوا ، فأنزل آية الحجاب ، فضرب بي وبني وبينه سترًا »

٦٢٣٩ - حدثنا أبو الثعلبان حدثنا مُمْتَرٌ قال أبي حدثنا أبو جحزة عن أنس رضي الله عنه قال : لما تزوج النبي ﷺ زينب دخل القوم فطمعوا ، ثم جلسوا يتحدثون ، فأخذ كأنه يتهيأ للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام من القوم ، وقعد بقية القوم ، وإن النبي ﷺ جاء ليدخل . فإذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطلقوا ، فأخبرت النبي ﷺ ، فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فأنق الحجاب بيني وبينه ، وأنزل الله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي ﴾ الآية »

قال أبو عبد الله: فيه من الفقه أنه لم يستأذنهم حين قام وخرج، وفيه أنه نهى للقيام وهو يريد أن يقوموا  
 ٦٣٤٠ - حدثني إسحاق أخبرنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال أخبرني  
 عروة بن الزبير «أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قالت: كان عمر بن الخطاب يقول رسول الله ﷺ:  
 احبب نساءك. قالت: فلم يفضل. وكان أزواج النبي ﷺ يخرجن ليلاً إلى ليل. قيل الماصع، فخرجت  
 سودة بنت زمعة - وكانت امرأة طويلة - فراها عمر بن الخطاب وهو في المجلس فقال: عرفاك يا سودة  
 - حرصاً على أن ينزل الحجاب - قالت: فأنزل الله عز وجل آية الحجاب،

قوله (باب آية الحجاب) أي الآية التي نزلت في أمر نساء النبي ﷺ بالاحتجاب من الرجال، وقد ذكر فيه  
 حديث أنس من وجهين منه. وتقدم شرحه مستوفى في سورة الأحزاب، وقوله في آخره «فأنزل الله تعالى (يا أيها  
 الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي) الآية كذا انفق عليه الرواة عن معتمر بن سليمان ومالك بن عمرو بن حل الفلاس  
 عن معتمر فقال: فأولئك لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستألفوا، أخرجه الإسماعيلي وأشار إلى شدوده فقال  
 «جاء بآية غير الآية التي ذكرها المحامدة. قوله في أول الطريق الأول (عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك أنه  
 قال كان) قال الكرمان في التفاهة أو تهديد، وقوله «خدمت رسول الله ﷺ عشرًا حياته، أي بقية حياته إلى أن  
 مات، وقوله «وكنيت أعلم الناس بشأن الحجاب»، أي بسبب نزوله، وإطلاق مثل ذلك جائز للإعظام لا  
 للإحجاب. وقوله «وقد كان أبي بن كعب يسألني عنه، فيه إشارة إلى اختصاصه بمقرته، لأن أبي بن كعب أكبر  
 منه هلاً وسناً وقدرًا، وقوله في الطريق الأخرى «معتمر، هو ابن سليمان التيمي، وقوله «قال أبي» بفتح  
 المهملة وكسر الموحدة مخففاً والمفائل هو معتمر، ووقع في الرواية المتقدمة في سورة الأحزاب «سمعت أبي». .  
 قوله (حدثنا أبو مجلز عن أنس) قد تقدم في «باب الحجب للمعاطس» لسليمان التيمي حديث عن أنس بلا واسطة،  
 وقد سمع من أنس عدة أحاديث، وروى عن أصحابه عنه عدة أحاديث، وفيه دلالة على أنه لم يدلس. قوله (قال  
 أبو عبد الله) هو البخاري. قوله (فيه) أي في حديث أنس هذا. قوله (من الفقه أنه لم يستأذنهم حين قام  
 وخرج، وفيه أنه نهى للقيام وهو يريد أن يقوموا) ثبت هذا كله للمستعمل وحده هنا وسقط للباقين، وهو أولى  
 فانه أفرد لذلك ترجمة كما سيأتي بعد اثنين وعشرين باباً. قوله (حدثني إسحاق) هو ابن راهويه كما جزم به أبو  
 نعيم في «المستخرج». قوله (أخبرنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد الزهري. قوله (عن صالح) هو ابن كيسان  
 وقد سمع إبراهيم بن سعد الكندي من ابن شهاب ربما أدخل بينه وبينه واسطة كهذا. قوله (كان عمر بن الخطاب  
 يقول لرسول الله ﷺ احبب نساءك) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الطهارة، وقوله في آخره «قد عرفاك  
 يا سودة، حرصاً على أن ينزل الحجاب، فأنزل الله عز وجل الحجاب، ويجمع بينه وبين حديث أنس في نزول  
 الحجاب بسبب قصة زينب أن عمر حرص على ذلك حتى قال لسودة ما قال، فانفقت القصة لذين قدموا في البيت  
 في زواج زينب. فذلك، الآية، فكان كل من الأمرين سبباً لنزولها، وقد تقدم تقرير ذلك بزيادة فيه في تفسير  
 سورة الأحزاب، وقد سبق إلى الجمع بذلك القرطبي: فقال: يحمل على أن عمر تكرر منه هذا القول قبل الحجاب

وبعده ، ويحتمل أن بعض الرواة ضم قصة إلى أخرى . قال والاول أولى فان همر قامت عنده أفضة من أن يطلع أحد على حرم النبي ﷺ فسأله أن يخرجهم ، فلما أزل الحجاب كان قصده أن لا يخرجهم أصلا فكان في ذلك مفة فأذن لمن أن يخرجهم لحاجتهم التي لا بد منها . قال عياض : خص أزواج النبي ﷺ بستر الوجه والكفين ، واختلف في نديه في حق غيرهن ، قالوا : فلا يجوز لمن كشف ذلك لشهادة ولا غيرها ، قال : ولا يجوز إبراز أشخاصهن وإن كن مستترات الا فيما دعت الضرورة اليه من الخروج الى البراء ، وقد كن اذا حدثن جلن للناس من وراء الحجاب واذا خرجن لحاجة حجب وسترن انتهى . وفي دعوى وجوب حجب أشخاص مطلقا إلا في حاجة البراء نظر ، فقد كن يسافرن للحج وغيره ومن ضرورة ذلك الطواف والسعي وفيه بروز أشخاصهن ، بل وفي حالة الركوب والنزول لابد من ذلك ، وكذا في خروجهن الى المسجد النبوي وغيره . فنيه : حكى ابن التين عن الداودي أن قصة سودة هذه لا تدخل في باب الحجاب وانما هي في لباس الجلابيب ، وتعقب بان إرخاء الجلابيب هو الستر من نظر الغير اليهن وهو من جملة الحجاب

### ١١ - باب الاستئذان من أجل البصر

٦٢٤١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال الزهري حفظته كما أنك ها هنا من سهل بن سعيد قال : اطلع رجل من جمر في حجر النبي ﷺ ، ومع النبي ﷺ مِذْرَى يَمْحُكُ بِهِ رَأْسَهُ فَقَالَ : لَوْ أَعْلَمُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَمَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ ، إِنَّمَا جُمِلَ الاستئذان من أجل البصر .

٦٢٤٢ - حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر عن أنس بن مالك أن رجلا اطلع من بعض حجر النبي ﷺ ، فقام إليه النبي ﷺ بمشقص - أو بمشاقص - فسكاني أنظر إليه فمخَّل الرجل ليطمئنه .

[ الحديث ٦٢٤٢ - طريقه في : ٦٨٨٩ ، ٦٩٠٠ ]

قوله ( باب الاستئذان من أجل البصر ) أي شرع من أجله ، لأن المستأذن لو دخل بغير إذن لرأى بعض ما يكره من يدخل اليه أن يطلع عليه ، وقد ورد التصريح بذلك فيما أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث ثوبان رفعه « لا يحل لأمرئ مسلم أن ينظر الى جوف بيت حتى يستأذن فان فعل فقد دخل » أي صار في حكم الداخل ، وللاولين من حديث أبي هريرة بسند حسن رفعه « اذا دخل البصر فلا إذن » وأخرج البخاري أيضا عن عمر من قوله « من ملأ عينه من قاع بيت قبل أن يؤذن له فقد فسق » . قوله (سفيان) قال الزهري كانت عادة سفيان كثيرا حذف الصيغة فيقول فلان عن فلان ، لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا عن ، وقوله « حفظته كما أنك ها هنا » هو قول سفيان وليس في ذلك تصريح بأنه سمعه من الزهري ، لكن قد أخرج مسلم والترمذي الحديث المذكور من طرق عن سفيان فقالوا « عن الزهري » ورواه الحميدي وابن أبي هريرة مسنديهما عن سفيان فقالا « حدثنا الزهري » أخرجه أبو نعيم من طريق الحميدي والاسماعيليين من طريق ابن أبي



حمر ، وقوله : كما أنك هنا ، أي حفظته حفظا كالمصوم لا شك فيه . **قوله** ( عن سهل ) في رواية الحميدي : سمعت سهل بن سعد ، وبأني في الدييات من رواية الليث عن الزهري أن سهلا أخبره . وقد تقدم بعض هذا في كتاب اللباس وروعه بشرحه في الدييات ، وقوله في هذه الرواية : من حمر في حجر ، الاول بضم الميم وسكون المهملة وهو كل ثقب مستدير في أرض أو حائط ، وأصلها مكان من الوحش ، والثاني بضم المهملة وفتح الميم جمع حجرة وهي ناحية البيت . ووقع في رواية الكشميني : حجرة ، بالافراد . وقوله : مدري يحك به ، في رواية الكشميني : بها ، والمدري تذكر وتؤنث . وقوله : لو أعلم أنك تنتظر ، كذا للاكثر بوزن فتعلم ، والكشميني : تنظر . وقوله : من أجل البصر ، وقع فيه عند أبي داود بسبب آخر من حديث سعد ، كذا عنده منهم ، وهو عند الطبراني عن سعد بن عباد ، جاء رجل فقام على باب النبي ﷺ يستأذن مستقبل الباب ، فقال له : هكنا عندك ، قائما الاستئذان من أجل النظر ، وأخرج أبو داود بسند قوي من حديث ابن عباس : كان الناس ليس لبيوتهم ستور فأمرهم الله بالاستئذان ، ثم جاء الله بالخير فلم أر أحدا يعمل بذلك ، قال ابن عبد البر : أظنهم اكتفوا بقرع الباب . وله من حديث عبد الله بن بسر : كان رسول الله ﷺ إذا أتى باب قوم لم يستقبل الباب من تلقاء وجهه ولكن من ركنه الايمن أو الايسر ، وذلك ان الدور لم يكن لها ستور ، وقوله في حديث أنس : بمشقص أو مشاقص ، بشين مهملة وقاف وصاد مهملة وهو شك من الراوي هل قاله شيخه بالافراد أو بالجمع ، والمشقص بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه : فصل السهم اذا كان طويلا غير عربي . وقوله : يفتل ، بفتح أوله وسكونه المهملة وكسر المثناة أي يطمنه وهو غافل ، وسيأتي حكم من أصيبت عينه أو غيرها بسبب ذلك في كتاب الدييات وهو مخصوص بمن تعمد النظر ، وأما من وقع ذلك منه عن غير قصد فلا حرج عليه ، ففي صحيح مسلم : ان النبي ﷺ سئل عن نظرة الفجأة فقال : اصرف بصرك ، وقال لعل : لا تدبغ النظرة النظرة ، فان لك الاول وليس لك الثانية ، واستدل بقوله : من أجل البصر ، على مشروعية القياس والاعمال ، فانه دل على أن التحريم والتعويل الذي لاجله شرع لم يعمل بمقتضى الحديث ، واستدل به على أن المرء لا يحتاج في دخول منزله الى الاستئذان لفقد العلة التي شرع لاجلها الاستئذان ، نعم لو احتمل أن يتجدد فيه ما يحتاج معه اليه شرع له ، ويؤخذ منه أنه يشرع الاستئذان على كل أحد حتى المحارم لئلا تكون منكشفة العورة ، وقد أخرج البخاري في « الادب المفرد » عن نافع : كان ابن عمر اذا بلغ بعض ولده الحلم لم يدخل عليه إلا باذن ، ومن طريق طهمة : جاء رجل الى ابن مسعود فقال : استأذن على أمي ؟ فقال : دعني كل أحيانها تريد أن تراها ، ومن طريق مسلم بن نذير بالنون مضمر : سألت رجلا حديثه : استأذن على أمي ؟ قال : ان لم تستأذن عاينها رأيت ما نسكوه ، ومن طريق موسى بن طلحة : دخلت مع أبي علي أمي فدخل واتبعته فدفع في صدري وقال : تدخل بغير إذن ، ومن طريق طهمة : سألت ابن عباس : استأذن على أختي ؟ قال : نعم . قلت : انها في حجرى ، قال : أنجب ان تراها عريانة ؟ وأسأيد هذه الآثار كلها صحيحة . وذكر الأصوليون هذا الحديث مثالا للتخصيص على العلة التي هي أحد أركان القياس

## ١٢ - باب زنا الجوارح دون للفرج

٦٣٤٣ - **حدثنا** الحيدى حدثنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :  
 لم أر شيئا أشبه بالعم من قول أبي هريرة . . . . . وحدثني محمود أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن  
 طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئا أشبه بالعم ما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : إن الله  
 كتب على ابن آدم حظا من الزنا أدرك ذلك لآحالة : فزنا العين للنظر ، وزنا اللسان للمنطق ، والزنا النفس تمنى  
 وتشتهى ، وتفرج بصدق ذلك كله ويكذبه .

[ الحديث ٦٣٤٣ - طرحة ١ : ٦٦١٢ ]

**قوله** ( باب زنا الجوارح دون الفرج ) أى أن الزنا لا يختص إطلاقه بالفرج ، بل يطلق على ما دون الفرج  
 من نظر وغره . وفيه إشارة إلى حكمة النبي عن رؤية ما في البيت بغير استئذان لتظهر مناسبته للذي قبله . **قوله**  
 ( عن ابن طاوس ) هو عبد الله ، وفي مسند الحيدى عن سفيان . حدثنا عبد الله بن طاوس ، وأخرجه أبو نعيم  
 من طريقه . **قوله** ( لم أر شيئا أشبه بالعم من قول أبي هريرة ) هكذا اقتصر البخاري على هذا القدر من طريق  
 سفيان ثم عطف عليه رواية معمر عن ابن طاوس فسأله مرفوعا بتمامه ، وكذا صنع الإسماعيلي فأخرجه من  
 طريق ابن أبي عمر عن سفيان ثم عطف عليه رواية معمر ، وهذا يوم أن سافعا سراء ، وليس كذلك فقد  
 أخرجه أبو نعيم من رواية بشر بن موسى عن الحيدى ولفظه : سئل ابن عباس عن العم فقال : لم أر شيئا  
 أشبه به من قول أبي هريرة : كتب على ابن آدم حظا من الزنا ، وساق الحديث مرفوعا ، فعرف من هذا أن  
 رواية سفيان مرفوعة ورواية معمر مرفوعة ، ومحمود شيخه فيه هو ابن غيلان ، وقد أفرده عنه في كتاب القدر  
 وعطفه فيه لورقاء عن ابن طاوس فلم يذكر فيه ابن عباس بين طاوس وأبى هريرة ، فكان طاوسا سمعه من أبي  
 هريرة بعد ذكر ابن عباس له ذلك ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب القدر أن شاء الله تعالى . قال ابن بطال :  
 سمى النظر والنظر زنا لأنه يدعو إلى الزنا الحقيقي ، ولذلك قال : والفرج بصدق ذلك ويكذبه ، قال ابن بطال :  
 استدلل أشبه بقوله : والفرج بصدق ذلك أو يكذبه ، على أن القاذف إذا قال زنت بك لا يحد ، وخالفه ابن  
 القاسم فقال يحد ، وهو قول الشافعي وخالفه بعض أصحابه ، واحتج الشافعي فيما ذكر الخطابي بأن الأفعال تضاف  
 للأيدي لقوله تعالى ( فبما كسبت أيديكم ) وقوله ( بما قدمت يداك ) وليس المراد في الآيتين جنابة الأيدي  
 فقط بل جميع الجنابات اتفاقا فكانه إذا قال زنت بك وصف ذاته بالزنا لأن الزنا لا يقبض له . وفي التعليل  
 الأخير نظر ، والمشهور عند الشافعية أنه ليس صريحا

### ١٣ - باب التسليم والاستئذان ثلاثا

٦٣٤٤ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عبد الصمد حدثنا عبد الله بن الثقفى حدثنا عطاء بن عبد الله عن أنس  
 رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم سلم ثلاثا ، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ،  
 ٦٣٤٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي

سميد الخدرى قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذهور ، فقال : استأذنتُ على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال : ما ذاك ؟ قالت استأذنتُ ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله ﷺ : إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليترجم . فقال : والله لتفهمنَّ عليه بيئته . أُنكم أحدُ سمة من النبي ﷺ ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقومُ معك إلا أصغرُ القوم ، فسكتُ أصغرُ القوم ، ففقتُ منه فأخبرتُ عمر أن النبي ﷺ قال ذلك .

وقال ابن المبارك : أخبرني ابنُ عيينة حدثني يزيدُ عن بُسر سمعتُ أبا سعيد بهذا

قوله ( باب التَّسليم والاستئذان ثلاثاً ) أي سواء اجتمعوا أو انفردوا ، وحديث أنس شاهد للاول وحديث أبي موسى شاهد لثاني ، وقد ورد في بعض طرقه الجمع بينهما ، واختلاف هل التَّسليم شرط في الاستئذان أو لا ؟ فقال المازري : صورة الاستئذان أن يقول : السلام عليكم أدخل ؟ ثم هو بالخيار أن يسمى نفسه أو يقتصر على التَّسليم ، كذا قال ، وسيأتي ما يعكر عليه في د باب إذا قال من ذا ؟ فقال : أنا ، . قوله ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث وعبد الله بن المثنى أي ابن عبد الله بن أنس تقدم القول فيه في د باب من أعاد الحديث ثلاثاً ، في كتاب العلم ، وقدم هنا السلام على الكلام وهناك بالعكس ، وتقدم شرحه ، وقول الاسماعيلى : أن السلام إنما يشرح تكراره إذا أقرن بالاستئذان ، والتعقب عليه ، وأن السلام وحده قد يشرح تكراره إذا كان الجمع كثيراً ولم يسمع بعضهم وقصد الاستيعاب ، وهذا جزم القنوى في معنى حديث أنس ، وكذا لو سلم وظن أنه لم يسمع فحسن الإعادة فيعيد مرة ثانية وثالثة ولا يزيد على الثالثة . وقال ابن بطال : هذه الصيغة تقتضى العموم ولكن المراد الخصوص وهو غالب أحواله ، كذا قال ، وقد تقدم من كلام السكرماني مثله وفيه نظر ، ود كان مجرد ما لا تقتضى مداومة ولا تكراراً ، لكن ذكر الفعل المضارع بعدها يشهر بالتكرار . واختلف فيمن سلم ثلاثاً فظن أنه لم يسمع ، فمن مالئ له أن يزيد حتى يتحقق ، وذهب الجمهور وبعض المالكية إلى أنه لا يزيد إقباعاً لظاهر الخبر . وقال المازري : اختلفوا فيما إذا ظن أنه لم يسمع هل يزيد على الثلاث ؟ فقيل : لا ، وقيل : نعم . وقيل : إذا كان الاستئذان بلفظ السلام لم يزد وإن كان بغير لفظ السلام زاد . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا يزيد بن خصيفة ) بخاء مصحفة وصاد مهملة وفاء مضمر د ووقع لمسلم عن عمرو الناقد د حدثنا سفيان حدثني واقد يزيد بن خصيفة د وشيخه بسر بنهم الموحدة وسكون المهملة ، وقد صرح بسماحه من أبي سعيد في الرواية الثانية المعلقة . قوله ( كنت في مجلس من مجالس الأنصار ) في رواية مسلم عن عمرو الناقد عن سفيان بسند هذا إلى أبي سعيد قال د كنت جالسا بالمدينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان د أني في حلقة فجاأبي بن كعب ، أخرجه الاسماعيلى . قوله ( إذ جاء أبو موسى كأنه مذهور ) في رواية عمرو الناقد د وثاناً أبو موسى فرجاً أو مذهوراً د وزاد د قلنا ما شأنك ؟ فقال : ان عمر أرسل إلى أن آتية فأنتيت بابه . . قوله ( فقال استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ) في رواية مسلم د فسلبت على بابه ثلاثاً فلم يردوا على فرجعت ، وتقدم في الجوع من طريق حميد بن عمير د ان أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطاب فلم

يؤذن له وكأنه كان مشغولا ، فرجع أبو موسى ، فنزع عمر فقال : ألم اسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ انذروه . قيل  
 انه رجع ، وفي رواية بكير بن الأشج عن بسر عند مسلم : استأذنت على عمر أمس ثلاث مرات فلم يؤذن لي  
 فرجعت ، ثم جئت اليوم فدخلت عليه فأخبرته أني جئت أمس فلبت ثلاثا ثم انصرفت ، قال قد سمعناك  
 ونحن حينئذ على شغل ، فلوما استأذنت حتى يؤذن لك ؟ قال استأذنت كما سمعت ، وله من طريق أبي نضرة عن  
 أبي سعيد : ان أبا موسى أتى باب عمر فاستأذن ، فقال عمر واحدة ثم استأذن فقال عمر ثلثان ثم استأذن فقال عمر  
 ثلاث ثم انصرفت فاقبمه فردّه ، وله من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة : جاء أبو موسى الى عمر فقال : السلام  
 عليكم هذا عبد الله بن قيس . فلم يأذن له ، فقال : السلام عليكم عذا أبو موسى ، السلام عليكم هذا الأشعري ، ثم  
 انصرف . فقال : ردوه علي ، وظاهرهذين السياقين التباير ، فان الاول يقتضي انه لم يرجع الى عمر الا في اليوم الثاني ،  
 وفي الثاني أنه أرسل اليه في الحال . وقد وقع في رواية لمالك في الموطأ : فأرسل في أثره ، ويجمع بينهما بان عمر لما  
 فرغ من الشغل الذي كان فيه تذكره فساءل عنه فأخبر برجوعه فأرسل اليه فلم يجد الرسل في ذلك الوقت وجاء هو الى  
 عمر في اليوم الثاني . **قوله** ( فقال : ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي ) في رواية عبيد بن حنبل عن أبي  
 موسى عند البخاري في الادب المفرد : فقال : يا عبد الله اشتد عليك أن تحتبس على بابي ؟ اعلم ان الناس كذلك يشتد  
 عليهم أن يحتبسوا على بابك ، فقلت بل استأذنت الخ ، وفي هذه الزيادة دلالة على ان عمر أراد تأديبه لما بلغه أنه  
 قد يحتبس على الناس في حال إمرته ، وقد كان عمر استخلفه على الكوفة ، مع ما كان عمر فيه من الشغل . **قوله** ( اذا  
 استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع ) وقع في رواية عبيد بن حمير : كنا نؤمر بذلك ، وفي رواية عبيد بن  
 حنبل عن أبي موسى : فقال عمر بمن سمعت هذا ؟ قلت سمعته من رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي نضرة : ان  
 هذا شيء حفظته من رسول الله ﷺ . **قوله** ( فقال والله لتقيم عليه بيعة ) زاد مسلم : والا أوجعتك ، وفي  
 رواية بكير بن الأشج : وفاءه لا وجمن ظهرك وبطئك أو لتأتيني بمن يشهدك على هذا ، وفي رواية عبيد بن  
 حمير لتأتيني على ذلك بالبيعة ، وفي رواية أبي نضرة : والا جعلتك عظة . **قوله** ( أنتم أحد سمعته من النبي ﷺ )  
 في رواية عبيد بن حمير : فأنطلق الى مجلس الانصار فساءلهم ، وفي رواية أبي نضرة فقال : ألم تعلموا أن رسول الله  
 ﷺ قال : الاستئذان ثلاث ؟ قال لعلوا يضحكون ، فقلت أناكم أخوكم وقد أفزع فتضحكون . **قوله** ( فقال أبي )  
 هو ابن كعب وهو في رواية مسلم كذلك . **قوله** ( لا يقوم مني الا أصغر القوم ) في رواية بكير بن الأشج : فواءه  
 لا يقوم معك الا أحدنا سنا ، قم يا أبا سعيد . **قوله** ( فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك ) في رواية مسلم  
 : فقامت معه فذهبت الى عمر فشهدت ، وفي رواية أبي نضرة : فقال أبو سعيد : اطلق ، وأنا شريكك في هذه  
 العقوبة ، وفي رواية بكير بن الأشج : فقامت حتى أتيت عمر فقلت : قد سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا ، وانفق  
 الرواة على أن الذي شهد لأبي موسى عند عمر أبو سعيد ، الا ما عند البخاري في : الادب المفرد ، من طريق عبيد  
 ابن حنبل فان فيه : فقام معي أبو سعيد الحُدُوي أو أبو مسعود الى عمر ، هكذا بالشك ، وفي رواية لمسلم من  
 طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة في هذه الفصة : فقال عمر ان وجد بيعة تجدوه عند المنبر عشية ، وان لم يجد بيعة  
 فلن تجدوه . فلما أن جاء بالعشي وجدته قال : يا أبا موسى ما تقول ، أفد وجدت ؟ قال : نعم أبي بن كعب ، قال :  
 عدل . قال : يا أبا الطفيل . وفي لفظ له يا أبا المنذر . ما يقول هذا ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك

يا ابن الخطاب ، فلا تكون هذا يا علي أصحاب رسول الله ﷺ ، قال : سبحان الله ، أنا سمعت شيئاً فأحببت أن أثبت ، هكذا وقع في هذه الطريق ، وطلحة بن يحيى فيه ضعف ، ورواية الأكثر أولى أن تكون محفوظاً ، ويمكن الجمع بأن أبي بن كعب جاء بعد أن شهد أبو سعيد . وفي رواية عبيد بن حنين التي أشرت إليها في « الأدب المفرد » زيادة مفيدة وهي أن أبا سعيد أو أبا مسعود قال لعمر : « خرجنا مع النبي ﷺ يوماً وهو يريد سعد بن عبادَةَ حتى أتاه فسلم فلم يؤذن له ثم سلم الثانية فلم يؤذن له ثم سلم الثالثة فلم يؤذن له فقال : قضينا ما علينا ثم رجع ، فأذن له سعد » الحديث ، فثبت ذلك من قوله ﷺ ومن فعله . وقصة سعد بن عبادَةَ هذه أخرجهما أبو داود من حديث قيس بن سعد ابن عبادَةَ مطولة بمعناه ، وأحد من طريق ثابت عن أنس أو غيره كذا فيه ، وأخرجه البزار عن أنس بغير تردد ، وأخرجه الطبراني من حديث أم طارق مولاة سعد ، واتفق الرواة على أن أبا سعيد حدث بهذا الحديث عن النبي ﷺ وحكى قصة أبي موسى عنه إلا ما أخرجه مالك في الموطأ عن الثقة عن بكير بن الأشج عن بسر عن أبي سعيد عن أبي موسى بالحديث مختصراً دون القصة ، وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بطوله وصرح في روايته بسامع أبي سعيد له من النبي ﷺ ، وكذا وقع في رواية أخرى عنده فقال أبو موسى إن كان سمع ذلك منكم أحد فليقم معي ، فقالوا لا يا سعيد قم معه ، وأغرب الداودي فقال : روى أبو سعيد حديث الاستئذان عن أبي موسى وهو يشهد له عند عمر فآدى إلى عمر ما قال أهل المجلس ، وكأنه نسي أسماءهم بعد ذلك لحدث به عن أبي موسى وحده لكونه صاحب القصة . ونعقب ابن التين بأنه يخالف لما في رواية الصحيح لأنه قال « فأخبرت عمر بأن النبي ﷺ قال » . قلت : وليس ذلك صريحاً في رد ما قال الداودي . وإنما المعتمد في التصريح بذلك رواية عمرو بن الحارث وهي من الوجه الذي أخرجه منه مالك ، والتحقيق أن أبا سعيد حكى قصة أبي موسى عنه بعد وقوعها بدهر طويل ، لأن الدين وروها عنه لم يدركوها ، ومن جملة قصة أبي موسى الحديث المذكور ، فكان الراوي لما اختصرها واقتصر على المرفوع خرج منها أن أبا سعيد ذكر الحديث المذكور عن أبي موسى وغفل عما في آخرها من رواية أبي سعيد المرفوع عن النبي ﷺ بغير واسطة ، وهذا من آفات الاختصار ، فينبغي لمن اقتصر على بعض الحديث أن يتفقد مثل هذا والواقع في الخطأ وهو كحذف ما المتن به تعلق ، وتختلف الدلالة بحذفه ؛ وقد اشتد انكار ابن عبد البر على من زعم أن هذا الحديث إنما رواه أبو سعيد عن أبي موسى وقال إن الذي وقع في الموطأ لهما هو من النقلة لاختلاط الحديث عليهم . وقال في موضع آخر : ليس المراد أن أبا سعيد روى هذا الحديث عن أبي موسى ، وإنما المراد عن أبي سعيد عن قصة أبي موسى والله أعلم . ومن وافق أبا موسى على رواية الحديث المرفوع جندب بن عبد الله أخرجه الطبراني عنه بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع » . **قوله** ( وقال ابن المبارك ) هو عبد الله ، وابن عيينة هو سفيان المذكور في الأسناد الأول ، وأراد بهذا التعليق بيان سماع بسر له من أبي سعيد ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من طريق الحسن بن سفيان حدثنا حبان ابن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك ، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الزائد ، وأخرجه الحميدي عن سفيان . حدثنا يزيد بن خصيفة سمعت بسر بن سعيد يقول حدثني أبو سعيد ، وقد استهكل ابن العربي إنكار عمر على أبي موسى حديث المذكور مع كونه وقع له مثل ذلك مع النبي ﷺ ، وذلك في حديث ابن عباس الطويل في عمر النبي ﷺ نساء في المشربة ، فإن فيه أن عمر استأذن مرة بعد مرة فلما لم يؤذن له في الثالثة وجع حتى جاءه الأذن

وذلك بين في سياق البخاري ، قال : والجواب عن ذلك أنه لم يقض فيه بعله ، أو لعله نسي ما كان وقع له . ويؤيد قوله « شغلني الصنف بالاسواق » . قلت : والصورة التي وقعت لعمر ليست مطابقة لما رواه أبو موسى ، بل استأذن في كل مرة فلم يؤذن له فرجع فلما رجع في الثالثة استدعى قاذن له ، ولفظ البخاري الذي أحال عليه ظاهر فيما قلته وقد استوفيت طرفه عند شرح الحديث في أواخر النكاح ، وليس فيه ما ادعاه . وتعلق بقصة عمر من زعم أنه كان لا يقبل خبر الواحد ، ولا حجة فيه لأنه قبل خبر أبي سعيد المطايعي لحديث أبي موسى ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد ، واستدل به من ادعى أن خبر العدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره كما في الشهادة . قال ابن بطال : وهو خطأ من قائله وجهل بمذهب عمر ، فقد جاء في بعض طرقه أن عمر قال لأبي موسى « أما إنني لم أتهمك ولكنني أردت أن لا يتجرأ الناس على الحديث عن رسول الله ﷺ » . قلت : وهذه الزيادة في الموطأ عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم أن أبا موسى . . فذكر القصة وفي آخره « فقال عمر لأبي موسى : أما إنني لم أتهمك ، ولكنني خشيت أن يقول الناس على رسول الله ﷺ ، وفي رواية عبيد بن حنن التي أشرت إليها آنفا » . فقال عمر لأبي موسى « إن كنت لأمننا على حديث رسول الله ﷺ ، ولكن أحببت أن استثبت ، ونحوه في رواية أبي بردة حين قال أبو بكر بن كعب لعمر « لا تكن عذابا على أصحاب رسول الله ﷺ » ، فقال : سبحان الله ، إنما سمعت شيئا فأحببت أن أثبت ، قال ابن بطال : فيؤخذ منه التثبت في خبر الواحد لما يجوز عليه من السهو وغيره ، وقد قبل عمر خبر العدل الواحد بمفرده في توريث المرأة من دية زوجها وأخذ الجزية من الجوس إلى غير ذلك ، لكنه كان يستثبت إذا وقع له ما يقتضي ذلك . وقال ابن عبد البر : يحتمل أن يكون حضر عنده من قرب عهده بالاسلام غثى أن أحدهم يخناق الحديث عن رسول الله ﷺ عند الرغبة والرغبة طالبا المخرج مما يدخل فيه ، فأراد أن يعلمهم أن من فعل شيئا من ذلك ينكروا عليه حتى يأتي بالمخرج . وادعى بعضهم أن عمر لم يعرف أبا موسى ، قال ابن عبد البر : وهو قول خرج بغير رواية من قائله ولا تدبر ، فإن منزلة أبي موسى عند عمر مشهورة . وقال ابن العربي : اختلف في طلب عمر من أبي موسى الثبينة على عشرة أقوال فذكرها ، وظاهرها متداخل ، ولا تزيد على ما قدمته . واستدل بالخبر المرفوع على أنه لا يجوز الزيادة في الاستئذان على الثلاث ، قال ابن عبد البر : فذهب أكثر أهل العلم إلى ذلك وقال بعضهم : إذا لم يسمع فلا بأس أن يزيد . وروى يحذون عن ابن وهب عن مالك : لا أحب أن يزيد على الثلاث إلا من علم أنه لم يسمع . قلت : وهذا هو الأصح عند المالكية . قال ابن عبد البر : وقيل يجوز الزيادة مطلقا بناء على أن الأمر بالرجوع بعد الثلاث الإباحة والتخفيف عن المستأذن ، فن استأذن أكثر فلا حرج عليه قال : الاستئذان أن يقول السلام عليكم أدخل ؟ كذا قال ، ولا يثنى هذا اللفظ . وحكى ابن العربي إن كان بلفظ الاستئذان لا يجيد ، وإن كان بلفظ آخر أعاد . قال : والأصح لا يجيد ، وقد تقدم ما حكاه المازري في ذلك . وأخرج البخاري في الأدب المفرد عن أبي العالية قال : أتيت أبا سعيد فسلمت فلم يؤذن لي ثم سلمت فلم يؤذن لي فتسبعت ناحية فخرج على غلام فقال : ادخل ، فدخلت فقال لي أبو سعيد : أما إنك لو زدت . يعني على الثلاث - لم يؤذن لك : واختلف في حكمة الثلاث فروى ابن أبي شيبة من قول علي بن أبي طالب : الأولى لإعلام ، والثانية مؤامرة ، والثالثة عومة إما أن يؤذن له وإما أن يرد . قلت : ويؤخذ من صفيح أبي موسى حيث ذكر اسمه أولا وكتبت ثانيا ونسبته ثالثا أن الأول هو الأصل والثانية إذا جرد أن يكون التيسر على من استأذن عليه والثالثة إذا

غلب على ظنه انه عرفه ، قال ابن عبد البر : وذهب بعضهم الى أن أصل الثلاث في الاستئذان قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾ قال : وهذا غير معروف في تفسيرها . وإنما أطبق الجمهور على أن المراد بالمرات الثلاث الاوقات . قلت : وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق مقاتل بن حبان قال « بلغنا أن رجلا من الانصار وامرأته أسماء بنت مرثد صنعنا طعاما ، لجعل الناس يدخلون بغير إذن ، فقالت أسماء : يا رسول الله ما أفجع هذا ، انه ليدخل على المرأة وزوجها غلامهما وهما في ثوب واحد بغير إذن ، فزلت » وأخرج أبو داود وابن أبي حاتم بسند قوي عن حديث ابن عباس أنه سئل عن الاستئذان في العورات الثلاث فقال : ان الله يستير يحب السر ، وكان الناس ليس لهم ستور على أبوابهم فربما فاجأ الرجل خادمه أو ولده وهو على أهله فأمروا أن يستأذنوا في العورات الثلاث . ثم بسط الله الرزق فامتدوا الستور والحجاء فرأى الناس أن ذلك قد كفاهم الله بما أمروا به . ومن رجه آخر صحيح عن ابن عباس : لم يعمل بها أكثر الناس ، وإنى لأمر جاري أن تستأذن على . وفي الحديث أيضا أن لصاحب المنزل اذا سمع الاستئذان أن لا يأذن سواء سلم مرة أم مرتين أم ثلاثة اذا كان في شغل له ديني أو دنيوي يتمرد بترك الاذن معه المستأذن . وفيه أن العالم المتبحر قد يعني عليه من العلم ما يعلمه من هو دينه ولا يقدح ذلك في وصفه بالعلم والتبحر فيه . قال ابن بطال : واذا جاز ذلك على امر فاطنك بمن هو دونه . وفيه أن لمن تحقق براءة الشخص بما يخشى منه وأنه لا يناله بسبب ذلك مكروه أن يجازحه ولو كان قبل اعلامه بما يطعن به خاطره بما هو فيه ، لكن بشرط أن لا يطول الفصل لئلا يكون سببا في اداة تأذي المسلمين بالهم الذي وقع له كما وقع للانصار مع أبي موسى ، وأما إنكار أبي سعيد عليهم فانه اختار الاول وهو المبادرة الى اداة ما وقع فيه قبل التفاضل بالممازحة

#### ١٤ - باب إذا دعى الرجل لجاهل يستأذن ؟

وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « هو إذنه »

٩٢٤٩ - حدثنا أبو نعيم حدثنا عمر بن ذر . وحديثي محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن ذر أخبرنا مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : دخلت مع رسول الله ﷺ فوجدت ابنا في قدح فقال : أبا هريرة ، الحق أهل القدح فادعهم الى . قال فأبنتهم فدفقونهم ، فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا .

قوله ( باب إذا دعى الرجل لجاهل يستأذن ) ؟ يعني أو يكتبني بقرينة الطالب . قوله ( وقال سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : هو إذنه ) كذا الأكثر ووقع لكشميني وقال شعبة ، والاول هو المحفوظ . وقد أخرجه المصنف في « الادب المفرد » وأبو داود عن طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد ابن أبي هريرة وأخرجه البيهقي عن طريق عبد الوهاب بن عطاء عن ابن أبي عروبة ، ولفظ البخاري « اذا دعى أحدكم لجاهل مع الرسول فهو إذنه » ولفظ أبي داود مثله وزاد الى طعام ، قال أبو داود لم يسمع قتادة عن أبي رافع ، كذا في القولين عن أبي داود وانظروا في رواية أبي الحسن بن العبد يقال لم يسمع قتادة عن أبي رافع شيئا . كذا قال ، وقد ثبت سماعه منه في الحديث الذي سيأتى في البخاري في كتاب التوحيد من رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أبا

رافع حدثه ، ولأحدث مع ذلك متابع أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « رسول الرجل إلى الرجل أذنه » وأخرج له شاهدا مرفوعا على ابن مسعود قال « إذا دعى الرجل فهو أذنه » وأخرجه ابن أبي شيبة مرفوعا . واعتمد المنذري على كلام أبي داود فقال : أخرجه البخاري تعليقا لأجل الانقطاع ، كذا قال ، ولو كان عنده منقطعاً لمعه بصيغة القريض كما هو الأغلب من صنيعة ، وهو غالباً يهزم إذا صح السند إلى من علق عنه كما قال في الزكاة وقال طائوس قال معاذ ، فذكر أمرا وطائوس لم يدرك معاذ . وكذا إذا كان فوق من علق عنه من ليس على شرطه كما قال في الطهارة وقال به بن حكيم عن أبيه عن جده ، وحيث وقع فيما طواه من ليس على شرطه مرضه كما قال في النكاح ويذكر عن معارية بن حيدة ، فذكر حديثا ، ومعاوية هو جد به بن حكيم ، وقد أوضحت ذلك في المقدمة . ثم أورد المصنف طرقا من حديث مجاهد عن أبي هريرة قال « دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبناء في قدح فقال : أبا هر ، الحق أهل الصفة قادعهم إلى » . قال : فأتيهم فدعوتهم فأقبلوا ، فاستأذنوا فأذن لهم ، فدخلوا ، اقتصر منه على هذا القدر لأنه الذي احتاج إليه هنا ، وساقه في الرقاق بتأمله كما سيأتي ، وظاهره يعارض الحديث الأول ومن ثم لم يهزم بالحكم . وجمع الباب وغيره بتزويل ذلك على اختلاف حاليين : إن طال العهد بين الطلب والنجى . احتاج إلى استئذان الاستئذان ، وكذا إن لم يطل لكن كان المستدعي في مكان يحتاج معه إلى الأذن في العادة ، وإلا لم يحتاج إلى استئذان إذن . وقال ابن القيم : لعل الأول فيمن علم أنه ليس عنده من يستأذن لأجله ، والثاني بخلافه . قال : والاستئذان على كل حال أحوط . وقال غيره : إن حضر صفة الرسول أغناه استئذان الرسول ، وبكفيه سلام الملائكة ، وإن تأخر عن الرسول احتاج إلى الاستئذان . وبهذا جمع الطحاوي ، واحتج بقوله في الحديث الثاني « فأقبلوا فاستأذنوا » ، يدل على أن أبا هريرة لم يكن معهم والا لقال فأقبلنا ، كذا قال

### ١٥ - باب التسليم على الصبيان

٢٢٨٧ - حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن سيارة عن ثابت البناني « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه مر على صبيان فسلم عليهم وقال : كان النبي ﷺ يفعل »

قوله ( باب التسليم على الصبيان ) سقط لفظ « باب » ، لأن ذكره وكأنه ترجم بذلك للرد على من قال لا يشرع لأن الرد فرض وليس الصبي من أهل الفرض ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أشعث قال : كان الحسن لا يرى التسليم على الصبيان ، ومن ابن سيرين أنه كان يسلم على الصبيان ولا يسممهم . قوله ( عن سيارة ) بفتح المهملة وتهديد النحائية هو أبو الحكم مشهور باسمه وكنيته معا فيجيء غالبا هكذا عن سيارة أبي الحكم ، وهو هنزي بفتح المهملة والتون بعدها زاي واسطى من طبقة الأعمش ، وتقدمت وقاته على وفاة شيخه ثابت البناني بسنة وقيل أكثر ، وليس له في الصحيحين عن ثابت إلا هذا الحديث . وقال الزوار : لم يسند سيارة عن ثابت غيره . قلت : ورواية شعبة عنه من رواية الأقران ، وقد حدث شعبة عن ثابت نفسه بعدة أحاديث ، وكأنه لم يسمع هذا منه فأدخل بينهما واسطة . وقد روى شعبة أيضا عن آخر اسمه سيارة وهو ابن سلامة أبو المنهال وليس هو المراد هنا ، ولم نقف له على رواية عن ثابت . وأخرج النسائي حديث الباب من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت



بأنهم من سيافه ولفظه «كن رسول الله ﷺ يزور الانصار فيسلم على صبيانهم ويصيح على دوابهم ويدعو لهم» وهو مضمع بوقوع ذلك منه غير مرة، بخلاف سياق الباب حيث قال «مر على صبيان فسلم عليهم، فإثنا قتل على أنها واقعة حال، ولم أقف على أسماء الصبيان المذكورين. وأخرجه مسلم والنسائي وأبو داود من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت بن بلفظ «فلان» بدل صبيان، ووقع لابن السني وأبي نسيم في «عمل يوم وليلة» من طريق عثمان ابن مطر عن ثابت بلفظ «فقال السلام عليكم يا صبيان» و«عثمان واه». ولأبي داود من طريق حميد عن أنس «انتهى إلينا النبي ﷺ وأنا غلام في الدنان فسلم علينا» فأرسلني برسالة «الحديث، وسيأتي في «باب حفظ السر» و«البخاري في «الآداب المفرد» نحوه من هذا الوجه ولفظه «ومن صبيان فسلم علينا» وأرسلني في حاجة، وجلس في الطريق ينتظرني حتى رجعت، قال ابن جلال: في السلام على الصبيان تدريهم على آداب الشريعة. وفيه طرح الاكابر رداه الكبر وسلوك التواضع ولين الجانب. قال أبو سعيد المتولي في «التممة» من سلم على صبي لم يجب عليه الرد لان الصبي ليس من أصل الفرض، وينبغي لولييه أن يأمره بالرد ليعلمن على ذلك، ولو سلم على جمع فيهم صبي فرد الصبي دونهم لم يسقط عنهم الفرض، وكذا قال شيخه القاضي حسين، ورده المستظري. وقال النووي: الأصح لا يجزئ، ولو ابتداء الصبي بالسلام وجب على البالغ الرد على الصحيح. قلت: ويستثنى من السلام على الصبي ما لو كان وصيئا وغشى من السلام عليه الاقتتان فلا بشرع ولا سيما ان كان مراعاقا منفردا

#### ١٦ - باب تسليم الرجال على النساء، والنساء على الرجال

٦٢٤٨ - **حدثنا** عبد الله بن سلمة **حدثنا** ابن أبي حازم عن أبيه «عن سهل قال: «صكنا نفرحُ يوم الجمعة. قلت لسهل: ولم؟ قال: كانت لنا عجوزٌ رُسلُ إلى بُضاعة - نخل بالمدينة - فتأخذُ من أصولِ الشَّاقِ فطرحة في قديرٍ وتكرِّرُ حَبَاتٍ من كحجر، فإذا صلَّينا الجمعة انصرفتُنا ونسلمُ عليها، فتقدِّمُ علينا، فنفرحُ من أجله، وما كنَّا نقبلُ ولا تنذِي إلا بعدَ الجمعة»

٦٢٤٩ - **حدثنا** ابنُ مقاتلٍ أخبرنا عبد الله أخبرنا مَعْمَرٌ عن الزُّهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ يا عائشة، هذا جبريلُ يقرأُ عليك السلام. قالت: قلتُ وعليه السلامُ ورحمة الله، رَئى ما لا رَئى. تريد رسول الله ﷺ»  
نابهةٌ مُصَّحَبٌ. وقال يونسُ والقيمانُ عن الزُّهري «وبركاته»

قوله (باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال) أشار بهذه الترجمة الى رد ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير: بلغني أنه يكره أن يسلم الرجال على النساء والنساء على الرجال. وهو مقطوع أو معضل. والمراد بجوازه أن يكون عند أمن الفتنة. وذكر في الباب حديثين يؤخذ الجواز منهما. وورد فيه حديث ليس على شرطه، وهو حديث أسماء بنت يزيد «مر علينا النبي ﷺ في نسوة فسلم علينا» حسنه الترمذي وليس على شرط البخاري فاكتفي بما هو على شرطه. وله شاهد من حديث جابر عند أحمد. وقال الحلبي: كان

النبي ﷺ للعصمة مأمونا من الفتنة ، فمن وثق من نفسه بالسلامة فليسلم وإلا فالصمت أسلم . وأخرج أبو نعيم في دعمل يوم ولية ، من حديث واثقه مرفوعا : يسلم الرجال على النساء ولا يسلم النساء على الرجال ، وسنده واه ومن حديث عمرو بن حرب مثله موقوفا عليه وسنده جيد . وثبت في مسلم حديث أم هانئ : وأثبت النبي ﷺ وهو ينقل فسدت عليه . الحديث الأول ، قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز ، واسم أبي حازم سلة بن دينار قوله ( كذا نفرح يوم الجمعة ) في رواية الكشميني بيوم زيادة واحدة في أوله ، وتقدم في الجمعة من وجه آخر من أبي حازم بلفظ : كذا اتمني يوم الجمعة ، وذكر سبب الحديث ثم قال في آخره : كذا نفرح بذلك . قوله ( قلت لسهل ولم ) ؟ بكسر اللام للاستفهام ، والقاتل هو أبو حازم راوى الحديث والمجيب هو سهل . قوله ( كانت لنا عجوز ) في الجمعة امرأة ، ولم أقف على اسمها . قوله ( ترسل إلى بضاعة ) بضم الموحدة على المشهور وحكى كسرهما وبتخفيف المعجمة وبالعين المبهمة وذكره بعضهم بإصااد المبهمة . قوله ( قال ابن مسلية نخل بالمدينة ) القائل هو عبد الله بن مسلية شيخ البخاري فيه وهو القفني ، وفسر بضاعة بأنها نخل بالمدينة ، والمواد بالنخل البستان ، ولذلك كان يؤتى منها بالساق ، وقد تقدم في كتاب الجمعة أنها كانت مزرعة للراءة المذكورة ، وفسرها غيره بأنها دور بنى ساعدة ، وبها بئر مشهورة وبها مال من أموال المدينة ، كذا قال عياض ومراده بالمال البستان وقال الاسماعيلي : في هذا الحديث بيان أن بئر بضاعة بئر بستان ، فيدل على أن قول أبي سعيد في حديثه يعني الذي أخرجه أصحاب السنن أنها كانت تطرح فيها خرق الحبيص وغيره أنها كانت تطرح في البستان فيجرىها المطر ونحوه إلى البئر . قلت : وذكر أبو داود في السنن ، أنه رأى بئر بضاعة وزرعها ورأى ماءها وبسط ذلك في كتاب الطهارة من سننه ، وادعى الطحاوي أنها كانت سبيحا وروى ذلك عن الواقدي ، وليس هذا موضع استنباط ذلك . قوله ( في قدر ) في رواية الكشميني في القدر ( وتكركر ) أي تطحن كما تقدم في الجمعة ، قال الخطابي : السكركة الطحن والجش . وأصله الكر وضويف لتكرار حود الرحي في الطحن مرة أخرى ، وقد تكون السكركة بمعنى الصوت كالجرجرة ، والسكركة أيضا شدة الصوت للضحك حتى يفحش وهو فوق القرقرة . قوله ( حبات من شمير ) بين في الرواية التي في الجمعة أنها قبضة ، وقد تقدمت بقية شرحه هناك . الحديث الثاني ، قوله ( ابن مقاتل ) هو محمد وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام ) تقدم شرحه في المناقب ، وحكى ابن التين أن الداودي اعترض فقال : لا يقال للبلا مكة رجال ، ولكن الله ذكرهم بالتذكير . والجواب أن جبريل كان يأتي النبي ﷺ على صورة الرجل ، كما تقدم في بدء الوحي وقال ابن بطال عن المهلب : سلام الرجال على النساء والنساء على الرجال جائز إذا أمنت الفتنة ، وفرق المالكية بين العانة والمعوز سدا للديعة ، ومنع منه ربيعة مطلقا . وقال الكوفيون : لا يشرع للنساء ابتداء السلام على الرجال لأنهن ممنعن من الأذان والإقامة والجمهر باقراة ، قالوا : ويستثنى المحرم فيعوز لها السلام دلى محرما . قال المهلب : وحجة مالك حديث سهل في الباب ، فإن الرجال الذين كانوا يزورونها وتطعمهم لم يكونوا من محارمها انتهى . وقال المتولي : إن كان للرجل زوجة أو محرم أو أمة فمكارجل مع الرجل ، وإن كانت أجنبية نظر : إن كانت جميلة يخاف الاقتتان بها لم يشرع السلام لا ابتداء ولا جوابا ، فلو ابتداء أحدها كره الآخر الرد ، وإن كانت عجوزا لا يفتتن بها جاز . وحاصل الفرق بين هذا وبين المالكية التفصيل في العانة بين الجمال وعدمه ، فإن الجمال مظنة الاقتتان ،

بخلاف مطلق القابة . فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة . **قوله** ( تابعه شبيب ، وقال يونس والنعمان عن الزهري وبركانه ) أما متابعة شبيب فوصلها المؤلف في الرقاق ، وأما زيادة يونس وهو ابن يزيد فتقدم في الحديث بتأمله موصولا في كتاب المناقب ، وأما متابعة النعمان وهو ابن راشد فوصلها الطبراني في الكبير ، ووقعت لنا بطو في جزء هلال الحفار ، قال الاسماعيلى : قد أخرجنا فيه من حديث ابن المبارك وبركانه ، وكان ساقه من طريق أبى ابراهيم البنائى ومن طريق حبان بن موسى كلاهما عن ابن المبارك وكذا قال عقيل وعبيد الله بن أبى زياد عن الزهري

### ١٧ - باب إذا قال : من ذا ؟ فقال : أنا

٦٢٥٠ - **حديث** أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا شعبة عن محمد بن المنكدر ، قال سمعت جابراً رضى الله عنه يقول : أنبتُ النبي ﷺ في دين كان على أبى . فدققت الباب ، فقال : من ذا ؟ فقلت : أنا . فقال : أنا أنا . كأنه كرهها ،

**قوله** ( باب إذا قال : من ذا ؟ فقال : أنا ) سقط لفظ د باب ، من رواية أبى ذر ، وكأنه لم يجهز بالحكم لأن الخبر ليس صريحا في الكراهة . **قوله** ( عن محمد بن المنكدر ) في رواية الاسماعيلى ، عن أحمد بن محمد بن منصور وغيره عن علي بن الجعد شيخ البزارى فيه عن شعبة أخبرنى محمد بن المنكدر عن جابر . **قوله** ( أنبت النبي ﷺ في دين كان على أبى ) تقدم بياها في كتاب البيوع من وجه آخر مطولا . **قوله** ( فدققت ) بقافين الاكثر ، وللمستعمل والسرخسى فدفعت ، بفاء وعين مهملة ، وفي رواية الاسماعيلى : فضربت الباب ، وهى تؤيد رواية فدققت بالقافين ، وله من وجه آخر وهى عند مسلم : استأذنت على النبي ﷺ ، وسلم في أخرى : دعوت النبي ﷺ . **قوله** ( فقلت : أنا . فقال : أنا أنا . كأنه كرهها ) وفي رواية لمسلم : ونخرج وهو يقول أنا أنا ، وفي أخرى : كأنه كره ذلك ، ولأبى داود الطيالسى في مسنده عن شعبة : كره ذلك ، بالجرم . قال المهبلى : إنما كره قول أنا لأنه ليس فيه بيان إلا أن كان المستأذن عن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلبس بغيره ، والغالب الاتباس . وقيل إنما كره ذلك لأن جابرا لم يستأذن بلفظ السلام ، وفيه نظر لأنه ليس في سياق حديث جابر أنه طلب الدخول ، وإنما جاء فى حاجته فدق الباب ليعلم النبي ﷺ بهجيته ، فلذلك خرج له . وقال الداودى : إنما كرهه لأنه أجابه بغير مسأله عنه ، لأنه لما ضرب الباب هرف أن ثم ضاربا . فلما قال أنا كأنه أعلمه أن ثم ضاربا فلم يرد على ما عرف من ضرب الباب ، قال : وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا تنافى بين القصة وبين ما دللت عليه الآية ، ولعله رأى أن الاستئذان ينوب عن ضرب الباب ، وفيه نظر لأن الداخل قد يكون لا يسمع الصوت بمجرد الحاجة إلى ضرب الباب ليبلغه صوت الدق فيقرب أو يخرج فيستأذن عليه حينئذ ، وكلامه الأول سبقه إليه الخطاين فقال : قوله : أنا ، لا يتضمن الجواب ولا يفيد العلم بما استعمله وكان حق الجواب أنه يقول أنا جابر ليقع تعريف الاسم الذى وقعت المسأله عنه . وقد أخرج المصنف في الأب المفرد ، وصححه الحاكم من حديث بريدة : أن النبي ﷺ أتى المسجد وأبو موسى يقرأ . قال لجنث فقال : من هذا ؟ قلت : أنا بريدة . وتقدم حديث أم هانئ : وجئت الى النبي ﷺ فقلت أنا أم هانئ . الحديث في صلاة الضحى ، قال

الثورى : إذا لم يقع التحريف إلا بأن يكفى المرء نفسه لم يكره ذلك ، وكذا لا بأس أن يقول : أنا الشيخ فلان أو فلانى ، فلان أو القاضى فلان إذا لم يحصل التمييز إلا بذلك . وذكر ابن الجوزى أن السبب في كراهة قول دانا ، أن فيها نوحا من الكبر ، كان قائلها يقول أنا الذى لا احتاج أذكر اسمى ولا نسبى . وتعبه مغلطائى بأن هذا لا يتأتى في حق جابر في مثل هذا المقام . وأجيب بأنه ولو كان كذلك فلا يمنع من تعليله ذلك لئلا يستمر عليه ويعتاده والله أعلم . قال ابن العربى : في حديث جابر مشروعية دق الباب ، ولم يقع في الحديث بيان هل كان بآلة أو بغير آلة . قلت : وقد أخرج البخارى في الأدب المفرد ، من حديث السدى أن أبواب رسول الله ﷺ كانت تفتح بالاطافير ، وأخرجه الحاكم في علوم الحديث ، من حديث المفضلة بن شعبة ، وهذا محمول منهم على المبالغة في الأدب ، وهو حسن لمن قرب محله من بابه ، أما من بعد عن الباب بحيث لا يبلغه صوت التقرع بالظفر فيستحب أن يقرع بما فوق ذلك بحسبه . وذكر السهلى أن السبب في قرعهم بابه بالاطافير أن بابه لم يكن فيه حلق فلاجل ذلك فعلوه ، والذى يظهر أنهم إنما كانوا يفعلون ذلك توقيرا واجلالا وأدبا

١٨ - باب من ردّ فقال: عليك السلام . وقالت عائشة: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

وقال الذي يتلى: رَدُّ الْمَلَائِكَةِ عَلَى آدَمَ : السَّلامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللهِ

[illegible]

٦٢٥٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ قَالَ حَدَّثَنِي عُمَيْرٌ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي سَمِيعٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ

قَالَ الَّذِي نَادَى: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا»

قوله ( باب من رد فقال : عليك السلام ) يحتمل أن يكون أشار إلى من قال : لا يقدم على لفظ السلام شيء ، بل يقول في الابتداء والرد : السلام عليك ، أو من قال لا يتصر على الأفراد بل يأتي بصيغة الجمع ، أو من قال لا يحذف الوار بل يجيب بواو العطف فيقول : وعليك السلام ، أو من قال يكفي في الجواب أن يقتصر على : عليك ، بغير لفظ السلام ، أو من قال لا يتصر على : عليك السلام ، بل يزيد : ورحمة الله . وهذه خمسة

مواضع جاءت فيها آثار تدل عليها ، فاما الاول فيؤخذ من الحديث الماضي ان السلام اسم الله ، فيلبيحى ان لا يقدم على اسم الله شيء ، نبه عليه ابن دقيق العيد ، ونقل عن بعض الشافعية ان المبتدئ لو قال : عليك السلام ، لم يجرى . وذكر النووي عن المتولى أن من قال في الابتداء : « عليك السلام » ، لا يكون سلاما ولا يستحق جوابا ، ونعقبه بالرد فانه يشرح بتقديم لفظ عليكم ، قال النووي فلو اسقط الوار فقال عليكم السلام قال الواحدى فهو سلام ، ويستحق الجواب ، وان كان قلب اللفظ المعتاد . هكذا جعل النووي الخلاف في اسقاط الوار واثباتها ؛ والمتبادر أن الخلاف في تقديم عليكم على السلام كما يشعر به كلام الواحدى . قال النووي : ويحتمل وجهين كالوجهين في التحلل بلفظ عليكم السلام ، والاصح الحصول . ثم ذكر حديث أبى جري وقد تقدم الكلام عليه في الباب الاول ، واما الثانى فأخرج البخارى في « الادب المفرد » من طريق معاوية بن قره قال : قال لى أبى قرة بن اياس المزنى الصحابى : إذا مر بك الرجل فقال السلام عليكم ، فلا تقل وعليك السلام فتخصه وحده ، فانه ليس وحده . وسنده صحيح . ومن فروج هذه المسألة لو وقع الابتداء بصيغة الجمع فانه لا يكتفى الرد بصيغة الافراد ، لأن صيغة الجمع تقتضى التعظيم فلا يكون امثال الرد بالمثل فضلا عن الاحسن ، نبه عليه ابن دقيق العيد . واما الثالث فقال النووي : اتفق اصحابنا أن المجيب لو قال : عليك ، بغير وار لم يجرى ، وان قال بالوار فوجبهان . واما الرابع فأخرج البخارى في « الادب المفرد » بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان إذا سلم عليه يقول : « وعليك ورحمة الله » ، وقد ورد مثل ذلك في احاديث مرفوعة سأذكرها في « باب كيف الرد على أهل الذمة » . واما الخامس فتقدم الكلام عليه في الباب الاول . **قوله** ( وقالت عائشة : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ) هذا طرف من حديث تقدم ذكره قريبا في « باب تسليم الرجال والنساء » وفيه بيان من زاد فيه وبركاته . **قوله** ( وقال النبي ﷺ : رد الملائكة على آدم السلام عليك ورحمة الله ) هذا طرف من الحديث الآخر الذى تقدم في أول كتاب الاستئذان ، وجزم المصنف بهذا اللفظ مما يقوى رواية الاكثر بخلاف رواية الكشمشيين . **قوله** ( عبيد الله ) هو ابن عمر بن حفص العمري . **قوله** ( عن أبى هريرة ) قد قال فيه بعض الرواة عن أبيه عن أبى هريرة ، وهى رواية يحيى القطان المذكورة في آخر الباب ، ويثبت في كتاب الصلاة أى الروايتين أرجح . **قوله** ( ان رجلا دخل المسجد ) الحديث فى قصة المسىء ، صلاته ، والمرض منه قوله فيه : ثم جاء . فسلم على النبي ﷺ فقال له : وعليك السلام ، أرجع ، وتقدم فى الصلاة بلفظ : فرد عليه النبي ﷺ ، وفى رواية أخرى : فقال وعليك ، وسقط ذلك أصلا من الرواية الآتية فى الايمان والندور ، وقد تقدم ما فيه مع بقية شرحه مستوفى فى « باب أمر الذى لا يتم ركوعه بالاعادة » من كتاب الصلاة . **قوله** ( وقال أبو أسامة فى الأخير : حتى تستوى قائما ) وصل المصنف رواية أبى أسامة هذه فى كتاب الايمان والندور كما سيأتى ، وقد بينت فى صفة الصلاة السكينة فى اقتصار البخارى على هذه القفظة من هذا الحديث . وحاصله أنه وقع هنا فى الأخير : ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ، فأراد البخارى أن يبين أن راويه خواف فذكر رواية أبى أسامة مشيرة إلى ترجيحها . وأجاب الداودى عن أصل الإشكال بان الجالس قد يسمى قائما لقوله تعالى ﴿ مادمت عليه قائما ﴾ . ونعقبه ابن التين بان التعاليم إنما وقع لبيان ركعة واحدة والذى يليها هو القيام ، يعنى فيكون قوله حتى تستوى قائما هو المصتمد ، وفيه نظر لأن الداودى عرف ذلك وجعل القيام محولا على الجلوس واعتدل بالآية ، والإشكال إنما رفع فى قوله فى رواية الأخرى عن طائفة جالسا ،

وجلسة الاستراحة على تقدير أن تكون مرادة لا تشترع الطمأنينة فيها ، فلذلك احتاج الداودي إلى تأويله ، لكن الشاهد الذي أتى به عكس المراد ، واحتاج إليه هنا أن يأتي بشاهد يدل على أن القيام قد يسمى جلوساً ، وفي الجملة المعتمد الترجيح كما أشار إليه البخاري وصرح به البيهقي ، وجوز بعضهم أن يكون المراد به التفهيد والله أعلم . **قوله** في الطريق الأخيرة ( قال النبي ﷺ ثم أرفع حتى تطمئن جالساً ) هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث ، وسأله في كتاب الصلاة بتأمله .

### ١٩ - باب إذا قال : فلان يقرئك السلام

٦٢٥٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** زكريا قال سمعت عامراً يقول حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، أن عائشة رضي الله عنها حدثته أن النبي ﷺ قال لها : إن جبريل يقرأ عليك السلام . قالت : وعليه السلام ورحمة الله .

**قوله** ( باب إذا قال فلان يقرئك السلام ) في رواية الكشميهني : يقرأ عليك السلام ، وهو لفظ حديث الباب وقد تقدم شرحه في مناقب عائشة ؛ وتقدم شرح هذه اللفظة وهي : اقرأ السلام ، في كتاب الإيمان ، قال النووي : في هذا الحديث مشروعية إرسال السلام ، ويجب على الرسول تبليغه لانه أمانة ، ونعقب بأنه بالوديعة أشبه ، والتحقيق أن الرسول إن ألزمه أشبه الأمانة والأوديعة والودائع إذا لم تقبل لم يلومه شيء . قال : وفيه إذا أتاه شخص بسلام من شخص أو في ووة وجب الرد على الفور ، ويستحب أن يرد على المبلغ كما أخرج النسائي عن رجل من بني تميم أنه بلغ النبي ﷺ سلام أبيه ، فقال له : وعليك وعلى أهلك السلام . وقد تقدم في المناقب أن خديجة لما بلغها النبي ﷺ عن جبريل سلام الله عليها قالت : إن الله هو السلام ومنه السلام ، وعليك وعلى جبريل السلام . ولم أر في شيء من طرق حديث عائشة أنها ردت على النبي ﷺ ، فدل على أنه غير واجب ، وقد ورد بلفظ الترجمة حديث من قول النبي ﷺ : أخرجه مسلم من حديث أنس : أن فتي من أسلم قال : يا رسول الله إنني أريد الجهاد ، فقال أنت فلانا فقل إن رسول الله ﷺ يقرئك السلام ويقول : ادفع إلى ما تهتد به .

### ٢٠ - باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون

٦٢٥٤ - **حدثنا** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن ميمونة عن زهري عن عروة بن الزبير قال أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ ركب حماراً عليه إكاف تحته قطعة فديكة ، وأردف وراءه أسامة بن زيد وهو يعوذ سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج . وذلك قبل وقعة بدر - حتى صر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركون عبدة الأوثان واليهود ، وفيهم عبد الله بن أبي بن سلول ، وفي المجلس عبد الله بن رواحة . فلما غشيت المجلس تهاجوا الآية فخر عبد الله بن أبي بن أسامة رداً ، ثم قال : لا تتبرأوا عليهما . فسلم عليهم النبي ﷺ ثم وقف فنزل فدام إلى الله ، وقرأ عليهم القرآن . فقال عبد الله بن أبي بن

سَلُولَ : أَيُّهَا الرَّءِ لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا إِنْ كَانَ مَا قَوْلُ حَقًّا ، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا ، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ فَنِنْ جَاءَكَ مَدًّا قَاصُصٌ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ رَوَاحَةَ : اغْتَنَانَا فِي مَجَالِسِنَا قَاتَانَا نَحْبُ ذَلِكَ . قَاتَنَبُ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَقْتَاتُوا ، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخْتَضِمُهُمْ ، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَيِّدِ بْنِ هُبَادَةَ قَالَ : أَيُّ سَعْدُ ، أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ - يَرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي - قَالَ كَذَا وَكَذَا . قَالَ : أَعَفُ عَنْهُ يَارَسُولَ اللَّهِ وَاصْفَحْ ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ أَطَاعَكَ اللَّهُ الَّذِي أَطَاعَكَ ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ لِلْهَرَجَةِ عَلَى أَنْ يُتَوَجَّوهَ فَيَمُصُّوهُ بِالْعَصَابَةِ ، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَطَاعَكَ تَمَرَّقَ بِذَلِكَ ، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ . فَمَعَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ ،

قوله ( باب التسليم في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين ) أورد فيه حديث أسامة بن زيد في قصة عبد الله بن أبي . قال ابن التين : قوله « ابن سلول » هي قبيلة من هوازن وهو اسم أمه يعني عبد الله فعلى هذا لا ينصرف . قلنا : ومراعاة أن اسم أم عبد الله بن أبي وافق اسم القبيلة المذكورة لا أنها لمسمى واحد . وفيه « حتى مر في مجلس فيه أخلاط من المسلمين والمشركين » وفيه « فسلم عليهم النبي ﷺ » ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريبا في « باب كنية المشرك » من كتاب الأدب . قال النووي : لقصة إذا مر بمجلس فيه مسلم وكافر أن يسلم بلفظ التعميم ويقصد به المسلم . قال ابن العربي : ومثله إذا مر بمجلس يجمع أهل السنة والبدعة ، وبمجلس فيه هدول وظلقة ، وبمجلس فيه محب ومبغض . واستدل النووي على ذلك بحديث الباب ، وهو مفرع على منع ابتداء الكافر بالسلام ، وقد ورد النهي عنه صريحا فيما أخرجه مسلم والبخاري في « الأدب المفرد » من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام » . واضطروهم إلى أضييق الطريق ، والبخاري في « الأدب المفرد » ، والفساني من حديث أبي بصرة وهو بفتح المرحدة وسكون المهملة الغفاري أن النبي ﷺ قال « اني راكب غدا إلى اليهود : فلا تبدوهم بالسلام » . وقالت طائفة يجوز ابتداءهم بالسلام ، فأخرج الطبري من طريق ابن عيينة قال : يجوز ابتداء الكافر بالسلام لقوله تعالى ( لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ) وقول إبراهيم لابنه ( سلام عليك ) . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق هرون بن عبد الله عن محمد بن كعب أنه سأل عمر بن عبد العزيز عن ابتداء أهل الذمة بالسلام فقال : نرد عليهم ولا نبذوهم . قال هرون فقل له : فكيف تقول أنت ؟ قال : ما أرى بأسا أن نبذوهم . قلت لم ؟ قال لقوله تعالى ( فاصفح عنهم وقل سلام ) وقال البيهقي بعد أن ساق حديث أبي أسامة أنه كان يسلم على كل من لقيه ، فذكر عن ذلك فقال : إن الله جعل السلام تحية لآمتنا وأمانا لأهل ذمتنا . هذا رأى أبي أسامة ، وحديث أبي هريرة في النهي عن ابتداءهم أولى . وأجلب عياض عن الآية وكذا عن قوله إبراهيم عليه السلام لآبيه بأن القصد بذلك المئاركة والمباعدة وليس القصد فيهما التحية . وقد صرح بعض السلف بأن قوله تعالى ( وقل سلام فسوف يعلمون ) نسخت بآية القتال . وقال الطبري : لا مخالفة بين حديث أسامة في سلام النبي ﷺ على الكفار حيث كانوا مع المسلمين وبين حديث أبي هريرة في النهي عن السلام على الكفار ، لأن حديث أبي هريرة عام وحديث أسامة خاص ، فيختص من حديث

أبي هريرة ما إذا كان ابتداء لغير سبب ولا حاجة من حق صحبة أو مجاورة أو مكافأة أو نحو ذلك ، والمراد منع ابتدائهم بالسلام المشروع ، فاما لو سلم عليهم بلا حظ يقتضي خروجهم عنه كأن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو جائز كما كتب النبي ﷺ إلى هرقل وغيره . سلام على من اتبع الهدى ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال : السلام على أهل الكتاب إذا دخلت عليهم بيوتهم والسلام على من اتبع الهدى ، وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين مثله . ومن طريق أبي مالك ، إذا سلمت على المشركن قتل . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيحسبون أنك سلمت عليهم وقد صرفت السلام عنهم ، قال القرطبي في قوله : وإذا لقيتموهم في طريق فاضطربوا إلى أضيقة ، معناه لا تنزعوا لهم عن الطريق الضيق لإكرامهم واحترامهم ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة مناسبة لجملة الأولى في المعنى ، وليس المعنى إذا لقيتموهم في طريق واسع فالجهرهم إلى حرفه حتى يضيق عليهم لأن ذلك أذى لهم وقد نهينا عن أذاهم بغير سبب

٣١ - باب من لم يسلم على من افتزف ذنبا ومن لم يرد سلامه حتى تبين توبته

وإلى متى تبين توبة للعاصي ؟ وقال عهد الله بن عمرو : لا تسلموا على ثرثرة الخمر

٦٢٥٥ - حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن عهده الله بن

كتب أن عهد الله بن كعب قال : سمعت كعب بن مالك يحدث حين تخلف عن تهوك ونهى رسول الله ﷺ عن كلامنا وآتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه ، فأقول في نفسي : هل حرك شفتيه رد السلام أم لا ؟ حتى كملت خمسون ليلة ، وأذن النبي ﷺ بتوبة الله علينا حين صلى الفجر

قوله ( باب من لم يسلم على من افتزف ذنبا ، ومن لم يرد سلامه حتى تبين توبته ، وإلى متى تبين توبة العاصي ) ؟ أما الحكم الأول فأنار إلى الخلاف فيه ، وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يسلم على الفاسق ولا المبتدع . قال النووي : فإن اضطرب إلى السلام بأن عاف ترهب مفسدة في دين أو دنيا إن لم يسلم سلم ، وكذا قال ابن العربي ، وزاد : وينوى أن السلام اسم من أسماء الله تعالى ، فكأنه قال الله وقيب عليكم . وقال المهلب : ترك السلام على أهل المعاصي سنة ماضية ، وبه قال كثير من أهل العلم في أهل البدع ، وخالف في ذلك جماعة كما تقدم في الباب قبله . وقال ابن وهب يجوز ابتداء السلام على كل أحد ولو كان كافرا ، واحتج بقوله تعالى ﴿ وقولوا للأناس حسنا ﴾ ونصب بأن الدليل أعم من الدعوى . وألحق بعض الحنفية بأهل المعاصي من يتعاطى محارم المروءة ، ككثرة المزاح والهمز وخش القول ، والجلوس في الأسواق لرفقة من يمر من النساء ونحو ذلك ، وحكى ابن رشد قال قال مالك : لا يسلم على أهل الأهواء . قال ابن دقيق العيد : ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم والتبصير منهم . وأما الحكم الثاني فاختلف فيه أيضا فقيل : يستبرأ حاله سنة وقيل سنة أشهر وقيل خمسين يوما كما في قصة كعب ، وقيل ليس لذلك حد محدد بل المدار على وجود القرائن الدالة على صدق مدعاه في توبته ، ولكن لا يكفي ذلك في ساعة ولا يوم ، ويختلف ذلك باختلاف الجناية والجاني . وقد اعترض الداودي على من حده بخمسين ليلة أخذا من قصة كعب فقال : لم يمهده النبي ﷺ بخمسين ، وإنما أخر كلامهم إلى أن أذن الله فيه ؛ يعني فتكون واقعة



حال لا عموم فيها . وقال النووي : وأما المبتدع ومن اقترف ذنباً عظيماً ولم يقب منه فلا يسلم عليهم ولا يرد عليهم السلام كما قال جماعة من أهل العلم ، واحتج البخاري لذلك بقصة كعب بن مالك انتهى . والتقيد بمن لم يقب جيد لكن في الاستدلال لذلك بقصة كعب نظر ، فانه قدم على ما صدر منه وتاب ، ولكن آخر الكلام معه حتى قبل الله توبته ، وقضيته ان لا يسلم حتى تقبل توبته ، ويمكن الجواب بأن الاطلاع على القبول في قصة كعب كان ممكناً ، وأما بعده فيمكن ظهور علامة الندم والافلاع وأما صدق ذلك . قوله ( اقترف ) أى اكتسب وهو تفسير الأكثر ، وقال أبو عبيدة الاقرار بالثمة . قوله ( وقال عبد الله بن عمر : ولا تسلموا على شربة الخمر ) بفتح الشين المعجمة والراء بعدها موحدة جمع شارب . قال ابن اللين : لم يجمعه اللغويون كذلك وإنما قالوا شارب وشرب مثل صاحب ومحب انتهى . وقد قالوا فسقة وكذبة في جمع فاسق وكاذب ، وهذا الاثر وصله البخاري في الأدب المفرد ، من طريق حبان بن أبي جبلة بفتح الجيم والموحدة عن عبد الله بن عمرو ابن العاص بلفظ لا تسلموا على شراب الخمر ، وبه اليه قال لا تعودوا شراب الخمر اذا مرضوا ، وأخرج الطبري عن علي موقوفاً نحوه ، وفي بعض النسخ من الصحيح : وقال عبد الله بن عمر ، بضم العين وكذا ذكره الاسماعيل ، وأخرج سعيد بن منصور بسند ضعيف عن ابن عمر لا تسلموا على من شرب الخمر ولا تعودوا اذا مرضوا ولا تسلموا عليهم اذا ماتوا ، وأخرجه ابن عدى بسند أضعف منه عن ابن عمر مرفوعاً . قوله ( حدثنا ابن بكير ) هو يحيى بن عبد الله بن بكير ، وذكر قطعاً يسيرة من حديث كعب بن مالك في قصة توبته في فزوة نبوك ، وقد ساقه في المغازي بطوله عن يحيى بن بكير بهذا الاسناد . وقوله د وآتى ، هو بعد المهمة فعل مضارع من الاتيان ، وبين قوله د عن كلامنا ، وبين هذه الجملة كلام كثير آخره د فكنت أخرج فأشهد الصلاة مع المسلمين وأطوف في الأسواق ولا يسلم في أحد ، وفي الحديث أيضاً قصته مع أبي قتادة وتسوره عليه الحائض وامتناع أبي قتادة من رد السلام عليه ومن جوابه له مما سأله عنه . واتصل البخاري على القدر الذي ذكره لحاجته إليه هنا ، وفيه ما ترجم به من ترك السلام تأديباً وترك الرد أيضاً ، وهو مما يخص به عموم الامر بأفشاء السلام عند الجمهور ، وعكس ذلك أبو أمامة فأخرج الطبري بسند جيد عنه أنه كان لا يسلم ولا نصرائي ولا صغير ولا كبير إلا سلم عليه ، فقيل له ، فقال : إنا أمرنا بأفشاء السلام . وكأنه لم يطلع على دليل الخصوص . واستثنى ابن مسعود ما اذا احتاج لذلك المسلم لضرورة دينية أو دينوية كعضاء حق المرافقة ، فأخرج الطبري بسند صحيح عن عاتمة قال د كنت ردفاً لابن مسعود . فصحبنا دهقان . فلما انشعبت له الطريق أخذ فيها ، فأثمه عبد الله بصره فقال : السلام عليكم . فقلت : ألسنتك تتركه أن يبدؤا والسلام ؟ قال : نعم ولكن حق الصعبة . وبه قال الطبري وحمل عليه سلام النبي ﷺ على أهل مجلس فيه أخلاط من المسلمين والكفار ، وقد تقدم الجواب عنه في الباب الذي قبله

## ٢٢ - باب كيف الرد على أهل الفتن بالسلام ؟

٦٣٥٦ - حدثنا أبو الجان أخبرنا شبيب عن الزهري قال أخبرني عروة ، أن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رَهْط من اليهود على رسول الله ﷺ فقالوا : السام عليك ، ففهمتها فقلت : عليكم السام والاهنة . فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا عائشة . فإن الله يحب الرفق في الأمر كله ، فقلت : يا رسول الله أولم تسمع

م - ١١٤٦ - فتح الباري

ما قالوا؟ قال رسول الله ﷺ: لقد قلتُ عليكم،

٦٢٥٧ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي

الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: إذا سلم عليكم لليهود فأنما يقول أحدكم: السام عليكم، فقل: وعليك،

[ الحديث ٦٢٥٧ - طرفه في: ٦٩٢٨ ]

٦٢٥٨ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس وحدثنا أنس

ابن مالك رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم،

[ الحديث ٦٢٥٨ - طرفه في: ٦٩٢٦ ]

**قوله** (باب كيف أزد على أهل الذمة بالسلام) ؟ في هذه الترجمة إشارة إلى أنه لا ينع من رد السلام على أهل الذمة فلذلك ترجم بالكيفية، وبؤيده قوله تعالى (لحيوا بأحسن منها أو ردوها) فانه يدل على أن الرد يكون وفق الابتداء. ان لم يكن أحسن منه كما تقدم تقريره، ودل الحديث على التفارقة في الرد على المسلم والكافر، قال ابن بطلال: قال قوم رد السلام على أهل الذمة فرض لمعوم الآية، وثبت عن ابن عباس أنه قال: من سلم عليك فرد عليه ولو كان مجوسيا، وبه قال الشعبي وقتادة، ومنع من ذلك مالك والجمهور، وقال عطاء: الآية مخصوصة بالمسلمين فلا يرد السلام على الكافر مطلقا، فان أراد منع الرد بالسلام والا فأحدث الباب ترد عليه. الحديث الاول، **قوله** (ان عائشة قالت) كذا قال صالح بن كيسان مثله كما تقدم في الادب، وقال سفيان عن الزهري عن عروة وبن عائشة قالت، وسيأتي في استنباط المرتدين. **قوله** (دخل رهط من اليهود) لم أعرف أسماهم، لكن أخرج الطبراني بسند ضعيف عن زيد بن أرقم قال: بينما أنا عند النبي ﷺ إذ أقبل رجل من اليهود يقال له ثعلبة بن الحارث فقال: السام عليك يا محمد. فقال: وعبيكم. فان كان محفوظا احتمل أن يكون أحد رهط المذكورين، وكان هو الذي باشر الكلام عنهم كما جرت العادة من نسبة القول إلى جماعة والمباشر له واحد منهم، لان اجتماعهم ورضاهم به في قوة من شاركة في النطق. **قوله** (فقالوا السام عليك) كذا في الاصول بألف ساكنة. وسيأتي في الكلام على الحديث الثاني أنه جاء بالهمز، وقد تقدم تفسير السوم بالموت في كتاب الطب، وقيل هو الموت العاجل. **قوله** (فهممتموا فقلت: عليكم السام واللعنة) في رواية ابن أبي مليكة عن عائشة كما تقدم في أوائل الادب، فقالت هليكم ولعنكم الله وغضب عليكم، ولمسلم من طريق أخرى عنها: بل عليكم السام والدام، بالذال المعجمة وهو اخف في الهم ضد المدح يقال ذم بالشدديد وذام بالتخفيف وذيم بفتحانية ساكنة. وقال عياض: لم يختلف الرواة أن الدام في هذا الحديث بالمعجمة، ولو روى بالمهملة من الدوام لكان له وجه ولكن كان يحتاج لحذف الواو ليصير صفة للسام، وقد حكى ابن الاعرابي الدام لغة في الدائم، قال ابن بطلال: فسر أبو عبيد السام بالموت وذكر الخطابي أن قتادة تأوله على خلاف ذلك. في رواية عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن أبي عروبة قال: كان قتادة يقول تفسير السام عليكم تسامون دينكم وهو - يعني السام - مصدر سئمه سامة وسأما مثل رضعه رضاعة ورضاعا. قال ابن بطلال: ووجدت هذا الذي فسره قتادة مرويا عن النبي ﷺ أخرجه بن عجل في تفسيره من

طريق سعيد عن قتادة عن أنس « أن النبي ﷺ بينما هو جالس مع أصحابه إذا أتى يهودى فسلم عليه فردوا عليه فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا : سلم يا رسول الله . قال : قال سام عليكم أى تسامون دينكم . قلت : يحتمل أن يكون قوله أى تسامون دينكم تفسير قتادة كما بينته رواية عبد الوارث التى ذكرها الخطابى ، وقد أخرج البزار وابن حبان فى صحيحه من طريق سعيد بن أبى هريرة عن قتادة عن أنس « مر يهودى بالنبي ﷺ وأصحابه فلم عليهم فرد عليه أصحاب النبي ﷺ فقال : هل تدرون ما قال ؟ قالوا نعم سلم علينا . قال فانه قال السام عليكم أى تسامون دينكم ، ردوه على » ، فردوه فقال كيف قلت قال قلت السام عليكم . فقال اذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا عليكم ما قلتم ، لفظ البزار وفى رواية ابن حبان « ان يهوديا سلم ، فقال للنبي ﷺ أتدرون » والباقي نحوه ولم يذكر قوله « ردوه على » ، وقال فى آخره « فاذا سلم عليكم رجل من أهل الكتاب فقولوا وعليك » ( قوله واللعنة ) يحتمل أن تكون عائشة فهمت كلامهم بفظنتها فأسكرت عليهم وظنت أن النبي ﷺ ظن أنهم لفظوا بلفظ السلام فبالض في الانكار عليهم ، ويحتمل أن يكون سبق لها سماع ذلك من النبي ﷺ كما فى حديث ابن عمر وأنس فى الباب ، وإنما أطلقت عليهم اللعنة إما لأنها كانت ترى جواز لعن الكفار المعين باختيار الحالة الراهنة لا سيما اذا صدر منه ما يقتضى التأييد ، وإما لأنها تقدم لها علم بأن المذكورين يجتوبون على الكفر فأطلقت اللعن ولم تقيده بالموت ، والذي يظهر أن النبي ﷺ أراد أن لا يعمد لسانها بالفحش ، أو أنكر عليها الإفراط فى السب ، وقد تقدم فى أوائل الادب فى « باب الرفق » ما يتعلق بذلك ، وسيأتى الكلام على جواز لعن المشرك المعين الحى فى « باب الدعاء على المشركين » من كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى . قوله ( مهلا يا عائشة ) تقدم بشرحه فى « باب الرفق » من كتاب الادب . قوله ( فقد قلت عليكم ) وكذا فى رواية معمر وشعيب عن الزهري عند مسلم بحذف الواو ، وعنده فى رواية سفيان ، وهذا النسأ عن رواية أخرى عن الزهري باثبات الواو . قال المهلب : فى هذا الحديث جواز انخداع الكعبة السكايد ومعارضته من حيث لا يشعر اذا رجع رجوعه . قلت : فى تقييده بذلك نظر ، لأن اليهود حينئذ كانوا أهل همد ، فالذى يظهر أن ذلك كان لصلحة التألف . الحديث الثانى ، قوله عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ( يأتى فى استتابة المرتدين من وجه آخر بلفظ « حدثني عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر » . قوله ) اذا سلم عليكم اليهود فانما يقول أحدهم السام عليكم ، فقل : وعليك ) هكذا هو فى جميع نسخ البخارى ، وكذا أخرجه فى « الادب المفرد » عن اسماعيل بن أبى أويس عن مالك ، والذي عند جميع رواة الموطأ بلفظ « فقل عليك » ليس فيه الواو . وأخرجه أبو نعيم فى « المستخرج » من طريق يحيى بن بكير ، ومن طريق عبد الله بن نافع كلاهما عن مالك باثبات الواو ، وفيه نظر فانه فى الموطأ عن يحيى بن بكير بغير واو ، ومقتضى كلام ابن عبد البر أن رواية عيسى بن نافع بغير واو لأنه قال : لم يدخل أحد من رواة الموطأ عن مالك الواو . قلت : لكن وقع عند الدارقطنى فى « الموطأ » من طريق روح ابن هبة عن مالك بلفظ « فقل عليكم » ، بالواو وبصيغة الجمع ، قال الدارقطنى : القول الاول أصح يعنى عن مالك . قلت : أخرجه الاسماعيلي من طريق روح ومعنى وقتيبة ثلاثهم عن مالك بغير واو وبالأفراد كرواية الجماعة ، وأخرجه البخارى فى استتابة المرتدين من طريق يحيى القطان عن مالك والثوري جميعا عن عبد الله بن دينار بلفظ « قل عليك » بغير واو ، لكن وقع فى رواية المرعى وحده ، فقل عليكم ، بصيغة الجمع بغير واو أيضا ، وأخرجه مسلم والنسائي من

طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن الثوري وحده بلفظ فقروا وعليكم ، باثبات الوار بصيغة الجمع ، وأخرجه مسلم والنسائي من طريق اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بغير وار ، وفي نسخة صحيحة من مسلم باثبات الوار ، وأخرجه النسائي من طريق ابن هبيرة عن ابن دينار بلفظ ، إذا سلم عليكم اليهودي والنصراني فأنما يقول السام عليكم نقل : عليكم ، بغير وار وبصيغة الجمع . وأخرجه أبو داود من رواية عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار مثل ابن مهيدي عن الثوري ، وقال بعده وكذا رواه مالك والثوري عن عبد الله بن دينار قال فيه وعليكم قال المنذري في الحاشية : حديث مالك أخرجه البخاري وحديث الثوري أخرجه البخاري ومسلم وهذا يدل على أن رواية مالك عندهما بالوار ، فاما أبو داود فله حمل رواية مالك على رواية الثوري أو اعتمد رواية روح بن عبادة عن مالك ، وأما المنذري فتجوز في عونه البخاري لأنه عنده بصيغة الافراد ، والحديث ابن عمر هذا سبب أذكره في الذي بعده . الحديث الثالث أورده من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس حدثنا أنس بن مالك يعني جده بلفظ ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ، كذا رواه مختصرا ، ورواه قتادة عن أنس أنه أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعبة عنه بلفظ ، أن أصحاب النبي ﷺ قالوا إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم ؟ قال قولوا : وعليكم ، وأخرجه البخاري في « الادب المفرد » من طريق همام عن قتادة بلفظ ، دري يهودي فقال السام عليكم ، فرد أصحاب النبي ﷺ عليه السلام فقال قال السام عليكم ، فأخذ اليهودي قاهتر فقال : ردوا عليه ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق شيبان نحو رواية همام وقال في آخره ردوه . فردوه . فقال : أقلت : السام عليكم ؟ قال : نعم ، فقال عند ذلك : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ، وتقدم في السلام على حديث عائشة من وجه آخر عن قتادة بزيادة فيه ، وسأيت في استئابة المرتدين من طريق هشام بن زيد بن أنس وسمعت أنس بن مالك يقول : مريودي بالنبي ﷺ فقال : السام عليكم ، فقال رسول الله ﷺ . وعليك . ثم قال : أندرون ماذا يقول ؟ قال : السام عليكم . قالوا : يا رسول الله ألا نقتله ، قال : إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم . وفي رواية الطحاوي أن القائل ألا نقتله همر . والجمع بين هذه الروايات أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وأنهما سياقاً رواية هشام بن زيد هذه ، وكان بعض الصحابة لما أخبرهم النبي ﷺ أن اليهود تقول ذلك سألوها حيثئذ عن كيفية الرد عليهم كما رواه شعبة عن قتادة ، ولم يقع هذا السؤال في رواية هشام بن زيد ، ولم تختلف الرواة عن أنس في لفظ الجواب وهو : وعليكم ، بالوار وبصيغة الجمع . قال أبو داود في السنن وكذا رواية عائشة وأبي عبد الرحمن الجهمي وأبي بصرة . قال المنذري : أما حديث عائشة فتفق عليه . قلت : هو أول أحاديث الباب . قال : وأما حديث أبي عبد الرحمن فأخرجه ابن ماجه ، وأما حديث أبي بصرة فأخرجه النسائي قلت : هما حديث واحد اختلف فيه علي يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير ، فقال جده الحميد بن جعفر : عن أبي بصرة ، أخرجه النسائي والطحاوي ، وقال ابن اسحق : عن أبي عبد الرحمن ، أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي أيضا . وقد قال بعض أصحاب ابن اسحق عنه مثل ما قال عبد الحميد أخرجه الطحاوي ، والمحفوظ قول الجماعة ، ولفظ النسائي وفان سلموا عليكم فقولوا وعليكم ، وقد اختلف العلماء في اثبات الوار واسقاطها في الرد على أهل الكتاب لا اختلافهم في أي الروايتين أرجح . فذكر ابن عبد البر عن ابن حبيب لا يقرها بالوار لان فيها تشريفا ، وبسط ذلك أن الوار في مثل هذا التركيب يقتضي تقرير الجملة الاولى

وزيادة الثانية عليها كمن قال زيد كاتب فقلت وشاعر فإنه يقتضى ثبوت الوصفين لزيد ، قال : وعالقه جهود المالكية ، وقال بعض شيوخهم : يقول عليكم السلام بكسر السين يعنى المجاهدة ، وهاء ابن عبد البر بأنه لم يشرح لناسب أهل الذمة . ويؤيد إنكار النبي ﷺ على عائشة لما سبهم . وذكر ابن عبد البر عن ابن طاوس قال : يقول علام السلام ، بالالف أى ارتفع . ونعقبه . وذهب جماعة من السلف الى أنه يجوز أن يقال فى الرد عليهم عليكم السلام ، كما يرد على المسلم ، واحتج بعضهم بقوله تعالى ( فاصفح عنهم وقل سلام ) وحكاية الماوردي وجهها عن بعض الصائفة لكن لا يقول ورحمة الله ، وقبل يجوز مطلقا ، وعن ابن عباس وعلمة يجوز ذلك عند الضرورة ، وعن الأوزاعي : إن سلمة فقد سلم الصالحون ، وإن تركت فقد تركوا . وعن طائفة من العلماء : لا يرد عليهم السلام أصلا . وعن بعضهم النزعة بين أهل الذمة وأهل الحرب . والراجح من هذه الأقوال كلها ما دل عليه الحديث ولكنه يختص بأهل الكتاب . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن حميد بن زاذويه وهو غير حميد الطويل فى الأصح عن أنس : أمرنا أن لا نزيد على أهل الكتاب على : وعليكم . ونقل ابن بطال عن الخطابي نحو ما قال ابن حبيب فقال ، رواية من روى عليكم بفهم واو أحسن من الرواية بالواو لأن معناه رددت ما قلتموه عليكم ، وبالواو بصير المعنى على وعليكم لأن الواو حرف للتثنية انتهى . وكأنه نقله من معالم السنن الخطابي فإنه قال فيه هكذا يرويه عامة المحدثين وعليكم بالواو ، وكان ابن عبيدة يرويه بحذف الواو وهو الصواب ، وذلك أنه بحذفها يصير قولهم بعينه مردودا عليهم ، وبالواو يقع الاشتراك والدخول فيما قاله انتهى . وقد رجح الخطابي عن ذلك فقال فى الأعلام من شرح البخارى لما تكلم على حديث عائشة المذكور فى كتاب الأدب من طريق ابن أبى مليكة عنها نحو حديث الباب وزاد فى آخره : أو لم تسمعى ما قالت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لى فيهم ولا يستجاب لهم فى ، قال الخطابي ما ملخصه : أن الداعى إذا دعا بشئ ظالما فإن الله لا يستجيب له ولا يجرد دعاؤه بخلاف المدعو عليه انتهى . وله شاهد من حديث جابر قال : سلم ناس من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : السلام عليكم . قال وعليكم قالت عائشة وغضبت : ألم تسمع ما قالوا ؟ قال : بلى قد رددت عليهم فنجاب عليهم ولا يجابون فينا ، أخرجه مسلم والبخارى فى و الأدب المفرد ، من طريق ابن جريج أخبرنى أنه سمع جابرا . وقد غفل عن هذه المراجعة من عائشة وجواب النبي ﷺ لما من أنكر الرواية بالواو ، وقد تجاسر بعض من أدركناه فقال فى الكلام على حديث أنس فى هذا الباب : الرواية الصحيحة عن مالك بغير واو ، وكذا رواه ابن عبيدة وهى أصوب من التى بالواو ، لأنه بحذفها يرجع السلام عليهم وبإثباتها يقع الاشتراك انتهى . وما أفهمه من تضعيف الرواية بالواو وتخطئتها من حيث المعنى مردود عليه بما تقدم . وقال النووي : الصواب أن حذف الواو وإثباتها ثابتان جائزان وإثباتها أجود ولا مفسدة فيه وعليه أكثر الروايات ، وفى معناها وجهان : أحدهما أنهم قالوا عليكم الموت فقال وعليكم أيضا أى نحن وأنتم فيه سواء كلنا نموت . والثانى أن الواو الاستئناف للعطف والتقدير : وعليكم ما تستحقونه من الذم . وقال البيضاوى : فى العطف شئ . مقدر ، والتقدير وأقول عليكم ما تريدون بنا أو ما تستحقونه ، وليس هو دطفا على وعليكم ، فى كلامهم . وقال القرطبي : قيل الواو الاستئناف وقيل زائدة ، وأولى الاجوبة أنا نجاب عليهم ولا يجابون علينا . وحكى ابن دقيق العيد عن ابن رشد تفصيلا يجمع الرويتين إثبات الواو وحذفها فقال : من تخفى أنه قال السلام بكسر السين فليرد عليه بحذف الواو

ومن لم يتحقق منه فليرد بآيات الواو . فيجتمع من مجموع كلام العلماء في ذلك ستة أقوال . وقال الثوري تبعا لعمياض : من فسر السام بالموت فلا يبعد ثبوت الواو ومن فسرهما بالأسامة فاسقاطها هو الوجه . قالت : بل الرواية بآيات الواو ثابتة وهي ترجع التفسير بالموت ، وهو أولى من تفليط الثقة . واستدل بقوله « اذا سلم عليكم أهل الكتاب » بأنه لا يشرع للمسلم ابتداء الكفار بالسلام حكاه الباجي عن عبد الوهاب ، قال الباجي : لأنه بين حكم الرد ولم يذكر حكم الابتداء ، كذا قال ، ونقل ابن العربي عن مالك : لو ابتداء شخصاً بالسلام وهو بظنه مسلماً فبان كافراً كان ابن عمر يسترد منه سلامه ، وقال مالك : لا . قال ابن العربي : لأن الاسترداد حينئذ لا قائمة له لأنه لم يحصل له منه شيء لكونه قصد السلام على المسلم . وقال غيره له قائدة وهو إعلام الكافر بأنه ليس أهلاً للابتداء بالسلام . قلت : ويتأكد اذا كان هناك من يخشى انكاره لذلك أو افتداه به اذا كان الذي سلم عن يقتدى به . واستدل به على أن هذا الرد خاص بالكفار فلا يجوز في الرد على المسلم ، وقيل : ان أجاب بالواو أجزأ والا فلا . وقال ابن دقيق العيد التحقيق أنه كاف في حصول معنى السلام لا في امتثال الأمر في قوله ﴿ غلبوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ وكأنه أراد الذي ينذر واو ، وأما الذي بالواو فقد ورد في عدة أحاديث : منها في الطبراني عن ابن عباس « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : سلام عليكم فقال وعليك ورحمة الله ، وله في الأوسط عن سلمان « أن رجلاً فقال : السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك » . قلت : لكن لما اشتهرت هذه الصيغة لرد على غير المسلم ينبى ترك جواب المسلم بها وان كانت مجوزة في أصل الرد ، والله أعلم

### ٢٣ - باب من نظر في كذاب من يحدّر على المسلمين ليستبين أمره

٦٢٥٩ - حدثنا يوسف بن بهلول حدثنا ابن إدريس قال حدثني حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن هبادة عن أبي عبد الرحمن السلمي « عن علي رضي الله عنه قال : يمتن رسول الله ﷺ ولزير بن السمواء وأبا صرمد الفتوى - وكلنا فارس - فقال : انطدوا حتى تأتوا روضة خاخ ، فإن بها امرأة من المشركين معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين . قال فأدركناها تسهر على بجل لها حيث قال لنا رسول الله ﷺ . قال قلنا : أين الكتاب الذي معك ؟ قالت : مامى كعب : فأنحنا بها فابتعينا في رحلها ، فما وجدنا شيئاً . قال صاحباي : ما رى كتابا . قال قلت : لقد علمت ما كذب رسول الله ﷺ ، والذي يُحلف به لنخرجن الكتاب أو لأجردنك . قال فلما رأيت الجد من أهوت بيدها إلى حُجْرَتِها - وهي محتجزة بكساء - فأخرجت الكتاب . قال فانطدنا به إلى رسول الله ﷺ . فقال : ما كنت يا حاطب على ما صنعت ؟ قال : ماى إلا أن أكون مؤمناً بالله ورسوله ، وما خفرت ولا بدلت . أردت أن تكون لى عند القوم لما يدفع الله بها عن أهل ومالى ، وليس من أصحابك هناك إلا وله من يدفع الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، فلا تقولوا له إلا خيراً . قال فقال عمر بن الخطاب : إنه قد خان الله ورسوله والؤمنين ، فدعنى فأضرب عنقه : قال فقال : يا عمر

وما يدريك لعل الله قد اطعم على أهل بدر فقال: املوا ما شئتم ، فقد وجبت لكم الجنة . قال فدممتم عنها عمر وقال : الله ورسوله اعلم

**قوله** ( باب من نظر في كتاب من يحذر على المسلمين ليستبين أمره ) كأنه يشير الى أن الآثار الواردة في النهي عن النظر في كتاب الغير يخص منه ما يتعين طريقا الى دفع مفسدة هي أكثر من مفسدة النظر ، والآثار المذكورة أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظه من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما ينظر في النار ، وسنده ضعيف . ثم ذكر في الباب حديث على في قصة حاطب بن أبي بلتعة وقد تقدم شرحه في تفسير سورة المدثر . ويوسف بن يعقوب شيخه فيه بضم الموحدة وسكون الهاء شيخ كوفي أصله من الأنبار ، ولم يرو عنه من السمة إلا البخاري ، وما له في الصحيح إلا هذا الحديث . وقد أورده من طرق أخرى في المغازي والتفسير ، منها في المغازي عن اسحق بن ابراهيم عن عبد الله بن إدريس بالسند المذكور هنا ، وبقية رجال الإسناد كلهم كوفيون أيضا . قال ابن القيم : معنى رسول الضحاك وسمى به ولا يفتح أوله لأنه ليس في الكلام فاعول بالفتح . وقال المهلب : في حديث على هناك ستر الذنب ، وكشف المرأة العاصية ، وما روى أنه لا يجوز النظر في كتاب أحد إلا بإذنه إنما هو في حق من لم يكن متهما على المسلمين ، وأما من كان متهما فلا حرمة له . وفيه أنه يجوز النظر الى عودة المرأة للضرورة التي لا يجد بدا من النظر اليها . وقال ابن النين : قول عمر دعني أضرب عنقه مع قول النبي ﷺ لا تقولوا له إلا خيرا يعمل على أنه لم يسمع ذلك أو كان قوله قبل قول النبي ﷺ انتهى . ويحتمل أن يكون عمر لشدة في أمر الله حل النهي على ظاهره من منع القول الشيء له ولم ير ذلك مانعا من إقامة ماوجب عليه من العقوبة للذنب الذي ارتكبه ، فبين النبي ﷺ أنه صادق في اعتذاره ، وأن الله عفا عنه

## ٢٤ - باب كيف يكتب إلى أهل الكتاب ؟

٦٢٦٠ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة داذ ابن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل اليه في نفر من قريش - وكانوا تجارا بالشام - فأتوه . فذكر الحديث - قال : ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأ ، فاذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم . من محمد عبد الله ورسوله ، إلى هرقل عظيم الروم . للسلام على من أتبع الهدى . أما بعد . . .

**قوله** ( باب كيف يكتب الى أهل الكتاب ) ذكر فيه طرقا من حديث أبي سفيان في قصة هرقل ، وهو واضح فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز كتابة بسم الله الرحمن الرحيم الى أهل الكتاب ، وتقديم اسم الكتاب على المكتوب اليه . قال : وفيه حجة لمن أجاز مكاتبة أهل الكتاب بالسلام عند الحاجة ، قلت : في جواز السلام على الاطلاق نظر ، والذي يدل عليه الحديث السلام المقيد مثل ما في الخبر : السلام على من أتبع الهدى ، أو السلام على من تمسك بالحق أو نحو ذلك . وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك في أوائل كتاب الاستئذان

## ٢٥ - باب . بمن يُبدأ في الكتاب

٦٢٦١ - وقال الشيخُ حدثني جعفرُ بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه ذكر رجلًا من بني إسرائيل أخذ خشبة ففقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفةً منه إلى صاحبه . وقال عمرُ بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال للشيء ﷺ : نجر خشبةً فجعل المال في جوفها وكتب إليه صحيفةً : من فلان إلى فلان ،

قوله ( باب بمن يبدأ في الكتاب ) أي بنفسه أو بالمكتوب إليه ؟ ذكر فيه طرفا من حديث الرجل من بني إسرائيل الذي اقترض ألف دينار ، وكأنه لما لم يجد فيه حديثا على شرطه مرفوعا اقتصر على هذا ، وهو على قاعدته في الاحتجاج بشرع من قبلنا إذا وردت حكايته في شرعنا ولم ينكر ، ولا سيما إذا سبق مساق المدح انماضه ، والحجة فيه كرون الذي عليه الدين كتب في الصحيفة من فلان إلى فلان وكان يمكنه أن يحتج بكتاب النبي ﷺ إلى هرقل المشار إليه قريبا لكن قد يكون تركه لأن بداءة الكبير بنفسه إلى الصغير والعظيم إلى الحقير هو الأصل ، وإنما يقع التردد فيما هو بالعكس أو المساوي . وقد أورد في « الادب المفرد » من طريق خارجة بن زيد بن ثابت عن كبراء آل زيد بن ثابت هذه الرسالة لعبد الله معاوية أمير المؤمنين لزيد بن ثابت سلام عليك ، وأورد عن ابن عمر نحو ذلك ، وعند أبي داود من طريق ابن سيرين عن أبي العلاء بن الحضرمي عن العلاء أنه كتب إلى النبي ﷺ فبدأ بنفسه ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن أيوب « قرأت كتابا من العلاء بن الحضرمي إلى محمد رسول الله وعن نافع كان ابن عمر يأمر غلامه إذا كتبوا إليه أن يبدؤوا بأنفسهم . وعن نافع كان عمال عمر إذا كتبوا إليه يبدؤوا بأنفسهم . قال المهلب : السنة أن يبدأ الكاتب بنفسه . وعن معمر عن أيوب أنه كان ربما بدأ باسم الرجل قبله إذا كتب إليه . وسئل مالك عنه فقال ، لا بأس به وقال : هو كما لو أوسع له في المجلس . فقيل له إن أهل العراق يقولون لا تبدأ بأحد قبلك ولو كان أباك أو أمك أو أكبر منك ، فهاب ذلك عليهم . قلت : والمنقول عن ابن عمر كان في أغلب أحواله ، والا فقد أخرج البخاري في « الادب المفرد » بسند صحيح عن نافع كانت لابن عمر حاجة إلى معاوية فاراد أن يبدأ بنفسه فلم يزالوا به حتى كتب ، بسم الله الرحمن الرحيم إلى معاوية . وفي رواية زيادة أما بعد بعد البسملة . وأخرج فيه أيضا من رواية عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك يبايعه بسم الله الرحمن الرحيم لعبد الملك أمير المؤمنين من عبد الله بن عمر سلام عليك الخ . وقد ذكر في كتاب الاعتصام طرقا منه ، وبأق التثنية عليه هناك أن شاء الله تعالى . قوله ( وقال الشيخ ) تقدم في الكفاية بيان من وصله . قوله ( أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل أخذ خشبة ) كذا أورده مختصرا ، وأورده في الكفاية وغيرها مطولا . قوله ( وقال عمر بن أبي سلمة ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف . وعمر هذا مدني قدم واسط ، وهو صدوق فيه ضعف ، وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع المعلق ، وقد وصله البخاري في « الادب المفرد » قال « حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة حدثنا عمر » فذكر مثل اللفظ المطلق هنا . وقد رويناه في الجزء الثالث من « حديث أبي طاهر المخلص » مطولا فقال « حدثنا البغوي حدثنا أحمد بن منصور



حدثنا موسى ، وقد ذكرت فوائده عند شرحه من كتاب الكفالة . **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الكشميني ، سمع أبا هريرة ، وكذا النسفي والاصيل وكريمة . **قوله** ( نجر ) كذا الأكثر بالجيم ولاكشميني بالثاف ، قال ابن التين : قيل في قصة صاحب الحشبة اثبات كرامات الاولياء ، وجمهور الاشعية على إثباتها ، وأنكرها الامام أبو اسحق الشيرازي من الثافعية والشيخان أبو محمد بن أبي زيد وأبو الحسن القابسي من المالكية . قلت : أما الشيرازي فلا يحفظ عنه ذلك ، وإنما نقل ذلك عن أبي اسحق الاسفرايني ، وأما الآخران فانما أنكراما وقع معجزة مستقلة لنبي من الانبياء كما يجمد ولد عن غير والد والاسماء الى السموات السبع بالجسد في البقعة ، وقد صرح إمام الصوفية أبو القاسم القشيري في رسالته بذلك ، وبسط هذا بليق بموضع آخر ، وهي أن يتيسر ذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى

### ٢٦ - باب قول النبي ﷺ : قوموا إلى سيديكم

٦٣٦٢ - **حدثنا** أبو الوليد حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبي سعيد أن أهل قريظة نزلوا على حكم سعيد ، فأرسل النبي ﷺ إليه فجاء ، فقال : قوموا إلى سيديكم - أو قال : خيركم - فقدم عند النبي ﷺ ، فقال : هؤلاء نزلوا على حكمك ، قال : فاني أحكم أن تقتل مقاتلتهم ، ونسبي ذراريهم . فقال : لقد حكمت بما حكم به الملك ،

قال أبو عبد الله : أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد من قول أبي سعيد د الى حكمك »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ قوموا الى سيديكم ) هذه الترجمة معقودة لحكم قيام القاعد للداخل ، ولم يحرم فيما يحكم للاختلاف ، بل اقتصر على لفظ الخبر كعادته . **قوله** ( عن سعد بن إبراهيم عن أبي أمامة بن سهل ) تقدم بيان الاختلاف في ذلك في غزوة بني قريظة من كتاب المغازي مع شرح الحديث ، وعالم يذكر هناك أن الدار فاطمي حكى في الملل ، أن أبا معاوية رواه عن عياض بن عبد الرحمن عن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن جده ، والمحموظ من سعد عن أبي أمامة عن أبي سعيد . **قوله** ( على حكم سعد ) هو ابن معاذ كما وقع التهرج به فيما تقدم . **قوله** في آخره ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري ( أفهمني بعض أصحابي عن أبي الوليد ) يعني شيخه في هذا الحديث بسنده هذا ( من قول أبي سعيد الى حكمك ) يعني من أول الحديث الى قوله فيه د على حكمك ، وصاحب البخاري في هذا الحديث يحتمل أن يكون محمد بن سعد كاتب الواقدي فإنه أخرجه في الطبقات عن أبي الوليد بهذا السند ، أو ابن الضريس فقد أخرجه البيهقي في الشعب ، عن طريق محمد بن أيوب الرازي عن أبي الوليد ، وشرحه الكرماني على وجه آخر فقال ، قوله د الى حكمك ، أي قال البخاري سمعت أنا من أبي الوليد بلفظ د على حكمك ، وبعض أصحابي نقلوا الى عنه بلفظ د الى ، بصيغة الانتهاء بدل حرف الاستعلاء . كذا قال ، قال ابن بطال ، في هذا الحديث أمر الامام الاعظم باكرام الكبار من المسلمين ، ومشروعية اكرام أهل الفضل في مجلس الامام الاعظم والقيام فيه انفسه من أصحابه ، وإلزام الناس كافة بالقيام الى الكبار منهم . وقد منع من ذلك قوم واحتجوا بحديث أبي أمامة قال د خرج علينا النبي ﷺ متوكئا على عصاه فقمنا له فقال : لا تقوموا كما تقوم الاعاجم بعضهم لبعض ،

وأجاب عنه الطبري بأنه حديث ضعيف مضطرب السند فيه من لا يعرف ، واحتجوا أيضا بحديث عبد الله بن بريدة أن أباه دخل على معاوية فآخبره أن النبي ﷺ قال : من أحب أن يتمثل له الرجال قياما وجبت له النار ، وأجاب عنه الطبري بأن هذا الخبر إنما فيه نهى من يقام له عن المرور بذلك ، لانهى من يقوم له لإكرامه له . وأجاب عنه ابن قتيبة بأن معناه من أراد أن يقوم الرجال على رأسه كما يقام بين يدي ملوك الأعاجم ، وليس المراد به نهى الرجل عن القيام لآخيه إذا سلم عليه . واحتج ابن بطال للجواز بما أخرجه النسائي من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة كان رسول الله ﷺ إذا رأى قاطمة بنته قد أقبلت رحب بها ثم قام فقبلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه . قلت : وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيح كما مضى في المناقب وفي الوفاة النبوية لكن ليس فيه ذكر القيام . وترجم له أبو داود باب القيام ، وأورد معه فيه حديث أبي سعيد ، وكذا صنع البخاري في الأدب المفرد ، وزاد معهما حديث كعب بن مالك في قصة توبته وفيه : فقام إلى طلحة بن عبيد الله يهرول ، وقد أشار إليه في الباب الذي يليه ، وحديث أبي أمامة المبدأ به أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وحديث ابن بريده أخرجه الحاكم من رواية حسين المعلم عن عبيد الله بن بريدة عن معاوية فذكره وفيه : ما من رجل يكون على الناس فيقوم على رأسه الرجال يحب أن يكثروا عنده الخصوم فيدخل الجنة ، وله طريق أخرى عن معاوية أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والمصنف في الأدب المفرد ، من طريق أبي مجلز قال : خرج معاوية على ابن الزبير وابن عمار ، فقام ابن عمار وجلس ابن الزبير ، فقال معاوية لابن عمار : اجلس فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أحب أن يتمثل له الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار ، هذا لفظ أبي داود ، وأخرجه أحمد من رواية حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن أبي مجلز وأحمد عن اسماعيل بن علية عن حبيب مثله وقال : العباد ، بدل : الرجال ، ومن رواية شعبة عن حبيب مثله وزاد فيه : ولم يقم ابن الزبير وكان أرزنها ، قال : فقال له ، فذكر الحديث وقال فيه : من أحب أن يتمثل له عباد الله قياما ، وأخرجه أيضا عن مروان بن معاوية عن حبيب بلفظ : خرج معاوية فقاموا له ، وباقيته كلفظ حماد . وأما الترمذي فإنه أخرجه من رواية سفيان الثوري عن حبيب ، ولفظه : خرج معاوية فقام عبد الله بن الزبير وابن صفوان حين رأوه فقال اجلسا ، فذكر مثل لفظ حماد ، وسفيان وإن كان من جبال الحفظ إلا أن المدد الكثير وفهم مثل شعبة أولى بأن تكون روايتهم محفوظة من الواحد ، وقد اتفقوا على أن ابن الزبير لم يقم ، وأما إبدال ابن عمار بابن صفوان فسهل لاحتمال الجمع بأن يكونا معا وقع لهما ذلك ، وبقيده الاتيان فيه بصيغة الجمع وفي رواية مروان بن معاوية المذكورة ، وقد أشار البخاري في الأدب المفرد ، الى الجمع المنقول عن ابن قتيبة فترجم أولا : باب قيام الرجل لآخيه ، وأورد الأحاديث الثلاثة التي أشرك اليها ، ثم ترجم : باب قيام الرجل للرجل القاعد ، و : باب من كره أن يقيم ويقوم له الناس ، وأورد فيهما : حديث جابر : اشتكى النبي ﷺ فصلينا وراءه وهو قاعد ، فالتفت إلينا فرأانا قياما ، فإشار إلينا فقمنا ، فلما سلم قال ، ان كدتم لتفعلوا فعل فارس والروم ، يقومون على ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم ، وترجم البخاري أيضا قيام الرجل للرجل تعظيما ، وأورد فيه حديث معاوية من طريق أبي مجلز . وحصل المنقول عن مالك انكار القيام مادام الذي يقام لأجله لم يجلس ولو كان في شغل نفسه ، فانه سئل عن المرأة نبالغ في إكرام زوجها فتنقلها

ونزع ثيابه وتقف حتى يجلس فقال : أما التلق فلا بأس به ، وأما القيام حتى يجلس فلا فان هذا فعل الجبابة ، وقد أنكره عمر بن عبد العزيز . وقال الخطابي في حديث الباب جواز إطلاق السيد ، على الخير الفاضل ، وفيه أن قيام المردوس للرئيس الفاضل والامام العادل والمنعم للعالم مستحب ، وإنما يكره لمن كان بغير هذه الصفات . ومعنى حديثه : من أحب أن يقام له ، أى بأن يلزمهم بالقيام له صفوفا على طريق الكبر والنخوة ، ورجح المنذرى ما تقدم من الجمع عن ابن قتيبة والبخارى وإن القيام المنهى عنه أن يقام عليه وهو جالس ، وقد رد ابن القيم في حاشية السنن ، على هذا القول بأن سياق حديث معاوية يدل على خلاف ذلك ، وإنما يدل على أنه كره القيام له لما خرج تمظيها ، ولأن هذا لا يقال له القيام للرجل وإنما هو القيام على رأس الرجل أو عند الرجل ، قال : والقيام ينقسم الى ثلاث مراتب : قيام على رأس الرجل وهو فعل الجبابة ، وقيام اليه عند قدميه ولا بأس به ، وقيام له عند رؤيته وهو المتنازع فيه . قلت : وورد في خصم القيام على رأس الكبير الجالس ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أنس قال : إنما هلك من كان قبلكم بأنهم عظموا ملوكهم بأن قاموا وهم قعود ، ثم حكى المنذرى قول الطبري ، وأنه قصر النهي على من سره القيام له لما في ذلك من محبة التعظيم ورؤية منزلة نفسه ، وسيأتي ترجيح النووي لهذا القول . ثم نقل المنذرى عن بعض من منع ذلك مطلقا أنه رد الجملة بقصة سعد بأنه عليه السلام إنما أمرهم بالقيام لسعد لينزلوه عن الحمار لكونه كان مريضا ، قال : وفي ذلك نظر . قلت : كأنه لم يفت على مستند هذا القائل ، وقد وقع في مسند عائشة عند أحمد من طريق علقمة بن وقاص عنها في قصة غزوة بني قريظة وقصة سعد بن معاذ وبجيتة مطولا وفيه : قال أبو سعيد فلما طلع قال النبي عليه السلام : قوموا الى سيدكم ، فانزلوه ، وسنده حسن ، وهذه الزيادة تخدش في الاستدلال بقصة سعد على مشروعية القيام المتنازع فيه ، وقد احتج به النووي في كتاب القيام ونقل عن البخارى ومسلم وأبي داود أنهم احتجوا به ، واغفل مسلم : لا أعلم في قيام الرجل للرجل حديثا أصح من هذا ، وقد اعترض عليه الشيخ أبو عبد الله بن الحاج فقال ما ملخصه : لو كان القيام المأمور به لسعد هو المتنازع فيه لما خص به الانصار ، فان الأصل في أفعال القرب التعميم ، ولو كان القيام لسعد على سبيل البر والاكرام لكان هو عليه السلام أول من فعله وأمر به من حضر من أكابر الصحابة ، فلما لم يأمر به ولا فعله ولا فعلوه دل ذلك على أن الأمر بالقيام لغير ما وقع فيه النزاع ، وإنما هو لينزلوه عن دابته لما كان فيه من المرض كما جاء في بعض الروايات ، ولأن عادة العرب أن القبيلة تحمد كبيرها ولذلك خص الانصار بذلك دون المهاجرين مع أن المراد ببعض الانصار لا كلهم وهم الأوس منهم لأن سعد بن معاذ كان سيدهم دون الخزرج ، وعلى تقدير تسليم أن القيام المأمور به حينئذ لم يكن للاعانة فليس هو المتنازع فيه ، بل لأنه غائب قدم والقيام لغائب اذا قدم مشروع قال : ويحتمل أن يكون القيام المذكور إنما هو التهنئة بما حصل له من تلك المنزلة الرفيعة من تحكيمه والرضا بما حكم به ، والقيام لأجل التهنئة مشروع أيضا . ثم نقل عن أبي الوليد بن رشد أن القيام يقع على أربعة أوجه : الاول محذور وهو أن يقع لمن يريد أن يقام إليه تكبرا وتعاظما على الفائحين إليه ، والثاني مكروه وهو أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعظم على الفائحين ، ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر ، ولما فيه من التشبه بالجبابة . والثالث جائز ، وهو أن يقع على سبيل البر والاكرام لمن لا يريد ذلك ويؤمن معه التشبه بالجبابة . والرابع مندوب وهو أن يقوم لمن قدم من سفر فرحا بقدومه ليسمى عليه ، أو الى من تجددت له

فهمة فيجئته بمصوفا أو مصيبة فيعزيه بسببها . وقال التوربشي في شرح المصاييح ، معنى قوله ه قوموا الى سيدكم أي الى اعانتة وانزاله من دابته ، ولو كان المراد التعظيم لقال : قوموا لسيدكم . وتمقبة الطيبي بأنه لا يلزم من كونه ليس للتعظيم أن لا يكون للاكرام ، وما اعتل به من الفرق بين الى واللام ضعيف لأن الى في هذا المقام أعظم من اللام كأنه قيل قوموا وامشوا اليه تلقيا واكراما ، وهذا مأخوذ من ترتب الحكم على الوصف المناسب المشعر بالعلية ، فان قوله سيدكم علة للقيام له ، وذلك لكونه شريفا على القدر . وقال البيهقي : القيام على وجه التبر والاكرام جائز كقيام الانصار لاسمى وطلحة لكعب ، ولا ينبغي لمن يقام به أن يعتد استحقاقه لذلك حتى إن ترك القيام له حتى عليه أو عانته أو شكاه . قال أبو عبد الله : وضابط ذلك أن كل أمر ندب الشرع المكلف بالمشي اليه فتأخر حتى قدم المأمور لأجله فالقيام اليه يكون عوضا عن المشي الذي فات ، واحتج الثوري أيضا بقيام طلحة لكعب ابن مالك . وأجاب ابن الحاج بأن طلحة إنما قام لثمنته ومصالحته ولذلك لم يحتج به البخاري للقيام ، وإنما أورده في المصاحفة ، ولو كان قيامه محل النزاع لما انفرد به ، فلم ينقل أن النبي ﷺ قام له ولا أمر به ولا فعله أحد من حضر ، وإنما انفرد طلحة لقوة المردة بينهما على ما جرت به العادة أن الثمننة والبشارة ونحو ذلك تكون على قدر المودة والخلاطة ، بخلاف السلام قائم مشروع على من عرفت ومن لم تعرف . والتفاوت في المودة يقع بسبب التفاوت في الحقوق وهو أمر معهود . قلت : ويحتمل أن يكون من كان لكعب عنده من المودة مثل ما عند طلحة لم يطلع على وقوع الرضا عن كعب واطلع عليه طلحة ، لأن ذلك عقب منع الناس من كلامه مطلقا ، وفي قول كعب لم يقم الى من المهاجرين غيره ، إشارة الى أنه قام اليه غيره من الانصار ثم قال ابن الحاج : وإذا حل فعل طلحة على محل النزاع لزم أن يكون من حضر من المهاجرين قد ترك المندوب ، ولا يظن بهم ذلك . واحتج الثوري بحديث عائشة المتقدم في حق فاطمة . وأجاب عنه ابن الحاج باحتمال أن يكون القيام لها لاجل اجلاسها في مكانه اكراما لها لا على وجه القيام المنازع فيه ، ولا سيما ما عرف من ضيق بيوتهم وقلة الفرش فيها ، فكانت ارادة اجلاسها في موضعه مستلزمة لقيامه . وأمعن في بسط ذلك . واحتج الثوري أيضا بما أخرجه أبو داود أن النبي ﷺ كان جالسا يوما فاقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه لجلس عليه ثم أقبلت أمه فوضع لها شق ثوبه من الجانب الآخر ثم أقبل أخوه من الرضاعة فقام فأجلسه بين يديه . واعترضه ابن الحاج بأن هذا القيام لو كان محل النزاع لكان الواهدان أولى به من الأخ ، وإنما قام للأخ إما لأن يوسع له في الرداء أو في المجلس . واحتج الثوري أيضا بما أخرجه مالك في قصة عكرمة بن أبي جهل أنه لما فر الى اليمن يوم الفتح ورحلت امرأته اليه حتى أعادته الى مكة مسلما فلما رآه النبي ﷺ وثب اليه فرحا وما عليه رداء ، وبقيا النبي ﷺ لما قدم جعفر من الحبشة فقال : ما أدري بأيهما أنا أمر بقدم جعفر أو بفتح خيبر ، وبحديث عائشة قدم زيد بن حارثة المدينة والنبي ﷺ في يدي ففرع الباب فقام اليه فاعتنقه وقبله ، وأجاب ابن الحاج بأنها ليست من محل النزاع كما تقدم . واحتج أيضا بما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يحدثنا فإذا قام قننا قياما حتى نراه قد دخل . وأجاب ابن الحاج بأن قيامهم كان لضرورة الفراغ ليتوجهوا الى أشغالهم ، ولأن بيته كان بابه في المسجد والمسجد لم يكن واسعا اذ ذلك فلا يتأتى أن يستروا قياما الا وهو قد دخل . كذا قال . والذي يظهر لي في الجواب أن يقال : لعل سبب تأخيرهم حتى يدخل لما يحتمل عندهم من أمر يحدث له حتى لا يحتاج اذا انفروا أن يتكلف استدعاءهم . ثم

راجعت سنن أبي داود فوجدت في آخر الحديث ما يؤيد ما قلناه ، وهو قصة الاعرابي الذي جند رداءه عليه السلام فهدما رجلا قاصده أن يحمل له على بغيره تمرا وشميرا ، وفي آخره د ثم التفت اليها فقال : انصرفوا رحمكم الله تعالى ، ثم احتج النووي بعمومات تنزيل الناس منازلهم واكرام ذي الشبهة وتوقير الكبير . واعترضه ابن الحاج بما حاصله أن القيام على سبيل الاكرام داخل في العمومات المذكورة ، لكن محل النزاع قد ثبت النهي عنه فيخص من العمومات . واستدل النووي أيضا بقيام المغيرة بن شعبه على رأس النبي عليه السلام بالسيف واعترضه ابن الحاج بأنه كان بسبب الغلب عنه في تلك الحالة من أذى من يقرب منه من المشركين ، فليس هو من محل النزاع . ثم ذكر النووي حديث معاوية وحديث أبي أمامة المتقدمين ، وقدم قبل ذلك ما أخرجه الترمذي عن أنس قال : لم يكن شخص أحب إليهم من رسول الله عليه السلام ، وكانوا إذا رأوه لم يقوموا لما يعلون من كراهيته لذلك ، قال الترمذي حسن صحيح غريب ، وترجم له : باب كراهية قيام الرجل للرجل ، وترجم للحديث معاوية : باب كراهية القيام للناس ، قال النووي : وحديث أنس أقرب ما يحتاج به ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أنه خاف عليهم الفتنة إذا أفرطوا في تعظيمه ففكره قيامهم له لهذا المعنى كما قال لا تطروني ، ولم يكره قيام بعضهم لبعض ، فإنه قد قام بعضهم وقاموا لغيره بحضرته فلم ينكر عليهم بل أقره وأمر به . ثانيهما أنه كان بينه وبين أصحابه من الانس وكال الود والصفاء ما لا يحتمل زيادة بالاكرام بالقيام ، فلم يكن في القيام مقصود ، وإن فرض الانسان صاحب بهذه الحالة لم يحتاج إلى القيام . واعترض ابن الحاج بأنه لا يستتم الجواب الاول إلا لو سلم أن الصعابة لم يكونوا يقومون لاحد أصلا ، فإذا خصوه بالقيام له دخل في الاطراء ، لكنه قرر أنهم يفعلون ذلك لغرض فكيف يسوغ لهم أن يفعلوا مع غيره ما لا يؤمن معه الاطراء ويتركه في حقه ؟ فإن كان فعلهم ذلك للاكرام فهو أولى بالاكرام لأن المنصوص على الأمر بتوقيره فوق غيره ، فإظهار أن قيامهم لغيره إنما كان لضرورة قدوم أو تهنئة أو نحو ذلك من الأسباب المتقدمة لا على صورته محل النزاع ، وأن كراهيته لذلك إنما هي في صورة محل النزاع أو للمعنى المذكور في حديث معاوية . قال : والجواب عن الثاني أنه لو عكس فقال : إن كان الصاحب لم يتأكد محبته له ولا عرف قدره فهو معذور بترك القيام بخلاف من تأكدت محبته له وعظمت منزلته منه وهرف مقداره لكان متنجها فإنه يتأكد في حقه من يد البر والاكرام والتوقير أكثر من غيره ، قال : ويلزم على قوله أن من كان أحق به وأقرب منه منزلة كان أقل توقيرا له ممن بعد لاجل الانس وكال الود ، والواقع في صحيح الاخبار خلاف ذلك كما وقع في قصة السمو وفي القوم أبو بكر وعمر فهاجا أن يكلماه ، وقد كله ذو اليدين مع بعد منزلته منه بالنسبة إلى أبي بكر وعمر ، قال : ويلزم على هذا أن خواص العالم والكبير والرئيس لا يعظمونه ولا يوقرونه لا بالقيام ولا بغيره ، بخلاف من بعد منه ، وهذا خلاف ما عليه محل السلف والخلف انتهى كلامه . وقال النووي في الجواب عن حديث معاوية : إن الأصح والاول ، بل الذي لا حاجة إلى ما سواه ، أن معناه زجر المكلف أن يحسب قيام الناس له . قال : وليس فيه تعرض للقيام بنهي ولا غيره ، وهذا متفق عليه . قال : والمنهى عنه محبة القيام ، فلم يخطر بباله فقاموا له أو لم يقوموا فلا لوم عليه ، فإن أحب ارتكب التحريم سواء قاموا أو لم يقوموا . قال : فلا يصح الاحتجاج به بترك القيام . قلنا قيل : فالقيام سبب لوقوع في المنهى عنه ، قلنا : هذا قاصد ، لأننا قدمنا أن الوقوع في المنهى عنه يتعلق بالمحبة خاصة انتهى ملخصا . ولا يخفى ما فيه . واعترضه ابن الحاج بأن الصحابي الذي تلقى ذلك

من صاحب الشرح قد فهم منه النهي عن القيام الموقوف الذي يقام له في المحذور ، فصبوب فعل من امتنع من القيام دون من قام ، وأفروه على ذلك ، وكذا قال ابن القيم في حواشي السنن : في سياق حديث معاوية رد على من زعم أن النهي إنما هو في حق من يقوم الرجال بحضرته ، لأن معاوية إنما روى الحديث حين خرج فقاموا له . ثم ذكر ابن الحاج من المفاسد التي تترتب على استعمال القيام أن الشخص صار لا يتمكن فيه من التفصيل بين من يستحب إكرامه وبره كأهل الدين والخير والعلم . أو يجوز كالمستورين ، وبين من لا يجوز كالظالم المعلن بالظلم أو يسكره كمن لا يتصرف بالعدالة وله جاه ، فلو لا اعتماد القيام ما احتاج أحد أن يقوم لمن يحرم إكرامه أو يسكره ، بل جر ذلك إلى ارتكاب النهي لما صار يترتب على التزك من الثمر . وفي الجملة متى صار ترك القيام يشعر بالاستهانة أو يقرب عليه مفسدة امتنع ، وإلى ذلك أشار ابن عبد السلام . ونقل ابن كثير في تفسيره عن بعض المحققين التفصيل فيه فقال : المحذور أن يتخذ ديننا كعادة الاعاجم كما دل عليه حديث أنس ، وأما إن كان لقادم من سفر أو لحاكم في محل ولايته فلا بأس به . قلت : وبلحق بذلك ما تقدم في أجوبة ابن الحاج كالتفتة لمن حدثت له نعمة أو لإعانة العاجز أو لتوسيع المجلس أو غير ذلك والله أعلم . وقد قال الغوالي : القيام على سبيل الإعظام مكروه وعلى سبيل الإكرام لا يكره . وهذا تفصيل حسن . قال ابن التين : قوله في هذه الرواية وحكمت فهم بحكم الملك ، ضبطناه في رواية القابسي بفتح اللام أي جبريل فيما أخبر به عن الله ، وفي رواية الأصيلي بكسر اللام أي يحكم الله أي صادفت حكم الله

## ٢٧ - باب المصالحة

وقال ابن مسعود : علمني رسول الله ﷺ التشهد وكفى بين كفيه . وقال كعب بن مالك : دخلت المسجد فإذا برسول الله ﷺ ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله بهرول حتى صاغني وهنأني ،

٦٢٦٣ - **حديث** عمرو بن عاصم حدثنا هشام عن قتادة قال : قلت لأنس أكانت المصالحة في أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : نعم .

٦٢٦٤ - **حديث** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب قال أخبرني حيوة قال حدثني أبو عقيل زهرة ابن ميمون سمع جده عبد الله بن هشام قال : كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب

**قوله** ( باب المصالحة ) هي مفاعلة من الصفحة والمراد بها الإفضاء بصفحة اليد إلى صفحة اليد ، وقد أخرج الترمذي بسند ضعيف من حديث أبي أمامة رفته ، تمام تحبكم بينكم المصالحة ، وأخرج المصنف في « الأدب المفرد » وأبو داود بسند صحيح من طريق حميد عن أنس رفته ، وقد أقبل أهل اليمن وهم أول من حيانا بالمصالحة ، وفي « جامع ابن وهب » من هذا الوجه ، وكانوا أول من أظهر المصالحة . **قوله** ( وقال ابن مسعود : علمني النبي ﷺ التشهد وكفى بين كفيه ) سقط هذا التطبيق من رواية أبي ذر وحده وثبت لبقاين ، وسبقنا موصولا في الباب الذي بعده . **قوله** ( وقال كعب بن مالك دخلت المسجد فإذا برسول الله ﷺ ، فقام إلى طلحة بن عبيد الله

يهرول حتى صالحي وهنأني ( هو طرف من قصة كعب بن مالك الطويل في غزوة تبوك في قصة توبته ، وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله ، وجاء ذلك من فعل النبي ﷺ كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر كما سيأتي في أثناءه ، باب المعانقة ، قوله ( عن قتادة قلت لانس بن مالك : أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ ؟ قال : نعم ) زاد الاسماعيل في روايته عن همام : قال قتادة وكان الحسن يعني البصري يصافح ، وجاء من وجه آخر عن انس : قيل يا رسول الله الرجل يلقي أخاه أينحن له ؟ قال : لا . قال : فيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : نعم ، أخرجه الترمذي وقال حسن . قال ابن بطال : المصافحة حسنة عند عامة العلماء ، وقد استحباها مالك بعد كراهته . وقال النووي : المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاق . وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن البراء رفته د مامن مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لما قبل أن يتفرقا ، وزاد فيه ابن السني وتكاشرا يود ونصيحة ، وفي رواية لأبي داود ، وحدا الله واستغفراه ، وأخرجه أبو بكر الروياني في مسنده من وجه آخر عن البراء : لقيت رسول الله ﷺ فصافحني ، فقلت : يا رسول الله كنت أحسب أن هذا من زى المعجم ، فقال : نعم أحق بالمصافحة ، فذكر نحو سياق الخبر الأول . وفي مرسل عطاء الخراساني في الموطأ : تصالحوا يذهب الغل ، ولم تقف عليه موصولا ، واقهر ابن عبد البر على شواهد من حديث البراء وغيره ، قال النووي : وأما تخصيص المصافحة بما بعد صلاتي الصبح والمغرب فقد مثل ابن عبد السلام في الفتاواه البدعة المباحة بها . قال النووي : وأصل المصافحة سنة ، وكونها محفوظة عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك عن أصل السنة . قلت : ولنظر فيه مجال ، فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغوب فيها ، ومع ذلك فقد كره المحققون تخصيص وقت بها دون وقت ، ومنهم من أطلق تحريم مثل ذلك كصلاة الرغائب التي لا أصل لها ، ويستثنى من عموم الأمر بالمصافحة المرأة الأجنبية والأمر الحسن . قوله ( أخبرني حيوة ) بفتح المهلة والواو بينهما تحتانية ساكنة وآخرها هاء تأنيث هو ابن شريح المصري . قوله ( سمع جده عبد الله بن هشام ) أي ابن زهرة بن هيثم بن تميم بن مرة . قوله ( كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ) كذا اختصره ، وكذا أورده في مناقب عمر بن الخطاب ، وسأفه بتامه في الإيمان والنذور ، وسيأتي البحث فيه هناك . وأعفل الذي ذكره هنا . ولم يقع في رواية النسفي أيضا . وذكره الاسماعيل هنا من رواية رشدين بن سعد وابن أبي عمير جميعا عن زهرة بن معبد بتامه ، وأسقطه من كتاب الإيمان والنذور . وابن أبي عمير ورشدين ليسا من شرط الصحيح ، ولم يقع لأبي ، نعم أيضا من طريق ابن وهب عن حيوة ، فأخرجه في الإيمان والنذور بتامه من طريق البخاري ، وأخرج القدر المختصر هنا من رواية أبي زرعة وهب الله بن راشد عن زهرة بن معبد ، وهب الله هذا مختلف فيه ، وليس من رجال الصحيح ، ووجه ادخال هذا الحديث في المصافحة أن الأخذ باليد يستلزم التقاء صفحة اليد بصفحة اليد غالبا ومن ثم أردما بترجمة تل هذه لجواز وقوع الأخذ باليد من غير حصول المصافحة ، قال ابن عبد البر : روى ابن وهب عن مالك أنه كره المصافحة والمعانقة ، وذهب إلى هذا سحنون وجماعة ، وقد جاء عن مالك جواز المصافحة ، وهو الذي يدل عليه صنيعه في الموطأ ، وعلى جوازه جماعة العلماء سلفا وخلفا ، والله أعلم

٦٢٦٥ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا سيف قال سمعت مجاهداً يقول حدثني عبد الله بن سحبرة أبو معمر قال « سمعت ابن مسعود يقول : علمني رسول الله ﷺ - وكفى بين كفيه - للشهادة كما يعلمني السورة من القرآن : للتحيات لله ، والصلوات والطيبات ، للسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، للسلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله - وهو بين ظهرائنا ، فلما قبض قلنا : للسلام . يعني على النبي ﷺ »

**قوله** ( باب الاخذ باليد ) كذا في رواية أبي ذر عن الحوى والمستمل ، والباقي « باليد » وفي نسخة « باليمين » وهو غلط . وسقطت هذه الترجمة وأثرها وحديثها من رواية النفس . **قوله** ( وصافح حماد بن زيد بن المبارك بيده ) وصله غفرار في « تاريخ بخاري » من طريق اسحاق بن أحمد بن خلف قال : سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول سمع أبي من مالك ، ورأى حماد بن زيد يصافح ابن المبارك بكلمة بيده . وذكر البخاري في « التاريخ » في ترجمة أبيه نحوه وقال في ترجمة عبد الله بن سلمة المراءى حدثني أصحابنا يحيى وغيره عن أبي اسماعيل بن إبراهيم قال : رأيت حماد بن زيد وجاءه ابن المبارك بمكة فصالحه بكلمة بيده ، ويحيى المذكور هو ابن جعفر البكندى ، وقد أخرج الترمذى من حديث ابن مسعود رفعه « من تمام التحية الأخذ باليد » وفي سننه ضعف ، وحكى الترمذى عن البخاري أنه رجح أنه موقوف على عبد الرحمن بن يزيد النخعي أحد الثابتين . وأخرج ابن المبارك في « كتاب البر والصلوة » من حديث أنس « كان النبي ﷺ إذا لقي الرجل لا ينزع يده حتى يكون هو الذي ينزع يده ، ولا يصرف وجهه عن وجهه حتى يكون هو الذي يصرفه » . **قوله** ( علمني رسول الله ﷺ وكفى بين كفيه التشهد ) كذا عنده بتأخير المفعول عن الجملة الحالية . وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة الآتي التنبيه عليها بتقديم المفعول وهو لفظ التشهد . **قوله** في آخره ( وهو بين ظهرائنا ) بفتح الزون وسكون التثنية ثم زون أصله ظهرنا والتثنية باعتبار المتقدم عنه والمتأخر أي كأن بيننا والآلاف والون زيادة للتأكيد ولا يجوز كسر النون الأولى قاله الجوهري وغيره **قوله** ( فلما قبض قلنا السلام يعني على النبي ﷺ ) هكذا جاء في هذه الرواية ، وقد تقدم الكلام على حديث التشهد هذا في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجملة من رواية شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وليست فيه هذه الزيادة ، وتقدم شرحه مسطوراً وأما هذه الزيادة فظاهرها أنهم كانوا يقولون « السلام عليك أيها النبي » بكاف الخطاب في حياة النبي ﷺ فلما مات النبي ﷺ تركوا الخطاب وذكروه بلفظ الغيبة فصاروا يقولون « السلام على النبي » وأما قوله في آخره « يعني على النبي » فافانل ، يعني هو البخاري ، والا فقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده ومسننه عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في آخره « فلما قبض ﷺ قلنا السلام على النبي » وهكذا أخرجه الاسماعيل وأبو نعيم من طريق أبي بكر ، وقد أشبهت القول في هذا عند شرح الحديث المذكور ، قال ابن بطال : الأخذ باليد هو مبالغة المصافحة وذلك مستحب عند العلماء ، وإنما اختلفوا في تقبيل اليد فانكره مالك وأبو بكر ماري فيه ، وأجله آخرون واحتجوا بما روى عن عمر أنهم لما رجعوا من الفز فحيث فروا قالوا نحن الفرارون ، فقال : بل أنتم العكارون أنا فئة المؤمنين ، قال فتقبلنا يده ، قال « وقبل أبو لبابة وكعب بن مالك وصاحبا يد النبي ﷺ حين تاب الله



عليهم ، ذكره الأبهري ، وقبل أبو عبيدة يد عمر حين قدم ، وقبل زيد بن ثابت يد ابن عباس حين أخذ ابن عباس بركابه ، قال الأبهري : وإنما كرمها مالك إذا كانت على وجه التكبر والنمط ، وأما إذا كانت على وجه القربة إلى الله لدينه أو لعله أو لشرفه فإن ذلك جائز . قال ابن بطال : وذكر الزمذني من حديث صفوان بن عسال د أن يهوديين أتيا النبي ﷺ فسألاه عن تسع آيات ، الحديث وفي آخره : فقبل يده ورجله ، قال الزمذني حسن صحيح قلت : حديث ابن عمر أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وأبو داود ، وحديث أبي إلبانة أخرجه البيهقي في الدلائل ، وابن المقرئ ، وحديث كعب وصاحبيه أخرجه ابن المقرئ ، وحديث أبي عبيدة أخرجه سفیان في جامعه ، وحديث ابن عباس أخرجه الطبري وابن المقرئ ، وحديث صفوان أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم . وقد جمع الحافظ أبو بكر ابن المقرئ جزءا في تقبيل اليد سمعناه ، أو رده فيه أحاديث كثيرة وأثارا ، فمن جدها حديث الزارع العبدي وكان في وفد عبد القيس قال : لعلنا نقيادر من رواحنا فنقبل يد النبي ﷺ ورجله ، أخرجه أبو داود ، ومن حديث مزينة المصرية مثله ، ومن حديث أسامة بن شريك قال : قمنا إلى النبي ﷺ فقبلنا يده ، وسنده قوي ومن حديث جابر د أن عمر قام إلى النبي ﷺ فقبل يده ، ومن حديث بريدة في قصة الأعرابي والشجرة فقال : يا رسول الله ائذن لي أن أقبل رأسك ورجليك فأذن له ، وأخرج البخاري في الأدب المفرد ، من رواية عبد الرحمن بن رزين قال : أخرج لنا سلمة بن الأكوع كفا له ضخمة كأنها كف بعير فقمنا إليها فقبلناها ، وعن ثابت أنه قبل يد أنس ، وأخرج أيضا أن عليا قبل يد العباس ورجله ، وأخرجه ابن المقرئ ، وأخرج من طريق أبي مالك الأشجعي قال : قالت لابن أبي أوفى فإني بك التي بايعت بها رسول الله ﷺ فناولنيها فقبلتها . قال النووي : تقبيل يد الرجل لزمه وصلاحه أو حله أو شرفه أو صيانته أو نحو ذلك من الأمور الدينية لا يكره بل يستحب ، فإن كان اغناء أو شوكة أو جاهه عند أهل الدنيا فسكروه شديد السكراهة وقال أبو سعيد المتولي : لا يجوز

## ٢٩ - باب المماقة ، وقول الرجل : كيف أصبحت ؟

٦٢٦٦ - حدثنا إسحاق أخبرنا بشر بن فضال حدثني أبي عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن كعب أن عبد الله بن عباس أخبره د أن عليا - يعني ابن أبي طالب - خرج من عند النبي ﷺ . . . . . وحديثنا أحمد بن صالح حدثنا هبة بن عبد الله بن عباس قال أخبرني عبد الله بن كعب بن مالك أن عبد الله بن عباس أخبره د أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه خرج من عند النبي ﷺ في وجهه القذى توفي فيه ، فقال للناس : يا أبا حسن كيف أصبح رسول الله ﷺ ؟ قال : أصبح بحمد الله بارئاً . فأخذ بيده للعباس ، فقال : ألا تراه ؟ أنت والله بعد ثلاث عبد للعصا ، والله إنى لأرى رسول الله ﷺ سيتوفى في وجهه ، ولأنى لأعرف في وجوه بني عبد المطلب الموت . فاذهب بنا إلى رسول الله ﷺ فقلنا له فيمن يكون الأمر ؟ قال : إن كان فينا هذا ذلك ، وإن كان في غيرنا أمرناه فأومى بنا . قال علي : والله لن سألهاها فإن كان فينا هذا ذلك ، وإن كان في غيرنا أمرناه فأومى بنا . قال علي : والله لن سألهاها .

رسول الله ﷺ فَبَعَثْنَاهُ لِأُيُطِيعُنَا هَا النَّاسُ أَبَدًا ، وَإِنِّي لَا أَسْأَلُهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبَدًا ،

**قوله** ( باب المعانقة وقول الرجل كيف أصبحت ) كذا للاكثر ، وسقط لفظ « المعانقة » ، ورواها المطف من رواية النسفي ومن رواية أبي ذر عن المستمل والسرخسي وضرب عليها الديماطي في أصله . **قوله** ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه كما بينته في الوفاة النبوية ، وقال الكرماني لعله ابن منصور لانه دوى عن بشر بن شعيب في « باب مرض النبي ﷺ » . قلت : وهو استدلال على الشيء بنفسه لان الحديث المذكور هناك وهنا واحد والصيغة في الموضعين واحدة فكان حقه ان قام الدليل عنده على أن المراد بأسحق هناك ابن منصور أن يقول منا كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية . **قوله** ( وحدثنا أحمد بن صالح ) هو اسناد آخر الى الزهري يرد على من ظن انفراد شعيب به ، وقد بينت هناك أن الاسماعيل أخرجه أيضا من رواية صالح بن كيسان ، ولم أستحضر حينئذ رواية يونس هذه ، فهم على هذا ثلاثة من حفاظ أصحاب الزهري روره عنه ، وسياق المصنف على لفظ أحمد بن صالح هذا ، وسياقه هناك على لفظ شعيب ، والمعنى متقارب وقد ذكرت شرحه هناك . قال ابن بطال عن المهلب : ترجم للمعانقة ولم يذكرها في الباب ، وإنما أراد أن يدخل فيه معانقة النبي ﷺ الحسن الحديث الذي تقدم ذكره في « باب ما ذكر من الاسواق » في كتاب البيوع فلم يجد له سندًا غير السند الأول فأتى أن يكتب فيه شيئًا فبقى الباب فارغًا من ذكر المعانقة ، وكان بعده « باب قول الرجل كيف أصبحت » وفيه حديث علي ، فلما وجد ناسخ الكتاب ترجمتهن متواليين ظنهما واحدة اذ لم يجد بينهما حديثًا . وفي الكتاب موضع من الابواب فارغة لم يدرك أن يتمها بالأحاديث ، منها في كتاب الجهاد انتهى ، وفي جزئه بذلك نظر ، والذي يظهر أنه أراد ما أخرجه في « الادب المفرد » ، فانه ترجم فيه « باب المعانقة » ، وأورد فيه حديث جابر أنه بلغه حديث عن رجل من الصحابة قال « قاتلته بعيرا فشددت اليه رحلي شهرا حتى قدمت الشام » ، فإذا عبيد الله بن أنيس قبضت اليه فخرج . فاعتنقني واعتنقته ، الحديث فهذا أول جماعته . وقد ذكرنا طرقا منه في كتاب العلم معلقا فقال « ورحل جابر بن عبيد الله مسيرة شهر في حديث واحد » ، وتقدم الكلام على سنده هناك . وأما جزئه بأنه لم يجد لحديث أبي هريرة سندًا آخر ففيه نظر ، لانه أورد في كتاب اللباس بسند آخر وعطاه في مناقب الحسن فقال : وقال نافع بن جبير عن أبي هريرة ، فذكر طرقا منه ، فلو كان أراد ذكره لعاق منه موضع حاجته أيضا بحدف أكثر السند او بعضه كأن يقول : وقال أبو هريرة ، أو قال عبيد الله بن أبي يزيد عن نافع بن جبير عن أبي هريرة ، وأما قوله انهما ترجمتان خلت الأولى عن الحديث فضعفهما الناسخ فانه محتمل . ولكن في الجزم به نظر . وقد ذكرت في المقدمة عن أبي ذر راوى الكتاب ما يؤيد ما ذكره من أن بعض من سمع الكتاب كان يضم بعض التراجم إلى بعض ويسد البياض وهي قاعدة يفرض اليها عند المعجز عن تطبيق الحديث على الترجمة ، وبؤيده اسقاط لفظ المعانقة من رواية من ذكرنا ، وقد ترجم في الادب « باب كيف أصبحت » وأورد فيه حديث ابن عباس المذكور وأفرد باب المعانقة عن هذا الباب وأورد فيه حديث جابر كما ذكرت . وفوى ابن التين ما قال ابن بطال بانه وقع هذه في رواية « باب المعانقة » قول الرجل كيف أصبحت بغير واو فدل على أنهما ترجمتان . وقد أخذ ابن جماعة كلام ابن بطال جازما به واختصره وزاد عليه فقال : ترجم بالمعانقة ولم يذكرها وإنما ذكرها في كتاب البيوع ، وكأنه ترجم ولم

يتفق له حديث يوافقه في المعنى ولا طريق آخر لصند معانقة الحسن ، ولم ير أن يرويه بذلك السند لأنه ليس من عاداته إعادة السند الواحد ، أو لعله أخذ المعانقة من عاداتهم عند قولهم كيف أصبحت فاكنتي بكيف أصبحت لا يقران المعانقة به عادة . قلت : وقد قدمت الجواب عن الاحتمالين الأولين ، وأما الاحتمال الأخير فدعوى العادة تحتاج إلى دليل وقد أورد البخاري في الأدب المفرد ، في باب كيف أصبحت ، حديث محمود بن لبيد ، أن سعد بن معاذ لما أصيب أكحله كان النبي ﷺ إذا صربه يقول : كيف أصبحت ، الحديث ، وليس فيه للمعانقة ذكر ، وكذلك أخرجه النسائي من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال : دخل أبو بكر على النبي ﷺ فقال : كيف أصبحت ؟ فقال : صالح من رجل لم يصبح صائما ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن أبي هريرة نحوه ، وأخرج البخاري أيضا في الأدب المفرد ، من حديث جابر قال : قيل للنبي ﷺ كيف أصبحت ؟ قال بخير ، الحديث . ومن حديث مهاجر الصائغ : كنت أجلس إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا قيل له كيف أصبحت ؟ قال : لا أشرك بالله ، ومن طريق أبي الطفيل قال : قال رجل لحذيفة : كيف أصبحت ، أو كيف أصبحت يا أبا عبد الله ؟ قال : أحمد الله ، ومن طريق أنس أنه : سمع عمر سلم عليه رجل فودع ثم قال له : كيف أنت ؟ قال أحمد الله . قال هذا الذي أردت منك ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، نحوه هذا من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا ، فهذه عدة أخبار لم تقترن فيها المعانقة بقول كيف أصبحت ونحوها ، ولم يقع في حديث الباب أن اثنين تلقيا فقال أحدهما الآخر كيف أصبحت حتى يستقيم الحل على العادة في المعانقة حينئذ ، وإنما فيه أن من حضر باب النبي ﷺ لما وأوا خروج على من عند النبي ﷺ سألوه عن حاله في مرضه فأنصروهم ، فالراجح أن ترجمة المعانقة كانت خالية من الحديث كما تقدم ، وقد ورد في المعانقة أيضا حديث أبي ذر أخرجه أحمد وأبو داود من طريق رجل من هذلة لم يسم قال : قلت لأبي ذر هل كان رسول الله ﷺ يصالحكم إذا بقيتموه . قال : ما بقيته قط إلا صالحني ، وبهت إلى ذات يوم فلم أكن في أهل ، فلما جئت أخبرته أنه أرسل إلى فأتيته وهو على صبره قائم ، فكانت أجود وأجود ، ورجاله ثقات ، إلا هذا الرجل المبهم . وأخرج الطبراني في الأوسط ، من حديث أنس : كانوا إذا تلقوا تصالحوا ، وإذا قدموا من سفر تعانقوا ، وله في الكبير : كان النبي ﷺ إذا لقي أصحابه لم يصالحهم حتى يسلم عليهم ، قال ابن بطال : اختلف الناس في المعانقة ، فكثرها مالك ، وأجازها ابن عيينة . ثم ساق قصتهما في ذلك من طريق سعيد بن إسحق وهو مجهول عن علي بن يونس الليثي المدني وهو كذلك ، وأخرجها ابن عساکر في ترجمة جعفر من تاريخه من وجه آخر عن علي بن يونس قال : استأذن سفيان بن عيينة على مالك فأذن له فقال : السلام عليكم فردوا عليه ، ثم قال : السلام خاص وعام ، السلام عليك يا أبا عبد الله ورحمة الله وبركاته ، فقال : وعليك السلام يا أبا محمد ورحمة الله وبركاته . ثم قال : لولا أنها بدعة لما تقبلتكم . قال قد طاق من هو عهد منك قال جعفر ؟ قال : نعم . قال : ذلك خاص قال : ما عمه يعنينا . ثم ساق سفيان الحديث عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لما قدم جعفر من الحبشة اعتنقه النبي ﷺ ، الحديث . قال الذهبي في الميزان : هذه الحكاية باطلة ، وإسنادها مظلم . قلت : والمحمول من ابن عيينة بخير هذا الإسناد ، فأخرج سفيان ابن عيينة في جامعه عن الأجلح عن الشعبي : أن جعفرا لما قدم تلقاه رسول الله ﷺ فقبل جعفرا بين عيينة ، وأخرج البصري في معجم الصحابة ، من حديث عائشة : لما قدم جعفر استقبله رسول الله ﷺ فقبل ما بين عيينة ، وسنده

موصول لكن في سنده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير وهو ضعيف ، وأخرج الترمذی عن عائشة قالت : قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في يده ، ففرغ الباب ، فقام إليه النبي ﷺ عربا بنا بحر نوبه فاعتقه وقبله وقال الترمذی : حديث حسن . وأخرج قاسم بن أصبغ عن أبي الخيثم بن التيهان أن النبي ﷺ لقيه فاعتقه وقبله ، وسنده ضعيف . قال المطلب : في أخذ العباس بيد علي جواز المصافحة والسؤال عن حال العليل كيف أصبح ، وفيه جواز الخيم على غلبة الظن ، وفيه أن الخلافة لم تذكر بعد النبي ﷺ لعل أصلا لأن العباس حلف أنه يصير مأمورا لا أمرا لما كان يعرف من توجيه النبي ﷺ بها إلى غيره ، وفي سكوت علي دليل على علم علي بما قال العباس ، قال : وأما قول علي لو صرح النبي ﷺ بصرفها عن بني عبد المطلب لم يمكنهم أحد بعده منها فليس كما ظن ، لأنه ﷺ قال : مروا أبا بكر فليصل بالناس ، وقيل له لو أمرت عن فامتنع ثم لم يمنع ذلك عمر من ولايته ما بعد ذلك . قلنا : وهو كلام من لم يفهم مراد علي . وقد قدمت في شرح الحديث في الوفاة النبوية بيان مراده ، وحاصله أنه إنما خشي أن يكون منع النبي ﷺ لهم من الخلافة حجة قاطعة بمنعهم منها على الاستمرار تمسكا بالمنع الأول لو رده بمنع الخلافة نصا . وأما منع الصلاة فليس فيه نص على منع الخلافة وإن كان في التنصيص على امامة أبي بكر في مرضه إشارة إلى أنه أحق بالخلافة فهو بطريق الاستنباط لا النص ، ولولا قرينة كونه في مرض الموت ما قوي ، والا فقد استتاب في الصلاة قبل ذلك غيره في أسفاره وافته أعلم . وأما ما استبطه أولا فنفية نظر ، لأن مستند العباس في ذلك الفراسة وقرائن الاحوال ، ولم ينحصر ذلك في أن معه من النبي ﷺ النص على منع علي من الخلافة ، وهذا بين من سياق الفصة ، وقد قدمت هناك أن في بعض طرق هذا الحديث أن العباس قال لعل بعد أن مات النبي ﷺ : أبسط يدك أبايعك فيأبئك الناس فلم يفعل ، فهذا دل على أن العباس لم يكن عنده في ذلك نص وافته أعلم . وقول العباس في هذه الرواية لعل في الآراء ، أنت وافته بعد ثلاث الخ ، قال ابن التين : الضمير في تراه للنبي ﷺ ونعقب بأن الاظهر أنه ضمير الشأن ولبست الزوبة هنا الرؤية البصرية ، وقد وقع في سائر الروايات ، ألا ترى ، بغير ضمير . وقوله ولو لم تكن الخلافة فينا أمرناه ، قال ابن التين : فهو بعد الهزيمة أي شاورناه ، قال وقرأناه بالقصر من الامر . قلت : وهو المشهور . والمراد سألناه ، لأن صيغة الطلب كصيغة الامر ، ولعله أراد أنه يؤكد عليه في السؤال حتى يصير كأنه أمر له بذلك . وقال الكرماني : فيه دلالة على أن الامر لا يشترط فيه العلو ولا الاستعلاء . وحكي ابن التين عن الداودي أن أول ما استعمل الناس : كيف أصبحت ، في زمن طاعون عمواس ، ونعقبه بأن العرب كانت تقول قبل الاسلام . وبأن المسلمين قالوه في هذا الحديث . قلت : والجواب حمل الاولية على ما وقع في الاسلام ، لأن الاسلام جاء بمشروعية السلام للتلاقيين ، ثم حدث السؤال عن الحال ، وقل من صار يجمع بينهما ، والسنة البداءة بالسلام ، وكان السبب فيه ما وقع من الطاعون فكانت الدعاية متوفرة على سؤال الشخص من صديقه عن حاله فيه ثم كثر ذلك حتى اكتفوا به عن السلام ، ويمكن الفرق بين سؤال الشخص عن حاله عن غيره أنه متوجع وبين سؤال من حاله يحتمل الحدوث

### ٣٠ - باب من أجاب بليلىك وسعديك

٢٢٦٧ - حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا همام عن قتادة عن أنس عن معاذ قال : أنا رديف للنبي

ﷺ فقال : يا معاذ ، قلت لبيك وسعديك - ثم قال مثله ثلاثاً - هل تدري ما حق الله على العباد ؟ قلت : لا . قال : حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً . ثم سار ساعة فقال : يا معاذ ، قلت لبيك وسعديك . قال : هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ أن لا يعذبهم «  
حدثنا هذبة حدثنا همام حدثنا قتادة عن أنس عن معاذ . بهذا »

٦٢٦٨ - **حديث** مر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب « حدثنا - والله - أبو ذرّ باربذة قال : كنت أمتشي مع النبي ﷺ في حرّة المدينة عشاء استقبلنا أحد فقال : يا أبا ذرّ ، ما أحبُّ أن أحدألى ذهباً تأتي على إبل أو ثلاث عندي منه دينار إلا أرسدهم لذيبن ، إلا أن أقول به في عهد الله هكذا وهكذا وهكذا - وأرأنا بيده - ثم قال : يا أبا ذرّ ، قلت : لبيك وسعديك يا رسول الله . قال : الأكثرون هم الأقليون ، إلا من قال هكذا وهكذا . ثم قال لي : - كانك لا تبرح يا أبا ذرّ حتى أرجع . فانطلق حتى غاب عني فسمعت صوتاً ، فخشيت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ ، فأردت أن أذهب ثم ذكرت قول رسول الله ﷺ : لا تبرح . فكففت . قلت : يا رسول الله سمعت صوتاً خشيت أن يكون عرض لك ، ثم ذكرت قولك ففقت . فقال النبي ﷺ : ذاك جبريل أتاني فأخبرني أنه من مات من أمّي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . قلت : يا رسول الله ، وإن زنى وإن مرق . قال : وإن زنى وإن مرق . قلت : لزيد إنه بلغني أنه أبو الدرداء فقال : أشهدُ لحديثه أبو ذرّ باربذة ، قال الأعمش وحدثني أبو صالح عن أبي الدرداء نحوه . وقال أبو شهاب عن الأعمش « يمكثُ عندي فوق ثلاث »

**قوله** ( باب من أجاب لبيك وسعديك ) ذكر فيه حديث أنس عن معاذ قال ( أنا رديف النبي ﷺ فقال يا معاذ ، قلت : لبيك وسعديك ) وقد تقدم شرح هاتين الكلمتين في كتاب الحج وتقدم شرح بعض حديث معاذ في كتاب العلم وفي الجهاد ويأتي مستوفى في كتاب الرقاق ، وكذلك حديث أبي ذرّ المذكور في الباب بعده وقوله فيه « قلت لزيد ، أي ابن وهب ، والقائل هو الأعمش وهو موصول بالاسناد المذكور ، وقد بين في الرواية التي تليها أن الأعمش رواه عن أبي صالح عن أبي الدرداء ، وقوله « وقال أبو شهاب عن الأعمش » يعني عن زيد بن وهب عن أبي ذرّ كما تقدم موصولاً في كتاب الاستقراض ، والمراد أنه أتى بقوله « يمكثُ عندي فوق ثلاث » بدل قوله في رواية هذا الباب « تأتي على إبل أو ثلاث عندي منه دينار » وبقية سياق الحديث سواء إلا الكلام الأخير في سؤال الأعمش زيد بن وهب إلى آخره . وقوله « أرسدهم » بضم أوله ، وقوله « ففقت » أي أفتت في موضعي وهو كقوله تعالى ( وإذا أظلم عليهم قاموا ) وقد ورد ذلك من قول النبي ﷺ فأخرج النساء وصححه ابن حبان من حديث محمد بن حاطب قال « انطلقت بي أمي إلى رجل جالس فقالت له : يا رسول الله قال : لبيك وسعديك » .

قلت : وأمه هي أم جميل بالجيم بنت المحلل بمهمة ولامين الأولى نفقة

### ٣١ - باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه

٦٢٦٩ - **عنه** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ،

**قوله** ( باب لا يُقيم الرجل الرجل من مجلسه ) هكذا ترجم بلفظ الخبر وهو خبر معناه النهي ، وقد رواه ابن وهب بلفظ النهي ، لا يُقيم ، وكذا رواه ابن الحسن ، ورواه القاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار بلفظ لا يقيم ، وكذا وقع في رواية الليث عند مسلم بلفظ النهي المؤكد ، وكذا عنده من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . **قوله** ( حدثنا إسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس ، وهذا الحديث ليس في الموطأ إلا عند ابن وهب ومحمد بن الحسن ، وقد أخرجه الدارقطني من رواية إسماعيل وابن وهب وابن الحسن والوليد بن مسلم والقاسم بن يزيد وطاهر بن مدرار كلهم عن مالك ، وأخرجه الإسماعيلي من رواية القاسم بن يزيد الجعفي وعبد الله بن وهب جميعا عن مالك ، وضاق علي أبي نعيم فأخرجه من طريق البخاري نفسه ، وقد تقدم في كتاب الجمعة من رواية ابن جريج عن نافع ، ويأتي في الباب الذي يليه من رواية عبد الله بن عمر الصمري عن نافع وسيألفه أتم ويأتي شرحه فيه

### ٣٢ - باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا يفسح الله لكم

وإذا قيل انشزوا فانشزوا ) الآية

٦٢٧٠ - **عنه** خلاد بن يحيى حدثنا سفیان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه نهى أن يُقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ، ولكن تفسحوا وتوسعوا . وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه ،

**قوله** ( باب إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا ) كذا لا يفي ذكر ، وزاد غيره ( وإذا قيل انشزوا فانشزوا ) الآية . اختلف في معنى الآية فقيل : إن ذلك خاص بمجلس النبي ﷺ ، قال ابن بطال قال بعضهم : هو مجلس النبي ﷺ خاصة من مجاهد وقتادة . قلت : لفظ الطبري عن قتادة : كانوا يتنافسون في مجلس النبي ﷺ إذا رأوه متقبلا ضيقوا مجلسهم ، فأمرهم الله تعالى أن يوسع بعضهم لبعض . قلت : ولا يلزم من كون الآية نزلت في ذلك الاختصاص . وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان بفتح المهمة والتحتانية الثفيفة قال : نزلت يوم الجمعة أقبل جماعة من المهاجرين والانصار من أهل بدر فلم يجدوا مكانا ، فأقام النبي ﷺ ناسا من آخر أسلامه فأجلسهم في أماكنهم ، فشق ذلك عليهم ، وتكلم المنافقون في ذلك ، فانزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجلس فانسحوا ) وعن الحسن البصري : المراد بذلك مجلس القتال ، قال : ومعنى قوله ( انشزوا ) انهضوا القتال . وذهب الجمهور إلى أنها عامة في كل مجلس من مجالس الخير ، وقوله ( انسحوا )

يفسح الله ) أى وسعوا يوسع الله عليكم فى الدنيا والآخرة . **قوله** ( سفيان ) هو الثورى . **قوله** ( أنه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ) كذا فى رواية سفيان ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ ولا يقم الرجل الرجل من مقدمه ثم يجلس فيه . **قوله** ( ولكن ففسحوا وتوسعوا ) هو عطف تفسهري ، ووقع فى رواية قبيصة عن سفيان عند ابن مردويه ، ولكن ليقول ففسحوا وتوسعوا ، وقد أخرجه الإمام علي بن رواية قبيصة وليس عنده . ليقول ، وهذه الزيادة أشار مسلم إلى أن عبيد الله بن عمر نفردها عن نافع ، وأن مالكا واليث وأيوب وابن جريج روهه عن نافع بدونها ، وأن ابن جريج زاد قلت لنافع : فى الجمعة ؟ قال : وفى غيرها ، وقد تقدمت زيادة ابن جريج هذه فى كتاب الجمعة ووقع فى حديث جابر عند مسلم . لا يقيم أحدكم أخاه يوم الجمعة ثم يخالف إلى مقدمه فيقعد فيه ، ولكن يقول ففسحوا ، لجمع بين الزبائين ورفعهما ، وكان ذلك سبب سؤال ابن جريج لنافع . قال ابن أبي حمزة : هذا اللفظ عام فى المجالس ، ولكنّه مخصوص بالمجالس المباحة أما على العموم كالمساجد ومجالس الحكام والعلم ، وأما على الخصوص كن يدعو قوما بأعيانهم إلى منزله لولية ونحوها ، وأما المجالس التى ليس للشخص فيها ملك ولا إذن له فيها فانه يقام ويخرج منها ، ثم هو فى المجالس العامة ، وليس عاما فى الناس بل هو خاص بغير المجانين ومن يحصل منه الأذى ككل الثوم التى إذا دخل المسجد ، والسفيه إذا دخل مجلس العلم أو الحكم . قال : والحكمة فى هذا النهى منع استنفاص حق المسلم المفتضى للضمان ، والعت على التواضع المقتضى للموادة ، وأيضا قائلنا فى المباح كلهم سواء ، فن سبق إلى شئ . استحقه ، ومن استحق شيئا فأخذ منه بغير حق فهو غصب والغصب حرام ، فعلى هذا قد يكون بعض ذلك على سبيل الكراهة وبعضه على سبيل التحريم ، قال : فأما قوله « ففسحوا وتوسعوا » فعنى الاول أن يتوسعوا فيما بينهم ومعنى الثانى أن ينضم بعضهم إلى بعض حتى يفضل من الجميع مجلس للداخل . انتهى ملخصا . **قوله** ( وكان ابن عمر ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه ) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد عن قبيصة عن سفيان وهو الثورى بلفظ « وكان ابن عمر إذا قام له رجل من مجلسه لم يجلس فيه ، وكذا أخرجه مسلم من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وقوله « يجلس » فى روايتنا بفتح أوله ، وضبطه أبو جعفر الغرناطى فى نسخته بضم أوله على وزن « يقام » ، وقد ورد ذلك عن ابن عمر مرفوعا أخرجه أبو داود من طريق ابن الخصيب بفتح الميم وكسر المهملة أخرجه موحدة بوزن عظيم واسم زياد بن عبد الرحمن عن ابن عمر « جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقام له رجل من مجلسه ، فذهب إلى مجلس فنهاء رسول الله ﷺ ، وله أيضا من طريق سعيد بن أبي الحسن « جاءنا أبو بكره فقام له رجل من مجلسه فابى أن يجلس فيه وقال : ان أنى ﷺ نهى عن ذا ، وأخرجه الحاكم وصححه من هذا الوجه لكن لفظه مثل لفظ ابن عمر الذى فى الصحيح ، فكأن أبا بكره حل النهى على المعنى الاعم ، وقد قال البزار انه لا يعرف له طريق إلا هذه ، وفى سننه أبو عبد الله مولى أبى بردة بن أبى موسى وقيل مولى قريش وهو بصرى لا يعرف ، قال ابن بطلان : اختلف فى النهى فقبل للادب ، والا قلادى يجب للعالم أن يلبه أهل الفهم والنهى ، وقيل هو على ظاهره ، ولا يجوز أن سبق إلى مجلس صباح أن يقام منه ، واحتجوا بالحديث يعنى الذى أخرجه مسلم عن أبى هريرة رفعه « إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ، قالوا فلما كان أحق به بعد رجوعه ثبت أنه حقه قبل أن يقوم ، ويتأيد ذلك بفعل ابن عمر المذكور

قائه راوى الحديث وهو أعلم بالمراد منه. وأجاب من حله على الادب أن الموضع في الأصل ليس ملكه قبل الجلوس ولا بعد المفارقة فدل على أن المراد بالحقية في حالة الجلوس الأولوية ، فيكون من قام تاركاً له قد سقط حقه جملة ، ومن قام يرجع يكون أولى . وقد سئل مالك عن حديث أبي هريرة فقال : ما سمعت به ، وأنه لحسن إذا كانت أوبته قريبة ، وإن بعد فلا أرى ذلك له ولا كنهه من محاسن الاخلاق . وقال القرطبي في « المفهم » : هذا الحديث يدل على صحة القول بوجوب اختصاص الجالس بموضعه الى أن يقوم منه ، وما احتج به من حله على الادب لكونه ليس ملكاً له لا قبل ولا بعد ليس بحجة ، لأننا نسلم أنه غير ملك له لكن يختص به الى أن يفرغ غرضه ، فصار كأنه ملك منفعة فلا يراه غيره عليه ، قال النووي : قال أصحابنا هذا في حق من جلس في موضع من المسجد أو غيره لصلاة مثلاً ثم فارقه ليعود اليه كإعادة الضوء مثلاً أو لشغل يسير ثم يعود لا يبطل اختصاصه به ، وله أن يقيم من عائلته وقعد فيه ، وعلى القاعدة أن بطيئه . واختلف هل يجب عليه ؟ على وجهين أحدهما الوجوب ، وقيل يستحب وهو مذهب مالك . قال أصحابنا : وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة دون غيرها ، قال : ولا فرق بين أن يقوم منه ويترك له فيه سجادة ومحوها أم لا والله أعلم . وقال عياض : اختلف العلماء فيمن اعتاد بموضع من المسجد للتدريس والفتوى ، لحكى عن مالك أنه أحق به إذا عرف به ، قال : والذي عليه الجمهور أن هذا استحسان وليس بحق واجب ، وأمله مراد مالك . وكذا قالوا في مقاعد الباعة من الأفيئة والطرق التي هي غير مملوكة ، قالوا : من اعتاد بالجلوس في شيء منها فهو أحق به حتى يتم غرضه . قال : وحكاية الماوردي عن مالك قطعاً للتنازع . وقال القرطبي : الذي عليه الجمهور أنه ليس بواجب . وقال النووي : استثنى أصحابنا من عموم قول « لا يقيم أحدكم الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه » من ألف من المسجد موضعاً يفتى فيه أو يقرئ فيه قرآناً أو علماً فله أن يقيم من سبقه الى القعود فيه . وفي معناه من سبق الى موضع من الشوارع ومقاهد الأسواق لمعاملة . قال النووي : وأما ما نسب الى ابن عمر فهو ورع منه ، وليس فموده فيه حراماً إذا كان ذلك برضا الذي قام واسكنه تورع منه لاحتمال أن يكون الذي قام لأجله استحبابه منه فقام عن غير طيب قلبه ففسد الباب ليسلم من هذا أو رأى أن الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى ، فكان يتمتع لأجل ذلك لئلا يرتكب ذلك أحد بسببه . قال علماء أصحابنا : وإنما يحمد الإيثار بحفظ النفس وأموال الدنيا

٣٣ - باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تنهياً لقيام ليقوم الناس

٦٢٧١ - حدثنا الحسن بن عمر حدثنا ميمون سمعت أبي يذكر عن أبي مجلز عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : لما تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش دعا للناس طيمونا ثم جلدوا يحدون ، قال فأخذ كأنه يتنهي للقيام ، فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام معه من الناس وبقي ثلاثة . وإن النبي ﷺ جاء ليدخل فاذا للقوم جلوس ، ثم أنهم قاموا فانطلقوا ، قال فجئت فأخبرت النبي ﷺ أنهم قد انطلقوا ، فجاء حتى دخل ، فذهبت أدخل فأرخصي الحجاب بيني وبينه ، وأنزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم - إلى قوله - إن ذلكم كان عند الله عظيماً )



**قوله** (باب من قام من مجلسه أو بيته ولم يستأذن أصحابه ، أو تنهياً للقيام ليقوم الناس) ذكر فيه حديث أنس في قصة رواج زينب بنت جحش ونزول آية الحجاب ، وفيه « فأخذ كأنه يتنهداً للقيام فلم يقوموا ، فلما رأى ذلك قام ، فلما قام قام من قام معه من الناس وبقي ثلاثة ، الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الاحزاب . قال ابن بطال : فيه أنه لا ينبغي لأحد أن يدخل بيت غيره إلا بإذنه ، وأن المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه لتلاؤذي أصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم . وفيه أن من فعل ذلك حتى تضربه صاحب المنزل أن لصاحب المنزل أن يظهر التناقل به وإن يقوم بفهم إذن حتى يقطع له ، وأن صاحب المنزل إذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول أن يقيم إلا بإذن جديد ، والله أعلم

### ٣٤ - باب الاحتباء باليد ، وهو القرفصاء

٦٢٧٢ - **حدثني محمد بن أبي غالب** أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا محمد بن فليح عن أبيه

عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت رسول الله ﷺ يفناه السكينة محتبياً بيده هكذا . . . »

**قوله** (باب الاحتباء باليد وهو) وقع في رواية الكشميني « وهي » (القرفصاء) يضم القاف والفاء بينهما راء ساكنة ثم صاد مهملة ومد ، وقال الفراء : ان ضمنت القاف والفاء مددت وإن كسرت قصرت ، والحنلي فسر به البخاري الاحتباء أخذه من كلام أبي عبيدة فإنه قال : القرفصاء جلسة المحتب ، ويدبر ذراعيه ويديه على ساقيه . وقال هياض : قيل هي الاحتباء ، وقيل جلسة الرجل المستوفز ، وقيل جلسة الرجل على أليتيه . قال : وحديث قيلة يدل عليه لأن فيه « ويديه عسيب نخلة » فدل على أنه لم يحتب بيديه . قلت : ولا دلالة فيه على نفي الاحتباء فإنه تارة يكون باليدين وتارة بثوب ، فاعلم في الوقت الذي رأته قيلة كان محتبياً بثوبه ، وقد قال ابن فارس وغيره : الاحتباء أن يجمع ثوبه ظهره وركبتيه . قلت : وحديث قيلة وهي بفتح القاف وسكون التحتانية بعدها لام أخرجه أبو داود والترمذي في « الثعالب » والطبراني وطوله بسند لا بأس به أنها قالت . . فذكر الحديث وفيه « قالت لأماء رجل فقال السلام عليك يا رسول الله ، فقال : وعليك السلام ورحمة الله ، وعليه أسما مليةين قد كانتا يزعمران فنفضتا ، ويديه عسيب نخلة مقشرة فأعدا القرفصاء . قالت : فلما رأيت رسول الله ﷺ المتخشف في الجلاسة أوعدت من الفرق ، فقال له جليبه : يا رسول الله أوعدت المسكينة ، فقال ولم ينظر الى : يا مسكينة عليك المسكينة ، فذهب هني ما أبعد من الرعب ، الحديث . وقوله فيه « وعليه أسما ، بمهملة جمع سم بفتحيتين وهو الثوب البالي و « مليةين » بالتصغير ثنيته مسلاة وهي الرداء . وقيل اقرفصاء الاعتماد على عقبه ومس أليتيه بالأرض ، والذي يتحرر من هذا كله أن الاحتباء قد يكون بصورة القرفصاء ، لا أن كل احتباء قرفصاء والله أعلم

**قوله** (حدثني محمد بن أبي غالب) هو القومسي يضم القاف وسكون الواو وبالسین المهملة ، نزل بغداد ، وهو من صفار شيخ البخاري ومات قبله بست سنين ، وليس له عنده سوى هذا الحديث وحديث آخر في كتاب التوحيد . ولهم شيخ آخر يقال له محمد بن أبي غالب الواسطي نزل بغداد ، قال أبو نصر السجستاني : سمع من هشيم ومات قبل القومسي بست وعشرين سنة . **قوله** (محمد بن فليح عن أبيه) هو فليح بن سليمان المدني ، وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجته لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح مثل يحيى بن صالح ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة

لأنه سمع منه الكثير وأخرج عنه بغیر واسطة . **قوله** ( بقاء الكعبة ) بكسر الفاء ثم نون ثم مد أى جانبها من قبل الباب . **قوله** ( محتبياً بيده هكذا ) كذا وقع عنده مختصراً ، ورويناه في الجزء السادس من د فوائد أبي محمد ابن صاعد ، عن محمود بن خالد عن أبي غزية وهو بفتح المعجمة وكسر الزاي وتشديد التحتانية وهو محمد بن موسى الانصاري الفاضل عن فليح بن حمزة وزاد فأرانا فليح موضع يمينه على يساره موضع الرسغ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أبي موسى محمد بن المثني عن أبي غزية بسند آخر قال د حدثنا ابراهيم بن سعد عن هر بن محمد بن زيد عن نافع د فذكر نحو حديث الباب دون كلام فليح ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن أبي غزية عن فليح ولم يذكر كلام فليح أيضاً ، والذي يظهر أن لأبي غزية فيه شيخين ، وأبو غزية ضعفه ابن معين وغيره ، ووقع عند أبي داود من حديث أبي سعيد د أن رسول الله ﷺ كان إذا جلس احتبى بيديه د زاد البراءة ونصب ركبتيه ، وأخرج البراءة أيضاً من حديث أبي هريرة بلفظ د جلس عند الكعبة فضم رجله فأتاهما واحتبى بيديه د ويستثنى من الاحتباء باليدين ما إذا كان في المسجد ينظر الصلاة فاحتبى بيديه فينبغي أن يمسك إحداها بالآخرى كما وقعت الإشارة إليه في هذا الحديث من وضع أحدهما على رسغ الآخرى ، ولا يشك بين أصابعه في هذه الحالة ، فقد ورد النهي عن ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم . وتقدمت مباحث التشريك في المسجد في أبواب المساجد من كتاب الصلاة وقال ابن بطال : لا يجوز للدخلى أن يصنع بيديه شيئاً ويتحرك لصلاة أو غيرها لأن عورته تبدو إلا إذا كان عليه ثوب يستر عورته فيجوز . وهذا بناء على أن الاحتباء قد يكون باليدين فقط وهو المعتمد ، وفرق الداودي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء والقفصاء فقال : الاحتباء أن يقيم رجله ويفرج بين ركبتيه ويدبر عليه ثوباً ويعقده ، فإن كان عليه قميص أو غيره فلا ينهى عنه ، وإن لم يكن عليه شيء فهو القفصاء . كذا قال والمعتمد ما تقدم

### ٣٥ - باب من اتكأ بين يدي أصحابه

وقال خُبابٌ «أُتيتُ للنبي ﷺ وهو مُوسدٌ بردةً ، فقلتُ : ألا تدهو الله ؟ فمَدَّ

٦٢٧٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي

بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَارِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ» قَالَ :

الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين

٦٢٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشَرٌّ مِنْهُ «وَكُنْ مُتَّكِئًا لِحِجَابِ» فَقَالَ : «أَلَا وَقَوْلُ الزُّوَرِ» فَزَالَ

بُكْرٌ رُحَاهُ حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ ،

**قوله** ( باب من اتكأ بين يدي أصحابه ) قيل : الاتكاء الضطجاع ، وقد مضى في حديث عمر في كتاب

الطلاق د وهو متكئ على سرير ، أى مضطجع ، بدليل قوله د قد أثر السير في جنبه د كذا قال عياض ، وفيه

نظر لأنه يصح مع عدم تمام الضطجاع ، وقد قال الحمايني : كل معتمد على شيء متمكن منه فهو متكئ ، وأبراد

البخاري حديث خباب المعلق يشير به إلى أن الضطجاع اتكاء وزيادة ، وأخرج الدارمي والترمذي وصححه

وأبو عوانة وابن حبان عن جابر بن سمرة « رأيت النبي ﷺ متكئا على وسادة ، ونقل ابن العربي عن بعض الأطباء أنه كره الانكاء ، وتعقبه بأن فيه راحة كالاستناد والاحتباء . قوله ( وقال خباب ) بفتح المعجمة وتشديد الموحدة وآخره موحدة أيضا هو ابن الأرت الصحابي ، وهذا القدر المعلق طرف من حديث له تقدم موصولا في علامات النبوة . ثم ذكر حديث أبي بكرة في أكبر السكاثر وأورده من طريقين لقوله فيه « وكان متكئا مجلس » وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الادب ، وورد في مثل ذلك حديث أنس في قصة ضمهم بن ثعلبة لما قال « أيكم ابن عبد المطلب ؟ فقالوا : ذلك الأبيض المتسكى » قال الملب : يجوز للعالم والمفتي والإمام الانكاء في مجلسه بمحضرة الناس لالم يجدوه في بعض أعضائه أو لراحة يرتفق بذلك ولا يكون ذلك في عامة جلوسه

### ٣٦ - باب من أسرع في مشي الحاجة أو قصد

٦٢٧٥ - **حدثنا** أبو عاصم عن عمر بن سعيد عن ابن أبي مليكة « أن عتبة بن الحارث حدثه قال :

« صلى النبي ﷺ العصر ، فأسرع ثم دخل البيت »

**قوله** ( باب من أسرع في مشي الحاجة ) أي لسبب من الاسباب ، وقوله « أو قصد » أي لاجل قصد شيء معروف ، والقصد هنا بمعنى المقصود ، أي أسرع لأمر المقصود . ذكر فيه طرفا من حديث عتبة بن الحارث ، قال ابن بطال : فيه جواز اسراع الامام في حاجته ، وقد جاء أن إسراعه عليه الصلاة والسلام في دخوله إنما كان لاجل صدقة أحب أن يفرقها في وقته . قلت : وهذا الذي أشار إليه متصل في حديث عتبة بن الحارث المذكور كما تقدم وضحنا في كتاب الزكاة ، فانه أخرجه هناك بالاسناد الذي ذكره هنا تاما ، وتقدم أيضا في صلاة الجماعة ، وقال في الترجمة والحاجة أو قصد ، لأن الظاهر من السياق أنه كان لتلك الحاجة الخاصة فيشعر بأن مشيه لغير الحاجة كان على هيئته ، ومن ثم تعجبوا من إسراعه ، فدل على أنه وقع على غير عادته . لحاصل الترجمة أن الإيمراع في المشي إن كان لحاجة لم يكن به بأس ، وإن كان عمدا لغير حاجة فلا . وقد أخرج ابن المبارك في كتاب الاستئذان بسند مرسل أن مشية النبي ﷺ كانت مشية السوقي لا العاجر ولا السكسلان ، وأخرج أيضا « كان ابن عمر يسرع في المشي ويقول هو أبعد من الزهو ، وأسرع في الحاجة » . قال غيره : وفيه اشتغال عن النظر الى ما لا ينبغي التشاغل به . وقال ابن العربي : المشي على قدر الحاجة هو السمة اسراعا وبطئا ، لا التصنع فيه ولا التهور

### ٣٧ - باب السرير

٦٢٧٦ - **حدثنا** جرير عن الأعمش عن أبي الشَّحْب عن مسروق عن عائشة رضي الله

عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي وسطَ السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة ، فيكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبه ، فأنسل أنسلًا »

**قوله** ( باب السرير ) بمهمات وزن عظيم معروف . ذكر الراغب أنه مأخوذ من السرور لانه في الغالب لأولى

النسبة . قال : وسرير الميت لشبهه به في الصورة وللتفاؤل بالسرور ، وقد يعبر بالسرير عن الملك ، وجمعه أسرة وسرر بضمين ، ومنهم من يفتح الراء استئذالا لضمين ، ذكر فيه حديث عائشة وهو ظاهر فيما ترجم له . قال ابن بطال : فيه جواز اتخاذ السرير والنوم عليه ونوم المرأة بحضرة زوجها . وقال ابن التين : وقوله فيه وسط السرير قرأناه بسكون السين ، والذي في اللغة المشهورة بفتحها . وقال الراغب وسط الشيء . يقال بانفتح للكمية المتصلة كالجسم الواحد نحو وسطه صلب ، ويقال بالسكون للكمية المنفصلة بين جسمين نحو وسط القوم . قلت وهذا مما يرجح الرواية بالتحريك ، ولا يمنع السكون . ووجه إيراد هذه الترجمة وما قبلها وما بعدها في كتاب الاستئذان أن الاستئذان يستدعي دخول المنزل فذكر متعلقات المنزل استطرادا

### ٣٨ - باب من أتى له وسادة

٦٢٧٧ - **حدثنا** إسحاق **حدثنا** خالد **ع** . و**حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** عمرو بن عون **حدثنا** خالد عن خالد عن أبي قلابة قال أخبرني أبو الملوح قال دخلت مع أبيك زيد على عبد الله بن عمرو **حدثنا** أن النبي ﷺ ذكر له صومي ، فدخل على فالفيت له وسادة من آدم حشوها ليف ، فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه . فقال لي : أما بسكفك من كل شهر ثلاثة أيام قلت : يا رسول الله . قال : حسا . قلت : يا رسول الله . قال : سبعا . قلت : يا رسول الله . قال : تسعا . قلت : يا رسول الله . قال : إحدى عشرة . قلت : يا رسول الله . قال : لاصوم فوق صوم داود ، شطر الدهر ، صيام يوم وإفطار يوم ،

٦٢٧٨ - **حدثنا** يحيى بن جعفر **حدثنا** يزيد عن شعبة عن معبرة عن إبراهيم عن هلقمة أنه قدم الشام . و**حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة عن معبرة عن إبراهيم قال ، ذهب عاقمة إلى الشام ، فأتى للسجد فصلى ركعتين فقال : اللهم ارزقني جايسا ، فقدم إلى أبي الدرداء . فقال : بمن أنت ؟ قال : من أهل الكوفة ، قال : أليس فيكم صاحب السر الذي كان لا يملكه غيره . يعني حذيفة - أليس فيكم ، أو كان فيكم ، الذي أجاره الله على لسان رسوله ﷺ من الشيطان - يعني هاربا - أو ليس فيكم صاحب الدواك والوساد - يعني ابن مسعود . كيف كان عبد الله يقرأ ( وليل إذا ينشأ ) قال ( ولذكر والأنثى ) فقال : مازال هؤلاء حتى كادوا يشككوني ، وقد سمعتهما من رسول الله ﷺ ،

**قوله** ( باب من أتى له وسادة ) أتى بضم أوله على انبساط المجهول ، وذكره لأن التأنيت ليس حقيقيا . ويقال وسادة ووساد وهي بكسر الواو وقولها هذيل بالهدو بدل الواو ما يوضع عليه الرأس وقد يتسكا عليه وهو المراد هنا . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن شامير الواسطي ، وغالد شيخه هو ابن عبد الله الطحان ، وقوله « وحدثني عبد الله بن محمد ، هو الجعفي ، وعمرو بن عون من شيوخ البخاري وقد أخرج عنه في الصلاة وغيرها

بغير واسطة ، وشيخه هو الطحان المذکور ، وشيخه خالد هو ابن مهران الحنابلة ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد الثاني درجة ، وقد تقدم هذا الحديث عن اسحق بن شاهين بهذا الاسناد في كتاب الصلاة ، وتقدمت مباحث المن في الصيام ، وسأفه المصنف هنا على لفظ عمرو بن عرون ، وهذا هو السر في إرادته له من هذا الوجه النازل حتى لا تقدم بعض إعادته بسند واحد على صفة واحدة ، وقد اطرده هذا الصنيع إلا في مواضع يسيرة إما ذهولاً وإما اضيق المخرج . قوله ( أخبرني أبو المليح ) بوزن عظيم اسمه عامر وقيل زيد بن أسامة الهذلي . قوله ( دخلت مع أبيك زيد ) هذا الخطاب لابن قلابة واسمه عبد الله بن زيد ، ولم أر لزيد ذكراً إلا في هذا الخبر ، وهو ابن عمرو وقيل ابن عامر بن نائل بنون ومثناة ابن مالك بن عبدة الجهمي . قوله ( فألقيت له وسادة ) قال المطلب فيه إكرام الكبير ، وحوار زيارة الكبير تليينه وتعليقه في منزله ما يحتاج إليه في دينه ، وإيثار التواضع وحمل النفس عليه ، وحوار رد الكرامة حيث لا يتأذى بذلك من تردد عليه . قوله ( حدثنا يحيى بن جعفر ) هو البسكندي ، وزيد هو ابن هارون ، ومغيرة هو ابن مقسم ، وإبراهيم هو النخعي ، وقد تقدم الحديث في مناقب عمار مشروحاً ، وقوله فيه « أرزاني جليسا » في رواية سليمان بن حرب عن شعبة في مناقب عمار وجليسا صالحاً ، وكذا في معظم الروايات وقوله « أو ليس فيكم صاحب السواك والسواد » في رواية الكشي « في الوسادة » يعني أن ابن مسعود كان يتولى أمر سواك رسول الله ﷺ وسواده ، ويتعهد خدمته في ذلك بالإصلاح وغيره ، وقد تقدم في المناقب بزيادة « والمطهرة » وتقدم الرد على الداودي في زعمه أن المراد أن ابن مسعود لم يكن في ملكه في عهد النبي ﷺ سوى هذه الأشياء الثلاثة ، وقد قال ابن التين هنا : المراد أنه لم يكن له سواها جهاراً وأن النبي ﷺ أعطاه إياها ، وليس ذلك مراد أبي الدرداء ، بل السياق يرشد إلى أنه أراد وصف كل واحد من الصحابة بما كان اختص به من الفضل دون غيره من الصحابة ، وقضية ما قاله الداودي هناك وابن التين هنا أن يكون وصفه بالثقل ، وتلك صفة كانت لغالب من كان في عهد رسول الله ﷺ من فضلاء الصحابة والله أعلم . وقوله فيه « ليس فيكم أو كن فيكم » هو شك من شعبة ، وقد رواه إسرائيل عن مغيرة بلفظ « وفيكم » وهي في مناقب عمار ، ورواه أبو هريرة عن مغيرة بلفظ « أو لم يكن فيكم » وهي في مناقب ابن مسعود . قوله ( الذي أجاره الله على لسان رسوله ﷺ من الشيطان يعني عماراً ) في رواية إسرائيل « الذي أجاره الله من الشيطان » يعني على لسان رسوله ، وفي رواية أبي هريرة « لم يكن فيكم الذي أجير من الشيطان » . وقد تقدم بيان المراد بذلك في المناقب ، ويحتمل أن يكون أشير بذلك إلى ما جاء عن عمار أن كان ثابتاً ، قال الطبراني أخرجه من طريق الحسن البصري قال : كان عمار يقول قائل مع رسول الله ﷺ الجن والانس ، أرسلني إل بربر فلقيت الشيطان في صورة أنسي فصارعني فصرعته الحديث . وفي سننه الحكم بن حنبل يختلف فيه ، والحسن لم يسمع من عمار

### ٣٩ - باب الفاتحة بعد الجمعة

٦٢٧٩ - حدثنا محمد بن كثير حدثنا سفيان عن أبي حازم « عن سهل بن سعد قال : كثيراً ما قيل ونهتني

بعد الجمعة . . . »

قوله ( باب الفاتحة بعد الجمعة ) أي بعد صلاة الجمعة ، وهي النوم في وسط النهار عند الزوال وما قاربه من قبل

أو بعد ، قبل لها قائلة لأنها يحصل فيها ذلك ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة مثل ( عبثة راضية ) ويقال لها أيضا القيلولة . وأخرج ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن عباس رفعه استمعينوا على صياح النهار بالسجود ، وعلى قيام الليل بالقيلولة وفي سننه دومة بن صالح وفيه ضعف ، وقد تقدم شرح حديث سهل المذكور في الباب في أواخر كتاب الجمعة ، وفيه إشارة إلى أنهم كانت عادتهم ذلك في كل يوم ، وورد الأمر بها في الحديث الذي أخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث أنس رفعه قال : قيلوا فإن الشياطين لا تقبل ، وفي سننه كثير بن مروان وهو متروك ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه من حديث خوات بن جبير رضي الله عنه موقوفا قال : نوم أول النهار حرق ، وأوسطه خلقي ، وآخره حق ، وسنده صحيح

#### ٤٠ - باب الفائلة في المسجد

٦١٨٠ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** عبد العزيز بن أبي حازم عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد قال : ما كان لعلی اسم أحب إليه من أبي تراب ، وإن كان ليفرح به إذا دعى بها . جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة عليها السلام فلم يجد عائداً في البيت ، فقال : أين ابنُ عمك ؟ فقالت : كان بيني وبينه شيء ، ففاضتني ، فخرج ، فلم يقل عندی . فقال رسول الله ﷺ لإنسان : انظر أين هو ؟ فجاء فقال : يا رسول الله ، هو في المسجد راقد . فجاء رسول الله ﷺ وهو مضطجع قد قصط رداؤه عن شقه فأصابه تراب ، فبجل رسول الله ﷺ يسبحه عنه وهو يقول : قم أبا تراب ، قم أبا تراب .

**قوله** ( باب الفائلة في المسجد ) ذكر فيه حديث على في سبب تكتيته أبا تراب ، وقد تقدم في أواخر كتاب الأدب ، والغرض منه قول فاطمة عليها السلام : ففاضتني فخرج فلم يقل عندی ، وهو بفتح أوله وكسر القاف . **قوله** ( هو في المسجد راقد ) قال المصنف : فيه جواز النوم في المسجد من غير ضرورة إلى ذلك ، وعكسه فيه وهو الذي يظهر من سياق القصة

#### ٤١ - باب من زار قوماً فقال عندهم

٦٢٨١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** محمد بن عبد الله الأنصاري قال حدثني أبي عن ثمامة بن أنس أن أم سلمة كانت تبسط قنبي **عليه** نطعاً فيقبل عندها على ذلك للنطع ، قال : فإذا نام النبي ﷺ أخذت من عرقه وضعت في حوضه في قارورة ، ثم جمعت في سكر وهو نائم . قال : فلما حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلى أن يجل في حوضه من ذلك السكر ، قال فجعل في حوضه .

٦٢٨٢ ، ٦٢٨٣ - **حدثنا** إسماعيل بن عمار قال حدثني مالك بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس ابن مالك رضي الله عنه أنه سمعه يقول : كان رسول الله ﷺ إذا ذهب إلى فناء يدخل على أم حرام بنت

ملحان فطعميه - وكانت تحت هُداة بن الصامت - فدخل يوماً فاطمته ، فقام رسولُ الله ﷺ ، ثم استيقظ بضحك ، قالت فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ فقال : ناسٌ من أمتي عُرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأميرة - أو قال : مثل الملوك على الأميرة يشك إسحاق - قلت ادع الله أن يحملي منهم ، فدعاهم وضع رأسه فقام ، ثم استيقظ يضحك . فقلت : ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناسٌ من أمتي عُرضوا على غزاة في سبيل الله ، يركبون ثبج هذا البحر ملوكاً على الأميرة - أو مثل الملوك على الأميرة . فقلت : ادع الله أن يحملي منهم ، قال : أنت من الآرين . فركبت البحر زمن معاوية ، فصرعت من دابتها حين خرّجت من البحر ، فهلكت .

قوله ( باب من زار قوما فقال عديم ) أي رقد وقت الفيولة ، والفعل الماضي منه ومن القول مشترك بخلاف المضارع ، فقال بقيل من القائة وقال يقول من القول ، وقد تلطّف البشير المذاوي حيث قال في لخر : قال قال النبي قولا صحيحا قلت قال النبي قولا صحيحا فسر المراجع الوراق في جوابه حيث قال :

فإن منه مضارفا يظهر الحا في ويبدو الذي كنيته صريحا

ثم ذكر فيه حديثين : أحدهما قصة أم سليم في العرق . قوله ( حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا الانصاري ) هو محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك قاضي البصرة وقد أكثر البخاري الرواية عنه بلا واسطة كالذي هنا ، وثمالة هو عم عبد الله بن المثني الراوي عنه . قوله ( أن أم سليم ) هذا ظاهره أن الإسناد مرسل ، لأن ثمالة لم يلحق جده أبيه أم سليم والدة أنس ، لكن دل قوله في أواخره دفلا حضر أنس بن مالك الوفاة أوصى إلى ، هل أن ثمالة حمله عن أنس فليس هو مرسل ولا من مسند أم سليم بل هو من مسند أنس ، وقد أخرج الإسماعيلي من رواية محمد ابن المثني عن محمد بن عبد الله الانصاري فقال في روايته عن ثمالة عن أنس أن النبي ﷺ كان يدخل على أم سليم ، وذكر الحديث وقد أخرج مسلم معنى الحديث من رواية ثابت ومن رواية اسحق بن أبي طلحة ومن رواية أبي قلابة كلهم عن أنس ، ووقع عنده في رواية أبي قلابة عن أنس عن أم سليم ، وهذا يشمر بأن أنسا إنما حمله عن أمه . قوله ( فيقيل ) بفتح أوله وكسر القاف ( عندها ) في رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس عند مسلم كان النبي ﷺ يدخل بيت أم سليم فينام على فراشها وليست فيه ، فجاء ذات يوم فقبل لها فجاءت وقد عرق فاستنقع عرقه وفي رواية أبي قلابة المذكورة كان يأتيها فيقبل عندها فتبسط له نطعا فيقبل عليه وكان كثير العرق . قوله ( أخذت من عرقه وشمره لجلعته في قارورة ) في رواية مسلم في قوارير ، ولم يذكر الشمر وفي ذكر الشمر غرابة في هذه القصة ، وقد حمله بعضهم على ما ينتشر من شعره عند الترحل ثم رأيت في رواية محمد بن سعد ما يزيل اللبس ، فإنه أخرج بسند صحيح عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ لما خلق شعره بمنى أخذ أبو طلحة شعره فاتى به أم سليم لجلعته في سكرها ، قالت أم سليم وكان بمنى فيقبل عندي على نطع فجاءت أسامة المرقى ، الحديث ، فبأن هذا من هذه الرواية أنها لما

أخذت العرق وقت قيلولته أضافته الى الشعر الذي عندها ، لا أنها أخذت من شعره لما نام . ويستفاد منها أيضا أن القصة المذكورة كانت بعد حجة الوداع لأنه عليه السلام إنما حلق رأسه بمنى فيها . **قوله** ( في سلك ) بضم المهملة وتشديد الكاف هو طيب مركب ، وفي النهاية طيب معروف يضاف الى غيره من الطيب ويستعمل ، وفي رواية الحسن بن حفيان المذكورة ثم نجعله في سلكها ، وفي رواية ثابت المذكورة عند مسلم ، دخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال هنادنا فغرق ، وجاءت أمي بقارورة فجعلت تسلك العرق فيها ، فاستيقظ فقال : يا أم سليم ما هذا الذي تصنعين ؟ قالت : هذا عرقك نجعله في طيبنا وهو من أطيب الطيب . وفي رواية اسحق بن أبي طلحة المذكورة : عرق فاستنقع عرقه على قطعة أديم ، ففتحت عتيدتها فجعلت تنشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها ، فافاق فقال : ما تصنعين ؟ قالت : نرجو بركته لصبياننا . فقال أصبت ، والعقيدة بمحلاة ثم مشاة وزن عظيمة : السلة أو الحق ، وهي مأخوذة من العتاد وهو الشيء المدد للامر المهم . وفي رواية أبي قلابة المذكورة : فكانت تجمع عرقه فتجعله في الطيب والقوارير ، فقال : ما هذا ؟ قالت : عرقك أدرف به طيب . وأدرف بمعجمة مضمومة ثم فاء أى أخلط . ويستفاد من هذه الروايات ، اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على فصل أم سليم وتصويبه . ولا معارضة بين قولها انها كانت تجمععه لاجل طيبه وبين قولها للبركة بل يحصل على أنها كانت تفعل ذلك للامرين معا . قال المهلب : في هذا الحديث مشروعية القائلة للكبير في بيوت معارفه لما في ذلك من ثبوت المودة وتأكد المحبة ، قال : وفيه طهارة شعر الآدمي وعرقه وقال غيره : لا دلالة فيه لانه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ودليل ذلك متمكن في القوة ولا سيما ان ثبت الدليل على عدم طهارة كل منها . الحديث الثاني قصة أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( اذا ذهب الى قباه ) لم يذكر أحد من رواة الموطأ هذه الزيادة الا ابن وهب ، قال الدارقطني قال وتابع اسماعيل عليها عتيق بن يعقوب عن مالك . **قوله** ( أم حرام ) بفتح المهملة وهي خالة أنس ولكن يقال لها الرميضاء ولأم سليم الرميضاء بالعين المعجمة والباء مثله . قال عياض : وقيل بالعكس . وقال ابن عبد البر الرميضاء والرميضاء هي أم سليم ، ويرده ما أخرج أبو داود بسند صحيح عن عطاء بن يسار عن الرميضاء أخت أم سليم فذكر نحو حديث الباب . ولأبي عوانة من طريق الدراوردي عن أبي طوالة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع رأسه في بيت بنت ملحان إحدى خالات أنس ، ومضى الرمح والقميص متقارب وهو اجتماع القدي في مؤخر الدين وفي هديها ، وقيل استرخاؤها وانكسار الجفن ، وقد سبق حديث الباب في أول الجهاد في هذه مواضع منه ، واختلف فيه عن أنس : ففهم من جمعه من مسنده ، ومنهم جمعه من مسند من أم حرام ، والتحقيق أن أوله من مسند أنس وقصة المنام من مسند أم حرام ، فان أنسا إنما حمل قصة المنام هنا ، وقد وقع في أثناء هذه الرواية : **قالت** فقلت يا رسول الله ما يضحكك ، ؟ وقدم بيان من قال فيه عن أنس عن أم حرام في باب الدعاء بالجهاد ، لكنه حذف ما في أول الحديث وابتهاء بقوله : **استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم** من نومه الى آخره ، ونقدم في باب ركوب البحر ، من طريق محمد بن يحيى بن حبان بفتح المهملة وتشديد الموحدة عن أنس : **حدثني** أم حرام بنت ملحان أخت أم سليم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوما في بيئها فاستيقظ ، الحديث . **قوله** ( وكانت تحت عبادة بن الصامت ) هذا ظاهره أنها كانت حينئذ زوج عبادة ، ونقدم في باب غزو المرأة في البحر ، من رواية أبي طوالة عن أنس قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ابنة ملحان ، فذكر الحديث الى أن قال : **فتزوجت عبادة بن الصامت** ، ونقدم



أيضا في باب ركوب البحر ، من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن أنس ، فتزوج بها عبادة فخرج بها الى الغزو ، وفي رواية مسلم من هذا الوجه ، فتزوج بها عبادة بعد ، وقد تقدم بيان الجمع في باب غزو المرأة في البحر ، والله المراد بقوله هنا ، وكانت تحت عبادة ، الاخبار عما آل اليه الحال بعد ذلك ، وهو الذي اعتمدته النووي وغيره تبعاً لمباحث ، لكن وقع في ترجمة أم حرام من طبقات ابن سعد أنها كانت تحت عبادة فولدت له محمداً ثم خلف عليها عمرو بن قيس بن زيد الانصاري فوُلدت له قيساً وعبد الله ، وعمرو بن قيس هذا اتفق أهل المغازي أنه استشهد بأحد ، وكذا ذكر ابن ابي عمير أن ابنه قيس بن عمرو بن قيس استشهد بأحد فلو كان الأمر كما وقع عند ابن سعد لسكان محمد صحابياً لكان له ولد لعبادة قبل أن يفارق أم حرام ثم اتصلت بمن ولدت له قيساً فاستشهد بأحد فيكون محمد أكبر من قيس بن عمرو ، إلا أن يقال إن عبادة سمي ابنه محمداً في الجاهلية كما سمي بهذا الاسم غير واحد ومات محمد قبل اسلام الانصار فلماذا لم يذكره في الصحابة ، وبمسك عليه أنهم لم يعدوا محمد بن عبادة فيمن سمي بهذا الاسم قبل الاسلام ، ويمكن الجواب على هذا فيكون عبادة تزوجها أولاً ثم فارقتها فتزوجت عمرو بن قيس ثم استشهد فرجعت الى عبادة ، والذي يظهر لي أن الأمر بمسك ما وقع في الطبقات وان عمرو بن قيس تزوجها أولاً فولدت له ثم استشهد هو وولده قيس منها وتزوجت بعده بعبادة . وقد تقدم في باب ما قيل في قتال الروم ، بيان المسكان الذي نزلت به أم حرام مع عبادة في الغزو ولفظه من طريق عمر بن الاسود ، انه أتى عبادة ابن الصامت وهو نازل بساحل حمير ومعه أم حرام ، قال عمر لحدثنا أم حرام فذكر المنام ، **قوله** ( فدخل يوما ) زاد القعنبي عن مالك ، عليها ، أخرجه أبو داود . **قوله** ( فاطمته ) لم أقف على تعيين ما اطمته يومئذ ، زاد في باب الدعاء الى الجهاد ، وجعلت تغلي رأسه ، وتغلي بفتح المشاء وسكون الفاء وكسر اللام أى تفتش ما فيه ، وتقدم بيانه في الادب . **قوله** ( فنام رسول الله ﷺ ) زاد في رواية الليث عن يحيى بن سعيد في الجهاد ، فنام قريباً مني ، وفي رواية أبي طارقة في الجهاد ، فنامكما ، ولم يقع في روايته ولا في رواية مالك بيان وقت النوم المذكور وقد زاد غيره أنه كان وقت القائلة في رواية حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد في الجهاد ، أن النبي ﷺ قال يوماً في بيتها ، ولمسلم من هذا الوجه ، أنا النبي ﷺ فقال عندنا ، ولأحمد وابن سعد من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن عمار رسول الله ﷺ قال في بيتي ، ولأحمد من رواية عبد الوارث بن سعيد عن يحيى بن سعيد عندهما أو قال ، بالشك وقد أشار البخاري في الترجمة الى رواية يحيى بن سعيد . **قوله** ( ثم استيقظ يضحك ) تقدم في الجهاد من هذا الوجه بلفظ ، وهو يضحك ، وكذا هو في معظم الروايات التي ذكرتها . **قوله** ( فقلت ما يضحكك ) في رواية حماد بن زيد عند مسلم ، بأبي أنت وأمي ، وفي رواية أبي طارقة لم تضحك ، ولأحمد من طريقه ، ثم تضحك ، وفي رواية عطاء بن يسار عن الربيعاء ، ثم استيقظ وهو يضحك وكانت تغسل رأسها فقالت : يا رسول الله أتضحك من رأسي ؟ قال : لا ، أخرجه أبو داود ، ولم يسق المتن بل أحال به على رواية حماد بن زيد وقال : يزيد وينقص ، وقد أخرجه عبد الرزاق من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود فقال عن عطاء بن يسار ، ان امرأة حدثته ، وداق المتن ولفظه يدل على أنه في قصة أخرى غير قصة أم حرام فاقه أعلم . **قوله** ( فقال : ناس من أمي عرضوا علي غزاة ) في رواية حماد بن زيد ، فقال : عجبت من قوم من أمي ، ولمسلم من هذا الوجه ، أريت قوما من أمي ، وهذا يصر بأن ضحك كان إعجاباً بهم وفرحاً بما رأى لهم من المزية الرفيعة . **قوله** ( يركبون نبيج هذا

( البحر ) في رواية الليث ، يركبون هذا البحر الأخضر ، وفي رواية حماد بن زيد يركبون البحر ، ولمسلم من طريقه « يركبون ظهر البحر » وفي رواية أبي طوالة يركبون البحر الأخضر في سبيل الله ، والشج بفتح المثلثة والموحدة ثم جيم ظهر الشيء . هكذا فسره جماعة ، وقال الخطابي : متن البحر وظهره ، وقال الاصمعي : فيج كل شيء وسطه ، وقال أبو علي في أماليه : قيل ظهره وقيل معظمه وقيل هو له ، وقال أبو زيد في نوادره : ضرب نبح الرجل بالسيف أي وسطه ، وقيل ما بين كنفه ، والراجح أن المراد هنا ظهره كما وقع التصريح به في الطريق التي أشرت إليها ، والمراد أنهم يركبون السفن التي تجري على ظهره . ولما كان جرى السفن غالبا إنما يكون في وسطه قيل المراد وسطه والا فلا أخذه صاحب لوسطه بالركوب ، وأما قوله « الأخضر » فقال الكرماني هي صفة لازمة للبحر لا غصصة انتهى ، ويحتمل أن تكون غصصة لأن البحر يطلق على الملح والمذب لجاء لفظ الأخضر لتخصيص الملح بالمراد ، قال والماء في الأصل لالون له وإنما تنعكس الخضرة من انعكاس الهواء وسائر مقابلاته إليه ، وقال غيره : أن الذي يقابله السماء ، وقد اطلقوا عليها الخضراء لحديث « ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء » والصواب تطلق الأخضر على كل لون ليس بأبيض ولا أحمر ، قال الشاعر :

وأنا الأخضر من يعرفني أخضر الجفنة من نمل العرب

يعني أنه ليس بأحمر كالجمجم ، والأحمر يطلقونه على كل من ليس بعربي . ومنه « بثت إلى الأسود والأحمر » . قوله ( ملوكا على الأسرة ) كذا للاكثر ، ولأبي ذر « ملوك » بالرفع . قوله ( أو قال مثل الملوك على الأسرة يشك إسحق ) يعني رواية عن أنس ، ووقع في رواية الليث وحماد المشار إليهما قبل « كالمملوك على الأسرة » من غير شك ، وفي رواية أبي طوالة « مثل الملوك على الأسرة » بخير شك ، أيضا ولاحد من طريقه « مثلهم كمثل الملوك على الأسرة » وهذا الشك من إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة يشعر بأنه كان يحافظ على قادية الحديث بلفظه ولا يتوسع في تأديته بالمعنى كما توسع غيره كما وقع لهم في هذا الحديث في عدة مواضع يظهر مما سبقته وأسوقه ، قال ابن عبد البر ، أراد والله أعلم أنه رأى الغزاة في البحر من أمته ملوكا على الأسرة في الجنة ، وروياه وحى ، وقد قال الله تعالى في صفة أهل الجنة ( على الأرائك متكئون ) وقال ( على الأرائك متكئون ) والأرائك السرر في المجال . وقال هياض : هذا محتمل ، ويحتمل أيضا أن يكون خبرا عن حالهم في الغزو من سعة أحوالهم وقوام أمرهم وكثرة عددهم وجودة عددهم فكأنهم الملوك على الأسرة . قلت : وفي هذا الاحتمال بعد ، والاول أظهر لكن الاتيان بالنثيل في معظم طرقه يدل على أنه رأى ما يؤول إليه أمرهم لا أنهم نالوا ذلك في تلك الحالة ، أو موقع التشبيه أنهم فيجام من النعم الذي أنبوا به على جهادهم مثل ملوك الدنيا على أسرهم ، والتفقيه بالمحسوسات أبلغ في نفس السامع . قوله ( فقلت ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا ) تقدم في أوائل الجهاد بلفظ « فدعا لها » ومثله في رواية الليث ، وفي رواية أبي طوالة « فقال اللهم اجعلها منهم » ووقع في رواية حماد بن زيد « فقال أنت منهم » ولمسلم من هذا الوجه « فأنك منهم » وفي رواية حميد بن الأسود « فقلت : يا رسول الله أنا منهم ؟ قال أنت منهم » ويجمع بأنه دعا لها فاجيب فأخبرها جلما بذلك . قوله ( ثم وضع رأسه فنام ) في رواية الليث « ثم قام ثانية ففعل مثله » فقالت مثل قولها فاجبها مثله . وفي رواية حماد بن زيد « فقال ذلك مرتين أو ثلاثة » وكذا في رواية

أبي طرقة هند أبي عوانة من طريق الدراوردي عنه ، وله من طريق اسماعيل بن جعفر عنه ، وفعل مثل ذلك مرتين آخرين ، وكل ذلك شاذ والمحمول من طريق أنس ما انفقت عليه روايات الجمهور أن ذلك كان مرتين مرة بعد مرة وأنه قال لها في الأولى : أنت منهم ، وفي الثانية : أنت منهم ، ويؤيده ما في رواية عمير بن الأسود حيث قال في الأولى : يغزون هذا البحر ، وفي الثانية : يغزون مدينة قيصر . **قوله** ( أنت من الأولين ) زاد في رواية الدراوردي عن أبي طرقة : وأنت من الآخرين ، وفي رواية عمير بن الأسود في الثانية : فقلت يا رسول الله أنا منهم ؟ قال لا . فقلت : وظاهر قوله فقال مثلها أن الفرقة الثانية يركبون البحر أيضا ولكن رواية عمير ابن الأسود تدل على أن الثانية إنما غزت في البر لقوله : يغزون مدينة قيصر ، وقد حكى ابن التين أن الثانية وردت في غزاة البر وأقره ، وعلى هذا يحتاج إلى حمل المثلية في الخبر على معظم ما اشتركت فيه الطائفتان لا خصوص ركوب البحر ويحتمل أن يكون بعض المسكر الذين غزوا مدينة قيصر ركبوا البحر أيضا ؟ وعلى تقدير أن يكون المراد ما حكى ابن التين فتكون الأولى مع كونها في البر مقيمة بقصد مدينة قيصر ، والافقة غزوا قبل ذلك في البر مرارا . وقال القرطبي ، الأولى في أول من غزا البحر من الصحابة ، والثانية في أول من غزا البحر من التابعين . قلت : بل كان في كل منهما من الفريقين لكن معظم الأولى من الصحابة والثانية بالعكس ، وقال هياضي والقرطبي في السياق دليل على أن رؤياه الثانية غير رؤياه الأولى ، وأن في كل فورة عرضت طائفة من الغزاة . وأما قول أم حرام : ادع الله أن يجعلني منهم ، في الثانية فلظننا أن الثانية تساوى الأولى في المراقبة فسألت ثانيا ليتضاعف لها الأجر ، لأنها شكت في إجابة دعاء النبي ﷺ لها في المرة الأولى وفي جزمه بذلك . قلت : لا تنافي بين إجابة دعائه وجزمه بانها من الأولين وبين سؤالها أن تكون من الآخرين لأنه لم يقع التصريح لها أنها تموت قبل زمان الغزوة الثانية لغزوت أنها تدركما تغزوا معهم ويحصل لها أجر الفريقين ، فأعلمنا أنها لا تفرك زمان الغزوة الثانية فكان كما قال **قوله** . **قوله** ( فركبت البحر في زمان معاوية ) في رواية الليث : فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازيا أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية ، وفي رواية حماد : فزوج بها عبادة ، فخرج بها إلى الغزو ، وفي رواية ابن طوالة : فزوجت عبادة ، فركبت البحر مع بنت فرطه ، وقد تقدم اسمها في باب غزوة المرأة في البحر ، وتقدم في باب فضل من يسرع في سبيل الله بيان الوقت الذي ركب فيه المسلمون البحر للغزو أولا وأنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وكان ذلك في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ أمير الشام ، وظاهر سياق الخبر يوم أن ذلك كان في خلافته وليس كذلك . وقد اغتر بظاهره بعض الناس فهم ، فإن القصة إنما وردت في حق أول من يغزو في البحر ، وكان عمر ينهى عن ركوب البحر ، فلما ولي عثمان استأذنه معاوية في الغزو في البحر فأذن له . ونقله أبو جعفر الطبري عن عبد الرحمن بن يزيد بن أسلم ، ويكفي في الرد عليه التصريح بأن ذلك كان أول ما غزوا المسلمون في البحر ، ونقل أيضا من طريق خالد بن معدان قال : أول من غزا البحر معاوية في زمن عثمان وكان استأذن عمر فلم يأذن له ، فلم يزل به عثمان حتى أذن له وقال : لا تنتخب أحدا ، بل من اختار الغزو فيه طائفا فأعنه ففعل ، وقال خليفة بن خياط في تاريخه في حوادث سنة ثمان وعشرين : فيها غزا معاوية البحر ومعه امرأته فاخنة بنت قرظة ومع عبادة بن الصامت امرأته أم حرام . وأرخها في سنة ثمان وعشرين غير واحد ، وبه جزم ابن أبي حاتم ، وأرخها يعقوب بن سفيان في المحرم سنة سبع وعشرين قال : كانت فيه غزاة فرسه الأولى .

وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية غزا الروم في خلافة عثمان فصالح أهل قبرس ، وسمى أسرارته كبرة بفتح الكاف وسكون الموحدة وقيل فاختة بنت قرظة وهما اختان كان معاوية تزوجهما واحدة بعد أخرى ، ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة أن معاوية غزا بأسرانه إلى قبرس في خلافة عثمان فصالحهم . ومن طريق أبي معشر المدني أن ذلك كان في سنة ثلاث وثلاثين . فحصلنا على ثلاثة أقوال والأول أصح وكلها في خلافة عثمان أيضا لأنه قتل في آخر سنة خمس وثلاثين . قوله ( فصرعت عن دابنها حين خرجت من البحر فماتت ) في رواية أبيه « فلما انصرفوا من غزورهم قافلين إلى الشام قربت إليها دابة لتركبها فصرعت فماتت » وفي رواية حماد بن زيد هند أحد « فوقفتها بغلة لها شياء فوقفت فماتت » وفي رواية عنه مضت في « باب ركوب البحر » فوقفت فاندقت عنها . وقد جمع بينهما في « باب فضل من يصرع في سبيل الله » والحاصل أن البغلة الدنيا . قربت إليها لتركبها فصرعت لتركب فسقطت فاندقت عنها فماتت ، وظاهر رواية أبيه أن وقعها كانت بساحل الشام لما خرجت من البحر بعد رجوعهم من غزاة قبرس ، لكن أخرج ابن أبي عاصم في كتاب المجاهد عن هشام بن عمار عن يحيى بن حمزة بالسند الماضي لفصة أم حرام في « باب ما قيل في قتال الروم » وفيه « وعبادة نازل بساحل حمص » قال هشام بن عمار رأيت قبرها بساحل حمص . وجرم جماعة بأن قبرها بجويرة قبرس ، فقال ابن حبان بعد أن أخرج الحديث من طريق أبيه بن سعد بسنده « قبر أم حرام بجويرة في بحر الروم يقال لها قبرس بين بلاد المسلمين وبينها ثلاثة أيام » وجرم ابن عبد البر بأنها حين خرجت من البحر إلى جويرة قبرس قربت إليها دابنها فصرعتها . وأخرج الطبري من طريق الواقدي أن معاوية صالحهم بعد فتحها على سبعة آلاف دينار في كل سنة ، فلما أرادوا الخروج منها قربت لأم حرام دابة لتركبها فسقطت فماتت فقبرها هناك يستدفقون به ويقولون قبر المرأة الصالحة ، فبلى هذا فلعل مراد هشام بن عمار بقوله « رأيت قبرها بالساحل » أي ساحل جزيرة قبرس ، فسكانه توجه إلى قبرس لما غزاهم الرشيد في خلافته . ويجمع بأنهم لما وصلوا إلى الجزيرة بادرت المقاتلة وتأخرت الضعفاء كالنساء ، فلما غاب المسلمون وصالحهم طلعت أم حرام من السفينة فاصدة البلد أترها وتعود راجعة فاشم فوقفت حينئذ ، ويحمل قول حماد بن زيد في روايته « فلما رجعت » وقول أبي طائلة « فلما قفلت » أي أرادت الرجوع ، وكذا قول أبيه في روايته « فلما انصرفوا من غزورهم قافلين » أي أرادوا الانصراف . ثم وقفت على شيء يزول به الاشكال من أصله وهو ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن امرأة حدثته قالت « نام رسول الله ﷺ ثم استيقظ وهو يضحك » فقالت : تضحك مني يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن من قوم من أمتي يخرجون غزاة في البحر ، مثلهم كمثل الملوك على الأمرة . ثم نام ثم استيقظ فقال مثل ذلك سواء لكن قال فيرجعون قليلة غنائم مغفورا لهم . قالت فادع الله أن يجعلني منهم ، فدعا لها « قال عطاء فرأيتها في غزاة غزاهها المنذر بن الزبير إلى أرض الروم فماتت بأرض الروم » وهذا اسناد على شرط الصحيح . وقد أخرج أبو داود من طريق هشام بن يوسف عن معمر فقال في روايته « عن عطاء بن يسار عن الربيعاء أخت أم سليم » وأخرجه ابن وهب عن حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم فقال في روايته « عن أم حرام » وكذا قال زهير بن عباد عن زيد بن أسلم . والذي يظهر لي أن قول من قال في حديث عطاء بن يسار هذا عن أم حرام وهم ، وإنما هي الربيعاء ، وليست أم سليم وإن كانت يقال لها أيضا الربيعاء كما تقدم في المناقب من حديث جابر ، لأن أم سليم لم تمت بأرض

الروم ولعلها أختها أم عبد الله بن ملحان فقد ذكرها ابن سعد في الصحاحيات وقال : أنها أسلمت وبايعت . ولم أفق  
على شيء من خبرها إلا ما ذكر ابن سعد . فيحتمل أن تكون هي صاحبة القصة التي ذكرها ابن عطاء بن يسار  
وتكون تأخرت حتى أدرکها عطاء ، وقصتها مغايرة لقصة أم حرام من أوجه : الاول أن في حديث أم حرام أنه  
ﷺ لما قام كانت نفل رأسه ، وفي حديث الأخرى أنها كانت تفصل رأسها كما قدمت ذكره من رواية أبي داود .  
الثاني ظاهر رواية أم حرام أن الفرقة الثانية تنفرو في البر وظاهر رواية الأخرى أنها تنفرو في البحر . الثالث أن في  
رواية أم حرام أنها من أهل الفرقة الأولى وفي رواية الأخرى أنها من أهل الفرقة الثانية . الرابع أن في حديث أم  
حرام أن أمير الغزوة كان معاوية وفي رواية الأخرى أن أميرها كان المنذر بن الزبير . الخامس أن عطاء بن يسار  
ذكر أنها حدثته وهو يصغر عن إدراك أم حرام وعن أن يغزو في سنة ثمان وعشرين بل وفي سنة ثلاث وثلاثين ،  
لأن مولده على ما جزم به عمرو بن علي وغيره كان في سنة تسع عشرة . وعلى هذا فقد تعددت القصة لأم حرام ولاختها  
أم عبد الله فلمل لإحداهما دفنت بساحل قبرس والأخرى بساحل حصص . ولم أر من حور ذلك وثقه الحمد هل  
جوزيل نعمه . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الترغيب في الجهاد والحض عليه ، وبيان فضيلة المجاهد . وفيه  
جواز ركوب البحر المالح للغزو ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه وإن عمر كان يمنع منه ثم أذن فيه عثمان ، قال أبو  
بكر بن العربي : ثم منع منه عمر بن عبد العزيز ثم أذن فيه من بعده واستقر الأمر عليه ، ونقل عن عمر أنه إنما  
منع ركوبه لغير الحج والعمرة ونحو ذلك ، ونقل ابن عبد البر أنه يحرم ركوبه عند ارتجاعه انفاقا ، وكره مالك  
ركوب النساء مطلقا البحر لما يخشى من اطلاعهن على عورات الرجال فيه اذ يتعسر الاحتراز من ذلك ، وخص  
أصحابه بذلك بالسفن الصغار وأما الكبار التي يمكنهم فيها الاستتار بأما كن تحصن فلا حرج فيه . وفي الحديث  
جواز تمضي الشهادة وأن من يموت غازيا يلحق بمن يقتل في الغزو ، كذا قال ابن عبد البر وهو ظاهر القصة ،  
لكن لا يلزم من الاستواء في أصل الفضل الاستواء في الدرجات ، وقد ذكرت في د باب الشهداء ، من كتاب  
الجهاد كثيرا ممن يطلق عليه شهيد وإن لم يقتل . وفيه مشروعية القتال لما فيه من الاعانة على قيام الليل ، وجواز  
إخراج ما يؤذي البدن من قل ونحوه عنه ، ومشروعية الجهاد مع كل امام اتضمنه الثناء على من غزا مدينة قيصر  
وكان أمير تلك الغزوة يزيد بن معاوية ويزيد يزيد ، وثبت فضل الغازی اذا صلحت نيته . وقال بعض الشراح  
فيه فضل المجاهدين الى يوم القيامة لقوله فيه ، واست من الآخرين ، ولا نهاية للآخرين الى يوم القيامة . والذي  
يظهر أن المراد بالآخرين في الحديث الفرقة الثانية ، نعم يؤخذ منه فضل المجاهدين في الجملة لا خصوص الفضل  
الوارد في حق المذكورين . وفيه ضرر من اخبار النبي ﷺ بما سيقع فوقع كما قال ، وذلك معدود من علامات  
نبوته : منها إعلامه ببقاء أمته بعده وإن فهم أصحاب قوة وشوكة ونكاية في العدو ، وأنهم يتمكنون من البلاد  
حتى يغزوا البحر ، وأن أم حرام تعيش الى ذلك الزمن ، وأنها تكون مع من يغزو البحر ، وأنها لا تدرك زمان  
الغزوة الثانية . وفيه جواز الفرح بما يحدث من النعم ، والضحك عند حصول المرور عندك ﷺ إيجابا بما  
رأى من أمثال أمته أمره لهم بجهاد العدو ، وما أثابهم الله تعالى على ذلك ، وماورد في بعض طرقه بلفظ التثريب  
محمول على ذلك . وفيه جواز قاتلة الضيف في غير بيته بشرطه كالإذن وأمن الفتنة ، وجواز خدمة المرأة الأجنبية  
للضيف باطعامه والتمهيد له ونحو ذلك ، وإباحة ما قدمته المرأة للضيف من مال زوجها لأن الأغلب أن الذي في

بيت المرأة هو من مال الرجل ، كذا قال ابن بطال ؛ قال : وفيه أن الوكيل والمؤمن إذا علم أنه يسر صاحبه ما يفعله من ذلك جاز له فعله ، ولا شك أن عبادة كان يسره أكل رسول الله ﷺ مما قدمته له امرأته ولو كان بغير إذن خاص منه ، وتعقبه القرطبي بأن عبادة حينئذ لم يكن زوجها كما تقدم . قلت : لكن ليس في الحديث ما يبنى أنها كانت حينئذ ذات زوج ، إلا أن في كلام ابن سعد ما يقتضي أنها كانت حينئذ عزبا . وفيه خدمة المرأة الضيف بتفلية رأسه ، وقد أشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر : أظن أن أم حرام أرضعت رسول الله ﷺ أو أختها أم سليم فصارت كل منهما أمه أو خالته من الرضاعة فلذلك كان ينام عندها وتناول منه ما يجوز للحر أن يتناوله من محارمه ، ثم ساق بسنده إلى يحيى بن إبراهيم بن مزين قال : إنما استجاز رسول الله ﷺ أن تغلب أم حرام رأسه لأنها كانت منه ذات محرم من قبل خالته ، لأن أم عبد المطلب جده كانت من بني النجار . ومن طريق يونس بن عبد الأعلى قال : قال لنا ابن وهب أم حرام إحدى عالات النبي ﷺ من الرضاعة فلذلك كان يقبل عندها وينام في حجرها وتغلب رأسه . قال ابن عبد البر وأيهما كان فهي محرم له . وجوز أبو القاسم بن الجوهري والداودي والمهلب فيما حكاه ابن بطال عنه بما قال ابن وهب قال : وقال غيره إنما كانت حالة لآبيه أو جده عبد المطلب ، وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول : كانت أم سليم أخت أمينة بنت وهب أم رسول الله ﷺ من الرضاعة . وحكى ابن العربي ما قال ابن وهب ثم قال : وقال غيره بل كان النبي ﷺ معصوما يملك أربه عن زوجته فكيف عن غيرها بما هو المنزه عنه ، وهو المبرأ من كل فعل قبيح وقول رث ، فيكون ذلك من خصائصه . ثم قال : ويحتمل أن يكون ذلك قبل الحجاب ، ورد بأن ذلك كان بعد الحجاب جرما ، وقد قدمت في أول الكلام على شرحه أن ذلك كان بعد حجة الوداع ورد عياض الأول بأن الحصان لا تثبت بالاحتال ، وثبوت العصمة مسلم لكن الأصل عدم الخصوصية ، وجواز الاقتداء به في أفعاله حتى يقوم على الخصوصية دليل . وبالحق الديماطي في الرد على من ادعى الحرمة فقال : فهل كل من زعم أن أم حرام إحدى عالات النبي ﷺ من الرضاعة أو من النسب وكل من أثبت لها خولة تقتضي محرمة ، لأن أصنافه من النسب واللاتي أرضعته معلومات ليس فيهن أحد من الانصاف البتة ، سوى أم عبد المطلب وهي سلمى بنت عمرو بن زيد بن أبيد بن خراش بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار ، وأم حرام هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر المذكور ، فلا تجتمع أم حرام وسلمى إلا في عامر بن غنم جدهما الأعلى ، وهذه خولة لا تثبت بها محرمة لأنها خولة مجازية ، وهي كقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : هذا عالي ، لكونه من بني ذهرة وهم أقارب أمه أمينة ، وليس سعد أخا لأمينة لا من النسب ولا من الرضاعة . ثم قال وإذا تفور هذا فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ كان لا يدخل على أحد من النساء إلا على أزواجه ، إلا على أم سليم فقيل له فقال : أرحمها قتل أخوها ممي ، يعني حرام بن ملحان ، وكان قد قتل يوم بدر معونة . قلت : وقد قدمت قصته في الجهاد في باب فضل من جهز غازيا ، وأومضت هناك وجه الجمع بين ما أفهمه هذا الخبر وبين ما دل عليه حديث الباب في أم حرام بما حاصله أنهما أختان كانتا في دار واحدة كل واحدة منهما في بيت من تلك الدار ، وحرام بن ملحان أخوها معا فאלعة مشتركة فيهما . وإن ثبت قصة أم عبد الله بنت ملحان التي أشرت إليها قريبا فاقول فيها كما قول في أم حرام ، وقد انضاف إلى العلة المذكورة كون أنس خدام النبي ﷺ وقد جرت العادة بمخالطة المخدم واهل خادمه ورفع الحشمة التي تقع بين الأجنبي عنهم ، ثم قال الديماطي : على أنه ليس

في الحديث ما يدل على الخلوة بأمر حرام ، ولعل ذلك كان مع ولد أو خادم أو زوج أو تابع . قلت : وهو احتمال قوي ، لكنه لا يدفع الاشكال من أصله لبقاء الملامسة في تغاية الرأس ، وكذا النوم في الحجر ، وأحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا بردها كونها لا تثبت إلا بدليل ، لان الدليل على ذلك واضح ، والله أعلم

### ٤٢ - باب الجلوس كيفاً تيسر

٩٢٨٤ - **حَرْش** على بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه قال : نهى النبي ﷺ عن لبستين وعن بيعتتين : اشتغال الصائم ، والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرج الانسان منه شيء . واللامسة ، والمنازمة .

قائمة معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري

قوله ( باب الجلوس كيف ما تيسر ) سقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر ، فيه حديث أبي سعيد في النهي عن لبستين وبيعتين ، وقد تقدم شرحه في ستر العورة من كتاب الصلاة وفي كتاب البيوع ، قال المهاب : هذه الترجمة قائمة من دليل الحديث ، وذلك أنه نهي عن حائتين ففهم منه إباحة غيرهما بما تيسر من الهيئات والملابس اذا ستر العورة . قلت : والذي يظهر لي أن المناسبة تؤخذ من جهة العدول عن النهي عن هيئة الجلوس الى النهي عن لبستين يستلزم كل منهما انكشاف العورة ، فلو كانت الجلسة مكروهة لذاتها لم يتعرض لذكر اللبس ، فدل على أن النهي عن جلسة تفضي الى كشف العورة وما لا يفضي الى كشف العورة يباح في كل صورة ، ثم ادعى المهاب أن النهي عن هاتين اللبستين خاص بحالة الصلاة لكونهما لا يستران العورة في الخفض والرفع ، وأما الجلوس في غير الصلاة فانه لا يصنع شيئاً ولا يتصرف بيديه فلا تنكشف عورته فلا حرج عليه ، قال : وقد سبق في باب الاحتباء أنه ﷺ احتبى . قلت : وغسل رحمه الله عما وقع من التقييد في نفس الخبر ، فان فيه د والاحتباء في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء ، وتقدم في باب اشتغال الصائم ، من كتاب اللباس وفيه د وأصحاء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ، وستر العورة مطلوب في كل حالة وان تأكد في حالة الصلاة لكونها قد تبطل بتركه ، ونقل ابن بطال عن ابن طاوس أنه كان يكره التربع ويقول هي جلسة مملوكة ، وتعقب بما أخرجه مسلم والثلاثة من حديث جابر بن سمرة وكان رسول الله ﷺ اذا صلى الفجر تربع في مجلسه حتى تطلع الشمس ، ويمكن الجمع قوله ( تابعه معمر ومحمد بن أبي حفص وعبد الله بن بديل عن الزهري ) أما متابعة معمر فوصلها المؤلف في البيوع ، وأما متابعة محمد بن أبي حفص فهي عند أبي أحمد بن عدى في نسخة أحمد بن حفص النيسابوري عن أبيه عن إبراهيم ابن طهمان عن محمد بن أبي حفص ، وأما متابعة عبد الله بن بديل فأظنها في « الزهريات » جمع الذهلي ، والله أعلم

٤٣ - **باب** من ناجى بين بدى الناس ، ولم يخبر بغير صاحبه ، فاذا مات أخوه

٩٢٨٥ ، ٩١٨٦ - **حَرْش** موسى عن أبي عوانة حدثنا فراس عن عامر عن مسروق « حدثتني عائشة

أم المؤمنين قالت : إنا كنا أزواج النبي ﷺ عنده جميعاً لم تُفادر منا واحدة ، فأقبلت فاطمة عليها السلام

تمشى ، ولا واقف مانحني مشيتها من مشية رسول الله ﷺ . فلما رآها رحب قال : مرحباً بابنتي ، ثم أجلسها عن يمينه - أو عن شماله - ثم سارها ، فبككت بكاء شديداً ، فلما رأى حزنها سارها الثانية . فإذا هي تضحك . فقلت لها - أنا من بين نساءه - خضك رسول الله ﷺ بالسر من بيننا ثم أنت تبهكين . فلما قام رسول الله ﷺ سألها عما سارك ؟ قالت : ما كنت لأفشي على رسول الله ﷺ سره ، فلما توفيت قلت لها : عزمت عليك - بمالي عليك من الحق - لما أخبرني . قالت : أما الآن فنعم ، فأخبرتني قالت : أما حين سارني في الأمر الأول فإنه أخبرني أن جبريل كان يعارضه بالقرآن كل سفة صرة ، وإنه قد عارضني به للعام مرتين ، ولا أرى الأجل إلا قد اقترب ، فاتق الله وأصبري ، فإني نعم للسلف أنا لك . قالت : فبككت بكائي الذي رأيت . فلما رأى جبري سارني الثانية قال : يا فاطمة إلا ترخين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين ؟ أو سيدة نساء هذه الأمة ؟

**قوله** ( باب من ناجى بين يدي الناس ولم يخبر بسر صاحبه ، فإذا مات أخبر به ) ذكر فيه حديث عائشة في قصة فاطمة رضي الله عنهما إذ بككت لما سارها النبي ﷺ ثم خضكت لما سارها ثانياً فسألها عن ذلك فقالت : ما كنت لأفشي ، وفيه أنها أخبرت بذلك بعد موته ، وقد تقدم شرحه في المناقب وفي الوفاة النبوية . قال ابن بطال : مساورة الواحد مع الواحد بمحضرة الجماعة جائز لأن المعنى الذي يخاف من ترك الواحد لا يخاف من ترك الجماعة . قلت : وسيأتي إيضاح هذا بعد باب ، قال : وفيه أنه لا ينبغي إفشاء السر إذا كانت فيه مضرة على المسر ، لأن فاطمة لو أخبرتهن لحزن لذلك حزناً شديداً ، وكذا لو أخبرتهن أنها سيدة نساء المؤمنين لعظم ذلك عليهن واشتد حزنهن ، فلما أمنت من ذلك بعد موتهن أخبرته به . قلت : أما الشق الأول فحق العبادة أن يقول فيه جواز إفشاء السر إذا زال ما يترتب على إفشائه من المضرة ، لأن الأصل في السر السكتان إلا فافقائده ؟ وأما الشق الثاني فالعلة التي ذكرها مردودة لأن فاطمة رضي الله تعالى عنها ماتت قبلهن كاهن وما أدري كيف خفي عليه هذا ؟ ثم جوزت أن يكون في النسخة سقم وأن الصواب فلما أمنت من ذلك بعد موته ، وهو أيضاً مردود لأن الحزن الذي حلل به لم ينزل بموت النبي ﷺ بل لو كان كما زعم لاستمر حزنهن على ما فاتهن من ذلك . وقال ابن التين يستفاد من قول عائشة : عزمت عليك بمالي عليك من الحق ، جواز العزم بغير الله ، قال : وفي المدونة عن مالك إذا قال أعوم عليك بالله فلم يفعل لم يحث . وهو كقوله أسألك بالله ، وإن قال أعوم بالله أن تفعل فلم يفعل حث ، لأن هذا يحث انتهى . والذي عند الشافعية أن ذلك في صورتين يرجع إلى قصد الخالف ، فإن قصد يمين نفسه فيمين ، وإن قصد يمين مخاطب أو الشفاعة أو أطلق فلا

#### ٤ - باب الاستئذان

٦٢٨٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري قال أخبرني عباد بن تميم عن عمه قال

« رأيت رسول الله ﷺ في المسجد مستلقياً واضعاً إحدى رجليه على الأخرى »



**قوله** (باب الاستلقاء) هو الاضطجاع على القفا سواء كان معه نوم أم لا . وقد تقدمت هذه الترجمة وحديثها في آخر كتاب القياس قبيل كتاب الأدب ، ونقدم بيان الحكم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة ، وذكرت هناك قول من زعم أن النهي عن ذلك منسوخ وأن الجمع أولى ، وأن محل النهي حيث تبدو المودة والجواز حيث لا تبدو ، وهو جواب الخطابي ومن تبعه . ونقل قول من ضعف الحديث الوارد في ذلك وزعم أنه لم يخرج في الصحيح ، وأورد عليه بأنه غفل عما في كتاب القياس من الصحيح والمراد بذلك صحيح مسلم ، وسبق القلم هناك فكتب صحيح البخاري وقد أصلحته في أصلي ، والحديث عبد الله بن زيد في الباب شاهد من حديث أبي هريرة رحمه بن حبان

٤٥ - **باب لا يتناجى اثنان دون الثالث** . وقوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتُم فلا تمفجروا بالأصم والمعوذ والمصمى الرسول وتناجوا بالسر والتفتوى - إلى قوله - وعلى الله فليتوكل المؤمنون ﴾ وقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ، ذلك خير لكم وأطهر ، فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم - إلى قوله - والله خير بما تصلحون ﴾

٦٢٨٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك ح . حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث ،

**قوله** (باب لا يتناجى اثنان دون الثالث) أي لا يتحدثان سرا ، وسقط لفظ باب من رواية أبي ذر . **قوله** (وقال عز وجل : يا أيها الذين آمنوا إذا تناجيتُم فلا تمفجروا - إلى قوله - المؤمنون) كذا لا بد ، وساق في رواية الاصيل وكريمة الآيتين بتمامهما ، وأشار بإيراد هاتين الآيتين إلى أن التناجى المأخوذ من مفهوم الحديث مقيد بأن لا يكون في الأصم والمعوذ . **قوله** (وقوله : يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة - إلى قوله - بما تملكون) كذا لا بد ، وساق في رواية الاصيل وكريمة الآيتين أيضا . وزعم ابن التين أنه وقع عنده وإذا تناجيتُم ، قال : والنلارة ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتُم ﴾ . قلت : ولم أقف في شيء من نسخ الصحيح على ما ذكره ابن التين . وقوله تعالى ﴿ فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ أخرجه الترمذي عن علي أنها منسوخة ، وأخرج سفيان بن عيينة في جامعه عن عاصم الأحول قال : لما نزلت كان لا يتناجى النبي ﷺ أحد إلا صدق ، فكان أول من ناجاه علي بن أبي طالب فتصدق بدينار ، ونزلت الرخصة ﴿ فإذا لم تجدوا وقاب الله عليكم ﴾ الآية . وهذا مرسل وجاله ثقات . وجاء مرفوعا على غير هذا السياق عن علي أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه عن طريق علي بن علقمة عنه قال : لما نزلت هذه الآية قال لي رسول الله ﷺ : ما تقول ؟ دينار ، قلت : لا يطيقونه ، قال : في نصف دينار ، قلت : لا يطيقونه . قال فكم ؟ قلت : شعيرة قال : إنك لو عييت . قال : فزلت أشفقت الآية ، قال علي : فني خفف عن هذه الأمة ، وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهد : **قوله** (عن نافع) كذا أورده هنا عن مالك عن نافع ؛ ولما لك فيه شيخ آخر عن ابن عمر ، وفيه قصة سأذكرها بعد باب إن شاء الله تعالى . **قوله** (إذا كانوا ثلاثة) كذا الأكثر بنصب ثلاثة على

أنه الخبر ، ووقع في رواية لمسلم ، اذا كان ثلاثة ، بالرفع على أن كان تامة . قوله ( فلا يتقاضي اثنان دون الثالث ) كذا الأكثر بألف مقصورة ثابتة في الخط صورة ياء وتسقط في اللفظ لالتقاء الساكنين ، وهو بلفظ الخبر ومعناه ه انتهى . وفي بعض النسخ بهم فقط بلفظ النهى وبمعناه ، زاد أيوب عن نافع كما سيأتي بعد باب ، فان ذلك يحوته ، وبهذه الزيادة تظهر مناسبة الحديث للآية الأولى من قوله ( ليحزن الذين آمنوا ) وسيأتي بسطه بعد أبواب

#### ٤٦ - باب حفظ السر

٦٢٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن صهاح **حدثنا** معتمر بن سليمان قال سمعتُ أبي قال سمعتُ أنس بن مالك

أمر إلى النبي ﷺ مرأفا أخبرته به أحدا بعده ، ولقد سألتني أم سلمة فأخبرتها به ،

**قوله** ( باب حفظ السر ) أي ترك إفشائه . **قوله** ( معتمر بن سليمان ) هو التميمي . **قوله** ( أمر إلى النبي ﷺ ) في رواية ثابت عن أنس عند مسلم في أثناء حديث ، فبعثني في حاجة فابطأت على أمي فلما جئت قالت ما حبسك ، ولأحد وابن سعد من طريق حميد عن أنس فأرسلني في رسالة فقالت أم سلمة ما حبسك . **قوله** ( فأخبرت به أحدا بعده ولقد سألتني أم سلمة ) في رواية ثابت فقالت ، ما حاجته ؟ قلت : أنها سر ، قالت : لا تخبر بسر رسول الله ﷺ أحدا ، وفي رواية حميد عن أنس ، فقالت احفظ سر رسول الله ﷺ ، وفي رواية ثابت ، واه لو حدثت به أحدا لحدثتك يا ثابت ، . قال بعض العلماء : كأن هذا السر كان يخص بنساء النبي ﷺ ، وإلا فلو كان من العلم ماوسع أنسا كتماناه . وقال ابن بطال : الذي عليه أهل العلم أن السر لا يباح به إذا كان على صاحبه منه مضرة ، وأئثم يقول : انه إذا مات لا يلزم من كتماناه ما كان يلزم في حياته إلا أن يكون عليه فيه غشاضة قلت : الذي يظهر انقسام ذلك بعد الموت إلى ما يباح ، وقد يستحب ذكره ولو كرهه صاحب السر ، كأن يكون فيه تزكية له من كرامة أو منقبة أو نحو ذلك . وإلى ما يكره مطلقا وقد يحرم وهو الذي أشار إليه ابن بطال ، وقد يجب كأن يسكون فيه ما يجب ذكره حتى عليه كره يعذر بترك القيام به فيرجى بعده إذا ذكر لمن يقوم به عنه أن يفعل ذلك . ومن الأحاديث الواردة في حفظ السر حديث أنس ، احفظ سرى نكح مؤمنا ، أخرجه أبو يعلى والخراطي ، وفيه علي بن زيد وهو صدوق كثير الأوهام ، وقد أخرج أصله الترمذي وحسنه ؛ ولكن لم يسق هذا المتن بل ذكر بعض الحديث ثم قال : وفي الحديث طول . وحديث . إنما يتجالس المتجالسان بالامانة ، فلا يحل لأحد أن يشفي على صاحبه ما يكره ، أخرجه عبد الرزاق من مرسل أبي بكر بن حزم ، وأخرج القضاة في مسند الشهاب ، من حديث علي مرفوعا ، المتجالس بالامانة ، وسنده ضعيف . ولأبي داود من حديث جابر مثله وزاد ، إلا ثلاثة مجالس : ما سفك فيه دم حرام ، أو فرج حرم أو اقتطع فيه مال بنهي حق ، وحديث جابر نفسه إذا حدث الرجل بالحديث ثم التفت فهي أمانة ، أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود والترمذي ، وله شاهد من حديث أنس عند أبي يعلى

#### ٤٧ - باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارقة والنجاسة

٦٢٩٠ - **حدثنا** عثمان **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل ، عن عبد الله رضي الله عنه قال قال النبي

ﷺ: إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الآخر حتى تختلطوا بالناس، أجل أن ذلك يحزنه »

٦٢٩١ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال: قسم النبي ﷺ يوماً

فقسمة، قال رجل من الانصار: إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله. قلت أما والله لا ينزل الله ﷻ فأنبتته وهو في ملاء فأسارزته، فنضب حتى احمر وجهه، ثم قال: رحمة الله على موسى، أودى بأكثر من هذا فصره »

قوله (باب إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارة والمناجاة) أى مع بعض دون بعض، وحفظه باب لابن ذر، وصطف المناجاة على المسارة من عطف الشيء على نفسه إذا كان بغير لفظه لأنها بمعنى واحد، وقبل بينهما مغايرة وهى أن المسارة وإن اقتضى المفاعلة لكنها باعتبار من يلقى السر ومن يلقى إليه، والمناجاة تقتضى وقوع الكلام سرا من الجانبين، فالمناجاة أخص من المسارة فتكون من عطف الخاص على العام. قوله (عن عبد الله) هو ابن مسعود. قوله (فلا يتناجى) فى رواية الكشميني بهم ليس بعدها ياء وقد تقدم بيانه قبل باب قوله (حتى تختلطوا بالناس) أى يختلط الثلاثة بهم. والغير أعم من أن يكون واحداً أو أكثر فطابقت الترجمة، ويؤخذ منه أنهم إذا كانوا أربعة لم يمتنع تناجي اثنين لا يمكن أن يتناجى الاثنان الآخران، وقد ورد ذلك صريحاً فيما أخرجه المصنف فى «الادب المفرد»، وأبو دارود وصححه ابن حبان من طريق أبي صالح عن ابن عمر رفعه، وقلت فإن كانوا أربعة؟ قال: لا يضرك، وفى رواية مالك بن عبد الله بن دينار كان ابن عمر إذا أراد أن يساور رجلاً وكانوا ثلاثة دعا رابعاً ثم قال للاتين: استريحا شيئاً فأتى سمعت، وقد ذكر الحديث. وفى رواية سفينان فى جامعه عن عبد الله بن دينار نحوه ولفظه فسكان ابن عمر إذا أراد أن يتناجى رجلاً دعا آخر ثم ناجى الذى أراد، وله من طريق نافع إذا أراد أن يتناجى وم ثلاثة دعا رابعاً ويؤخذ من قوله «حتى تختلطوا بالناس» أن الواصل على الثلاثة يعنى سواء جاء اتفاقاً أم من طلب كما فعل ابن عمر. قوله (أجل أن ذلك يحزنه) أى من أجل، وكذا هو فى «الادب المفرد» بالاسناد الذى فى الصحيح بزيادة «من» قال الخطابى: قد نظقوا بهذا اللفظ بأسقاط «من»، وذكر لذلك شاهداً، ويجوز كسر همزة، إن ذلك، والمشهور فتحها. قال: وإنما قال يحزنه لأنه قد يقوم أن نجرهما إنما هى لسوء وأجها فيه أو لتسببه غائلة له. قلت: ويؤخذ من التعليل استثناء صورة مما تقدم عن ابن عمر من إطلاق الجواز إذا كانوا أربعة، وهى مما لو كان بين الواحد الباقي وبين الاثنين مقاطعة بسبب بعدان به أو أحدهما فانه يصير فى معنى المفرد، وأرشد هذا التعليل إلى أن المناجى إذا كان من اداخص أحداً بمناجاته أحزن الباقيين امتناع ذلك، إلا أن يكون فى أمرهم لا يقدر فى الدين. وقد نقل ابن بطال عن أشهب بن مالك قال: لا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة لأنه قد نهى أن يترك واحداً قال: وهذا مستنبط من حديث الباب، لأن المعنى فى ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين الواحد، قال: وهذا من حسن الادب لئلا يتباغضوا ويتقاطعوا. وقال المازري ومن تبعه: لا فرق فى المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى فى حق الواحد، زاد القرطبي: بل وجوده فى العدد الكثير أمكن وأشد، فليكن المنع أولى وإنما خص الثلاثة بالذكر لأنه أول عدد

بتصور فيه ذلك المعنى ، فهما وجد المعنى فيه الحق به في الحكم . قال ابن بطال : وكلما كثرت الحاجة مع الذي لا يتناهى كان أبعد لحصول الحزن ووجود التهمة ، فيكون أولى . واختلف فيما إذا انفرد جماعة بالتناهى دون جماعة ، قال ابن التين : وحديث عائشة في قصة فاطمة دال على الجواز . ثم ذكر المصنف حديث ابن مسعود في قصة الذي قال : هذه قسمة ما أريد بها وجه الله ، والمراد منه قول ابن مسعود : فأنيته وهو في ملأ فسادته ، كان في ذلك دلالة على أن المنع يرتفع إذا بقي جماعة لا يتأذون بالسرار ، ويستثنى من أصل الحكم ما إذا أذن من يبقى سواء كان واحدا أم أكثر الاثنين في التناهى دونه أو دونهم فإن المنع يرتفع لكونه حق من يبقى ، وأما إذا انتهى اثنان ابتداء وثم ثالث كان بحيث لا يسمع كلامهما لو تكلمتا جبرا فأقرب لستمع عليهما فلا يجوز كالولم يكن حاضرا فمعها أصلا . وقد أخرج المصنف في « الأدب المفرد » من رواية سعيد المقبري قال : مررت على ابن عمر ومعهم رجل يتحدث فقامت إليهما ، فلطم صدرى وقال : إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما » زاد أحمد في روايته من وجه آخر عن سعيد : وقال : أما سمعت أن النبي ﷺ قال : إذا تناهى اثنان فلا يدخل معهما غيرهما حتى يستأذنهما ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجيين في حال تناجيهما . قلت : ولا ينبغي لدخول القعود عندهما ولو تباعدت عنهما إلا بأذنها ، لما اقتضت حديثهما سرا وليس عندهما أحد دل على أن مرادهما ألا يطلع أحد على كلامهما . وبنا كذا ذلك إذا كان صوت أحدهما جهوريا لا يتأقن له إخفاء كلامه من حضره ، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم بحيث إذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقيه ، فالحفاظة على ترك ما يؤذي المؤمن مطلوبة وإن تفاوتت المراتب . وقد أخرج سفيان بن عيينة في جامعهم عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : قال ابن عمر في زمن الفتنة : ألا ترون القتل شيئا ورسول الله ﷺ يقول ، فذكر حديث الباب وزاد في آخره : تعظيما لحرمة المسلم ، وأظن هذه الزيادة من كلام ابن عمر استنبطها من الحديث فأدرجت في الخبر واقعة أعلم . قال النووي : النهي في الحديث للتحريم إذا كان بغير رضا . وقال في موضع آخر : إلا بأذنه أي صريحا كان أو غير صريح ، والإذن أخص من الرضا لأن الرضا قد يعلم بالقرينة فيكتفى بها عن التصريح ، والرضا أخص من الإذن من وجه آخر لأن الإذن قد يقع مع الإكراه ونحوه ، والرضا لا يطلع على حقيقته ، لكن الحكم لا ينافي إلا بالافتقار الدال على الرضا ، وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر وهو قول الجمهور ، وحكى الخطابي عن أبي عبيد بن جريه أنه قال : هو مختص بالسفر في الموضع الذي لا يأمن فيه للرجل على نفسه ، كما في الحضر وفي العمارة فلا بأس . وحكى هياض نحوه ولفظه : قيل إن المراد بهذا الحديث السفر والمواضع التي لا يأمن فيها الرجل رفيقه أو لا يعرفه أولا يثق به ويخشى منه ، قال : وقد روى في ذلك أثر ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه أحمد من طريق أبي سالم الجيثاني عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ قال : ولا يحمل ثلاثة نفر يكونون بأرض فلاة أن يتناهى اثنان دون صاحبهما ، الحديث ، وفي سننه ابن لهيعة ، وعلى تقدير ثبوته فقيده بأرض الفلاة يتعلق بأحدى همتي النهي . قال الخطابي إنما قال يحويه لأنه إما أن يتوهم أن نحوهما إنما هي أسود وأيهما فيه ، أو أنهما يتفقان على غائلة تحصل له منهما . قلت : لحديث الباب يتعلق بالمعنى الأول ، وحديث عبد الله بن عمرو يتعلق بالثاني ، وعلى هذا المعنى قول ابن جريه وكأناه ما استخرج الحديث الأول . قال عياض : قيل كان هذا في أول الإسلام ، فلما فشا الإسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم ، وتعبه القرطبي

بأن هذا تحكّم وتخصيص لا دلائل عليه . وقال ابن المبريد : الخبر عام اللفظ والمعنى ، والملة العون وهي موجودة في السفر والحضر ، فوجب أن يعمهما النهي جميعا

#### ٤٨ - باب طول النجوى

وقوله ( وإذا لم نجوى ) مصدر من ناجيت ، فوصفهم بها ، واللفظ يتناجون

٦٢٩٢ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن عبد العزيز « عن أنس رضي الله عنه قال : أقيمت الصلاة ورجل يناجي رسول الله ﷺ ، فإزال يناجيه حتى نام أصحابه ، ثم قام فصل .

**قوله** ( باب طول النجوى ) وإذا لم نجوى ) مصدر من ناجيت فوصفهم بها والمعنى يتناجون هذا التفسير في رواية المستمل وحده ، وقد تقدم بيانه في تفسير الآية في سورة ( سبحان ) ، وتقدم منه أيضا في تفسير سورة يوسف في قوله تعالى ( خلصوا نجيا ) ثم ذكر حديث أنس « أقيمت الصلاة ورجل يناجي النبي ﷺ ، الحديث وعبدة العزيز راويه عن أنس هو ابن صهيب ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في باب الامام تعرض له الحاجة ، وهو قبل صلاة الجلاء . **قوله** ( حتى نام أصحابه ) تقدم هناك بلفظ « حتى نام بعض القوم ، فيجعل الاطلاق في حديث الباب على ذلك

#### ٤٩ - باب لا تترك النار في البيت عند النوم

٦٢٩٣ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابن حبان **حدثنا** عن الزهري عن سالم عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : لا تتركوا النار في بيوكم حين تنامون »

٦٢٩٤ - **حدثنا** محمد بن الوليد **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله عن أبي بردة « عن أبي موسى رضي الله عنه قال : احترق بيت بالمدينة على أهل من الليل ، **حدثنا** بشأنهم النبي ﷺ قال : إن هذه النار إنما هي عدو لكم ، فإذا تم فاطفئوها منكم »

٦٢٩٥ - **حدثنا** فضيلة **حدثنا** حاد عن كثير - هو ابن شداد - عن عطاء « عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : سحروا الآئنة ، وأجفوا الأبواب ، وأطفئوا المصابيح فإن الفوسفة ربما جرت الفتنة فأحرقت أهل البيت »

**قوله** ( باب لا تترك النار في البيت عند النوم ) بضم أول ترك ، ومثناة فوقانية على البناء للجهول وبفتحه ومثناة تحتانية بصيغة النهي المفرد . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول حديث ابن عمر في النهي عن ذلك . الثاني حديث أبي موسى وفيه بيان حكمة النهي وهي خشية الاحتراق . الثالث حديث جابر وفيه بيان علة الخشية المذكورة . فلما حديث ابن عمر فقوله في السند ابن عيينة عن الزهري ، وقع في رواية الحميدي « عن سفيان **حدثنا** الزهري

وقوله « حين ينامون » قنده بالنوم لحصول الغفلة به غالباً ، ويستنبط منه أنه متى وجدت الغفلة حصل النهي .  
وأما حديث أبي موسى فقوله « احترق بيت بالمدينة على أمه » لم أقف على تسميتهم ، قال ابن دقيق العيد : يؤخذ  
من حديث أبي موسى سبب الاسر في حديث جابر بإطفاء المصابيح ، وهو فن حسن غريب ، ولو قنع لحصل منه  
فوائد . قلت : قد أفرد أبو حمزة العكبري من شيوخ أبي يعلى بن الفراء بالتصنيف وهو في المائة الخامسة ،  
ووقفت على مختصر منه ، وكان الشيخ ما وقف عليه فذلك تمنى أن لو قنع : وقوله « ان هذه النار إنما هي عدو  
لكم » هكذا أورده بصيغة المحصر مبالغة في تأكيد ذلك ، قال ابن العربي : معنى كون النار عدوا لنا أنها تنافى  
أبداننا وأموالنا منافاة العدو ، وإن كانت لنا بها منفعة ، لكن لا يحصل لنا منها إلا براصطة ، فأطلق أنها عدو  
لنا لوجود معنى العداوة فيها واقع أعلم . وأما حديث جابر فقوله في السند « كثير » كذا الأكثر غير منسوب ،  
زاد أبو ذر في روايته ، هو ابن شظير ، وهو كذلك ، وشظير بكسر الشين والطاء المعجمتين بينهما نون ساكنة  
تقدم ضبطه والكلام عليه في « باب ذكر الجن » من كتاب بدء الخلق وشرح حديثه هذا وأنه ليس له في الصحيح  
غير هذا الحديث ، ووقع في رجال الصحيح للكلابي أن البخاري أخرج له أيضا في « باب استعانة اليد في  
الصلاة » فراجعت الباب المذكور من الصحيح وهو قبيل كتاب الجنائز لما وجدت له هناك ذكرا . ثم  
وجدت له بعد الباب المذكور بأحد عشر بابا حديثا آخر بسنده هذا وقد نهت عليه في « باب ذكر الجن »  
والشظير في اللغة السوء الخلق ، وكثير المذكور بكسر الباء قرية وهو بصرى ، وقال القرطبي : الاسر والنهي في هذا  
الحديث للارشاد ، قال : وقد يكون للندب ، وهزم النورى بأنه للارشاد لكونه لمصلحة دينية ، وتعقب بأنه  
قد يفهم الى مصلحة دينية وهي حفظ النفس المحرم قتلها والمال المحرم تبذيره ، وقال القرطبي : في هذه الاحاديث  
أن الواحد اذا بات بيت ليس فيه غيره وفيه نار فعليه أن يطفئها قبل نومه أو يفعل بها ما يؤمن معه  
الاحتراق ، وكذا إن كان في البيت جماعة فانه يتعين على بعضهم وأحدهم بذلك آخرم نوما ، فن قرط في ذلك  
كان السنة مخالفا ولادائها نازكا . ثم أخرج الحديث الذي أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق  
عكرمة عن ابن عباس قال « جاءت فأرة لجرت الفتيلة فألفتها بين يدي النبي ﷺ على الخرة التي كان قاعدا عليها  
فأحرقت منها مثل موضع الدرهم ، فقال النبي ﷺ : اذا نمت فأطفئوا سراجكم فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا  
فيحرقكم » وفي هذا الحديث بيان سبب الاسر أيضا ، وبيان الحامل للفريسة - وهي فأرة - على جر الفتيلة وهو  
الشيطان ، فيستعين وهو عدو الانسان عليه بعدو آخر وهي النار ، أطافنا الله بكرمه من كيد الاعداء انه رءوف  
رحيم . وقال ابن دقيق العيد : اذا كانت الفتيلة في اطفاء الدراج الحذر من جر الفريسة الفتيلة فقتله ان السراج  
اذا كان على هيئة لا تصل اليها فأرة لا يمنع إيقاده ، كما لو كان على منارة من نحاس أمس لا يمكن فأرة الصمود  
اليه ، أو يكون مسكانه بعيدا عن موضع يحسبها أنه تنب منه الى السراج . قال : وأما ورود الاسر بإطفاء النار  
مطلقة كما في حديث ابن عمر وأبي موسى - وهو أهم من نار السراج - فقد يتطرق منه مفسدة أخرى غير جر الفتيلة  
كسقوط شيء من السراج على بعض متاع البيت ، وكسقوط المنارة فينثر السراج الى شيء من المتاع فيحرقه ، فيحتاج  
الى الاستئذان من ذلك ، فاذا استوثق بحيث يؤمن معه الاحراق فيزول الحسك بزوال علته . قلت : وقد صرح  
النورى بذلك في القنديل مثلا لأنه يؤمن معه الضرر الذي لا يؤمن مثله في السراج . وقال ابن دقيق العيد أيضا :

عنه الاوامر لم يحملها الاكثر على الوجوب ، ويلزم أهل الظاهر حملها عليه ، قال : وهذا لا يختص بالظاهر بل الحمل على الظاهر ( لا معارض ظاهر بقول به أهل الفياس ، وان كان أهل الظاهر أولى بالاتزام به لكونهم لا يلتفتون الى المفهومات والمناسبات ، وهذه الاوامر تقتدر بحسب مقاصدها : فمنها ما يحمل على الذنب وهو التسمية على كل حال ، ومنها ما يحمل على الذنب والارشاد معا كإغلاق الابواب من أجل التعليل بأن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، لان الاحترار من مخالطة الشيطان مذنب اليه وان كان تحته مصالح دينية كالحراسة ، وكذا إيكاء السقاء وتضمير الاناء . والله اعلم

### ٥ - باب غلق الابواب بالليل

٦٢٩٦ - **حديثنا حسن بن أبي معاذ حدثنا حماد بن عطاء** عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : **أطشوا المصاييح بالليل إذا رقدتم ، وأغلقوا الابواب ، وأوكلوا الاسقية ، وخروا الطعام والشراب . قال حماد : وأحسبه قال : ولو يعود بمرضه**

**قوله** ( باب غلق الابواب بالليل ) في رواية الاصيل والجرجاني وكذا الكريمة عن الكشميني ، وهو الفصيح ، وقال عياض هو الصواب . قلت : لكن الاول ثبت في لغة فائدة . **قوله** ( حماد ) هو ابن يحيى ، وعطاء هو ابن أبي رباح . **قوله** ( أطشوا المصاييح بالليل ) تقدم شرحه في الذي قبله . **قوله** ( وأغلقوا الابواب ) في رواية المستمل والمرحسى ، وأغلقوا بتشديد اللام ، وتقدم في الباب الذي قبله بلفظ د أجفوا ، بالجيم والفاء وهي بمعنى أغلقوا وتقدم شرحها في باب ذكر الجن ، وكذا بقية الحديث . قال ابن دقيق العيد : في الامر باغلاق الابواب من امصال الدينونة والدينية حراسة الانفس والاموال من أهل البيت والفساد ولا سيما الفياطين ، وأما قوله : فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، فإشارة الى أن الامر بالاغلاق لمصلحة إبعاد الشيطان عن الاختلاط بالانسان ، وخصه بالتعليل تنبيها على ما يخفى مما لا يطلع عليه الا من جانب النبوة ، قال : واللام في الشيطان للجنس اذ ليس المراد فردا بعينه ، وقوله في هذه الرواية : وخروا الطعام والشراب ، قال حماد : وأحسبه قال : ولو يعود بمرضه ، وهو بضم الراء بعدها ضاد معجمة ، وقد تقدم الجزم بذلك عن عطاء في رواية ابن جريج في الباب المذكور ، وأفظه : وخروا . إناك ولو يعود بمرضه عليه ، وزاد في كل من الاوامر المذكورة : واذكر اسم الله تعالى ، وتقدم في باب شرب اللبن ، من كتاب الاشارة بيان الحكمة في ذلك ، وقد حمله ابن بطال على عمومته وأشار الى استشكله فقال : أخبر ﷺ أن الشيطان لم يعط قوة على شيء من فلك ، وان كان أصلي ما هو أعظم منه وهو ولوجه في الاماكن التي لا يقدر الاذى أن يلج فيها . قلت : والزيادة التي أشرت اليها قبل ترفع الاشكال ، وهو أن ذكر اسم الله يحول بينه وبين فعل هذه الاشياء ، ومتقضاء أنه يتمكن من كل ذلك اذا لم يذكر اسم الله ، وبؤنه ما أخرجه مسلم والاربعة عن جابر رفعه : اذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان : لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال الشيطان : أدركتم ، وقد تردد ابن دقيق العيد في ذلك فقال في شرح الامام : يحتمل أن يؤخذ قوله : فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ، على صومه ،

ويحتمل أن يخص بما ذكر اسم الله عليه ، ويحتمل أن يكون المنع لأمر يتعلق بحسمه ، ويحتمل أن يكون لما نفع من الله بأمر خارج عن حسمه ، قال : والحديث يدل على منع دخول الشيطان الخارج ، فاما الشيطان الذي كان داخلا فلا يدل الخبر على خروجه ، قال : فيكون ذلك لتخفيف المفسدة لا رفعا ، ويحتمل أن تكون التسمية عند الاغلاق تفتتحي طرد من في البيت من الشياطين ، وعلى هذا فينبغي أن تكون التسمية من ابتداء الاغلاق الى تمامه . واستنبط منه بعضهم مشروعية غلق القم عند الثأوب لدخوله في عموم الابواب مجازا

### ٥١ - باب الختان بعد الكبر ونصف الإبط

٦٢٩٧ - **حدثنا يحيى بن فضالة** حدثنا **إبراهيم بن سمي** عن **ابن شهاب** عن **سمير بن سفيان** عن **المسيب** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : الزطرة خمس : الختان ، والاستحدا ، ونصف الإبط ، وقص الشعر ، وتقليم الأظفار .

٦٢٩٨ - **حدثنا أبو اليان** أخبرنا **شمير بن أبي حمزة** حدثنا **أبو الزناد** عن **الأمرج** عن **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ قال : اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة ، واختن بالقدم ، مخففة قال أبو عبد الله حدثنا قتيبة حدثنا **المغيرة** عن **أبي الزناد** وقال « بالقدم » وهو موضع مشدد

٦٢٩٩ - **حدثنا محمد بن عبد الرحيم** أخبرنا **عبد بن موسى** حدثنا **إسماعيل بن جعفر** عن **إسرائيل** عن **أبي إسحاق** عن **سمير بن جبير** قال « سئل ابن عباس مثل من أنت حين قبض النبي ﷺ ؟ قال : أنا يومئذ محتون . قال : وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك » [ الحديث ٦٢٩٩ - طه في : ٦٣٠٠ ]

٦٣٠٠ - وقال **ابن إدريس** عن **أبيه** عن **أبي إسحاق** عن **سمير بن جبير** عن **ابن عباس** : قبض

النبي ﷺ وأنا ختن

قوله ( باب الختان بعد الكبر ) بكسر الكاف وفتح الموحدة ، قال **الكرمانى** : وجهه مناسبة هذه الترجمة بكتاب الاستئذان أن الختان يستدعى الاجتماع في المنازل غالبا . قوله ( الفطرة خمس ) تقدم شرحه في أوخر كتاب القياس ، وكذلك حكم الختان . واستدل **ابن بطال** على عدم وجوبه بأن سليمان لما أله لم يؤمر بالاختتان ، وتعقب باحتمال أن يكون ترك لعذر أو لأن قصته كانت قبل إيجاب الختان أو لانه كان محتتما . ثم لا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع ، وقد ثبت الأمر لغيره بذلك . قوله في الحديث الثاني ( اختن إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين سنة ) تقدم بيان ذلك والاختلاف في سنة حين اختن وبيان قدر عمره في شرح الحديث المذكور في ترجمة إبراهيم عليه السلام ، وذكرت هناك أنه وقع في الموطأ من رواية **أبي الزناد** عن **الأمرج** عن **أبي هريرة** موقوفا على **أبي هريرة** أن إبراهيم أول من اختن وهو **ابن هشرين** ومائة ، واختن بالقدم ، وطاش بعد ذلك ثمانين سنة . وروياه



في « فوائد ابن المبارك » من طريق أبي أويس عن أبي الزناد بهذا المتن مرفوعا ، وأبو أويس فيه لين ، وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب أنه عليه السلام اختن وهو ابن ثمانين سنة ، وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في الختان الجمع بين الروایتين فقال : نقل في الحديث الصحيح أنه اختن الثمانين ، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختن لمائة وعشرين ، والجمع بينهما أن إبراهيم عاش مائتي سنة منها ثمانين سنة غير مختون ومنها مائة وعشرين وهو مختون ، فعنى الحديث الأول اختن ثمانين مضت من عمره ، والثاني لمائة وعشرين بقيت من عمره . وتعقبه الكمال بن العديم في جزء سماه : الملح في الرد على ابن طلحة ، بأن في كلامه وهما من أوجه : أحدهما تصحيحه لرواية مائة وعشرين وليست بصحيحة ، ثم أوردها من رواية الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعة وتعقبه بتدليس الوليد ، ثم أورده عن « فوائد ابن المقرئ » من رواية جعفر بن عون عن يحيى بن سعيد به مرفوعا ، ومن رواية علي بن مسهر عن زكريا بن إبراهيم كلاهما عن يحيى بن سعيد كذلك . ثانيا قوله في كل منهما ثمانين مائة وعشرين ، ولم يرد في طريق من الطرق باللام وانما ورد بلفظ اختن وهو ابن ثمانين وفي الأخرى وهو ابن مائة وعشرين ، ورد الأول أيضا بلفظ « على وأسن ثمانين » ونحو ذلك . ثالثا أنه صرح في أكثر الروايات أنه عاش بعد ذلك ثمانين سنة . فلا يوافق الجمع المذكور أن المائة وعشرين هي التي بقيت من عمره . ورابعها أن العرب لا تزال تقول خلون إلى النصف فإذا تجاوزت النصف قالوا بقين ، والذي جمع به ابن طلحة يقع بالعكس ، ويلزم أن يقول فيما إذا مضى من الشهر عشرة أيام لعشرين بقين وهذا لا يعرف في استعمالهم . ثم ذكر الاختلاف في سن إبراهيم وجزم بأنه لا يثبت منها شيء . منها قول هشام بن الكلبي عن أبيه قال : دعا إبراهيم الناس إلى الحج ثم رجع إلى الشام فمات به وهو ابن مائتي سنة . وذكر أبو حذيفة البخاري أحد الضعفاء في « المبتدأ » بسند له ضعيف أنه إبراهيم عاش مائة وخمسا وسبعين سنة ، وأخرج ابن أبي الدنيا من مرسل سعيد بن عمار في وفاة إبراهيم وقصته مع ملك الموت ودخوله عليه في صورة شيخ فأضافه ، فجعل يضع القمعة في فيه فتقنأ ولا تثبت في فيه ، فقال له : كم أترط عليك ؟ قال : مائة وأحدى وستون سنة . فقال إبراهيم في نفسه وهو يومئذ ابن ستين ومائة : ما بقي أن أصبح هكذا إلا سنة واحدة فكره الحياة ، فقبض ملك الموت حينئذ روحه برضاه . فهذه ثلاثة أقوال مختلفة يتعمر الجمع بينها ، لكن أرجحها الرواية الثالثة . وخطوئي بعد أنه يجوز الجمع بأن يكون المراد بقوله « وهو ابن ثمانين » أنه من وقت فارقه من والدها من العراق إلى الشام ، وأن الرواية الأخرى « وهو ابن مائة وعشرين » أي من مولده ، أو أن بعض الرواة رأى مائة وعشرين فظنها إلا عشرين أو بالعكس ، والله أعلم . قال المهلب : ليس اختنان إبراهيم عليه السلام بعد ثمانين مما يوجب علينا مثل قوله ، إذ حامة من يموت من الناس لا يبلغ الثمانين ، وإنما اختن وقت أوحى الله إليه بذلك وأمره به ، قال : والنظر يقتضي أنه لا ينبغي الاختتان إلا قرب وقت الحاجة إليه لاستعمال العضو في الجماع ، كما وقع لابن عباس حيث قال « كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك » ، ثم قال : والاختتان في الصغر لتسهيل الأمر على الصغير لضعف عضوه وقلة فيه . قلت : يستدل بقصة إبراهيم عليه السلام لمشروعية الختان حتى لو أخر لما نفع حتى بلغ السن المذكور لم يسقط طلبه ، وإلى ذلك أشار البخاري بالترجمة ، وليس المراد أن الختان يشرح تأخيرها إلى الكبر حتى يحتاج إلى الاعتذار منه . وأما التحليل الذي ذكره من طريق النظر ففيه نظر ، فإنه حكمه الختان لم تنحصر في تكميل ما يتعلق بالجماع بل

ولما يخشى من الحباس بقية البرل في الغرلة ولا سيما المستعمر فلا يؤمن أن يسيل فينجس الثوب أو البدن ، فكانت  
المبادرة لقطعها عند بلوغ السن الذي يؤمر به الصبي بالصلاة أليق الاوقات ، وقد بينت الاختلاف في الوقت الذي  
يشرع فيه فيما مضى . قوله ( واختن بالقدم مخافة ) ثم أشار اليه من طريق أخرى متعددة وزاد وهو موضع ،  
وقد قدمت بيانه في شرح الحديث المذكور في ترجمة ابراهيم عليه السلام من أحاديث الانبياء ، وأشارت اليه أيضا  
في أثناء اللباس ، وقال المذهب . القدم بالتخفيف الآلة كقول الشاعر : على خطوب مثل سمات القوم ، وبالتشديد  
الموضع ، قال : وقد يتفق لابراهيم عليه السلام الاسران بمعنى أنه اختن بالآلة وفي الموضع . قلت : وقد قدمت  
الراجح من ذلك هناك ، وفي المتنق للجزوق بسند صحيح عن عبد الرزاق قال : للقدم القرية . وأخرج أبو العباس  
السراج في تاريخه عن عبيد الله بن سعيد عن يحيى بن سعيد عن ابن جهمان عن أبيه عن ابن هريرة رفعه : اختن  
ابراهيم بالقدم ، فقلت ليحيى : ما القدم ؟ قال الفأس . قال السكال بن العديم في المصنف في الأثر على  
أن القدم الذي اختن به ابراهيم هو الآلة ، يقل : بالتشديد والتخفيف والافصح التخفيف ، ووقع في رواية  
البخاري بالوجهين ، رجم الضر بن شبل أنه اختن بالآلة المذكورة ، قيل له : يقولون قدم قرية بالشام ، فلم  
يعرفه وثبت على الاول . وفي صحيح الجوهري : القدم الآلة والموضع بالتخفيف معا . وأنكر ابن السكيت  
التشديد مطلقا . ووقع في متنق البلدان للهازمي : قدم قرية كانت عند حلب وكانت مجلس ابراهيم . قوله ( حدثنا  
محمد بن عبد الرحيم ) هو البغدادي المعروف بصاعقة ، وشيخه عباد بن موسى هو المحتل بضم المعجمة وتشديد  
المتناة الفوقانية وقتها بعدما لام من الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد درجة  
بالنسبة لاسماعيل بن جعفر فانه أخرج الكثير عن اسماعيل بن جعفر بواسطة واحدة كفتية وحلى بن حجر ،  
ونزل فيه درجتين بالنسبة لاسماعيل فانه أخرج عنه بواسطة واحدة كعبد الله بن موسى ومحمد بن سابق . قوله  
( أنا يومئذ مختون ) أي وقع له الختان ، يقال صبي مختون ومختن ومختن بمعنى . قوله ( وكانوا لا يختنون الرجل  
حتى يدرك ) أي حتى يبلغ الحلم . قال الاسماعيلي : لا أدري من القائل : وكانوا لا يختنون ، أم هو أبو اسحق أو  
اسرائيل أو من دونه ، وقد قال أبو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : قبض النبي ﷺ وأنا ابن عشر ،  
وقال الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس : أنبت النبي ﷺ عني وأنا قد ناهزت الاحتلام ، قال :  
والاحاديث عن ابن عباس في هذا مضطربة . قلت : وفي كلامه نظر ، أما أولا فلأن الاصل أن الذي ثبت في  
الحديث مطلقا على ما قبله فهو مضاف الى من نقل عنه الكلام السابق حتى ثبت أنه من كلام غيره . ولا يثبت  
الادراج بالاحتلام . وأما ثانيا فدعوى الاضطراب سرودة مع إمكان الجمع أو الترجيح ، فان المحفوظ الصحيح أنه  
ولد بالشعب وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين فيكون له عند الواقعة النبوية ثلاث عشرة سنة ، وبذلك قطع أهل السير  
ومحمد بن عبد البر وأورد بسند صحيح عن ابن عباس أنه قال : ولدت وبنو هاشم في الشعب ، وهذا لا ينافي  
قوله : ناهزت الاحتلام ، أي قاربته ولا قوله : وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك ، لاحتمال أن يكون أدرك  
مختن قبل الواقعة النبوية وبعد حجة الوداع ، وأما قوله : وأنا ابن عشر ، فمحتمل على الغناء الكسر ، ودوي أحد من  
طريق أخرى عن ابن عباس أنه كان حينئذ ابن خمس عشرة ، ويمكن دعه الى رواية ثلاث عشرة بأن يكون ابن  
ثلاث عشرة وشي . وولد في أثناء السنة لحب الكسرين بأن يكون وله مثلاً في شوال فله من السنة الاولى ثلاثة

أشهر فأطلق عليها سنة وقبض النبي ﷺ في ربيع قله من السنة الأخيرة ثلاثة أخرى وأكل بينهما ثلاث عشرة ، فن قال ثلاث عشرة التي الكسرين ومن قال خمسة عشرة جردعها والله أعلم . قوله ( وقال ابن ادریس ) هو عبد الله وأبوه هو ابن يزيد الازدي وشيخه أبراسحق هو السبيعي . قوله ( قبض النبي ﷺ ) وأنا ختین ) أي عتوتن كقبيل وعقتر ، وهذا الطريق وصله الاسماعيلي من طريق عبد الله بن ادریس

٥٢ - باب كل هو باطل إذا شغل من طاعة الله . ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك

وقوله تعالى ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله )

٦٣٠١ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني حميد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه باللات والعزرى فليقل لا إله إلا الله . ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليصدق .

قوله ( باب كل هو باطل إذا شغل ) أي شغل الالهي به ( عن طاعة الله ) أي كن انتهى بشئ من الأشياء مطلقا سواء كان مأذونا في فعله أو منهي عنه كن اشتغل بصلاة نافلة أو بتلاوة أو ذكر أو تفكير في معاني القرآن مثلا حتى خرج وقت الصلاة المفروضة عمدا فإنه يدخل تحت هذا الضابط ، وإذا كان هذا في الأشياء المرغوب فيها المألوف عليها فكيف حال مادونها ، وأول هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والأربعة ومعه ابن خزيمة والحاكم من حديث هبة بن حارس رفعه ، كل ما يظهر به المرء المسلم باطل الالهي بقوسه وتأديبه فرسه وملاعبته أهله ، الحديث . وكأنه لما لم يكن على شرط المصنف استعماله لفظ ترجمة ، واستنبط من المعنى ما قصد به الحكم المذكور . وإنما أطلق على الرمي أنه هو لأمانة الترجمة إلى تعليمه لما فيه من صورة الظهور لكن المقصود من تعليمه الاشارة على الجهاد ، وتأديب الفرس اشارة إلى المسابقة عليها ، وملاعبة الأهل فتأنيس ونحوه ، وإنما أطلق على ما عداها البطان من طريق المقابلة لا أن جميعا من الباطل المحرم . قوله ( ومن قال لصاحبه تعال أقامرك ) أي ما يكون حكمه . قوله ( وقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية ) كذا في رواية ابن ذر والاكثري وفي رواية الاصيل وكريمة ( ليضل عن سبيل الله ) الآية وذكر ابن بطال أن البخاري استنبط تقييد الظهور في الترجمة من مفهوم قوله تعالى ( ليضل عن سبيل الله ) فإنه نفهوه أنه إذا اشتراه لا ليضل لا يكون مذموما ، وكذا مفهوم الترجمة أنه إذا لم يشغل الظهور عن طاعة الله لا يكون باطلا لكن عموم هذا المفهوم يخص بالمنطوق ، فكل شيء ليس على تحريمه عما يليق يكون باطلا سواء شغل أو لم يشغل ، وكأنه وعز إلى ضعف ما ورد في تفسير الظهور في هذه الآية بالفتاء ، وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه لا يحمل بيع الغنيمات ولا شراؤها ، الحديث ، وفيه وفيه أنزل الله ( ومن الناس من يشتري لهو الحديث ) الآية ، وسنده ضعيف ، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود موقوفا أنه فسر الظهور في هذه الآية بالفتاء ، وفي سنده ضعف أيضا . ثم أورد حديث أبي هريرة وفيه ومن قال لصاحبه تعال أقامرك الحديث . وأشار بذلك إلى أنه القاهر من جملة الظهور ، ومن دعا إليه دعا إلى المعصية ، فلذلك أمر بالنصدق ليكفر عنه تلك المعصية ، لأن من دعا إلى المعصية - فج دعائه إلى -

معصية . وقال الكرماني : وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة والترجمة بالاستئذان أن الداعي إلى الفجر لا ينبغي أن يؤذن له في دخول المنزل ، ثم اكونه يتضمن اجتماع الناس ، ومناسبة بقية حديث الباب لترجمة أن الحلف باللات لم يدخل عن أنس بالخلق فهو باطل انتهى . ويحتمل أن يكون لما قدم ترجمة ترك السلام على من اقترف ذنبا أشار إلى ترك الاذن لمن يشتغل بالظهر عن الطاعة ، وقد تقدم شرح حديث الباب في تفسير سورة والنجم ، قال مسلم في صحيحه . بعد أن أخرج هذا الحديث : هذا الحرف « تعال أقامرك » لا يرويه أحد الا الزهري ، ولزهري نحو تسمين حرقا لا يشاركة فيها غيره عن النبي ﷺ باسانيد جيد . قلت : وانما قيد التفرد بقوله « تعال أقامرك » لأن لبقية الحديث شاهدا من حديث سعد بن أبي وقاص يستفاد منه سبب حديث أبي هريرة أخرجه النسائي بسند قوي قال : كذا حديث عهد بجاهلية ، خلفت باللات والدمى ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : قل لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، وانفتحت عن شركائك وتعود بالله ثم لا تعد ، فيمكن أن يكون المراد بقوله في حديث أبي هريرة « فليقل لا اله الا الله » الى آخر الذكر المذكور الى قوله « وقدير » ويحتمل الاكتفاء بلا اله الا الله لأنها كلمة التوحيد ، والزيادة المذكورة في حديث سعد تأكيد

### ٣٠ - باب ما جاء في البناء

قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهيم في البنيان

٦٣٠٢ - **عنه** أبو نعيم حدثنا اسحاق هو ابن سعيد عن سعيد بن سبيد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيتني مع النبي ﷺ بنيت بيوتا يكفني من المطر ويظلني من الشمس ، ما أعاني عليه أحد من خلق الله .

٦٣٠٣ - **عنه** علي بن عمار عن الله حدثنا سفیان قال عمرو « قال ابن عمر : والله ما وضعت كبة على كبة ولا غرست نخلة منذ قبض النبي ﷺ . قال سفیان : فذكرته لبعض أهل قال : والله لقد بنيت بيوتا . قال سفیان : قلت فله قال قبل أن يبنى »

**قوله** ( باب ما جاء في البناء ) أي من منع وإباحة . والبناء أعم من أن يكون بطين أو مدر أو بحشب أو من قصب أو من شعر . **قوله** ( قال أبو هريرة عن النبي ﷺ من أشرط الساعة إذا تطاول رعاة البهيم في البنيان ) كذا الأكثر بضم الزاء وبهاء تأنيث في آخره ، وفي رواية الكشميني « رعاة » بكسر الزاء وبالحض مع المك ، وقد تقدم هذا الحديث موصولا مطولا مع شرحه في كتاب الإيمان ، وأشار بإيراد هذه القطعة الى ذم التطاول في البنيان ، وفي الاستدلال بذلك فطر ، وقد ورد في ذم تطويل البناء صريحا ما أخرج ابن أبي الدنيا من رواية عمار بن حارث إذا رفع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا فاسق الى ابن ؟ ، وفي سنده ضعف مع كونه موقوفا . وفي ذم البناء مطلقا حديث خباب رفعه قال « يؤجر الرجل في نفقته كلها الا الثراب » أو قال « البناء » أخرجه الترمذي وصححه وأخرج له شاهدا عن أنس بلفظ « الا البناء فلا خير فيه » والطبراني من حديث جابر رفعه « إذا أراد الله

بعبد شرا خضر له في القبن والطين حتى يبنى، ومعنى «خضر» مجعتهين حسن، وذنا ومعنى. وله شاهد في «الوسط»، من حديث أبي بشر الانصاري بلفظ «إذا اراد الله بعبد سوءا أنفق ماله في البنيان»، وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال «مررت بالنبي ﷺ وأنا أطين حائطاً فقال: الأمر أجل من ذلك، وحصله القومذى وابن حبان، وهذا كله محمول على ما لا تمس الحاجة إليه، لا بد منه للنوطين وما بقي البعد والحرج، وقد أخرج أبو داود أيضاً من حديث أنس رفعه «أما إن كل بناء وبنا على صاحبه إلا ما لا، إلا ما لا، أى إلا ما لا بد منه، ورواته موثقون إلا الراوى عن أنس وهو أبو طلحة الأسدي فليس معروف، وله شاهد عن وثقة عند الطبراني. قوله (حدثنا إسحق هو ابن سعيد) كذا في الاصل وسعيد المذكور هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموى، وسب كذلك عند الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه، وعمرو بن سعيد هو المعروف بالاشدق وإسحق بن سعيد يقال له السعيدى سكن مكة. وقد روى هذا الحديث عن والده وهو المراد بقوله «عن سعيد». قوله (وأبقى) بضم المثناة كأنه استعصر الحالة المذكورة فصار أشدة عليه بها كأنه يرى نفسه بفعل ما ذكر. قوله (مع النبي ﷺ) أى في زمن النبي ﷺ. قوله (يسكننى) بضم أوله وكسر الكاف وتشديد الزوف من أكن إذا وقى، وجاء بفتح أوله من كن، وقال أبو زيد الانصاري: كنىته واكنته بمعنى أى سترته وأسررته. وقال السكاني كنىته صنته واكنته أسرته. قوله (ما أعانى عليه أحد من خلق الله) هو تأكيد لقوله «بنيت بيدي»، وإشارة إلى خفة مؤنته. ووقع في رواية يحيى بن عبد الحميد الخاني بكسر المهملة وتشديد الميم عن إسحق بن سعيد السعيدى بهذا السند عند الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرجين «بيتنا من شعر»، واعترض الاسماعيلي على البخارى بهذه الزيادة فقال أدخل هذا الحديث في البناء بالطين والمدر والخبر إنما هو في بيت الشعر، وأجيب بأن راوى الزيادة ضيف عندهم، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الترجمة تقييد بالطين والمدر. قوله (قال عمرو) هو ابن دينار. قوله (لبنة) بفتح اللام وكسر الموحدة مثل كلمة، ويجوز كسر أوله وسكون الموحدة. قوله (ولا غرست نخلة) قال الداودى: ليس الغرس كالبناء، لأن من غرس ونبتته طلب الكفاف أو لفضل ما ينال منه في ذلك الفضل لا الاثم. قلت: لم يتقدم للاثم في الخبر ذكر حتى يعترض به، وكلامه يوم أن في البناء كله الاثم، وليس كذلك بل فيه التفصيل، وليس كل ما زاد منه على الحاجة يستلزم الاثم، ولا شك أن في الغرس من الاجر من أجل ما يؤكل منه ما ليس في البناء، وإن كان في بعض البناء ما يحصل به الاجر مثل الذى يحصل به النفع لغير الباني فإنه يحصل للباني به الثواب والله سبحانه وتعالى أعلم. قوله (فذكرته لبعض أهله) لم أنف على تسميته، والقائل هو سفيان. قوله (قال والله لقد بنى) زاد السكسميني في روايته «بيتنا». قوله (قال سفيان قلت فله قال قبل) أى قال ما وضعت لبنة الخ قبل أن يبنى الذى ذكرت، وهذا اعتذار حسن من سفيان راوى الحديث، ويحتمل أن يكون ابن عمر نفي أن يكون بنى بيده بعد النبي ﷺ وكان في زمنه ﷺ فعل ذلك، والذي أنتمه بعض أهله كان بنى بامر ففسه الى فعله مجازاً. ويحتمل أن يكون بناؤه بيتنا من قصب أو شعر، ويحتمل أن يكون الذى نفاه ابن عمر ما زاد على حاجته، والذي أنتمه بعض أهله بناء بيت لا بد له منه أو إصلاح ما روى من بيته، قال ابن بطال: يؤخذ من جواب سفيان أن العالم إذا جاء عنه قولان مختلفان أنه ينبغي لسامعهما أن يتأولهما على وجه ينفي عنهما التناقض تنزيهاً له عن المكذب انتهى. ولعل سفيان فهم من قول بعض أهل ابن

عمر الانكار على ما رواه له عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ، فبادر سفيان الى الانتصار لشيخه وانفسه وسلك  
الآدب مع الذي خاطبه بالجمع الذي ذكره ، وافقه سبحانه وتعالى أعلم

( عاتمة ) : اشتمل كتاب الاستئذان من الاحاديث المرفوعة على خمسة وثمانين حديثا ، المطلق منها وما في  
مضاه اثنا عشر حديثا والبقية موصولة ، المذكور منه فيه وفيها مضى خمسة وستون حديثا والحالض عشرون ،  
وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث لابي هريرة « رسول الرجل اذنه » وحديث أنس في المصافحة ، وحديث ابن  
عمر في الاحتباء ، وحديثه في البناء . وحديث ابن عباس في ختانه . وفيه من الآثار من الصحابة فمن بعدهم سبعة  
آثار . وافقه أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٠ - كتاب الدعوات

وقول الله تعالى . ﴿ ادعوني أستجب لكم - إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين ﴾  
قوله « بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الدعوات » بفتح المهملة جمع دعوة بفتح أوله وهي المسألة الواحدة ،  
والدعاء الطالب ، والدعاء الى الشيء الحق على فعله ودعوت فلانا سألته ودعوته استغفثته ويطلق أيضا على رفعة القدر  
كقوله تعالى ﴿ ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة ﴾ كذا قال الراغب . ويمكن رده الى الذي قبله ، ويطلق  
الدعاء أيضا على العبادة ، والدعوى بالقصر الدعاء كقوله تعالى ﴿ وأخر دعوانى ﴾ والدعاء كقوله تعالى ﴿ فا  
كن دعواهم اذ جاءهم بأسمنا ﴾ وقال الراغب : الدعاء على التسمية كقوله تعالى ﴿ لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم  
كدعاء بعضكم بعضا ﴾ وقال الراغب : الدعاء والنداء واحد ، لكن قد يتجرد النداء عن الاسم والدعاء لا يسكاد  
بتجرد . وقال الشيخ أبو القاسم التستري في « شرح الاسماء الحسنی » ما ملخصه : جاء الدعاء في القرآن على وجوه :  
منها العبادة ﴿ ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك ﴾ ومنها الاستغاثة ﴿ وادعوا شهداءكم ﴾ ، ومنها  
السؤال ﴿ ادعوني أستجب لكم ﴾ ومنها القول ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم ﴾ والنداء ﴿ يوم يدعوك ﴾ ،  
والثناء ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ﴾ . قوله ﴿ وقول الله تعالى : ادعوني أستجب لكم الآية ﴾ كذا لابي  
ذر ، وساق غيره الآية الى قوله ﴿ داخرين ﴾ وهذه الآية ظاهرة في ترجيع الدعاء على التوفيق . وقالت طائفة :  
الافضل ترك الدعاء والاستسلام للقضاء ، وأجابوا عن الآية بأن آخرها دل على ان المراد بالدعاء العبادة لقوله  
﴿ ان الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ واستدلوا بحديث النعمان بن بشير عن النبي ﷺ قال « الدعاء هو العبادة »  
ثم قرأ ﴿ وقال ربكم ادعوني أستجب لكم . ان الذين يستكبرون عن عبادتي ﴾ الآية أخرجه الأربعة وصححه  
الترمذي والحاكم . وشذت طائفة فقالوا : المراد بالدعاء في الآية ترك الذنوب ، وأجاب الجمهور أن الدعاء من  
أعظم العبادة فهو كالحديث الآخر « الحج عرفه ، أى معظم الحج وركنه الأكبر ، ويؤيده ما أخرجه الترمذي من  
حديث أنس رفقه « الدعاء مخ العبادة » وقد تواردت الآثار عن النبي ﷺ بالترغيب في الدعاء والحث عليه  
كحديث أبي هريرة رفقه « ليس شيء أكرم على الله من الدعاء » أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان

والحاكم وحديثه رفته . من لم يسأل الله يفضب عليه ، أخرجه أحمد والبخاري في « الادب المفرد » ، والترمذي وابن ماجه والبرار والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الخواري بضم الخاء المعجمة وسكون الواو ثم زأى عنه ، وهذا الخواري مختلف فيه ضعفه ابن معين وقواه أبو زرعة ، وظن الحفاظ ابن كثير أنه أبو صالح السمان لمزم بأن أحمد نفرد بتخريجه ، وليس كما قال فقد جزم شيخه المازي في « الاطراف » بما قلته . ووقع في رواية البرار والحاكم عن أبي صالح الخواري سمعت أبا هريرة ، قال الطبري : معنى الحديث أن من لم يسأل الله يفضضه ، والمبغوض مغضوب عليه والله يجب أن يسأل انتهى . وبؤيده حديث ابن مسعود رفته . سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل ، أخرجه الترمذي ، وله من حديث ابن عمر رفته « ان الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل ، فعليك عباد الله بالدعاء » وفي سننه ابن ، وقد صححه مع ذلك الحاكم . وأخرج الطبراني في الدعاء . سند رجاله ثقات إلا أن فيه عنمة قبة من عائشة مرفوعة ، ان الله يحب الملتحين في الدعاء ، وقال الشيخ تقي الدين السبكي : الأول حل الدعاء في الآية على ظاهره ، وأما قوله بعد ذلك ( عن عبادتي ) فوجه الربط أن الدعاء أخص من العبادة ، فن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء ، وعلى هذا فالوعيد إنما هو في حق من ترك الدعاء استكبارا ومن فعل ذلك كفر ، وأما من تركه لقصد من المقاصد فلا يتوجه اليه الوعيد المذكور . وان كنا نرى أن ملازمة الدعاء والاستكثار منه أرجح من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحديث عليه . قلت : وقد دلت الآية الآتية قريبا في الدورة المذكورة أن الإجابة مشترطة بالاخلاص ، وهو قوله تعالى ( فادعوه مخلصين له الدين ) وقال الطبري : معنى حديث النعمان أن تحمل العبادة على المعنى القوي ، إذ الدعاء هو اظهار غاية التذلل والافتقار الى الله والاستكانة له . وما شرعت العبادات الا للخصوع للباري واطهار الافتقار اليه . ولهذا ختم الآية بقوله تعالى ( ان الذين يستكبرون عن عبادتي ) حيث عبر عن عدم التذلل والخصوع بالاستكبار ، ووضع عبادتي موضع دعائي وجعل جزاء ذلك الاستكبار الضمار والموان . وحكي القشيري في الرسالة ، الخلاف في المسألة فقال : يختلف أي الأمرين أولى : الدعاء أو السكوت والرضا ؟ فقبل : الدعاء ، وهو الذي ينبغي ترجيعه لكثرة الأدلة ، لما فيه من اظهار الخضوع والافتقار . وقبل السكوت والرضا أولى لما في التلامي من الفضل . قلت : وشيئهم أن الداعي لا يعرف ما قدر له فدعته ان كان على وفق المقدور فهو تحصيل الحاصل ، وان كان على خلافه فهو معاندة . والجواب عن الأول أن الدعاء من جهة العبادة لما فيه من الخضوع والافتقار ، وعن الثاني أنه اذا اعتقد أنه لا يقع الا ما قدر الله تعالى كان ادعانا لا معاندة ، وقائدة الدعاء تحصيل الثواب بامثال الامر ، ولاحتيال أن يكون المدعو به موقوفا على الدعاء لان الله عاقل الأسباب ومسبباتها ، قال وقالت طائفة : ينبغي أن يكون داعيا بلسانه واضيا بقلبه ، قال : والأول أن يقال اذا وجد في قلبه إشارة الدعاء فالدعاء أفضل وبالعكس . قلت : القول الأول أعلى المقامات أن يدعو بلسانه ويرضى بقلبه ، والثاني لا يتأتى من كل أحد بل ينبغي أن يختص به الكل . قال القشيري : ويصح أن يقال ما كن لله أو للسلطان فيه نصيب فالدعاء أفضل ، وما كان لنفسه فيه حظ فالسكوت أفضل ، وصبر ابن بطال عن هذا القول لما حكاه بقوله : يستحب أن يدعو لغيره ويترك لنفسه . وعنده من أول الدعاء في الآية بالعبادة أو غيرها قوله تعالى ( فيكشف ما تدعون اليه ان شاء ) وان كثيرا من الناس يدعو فلا يستجاب له ، فلو كانت على ظاهرها لم يتخاف . والجواب عن ذلك أن كل داع يستجاب له ، لكن تنوع

الاجابة : فتارة تقع بين مادعا به وتارة بعوضه . وقد ورد في ذلك حديث صحيح أخرجه الترمذي والحاكم عن حديث عبادة بن الصامت رفعه ، ما على الارض مسلم يدعو بدعوة إلا آتاه الله إياها ، أو صرف عنه من السوء مثاها ، ولأحد من حديث أبي هريرة ، أما أن يجعلها له ، وأما أن يدخرها له ، وله في حديث أبي سعيد رفعه ، ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها إثم ولا قطعية رحم إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث : إما أن يجعل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة ، وأما أن يصرف عنه من السوء مثاها ، وصححه الحاكم . وهذا شرط ثان للاجابة ، ولها شروط أخرى منها أن يكون طيب المطعم والملبس لحديث « ثاني يستجاب لذلك » وسيأتي بعد عشرين بابا من حديث أبي هريرة ، ومنها ألا يكون يستعجل لحديث « يستجاب لأحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي » أخرجه مالك

### ١ - باب لكل نبي دعوة مستجابة

٦٣٠٤ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لكل نبي دعوة مستجابة يدعو بها ، وأريد أن اختبي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة »  
[ الحديث ٦٣٠٤ - طرفه في : ٧٤٧٤ ]

٦٣٠٥ - وقال لي خليفة قال معتمر سمعت أبي عن أنس عن النبي ﷺ قال : لكل نبي سؤل أو قال : لكل نبي دعوة قد دعا بها - فاستجيب . فعملت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة »

**قوله** (باب لكل نبي دعوة مستجابة) كذا لا في ذر وسقط لفظ « باب » ، فغيره نصار من جملة الترجمة الاولى . ومناسبتها الآية الاشارة الى أن بعض الدعاء لا يستجاب عينا . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( مستجابة ) كذا لا في ذر ولم أرها عند الباقر ولا في شيء من نسخ الموطأ . **قوله** ( يدعو بها ) زاد في رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة « فيعمل كل نبي دعوته ، وفي حديث أنس ثاني حديث الباب « فاستجيب له » . **قوله** ( وأريد أن اختبي دعوتي شفاعة لأمتي في الآخرة ) وفي رواية أبي سلمة عن أبي هريرة الآتية في التوحيد « فأريد أن شاء الله أن اختبي » ، وزيادة « ان شاء الله » في هذا للتبرك . واسلم « من رواية أبي صالح عن أبي هريرة « واني اختبأت » وفي حديث أنس « فعملت دعوتي » وزاد « يوم القيامة » ، وزاد أبو صالح فهي نائلة ان شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا ، وقوله « من مات » في محل نصب على المفعولية ولا يشرك بالله ، في محل نصب على الحال ، والتقدير شفاهني نائلة من مات غير مشرك ، وكأنه ﷺ أراد أن يؤخرها ثم عزم ففعل ورجا وقوع ذلك فأعلمه الله به لحرم به ، وسيأتي تمة الكلام على الشفاعة وأنواعها في أول كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى . وقد استشكل ظاهر الحديث بما وقع لكثير من الانبياء من الدعوات المجابة ولا سيما نبينا ﷺ ، وظاهره أن لكل نبي دعوة مستجابة فقط ، والجواب أن المراد بالاجابة في الدعوة المذكورة القطع بها ، وما عدا ذلك من دعواتهم فبر على رجا الاجابة . وقيل معنى قوله « لكل نبي دعوة » أي أفضل دعواته ، ولهم دعوات أخرى ، وقيل لكل منهم دعوة هامة مستجابة في أمتة إما بأهلاكم وإما بنجاتهم ، وأما الدعوات الخاصة فمما



ما يستجاب ومنها ما لا يستجاب ، وقيل اكل منهم دعوة تخصه لانياء أول نفسه كقول نوح ( لا تذرع على الارض ) وقول زكريا ( فويل لي من لدنك وليا يرثني ) وقول سليمان ( وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي ) حكاه ابن التين . وقال بعض شراح المصاييح ، ما لفظه : اعلم أن جميع دعوات الانبياء مستجابة ، والمراد بهذا الحديث أن كل نبي دعا على أمته بالهلاك إلا أنا فلم أدر ، فاعطيت الشفاعة عرضا عن ذلك للمصير على أذاهم ، والمراد بالامة أمة الدعوة لا أمة الاجابة . وثمقه الطيبي (١) بأنه ﷺ دعا على احياء من العرب ودعا على أناس من قريش باجسامهم ودعا على رجل وذكران ودعا على مضر ، قال : والأولى أن يقال إن الله جعل لكل نبي دعوة تستجاب في حق أمته ، فالحال كل منهم في الدنيا ، وأما نبينا فانه لما دعا على بعض أمته نزل عليه ( ليس لك من الامر شيء . أو يعوب عليهم ) فبقى تلك الدعوة المستجابة مدخرة للأخرة ، وغالب من دعا عليهم لم يرد إهلاكهم وإنما أراد ردهم ليتوبوا . وأما جزؤه أولا بأن جميع أدعيتهم مستجابة ففيه غفلة عن الحديث الصحيح ، سألت الله ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة ، الحديث ، قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل نبينا ﷺ على سائر الانبياء حيث أقر أمته على نفسه وأهل بيته بدعوته المجابة ، ولم يجعلها أيضا دعاء عليهم بالهلاك كما وقع لغيره من تقدم . وقال ابن الجوزي : هذا من حسن تصرفه ﷺ لانه جعل الدعوة فيما ينبغي ، ومن كثرة كرمه لانه أقر أمته على نفسه ، ومن حجة نظره لانه جعلها للمذنبين من أمته ليعلموا أنهم أحوج اليها من الطائفين . وقال النووي : فيه كمال شفاعته ﷺ على أمته ورأفته بهم واعتناؤه بالنظر في مصالحهم ، لجعل دعوته في أهم أوقات حاجتهم . وأما قوله و فهمي فأنه ، ففيه دليل لأهل السنة أن من مات غير مشرك لا يخلد في النار ، ولو مات مبرا عن الكبائر . قوله ( وقال معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، كذا الأكثر وبه جزم الاسماعيل والحميدي ، لكن عند الاصيل وكريمة في أوله وقال في خليفة حدثنا معتمر ، فعلى هذا هو متصل ، وقد وصله أيضا مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن معتمر . قوله ( لكل نبي دعا على أمته ) هكذا وقع بالتحقيق ، ولم يسبق مسلم لفظه بل أحال به على طريق قتادة عن أنس ، وقد أخرجه ابن منده في كتاب الايمان من طريق محمد بن عبد الأعلى به ، ومن طريق الحسن بن الربيع ومسدد وغيرهما عن معتمر بالشك . ولفظه وكل نبي قد سأله أو قال لكل نبي دعا قد جاءها الحديث ولفظ قتادة عند مسلم لكل نبي دعا على أمته ، فذكره ولم يشك .

٢ - باب أفضل الاستغفار . وقوله تعالى ( واستغفروا ربكم إنه كان غفارا ، يُرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهارا . والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ، ومن يغفر الذنوب إلا الله . ولم يصيروا على ما عملوا وهم يعلمون )

٦٣٠٦ - حديث أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين حدثنا عبد الله بن يزيد حدثني بشير بن كعب التميمي قال حدثني شاذان بن أوس رضى الله عنه عن النبي ﷺ : سيد الاستغفار أن يقول : اللهم

( ١ ) في نسخة الصلطي

أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَقِطْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أُبَوِّدُ لَكَ بِعَمَلِكَ عَلَى ، وَأُبَوِّدُ لَكَ بِذَنْبِي ، اغْفِرْ لِي ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . قَالَ : وَمَنْ قَالَهَا مِنْ النَّهَارِ مُوقِفًا بِهَا فَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِفٌ بِهَا فَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْبِحَ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

[ الحديث ٦٣٠٦ - طريقه في ٦٣٣ ]

**قوله** (باب أفضل الاستغفار) سقط لفظ : باب ، لأبي ذر ، ووقع في شرح ابن بطال بلفظه فضل الاستغفار ، وكأنه لما رأى الآيتين في أول الترجمة وهما دالتان على البحث على الاستغفار ظن أن الترجمة لبيان فضيلة الاستغفار ، ولكن حديث الباب يؤيد ما وقع عند الأكثر ، وكان المصنف أراد إثبات مشروعية البحث على الاستغفار بذكر الآيتين . ثم بين بالحديث أولى ما يستعمل من ألفاظه ، وترجم بالافضلية . ووقع الحديث بلفظ السيادة وكأنه أشار إلى أن المراد بالسيادة الافضلية ومعناها الأكثر نفعا مستعملة . ومن أوضح ما وقع في فضل الاستغفار ما أخرجه الترمذي وغيره من حديث يسار وغيره مرفوعا : من قال استغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان فر من الزحف ، قال أبو نعيم الاصبهاني : هذا يدل على أن بعض الكبار تغفر ببعض العمل الصالح ، وضابطه الذنوب التي لا توجب على مرتكبها حكا في نفس ولا مال ، ووجه الدلالة منه أنه مثل بالفرار من الزحف وهو من الكبار ، فدل على أن ما كان مثله أو دونه يغفر إذا كان مثل الفرار من الزحف ، فإنه لا يوجب على مرتكبه حكا في نفس ولا مال . **قوله** ( وقوله تعالى : واستغفروا ربكم انه كان غفارا الآية ) كذا رأيت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ، وسقطت الواو من رواية غيره وهو الصواب . فان التلاوة ( فقلت استغفروا ربكم ) وساق غير أبي ذر الآية الى قوله تعالى ( أنهارا ) وكان المصنف لمح بذكر هذه الآية الى امر الحسن البصري : ان رجلا شكى اليه الجذب فقال استغفر الله . وشكى اليه آخر الفقر فقال استغفر الله ، وشكى اليه آخر جفاف بستانه فقال استغفر الله ، وشكى اليه آخر عدم الولد فقال استغفر الله . ثم تلا عليهم هذه الآية . وفي الآية حث على الاستغفار وإشارة إلى وقوع المغفرة لمن استغفر وإلى ذلك أشار الشاعر بقوله :

لوم ترد نيل ما أوجو وأطلبه من جود كفيك ما علمتني الطلبا

**قوله** (والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم الآية) كذا لأبي ذر ، وساق غيره الى قوله ( وهم يعلمون ) واختلف في معنى قوله ( ذكروا الله ) ف قيل ان قوله ( فاستغفروا ) تفسير للراد بالذكر ، وقيل هو على حذف تقديره ذكروا عقاب الله ، والمعنى تفكروا في أنفسهم أن الله سألهم فاستغفروا لذنوبهم أى لاجل ذنوبهم وقد ورد في حديث حسن صفة الاستغفار المشار اليه في الآية أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان من حديث علي بن أبي طالب قال : حدثني أبو بكر الصديق رضي الله عنهما وصدق أبو بكر : سمعت النبي ﷺ يقول : ما من رجل يذنب ذنبا ثم يقوم فيتعاهر فيحسن الظهور ثم يستغفر الله عز وجل لا يغفر له ، ثم تلا ( والذين إذا

فيلوا قاحية ) الآية . وقوله تعالى ( ولم يصروا على ما فعلوا ) فيه إشارة إلى أن من شرط قبول الاستغفار أن يقطع المستغفر عن الذنب ، وإلا فلا استغفار باللسان مع التلبس بالذنب كالسلاعب . وورد في فضل الاستغفار والحث عليه آيات كثيرة ، وأحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد رفته ، قال إبليس : يارب لا أزال أغويهم مادامت أرواحهم في أجسادهم . فقال الله تعالى : وعزني لا أزال أغفر لهم ما استغفروني ، أخرجه أحمد ، وحديث أبي بكر الصديق رفته ، ما أصبر من استغفر ولو عاد في اليوم سبعين مرة ، أخرجه أبو داود والترمذي وذكر السبعين للبالغة ، والاف في حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد مرفوعا ، أن عبدا أذنب ذنبا فقال رب إني أذنبت ذنبا فأغفر لي فغفر له ، الحديث وفي آخره : علم عبدي أن له ربا يغفر الذنب ويأخذ به ، عمل ما شئت فقد غفرت لك . . قوله ( حدثنا الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم ، ووقع عند النسائي من رواية غندر حدثنا الحسين المعلم ، وكذا عند الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن حسين المعلم . قوله ( حدثنا عبد الله ابن بريده ) أي ابن الحبيب الاسلمي . قوله ( حدثنا بشير ) بالوحدة ثم المعجمة مصنف ، وقد تابع حسينا على ذلك ثابت البناني وأبو العوام عن بريده واسكنهما لم يذكرنا بشير بن كعب بل قالنا عن ابن بريده عن شداد أخرجه النسائي ، وعافهم الوليد بن نعلبة فقال : عن ابن بريده عن أبيه أخرجه الأربعة الا للترمذي وصححه ابن حبان والحاكم اسكن لم يقع في رواية الوليد أول الحديث ، قال النسائي حسين المعلم أثبت من الوليد بن نعلبة وأعلم بعبد الله بن بريده وحديثه أولى بالصواب . قلت : كأن الوليد سلك المجادة ، لأن جل رواية عبد الله ابن بريده عن أبيه ، وكأنه من صحبه جوز أن يكون عن عبد الله بن بريده على الوجهين ، والله أعلم . قوله ( حدثني شداد بن أوس ) أي ابن ثابت بن المنذر بن حرام بمهملتين الانصاري ابن أخي حسان بن ثابت الشاعر ، وشداد صحابي جليل نزل الشام وكنيته أبو يسى . واختلف في صحة أبيه وليس لشداد في البخاري الا هذا الحديث الواحد قوله ( سيد الاستغفار ) قال الطبري : لما كان هذا الدعاء جامعا لمعاني التوبة كلها استعير له اسم السيد ، وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد في الحوائج ، ويرجع اليه في الأمور . قوله ( أن يقول ) أي العبد ، وثبت في رواية أحمد والنسائي ، أن سيد الاستغفار أن يقول العبد ، والترمذي من رواية عثمان بن ربيعة عن شداد ، الا أدلك على سيد الاستغفار ، وفي حديث جابر عنده النسائي : تعلموا سيد الاستغفار ، . قوله ( لا إله الا أنت أنت خلقتني ) كذا في نسخة معتمدة بتكرير أنت ، وسقطت الثانية من معظم الروايات ، ووقع عند الطبراني من حديث أبي أمامة « من قال حين يصبح : اللهم لك الحمد لا إله الا أنت ، والباقي نحو حديث شداد وزاد فيه : آمنت لك مخلصا لك ديني » . قوله ( وأنا عبدك ) قال الطبري : يجوز أن تكون مؤكدة . ويجوز أن تكون مقدره ، أي أنا عابد لك ، ويؤيده دلف قوله « وأنا على عهدك » . قوله ( وأنا على عهدك ) سقطت الواو في رواية النسائي ، قال الخطابي : يريد أنا على ما عهدتك عليه وواحدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت من ذلك . ويحتمل أن يريد أنا مقيم على ما عهدت إلى من أمرت وخصصت به ومنتهج وعدك في المثوبة والاجر . واشترط الاستطاعة في ذلك معناه الاعتراف بالعجز والقصور عن كنه الواجب من حقه تعالى . وقال ابن بطال : قوله « وأنا على عهدك وعهدك » يريد العهد الذي أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال النذر وأنهدم على أنفسهم ألسنت بربركم فانزوا له بالربوبية وأذعنوا له بالوحدانية . وبالوعد ما قال على لسان نبيه

«ان من مات لا يشرك بالله شيئا وأدى ما افترض عليه أن يدخله الجنة» . قلت : وقوله وأدى ما افترض عليه زيادة ليست بشرط في هذا المقام لانه جعل المراد بالعهد الميثاق المأخوذ في عالم الذر وهو التوحيد خاصة ، فالوعد هو ادخال من مات على ذلك الجنة . قال وفي قوله « ما استطعت » إعلام لامته أن أحدا لا يقدر على الاتيان بجميع ما يجب عليه لله . ولا الوفاء بسكال الطاعات والشكر على النعم ، فرفق الله بعباده فلم يسكفهم من ذلك الا وسعهم . وقال الطيبي : يحتمل أن يراد بالعهد والوعد ما في الآية المذكورة ، لذا قال : والتفريق بين العهد والوعد أوضح .

**قوله** ( أبوء لك بنعمتك على ) سقط لفظ لك من رواية النسائي ، وأبوء بالموحدة والهمز معدود معناه اعترف . ووقع في رواية عثمان بن ربيعة عن شداد ، واعترف بذنوبي ، وأصله البواء وهناه الأروم ، ومنه بواء الله منزلا إذا أسكنه فسكنه أزمه به . **قوله** ( وأبوء لك بذنبي ) أى اعترف أيضا ، وقيل معناه أحله برغى لا أستطيع صرفه عني . وقال الطيبي : اعترف أولا بأنه أنعم عليه ، ولم يقيد به لانه يشمل أنواع الانعام ، ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها ، ثم بالغ فعد ذنبا مبالغة في التقصير ومضم النفس . قلت : ويحتمل أن يكون قوله « أبوء لك بذنبي » اعترف بوقوع الذنب مطلقا ليصح الاستغفار منه . لا أنه عد ما قصر فيه من أداء شكر النعم ذنبا . **قوله** ( غافر لى انه لا يغفر الذنوب الا أنت ) يؤخذ منه أن من اعترف بذنبه غفر له ، وقد وقع صريحا في حديث الإفك الطويل وفيه العبد إذا اعترف بذنبه وتاب تاب الله عليه . **قوله** ( من قالها موقفا بها ) أى غلظا من قلبه مصدقا بثوابها ، وقال الداودى يحتمل أن يكون هذا من قوله إن الحسنات يذهبن السيئات ومثل قول النبي ﷺ في الوضوء وغيره ، لانه بشر بالثواب ثم بشر بأفضل منه فثبت الأول وما زيد عليه ، وليس يبشر بالثواب ثم يبشر بأقل منه مع ارتفاع الاول ، ويحتمل أن يكون ذلك ناسخا وأن يكون هذا فيمن قالها ومات قبل أن يغفر له به ذنوبه ، أو يكون ماقوله من الوضوء وغيره لم ينتقل منه بوجه ما ، والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء . كذا حكاه ابن التين عنه ، وبعضه يحتاج الى تأمل . **قوله** ( ومن قالها من النهار ) في رواية النسائي « كان قالها حين يصبح ، وفي رواية عثمان بن ربيعة » لا يقولها أحدكم حين يسمى فيأتى عليه قدر قبل ان يصبح ، أو حين يصبح فيأتى عليه قدر قبل ان يسمى . **قوله** ( فهو من أهل الجنة ) و رواية النسائي « دخل الجنة » وفي رواية عثمان بن ربيعة « لا رجبت له الجنة » قال ابن أبي حمزة : جمع **قوله** في هذا الحديث من بديع المعاني وحسن الالفاظ ما يحق له أنه يسمى سيد الاستغفار ، ففيه الاقرار لله وحده بالالهية والعبودية ، والاعتراف بانه الخالق ، والاقرار بالعهد الذى أخذه عليه ، والرجاء بما وعده به ، والاستعاذة من شر ما جنى العبد على نفسه ، وإضافة النية الى موجدتها ، وإضافة الذنب الى نفسه ، ورغبته في المغفرة ، واعترافه بانه لا يقدر أحد على ذلك الا هو ، وفي كل ذلك الإشارة الى الجمع بين للثريمة والحقيقة . فان تكاليف الشريعة لا تحصل إلا إذا كان في ذلك عون من الله تعالى . وهذا القدر الذى يكفى عنه بالحقيقة ، فلو اتفق أن العبد خالف حتى يجرى عليه ما قدر عليه وقامت الحجة عليه ببيان المخالفة لم يبق إلا أحد أمرين : إما العقوبة بمقتضى العدل أو العفو بمقتضى الفضل ، انتهى ملخصا . وقال أيضا : من شروط الاستغفار صحة النية ، والتوجه والادب ، فلو أن أحدا حصل الشروط واستغفر غير هذا اللفظ الوارد واستغفر آخر هذا اللفظ الوارد لم يكن أهلا بالشروط هل يمتويان ؟ فالجواب أن الذى يظهر أن اللفظ المذكور إنما يكون سيد الاستغفار إذا جمع الشروط المذكورة ، وأنه أعلم

### ٣ - باب استغفار النبي ﷺ في اليوم واليلة

٦٣٠٧ - **قوله** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قال قال أبو هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: والله إني لأستغفر الله وأنوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة.

**قوله** (باب استغفار النبي ﷺ أي رقع الاستغفار منه. أو التقدير مقدار استغفاره في كل يوم، ولا يحمل على الكيفية لتقدم بيان الأفضل وهو لا يترك الأفضل. **قوله** (قال: قال أبو هريرة) في رواية يونس بن يزيد عن الزهري وأخبرني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة، أخرجه النسائي. **قوله** (والله إني لأستغفر الله) فيه القسم على الشيء تأكيداً وإن لم يكن عدد السماع فيه شك. **قوله** (لأستغفر الله وأنوب إليه) ظاهره أنه يطلب المغفرة ويعزم على التوبة ويحتمل أن يكون المراد يقول هذا اللفظ بعينه، ويرجح الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من طريق مجاهد عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأنوب إليه في المجلس قبل أن يقوم مائة مرة. وله من رواية محمد بن سرة عن نافع عن ابن عمر باللفظ: أنا كنا نعد لرسول الله ﷺ في المجلس: رب اغفر لي وتب علي لعلك أنت التواب الغفور، مائة مرة. **قوله** (أكثر من سبعين مرة) وقع في حديث أنس: إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة، فيحتمل أن يريد المبالغة ويحتمل أن يريد العدد بعينه. وقوله: أكثر، مهم فيحتمل أن يفهم بحديث ابن عمر المذكور وأنه يبلغ المائة. وقد وقع في طريق أخرى عن أبي هريرة من رواية معمر عن الزهري بلفظ: إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة، لكن خالف أصحاب الزهري في ذلك. نعم أخرج النسائي أيضاً من رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بلفظ: إني لأستغفر الله وأنوب إليه كل يوم مائة مرة. وأخرج النسائي أيضاً من طريق عطاء عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ جمع الناس فقال: يا أيها الناس توبوا إلى الله، فأنوب إليه في اليوم مائة مرة، وله في حديث الآخر المروي رفعه مثله، وهو عنده وعند مسلم بلفظ: أنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله كل يوم مائة مرة. قال عياض: المراد بالعين قرأت عن الذكر الذي شأنه أن يداوم عليه وقادراً فتر عنه لأمراً بعد ذلك ذنباً فاستغفر عنه. وقيل هو شيء يعتري القلب مما يقع من حديث النفس، وقيل هي حالة خشية وإعظام والاستغفار سكرها، ومن ثم قال المحاسب: خوف المتقربين لله والشكر لما أولاه، وقيل هي حالة خشية وإعظام والاستغفار سكرها، ومن ثم قال المحاسب: خوف المتقربين خوف إجلال وأعظام. وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي: لا يمتد أن الغين في حالة نقص، بل هو كال أو تنمة كال. ثم مثل ذلك بحسن العين حين يسجل ليدفع القذى عن العين مثلاً فإنه يمنع العين من الرؤية، فهو من هذه الحثية نقص، وفي الحقيقة هو كال. هذا محصل كلامه، بعبارة طويلة. قال: فهكذا بصورة النبي ﷺ متحرمة الأخيرة الثائرة من أنفاس الاغيار فدعت الحاجة إلى الستر على حدة بصيرته صيانة لها ووقاية عن ذلك انتهى.

وقد استشكل وقوع الاستغفار من النبي ﷺ وهو معصوم، والاستغفار يستدعي وقوع معصية. وأجيب بمدة أجوبة: منها ما تقدم في تفسير الغين، ومنها قول ابن الجوزي: صفات الطباع البشرية لا يسلم منها أحد، والانبيا. وأن عصموا من الكبائر فلم يعصموا من الصغائر. كذا قال، وهو مفرع على خلاف المختار، والراجع عصمتهم من الصغائر أيضاً، ومنها قول ابن بطال: الانبيا. أشد الناس اجتماعاً في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة،

فهم دائبون في شكره معترفون له بالانقصير انتهى . وعحصل جواربه أن الاستغفار من التقصير في أداء الحق الذي يجب لله تعالى ، ويحتمل أن يكون لاشتغاله بالأمور المباحة من أكل أو شرب أو جماع أو نوم أو راحة ، أو لمخاطبة الناس والنظر في مصالحهم ، ومخاطبة عدوهم تارة ومداراته أخرى ، وتأليف المؤلفة وغير ذلك مما يجنبه عن الاشتغال بذكر الله والتضرع إليه ومشاهدته ومراقبته ، فيرى ذلك ذنباً بالنسبة إلى المقام العمل وهو الحضور في حظيرة القدس . ومنها أن استغفاره تشريع لأمته ، أو من ذنوب الأمة فهو كاشفاهة لهم . وقال الغزالي في «الاحياء» كان عليه السلام دائم الترقى ، فإذا ارتقى إلى حال رأى ما قبلها دونها فاستغفر من الحالة السابقة ، وهذا مفرج على أن العدد المذكور في استغفاره كان مفرقاً بحسب تعدد الأحوال ، وظاهر ألفاظ الحديث يخالف ذلك . وقال الشيخ السهروردي : لما كان روح النبي عليه السلام لم يزل في الترقى إلى مقامات القرب يستتبع القلب ، والقلب يستتبع النفس ، ولا ريب أن حركة الروح والقلب أسرع من خضعة النفس فمكثت خطا النفس تقصر عن مداها في العروج ، فاقتضت الحكمة إبطاء حركة القلب لئلا تنقطع علافة النفس عنه فيبقى العباد محرومين ، فكان عليه السلام يفرغ إلى الاستغفار لتصور النفس من شأو ترقى القلب ، والله أعلم

#### ٤ - باب التوبة . قول قتادة : توبة نصوحا . للصادقة : الناصحة

٦٣٠٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** أبو شهاب عن الأعمش عن حمارة بن محمد عن الحارث بن سويد « **حدثنا** عبد الله بن مسعود حديثين : أحدهما عن النبي عليه السلام ، والآخر عن نفسه . قال : إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه ، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا . قال أبو شهاب بيده فوق أنفه - ثم قال : الله أفرح بتوبة العبد من رجل زل منزلاً وبه مهلكة ومعه راحلته عليها طاماه وشرابه ، فوضع رأسه فنام نومة ، فاستيقظ وقد ذهب راحلته حتى اشهد عليه الحر والمطر أو ما شاء الله ، قال أرجع إلى مكاني ، فرجع فنام نومة ثم رفع رأسه فإذا راحلته عنده . تابعه أبو عوانة وجبر بن الأعمش . وقال أبو أسامة **حدثنا** الأعمش **حدثنا** حمارة سمعت الحارث بن سويد . وقال شعبة وأبو مسلم عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد . وقال أبو معاوية **حدثنا** الأعمش عن حمارة عن الأسود بن عبد الله ، وعن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد عن عبد الله

٦٣٠٩ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة « **حدثنا** أنس بن مالك عن النبي عليه السلام » . **حدثنا** هبة **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : الله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة »

**قوله** ( باب التوبة ) أشار المصنف بإيراد هذين البابين . وهما الاستغفار ثم التوبة - في أوائل كتاب الدعاء إلى أن الاجابة تسرع الـ من لم يكن متلبساً بالمصيبة ، فإذا قدم التوبة والاستغفار قبل الدعاء كان أمكن لاجابته .

وما أظن قول ابن الجوزي ، إذ سئل أصبح أو استغفر ؟ فقال : التوب الوسخ أخرج إلى الصابون من البخور . والاستغفار استغفار من الغفران وأصله الغفر وهو لباس الشيء ما يصورنه عما يدرسه ، وتذايب كل شيء بحسبه والغفران من الله لا يبد أن يصورنه عن العذاب ، والتوبة ترك الذنب على أحد الوجوه . وفي الشرع ترك الذنب انقبه ، والندم على فعله ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلة أن كانت أو طاب البراءة من صاحبها ، وهي أبلغ ضروب الاحتذار ، لأن المعتذر إما أن يقول لا أفعل فلا يقع الموقف عند من اعتذر له لقيام احتمال أنه فعل ، لاسيما إن ثبت ذلك عنده عنه ، أو يقول فعلت لأجل كذا ويذكر شيئا يقيم حذره وهو فوق الاول ، أو يقول فعلت واسكن أسأت وقد أفعلت وهذا أعلاه انتهى من كلام الراغب مائخصا . وقال : القرطبي في « المفهم » : اختلفت عبارات المتأيخ فيها ، فقايل يقول انها الندم ، وآخر يقول إنها العزم على أن لا يعود ، وآخر يقول الانقلاع عن الذنب . ومنهم من يجمع بين الأمور الثلاثة وهو اكتمال غير أنه مع ما فيه غير مانع ولا جامع . أما أولا فلأنه قد يجمع الثلاثة ولا يكون تائبا شرعا ، إذ قد يفعل ذلك شحا على ماله أو لئلا يعيره الناس به ؛ ولا تصح التوبة الشرعية إلا بالإخلاص ، ومن ترك الذنب لغير الله لا يكون تائبا اتفاقا . وأما ثانيا فلأنه يخرج منه من زنى مثلا ثم يجب ذكره لأنه لا يتأتى منه غير الندم على ما مضى ، وأما العزم على عدم العود فلا يتصور منه ، قال : وهذا أغتر من قال إن الندم يكفي في حد التوبة ، وليس كما قال لأنه لو ندم ولم يلقح وعزم على العود لم يكن تائبا اتفاقا ، قال : وقال بعض الحقمة بن هي اختيار ترك ذنب سبق حقيقة أو تقديرا لأجل الله ، قال : وهذا أسد العبارات وأجمعها ، لأن التائب لا يكون تاركا للذنب الذي فرغ لأنه غير متمكن من عينه لا تركا ولا فعلا ، وإنما هو متمكن من مثله حقيقة ، وكذا من لم يقع منه ذنب إنما يصح منه اتقاء ما يمكن أن يقع لا ترك مثل ما وقع فيكون متقيا لا تائبا ، قال : والباعث على هذا تنبيه إلهي لمن أراد سعادته لتقيح الذنب وضرره ، لأنه سم مهلك يفوت على الإنسان سعادة الدنيا والآخرة ، ويحجبه عن معرفة الله تعالى في الدنيا وعن تقريبه في الآخرة . قال : ومن فقد نفسه وجدها مشعوثة بهذا السم ، فإذا وفق انبث منه مخوف هجرم الهلاك عليه فيبادر بطلب ما يدفع به عن نفسه ضرر ذلك ، حينئذ ينبعث منه الندم على ما سبق والعزم على ترك العود هليه ، قال : ثم اهل أن التوبة إما من الكفر وإما من الذنب ، فتوبة الكافر مقبولة قطعا ، وتوبة العاصي مقبولة بالوعد الصادق ، ومعنى القبول الخلاص من ضرر الذنوب حتى يرجع كن لم يعمل . ثم توبة العاصي إما من حق الله وإما من حق غيره ، فحق الله تعالى يكفي في التوبة منه الترك على ما تقدم ، غير أن منه ما لم يكتف الشرح فيه بالترك فقط بل أضافه إليه القضاء أو الكفارة ، وحق غير الله يحتاج إلى إيصالها لمستحقها والالام يحصل الخلاص من ضرر ذلك الذنب ، يمكن من لم يقدر على الإيصال بعد بذل الوسع في ذلك فغفر الله مأمول ، فإنه يضمن التجات ويبدل السيئات حسنات ، والله أعلم . قلت : حكى غيره عن عبد الله بن المبارك في شروط التوبة زيادة فقال : الندم ، والعزم على عدم العود ، ورد المظلة ، وأداء ما ضيع من القرائن ، وأن يعمد إلى البدن الذي ربا بالسحت فيذيبه بالحلم والحزن حتى ينشأ له لحم طيب ، وأن يذيق نفسه ألم الطاعة كما أذاقها لذة المعصية . قلت : وبعض هذه الأشياء مكملات . وقد تمسك من فسر التوبة بالندم بما أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث ابن مسعود رفعه « الندم توبة ، ولا حجة فيه لأن المعنى الخس عليه وأنه الزكن الأعظم في التوبة لا أنه التوبة نفسها ، وما يؤيد

اشتراط كونها لله تعالى وجرد الندم على الفعل ولا يستلزم الافلاج عن أصل تلك المعصية ، فمن قتل ولده مثلا وندم لكونه ولده ، ولكن بذل مالا في معصية ثم ندم على نقص ذلك المال عما عنده ، واحتج من شرط في صحة التوبة من حرق العباد أن يرد تلك المظلمة بأن من غصب أمة فزنى بها لا تصح توبته إلا بردها لما سلكها ، وإن من قتل نفسا عمدا لا تصح توبته إلا بتمكين نفسه من ولى الدم ليقبض أو يعفو . قلت : وهذا من جهة التوبة من الغصب ومن حق المقتول واضح ، ولكن يمكن أن تصح التوبة من العود الى الزنا وإن استمرت الامة في يده ، ومن العود الى القتل وإن لم يمكن من نفسه . وزاد بعض من أدركناه في شروط التوبة أموراً أخرى : منها أن يفارق موضع المعصية ، وأن لا يصل في آخر عمره الى الغرغرة ، وأن لا يتطلع الشمس من مغربها ، وأن لا يعود الى ذلك الذنب ، فإن عاد اليه بان أن توبته باطلة . قلت : والاول مستحب ، والثاني والثالث داخلان في حد التكليف والرابع الاخير عوى للقاضى أبى بكر الباقلانى . ويرده الحديث الآتى بعد عشرين بابا وقد أشرت اليه في باب فضل الاستغفار ، وقد قال الخليلي في تفسير الزواب في الاسماء الحسنی : انه العائد على عبده بفصل رحمة ، كلما رجع لطاعته وندم على معصيته فلا يحبط عنه ما قدمه من خير ولا يجرمه ما وعد به الطائع من الاحسان . وقال الخطابي : الثواب الذى يعود الى القبول كلما عاد العبد الى الذنب وناب . قوله ( وقال قتادة توبة نصوحا الصادقة الناضرة ) وصلى عليه عبد بن حميد من طريق شيبان عن قتادة مثله : وقيل سميت ناضرة لان العبد ينصح نفسه فيها ، فذكره بلفظ المبالغة . وقرأ عاصم نصوحا ، بهضم النون أى ذات نصح . وقال الراغب : النصح تهرجه قول أو فعل فيه صلاح ، قول : نصحت لك الود أى أغلصته ، ونصحت المجلد أى غلظته ، والناصح الخياط ، والنصاح الخيط ، فيحتمل أن يكون قوله « توبة نصوحا مأخوذا من الاخلاص أو من الاحكام ، وحكى القرطبي المفسر انه اجتمع له من أقوال العلماء في تفسير التوبة النصوح ثلاثة وعشرون قولاً . الاول قول حميد « أن يذنب الذنب ثم لا يرجع ، وثى لفظ ثم لا يعود فيه » أخرجه الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود مثله ، وأخرجه أحمد مرفوعا ، وأخرج ابن أبى حاتم من طريق ور بن حبيش عن أبي بن كعب أنه سأل النبي ﷺ فقال « أن يندم اذا اذنب فيستغفر ثم لا يعود اليه ، وسنده ضعيف جدا . الثانى : أن يبغض الذنب ويستغفر منه كلما ذكره ، أخرجه ابن أبى حاتم عن الحسن البصرى . الثالث قول قتادة المذكور قبل . الرابع أن يخلص فيها . الخامس أنه يصبر من عدم قبولها على وجل : السادس أن لا يحتاج معها الى توبة أخرى . السابع أن يستعمل على خوف ورجاء ويد من الطاعة . الثامن مثله وزاد : وأن يهاجر من أعانه عليه . التاسع أن يكون ذنبه بين هينيه . العاشر أن يكون وجهها بلا قفا كما كان المعصية قفا بلا وجه . ثم سرد بقية الاقوال من كلام الصوفية بعبارات مختلفة ومعان مجتمعة ترجع الى ما تقدم ، وجميع ذلك من المسكلات لا من شرائط الصحة والله أعلم . قوله ( حدثنا أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب الى حمده واشتهر بذلك ، وأبو شهاب شيخه اسمه عبد ربه بن نافع الحنات بالمهمله والنون وهو أبو شهاب الحنات الصغير ، وأما أبو شهاب الحنات الكبير فهو في طبقة شيوخ هذا واسمه موسى بن نافع ، وإيسا آخرون وهما كوفيان ، وكذا بقية رجال هذا السند . قوله ( عن عمارة بن عمير ) فذكر المصنف تصريح الأعمش بالتحديث وتصريح شيخه عمارة ، وفي رواية أبى أسامة الملقبة بعد هذا ، وعمارة تسمى من بنى تيم الثلاث ابن ثعلبة كوفى من طبقة الأعمش ، وشيخه الحارث بن سويد تسمى أيضا . وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق



أولهم الاعشى وهو من صفار التابعين ، وعمارة من أوساطهم ، والحارث من كبارهم . **قوله** ( حديثين أحدهما عن النبي ﷺ والآخر عن نفسه قال ان المؤمن ) فذكره الى قوله : فرق أنه ، ثم قال : **قوله** أفرح بتوبة عبده ، هكذا وقع في هذه الرواية غير مصرح برفع أحد الحديثين الى النبي ﷺ ، قال النورى : قالوا المرفوع **قوله** أفرح الخ ، والاول قول ابن مسعود ، وكذا جزم ابن بطلان بأن الاول هو الموقوف والثانى هو المرفوع وهو كذلك ، ولم يقف ابن التين على تحقيق ذلك فقال : أحد الحديثين عن ابن مسعود والآخر عن النبي ﷺ فلم يرد في الشرح على الاصل شيئا ، وأحرب الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في مختصره فأورد أحد الحديثين من الآخر وهو في كل منهما بقوله : عن ابن مسعود عن النبي ﷺ ، وليس ذلك في شيء من نسخ البخارى ، ولا النسخ برفع الحديث الاول الى النبي ﷺ في شيء من نسخ كتب الحديث الا ما قرأت في شرح مفطاطى أنه روى مرفوعا من طريق وهاها أبو أحمد المهرجاني يعنى ابن عدى ، وقد وقع بيان ذلك في الرواية المتعلقة ، وكذا وقع البيان في رواية مسلم مع كونه لم يسبق حديث ابن مسعود الموقوف ولفظه من طريق جرير عن الاعشى عن عمارة عن الحارث قال : دخلت على ابن مسعود أعوده وهو مريض فحدثنا بحديثين : حديثا عن نفسه ، وحديثا عن رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : أشد فرحا ، الحديث . **قوله** ( ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه ) قال ابن أبي جرة : السبب في ذلك ان قلب المؤمن مفرور ، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما يذوره به قلبه عظم الامر عليه ، والحكمة في التشبيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل السبب الى النجاة منه ، بخلاف الجبل اذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة . وحاصله أن المؤمن يطلب عليه الخوف لقرة ما عنده من الايمان فلا يأمن العقوبة بسببها ، وهذا شأن المسلم أنه دائم الخوف والمراقبة ، يستصغره عمله الصالح ويخشى من صغير عمله السيئ . **قوله** ( وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب ) في روايه أبي الربيع الزهراني عن أبي شهاب عند الاسماعيلي يرى ذنوبه كأنها ذباب مر على أنفه ، أى ذنوبه سهل عنده لا يعتقد أنه يحصل له بسببه كبير ضرر . كما أن ضرر الذباب عنده سهل ، وكذا دفعه عنه . والذباب بضم المعجمة وموحدين الاولى خفيفة بينهما ألف جمع ذبابة وهو الطير المعروف . **قوله** ( فقال به هكذا ) أى نجاه بيده أو دفعه ، هو من اطلاق القول على الفعل قالوا وهو أبلغ . **قوله** ( قال أبو شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( بيده على أنفه ) هو تفسير منه لقوله : فقال به ، قال المحب الطبري : إنما كانت هذه صفة المؤمن لشدة خوفه من الله ومن عقوبته ، لانه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة ، والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستمان بالمعصية . وقال ابن أبي جرة : السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم ففروحه الذنب خفيف عنده ، ولهذا تجد من يقع في المعصية اذا وعظ يقول هذا سهل ، قال : ويستفاد من الحديث أن قلب خوف المؤمن ذنوبه وخفته عليه يدل على شجوه ، قال : والحكمة في تشبيه ذنوب الفاجر بالذباب كون الذباب أخف الطير وأحقره وهو بما يماين ويدفع بأقل الاشياء ، قال : وفي ذكر الألف مبالغة في اعتقاده خفة الذنب عنده لأن الذباب قلما ينزل على الألف وإنما يقصد غالبا المعين ، قال : وفي اشارته بيده تأكيد للخفة أيضا لانه بهذا القدر اليسير يدفع ضرره ، قال : وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن ، وإرشاد الى الحس على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الايمان ، وفيه أن الفجور أمر قلبي كالإيمان ، وفيه دليل لأهل السنة لأنهم لا يكفرون بالذنوب . ورد على الخوارج وغيرهم عن يكفرون بالذنوب .

وقال ابن بطال : يؤخذ منه أنه ينبغي أن يكون المؤمن عظيم الغرور من الله تعالى من كل ذنب صغيرا كان أو كبيرا ، لأن الله تعالى قد يذهب على القليل فإنه لا يسأل عما يفعل سبحانه وتعالى . **قوله** ( ثم قال : قد أرح بتوبة العبد من رجل نزل منزلا ) في رواية أبي الربيع المذكورة : بتوبة عبده المؤمن ، وعند مسلم من رواية جرير ، ومن رواية أبي أمامة : قد أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن ، وكذا عنده من حديث أبي هريرة ، وإطلاق الفرح في حق الله مجاز عن رضاه ، قال الخطابي : معنى الحديث أن الله أرحى بالتوبة وأقبل لها ، والفرح الذي يتعارفه الناس بينهم غير جاز على الله ، وهو كقوله تعالى ( كل حزب بما لديهم فرحون ) أي راضون . وقال ابن فورك : الفرح في اللغة السرور . وبطالني على البخاري ، ومنه ( أن الله لا يحب الفرحين ) وعلى الرضا ، فإن كل من سر بشيء ويرضى به يقال في حقه فرح به . قال ابن العربي : كل صفة تقتضي النفي لا يجوز أن يوصف الله بحقيقةها ، فإن ورد شيء من ذلك حل على معنى يليق به ، وقد يعبر عن الشيء بسببه أو ثمرته الحاصلة عنه ، فإن من فرح بشيء جاد لفعله بما سأل وبذل له ما طلب ، فعبّر عن عطاء الباري وواسع كرمه بالفرح . وقال ابن جرير : كنى عن إحسان الله للثائب وتجاوزه عنه بالفرح لأن عادة الملك إذا فرح بفعل أحد أن يباليخ في الإحسان إليه . وقال القرطبي في المفهم : هذا مثل فصد به بيان سرعة قبول الله توبة عبده النائب ، وأنه يقول عليه بمغفرته وبمأمله معاملة من يفرح بعمله ، ووجه هذا المثل أن العاصي حصل بسبب معصيته في قبضة الشيطان وأمره وقد أشرف على الهلاك ، فإذا لطف الله به ووقفه للتوبة خرج من شؤم تلك المعصية وتخلص من أسر الشيطان ومن المهلكة التي أشرف عليها فأقبل الله عليه بمغفرته وبرحمته ، والافرح الذي هو من صفات المخلوقين محال على الله تعالى لأنه اهتزاز لطرب يحسده الشخص من نفسه عند ظفرو بغرض يستكمل به نقصانه ويسد به خلته ، أو يدفع به عن نفسه ضررا أو نقصا ، وكل ذلك محال على الله تعالى فإنه الكامل بذاته الغني بوجوده الذي لا يباحقه نقص ولا قصور ، لكن هذا الفرح له عندنا ثمرة وقائدة وهو الإقبال على الشيء المفروح به وإحلاله المحل الأعلى ، وهذا هو الذي يصح في حقه تعالى ، فعبّر عن ثمرة الفرح بالفرح على طريقة العرب في تسمية الشيء باسم ما جاوره أو كان منه بسبب ، وهذا القانون جار في جميع ما أطلقه الله تعالى على صفة من الصفات التي لا تليق به ، وكذا ما ثبت بذلك عن رسول الله ﷺ . **قوله** ( وبه مهلكة ) كذا في الروايات التي وقفت عليها من صحيح البخاري بوار مفتوحة ثم موحدة خفيفة مكسورة ثم هاء ضمير . وقع عند الإسماعيل في رواية أبي الربيع عن أبي شهاب بسند البخاري فيه « بدوية » موحدة مكسورة ودال مفتوحة ثم وأو ثقيلة مكسورة ثم تحتانية مفتوحة ثم هاء تأنيث ، وكذا في جميع الروايات خارج البخاري عند مسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرهم . وفي رواية لمسلم : في أرض دوية مهلكة ، وحكي الكرماني أنه وقع في نسخة من البخاري « ويثقة » وزن فثقة من الوباء ولم أقف أنا على ذلك في كلام غيره ، ويلزم عليه أن يكون وصف المذكور وهو المنزل بصفة المؤنث في قوله « ويثقة » مهلكة ، وهو جائز على إرادة البقعة ، والدوية هي الفقر والمفاضة ، وهي الداوية بإشباع الدال ، ووقع كذلك في رواية لمسلم وجمعها داري قال الشاعر « أروح خراج من الداوي » . **قوله** ( مهلكة ) بفتح الميم واللام بينهما هاء ساكنة يهلك من حصل بها ، وفي بعض النسخ بضم الميم وكسر اللام من الرباعي أي تهلك هي من يحصل بها . **قوله** ( عليها طعامه وشرابه ) زاد أبو معارية عن الأعمش : وما يصلحه ، أخرجه الترمذي وغيره . **قوله** ( وقد ذهب

راحلة) في رواية أبي معاوية ، فأضلها فخرج في طلبها ، وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم ، فطلبها . **قوله** ( حتى إذا اشتد عليه الحر والعطش أو ما شاء الله ) شك من أبي شهاب ، واتفق جرير على ذكر العطش ، ووقع في رواية أبي معاوية ، حتى إذا أدركه الموت ، **قوله** ( قال أرجع ) ممنة قطع بانظ المتكلم . **قوله** ( إلى مكان ) فرجع فنام ) في رواية جرير ، أرجع إلى مكان الذي كنت فيه فأنام حتى أموت ، فوضع رأسه على ساعده يتر ، وفي رواية أبي معاوية ، أرجع إلى مكان الذي أضلها فيه ، فأموت فيه ، فرجع إلى مكانه فقلبت عينه . **قوله** ( فنام فومة ثم رفع رأسه فإذا راحلته عنده ) في رواية جرير ، فاسقيط وعنده راحلته عليها زاده طعامه وشرابه ، وزاد أبو معاوية في روايته ، وما يصاحبه . **قوله** ( تأبى أبو عرانة ) هو 'الوضاح' ، وجرير هو ابن عبد الحميد ( عن الأعمش ) فأما متابعة أبي عرانة فوصلها الاسماعيلي من طريق يحيى بن حماد عنه . وأما متابعة جرير فوصلها مسلم وقد ذكرت اختلاف لفظها . **قوله** ( وقال أبو أسامة هو حماد بن أسامة ) حدثنا الأعمش حدثنا حمارة حدثنا الحارث يعني عن ابن مسعود بالحديثين ، ومراده أن هؤلاء الثلاثة وافقوا أبا شهاب في اسناد هذا الحديث ، إلا أن الأولين هنئناه ، وصرح فيه أبو أسامة ، ورواية أبي أسامة وصلها مسلم أيضا وقال مثل حديث جرير . **قوله** ( وقال شعبة وأبو مسلم ) زاد المستمل في روايته عن الفريري ، اسمه عبيد الله ، أي بالتصغير كوفي قائد الأعمش . قلت : واسم أبيه سعيد بن مسلم كوفي صنفه جماعة ، لكن لما وافقه شعبة ترخص البخاري في ذكره ، وقد ذكره في تاريخه وقال : في حديثه نظر وقال المقلبي : يكذب حديثه وينظر فيه ، ومراده أن شعبة وأبا مسلم خالفا أبا شهاب ومن تبعه في تسمية شيخ الأعمش فقال الأولون عمارة ، وقال هذان إبراهيم التيمي . وقد ذكر الاسماعيلي أن محمد بن فضيل وشجاع بن الوليد وقطبة بن عبد العزيز وافقوا أبا شهاب على قوله عمارة عن الحارث ، ثم ساق رواياتهم ، وطريق قطبة عند مسلم أيضا . **قوله** ( وقال أبو معاوية حدثنا الأعمش عن عمارة عن الأسود عن عبد الله وعن إبراهيم التيمي عن الحارث بن مريد عن عبد الله ) يعني أن أبا معاوية خالف الجميع لحمل الحديث عند الأعمش عن عمارة بن عمير وإبراهيم التيمي جميعا ، لكنه عند عمارة عن الأسود وهو ابن يزيد النخعي ، وعند إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد ، وأبو شهاب ومن تبعه جعلوه عند عمارة عن الحارث بن سويد ، ورواية أبي معاوية لم أقف عليها في شيء من السنن والمسانيد على هذين الوجهين ، فقد أخرجه الزمذني عن هناد بن السرى والنسائي عن محمد بن عبيد والاسماعيلي من طريق أبي همام ومن طريق أبي كريب ومن طريق محمد بن طريف كلهم عن أبي معاوية كما قال أبو شهاب ومن تبعه ، وأخرجه النسائي عن أحمد بن حنبل الموصلي عن أبي معاوية لجمع بين الأسود والحارث بن سويد . وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق أبي كريب ، ولم أره من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي ، وإنما وجدته عند النسائي من رواية علي بن مسلم عن الأعمش كذلك . وفي الجملة فقد اختلف فيه على عمارة في شيخه هل هو الحارث بن سويد أو الأسود . وتبين مما ذكرته أنه عنده عنهما جميعا ، واختلف على الأعمش في شيخه هل هو عمارة أو إبراهيم التيمي ، وتبين أيضا أنه عنده عنهما جميعا ، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه ، ولذلك اقتصر عليه مسلم . وصدر به البخاري كلامه فأخرجه موصولا ، وذكر الاختلاف معلقا كما دلت في الإشارة إلى أن مثل هذا الخلاف ليس بقادح ، والله أعلم تنبيه : ذكر مسلم من حديث البراء لهذا الحديث المرفوع سببا وأوله : كيف تقولون في رجل أفلت : من راحلته بأرض

قصر ليس بما طام ولا شراب وعليها له طام وشراب فطابها حتى شق عليه ، فذكر معناه . وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة غرضاً ، ذكروا الفرج عند رسول الله ﷺ والرجل يجد ضالته فقال : لله أشد فرحاً ، الحديث . **قوله** ( حدثني اسحق ) قال أبو علي الجبائي : يحتمل أن يكون ابن منصور ، فإن مسلماً أخرجه عن اسحق بن منصور عن حبان بن علاء حديثاً غير هذا . قلت : وقدم في البيهقي في « باب اليمين بالخيار » في رواية أبي علي بن شويبة « حدثنا اسحق بن منصور حديثاً حبان بن علاء ، فذكر حديثاً غير هذا ، وهذا مما يقوى ظني أن علي ، وأنه أعلم . وحبان خرج المهمة ثم المرحلة الثميلة ، ومهام هو بن يحيى ، وقد نزل البغاري في حديثه في السند الأول ثم علاء بدرجة في السند الثاني ، والسبب في ذلك أنه وقع في السند النازل تصريح قتادة بتحديث أنس له ، ووقع في السند العالي بالنعمة . **قوله** ( سقط على بعيره ) أي صادفه وعثر عليه من غير قصد ففقد به ، ومنه فرلهم وعلى الخبر سقطت ، وحكي الكرماني أن في رواية « سقط إلى بعيره » أي انتهى إليه والأول أولى . **قوله** ( وقد أضله ) أي ذهب منه بغير قصده ، قال ابن السكيت : أضلت بعيري أي ذهب مني ، وضلت بعيري أي لم أعرف موضعه . **قوله** ( بفلاة ) أي مفازة . إلى هنا انتهت رواية قتادة ، وزاد اسحق بن أبي طلحة عن أنس فيه عند مسلم : فأنفقت منه وعليها طعامه وشرابه ، فأيس منها ، فأتى شجرة فاضطجع في ظلها ، فبينما هو كذلك إذا بها قائمة عنده ، فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح ، قال هياض : فيه أن ما قاله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤخذ به ، وكذا حكايته عنه على طريق على وفائدة شرعية لا على الهول والمحكاة والعبث ، ويدل على ذلك حكاية النبي ﷺ ذلك ولو كان منكراً ماحكاً ، والله أعلم . قال ابن أبي جرة : وفي حديث ابن مسعود من الفوائد جواز سفر المرء وحده لأنه لا يضرب الشارع المثل إلا بما يجوز ، ويحمل حديث النبي على الكراهة جمعاً ، ويظهر من هذا الحديث حكمة الهوى . قلت : والخبر الأول مردود ، وهذه القصة تؤكد النبي . قال : وفيه تسمية المفازة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مملوكة . وفيه أن من ركن إلى ما سرى الله بقطع به أخرج ما يحكون البسه ، لأن الرجل ما نام في الفلاة وحده إلا ركنوا إلى مامعه من الزاد ، فلما اعتمد على ذلك خافه ، لولا أن الله لطف به وأعاد عليه ضالته قال بعضهم :

من سره أن لا يرى ما يسوقه فلا يتخذ شيئاً يخاف له فقد

قال : وفيه أن فرح البشر وغمهم إنما هو على ما جرى به اثر الحكمة من العوائد ، يؤخذ من ذلك أن حزن المذكور إنما كان على ذهاب راحته لخوف الموت من أجل فقد زاده ، وفرحه بما انما كان من أجل وجدانه ما فقد مما نسب الحياة إليه في العادة . وفيه بركة الاستسلام لأمر الله لأن المذكور لما أيس من وجدان راحته استسلم للموت فن الله عليه برضائه . وفيه ضرب المثل بما يصل إلى الاقنم من الأمور المحسوسة ، والارشاد إلى الخوض على محاسبة النفس ، واعتبار العلامات الدالة على بقاء نعمة الإيمان

### ٥ - باب الضجيج على الشق الايمن

٦٣١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن عروة عن

عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة ، فإذا طلع الفجر صلى ركعتين تنقيتين ، ثم اضطجع على شقته الأيمن حتى يحيي المؤذن فيؤذنه »

**قوله** ( باب الضجع على الشق الأيمن ) الضجع بفتح أوله وسكون الجيم مصدر ؛ يقال ضجع الرجل يضجع ضجعا وضجوعا فهو ضاجع والمعنى وضع جنبه بالأيمن ، وفي رواية باب الضجعة وهو بكسر أوله لأن المراد الهيئة ويجوز الفتح أي المرة . وذكر فيه حديث عائشة في اضطجاعه ﷺ بعد ركعتي الفجر ، قال ابن التين : أصل اضطجع اضطجع بثناة فأبدلوا طاء ، ومنهم من أبقاها ولم يبدلوا ، والاضاد فيها ، وحكى المازني الضجع بلام ساكنة قبل الصاد كراهة لجمع بين الصاد والطاء في النطق ثقله فجعل بهذا اللام . وذكر المصنف هذا الباب والذي بعده توطئة لما يذكر بعدهما من القول عند النوم

## ٦ - باب إذا بات طاهراً

٩٣١١ - **ترجم** مسددٌ حدثنا معتمرٌ قال سمعت منصوراً عن سعد بن عبيدة قال حدثني إبراهيم بن حازب رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ : إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل : اللهم أسلمت ونهى إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . آمنت بكلماتك فدى أنزلت ، وبنيك الذي أرسلت . قال مُت مُت على النظرة ، فأجملن آخر ما تقول . فقلت أستذكرهن : وبرسولك الذي أرسلت . قال : لا ، وبنيك الذي أرسلت »

**قوله** ( باب إذا بات طاهراً ) زاد أبو ذر في روايته « ورفضه » وقد ورد في هذا المعنى عدة أحاديث ليست على شرطه ، منها حديث معاذ رفته ، وأمن مسل ببيت على ذكر وطهارة فيتعار من الليل فيسأل الله خير من الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي من حديث أبي أمامة نحوه وأخرج ابن حبان في صحيحه عن ابن عمر رفته « من بات طاهراً بات في شعارة ملك فلا يستقيظ إلا قال الملك : اللهم اغفر لعبدك فلان ، وأخرج الطبراني في الأوسط « من حديث ابن عباس نحوه بسند جيد . **قوله** ( معتمر ) هو ابن سليمان التيمي ، ومنصور هو ابن المعتمر . **قوله** ( عن سعد بن عبيدة ) كذا قال الأكثر ، وعافهم إبراهيم بن طهمان فقال « عن منصور عن الحكم عن سعد بن عبيدة ، زاد في الأسناد الحكم أخرجه النسائي ، وقد سأل ابن أبي حاتم عنه أباه فقال : هذا خطأ ليس فيه الحكم . قلت : فهو من المويدي متصل الأسانيد . **قوله** ( قال لي رسول الله ﷺ ) كذا لا بن ذر وأبو زيد المروزي ، وسقط لفظ « لي » من رواية الباقر ، وفي رواية أبي إسحق كان في الباب الذي يليه « أمر رجلاً ، وفي أخرى له « أوصى رجلاً ، وفي رواية أبي الأحوص عن أبي إسحق الآتية في كتاب التوحيد عن البراء « قال قل رسول الله ﷺ : يا فلان إذا أويت إلى فراشك ، الحديث .

وأخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن البراء ، أن النبي ﷺ قال له ألا أعلمك كلمات تقول  
 إذا أويت إلى فراشك ، **قوله** ( إذا أقبعت مضجعك ) أي إذا أردت أن تضطجع ، ووقع صريحاً كذلك في رواية  
 أبي إسحاق المذكورة ، ووقع في رواية فطر بن خليفة عن سعد بن عبيدة عند أبي داود والنسائي ، وإذا أويت إلى  
 فراشك وأنت طاهر فتوسد يمينك ، الحديث نحو حديث الباب وسنده جيد ، ولكن ثبت ذلك في أثناء حديث  
 آخر سأشير إليه في شرح حديث حذيفة الآتي في الباب بعده ، والنسائي من طريق الربيع بن البراء بن عازب قال قال  
 للبراء فذكر الحديث بلفظ : من تكلم بهؤلاء الكلمات حين يأخذ جنبه من مضجعه بعد صلاة العشاء ، فذكر  
 حديث الباب . **قوله** ( فتوضأ وضوءك للصلاة ) الأمر فيه للندب . وله فوائد : منها أن يبيت على طهارة لتلايغته  
 الموت فيكون على هيئة كاملة ، ويؤخذ منه الذنب إلى الاستعداد للدوت بطهارة الغاب لأنه أولى من طهارة البدن .  
 وقد أخرج عبد الرزاق من طريق مجاهد قال قال لي ابن عباس : لا تبتنئ إلا على وضوء ، فإن الأرواح تبت على  
 ما قبضت عليه ، ورجاله ثقات إلا أبا يحيى الثقات هو صدوق فيه كلام . ومن طريق أبي مرثدة المجل قال من أوى  
 إلى فراشه طاهراً ونام ذاكرة كان فراشه مسجداً وكان في صلاة وذكر حتى يستقيظ ، ومن طريق طاوس نحوه .  
 وبتاً كد ذلك في حق المحدث ولا سيما الجنب وهو أنشط للود ، وقد يكون منشطاً للفلس فيبيت على طهارة كاملة .  
 ومنها أن يكون أصدق لرؤياه وأبعد من تلعب الشيطان به . قال الترمذي : ليس في الأحاديث ذكر الوضوء عند النوم  
 إلا في هذا الحديث . **قوله** ( ثم اضطجع على شقك ) بكسر الميم وتشدید الفاف أي الجانب ، وخص اليمين  
 لفوائد : منها أنه أمرح إلى الانتباه ، ومنها أن القلب متعلق إلى جهة اليمين فلا يشغل بالذم ، ومنها قال ابن  
 الجوزي : هذه الهيئة نص الأطباء على أنها أصلح للبدن . قالوا يبدأ بالاضطجاع على الجانب اليمين ساعة ثم  
 ينقلب إلى اليسار لأن الأول سبب لانحدار الطعام ، والنوم على اليسار يوضم لاشغال السكبد على المعدة . تنبيه :  
 هكذا وقع في رواية سعد بن عبيدة وأبي إسحق عن البراء ، ووقع في رواية العلاء بن المسيب عن أبيه عن البراء من  
 فعل النبي ﷺ ولفظه كما سيأتي قريباً وكان النبي ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه اليمين ، ثم قال : الحديث  
 فيستفاد مشروعية هذا الذكر من قوله ﷺ ومن فعله ، ووقع عند النسائي من رواية حصين بن عبد الرحمن عن  
 سعد بن عبيدة عن البراء وزاد في أوله ثم قال . بسم الله اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووقع عند الحرثي في  
 مكارم الأخلاق ، من وجه آخر عن البراء بلفظ : كان إذا أوى إلى فراشه قال : اللهم أنت ربي ومليك وإلهي لا إله  
 إلا أنت ، إليك وجهي وجهي ، الحديث . **قوله** ( قل : اللهم أسلمت وجهي إليك ) كذا لا في ذر وأبي زيد  
 وأخبرهما أسلمت نفسي ، قبل الوجه والنفس هنا بمعنى الذات والشخص ، أي أسلمت ذاتي وشخصي لك ، وفيه  
 نظر للجميع بينهما في رواية أبي إسحق عن البراء الآية بعد باب ولفظه أسلمت نفسي إليك وفوضت أمري إليك ووجهت  
 وجهي إليك ، وجمع بينهما أيضاً في رواية العلاء بن الزبير وزاد خصلة رابعة ولفظه أسلمت نفسي إليك ووجهت  
 وجهي إليك وفوضت أمري وألجأت ظهري إليك ، فعل هذا فالمراد بالنفس هنا الذات وبالوجه المقصد ، وأبدي القرطبي  
 هذا احتيالا بعد جزمه بالأول . **قوله** ( أسلمت ) أي استسلمت وانقدت ، والمعنى جعلت نفسي متقادفة تابعة لحكمك  
 إذ لا قدرة لي على تدبيرها ولا على جلب ما ينفعها إليها ولا دفع ما يضرها عنها ، وقوله وفوضت أمري إليك ،  
 أي توكلت عليك في أمري كله ، وقوله وألجأت ، أي اعتمدت في أموري عليك لتعينني على ما ينفعني ، لأن من

استند الى شيء تقوى به واستعان به ، وخصه بالظهر لان العادة جرت أن الانسان يعتمد بظهره الى ما يستند اليه ، وقوله « رغبة ورهبة اليك » أى رغبة في ردة ذك وثوابك « ورهبة » أى خوفاً من غضبك ومن عقابك . قال ابن الموزى : أسقط « من » مع ذكر الرهبة وأعمل « الى » مع ذكر الرغبة وهو على طريق الاكتفاء كقول الشاعر « وزججن الحواجب والميونا ، والعيون لا تزجج » لكن لما جمعهما في نظم حمل أحدهما على الآخر في اللفظ ، وكذا قال الطيبي ، ومثل بقوله « متقلداً سيفاً ورعاً » . قلت : ولكن ورد في بعض طرقه بانيات « من » ولفظه « رغبة منك ورغبة اليك » أخرجه النسائي وأحمد من طريق حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة . قوله ( لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك ) أصل ملجأ بالهمز ومنجأ بغير همز ولكن لما جمعا جاز أن يهزوا للزدواج ، وإن يترك الهمز فيهما ، وأن يهز المهموز ويترك الآخر ، فهذه ثلاثة أوجه ، ويجوز التنوين مع القصر فتصير خمسة . قال الكرماني : هذان اللفظان إن كانا مصدرين يتنازعان في « منك » وإن كانا ظرفين فلا ، إذ اسم المكان لا يعمل ، وتقديره لا ملجأ منك الى أحد الا اليك ولا منجأ منك الا اليك . وقال الطيبي : في نظم هذا الذكر عجائب لا يعرفها الا المنقن من أهل البيان ، فأشار بقوله « أسلت نفسي » الى أن جوارحه منقادة لله تعالى في أوامره ونواهيه ، وبقوله « وجهت وجهي » الى أن ذاته مخصصة له بريئة من النفاق ، وبقوله « فوضت أمري » الى أن أموره الخارجة والداخلية مفوضة اليه لا مدبر لها غيره ، وبقوله « ألجأت ظهري » الى أنه بعد التفويض يلتجئ اليه بما يضره وبؤذبه من الاسباب كلها . قال : وقوله رغبة ورهبة منصوبان على المفعول له على طريق القف والنشر ، أى فوضت أموري اليك رغبة والجلات ظهري اليك رهبة . قوله ( آمنت بكتابك الذي أنزل ) يشتمل أن يريد به القرآن ، ويشتمل أن يريد اسم الجنس فيشمل كل كتاب أنزل . قوله ( ونبيك الذي أرسلت ) وقع في رواية أبي زيد المروزي « أرسلته وأنزلته » في الاول زيادة الضمير فيهما . قوله « فأن مات هل الفطرة » في رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق الآتية في التوحيد « من ليلتك » وفي رواية المسيب بن رافع « من فلقن ثم مات تحت ليلته » قال الطيبي : فيه اشارة إلى وقوع ذلك قبل أن ينسلخ النهار من الليل وهو تحت ، أو المعنى بالنتج أى مات تحت نازل ينزل عليك في ليلتك ، وكذا معنى « من » في الرواية الاخرى أى من أجل ما يحدث في ليلتك ، وقوله « على الفطرة » أى على الدين القويم ملة ابراهيم ، فانه عليه السلام أسلم واستسلم ، قال الله تعالى عنه ( جاء ربه بقلب سليم ) وقال عنه ( أسلمت لرب العالمين ) وقال ( فلما أسلما ) وقال ابن بطال وجاعة : المراد بالفطرة هنا دين الاسلام ، وهو بمعنى الحديث الآخر « من كان آخر كلامه لا إله الا الله دخل الجنة » قال القرطبي في « المفهم » : كذا قال الشيوخ وفيه نظر لانه اذا كان قائل هذه الكلمات المتضمنة للمعاني التي ذكرت من التوحيد والتسليم والرضا الى أن يموت كمن يقول لا إله الا الله عن لم يخطر له شيء من هذه الامور قان فائدة هذه الكلمات العظيمة وتلك المقامات الشريفة ؟ ويمكن أن يكون الجواب أن كلامها وان مات على الفطرة فبين الفطرتين ما بين الحالتين ، ففطرة الاول فطرة المقربين وفطرة الثاني فطرة أصحاب الدين . قلت : وقع في رواية حصين بن عبد الرحمن عن سعد بن عبيدة في آخره عند أحمد بدل قوله مات على الفطرة « بنى له بيت في الجنة » وهو يؤيد ما ذكره القرطبي . ووقع في آخر الحديث في التوحيد من طريق أبي إسحق عن البراء « وان أصبحت أصبت خيراً » وهكذا المسلم

والترمذي من طريق ابن هبيرة عن أبي اسحق ، قال أصبحت أصبحت وقد أصبت خيرا ، وهو عند مسلم من طريق حصين عن سعد بن عبيدة ولفظه ، وإن أصبح أصاب خيرا ، أي صلاحا في المال وزيادة في الاعمال . **قوله** (قلت) كذا لأبي ذر وأبي زيد المروزي ، ولغيرهما لجهات استذكرهم ، أي اتعظمن . ووقع في رواية الثوري عن منصور الماضية في آخر كتاب الوضوء ، فردتها ، أي رددتها ، تلك الكلمات لأحفظهن . ومسلم من رواية جرير عن منصور ، فرددتني لاستذكرهم . **قوله** (و. رسولك الذي أرسلت ، قال : لا . وبنيك الذي أرسلت) في رواية جرير عن منصور ، فقال قل وبنيك ، قال القرطبي تبعا لغيره : هذا حجة بأن لم يجوز نقل الحديث بالمعنى ، وهو الصحيح من مذهب مالك ، فإن لفظ النبوة والرسالة غناغان في أصل الوضع ، فإن النبوة من الأنبا وهو الخبر فالنبي في العرف هو المنبا من جهة الله بأمر يقتضى كتابها ، وإن أمر بتبليغه إلى غيره فهو رسول ، والافو في غير رسول . وعلى هذا فكل رسول نبي بلا عكس ، فإن النبي والرسول اشتركا في أمر عام وهو النبا واقترا في الرسالة ، فإذا قلت : فلان رسول فضمن أنه نبي رسول . وإذا قلت : فلان نبي لم يستلزم أنه رسول ، فأراد **عليه السلام** أن يجمع بينهما في اللفظ لاجتماعهما فيه حتى يفهم من كل واحد منهما من حيث اللفظ ما وضع له وليخرج عما يكون شبه التكرار في اللفظ من غير فائدة ، فانه إذا قال : ورسولك ، فقد فهم منه أنه أرسله ، فإذا قال : الذي أرسلت ، صار كالحشو الذي لا فائدة فيه . بخلاف قوله : وبنيك الذي أرسلت ، فلا تكرر فيه لا تحقفا ولا متروما ، انتهى كلامه . وقوله صار كالحشو متعقب اثبوت في أفصح الكلام كقوله تعالى ( وما أرسلنا من رسول إلا لسان قومه . إنا أرسلنا اليكم رسولا شاهدا عليكم . هو الذي أرسل رسولنا بالهندی ) ومن غير هذا اللفظ ( يوم ينادى المنادى ) الى غير ذلك ، فالأولى حذف هذا الكلام الأخير والاقتصار على قوله : وبنيك الذي أرسلت ، في هذا المقام أفيد من قوله ورسولك الذي أرسلت لما ذكر ، والذي ذكره في الفرق بين الرسول والنبي مقيد بالرسول البشري . والافلاطون الرسول كما في اللفظ هنا يتناول الملك كجبريل مثله لا فيظاهر ذلك فائدة أخرى وهي تعيين البشري دون الملك فيخلص الكلام من القيس . واما الاستدلال به على منع الرواية بالمعنى ففيه نظر . لأن شرط الزاوية بالمعنى أن يتفق اللفظان في المعنى المذكور ، وقد تقرر أن النبي والرسول متغايران لفظا ومعنى فلا يتم الاحتجاج بذلك . قيل وفي الاستدلال بهذا الحديث لمنع الرواية بالمعنى مطاقتان ، وخصوصا إبدال الرسول بالنبي وعكسه إذا وقع في الرواية ، لأن الذات المحدث عنها واحدة ، فالمراد بفهم بأي صفة وصف بها الموصوف إذا ثبتت الصفة له . وهذا بناء على أن السبب في منع الرواية بالمعنى أن الذي يستجيز ذلك قد يظن يوفى بمعنى اللفظ الآخر ولا يكون كذلك في نفس الأمر كما عاهد في كثير من الاحاديث ، فالاحتمالات الاتيان باللفظ ، فعلى هذا إذا تحقق بالقطع أن المعنى فهما متعبد لم يضر ، بخلاف ما إذا اقتصر على الظن ولو كان غالبا . وأولى ما قيل في الحسكة في ربه **عليه السلام** على من قال الرسول بدل النبي أن ألفاظ الاذكار توقيفية . ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس ، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به . وهذا اختيار الماوري قال : فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحرفه . وقد يتعين الجواز بتلك الحروف . وأمله أرحم اليه بهذه الكلمات فيتعين أدائها بحرفها . وقال النووي : في الحديث ثلاث سنن أحدها الوضوء عند النوم ، وإن كان متوضعا كفاه لأن المقصود النوم على طهارة . ثانيا النوم على اليقين . ثالثا الختم بذكر الله . وقال الكرماني : هذا الحديث يشتمل على الإيمان



بكل ما يجب الإيمان به، أجمالا من الكتب والرسل من الالهيات والنبويات، وعلى إسناد الكل الى الله من الذوات والصفات والأفعال، لذكر الوجه والنفس والأمر واسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه، وهذا كله بحسب المماش، وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيرا وشرا وهذا بحسب المعاد. (تنبيه): وقع عند النسائي في رواية عمرو بن مرة عن سعد بن عبيدة في أصل الحديث «أمنت بكتابك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت»، وكأنه لم يسمع من سعد بن عبيدة الرواية التي في آخره فروى بالمعنى، وقد وقع في رواية أبي اسحق عن البراء نظير ما في رواية منصور عن سعد بن عبيدة أخرجه الترمذي من طريق سفيان بن عيينة عن أبي اسحق، وفي آخره «قال البراء: فقلت وبرسولك الذي أرسلت، فطمع بيده في صدري ثم قال: ونبيك الذي أرسلت». وكذا أخرج النسائي من طريق فطر بن خليفة عن أبي اسحق وانقطعت يده في صدري، نعم أخرج الترمذي من حديث رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال: «إذا اضطجع أحدكم على عینه ثم قال: فذكر نحو الحديث، وفي آخره «أؤمن بكتابك الذي أنزلت وبرسولك الذي أرسلت»، هكذا فيه بصيغة الجمع، حسن هريب. فان كان محفوظا فالمر فيه حصول التعميم الذي دلت عليه صيغة الجمع صريحا فدخل فيه جميع الرسل من الملائكة والبشر فأمن اللبس، ومنه قوله تعالى (كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) والله أعلم

### ٧ - باب ما يقول إذا نام

٦٣١٢ - حدثنا سفيان عن عبد الملك عن ربيع بن حراش «عن حذيفة قال: كان النبي ﷺ إذا أوى الى فراشه قال: باسمك أموت وأحيا. وإذا قام قال: الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا، وإليه النشور»، تنشرها: تخرجها

[الحديث ٦٣١٢ - أطراجه في: ٦٣١٤، ٦٣١٤، ٦٣١٤]

٦٣١٣ - حدثنا سعيد بن الربيع وعبد بن عرفة قالا حدثنا شعبة عن أبي اسحاق «سمعت للبراء بن عازب أن النبي ﷺ أمر رجلا ح.»، وحدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو اسحاق الهمداني «عن البراء بن عازب أن النبي ﷺ أوصى رجلا فقال: إذا أردت مضجعتك فقل: اللهم أسد نفسي إليك، وفوضت أمري إليك، ووجهت وجهي إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لاملجأ ولا منجأ منك الا إليك. أمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت. فان مت مت على الفطرة

قوله (باب ما يقول إذا نام) سقطت هذه الترجمة لبعضهم ونبتت للاكثر. قوله (سفيان) هو الثوري، وعبد الملك هو ابن عمير، ونبت في رواية أبي ذر وأبي زيد المروزي عن عبد الملك بن عمير، قوله (إذا أوى الى فراشه) أي دخل فيه، وفي الطريق الآتية قريبا «إذا أخذ مضجعه»، وأرى بالقصر. وأما قوله «الحمد لله الذي آراننا فهو بالمد ويجوز فيه القصر، والضابط في هذه اللفظة أنها مع اللزوم تمد في الإفصح ويجوز القصر، وفي التمديد بالعكس. قوله (باسمك أموت وأحيا) أي بذكر اسمك أحيا ما حييت وعليه أموت. وقال القرطبي:

قوله : باسمك أموت ، يدل على أن الاسم هو المسمى ، وهو كقوله تعالى ( سبح اسم ربك الاعلى ) أى سبح ربك ، هكذا قال جل الفارحين ، قال : واستفدت من بعض المشايخ معنى آخر وهو أن الله تعالى سمي نفسه بالاسماء الحسنى ومما فيها ثابتة له فكل ما صدر في الوجود فهو صادر عن تلك المقننات ، فكأنه قال باسمك الهى أحيأ وباسمك المميت أموت انتهى ملخصا . والمعنى الذى صدرت به اليق ، وعليه فلا يدل ذلك على أن الاسم غير المسمى ولا عينه ، ويحتمل أن يكون لفظ الاسم هنا زائدا كما في قول الشاعر :

د الى الحول ثم اسم السلام عليك ، . قوله ( وإذا قام قال الحمد لله الذى أحيانا بعد ما أماتنا ) قال أبو اسحق الزجاج : النفس التى تفارق الإنسان عند النوم هى التى للتمييز ، وأتى تفارقه عند الموت هى التى للحياة وهى التى يزول معها النفس ، وسى النوم موتا لأنه يزول معه العقل والحركة تمثيلا ونشديا قاله فى النهاية ، ويحتمل أن يكون المراد بالموت هنا السكون كما قالوا ماتت الریح أى سكنت ، فيحتمل أن يكون أطلق الموت على النائم بمعنى إرادة سكون حركته أقوله تعالى ( وهو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه ) قاله الطيبي ، قال : وقد يستعار الموت للأحوال الشاقة كالفقر والذل والسؤال والهرم والمعصية والجمل ، وقال القرطبي فى د المفهم : النوم والموت مجمعهما انقطاع تعاق الروح بالبدن ، وذلك قد يكون ظاهرا وهو النوم ولذا قيل النوم أخو الموت ، وباطنا وهو الموت ، فإطلاق الموت على النوم يكون مجازا لاشتراكهما فى انقطاع تعاق الروح بالبدن . وقال الطيبي : الحكمة فى إطلاق الموت على النوم أن انتفاع الإنسان بالحياة إنما هو لتجوى رضا الله عنه وقصد طاعته واجتناب سخطه وعقابه ، فن نام زال عنه هذا الانتفاع فكان كالميت لحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع ، قال : وهذا التأويل موافق للحديث الآخر الذى فيه : وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ، وينتظم معه قوله : واليه النشور ، أى واليه المرجع فى نيل الثواب بما يكتسب فى الحياة . قلت : والحديث الذى أشار إليه سيأتى مع شرحه قريبا . قوله ( واليه النشور ) أى البعث يوم القيامة والأحياء بعد الأماتة ، يقال نشر الله الموتى فنشروا أى أحيام لحيا . قوله ( فنشروا تخرجها ) كذا ثبت هذا فى رواية السرخسى وحده ، وقد أخرجه الطبرى من طريق على بن أبى طلحة عن ابن عباس بذلك وذكرها بالزأى من أنشروا إذا رفعه بتدريج وهى قراءة المكوفين وابن عامر ، وأخرج من طريق ابن أبى نجيح عن مجاهد قال : فنشروا أى نجيها ، وذكرها بالراء من أنشروا أى أحياء ومنه ( ثم إذا شاء أنشروا ) وهى قراءة أهل الحجاز وابن عمرو قال : والقراءتان متقاربتان فى المعنى ؛ وقرئ فى الشاذ بفتح أوله بالراء وبالزأى أيضا وبضم التثنية ميمها أيضا . قوله ( عن أبى إسحق ) هو السبيعى ( سمعت البراء أن النبى ﷺ أمر رجلا ح . وحدثننا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب ) كذا للاكثر ، وفى رواية السرخسى د عن أبى إسحق سمعت البراء ، والاول أصوب وإلا لكان موافقا لرواية الأولى من كل جهة ، ولأحد عن عفان عن شعبة د أمر رجلا من الأنصار ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى فى الباب قبله . ( تبيين ) : الاول لشعبة فى هذا الحديث شيخ آخر أخرجه النسائى من طريق غندر عنه عن مهاجر أبى الحسن عن البراء ، وغندر من أثبت الناس فى شعبة وأمكن لا يقدح ذلك فى رواية الجماعة عن شعبة ، فكأن لشعبة فيه شيخين الثانى وقع فى رواية شعبة عن أبى إسحق فى هذا الحديث عن البراء د لا ملجأ ولا منجا منك الا إليك ، وهذا القدر من الحديث مدرج لم يسمعه

أبو اسحق من البراء وإن كان ثابتاً في غير رواية أبي اسحق عن البراء ، وقد بين ذلك إسرائيل عن حمدة أبي اسحق ، وهو من أثبت الناس فيه ، أخرجه النسائي من طريقه فساق الحديث بتمامه ثم قال . كان أبو اسحق يقول لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، لم أسمع هذا من البراء سمعتهم يذكرونه عنه ، وقد أخرجه النسائي أيضاً من وجه آخر عن أبي اسحق عن هلال بن يساف عن البراء

#### ٨ - باب وضع اليد تحت الخلد البيني

٦٣١٤ - **حدثني** موسى بن اسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن عبد الملك عن ربيد عن حذيفة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من الليل وضع يده تحت خذه ثم يقول : اللهم باسمك أموت وأحيا . وإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماننا ، وإليه اللشور

**قوله** ( باب وضع اليد تحت الخلد البيني ) كذا فيه بتأنيث الخلد وهو لغة ، ذكر فيه حديث حذيفة المذكور في الباب الذي قبله وفيه وضع يده تحت خذه ، قال الاسماعيلي : في ذكر البيني وإنما ذلك وقع في رواية شريك ومحمد بن جابر عن عبد الملك بن عمير . قلت : جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث وطريق شريك هذه أخرجه أحمد من طريقه ، وفي الباب عن البراء أخرجه النسائي من طريق أبي عبيدة والثوري عن أبي اسحق عنه ، أن النبي ﷺ كان إذا أوى إلى فراشه وضع يده اليمنى تحت خذه الايمن وقال : اللهم فني هذا بك يوم تبعث عبادك ، وسنده صحيح . وأخرجه أيضا بسند صحيح عن حفصة وزاد يقول ذلك ثلاثا ،

#### ٩ - باب النوم على الشق الايمن

٦٣١٥ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عبد الواحد بن زياد **حدثنا** العلاء بن المسيب قال **حدثني** أبي عن البراء بن عازب قال : كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الايمن ثم قال : اللهم أسلمت نفسي إليك ، ووجهت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، وألجأت ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك . آمنت بكتابك الذي أنزلت ، ونبيك الذي أرسلت . وقال رسول الله ﷺ : من قالهن ثم مات مات تحت ليلته مات على الفطرة

**قوله** ( باب النوم على الشق الايمن ) تقدمت فوائد هذه الترجمة قريبا ، وبين النوم والضجج عموم وخصوص وجهي . **قوله** ( العلاء بن المسيب عن أبيه ) هو ابن رافع السكاهلي ويقال الثعلبي بمثلثة ثم مهملة يكنى أبا العلاء ، وكان من ثقات السكوفيين ، وما لولده العلاء في البخاري الا هذا الحديث وآخر تقدم في غروة الحديثية وهو ثقة ، قال الحاكم : له أوام . ( تنبيه ) : وقع في « مستخرج أبي نعيم » في هذا الموضع ما نصه « استرهبهم من الرهبة . ملكوت ملك مثل رهبت ورهوت ، تقول : ترهب غير من أن ترحم ، انتهى ولم أره لغيره هنا . وقد تقدم قوله « استرهبهم من الرهبة » في تفسير سورة الاحراف وباقية تقدم في تفسير الانعام ، وتكلمت عليه هناك

يُنْتَ مَوْقِعٌ فِي سِيَاقِ أَبِي ذَرٍّ فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ وَأَنْ الصَّوَابَ كَالَّذِي وَقَعَ هُنَا ، وَاقِهِ أَهْلُ

### ١٠ - بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ

٦٣١٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سَفْيَانَ عَنْ سُلَيْمَةَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ

اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : بَتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ، قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَنَى حَاجَتَهُ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ ، ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ فَأَنَى الْفَرَسَ فَأُطْلِقَ شَيْئًا قِيًّا ، ثُمَّ نَوَضَا وَضُوءًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ لَمْ يُكَثِّرْ وَقَدْ أَبْلَغَ ، فَصَلَّى فَقُمْتُ فَتَضَعْتُ كَرَاهِيَةً أَنْ يَرَى أَنِي كُنْتُ أَتَقِيهِ ، فَخُوضَاتُ ، فَقَامَ يُصَلِّي فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، فَأَخَذَ بَأُذُنِي فَأَدَارَتْنِي عَنْ يَمِينِهِ ، فَتَنَامْتُ صَلَاحَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ - وَكَانَ إِذَا نَامَ نَفَخَ - فَأَذَنَهُ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ ، فَصَلَّى وَلَمْ يَقُوضْ ، وَكَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا ، وَفِي بَصَرِي نُورًا ، وَفِي سَمْعِي نُورًا ، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ يَسَارِي نُورًا ، وَفَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا ، وَأَمَامِي نُورًا ، وَخَلْفِي نُورًا ، وَاجْعَلْ لِي نُورًا . قَالَ كُرَيْبٌ : وَسَمِعْتُ فِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ وَلَدِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَخْدُمُونِي بِهِنَ ، فَذَكَرَ عَصْبِي وَلَحْيِي وَدُمِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي ، وَذَكَرَ تَخَصُّلَتَيْنِ

٦٣١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي مَسْلَمَةَ عَنْ طَاوُسٍ « عَنْ ابْنِ

عَبَّاسٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَجَبَّدُ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَلَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ الْحَقُّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ ، وَقَوْلُكَ حَقٌّ وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، وَالَّذِينَ يُوَفَّقُونَ حَقٌّ وَوَعْدُكَ حَقٌّ . اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ وَبِكَ خَاصِمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكِمْتُ ، فَافْغِرْ لِي مَا قَدْ مَتُّ وَمَا أَخْرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ الْمَقْدُمُ وَأَنْتَ الْآخِرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ - أَوْ - لَا إِلَهَ غَيْرُكَ »

**قوله** ( بَابُ الدُّعَاءِ إِذَا انْتَبَهَ مِنَ اللَّيْلِ ) فِي رَوَايَةِ الدَّكْشَمِيِّ بِاللَّيْلِ ، وَوَقَعَ عِنْدَهُمْ فِي أَوَّلِ التَّجَدُّدِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الصَّلَاةِ بِالْعَكْسِ . ذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . الْأَوَّلُ : **قوله** ( عَنْ سَفْيَانَ ) هُوَ الثَّوْرِيُّ ، وَسُلَيْمَةُ هُوَ ابْنُ كَهِيلٍ . **قوله** ( بَتُّ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ) تَقْدِيمُ تَرْجُمَهُ مَضْمُومًا إِلَى مَا فِي ثَانِي حَدِيثِ الْبَابِ فِي أَوَّلِ أَبْوَابِ الْوُجُودِ مَا فِي آخِرِهِ مِنَ الدُّعَاءِ فَأَحْلَتْ بِهِ عَلَى مَا عِنَّا . وَقَوْلُهُ فِيهِ « فَغَسَلَ وَجْهَهُ ، كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ ، وَآخِرُهُ « غَسَلَ ، بِفِعْرِ قَاءَ . وَقَوْلُهُ « شَيْئًا قِيًّا » بِكسر الميمونة وتخفيف النون ثم قاف هو رباط القربة يشد حلقها فشبّه بما يشدق به ، وَقِيلَ هُوَ مَا تَمَاقُ بِهِ ، وَرَجَّحَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَوَّلَ . **قوله** ( وَضُوءًا بَيْنَ وَضُوءَيْنِ ) قَدْ فُهِمَ بِقَوْلِهِ « لَمْ يَكْثُرْ وَقَدْ أَبْلَغَ » وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قُلُّ مِنَ الْمَاءِ مَعَ التَّشَابُهِ أَوْ اقْتِصَارُ عَلَى دُونَ الثَّلَاثِ ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ « وَإِلَى جَانِبِهِ مَخْضَبٌ مِنْ بَرَامٍ مُطَبَّقٌ عَلَيْهِ سَوَاكٌ فَاسْتَنَ بِهِ ثُمَّ نَوَضَا » : **قوله** ( أَتَقِيهِ ) بِمَثْنَاءِ ثَقِيلَةٍ وَقَافٍ

مكسورة كذا بالنسبة وطائفة ، قال الخطابي : أى ارتقبه . وفي رواية بتخفيف النون وتشديد القاف ثم موحدة من التنيب وهو التفتيش . وفي رواية القابض ، أبيه ، يسكون الموحدة بعدد معجمة مكسورة ثم تحتانية أى أطلبه ، وللاكثر أدقبه ، وهى أوجه . **قوله** ( فتتامت ) بمثنائين أى تكلمات ، وهى رواية شعبة عن سلمة عن سلمة بن مسلم . **قوله** ( فنام حتى نفع ) وكان إذا نام نفع ( في رواية مسلم ثم نام حتى نفع ) وكذا نفعه إذا نام بنفعه . **قوله** ( وكان يقول في دعائه ) فيه إشارة إلى أن دعاءه حينئذ كان كثيرا ، وكان هذا من جملة ، وقد ذكر في ثاني حديث الباب قوله ، اللهم أنت نور السموات والأرض الخ ، ووقع في رواية شعبة عن سلمة ، فكانت يقول في صلاته وسجوده ، وسأذكر أن في رواية الأرمذى زيادة في هذا الدعاء طرية ، ووقع عند مسلم أيضا في رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه أنه قال الذكر الآتي في الحديث الثاني أول ما قام قبل أن يدخل في الصلاة ، وقال هذا الدعاء المذكور في الحديث الأول وهو ذاهب إلى صلاة الصبح ، فأفاد أن الحديثين في قصة واحدة وأن تفريقهما صنيع الرواة . وفي رواية الأرمذى التي سبأت التنبه عليها أنه **قوله** قال ذلك حين فرغ من صلاته ، ووقع عند البخاري في « الأدب المفرد » من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس « كان رسول الله **ﷺ** إذا قام من الليل يصل فقصى صلاته يثنى على الله بما هو أهله ، ثم يكون آخر كلامه اللهم اجعل في قلبي نورا الحديث » ويجمع بأنه كان يقول ذلك عند القرب من فراغه . **قوله** ( اللهم اجعل في قلبي نورا الخ ) قال الأكرمان : الثنتين فيها التعميم أى نورا عظيما كذا قال ، وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والمجاهات الست وقال في آخره « واجعل لي نورا » . وللمسلم عن عبد الله بن هاشم عن عبد الرحمن بن موهب بسند حديث الباب « وعظم لي نورا » بتشديد الظاء المعجمة . ولأبي يعلى عن أبي خيثمة عن عبد الرحمن « وأعظم لي نورا » أخرجه الاسماعيل ، وأخرجه أيضا من رواية بشار عن عبد الرحمن . وكذا لأبي عوانة من رواية أبي حذيفة عن سفيان وللمسلم في رواية شعبة عن سلمة واجعل لي نورا « أو قال « واجعل لي نورا » هذه رواية غندر عن شعبة ، وفي رواية أنضر عن شعبة « واجعلني » ولم يشك . والطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « واجعل لي يوم القيامة نورا » . **قوله** ( قال كريب : وسبغ في التابوت ) قلت : حاصل ما في هذه الرواية عشرة ، وقد أخرجه مسلم من طريق عقيل عن سلمة بن كهيل « فدعا رسول الله **ﷺ** بتسع عشرة كلمة حدثها كريب لحفظت منها اثني عشرة ونسيت ما بقي ، فذكر ما في رواية الثوري هذه وزاد « وفي لسان نورا » بعد قوله « في قلبي » وقال في آخره « واجعل لي في قميصي نورا وأعظم لي نورا » وهاتان ثلثان من السبع التي ذكر كريب أنها في التابوت مما حدثه بعض ولد العباس . وقد اختلف في مراده بقوله التابوت لحزم الديماطي في حديثه بأن المراد به الصدر الذي هو وعاء القلب ، وسبق ابن بطال والداودي إلى أن المراد بالتابوت الصدر ، وزاد ابن بطال : كما يقال لمن يحفظ العلم : عليه في التابوت مستودع ، وقال الثوري تبعا لغيره : المراد بالتابوت الاضلاع وما تحويه من القلب وغيره تشبها بالتابوت الذي يحرز فيه المتاع ، يعنى سبع كلمات في قلبي ولم تكن نسيها ، قال : وقيل المراد سبعة أنوار كانت مكتوبة في التابوت الذي كان لبني اسرائيل فيه السكنة ، وقال ابن الجوزي يريد بالتابوت الصندوق أى سبع مكتوبة في صندوق عنده لم يحفظها في ذلك الوقت . قلته : ويؤيده ما وقع عند أبي عوانة من طريق أبي حذيفة عن الثوري بسند حديث الباب « قال كريب وستة

هندى مكتوبات في الثابت و وجود القرطبي في « المفهم » وغير واحد بان المراد بالثابت الجسد أى ان السبع المذكورة تتعلق بجسد الإنسان بخلاف أكثر ما تقدم فإنه يتعلق بالمعاني كالجهاز السمع وإن كان السمع والبصر من الجسد ، وحكى ابن التين عن الداودى أن معنى قوله « في الثابت » ، أى في حقيقة في ثابت عند بعض ولد العباس ، قال : والخصانان العظيم والمنح ، وقال الكرمانى : لهما الفهم والعظم ، كذا قال وفيه نظر ، وأوضحه . قوله ( فلقبت رجلا من ولد العباس ) قال ابن بطلال : ليس كريب هو القائل ، فلقبت رجلا من ولد العباس ، وإنما قاله سلق بن كهيل الراوى عن كريب . قلت : هو عتمل ، وظاهر رواية أبى حذيفة أن القائل هو كريب ، قال ابن بطلال : وقد وجدت الحديث من رواية على بن عبد الله بن عباس عن أبيه قال فذكر الحديث مطولا ، وظهرت منه معرفة الخصالتين اللتين نسبهما قال فيه « اللهم اجعل في عظامي نورا وفي قبري نورا » . قلت : بل الاظهر أن المراد بهما اللسان والنفس وهما اللذان زادهما عقيل في روايته عند مسلم وهما من جملة الجسد ، وينطبق عليه التأويل الأخير للثابت ، وبذلك جزم القرطبي في « المفهم » ولا ينافيه ما عده ، والحديث الذى أشار اليه أخرجه الترمذى من طريق داود بن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده « سمعت نبي الله ﷺ ليلة حين فرغ من صلاته يقول : اللهم انى أسألك رحمة من عندك ، فساق الدعاء بطوله وفيه « اللهم اجعل لى نورا في قبري » ثم ذكر القلب ثم الجهات الست والسمع والبصر ثم الشعر والبشر ثم اللحم والدم والعظام ثم قال في آخره « اللهم عظم لى نورا وأعظم لى نورا واجعل لى نورا » قال الترمذى غريب . وقد روى شعبة وسفيان عن سلق بن كريب بعض هذا الحديث ولم يذكره بطوله انتهى . وأخرج الطبري من وجه آخر عن على بن عبد الله بن عباس عن أبيه في آخره « وزدنى نورا . قلها ثلاثا » وعند ابن أبي عاصم في كتاب الدعاء . من طريق عبد الحميد بن عبد الرحمن عن كريب في آخر الحديث « وهب لى نورا على نور ، ويجمع من اختلاف الروايات كما قال ابن العربي خمس وعشرون خصلة . قوله ( فذكره ) بفتح المهملة وبضمها . رحمة قال ابن التين هى أطياب المفاضل ، وقوله « وبشرى » بفتح الموحدة والمعجمة : ظاهر الجسد . قوله ( وذكر خمسين ) أى تسعة السبعة ، قال القرطبي : هذه الانوار التى دعا بها رسول الله ﷺ يمكن حملها على ظاهرها فيمكن سأل الله تعالى أن يجعل له في كل عضو من أعضائه نورا يستضيء به يوم القيامة في تلك الظلم هو ومن تبعه أو من شاء الله منهم ، قال والاولى أن يقال : هى مستمارة للعالم والهداية كما قال تعالى ( فهو على نور من ربه ) وقوله تعالى ( وجعلنا لى نورا يمشى به فى الناس ) ثم قال : والتحقيق في معناه أن النور مظهر ما نسب اليه ، وهو يختلف بحسبه : فنور السمع مظهر السموعات ، ونور البصر كاشف للبصرات ، ونور القلب كاشف عن المعلومات ، ونور الجوارح ما يبدو عليها من أعمال الطاعات . قال الطيبي : معنى طلب النور الاعضاء عضوا أن يتعلى بانوار المعرفة والطاعات ويتحرى عما عداها ، فإن الضمائر تحيط بالجهات الست بالواسوس فكان التخلص منها بالانوار السادة لتلك الجهات . قال : وكل هذه الامور راجعة الى الهداية والبيان وضياء الحق ، والى ذلك يرشد قوله تعالى ( الله نور السموات والارض ) الى قوله تعالى - نور على نور ، هدى الله لنوره من يشاء ) انتهى ملاحظا . وكان فى بعض ألفاظه ما لا يليق بالمقام لحذفته . وقال الطيبي أيضا : خص السمع والبصر والقلب بلفظ « لى » لان القلب مقر الفكرة فى آلاء الله ، والسمع والبصر مسارح آيات الله المصونة ، قال : وخص البين والشمال بعن إيذاننا بتجاوز الانوار عن قلبه وسمعه وبصره الى من عن يمينه

وشماله من أنبائه ، وهو من بقية الجهات بمن يشمل استنارته وإنارته من الله والخلق . وقوله في آخره « واجعل لي نورا » هي فذلك لذلك وتأكيده . **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( كان إذا قام من الليل يتمجد ) تقدم شرحه مستوفى في أوائل النهج ، وقوله في آخره « لا إله إلا أنت أرى لا إله غيرك » شك من الرازي . ووقع في رواية الطبراني في آخره « ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم »

## ١١ - باب التكبير والتسبيح عند المنام

٦٣١٨ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن الحكم عن ابن أبي ليلى « عن علي » أن فاطمة عليها السلام شكت ما تلقى في يدها من الرحي « فأنت النبي ﷺ تسأله خادما ، فلم نجد ، فذكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرته ، قال فبأينا وقد أخذنا مضاجعتنا ، فذهبت أقوم ، فقال : مكانك ، فجلس بيننا حتى وجدت برد قدميه على صدري ، فقال : ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ؟ إذا أويتما إلى فراشكما - أو أخذتما مضاجعتكما - فكبرا أربعين وثلاثين ، وصبرا ثلاثين وثلاثين ، واحدا ثلاثين وثلاثين ، فهذا خير لكما من خادم » . وعن شعبة عن خالد بن ابن سيرين قال : التسبيح أربع وثلاثون

**قوله** ( باب التكبير والتسبيح عند المنام ) أي والتحميد . **قوله** ( عن الحكم ) هو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر فقيه الكوفة . وقوله « عن ابن أبي ليلى » هو عبد الرحمن . وقوله « عن علي » قد وقع في النفقات « عن بدل بن المحبر عن شعبة أخبرني الحكم سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى أنبأنا علي » . **قوله** ( أن فاطمة شكت ما تلقى في يدها من الرحي ) زاد بدل في روايته « مما تطعن » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي عند الطبراني « وأرته أورا في يدها من الرحي » وفي زوائد عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وصحبه ابن حبان من طريق محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي « اشتكت فاطمة جمل يدها » وهو بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام معناه التقطيع ، وقال الطبري : المراد به غلط اليد ، وكل من عمل عملا بكفه فحافظ جلد ما قبل مجلت كفه . وعند أحمد من رواية هبة ابن يزيد عن علي « قلت لفاطمة لو أدبت النبي ﷺ فساأنه خادما ، فقد أجهدك الطعن والعمل » وعنده وعند ابن سعد من رواية هطاء بن السائب عن أبيه عن علي « أن رسول الله ﷺ لما توجه فاطمة فذكر الحديث وفيه « فقال علي لفاطمة ذات يوم : والله لقد سنوت حتى اشتكت صدري ، فقالت : وأنا والله لقد طعنت حتى مجلت يداي » وقوله « سنوت » بفتح المهملة والنون أي استقيت من البئر فكنت مكان السانية وهي الناقة ، وعند أبي داود من طريق أبي الورد بن ثمامة عن علي بن أعبد عن علي قال « كانت عندي فاطمة بنت النبي ﷺ ، جهرت بالرحى حتى أثرت بيدها ، واستقت بالقرية حتى أثرت في عنقها ، وقمت البيت حتى اثرت ثيابها » وفي رواية له « وخبرت حتى تغير وجهها » . **قوله** ( فأنت النبي ﷺ تسأله خادما ) أي جارية تخدمها ، ويطلق أيضا على الذكر . وفي رواية السائب « وقد جاء الله أباك بسبي ، فأذهبي إليه فاستخدميه » أي أسأليه خادما . وزاد في رواية يحيى القطان عن شعبة « تقدم في النفقات « وبلغنا أنه جاءه رفيق ، وفي رواية بدل « وبلغنا أن رسول الله ﷺ أني بسبي » . **قوله** ( فلم

تجده ) في رواية القطان و فلم تصادفه ، وفي رواية بدل فلم توافقه وهي بمعنى تصادفه ، وفي رواية أبي الورد « فأنته فوجدت عنده حدثا ، بضم المهملة وتثنية الدال وبعد الألف مثله أي جماعة يتحدثون » فاستحييت فرجعت ، فيحمل على أن المراد أنها لم تجده في المنزل بل في مكان آخر كالسجد وعنده من يتحدث معه . قوله ( فنكرت ذلك لعائشة ، فلما جاء أخبرني ) في رواية القطان و أخبرته عائشة ، زاد غندر عن شعبة في المناقب « بمحبة فاطمة ، وفي رواية بدل و فنكرت ذلك عائشة له ، وفي رواية بجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر الفريابي في « الذكر ، والدارقطني في « الملل ، وأصله في مسلم و حتى أتت منزل النبي ﷺ فلم توافقه ، فنكرت ذلك له أم سلمة بعد أن رجعت فاطمة و يجمع بأن فاطمة التست في بيتي أمي المؤمنين ، وقد وردت القصة من حديث أم سلمة نفسها أخرجهما الطبري في تهذيبه من طريق شهر بن حوشب عنها قالت « جاءت فاطمة إلى رسول الله ﷺ تشكو إليه الخدعة ، فنكرت الحديث مختصرا ، وفي رواية السائب « فأنت النبي ﷺ فقال : ما جاء بك يا بنية ؟ قالت : جئت لأسلم عليك ، واستحييت أن تسأله ورجعت ، فقلت : ما فعلت ؟ قالت : استحييت . قلت : وهذا يخالف لما في الصحيح ، ويمكن الجمع بأن تكون لم تذكر حاجتها أولا على ما في هذه الرواية ، ثم ذكرتها ثانيا لعائشة لما لم تجده ، ثم جاءت هي وعلى ما في رواية السائب فنذكر بعض الروايات ما لم يذكر بعض . وقد اختصره بعضهم ، في رواية بجاهد الماضية في النفقات « ان فاطمة أنت النبي ﷺ تسأله خادما فقال : ألا أخبرك ما هو خير لك منه ، وفي رواية هبيرة « فقلت انطلق معي ، فانطلقت معها فساءلناه فقال : ألا أدلك ، الحديث . ووقع عند مسلم من حديث أبي هريرة « ان فاطمة أنت النبي ﷺ تسأله خادما وشكت العمل فقال : ما أفضيته عندنا وهو بالفاء أي ما وجدته ، ويحمل على أن المراد ما وجدته عندنا فاضلا عن حاجتنا إليه لما ذكر من إنفاق عثمان السبي على أهل الصفة . قوله ( لجأنا وقد أخذنا مضاجعنا ) زاد في رواية السائب « فأثينا جميعا ، فقلت بأبي يا رسول الله ، والله لقد سنوت حتى اشتكيت صدري . وقالت فاطمة : لقد طعنت حتى مجلت يداي ، وقد جادك الله بسبي وسعة فأخذنا . فقال : والله لا أعطيك وأدع أهل الصفة نظري بطونهم لا أجد ما أنفق عليهم ، ولكني أبيعهم وأنفق عليهم أثمانهم ، وقد أشار المصنف إلى هذه الزيادة في فرض الخس وتكلمت على شرحها هناك . ووقع في رواية عبيدة بن عمرو عن علي عند ابن حبان من الزيادة « فأتانا وعلينا قطيفة إذا لبسناها طولاً خرجت منها جنوبنا وإذا لبسناها عرضاً خرجت منها رؤوسنا وأقدامنا ، وفي رواية السائب « فرجما فأتاها النبي ﷺ وقد دخلا في قطيفة لهما إذا غطيا رؤوسهما فكشفهما أقدامهما ، وإذا غطيا أقدامهما فكشفت رؤوسهما . قوله ( فذهبت أقوم ) وافقه غندر ، وفي رواية القطان « فذهبت أقوم ، وفي رواية بدل « لنقوم ، وفي رواية السائب « فقاما . قوله ( فقال مكانك ) وفي رواية غندر « مكانك ، وهو بالنصب أي الزما مكانك ، وفي رواية القطان وبدل « فقال على مكانك ، أي استمرا على ما أتينا عليه . قوله ( جلس بيننا ) في رواية غندر « فقم ، بدل جلس ، وفي رواية القطان « فقم بيني وبينها ، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى عند النسائي « أتى رسول الله ﷺ حتى وضع قدمه بيني وبين فاطمة . قوله ( حتى وجدت برد قدميه ) مكلفا هنا بالثنية وكذا في رواية غندر وعند مسلم أيضا ، وفي رواية القطان بالافراد ، وفي رواية بدل كذلك بالافراد لكشفه مني ، وفي رواية الطبري « فسختهما » وفي رواية عطاء عن بجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند جعفر في الذكر وأصله في مسلم من الزيادة « فخرج حتى أتى منزل فاطمة وقد دخلت هي وعلي في الحاف



فلما احتاذن حيا أن يابسا فقال : كما أتينا ، انى أخبرتك أنك جئت تطالبين ، فما حاجتك ؟ قالت : ياغنى أنه قد قدم عليك خدم ، فأجبت أن أعطيني خادما يكفيني الحبز والعجن فإنه قد شق على ، قال : فما جئت تطالبين أحب إليك أو ما هو خير منه ؟ قال على : فغمرتها فقلت قولى ما هو خير منه أحب الى ، قال : فإذا كنتما على مثل حالكما الذى أنتما عليه فذكر التسبيح . وفى رواية على بن أعبد و الجس عند رأسها فأدخلت رأسها فى اللفاح حياء من أبيها ، ويحمل على أنه فعل ذلك أولا ، فلما تأنس به دخل معها فى الفراش مبالغة منه فى التأنيس ، وزاد فى رواية على ابن أعبد ، فقال ما كان حاجتك أمس ؟ فسكنت سرتين ، فقلت : أنا والله أحذرك يا رسول الله فذكرته له ، ويجمع بين الروایتين بأنهما أولا استنجبت فتكلم على عنها ، فانشطت للحكلام فأكملت الغصة . واتفق غالب الرواة على أنه عليه السلام جاء اليهما . ووقع فى رواية شبت وهو يفتح الماجعة والموحدة بعد ما مثلثة ابن ربى عن على عند أبى داود وجعفر فى الذكر والسياق له ، قد قدم على النبى عليه السلام سبى ، فانطلق على وفاطمة حتى أتيا رسول الله عليه السلام فقال : ما أتى بكما ، قال على : شق علينا العمل . فقال : ألا أدلكما ، وفى لفظ جعفر و فقال على لفاطمة : انت أباك فأسأله أن يخدمك ، فأنت أباه حين أمست فقال : ما جاء بك يا بنية ؟ قالت : جئت أسلم عليك . واستجبت . حتى إذا كانت القابة قال : انت أباك ، فذكر مثله . حتى إذا كانت الليلة الثالثة قال لها على : امشى غرجا معا ، الحديث ، وفيه و ألا أدلكما على خير لكما من حر النعم ، وفى مرسل على بن الحسين عند جعفر أيضا ، ان فاطمة أنت النبى عليه السلام تسأله خادما ويدها أثر الطحن من قطب الرحى ، فقال : إذا أويت الى فراشك ، الحديث . فيحتمل أن تكون قصة أخرى . فقد أخرج أبو داود من طريق أم الحكم أو ضباعة بنت الزبير أى ابن عبد المطلب قالت و أصاب رسول الله عليه السلام سبيا ، فذهبت أنا وأختى فاطمة بنت رسول الله عليه السلام لشكو اليه ما نحن فيه ، وسأله أن يأمر لنا بشئ من السبى فقال : سبقه كن يتامى بدر ، فذكر قصة التسبيح أثر كل صلاة ولم يذكر قصة التسبيح عند النوم ، فاطمة علم فاطمة فى كل مرة أحد الذكرين . وقد وقع فى تهذيب الطبرى من طريق أبى أمامة عن على فى قصة فاطمة من الزيادة و فقال اصبرى يا فاطمة ، ان خير النساء التى نفعت أهلها ، . قوله ( فقال ألا أدلكما على ما هو خير لكما من خادم ) فى رواية بدل و خير مما سألتاه وفى رواية غندر و مما سألتانى ، وللقطن نحوه ، وفى رواية السائب و ألا أخبركما بخير مما سألتانى ؟ فقالا : بلى . فقال : كلتا عذبتين جبريل ، . قوله ( إذا أويتما الى فراشكما أو أخذتما مضاجعكما ) هذا شك من سليمان بن حرب ، وكذا فى رواية القطن ، وجزم بدل وغندر بقوله و إذا أخذتما مضاجعكما ، ولمسلم من رواية معاذ عن شعبة و إذا أخذتما مضاجعكما من القيل ، وجزم فى رواية السائب بقوله و إذا أويتما الى فراشكما ، وزاد فى رواية و تسبحان بمر كل صلاة عشرا وتحمدان عشرا وتكبران عشرا ، وهذه الزيادة ثابتة فى رواية عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أصحاب السنن الأربعة فى حديث أوله و خصلتان لا يحصهما عبد الا دخل الجنة ، وصححه الترمذى وابن حبان ، وفيه ذكر ما يقال عند النوم أيضا . ويحتمل أن كان حديث السائب عن على محفوظا أن يكون على ذكر القصة التى أشرت اليها قريبا معا . ثم وجدت الحديث فى و تهذيب الآثار و الطبرى فسأله من رواية حماد بن حلة عن عطاء كما ذكرت ، ثم سأله من طريق شعبة عن عطاء عن أبيه عن عبد الله بن عمرو و ان النبى عليه السلام أمر عليا وفاطمة إذا أخذتا مضاجعهما بالتسبيح والتحميد والتكبير ، فساق الحديث فظهر أن الحديث فى قصة على وفاطمة ، وان من لم يذكرهما من الرواة

اختصر الحديث ، وأن رواية السائب إنما هي عن عبد الله بن عمرو ، وأن قول من قال فيه عن علي لم يرد الرواية عن علي وإنما معناه عن قصة علي وفاطمة كافي نظائره . قوله ( فكبرا أربعة وثلاثين وسبعا ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين ) كذا هنا بصيغة الاسم والجزم بأربع في التكبير ، وفي رواية بدل مثله واظنه فكبرا الله ، ومثله للقطان لكن قسم التسبيح وآخر التكبير ولم يذكر الجلالة ، وفي رواية عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى وفي رواية السائب كلاهما مثله . وكذا في رواية هبيرة عن علي وزاد في آخره : فتلك مائة باللسان وألف في الميزان ، وهذه الزيادة ثبتت أيضا في رواية هبيرة وعمرارة بن عبد معا عن علي عند الطبراني ، وفي رواية السائب كما مضى ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم كالاول لكن قال تسبحين بصيغة المضارع ، وفي رواية عبيدة بن عمرو : فأمرنا عند منامنا بثلاث وثلاثين وثلاث وثلاثين وأربع وثلاثين من تسبيح ومحمد وتكبير ، وفي رواية عند الكشميني مثل الاول ، وعن غير الكشميني « تكبران » بصيغة المضارع وثبوت النون ، وحذفت في نسخة وهي إما على أن اذا تعمل عمل الشرط وإما حذفت تخفيفا . وفي رواية مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى في النفقات بلفظ « تسبحين الله عند منامك » ، وقال في الجميع « ثلاثا وثلاثين » ، ثم قال في آخره قال سفيان رواية لإحدهما أربع ، وفي رواية النسائي عن قتيبة عن سفيان « لا أدري أيها أربع وثلاثون » ، وفي رواية الطبري من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي في الجميع « ثلاثا وثلاثين » واختارهما بلا إله إلا الله ، وله من طريق محمد بن الحنفية عن علي « وكبراه وهلاه أربعة وثلاثين » ، وله من طريق أبي مريم عن علي « أحدا أربعة وثلاثين » ، وكذا له في حديث أم سلمة ، وله من طريق هبيرة أن التهليل أربع وثلاثون ولم يذكر التعميد ، وقد أخرجه أحمد من طريق هبيرة كالجماعة وما عدا ذلك شاذ ، وفي رواية عطاء عن مجاهد عند جعفر وأصله عند مسلم « أشك أيها أربع وثلاثون غير أني أظنه التكبير » ، وزاد في آخره « قال علي فما تركتها بعد فقالوا له : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » وفي رواية القاسم مولى معاوية عن علي « قتيلى » وفي رواية عمرو بن مرة « فقال له رجل » ، وكذا في رواية هبيرة ، ولمسلم في رواية من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « قلت ولا ليلة صفين » ، وفي رواية جعفر الثريابي في الذكر من هذا الوجه « قال عبد الرحمن : قلت ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » ، وكذا أخرجه مطين في مسند علي من هذا الوجه ، وأخرجه أيضا من رواية زهير بن معاوية عن أبي اسحق « حدثني هبيرة وهاني » ابن هاني وعمرارة بن عبد أنهم سمعوا عليا يقول ، فذكر الحديث وفي آخره « فقال له رجل قال زهير أدراه الأشعث ابن قيس : ولا ليلة صفين ؟ قال : ولا ليلة صفين » ، وفي رواية السائب فقال له ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : فأنلكم الله يا أهل المراق . نعم : ولا ليلة صفين ، وللبزار من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب « فقال له عبد الله بن الكواء » ، والكلوا بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد وكان من أصحاب علي لكنه كان كثير التعنت في السؤال . وقد وقع في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم بسند حديث الباب « فقال ابن الكواء : ولا ليلة صفين ؟ فقال : ويحك ما أكثر ما تعنتني ، لقد أدركتها من السجدة وفي رواية علي بن أعبد « ما تركتم منذ سمعتم الا ليلة صفين فاني ذكرتها من آخر الليل فقلت » ، وفي رواية له وهي عند جعفر أيضا في الذكر « ولا ليلة صفين فاني أنسيتهما حتى ذكرتها من آخر الليل » ، وفي رواية شيب بن ربيعة مثله وزاد « فقلت » ، ولا اختلاف فانه نفي أن يكون قالها أول الليل وأثبت أنه قالها في آخره ، وأما الاختلاف في تسمية السائل فلا يؤثر لأنه محمول على التعدد بدليل قوله

في الرواية الاخرى وقالوا، وفي هذا تعقب على السكرماني حيث فهم من قول علي «ولا ليلة صفين» أنه قالها من الليل فقال : مراده أنه لم يشتغل مع ما كان فيه من الشغل بالحرب عن قول اذكر المشار اليه ، فان في قول علي «فأنسيته» التصريح بأنه نسيها أول الليل وقالها في آخره ، والمراد بليلة صفين الحرب التي كانت بين علي ومعاوية بصفين ، وهي بلد معروف بين العراق والشام ، وأقام الفريقان بها عدة أشهر ، وكانت بينهم وقعات كثيرة ، لكن لم يقاتلوا في الليل الا مرة واحدة وهي ليلة الحرير بوزن هظيم ، سميت بذلك لكثرة ما كان الفرسان يهرون فيها ، وقتل بين الفريقين تلك الليلة عدة آلاف ، وأصبحوا وقد أشرف على وأصحابه على النصر فرفع معاوية وأصحابه المصاحف ، فسكان ما كان من الاتفاق على التحكيم وانصرف كل منهم الى بلاده : واستفدنا من هذه الرواية أن محدث علي بذلك كان بعد وقعة صفين بمدة ، وكانت صفين سنة سبع وثلاثين ، وبخرج الخوارج علي على عتب التحكيم في أول سنة ثمان وثلاثين وقتلهم بالنهروان ، وكل ذلك مشهور مبسوط في تاريخ الطبري وغيره (قائدة) : زاد أبو هريرة في هذه القصة مع الذكر المأثور دعاء آخر وانظروا عند الطبري في تهذيبه من طريق الاعمش عن أبي صالح عنه «جاءت قاطمة الى النبي ﷺ تسأله عادما فقال : ألا أدلك على ما هو خير من خادم ؟ تسبحين ، فذكره وزاد «وتقوين : اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم ، ربنا ورب كل شيء ، منزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان ، أعوذ بك من شر كل ذي شر ، ومن شر كل دابة أنت آخذ بناصيتها ، أنت الاول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء ، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء ، وأنت الباطن فليس دونك شيء ، اقض عني الدين وأغنني من الفقر» وقد أخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه لكن فرقه حديثين . وأخرجه الترمذي من طريق الاعمش لكن اقتصر على الذكر الثاني ولم يذكر التسبيح وما معه . قوله (وعن شعبة عن خالد) هو الحذاء (عن ابن سيرين) هو محمد (قال التسبيح أربع وثلاثون) هذا موقوف على ابن سيرين ، وهو موصول بسند حديث الباب. وظن بعضهم أنه من رواية ابن سيرين بسنده الى علي وأنه ليس من كلامه ، وذلك أن الترمذي والنسائي وابن حبان أخرجوا الحديث المذكور من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة بن عمرو عن علي ، سكن الذي ظهر لي أنه من قول ابن سيرين موقوف عليه ، اذ لم يتعرض المصنف لطريق ابن سيرين عن عبيدة ، وايضا فانه ليس في روايته عن عبيدة تعيين عدد التسبيح وقد أخرجه القاضي يوسف في كتاب الذكر عن سليمان ابن حرب شيخ للبخاري فيه بسنده هذا الى ابن سيرين من قوله فثبت ما قلته والله الحمد . ووقع في مرسل عروة عند جعفر أن التحميد أربع ، وانفاق الرواة على أن الأربع للتكبير أرجح ، قال ابن بطال : هذا نوع من الذكر عند النوم ، ويمكن أن يكون ﷺ كان يقول جميع ذلك عند النوم وأشار لامته بالاكتفاء ببعضها إعلاما منه أن معناه الحضي والتدب لا الوجوب . وقال عياض : جاءت عن النبي ﷺ أذكار عند النوم مختلفة بحسب الاحوال والاشخاص والاوراق ، وفي كل فضل ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث حجة لمن فضل الفقر على الغنى لقوله «ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم» فعلمها الذكر ، فلو كان الغنى أفضل لمن فضل الفقر على الغنى لقوله «ألا أدلك على ما هو خير لك من خادم وقصرهما على الذكر علم أنه انما اختار لهما الافضل عند الله . قلت : وهذا انما يتم أن لو كان هذه ﷺ من الخدام فضلة ، وقد صرح في الخبر أنه كان محتاجا الى بيع ذلك الرقيق لنفقته على أهل القصة ، ومن ثم قال عياض : لا وجه لمن استدلل به على أنه الفقير أفضل من الغنى . وقد اختلف في معنى الخيرية في الخبر فقال

عباس : ظاهره أنه أراد أن يعلمها أن عمل الآخرة أفضل من أمور الدنيا على كل حال ، وإنما اقتصر على ذلك لما لم يمكنه إعطاء الخادم ، ثم علمها إذا فاتها ما طلباه ذكر يحصل لهما أجرا أفضل مما سألاه . وقال القرطبي : إنما أحالهما على الذكر ليكون عوضا عن الدعاء عند الحاجة ، أو تذكره أحب لابنته ما أحب لنفسه من إثارة الفقر وتحمل شدته بالصبر عليه نظما لأجرهما . وقال المهلب : علم عليه السلام ابنته من الذكر ما هو أكثر نفعا لها في الآخرة ، وأمر أهل الصفة لأنهم كانوا وقفوا أنفسهم لسماع العلم وضبط السنة على شيع بطونهم لا يرغبون في كسب مال ولا في عيال ، ولكنهم اشتروا أنفسهم من الله بالقوت . ويؤخذ منه تقديم طلبة العلم على غيرهم في الخس . وفيه ما كان عليه الصالح من شغل العيش وقلة الشيء وشدة الحال . وأنه الله حامم الدنيا مع إمكان ذلك صيانة لهم من تبذرها ، وتلك سنة أكثر الأنبياء والأولياء . وقال اسماعيل القاضي : في هذا الحديث أن الإمام أن يقسم الخس حيث رأى ، لأن السبي لا يكون إلا من الخس ، وأما الأربعة أخماس فهو حق الغنائم انتهى . وهو قول مالك وجماعة ، وذهب الشافعي وجماعة إلى أن لآل البيت سهم من الخس ، وقد تقدم بسط ذلك في فرض الخس في أواخر الجهاد . ثم وجدت في تهذيب الطبري من وجه آخر ما اعله بعكر على ذلك ، فساق من طريق أبي أمامة الباهلي عن علي قال : أهدني لرسول الله صلى الله عليه وآله رقيق ، أهداه له بعض ملوك الأعراب ، فقلت لفاطمة : انت أباك فاستخدميه ، فلو صح هذا لأزال الإشكال من أصله ، لأنه حينئذ لا يكون للغنائم فيه شيء . وإنما هو من مال المصالح بصرفه الإمام حيث يراه . وقال المهلب : فيه حل الإنسان أهله على ما يحمل عليه نفسه من إثارة الآخرة على الدنيا إذا كانت لهم قدرة على ذلك . قال : وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وزوجها بغير استئذان وجلسه بينهما في فراشهما ، ومباشرة قدميه بعض جسدهما . قلت : وفي قوله بغير استئذان نظر ، لأنه ثبت في بعض طرقه أنه استأذن كما قدمته من رواية عطاء عن مجاهد في الذكر لمصر ، وأصله عند مسلم ، وهو في «العلل» «الدارقطني أيضا بطوله . وأخرج الطبري في تهذيبه من طريق أبي مريم سمعت عليا يقول : ان فاطمة كانت تدق الدرمك بين حجرين حتى يجلت يداها ، فذكر الحديث ، وفيه «فأنا قد دخلنا فراشنا فلما استأذن علينا فجلسنا لنلبس علينا ثيابنا ، فلما سمع ذلك قال : كما أنتم في الحافكا» . ودفع بعضهم الاستدلال المذكور لعصمة عليها السلام فلا يلحق به غيره ممن ليس بمعصوم . وفي الحديث منقبة ظاهرة لعلي وفاطمة عليهما السلام . وفيه بيان لإظهار غاية التعظيم والشفقة على البنت والصبر ونهاية الاتحاد برفع الخدمة والحجاب حيث لم يزججها عن مكانها فتركها على حالة اضطجاعها ، وبالغ حتى أدخل رجله بينهما ومكث بينهما حتى عليهما ما هو الأول بحالهما من الذكر عوضا عما طلباه من الخادم ، فهو من باب تلقى المخاطب بغير ما يطلب أيذانا بأن الأهم من المطلوب هو التزود للمعاد والصبر على مشاق الدنيا والتجاني عن دار الغرور . وقال الطبري : فيه دلالة على مكانة أم المؤمنين من النبي صلى الله عليه وآله حيث خصتها فاطمة بالسفارة بينها وبين أبيها دون سائر الأزواج . قلت : ويحتمل أنها لم ترد التخصيص بل الظاهر أنها قصدت أباها في يوم عائشة في بيتها فلما لم تجده ذكرت حاجتها لعائشة ، ولو اتفق أنه كان يوم غيرها من الأزواج لذكرت لها ذلك ، وقد تقدم أن في بعض طرقه أن أم سلمة ذكرت لثني عليها السلام ذلك أيضا ، فيحتمل أن فاطمة لما لم تجده في بيت عائشة مرت على بيت أم سلمة فذكرت لها ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص هاتين من الأزواج ليكون باقيهن كن حزين كل حزب يتبع واحدة من هاتين كما تقدم صريحا في كتاب الحبة . وفيه أن من واطب

على هذا الذكر عند النوم لم يصبه إعياء لأن فاطمة شكت التعب من العمل فأحاطها عليه السلام على ذلك ، كذا أفاده ابن تيمية ، وفيه نظر ولا يتعين رفع التعب بل يحتمل أنه يكون من واظب عليه لا يتضرر بكثرة العمل ولا يشق عليه ولو حصل له التعب ، والله أعلم

### ١٢ - باب التعوذ والقراءة عند المنام

٦٣١٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الليث **قال** حدثني عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أخذ مضجعه نثف في يديه ، وقرأ بالمعوذات ، ومسح بهما جسده .

**قوله** ( باب التعوذ والقراءة عند النوم ) ذكر فيه حديث عائشة في قراءة المعوذات ، وقد تقدم شرحه في كتاب الطب ، وبينت اختلاف الرواة في أنه كان يقول ذلك دائما أوبقيد الشكوى ، وأنه ثبت عن عائشة أنه يفيد الامران معا لما في رواية عقيل عن الزهري بلفظ « كان إذا أوى الى فراشه كل ليلة » ، وبينت فيه أن المراد بالمعوذات الاخلاص والفق والناس ، وأن ذلك وقع صريحا في رواية عقيل المذكورة وأنها تمين أحد الاحتمالات الماضي ذكرها ثمة ، وفيها كيفية مسح جسده بيديه ، وقد ورد في القراءة عند النوم عدة أحاديث صحيحة : منها حديث أبي هريرة في قراءة آية الكرسي وقد تقدم في الوكالة وغيرها ، وحديث ابن مسعود الآتيان من آخر سورة البقرة وقد تقدم في فضائل القرآن ، وحديث عروة بن نوفل عن أبيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لتوفل اقرأ قل يا أيها الكافرون في كل ليلة ونم على عاتمتها فانها برادة من الشرك » أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن حبان والحاكم ، وحديث العرباض بن سارية « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ المسبحات قبل أن يرقد ويقول فيهن آية خيم من ألف آية » أخرجه الثلاثة ، وحديث جابر رفعه « كان لا ينام حتى يقرأ الم تنزيل وتبارك » أخرجه البخاري في « الادب المفرد » ، وحديث شداد بن أوس رفعه « ما من امرئ مسلم يأخذ مضجعه فيقرأ سورة من كتاب الله إلا بعث الله ملكا يحفظه من كل شيء » وزيه حتى يهب ، أخرجه أحمد والترمذي ، « وورد في التعوذ أيضا عدة أحاديث : منها حديث أبي صالح عن رجل من أهل رفعه « لو فات حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق لم يضرك شيء » ، وفيه قصة . ومنهم من قال عن أبي صالح عن أبي هريرة أخرجه أبو داود وصححه الحاكم . وحديث أبي هريرة « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا أخذ أحدنا مضجعه أن يقول : اللهم رب السموات ورب الارض » الحديث ، وفي لفظ « اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة رب كل شيء ومليكه أشهد أن لا إله إلا أنت أعوذ بك من شر نفسي ومن شر الشيطان الرجيم وشركه » أخرجه أبو داود والترمذي . وحديث علي رفعه « كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك التامات من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته » أخرجه أبو داود والنسائي ، قال ابن بطال : في حديث عائشة رد على من منع استعمال العوذ والرقى إلا بعد وقوع المرض انتهى ، وقد تقدم تقرير ذلك والبيح في كتاب الطب

١٣ - باب ٦٣٢٠ - **حدثنا** أحمد بن بنونس **حدثنا** زهير **حدثنا** عبيد الله بن عمر **حدثني**

سعيد بن أبي سعيد القبري عن أبيه عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه بداخله إزاره ، فإنه لا يدري ما خلفه عليه ، ثم يقول : باسمك ربني وضعت جنبي ، وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي فارحتها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين . تابعه أبو حمزة وإسماعيل بن زكرياء عن عبيد الله . وقال يحيى بن سعيد وبشر عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

[ الحديث ٦٣٠ - طرقة في : ٧٣٩٣ ]

**قوله** ( باب ) كذا للاكثر بغير ترجمة ، وسقط لبعضهم ، وعليه شرح ابن بطال وعن تبعه ، والراجح اثباته . ومناسبتة لما قبله هووم الذكر عند النوم ، وعلى اسقاطه ، فهو كالفصل من الباب الذي قبله لأن في الحديث معنى التهويد وإن لم يكن بلفظه . **قوله** ( زهير ) هو ابن معاوية أبو خيثمة الجمعي ، وعبيد الله بن عمر هو العمري ، وهو تابعي صغير وشيخه تابعي وسط وأبوه تابعي كبير ، ففيه ثلاثة من التابعين في أسق مدنيون . **قوله** ( إذا أوى ) بالقصر وقد تقدم بياضه قريبا . **قوله** ( فلينفذ فراشه بداخله إزاره ) كذا الأكثر ، وفي رواية أبي زيد المروزي : بداخل ، بلاهاء ، ووقع في رواية مالك الآتية في التوحيد : بصنفة ثوبه ، وكذا الطبراني من وجه آخر ، وهي بفتح الصاد المهملة وكسر النون بعدها فاء هي الحاشية التي تلي الجلد ، والمراد بالداخل طرف الإزار الذي يلي الجسد ، قال مالك : داخله الإزار ما يلي داخل الجسد منه . ووقع في رواية حيدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عند مسلم : فليحل داخله إزاره فلينفذ بها فراشه ، وفي رواية يحيى القطان كما سيأتي : فليزج ، وقال حياض : داخله الإزار في هذا الحديث طرقة ، وداخله الإزار في حديث الذي أصيب بالعين ما يليها من الجسد ، وقيل : كنى بها عن الذكر وقبل عن الورك ، وحكى بعضهم أنه على ظاهره وأنه أمر بفصل طرف ثوبه ، والاول هو الصواب . وقال القرطبي في : المفهم : : حكمة هذا النفذ قد ذكرت في الحديث ، وأما اختصاص النفذ بدخلة الإزار فلم يظهر لنا ، ويقع لي أن في ذلك خاصية طيبة تمنع من قرب بعض الحيوانات كما أمر بذلك العائن ، ويؤيده ما وقع في بعض طرقه فلينفذ بها ثلاثا ، فحذا بها حذو الرق في التكرير انتهى . وقد أبدى غيره حكمة ذلك ، وأشار الداودي فيما نقله ابن التين إلى أن الحكمة في ذلك أن الإزار يستقر بالثياب فيتوارى بما يناله من الوسخ ، فلو نال ذلك بكفه صار غير لهن الثوب ، والله يحب إذا عمل العبد عملا أن يحسنه . وقال صاحب النهاية : إنما أمر بدخلة دون خارجته لأن الخنزير يأخذ طرفي إزاره بيمينه وشماله ويلصق ما بشماله وهو الطرف الداخل على جسده ويضع ما بيمينه فوق الأخرى ، فلو عاجله أمر أو خشي سقوط إزاره أمسكه بشماله ودفع عن نفسه بيمينه ، فإذا صار إلى فراشه حلل إزاره فأنه يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الداخلة معلقة وبها يقع النفذ . وقال البيضاوي : إنما أمر بالنفذ بها لأن الذي يريد النوم يحل بيمينه خارج الإزار وتبقى الداخلة معلقة فينفذ بها . وأشار الكرماني إلى أن الحكمة فيه أن تكون يده حين النفذ مستورة لئلا يكون هناك شيء فيحصل في يده ما يكره انتهى . وهي حكمة النفذ بطرف الثوب دون اليد لا خصوص الداخلة . **قوله** ( فإنه

لا يدري ما خلفه عليه ) بتخفيف اللام أى حدث بعده فيه ، وهى رواية ابن عجلان عند الترمذى ، وفى رواية عبدة  
 دقانه لا يدري من خلفه فى فراشه ، وزاد فى روايته د ثم ليصطحب على شقه الايمن . وفى رواية يحيى القطان د ثم  
 ليتوسد بيمينه ، ووقع فى رواية أبى حمزة فى د الادب المفرد : د وليدسم الله فانه لا يعلم ما خلفه بعده على  
 فراشه ، أى ما صار بعده خلفا وبدا عنه اذا غاب . قال الطيبى : معناه لا يدري ما وقع فى فراشه بعدما خرج منه  
 من تراب أو قذارة أو هوام . قوله ( ثم يقول باسمك ربى وضعت جنبي وبك أرفعه ) فى رواية عبدة د ثم ليقل  
 بصيغة الأمر وفى رواية يحيى القطان د اللهم باسمك ، وفى رواية أبى حمزة د ثم يقول سبحانه ربى وضعت جنبي ،  
 قوله ( ان أسكت ) فى رواية يحيى القطان د اللهم ان أسكت ، وفى رواية ابن عجلان د اللهم فان أسكت ، وفى رواية  
 عبدة د فان احتسبت . قوله ( فارحها ) فى رواية مالك د فاعف لها ، وكذا فى رواية ابن عجلان عند الترمذى ، قال  
 الكرماني : الامساك كناية عن الموت ، فالرحمة أو المغفرة تناسبه ، والارصال كناية عن استمرار البقاء والحفظ  
 يناسبه ، قال الطيبى : هذا الحديث موافق لقوله تعالى ( الله يتوفى الانفس حين موتها ) الآية ، قلت : ووقع التصريح  
 بالموت والحياة فى رواية عبد الله بن الحارث عن ابن عمر رضى الله عنهما وان النبي ﷺ أمر رجلا اذا أخذ مضجعه  
 أن يقول : اللهم أنت خلقت نفسى وأنت تموتها ، لك عانها وعيها إن أحيتها فاحفظها وإن أمتها فاعف لها ، أخرجه  
 النسائى وصححه ابن حبان . قوله ( بما تحفظ به عبادك الصالحين ) قال الطيبى : هذه الباء هى مثل الباء فى قولك كتبت  
 بالقلم وما بهيمة ، وبيانها ما دلت عليه صحتها . وزاد ابن عجلان عند الترمذى فى آخره شيئا لم أره عند غيره وهو قوله  
 د واذا استيقظ فليقل : الحمد لله الذى عافانى فى جسدى ، ورد الى روحى ، وهو يشير الى ما ذكره الكرماني . وقد  
 نقلت قول الزجاج فى ذلك فى أواخر الكلام على حديث البراء فيما معنى قريبا ، وكذلك كلام الطيبى . قال ابن  
 بطال : فى هذا الحديث أدب عظيم ، وقد ذكر حكيمته فى الخبر وهو خشية ان يأوى الى فراشه بعض الهوام الضارة  
 فتؤذيه . وقال اقرطبي : يؤخذ من هذا الحديث انه ينبغي لمن أراد المنام أن يسمح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء  
 يخفى من رطوبة أو غيرها . وقال ابن العربي : هذا من الحذر ومن النظر فى أسباب دفع سوء القدر أو هو من  
 الحديث الآخر د اعقلها وتوكل . قلت : وبما ورد ما يقال عند النوم حديث أنس د ان النبي ﷺ كان اذا أوى  
 الى فراشه قال : الحمد لله الذى أطعنا وسفانا وكفانا وآوانا . فكم بمن لا كافى له ولا مؤوى ، أخرجه مسلم  
 والثلاثة ، ولابن داود من حديث ابن عمر نحوه وزاد د والذى من على فأفضل ، والذى أعطانى فأجزل ، ولابن  
 داود والنسائى من حديث على د ان رسول الله ﷺ كان يقول عند مضجعه : اللهم إني أعوذ بوجهك الكريم وكلماتك  
 التامة من شر ما أنت آخذ بناصيته ، اللهم أنت تكشف المأثم والمغرم ، اللهم لا يهرم جندك ، ولا يخلف وعدك  
 ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، سبحانه وبمحمدك . ولابن داود من حديث أبى الازهر الأنمارى د ان النبي ﷺ  
 كان يقول اذا أخذ مضجعه من الليل : بسم الله وضعت جنبي ، اللهم اغفر لى ذنبي ، وأخسى شيطاني ، وفك رهاني  
 واجعلنى فى النداء الأعلى ، وصححه الحاكم والترمذى ، وحسنه من حديث أبى سعيد رفعه . من قال حين يأوى  
 الى فراشه : أستغفر الله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب ثلاث مرات غفرت له ذنوبه وان كانت مشر زبد  
 البحر وان كانت عدد رمل عالج ، وان كانت عدد أيام الدنيا ، ولابن داود والنسائى من حديث حفصة د ان النبي ﷺ  
 كان إذا أراد أن يرقد وضع يده اليمنى تحت خده ثم يقول : اللهم قننى عذابك يوم تبعث عبادك ثلاثا ، وأخرجه

الترمذي من حديث البراء وحسنه ومن حديث حذيفة وصححه . **قوله** (تابعه أبو حمزة وإسماعيل بن زكريا عن حميد الله) هو ابن عمر المذكور في الاسناد ، وأبو حمزة هو أنس بن عياض ، ومراده أنهما تابعوا زهير بن معاوية في إدخال الواسطة بين سعيد المقبري وأبي هريرة . فأما متابعة أبي حمزة فوصلها مسلم والبخاري في الأدب المفرد ، وأما متابعة إسماعيل بن زكريا فوصلها الحارث بن أبي أسامة عن يونس بن محمد عنه ، كذا رأيت في شرح مغطاي ، وكنت وقفت عليها في «الواسط للطبراني» ، وأوردتها منه في «تعليق التعليق» ، ثم خفي على مكانتي الآن . ووقع عند أبي نعم في «المستخرج» هذا وعبدية وهو ابن سليمان ولم أرها لغيره ، فان كانت ثابتة فانها عند مسلم موصولة . وقد ذكر الإسماعيلي أن الأكثر لم يقولوا في السند «عن أبيه» ، وان عبد الله بن رجاء رواه عن إسماعيل بن أمية وعبد الله بن عمر عن سعيد بن أبيه لم يروا عن أخيه عن أبي هريرة ، ثم ساقه بسنده إليه . وهذا القيل لا تأثير له لاتفاق الجماعة على أنه ليس لأخي سعيد فيه ذكر ، واسم أخي سعيد المذكور عباد . وذكر الدارقطني أن أبا بدر شجاع بن الوليد والحسن بن صالح وهريم وهسو بالراء المهمة مصنف ابن سفيان وجمعه بن زياد وعاصم بن حميد تابعوا زهير بن معاوية في قوله فيه «عن أبيه» . **قوله** (وقال يحيى بن سعيد) هو القطان (وبشر بن المفضل عن حميد الله عن سعيد بن أبي هريرة عن النبي ﷺ) أما رواية يحيى القطان فوصلها النسائي ، وأما رواية بشر بن المفضل فأخرجها مسدد في مسنده الكبير عنه ، وذكر الدارقطني أن هشام بن حسان ومعتز بن سليمان وعبد الله بن كثير روه عن حميد الله بن عمر كذلك ، وكذا ذكر الإسماعيلي أن عبد الله بن نمير ، والطبراني أن معتز بن سليمان ويحيى بن سعيد الأموي وأبا أسامة روه كلهم عن حميد الله بن عمر كذلك ، وأشار البخاري بقوله «عن النبي ﷺ» ، إلى أن بعضهم رواه عن حميد الله بن سعيد عن أبي هريرة موقوفا ، منهم هشام بن حسان والحارث بن وهب المبارك وبشر بن المفضل ذكره الدارقطني ، قلت : فاعلمه اختاف على بشر في وقفه ورفع ، وكذا على هشام بن حسان . ورواية ابن المبارك وصلها النسائي موقوفة . **قوله** (ورواه مالك وابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ) أما رواية مالك فوصلها المصنف في كتاب التوحيد عن عبد العزيز بن عبد الله الأويسى عنه ، وقصر مغطاي فمزها لتخريج الدارقطني في غرائب مالك مع وجودها في الصحيح الذي شرحه ، وتبعه شيخنا ابن الملقن . وقد ذكر المصنف في التوحيد أكثر هذه التماثل المذكورة هنا أيضا عقب رواية مالك ، ولما ذكر الدارقطني حديث مالك المذكور قال : هذا حديث غريب لا أعلم أسنده عن مالك إلا الأويسى ، ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد مرسلا . وأما رواية محمد بن عجلان فوصلها أحمد عنه ، وصلها أيضا الترمذي والنسائي والطبراني في الدعاء من طرق عنه ، وقد ذكرت الزيادة التي عند الترمذي فيه قبل . (تفصيله) : قال الكرماني خبر أولا بقوله «تابعه» ثم بقوله «وقال» ، لأنهما لا يتحمل ، وعبر بقوله «رواه» لأنها تستعمل عند المذاكرة . قلت : وهذا ليس بمطرد ، لما بينت أنه وصل رواية مالك في كتاب التوحيد بصيغة التحمل وهي «حدثنا» لا بصيغة المذاكرة كقوله وروى ، إن سلمنا أن ذلك للذاكرة ، والله أعلم

#### ١٤ - باب الدعاء نصف الليل

٦٣٢١ - **عن** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبد الله الأغر وأبي سلمة



ابن عبد الرحمن د عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : يَنْزِلُ رَبُّنَا تَهَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَما الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فيقول : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ؟ »

**قوله** ( باب الدعاء نصف الليل ) أى بيان فضل الدعاء في ذلك الوقت على غيره الى طلوع الفجر ، قال ابن بطال : هو وقت شريف ، خصه الله بالتزليل فيه ، فيفضل على عباده باجابه دعائهم ، وإعطاء سؤالهم ، وغفران ذنوبهم وهو وقت غفلة وخلوة واستغراق في النوم واستلذاذ له ، ومفارقة القذة والدعة صعب ، لا سيما أهل الرقابة وفي زمن البرد . وكذا أهل التعب ولا سيما في قصر الليل ، فمن آثر القيام لمناجاة ربه والتضرع إليه مع ذلك دل على خلوص نيته وصحة رغبته فيما عند ربه ، فلذلك نهى الله عباده على الدعاء في هذا الوقت الذى تخلو فيه النفس من خواطر الدنيا وعلقتها ، يستقصر العبد الجهد ، والاخلاص لربه . **قوله** ( ينزل ربنا ) كذا الأكثر هنا بوزن يتفعل مشددا ، وللنسي والكشميشى د ينزل ، بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر الزاى . **قوله** ( حين يبقى ثلث الليل ) قال ابن بطال : ترجم بنصف الليل وساق في الحديث أن التنزل يقع ثلث الليل ، لكن المصنف حول على ما في الآية وهى قوله تعالى ( قم الليل الا قليلا نصفه أو انقص منه ) فأخذ الترجمة من دليل القرآن ، وذكر النصف فيه يدل على تأكيد المحافظة على وقت التنزل قبل دخوله لئلا يأتى وقت الاجابة والعبد مراقب له مستعد لقائه . وقال الكرماني : لفظ الخبر د حين يبقى ثلث الليل ، وذلك يقع في النصف الثانى انتهى . والذي يظهر لى أن البخارى جرى على عادته فأشار الى الرواية التى وردت بلفظ النصف ، فقد أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن محمد بن عمر ، وعن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ د ينزل الله الى السماء الدنيا نصف الليل الاخير أو ثلث الليل الآخر ، وأخرجه الدارقطنى في كتاب الرقيا من رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة نحوه ، ومن طريق حبيب بن أبى ثابت عن الآخر عن أبي هريرة بلفظ د شطر الليل ، من غير تردد ، وسأستوعب ألفاظه في التوحيد ان شاء الله تعالى . وقال أيضا : النزول محال على الله لأن حقيقة الحركة من جهة العلو الى السفل ، وقد دلت البراهين القاطعة على تنزيهه على ذلك فليتأول ذلك بأن المراد نزول ملك الرحمة ونحوه أو يفرض مع اعتقاد التنزيه ، وقد تقدم شرح الحديث في الصلاة د باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، من أبواب التمجيد ؛ ويأتى ما بقى منه في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى

### ١٥ - باب الدعاء عند الخلاء

٦٣٢٢ - **حدثنا** محمد بن عرّة حدثنا شعبه عن عبد العزيز بن صهيب د عن أنس بن مالك رضي

الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال : اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث »

**قوله** ( باب الدعاء عند الخلاء ) أى عند ارادة الدخول ، ذكر فيه حديث أنس وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، وفيه ذكر من رواه بلفظ د إذا أراد أن يدخل ،

## ١٦ - باب ما يقول إذا أصبح

٦٣٢٣ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا** حسين **حدثنا** عبد الله بن بريدة عن بشير بن كعب « عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال : سيد الاستغفار اللهم أنت ربّي لا إله إلا أنت ، خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ، أبوء لك بنعمتك ، وأبوء لك بذنبي ، فأغفر لي ، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، أعوذ بك من شر ما صنعت . إذا قال حين يُسمى فات دخل الجنة - أو كان من أهل الجنة - وإذا قال حين يُصبح فات من يومه مثله »

٦٣٢٤ = **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سُفيان عن عبد الملك بن محمد عن ربيّ بن حريش « من خُذِيفَة قال : كان النبي ﷺ إذا أراد أن ينام قال : باسمك اللهم أموت وأحيا . وإذا استيقظ من منامه قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه التّشور »

٦٣٢٥ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن منصور عن ربيّ بن حراش عن خرشة بن الحر « عن أبي ذر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا أخذ مضجعه من الليل قال : اللهم باسمك أموت وأحيا . فإذا استيقظ قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه التّشور »

[ الحديث ٦٣٢٥ - طرفه في : ٣٣٩٥ ]

**قولُه** ( باب ما يقول إذا أصبح ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث شداد بن أوس وقد تقدم شرحه قريبا في « باب أفضل الاستغفار » . ثانيا حديث خذيفة وقد تقدم شرحه بعد ذلك في « باب ما يقول إذا نام » . ثالثا حديث أبي ذر وهو بافظ حديثه سواء من عرجه ، فإنه من طريق أبي حمزة وهو السّري عن منصور وهو ابن المتمر عن ربيّ بن حراش عن خرشة بفتح المعجمة والراء ثم ثين معجمة ثم هاء ثانياً ابن الحر بضم المهملة ضد العبد عن أبي ذر ، وحديث خذيفة هو من طريق عبد الملك بن حمير عن ربيّ عنه . فكانه وضع البخاري أن ربيّ فيه طريقين ، وكان مسلما أعرض عن حديث أبي ذر من أجل هذا الاختلاف ، وقد وافق أبا حرة هل هذا الإسناد شيان النحوي أخرجه الاسماجلي وأبو نعيم في المستخرجين من طريقه ، وهذا الموضع مما كان للدارقطني ذكره في التّحقيق ، وقد ورد فيما يقال عند الصباح حدة أسديت : منها حديث أنس رفته « من قال حين يصبح : اللهم إني أصبحت أشهدك وأشهد حملة عرشك وملائكتك وجميع خلقك أنك أنت الله لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك ، أعتق الله ربه من النار ، ومن قالها مرتين أعتق الله نفسه من النار » الحديث رواه الثلاثة وحسنه الترمذي . وحديث أبي سلام عن عثم رسول الله ﷺ رفته « من قال إذا أصبح وإذا أمسى : رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد رسولاً الا كان حقاً على الله أن يرضيه ، أخرجه أبو داود وسنده قوى . وهو عند الترمذي بنحوه من حديث ثوبان

بسند ضعيف ، وحديث عبد الله بن غنم البياضي رفعه « من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة أو بأحد من خلقك فمنك وحدك لا شريك لك ، فلك الحمد ولك الشكر . فقد أدى شكر يومه ، الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ، وحديث أنس « قال النبي ﷺ : افطمة : ما معك أن تدعى ما أوصيك به أن تقول : إذا أصبحت وإذا أمسيت : يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث أصبح لي شئ كله ولا تسكني إلى نفسي طرفه عين » أخرجه النسائي والبرار

### ١٧ - باب الدعاء في الصلاة

٦٣٢٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا النبي قال حدثني يزيد عن أبي الخضر عن عبد الله بن عمرو « عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : علني دعاء أدعو به في صلاتي ، قال : قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فافقر لي مغفرة من عندك ، وارحمني ، إنك أنت الغفور الرحيم »

وقال عمرو بن الحارث عن يزيد عن أبي الخضر أنه سمع عبد الله بن عمرو : قال أبو بصير قبي بن سفيان **حدثنا** مالك بن سعيم حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « من عائشة ( ولا نجهر » بصلاتك ولا تخاف بها ) أنزلت في الدعاء ،

٦٣٢٨ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن أبي وائل « عن عبد الله رضي الله عنه قال : كنا نقول في الصلاة : السلام على الله ، والسلام على فلان . فقال لنا النبي ﷺ ذات يوم : إن الله هو السلام ، فإذا قل أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على محمد وآل محمد ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، ثم يتخير من الثناء ما شاء » **قوله** ( باب الدعاء في الصلاة ) . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : وهي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « عن أبي بكر الصديق أنه قال للنبي ﷺ : علني دعاء أدعو به في صلاتي ، وقد تقدم الكلام عليه في « باب الدعاء قبيل السلام » في أواخر صفح الصلاة قبيل كتاب الجمعة بما فيه كفاية . **قوله** ( وقال عمرو ) هو ابن الحارث ( عن يزيد ) هو ابن أبي حبيب وهو المذكور في السند الأول ، وأبو الخير هو مرند بفتح الميم والمثناة بينهما راء مهملة . **قوله** ( قال أبو بكر رضي الله عنه للنبي ﷺ ) وصله في التوحيد من رواية عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث ولفظه « أن أبا بكر قال : يا رسول الله ، وقد بينت ذلك في شرحه . قال الطبري : في حديث أبي بكر دلالة على رد قول من زعم أنه لا يستحق اسم الإيمان إلا من لا خطيئة له ولا ذنب ، لأن الصديق من أكبر أهل الإيمان . وقد سلمه النبي ﷺ يقول : إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، وقال السكراني : هذا الدعاء من الجوامع ، لأن فيه الاعتراف بغاية التقصير وطالب غاية الانعام ، فالمغفرة ستر الذنوب وهوها ، والرحمة إيصال

الحجرات ، في الاول طلب الرحمة عن النار وفي الثاني طلب ادخال الجنة وهذا هو القور العظيم . وقال ابن أبي جرة ما ملخصه : في الحديث مشروعية الدعاء في الصلاة ، وفضل الدعاء المذكور على غيره ، وطلب التعليم من الأعلى وإن كان الطالب يعرف ذلك النوع ، وخص الدعاء بالصلاة لقوله ﷺ « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وفيه أن المرء ينظر في عبادته إلى الرفع فيسبب في تحصيله . وفي تعليم النبي ﷺ لابي بكر هذا الدعاء إشارة إلى إثبات أمر الآخرة على أمر الدنيا ، وأمله فهم ذلك من حال أبي بكر وإثباته أمر الآخرة قال : وفي قوله « ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت » أي ليس لي حيلة في دفعه فهم حالة افتقار ، فأشبه حال المضطر الموعود بالإجابة ، وفيه هضم النفس والاعتزاز بالانقياد ، وتقدمت بقية فوائده هناك . وحديث عائشة في قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ قال : أنزلت في الدعاء ، وقد تقدم شرحه في تفسير سبحان ، وعلى شبيهه هو ابن سلة كما أشرت إليه في تفسير المائدة . وحديث عبد الله وهو ابن مسعود في التشهد ، وقد تقدم شرحه في أواخر صفة الصلاة ، وأخذ الترجمة من هذه الأحاديث إلا أن الاول نص في المطلوب ، والثاني يستفاد منه صفة من صفات الداعي وهي عدم الجهر والخفاقة فيسمع نفسه ولا يسمع غيره ، وقيل للدعاء صلاة لأنها لا تكون إلا بدعاء فهو من تسمية بعض الثوب باسم كله . وأما في الأمر بالدعاء في التشهد وهو من جملة الصلاة ، والمراد بالثناء الدعاء ، فقد تقدم في باب التشهد باللفظ وقلية خير من الدعاء ماشاء ، وقد ورد الأمر بالدعاء في السجود في حديث أبي هريرة وفيه « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا من الدعاء » وورد الأمر أيضاً بالدعاء في التشهد في حديث أبي هريرة وفي حديث فضالة بن عبيد عند أبي داود والترمذي وصححه ، وفيه أنه أمر رجلاً بعد التشهد أن يثنى على الله بما هو أهله ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يلدع بما شاء ، وحصل ما ثبت عنه ﷺ من المواضع التي كان يدعو فيها داخل الصلاة ستة مواطن : الاول عقب تكبيرة الاحرام ففيه حديث أبي هريرة في الصحيحين « اللهم باعد بيني وبين خطاياي » الحديث الثاني في الاعتدال ففيه حديث ابن أبي أوفى عند مسلم أنه كان يقول بعد قوله من ثوب بعد « اللهم طهرني » الثالث والبرد والماء البارد ، الثالث في الركوع وفيه حديث عائشة « كان يكثّر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبمحمدك اللهم اغفر لي » أخرجه . الرابع في السجود وهو أكثر ما كان يدعو فيه وقد أمر به فيه . الخامس بين السجدين « اللهم اغفر لي » السادس في التشهد وسياق ، وكان أيضاً يدعو في القنوت وفي حال القراءة إذا مر بآية رحمة سأل ، وإذا مر بآية عذاب استعاذ

## ١٨ - باب الدعاء بعد الصلاة

٦٣٢٩ - حدثني إسحاق أخبرنا يزيد أخبرنا ورقان عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة : قالوا يا رسول الله ، قد ذهب أهل الثور بالدرجات والنعم للقيم . قال : كيف ذلك ؟ قال : صلوا كما صليت ، وجاهدوا كما جاهدنا ، وأنفقوا من فضول أموالهم ، وليست لنا أموال . قال : أفلا أخبركم بأمر تذكرون من كان قبلكم وتسبقون من جاء بعدكم ، ولا يأتي أحد بمثل ما كنتم به إلا من جاء بمثل : تسبّحون في دبر كل صلاة عشرة ،

وتحمدون عشراً ، وتسكبون عشراً . تابعة عبيد الله بن عمر عن سفي . ورواه ابن مهلبان عن سفي ورجاه ابن حيوة . ورواه جرير عن عبد العزيز بن ربيع عن أبي صالح عن أبي المقدام . ورواه سهل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٦٣٣٠ - حديث فتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن منصور عن السبب بن رافع عن واد مولى المنيرة بن شمسة قال : كتب المنيرة إلى معاوية بن أبي سفيان أن رسول الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة إذا سلم : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . وقال شمسة عن منصور قال : سمعت السبب ،

قوله ( باب الدعاء بعد الصلاة ) أي المكتوبة ، وفي هذه الترجمة رد على من زعم أن الدعاء بعد الصلاة لا يشرع ، متمسكا بالحديث الذي أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن الحارث عن عائشة كان النبي ﷺ إذا سلم لا يثبت إلا قدر ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام . والجواب أن المراد بالنبي المذكور في استمراده جالسا على هيئته قبل السلام لا يقدر أن يقول ما ذكر ، فقد ثبت أنه إذا صلى أقبل على أصحابه ، فيحمل ما ورد من الدعاء بعد الصلاة على أنه كان يقوله بعد أن يقبل بوجهه على أصحابه . قال ابن القيم في الهدى النبوي : وأما الدعاء بعد السلام من الصلاة مستقبل القبلة سواء الإمام والمنفرد والمأموم فلم يكن ذلك من هدى النبي ﷺ أصلا ، ولا روى عنه باسناد صحيح ولا حسن ، وخص بعضهم ذلك بصلاتي الفجر والعصر ، ولم يفعله النبي ﷺ ولا الخلفاء بعده ، ولا أرشد إليه أمته ، وإنما هو استحسان رآه من رآه عوضا من السنة بعدهما ، قال : وعامة الادعية المتعلقة بالصلاة إنما فعلها فيها وأمر بها فيها ، وهذا اللاتق بحال المصل ، فإنه مقبل على ربه مناجية ، فإذا سلم منها انقطعت المناجاة وانتهى موقفه وقربه ، فكيف يترك سؤاله في حال مناجاة والقرب منه وهو مقبل عليه ثم يسأل إذا انصرف عنه ؟ ثم قال : لكن الأذكار الواردة بعد المكتوبة يستحب لمن أتى بها أن يصلي على النبي ﷺ بعد أن يفرغ منها ويدعو بما شاء ، ويكون دعاؤه عقب هذه العبادة الثانية وهي الذكر لا لكونه دبر المكتوبة . قلت : وما ادعاء من النبي ﷺ مطلقا مردود ، فقد ثبت عن معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له : يا معاذ اني والله لأحبك ، فلا تدع دبر كل صلاة أن تقول : اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم . وحديث أبي بكر في قول : اللهم اني أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر ، كان النبي ﷺ يدعو حين دبر كل صلاة ، أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم ، وحديث سمع الآتي في باب التعوذ من البخل ، قريبا ، كان في بعض طرقه المطروب . وحديث زيد بن أرقم : سمعت رسول الله ﷺ يدعو في دبر كل صلاة : اللهم ربنا ورب كل شيء . الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وحديث صحيح رفعه كان يقول إذا انصرف من الصلاة : اللهم أصلح لي ديني ، الحديث أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وغير ذلك . كان قبل : المراد بدبر كل صلاة قرب آخرها وهو التقعيد ، قلنا قد ورد الأمر بالذكر دبر كل صلاة . والمراتب به بعد السلام إجماعا ، فكذلك هذا حتى يثبت ما يخالفه .

وقد أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة « قيل يا رسول الله أي الدعاء أسمع ؟ قال : جوف القيل الآخر ودبر الصلوات المكتوبات » وقال حسن . وأخرج الطبري من رواية جعفر بن محمد الصادق قال : الدعاء بعد المكتوبة أفضل من الدعاء بعد النافلة كفضل المكتوبة على النافلة ، وفهم كثير من لقيناه من الخبابة أن مراد ابن القيم نفي الدعاء بعد الصلاة مطلقا ، وليس كذلك فإن حاصل كلامه أنه نفاه بقيد استمرار استقبال المصلي القبلة وإبرامه بعد السلام ، وأما إذا انتقل بوجهه أو قدم الأذكار المشروعة فلا يمنع عنده الايمان بالدعاء حينئذ . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في التسبيح بعد الصلاة ، وحديث المغيرة في قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وقد ترجم في أواخر الصلاة باب الذكر بعد التشهد ، وأورد فيه هذين الحديثين ، وتقديم شرحهما هناك مستوفى ، ومناسبة هذه الترجمة لها أن الذاكر يحصل له ما يحصل الداعي إذا شغله الذكر عن الطالب كما في حديث ابن عمر رفعه « يقول الله تعالى من شغله ذكرى عن مسألتي أعطيته أفضل مما أعطى السائلين » أخرجه الطبراني بإسنادين ، وحديث أبي سعيد بلفظه « من شغله القرآن وذكرى عن مسألتي » الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، وقوله في الحديث الأول « حدثنا إسحق » هو ابن راهوية أو ابن منصور ، ويزيد هو ابن هارون ، وورقاء هو ابن عمر اليشكري ، وسمي هو مولد أبي صالح . قوله ( تابعه عبيد الله بن عمر ) هو العمري ( عن سمي ) يعني في إسناده ، وفي أصل الحديث لافي العدد المذكور ، وقد بينت هناك عند شرحه أن ورقاء غالف غيره في قوله عشرين وإن الكل قالوا « ثلاثا وثلاثين » وإن منهم من قال المجموع هذا القدر . قلت : قد ورد بذكر العشرين في حديث عبيد الله بن عمرو وجماعة ، وحديث عبيد الله بن عمر تقدم موصولا هناك ، وأغرب الكرماني فقال لما جاء هناك بلفظ الدرجات فقيدها بالعلا وقد أيضا زيادة في الأعمال من الصوم والحج والعمرة زاد في عدة الأذكار ، يعني ولما خلت هذه الرواية من ذلك نقص العدد ، ثم قال : على أن مفهوم العدد لا اعتبار به انتهى . وكلا الجهويين متعقب : أما الأول فخرج الحديثين واحد وهو من رواية سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة ، وإنما اختلفت الرواية عنه في العدد المذكور في الزيادة والنقص ، فإن أمكن الجمع وإلا فيؤخذ بالراجح . فإن استمروا قلدي حفظ الزيادة مقدم . وأظن سبب الوم أنه وقع في رواية ابن عجلان « يسبحون ويكبرون ويحمدون » في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين مرة ، لحمله بعضهم على أن العدد المذكور مقسوم على الأذكار الثلاثة فروى الحديث بلفظ إحدى عشرة ، وألقى بعضهم الكسر فقال عشر والله أعلم . وأما الثاني فرتب على الأول ، وهو لائق بما إذا اختلفت مخارج الحديث أما إذا اتحد المخرج فهو من تصرف الرواة ، فإذا أمكن الجمع وإلا فالترجيح . قوله ( ورواه ابن عجلان عن سمي ورجاء بن حيوة ) وصله مسلم قال « حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن ابن عجلان » فذكره مقرونا برواية عبيد الله بن عمر كلاهما عن سمي عن أبي صالح به وفي آخره « قال ابن عجلان : حدثت به رجاء بن حيوة لحدثني بمثله عن أبي صالح عن أبي هريرة » ووصله الطبراني من طريق حيوة بن شريح عن محمد بن عجلان عن رجاء بن حيوة وسمي كلاهما عن أبي صالح به وفيه « تسبحون الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وتحمدونه ثلاثا وثلاثين وتكبرونه أربعا وثلاثين » وقال في الأوسط ، لم يروه عن رجاء إلا ابن عجلان . قوله ( ورواه جرير ) يعني ابن عبد الحميد ( عن عبيد الجوزي بن رفيح عن أبي صالح عن أبي الدرداء ) وصله أبو يعلى في مسنده والاسماعيلي عنه عن أبي خيثمة عن جرير ، ووصله الذمالي من حديث جرير بهذا وفيه مثل ما في رواية ابن عجلان من تربع التكبير ،

وفي سماع أبي صالح من أبي الدرداء نظر ، وقد بين الناس الاختلاف فيه هل عبد العزيز بن رفيع فأخرجه من رواية الثوري عنه عن أبي عمر الضبي عن أبي الدرداء ، وكذا رواه شريك عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي عمر لكن زاد أم الدرداء بين أبي الدرداء وبين أبي عمر أخرجه الناس أيضا ، ولم يوافق شريك على هذه الرواية فقد أخرجه الناس أيضا من رواية شعبة عن الحكم عن أبي عمر عن أبي الدرداء ، ومن رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم لكن قال : عن عمر الضبي ، فان كان أم أبي عمر عمر انفق الرايتان ، لكن جزم الدارقطني بأنه لا يعرف اسمه فكأنه تحرف على الراوي والله أعلم . **قوله** ( ورواه سبيل عن أبيه عن أبي هريرة ) وصله مسلم من رواية روح بن القاسم عن سبيل فساق الحديث بطوله لكن قال فيه : تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين . قال سبيل : إحدى عشرة وأحدى عشرة فذلك كاه ثلاث وثلاثون ، وأخرجه الناس من رواية الليث عن ابن عجلان عن سبيل بهذا الحذف بغير قصة ، ولفظ آخر قال فيه : من قال خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين تكبيرة ثلاثا وثلاثين تسبيحة ثلاثا وثلاثين تحميدة ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له يعني تمام المائة غفر له خطاياه ، أخرجه الناس ، وأخرجه أيضا من وجه آخر عن الليث عن ابن عجلان عن سبيل عن عطاء بن يزيد عن بعض الصحابة ، ومن طريق زيد بن أبي أنيسة عن سبيل عن أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة ، وهذا اختلاف شديد على سبيل ، والمعتمد في ذلك رواية سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة والله أعلم . ورواية أبي عبيد عن عطاء بن يزيد عن أبي هريرة أخرجه مالك في الموطأ لكن لم يرفعه ، وأوردها مسلم من طريق خالد بن عبد الله وسماعيل بن زكريا كلاهما عن سبيل عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك . **قوله** في حديث المغيرة ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . **قوله** ( في دبر كل صلاة ) في رواية الحوري والمستطلى : في دبر صلاته . **قوله** ( وقال شعبة عن منصور قال سمعت المسيب ) يعني ابن رافع بالسند المذكور وصله أحمد عن محمد بن جعفر حدثنا شعبة به ولفظه : أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الحديث قال ابن بطال : في هذه الأحاديث الحذف عن الذكر في أدبار الصلوات « وأن ذلك يوازي اتفاق المال في طاعة الله لقوله : تذكرون به من سبقكم ، وسئل الأوزاعي هل الذكر بعد الصلاة أفضل أم تلاوة القرآن ؟ فقال : ليس شيء يعدل القرآن ، ولكن كان هدي السلف الذكر . وفيها أن الذكر المذكور بلى الصلاة المكتوبة ولا يؤخر إلى أن يصلى الرتبة لما تقدم ، والله أعلم

١٩ - **باب** قول الله تبارك وتعالى ﴿ وصل عليهم ﴾ ، ومن خص أخاه بالعطاء دون نفسه

وقال أبو موسى قال النبي ﷺ : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه »

٦٣٣١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة « حدثنا سلمة بن الأكوع

قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل من القوم : يا عامر لو أسمعنا من هنيئالك ، فزل ينجو بهم بذكر « تالله لولا الله ما احتدبنا » وذكر شعرا فغير هذا ولكن لم أحفظه . قال رسول الله ﷺ : من هذا السائق ؟ قالوا : عامر بن الأكوع . قال : يرعه الله . فقال رجل من القوم : يا رسول الله ، لولا ما متنا

به . فلما صافَّ القومَ قاتلوهُم ، فأصيبَ عامرٌ بِقائمةِ سَيْفٍ نفسه ، فات . فلما أَمَسُوا أوقدوا ناراً كثيرة . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : ما هذه النار ، على أَى شيءٍ تروقدون ؟ قالوا : على سحرٍ إنسية . فقال : أهريقوا ما فيها وكسروها . قال رجل : يا رسولَ اللَّهِ ، ألا تُنْهِيك ما فيها وتفسلُها ؟ قال : أو ذاك ،

٦٣٣٢ - **حديثنا** مسلمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أُوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ رَجُلٌ مُبْصِدَةً قَالَتْ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ ، فَأَتَاهُ أَبِي فَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أُوْفَى ،

٦٣٣٣ - **حديثنا** عليُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ : قَالَ سَمِعْتُ جَرِيرًا قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَلَا تَرَى بَحْنِي مِنْ ذِي الْخَلَصَةِ - وَهُوَ نُضْبٌ كَانُوا يَعْبُدُونَ بِسْمِ الْكُفَّةِ الْبَيْتِيَّةِ - قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي رَجُلٌ لَا أَتُبْتُ عَلَى الْخَلِيلِ . فَصَكَ فِي صَدْرِي فَقَالَ : اللَّهُمَّ كُتِبَتْهُ ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا . قَالَ : فَخَرَجْتُ فِي خُسَيْنٍ مِنْ أَحْسَنَ مِنْ قَوْي - وَرَبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ : فَانْطَلَقْتُ فِي عُصْبَةٍ مِنْ قَوْي - فَأَتَيْتُهَا فَأَحْرَقْتُهَا ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَاللَّهِ مَا أَتَيْتُكَ حَتَّى تُرَكِّبَهَا مِثْلَ الْجَلَلِ الْأَجْرَبِ . فَدَعَا لَأَحْسَنَ وَخَمِلَهَا ،

٦٣٣٤ - **حديثنا** سعيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ : قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا قَالَ : قَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَنَسٌ خَادِمُكَ . قَالَ : اللَّهُمَّ أَكْثَرُ مَا لَهُ وَلَوْلَاهُ ، وَمَا رَكَ لَهُ فِيهَا أُعْطِيَتْهُ ،

٦٣٣٥ - **حديثنا** عَمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ : « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَقْدَأُ ذَكَرَنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً أَسْقَطْتُمُهَا فِي سُورَةِ كَذَا وَكَذَا »

٦٣٣٦ - **حديثنا** حفصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنِي مِلْهَانُ عَنْ أَبِي وَائِلٍ : « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ قَسَمًا ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ هَذِهِ لَقَسَمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَغَضِبَ حَتَّى رَأَيْتُ النُّضْبَ فِي وَجْهِهِ وَقَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى أَقْدَأُ ذِكْرِي بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ ،

**قوله** (باب قول الله تبارك وتعالى : وصل عليهم) كذا للجمهور ، ووقع في بعض النسخ زيادة : ان صلواتكم سكن لهم ، وانفقوا على أن المراد بالصلاة هنا الدعاء ، وثالث أحاديث الباب يفسر ذلك ، وتقدم في السورة قريباً من هذه الآية قوله تعالى ﴿ ومن الابرلب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله



وصلوات الرسول ، وفمرت الصلوات هنا أيضا بالدعوات لأنه عليه السلام كان يدعو لمن يتصدق . **قوله** ( ومن خص  
أخاه بالدعاء دون نفسه ) في هذه الترجمة إشارة الى رد ما جاء عن ابن عمر : أخرج ابن أبي شبة والطبري من  
طريق سعيد بن يسار قال : ذكرت رجلا عند ابن عمر فترجعت عليه فلم يزل في صدرى وقال لي : ابدأ بنفسك . وعن  
ابراهيم النخعي : كان يقال اذا دعوت فابدا بنفسك ، فانك لا تدري في أى دعاء يستجاب لك . وأحاديث الباب  
ترد على ذلك . ويؤيدها ما أخرجه مسلم وأبو داود من طريق طلحة بن عبد الله بن كريب عن أم الدرداء عن أبي  
الدرداء رفته ، ما من مسلم يدعو لآخيه يظهر الغيب إلا قال الملك : ولك مثل ذلك ، وأخرج الطبري من طريق  
سعيد بن جبير عن ابن عباس رفته ، خمس دعوات مستجابات ، وذكر فيها ، ودعوة الاخ لآخيه ، وأخرجه  
أيضا ، هكذا استدلل بها ابن بطلال ، وفيه نظر لان الدعاء يظهر الغيب ودعاء الاخ للاخ أهم من أن يكون  
الداعي خصه أو ذكر نفسه معه ، وأعم من أن يسكون بدأ به أو بدأ بنفسه . وأما ما أخرجه الترمذي من  
حديث أبي بن كعب رفته ، ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذكر أحدا فدعا له بدأ بنفسه ، وهو عند مسلم في أول  
قصة موسى والخضر وانظره ، وكل اذا ذكر أحدا من الانبياء بدأ بنفسه ، ويؤيد هذا القيد أنه عليه السلام دعا لغير  
نبي فلم يبدأ بنفسه كقوله في قصة هاجر الماضية في المناقب ، يرحم الله أم اسماعيل لو تركت زمزم لكانت عينا  
معيña ، وقد تقدم حديث أبي هريرة ، اللهم آية روح القدس ، يربح حسان بن ثابت وحديث ابن عباس ، اللهم  
فقهم في الدين ، وغير ذلك من الامثلة ، مع أن الذي جاء في حديث أبي لم يطرد فقد ثبت أنه دعا لبعض الانبياء فلم  
يبدأ بنفسه كما مر في المناقب من حديث أبي هريرة ، يرحم الله لوطا لقد كان يأوى الى ركن شديد ، وقد أثار  
المصنف الى الأول بسادس أحاديث الباب ، والى الثاني بالذي بعده . وذكر المصنف فيه سبعة أحاديث : الحديث  
الأول ، **قوله** ( وقال أبو موسى قال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه )  
هذا طرف من حديث لابن موسى تقدم بطوله موصولا في غزوة أوطاس من المغازي ، وفيه قصة قتل أبي عامر  
وهو عم أبي موسى الأشعري ، وفيه قول ابن موسى عليه السلام : ان أبا عامر قال له : قل لربي صلى الله عليه وسلم استغفر لي ،  
قال فدعا بماء فتوضأ ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لعبيد أبي عامر ، وفيه : قلت : ولى فاستغفر ، فقال : اللهم  
اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه ، وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما . الحديث الثاني ، **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد  
القطان . **قوله** ( خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم الى خيبر فقال رجل من القوم ) هو عمر بن الخطاب ، وعامر هو ابن  
الأكوع هم سبعة راوى الحديث ، وقد تقدم بيان ذلك كله في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وسبب قول عمر  
« لولا متعتنا به ، وان ذلك ورد مصرحاً به في صحيح مسلم . وأما ابن عبد البر فأورده مورد الاستقراء فقال « كانوا  
عرفوا أنه ما استرحم لآنسان قط في غزاة تحصى إلا استشهد . فلذا قال عمر لولا أمتعتنا به امر » . **قوله** ( وذكر  
شعرا غير هذا ولكنى لم أحفظه ) تقدم بيانه في المكان المذكور من طريق حاتم بن اسماعيل عن يزيد بن أبي  
عبيد ، ويعرف منه أن القائل « وذكر شعرا » هو يحيى بن سعيد راويه ، وأن الذاكر هو يزيد بن أبي عبيد .  
وقوله « من هنالك » بفتح الهاء والنون جمع هنه ، وبروى ، هنيا تلك ، وهنيا تلك ، والمراد الاراجيم القصار ،  
وتقدم شرح الحديث مستوفى هناك . **قوله** ( فلما أمسوا أوقدوا نارا كثيرة ) الحديث في قصة الحجر الاهلية في  
رواية حاتم بن اسماعيل « فلما أمسى الناس مساء اليوم الذى فتحت عليهم فيه ، يعنى خيبر وذكر الحديث بطوله

وقد تقدم شرحه . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم ، وعمره شيخ شعبة فيه هو ابن مرة ، وابن أبي أوفى هو عبد الله . **قوله** ( صل على آل أبي أوفى ) أى عليه نفسه وقيل عليه وعلى أتباعه ، وسيأتى الكلام فى القصص على غير الانبياء بعد ثلاثة عشر بابا . الحديث الرابع . **قوله** فى حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ( وهو نسب ) بضم النون وبصاء مهملة ثم موحدة هـ الصم ، وقد تقدم بيان ذلك فى تفسير سورة سأل ، وقوله يسمى بالكعبة البجائية ، فى رواية الكشميين ، وكعبة البجائية ، وهى لغة وقوله دخر جى فى خمسين من قوى ، فى رواية الكشميين ، فارسا ، والمائل ( وربما قال سفيان ) هو رجل بن عبد الله شيخ البخارى فيه ، وسفيان هو ابن عيينة ، وقد تقدم شرح هذا الحديث فى أواخر المغازي . الحديث الخامس فى دعاء النبي ﷺ لانس أن يكفر ماله وولده ، روى فى شرحه قريبا بعد ثمانية وعشرين بابا ، وقد بين مسلم - فى رواية سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس - أن ذلك كان فى آخر دعائه لانس وأظهروا فقالوا أى يا رسول الله خويصمك ادع الله له ، فدعاه بكل خير ، وكان فى دعائه أن قال ، فذكره . قال الداودى هذا يدل على بطلان الحديث الذى ورد ، اللهم من آمن بى وصديق ما جئت به ، فأقول له من المال والولد ، الحديث قال : وكيف يصح ذلك وهو ﷺ يحض على النكاح والناس الولد . قلت : لا منافاة بينهما لاحتمال أن يكون ورد فى حصول الأمرين معا ، لكن يعكس عليه حديث الباب فيقال : كيف دعا لانس وهو خادمه بما كرهه لغيره ، ويحتمل أن يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يناله من قبل ذلك ضرر ، لأن الأمن فى كراهية اجتماع كثرة المال والولد إنما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما ، والفتنة لا يؤمن معها المصلحة . الحديث السادس ، **قوله** ( عبدة ) هو ابن سليمان . **قوله** ( رجلا يقرأ فى المسجد ) هو عباد بن بشر كما تقدم فى الشهادات ، وتقدم شرح المتن فى فضائل القرآن . وقوله فيه : لقد أذكرنى كذا وكذا آية قال الجمهور : يجوز على النبي ﷺ أن يلى شيئا من القرآن بعد التبليغ لكنه لا يقر عليه ، وكذا يجوز أن ينسى ما لا يتعلق بالإبلاغ ، ويدل عليه قوله تعالى ( سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ) . الحديث السابع ، **قوله** ( سليمان ) هو ابن مهران الأعشى . **قوله** ( عن أبي وائل ) هو شقيق ابن سلة وقد تقدم فى الأدب من طريق حفص بن غياث عن الأعشى وصحت شقيقا . **قوله** ( فقال رجل ) هو معتب بمهملة ثم مشاة فتيمة ثم موحدة ، أو حرقوص كما تقدم بيانه فى غزوة حنين هناك ، والمراد منه هنا قوله : رحم الله موسى ، خصه بالدعاء فهو مطابق لاحد ركني الترجمة ، وقوله : وجه الله ، أى الاخلاص له

## ٢٠ - باب ما بُكره من الشج فى الدعاء

٦٣٣٧ - **حدثنا يحيى بن محمد بن السكن** حدثنا حبان بن هلال أبو حبيب حدثنا هارون المقرئ حدثنا الزبير بن الخزيم عن عكرمة عن ابن عباس قال : حدثت للناس كل جمعة مرة ، فان أبيت فرتين ، فان أكثر ثلاث مرات ، ولا تمل للناس هذا القرآن ، ولا ألفتك تأتى القوم وهم فى حديث من حديثهم فتقص عليهم فتقطع عليهم حديثهم فقص عليهم ، ولكن أنصت ، فإذا أمروك فعدوهم وهم يشبهونه . فانظر للشجع من الدعاء فاجنبه ، فان عهدت رسول الله ﷺ وأصحابه لا يفعلون إلا ذلك الاجتناب .

**قوله** (باب ما يكره من السجع في الدعاء) السجع بفتح المهملة وسكون الجيم بعدها عين مهملة هو موالة الكلام على روى واحد ، ومنه سجت الحمامة اذا رددت صوتها ، قاله ابن دريد . وقال الأزهري : هو الكلام المتقن من غير مراعاة وزن . **قوله** (هارون المفري) هو ابن موسى النحوي . **قوله** (حدثنا الوبير بن الخريت) بكسر المعجمة وتثنية الراء المكسورة بعدما تحتانية ساكنة ثم مثناة . **قوله** (حدثنا الناس كل جمعة مرة ، فان آيت فردين) هذا إرشاد قد بين حكمته . **قوله** (ولا تمل الناس هذا القرآن) هو بضم أول تمل من الرابع ، والملل والمآلة بمعنى ، وهذا القرآن منصوب على المفعولية ، وقد تقدم في كتاب العلم حديث ابن مسعود ، كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة كراهة السأمة علينا . **قوله** (فلا أرينك) بضم الهمزة وبالفاء أي لا أجدنك ، والنون منقولة لنا كيد ، وهذا النهي بحسب الظاهر للمنكلم ، وهو في الحقيقة للمخاطب ، وهو كقولهم لا أرينك ههنا . وفيه كراهة التحديث عند من لا يقبل عليه ؛ والنهي عن قطع حديث غيره ، وأنه لا ينبغي نشر العلم عند من لا يحرص عليه ويحدث من يشتهي سماعه لأنه أجد أن ينفع به . **قوله** (تعلمهم) يجوز في عمله الرفع والنصب . **قوله** (وانظر السجع من الدعاء فاجتنبه) أي لا تقصد اليه ولا تشغل فذكرك به لما فيه من التكلف المانع للخشوع المطلوب في الدعاء ، وقال ابن التين : المراد بالنهي المستكره منه ، وقال الداودي الاستكثار منه . **قوله** (لا يفعلون إلا ذلك) أي ترك السجع . وروى عند الإسماعيل عن الفاسم بن زكريا عن يحيى بن محمد ، شيخ البخاري بسنده فيه لا يفعلون ذلك ، بإسقاط إلا ، وهو واضح ، وكذا أخرجه الزارقي بسنده عن يحيى والطبراني عن الزار ، ولا يرد على ذلك ما وقع في الأحاديث الصحيحة لأن ذلك كان يصدر من غير قصد اليه ولأجل هذا يحيى في غاية الاهتمام بكفوله ﷺ في الجهاد اللهم منزل الكتاب ، مريع الحساب ، هازم الأحزاب ، وكفوله ﷺ « صدق وعده ، وأوعده ، وأوعده ، الحديث وكفوله « أعوذ بك من عين لا تدمع ، ونفس لا تشبع ، وقلب لا يمتنع » وكلها صحيحة . قال الفزالي : المستكره من السجع هو المنكأ لأنه لا يلزم الطمأنينة والذقة ، وإلا ففي الأدعية المأثورة كلمات متوازية لكنها غير منكفة ، قال الأزهري : وإنما صكره ﷺ لما كان كلام المكينة كما في قصة المرأة من هذيل . وقال أبو زيد وغيره : أصل السجع القصد المستوي ، سواء كان في الكلام أم غيره

### ٢١ - باب ليعزم المسألة ، فانه لا مستكره له

٦٢٣٨ - **حدثنا** مسددٌ **حدثنا** إسماعيلٌ أخبرنا عبدُ العزيز « عن أنسٍ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة ، ولا يقول اللهم إن شئت فأعطني ، فانه لا مستكره له » [ الحديث ٦٢٣٨ - طوله في : ٧٤٦٤ ]

٦٢٣٩ - **حدثنا** عبدُ الله بنُ مسلمة عن مالكٍ عن أبي الزنادٍ عن الأعرجٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يقول أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت ، ليعزم المسألة ، فانه لا مستكره له »

[ الحديث ٦٢٣٩ - طوله في : ٧٤٦٧ ]

**قوله** ( باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له ) المراد بالمسألة الدعاء ، والصميران قه تعالى ، أو الاول ضمير الشأن والثاني لله تعالى جرما . ومكره بضم أوله وكسر ثالثه . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو المعروف بابن علي بن عبد العزيز هو ابن صهيب ، ونسب في رواية أبي زيد المروزي وغيره . **قوله** ( فليعزم المسألة ) في رواية نسخة عن اسماعيل المذكور الدعاء ، ومعنى الامر باليعزم الحمد فيه ، وأن يعزم بوقوع مطلوبه ولا يتعلق ذلك بمشيئة الله تعالى . وإن كان مأمورا في جميع ما يريد فعنه أن يعلقه بمشيئة الله تعالى . وقيل : معنى العزم أن يحسن الظن بالله في الاجابة . **قوله** ( ولا يقولن اللهم إن شئت فأعطني ) في حديث أبي هريرة المذكور بعده اللهم اغفر لي إن شئت ، اللهم ارحمني إن شئت ، وزاد في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في التوحيد ، اللهم اوزقني إن شئت ، وهذه كلها أمثلة . ورواية العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم تناول جميع ما يدعى به . وسلم من طريق عطاء بن ميناة عن أبي هريرة : ليعزم في الدعاء . وله من رواية العلاء : ليعزم وليعظم الرغبة . ومعنى قوله ليعظم الرغبة أي يبالغ في ذلك بتكرار الدعاء . والافخاح فيه ، ويحتمل أن يراد به الامر بطلب الشيء العظيم الكثير ، ويؤيده ما في آخر هذه الرواية : فإن الله لا يتعاطاه شيء . **قوله** ( فإنه لا مستكره له ) في حديث أبي هريرة : فإنه لا مكره له ، وهما بمعنى ، والمراد أن الذي يحتاج الى التطبيق بالمشيئة ما إذا كان المطلوب منه يتأتى لإكراهه على الشيء فيخفف الامر عليه وبهلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه ، وأما الله سبحانه فهو منزّه عن ذلك فليس للتعلق قاعدة . وقيل : المعنى أن فيه صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه ، والاول أولى . وقد وقع في رواية عطاء بن ميناة : فإن الله صانع ما شاء ، وفي رواية العلاء : فإن الله لا يتعاطاه شيء . أعطاه ، قال ابن عبد البر : لا يجوز لاحد أن يقول اللهم أعطني إن شئت وغير ذلك من أمور الدين والدنيا لأنه كلام مستحيل لا وجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاءه ، وظاهره أنه حل النهي على التحريم ، وهو الظاهر ، وحل النووي النهي في ذلك على كراهة التنزيه وهو أولى ، ويؤيده ما سيأتى في حديث الاستخارة . وقال ابن بطال : في الحديث أنه ينبغي للداعي أن يجتهد في الدعاء ويكون على رجاء الاجابة . ولا يفتقر من الرحمة فانه يدعو كريما . وقد قال ابن عيينة : لا يمتنع أحدا الدعاء ما دلم في نفسه . معنى من التقصير . فإن الله قد أجاب دعاء شريكه وهو إبليس حين قال ( رب انظرني الى يوم يبعثون ) وقال الداودي : معنى قواه : ليعزم المسألة ، أن يجتهد ويلج ولا يقل إن شئت كالمستثنى ، ولكن دعاء البائس الفقير . قلت : وكأنه أشار بقوله كالمستثنى الى أنه اذا قالها على سبيل التبرك لا يكره وهو جيد

### ٢٢ - باب يستجاب للعبد ما لم يعجز

٦٣٤٠ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزرع

« عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يُسْتَجَابُ لِحَدِّكُمَ مَا لَمْ يَعْجَلْ ، يقول : دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي » **قوله** ( باب يستجاب للعبد ) أي اذا دعا ( ما لم يعجز ) والتعجز بالعبد وقع في رواية أبي ادريس كإسنائه عليه . **قوله** ( عن أبي عبيد ) هو سعد بن عبيد . **قوله** ( مولى ابن أزرع ) اسمه عبد الرحمن . **قوله** ( يستجاب لحدكم ما لم يعجز ) أي يجاب دعاؤه . وقد تقدم بيان ذلك في النفسه في قوله تعالى ( الذين استجابوا لله ) . **قوله** يقول دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي ( في رواية غير أبي ذر » فيقول ، بزيادة فاء واللام منصوبة ، قال ابن بطال : المعنى انه يسأم

فترك الدعاء فيكون كلمتان بدعائه ، أو أنه أتى من الدعاء ما يستحق به الإجابة فيصير كالمبخل للرب الكريم الذي لا تجره الإجابة ولا يقصه المعطاء . وقد وقع في رواية أبي إدريس الخولاني عن أبي هريرة عند مسلم والترمذي « لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بائس أو قطيعة رحم ، وما لم يستعجل . قيل : وما الاستعجال ؟ قال : يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أرى يستجاب لي ، فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء ، ومعنى قوله يستحسر وهو بميم ملاحقة ينقطع . وفي هذا الحديث أدب من آداب الدعاء . وهو أنه يلزم الطلب ولا يئأس من الإجابة لما في ذلك من الانقياد والاستسلام وإظهار الافتقار ، حتى قال بعض السلف لانا أشد خشية أن أحرم الدعاء من أن أحرم الإجابة ، وكأنه أشار إلى حديث ابن عمر رفعه « من فتح له منكم باب الدعاء فتحت له أبواب الرحمة » الحديث أخرجه الترمذي بسند لين وصححه الحاكم فوه ، قال الداودي : يخشى على من خاف وقال قد دعوت فلم يستجب لي أن يحرم الإجابة وما قام مقامها من الادعاء والتكفير انتهى . وقد قدمت في أول كتاب الدعاء الأحاديث الدالة على أن دعوة المؤمن لا ترد ، وأنها إما أن تعجل له الإجابة ، وإما أن تدفع عنه من السوء مثلاً ، وإما أن يدخر له في الآخرة خير مما سأل . فأشار الداودي إلى ذلك ، وإلى ذلك أشار ابن الجوزي بقوله : اعلم أن دعاء المؤمن لا يرد : غير أنه قد يكون الأولى له تأخير الإجابة أو يعوض بها ما هو أولى له عاجلاً أو أجلاً ، فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من ربه فإنه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتفويض . ومن جملة آداب الدعاء تحري الأوقات الفاضلة كالسجود ، وعند الأذان ، ومنها تقديم الوضوء والصلاة ، واستقبال القبلة ، ورفع اليدين ، وتقديم التوبة ، والإعتراف بالذنب ، والإخلاص ، وافتتاحه بالحمد والثناء والصلاة على النبي ﷺ . والسؤال بالاسماء الحسنى ، وأدلة ذلك ذكرت في هذا الكتاب . وقال السكرماني ما ملخصه : الذي يتصور في الإجابة وعدمها أربع صور : الأولى عدم العجلة وعدم القول المذكور ، الثانية وجودها ، الثالثة والرابعة عدم أحدهما ووجود الآخر ، فدل الخبر على أن الإجابة تختص بالصورة الأولى دون الثلاث . قال : ودل الحديث على أن مطلق قوله تعالى ﴿ استجب دعوة الداع إذا دعان ﴾ مقيد بما دل عليه الحديث . قلت : وقد أول الحديث المشار فيه قبل على أن المراد بالإجابة ما هو أعم من تحصيل المطلوب بعينه أو ما يقوم مقامه ويؤيد عليه ، والله أعلم

### ٢٣ - باب رفع الأيدي في الدعاء

وقال أبو موسى الأشعري : دعا النبي ﷺ ، ثم رفع يديه ورأيتُ بياضَ إبطيه

وقال ابن عمر : رفع النبي ﷺ يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد

٩٣٤١ - قال أبو عبد الله : وقال الأوسي : حدثني محمد بن جعفر عن يحيى بن سعيد وحمريك « سيما

أنسا من النبي ﷺ رفع يديه حتى رأيتُ بياضَ إبطيه »

قوله ( باب رفع الأيدي في الدعاء ) أي على صفة خاصة ، وسقط لفظ « باب » ، لا بد ذر . قوله ( وقال أبو موسى ) هو الأشعري ( دعا النبي ﷺ ) ثم رفع يديه ورأيتُ بياضَ إبطيه ( هذا طرف من حديثه الطويل في قصة قتل عمه أبي عامر الأشعري . وقد تقدم موصولاً في المغازي في غزوة حنين ، وأشارت إليه قبل بثلاثة أبواب في « باب قول الله تعالى وصل عليهم » . قوله ( وقال ابن عمر رفع النبي ﷺ يديه وقال : اللهم إني أبرأ إليك مما

صنع خالد) وهذا طرف من قصة غزوة بني جذيمة بحجم ومعجمة وزن عظيمة ، وقد تقدم موصولا مع شرحه في المغازي بعد غزوة الفتح ، وخاله المذكور هو ابن الوليد . قوله ( وقال الاويسى ) هو عبد العزيز بن عبد الله ، ومحمد بن جعفر أي ابن كثير ، ويحيى بن سعيد هو الانصارى . وهذا طرف أيضا من حديث أنس في الاستسقاء وقد تقدم هناك بهذا الاسند مطلقا ، ورواه أبو نعيم من رواية أبي ذرعة الرازى قال حدثنا الاويسى به ، وأورد البخارى قصة الاستسقاء مطولة من رواية شريك بن أبي نمر وحده عن أنس من طرق في بعضها ، ورفع يديه ، وليس في شيء منها ، حتى رأيت بياض إبطيه ، إلا هذا . وفي الحديث الاول رد من قال لا يرفع كذا إلا في الاستسقاء ، بل فيه وفي الذي عنده رد على من قال لا يرفع اليدين في الدعاء غدا الاستسقاء أصلا ، وتمسك بحديث أنس ، لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء ، وهو صحيح ، لكن جمع بينه وبين أحاديث الباب وما في معناها بأن المنقضى صفة خاصة لأصل الرفع وقد أشرت إلى ذلك في أبواب الاستسقاء ، وحاصله أن الرفع في الاستسقاء بخلاف غيره إما بالمبالغة إلى أن تصير اليدين في حذو الوجه مثلا وفي الدعاء إلى حذو المنكبين ، ولا يعكز على ذلك أنه ثبت في كل منهما ، حتى يرى بياض إبطيه ، بل يجمع بأن تكون رؤية البياض في الاستسقاء أبلغ منها في غيره ، وإما أن الكفين في الاستسقاء بليان الارض وفي الدعاء بليان السماء ، قال المنذرى : ويقتدر تعذر الجمع لجانب الانبات أرجح . قلت : ولا سيما مع كثرة الاحاديث الواردة في ذلك ، فإن فيه أحاديث كثيرة أفردتها المنذرى في جوه سرد منها النووي في « الاذكار » وفي « شرح المذهب » جملة . وعقد لها البخارى أيضا في « الادب المفرد » بابا ذكر فيه حديث أبي هريرة « قدم العافيل بن عمرو على النبي ﷺ فقال : إن دوسا عصفت فأدع الله صاحبا . فاستقبل القبلة ورفع يديه فقال : اللهم اهد دوسا ، وهو في الصحيحين دون قوله ، ورفع يديه » وحديث جابر « إن العافيل بن عمرو هاجر ، فذكر أهله الرجل الذي هاجر معه وفيه » فقال النبي ﷺ : اللهم وليد يده فافضر ورفع يديه ، وسنده صحيح ، وأخرجه مسلم . وحديث عائشة أنها « رأت النبي ﷺ يدعو رافعا يديه يقول : اللهم انما أنا بشر ، والحديث وهو صحيح الاسناد . ومن الاحاديث الصحيحة في ذلك ما أخرجه المصنف في « جوه رفع اليدين » : « رأيت النبي ﷺ رافعا يديه يدعو لعثمان » ولمسلم من حديث عبد الرحمن بن سمرة في قصة الكسوف « فانهيت إلى النبي ﷺ وهو رافع يديه يدعو ، وعنده في حديث عائشة في الكسوف أيضا « ثم رفع يديه يدعو ، وفي حديثها عنده في دعائه لأهل البقيع « فرفع يديه ثلاث مرات ، الحديث . ومن حديث أبي هريرة الطويل في فتح مكة « فرفع يديه وجعل يدعو ، وفي الصحيحين من حديث أبي حمزة في قصة ابن النبية « ثم رفع يديه حتى رأيت عفورة إبطيه يقول : اللهم هل بلغت » ومن حديث عبد الله بن عمرو « إن النبي ﷺ ذكر قول إبراهيم وعيدى فرفع يديه وقال : اللهم آمين » وفي حديث عمر « كان رسول الله ﷺ إذا نزل عليه الوحي يسمع عند وجهه كدوى النحل ، فأنزل الله عليه يوما « ثم سرى عنه فاستقبل القبلة ورفع يديه ودعا ، الحديث أخرجه الترمذى واقطعه له والسنن والحاكم . وفي حديث أسامة « كنت ردف النبي ﷺ بعرفات فرفع يديه يدعو . قالت به ناقتا فسقط خطاهما ، فتناوله بيده وهو رافع اليد الاخرى » أخرجه النسائي بسند جيد ، وفي حديث قيس بن سعد عند أبي داود « ثم رفع رسول الله ﷺ يديه وهو يقول . اللهم صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة ، الحديث وسنده جيد . والاحاديث في ذلك كثيرة . وأما ما أخرجه مسلم من حديث عمارة بن

روية براء ومروحة مصفر أنه رأى بشر بن مروان يرفع يديه ، فأشكر ذلك وقال : لقد رأيت رسول الله ﷺ وما يزيد على هذا يثير بالسبابة ، فقد حكى الطبري عن بعض السلف أنه أخذ بظاهره وقال : السنة أن الداعي يثير بأصبع واحدة ، وردده بأنه إنما ورد في الخطيب حال الخطبة ، وهو ظاهر في سياق الحديث فلا معنى لشمسك به في منع رفع اليدين في الدعاء مع ثبوت الأخبار بمشروعيتها ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه وغيرهما من حديث سلمان رفعة أنه ربهكم حتى كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراء ، بكر المهمة وسكون الفاء أي خالية وسنده جيد ، قال الطبري : وكره رفع اليدين في الدعاء ابن عمر وجبير بن مطعم ، ورأى شريح رجلا يرفع يديه داعيا فقال : من تناول بهما لا أم لك ؟ وساق الطبري ذلك بأسانيد عنهم . وذكر ابن التين عن عبد الله بن عمر بن غانم أنه نقل عن مالك أن رفع اليدين في الدعاء ليس من أمر الفقهاء ، قال : وقال في المدونة « ويختص الرفع بالاستسقاء ويجعل بطونهما إلى الأرض . وأما ما نقله الطبري عن ابن عمر قائما أنكرا رفهما إلى حدود المنكبين وقال : ليجعلهما حذو صدره : كذلك أسنده الطبري عنه أيضا . وعن ابن عباس أن هذه صفة الدعاء . وأخرج أبو داود والحاكم عنه من وجه آخر قال : المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والآن تنفار أن تفرد بأصبع واحدة ، والابتهال أن تمد يديك جميعا . وأخرج الطبري من وجه آخر عنه قال : يرفع يديه حتى يجاوزهما رأسه . وقد صح عن ابن عمر خلاف ما تقدم أخرجه البخاري في الأدب المفرد من طريق الفاضل بن محمد . رأيت ابن عمر يدعوا عند القاص يرفع يديه حتى يهاذي بهما منكبيهما باطنهما بما يليه وظاهرهما بما يلي وجهه ،

#### ٢٤ - باب الدعاء غير مستقبل للقبلة

٦٣٤٢ - حدثنا محمد بن محبوب حدثنا أبو عروانة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال : بينا للنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يسقينا . فتصيرت للسجدة ومطرننا حتى ما كاد الرجل يصن إلى منزله . فلم نزل نطر إلى الجمعة المقبلة ، فقام ذلك الرجل - أو غيره - فقال : ادع الله أن يصرفه عنا ، فقد غرقنا . فقال : اللهم حولنا ولا علينا . فجعل السجدة يتقطع حول المدينة ولا يطر أهل المدينة ،

قوله ( باب الدعاء غير مستقبل للقبلة ) ذكر فيه حديث قتادة عن أنس و بينا النبي ﷺ يخطب يوم الجمعة فقام رجل فقال : يا رسول الله ادع الله أن يسقينا ، الحديث وفيه : فقام ذلك الرجل أو غيره فقال : ادع الله أن يصرف عنا فقد غرقنا ، فقال : اللهم حولنا ولا علينا ، الحديث . وقد تقدم شرحه في الاستسقاء ، وفي بعض طرقه في الأول فقال : اللهم اسقنا ، ووجه أخذه من الترجمة من جهة أن الخطيب من شأنه أن يستدبر القبلة ، وأنه لم يفعل أنه ﷺ لما دعا في المرتين استدرا ، وقد تقدم في الاستسقاء من طريق إسحاق بن أبي طابة عن أنس في هذه القصة في آخره « ولم يذكر أنه حول رداءه . ولا استقبال القبلة »

## ٢٥ - باب الدعاء مستقبل القبلة

٦٣٤٣ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** وميم **حدثنا** عمرو بن يحيى عن عباد بن تميم **عن** عبد الله بن زيد قال : **خرج** النبي ﷺ إلى هذا المصلى يستسقي ، فدعا واستسقى . ثم استقبل القبلة وقلب رداءه .

**قوله** ( باب الدعاء مستقبل القبلة ) ذكر فيه . بك عبد الله بن زيد قال **خرج** النبي ﷺ إلى المصلى يستسقى فدعا واستسقى ، ثم استقبل القبلة وقلب رداءه ، قال الاسماعيلي هذا الحديث ، طابق للترجمة التي قبل هذا ، يريد أنه قدم الدعاء قبل الاستسقاء . ثم قال : اسكن لعل البخاري أراد أنه لما تحول وقلب رداءه دعا حينئذ أيضا . قلت : وهو كذلك ، فأشار كهاتيه إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وقد مضى في الاستسقاء من هذا الوجه بلفظ « وانه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه » وترجم له « استقبال القبلة في الدعاء » والجمع بينه وبين حديث أنس أن القصة التي في حديث أنس كانت في خطبة الجمعة بالمسجد ، والقصة التي في حديث عبد الله بن زيد كانت بالمصلى ، وقد سقطت هذه الترجمة من رواية أبي زيد الأزرقى فصار حديثها من جملة الباب الذي قبله ، ويسقط بذلك اعتراض الاسماعيلي من أصله . وقد ورد في استقبال القبلة في الدعاء من فعل النبي ﷺ عدة أحاديث : منها حديث عمر عند الترمذي وقد قدمته في « باب رفع اليدين في الدعاء » واسلم والترمذي من حديث ابن عباس عن عمر « لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين فاستقبل القبلة ثم مد يديه لجمع يهتف بربه ، الحديث ، وفي حديث ابن مسعود « استقبل النبي ﷺ الكعبة فدعا على نفر من قريش » الحديث متفق عليه ، وفي حديث عبد الرحمن بن طارق عن أبيه « أن رسول الله ﷺ كان إذا جاز مكانا من دار يعلو استقبل القبلة فدعا » أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له ، وفي حديث ابن مسعود « رأيت رسول الله ﷺ في قبر عبد الله ذي النجادين » الحديث وفيه « فلما فرغ من دفنه استقبل القبلة رافعا يديه ، أخرجه أبو عروبة في صحيحه

## ٢٦ - باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله

٦٣٤٤ - **حدثنا** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** حرمي **حدثنا** شعبة عن قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قالت أمي : يا رسول الله ، خادمتك أس' ادعُ الله له . قال : اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك فيما أعطيته »

**قوله** ( باب دعوة النبي ﷺ لخادمه بطول العمر وبكثرة ماله ) ذكر فيه حديث أنس « قالت أمي يا رسول الله خادمتك أدع الله له . قال : اللهم أكثر ماله وولده ، الحديث . وقد مضى قريبا : وذكره في عدة أبواب . وليس في شيء منها ذكر العمر ، فقال بعض الشراح : ، طابق الحديث للترجمة أن الدعاء بكثرة الولد يستلزم حصول طول العمر ، ونعقب بأنه لا ملازمة بينهما إلا بنوع من المجاز بأن كثرة الولد في العادة تستدعي بقاء ذكر الولد ما بقي أولاده فكأنه حي . والأولى في الجواب أنه أشار كهاتيه إلى ما ورد في بعض طرقه ، فأخرج في



«الادب المفرد» من وجه آخر عن أنس قال «قالت أم سليم - وهي أم أنس - خويديمك ألا تدعوه له؟ فقال : اللهم أكثر ماله وولده وأحل حياته واغفر له ، فأما كثرة ولد أنس وماله فوقع عند مسلم في آخر هذا الحديث من طريق اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس «قال أنس : فو الله إن مالي لكثير ، وإن ولدي وولد ولدي ليتحدون على نحو المائة اليوم ، ، وتقدم في حديث «الطاعون شهادة لكل مسلم» في كتاب الطب قول أنس «أخبرتني ابنتي أمينة أنه دفن من صلبى إلى يوم مقدم الحجاج البصرة مائة وعشرون ، وقال الذوى في ترجمته : كان أكثر الصحابة أولادا . وقد قال ابن قتيبة في «المعارف» : كان بالبصرة ثلاثة مائتين حتى رأى كل واحد منهم من ولده مائة ذكر أصله : أبو بكر وأنس وخليفة بن بدر ، وزاد غيره رابعا وهو الملقب بن أبي صفرة . وأخرج الترمذي عن أبي العالية في ذكر أنس : وكان له بستان يأتي في كل سنة ألفا كبة مرتين ، وكان فيه ريحان يجي منه ريح المسك ، ورجاله ثقات . وأما طول عمر أنس فقد ثبت في الصحيح أنه كان في الهجرة ابن تسع سنين وكانت وفاته سنة إحدى وتسعين فيما قبل . وقبل سنة ثلاث وله مائة وثلاث سنين قاله خليفة وهو المعتمد ، وأكثر ما قيل في سنة أنه بلغ مائة وسبع سنين ، وأقل ما قيل فيه تسعا وتسعين سنة

### ٢٧ - باب الدعاء عند الكرب

٦٣٤٥ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة عن أبي العالية «عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يذبحه عند الكرب يقول : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السماوات والأرض ورب العرش العظيم»

[ الحديث ٦٣٤٥ - أخرجه في ٦٣٤٦ ، ٧٤٢١ ، ٧٤٢٢ ]

٦٣٤٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى عن هشام بن أبي عبد الله عن قتادة عن أبي العالية «عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقول عند الكرب : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم» وقال وهب **حدثنا** شعبة عن قتادة . . . منه

**قوله** ( باب الدعاء عند الكرب ) بفتح الكاف وسكون الراء بعدها موحدة ، هو ما يذم المرء بما يأخذ بنفسه فيمنعه ويحزنه . **قوله** ( هشام ) وفي الطريق الثانية «هشام بن أبي عبد الله» وهو الدستوائي ، وأبو العالية هو الرياحي بفتح الراء ثم مهملة واسمه رفيع ، وقد رواه قتادة عنه بالعمنة وهو مدلس . وقد ذكر أبو داود في السنن في كتاب الطهارة عقب حديث أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية قال شعبة : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث : حديث يونس بن متى ، وحديث ابن عمر في الصلاة ، وحديث القضاة ثلاثة . وحديث ابن عباس شهد عندي رجال مرضيون ، وروى ابن أبي حاتم في «المراسيل» بسنده عن يحيى القطان عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث فذكرها بنحوه ولم يذكر حديث ابن عمر ، وكان البخاري لم يعتبر

بهذا الحصر لأن شعبة ما كان يحدث عن أحد من المدلسين إلا بما يكون ذلك المدلس قد سمعه من شيخه ، وقد حدث شعبة بهذا الحديث عن قتادة ، وهذا هو السر في إirاده له مطلقا في آخر الترجمة من رواية شعبة . وأخرج مسلم الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أبا العالية حدثه ، وهذا صريح في سماعه له منه . وأخرج البخاري أيضا من رواية قتادة عن أبي العالية غير هذا ، وهو حديث رؤية موسى وغيره ليلة أسرى به ، وأخرج مسلم أيضا . وقوله في هذا المعاق ، وقال وهب ، كذا للاكثر ، وليس معنى وحده « وهيب ، بالتصغير ، وقال أبو ذر : الصواب الأول . قلت : ووقع في رواية أبي زيد المرزوي « وهب بن جبر ، أي ابن حازم فأزال الإشكال ، ويؤيده أن البخاري أخرج الحديث المذكور في التوحيد من طريق وهيب بالتصغير وهو ابن خالد فقال : سعيد بن أبي عروبة عن قتادة . فظاهر أنه عند وهيب بالتصغير عن سعيد بالمهملة والحدال ، وعند وهب بسكون الهاء عن شعبة بالمعجمة والموحدة . قوله ( كان يدور عند الكرب ) أي عند حلول الكرب ، وعند مسلم من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « كان يدور بين ويقولن عند الكرب ، وله من رواية يوسف بن عبد الله بن الحارث عن أبي الحارث عن أبي العالية « كان إذا حربه أمره ، وهو بفتح الميم والواو وبالموحدة أي هجم عليه أو غلبه ، وفي حديث علي عند النساء وصححه الحاكم « لقني رسول الله ﷺ هؤلاء الكلمات وأمرني أن نزل في كرب أو شدة أن أقولها . قوله ( لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب السموات والأرض ورب العرش العظيم ) ووقع في الرواية التي بعدها بلفظ « ورب الأرض ورب العرش الكريم ، وقال في أوله « رب العرش الكريم ، بدل « العظيم الحليم ، ووقع جميع ما تضمنته هاتان الروايتان في رواية وهيب بن خالد التي أشرت إليها ، لكن قال « العالم الحليم ، باللام بدل الظاء المعجمة ، وكذا هو لمسلم من طريق معاذ بن هشام وقال « العظيم ، بدل « العالم ، قوله ( رب العرش العظيم ) نقل ابن التين عن الداودي أنه رواه برفع العظيم ، وكذا برفع الكريم في قوله « رب العرش الكريم ، على أنهما نعتان قرب ، والذي ثبت في رواية الجمهور بالجزم على أنه نعت للعرش ، وكذا قرأ الجمهور في قوله تعالى ( رب العرش العظيم - ورب العرش الكريم ) بالرفع ، وقرأ ابن عيصن بالجر فيهما ، وجاء ذلك أيضا عن ابن كثير وعن أبي جعفر المدني ، وأعرب بوجهين أحدهما ما تقدم والثاني أن يكون مع الرفع نعتا للعرش على أنه خبر لمبتدأ محذوف قطع عما قبله المدح ، ووجه الحصول توافق القراءتين ، ووجه أبو بكر الاسم الأول لأن وصف الرب العظيم أول من وصف العرش ، وفيه نظر لأن وصف ما يضاف للعظيم بالعظيم أقوى في تعظيم العظيم ، فقد نعت الهدمد عرش بلقيس بأنه عرش عظيم ولم ينكر عليه سليمان ، قال العلماء : الحليم الذي يؤخر العقوبة مع القدرة ، والعظيم الذي لا شيء يعظم عليه ، والكريم المعطي فضلا ، وسيأتي لذلك مزيد في شرح الاسماء الحسنی قريبا . وقال العياشي : صدر هذا لثناء بذكر الرب ليناسب كشف الكرب ، لأنه مقتضى الزرية ، وفيه التهلل المشتعل على التوحيد ، وهو أصل التنزيهات الجلالية ، والعظمة التي تدل على تمام القدرة ، والحلم الذي يدل على العلم ، إذ الجاهل لا يتصور منه حلم ولاكرم ، وهما أصل الأوصاف الاكرامية . ووقع في حديث علي الذي أشرت إليه « لا إله إلا الله الكريم العظيم ، سبحان الله تبارك الله رب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين ، وفي لفظ « الحليم الكريم ، في الأول وفي لفظ « لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم ، لا

إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم ، وفي لفظ : لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه وتعالى رب العرش العظيم ، الحديث رب العالمين ، أخرجهما كلها النسائي . قال الطبري : معنى قول ابن عباس : يدعو ، وإنما هو تهليل وتمظيم يحتمل أسرين : أحدهما أن المراد تقديم ذلك قبيل الدعاء كما ورد من طريق يوسف بن عبد الله بن الحارث المذكورة وفي آخره : ثم يدعو ، قلت : وكذا هو عند أبي عوانة في مستخرجه من هذا الوجه ، وعند عبد بن حميد من هذا الوجه ، كان إذا حزبه أمر قال ، فذكر الذكر المأثور وزاد : ثم دعا ، وفي : الأدب المفرد ، من طريق عبد الله بن الحارث : سمعت ابن عباس ، فذكره وزاد في آخره : اللهم اصرف عني شره ، قال الطبري : ويؤيد هذا ما روى الأحمش عن إبراهيم قال : كان يقال إذا بدأ الرجل بالثناء قبل الدعاء استجيب ؛ وإذا بدأ بالدعاء قبل الثناء كان على الرجاء . فافهما ما أجاب به ابن عينة فيما حدثنا حسين بن حسن المروزي قال : سألت ابن عيينة عن الحديث الذي فيه أكثر ما كان يدعو به النبي ﷺ بمرقة لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحديث فقال سفيان : هو ذكر ، وليس فيه دعا ، ولكن قال النبي ﷺ عن ربه عز وجل . من شغفه ذكرى عن مسأني أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، قال وقال أمية بن أبي الصلت في مدح عبد الله بن جدهان :

أذكر حاجتي أم قد كفاني حياؤك إن شيمتك الحياة  
إذا أتني عليك المرء يوما فكفاه من تعرضك الثناء

قال سفيان : فهذا مخلوق حين نسب إلى الكرم اكتفى بالثناء عن السؤال فكيف بالحاج ؟ قلت : ويؤيد الاحتمال الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفته : دعوة ذي النون إذ دعا وهو في بطن الحوت : لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين . فإنه لم يدع بها رجل مسلم في شيء قط إلا استجاب الله تعالى له ، أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم ، وفي لفظ للحاكم : فقال رجل : أكانت ليونس خاصة أم للؤمنين عامة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ألا تسمع إلى قول الله تعالى ( وكذلك نجى المؤمنين ) . وقال ابن بطال : حدثني أبو بكر الرازي قال كنت بأصبهان عند أبي نعيم أكتب الحديث ، وهناك شيخ يقال له أبو بكر بن علي عليه مدار الفتيا ، فسمي به عند السلطان فسجن ، فرأيت النبي ﷺ في المنام وجبريل عن يمينه يحرك شفقه بالقدح لا بفر ، فقال لي النبي ﷺ : قل لأبي بكر بن علي يدعو بدعاء الكرب الذي في صحب البغاري حتى يفرج الله عنه . قال فأصبحت فأخبرته فدعا به فلم يكن إلا قليلا حتى أخرج انتهى . وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب : الفرج بعد الشدة ، له من طريق عبد الملك بن عمير قال : كتب الوليد بن عبد الملك إلى عثمان بن حيان أنظر الحسن بن الحسن فأجلده مائة جلدة وأوقفه للناس ، قال فبعث إليه لحي . به فقام إليه علي بن الحسين فقال : يا ابن عم تكلم بكلمات الفرج يفرج الله عنك ، فذكر حديث علي باللفظ الثاني ، فقاها ، فرفع إليه عثمان رأسه فقال : أرى وجه رجل كذب عليه . خلوا سبيله ، فأسأ كتب إلى أمير المؤمنين بعذره فأطلق . وأخرج النسائي والطبري من طريق الحسن بن الحسن بن علي قاله : لما زوج عبد الله بن جعفر ابنته قال لها ان نزل بك أمر فاستقبليه بأن تقرلي : لا إله إلا الله الحليم الكريم ، سبحانه الله رب العرش العظيم ، الحديث رب العالمين . قال الحسن : فأرسل إلى الحاجاج ففتنهم فقال : والله لقد أرسلت إليك وأنا أريد أن أقتلك ، فلأنت اليوم أحب إلى من كذا وكذا . وزاد في لفظ : فسل حاجتك وما ورد من

دعوات الكرب ما أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي عن أسماء بنت هبيرة قالت : قال لي رسول الله ﷺ ألا أعليك كلمات تقوين عند الكرب ؟ الله رب لا أشرك به شيئاً ، وأخرجه الطبري من طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس مثله . ولأبي داود وصححه ابن حبان عن أبي بكره رفته ، ودعوات المكروب : اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين ، وأصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت ،

## ٢٨ - باب التعمد من جهد البلاء

٦٣٤٧ - **عز** علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثني سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : كان النبي ﷺ يتعمد من جهد البلاء ، ودرك الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتة الأعداء . قال سفيان : الحديث ثلاث زدت أنا واحدة لا أدري أين هي [ الحديث ٦٤٤٧ - طرقة في : ٦٦٦٦ ]

**قوله** ( باب التعمد من جهد البلاء ) الجهد بفتح الجيم وبضمها المشقة ، وتقديم ما فيه في حديث هذه الروي أول الكتاب ، والبلاء بالفتح مع المد ويجوز السكس مع القصر . **قوله** ( سمى ) بالهمزة مصغر هو دوى أبي بكر بن عبد الرحمن الخروصي . **قوله** ( كان يتعمد ) كذا للأكثر ، ورواه مسدد عن سفيان بسنده هذا باللفظ الأمر و تعمدوا ، وسيأتي في كتابه القدر ، وكذا وقع في رواية الحسن بن علي الواسطي عن سفيان عند الاسماعيل وأبي نعيم . **قوله** ( ودرك الشقاء ) بفتح الدال والراء المهملتين ويجوز سكون الراء وهو الإدراك والحق ، والشقاء بمعجمة ثم قاف هو الهلاك ، ويطلق على السبب المؤدى إلى الهلاك . **قوله** ( قال سفيان ) هو ابن عيينة راوى الحديث المذكور ، وهو ووصول السند المذكور . **قوله** ( الحديث ثلاث ، زدت أنا واحدة لا أدري أين ) أى الحديث المرفوع المروي يشتمل على ثلاث جل من أجل الأربع ، والزائدة زادها سفيان من قبل نفسه ثم خفي عليه تعيينها . ووقع عند الحميدي في مسنده عن سفيان الحديث ثلاث من هذه الأربع ، وأخرجه أبو عوانة والاسماعيل . وأبو نعيم من طريق الحميدي ولم يفصل ذلك بعض الرواة عن سفيان . وفي ذلك تعقب على السكرمانى حيث اعتذر عن سفيان في جواب من استشكل جواز زيادته الجملة المذكورة في الحديث مع أنه لا يجوز الإدراج في الحديث فقال : يجب عنه بأنه كان يميزها إذا حدث ، كذا قال وفيه نظر ، فسيأتي في القدر عن مسدد وأخرجه مسلم عن أبي خيثمة وعمر الناقد والنسائي عن قتيبة والاسماعيل من رواية العباس بن الوليد وأبو عوانة من رواية عبد الجبار ابن العلاء وأبو نعيم عن طريق سفيان بن وكيع كلهم عن سفيان بالتحصيل الأربعة بغير تعيين ، إلا أن مسلماً قال عن عمرو الناقد : قال سفيان أشك أنى زدت واحدة منها . وأخرجه الجوزي من طريق عبد الله بن هاشم عن سفيان فاقصر على ثلاثة ثم قال : قال سفيان وشماتة الأعداء . وأخرجه الاسماعيل من طريق ابن أبي عمير عن سفيان ، وبين أن الحصة الزائدة هي شماتة الأعداء ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق شجاع بن مخلد عن سفيان مقتصراً على الثلاثة دونها ، وعرف من ذلك تعيين الحصة الزائدة . ويجب عن النظر بأن سفيان كان إذا حدث يميزها ثم طال الأمر فطرقة فهو عن تعيينها لحفظ بعض من سمع تعيينها منه قبل أن يطرقة الله . ثم كان بعد أن خفي عليه

تعيينها يذكر كونها مزيدة مع إيجابها ، ثم بعد ذلك إما أن يحمل الحال حيث لم يقع تعيينها لا تعيينا ولا إيجابا أن يكون ذهل عن ذلك أو عين أو ميز فذهل عنه ، بعض من سمع ، وبزجح كون الخصاصة المذكورة هي الموبدة بأنها تدخل في عموم كل واحدة من الثلاثة ثم كل واحدة من الثلاثة مستقلة ، فإن كل أمر يكره يلاحظ فيه جهة المبدأ وهو سوء القضاء وجهة المعاد وهو يدرك القضاء لأن شقاء الآخرة هو القضاء الحقيقي وجهة المعاش وهو جهد البلاء وأما شقاة الأعداء فتقع لكل من وقع له كل من الخصال الثلاثة . وقال ابن بطال وغيره : جهة البلاء كل ما أصاب المرء من شدة مشقة وملاطاة له بحمله ولا يقدر على دفعه . وقيل المراد بجهد البلاء قلة المال وكثرة العيال كذا جاء عن ابن عمر . والحق أن ذلك فرد من أفراد جهد البلاء . وقيل هو ما يختار الموت عليه ، قال : ودرك القضاء يكون في أمور الدنيا وفي أمور الآخرة ، وكذلك سوء القضاء عام في النفس والمال والأهل والولد والخاصة والمعاد ، قال : والمراد بالقضاء هنا المقضى ، لأن حكم الله كاه حسن لا سوء فيه . وقال غيره : القضاء الحكم بالسكيات على سبيل الاجال في الازل ، والقدر الحكم بوقوع الجزئيات التي لتلك السكيات على سبيل التفصيل . قال ابن بطال : وشقاة الأعداء ما ينسكا القلب ويبلغ من النفس أشد مبلغ ، وإنما تعود النبي ﷺ من ذلك تعليما لأمته ، فإن الله تعالى كان آمنه من جميع ذلك ، وبذلك جرم عياض . قلت : ولا يتبين ذلك ، بل يحتمل أن يكون استعاذ بربه من وقوع ذلك بأتمه ، وبزبد رواية مسند : المذكورة بصيغة الأمر كما قدمته . وقال النووي : شقاة الأعداء فرحهم ببلية تنزل بالمعادى ، قال : وفي الحديث دلالة لاستحباب الاستعاذة من الأشياء المذكورة ، وأجمع على ذلك العلماء في جميع الأعصار والأمصار : وشذت طائفة من الزهاد . قلت : وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في أوائل كتاب الدعوات . وفي الحديث أن الكلام المسجوع لا يكره إذا صدر عن غير قصد اليه ولا تكلف ، قاله ابن الجوزي ، قال : وفيه مشروعية الاستعاذة ، ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يرد لاحتمال أن يكون مما قضى ، فقد يقضى على المرء مثلا بالبلاء ويقضى أنه إن دعا كشف ، فالقضاء محتمل للدافع والمدفوع ، وقائدة الاستعاذة والدعاء اظهار العبد قافته لربه وتضرعه اليه ، وقد تقدم ذلك مبسوطا في أوائل كتاب الدعوات

#### ٢٩ - باب دعاء النبي ﷺ : اللهم الرفيق الأعلى

٦٣٤٨ - **عنه** سعيد بن عفير قال حدثنا . ليث قال حدثني عُقيل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير - في رجال من أهل العلم - أن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقول وهو صحيح : لن يفيض نبي قط حق يرى مقعده من الجنة ، ثم يُخبر . فلما نزل به - ورأسه على فخذي - فغشي عليه ساعة ، ثم أفاق ، فأشخص بصره إلى السقف ثم قال : اللهم الرفيق الأعلى ، قلت : إذا لا يتخارننا ، وعلمت أنه الحديث القوي كان يُحدثنا وهو صحيح ، قالت : فسكنت تلك آخر قلة تكلم بها : اللهم الرفيق الأعلى »

**قوله** ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، ذكر فيه حديث طائفة في الوفاة للنبوية ، وفيه قوله عليه الصلاة

والسلام « الرفيق الاعلى » وقد تقدم شرحه في أواخر المغازي ، وتعلقه بما قبله من جهة أن فيه إشارة الى حديث عائشة أنه كان اذا اشتكى نفث على نفسه بالمعززات ، وقضية سيافها هنا أنه لم يتعزز في مرض موته بذلك ، بل تقدم في الوفاة التجوية من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة « فذهب أهوذه فرفع رأسه الى السماء وقال : في الرفيق الاعلى ، قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجال عن أهل العلم أن عائشة رضى الله عنها قالت ) لم ألق على نعش أحد منهم صريحا ، وقد روى أصل الحديث المذكور عن عائشة ابن أبي مليكة وذكر أن مولى عائشة وأبو سلة بن عبد الرحمن والقاسم بن محمد ، فيمكن أن يكون الزهرى عنهم أو بعضهم

### ٣٠ - باب الدعاء بالموت والحياة

٦٣٤٩ - **حدثني مسدد** حدثنا يحيى عن إسماعيل عن قيس قال « أثبت خباباً وقد اكنوى سبها ، قال : لولا أن رسول الله ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به »

٦٣٥٠ - **حدثني محمد بن الثني** حدثنا يحيى عن إسماعيل قال حدثني قيس « قال أثبت خباباً وقد اكنوى سبها في بطنه ، فسمته يقول : لولا أن النبي ﷺ نهانا أن ندعو بالموت لدعوت به »

٦٣٥١ - **حدثنا ابن سلام** أخبرنا إسماعيل بن علفة عن عبد العزيز بن صهوب « عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا يتمنين أحدكم الموت لضرب نزل به ، فإن كان لا بد متمنياً للموت فلم يقل : اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي »

**قوله** ( باب الدعاء بالموت والحياة ) في رواية ابن زيد المروزي وبالحياة وهو أوضح ، وفيه حديثان : الأول حديث خباب ، ويحيى في سنده هو ابن سعيد القطان ، وإسماعيل هو بن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حلام ، وإنما أجاده عن محمد بن الثني بعد أن أورده عن مسدد وكلاهما يرويه عن يحيى القطان لما في رواية محمد بن الثني من الزيادة وهي قوله في بطنه فسمته يقول ، وبقاى سياقهما سواء ، ووقعت الزيادة المذكورة عند الكشميني وحده في رواية مسدد وهي غلط ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب حياة المرضى . الثاني حديث أنس « لا يتمنين أحدكم الموت » في رواية الكشميني « أحد منكم » وقد تقدم شرحه أيضاً هناك

### ٣١ - باب الدعاء للصبيان بالبركة ، ومسح رؤوسهم

وقال أبو موسى : ولدت لى غلام ودعا له النبي ﷺ بالبركة

٦٣٥٢ - **حدثنا فقيهة بن سعيد** حدثنا حاتم عن الجعد بن عبد الرحمن قال « سمعت السائب بن يزيد يقول : ذهبت بي خالتي الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن ابن أختي وجع . فمسح رأسي ودعا لي بالبركة . ثم توضأ فشربت من وضوئه ، ثم قمت إلى خلف ظهره فنظرت إلى خاتمه بين كفيه مثل زرز الحبة »

٦٣٥٣ - **قوله** عبد الله بن يوسف حدثنا ابن وهب حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن أبي عقيل أنه كان يخرُج به جده عبد الله بن هشام من السوق - أو إلى السوق - فيشترى الطعام ، فيلقاه ابن الزبير وابن عمر فيقولان : أشركنا ، فإن النبي ﷺ قد دعا لك بالبركة في شركه ، فربما أصاب الرألة كما هي ، فيبسط بها إلى المنزل .

٦٣٥٤ - **قوله** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد من صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال « أخبرني محمود بن الربيع ، وهو الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بئرهم »

٦٣٥٥ - **قوله** عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يؤتى بالصبيان فيدهو لهم ، فأثنى بصبي فبال على ثوبه ، فدعا بماء فأنهمه الماء ، ولم يغسله »

٦٣٥٦ - **قوله** أبو البتان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن ثعلبة بن صمعد - وكان رسول الله ﷺ قد مسح عنه - أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركة «

**قوله** ( باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم ) في رواية أبي زيد المروزي « ومسح رأسه بالافراد وورد في فضل مسح رأس اليتيم حديث أخرجه أحمد والطبراني عن أبي أمامة بلفظ « من مسح رأس یتیم لا يمجحه إلا الله كان له بكل شجرة تمر يده عليها حسنة ، وسنده ضعيف . ولاحد من حديث أبي هريرة « أن رجلا شكى إلى النبي ﷺ قسوة قلبه فقال : أطعم المسكين وامسح رأس اليتيم ، وسنده حسن ، وذكر في الباب أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( وقال أبو موسى وكذا مولود ) هذا طرف من حديث تقدم موصولا في كتاب الحقيقة ، واسم الولد المذكور إبراهيم . الثاني ، **قوله** ( حاتم ) هو ابن اسماعيل ، والحمد يقال فيه الحميد بالتصغير ، والسانب بن يزيد يعرف بابن اخت الزمر ، وقد تقدم في « باب غاتم النبوة » في أوائل الترجمة النبوية قبل المبحث ، وتقدم شرح الحديث هناك وفي « باب استعمال فضل وضوء الناس ، من كتاب الطهارة . الثالث ، **قوله** ( عن أبي عقيل ) بفتح أوله واسمه زهرة بن عبد ، وعبد الله بن هشام هو النبي من بني تيم بن مرة ، تقدم شرح حديثه في الشركة . الرابع ، **قوله** ( محمود بن ربيع وهو الذي مع رسول الله ﷺ في وجهه وهو غلام من بئرهم ) كذا أورده مختصرا ، وأورده من هذا الوجه في الطهارة كذلك ، ولم يذكر الخبر الذي أخبر به محمود وهو حديثه عن عتيان ابن مالك في صلاة النبي ﷺ في بيته ، وقد أورده في « باب إذا دخل بيتا صلى حيث شاء » من كتاب الصلاة من هذا الوجه مختصرا فقال « حدثنا عبد الله بن مسلمة أنبأنا إبراهيم بن سعد ، فذكر بأسناده الذي أورده هنا إلى محمود بن الربيع فزاد « عن عتيان بن مالك أن رسول الله ﷺ أتاه إلى منزله فقال : أين تحب أن أصلي في بيتك » الحديث . وأورده عنه من طريق عقيل عن ابن شهاب « أخبرني محمود بن الربيع عن عتيان بن مالك ، فذكره مطولا ولم يذكر قول محمود في الجملة ، وذكر في العلم من طريق الزبيدي عن الزهري عن محمود مختصرا على قصة

الحجة أمم ما هنا قال « عقلت من النبي ﷺ حجة » وقد شرحته هناك وأورده قبل « باب الذكر في الصلاة » من طريق معمر عن الزهري مطولا بقصة الحجة وبحديث عتيبان ، وأورده في الرقاق من هذا الوجه كذلك لكن باختصار ، وقد أورد مسلم حديث عتيبان من طرق عن الزهري منها اللوزاعي عنه قصة محمود في الحجة ، ولم يتنبه لذلك الحميدي في جمعه فترجم لمحمود بن الربيع في الصحابة الذين انفرد البخاري بتخریج حديثهم وساق له حديث الحجة المذكورة ، وكأنه لما رأى البخاري أفردده ولم يفردده مسلم ظن أنه حديث مستقل . الخامس حديث عائشة في قصة النمل الذي بال في حجر النبي ﷺ ، وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الصلاة . السادس حديث عبد الله بن ثعلبة بن صهير محمد بن مسافر وهو صحابي صغير ، وأبوه ثعلبة صحابي أيضا ، ويقال فيه ابن أبي صهير أيضا . قوله ( وكان رسول الله ﷺ مسح عينه ) كذا هنا باختصار ، وتقديم معلما في غزوة الفتح من طريق يونس عن الزهري بلفظ « مسح وجهه عام الفتح » وتقديم شرحه هناك . ووقع في « الزهريات للدعوى » عن أبي النيان شيخ البخاري فيه بلفظ مسح وجهه زمن الفتح ، كذا أخرجه الطبراني في « مسند الشاميين » عن أبي زرعة الدمشقي عن أبي النيان . قوله ( أنه رأى سعد بن أبي وقاص يوتر بركعة ) سبقت الإشارة إلى هذا في كتاب الوتر ، ووقع في رواية الطبراني بعد قوله : ركة : واحدة بعد صلاة العشاء لا يزيد عليها حتى يقوم من خوف الليل « وسبق بيان الاختلاف في الوتر بركعة فردة مستوفى

### ٣٢ - باب الصلاة على النبي ﷺ

٦٢٥٧ - حديث آدم حدثنا شعبة حدثنا الحكم قال سمعت عبد الرحمن بن أبي لهي قال « لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدية ؟ إنَّ لذي ﷺ خرج علينا قلنا : يا رسول الله ، قد علينا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد »

٦٣٥٨ - حديث إبراهيم بن حزمة حدثنا ابن أبي حازم والد راوذي عن يزيد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري قال : قلنا يا رسول الله ، هذا السلام عليك فكيف نصلي ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم »

قوله ( باب الصلاة على النبي ﷺ ) هذا الاطلاق يحتمل حكمها وفضلها وصفتها وعملها ، والاقتصار على ما أورده في الباب يدل على إرادة الثالث ، وقد يؤخذ منه الثاني ، أما حكمها لحاصل ما وقفت عليه من كلام العلماء فيه عشرة مذاهب : أولها قول ابن جرير الطبري أنها من المستحبات وأدعى الإجماع على ذلك . ثانياً مقابله وهو نقل ابن القصار وغيره الإجماع على أنها تجب في الجملة بغير حصر لكن أقل ما يحصل به الاجزاء مرة . ثالثاً تجب في العمر في صلاة أو في غيرها وهي مثل كلمة التوحيد قاله أبو بكر الرازي من الخفية



وابن حزم وغيرهما . وقال القرطبي المفسر : لا خلاف في وجوبها في العمر مرة وأنها واجبة في كل حين وجوب السن المؤكدة ، وسبقه ابن عطية . رابعها تجب في القعود آخر الصلاة بين قول التشهد وسلام التحلل قاله الحافض ومن تبعه . خامسها تجب في التشهد وهو قول الشعبي واسحق بن راهويه . سادسها تجب في الصلاة من غير تعيين المحل نقل ذلك عن أبي جعفر الباز . سابعها يجب الاكثار منها من غير تقييد بعدد قاله أبو بكر بن بكير من المالكية : إنما كلما ذكر قاله الطحاوي وجماعة من الحنفية والجليعي وجماعة من الشافعية ، وقال ابن العربي من المالكية انه الاحوط ، وكذا قال الوغضري . ثامسها في كل مجلس مرة ولو تكرر ذكره مراراً حكاه الوغضري . عاشرها في كل دعاء حكمه أيضاً . وأما عاها فيؤخذ بما أوردته من بيان الآراء في حكمها ، وسأذكر ماورد فيه عند الكلام على فضلها . وأما صفها فهي أصل مايقول عليه في حديث الباب . قوله ( حديثاً الحكم ) لم أوف عليه في جميع الطرق عن شعبة الا هكذا غير منسرب ، وهو فقيه الكوفة في عصره وهو ابن عتبة بمشاة وموحدة مصغر ، ووقع عند الترمذي والطبراني وغيرهما من رواية مالك بن مغول وغيره منسوبا قالوا : عن الحكم بن عتيبة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى تابعي كبير وهو والد ابن أبي ليلى فقيه الكوفة محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى ينسب الى جده . قوله ( لقيني كعب بن عجرة ) في رواية فطر بن خليفة عن ابن أبي ليلى : لقيني كعب بن عجرة الأنصاري ، أخرجه الطبراني ، ونقل ابن سعد عن الواقدي أنه أنصاري من أنفسهم ، وتعبه فقال : لم أجد في نسب الأنصار ، والمشهور أنه بلوي ، والجمع بين القولين أنه بلوي حالف الأنصار ، وعنه المحارب عن مالك بن مغول عن الحكم المكي الذي التقي به ، فأخرجه الطبري من طريقه بلفظ ان كعباً قال له وهو يطوف بالبيت . قوله ( ألا أهدى لك هدية ) زاد عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن جده كما تقدم في أحاديث الأنبياء : سمعنا من النبي ﷺ . قوله ( ان النبي ﷺ خرج علينا ) يجوز في ان الفتح والكسر ، وقال الفاكهاني في شرح العمدة : في هذا السياق إضمار تقديره فقال عبد الرحمن نعم فقال كعب ان النبي ﷺ . قلت : وقع ذلك صريحاً في رواية شعبة وعفان عن شعبة بلفظ : قلت بل قال ، أخرجه الحلبي في فوائده ، وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة ولفظه : فقلت بل فأهدنا لي ، فقال : . قوله ( فقلنا يا رسول الله ) كذا في معظم الروايات عن كعب بن عجرة ، قلنا ، بصيغة الجمع ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في الباب ، ومثله في حديث أبي بريدة عند أحمد وفي حديث طلحة عند النسائي وفي حديث أبي هريرة عند الطبري ، ووقع عند ابن داود عن حفص بن عمر عن شعبة بسند حديث الباب : قلنا أو قالوا يا رسول الله ، بالثمة والمراد الصحابة أو من حضر منهم ، ووقع عند السراج والطبراني من رواية قيس بن سعد عن الحكم به : ان أصحاب رسول الله ﷺ قالوا ، وقال الفاكهاني : الظاهر أن السؤال صدر من بعضهم لا من جميعهم ففيه التمييز عن البعض بالكل . ثم قال : ويبعد جداً أن يكون كعب هو الذي باشر السؤال منفرداً قائي بالنون التي للتظيم ، بل لا يجوز ذلك لان النبي ﷺ أجاب بقوله : قولوا فلو كان السائل واحداً لقال له قل ولم يقل قولوا انتهى ، ولم يظهر لي وجه في الجواز وما المانع أن يسأل الصحابي الواحد عن الحكم فيجيب ﷺ بصيغة الجمع إشارة إلى اشتراك الكل في الحكم ، ويؤكد أنه في نفس السؤال قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي ، كلها بصيغة الجمع قبل حل أنه سأل نفسه وغيره فحين الجواب بصيغة الجمع ، لكن الايمان بنون المظنة في

خطاب النبي ﷺ لا يظن بالمصحابي ، فإن ثبت أن السائل كان متعمدا فواضح ، وإن ثبت أنه كان واحدا فالحكمة في الاتيان بصيغة الجمع الاشارة الى أن السؤال لا يختص به بل يريد نفسه ومن يوافقه على ذلك ، فعمله على ظاهره من الجمع هو المسمد ، على أن الذي نفاه الفا كما أني قد ورد في بعض المتن ، فعنه الطبري من طريق الأجلح ، عن الحكم بلفظ « قلت إليه فقلت : السلام عليك قد عرفناه ، فكيف الصلاة عليك يا رسول الله ؟ قال قل اللهم صل على محمد الحديث ، وقد وقعت من تعيين من باشر السؤال على جماعة : وهم كعب بن هجرة وبشير بن سعد والد النعمان وزيد بن عارضة الانصاري وطاحه بن عبيد الله وأبو هريرة وعبد الرحمن بن بشير ، أما كعب فوقع عند الطبراني عن رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بهذا السند بلفظ « قلت يا رسول الله قد علمنا ، وأما بشير ففي حديث أبي مسعود عند مالك وعلم وغيرهما أنه رأى النبي ﷺ في مجلس سعد بن عباد ، فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلى عليك ، الحديث . وأما زيد بن عارضة فأخرج الشافعي من حديث قال « أنا سألت رسول الله ﷺ فقال : صلوا على واجتهدوا في الدعاء . وقالوا : اللهم صل على محمد ، الحديث . وأخرج الطبري من حديث طاحه قال « قلت يا رسول الله كيف الصلاة عليك ، ومخرج حديثها واحد ، وأما حديث أبي هريرة فأخرج الشافعي من حديثه أنه قال « يا رسول الله كيف نصلى عليك ، وأما حديث عبد الرحمن بن بشير فأخرجه اسماعيل القاضي في كتاب « فضل الصلاة على النبي ﷺ » ، قال « قلت أو قيل للنبي ﷺ » هكذا عنده على الشك ، وأبهم أبو عوانة في صحيحه من رواية الأجلح وحزرة الزيات عن الحكم السائل وافظه « جله رجل فقال : يا رسول الله قد علمنا ، ووقع لهذا السؤال سبب أخرجه البيهقي والخلي من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الرضفاني « حدثنا اسماعيل بن زكريا عن الأعمش ومسعود ومالك بن مغول عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال : لما نزلت ( أن الله وملائكته يصلون على النبي ) الآية قلنا : يا رسول الله ، قد علمنا ، الحديث . وقد أخرج مسلم هذا الحديث عن محمد بن بكر عن اسماعيل بن زكريا ولم يسق لفظه بل أحال به على ما قبله فهو على شرطه ، وأخرجه السراج من طريق مالك بن مغول وحده كذلك ، وأخرج أحمد والبيهقي واسماعيل القاضي من طريق يزيد بن أبي زياد والطبراني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى والطبري من طريق الأجلح والسراج من طريق سفيان وزائدة فرقهما وأبو عوانة في صحيحه من طريق الأجلح وحزرة الزيات كلهم عن الحكم مثله ، وأخرج أبو عوانة أيضا من طريق مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى مثله ، وفي حديث طاحه عند الطبري « أتى رجل النبي ﷺ فقال : سمعنا الله يقول ( أن الله وملائكته ) الآية فكيف الصلاة عليك ، قوله ( قد علمنا ) المتهور في الرواية بفتح أوله وكسر اللام مخففا ، وحموز بعضهم ضم أوله والتشديد على البناء المجهول ، ووقع في رواية ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد وبالشك ولفظه « قلنا قد علمنا ، أو علمنا ، ورويناه في الخلفيات ، وكذا أخرجه السراج من طريق مالك بن مغول عن الحكم بلفظ « علمنا أو علمنا » ووقع في رواية حفص بن عمر المذكورة « أمرنا أن نصلى عليك وأن نسلم عليك ، فأما السلام فقد عرفناه ، وفي ضبط عرفناه ما تقدم في علمنا وأراد بقوله « أمرنا » أي بلفظنا عن الله تعالى أنه أمر بذلك ، ووقع في حديث أبي مسعود « أمرنا الله » وفي رواية عبد الله بن عيسى المذكورة « كيف الصلاة عليكم أهل البيت فإن الله قد علمنا كيف نسلم ، أي علمنا الله كيفية السلام عليك هل لسانك وبواسطة بيانك . وأما إثباته بصيغة الجمع في قوله « عليكم » فقد بين مراده بقوله ، أهل

البيت ، لانه لو اقتصر عليا لاحتمل أن يريد بها التعظيم وبها تحصل مطابقة الجواب للسؤال حيث قال : علي محمد وعلى آل محمد ، وبهذا يستغنى عن قول من قال : في الجواب زيادة علي السؤال لأن السؤال وقع عن كيفية الصلاة عليه فوقع الجواب عن ذلك بزيادة كيفية الصلاة على آله . قوله ( كيف نسلم عليك ) قال البيهقي : فيه إشارة الى السلام الذي في التشهد وهو قول : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فيكون المراد بقولهم : فكيف نصلي عليك ، أي بعد التشهد . انتهى . وتفسير السلام بذلك هو الظاهر . وحكي ابن عبد البر فيه احتمالا ، وهو أن المراد به السلام الذي يتحلل به من الصلاة وقال : ان الاول أظهر ، وكذا ذكر عياض وغيره ، ورد بعضهم الاحتمال المذكور بأن سلام التحلل لا يقيده به اتفاقا ، كذا قيل ، وفي نقل الاتفاق نظر ، فقد جرم جماعة من المالكية بأنه يستحب للصلى أن يقول عند سلام التحلل ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم ، ذكره عياض وقوله ابن أبي زيد وغيره . قوله ( فكيف نصلي عليك ) زاد أبو مسعود في حديثه فسكت رسول الله ﷺ حتى تمنينا أنه لم يسأله ، وإنما تمنوا ذلك خشية أن يكون لم يعجبه السؤال المذكور لما نقرر عندهم من أنه من ذلك ، فقد تقدم في تفسير قوله تعالى ( لا تسألوا عن أشياء ) من سورة المائدة بيان ذلك ، ووقع عند الطبري من وجه آخر في هذا الحديث ، فسكت حتى جاءه الوحي فقال : تقولون ، واختلف في المراد بقولهم : كيف ، فقيل المراد السؤال عن معنى الصلاة المأمور بها بأي لفظ يؤدي ، وقيل عن صفتها ، قال عياض : لما كان لفظ الصلاة المأمور بها في قوله تعالى ( صلوا عليه ) محتمل الرحمة والثناء والتعظيم سألوا بأي لفظ تؤدي ؟ هكذا قال بعض المشايخ ، ورجح الباجي أن السؤال إنما وقع عن صفتها لا عن جنسها ، وهو أظهر لأن لفظ : كيف ، ظاهر في الصفة ، وأما الجنس فيستل عنه بلفظ : ما ، وبه جرم الفرطاني فقال : هذا سؤال من أشكلت عليه كيفية ما فهم أصله ، وذلك أنهم عرفوا المراد بالصلاة فسألوا عن الصفة التي تليق بها ليصنعوا لها انتهى . والاحتمال لم يزل ذلك أن السلام لما تقدم بلفظ مخصوص وهو : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فهموا منه أن الصلاة أيضا تقع بلفظ مخصوص ، وعدلوا عن القياس لامكان الوقوف على النص ولا سيما في ألفاظ الأذكار فانها تسمى بخارجة عن القياس غالبا ، فوقع الأمر كما فهموا فانه لم يقل لهم قولوا الصلاة عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولا قولوا الصلاة والسلام عليك الخ بل عليهم صيغة أخرى . قوله ( قال قولوا اللهم ) هذه كلمة أكثر استعمالها في النداء وهو بمعنى يا الله ، والميم عوض عن حرف النداء فلا يقال اللهم غفور رحيم مثلا وإنما يقال اللهم اغفر لي وارحمي ، ولا يدخلها حرف النداء الا في نادر كقول الرازي : اني اذا ما حدثت ألما أقول يا اللهم يا اللهم ، واختص هذا الاسم بقطع الهمة عند النداء ووجوب تفضيم لآله وبداخل حرف النداء عليه مع التعريف ، وذهب الفراء ومن تبعه من السكوفيين الى أن أصله يا الله وحذف حرف النداء تخفيفا والميم مأخوذة من جملة محذوفات مثل أمنا بخير ، وقيل بل زائدة كما في زرقة للشديد الزوقة ، وزيدت في الاسم العظيم تفضيلا ، وقيل بل هو كالواو الدالة على الجمع كأن الداعي قال : يا من اجتمعت له الاسماء الحسنى ، ولذلك شددت الميم لتكون عوضا عن علامة الجمع ، وقد جاء عن الحسن البصري : اللهم مجتمع الدعاء ، وعن النضر بن شميل : من قال اللهم فقد سأل الله بجميع أسمائه . قوله ( صل ) تقدم في آخره تفسير الأحزاب عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ، ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له . وعند ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حبان قال : صلاة

الله مغفرة وصلاة الملائكة الاستغفار . ومن ابن عباس أن معنى صلاة الرب الرحمة وصلاة الملائكة الاستغفار .  
وقال الضحاك بن مزاحم : صلاة الله رحمة ، وفي رواية عنه مغفرة ، وصلاة الملائكة الدعاء أخرجهما إسماعيل  
القاضي عنه ، وكأنه يريد الدعاء بالمغفرة ونحوها . وقال المبرد : الصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة رقة تبعث  
على استدعاء الرحمة . وتعقب بأن الله غير بين الصلاة والرحمة في قوله ( وأنتك عليهم صلوات من ربهم ورحمة )  
وكذلك فهم الصحابة المغايرة من قوله تعالى ( صلوا عليه وسلموا ) حتى سألوا عن كيفية الصلاة مع تقدم ذكر  
الرحمة في تعليم السلام حيث جاء بلفظ ( السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ) ، وأقرم النبي ﷺ ، فلو كانت  
الصلاة بمعنى الرحمة لقال لهم قد علمتم ذلك في السلام ، وجوز الحلبي أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه ، وفيه  
نظر وحديث الباب يرد على ذلك ، وأولى الأقوال ما تقدم عن أبي العالية أن معنى صلاة الله على نبيه ثناءه عليه  
وتعظيمه ، وصلاة الملائكة وغيرهم عليه طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب الزيادة لا طلب أصل الصلاة ،  
وقيل صلاة الله على خاتمه تكون خاصة وتكون عامة فصلاته على أنبيائه هي ما تقدم من الثناء والتعظيم ، وصلاته  
على غيرهم الرحمة فهي التي سمعت كل شيء . ونقل عياض عن بكر التقي قال : الصلاة على النبي ﷺ من الله  
تسريف وزيادة شكره وعلى من دون النبي رحمة . وهذا التقرير يظهر الفرق بين النبي ﷺ وبين سائر المؤمنين  
حيث قال الله تعالى ( إن الله وملائكته يصلون على النبي ) وقال قبل ذلك في السورة المذكورة ( هو الذي يصل  
عليكم وملائكته ) ومن المعلوم أن القدر الذي يليق بالنبي ﷺ من ذلك أرفع مما يليق بغيره ، والاجماع منعقد  
على أن في هذه الآية من تعظيم النبي ﷺ والتعزية به ما ليس في غيرها . وقال الحلبي في الشعب معنى الصلاة على  
النبي ﷺ تعظيمه ، فمعنى قولنا اللهم صل على محمد عظيم محمدا والمراد تعظيمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإظهار دينه  
وأبواب شريعته وفي الآخرة بأجزاء مثوبته وتفضيحه في أمته وإبداء فضيلته بالمقام المحمود ، وعلى هذا فالمراد بقوله  
تعالى ( صلوا عليه ) ادعوا ربكم بالصلاة عليه انتهى . ولا يكره عليه عطف آل وأزواجه وذريته عليه فإنه  
لا يمنع أن يدعى لهم بالتعظيم ، إذ تعظيم كل أحد بحسب ما يليق به ، وما تقدم عن أبي العالية أظهر ، فإنه يحصل  
به استتمال لفظ الصلاة بالنسبة إلى الله وإلى ملائكته وإلى المؤمنين المأمورين بذلك بمعنى واحد ، ويؤيده أنه  
لا خلاف في جواز الترحم على غير الأنبياء ، واختلف في جواز الصلاة على غير الأنبياء ، ولو كان معنى قولنا  
اللهم صل على محمد اللهم أرحم محمدا أو ترحم على محمد لجاز لغير الأنبياء ، وكذا لو كانت بمعنى البركة وكذا الرحمة  
لحفظ الوجوب في التشهد عند من يوجهه بقول المصل في التشهد ( السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته )  
ويمكن الانفصال بأن ذلك وقع بطريق التعبد فلا بد من الاتيان به ولو سبق الاتيان بما يدل عليه . قوله ( على  
محمد وعلى آل محمد ) كذا وفسح في الموضعين في قوله صل وفي قوله وبارك ، ولكن وقع في الثاني وبارك على آل  
إبراهيم ، ووقع عند البهقي من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه على إبراهيم ولم يقل على آل إبراهيم ، وأخذ  
البيضاوي من هذا أن ذكر الآل في رواية الأصل مقسم كقوله على آل أبي أوفى . قلت : والحق أن ذكر  
محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابت في أصل الخبر ، وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ  
الآخر ، وسأبين من ساقه تاما بعد قليل . وشرح الطبري على ما وقع في رواية البخاري هنا فقال : هذا اللفظ  
يساعد قول من قال إن معنى قول الصحابي ( اللهم صل على محمد وآل محمد ) أي في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا

صلوا عليه وسلموا تسليماً) فكيف صلى عليك أى على أهل بيتك ، لأن الصلاة عليه قد عرفت مع السلام من الآية ، قال : فكان السؤال عن الصلاة على الآل تشریفاً لهم . وقد ذكر محمد في الجواب لقوله تعالى ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) وفائدته الدلالة على الاختصاص ، قال : وإنما ترك ذكر إبراهيم لينبه على هذه التسمية ، ولو ذكر لم يفهم أن ذكر محمد على سبيل التهديد انتهى . ولا يخفى ضعف ما قال . ووقع في حديث أبي مسعود عند أبي داود والنسائي « على محمد النبي الامي » وفي حديث أبي سعيد في الباب « على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم ، ولم يذكر آل محمد ولا آل إبراهيم ، وهذا ان لم يحصل على ما قلته أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر والآخر فساد ما بحسب الطائفة . وفي حديث أبي حميد في الباب بعده « على محمد وأزواجه وذريته ، ولم يذكر الآل في الصحيح ، وروعت في رواية ابن ماجه وعند أبي داود من حديث أبي هريرة « اللهم صل على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته ، وأخرج النسائي من الوجه الذي أخرجه منه أبو داود وأمكن وقع في السند اختلاف بين موسى بن اسماعيل شيخ أبي داود فيه وبين عمرو بن عاصم شيخ شيخ النسائي فيه فروياه معا عن حبان بن يسار وهو بكسر المهملة وتشديد الموحدة وأبوه بمثناة ومهملة خفيفة فوقع في رواية موسى عنه عن عبيد الله بن طلحة عن محمد بن علي عن محمد بن الحنفية عن أبيه علي بن أبي طالب ، ورواية موسى أرجح ، ويحتمل أن يكون حبان فيه سندان . ووقع في حديث أبي مسعود وحده في آخره « في العالمين انك حميد مجيد ، ومثله في رواية داود بن قيس عن نعيم المجر عن أبي هريرة عند السراج ، قال النووي في شرح المهذب : ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فيقول « اللهم صل على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم آل إبراهيم وبارك ، مثله وزاد في آخره « في العالمين ، وقال في « الأذكار » مثله وزاد « عبدك ورسولك بعد قوله محمد في صل ولم يردّها في بارك ، وقال في « التحقيق » و « الفتاوى » مثله إلا أنه أسقط النبي الامي في وبارك ، وقاته أشياء اعلمها توازي قدوماً زاده أو يزيد عليه ، منها قوله « أمهات المؤمنين » بعد قوله أزواجه ومنها « وأهل بيته » بعد قوله وذريته ، وقد وردت في حديث ابن مسعود عند الدارقطني ، ومنها « ورسولك ، في وبارك ، ومنها « في العالمين ، في الأولى ، ومنها « انك حميد مجيد » قبل وبارك ، ومنها « اللهم ، قبل وبارك فانهما ثبتا معا في رواية للنسائي ، ومنها « وترحم على محمد الخ ، وسيأتى البحث فيها بعد ، ومنها في آخر التشهد « وعلينا معهم » وهي عند الترمذي من طريق أبي أسامة عن زائدة عن الأعمش عن الحكم نحو حديث الباب ، قال في آخره : قال عبد الرحمن بن يحيى نقول ، وعلينا معهم ، وكذا أخرجهما السراج من طريق زائدة ، وتعقب ابن العربي هذه الزيادة قال : هذا شيء انفرد به زائدة فلا يعول عليه ، فإن الناس اختلفوا في معنى الآل اختلفا كثيراً ومن جعلته أنهم أمته فلا يبقى للتكرار فائدة . واختلفوا أيضاً في جواز الصلاة على غير الانبياء فلا يرى أن يشرك في هذه الخصوصية مع محمد وآله أحداً . وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي ، بأن زائدة من الإثبات فانفراده لو انفرد لا يضر مع كونه لم ينفرد ، فقد أخرجهما اسماعيل الفاضل في كتاب فضل الصلاة من طريقين عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي لبلى ويزيد استشهد به مسلم ، وعند البيهقي في « الشعب » من حديث جابر نحو حديث الباب وفي آخره « وعلينا معهم ، وأما الإيراد الأول فانه يختص بمن يرى أن معنى الآل كل الامة ، ومع ذلك فلا يمنع

أن يعطف الخاص على العام ولا سيما في الدعاء ، وأما الإيراد الثاني فلا نعلم من منع ذلك شيئا ، وإنما الخلاف في الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً ، وقد شرح الدعاء الأحاديث بما دعاه به النبي ﷺ لنفسه في حديث « اللهم اني أسألك من خير ما سألك منه محمد ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم انتهى ملخصاً . وحديث جابر ضعيف . ورواية يزيد أخرجهما أحد أيضاً عن محمد بن فضيل عنه وزاد في آخره : قال يزيد فلا أدري شيء زاده عبد الرحمن من قبل نفسه أو رواه عن كعب ، وكذا أخرجه الطبري من رواية محمد بن فضيل ، ووردت هذه الزيادة من وجهين آخرين مرفوعين أحدهما عند الطبراني من طريق فطر بن خليفة عن الحكم بلفظ : يقولون اللهم صل على محمد الى قوله وآل إبراهيم وصل علينا معهم ، وبارك على محمد مثله ، وفي آخره وبارك علينا معهم ، ورواته موثوقون لكنه فيما أحسب مدرج لما بينه زائدة عن الأعمش . نأينهما عند الدارقطني من وجه آخر عن ابن مسعود مثله لكن قال اللهم بذل الوارث وصل وفي وبارك ، وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو ضعيف ، وقد تعقب الأسنوي ما قال للنسوي فقال : لم يستوعب ما ثبت في الأحاديث مع اختلاف كلامه . وقال الأذري : لم يسبق الى ما قال . والذي يظهر أن الأفضل لمن تشهد أن يأتي بأكل الروايات ويقول كل ما ثبت هذا مرة وهذا مرة ، وأما التلخيص فانه يستلزم أحداث صفة في التشهد لم ترد بمجموعة في حديث واحد انتهى . وكأنه أخذه من كلام ابن القيم فانه قال : ان هذه الكيفية لم ترد بمجموعة في طريق من الطرق ، والاولى أن يستعمل كل لفظ ثبت على حدة فبذلك يحصل الاتيان بجميع ما ورد بخلاف ما اذا قال الجميع دفعة واحدة فان الغالب على الظن أنه ﷺ لم يقله كذلك . وقال الأسنوي أيضاً : كان يلزم الشيخ أن يجمع الالفاظ الواردة في التشهد . وأجيب بأنه لا يلزم من كونه لم يصرح بذلك أن لا يلزمه . وقال ابن القيم أيضاً : قد نص الصافي على أن الاختلاف في الالفاظ التشهد ونحوه كالاختلاف في القراءات ، ولم يقل أحد من الأئمة باستحباب التلاوة بجميع الالفاظ المختلفة في الحرف الواحد من القرآن وان كان بعضهم أجاز ذلك عند التلخيص للتخمين انتهى . والذي يظهر أن اللفظ إن كان بمعنى اللفظ الآخر سواء كان في أزواجه وأمهات المؤمنين فالاولى الاقتصاد في كل مرة على أحدهما وان كان اللفظ يستقل بزيادة معنى ليس في اللفظ الآخر البتة ، فالاولى الاتيان به ، ويجعل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر كما تقدم ، وان كان يزيد على الآخر في المعنى شيئاً ما فلا بأس بالاتيان به احتياطاً . وقالت طائفة منهم الطبري : ر ذلك الاختلاف المباح ، فأى لفظ ذكره المرء أجراً ، والأفضل أن يستعمل أكله وأبلغه . واستدل على ذلك باختلاف النقل من الصحابة فذكر ما نقل عن علي ، وهو حديث موقوف طريقه سعيد بن منصور والطبري والطبراني وابن فارس وأوله « اللهم داعي المدحوات ، الى أن قال : اجعل شرائف صلواتك ونواحي بركاتك ورافقة تحبيلك على محمد عبدك ورسولك ، الحديث . وعن ابن مسعود بلفظ « اللهم اجعل صلواتك وبركاتك ورحمتك على سيد المرسلين امام المتقين وحامم النبيين محمد عبدك ورسولك ، الحديث أخرجه ابن ماجه والطبري ، وادعى ابن القيم أنه أكثر الأحاديث بل كلها مصرحة بذكر محمد وآل محمد وبذكر آل إبراهيم فقط أو بذكر إبراهيم فقط قال : ولم يجيء في حديث صحيح بلفظ إبراهيم وآل إبراهيم معاً وإنما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من بني الحارث عن ابن مسعود ، ويحيى مجهول وشيخه مجهول فهو سند ضعيف ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر قوى لكنه موقوف على ابن مسعود ، وأخرجه النسائي والدارقطني من حديث

طلحة . قلت : وغفل عما وقع في صحيح البخاري كما تقدم في الحديث الانبياء في ترجمة ابراهيم عليه السلام من طريق عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى بلفظ : كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ، وكذا في قوله : كما باركت ، وكذا وقع في حديث أبي مسعود البدرى من رواية محمد ابن ابي حنيفة عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه أخرجه الطبري ، بل أخرجه الطبري أيضا في رواية الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجه من طريق عمرو بن قيس عن الحكم بن عتيبة فذكره بلفظ : وعلى محمد وآل محمد انك حميد مجيد ، وبلفظ : على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، وأخرجه أيضا من طريق الأجلح عن الحكم مثله سواء ، وأخرج أيضا من طريق حنظلة بن علي عن أبي هريرة ما سأذكره ، وأخرجه أبو المبراس السراج من طريق داود بن قيس عن نعيم الجمر عن أبي هريرة : أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت وباركت على ابراهيم وآل ابراهيم انك حميد مجيد ، ومن حديث بريدة رفته : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وعلى آل محمد كما جعلتها على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وأصله عند أحمد ، ووقع في حديث ابن مسعود المشار اليه زيادة أخرى وهي : وأرحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم ، الحديث ، وأخرجه الحاكم في صحيحه من حديث ابن مسعود فأغتر بتصحيحه قوم فوهوا ، فانه من رواية يحيى بن الساجي وهو مجهول ، من رجل مهم . نعم أخرج ابن ماجه ذلك عن ابن مسعود من قوله : قال قولوا : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد عبدك ورسولك ، الحديث وبالغ ابن العربي في انكار ذلك فقال : حذار مما ذكره ابن أبي زيد من زيادة وترحم ، فانه قريب من البسطة لأنه ﷺ عليهم كيفية الصلاة عليه بالوحى في الزيادة على ذلك استدراك عليه انتهى . وابن أبي زيد ذكر ذلك في صفة التشهد في الرسالة ، لما ذكر ما يستحب في التشهد ومنه : اللهم صل على محمد وآل محمد ، فواد وترحم على محمد وآل محمد ، وبارك على محمد وآل محمد الخ ، فان كان انكاره لكونه لم يصح فسلم ، والا فدعوى من ادعى أنه لا يقال أرحم محمدًا مردودة لثبوت ذلك في عدة أحاديث أصحها في التشهد والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ثم وجدت لابن أبي زيد مستندا ، فأخرج الطبري في تهذيبه من طريق حنظلة ابن علي عن أبي هريرة رفته : من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ، وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وعلى آل ابراهيم شهدت له يوم القيامة وشفعت له ، ورجال سنده رجال الصحيح إلا سعيد بن سليمان مولى سعيد بن العاص الراوى له عن حنظلة بن علي فانه مجهول . ( تنبيه ) : هذا كله فيما يقال مضموما الى السلام أو الصلاة ، وقد وافق ابن العربي الصيدلاني من الشافعية على المنع ، وقال أبو القاسم الانصارى شارح الإرشاد ، يجوز ذلك مضافا الى الصلاة ولا يجوز مفردا ، ونقل عياض عن الجمهور الجواز مطلقا ، وقال القرطبي في المفهم ، إنه الصحيح لورود الأحاديث به ، وعالفة غيره : ففي الأخيرة ، من كتب الحنفية عن محمد يكره ذلك لايهامه النقص لان الرحمة غالبا إنما تكون عن فعل ما بلام عليه ، وجود ابن عبد البر ينهه فقال : لا يجوز لاحد اذا ذكر النبي ﷺ أن يقول رحمه الله لأنه قال من صل على ، ولم يقل من ترحم على ولا من دعائي ، وان كان معنى الصلاة الرحمة ، ولكنه خص هذا اللفظ تعظيها له فلا يعدل عنه الى غيره ، ويقول

قوله تعالى (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا) انتهى . وهو بحث حسن لكن في التعليل الاول نظر ، والمعتقد الثاني ، والله أعلم . قوله (وعلى آل محمد) قيل أصله آل ، أهل قلبت الماء حموة ثم سهلت ولهذا اذا صفر رد الى الاصل فقالوا أهيل ، وقيل بل أصله أول من آل اذا رجع ، سمي بذلك من يشول الى الشخص ويضاف اليه ، ويقويه أنه لا يضاف الا الى معظم فيقال آل الفاضل ولا يقال آل الحجام بخلاف أهل ، ولا يضاف آل أيضا غالبا الى غير العاقل ولا الى المضر عند الأكثر ، وجوزوه بعضهم بقلة ، وقد ثبت في شعر عبد المطلب في قوله في قصة أصحاب الفيل من أبيات : وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك . . وقد يطلق آل فلان على نفسه وعليه وعلى من يضاف اليه جميعا وضابطه أنه اذا قيل فعل آل فلان كذا دخل هو فيهم الا بقرينة ، ومن شواهد قوله عليه السلام للحسن بن علي ، إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة ، وان ذكرا معا فلا ، وهو كالفهيم والمسكين ، وكذا الايمان والاسلام والفسوق والعصيان ، ولما اختلفت ألفاظ الحديث في الاثنيان بهما معا وفي أفراد أحدهما كان أولى المحامل أن يحمل على أنه عليه السلام قال ذلك كله ، ويكون بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وأما التعدد فبعيد لأن غالب الطرق تصرح بأنه وقع جوابا عن قولهم : كيف نصل عليك ، ويحتمل أن يكون بعض من اقتصر على آل إبراهيم بدون ذكر إبراهيم رواه بالهفي بناء على دخول إبراهيم في قوله آل إبراهيم كما تقدم . واختلف في المراد بآل محمد في هذا الحديث ، فالراجح أنهم من حرمت عليهم الصدقة ، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك وإضا في كتاب الزكاة ، وهذا نص عليه الشافعي واختاره الجمهور وبؤيده قول النبي عليه السلام للحسن بن علي : إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة ، وقد تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة ، واسلم من حديث عبد المطلب بن ربيعة في أثناء حديث مرفوع : ان هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس وإنما لا نحل لمحمد ولا آل محمد ، وقال أحمد : المراد بآل محمد في حديث التشهد أهل بيته ، ودلى هذا قبل يجوز أن يقال أهل عوض آل ؟ رواه ابن عديم . وقيل المراد بآل محمد أزواجه وذريته لأن أكثر طرق هذا الحديث جاء بلفظ : وآل محمد وجاء في حديث أبي حميد موضعه : وأزواجه وذريته ، فدل على أن المراد بالآل الأزواج والذرية ، وتنبأ بأنه ثبت الجمع بين الثلاثة كما في حديث أبي هريرة ، فيحمل على أن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره فالمراد بالآل في التشهد الأزواج ومن حرمت عليهم الصدقة ويدخل فيهم الذرية ، فيذلك يجمع بين الاحاديث . وقد أطلق على أزواجه عليه السلام آل محمد في حديث عائشة : ما شيع آل محمد من خير ما دورم ثلاثا ، وقد تقدم ويأتي في الرقاق ، وفيه أيضا من حديث أبي هريرة : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وكان الأزواج أفردوا بالذكر تنويها بهم وكذا الذرية ، وقيل المراد بالآل ذرية فاطمة خاصة حكاه النووي في شرح المذهب . وقبلهم جميع قریش حكاه ابن الرمة في الكفاية . وقيل المراد بالآل جميع الامة أمة الاجابة ، وقال ابن العربي : مال الى ذلك مالك واختاره الاذهرى وحكاه أبو الطيب الطاهري عن بعض الشافعية ورجعه النووي في شرح مسلم ، وبؤيده القاضي حسين والراغب بالانقياء منهم . وعليه يحمل كلام من أطلق ، وبؤيده قوله تعالى (ان أولياؤه الا المتقون) وقوله عليه السلام : ان أولياي منكم المتقون ، وفي نوادر أبي العيص : انه غرض من بعض الهاشميين فقال له أنفض مني وأنت نصل على في كل صلاة في قولك اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، فقال : إني أريد الطيبين الطاهرين ولست منهم . ويمكن أن يحمل كلام من أطلق على أن المراد بالصلاة الرحمة المطلقة فلا تحتاج الى تقييد ، وقد



استدل لهم بحديث أنس رفعه وآل محمد كل قتي ، أخرجه الطبراني وأمكن سنده واه جدا ، وأخرج البيهقي عن جابر نحوه من قوله بسند ضعيف . **قوله** ( كما صليت على آل إبراهيم ) اشترى السؤال عن موقع التشبيه مع أن المقرر أن التشبه دون المشبه به ، والواقع هنا عكسه لأن محمدا ﷺ وحده أفضل من آل إبراهيم ومن إبراهيم ولا سيما قد أضيف إليه آل محمد ، وقضية كونه أفضل أن تكون الصلاة المطلوبة أفضل من كل صلاة حصلت أو تحصل لغیره ، وأجيب عن ذلك بأجوبة : الأولى أنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم ، وقد أخرج مسلم من حديث أنس ، أن رجلا قال للنبي ﷺ : يا خير البرية ، قال : ذلك إبراهيم ، أشار إليه ابن العربي وأيده بأنه سأل لنفسه التسوية مع إبراهيم وأمر أمته أن يسألوا له ذلك فزاده الله تعالى بغير سؤال أن فضله على إبراهيم . وتعقب بأنه لو كان كذلك لغير صفة الصلاة عليه بعد أن علم أنه أفضل . الثاني أنه قال ذلك تواضعا وشرع ذلك لأمته ليكتسبوا بذلك الفضيلة . الثالث أن التشبيه إنما هو لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقدرة بالقدرة فهو كقوله تعالى ( أنا أرحمنا إليك كما أرحمنا إلى نوح ) وقوله ( كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ) وهو كقول القائل أحسن إلى ولدك كما أحسن إلى فلان ويريد بذلك أصل الإحسان لا قدره ، ومنه قوله تعالى ( وأحسن كما أحسن الله إليك ) ورجع هذا الجواب الفرطي في المفهوم ، الرابع أن السكاف للتعميل كما في قوله ( كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ) وفي قوله تعالى ( فاذكروه كما هداكم ) ، وقال بعضهم : الكاف على بابها من التشبيه ثم عدل عنه الإعلام بمحورية المطلوب . الخامس أنه المراد أن يجعله خليلا كما جعل إبراهيم ، وأن يجعل له لسان صدق كما جعل لإبراهيم مضافا إلى ما حصل له من الهبة ، ويرد عليه ما ورد على الأول ، وقربه بعضهم بأنه مثل رجلين يملك أحدهما ألفا ويملك الآخر ألفين فسأل صاحب الألفين أن يعطى ألفا أخرى نظير الذي أعطى الأول فبصير المجموع لثاني أضعاف ما الأول . السادس أن قوله اللهم صل على محمد ، مقطوع عن التشبيه فيكون التشبيه متعلقا بقوله وعلى آل محمد ، وتعقب بأن غير الأنبياء لا يمكن أن يساوا الأنبياء فكيف يطلب لهم صلاة مثل الصلاة التي وقعت لإبراهيم والأنبياء من آله ؟ ويمكن الجواب عن ذلك بأن المطلوب الثواب الحاصل لهم لا جميع الصفات التي كانت سببا لثواب ، وقد نقل العمراني في البيان ، عن الشيخ أبي حامد أنه نقل هذا الجواب عن نص الشافعي ، واستبعد ابن القيم صحة ذلك عن الشافعي لأنه مع فصاحته ومعرفة بلسان العرب لا يقول هذا الكلام الذي يستلزم هذا التركيب الركيك المعيب من كلام العرب ، كذا قال ، وليس التركيب المذكور بريئ بل التقدير اللهم صل على محمد وصل على آل محمد كما صليت إلى آخره فلا يتضح تعلق التشبيه بالجملة الثانية . السابع أن التشبيه إنما هو للمجموع بالمجموع فإن في الأنبياء من آل إبراهيم كثرة ، فإذا قولت تلك الفتوات الكثيرة من إبراهيم وآل إبراهيم بالصفات الكثيرة التي لمحمد أمكن إقتفاء التفاضل . قلت : ويعبر على هذا الجواب أنه وقع في حديث أبي سعيد ثانيا حديثي الباب مقابلة الاسم فقط بالاسم فقط ولفظه اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم ، . الثامن أن التشبيه بالنظر إلى ما يحصل لمحمد وآل محمد من صلاة كل فرد فرد ، فيحصل من مجموع صلاة المصلين من أول التعاليم إلى آخر الزمان أضعاف ما كان لآل إبراهيم ، وعبر ابن العربي عن هذا بقوله : المراد دوام ذلك واستمراره . التاسع أن التشبيه راجع إلى المصلي فيما يحصل له من الثواب لا بالنسبة إلى ما يحصل للنبي ﷺ ، وهذا ضعيف لأنه بصير كأنه قال اللهم أعطني ثوابا على صلاتي على النبي ﷺ

كما صليت على آل إبراهيم ، ويمكن أن يجاب بأن المراد مثل ثواب المصل على آل إبراهيم . العاشر دفع المقدمة المذكورة أولا وهي أن المشبه به يكون أرفع من المشبه ، وأن ذلك ليس مطردا ، بل قد يكون التشبيه بالمثل بل وبالمثول كما في قوله تعالى ( مثل نوره كمشكاة ) وابن يقين نور المشكاة من نوره تعالى ؟ ولكن لما كان المراد من المشبه به أن يكون شيئا ظاهرا واضحا فسمع حسن تشبيه النور بالمشكاة ، وكذا هنا لما كان تعظيم إبراهيم وآل إبراهيم بالصلاة عليهم مشهورا واضحا عند جميع الطوائف حسن أن يطلب لمحمد وآل محمد بالصلاة عليهم مثل ما حصل لإبراهيم وآل إبراهيم ، ويؤيد ذلك ختم الطلب المذكور بقوله « في العالمين » أي كما أظهرت الصلاة على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين ، ولهذا لم يقع قوله في العالمين إلا في ذكر آل إبراهيم دون ذكر آل محمد على ما وقع في الحديث الذي ورد فيه وهو حديث أبي مسعود فيما أخرجه مالك ومسلم وغيرهما ، وعبر الطيبي عن ذلك بقوله : ليس التشبيه المذكور من باب إلحاق النافى بالكامل بل من باب إلحاق ما لم يشتهر بما اشتهر . وقال الطيبي : سبب هذا التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم ( رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حميد مجيد ) وتد علم أن محمدا وآل محمد من أهل بيت إبراهيم فكانت قل : أجب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبتهما عندما قالوها في آل إبراهيم الموجودين حينئذ ، ولذلك ختم بما ختمت به الآية وهو قوله « انك حميد مجيد » . وقال النووي بعد أن ذكر بعض هذه الاجوبة : أحسنها ما نسب إلى الشافعي والتشبيه لأصل الصلاة بأصل الصلاة أو للجموع بالجموع . وقال ابن القيم بعد أن زيف أكثر الاجوبة إلا تشبيه المجموع بالمجموع : وأحسن منه أن يقال هو **عليه السلام** من آل إبراهيم ، وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى ( ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ) قل : محمد من آل إبراهيم فكانه أمرنا أن نصل على محمد وعلى آل محمد خصوصا بقدر ما صلينا عليه مع إبراهيم وآل إبراهيم عموما فيحصل لآله ما يليق بهم ويبقى الباقي كله له ، وذلك القدر أريد مما لغيره من آل إبراهيم قطعا ، وبظاهر حينئذ قاعدة التشبيه ، وأن المطلوب له بهذا اللفظ أفضل من المطلوب بغيره من الألفاظ . ووجدت في مصنف شيخنا محمد الدين الشيرازي القنوي جوابا آخر نقله عن بعض أهل الكشف حاصله أن التقدير لغير اللفظ المشبه به لا لعينه ، وذلك أن المراد بقولنا « اللهم صل على محمد » اجعل من أتباعه من يبلغ النهاية في أمر الدين كالعلماء بشرعه بتقريرهم أمر الشريعة وكما صليت على إبراهيم ، بأن جعلت في أتباعه أنبياء يقررون الشريعة ، والمراد بقوله « وعلى آل محمد » اجعل من أتباعه ناسا محدثين بالفتح يخبرون بالمغيبات كما صليت على إبراهيم بأن جعلت فيهم أنبياء يخبرون بالمغيبات ، والمطلوب حصول صفات الانبياء لآل محمد وهم أتباعه في الدين كما كانت حاصله بسؤال إبراهيم ، وهذا يحصل ما ذكره ، وهو جيد ان سلم أن المراد بالصلاة هنا ما ادعاه ، واقه أعلم . وفي نحو هذه الدعوى جواب آخر : المراد اللهم استجب دعاء محمد في أمته كما استجبت دعاء إبراهيم في بنيهِ ، ويمكر على هذا عطف الآل في الموضوعين . **قوله** ( على آل إبراهيم ) هم ذريته من اسماعيل واسحق كما جزم به جماعة من الشراح ، وإن ثبت أن إبراهيم كان له أولاد من غير سارة وحاجر فهم داخلون لا محالة . ثم أن المراد المسلمون منهم بل المتقون ، فيدخل فيهم الانبياء والصديقون والشهداء والصالحون دون من عداهم ، وفيه ما تقدم في آل محمد . **قوله** ( وبارك ) المراد بالبركة هنا الزيادة من الخير والكرامة ، وقيل المراد التطهير من العيوب والتركيب ، وقيل المراد إثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الأبل أي ثبتت على

الأرض ، وبه سميت بركة الماء بكر أوله وسكون ثانيه لأقامة الماء فيها . والحاصل أن المطلوب أن يعطوا من الخور أوقاه ، وأن يثبت ذلك ويستمر دائما . والمراد بالمعنيين فيما رواه أبو مسعود في حديثه أصناف الخلق ، وفيه أقوال أخرى : قيل ما حواه بطن الفلك ، وقيل كل محدث ، وقيل ما فيه روح ، وقيل بتقيد العقلاء ، وقيل بالانس والجن فقط . **قوله** ( أنك حميد مجيد ) أما الحميد فهو فعيل من الحمد بمعنى محمود ، وأبلغ منه وهو من حصل له من صفات الحمد أكملها ، وقيل هو بمعنى الحماد أى يحمده أفعال عباده . وأما المجيد فهو من الحمد وهو صفة من كل في الشرف ، وهو مستلزم للعظمة والجلال كما أن الحمد يدل على صفة الأكرام ، ومناسبة ختم هذا الدعاء بهذين الاسمين العظيمين أن المطلوب تكريم الله لنبيه وثناؤه عليه والتثوية به وزيادة تقريبه ، وذلك بما يستلزم طلب الحمد والمجد ، ففي ذلك إشارة الى أنها كالتعليل المطلوب ، أو هو كالتنزيل له ، والمعنى أنك فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المترادفة ، ككرم بكثرة الاحسان الى جميع عبادك . واستدل بهذا الحديث على إيجاب الصلاة على النبي **ﷺ** في كل صلاة لما وقع في هذا الحديث من الزيادة في بعض الطرق عن أبي مسعود ، وهو ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم كاهم من طريق محمد بن إسحق عن محمد بن إبراهيم التيمي عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظ : فكيف صلى عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا ، وقد أشرت الى شيء من ذلك في تفسير سورة الاحزاب . وقال الدارقطني : اسناده حسن متصل . وقال البيهقي : اسناده حسن صحيح . وتعقبه ابن التركاني بأنه قال في باب تحريم قتل ماله روح ، بعد ذكر حديث فيه ابن إسحق : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . قلت : وهو اعتراض متجه لان هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحق ؛ لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث وهو هنا كذلك ، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه ، وقد احتج بهذه الزيادة جماعة من الشافعية كابن خزيمة والبيهقي لإيجاب الصلاة على النبي **ﷺ** في التشهد بعد التشهد وقبل السلام ؛ وتعقب بأنه لا دلالة فيه على ذلك ، بل إنما يفيد إيجاب الاتيان بهذه الالفاظ على من صلى على النبي **ﷺ** في التشهد ، وعلى تقدير أن يدل على إيجاب أصل الصلاة فلا يدل على هذا المحل الخصوصي ، ولكن قرب البيهقي ذلك بما تقدم أن الآية لما نزلت وكان النبي **ﷺ** قد علمهم كيفية السلام عليه في التشهد والنشهد داخل الصلاة فسألوا عن كيفية الصلاة فعلهم ، فدل على أن المراد بذلك إيقاع الصلاة عليه في التشهد بعد الفراغ من التشهد الذي تقدم تعليمه لهم ، وأما احتمال أن يكون ذلك خارج الصلاة فهو بعيد كما قال عياض وغيره . وقال ابن دقيق العيد : ليس فيه تنصيص على أن الامر به مخصوص بالصلاة ، وقد كثرت الاستدلال به على وجوب الصلاة ، وقرر بعضهم الاستدلال بأن الصلاة عليه واجبة بالاجماع وليست الصلاة عليه خارج الصلاة واجبة بالاجماع فتعين أن تجب في الصلاة ، قال : وهذا ضعيف ، لأن قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع إن أراد به عينا فهو صحيح لكن لا يفيد المطلوب لأنه يفيد أن تجب في أحد الموضعين لا بعينه ، وزعم القرافي في الذخيرة ، أن الشافعي هو المستدل بذلك ، ورده بنحو ما رده ابن دقيق العيد ، ولم يصب في نسبة ذلك للشافعي ، والذي قاله الشافعي في الأم : فرض الله الصلاة على رسوله بقوله ( أن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ) فلم يكن فرض الصلاة عليه في موضع أولى منه في الصلاة ، ووجدنا الدلالة عن النبي **ﷺ** بذلك : أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني صفوان بن سليم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

« عن أبي هريرة أنه قال : يا رسول الله كيف أصلي عليك - يعني في الصلاة - قال : تقولون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، الحديث ، أخبرنا إبراهيم بن محمد حدثني سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي ﷺ أنه « كان يقول في الصلاة : اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم ، الحديث ، قال الشافعي : فلما روى أن النبي ﷺ كان يعلمهم التشهد في الصلاة ، وروى عنه أنه علمهم كيف يصلون عليه في الصلاة ، لم يجوز أن نقول التشهد في الصلاة واجب والصلاة عليه فيه غير واجبة . وقد تعقب بعض المخالفين هذا الاستدلال من أوجه : أحدها ضعف إبراهيم بن أبي يحيى والكلام فيه مشهور ، الثاني على تقدير صحته فقوله في الأول « يعني في الصلاة » لم يصرح بالفاعل « يعني » ، الثالث قوله في الثاني « انه كان يقول في الصلاة » وإن كان ظاهره أن الصلاة المكتوبة لم تكن يحتل أن يكون المراد بقوله في الصلاة أي في صفة الصلاة عليه ، وهو احتمال قوي ، لأن أكثر الطرق عن كعب بن عجرة كما تقدم تدل على أن السؤال وقع من صفة الصلاة لا عن محلها ، الرابع ليس في الحديث ما يدل على تعين ذلك في التشهد خصوصاً بينه وبين السلام من الصلاة ، وقد أطنب قوم في نسبة الشافعي في ذلك إلى الشذوذ ، منهم أبو جعفر الطبري وأبو جعفر الطحاوي وأبو بكر بن المنذر والخطابي ، وأورد عياض في « الشفاء » مقالتهم وعاب عليه ذلك غير واحد لأن موضوع كتابه يقتضي تصويب ما ذهب إليه الشافعي لأنه من جملة أعظم المصاعف ، وقد استحسن هو القول بطهارة فضلائه مع أن الأكثر على خلافه لم يكن استجاده لما فيه من الزيادة في تعظيمه ، وانتصر جماعة للشافعي فذكروا أدلة عقلية ونظرية ، ودفعوا دعوى الشذوذ فمقلوا القول بالوجوب عن جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وأصح ما ورد في ذلك عن الصحابة والتابعين ما أخرجه الحاكم بسند قوي عن ابن مسعود قال : « تشهد الرجل ثم يصل على النبي ثم يدعو لنفسه ، وهذا أقوى شيء يحتاج به للشافعي ، فإن ابن مسعود ذكر أن النبي ﷺ علمهم التشهد في الصلاة وأنه قال « ثم ينتخير من الدعاء ما شاء ، فلما ثبت عن ابن مسعود الأمر بالصلاة عليه قبل الدعاء دل على أنه أطلع على زيادة ذلك بين التشهد والدعاء ، واندفعت حجة من تمسك بحديث ابن مسعود في دفع ما ذهب إليه الشافعي مثل ما ذكر عياض قال : وهذا تشهد ابن مسعود الذي علمه له النبي ﷺ ليس فيه ذكر الصلاة عليه ، وكذا قول الخطابي أن في آخر حديث ابن مسعود « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك » لكن رد عليه بأن هذه الزيادة مدرجة ، وعلى تقدير ثبوتها فتحمل على أن مشروعية الصلاة عليه وردت بعد تعليم التشهد ، ويتقوى ذلك بما أخرجه الترمذي عن عمر موقوف الدعاء موقوف بين السماء والأرض لا يصعد منه شيء حتى يصل على النبي ﷺ ، قال ابن العربي : ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي فيكون له حكم الرفع انتهى . وورد له شاهد مرفوع في « جوه الحسن بن عرفة » وأخرج العمري في « عمل يوم وليلة » عن ابن عمر بسند جيد قال « لا تكون صلاة إلا بقراءة وتشهد وصلاة على ، وأخرج البيهقي في « الخلافيات » بسند قوي عن الشعبي وهو من كبار التابعين قال « من لم يصل على النبي ﷺ في التشهد فليعد صلاته ، وأخرج الطبري بسند صحيح عن مطرف بن عبد الله بن الأشخير وهو من كبار التابعين قال « كنا نعلم التشهد فإذا قال وأشهد أن محمداً عبده ورسوله محمد ربه وبني عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يسأل حاجته ، وأما فقهاء الأمصار فلم يتفقوا على مخالفة الشافعي في ذلك بل جاء عن أحمد ورواتبان ، وعن إسحق الجرمي به في العمدة فقال : إذا تركها بعيد ، والخلاف أيضاً عند المالكية ذكرها ابن الحاجب في سنن الصلاة ثم قال : على الصحيح ، فقال شارحه ابن

عبد السلام : يريد أن في وجوبها قولين ، وهو ظاهر كلام ابن الموارث منهم . وأما الحنفية فألزم بعض شيوخنا من قال منهم بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر كالمطحاوي ونقله المروسي في شرح الهداية ، عن أصحاب المحيط ، ود العقد ، ود التحفة ، ود المغيث ، من كتبهم أن يقولوا بوجوبها في التشهد لتقدم ذكره في آخر التشهد ، لكن لم أن يأتوا بذلك لكن لا يجعلونه شرطاً في صحة الصلاة . وروى المطحاوي أن حرمة انفراد عن الشافعي بإيجاب ذلك بعد التشهد وقبل سلام التحلل قال : يمكن أصحابه قبلوا ذلك وانتصروا له وناظروا عليه انتهى . واستدل له ابن خزيمة ومن تبعه بما أخرجه أبو داود والذہاني والزمذني وصححه ، وكذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، من حديث فضالة بن عبيد قال : سمع النبي ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يحمده الله ولم يصل على النبي فقال : عجل هذا ، ثم دعاه فقال : إذا صلى أحدكم فليبدأ بتهنئة ربه والثناء عليه ثم يصل على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء ، وهذا مما يدل على أنه قول ابن مسعود المذكور قريباً مرفوع قاله بلفظه ، وقد طعن ابن عبد البر في الاستدلال بحديث فضالة للوجوب فقال : لو كان كذلك لأمر المصلي بالاعادة كما أمر المصلي صلاته ، وكذا أشار إليه ابن حزم . وأجيب باحتمال أن يكون الوجوب وقع عند فراغه . ويمكن ذلك بالسر في دعوى الوجوب . وقال جماعة منهم المرحوم من الحنفية : لو كانت فرضاً للزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، لأنه عليهم التشهد وقال : فيتخير من الدعاء ما شاء ، ولم يذكر الصلاة عليه . وأجيب باحتمال أن لا تكون فرضت حينئذ . وقال شيخنا في شرح الزمذني : قد ورد هذا في الصحيح بلفظ ثم لينخير ، و ثم ، فترأى فدل على أنه كان هناك شيء بين التشهد والدعاء . واستدل بعضهم بما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رفعه : إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع ، الحديث وعلى هذا عول ابن حزم في إيجاب هذه الاستعاذة في التشهد وفي كون الصلاة على النبي ﷺ مستحبة عقب التشهد لا واجبة ، وفيه ما فيه ، والله أعلم . وقد انتصر ابن القيم للشافعي فقال : أجمعوا على مشروعية الصلاة عليه في التشهد ، وإنما اختلفوا في الوجوب والاستحباب ، وفي تمسك من لم يوجبه بعمل السلف الصالح نظر لأن عملهم كان بوقافه ، إلا إن كان يريد بالعمل الاعتقاد فيحتاج إلى نقل صريح عنهم بأن ذلك ليس بواجب ، وأن يوجد ذلك ؟ قال : وأما قول عياض أن الناس شنعوا على الشافعي فلا معنى له ، قال شناعة في ذلك لأنه لم يخالف نصاً ولا إجماعاً ولا قياساً ولا مصلحة راجحة ؟ بل القول بذلك من محاسن مذهبه . وأما نقله للإجماع فقد تقدم رده ، وأما دعواه أن الشافعي اختار تشهد ابن مسعود فيدل على عدم معرفة باختيارات الشافعي فإنه إنما اختار تشهد ابن عباس ، وأما ما احتج به جماعة من الشافعية من الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك فإنها ضعيفة كحديث سهل بن سعد وعائشة وأبي مسعود وبريدة وغيرهم ، وقد استوردتها البيهقي في الخلافات ، ولا بأس بذكرها لتقوية لا أنها تنهض بالحجة . قلت : ولم أر عن أحد من الصحابة والتابعين التصريح بعدم الوجوب إلا ما نقل عن إبراهيم النخعي ، ومع ذلك فلفظ المنقول عنه كما تقدم يشعر بأن غيره كان قائلاً بالوجوب فإنه عبر بالاجزاء . قوله في ثاني حديثي الباب ( ابن أبي لحزم والدارودي ) اسم كل منهما عبد العزيز ، وابن أبي حازم من صحيح البخاري ، والدارودي إنما يخرج له في المتابعات أو مقروناً بآخر ، وي زيد شيخهما هو ابن عبد الله بن الحارث ، وعبد الله بن خباب بمجموعة ومحدثين الأولى فقيهة . قوله ( هذا السلام عليك ) أي عرفناه كما وقع تقريره في الحديث الأول وتقدمت بقية فوائده في الذي قبله ، واستدل بهذا الحديث على معنى هذا اللفظ الذي عليه النبي ﷺ

لاصحابه في امتثال الأمر سواء فلما بالوجوب مطلقا أو مقيدا بالصلاة ، وأما تعيينه في الصلاة فمن أحد في رواية ، والأصح عند أتباعه لا نجيب ، واختلف في الأفضل : فمن أحد أكل ما ورد ، وهنه بتخير ، وأما الشافعية فقالوا يكفي أن يقول : اللهم صل على محمد ، واخذلوا هل يكفي الاتيان بما يدل على ذلك كأن يقوله بلفظ الخبر فيقول : صلى الله على محمد مثلا ، والأصح إجزاؤه . وذلك أن الدعاء بلفظ الخبر أكد فيكون جائزا بطريق الأولى . ومن منع وقف عند التعميد . وهو الذي رجحه ابن العربي . بل كلامه يدل على أن الثواب الوارد لمن صلى على النبي ﷺ إنما يحصل لمن صلى عليه بالكيفية المذكورة . واتفق أصحابنا على أنه لا يجزئ أن يقتصر على الخبر كأن يقول الصلاة على محمد ، إذ ليس فيه استناد الصلاة إلى الله تعالى ، واختلفوا في تعيين لفظ محمد ، لكن جودوا الاكتفاء بالوصف دون الاسم كالنبي ورسول الله لأن لفظ محمد وقع التبدل فلا يجزئ عنه إلا ما كان أعلى منه ، ولهذا قالوا لا يجزئ الاتيان بالضمير ولا بأحد مثلا في الأصح فهما مع تقدم ذكره في التشهد بقوله النبي وبقوله محمد ، وذهب الجمهور إلى الاجتزاء بكل لفظ أدى المراد بالصلاة عليه ﷺ حتى قال بعضهم : لو قال في أثناء التشهد الصلاة والسلام عليك أيها النبي أجرا ، وكذا لو قال أشهد أن محمدا ﷺ عبده ورسوله ، بخلاف ما إذا قدم عبده ورسوله ، وهذا ينبغي أن ينفى على أن ترتيب ألفاظ التشهد لا يشترط وهو الأصح ، ولكن دليل مقابلة قوى لقولهم « كما فعلنا السورة » وقول ابن مسعود « عد من في يدي » ورأيت لبعض المتأخرين فيه تصديقا ، ومعدة الجمهور في الاكتفاء بما ذكر أن الوجوب ثبت بنص القرآن بقوله تعالى ﴿ صلوا عليه وسلموا تسليما ﴾ فلما سأل الصحابة عن الكيفية وعلما لهم النبي ﷺ واختلف النقل لتلك الألفاظ اقتصر على ما اتفقت عليه الروايات وترك ما راد على ذلك كما في التشهد ، إذ لو كان المتروك واجبا لما سكنت عنه انتهى . وقد استشكل ذلك ابن الفراكح في « الألفيد » فقال : جعلهم هذا هو الأقل يحتاج إلى دليل على الاكتفاء بمسمى الصلاة ، فإن الأحاديث الصحيحة ليس فيها الاقتصار ، والأحاديث التي فيها الأمر بمطلق الصلاة ليس فيها ما يشير إلى ما يجب من ذلك في الصلاة ، وأقل ما وقع في الروايات : اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم « ومن ثم حكى الفوراني عن صاحب الفروع في إيجاب ذكر إبراهيم وجهين ، واحتج لمن لم يوجبه بأنه ورد بدونه ذكره في حديث زيد بن عارضة عند النسائي بسند قوى ولفظه « صلوا على وقولوا : اللهم صل على محمد وصل آل محمد ، وفيه نظر لأنه من اختصار بعض الرواة ، فإن النسائي أخرجه من هذا الوجه بتمامه ، وكذا الطحاوي ، واختلف في إيجاب الصلاة على آل في تعيينها أيضا عند الشافعية والحنابلة روايتان ، والمشهور عندهم لا ، وهو قول الجمهور ، وادعى كثير منهم فيه الاجماع ، وأكثر من أثبت الوجوب من الشافعية نسبوه إلى الترخي ، ونقل البيهقي في « الشعب » عن أبي إسحق المروزي وهو من كبار الشافعية قال : أنا اعتقد وجوبها ، قال البيهقي : وفي الأحاديث الثابتة دلالة على صحة ما قال . قلت : وفي كلام الطحاوي في مشكلة ما يدل على أن حرمة نقله عن الشافعي واستدلاله على مشروعية الصلاة على النبي وآله في التشهد الأول ، والمصحيح عند الشافعية استحباب الصلاة عليه فقط لأنه دعي على التخفيف ، وأما الأول فينسب أصحاب على حكم ذلك في التشهد الأخير أن قلنا بالوجوب . قلت : واستدل بتعليقه ﷺ لاصحابه الكيفية بعد سؤالهم عنها بأنها أفضل كفيات الصلاة عليه ، لأنه لا يختار لنفسه إلا الأشرف الأفضل ، ويتروك على ذلك لو حلف أن يصلي عليه أفضل الصلاة فطريق البر أن يأتي بذلك ، وهكذا صرحة النووي في « الروضة » بعد

ذكر حكاية الراقي عن ابراهيم المروزي انه قال : يرا اذا قال : كلما ذكره الذاكرون ، وكلما سها عن ذكره  
الغافلون . قال النوى وكأنه أخذ ذلك من كون الشافعي ذكر هذه الكيفية . قلت : وهي في خطبة الرسالة ، لكن  
بلفظ غفل بدل سها . وقال الأزرعي : ابراهيم المذكور كثير النقل من طريقة القاضي حسين ، ومع ذلك فالقاضي  
قال : في طريق البر يقول اللهم صل على محمد كما هو أهله ومستحقه ، وكذلك نقله البخاري في تعليقه . قلت : ولو جمع  
بينها فقال ما في الحديث وأضاف إليه أثر الشافعي وما قاله القاضي لكان أشمل ، ويحتمل أن يقال : يعمد إلى جميع  
ما اشتهرت عليه الروايات النابتة فيستعمل منها ذكرًا يحتمل به البر ، وذكر شيخنا محمد الدين الغريزي في جزء له  
في فضل الصلاة على النبي ﷺ عن بعض العلماء أنه قال : أفضل الكيفيات أن يقول : اللهم صل على محمد عبدك  
ورسولك النبي الأمي وعلى آله وأزواجه وذريته وسلم عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك .  
وعن آخر نحوه لكن قال : عند الشروع والوتر وعدد كلماتك الزائدة . ولم يسم قائلها . والذي يرشد إليه الدليل أن  
البر يحصل بما في حديث أبي هريرة إسناده صحيح صحيح . ومن سره أن يكتمل بالمسكين الأوفى إذا صلى علينا فليقل اللهم  
صلى على محمد النبي وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على ابراهيم ، الحديث والله أعلم .  
( تنبيه ) ان كان مستند المروزي ما قاله الشافعي فظاهر كلام الشافعي أن التسميم لله تعالى ، فانه لفظه د وصلى الله  
على نبيه كلما ذكره الذاكرون ، فكانه حتى من غير عبارته أن يقول : اللهم صل على محمد كلما ذكرك الذاكرون  
الح ، واستدل به على جواز الصلاة على غير الانبياء ، وسيأتي البحث فيه في الباب الذي بعده ، واستدل به على  
أن الواو لا تقتضي الترتيب لان صيغة الأمر وردت بالصلاة والتسليم بالواو في قوله تعالى (صلىوا عليه وسلموا)  
وقدم تعليم السلام قبل الصلاة كما قالوا دعونا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك ، واستدل به على رد قول النحوي :  
يحرى في امتثال الأمر بالصلاة قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته في التثنية ، لانه لو كان كما قال لأرشد  
النبي ﷺ أصحابه إلى ذلك ولما عدل إلى تعليمهم كيفية أخرى ، واستدل به على أن أفراد الصلاة عن التسليم لا يكره  
وكذا العكس ، لان تعليم التسليم تقدم قبل تعليم الصلاة كما تقدم فإفراد التسليم مدة في التثنية قبل الصلاة عليه ،  
وقد صرح النوى بالكرهية ، واستدل بورود الأمر بها معا في الآية ، وفيه نظر . نعم يكره أن يفرد الصلاة  
ولا يسلم أصلا أما لو صلى في وقت وسلم في وقت آخر فانه يكون بمثابة ، واستدل به على فضيلة الصلاة على النبي ﷺ  
من جهة ورود الأمر بها واعتناء الصحابة بالسؤال عن كيفيةها ، وقد ورد في التعريح بفضلها أحاديث قوية لم يخرج  
البخاري منها شيئا ، منها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رفعه د من صلى على واحدة صلى الله عليه عشرا ،  
وله شاهد عن أنس عند أحمد والنسائي ومحمد ، ابن حبان ، وعن أبي بردة بن نيار وأبي طلحة كلاهما عند النسائي  
ورواتهما ثقات ، ولفظ أبي بردة د من صلى على من أمتى صلاة مخلصا من قلبه صلى الله عليه بها عشر صلوات  
ورفعه بها عشر درجات وكتب له بها عشر حسنات وما عنه عشر سيئات ، ولفظ أبي طلحة عنده نحوه ومحمد  
ابن حبان ، ومنها حديث ابن مسعود رفعه د أن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة ، وحسنه الترمذي  
ومحمد ، ابن حبان ، وله شاهد عند البيهقي عن أبي أمامة بلفظ د صلاة أمتى تعرض علي في كل يوم جمعة ،  
فن كان أكثرهم على صلاة كان أقربهم مني منزلة ، ولا بأس بسنده ، وورد الأمر بالكثرة الصلاة عليه يوم  
الجمعة من حديث أوس بن أوس وهو عند أحمد وأبي دارد ومحمد ، ابن حبان والحاكم ، ومنها حديث د البخاري

من ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه الأرمذني والفسائي وابن حبان والحاكم وإسماعيل القاضي وأطرب في تخريج طرقه وبيان الاختلاف فيه من حديث علي بن حبيب ابنه الحسين ولا يقصر عن درجة الحسن ، ومنها حديث ، من أنسى الصلاة على خطيئته ، طريق الجنة ، أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس والبيهقي في الشعب ، من حديث أبي هريرة وابن أبي حاتم من حديث جابر والطبراني من حديث حسين بن علي ، وهذه الطرق يشد بعضها بعضها ، وحديث ، رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه الأرمذني من حديث أبي هريرة بلفظ ، من ذكرت عنده ولم يصل على فوات قد دخل النار فأبوءه الله ، وله شاهد عنده ، وصححه الحاكم ، وله شاهد من حديث أبي ذر في الطبراني وآخر عن أس بن عبد الله بن أبي شيبة وآخر مرسل عن الحسن بن سعيد بن منصور ، وأخرجه ابن حبان من حديث أبي هريرة ومن حديث مالك بن الحويرث ومن حديث عبد الله بن عباس عند الطبراني ومن حديث عبد الله بن جعفر عند القريابي وعند الحاكم من حديث كعب بن عجرة بلفظ ، بعد من ذكرت عنده فلم يصل على ، وعند الطبراني من حديث جابر رفعه ، وثق عبد ذكرت عنده فلم يصل على ، وعند عبد الرزاق من مرسل قتادة من الجفاء ، أن أذكر عند رجل فلا يصل على ، ومنها حديث أبي بن كعب ، أن رجلاً قال يا رسول الله إني أكثر الصلاة فأجعل لك من صلاتي ؟ قال : ما شئت . قال : الثلث ؟ قال : ما شئت ، وإن زدت فهو خير ، إلى أن قال : أجعل لك كل صلاتي ؟ قال : إذا تكفي حملك ، الحديث أخرجه أحمد وغيره بسند حسن ، فهذا الجيد من الأحاديث الواردة في ذلك ، وفي الباب أحاديث كثيرة ضعيفة وواهية ، وأما ما وضعه القصاص في ذلك فلا يحصى كثره ، وفي الأحاديث القوية غنية عن ذلك . قال الحلي : المقصود بالصلاة على النبي ﷺ التقرب إلى الله بامتثال أمره وقضاء حق النبي ﷺ علينا . وقبلة ابن عبد السلام فقال : ليست صلاتنا على النبي ﷺ شفاعة له ، فإن مثلنا لا يشفع لمثله ، ولكن الله أمرنا بمكافأة من أحسن إلينا ، فإن عجزنا عنها كافأناه بالدعاء ، فأرشدنا الله لما لم يعجزنا عن مكافأة نبينا إلى الصلاة عليه . وقال ابن العربي : فائدة الصلاة عليه ترجع إلى الذي يصل عليه لدلالة ذلك على نصوص العقيدة وخلوص النية وإظهار المحبة والمداومة على الطاعة والاحترام للواسطة الكريمة ﷺ ، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة من أوجب الصلاة عليه كما ذكر ، لأن الدعاء بالرغم والابعاد والشفاء والوصف بالخل والجفاء يقتضي الوعيد والوعيد على الترك من علامات الوجوب ، ومن حيث المعنى أن فائدة الأمر بالصلاة عليه مكافأته على إحسانه وإحسانه مستمر في تأكيد إذا ذكر . ونسكروا أيضاً بقوله ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) فلو كان إذا ذكر لا يصل عليه لكان كدعاء الناس . ويتأكد ذلك إذا كان المعنى بقوله ( دعاء الرسول ) الدعاء المتمثل بالرسول . وأجاب من لم يوجب ذلك باجوبة : منها أنه قول لا يعرف من أحد من الصحابة والتابعين فهو قول مخفوع ، ولو كان ذلك على عموم لزم المؤذن إذا أذن وكذا ساعده والزم القارئ إذا مر ذكره في القرآن والزم الداخل في الإسلام إذا تلفظ بالشهادتين ولكان في ذلك من المشقة والخرج ما جاءت الشريعة السديدة بخلافه ، ولما كان الثناء على الله كلما ذكر أحق بالوجوب ولم يقولوا به . وقد أطلق القدوري وغيره من الحنفية أن القول بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر مخالف للإجماع المتعقد قبل قائله ، لأنه لا يحفظ من أحد من الصحابة أنه خاطب النبي ﷺ فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولأنه لو كان كذلك لم يتفرغ السامع لعبادة أخرى . وأجابوا عن الأحاديث بأنها خرجت مخرج الجافة في تأكيد ذلك وطلبه وفي حق



من اعتاد ترك الصلاة عليه ديننا . وفي الجملة لا دلالة على وجوب تكرار ذلك بتكرار ذكره ﷺ في المجلس الواحد واحتج الطبري اعدام الوجوب أصلا مع ورود صيغة الأمر بذلك بالاتفاق من جميع المتقدمين والمتأخرين من علماء الأمة على أن ذلك غير لازم فرضا حتى يكون تاركه عاميا ، قال: فدل ذلك على أن الأمر فيه للندب وبمحصل الامتنال لمن قاله ولو كان خارج الصلاة . وما ادعاه من الاجماع معارض بدعوى غيره الاجماع على منروعية ذلك في الصلاة إما بطريق الوجوب وإما بطريق الندب ، ولا يعرف عن السلف لذلك مخالف إلا ما أخرجه ابن أبي شيبة والطبري عن إبراهيم أنه كان يرى أن قول المصل في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته بجوى عن الصلاة ، ومع ذلك لم يخالف في أصل المشروعية وإنما ادعى اجزاء السلام عن الصلاة ، والله أعلم . ومن المواطن التي اختلفت في وجوب الصلاة عليه فيها التشهد الاول وخطبة الجمعة وغيرها من الخطب وصلاة الجنازة ، وما يتأكد ووردت فيه أخبار خاصة أكثرها بإسانيد جيدة عقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي آخر الفوت وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والتقدم وعند القيام لصلاة الليل وعند ختم القرآن وعند الهم والكرب وعند التوبة من الذنب وعند قراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر وعند نسيان الشيء ، وورد ذلك أيضا في أحاديث ضعيفة وعند استلام الحجر وعند طنين الاذن وعند التلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس ، وورد المنع منها عند هذا أيضا ، وورد الأمر بالاكثر منها يوم الجمعة في حديث صحيح كما تقدم

٣٣ - باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟ وقوله تعالى ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ؛ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾

٦٣٥٩ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا فضة عن عمرو بن مرة **قال** : عن ابن أبي أوفى **قال** : كان إذا أتى رجلٌ قديراً **صلى** عليه . فأنابه أبو بصرة **فقال** : اللهم صل على آل أبي أوفى .

٦٣٦٠ - **حدثنا عبد الله بن مسleme** عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرو بن سلمة **قال** : أخبرني أبو حميد الساعدي أنهم قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلي عليك ؟ **قال** : قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

**قوله** (باب هل يصلى على غير النبي ﷺ ؟) أى استقلالاً أو تبعا ، ويدخل في الغير الانبياء والملائكة والمؤمنون ، فأما مسألة الانبياء فورد فيها أحاديث : أحدها حديث علي في الدعاء بحفظ القرآن ففيه « وصل على وعلى سائر النبيين ، أخرجه الترمذي والحاكم ، وحديث بريدة رفعه « لا تتركوا التشهد الصلاة على وعلى أنبياء الله » الحديث أخرجه الباقى بسند واه . وحديث ابن هريرة رفعه « صلوا على أنبياء الله » الحديث أخرجه اسماعيل القاضي بسند ضعيف ، وحديث ابن عباس رفعه « إذا صليتم على فصلوا على أنبياء الله . فان الله بهمهم كما بعثني ، أخرجه الطبراني ورويناه في « فوائد المبسوط » ، وسنده ضعيف أيضا ، وقد ثبت عن ابن عباس اختصاص ذلك بالنبي ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عثمان بن حكيم عن عكرمة عنه **قال** : ما أعلم الصلاة م - ٢٢ ج ١١ - نفع للباري

تنبى على أحد من أحد إلا على النبي ﷺ ، وهذا سند صحيح ، وحكى القول به عن مالك وقال : ما تعبدنا به . وجاء نحوه عن عمرو بن عبد العزيز ، وعن مالك يكره ، وقال عياض : عامة أهل العلم على الجواز ، وقال سفيان يكره أن يصلى إلا على نبي ، ووجهات بخط بعض شيوخ مذهب مالك لا يجوز أن يصلى إلا على محمد ، وهذا غير معروف عن مالك ، وإنما قال أكره الصلاة على غير الأنبياء وما ينبى لنا أن نتمدى ما أسرنا به . وخالفه يحيى بن يحيى فقال : لا بأس به ، واحتج بأن الصلاة دعاء بالرحمة فلا يمنع إلا بنص أو إجماع ، قال عياض : والذي أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحذرين من المتكلمين والفتراء قالوا : يذكر غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الأنبياء يعنى استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما أحدثت في دولة بني هاشم ، وأما الملائكة فلا أعرف فيه حديثاً نصاً ، وإنما يؤخذ ذلك من الذى قبله إن ثبت ، لأن الله تعالى سمى رسلاً ، وأما المؤمنون فاختلف فيه فقيل : لا تجوز إلا على النبي ﷺ خاصة ، وحكى عن مالك كما تقدم ، وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى ( لتجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) ولأنه لما عليهم السلام قال د السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، ولما عليهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته ، وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم ، وأبو المألى من الحنابلة ، وقد تقدم تقريره في تفسير سورة الاحزاب ، وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين . وقالت طائفة : تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً ، وهذا قول أبي حنيفة وجماعة ، وقالت طائفة نكره استقلالاً لا تبعاً وهو رواية عن أحمد ، وقال النووي : هو خلاف الأولى وقالت طائفة : تجوز مطلقاً ، وهو مقتضى صنيع البخارى فانه صدر بالآية وهو قوله تعالى ( وصل عليهم ) ثم علم الحديث الدال على الجواز مطلقاً وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعاً ، فأما الأول وهو حديث عبد الله بن أبي أوفى فتقدم شرحه في كتاب الزكاة ، ووقع مثله عن قيس بن سعد بن عبادة أن النبي ﷺ رفع يديه وهو يقول : اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل سعد بن عبادة ، أخرجه أبو داود والنسائي وسنده جيد ، وفي حديث جابر أن امرأته قالت لنبى ﷺ صل على وعلى زوجى ففعل ، أخرجه أحمد مطولاً ومختصراً وصححه ابن حبان ، وهذا القول جاء عن الحسن ومجاهد ونص عليه أحمد في رواية أبي داود وبه قال الشيخ رابو ثور وداود والطبري ، واحتجوا بقوله تعالى ( هو الذى يصلى عليكم وملائكته ) وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن الملائكة تقول لروح المؤمن صلى الله عليك وعلى جسدك ، وأجاب المأمون عن ذلك كله بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يخصا من شاء بما شاء وليس ذلك لاحد غيرهما . وقال البيهقي : يحمل قول ابن عباس بالمنع إذا كان على وجه التعظيم لا ما إذا كان على وجه الدعاء بالرحمة والبركة . وقال ابن القيم : المختار أن يصلى على الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وآله وذريته وأهل الطاعة على سبيل الاجمال ، وتكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً ولا سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما يفعله القرافضة ، فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأمايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن به بأس ، ولهذا لم يرد في حق غير من أمر النبي ﷺ بقول ذلك لهم وهم من أدى ذكاته إلا نادراً كما في قصة زوجة جابر وآل سعد بن عبادة . ( تنبيه ) : اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشرعية ، في تحية الحى فقيل : يشرح مطلقاً ، وقيل بل تبعاً ، ولا يضر لواحده لذكره صار شعاراً للرافضة ، ونقله النووي عن الشيخ أبي محمد الجويني . قوله في ثاني حديث الباب

( عبد الله بن أبي بكر عن أبيه ) هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى ، مختلف في اسمه وقيل كنيته اسمه ، وروايته عن عمرو بن سليم من الاقران ، وولده من صفار النابغة ، ففي السند الثلاثة من التابعين في نسق ، والسند كله مدنيون . قوله ( وذريته ) يضم المعجمة وحكى كسرهما في النسل ، وقد يختص بالنساء والاطفال ، وقد يطلق على الاصل ، وهي من ذرا الهمز أى خلن ، الا أن الهزة سهلت لكثرة الاستعمال ، وقيل بل هي من الذر أى خلفوا أمثال الذر وعليه فليس مهموز الاصل ، والله أعلم . واستدل به على أن المراد بآل محمد أزواجه وذريته كما تقدم البحث فيه في الكلام على آل محمد في الباب الذى قبله ، واستدل به على أن الصلاة على آل لا تجب لسقوطها في هذا الحديث ، وهو ضيف لانه لا يخلو أن يكون المراد بالآل غير أزواجه وذريته أو أزواجه وذريته ، وعلى تقدير كل منهما لا يتم الاستدلال على عدم الوجوب ، أما على الاول فلثبوت الامر بذلك في غير هذا الحديث ، وليس في هذا الحديث المنع منه بل أخرج عبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رجل من الصحابة الحديث المذكور بلفظ « صل على محمد وأهل بيته وأزواجه وذريته » وأما على الثانى فواضح ، واستدل به البيهقي على أن الأزواج من أهل البيت وأيده بقوله تعالى ﴿ إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ﴾

### ٣٤ - باب قول النبي ﷺ « مَنْ آذَيْتَهُ فَأَجْمَلْهُ لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً »

٦٣٦١ -- حدثنا أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول : اللهم فأيما مؤمن سببته فأجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة »

قوله ( باب قول النبي ﷺ من آذيته فأجمله له زكاة ورحمة ) كذا ترجم بهذا اللفظ ، وأورده بلفظ « اللهم فأيما مؤمن سببته فأجعل ذلك له قربة إليك يوم القيامة » ، وأورده من طريق يونس وهو ابن يزيد عن ابن شهاب ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه مثله ، وظاهر سياقه أنه حذف منه شيء من أوله ، وقد بينه مسلم من طريق ابن أخى ابن شهاب عن عمه بهذا الاستناد بلفظ « اللهم انى اتخذت عندك عهدا ان تخلفنيه ، فأيما مؤمن سببته أو جلدته فأجعل ذلك كفارة له يوم القيامة » ، ومن طريق أبى صالح عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنما أنا بشر ، فأيما رجل من المسلمين سببته أو لعنته أو جلدته فأجعل له زكاة ورحمة » ، ومن طريق الأخرج عن أبي هريرة مثل رواية ابن أخى ابن شهاب لكن قال « فأي المؤمنين آذيته شتمته لعنته جلدته فأجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقربه بها إليك يوم القيامة » ، ومن طريق سالم عن أبي هريرة بلفظ « اللهم إنما محمد بشر يغضب كما يغضب البشر ، وانى قد اتخذت عندك عهدا ، الحديث وفيه « فأيما مؤمن آذيته » والباقي بمعناه بلفظ « أو » وأخرج من حديث عائشة بيان سبب هذا الحديث قالت « دخل على رسول الله ﷺ رجلان فكلاماه بشيء لا أدرى ما هو فأغضباه فسيما ولعنهما ، فلما خرجا قلت له ، فقال : أوما حدث ما شارطت عليه ربي ؟ قلت : اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فأجعل له زكاة وأجر » ، وأخرجه من حديث جابر نحوه ، وأخرجه من حديث أنس وفيه

تحييد المدعو عليه بأن يكون إيس لذلك بأهل وإفظه ، إنما أنا بشر أرضى كيرضى البشر وأغضب كيرضب البشر ؛ فأما أحد دعوت عليه من أمي بدعوة إيس لها بأهل أن يهودها له طهورا وزكاة وقربة يقربه بها منه يوم القيامة ، وفيه قصة لام سليم . قوله ( اللهم فأيا مؤمن ) الماء جواب الشرط المحذوف ، لدلالة السياق عليه ، قال المازري : ان قبل كيف يدعرك عليه السلام بدعوة هل من ليس لها بأهل ؟ قيل : المراد بقوله ليس لها بأهل ، عندك في باطن أمره لا هل ما يظهر بما يقضيه حاله رجائيه حين دعائى عليه ، فكأنه يقول : من كان باطن أمره عندك أنه ممن ترضى عنه فأجمل دعوتى عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ طهورا وزكاة ، قال : وهذا معنى صحيح لا إحالة فيه ، لأنه عليه السلام كان متعبدا بالظواهر ، وحساب الناس في البواطن على الله انتهى . وهذا مبنى على قول من قال : انه كان يجهل في الاحكام ويحكم بما أدى اليه اجتاده ، وأما من قال : كان لا يحكم الا بالوحي فلا يتأتى منه هذا الجواب . ثم قال المازري : فان قيل فما معنى قوله وأغضب كيرضب البشر ؟ قال هذا يشير الى أن تلك الدعوة وقعت بحكم سورة الغضب ، لا أنها على مقتضى الشرع ، فيعود السؤال ، فالجواب أنه يحتمل أنه أراد أن دعوته عليه أو سبه أو جلده ، كان ما خير بين فعله له عقوبة للجاني أو تركه والزجر به بما سوى ذلك ، فيكون الغضب لله تعالى بعينه على امته أو جلده ، ولا يكون ذلك خارجا عن شرعه . قال : ويحتمل أن يكون ذلك خرج مخرج الاشفاق وتعلم امته الخوف من تدمي حدود الله ، فكأنه أظهر الاشفاق من أن يكون الغضب بحمله على زيادة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما وقعت ، أو اشفاقا من أن يكون الغضب بحمله على زيادة بسيرة في عقوبة الجاني لولا الغضب ما زادت ، ويكون من الصفا على قول من يجوزها ، أو يكون الزجر يحصل بدونها . ويحتمل أن يكون الامن والسب يقع منه من غير قصد اليه فلا يكون في ذلك كالأمانة الواقعة رغبة الى الله وطلبها للاستجابة . وأشار عياض الى ترجيح هذا الاحتمال الاخير فقال : يحتمل أن يكون ما ذكره من سب ودعاء غير مقصود ولا منوى ، لكن جرى على عادة العرب في دعم كلامها وصلة خطابها عند الحرج والتأكيذ لعل لا على نية وقوع ذلك . كقولهم عمرى حلى وتربت يمينك ، فاشفق من موافقة أمثاله القدر ، فعاهد به ورغب اليه أن يحصل ذلك القول رحمة وقربة انتهى . وهذا الاحتمال حسن إلا أنه يرد عليه قوله دجلته ، فان هذا الجواب لا يتماشى فيه ، اذ لا يقع الجلد من غير قصد ، وقد ساق الجميع مساقا واحدا إلا أن حمل على الجملة الواحدة فينتج . ثم أبدى القاضى احتمالا آخر فقال : كان لا يقول ولا يفعل عليه السلام في حال غضبه الا الحق ، لكن غضبه قد قد بحمله على تعجيل معاقبة مخالفه وترك الاغضاء والصفح ، ويؤيده حديث عائشة د ما انتقم لنفسه قط إلا أن تنتهك حرمت الله ، وهو في الصحيح . قلت : فعل هذا فعنى قوله ليس لها بأهل ، أى من جهة تعين التعجيل . وفي الحديث كمال شفقتك عليه السلام على أمته وجميل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالجبر والتكريم ، وهذا كله في حق معين في زمنه واضح ، وأما ما وقع منه بطريق النعمان لنهر معين حتى يتناول من لم يدرك زمنه عليه السلام فما أظنه يشمل ، والله أعلم

### ٣٥ - باب التصديق من اثنين

٦٣٦٢ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا هشام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه سألو رسول الله

ﷺ حتى أحفوه المسألة ، فنضب ، فصعد المنبر فقال : لانسألوني اليوم عن شيء إلا بينته لكم . فجعلت أنظر يمينا وشمالا ، فاذا كل رجل لاف رأسه في ثوبه يبيح ، فاذا رجل كان إذا لاحت الرجل يدهى ظهر أبيه ، فقال يا رسول الله ، من أبى ؟ قال : حذافة . ثم أنشأ عمرُ فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ رسولا . نموذُ بالله من الفتن . فقال رسولُ الله ﷺ : ما رأيتُ في الخير والشر كالיום قط ، انه صوّرت لي الجنة والنار حتى رأيتهما وراء الحائط . وكان تحادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ﴾

**قوله** ( باب التعموذ من الفتن ) ستأتي هذه الترجمة وحديثها في كتاب الفتن ، وتقدم شيء من شرحه يتعلق بسبب نزول الآية المذكورة في آخر الحديث في تفسير سورة المائدة ، وقوله د أحفوه بماء مهملة ساكنة وفتح مفتوحة أى ألحوا عليه ، يقال أحفيته إذا حملته على أن يبحث عن الخبر ، وقوله د لا بالرفع ويجوز النصب على الحال ، وقوله د إذا لاحت ، بمهملة خفيفة أى عاصم ، وفي الحديث أن غضب رسول الله ﷺ لا يمنع من حكمه فإنه لا يقول إلا الحق في الغضب والرضا ، وفيه فهم عمر وفضل هله

### ٣٦ - باب التعموذ من غلبة الرجال

٦٣٦٢ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى للطلب بن عبد الله بن حنطب « أنه سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ لأبي طلحة : التمس لنا فلاماً من فلامنا نسكن يحد مني . فخرج بي أبو طلحة يردني وراه ، فكنيت أخذم رسول الله ﷺ كلما زل ، فكنيت أسمعه يكثّر أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والهمز والهمز ، والبخل والجبن ، وضلع الدين وغلبة الرجال . فلم أزل أخدمه حتى أتينا من خير وأقول بصفية بنت حيي قد حازها ، فكنيت أراه يحوى وراه بعبادة - أو ركاء - ثم يردفها وراه . حتى إذا كنا بالصنهاء صنع حبساً في نطعم ، ثم أرسلني فدعوت رجالاً فأكلوا ، وكان ذلك بناء بها . ثم أقبل حتى بدله أحد ، قال : هذا جبل يحبنا ونحبه . فلما أشرف على المدينة قال : اللهم إني أحرّم ما بين جبلتيها ، مثلاً حرّم إبراهيم مكة . اللهم بارك لهم في مدّهم وصاعهم ، »

**قوله** ( باب التعموذ من غلبة الرجال ) ذكر فيه حديث أنس في قصة خير ، وذكر صفية بنت حيي ، وتقدم شرح ذلك في المغازي وغيرها ، روي أني منه التعموذ مفرداً بعد أبواب **قوله** ( فكنيت أسمعه يكثّر أن يقول ) استدلل به على أن هذه الصيغة لا تقل على الدوام ولا الاكثار ، والا لما كان قوله د بكثرة فائدة ، وتعقب بأن

المراد بالدوام أهم من الفعل والقوة ، ويظهر لي أن الحاصل أنه لم يعرف لذلك مزيلا ، ويفيد قوله « يكثر » وقوع ذلك من فعله كثيرا . **قوله** ( من ألم والحزن إلى قوله والجن ) يأتي شرحه قريبا . **قوله** ( [وضلع الدين] ) أصل الضلع وهو بفتح المعجمة واللام الأعوجاج ، يقال ضلع بفتح اللام يضلّع أى مال ، والمراد به هنا نفل الدين وشدة وذلك حيث لا يجد من عليه الدين وفاء ولا سيما مع المطالبة . وقال بعض السلف ما دخل هم الدين قلبا إلا أذهب من العقل ما لا يعود إليه . **قوله** ( وغلبة الرجال ) أى شدة تسلطهم كاستيلاء الرعاع هرجا ومرجا . قال السكراني : هذا الصلح من جوامع الكلم ، لأن أنواع الرذائل ثلاثة : نفسانية وبدنية وخارجية ، فالاولى بحسب القوى التي للإنسان وهي ثلاثة : العقلية والغضبية والشهوانية ، فالهم والحزن يتعلقان بالعقلية ، والجن بالغضبية ، والبخل بالشهوانية . والعجز والكسل بالبدنية . والثاني يكون عند سلامة الأضواء وتتمام الآلات والقوى ، والاول عند قصان عضو ونحوه ، والضلح والغلبة بالخارجية فالاول مالى والثاني جامى ، والدعاء مشتمل على جميع ذلك

### ٣٧ - باب التعموذ من عذاب القبر

٦٣٦٤ - **حدثنا** الطحاوي **حدثنا** سفيان **حدثنا** موسى بن عتبة قال « سمعت أم خالد بنت خالد

- قال : ولم أسمع أحدا سمع من النبي ﷺ غيرها - قالت : سمعت النبي ﷺ يتعوذ من عذاب القبر »

**قوله** ( باب التعموذ من عذاب القبر ) تقدم الكلام عليه في أواخر كتاب الجنائز . **قوله** ( سفيان ) هو ابن حيينه ، وأم خالد بنت خالد اسمها أمة بتخفيف الميم بنت خالد بن سعيد بن العاص ، تقدم ذكرها في اللباس وأنها ولدت بأرض الحبشة لما هاجر أبواها إليها ، ثم قدموا المدينة وكانت صغيرة في عهد النبي ﷺ وقد حفظت عنه

٦٣٦٥ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد الملك عن مصعب قال « كان سعد بن أبي بكر يصرخ بغيره ويذكرهم

عن النبي ﷺ أنه كان يصرخ بهم : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أردد إلى أركلي الثمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا - يعنى فتنة الدجال - وأعوذ بك من عذاب القبر »

٦٣٦٦ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن منصور عن أبي وائل عن مسروق « عن عائشة

قالت : دخلت على عجوزان من عبز يهود للدينة فقالتا لي : إن أهل القبور يندبوني في قبورهم ، فسكذبتهما ، ولم أنعم أن أصدقهما . فخرجتا . ودخلت على النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن عجوزين . . وذكرته .

فقال : صدقنا ، إنهم يذبون عذابا تسمعه للبهائم كلها . فإرايته بعد في صلاة إلا يتعوذ من عذاب القبر ،

**قوله** ( باب التعموذ من البخل ) كذا وقعت هذه الترجمة هنا للشمسلي وحده ، وهي غلط من وجهين : أحدهما أن الحديث الأول في الباب وإن كان فيه ذكر البخل لكن قد ترجم لهذه الترجمة بعينها بعد أربعة أبواب وذكر فيه الحديث المذكور بعينه ، ثانيهما أن الحديث الثاني يختص بعذاب القبر لا ذكر البخل فيه أصلا فهو بقية من الباب الذي قبله وهو اللاتي به ، وقوله « من عبد الملك » هو ابن عمير كما سيأتي منسوبا في الباب المشار إليه . **قوله** ( عن

مصعب) هو ابن سعد بن أبي وقاص ، وسيأتي قريباً من رواية غندر عن شعبة عن عبد الملك عن مصعب بن سعد ، ولعبد الملك بن عمير فيه شيخ آخر ، فقد تقدم في كتاب الجهاد من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن ميمون عن سعد وقال في آخره : قال عبد الملك : حدثت به مصعباً فصدقته ، وأورده الاسماعيل من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وقال في آخره : حدثت به عمرو بن ميمون فقال وأنا حدثني به سعد ، وقد أورده الترمذي من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الملك عن مصعب بن سعد وعمرو بن ميمون جميعاً عن سعد وسأفه على لفظ مصعب ، وكذا أخرجه النسائي من طريق زائدة عن عبد الملك عنهما ، وأخرجه البخاري من طريق زائدة عن عبد الملك عن مصعب وحده ، وفي سياق عمرو أنه كان يقول ذلك دبر الصلاة ، وليس ذلك في رواية مصعب ، وفي رواية مصعب ذكر البخل وليس في رواية عمرو ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود هذه رواية ذكرها عنه ، وقال إسرائيل عنه عن عمرو بن ميمون الخطاب ، ونقل الترمذي عن الدارمي أنه قال : كان أبو إسحق يضطرب فيه . قلت : لعل عمرو بن ميمون سمعه من جماعة ، فقد أخرجه النسائي من رواية زهير عن أبي إسحق عن عمرو عن أصحاب رسول الله ﷺ وقد سمي منهم ثلاثة كما ترى ، وقوله أنه كان سعد يأمر ، في رواية الكشميني « بأمرنا » بصيغة الجمع ، وجري المذكور في الحديث الثاني هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز من صغار التابعين ، وأبو وائل هو شقيق بن سلمة وهو ومسروق شيخه من كبار التابعين ، رجال الاسناد كلهم كوفيون إلى عائشة ، ورواية أبي وائل عن مسروق من الأثران ، وقد ذكر أبو علي الجبائي أنه وقع في رواية أبي إسحق المستعمل عن الفربري في هذا الحديث « منصور عن أبي وائل ومسروق عن عائشة » بوار بدل عن قال : والصواب الاول ، ولا يحفظ لأبي وائل عن عائشة رواية . قلت أما كونه الصواب فصواب لانفاق الرواة في البخاري على أنه من رواية أبي وائل عن مسروق ، وكذا أخرجه مسلم وغيره من رواية منصور ، وأما التي فردد فقد أخرج الترمذي من رواية أبي وائل عن عائشة حديثين أحدهما « ما رأيت الوجع على أحد أشد منه على رسول الله ﷺ » وهذا أخرجه الشيخان والنسائي وابن ماجه من رواية أبي وائل عن مسروق عن عائشة ، والثاني « إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها » الحديث أخرجه أيضاً من رواية عمرو بن مرة « سمعت أبا وائل عن عائشة » وهذا جميع ما في الكتب الستة لأبي وائل عن عائشة ، وأخرج ابن حبان في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عائشة حديث « ما من مسلم يشاك شركه فأدونها إلا رنعه الله بها درجة » الحديث ، وفي بعض هذا ما يرد إطلاق أبي علي . قوله ( دخلت على عجزان من عجز يهود المدينة ) يجوز بضم العين المهملة والجمع بعدها زاي جمع عجز مثل عمود وعمد ، ويجمع أيضاً على عجزان ، وهذه رواية الاسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه ، قال ابن السكيت : ولا يقال عجزوة ، وقال غيره : هي لغة رديئة . وقوله « ولم أنعم » هو رباعي من أنعم والمراد أنها لم تصدقهما أولاً . قوله ( فقلت يا رسول الله ان عجزين وذكركن له فقال صدقنا ) قال الكرماني حذف خبر « ان » ، لأنه لم به والتقدير دخلنا . قلت : ظهر لي أن البخاري هو الذي اختصره ، فقد أخرجه الاسماعيلي عن عمران بن موسى عن عثمان بن أبي شيبة شيخ البخاري فيه فسأفه ولفظه « فقلت

له : يارسول الله ان مجازي يهود المدينة دخلنا على فرحتنا ان أهل القبور يذبون في قبورهم ، فقال : صدقتا ، وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن جرير شيخ عثمان فيه ، فعلى هذا فيضبط ، وذكرنا له بضم التاء وسكون الراء أى ذكرت له ما قلنا ، وقوله « تسمعه البهائم » تقدم شرحه مستوفى ، وبينت طريق الجمع بين جزمه عليه السلام هنا بتصديق اليهوديتين في اثبات عذاب القبر وقوله في الرواية « عائذا بالله من ذلك » وكلا الحديثين عن عائشة ، وحاصله أنه لم يكن أوحى إليه أن المؤمنين يفتنون في القبور فقال « إنما يفتن يهود » ، فجرى على ما كان عنده من علم ذلك ، ثم لما علم بأن ذلك يقع لغير اليهود استعاذ منه وعلمه وأمر بإيقاعه في الصلاة ليكون أنجح في الاجابة ، وراقه أهل

### ٣٨ - باب التموذ من فتنة الحيا والمات

٦٣٦٧ - **حَدَّثَنَا** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ سَمِعْتُ أَبِي قَالَ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ وَالْكَسَلِ ، وَالْجُبْنِ وَالْهَرَمِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ هَذَا الْقَبْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ »

**قوله** ( باب التموذ من فتنة الحيا ) أى زمن الحياة ( والمات ) أى زمن الموت من أول النزع وهم جرا ، ذكر فيه حديث أنس وفيه ذكر العجز والكسل والجبن ، وقد تقدم الكلام عليه في الجهاد والبخل ، وسيأتى بعد بابين ، والهرم والمراد به الزيادة في كبر السن ، وعذاب القبر وقد مضى في الجنائز . وأما فتنة الحيا والمات فقال ابن بطال هذه كلمة جامعة لمعان كثيرة ، وينبئ للمرء أن يرغب الى ربه في رفع ما نزل ودفع ما نزل ، ويستشعر الافتقار الى ربه في جميع ذلك ، وكان عليه السلام يتموذ من جميع ما ذكر دفعا عن أمته ونشريا لهم ليبين لهم صفة المهم من الادعية . قلت : وقد تقدم شرح الفقرة بفتنة الحيا وفتنة المات في « باب الدعاء قبل السلام » في أواخر صفة الصلاة قبيل كتاب الجمعة ، وأصل الفتنة الامتحان والاختبار واستعملت في الشرع في اختبار كنه ما يكره ، ويقال فتنت الذهب اذا اختبرته بالنار لتظهر جودته ، وفي الغفلة عن المطلوب كقوله ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة ) وتستعمل في الاكراه على الرجوع عن الدين كقوله تعالى ( ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ) . قلت : واستعملت أيضا في الضلال والاثم والكفر والعذاب والفضيحة ، ويعرف المراد حاشا ورد بالسياق والقرائن

### ٣٩ - باب التموذ من المأثم والمفْرَم

٦٣٦٨ - **حَدَّثَنَا** مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ ، وَالْمَأْثَمِ وَالْمَفْرَمِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَهَذَا الْقَبْرِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ النَّارِ وَهَذَا النَّارِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَنَى ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسْحِ الْمُدْجَالِ . اللَّهُمَّ أَغْشِلْ عَنِّي خَطَايَايَ بِمَاءِ التَّلَجِّ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْشَّرِّ وَالْغَرْبِ »



**قوله** ( باب التيمم من المأثم والمغرم ) بفتح الميم فيهما وكذا إزاء والمثلية وسكون الحوة والفتح المحجمة ، والمأثم ما يقتضى الاثم والمغرم ما يقتضى الغرم ، وقد تقدم بيانه في باب الدعاء قبل السلام ، من كتاب الصلاة .

**قوله** ( من السكسل والمهرم ) تقدما في الباب الذي قبله . **قوله** ( والمأثم والمغرم ) والمراد الاثم والغرامة ، وهى ما يلزم الشخص أدائه كالدين . زاد في رواية الزهرى عن هروة كما مضى في باب الدعاء قبل السلام ، فقال له قائل ما أكثر ما نستفيد من المأثم والمغرم ، هكذا أخرجه من طريق شعيب عن الزهرى ، وكذا أخرجه النسائى من طريق سليمان ابن سليم الحمصى عن الزهرى فذكر الحديث مختصرا وفيه فقال له يا رسول الله إنك تنكث التيمم والحديث ، وقد تقدم بيانه هناك وقلت إني لم ألق حينئذ على تسمية الأثقال ، ثم وجدت تفسير الميهم فى الاستعاذة للنسائى أخرجه من طريق سلة بن سعيد بن عطية عن معمر عن الزهرى فذكر الحديث مختصرا ولفظه « كان يتعوذ من المغرم والمأثم قلت : يا رسول الله ما أكثر ما تمعوذ من المغرم ، قال : أنه من غرم حدث فكذب ووعد فأخلف ، فعرف أن السائل له عن ذلك عاتفة راوية الحديث . **قوله** ( ومن فتنة القبر ) هى سؤال المسلمين ، وعذاب القبر تقدم شرحه . **قوله** ( ومن فتنة النار ) هى سؤال الحرة على سبيل التوبيخ ، واليه الإشارة بقوله تعالى ( كلما أتى فيها فرج سألهم بغوتها ألم يأتكم نذير ) وسألتى السلام عليه في باب الاستعاذة من أزدل العمر ، بعد ثلاثة أجواب . **قوله** ( ومن شر فتنة الفنى وأهوذ بك من فتنة الفقر ) تقدم الكلام على ذلك أيضا في باب الدعاء قبل السلام ، قال الكرماني : صرح في فتنة الفنى بذكر الشر إشارة الى أن مضرة أكثر من مضرة غيره ، أو تفلطا على أصحابه حتى لا يفتروا فيغفلوا عن مفادته ، أو إيماء الى أن صورته لا يكون فيها خير ، بخلاف صورة الفقر فانها قد تكون خيرا انتهى . وكل هذا غفلة عن الواقع ، فان الذى ظهر لى أن لفظ « شر » فى الأصل ثابتة فى الموضمين وانما اختصرها بعض الرواة ، فسألتى بعد قليل فى باب الاستعاذة من أزدل العمر ، من طريق وكيع وأبى معاوية مرفقا عن هشام بسنده هذا بلفظ « شر فتنة الفنى وشر فتنة الفقر » ويأتى بعد أجواب أيضا من رواية سلام بن أبى مطيع عن هشام بإسقاط « شر » فى الموضمين ، والتقييد فى الفنى والفقر بالشر لا بد منه لأن كلامهما فيه خير باعتبار ، فالتقييد فى الاستعاذة منه بالشر يخرج ما فيه من الخير سواء قل أم كثر ، قال لغزالي : فتنة الفنى الحرص على جمع المال وحبه حتى يكسبه من غير حله ويعتقه من واجبات انفاقه وحقوقه ، وفتنة الفقر يراد به الفقر المدقع الذى لا يصحبه خير ولا ورج حتى يتورط صاحبه بسببه فيما لا يلبق بأهل الدين والمرءة ، ولا يبالى بسبب فاقته على أى حرام وثب ، ولا فى أى حالة تورط . وقبل المراد به فقر النفس الذى لا يرد ملك الدنيا بهذا فيرها ، وليس فيه ما يبدل على تفضيل الفقر على الفنى ولا عكسه . **قوله** ( وأهوذ بك من فتنة المسيح الدجال ) فى رواية وكيع « ومن شر فتنة المسيح الدجال » وقد تقدم شرحه أيضا فى باب الدعاء قبل السلام ، **قوله** ( اللهم اغسل عني خطاياي بماء الثلج والبرد الخ ) تقدم شرحه فى الكلام على حديث أبى هريرة فى أوائل صفة الصلاة ، وحكمة العدول عن الماء الحار الى الثلج والبرد مع أنه الحار فى العادة أبلغ فى إزالة الوسخ الإشارة الى أنه الثلج والبرد ما آن طاهران لم تهما الأيدى ولم يمتنهما الاستعمال ، فكان ذكرهما أكد فى هذا المقام ، أشار الى هذا الخطأ . وقال الكرماني : وله توجيه آخر وهو أنه جعل الخطايا بمنزلة النار لكونها توهى اليها نهر عن إطفاء حرارتها بالفصل تأكيداً فى إطفائها ، وبألف فيه باستعمال المبردات ترقيا عن الماء الى أبرد منه

وهو الثلج ثم إلى أبرد منه وهو البرد بدليل أنه قد يجمد ويصير جليداً ، بخلاف الثلج فإنه يذوب . وهذا الحديث قد رواه الزهري عن عروة كما أشرت إليه ، وقبده بالصلة وانفذه وكان يدعو في الصلاة ، وذكره هناك توجيه ادعائه في الدعاء قبل السلام ، ولم يقع في رواية شعيب عن الزهري عند المصنف ذكر المأثم والمغرم ، ووقع ذلك عند مسلم من وجه آخر عن الزهري ، ولم يقع عندهما معا فيه قوله اللهم اغسل عني خطاياي الخ ، وهو حديث واحد ذكر فيه كل من همام بن عروة والزهري عن عروة ما لم يذكره الآخر . والله أعلم

٤٠ - باب الاستعاذة من الجبن والكسل . كسالى وكسالى واحد

٦٣٦٩ - **عز** خالد بن كحلاد حدثنا سليمان قال حدثني عمرو بن أبي عمرو قال سمعت أنساً قال : كان النبي ﷺ يقول : اللهم إني أعوذ بك من الآلم والحزن ، والعجز والكسل ، والجبن والبخل ، ضاع للدين ، وغلبة الرجال

**قوله** ( باب الاستعاذة من الجبن والكسل ) تقدم شرحهما في كتاب الجهاد . **قوله** ( كسالى وكسالى واحد ) بفتح الكاف وضماً ، قلت : ومما قرأنا قرأ الجمهور بالضم قرأ الأعرج بالفتح ، وهي لغة بني تميم ، وقرأ ابن السمين بالفتح أيضاً لكن أسقط الألف وسكن السين ووصفهم بما يوصف به المؤنث المفرد للملاحظة معنى الجملة ، وهو كما قرئ ( وترى الناس سكرى ) . والكسل الفتور والتواني وهو ضد النشاط . **قوله** ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال ، ووقع التصريح به في رواية أبي زيد المروزي . **قوله** ( عمرو بن أبي عمرو ) هو مولى المطلب الماضي ذكره في باب التعموذ من غلبة الرجال . **قوله** ( فكنت أسمه يكثر أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الآلم إلى قوله والجبن ) تقدم شرح هذه الأمور الستة ، وعصاه أن الآلم لما يتصوره العقل من المكروه في الحال ، والحزن لما وقع في الماضي ، والعجز ضد الاقتدار ، والكسل ضد النشاط ، والبخل ضد الكرم ، والجبن ضد الشجاعة . وقوله د وضلع الدين ، تقدم ضبطه وتفسيره قبل ثلاثة أبواب ، وقوله د وغلبة الرجال ، هي إضافة للفاعل ، استعاذ من أن يغلبه الرجال لما في ذلك من الوهن في النفس والمعايش

٤١ - باب التعموذ من البخل . البخل والبخل واحد ، مثل : الحزن والحزن

٦٣٧٠ - **عز** حريش بن محمد بن المنثري حدثني فهد قال حدثنا شعبة عن عبد الملك بن حمير عن مصعب بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه كان يأمر بهؤلاء الخمس ويحثهم عن النبي ﷺ : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ، وأعوذ بك من فتنة الدنيا ، وأعوذ بك من عذاب القبر ،

**قوله** ( باب التعموذ من البخل ) تقدم الكلام عليه قبل . **قوله** ( البخل والبخل واحد ) يعني بضم أوله وسكون ثانيه وبفتحهما . **قوله** ( مثل الحزن والحزن ) يعني في وزنهما . **قوله** ( وأعوذ بك أن أرد إلى أرذل العمر ) في

رواية المرحومي « وأعوذ بك من أن أرد بزيادة » من ، وسيأتي شرحه في الباب الذي بعده . **قوله** ( وأعوذ بك من فتنة الدنيا ) كذا الأكثر ، وأخرجه أحمد عن روح عن شعبة وزاد في رواية آدم الماضية قريباً عن شعبة « يعني فتنة الدجال ، وحكى الكرماني أن هذا التفسير من كلام شعبة ، وليس كما قال فقد بين يحيى بن أبي كثير عن شعبة أنه من كلام عبد الملك بن عمير راوى الخبر أخرجه الاسماعيلي من طريقه ولفظه « قال شعبة فسألت عبد الملك ابن عمير عن فتنة الدنيا فقال : الدجال » ووقع في رواية زائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير بلفظ « وأعوذ بك من فتنة الدجال » أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن أبي شيبة عن حسن بن علي الجعفي ، وقد أخرجه البخاري في الباب الذي بعده عن إسحاق عن حسين بن علي بلفظ « من فتنة الدنيا » فلم يلحق بعض روايته ذكره بالهقي الذي فسره به عبد الملك بن عمير ، وفي إطلاق الدنيا على الدجال إشارة إلى أن فتنته أعظم الفتن السائدة في الدنيا ، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي أمامة قال « خطبنا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه « انه لم تكن فتنة في الأرض منذ خلق الله ذرية آدم أعظم من فتنة الدجال ، أخرجه أبو داود وابن ماجه

#### ٤٢ - باب التعوذ من أرذل العمر . أراذلنا : سقاطنا

٦٣٧١ - **حدثنا** أبو معمر **حدثنا** عبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يتعوذُ يقول : اللهم إني أعوذ بك من الكسل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من الهرم ، وأعوذ بك من البخل ،

**قوله** ( باب التعوذ من أرذل العمر أراذلنا سقاطنا ) بضم المهملة وتشديد القاف جمع ساقط وهو القديم في حسيبه ونسبه ، وهذا قد تقدم القول فيه في أوائل تفسير سورة هود ، وأورد فيه حديث أنس وليس فيه لفظ الترجمة لكنه أشار بذلك إلى أن المراد بأرذل العمر في حديث سعد بن أبي وقاص الذي قبله الهرم الذي في حديث أنس لجيشها موضع الأخرى من الحديث المذكور

#### ٤٣ - باب الدعاء برفع الوباه والوجع

٦٣٧٢ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي ﷺ : اللهم حبب إلينا المدينة كما حبت إلينا مكة أو أشد ، واهلها إلى الجحفة . اللهم بارك لنا في مدنا وصاعنا ،

٦٣٧٣ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** إبراهيم بن سعيد أخبرنا ابن شهاب عن عاصم بن سعيد أن أباه قال « طأني رسول الله ﷺ في حبة الوداع من شكوى أشفيت منها على الموت ، فقلت : يا رسول الله ، بلغني ما ترى من الوجع ، وأنا ذو مال ، ولا يرئني إلا ابنة لي واحدة ، أنا تصدقني بثلثي مالي ؟ قال : لا . قلت فبسطه ؟ قال : ثلث كعده ، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفنون للناس ، وإنك

لن تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْقَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَجْرَتْ ، حَقٌّ مَا جَعَلَ فِي فِي أَمْرَاتِكَ . قُلْتُ : آأَخْلَفَ بَعْدَ أَصْحَابِي ؟ قَالَ :  
إِنَّكَ لَنْ تَخْلَفَ فَجَعَلَ عَمَلًا تَبْقَى بِهِ وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أَزْدَدَتْ دَرَجَةً وَرَفْعَةً . وَلَظُلُكَ تَخْلَفُ حَقٌّ ' يَنْفِصَحَ بِكَ أَقْوَامٌ  
وَيُضِرُّ بِكَ آخَرُونَ . أَلَيْسَ أَمَضٍ لِأَصْحَابِي هَجَرْتَهُمْ ، وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَهْقَابِهِمْ . لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ .  
قَالَ سَعْدُ : رَأَيْتُ لَهُ الْإِنْبِيَّ ﷺ مِنْ أَنْ تُوفِّيَ بِمَكَّةَ .

ﷺ ( بَابُ الدَّعَاءِ بِرَفْعِ الْوَبَاءِ وَالْوَجْعِ ) أَيْ بِرَفْعِ الْمَرَضِ عَنِ تَوَلٍّ بِهِ سِوَاهُ كُلِّ مَا أَوْ عَاصَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
بَيَانُ الْوَبَاءِ وَتَقْصِيدُهُ فِي « بَابِ مَا يَذْكُرُ فِي الطَّاعُونَ ، مِنْ كِتَابِ الطَّبِّ ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ مِنَ الطَّاهُونَ ، وَأَنَّ حَقِيقَتَهُ  
مَرَضٌ حَامٍ يَنْفَعُ عَنْ فُسَادِ الْخَوَاءِ وَقَدْ يُسَمَّى طَاعُونًا بِطَرِيقِ الْجَزَازِ ، وَأَوْضَحْتُ هُنَاكَ الزَّدَاجَ مِنْ زَعْمِ أَنَّ الطَّاعُونَ  
وَالْوَبَاءَ مُتَرَادِفَانِ بِمَا تَبَيَّنَ هُنَاكَ أَنَّ الطَّاعُونَ لَا يَدْخُلُ الْمَدِينَةَ وَأَنَّ الْوَبَاءَ وَقَعَ بِالْمَدِينَةِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْعَرَبِيِّينَ ، وَكَأَنَّ  
حَدِيثَ أَبِي الْأَسْوَدِ أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ هَرِيقِ فَوْفِعَ بِالْمَدِينَةِ بِالنَّاسِ مَوْتَ ذَرِيعٍ وَفُهِرَ ذَلِكَ ، وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي الْبَابِ  
حَدِيثَيْنِ : أَحَدُهُمَا حَدِيثُ طَائِفَةٍ دَالِمِينَ حُبَّ الْبَيْتِ الْمَدِينَةِ ، الْحَدِيثُ فِيهِ دَاخِلٌ حَامَا إِلَى الْمَجْعَةِ ، وَهُوَ يَتَعَلَّقُ  
بِالرُّكْنِ الْأَوَّلِ مِنَ التَّرْجَمَةِ وَهُوَ الْوَبَاءُ لِأَنَّهُ الْمَرَضُ الْعَامُّ ، وَأَشَارَ بِهِ إِلَى مَا رُودَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ حَيْثُ قَالَتْ فِي أَوَّلِهِ  
« قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَهِيَ أَوْبَاءُ أَرْضِ اللَّهِ » ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِهَذَا الْفَلْظُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْحَجِّ . ثَانِيهِمَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي  
وَقَاسٍ « خَدَّيْ النَّبِيِّ ﷺ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ شَكْوَى » الْحَدِيثُ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالرُّكْنِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجَمَةِ وَهُوَ الْوَجْعُ ،  
وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ الْحَدِيثِ مُصَوِّفٍ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا ، وَقَوْلُهُ فِي آخِرِهِ « قَالَ سَعْدُ رَأَيْتُ لَهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ » الْحِجْ ، يَرِدُ  
قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ إِدْرَاجًا ، وَأَنَّ قَوْلَهُ « يَرَى لَهُ الْحِجْ » مِنْ قَوْلِ الْوَهْمِيِّ مُتَمَسِّكًا بِمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ  
وَفِيهِ قَالَ الْوَهْمِيُّ الْحِجْ فَإِنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافِ الرِّوَاةِ عَنِ الْوَهْمِيِّ هَلْ وَصَلَ هَذَا الْقَدْرُ عَنْ سَعْدٍ أَوْ قَالَ مِنْ  
قَبْلِ نَفْسِهِ ، وَالْحُكْمُ لِلْوَصْلِ لِأَنَّ مَعَ رِوَاةٍ زِيَادَةً عِلْمٌ وَهُوَ حَافِظٌ ، وَشَاهِدُ التَّرْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ « أَلَيْسَ أَمَضٍ  
لِأَصْحَابِي هَجَرْتَهُمْ وَلَا تَرُدُّهُمْ عَلَى أَهْقَابِهِمْ » ، فَإِنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى الدَّعَاءِ لِسَعْدٍ بِالْعَاقِبَةِ لِيَرْجِعَ إِلَى دَارِ هَجَرَتِهِ وَهِيَ  
الْمَدِينَةُ وَلَا يَسْتَقِرُّ مَقِيمًا بِسَبَبِ الْوَجْعِ بِالْبَلَدِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا وَهِيَ مَكَّةُ ، وَإِلَى ذَلِكَ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ « لَكِنَّ الْبَائِسُ  
سَعْدُ بْنُ خُوَلَةَ الْحِجْ » ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ فِي أَوَائِلِ الْوَصَايَا مَا يَتَعَلَّقُ بِسَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ . وَقَالَ ابْنُ الْمَرِّينِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ الرِّثَاءَ  
لِسَعْدِ بْنِ خُوَلَةَ بِسَبَبِ إِفَاتِهِ بِمَكَّةَ وَلَمْ يَهَاجِرْ ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ شَهِدَ بِدَرَاوِلِكُنِ اخْتَلَفُوا مَتَى رَجَعَ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى  
مَرَضَ بِهَا فَتَاتَ ؟ فَقِيلَ أَنَّهُ سَكَنَ مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ بِدَرَاوِيلِكُنِ مَاتَ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَأَغْرَبَ الدَّوْدِيُّ فِيهَا حِكَاةَ  
ابْنِ التَّيْنِ فَقَالَ : لَمْ يَكُنْ لِلْمُهَاجِرِينَ أَنْ يَبْقُوا بِمَكَّةَ إِلَّا ثَلَاثًا بَعْدَ الْعَدْوِ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ خُوَلَةَ تَوَفَّى  
قَبْلَ تِلْكَ الْحُجَّةِ ، وَقِيلَ مَا هِيَ الْفَتْحُ بِهِ أَنْ أَطَالَ الْمَقَامَ بِمَكَّةَ بِغَيْرِ حَذَرٍ ، أَذْ لَوْ كَانَ لَهُ حَذَرٌ لَمْ يَأْتِمْ ، وَقَدْ قَالَ  
ﷺ حِينَ قِيلَ لَهُ إِنَّ صَفِيَّةَ خَاضَتْ « أَطَابَتْنَا هِيَ » ، فَنَدَى عَلَى أَنَّ الْمُهَاجِرِينَ إِذَا كَانَ لَهُ حَذَرٌ أَنْ يَبْقَى أَزِيدَ مِنَ الثَّلَاثِ  
الْمَشْرُوعَةِ لِلْمُهَاجِرِينَ ، وَقَالَ : يَحْتَمِلُ أَنْ تُكُونَ هَذِهِ الْفَلْظَةُ قَالَهَا ﷺ قَبْلَ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ثُمَّ حَجَّ قَعْرَهَا الرَّوْثِيُّ  
بِالْحَدِيثِ لِكُونِهَا مِنْ تَكْلِمَتِهِ أَتَمَّتْ . وَكَلَامُهُ مُتَعَقِّبٌ فِي مَوَاضِعَ : مِنْهَا اسْتِجَادَةٌ بِقَعَّةٍ صَفِيَّةٍ وَلَا حُجَّةَ فِيهَا  
لَا حَتْمًا أَنْ لَا تَمَازُزَ الثَّلَاثَ الْمَشْرُوعَةَ ، وَالِاحْتِبَاسُ الْإِمْتِنَاعُ وَهُوَ بِصَدَقٍ بِالْيَوْمِ بِلِ دَوْنِهِ : وَمِنْهَا جُومُهُ بِأَنَّ

سعد بن عروة أطال المنام بمكة ورمزه إلى أنه أظلم بغير مدبر وأنه أتم بذلك إلى غير ذلك مما يظهر فساد التأمل

٤٤ - باب الاستعاذة من أزدل العمر ، ومن فتنه الدنيا ، ومن فتنه النار

٦٣٧٤ - **ع**روان بن إبراهيم أخبرنا الحسين عن زائدة عن عبد الملك عن مصعب عن أبيه قال « تموتوا بكلمات كان النبي ﷺ يقولهن : اللهم إني أعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من أن أزدل إلى أزدل العمر ، وأعوذ بك من فتنه الدنيا وعذاب القبر »

٦٣٧٥ - **ع**روان بن يحيى بن موسى حدثنا وكيع قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقول : اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم ، والفقر والظلم . اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وفتنة النار ، وفتنة القبر وعذاب القبر ، وشر فتنه الغنى ، وشر فتنه الفقر ، ومن شر فتنه المسيح الدجال . اللهم أفيل خطايي بماء الثلج والبرد ، وتقي قلبي من الخطايا كما ينجي الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطايي كما باعدت بين الشرق والغرب »

قوله ( باب الاستعاذة من أزدل العمر ومن فتنه الدنيا ومن فتنه النار ) في رواية الكشميني « ومن عذاب النار ، بدل فتنه النار . قوله ( أنا الحسين ) هو ابن علي الجعفي الواعظ المشهور ، وإسحق الرازي عنه هو ابن راهويه ، وشيخه زائدة هو ابن قدامة ، وعبد الملك هو ابن حمير ، وقد تقدم شرح الحديث مستوف قبل قليل ، وكذا حديث عائشة ثاني حديث الباب

٤٥ - باب الاستعاذة من فتنه الغنى

٦٣٧٦ - **ع**روان بن موسى بن اسماعيل حدثنا سلام بن أبي مطيع عن هشام عن أبيه « عن خاله أن النبي ﷺ كان يقول : اللهم إني أعوذ بك من فتنه النار ، ومن عذاب النار . وأعوذ بك من فتنه القبر ، وأعوذ بك من عذاب القبر . وأعوذ بك من فتنه الغنى ، وأعوذ بك من فتنه الفقر ، وأعوذ بك من فتنه المسيح الدجال »

قوله ( باب الاستعاذة من فتنه الغنى ) ذكر فيه حديث عائشة المذكور مختصراً عن رواية وكيع عن هشام بن عروة ، وقد تقدم شرحه

٤٦ - باب التعوذ من فتنه الفقر

٦٣٧٧ - **ع**روان بن محمد أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها

قالت : كان النبي ﷺ يقول : اللهم اني أعوذ بك من فتنة النار وعذاب النار ، وفتنة القبر وعذاب القبر  
وشر فتنة النفي وشر فتنة الفقر . اللهم اني أعوذ بك من شر فتنة المسيح الدجال . اللهم اغسل قلبى بماء اللؤلؤ  
والبرد ، وتقى قلبى من الخطايا كما تقى الثوب الأبيض من الدنس . وباعد بينى وبين خطاياى كما باعدت  
بين المشرق والمغرب . اللهم اني أعوذ بك من الكسل والمأثم والمغرم .  
قوله ( باب التعوذ من فتنة الفقر ) ذكر فيه حديث عائشة من طريق أبى معاوية عن هشام بن سالم ، وقد تقدم  
شرحه أيضا مستوفى

#### ٤٧ - باب الدعاء بكثرة المال وللولد مع البركة

٦٣٧٨ ، ٦٣٧٩ -- حدثني محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم  
سلم أنها قالت : يا رسول الله ، أنس خادمك ادع الله له ، قال : اللهم أكثر ماله وولده ، وبارك له فيما  
أعطيته . وعن هشام بن زيد سمعت أنس بن مالك . . .  
[ الحديث ٦٣٧٩ - طريقه في : ٦٣٨١ ]

قوله ( باب الدعاء بكثرة المال والولد مع البركة ) سقط هذا الباب والترجمة من رواية السرخسي والمصواب  
إثباته . قوله ( شعبة قال سمعت قتادة عن أنس عن أم سلم أنها قالت يا رسول الله أنس خادمك ادع الله له .  
الحديث ) وفي آخره ( وعن هشام بن زيد سمعت أنس بن مالك مثله ) قلت هكذا قال غندر عن شعبة جعل الحديث  
منه مسند أم سلم ، وكذا أخرجه الأرمزي عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه عن محمد بن جعفر وهو غندر هذا  
فذكر مثله ، ولكنه لم يذكر رواية هشام بن زيد التي في آخره ، وقال : حسن صحيح ، وأخرجه الاسماعيل من  
رواية حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه « عن أم سلم » كما قال غندر ، وكذا أخرجه أحمد عن حجاج بن  
محمد وعن محمد بن جعفر كلاهما عن شعبة ، وأخرجه في « باب من خص أخاه بالدعاء » من رواية سعيد بن  
الربيع عن شعبة عن قتادة قال « سمعت أنسا قال قالت أم سلم ، وظاهره أنه من مسند أنس وهو في الباب  
الذي يلي هذا كذلك ، وكذا تقدم في « باب دعوة النبي ﷺ لحادمه بطول العمر » من طريق حمى بن  
عمارة عن شعبة عن قتادة عن أنس قال « قالت أمي » وكذا أخرجه مسلم من رواية أبى داود الطيالسي  
والاسماعيل من رواية عمرو بن مرزوق عن شعبة . وهذا الاختلاف لا يضر أن أنسا حضر ذلك بدليل  
ما أخرجه مسلم من رواية إسحق بن أبى طلحة عن أنس قال « جاءت بى أم سلم إلى رسول الله ﷺ  
فقالت : هذا ابني أنس يخدمك ، فادع الله له ، فقال : اللهم أكثر ماله وولده ، وأما رواية هشام بن زيد  
المخطوطة هنا فإنها مخطوطة على رواية قتادة ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية حجاج بن محمد عن شعبة عن قتادة  
وهشام بن زيد جميعا عن أنس ، وكذا صنف مسلم حيث أخرجه من رواية أبى داود عن شعبة . ( تنبيه ) : ذكر  
الكرمانى أنه وقع هنا « وعن هشام بن عمرو قال » والاول هو الصحيح . قوله ( أنها قالت يا رسول الله أنس

خادمك ادع الله له ) تقدم لهذا الحديث مبدأ من رواية حميد عن أنس في كتاب الصيام في « باب من زار قومًا فلم يفرط عندهم ، وقد بسطت شرحه هناك بما يغني عن إعادته ، وذكرت طرقًا منه قريبًا في « باب دعوة النبي ﷺ لحامده بطول العمر ،

### باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة

٦٣٨٠ ، ٦٣٨١ - **حدثنا** أبو زيد سعيد بن الربيع حدثنا شعبة عن قهادة « قال سمعت أنسًا رضي الله عنه قال : قالت أم سليم : أنس خادمك ادع الله له . قال : اللهم أكثِرْ ماله وولده ، وبارك له فيما أصيبته »

**قوله** ( باب الدعاء بكثرة الولد مع البركة ) تقدم شرحه في الذي قبله ، وتقدم الحديث سندًا ومقتنا في « باب قول الله تعالى وصل عليهم ، ومن خص أخاه بالدعاء ،

### ٤٨ - باب الدعاء عند الاستخارة

٦٣٨٢ - **حدثنا** مطرف بن عبد الله أبو مصعب حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالد عن محمد بن المنكدر « عن جابر رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالشورة من القرآن : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم يقول : اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : في عاجل أمري وآجله - فأقدره لي . وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال : في عاجل أمري وآجله - فأصره علي وأصرني عنه ، وأقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به . ويسمى حاجته »

**قوله** ( باب الدعاء عند الاستخارة ) هي استفعال من الخير أو من الحيرة بكسر أوله وفتح ثانيه بوزن العتبة ، اسم من قولك خار الله له ، واستخار الله طالب منه الحيرة ، وخار الله له أعطاه ما هو خير له ، والمراد طلب خير الأمرين لمن احتاج إلى أحدهما . **قوله** ( حدثنا عبد الرحمن بن أبي الموالد بفتح الميم وتخفيف الواو جمع مولى ، واسمه زيد ، ويقال زيد جد عبد الرحمن وأبوه لا يعرف اسمه ، وعبد الرحمن من ثقات المدنيين ، وكان ينسب إلى ولاد آل علي بن أبي طالب ، وخرج مع محمد بن هبة الله بن الحسن في زمن المنصور ، فلما قتل محمد حبس عبد الرحمن المذكور بعد أن خرب . وقد وثقه ابن الميم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ، وذكره ابن هادي في « الكامل » في الضعفاء ، وأسند عن أحمد بن حنبل أنه قال : كان محبوبًا في المطبوع حين هزم هؤلاء يعني بني حسن ، قال : وروى عن محمد بن المنكدر حديث الاستخارة وليس أحد يرويه غيره ، وهو حسن ، وأهل المدينة إذا كان حديث غامضًا يقولون : ابن المنكدر عن جابر ، كما أن أهل البصرة يقولون : ثابت عن أنس يمدحون

عليهما . وقد استشكل شيخنا في شرح الترمذي : هذا الكلام وقال : ما هرفت المراد به ، فان ابن المنسكدر ونابتا فقتان متفق عليهما . قلت : يظهر لي أن مرادهم التوسك والتسكئة في اختصاص الترجمة الشهيرة والكثرة . ثم ساق ابن عدى لعبد الرحمن أحاديث وقال : هو مستقيم الحديث والذي أنكر عليه حديث الاستخارة ، وقد رواه نعيم واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي الموال . قلت : يريد أن لحديث شواهد ، وهو كما قال مع مشاحجة في إطلاقه . قال الترمذي بعد أن أخرجه : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي الموال ، وهو مدني ثقة روى عنه غير واحد . وفي الباب عن ابن مسعود وأبي أيوب . قلت : وجاء أيضا عن أبي سعيد وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر ، لحديث ابن مسعود أخرجه الطبراني وصححه الحاكم ، وحديث أبي أيوب أخرجه الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، وحديث أبي سعيد وأبي هريرة أخرجهما ابن حبان في صحيحه ، وحديث ابن عمر وابن عباس حديث واحد أخرجه الطبراني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن عطاء بن وهب ، وليس في شيء منها ذكر الصلاة . روى حديث جابر ، إلا أن لفظ أبي أيوب : اكتم الخطبة وتوضأ فأحسن الوضوء ثم صل ما كتب الله لك ، الحديث ، فالتقييم بركعتين خاص بحديث جابر ، وجاء ذكر الاستخارة في حديث سعد بن ربيعة من سعادة ابن آدم استخارته الله ، أخرجه أحمد وسنده حسن ، وأصله عند الترمذي لكن يذكر الرضا والخط لا بلفظ الاستخارة ، ومن حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ان النبي ﷺ كان إذا أراد أمرا قال : اللهم خرنى واخرنلى ، وأخرجه الترمذي وسنده ضعيف ، وفي حديث أنس بن ربيعة : ما خاب من استخار ، والحديث أخرجه الطبراني في : الضعيف ، بسند واه جدا . **قوله** ( عن محمد بن المنسكدر عن جابر ) وقع في التوحيد من طريق معن بن عيسى عن عبد الرحمن بن سميت محمد بن المنسكدر يحدث عبد الله بن الحسن - أي ابن الحسن بن علي بن أبي طالب - يقول أخبرني جابر السلمي ، وهو بفتح السين المهملة واللام نسبة إلى بنى سلة بكسر اللام بطن من الأنصار ، وعند الاستماع إلى من طريق بشر بن عمير ، حدثني عبد الرحمن سميت ابن المنسكدر حدثني جابر ، **قوله** ( كان النبي ﷺ يعلمنا الاستخارة ) في رواية معن : يعلم أصحابه ، وكذا في طريق بشر بن عمير . **قوله** ( في الأمور كلها ) قال ابن أبي جرة : هو عام أريد به الخصوص ، فان الواجب والمستحب لا يستخار في فاعلها والحرام والمكروه لا يستخار في تركها ، فأنهصر الأمر في الجاه وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيما يبدأ به وبقتصر عليه . قلت : وتدخل الاستخارة فيما عدا ذلك في الواجب والمستحب الخير ، وفيما كان زمنه موسما ويتناول الصوم العظيم من الأمور والحقير ، فرب حقيق يترتب عليه الأمر العظيم . **قوله** ( كالسورة من القرآن ) في رواية قتيبة عن عبد الرحمن الماضية في صلاة الليل : كما يعلمنا السورة من القرآن ، قيل وجه التشبيه عموم الحاجة في الأمور كلها إلى الاستخارة كمعوم الحاجة إلى القراءة في الصلاة ويحتمل أن يكون المراد ما وقع في حديث ابن مسعود في التقصيد : علمني رسول الله ﷺ التقصيد كفي بين كفيه ، أخرجه المصنف في الاستئذان ، وفي رواية الأسود بن يزيد عن ابن مسعود أخذت التقصيد من في رسول الله ﷺ كلمة ، أخرجه الطحاوي ، وفي حديث سليمان نحوه وقال : حرقا حرقا ، أخرجه الطبراني . وقال ابن أبي جرة : التقصيد في تحفظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والتقص من الدرس له والمحافظة عليه ، ويحتمل أن يكون من جهة الاهتمام به والتحقق لبركته والاحترام له ، ويحتمل أن يكون من جهة كون كل منهما علم بالوحي



قال الطيبي : فيه إشارة إلى الاعتناء التام البالغ بهذا الدعاء وهذه الصلاة لجمعهما تلوين للفريضة والقرآن . **قوله** ( إذا م ) فيه حذف تقديره يدلنا قائلنا إذا م ، وقد ثبت ذلك في رواية قتيبة « يقول إذا م » ، وزاد في رواية أبي داود عن قتيبة « لنا » ، قال ابن أبي جرة ترتيب الوارد على القلب على مراقب المهمة ثم التنية ثم الخطرة ثم التنية ثم الإرادة ثم المزيمة ، فالثلاثة الأولى لا يؤخذ بها بخلاف الثلاثة الأخرى ، فقوله « إذا م » ، يشير إلى أول ما يرد على القلب يستخير فيظهر له ببركة الصلاة والدعاء ما هو الخير ، بخلاف ما إذا تمكن الأمر عنده وقويت فيه هويته وأرادته فإنه يصير إليه له ميل وحس فيخشى أن يخفى عنه وجه الإرشادة لغلبة ميله إليه . قال : ويحتمل أن يكون المراد بالهم المزيمة لأن الخاطر لا يثبت فلا يستمر إلا على ما يقصد التعميم على فعله والا لو استخار في كل خاطر لاستخار فيما لا يعبأ به فتضيع عليه أوقاته . ووقع في حديث ابن مسعود « إذا أراد أحدكم أمراً فليقل » . **قوله** ( فليركع ركعتين ) يقيد مطلق حديث أبي أيوب حيث قال « صل ما كتب الله لك » ، ويمكن الجمع بأن المراد أنه لا يقتصر على ركعة واحدة للتخصيص على الركعتين ويكون ذكرهما على سبيل التنبية بالأدنى على الأهل ، فلو صلى أكثر من ركعتين أجزأ ، والظاهر أنه يفترط إذا أراد أن يسلم من كل ركعتين ليحصل مسمى ركعتين ، ولا يجوز لو صلى أربعاً مثلاً بتدليعية ، وكلام النووي يشعر بالأجزاء . **قوله** ( من غير الفريضة ) فيه احتراز عن صلاة الصبح مثلاً ، ويحتمل أن يريد بالفريضة عيها وما يتعلق بها ، فيحتز عن الراتبة كركعتي الفجر مثلاً . وقال النووي في الأذكار : « لو دعا بدعاء الاستخارة عقب راتبة صلاة الظهر مثلاً أو غيرها من النوافل الراتبة والمطلقة سواء اقتصر على ركعتين أو أكثر أجزأ . كذا أطلق وفيه نظر . ويظهر أن يقال : إن نوى تلك الصلاة بعينها وصلاة الاستخارة مما أجزأ ، بخلاف ما إذا لم ينو ، ويفارق صلاة تحية المسجد لأن المراد بها شغل البقعة بالدعاء والمراد بصلاة الاستخارة أن يقع الدعاء عقبها أو فيها ، وبعد الأجزاء لمن عرض له الطلب بعد فراغ الصلاة لأن ظاهر الخبر أن تقع الصلاة والدعاء بعد وجود إرادة الأمر . وأفاد النووي أنه يقرأ في الركعتين السكافرون والاخلاص ، قال شيخنا في شرح الترمذي : « لم أقف على دليل ذلك ، ولعله ألحقهما بركعتي الفجر والركعتين بعد المغرب ، قال : ولها مناسبة بالحال لما فيها من الاخلاص والتوحيد والمنتهى محتاج لذلك . قال شيخنا : ومن المناسب أن يقرأ فيهما مثل قوله ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار ﴾ وقوله ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الحيرة ﴾ . قلت : والأكل أن يقرأ في كل منهما السورة والآية الأولى في الأولى والأخرين في الثانية ، ويؤخذ من قوله « من غير الفريضة » ، أن الأمر بصلاة ركعتي الاستخارة ليس على الوجوب قال شيخنا في شرح الترمذي : « ولم أر من قال بوجوب الاستخارة لورود الأمر بها ولتشبهها بتعليم السورة من القرآن كما استدلل بمثل ذلك في وجوب التشهد في الصلاة لورود الأمر به في قوله « فليقل » ، ولتشبهه بتعليم السورة من القرآن ، فإن قيل الأمر تعلق بالشرط وهو قوله « إذا م أحدكم بالأمر » قلنا : وكذلك في التشهد إنما يؤمر به من صلى ، ويمكن الفرق وإن اشتركا فيما ذكر أن التشهد جزء من الصلاة فيؤخذ الوجوب من قوله « صلوا كما رأيتموهن أصلي » ، ودل على عدم وجوب الاستخارة ما دل على عدم وجوب صلاة زائفة على الخس في حديث « هل على غيرها ؟ قال : لا ، إلا أن تطوح » انتهى ، وهذا وإن صلح الاستدلال به على عدم وجوب ركعتي الاستخارة لكن لا يمنع من الاستدلال به على وجوب دعاء الاستخارة ، فسكانهم فهموا أن الأمر فيه للإرشاد م — ١١٤ • نفع قلوبهم

فمدلوا به من سنن الوجوب ، ولما كان مشتملا على ذكر الله والتفويض إليه كان مندوبا واثقه أعلم . ثم يقول : هو ظاهر في تأخير الدعاء عن الصلاة ، فلو دعا به في أثناء الصلاة احتمل الاجراء ، ويحتمل الترتيب على تقديم الشروع في الصلاة قبل الدعاء ، فان موطن الدعاء في الصلاة السجود أو التشهد . وقال ابن أبي جرة . الحكمة في تقديم الصلاة على الدعاء أن المراد بالاستخارة حصول الجمع بين خيرى الدنيا والآخرة فيحتاج إلى قرع باب الملك ، ولا شئ . لذلك أنجح ولا أنجح من الصلاة لما فيها من تعظيم الله والثناء عليه والافتقار إليه مآلا وحالا . قوله ( اللهم انى استخبرك بملك ) الباء لتلليل أى لأنك أعلم ، وكذا هى فى قوله د بقدرتك ، ويحتمل أن تكون الاستعانة بكقوله ( بسم الله جبرها ) ويحتمل أن تكون الاستعطاف كقوله ( قال رب بما أمنت على ) الآية . وقوله واستقدرك ، أى اطلب منك أن تجعل لى على ذلك قدرة ، ويحتمل أن يكون المعنى اطلب منك أن تقدر لى ، والمراد بالتقدير التيسير . قوله ( وأسألك من فضلك ) إشارة إلى أن إعطاء الرب فضل منه ، وليس لأحد عليه حق فى نعمه كما هو مذهب أهل السنة . قوله ( فانك تقدر ولا أفدر ، وتعلم ولا أعلم ) إشارة إلى أن للعلم والقدره لله وحده ، وليس لأحد من ذلك الا ما قدر الله له ، وكأنه قال : أنى يارب تقدر قبل أن تخفى فى القدره وعندما تخلفها فى وبعد ما تخلفها . قوله ( اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر ) فى رواية من وغيره د فان كنت تعلم هذا الأمر ، زاد أبو داود فى رواية عبد الرحمن بن مقاتل عن عبد الرحمن بن أبى الموالم الذى يريد ، وزاد فى رواية من د ثم يسميه بعينه ، وقد ذكر ذلك فى آخر الحديث فى الباب ، وظاهر سياقه أن ينطق به ، ويحتمل أن يقتضى باستحضاره بقاؤه عند الدعاء ، وعلى الاول تكون التسمية بعد الدعاء ، وعلى الثانى تكون الجملة حالية والتقدير فليدع مسميا حاجته . وقوله د ان كنت استشكل الكرماني الاثنان بصيغة الشك هنا ولا يجوز الشك فى كونه الله عالما : وأجاب بأن الشك فى أن العلم متملق بالخير أو الشر لا فى أصل العلم . قوله ( ومعاشرى ) زاد أبو داود د ومعاشرى ، وهو يؤيد أن المراد بالمعاشر الحياة ، ويحتمل أن يريد بالمعاش ما يعاش فيه ولذلك وقع فى حديث ابن مسعود فى بعض طرقه عند الطبرانى فى الاوسط د فى دينى ودنياى ، وفى حديث أبى سميد فى دينى وميشتى . قوله ( وعاقبة امرى أو قال فى عاجل امرى وأجله ) هو شك من الراوى ولم تختلف الطرق فى ذلك ، واقتصر فى حديث أبى سميد على د عاقبة امرى ، وكذا فى حديث ابن مسعود ، وهو يؤيد أحد الاحتمالين فى أن العاجل والآجل مذكوران بدل الانفاط الثلاثة أو بدل الاخيرين فقط ، وعلى هذا فقول الكرماني : لا يكون الداهى جادما بما قال رسول الله ﷺ إلا ان دعا ثلاث مرات يقول مرة فى دينى ومعاشرى وعاقبة امرى ، ومرة فى عاجل امرى وأجله ، ومرة فى دينى وعاجل امرى وأجله . قلت : ولم يقع ذلك أى الشك فى حديث أبى ايوب ولا أبى هريرة أصلا . قوله ( فأقدره لى ) قال أبو الحسن النابسى : أهل بلدنا يكفرون الدال ، وأهل الشرق يضمونها . وقال الكرماني : معنى قوله اجعله مقبورا لى أو قدره ، وقيل معناه يسره لى . زاد معنى د ويسره لى وبارك لى فيه . قوله ( فأصرفه منى وأصرفنى عنه ) أى حتى لا يبقى قلبه بعد صرف الامر عنه مطلقا به ، وفيه دليل لأهل السنة أن الشر من تقدير الله هل الغيب لأنه لو كان يقدر على اختراعه لتدبر على صرفه ولم يحتاج الى طلب صرفه عنه . قوله ( وأقدر لى الخير حيث كان ) فى حديث أبى سميد بعد قوله وأقدر لى الخير أينما كان ، لا حول ولا قوة إلا بالله . . قوله ( ثم رضى )

بالشديد ، وفي رواية قضية وثم ارضى به اي اجمعتني به راضيا ، وفي بعض طرق حديث ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط ، ورضني بقضائك ، وفي حديث أبي أيوب ، ورضني بتذكرك ، والمر فيه ان لا يبق قلبه متعلقا به فلا يعلمن خاطره . والرضا سيكون النفس إلى القضاء . وفي الحديث شذقة النبي ﷺ على أمته وتعليمهم جميع ما ينفعهم في دينهم ودنياهم ، ووقع في بعض طرق عبد الطبراني في حديث ابن مسعود أنه ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء إذا أراد أن يصنع أمرا . وفيه أن العبد لا يكون قادرا إلا مع الفعل لا قبله ، والله هو عالق العلم بالشئ للعبد ومعه به واقتداره عليه ، فانه يجب على العبدرد الأمور كلها إلى الله والتبري من الحول والقوة اليه وأن يسأل ربه في أموره كلها . ويستدل به على أن الأمر بالشئ ليس نهيا عن ضده لانه لو كان كذلك لاكتفى بقوله والله كنت تعلم أنه خير لي ، عن قوله ، وإن كنت تعلم أنه شر لي الخ ، لانه إذا لم يكن خيرا فهو شر ، وفيه نظر لاحتمال وجود الوساطة . واختلف فيما إذا يفعل المستخير بعد الاستخارة ، فقال ابن عبد السلام : يفعل ما اتفق ، ويستدل له بقوله في بعض طرق حديث ابن مسعود في آخره ، ثم يعزم ، وأول الحديث ، إذا أراد أحدكم أمرا فليقل ، وقال النووي في ، الاذكار ، : يفعل بعد الاستخارة ما يشرح به صدره . ويستدل له بحديث أنس عند ابن السني ، إذا هممت بأمر فاستخر ربك سبعا ثم انظر إلى الذي يسبق في قلبك فإن الخير فيه ، وهذا لو ثبت لسكان هو المعتمد ، لكن سنده واحد ، والمعتمد أنه لا يفعل ما يشرح به صدره بما كان له فيه هوى قوي قبل الاستخارة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر حديث أبي سعيد ، ولا حول ولا قوى إلا بالله ،

#### ٤٩ - باب الدعاء عند الوضوء

٦٣٨٣ - **حديث** محمد بن الحنفية حدثنا أبو أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى قال : دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر - رأيتُ بياضَ بطنه - فقال : اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس ، **قوله** ( باب الدعاء عند الوضوء ) ذكر فيه حديث أبي موسى قال دعا النبي ﷺ بماء فتوضأ به ، ثم رفع يديه فقال : اللهم اغفر لمبيد أبي عامر ، الحديث ، ذكره مختصرا ، وقد تقدم بطوله في المغازي في د باب غزوة أوطاس ،

#### ٥٠ - باب الدعاء إذا علا عتبة

٦٣٨٤ - **حديث** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان عن أبي موسى رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكننا إذا حلونا كبرنا . فقال النبي ﷺ : أيها الناس ، أربعوا على أنفسكم ، فإنكم لا تكفون أسم ولا غائبا ، ولكن كدهون سمعنا بصيرا . ثم أتى علي وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال : يا عبد الله بن قيس ، قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة . أو قال : ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله ،

**قوله** (باب الدعاء إذا حلا عقبة) كذا ترجم بالدعاء ، وأورد في الحديث التكبير ؛ وكأنه أخذه من قوله في الحديث : انكم لا تدعون أصم ولا غابيا ، فسمى التكبير دعاء . **قوله** (أيوب) هو السخيتاني ، وأبو عثمان هو التهمدي . **قوله** (كنا مع النبي ﷺ في سفر) لم أقف على تعيينه . **قوله** (أربعوا) بهزمة وصل مكسورة ثم موحدة مفتوحة أي ارفعوا ولا تجهودوا أنفسكم . **قوله** (فأنكم لا تدعون أصم) بآتي بيانه في التوحيد . **قوله** (كنز) سمي هذه الكلمة كنزا لأنها كالكنز في نفاسه وصيافته عن أمين الناس . **قوله** (أو قال ألا أدلك على كنز الخ) شك من الراوي هل قال : قل لا حول ولا قوة إلا بالله فانها كنز من كنوز الجنة ، أو قال : ألا أدلك الخ ، وسيأتي في كتاب القدر من رواية خالد الحذاء عن أبي عثمان بلفظ : ثم قال يا عبد الله بن قيس ألا أدلك كلمة الخ ، وسيأتي في آخر كتاب الدعوات أيضا من طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان بلفظ : ثم قال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ألا أدلك الخ) ولم يرد . ووقع في هذين الطريقتين بيان سبب قوله : انكم لا تدعون أصم ، فإن في رواية سليمان : قلما علا عليا رجلا ناذي فرجع صوته ، وفي رواية خالد : فجعلنا لا نصعد شرفا إلا وفعلنا أصواتنا بالتكبير ، ووقع في بعض النسخ : أصما ، وكأنه لمناسبة . **قوله** : وقوله : بصيرا ، ووقع في تلك الرواية : وقريبا ، ويأتي شرح الحديث : يستوفى في كتاب القدر ان شاء الله تعالى . وقوله : لا حول ، يجوز أن يكون في موضع جر على البدل من قوله : على كنز ، وفي موضع نصب بتقدير أعنى ، وفي موضع رفع بتقدير هو

#### ٥١ - باب الدعاء إذا هبط وأديا . فيه حديث جابر رضي الله عنه

**قوله** (باب الدعاء إذا هبط وأديا فيه حديث جابر) كذا ثبت عند المستمل والكشيم وسقط لغيرهما ، والمراد بحديث جابر ما تقدم في الجهاد وفي باب التسييح إذا هبط وأديا ، من حديثه بلفظ : كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا . وقال بعده : باب التكبير إذا علا شرفا ، وأورد فيه حديث جابر أيضا لكن بلفظ : وإذا تصوبنا ، بدل : نزلنا ، والتصويب الانحدار . وقد ورد بلفظ : هبطنا ، في هذا الحديث عند النسائي وابن خزيمة وأشرت إلى شرحه هناك ، ومناسبة التكبير عند الصعود إلى المكان المرتفع أن الاستملاء والارتضاع محبوب للنفوس لما فيه من استشعار العجوبة ، فشرح لمن قلبى به أن يذكر كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء فيكبره ليشكره ذلك فيزيده من فضله ، ومناسبة التسييح عند الهبوط لكون المكان المنخفض محل ضيق فيشرح فيه التسييح لأنه من أسباب الفرج ، كما وقع في قصة يونس عليه السلام حين سجد في الظلمات فنهى من الضم

#### ٥٢ - باب الدعاء إذا أراد سقرا ، أو رجح . فيه يحيى بن أبي اسحاق عن أنس

٦٣٨٥ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ **حَدَّثَنَا مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَفَلَ مِنْ غَزْوٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ مَرَّةٍ يُكْبِرُ عَلَى كُلِّ شَرَفٍ مِنَ الْأَرْضِ ثَلَاثَ تَسْكِهَاتٍ ثُمَّ يَقُولُ :

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحُدُودُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . آيُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ ، رَبُّنَا

حَاطِدُونَ . صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده .

**قوله** ( باب الدعاء إذا أراد سفرا أو رجعا ، فيه يحيى بن أبي اسحق عن أنس ) كذا وقع في رواية الحوى عن أنس بن مالك ، ومثله في رواية أبي زيد المرزبي عنه لكن بالواو العاطفة بدل لفظ « باب » . والمراد بحديث يحيى بن أبي اسحق فيما أظن الحديث الذي أوله « أن النبي ﷺ أقبل من خيبر وقد أردف صفية ، فلما كان ببعض الطريق هترت الناقة ، فان في آخره » فلما أشرفنا على المدينة قال : آيئون تائبون ها بدون ربنا حامدون . فلم يزل يقولها حتى دخل المدينة ، وقد تقدم موصولا في أواخر الجهاد وفي الأدب وفي أواخر اللباس وشرحته هناك . إلا السلام الأخير هنا فوجدت بشرحه هنا . واسماعيل في الحديث الموصول هو ابن أبي أويس . **قوله** ( كان إذا قفل ) بقاء ثم قال : أي رجعا وزنه ومعناه ، ووقع عند مسلم في رواية علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر في أوله من الزيادة « كان إذا استوى على بمره خارجا إلى سفر كبير ثلاثا ثم قال : سبحان الذي سهر لنا هذا » ، فذكر الحديث إلى أن قال « وإذا رجعت فالتن زاد : آيئون تائبون ، الحديث ، وإلى هذه الزيادة أشار المصنف في الترجمة بقوله « إذا أراد سفرا » . **قوله** ( من غرر أو حج أو عمرة ) ظاهره اختصاص ذلك بهذه الأمور الثلاث ، وليس الحكم كذلك عند الجمهور ، بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلاة الرحم وطلب العلم ، لما يشمل الجميع من اسم الطاعة ، وقيل يتعدى أيضا إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب له فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب ، وقيل يشرع في سفر المعصية أيضا لأن مرتكبها أحوج إلى تحصيل الثواب من غيره . وهذا التحليل متعقب ، لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الاكثار من ذكر الله وإنما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص ، فذهب قوم إلى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتختص به كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة ، وإنما اقتصر الصحابي على الثلاث لانحصار سفر النبي ﷺ فيها ، ولهذا ترجم بالسفر ، على أنه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في أواخر أبواب العمرة وما يقول إذا رجع من الفرو أو الحج أو العمرة . **قوله** ( يكبر على كل شرف ) بفتح المعجمة والراء بعدها قاف هو المكان العالي ، ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظه « إذا أوفى ، أي ارتفع » على ثنية ، بمثابة ثم نون ثم تحتانية مقبلة هي القبة أو فدق ، بفتح الفاء بعدها دال مهملة ثم قاف ثم دال والاشهر تصديره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الفلاة الحالية من شجر وغيره وقيل غليظة الاودية ذات الحصى . **قوله** ( ثم يقول لا إله الا الله الخ ) يحتمل أنه كان يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ، ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعده ان كان متصفاً أكل الذكر المذكور فيه ، والا فإذا هبط سجد كما دل عليه حديث جابر . ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقا عقب التكبير ثم يأتي بالتسبيح إذا هبط ، قال القرطبي : وفي تعقيب التكبير بالتهليل إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات ، وأنه المعبود في جميع الأماكن . **قوله** ( آيئون ) جمع آيب أي راجع وزنه ومعناه ، وهو خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير نحن آيئون ، وليس المراد الاخبار ببعض الرجوع فانه تحصيل الحاصل ، بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والانصاف بالأوصاف المذكورة ، وقوله تائبون فيه إشارة إلى التمسك في العبادة ، وقوله ﷺ على سبيل التواضع أو تليها لأمته ، أو المراد أمته كما تقدم تقريره . وقد تستعمل التوبة لأرادة الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب . **قوله** ( صدق الله وعده ) أي فيما وعده به من اظهار دينه في قوله ( وعدكم الله مغنام كثيرة )

وقوله ( وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ) الآية . وهذا في سفر الغزوة ومناسبته لسفر الحج والعمرة قوله تعالى ( اندخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين ) . قوله ( ونصر عبده ) يريد نفسه . قوله ( وهزم الاحزاب وحده ) أى من غير فعل أحد من الآدميين . واختلف في المراد بالاحزاب هنا فقيل هم كفار قريش ومن وافقهم من العرب واليهود الذين تحزبوا أى تجمعوا في غزوة الخندق ونزلت في شأنهم سورة الاحزاب ، وقد مضى خبرهم مفصلاً في كتاب المغازي . وقيل المراد أعم من ذلك . وقال النووي . المشهور الاول ، وقيل فيه نظر لأنه يتوقف على أن هذا الدعاء إنما شرع من بعد الخندق ، والجواب أن غزوات النبي ﷺ التي خرج فيها بنفسه محصورة ، والمطابق منها لذلك غزوة الخندق اظاهر قوله تعالى في سورة الاحزاب ( ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً وكفى المؤمنين القتال ) وفيما قبل ذلك ( اذ جاءكم جنود فارسنا عليهم ريحاً وجنود لم تروها ) الآية . والاصل في الاحزاب أنه جمع حوب وهو القطعة المجتمعمة من الناس ، فاللام إما جنسية والمراد كل من تحزب من الكفار ، وإما عهدة والمراد من تقدم وهو الاقرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء أى اللهم اهدم الاحزاب ، والاول اظهر

### ٥٣ - باب الدعاء للزوج

٦٣٨٦ - حدثنا محمد بن زيد عن ثابت « عن أنس رضي الله عنه قال : رأى النبي ﷺ على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال : مريم - أو أمه - قال : تزوجت امرأة على وزن نواير من ذهب . فقال : بارك الله لك . أو لم ، ولو بشاة »

٦٣٨٧ - حدثنا أبو الحسن حدثنا حماد بن زيد عن عمرو « عن جابر رضي الله عنه قال : هلك أبي وترك سبع - أو تسع - بنات ، فتزوجت امرأة ، فقال النبي ﷺ : تزوجت يا جابر ؟ قلت : نعم . قال : بكراً أم ثيباً ؟ قلت : ثيب . قال : هلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، أو تضاحكها وتضاحكك ؟ قلت : هلك أبي فترك سبع - أو تسع - بنات ، فكرهت أن أجيبهن بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن . قال : فبارك الله عليك . لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو « بارك الله عليك »

قوله ( باب الدعاء للزوج ) فيه حديث ، أنس في تزويج عبد الرحمن بن عوف . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح ، والمراد هنا قوله « بارك الله لك » وقوله « فقال مريم أو أمه » شك من الراوى ، والمعتمد ما في الرواية المتقدمة وهو الجزم بالاول ومعناه ما حالك ، ومه في هذه الرواية استفهامية انقلبت الالف هاء . وحديث جابر في تزويجه الثيب وفيه « هلا جارية تلاعبها » وقد تقدم شرحه أيضاً في النكاح ، والمراد منه قوله فيه « بارك الله عليك » وقوله فيه « تزوجت يا جابر قلت نعم ، قال بكراً أم ثيباً » انتصب على حذف فعل تقديره أتزوجت ، وقوله في الجواب « قلت ثيب » بالرفع على أن التقدير مثلاً التي تزوجتها ثيب ، قيل وكان الاحسن انتصب على نصب الاول أى تزوجت ثيباً . قلت : ولا يتمتع أن يكون منصوباً فكاتب بغير ألف على تلك اللفظة ، وقوله فيه « أو

تصاحبا ، شك من الراوى ، وهو يمين أحد الاحتمالين فى تلاعبها هل من اللعاب أو من اللعاب وقد تقدم بيانه عند شرحه . قوله ( لم يقل ابن عيينة ومحمد بن مسلم عن عمرو يارك الله عليك ) أما رواية سفبان بن عيينة فتقدمت موصولة فى المغازى وفى النفقات من طريقه ، وأما رواية محمد بن مسلم وهو الطائفى فتقدم الكلام عليها فى المغازى ، ومناسبة قوله عليه السلام لعبد الرحمن « بارك الله لك » ولجابر « بارك الله عليك » أن المراد بالاول اختصاصه بالبركة فى زوجته وبالثانى شمول البركة له فى جودة عقله حيث قدم مصلحة أخواته على حظ نفسه فجعل لاجلهم عن تزوج البكر مع كونها أرفع رتبة للزوج الشاب من الشيب غالبا

#### ٥٤ - باب ما يقول إذا أتى أهله

٣٨٨ - **حدثني عثمان بن أبي شيبة** حدثنا جبرير عن منصور عن سالم عن كريب « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال : باسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان أبدا »

**قوله** ( باب ما يقول إذا أتى أهله ) ذكر فيه حديث ابن عباس ، وفى لفظه ما يقتضى أن القول المذكور يشرع عند إرادة الجماع فيرفع احتمال ظاهر الحديث أنه يشرع عند الشروع فى الجماع ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى كتاب النكاح . وقوله « لم يضره شيطان أبدا » أى لم يضر الولد المذكور بحيث يتمكن من إضراره فى دينه أو بدنه ، وليس المراد رفع الوسوسة من أصلها

#### ٥٥ - باب قول النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة

٣٨٩ - **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز « عن أنس قال : كان أكثر دعاء النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ) كونا ذكره بلفظ الآية ، وأورد الحديث من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ « كان أكثر دعاء النبي ﷺ اللهم آتنا الى آخر الآية » وقد أورد فى تفسير البقرة عن أبى معمر عن عبد الوارث بسنده هذا ولكن لفظه « كان النبي ﷺ يقول » ، وللباق مثله ، وأخرجه مسلم من طريق اسماعيل بن علية عن عبد العزيز قال « سألت قتادة أنسا أى دعوة كان يدعو بها النبي ﷺ أكثر ؟ قال : اللهم آتنا فى الدنيا حسنة الى آخره . قال : وكان أنس إذا أراد أن يدعو بدعوة دعا بها ، وهذا الحديث سمعه شعبة من اسماعيل بن علية عن عبد العزيز عن أنس مختصرا رواه عنه يحيى بن أبى بكير قال يحيى فلقمت اسماعيل لحدثني به فذكره كما عند مسلم ، وأوردته مسلم من طريق شعبة عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ كان يقول ( ربنا آتنا فى الدنيا حسنة ) الآية . وهذا مطابق للترجمة . وأخرج ابن أبى حاتم من طريق أبى نعيم حدثنا عبد السلام أبو طالوت « كنت عند أنس فقال له ثابت : إن إخوانك يسألونك أن تدعوهم ، فقال : اللهم آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، فذكر القصة وفيها : إذا آتاكم الله ذلك فقد آتاكم الخير كله » قال

عياض انما كان يكثُر الدعاء بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة ، قال : والحسنة عندهم منها النعمة ، فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب ، فسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك ودوامه . قلت : قد اختلفت عبارات السلف في تفسير الحسنة ، فمن الحسن قال : هي العلم والعبادة في الدنيا أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح ، وعنه بسند ضعيف : الرزق الطيب والعلم النافع ، وفي الآخرة الجنة . وتفسير الحسنة في الآخرة بالجنة نقله ابن أبي حاتم أيضا عن السدي ومجاهد وإسماعيل بن أبي خالد ومقاتل بن حيان ، وعن ابن الأثير يعملون في دنياهم لدنياهم وآخرتهم ، وعن قتادة هي العافية في الدنيا والآخرة ، وعن محمد بن كعب القرظي الروحة الصالحة من الحسنات ونحوه عن يزيد بن أبي مالك ، وأخرج ابن المنذر من طريق سفيان الثوري قال : الحسنة في الدنيا الرزق الطيب والعلم وفي الآخرة الجنة . ومن طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال : الحسنة في الدنيا المنى ، ومن طريق السدي قال المال . ونقل الثعلبي عن السدي ومقاتل : حسنة الدنيا الرزق الحلال الواسع والعمل الصالح ، وحسنة الآخرة المغفرة والثواب . وعن عطية : حسنة الدنيا العلم والعمل به وحسنة الآخرة تبشير الحساب ودخول الجنة . وبسنده عن هوف قال : من آتاه الله الاسلام والقرآن والامل والمال والولد فقد آتاه في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة . ونقل الثعلبي عن سلف الصوفية أقوالا أخرى متغايرة اللفظ متوافقة المعنى حاصلها السلاحة في الدنيا وفي الآخرة . واقتصر الكشف على ما نقله الثعلبي عن علي أنها في الدنيا المرأة الصالحة وفي الآخرة الخمر ، وعذاب النار المرأة السوء . وقال الشيخ عماد الدين بن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنيء وثناء جميل الى غير ذلك مما شمله عباراتهم فانها كلها مندوحة في الحسنة في الدنيا ، وأما الحسنة في الآخرة فاعلاما بدخول الجنة وتوابعه من الأمن من الفزع الأكبر في العرصات وتبشير الحساب وغير ذلك من أمور الآخرة ، وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضي تبشير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشهوات . قلت : أو المفهوم هنا ، ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا ما يتبعه حقيقة

#### ٥٦ - باب التصرف من فتن الدنيا

٦٣٩٠ - حدثنا فروة بن أبي للفراء حدثنا عبيدة هو ابن محمد عن عبد الملك بن محمد عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يُعلمنا هؤلاء الكلمات كما تُعلم الكتابة : اللهم إني أعوذ بك من البخل ، وأعوذ بك من الجبن ، وأعوذ بك من أن تُردني إلى أذل العمر ، وأعوذ بك من فتن الدنيا وعذاب القبر .

قوله ( باب التصرف من فتن الدنيا ) تقدمت هذه الترجمة ضمن ترجمة ذلك قبل اثني عشر بابا ، وتقدم شرح الحديث أيضا

#### ٥٧ - باب تكرير الدعاء

٦٣٩١ - حدثنا إبراهيم بن النضر حدثنا أنس بن عياض عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله



عنها أن رسول الله ﷺ طُبَّ حتى إنه ليغيَّلَ إليه أنه قد صنعَ الشيءَ وما صَنَعَهُ . وانه دعا ربَّه ، ثم قال :  
 أشعرت أن الله قد آفاني فيما استفتيته فيه ؟ فقالت عائشة : وما ذاك يا رسول الله ؟ قال : جاءني رجلانِ لجلس  
 أحدهما عند رأسي والآخرُ عند رجلي ، فقال أحدهما لصاحبه : ما وَجَّعَ الرجلُ ؟ قال : مَطبُوبٌ . قال : من  
 طَبَّه . قال : لبيدُ بن الأعمس . قال : فبماذا ؟ قال : في مُشيطٍ ومُشاطةٍ وجُفٍّ طَلْعَةٍ . قال : فأين هو ؟ قال : في  
 دُرَّوان . وذروان بُعِثَ في بني دُرَيْقٍ . قالت : فأتاها رسولُ الله ﷺ ، ثم رجع إلى عائشة فقال : والله لكانَ  
 ماءها نُقاعةَ الحِمْيَاءِ ، ولكأن نخلها رءوسُ الشَّهَاطِينِ . قالت : فأنى رسولُ الله ﷺ فأخبرها عن الخبر . فقلتُ :  
 يا رسول الله فهل أخرجته ؟ قال : أما أنا فقد شفاني الله ، وكرهتُ أن أُبَيِّرَ على الناسِ شراً . زاد عيسى بن  
 يونسَ والليثُ بن سعدٍ عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت « سَعَرَ النَّبِيُّ ﷺ فَدَعَا وَدَعَا . . . » وساق الحديث  
 قوله ( باب تكرير الدعاء ) ذكر فيه حديث عائشة أن النبي ﷺ طَبَّ ، بضم الطاء أى سحر ، وقد تقدم شرحه  
 في أواخر كتاب الطب . وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود ، أن النبي ﷺ كان  
 يعجبه أن يدهو ثلثاً ويستغفر ثلثاً ، وتقدم في الاستئذان حديث أنس « كان إذا تمكلم بكلمة أعادها ثلثاً ،  
 قوله ( زاد عيسى بن يونس والليث بن سعد عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : سحر النبي ﷺ ، فدعا ودعا .  
 وساق الحديث ) كذا للاكثر ، وسقط كل ذلك لابي زيد المروزي ، ورواية عيسى بن يونس تقدمت موصولة في  
 الطب مع شرح الحديث ، وهو المعانيق للترجمة بخلاف رواية أس بن عياض التي أوردها في الباب فليس فيها  
 تكرير الدعاء . ووقع عند مسلم من رواية عبيد الله بن نعيم عن هشام في هذا الحديث « فدعا ثم دعا ثم دعا »  
 وتقدم توجيه ذلك ، وتقدم السلام على طريق الليث في صفة ابليس من بدء الخلق

٥٨ - باب الدعاء على المشركين . وقال ابن مسعود قال النبي ﷺ : اللهم أعني عليهم بسبع كسيع  
 يوسف . وقال : اللهم عليهم بأبي جهل . وقال ابن عمر : دعا النبي ﷺ في الصلاة وقال : اللهم العن فلانا وفلانا ،  
 حتى أنزل الله عز وجل ( ليس لك من الأمر شيء )

٦٣٩٢ - حديث ابن سلام أخبرنا وكيع عن ابن أبي خالد قال « سمعتُ ابنَ أبي أوفى رضي الله عنهما  
 قال : دعا رسولُ الله ﷺ على الأحزاب فقال : اللهم مُنِزِلَ السَّكَّابِ ، سَرِيعَ الحِسابِ ، اهْزِمِ الأَحْزَابَ ،  
 اهْزِمْهُمْ وَزَلِّزْهُمْ »

٦٣٩٣ - حديث ما ذُبحَ فضلة حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
 أن النبي ﷺ كان إذا قال سمع الله لمن حمده في الزكوة الآخرة من صلاة يشاء قنَّت . اللهم أنج حبش بن أبي  
 ٢ - ٢٥ ج ١١ \* نصح الباري

ريحه ، اللهم أنج الوليد بن الوليد ، اللهم أنج سلمة بن هشام ، اللهم أنج للمستضعفين من المؤمنين . اللهم اشدّد وطأتك على مضر ، اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف »

٦٣٩٤ - **حدثنا الحسن بن الربيع** حدثنا أبو الأخوص عن عاصم « عن أنس رضي الله عنه قال : بت النبي ﷺ صرية يقال لهم القراء ، فأصهبوا ، فأرأيت النبي ﷺ وجد على شيء ما وجد عليهم ، ففنت شهر أن صلاة القبر ، ويقول : إن عصية عصت الله ورسوله »

٦٣٩٥ - **حدثنا عبد الله بن محمد** حدثنا هشام أخبرنا معمر بن الزهري عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان اليهود يسلمون على النبي ﷺ يقولون : السام عليكم . فظننت عائشة رضي الله عنها إلى قولهم فقات : عليكم السام والمنة . فقال النبي ﷺ : مهلا يا عائشة ، إن الله تعالى يحب الرفق في الأمر كله . فقالت : يا نبي الله أأولم تسمع ما يقولون ؟ قال : أو لم تسمعي أني أرد ذلك عليهم فأقول : وعليكم »

٦٣٩٦ - **حدثنا محمد بن المثنى** حدثنا هشام بن حسان حدثنا محمد بن سيرين حدثنا عبيدة « حدثنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ يوم الخندق فقال : ملأ الله قبورهم ويوتهم ناراً كما كفونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس . وهي صلاة العصر ،

**قوله** ( باب الدعاء على المشركين ) كذا أطلق هنا ، وفيه في الجهاد بالهزيمة والزلفة وذكر فيه أحاديث : الأول **قوله** ( وقال ابن مسعود : اللهم أغنى عنهم سبع كسب يوسف ) وهذا طرف من حديث تقدم موصولا في كتاب الاستسقاء وتقدم شرحه هناك . **قوله** ( وقال : اللهم عليك يا بني جمل ) أي بأملاكه ، وسقط هذا التمايق من رواية أبي زيد ، وهو طرف من حديث لابن مسعود أيضا في قصة سبي الجوزور التي ألفاها أشقي القوم على ظهر النبي ﷺ وقد تقدم موصولا في الطهارة ، وهو رابع الأحاديث المذكورة في الترجمة التي أشرت إليها آنفا في كتاب الجهاد . **الثالث** ، **قوله** ( وقال ابن عمر : دعا النبي ﷺ في الصلاة وقال : اللهم المن فلانا وفلانا ، حتى أنزل الله عز وجل : ليس لك من الأمر شيء ) هذا أيضا طرف من حديث تقدم موصولا في غزوة أحد وفي تفسير آل عمران وتقدم شرحه وتسمية من أبهم من المدهو عليهم . الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثنا ابن سلام ) هو محمد بن أبي خالد اسمه اسماعيل وابن أبي أوفى هو عبد الله . **قوله** ( على الأحزاب ) تقدم المراد به قريبا ، وسريع الحساب أي سريع فيه أو المعنى أن مجي الحساب سريع ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في باب لا تمنوا لقاء العدو ، من كتاب الجهاد . الحديث الخامس حديث أبي هريرة في الدعاء في القنوت المستضعفين من المسلمين ، وفيه اللهم اشدده وطأتك على مضر ، أي خذم بدمه ، وأصلها من الوطء بالقدم والمراد الإهلاك ، لأن من يطأ على شيء يجره فقد استغنى في هلاكه والمراد بضم الفجيلة المشهورة التي منها جميع بطون قبص وقريش وغيرهم ، وهو هل حذف مصداق أي كفار مضر ، وقد تقدم في الجهاد أنه يشرح في المنازى فلم يهيا ذلك فشرح في تفسير سورة النساء ، وقوله فيه اللهم أنج

سنة بن هشام ، نقل ابن التين عن الداودي أنه قال : هو عم أبي جهل ، قال : فعلى هذا قاسم أبي جهل هشام واسم  
 جده هشام . قلت : وهو خطأ من هذه أوجه فإن اسم أبي جهل عمرو واسم أبيه هشام ، وسلسلة أخوه بلا خلاف  
 بين أهل الأخبار في ذلك ، فلعله كان فيه « قاسم أبي أبي جهل » ، فبستقيم ، لكن قوله وسلسلة عم أبي جهل خطأ فهدج  
 الخطأ . الحديث السادس حديث أنس د بعث النبي ﷺ مربة يقال لهم القراء ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في  
 غزوة بدر معونة من كتاب المغازي ، وقوله د وجد ، من الوجد بفتح ثم سكون أي حزن . الحديث  
 السابع حديث عائشة « كانت اليهود يسلمون » ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان . الحديث الثامن  
 حديث علي د كنا مع النبي ﷺ يوم الخندق ، الحديث وفيه د ملا الله قبورهم وببرهم نارا ، وقد  
 تقدم شرحه في تفسير سورة البقرة ، وأشارت إلى اختلاف العلماء في الصلاة الوسطى وبلغته إلى عشرين  
 قولاً . وقد تصف أبو الحسن ابن الفصاري تأويله فقال : إنما تسمية العصر وسطى يختص بذلك اليوم لأنهم  
 شغلوا عن الظهور والعصر والمغرب فكانت العصر بالنسبة إلى الثلاثة التي شغلوا عنها وسطى ، لا أن المراد بالوسطى  
 نفسها ما وقع في سورة البقرة . قلت : وقوله في هذه الرواية « هي صلاة العصر » جزم الكرماني بأنه مدرج  
 في الخبر من قول بعض رواة ، وفيه نظر ، فقد تقدم في الجهاد من رواية عيسى بن يونس وفي المغازي  
 من رواية روح بن عبادة وفي التفسير من رواية يزيد بن هارون ومن رواية يحيى بن سعيد كلهم  
 عن هشام ولم يقع عنده ذكر صلاة العصر عن أحد منهم ، إلا أنه وقع في المغازي « إلى أن غابت الشمس » وهو  
 مشعر بأنها العصر ، وأخرجه مسلم من رواية أبي أسامة ومن رواية المنذر بن سليمان ومن رواية يحيى بن سعيد  
 ثلاثهم عن هشام كذلك ولكن بلفظ « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر » وكذا أخرجه عن طريق شخير  
 ابن شريك د عن علي ومن طريق مرة عن عبد الله بن مسعود مثله سواء ، وأصرح من ذلك ما أخرجه من حديث  
 حذيفة مرفوعاً « شغلونا عن صلاة العصر » وهو ظاهر في أنه من نفس الحديث ، وقوله في السند « حدثنا  
 الأنصاري ، يريد محمد بن عبد الله بن المثني القاضي وهو من شيوخ البخاري » ولكنه ربما أخرج عنه بواسطة  
 كالذي هنا ، وقوله « حدثنا هشام بن حسان » يرجح قول من قال في الرواية التي مضت في الجهاد من طريق يحيى  
 ابن يونس « حدثنا هشام » أنه ابن حسان ، وقد كنت ظننت أنه الدستوائي ورددت على الأصيلي حيث جزم  
 بأنه ابن حسان ثم نقل تضعيف هشام بن حسان يروم رد الحديث فتعقبته هناك ، ثم وقفت على هذه الرواية  
 فرجعت عما ظننته ، لكن أحيب الآن عن تضعيف هشام بأن هشام بن حسان وإن تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه  
 لكن لم يضمه بذلك أحد مطلقاً بل بقيد بعض شيوخه ، وانفقوا على أنه ثبت في الشيخ الذي حدث هذه بحديث  
 الباب وهو محمد بن مهدي ، قال سعيد بن أبي عروبة : ما كان أحد أحفظ عن ابن سيرين من هشام ، وقال يحيى  
 القطان : هشام بن حسان ثقة في محمد بن سيرين ، وقال أيضاً : هو أحب إلي في ابن سيرين من عاصم الأحول  
 وخالد الحذاء ، وقال علي بن المديني : كان يحيى القطان يصف حديث هشام بن حسان من عطاء وكان أصحابنا  
 يثبونه ، قال : وأما حديثه عن محمد بن سيرين فصحيح ، وقال يحيى بن مهدي : كان ينفي حديثه عن عطاء وعن عكرمة  
 وعن الحسن . قلت : قد قال أحمد ما يكاد ينكر عليه شيء إلا ووجدت غيره قد حدث به ، إما يروى وإما عوف .  
 وقال ابن عدي : أحاديثه مستقيمة ، ولم أر فيها شيئاً منكراً انتهى . وإليه في الحديثين عن عطاء شيء ، وله في

البخاري شيء يسير من عكرمة وتوبع عليه ، والله أعلم

### ٥٩ - باب الدعاء للمشركين

٦٣٩٧ - **حديث** علي عليه السلام حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :  
قدم الطفيل بن عمرو على رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن دوساً قد عصت وأبت ، فادع الله عليها .  
فظن الناس أنه يدعو عليهم ، فقال : اللهم اهد دوساً ، وأت بهم ،

**قوله** ( باب الدعاء للمشركين تقدمت هذه الترجمة وحديث أبي هريرة فيها في كتاب الجهاد ، لكن زاد بالهدى  
ليتألفهم ، وقد تقدم شرحه هناك ، وذكرت وجه الجمع بين الترجمتين : والدعاء على المشركين والدعاء للمشركين  
وأنه باعتبارين ، وحكى ابن بطال أن الدعاء للمشركين ناسخ للدعاء على المشركين ودليله قوله تعالى ( ليس  
لك من الأمر شيء ) قال : والآثار على أن لانسح ، وأن الدعاء على المشركين جائز ، وإنما النهي عن ذلك في حق  
من يرجى تألفهم ودخولهم في الإسلام ، ويحتمل في التوفيق بينهما أن الجواز حيث يكون في الدعاء ما يقتضي  
زجرهم عن تماديهم على الكفر ، والمنع حيث يقع الدعاء عليهم بالهلاك على كفرهم ، والنهي بالهداية يرشد إلى  
أن المراد بالمغفرة في قوله في الحديث الآخر « اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون » المغفرة عما جنوه عليه في نفسه لا نحو  
ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي ، أو المراد بقوله « اغفر لهم » اهدم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة ،  
أو المعنى اغفر لهم إن أسلموا ، والله أعلم

### ٦٠ - باب قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت

٦٣٩٨ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عبد الملك بن صباح حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن ابن أبي  
موسى « من أبيه عن النبي ﷺ أنه كان يدعو بهذا الدعاء : رب اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري  
كله وما أنت أعلم به مني ، اللهم اغفر لي خطاياي وعدي ، وجهلي وجهدي ، وكل ذاك عدي ، اللهم اغفر لي  
ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، وأنت على كل شيء قدير »  
وقال عبيد الله بن معاذ : حدثنا أبي حدثنا شعبه عن أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن  
أبيه عن النبي ﷺ . . . بنحوه

[ الحديث ٦٣٩٨ - طوله في : ١٣٩٩ ]

٦٣٩٩ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا عبيد الله بن عبد الجهد حدثنا إسرائيل حدثنا أبو إسحاق عن أبي  
بكر بن أبي موسى وأبي بردة - أحسبه عن أبي موسى الأشعري « من النبي ﷺ أنه كان يدعو : اللهم  
اغفر لي خطيئتي وجهلي ، وإسرافي في أمري ، وما أنت أعلم به مني . اللهم اغفر لي قسوتي وجهدي ، وسخطي

وَحَدَّثَنِي ، وَكُلُّ ذَلِكَ هَدَى ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت ) كذا ترجم بعض الخبر ، وهذا القدر منه يدخل فيه جميع ما اشتمل عليه لأن جميع ما ذكر فيه لا يخلو عن أحد الأمرين . **قوله** ( عبد الملك بن الصباح ) ماله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد أورد طرفين معاذ بن معاذ عن شعبة عقبه إشارة إلى أنه لم ينفرد به ، وعكس مسلم فصدر بطريق معاذ ثم أتبعه بطريق عبد الملك هذا ، قال أبو حاتم الرازي : عبد الملك بن الصباح صالح . قلت : وهي من ألفاظ التوثيق لكونها من الرتبة الأخيرة عند ابن أبي حاتم . وقال : إن من قيل فيه ذلك يكتب حديثه للاعتبار ، وكل هذا فليس عبد الملك بن الصباح من شرط الصحيح ، لكن اتفاق الشيخين على التخرج له يدل على أنه أرفع رتبة من ذلك ، ولا سيما وقد تابعه معاذ بن معاذ وهو من الأثبات . ووقع في الإرشاد للخليل : عبد الملك بن الصباح الصنعاني عن مالك منهم بمرقة الحديث حكاه الذهبي في الميزان ، وقال : هو المسمى مصري صدوق خرج له صاحب الصحيح انتهى . والذي يظهر لي أنه غير المسمى فإن الصنعاني إما من صنعاء اليمن أو صنعاء دمشق . وهذا بعري قطعا فافترقا . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي . **قوله** ( عن ابن أبي موسى ) هكذا جاء مهمما في رواية عبد الملك ، وهكذا أورده الاسماعيل عن الحسن بن سفيان والفاطم بن زكريا كلاهما عن محمد بن محمد بن إشار شيخ البخاري فيه ، وأخرجه ابن حبان في النوع الثاني عشر من القسم الخامس من صحيحه عن محمد بن محمد بن إشار . حدثنا عبد الملك بن الصباح المسمى ، ذكره ، وسماه معاذ عن شعبة فقال في روايته عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه . **قوله** ( وقال هيب الله بن معاذ الخ ) أخرجه مسلم بصريح التحديق فقال . حدثنا هيب الله بن معاذ ، وكذا قال الاسماعيل . حدثنا الحسن بن سفيان حدثنا هيب الله بن معاذ به ، وأشار الاسماعيل إلى أن في السند هنا أخرى فقال : سمعت بعض الحفاظ يقول إن أبا إسحق لم يسمع هذا الحديث من أبي بردة وإنما سمعه من سعيد بن أبي بردة عن أبيه . قلت : وهذا تطيل غير قاصح ، فإن شعبة كان لا يروي عن أحد من المتقدمين إلا ما يتحقق أنه سمعه من شيخه . **قوله** في الطريق الثالثة ( إسرائيل حدثنا أبو إسحق عن أبي بكر بن أبي موسى وأبي بردة أحسبه عن أبي موسى الأشعري ) لم أجد طريق إسرائيل هذه في مستخرج الاسماعيل ، وضائق على أبي نعيم فأوردها من طريق البخاري ولم يستخرجها من وجه آخر ، وأفاد الاسماعيل أن شريكا وأشعث وقيس بن الربيع روه عن أبي إسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه ، وقد وقعت لي طريق إسرائيل من وجه آخر أخرجهما أبو محمد بن صاعد في فوائده عن محمد بن عمرو الهروي عن هيب الله بن عبد المجيد الذي أخرجه البخاري من طريقه بسنده وقال في روايته عن أبي بكر وأبي بردة ابني أبي موسى عن أبيهما ، ولم يشك وقال : قريب من حديث أبي بكر بن أبي موسى . قلت : وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وهو من أثبت الناس في حديث جده . ( تنبيه ) : حكى الكرماني أن في بعض نسخ البخاري : وقال عبد الله بن معاذ بالتحكيم . قلت : وهو خطأ محض ، وكذا حكى أن في بعض النسخ من طريق إسرائيل هيب الله بن عبد الخيد بتأخير الميم وهو خطأ أيضا ، وهذا هو أبو علي الحنفي مشهور من رجال الصحيحين . **قوله** ( أنه كان يدعى بهذا الدعاء ) لم أر في شيء من طرقه محل الدعل بذلك ، وقد وقع معظم آخره في حديث ابن عباس أنه

كان يقوله في صلاة الليل ، وقد تقدم بيانه قبل . ووقع أيضا في حديث علي عنه مسلم أنه كان يقوله في آخر الصلاة ، واختلاف الرواية : هل كان يقوله قبل السلام أو بعده ، ففي رواية لمسلم ، ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والسلام : اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني ، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت ، وفي رواية له : وإذا سلم قال : اللهم اغفر لي ما قدمت أخيه وبجمع بينهما يحمل الرواية الثانية على إرادة السلام لأن مخرج الطريقين واحد . وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ : كان إذا فرغ من الصلاة وسلم ، وهذا ظاهر في أنه بعد السلام ، ويحتمل أنه كان يقول ذلك قبل السلام وبعبءه ، وقد وقع في حديث ابن عباس نحو ذلك كما بينته عند شرحه . قوله ( رب اغفر لي خطيئتي ) الخطيئة الذنب ، يقال خطيء يخطيء ، ويجوز تسهيل الحمزة فيقال خطيئة بالتشديد . قوله ( وجهل ) الجهل ضد العلم . قوله ( واسرافي في أمري كله ) الاسراف مجاوزة الحد في كل شيء ، قال السكراني : يحتمل أن يتعلق بالاسراف فقط ، ويحتمل أن يتعلق بجميع ما ذكره . قوله ( اغفر لي خطاياي وعمدي ) وقع في رواية الكشميني في طريق اسراييل دخطي ، وكذا أخرجه البخاري في الأدب المفرد ، بالسند الذي في الصحيح ، وهو المناسب لذكر العمد ولكن جمهور الرواة على الأول ، والخطايا جمع خطيئة ، وعطف العمد عليها من عطف الخاص على العام ، فإن الخطيئة أعم من أن تكون عن خطأ وعن عمد ، أو هو من عطف أحد العامين على الآخر . قوله ( وجهل وعمدي ) وقع في مسلم و اغفر لي هزل وعمدي ، وهو أنسب ، والجند بكسر الجيم ضد الهزل . قوله ( وكل ذلك عندي ) أي موجود أو يمكن . قوله ( اللهم اغفر لي ما قدمت الخ ) تقدم المراد به وبيان تأويله . قوله ( أنت المقدم وأنت المؤخر ) في رواية مسلم اللهم أنت المقدم الخ . . قوله ( وأنت على كل شيء قدير ) في حديث علي الذي أشرت إليه قبل . لا إله إلا أنت ، يدل قوله وأنت على كل شيء قدير ، قال الطبري بعد أن استشكل صدور هذا الدعاء من النبي ﷺ مع قوله تعالى ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) ما حاصله : أنه ﷺ امثل ما أمره الله به من تسبيحه وسؤاله المغفرة إذا جاء نصر الله والفتح ، قال : وزعم قوم أن استغفاره عما يقع بطريق السهو والغفلة أو بطريق الاجتهاد عمالا بصادف ما في نفس الأمر ، وتعقب بأنه لو كان كذلك لزم منه أن الأنبياء يؤاخذون بمثل ذلك فيكونون أشد حالا من أممهم . وأجيب بالترامه . قال الخاسبي : الملائكة والأنبياء أشد الله خوفا من دوتهم ، وخوفهم خوف اجلال وإعظام ، واستغفارهم من التقصير لا من الذنب المحقق . وقال عياض : يحتمل أن يكون قوله اغفر لي خطيئتي ، وقوله اغفر لي ما قدمت وما أخرت ، على سبيل التواضع والاستكانة والخضوع والشكر له ، لما علم أنه قد غفر له . وقيل هو محمول على ما صدر من غفلة أو سهو . وقيل على ما مضى قبل الجوة . وقال قوم وقوع الصغيرة جائز منهم فيكون الاستغفار من ذلك . وقيل هو مثل ما قال بعضهم في آية الفتح ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك ) أي من ذنب أبيك آدم ( وما تأخر ) أي من ذنوب أمك . وقال القرطبي في المفهم ، وقوع الخطيئة من الأنبياء جائز لأنهم مكلفون فيخافون وقوع ذلك ويتموذن منه . وقيل قاله على سبيل التواضع والخضوع لحق الربوبية ليستدنى به في ذلك . ( تسهيل ) : نقل السكراني تبعا لمخطاى عن القراني أن قول القائل في دعائه اللهم اغفر لجميع المسلمين ، دعاء بالمحال لأن صاحب الكبيرة قد يدخل النار ودخول النار ينافي الغفران . وتعقب بالمنع وأنه المنافي للغفران الخلود في النار ، وأما الإخراج بالشفاعة أو الغفر فهو غفران في الجملة . وتعقب

أيضا بالمحاربة يقول نوح عليه السلام ﴿ رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ ولما دخل بقي مؤمنا والمؤمنين والمؤمنات ﴿ رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ﴾ وبأن النبي ﷺ أمر بذلك في قوله تعالى ﴿ واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات ﴾ . والتحقيق أن السؤال بلفظ التمتع لا يستلزم طلب ذلك لكل فرد فرد بطريق التبيين ، فلهذا مراد الفراد منع ما يفسد بذلك لا منع أصل الدعاء بذلك . ثم اني لا يظهر لي مناسبة ذكر هذه المسألة في هذا الباب ، والله أعلم

### ٦٩ - باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة

٩٤٠٠ - **رواه** مسدد حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو بکر عن محمد بن عبد الله عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال أبو الأناسم **عليه السلام** : في يوم الجمعة ساعة لا يوافقها مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله خيرا إلا أعطاه . وقال بيده ، قلنا : يقللها ، يزهددها

**قوله** ( باب الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة ) أي التي ترجى فيها اجابة الدعاء . وقد ترجم في كتاب الجمعة « باب الساعة التي في يوم الجمعة » ولم يذكر في الباب بين شيئا يشترط بتعيينها . وقد اختلف في ذلك كثيرا ، واقتصر الخطابي منها على وجهين : أحدهما أنها ساعة الصلاة ، والآخر أنها ساعة من النار عند دخول الشمس للغروب ، وتقديم سياق الحديث في كتاب الجمعة من طريق الأخرج عن أبي هريرة بلفظ « فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا إلا أعطاه إياه » وأشار بيده بقلها ، وقد ذكرت شرحه هناك ، واستوعبت الخلاف الوارد في الساعة المذكورة فزاد على الأربعين قولا ، وانفق لي نظير ذلك في ليلة القدر . وقد ظمرت بمحدث يظهر منه وجه المناسبة بينهما في العدد المذكور ، وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة من طريق سعيد بن الحارث عن أبي صالح قاله قلت يا أبا سعيد إن أبا هريرة حدثنا عن الساعة التي في الجمعة فقال : سألت عنها النبي ﷺ فقال اني كنت أهدئها ثم أنصبتها كما أنصبت ليلة القدر . وفي هذا الحديث إشارة الى أن كل رواية جاء فيها تعيين وقت الساعة المذكورة مرفوفاً وهم ، والله أعلم . **قوله** ( يسأل الله خيرا ) يقيده قوله في رواية الأخرج « شيئا » ، وإن الفضل المذكور لمن يسأل الخير ، فيخرج الشر مثل الدعاء بالآثم وقطيعة الرحم ونحو ذلك . وقوله « وقال بيده » فيه إطلاق القول على الفعل ، وقد وقع في رواية الأخرج « وأشار بيده » . **قوله** ( قلنا بقلها يزهددها ) يحتمل أن يكون قوله يزهددها وقع نأكدا لقوله بقلها ، وإلى ذلك أشار الخطابي . ويحتمل أن يكون قال أحد اللفظين لهما الراوي . ثم وجدته عند إسماعيل من رواية أبي خيثمة زهير بن حرب « بقلها يزهددها » لجمع بينهما ، وهو عيب نأكيد . وقد أخرجه مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل شيخ مصدق فيه فلم يقع عنده « قلنا » ولفظه « وقال بيده بقلها يزهددها » وأخرجه أبو هريرة عن الزعفراني عن إسماعيل بلفظ « وقال بيده هكذا قلنا يزهددها أو بقلها » وهذه أوضح الروايات ، والله أعلم

### ٦٢ - باب قول النبي ﷺ : يستجاب لنا في اليهود ، ولا يستجاب لهم فيها

٩٤٠١ - **رواه** تقي بن سعد حدثنا محمد بن الرواحي حدثنا أبو بکر عن ابن أبي مليكة « من عائدة

رضى الله عنها : ان اليهود أنوا النبي ﷺ فقالوا : السام عليك . قال : وعليكم . قالت عائشة : السام عليكم ولعنكم الله وغضب عليكم . فقال رسول الله ﷺ : مهلاً يا عائشة ، عليك بالرفق ، وإياك والعنف - أو الفحش - قالت : أولم أسمع ما قالوا ؟ قال : أولم تسمي ما قلت ؟ رددت عليهم ، فيستجاب لي فيهم ، ولا يستجاب لهم في »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا ) أي لا نأخذهم بطيهم بالحق وهم يذهبون علينا بالظلم . ذكر فيه حديث عائشة في قول اليهود السام عليكم وفي قولها لهم السام عليكم والعنة ، وفي آخره رددت عليهم فيستجاب لي فيهم ولا يستجاب لهم في ، ولمسلم من حديث جابر ، وأنا تجاب عليهم ولا يجابون علينا ، ولا أحد من طريق محمد بن الأشعث عن عائشة في نحو حديث الباب ، فقال : مه ، انت الله لا يجب الفحش ولا التفحش ، قالوا قرأنا فرددناه عليهم ، فلم يضرنا شيء . ولومهم إلى يوم القيامة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الاستئذان وفيه بيان الاختلاف في المراد بذلك ، ويستفاد منه أن الداعي إذا كان ظالماً على من دعا عليه لا يستجاب دعائه ، ويؤيده قوله تعالى ( وما دعاء الكافرين الا في ضلال ) وقوله هذا وإياك والعنف ، بضم العين ويجوز كسرهما وفتحهما ، وهو ضد الرفق

### ٦٣ - باب التأمين

٤٠٢ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال أنزهرى حدثنا عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا أمن القاري فأمّنوا ، فإن الملائكة تؤمن ، فمن وافق تأمّنه تأمّن للملائكة فغفر له ما تقدم من ذنبه »

**قوله** ( باب التأمين ) يعني قول « آمين » عقب الدعاء ، ذكر فيه حديث أبي هريرة « إذا أمن القاري فأمّنوا » وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة ، والمراد بالقاري هنا الامام إذا قرأ في الصلاة ، ويحتمل أن يكون المراد بالقاري أعم من ذلك . وورد في التأمين مطلقاً أحاديث منها حديث عائشة مرفوعاً « ما حسدتمكم اليهود على شيء ما حسدتمكم على السلام والتأمين » رواه ابن ماجه وصححه ابن خزيمة ، وأخرجه ابن منبه أيضاً من حديث ابن عباس لفظ « ما حسدتمكم على آمين » فأكثروا من قول آمين ، وأخرج الحاكم « عن حبيب بن مسلمة الفهري سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يجمع ملائكة فيدعوا بعضهم ويؤمن بعضهم إلا أجابهم الله تعالى » ولابن داود من حديث أبي زهير الفهري قال « وقف النبي ﷺ على رجل قد ألح في الدعاء فقال : أوجب ان ختم ، فقال : بأي شيء ؟ قال : بآمين . فأنه الرجل فقال : يا فلان اخبر بآمين وأبشر ، وكان أبو زهير يقول : آمين مثل الطابع على الصحيفة . وقد ذكرت في د باب جهر الامام بالتأمين ، في كتاب الصلاة . ما في آمين من اللغات واختلاف في معناها فافني هن الاعادة

### ٦٤ - باب فضل التَّهْلِيل



٦٤٠٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن سمي عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدلٌ عشر رقاب ، وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحدٌ بأفضل مما جاء . إلا رجل عمل أكثر منه »

٦٤٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا عبد الملك بن عمرو حدثنا عمر بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن عمرو بن ميمون قال « من قال عشرًا كان كمن أعتق رقبة من ولد إسماعيل » . قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السمر عن الشعبي عن الربيع بن خثيم . . . مثله . فقلت للربيع : تمن سمته ؟ فقال : من عمرو بن ميمون ، فأنت عمرو بن ميمون ؟ فقلت : ممن سمته ؟ فقال : من ابن أبي ليلي ، فأنت ابن أبي ليلي ؟ فقلت : ممن سمته ؟ فقال : من أبي أيوب الأنصاري يُحدثه عن النبي ﷺ . وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه عن أبي إسحاق حدثني عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبي أيوب قوله عن النبي ﷺ . وقال موسى حدثنا وهيب عن داود عن حاسم عن عبد الرحمن بن أبي ليلي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ . وقال إسماعيل بن الشعبي عن الربيع بن خثيم قوله . وقال آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة سمعت هلال بن إساف عن الربيع بن خثيم وعمرو بن ميمون عن ابن مسعود قوله . وقال الأعمش وحمص عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله . ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ كان كمن أعتق رقبة ، من ولد إسماعيل ، قال أبو عبد الله : والصحيح قول عمرو . قال الحافظ أبو ذر الهروي صوابه عمر ، وهو ابن أبي زائدة . قال الليثي قلت : وهل للصواب ذكره أبو عبد الله البخاري في الأصل كما نراه لا عمرو قوله ( باب فضل التهليل ) أي قول لا إله إلا الله ، وسيأتي بعد باب شيء مما يتعلق بذلك . قوله ( عن مالك عن سمي ) جملة مصنف ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة في مسنده عن زيد بن الحباب عن مالك « حدثني سمي مولى أبي بكر ، أخرجه ابن ماجه . وفي رواية عبد الله بن سعيد عن أبي هند عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث . قوله ( عن أبي صالح ) هو السمان . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية عبد الله بن سعيد « أنه سمع أبا هريرة » . قوله ( من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ) هكذا في أكثر الروايات ، وورد في بعضها زيادة ديجي ويعيت ، وفي أخرى زيادة ديبه الخير ، وسأذكر من زاد ذلك . قوله ( مائة مرة ) في رواية عبد الله بن يوسف عن مالك الماضية في بدء الخلق « في يوم مائة مرة » ، وفي رواية عبد الله بن سعيد « إذا أصبح ، ومثله في حديث أبي أمامة عند جعفر الثرياني في الذكر ، ووقع في حديث أبي ذر قتيبه بأن ذلك « في دبر صلاة الفجر قبل أن يتكلم » . أمكن قال « عشر مرات » ، وفي سندهما شمر بن حوشب

وقد اختلف عليه وفيه مقال . **قوله** ( كانت له ) في رواية الكشمغيني من طريق عبد الله بن يوسف الماضية كان بالتذكير أى القول المذكور . **قوله** ( عدل ) بفتح العين ، قال الفراء : العدل بالفتح ما عدل الشيء من غير جنسه ، وبالكسر المثل . **قوله** ( عشر رقاب ) في رواية عبد الله بن سعيد : عدل رقبة ، وروافقه رواية مالك حديث أبراه بلفظ ومن قال لا إله إلا الله ، وفي آخره : عشر مرات كن له عدل رقبة ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والمحاكم ونظيره في حديث أبي أيوب الذي في الباب كما سيأتى التنبيه عليه ، وأخرج جعفر الفريابي في الذكر من طريق الزهري وأخبرني عكرمة بن محمد النخعي أن أبا هريرة قال : من قال الله عدل رقبة ، ولا تعجزوا أن تستكثروا من الرقاب ، ومثله رواية مسهل بن أبي صالح عن أبيه لكنه مخالف في صحابه فقال عن أبي عباس الورقي أخرجه النسائي . **قوله** ( وكنت ) في رواية الكشمغيني ، وكتب ، بالتذكير . **قوله** ( وكانت له حررا من الشيطان ) في رواية عبد الله بن سعيد : وحفظ يومه حتى يمسي ، وزاد ومن قال مثل ذلك حين يمسي كأنه مثل ذلك ، ومثل ذلك في طرق أخرى يأتي التنبيه عليها بعد . **قوله** ( ولم يأت أحد بأفضل مما جاء ) كذا هنا وفي رواية عبد الله بن يوسف : مما جاء به . **قوله** ( إلا رجل عمل أكثر منه ) في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : لم يمسح أحد بأفضل من عمله إلا من قال أفضل من ذلك ، أخرجه النسائي بسند صحيح إلى عمرو ، والاستثناء في قوله والرجل منقطع والتقدير لكن رجل قال أكثر مما قاله فإنه يزيد عليه ، ويحتمل أن يكون الاستثناء متصلا . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن محمد ) هو المسندي ، وعبد الملك بن عمرو هو أبو طاهر القدي بفتح المهملة واقف مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وعمر بن أبي زائدة اسم أبيه خالد وقيل بمبرة ، وهو أخو زكريا بن أبي زائدة ، وذكرنا أكثر حديثا منه وأشهر . **قوله** ( عن أبي إسحق ) هو السبيعي تابعي ضعيف ، وعمرو بن ميمون هو الأودي تابعي كبير عظيم أدرك الجاهلية . **قوله** ( من قال عشرا كان كن أعنتى رقبة من ولد إسماعيل ) هكذا ذكره البخاري مختصرا وساقه مسلم عن سليمان بن عبد الله الفيلاني والإسماعيلي من طريق علي بن مسلم قال : حدثنا أبو عامر بالسند المذكور ووافقه : من قال لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كن كن أعنتى أربعة أنفس من ولد إسماعيل ، وهكذا أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريق روح بن عبادة ، ومن طريق عمرو بن عاصم فرفعهما قال : حدثنا عمرو بن أبي زائدة ، فذكر مثله سواء . **قوله** ( قال عمرو ) كذا لا يدرى غير منسوب ، ولغيره : عمرو بن أبي زائدة ، وهو الراوي المذكور في أول السند . **قوله** ( وحدثنا عبد الله بن أبي السفر ) بفتح المهملة والفاء ، وسكن بعض المغاربة الفاء ، وهو خطأ ، وهو معطوف على قوله : عن أبي إسحق ، وقد أوضح ذلك مسلم والإسماعيلي في روايتهما المذكورة فأعاد مسلم السند من أوله إلى عمرو بن أبي زائدة قال : حدثنا عبد الله بن أبي السفر ، فذكره . وكذا وقع عند أحمد بن روح بن عبادة ، وحدث أبي حنيفة في روايته وانقصر على الموصول في رواية عمرو بن عاصم المذكورة عن الشعبي عن الربيع بن خثيم بمسندة مصنف . **قوله** ( مثله ) أى مثل رواية أبي إسحق عن عمرو بن ميمون الموقوفة . وحاصل ذلك أن عمرو بن أبي زائدة أسنده عن شيخين : أحدهما عن أبي إسحق عن عمرو بن ميمون موقوفة ، والثاني عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب مرفوعة . ( تنبيه ) : وقع قوله : قال عمرو حدثنا عبد الله بن أبي السفر الخ مؤخر في رواية أبي ذر عن التاليف عن موسى وعن إسماعيل وعن آدم وعن الأعمش

وحسين ، وقدم هذه التعاليق كلها على الطريق الثانية لمصر بن أبي زائدة فصار ذلك مشكلا لا يظهر منه وجه الصواب ، ووقع قوله « وقال عمرو بن أبي زائدة » مقسما ممقبا بروايته عن أبي إسحق عند غير أبي ذر في جميع الروايات عن الفربري ، وكذا في رواية إبراهيم بن مفضل النسفي عن البخاري وهو الصواب ، ويؤيد ذلك رواية الاسماعيل ورواية أبي عرواة المذكورتان . قوله ( وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه ) هو ابن أبي إسحق السبيعي ( عن أبي إسحق ) هو جد إبراهيم بن يوسف . قوله ( حدثني عمرو بن ميمون الخ ) أقامت هذه الرواية التصريح بتحديث عمرو لأبي إسحق ، وأقامت زيادة ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى وابن أيوب في السند . قوله ( وقال موسى حدثنا وهيب الخ ) مرفوعا وصله أبو بكر بن أبي خيثمة في ترجمة الربيع بن خثيم من تاريخه فقال « حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب بن خالد عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي » فذكره ولفظه « كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل » وقد أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن داود بن أبي هند بسنده لكن لفظه « كان له عدل رقبة أو عشر رقاب » ثم أخرجه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن داود قال : مثله ، ومن طريق محمد بن أبي هدي ويزيد بن هارون كلاهما عن داود نحوه ، وأخرجه النسائي من رواية يزيد ، وهو عند أحمد عن يزيد بلفظ « كن له كعدل عشر رقاب » ، وأخرجه الاسماعيل من طريق خلف بن راشد قال : وكان ثقة صاحب سنة ، عن داود بن أبي هند مثله وزاد في آخره « قال قلت من حديثك ؟ قال : عبد الرحمن ، قلت لعبد الرحمن : من حديثك ؟ قال : أبو أيوب عن النبي ﷺ » لم يذكر فيه الربيع بن خثيم ، ورواية وهيب تؤيد رواية عمرو بن أبي زائدة وإن كان اختصار القصة قاته وافقه في رفعه وفي كون الشعبي رواه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي أيوب . قوله ( وقال اسماعيل عن الشعبي عن الربيع ابن خثيم قوله ) اسماعيل هو ابن أبي خالد ، واختصار البخاري على هذا التقدير يوم أنه خالف داود في وصله ، وليس كذلك وإنما أراد أنه جاء في هذه الطريق عن الربيع من قوله ثم لما سئل عنه وصله وليس كذلك ، وقد وقع لنا ذلك وأنها في زيادات الزهد لابن المبارك ورواية الحسين بن الحسن المروزي « قال الحسين حدثنا المتعمر ابن سليمان سمعت اسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عامر هو الشعبي سمعت الربيع بن خثيم يقول : من قال لا إله إلا الله ، فذكره بلفظ ، فهو عدل أربع رقاب ، فقلت ممن ترويه ؟ فقال : عن عمرو بن ميمون ، فقلت سمعنا فقلت : ممن ترويه ؟ فقال : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فأنقبت عن عبد الرحمن فقلت : ممن ترويه ؟ فقال : عن أبي أيوب عن النبي ﷺ ، وكذا أخرجه جعفر في الذكر من رواية خالد الطحان عن اسماعيل بن أبي خالد عن عامر قال « قال الربيع بن خثيم أخبرني أنه من قال ، فذكره وزاد بعد قوله أربع رقاب » بضمها . قلت : ممن تروى هذا ؟ فذكر مثله لكن ليس فيه عن النبي ﷺ ، ومن طريق عبدة بن سليمان عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي « سمعت الربيع بن خثيم يقول : من قال ، فذكره دون قوله بضمها » فقلت له : ممن تروى هذا ؟ فذكره ، وكذا أخرجه النسائي عن رواية يعلى بن عبيد عن اسماعيل مثله سواء . وذكر الدارقطني أن ابن عينة ويزيد بن عطاء ومحمد بن إسحق ويحيى بن سعيد الأموي ورواه عن الربيع بن خثيم كما قال يعلى بن عبيد وأن علي بن حاصم رفعه عن اسماعيل وأخرجه الاسماعيل من طريق محمد بن إسحق عن اسماعيل عن جابر سمعت الربيع بن خثيم يقول فذكره قال « فلهذا فن أخبرك ؟ قال عمرو بن ميمون ، قال فقلت سمعنا فقلت ؟ ان الربيع روى لي منك كذا وكذا أفأنت أخبرته ؟

قال : نعم . قلت : من أخبرك ؟ قال : عبد الرحمن ، فذكر ذلك الخ . قوله ( وقال آدم حدثنا شعبة الخ ) هكذا للاكثر ، ووقع عند الدارقطني أن البخاري قال فيه « حدثنا آدم » وكذا رويناه في نسخة آدم بن أبي إياس عن شعبة رواية القائلين عنه ، وكذا أخرجه النسائي من رواية محمد بن جعفر والاسماعيل من رواية معاذ بن معاذ كلاهما عن شعبة بسنده المذكور وساقا المثلين ولفظهما « عن عبد الله هو ابن مسعود قال : لأن أقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، الحديث وفيه : أحب إلى من أن أعطي أربع رقاب » وأخرجه النسائي من طريق منصور ابن المعتمر عن هلال بن يساف عن الربيع وحده عن عبيد الله بن مسعود قال « من قال ، فذكر مثله لم يكن زاد بيده الخير » وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » . قوله ( وقال الاعشى وحسين عن هلال عن الربيع عن عبد الله قوله ) أما رواية الاعشى فوصلها النسائي من طريق وكيع عنه ولفظه « عن عبد الله بن مسعود قال : من قال أشهد أن لا إله إلا الله » ، وقال فيه « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » . وأما رواية حسين وهو ابن عبد الرحمن فوصلها محمد بن فضيل في كتاب الدعاء له « حدثنا حسين بن عبد الرحمن ، فذكره ولفظه « قال فذكرته عبد الله : من قال أول النهار لا إله إلا الله ، فذكره بلفظ « كان له كعدل أربع محررين من ولد اسماعيل » ، قال فذكرته لأبراهيم يعني النخعي فزاد فيه « بيده الخير » . وهكذا أخرجه النسائي من طريق محمد بن فضيل ، ورويناها بطور في « فوائد أبي جعفر بن البخاري » من طريق علي بن عامر عن حسين ولفظه « عن هلال قال : ما عهد الربيع بن خثيم إلا كان آخر قوله قال ابن مسعود ، فذكره ، وهكذا رواه منصور بن المعتمر عن هلال وقال في آخره « كان له عدل أربع رقاب من ولد اسماعيل » ، وزاد فيه « بيده الخير » ، ولم يفصل كما فصل حسين أخرجه النسائي من رواية يحيى بن يعلى عن منصور ، وأخرجه النسائي أيضا من رواية زائدة عن منصور عن هلال عن الربيع عن عمرو بن ميمون عن عبد الرحمن بن أبي ليل عن امرأة عن أبي أيوب قال « قال رسول الله ﷺ : من قال لا إله إلا الله ، مثل الأول وزاد عشر مرات كن عدل نسمة » وهذه الطريق لا تقدر في الاسناد الأول ، لأن عبد الرحمن صرح بأنه سمعه من أبي أيوب كما في رواية الاصيل وغيره ، فانه كان سمعه من المرأة عنه ثم لقيه لحديثه به أو سمعه منه ثم ثبتته فيه المرأة . قوله ( ورواه أبو محمد الحضرمي عن أبي أيوب عن النبي ﷺ ) كذا لا في ذكر ووافقه النسائي ، وغيرهما وقال أبو محمد الخ ، وأبو محمد لا يعرف اسمه كما قال الحاكم أبو أحمد ، وكان يخدم أبا أيوب ، وذكر المزي أنه أفلح مولى أبي أيوب ، وتلقب بأنه مشهور باسمه مختلف في كنيته . وقال الدارقطني لا يعرف أبو محمد إلا في هذا الحديث . وليس لابن محمد الحضرمي في الصحيح إلا هذا الموضع . وقد وصله الامام أحمد والطبراني من طريق سعيد بن أبياس الحريري عن أبي الورد وهو بفتح الواو وسكون الراء واسمه ثمامة بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون القهيري عن أبي محمد الحضرمي عن أبي أيوب الانصاري قال « لما قدم النبي ﷺ المدينة نزل على فقال لي : يا أبا أيوب ألا أهلك ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : ما من عبد يقول إذا أصبح لا إله إلا الله ، فذكره ، الا كتب الله له بها عشر حسنات ، ومحا عنه عشر سيئات ، والا كن له عند الله عدل عشر رقاب محررين ، والا كان في جنة من الشيطان حتى يمسي . ولا قالها حين يمسي الا كان كذلك ، قال فقلت لأبي محمد : أنت سمعتها من أبي أيوب ؟ قال : والله لقد سمعتها من أبي أيوب ، وروى أحمد أيضا من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب رفعه « من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله فذكره بلفظ عشر مرات كن كعدل أربع رقاب » ،

وكتب له بن عمر حسنة ، وعي منه بن عمر سبئ ، ورفع له بن عمر درجات ، وكان له حرسا من الشيطان حتى يمسي . وإذا قالها بعد المغرب قتل ذلك ، وسنده حسن . وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي رهم السلمي بفتح المهملة والميم عن أبي أيوب عن النبي ﷺ قال : من قال حين يصبح ، فذكر مثله سكن زاد ويحي ويميت ، وقيل فيه : كعدل عشر رقاب ، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ، ولم يعمل عملا يومئذ يقهرهن . وإن قالن حين يمسي قتل ذلك ، وأخرجه أيضا من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أيوب بألفظ : من قال غدوة ، فذكر نحره وقال في آخره : وأجاده الله يومه من النار ، ومن قالها عشية كان له مثل ذلك . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري : ( والصحيح قول عمرو ) كذا وقع في رواية أبي ذر عن المستمل وحده ، ووقع عنده عمرو ، بفتح العين ونبه على أن الصواب عمرو بضم العين ، وهو كما قال : ووقع عند أبي زيد المروزي في روايته : للصحيح قول عبد الملك بن عمرو . وقال الدارقطني : الحديث حديث ابن أبي السفر عن الشعبي ، وهو الذي ضبطه الاستاذ ، ومراد البخاري ترجيح رواية عمر بن أبي رائدة عن أبي إسحق على رواية غيره عنه ، وقد ذكر هو بن رواه عن أبي إسحق حفيده إبراهيم بن يوسف كما بينته ، ورواه عن أبي إسحق أيضا حفيده الآخر اسرائيل بن يونس أخرجه جعفر في الذكر من طريقه عن أبي إسحق فواد في روايته بين عمرو وعبد الرحمن الربيع ابن خثيم . وروقه أيضا ، وألفظه عنده : كان له من الأجر مثل من أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل ، ورواه عن أبي إسحق أيضا زهير بن معاوية كذلك أخرجه النسائي من طريقه لكن قال : كان أعظم أجرا وأفضل ، والباقي مثل اسرائيل ، وأخرجه أيضا من رواية زيد بن أبي أنيسة عن أبي إسحق لكن لم يذكر عبد الرحمن بين الربيع وأبي أيوب ، وأخرجه جعفر في الذكر من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحق فقال : من عمرو بن ميمون حدثنا من سمع أبا أيوب ، فذكر مثل لفظ زهير بن معاوية . واختلاف هذه الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضي الترجيح بينها . قال أكثر على ذكر أربعة ، ويجمع بينه وبين حديث أبي هريرة بذكر عشرة أقولها مائة فيكون مقابل كل عشر مرات رقبة من قبل المضافة ، فيكون لكل مرة بالمضافة رقبة ، وهي مع ذلك لمطلق الرقاب ، ومع وصف كون الرقبة من بني اسماعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لأنهم أشرف من غيرهم من العرب فضلا عن العجم ، وأما ذكر رقبة بالافراد في حديث أبي أيوب فثابت ، والمخفوط أربعة كما بينته ، وجمع القرطبي في المهرم ، بين الاختلاف هل اختلاف أحوال الذاكرين فقال : إنما يحصل الثواب المجسيم لمن قام بحق هذه الكلمات فاستحضر معانيها بقلبه وتأمّلها بفهمه ، ثم لما كان الذاكرون في أدراكهم وفهمهم مختلفين كان ثوابهم بحسب ذلك ، وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الأحاديث : فإن في بعضها ثوابا مميّنا ونجد ذلك الذكر بعينه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب . قلت : إذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع ، وإذا تعددت فلا ، وقد يمتنع الجمع الذي قدمته ، ويحتمل فيها إذا تعددت أيضا أن يختلف المقدار بالزمان كالنقييد بما بعد صلاة الصبح مثلا وعدم التقييد أن لم يعمل المطلق في ذلك على المقيد ، ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافا لمن منع ذلك ، قل عياض : ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنها غاية للثواب المذكور ، وأما قوله : إلا أحد عمل أكثر من ذلك ، فيحتمل أن مراد الزيادة على هذا العدد فيكون لغائه من الفضل بحسابه لثلاث يظن أنها من الحدود التي نهى عن اعتدائها وأنه لا فضل في الزيادة



أضفاف المائة ، لكن تقدم في التأميل ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ، فيحتمل أن يجمع بينهما بأن يكون التأهيل أفضل وأنه بما زيد من رفع الدرجات وكتب الحسنات تم ما جعل مع ذلك من فضل حق الرقاب قد يزيد على فضل التسميع وتكفيره جميع الخطايا لأنه قد جاء « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ، لحصل بهذا المتي تكفيره جميع الخطايا عموما بعد حصرا عدد منها خصوصا مع زيادة مائة درجة وما زاده حتى الرقاب الزيادة على الواحدة ، ويؤيده الحديث الآخر « أفضل الذكر التأهيل » وأنه أفضل ما قاله والنبون من قبله وهو كلمة التوحيد والاعلاص ، وقيل أنه اسم الله الأعظم ، وقد مضى شرح التسميع وأنه التنزيه عما لا يليق بالله تعالى وجميع ذلك داخل في ضمن « لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير » انتهى ملخصا . قلت : حديث « أفضل الذكر لا إله إلا الله » أخرجه الترمذي والنسائي ومحمد بن حبان والحاكم من حديث جابر ، وبطريقه في الظاهر حديث أبي ذر « قلت يا رسول الله أخبرني بأحب الكلام إلى الله ، قال : أن أحب الكلام إلى الله سبحانه الله وبحمده » أخرجه مسلم ، وفي رواية « سئل أي الكلام أفضل ؟ قال : ما اصطفاه الله للملائكة : سبحانه الله وبحمده » وقال الطبري في الكلام على حديث أبي ذر : فيه تلييح بقوله تعالى حكاية عن الملائكة « ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك » ويمكن أن يكون قوله « سبحانه الله وبحمده » مختصرا من الكلمات الأربع وهي سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، لأن « سبحانه الله » تنزيه له عما لا يليق بجلاله وتقدس لصفاته من النقائص . فيندرج فيه معنى لا إله إلا الله ، وقوله « وبحمده » صريح في معنى والحمد لله لأن الإضافة فيه بمعنى اللام في الحمد ، ويستلزم ذلك معنى الله أكبر لأنه إذا كان كل الفضل والافضال لله ومن الله وليس من غيره شيء من ذلك فلا يكون أحد أكبر منه ، ومع ذلك كله فلا يلزم أن يكون التسميع أفضل من التأهيل لأن التأهيل صريح في التوحيد والتسميع متضمن له ، ولأن نفي الآلهة في قول « لا إله » نفي لمضمونها من فعل الخلق والرزق والاثابة والمقربة ، وقول « إلا الله » إثبات لذلك ، ويلزم منه نفي ما يضافه ويخالفه من النقائص ، فتطوق سبحانه الله تنزيهه ومفهومه توحيد ومنطوق لا إله إلا الله توحيد ومفهومه تنزيه ، يعني فيكون لا إله إلا الله أفضل لأن التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه والله أعلم . وقد جمع القرطبي بما حاصله : أن هذه الأذكار إذا أطلق على بعضها أنه أفضل الكلام أو أحبه إلى الله فالمراد إذا انضمت إلى أخوانها ، بدليل حديث سمرة عند مسلم « أحب الكلام إلى الله أربع لا يضرك بأين بدأت : سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » ويحتمل أن يكتمن في ذلك بالمعنى فيكون من أتهتمر على بعضها كفى ، لأن حاصلها التعتظيم والتنزيه ، ومن نزهه فقد عظمه ومن عظمه فقد نزهه ، انتهى . وقال النووي : هذا الإطلاق في الأفضلية محمول على كلام آدمي ، والا فالقرآن أفضل الذكر . وقال البيضاوي : الظاهر أن المراد من الكلام كلام البشر ، فإن لثلاث الأول وان وجدت في القرآن لكن الرابعة لم توجد فيه ، ولا يفضل ما ليس فيه على ما هو فيه . قلت : ويحتمل أن يجمع بأن تكون « من » مضمرة في قوله « أفضل الذكر لا إله إلا الله » ، وفي قوله « أحب الكلام » بناء على أن لفظ أفضل وأحب متساويان في المعنى ، لكن يظهر مع ذلك تفضيل لا إله إلا الله لأنها ذكرت بالتخصيص عليها بالأفضلية الصريحة وذكرت مع أخوانها بالأحبة لحصل لها التفضيل تنصيصا وانضماما والله أعلم . وأخرج الطبري من رواية عبد الله بن باباه عن عبد الله بن مسعود بن أبيه قال : إن الرجل إذا قال لا إله إلا الله فهي كلمة الإخلاص التي لا يقبل الله عسلا حتى يقولها

وإذا قال الحمد لله فهي كلمة الشكر التي لم يشكر الله عبد حتى يقولها ، ومن طريق الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قال لا إله إلا الله فليقل على أثرها الحمد لله رب العالمين ، ( تكميل ) : أخرج للنسائي بسند صحيح عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال موسى يارب علمي شيئا أذكرك به ، قال : قل لا إله إلا الله ، الحديث وفيه : لو أن السموات السبع وعامهن والأرضين السبع جعلن في كفة ولا إله إلا الله في كفة لمالت بهن لا إله إلا الله ، فيؤخذ منه أن الذكر بلا إله إلا الله أرجح من الذكر بالحمد لله ، ولا يعارضه حديث أبي مالك الأشعري رفعه : والحمد لله تملأ الميزان ، فإن المله يدل على المساواة والرجحان صريح في الزيادة فيكون أولى ، ومعنى : ملء الميزان ، أن ذاكرهما يمتلئ بميزانه ثوابا . وذكر ابن بطال عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في حديث الباب وما شابهه إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام ، وليس من أصر على شهوراته وانتكح دين الله وحرمانه بلا حتى بالأفاضل المطهرين في ذلك . ويشهد له قوله تعالى ( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء بحياهم وميتهم ساء ما يحكرون ) . قوله ( حدثنا ابن فضيل ) هو محمد ، وأبوه بالغام والمعجمة مصغر ، وهارة هو ابن القمعاق بن شربة . وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير ، ورجال الأسناد ما بين زهير بن حرب دأى هريرة كوفيون . قوله ( خفيتمان على اللسان الخ ) قال الطبري الحقة مستعارة للسهولة ، شبه سهولة جريان هذا الكلام على اللسان بما يخفى على الحامل من بعض المحاولات فلا يشق عليه ، فذكر المشبه وأراد المقصود به ، وأما الثقل فعلى حقيقته لأن الأعمال تتجسم عند الميزان ، والحقة والسهولة من الأمور النفسية . وفي الحديث حث على المواظبة على هذا الذكر وتحريره على ملازمته ، لأن جميع التكالييف شافة على النفس . وهذا سهل ومع ذلك ينقل في الميزان كما تنقل الأعمال الشاقة فلا ينبغي التفریط فيه . وقوله : حببتان إلى الرحمن ، تثنية حبيبة وهي المحبوبة ، والمراد أن قائلها محبوبة لله ، وعبة الله للعبد إرادة إيصال الخير له والتكريم ، وخص الرحمن من الأسماء الحسنى لتثنيته على ربه رحمة الله ، حيث يجازى دلي العمل بالليل بالآواب الجواب ، ولما فهم من التنزيه والتعظيم والتعظيم ، وفي الحديث جواز السجدة في الدعاء إذا وقع بغير كلفة ، وسيأتي بقية شرح هذا الحديث في آخر الصحيح حيث ختم به المصنف إن شاء الله تعالى

## ٦٦ - باب فضل ذكر الله عز وجل

٦٤٠٧ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن **بريد بن عبد الله** عن **أبي بردة** عن **أبي موسى** رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : **مَنْ لَمْ يَذْكُرْ رَبَّهُ وَلَمْ يَذْكُرْ رَبَّهُ مَثَلُ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ** ،

٦٤٠٨ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** جرير عن الأعمش عن **أبي صالح** عن **أبي هريرة** قال : قال رسول الله ﷺ : **إِنَّ لَهُ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ** ، فَاذْأَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَنَادَوْا هَلْأَوْ إِلَى حَاجَتِكُمْ ، قَالَ فَيُخَبِّرُونَهُمْ بِأَجْنَحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ لِلدُّنْيَا ، قَالَ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ عَنْ زَوْجِلٍ - وَهُوَ أَعْلَمُ مِنْهُمْ : مَا يَزُولُ عَنْ يَدَيْهِ ؟ قَالَ تَوَلَّى : يُسَبِّحُونَكَ وَيُكَبِّرُونَكَ وَيُحَمِّدُونَكَ وَيُعْجِدُونَكَ ، قَالَ فَيَقُولُ : هَلْ رَأَوْنِي ؟ قَالَ



فيقولون : لا والله مارأوك . قال فيقول : كيف لو رأوني ؟ قال يقولون : لو رأوك كانوا أشد لك هبادة ، وأشد ات تمجيدا ، وأكثر لك تسبيحا . قال يقول : فما يسألوني ؟ قال : يسألونك الجنة . قال يقول : وهل رأوها ؟ قال يقولون : لا والله يارب مارأوها . قال فيقول : فكيف لو أنهم رأوها ؟ قال يقولون : لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصا ، وأشد لها طامعا ، وأعظم فيها رغبة . قال : فم يتعوذون ؟ قال يقولون : من النار . قال يقول : وهل رأوها ؟ قال فيقولون : لا والله يارب مارأوها . قال يقول : فكيف لو رأوها ؟ قال يقولون : لو رأوها كانوا أشد منها فرارا ، وأشد لها مخافة . قال فيقول : فأشهدكم أنني قد غفرت لهم . قال يقول ملك من الملائكة فيهم : فلان ليس منهم ، إنما جاء الحاجة . قال : هم الجلساء لا يشق جليسمهم . رواه شعبه عن الأعمش ولم يرفقه ، ورواه سهل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب فضل ذكر الله عز وجل ) ذكر فيه حديث . أبي موسى وأبي هريرة وهما ظاهران فيما ترجم له ، والمراد بالذكر هنا الإتيان بالألفاظ التي ورد الترغيب في قولها والاكتثار منها مثل الباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وما يلتحق بها من الحوالة والبسطة والحسبة والاستغفار ونحو ذلك والدعاء بخير الدنيا والآخرة ، وبإطلاق ذكر الله أيضا ويراد به المواظبة على العمل بما أوجبه أو نذبه إليه كتنالوة القرآن وقراءة الحديث ومداينة العلم والتنفل بالصلاة ، ثم الذكر يقع تارة باللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضاره لمعناه ولكن يعقرب أن لا يقصد به غير معناه ، وإن انضاف الى النطق الذكر بالقلب فهو أكمل ، فإنه انضاف الى ذلك استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقص عنه ازداد كالا ، فإن وقع ذلك في محل صالح مهما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد كالا ، فإن صحح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبلغ السكال . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتمجيد ، والذكر بالقلب التذكر في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطالع على أحكامها ، وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستفرقة في الطاعات ، ومن ثم سمي الله الصلاة ذكرا فقال ( فاسموا الى ذكر الله ) ونقل عن بعض العارفين قال : الذكر على سبعة أنحاء : فذكر العيين باللسان ، وذكر الالذين بالاصفاء ، وذكر اللسان بالثناء ، وذكر اليدين بالاعطاء ، وذكر البدن بالوقاء ، وذكر القلب بالخوف والرجاء ، وذكر الروح بالنسيب والرضاء . وورد في فضل الذكر أحاديث أخرى منها ما أخرجه المصنف في أواخر كتاب التوحيد عن أبي هريرة ر . قال النبي ﷺ : يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه اذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، الحديث . ومنها ما أخرجه في صلاة الليل من حديث أبي هريرة أيضا رفقه ر . بمقد الشيطان ، الحديث وفيه ر . فإن قام فذكر الله انحلت عقدة ، ومنها ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعا ر . لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا حفتهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، ونزلت عليهم السكينة ، الحديث . ومن حديث أبي ذر رفقه ر . أحب الكلام الى الله ما اصطلى للملائكة : سبحان وبني ومحمد ، الحديث . ومن حديث معاذة ر . أنه قال جماعة جلسوا يذكرون الله تعالى أنا في جبريل فأخبرني

أن الله يأمي بك الملائكة . ومن حديث سمرة رفته : أحب السلام إلى الله أربع : لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله لا يضررك بأية بدأت . ومن حديث أبي هريرة رفته : لأن أقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أحب إلى مما طلعت عليه الشمس ، وأخرج الترمذي والنسائي وصححه الحاكم عن الحارث الأشعري في حديث طويل وفيه : فأمركم أن تذكروا الله ، وإن مثل ذلك كمثل رجل خرج العدو في أثره سراعاً حتى إذا أتى على حصن حصين أحرز نفسه منهم ، فكذلك العبد لا يحجز نفسه عن الشيطان إلا بذكر الله تعالى . وعن عبد الله بن بسر : أن رجلاً قال : يا رسول الله إن شرائع الإسلام قد كثرت علي . فأخبرني بشيء أتشبث به . قال : لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله . أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرج ابن حبان نحوه أيضاً من حديث معاذ بن جبل وفيه أنه السائل عن ذلك . وأخرج الترمذي من حديث أنس رفته : إذا مررتهم برياض الجنة فادعوا . قالوا : وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر . وأخرج الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً : ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير اسم من إنفاق الذهب والورق وخير اسم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ قالوا : بلى . قال : ذكر الله عز وجل ، وقد أشرت إليه مستشكلاً في أوائل الجهاد مع ما ورد في فضل الجهاد أنه كالإسم لا يظطر وكافائهم لا يفتر وغير ذلك مما يدل على أفضليته على غيره من الأعمال الصالحة ، وطريق الجمع - والله أعلم - أن المراد بذكر الله في حديث أبي الدرداء التذكر الكامل وهو ما يجتمع فيه ذكر اللسان والقلب بالتمسك في المعنى واستحضار عظمة الله تعالى ، وأن الذي يحصل له ذلك يكون أفضل من يقاوم الكفار مثلاً من غير استحضار له . وأن أفضلية الجهاد إنما هو بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرد ، فن اتفاق له أنه جمع ذلك كمن يذكر الله بلسانه وقلبه واستحضاره ، وكل ذلك حال صلاته أو في صياحه أو صدقة أو قتاله الكفار مثلاً فهو الذي يبلغ الغاية التصوي ، والعلم عند الله تعالى . وأجاب القاضي أبو بكر بن العربي بأنه ما من عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فن لم يذكر الله بقلبه عند صدقة أو صياحه مثلاً فليس عمله كاملاً ، فصار لذلك أفضل الأعمال من هذه الحيثية . ويشير إلى ذلك حديث : نية المؤمن أن يبلغ من عمله . الحديث الأول ، قوله ( مثل الذي يذكر ربه والذي لا يذكر ربه مثل الحى والميت ) - سقط لفظ ربه ، الثانية من رواية غير أبي زر ، هكذا وقع في جميع نسخ البخاري ، وقد أخرجه مسلم عن أنس كريب وهو محمد بن العلاء شيخ البخاري فيه بسنده المذكور بلفظ : مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه مثل الحى والميت ، وكذا أخرجه الاسماعيل وابن حبان في صحيحه جميعاً عن أبي يعلى عن أنس كريب ، وكذا أخرجه أبو عوانة عن أحمد ابن عبد الحميد والاسماعيل أيضاً عن الحسن بن سفيان عن عبد الله بن براد ، وعن القاسم بن ذكريا عن يونس ابن موسى وإبراهيم بن عبيد الجوهري وموسى بن عبد الرحمن المديني والقاسم بن دينار كلهم عن أبي أسامة ، فتوارد هؤلاء على هذا اللفظ يدل على أنه هو الذي حدث به يزيد بن عبد الله شيخ أبي أسامة ، وانفراد البخاري باللفظ المذكور دون بقية أصحاب أبي كريب وأصحاب أنس كريب بأنه روى من حفظه أو تيمم في روايته بالمعنى الذي وقع له وهو أن الذي يوصف بالحياة والموت حقيقة هو الساكن لا المكن وأن إطلاق الحى والميت في وصف الميت إنما يراد به ساكن الميت نفسه الذي يذكر بالحى الذي ظاهره متين بنور الحياة وباطنه بنور المعرفة

وغير هذا كـ بالبيت الذي ظاهره عاطل وباطنه باطل ؛ وقيل موقع التشبيه بالحى والميت لما فى الحى من النفع لمن يواليه والضرر لمن يعاديه وليس ذلك فى الميت . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا قتيبة ) هو ابن سعيد ، وصرح بذلك فى غير رواية أبى ذر . قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد . قوله ( عن أبى صالح ) لم أره من حديث الأعمش إلا بالامتنع لئلا يعمد البخارى على وصله لكون شعبة رواه عن الأعمش كما ساذكره ، فان شعبة كان لا يحدث عن شيوخه المنسوبين للتدليس إلا بما تحقق أنهم سمعوه . قوله ( عن أبى هريرة ) كذا قال جرير ، وتابعه الفضيل بن عياض عند ابن حبان وأبو بكر بن عياش عند الاسماعيل كلاهما عن الأعمش ، وأخرجه الترمذى عن أبى كريب عن أبى معاوية عن الأعمش فقال « عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد ، هكذا بالشك للاكثر ، وفى نسخة « عن أبى سعيد ، يروى العطف ، والأول هو المعتمد ، فقد أخرجه أحمد عن أبى معاوية بالشك وقال : شك الأعمش ، وكذا قال ابن أبى الدنيا عن اسحق بن إسماعيل عن أبى معاوية ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد وقال شك سليمان بنى الأعمش ، قال الترمذى : حسن صحيح ؛ وقد روى عن أبى هريرة من غير هذا الوجه يعنى كما تقدم بغير تردد . قوله بعد سياق المتن ( رواه شعبة عن الأعمش ) يعنى بسنده المذكور . قوله ( ولم يرفعه ) هكذا وصله أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال بنحوه ولم يرفعه ، وهكذا أخرجه الاسماعيل من رواية بشر بن خالد عن محمد بن جعفر موقوفاً : قوله ( ورواه سهيل عن أبيه عن أبى هريرة عن النبي ﷺ ) وصله مسلم وأحمد من طريقه ، وسأذكر ما فى روايته من قائمة . قوله ( ان لله ملائكة ) زاد الاسماعيل من طريق عثمان بن أبى شعبة وابن حبان من طريق اسحق بن راهوية كلاهما عن جرير ، فضلاً ، وكذا لابن حبان من طريق فضيل بن عياض ، وكذا لمسلم من رواية سهيل ، قال عياض فى « المشارق » ما نصه : فى روايتنا عن أكثرهم يسكون الضاد المعجمة وهو المصوب ، ورواه المذرى والحوزمى « فضل » بالضم وبعضهم بضم الضاد ، ومعناه زيادة على كتاب الناس هكذا جاء مفسراً فى البخارى ، قال : وكان هذا الحرف فى كتاب ابن عيسى « فضلاً » بضم أوله وفتح الضاد والماء وهو وم هنا وان كانت هذه صفتهم عليهم السلام ، وقال فى « الأكل » الرواية فيه عند جمهور شيوخنا فى مسلم والبخارى بفتح الفاء وسكون الضاد فذكر نحو ما تقدم وزاد : هكذا جاء مفسراً فى البخارى فى رواية أبى معاوية الضرير ، وقال ابن الاثير فى « النهاية » فضلاً أى زيادة عن الملائكة المرتبين مع الخلائق ، ويروى يسكون الضاد وبعضها قال بعضهم والسكون أكثر وأصوب ، وقال النوى : ضبطوا فضلاً هل أوجه أرجحها بضم الفاء وسكون الضاد والثانى بضم الفاء وسكون الضاد ووجه بعضهم وادعى أنها أكثر وأصوب ، والثالث بفتح الفاء وسكون الضاد ، قال القاضى عياض : هكذا الرواية عند جمهور شيوخنا فى البخارى ومسلم ، والرابع بضم الفاء والضاد كالأول لكن يرفع اللام يعنى على أنه خبر ان ، والخامس فضلاً بالمجمع فاضل قال العلماء ومعناه هل جميع الروايات أنهم زائدون على الحفظه وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم الا حلق الذكر ، وقال الطيلى فضلاً بضم الفاء وسكون الضاد جمع فاضل كقزل ونازل انتهى ، ونسبة عياض هذه اللفظة للبخارى ومما قلنا ليست فى صحيح البخارى هنا فى جميع الروايات إلا أن تسكون خارج الصحيح ، ولم يخرج البخارى الحديث المذكور عن أبى معاوية أصلاً وإنما أخرجه من طريقه الترمذى ، وزاد ابن أبى الدنيا والطبرانى فى رواية جرير فضلاً عن كتاب

الناس ، ومثله لابن حبان من رواية فضيل بن هياض وزاد « سياحين في الارض » وكذا هو في رواية أبي معاوية عند الترمذي والاسماعيلي عن كتاب الابدی ، ولمسلم من رواية سهيل بن أبيه « سيارة فضلا » . **قوله** يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر ( في رواية سهيل « يتبعون مجالس الذكر » . وفي حديث جابر بن أبي بعل « ان هه سرايا من الملائكة تقف وتعمل بمجالس الذكر في الارض » . **قوله** ( فاذا وجدوا قوما ) في رواية فضيل ابن هياض « فاذا راوا قوما » وفي رواية سهيل « فاذا وجدوا مجالسا فيه ذكر » . **قوله** ( تنادوا ) في رواية الاسماعيلي « يتنادون » . **قوله** ( هلوا الى حاجتكم ) في رواية أبي معاوية « بغيثكم » وقوله « هلوا » على لغة أهل نجد ، وأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والجمع هلم بلفظ الافراد ، وقد تقدم تقرير ذلك في التفسير . واختلف في أصل هذه الكلمة فقيل هل لك في الاكل أم ، أى اقص ، وقيل أصله لم يضم اللام وتشديد الميم وما للتانيه حذف ألفها تخفيفا . **قوله** ( فيحضونهم بأجنحتهم ) أى يدنون بأجنحتهم حول المذاكرين ، والباء للتعدي وقيل الاستعانة . **قوله** ( الى السماء الدنيا ) في رواية الكشميني « الى سماء الدنيا » وفي رواية سهيل « قصدوا معهم وحف بعضهم بعضا بأجنحتهم حتى يملأوا ما بينهم وبين سماء الدنيا » . **قوله** ( قال فيسألهم ربهم هو وجل وهو أهل منهم ) في رواية الكشميني « بهم » كذا الاسماعيلي ، وهي جملة مقترنة وردت لرفع التوهم ، زاد في رواية سهيل « من ابن جنتهم » فيقولون : جئنا من عند عبادك في الارض » وفي رواية الترمذي « فيقول الله : أى شئ تركتم عبادى يصنعون » . **قوله** ( ما يقول عبادى ؟ قال : تقول يسبحونك ) كذا لابی هر بالافراد فيها ، واغيره « قالوا يقولون » ، ولابن أبى الدنيا « قال يقولون » ، وزاد سهيل في روايته « فاذا تفرقوا أى أهل المجلس « ورجعوا أى الملائكة » وصعدوا الى السماء » . **قوله** ( يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ) زاد اسحق وعثمان بن جرير « ويمجدونك » وكذا لابن أبى الدنيا ، وفي رواية أبي معاوية « فيقولون تركناهم يحمدونك ويمجدونك ويذكرونك » ، وفي رواية الاسماعيلي « قالوا ربنا مررنا بهم وهم يذكرونك الخ » ، وفي رواية سهيل « جئنا من عند عبادك في الارض يسبحونك ويكبرونك ويمجدونك ويسألونك » ، وفي حديث أنس عند البرار « ويعظمون آلاك ويقولون كتابك يصلون على نبيك ويسألونك لآخرتهم ودنياهم » ، ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بمجالس الذكر وأنها التى تشتمل على ذكر الله بأنواع الذكر الواردة من تسبيح وتكبير وغيرهما وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه وتعالى وعلى الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة ، وفي دخول قراءة الحديث النبوى ومدارسة العلم الشرعى ومذاكرته والاجتماع على صلاة الفائلة في هذه المجالس نظر ، والأشبه اختصاص ذلك بمجالس التسبيح والتكبير ومحوها بالتلاوة حسب ، وإن كانت قراءة الحديث ومدارسة العلم والمناظرة فيه من جملة ما يدخل تحت معنى ذكر الله تعالى . **قوله** ( قال فيقول هل رأوني ؟ قال فيقولون لا والله ما رأوك ) كذا ثبت لفظ الجملة في جميع نسخ البخارى وكذا في بقية المواضع ، وسقط لغيره . **قوله** ( كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تمجيدا ) زاد أبو ذر في روايته « وحميدا » ، وكذا لابن أبى الدنيا ، وزاد في رواية الاسماعيلي « وأشد لك ذكرا » ، وفي رواية ابن أبى الدنيا « وأكثر لك تسبيحا » . **قوله** ( قال يقول ) في رواية أبى ذر « فيقول » . **قوله** ( فا يسألونى ) في رواية أبى معاوية « فأى شئ يطلبون » . **قوله** ( يسألونك الجنة ) في رواية سهيل « يسألونك جنتك » ، **قوله** ( كانوا أشد عليا حرصا ) زاد أبو معاوية في روايته « عليها » ، وفي رواية ابن أبى الدنيا « كانوا أشد حرصا »

وأشد طلباً وأعظم لها رغبة . **قوله** ( قال فم يتعوزون ؟ قال يقولون من النار ) في رواية أبي معاوية **وفى** أى شئ يتعوزون ؟ فيقولون من النار ، وفي رواية سبيل ، قالوا ويستجرونك . وقال ومم يستجروننى ؟ قالوا من نارك . **قوله** ( كانوا أشد منها فراراً وأشد لها عاقبة ) في رواية أبي معاوية « كانوا أشد منها هرباً وأشد منها تهوذاً وخوفاً » وزاد سبيل في روايته « قالوا ويستعفرونك » ، قال فيقول : قد غفرت لهم وأعطيتهم ما سألوا ، وفي حديث أنس د فيقول غشوم رحمنى . **قوله** ( يقول ملك من الملائكة : فيهم فلان ليس منهم إنما جاء لحاجة ) في رواية أبي معاوية « فيقولون ان فيهم فلانا الخطاء لم يردم إنما جاء لحاجة » ، وفي رواية سبيل « قال يقولون : رب فيهم فلان عبد خطاء إنما مر مجلس معهم ، وزاد في روايته « قال وله قد غفرت » . **قوله** ( هم المجلس ) في رواية أبي معاوية وكذا في رواية سبيل « هم القوم » ، وفي اللام إشمار بالكال أى هم القوم كل القوم . **قوله** ( لا يشق عليهم ) كذا لا ب ذر ، وإفريه « لا يشق بهم جلسهم » ، ولقرمذى « لا يشق لهم جلس » ، وهذه الجملة مستأنفة لبيان المتنضى لسكونهم أهل الكمال ، وقد أخرج جعفر في الذكر من طريق أبي الأشوب عن الحسن البصرى قال « بينا قوم يذكرون الله إذ أتاهم رجل فقعد إليهم ، قال فنزلت الرحمة ثم ارتفعت ، فقالوا ربنا فيهم عبدك فلان ، قال غشوم رحمنى ، هم القوم لا يشق بهم جلسهم » ، وفي هذه العبارة مبالغة في نفي العقاب عن جلس هذا الكرين ، فلو قيل لعد بهم جلسهم لكان ذلك في غاية الفضل ، لكن التصريح بنفي العقاب أبلغ في حصول المقصود . ( تنبيه ) : اختصر أبو زيد المروزي في روايته عن القبري من هذا الحديث فساق منه إلى قوله « هلموا إلى حاجتكم » ثم قال : فذكر الحديث . وفي الحديث فضل مجالس الذكر والذاكرين ؛ وفضل الاجتماع على ذلك ، وأن جلسهم يندرج معهم في جميع ما يتفضل الله تعالى به عليهم لإكرامهم ولو لم يشاركنهم في أصل الذكر . وفيه حجة الملائكة بنى آدم وانتأزم بهم ، وفيه أن السؤال قد يصدر من السائل وهو أهل بالمسؤول عنه من المسؤول لاظهار النهاية بالمسؤول عنه والتقوية بقدره والإعلان بشرف منزلته . وقيل إن في خصوص سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الإشارة إلى نزلهم ( أنهم مل فيها من يفسد فيها وبفسك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك ) فكأنه قيل لهم : انظروا إلى ما حصل منهم من التسبيح والتفديس مع ما سلط عليهم من الشهوات ووساوس الشيطان ، وكيف عاجزاً ذلك وخاهوكم في التسبيح والتفديس ، وقيل إنه يؤخذ من هذا الحديث أن الذكر الحاصل من بنى آدم أهل وأشرف من الذكر الحاصل من الملائكة لحصول ذكر الآدميين مع كثرة القواهل ووجود الصوارف وصنوره في عالم الغيب ، بخلاف الملائكة في ذلك كله . وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة أنه يرى الله تعالى جهوراً في دار الدنيا ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة رفعه « واطلوا أنكم لم تروا ربكم حتى تموتوا » . وفيه جواز القسم في الأمر المحقق تأكيداً له وتوثيقاً به . وفيه أن الذي اشتملت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفتها به ، وأن الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول

#### ٧ - باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله

٦٤٠٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن

أبى موسى الأشعري قال : أخذَ النبي ﷺ في عتبة - أو قال في ثنية - قال : فلما هلا هديها رجل نادى فرغَ صوته لا إله إلا الله والله أكبر . قال ورسولُ الله ﷺ على بَاطِنِهِ قال : فانكم لاندَهون أسم ولا غائباً . ثم قال : يا أبا موسى - أو يا عبدَ الله - ألا أدلك على كلمةٍ من كنزِ الجنة ؟ قلت : بلى ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، **قوله** ( باب قول لا حول ولا قوة إلا بالله ) ذكر فيه حديث أبى موسى ، وقد تقدم قريباً في « باب الدعاء إذا علا عتبة ، ووعدت بشرحه في كتاب القدر ، وسيأتى إن شاء الله تعالى

### ٦٨ - باب . لله مائة اسم غير واحدة

٦٤١٠ - **عنه** عبيد بن عمير عن الله حدثنا سفيان قال حفظناه من أبى الزناد عن الأهرج « عن

أبى هريرة رواية قال : لله تسعة وتسعون اسماً - مائة إلا واحدة - لا يحفظها أحدٌ إلا دخل الجنة ، وهو وترٌ يحب الوتر ،

**قوله** ( باب لله مائة اسم غير واحدة ) كذا لا يذ ، وبغيره « مائة غير واحد » بالتذكير ، وكذا اختلف الرواة في هذا في لفظ المتن ، **قوله** ( حفظناه من أبى الزناد ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان « حدثنا أبو الزناد ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريقه . **قوله** ( رواية ) في رواية الحميدي « قال رسول الله ﷺ ، وسلم عن عمرو بن محمد النافذ عن سفيان بهذا السند عن النبي ﷺ ، والصحف في التوحيد من رواية شعيب « عن أبى الزناد بسنده أن رسول الله ﷺ قال ، ووقع عند الدارقطني في « غرائب مالك » من رواية عبد الملك بن يحيى بن بكير عن أبيه عن ابن وهب عن مالك بالسند المذكور « عن النبي ﷺ قال قال الله عز وجل : لي تسعة وتسعون اسماً . قلت : وهذا الحديث رواه عن الأهرج أيضاً موسى بن عقبة عن ابن ماجه من رواية زهير بن محمد عنه وسرد الاسماء ، ورواه عن أبى الزناد أيضاً شعيب بن أبى حمزة كما مضى في الشروط ، ويأتى في التوحيد ، وأخرجه الترمذي من رواية الوليد بن مسلم عن شعيب وسرد الاسماء ، ومحمد بن عجلان عن أبي هوانة ، ومالك عند ابن خزيمة والنسائي ، والدارقطني في « غرائب مالك » وقال : صحيح عن مالك وليس في المطأ قدر ما عند أبي نعيم في طرق الاسماء الحسنی ، وعبد الرحمن بن أبى الزناد عند الدارقطني ، وأبو عوانة ومحمد بن اسحق عند أحمد وابن ماجه ، وموسى بن عقبة عند أبي نعيم من رواية حفص بن ميسرة عنه . ورواه عن أبى هريرة أيضاً همام بن منبه عند مسلم وأحمد ، ومحمد بن سيرين عند مسلم والترمذي والطبراني في الدعاء وجمهر القرياني في الذكر ، وأبو داود عند الترمذي ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن عند أحمد ، وابن ماجه وعطاء بن يسار وسعيد المقبري وسعيد بن المسيب وعبد الله بن شقيق ومحمد بن جبير بن مطعم والحسن البصري أخرجا أبو نعيم بأسانيد عنهم كلها ضعيفة ، وهراك بن مالك عند البراء لكن شك فيه ، ورويناها في « جزء المعالي » وفي « أمالي الجرفي » من طريقه بغير شك ، ورواه عن النبي ﷺ مع أبى هريرة سليمان الفارسي وابن عباس وابن عمر وعلي وكلها عند أبي نعيم بأسانيد ضعيفة ، وحديث علي في « طبقات الصوفية » لا ي

عبد الرحمن السني ، وحديث ابن عباس وابن عمر معا في الجزء الثالث عشر من دأمالى أبي القاسم بن بشران ، وفي فوائده أبي عمر بن حيوية ، انتقاء الدارقطني ، هذا جميع ما وقفت عليه من طرقه . وقد أطلق ابن عطية في تفسيره أنه تواتر عن أبي هريرة فقال : في سرد الأسماء نظر ، فإن بعضها ليس في القرآن ولا في الحديث الصحيح ، ولم يتواتر الحديث من أصله وإن خرج في الصحيح ، ولكنه تواتر عن أبي هريرة ، كذا قال ولم يتواتر عن أبي هريرة أيضا بل غاية أمره أن يكون مشهورا ، ولم يقع في شيء من طرقه سرد الأسماء إلا في رواية الوليد بن مسلم عند الترمذي ، وفي رواية زهير بن محمد عن محمد بن موسى بن عتبة عند ابن ماجه ، وهذا الطريقان يرجعان إلى رواية الأخرج ، وفيهما اختلاف شديد في سرد الأسماء والزوائد والنقص على ما سأشير إليه . ووقع سرد الأسماء أيضا في طريق ثالث أخرجه الحاكم في المستدرک ، وهو جعفر الفريابي في الذكر من طريق عبد العزيز بن الحارث عن أيوب بن محمد بن سهر بن عن أبي هريرة ، واختلف العلماء في سرد الأسماء هل هو مرفوع أو مندرج في الخبر من بعض الرواة ، فذهب كثير منهم على الأول واستدلوا به على جواز تسمية الله تعالى بما لم يرد في القرآن بصيغة الاسم ، لأن كثيرا من هذه الأسماء كذلك . وذهب آخرون إلى أن النبيين مدرج لخلو أكثر الروايات عنه ، ونقله عبد العزيز النخعي عن كثير من العلماء ، قال الحاكم بعد تخرجه الحديث من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بسياق الأسماء الحسنی ، والملة فيه عندهما تفرد الوليد بن مسلم ، قال ولا أعلم خلافا عند أهل الحديث أن الوليد أوثق وأحفظ وأجل وأعلم من بشر بن شعيب وعلى ابن عياش وغيرهما من أصحاب شعيب ، يشير إلى أن بشرا وعليهما وأبا اليان روى عن شعيب بدون سياق الأسماء فرواية أبي اليان عند المصنف ، ورواية علي عند اللذان ، ورواية بشر عند البيهقي ، وليست الملة عند الشيخين تفرد الوليد فقط بل الاختلاف فيه والاضطراب وتعدد الروايات والأدراج . قال البيهقي : يحتمل أن يكون النبيين وقع من بعض الرواة في الطريقين معا ، ولهذا وقع الاختلاف الشديد بينهما ، ولهذا الاحتمال ترك الشيخان تخرجه التبيين . وقال الترمذي بعد أن أخرجه من طريق الوليد : هذا حديث غريب حدثنا به غير واحد عن صفوان ولا نعرفه إلا من حديث صفوان وهو ثقة ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة ولا نعلم في شيء من الروايات ذكر الأسماء إلا في هذه الطريق . وقد روى بإسناد آخر عن أبي هريرة فيه ذكر الأسماء وليس له إسناد صحيح انتهى . ولم يتفرد به صفوان فقد أخرجه البيهقي من طريق موسى بن أيوب النخعي وهو ثقة عن الوليد أيضا ، وقد اختلف في سنده على الوليد فأخرجه عثمان الدارمي في النقص على المريسي ، عن هشام بن هار عن الوليد فقال : عن خليف بن دعلج عن قتادة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فذكره بدون التبيين ، قال الوليد وحدثنا سعيد بن عبد العزيز مثل ذلك وقال : كما في القرآن ( هو الله لا اله إلا هو الرحمن الرحيم ) وسرد الأسماء وأخرجه أبو الشيخ بن حبان من رواية أبي عامر القرشي عن الوليد بن مسلم بإسناد آخر فقال : حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن عتبة عن الأخرج عن أبي هريرة ، قال زهير : فبلغنا أن غير واحد من أهل العلم قال إن أولها أن تفتح بلا اله إلا الله وسرد الأسماء ، وهذه الطريق أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم والحاكم من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد ، ولكن سرد الأسماء أولا فقال بعد قوله من حفظنا دخل الجنة : الله الواحد الصمد الخ ثم قال بعد أن انتهى الحديث : قال زهير فبلغنا عن غير واحد من أهل العلم أن أولها يفتح بلا اله إلا الله

له الاسماء الحسنى . قلت : والوليد بن مسلم أوثق من عبد الملك بن محمد الصنعاني ، ورواية الوليد تضمن بأن التعمين مدرج ، وقد تكرر في رواية الوليد عن زهير ثلاثة أسماء ، وهى : الأحمد الصمد الهادى ، ووقع بدلها في رواية عبد الملك : المقسط القادر الوالى ، وعند الوليد أيضا : والى الرشيد ، وعند عبد الملك : والى الراشد ، وعند الوليد : العادل المزي ، وعند عبد الملك : الفاطر الفاهر ، واتفقا في البقية . وأما رواية الوليد عن شعيب وهى أقرب الطرق إلى الصحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى فسياقها عند الترمذى ، هو الله الذى لا إله إلا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارى : المصور الفخار القهار الوهاب الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل السميع البصير الحكيم العدل العلي العظيم الحليم العظيم الغفور الشكور العلى الكبير الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق الوكيل القوى المتين الولى الحميد المحصى المبدى : الحميد الهى المميت الحى القيوم الواحد الماجد الواحد الصمد القادر المقدر المقدم المؤخر الأول الآخر الظاهر الباطن الوالى المتعالى البر التواب المنتقم العفو الرؤوف مالك الملك ذو الجلال والإكرام المقسط الجامع الغنى المغنى المانع الضار النافع النور الهادى البديع الباقي الوارث الرشيد الصبور ، . وقد أخرجه الطبرانى عن أبى زرعة الدمشقى عن صفوان بن صالح غلاف في هذه أسماء : فقال : والقائم الدائم ، بدل : القابض الباسط ، و : الشديد ، بدل : الرشيد ، و : الأعلى المحيط مالك يوم الدين ، بدل : الودود المجيد الحكيم ، ووقع عند ابن حبان عن الحسن بن صفيان عن صفوان : : الرفع ، بدل : المانع ، ووقع في صحيح ابن خزيمة في رواية صفوان أيضا غلاقة في بعض الأسماء ، قال : الحاكم ، بدل : الحكيم و : الرقيب ، بدل : الرقيب ، و : المولى ، بدل : والى ، و : الأحمد ، بدل : المغنى ، ووقع في رواية البيهقى وابن منده من طريق موسى بن أبوب عن الوليد : المغيث ، بالمهجمة والمثلثة بدل : المقيت ، بالقاف والمثناة ، ووقع بين رواية زهير وصفوان الخالفة في ثلاثة وعشرين اسما ، فليس في رواية زهير : الفتح القهار الحكيم العدل الحسيب الجليل المحصى المقدر المقدم المؤخر البر المنتقم المغنى النافع الصبور البديع الفخار الحفيظ الكبير الواسع الأحمد مالك الملك ذو الجلال والإكرام ، وذكر بدلها : الرب الفرد السانى القاهر المبين بالوحدة الصادق الجليل البادى بالهدال القديم البار بتشديد الراء الوفى البرهان الشديد الواقى بالقاف القدير الحافظ العادل المصطفى العالم الأحمد الأبدي الوتر ذو القوة ، ووقع في رواية عبد العزيز بن الحصين اختلافه آخر فحفظ فيها مما في رواية صفوان من : : القهار ، إلى تمام خمسة عشر اسما على الولاء ، وسقط منها أيضا : القوى الحليم الماجد القابض الباسط الخافض الرفع المعز المذل المقسط الجامع الضار النافع الوالى الرب ، فوقع فيها مما في رواية موسى بن عقبة المذكورة آنفا ثمانية عشر اسما على الولاء ، وفيها أيضا : الخنان المنان الجليل الكفيل المحيط القادر الرفيع الشاكر الأكرم الفاطر الخلاق الفاعل المثيب بالمثلثة ثم الموحدة العالم المولى النصير ذو الطول ذو المعارج ذو الفضل الإله المدير بتشدده الموحدة ، قال الحاكم : إنما أخرجه رواية عبد العزيز بن الحصين شاهدا لرواية الوليد عن شعيب لأن الأسماء التى زادها على الوليد كلها في القرآن ، كذا قال ، وليس كذلك ، وإنما تؤخذ من القرآن بضرب من التكلف لا أن جميعها ورد فيه بصورة الأسماء ، وقد قال الفزائى في شرح الأسماء : له : لا أحرف أحدا من العلماء على طلب أسماء وجمعها سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له على بن حزم فإنه قال : صح عندي قريب من ثمانين اسما يشتمل عليها



كتاب الله والمصاحح من الاخبار ، فالتطلب البقية من الاخبار الصحيحة . قال الفزال : وأظنه لم يبلغه الحديث  
يعنى الذى أخرجه الترمذى أو بلغه فاستدرك استناده ؛ قلت : الثانى هو مراد ، فانه ذكر نحو ذلك فى « المحل »  
ثم قال : والاخبار الواردة فى سرد الاسماء ضعيفة لا يصح شئ منها أصلا ، وجميع ما تتبعته من القرآن ثمانية  
وستون اسما . فانه افنهر على ماورد فيه بصورة الاسم لا ما يؤخذ من الاشتقاق كالباقى من قوله تعالى ( ويبقى  
وجهه ربك ) ولا ماورد مضافا كالبديع من قوله تعالى ( بديع السموات والارض ) وسأبين الاسماء التى افنهر  
عليها قريبا . وقد استضعف الحديث أيضا جماعة فقال الداودى : لم يثبت أن النبي ﷺ عين الاسماء المذكورة ،  
وقال ابن العربى يحتمل أن تكون الاسماء تسكنة الحديث المرفوع ، ويحتمل أن تكون من جمع بعض الراء  
وهو الاظهر عندى ، وقال أبو الحسن القاسمى : أسماء الله وصفاته لا تعلم الا بالتوقيف من الكتاب أو  
السنة أو الاجماع ، ولا يدخل فيها القياس ولم يقع فى الكتاب ذكر عدد معين ، وثبت فى السنة أنها تسعة  
وتسعون ، فأخرج بعض الناس من الكتاب تسعة وتسمين اسما ، والله أعلم بما أخرج من ذلك ، لان بعضها  
ليست أسماء يعنى صريحة . ونقل الفخر الرازى عن أبي زيد الباهلي أنه طعن فى حديث الباب فقال : أما الرواية  
التي لم يسرد فيها الاسماء . وهى التي افنهر على أنها أقوى من الرواية التي سردت فيها الاسماء فضعيفة من  
جهة أن الفارغ ذكر هذا العدد الخاص ويقول ان من أحصاه دخل الجنة ثم لا يسأله السامعون عن تفصيلها ،  
وقد علمت شدة رغبة الخلق فى تحصيل هذا المقصود ، فيمتنع أن لا يهاجروه بذلك ، ولو طأبوه لبينها لهم ولو  
بينها لما أغفلوه ولنقل ذلك عنهم . وأما الرواية التي سردت فيها الاسماء فيدل على ضعفها عدم تناسبها فى السياق  
ولا فى التوقيف ولا فى الاشتقاق ، لانه إن كان المراد الاسماء فقط ففانها صفات ، وإن كان المراد الصفات  
فالصفات غير متناهية . وأجاب الفخر الرازى عن الاول بجواز أن يكون المراد من عدم تفسيرها أن يستعملوا  
على المراقبة بالدعاء بجميع ماورد من الاسماء رجاء ان يفعلوا على تلك الاسماء المخصوصة ، كما أجهت ساعة الجمعة ويلة  
الفرد والصلاة الوسطى . وعن الثانى بأن سردها انما وقع بحسب التقبيل والاستقرار على الراجع فلم يحصل الاعتناء  
بالتناسب ، وبأن المراد من أحصى هذه الاسماء دخل الجنة بحسب ماوقع الاختلاف فى تفسير المراد بالاحصاء فلم  
يكن القصد حصر الاسماء انتهى . واذا قرر رجحان أن سرد الاسماء ليس مرفوعا فقد اعتنى جماعة بتبنيها من  
القرآن من غير تقييد بعدد ، فروينا فى كتاب المسائتين ، لابن عثمان الصابونى بسنده الى محمد بن يحيى الذهلى أنه  
استخرج الاسماء من القرآن ، وكذا أخرج أبو نعيم عن الطبرانى عن أحمد بن عمرو الخلال عن ابن أبي عمرو  
حدثنا محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين سألت أبا جعفر بن محمد الصادق عن الاسماء الحسنى فقال :  
هى فى القرآن . وروينا فى « فوائد تمام » من طريق أبي الطاهر بن السرح عن حبان بن نافع عن سفيان بن عيينة  
الحديث ، يعنى حديث « أن لله تسعة وتسعين اسما » قال فوعدنا سفيان أن يخرجها لنا من القرآن فأبطأ ، فأتينا  
أبا زيد فأخرجها لنا فعرضناها على سفيان فنظر فيها أربع مرات وقال : نعم هى هذه ، وهذا سياق ما ذكره  
جعفر وأبو زيد قالوا : فى الفاتحة خمسة « الله رب الرحمن الرحيم مالك ، وفى البقرة « يحيط قدير عليم حكيم على  
عظيم ثواب بصير ولى واسع كاف رهوف بديع شاكر واحد جميع قابض باسط حى قيوم غنى حميد غفور حلیم ،  
وإراد جعفر « إله قريب مجيب عزيز نصير قوى شديد مريع خبير ، قال : وفى آل عمران « وهاب قائم ، زاد

جعفر الصادق « باعته من مفضل » وفي النساء « رقيب حسبب شهيد مقيت وكيل » زاد جعفر « علي كبير »  
 وزاد سفيان « هضر » وفي الأنعام « فاطر قاهر » زاد جعفر « يميت غفور برهان » وزاد سفيان « لطيف خبير قادر »  
 وفي الأعراف « يحيي يميت » وفي الأنفال « نعم المولى ونعم النصير » وفي هود « حفيظ مجيد ودود فعال لما يريد »  
 زاد سفيان « قريب مجيب » وفي الرعد « كبير متعال » وفي إبراهيم « منان » زاد جعفر « صادق وارث » وفي  
 الحجر « خلاق » وفي مريم « صادق وارث » زاد جعفر « فرد » وفي طه « عند جعفر وحده » وفاز « وفي المؤمنين  
 « كريم » وفي النور « حق مبين » زاد سفيان « نور » وفي الفرقان « هاد » وفي سبأ « فتاح » وفي الزمر « عالم »  
 عند جعفر وحده « وفي المؤمن « غافر قابل ذر الطول » زاد سفيان « شديد » وزاد جعفر « رفيع » وفي الناريات  
 « رزاق ذو القوة المتين » بالناء « وفي الطور « بر » وفي اقتراب « مقتدر » زاد جعفر « ملك » وفي الرحمن « ذو  
 الجلال والاكرام » زاد جعفر « رب المشرقين ورب المغربين باقي معين » وفي الحديد « أول آخر ظاهر باطن » وفي  
 الحشر « قدوس سلام مؤمن مهدي عزير جبار متكبر خالق بارئ مصور » زاد جعفر « ملك » وفي البروج  
 « مبدئ معيد » وفي الفجر « وتر » عند جعفر وحده « وفي الاخلاص « أحد محمد » هذا آخر ما روينا عن جعفر  
 وأبي زيد ونفري سفيان من تتبع الاسماء من القرآن ، وفيها اختلاف شديد وتكرار وعدة أسماء لم ترد بلفظ  
 الاسم « هي » صادق منهم مفضل « منان مبدئ معيد باعك قابض باسط برهان معين يميت باقي » ووقفت في كتاب  
 « المقصد الاسمي » لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الزاهد أنه تتبع الاسماء من القرآن فتأملته فوجدته كرر أسماء وذكر  
 ما لم أره فيه بصيغة الاسم « الصادق والكاشف والعلام » وذكر من المضاف « الفائق » من قوله « فائق الحب  
 والنوى » وكان يلزمه أن يذكر القابل من قوله « قابل التوب » وقد تبعت ما بقي من الاسماء بما ورد في القرآن  
 بصيغة الاسم ما لم يذكر في رواية الترمذي وهي « الرب الاله المحيط القدير السكاكر الشاكر الشديد القائم الحاكم  
 الفاطر الخافر القاهر المولى النصير الغالب الخالق الرفيع المليك الكفيل الخلاق الأكرم الأعلى المبين بالمرحمة الحني  
 بالحاء المحلة والفاء القريب الاحد الحافظ » فهذه سبعة وعشرون اسما اذا انضمت الى الاسماء التي وقعت في رواية  
 الترمذي ما وقعت في القرآن بصيغة الاسم تشكل بها التسعة والتسعون وكلها في القرآن ، لكن بعضها باضافة  
 كالشديد من « شديد العقاب » والرفيع من « رفيع الدرجات » والقائم من قوله « قائم على كل نفس بما  
 كسبت » والفاطر من « فاطر السموات » والقاهر من « وهو القاهر فوق عباده » والمولى والنصير من  
 « نعم المولى ونعم النصير » والعالم من « عالم الغيب » والخالق من قوله « خالق كل شيء » والفاطر من  
 غافر الذنب ، والغالب من « والله غالب على أمره » والرفيع من « رفيع الدرجات » والحافظ من قوله « فاقه  
 غير حافظ » ومن قوله « وانا له لحافظون » وقد وقع نحو ذلك من الاسماء التي في رواية الترمذي وهي يحيي من  
 قوله « يحيي الموتى » والمالك من قوله « مالك الملك » والنور من قوله « نور السموات والارض »  
 والبديع من قوله « بديع السموات والارض » والجامع من قوله « جامع الناس » والحكم من قوله « أفنير  
 الله أبتنى حكما » والوارث من قوله « ونحن الوارثون » والاسماء التي تقابل هذه ما وقع في رواية الترمذي  
 ما لم تقع في القرآن بصيغة الاسم وهي سبعة وعشرون اسما « قابض الباسط الخافض الرافع المذل المذل العبد  
 الجليل الباهع المحمي المبدئ المعيد المميت الواجد الماجد المقدم المؤخر الوالي ذو الجلال والاكرام المقسط المعطي

المانع الضار النافع الباقي الرشيد الصبور ، فإذا اقتصر من رواية الترمذي على ما عدا هذه الأسماء وأبدلت بالسبعة والعشرين التي ذكرتها خرج من ذلك تسعة وتسعون اسماً وكلها في القرآن واردة بصيغة الاسم ومواضعها كلها ظاهرة من القرآن إلا قوله الحق فإنه في سورة مريم في قول إبراهيم ( سأسفخر لك رباً إنه كان من جنياً ) وقول من نبه على ذلك ، ولا يبق إلا ذلك إلا النظر في الأسماء المشتقة من صفة واحدة مثل « القدير والمقتدر والقادر والغفور والغفار والغافر » إلى الأعلى والمنع والملك والمليك والمالك والكريم والاکرم والقاهر والقهار والخالق والخلق والشاكر والشكور والعالم والعلم ، فاما أن يقال لا يمنع ذلك من عدما كان فيها التباين في اللفظ فإن بعضها يزيد بخصوصية على الآخر ليست فيه ، وقد وقع الاتفاق على أن الرحمن الرحيم اسمان مع كونهما مفتحتين من صفة واحدة ولو منع من عد ذلك للزم أن لا يعد ما يشترك الاسمان فيه مثلاً من حيث المعنى مثل الخالق البارئ المصور لكنهما عدت لأنهما ولو اشتركت في معنى الإيجاد والاختراع فهي مفارقة من جهة أخرى وهي أن الخالق يفيد القدرة على الإيجاد والبارئ يفيد الموجد لجوهر الخلق والمصور يفيد خالق الصورة في تلك الذات المخلوقة ، وإذا كان ذلك لا يمنع المفارقة لم يمنع عدما أسما مع ورودها والعلم عند الله تعالى . وهذا سردها لتحفظ ولو كان في ذلك إعادة لكنه يقتضيه لهذا القصد والله الرحمن الرحيم الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب الخلاق الرزاق الفتاح العليم الحليم العظيم الواسع الحكيم الحي القيوم السميع البصير اللطيف الخبير العلي الكبير الهيظ القدير المولى النصير الكريم الوكيل المحيى القريب المحيى الوكيل المحسب الحفيظ المقيت الودود المجيد الوارث الشهيد الولي الحميد الحق المبين القوى المتين الغنى المالك الشديد القادر المقتدر القاهر السميع الشاكر المحتسب الفاطر البديع الخافر الاول الآخر الظاهر الباطن الكفيل الغالب الحكم العالم الرفيع الحافظ المنتقم الغاثم المحيى الجامع المليك المتعال النور الهادي الغفور الشكور الغفور الرؤوف الاكرم الاعلى البر الحق الرب الاله الواحد الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . قوله ( تسعة وتسعون ) في رواية الحميدى « ان تسعة وتسعين » وكذا في رواية شبيب . قوله ( اسماً ) كذا في معظم الروايات بالنصب على التمييز ، وحكى السبيل أنه روى بالجهر وخرجه على لغة من يحمل الاعراب في النون ويلزم الجمع الياء فيقول كم سنينك برفع النون وعددت سنينك بالنصب وكم من سنينك بكسر النون ومنه قول الشاعر « وقد جازت حد الأربعين » بكسر النون فعلامه النصب في الرواية فتح النون وحذف التنوين لأجل الإضافة ، وقوله مائة بالرفع والنصب على البدل في الروايتين . قوله ( إلا واحدة ) قال ابن بطال كذا وقع هنا ولا يجوز في العربية ، قال : ووقع في رواية شبيب في الاعتصام « إلا واحداً » بالتذكير وهو الصواب كذا قال ، وليست الرواية المذكورة في الاعتصام بل في التوحيد ، وليست الرواية التي هنا خطأ بل وجموها . وقد وقع في رواية الحميدى هنا « مائة غير واحد » بالتذكير أيضاً ، وخرج التأنيث على زيادة النسبة . وقال السبيل بل أنت الاسم لأنه كلمة ، واحتج بقول سيوبه : السكلمة اسم أو فعل أو حرف ، فسمى الاسم كلمة وقال ابن مالك : أنت باعتبار معنى النسبة أو الصفة أو السكلمة . وقال جماعة من العلماء : الحكمة في قوله « مائة » غير واحد ، بمد قوله « تسعة وتسعون » أن يتقرر ذلك في نفس السامع جمعا بين جتي الاجمال والتفصيل أو دفعا للصحيح الخطي والسمعي ، وامتد به على حاشائه الغاييل من التأكيد ومرافق عليه ، وأبعد من استعمل

به على جواز الاستثناء مطلقاً حتى يدخل استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل . وأغرب الداودي فيما حكاه عنه ابن التين فنقل الاتفاق على الجواز ، وأن من أقر ثم استثنى عمل باستثناءه حتى لو قال له على ألف إلا تسعة وتسعين أنه لا يلزمه إلا واحد . وتعقبه ابن التين فقال : ذهب إلى هذا في الإفراز جماعة ، وأما نقل الاتفاق فردود فالخلاف ثابت حتى في مذهب مالك ، وقد قال أبو الحسن اللخمي منهم : لو قال أنت طائر ثلاثا الاثنتين وقع عليه ثلاث ، ونقل هبة الوهاب وغيره عن عبد الملك وغيره أنه لا يصح استثناء الكثير من القليل . ومن لطيف أدانهم أن من قال صمت الشهر الا تسعا وعشرين يوماً يستجيب لأنه لم يهمل إلا يوماً واليوم لا يسمى شهراً ، وكذا من قال أقيت القوم جميعاً إلا بعضهم ويكون ماني إلا واحداً . قلت : والمسألة مشهورة فلا يحتاج إلى الاطالة فيها . وقد اختلف في هذا العدد هل المراد به حصر الأسماء المحسنة في هذه العدة أو أنها أكثر من ذلك ولكن اختلفت هذه بأن من أحصاها دخل الجنة ؟ فذهب الجمهور إلى الثاني ، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه فقال : ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ، وإنما مقصود الحديث أن هذه الأسماء من أحصاها دخل الجنة ، فالمراد الإخبار عن دخول الجنة بأحصائها لا الإخبار بحصر الأسماء ، ويؤيده قوله عليه السلام في حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد وصححه ابن حبان وأسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك . وهذا مالك عن كعب الأحبار في دعاء وأسالك بأسمائك المحسنة ما علمت منها وما لم أعلم ، وأورد الطبري عن قتادة نحوه ، ومن حديث عائشة أنها دعت بمحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ذلك . وسيأتي في الكلام على الاسم الأعظم . وقال الخطابي : في هذا الحديث إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد وليس فيه منع ما عداها من الزيادة ، وإنما التخصيص لكونها أكثر الأسماء وأبينها معاني ، وخبر المبتدأ في الحديث هو قوله ومن أحصاها ، لا قوله لله وهو كقولك يزيد ألف درهم أعدها للصدقة أو لعمر مائة ثوب من زاده ألبسه إياها . وقال القرطبي في «الفهم» نحو ذلك ونقل ابن بطلان عن القاضي أبي بكر بن الطيب قال ليس في الحديث دليل على أنه ليس لله من الأسماء إلا هذه العدة وإنما معنى الحديث أن من أحصاها دخل الجنة ، وبطل على عدم الحصر أن أكثرها صفات وصفات الله لا تنتهي ، وقيل أن المراد الدعاء بهذه الأسماء لأن الحديث مبنى على قوله صلى الله عليه وسلم (وهو الأسماء المحسنة فادعوه بها) فذكر النبي صلى الله عليه وسلم أنها تسعة وتسعون فيدعى بها ولا يدعى بغيرها حكاه ابن بطلان عن المطلب ، وفيه نظر لأنه ثبت في أخبار صحيحة الدعاء بكثير من الأسماء التي لم ترد في القرآن كما في حديث ابن عباس في قيام الليل : أنت المقدم وأنت المؤخر ، وغير ذلك ، وقال الفخر الرازي : لما كانت الأسماء من الصفات وهي إما ثبوتية حقيقية كالإحى أو إضافية كالعظيم وإما سلبية كالقدوس وإما من حقيقة وإضافة كالتقدير أو من سلبية إضافية كالأزل والآخر وإما من حقيقة وإضافة سلبية كالملك ، والسلوب غير متناهية لأنه عالم بلا نهاية قادر على ما لا نهاية له فلا يمتنع أن يكون له من ذلك اسم فيلزم أن لا نهاية لأسمائه . وحكى القاضي أبو بكر بن العربي عن بعضهم أن لله ألف اسم ، قال ابن العربي وهذا قليل فيها ، ونقل الفخر الرازي عن بعضهم أن لله أربعة آلاف اسم استأثر بعلم ألف منها وأهل الملافة بالبقية والأنبياء بالثلاثين منها وسائر الناس بألف ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل . واستدل بعضهم لهذا القول بأنه ثبت في نفس حديث الباب أنه وتر يحب الوتر ، والرواية التي سردها فيها

الاسماء لم يعد فيها الوتر فدل على ان له اسما آخر غير التسعة والتسعين . وتعبه من ذهب إلى المحصر في التسعة والتسعين كابن حزم بأن الخبر الوارد لم يثبت رفعه وانما هو مدرج كما تقدمت الإشارة اليه ، واستدل أيضا على عدم المحصر بأنه مفهوم عدد وهو ضئيف ، وابن حزم ممن ذهب إلى المحصر في العدد المذكور ، وهو لا يقول بالمفهوم أصلا . ولكنه احتج بالتأكيد في قوله **بكل** مائة إلا واحدا ، قال لأنه لو جاز أن يكون له اسم زائد على العدد المذكور ازم أن يكون له مائة اسم فيبطل قوله مائة إلا واحدا ، وهذا الذي قاله ليس بحجة على ما تقدم ، لأن المحصر المذكور عندهم باعتبار الوعد الحاصل لمن أحصاها ، فمن ادعى على أن الوعد وقع لمن أحصى زائدا على ذلك خطأ ، ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هناك اسم زائد ، واحتج بقوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه ) وقد قال أهل التفسير : من الالحاد في أسمائه تمحيته بالم يرد في الكتاب أو السنة الصحيحة ، وقد ذكر منها في آخر سورة الطهر عدة ، وختم ذلك بأن قال له الاسماء الحسنى ، قال : وما يتخيل من الزيادة في العدد المذكور له مكرر معنى وإن تغاير ألفاظ كالغافر والنفار والغفور مثلا فيكون المعداد من ذلك واحدا فقط ، فاذا اعتبر ذلك وجمعت الاسماء الواردة نصا في القرآن وفي الصحيح من الحديث لم تزد على العدد المذكور ، وقال غيره : المراد بالاسماء الحسنى في قوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) ما جاء في الحديث ( **ان لله تسعة وتسعين اسما** ) فان ثبت الخبر الوارد في تعيينها وجب المصير اليه وإلا فليتبع من الكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، فان التعريف في الاسماء العهد فلا بد من المعبود فانه أمر بالدعاء بها ونهى عن الدعاء بغيرها فلا بد من وجود المأمور به . قلت : والحوالة على الكتاب العزيز أقرب ، وقد حصل بحمد الله تنبها كما قدمته وبق أن يعتمد إلى ما تكرر لفظا ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة نكحة العدد المذكورة فهو نكح آخر من التبع على الله أن يعين عليه بحوله وقوته آمين

( فصل ) وأما الحكمة في القصر على العدد المخصوص فذكر الفخر الرازي عن الأكثر أنه تعبد لا يعقل معناه كما قيل في عدد الصلوات وغيرها ، ونقل عن أبي خازن محمد بن عبد الملك الطبري السلي قال : انما خص هذا العدد إشارة إلى أن الاسماء لا تؤخذ قياسا . وقيل الحكمة فيه أن معاني الاسماء ولو كانت كثيرة جدا ووجودها في التسعة والتسعين المذكورة ، وقيل الحكمة فيه أن العدد زوج وفرد ، والفرد أفضل من الزوج ، ومنتهى الأفراد من غير تكرار تسعة وتسعون لأن مائة واحدا يتكرر فيه الواحد . وإنما كان الفرد أفضل من الزوج لأن الوتر أفضل من الشفع لأن الوتر من صفة الخالق والشفع من صفة المخلوق ، والشفع يحتاج للوتر من غير عكس . وقيل الكمال في العدد حاصل في المائة لأن الأعداد ثلاثة أجناس : أحاد وعشرات ومئات ، والآلاف مبتدأ لاحاد آخر ، فأسماء الله مائة استأثر الله منها بواحد وهو الاسم الأعظم فلم يطلع عليه أحدا فكأنه قيل مائة لكن واحد منها عند الله وقال غيره : ليس الاسم الذي يكمل المائة غفيا بل هو الجلالة ، ومن حزم بذلك السبيل فقال : الاسماء الحسنى مائة على عدد درجات الجنة ، والذي يكمل المائة الله ، ويؤيده قوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) قال التسعة والتسعون لله فهي زائدة عليه وبه تكمل المائة . واستدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى حكاية أبو القاسم القشيري في شرح أسماء الله الحسنى ، فقال : في هذا الحديث دليل على أن الاسم هو المسمى ، إذ لو كان غيره كانت الاسماء غيره لقوله تعالى ( **وقه الاسماء الحسنى** قادهوا بها ) ثم قال : والمخاص من ذلك أن المراد بالاسم

هنا التسمية . وقال الفخر الرازي : المشهور من قول أصحابنا أن الاسم نفس المسمى وغير التسمية ، وعند المعتزلة الاسم نفس التسمية وغير المسمى ، واختار الغزالي أن الثلاثة أمور متباينة . وهو الحق عندي ، لأن الاسم إن كان عبارة عن اللفظ الدال على الشيء بالوضع وكان المسمى عبارة عن نفس ذلك الشيء المسمى فالعلم الضروري حاصل بان الاسم غير المسمى وهذا لا يمكن وقوع النزاع فيه . وقال أبو العباس القرطبي في « المفهم » : الاسم في العرف العام هو الكلمة الدالة على شيء مفرد ، وبهذا الاعتبار لا فرق بين الاسم والفعل والحرف إذ كل واحد منها يصدق عليه ذلك ، وإنما التفرقة بينهما بإصطلاح النحاة وليس ذلك من غرض المبحث هنا ، وإذا تقرر هذا عرف غلط من قال أن الاسم هو المسمى حقيقة كما زعم بعض الجملة فألزم أن من قال نار احترق ، فلم يقدر على التخلص من ذلك . وأما النحاة فإرادهم بان الاسم هو المسمى أنه من حيث أنه لا يدل إلا عليه ولا يقصد إلا هو ، فإن كان ذلك الاسم من الأسماء الدالة على ذات المسمى دل عليها من غير مزيد أمر آخر ، وإن كان من الأسماء الدالة على معنى زائد دل على أن تلك الذات منسوبة إلى ذلك الزائد خاصة دون غيره ، وبیان ذلك أنك إذا قلت زيد مثلاً فهو يدل على ذات متفخمة في الوجود من غير زيادة ولا نقصان ، فإن قلت العالم دل على أن تلك الذات منسوبة للعلم ، ومن هذا صبح عقلاً أن تتكثر الأسماء المختلفة على ذات واحدة ولا توجب تعدداً فيها ولا تكثيراً قال : وقد خفي هذا على بعضهم ففر منه هرباً من لزوم تعدد في ذات الله تعالى فقال : إن المراد بالاسم التسمية ، ورأى أنه هذا يخلصه من التكثر ، وهذا فرار من غير مفر إلى مفر . وذلك أن التسمية إنما هي وضع الاسم وذكر الاسم فهي نسبة الاسم إلى مسماه ، فإذا قلنا فلان تسميتان اقتضى أن له اسمين تنسبهما إليه ، فبقى الأوامر على حاله من ارتكاب التعسف . ثم قال القرطبي : وقد يقال الاسم هو المسمى على إرادة أن هذه الكلمة التي هي الاسم تطلق ويراد بها المسمى ، كما قيل ذلك في قوله تعالى : ( سبيح اسم ربك الأعلى ) أي سبيح ربك فأريد بالاسم المسمى . وقال غيره : التحقيق في ذلك أنك إذا سميت شيئاً باسم فالنظر في ثلاثة أشياء : ذلك الاسم وهو اللفظ ، ومضاه قبل التسمية ، ومضاه بعدها وهو الذات التي أطلق عليها اللفظ ، والذات واللفظ متضاران قطعاً ، والنحاة إنما يطلقونه على اللفظ لأنهم إنما يتكلمون في الالفاظ ، وهو غير مسمى قطعاً والذات هي المسمى قطعاً وليس هي الاسم قطعاً ، والخلاف في الأمر الثالث وهو معنى اللفظ قبل التلقب ، فالتكلمون يطلقون الاسم عليه ثم يختلفون في أنه الثالث أو لا ، فالخلاف حينئذ إنما هو في الاسم المعنوي هل هو المسمى أو لا ، لا في الاسم اللفظي ، والنحوي لا يطلق الاسم على غير اللفظ لأنه محط صناعته ، والمتكلم لا ينافعه في ذلك ولا يمنع إطلاق اسم المخلول على الدال . وإنما يزيد عليه شيئاً آخر دعاه إلى تحقيقه ذكر الأسماء والصفات وإطلاقها على الله تعالى ، قال : ومثال ذلك أنك إذا قلت جعفر لقبه أنف الناقة فالنحوي يريد باللقب لفظ أنف الناقة ، والمتكلم يريد معناه وهو ما يفهم منه من مدح أو ذم ، ولا يمنع ذلك قول النحوي اللقب لفظ يشعر بضمة أو رفعة ، لأن اللفظ يشعر بذلك لعلته على المعنى والمعنى في الحقيقة هو مقتضى للضمة والرفعة ، وذات جعفر هي الملقبة هذه الفريقين ، وبهذا يظهر أن الخلاف في أن الاسم هو المسمى أو غير المسمى خاص بأسماء الإلهام المشتقة . ثم قال القرطبي : فأسماء الله وإن تعددت فلا تعدد في ذاته ولا تركيب ، لا محسوساً كالجسميات ولا فعلياً كالمفعولات ، وإنما تعددت الأسماء بحسب الاعتبارات الزائدة على الذات ، ثم هي من جهة دلالاتها على أربعة

أضرب : الأول ما يدل على الذات مجردة كالجلالة فإنه يدل عليه دلالة مطلقة غير مقيدة وبه يعرف جميع أسمائه فيقال الرحمن مثلا من أسماء الله ولا يقال الله من أسماء الرحمن ، ولهذا كان الأصح أنه اسم علم غير مشتق وليس بصفة . الثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير . الثالث ما يدل على إضافة أمر ما إليه كالخالق والرازق . الرابع ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقدوس . وهذه الأقسام الأربعة منحصرة في النفي والإثبات . واختلف في الأسماء الحسنى هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله أسماء ، إلا إذا ورد نص إما في الكتاب أو السنة ، فقال الفخر : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية : إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله جاز إطلاقه على الله . وقال القاضي أبو بكر والذوالى : الأسماء توقيفية دون الصفات ، قال : وهذا هو المختار . واحتج الذوالى بالانفاق على أنه لا يجوز لنا أن نسمي رسول الله ﷺ باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه وكذلك كل كبير من الخلق ، قال : فإذا امتنع ذلك في حق المخلوقين فامتناعه في حق الله أولى . وانفتوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه اسم ولا صفة توم نقضا ولو ورد ذلك نصا ، فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالح ولا فهو ذلك وإن ثبت في قوله ( فنعم الماهدون ، أم نحن الزاهدون ، فالح الحب والنوى ) ونحوها ، ولا يقال له ماكر ولا بناء وإن ورد ( ومكر الله ، والبناء بغيرها ) وقال أبو القاسم القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والإجماع ، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه ، وما لم يرد لا يجوز ولو صح معناه . وقال أبو اسحق الزجاج : لا يجوز لأحد أن يدهو الله بما لم يصف به نفسه ، والعاطب أن كل ما أذن الشرع أن يدعى به سواء كان مشتقا أو غير مشتق فهو من أسمائه ، وكل ما جاز أن ينسب إليه سواء كان بما يدخله التأويل أولا فهو من صفاته ويطلق عليه اسما أيضا . قال الحلبي : الأسماء الحسنى تنقسم إلى العفائد الخمس : الأولى إثبات الباري ردا على المعطلين وهي الحي والباقي والوارث وما في معناها . والثانية توحيدة ردا على المشركين وهي الكافي والعلی والقادر ونحوها . والثالثة تزيهه ردا على المشبهة وهي القدوس والمجيد والمحيط وغيرها . والرابعة اعتقاد أن كل موجود من إخوانه ردا على القول بالعلة والمحلول وهي الخالق والبارئ والمصور والقوى وما يلحق بها . والخامسة أنه مدبر لما اخترع ومهرفه على ما شاء وهو القيوم والعليم والحكيم وشبهها . وقال أبو العباس بن معد : من الأسماء ما يدل على الذات حينا وهو الله ، وعلى الذات مع سلب كالقدوس والسلام ، ومع إضافة كالعلي العظيم ، ومع سلب وإضافة كالمالك والعزير . ومنها ما يرجع إلى صفة كالعليم والقدير ، ومع إضافة كالعليم والخبير ، أو إلى القدرة مع إضافة كالقهار ، وإلى الإرادة مع فصل وإضافة كالرحمن الرحيم . وما يرجع إلى صفة فصل كالخالق والبارئ ، ومع دلالة على الفصل كالسكريم واللطيف . قال : فالأسماء كلها لا تخرج عن هذه الشرة ، وليس فيها شيء مترادف إذ لكل اسم خصوصية ما وإن انفق بعضها مع بعض في أصل المعنى انتهى كلامه . ثم وقفت عليه منتزعا من كلام الفخر الرازي في شرح الأسماء الحسنى . وقال الفخر أيضا : الالفاظ الدالة على الصفات ثلاثة : ثابتة في حق الله قطعا ، ومنتهمة قطعا ، وثابتة لكن مقرونة بكيفية . فالقدم الأول منه ما يجوز ذكره مفردا ومضافا وهو كثير جدا كقادر والقاهر ، ومنه ما يجوز مفردا ولا يجوز مضافا إلا بشرط كالخالق فيجوز خالق ويجوز خالق كل شيء . ولا ولا يجوز خالق القدرة ، ومنه حكمه يجوز مضافا ولا يجوز مفردا كالمنشئ يجوز منشئ . الخالق ولا يجوز منشئ . فقط . والقسم الثاني إن ورد السمع بشيء منه أطلق وسمل على

ما ياتي به . والقسم الثالث إن ورد السمع بشئ منه أطلق ماورد منه ولا يقاس عليه ولا يتصرف فيه بالاشتقاق كقوله تعالى ( ومكر الله - ويستمريهم ) فلا يجوز ماكر ويستمري . ( تكميل ) : وإذا قد جرى ذكر الاسم الأعظم في هذه المباحث فليقع الإلمام بشئ من السلام عليه ، وقد أنكره قوم كآبي جعفر الطبري وأبي الحسن الأشعري وجماعة بعدهما كآبي حاتم بن حبان والقاضي أبي بكر الباقلاني فقالوا : لا يجوز تفضيل بعض الأسماء على بعض ، ونسب ذلك بعضهم لما لك لسكراميته أن تعاد سورة أو تردد دون غيرها من السور لتلاظن أن بعض القرآن أفضل من بعض فيؤذن ذلك باعتقاد نقصان المفضل عن الأفضل ، وحلوا ماورد من ذلك على أن المراد بالأعظم العظيم وأن أسماء الله كلها عظيمة ، وعبرة أبي جعفر الطبري : اختلفت الآثار في تعيين الاسم الأعظم ، والذي هندي أن الأقوال كلها صحيحة إذ لم يرد في خبر منها أنه الاسم الأعظم ولا شئ . أعظم منه ، فكأنه يقول كل اسم من أسمائه تعالى يجوز وصفه بكونه أعظم فيرجع إلى معنى عظيم كما تقدم . وقال ابن حبان الأعظمية الواردة في الأخبار إنما يراد بها مزيد ثواب الداعي بذلك كما أطلق ذلك في القرآن والمراد به مزيد ثواب الداعي وقيل المراد بالاسم الأعظم كل اسم من أسماء الله تعالى دعا العبد به مستغفرًا بحيث لا يكون في فكره حائلته غير الله تعالى فإنه من تأتى له ذلك استجيب له . ونقل معنى هذا عن جعفر الصادق وعن الجنيد وعن غيرهما . وقال آخرون : استأثر الله تعالى بعلم الاسم الأعظم ولم يطلع عليه أحداً من خلقه ، وأثبتته آخرون معيناً واضطربوا في ذلك ، وجلة ماوقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولاً : الأول الاسم الأعظم هو ، ، نقله الفخر الرازي عن بعض أهل الكشف ، واحتج له بأن من أراد أن يعبر عن كلام معظم حضرة لم يقل له : أنت قلت كذا ، وإنما يقول هو يقول نادباً معه . الثاني د الله ، لأنه اسم لم يطلق على غيره ، ولأنه الأصل في الأسماء الحسنى ومن ثم أضيف إليه . الثالث د الله الرحمن الرحيم ، ولعل مستنده ما أخرجه ابن ماجه عن حنيفة أنها سألت النبي ﷺ أن يعلماها الاسم الأعظم فلم يفعل ، فصارت ودعت : اقم إلى أدعوك الله وأدعوك الرحمن وأدعوك الرحيم وأدعوك بأسمائك الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم ، الحديث وفيه أنه ﷺ قال لها إنه لاني الأسماء التي دعوت بها . قلت : وسنده ضعيف وفي الاستدلال به نظر لا يخفى . الرابع د الرحمن الرحيم الحى القيوم ، لما أخرجه الترمذي من حديث أسماء بنت يزيد أن النبي ﷺ قال د اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين ( وإلهكم إله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم ) وقائمة سورة آل عمران ( الله لا اله الا هو الحى القيوم ) أخرجه أصحاب السنن الا النسائي وحسنه الترمذي وفي نسخة صحيحة : وفيه نظر لأنه من رواية شهر بن حوشب . الخامس د الحى القيوم ، أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة د الاسم الأعظم في ثلاث سور : البقرة وآل عمران وطه ، قال القاسم الرازي عن أبي أمامة : التمسته منها فعرفت أنه الحى القيوم ، وقواه الفخر الرازي واحتج بأنهما يدلان من صفات العظمة بالربوبية ما لا يدل على ذلك غيرهما كدلالتهما . السادس د الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحى القيوم ، ورد ذلك مجروحاً في حديث أنس عند أحمد والحاكم وأصله عند أبي داود والنسائي وصححه ابن حبان . السابع د بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام ، أخرجه أبو يعلى عن طريق الصري بن يحيى عن رجل من طي وأثنى عليه قال د كنت أسأل الله أن يربنى الاسم الأعظم فأرثته مكتوباً في الكواكب في السماء . الثامن د ذو الجلال والإكرام ، أخرجه للترمذي من حديث معاذ بن جبل قال سمع



الذي عليه رجلا يقول : يا ذا الجلال والإكرام ، فقال ، قد استجيب لك فصل ، واحتج له الفخر بأنه يعمل جميع الصفات المعتبرة في الإلهية ، لأن في الجلال إشارة إلى جميع السلوب ، وفي الإكرام إشارة إلى جميع الإضافات . التاسع : الله لا اله الا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث بريدة ، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك . العاشر : رب رب ، أخرجه الحاكم من حديث أبي الدرداء وابن عباس بلفظ : اسم الله الأكبر رب رب ، وأخرج ابن أبي الدنيا عن عائشة : اذا قال العبد يا رب يا رب ، قال الله تعالى : ليك عبي سبى تخط ، رواه مرفوعاً وموقوفاً . الحادي عشر : دعوة ذي النون ، أخرج النسائي والحاكم عن فضالة بن عبيد وفيه : دعوة ذي النون في بطن الحوت لا اله الا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين ، لم يدع بها رجل مسلم قط الا استجاب الله له . الثاني عشر نقل الفخر الرازي عن زين العابدين أنه سأل الله أن يعطيه الاسم الأعظم فرأى في النوم : هو الله الله الذي لا اله الا هو رب العرش العظيم . الثالث عشر هو غنى في الأسماء الحسنى ، ويؤيده حديث عائشة المتقدم لما دعى ببعض الأسماء وبالأسماء الحسنى . فقال لها عليها : انه لنى الأسماء التي دعوها بها . الرابع عشر : كلمة التوحيد ، نقله عياض كما تقدم قبل هذا . واستدل بحديث الباب على انقضاء الجمين بكل اسم ورد في القرآن أو الحديث الثابت وهو وجه غريب حكاه ابن كعب من الشافعية ؛ ومنع الأكثر لقوله عليه : من كان حالفاً فليحلف بالله . وأجيب بأن المراد الذات لا خصوص هذا اللفظ ، وإلى هذا الإطلاق ذهب الحنفية والمالكية وابن حزم وحكاه ابن كعب أيضاً ، والمعروف عند الشافعية والحنابلة وغيرهم من العلماء أن الأسماء الثلاثة أقسام : أحدها ما يختص بالله كالحلالة والرحمن ورب العالمين فهذا يعتقد به الجمين اذا أطلق ولو نوى به غير الله . ثانيها ما يطلق عليه وعلى غيره لكن الغالب إطلاقه عليه وأنه يقيد في حق غيره بضرب من التقييد كالجبار والحق والرب ونحوها فالخلاف به يمين ، فإن نوى به غير الله فليس يمين . ثالثها ما يطلق في حق الله وفي حق غيره على حد سواء كاللحي والمؤمن ، فإن نوى به غير الله أو أطلق فليس يمين ، وأن نوى الله تعالى فوجهان صحح النووي أنه يمين وكذا في المهرور . وعالف في الشرحين فصحح أنه ليس يمين ، واختلفت الحنابلة فقال القاضي أبو يعلى ليس يمين وقال المجتهد تيمية في المهرور أنها يمين . قوله ( من حفظها ) هكذا رواه علي بن المديني ووافقه الحميدي وكذا عمرو الناقد عند مسلم ، وقال ابن أبي عمر عن سفيان : من أحصاها ، أخرجه مسلم والأسماء على من طريقه ، وكذا قال شعبة عن أبي الوناد كما تقدم في الشروط وبأبي في التوحيد ، قال الخطابي : الإحصاء في مثل هذا يشتمل وجوها : أحدها أن يمدحها حتى يستوفى يريد أنه لا يقتصر على بعضها لكن يدعو الله بها كلها ويثني عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليها من الثواب . ثانيها المراد بالإحصاء الاطاقة كقوله تعالى ( علم أن لن تحصوه ) ومنه حديث : استقيموا ولن تحصوا ، أي لن تلبثوا كنه الاستقامة ، والمعنى من أطلق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بواجبها فإذا قال : الرزاق ، وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء . ثالثها المراد بالإحصاء الإحاطة بمعانيها من قول العرب فلان ذو حصاة أي ذو عقل ومعرفة انتهى ما خصا . وقال القرطبي : المرجو من كرم الله تعالى أن من حصل له إحصاء هذه الأسماء على إحدى هذه المراتب مع صحة التنية أن يدخله الله الجنة : وهذه المراتب الثلاثة السابقة والله أعلم بصواب الجمين . وفي غيره : معنى أحصاها عرفها ، لأن العارف بها

لا يكون إلا مؤمناً والمؤمن يدخل الجنة . وقيل معناه عدداً معتقداً ، لأن الدهرى لا به معرف بالخالق ، والفلسف لا يعترف بالقادر . وقيل أحصاها يريد بها وجه الله وإعظامه . وقيل معنى أحصاها عمل بها ، فإذا قال الحكيم ، مثلاً سلم جميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة ، وإذا قال القدوس ، استحضرت كونه منزهاً عن جميع النقائص ، وهذا اختيار أبي الوفا بن عقيل . وقال ابن بطال : طريق العمل بها أن الذي يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فإن الله يجب أن يرى حلالها على عبده ، فليعبرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وما كان يفتنى بالله تعالى كالجبار والعظيم فيجب على العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التعلى بصفة منها ، وما كان فيه معنى الوحد فقط منه عند الطمع والرغبة ، وما كان فيه معنى الوحد الوحد نقف منه عند الخشية والرهبة ، فهذا معنى أحصاها وحفظها ، ويؤيده أن من حفظها عدداً وأحصاها سردياً ولم يعمل بها يكون كمن حفظ القرآن ولم يعمل بما فيه ، وقد ثبت الخبر في الخوارج أنهم يقرءون القرآن ولا يجاوز حناجرهم . قلت : والذي ذكره مقام السكال ، ولا يلزم من ذلك أن لا يرد الثواب لمن حفظها وتعبد بتلاوتها والدعاء بها وإن كان متلبساً بالمعاصي كما يقع مثل ذلك في قارىء القرآن سواء ، فإن القارىء ولو كان متلبساً بمحبة غير ما يتعلق بالثروة يثاب على تلاوته عند أهل السنة ، فليس ما بحثه ابن بطال بدافع لقول من قال أن المراد حفظها سردياً والله أعلم . وقال النووي قال البخاري وغيره من المحققين : معناه حفظها ، وهذا هو الظاهر لثبوته نصاً في الخبر . وقال في الأذكار هو قول الأكثرين . وقال ابن الجوزي : لما ثبت في بعض طرق الحديث : من حفظها ، بدل : أحصاها ، اخترنا أن المراد العدد أى من عدداً ليستوفى بها حفظاً . قلت : وفيه نظر ، لأنه لا يلزم من محبته بل فقط حفظاً - اثنين السرديين ظهر قلب ، بل يحتمل الحفظ المعنوي . وقيل المراد بالحفظ حفظ القرآن لكونه مستوفياً لها ، فن تلاه ودعا بما فيه من الأسماء حصل المقصود . قال النووي : وهذا ضعيف ، وقيل المراد من تلبيتها من القرآن . وقال ابن عطية : معنى أحصاها عدداً وحفظها ، ويتضمن ذلك الإيمان بها والتعظيم لها والرغبة فيها والاعتبار بمآزيمها . وقال الأصيلي : ليس المراد بالأحصاء عدداً فقط لأنه قد يمدحها الفاجر ، وإنما المراد العمل بها . وقال أبو نعيم الأصبهاني : الأحصاء المذكور في الحديث ليس هو التعداد ، وإنما هو العمل والتأمل بمعاني الأسماء والإيمان بها . وقال أبو هريرة الطائفي من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ المعرفة بالأسماء والصفات وما تتضمن من الفوائد وتدل عليه من الحقائق ، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالماً لمعاني الأسماء ولا مستفيداً بذكرها ما تدل عليه من المعاني . وقال أبو العباس بن سعد : يحتمل الإحصاء معنيين أحدهما أن المراد تلبيتها من الكتاب والسنة حتى يحصل عليها ، والثاني أن المراد أن يحفظها بعد أن يجدها محصاة . قلت : ويؤيده أنه ورد في بعض طوابعه : من حفظها ، قلت : ويحتمل أن يكون ﷺ أطلق أولاً قوله : من أحصاها دخل الجنة ، ووكّل العلماء إلى البحث عنها ثم يسر على الأمة الأمر فألقاهم اليوم محصاة وقال : من حفظها دخل الجنة . قلت : وهذا الاحتمال بعيد جداً لأنه يتوقف على أن النبي ﷺ حدث بهذا الحديث مرتين إحداهما قبل الأخرى ، ومن أين يثبت ذلك ومخرج المفسرين واحد ؟ وهو عن أبي هريرة ، والاختلاف عن بعض الرواة عنه في أي المفسرين قال . قال : والاحصاء مكان أخرى ، منها الإحصاء الفقهي وهو العلم بمآزيمها من اللغة وتزبيها على الوجه الذي تحمّلها الشريعة . ومنها الإحصاء النظري وهو أن يعلم معنى كل اسم بالنظر في الصيغة ويستدل عليه بآثاره السارى

في الوجود فلا تمح على موجود إلا ويظهر لك فيه معنى من معاني الأسماء وتعرف خواص بعضها وموقع القيد ومقتضى كل اسم ، قال : وهذا أرفع مراتب الإحصاء ، قال : وتام ذلك أن يتوجه إلى الله تعالى من العمل الظاهر والباطن بما يقتضيه كل اسم من الأسماء فيحبد الله بما يستحقه من الصفات المقدسة التي وجبت لذاته ، قال فن حصلت له جميع مراتب الإحصاء حصل على الغاية ، ومن منح منحي من مناحيا فتوابه بقدر ما نال والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع في تفسير ابن مردويه وهذا أبي نعم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة بدل قوله من أحصاها دخل الجنة من دعا بها دخل الجنة ، وفي سنده حسين بن غارق وهو ضعيف ، وزاد خليل بن دعلج في روايته التي تقدمت الإشارة إليها وكلها في القرآن ، وكذا وقع من قول سعيد بن عبد العزيز ، وكذا وقع في حديث ابن عباس وابن عمر معا بلفظ من أحصاها دخل الجنة وهي في القرآن ، وسيأتي في كتاب التوحيد شرح معاني كثرة من الأسماء حيث ذكرها المصنف في تراجمه ان شاء الله تعالى . وقوله دخل الجنة ، هو بالمأخى تحقيقا لوقوعه وتنبه على أنه وإن لم يقع فهو في حكم الواقع لأنه كأن لا محالة . قوله ( وهو وتر يجب الوتر ) في رواية مسلم والله وتر يجب الوتر ، وفي رواية شعيب بن أبي حمزة ، وتر يجب الوتر ، ويجوز فتح الواو وكسرهما ، والوتر الفرد ومعناه في حق الله أنه الواحد الذي لا نظير له في ذاته ولا انقسام ، وقوله يجب الوتر ، قال هياض معناه أن للوتر في العدد فضلا على الضعف في أسمائه لكونه دالاً على الوحدة في صفاته ، وتعقب بأنه لو كان المراد به الدلالة على الوحدة لما تعددت الأسماء ، بل المراد أن الله يجب الوتر من كل شيء وإن تعدد ما فيه الوتر ، وقيل هو منصرف إلى من يعبد الله بالوحدة والتفرد على سبيل الإخلاص ، وقيل لأنه أمر بالوتر في كثير من الأعمال والطاعات كما في الصلوات الخمس ووتر الليل وأعداد الطهارة وتكفين الميت وفي كثير من مخلوقاته كالسماوات والأرض انتهى ملخصاً . وقال القرطبي : الظاهر أن الوتر هنا الجنس ، إذ لا معهود جرى ذكره حتى يحمل عليه فيكون معناه أنه وتر يجب كل وتر شرعه ، ومعنى محبته له أنه أمر به وأتاب عليه ، ويصلح ذلك العموم ما خلقه وتراً من مخلوقاته ، أو معنى محبته له أنه خصه بذلك لحكمة يعلمها ، ويحتمل أن يريد بذلك وتراً بعينه وإن لم يجر له ذكر . ثم اختلف هؤلاء فقيل : المراد صلاة الوتر ، وقيل صلاة الجمعة ، وقيل يوم الجمعة ، وقيل يوم عرفة ، وقيل آدم ، وقيل غير ذلك . قال : والأشبه ما تقدم من حمله على العموم . قال : ويظهر لي وجه آخر وهو أن الوتر يراد به التوحيد فيكون المعنى أن الله في ذاته وكأله وأفعاله واحد ويجب التوحيد ، أي أن يوجد ويعتقده انفراده بالالوهية دون خلقه فيلتزم أول الحديث وآخره . والله أعلم . قلت : لعل من حمله على صلاة الوتر استند إلى حديث علي « أن الوتر ليس بحتم كالمكتوبة ، ولكن رسول الله ﷺ أوترهم قال أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر يحب الوتر » أخرجه في السنن الأربعة وصححه ابن خزيمة واللفظ له ، فعل هذا التأويل لتكون الالم في هذا الخبر للعمد لتقدم ذكر الوتر المأمور به ، لكن لا يلزم أن يحمل الحديث الآخر على هذا بل العموم فيه أظهر ، كما أن العموم في حديث علي محتمل أيضاً . وقد طعن أبو زيد البلخي في صحة الخبر بأن دخول الجنة ثبت في القرآن مشروطاً ببذل النفس والمال فكيف يحصل بمجرد حفظ ألفاظ تعد في أيام مدة ؟ وتعقب بأن الشرط المذكور ليس مطرداً ولا حصر فيه ، بل قد تحصل الجنة بغير ذلك كما ورد في كثير من الأحوال غير الجهاد أن قاعه يدخله الجنة . وأما دهوي ~~أصح~~ حفظها يحصل في أيام مدة فأنما يرد على من حمل الحفظ والإحصاء على معنى أنه يسرد ما عن ظهر

قلب ، فاما من أوله على بعض الوجوه المتقدمة فانه يكون في غاية الدقة ، ويمكن الجواب عن الأول بأمر  
الفضل واسع

### ٦٩ - باب الموعظة ساعة بعد ساعة

٦٩١١ - **عز** حمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال « كنا ننتظر عبد الله

إذ جاء يزيد بن معاوية ، قلت : ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم ، وإلا جئت أنا  
فجست . فخرج عبد الله وهو آخذ بيده ، فقام علينا قال : أما إني أخبر بكم أنكم ، ولكنكم بمعنى من الخروج  
إليكم أن رسول الله ﷺ كان يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهية السأمة علينا »

**قوله** ( باب الموعظة ساعة بعد ساعة ) مناسبة هذا الباب لكتاب الدعوات أن الموعظة يحاط بها غالبا التذكير  
بالله ، وقد تقدم أن الذكر من جملة الدعاء ، وختم به أبواب الدعوات التي دلتها بكتاب الرقاق لآخذه من كل منها  
شوبا . **قوله** ( حدثني شقيق ) هو أبو وائل ، ووقع كذلك في كتاب العلم من طريق الثوري عن الأعمش ، وقد  
ذكرت هناك ما يتعلق بسامع الأعمش له من أبي وائل . **قوله** ( كنا ننتظر عبد الله ) يعني ابن مسعود . **قوله** ( إذ  
جاء يزيد بن معاوية ) في رواية مسلم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق « كنا جلوسا عند باب عبد الله  
فانتظره فر بنا يزيد بن معاوية النخعي » . قلت : وهو كوفي تابعي ثقة عابد ، ذكر المجلد أنه من طبقة الربيع بن  
خشم ، وذكر البخاري في تاريخه أنه قتل غازيا بفارس كآفة في خلافة عثمان ، وليس له في الصحيحين ذكر إلا في  
هذا الموضع ، ولا أحفظ له رواية ، وهو نضى كما وقع عند مسلم ، وفيه رد على ابن التين في حكايته أنه عيسى  
بالموحدة . **قوله** ( قلت ألا تجلس ؟ قال : لا ، ولكن أدخل فأخرج إليكم صاحبكم ) في رواية أبي معاوية « فقلنا  
أطعمه بمكاننا فدخل عليه » . **قوله** ( أما إني ) بتخفيف الميم ( أخبر ) بضم أوله وفتح الموحدة على البناء للجهول ،  
وقد تقدم في العلم أن هذا الكلام قاله ابن مسعود جواب قولهم وددنا أنك لو ذكرتنا كل يوم ، وأنه كان يذكرهم  
كل خميس ، وزاد فيه أن ابن مسعود قال : إني أكره أن أملككم . **قوله** ( كان يتخولنا بالموعظة ) تقدم البحث فيه  
وبيان مضاه وقول من حدث به بالنون بدل اللام من « يتخولنا » . قال الخطابي : المراد أنه كان يراعى الأوقات  
في تعليمهم ووعظهم ولا يفعله كل يوم خوفا الملل ، والتخول التعمد ، وقيل إنه بعضهم رواه بالحاء المهملة وفسره  
بأن المراد يتفقد أحوالهم التي يحصل لهم فيها النشاط للموعظة فيعظهم فيها ولا يكثر عليهم أثلا يملوا ، حكى ذلك  
الطبري ثم قال : ولكن الرواية في الصحاح بالحاء المعجمة . **قوله** ( في الأيام ) يعني فيذكرهم أياما ويتركم أياما ،  
فقد ترجم له في كتاب العلم « باب من جعل لآمل العلم أياما معلومة » . **قوله** ( كراهية السأمة علينا ) أي أن تقع  
منا السأمة ، وقد تقدم توجيهه علينا ، في كتاب العلم وأن السأمة ضمنت معنى المشقة فعدت بعل . وفيه وفق النبي  
ﷺ بأصحابه وحسن التوصل إلى تعليمهم وتفهمهم ليأخذوا عنه بنشاط لا عن ضجر ولا ملل ، ويقتهى به في  
ذلك ، فإن التعليم بالتدريج أخف مؤنة وأدعى إلى الثبات من أخذه بالكد والمغالبة . وفيه منقبة لابن مسعود  
لثابته للنبي ﷺ في القول والعمل ومحافظة على ذلك

( عامة ) : اشتمل كتاب الدعوات من الأحاديث المرفوعة على مائة ومئة وأربعين حديثاً ، منها أحد وأربعون معلقة والبقية موصولة ، المكرر منها فيه رفياً مائة وأحد وعشرون حديثاً والبقية عالة واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث شداد في سيد الاستخار وحديث ابن مبررة في عدد الاستغفار كل يوم وحديث حذيفة في القول عند النوم وحديث أبي ذر في ذلك وحديث أبي الدرداء في من شهد أن لا إله إلا الله وحديث ابن عباس في اجتناب الجمع في الدعاء وحديث جابر في الاستخارة وحديث أبي أيوب في التهليل ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨١ - كتاب الرقاق

### ١ - باب ما جاء في الرقاق ، وأن لا يعيش إلا عيش الآخرة

٦٤١٢ - **حدثنا** المسكين بن إبراهيم أخبرنا عبد الله بن سعيد - هو ابن أبي هند - عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي ﷺ : نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة ، والفراخ ، وقال عباس القنبري حدثنا صفوان بن عيسى عن عبد الله بن سميد بن أبي هند عن أبيه سمعت ابن عباس عن النبي ﷺ . . . مثله

٦٤١٣ - **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة عن أنس عن النبي ﷺ قال : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأصلح الأنصار والمهاجرة .

٦٤١٤ - **حدثني** أحمد بن المقدام حدثنا الفضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم « حدثنا سهل بن سعد الساعدي قال : كنا مع رسول الله ﷺ في الخندق ، وهو يحفر ونحن فنقل التراب وبصرنا ، فقال : اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة ، فأفقر للأنصار والمهاجرة » تابعه سهل بن سعد عن النبي ﷺ . . . مثله

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الرقاق . الصحة والفراخ ولا عيش إلا عيش الآخرة ) كذا لا يدرى من الدرر متى وضعه عند من المستعمل والكشف في « الصحة والفراخ » ومثله لنفسه ، وكذا للإسماعيل لكن قال « وأن لا عيش » وكذا لا يدرى الوقت لكن قال « باب لا عيش » وفي رواية كريمة عن الكشي « ما جاء في الرقاق وأن لا عيش إلا عيش الآخرة » قال مغلطاي : عبر جماعة من العلماء في كتبهم بالرقاق . قلت : منهم ابن المبارك والنسائي في السكبري ، وروايته كذلك في نسخة مصدقة من رواية النسائي عن البخاري والمصنف واحد . والرقاق والرقائق جمع رقيقة ، وسميت هذه الأحاديث بذلك لأن في كل منها ما يحدث في القلب رقة . قال أهل اللغة : الرقة الرحمة وضد الفاظ ، ويقال للمكثير الحياء رقة وجمع استحياء . وقال الرازي : متى كانت الرقة في جسم فضعفها

الصفاء كثوب رقيق وثوب صفيق ، ومنى كانه في نفس فضدها القسوة كرفيق القلب وقاصي القلب . وقال الجمهورى : وترقيق الكلام تحسينه . **قوله** ( أخبرنا المكي ) كذا الاكثر بالالف واللام في أوله ، وهو اسم بافظ النسب ، وهو من الطبقة العليا من شيوخ البخارى ، وقد أخرج أحمد عنه هذا الحديث بعينه . **قوله** ( هو ابن أبي هند ) الضمير لسعيد لا لعبد الله ، وهو من نفسه المصنف ، ووقع في رواية أحمد عن مكي ووكيع جميعا . حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وعبد الله المذكور من صفار التابعين لأنه لقي بعض صفار الصحابة وهو أبو أمامة بن سهل . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد . حدثني أبي ، أخرجه الاسماعيل **قوله** ( عن ابن عباس ) في الرواية التي بعدها . سمعت ابن عباس ، . **قوله** ( نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ ) كذا اسائر الرواة ، لكن عند أحمد ، الفراغ والصحة ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق اسماعيل بن حمفر وابن المبارك ووكيع كلهم عن عبد الله بن سعيد بسنده والصحة والفراغ نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس ، ولم يبين لمن لفظ ، وأخرجه الدارمي عن مكي بن إبراهيم شيخ البخارى فيه كذلك بزيادة ولفظه : ان الصحة والفراغ نعمتان من نعم الله ، والباقي سواء ، وهذه الزيادة هي قوله : من نعم الله ، وقعت في رواية ابن هدى المغيرة ، وقوله : نعمتان ، ثلثية زينة وهي الحالة الحسنة ، وقيل هي المنفعة المفدولة على جهة الاحسان فقهر ، والتعب بالسكون والتحريك ، وقال الجمهورى : هو في البيع بالسكون وفي الرأي بالتحريك ، وعلى هذا فيصح كل منهما في هذا الخبر فان من لا يستعملهما فيما ينبغي فقد غبن لكونه باعهما ببخس ولم يحمدهم راية في ذلك . قال ابن بطال : معنى الحديث ان المرء لا يكون قارضا حتى يكون مكفيا صحيح البدن ، فمن حصل له ذلك فليحرص على أن لا يغبن بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ، ومن شكره امتثال أوامره واجتناب نواهيه ، فمن فرط في ذلك فهو المغبون . وأشار بقوله : كثير من الناس ، الى أن الذي يوفق لذلك قليل . وقال ابن الجوزي : قد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرقا لشغله بالعيش ، وقد يكون مستغنيا ولا يكون صحيحا ، فإذا اجتمعا فقلب عليه السكس من الطاعة فهو المغبون ، وتام ذلك أن الدنيا سرورة الآخرة ، وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة ، فمن استعمل نواحيه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ، ومن استعملها في معصية الله فهو المغبون ، لأن الفراغ يعقبه الفخل والصحة يعقبها السقم ، ولو لم يكن الا الهرم كما قيل :

بسر الفنى طول السلامة والبقاء فكيف ترى طول السلامة يفعل

برد الفنى بعد اعتدال وصحة ينوء اذا دام القيام ويحمل

وقال الطبري : ضرب النبي ﷺ له كتاب مثلا بالناجر الذي له رأس مال ، فهو يبتنى الربح مع سلامة رأس المال ، فطريقة في ذلك أن يتحرى فيمن يامله ويلزم الصديق والحقق لئلا يغبن ، والصحة والفراغ رأس المال ، ويبتنى له أن يامل الله بالايمان ، ومجاهدة النفس وعصو الدين ، ليربح خيري الدنيا والآخرة . وقريب منه قول الله تعالى ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ) الآيات . وعليه أن يجتنب مطاردة النفس ومعاملة الشيطان لئلا يضيع رأس ماله مع الربح . وقوله في الحديث : مغبون فيهما كثير من الناس ، كقوله تعالى ( وقليل من عبادى الشكور ) فالكثير في الحديث في مقابلة القليل في الآية . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي : اختلاف

في أول نعمة الله على العبد قبل الايمان ، وقيل الحياة ، وقيل الصحة ، والاول أولى فانه نعمة مطلقة ، وأما الحياة والصحة فانها نعمة دنيوية ، ولا تكون نعمة حقيقة الا اذا صاحبها الايمان وحينئذ يغني فيها كثير من الناس أى يذهب ربحهم أو ينقص ، فن استرسل مع نفسه الأمانة بالسوء الخالدة إلى الراحة فترك المحافظة على الحدود والمراعاة على الطاعة قد غلب ، وكذلك اذا كان قارضا فان المغلول قد يكون له معصرة بخلاف الشاؤخ فانه يرتفع عنه المعصرة وتقوم عليه الحجة . قوله ( وقال عباس العنبري ) هو بالمهمة والموحدة ابن عبد العظيم أحد الحفاظ ، بصري من أوساط شيوخ البخاري ، وقد أخرجه ابن ماجه عن العباس المذكور فقال في كتاب الزهد من السنن في باب الحكمة منه : حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري قد رآه سواء ، قال الحاكم : هذا الحديث صدر به ابن المبارك كتابه فأخرجه عن عبد الله بن سعيد بهذا الإسناد . قلت : وأخرجه الزمذني والنسائي من طريقه قال الترمذي رواه غير واحد عن عبد الله بن سعيد فرفعه ، ووقفه بعضهم على ابن عباس ، وفي الباب عن أنس انتهى وأخرجه الاسماعيل من طرق عن ابن المبارك ، ثم من وجهين عن اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن سعيد ، ثم من طريق بندار عن يحيى بن سعيد القطان عن عبد الله بن سعيد ، ثم قال : قال بندار ربما حدث به يحيى بن سعيد ولم يرفعه . وأخرجه ابن عدي من وجه آخر عن ابن عباس سرفوطا . قوله ( عن معاوية بن قرة ) أى ابن ابيات المروني ، ولقوة حجة ، ووقع في رواية آدم في فضائل الانصار عن شعبة ، حدثنا أبو ابيات معاوية بن قرة ، وابيات هو القاضي المشهور بالذكاء . قوله ( عن النبي ﷺ قال : اللهم لا عيش الا عيش الآخرة ) في رواية المستملد أن النبي ﷺ قال ، ( فأصبح الانصار والمهاجرة ) تقدم في فضل الانصار بيان الاختلاف على شعبة في لفظ وأمة مطلق عليه رواية شعبة عن قتادة عن أنس وزيادة من زاد فيه أن ذلك كان يوم الخندق فطابق حديث سهل بن سعد المذكور في الذي بعده وزيادة من زاد فيه أنهم كانوا يقولون نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقيتا أبدا : فأجابهم بذلك ، وتقدم في غزوة الخندق من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس أنهم من ذلك كله ، وفيه من طريق حميد عن أنس أن ذلك كان في غداة باردة ولم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم . فلما رأى ما بهم من النصب والجوع قال ذلك . قوله ( الفضيل بن سليمان ) هو بالتصغير وهو النخعي ، صدوق في حفظه شيء . قوله ( وهو يحضر ونحن ننقل التراب ) تقدم في فضل الانصار من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل د خرج النبي ﷺ وهم يحضرون الخندق ، الحديث ، ويجمع بأن منهم من كان يحضر مع النبي ﷺ ومنهم من كان ينقل التراب قوله ( وبصر بنا ) بفتح أوله وخم الصاد المهمة ، وفي رواية الكشميري د وبصر بنا ، من المروزي . قوله ( فأغفر ) تقدم في غزوة الخندق بطريق دأغفر المهاجرين والانصاره وأنه الانفاط المنفولة في ذلك بعضها موزون وأكثرها غير موزون ، ويمكن رده إلى الوزن بضرب من الإحاطة ، وهو غير مقصود اليه بالوزن فلا يدخل هو في القصر . وفي حديث الحديثين إشارة إلى تخيير عيش الدنيا لما يعرض له من التكدير وصرفة القضاء . قال ابن المنذر مناسبة لإيراد حديث أنس وسهل مع حديث ابن عباس الذي تضمنته الترجمة أن الناس قد غلب كثير منهم في الصحة والفراغ لا يثارم عيش الدنيا على عيش الآخرة ، فأراد الإشارة إلى أن العيش الذي اشتغلوا به ليس بشيء بل العيش الذي شغلوا عنه هو المطلوب ، ومن لاقه فهو المغبون

٢ - مَثَلُ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ . وقوله تعالى ( إنما الحياة الدنيا لعبٌ وكفرٌ وزينةٌ وتفاضلٌ بينهم )

وتكثر في الأموال والأولاد، كمثل تخبث أعبب السكرار نبائه، ثم يهيج فقره مُصَفراً، ثم يكون حطاماً، وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان، وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور)

٦٤١٥ - حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « عن سهل قال سمعت النبي ﷺ يقول: موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها، وتندوة في سبيل الله أو روضة خير من الدنيا وما فيها »

قوله ( باب مثل الدنيا في الآخرة ) هذه الترجمة بعض لفظ حديث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق قيس بن أبي حازم عن المستورد بن شداد وفعه « والله ما الدنيا في الآخرة الا مثل ما يحصل أحدكم إصبه في اليم ، فليظن بـم يرجع ، وسنده الى التناهي على شرط البخاري لأنه لم يخرج المستورد ، واقصر على ذكر حديث سهل ابن سعد « موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها ، فان قدر السوط من الجنة اذا كان خيراً من الدنيا فيكون الذي يساويها ما في الجنة دون قدر السوط فيوافق ما دل عليه حديث المستورد ، وقد تقدم شرح قوله « غدوة في سبيل الله » في كتاب الجهاد . قال القرطبي : هذا نحو قوله تعالى ( قل متاع الدنيا قليل ) وهذا بالنسبة الى ذاتها وأما بالنسبة الى الآخرة فلا قدر لها ولا خطر ، وإنما أورد ذلك على سبيل التمثيل والتقريب والا فلا نسبة بين المتناهي وبين ما لا يتناهي ، والى ذلك الاشارة بقوله « فليظن بـم يرجع » ووجهه أن القدر الذي يتعلق بالإصبع من ماء البحر لا قدر له ولا خطر ، وكذلك الدنيا بالنسبة الى الآخرة . والحاصل أن الدنيا كالألأ الذي يتعلق في الإصبع من البحر والآخرة كسائر البحر . ( تبيينه ) : اختلف في بابه « يرجع » فذكر الرامهرمزي أن أهل الكوفة رويوه بالمتأنة قال جعلوا الفعل للإصبع وهي مؤنثة ، ورواه أهل البصرة بالتحانية قال جعلوا الفعل ليم . قلت : أو القواض . قوله ( وقوله تعالى : إنما الحياة الدنيا لعب ولهو - الى قوله - متاع الغرور ) كذا في رواية أبي ذر ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، وعلى هذا فتفتح المهمة في أنها حافظة على لفظ التلاوة ، فان أول الآية ( اعلموا إنما الحياة الدنيا الخ ) ولولا ما وقع من سياق بقية الآية لجوزت أن يكون المصنف أراد الآية التي في القتال وهي قوله تعالى ( إنما الحياة الدنيا لعب ولهو ، وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ) الآية . قال ابن عطية : المراد بالحياة الدنيا في هذه الآية ما يختص بدار الدنيا من تصرف ، وأما ما كان فيها من الطاعة وما لا بد منه مما يقيم الأرد ويعين على الطاعة فليس مراداً هنا ، والوينة ما يتزين به بما هو خارج عن ذات الشيء . مما يحسن به الشيء ، والتفاخر يقع بالنسب ظالماً كمادة الحرب ، والتكاثر ذكر متعلقه في الآية ، وصورة هذا المثال أن المرء يولد فينشأ فيتموى فيكسب المال والولد ويراسي ، ثم يأخذ بعد ذلك في الانخراط فيشيب ويضعف ويسقم وتصبه التواضع من مرضى وتقص ماله وهز ، ثم يموت فيضمحل أمره ويصير ماله لغيره وتغير رسومه ، طاله كحال أرض أصابها مطر فنبت عليها العشب نباتاً مذهباً أنيقاً ثم حاج أي يبس واصفر ثم تحطم وتفرق الى أن اضحل ، قال : واختلف في المراد بالكفار ، قيل : جمع كافر بالله لانهم أشد تعظيماً للدنيا وإعجاباً بمحاسنها وقيل : المراد بهم الزواح مأخوذ من كفر الحب في الأرض أي سقوه بها ، وخصم بالذكر لانهم أهل البحر



بالتبات فلا يسجد لهم الا المعجب حقيقة . انتهى ملخصا . وقوله في آخر الآية ﴿ وفي الآخرة عذاب شديد ﴾ قال  
 الثغراء : لا يوقف على شديد لأن تقدير الكلام أنها إما عذاب شديد وإما مغفرة من الله ورضوان . واستحسن  
 غيره الوقف على شديد لما فيه من المبالغة في التنفير من الدنيا والتقدير للكافرين ، وببندى ﴿ ومغفرة من الله  
 ورضوان ﴾ أي للؤمنين . وقيل : ان قوله ﴿ وفي الآخرة ﴾ قسم لقوله ﴿ انما الحياة الدنيا لعب ولهو ﴾  
 والاول صفة الدنيا وهي اللعب وسائر ما ذكر ؛ والثاني صفة الآخرة وهي عذاب شديد لمن عصي ومغفرة  
 ورضوان لمن أطاع . ولما قوله ﴿ وما الحياة الدنيا إلخ ﴾ نورا أكد لما سبق أي نذر من ركن إليها ، وأما التثني  
 فهي له بلاغ الى الآخرة . ولما أورد الفزالي حديث المذود في الأحياء عقبه بأن قال ما ملخصه : اعلم أن مثل  
 أهل الدنيا في غفلتهم كمثل قوم ركبوا سفينة فانتروا الى جزيرة معشبة فخرجوا لقضاء الحاجة فحذروا الملاح  
 من التأخر فيها وأمرهم أن يقيموا بقدر حاجتهم وحذروهم أن يقلع بالسفينة ويتركهم ، فبادر بعضهم فرجع سريعا  
 فصادف أحسن الأمكنة وأوسعها فاستقر فيه ، وانقسم الباقيون فرقا الاول استغرق في النظر الى أثمارها الموقوفة  
 وأثمارها المطردة وثمارها الطيبة وجواهرها ومعادنها ، ثم استيقظ فبادر الى السفينة فلقى مكانا دون الاول فوجد  
 في الجبل ، الثانية كالاول لكنها أكلت على تلك الجواهر والثمار والأزهار ولم تسمح لنفسه لتركها لحمل منها ما قدر  
 عليه فتعاضل بجمعه وحمله فوصل الى السفينة فوجد مكانا أضيق من الاول ولم تسمح نفسه برمي ما استصعبه فصار  
 مثقالا به ، ثم لم يلبث أن ذبلت الأزهار وبست الثمار وهاجت الرياح فلم يجد بدا من إلقاء ما استصعبه حتى نجسها  
 بمشاشة نفسه ، الثالثة تولعت في الفياض وغفلت عن وصية الملاح ثم سموا نداء بالرحيل فرت فوجدت السفينة  
 سارت فبقيت بما استصعبت في القبر حتى هلكت ، والرابعة اشتدت بها الفاقة من سماع النداء وسارت السفينة  
 فتقسموا فرقا منهم من أفرسته الباع ومنهم من تاه على وجهه حتى هلك ومنهم من مات جوعا ومنهم من نهشته  
 الحيات ، قال : فهذا مثل أهل الدنيا في اشتغالهم بمحظوظهم العاجلة وغفلتهم عن طائفة أمرهم . ثم ختم بأن قال :  
 وما أقبح من يدعي أنه بصير فافل أن يفتخر بالاحجار من الذهب والفضة والحكيم من الازهار والثمار وهو  
 لا يصحبه شيء من ذلك بعد الموت . والله المستعان

### ٣ - باب قول النبي ﷺ « كن في الدنيا كأنك غريب ، أو طائر سبيل »

٦٤١٦ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا محمد بن عبد الرحمن أبو النذر الطفاوي عن سليمان الأحمش

قال حدثني مجاهد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي فقال : كن في الدنيا  
 كأنك غريب أو طائر سبيل . وكان ابن عمر يقول « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ، وإذا أصبحت فلا  
 تنتظر المساء . وخذ من صحتك لمرضك ، ومن حياتك لموتك »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : كن في الدنيا كأنك غريب ) هكذا ترجم ببعض الخبر إشارة الى ثبوت رفع  
 ذلك الى النبي ﷺ وأن من رواه موقوفا قصر فيه . قوله ( عن الأعمش ) أي مجاهد ( أنكر العقيلي هذه القصة  
 وهي ) حدثني مجاهد ، وقال : انما رواه الأعمش بصيغة د عن مجاهد ، كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه وكذا  
 د - ٢٠ ج ١١ ص ١١٠

أصحاب الطفاوى عنه ، وتفرد ابن المدينى بالتصريح قال ولم يسمه ، الأعمش من مجاهد وإنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه فدلّسه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق الحسن بن قزعة ، حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوى عن الأعمش عن مجاهد ، بالنعنة وقال : قال الحسن بن قزعة ما سألتني يسى بن معين إلا عن هذا الحديث ، وأخرجه ابن حبان في « روضة العقلاء » من طريق محمد بن أبي بكر المقدسى عن الطفاوى بالنعنة أيضا وقال : مكشاة مدة أظن أن الأعمش دلسه عن مجاهد وإنما سمعه من ليث حتى رأيت على بن المدينى رواه عن الطفاوى فصرح بالتحديث ، يشير إلى رواية البخارى التى فى الباب . قلت : وقد أخرجه أحمد والترمذى من رواية سفيان الثورى من ليث بن أبي سليم عن مجاهد ، وأخرجه ابن عسى فى الكامل من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى لقتاته عن مجاهد ، وليث وأبو يحيى ضعيفان والمدة على طريق الأعمش ، ولحديث طريق أخرى أخرجه النسائى من رواية عبدة بن أبى لبابة عن ابن عمر مرفوعا ، وهذا ما يقرى الحديث المذكور لأن رواه من رجال الصحيح ، وإن كان يختلف فى سماح عبدة من ابن عمر . قوله ( أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي ) فيه تبيين ما أهتم فى رواية ليث عند الترمذى « أخذ ببعض جسدى » والمنكب بكسر الكاف جمع العضد والكتف ، وضبط فى بعض الاصول بالثنية قوله ( كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ) قال الطيبى : ليست أو لك بل للتخيير والاباحة ، والأحسن أن تكون بمعنى بل ، فذهب الناسك الحال لك بالغريب الذى ليس له مسكن بأرضه ولا مسكن ببلده ، ثم ترقى وأضرب عنه إلى عابر السبيل لأن الغريب قد يمكن فى بلد الغربة بخلافه عابر السبيل القاصد لبلد شامع وبينهما أودية مرديّة ومفاوز مهلكة وقطاع طريق فإن من شأنه أن لا يقيم لحظ ولا يسكن لحد ، ومن ثم عقبه بقوله « إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح الخ » وقوله « وعد نفسك فى أهل القبور » ، والمعنى احتضر حائرا ولا تفكر ، فالك إن قصرت انتظمت وهاكك فى تلك الاودية . وهذا معنى المشبه به ، وأما المقصود فهو قوله « وحذ من صحتك لمرضك » أى أن العمر لا يخلو عن صحة ومرضى ، فإذا كنت صحيحا فمر سبب المرض وزد عليه بقدر قوتك ما دامت فيك قوة بحيث يكون ما بك من تلك الزيادة قائما مقام ما له بفترت حالة المرض والضعف ، زاد عبدة فى روايته عن ابن عمر « اعبد الله كأنك تراه وكن فى الدنيا حديث » ، وزاد ليث فى روايته « وعد نفسك فى أهل القبور » وفى رواية سعيد بن منصور « وكأنك عابر سبيل » وقال ابن بطال : لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم إذا لا يكاد يمر بمن يعرفه متأنفا به نور ذليل فى نفسه عاتف ، وكذلك عابر السبيل لا ينفذ فى سفره إلا بقوته عليه وتخليقه من الأتال غير مثبت بما يمنه من قطع سفره معه زاده وراحته يلقاه إلى بغيته من قصده شبه بها ، وفى ذلك إشارة إلى إبطار الزمن فى الدنيا وأخذ البقرة منها والذكفان ، فكذا لا يحتاج المسافر إلى أكثر ما يلبس إلى غاية سفره فكذلك لا يحتاج المؤمن فى الدنيا إلى أكثر ما يلبس المحل . وقال غيره : هذا الحديث أصل فى الحجة على الأخ عن الدنيا والزهد فيها والاحتقار لها والفتاة فيها بالبلغة . وقال السورى : معنى الحديث لا تركز إلى الدنيا ولا تتخذها وطنا ولا تهتد نفسك بالبقاء فيها ولا تهملق منها بما لا يتعلق به الغريب فى هجر وطنه . وقال غيره : عابر السبيل هو المار على الطريق طالبا وطنه فالمرء فى الدنيا كعبد أرسله سيده فى حاجة إلى غير بلده فحاشا له أن يبادر بفعل ما أرسل فيه ثم يعود إلى وطنه ولا يتعلق بشيء غير ما هو فيه . وقال غيره : المراد أن ينزل المؤمن نفسه فى الدنيا منزلة الغريب محلا يعلق قلبه بشيء من بلد الغربة ، بل قلبه متعلق بوطنه الذى يرجع

إليه ، ويجعل أمانته في الدنيا ليقضى حاجته وجهازه الرجوع الى وطنه ، وهذا شأن الغريب ، أو يكون كالسافر لا يستقر في مكان يمينه بل هو دائم السير الى بلد الإقامة . واستشكل عطف جابر السبيل على الغريب وقد تقدم جواب الطيبي ، وأجاب الأكرمانى بأنه من عطف السام على الخاص ، وفيه نوع من الترقى لأن نطقه أقل من تعلقات الغريب المقيم . **قوله** (وكان ابن عمر يقول) في رواية ليث : « وقال لي ابن عمر إذا أصبحت ، الحديث . **قوله** (وخذ من صحتك) أى زمن صحتك (لمرضك) في رواية ليث : « صحتك ، والمعنى اشتغل في الصحة بالطاعة بحيث لو حصل تقصير في المرض لا يجبر بذلك . **قوله** (ومن جبابك لموتك) في رواية ليث : « قبل موتك ، وزاد : فانك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غدا ، أى هل يقال له شق أو سعيد ، ولم يرد اسمه الخاص به فإنه لا يتغير . وقيل المراد هل هو حي أو ميت . وهذا الزند الموقوف من هذا تقدم يحصل معناه في حديث ابن عباس أول كتاب الرقاق ، وجاء معناه من حديث ابن عباس أيضا مرفوعا أخرجه الحاكم ، **قوله** (قال لرجل وهو يمظه : اغتم نخما قبل خمي ، شبابك قبل هرمك ، وصحتك قبل سقمك ، وغناك قبل فقرك ، وفراخك قبل شغلك ، وحياتك قبل موتك ، وأخرجه ابن المبارك في الزهد ، بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون ، قال بعض العلماء : كلام ابن عمر منزع من الحديث المرفوع ، وهو منضم إياه قصر الأمل ، وأن العاقل ينبغي له إذا أمسى لا ينتظر الصباح وإذا أصبح لا ينتظر المساء ، بل يظن أن أجله مدركه قبل ذلك . قال : **قوله** « وخذ من صحتك الخ ، أى اعمل ما تلقى ففمه بعد موتك ، وبإحدى أيام صحتك بالعمل الصالح فإن المرض قد يطأ فيمتنع من العمل فيستحي على من فرط في ذلك أنه يصل إلى المعاد بغير زاد . ولا يمرض ذلك الحديث الماضي في الصحيح ، إذا مرض المبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحيحا مقبلا ، لأنه ورد في حق من يعمل ، والتحذير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئا ، فإنه إذا مرض ندم على تركه العمل ، وعجز لمرضه عن العمل فلا يفيد الفهم . وفي الحديث من العلم أعداء المتعلم عند القدماء والموعوظ عند الموعظة وذلك لأنهم لا يفسدون ، ولا يفعل ذلك غالبا إلا بمن يعمل إليه ، وفيه غلاظة الواحدة وإرادة الجمع ، وحرص النبي **ﷺ** على إسهال الخير لأمته ، والحض على ترك الدنيا والاقتصار على ما لا بد منه

٤ - **باب في الأمل وطوله** . وقول الله تعالى ﴿ فَمَنْ رُخِرَ عَنْ التَّائِبِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ ، وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْفُرُورِ . ذَرُّهُمْ يَا قُلُلَا وَبِمَعِيَّتِهِمْ الْأَمَلُ ، فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وقال علي بن أبي طالب « أرغمت الدنيا مدبرة ، وأرغمت الآخرة مقبلة ، واسكل واحدة منهما بطن ، فـكـونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من أبناء الدنيا ؛ فإنَّ اليومَ عملٌ ولا حساب ، وغداً حسابٌ ولا عمل » . بمزحه : بمعايله

٦٤١٧ - **حديث** صدقة بن الفضل ، أخبرنا يحيى بن سعيد عن سفيان قال حدثني أبي عن مُنذِر عن ربيع بن خثيم « عن عبد الله رضي الله عنه قال : **خطأ** النبي **ﷺ** خطأ مُرَبَّعاً ، وخط خطأ في الوسيط خارجاً منه ، وخط خطأ صفراً إلى هذا الذي في الوسيط من جانبه الذي في الوسيط وقال : هذا الإنسان ؛ وهذا أجله ميط »

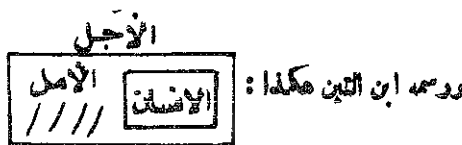
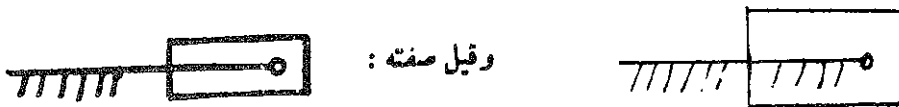
به - أو قد أحاط به - وهذا القى هو خارج أمه ، وهذه الخطط العنار الأراض ، فان أخطأ هذا شهته هذا ، وإن أخطأ هذا شهته هذا »

٦٤١٨ - حدثنا مسلم حدثنا همام عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك قال :

خط النبي ﷺ خطوطاً فقال : هذا الأمل وهذا الأجل ، فهنا هو كذلك إذ جاءه الخط الأقرب ،

قوله ( باب في الأمل وطوله ) الأمل بفتحين رجاء ما تحبه النفس من طول عمر وزيادة غنى ، وهو قريب المعنى من التيقن . وقيل الفرق بينهما أن الأمل ما تقدم له سبب والتيقن بخلافه . وقيل لا ينفك الإنسان من أمل ، فان فاته ما أمه هزل على التيقن . ويقال الأمل إرادة الشخص تحصيل شيء يمكن حصوله فإذا فاته تمناه . قوله ( وفوله تعالى فمن زحرج عن النار وأدخل الجنة فقد فاز الآية ) كذا للنسفي وساق في رواية كريمة وغيرها إلى الغرور ، وقع في رواية أبي ذر إلى قوله : فقد فاز ، والمطلوب هنا ما سقط من روايته وهو الإشارة إلى أن متعلق الأمل ليس بشيء لانه متاع الغرور ، شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلس به على المستام ويغتره حتى يغتر به ثم يقين له فساد وروادته ، والغبطان هو المدلس وهو الغرور بالفتح الناقص . عنه الغرور بالضم ، وقد قرئ في الشاذ هنا بفتح الفين أي متاع الشيطان ، ويجوز أن يسكون بمعنى المفعول وهو المذروح فتتفق القراءتان . قوله ( بمزحرجه بمباهمة ) وقع هذا في رواية النسفي وكذا لابن ذر عن المستمل والكشميني ، والمراد أن معنى قوله ( زحرج ) في هذه الآية فمن زحرج برعد ، وأصل الزحرجة الأزالة ، ومن أزيل عن الشيء فقد برعد منه . وقال الكرماني : مناسبة هذه الآية للترجمة أنه في أول الآية ( كل نفس ذائقة الموت ) وفي آخرها ( وما الحياة الدنيا ) أو أن قوله ( فمن زحرج ) مناسب لقوله ( وما هو بمزحرجه ) وفي تلك الآية ( يود أحدهم لو يصر ألف سنة ) . قوله ( وفوله ذرم يأكلوا ويتمتعوا الآية ) كذا لابن ذر . وساق في رواية كريمة وغيرها إلى ( يملكون ) وسقط قوله وفوله ، للنسفي ، قال الجمهور هي طامة ، وقال جماعة هي في الكفارة خاصة والأمر فيه للتهديد ، وفيه زجر عن الانهماك في ملاذ الدنيا . قوله ( وقال علي بن أبي طالب ارتحلت الدنيا مدبرة الخ ) هذه قطعة من أثر أمل جاء عنه موقوفاً وسرفوعاً ، وفي أوله شيء مطابق للترجمة صريحاً ، فعند ابن أبي شيبة في « المصنف » وابن المبارك في « الزهد » من طرق عن اسماعيل بن أبي خالد وزيد الإياشي عن رجل من بني عامر ، وسمى في رواية لابن أبي شيبة مهاجر العامري ، وكذا في « الحلية » من طريق أبي مریم عن زبيد عن مهاجر بن حبيب قال : قال علي « إن أخوف ما أعاف عليكم اتباع الهوى وطول الأمل ، فاما اتباع الهوى فيصعد عن الحق ، وأما طول الأمل فينسى الآخرة . ألا وإن الدنيا ارتحلت مدبرة ، العديبة كالذي في الأصل سواء ، ومهاجر المذكور هو العامري المبهمة قبله وما عرف حاله ، وقد جاء سرفوعاً أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب قصر الأمل » من رواية النعمان بن حذيفة عن علي بن أبي حفصة مولى علي بن أبي طالب أن رسول الله ﷺ قال : ان أشد ما أتخوف عليكم نخستين ، فذكر معناه والبيان وشيخه لا يعرفان ، وجاء من حديث جابر أخرجه أبو عبد الله بن منده من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه عن جابر سرفوعاً ، والمنكدر ضعيف ، وتابعه علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ

ابن المنكدر يتلمه وهو ضعيف أيضا وفي بعض طرق هذا الحديث ، فاتباع الهوى يصرف بقلوبكم عن الحق ، وطول الأمل يصرف همكم إلى الدنيا ، ومن كلام علي أخذ بعض الحكماء قوله ، الدنيا مدبرة والآخرة مقبلة فعجب لمن يقبل على المدبرة ويدبر على المقبلة ، وورد في ذم الاسترسال مع الأمل حديث أنس وفمه ، أربعة من الضفاد : جود السمين ، وقسوة القلب ، وطول الأمل ، والحرص على الدنيا ، أخرجه البزار : وعن عبد الله بن عمرو وفمه « صلاح أول هذه الأمة بالزهادة واليقين ، وهلاك آخرها بالابغى والأمل » أخرجه الطبراني وابن أبي الدنيا ، وقيل أن قصر الأمل حقيقة الزهد ، وليس كذلك بل هو سبب ، لأنه من قصر أمه زهد ، ويتولد من طول الأمل المكمل عن الطاعة ، والقنوط بالتوبة ، والرغبة في الدنيا ، والسيان الآخرة ، والقسوة في القلب ، لأن وقته وصفاءه إنما يقع بتذكير الموت والقبر والثواب والعقاب وأحوال القيامة كما قال تعالى ( فطال عليهم الأمد ففت قلوبهم ) وقيل : من قصر أمه قل همه وتنور قلبه ، لأنه إذا استحضر الموت اجتهد في الطاعة ، وقل همه ، ورضى بالتفليل . وقال ابن الجوزي : الأمل مذموم للناس إلا لعلماء ، فلوأملهم لما صنفوا ولا ألغوا . وقال غيره : الأمل مطبوع في جميع بني آدم كما سيأتي في الحديث الذي في الباب بعده ولا يزال قلب الكبير شابا في اثنتين حب الدنيا وطول الأمل ، وفي الأمل سر لطيف لأنه لوأمل ما انتهى أحد بمعيش ولا طابت نفسه أن يشرع في عمل من أعمال الدنيا ، وإنما المذموم منه الاسترسال فيه وعدم الاستعداد لأمر الآخرة ، فمن سلم من ذلك لم يكف بأوائله . وقوله في أثر علي « فإن اليوم عمل ولا حساب ، وهذا حساب ولا عمل ، جعل اليوم نفس للعمل والمحاسبة وبالغة وهو كقولهم نهاره صائم ، والتقدير في الموضعين ولا حساب فيه ولا عمل فيه ، وقوله « ولا حساب ، بالفتح بغير تنوين ويجوز الرفع منونا ، وكذا قوله ولا عمل . قوله ( يحيى بن سعيد ) هو القطان ، وسفيان هو الثوري ، وأبو جهم سعيد بن مسروق ، ومنذر هو ابن يحيى الثوري ووقع في رواية الأسماعيلي « أبو يحيى ، فقط ، والربيع بن خثيم ؟ معجمة ومثناة مفر . وعبد الله هو ابن مسعود ومن الثوري فمعهذا كوفيون . قوله ( خط النبي ﷺ خطا مربعا ) الخط الرسم والشكل ، والمربع المستوي الزوايا قوله ( وخط خطا في الوسط عارجا منه وخط خططا صغارا إلى هذا الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط ) قيل هذه صفة الخط :



والاول المعتمد ، وسياق الحديث يتنزل عليه ، فالاشارة بقوله « هذا الانسان » الى النقطة الداخلة ، وبقوله « وهذا أجله محيط به » الى المربع ، وبقوله « وهذا الذي هو خارج أمه » الى الخط المستطيل المنفرد ، وبقوله « وهذه الى الخطوط » وهي مذكورة على سبيل المثال لأن المراد انحصارها في عدد معين ، ويؤيده قوله في حديث أنس بعده « لاجل هذه الخطوط » فانه أشار به الى الخط المحيط به ، ولا شك أن الذي يحيط به أقرب اليه من الخارج عنه ، وقوله « خططا » يضم المعجمة والطاء الاولى للاكثر ويجوز فتح الطاء ، وقوله « هذا الانسان » مبتدأ وخبر أي هذا الخط هو الانسان على التثنية . قوله ( وهذه الخطوط ) بالضم فيهما أيضا ، وفي رواية المستعمل والسرخسي « وهذه الخطوط » . قوله ( الاعراض ) جمع عرض بفتحين وهو ما ينفع به في الدنيا في الخير وفي الشر ، « العرض بالسكون ضد الطويل » ، ويطلق على ما يقابل النقيض والمراد هنا الاول . قوله ( تنهش ) بالنون والدين المعجمة أي أصابه . واستفصلت هذه الاشارات الأربع مع أن الخطوط ثلاثة فقط وأجل الكرماني بأن لخط الداخل اعتبارين : فالمدار الداخل منه هو الانسان والخارج أمه ، والمراد بالاعراض الآفات المعارضة له فان سلم من هذا لم يسلم من هذا وان سلم من الجميع ولم تصبه آفة من مرض أو فقد مال أو فقد ذلك بغته الاجل . والحاصل أن من لم يمت بالسبب مات بالاجل . وفي الحديث إشارة الى الحضي على نهر الامل والاستعداد لبغته الاجل . وجب بالتحش وهو لدخ ذاته السم مبالغة في الاصابة والهلاك . قوله ( حدثنا مسلم ) هو ابن ابراهيم ، وثبت كذلك في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن عبد العزيز بن سلام عنه . قوله ( حمام ) هو ابن يحيى وثبت كذلك في رواية الاسماعيل . قوله ( عن إسحق ) في رواية الاسماعيل « حدثنا إسحق » وهو ابن أخى أنس لأمه . قوله ( خطوطا ) قد فسرت في حديث ابن مسعود . قوله ( فبينما هو كذلك ) في رواية الاسماعيل « يأمل » وعند البيهقي في الوهد من وجه عن إسحق سياق المتن أتم منه ولفظه « خط خطوطا وخط خطا ناحية ثم قال هل تدرون ما هذا ؟ هذا مثل ابن آدم ومثل التني » ، وذلك الخط الامل ، بينما يأمل اذ جاء الموت ، وانما جمع الخطوط ثم اقتصر في التفصيل على اثنين اختصارا ، والثالث الانسان ، والرابع الآفات . وقد أخرج الترمذي حديث أنس من رواية حماد بن سلمة عن حبيب الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بلفظ « هذا ابن آدم وهذا أجله » ووضع يده عند فمائه ثم بسطها فقال : « ثم أمه » ، ثم أجله ، أي ان أجله أقرب اليه من أمه . قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد . قلت : أخرجه أحمد من رواية علي بن علي عن أبي المتوكل عنه ولفظه « ان النبي ﷺ غرز عودا بين يديه ثم غرد الى جنبه آخر ثم غرد الثالث فابده ثم قال : هذا الانسان وهذا أجله وهذا أمه » ، والاحاديث متوافقة على أن الاجل أقرب من الامل

ه - باب من بلغ سبعين سنة فقد أضر الله إليه في العمر

لقوله تعالى ﴿ أَوَلَمْ نُنَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرْ ، وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ﴾

٩٤١٩ - حدثنا عبد السلام بن مطهر حدثنا عمر بن علي عن مَعْنٍ بن محمد الزيفاري عن سعيد بن أبي

سعيد القبري « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أضر الله إلى امرئ أخر أجله حتى يبلغه سبعين سنة »

تأجّه أبو حازم وابن مبلان عن القبري

٦٤٢٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أبو صفوان عهد الله بن سعيد أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : لا يزالُ قلبُ الكبير شاباً في اثنتين : في حب الدنيا ، وطولِ الأمل » . قال ليث عن يونس - وابن وهب عن يونس - عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد وأبو سلمة

٦٤٢١ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام حدثنا قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يسكب ابنُ آدمَ ويسكبُ منه اثنتان : حب المال ، وطولِ العمر » . رواه شعبه عن قتادة

**قوله** ( باب من بلغ ستين سنة فقد أهدر الله إليه في العمر ، لقوله تعالى : أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ) كذا للأكثر ، وسقط قوله « لقوله تعالى ، وفي رواية النفس » يعني الشيب « وثبت قوله يعني الشيب في رواية أبي ذر وحده ، وقد اختلف أهل التفسير فيه فلاكثر على أن المراد به الشيب لأنه يأتي في سن العكولة فما بعدها ، وهو علامة لمخارقة سن الصبي الذي هو مظنة الطهر ، وقال علي : المراد به النبي ﷺ ، واختلفوا أيضا في المراد بالتمعير في الآية على أقوال : أحدها أنه أربعون سنة ، نقله الطبري عن عسروق وغيره ، وكأنه أخذه من قوله « بلغ أشده وبلغ أربعين سنة » . والثاني ست وأربعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن ابن عباس وتلا الآية ، ورواه رجل الصحيح ، إلا ابن خثيم فهو صدوق وفيه ضعف . والثالث سبعون سنة أخرجه ابن مردويه من طريق عطاء عن ابن عباس قال ( أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر وجاءكم النذير ) فقال نزلت نصيرا لأبناء السبعين ، وفي إسناده يحيى بن ميعون وهو ضعيف . الرابع ستون ، ونسك فأنه حديث الباب وورد في بعض طرقه التصريح بالمراد ، فأخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق سعيد بن سليمان عن عهد العزيز بن أبي حلام عن أبيه عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة بلفظ « والعمر الذي أهدر الله فيه لابن آدم ستون سنة : أولم نعمركم ما يتذكر فيه من تذكر » ، وأخرجه ابن مردويه من طريق حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل بن سعد مثله . الخامس التردد بين الستين والسبعين أخرجه ابن مردويه من طريق أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ « من عمر ستين أو سبعين سنة فقد أهدر الله إليه في العمر » ، وأخرجه أيضا من طريق معتمر بن سليمان عن معمر عن رجل من غفار يقال له محمد عن سعيد عن أبي هريرة بلفظ « من بلغ الستين والسبعين ، ومحمد الغفاري هو ابن معن الذي أخرجه البخاري من طريقه اختلف عليه في لفظه ، كما اختلف على سعيد المقبري في لفظه ، وأصح الأقوال في ذلك ما ثبت في حديث الباب ، ويدخل في هذا حديث « معترك المنابا ما بين ستين وسبعين » أخرجه أبو يعلى من طريق إبراهيم بن الفضل عن سعيد عن أبي هريرة ، وإبراهيم ضعيف . **قوله** ( حدثنا عبد السلام بن مطهر ) بضم أوله وقع المهمة وتشديد الهاء المفتوحة ، وشيخه حماد بن علي هو المقدمي ، وقد تقدم بهذا الإسناد إلى أبي هريرة حديث آخر وذكرت أنه عمر مدلس وأنه أوردته بالتحفة وبيئت هذا البخاري في ذلك أنه وجد من وجه آخر مصرح فيه بالنسج ، وأما هذا الحديث فقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن رجل من بني غفار عن سعيد المقبري بنحوه ، وهذا الرجل المجهول هو معن بن محمد الغفاري ، فهو متابعة قوية لعمر بن علي

أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن معمر ، ووقع لشيخه فيه ولم يلبس هذا موضع بيبانه . **قوله** ( أَعذر الله ) الإعذار لإزالة العذر ، والمعنى أنه لم يبق له اعتذار كأن يقول لو مد لي في الأجل لفعلت ما أمرت به ، يقال أعذر إليه إذا بلغه أقصى العافية في العذر ومكنته منه . وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له فلا ينبغي له حينئذ إلا الاستغفار والطاعة والأقبال على الآخرة بالكفاية ، ونسبة الإعذار إلى الله مجازية والمعنى أن الله لم يترك للعبد سببا في الاعتذار يتمسك به . والمآصل أنه لا يعاقب إلا بعد حجة . **قوله** ( آخر أجله ) يعني أطاله ( حتى يملئه ستين سنة ) وفي رواية معمر : لقد أعذر الله إلى عبد أحياء حتى يبلغ ستين سنة أو سبعين سنة ، لقد أعذر الله إليه ، لقد أعذر الله إليه . **قوله** ( تابعه أبو حازم وابن عجلان عن المقبري ) أما متابعة أبي حازم وهو سلمة بن دينار فأخرجها الاسماعيل من طريق عبد العزيز بن أبي حازم ، حدثني أبي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، كذا أخرجه الحفاظ عن عبد العزيز بن أبي حازم ، وعالفهم هارون بن معروف قرواه عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أخرجه الاسماعيل ، وأدعاه بين سعيد وأبي هريرة فيه رجلا من الزيد في متصل الأسانيد ، وقد أخرجه أحمد والنسائي من رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بغير واسطة . وأما طريق محمد بن عجلان فأخرجه أحمد من رواية سعيد بن أبي أيوب عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ : ومن أنت عليه ستون سنة فقد أعذر الله إليه في العمر ، قال ابن بطال : إنما كانت التون حدا لهذا لأنها قريبة من المعرك وهي سن الانابة والخدوع وترقب النية فهذا إعذار بعد إعذار لطفا من الله بعباده حتى تظلم من حالة الجهل إلى حالة العلم ، ثم أعذر اليهم فلم يعاقبهم إلا بعد الحجج الواضحة ، وإن كانوا فطروا على حب الدنيا وطول الأمل ، لسكنهم أمروا بمجاهدة النفس في ذلك ليمثلوا ما أمروا به من الطاعة وينزجروا عما نهوا عنه من المعصية . وفي الحديث إشارة إلى أن استكمال الستين مظنة لانقضاء الأجل . وأصرح من ذلك ما أخرجه الترمذي بسند حسن إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفته : أعمار أمي ما بين الستين إلى السبعين ، وأتلم من يجوز ذلك . قال بعض الحكماء : الأسنان أربعة سن الطفولية ، ثم الشباب ، ثم الكهولة ، ثم الشيخوخة وهي آخر الأسنان ، وغالب ما يكون ما بين الستين والسبعين حينئذ يظهر ضعف القوة بالنقص والانحطاط ، فينبغي له الأقبال على الآخرة بالكفاية لاستحالة أن يرجع إلى الحالة الأولى من النشاط والقوة . وقد استنبط منه بعض الفقهاء أن من استكمل ستين فلم يسجد مع القدرة فإنه يكون مقصرا وبأنهم إن مات قبل أن يسجد ، بخلاف ما دون ذلك . الحديث الثاني ، **قوله** ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . **قوله** ( لا يزال قلب الكبير شابا في اثنتين : في حب الدنيا وطول الأجل ) المراد بالأجل هنا حجة طول العمر ، فسر حديث أنس الذي بعده في آخر الباب ، وسماه شابا إشارة إلى قوة استحكام حبه للمال ، أو هو من باب التماثلة والمطابقة . **قوله** ( قال ليث عن يونس ، وابن وهب عن يونس ، عن ابن شهاب أخبرني سعيد ) هو ابن المسيب ( وأبو سلمة ) يعني كلاهما عن أبي هريرة . أما رواية ليث وهو ابن سعد فوصلها الاسماعيل من طريق أبي صالح كاتب الليث : حدثنا الليث حدثني يونس هو ابن يزيد عن ابن شهاب أخبرني سعيد وأبو سلمة عن أبي هريرة ، بلفظه إلا أنه قال : المال ، بدل الدنيا . وأما رواية ابن وهب فوصلها مسلم عن حرملة عنه بلفظ : قلب الصبي شاب على حب اثنتين : طول الحياة وحب المال ، وأخرجه الاسماعيل عن طارق بن سويد عن يونس



مثل رواية ابن وهب سواء ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن أبي هريرة بزيادة في أوله قال : إن ابن آدم يضعف جسمه وينحل لحمه من الكبر وقلبه شاب . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا مسلم ) كذا لا في ذكر غير منسرب ، وغيره . حدثنا مسلم بن إبراهيم ، وهشام هو المستوثق . **قوله** ( يكبر ) بفتح الموحدة أى يظن في السن . **قوله** ( ويكبر معه ) بضم الموحدة أى يعظم ، ويجوز الفتح ، ويجوز العزم في الأول تعبيرا عن الكثرة وهى كثرة عدد السنين بالعظم . **قوله** ( اثنتان حب المال وطول العمر ) في رواية أبي حوالة عن قتادة عند مسلم . يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال ، والحرص على العمر ، ثم أخرجه من طريق ثعالب بن هشام عن أبيه قاله بمثله . **قوله** ( رواه شعبة عن قتادة ) وصحله مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة ولفظه وسمعت قتادة يحدث عن أنس ، ينحوه ، وأخرجه أحمد عن محمد بن جعفر بلفظ يهرم ابن آدم ويجب منه اثنتان ، وقائدة هذا التعليق دافع قوم الانقطاع فيه لكون قتادة مدلسا وقد ضعفه ، لكن شعبة لا يحدث عن المدلسين إلا بما علم أنه داخل في سماعتهم فيستوى في ذلك التصريح والعنف منه بخلاف غيره . قال الزورى هذا مجاز واستعارة ومعناه : إن قلب الشيخ كامل الحب البال متحكم في ذلك كاحتكام قوة الغالب في شبابه ، هذا صوابه ، وقيل في تفسيره غير هذا بما لا يرتضى ، وكأنه أشار إلى قول عياض : هذا الحديث فيه من المطابقة وبديع الكلام الغاية ، وذلك أن الشيخ من شأنه أن تكون آماله وحرصه على الدنيا قد بليت على بلاء جسمه إذا انقضى عمره ولم يبق له إلا انتظار الموت ، فلما كان الأمر بضده ذم . قال : والتعبير بالغالب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذى هو في الشباب أكثر ويزم اليق لسكثرة الرجاء عادة عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذائهم في الدنيا . قال القرطبي : في هذا الحديث كرامة الحرص على طول العمر وكثرة المال وأن ذلك ليس بمحمود . وقال غيره : الحكمة في التخصيص بهذين الأمرين أن أحب الأشياء إلى ابن آدم نفسه ، فهو راغب في بقائها فأحب لذلك طول العمر ، وأحب المال لأنه من أعظم الأسباب في دوام الصحة التى ينشأ عنها غالبا طول العمر ، فكلما أحس بقرب نفاد ذلك أشد حبه له ورغبته في دوامه . واستدل به على أن الإرادة في الكتاب خلافا لما قال أنها في الرأس ، قال المازرى . ( تنبيه ) : قال الكرماني كان ينبغى له أن يذكر هذا الحديث في الباب السابق يعنى : باب في الأمل وطوله . قلت : ومناسبة للباب الذى ذكره فيه ليست بعيدة ولا خفية

## ٦ - باب العمل الذى ينبغى به وجه الله . فيه سعد

٦٤٢٢ - **حدثنا** معاذ بن أسيد أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري قال أخبرني محمود بن

الريبع - وزعم محمود أنه عقل رسول الله ﷺ ، وقال عقل نجة مجها من دلو كانت في دارهم

٦٤٢٣ - قال سمعت عثمان بن مالك الأنصاري ثم أحد بنى سالم قال : هذا هو رسول الله ﷺ

فقال : إن يوفى عهد يوم القيامة يقول لا إله إلا الله يبتلى بها وجه الله إلا حرّم الله عليه النار .

٦٤٢٤ - **حدثنا** قتيبة حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن

١ - ١١٠ هـ

رسول الله ﷺ قال : يقول الله تعالى : مالم يدي المؤمن جَزَاءَ إِذَا قَبَضْتُ صَفِيَّهُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا ثُمَّ احْتَسَبَهُ إِلَّا الْجَنَّةَ

**قوله** ( باب العمل الذي يتبني به وجه الله تعالى ) ثبتت هذه الترجمة للجميع ، وسقطت من شرح ابن بطال فأضاف حديثها عن عثمان الذي قبله ، ثم أخذ في بيان المناسبة لترجمة من بلغ منهن سنة فقال : خشي المصنف أن يظن أن من بلغ السنين وهو موأظب على المصيبة أن ينفذ عليه الوعيد ، فأورد هذا الحديث المشتمل على أن كلمة الاخلاص تنفع قائلها ؛ إشارة إلى أنها لا تخص أهل هر دون حر ولا أهل عمل دون عمل ، قال : ويستفاد منه أن التوبة مقبولة ما لم يصل إلى الحد الذي ثبت النقل فيه أنها لا تقبل معه وهو الوصول إلى الغرغرة . وتبعه ابن المنهد فقال : يستفاد منه أن الاعتذار لا تقطع التوبة بعد ذلك وإنما تقطع الحجة التي جعلها الله للعبد بفضل ، ومع ذلك فالرجاء باقٍ بدليل حديث عثمان وما ذكر معه . قلت : وعلى ما وقع في الأصول فهذه مناسبة نعقب الباب الماضي بهذا الباب . **قوله** ( فيه سعد ) كذا للجميع ، وسقط للنسفي وللإسماعيلي وغيرهما ، وسعد فيما يظهر لي هو ابن أبي وقاص ، وحديثه المشار إليه ما تقدم في المغازي وغيرهما من رواية حمر بن سعد عن أبيه في قصة الوصية وقبضه في الثلث والثلث كنهر ، وفيه قوله في قلت يارسل الله أخلف بعد أصحابي ؟ قال : إنك لن تخلف فتعمل عملا يتبني به وجه الله إلا ازددت به درجة ورقعة ، الحديث ، وقد تقدم هذا اللفظ في كتاب الهجرة إلى المدينة . ثم ذكر المصنف طرقا من حديث محمود بن الربيع عن عثمان بن مالك ، **قوله** ( حدثنا معاذ بن أسد ) هو المروزي ، وشيخه عبد الله هو ابن المبارك . **قوله** ( غدا على رسول الله ﷺ فقال لن يوافي ) هكذا أورده مختصرا ، وليس هذا القول معقبا بالغدير بل بينهما أمور كثيرة من دخول النبي ﷺ منزله وصلاته فيه وسؤالهم أن يتأخر عنهم حتى يطعموه وسؤاله عن مالك بن النخشم وكلام من وقع في سقه والمراجعة في ذلك ، وفي آخره ذلك القول المذكور هنا ، وقد أورده في باب المساجد في البيوت ، في أوائل الصلاة وأورده أيضا مطولا من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري في أبواب صلاة التطوع ، وأخرج منه أيضا في أوائل الصلاة في باب إذا زاد قوما فصل عنهم ، عن معاذ بن أسد بالسند المذكور في حديث الباب من المتن طرقا غير المذكور هنا ، وقوله في هذه الرواية د حرم الله عليه النار ، وقع في الرواية الماضية د حرمه الله على النار ، قال الكرمانى ما منعه : والمعنى واحد لوجود التلازم بين الأمرين ، واللفظ الأول هو الحقيقة لأن النار تأكل ما باقى فيها ، والتعظيم يناسب الفاعل فيكون اللفظ الثاني مجازا . **قوله** ( يعقوب بن عبد الرحمن ) هو الإسكندراني . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب . **قوله** ( إن رسول الله ﷺ قال : يقول الله تعالى مالم يدي المؤمن عندى جزاء ) أى ثواب ولم أر لفظ جزاء في رواية الإسماعيلي عن الحسن بن سفيان ، ولا بن نعيم من طريق السراج كلاهما عن فتية . **قوله** ( إذا قبضت صفيه ) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء . وتشديد التثنية وهو الحبيب المصافى كالوفد والأخ وكل من يحبه الإنسان ، والمراد بالقبض قبض روحه وهو الموت . **قوله** ( ثم احتسبه إلا الجنة ) قال الجوهري احتسب وله إذا مات كبيرا . فان مات صغيرا قيل أفرطه ، وليس هذا التفصيل مراداً هنا بل المراد باحتسبه صبر على فقد راجعاً الآجر من الله على ذلك ، وأصل الحسبة بالكسر الآجرة ، والاحتساب طلب الآجر من الله تعالى

خالصا . واستدل به ابن بطال على أن من مات له ولد واحد يلتحق بين مات له ثلاثة وكذا اثنان ، وأن قول الصعابي كما مضى في « باب فضل من مات له ولد » من كتاب الجنائز « ولم نسا له من الواحد » لا يمنع من حصول التفضل لمن مات له واحد ؛ فلهذا عليه السلام سئل بعد ذلك عن الواحد فأخبر بذلك ، أو أنه أعلم بأن حكم الواحد حكم ما زاد عليه فأخبر به . قلت : وقد تقدم في الجنائز تسمية من سأل عن ذلك ، والرواية التي فيها « ثم لم نسا له من الواحد » ولم يقع لي إذ ذاك ونوع المسائل عن الواحد . وقد وجدت من حديث جابر ما أخرجه أحمد من طريق محمود بن أحمد عن جابر وفيه « قلنا يا رسول الله واثنان ؟ قال : واثنان . قال محمود فقلت لجابر أراك لو قلتم واحدا لقال واحد ، قال وأنا والله أظن ذاك » ورجالهم موثقون . وعند أحمد والطبراني من حديث معاذ رفته « أوجب ذو الثلاثة . فقال له معاذ : وذو الاثنين ؟ قال : وذو الاثنين » زاد في رواية الطبراني قال « أو واحد » وفي نسخة ضعف . وله في الكبير والأوسط من حديث جابر بن سمرة رفته « من دن له ثلاثة فصر » الحديث وفيه « فقلت أم أيمن : وواحد ؟ فسكت ثم قال : يا أم أيمن من دفن واحدا نصبر عليه واحتسبه وجبت له الجنة » وفي نسخة ما فاصح بن عبد الله وهو ضعيف جداً . ووجه الدلالة من حديث الباب أن الصفي أهم من أن يكون ولدا أم فيه وقد أفرد ورتب الثواب بالجنة لمن مات له فأحتسبه ، ويدخل في هذا ما أخرجه أحمد والباقي من حديث مرة بن إياس « أن رجلا كان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومعه ابن له ، فقال : أتعبه ؟ قال : نعم . فقصد فقال ما فعل فلان ؟ قالوا : يا رسول الله مات ابنه . فقال : لا تعجب أن لا تأتي بابا من أبواب الجنة ، إلا وجدتته يلتفرك . فقال رجل : يا رسول الله أله خاصة أم لعلنا ؟ قال : بل لعلكم ، وسنده على شرط الصحيح وقد صححه ابن حبان والحاكم

#### ٧ - باب ما يحذر من زهرة الدنيا ، والتنافس فيها

٦٤٧٥ - **حدثنا** إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن هبة عن موسى بن هبة قال : قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أن أنس بن مالك أخبره أن عمرو بن عوف - وهو حليف لبني عامر بن لؤي كان شهيدا بدرأ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البحرين بآتي بجزيرتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو صالح أهل البحرين وأما عليهم فلقاه بن الحضرمي ، فقدم أبو عبيدة بمال من البحرين ، فسمعت الانصار بدومه ، فوافقت صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما انصرفوا نرضوا له ، فبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآهم وقال : أظنكم سمعتم بدوم أبي عبيدة وأنه جاء بشي قالوا : أجل يا رسول الله ، قال فأبشروا وأملوا ما يسركم ، فوالله ما انفقر أخشى عليكم ، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم ، فتأنسوها كما أنسوا ، وتلعبكم كاللعبهم ،

٦٤٧٦ - **حدثنا** هبة بن سعيد حدثنا الثوري بن سعيد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخضر « عن هبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوماً فصرى على أهل أحد صلاته على الميت ، ثم انصرف إلى الليل

فقال : إني قرطكم ، وأنا شهيدٌ عليكم . وإني والله لأنظرُ إلى حوضي الآن ، وإني قد أعطيتُ مفاتيحَ خزانِ الأرض - أو مفاتيحِ الأرض - وإني والله ما أخافُ عليكم أن تُنشرَ كوايعدى ، ولكني أخافُ عليكم أن تُنافسوا فيها »  
 ٦٤٢٧ - **حدثنا** إسماعيلُ قال حدثني مالكٌ عن زيدِ بنِ أسلم عن عطاء بن يسارٍ عن أبي سعيدٍ الخدري قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إنَّ أكثرَ ما أخافُ عليكم ما يُخرجُ اللهُ لكم من بركاتِ الأرض ؟ قيل وما بركاتُ الأرض ؟ قال : زهرةُ الدنيا . فقال له رجلٌ : هل يأتي الخيرُ بالشرِّ ؟ فصمتَ النبي ﷺ حتى ظننتُ أنه يُنزلُ عليه ، ثم جعلَ يَسْمَعُ عن جَبِيهٍ ، فقال : أين السائلُ ؟ قال : أنا . قال أبو سعيدٍ : لقد حَدَّثناه حينَ طلعَ لذلك ، قال : لا يأتي الخيرُ إلا بالخيرِ . إنَّ هذا المالَ خَصِيرةٌ حُلوةٌ ، وإنَّ كلَّ ما أُنبتَ الربيعُ يَقْتُلُ حَمَاطاً أو بُلمٌ ، إلا آكلةَ الخَصِيرةِ ، أكلتُ حتى إذا امتدَّتْ خاصرُها استَقْبَلَتِ الشمسُ فَاجْتَرَّتْ وَتَكَطَّتْ وبالت ، ثم عادتْ فأكلت . وإنَّ هذا المالَ حُلوةٌ : من أخذه بحقه ، وَوَضَعَهُ في حقِّه ، فَنِعْمَ المَعُونَةُ هُوَ . وإنَّ أخذه بغيرِ حقِّه كانَ كالذي يأكل ولا يشبع ،

٦٤٢٨ - **حدثني** محمدُ بنُ بشرٍ حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ حدثنا شعبة قال سمعتُ أبا جرة قال حدثني زهيدٌ ابنُ مُضَرَّبٍ قال سمعتُ عمرانَ بنَ حصينٍ رضيَ الله عنهما عن النبي ﷺ قال : خذكم قرني ، ثم الذين يلونهم قال عمران : فأدرى قال النبي ﷺ بعد قوله مرتين أو ثلاثاً ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ، وَيَحْمِلُونَ وَلَا يُؤْتُونَ ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يَوْفُونَ ، وَيُظَاهِرُونَ فِيهِمُ اللَّسَنُ »

٦٤٢٩ - **حدثنا** مهديُّ عن أبي حمزة عن الأعمش عن إبراهيم عن قبيدة عن عبد الله رضيَ الله عنه عن النبي ﷺ قال : خيرُ الناسِ قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يحيى بن عبد الله قومٌ تَسْبِقُ شهادَتُهُمُ أيمانُهُم ، وأيمانُهُمُ شهادَتُهُمُ ،

٦٤٣٠ - **حدثنا** يحيى بن موسى حدثنا وكيعٌ حدثنا إسماعيلُ عن قيسٍ قال سمعتُ خباباً وقد أكتوى يومئذٍ خُجماً في بطنه وقال : لولا أنَّ رسولَ الله ﷺ نهانا أنْ نَدْعُوَ بالموتِ لَدَعَوْتُ بالموتِ ، إنَّ أصحابَ محمدٍ ﷺ مَضَوْا ولم تَنْقُضْهمُ الدنيا بشيءٍ ، وإنا أصحابنا من الدنيا ما لا نَجِدُ له موضعاً إلا القُرَابُ ،

٦٤٣١ - **حدثنا** محمدُ بنُ المنذرٍ حدثنا يحيى عن إسماعيلٍ قال حدثني قيسٌ قال أنبتُ خُجماً وهو يَدِينُ حائطاً له فقال : إنَّ أصحابنا الذين مَضَوْا لم تَنْقُضْهمُ الدنيا شيئاً ، وإنا أصحابنا من بعدهم شيئاً لا نَجِدُ له موضعاً إلا في القُرَابِ ،

٦٤٣٢ - **حزقيا** محمد بن كثير من سفهان عن الامش شقيق عن أبي وائل عن خباب رضي الله عنه قال :

هاجرنا مع رسول الله ﷺ ..

**قوله** ( باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ) المراد بزهرة الدنيا بهجتها واضارتها وحسنها ، والتنافس يأتي بيانه في الباب . ذكر فيه سبعة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( اسماعيل بن عبد الله ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن موسى بن عقبة ) هو عم اسماعيل الرازي عنه . **قوله** ( قال : قال ابن شهاب ) هو الزمري . **قوله** ( ان عمرو بن عوف ) تقدم بيان نسبه في الجوزية . وفي السند ثلاثة من التابعين في نطقهم موسى وابن شهاب وعروة وصحبايان وهما المسور وعمرو ، وكلهم مديونون وكذا بقية رجال الاسناد من اسماعيل فصاعدا . **قوله** ( الى البحرين ) سقط ، الى ، من رواية الأكثر وثبتت للكشميني . **قوله** ( فوافقت ) في رواية المستملي والكشميني « فوافقت » . **قوله** ( فوافقت ما الفقر أخشى عليكم ) بنصب الفقر أى ما أخشى عليكم الفقر ، ويجوز الرفع بتقدير ضمير أى ما الفقر أخشاه عليكم ، والأول هو الأرجح ، وخمس بعضهم جواز ذلك بالضم ، وهذه الخشية يحتمل أن يكون سببها عليه أن الدنيا ستفتح عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال ، وقد ذكر ذلك في أعلام النبوة مما أخبر به بوقوعه قبل أن يقع فوقه . وقال الطبري : فائدة تقديم المفعول هنا الاهتمام بشأن الفقر ، فان الوالد المدهق إذا حضره الموت كان اهتمامه بحال ولده في المال ، فأعلم ﷺ أصحابه أنه وإن كان لهم في الشفة عليهم كالأب لكن حاله في أمر المال يخالف حال الوالد ، وأنه لا يخشى عليهم الفقر كما يخشاه الوالد ، ولكن يخشى عليهم من الغنى الذي هو مطلوب الوالد لولده . والمراد بالفقر للعمى وهو ما كان عليه الصحابة من قلة الشيء . ويحتمل الجنس والاول أولى ، ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أن مضرة الفقر دون مضرة الغنى ، لأن مضرة الفقر دنيوية غالبا ومضرة الغنى فنيية غالبا . **قوله** ( فتنافسوا ) ( فتنافسوا ) بفتح المثناة فيها ، والأصل فتنافسوا فحذفت إحدى التامين ، والتنافس من المنافسة وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به والمغالبة عليه ، وأصلها من الشيء النفيس في نوعه ، يقال نافست في الشيء منافسة ونفاضة ونفاضا ، ونفست الشيء بالضم نفاضة صار مرغوبا فيه ، ونفست به بالكسر بخلت ، ونفست عليه لم أره أهلا لذلك . **قوله** ( فتملككم ) أى لأن المال مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتبذل منه فتقع الهدارة المتفضية للمقاتلة المفضية إلى الهلاك . قال ابن بطال : فيه أن زهرة الدنيا ينبغي لمن فتح عليه أن يحذر من سوء عاقبتها وشر فتنها ، فلا يطعن إلى زخرفها ولا يتنافس فيها ، ويستبدل به على أن الفقر أفضل من الغنى لأن فتنة الدنيا مقرونة بالغنى والغنى مظنة الوقوع في الفتنة التي قد تجر إلى هلاك النفس غالبا والفقير آمن من ذلك . الحديث الثاني حديث عقبة بن حامر في صلاته ﷺ على شهادة أحد بعد ثمان سنين ، وقد تقدم شرحه مستوفي في أواخر كتاب الجنائز وعلامات النبوة ، وقوله « أنا فرطكم » بفتح الفاء والراء أى السابق اليه . الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وقد وافقه في رواية هذا الحديث عن مالك بن جملة ابن وهب واسحق بن محمد وأبو قرة ، ورواه ممن بن عيسى والوليد بن مسلم عن مالك مختصرا كل منهما طرفا ، وليس هو في الموطأ قاله الدارقطني في الفرائض . **قوله** ( عن أبي سعيد ) الحديث قال : قال رسول الله ﷺ : ان أكثر ما أخاف عليكم في رواية هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار

الماضية في كتاب الزكاة في أوله ، أنه سمع أبا سعيد الخدري يحدث أن رسول الله ﷺ جالس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله فقال : إن مما أخاف عليكم من بعدى ما يفتح عليكم ، وفي رواية البرقي : إن مما أخاف ، وما في قوله ما يفتح في موضع نصب لأنها اسم ان ، واما في قوله : ان ما ، في موضع رفع لأنها الخبر . قوله ( زهرة الدنيا ) زاد هلال : وزينتها ، وهو عطف نفسه ، وزهرة الدنيا بفتح الراء وسكون الهاء . وقد قرئ في الشاذ عن الحسن وغيره بفتح الهاء فليل هما بمعنى مثل جبهة وجبهة ، وقيل بالتحريك جمع زاهر كفاجر وجر ، والمراد بالزهرة الزينة والبهجة كما في الحديث ، والزهرة مأخوذة من زهرة الشجر وهو نورها بفتح الزين ، والمراد ما فيها من أنواع المتاع والعين والشباب والورود وغير ما مما يقتخر الناس بحسنه مع قلة البقاء . قوله ( فقال رجل ) لم أف على اسمه . قوله ( هل يأتي ) في رواية هلال : أو يأتي ، وهي بفتح الواو والهمزة للاستفهام والوار طائفة على شيء مقدر أي أتصير النعمة عقوبة ؟ لأن زهرة الدنيا نعمة من الله قبل تعود هذه النعمة نقمة ؟ وهو استفهام استرشاد لا إنكار ، والباء في قوله : بالشر ، صلة ليأتي ، أي هل يستجلب الخير الشر ؟ قوله ( ظننت ) في رواية الكشميني : ظننا ، وفي رواية هلال : فرئينا . بضم الراء وكسر الهمزة وفي رواية الكشميني : فرأينا ، بضم الهمزة . قوله ( ينزل عليه ) أي الوحي ، وكأنهم فهموا ذلك بالقرينة من الكيفية التي جرت عادة بها عندما يوحى إليه : قوله ( ثم جعل يمسح عن جبينه ) في رواية الدارقطني : العرق ، وفي رواية هلال : فيمسح عنه الرحاء ، بضم الراء وفتح الهمزة ثم المعجمة والماء هو العرق . وقيل الكثر ، وقيل عرق الحصى ، وأصل الرخص بفتح ثم سكون الفسل ، ولهذا فصره الخطابي أنه عرق يرخص الجلد لكثرة . قوله ( قال أبو سعيد لقد حدثنا حين طلع لذلك ) في رواية المستمل : حين طلع ذلك ، وفي رواية هلال : وكأنة حده . والحاصل أنهم لاموه أولا حيث رأوا سكوت النبي ﷺ فظنوا أنه أغضبه ، ثم حدوده آخرها رأوا مسألته سببا لاستفادة ما قاله النبي ﷺ . وأما قوله : وكأنة حده ، فأخذوه من قرينة الحال . قوله ( لا يأتي الخير إلا بالخير ) زاد في رواية الدارقطني تكرار ذلك ثلاث مرات ، وفي رواية هلال : إنه لا يأتي الخير بالشر ، ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جهة الخير ، وإنما يعرض له الشر بعارض البخل به حين يستحقه والاسراف في إنفاقه فيما لم يشرح ، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيرا فلا يكون شرا وبالعكس ، ولكن يخشى على من رزق الخير أن يعرض له في قصره فيه ما يجلب له الشر . ووقع في مرسل سعيد المقبري عند سعيد بن منصور : أو غشه هو ؟ ثلاث مرات ، وهو استفهام إنكار ، أي أن المال ليس خيرا حقيقيا وإن سمى خيرا لأن الخير الحقيقي هو ما يعرض له من الاتفاق في الحق ، كما أن الشر الحقيقي فيه ما يعرض له من الأمساك عن الحق والخراج في الباطل ، وما ذكر في الحديث بعد ذلك من قوله : أن هذا المال خضرة حلوة ، كضرب المثل بهذه الجملة . قوله ( أن هذا المال ) في رواية الدارقطني : ولكن هذا المال الخ ومضاه أن صورة الدنيا حسنة موقفة ، والعرب تسمى كل شيء مشرق فاضر أخضر ، وقال ابن الأثيري : قوله : المال خضرة حلوة ، ليس هو صفة المال وإنما هو التشبيه . كأنه قال : المال كالنبلة الخضراء الحلوة ، أو التاء في قوله خضرة وحلوة باعتبار ما يشتمل عليه المال من زهرة الدنيا ، أو على معنى قائمة المال أي أن الحياة به أو العيشة ، أو أن المراد بالمال هنا الدنيا لأنه من زيتها ، قال الله تعالى : المال والبنون زينة الحياة الدنيا . وقد وقع في حديث أبي سعيد أيضا المخرج في السنن : الدنيا خضرة حلوة ، فيتوافق الحديثان ، ويحتمل

أن تكون التاء فيهما البالغة . قوله ( وإن كل ما أنبت الريح ) أى العنبر ، واستناد الانبات اليه مجازي والنبات في الحقيقة هو الله تعالى ، وفي رواية هلال « وإن ما ينبت » ، وما في قوله « ما ينبت » لتكثير وليست من لتبويض لتوافق رواية « كل ما أنبت » ، وهذا الكلام كله وقع كالمثل في الدنيا ، وقد وقع العنبر بذلك في مرسل سميد المقبري قوله ( يقتل حبطا أو يلم ) أما حبطا فبفتح المهملة والموحدة والطاء مهمة أيضا ، والحبط انتفاخ البطن من كثرة الأكل يقال حبطت الدابة تحبط حبطا إذا أصابت مرعى طيبا فأهملت في الأكل حتى تنتفخ فتتوت ، وروى بالناء المعجمة من التغبط وهو الاضطراب والأول المعتمد ، وقوله « يلم » بضم أوله أى يقرب من الهلاك . قوله ( الا ) بالتحديد على الاستثناء ، وروى بفتح الهززة وتخفيف الهمزة للاستفتاح . قوله ( آكاه ) بالمد وكسر الكاف ، و « الحضر » بفتح الحاء وكسر الحاء المصمتين الأكثر وهو ضرب من الكلاب يحب الماشية وواحدة خضرة ، وفي رواية الكشمشيني بضم الحاء وسكون الصاد وزيادة الحاء في آخره ، وفي رواية المرغسي « الحضر » بفتح أوله وسكون ثانيه وبالمد ، ولغيرهم بضم أوله وفتح ثانيه جمع خضرة . قوله ( امتلات حاصرا ناعا ) ثنية حاصرة بجناح مضمومة وصاد مهمة وهما جانبيا البطن من الجوانب ، وفي رواية الكشمشيني « حاصرتها » بالافراد . قوله ( أنت ) بثناة أى جاءت وفي رواية هلال « استقبلت » . قوله ( اجثوت ) بالجم أى استرفعت ما أدخلته في كرشها من اللب فأعادت مضغه . قوله ( وثلثت ) بثلاثه وثلاثين ثم طاه مهمة وضبطها ابن التين بكسر اللام أى ألقى ما في بطنها رقيقا ، زاد الدارقطني « ثم طأت فأكلت » والمعنى أنها إذا شجعت لتقل عليها ما أكلت تحبب في دفعه بأن تجتر فيزداد نعومة ، ثم تستقبل الشمس فتحمي بها فيسهل خروجها ، فإذا خرج زال الانتفاخ فسلت ، وهذا بخلاف من لم يتمكن من ذلك فإن الانتفاخ يقتلها مريعا ، قال الأزهري : هذا الحديث إذا فرق لم يكف يظهر معناه ، وفيه مثلان أحدهما للفرط في جمع الدنيا المانع من إخراجها في وجهها وهو ما تقدم أى الذى يقتل حبطا ، والثاني التقصير في جمعها وفي الانتفاخ بها وهو آكله الحضر فإن الحضر ليس من أحرار البقول التى يأنبها الريح ولكنها الحبة والحببة ما فوق البقل ودون البحر التى ترعاها المواشى بعد هيج البقول ، فحضر آكله الحضر من المواشى مثلان يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يحمله الحرس على أخذها بغير حقها ولا منعها من مستحقها ، فهو ينجو من وبالها كما نجت آكله الحضر ، وأكثر ما تحبط الماشية إذا انحلبت رجيعها في بطنها . وقال الزين بن المنير : آكله الحضر هى جميمة الانعام التى ألف المخابيون أحوالها في سومها ورعيها وما يعرض لها من البشم وغيره ، والحضر النبات الأخضر وقيل حرار المشب التى تستلذ الماشية أكله فتستكثر منه ، وقيل هو ما ينبت بعد ادراك المشب وهياجه فإن الماشية تنتطف منه مثلا شينا فشيئا ولا يهديها منه ألم ، وهذا الأخير فيه نظر فإن سياق الحديث يقتضى وجود الحبط لجميع الالمن وقعت منه المداومة حتى اندفع عنه ما بضره ، وليس المراد أن آكله الحضر لا يحصل لها من أكله ضرر البتة ، والمستثنى آكله الحضر بالوصف المذكور لاكل من اتصف بأنه آكله الحضر ، ولعل قائله وقعت له رواية فيها « يقتل أو يلم الا آكله الحضر » ، ولم يذكر ما بعده فشرحه على ظاهر هذا الاختصار . قوله ( فنعم المعونة ) هو في رواية هلال « فنعم صاحب المسلم هو » . قوله ( وأن أخذه بغير حقه ) في رواية هلال « وأنه من بأخذه بغير حقه » . قوله ( كالأى يأكل ولا يشبع ) زاد هلال « ويكرن شهيدا عليه يوم النيام » ، محتمل أن يشهد عليه حقيقة بأن ينطفأ ، الله تعالى ، ويجوز أن يكون

بجازا ، والمراد شهادة الملك الموكل به . ويؤخذ من الحديث التمثيل للثلاثة أصناف ، لأن الماضية إذا رعت  
 الخضر للتنفيذ إما أن تقتصر منه على الكفاية ، وإما أن تستكثر ، الأول الزهاد والثاني إما أن يمتثل على  
 اخراج ما لو بقي لضرر فإذا أخرجه زال الضر واستمر النفع ، وإما أن يهمل ذلك ، الأول العاملون في جميع  
 الدنيا بما يجب من أمساك وبذل ، والثاني العاملون في ذلك بخلاف ذلك . وقال العلي : يؤخذ منه أربعة  
 أصناف : فمن أكل منه أكل مستلذ مفرط منهمك حتى تنفذ أضلأه ولا يقطع فيسرع إليه الهلاك ، ومن  
 أكل كذلك لكنه أخذ في الاحتياط لدفع الداء بعد أن استحكم فقلبه فأهلكه ، ومن أكل كذلك لكنه بادر  
 إلى إزالة ما يضره وتحيل في دفعه حتى انتهت فبطل ، ومن أكل غير مفرط ولا منهمك وإنما اقتصر على ما يسد  
 جوعته ويحسك ريقه ، فالأول مثال الكافر والثاني مثال العاصي الغافل عن الإقلاع والتوبة إلا عند فواتها  
 والثالث مثال المخلف المبادر للتوبة حيث تكون مقبولة والرابع مثال الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة ، وبعضها  
 لم يصرح به في الحديث وأخذ منه محتمل ، وقوله : فنعم الموعظة ، كالتذليل للكلام المتقدم ، وفيه حذف تقديره  
 أنه عمل فيه بالحق . وفيه إشارة إلى عكسه ، وهو بقس الرقيق هو لمن عمل فيه بغير الحق ، وقوله : كالذي يأكل  
 ولا يشبع ، ذكر في مقابلة : فنعم الموعظة هو ، وقوله : ويكون شهيدا عليه ، أي حجة يشهد عليه بجرمه وإسرافه  
 وإفلاله فيما لا يرضى الله . وقال الزين بن المنير : في هذا الحديث وجوه من التشبيهات بديعة : أولها تشبيه المسال  
 ونموه بالنبات وظهوره ، ثانيا تشبيه المنهمك في الاكتساب والأسباب بالإهائم المنهمكة في الأكل والشباب ، وثالثها  
 تشبيه الاستكثار منه والإدخار له بالشره في الأكل والامتلاء منه ، ورابعها تشبيه الخارج من المال مع عظمته  
 في النفوس حتى أدى إلى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلح فغيبه إشارة بدوية إلى استنفادها شرطا ،  
 وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة إذا استراحت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فانها من أحسن  
 حالاتها سكونا وسكينة وفيه إشارة إلى إدراكها لمصالحها ، وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة  
 من دفع ما يضرها ، وسابعها تشبيه المال بالصاحب الذي لا يؤمن أن يتقلب عدوا ، فإن المسال من شأته أن يهرج  
 ويهد ونائه حباله وذلك يقتضي منعة من مستغنى فيكون سببا لعقاب مقتفيه وتوأمها تشبيه أخذه بغير حق  
 بالذي يأكل ولا يشبع . وقال الغزالي : مثل المال مثل الحية التي فيها ترياق نافع وسم نافع ، فإن أصابها العارف  
 الذي يهتز عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان نعمة ، وإن أصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك . وفي الحديث  
 جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها . وفيه جلوس الناس حوله والتعذير من المنافسة  
 في الدنيا . وفيه استفهام العالم عما يشكل وطلب الدليل لدفع المعارضة . وفيه تسمية المال خيرا ، ويؤيده قوله تعالى  
 ﴿ وإنه لحب الخير لشديد ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ أن ترك خيرا ﴾ . وفيه ضرب المثل بالحكمة وأن وقع في اللفظ  
 ذكر ما يستحسن كالبول فإن ذلك يفتقر لما يترتب على ذكره من المعاني الثلاثة بالمقام . وفيه أنه  كان ينتظر  
 الوحي عند اودة الجواب عما يستل عنه ، وهذا على ما ظنه الصحابة ، ويحور أن يكون سكوتة ليأتي بالعبارة  
 الوجيزة الجامعة المفهمة . وقد عد ابن دريد هذا الحديث وهو قوله : أن بما ينبت الربيع يقتل حبلا أو يلم ، من  
 الكلام المفرد الوجيز الذي لم يسبق  إلى معناه ، وكل من وقع شيء منه في كلامه فأنما أخذه منه . ويستفاد  
 منه ترك المجلة في الجواب إذا كان يحتاج إلى التأمل . وفيه لوم من ظن به تعنت في السؤال وحمد من أجاب فيه ،



وبؤيد أنه من الوحي قوله يمسح العرق فانها كانت عادتة عند نزول الوحي كما تقدم في بدء الوحي وان جبينه ليتفصد عرقا ، وفيه تفضيل الغنى على الفقر ، ولا حجة فيه لانه يمكن التمسك به لمن لم يرجع أحدهما على الآخر . والمجب أن النووي قال : فيه حجة لمن رجح الغنى على الفقر ، وكان قبل ذلك شرح قوله ولا يأتي الخير إلا بالخير ، على أن المراد أن الخير الحقيقي لا يأتي إلا بالخير ، لكن هذه الزهرة ليست خيرا حقيقة لما فيها من الفتنه والمنافسة والاشتغال عن كمال الاقبال على الآخرة . قلت : فدل هذا يكون حجة لمن يفضل الفقر على الغنى والتحقق أن لاجحة فيه لاحد القولين . وفيه الحوض على إعطاء المسكين واليتيم وابن السبيل . وفيه أن المكتسب المال من غير حله لا يبارك له فيه لتدبيره بالذي يأكل ولا يشبع وفيه ذم الاسراف وكثرة الاكل والنهم فيه ، وأن اكتساب المال من غير حله وكذا إمساكه عن اخراج الحق منه سبب لمحوه فيصير غير مبارك كما قال تعالى ( يعحق الله الربا ويربي الصدقات ) . الحديث الرابع حديث عمران بن حصين ، قوله ( سمعت أبا حمزة ) هو بالجيم والراء وهو الضمعي نصر بن عمران ، وقد روى شعبة عن أبي حمزة بالمهمله والراى حديثا اسكنه عند مسلم دون البخارى ، وايس لشعبة في البخارى عن أبي حمزة بهذه الصورة الا عن نصر بن عمران . وزهدم بالراى وزن جعفر ومضرب بالاضاد المعجمة ثم الموحدة والتشديد بأهم الفاعل ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في الشهادات وفي أول فضائل الصحابة . وكذا الحديث الذى بعده . الحديث الخامس حديث ابن مسعود . قوله ( عن أبي حمزة ) بالمهمله والزاي هو محمد بن ميمون السكري ، وإبراهيم هو النخعي ، وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو . الحديث السادس حديث خباب أوردته من طريقين في الاولى زيادة على ما في الثانية ، وهو حديث واحد ذكر فيه بعض الرواة ما لم يذكر بعض وأهم شيئا قاله شعبة ، وقد تقدمت روايته له عن اسماعيل بن أبي خالد في أواخر كتاب المرضى قبل كتاب الطب وشرح هناك ، وزاد أحمد عن وكيع بهذا السند في هذا المتن فقال في أوله دخلنا على خباب نموده وهو يبني حائطه فقال : ان المسلم يؤجر في كل شيء إلا ما يجعله في هذا التراب ، وقد تقدم شرح هذه الزيادة هناك . واسماعيل في الطريقين هو ابن أبي خالب ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ورجال الاسناد من وكيع فصاعدا كوفيون ، ويحيى في السند الثانى هو ابن سعيد القطان وهو بصري . الحديث السابع حديث خباب أيضا ، ورجاله من شيخ البخارى فصاعدا كوفيون ، وسفيان هو الثوري . قوله ( عن شقيق أبي وائل عن خباب ) تقدم في الهجرة من طريق يحيى بن سعيد القطان عن الاعمش وسمعت أبا وائل حدثنا خباب ، . قوله ( هاجرنا مع النبي ﷺ ) قصه ( كذا لا بد ذكر ، وهو بفتح القاف وتشديد المهمله بعدها ضمير ، والمراد أن الراوى قص الحديث وأشار به الى ما أخرجه بتامه في أول الهجرة الى المدينة عن محمد بن كثير بالسند المذكور هنا وقرنه برواية يحيى القطان عن الاعمش وسأله بتامه وقال بعد المذكور هنا : فوقع أجرونا على الله تعالى ، فإنا من مضى لم يأخذ من أجره شيئا منهم مصعب بن عمير ، الحديث ، وقد تقدم ذكره في الجنايز وأحلت شرحه على ما هنا ، وذكر في الهجرة في موضعين وفي غزوة أحد في موضعين وأحلت به في الهجرة على المغازى ، ولم يقيس في المغازى التعرض لشره ذمولا والله المستعان . وسأى بعد ثمانية أبواب في باب فضل الفقر ، ان شاء الله تعالى

٨ - باب قول الله تعالى ( يا أيها الناس إن وعد الله حق ؛ فلا تفرقكم الحياة الدنيا ، ولا

يُفَرِّقُكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ : إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ، إِنَّمَا يَدْعُو حَزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ . ( جنة : سُور . قَالَ مجاهد : الْغَرُورُ الشَّيْطَانُ )

٦٤٣٣ - **عمر بن سعد بن حفص** . حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرْتُمِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي مُعَاذُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ ابْنَ أَبَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ : أَتَيْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ بَطْمُورَ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْقَاعَةِ فَوَضَا فَأَحْسَنَ الْوُضوءَ ثُمَّ قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَهُوَ فِي هَذَا الْمَجْلِسِ فَأَحْسَنَ الْوُضوءَ ثُمَّ قَالَ : مَنْ تَوَضَّأَ مِثْلَ هَذَا الْوُضوءِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَرَكَعَ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ مُغَيَّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . قَالَ : وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا تَنْتَفِرُوا ، **قوله** (بَاب قول الله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ الْآيَةُ إِلَى قَوْلِهِ السَّعِيرُ) كَذَا لَابِي ذَرٍّ وَسَاقِي فِي رِوَايَةِ كَرِيمَةِ الْآيَتَيْنِ . **قوله** (جمع، سحر) بضمين يعني السحر، وهو فعل بمعنى مفعول من السحر بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الشهاب من النار . **قوله** (وقال مجاهد : الغرور الشيطان) ثبت هذا الأثر هنا في رواية المكشمين وحده ، ووصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وهو تفسير قوله تعالى ( وَلَا يُفَرِّقُكُمْ بِاللَّهِ الْغَرُورُ ) وهو لغوه بمعنى فاعل تقول غررت فلانا أصبت غرته ونلت ما أردت منه ، والغرة بالكسر غفلة في اليقظة والغرور كل ما يفر الأسان ، وإنما فسر بالشيطان لانه رأس في ذلك . **قوله** ( شيبان هو ابن عبد الرحمن ويحيى هو ابن كثير ، ومحمد بن إبراهيم هو التميمي واسم جده العارث بن خالد وكانت له حبة . **قوله** ( أخبرني معاذ بن عبد الرحمن ) أي ابن عثمان بن عبيد الله التميمي ، وعثمان جده هو أخو طلحة بن عبيد الله ، ووالده عبد الرحمن صحابي أخرجه له مسلم ، وكان يلقب شارب الذهب ، وقتل مع ابن الزبير . ووقع في رواية الأوزاعي عن يحيى عن محمد بن إبراهيم عن شقيق بن سلمة . هذه رواية الوليد بن مسلم عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية عبد الحميد بن حبيب عن الأوزاعي بسنده ، عن عيسى بن طلحة ، بدل شقيق بن سلمة . قال المزي في « الاطراف » : رواية الوليد أصوب . قلت : ورواية شيبان أرجح من رواية الأوزاعي لأن نافع بن جبير وعبد الله بن أبي سلمة واقفا محمد بن إبراهيم التيمي في روايته له عن معاذ بن عبد الرحمن ، ويحتمل أن يكون الطريقة ان عفوطان لأن محمد بن إبراهيم صاحب حديث فله سمعه من معاذ ومن عيسى بن طلحة وكل منهما من رطبه ومن بلده المدينة النبوية ، وأما شقيق بن سلمة فليس من رطبه ولا من بلده . والله أعلم . **قوله** ( ان ابن أبان أخبره ) قال هياض وقع لابي ذر والنسفي والمكافاة ان ابن أبان أخبره ، ووقع لابن السكن ان حمران بن أبان ، ووقع للبحراني وحده ان ابن أبان أخبره ، وهو خطأ . قلت : ووقع في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر ان ابن أبان ، وقده أخرجه أحمد عن الحسن بن موسى عن شيبان بسند البخاري فيه ووقع عنده ان حمران بن أبان أخبره . **قوله** ( فأحسن الوضوء ) في رواية نافع بن جبير عن حمران « قاسخ الوضوء » وتقدم في الطهارة من وجه آخر عن حمران بيان صفة الاسباغ المذكور والتشليك فيه وقول عروة ان هذا أسبغ الوضوء . **قوله** ( ثم قال من توضع مثل هذا الوضوء ) تقدم هناك ترجمه وتقيب من نفي ورود الرواية بلفظ « مثل » وأن الحكمة في ورودها بلفظ « نحو » التعمير على كل أحد أن يأتي بمثل وضوء النبي ﷺ . **قوله** ( ثم أتى المسجد فركع ركعتين ثم جلس ) هكذا

أطلق صلاة ركعتين ، وهو نحو رواية ابن شهاب الماضية في كتاب الطهارة ، وقبده مسلم في روايته من طريق نافع ابن جبير عن حران بلفظ « ثم مشى الى الصلاة المكتوبة فصلاها مع الناس أو في المسجد » وكذا وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه عن حران عنده « فيصل صلاة » ، وفي أخرى له عنه « فيصل الصلاة المكتوبة » ، وزاد « الاغفر الله له ما بينهما وبين الصلاة التي تلاها » ، أي التي سبقها ، وفيه تقييد لما أطلق في قوله في الرواية الأخرى « غفر الله له ما تقدم من ذنبه » ، وإن التقدم خاص بالزمان الذي بين الصلاتين ، وأصرح منه في رواية أبي صخرة عن حران عند مسلم أيضا « ما من مسلم يتطهر فيتم الطهور الذي كتب عليه فيصل هذه الصلوات الخمس الا كانت كفارة لما بينهن » ، وتقدم من طريق عروة عن حران « الاغفر له ما بينه وبين الصلاة حتى يصلها » ، وله من طريق عمرو بن سعيد بن العاص عن عثمان بنحوه ، وفيه تقييده « لم يغفر الكبيرة » ، وقد بينت توجيه ذلك في كتاب الطهارة واضحا ، والحاصل أن حران عن عثمان حديثين في هذا : أحدهما مقيد بترك حديث النفس وذلك في صلاة ركعتين مطلقا غير مقيد بالمكتوبة ، والآخر في الصلاة المكتوبة في الجماعة أو في المسجد من غير تقييد بترك حديث النفس . قوله ( قال وقال النبي ﷺ لا تغفروا ) قدمت شرحه في الطهارة وحاصله لا تحملوا الغفران على صومه في جميع الذنوب فتغفروا في الذنوب انكلا على غفرانها بالصلاة ، فإن الصلاة التي تكفر الذنوب هي المقبولة ولا اطلاع لاحد عليه . وظهر لي جواب آخر وهو أن المكفر بالصلاة هي الصغائر فلا تغفروا فتصلوا الكبيرة بناء على تكفير الذنوب بالصلاة فإنه خاص بالصغائر ، أو لا تستكثروا من الصغائر فإنها بالأصرار تغطي حكم الكبيرة فلا يكفرها ما يكفر الصغيرة ، أو أن ذلك خاص بأهل الطاعة فلا يناله من هو مرتبك في المعصية . والله أعلم

#### ٩ - باب ذهاب الصالحين . ويقال : الذهاب المطر

٦٤٣٤ - حدثني يحيى بن حماد حدثنا أبو هوانة عن بيان عن قيس بن أبي حازم عن عن مرداس الأسدي قال : قال النبي ﷺ : يذهب الصالحون الأول فالأول ، ويبقى حفلة كحفلة الشجر أو التمر لا يبالهم الله بالة . قال أبو عبد الله : يقال حفلة وحفلة

قوله ( باب ذهاب الصالحين ) أي موتهم . قوله ( ويقال الذهاب المطر ) ثبت هذا في رواية السرخسي وحده ومراده أن لفظ الذهاب مشترك على الماضي وعلى المطر . وقال بعض أهل اللغة : الذهاب الامطار الينة ، وهو جمع ذهبه بكسر أوله وسكون ثانيه . قوله ( حدثني يحيى بن حماد ) هو من قدماء مشايخه ، وقد أخرج عنه بواسطة في كتاب الخيض : قوله ( عن بيان ) بموحدة ثم تحتانية خفيفة وهو ابن بشر ، وقيس هو ابن أبي حازم ، ومرداس الأسدي هو ابن مالك زاد الاسماعيل : رجل من أصحاب النبي ﷺ ، وهي عنده في رواية محمد بن فضيل عن بيان ، وتقدم من وجه آخر في غروة الحديثية من كتاب المغازي أنه كان من أصحاب الشجرة أي الذين بايعوا بيعة الرضوان ، وذكر مسلم في الوجدان ونهجه جماعة من صنف فيها أنه لم يرو عنه الا قيس بن أبي حازم ، ووقع في التهذيب الذي ، في ترجمة مرداس هذا أنه روى عنه زياد بن علافة أيضا ، ونعقب بأنه مرداس آخر أنزله أبو

على بن السكن في الصحابة عن مرداس بن مالك وقال : انه مرداس بن هروة . ومن فرق بينهما البخاري والرازي والبقى ورجحه ان السكن . قوله ( يذهب الصالحون الاول فالاول ) في رواية عبد الواحد بن هيثم عن أبي عوانة عند الاسماعيل . يقبض ، بدل يذهب والمراد قبض أرواحهم ، وعنده من رواية خالد الطحان عن بيان . يذهب الصالحون أسلافاً ويقبض الصالحون الاول فالاول ، والثانية تفسير الاول . قوله ( ويبقى حثالة أو حفالة ) هو شك هل هي بالهاء المبدئية أو بالفاء والهاء المهمة في الحالين . ويقع في رواية عبد الواحد حثالة ، بالمثلثة جزماً . قوله ( حثالة الشعير أو النمر ) بمثل الشك وبمحمل التشويح ، وقع في رواية عبد الواحد حثالة الشعير ، فقط ، وفي رواية دحى لا يبقى إلا مثل حثالة النمر والشعير ، زاد غير أبي ذر من رواية البخاري : قال أبو عبد الله وهو البخاري حثالة وحفالة يعني أنهما بمعنى واحد . وقال الخطابي : الحثالة بالفاء وبالمثلثة الرديء من كل شيء ، وقيل آخر ما يبقى من الشعير والنمر وأرداه . وقال ابن التين : الحثالة سقط الناس ، وأصلها ما يتساقط من قصور النمر والشعير وغيرهما . وقال الداردي : ما يسقط من الشعير عند الغزاة ويبقى من النمر بعد الأكل . ووجدت لهذا الحديث شاهداً من رواية الفزارية امرأة عمر بلفظ : نذمون الخبير فالخير حتى لا يبقى منكم إلا حثالة كحثالة النمر ينزو بعضهم على بعض تزو المعز ، أخرجه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر ، وأيس فيه نصريح برفعه لكن له حكم المرفوع . قوله ( لا يبايهم الله بالة ) قال الخطابي : أي لا يرفع لهم قدراً ولا يقيم لهم وزناً ، يقال باليت بفلان وما باليت به مبالاة وبالبية وباللة . وقال فخره : أصل بالة بالية لحذفت الياء تخفيفاً . وتعقب قول الخطابي بأن بالية ليس مصدرها بل باليت وإنما هو اسم مصدره . وقال أبو الحسن القابسي : سمعته في الوقف بالة ، ولا أدري كيف هو في الدرج ، والأصل باليته بالالة فكأن الالف حذفت في الوقف . كذا قال ، وتعقبه ابن التين بأنه لم يسمع في مصدره بالالة . قال : ولو علم القابسي ما نقله الخطابي أن بالة مصدر ماضٍ لما احتاج إلى هذا التكلف . قلت : تقدم في المغازي من رواية عيسى بن يونس عن بيان بلفظ : لا يعبأ الله بهم شيئاً ، وفي رواية عبد الواحد : لا يبالى الله عنهم ، وكذا في رواية خالد الطحان ، ودع عن هذا معنى الباء يقال ما باليت به وما باليت عنه ، وقوله يعبأ بالمهمة الساكنة والموحدة مهموز أي لا يبالى ، وأصله من العبء بالكسر ثم الموحدة مهموز وهو الثقل فكأن معنى لا يعبأ به أنه لا وزن له عنده . ووقع في آخر حديث الفزارية المذكور آنفاً : على أولئك تقوم الساعة ، قال ابن بطال : في الحديث أن موت الصالحين من أشراط الساعة . وفيه الذنب إلى الاقتداء بأهل الخير ، والتحذير من مخالفتهم مخفية أن يصير من خالفهم ممن لا يعبأ الله به . وفيه أنه يجوز انقراض أهل الخير في آخر الزمان حتى لا يبقى إلا أهل الشر ، واستدل به على جواز خلو الأرض من عالم حتى لا يبقى إلا أهل الجمل صرفاً . وبؤيده الحديث الآتي في الفتن : حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً ، وسيأتى بسط القول في هذه المسألة هناك إن شاء الله تعالى

(تفسيه) : وقع في نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله حثالة وحفالة أي أنها رويت بالفاء وبالمثلثة ، وهما بمعنى واحد

١٠ - باب ما يتقى من فتنه المال ، وقول الله تعالى ( إنما أموالكم وأولادكم فتنة )

٦٤٣٥ - **حدثني يحيى بن يوسف** أخبرنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : **تَمَسَّ عَهْدُ اللَّهِ بِنَارٍ وَالذَّرَمُ وَالْقَطْرَةُ وَالْخَبْصَةُ ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ ،**

٦٤٣٦ - **حدثنا أبو حاتم** عن ابن جريج عن عطاء قال : سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : لو كان لابن آدم واديان من مال لا يقبض ثائلا ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب ،

[ الحديث ٦٤٣٦ - طريقه في : ٦٤٣٦ ]

٦٤٣٧ - **حدثني محمد بن أحمد** أخبرنا محمد بن جريج قال : سمعت عطاء يقول : سمعت ابن عباس يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لو أن لابن آدم واد مالا لأحب أن له إليه ونله ، ولا يملأ عين ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب . قال ابن عباس : فلا أدري من القرآن هو أم لا . قال : وسمعت ابن الزبير يقول ذلك على المنبر

٦٤٣٨ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا عبد الله بن سفيان عن عيسى بن سهل بن سعد قال : سمعت ابن الزبير على المنبر بمكة في خطبته يقول : يا أيها الناس ، إن النبي ﷺ كان يقول : لو أن ابن آدم أُعطي واديا لأن من ذهب أحب إليه ذرا ، ولو أُعطي ثيابا أحب إليه ثوب ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب . ويتوب الله على من تاب .

٦٤٣٩ - **حدثنا عبد العزيز بن عبد الله** حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب : قال أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : لو أن من آدم واديان ذهب أحب أن يكون له واديان ، وإن يملأ فاه إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب .

٦٤٤٠ - وقال لنا أبو الوليد حدثنا محمد بن سلمة عن ثابت : عن أنس من أجل قال : كنت أرى هذا من القرآن حتى نزات ( ألكم التذكير ) ،

**قوله** ( باب ما يتق ) يضم أوله وبالمنافاة والفاء . **قوله** ( من فتنه المال ) أي الاتمائه به . **قوله** ( وقول الله تعالى : إنما أموالكم وأولادكم فتنه ) أي تشغل البال عن القيام بالطاعة ، وسكانه أشار بذلك إلى ما أخرجه الترمذي وابن حبان والحاكم وصححه من حديث كعب بن عياض : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن لكل أمة فتنه وفتنه أمتي المال ، وله شاهد مرسل عند سعيد بن منصور عن جابر بن أنس عن أبيه وزاده ولو سئل لابن آدم

وإدبان من مال لتنفى إليه ثالثا ، الحديث وبها تظهر المناسبة جدا ؛ وقوله سيل بكسر الميملة بعدها تحتانية ساكنة ثم لام على البناء للجهول يقال سال الوادى اذا جرى مائه ، وأما الفتنة بالولد فورد فيه ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث بريدة قال كان رسول الله ﷺ يخطب ، فجاء الحسن والحسين طاحما قيصان أحمران يثران فزل عن المنبر فحملهما فوضعهما بين يديه ثم قال : صدق الله ورسوله ، اتما أموالكم وأولادكم فتنة ، الحديث وظاهر الحديث أن قطع الخطبة والنزول لها فتنة دعا إليها محبة الولد فيكون مرجوحا ، والمجرب أن ذلك إنما هو في حق غيره ، وأما فعل النبي ﷺ ذلك فهو لبيان الجواز فيكون في حقه راجعا ، ولا يلزم من فعل الشيء لبيان الجواز أن لا يكون الأولى ترك فعله ففيه تنبيه على أن الفتنة بالولد مراتب ، وإن هذا من أدناها ، وقد يجر الى ما فوقه فيحذر . وذكر المصنف في الباب أحاديث : الأول ، قوله ( حدثني يحيى بن يوسف ) هو الوصى بكسر الواو وتشديد الميم ويقال له ابن أبي كريمة فقيل هي كنية أبيه وقيل هو جده واسمه كنيته ، أخرج عنه البخارى بغير واسطة في الصحيح وأخرج عنه خارج الصحيح بواسطة . قوله ( أخبرني أبو بكر بن عياش بمهمة وتحتانية فقيصة ثم معجمة ، ووقع في رواية غير أبي ذر ) حدثنا ، . قوله ( عن أبي حصين ) بمهملتين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم ، وفي رواية غير أبي ذر أيضا حدثنا . قوله ( قال النبي ﷺ ) في رواية الاسماعيلى عن النبي ﷺ ، قال الاسماعيلى واثق أبا بكر على رقبته شريك القصاصى وقيس بن الربيع عن أبي حصين ، وخالفهم اسرائيل فرواه عن أبي حصين موقوفا . قلت : اسرائيل أثبت منهم ، ولكن اجتماع الجماعة يقاوم ذلك ، وحينئذ تم المعارضة بين الرفع والوقف فيكون الحكم الرفع واقعه أعلم . وقد تقدم هذا الحديث سندنا ومثنا في باب الحراسة في الفروع من كتاب الجهاد ، وهو من نوادر ما وقع في هذا الجامع الصحيح . قوله ( نرس ) بكسر النون المهملة ويجوز الفتح أى سقط والمراد هنا ذلك ، وقال ابن الانبارى : الشمس الشر ، قال تعالى ( فتعسا لهم ) أراد أولوهم الشر ، وقيل الشمس تبعدهم أى بعدا لهم . وقال غيره قولهم تعسا لفلان فقبض قولهم لما له ، فتعسا دعاء عليه بالعترة وأما دعاء له بالانتقاس . قوله ( عبد الدينار ) أى طالبه الهريس على جمعه القائم على حفظه ، فكأنه لذلك خادمه وعبده . قال الطائى : قيل خص العبد بالذكر ليؤذن بانغماسه في محبة الدنيا وشهواتها كالأسير الذى لا يجد خلاصا ، ولم يقل مالك الدينار ولا جامع الدينار لأن المذموم من الملك والجمع الزيادة على قدر الحاجة . وقوله ( أن أعطى الخ ) يؤذن بشدة الحرص على ذلك . وقال غيره : جعله عبدا لما اشغفه وحرصه ، فن كان عبدا لمواه لم يصدق في حقه ( اياك نعبد ) فلا يكون من الصف بذلك حديقا . قوله ( والقطفة ) هى الثوب الذى له عمل والخبيصة السكاه المربع وقد تقدم الحديث ، في كتاب الجهاد من رواية عبد الله بن دينار عن أبي صالح بلفظ ( نرس عبد الدينار وعبد الدرهم وعبد الخبيصة ، نرس وانتكس وإذا شيك فلا انتنخس ) وقوله وانتكس أى عاوده المرض فعلى ما تقدم من تفسير النرس بالسقوط يكون المراد أنه اذا قام من سقطته عاوده السقوط ، ويحتمل أن يكون المعنى بانتكس بعد نرس انقلب على رأسه بعد أن سقط . ثم وجدته في شرح الطائى ، قال في قوله ( نرس وانتكس ) فيه الفرق في الدعاء عليه لأنه اذا نرس انكب على وجهه فاذا انتكس انقلب على رأسه ، وقيل النرس الحر على الوجه والنتكس الحر على الرأس . وقوله في الرواية المذكورة ( واذا شيك ) بكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم كاف أى اذا

دخلت فيه شوكة لم يجد من يخرجها بالمتقاش وهو معنى قوله فلا انتقش ، ويحتمل أن يريد لم يقدر الطبيب أن يخرجها . وفيه إشارة إلى الدماء عليه بما يثبطه عن السعي والحركة ، وسوخ الدماء عليه كونه قهر حمله على جمع الدنيا واشتغل بها عن الذي أمر به من التشاغل بالواجبات والمندوبات . قال الطيبي : وإنما خص انتقاش الشوككة بالذكر لانه أسهل ما يتصور من المعاونة ، فإذا اتقى ذلك الأسهل اتقى ما فوقه بطريق الأولى . **قوله** ( ان أدهى ) يضم أوله . **قوله** ( وان لم يعط أم يرض ) وقع من وجه آخر عن أبي بكر بن عباس عند ابن ماجه والاسماهيلي بلفظ الوفاء عوض الرضا وأحدهما ملوم الآخر غالبا . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ، وصرح في الرواية الثانية بسامع ابن جريج له من عطاء ، وهذا هو الحديث في إيراد الاسناد النازل عقب المال إذ بينه وبين ابن جريج في الأول راو واحد وفي الثاني اثنان ، وفي السند الثاني أيضا فائدة أخرى وهي الزيادة في آخره ، ومحمد في الثاني هو ابن سلام وقد نسب في رواية أبي زيد المروزي كذلك ، ومحمد بفتح الميم واللام بينهما خاء معجمة . **قوله** ( سمعت النبي ﷺ ) هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماحه من النبي ﷺ ، وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه ، فانه أحد المكثرين ، ومع ذلك فتحمله كان أكثره من كبار الصحابة . **قوله** ( لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي ثالثا ) في الرواية الثانية « لو أن لابن آدم واديا مالا لأحب أن له إليه مثله ، ونحوه في حديث أنس في الباب وجمع بين الأمرين في الباب أيضا ، ومثله في مرسل جبير بن نفير الذي قدمته وفي حديث أبي الذي سأذكره ، وقوله « من مال ، فسر في حديث ابن الزبير « به من ذهب » ومثله في حديث أنس في الباب وفي حديث زيد بن أرقم عند أحمد وزاده وفضة ، وأوله مثل لفظ رواية ابن عباس الأولى ، ولفظه عند أبي عبيدة في فضائل القرآن « كننا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ : لو كان لابن آدم واديان من ذهب وفضة لا يبتغي الثالث ، وله من حديث جابر بلفظ « لو كان لابن آدم وادى نخل ، وقوله « لا يبتغي ، بالغين المعجمة وهو افتعل بمعنى الطلب ، ومثله في حديث زيد بن أرقم ، وفي الرواية الثانية « أحب ، وكذا في حديث أنس ، وقال في حديث أنس « نبتى مثله ثم تمنى مثله حتى يتمنى أودية » . **قوله** ( ولا يملأ جوف ابن آدم ) في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الاسماهيلي « نفس ، بدل « جوف ، وفي حديث جابر كالاول ، وفي مرسل جبير ابن نفير « ولا يشبع » يضم أوله « جوف » وفي حديث ابن الزبير « ولا يسد جوف ، وفي الرواية الثانية في الباب « ولا يملأ عين » وفي حديث أنس فيه « ولا يملأ فاه » ومثله في حديث أبي واقد عند أحمد ، وله في حديث زيد بن أرقم « ولا يملأ بطن » قال الكرماني : ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقريته عدم الانحصار في الثراب إذ غيره يملأه أيضا ، بل هو كناية عن الموت لانه مستلزم الامتلاء ، فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت ، فانرضى من العبارات كلها واحد وهي من التفتن في العبارة . قلت : وهذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث ، وأما إذا اتحدت فهو من تصرف الرواة ، ثم نسبة الامتلاء للجوف واحدة ، والبطن بمعناه ، وأما النفس فغيرها عن الذات وأطلق الذات وأراد البطن من إطلاق الكل وإرادة البعض ، وأما النسبة إلى الفم فللكونه الطريق إلى الوصول للجوف ، ويحتمل أن يكون المراد بالنفس الدين ، وأما الذين فلائها الأصل في الطلب لانه يرى ما يجبه فيطلبه ليجوزه إليه ، وخص البطن في أكثر الروايات لأن أكثر ما يطالب المسائل لتحصيل المنلذات وأكثرها يكون للأكل والشرب ، وقال الطيبي : وقع قوله « ولا يملأ الخ » ، وقع التذليل والتقريب للحكام السابق كأنه قيل ولا يشبع من خلق من

التراب إلا بالتراب . ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المرء لا ينقض طمعه حتى يموت ، فإذا مات كان من شأنه أن يدفن فإذا دفن صب عليه التراب فلا خوفه وفاء وعينيه ولم يبق منه موضع يحتاج إلى تراب غيره . وأما النسبة إلى النعم فلمكونه الطريق إلى الوصول للجرف . **قوله** في الطريق الثانية لابن عباس ( ويتوب الله على من تاب ) أى إن الله يقبل التوبة من الحريص كما يقبلها من غيره ، قيل وفيه إشارة إلى ذم الاستكثار من جمع المال وتبني ذلك والحرس عليه ، للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تائب ، ويحتمل أن يكون تائب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أى رجوع عن ذلك الفعل والتبني . وقال الطبري : يمكن أن يكون معناه أن آدمى مجبول على حب المال وأنه لا يتبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لازالة هذه الجملة عن نفسه وقيل مأم ، فوضع د ويتوب ، موضعه اشعاراً بأن هذه الجملة مذمومة جارية مجرى الذنب ، وأن إزالتها ممكنة بتوفيق الله وتمديده ، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ( ومن يوق شح نفسه فأولى من المكملين ) ففي إضافة الشح إلى النفس دلالة على أنه غريزة فيما ، وفي قوله ( ومن يوق ) إشارة إلى إمكان إزالة ذلك ، ثم رتب الفلاح على ذلك قال : وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب ، فإن فيه إشارة إلى أن آدمى خلق من التراب ومن طبعه القبح واليأس ، وأن إزالته ممكنة بأن يطر الله عليه ما يصلحه حتى يشر الخلال الزكية والحصال المرضية ، قال تعالى ( والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه ، والذي خبث لا يخرج الا نكدا ) فوقع قوله د ويتوب الله الخ ، موقع الاستدراك ، أى أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يستره الله تعالى عليه . **قوله** ( قال ابن عباس : فلا أدري من القرآن هو أم لا ) يعنى الحديث المذكور ، وسيأتى بيان ذلك في الكلام على حديث ابن **قوله** ( قال وسمعنا ابن الزبير ) القائل هو عطاء ، وهو متصل بالسند المذكور . وقوله د على المنبر ، بين في الرواية التي بعدها أنه منبر مكة ، وقوله د ذلك ، إشارة إلى الحديث ، وظاهره أنه باللفظ المذكور بدون زيادة ابن عباس . الحديث الثالث ، **قوله** ( عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل ) أى غسيل الملائكة وهو حنظلة بن أبي عامر الأوسي ، وهو جد سليمان المذكور لأنه ابن عبد الله بن حنظلة ، ولعبد الله محبة وهو من صفار الصحابة وقتل يوم الحرة وكان الأمير على طائفة الأنصار يومئذ ، وأبوه استشهد بأحد وهو من كبار الصحابة وأبوه أبو عامر يعرف بالراهب وهو الذي بنى مسجد الضرار بسببه ونزل فيه القرآن . وعبد الرحمن معدود في صفار التابعين لأنه اتى بعض صفار الصحابة ، وهذا الإسناد من أعلى ما في صحيح البخاري لأنه في حكم الثلاثيات وإن كان رباعياً ، وعباس ابن سهل بن سعد هو ولد الصحابي المشهور . الحديث الرابع ، **قوله** ( عبد العزيز ) هو الأديسي ، وصالح هو ابن كيسان ، وابن شهاب هو الزهري . **قوله** ( أحب أن يكون ) كذا وقع بغير لام وهو جائز ، وقد تقدم من رواية ابن عباس باللفظ د لأحب . الحديث الخامس ، **قوله** ( وقال لنا أبو الوليد ) هو الطيالسي هشام بن عبد الملك ، وشيخه حماد بن سلمة لم يعدوه فيمن خرج له البخاري موصولاً ، بل علم المزى على هذا السند في الألفاظ علامة التعليق ، وكذا رقم حماد بن سلمة في التهذيب علامة التعليق ولم ينفه على هذا الموضع ، وهو مهير منه إلى استواء قال فلان وقال لنا فلان ، وليس بجيد لأن قوله قال لنا ظاهر في الوصل وإن كان بعضهم قال أنها اللجاجة أو للنسالة أو للذاكرة فكل ذلك في حكم الموصول ، وإن كان مخرجاً بالتحديث أشد اتصالاً ، والذي ظهر لي بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يأتى بهذه الصيغة إلا إذا كان المثنى ليس على شرطه في أصل موضوع كتابه ، كأن يكون



ظاهرة الوقف ، أوفى السند من ليس على شرطه في الاحتجاج ، فمن أمثلة الأول قوله في كتاب الفكاح في دباب ما يحل من النساء وما يحرم ، : « قال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى بن سعيد هو القطان ، فذكر عن ابن عباس قال : حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ، الحديث ، فهذا من كلام ابن عباس فهو موقوف ، وإن كان يمكن أن يتلح له ما يلحقه بالمرفوع . ومن أمثلة الثاني قوله في المداخلة : « قال لنا مسلم بن إبراهيم حدثنا أبان العطار ، فذكر حديث أنس » لا يفرض مسلم غرسا ، الحديث ، فأبان ليس على شرطه كحماد بن سلمة ، وعبر في التتخير لئلا يخل بينهما هذه الصيغة لذلك ، وقد علن بينهما أشياء بخلاف الوساطة التي بينه وبينه وذلك تعليق ظاهر ، وهو أظهر في كونه لم يسقه مساق الاحتجاج من هذه الصيغة المذكورة هنا ، لكن السرفيه ما ذكرت وأمثلة ذلك في الكتاب كثيرة تظهر لمن تتبعها . قوله (من ثابت) هو الثنائي ، ويقال إن حماد بن سلمة كان أثبت الناس في ثابت ، وقد أكثر مسلم من تخريج ذلك محتاجة ولم يكثر من الاحتجاج بحماد بن سلمة كما كشاره في احتجاجة بهذه النسخة . قوله (عن أبي) هو ابن كعب ، وهذا من رواية صحابي عن صحابي وإن كان أبي أكبر من أنس . قوله (كنا نرى) بضم النون أوله أي نطن ، ويجوز فتحها من الرأي أي نعتقد . قوله (هذا) لم يبين ما أشار إليه بقوله هذا ، وقد بينه الاسماعيل من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلمة ولفظه : « كنا نرى هذا الحديث من القرآن : لو أن لابن آدم واديين من مال تننى واديا ثالثا ، الحديث دون قوله » ويتوب الله الخ ، . قوله (حتى نزلت ألهاكم التكاثر) زاد في رواية موسى بن اسماعيل « إلى آخر السورة » وللإسماعيلي أيضا من طريق هفان ومن طريق أحمد بن إسحق الحضرمي قال : « حدثنا حماد بن سلمة ، فذكر مثله وأوله » كنا نرى أن هذا من القرآن الخ ، . (نبيه) : هكذا وقع حديث أبي بن كعب من رواية ثابت عن أنس عنه مقدما على رواية ابن شهاب عن أنس في هذا الباب عند أبي ذر ، وهكس ذلك غيره وهو الأنسب ، قال ابن بطال وغيره : قوله (ألهاكم التكاثر) خرج على لفظ الخطاب لأن الله فطر الناس على حب المال والولف فلهم رغبة في الاستكثار من ذلك ، ومن لازم ذلك الغفلة عن القيام بما أمروا به حتى يفتأهم الموت . وفي أحاديث الباب ذم الحرص والثروة ، ومن ثم أمر أكثر السلف بالقل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف ، ووجه ظنهم أن الحديث المذكور من القرآن ما تضمنه من ذم الحرص على الاستكثار من جمع المال والتفريق بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه ، فلما نزلت هذه السورة واتضمنت معنى ذلك مع الزيادة عليه علوا أن الأول من كلام النبي ﷺ ، وقد شرحه بعضهم على أنه كان قرآنا ولما نزلت تلاوته لما نزلت (ألهاكم التكاثر حتى درهم المقابر) فاستمرت تلاوتها فكانت ناسخة لتلاوة ذلك ، وأما الحكم فيه والمعنى فلم يندخ إذ نسخ التلاوة لا يتلزم المعارضة بين الناسخ والمنسوخ كندسخ الحكم ، والأول أولى ، وليس ذلك من النسخ في شيء . قلت : يؤيد ما رده ما أخرجه الترمذي من طريق زر بن حبیش « عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال له إن الله أمرني أن أقرأ هاتيك القرآن فقرأ عليه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب) قال وقرأ فيها : إن الدين عند الله الحنيفية السمحة » الحديث ، وفيه « وقرأ عليه : لو أن لابن آدم واديا من مال » الحديث وفيه « ويتوب الله على من تاب » وصنده جيد ، والجمع بينه وبين حديث أنس عن أبي المذكور آنفا أنه يحتمل أن يكون أبي لما قرأ عليه النبي ﷺ (لم يكن) وكان هذا الكلام في آخر ما ذكره النبي ﷺ احتتمل هذه أن يكون بقية السورة واحتمل أن يكون من كلام النبي ﷺ ولم يتيأ له أن يستفصل الذي ﷺ عن ذلك حتى

نزلت (أحكام التكاثر) فلم ينفذ الاحتمال . ومنه ما وقع عند أحمد وأبي عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي واقد الليثي قال : كنا نأتي النبي ﷺ إذا نزل عليه فيحدثنا ، فقال لنا ذات يوم : ان الله قال انما أنزلنا المال لأقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو كان لابن آدم واد لاحب أن يكون له ثمن ، الحديث بتمامه ، وهذا يحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر به عن الله تعالى على أنه من القرآن ، ويحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ، والله أعلم وعلى الأول فهو مما لم يثبت قلاوته جرمًا وإن كان حكمه مستمرا . ويؤيد هذا الاحتمال ما أخرج أبو عبيد في « فضائل القرآن » من حديث أبي موسى قال : قرأت سورة نحو برائة فثبت وحفظت منها ، ولو أن لابن آدم واديين من مال لتنى واديا ثالثا ، الحديث ، ومن حديث جابر : كنا نقرأ لو أن لابن آدم ملء واد مالا لاحب إليه مثله ، الحديث

٩١ - باب قول النبي ﷺ : هذا المال خضرة حلوة ، وقوله تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ، ذلك متاع الدنيا ) . قال عمر : اللهم اننا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا ، اللهم اني أسألك أن أنفقه في حقه

٦٤٤١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان قال سمعت الزهري يقول أخبرني عروة وسعيد بن المسيب عن حكيم بن حزام قال : سألت النبي ﷺ فأعطاني ، ثم سأته فأعطاني ثم سأته فأعطاني ، ثم قال : إن هذا المال - وربما قال سفیان : قال لي يا حكيم إن هذا المال - خضرة حلوة ، فمن أخذه بطيب نفس بوركت له فيه ، ومن أخذه باشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع . واليد العليا خير من اليد السفلى »

قوله ( باب قول النبي ﷺ : ان هذا المال خضرة حلوة ) تقدم شرحه قريبا في « باب ما يحذر من زهرة الدنيا » في شرح حديث أبي سعيد الخدري . قوله ( وقوله تعالى : زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين الآية ) كذا الآبي ذر ، ولأبي زيد المروزي « حب الشهوات الآية » ، والاسماعيلي مثل أبي ذر وزاد الى قوله ذلك متاع الحياة الدنيا ، وساق ذلك في رواية كريمة . وقوله « زين » ، قيل الحكمة في ترك الافصاح بالذي زين أن يتناول اللفظ جميع من نصح نسبة التزيين اليه ، وان كان العلم أحاط بأنه سبحانه وتعالى هو الفاعل بالحقيقة ، فهو الذي أوجد الدنيا وما فيها وهياكلها للانتفاع وجمال القلوب طائفة اليها ، والى ذلك الاشارة بالتزيين ليدخل فيه حديث النفس وسوسة الشيطان ، ونسبة ذلك الى الله تعالى باعتبار الخلق والتقدير والتهيئة ، ونسبة ذلك للشيطان باعتبار ما أقدره الله عليه من القساط على الآدمي بالوسوسة الناشئة عنها حديث النفس . وقال ابن التين بدأ في الآية بالنساء لانهن أشد الاشياء فتنة للرجال ، ومنه حديث : ما تركت بعدى فتنة أضرب على الرجال من النساء ، قال : ومعنى تزيينها إعجاب الرجل بها وطراعيته لها . والقناطير جمع قنطار ، واختلاف في تقديره فقبل سبعون ألف دينار وقيل سبعة آلاف دينار وقيل مائة ودهشرون رحلا وقيل مائة رحل وقيل ألف مثقال وقيل ألف ومائتا أوقية ،

وقيل معناه الشيء الكثير ما أخذ من عقد الشيء وإحكامه . وقال ابن عطية : القول الأخير قيل هذا أصح الأقوال لكن يختلف القطار في البلاد باختلافها في قدر الرقية . **قوله** ( وقال عمر : اللهم إنا لا نستطيع إلا أن نفرح بما زينته لنا ، اللهم اني أسألك أن أنفقه في حق ) سقط هذا التعليق في رواية أبي زيد المروزي ، وفي هذا الأثر إشارة إلى أن فاعل التزيين المذكور في الآية هو الله ، وأن تزيين ذلك بمعنى تحسينه في قلوب بني آدم وأنهم جلبوا على ذلك ، لكن منهم من استمر على ما طبع عليه من ذلك وأنهم لم يهتدوا به وهو المذموم ، ومنهم من راحى فيه الأسر والنهي ووقف عند ما حذر له من ذلك وذلك مجاهدة نفسه بتوفيق الله تعالى له فهذا لم يقتضه اللفظ ، ومنهم من ارتقى عن ذلك فزهد فيه بعد أن قدر عليه وأعرض عنه مع إقباله عليه وتمسكه منه ، فهذا هو المقام المحمود ، وإلى ذلك الإشارة بقول عمر ، اللهم اني أسألك أن أنفقه في حقه وأثره هذا وصله الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن يحيى بن سعيد هو الأنصاري ، أن عمر بن الخطاب أتى بمال من المشرق يقال له نفل كسرى ، فأمر به فصب وغطى ، ثم دعا الناس فاجتمعوا ، ثم أمر به فكشف عنه ، فإذا على كثير وجوه ومتاع ، فبكى عمر وحده وجل فقالوا له : ما يبكيك يا أمير المؤمنين ؟ هذه غنائم غنمها الله لنا ونزعها من أهلها ، فقال : ما فتح من هذا على قوم إلا سفكوا دماءهم واستحلوا حرماتهم . قال لحدثني زيد بن أسلم أنه سأل عن ذلك المال مناطق وخواتم فرفع ، فقال له عبد الله بن أرقم : حتى متى تحبسه لا تقسمه ؟ قال : بلى إذا رأيتني فارغا فأدنى به ، فلما رآه فارغا بسط شيئا في حش نخلة ثم جاء به في مكمل فصبه . فبأنه استسكثره ثم قال : اللهم أنت قلت زين للناس حب الشهوات ، ففلا الآية حتى فرغ منها ثم قال : لا نستطيع إلا أن نحب ما زينتنا لنا ، ففنى شره وارزقني أن أنفقه في حقل . فقام حتى ما بقي منه شيء ، وأخرجه أيضا من طريق عبد العزيز بن يحيى المدني عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه نحوه ، وهذا موصول لكن في سنده إلى عبد العزيز ضعف . وقال بعد قوله واستحلوا حرماتهم وقطعوا أرحامهم : فما رام حتى قسمه ، وبقيت منه قطع . وقال بعد قوله لا نستطيع إلا أن يتزين لنا ما زينتنا لنا . والباقي نحوه ، وزاد في آخره قصة أخرى . **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة . **قوله** ( ثم قال : ان هذا المال ، وبما قال سفيان : قال لي يا حكيم ان هذا المال ) فاعل قال أولا هو النبي ﷺ والقائل وبما ، هو علي بن المدايني وأويه عن سفيان ، والقائل قال لي هو حكيم بن حزام صحابي الحديث المذكور ، وحكيم بالرفع بنحو تنوين منادى مفرد حذف منه حرف النداء ، وظاهر السياق أن حكيم قال لسفيان وليس كذلك لأنه لم يدركه لأن بين وفاة حكيم ومولد سفيان نحو الخمسين سنة ولهذا لا يقرأ حكيم بالتنوين وإنما المراد أن سفيان رواه مرة بانقطاع ثم قال ، أي النبي ﷺ ، ان هذا المال ، ومرة بلفظ ثم قال لي يا حكيم ان هذا المال الخ ، وقد وقع باثبات حرف النداء في معظم الروايات ، وإنما سقط من رواية أبي زيد المروزي ، وتقدم شرح قوله ، فن أخذه بطيب نفس الخ ، في باب الاستعفاف عن المسألة ، من كتاب الزكاة ، وتقدم شرح قوله في آخره ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، في باب لا صدقة الا عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة أيضا ، وقوله ، بورك له فيه ، زاد الاسماعيل من رواية إبراهيم بن يسار عن سفيان بسنده ومثله ، وإبراهيم كان أحد الحفاظ وفيه مقال

٦٤٤٢ - **حدثني** **عمر بن حفص** **حدثني** **أبي حذيفة** **الأحمش** قال **حدثني** **إبراهيم التيمي** عن **الحارث** **ابن سويد** قال قال **عبد الله** : قال : **الذي** **يحب** : **أيكم** **مال** **وارثه** **أحب** **إليه** **من** **ماله** ؟ قالوا : **يا رسول الله** ، ما متنا أحد إلا **ماله** **أحب** **إليه** ، قال : **فإن** **ماله** **ما قدم** ، **ومال** **وارثه** **ما أخر** .

**قوله** ( **باب** **ما قدم** **من** **ماله** **فهو له** ) **الضمير** **للإسنان** **الكاف** ، **وحذف** **للعلم** **به** **وإن** **لم** **يجر له** **ذكر** . **قوله** ( **عمر بن حفص** ) **أي** **ابن غياث** . **وعبد الله** **هو** **ابن مسعود** ، **ورجال** **السند** **كلهم** **كوفيون** . **قوله** ( **أيكم** **مال** **وارثه** **أحب** **إليه** **من** **ماله** ) **أي** **أن** **الذي** **يخلفه** **الإسنان** **من** **المال** **وإن** **كان** **هو** **في** **الحال** **منسوبا** **إليه** **فإنه** **باعتبار** **انتقاله** **إلى** **وارثه** **يكون** **منسوبا** **لوارث** ، **فنسبته** **للبالك** **في** **حياته** **حقيقية** **ونسبته** **لوارث** **في** **حياة** **المورث** **بجارية** **ومن** **بعد** **موته** **حقيقية** ، **قوله** ( **فإن** **ماله** **ما قدم** ) **أي** **هو** **الذي** **يضاف** **إليه** **في** **الحياة** **وبعد** **الموت** **بخلاف** **المال** **الذي** **يخلفه** ، **وقد** **أخرجه** **سعيد بن منصور** **عن** **أبي معاوية** **عن** **الأحمش** **به** **سندا** **ومتنا** **وزاد** **في** **آخره** **دمان** **دون** **أمره** **فيكم** ، **الحديث** **وزاد** **فيه** **أيضا** **دمان** **دون** **الرقوب** **فيكم** ، **الحديث** . **قال** **ابن بطال** **وغيره** : **فيه** **التحريض** **على** **تقديم** **ما** **يمكن** **تقديمه** **من** **المال** **في** **وجوه** **القرية** **والبر** **ليتنفع** **به** **في** **الآخرة** ، **فإن** **كل** **شيء** **يخلفه** **المورث** **يصير** **ملكاً** **لوارث** **فإن** **عمل** **فيه** **بطاعة** **الله** **اختص** **بشواب** **ذلك** **وكان** **ذلك** **الذي** **نصب** **في** **جمعه** **ومنه** ، **وإن** **عمل** **فيه** **بمعصية** **الله** **فذلك** **أبعد** **للملكة** **الاول** **من** **الانتفاع** **به** **إن** **سلم** **من** **تبعته** ، **ولا** **يمارضه** **قوله** **سعد** **له** **أن** **تذر** **ورثتك** **أغنياء** **خير** **من** **أن** **تذرهم** **عالة** ، **لأن** **حديث** **سعد** **محمول** **على** **من** **تصدق** **بماله** **كله** **أو** **معظمه** **في** **مرضه** ، **وحديث** **ابن مسعود** **في** **حق** **من** **يتصدق** **في** **محمته** **وشحه** .

١٣ - **باب** **المسكرون** **م** **المفلون** . **وقوله** **تعالى** ( **من** **كان** **يريد** **الحياة** **الدنيا** **وزينتها** **نوف** **إليهم** **أعمالهم** **فيها** **وم** **فيها** **لا** **يبخسون** **أولئك** **الذين** **إيس** **لم** **في** **الآخرة** **إلا** **النار** **وحبط** **ماصنوعوا** **فيها** **وباطل** **ما** **كانوا** **يعملون** )

٦٤٤٣ - **حدثنا** **عقبة بن سعيد** **حدثنا** **عبد العزيز بن ربيع** **عن** **زيد بن وهب** **عن** **أبي ذر** **رضي** **الله** **عنه** **قال** : **خرجت** **ليلة** **من** **الليالي** ، **فاذا** **رسول** **الله** **ﷺ** **يمشي** **وحده** **وليس** **معه** **إنسان** ، **قال** **فظننت** **أنه** **يكبره** **أن** **يمشي** **معه** **أحد** ، **قال** **فخطت** **أمتي** **في** **ظل** **القمر** ، **فالتفت** **فراآني** **فقال** : **من** **هذا** ؟ **قلت** : **أبو** **ذر** **جأتني** **الله** **فداءك** . **قال** : **يا** **أبا** **ذر** ، **تعال** . **قال** **فشئت** **معه** **ساعة** ، **فقال** **لي** : **إن** **المسكرون** **م** **المفلون** **يوم** **القيامة** ، **إلا** **من** **أعطاه** **الله** **خيراً** **ففتح** **فيه** **يمينه** **وشماله** ، **وبين** **بدييه** **ووراءه** ، **وعمل** **فيه** **خيراً** ، **قال** **فشئت** **معه** **ساعة** **فقال** **لي** : **اجلس** **هاهنا** ، **قال** **فأجسنتني** **في** **قاع** **حوته** **حجارة** ، **فقال** **لي** : **اجلس** **هاهنا** **حتى** **أبجع** **إليك** . **قال** **فأطأني** **في** **الحفرة** **حتى** **لا** **أراه** ، **فلبثت** **عني** **فأطأ** **الأنث** ، **ثم** **إني** **سمعت** **وهو** **مقبل** **وهو** **يقول** : **وإن**

سرق ، وإن زنى . قال فلما جاء لم أصبر حتى قات : يابى الله ، جابى الله فداك ، مَنْ مُتَكَلِّمٌ فِي جَانِبِ  
الْحَرَّةِ ؟ مَسَمَعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا . قال : ذلك جبريل عليه السلام عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ قَالَ :  
بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، قلت : يا جبريل ، وإن سرق ، وإن زنى ؟ قال :  
نعم . قال قلت : وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم ، قلت : وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم . قال قلت :  
أخبرتنا شعبةٌ وحدثنا حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رُفَيع حدثنا زيد بن وهب بهذا . قال  
أبو عبد الله : حديث أبي صالح عن أبي الدرداء مُرْسَلٌ لَا يَصَحُّ ، إِنَّمَا أَرَدْنَا لِلْعُرْفَةِ وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ أَبِي  
ذَرٍّ . قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ؟ قَالَ : مُرْسَلٌ أَيْضًا لَا يَصَحُّ ، وَالصَّحِيحُ  
حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ . وَقَالَ : اضْرِبُوا عَلَى حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ هَذَا « إِذَا مَاتَ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْوُتِّ »

**قوله** (باب المسكترون هم المفنون) كذا للأكثر ، وللمكشمينى «الافلون» وقد ورد الحديث بالقافطين ، ووقع  
في رواية المروزي عن أبي ذر «الاخسرون» بدل «المفلون» ، وهو بمعناه بناء على أن المراد بالثقة في الحديث قلة  
اثواب ، وكل من قل ثوابه فهو خاسر بالنسبة لمن كثر ثوابه . **قوله** (وقوله من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها  
الآيتين) كذا لأبي ذر ، وفي رواية أبي زيد بعد قوله وزينتها «نوف الهم أعمالهم فيها الآية» ومثله للإسماعيل  
لكن قال «إلى قوله وباطل ما كانوا يعملون» ولم يقل الآية . وساق الآيتين في رواية الأصيلي وكريمة . واختلف  
في الآية فقيل : هي على عمومها في الكفار وفيمن يرأى بهمه من المسلمين ، وقد استشهد بها معاوية لصحة الحديث  
الذي حدث به أبو هريرة مرفوعا في الجهاد والقاري والمتصدق «لقوله تعالى لكل منهم : إِنَّمَا عَمِلْتَ لِتَقَالَ فَقَدْ  
قِيلَ ، فَبِكِي معاوية لما سمع هذا الحديث ثم تلا هذه الآية ، أخرجه الأثرمذي مطولا وأصله عند مسلم ، وقيل بل هي  
في حق الكفار خاصة بدليل الحصر في قوله في الآية التي تليها ( أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار )  
والمؤمن في الجملة مآله إلى الجنة بالشفاعة أو مطلق العفو ، والوحيد في الآية بالنار واحباط العمل وبطلانه إنما هو  
للكفار . وأجيب عن ذلك بأن الوحيد بالنسبة إلى ذلك العمل الذي وقع الرياء فيه فقط فيجازى فاعله بذلك إلا  
أن يعفو الله عنه ، وليس المراد احباط جميع أعماله الصالحة التي لم يقع فيها رياء . والحاصل أن من أراد بعمله  
ثواب الدنيا مجل له وجوزى في الآخرة بالعذاب لتجرده قصد ، إلى الدنيا وإعراضه عن الآخرة ، وقيل نزلت في  
المجاهدين خاصة وهو ضعيف ؛ وعلى تقدير ثبوت فعومها شامل لكل مراد ، وعموم قوله ( خوف الهم أعمالهم  
فيها ) أي في الدنيا مخصوص بمن لم يقدر الله له ذلك لقوله تعالى ( من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن  
نريد ) فملى هذا التقييد يحتمل ذلك المطلق ، وكذا يقيد مطلق قوله ( من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه  
ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب ) وهذا يندفع إشكال من قال قد يوجد بعض  
التكفار مقترنا عليه في الدنيا غير موسع عليه من المال أو من الصحة أو من طول العمر ، بل قد يوجد من هو  
منعوس الحظ من جميع ذلك كن قبل في حتمه ( خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين ) ومناسبة ذكر

الآية في الباب الحديث أن في الحديث إشارة إلى أن الوحيد الذي فيها محمول على التأقيت في حق من وقع له ذلك من المسلمين لأجل التأييد لدلالة الحديث على أن مرتكب جنس الكبيرة من المسلمين يدخل الجنة ، وليس فيه ما ينفي أنه قد يعذب قبل ذلك ، كما أنه ليس في الآية ما ينفي أنه قد يدخل الجنة بعد التعذيب على معصية الرباء . **قوله** ( حدثنا جرير ) هو ابن عبد الحميد ، وقد روى جرير بن حازم هذا الحديث اسكن عن الأعمش عن زيد بن وهب كما سيأتي بيانه ، لكن قتيبة لم يدركه ابن حازم ، وعبد العزيز بن رفيع بقاء ومهلة مصفر مكي سكن الكوفة وهو من صفاء التابعين لقي بعض الصحابة كأنس . **قوله** ( عن أبي ذر ) في رواية الأعمش الماضية في الاستئذان عن زيد بن وهب . **قوله** ( حدثنا واؤه أبو ذر بالرمدة ) بفتح الراء والموحدة بعدها معجمة مكان معروف من عمل المدينة للنبوية وبينهما ثلاث مراحل من طريق العراق ، سكنه أبو ذر بامر عثمان ومات به في خلافته ، وقد تقدم بيان سبب ذلك في كتاب الزكاة . **قوله** ( خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله ﷺ يمشي وحده ليس معه انسان ) هو تأكيد لقوله « وحده » ويحتمل أن يكون لرفع توم أن يكون معه أحد من غير جنس الانسان من ملك أو جني ، وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عنه « كنت أمشي مع رسول الله ﷺ في حرة المدينة هشاء » فأقادت تعيين الزمان والمكان ، والحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمال وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد ابن معاوية . وقيل الحرة الأرض التي حجارها سود ، وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا حجارة فيها ، وهذا يدل على أن قوله في رواية المروزي بن سويد عن أبي ذر « انتهيت إلى النبي ﷺ وهو في ظل السكبة وهو يقول هم الاخسرون ورب السكبة » فذكر قصة المكثرون وهي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسياق . **قوله** ( فظننت أنه يكره أن يمشي معه أحد فجعلت أمشي في ظل القمر ) أي في المكان الذي ليس للقمر فيه ضوء ليخفي شخصه ، وإنما استقر يمشي لاحتمال أن يطأ النبي ﷺ حاجة فيسكون قريباً منه . **قوله** ( فالتفت فرأني فقال : من هذا ) كأنه رأى شخصه ولم يتميز له . **قوله** ( فقلت أبو ذر ) أي أنا أبو ذر . **قوله** ( جعلني الله فداءك ) في رواية أبي الأحوص في الباب بعده عن الأعمش وكذا لابن معاوية عن الأعمش عنه أحد « فقلت ليبيك يا رسول الله » وفي رواية حفص عن الأعمش كما مضى في الاستئذان « فقلت ليبيك وسعديك » . **قوله** ( فقال أبا ذر ثمال ) في رواية الكشمي « ثماله » بهاء السكت ؛ قال الداودي : فائدة الوقوف هل هاء السكت أن لا يقف على ساكنين فقله ابن التين . ونعقب بأن ذلك غير مطرد ، وقد اختصر أبو زيد المروزي في روايته سياق الحديث في هذا الباب فقال بعده قوله « ليس معه أحد » فذكر الحديث وقال فيه « أن المكثرين هم المفلون يوم القيامة » : هكذا عنده وساق الباقي الحديث بتمامه ، ويأتي شرحه مستوفى في الباب الذي بعده . **قوله** ( وقاله لثضر ) بن شميل ( أنبأنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت والأعمش وعبد العزيز بن رفيع قالوا حدثنا زيد بن وهب بهذا ) الغرض بهذا التعليق تهرج الشيوخ الثلاثة المذكورين بأن زيد بن وهب حدثهم ، والأولان نسباً إلى التدليس مع أنه لو ورد من رواية شعبة بغير تهرج لآمن فيه التدليس لأنه كان لا يحدث عن شيوخه إلا بما لا تدليس فيه ، وقد ظهرت فائدة ذلك في رواية جرير بن حازم عن الأعمش فإنه زاد فيه بين الأعمش وزيد بن وهب رجلاً مبهماً ، ذكر ذلك الدارقطني في « العلل » فأقادت هذه الرواية المصرحة أنه من المزيد في متصل الاسانيد . وقد اعترضه الاسماعيل على قول البخاري في هذا السند « وهذا » فأشار إلى رواية عبد العزيز بن رفيع ، واقتضى ذلك أن رواية

شعبة هذه نظير روايته فقال : ليس في حديث قصة المقلين والمكثرين ، إنما فيه قصة من مات لا يشرك بالله شيئا قال : والمعجب من البخاري كيف أطلق ذلك ثم ساقه موصولا من طريق حميد بن زنجويه حدثنا النضر بن شميل عن شعبة وانظر ، ان جبريل بشرني أن من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة . قلت : وإن زني وإن سرق ؟ قال وإن زني وإن سرق ، . قيل لسليمان يعني الأعمش إنما روى هذا الحديث عن أبي الدرداء ، فقال : إنما سمعته عن أبي ذر . ثم أخرجه من طريق معاذ حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت وبلال والأعمش وعبد العزيز بن رفيع سمعوا زيد بن وهب عن أبي ذر زاد فيه راويا وهو بلال وهو ابن مرداس الفواري ، شيخ كوفي أخرج له أبو دارود ، وهو صدوق لأبأس به . وقد أخرجه أبو دارود الطيالسي عن شعبة كرواية النضر ليس فيه بلال ، وقد تبع الاسماعيل على اعتراضه المذكور جماعة منهم مغلطاي ومن بعده ، والجواب عن البخاري واضح على طريقة أهل الحديث لأن مراده أصل الحديث ، فإن الحديث المذكور في الأصل قد اشتمل على ثلاثة أشياء فيجوز إطلاق الحديث على كل واحد من الثلاثة إذا أريد بقول البخاري ، بهذا ، أي بأصل الحديث لا خصوص اللفظ المداق ، فالأول من الثلاثة ما يسرقني أن لي أحدا ذهبا ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا بنحوه الأحنف بن قيس وتقدم في الزكاة ، والنعمان الغفاري وسالم بن أبي الجهم وسويد بن الحارث كلهم عن أبي ذر ، وروايتهم عند أحمد ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا أبو هريرة وهو في آخر الباب من طريق عبيد الله بن عبد الله بن حنبل عنه ، وروايت في كتاب النقي من طريق مام ، وأخرجه مسلم من طريق محمد بن زياد وهو عند أحمد من طريق سليمان بن يسار كلهم عن أبي هريرة كما سألته . الثاني حديث المكثرين والمقلين ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا المروزي وسويد كما تقدمت الإشارة اليه والنعمان الغفاري وهو عند أحمد أيضا . الثالث حديث من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة ، وفي بعض طرقه ، وإن زني وإن سرق ، وقد رواه عن أبي ذر أيضا أبو الأسود الدؤلي وقد تقدم في الباب ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا أبو هريرة كما سيأتي بيانه لكن ليس فيه بيان ، وإن زني وإن سرق ، وأبو الدرداء كما تقدمت الإشارة اليه من رواية الاسماعيل ، وفيه أيضا قاعدة أخرى وهو أن بعض الرواة قال عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء ، ولذلك قال الأعمش لزيد ما تقدم في رواية حفص بن غياث عنه : قلت لزيد بلغني أنه أبو الدرداء ، فأقادت رواية شعبة أن حبيباً وهباً المزني وافقوا الأعمش على أنه عن زيد بن وهب عن أبي ذر لا عن أبي الدرداء ، ومن رواه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء محمد بن إسحق فقال عن عيسى بن مالك عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء أخرجه أنسائي ، والحسن بن عبيد الله النخعي أخرجه الطبراني من طريقه عن زيد بن وهب عن أبي الدرداء بلفظ « من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » ونقل أبو الدرداء « وإن زني وإن سرق » ، قال : « وإن زني وإن سرق ، فكروها ثلاثاً » وإن رغم أنف أبي الدرداء ، وسأذكر بقية طرقه عن أبي الدرداء في آخر الباب الذي يليه . وذكره الدارقطني في « العلل » فقال يشبه أن يكون القولان صحيحين . قلت : في حديث كل منهما في بعض الطرق ما ليس في الآخر

١٤ - باب قول النبي ﷺ « ما يسرقني أن عني مثل أحد هذا ذهبا »

٦٤٤٤ - حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأعمش عن زيد بن وهب قال « قال أبو

ذَرَكْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْفِ الْمَدِينَةِ فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، قُلْتُ : كَيْفَ بَارِسُوكَ اللَّهُ ، قَالَ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمُضِي عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ ، إِلَّا شَيْئًا أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ ، إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ ، وَعَنْ شِمَالِهِ ، وَمِنْ خَلْفِهِ - ثُمَّ مَشَى ثُمَّ قَالَ : إِنْ لَا كَثْرَيْنَ هُمْ لَلْقُلُوبِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا - عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ وَمِنْ خَلْفِهِ - وَقَلِيلٌ مَامٌ . ثُمَّ قَالَ لِي : مَكَانُكَ ، لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ . ثُمَّ انْطَلَقَ فِي سَوَادِ اللَّيْلِ حَتَّى تَوَارَى ، فَسَمِعْتُ صَوْتًا قَدْ ارْتَفَعَ ، فَتَخَوْتُ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ عَرَضَ لِنَبِيِّ ﷺ ، فَأَرَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ، فَذَكَرْتُ قَوْلَهُ لِي : لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ ، فَلَمْ أُبْرَحْ حَتَّى أَتَانِي ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتًا تَخَوْتُ ، فَذَكَرْتُ لَهُ ، فَقَالَ : وَهَلْ سَمِعْتَهُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : ذَاكَ جِبْرِيلُ أَتَانِي فَقَالَ : مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُبْشِرُكَ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ . قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ »

٦٤٥ - حَدَّثَنَا أَحَدُ بَنِي شَهْبَابٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ . وَقَالَ أَقْبَهُ حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْبَةَ « قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ لَا تَبْرَحَ عَلَى ثَلَاثَ لَيَالٍ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْئًا أَرْصُدُهُ لِدَيْنٍ »

قَوْلُهُ ( بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا ) لَمْ أَرُ لَفْظَ هَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ ، لَكِنَّهُ ثَابِتٌ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثَيْنِ : الْأَوَّلُ ، قَوْلُهُ ( حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ ) هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْبُورَانِيُّ بِالْمَوْحِدَةِ وَالرَّاءِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ نُونٌ ، وَأَبُو الْأَحْوَصِ هُوَ سَلَامٌ بِالتَّشْدِيدِ بْنِ سَلِيمٍ . قَوْلُهُ ( فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ ) فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رَفِيعٍ « قَالَتْ فَتَرَأَى ، كَمَا تَقْدُمُ وَتَقْدُمُ نَصَةَ الْمَكَاثِرِينَ وَالْمَقَاتِلِينَ ، وَقَوْلُهُ « فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدٌ » هُوَ بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَأَحَدٌ بِالرَّفْعِ عَلَى التَّمَاثُلِ ، وَفِي رِوَايَةِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ « فَاسْتَقْبَلَنَا أَحَدًا » بِسُكُونِ اللَّامِ وَأَحَدًا بِالنَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ . قَوْلُهُ ( فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ ، قُلْتُ : لَيْسَ بِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ) زَادَ فِي رِوَايَةِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ وَنُصُورٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ عِنْدَ أَحَدٍ « فَقَالَ : يَا أَبَا ذَرٍّ أَيُّ جَبَلٍ هَذَا ؟ قُلْتُ : أَحَدٌ . » وَفِي رِوَايَةِ الْأَحْمَدِ فِي الْمَاضِيَةِ فِي الرِّكَافَةِ « يَا أَبَا ذَرٍّ أَنْبِرْ أَحَدًا ؟ قَالَ : فَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ ، وَأَنَا أَرَى أَنْ يَرْسُلَنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ قُلْتُ : نَعَمْ ، الْحَدِيثُ . قَوْلُهُ ( مَا يَسُرُّنِي أَنْ عِنْدِي مِثْلَ أَحَدٍ هَذَا ذَهَبًا تَمُضِي عَلَى ثَلَاثَةٍ وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ ) فِي رِوَايَةِ أَبِي مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عِنْدَ أَحَدٍ « مَا أَحَبُّ أَنْ لِي أَحَدًا ذَهَبًا يَأْتِي عَلَى يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ أَوْ ثَلَاثَ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ » وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عِنْدَ أَحَدٍ « مَا أَحَبُّ أَنْ لِي أَحَدًا ذَاكَ ذَهَبًا » وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ الْأَعْمَشِ فِي الْأَحْشَنِ « فَلَمَّا أَبْصَرَ أَحَدًا قَالَ : مَا أَحَبُّ أَنْهُ تَحُولَ لِي ذَهَبًا يَمُكُّ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ » قَالَ ابْنُ مَالِكٍ يُضْمِنُ هَذَا الْحَدِيثُ اسْتِحْجَالَ حَوْلٍ بِمَعْنَى صِدْرٍ وَاعْمَالَهَا عَمَلًا ، وَهُوَ اسْتِحْجَالٌ صَحِيحٌ خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مَبْنِيَّةً لَمْ يَسْمَعْ قَاعُهُ فَرَفَعَتْ أَوَّلَ الْمَفْعُولِينَ وَهُوَ فَخْمٌ عَائِدٌ عَلَى أَحَدٍ وَنُصِبَ ثَاوِيهَا وَهُوَ قَوْلُهُ



« ذهباً » فصارت بنائها لمالم يسم فاعله جارية مجرى صار في رفع المجتدا ونصب الخبر . انتهى كلامه . وقد اختلفت ألفاظ هذا الحديث ، وهو متحد المخرج فهو من تصرف الرواة فلا يكون حجة في اللغة ، ويمكن الجمع بين قوله « مثل أحد » وبين قوله « تحول لى أحد » بحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن أحد ، والتحويل على أنه اذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه أيضاً . وقد اختلفت ألفاظ رواته عن أبي ذر أيضاً : ففي رواية سالم ومنصور عن زيد بن وهب بعد قوله قلت أحد قال : والذي نفسي بيده ما يسنني أنه ذهب قطعا أنفقته في سبيل الله أدع منه قهراطا ، وفي رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر : ما يسنني أن لى أحدا ذهباً أموت يوم أموت وهندي منه دينار أو نصف دينار . واختلفت ألفاظ الرواة أيضاً في حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب كما سأذكره .

**قوله** ( تحصى على ثلاثة ) أي ليلة ثالثة ، قيل وإنما قيد بالثلاث لأنه لا يتنبأ تفريق قدر أحد من الذهب في أقل منها غالباً ، ويذكر عليه رواية د يوم وليلة ، فالأولى أن يقال الثلاثة أقصى ما يحتاج إليه في تفرقة مثل ذلك ، والواحدة أقل ما يمكن . **قوله** ( الا شيئاً أرصده لدين ) أي أهله أو أحفظه . وهذا الإرساد أعم من أن يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذه ، أو لاجل وفاة دين مؤجل حتى يحل فيوفى . ووقع في رواية حفص وأبي شهاب جميعاً عن الأحفش « إلا دينار ، بالرفع ، والنصب والرفع جائزان لأن المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب ، وتوجيه الرفع أن المستثنى منه في سياق النفي وجواب لو هنا في تقدير النفي ، ويجوز أن يحمل النفي الصريح في أن لا يمر على حمل إلا على الصفة ، وقد فسر الشيء في هذه الرواية بالدينار ، ووقع في رواية سويد بن الحارث عن أبي ذر « وعندي منه دينار أو نصف دينار ، وفي رواية سالم ومنصور « أدع منه قهراطا . قال قلت : فقطارا ؟ قال : قهراطا ، وفيه د ثم قال يا أبا ذر إنما أقول الذي هو أقل ، ووقع في رواية الأحنف « ما أحب أن لى مثل أحد ذهباً أنفقته كله إلا ثلاثة دنائير » فظاهره نفي حجة حصول المال ولو مع الاتفاق وليس مراداً ، وإنما المعنى نفي إنفاق البعض مقتصر عليه ، فهو يجب اتفاق الكل الا ما استثنى ، وسائر الطرق تدل على ذلك ، ويؤيده أن في رواية سليمان بن يسار عن أبي هريرة عند أحمد « ما يسنني أن احكم هذا ذهباً أنفق منه كل يوم في سبيل الله فيمر بى ثلاثة أيام وعندي منه شيء الا شيء أرصده لدين » ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد بالكرهية الاتفاق في خاصة نفسه لاني سبيل الله فهو محبوب . **قوله** ( الا أن أقول به في عباد الله ) هو استثناء بعد استثناء فيفيد الإثبات ، فيؤخذ منه أن نفي حجة المال مقيدة بعدم الاتفاق فيلزم حجة وجوده مع الاتفاق ، فإدام الاتفاق مستمرا لا يكره وجود المال ، وإذا انقضى الاتفاق نبتت كراهية وجود المال ، ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قدر أحد أو أكثر مع استمرار الاتفاق . **قوله** ( هكذا وهكذا وهكذا ) عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ( هكذا اقتصر على ثلاث ، وحمل على المبالغة لأن العطية لمن بين يديه هي الأصل ، والذي يظهر لى أن ذلك من تصرفات الرواة ، وأن أصل الحديث مشتمل على الجهات الأربع ، ثم وجدت في الجزء الثالث من « البشرانيات » من رواية أحمد بن ملاعب عن عمر بن حفص بن غياث عن أبيه باللفظ « الا أن أقول به في عباد الله هكذا وهكذا وهكذا ، وأرانا بيده ، كذا فيه بإثبات الأربع ، وقد أخرجه المصنف في الاستئذان عن عمر بن حفص مثله ، لكن اقتصر من الأربع على ثلاث ، وأخرجه أبو نعيم من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص فاقصر على اثنين . **قوله** ( ثم منى ثم قال : ألا ان الاكثرين هم المقولون يوم

النيامة) في رواية أبي شهاب في الاستقراض ورواية حفص في الاستئذان « هم الاقلون » بالهمز في الموضعين ، وفي رواية عبد العزيز بن رفيع الماضية في الباب قبله « ان المسكتين هم المقلون ، بالميم في الموضعين ، ولا أحد من رواية الزمان الفخاري عن أبي ذر « ان المسكتين الاقلون ، والمراد الاكثر من المال والاقلال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان مكثرا ولم يتصف بما دل عليه الاستثناء بعده من الاتفاق . **قوله** ( الا من قال هكذا وهكذا وهكذا ، عن يمينه وعن شماله ومن خلفه ) في رواية أبي شهاب « الا من قال بالمال هكذا وهكذا ، وأشار أبو شهاب بين يديه وعن يمينه وعن شماله ، وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش عند أحد « الا من قال هكذا وهكذا وهكذا لثنا عن يمينه ومن بين يديه وعن يساره ، فاشتملت هذه الروايات على الجهات الأربع وان كان كل منها اقتصر على ثلاث ، وقد جمعها عبد العزيز بن رفيع في روايته ولفظه « الا من أعطاه الله خيرا - أى مالا - فذبح بنون وقا . وممثلة أى أعطى كثيرا بغير تكاف يميننا وشمالا وبين يديه ووراءه ، وبقي من الجهات فوق وأسفل ، والاعطاء من قبل كل منهما ممكن ، اسكن حذف لدوره . وقد فسر بعضهم الاتفاق من وراء بالوصية ، وليس قيدا فيه بل قد يقصد الصحيح الاختفاء فيدفع لمن وراءه مالا يعطى به من هو أمامه . وقوله « هكذا » صفة لمصدر محذوف أى أشار إشارة مثل هذه الإشارة ، وقوله « من خلفه » بيان للإشارة وخص عن اليمين والشمال لأن العالاب في الاعطاء صدوره باليمين ، وزاد في رواية عبد العزيز بن رفيع « وعمل فيه خيرا » أى حسنة ، وفي رواية جتناس نام في قوله أعطاه الله خيرا ، وفي قوله وعمل فيه خيرا ، فعنى الخير الأول المال والثاني الحسنة . **قوله** ( وقليل مام ) ما زائدة مؤكدة للفة ، ويحتمل أن تكون موصوفة ، ولفظ قليل هو الخبر وهم هو المبتدأ والتقدير وهم قليل ، وقدم الخبر للباينة في الاختصاص . **قوله** ( ثم قال لى : مكانك ) بالنصب أى الزم مكانك ، وقوله « لا تبرح » تأكيد لذلك ، ورفع اتوم أن الأمر بلزوم المكان ليس عاما في الأزمنة ، وقوله « حتى آتيك » غاية للزوم المكان المذكور ، وفي رواية حفص « لا تبرح يا أبا ذر حتى أرجع » ووقع في رواية عبد العزيز بن رفيع « فشيت معه ساعة » فقال لى اجلس هنا ، فاجلسنى فى قاع ، أى أرض سهلة مطمئنة . **قوله** ( ثم انطلق فى سواد الليل ) فيه اشعار بأن القمر كان قد غاب . **قوله** ( حتى توارى ) أى غاب شخصه ، زاد أبو معاوية « عنى » وفي رواية حفص « حتى غاب عنى » وفي رواية عبد العزيز « فانطلق فى الحرة - أى دخل فيها - حتى لا أراه » وفي رواية أبي شهاب « فتقدم غير بعيد » زاد في رواية عبد العزيز « فاطال الليل » . **قوله** ( فسمعت صوتا قد ارتفع ) في رواية أبي معاوية « فسمعت لفظا وصوتا » . **قوله** ( فتخوفت أن يكون أحد عرض للنبي ﷺ ) أى تعرض له بسوء . ووقع في رواية عبد العزيز « فتخوفت أن يكون عرض لرسول الله ﷺ » ، وهو بضم أول عرض على البناء المجهول . **قوله** ( فأردت أن آتبه ) أى أتوجه إليه ، ووقع في رواية عبد العزيز « فأردت أن أذهب » أى إليه ولم يرد أن يتوجه الى حاله سبيله بدليل رواية الأعمش في الباب . **قوله** ( فذكرت قوله لا تبرح فلم أبرح حتى أتاني ) في رواية ابن معاوية عن الأعمش « فانظرت حتى جاء » . **قوله** ( قلت يا رسول الله لقد سمعت صوتا تخوفت فذكرت له ) في رواية ابن معاوية « فذكرت له الذى سمعت » وفي رواية أبي شهاب « فقلت يا رسول الله الذى سمعت او قال الصوت الذى سمعت » كذا فيه بالمشك وفي رواية عبد العزيز « ثم أتى سمعته وهو يقول وإن سرق وإن زنى » فقلت يا رسول الله من تسلم في جانب الحرة ما سمعت أحدا يرجع إليك شيئا » . **قوله** ( فقال وهل سمعته ؟ قلت نعم . قال ذلك

جبريل) أى الذى كنت أحاط به ، أو ذلك صوت جبريل . قوله (أتانى) زاد فى رواية حفص « فأخبرنى » .  
 ووقع فى رواية عبد العزيز « عرض لى - أى ظهر - فقال : بشر أمتك » ولم أر لفظ التبشير فى رواية الأعمش .  
 قوله (من مات لا يشرك بالله شيئا) زاد الأعمش « من أمتك » . قوله (دخل الجنة) هو جواب الشرط . وتب  
 دخول الجنة على الموت بغير إشتراك بالله ، وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر ، وبعدم  
 دخول الجنة لمن عملها لذلك وقع الاستفهام . قوله (قلت وإن زنى وإن سرق) قال ابن مالك : حرف الاستفهام  
 فى أول هذا الكلام مقدر ولا بد من تقديره . وقال غيره التقدير أو إن زنى أو إن سرق دخل الجنة . وقال  
 الطبري : أدخل الجنة وإن زنى وإن سرق . والشرط حال ، ولا يذكر الجواب مبالغة ، وتنميا لمعنى الانكار قال  
 وإن زنى وإن سرق . ووقع فى رواية عبد العزيز بن ربيع « قلت يا جبريل وإن سرق وإن زنى ؟ قال : نعم » .  
 وكررها مرتين للاكثر وثلاثا للمستعمل وزاد فى آخر الثالثة « وإن شرب الخمر » وكذا وقع التكرار ثلاثا فى  
 رواية أبى الأسود عن أبى ذر فى القباس ، لكن بتقديم الوفا على السرقة كما فى رواية الأعمش ، ولم يقل « وإن  
 شرب الخمر » ، ولا وقعت فى رواية الأعمش ، وزاد أبو الأسود « على رغم أنف أبى ذر » قال وكان أبو ذر إذا  
 حدث بهذا الحديث يقول « وإن رغم أنف أبى ذر » ، وزاد حفص بن غياث فى روايته عن الأعمش : قال الأعمش  
 قلت لوبد بن وهب أنه بلغنى أنه أبو الدرداء ، قال : أشهد لحديثه أبو ذر بالربذة . قال الأعمش : وحديثى أبو  
 صالح عن أبى الدرداء نحوه . وأخرجه أحمد عن أبى نعيم عن الأعمش عن أبى صالح عن أبى الدرداء بلفظ « أنه  
 من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة » نحوه ، وفيه « وإن رغم أنف أبى الدرداء » قال البخارى فى بعض النسخ  
 عقب رواية حفص : حديث أبى الدرداء مرسل لا يصح إنما أردنا المعرفة أى إنما أردنا أن نذكره للمعرفة بحاله ،  
 قال : والصحيح حديث أبى ذر قيل له : لحديث عطاء بن يسار عن أبى الدرداء ؟ فقال : مرسل أيضا لا يصح . ثم  
 قال : اضطروا على حديث أبى الدرداء . قلت : فلهذا هو ساقط من معظم النسخ ، وثبت فى نسخة الصفانى ، وأوله  
 قال أبو عبد الله حديث أبى صالح عن أبى الدرداء مرسل ، فصافه الخ . ورواية عطاء بن يسار التى أشار إليها  
 أخرجهما النسائى من رواية محمد بن أبى حمزة عن عطاء بن يسار عن أبى الدرداء أنه سمع النبي ﷺ هو يقص على  
 المنبر يقول (ولمن خاف مقام ربه جنتان) فقلت : وإن زنى وإن سرق يا رسول الله ؟ قال : وإن زنى وإن  
 سرق ، فأعدت فأعاد فقال فى الثالثة قال : نعم وإن رغم أنف أبى الدرداء ، وقد وقع التصريح بسجاع عطاء بن  
 يسار له من أبى الدرداء فى رواية ابن أبي حاتم فى « التفسير » والطبرانى فى « المعجم » والبيهقى فى « الشعب » ، قال  
 البيهقى : حديث أبى الدرداء هذا غير حديث أبى ذر وإن كان فيه بعض مضاه . قلت : وهما قصتان متغايرتان ،  
 وإن اشتركتا فى المعنى الأخير وهو سؤال الصحابي بقوله وإن زنى وإن سرق ، واشتركا أيضا فى قوله وإن رغم ،  
 ومن المغايرة بينهما أيضا وقوع المراجعة المذكورة بين النبي ﷺ وجبريل فى رواية أبى ذر دون أبى الدرداء ، وله  
 عن أبى الدرداء طرق أخرى منها للنسائى من رواية محمد بن سعد بن أبى وقاص عن أبى الدرداء نحوه رواية عطاء  
 بن يسار ومنها للطبرانى من طريق أم الدرداء عن أبى الدرداء رفعه بلفظ « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة » ،  
 فقال أبو الدرداء : وإن زنى وإن سرق ؟ فقال النبي ﷺ : وإن زنى وإن سرق على رغم أنف أبى الدرداء ، ومن  
 طريق أبى مرهم عن أبى الدرداء نحوه ، ومن طريق كعب بن ذهل « سمعت أبا الدرداء رفعه . أتانى آت من ربي

فقال : من يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يمد الله غفوره رحماً . فقالت : يا رسول الله وإن زنى وإن سرق ؟ قال : نعم ثم ثلث فقال على رغم أنف عويمر فرددها ، قال فأنأ رأيت أبا الدرداء يضرب أنفه بأصبعه ، ومنها لأحمد من طريق واهب بن عبد الله المغافري : عن أبي الدرداء رفعه : من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير دخل الجنة ، قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق . قلت : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : وإن زنى وإن سرق ، على رغم أنف أبي الدرداء . قال فخرجت لا نادى بها في الناس ، فلتقي عمر فقال : ارجع ، فإن الناس إن علموا بهذا أنكروا عليها ، فرجعت فآخبرت النبي ﷺ فقال : صدق عمر ، قلت : وقد وقعت هذه الزيادة الأخيرة لأبي هريرة ، ويأتى بسط ذلك في باب من جاهد في طاعة الله تعالى .

قريباً . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا أحمد بن شبيب ) بفتح المعجمة ووحدين مثل حبيب ، وهو الحبطي بفتح المعجمة والموحدة ثم الطاء المهلة نسبة إلى الحبطات من بنى تميم ، وهو بصري صدوق ، ضعه ابن عبد البر تبعاً لأبي الفتح الأزدي والأزدي غير مرضى فلا يتبع في ذلك ، وأبوه يكنى أبا سعيد ، روى عنه ابن وهب وهو من أقرانه ، ووثقه ابن المديني . قوله ( وقال الليث حدثني يونس ) هذا المتعلق وصله الذهلي في « الزهريات » عن عبد الله بن صالح عن الليث ، وأراد البخاري بإبراده تقوية رواية أحمد بن شبيب ، ويونس هو ابن يزيد . قوله ( لو كان لي ) زاد في رواية الأخرج عن أبي هريرة عند أحمد في أوله : والذي نفسى بيده ، وعنده في رواية همام عن أبي هريرة : والذي نفسى محمد بيده . قوله ( مثل أحمد ذهباً ) في رواية الأخرج : لو أن أحدكم عندي ذهباً . قوله ( ما يسرني أن ) لا تمر على ثلاث ليالٍ وعندي منه شيء إلا شيئاً أرصده لدين ) في رواية الأخرج : إلا أن يكون شيء أرصده في دين علي ، وفي رواية همام : وعندي منه دينار أجعد من يقبله ليس شيئاً أرصده في دين علي ، قال ابن مالك : في هذا الحديث وقوع الضم في جواب لو مضارعاً منفيماً بما ، وحق جوابها أن يكون ماضياً مثبتاً نحو لو قام أقممت ، أو لم نحو لو قام لم أقم . والجواب من وجهين : أحدهما أن يكون وضع المضارع موضع الماضي الواقع جواباً كما وقع موضعه وهو شرط في قوله تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الأمور اهتتم ﴾ ، ثانيها أنه يكون الأصل ما كان يسرني حذف كان وهو جواب وفيه ضمير وهو الاسم ويسرني خبر ، وحذف كان مع اسمها ربها خبرها كثير نظماً ونثراً ومنه : المرء مجزى بعمله إن خيراً فخير وإن شراً فشر ، قال وأشبهه شيء بحذف كان قبل يسرني حذف جعل قبل يهادلنا في قوله تعالى ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروح وجاءته البشري يهادلنا ﴾ أي جعل يهادلنا ، والوجه الأول أولى . وفيه أيضاً وقوع لا بين أن ونمر وهي زائدة والمعنى ما يسرني أن نمر ، وقال الطيبي : قوله : ما يسرني ، هو جواب ولو ، الامتناعية فيفيد أنه لم يسره المذكور بعده لأنه لم يكن عنده مثل أحد ذهباً ، وفيه نوع مبالغة لأنه إذا لم يسره كثرة ما ينفعه فكيف ما لا ينفعه قال : وفي التقييد بالثلاثة تقييد ومبالغة في سرعة الانقضاء ، فلا تكون لازمة كما قال ابن مالك بل الزنى فيها على حاله : قلت : ويؤيد قول ابن مالك الرواية الماضية قبل في حديث أبي ذر بلفظ : ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهباً تمضي على ثالثة . وفي حديث الباب من الفوائد أدب أبي ذر مع النبي ﷺ وترقية أحواله وشفقته عليه حتى لا يدخل عليه أدنى شيء مما يتأذى به . وفيه حسن الأدب مع الأكبر وأن الصغير إذا رأى الكبير منفرداً لا يتسور عليه ولا يجلس معه ولا يلزمه إلا بإذنه . وهذا بخلاف ما إذا كان في مجمع كالمسجد والسوق فيكون جلوسه معه

بحسب ما يليق به . وفيه جواز تكنية المرء نفسه لغرض صحيح كأن يكون أشهر من اسمه ، ولا سيما إن كان اسمه مشتركا بغيره وكنيته فردة . وفيه جواز تفضية الصغير الكبير بنفسه وبغيرها ، والجواب بمثل ليك وسعديك زيادة في الأدب . وفيه الانفراد عند قضاء الحاجة . وفيه أن امتثال أمر الكبير والوقوف عنده أولى من ارتكاب ما يخالفه بالرأى ولو كان فيما يقتضيه الرأى نوم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى . وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية أو هلية أو غير ذلك . وفيه الأخذ بالقرائن لأن أبا ذر لما قال له النبي ﷺ « أجبصر أحدا فهم منه أنه يريد أن يرسله في حاجة فنظر إلى ما على أحد من الشمس يعلم هل يبقى من النهار قدر يسعها . وفيه أن محل الأخذ بالقرينة إن كان في اللفظ ما يخص ذلك ، فإن الأمر وقع على خلاف ما فهمه أبو ذر من القرينة ، فيؤخذ منه أن بعض القرائن لا يكون دالا على المراد وذلك لضعفه . وفيه المراجعة في العلم بما تقرر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك ، لأنه تقرر عند أبي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد أهل الكبائر بالنار وباللذاب ، فلما سمع أن من مات لا يشرك دخل الجنة استفهم من ذلك بقوله « وإن ذنبي وإن سرق » ، واقتصر على هاتين الكبيرتين لأنهما كلمتا إين فيما يتعاقى بحق الله وحق العباد ، وأما قوله في الرواية الأخرى « وإن شرب الخمر » ، فللاشارة إلى الخش تلك الكبيرة لأنها تؤدي إلى خلل العقل الذي شرف به الإنسان على البهائم ، وبوقوع الخلل فيه قد يزول التوفى الذي يحجز عن ارتكاب بقية الكبائر . وفيه أن الطالب إذا ألح في المراجعة يجزى بما من يليق به أخذا من قوله « وإن رغم أنف أبي ذر » وقد حمله البخاري كما مضى في لباس على من تاب عند الموت ، وحمله غيره على أن المراد بدخول الجنة أعم من أن يكون ابتداء أو بعد المجازاة على المعصية ، والاول هو وفق ما فهمه أبو ذر ، والثاني أولى للجمع بين الادلّة ، ففي الحديث حجة لاهل السنة ورد على من زعم من الخوارج والمعتزلة أن صاحب الكبيرة إذا مات من غير توبة عذب في النار ، لكن في الاستدلال به لذلك نظر ، لما سر من سياق كعب بن ذهل عن أبي الدرداء أن ذلك في حق من عمل سوءا أو ظلم نفسه ثم استغفر ، وسنده جيد عند الطبراني . وحمله بعضهم على ظاهره وخص به هذه الامة لقوله فيه « بشر أمّك » ، وأنه من مات من أمتي ، وتعقب بالاخبار الصحيحة الواردة في أن بعض عصاة هذه الامة يعذبون ، ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة « المفلس من أمتي » الحديث . وفيه تعقب على من تناول في الأحاديث الواردة في أن « من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة » وفي بعضها « حرم على النار » أن ذلك كان قبل نزول الفرائض والامر والنهي ، وهو مروى عن سعيد بن المسيب والزهرى ، ووجه التعقب ذكر الزنا والسرقة فيه فذكر على خلاف هذا التأويل ، وحمله الحسن البصري على من قال الكلمة وأدى حقها بإداء ما وجب واجتناب ما نهى ، ووجهه الطيب إلا أن هذا الحديث يחדش فيه ، وأشكل الأحاديث وأصعبها قوله « لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيما لا دخل الجنة » وفي آخره « وإن ذنبي وإن سرق » وقيل أشكلها حديث أبي هريرة عند مسلم باللفظ « ما من عبد يهدى أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله إلا حرمه الله على النار » لأنه أتى فيه بإداة المحصر ومنه الاستغراقية وصرح بتحريم النار ، بخلاف قوله « دخل الجنة » فإنه لا ينفي دخول النار أولا ، قل الطيب : لكن الاول يترجح بقوله « وإن ذنبي وإن سرق » ، لأنه شرط لجحد التاكيد ، ولا سيما وقد كرره ثلاثا معا لفته وختم بقوله « وإن رغم أنف أبي ذر » ، تكميلا للبالغة ، والحديث الآخر مطلق يقبل التقييد فلا يقاوم قوله « وإن ذنبي وإن

سرق ، وقال الدوسي بعد أن ذكر المتن في ذلك والاختلاف في هذا الحرم : مذهب أهل السنة بأجمعهم أن أهل القنوب في المشيئة ، وأن من مات موقفاً بالشهادتين يدخل الجنة ، فإن كان ديناً أو ساجداً من المعاصي دخل الجنة برحمة الله وحرم على النار ، وإن كان من المخطئين بتضييع الأوامر أو بعضها وارتكاب النواهي أو بعضها ومات من غير توبة فهو في خطر المشيئة ، وهو بصدد أن يعطى عليه الوعيد إلا أن يشاء الله أن يعفو عنه ، فإن شاء أن يعفوه فصهره إلى الجنة بالشفاعة ، انتهى . وعلى هذا فتعبد اللفظ الأول تقديره وإن زنى وإن سرق دخل الجنة ، استكنه قبل ذلك إن مات مصراً على المعصية في مشيئة الله ، وتقدير الثاني حرمه الله على النار إلا أن يشاء الله أو حرمه على نار الخلود والله أعلم . قال الطائي : قال بعض المحققين قد يتخذ من أمثال هذه الأحاديث المبطلّة ذريعة إلى طرح التكاليف وإبطال العمل ظناً أن ترك الشرك كاف ، وهذا يستلزم طي بساط الشريعة وإبطال الحدود ، وأن الترغيب في الطاعة والتحذير عن المعصية لا تأثير له بل يقتضي الانحلال عن الدين والانحلال عن قيود الشريعة والخروج عن الضبط والولوج في الخبط وترك الناس سدى مهملين وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد أن يفضي إلى خراب الآخرة ، مع أن قوله في بعض طرق الحديث « أن يعفوه » يتضمن جميع أنواع التكاليف الشرعية وقوله « ولا يشركوا به شيئاً » يشمل مسمى الشرك الجلي والخي ، فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لأن الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض فاتها في حكم الحديث الواحد ، فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق . وفيه جواز الحلف بغير تحليف ، ويستحب إذا كان لمصلحة كتمنّى كيد أمر مهم وتحقيقه ونفى الحجاز عنه ، وفي قوله في بعض طرقه والذي نفس محمد بيده تغيير الإنسان عن نفسه باسمه دون تغييره ، وقد ثبت بالضمير في الطريق الأخرى والذي نفس محمد بيده ، وفي الأول نوع تجريد ، وفي الحلف بذلك زيادة في التأكيد لأن الإنسان إذا استحضّر أن نفسه هي أحد الأشياء عليه بيد الله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء استغنى عن الخوف منه فارتدع عن الحلف على ما لا يتحققه ، ومن ثم شرع تخطيط الإيمان بذكر الصفات الإلهية ولا سيما صفات الجلال . وفيه الحث على الاتفاق في وجوه الخير ، وأن النبي ﷺ كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث أنه لا يحب أن يبقى بيده شيء من الدنيا إلا لإتفاقه فيه يستحقه ، وإما لأرصاده لمن له حق ، وإما لتعذر من يقبل ذلك منه لتقييده في رواية همام عن أبي هريرة الآتية في كتاب التقي بقوله « أجده من يقبله » ومنه يؤخذ جواز تأخير الزكاة الواجبة عن الاعطاء إذا لم يوجد من يستحق أخذها ، وينبغي لمن وقّع له ذلك أن يعزل القدر الواجب من ماله ويجهّز في حصول من يأخذه ، فإن لم يجد فلا حرج عليه ولا ينسب إلى نقص في حبه . وفيه تقديم وفاء الدين على صدقة التطوع . وفيه جواز الاستعراض وقيد ابن بطال بالسهر أخذاً من قوله « إلا ديناراً » قال ولو كان عليه أكثر من ذلك لم يرصد لأدائه ديناراً واحداً لأنه كان أحسن الناس قضاء . قال ويؤخذ من هذا أنه لا ينبغي الاستعراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيمحو عن أدائه ، وتعقب بأن الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهم ، بل إنما المراد به الجنس ، وأما قوله في الرواية الأخرى « ثلاثة دنائير » فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للدشال أو الضرورة الواقعة ، وقد قيل إن المراد بالثلاثة أنها كانت كفايته فسيحتاج إلى إخراجها في ذلك اليوم ، وقيل بل هي دينار الدين كما في الرواية الأخرى ودينار الاتفاق على الأهل ودينار الاتفاق على العفيف ، ثم المراد بدينار الدين الجنس وبقيده تعبيره في أكثر الطرق بالشيء على الإيهام في تناول التقليل

والكثير . وفي الحديث أيضا الحث على وفاة الديون وإداء الأمانات وجواز استعمال « لو » عند تنفي النفي وتخصيص الحديث الوارد عن استعمال « لو » على ما يكون في أمر غير محمود شرعا . وادعى الملب أن قوله في رواية الأحنف من أبي ذر « أنبصر أحدا » قال فنظرت ما عليه من الشمس ، الحديث أنه ذكر للتمثيل في تعجيل إخراج الزكاة وأن المراد ما أحب أن أحبس ما أوجب الله على إخراجها بقدر ما بقي من النهار ، وتعبه عياض فقال : هو بعيد في التأويل ، وإنما السياق بين في أنه <sup>يطلب</sup> أراد أن ينزه على عظم أحد ليضرب به المثل في أنه لو كان قدره ذهباً ما أحب أن يؤخر عنده إلا لما ذكر من الاتفاق والأرصاء ، فظن أبو ذر أنه يريد أن يبهشه في حاجة ولم يكن ذلك مراداً اذ ذاك كما تقدم . وقال القرطبي : إنما استفهمه من رؤيته ليستحضر قدره حتى يشبه له ما أراد بقوله « إن لي مثله ذهباً » . وقال عياض : قد يحتاج به من يفضل الفقر على الغنى ، وقد يحتاج به من يفضل الغنى على الفقر ، وما أخذ كل منهما واضح من سياق الخبر . وفيه الحضي على اتفاق المال في الحياة وفي الصحة وترجيحه على انقائه عند الموت ، وقد مضى فيه حديث « أن تصدق وأنت صحيح شحيح » ، وذلك أن كثيراً من الأغنياء يشع باخراج ما عنده ما دام في عافية فيأمل البقاء ويمتنع الفقر ، فمن خالف شيطانه وقهر نفسه إبتاراً اثواب الآخرة فاز ، ومن بخل بذلك لم يأمن الجور في الوصية ، وإن سلم لم يأمن تأخير تنجز ما أوصى به أو تركه أو غير ذلك من الآفات ولا سيما إن خلف وأرنا غير موافق فيبذره في أسرع وقت ويبقى وباله على الذي جمعه ، والله المستعان

١٥ - باب الغنى غنى النفس . وقال الله تعالى ﴿ أَلْبَسْتُهُمْ جِلْبَابًا مِّنْ لَّدُنْهِمْ مِّنْ مَّالٍ وَبَيْنَ - إِلَى

قوله تعالى - « مِّنْ دُونِ ذَلِكَ هُم لَهَا عَامِلُونَ » . قال ابن عيينة : لم يعملوها ، لا بد من أن يعملوها

٦٤٤٦ - حديث أحمد بن يونس حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حصين عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن

اللبى <sup>عليه السلام</sup> قال : ليس الغنى عن كثرة العرض ، ولكن الغنى غنى النفس »

قوله ( باب ) التنوين ( الغنى غنى النفس ) أى سواء كان المتصف بذلك قليل المال أو كثيره ، والغنى بكسر أوله مقصور وقد مد في ضرورة الشعر ، وفتح أوله مع المدهو الكفاية . قوله ( وقال الله تعالى : ألبسوا ) إنما تقدم به من مال وبني - إلى قوله - هم لها عاملون ) في رواية أبي ذر « إلى عاملون » وهذه رأس الآية التاسعة من ابتداء الآية المبدأ بها هنا ، والآيات التي بين الأولى والثانية وبين الأخيرة والتي قبلها اعترضت في وصف المؤمنين ، والضمير في قوله ( بل نلهم في غمرة من هذا ) المذكورين في قوله ( ندمهم ) والمراد به من ذكر قبل ذلك في قوله ( فتطعموا أسرم بينهم ذرا ) والمعنى : أيقنون أن المال الذي رزقهم إياه لسكرامتهم علينا ؟ أن ظنوا ذلك أخطوا ، بل هو استدراج كما قال تعالى ( ولا يحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم خير لانفسهم ، إنما نملي لهم إزدادوا إثماً ) والاشارة في قوله ( بل نلهم في غمرة من هذا ) أى من الاستدراج المذكور ، وأما قوله ( ولهم أعمال من دون ذلك هم لها عاملون ) فالمراد به ما يستقبلون من الأعمال من كفر أو إيمان ، وإلى ذلك أشار ابن عيينة في تفسيره بقوله : لم يعملوها لا بد أن يعملوها ، وقد سبق إلى مثل ذلك أيضاً السدي وجهاً فقالوا : المعنى كتبت عليهم أعمال سيئة لا بد أن يعملوها قبل موتهم لتحق عليهم كلمة العذاب . ثم مناسبة الآية

الحديث أن خيرية المال ليست لذاته بل بحسب ما يتعلق به وإن كان يسمى خيراً في الجملة ، وكذلك صاحب المال الكثير ليس غنياً لذاته بل بحسب تصرفه فيه . فإن كان في نفسه غنياً لم يتوقف في صرفه في الواجبات والمستحبات من وجوه البر والقربات ، وإن كان في نفسه فقيراً أمسكه وامتنع من بذله فيما أسر به خشية من نفاذه ، فهو في الحقيقة فقير صورة ومعنى وإن كان المال تحت يده ، لكونه لا ينتفع به لا في الدنيا ولا في الآخرة ، بل ربما كان وبالاً عليه . **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) هو ابن عياش بمهمله ومختافية ثم معجمة ، وهو القارئ المشهور . وأبو حصين بفتح أوله اسمه عثمان . والاسناد كله كوفيون إلى أبي هريرة . **قوله** ( عن كثرة العرض ) بفتح الممهلة والراء ثم ضاد معجمة ، أما عن فهمي سببيه ، وأما العرض فهو ما ينتفع به من متاع الدنيا ، ويطلق بالاشتراك على ما يقابل الجوهر وعلى كل ما يعرض للشخص من مرض ونحوه . وقال أبو عبد الملك البوني فيما نقله ابن التين عنه قال : اتصل بي عن شيخ من شيوخ القيروان أنه قال : العرض يتجريك الرأه الواحد من العروض التي يتجر فيها ، قال : وهو خطأ ، فقد قال الله تعالى ( بأخذون عرض هذا الأدنى ) ولا خلاف بين أهل اللغة في أنه ما يعرض فيه ، وليس هو أحد العروض التي يتجر فيها بل واحدها عرض بالاسكان وهو ماسوى النقيدين . وقال أبو حنيفة : العروض الائمة وهي ماسوى الحيران والعقار ومالا يدخله كيل ولا وزن ، وهكذا حكاه عياض وغيره . وقال ابن فارس : العرض بالسكون كل ما كان من المال غير نقد وجهه عروض ، وأما بالفتح فإبصيه الإنسان من حفظه في الدنيا ، قال تعالى ( تريدون عرض الدنيا ) وقال ( وإن بآتهم عرض مثله بأخذوه ) . **قوله** ( إنما الغنى غنى النفس ) في رواية الأعرج عن أبي هريرة عند أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما إنما الغنى في النفس ، وأصله في مسلم ، ولابن حبان من حديث أبي ذر قال لي رسول الله ﷺ : يا أبا ذر أترى كثرة المال هو الغنى ؟ قلت : نعم . قال : وترى قلة المال هو الفقر ؟ قلت : نعم يا رسول الله . قال : إنما لغنى غنى القلب ، والفقر فقر القلب ، قال ابن بطال معنى الحديث ليس حقيقة الغنى كثرة المال لأن كثيراً من وسع الله عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الازدياد ولا يزال من أين يأتيه ، فكأنه فقير لشدة حرصه ، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس ، وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضى ولم يحرص على الازدياد ولا الخ في الطلب ، فكأنه غنى . وقال القرطبي ، معنى الحديث إن الغنى النافع أو العظيم أو الممدوح هو غنى النفس ، وبيان أنه إذا استغنت نفسه كشفت هن المطامع فغزت وعظمت وحصل لها من الخطوة والنزاهة والشرف والمدح أكثر من الغنى الذي يناله من يكون فقير النفس لحرصه فانه يورطه في رذائل الأمور ومخاسن الأفعال لدنائة همته وبخله ، ويكثر من يلزمه من الناس ويصغر قدره عندهم فيكون أحقر من كل حقير وأذل من كل ذليل . والحاصل أن المنتصف بغنى النفس يكون قائماً بما رزقه الله ، لا يحرص على الازدياد لغير حاجة ولا يلبغ في الطلب ولا يلحف في السؤال ، بل يرضى بما قسم الله له ، فكأنه واجد أبداً ، والمتصف بفقر النفس على الضد منه لكونه لا يقنع بما أعطى بل هو أبداً في طلب الازدياد من أي وجه أمكنه ، ثم إذا فاته المطلوب حزن وأسف ، فكأنه فقير من المال لانه لم يستغن بما أعطى ، فكأنه ليس بغنى . ثم غنى النفس إنما ينشأ عن الرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره علماً بأن الذي هدد الله خير وأبى ، فهو معرض عن الحرص والطلب ، وما أحسن قول القائل :

غنى النفس ما يكفيك من سد حاجة      فإن زاد شيئاً عاد ذاك الغنى فقراً



وقال الطائي : يمكن أن يراد بغنى النفس حصول الكالات العلمية والعملية ، وإلى ذلك أشار القائل :

ومن ينفق الساعات في جمع ماله غشافة فقر فالذي فعل الفقر

أي ينبغي أن ينفق أوقاته في الغنى الحقيقي وهو تحصيل الكالات ، لا في جمع المال فإنه لا يزداد بذلك إلا فقرا انتهى . وهذا وإن كان يمكن أن يراد لكن الذي تقدم أظهر في المراد ، وإنما يحصل غنى النفس بغنى القلب بأن يفتقر إلى ربه في جميع أموره فيتحقق أنه المحطى المانع فيرضى بقضائه ويشكره على نعمائه ويفرح إليه في كشف ضرائه ، فينشأ عن افتقار القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى ، والغنى الوارد في قوله ( ووجدك عائلا فأغنى ) ينزل على غنى النفس ، فإن الآية مكبة ولا ينبغي ما كان فيه النبي ﷺ قبل أن تفتح عليه خير وغيرهما من قلة المال ، والله أعلم

### ١٦ - باب فضل الفقر

٦٤٤٧ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه « عن سهل بن سعد الساعدي أنه قال : مر رجل على رسول الله ﷺ فقال رجل عنده جالس : ما رأيك في هذا ؟ فقال : رجل من أشرف الناس ، هذا والله حري إن خطب أن يندكح ، وإن شفع أن يشفع . قال فسكت رسول الله ﷺ ثم مر رجل ، فقال له رسول الله ﷺ : ما رأيك في هذا ؟ فقال : يا رسول الله ، هذا رجل من فقراء المسلمين ، هذا حري إن خطب أن لا يندكح ، وإن شفع أن لا يشفع ، وإن قال أن لا يسع لقوله . فقال رسول الله ﷺ : هذا خير من ملء الأرض من مثل هذا »

٦٤٤٨ - **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** الأعمش قال سمعت أبا وائل قال « هذا خيأبا فقال : هاجرنا مع النبي ﷺ نريد وجهه الله ، فوقع أجرنا على الله تعالى ، فقام من مضي لم يأخذ من أجره شيئا ، منهم مصعب ابن عمير قتل يوم أحد وترك امرأة ، فاذا غطينا رأسه بدت رجلاه ، وإذا غطينا رجله بدا رأسه ، فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه ونحمل على رجله من الإذخر . ومنا من أيدعت له تمرته فهو يهديها »

٦٤٤٩ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** سلم بن زرير **حدثنا** أبو رجاء « عن عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : أطعت في الجبة فرأيت أكثر أهلها للفقراء ، وأطعت في النار فرأيت أكثر أهلها للثراء ، تابعه أيوب وعوف . وقال صخره وحامد بن كبحج : عن أبي رجاء عن ابن عباس

٦٤٥٠ - **حدثنا** أبو مفر **حدثنا** عبد الوارث **حدثنا** سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « عن أنس رضي

الله عنه قال : لم يأكل النبي ﷺ على خوان حتى مات ، وما أكل خبزاً مرققا حتى مات ،

٦٤٥١ - **حدثنا** عبد الله بن أبي شيبه **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : **لقد توفى النبي ﷺ وما في رقبتي من شيء يأكله ذوكيد ، إلا شطر شعير في رقبتي ، فأكلت منه حتى طال هلي ، فبكته ففني ،**

**قوله** ( باب فضل الفقر ) قبل أشاد بهذه الترجمة عقب التي قبلها إلى تحقيق محل الخلاف في تفضيل الفقر على الغنى أو حكمه ، لأن المستفاد من قوله الغنى غنى النفس ، الحصر في ذلك ، فيحمل كل ماورد في فضل الغنى على ذلك ، فمن لم يكن غنى النفس لم يكن مدوحا بل يكون مذموما فكيف يفضل ، وكذا ما ورد من فضل الفقر لأن من لم يكن غنى النفس فهو فقير النفس ، وهو الذي تعوذ النبي ﷺ منه . والفقر الذي وقع فيه النزاع عدم المال والقتل منه ، وأما الفقر في قوله تعالى ( يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الحليم ) فالمراد به احتياج المخلوق إلى الخالق ، فالفقر للمخلوقين أمر ذاتي لا ينبغي أن يكون عنه ، والله هو الغني ليس محتاج لاحد . ويطلق الفقر أيضا على شيء اصطلاح عليه الصوفية وتفاوتت فيه عباراتهم وحاصله كما قال أبو اسماعيل الانصاري نفوس اليد من الدنيا ضبطا وطلبا ، مدحا وذما ، وقالوا : ان المراد بذلك أن لا يكون ذلك في قلبه سواء حصل في يده أم لا ، وهذا يرجع إلى ما تضمنه الحديث الماضي في الباب قبله أن الغنى غنى النفس على ما تقدم تحقيقه ، والمراد بالفقر هنا الفقر عن المال . وقد تكلم ابن بطال منا على مسألة التفضيل بين الغنى والفقر فقال : طال نزاع الناس في ذلك ، ففهم من فضل الفقر واحتج بأحاديث الباب وغيرها من الصحيح والواهي ، واحتج من فضل الغنى بما تقدم قبل هذا بباب في قوله ، ان المكثرين هم الاثرون إلا من قال بالمال هكذا ، وحديث سعد الماضي في الوصايا ، انك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة ، وحديث كعب ابن مالك حيث استشار في الخروج من ماله كله فقال ، أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ، وحديث ذهب أهل الدور بالأجور ، وفي آخره ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وحديث عمرو بن العاص ، نعم المال الصالح للرجل الصالح ، أخرجه مسلم ، وغير ذلك . قال : وأحسن ما رأيت في هذا قول أحمد بن نهر الداودي : الفقر والغنى مختان من الله يختبر بهما عباده في الشكر والصبر كما قال تعالى ( انا جعلنا ماعلى الارض ذبنة لها لنبلوهم أيهم أحسن عملا ) وقال تعالى ( ونبلوكم بالشر والخير فتنة ) ، وثبت أنه **ﷺ** وكان يستعين من شر فتنة الفقر ومن شر فتنة الغنى ، ثم ذكر كلاما طويلا حاصله أن الفقير والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما في فقره وغناه من العوارض فيمدح أو يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط ) وقال **ﷺ** ، اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وسيأتي قريبا ، وعليه يحمل قوله ، أسألك غنىا وغنى هؤلاء . ، وأما الحديث الذي أخرجه الزمزدى ، اللهم أحيى مسكينا وأمتنى مسكينا ، الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به أن لا يجاوز به الكفاف . انتهى ملخصا . وعن جنح إلى تفضيل الكفاف القرطبي في « المفهم » فقال : جمع الله سبحانه وتعالى لثبته الحالات الثلاث : الفقر والغنى والكفاف ، فكان الأول أول حالاته فقام بواجب ذلك من مجاهدة النفس ، ثم فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في حد الأغنياء فقام بواجب ذلك من بذله لمستحقه والمواساة به والابتشار مع اقتصاره منه على ما يسد ضرورة عياله ، وهي صورة الكفاف التي

مات عليها . قال : وهي حالة سليمة من الغنى المظني والفقر المؤلم ، وأيضا فصاحبها معدود في الفقراء لأنه لا يترفعه في طيبات الدنيا ؛ بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الوائد على الكفاف ، فلم يفته من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذل المسألة انتهى . ويؤيده ما تقدم من الترغيب في غنى النفس ، وما أخرجه الترمذي عن أبي هريرة رفعه ، وارض بما قسم لك تكن أغنى الناس ، وأصح ما ورد في ذلك ما أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو رفعه . قد أطلع من هدى الى الاسلام ، ورزق الكفاف وقنع ، وله شاهد عن فضالة بن عبيد نحوه عند الترمذي وابن حبان وصحاحه قال النووي : فيه فضيلة هذه الأوصاف ، والكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقصان . وقال القرطبي : هو ما يكف عن الحاجات ويدفع للضرورات ولا يلحق بأهل الترفهات ، ومعنى الحديث أن من انصف بطلب الصفات حصل على مطلوبه وظفر به غربه في الدنيا والآخرة ، ولهذا قال ﷺ : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، أي اكفهم من القوت بما لا يرهقهم إلى ذل المسألة ، ولا يكون فيه فضول تبعث على الترفه والتبسط في الدنيا . وفيه حجة لمن فضل الكفاف لأنه إنما يدعو لنفسه وآله بأفضل الأحوال ، وقد قال : خير الأمور أوسطها ، انتهى . ويؤيده ما أخرجه ابن المبارك في « الزهد » ، بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب أفضل ، أو رجل كثير العمل كثير الذنوب ؟ فقال : لا أعدل بالسلامة شيئا ، فن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من آفات الغنى وآفات الفقر ، وقد ورد حديث لو صح لكان نصا في المسألة وهو ما أخرجه ابن ماجه من طريق نعيم - وهو ضعيف - عن أنس رفعه ، ما من غنى ولا فقر إلا وديوم القيامة أنه أرقى من الدنيا قوتا . ، قلت : وهذا كله صحيح ، لكن لا يدفع أصل السؤال عن أيهما أفضل : الغنى أو الفقر ؟ لأن النزاع إنما ورد في حق من انصف بأحد الوصفين أيهما في حقه أفضل ؟ ولهذا قال الداودي في آخر كلامه المذكور أولا : انه السؤال أيهما أفضل لا يستقيم ، لاحتمال أن يكون لأحدهما من العمل الصالح ما ليس للآخر فيكون أفضل ، وانما يقع السؤال عنهما إذا استويا بحيث يكون لكل منهما من العمل ما يقاوم به عمل الآخر ، قال : فلم أيهما أفضل عند الله انتهى . وكذا قال ابن تيمية ، لكن قال : إذا استويا في الثمري فهما في الفضل سواء . وقد تقدم كلام ابن دقيق العيد في الكلام على حديث أهل الثور قبيل كتاب الجمعة ، وحصل كلامه أن الحديث يدل على تفضيل الغنى على الفقر لما تضمنه من زيادة الثواب بالقرب المالية ، إلا إن فسر الأفضل بمعنى الأمر بالانسبة إلى صفات النفس فالذي يحصل للنفس من التعظيم للاخلاق والرياسة اسمه الطابع بسبب الفقر أشرف فيترجح الفقر ، ولهذا المعنى ذهب جمهور الصوفية الى ترجيح الفقير الصابر ، لأن مدار الطريق على تهذيب النفس ورياضتها ، وذلك مع الفقر أكثر منه في الغنى انتهى . وقال ابن الجوزي : صورة الاختلاف في فقير ليس بحريص وغنى ليس بممسك اذ لا يخفى أن الفقير اقناع أفضل من الغنى البخيل ، وأن الغنى المنفق أفضل من الفقير الحريص ، قال : وكل ما يراد لغيره ولا يراد لعينه ينهى أن يضاف الى مقصوده فبه يظهر فضله ، فالمال ليس عذورا لعينه بل لا يكون قد يعوق عن الله وكذا العكس ، فكمن غنى لم يشغله غناه عن الله ، وكمن فقير شغله فقره عن الله . الى أن قال : وان أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر ، ومن العصمة أن لا يتجسس ، انتهى . وصرح كثير من الشافعية بأن الغنى الشاكر أفضل ، وأما قول أبي علي الدقاق شيخ أبي القاسم القشيري : الغنى أفضل من الفقير ، لأن الغنى صفة الخالق والفقير صفة

المخلوق وصفة الحق أفضل من صفة الخلق فقد استحسنت جماعة من الكبار ، وفيه نظر لما قدمناه أول الباب ، ويظهر منه أن هذا لا يدخل في أصل النزاع إذ ليس هو في ذات الصفتين وإنما هو في عوارضهما . وبين بعض من فضل الغنى على الفقر كالأطبري جهته بطريق أخرى يقال : لاشك أن محنة الصابر أشد من محنة الشاكر غير أنني أقول كما قال مطرف بن عبيد الله : لأن أعاني فأشكر أحب إلي من أن أبطل فأصبر . قلت : وكان السبب فيه ما جعل عليه طبع الآدمي من قلة الصبر ، ولهذا يوجد من يقوم بحسب الاستطاعة بحق الصبر أقل ممن يقوم بحق الشكر بحسب الاستطاعة . وقال بعض المتأخرين فيما وجد بخط أبي عبد الله بن مرزوق : كلام الناس في أصل المسألة مختلف ، فمنهم من فضل الفقر ومنهم من فضل الغنى ومنهم من فضل الكفاف وكل ذلك خارج عن محل الخلاف وهو أي الحالين أفضل عند الله للعبد حتى يتكسب ذلك ويتخلى به ؟ هل النقل من المال أفضل ليتفرغ قلبه من الشواغل وينال لذة المناجاة ولا ينهمك في الاكتساب ليسترخي من طول الحساب ، أو التشاغل باكتساب المال أفضل ليستكثر به من التقرب بالبر والصلة والصدقة لما في ذلك من النفع المتعدي ؟ قال : وإذا كان الأمر كذلك فالأفضل ما اختاره النبي ﷺ وجمهور أصحابه من التقلل في الدنيا والبعث عن زهواتها ، ويدق النظر فيما حصل له شيء من الدنيا بغير تكسب منه كالإيراث وسهم الغنيمة هل الأفضل أن يبادر إلى إخراجه في وجوه البر حتى لا يبقى منه شيء ، أو يتشاغل بتميمه ليستكثر من نفعه المتعدي ؟ قال : وهو على القسمين الأولين . قلت : ومقتضى ذلك أن يبذل إلى أن يبقى في حالة الكفاف ولا يضره ما يتجدد من ذلك إذا سلك هذه الطريقة . ودهوى أن جمهور الصحابة كانوا على التقلل والزهد ممنوعة بالمشهور من أحوالهم ، فانهم كانوا على قسمين بعد أن فتحت عليهم الفتوح ، فمنهم من أبقى ما بيده مع التقرب إلى ربه بالبر والصلة والمواساة مع الاتصاف بغنى النفس ، ومنهم من استمر على ما كان عليه قبل ذلك فتمكن لا يبقى شيئاً مما فتح عليه به وهم قليل بالنسبة للطائفة الأخرى ، ومن تبعهم في سير السلف علم صحة ذلك ، فأخبارهم في ذلك لا تحصى كثرة ، وحديث خبيب في الباب شاهد لذلك . والادلة الواردة في فضل كل من العائفتين كثيرة : فمن الشق الأول بعض أحاديث الباب وغيرها ، ومن الشق الثاني حديث سعد بن أبي وقاص رفعه ، أن الله يحب الغنى الذي الحق ، أخرجه مسلم ، وهو دال لما قلناه سواء حملنا الغنى فيه على المال أو على غنى النفس ، فإنه على الأول ظاهر وعلى الثاني يتناول القسمين فيحصل المطلوب . والمراد بالثاني وهو بالمناجاة من بترك المعاصي امتثالاً لأمر به واجتناباً للمنهى عنه ، والحق ذكر لنتميم إشارة إلى ترك الرياء والله أعلم . ومن المواضع التي وقع فيها التردد من لا شيء له فالأول في حقه أن يتكسب للصون عن ذل السؤال ، أو يترك وينظر ما يفتح عليه بغير مسألة ، فصح عن أحمد مع ما اشتهر من زهده وورعه أنه قال لمن سأله عن ذلك : أرم السوق . وقال لآخر : استغن عن الناس ، فلم أر مثل الغنى عنهم . وقال : ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله وأن يعوّدوا أنفسهم التكسب . ومن قال بترك التكسب فهو أحق يريد تعطيل الدنيا . نقله عنه أبو بكر المروزي . وقال : أجرة التعليم والتعلم أحب إلى من الجلوس لا انتظار ما في أيدي الناس . وقال أيضاً : من جلس ولم يحترف دعته نفسه إلى ما في أيدي الناس . وأسند عن عمر و كسب فيه بعض الشيء خير من الحاجة إلى الناس ، وأسند عن سعيد بن المسيب أنه قال عند موته وترك مالا ، اللهم إنك تعلم أنني لم أجهه إلا لأصون به ديني ، وعن سفیان الثوري وأبي سليمان الداراني ونحوهما من السلف نحوه ، بل نقله البرهاري عن الصحابة والتابعين وأما

لا يخطئ عن أحد منهم أنه ترك تعاطي الرزق مقتصرًا على ما يفتح عليه . واحتج من فضل النقي بآية الأمر في قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) الآية قال : وذلك لا يتم إلا بالمال . وأجاب من فضل الفقر بأنه لا مانع أن يكون النقي في جانب أفضل من الفقر في حالة مخصوصة ، ولا يستلزم أن يكون أفضل مطلقا . وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث : الحديث الأول ، قوله (حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما صرح به أبو زعيم ، وأبو حازم هو سلة بن دينار . قوله (مر رجل على رسول الله ﷺ فقال لرجل عنده : ما أريك في هذا) ؟ تقدم في باب الإكفاء في الدين ، من أوائل النكاح عن إبراهيم بن حمزة عن أبي حازم . وقال ما تقولون في هذا ، وهو خطاب لجماعة . ووقع في رواية جبير بن نفير عن أبي ذر عند أحمد وإبني يعلى وابن حبان بلفظ « قال لي النبي ﷺ انظر إلى أرفع رجل في المسجد في عينيك ، قال فنظرت إلى رجل في حلة ، الحديث ، فعرف منه أن المستول هو أبو ذر ، ويجمع بينه وبين حديث سهل أن الخطاب وقع لجماعة منهم أبو ذر ووجه إليه فاجاب ولذلك نسبة لنفسه ، وأما المار فلم أقف على اسمه . ووقع في رواية أخرى لابن حبان : سألت رسول الله ﷺ عن رجل من قريش فقال : هل تعرف فلانا ؟ قلت : نعم ، الحديث ووقع في المغازي لابن إسحق ما قد يؤخذ منه أنه عينة بن حصن الفزاري أو الأفرع بن حابس النخعي كما سأذكره . قوله ( فقال ) أي المستول . قوله ( رجل من أشرف الناس ) أي هذا رجل من أشرف الناس ، ووقع كذلك عند ابن ماجه عن محمد بن الصباح عن أبي حازم . قوله ( هذا والله حري ) بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين وتشديد آخره ، أي حدير وحقيق وزنا ومعنى ، ووقع في رواية إبراهيم بن حمزة قالوا حري . قوله ( أن خطب أن ينكح ) بضم أوله وفتح ثالثة أي تجاب خطبته ( وأن شفع أن يشفع ) بتشديد الفاء أي تقبل شفاعته ، وزاد إبراهيم بن حمزة في روايته « وإن قال أن يستمع ، وفي رواية ابن حبان « إذا سأل أعطى وإذا حضر أدخل » . قوله ( ثم مر رجل ) زاد إبراهيم « من فقراء المسلمين » وفي رواية ابن حبان « مسكين من أهل الصفة » . قوله ( هذا خير من ملء ) بكسر الميم وسكون اللام مفعول . قوله ( مثل ) بكسر اللام ويحوز فتحها ، قال الطائي : وقع التفضيل بينهما باعتبار ميزه وهو قوله بهد هذا لأن البيان والمبين شيء واحد ، زاد أحمد وابن حبان « عند الله يوم القيامة » وفي رواية ابن حبان الأخرى « مخير من طلاع الأرض من الآخر ، وطلاع بكسر المهملة وتخفيف اللام وآخره مهملة أي ما طلعت عليه الشمس من الأرض كذا قال عياض ، وقال غيره : المراد ما فرق الأرض ، وزاد في آخر هذه الرواية « فقلت يا رسول الله أفلا يعطى هذا كما يعطى الآخر ؟ قال : إذا أعطى خيرا فهو أهله وإذا صرف عنه فقد أعطى حسنة » وفي رواية أبي سالم الجبشاني عن أبي ذر فيما أخرجه محمد بن هارون الروباني في مسنده وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » ، ومحمد بن الربيع الجبزي في « مسند الصحابة الذين نزلوا مصر » ما يؤخذ منه تسمية المار الثاني ولفظه « ان النبي ﷺ قال له كيف ترى جعبلا ؟ قلت : مسكينا كمشكلة من الناس . قال : فكيف ترى فلانا ؟ قلت : سيدا من السادات . قال : لجعيل خير من ملء الأرض مثل هذا . قال فقلت يا رسول الله ففلان هكذا تصنع به ما تصنع ؟ قال : انه رأس قومه فأنا أفهم » . وذكر ابن إسحق في المغازي عن محمد بن إبراهيم التيمي مرسل أو مضطرب قال « قيل يا رسول الله أعطيت عينة والأفرع مائة مائة وتركت جعبلا . قال : والذي نفسي بيده لجعيل بن سراقه خير من طلاع الأرض مثل عينة والأفرع . ولكني أنا أفهم وأكل جعبلا إلى إيمانه » ولجعيل المذكور ذكر في حديث أخيه عوف

ابن سراقه في غزوة بني قريظة وفي حديث العرياض بن سارية في غزوة تبوك ، وقيل فيه جمال بكسر أوله وتخفيف ثانيه وأوله صغر وقيل بل هما أخوان . وفي الحديث بيان فضل جعليل المذكوور وأن السيادة بمجرد الدنيا لا أمر لها ، وإنما الاعتبار في ذلك بالآخرة كما تقدم ، أن العيش حبش الآخرة ، وأن الذي يفوته الحظ من الدنيا يعاض عنه بحسنة الآخرة ففيه فضيلة للفقر كما ترجم به ، لكن لا حجة فيه لتفضيل الفقير على الغنى كما قال ابن بطال لأنه إن كان فضل عليه لفقره فمكان ينبغي أن يقول : خير من ملء الأرض مثله لا فقير فيهم ، وإن كان لفضله فلا حجة فيه . قلت : يمكنهم أن يلتزموا الأول والحديث مرعية ، لكن تبين من سياق طرق القصة أن جهة تفضيله إنما هي لفضله بالتقوى وليست المسألة مفروضة في فقير متق وغنى غير متق بل لابد من استوائهما أولاً في التقوى ، وأيضاً فما في الترجمة تصريح بتفضيل الفقر على الغنى ، إذ لا يلزم من ثبوت فضيلة الفقر أفضليته ، وكذلك لا يلزم من ثبوت أفضلية فقير على غنى أفضلية كل فقير على كل غنى . الحديث الثاني حديث خباب بن الارت ، وقد تقدم بعض شرحه في الجناز فيما يتعلق بالكفر ونحو ذلك ، وذكر في موضعين من الهجرة ، وأحلت بشرحه على المغازي فلم يتفق ذلك ذهولاً . قوله ( حدثنا الحميدي حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة ( عن الأعمش ) وقع في أوائل الهجرة بهذا السند سواء . حدثنا الأعمش . قوله ( عدنا ) يضم المهملة من العبادة . قوله ( هاجرنا مع رسول الله ﷺ إلى المدينة ) أي بأمره وإذنه ، أو المراد بالمعية الاشتراك في حكم الهجرة إذ لم يكن معه حسلاً إلا الصديق وعامر بن فبرة . قوله ( نفتنى وجه الله ) أي جهة ماعنده من الثواب لاجهة الدنيا . قوله ( فوق ) في رواية الثوري كما مضى في الهجرة عن الأعمش . فوجب ، وأطلق الوجوب على الله بمعنى إيجابه على نفسه برعده الصادق والا فلا يجب على الله شيء . قوله ( أجرنا على الله ) أي إننا بدأنا جزاؤنا . قوله ( لم يأكل من أجره شيئاً ) أي من عرض الدنيا ، وهذا مشكل على ما تقدم من تفسير ابتغاء وجه الله ، ويجمع بأن إطلاق الأجر على المال في الدنيا بطريق الجواز بالنسبة لثواب الآخرة ؛ وذلك أن القصد الأول هو ما تقدم لكن منهم من مات قبل الفتوح كصعب بن عير ومنهم من عاش إلى أن فتح عليهم ، ثم انقسموا فبهم من أعرض عنه ورأسى به المحاويج أولاً فلا يبحث بقى على تلك الحالة الأولى وهم قليل منهم أبو ذر ، وهؤلاء ملتحقون بالقسم الأول ، ومنهم من تبسط في بعض المباح فيما يتعلق بكثرة النساء والمراري أو الخدم والملايسر ونحو ذلك ولم يستكثر ولم كثير ومنهم ابن عمر ، ومنهم من را . فاستكثر بالتجارة وغيرها مع القيام بالحقوق الواجبة والمندوبة وهم كثير أيضاً منهم عبد الرحمن بن عوف ، والى هذين القسمين أشار خباب ، فلقسم الأول وما التحق به توفر له أجره في الآخرة ، والقسم الثاني مقتضى الخبر أنه يجب عليهم ما وصل إليهم من مال الدنيا من ثوابهم في الآخرة ، ويؤيده ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفته ، ما من غزاة تغزو فتغنم وتسلم إلا تعجلوا ثلثي أجرهم ، الحديث ، ومن ثم آثر كثير من السلف قلة المال وقنعوا به إما ليتوفروا لهم ثوابهم في الآخرة وإما ليكون أقل لحسابهم عليه . قوله ( منهم مصعب بن حمر ) بصيغة التصغير هو ابن هشام بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي ، يجتمع مع النبي ﷺ في قصي ، وكان يكنى أبا عبد الله ، من السابقين إلى الإسلام وإلى هجرة المدينة . قال الجراء : أول من قدم علينا مصعب بن حمر وابن أم مكتوم وكانا يقرئان القرآن أخرجه المصنف في أوائل الهجرة ، وذكر ابن إسحق أن النبي ﷺ أرسله مع أهل العقبة الأولى يقرئهم ويعلّمهم ، وكان مصعب وهو

بمكة في ثروة ونعمة فلما هاجر صار في قلة ، فأخرج الأرمذى من طريق محمد بن كعب حدثني من سمع عليا يقول  
 « بينما نحن في المسجد اذ دخل علينا مصعب بن عمير وما عليه الا بردة له مرقوعة بفروة ، فسكى رسول الله ﷺ  
 لما رآه الذي كان فيه من النعم والذي مر فيه اليوم ، . قوله ( قتل يوم أحد ) أى شهيدا ، وكان صاحب لواء  
 رسول الله ﷺ يومئذ ثبت ذلك في مرسل عبيد بن عمير بسند صحيح عند ابن المبارك في كتاب الجهاد . قوله ( وترك  
 نمرة ) بفتح النون وكرر الميم ثم راء هي إزار من صوف غلط أو بردة . قوله ( أبنعت ) بفتح الهمزة وسكون  
 التحتانية وفتح النون والمهملة أى انتهت واستحقت القطع ، وفي بعض الروايات ينعت بغير ألف وهي آفة ،  
 قال الفزاز وأبنعت أكثر . قوله ( فهو يدها ) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر المهملة ويحذف ضمها بعدها  
 موحده أى يقطعها ، قال ابن بطال : في الحديث ما كان عليه السلف من الصدق قى وصف أحوالهم . وفيه أن  
 الصبر على مكابدة الفقر وصعوبته من منازل الإبرار . وفيه أن السكف يكون سائرا لجميع البدن وأن الميت يصير  
 كله عورة ، ويحتمل أن يكون ذلك بطريق السكال ، وقد تقدم سائر ما يتعلق بذلك في كتاب الجنائز . ثم قال ابن  
 بطال : ليس في حديث خباب تفصيل الفقير على الغنى ، وإنما فيه أن دهرهم لم تكن لنديا يصيبونها ولا نعمة  
 يتعجلونها وإنما كانت لله خاصة ليثيهم عليها في الآخرة ، فن مات منهم قبل فتح البلاد توفى له ثوابه ، ومن بقى  
 حتى نال من طيبات الدنيا خشي أن يكون عجل لهم أجر طاعتهم ، وكانوا على نعم الآخرة أحرص . الحديث  
 الثالث ، قوله ( سلم ) بفتح المهملة وسكون اللام ( ابن زبير ) بزاى ثم راء وزن عظيم ، وأبو رجا هو  
 الطاردي ، وقد تقدم بهذا السند والمن في صفة الجنة من بدء الخلق ، وبأنى شرحه في صفة الجنة والنار من كتاب  
 الرقاق هذا . قوله ( نابه ) بفتح النون وعر ، وقال حماد بن نعيم وصخر عن أبي رجا عن ابن عباس ( أما متابعة  
 أيوب فوصلها للنسائي وتقدم بيان ذلك وأنها في كتاب النكاح . وأما متابعة عوف فوصلها المؤلف في كتاب  
 النكاح . وأما متابعة حماد بن نعيم - وهو الاسكاف - البصري فوصلها للنسائي من طريق عثمان بن عمر بن قارس  
 عنه ، وليس له في الكتابين سوى هذا الحديث الواحد ، وقد وثقه وكيع وابن معين وغيرهما . وأما متابعة  
 صخر - وهو ابن جويرية - فوصلها للنسائي أيضا من طريق المعافى بن عمران عنه وابن منده في كتاب التوحيد من  
 طريق مسلم بن إبراهيم حدثنا صخر بن جويرية وحماد بن نعيم قالا حدثنا أبو رجا ، وقد وثقت لنا بطول في  
 « الجمعيات » من رواية علي بن الجعد عن صخر قال سمعت أبا رجا حدثنا ابن عباس به ، قال الأرمذى بعد  
 أن أخرجه من طريق عوف : وقال أيوب عن أبي رجا عن ابن عباس ، وكلا الاسنادين ليس فيه مقال ،  
 ويحتمل أن يكون عن أبي رجا هند كل منهما . وقال الخطيب في « المدرج » : روى هذا الحديث أبو  
 داود الطيالسي عن أبي الأشهب وجريز بن حازم وسلم بن زبير وحماد بن نعيم وصخر بن جويرية عن أبي رجا  
 عن عمران وابن عباس به ، ولا نعلم أحدا جمع بين : هؤلاء فإن الجماعة روه عن أبي رجا عن ابن عباس ، وسلم  
 إنما رواه عن أبي رجا عن عمران ، ولعل جريزا كذلك ، وقد جاءت الرواية عن أيوب عن أبي رجا بالوجهين ،  
 ورواه سعيد بن أبي هروبة عن فطر عن أبي رجا عن عمران ، فالحديث عن أبي رجا عنهما والله أعلم . قال ابن  
 بطال : ليس قوله « اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء » يوجب فضل الفقير على الغنى ، وإنما معناه أن  
 الفقراء في الدنيا أكثر من الأغنياء فأخبر عن ذلك كما تقول أكثر أهل الدنيا الفقراء إخبارا عن الحال ، وليس

الفقر أدخلهم الجنة وانما دخلوا بصلاحهم مع الفقر ، فان الفقير إذا لم يكن صالحا لا يفضل . قلت : ظاهر الحديث التحريض على ترك التوسع من الدنيا كما أن فيه تحريض النساء على المحافظة على أمر الدين لتلاي دخلن النار كما تقدم تقرير ذلك في كتاب الايمان في حديث « تصدق فاني رأيتك أكثرا أهل النار ، قبل : بيم ؟ قال : بكفرهن ، قيل : يكفرن بالله ؟ قال : يكفرن بالاحسان » . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا أبو معمر) هو عبد الله بن محمد بن عمرو ابن الحجاج . قوله (عن أنس) في رواية همام عن قتادة وكننا نأمن أنس بن مالك ، وسأمت في الباب الذي بعده .

قوله (على خوان) بكسر المعجمة وتخفيف الواو وتقدم شرحه في كتاب الاطعمة . قوله (وما أكل خبزا مرققا حتى مات) قال ابن طال : تركه عليه الصلاة والسلام الأكل على الخوان وأكل المرقق إنما هو لدفع طيبات الدنيا اختيارا لطيبات الحياة الدائمة ، والمال إنما يرغب فيه ليستعان به على الآخرة فلم يحتج النبي ﷺ إلى المال من هذا الوجه . وحاصله أن الخبر لا يدل على تفضيل الفقر على الغنى بل يدل على فضل القناعة والكفاف وعدم التبسط في ملاذ الدنيا ، ويؤيده حديث ابن عمر « لا يصيب عبد من الدنيا شيئا الا نقص من درجاته ، وإن كان عند الله كريما » أخرجه ابن أبي الدنيا قال المنذرى وسنده جيد والله أعلم . الحديث الخامس ، قوله (حدثنا عبد الله بن أبي شيبه) هو أبو بكر وأبو شيبه جده لأبيه وهو ابن محمد بن أبي شيبه واسمه ابراهيم ، أصله من واسط وسكن الكوفة وهو أحد الحفاظ الكبار ، وقد أكرهه المصنف وكذا مسلم ، لكن مسلم يكنيه دائما والبخاري يسميه وقل أن كناه . قوله (وما في بيتي شيء الخ) لا يخالف ما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث المصطفي ومارك رسول الله ﷺ عند موته دينار ولا درهما ولا شيئا ، لأن مراده بالشيء الذي ما يخلف عنه ما كان يختص به ، وأما الذي أشارت اليه عائشة فكان بقية نفقتها التي تختص بها فلم يتعد الموردان . قوله (يا كاه ذو كبد) شمل جميع الحيوان وانتفى جميع المأكولات . قوله (الإشطر شمير) المراد بالاشطر هنا البعوض ، والاشطر يطلى على القنصف وغلى ما قاربه وعلى الجهة ولبست مرادة هنا ، ويقال أرادت نصف وسق . قوله (في رف لي) قال الجمهورى الرف شبه الطاق في الحائط ، وقال عياض : الرف خشب يرتفع عن الأرض في البيت يوضع فيه ما يراد حفظه . قلت : والاول أقرب للراد . قوله (فأكلت منه حتى طال على ، فسكلته) بكسر الكاف (ففتى) أى فرغ . قال ابن بطال حديث عائشة هذا في معنى حديث أنس في الأخذ من العيش بالاقتصاد وما يسد الجوعة . قلت : انما يكون كذلك لو وقع بالقصد اليه ، والذي يظهر أنه ﷺ كان يؤثر بما عنده ، فقد ثبت في الصحيحين أنه كان إذا جاءه ما فتح الله عليه من خير وغيره من تمر وغيره يذخر قوت أهله سنة ثم يجعل ما بقى عنده عدة في سبيل الله تعالى ، ثم كان مع ذلك إذا طرأ عليه طارىء أو نزل به ضيق يشير على أهله بإبشارهم فربما أدى ذلك الى نفاد ما عندهم أو معظمه ، وقد روى البيهقي من وجه آخر عن عائشة قالت « ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام متوالية ، ولو شئنا لشبعنا ، واسكنه كان يؤثر على نفسه ، وأما قولها « فسكلته ففتى » ، قال ابن بطال : فيه أن الطعام المسكيل يكون فنائه معلوما لعلم بكيله ، وأن الطعام غير المسكيل فيه البركة لانه غير معلوم مقداره . قلت : في تعميم كل الطعام بذلك نظر ، والذي يظهر أنه كان من الخصوصية لعائشة ببركة النبي ﷺ ، وقد وقع مثل ذلك في حديث جابر الذي أذكره آخر الباب ، ووقع مثل ذلك في مزدادى هريرة الذي أخرجه الترمذى وحسنه والبيهقى في الدلائل ، من طريق أبي العالبة عن أبي هريرة « أنبت رسول الله ﷺ بتمرات فقلت : أدع لي فبهن





أَتَقَوَّى بِهَا ، فَذَا جَاءُوا أَمْرِي فَكُنْتُ أَنَا أُعْطِيهِمْ ، وَمَا عَسَى أَنْ يَبْلُغَنِي مِنْ هَذَا الْبَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ بُدٌّ ، فَأَنْبِئْتُهُمْ فَذَعَوْتُهُمْ ، فَأَقْبَلُوا فَاسْتَأْذَنُوا أَذْنَ لَهُمْ ، وَأَخَذُوا بِجَالِسِهِمْ مِنَ اللَّيْلِ . قَالَ : يَا أَبَاهُ ، قُلْتُ : لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ خُذْ فَأَعْطِهِمْ ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَجَلَمْتُ أُعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ فَأَعْطِيهِ الرَّجُلَ فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي . ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ ، فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرَوِي ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْقَدَحِ ، حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ رَوَى الْقَوْمُ كُلَّهُمْ ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ فَوَضَعُهُ عَلَى يَدِهِ ، فَنَظَرْتُ لِي فَتَبَسَّمَ فَقَالَ أَبَاهُ ، قُلْتُ لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ بَقِيتُ أَنَا وَأَنْتَ . قُلْتُ صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ أَقْعِدْ فَاشْرَبْ ، فَفَعَلْتُ فَاشْرَبْتُ ، فَقَالَ اشْرَبْ ، فَاشْرَبْتُ ، فَازَالَ يَقُولُ : اشْرَبْ ، حَتَّى قُلْتُ : لَا وَلِلَّذِي بَيْنَكَ بِالْحَقِّ ، مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا . قَالَ فَأَرْنِي ، فَأَعْطَيْتُهُ الْقَدَحَ ، فَحَمَدَ اللَّهُ وَسَمِيَ وَشَرِبَ الْفَضْلَةَ .

٦٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا قَبِيصٌ « قَالَ سَمِعْتُ سَعْدًا يَقُولُ : إِنِّي لِأَوَّلِ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَرَأَيْتُنَا أَنْفَرُوا وَمَا لَنَا طَعَامَ إِلَّا وَرَقُ الْخُفْلَةِ وَهَذَا لِلْسَّمْرِ ، وَإِنْ أَحَدُنَا كَيْضُفٌ كَمَا تَنْفَعُ الشَّاةُ مَا لَهُ خِلَاطٌ ، ثُمَّ أَصْبَحْتُ بَنُو أَسَدٍ يُعْزِرُونِي عَلَى الْإِسْلَامِ ، خَبِثَ إِذَا وَضِلَّ سَفْيَى ،

٦٤٥٤ - حَدَّثَنِي عُمَانُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا شِيعَ آلَ مُحَمَّدٍ مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ مِنْ طَعَامٍ بُرِّ ثَلَاثَ لَيَالٍ نَبَاهَا حَتَّى قُيِّضَ »

٦٤٥٥ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هُرَيْرٍ الرَّحْمَنُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ هُوَ الْأَزْرَقِيُّ عَنْ مِسْرَرِ بْنِ كِدَّامٍ عَنْ هَلَالِ الْوَزَانِيِّ عَنْ عُرْوَةَ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : مَا أَكَلَ آلَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَكْلَتَيْنِ فِي يَوْمٍ إِلَّا إِحْدَاهُمَا تَمَرٌ »

٦٤٥٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا النَّضَرُ عَنْ هِشَامٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبِي « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ فِرَاشُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَدَمَ وَحَشَوْهُ لُيُوفٌ »

٦٤٥٧ - حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَامُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ « كُنَّا نَأْتِي أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَخُبَارَاهُ قَائِمٌ وَقَالَ : كُلُوا ، فَمَا أَعْلَمُ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَغِيظًا مُرَقَّقًا حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ ، وَلَا رَأَى شَاةً تَسْبِيحًا بِمَنْبِهِ قَطُّ »

٦٤٥٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا هِشَامُ أَخْبَرَنِي أَبِي « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ يَأْتِي عَلَيْنَا الشَّهْرُ مَا نَوْقِدُ فِيهِ نَارًا ، إِنَّمَا هُوَ التَّمَرُ وَالْمَاءُ ، إِلَّا أَنْ نُتَوَّقِيَ بِالْحَمِيمِ »

٦٤٥٩ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله الأوبسى **حدثني** ابن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أنها قالت لعروة : ابن أختي ، إن كذا كنتظر إلى الهلال ثلاثة أهلة في شهرين وما أوردت في آيات رسول الله ﷺ نأراً . فقالت : ما كان يعيشكم ؟ قالت : الأسودان التمر والماء ، إلا أنه قد كان رسول الله ﷺ يجيران من الأنصار كان لهم منافع ، وكانوا يمتحنون رسول الله ﷺ من أبياتهم ، فيسقيناه .

٦٤٦٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** محمد بن فضيل عن أبيه عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : اللهم ارزق آل محمد قوتاً .

**قوله ( باب )** بالتموين ( كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه ) ؟ أي في حياته ( وتخليهم عن الدنيا ) أي عن ملاذمها والتبسط فيها ، ذكر فيه ثمانية أحاديث . الحديث الأول ، **قوله** ( **حدثنا** أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث ) قال الكرماني : يستلزم أن يكون الحديث بغير إسناد يفي غير موصول ، لأن النصف المذكور مهم لا يبدى أهر الأول أو الثاني . قلت : يحتمل أيضاً أن يكون قدر النصف الذي حدث به أبو نعيم ملازماً من الحديث المذكور ، والذي يتبادر من الإطلاق أنه النصف الأول ، وقد جزم مغلطاي وبعض شيوخنا ، أن القدر المسموع له منه هو الذي ذكره في « باب إذا دعى الرجل لجاهل يستأذن » من كتاب الاستئذان حيث قال « **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** عمر بن ذر ح ، وأخبرنا محمد بن مقاتل أنبأنا عبد الله هو ابن المبارك أنبأنا عمر بن ذر أنبأنا مجاهد عن أبي هريرة قال : دخلت مع رسول الله ﷺ فوجد لبنا في قدح فقال : أباهر الحق أهل الصفة فادعهم إلى . قال فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا ، قل مغلطاي : فهذا هو القدر الذي سمعه البخاري من أبي نعيم ، واعتز به الكرماني فقال ليس هذا نكث الحديث ولا ربه فضل عن نصفه . قلنا : وفيه نظر من وجهين آخرين : أحدهما احتمال أن يكون هذا السياق لابن المبارك فإنه لا يتعين كونه لفظ أبي نعيم ، ثانيهما أنه متزع من أثناء الحديث فإنه ليس فيه القصة الأولى المتعلقة بأبي هريرة ولا ما في آخره من حصول البركة في اللبن الخ ، نعم ، المحرر قول شيخنا في « النكث على ابن الصلاح » مانعه : القدر المذكور في الاستئذان بعض الحديث المذكور في الرقاق . قلت : فهو بما حدث به أبو نعيم سواء كان بأفظه أم بجهناه ، وأما باقيه الذي لم يسمعه منه فقال الكرماني إنه يصير بغير إسناد فيعود المحذور ، كذا قال . وكان مراده أنه لا يكون متصلاً لعدم تصريجه بأن أبا نعيم حدثه به ، لكن لا يلزم من ذلك محذور بل يحتمل كما قال شيخنا أن يكون البخاري حدث به عن أبي نعيم بطريق الوجداء أو الإجازة أو حمله عن شيخ آخر غير أبي نعيم ، قلت : أو سمع بقية الحديث من شيخ سمعه من أبي نعيم ، ولهذين الاحتمالين الأخيرين أوردته في « تعليق التعليق » فأخرجته من طريق علي بن دبدب العزيز عن أبي نعيم تماماً ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » ، والبيهقي في « الدلائل » ، وأخرجه النسائي في « السنن الكبرى » ، عن أحمد ابن يحيى الصوفي عن أبي نعيم بتمامه ، واجتمع في من سمعه من عمر بن ذر شيخ أبي نعيم أيضاً جماعة : منهم روح بن عبادة أخرجه أحمد عنه وعلي بن مسهر ومن طريقه أخرجه الاسماعيلي وابن حبان في صحيحه ويونس بن بكير ومن طريقه أخرجه الزمذني والاسماعيلي والحاكم في المستدرک والبيهقي . وما ذكر ما رواه يانهم من فائدة زائدة . ثم قال

السكراني مجيبا عن المخذور الذي ادعاه ما نصه : اعتمد البخاري على ما ذكره في الاطعمة عن يوسف بن عيسى فانه قريب من نصف هذا الحديث . فاعله أراد بالنصف هنا ما لم يذكره ثمة فيصير الكل مسندا بعضه عن يوسف وبعضه عن أبي نعيم . قلت : سند طريق يوسف مغاير لطريق أبي نعيم إلى أبي هريرة فيعود المخذور بالنسبة إلى خصوص طريق أبي نعيم فانه قال في أول كتاب الأطعمة : حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد ، فذكر سؤاله عمر عن الآية وذكر مرور رسول الله ﷺ به . وفيه : فانطلق بي إلى رحله فأمر لي بعس من لبن فشربت منه ثم قل عد ، فذكره ولم يذكر قصة أصحاب الصفة ولا ما يتعلق بالبركة التي وقعت في اللبن ، وزاد في آخره ما دار بين أبي هريرة وعمر وندم عمر على كونه ما استنبه ، فظهر بذلك المغايرة بين الحديثين في السندين ، وأما المتن ففي أحد الطريقتين ما ليس في الآخر لكن ليس في طريق أبي حازم من الرواية كبير أمر ، والله أعلم . **قوله** (عمر بن ذر) بفتح المعجمة وتشديد الراء . **قوله** (إن أبا هريرة كان يقول) في رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما : حدثنا مجاهد عن أبي هريرة . **قوله** (الله الذي لا إله إلا هو) كذا الأكثر بحذف حرف الجر من القسم ، وهو في روايتنا بالخفض ، وحكى بعضهم جواز النصب ، وقال ابن التين رويناه بالنصب ، وقال ابن جني : إذا حذف حرف القسم نصب الاسم بعده بتقدير الفعل ، ومن العرب من يجر اسم الله وحده مع حذف حرف الجر فيقول : الله لأفومن ، وذلك لكثرة ما يستعملونه . قلت : وثبت في رواية روح ويونس بن بكير وغيرهما بالواو في أوله فتعين الجر فيه . **قوله** (إن كنت) يسكون النون مخففة من الثقيلة ، وقوله : لا تعتمد بكيدى على الأرض من الجوع ، أى ألصق بطنى بالأرض ، وأدأنه كان يستفيد بذلك ما يستفيدة من شد الحجر على بطنه ، أو هو كناية عن سقوطه إلى الأرض منشا عليه كما وقع في رواية أبي حازم في أول الأطعمة : فلقبت عمر بن الخطاب فاستقرأته آية ، فذكره ، قال : فثبت غير بعيد فخررت على وجهي من الجهد والجوع ، فإذا رسول الله ﷺ على رأسي ، الحديث . وفي حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة الآتي في كتاب الاختصاص : لقد رأيتني وإلى آخر ما بين المنبر والحجرة من الجوع مغشيا على ، فيجئني الحاقى فيضع رجله على عنقي يرى أني في الجنون وما بي إلا الجوع ، وعقد ابن سعد من طريق الوليد بن رباح عن أبي هريرة : كنت من أهل الصفة ، وإن كان ليغشى على فيما بين بيت عائشة وأم سلمة من الجوع ، ومضى أيضا في مناقب جعفر من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة : وإني كنت أرم رسول الله ﷺ لشبع بطنى ، وفيه : وكنت ألصق بطنى بالحصى من الجوع ، وإن كنت لاستقرئ الرجل الآية وهي معي كي ينقلب بن فيطمئني ، وزاد فيه الترمذي : وكنت إذا سألت جعفر ابن أبي طالب لم يجبني حتى يذهب بي إلى منزله . **قوله** (وإن كنت لأشد الحجر على بطنى من الجوع) عند أحمد في طريق عبد الله بن شقيق : أقمت مع أبي هريرة سنة فقال : لو رأيتنا وأنه ليأثني على أحدنا الأيام ما يجد طعاما يقيم به صلبه ، حتى إن كان أحدنا لياخذ الحجر فيشده به على أخمص بطنه ثم يشده بثوبه ليقم به صلبه ، قال العلماء : فائدة شد الحجر المساعدة على الاعتدال والانتصاب ، أو لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر ، أو لأن فيه الإشارة إلى كسر النفس . وقال الخطابي أشكل الأمر في شد الحجر على البطن من الجوع على قوم فتوهوا أنه تصحيف ، وزعموا أنه الحجر بضم أرله وفتح الجيم بعدما زأى جمع الحجرة التي يشد بها الوسط ، قال : ومن أقام بالحجاز وعرف

عادتهم عرف أن الحجر واحد الحجارة . وذلك أن الجماعة تعترهم كثيرا فإذا خوى بطنه لم يمكن معه الانتصاب فيعمد حينئذ إلى صفائح رقاق في طول الكف أو أكبر فيبطها على بطنه وتشد بعصابة فوقها فتعتمد قائمته ببعض الاعتدال ، والاعتناء بالسكدة على الأرض بما يقارب ذلك . قلت : سبقه إلى الابتكار المذكور أبو حاتم بن حبان في صحيحه ، فلهذا أشار إلى الرد عليه ، وقد ذكرت كلامه وتعقبه في باب التثكيل لمن أراد الوصال ، من كتاب الصيام . **قوله** ( ولقد قدمت يوما على طريقهم الذي يخرجون منه ) الضمير للنبي ﷺ وبعض أصحابه ممن كان طريق منازلهم إلى المسجد متحدة . **قوله** ( فرأى بكر فسألته عن آية مأسأته ألا يشعني ) بالمعجمة والموحدة من الشيع ، ووقع في رواية الكشميني ، ليستعني ، بمملة ومثنانين وموحدة أى يطالب منى أن أتبعه ليطعمنى ، وثبت كذلك في رواية روح وأكثر الرواة . **قوله** ( فرأى ولم يفعل ) أى الاشباع أو الاستبعا . **قوله** ( حتى مرى عمر ) يشير إلى أنه استمر في مكانه بعد ذهاب أبي بكر إلى أن مر عمر ، ووقع في قصة عمر من الاختلاف في قوله « يشعني » نظير ما وقع في التي قبلها ، وزاد في رواية أبي حازم « فدخل داره ففتحها على » أى قرأ الذى استفهمته عنه ، ولعل العذر لكل من أبى بكر وعمر حل سؤال أسى هريرة على ظاهره أو فهمها ما أرادته ولكن لم يكن عندهما إذ ذاك ما يطمانه ، لكن وقع في رواية أبى حازم من الزيادة أن عمر تأسف على عدم ادخاله أبا هريرة داره ولفظه « فليت عمر فذكرت له » وقلت له ولئى الله ذلك من كان أحق به منك يا عمر ، وفيه « قال عمر والله لأن أكون أدخلتلك أحب إلى من أن يكون لى حمر النعم » فان فيه إشهارا بأنه كان عنده ما يطعمه إذ ذاك فيرجح الاحتمال الأول . ولم يعرج على ما رواه أبو هريرة من كنيائه بذلك عن طلب ما يأكل . وقد استنكر بعض مشايخنا نبوت هذا عن أبى هريرة لاستبعاد مواجهة أبى هريرة لعمر بذلك ، وهو استبعاد مستبعد . **قوله** ( ثم مرى أبو القاسم ﷺ فتبسم حين رأى وعرف ما فى نفسه ) استدل أبو هريرة بتبسمه ﷺ على أنه عرف ما به ، لأن التبسم تارة يكون لما يحب ونارة يكون لا يناس من تبسم إليه ولم تكن تلك الحال معجبة ففوى الحمل على الثانى . **قوله** ( وما فى وجهى ) كأنه عرف من حال وجهه ما فى نفسه من احتياجه إلى مايسد رمقه . ووقع في رواية على بن مسهر وروح وعرف ما فى وجهى أو فقهى « بأشك . **قوله** ( ثم قال لى يا أبا هر ) في رواية على بن مسهر « فقال أبو هر » وفي رواية روح « فقال أبا هر » فاما النصب فواضح ، وأما الرفع فهو على لغة من لا يعرف لفظ الكنية ، أو هو الاستفهام أى أنت أبو هر ؟ وأما قوله « هر » فهو بتشديد الراء وهو من رد الاسم المؤنث إلى المذكر والمصغر إلى المكبر ، فان كنيته في الأصل أبو هريرة تصغير هرة مؤنثا وأبو هر مذكر مكبر ، وذكر بعضهم أنه يجوز فيه تخفيف الراء معالفا فعلى هذا يسكن ، ووقع في رواية يونس بن بكير « فقال أبو هريرة ، أى أنت أبو هريرة ، وقد ذكرت توجيه قبل . **قوله** ( قلت لبيك رسول الله ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، ووقع في رواية على بن مسهر « فقلت لبيك يا رسول الله وسعديك » . **قوله** ( الحق بهمزة وصل وفتح المهملة أى انبع . **قوله** ( ومضى فأنبعته ) زاد في رواية على بن مسهر فأنبعته . **قوله** ( فدخل ) زاد على بن مسهر إلى أهله . **قوله** ( فأسأذن ) بهمزة بعد الميم والنون مضموعة فعل متكلم وعبر عنه بذلك بمبالغة في التحقق . ووقع في رواية على بن مسهر ويونس وغيرهما « فأسأذن » . **قوله** ( فأذن لى فدخل ) كذا فيه وهو اما تكرار لهذه اللفظة لوجود الفصل أو التفات ، ووقع في رواية على بن مسهر « فدخلت » وهى واضحة . **قوله**

( فوجد لبنا في قدح ) في رواية علي بن مسهر « فإذا هو بلبن في قدح » وفي رواية يونس « فوجد قدحا من اللبن » .  
**قوله** ( فقال : من أين هذا اللبن ؟ ) زاد روح « لكم » وفي رواية ابن مسهر « فقال لاهله : من أين لكم هذا » . **قوله**  
( قالوا أهدها لك فلان أو فلانة ) كذا بإشك ، ولم أنف على اسم من أهدها ، وفي رواية روح « أهدها لنا فلان  
أو آل فلان » ، وفي رواية يونس « أهدها لنا فلان » . **قوله** ( الحق إلى أهل الصفة ) كذا عدى الحق إلى وكأنه ضمنها  
معنى المطلق ، ووقع في رواية روح بلفظ « المطلق » . **قوله** ( قال وأهل الصفة أضياف الإسلام ) سقط لفظ  
« قال » من رواية روح ولا بد منها فإنه كلام أبي هريرة قاله شارحا لحال أهل الصفة والسبب في استدعائهم فإنه  
يُتَلَقَّ كان يحضهم بما يأتيه من الصدقة وبشرهم فيما يأتيه من الهدية ، وقد وقع في رواية يونس بن بكير هذا  
الفرد في أول الحديث ولفظه عن أبي هريرة « قال كان أهل الصفة أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا مال  
والله الذي لا إله إلا هو الخ » وفيه إشعار بأن أبا هريرة كان منهم . **قوله** ( لا يأوون على أهل ولا مال ) في  
رواية روح والأكثر « إلى » بدل « على » . **قوله** ( ولا على أحد ) تعميم بعد تخصيص فشمل الأقارب والأصدقاء  
وغيرهم ، وقد وقع في حديث طلحة بن عمرو عند أحمد وابن حبان والحاكم كان الرجل إذا قدم على النبي ﷺ  
وكان له بالمدينة عريف نزل عليه ، فإذا لم يكن له عريف نزل مع أصحاب الصفة ، وفي مرسل يزيد بن عبد الله بن  
قسيط عند ابن سعد « كان أهل الصفة ناسا فقرا لا منازل لهم ، فكانوا ينامون في المسجد لا مأوى لهم غيره ،  
وله من طريق نعيم المجمر عن أبي هريرة « كنت من أهل الصفة ، وكنا إذا أمسينا حضرنا رسول الله ﷺ فيأمر  
كل رجل فينصرف برجل أو أكثر فيبقى من بقي عشرة أو أقل أو أكثر فيأتي النبي ﷺ بعشاءه فتعشى معه فإذا  
فرغنا قال : ناموا في المسجد » ، وتقدم في « باب علامات النبوة » ، وغيره حديث عبد الرحمن بن أبي بكر « إن  
أصحاب الصفة كانوا ناسا فقرا » ، وإن النبي ﷺ قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، الحديث ، ولأبي  
نعيم في « الحلية » من مرسل محمد بن سيرين « كان رسول الله ﷺ إذا صلى قمم ناسا من أصحاب الصفة بين ناس  
من أصحابه فيذهب الرجل بالرجل والرجل بالرجل حتى ذكر عشرة ، الحديث ، وله من حديث معاوية بن الحكم  
« بينا أنا مع رسول الله ﷺ في الصفة فجعل يوجه الرجل مع الرجل من الأنصار والرجلين والثلاثة حتى بقيت في  
أربعة ورسول الله ﷺ خامسنا » قال : انظروا بنا ، فقال : يا عائشة عشيئنا ، الحديث . **قوله** ( إذا أتته صدقة  
بعث بها إليهم ولم يتناول منها شيئا ) أي لنفسه ، في رواية روح « ولم يصب منها شيئا » ، وزاد « ولم يشركهم فيها » ،  
**قوله** ( وإذا أتته هدية أرسل إليهم وأصاب منها وأشركهم فيها ) في رواية علي بن مسهر « وشركهم » ، بالتحديد  
وقال « فيها أو منها » ، بإشك ووقع عند يونس « الصدقة والهدية » ، بالتحريف فيها ، وقد تقدم في الزكاة وغيرها  
بيان أنه ﷺ كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة ، وتقدم في الهدية من حديث أبي هريرة مختصرا من رواية محمد بن  
زيد عنه « كان النبي ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل صدقة قال لا تصحابه كلوا ، ولم يأكل . وإن قيل هدية  
ضرب بيده فأكل معهم » ، ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه « إذا أتى بطعام من غير أهله » ، ويجمع بين هذا وبين  
ما وقع في حديث الباب بأن ذلك كان قبل أن تبنى الصفة ، فكان يقسم الصدقة فيمن يستحقها ويأكل من الهدية  
مع من حضر من أصحابه ، وقد أخرج أبو نعيم في « الحلية » من مرسل الحسين قال « بنيت صفة في المسجد  
لضغفاء المسلمين » ، ويحتمل أن يكون ذلك باختلاف حالين : فيحمل حديث الباب على ما إذا لم يحضره أحد فإنه

يرسل ببعض الهدية الى أهل الصفة أو يدعوم اليه كما في قصة الباب ، وإن حضره أحد يشركه في الهدية فإن كان هناك فضل أرسله الى أهل الصفة أو دعاهم . ووقع في حديث طلحة بن عمرو الذي ذكرته آنفاً ، وكنت فيمن نزل الصفة فوافقت رجلاً فكان يجرى علينا من رسول الله ﷺ كل يوم مد من تمر بين كل رجلين ، وفي رواية أحمد : فزلت في الصفة مع رجل فكان يني ويئنه كل يوم مد من تمر ، وهو محمول ايضاً على اختلاف الأحوال : فكان أولاً يرسل الى أهل الصفة بما حضره أو يدعوم أو يفرقهم على من حضر إن لم يحضره ما يسكنهم ، فلما فتحت فذلك وغيرها صار يجرى عليهم من التمر في كل يوم مذكور . وقد اعتنى بجمع أسماء أهل الصفة أبو سعيد ابن الأعرابي وجمعه أبو عبد الرحمن السلمي فزاد أسماء ، وجمع بينهما أبو نعيم في أوائل الحلية ، فمرد جميع ذلك . ووقع في حديث أبي هريرة الماضي في علامات النبوة أنهم كانوا سبعين ، وليس المراد حصرهم في هذا العدد وإنما هي عدة من كان موجوداً حين القصة المذكورة ، والا فمجموعهم أضما فذلك كما بينا من اختلاف أحوالهم . قوله ( فسامني ذلك ) زاد في رواية علي بن مسهر : وافته ، والاشارة الى ما تقدم من قوله : ادعهم لي ، وقد بين ذلك بقوله ( فقلت ) أي في نفسي ( وما هذا اللبن ) ؟ أي ما قدره ( في أهل الصفة ) ؟ والواو عاطفة على شيء محذوف ، ووقع في رواية يونس بن مفضل بالواو زاد في روايته : وأنا رسول الله ﷺ ، وفي رواية علي بن مسهر ، وأين يقع هذا اللبن من أهل الصفة وأنا رسول الله ﷺ ، وهو بالجر عطفاً على أهل الصفة ويجوز الرفع والتقدير وأنا رسول الله معهم . قوله ( وكنت أرجو أن أصيب من هذا اللبن شربة أفقوى بها ) زاد في رواية روح بن موسى وليلى . قوله ( فإذا جاء ) كذا فيه بالافراد أي من أمرني بطلبه ، والاكثر : فإذا جاءوا ، بصيغة الجمع . قوله ( أمرني ) أي النبي ﷺ ( فكنت أنا أعطيتهم ) وكأنه عرف بالعادة ذلك لأنه كان يلزم النبي ﷺ ويخذه ، وقد تقدم في مناقب جعفر بن حديث طلحة بن عبيد الله : كان أبو هريرة مسكيناً لا أهل له ولا مال ، وكان يدور مع رسول الله ﷺ حيثما دار ، أخرجه البخاري في تاريخه ، وتقدم في البيوع وغيره من وجه آخر عن أبي هريرة : وكنت امرأة مسكيناً أزم رسول الله ﷺ لشيع بطني ، ووقع في رواية يونس بن بكير : فسيأمرني أن أديره عليهم فاعسى أن يصيبني منه ، وقد كنت أرجو أن أصيب منه ما يغنيني ، أي من جوع ذلك اليوم . قوله ( وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن ) أي يصل الى بعد أن يكتفوا منه . وقال الكرماني لفظ : عسى ، زائد . قوله ( ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله بد ) يشير الى قوله تعالى ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) . قوله ( فأنيتهم فدعوتهم ) قال الكرماني : ظاهره أن الايمان والهدوء وقع بعد الاعطاء ، وليس كذلك ، ثم أجاب بأن معنى قوله : فكنت أنا أعطيتهم ، عطاف على جواب : فإذا جاءوا ، فهو بمعنى الاستقبال ، قلت : وهو ظاهر من السياق . قوله ( فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم ، فأخذوا بمجالسهم من البيت ) أي فبعد كل منهم في المجلس الذي يليق به ، ولم أقف على عددهم اذ ذاك ، وقد تقدم في أبواب المساجد في أوائل كتاب الصلاة من طريق أبي حازم عن أبي هريرة : رأيت سبعين من أصحاب الصفة ، الحديث وفيه إشعار بأنهم كانوا أكثر من ذلك ، وذكرت هناك أن أبا عبد الرحمن السلمي وأبا سعيد بن الأعرابي والحاكم اعتنوا بجمع أسماءهم فذكر كل منهم من لم يذكر الآخر ، وجمع الجميع أبو نعيم في الحلية ، وعدتهم تقرب من المائة لكن الكثير من ذلك لا يثبت ، وقد بين كثرة من ذلك أبو نعيم ، وقد قال أبو نعيم : كان عدد أهل الصفة يختلف بحسب اختلاف الحال فربما اجتمعوا فكثروا وربما

تفرقوا إما لغزو أو سفر أو استفتاء فقلوا . ووقع في عوارف السهروردي أنهم كانوا أربعانة . قوله ( فقال يا أبا هر ) في رواية علي بن مسهر « فقال أبو هريرة ، وقد تقدم توجيه ذلك . قوله ( خذ فأعطهم ) أي القديح الذي فيه اللبن ، وصرح به في رواية يونس . قوله ( أعطيه الرجل فيشرب حتى يروى ثم يرد على القديح فأعطيه الرجل ) أي الذي إلى جنبه ، قال الكرماني : هذا فيه أن المعرفة إذا أعيدت معرفة لا تكون عين الأول ، والتحقيق أن ذلك لا يطرد بل الأصل أن تكون عينه إلا أن تكون هناك قرينة تدل على أنه غيره مثل ما وقع هنا من قوله « حتى انتهيت إلى النبي ﷺ » فإنه يدل على أنه أعطاهم واحدا بعد واحد إلى أن كان آخرهم النبي ﷺ . قلت : وقع في رواية يونس « ثم يرد فأناوله الآخر » وفي رواية علي بن مسهر « قال خذ فناولهم » قال لمجمل أناول الإناء رجلا رجلا فيشرب ، فإذا روى أخذه فناوله الآخر ، حتى روى القوم جميعا ، وعلى هذا فاللفظ المذكور من تصرف الرواة ، فلا حجة فيه لحرم القاعدة . قوله ( حتى انتهيت إلى النبي ﷺ ) وقد روى القوم كلهم ( أي فأعطيته القديح . قوله ( فأخذ القديح ) زاد روح « وقد بقيت فيه فضلة » . قوله ( فوضعه على يده فنظر إلى فتبسم ) في رواية علي بن مسهر « فرفع رأسه فتبسم ، كأنه صلى الله عليه وسلم كان تفرس في أبي هريرة ما كان وقع في تومعه أن لا يفضل له من اللبن شيء . كما تقدم تقريره فلذلك تبسم إليه إشارة إلى أنه لم يفتنه شيء . قوله ( فقال أبا هريرة ) كذا فيه بحذف حرف النداء ، وفي رواية علي بن مسهر « فقال أبو هريرة » وقد تقدم توجيهه . قوله ( بقيت أنا وأنت ) كان ذلك بالنسبة إلى من حضر من أهل الصفة ، فأما من كان في البيت من أهل النبي ﷺ فلم يتعرض لذكرهم ، ويحتمل أن البيت إذا كان فيه أحد منهم أو كانوا أخذوا كفايتهم وكان اللبن الذي في ذلك القديح نصيب النبي ﷺ . قوله ( انعد قاشرب ) في رواية علي بن مسهر « قال خذ قاشرب » . قوله ( فما زال يقول اشرب ) في رواية روح « فما زال يقول لي » . قوله ( ما أجد له مسلكا ) في رواية روح « في مسلكا » . قوله ( فأرني ) في رواية روح « فقال ناوطني القديح » . قوله ( لحد الله وسمى ) أي حمد الله على ما من به من البركة التي وقعت في اللبن المذكور مع قلته حتى روى القوم كلهم وأفضلوا ، وسمى في ابتداء الشرب . قوله ( وشرب الفضلة ) أي البقية ، وهي رواية علي بن مسهر وفي رواية روح « فشرب من الفضلة » وفيه إشعار بأنه بقي بعد شربه شيء ، فإن كانت محفوظة فاعله أهدأ لمن بقي والبيت أن كان . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : استحباب الشرب من قعود ، وأن خادم القوم إذا دار عليهم بما يشربون يتناول الإناء من كل واحد فيدفعه هو إلى الذي يليه ولا يدع الرجل يتناول رقيقه لما في ذلك من نوع امتحان الضيف . وفيه مبرزة عظيمة . وقد تقدم لها نظائر في علامات النبوة من تكثير الطعام والشراب ببركته ﷺ . وفيه جواز الشيع ولو بلغ أقصى غايته أخذا من قول أبي هريرة « لا أجد له مسلكا » وتقرير النبي ﷺ على ذلك خلافا لمن قال بتحريمه ، وإذا كان ذلك في اللبن مع رفته ونفوذه فكيف بما فوقه من الأغذية الكشيفة ، لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصا بما وقع في تلك الحال فلا يقاس عليه ، وقد أورد الترمذي عقب حديث أبي هريرة هذا حديث ابن عمر رفعه « أكثرتم في الدنيا شجعا أطولهم جوعا يوم القيامة » وقال : حسن . وفي الباب من أبي جحيفة . قلت : وحديث أبي جحيفة أخرجه الحاكم رحمه الله . وفي الباب أيضا حديث المقدم بن مسدد يكره رفعه « ما ملا ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الترمذي أيضا وقال حسن صحيح



ويمكن الجمع بأن يحصل الزجر على من يتخذ الشبع عادة لما يترتب على ذلك من الكسل عن العبادة وغيرهما ،  
 ويحصل الجواز على من وقع له ذلك نادرا ولا سيما بعد شدة جوع واستبعاد حصول شيء بعده من قرب . وفيه  
 أن كتمان الحاجة والتلويح بها أولى من إظهارها والتصریح بها . وفيه كرم النبي ﷺ وإيثاره على نفسه وأهله  
 وخادمه . وفيه ما كان بعض الصحابة عليه في زمن النبي ﷺ من ضيق الحال ، وفضل أبي هريرة وتعففه عن  
 التصريح بالسؤال واكتفاؤه بالإشارة إلى ذلك ، وتقديمه طاعة النبي ﷺ على حفظ نفسه مع شدة احتياجه ، وفضل  
 أهل الصفة . وفيه أن المدهو إذا وصل إلى دار الداهي لا يدخل بغير استئذان ، وقد تقدم البحث فيه في كتاب  
 الاستئذان مع الكلام على حديث « رسول الرجل إذنه » . وفيه جالس كل أحد في المسكن اللاتية . وفيه اشعار  
 بملزمة أبي بكر وعمر للنبي ﷺ ، ودعاء الكبير خادمه بالكنية . وفيه ترخيم الاسم على ما تقدم ، والعمل  
 بالفراسة ، وجواب المناهى بليك ، واستئذان الخادم على غدره إذا دخل منزله ، وسؤال الرجل عما يجده في  
 منزله عما عهد له به ليرتب على ذلك مقتضاه ، وقبول النبي ﷺ الهدية وتناوله منها وإيثاره ببعضها الفقراء ،  
 وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها ، وشرب الساقى آخرها وشرب صاحب المنزل بعده ، والحد  
 على النعم ، والتسمية عند الشرب . ( تنبيه ) : وقع لأبي هريرة قصة أخرى في تكثير الطعام مع أهل الصفة ،  
 فأخرج ابن حبان من طريق سليم بن حبان عن أبيه عنه قال : « أنت على ثلاثة أيام لم أطعم ، لجئت أريد الصفة  
 فجعلت أسفط ، فجعل الصبيان يقولون : جن أبو هريرة ، حتى انتهيت إلى الصفة فوافقت رسول الله ﷺ أتى  
 بقصعة من ثريد فدعا عليها أهل الصفة وهم يأكلون منها ، فجعلت أطاول كي يدعوني ، حتى قاموا وليس في القصعة  
 إلا شيء في توابعها ، فجاءه رسول الله ﷺ فصار لقمة فوضعا على أصابعه فقال لي : كل باسم الله ، فوالذي نفسي  
 بيده ما زلت أكل منها حتى شعبت ، الحديث الثاني ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان ، وأباجيل هو ابن أبي  
 حنيفة ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعد هو ابن أبي وقاص . قوله ( أني لأول العرب رعى بسهم في سبيل الله )  
 زاد الترمذي من طريق بيان بن قيس : سمعت سعدا يقول أني لأول رجل أهرق دما في سبيل الله ، وفي رواية  
 ابن سعد في الطبقات من وجه آخر عن سعد أن ذلك كان في القرية التي خرج فيها مع عبيدة بن الحارث في ستين  
 وراكبا ، وهي أول السرايا بعد الهجرة . قوله ( ورأيتنا ) بضم المنة . قوله ( ورق الحيلة ) بضم المهملة والموحدة  
 وبكون الموحدة أيضا ، ووقع في مناقب سعد بالتردد بين الرفع والنصب . قوله ( وهذا السمر ) بفتح المهملة وضم  
 الميم ، قال أبو عبيد وغيره : هما نوعان من شجر البادية ، وقيل الحيلة عُمر الغضاء بكسر المهملة وتخفيف المعجمة  
 فحمر الشوك كالطلح والموسج ، قال النووي : وهذا جيد على رواية البخاري لعطفه الورق على الحيلة . قلت : هي  
 رواية أخرى عند البخاري بلفظ « إلا الحيلة وورق السمر » ، وكذا وقع عند أحمد وابن سعد وغيرهما ، وفي  
 رواية بيان عند الترمذي : « ولقد رأيتني أغزو في العصابة من أصحاب رسول الله ﷺ ما نأكل إلا ورق الشجر  
 والحيلة » ، وقال القرطبي وقع في رواية الأكثر عند مسلم « إلا ورق الحيلة هذا السمر » ، وقال ابن الأعرابي : الحيلة  
 عُمر السمر يشبه القربة ، وفي رواية التيمي والطبري في مسلم « وهذا السمر » بزيادة واو ، قال القرطبي : ورواية  
 البخاري أحسنها لتفرقة بين الورق والسمر ، ووقع في حديث عتبة بن غزوان عند مسلم « ولقد رأيتني سابع سبعة  
 مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام إلا ورق الشجر حتى قرحت أشداقنا » . قوله ( لبطح ) بالضاد المعجمة كناية

من الذي يشرح منه في حال التذوق . **قوله** ( كما تضع الشاة ) زاد بيان في روايته ، والبعير . **قوله** ( ما له خاط ) بكسر الميمجمة وسكون اللام أى يصير بمرأ لا يختلط من شدة اليأس الناشئ عن كشف العيش ، وتقدم بيانه في شرح الحديث المذكور في مناقب سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه . **قوله** ( ثم أصبحت بنو أسد ) أى ابن خزيمة بن مدركة بن الياسر بن مضر ، وبنو أسد هم إخوة كنانة بن خزيمة جد فريش ، وبنو أسد كانوا فيمن ارتد بعد النبي **ﷺ** وتبعوا طليحة بن خويلد الأسدي لما ادعى الهجرة ، ثم قاتلهم خالد بن الوليد في خيبر أبى بكر وكسرم ورجع بقيتهم الى الاسلام ، وتاب طليحة وحسن إسلامه ، وسكن معظمهم الكوفة بعد ذلك ، ثم كانوا من شركا سعد بن أبي وقاص وهو أمير الكوفة الى عمر حتى عدله ، وقالوا في جملة ما شكروه إنه لا يحسن الصلاة ، وقد تقدم بيان ذلك واضحاً في باب وجوب القراءة على الامام والمأموم ، من أبواب صفة الصلاة ، ويثبت أسماء من كان منهم من بنى أسد المذكورين . وأغرب الثوري فنقل عن بعض العلماء أن مراد سعد بقوله « فأصبحت بنو أسد » بنو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ، وفيه نظر ، لأن القصة إن كانت هي التي وقعت في خيبر هو لم يكن للزبير اذ ذاك بنون يصنفهم سعد بذلك ولا يشكو منهم ، فإن أباهم الزبير كان اذ ذاك موجودا وهو صديق سعد ، وإن كانت بعد ذلك فيحتاج الى بيان . **قوله** ( تمررنى ) أى توقفتى ، والتعزير التوقيف على الاحكام والفرائض قاله أبو عبيد الهروي ، وقال الطبري : معناه تقوى وتعلمنى ، ومنه تعزير الساطان وهو التقويم بالتأديب ، والمعنى أن سعداً أنكر أهلية بنى أسد لاهليته الاحكام مع سابقته وقدم صحبته . وقال الحرابي : معنى تمررنى تلومنى وتعزبنى ، وقيل ترجئنى على التقدير . وقال القرطبي بعد أن حكى ذلك : فى هذه الأقوال بعد عن معنى الحديث ، قال : والذي يظهر لى أن الأليق بمعناه أن المراد بالتعزير هنا الاعظام والتوقير كأنه وصف ما كانت عليه حالتهم فى أول الأمر من شدة الحال وخشوة العيش والمجد ، ثم أنهم انسمعت عليهم الدنيا بالفتوحات وولوا الولايات ، فمظهم الناس لكرهتهم وفضلهم ، فكأنه كره تعظيم الناس له ، وخشى بنى أسد بالذكر لأنهم افرطوا في تعظيمه ، قال : ويؤيده أن فى حديث عتبة بن غزوان الذى بعده فى مسلم نحو حديث سعد فى الإشارة الى ما كانوا فيه من ضيق العيش ثم قال فى آخره : فالتقطت بردة فضة فتأبى بينى وبين سعد بن مالك - أى ابن أبى وقاص - فأنزرت بنصفها وأخر سعد بنصفها . فإصبح معنا أحد الا وهو أمير على مصر من الأمصار انتهى . وكان عتبة بوحد أمير البصرة وسعد أمير الكوفة . قلت : وهذا كله مرهود لما ذكرته من أن بنى أسد شكوه وقالوا فيه ما قالوا ، ولذلك خصهم بالذكر . وقد وقع فى رواية خالد بن عبد الله الطحان عن اسماعيل بن أبى خالد فى آخر هذا الحديث فى مناقب سعد بعد قوله : وحمل على وكانوا وشوا به الى عمر قالوا لا يحسن يعمل ، ووقع كذلك هنا فى رواية معتمر بن سليمان عن اسماعيل عند الاسماعيلي ، ووقع فى بعض طرق هذا الحديث الذى فيه أنهم شكوه عند مسلم فقال سعد : أنظرنى الأعراب الصلاة ، فهذا هو المعتمد ، وتفسير التعزير على ما شرحه من تقدم مستقيم ، والله أعلم . عتبة بن غزوان قائما قال فى آخر حديثه ما قال لأنه خطب بذلك وهو يومئذ أمير ، فأراد إعلام القوم بأول أمره وآخره لإظهار منه لتواضع والتحدث بنعمة الله والتحذير من الاغترار بالدنيا ، وأما سعد فقال ذلك بعد أن هزل وجاء الى عمر فاعتذر ، وأنكر على من سعى فيه بما سعى . **قوله** ( على الاسلام ) فى رواية بيان . **قوله** ( خبت إذا وضل سعى ) فى رواية خالد . **قوله** ( على كما ترى ، وكذا هو فى معظم الروايات ) وفى

رواية بيان : لقد خبت اذا وحل عمل . . . ووقع عند ابن سعد عن يعلى وعبد بن عبيد عن اسماعيل بسنده في آخره . وحل عليه ، بزيادة ماء في آخره . وهي ماء السكت ، قال ابن الجوزي : ان قيل كيف ساغ لسعد أن يمدح نفسه ومن شأن المؤمن ترك ذلك لثبوت النهي عنه ، فالجواب أن ذلك ساغ له لما عيره الجهال بأنه لا يحسن الصلاة ، فاضطر الى ذكر فضله ، والمادة اذا خلعت عن البغي والاستطالة وكان مقصود قائلها اظهار الحق وشكر نعمة الله لم يكره ، كما لو قال القائل : اني لحافظ لكتاب الله عالم بتفسيره وبالفتنة في الدين ، فاصدا لظهار الشكر أو تعريف ماعنده ليستفاد ولو لم يقل ذلك لم يعلم حاله ، ولهذا قال يوسف عليه السلام ( اني حفيظ عليم ) وقال علي : سلوني عن كتاب الله . وقال ابن مسعود : لو أهلك أحدكم أعلم بكتاب الله مني لأتبعه ، وساق في ذلك أخبارا وآثارا من الصحابة والتابعين تزيد ذلك . الحديث الثالث ، قوله ( حدثني عثمان ) هو ابن أبي شيبة ، وجريرو هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، والاسود هو ابن يزيد ، وهؤلاء كلهم كوفيون . قوله ( ما شيع آل محمد ) أي النبي ﷺ ( منذ قدم المدينة ) يخرج ما كانوا فيه قبل الهجرة ( من طعام بر ) يخرج ما عدا ذلك من أنواع المأكولات ( ثلاث ليل ) أي بأيامها ( تبا ) يخرج التفاديق ( حتى قبض ) إشارة الى استمراره على تلك الحال مدة إقامته بالمدينة وهي عشر سنين بما فيها من أيام أسفاره في الغزو والحج والعمرة ، وزاد ابن سعد من وجه آخر عن إبراهيم : وما رفع عن مائدة كسرة خبز فضلا حتى قبض ، ووقع في رواية الأعمش عن منصور فيه بلفظ : ما شيع رسول الله ﷺ ، وفي رواية عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة : ما شيع آل محمد من خبز بر مادوم ، أخرجه مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد عن الاسود عن عائشة : ما شيع آل محمد ﷺ من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض ، أخرجه ، وعند مسلم من رواية يزيد بن قسيط عن عروة عن عائشة : ما شيع رسول الله ﷺ من خبز وزيت في يوم واحد مرتين ، وله من طريق مسروق عنها : ووقع ما شيع من خبز ولحم في يوم مرتين . وعند ابن سعد أيضا من طريق الشعبي عن عائشة : ان رسول الله ﷺ كانت تأتي عليه أربعة أشهر ما يشيع من خبز البر ، وفي حديث أبي هريرة نحو حديث الباب ذكره المصنف في الاطعمة من طريق سعيد المقبري عنه : ما شيع رسول الله ﷺ ثلاثة أيام تبا من خبز حنطة حتى قارق الدنيا ، وأخرجه مسلم أيضا عن أبي هريرة : خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشيع من خبز الشعير في اليوم الواحد غداء وعشاء ، وتقدم أيضا في حديث سهل ابن سعد : ما شيع رسول الله ﷺ شعبتين في يوم حتى قارق الدنيا ، أخرجه ابن سعد والطبراني . وفي حديث عمران بن حصين : ما شيع من غداء أو عشاء حتى لقي الله ، أخرجه الطبراني . قال الطبري : استشكل بعض الناس كون النبي ﷺ وأصحابه كانوا يطوون الأيام جوعا مع ما ثبت أنه كان يرفع لأمه قوت سنة ، وأنه قسم بين أربعة أنفس ألف بغير ما أفاد الله عليه ، وأنه ساق في عمرته مائة بدنة ففقرها وأطعمها المساكين ، وأنه أمر لاعرابي بقطع من الفم وغير ذلك ، مع من كان معه من أصحاب الاموال كآبى بكر وعمر وعثمان وطلحة وغيرهم مع بلحم أنفسهم وأموالهم بين يديه ، وقد أمر بالصدقة لجاء أبو بكر بجميع ماله وهو بنصفه ، وحسب دلي تجهيز جيش للمصرة لجهرهم عثمان بألف بهد الى غير ذلك ، والجواب أن ذلك كان منهم في حالة دون حالة لا لموز وضيق بل تارة للإيثار وتارة لكرامة الشيع ولكثرة الأكل انتهى . وما نفاه مطلقا فيه نظر لما تقدم من الأحاديث أيضا ، وقد أخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة : من حدثكم أنا كنتم كذابكم ، فليألفقكم . فلما افتتحته

قريظة أصبنا شيئا من التمر والودك ، وتقدم في غزوة خيبر من رواية عكرمة عن عائشة ، لما فتحت خيبر قلنا الآن تشيع من التمر ، وتقدم في كتاب الاطعمة حديث منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة ، وقوف رسول الله ﷺ حين شبعنا من التمر ، وفي حديث ابن عمر ، لما فتحت خيبر شبعنا من التمر ، والحق أن الكثير منهم كانوا في حال ضيق قبل الهجرة حيث كانوا بمكة ، ثم لما هاجروا إلى المدينة كان أكثرهم كذلك فواسم الانصار بالمنازل والمناخ ، فلما فتحت لهم النضير وما بعدها ردوا عليهم مناخهم كما تقدم ذلك واضحا في كتاب الهبة . وقريب من ذلك قوله ﷺ ، لقد أخفت في الله وما يخاف أحد ، ولقد أوديت في الله وما يؤذي أحد ، ولقد أتت على ثلاثون من يوم وليلة مالي ولبلال طعام يأكله أحد إلا شيء . يوارية ببط بلال ، أخرجه الترمذي وصححه ، وكذا أخرجه ابن حبان بمناه . نعم كان ﷺ يجتار ذلك مع إسكان حصول التوسع والنبسط في الدنيا له ، كما أخرج الترمذي من حديث أبي أمامة ، عرض على ربي ليجعل لي بطحاء مكة ذهباً فقلت : لا يارب ، ولكن أشبع يوما وأجوع يوما ، فإذا جعت تضرعت إليك ، وإذا شبعت شكرتك ، وسأذكر حديث عائشة في ذلك .

الحديث الرابع ، قوله ( إسحق بن إبراهيم بن عبد الرحمن ) هو البغوى ، وعلال المذكور في السند هو الوزان وهو ابن حميد . قوله ( ما أكل آل محمد ) في رواية أحمد بن منيع عن إسحق الأزرق بسنده المذكور هنا ، ما شيع محمد ، بخلف لفظ آل ، وقد تقدم أن آل محمد قد يطلق ويراد به محمد نفسه . قوله ( أكلتين في يوم إلا إحداها تمر ) فيه إشارة إلى أن التمر كان أيسر عندهم من غيره والسبب ما تقدم في الأحاديث التي قبله ، وفيه إشارة إلى أنهم ربما لم يجدوا في اليوم إلا أكلة واحدة ، فإن وجدوا أكلتين فأحداها تمر ، ووقع عند مسلم من طريق وكيع عن مسعر بلفظ ، ما شيع آل محمد يومين من خبر البر إلا وأحداها تمر ، وقد أخرج ابن سعد من طريق عمران بن يزيد المدني ، حدثني والدي قال دخلنا على عائشة فقالت : خرج - نعى النبي ﷺ - من الدنيا ولم يملا بطنه في يوم من أيامي ، كان إذا شيع من التمر لم يشيع من الفخيم وإذا شيع من الفخيم لم يشيع من التمر ، وليس في هذا ما يدل على ترك الجمع بين لونين ، فقد ترجم المصنف في الأمانة للجواز ، وأورد حديث ، كان يأكل الفناء بالمرطب ، وتقدم شرحه هناك وبيان ما يتعلق بذلك . الحديث الخامس ، قوله ( النظر ) هو ابن شميل بالمعجمة مصغر . قوله ( كان فراش رسول الله ﷺ من آدم ) بفتح الهمزة والموحدة ( حشوه ليف ) في رواية ابن نمير عن هشام عن ابن ماجه بلفظ ، كان حشوا رسول الله ﷺ أدما حشوه ليف ، والحشوا بكسر الصاد المعجمة بعدما جيم ما يرقد عليه ، وتقدم في باب ما كان النبي ﷺ يتجوز من اللباس والبسط ، من كتاب اللباس حديث عمر الطويل في قصة المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ وفيه ، فإذا النبي ﷺ على حصير قد أثر في جنبه وتحت رأسه مرفقة من آدم حشوها ليف وأخرجه البيهقي في الدلائل ، من حديث أنس بن مالك وفيه ، وسادة بدل مرفقة ، ومن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة ، دخلت على امرأة فرأت فراش النبي ﷺ عبادة مثنية ، فبعثت إلى بفراش حشوه صوف ، فدخل النبي ﷺ فرآه فقال : رديه يا عائشة ، والله لو شئت أجرى الله معي جبال الذهب والفضة ، وعند أحمد وابن داود الطيالسي من حديث ابن مسعود ، اضطجع رسول الله ﷺ على حصير فأتى في جنبه ، فقبل له : ألا فأتيك بشيء يبقك منه ؟ فقال مالي وللدنيا ، إنما أنا والدنيا كراكب استظل تحت شجرة ثم راح وتركها ،

الحديث السادس حديث أنس ، قوله ( وخبازه قائم ) لم أفد على اسمه ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الخبر

المرفق ، من كتاب الأطعمة . الحديث السابع ذكره من طريقين وقد سقطت الثانية للنسفي وأبى ذر وثبتت للباقيين وهي عند الجميع في كتاب الهبة . **قوله** في الطريق الأولى ( يحيى ) هو الفطنان ، وهشام هو ابن هروة . **قوله** ( كان يأتي علينا الشهر ما نوقد فيه ناراً إنما هو النر والماء ، إلا أن نوقد بالحطب ) كذا فيه بالتصغير إشارة إلى قلته . وقوله في الطريق الثانية : ابن أبي حازم ، هو عبد العزيز بن سلمة بن دينار ، وفي الاستناد ثلاثة من التابعين في نسق من أهل المدينة : أبو حازم وي زيد وعروة . **قوله** ( ابن أختي ) بحذف حرف النداء أي يا ابن أختي ، لأن أمه اسماء بنت أبي بكر . **قوله** ( إن كنا ننظر إلى الحلال ثلاثة أهلة في شهرين ) المراد بالحلال الثالث هلال الشهر الثالث ، وهو يرى عند انقضاء الشهرين ، وبرؤيته يدخل أول الشهر الثالث . ووقع في رواية سعيد بن أبي هريرة عند ابن سعد وكان يمر برسول الله ﷺ هلال ثم هلال ثم هلال لا يروق في شيء من بيوتهم نار لا لغير ولا أطبخ . **قوله** ( فقلت ما كان يديشكم ) ؟ يضم أوله ، يقال أعاشه الله أي أعطاه العيش ، وفي رواية ابن سلمة عن عائشة نحوه وفيه قلت فإكان طعامكم ؟ قالت : الأسودان النر والماء . وفي حديث ابن هريرة قالوا بأي شيء كانوا يديشون نحوه . وفي هذا إشارة إلى ثانی الحال بعد أن فتحت قريظة وغيرها ، ومن هذا ما أخرجه الترمذي من حديث الزبير قال لما نزلت ( ثم لئسان يومئذ عن النعيم ) قلت : وأي نعيم فسأل عنه ؟ وإنما هو الأسودان النر والماء ، قال : أنه سيكون . قال الصغاني : الأسودان يطلق على النر والماء ، والأسود للتمر دون الماء فنعثا بنعت واحد تغليبا ، وإذا أقرن الشيئان سميا باسم أشهرهما . وعن أبي زيد : الماء يسمى الأسود واستشهد لذلك بشعر . قلت : وفيه نظر ، وقد تقع الغفلة أو الشرف مرشح الشهرة كما عبرين لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر . **قوله** ( إلا أنه قد كان لرسول الله ﷺ جيران من الانصار ) زاد أبو هريرة في حديثه جزاهم الله خيرا . **قوله** ( كان لهم منائح ) جمع منيحة بنون وحاء مهملة ، وعند الترمذي ومحمده من حديث ابن عباس : كان النبي ﷺ يبيت القياالي المتتابعة وأهله طابرين لا يحدون عشاء . وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ بطعام سخن فأكل ، فلما فرغ قال : الحمد لله ، ما دخل بطني طعام سخن منذ كذا وكذا ، وسنده حسن . ومن شواهد الحديث ما أخرجه ابن ماجه بسند صحيح عن أنس : سمعت رسول الله ﷺ يقول مرارا : والذي نفس محمد بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر ، وإن له يومئذ أنفع نسوة ، وله شاهد عند ابن ماجه عن ابن مسعود . الحديث الثامن ، **قوله** ( من أبيه ) هو فضيل بن غزوان ، وعمرارة هو ابن القمقاع ، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير . **قوله** ( اللهم ارحم آل محمد قوتا ) هكذا وقع هنا ، وفي رواية الأعمش عن عمارة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه : اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا ، وهو المعتمد ، فإن اللفظ الأول صالح لأن يكون دعاء بطلب القوت في ذلك اليوم وأن يكون طلب لهم القوت ، بخلاف اللفظ الثاني فإنه يعين الاحتمال الثاني وهو الدال على الكفاف ، وقد تقدم تقرير ذلك في الباب الذي قبله ، وعلى ذلك شرحه ابن بطال فقال : فيه دليل على فضل الكفاف وأخذ البلغة من الدنيا والزهدي فيما فوق ذلك رغبة في توفي نعيم الآخرة وإثارة لما يبقى على ما يضي ، فينبغي أن تقدمى به أمته في ذلك . وقال الفرطني : معنى الحديث أنه طلب الكفاف ، فإن القوت ما يقوت البدن ويكفي عن الحاجة ، وفي هذه الحالة سلامة من آفات الغنى والمقر جميعا ، والله أعلم

## ١٨ - باب التقصيد والداومة على العمل

٦٤٦١ - **حدثنا** عبدان أخبرنا أبي عن شعبة عن أنس قال سمعتُ أبي قال سمعتُ مسروقاً قال سألتُ عائشة رضي الله عنها : أي العمل كان أحبَّ إلى النبي ﷺ ؟ قالت : الهام . قال قلتُ في أيِّ حين كان يقوم ؟ قالت : كان يقوم إذا سمع الصارخ .

٦٤٦٢ - **حدثنا** قتيبة عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة أنها قالت كان أحبُّ العمل إلى رسول الله ﷺ الذي يدوم عليه صاحبه »

٦٤٦٣ - **حدثنا** آدم حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لن يُنجى أحدكم منكم معه . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله برحمة . سدّدوا وقاربوا ، واغدّوا وروحوا ، ومضى من الدنيا ، والقصص القصص تهللوا »

٦٤٦٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن موسى بن عتبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : سدّدوا وقاربوا ، واعلموا أن لن يدخل أحدكم معه الجنة ، وأن أحب الأعمال أدومها إلى الله وإن قل »

[ الحديث ٦٤٦٤ - طوله في : ٦٤٦٧ ]

٦٤٦٥ - **حدثني** محمد بن عروة حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة « عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : سئل النبي ﷺ : أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله ؟ قال : أدومها وإن قل . وقال : اكفّوا من الأعمال ما تطيقون »

٦٤٦٦ - **حدثني** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم بن علقمة قال « سألتُ أم المؤمنين عائشة قلتُ : يا أم المؤمنين ، كيف كان عملُ النبي ﷺ ، هل كان يخصُّ شيئاً من الأيام ؟ قالت : لا ، كان عمله ديمة ، وأيّكم يستطيع ما كان النبي ﷺ يستطيع ؟ »

٦٤٦٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا محمد بن الزبير عن حدثنا موسى بن عتبة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن عائشة عن النبي ﷺ قال : سدّدوا وقاربوا وأبشروا ، فانه لا يدخل أحدكم الجنة معه ، قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : ولا أنا ، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة . قال : أظنه من أبي التمر عن أبي سلمة عن عائشة . وقال عثمان حدثنا وهيب عن موسى بن عتبة قال سمعتُ أبا سلمة « عن عائشة عن »

النبي ﷺ : « سددوا وأبشروا » . وقال مجاهد « سداداً سديداً صِدْقاً » .

٦٤٦٨ - **حدثنا إبراهيم بن المنذر** حدثنا **محمد بن فليح** قال حدثني **أبي من هلال بن علي** « عن **أنس بن مالك** رضي الله عنه قال سمعته يقول : إن رسول الله ﷺ صلى لنا يوماً الصلاة ، ثم رَقِيَ المنبر فأشار يدهِ قَبْلَ قِبْلَةِ المسجد فقال : قد أريت الآن - مُنْذُ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ - الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مِمَّا تَتَيْنِ فِي قَبْلِ هَذَا الْجِدَارِ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ »

**قوله** ( باب القصد ) بفتح القاف وسكون المهملة ، هو سلوك الطريق المعتدلة ، أى استحباب ذلك ؛ وسيأتي أنهم فمروا السداد بالقصد وبه تظهر المناسبة . **قوله** ( والمداومة على العمل ) أى الصالح . ذكر فيه ثمانية أحاديث أكثرها مكرر وفي بعضها زيادة هل بعض ، ومحصل ما اشتملت عليه الحديث على مدارمة العمل الصالح وإن قل ، وأن الجنة لا يدخلها أحد بعمله بل برحمة الله ، وقصة رؤية النبي ﷺ الجنة والنار في صلاة ، والاول هو المقصود بالترجمة والثاني ذكر استطراداً وله تعلق بالترجمة أيضاً والثالث يتعلق بها أيضاً بطريق غنى . الحديث الاول ، **قوله** ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان بن جيلة بن أبي رواد ، وأشعث هو ابن سليم بن الاسود وأبوه يكنى أبا الشعثاء بمهجمة ثم مهملة ثم مثناة وهو بها أشهر ، وقد تقدم هذا الحديث بهذا الاسناد في « باب من نام عند السحر » من كتاب التهجيد ، وتقدم شرحه هناك . والمراد بالصارخ الديك . وقوله هنا « قلت في أى حين كان يقوم » وقع في رواية الكشمغيني « فأى حين » ، وقد تقدم هناك بلفظ « قلت متى كان يقوم » وأعقبه برواية أبي الاحوص عن أشعث بلفظ « اذا سمع الصارخ قام فصلى » اختصره ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بتيامه وقال فيه « قلت أى حين كان يصل » ، فذكره . الحديث الثاني حديث عائشة أيضاً من طريق هريرة « هنا أنها قالت « كان أحب العمل الى رسول الله ﷺ الذى يدوم عليه صاحبه » وهذا بفسر الذى قبله ، وقد ثبت هذا من لفظ النبي ﷺ كافي الحديث الذى بل الذى بعده . الحديث الثالث حديث أبي هريرة عن رواية سعيد المقبري عنه . **قوله** ( ان ينهى أحداً منكم عمله ) في رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب « ما منكم من أحد ينهى عمله » ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وتقدم في كفارة المرض من طريق أبي عبيد عن أبي هريرة بلفظ « لم يدخل أحداً عمله الجنة » ، وأخرجه مسلم أيضاً وهو كلفظ عائشة في الحديث الرابع هنا ، ولمسلم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة « ليس أحد منكم ينهى عمله » ومن طريق الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه « لن ينجو أحد منكم بعمله » وله من حديث جابر « لا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا ينجيه من النار » ومعنى قوله ينهى أى يخلص والنجاة من الشيء التخلص منه ، قال ابن بطال في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى ( وتلك الجنة التى أوردتموها بما كنتم تعملون ) ما محصله أن تحمل الآية على أن الجنة تنال المنازل فيها بالاعمال ، فإن درجات الجنة متفاوتة بحسب تفاوت الاعمال ، وأن يحمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها . ثم أورد على هذا الجواب قوله تعالى ( سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ) فصرح بأن دخول الجنة أيضاً بالاعمال ، وأجاب بأنه لفظ يحمل بينه الحديث ، والتقدير ادخلوا منازل الجنة وقصورها بما كنتم تعملون ، وليس المراد بذلك أصل الدخول . ثم قال :

ويجوز أن يكون الحديث مفسرا للآية ، والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رحمة الله لكم ونفضله عليكم ، لأن اقتسام منازل الجنة برحمته ، وكذا أصل دخول الجنة هو برحمته حيث ألهم العاملين ما نالوا به ذلك ، ولا يخلو شيء من مجازاته لعباده من رحمته وفضله ، وقد تفضل عليهم ابتداءً بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم . وقول عياض : طريق الجمع أن الحديث مفسر ما أجمل في الآية ، فذكر نحواً من كلام ابن بطال الأخير وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة وكل ذلك لم يستحقه العامل بعمله ، وإنما هو بفضل الله وبرحمته . وقال ابن الجوزي : يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة : الأول أن التوفيق للعمل من رحمة الله ، ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي يحصل بها النجاة . الثاني أن منافع العبد لسيده فعمله مستحق لمولاه ، فهما ألعم عليه من الجزاء فهو من فضله . الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله ، واقتسام الدرجات بالأعمال . الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمن يسير والثواب لا ينفد فالأعمال التي لا ينفد في جوار ما ينفد بالفضل لا بمقابلة الأعمال . وقال الكرماني الباء في قوله ﴿ بما كنتم تعملون ﴾ ليست للسببية بل للاتفاق أو المصاحبة ، أي أوردتموها ملابسة أو مصاحبة ، أو للمقابلة نحو أعطيت الشاة بالدرهم ، وهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني ، فسبق إليه فقال : ترد الباء للمقابلة وهي الداخلة على الإعراض كاشتريته بألف ، ومنه ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ وإنما لم تقدر هنا للسببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » لأن المعطى بموضع قد يعطى مجازاً بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب ، قال : وصل ذلك بتقارص بين الآية والحديث . قلت : سبقه إلى ذلك ابن القيم فقال في كتاب « مفتاح دار السعادة » : الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية ، فالأولى السببية الدالة على أن الأعمال سبب الدخول المقتضية له كاتضاء سائر الأسباب لمسيباتها ، والثانية بالمعاوضة نحو اشتريت منه بكذا فأخبر أن دخول الجنة ليس في مقابلة عمل أحد ، وأنه لولا رحمة الله لعبده لما أدخله الجنة لأن العمل بمجرد ولو تناهى لا يوجب بمجرد دخول الجنة ولا أن يكون عوضاً لها ، لأنه ولو وقع على الوجه الذي يحبه الله لا يقاوم نعمة الله ، بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة ، فسبق سائر نعمه مقتضية شكرها وهو لم يؤفها حق شكرها ، فلو عذبه في هذه الحالة لعذبه وهو غفير ظالم ، وإذا رحمه في هذه الحالة كانت رحمته خيراً من عمله كما في حديث أبي بن كعب الذي أخرجه أبو داود وابن ماجه في ذكر القدر ففيه « لو أن الله عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غفور غفار » ، ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم . الحديث ، قال وهذا فصل الخطاب مع الجبرية الذين أنكروا أن تكون الأعمال سبباً في دخول الجنة من كل وجه ، والقدرية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وأنها ثمنه وإن دخلوها ببعض الأعمال ، والحديث يبطل دعوى الطائفتين والله أعلم . قلت : وجوز الكرماني أيضاً أن يكون المراد أن الدخول ليس بالعمل ، والادخال المستفاد من الارت بالعمل ، وهذا إن شئت في الجواب عن قوله تعالى ﴿ أوردتموها بما كنتم تعملون ﴾ لم يمش في قوله تعالى ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولا . وإذا كان كذلك فأمر القول إلى الله تعالى ، وإنما يحصل برحمة الله لمن يقبل منه ، وعلى هذا فمضى قوله ﴿ ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ﴾ أي تعملونه من العمل المقبول ، ولا يضر بعد هذا أن تكون



البهاء للمصاحبة أو للاصاق أو المقابلة ، ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية . ثم رأيت النورى جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الأعمال ، والجمع بينها وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للاخلاص فيها وقبولها إنما هو برحمة الله وفضله ، فيصح أنه لم يدخل بمجرد العمل ، وهو مراد الحديث ، ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى . ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث . وقال المازرى : ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه ، وكذلك انتقامه من عصاه بعدل منه ، ولا يثبت واحد منهما إلا بالسمع ، وله سبحانه وتعالى أن يعذب الطائع وينعم العاصي ، ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلف فيه . وهذا الحديث يقوى مآلهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بعقولهم أعراض الأعمال ، ولهم في ذلك خبط كثير وتفصيل طويل . **قوله** ( قالوا ولا أنت يا رسول الله ) ؟ وقع في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم وقال رجل ، ولم أفهم على تعيين القائل قال الكرماني : إذا كان كل الناس لا يدخلون الجنة إلا برحمة الله فوجه تخصيص رسول الله **ﷺ** بالذكر أنه إذا كان مقطوعاً له بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحمة الله فيكون في ذلك بطريق الأولى . قلت : وسبب إلى تقرير هذا المعنى الرافعي في أماليه فقال : لما كان أجر النبي **ﷺ** في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم قيل له ، ولا أنت ، أى لا ينجزك عملك مع عظم قدره ، فقال لا إلا برحمة الله ، وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي **ﷺ** عند مسلم من حديث جابر بلفظ ولا يدخل أحداً منكم عمله الجنة ولا يجيره من النار ، ولا أنا إلا برحمة من الله تعالى . **قوله** ( إلا أن يتغمدنى الله ) في رواية سهيل ، إلا أن يتداركني . **قوله** ( برحمة ) في رواية ابن عبيد بفضل ورحمة ، وفي رواية الكشميني من طريقه بفضل رحمته ، وفي رواية الأعمش برحمة وفضل ، وفي رواية بشر بن سعيد برحمة ، وفي رواية ابن عون برحمة ورحمة . وقال ابن عون بيده هكذا وأشار على رأسه ، وكأنه أراد تفسير معنى يتغمدنى ، قال أبو عبيد : المراد بالتغمد السر ، وما أظنه إلا مأخوذاً من غمد السيف لأنك إذا أغمدت السيف فقد أبست الغمد وسترته . قال الرافعي : في الحديث أن العامل لا ينبغي أن يتكلم على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات لأنه إنما عمل بتوفيق الله ، وإنما ترك المصيبة بعصمة الله ، فكل ذلك بفضل ورحمة . **قوله** ( سدوا ) في رواية بشر بن سعيد عن أبي هريرة عند مسلم ولكن سدوا ، ومعناه أقصدوا السداد أى الصواب ، ومعنى هذا الاستدراك أنه قد يفهم من النبي المذكور في قاعدة العمل ، فكأنه قيل بل له فائدة وهو أن العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل العامل الجنة فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب أى اتباع السنة من الاخلاص وغيره ليقبل عملكم فينزل عليكم الرحمة . **قوله** ( وقاربوا ) أى لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة أثلاً يفرض بكم ذلك إلى اللال فتتركوا العمل فتفرطوا ، وقد أخرج البزار من طريق محمد بن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر ولكن صوب إرساله ، وله شاهد في الزهد لابن المبارك من حديث عبيد الله بن عمرو موقوف ، أن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولا تبغضوا إلى أنفسكم عبادة الله فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى ، والمنبت بنون ثم موحدة ثم مشاة ثقيلة أى الذى علب مركوبة من شدة السير ، مأخوذة من ألبت وهو القطع أى صار منقطعاً لم يصل إلى مقصوده وفقد مركوبة الذى كان يوصله لورثته . وقوله « أوغلوا » بكسر المعجمة من الوغول وهو الدخول في الشيء . **قوله** ( واغدوا وروحوا وشيثا من الدلجة ) في رواية الطيالسي عن ابن أبي ذئب وخطا من الدلجة ، والمراد بالندو

السير من أول النهار ، وبالزواجر السهر من أول النصف الثاني من النهار ، والدلجة بضم المهملة وسكون اللام ويجوز فتحها وبعد اللام جيم سير الليل يقال سار دلجة من الليل أى ساعة فلذلك قال شيئا من الدلجة لعمد سير جميع الليل ، فكان فيه إشارة الى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل والى أعم من دلت من سائر أوجه العبادة ، وفيه إشارة الى الحث على الرضى في العبادة وهو الموافق للزججة ، وعربيا يدل على السيرة لان المباد كالسائر الى محل إقامته وهو الجنة ، وشيئا منصوب بفعل محذوف أى افعلوا ، وقد تقدم بأبسط من هذا في كتاب الايمان في دباب الدين يسره . قوله ( والقصد القصد ) بالنصب على الإغراء أى الزموا الطريق الوسط المعتدل ، ومنه قوله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم : كانت خطبته قصدا ، أى لا طورية ولا قصيرة ، واللفظ الثاني للتأكيد ، ووقفت على سبب لهذا الحديث : فأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال : مر رسول الله ﷺ برجل يصل على صخرة فأتى ناحية فكس ثم انصرف فوجده على حاله فقام لجمع يديه ثم قال : أيها الناس عليكم القصد ، عليكم القصد . الحديث الرابع ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأوبى ، وسليمان هو ابن بلال . قوله ( عن موسى بن عقبة ) قال الاسماعيل بعد أن أخرجه من طريق محمد بن الحسين الخزرجي عن سليمان بن بلال عن عبد العزيز بن المطلب عن موسى بن عقبة : لم أرف في كتاب البخاري عن عبد العزيز بن المطلب ، بين سليمان وموسى . قلت : وهو المحفوظ ، والذي زاده غير معتمد لأنه متفق على ضعفه وهو المعروف بابن زبالة بفتح الزاى وتخفيف الموحدة المدنى ، وهذا من الأمثلة لما تعقبته على ابن الصلاح في جزمه بأن الزيادات التى تقع في المستخرجات يحكم بصحتها لأنها خارجة عن مخرج الصحيح ، ووجه التعقب أن الذين استخرجوا لم يصرحوا بالانزام ذلك ، سلمنا أنهم التزموا ذلك لكن لم يفوا به ، وهذا من أمثلة ذلك فان ابن زبالة ليس من شرط الصحيح . قوله ( عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) سياق ما يتعلق بأصله بعد حديثين ، وقد تقدم شرح المتن في الذى قبله . قوله ( وأن أحب الأعمال الخ ) خرج هذا جواب سؤال سياق بيانه في الذى بعده . الحديث الخامس ، قوله ( عن سعد بن ابراهيم ) أى ابن عبد الرحمن بن هوف ، وأبو سلمة شيخه هو عمه . قوله ( عن عائشة ) وقع عند النسائي من طريق ابن إسحق وهو السبيعي عن أبي سلمة عن أم سلمة فذكر معنى حديث عائشة ، ورواية سعد بن ابراهيم أقوى لسكون أبي سلمة ببلديه وقريبه ، بخلاف ابن إسحق في الأمرين ؛ ويحتمل أن يكون عند أبي سلمة عن أمى المؤمنين لاختلاف السياقين ، فان لفظه عن أم سلمة بعد زيادة في أوله ، وكان أحب الأعمال الى الله الذى يدوم عليه العبد وان كان يسيرا ، وقد تقدم من طريق القاسم بن محمد عن عائشة نحو سياق أبي سلمة عن عائشة . قوله ( مثل رسول الله ﷺ أى الأعمال أحب الى الله ) لم أقف على تعيين السائل عن ذلك ، لكن (١) . قوله ( قال آدمها وإن قل ) فيه سؤال وهو أن المسئول عنه أحب الأعمال ، وظاهر السؤال عن ذات العمل فلم يتطابقا ، ويمكن أن يقال إن هذا السؤال وقع بعد قوله في الحديث الماضى في الصلاة وفي الحج وفي بر الوالدين حيث أجاب بالصلاة ثم بالبر الخ ثم ختم ذلك بأن المداومة على عمل من أعمال البر ولو كان مفضولا أحب الى الله من عمل يكون أعظم أجراً لكن ليس فيه مداومة . قوله ( وقال ) أى النبي ﷺ ، هو موصول بالسند المذكور . قوله ( اكفوا ) بفتح اللام وبضمها أيضا ، قال ابن التين

هو في اللغة بالفتح ورويناه بالضم ، والمراد به الابلاغ بالشئ الى غايته ، يقال كلف بالشئ اذا أولعت به ، ونقل بعض الشراح أنه روى بفتح الهوة وكسر اللام من ارباعى ، ورد بأنه لم يسمع أكلب بالشئ ، قال المحب الطبري : السكاف بالشئ النوع به فاستعير للعمل للالتزام والملازمة ، وألفه ألف وصل ، والمحكمة في ذلك أن المديم للعمل يلزم الخدمة فيكثر الزدد الى باب الطاعة كل وقت ليجازى بالبر لكثرة مردده ، فليس هو كن لازم الخدمة مثلاً ثم انقطع . وأيضاً فالعامل اذا ترك العمل صار كالمعرض بهد الوصل فيتعرض للذم والجلقاء ، ومن ثم ورد الوعيد في حق من حفظ القرآن ثم نسيه ، والمراد بالعمل هنا الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات . قوله ( ما تطيقون ) أى قدر طاقتكم . والحاصل أنه أمر بالجد في العبادة والابلاغ بها الى حد النهاية ، لكن بقيد ما لا تقع معه المنفعة المفضية الى السأمة والملال . الحديث السادس ، قوله ( جبر ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو النخعي ، وعقمة هو ابن قيس وهو خال إبراهيم ، والسندكة الى عائشة كوفيون . قوله ( هل كان يخص شيئاً من الأيام ) أى بعبادة مخصوصة لا يفضل مثلها في غيره ( قالت لا ) ، وقد استشكل ذلك بما ثبت عنها أن أكثر صيامه كان في شعبان كما تقدم تقريره في كتاب الصيام ، وبأنه كان يصوم أيام البيض كما ثبت في السنن وتقدم بيانه أيضاً . وأجيب بأن مرادها تخصيص عبادة معينة في وقت خاص ، واكثره الصيام في شعبان إنما كان لأنه كان يتربه الوعد كثيرًا وكان يكثر السفر في الغزو فيفطر بعض الأيام التي كان يريد أن يصومها فيحقق أن لا يتمكن من قضاء ذلك الا في شعبان فيصوم صيامه في شعبان بحسب الصورة أكثر من صيامه في غيره . وأما أيام البيض فلم يكن يواظب على صيامها في أيام معينة ، بل كان ربما صام من أول الشهر وربما صام من وسطه وربما صام من آخره ، ولهذا قال أنس ما كنت نشأ أن تراه صائماً من النهار إلا رأيته ، ولا قائماً من الليل إلا رأيته . وقد تقدم هذا كله بأبسط من هذا في كتاب الصيام أيضاً . قوله ( كان همه ديمة ) بكسر الهمزة والمهمل وسكون التحتانية أى دائماً ، والديمة في الأصل المطر المستمر مع سكون بلا زهد ولا برق ، ثم استعمل في غيره ، وأصلها الواو فاقبلت بالكسرة قبلها ياء . قوله ( وأبكم يستطع الخ ) أى في العبادة كية كانت أو كيفية من خشوع وخضوع وإخبات وإخلاص والله أعلم . الحديث السابع ، قوله ( محمد بن الزرقان ) بكسر الزاى والراء بينهما باء موحدة وبالفاء هو أبو همام الأهراسي ، وثقه علي بن المديني والدارقطني وغيرهما وقال أبو حاتم الرازي : صدوق ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ربما أخطأ ؛ وما له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد تربع فيه . قوله ( قال أظنه عن أبي النضر ) هو سالم بن أبي أمية المديني النخعي ، وقيل أظنه هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، وكأنه جوز أن يكون موسى بن عقبة لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة بن عبد الرحمن وأن بينهما فيه واسطة وهو أبو النضر ، لكن قد ظهر من وجه آخر أن لا واسطة لتصریح وهيب وهو ابن خالد عن موسى بن عقبة بقوله « سمعت أبا سلمة » وهذا هو النكعة في إيراد الرواية المعلقة بعدها عن عفان بن وهيب ، وطريق عفان هذه وصلها أحمد في مسنده قال « حدثنا عفان بسنده » وأخرجها البيهقي في « الشعب » من طريق إبراهيم الحربي عن عفان ، وأخرج مسلم الحديث المذكور من طريق يزيد بن أسد عن وهيب . قوله ( سدوا وأبشروا ) هكذا انتصر على طرف المتن ، لأن غرضه منه بيان اتصال السند فاكثري ، وقوله ساقه أحمد بتامه من عفان مثل رواية ابن همام سواء لكن قدم وأخر في بعض ألفاظه ، وكذا لمسلم في رواية بنو زياد

في آخره دواعيلوا أن أحب العمل إلى الله أدومه وإن قل، ومضى انحو هذا الحديث في كتاب اللباس سبب وهو من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يحتجر حصيرا بالليل فيصل عليه ويضطه في النهار فيجلس عليه، لجعل الناس يصلون عليه بصلاته حتى كثروا، فأقبل عليهم فقال: يا أيها الناس عليكم من الأعمال بما تطيقون، ووقفت له على سبب آخر وهو عند ابن حبان من حديث أبي هريرة قال: مر رسول الله ﷺ على رطل من أصحابه وهم يضحكون فقال: لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا، فأناه جبريل فقال: إن ربك يقول لك لا تقنط عبادي، فرجع إليهم فقال: سدوا وقاربوا، قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري: معنى الأمر بالسداد والمقاربة أنه ﷺ أشار بذلك إلى أنه بعث ميسرا ميسلا، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور لأن ذلك يقتضي الاستدامة عادة. قوله (وقال مجاهد: سديدا سدادا صدقا) كذا ثبت فلا كثر، والذي ثبت عن مجاهد عند الثوري والطيبري وغيرهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى (قولا سديدا) قال: سدادا والسداد بفتح أوله العدل المعتدل الكافي وبالكسر ما يسد الخلل. والذي وقع في الرواية بالفتح. وزعم مغطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن الطبري وصل تفسير مجاهد عن موسى بن هارون بن عمرو بن طلحة عن أسباط عن السدي عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهذا وهم قاشح، فالسدي عن ابن أبي نجيح رواية، ولا أخرجه الطبري من هذا الوجه، وإنما أخرج من وجه آخر عن السدي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (قولا سديدا) قال: القول السديد أن يقول لمن حضره الموت: قدم لنفسك واترك لولدك. وأخرج أثر مجاهد من رواية ورقاء عن ابن أبي نجيح. وأخرج أيضا من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي هريرة عن قتادة قال في قوله تعالى (قولا سديدا) قال: عدلا يعني في منطقته وفي عمله. قال والسداد الصدق. وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن البصري في قوله (قولا سديدا) قال: صدقا. وأخرج الطبري من طريق الكلبي مثله، والذي أظنه أنه سقط من الأصل لفظة والتقدير قال مجاهد: سدادا. وقال غيره صدقا. أو الساطع منه لفظة أي كأن المصنف أراد تفسير ما فسر به مجاهد السديد. الحديث الثامن، قوله (فلج) هو ابن سليمان، والاسناد كله مدنيون. قوله (صلى لنا يوما الصلاة) وقع في رواية الزهري عن أنس أنها الظهر. قوله (ثم رقى) بفتح أوله وكسر القاف من الارتفاع أي سعد وزنا ومعنى. قوله (من قبل) أي من جهة وزنا ومعنى. قوله (أريت) بضم الهمزة وكسر الزاء وفي بعضها رأيت، بفتحتين. قوله (مئلتين) أي مصورتين وزنا ومعنى، يقال مثله إذا صورته كأنه ينظر إليه. قوله (في قبل) بضم القاف والموحدة، والمراد بالجدار جدار المسجد. قوله (فلم أركليوم في الخير والشر) وقع هنا مكررا تأكيدا، وقد تقدم شرح هذا اللفظ في باب وقت الظهر، من أبواب المواقيت، وبأنى شرح الحديث مستوفى في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى. وفي الحديث إشارة إلى الحث على مداومة العمل، لأن من مثل الجنة والنار بين عينيه كان ذلك باعثا له على المواظبة على الطاعة والانكشاف عن المعصية. وهذا التقريب يظهر مناسبة الحديث للترجمة

١٩ - باب الزجاء مع الخوف. وقال سفيان:

ما في القرآن آية أشد على من (استم على شيء حتى تقوموا للنزاة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربكم)

٦٤٦٩ - **حديث** فتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ، فأمسك عنده تسعاً وتسعين رحمة . وأرسل في خلقه كلهم رحمة واحدة ؛ فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة ، ولو يعلم المسلم بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار .

**قوله** ( باب الرجاء مع الخوف ) أى استحباب ذلك ، فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء لثلا بفضي في الاول الى المسكر وفي الثاني الى القنوط وكل منهما مذموم ، والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يحو عنه ذنبه ، وكذلك من وقع منه طاعة يرجو قبولها ، وأما من انهمك على المعصية راجياً عدم المؤاخذة بغير ندم ولا إقلاع فهذا في غرور ، وما أحسن قول أبي هشبان الجبزي : من علامة السعادة أن تطيع ، وتخاف أن لا تقبل . ومن علامة الشقاء أن تعصى ، وترجو أن تنجو . وقد أخرج ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن عائشة قلت : يا رسول الله الذين يؤتون ما أتوا وفلوبهم وجلة أمر الذي يهرق ويرني ؟ قال : لا ، واسكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا يقبله منه ، وهذا كله متفق على استحبابه في حالة الصحة ، وقبل الاول أن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه ، وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الانصرار على الرجاء لما يتضمن من الافتقار الى الله تعالى ، ولأن المحذور من ترك الخوف قد تعذر فيتعين حسن الظن بالله بجاهه ومغفرته ، ويؤيده حديث لا يموت من أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب التوحيد . وقال آخرون : لا يحمل جانب الخوف أصلاً بحيث يحزم بانه آمن ، ويؤيده ما أخرج الترمذي عن أنس د أن النبي ﷺ دخل على شاب وهو في الموت فقال له : كيف تجدك ؟ فقال : أرجو الله وأخاف ذنوبي ، فقال رسول الله ﷺ : لا يهتمعان في قلب عبد في هذا الموطن الا أعطاه الله ما يرجو وآمنه بما يخاف ، وأمل البخاري أشار إليه في الترجمة ، ولما لم يوافق شرطه أورد ما يؤخذ منه ، وإن لم يكن مساوياً له في التصريح بالمقصود . **قوله** ( وقال سفيان ) هو ابن عيينة ( مافي القرآن آية أشد على من قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة والانجيل وما أنزل اليكم من ربكم ) وقد تقدم الكلام على هذا الاثر وبيانه والبحث فيه في تفسير المائدة ، ومناسبة الترجمة من جهة أن الآية تدل أن من لم يعمل بما تضمنه الكتاب الذي أنزل عليه لم تحصل له النجاة ، لكن يحتمل أنه يكون ذلك من الاصر الذي كان كتب على من قبل هذه الأمة ، فيحصل الرجاء بهذه الطريق مع الخوف . **قوله** ( حدثنا فتيبة ) هو ابن سعيد ، وثبت كذلك لغير أبي ذر ، وعمرو هو ابن أبي عمرو مولى المطلب وهو تابعي صغير ، وشيخه تابعي وسط ، وهما مدنيان . **قوله** ( ان الله خلق الرحمة يوم خلقها مائة رحمة ) قال ابن الجوزي : رحمة الله صفة من صفات ذاته ، وليس هي بمعنى الرقة التي في صفات الآدميين ، بل ضرب ذلك مثلاً لما يعقل من ذكر الاجزاء ورحمة المخلوقين والمراد أنه أرحم الراحمين . قلت : المراد بالرحمة هنا ما يقع بن صفات الفعل كما سأل قرره فلا حاجة للتأويل ، وقد تقدم في أوائل الادب جواب آخر مع مباحث حسنة وهو في « باب جعل الله الرحمة مائة جزء » .

قوله ( وأرسل في خلقه كلم ) كذا لم وكذا للإسماعيل عن الحسن بن سفيان ولا يبي نعيم من طريق السراج كلاهما عن قتبية ، وذكر الكرماني أن في بعض الروايات د في خلقه كله . قوله ( فلو يعلم الكافر ) كذا ثبت في هذه الطريق بالغا . إشارة الى ترتيب ما بعدما على ما قبلها ، ومن ثم قدم ذكر الكافر لان كثرتها وسعتها تقتضي أن يطمع فيها كل أحد ، ثم ذكر المؤمن استطرادا . وروى هذا الحديث العملاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فقطعه حديثين أخرجهما مسلم من طريقه ، فذكر حديث الرحمة بلفظ د خلق الله مائة رحمة ، فوضع واحدة بين خلقه وخبا عنده مائة إلا واحدة ، وذكر الحديث الآخر بلفظ د لو يعلم المؤمن الخ ، والحكمة في التعبير بالمضارع دون الماضي الإشارة الى أنه لم يقع له علم ذلك ولا يقع ، لانه إذ امتنع في المستقبل كان ممقنا فيما مضى . قوله ( بكل الذي ) استشكل هذا التركيب لسكون كل اذا أضيفت الى الموصول كانت اذ ذاك لعموم الاجزاء لا لعموم الافراد ، والغرض من سياق الحديث تعميم الافراد ، وأجيب بأنه وقع في بعض طرقه أن الرحمة قسمي مائة جزء فالتعميم حيث لعموم الاجزاء في الاصل ، أو نزلت الاجزاء منزلة الافراد مبالغة . قوله ( لم يياس من الجنة ) قيل المراد أن الكافر لو علم سعة الرحمة لفظى على ما يعلمه من عظم العذاب فيحصل له الرجاء ، أو المراد أن متعلق عليه بسعة الرحمة مع عدم التفاته الى مقابلها يطعم في الرحمة ، ومطابقة الحديث للترجمة أنه اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ، فن علم أن من صفات الله تعالى الرحمة لمن أراد أن يرحمه والانتقام ممن أراد أن ينتقم منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمته ولا يياس من رحمته من يخاف انتقامه ، وذلك باعث على مجاهدة السيئة ولو كانت صغيرة وملازمة الطاعة ولو كانت قليلة ، قيل في الجملة الأولى نوع إشكال ، فإن الجنة لم تخاف للكافر ولا طمع له فيها فخير مستبعد أن يطمع في الجنة من لا يعتقد كفر نفسه فيشكل ترتيب الجواب على ما قبله ، وأجيب بأن هذه الكلمة صيقت لترغيب المؤمن في سعة رحمة الله التي لو علمها الكافر الذي كتب عليه أنه يختم عليه أنه لاحظ له في الرحمة لتطاول اليها ولم يياس منها ، إما بايمانه المشروط وإما لقطع نظره عن الشرط مع تيقنه بأنه على الباطل واستمراره عليه عنادا ، وإذا كان ذلك حال الكافر فكيف لا يطمع فيها المؤمن الذي هداه الله للإيمان ؟ وقد ورد أن إبليس يتطاول للمعاذة لما يرى يوم اقيامة من سعة الرحمة ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، من حديث جابر ، ومن حديث حذيفة وسند كل منهما ضعيف ، وقد تكلم الكرماني هنا على دلو ، بما حاصله : انها هنا لا تنفاه الثاني وهو الرجاء لا تنفاه الاول وهو العلم ، فأشبهت لو جئتني اكرمتك ، وليدت لا تنفاه الاول لا تنفاه الثاني كما يحتمل ابن الحاجب في قوله تعالى ( لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا ) والعلم عند الله . قال : والمقصود من الحديث أن المكاف ينبنى له أن يكون بين الخوف والرجاء حتى لا يكون مفرطا في الرجاء بحيث يصير من المرجئة القائلين لا يضر مع الايمان شيء ، ولا في الخوف بحيث لا يكون من الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد صاحب الكبيرة اذا مات عن غير توبة في النار ، بل يكون وسطا بينهما كما قال الله تعالى ( يرجون رحمته ويخافون عذابه ) ومن تابع دين الاسلام وجد قواعده أصولا وفروعا كلها في جانب الوسط ، والله أعلم

٣٠ - باب الصبر عن مجارم الله ( إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب )

وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر

٦٤٧٠ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عطاه بن يزيد أن أبا سعيد أخبره أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله ﷺ ، فلم يسأله أحد منهم إلا أعطاه ، حتى لقد ما عنده ، فقال لهم حينئذ كل شئ أنفق بيديه : ما يكون عندي من خير لأدخره عنكم ؛ وإنه من يستشف بعفه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، ومن يستغن يغنه الله ، ولن تمطوا عطاء خير أو وسع من الصبر .

٦٣٧١ - حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا مسعر حدثنا زياد بن علاقة قال « سمعت المفيرة بن شعبة يقول : كان النبي ﷺ يصلّي حتى ترم - أو تنتفخ - قدما ، فيقال له ، فيقول : أفلا كون عبداً شكوراً ؟ »

قوله ( باب الصبر عن محارم الله ) يدخل في هذا المواظبة على فعل الواجبات والسكف عن المحرمات ، وذلك ينشأ من علم العبد بجمها وأن الله حرمها صيانة لعبده عن الرذائل ، فيحمل ذلك العاقل على تركها ولو لم يرد على فعلها وعيد ، ومنها الحياء منه والخوف منه أن يوقع وعيده فيتركها لدوء عاقبتها وأن العبد منه بمراى ومسمع فيبعض ذلك على السكف عما نهي عنه ، ومنها مراعاة النعم فإن المصيبة غالباً تكون سبباً لزوال النعمة ، ومنها محبة الله فإن المحب يصبر نفسه على مراد من يحب ، وأحسن ما وصف به الصبر أنه حبس النفس عن المكروه وعقد اللسان عن الشكوى والمسكبة في تحملها وانتظار الفرج ، وقد أثبت الله على الصابرين في عدة آيات ، وتقدم في أرائل كتاب الإيمان حديث « الصبر نصف الإيمان » معاً . قال الراغب : الصبر الإمساك في ضيق ، صبرت الشيء حبسته ، فالصبر حبس النفس على ما يقتضيه العقل أو الشرع . وتختلف معانيه بتعلقاته : فإن كان من مصيبة سمي صبراً فقط ، وإن كان في لقاء عدو سمي شجاعة ، وإن كان عن كلام سمي كتماناً ، وإن كان عن تعاطي ما نهي عنه سمي عفة . قالت : وهو المقصود هنا . قوله ( إنما يرى الصابرون أجورهم بغير حساب ) كذا الأكثر ، ولأبي ذر ، وقوله تعالى « وفي نسخة » من وجل . ، مناسبة هذه الآية لترجمة أنها صدرت بقوله تعالى ( قل يا هبدي الذين آمنوا اتقوا ربكم ) ومن اتقى ربه كف عن المحرمات وفعل الواجبات ، والمراد بقوله ( بغير حساب ) المبالغة في التسكير . قوله ( وقال عمر : وجدنا خير عيشنا بالصبر ) كذا الأكثر ، وللسكف مني بمحذف الموحدة وهو بالنصب على نزع الخافض ، والأصل في الصبر والباء بمعنى في ، وقد وصله أحمد في « كتاب الزهد » بسند صحيح عن مجاهد قال قال عمر « وجدنا خير عيشنا بالصبر » وأخرجه أبو نعيم في « الحلية » من طريق أحمد كذلك ، وأخرجه عبد الله بن المبارك في « كتاب الزهد » من وجه آخر عن مجاهد به ، وأخرجه الحاكم من رواية مجاهد عن سعيد بن المسيب عن عمر . والصبر أن عدى بهن كان في المعاصي ، وإن عدى بهن كان في الطاعات ، وهو في الآية والحديث وفي أثر عمر شامل الأمرين ، والترجمة لبعض ما دل عليه الحديث . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي سعيد الخدري . قوله ( أن أناساً من الأنصار ) لم أقف على أسماهم ، وتقدم في الوكاة من طريق مالك عن ابن شهاب الإشارة إلى أن منهم أبا سعيد ، ووقع عند أحمد من طريق أبي بشر عن أبي نضرة عن أبي سعيد « أن

وجلا كان ذا حاجة فقال له أهله : ائت النبي ﷺ فأسأله ، فأناؤه ، فذكر نحو المتن المذكور هنا . ومن طريق حمادة بن غزوة عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه قال : سرحتنى أمى الى رسول الله ﷺ أسأله ، فأنيقته فقال ، الحديث ، فعرف المراد بقوله « أهله » ، ومن طريق هلال بن حصين قال : نزلت على أبي سعيد فحدث أنه أصبح وقد عصب على بطنه حجرا من الجرح ، فقالت له امرأته أو أمه : ائت النبي ﷺ فأسأله ، فقد أناه فلان فأسأله فأعطاه ، الحديث ووقع عند البزار من حديث عبد الرحمن بن عوف أنه وقع له نحو ما وقع لأبي سعيد ، وأن ذلك حين افتتحت قريظة . **قوله** ( ان ناسا ) في بعض النسخ : ان أناسا ، والمعنى واحد . **قوله** ( فلم يسأله أحد منهم ) هكذا في الكشيمى ، ولغيره بحذف الضمير ، وتقدم في الزكاة بالفظ ، سألوا فأعطاهم ، ثم سأله فأعطاهم ، وفي رواية معمر بن الزهرى عند أحد ، لجعل لا يسأله أحد منهم إلا أعطاه . **قوله** ( حتى نفذ ) بفتح النون وكسر الفاء أى فرغ . **قوله** ( فقال لهم حين نفذ كل شيء أففق بيدي ) يحتمل أن تكون هذه الجملة حالية أو اعتراضية أو استثنائية . والباء تتعلق بقوله « شيء » ، ويحتمل أن تتعلق بقوله « أففق » ووقع في رواية معمر « فقال لهم حين أففق كل شيء بيده » وسقطت هذه الزيادة من رواية مالك . **قوله** ( ما يكون عندى من خير ) أى مال وما موصوله متضمنة معنى الشرط ، وفي رواية صوبها الديمياطى « ما يمكن » وما حيزته شرطية وليست الأولى خطأ . **قوله** ( لا أدره عنكم ) بالادغام وبغيره ، وفي رواية مالك « فلم » وعنه « فلن أدره عنكم » ، أى أجعله ذخيرة لغيركم معرضا عنكم ، وداله مهمة ، وقيل معجمة . **قوله** ( وانه من يستغف ) كذا الأكثر بتثنية الفاء ، والكشيمى « يستغف » بغيرين ، وقوله « بعفه الله » بتثنية الفاء المفتوحة . **قوله** ( ومن يستغف يغنه الله ) قدم في رواية مالك الاستغناء على التصبر ، ووقع في رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد بدل التصبر « ومن استغنى كفاه الله » وزاد « ومن سأل وله قيمة أوقية فقد ألحف » وزاد في رواية هلال « ومن سألنا إما أن نبدل له وإما أن نواسيه » ومن يستغف أو يستغنى أحب إلينا عن يسألنا . **قوله** ( وإن تعطوا عطاء ) في رواية مالك « وما أعطى أحد عطاء » ، وأعطى بضم أوله على البناء المجهول . **قوله** ( خيرا وأوسع من الصبر ) كذا بالنصب في هذه الرواية وهو متجه ، ووقع في رواية مالك « هو خير » بالرفع واسم « عطاء خير » قال النووي : كذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح ، والتقدير هو خير كما في رواية البخارى ، يعنى من طريق مالك . وفي الحديث الحسن على الاستغناء عن الناس والتعفف عن سؤالهم بالصبر والتوكل على الله وانتظار ما يرزقه الله ، وأن الصبر أفضل ما يعطاه المرء لكون الجراء عليه غير مقدر ولا محدود . وقال القرطبي : معنى قوله « من يستغف » أى يمنع من السؤال ، وقوله « بعفه الله » أى أنه يجازيه على استغفائه بصيانة وجهه ودفع فائته ، وقوله « ومن يستغف » أى بالله عن سواه ، وقوله « يغنه » أى فإنه يعطيه ما يستغنى به عن السؤال ويحلق في قلبه الغنى ، فإن الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره . وقوله « ومن يتصبر » أى يمالج نفسه على ترك السؤال ويتصبر الى أن يحصل له الرزق ، وقوله « يصبره الله » أى فإنه يقويه ويمكّنه من نفسه حتى تنفاد له ويذعن لتحمل الشدة ، فعند ذلك يكون الله معه فيظفره بمطلوبه . وقال ابن الجوزى : لما كان التعفف يقتضى ستر الحال عن الخلق وإظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاهلا لله في الباطن فيقع له الربح على قدر الصدق في ذلك ، وإنما جعل الصبر خيرا للعطاء لأنه حبس النفس عن فعل ما تحببه وإلزامها بفعل ما تكرهه في عاجل مما لو فعله أو تركه لأذى به في الآجل . وقال الطائى : معنى قوله « من يستغف »



يعفه الله ، أي ان عفا عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس ، لم يكن له ان أعطى شيئاً لم يتركه إلا الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ، ومن زاد على ذلك فظاهر الاستغناء فتعبر ولو أعطى لم يقبل فذلك أرفع درجة ، فالصبر جامع لمكارم الاخلاق . وقال ابن القيم : معنى قوله « يعفه الله » ، إما أن يرزقه من المال ما يستغنى به عن السؤال ، وإما أن يرزقه الفناة والله أعلم . الحديث الثاني حديث المفيرة ، **قوله** ( حتى ترم ) بكسر الراء ، وقوله « أو تفسخ » شك من الراوى وهو بمعناه ، وقوله « فيقال له » ، القائل له ذلك عائشة . **قوله** ( أفلا أكون عبداً شكوراً ) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أوائل أبواب التمجيد ، ووجه مناسبتها للترجمة أن الشكر واجب وترك الواجب حرام ، وفي شغل النفس بفعل الواجب صبر عن فعل الحرام . والحاصل أن الشكر يتضمن الصبر على الطاعة والصبر عن المعصية ، قال بعض الأئمة : الصبر يستلزم الشكر لا يتم إلا به ، وبالعكس ففى ذهب أحدهما ذهب الآخر ، فمن كان فى لمة ففرضه الشكر والصبر ، أما الشكر فواضح وأما الصبر فمن المعصية ، ومن كان فى بلية ففرضه الصبر والشكر ، أما الصبر فواضح وأما الشكر فالقيام بحق الله عليه فى تلك البلية ، فان لله على العبد عبودية فى البلاء كاله عليه عبودية فى النعماء . ثم الصبر على ثلاثة أقسام : صبر عن المعصية فلا يرتكبها ، وصبر على الطاعة حتى يؤديها ، وصبر على البلية فلا يشكو ربه فيها . والمراد لا بد له من واحدة من هذه الثلاث ، فالصبر لازم له أبداً لا يخرج له عنه ، والصبر سبب فى حصول كل كمال ، وإلى ذلك أشار **عليه السلام** بقوله فى الحديث الاول « ان الصبر خير ما أعطيه العبد » . وقال بعضهم : الصبر نارة يكون لله ، ونارة يكون بالله . فالاول الصابر لأمرك طلباً لمرضاته فيصبر على الطاعة ويصبر عن المعصية ، والثانى المفوض لله بان يسبراً من الحول والقوة ويضيف ذلك الى ربه . وزاد بعضهم الصبر على الله ، وهو الرضا بالماقدور ، فالصبر لله يتعلق بالهيئة ومحبتها ، والصبر به يتعلق بمشيئته وأرادته ، والثالث يرجع الى القسمين الاولين عند التحقيق ، فانه لا يخرج عن الصبر على أحكامه الدينية وهى أوامره ونواهيه ، والصبر على ابتلائه وهو أحكامه الكونية والله أعلم

٢٦ - **باب** « ومن يتوكل على الله فهو حسبه » وقال الرايع بن خثيم : من كل ما ضاق على الناس

٦٤٧٢ - **حدثني** إسحاق بن عمار بن روح بن عباد بن حدثنا شعبة سمعت خُصين بن عبد الرحمن قال :

كنت قاعداً عند سعيد بن جهم فقال « عن ابن عباس أن رسول الله **ﷺ** قال : يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب : هم الذين لا يستترقون ، ولا يتطردون ، وعلى ربهم يتوكلون ،

**قوله** ( باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ) استعمل لفظ الآية ترجمة لضمها الترغيب فى التوكل ، وكأنه أشار الى تقييده ما أطلق فى حديث الباب قبله ، وأن كلام الاستغناء والتعبر والتعفف اذا كان مقروناً بالتوكل على الله فهو الذى ينفع وينجع . وأصل التوكل الوكل ، يقال وكلت أسرى الى فلان أى ألتجأته اليه واعتمدت فيه عليه ، وكل فلان فلاناً استكفاه أمره ثقة بكفائته . والمراد بالتوكل اعتماد ما دلت عليه هذه الآية ( وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ) وليس المراد به ترك التسبب والاعتداد على ما بأن من المخلوقين ، لأن ذلك قد يجر الى ضد ما يراه من التوكل . وقد سئل أحمد عن رجل جالس فى بيته أو فى المسجد وقال لا أعمل شيئاً

حتى يأتهن رزقي ، فقال : هذا رجل جعل العلم ، فقد قال النبي ﷺ : ان الله جعل رزقي تحت ظل رمحي ، وقال ولو  
توكلتم على الله حتى توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو مخاصما وتروح بطنانا ، فذكر أنها تغدو وتروح في طلب الرزق  
قال : وكان الصحابة يتجرون ويعملون في تحصيلهم ، والقعود بهم . انتهى . والحديث الاول سبق الكلام عليه في  
الجهاد ، والثاني أخرجه الترمذي والحاكم وصححه . **قوله** ( وقال الربيع بن خثيم ) بمعجمة ومثلثة مصغر . **قوله**  
( من كل ما ضاق على الناس ) وصله الطبراني وابن أبي حاتم من طريق الربيع بن منذر الثوري عن أبيه عن  
الربيع بن خثيم قال في قوله تعالى ( ومن يثق بالله يجعل له غرجا ) الآية قال : من كل شيء ضاق على الناس .  
والربيع المذكور من كبار التابعين ، صحب ابن مسعود ، وكان يقول له : لو رأيك رسول الله ﷺ لأحبك . أورد  
ذلك أحد في « الزهد » بسند جيد ، وحديثه يخرج في الصحيحين وغيرهما ، والربيع بن منذر لم يخرجوا عنه ، لكن  
ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر في جرحه ، وذكره ابن حبان في الثقات : وأبوه متفق على وثاقته  
والإخراج عنه . **قوله** ( حدثني إسحق ) هو ابن منصور كما أوضحته في المقدمة ، وغلط من قال إنه ابن إبراهيم وسباني  
شرح الحديث مستوفى في « باب يدخل الجنة سبعون ألفا » بعد ثمانية وعشرين بابا ان شاء الله تعالى

## ٢٢ - باب ما يكره من قيل وقال

٦٤٧٣ - **حدثني** علي بن مسام حدثنا هشيم أخبرنا غير واحد منهم مغيرة وفلان ورجل ثالث أيضا  
عن الشعبي عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة أن معاوية كتب إلى المغيرة أن اكتب إلى بحديث مسدده من رسول  
الله ﷺ ، قال فكتب إليه المغيرة : إني سمعته يقول عند انصرافه من الصلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك  
له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير . قال : وكان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ،  
وإضاعة المال ، ومنع وهات ، وعقوق الأمهات ، وأذى العتات ،

وعن هشيم أخبرنا عبد الملك بن عمر قال سمعت ورادا يحدث هذا الحديث عن المغيرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب ما يكره من قيل وقال ) ذكر فيه حديث المغيرة بن شعبة في ذلك ، قال أبو عبيد : جعل القال  
مصدرا كأنه قال نهى عن قيل وقول تقول قلت قول لا وقيل وقال ، والمراد أنه نهى عن الاكثار بما لا فائدة فيه من  
الكلام ، وهذا على أن الرواية فيه بالثنتين ، وقال غيره اسمان يقال كثير القيل والقال ، وفي حرف ابن مسعود  
ذلك عيسى بن مريم قال الحق ، بعزم اللام ، وقال ابن دقيق العيد : الأشهر منه فتح اللام فيهما على سبيل الحكاية  
وهو الذي يقتضيه المعنى ، لان اقليل والقال اذا كانا اسمين كانا بمعنى واحد كما قول فلا يكون في عطف أحدهما على  
الأخر كبير فائدة ، بخلاف ما اذا كانا فعلين . وقال الحب الطائري : اذا كانا اسمين يكون الثاني تأكيدا . والحكمة في  
النهي عن ذلك أن كثرة من ذلك لا يؤمن معها وقوع الخطأ . قلت : وفي الترجمة إشارة الى أن جميع ذلك لا يكره  
لان من عومله ما يكون في الخبر المحض فلا يكره واقفه أعلم . وذهب بعضهم الى أن المراد حكاية أقوال الناس

والبحث عنها كما يقال قال فلان كذا وقيل عنه كذا بما يكره حكايته عنه ، وقيل هو أن يذكر للعامة من العلماء أقوالا كثيرة ثم يعمل بأحدهما بغير مرجح أو يطلقها من غير تثبيت ولا احتياط لبيان الراجح ، والنهي عن كثرة السؤال يقتناول الالهام في الطلب والسؤال عما لا يعنى السائل . وقيل المراد بالنهي المسائل التي نزل فيها لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم أسؤكم ، وقيل يقتناول الاكثار من تفريع المسائل ، ونقل عن مالك أنه قال : والله اني لأخشى أن يكون هذا الذي أنتم فيه من تفريع المسائل . ومن ثم كره جماعة من السلف السؤال عما لم يقع لما يتضمن من التكلف في الدين والانتطع والرجم بالظن من غير ضرورة . وقد تقدم كثير من هذه المباحث عند شرح الحديث في كتاب الصلاة ، وأن المراد بالنهي عن كثرة السؤال في المال . ورجحه بعضهم لمناسبته لقوله « واضاعة المال » وتقدم شيء من هذا في كتاب الزكاة . وأما من فسر بكثرة سؤال الناس عن أحوالهم وما في أيديهم أو عن أحداث الزمان وما لا يعنى السائل فانه بعيد ، لانه داخل في قوله « نهى عن قيل وقال » ، والله أعلم . **قوله** ( حدثنا علي بن مسلم ) كذا للاكثر ووقع للكشمي وحده وقال علي بن مسلم ، وجزم أبو نعيم في « المستخرج » ، بما عليه الجمهور . **قوله** ( أنبأنا غير واحد منهم مغيرة ) هو ابن مقسم الضبي وفلان ورجل ثالث ، المراد بفلان بجالد بن سميد فقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن زياد بن أيوب ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال « حدثنا هشيم أنبأنا غير واحد منهم مغيرة وبجالد » ، وكذا أخرجه أبو نعيم في « المستخرج » من طريق أبي خيثمة عن هشيم ، وكذا أخرجه أحمد عن هشيم ، وأخرجه النسائي عن يعقوب الدورقي لكن قال في روايته « عن غير واحد منهم مغيرة » ولم يسم بجالدا . وأخرجه أيضا عن الحسن بن اسماعيل عن هشيم أنبأنا مغيرة وذكر آخر ولم يسمه وكأنه بجالد ، وأخرجه أبو يعلى عن زكريا بن يحيى عن هشيم عن مغيرة عن الشعبي ولم يذكر مع مغيرة أحدا ، وأما الرجل الثالث فيحتمل أنه داود بن أبي هند ، فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق يحيى بن أبي بكير الكرماني عن هشيم قال أنبأنا داود بن أبي هند وغيره عن الشعبي به ، ويحتمل أن يكون زكريا بن أبي زائدة أو اسماعيل بن أبي خالد فقد أخرجه الطبراني من طريق الحسن بن علي بن راشد الواسطي عن هشيم عن مغيرة وزكريا بن أبي زائدة وبجالد واسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الشعبي ، والحسن المذكور ثقة من شيوخ أبي داود تكلم فيه عبدان بما لا يقدح فيه ، وقال ابن عدي : لم أر له حديثا منكرا . **قوله** ( فكتب اليه المغيرة ) ظاهره أن المغيرة باشر الكتابة ، وليس كذلك ، فقد أخرجه ابن حبان من طريق عاصم الأحول عن الشعبي « أن معاوية كتب الى المغيرة اكتب الى بحديث سمعته ، فدعا غلامه ورادا فقال : اكتب » فذكره . وقوله لا إله إلا الله - الى قوله - وهو على شيء قدير زاد في نسخة الصنفائي هنا ثلاث مرات ، وأخرجه الطبراني من طريق عبد الملك بن عمير عن وراذ ، كتب معاوية الى المغيرة : اكتب الى بشي سمعته من رسول الله ﷺ ، قال فكتب اليه بخطي ، ولم أفسد على تسمية من كتب لمعاوية صريحا الا أن المغيرة كان معاوية أمره على الكوفة في سنة إحدى وأربعين الى أن مات سنة خمس أو في التي بعدها وكان كاتب معاوية اذ ذاك هبيل بن أوس الصنفائي . وفي الحديث حجة على من لم يعمل في الرواية بالمسكوبة ، واعتل بعضهم بأن العمدة حينئذ على الذي بلغ الكتاب كأن يكون الذي أرسله أمره أن يوصل الكتاب وأن يبلغ ما فيه مشافهة ، وتعمد بأن هذا يحتاج الى نقل ، وعلى تقدير وجوده فتكون الرواية عن مجهول ولو فرض أنه ثقة عند من أرسله ومن أرسل اليه ، فتجوز فيه مسألة التعديل على الإجماع والرجح عدم الاعتماد به . **قوله**

( وعن هشيم أبا ناس عبد الملك بن عمير ) هو موصول بالطريق التي قبله ، وقد وصله الاسماعيل من رواية يعقوب الدورقي وزيد بن أيوب قالاً : حدثنا هشيم عن عبد الملك به . . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) كذا أطلق ، وظاهره أن الرواية كانت قبلها ، وهو كذلك عند الاسماعيل ، وأخرجه أبو نعيم عن طريق أبي الربيع الزهراني عن هشيم فقال في سياقه : كتب معاوية إلى المهدي أن اكتب إلى بشير سمعته من رسول الله ﷺ ، فذكره

٢٣ - **باب** حفظ اللسان . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت

وقوله تعالى ( مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ )

٦٤٧٤ - **حديث** محمد بن أبي بكرٍ القُدسيّ حدثنا عمر بن عليّ سمع أبا حازم « عن سهل بن - مهدي عن رسول الله ﷺ قال : من يضمن لي ما بين لحيّيه وما بين رجليه أضمن له الجنة »  
[ الحديث ٦٤٧١ - طريقه في : ٦٨٠٧ ]

٦٤٧٥ - **حديث** مهديّ للعزیز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه ،

٦٤٧٦ - **حديث** أبو الوليد حدثنا لمثمة حدثنا - مهديّ للقبريّ « عن أبي نعيم الخزازي قال : سمع أذناي ووعاه قلبي للنبي ﷺ يقول : الضيافة ثلاثة أيام جائزته . قيل : وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة . قال : ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ،

٦٤٧٧ - **حديث** إبراهيم بن حمزة حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي « عن أبي هريرة سمع رسول الله ﷺ يقول : إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها ، يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق »

[ الحديث ٦٤٧٧ - طريقه في : ٦٤٧٨ ]

٦٤٧٨ - **حديث** مهديّ الله بن منهر سمع أبا النضر حدثنا عبد الرحمن بن مهديّ الله - يعني ابن دينار عن أبيه عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إن العبد ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقى لها بالاً برقمه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من - سخط الله لا يلقى لها بالاً يهوى بها في جهنم »  
**قوله** ( باب حفظ اللسان ) أي عن النطق بما لا بدوغ شرعاً لا حاجة للتكلم به . وقد أخرج أبو الشيخ

في كتاب الثواب ، والبيق في الشعب ، من حديث أبي جحيفة رفعه ، أحب الأعمال إلى الله حفظ اللسان ، .  
**قوله** ( من كان يؤمن بالله الخ ) وقع عند أبي ذر ، وقول النبي ﷺ ومن كان يؤمن بالله الخ ، وقد أورده موصولا  
في الباب بلفظه . **قوله** ( وقول الله تعالى ما يلفظ من قول الألبه رقيب عتيد ) كذا لأبي ذر ، والأكثر ، وقوله  
ما يلفظ الخ ، ولا ين بطل ، وقد أنزل الله تعالى ما يلفظ الآية ، وقد تقدم ما يتعلق بتمهيدها في تفسير سورة ق .  
وقال ابن بطال جاء عن الحسن أنهما يكتبان كل شيء ، وعن عكرمة بكتبان الخبر والشر فقط ، ويقول الأول  
تفسير أبي صالح في قوله تعالى ( يحمر الله ما يشاء ويذهب ) قال : تكتب الملائكة كل ما يلفظ به الإنسان ثم يثبت  
الله من ذلك ماله وما عليه ويمحو ما عدا ذلك . قلت : هذا لو ثبت كان نصا في ذلك ، ولكنه من رواية السكبي  
وهو ضعيف جدا ، والرقيب هو الحافظ والعتيد هو الحاضر وورد في فضل الصمت عدة أحاديث ، منها حديث  
سفيان بن عبد الله الثقفي ، قلت يا رسول الله ما أخوف ما تخاف علي ؟ قال : هذا ، وأخذ بلسانه ، أخرجه الترمذي  
وقال حسن صحيح ، وتقدم في الإيمان حديث المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، ولأحمد وصححه ابن حبان  
من حديث البراء ، وكف لسانك إلا من خير ، وعن عتبة بن عامر ، قلت يا رسول الله ما الجنة ؟ قال : أمك  
عليك لسانك ، الحديث أخرجه الترمذي وحسنه ، وفي حديث معاذ مرفوعا ، ألا أخبرك بملاك الأمر كله ؟ كف  
هذا ، وأشار إلى لسانه . قلت يا رسول الله وإننا لمؤاخذون بما نتكلم به ؟ قال : وهل يكب الناس في النار على  
وجوههم إلا حصائد ألسنتهم ، أخرجه أحمد والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه كلهم من طريق أبي وائل عن  
معاذ مطولا ، وأخرجه أحمد أيضا من وجه آخر عن معاذ ، وزاد الطبراني في رواية مختصرة ، ثم أنك لن تزال  
سالما ما سكنت ، فإذا تكلمت كتب عليك أولك ، وفي حديث أبي ذر مرفوعا ، عليك بطول الصمت فإنه مطردة  
للشيطان ، أخرجه أحمد والطبراني وابن حبان والحاكم وصححاه ، وعن ابن عمر رفعه ، من صمت نجا ، أخرجه  
الترمذي ورواته ثقات ، وعن أبي هريرة رفعه ، من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ، أخرجه الترمذي وحسنه  
وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( حدثني ) كذا لأبي ذر وللباقين ، حدثنا ، وكذا الجميع  
في هذا السند بهينه في المحاربين ، وعمر بن علي المقدسي بفتح القاف وتشديد الدال هو عم محمد بن أبي بكر الرازي  
عنه ، وقد تقدم أن عمر مدلس لكنه صرح هنا بالسمع . **قوله** ( عن سهل بن سعد ) هو الساعدي . **قوله** ( من  
يضمن ) بفتح أوله وسكون الضاد المعجمة والجزم من الضمان بمعنى الوفاء بترك المعصية فأطلق الضمان وأراد لاومه  
وهو أداء الحق الذي عليه ، فالعنى من أدى الحق الذي على لسانه من النطق بما يجب عليه أو الصمت عما لا يعنيه  
وأدى الحق الذي على فوجه من وضعه في الحلال وكفه عن الحرام ، وسيأتي في المحاربين عن خليفة بن خياط عن  
عمر بن علي بلفظ ، من توكل ، وأخرجه الترمذي عن محمد بن عبد الأعلى عن عمر بن علي بلفظ ، من تكفل ،  
وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان قال ، حدثنا محمد بن أبي بكر المقدسي وعمر بن علي هو الفلاس وغيرهما  
قالوا : حدثنا عمر بن علي ، بلفظ ، من حفظ ، ومثله عند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي موسى بسند حسن ،  
وجند الطبراني من حديث أبي رافع بسند جيد لكن قال ، دفعه ، بدل ، لحييه ، وهو بمعناه ، والفقم بفتح الفاء  
موسكون القاف . **قوله** ( لحييه ) بفتح اللام وسكون المهملة والنون هما اللغتان في جانبي الفم والمراد بما بينهما  
اللسان وما يتأني به النطق ، وبما بين الرجلين الفرج . وقال الداردي المراد بما بين اللحيين الفم ، قال : فبينا ناول

الأقوال والأكل والشرب وسائر ما يتأتى بالافهم من الفعل ، قال : ومن تحفظ من ذلك أمن من الشر كله لأنه لم يبق إلا السمع والبصر ، كذا قال ونفى عليه أنه بقي البعش باليدين ، وإنما يحمل الحديث على أن النطق باللسان أصل في حصول كل مطلوب فإذا لم ينطق به إلا في خير سلم . وقال ابن بطال : دل الحديث على أن أعظم البلاء على المرء في الدنيا لسانه ووجهه ، فن وفي شرحهما وفي أعظم الشر : قوله ( أئتمن له ) بالجزم جواب الشرط ، وفي رواية خليفة ، توكلت له بالجزم ، ووقع في رواية الحسن وتسكفت له ، قال الترمذي : حديث سهل بن سعد حسن صحيح ، وأشار إلى أن أبا حازم تفرد به عن سهل فأخرجه من طريق محمد بن مجلان عن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ : من واه الله شر ما بين لحية وشر ما بين رجله دخل الجنة ، وحسنه ، ونبه على أن أبا حازم الراوى عن سهل غير أبي حازم الراوى عن أبي هريرة . قلت : وهما مدينان تابعيان ، لكن الراوى عن أبي هريرة اسمه سليمان وهو أكبر من الراوى عن سهل واسمه سلمة ، ولهذا اللفظ شاهد من مرسل عطاء بن يسار في الموطأ . الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم شرحه في أوائل كتاب الأدب ، وفيه الحديث على إكرام الضيف ومنع أذى الجار ، وفيه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » الحديث الثالث حديث أبي شريح ، وقد تقدم شرحه أيضا هناك ، وفيه « فليقل خيرا أو ليصمت » وفيه إكرام الضيف أيضا ، وتوقفت الضيافة بثلاثة أيام ، وقوله « الضيافة ثلاثة أيام جائزته » قيل وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة ، وقد تقدم في الأدب بلفظ « فليكرم ضيفه جائزته » قال : وما جائزته ؟ قال : يوم وليلة ، وعلى ما هنا قلعتي أعطاه جائزته ، فان الرواية بالنصب ، وإن جاءت بالرفع قلعتي توجه عليه جائزته ، وقد تقدم بيان الاختلاف في توجيهه ، ووقع قوله « يوم وليلة » خبرا عن الجائزة وفيه حذف تقديره زمان جائزته أو تضيف يوم وليلة . الحديث الرابع أورده من طريقين ، قوله ( حدثنا ) كذا لا يذر واخبره « حدثني » بالافراد في الموضعين . قوله ( ابن أبي حازم ) هو عبد العزيز بن دينار ، ووقع عند أبي نعيم في المستخرج « من طريق اسماعيل القاضي عن إبراهيم بن حنيفة شيخ البخاري فيه » وان عبد العزيز بن أبي حازم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي حدثاه عن يزيد « فيحتمل أن يكون إبراهيم لما حدث به البخاري اقتصر على ابن أبي حازم ، ويحتمل أن يكون حدث عنهما حذف البخاري ذكر عبد العزيز الدراوردي ، وعلى الأول لا إشكال ، وعلى الثاني يتوقف الجواز على أن اللفظ للثنين سواء وان المذكور ليس هو لفظ المحذوف ، أو أن المعنى عليهما متحد فصرهما على جواز الرواية بالمعنى ، وبؤيد الاحتمال الأول أن البخاري أخرج بهذا الاسناد بعينه إلى محمد بن إبراهيم حديثا جمع فيه بين ابن أبي حازم والدراوردي وهو في « باب فضل الصلاة » في أوائل كتاب الصلاة . قوله ( عن يزيد ) هو ابن عبد الله المعروف بابن الهاد ، ووقع منسوبا في رواية اسماعيل المذكورة ، ومحمد بن إبراهيم هو النيسبي ، ورجال هذا الاسناد كلهم مديون ، وفيه ثلاثة من التابعين في نسق ، وعيسى بن طلحة هو ابن عبيد الله التيمي ، وثبت كذلك في رواية أبي ذر ، وطاعة هو أحد المشرة . قوله ( ان العبد ليتكلم ) كذا الأكثر ، ولابي ذر « ليتكلم » بحذف اللام . قوله ( بالصكامة ) أى الكلام المشتمل على ما يفهم الخمر أو الشر سواء طال أم قصر ، كما يقال كلمة الشهادة ، وكما يقال للقسيمة كلمة فلان . قوله ( ما يقبض فيها ) أى لا يتطلب منهاها ، أى لا يثبتها بفكره ولا يتأملها حتى يثبت فيها فلا يقولها إلا إن ظهرت المصلحة في القول . وقال بعض الشراح : المعنى أنه لا يثبتها بعبارته واضحة ، وهذا يلزم منه أن يكون بين وبينه معنى واحد ، ووقع في رواية الدراوردي عن يزيد بن

المعاد عند مسلم ما يقين ما فيها ، وهذه أرواح ، و ما ، الأولى نافية و ما ، الثانية موصولة أو موصوفة .  
 ووقع في رواية الكشميني و ما يتقى بها ، ومعناها يؤل لما تقدم . **قوله** ( يزل بها ) بفتح أوله وكسر الزاي بعدها  
 لام أي يسقط . **قوله** ( أبعد ما بين المشرق ) كذا في جميع النسخ التي وقعت لنا في البخاري ، وكذا في رواية اسماعيل  
 القاضي عن إبراهيم بن حمزة شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، وأخرجه مسلم والاسماعيلي من رواية بكر بن مضر  
 عن يزيد بن الهاد بلفظ . و أبعد ما بين المشرق والمغرب ، وكذا وقع عند ابن بطال وشرحه الكرماني على ما وقع  
 عند البخاري فقال : قوله و ما بين المشرق ، سقط عن بعضي دخوله على المزمع : والمشرق متعدد معنى إذ مشرق  
 الصيف غير مشرق الشتاء وبنيهما بعد كبير ، ويحتمل أن يكون اكتفى بأحد المتقابلين عن الآخر مثل ( سراويل  
 تقيمكم الحر ) قال : وقد ثبت في بعضها بلفظ و بين المشرق والمغرب ، قال ابن عبد البر : الكلمة التي يهوى  
 صاحبها بسببها في الفار هي التي يقرؤها عند السلطان الجائر ، وزاد ابن بطال : بالبغي أو بالسعي على المسلم فتكون  
 سببا لولاك وإن لم يرد القائل ذلك لكنها ربما أدت إلى ذلك فيسكتب على القائل أنها ، والكلمة التي ترفع بها  
 الدرجات ويسكتب بها الرضوان هي التي يدفع بها عن المسلم مظلة أو يفرج بها عنه كربة أو ينهر بها مظلوما .  
 وقال غيره في الأولى : هي الكلمة عند ذي السلطان يرضيه بها فيما يسخط الله ، قال ابن التين : هذا هو الغالب ،  
 وربما كانت عند غير ذي السلطان ممن يتأق منه ذلك . ونقل عن ابن وهب أن المراد بها التلطف بالسوء والفحش  
 ما لم يرد بذلك المجدد لأمر الله في الدين . وقال القاضي عياض : يحتمل أن تكون تلك الكلمة من الحنى والرفق ،  
 وأن تكون في التعريض بالمسلم بكبيرة أو مجنون ، أو استخفاف بحق النبوة والشريعة وإن لم يعتقد ذلك . وقال  
 الشيخ عز الدين بن عبد السلام : هي الكلمة التي لا يعرف القائل حسنها من قبحها ، قال : فيحرم على الإنسان أن  
 يتكلم بما لا يعرف حسنه من قبحه . قلت : وهذا الذي يجري على قاعدة مقدمة الواجب . وقال النووي : في هذا  
 الحديث حث على حفظ اللسان ، فينبغي لمن أراد أن ينطق أن يتدبر ما يقول قبل أن ينطق ، فإن ظهرت فيه  
 مصلحة تكلم وإلا أصمك . قلت : وهو صريح الحديث الثاني والثالث . تنبيه : وقع في رواية أبي ذر تأخير طريق  
 عيسى بن طلحة عن الطريق الأخرى ، وتغيره بالعكس ، وسقط طريق عيسى بن طلحة عند النسفي أصلا . والله  
 أعلم . **قوله** في الطريق الثانية ( سمع أبا النضر ) هو هاشم بن القاسم ، والتقدير أنه سمع ، ويحذف لفظ أنه في  
 الكتابة غالبا . **قوله** ( عن أبي صالح ) هو ذكوان ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق . **قوله** ( لا يلقي لها بالا )  
 بانه في جميع الروايات أي لا يتأملها بمخاطره ولا يتفكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئا ، وهو من تحر  
 قوله تعالى ( وتحسبونه هينا وهو عند الله عظيم ) وقد وقع في حديث بلال بن الحارث المزني الذي أخرجه مالك  
 وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم بلفظ و إن أحذكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن  
 أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم القيامة ، وقال في السخط مثل ذلك . **قوله** ( يرفع الله بها درجات )  
 كذا في رواية المستمل والمرخصي ، والنسفي والأكثر يرفع الله له بها درجات ، وفي رواية الكشميني و يرفعه الله  
 بها درجات . **قوله** ( يهوى ) بفتح أوله وسكون الهاء وكسر الواو ، قال عياض : المعنى يزل فيها ساقطا . وقد  
 جاء بلفظ و ينزل بها في البار ، لأن دركات النار إلى أسفل ، فهو نزل سقوط . وقيل أهوى من قريب وهوى

من بعيد . وأخرج الترمذى هذا الحديث من طريق محمد بن إسحق قال « حدثني محمد بن إبراهيم التيمي ، بلفظ « لا يرى بها بأسا يوى بها في النار سبعين خريفا »

## ٢٤ - باب البكاء من خشية الله عز وجل

٦٤٧٩ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ** حَدَّثَنَا **يَحْيَى** عَنْ **عَبِيدِ اللَّهِ** قَالَ حَدَّثَنِي **خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** عَنْ **حُفْصِ بْنِ عَاصِمٍ** عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : **سَبْعَةٌ يَظْلِمُهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ : رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَنَافَسَتْهُ عَيْنَاهُ** « قوله ( باب البكاء من خشية الله عز وجل ) ذكر فيه طرقا من حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله ، ولفظه « رجل ذكر الله فنافست عيناه » كذا اقتصر عليه ، وتقدم بنامه في أبواب المساجد مع شرحه وفيه « ذكر الله خاليا » وورد هنا بدونها ، وثبتت في رواية ابن خزيمة عن محمد بن يشار شيخ البخاري فيه أخرجه الاسماعيل عنه مختصرا كما هنا ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري ، وخبيب بن معجمة وموحدتين مهجر ، ووقع هنا في ظله « ويثبت هناك من رواه بلفظ « في ظل عرشه » وظل كل شيء بحسبه ويطلق أيضا بمعنى النعيم ومنه ( أكلها دائم وظلها ) وبمعنى الجانب ومنه « يسير الراكب في ظلها مائة عام » وبمعنى السر والكف والخاصة ومنه : أنا في ظلك ، وبمعنى العز ومنه : أصبح الله ظلك . وقد ورد في البكاء من خشية الله على وفق لفظ الترجمة حديث أبي رجالة رفعه « حرمت النار على عين بكك من خشية الله » الحديث أخرجه أحمد والاصافي وصححه الحاكم ، وللترمذى نحوه عن ابن عباس ولفظه « لا تمسها النار » وقال حسن غريب ، وعن أنس نحوه عن أبي يعلى ، وعن أبي هريرة بلفظ « لا يبلغ النار رجل بكى من خشية الله » الحديث وصححه الترمذى والحاكم

## ٢٥ - باب الخوف من الله

٦٤٨٠ - **حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ** حَدَّثَنَا **جَرِيرٌ** عَنْ **مَنْصُورٍ** عَنْ **رَبِيعٍ** « مَنْ حَدَّثَنِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَسُئُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَخُذُونِي فَذَرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ . فَفَعَلُوا بِهِ ، فَجَمَعَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ : مَا حَقَّكَ عَلَى الْقَدَى صَمَتٌ ؟ قَالَ : مَا حَمَلَنِي عَلَيْهِ إِلَّا خَافَتُكَ . فَفَرَّ لَهُ »

٦٤٨١ - **حَدَّثَنَا مُوسَى** حَدَّثَنَا **مُعْتَمِرٌ** سَمِعْتُ **أَبِي حَدَّثَنَا قَدَادَةَ** عَنْ **عُقَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْقَافِرِ** « عَنْ **أَبِي سَمُودٍ** **الْخُدْرِيِّ** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ذَكَرَ رَجُلَانِ فَمِنْ كَانَ سَلَفٌ - أَوْ قَبْلَكُمْ - آتَاهُ اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا ، يَمْنِي أَعْطَاهُ . قَالَ فَلَمَّا حُضِرَ قَالَ لِإِثْنَيْهِ : أَيُّ أَبِ كُنْتُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرَ أَبٍ . قَالَ فَانْهَ عَنْهُ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرًا . فَتَرَاهُ قَادَةً : لَمْ يَدْخَرْ . وَإِنْ يَتَقَدَّمْ عَلَى اللَّهِ بِمَذْبُهِ . فَانْظُرُوا ، فَإِذَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ، حَتَّى إِذَا صُرْتُ خَمًا فَاسْحَقُونِي - أَوْ قَالَ : فَاسْهَكُونِي ، ثُمَّ إِذَا كَانَ رِيحٌ حَاصِفٌ فَادْفُونِي فِيهَا . فَأَخَذَ مَوَاهِجَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبَّى .



قوله (باب الخوف من الله عز وجل) هو من المقامات العلية ، وعمر من لوازم الإيمان ، قال الله تعالى (وعافون ان كنتم مؤمنين) وقال تعالى (فلا تخضعوا للبأس والاضحون) وقال تعالى (انما يخشى الله من عباده العلماء) وتقدم حديث (انا أعلمكم بالله وأشدكم له خشية ، وكلما كان العبد أقرب إلى ربه كان أشد له خشية عن دونه ، وقد وصف الله تعالى الملائكة بقوله (يحافظون ربهم من فوقهم) والأنبياء بقوله (الذين يملكون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحدا الا الله) : وانما كان خوف المقرين أشد لأنهم يطالبون بما لا يطالب به غيرهم فيدعون تلك المنزلة ، ولان الواجب لله منه الشكر على المنزلة فيضاعف بالنسبة لعلو تلك المنزلة ، فالعبد ان كان مستقيما غوفه من سوء العاقبة لقوله تعالى (يحول بين المرء وقلبه) أو نقصان الدرجة بالذنبة ، وان كان مائلا غوفه من سوء فعله . وينفعه ذلك مع الندم والافلاج ، فان الخوف ينشأ من معرفة قبح الجناية والتصديق بالوهد عليها ، وان يحرم التوبة ، أو لا يكون ، ان شاء الله أن يغفر له ، فهو مشفق من ذنبه طالب من ربه أن يدخله فيمن يغفر له . ويدخل في هذا الباب الحديث الذي قبله ، وفيه أيضا «ورجل دعه امرأة ذاهبة جمال وقال فقال انى أعاف الله» ، وحديث الثلاثة أصحاب الغار فان أحدهم الذي عاف عن المرأة خوفا من الله وترك لها المال الذي أعطاهما ، وقد تقدم بيانه في ذكر بنى اسرائيل من أحاديث الانبياء . وأخرج الترمذى وغيره من حديث أبى هريرة قصة السكفل وكان من بنى اسرائيل ، وفيه أيضا أنه عاف عن المرأة وترك المال الذي أعطاهما خوفا من الله ثم ذكر قصة الذي أوصى بأن يحرق بعد موته من حديث حذيفة وأبى سعيد ، وقد تقدم شرحه في ذكر بنى اسرائيل أيضا . قوله (حجبر) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز . وربى هو ابن حراش بالحاء المهملة وآخره شين معجمة ، والسند كله كوفون . قوله (عن حذيفة عن النبى صلى الله عليه وسلم) تقدم في ذكر بنى اسرائيل تصريح حذيفة بسماحه له من النبى صلى الله عليه وسلم ، ووقع في صحيح أبى عوانة من طريق والآن العبدى عن حذيفة عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه ذكر هذه النصبة بعد ذكر حديث الشفاعة بطوله ، وذكر فيه أن الرجل المذكور آخر أهل النار خروجا منها ، وسيأتى التنبيه عليه في الشفاعة ان شاء الله تعالى ، ويتبين شدوذ هذه الرواية من حيث المتن كما ظهر شدوذها من حيث السند . قوله (كان رجل ممن كان قبلكم) تقدم أنه من بنى اسرائيل ، ومن ثم أورده المصنف هناك . قوله (يسى الظن بعمله) تقدم هناك أنه كان نباشا . قوله (فقدرونى) قدمت هناك فيه ثلاث روايات بالتخفيف بمعنى الترك والتشديد بمعنى التفريق ، وهو ثلاثى مضاعف نقول ذررت الملح أذره وضنه الذريرة نوع من الطيب . قال ابن التين : ويحتمل أن يكون بفتح أوله ، وكذا قرأناه ورويناه بضمها وعلى الأول هو من الذر وعلى الثانى من التذرية وبهمزة قطع وسكون المدهمة من أذرت العين دعهما وأذرت الرجل من الفرس وبالوصل من ذرورت الشيء ومنه تذروه الرياح . قوله (فى البحر) سيأتى نظيره في حديث سلمان وفى حديث أبى سعيد وفى الرياح ، ووقع فى حديث أبى هريرة الآتى فى التوحيد ، وأذروا نصفه فى البر ونصفه فى البحر .

**قوله** (في يوم صائف) تقدم في رواية عبد الملك بن عمير عن وبيى بلفظ « فذروني في اليم في يوم حار ، بجاء مهمة وزاي نفيلة كذا للروزي والاصلي ، ولاي ذر عن المستمل والسرخسي وكريمة عن الكشميني بالراء المهمة وهو المناسب لرواية الباب ، ووجهت الاولى بأن المعنى أنه يحل البدن لشدة حره ، ووقع في حديث أبي سعيد الذي بعده وحتى إذا كان ريح عاصف ، وذكر بعضهم رواية المروزي بنون بدل الزاي أي حار ريحه ، قال ابن فارس : الحرن ريح تحن كعنين الابل . **قوله** في الحديث (عن أبي سعيد) تقدم القول في تابعيه ، وموسى هو ابن اسماعيل التبوذكي ، ومعتز هو ابن سليمان التيمي ، والسندكاه بصريون . **قوله** (فيمن سلف أو فيمن كان قبلكم) شك من الراوي عن قتادة ، وتقدم في رواية أبي هوانة عن قتادة بلفظ « ان رجلا كان قبلكم » . **قوله** (آناه الله مالا وولدا) يعني أعطاه كذا للاكثر وهو تفسير للفظ آناه ، وهي بالمدة بمعنى العطاء وبالقصص بمعنى الجيء ، ووقع في رواية الكشميني هنا « مالا » ولا معنى لأعادت بها مفردا . **قوله** (فإنه لم يبتثر عند الله خيرا فسرهما قتادة لم يبتثر) كذا وقع هنا يبتثر بفتح أوله وسكون الموحدة وفتح المثناة بعدها تحتانية مهموزة ثم راء مهمة ، وتفسير قتادة صحيح وأصله من البثرة بمعنى الذخيرة والخبيثة ، قال أهل اللغة : بأرت الشيء وابثارته أبأره وأبتثره إذا خبأته ، ووقع في رواية ابن السكن « لم يابتثر » بتقديم المهملة على الموحدة حكاية عياض ، وهما صحيحان بمعنى الاول أشهر ، ومعناه لم يقدم خيرا كما جاء مفسرا في الحديث ، يقال بأرت الشيء وابثارته وابثثرته إذا ادخرته ، ومنه قيل للحفرة البثر ووقع في التوحيد وفي رواية أبي زيد المروزي فيما اقتصر عليه عياض وقد ثبت عندنا كذلك في رواية أبي ذر « لم يبتثر أو لم يبتثر » بالشك في الزاي أو الراء ، وفي رواية الجرجاني بنون بدل الموحدة والزاي قال : وكلامنا غير صحيح وفي بعض الروايات في غير البخاري يذهب بالهاء بدل المهمزة وبالزاي ، ويمتثر بالميم بدل الموحدة وبالراء أيضا قال وكلامها صحيح أيضا كالاولين . **قوله** (وان يقدم هل الله يعذبه) كذا هنا بفتح الدال وسكون القاف من القدوم وهو بالجزم على الشرطية ، وكذا يعذبه بالجزم على الجزاء ، والمان أن يموت يوم القيامة على هيئته يعرفه كل أحد فإذا صار رمادا مبيوثا في الماء والريح لعله يخفى ، ووقع في حديث حذيفة عند الاسماعيلي من رواية أبي خيثمة عن جرير بسند حديث الباب « فإنه ان يقدري على ربي لا يغفر لي » ، وكذا في حديث أبي هريرة « ان قدر الله علي » ، وتقدم توجيه مستوفي في ذكر بني اسرائيل . ومن القاطن أن من جملة الاجوبة عن ذلك ما ذكره شيخنا ابن المائتين في شرحه أن الرجل قال ذلك لما غلبه من الخوف وغلب على فهمه من الجزع فيعسر في ذلك ، وهو نظير الخبر المروي في قصة الذي يدخل الجنة آخر من يدخلها فيقال : ان لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها فية قول للفرح الذي دخله : أنت عبدي وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح . قلت : وتما هذا أن أبا هوانة أخرج في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق أن الرجل المذكور في حديث الباب هو آخر أهل الجنة دخولا الجنة ، فعلى هذا يكون وقع له من الخطأ بعد دخول الجنة نظير ما وقع له من الخطأ عند حضور الموت ، لكن أحدهما من غلبة الخوف والآخر من غلبة الفرح . قلت : والمحموظ أن الذي قال أنت عبدي هو الذي وجد راحلته بعد أن ضلكت ، وقد نهت عليه فيما مضى . **قوله** (فأحرقوني) في حديث حذيفة هناك « فاجموا لي حطباً كثيراً ثم أوروها نارا حتى إذا أكلت لحمي وخلصت إلى عظمي » . **قوله** (فاسحقوني) أو قال فاسمكوني) هو شك من الراوي ووقع في رواية أبي هوانة « اسحقوني » بغير شك ، والسمك بمعنى السحق ويقال هو دونه ، ووقع في حديث حذيفة عند

الاسماعيل « احرقوني ثم اطعنوني ثم ذروني » . قوله ( ثم اذا كان ) في رواية الكشميني « حتى اذا كان » . قوله ( فاخذ مواثيقهم على ذلك ورثي ) هو من القسم المحذوف جارية ، ويحتمل أن يكون حكاية الميثاق الذي اخذته ، أى قال لمن اوصاه قن ورثي لأفعلن ذلك ، ويؤيده أن عند مسلم واخذ منهم بميثاقه يمكن يؤيد الاول أنه وقع في رواية مسلم أيضا « ففعلوا به ذلك ورثي » فتعين أنه قسم من الخبر ، وزعم بعضهم أن الذي في البخاري هو الصواب ، ولا يخفى أن الذي عند مسلم لهله أصوب ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « وذرتي » بضم المعجمة وتشديد الزاء المكسورة بدل « ورثي » أى فعلوا ما أمرهم به من التذرية ، قال عياض : إن كانت عنوناً فهي الوجه ، ولعل النذال سقطت لبعض النساخ ثم صحفت اللفظة ، كذا قال . ولا يخفى أن الاول أرجح لأنه يلزم من تصريب هذه الرواية تخطئة الحفاظ بغير دليل ، ولأن غايتها أن تكون تعصيراً أو تأكيداً لقوله « ففعلوا به ذلك » بخلاف قوله « ورثي » فانها تزيد معنى آخر غير قوله « وذرتي » وأبعد الكرمانى لجواز أن يكون قوله في رواية البخاري « ورثي » بصيغة الماضي من التربة أى رثي أخذ المواثيق بالتأكيد والمبالغات ، قال لكتنه موقوف على الرواية . قوله ( فقال الله كن ) في رواية ابن عروانة وكذا في حديث حذيفة الذي قبله « لجمعه الله » وفي حديث أبي هريرة « فأمر الله الأرض فقال اجسعي ما فيك منه ففعلت » . قوله ( فاذا رجل قائم ) قال ابن مالك جاز وقوع المبتدأ منكرة محضة بعد إذا المفاجأة لأنها من القرائن التي تحصل بها الفائدة كقولك : خرجت فاذا سبيع . قوله ( عفاقتك ) ، أو فرق منك ) بفتح الفاء والراء وهو شك من الراوى . وفي رواية أبي عروانة « عفاقتك » بضمير شك ، وتقدم بلفظ « خشيتك » في حديث حذيفة . وبيان الاختلاف فيه فيما مضى وهو بالرفع ، ووقع في حديث حذيفة « من خشيتك » وابعضهم « خشيتك » بغير من وهو بفتح التاء ، وجوزوا الكسر على تقدير حذفها وإبقاء عملها . قوله ( فما تلافاه أن رحمه ) أى تداركه و « ما » موصولة أى الذى تلافاه هو الرحمة ، أو نافية وصيغة الاستثناء محذوفة ، أو الضمير في تلافاه لعمل الرجل ، وقد تقدم بيان الاختلاف في هذه اللفظة هناك ، وفي حديث حذيفة « فغفر له » وكذا في حديث أبي هريرة ، قالت المعتزلة : غفر له لأنه تاب عند موته وندم على فعله ، وقالت المرجئة : غفر له بأصل توحيده الذى لا تضره موه معصية ، وتعقب الاول بأنه لم يرد أنه رد المظلة فالمغفرة حينئذ بفضل الله لا بالتوبة لأنها لا تتم إلا بأخذ المظلوم حقه من الظالم ، وقد ثبت أنه كان نباشا . وتعقب الثانى بأنه وقع في حديث أبي بكر الصديق المشار إليه أولاً أنه عذب ، فعلى هذا فتحمل الرحمة والمغفرة على إرادة ترك الخلود في النار ، وهذا يرد على الطائفتين معا : على المرجئة في أصل دخول النار وعلى المعتزلة في دعوى الخلود فيها . وفيه أيضا رد على من زعم من المعتزلة أنه بذلك الكلام تاب فوجب على الله قبول توبته ، قال ابن أبي جرة : كان الرجل مؤمناً لأنه قد أبقر بالحساب وأن السيئات يعاقب عليها . وأما ما أوصى به فلعله كان جائزاً في شرعهم ذلك لتصحيح التوبة ، فقد ثبت في شرع بنى اسرائيل قتلهم أنفسهم لصحة التوبة . قال : وفي الحديث جواز تسمية الشيء بما قرب منه ، لأنه قال حضره الميرت وإنما الذى حضره في تلك الحالة علاماته ، وفيه فضل الأمة المحمدية لما خفف عنهم من وضع مثل هذه الآصار ، ومن عليهم بالحنيفية السمحة ، وفيه عظم قدرة الله تعالى أن جمع جسد المذكور بعد أن نشرق ذلك التفريق الشديد . قلت : وقد تقدم أن ذلك إخبار عما يكون يوم القيامة ، وتقدير ذلك مستوفى . قوله ( قال لحدث أبا عثمان ) القائل هو سليمان التيمي والد معمر وأبو عثمان هو النهدي عبد الرحمن بن

مل ، وقوله سمعت سلمان غير أنه زاد ، حذف المسموع الذي ارتضى منه ما ذكر ، والتقدير سمعت سلمان يحدث عن النبي ﷺ بمثل هذا الحديث غير أنه زاد . **قوله** ( أو كما حدث ) شك من الراوى يشير إلى أنه بمعنى حديث أبى سعيد لا بإفظه كاه ، وقد أخرج الاسماعيلى حديث سلمان من طريق صالح بن حاتم بن وردان وحيد بن مسعدة قالا وحدثنا معتمر سمعت أبى سمعت أبا عثمان سمعت هذا من سلمان ، فذكره . **قوله** ( وقال معاذ الخ ) وصله مسلم ، وقد مضى التنبيه عليه أيضا هناك

### ٢٦ - باب الانتهاء من المعامى

٦٤٨٢ - **حدثنا** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن برید بن عبد الله بن أبى بردة عن أبى بردة عن أبى موسى قال : قال رسول الله ﷺ : مثلى ومثلى ما بعثنى الله كمثل رجل أنى قوما فقال : رأيت الجيش بعثنى ، وإنى أنا النذير العريان ، فالنجاء النجاء ، فطاعته طائفة فأدبوا على منهلهم فنجوا ، وكذبه طائفة فصحبهم للجيش فاجتاحهم .

[ الحديث ٦٤٨٢ - طريقه ق : ٧٢٨٣ ]

٦٤٨٣ - **حدثنا** أبو الیمان أخبرنا شعبة حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن أنه حدثه أنه « سمع أبا هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إنما مثلى ومثلى لقناس كمثل رجل استوقد نارا ، فلما أضاءت ما حوله جل لقرائش وهذه القواب التى تقع فى النار بقن فيها ، فجعل الرجل يزعم ويظننه فيقتحم فيها فأنما أخذ مجزك من النار وأنتم تقتحمون فيها »

٦٤٨٤ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا زكرياء عن عاصم قال « سمعت عبد الله بن عمرو يقول قال النبي ﷺ :

المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما بهى الله عنه ،

**قوله** ( باب الانتهاء من المعامى ) أى تركها أصلا ورأسا والاعراض عنها بعد الوقوع فيها . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، **قوله** ( برید ) بموحدة وراء مهملة مصغر . **قوله** ( مثلى ) بفتح الميم والمثلثة ، والمثل الصفة المعجبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التشبيه لإرادة التقريب والتفهيم . **قوله** ( ما بعثنى الله ) العائد محذوف والتقدير بعثنى الله به اليكم . **قوله** ( أنى قوما ) التنكير فيه لاشيوع . **قوله** ( رأيت الجيش ) بالجيم والشين المعجمة واللام فيه للمدح . **قوله** ( بعثنى ) بالافراد ، ولا كشمعنى بالثنية بفتح النون والتشديد ، قيل ذكر العينين إرشادا إلى أنه تحقق عنده جميع ما أخبر عنه تحقق من رأى شيئا بعينه لا بعتره وهم ولا يخاطبه شك . **قوله** ( وإنى أنا النذير العريان ) قال ابن بهمال النذير العريان رجل من خشم حمل عليه رجل يوم ذى الخلصة فقطع يده ويد أسرانه فانصرف إلى قومه فحذروهم فضرب به المثل فى تحقيق الخبر . قلت : وسبق إلى ذلك يعقوب بن الحسكيت وغيره ، وسبى الذى حمل عليه عوف بن حاصر الإشكري ، وأن المرأة كانت من بنى كنانة . وتعقب باستبعاد نزول هذه القصة على لفظ الحديث ، لأنه ليس فيها أنه كان عربا . ودعم ابن الكلبي أن النذير العريان امرأة من بنى عاصم بن

كعب لما قتل المنذر بن ماء السماء أولاد أبي داود وكان جار المنذر خشيت على قومه - فركبت جملا ولحقته بهم وقالت : أنا النذير العريان . ويقال أول من قاله أبرهة الحبشي لما أصابته الرمية بهامة ورجع الى اليمن ، وقد سقط لحمه . وذكر أبو بشر الأمدى أن زبيرا بن أبي ونون سأ كنة ثم موعدة ابن عمرو القنصمي كان ناكحا في آل زبيد ، فأرادوا أن يفتروا قومه وخشوا أن يندبر بهم لحرسه أربعة نفر ، فصادف منهم مرة فقتل ثيابه وهذا وكان من أشد الناس عدوا فأندبر قومه . وقال غيره : الأصل فيه أن رجلا لقي جيشا فسلموه وأسروه فانقلت الى قومه فقال : اني رأيت الجيش فسلموني ، فأروه عربا نا فتعقدوا صدقه ، لأنهم كانوا يعرفونه ولا يتهمونه في النصيحة ولا جرت عادته بالتعري ، فقطعوا بصدقه هذه القرائن ، فضرب النبي ﷺ لنفسه ولما جاء به مثلا بذلك لما أبداه من الحراق والمهجرات الدالة على القطع بصدقه تقريبا لفهام الخطاطين بما يالفونه ويعرفونه . قلت : ويؤيده ما أخرجه الرازمي في الأمثال ، وهو عند أحد أيضا بسند جيد من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : خرج النبي ﷺ ذات يوم فنأى ثلاث مرات : أيها الناس مثلي ومثلكم مثل قوم خافوا هدوا أن يأتيهم فبعثوا رجلا يترايا لهم ، فبيناهم كذلك إذ أبصر العدو فأقبل لينذر قومه فغشى أن يدرك العدو قبل أن ينذر قومه فأهوى بشوبه أيها الناس أتيتكم ثلاث مرات . وأحسن ما نشر به الحديث من الحديث ، وهذا كله يدل على أن العريان من التعري وهو المعروف في الرواية ، وحكى الخطابي أن محمد بن خالد رواه بالمرحمة قال : فإن كان محفوظا فعناء النصيح بالانذار لا يكفي ولا يورى ، يقال رجل عريان أي فصيح اللسان . قوله ( فالتجاء فالتجاء ) بالماء فيهما ويعد الأولى وقصر الثانية وبالقصر فيهما تخفيفا . وهو منصوب على الافراء ، أي اطلبوا النجاء بأن تعبروا الحرب ، إشارة إلى أنهم لا يطيقون متارمة ذلك الجيش . قال الطيبي : في كلامه أنواع من التأكيدات أحدها : بعين ، ثانيها قوله : وإني أنا ، ثالثا قوله : العريان ، لانه الخاية في قرب العدو ، ولانه الذي يختص في انذاره بالصدق . قوله ( فأطاعه طائفة ) كذا فيه بالتذكير لان المراد بعض القوم . قوله ( فأدلجوا ) بهمة قطع ثم سكن أي ساروا أول الليل أو ساروا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة ، وإما بالوصل والتعديد على أن المراد به سر آخر الليل فلا يناسب هذا المقام . قوله ( على مهلم ) بفتح الميم والمراد به الهيئة والسكون ، وبفتح أوله وسكون ثانية الإمهال وليس مرادا هنا ، وفي رواية مسلم : على مهلم ، بزيادة تاء تأنيث ، وضبطه النورى بضم الميم وسكون الهاء وفتح اللام . قوله ( وكذبته طائفة ) قال الطيبي : عبر في الفرقة الأولى بالطاعة وفي الثانية بالتكذيب أيؤذن بأن الطاعة مسبوقة بالتصديق ويشمر بأن التكذيب مستتبع للعصيان . قوله ( فاصبحهم الجيش ) أي اتاهم صباحا ، هذا أصله ثم كثر استعماله حتى استعمل فيمن طرق بغتة في أي وقت كان ، قوله ( فاجتاحهم ) بجمع ثم جاء مهمة أي استأصلهم من جحش الشيء أجوحه إذا استأصلته ، والاسم الجائحة وهي الهلاك ، وأطلقت على الآفة لأنها مهلكة ، قال الطيبي : شبه نفسه بالرجل وانذاره بالعذاب القريب بالانذار الرجل قومه بالجيش المصيح وشبهه من اطاعه من أمته ومن عصاه بمن كذب الرجل في انذاره ومن صدقه . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ، جزم المزي في الاطراف ، بأن البخاري ذكره في أحاديث الانبياء ولم يذكر أنه أورده في الرقاق ، فوجدته في أحاديث الانبياء في ترجمة ساجان عليه السلام لكنه لم يذكر الاطراف منه ولم استحضره اذ ذاك في الرقاق فشرحته هناك ، ثم ظفرت به هنا فأذكر الآن من شرحه ما لم يتقدم . قوله ( استوقد ) بمعنى أوقد وهو أبلغ ، والاضادة

فرط الانارة . قوله ( فلما اضاءت ماحوله ) اختصرها المؤلف هناك ونسبها أنا لتخريج أحمد ومسلم من طريق مام  
وهي في رواية شعيب كما ترى ، وكأنه تبرك بلفظ الآية . ووقع في رواية مسلم « ماحولها » والضمير النار : والاول  
الذي اوقد النار ، وحول الشيء جانبه الذي يمكن أن ينتقل اليه ، وسمى بذلك اشارة الى الدوران ، ومنه قيل  
للعام حول . قوله ( الفرائش ) جزم المازري بأنها الجنادب « وتعقبه عياض فقال الجنذب هو الهرار ، قلت والحق  
ان الفرائش اسم لفرع من الطير مستقل له أجنحة أكبر من بجته ، وأنواعه مختلفة في السكبر واصغر وكذا أجنحته  
وعطف الدواب على الفرائش يشعر بأنها غير الجنادب والجراد ، وأغرب ابن قتيبة فقال : الفرائش ما نهافت في  
النار من البعوض ، ومقتضاه أن بعض البعوض هو الذي يقع في النار ويسمى حينئذ الفرائش . وقال الخليل للفرائش  
كالبعوض وإنما شبه به لسكونه يلقى نفسه في النار لا أنه يشارك البعوض في اقراص . قوله ( وهذه الدواب التي تقع  
في النار بمن فيها ) القول فيه كالقول في الذي قبله ، اختصره هناك فنسبته لتخريج أبي نعم وهو في رواية شعيب  
كما ترى ، ويدخل فيما يقع في النار البعوض والبرغش ، ووقع في كلام بعض الشراح البق والمراد به البعوض . قوله  
( فجعل ) في رواية الكشميين « وجعل » ، ومن هذه الكلمة الى آخر الحديث لم يذكره المصنف هناك . قوله ( فجعل  
الرجل يزعم ) بفتح التثنية والواو وضم العين المهملة أي يدفعه ، وفي رواية يزعمون بزيادة نون ، وعنده مسلم  
من طريق مام عن أبي هريرة « وجعل يحجرون ويخلبونه فيقتحمون فيها » . قوله ( فيقتحمون فيها ) أي يدخلون ، وأصله  
القحم وهو الاقدام والوقوف في الأمور الشاقة من غير ثبوت ، وبطابق على روى الشيء بغتة ، واقتحم الدار هجم  
عليها . قوله ( فانا آخذ ) قال النووي : روى باسم الفاعل ، ويروى بصيغة المضارعة من المتكلم . قالت : هذا في  
رواية مسلم ، والاول هو الذي وقع في البخاري « وقال الطبري : الفاء فيه فصيحة ، كأنه لما قال « مثل ومثل الناس »  
أخ أتى بما هو أم وهو قوله « فانا آخذ بحجزكم » ، ومن هذه الدقيقة كثرت من الغيبة في قوله « مثل الناس » الى  
الخطاب في قوله « بحجزكم » ، كما أن من أخذ في حديث من له بشأنه عناية وهو مهتم في شيء يورطه في الهلاك  
يحذر لشدة حرصه على نجاته أنه حاضر عنده ، وفيه إشارة الى ان الانسان الى النذير أحوج منه الى البشر ، لأن  
جبلته مائلة الى الحظ العاجل دون الحظ الآجل . وفي الحديث ما كان فيه <sup>بإلحاح</sup> من الرأفة والرحمة والحرص على نجاته  
الامة ، كما قال تعالى ( حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ) . قوله ( بحجزكم ) بضم المهملة وفتح الجيم بعدها  
زاي جمع حجرة وهي مقعد الازار ، ومن السراويل موضع الزكّة ، ويجوز ضم الجيم في الجمع . قوله ( هن النار )  
وضع المسبب موضع السبب لأن المراد أنه يمنعهم من الوقوع في المعاصي التي تكون سببا لولوج النار . قوله ( وأنتم )  
في رواية الكشميين « وهم » وعليها شرح الكرماني فقال : كان القياس أن يقول وأنتم ، واسكنه قال وهم وفيه التفات ،  
وفيه إشارة الى أن من أخذ رسول الله ﷺ بحجزته لا اقتحام له فيها ، قال : وفيه أيضا احتراز عن مواجهتهم  
بذلك . قلت والرواية بلفظ « وأنتم » ثابتة تدفع هذا . ووقع في رواية مسلم « وأنتم تغفلون » ، بفتح أوله والفاء  
واللام الثقيلة وأصله تغفلتون ، وبضم أوله وسكون الفاء وفتح اللام ضبطه بالوجهين وكلاهما صحيح ، تقول  
تغفلت مني وأفلت مني إن كل بيدك فعالج الحرب منك حتى هرب ، وقد تقدم بيان هذا التمثيل ، وحاصله أنه شبه  
تغافت أصحاب الشبهات في المعاصي التي تكون سببا في الوقوع في النار بتغافت الفرائش بالوقوف في النار ابتغاءا  
لشبهاتها ، وشبه ذبه المصاة عن المعاصي بما حذرهم به ، وأنذرهم بذب صاحب النار الفرائش عنها . وقيل عياض : شبه

تساقط أهل المعاصي في نار الآخرة بقسا فط الفرائض في نار الدنيا . قوله ( تقحمون فيها ) في رواية همام عند مسلم ، فيقلبوني ، النون مثقلة لأن أصله فيقلبوني ، والفاء سببية ، والتقدير أنا آخذ بجهلكم لأخلصكم من النار لجماعتهم الغلبة مسببة عن الأخذ . قوله ( تقحمون ) بفتح المشاء والقاف والمهمة المشددة والأصل تقحمون تخذلت إحدى التامين ، قال الطبري : تخبرني النشبية الواقع في هذا الحديث يتوقف على معرفة معنى قوله ( ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون ) وذلك أن حدود الله محارمه ونواهيه كما في الحديث الصحيح « ألا إن حتى الله محارمه ، ورأس المحارم حب الدنيا ودينها واستيفاء لذتها وشهواتها ، نشبة عليه السلام إظهار تلك الحدود بديانته الشافية الكافية من الكتاب والسنة باستنقاذ الرجال من النار ، وشبه فشو ذلك في مشارق الأرض ومفارجه باضاعة تلك النار ما حول المستوقد . وشبه الناس وعدم مبالاةهم بذلك البيان والكشف ، وتعليمهم حدود الله وحرصهم على استيفاء تلك اللذات والشهوات ومنعه إياهم عن ذلك بأخذ حزمهم بالفرائض التي تقحمون في النار وتغلبن المستوقد على دفعهن عن الاقتحام ، كما أن المستوقد كان غرضه من فعله انتفاع الخاق به من الاستضاءة والاستدفاء وغير ذلك ، والفرائض لجهلهم جعلت سببا لهلاكها ، فكذلك كان القصد بتلك البيانات اهتداء الأمة واجتنابها ما هو سبب هلاكهم وم مع ذلك لجهلهم جعلوها مقتضية ترددهم . وفي قوله « آخذ بجهلكم » استعارة مثل حالة منعه الأمة عن الهلاك بحالة رجل آخذ بمحجرة صاحبه الذي يكاد يهوى في مهواة مهلكة . الحديث الثالث ، عليه السلام ( ذكر يا ) هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشعبي . قوله ( المسلم ) تقدم شرحه في أوائل كتاب الإيمان . قوله ( والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه ) قيل خص المهاجر بالذكر تطييبا لقاب من لم يهاجر من المسلمين لفوات ذلك بفتح مكه ، فأعلمهم أن من هجر ما نهى الله عنه كان هو المهاجر الكامل ، ويحتمل أن يكون ذلك تنذيرا للمهاجرين أن لا يتكلموا على الهجرة فيقصروا في العمل . وهذا الحديث من جوامع الكلم التي أوتيناها عليه السلام . والله أعلم

### ٣٧ - باب قول النبي ﷺ « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا »

٦٤٨٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن أبا

هريرة رضى الله عنه كان يقول « قال رسول الله ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » [ الحديث ٦٤٨٥ - طرفه في : ٦٦٣٧ ]

٦٤٨٦ - **حدثنا سليمان بن حرب** حدثنا شعبة عن موسى بن أنس « عن أنس رضى الله عنه قال : قال

النبي ﷺ : لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : لو تعلمون ما أعلم الخ ) ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ الترجمة ، وقوله ( عن سعيد بن المسيب ) في رواية حجاج بن محمد عن الليث بسنده « أخبرني سعيد ، وحديث أنس كذلك ، وهو طرف من حديث تقدم في تفسير المائدة ويأتي شرحه في كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى ، والمراد بالعلم هنا ما يتعلق بعمارة الله وانتقامه عن عباده والأحوال التي تقع عند النزع والموت وفي القبر ويوم القيامة ، ومناجاة كثرة البكاء وقلة الضحك في هذا المقام واضحة ، والمراد به التخويف . وقد جاء لهذا الحديث سبب أخرجه سنن في تفسيره

بسمه واه والطبراني عن ابن عمر « خرج رسول الله ﷺ الى المسجد فاذا يقوم يتحدثون ويضحكون ، فقال : والذي نفسي بيده ، فذكر هذا الحديث . وعن الحسن البصري « من علم أن الموت مورد ، والقيامة موعده ، والوقوف بين يدي الله تعالى مشهده ، لحقه أن يطول في الدنيا حزنه ، قال السكراني : في هذا الحديث من صناعة البديع مقابلة الضحك بالبكاء ، والقلة بالكثرة ومطابقة كل منهما

## ٢٨ - باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ

٦٤٨٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ قَالَ : حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ، وَحُجِبَتِ الْجَنَّةُ بِالْمَسْكَاةِ ،

قوله ( باب حُجِبَتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ ) كذا للجميع ، ووقع عند أبي نعيم « حُفَّت » بدل « حُجِبَت » أي غُطِيَتْ بها فكانت الشهوات سببا لوقوع في النار . قوله ( حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ) هو ابن أبي أويس . قوله ( حَدَّثَنِي مَالِكٌ ) هذا الحديث ليس في الموطأ . وقد ضاق على إسماعيل أخرجه فأخرجه عن الهيثم بن خلف عن البخاري ، وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن إسماعيل ، وأخرجه الدارقطني في « القرائب » من رواية إسماعيل ، ومن طريق سعيد بن داود وإسحق بن محمد الفروي أيضا عن مالك ، وأخرجه أيضا من رواية عبد الله بن وهب عن مالك به لكن وقفه . قوله ( عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ) في رواية سعيد بن داود وأخبرنا أبو الزناد . قوله ( عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ) في رواية سعيد بن داود . ان عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول « . قوله ( حُجِبَتِ ) كذا للجميع في الموضعين إلا الفروي فقال « حُفَّت » في الموضعين « وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء بن عمر عن أبي الزناد ، وكذا أخرجه مسلم والترمذي من حديث أنس . وهو من جوامع كلمه ﷺ . وبديع بلاغته في ذم الشهوات وإن مالت إليها النفوس ، والحض على الطاعات وإن كرهتها النفوس وشق عليها . وقد ورد إيضاح ذلك من وجه آخر عن أبي هريرة ، فأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « لما خلق الله الجنة والنار أرسل جبريل إلى الجنة فقال : انظر إليها ، قال فرجع إليه فقال وعزتك لا يسمع بها أحد إلا دخلها ، فأمر بها لحفت بالمسكار . فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خفت أن لا يدخلها أحد . قال : اذهب إلى النار فانظر إليها ، فرجع فقال : وعزتك لا يسمع بها أحد فيدخلها ، فأمر بها لحفت بالشهوات فقال : ارجع إليها ، فرجع فقال : وعزتك لقد خشيت أن لا ينجو منها أحد . فهذا يفسر رواية الأعرج ، فإن المراد بالمسكار هنا ما أمر المكلف بمجاهدة نفسه فيه فعلا وترك كالآنيان بالعبادات على وجهها والمحافظة عليها واجتناب المنهيات قولا وفعل ، وأطلق عليها المسكار لمشقتها على العامل وصعوبتها عليه ومن جعلها الصبر على المصيبة والتسليم لأمر الله فيها ؛ والمراد بالشهوات ما يستلذ من أمور الدنيا مما منع الشرع من تعاطيه إما بالاصالة وإما لكون فعله يستلزم ترك شيء من المأمورات ، ويلتحق بذلك الشهوات والاكتثار مما أبيح غشية أن يوقع في الحرم ، فكأنه قال : لا يوصل إلى الجنة إلا بارتكاب المشقات المعبر عنها بالمسكروها ، ولا إلى النار إلا بتعاطي الشهوات ، وهما محجوبتان فن حلتك الحجاب اقتبحم . ويحتمل أن يكون هذا الخبر وإن كان يلفظ الخبر فالمراد به التهيؤ . وقوله « حُفَّت » بالمهولة والفاء من الحفاف وهو ما يحيط بالشيء حتى لا يتوصل إليه إلا



بتخطيه فالجنة لا يتوصل اليها إلا بقطع مدارج المكاره ، والنار لا ينجي منها الا بترك الشهوات . وقال ابن العربي : معنى الحديث أن الشهوات جعلت على حفا في النار وهي جوانبها ، وتوهم بمضمونها أنها ضرب بها المثل لجعلها في جوانبها من خارج ، ولو كان ذلك ما كان مثلاً صحيحاً ، وإنما هي من داخل ، وهذه صورتها :

المكاره	الشهوات
---------	---------

فن اطاع الحجاب فقد واقع ما وراه ؛ وكل من تصورهما من خارج فقد ضل عن معنى الحديث . ثم قال : فان قيل فقد جاء في البخاري : حجب النار بالشهوات ، فالجواب أن المعنى واحد ، لأن الاعى من التقوى الذي قد أخذت الشهوات سمومه وبهره براها ولا يرى النار التي هي فيها ، وذلك لاستيلاء الجهالة والغفلة على قلبه ، فهو كالمطامر يرى الحبة في داخل الفخ وهي محجوبة به ولا يرى الفخ لغلبة شهوة الحبة على قلبه وتعلق باله بها . فلي : بالغ كعادته في تضليل من حل الحديث على ظاهره ، وليس ما قاله غيره بعيد ، وأن الشهوات على جانب النار من خارج فن واقعها وخرق الحجاب دخل النار ، كما أن الذي قاله القاضي محتمل والله أعلم . ( تنبيه ) : أدخل ابن بطال في هذا الباب حديث الباب الذي بعده وحذف الترجمة التي تليه وهي ثابتة في جميع الأصول ، وفيها الحديثان وليس في الذي قبلها الا حديث أبي هريرة

٢٩ - باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ، والنار مثل ذلك

٦٤٨٨ - حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن عبد الله

رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : للجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ، والنار مثل ذلك ،

٦٤٨٩ - حدثني محمد بن الثني حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عبد الملك بن عمير عن أبي سلمة عن

أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أصدق بيت قاله للشاعر : ألا كل شيء ما خلا الله باطل »

قوله ( باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شرك نعله ) هذه الترجمة حذفها ابن بطال ، وذكر الحديثين اللذين فيها في الباب الذي قبلها ، والمناسبة ظاهرة لكن الذي ثبت في الأصول النفرة . الحديث الاول ، قوله ( حدثنا موسى ابن مسعود ) هو أبو حذيفة الهندي وهو بكنيته أشهر ، وسفيان شيخه هو الثوري ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والسند كله كوفيون . قوله ( شرك ) تقدم ضبطه وبيان في أواخر كتاب القياس وأنه الهمز الذي يدخل فيه لصيغ الرجل ، ويطلق أيضاً على كل سبوق به القدم . قال ابن بطال : فيه أن الطاعة موصلة إلى الجنة وأن المعصية مقربة إلى النار ، وأن الطاعة والمعصية قد تكون في أيسر الأشياء . وتقدم في هذا المعنى قريباً حديث « أن الرجل ليتكلم بالكلمة ، الحديث ، فينبغي للره أن لا يزهد في قليل من الخير أن يأقيه ، ولا في قليل من الشر أن يجتنبه ، فإنه لا يعلم الحسنات التي يرحمها الله بها ولا السيئات التي يصخط عليها بها . وقال ابن الجوزي : معنى الحديث أن تحصيل الجنة سهل بتصحيح القصد وفعل الطاعة ، والنار كذلك بموافقة الهوى وفعل المعصية . الحديث الثاني حديث أبي هريرة ،

م - ١٩٤١ هـ فتح الباري

وقد تقدم في أوائل السيرة النبوية وفي الأدب . **قوله** (أصدق بيت) أطلق البيت على حصنه مجازاً ، فإن الذي ذكره نصفه وهو المصراع الأول المسمى هروض البيت ، وأما نصفه الثاني وهو المسمى بالضرب فهو وكل نعيم لا محالة رائل ، . ويحتمل أن يكون على سبيل الاكتفاء فأشار بأول البيت إلى بقيته والمراد كله ، وعكسه ما مضى في « باب ما يجوز من الشعر » في كتاب الأدب بلفظ « أصدق كلمة » ، فإن المراد بها القصيدة وقد أطلقها وأراد البيت ، وتقدم شرح هذا الحديث في أيام الجاهلية ، وأورده فيها أيضاً بلفظ « أصدق كلمة » وهو المشهور . وذكرت هناك أن في رواية شريك عند مسلم بلفظ « أشعر كلمة تصكمت بها العرب » ، ويبحث السبيل في ذلك ، وذكرت أيضاً ما أورده ابن إسحق في السيرة فيما جرى لثمان بن مظعون مع لبيد بن ربيعة ناظم هذا البيت حيث قال له لما أشهد المصراع الأول : صدقت ، ولما أشهد المصراع الثاني : كذبت ، ثم قال له : نعيم الجنة لا يزول . وذكرت توجيه كل من الأمرين ، وإن كل من صدق بأن ما خلا الله باطل فقد صدق ببطلان ما سواه ، فيدخل نعيم الجنة ، بما حصله أن المراد بالباطل هنا المالك ، وكل شيء سوى الله جائز عليه الفناء وإن خلق فيه البقاء بعد ذلك كنعيم الجنة ، والله أعلم . وقال ابن بطال هنا : قوله « ما خلا الله باطل » لفظ عام أريد به الخصوص ، والمراد أن كل ما قرب من الله فليس بباطل . وأما أمور الدنيا التي لا تنول إلى طاعة الله فهي الباطل انتهى . ولعل الأول أولى . ( تنبيه ) : مناسبة هذا الحديث الثاني للترجمة خفيفة ، وكأن الترجمة لما تضمنت ما في الحديث الأول من التحريض على الطاعة ولو ألمت والزجر عن المعصية ولو قلت فيهم أن من خالف ذلك إنما يخالفه لرغبة في أمر من أمور الدنيا ، وكل ما في الدنيا باطل كما صرح به الحديث الثاني ، فلا ينبغي للعامل أن يؤثر الفاني على الباقي

### ٣٠ - باب لِيَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ ، وَلَا يَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ

٦٤٩٠ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة عن رسول الله

**ﷺ** قال : إذا نظر أحدكم إلى من فضّلَ عليه في المال والخلق فلْيَنْظُرْ إلى من هو أسفل منه بمن فضّلَ عليه ،

**قوله** ( باب لينظر إلى من هو أسفل منه . ولا ينظر إلى من هو فوقه ) هذا لفظ حديث أخرجه مسلم بنحوه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « انظروا إلى من هو أسفل منكم ، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم » . **قوله** ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن أبي الزناد ) في رواية ابن وهب عن مالك . **حدثني أبو الزناد** ، أخرجه الدارقطني في « الغرائب » . **قوله** ( عن الأعرج ) في رواية سعيد بن داود عن مالك . **حدثني أبو الزناد** أن عبد الرحمن بن هرم أخبره أنه سمع أبا هريرة ، أخرجه الدارقطني أيضاً ، وذاك أخرجه على أبي نعيم فأخرجه من طريق القاسم بن زكريا عن البخاري ، وأخرجه الإسماعيل من طريق حميد بن قتيبة عن إسماعيل والدارقطني من وجهين عن إسماعيل . **قوله** ( إذا نظر أحدكم إلى من فضل ) بالفاء والمعجمة على البناء للجمهور . **قوله** ( في المال والخلق ) بفتح الحاء أي الصورة ، ويحتمل أن يدخل في ذلك الأولاد والاتباع وكل ما يتعلق بزيادة الحياة الدنيا ، وأبنت في نسخة متعددة من « الغرائب » ، للدارقطني والحق ، إلهام الحاء واللام . **قوله** ( فلينظر إلى من هو أسفل منه ) في رواية هبة العوير بن يحيى عن مالك ، فلينظر إلى من تحته ، أخرجه الدارقطني أيضاً . ويجوز في أسفل الرفع والنصب والمراد بذلك ما يتعلق بالدنيا . **قوله** ( بمن فضل عليه ) كذا ثبت في آخر

هذا الحديث عند مسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد ، وكذا ثبت لما لك الذي أخرجه للبخاري من طريقه عند الدارقطني من رواية سعيد بن داود عنه بسند صحيح ، وزاد مسلم من طريق أبي صالح المذكورة ، فهو أجدر أن لا تزددوا لعمدة الله عليكم ، أي هو حقيق بعدم الازدراء وهو افتعال من ذريت عليه وأزريت به إذا تنقصته ، وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن الشخير رفعه ، وأفلوا الدخول على الأغنياء فإنه أخرى أن لا تزددوا نعمة الله ، قال ابن بطال : هذا الحديث جامع لما في الخير لأن المرء لا يكون بحال تتعلق بالدين من عبادة ربه بجهتد فيما إلا وجد من هو فوقه ، فني طلبت نفسه اللحاق به استنقص حاله فيسكون أبدا في زيادة تقربة من ربه ، ولا يكون على حال خسيصة من الدنيا إلا وجد من أهلها من هو أحسن حالا منه . فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير من فضل عليه بذلك من غير أمر أو نجبه ، فيلزم نفسه الشكر ، فيعظم اغتباطه بذلك في معاده . وقال غيره : في هذا الحديث دواء الداء لأن الشخص إذا نظر إلى من هو فوقه لم يأمن أن يؤثر ذلك فيه حسدا ، ودواؤه أن ينظر إلى من هو أسفل منه ليكون ذلك داعيا إلى الشكر . وقد وقع في نسخة محروقة ابن شبيب عن أبيه عن جده رفعه قال : « خصلتان من كانتا فيه كتبته الله شاكرا صابرا : من نظر في دنياه إلى من هو دونه حمد الله على ما فضله به عليه ، ومن نظر في دينه إلى من هو فوقه فافتدى به . » وأما من نظر في دنياه إلى من هو فوقه فأنسأ على ما فإنه فأنه لا يكتب شاكرا ولا صابرا

### ٣٩ - باب من هم بحسنة أو بسنة

٦٤٩١ - **عنه** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جده أبو عثمان حدثنا أبو رجاء الطاطري عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يروى عن ربه عز وجل قال قال : « إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك ، فمن هم بحسنة فلم يمدحها كتبها الله له عند حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعلمها كتبها الله له عند عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة . ومن هم بسنة فلم يمدحها كتبها الله له عند حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعلمها كتبها الله له سنة واحدة »

**قوله** ( باب من هم بحسنة أو بسنة ) المهم ترجيح قصد الفعل ، تقول هممت بكذا أي قصدته بهمتي ، وهو فوق مجرد خطور الشيء بالقلب . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو بن الحجاج المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، والسند كله بصريون ، ووجه بن دينار تابعي صغير وهو الجعد أبو عثمان الراوي عن أنس في أواخر النفقات وفي غيرها . **قوله** ( عن ابن عباس ) في رواية الحسن بن ذكوان عن أبي رجاء حدثني ابن عباس ، أخرجه أحمد . **قوله** ( عن النبي ﷺ ) في رواية مسند عند الاسماعيلي وعن رسول الله ﷺ ، ولم أر في شيء من الطرق التصريح بسجع ابن عباس له من النبي ﷺ . **قوله** ( فيما يروى عن ربه ) هذا من الأحاديث الإلهية ، ثم هو محتمل أن يكون مما تلقاه ﷺ عن ربه بلا واسطة ويحتمل أن يكون مما تلقاه بواسطة الملك وهو الراجح ، وقال السكرماني : يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية ويحتمل أن يكون للبيان لما فيه من الاستناد

الصریح الى الله حيث قال ، ان الله كتب ، ويحتمل أن يكون إيمان الواقع وإيس فيه أن غيره ليس كذلك لأنه **قوله** لا ينطق من الهوى ان هر الاوحى يوحى ، بل فيه أن غيره كذلك اذ قال « فيا يرويه ، أى في جملة ما يرويه انتهى مائنا . والثاني لا ينافي الاول وهو المعتد ، فقد أخرجه مسلم من طريق جعفر بن سليمان عن الجمعد ولم يسق لفظه ، وأخرجه أبو عروانة من طريق عفان ، وأبو نعيم من طريق قتيبة كلاهما عن جعفر بلفظ « فيا يروى عن ربه قال : ان ربكم رحيم ، من هم بحسنة ، وسيأتي في التوحيد من طريق الأعرج عن أبي هريرة بلفظ « عن رسول الله **قوله** قال : يقول الله عز وجل إذا أراد هدى أن يعمل ، وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه ومن طرق أخرى منها عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي **قوله** قال « قال الله عز وجل إذا هم عبيدي . **قوله** ( ان الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات ) يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير قال الله ان الله كتب ، ويحتمل أن يكون من كلام النبي **قوله** يحكيه عن فعل الله تعالى وقاعل « ثم بين ذلك ، هو الله تعالى ، وقوله « فن هم » شرح ذلك . **قوله** ( ثم بين ذلك ) أى فصله بقوله « فن هم » والمجمل قوله « كتب الحسنات والسيئات » وقوله كتب قال الطوفي أى أمر الحفظة أن تكتب ، أو المراد قدر ذلك في علمه على وفق الواقع منها . وقال غيره المراد قدر ذلك وعرف المكتبة من الملائكة ذلك التقدير ، فلا يحتاج الى الاستفسار في كل وقت عن كيفية الكتابة لكونه أمرا مفروغا منه انتهى . وقد يذكر على ذلك ما أخرجه مسلم من طريق همام عن أبي هريرة رفعه قال « قالت الملائكة : رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة ، وهو أبصر به ، فقال : أرقبوه فإن عملها فاكثبوها ، فهذا ظاهر . وقوم المراجعة ، لكن ذلك مخصوص بأرادة عمل السيئة ، ويحتمل أن يكون ذلك وقع في ابتداء الأمر فلما حصل الجواب استقر ذلك فلا يحتاج الى المراجعة بعده . وقد وجدت عن الشافعي ما يوافق ظاهر الخبر ، وأن المؤاخفة إنما تقع لمن هم على الشيء فشرع فيه ، لا من هم به ولم يتصل به العمل ، فقال في صلاة الخوف لما ذكر العمل الذى يبطلها ما حاصله : ان من أحرم بالصلاة وقصد القتال فشرع فيه بطالت صلاته ، ومن تهرم وقصد الى العدو لو دمه دفعه بالقتال لم تبطل . **قوله** ( فن هم ) كذا في رواية ابن سيرين عن أبي هريرة عند مسلم وفي رواية الأعرج في التوحيد « اذا أراد ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ « إذا هم » وكذا عنده من رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فهما بمعنى واحد ، ووقع لمسلم أيضا من رواية همام عن أبي هريرة بلفظ « اذا تحدث ، وهو محمول على حديث النفس لتوافق الروايات الأخرى ، ويحتمل أن يكون على ظاهره ولكن ليس قيدا في كتابة الحسنات بل بمجرد الإرادة تكتب الحسنات ، نعم ورد ما يدل على أن مطلق الهم والإرادة لا يكفي ، فعند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث خريم بن قائل رفعه « ومن هم بحسنة يعلم الله أنه قد أشعر بها قلبه وحرص عليها ، وقد تمسك به ابن حبان فقال بعد إيراد حديث الباب في صحيحه : المراد بالهم هنا العزم . ثم قال : ويحتمل أن الله يكتب الحسنات بمجرد الهم بها وان لم يهزم عليها زيادة في الفضل . **قوله** ( فلم يعملها ) يتناول نفي عمل الجوارح ، وأما عمل القلب فيحتمل نفيه أيضا إن كانت الحسنات تكتب بمجرد الهم كما في معظم الأحاديث ، لا ان قيدت بالتصميم كما في حديث خريم ، ويؤيده الاول حديث ابن ذر عند مسلم أن الكف عن الشر صدقة . **قوله** ( كتبها الله له ) أى الذى هم بالحسنة ( عنده ) أى عند الله ( حسنة كاملة ) كذا ثبت في حديث ابن عباس دون حديث أبي هريرة وغيره وصف الحسنات بكونها كاملة ، وكذا قوله « عنده » وفيها نزاع من الثقات :

فأما العندية فإشارة الى الثرف ، وأما السكال فإشارة الى رفع توم نقصها لكونها نشأت عن المم المجرى . فكانه قيل بل هي كاملة لا نقص فيها . قال النووي : أشار بقوله « عنده » الى مزيد الاعتناء به ، وبقوله « كاملة » الى تعظيم الحسنة وتأكيدها ، وعكس ذلك في السيئة فلم يصفها بكاملة بل أكدها بقوله « واحدة » ، إشارة الى تخفيفها مباينة في الفضل والاحسان . ومعنى قوله « كتبها الله » أمر الحافظة بكتابتها بدليل حديث أبي هريرة الآتي في التوحيد بلفظ « إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعاها » وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في قلب الآدمي إما باطلاع الله إياه أو بأن يخفى له علما يدرك به ذلك ، ويؤيد الأول ما أخرجه ابن أبي الدنيا عن أبي عمران الجوني قال « ينادى الملك اكتب افلان كذا وكذا » فيقول يارب إنه لم يعمل ، فيقول إنه نواه ، وقيل بل يحدد الملك لهم بالسيئة رائحة خبيثة وبالحسنة رائحة طيبة ، وأخرج ذلك الطبري عن أبي معشر المدني ، وجاء مثله عن سفيان بن عيينة ، ورأيت في شرح معالطى أنه ورد مرفوعا ، قال الطبري إنما كتبت الحسنة بمجرد الإرادة لأن إرادة الخير سبب العمل وإرادة الخير غير لأن إرادة الخير من عمل القلب ، واستشكل بأنه إذا كان كذلك فكيف لا تضاعف لعدم قوله ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) واجب بمحمل الآية على عمل الجوارح والحديث على المم المجرى . واستشكل أيضا بأن عمل القلب إذا اعتبر في حصول الحسنة فكيف لم يعتبر في حصول السيئة ؟ واجب بأن ترك عمل السيئة التي وقع اليهم بها يكفرها لأنه قد نسخ قصد السيئة وخالف هواه ، ثم إن ظاهر الحديث حصول الحسنة بمجرد الترك سواء كان ذلك لما منع أم لا ، ويتجه أن يقال : يتفاوت عظم الحسنة بحسب المانع فإن كان خارجيا مع بقاء قصد الذي هم بفعل الحسنة فهي عظيمة القدر ، ولا سيما إن قارنها بدمه على نفوسها واستمرت النية على فعلها عند القدرة ، وإن كان الترك من الذي هم من قبل نفسه فهي دون ذلك إلا إن قارنها قصد الأضرار عنها جملة والرغبة عن فعلها ، ولا سيما إن وقع العمل في عكسها كأن يريد أن يتصدق بدينار مثلا فصرفه بيمينه في معصية ، فالذي يظهر في الأخير أن لا تكتب له حسنة أصلا ، وأما ما قبله فعلى الاحتمال . واستدل بقوله حسنة كاملة على أنها تكتب حسنة مضاعفة لأن ذلك هو السكال لكنه مشكل يلزم منه مساواة من نوى الخير بمن فعله في أن كلا منهما يكتب له حسنة . واجب بأن التضمين في الآية يقتضي اختصاصه بالعمل لقوله تعالى ( من جاء بالحسنة ) والمجيء بها هو العمل ، وأما النواي فأنما ورد أنه يكتب له حسنة ومعناه يكتب له مثل ثواب الحسنة ، والتضمين قدر زائد على أصل الحسنة ، والزم عند الله تعالى . قوله ( فإن هم بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات ) يؤخذ منه رفع توم أن حسنة الإرادة تضاف الى عشرة التضمين فتكون الجملة إحدى عشرة على ما هو ظاهر رواية جعفر بن سليمان عند مسلم وانظره . فإن عملها كتبت له عشر أمثالها ، وكذا في حديث أبي هريرة وفي بعض طرقه احتمال ، ورواية عبد الوارث في الباب ظاهرة فيما قلته وهو المعتمد ، قال ابن عبد السلام في أماليه : معنى الحديث إذا هم بحسنة فإن كتبت له حسنة عملها كتبت له عشرة لأننا نأخذ بعقيد كونها قد هم بها ، وكذا السيئة إذا عملها لا تكتب واحدة لهم وأخرى لعمل بل تكتب واحدة فقط . قلت : الثاني صريح في حديث هذا الباب ، وهو مقتضى كونها في جميع الطرق لا تكتب بمجرد المم ، وأما حسنة المم بالحسنة فالاحتمال قائم ، وقوله بغير كونها قد هم بها يمكن عليه من عمل حسنة بفتة من غير أن يسبق له أنه هم بها فإن قضية كلامه أنه يكتب له تسعة وهو خلاف ظاهر الآية ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) فإنه يتناول من هم بها ومن لم يهم ،

والمتحقق أن حسنة من هم بها تندرج في العمل في عشرة العمل لكن تكون حسنة من هم بها أعظم قدرا من لم يجمع بها ،  
والعلم عند الله تعالى . قوله ( إلى سبعمائة ضعف ) الضعف في اللغة المثل ، والنهيق أنه اسم يقع على العدد بشرط  
أن يكون معه عدد آخر ، فإذا قبل ضعف العشرة فهم أن المراد عشرون ، ومن ذلك لو أقر بأن له عندى ضعف  
درهم لزمه درهمان أو ضعفى درهم لزمه ثلاثة . قوله ( إلى أضعاف كثيرة ) لم يقع في شيء من طرق حديث أبي  
هريرة . إلى أضعاف كثيرة . إلا في حديثه الماضي في الصيام فإن في بعض طرقه عند مسلم « إلى سبعمائة ضعف إلى  
ما شاء الله ، وله من حديث أبي ذر رفعه : يقول الله من عمل حسنة فله عشر أمثالها وأزيد ، وهو بفتح الهمزة  
وكسر الزاى ، وهذا يدل على أن تضعيف حسنة العمل إلى عشرة مجزوم به ومازاد عليها جائز وقوعه بحسب الزيادة  
في الاخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعدى النفع كالصدقة الجارية والعلم النافع والسنة الحسنة وشرف  
العمل ونحو ذلك ، وقد قيل ان العمل الذى يضاعف إلى سبعمائة خاص بالنفقة في سبيل الله ، وتمسك قائله بما في  
حديث خريم بن قائل المشار إليه قريبا رفعه « من هم بحسنة فلم يعملها ، فذكر الحديث وفيه « ومن عمل حسنة  
كانت له بعشر أمثالها ، ومن أنفق نفقة في سبيل الله كانت له بسبعمائة ضعف » وتعقب بأنه صريح في أن النفقة في  
سبيل الله تضاعف إلى سبعمائة وليس فيه نفي ذلك عن غيرها صريحا ، ويدل على التعميم حديث أبي هريرة الماضي في  
الصيام « كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف » الحديث واختلاف في قوله تعالى ﴿ والله  
يضاعف لمن يشاء ﴾ هل المراد المضاعفة إلى سبعمائة فقط أو زيادة على ذلك ؟ فالاول هو المحقق من سياق الآية  
والثاني محتمل ، ويقرب الجواز سعة الفضل . قوله ( ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ) المراد  
بالكمال عظم القدر كما تقدم لا التضعيف إلى العشرة ، ولم يقع التقييد بكامله في طرق حديث أبي هريرة ، وظاهر  
الاطلاق كتابة الحسنة بمجرد الترك ، لكننه قيده في حديث الأعرج عن أبي هريرة كما سيأتى في كتاب التوحيد  
ولفظه « إذا أراد هدى أن يعمل حسنة فلا تكتبها عليه حتى يعملها ، فإن عملها فاكتموها له بمنها ، وإن تركها  
من أجل فاكتموها له حسنة » وأخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن لم يقع عنده « من أجل » ووقع عنده من  
طريق حماد عن أبي هريرة « وإن تركها فاكتموها له حسنة ، إنما تركها من حرجي » بفتح الحيم وتشديد الراء بعد  
الالف ياء المتكلم وهي بمعنى من أجل ، ونقل عياض عن بعض العلماء أنه حل حديث ابن عباس على عمومته ، ثم  
صوب حل معاقبه على ما قيد في حديث أبي هريرة . قلت : ويحتمل أن تكون حسنة من ترك بغير استحضار ما قيد  
به دون حسنة الآخر لما تقدم أن ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير ، ويحتمل أيضا أن يكتب  
لن من بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة ، فإن تركها من عاقبة وبه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة . وقال الخطابة : حل  
كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه ، لأن الإنسان لا يسمى تاركا إلا مع القدرة ،  
ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع كأن يمشى إلى امرأة ابنى بها مثلا فيجد الباب مغلقا ويتعسر  
فتحه ، ومثله من تمكن من الزنا مثلا فلم ينتشر أو طرقه ما يخاف من أذاه عاجلا . ووقع في حديث أبي كبشة  
الأنصاري ما قد يعارض ظاهر حديث الباب ، وهو ما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذى وصححه باللفظ « إنما الدنيا  
لأربعة » فذكر الحديث وفيه « وعبد رزقه الله مالا ولم يرزقه الله - فهو يعمل في ماله بغير علم لا يتقن فيه ربه  
ولا يصل فيه رحمه ولا يرى لله فيه حقا ، فهذا بأخبث المنازل . ورجل لم يرزقه الله مالا ولا هليا فهو يقول : لو أن

لى ما لا عملت فيه بعمل فلان ، فهم فى الوزر سواء ، فقبل الجمع بين الحديثين بالنزول على حالتين ، فتحمل الحالة الأولى هل من هم بالمعصية مما مجردا من غير تصميم ، والحالة الثانية على من صمم على ذلك وأصر عليه . وهو واقع لما ذهب إليه الباقلاني وغيره ؛ قال المازري : ذهب ابن الباقلاني يعنى ومن تبعه الى أن من عزم على المعصية بقلبه ووطن عليها نفسه أنه يأثم ، وحمل الاحاديث الواردة فى العقو عن هم بسية ولم يعملها على الحاضر الذى يمر بالقلب ولا يستقر . قال المازري : وخالفه كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ونقل ذلك عن نص الصافى ، ويؤيده قوله فى حديث أبى هريرة فيما أخرجه مسلم عن طريق همام عنه بلفظ : فأنا أغفرها له ما لم يعملها ، فان الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المهدوم به . وقعه عياض بأن عامة السلف وأهل العلم على ما قال ابن الباقلاني لاتفاقهم على المؤاخذه بأعمال القلوب ، لكنهم قالوا : ان العزم على السية يكتب سية مجردة لا السية التى هم أن يعملها ، كمن يأمر بتحصيل معصية ثم لا يفعلها بعد حصولها فانه يأثم بالامر المذكور لا بالمعصية وما يدل على ذلك حديث كذا الذى التقي المسلمان بسيفيهما فاقاتل والمقتول فى النار ، قيل هذا القاتل فذا بال مقتول ؟ قال : انه كان حربيا على قتل صاحبه ، وسبأى سياقه وشرحه فى كتاب الفتن ، والذى يظهر أنه من هذا الجنس وهو أنه يعاقب على عزمه بمقدار ما يستحقه ولا يعاقب عقاب من باشر القتل حسا . وهنا قسم آخر وهو من فعل المعصية ولم يتب منها ثم هم أن يعود اليها فانه يعاقب على الاصرار كما حرم به ابن المبارك وغيره فى تفسير قوله تعالى ﴿ ولم يهروا على ما فعلوا ﴾ ويؤيده أن الاصرار معصية اتفاقا ، فن عزم على المعصية وصمم عليها كتبت عليه سية ، فاذا عملها كتبت عليه معصية ثانية . قال النووي : وهذا ظاهر حسن لا مريد عليه ، وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخذه على عزم القلب المستقر كقوله تعالى ﴿ ان الذين يحبون أن تفسح الفاحشة ﴾ الآية ، وقوله ﴿ اجتمعوا كثيرا من الظن ﴾ وغير ذلك . وقال ابن الجوزى : اذا حدث نفسه بالمعصية لم يؤخذ فان عزم وصمم زاد على حديث النفس وهو من عمل القلب . قال : والدليل على التفريق بين الهم والعزم أن من كان فى الصلاة نزع فى خاطره أن يقطعها لم تقطع ، فان صمم على قطعها بطلت . وأجيب عن القول الأول بأن المؤاخذه على أعمال القلوب المستقلة بالمعصية لا تستلزم المؤاخذه على عمل القلب بقصد مذهب الجارحة اذا لم يعمل المقصود ، ففرق بين ما هو بالقصد وما هو بالوسية . وفهم بعضهم ما يقع فى النفس أقساما يظهر منها الجواب عن الثانى ، أضعفها أن يخطر له ثم يذهب فى الحال ، وهذا من الوسوسة وهو مغفوع عنه وهو دون الزدد ، وفوقه أن يتردد فيه فيهم به ثم ينفر عنه فيتركه ثم يهم به ثم يترك كذلك ولا يستمر على قصد ، وهذا هو التردد فيعنى عنه أيضا ، وفوقه أن يميل اليه ولا ينفر عنه لكن لا يصمم على فعله وهذا هو الهم فيعنى عنه أيضا ، وفوقه أن يميل اليه ولا ينفر منه بل يصمم على فعله فهذا هو العزم وهو منتهى الهم ، وهو على قسمين : القسم الأول أن يكون من أعمال القلوب صرفا كالشك فى الوجدانية أو النبوة أو البعث فهذا كفر ويعاقب عليه جزا ، ودونه المعصية التى لا تصل الى الكفر كن يجب ما يبغض الله وربهض ما يحبه الله ويجب للمسلم الاذى بفهم موجب لذلك فهذا يأثم ، ويلتحق به الكبر والعجب والبغى والمكر والحسد ، وفى بعض هذا خلاف . فمن الحسن البصري أن سوء الظن بالمسلم وحده مغفوع عنه وحملوه على ما يقع فى النفس مما لا يقدر على دفعه . لكن من يقع له ذلك مأور بمجاهدة النفس على تركه . والفهم الثانى أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا والمرتقة فهو الذى وقع فيه النزاع ، فذهب

طائفة الى عدم المؤاخذه بذلك أصلاً ، ونقل عن نص الشافعي ، ويؤيده ما وقع في حديث خريم بن قانك المذنب عليه قبل فاته حيث ذكر الهم بالحسنة قال : علم الله أنه أشعرها قلبه وحرس عليها ، وحيث ذكر الهم بالسبئية لم يقيد بشيء بل قال فيه : ومن هم بسبئية لم تكتب عليه ، والمقام مقام الفضل فلا يليق التحجير فيه . وذهب كثير من العلماء الى المؤاخذه باليوم المصمم ، وسأل ابن المبارك سفیان الثوري : أيؤاخذ العبد بما هم به ؟ قال : اذا جهوم بذلك . واستدل كثير منهم بقوله تعالى ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ وحملوا حديث أبي هريرة الصحيح المرفوع « ان الله تجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به » على الخطرات كما تقدم . ثم افترق هؤلاء فقالت طائفة : يعاقب عليه صاحبه في الدنيا خاصة بنحو الهم والغم ، وقالت طائفة : بل يعاقب عليه يوم القيامة لكن بالعتاب لا بالعذاب ، وهذا قول ابن جرير والربيع بن أنس وطائفة ونسب ذلك الى ابن عباس أيضاً ، واستدلوا بحديث النجوى المأخوذ شرحه في « باب ستر المؤمن على نفسه » من كتاب الأدب ، واستثنى جماعة ممن ذهب الى عدم مؤاخذه من وقع منه الهم بالمعصية ما يقع في الحرم المسكى ولو لم يصمم لقوله تعالى ﴿ ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾ ذكره السدي في تفسيره عن مرة عن ابن مسعود ، وأخرجه أحمد من طريقه مرفوعاً ، ومنهم من رجحه موقوفاً ، ويؤيد ذلك أن الحرم يجب اعتقاد تعظيمه فن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بآتيك حرمة ، وتنبه هذا البحث بأن تعظيم الله أكد من تعظيم الحرم ومع ذلك فن هم بمعصيته لا يؤاخذه فكيف يؤاخذ بما دونه ؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن انتهاك حرمة الحرم بالمعصية تستلزم انتهاك حرمة الله لأن تعظيم الحرم من تعظيم الله فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره وان اشترك الجميع في ترك تعظيم الله تعالى ، نعم من هم بالمعصية قاصداً الاستخفاف بالحرم عصى ، ومن هم بمعصية الله قاصداً الاستخفاف بالله كفر ، وانما المعفو عنه من هم بمعصية ذاهلاً عن قصد الاستخفاف ، وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستحضر عند شرح حديث ولا يزن الرائي وهو مؤمن ، وقال السبكي الكبير : الحاجس لا يؤاخذ به لإجماع ، والخطار وهو جريان ذلك الحاجس وحديث النفس لا يؤاخذهما للحديث المشار اليه ، والهم وهو قصد فعل المعصية مع التردد لا يؤاخذه به لحديث الباب ، والعزم - وهو قوة ذلك القصد أو الجرم به ورفع التردد - قال الهفنون يؤاخذه به ، وقال بعضهم لا واحتج بقول أهل اللغة : هم بالشئ عزم عليه ، وهذا لا يكفي ، قال : ومن أدق الاول حديث « اذا التقى المسلمان بسيفيهما » الحديث ، وفيه أنه كان حريصاً على قتل صاحبه فعزل بالحرس ، واحتج بعضهم بأعمال القلوب ولا حجة معه لأنها على قسمين : أحدهما لا يتعلق بفعل خارجي وليس البحث فيه ، والثاني يتعلق بالمتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بعزمه فعل بعض ما هزم عليه وهو شرب السلاح وإشارته به الى الآخر فهذا الفعل يؤاخذه به سواء حصل القتل أم لا . انتهى . ولا يلزم من قوله « فالقاتل والمقتول في النار » أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالانفاق . قوله ( فان هرهم بما فعلها كتبها الله له ميتة واحدة ) في رواية الاعرج « فاكتبوها له بمثلها » وزاد مسلم في حديث أبي ذر « جزاؤه بمثلها أو أغفر » وله في آخر حديث ابن عباس « أو دبحوها » ، والمعنى أن الله يحرمها بالفضل أو بالتوبة أو بالاستغفار أو بعمل الحسنه التي مكفر السيئة ، والاول أشبه بظاهر حديث أبي ذر ، وفيه رد لقول من ادعى أن الكبائر لا تغفر الا بالتوبة ، ويستفاد من التأكيد بقوله « واحدة » أن السبئية لا تضاعف كما تضاعف الحسنه ، وهو على وفق قوله تعالى ﴿ فلا يحصى إلا »



مثلاً) قال ابن عبد السلام في أماليه : فائدة التأكيده دفع قوم من بطن أنه إذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيفت إليها سيئة الهم ، وليس كذلك إنما يكتب عليه سيئة واحدة . وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية في الحرم المسكى . قال إسحق بن منصور : قلت لأحد هل ورد في شيء من الحديث أن السيئة تكتب بأكثر من واحدة ؟ قال : لا ، ما سمعت إلا بمكة لتنظيم البلد . والجمهور على التعميم في الأزمنة والامكنة لكن قد يتفاوت بالعظم ، ولا يرد على ذلك قوله تعالى ( من يأت منكراً فإني سأجزيه من نساءه ما يشاء ) فإني سأجزيه من نساءه ما يشاء ، وزاد مسلم بعد قوله « أو يحوها » : « ولا يملك على الله إلا هالك » أي من أصر على التجري على السيئة عوداً وقولاً وفعلًا وأعرض عن الحسنات مما وقولا وفعلًا ، قال ابن بطال : في هذا الحديث بيان فضل الله العظيم على هذه الأمة لأنه لو لا ذلك كاد لا يدخل أحد الجنة ، لأن عمل لعباد للسيئات أكثر من عملهم الحسنات ؛ ويؤيد ما دل عليه حديث الباب من الإنابة على الهم بالحسنة وعدم المزاخنة على الهم بالسيئة قوله تعالى ( لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) إذ ذكر في السوء الاقتمال الذي يدل على المماثلة والتكافؤ فيه بخلاف الحسنة ، وفيه ما يترتب للعبد على مجرأ لذته وترك شهورته من أجل ربه رغبة في ثوابه ورهبة من عقابه واستبدل به على أن الحفظ لا تكتب المباح للتعبد بالحسنات والسيئات ، وأجاب بعض الشراح بأن بعض الأئمة عد المباح من الحسن ، وتعقب بأن الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح ولو سمي حسناً كذلك ، نعم قد يكتب حسنة بالنية وليس البحث فيه ، وقد تقدم في « باب حفظ الإنسان » قريباً شيء من ذلك ، وفيه أن الله سبحانه وتعالى بفضله وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة فضايف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها إلى العدل الفضل فأدارها بين المقربة والمغفرة بقوله « كتب له واحدة أو يحوها » وبقوله « لجأؤه بمثلاً أو أغفر » وفي هذا الحديث رد على السكبي في زعمه أن ليس في الشرح مباح بل القاعل إما عاص وإما مثاب ، فن استغل عن المعصية بشيء فهو مثاب ، وتعقبه بما تقدم أن الذي يثاب على ترك المعصية هو الذي يقصد بتركها رضا الله كما تقدمت الإشارة إليه ، وحكى ابن التين أنه يلزمه أن الزاني مثلاً مثاب لاشتغاله بالزنا عن معصية أخرى ولا يخفى ما فيه

### ٣٢ - باب ما يبتقى من محقرات الذنوب

٦٤٩٢ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** مهدي عن قتيلان عن أنس رضي الله عنه قال : إنكم لنعملون أعمالاً هي أدنى في أعينكم من لأشمر ، إن كننا نعدّها على عهد النبي ﷺ الوبقات ، قال أبو عبد الله : يعني بذلك المهلِكَات

**قوله** ( باب ما يبتقى من محقرات الذنوب ) التعبير بالمحقرات وقع في حديث سهل بن سعد رفعه وإياكم ومحقرات الذنوب فإنما مثل محقرات الذنوب كمثل قوم نزلوا بطن واد فجاء ذا بعور حتى جمعوا ما أنجزوا به خزم ، وإن محقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلك ، أخرجه أحمد بسند حسن ، ونحوه عند أحمد والطبراني من حديث ابن مسعود ، وعند النسائي وابن ماجه عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها : يا عائشة ، إياك ومحقرات الذنوب فإن لها من الله طالباً ، وصححه ابن حبان . **قوله** ( مهدي ) هو ابن ميمون ، وغيلان بمجمة ثم تحتانية وزن غيلان م - - ٤٢ ج ١١ هـ فتح الباري

هو ابن جامع والسند كله بصريون . **قوله** (مى أدق) أفعّل تفضيل من الدقة بكسر الدال اشارة الى تحقيرها وتوحيدها ، وتستعمل في تدقيق النظر في العمل والامعان فيه أى تعملون أعمالا تحسبونها هيئة وهى عظيمة أو تقول الى العظام . **قوله** (ان كنا نعدّها) كذا الأكثر بلام التأكيد ، وفي رواية أبى ذر عن السرخسى والمستعمل بمحذوفها وبمحذوف الضمير أيضا ولفظهما ان كنا نعد ، وله عن الكشميين ان كنا نعدّها ، وان عطفه من الثغيلة وهى للتأكيد . **قوله** ( من الموبقات ) بموحدة وقف ، وسقط لفظ د من ، السرخسى والمستعمل أيضا . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يعنى بذلك المهلكات ) أى الموقفة هى المهلكة ، ووقع الاسماعيلي من طريق إبراهيم بن الحجاج عن ميهدي وكنا نعدّها ونحن مع رسول الله ﷺ من الكبائر ، وكأنه ذكره بالماضى . وقال ابن بطال : المحقرات اذا كثرت صارت كبارا مع الاصرار ، وقد أخرج أسد بن موسى في الزهد عن أبى أيوب الأنصارى قال : ان الرجل ليعمل الحسنة فيشقى بها وينسى المحقرات فيلقى الله وقد أحاطت به ، وان الرجل ليعمل السيئة فلا يزال منها مشغفا حتى يلقى الله آمنا .

### ٣٣ - باب الأعمال بالخواتيم ، وما يخاف منها

٦٤٩٣ - **حدثنا** على بن عياش الالماني الحمصي حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : نظر النبي ﷺ إلى رجل يُقاتل المشركين - وكان من أعظم المسلمين غناء عنهم - فقال : من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا ، فتميمه رجل ، فلم يزل على ذلك حتى جرح ، فاستعجل الموت فقال بذُبابه سيفه فوضعه بين يديه فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه ، فقال النبي ﷺ : إن العبد ليعمل - فيما يرى الناس - عمل أهل الجنة ، وإنه لمن أهل النار ، ويعمل - فيما يرى الناس - عمل أهل النار وهو من أهل الجنة ، وإنما الأعمال بالخواتيم .

**قوله** ( باب الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها ) ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة الذي قتل نفسه وفي آخره « وإنما الأعمال بالخواتيم » وتقدم شرح القصة في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، ويأتى شرح آخره في كتاب القدر ان شاء الله تعالى . وقوله « غناء » بفتح المعجمة بعدها نون مدود أى كفاية ، وأغنى فلان عن فلان ناب عنه وجرى مجراه . وذبابه السيف حده وطرفه . قال ابن بطال : في تنقيب عاتمة العمل عن العبد حكمة بالغة وتدبير لطيف ، لأنه لو علم وكان ناجيا أعجب وكسل وإن كان هالكا ازداد عتوا فحجب عنه ذلك ليسكون بين الخوف والرجاء ، وقد روى الطبري عن حفص بن حميد قال : قلت لابن المبارك رأيت رجلا قتل رجلا ظلما فقلت في نفسي أنا أفضل من هذا ، فقال : أمثلك على نفسك أشد من ذنبه . قال الطبري : لأنه لا يدري ما يشول اليه الامر لعل القاتل يتوب فتقبل توبته ، ولعل الذي أنكر عليه يحتم له بختامة السوء .

### ٣٤ - باب العزة راحة من خلط السوء

٦٤٩٤ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني عطاء بن يزيد أن أبا سعيد حدثه قال

« قيل : يا رسول الله . . . » وقال محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري قال : « جاء أعرابي<sup>١</sup> إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أي الناس خير ؟ قال : رجل جاهد بنفسه وماله ، ورجل في شعب من لشعاب يهتد به ويدع الناس من شره . » تابعه الزبيدي وسليمان ابن كثير والذهبي عن الزهري . وقال معمر بن الزهري عن عطاء - أو عبيد الله - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ وقال يونس وابن مسافر ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب عن عطاء عن بعض أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ

٦٤٩٥ - حدثنا أبو نعيم حدثنا اللجشون عن عبد الرحمن بن أبي صهبة عن أبيه عن أبي سعيد أنه سمعه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : يأتي على الناس زمان خير مال الرجل المسلم للفنم يتبع بها شرف الجبال ومواقع القطر ، يزر بدينه من الفتن »

قوله ( باب العزلة راحة المؤمن من غلاط السوء ) لفظ هذه الترجمة أثر أخرجه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن عمر أنه قاله ، لكن في سنده انقطاع ، وخلاط بضم الميم وتشديد اللام للاكثرة ، وهو جمع مستخرب . وذكره الكرماني بلفظ « خلاط » بغير ألف وهو بضمين مخففا ، كذا ذكره الصغاني في « العباب » قال الخطابي : جمع خليط والخليط يطلق على الواحد كقول الشاعر :

« بأن الخليط ولو طوحت ما بانا ،

وعلى الجمع كقوله : « ان الخليط أجدوا البين يوم نأوا »

ويجمع أيضا على خلاط بضمه مخففا قال الشاعر : « ضربا يفرق بين الجيرة الخطاء » قال والخطا بالسكر والتخفيف المخاطبة . قلت : ذاك الذي وقع في هذه الترجمة ، ووقع عند الاسماعيل « خطاء » بدل « خلاط » وأخرجه الخطابي في « كتاب العزلة » بلفظ « خايط » وقال ابن المبارك في « كتاب الرقائق » عن شعبة عن خبيب بن عبد الرحمن عن حمص بن عاصم قال قال عمر « خذوا حظكم من العزلة » وما أحسن قول الجنيد نفع الله ببركته « مكابدة العزلة أيسر من مداراة الخطاة » وقال الخطابي : لو لم يكن في العزلة الا السلامة من الفجيرة ومن وقية المنكر الذي لا يقدر على إزالته لكان ذلك خيرا كثيرا . وفي معنى الترجمة ما أخرجه الحاكم من حديث أبي ذر مرفوعا بلفظ « الوحدة خير من جليس السوء » وسنده حسن ، لكن المحفوظ أنه موقوف عن أبي ذر أو عن أبي الدرداء . وأخرجه ابن أبي عاصم . ثم ذكر في الباب حديثين : الأول ، قوله ( وقال محمد بن يوسف ) هو الفريابي ، وقوته هنا برواية أبي اليان ، وأفردها في الجهاد فسأله على لفظه هناك ، وقد وصله مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي عن محمد بن يوسف . قوله ( جاء أعرابي ) تقدم في أوائل الجهاد أني لم ألق على اسمه وأن أبازر سأله عن ذلك لكن لا يحسن أن يقال في حق أعرابي . قوله ( أي الماحي خير ) تقدم في الجهاد بلفظ « أفضل » وسأذكر له ألفاظا أخرى . قوله ( قال رجل جاهد ) هذا لا ينافي جوابه الآخر الماضي في الإيمان من سلم الناس من لسانه ويده ، ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لأن الاختلاف في ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والاحوال

والأوثاق كما تقدم تقريره . وقد تقدم شرح هذا الحديث في الجهاد . **قوله** ( ورجل في شعب من العصاب الخ ) هو محمول على من لا يقدر على الجهاد فيستحب في حقه العزلة ليسلم ويسلم غيره منه ، والذي يظهر أنه محمول على ما بعد هجر النبي ﷺ . وقوله « بعد ربه » زاد مسلم من وجه آخر « ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة حتى يأتيه اليقين ليس من الناس إلا في خير » ولذا سألني من حديث ابن عباس رفعه ، ألا أخبركم بخير الناس ؟ رجل عاكف بعنان فرسه ، الحديث ، وفيه « ألا أخبركم بالذي يتلوه ؟ رجل معتزل في غنمية يؤدي حق الله فيها ، وأخرجه الترمذي وألفظ له وقال حسن ، وقوله هنا « تابعه النعمان » هو ابن راشد الجزري ، ومتابعه وصليها أحمد بن وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت النعمان بن راشد . **قوله** ( والزبيدي ) هو محمد بن الوليد الشامي ، وطريقه وصليها مسلم أيضا من رواية يحيى بن حمزة عنه . **قوله** ( وسليمان بن كثير ) هو العمدي ، وطريقه وصليها أبو داود عن أبي الوليد الطيالسي عنه بألفظ . سئل أي المؤمنين أكل إيمانا ، **قوله** ( وقال معمر بن الزهري عن عطاء أو عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن هبة كذا بالمشك ، وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وقال في سياقه « معمر يشك » وقد أخرجه مسلم عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر فقال « عن عطاء » بغير شك ، وكذا وقع لنا بعلو في مسند عبد بن حميد ولم يشك . **قوله** ( وقال يونس ) هو ابن يزيد الأيلي وطريقه وصليها الذهلي في « الزهريات » وأخرجه ابن وهب في جامعه عن يونس . **قوله** ( وابن مسافر ) هو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر ، وطريقه وصليها الذهلي في « الزهريات » من طريق الليث بن سعد عنه . **قوله** ( ويحيى بن سعيد ) هو الأنصاري ، وطريقه وصليها الذهلي أيضا من طريق سليمان بن بلال عنه . **قوله** ( عن بعض أصحاب النبي ﷺ ) هذا لا يخالف الرواية الأولى ، لأن الذي حفظ اسم الصحابي مقدم على من أجمعه ، وقد بينت ألفظ معمر وألفظ الزبيدي في كتاب الجهاد . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا الماجشون ) بكسر الجيم وبالشين المعجمة هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة وقد تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم أيضا ولكن قال فيه « حدثنا جسد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون » ، فنسبه إلى جده ، ولا مقابلة بين قوله الماجشون وابن الماجشون فإن كلاما من عبد الله وأولاده يقال له الماجشون . **قوله** ( عن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة ) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، وقد روى مالك عنه هذا الحديث وجود نسبه وبينت ذلك في كتاب الإيمان في « باب من الدين الفرار من الفتن » . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يحيى ابن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن هذا أنه سمع أباه ، أخرجه أحمد والاسماعيل . **قوله** ( يأتي على الناس زمان خير مال المسلم الغنم ) كذا أرده هنا ، وفي الكلام حذف تقديره يكون فيه ، وتقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم هذا الإسناد بألفظ « يأتي على الناس زمان يكون الغنم فيه خير مال المسلم » ، ووقع في رواية مالك « يشك أن يكون خير مال المسلم الخ » وتقدم إيضاحه . وألفظه هنا صريح في أن المراد بجهزية العزلة أن تقع في آخر الزمان ، وأما زعمه ﷺ فكان الجهاد فيه مطلوباً حتى كان يجب على الأعيان إذا خرج الرسول ﷺ غارياً أن يخرج معه إلا من كان معذوراً ؟ وأما من بعده فيختلف ذلك باختلاف الأحوال ، وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . والشعب بكسر أوله الطريق في الجبل أو الموضع فيه ، وشعب بفتح المعجمة ثم المهملة ثم فاء رأس الجبل ، وذكر الخطابي في « كتاب العزلة » أن العزلة والاختلاط يختلف باختلاف متعلقاتهم فبعض الأدوات الواردة في الحضر على الاجتماع على ما يتعلق بطاعة الأئمة وأمور الدين وعكسها في حكمه ، وأما الاجتماع والافتراق

بالإبدان فن عرف الاكتفاء بنفسه في حق معاشه ومحافظة دينه فالأولى له الانكشاف عن غناطة الناس بشرط أن يحافظ على الجماعة والسلام والرد وحقوق المسلمين من العيادة وشهود الجنازة ونحو ذلك ، والمطلوب إنما هو ترك فضول الصحبة لما في ذلك من شغل البال وتضييع الوقت عن المهمات ، ويجعل الاجتماع بمنزلة الاحتياج إلى الغذاء والامتناع فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو أرواح للبدن والقلب والله أعلم . وقال القشيري في الرسالة : طريق من آثار الدعوة أن يعتقد سلامة الناس من شره لا العكس ، فإن الأول ينتج منه استغناء نفسه وهي صفة المتواضع ، والثاني شهوده مزية له على غيره وهذه صفة المتكبر

### ٣٥ - باب رفع الأمانة

٦٤٩٦ - **حدثنا محمد بن سنان** حدثنا **فكبح بن سليمان** حدثنا **هلال بن علي** عن **عطاء بن يسار** عن **أبي هريرة** رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا ضيعت الأمانة فادعها الساعة . قال : كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال : إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة .

٦٤٩٧ - **حدثنا محمد بن كثير** أخبرنا **سفيان** حدثنا **الأعمش** عن **زيد بن وهب** « حدثنا حذيفة قال حدثنا رسول الله ﷺ حديثين رأيت أحدهما وأنا أنظر الآخر ، حدثنا أن الأمانة نزلت فجرد قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ، ثم علموا من السنة ، وحدثنا عن ربيعها قال : ينأى الرجل للنومة فتقبض الأمانة من قلبه ، فيظل أثرها مثل أثر الوكت . ثم ينأى للنومة فتقبض ، فيبقى أثرها مثل الجمل ، كجمل دخرته على رجله فتقبض ، فترأى متبرأ وليس فيه نسي . فيصبح الناس يتهايون ، فلا يكاد أحدهم يؤدى الأمانة ، فيقال : إن في بني فلان رجلاً أميناً . ويقال للرجل ما أمته وما أظرفه وما أجده ، وما في قلبه مثقال حبة حردل من إيمان . ولقد أتى على زمان وما أبالي أيكم بايت ، لئن كان مسلماً رده على الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده على ساعيه . أما اليوم فما كنت أباح إلا فلاناً وفلاناً »

قال **الفربري** قال أبو جعفر : حدثنا **أبا عبد الله** الله تعالى قال : سمعت **أبا أحمد** بن **عاصم** يقول سمعت **أبا عبد الله** يقول قال الأنصبي وأبو عمرو وغيرهما : جرد قلوب الرجال ، ألجذر الأصل من كل شيء . والوكت أثر للشئ اليسير منه . والجمل أثر العمل في التكلف إذا قلظ

[ الحديث ٦٤٩٧ - طرفه في : ٧٠٨٦ ، ٧٢٧٦ ]

٦٤٩٨ - **حدثنا أبو البنان** أخبرنا **شعيب** عن **الزهرى** قال أخبرني **سالم بن عبد الله** أن **عبد الله بن**

**عمر** رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إنما الناس كالإبل المائنة لا تسكاد نجيدها فيها راحة ، قوله ( باب رفع الأمانة ) هي ضد الخيانة والمراد برفعها إذا باها بحيث يكون الآمن معدوماً أو شبه المعدوم

وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( حدثنا محمد بن سنان ) بكسر المهملة ونونين ، وقد تقدم في أول كتاب العلم بهذا الاسناد مقرونا برواية محمد بن فليح عن أبيه ، وساقه هناك على لفظه وفيه قصة الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة . قوله ( إذا ضيعت الأمانة ) هذا جواب الأعرابي الذي سأل عن قيام الساعة وهو الغافل كيف إضاعتها ؟ قوله ( إذا أسند ) قال الكرماني أجاب عن كيفية الإضاعة بما يدل على الزمان لأنه يتضمن الجواب ، لأنه يلوم منه بيان أن كيفيةها هي الاسناد المذكور ، وقد تقدم هناك بلفظ « وسند » مع شرحه ، والمراد من « الأمر » جنس الأمور التي تتعلق بالدين كالخلافة والامارة والقضاء والافتاء وغير ذلك ، وقوله « إلى غير أهله » قال الكرماني : « أي بكلمة « إلى » بدل اللام ليبدل على تضمين معنى الاسناد . قوله ( فانتظر الساعة ) الفاء للتفريع ، أو جواب شرط محذوف أي إذا كان الأمر كذلك فانتظر ، قال ابن بطال : معنى « أسند الأمر » إلى غير أهله ، أن الأئمة قد انتقمهم الله على عبادته وفرض عليهم النصيحة لهم ، فينبغي لهم تولية أهل الدين ، فإذا قلدرا غير أهل الدين فقد ضيعوا الأمانة التي فلدنهم الله تعالى لإيماها . الحديث الثاني حديث حذيفة في ذكر الإهانة وفي ذكر رفعها ، وسيأتي بسنده ومثله في كتاب الفتن ويشرح هناك إن شاء الله تعالى . والجذر بفتح الجيم وكسرها الأصل في كل شيء ، والوقت بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مثناة أثر النار ونحوه ، والجمل بفتح الميم وسكون الجيم بعدها لام هو أثر العمل في الكف ، والمنتظر بمنون ثم مثناة مفتوحة ثم موحدة مكسورة وهو المنتفط : قوله ( ولا يكاد أحدم ) في رواية الكشميهني « أحد » بغير ضمير . قوله ( من إيمان ) قد يفهم منه أن المراد بالأمانة في الحديث الإيمان وليس كذلك بل ذكر ذلك لكونها لازمة الإيمان . قوله ( بايعت ) قال الخطابي : تأوله بعض الناس علىبيعة الخلافة ، وهذا خطأ ، وكيف يكون وهو يقول إن كان نصرانيا رده على ساعيه قبل يسايح النصراني على الخلافة ؟ وإنما أراد مبايعة البيع والشراء . قوله ( رده على الإسلام ) في رواية المستعلى « بالإسلام » بزيادة موحدة . قوله ( نصرانيا رده على ساعيه ) أي واليه الذي أقبل عليه لينصف منه ، وأكثر ما يستعمل الساعى في ولادة الصدقة ، ويحتمل أن يراد به هنا الذي يتولى قبض الجزية . قوله ( الا فلانا وفلانا ) يحتمل أن يكون ذكره بهذا اللفظ ، ويحتمل أن يكون سمي اثنين من المشهورين بالأمانة اذ ذاك فأهمهما الراوى ، والمعنى لست أثق بأحد آتمته على بيع ولا شراء الا فلانا وفلانا . قوله ( قال الفربري ) ثبت ذلك في رواية المستعلى وحده ، وأبو جعفر الذي روى عنه هنا هو محمد بن أبي حاتم البخاري وراق البخاري أي ناسخ كتبه ، وقوله « حدثت أبا عبد الله » يريد البخاري وحذف ما حدث به لعدم احتياجه له حينئذ ، وقوله « فقال سمعت » القائل هو البخاري وشيخه أحمد بن حاتم هو الباغي ، وليس له في البخاري الا هذا الموضع ، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد . قوله ( سمعت أبا عبيد ) هو القاسم بن سلام المشهور صاحب كتاب « غريب الحديث » وغيره من التصانيف ، وليس له في البخاري الا هذا الموضع ، وكذا الأصمعي وأبو عمرو . وقوله « قال الأصمعي » هو هبة الملك بن قريش ، وأبو عمرو هو ابن العلاء . قوله ( وغيرهما ) ذكره الاسماعيل عن سفيان الثوري بعد أن أخرج الحديث من طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان الثوري ، ثم قال في آخره « قال سفيان الجذر الأصل » . قوله ( الجذر الأصل من كل شيء ) انفقوا على التفسير ، ولكن عند أبي عمرو أن الجذر بكسر الجيم وعند الأصمعي بفتحها . قوله ( والوقت أثر الشيء البير منه ) هذا من كلام أبي حنيفة أيضا وهو أنص مما تقدم لتعبيده

باليسير . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، ومنه معدود في أصبح الاسانيد . قوله ( انما الناس كالابل المائة لانكاد تجد فيها راحلة ) في رواية مسلم من طريق معمر عن الزهري « تجدون الناس كابل مائة لا تجد الرجل فيها راحلة ، فقل أن الرواية بغير ألف ولام وبغير نكاد فالمعنى لا تجد في مائة ابل راحلة تصلح للركوب ، لان الذي يصلح للركوب ينبغي أن يكون طيباً سهل الانقياد ، وكذا لا تجد في مائة من الناس من يصلح للصحبة بأن يعاون رفيقه ، وبارين جانبه ، والرواية بانيات « لانكاد » أول لما فيها من زيادة المعنى ومطابقة الواقع ، وإن كان معنى الأول يرجع الى ذلك ، ويحمل النفي المطلق على المسالمة وعلى أن النادر لا حكم له . وقال الخطابي : العرب تقول المائة من الابل ابل يقولون لفلان ابل أى مائة بعير ، ولفلان ابلان أى مائتان . قلت : فعل هذا فالرواية التي بغير ألف ولام يكون قوله مائة نفساً لقوله ابل ، لان قوله ابل أى كائة بعير ، ولما كان مجرد لفظ ابل ليس مشهور الاستعمال في المائة ذكر المائة توضيحاً ورفعاً للالباس ، وأما على رواية البخاري فاللام للجناس . وقال الراغب : الابل اسم مائة بعير ، فقوله كالابل المائة المراد به عشرة آلاف لان التقدير كالمائة المائة انتهى . والذي يظهر على تسليم قوله لا يلزم ما قال أن المراد عشرة آلاف ؛ بل المائة الثانية لثبات كيد . قال الخطابي : تأولوا هذا الحديث على وجهين : أحدهما أن الناس في أحكام الدين سواء لافضل فيها اشريف على مشروف ولا لرفع على وضع كالابل المائة التي لا يكون فيها راحلة وهي التي ترحل وتركب ، والراحلة قاعة بمعنى مفعولة أى كلها حاملة تصلح لحمل ولا تصلح للرحل والركوب هالما . والثاني أن أكثر الناس أهل نقص : وأما أهل الفضل فعدد قليل جدا ، فهم بمنزلة الراحلة في الابل الحاملة ، ومنه قوله تعالى ( ولكن أكثر الناس لا يعلمون ) . قلت : وأورد البيهقي هذا الحديث في كتاب الفضاء في تسوية القاضى بين الخصمين أخذاً بالتأويل الأول ، ونقل عن ابن قتيبة أن الراحلة هي النجبية المختارة من الابل للركوب ، فإذا كانت في ابل عرفت ، ومعنى الحديث أن الناس في النسب كالابل المائة التي لا راحلة فيها ، فهي مستوية . وقال الأزهري : الراحلة هند العرب الذكر النجيب والانشى النجبية ، والهاء في الراحلة للدلالة . قال : وقول ابن قتيبة غلط والمعنى أن الزاهد في الدنيا السكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كفة الراحلة في الابل . وقال النووي . هذا أجود وأجود منهما قول آخرين أن المرضى الاحوال من الناحى السكامل الارصاف قليل . قلت : هو الثاني الا أنه خصه بالزاهد ، والأولى تعميمه كما قال الشيخ . وقال القرطبي : الذى يناسب التمثيل أن الرجل الجواد الذى يحمل أثقال الناس والحوالات عنهم ويكشف كربهم عزير الوجود كالراحلة في الابل الكثيرة . وقال ابن بطال : معنى الحديث أن الناس كثير والمرضى منهم قليل ، وإلى هذا المعنى أو ما البخاري بادعاه في « باب رفع الامانة » لان من كانت هذه صفته فلاختيار عدم معاشرته . وأشار ابن بطال الى أن المراد بالناس في الحديث من يأتى بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين وتابعهم حيث يصيرون يصفون ولا يؤتمنون . ونقل السكرماني هذا عن مغلطاي ظناً منه أنه كلامه السكوني لم يجره فقال : لا حاجة الى هذا التخصيص ، لاحتمال أن يراد أن المؤمنين قليل بالنسبة للكفار واقه أهل

### ٣٦ - باب الرياء والسُّنْمة

٦٤٩٩ - حدثنا محمد بن يحيى عن سيفان حدثني سلمة بن كُهل ح . وحدثنا أبو نُعيم حدثنا سفيان

عن سلمة قال سمعتُ جندباً يقول : قال النبي ﷺ - ولم أسمعُ أحداً يقول قال النبي ﷺ غيره ، فذاتُ منه فسمعتُهُ يقول : قال النبي ﷺ - مَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللهَ به ، ومن يُرائي يُرائي اللهَ به ۝

[ الحديث ٦٤٩٩ - طرفه في : ٧١٥٢ ]

**قوله** (باب الرياء والسمعة) الرياء بكسر الراء وتخفيف التحتانية والمد وهو مشتق من الرؤية والمراد به اظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها ، والسمعة بضم المهملة وسكون الميم مشتقة من سماع ، والمراد بها نحو ما في الرياء امكنها تتعلق بحاسة السمع والرياء بحاسة البصر . وقال الغزالي : المعنى طلب المنزلة في قلوب الناس بأن يربهم الخصال الحمودة ، والمرائي هو العامل . وقال ابن عبد السلام : الرياء أن يعمل لغير الله والسمعة أن يخفى عمله لله ثم يحدث به الناس . **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد القطان ، وسفيان في الطريقين هو الثوري ، والسند الثاني أعلى من الأول ، ولم يكتف به مع علوه لأن في الرواية الأولى موافقاً وهي جلالة القطان وما وقع في سياقه من تصريح سفيان بالحديث ونسبة سلمة شيخ الثوري وهو سلمة بن كهيل بالتصغير ابن حصين الحضرمي ، والسند الثاني كله كوفيون . **قوله** (ولم أسمع أحداً يقول قال النبي ﷺ غيره) وثبت كذلك عند مسلم في رواية ، وقال ذلك هو سلمة بن كهيل وحراده أنه لم يسمع من أحد من الصحابة حديثاً مسنداً إلى النبي ﷺ إلا من جندب وهو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وهو من صفار الصحابة . وقال الكرماني : مراده لم يبق من أصحاب النبي ﷺ حينئذ غيره في ذلك المكان . قلت : احتراز بقوله في ذلك المكان ، عن كان من الصحابة موجوداً إذ ذاك بغير المكان الذي كان فيه جندب ، وليس كذلك فإن جندباً كان بالكوفة إلى أن مات وكان بها في حياة جندب أبو جحيفة السوائي وكانت وفاته بعد جندب بسنتين ، وعبد الله بن أبي أوفى وكانت وفاته بعد جندب بهذين سنتين ، وقد روى سلمة عن كل منهما فتعين أن يكون مراده أنه لم يسمع منهما ولا من أسدحها ولا من غيرها ممن كان موجوداً من الصحابة بغير الكوفة . بعد أن سمع من جندب الحديث المذكور عن النبي ﷺ شيئاً . **قوله** (من سمع) بفتح المهملة والميم الثقيلة والثانية مثلاً ، وقوله ومن يراني ، بضم التحتية والمد وكسر الحمزة والثانية مثلاً . وقد ثبتت الياء في آخر كل منهما أما الأولى فللإشباع وأما الثانية فكذلك ، أو التقدير فانه يراني به الله . ووقع في رواية وكيع عن سفيان عن مسلم عن يسمع يسمع الله به ومن يراني يراني الله به ، ولابن المبارك في الزهد من حديث ابن مسعود : من سمع سمع الله به ، ومن رأى رأى الله به ، ومن تطاول تعاطفاً خفضه الله ، ومن واصل تخشعاً رفعه الله ۝ وفي حديث ابن عباس عند (١)

ومن رأى رأى الله به ، ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن جهماد عن سلمة بن كهيل عن جابر في آخر هذا الحديث : ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله له لسانين من ناري يوم القيامة ، قال الخطابي : معناه من عمل عملاً على غير إخلاص وإنما يريد أن يراه الناس ويسمعه جوسى على ذلك بأن يشهره الله ويفضحه ويظهر ما كان بطنه . وقيل من قصد بعمله الجاه والمنزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فإن الله يجعله حديثاً عند الناس الذين أراد قيل المنزلة عندهم ولا ثواب له في الآخرة ، ومعنى يراني يطالبهم على أنه فعل ذلك لهم لا لوجهه ، ومنه قوله

(١) يباش بالأصل ، وهو عند مسلم في كتاب الزهد والرقائق الحديث ٤٧ (الرقم العام ٢٩٨٦)



ثم إلى ( من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف إليهم أعمالهم فيها - إلى قوله - ما كانوا يعملون ) وقيل : المراد من قصد بعمله أن يسعفه الناس وبروه ليعظموه وتعلموا منزلته عندهم - حصل له ما قصد ، وكان ذلك جزاءه على عمله ، ولا يثاب عليه في الآخرة . وقيل المعنى ، من سمع بعبود الناس وأذاعها أظهر الله عبوبه وسمعته المسكروه . وقيل المعنى من نسب إلى نفسه عملا صالحا لم يفعله وأدعى غيرا لم يصنعه فإن الله يفضله ويظهر كذبه ، وقيل المعنى من يرى الناس بعمله أراه الله ثواب ذلك العمل وحرمة إياه . وقيل معنى سمع الله به شهره أو ملا أسمع الناس بسوء الثناء عليه في الدنيا أو في القيامة بما ينطوي عليه من خبث السريرة ، قلت : وورد في عدة أحاديث التصريح بوقوع ذلك في الآخرة ، فهو المعتمد : فعند أحمد والداري من حديث أبي هند الداري رحمه الله من قام مقام رياء وسمعة رأى الله به يوم القيامة وسمع به ، وللطبراني من حديث حوف بن مالك نحوه ، وله من حديث معاذ مرفوعا : ما من عبد يتوهم في الدنيا مقام سمعة ورياء إلا سمع الله به على رؤوس الخلائق يوم القيامة ، وفي الحديث استحباب إخفاء العمل الصالح ، لكن قد يستحب إظهاره من يقتدى به على إرادته الاقتداء به ، ويقدر ذلك بقدر الحاجة . قال ابن عبد السلام : يستثنى من استحباب إخفاء العمل من يظهره ليقبض به أو ليفتخع به ككتابة العلم ، ومنه حديث سهل الماشي في الجمعة ولتأتموا بي ولتندموا صلاتي ، قال الطبري كان ابن عمر وابن مسعود وجماعة من السلف يتجددون في مساجدهم ويتظاهرون بمجاهدين أعمالهم ليقبض بهم ، قال : فمن كان اماما يستن بعمله علما بما لله عليه قاهرا لشيطانه استوى ما ظهر من عمله وما خفي لصحة قصده ، ومن كان بخلاف ذلك فالإخفاء في حقه أفضل ، وعلى ذلك جرى عمل السلف . فمن الأول حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال : سمع النبي ﷺ رجلا يقرأ ويرفع صوته بالذكر فقال أنه أراب قال فإذا هو المقداد بن الأسود ، أخرجه الطبري . ومن الثاني حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قام رجل يصلي للجر بالقرأة فقال له النبي ﷺ : لا تدعني وأسمع ربك ، أخرجه أحمد وابن أبي خيثمة وسنده حسن

### ٣٧ - باب من جاهد نفسه في طاعة الله

٦٥٠٠ - **حدثنا** هذبة بن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس يوم مالك عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بينا أنا رديف للنبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا آخرة للرحل فقال : يا معاذ ، قلت : لبيك يا رسول الله وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . ثم سار ساعة ، ثم قال : يا معاذ بن جبل ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق الله على عباده ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئا ، ثم سار ساعة ثم قال : يا معاذ بن جبل ، قلت : لبيك رسول الله وسعديك . قال : هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ؟ قلت : الله ورسوله أعلم . قال : حق العباد على الله أن لا يعذبهم

**قوله** ( باب من جاهد نفسه في طاعة الله عز وجل ) يعني بيان فضل من جاهد ، والمراد بالمجاهدة كلف النفس

عن ارادتها من الشغل بغير العبادة ، وبهذا تظهر مناسبة الترجمة لحديث الباب . وقال ابن بطال : جهاد المرء نفسه هو الجهاد الأكمل ، قال الله تعالى ( وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ) الآية . ويقع بمنع النفس عن المعاصي ، ومنعها من الشهوات ، ومنعها من الاكثار من الشهوات المباحة لتتوفر لها في الآخرة . قلت : ولثلاث اعتبارات الاكثار فيألفه فيجهره الى الشهوات فلا يأمن أن يقع في الحرام . ونقل القشيري عن شيخه أبي علي الهذلي : من لم يكن في بدايته صاحب مجاهدة لم يجد من هذه الطريق شمة . وعن أبي عمرو بن حميد : من كرم عليه دينه هانت عليه نفسه . قال القشيري : أصل مجاهدة النفس قطعها عن المألوفات وحملها على غير هواها . وللنفس صفتان : انهماك في الشهوات ، وامتناع عن الطاعات ، فالمجاهدة تقع بحسب ذلك . قال بعض الأئمة : جهاد النفس داخل في جهاد العدو ، فإن الأعداء ثلاثة : رأسهم الشيطان ، ثم النفس لأنها تدعو الى الذات المفضية بصاحبها الى الوقوع في الحرام الذي يستخط الرب ، والشيطان هو المزين لها على ذلك وبزينة لها ، فمن خالف هوى نفسه قبح شيطانه ، فجهادته نفسه حملها على اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه ، وإذا قوى العبد على ذلك سهل عليه جهاد أعداء الدين ، فالاول الجهاد الباطن والثاني الجهاد الظاهر . وجهاد النفس أربع مراتب : حكام على تعلم أمور الدين ، ثم حكام على العمل بذلك ، ثم حكام على تعليم من لا يعلم ، ثم الدعاء الى توحيد الله وتعال من خالف دينه ووجهده نفسه . وأقوى المؤمنين على جهاد النفس جهاد الشيطان بدفع ما يلقى اليه من الشهوات والشك ، ثم تحسين ما نهى عنه من المحرمات ، ثم ما يفضي الاكثار منه الى الوقوع في الشهوات ، وتتمام ذلك من المجاهدة أن يكون متيقظا لنفسه في جميع أحواله ، فانه متى غفل عن ذلك استهواه شيطانه ونفسه الى الوقوع في المنهيات وبالله التوفيق . قوله ( همام ) هو ابن يحيى . قوله ( أنس بن معاذ بن جبل ) هكذا رواه همام بن قتادة ، ومقتضاه التصريح بأنه من مسند معاذ ، وخالفه هشام الدستوائي عن قتادة فقال : هو أنس بن النبي ﷺ قال - ومعاذ رديفه على الرحل - يامعاذ ، وقد تقدم في أواخر كتاب العلم ومقتضاه أنه من مسند أنس والمعتمد الاول ، وبؤيده أن المصنف أتبع رواية هشام رواية سليمان التيمي عن أنس قال : ذكر لي أن النبي ﷺ قال لمعاذ ، فدل على أن أنسا لم يسمع ، من النبي ﷺ واحتمل قوله ذكر ، على البناء المجهول أن يكون أنس حمله عن معاذ بواسطة أو بغير واسطة ، وقد أشرت في شرحه في العلم الى احتمال أن يكون أنس حمله عن عمرو بن ميمون الأودي عن معاذ ، أو عن عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ ، وهذا كله بناء على أنه حديث واحد ، وقد رجح لي أنهما حديثان وإن اتحد مخرجهما عن قتادة عن أنس ومتهما في كون معاذ ردف النبي ﷺ للاختلاف فيما وردا فيه ، وهو أن حديث الباب في حق الله على العباد وحق العباد على الله ، والماضي فيمن اتقى الله لا يشرك به شيئا ، وكذا رواية أبي عثمان النهدي وأبي وزين وأبي العرام كلهم عن معاذ عند أحمد ، ورواية عمرو بن ميمون مرواة لرواية حديث الباب ، ونحوها رواية عبد الرحمن بن سمرة عن معاذ عند النسائي . والرواية الأخرى موافقة لرواية هشام التي في العلم ، وقد أشرت الى شيء من ذلك في باب اسم الفرس والحصار ، من كتاب الجهاد ، وقد جاء عن أنس عن معاذ نحو حديث الباب أخرجه أحمد من طريق الأعشى عن أبي سفيان عن أنس قال : أتينا معاذا فقلنا : حدثنا من غرائب حديث رسول الله ﷺ ، فذكر مثل حديث همام عن قتادة . قوله ( بينا أنارديف ) تقدم بيانه في أواخر كتاب القباس قبل الادب بابين . قوله ( ليس بيني وبينه إلا آخرة الرحل ) بفتح الراء . وسكون الحاء المهملة دو البعير كالمسرج للفرس ،

وأخرة بالمد وكسر المعجمة بعدها راء هي الدود الذي يحمل خلف الراكب يستند إليه ، وقائدة ذكره المبالغة في شدة قربة ليكون أوقع في نفس سامعه أنه مضطرب ما رواه . ووقع في رواية مسلم عن هذاب بن خالد وهو هذبة شيخ البخاري فيه بسنده هذا « مؤخرة » بدل « آخرة » ، وهي بضم الميم وسكون الهمزة وقمتع الحاء ، ووقع في رواية عمرو بن ميمون عن معاذ دكنت ردف النبي ﷺ على حمار يقال له غدير ، وقد تقدم ضبطه في الجهاد ، ووقع عند أحمد من رواية عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ « أن النبي ﷺ ركب على حمار يقال له يغفور رسنه من ليف » ويمكن الجمع بأن المراد بأخرة الرجل موضع آخرة الرجل للصرح هنا بكونه كان على حمار ، وإلى ذلك أشار النووي ومشي ابن الصلاح على أنهما فضيخان ، وكأن مستنده أنه وقع في رواية أبي العوام عند أحمد « على جبل أحمر ، واسكن سنده ضعيف . قوله ( فقال يا معاذ ، قلت لبيك ) تقدم بيان ذلك في كتاب الحج . قوله ( رسول الله ) بالنصب على النداء وحرف النداء محذوف ، ووقع في العلم بأنيائه . قوله ( ثم سار ساعة ) فيه بيان أن الذي وقع في العلم « قال لبيك يا رسول الله وسعدك » ، قال يا معاذ « لم يقع النداء الثاني هل الفور بل بعد ساعة . قوله ( فقال ) في رواية الكشميني « ثم قال » . قوله ( يا معاذ بن جبل ) تقدم ضبطه في العلم . قوله ( قال هل تدري ) وقع في رواية مسلم المشار إليها بعد قوله « وسعدك » ، الثانية « ثم سار ساعة ثم قال هل تدري » ، وفي رواية موسى بن اسماعيل عن همام الماضية في الاستئذان بعد المرة الأولى « ثم قال مثله ثلاثا ، أي النداء والاجابة وقد تقدم نحوه في العلم ، وهو لنا كيد الاهتمام بما يخبره به ويبالغ في تفهمه وضبطه ، قوله ( هل تدري ما حق الله على عباده ) الحق كل موجود متحقق أو ما سيوجد لا محالة ، ويقال للكلام الصدق حق لأن وقوعه متحقق لا تردد فيه ، وكذا الحق المستحق على الغير إذا كان لا تردد فيه ، والمراد هنا ما يستحقه الله على عباده مما جعله محتيا عليهم قاله ابن التيمي في التحرير ، وقال القرطبي : حق الله على العباد هو ما وعدهم به من الثواب والأجر مما لياهم بمطابقه . قوله ( أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ) المراد بالعبادة عمل الطاعات واجتناب المعاصي وعطفها بما عدم الشرك لأنه تمام التوحيد ، والمحكمة في عطفه على العبادة أن بعض الكفرة كانوا يدعون أنهم يعبدون الله واسكنهم كانوا يعبدون آلهة أخرى فاشترط في ذلك ، وتقدم أن الجلبة حالية والتقدير يعبدونه في حال عدم الاشراك به . قال ابن حبان : عبادة الله إقرار باللسان وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح ، ولهذا قال في الجواب « فاحق العباد إذا فعلوا ذلك » فعبر بالفعل ولم يعبر بالقول . قوله ( هل تدري ما حق العباد على الله إذا فعلوه ) ؟ الضمير لما تقدم من قوله « يعبدوه ولا يشركوا به شيئا » ، في رواية مسلم « إذا فعلوا ذلك » . قوله ( حق العباد على الله أن لا يعذبهم ) في رواية ابن حبان من طريق عمرو بن ميمون « أن يغفر لهم ولا يعذبهم » ، وفي رواية أبي عثمان « يدخلهم الجنة » ، وفي رواية أبي العوام مثله وزاد « ويغفر لهم » ، وفي رواية عبد الرحمن بن غنم « أن يدخلهم الجنة » ، قال القرطبي : حق العباد على الله ما وعدهم به من الثواب والجزاء ، لحق ذلك ووجب بحكم وعده الصدق ، وقوله الحق الذي لا يجوز عليه الكذب في الخبر ولا الخنز في الوعد ، قاله سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء بحكم الأمر اذ لا أمر فوقه ولا حكم للمقل لأنه كاشف لا موجب انتهى . وتمسك بعض المعتزلة بظاهره . ولا متمسك لهم فيه مع قيام الاحتمال . وقد تقدم في العلم عدة أجوبة غير هذه ، ومنها أن المراد بالحق هنا المتحقق الثابت أو الجدير ، لأن احسان الرب لم يتخذ دبا سواء جدير في الحكمة أن لا يعذبه ، أو المراد أنه كالأجيب في تحفه وناكده ،

أر ذكر على سبيل المقابلة . قال : وفي الحديث جواز ركوب اثنين على حمار ، وفيه نواضع النبي ﷺ ، وفضل معاذ وحسن أدبه في القول وفي العلم برده لما لم يحط بحقيقته الى علم الله ورسوله ، وقرب منزلته من النبي ﷺ . وفيه تكرار الكلام لتأكيد فهمه ، واستفسار الشيخ تلميذه عن الحكم لاختيار ما عنده وبين له ما يشكل عليه منه . وقال ابن رجب في شرحه لأوائل البخاري : قال العلماء يؤخذ من منع معاذ من تبشير الناس لتلايتهم لكانوا أن أحاديث الرخص لا تنفع في عموم الناس لتلايتهم فصار فهمهم عن المراد بها ، وقد سمعوا معاذ فلم يردد إلا اجتهدا في العمل وخشية قد عز وجل ، فأما من لم يبلغ منزلته فلا يؤمن أن يقهر تركه على ظاهر هذا الخبر ، وقد عارضه ما نواتر من نصوص الكتاب والسنة أن بعض عصاة الموحدين يدخلون النار ، فعلى هذا فيجب الجمع بين الأمرين ، وقد سلكوا في ذلك مسالك : أحدها قول الزهري أن هذه الرخصة كانت قبل نزول الفرائض والحدود ، وسيأتي ذلك عنه في حديث عثمان في الوضوء ، واستبعده غيره من أن النسخ لا يدخل الخبر ، وبأن سماع معاذ لهذه كان متأخرا عن أكثر نزول الفرائض . وقيل لا نسخ بل هو على عمومته ، ولكنه مقيد بشرائط كترتب الأحكام على أسبابها المقتضية المتوقعة دلى انتهاء الموانع ، فإذا تكامل ذلك عمل المقتضى عمله ، وإلى ذلك أشار وهب بن منبه بقوله المتقدم في كتاب الجنائز في شرحه : أن لا إله إلا الله مفتاح الجنة : ، ليس من مفتاح إلا وله أسنان ، وقيل المراد ترك دخول نار الشرك ، وقيل ترك تعذيب جميع بدن الموحدين لأن النار لا تحرق . ووضح الجود ، وقيل ليس ذلك لاسلك من وحد وعبد بل يختص بمن أخلاص ، والاخلص بفتح تحقيق القلب بمعناها ، ولا يتصور حصول التحقيق مع الإصرار على المصيبة لامتلاء القلب بحجة الله تعالى وخشيته فتنبعث الجوارح الى الطاعة وتنكشف عن المصيبة . انتهى ملخصه . وفي آخر حديث أنس عن معاذ في نحو هذا الحديث : قلت ألا أخبر الناس ؟ قال : لا أملا بذكرها ، فأخبر بها معاذ عند موته تأثما . وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب العلم . ( تنبيه ) هذا من الأحاديث التي أخرجها البخاري في ثلاثة مواضع عن شيخ واحد بسند واحد ، وهي قليلة في كتابه جدا ، ولكنه أضاف اليه في الاستمذان موسى بن اسماعيل ، وقد تتبع بعض من لقيناه ما أخرجه في موضعين بسند فبلغ حدتها زيادة على العشرين ، وفي بعضها يتعرف في اثنين بالاختصار منه

### ٣٨ - باب التواضع

٦٥٠١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا زهير حدثنا حميد عن أنس رضي الله عنه . قال : كان النبي ﷺ ناقة . . . ح . قال وحدثني محمد أخبرنا الفزاري وأبو خالد الأحمر عن حميد الطويل عن أنس قال : كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى الغضباء ، وكانت لا تسبق ، فجاء أهرابي على قعود له فسبقها ، فاشتد ذلك على المسلمين وقالوا : سبقت الغضباء ، فقال رسول الله ﷺ : إن حقاً على الله أن لا يرفع شيئاً من الدنيا إلا وصحته ،

٦٥٠٢ - حديث محمد بن عتيان بن كرامة حدثنا خالد بن مخلد حدثنا سليمان بن بلال حدثني شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إن الله قال ، من عادى لي ولياً فقد

أَذَنَّهُ بِالْحَرْبِ . وَمَا تَقَرَّبَ إِلَى عِبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتَهُ عَلَيْهِ . وَمَا يَزَالُ عِبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبُّهُ ، فَإِذَا أَحَبَّهُتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الْقَدِيمَ بِسَمْعٍ بِهِ وَبَصَرَهُ الْقَدِيمَ بِبَصَرٍ بِهِ وَبَدَنَهُ الَّذِي يَبْطِشُ بِهَا وَرَجُلَهُ الَّذِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَ بِي لِأَعِيذَنَّهُ . وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا قَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِي الْمُؤْمِنِ بِكَرَمِ الْمَوْتِ وَأَنَا أَكْرَمُهُ مَسَاءَتُهُ ۝

**قوله** ( باب التواضع ) يضم الضماد المعجمة ، مشتق من الضعة بكسر أوله وهي الهوان ، والمراد بالتواضع اظهار التذلل من المرتبة لمن يراد تعظيمه ، وقيل هو تعظيم من قوة الفضله . وذكر فيه حديثين أحدهما حديث أنس في ذكر النافذة لما سبقت ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد في د باب ناقة النبي ﷺ ، ونزعم بعضهم أنه لا يدخل له في هذه الترجمة ، وغفل عما وقع في بعض طرقة عند النسائي بلفظ «حق على الله أن لا يرفع شيء نفسه في الدنيا الا رضه» ، فان فيه إشارة الى الحث على عدم الرفع ، والحث على التواضع ، والاعلام بأن أمور الدنيا نافذة غير كاملة . قال ابن بطال : فيه هو ان الدنيا على الله ، والتنبية على ترك المباهاة والمفاخرة ، وأن كل شيء هان على الله فهو في عمل الضعة لحن على كل ذي عقل أن يزه في به ويقل منافسته في طلبه . وقال الطبري : في التواضع مصلحة الدين والدنيا ، فان الناس لو استعملوه في الدنيا لولت إليهم الدنيا ولا استراحوا من تعب المباهاة والمفاخرة ، قلت : وفيه أيضا حسن خلق النبي ﷺ وتواضعه ، اسكونه رضى أن أعرايا يسابقه ، وفيه جواز المسابقة . وزهير في السند الاول هو ابن معاوية أبو خيشمة الجمحي ؛ ومحمد في السند الثاني هو ابن سلام وجزم به الكللابي ووقع كذلك في نسخة من رواية أبي ذر ، والفوارى هو مروان بن معاوية ورهم من زعم أنه أبو اسحق إبراهيم بن محمد بن الحارث ، نعم رواية أبي إسحق الفزارى له قد تقدمت في الجهاد ، وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حبان . الحديث الثاني ، **قوله** ( محمد بن عثمان بن كرامة ) بفتح الكاف والراء الخفيفة هو من صفار شيوخ البخاري ، وقد شاركه في كثير من شيوخه منهم خالد بن غلاد شيخه في هذا الحديث ، فقد أخرج عنه البخاري كثيرا بغير واسطة منها في د باب الاستعاذة من الجبن ، في كتاب الدعوات وهو أقربها الى هذا . **قوله** ( عن عطاء ) هو ابن يسار ، ووقع كذلك في بعض النسخ ، وقيل هو ابن أبي رباح والاول أصبح نبه على ذلك الخطيب ، وساق الذهبي في ترجمة خالد من الميزان بعد أن ذكر قول أحمد فيه له مناكير ، وقول أبي حاتم لا يحتج به ، وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من حديثه استنكرها : هذا الحديث من طريق محمد بن غلاد عن محمد بن عثمان ابن كرامة شيخ البخاري فيه وقال : هذا حديث غريب جدا لولا هيبة الصحيح إمدوه في منكرات خالد بن غلاد ، فان هذا المتن لم يرو الا بهذا الاسناد ولا أخرجه من هذا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد . قلت : ليس هو في مسند أحمد جزءا ، وإطلاق أنه لم يرو هذا المتن الا بهذا الاسناد مردود ، ومع ذلك فشريك شيخ شيخ خالد فيه مقال أيضا ، وهو رأى حديث المعراج الذي زاد فيه ونقص وقدم وأخر وتفرّد فيه بأشياء لم يتابع عليها كما يأتي القول فيه مستوعبا في مكانه ، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أن له أصلا ، منها عن عائشة أخرجه أحمد في د الزهد ، وابن أبي الدنيا وأبو نعيم في د الخلية ، والبيهقي في د الوفاء ، من طريق عبد الواحد بن ميمن عن هروة عنها ، وذكر ابن حبان وابن عدي أنه تفرد به ، وقد قال البخاري انه منكر الحديث ، لكن

أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة وقال : لم يروه عن عروة إلا يعقوب وعبد الواحد . ومنها  
عن أبي أمامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد ، بسند ضعيف . ومنها عن علي بن عبد الله السجستاني في مسند علي ، وعن  
ابن عباس أخرجه الطبراني وسندهما ضعيف ، وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني وفي مسندهما ضعف  
أيضا ، وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب ، وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو  
نعيم في الحلية ، مختصرا وسنده ضعيف أيضا ، وعن وهب بن منبه مقطوعا أخرجه أحمد في الزهد ، وأبو نعيم  
في الحلية ، وفيه تعقب علي بن حبان حيث قال بعد إخراج حديث أبي هريرة : لا يعرف لهذا الحديث إلا  
طريقان يعني غير حديث الباب وهما مشام الكشاني عن أنس وعبد الواحد بن ميمون عن عروة عن عائشة وكلاهما  
لا يصح ، وسأذكر ما في رواياتهم من قائمة زائدة . **قوله** ( ان الله تعالى ) قال الكرماني : هذا من الأحاديث  
القدسية ، وقد تقدم القول فيما قبل ستة أبواب . قلت : وقد وقع في بعض طرقة ، أن النبي ﷺ حدث به عن جبريل  
عن الله عز وجل وذلك في حديث أنس . **قوله** ( من عادى لي وليا ) المراد بولي الله العالم بالله المواظب على طاعته  
المخلص في عبادته . وقد استشكل وجود أحد إمارته لأن المعادة إنما تقع من الجانبين ومن شأن الولي العلم والصفح  
عن يجهل عليه ، وأجيب بأن المعادة لم تنحصر في الخصومة والمعاملة الدنيوية مثلا بل قد تقع من بعض ينشأ عن  
التعصب كالرافض في بغضه لابي بكر ، والمبتدع في بغضه لسنن ، فتقع المعادة من الجانبين ، أما من جانب الولي فله  
تعالى وفي الله ، وأما من جانب الآخر فلما تقدم . **وهكذا** الفاسق المتجاهر ببغضه الولي في الله وببغضه الآخر  
لانكاره عليه وملازمته انتهى عن شرواته . وقد تطلق المعادة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن  
الآخر بالقوة ، قال الكرماني : قوله دلي ، هو في الأصل صفة لقوله « وليا » لكنه لما تقدم صار حالا . وقال  
ابن هبيرة في الانصاح ، قوله « عادى لي وليا » أي اتخذ عدوا ، ولا أرى المعنى إلا أنه عاداه من أجل ولايته  
وهو وان تضمن التحذير من إيذاء قلوب أولياء الله ليس على الإطلاق بل يقتضي منه ما اذا كانت الحال تقتضي  
زلاعا بين رابين في محاربة أو محاكمة ترجع الى استخراج حق أو كشف غامض ، فانه جرى بين أبي بكر وعمر  
مشاجرة ، وبين العباس وعلي ، الى غير ذلك من الوقائع انتهى ملخصا موضحا . وتعبه الفاكراني بأن معادة الولي  
لكونه وليا لا يفهم إلا أن كان على طريق الحسد الذي هو نفي زوال ولايته وهو بعيد جدا في حق الولي فتأمله .  
قلت : والذي قدمته أولى أن يعتمد ، قال ابن هبيرة : ويستفاد من هذا الحديث تقديم الاذعان على الانذار وهو  
واضح . **قوله** ( فقد آذنته ) بالمد وفتح المعجمة بعدها نون أي أعلمته ، والابذان الاحلام ، ومنه أخذ الاذان .  
**قوله** ( بالحرب ) في رواية الكشميني « بحرب » ووقع في حديث عائشة « من عادى لي وليا » وفي رواية لأحمد  
« من آذى لي وليا » وفي أخرى له « من آذى » وفي حديث ميمونة مثله « فقد استعمل محاربتني » وفي رواية وهب  
ابن منبه موقوفا قال الله من أهان رايي المؤمن فقد استقبلني بالمحاربة ، وفي حديث معاذ « فقد بارز الله بالمحاربة »  
وفي حديث أبي أمامة وأنس « فقد بارزني » وقد استشكل وقوع المحاربة وهي مفاعلة من الجانبين مع أن المخلوق  
في أسر الخالق ، والجواب أنه من المخاطبة بمسا يفهم ، فان الحرب تنشأ عن العداوة والعداوة تنشأ عن المخالفة  
وغاية الحرب الهلاك والله لا يظلمه غائب ، فكان المعنى فقد تعرض لاهلاكى إياه . فاطلق الحرب وأراد لازمه  
أي أحمل به ما يمهله العدو المحارب . قال الفاكراني : في هذا تهديد شديد ، لان من حاربه الله أهلكه ، وهو من

المجاز البليغ ، لأن من كره من أحب الله خالف الله ومن خالف الله عانده ومن عانده أهلك ، وإذا ثبت هذا في جانب المعادة ثبت في جانب الموالاة ، فن والى أولياء الله أكرمه الله . وقال الطوفي : لما كان ولي الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولى الله بالحفظ والنصرة ، وقد أجرى الله العادة بأن عدو الدر صديق وصديق العدو عدو وعدو ولي الله عدو الله فن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله . **قوله** ( وما تقرب الى عبدي بشئ أحب الى مما افترضت عليه ) يجوز في « أحب » الرفع والنصب ، ويدخل تحت هذا اللفظ جميع فرائض الدين والكفاية ، وظاهر الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته ، وفي دخول ما أوجبه المكاف على نفسه نظر للتقيد بقوله افترضت عليه ، إلا ان أخذ من جهة المعنى الأعم ، ويستفاد منه أن أداء الفرائض أحب الاعمال الى الله . قال الطوفي : الامر بالفرائض جازم ويقع بتركها المعاقبة ، بخلاف النفل في الامرين وإن اشترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكانت الفرائض أكل ، فلماذا كانت أحب الى الله تعالى وأشد تقربا ، وأيضا فالفرض كالأصل والاس والنفل كالفرع والبناء ، وفي الاتيان بالفرائض على الوجه المأمور به امثال الامر واحترام الامر وتبليغه بالانقياد اليه وإظهار عظمة الربوبية وذل العبودية فكان التقرب بذلك أعظم العمل ، والذي يؤدي الفرض قد يفعله خوفا من العقوبة ومؤدى النفل لا يفعله الا ايثارا للخدمة فيجازي بالحببة التي هي غاية مطلوب من يتقرب بمحضته . **قوله** ( وما زال ) في رواية الكشميني « وما يزال » بصيغة المضارعة . **قوله** ( يتقرب الى ) التقرب طلب القرب ، قال أبو القاسم القشيري : قرب العبد من ربه يقع أولا بإيمانه ، ثم بإحسانه . وقرب الرب من عبده ما يخصه به في الدنيا من مرقاة ، وفي الآخرة من رضوانه ، وفيما بين ذلك من وجوه لطفه وامتنانه . ولا يتم قرب العبد من الحق إلا بعبده من الخلق . قال : وقرب الرب بالعلم والقدرة عام للناس ، وباللطف والنصرة خاص بالخواص ، وبالتأنيس خاص بالأولياء . ووقع في حديث أبي أمامة « يتحبب الى » بدل « يتقرب » ، وكذا في حديث ميمونة **قوله** ( بالنوافل حتى أحببته ) في رواية الكشميني « أحبه » ، ظاهره أن محبة الله تعالى للعبد تقع بملازمة العبد التقرب بالنوافل ، وقد استشكل بما تقدم أولا أن الفرائض أحب المبادات المتقرب بها الى الله فكيف لا تنجح المحبة ؟ والجواب أن المراد من النوافل ما كانت حاوية للفرائض مشتملة عليها ومكاملة لها ، ويؤيده أن في رواية أبي أمامة « ابن آدم . انك ان تدرك ما عندي إلا بأداء ما افترضت عليك » ، وقال الفاكهاني : معنى الحديث أنه اذا أدى الفرائض ودام على اتيان النوافل من صلاة وصيام وغديرهما أفنى به ذلك الى محبة الله تعالى . وقال ابن هبيرة : يؤخذ من قوله « ما تقرب إلح » أنه النافلة لا تقدم على الفريضة ، لأن النافلة إنما سميت نافلة لأنها تأتي زائدة على الفريضة ، فلم تؤد الفريضة لا تحصل النافلة ، ومن أدى الفرض ثم زاد عليه النفل وأدام ذلك تحققت منه ارادة التقرب انتهى . وأيضا فقد جرت العادة أن التقرب يكون غالبا بغير ما وجب على المتقرب كالمطبخية والتعذرة بخلاف من يؤدي ما عليه من خراج أو يقضى ما عليه من دين . وأيضا فإن جملة ما شرعت له النوافل جبر الفرائض كما صح في الحديث الذي أخرجه مسلم « انظروا هل لعبدي من تطوع فتكمل به فريضته » الحديث بمعناه فتبين أن المراد من التقرب بالنوافل أن تقنع بمن أدى الفرائض لا من أدخل بها كما قال بعض الأكابر : من شغله الفرض عن النفل فهو معذور ومن شغله النفل عن الفرض فهو مقصود . **قوله** ( فكأنك سمعته الذي يسمع ) زاد الكشميني « به » . **قوله** ( وبصره الذي يبصر به ) في حديث عائشة في رواية عبد الواحد « عينه التي يبصر بها »

وفي رواية يعقوب بن جاهد وعينيه التي يبصر بهما بالثنية وكذا قال في الاذن واليد والرجل ، و زاد عبد الواحد في روايته ورفاده الذي يعقل به ، و لسانه الذي يتكلم به ، ونحوه في حديث أبي امامة وفي حديث ميمونة وقلبه الذي يعقل به ، وفي حديث أنس ومن أحبيته كنت له سمعا وبصرا وبدا وهو يبدأ ، وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره الخ ؟ والجواب من أوجه : أحدها أنه ورد على سبيل التمثيل ، والمعنى كنت سمعه وبصره في إثارة أسمى ، فهو يحب طاعتي ويؤثر خدمتي كما يحب هذه الجوارح . ثانيا أن المعنى كليتة مشغولة في فلا يصغي بسمعه الا الى ما يرضيني ، ولا يرى ببصره الا ما أمرته به . ثالثا المعنى أجعل له مصادره كأنه ينالها بسمعه وبصره الخ . رابعا كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المعاونة على ع. وه. خامسا قال الفاكهاني وسبقه الى معناه ابن هبيرة : هو فيما يظهر لي أنه على حذف مضاف ، والتقدير كنت حافظ سمعه الذي يسمع به فلا يسمع الا ما يحل استماعه ، وحافظ بصره كذلك الخ . سادسا قال الفاكهاني : يحتمل معنى آخر أدق من الذي قبله ، وهو أن يكون معنى سمعه مسموعه ، لان المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أدلى بمعنى مأمولى ، والمعنى أنه لا يسمع الا ذكرى ولا يلتذ الا بتلاوة كتابي ولا يأنس الا بمناجاتي ولا ينظر الا في عجائب ملكوتي ولا يجد يده الا فيما فيه رضاي ورجله كذلك ، ومعناه قال ابن هبيرة أيضا . وقال الطوفي : اتفق العلماء من يعتد بقوله أن هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأيدته وإعانتة ، حتى كأنه سبحانه ينزل نفسه من عبده منزلة الآلات التي يستعين بها ولهذا وقع في رواية د في يسمع وينى بصروني يخلص وينى يمشى ، قال : والاتحادية ذهبوا أنه على حقيقته وأن الحق دين العبد ، واحتجوا بحجى جبريل في صورة دحية ، قالوا فهو روحاني خلع صورته وظهر بمظهر البشر ، قالوا فاته أقدر على أن يظهر في صورة الوجود المكلي أو بعينه ، تعالى الله عما يقول الظالمون دولا كبيرا . وقال الخطابي : هذه أمثال والمعنى توفيق الله لعبده في الاعمال التي يباشرها بهذه الاعضاء ، وتيسير الهبة له فيما بأن يحفظ جوارحه عليه وببعضه عن موانعة ما يكره الله من الاضغاث الى الله بسمعه ، ومن النظر الى ما نهى الله عنه ببصره ، ومن البهش فيما لا يحل له بيده ، ومن السعى الى الباطل برجله . والى هذا نحا الداودي ، ومثله الكلاباذي ، وغير بقوله أحفظه فلا يتصرف الا في محايي ، لأنه اذا أحبه كره له أن يتصرف فيما يكره منه . سابعها قال الخطابي أيضا : وقد يكون عبر بذلك عن سرعة إجابة الدعاء والنجاح في الطلب ، وذلك أن مساعي الانسان كلها إنما تكون بهذه الجوارح المذكورة . وقال بعضهم : وهو منزوع عما تقدم لا يتحرك له جارحة إلا في الله والله ، فهي كلها تعمل بالحق للحق . وأسند البيهقي في الزهد ، عن أبي عثمان الدبزي أحد أئمة الطريق قال : معناه كنت أسرع الى قضاء حوائجه من سمعه في الاستماع وعينه في النظر ويده في المس ورجله في المشي . وحمله بعض متأخري الصوفية على ما يذكرونه في مقام الفناء والخير ، وأنه الغاية التي لا شيء وراءها ، وهو أن يكون قائما باقامة الله له محبا بمحبته له ناظرا بنظره له من غير أن تبقى معه بقية تناط باسم أو تقف على رسم أو تتعلق باسم أو توصف بوصف ، ومعنى هذا السلام أنه يشهد بإقامة الله له حتى قام بمحبته له حتى أحبه ونظره الى عبده حتى أقبل ناظرا اليه بقلبه . وحمله بعض أهل الريبغ على ما يدعون من أن العبد اذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يصفي من الكدورات أنه يصير في معنى الحق ، تعالى الله عن ذلك ، وأنه يفنى عن نفسه جملة حتى يشهد أن الله هو الذاكر لنفسه الموحدة لنفسه المحب لنفسه وأن هذه الاسباب والرسوم تصير عندما صرفا في شهوده وان لم تقدم في الخارج ، وعلى الأوجه كلها فلا متمسك فيه



واستأثر بالبقاء لنفسه . والثاني أن يكون معناه ما رددت رسل في شيء . أنا فاعله كترديدي إياهم في نفس المؤمن ، كما روي في قصة موسى وما كان من لحظة عين ملك الموت وتردده اليه مرة بعد أخرى ، قال : وحقيقة المعنى على الوجهين عطف الله على العبد ولطفه به وشدة تعلقه به . وقال الكلبي إن ما حاط به : أنه عبر عن صفة الفعل بصفة الذات ، أي عن التردد بالتردد ، وجعل متعلق التردد اختلاف أحواله إلى العبد من ضعف ونصب إلى أن تنقل محبته في الحياة إلى محبته الموت فيقبض على ذلك . قال : وقد يحدث الله في قلب عبده من الرغبة فيما صده والشوق إليه ، المحبة لقائه ما يشاقق معه إلى الموت فضلا عن إزالة الكراهة عنه ، فأخبر أنه يكره الموت ويسوءه ويكره الله مساومة فينبل عنه كراهية الموت لما يورده عليه من الأحوال ، فيأتيه الموت وهو له مؤثر وإليه معتاق . قال : وقد ورد فعل بمعنى فعل مثل تفكر وفكر وتدبر وتدبر وتهدد وتهدد وانه أعلم . وعن بعضهم : يحتمل أن يكون تركيب الولي يحتمل أن يعبر عن خمسين سنة وعمره الذي كتب له سبعون فإذا بلغها فرض دعا الله بالعافية فيحييه عشرين أخرى مثلا ، فعبر عن قدر التركيب وعما انتهى إليه بحسب الأجل المكتوب بالتردد ، وهو ابن الجردى عن الثاني بأن التردد الثلاثية الذين يقبضون الروح وأضاف الحق ذلك لنفسه لأن ترددهم عن أمره ، قال : وهذا التردد ينشأ عن إظهار الكراهة . فان قيل إذا أمر الملك بالقبض كيف يقع منه التردد ؟ فالجواب أنه يتردد فيما لم يجد له فيه الوقت . كأن يقال لا تقبض روحه إلا إذا رضى . ثم ذكر جوابا ثالثا وهو احتمال أن يكون معنى التردد اللطف به كأن الملك يؤخر القبض ، فانه إذا نظر إلى قدر المؤمن وعظم المنفعة به لأهل الدنيا أحزنه فلم ييسر يده إليه ، فإذا ذكر أمر به لم يجد بدا من امتثاله . وجوابا رابعا وهو أن يكون هذا خطابا لنا بما نعقل والرب منزله عن حقيقة ، بل هو من جنس قوله : ومن أثنى يمشي آتيته هرولة ، فكأن أحدنا يريد أن يضرب ولده تأديبا فتزعمه المحبة وتبعثه الشفقة فيتردد بينهما ولو كان غير الوالد كلم لم يتردد بل كان يبادر إلى ضربة لتأديبه فارتد تفهيمنا تحقيق المحبة لول بذكر التردد . وجوز الكرماني احتمالا آخر وهو أن المراد أنه يقبض روح المؤمن بالتأني والتدريج ، بخلاف سائر الأمور فانما تحصل بمجرد قول كمن سريها دفعة . **قوله** ( يكره الموت وأنا أكره مساومة ) في حديث عائشة أنه يكره الموت وأنا أكره مساومة ، زاد ابن خلدة عن ابن كرامة في آخره : ولا بد له منه ، ووقعت هذه الزيادة أيضا في حديثه وهب ، وأشد البيهقي في : الإهد ، عن الجنيد سيد الطائفة قال : الكراهة هنا لما يلقى المؤمن من الموت وصعوبته وكرهه ، وليس المعنى أن أكره له الموت لأن الموت يورده إلى رحمة الله ومغفرته انتهى . وعبر بعضهم عن هذا بأن الموت حتم مقضى ، وهو مفارقة الروح للجسد ، ولا تحصل غالبا إلا بالم عظيم جدا كما جاء عن عمرو بن العاص أنه سئل وهو يموت فقال : كأنى أتفلس من خرم إبرة ، وكان يهصن شوك يجر به من قامى إلى هامتي ، وأعن كعب أن عمر سأله عن الموت فوصفه بنحو هذا . فلما كان الموت بهذا الوصف ، والله يكره أذى المؤمن ، أطبق على ذلك الكراهة . ويحتمل أن تكون المساومة بالنسبة إلى طول الحياة لأنها تؤدى إلى أذى العمر ، وتلك الحلق والرد إلى أسفل سافلين . وجوز الكرماني أن يكون المراد أكره مكرهه الموت فلا أسرع بقبض روحه فأكون كالتردد . قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء : في هذا الحديث عظم قدر الولي ، لكونه خرج عن تدبيره إلى تدبير ربه ، وعن انتصاره لنفسه إلى انتصار الله له ، وعن حوله وقوته بعدد تركله . قال : ويؤخذ منه أن لا يحكم الإنسان أذى وإياهم لم يعاجل بمصيبة في نفسه أو

للاتحادية ولا الثنائين بالوحدة الطائفة لقوله في بقية الحديث « وائين سألني ، وائين استعاذني ، فانه كانه يرجع في الرد عليهم . قوله ( وان سألني ) زاد في رواية عبد الواحد « عدي . قوله ( أعطيتني ) أي ما سأله . قوله ( وائين استعاذني ) ضبطناه بوجهين الأشهر بالنون بعد الدال المعجمة والثاني بالموحدة والمعنى أعذته عما يخاف ، وفي حديث أبي أمامة « وإذا استعذرتني نصرته ، وفي حديث أنس « نصحتني فنصحت له ، ويستفاد منه أن المراد بالنوافل جميع ما يندب من الأفعال والأفعال . وقد وقع في حديث أبي أمامة المذكور « وأحب عبادة عدي إلى النصيحة ، وقد استشكل بأن جماعة من العباد والصلحاء دعوا وبالغوا ولم يجابوا ، والجواب أن الاجابة تقدر : فتارة يقع المطلوب بعينه على الفور ، ونارة يقع ولكن يتأخر لحكمة فيه ، وتارة قد تقع الاجابة ولكن بفريقين المطلوب حيث لا يكون في المطلوب مصلحة ناجزة وفي الواقع مصلحة ناجزة أو أصلح منها . وفي الحديث عظم قدر الصلاة فانه ينشأ عنها محبة الله للعبد الذي يتقرب بها ، وذلك لانها عمل المناجاة والقربة ، ولا واسطة فيما بين العبد وربه ، ولا شيء . أفر لعين العبد منها ولهذا جاء في حديث أنس المرفوع « وجعلت قرعة عيني في الصلاة ، أخرجه النسائي وغيره بسند صحيح ، ومن كانت قرعة عينه في شيء فانه يود أن لا يفارقه ولا يخرج منه لأن فيه نعيمه وربه تطيب حياته ، وإنما يحصل ذلك للعابد بالمصابرة على النصب ، فان السالك غرض الآفات والفتور . وفي حديث حذيفة من الزيادة « ويكون من أوليائي وأصفيائي ، ويكون جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة ، وقد تمسك بهذا الحديث بعض الجهلة من أهل التجلي والرياسة فقالوا : القلب اذا كان محفوظا مع الله كانت خوارطه مضمومة من الخطأ . وتعقب ذلك أهل التحقيق من أهل الطريق فقالوا : لا يلتفت الى شيء من ذلك الا اذا واثق الكتاب والسنة ، والمصنعة انما هي الانبياء ومن عدام فقد يخطئ ، فقد كان عمر رضي الله عنه رأس المهملين ومع ذلك فسكان ربما رأى رأى فيخبره بعض الصحابة بخلافه فيرجع اليه ويترك رأيه . فن ظن انه يكفى بما يقع في خاطره مما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام فقد ارتكب أعظم الخطأ ، وأما من بالغ منهم فقال : حدثني قلبى عن ربي فانه أشد خطا فانه لا يأمن أن يكون قلبه إنما حدثه عن الشيطان ، والله المستعان . قال الطوفي : هذا الحديث أصل في السلوك الى الله والوصول الى معرفته ومحبته وطريقه ، اذ المفترضات الباطنة وهى الايمان والظاهرة وهى الاسلام والمركب منهما وهو الاحسان فهما كما تضمنته حديث جبريل ، والاحسان يتضمن مقامات السالكين من الزهد والاخلاص والمراقبة وغيرها ، وفي الحديث أيضا أن من أتى بما وجب عليه وتقرّب بالنوافل لم يرد دعاؤه لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم ، وقد تقدم الجواب عما يتخلف من ذلك ، وفيه أن العبد ولو بالغ أهلى الدرجات حتى يكون محبوبا لله لا ينقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع له وإظهار العبودية ، وقد تقدم تقرير هذا واضحا في أوائل كتاب الدعوات . قوله ( وما ترددت عن شيء أنا فاعله تردى عن نفس المؤمن ) وفي حديث عائشة « تردى عن موته ، ووقع في الحلية ، في ترجمة وهب بن منبه « انى لأحمد في كتب الانبياء ان الله تعالى يقول : ما ترددت عن شيء قط تردى عن قبض روح المؤمن الخ ، قال الخطابي : التردد في حق الله شهر جائز ، والبداء عليه في الامور غير سائغ ، ولكن له تأويلان : أحدهما أن العبد قد يشرف على الهلاك في أيام عمره من داء يصيبه وفاقة تنزل به فيدعو الله فيشفيه منها ويدفع عنه مكروهها ، فيكون ذلك من فعله كتردد من يريد أمرا ثم يبطله فيه فيتركه ويمرض عنه ولا بد له من لقائه اذا بلغ الكتاب أجله ، لأن الله قد كتب الفناء على خلقه

ماله أو وانه سلم من انتقام الله ، فقد تكون مصيبتيه في غير ذلك مما هو أشد عليه كالمصيبة في الدين مثلا . قال :  
 ويدخل في قوله « افترضت عليه » لفرائض الظاهرة فعلا كالصلاة والزكاة وغيرهما من العبادات ، وتركنا كالزنا  
 والقتل وغيرهما من المحرمات ، والباطانة كالمسلم بالله والحب له والتوكل عليه والخوف منه وغير ذلك . وهي تنقسم  
 أيضا الى أفعال وتروك . قال : وفيه دلالة على جواز اطلاع الولي على المغيبات باطلاع الله تعالى له ، ولا يمنع من  
 ذلك ظاهر قوله تعالى ( عالم نيب فلا يظهر على غيبه أحدا الا من ارضى من رسول ) فإنه لا يمنع دخول بعض  
 أنبائه معه بالتبعية لصديق قوائنا مادخل على الملك اليوم الا الوزير ، ومن المعلوم أنه دخل معه بعض خدمه . قلت  
 الوصف المستثنى للرسول هنا إن كان فيما يتعلق بخصوص كونه رسولا فلا مشاركة لاحد من أنبائه فيه الا منه ،  
 والا فيحتمل ما قال ، والعلم عند الله تعالى . ( تنبيه ) : أشكل وجه دخول هذا الحديث في باب التواضع حتى قال  
 الداودي : ليس هذا الحديث من التواضع في شيء ، وقال بعضهم : المناسب ادخاله في الباب الذي قبله وهو  
 مجاهدة المرء نفسه في طاعة الله تعالى ، وبذلك ترجم البيهقي في الزهد ، فقال : فصل في الاجتهاد في الطاعة وملازمة  
 العمودية . والجواب عن البخاري من أوجه : أحدها أن التقرب الى الله بالانوافل لا يكون الا بغاية التواضع  
 لله والتوكل عليه ، ذكره المكرمان . ثانيا ذكره أيضا فقال : قيل الترجمة مستفادة بما قال « كنت سمعه » ومن الردد .  
 قلت : ويخرج منه جواب ثالث ، ويظهر لي رابع ، وهو أنها تستفاد من لازم قوله « من هادي الى وليا » لانه  
 يقتضي الزجر عن معاداة الاولياء المستلزم لوالايتهم ، وهو الاية جميع الاولياء لا تنأى إلا بغاية التواضع ، اذ  
 منهم الاشهر الاخير الذي لا يؤبه له وقد ورد في الحديث على التواضع عدة أحاديث صحيحة لكن ليس شيء منها على  
 شرطه فاستغنى عنها بمحدثي الباب ، منها حديث هياض بن عمار رفعه « ان الله تعالى أوحى الى أن تواضعوا حتى  
 لا يفخر أحد على أحد » أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ، ومنها حديث أبي هريرة رفعه « وما تواضع أحد لله  
 تعالى الا رفعه » أخرجه مسلم أيضا والترمذي ، ومنها حديث أبي سعيد رفعه « من تواضع لله رفعه الله حتى يحوطه  
 في أعلى هليين » الحديث أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان

### ٣٩ - باب قول النبي ﷺ « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ »

( وما أمرُ الساعة الا كلمح البصر أو هو أقرب ، ان الله على كل شيء قدير )

٦٥٠٣ - **حدثني** سعيد بن أبي مسهر **حدثنا** أبو غسان **حدثنا** أبو حازم « عن سهل قال : قال رسول  
 الله ﷺ « بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ . ويشير باصبعيه فيمدها »

٦٥٠٤ - **حدثني** عبد الله بن محمد - هو الجعفي - **حدثنا** وهب بن جبر **حدثنا** شعبة عن قتادة وأبي  
 التياح « عن أنس عن النبي ﷺ أنه قال : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ »

٦٥٠٥ - **حدثني** يحيى بن يوسف **أخبرنا** أبو بكر عن أبي حصين عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن  
 النبي ﷺ قال : بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ كَهَاتَيْنِ . يعني إصبعين . تابعه إسرائيل عن أبي حصين

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ بعثت أنا والساعة كهاتين ) قال أبو البقاء العسكري في إعراب المسند : الساعة بالنصب والواو فيه بمعنى د مع ، قال : ولو قرئ بالرفع لفسد المعنى لانه لا يقال بعثت الساعة ، ولا هو في موضع المرفوع لأنها لم توجد بعد ، وأجاز غيره الوجهين ، بل جزم عياض بأن الرفع أحسن وهو عطف على ضمير المجهول في بعثت ، قال : ويجوز النصب ، وذكر نحو توجيه أبي البقاء وزاد : أو على ضمير يدل عليه الحال نحو فانتظروا ، كما قدر في نحو جاء البرد والطمايسة فاستعدوا . قلت : والجواب عن الذي اعتل به أبو البقاء أو لا أن يضمن بعثت معنى يجمع ارسال الرسول ويجيء الساعة نحو جئت ، وعن الثاني بأنها نزلت منزلة الموجود مبالغة في تحقن مجيئها ، ويرجح النصب ما وقع في تفسير سرورة والنازعات من هذا الصحيح من ما سبق فضيل بن سليمان عن أبي حازم بلفظ : بعثت والساعة ، فانه ظاهر في أن الواو للعية . **قوله** ( وما أمر الساعة الاكلع البصر الآية ) كذا لا في ذر ، وفي رواية الاكثر ( أو هو أقرب ، إن الله على كل شيء قدير ) كذا للجميع معطوفا على الحديث بفرد فصل ، وهو يوم أن تكون بقيته ، وليس كذلك بل التقدير : وقول الله عز وجل ، وقد ثبت ذلك في بعض النسخ . ولا أراد البخاري ادخال اشرط الساعة وصفة القيامة في كتاب الرقاق استطراد من حديث الباب الذي قبله المشتمل على ذكر الموت الدال على فناء كل شيء الى ذكر ما يدل على قرب القيامة ، وهو من لطيف ترتيبه . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث عن سهل وأنس وأبي هريرة بلفظ واحد ، وفي حديث سهل وأبي هريرة زيادة الاشارة . **قوله** ( عن سهل ) في رواية سفيان عن أبي حازم سمعت من سهل بن سعد صاحب رسول الله ﷺ كما تقدم في كتاب القام . **قوله** ( بعثت أنا والساعة ) المراد بالساعة هنا يرم القيامة ، والاصل فيها قطعة من الزمان ، وفي عرف أهل الميقات جزء من أربعة وعشرين جزءا من اليوم واليلة ، وثبت مثله في حديث جابر رفعه : يرم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ، وقد بينت حالة في كتاب الجمعة ، وأطلقت في الحديث على انقراض قرن الصحابة ففي صحيح مسلم عن عائشة : كان الأعراب يسألون رسول الله ﷺ عن الساعة ، فظهر إلى أحدث إنسان منهم فقال : إن بعث هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم ، وعنده من حديث أنس نحوه ، وأطلقت أيضا على موت الإنسان الواحد . **قوله** ( كهاتين ) كذا وقع عند الكشمرى في حديث سهل ، وغيره كهاتين هكذا ، وكذا وقع في رواية سفيان لكن بلفظ : كنه من هذه أو كهاتين ، وفي رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عنده مسلم : بعثت أنا والساعة هكذا ، وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب : بعثت أنا والساعة هكذا . **قوله** ( ويشير بأصبعيه فيهما ) في رواية سفيان : وقرن بين إصبعيه السبابة والوسطى ، وفي رواية فضيل بن سليمان ويعقوب : بالوسطى والتي تلي الإبهام ، وللإسماعيلي من رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه : وجمع بين أصبعيه وقرن بينهما شيئا ، وفي رواية أبي حمزة عن أبي حازم عن ابن جرير : وضم بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام وقال : ما مثلي ومثل الساعة إلا كفرسي رهان ، ونحوه في حديث بريدة بلفظ : بعثت أنا والساعة ، إن كادت لتسبقني ، أخرجه أحمد والطبري وسنده حسن ، وفي حديث المستورد بن شداد : بعثت في نفس الساعة سبقتها كما سبقت هذه لهذه ، لأصبعيه السبابة والوسطى ، أخرجه الترمذي والطبري . **قوله** : في نفس ، بفتح الفاء وهو كناية عن القرب أي بعثت عند نفسي ، ومثله في حديث أبي حمزة - بفتح الجيم وكسر الموحدة - الأنصاري عن أبيه عن أبي حازم أخرجه الطبري ، وأخرجه أيضا عن أبي حمزة مرفوعا بفرد واسطة بلفظ آخر سأبته

عليه . **قوله** ( في حديث أنس وأبي التياح ) بفتح المثناة وتشديد التثنية وآخره مرحلة اسمه يزيد بن حميد ، ووقع عند مسلم في رواية خالد بن الحارث عن شعبة ، سمعت قتادة وأبا التياح يحدثان أنهما سمعا أنسا ، فذكره وزاد في آخره ، وهكذا ، وقرن شعبة المسبحة والوسطى ، وأخرجه من طريق ابن عدي عن شعبة عن حمزة الضبي وأبي التياح مثله ، وليس هذا اختلافا على شعبة بل كان سمعه من ثلاثة فكان يحدث به نارة عن الجميع ونارة عن البهزي ، وقد أخرجه الاسماعيل من طريق عاصم بن علي عن شعبة لجمع الثلاثة ، ووقع لمسلم من طريق هناد عن شعبة عن قتادة ، حدثنا أنس ، كرواية البخاري وزاد ، قال شعبة وسمعت قتادة يقول في قصصه كفضل لإحداهما على الأخرى ، فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله قتادة أي من قبل نفسه ، وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ : فلا أدري أذكره عن أنس أو قاله هو ، وزاد في رواية عاصم بن علي : وهكذا وأشار بأصبعيه الوسطى والى باليسرى ، وكان يقول يعني قتادة كفضل لإحداهما على الأخرى . قلت : ولم أرهما في شيء من الطرق عن أنس ، وقد أخرجه مسلم من طريق معبد وهو ابن هلال والطبري من طريق اسماعيل بن عبيد الله كلاهما عن أنس وليس ذلك فيه ، نعم وجدت هذه الزيادة سرفوعة في حديث أبي جبريرة بن الضحاك عند الطبري . **قوله** في حديث أبي هريرة ( حدثني يحيى بن يوسف ) في رواية أبي ذر ، حدثنا ، **قوله** ( حدثنا أبو بكر ) في رواية غير أبي ذر ، أخبرنا أبو بكر وهو ابن عياش . **قوله** ( عن أبي حصين ) في رواية ابن ماجه ، حدثنا أبو حصين ، بفتح المهملة أوله ، وأبو صالح هو ذكوان ، والاسناد كله كرفيوني . **قوله** ( كهاين يعني أصبعين ) كذا في الأصل ، ووقع عند ابن ماجه عن هناد بن السري عن أبي بكر بن عياش ، وجمع بين أصبعيه ، وأخرجه الطبري عن هناد بلفظ : وأشار بالسبابة والوسطى ، بدل قوله : يعني أصبعين ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن بن صفيان عن هناد بلفظ : كذه من هذه يعني أصبعيه ، وله من رواية أبي طالب عن الدرري : وأشار أبو بكر بأصبعيه السبابة والى ثانيا ، وهذا يدل على أن في رواية الطبري ادراجا ، وهذه زيادة ثابتة في المرفوع لكن من حديث أبي هريرة كما تقدم ، وقد أخرجه الطبري من حديث جابر بن سمرة ، كآني أنظر إلى أصبعي رسول الله ﷺ وأشار بالمسبحة والى ثانيا وهو يقول : بعثت أنا والساعة كهذه من هذه ، وفي رواية له عن : وجمع بين أصبعيه السبابة والوسطى ، والمراد بالسبابة وهي بفتح المهملة وتشديد الموحدة الأصبع التي بين الإبهام والوسطى وهي المراد بالمسبحة سميت مسبحة لأنها يشار بها عند التسبيح وتحرك في التشهد عند التهليل إشارة إلى التوحيد ، وسميت سبابة لأنهم كانوا إذا تصابوا أشاروا بها . **قوله** ( تابعه إسرائيل ) يعني ابن يونس بن أبي اسحق ( عن أبي حصين ) يعني بالسند والمثل ، وقد وصله الاسماعيل من طريق عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بسنده قال مثل رواية هناد عن أبي بكر بن عياش ، قال الاسماعيل : وقد تابعهما قيس بن الربيع عن أبي حصين ، قال عياض وغيره : أشار بهذا الحديث على اختلاف ألفاظه إلى فلة المدة بينه وبين الساعة . والتفاوت إما في المجاورة وإما في قدر ما بينهما ، وبعضه قوله : كفضل أحدهما على الأخرى ، وقال بعضهم : هذا الذي يتجه أن يقال ، ولو كان المراد الأول لقامت الساعة لانصال إحدى الأصبعين بالأخرى . قال ابن التين : اختلف في معنى قوله : كهاين ، فقبل كما بين السبابة والوسطى في الطول ، وقبل المعنى ليس بينه وبينها شيء . وقال القرطبي في : المقهم ، حاصل الحديث تقريبا أمر الساعة وسرعة مجيئها ، قال وعلى رواية الذهب يكون التقدير وقع بالانضمام ، وعلى الرفع وقع بالتفاوت . وقال الجيضاوي : معناه أن نسبة تقدم البعثة

النسبة على قيام الساعة كذبة فضل إحدى الأصبعين على الأخرى ، وقيل المراد استمرار دعوته لا تفرق لإحداهما عن الأخرى ، كما أن الأصبعين لا تفرق لإحداهما عن الأخرى . ورجح الطيبي قول البيضاوي بزيادة المستورد فيه . وقال القرطبي في « التذكرة » : معنى هذا الحديث تقريب أمر الساعة . ولا منافاة بينه وبين قوله في الحديث الآخر : ما المسئول عنها بأعلم من السائل ، فإن المراد بحديث الباب أنه ليس بينه وبين الساعة شيء كما ليس بين السجادة والوسطى أصبح أخرى ، ولا يلزم من ذلك علم وقتها بعينه لكن سياقه يفيد قربها وأن أشرافها متتابعة كما قال ، مالى ( فقد جاء أشرافها ) قال الضحاك : أول أشرافها بعثة محمد ﷺ . والحكمة في تقدم الأشراف إيقاظ الغافلين وحشهم على التوبة والاستعداد . وقال الكرماني : قيل معناه الإشارة إلى قرب المجاورة ، وقيل إلى تفاوت ما بينهما طولا ، وعلى هذا فالنظر في القول الأول إلى العرض ، وقيل المراد ليس بينهما واسطة ، ولا معارضة بين هذا وبين قوله تعالى ( إن الله عنده علم الساعة ) ونحو ذلك لأن علم قربها لا يستلزم علم وقت مجيئها معينا ، وقيل معنى الحديث أنه ليس بيني وبين القيامة شيء ، هي التي تليني كما تلي السجادة الوسطى ، وعلى هذا فلا تنافي بين ما دل عليه الحديث وبين قوله تعالى عن الساعة ( لا يعلمها إلا هو ) وقال عياض : حارل بعضهم في تأويله أن نسبة ما بين الأصبعين كنسبة ما بقي من الدنيا بالنسبة إلى ما مضى وأن جملتها سبعة آلاف سنة ، واستند إلى أخبار لا تصح . وذكر ما أخرجه أبو داود في تأخير هذه الأمة نصف يوم وفرد يوم بمئة سنة ، فيؤخذ من ذلك أن الذي بقي نصف سبع وهو قريب بما بين السجادة والوسطى في الطول ، قال : وقد ظهر عدم صحة ذلك لوفور خلافه ومجاورة هذا المقدار ولو كان ذلك ثابتا لم يقع خلافه . قلت : وقد انضاف إلى ذلك منذ عهد عياض إلى هذا الحين ثلاثمائة سنة . وقال ابن العربي : قيل الوسطى تزيد على السجادة نصف سبعها ، وكذلك الباقي من الدنيا من البعثة إلى قيام الساعة . قال : وهذا بعيد ولا يعلم مقدار الدنيا فكيف يتوصل لنا نصف سبع أمد مجهول ، فالصواب الاعتراض عن ذلك قلت : السابق إلى ذلك أبو جعفر بن جرير الطبري فإنه أورد في مقدمة تاريخه عن ابن عباس قال : الدنيا جمعة من جمع الآخرة سبعة آلاف سنة ، وقد مضى ستة آلاف ومائة سنة ، وأورده من طريق يحيى بن يعقوب عن حماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبيرة عنه . ويحيى هو أبو طالب الفاضل الأنصاري ، قال البخاري : منكر الحديث ، وشيخه هو فقيه الكوفة وفيه مقال . ثم أورد الطبري عن كعب الأحبار قال : الدنيا ستة آلاف سنة . وعن وهب ابن منبه مثله وزاد أن الذي مضى منها خمسة آلاف وستمائة سنة ، ثم زيفها ورجح ما جاء عن ابن عباس . ثم أورد حديث ابن عمر الذي في الصحيحين مرفوعا : ما أجلكم في أجل من كان قبلكم إلا من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ، ومن طريق مغيرة بن حكيم عن ابن عمر بلفظ : ما بقي لأمتي من الدنيا إلا كقدر إذا صليت العصر ، ومن طريق مجاهد عن ابن عمر : كنا عند النبي ﷺ والشمس على قميقان مرتفعة بعد العصر فقال : ما أعماركم في أعمار من مضى إلا كما بقي من هذا النهار فيما مضى منه ، وهو عند أحمد أيضا بسند حسن . ثم أورد حديث أنس : خطبنا رسول الله ﷺ يوما وقد كادت الشمس تغيب ، فذكر نحو الحديث الأول عن ابن عمر ، ومن حديث أبي سعيد بمعناه قال عده غروب الشمس : إن مثل ما بقي من الدنيا فيما مضى منها كبقية يومكم هذا فيما مضى منه ، وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا وفيه علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ، وحديث أنس أخرجه أيضا وفيه موسى بن خنفر ، ثم جمع بينهما بما أحاصله أنه حمل قوله : بعد صلاة العصر ، على ما إذا صليت في

وسط من وقتها . قلت : وهو يهيد من لفظ أنس وأبي سعيد ، وحديث ابن عمر صحيح متفق عليه فالصواب الاعتماد عليه ، وله عملان أحدهما أن المراد بالتضحية التقريب ولا يراد حقيقة المقدار فيه يجمع مع حديث أنس وأبي سعيد على تقدير ثبوتها ، والثاني أن يجعل على ظاهره فيقدم حديث ابن عمر لصحته ويكون فيه دلالة على أن مدة هذه الأمة قدر خمس النصارى تقريبا . ثم أيد الطبري كلامه بحديث الباب وبحديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود وصححه الحاكم ولفظه : والله لا أجز هذه الأمة من نصف يوم ، ورواه ثقات ولكن رجح البخاري وقفه . وعند أبي داود أيضا من حديث سعد بن أبي وقاص باللفظ : اني لأرجو أن لا تعجز أمتي هند ربا أن يؤخرهم نصف يوم ، قيل لسعد : كم نصف يوم ؟ قال : خمسمائة سنة ، ورواه مؤثقون إلا أن فيما انقطاعا . قال الطبري : ونصف اليوم خمسمائة سنة أخذنا من قوله تعالى ( وإن يوما عند ربك كألف سنة ) فإذا انضم إلى قول ابن عباس أن الدنيا سبعة آلاف سنة توافقت الأخبار ، فيكون الماضي إلى وقت الحديث المذكور ستة آلاف سنة وخمسمائة سنة تقريبا . وقد أورد السهيلي كلام الطبري وأيده بما وقع عنده في حديث المستورد : وأكده بحديث زمل وقفه ، الدنيا سبعة آلاف سنة بعثت في آخرها . قلت : وهذا الحديث انما هو عن ابن زمل وسنده ضعيف جدا أخرجه ابن السكن في الصحاح ، وقال إسنادة مجهول ، وليس بمعروف في الصحابة ، وابن قتيبة في مغرب الحديث ، وذكره في الصحابة أيضا ابن منده وغيره وسماء بعضهم عبد الله وبعضهم الضحاح ، وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وقال ابن الأثير : ألفاظه متنوعة . ثم بين السهيلي أنه ليس في حديث نصف يوم ما ينفي الزيادة على الخمسمائة ، قال : وقد جاء بيان ذلك فيما رواه جعفر بن عبد الواحد باللفظ : وأحسن أمتي فبقاؤها يوم من أيام الآخرة وذلك ألف سنة ، وإن أساءت فنصف يوم ، قل وأيس في قوله : بعثت أنا والساعة كهاتين ، ما يقطع به على صحة التأويل الماضي ، بل قد قيل في تأويله أنه ليس بينه وبين الساعة نبي مع التقريب لمجيئها . ثم يجوز أن يكون في عدد الحروف التي في أوائل السور مع حذف المكرر ما يوافق حديث ابن زمل ، وذكر أن عدتها تسعمائة وثلاثة . قلت : وهو مبنى على طريقة المغاربة في عد الحروف ، وأما الإشارة فينتص العدد عندهم مائتين وهشعة فان السنين عند المغاربة بثلاثمائة والصاد بستين وأما المشاركة فالعين عندهم ستون والصاد تسعون فيكون المقدار عندهم ستمائة وثلاثة وتسعين ، وهذا مضى وزيادة عليها مائة وخمس وأربعون سنة ، فاحل على ذلك من هذه الحقيقة باطل ، وقد ثبت عن ابن عباس الزجر عن عد أبي جاد والإشارة إلى أن ذلك من جملة السحر ، وليس ذلك بيبعد فانه لا أصل له في الشريعة . وقد قال القاضي أبو بكر بن العربي وهو من مشايخ السهيلي في فوائد رحلته ما نصه : ومن الباطل الحروف المقطعة في أوائل السور ، وقد تحصل لي فيها عشرون قولا وأزيد ولا أعرف أحدا يحكم عليها بعلم ولا يصل فيها إلى فهم ، إلا أني أقول . فنذكر ما ملخصه أنه لو أن العرب كانوا يعرفون أن لها مدولا متداولاً بينهم لكانوا أول من أنكر ذلك على النبي ﷺ ، بل تلا عليهم من وحم فصلت وغيرهما فلم ينكروا ذلك بل صرحوا بالتسليم له في البلاغة والمصاحبة مع تشوقهم إلى عثرة وحرصهم على ذلك ، فدل على أنه كان أمرا مفروقا بينهم لا إنكار فيه . قلت : وأما عد الحروف بخصوصه قائما جاء عن بعض اليهود كما حكاه ابن إسحق في السيرة النبوية عن أبي بامر بن أخطب وغيره أنهم حملوا الحروف التي في أوائل السور على هذا الحساب واستعصموا المدة أول ما نزل لم والر ، فلما نزل بعد ذلك المص وطسم وغير ذلك قولوا ألبست علينا الأمر . وعلى تقدير أن يكون





من مغربها وخروج الدابة والنار التي تحشر الناس ، وحديث الباب يؤذن بذلك لانه جعل في طلوعها من المغرب غاية لعدم قيام الساعة فيقتضى أنها اذا طلعت كذلك اتنى عدم القيام فثبت القيام . قوله ( فاذا طلعت فرأها الناس آمنوا أجمعون ) وقع في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة في التفسير ، وكذلك في رواية أبي زرعة ، ووقع في رواية حماد عن أبي هريرة في التفسير أيضا ، وذلك ، بالواو . قوله ( حين لا ينفع نفسا إيمانها الآية ) كذا هنا في رواية أبي زرعة وإيمانها لم تكن آمنت من قبل ، وفي رواية حماد وإيمانها ثم قرأ الآية ، قال الطبري : معنى الآية لا ينفع كافرا لم يكن آمن قبل الطلوع إيمان بعد الطلوع ، ولا ينفع مؤمنا لم يكن عملا صالحا قبل الطلوع عمل صالح بعد الطلوع ، لان حكم الايمان والعمل الصالح حينئذ حكم من آمن أو عمل عند الغرغرة ، وذلك لا يفيد شيئا كما قال تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) وكما ثبت في الحديث الصحيح : تقبل توبة العبد ما لم يبلغ الغرغرة ، وقال ابن هبة : في هذا الحديث دليل على أن المراد بالبعث في قوله تعالى ( يوم يأتي بعض آيات ربك ) طلوع الشمس من المغرب ، والى ذلك ذهب الجمهور ، وأسند الطبري عن ابن مسعود أن المراد بالبعث إحدى ثلاث هذه أو خروج الدابة أو الدجال ، قال : وفيه نظر لانه يزول عيسى بن مريم بقب خروج الدجال ، وعيسى لا يقبل إلا الايمان فانتفى أن يكون بخروج الدجال لا يقبل الايمان ولا التوبة . قلت : ثبت في صحيح مسلم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة رفعه ثلاث اذا خرجن لم ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل : طلوع الشمس من مغربها ، والدجال ، ودابة الأرض ، قيل فلعل حصول ذلك يكون متتابعاً بحيث تبقى النسبة إلى الأول منها مجازية ، وهذا بعيد لأن مدة لبثه ، الدجال الى أن يقتله عيسى ثم لبث عيسى وخروج يأجوج ومأجوج وما جوع كل ذلك سابق على طلوع الشمس من المغرب ، فالذي يترجح من مجموع الاخبار أن خروج الدجال أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العامة في معظم الأرض وينتهي ذلك بموت عيسى بن مريم ، وأن طلوع الشمس من المغرب هو أول الآيات العظام المؤذنة بتغير الأحوال العالم العلوي ، وينتهي ذلك بقيام الساعة ، ولعل خروج الدابة يقع في ذلك اليوم الذي تطلع فيه الشمس من المغرب . وقد أخرج مسلم أيضا من طريق أبي زرعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه : أول الآيات طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة على الناس ضحى ، فأبما خرجت قبل الاخرى فالأخرى منها قريب ، وفي الحديث قصة مروان بن الحكم وأنه كان يقول : أول الآيات خروج الدجال ، فأنكر عليه عبد الله بن عمرو . قلت : وللكلام مروان يحمل بعرف مما ذكرته . قال الحاكم أبو عبد الله : الذي يظهر أن طلوع الشمس يسبق خروج الدابة ثم تخرج الدابة في ذلك اليوم أو الذي يقرب منه . قلت : والحكمة في ذلك أن عند طلوع الشمس من المغرب يخلق باب التوبة فتخرج الدابة تميز المؤمن من الكافر تكميلا للتصود من إغلاق باب التوبة ، وأول الآيات المؤذنة بقيام الساعة النار التي تحشر الناس كما تقدم في حديث أنس في بدء الخلق في مسائل عبد الله بن سلام ففيه : وأما أول أشرط الساعة فنار تحشر الناس من المشرق الى المغرب ، وسيأتي فيه زيادة في باب كيف الحشر . قال ابن هبة وغيره ما حاصله : معنى الآية أن السكار لا ينفعه إيمانه بعد طلوع الشمس من المغرب ، وكذلك العاصي لا تنفعه توبته ، ومن لم يعمل صالحاً من قبل ولو كان مؤمناً لا ينفعه العمل بعد طلوعها من المغرب . وقال القاضي عياض : المعنى لا تنفع توبة بعد ذلك ، بل يحتم على عمل كل أحد بالحالة التي هو عليها .

والحكمة في ذلك أن هذا أول ابتداء قيام الساعة بتغيير العالم العلوي ، فإذا شوهد ذلك حصل الإيمان الضروري بالمعينة وارتفع الإيمان بالغيب ، فهو كالإيمان عند الغرغرة وهو لا ينفع ، فالمشاهدة لطول الشمس من المغرب مثله . وقال القرطبي في التذكرة ، بعد أن ذكر هذا : فعل هذا فتوبة من شاهد ذلك أو كان كشاهد له مردودة ، فلو امتدت أيام الدنيا بعد ذلك إلى أن يندى هذا الأمر أو ينقطع نواتره وبصير الخبر عنه أحاداً فن أسلم حينئذ أو تاب قبل منه . وأيد ذلك بأنه روى أن الشمس والقمر بكسيان الضوء بعد ذلك وبطلعان وبغربان من المشرق كما كنا قبل ذلك . قال وذكر أبو القيث السمرقندي في تفسيره عن عمران بن حصين قال : إنما لا يقبل الإيمان والتوبة وقت الطلوع لأنه يكون حينئذ صبيحة فهللك بها كثير من الناس ، فن أسلم أو تاب في ذلك الوقت لم تقبل توبته ، ومن تاب بعد ذلك قبلت توبته . قال وذكر الميائني عن عبد الله بن عمرو رفعه قال : تبقى الناس بعد طلوع الشمس من مغربها عشرين ومائة سنة . قلت : رفع هذا لا يثبت . وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره بسند جيد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً ، وقد ورد عنه ما يعارضه ، فأخرج أحمد ونعيم بن حماد من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : الآيات خرزات منظومات في سلك إذا انقطع السلك تبع بعضها بعضاً . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو رفعه : إذا طلع الشمس من مغربها خر إبليس ساجداً ينادي إلى من أن أسجد إن شئت الحديث . وأخرج نعيم نحوه عن أبي هريرة والحسن وقتادة بأسانيد مخالفة . وعند ابن عساكر من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رفعه : بين يدي الساعة دشر آيات كالنظام في الخيط إذا سقط منها واحدة واثلت ، وعن أبي العالية بين أول الآيات وآخرها ستة أشهر يقتابهن كشتاب الخرزات في النظام . ويمكن الجواب عن حديث عبد الله بن عمرو بأن المدة ولو كانت كما قال عشرين ومائة سنة لسكنها تمر مروراً مريعاً كقندار مرور عشرين ومائة شهر من قبل ذلك أو دون ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة رفعه : لا تقوم الساعة حتى تكون السنة كالشهر ، الحديث وفيه : واليوم كاحترق السمعة ، وأما حديث عمران فلا أصل له ، وقد سبقه إلى هذا الاحتمال البيهقي في البيهق والشور ، فقال في باب خروج يأجوج ومأجوج : فصل ذكر الخليفة أن أول الآيات الدجال ثم نزول عيسى ، لأن طلوع الشمس من المغرب لو كان قبل نزول عيسى لم ينفع الكفار إيمانهم في زمانه ولسكنه ينفعهم إذ لو لم ينفعهم لما صار الدين واحداً بإسلام من أسلم منهم . قال البيهقي : وهو كلام صحيح لو لم يعارض الحديث الصحيح المذكور أن أول الآيات طلوع الشمس من المغرب ، وفي حديث عبد الله بن عمرو طلوع الشمس أو خروج الدابة ، وفي حديث أبي حازم عن أبي هريرة الجزم بهما وبالدجال في عدم نفع الإيمان . قال البيهقي : أن كان في علم الله أن طلوع الشمس سابق احتمال أن يكون المراد في النفع عن أنفس القرن الذين شاهدوا ذلك ، فإذا انقضوا وطاول الزمان وعاد بعضهم إلى الكفر عاد تكليفه الإيمان بالغيب ، وكذا في قصة الدجال لا ينفع إيمان من آمن بعيسى عند مشاهدة الدجال وينفعه بعد انقراضه . وإن كان في علم الله طلوع الشمس بعد نزول عيسى احتمال أن يكون المراد بالآيات في حديث عبد الله بن عمرو آيات أخرى غير الدجال ونزول عيسى ، إذ ليس في الخبر نص على أنه يتقدم عيسى . قلت : وهذا الثاني هو المعتمد والاختيار الصحيحة تخالفه ، ففي صحيح مسلم من رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه : من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه ، ففهمه أن من تاب بعد ذلك لم تقبل . ولأبي داود والنسائي من حديث معاوية رفعه : لا تزال تقبل التوبة حتى

تطلع الشمس من مغربها، وسنده جيد. والطبراني عن عبد الله بن سلام نحوه. وأخرج أحمد والطبري والطبراني من طريق مالك بن يخامر يضم التعتانية بمدحها جاء مدحها وبكر الميم وعن معاوية وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن عمرو رفعوه. لا تزال التوبة مقبولة حتى تطلع الشمس من مغربها فإذا طلعت طبع الله على كل قلب بما فيه وكفى الناس العمل، وأخرج أحمد والداري وعبد بن حميد في تفسيره كلهم من طريق أبي هند عن معاوية رفعوه. لا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها، وأخرج الطبري بسند جيد من طريق أبي الشعثاء عن ابن مسعود موقوفاً. التوبة مفروضة ما لم تطلع الشمس من مغربها، وفي حديث صفوان بن عسال سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن بالمغرب باباً مفتوحاً للتوبة مسيرة سبعين سنة لا يغلق حتى تطلع الشمس. نحوه، أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح، وأخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان. وفي حديث ابن عباس نحوه عند ابن مردويه وفيه: فإذا طلعت الشمس من مغربها رد المصراغان فيلتئم ما بينهما فإذا أغلق ذلك الباب لم تقبل بعد ذلك توبة ولا تنفع حسنة إلا من كان يعمل الخير قبل ذلك فإنه يجزى لهم ما كان قبل ذلك، وفيه: فقال أبي ابن كعب: فكيف بالشمس والناس بعد ذلك؟ قال: تنكس الشمس الضوء وتطلع كما كانت تطلع وتقبل الناس على الدنيا، فلو فتح رجل مهراً لم يركبه حتى تقوم الساعة، وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن نعيم بن حمار في كتاب الفتن وعبد الرزاق في تفسيره عن وهب بن جابر الخيري عن أبيه المدحمة قال: كنا عند عبد الله بن عمرو فذكر قصة قال ثم أنشأ يحدثنا قال: إن الشمس إذا غربت سلمت وسجدت واستأذنت في الطلوع فيؤذن لها حتى إذا كان ذات ليلة فلا يؤذن لها وتحبس ما شاء الله تعالى ثم يقال لها: اطلعي من حيث غربت، قال فمن يومئذ إلى يوم القيامة لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل. وأخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن عبد الرزاق كذلك، ومن طريق أخرى وزاد فيها قصة المنجدين وأنهم هم الذين يستذكرون بطلوع الشمس. وأخرج أيضاً عن حديث عبد الله بن أبي أوفى قال: تأتي ليلة قدر ثلاث ليال لا يعرفها إلا المنجدون، يقوم فيقرأ «توبة» ثم ينام ثم يقوم فيقرأ ثم ينام ثم يقوم فعندما يموج الناس بعضهم في بعض، حتى إذا حلوا الفجر وجلسوا فإذا هم بالشمس قد طلعت من مغربها فيضج الناس ضجة واحدة، حتى إذا ترسست السماء رجعت، وعند البيهقي في «البعث والنشور» من حديث ابن مسعود نحوه: فينادي الرجل جاره يا فلان ما شأن القيلة لقد نمت حتى شبعت وصليت حتى أعيت، وهند نعيم بن حمار عن وجه آخر عن عبد الله بن عمرو قال: لا يلبثون بعد بأجور وما جوج الا قليلاً حتى تطلع الشمس من مغربها، فيناديهم صناد: يا أيها الذين آمنوا، قد قبل منكم، وبأياها الذين كفروا قد أغلق عنكم باب التوبة وجفت الأقلام وطويت الصحف، ومن طريق يزيد بن شريح وكثير بن مرة: إذا طلعت الشمس من المغرب يطبع على القلوب بما فيها وترتفع الحفظة وتؤمر الملائكة أن لا يكتبوا عملاً، وأخرج عبد بن حميد والطبري بسند صحيح من طريق طاهر الشعبي عن عائشة إذا خرجت أول الآيات طرحت الأقلام وطويت الصحف وخلعت الحفظة وشهدت الأجساد على الأعمال، وهو وإن كان موقوفاً لحكمة الرفع. ومن طريق العوفي عن ابن عباس نحوه، ومن طريق ابن مسعود قال: الآية التي يختم بها الأعمال طلوع الشمس من مغربها، فهذه آثار يشد بعضها بعضها متفقة على أن الشمس إذا طلعت من المغرب أغلق باب التوبة ولم يفتح بعد ذلك، وأن ذلك لا يختص يوم الطلوع بل يمتد إلى يوم القيامة، ويؤخذ منها أن طلوع الشمس من مغربها أول الإنذار بقيام الساعة، وفي ذلك ود

حل أصحاب الهيئة ومن وافقهم أن الشمس وغيرها من الفلكيات بسيطة لا يختلف مقتضياتها ولا يتعارض اليها تغير ما هي عليه ، قال الكرماني : وقواعدهم متقوضة ومقدماتهم ممنوعة ، وعلى تقدير تسليمها فلا امتناع من المطابق لمنطق البروج التي هي معدل النهار بحيث يصير المشرق مغربا وبالعكس . واستدل صاحب الكشاف ، بهذه الآية للمتزلة فقال : قوله ( لم تكن آمنتم من قبل ) صفة لقوله ( نفصا ) وقوله ( أو كسبت في إيمانها خيرا ) صنف على ( آمنتم ) والمعنى أن أشرط الساعة إذا جاءت وهي آيات ملجئة للإيمان ذهب أو أن التكليف عندها فلم ينفع الإيمان حينئذ من غير مقدمة إيمانها قبل ظهور الآيات أو مقدمة إيمانها من غير تقديم عمل صالح ، فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة وبين النفس التي آمنتم في وقته ولم تكسب خيرا ليعلم أن قوله ( الذين آمنوا و عملوا الصالحات ) جمع بين قريبتين لا ينبغي أن تفك أحدهما عن الأخرى حتى يفوز صاحبها ويسعد ، والا فالكثرة والهلاك . قال الشهاب السمين : قد أجاب الناس بأن المعنى في الآية أنه إذا أتى بعض الآيات لا ينفع نفسا كافرة إيمانها الذي أوفته اذ ذاك ، ولا ينفع نفسا سبق إيمانها ولم تكسب فيه خيرا ، فقد علق في نفع الإيمان بأحد وصفين : إما في سبق الإيمان فقط ، وإما سبقه مع أن كسب الخير ، ومفهومه أنه ينفع الإيمان السابق وحده وكذا السابق معه الخير ومفهوم الصفة قرى فيستدل بالآية لمذهب أهل السنة ويكون فيه قلب دليل المتزلة دليلا عليهم . وأجاب ابن المنير في الانتصاف ، فقال : هذا الكلام من البلاغة يلعب القلب ، وأمله يرمي بأن بعض آيات ربك لا ينفع نفسا لم تكن مؤمنة قبل إيمانها بعد ، ولا نفسا لم تكسب خيرا قبل ما تكسبه من الخير بعد ، فلف الكلامين لجمعهما كلاما واحدا اعجازا ، وبهذا التقرير يظهر أنها لا تخالف مذهب أهل الحق فلا ينفع بعد ظهور الآيات اكتساب الخير ولو نفع الإيمان المتقدم من الخلود ، فهي بالرد على مذمبه أولى من أن تدل له . وقال ابن الحاجب في أماليه : الإيمان قبل مجيء الآية نافع ولو لم يكن عمل صالح غيره . ومعنى الآية لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها العمل الصالح لم يكن الإيمان قبل الآية أو لم يكن العمل مع الإيمان قياما فاختصر العلم ، ونقل الطيبي كلام الأئمة في ذلك ثم قال : المتمد ما قال ابن المنير ، ابن الحاجب . وبطل أن الله تعالى لما خاطب الماندين بقوله تعالى ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ) الآية على الإنزال بقوله ( أن تقولوا إنما أنزل الكتاب ) الخ أوالة للعذر والزما للصحة ، ومقابلة بقوله ( فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ) فبكينا لهم وتقرير لما سبق من طلب الاقتباس ، ثم قال ( فمن أظلم ممن كذب ) الآية . أي أنه أنزل هذا الكتاب المنير كاشفا لكل ريب وهدايا إلى الطريق المستقيم ورحمة من الله للخلق ليجعلوه زاد المسار فبما يقدمونه من الإيمان والعمل الصالح لجعلوا شكر النعمة أن كذبوا بها ومنعوا من الانتفاع بها ، ثم قال ( هل ينظرون ) الآية أي ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلا أن يأتيهم عذاب الدنيا بنزول الملائكة بالعقاب الذي يستأصل شأنتهم كما جرى لمن مضى من الأمم قبلهم ، أو يأتيهم عذاب الآخرة بوجود بعض قوارعها حينئذ تفوت تلك الفرصة السابقة فلا يفهم شيء مما كان يفهم من قبل من الإيمان ، وكذا العمل الصالح مع الإيمان ، فسكانه قبل يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا إيمانها ولا كسبها العمل الصالح في إيمانها حينئذ إذا لم تكن آمنتم من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا من قبل ، ففي الآية لف إكسب حذف إحدى القريبتين بأعانة النشر ، ونظيره قوله تعالى ( ومن يستأنف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعا ) قال : فهذا الذي عنه ابن المنير بقوله أن هذا الكلام في البلاغة يقال له الف ، والمعنى يرمي بأن بعض آيات ربك لا ينفع

نفساً لم تكن مؤمنة من قبل ذلك إيماناً من بعد ذلك ، ولا ينفع نفسها كانت مؤمنة اسكن لم تعمل في إيمانها عملاً صالحاً قبل ذلك ما عمله من العمل الصالح بعد ذلك ، قال : وهذا التقرير يظهر مذهب أهل السنة فلا ينفع بعد ظهور الآية اكتساب الخير أى لاغلاق باب التوبة ورنع الصحف والحفظة ، وإن كان ما سبق قبل ظهور الآية من الإيمان ينفع صاحبه في الجملة . ثم قال الطيبي : وقد ظهرت بفضل الله بعد هذا التقرير هل آية أخرى تشبه هذه الآية وتناسب هذا التقرير معنى ولفظاً من غير إفراط ولا تفريط وهي قوله تعالى ( ولقد جئناكم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون ، هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نرد فنمهل غير الذي كنا نعمل ، قد خسرنا أنفسهم ) الآية فإنه يظهر منه أن الإيمان المجرد قبل كشف قوارع الساعة نافع ، وأن الإيمان المقارن بالعمل الصالح أنفع ، وأما بعد حصولها فلا ينفع شيء أصلاً ، والله أعلم . انتهى ملخصاً . قوله ( ولتؤمنن الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته ) بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهمة هي ذات الدر من التوق . قوله ( يلبط حوضه ) بهم أوله ويقال لأط حوضه إذا مدره أى جمع حجارة فصرها كالخوض ثم سدا ما بينها من الفرج بالمدور ونحوه لينحبس الماء ، وهذا أصله ، وقد يكون للحوض خروق فيسدما بالمدور قبل أن يملأه . وفي كل ذلك إشارة إلى أن القيامة تقوم بغتة كما قال تعالى ( لا تأنيكم الا بغتة )

#### ٤١ - باب من أحب لقاء الله أحب لقاءه

٦٥٠٦ - **حدثنا** حجاج **حدثنا** تمام **حدثنا** قتادة عن أنس عن عباد بن الصامت عن النبي **ﷺ** قال : من أحب لقاء الله أحب لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره لقاءه . قالت عائشة - أو بعض أزواجي - إنا لنسكوه للموت قال : ليس ذلك ، ولكن للؤمن إذا حضره الموت بُشِّرَ برضوان الله وكرامته ، فليس شيء أحب إليه مما آماه ، فأحب لقاء الله وأحب لقاءه . وإن للكافر إذا حضر بُشِّرَ بمذابيح الله وعقوبته ، فليس شيء أكره إليه مما آماه ، فذكر لقاء الله وكره لقاءه »

اختصره أبو داود وعمر بن شبة . وقال سعيد بن قتادة عن زرارة عن سعيد عن عائشة عن النبي **ﷺ**

٦٥٠٨ - **حدثني** محمد بن الوليد **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي

**ﷺ** قال : من أحب لقاء الله أحب لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره لقاءه »

٦٥٠٩ - **حدثنا** يحيى بن بُسكهر **حدثنا** الوليد عن عقول عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب

وعروة بن الزبير عن رجال من أهل العلم أن عائشة زوج النبي **ﷺ** قالت : كان رسول الله **ﷺ** يقول وهو صحيح : إنه لم يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة ثم يُخْبَر ، فلما رآه ورأسه على فخذي غشي عليه

ساعة ثم أفاق ، فأشخصَ بصره الى السقفِ ثم قال : اللهم الرفيق الأعلى . قلتُ اذا لا يتخذهُ رُنا ، وعرفتُ أنه الحديثُ الذي كان يحدثنا به . قالت : فكانت تلك آخر كلمة تكلم بها النبي ﷺ قوله : اللهم الرفيق الأعلى ،

**قوله** ( باب من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ) هكذا ترجم بالشيء الأول من الحديث الأول إشارة الى بقيته على طريق الاكتفاء ، قال العلماء : محبة الله لعبده ارادته الخير له وهدايته اليه وانعامه عليه ، وكرامته له على الضد من ذلك . **قوله** ( حدثنا حجاج ) هو ابن المنهال البصري ، وهو من كبار شيوخ البخاري ، وقد روى عن همام أيضا - حجاج بن محمد المصيصي لكن لم يذكره البخاري . **قوله** ( عن قتادة ) لهمام فيه اسناد آخر أخرجه أحد عن عفان عن همام عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وحدثني فلان ابن فلان أنه سمع رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث بطوله بعناؤه ، وسنده قوي وإمام الصحابي لا يضمر ، وليس ذلك اختلافا على همام فقد أخرجه أحد من عفان عن همام عن قتادة . **قوله** ( عن أنس ) في رواية شعبة عن قتادة وسمعت أنسا ، وسيأتي بيانه في الرواية المعلقة . **قوله** ( عن عبادة بن الصامت ) قد رواه حميد عن أنس عن النبي ﷺ بغير واسطة أخرجه أحمد والنسائي والبخاري من طريق . وذكر البزار أنه نفرد به ، فإن أراد مطلقا وردت عليه رواية قتادة ، وإن أراد بقيد كونه جملة من مسند أنس سلم . **قوله** ( من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ) قال الكرماني : ليس الشرط سببا للجواز بل الأمر بالعكس وليكنه . لي تأويل الخبر أي من أحب لقاء الله أخبره بأن الله أحب لقاءه ، وكذا الكراهة . وقال غيره فيما نقله ابن عبد البر وغيره « من » هنا خبرية وليست شرطية ، فليس معناه أن سبب حب الله لقاء العبد حب العبد لقاءه ولا الكراهة وليكنه صفة حال الطائفتين في أنفسهم عند ربهم ، والتقدير من أحب لقاء الله فهو الذي أحب لقاءه وكذا الكراهة . قلت : ولا حاجة الى دعوى نفي الشرطية فسيأتى في التوحيد من حديث أبي هريرة وفيه « قال الله عز وجل اذا أحب عبدي لغائى أحببت لقاءه » الحديث فيتمين أن « من » في حديث الباب شرطية وتأويلها ما سبق ، وفي قوله « أحب لقاءه » المدلول عن الضمير الى الظاهر تفخيما وتعظيما ودفعاً لتوهم عود الضمير على الموصول للتلا يتحد في الصورة المبتدأ والخبر ، ففيه اصلاح اللفظ لتصحیح المعنى ، وأيضا فعود الضمير على المضاف اليه قليل . وترأت بخط ابن الصانع في « شرح المجازي » « يحتمل أن يكون لقاء الله مضافا للفعل قائمه مقام الفاعل ولقاءه إما مضاف للفعل أو لفاعل الضمير أو للوصول لان الجواب اذا كان شرطا فالأولى أن يكون في ضمير ، نعم هو موجود هنا ولكن تقديرا . **قوله** ( ومن كره لقاء الله كره لقاءه ) قال المازري : من قضى الله بموته لا بد أن يموت وان كان كارها للقاء الله ، ولو كره لقاءه موته لما مات ، فيحمل الحديث على كراهته سبحانه وتعالى المفران له وإرادته لإيماده من رحمة . قلت : ولا اختصاص لهذا البحث بهذا الشيء ، فانه يأتي مثله في الشق الأول كأن يقال مثلا من قضى الله بامتداد حياته لا يموت ولو كان محبا للدوت الخ . **قوله** ( قالت عائشة أو بعض أزواجه ) كذا في هذه الرواية بالذات ، وحزم سعد بن هشام في روايته عن عائشة بأنما هي التي قالت ذلك ولم يتردد ، وهذه الزيادة في هذا الحديث لا تظهر صريحا هل هي من كلام عبادة ، والمعنى أنه سمع الحديث من النبي ﷺ وسمع مراجعة عائشة ، أو من كلام أنس بأن يكون حضر ذلك ، فقد وقع في رواية حميد التي أشرت اليها بلفظ « انزلنا يا رسول الله » فيكون أسند القول الى جماعة وان كان المباشر له واحداً وهي عائشة ،

وكذا وقع في رواية عبد الرحمن بن أبي ليل التي أشرت إليها وفيها : فأكب القوم يبكون وقالوا : إنا نكره الموت قال : ليس ذلك ، ولابن أبي شيبة من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة نحو حديث الباب وفيه : قيل يا رسول الله ما منا من أحد إلا وهو يكره الموت ، فقال : إذا كان ذلك كدفع له ، ويحتمل أيضاً أن يكون من كلام قتادة أرسله في رواية همام ورواه في رواية سعيد بن أبي عروبة عنه عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة فيكون في رواية همام لإدراج ، وهذا أدرج في نظري ، فقد أخرجه مسلم عن هذاب بن خالد عن همام مقتضراً على أصل الحديث دون قوله ، فقالت عائشة الخ ، ثم أخرجه من رواية سعيد بن أبي عروبة موصولاً تاماً ، وكذا أخرجه هو وأحمد من رواية شعبة والنسائي من رواية سليمان التيمي كلاهما عن قتادة ، وكذا جاء عن أبي هريرة وغير واحد من الصحابة بدون المراجعة ، وقد أخرجه الحسن بن سفيان وأبو يعلى جميعاً عن هذبة بن خالد عن همام تاماً كما أخرجه البخاري عن حجاج عن همام ، وهذبة هو هذاب شيخ مسلم ، فسكان مسلماً حذف الزيادة عمداً لكونها مرسلة من هذا الوجه واكتفى بإيرادها موصولة من طريق سعيد بن أبي عروبة ، وقد رمز البخاري إلى ذلك حيث علق رواية شعبة بقوله اختصره الخ ، وكذا أشار إلى رواية سعيد بن أبي عروبة ، وهذا من العلل الخفية جداً .

**قوله** ( إنا لنكره الموت ) في رواية سعد بن هشام ، فقالت يابى الله أكرهه الموت ؟ فسكتا نكره الموت .

**قوله** ( بشر برضوان الله وكرامته ) في رواية سعد بن هشام : بشر برحمته الله ورضوانه وجنته ، وفي حديث حميد عن أنس : ولكن المؤمن إذا حضر جاءه البشير من الله وليس شيء أحب إليه من أن يكون قد أتى الله فأحب الله لقاءه ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليل : ولكنه إذا حضر قائماً إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم فإذا بشر بذلك أحب لقاء الله والله لقاءه أحب .

**قوله** ( فليس شيء أحب إليه مما أمناه ) بفتح الهمزة أى ما يستقبله بعد الموت ، وقد وقعت هذه المراجعة من عائشة لبعض التابعين ، فأخرج مسلم والنسائي من طريق شريح بن هاني قال سمعت أبا هريرة ، فذكر أصل الحديث قال : فأثبت عائشة فقلت سمعت حديثاً أن كان كذلك فقد هلكتنا ، فذكره قال : وليس منا أحد إلا وهو يكره الموت ، فقالت : ليس بالذي تذهب إليه ، ولكن إذا شخص البصر - بفتح الشين والحاء المعجمة - وآخره مهلة أى فتح المختصر هنية إلى فوق فلم يطرف - وحشرج الصدر - بجاء مهلة مفتوحة بعدها معجمة وآخره جيم أى ترددت الروح في الصدر - وأقشعر الجلد وتشنجت ، بالشين المعجمة والنون الثقيلة والجيم أى تقبضت ، وهذه الأمور هي حالة المختضر ، وكأن عائشة أخذته من معنى الخبر الذي رواه عنها سعد بن هشام مرفوعاً وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً عن شريح بن هاني عن عائشة مثل روايته عن أبي هريرة وزاد في آخره : والموت دون لقاء الله ، وهذه الزيادة من كلام عائشة فيما يظهر لي ذكرتها استنباطاً مما تقدم ، وعند حميد بن حميد من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً : إذا أراد الله بعبد خيراً قبض له قبل موته بعام مسلماً يسدده ويوفقه حتى يقال مات بخير ما كان ، فإذا حضر ورأى ثوابه اشتاقت نفسه ، فذلك حين أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه ، وإذا أراد الله بعبد شراً قبض له قبل موته بعام شيطاناً فأضله وفننه حتى يقال مات بشر ما كان عليه ، فإذا حضر ورأى ما أهده من العذاب جزعت نفسه فذلك حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه ، قال الخطابي : تضمن حديث الباب من التفسير ما فيه غنية عن غيره ، واللقاء يقع على أرجح : منها المعاينة ، ومنها البصحة كقوله تعالى ( الذين كذبوا بآلاء الله ) ومنها الموت كقوله ( من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله

لآت) وقوله ( قل إن الموت الذي تفرون منه فانه ملائكم ) وقال ابن الأثير في النهاية : المراد بلقاء الله هنا  
المصير الى الدار الآخرة وطلب ما عند الله ، وليس الغرض به الموت لأن كلا يكرهه ، فمن ترك الدنيا وأبغضها  
أحب لقاء الله ومن آثرها وركن إليها كره لقاء الله لأنه إنما يصل اليه بالموت . وقول عائشة والموت دون لقاء الله  
يبين أن الموت غير اللقاء ، ولكنه معرض دون الغرض المطلوب فيجب أن يصبر عليه ويحتمل مشاقه حتى يصل  
الى الفؤاد باللقاء . قال الطيبي : يريد أن قول عائشة إنما ذكره الموت يوم أن المراد بلقاء الله في الحديث الموت  
وليس كذلك لأن لقاء الله غير الموت بدليل قوله في الرواية الأخرى والموت دون لقاء الله ، لكن لما كان الموت  
وسيلة الى لقاء الله خبر عنه بلقاء الله ، وقد سبق ابن الأثير الى تأويل لقاء الله بغير الموت الامام أبو هيبه القاسم  
ابن سلام فقال : ليس وجهه هندي كراهة الموت وشدة لأن هذا لا يكاد يحلو عنه أحد ، ولكن المذموم من ذلك  
ايشاء الدنيا والركون إليها وكراهية أن يصير الى الله والدار الآخرة . قال : وما يبين ذلك أن الله تعالى عاب قوماً  
بسبب الحياة فقال ( ان الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها ) وقال الخطابي : معنى محبة  
العبد لقاء الله ايشاء الآخرة على الدنيا فلا يحب استمرار الإقامة فيها بل يستعد للارتحال عنها والكراهة بضد  
ذلك ، وقال النووي : معنى الحديث أن الهبة والسكرامة التي تعتبر شرعاً هي التي تقع عند النزاع في الحالة التي لا تقبل  
فيها التوبة حيث ينكشف الحال للمعسر ويظهر له ما هو صائر اليه . قوله ( بشر بعذاب الله وعقوبته ) في رواية  
سعد بن هشام : بشر بعذاب الله وسخطه ، وفي رواية حميد عن أنس : وان المكافر أو الفاجر اذا جاءه ما هو  
صائر اليه من السوء أو ما يلقى من الشر الخ ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ما مضى . قوله ( اختصره أبو  
داود وعمره عن شعبه ) يعني عن قتادة عن أنس عن عبادة ، ومعنى اختصاره أنه اقتصر على أصل الحديث دون  
قوله ( فقلت عائشة الخ ) ، فأما رواية أبي داود وهو الطيالسي فوصلها الترمذي عن محمود بن غيلان عن أبي داود ،  
وكذا وقع لما يعلو في مسند أبي داود الطيالسي : وأما رواية حمرو وهو ابن مرزوق فوصلها الطبراني في المعجم  
الكبير ، عن أبي مسلم الكجي ويوسف بن يعقوب القاضى كلاهما عن عمرو بن مرزوق ، وكذا أخرجه أحمد عن  
محمد بن جعفر عن شعبه ، وهو عند مسلم من رواية محمد بن جعفر وهو غندر . قوله ( وقال سعيد بن قتادة  
الخ ) وصله مسلم من طريق خالد بن الحارث ومحمد بن بكر كلاهما عن سعيد بن أبي هريرة كما تقدم بيانه ، وكذا  
أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية سعيد بن أبي عروبة ، ووقع لنا يعلو في كتاب البيع ،  
لابن أبي داود . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم البداة بأهل الخير في الذكر لشرفهم وان كان أهل الشر  
أكثر ، وفيه أن المجازاة من جنس العمل فانه قابل المحبة بالمحبة والكره بالكره ، وفيه أن المؤمنين يرون  
ربهم في الآخرة ، وفيه نظر فإن اللقاء أعم من الرؤية ، ويحتمل على بعد أن يكون في قوله لقاء الله حذف  
تقديره لقاء ثواب الله ونحو ذلك ، ووجه البعد فيه الايمان بقائه لأن أحداً من العقلاء لا يكره لقاء ثواب الله بل  
كل من يكره الموت إنما يكرهه خشية أن لا يلقى ثواب الله إما لابطائه عن دخول الجنة بالشغل بالتبعات وإما لعدم  
دخولها أصلاً كالكافر . وفيه أن المحتضر اذا ظهرت عليه علامات الصرور كان ذلك دليلاً على أنه بشر بالخير وكذا  
بالعكس . وفيه أن محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن تمنى الموت لأنها كمثمة مع عدم تمنى الموت كأن تكون المحبة  
حاصلة لا يفرق حاله فيها بمصير الموت ولا بتأخره ، وأن النهي عن تمنى الموت محمول على حالة الحياة المستمرة ،



وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهي بل هي مستحبة . وفيه أن في كراهة الموت في حال الصحة تفصيلا ، فمن كرهه إشارا للحياة على ما بعد الموت من نعيم الآخرة كان مذموما . ومن كرهه خشية أن يفضى إلى المؤاخنة كدأن يكون مفعرا في العمل لم يستعد له بالآخرة بأن يتخلص من التبعات ويقوم بأمر الله كما يجب فهو معذور ، لكن ينبغي لمن وجد ذلك أن يبادر إلى أخذ الآخرة حتى إذا حضره الموت لا يكرهه بل يحبه لما يرجو بعده من لقاء الله تعالى . وفيه أن الله تعالى لا يراه في الدنيا أحد من الأحياء وإنما يقع ذلك للمؤمنين بعد الموت أخذا من قوله والموت دون لقاء الله ، وقد تقدم أن اللقاء أعم من الرؤية فإذا اتنى اللقاء انتفت الرؤية ، وقد ورد بأصح من هذا في صحيح مسلم من حديث أبي أمامة مرفوعا في حديث طويل وفيه : واعدلوا أنفسكم إن تروا ربكم حتى تموتوا ، . الحديث الثاني حديث أبي موسى مثل حديث عبادة دون قوله : فقالت عائشة الخ ، وكأنه أورده استظهارا لصحة الحديث وقد أخرجه مسلم أيضا ، ويريد بموحدة ثم مهمة هو ابن عبد الله بن أبي بردة . الحديث الثالث . قوله ( أخبرني سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير في رجل من أهل العلم ) كذا في رواية عقيل ، ومعنى في الوفاة النبوية من طريق شعيب بن الزهري : أخبرني عروة ، ولم يذكر معه أحدا ، ومن طريق يونس عن الزهري : أخبرني سعيد بن المسيب في رجل من أهل العلم ، ولم يذكر عروة ، وقد ذكرت في كتاب الدعوات تسمية بعض من أجمع في هذه الرواية من شيوخ الزهري ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في الوفاة النبوية ، ومناسبة للفرجة من جهة اختيار النبي ﷺ لقاء الله بعد أن خير بين الموت والحياة فاختار الموت فينبغي الاستئذان به في ذلك . وقد ذكر بعض الشراح أن إبراهيم عليه السلام قال للملك الموت لما أتاه ليقبض روحه : هل رأيت خليلا يمت خليله ؟ فأوحى الله تعالى إليه قل له هل رأيت خليلا يكره لقاء خليله ؟ فقال يا ملك الموت الآن فأقبض . ووجدت في المبتدأ ، لأبي حنيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء يسند له عن ابن عمر قال : قال ملك الموت يارب إن عبدك إبراهيم جزع من الموت ، فقال : قل له الخليل إذا طال به العهد من خليله اشتاق إليه . فبلغه فقال : نعم يارب قد اشتقت إلى قناتك ، فأعطاه رجحانة فشمها فقبض فيها ،

## ٤٢ - باب سكرات الموت

٦٥١٠ - حدثني محمد بن عبيد بن مديون حدثنا عيسى بن يونس عن حماد بن سعيد قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا هريرة دكوان مولى عائشة أخبره أن عائشة رضى الله عنها كانت تقول : إن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركوة - أو علبة فيها ماء ، يشك هرث - فجعل يدخل يده في الماء فيمسح بها وجهه ويقول : لا إله إلا الله ، إن الموت سكرات . ثم نصب يده فجعل يقول : في الرائق الأعلى . حتى قبض ومات يده .

قال أبو عبد الله : العلبة من الخشب والركوة من الأدم

٦٥١١ - حدثني صدقة أخبرنا مغيرة عن هشام عن أبيه : عن عائشة قالت : كان رجال من الأعراب جفاة يأتون النبي ﷺ فيسألونه : متى الساعة ؟ فكان ينظر إلى أصفرهم فيقول : أن يعيش هذا لا يدركه الهرم .

١١٤٦ - صحيح البخاري

حتى تقوم عليكم ساءتكم ، قال هشام : يعني موتهم

٦٥١٢ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن محمد بن عمرو بن حنبل عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنابة فقال : مستريح ومستراح منه . قالوا : يا رسول الله ، ما المستريح والمستراح منه ، قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله عز وجل ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب »

[ الحديث ٦٥١٢ - طريقه في : ٦٥١٣ ]

٦٥١٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن عبيد بن ربه عن سعيد عن محمد بن عمرو بن حنبل عن مالك بن كعب عن أبي قتادة عن النبي ﷺ قال : مستريح ومستراح منه ، للمؤمن يستريح »

٦٥١٤ - **حدثنا** الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم سمع أنس بن مالك يقول : قال رسول الله ﷺ : يتبع الموت ثلاثة ، فيرجع اثنان ويبقى معه واحد ، يتبعه أهله وماله وعمله ، فيرجع أهله وماله ، ويبقى عمله »

٦٥١٥ - **حدثنا** أبو النعمان حدثنا حاد بن زيد عن أيوب عن نافع : عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : إذا مات أحدكم فريض عليه مقعده غدوة وعشياً : إما القنار وإما اللبنة ، فيقال : هذا مقعدك حتى تبيت إليه »

٦٥١٦ - **حدثنا** علي بن الجعد أخبرنا شعبه عن الأعمش عن مجاهد : عن عائشة قالت : قال النبي ﷺ : لا تشبوا الاموات ، فانهم قد أفضوا إلى ما قدّموا »

**قوله** ( باب سكرات الموت ) بفتح المهملة والكاف جمع سكرة ، قال الراغب وغيره : السكر حالة معرض بين المرح وعقته ، وأكثر ما تستعمل في الثراب المسكر ، ويطلق في الغضب والهمق واللام والنماس والنشى الباقى من الالم وهو المراد هنا ، وذكر فيه ستة أحاديث : الاول ، **قوله** ( عن عمر بن سعيد ) أي ابن أبي حسين المكي . **قوله** ( إن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركوة أو دلبة ) بضم المهملة وسكون اللام بعدها موحدة . **قوله** ( شك عمر ) هو ابن سعيد بن أبي حسين راويه ، وتقدم في الوفاة النبوية بلفظ « يشك عمر » وفي رواية الاسماعيل « شك ابن أبي حسين » ، **قوله** ( لجل يدخل يده ) عند الشكمني « يديه » بالثنية ، وكذا تقدم لهم في الوفاة النبوية بهذا الاسناد في أثناء حديث أوله قصة السواك ، فاختصره المؤلف هنا . **قوله** ( فيمصح بها ) في رواية الشكمني « بهما » بالثنية ، وكذا لهم في الوفاة . **قوله** ( إن للوت سكرات ) وقع في رواية التمام عن عائشة عند أصحاب السنن سوى أبي داود بسند حسن بلفظ « ثم يقول اللهم أعني على سكرات الموت » وقد تقدم شرح الحديث مستوفى

هناك . وتقدم هناك أيضاً من رواية القاسم بن محمد عن عائشة ؓ مات النبي ﷺ وأنه ابن حافق وذائقني . فلا أكره شدة الموت لأحد أبداً بعد النبي ﷺ ، وأخرج الترمذي عنها بلفظ : ما أغبط أحداً بموت بعد النبي رأيت من شدة موت رسول الله ﷺ . قوله (قال أبو عبد الله) هو البخاري . قوله (العلبة من الخشب والركوة من الادم) ثبت هذا في رواية المستمل وحده وهو المنهزر في تفسيرهما ، ووقع في المحكم : الركوة شبه تور من آدم ، وقال المطرزي : ذو صغير : وقال غيره : كالفصصة تتخذ من جلد ولها طوق خشب . وأما العلبة فقال العسكري : هي قفح الأعراب تتخذ من جلد . وقال ابن فارس : قدح ضخم من خشب وقد يتخذ من جلد ، وقيل أسفله جلد وأعله خشب مدور . وفي الحديث أن شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة بل هي للؤمن إما زيادة في حسنة وإما تكفير سيئاته . وبهذا التقرير يظهر مناسبة أحاديث الباب لترجمة . الحديث الثاني ، قوله (صدقة) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الله بن سليمان . وهشام هو ابن عروة . قوله (كان رجال من الأعراب) لم أفهم هل أسمائهم . قوله (جفاء) في رواية الأكثر بالجيم ، وفي رواية بعضهم بالهمزة ، وإنما وصفهم بذلك أما على رواية الجيم فلأن سكان البوادي يغلب عليهم الشطف وخشونة العيش فتجفوا أخلاقهم غالباً ، وأما على رواية الجاء فلقلة اعتنائهم بالملابس . قوله (متى الساعة) ؟ في رواية مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام ، وكان الأعراب إذا قدموا على رسول الله ﷺ سألوه عن الساعة متى الساعة ؟ وكان ذلك لما طرق أسماعهم من تكرار إقترابها في القرآن فأرادوا أن يعرفوا تبيين وقتها . قوله (فينظر إلى أصغرهم) في رواية مسلم ، فنظر إلى أحدث لسان منهم فقال ، ورواية عبدة ظاهرة تكرير ذلك ، ويؤيد سياق مسلم حديث أنس عنده ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ متى تقوم الساعة ؟ ولم أفهم هل اسم هذا بعينه أمكنه يحتمل أن يفسر بذي الخويرة اليماني الذي بال في المسجد وسأل متى تقوم الساعة وقال اللهم ارحمني ومحمداً ، وامكن جوابه عن السؤال عن الساعة مغاير لجواب هذا . قوله (أن يمشي هذا لا يدرك الحرم) في حديث أنس عنده غلام من الانصار يقال له محمد ، وله في رواية أخرى : وعنده غلام من أزد شنوءة ، بفتح المعجمة وضم النون ومد وبعد الواو همزة ثم هاء تأنيث ، وفي أخرى له : غلام البغيرة بن شعبة وكان من أقراني ، ولأما فائرة بينهما ، وطريق الجمع أنه كان من أزد شنوءة وكان حاميها الانصار وكان يخدم المغيرة ، وقول أنس : وكان من أقراني ، وفي رواية له : من أترابي ، يريد في السن وكان سن أنس حينئذ نحو سبع عشرة سنة . قوله (حتى تقوم عليكم ساعتكم) قال هشام هو ابن عروة راويه (بمعنى موتهم) وهو موصول بالمتن المذكور ، وفي حديث أنس : حتى تقوم الساعة ، قال عياض : حديث طائفة هذا يفسر حديث أنس وأن المراد ساعة المخاطبين ، وهو نظير قوله : أرأيتمكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبق على وجه الأرض من هو عليها الآن أحد ، وقد تقدم بيانه في كعقاب العلم وأن المراد انقراض ذلك القرن وأن من كان في زمن النبي ﷺ إذا مضت مائة سنة من وقت تلك المقالة لا يبق منهم أحد ، ووقع الاسم كذلك ، فان آخر من بقى عن رأي النبي ﷺ أبو الطفيل عامر بن واثقه كما جزم به مسلم وغيره وكانت وقته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك عند رأس مائة سنة من وقت تلك المقالة ، وقيل كانت وقته قبل ذلك فان كان كذلك فيحتمل أنه يكون تأخر بعده بعض من أدرك ذلك الإيمان وإن لم يثبت أنه رأى النبي ﷺ ، وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية من تأخر عن ذلك الوقت . وقال الراغب : الساعة جزء من الزمان ،

ويعبر بها عن القيامة تفديها بذلك لمرعة الحساب ، قال الله تعالى ( وهو آمرع الحاسبين ) أو لما نبه عليه بقوله ( كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار ) وأطلقت الساعة على ثلاثة أشياء : الساعة الكبرى وهي بحث الناس للحساب ، والساعة وهي موت أهل القرن الواحد نحو ما روى أنه وأى عبد الله بن أنيس فقال : إن يطل همر هذا الغلام لم يمض حتى تقوم الساعة ، فقيل إنه آخر من مات من الصحابة . والصغرى موت الإنسان فساعة كل إنسان موته ، ومنه قوله ﷺ عند هبوب الريح : تخرفت الساعة ، يعني موته انتهى . وما ذكره عن عبد الله بن أنيس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الصحابة جرما ، قال الداودي : هذا الجواب من معارض الكلام ، فإنه لو قال لهم لا أدري ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم لارتابوا فعدل إلى إعلالهم بالوقت الذي يقرضونهم فيه ، ولو كان تمكن الإيمان في قلوبهم لأفصح لهم بالمراد . وقال ابن الجوزي : كان النبي ﷺ يتكلم بأشياء على سبيل القياس ، وهو دليل معمول به ، فكانه لما نزلت عليه الآيات في تقريب الساعة كقوله تعالى ( أنى أمر الله فلا تستهبطوه ) وقوله تعالى ( وما أمر الساعة إلا كلمح البصر ) حل ذلك على أنها لا تزيد على مئتي قرن واحد ، ومن ثم قال في الدجال : إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ، لجزء خروج الدجال في حياته ، قال : وفيه وجه آخر ، فذكر نحر ما تقدم . قلت : والاحتمال الذي أبداه بعيد جدا ، والذي قبله هو المستند ، والفرق بين الخبر عن الساعة وعن الدجال تعيين المدة في الساعة دونه والله أعلم . وقد أخبر ﷺ في أحاديث أخرى حدث بها خواص أصحابه يدل على أن بين يدي الساعة أمورا عظيمة كما سيأتي بعضها صريحا وإشارة ، ومضى بعضها في علامات النبوة . وقال الكرماني : هذا الجواب من الأسلوب الحكيم ، أى دعوا السؤال عن وقت القيامة الكبرى فإنما لا يعلمها إلا الله واسألوا عن الوقت الذي يقع فيه انقراض عصركم فهو أدلى لكم لأن معرفتكم به تبعثكم على ملازمة العمل الصالح قبل فواته ، لأن أحدكم لا يدري من الذي يسبق الآخر . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وحلحلة بمهملتين مفتوحتين ولامين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ، وقد صرح بسماحه من ابن كعب في الرواية الثانية ، ولست أدركه مديون ، ولم تختلف الرواة في الموطأ عن مالك فيه . قوله ( إن رسول الله ﷺ مر ) بضم الميم على البناء الدجول ولم أقف على اسم المار ولا الممرور بمنازته . قوله ( عليه ) أى على النبي ﷺ . ووقع في الموطآت ، الدارقطني من طريق إسحاق بن عيسى عن مالك بلفظ : مر برسول الله ﷺ جنازة ، والباء على هذا بمعنى على وذكر الجنائز باعتبار الميت . قوله ( قال مستريح ) كذا هنا ووقع في رواية : فقال : بزيادة الفاء في أوله ، وكذا في رواية المحاربي المذكورة ، وكذا للنسائي من رواية وهب بن كيسان عن معبد بن مالك ، وقال في روايته : كنا جلوسا عند النبي ﷺ إذ طاعت جنازة . - قوله ( مستريح ) مستراح منه ( الواو فيه بمعنى أو ، وهي للتقسيم على ما صرح به قنضاء في جواب سؤالهم . قوله ( قالوا ) أى الصحابة . ولم أقف على اسم السائل منهم بعينه ، إلا أنه في رواية إبراهيم الحري عن أبي نعيم : قلنا : فدخل فيهم أبو قتادة فيحتمل أن يكون هو السائل . قوله ( ما المستريح والمستراح منه ) في رواية الدارقطني : وما المستراح منه : باعادة ما . قوله ( من نصب الدنيا وأذاها ) زاد النسائي في رواية وهب بن كيسان : من أوصاب الدنيا ، والأوصاب جمع رصب بفتح الراء والمهذلة ثم موحدة وهو دوام الرجوع ، ويطلق أيضا على فتور البدن ، والنصب بوزنه لكن أوله نون هو التعب وزنه ومعناه ، والأذى من عطف العام على الخاص : قال ابن النجاشي :

يحتمل أنه يريد بال مؤمن التقى خاصة ، ويحتمل كل مؤمن . والفاجر يحتمل أن يريد به الكافر ويحتمل أن يدخل فيه المعاصي . وقال الهادي : أما استراحة العباد فلما يأتي به من المنكر فإن أنكروا عليه آذاهم وإن تركوه أمموا ، واستراحة البلاد لما يأتي به من المعاصي فإن ذلك مما يحصل به الجذب فيقتضي هلاك الحرث والنسل . وتعقب الباجي أول كلامه بأن من فله آذاه لا يأثم بتركه ، لأنه بعد أن ينكر بقلبه أو ينكر بوجهه لا يزال به آذى ، ويحتمل أن يكون المراد براحة العباد منه لما يقع لهم من ظلمه ، وراحة الأرض منه لما يقع عليها من غصبها ومنهما من حقها وصرفه في غير وجهه ، وراحة الدراب بما لا يجوز من انهابها والله أعلم . **قوله** في الطريق الثانية ( يحيى ) هو القطار ، وعبد ربه بن سعيد كذا وقع هنا لابي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذا في رواية أبي زيد المروزي ، ووقع عند مسلم عن محمد بن المثني وعن يحيى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وكذا أخرجه أبو يعلى من طريق يحيى القطان عن عبد الله بن سعيد لكن لم يذكر جده ، وكذا عنده وعند مسلم من طريق عبد الرزاق . وعند الاسماعيل أيضا من طريق عبد الرحمن بن محمد الحارثي قال كل منهما حديثا عبد الله بن سعيد ، وكذا أخرجه ابن السكن من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وكذا أخرجه أبو زعيم في المستخرج ، من طريق ابراهيم الحارثي عن مسدد شيخ البخاري فيه مثله سواء ، قال أبو علي الجبائي : هذا هو الصواب ، وكذا رواه ابن السكن عن الفربري فقال في روايته : عن مسدد بن عبد الله بن سعيد هو ابن أبي هند ، والحديث عفا عنه لا لا يلد ربه . قلت : وجزم الذي في الاطراف ، أن البخاري أخرجه لعبد الله بن سعيد بن أبي هند هذا السند وعطف عليه رواية مسلم ، واسكن التصريح بآب أبي هند لم يقع في شيء من نسخ البخاري . **قوله** ( مستريح ومستراح منه المؤمن يستريح ) كذا أورده بدون السؤال والجواب مقتصرًا على بعضه ، وأورده الاسماعيل من طريق بشار وأبي موسى عن يحيى القطان ومن طريق عبد الرزاق قال : حدثنا عبد الله بن سعيد ، ناها ولفظه : مر على رسول الله ﷺ بجنادة ، فذكر مثل سياق مالك لكن قال : فقل يا رسول الله ما مستريح الخ . . تنبيه : مناسبة دخول هذا الحديث في الترجمة أن الميت لا يعدو أحد القسمين إما مستريح وإما مستراح منه وكل منهما يجوز أن يحدد عليه عند الموت وأن يخفف ، والاول هو الذي يحصل له سكرات الموت ، ولا يتعاق ذلك بنفواه ولا بفجوره بل أنه كان من أمل التقوى ازداد ثوابا والا فيكفر عنه بقدر ذلك ثم يستريح من آذى الدنيا الذي هذا عاقبته ، ويؤيد ذلك ما تقدم من كلام عائشة في الحديث الاول ، وقد قال عمر بن عبد العزيز : ما أحب أن يموت على سكرات الموت ، أنه لا خير ما يكفر به عن المؤمن . ومع ذلك فالذي يحصل للمؤمن من البشرية ومصرة الملائكة بلقائه ورافتهم به وفرحه بلقائه ربه يموت عليه كل ما يحصل له من ألم الموت حتى يصير كأنه لا يحس بشيء من ذلك .

الحديث الرابع ، **قوله** ( سفيان ) هو ابن عيينة وليس لشيخه عبد الله بن أبي بكر في الصحيح عن أنس الا هذا الحديث . **قوله** ( يتبع الميت ) كذا للمرخمي والاكثر ، وفي رواية المستملد المراء ، وفي رواية أبي ذر عن الكشميهني : المؤمن ، والاول المعتمد فهو المحفوظ من حديث ابن عيينة وهو كذلك عند مسلم . **قوله** ( يتبعه أهله وماله وعمله ) هذا يقع في الأغلب ، ورب ميت لا يتبعه إلا عمله فقط ، والمراد من يتبع جنازته من أهله ورفقته ودوابه على ما جرت به عادة العرب ، وإذا انقضى أمر الحزن عليه رحلوا سواء أقاموا بعد الدفن أم لا ، ومعنى بقاء عمله أنه يدخل معه القبر ، وقد وقع في حديث المراء بن عازب الطويل في صفة المسافة في القبر عند أحمد

وغيره ففيه د وبأنيه رجل حسن الوجه حسن الثياب حسن الريح فيقول : أبشر بالذي يسرك ، فيقول : من أنت ؟ فيقول : أنا عمك الصالح ، وتأن في حق الكافر د وبأنيه رجل قبيح الوجه ، الحديث وفيه د بالذي يسوءك وفيه عمك الخبيث ، قال الكرماني : النبية في حديث أنس بعضها حقيقة وبعضها مجاز ، فيستفاد منه استعمال اللفظ الواحد في حقيقة ومجاز . قلت : هو في الأصل حقيقة في الحس وبطرقه المجاز في البعض ، وكذا المسال ، وأما العمل فعل الحقيقة في الجميع وهو مجاز بالنسبة إلى التبعية في الحس . الحديث الخامس ، **قوله** ( أبو النعمان ) هو محمد بن الفضل ، والسند إلى نافع بصريون . **قوله** ( إذا مات أحدكم عرض عليه مقعد ) كذا الأكثر . وفي رواية المستعمل والمرحى د على مقعده ، وهذا العرض يقع على الروح حقيقة وعلى ما يتصل به من البدن الاتصال الذي يمكن به إدراك التنعيم أو التعذيب على ما تقدم تقريره ، وأبدى القرطبي في ذلك احتمالين : هل هو على الروح فقط ، أو عليها وعلى جزء من البدن ؟ وحكى ابن بطال عن بعض أهل بلدهم أن المراد بالعرض هنا الاخبار بأن هذا موضع جزائكم على أعمالكم عند الله ، وأريد بالتركيب تذكركم بذلك ، واحتج بأن الأجساد تنفى والعرض لا يقع على شيء فإن ، قال : فبان أن المرض الذي يدوم إلى يوم القيامة إنما هو على الأرواح خاصة ، وتعقب بأن حمل المرض على الاخبار عدول عن الظاهر بغير مقتضى لذلك ، ولا يجوز العدول إلا بصارف يصرفه عن الظاهر ، قلت : ويؤيد الحمل على الظاهر أن الخبر ورد على العموم في المؤمن والكافر ، ولو اختص بالروح لم يكن للشهيد في ذلك كبير فائدة لأن روحه منعمة جزوا كما في الأحاديث الصحيحة ، وكذا روح الكافر مذبذبة في النار جزوا ، فإذا حمل على الروح التي لها اتصال بالبدن ظهرت فائدة ذلك في حق الشهيد وفي حق الكافر أيضا . **قوله** ( غدوة وعشية ) أي أول النهار وآخره بالنسبة إلى أهل الدنيا . **قوله** ( إما النار وإما الجنة ) تقدم في الجنائز من رواية مالك بن أنس د أن كان من أهل الجنة فن أهل الجنة ، وتقدم توجيهه في أواخر كتاب الجنائز ، وتقدم هناك بحث القرطبي في المفهوم . ثم إن هذا العرض للؤمن المتقي والكافر ظاهر ، وأما المؤمن المخطئ فيحتمل أيضا أن يعرض عليه مقعده من الجنة التي سيصير إليها . قلت : والاتصال عن هذا الاشكال يظهر من الحديث الذي أخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني وصححه ابن حبان من حديث أبي هريرة في قصة السؤال في القبر وفيه د ثم يفتح له باب من أبواب الجنة فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها ، فيزداد غبطة وسرورا ، ثم يفتح له باب من أبواب النار فيقال له : هذا مقعدك وما أعد الله لك فيها لو عصيته ، فيزداد غبطة وسرورا ، الحديث وفيه في حق الكافر د ثم يفتح له باب من أبواب النار ، وفيه د فيزداد حسرة وتبورا ، في الموضعين وفيه د لو أطعته ، وأخرج الطبراني عن ابن مسعود د ما من نفس إلا وتنظر في بيت في الجنة وبيت في النار فيرى أهل النار البهائم الذي في الجنة فيقال : لو علمتم ، ويرى أهل الجنة البهائم الذي في النار فيقال : لو لا أن من الله عليكم ، ولأحمد من عاقبة ما يؤخذ منه أن رؤية ذلك للنجاة أو العذاب في الآخرة ، فمل هذا محتمل في المذهب الذي قدر عليه أن يذهب قبل أن يدخل الجنة أن يقال له مثلا بعد عرض مقعده من الجنة : هذا مقعدك من أول وهلة لو لم تذهب ، وهذا مقعدك من أول وهلة لعصيانك ، نسأل الله العفو والعافية من كل بلية في الحياة وبعد الموت أنه ذو الفضل العظيم . **قوله** ( فيقال هذا مقعدك حتى تجب إليه ) في رواية الكشمي د عليه : وفي طريق مالك د حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة ، وقد بينت الإشارة إليه بعد خمسة أبواب . الحديث السادس حديث عائشة في النهي عن سب الآوات ، تقدم شرحه

مستوفى في أواخر كتاب الجنائز

٤٣ - باب نفخ الصور . قال مجاهد : الصور كهشة البوق . زجرة : صيحة

وقال ابن عباس : للنافور الصور . الراجعة : النفخة الأولى . والرادفة : النفخة الثانية

٦٥١٧ - حدثني عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن أبي سلمة

ابن عبد الرحمن وعبد الرحمن الأخرج أنهما حدثاه أن أبا هريرة قال : استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود فقال للمسلم : والذي اصطفى محمدًا على العالمين ، فقال اليهودي : والذي اصطفى موسى على العالمين . قال فغضب المسلم عند ذلك فلطم وجه اليهودي ، فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ فأخبره بما كان من أمره وأمر المسلم ، فقال رسول الله ﷺ : لا تخبروني على موسى ، فإن الناس يصنعون يوم القيامة فأكون أول من يُنطق ، فإذا موسى باطش بجانب العرش ، فلا أدري أكان موسى فيمن صَيق فألقى قبلي ، أو كان ممن استثنى الله عز وجل ،

٦٥١٨ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي

ﷺ : يصعق الناس حين يصعقون ، فأكون أول من قام ، فإذا موسى أخذ بالعرش ، فما أدري أكان فيمن صعق . رواه أبو سعيد عن النبي ﷺ

قوله ( باب نفخ الصور ) تكرر ذكره في القرآن في الانعام والمؤمنين والنمل والاسم والبرق والعنكبوت وهو بضم الميم وسكون الواو ، وثبت كذلك في التراجم المشهورة والاحاديث ، وذكره عن الحسن البصري أنه قرأها بفتح الواو جمع صورة وتأوله على أن المراد النفخ في الاجساد لتماد إليها الارواح ، وقال أبو عبيدة في المجاز : يقال الصور بمعنى بسكون الواو جمع صورة كما يقال سور المدينة جمع سورة قال الشاعر : لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة ، فيستوى معنى القراءتين . وحكى مثله الطبري عن قوم وزاد : كالصوف جمع صوفة ، قالوا والمراد النفخ في الصور وهي الاجساد لتماد فيها الارواح كما قال تعالى ( ونفخت فيه من روحي ) وتلقب قوله « جمع » بأن هذه أسماء اجناس لا جمع ، وبالح النحاس وغيره في الرد على التأويل ، وقال الأزهري : انه خلاف ما دل عليه أهل السنة والجماعة . قلت : وقد أخرج أبو الشيخ في كتاب العظمة ، عن طريق وهب بن منبه عن قوله قال : خالق الله الصور من لؤلؤة بيضاء في صفاة الزجاج ، ثم قال للعرش : خذ الصور فتعاق به . ثم قال : كن ، فكان اسرافيل ، فأمره أن يأخذ الصور ، فأخذه وبه ثقب بهد كل روح مخلوقة ونفس منخرسة . فذكر الحديث وفيه ثم تجمع الارواح كلها في الصور ، ثم يأمر الله اسرافيل فينفخ فيه فتدخل كل روح في جسدها ، فعلى هذا فالنفخ يقع في الصور أولا ليصل النفع بالروح الى الصور وهي الاجساد ، فإضافة النفخ الى الصور الذي هو اقرن حقيقة ، وإلى الصور التي هي الاجساد مجاز . قوله ( قال مجاهد الصور كهشة البوق ) وصله

الغريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ، قال في قوله تعالى ( ونفخ في الصور ) قال كهية البوق . وقال صاحب الصحاح . البوق الذي يزر به وهو معروف ، ويقال للباطل ، بمعنى يطاق ذلك عليه مجازاً لكونه من جنس الباطل . تنبيه : لا يلزم من كون الشيء مذموماً أن لا يشبه به الممدوح ، فقد وقع تنبيه صوت الوحي بصلصلة الجرس مع التهي عن استصحاب الجرس كما تقدم تفريره في بدء الوحي ، والصور إنما هو قرن كما جاء في الأحاديث المرفوعة ، وقد وقع في قصة بدء الأذان بلفظ البوق والقرن في الآلة التي يستعملها اليهود للأذان ، ويقال إن الصور اسم القرن بلغة أهل اليمن وشاهده قول الشاعر :

نحن نفخناهم غداة التمهين نطعاً شديداً لا كضاح الصورين

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والبيهقي ومحمد بن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : ما الصور ؟ قال : قرن ينفخ فيه ، والترمذي أيضاً وحسنه من حديث أبي سعيد مرفوعاً وكيف أنعم وصاحب الصور قد التزم القرن ، واستمع الأذن متى يؤمر بالنفخ ، وأخرجه الطبراني من حديث زيد بن أرقم وابن مردويه من حديث أبي هريرة ، ولاحمد والبيهقي من حديث ابن عباس وفيه جبريل عن يمينه وميكائيل عن يساره وهو صاحب الصور يعني إسرافيل ، وفي أسانيد كل منهما مقال . ولاحاكم بسند حسن عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة رآه ، أن طرف صاحب الصور منذ وكل به مستعد ينظر نحو العرش مخافة أن يؤسر قبل أن يرتد إليه طرفه كأن عينية كوكبان دريان . قوله ( زجرة : صيحة ) هو من تفسير مجاهد أيضاً ، وصله الغريابي من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى ( فانما هي زجرة واحدة فاذا هم ينظرون ) قال : صيحة . وفي قوله تعالى ( فانما هي زجرة واحدة فاذا هم بالساهرة ) قال : صيحة . قلت : وهي عبارة عن نفخ الصور النفخة الثانية ، كما عبر بها عن النفخة الأولى في قوله تعالى ( ما ينظرون إلا صيحة واحدة تأخذهم ) الآية . قوله ( قال ابن عباس : الناقور الصور ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( فاذا نقر في الناقور ) قال : الصور ، ومعنى نقر نفخ قاله في الأساس . وأخرج البيهقي من طريق أخرى عن ابن عباس في قوله تعالى ( فاذا نقر في الناقور ) قال : قال رسول الله ﷺ وكيف أنعم وقد التزم صاحب القرن ، الحديث . تنبيه : اشهر أن صاحب الصور إسرافيل عليه السلام ونقل فيه الحليمي الإجماع ، ووقع التصريح به في حديث وهب بن منبه المذكور وفي حديث أبي سعيد عند البيهقي وفي حديث أبي هريرة عند ابن مردويه وكذا في حديث الصور الطويل الذي أخرجه عبد بن حميد والطبري وأبو يعلى في الكشي والطبراني في المعاليات وحلى بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية والبيهقي في البعث من حديث أبي هريرة ، ومداره على اسماعيل بن رافع ، واضطرب في سنده مع ضعفه فرواه عن محمد بن كعب القرظي نارة بلا واسطة ونارة بواسطة رجل مهم أيضاً ، وأخرجه اسماعيل بن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء أيضاً في تفسيره عن محمد بن عجلان عن محمد بن كعب القرظي ، واضترض منطلي على عبد الحق في تصحيحه الحديث باسماعيل بن رافع وخفي عليه أن الشامي أضعف منه وأعله سرقه منه فألقاه بابن عجلان ، وقد قال الدارقطني : إنه مقروك ، يضع الحديث ، وقال الخطيب : شيخ ضعيف شعن



تفسيره بما لا يتابع عليه . وقال الحافظ عماد الدين بن كثير في حديث الصور : جمعه اسماعيل بن رافع من هذه آثار وأصله عنده من أبي هريرة ، فسأله كله مساقاً واحداً . وقد صحح الحديث من طريق اسماعيل بن رافع القاضي أبو بكر بن العربي في سراجيه وتبعه القرطبي في التذكرة ، وقول عبد الحق في تذهيبه أولى وهذه قبله البيهقي فوقع في هذا الحديث عند علي بن معبد أن الله خلق الصور فأعطاه إسماعيل فهو واضعه على فيه شاخص ببصره إلى العرش ، الحديث ، وقد ذكرت ما جاء عن وهب بن منبه في ذلك فعلمه أصله ، وجاء أن الذي ينفخ في الصور غيره ففي الطبراني الأوسط من حديث عبد الله بن الحارث وكنا عند عائشة فقالت يا كعب أخبرني عن إسماعيل ، فذكر الحديث وفيه : وملاك الصور جلت على إحدى ركبتيه وقد نصب الأخرى يلتزم الصور مخنيا ظهره شاخصاً ببصره إلى إسماعيل وقد أمر إذا رأى إسماعيل قد ضم جناحيه أن ينفخ في الصور ، فقالت عائشة سمعته من رسول الله ﷺ ، ورجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جندعان ففيه ضعف ، فإن ثبت حل على أنها جميعاً ينفخان ، ويؤيده ما أخرجه عنده بن السري في كتاب الزهد بسند صحيح لكنه ، وقوف على عبد الرحمن بن أبي حمزة قال : ما من صباح إلا وملكان مولكان بالصور ، ومن طريق عبد الله بن خزيمة مثله وزاد : ينتظران متى ينفخان ، ونحوه عند أحمد من طريق سليمان التيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أو عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : والنافخان في السماء الثانية رأس أحدهما بالشرق ورجلاه بالمغرب - أو قال بالمكس - يقتاران متى يؤمران أن ينفخا في الصور فينفخا ورجلاه ثقات وأخرجه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن ميمون ، ولابن ماجه والبخاري من حديث أبي سعيد رفته : أن صاحبي الصور بأيديهما قرنان يلاحظان النظر متى يؤمران ، وعلى هذا فقوله في حديث عائشة : أنه إذا رأى إسماعيل ضم جناحيه نفخ أنه ينفخ النفخة الأولى وهي نفخة الصعق ثم ينفخ إسماعيل النفخة الثانية وهي نفخة البعث . قوله (الراجعة النفخة الأولى والرافدة النفخة الثانية) هو من تفسير ابن عباس أيضاً ، وصححه الطبري أيضاً وابن أبي حاتم بالسند المذكور ، وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النازعات ، وبه جزم الفراء وغيره في معاني القرآن ، ومن جهاد قال : الراجعة الزلزلة والرافدة الذككة ، أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما عنه ، ونحوه في حديث الصور الطويل ، قال في رواية علي بن معبد : ثم ترجع الأرض وهي الراجعة فتكون الأرض كالسفينة في البحر تضربها الأمواج . ويمكن الجمع بأن الزلزلة تنشأ من نفخة الصعق . ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة : أن الناس يصعقون ، وقد تقدم شرحه في قصة موسى عليه السلام من أمم الحديث الأنبياء ، وذكرت فيه ما نقل من ابن حزم أن النفخ في الصور يقع أربع مرات ، وتعب كلامه في ذلك ، ثم رأيت في كلام ابن العربي أنها ثلاث : نفخة الفزع كافي الخلق ، ونفخة الصعق كافي الزمر ، ونفخة البعث وهي المذكورة في الإسراء أيضاً . قال القرطبي : والصحيح أنهما نفختان فقط للثبوت الاستثناء بقوله تعالى ( إلا من شاء الله ) في كل من الآيتين ، ولا يلزم من مغابرة الصعق للفزع أن لا يحصل ما من النفخة الأولى ، ثم وجدت مستند ابن العربي في حديث الصور الطويل فقال فيه : ثم ينفخ في الصور ثلاث نفخات نفخة الفزع ونفخة الصعق ونفخة القيام لرب العالمين ، أخرجه الطبري هكذا مختصراً ، وقد ذكرت أن سنده ضعيف ومضطرب ، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو أنها نفختان ولهذه في أثناء حديث سرفوح : ثم ينفخ في الصور فلا يصدمه أحد إلا أصغى أيتاً ورفع ليتاً ثم يرسل الله طيراً كأنه الحال فنبت منه أجساد الناس ثم ينفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، وأخرج البيهقي بسند

قوى عن ابن مسعود موقوفا ثم يقوم ملك الصور بين السماء والأرض فينفخ فيه ، والصور قرن ، فلا يبق لله خلق في السموات ولا في الأرض إلا مات إلا من شاء ربك ، ثم يكون بين النفثتين ما شاء الله أن يكون ، وفي حديث أوس بن أوس الثقفى رحمه الله أن أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه الصدقة وفيه النفخة ، الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقد تقدم في تفسير سورة الزمر من حديث أبي هريرة د بين النفثتين أربعون ، وفي كل ذلك دلالة على أنهما نفثتان فقط وقد تقدم شرحه هناك ، وفيه شرح قول أبي هريرة لما قيل له أربعون سنة وأبيات ، بالوحدة ومعناه امتنعت من تدبيره لأن لا أعلمه فلا أخوض فيه بالرأى ، وقال القرطبي في التذكرة ، : يحتمل قوله امتنعت أن يكون عنده علم منه ولكنه لم يفصره لأنه لم تدع الحاجة إلى بيانه ، ويحتمل أن يريد امتنعت أن أسأل عن تفسيره ، فعلى الثاني لا يكون عنده علم منه ، قال : وقد جاء أن بين النفثتين أربعين عاما . قلت : وقع كذلك في طريق ضعيف عن أبي هريرة في تفسير ابن مردويه . رآه أخرج ابن المبارك في الرقائق ، من مرسل الحسن د بين النفثتين أربعون سنة : الأولى يميت الله بها كل حي ، والأخرى يحيى الله بها كل ميت ، ونحوه عند ابن مردويه من حديث ابن عباس وهو ضعيف أيضا ، وعنده أيضا ما يدل على أن أبا هريرة لم يكن عنده علم بالثنتين ، فأخرج عنه بسند جيد أنه لما قالوا د أربعون ماذا ، قال د هكذا سمعت ، وأخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة فذكر حديث أبي هريرة : قطعها ثم قال د قال أصحابي : ما شأننا بين ذلك ولا زادنا عليه ، غير أنهم كانوا يرون من رأيهم أنها أربعون سنة ، وفي هذا نقب على قول الحلبي : اتفقت الروايات على أن بين النفثتين أربعين سنة . قلت وجاء فيما يصنع بالموثق بين النفثتين ما وقع في حديث الصور الطويل أن جميع الأحياء إذا ماتوا بعد النفخة الأولى ولم يبق إلا الله قال سبحانه : أنا الجبار لمن الملك اليوم ؟ فلا يجيبه أحد ، فيقول : لله الواحد القهار . وأخرج النحاس عن طريق أبي وائل عن عبد الله أن ذلك يقع بعد المشرق ، ورجحه . ورجح القرطبي الأول . ويمكن الجمع بأن ذلك يقع مرتين وهو أولى . وأخرج البيهقي عن طريق أبي الزهراء : كنا عند عبد الله بن مسعود فذكر الدجال إلى أن قال د ثم يسكون بين النفثتين ما شاء الله أن يسكون ، فأيس في بن آدم خلق في الأرض منه شيء ، قال فيرسل الله ماء من تحت العرش فتنبث جسمانهم ولحانهم من ذلك الماء كما تنبت الأرض من الرى ، ورواه ثقات . إلا أنه مؤوف . ( تنبيه ) : إذا نقر أن النفخة للخروج من القبور فكيف نسميها الموتى ؟ والجواب : يجوز أن تكون نفخة البعث تارول إلى أن يتكامل أحياءهم شيئا بعد شيء ، وتقدم اللام في قصة موسى بشي ، مما ورد في تعيين من استثنى الله تعالى في قوله تعالى ( فصموني من السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ) وحاصل ما جاء في ذلك عشرة أقوال : الأول أنهم الموتى كلهم لكونهم لا إحساس لهم فلا يصدقون ، والى هذا جرح القرطبي في المفهم ، وفيه ما فيه ، ومستنده أنه لم يرد في تعيينهم خبر صحيح ، وأتبعه صاحبه القرطبي في التذكرة ، (١) فقال قد صح فيه حديث أبي هريرة ، وفي الزهد لحناد بن السرح عن سعيد بن جبيرة موقوفا هم الضملاء وسنده إلى سعيد صحيح . وسأذكر حديث أبي هريرة في الذي بهاء د وهذا هو قول الثاني . الثالث الأنبياء والى ذلك جرح البيهقي في تأويل الحديث في تجويزه أن يكون موسى عن استثنى الله ، قال : ووجه

( ١ ) القرطبي صاحب التذكرة ، قلبه القرطبي صاحب المفهم مخرج مسلم

عندى أنهم أحياء عند ربهم كاشهداء فإذا نفخ في الصور النفخة الأولى صعدوا ثم لا يكون ذلك موتاً في جميع معانيه  
 الا في ذهاب الاستعمار ، وقد يجوز النبي ﷺ أن يكون موسى من استثنى الله ، فان كان منهم فانه لا يذهب  
 استعمارهم في تلك الحالة بسبب ما وقع له في صفة الطور . ثم ذكر أبو سعيد بن جبير في الشهداء وحديث أبي  
 هريرة عن النبي ﷺ أنه سأل جبريل عن هذه الآية من الذين لم يشأ الله أن يصعدوا ؟ قال : هم شهداء الله عز وجل  
 صحبه الحاكم ورواته ثقات ورجحه الطبري . الرابع قال يحيى بن سلام في تفسيره : بلغني أن آخر من يبق جبريل  
 وميكائيل واسرافيل وملك الموت ثم يموت الثلاثة ثم يقول الله لملك الموت مت فيموت . قلت : وجاء نحوه هذا  
 مسنداً في حديث أنس أخرجه البيهقي وابن مردويه باللفظ . فكان من استثنى الله ثلاثة جبريل وميكائيل وملك  
 الموت ، الحديث وسنده ضعيف ، وله طريق أخرى عن أنس ضعيفة أيضاً عند الطبري وابن مردويه وسياقه أنهم ،  
 وأخرج الطبري بسند صحيح عن اسماعيل السدي ، ووصله اسماعيل بن أبي زياد الشامي في تفسيره عن ابن عباس  
 مثل يحيى بن سلام ، ونحوه عن سعيد بن المسيب أخرجه الطبري وزاد : ليس فيهم حلة العرش لأنهم فوق  
 السموات . الخامس يمكن أن يؤخذ مما في الرابع . السادس الأربعة المذكورون وحلة العرش ، وقع ذلك في حديث  
 أبي هريرة الطويل المعروف بحديث الصور ، وقد تقدمت الإشارة إليه وأن سنده ضعيف مضطرب ، وعن كعب  
 الأحبار نحوه وقال : هم اثنا عشر ، أخرجه ابن أبي حاتم وأخرجه البيهقي من طريق زيد بن أسلم مقطوعاً ورجاله  
 ثقات . وجمع في حديث الصور بين هذا القول وبين القول أنهم الشهداء ، ففيه د يقال أبو هريرة يا رسول الله فن  
 استثنى حين الفزع ؟ قال : الشهداء ، ثم ذكر نفخة الصق على ما تقدم . السابع موسى وحده أخرجه الطبري بسند  
 ضعيف عن أنس وعن قتادة ، وذكره الثعالبي عن جابر . الثامن الولدان الذين في الجنة والطور العيين . التاسع هم  
 وخزان الجنة والنار وما فيها من الحيات والعقارب حكامها الثعالب عن الضحاك بن مزاحم . العاشر الملائكة كلهم  
 جزم به أبو محمد بن حزم في الملل والنحل ، فقال : الملائكة أرواح لا أرواح فيها فلا يموتون أصلاً . وأما  
 ما وقع عند الطبري بسند صحيح عن قتادة قال قال الحسن يستثنى الله وما يدع أحداً الا أذاقه الموت فيمكن أن يعد  
 قولاً آخر . قال البيهقي استهدف بعض أهل النظر أكثر هذه الأقوال لأن الاستثناء وقع من سكان السموات  
 والارض وهؤلاء ليسوا من سكانها لأن العرش فوق السموات لحملته ليسوا من سكانها وجبريل وميكائيل من  
 الصائين حول العرش ولأن الجنة فوق السموات والجنة والنار عالمان بانفرادهما خالقاً للبناء ، ويدل على أن  
 المستثنى غير الملائكة ما أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند وجمعه الحاكم من حديث لقيط بن حاتم مطولاً  
 وفيه : يلبثون ما لبثتم ثم يموت الصائحة فلهم ملك ما تدع على ظهرها من أحد الامات حتى الملائكة الذين مع  
 ربك ، قوله في رواية أبي الزناد عن الأخرج ( فما أدري أكان فيمن صعد ) كذا أورده مختصراً وبقيته د أم  
 لا . أورده اسماعيل بن يحيى عن شيخ البخاري فيه . قوله ( رواه أبو سعيد ) يعني الخدرى ( عن  
 النبي ﷺ ) يعني أصل الحديث ، وقد تقدم موصولاً في كتاب الأشخاص وفي قصة موسى من أحاديث الانبياء  
 وذكرت شرحه في قصة موسى أيضاً

٤٤ - باب . يقبض الله الارض يوم القيامة . رواه نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ

٦٥١٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن أبي سلمة حدثني سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال يقبض الله الأرض ويطوى السماء بيده ثم يقول : أنا الملك ، أين ملوك الأرض ؟

٦٥٢٠ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري قال قال النبي ﷺ تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يكفأ أحدكم خبزه في السفر نزل لأهل الجنة . فأتى رجل من اليهود فقال : بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم ألا أخبرك بنزل أهل الجنة يوم القيامة ؟ قال بلى . قال تكون الأرض خبزة واحدة كما قال النبي ﷺ فنظر النبي ﷺ إليهم ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قال : ألا أخبرك بأدهمهم ؟ قال : إدهمهم بالأم وتون . قالوا : وما هذا ؟ قال : تون وتون ، يأكل من زائدة كبدما سبعون ألفاً

٦٥٢١ - **حدثنا** سعيد بن أبي مسرمة أخبرنا محمد بن جعفر قال حدثني أبو حازم قال سمعت سهل بن سعيد قال سمعت النبي ﷺ يقول : يحشر الناس يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء كفرصة النقي . قال سهل - أو غيره - ليس فيها تعلم لأحد

**قوله** ( باب يقبض الله الأرض يوم القيامة ) لما ذكر ترجمة قضخ الصور أشار إلى ما وقع في سورة الزمر قبل آية النفخ ( وما قدروا الله حق قدره ، والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة ) الآية وفي قوله تعالى ( فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة ) ما قد يتمسك به أن قبض السموات والأرض يقع بعد النفخ في الصور أو معه وسيأتي . **قوله** ( رواه نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ) سقط هذا التعليق هنا في رواية بعض شيوخ أبي ذر ، وقد وصله في كتاب التوحيد ، وبأن شرحه هناك أن شاء الله تعالى . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( عن أبي سلمة ) كذا قال يونس ، وخالفه عبد الرحمن بن خالد فقال : عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، كما تقدم في تفسير سورة الزمر ، وهذا الاختلاف لم يتعرض له الدارقطني في « العلل » . وقد أخرج ابن خزيمة في كتاب التوحيد الطريقين وقال : هما عنهما عن الزهري ، وسأشبع القول فيه إن شاء الله تعالى في كتاب التوحيد مع شرح الحديث إن شاء الله تعالى ، وأقتصر هنا على ما يتعلق بتبديل الأرض لمناسبة الحال . **قوله** ( يقبض الله الأرض ويطوى السماء بيده ) زاد في رواية ابن وهب عن يونس « يوم القيامة ، قال عياض : هذا الحديث جاء في الصحيح على ثلاثة ألفاظ . القبض ، والطي ، والأخذ . وكلها بمعنى الجمع . فإن السموات مبسوطة والأرض مدحوة مدودة ، ثم رجع ذلك إلى معنى الرفع والإزالة والتبديل ، فعاد ذلك إلى ضم بعضها إلى بعض وإبادتها ، فهو تمثيل لصفة قبض هذه المخلوقات وجمعها بعد بطلانها وتفرقها دلالة على القبض

والمبسوط لأعل البسط والتبض ، وقد يحتمل أن يكون إشارة إلى الاستيعاب انتهى . وسيأتي مزيد بيان لذلك في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى . وقد اختلف في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات ) هل المراد ذات الأرض وصفتها أو تبدل صفتها فقط ، وسيأتي بيانه في شرح ثالث أحاديث هذا الباب إن شاء الله تعالى .

الحديث الثاني ، قوله ( عن خالد ) هو ابن يزيد ، وفي رواية شبيب بن اليث عن أبيه وحدثني خالد بن يزيد ، والسند كله بصريون إلى سعيد ، ومنه إلى منتهى مدنيون . قوله ( تكون الأرض يوم القيامة ) يعني أرض الدنيا ( خبزة ) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي ، قال الخطابي : الخبزة الطالة بضم المهملة وسكون اللام وهو صجين يوضع في الحفرة بعد إيقاد النار فيها ، قال : والاس يدعونها الملة بفتح الميم وتشديد اللام ، وإنما الملة الحفرة نفسها . قوله ( يتكفون الجبار ) بفتح المثناة والكاف وتشديد الميم المفتوحة بعدها حوة أي يميلها ، من كفأت الإناة إذا قلبته ، وفي رواية مسلم ديكفونها ، بسكون الكاف . قوله ( كما يكفأ أحدكم خبزته في السفر ) قال الخطابي : يعني خبز الملة الذي يصنعه المسافر ، فإنها لا تدحى كما تدحى الرقاقة وإنما تلب على الأيدي حتى تستوى ، وهنا على أن السفر بفتح المهملة والفاء ، ورواه بعضهم بضم أوله جمع سفرة وهو الطعام الذي يتخذ للمسافر ، ومنه سميت السفرة . قوله ( نزل لاهل الجنة ) الزل بضم النون وبالأزى وقد تسكن . ما يقدم للضيف والمسكر ، يطلق على الرزق وعلى الفضل ويقال أصلاح لقوم نلهم أي ما يصلح أن ينزلوا عليه من الغذاء وعلى ما يجعل للضيف قبل الطعام وهو اللاتي هنا ، قال الداودي : المراد أنه يأكل منها من سيصير إلى الجنة من أهل الحشر ، لا أنهم لا يأكلونها حتى يدخلوا الجنة . قلت : وظاهر الخبر بخلافه ، وكأنه بني على ما أخرجه الطبري عن سعيد بن جبير قال : تكون الأرض خبزة بيضاء يأكل المؤمن من تحت قدميه . ومن طريق أبي معشر عن محمد ابن كعب أو محمد بن قيس نحوه ، والبيهقي بسند ضعيف عن عكرمة تبدل الأرض مثل الخبزة يأكل منها أهل الاسلام حتى يفرغوا من الحساب ، وعن أبي جعفر الباقر نحوه . وسأذكر بقية ما يتعلق بذلك في الحديث الذي بعده .

ونقل الطبري عن البيضاوي أن هذا الحديث مشكل جدا لامن جهة إنكار صنع الله وقدرته على ما يشاء ، بل لعدم التوقيف على قلب جرم الأرض من الطبع الذي عليه إلى طبع المعلوم والمأكل ، مع ما ثبت في الآثار أن هذه الأرض تصير يوم القيامة نارا وتنضم إلى جهنم ، فلهل الوجه فيه أن معنى قوله خبزة واحدة أي كخبزة واحدة من لفتها كذا وكذا ، وهو نظير ما في حديث سهل يعني المذكور بعده كقرصة النقي ، فحضر مثل بها لاستعدادها وبياضها ، فحضر المثل في هذا الحديث بخبزة تشبه الأرض في معنيين : أحدهما بيان الهيئة التي تكون الأرض عليها يومئذ ، والآخر بيان الخبزة التي يهبها الله تعالى نزالا لاهل الجنة وبيان عظم مقدارها ابتداء واختراعا . قال الطبري : وإنما دخل عليه الأشكال لأنه رأى الحديثين في باب الحشر فظن أنهما لثمة واحد . وليس كذلك وإنما هذا الحديث من باب وحديث سهل من باب ، وأيضا فالتشبيه لا ينالزم المشاركة بين المشبه والمشب به في جميع الأوصاف بل يكفي حصوله في البعض ، وتقريره أنه شبه أرض الحشر بالخبزة في الاستواء والبياض ، وشبه أرض الجنة في كونها نزالا لاهلها ومهيأة لهم تكرمه بمجالة الراكب زاده يقتنع به في سفره . قلت : آخر كلامه بقر ما قال القاضي أن كون أرض الدنيا تصير نارا محمول على حقيقته ، وأن كونها تصير خبزة يأكل منها أهل الموقف محمول على المجاز والآثار التي أوردتها عن سعيد بن جبير وغيره ترد عليه ، والاول الحل على الحقيقة مهما أمكن ،

وقدرة الله تعالى صالحة لذلك ، بل اعتقاد كونه حقيقة أبلغ وكون أهل الدنيا (١) ويستفاد منه أن المؤمنين لا يعاقبون بالجحيم في طول زمان الموقف ، بل يقبل الله لهم بقدرته طبع الأرض حتى يأكلوا منها من تحت أقدامهم ما شاء الله بغير علاج ولا كلفة ، ويكون معنى قوله : نزلا لأهل الجنة ، أى الذين يصيرون إلى الجنة أهم من كون ذلك يقع بعد الدخول إليها أو قبله ، والله أعلم . قوله ( فأتى رجل ) في رواية الكشميني : فأتاه . قوله ( من اليهود ) لم أقف على اسمه . قوله ( فنظر النبي ﷺ إليهما ثم ضحك ) يريد أنه أعجبه أخبار اليهودي من كتابهم بنظره ما أخبر به من جهة الوحى ، وكان يمجبه موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فكيف بموافقتهم فيما أنزل عليه . قوله ( حتى بدت نواجذه ) بالنون والهم والذال المعجمة جمع ناجذ وهو آخر الأضراس ، ولكل لسان أربع نواجذ . وتطلق النواجذ أيضا على الأنياب والأضراس . قوله ( ثم قال ) في رواية الكشميني : فقال ، قوله ( ألا أخبرك ) في رواية مسلم : ألا أخبركم . قوله ( بإدامهم ) أى ما يؤكل به الخبز . قوله ( بالأم ) بفتح الموحدة بغير حمز وقوله ( ونون ) أى بلفظ أول السورة . قوله ( قالوا ) أى الصحابة ، وفي رواية مسلم : فقالوا . قوله ( ما هذا ) في رواية الكشميني : وما هذا ، بزيادة واو . قوله ( قال نور ونون ) قال الخطابي هكذا رويوه لنا ، وتأملت النسخ المسموعة من البخاري من طريق حماد بن شاذان وإبراهيم بن معقل والفريسي فاذا كلها على نحو واحد . قلت : وكذا عند مسلم وكذا أخرجه الاسماعيل وغيره ، قال الخطابي : فأما نون فهو الحوت على ما فسر في الحديث ، وأما بالأم فدل التفسير من اليهودي على أنه اسم للثور ، وهو لفظ مبهم لم ينتظم ولا يصح أن يكون على التفرقة اسماء لشيء ، فيشبهه أن يكون اليهودي أراد أن يعنى الاسم فقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين ، وإنما هو في حق الهجاء لام ياء هجاء لآى بوذن لى وهو الثور الوحشى وجمعه آلاء بثلاث همزات وزن أحبال فصحفه فقالوا بالأم بالموحدة وإنما هو بالياء آخر الحروف وكتبوه بالهجاء فأشكل الأمر . هذا أقرب ما يقع لى فيه ، إلا أن يكون إنما عبر عنه بلسانه ويكون ذلك بلسانهم ، وأكثر العبرانية فيما يقوله أهل المعرفة مقلوب على لسان العرب بتقديم في الحروف وتأخير ، والله أعلم بصحته . وقال عياض : أورد الخليلي في اختصاره معنى الجمع بين الصحيحين هذا الحديث بلفظ بالآى بكسر الموحدة وألف وصل ولام ثقيلة به — هما همزة مفتوحة خفيفة بوذن الوحشى ، والآى الثور الوحشى ، قال : ولم أر أحدا رواه كذلك فاعله من إصلاحه ، وإذا كان هكذا بقيت الميم واحدة إلا أن يدعى أنها حرفت عن الياء المنصورة ، قال : وكل هذا غير مسلم لما فيه من التكلف والتعسف ، قال : وأولى ما يقال في هذا أن تبقى الكلمة على ما وقع في الرواية ويحمل على أنها عبرانية ، ولذلك سأل الصحابة اليهودي عن تفسيرها ولو كان الآى لمرفوها لأنها من لسانهم . وجزم النووي بهذا فقال : هى لفظة عبرانية معناها ثور . قوله ( يأكل من ذائدة كبرهما سبعون ألفاً ) قال عياض زيادة الكبد وزائدتها هى القطعة المنفردة المتعلقة بها وهى أطيبه ولهذا خص بأكلها السبعون ألفاً وأهلهم الذين يدخلون الجنة بغير حساب فضلموا بأطيب النزل ، ويحتمل أن يكون عبر بالسبعين عن العدد الكثير ولم يرد الحصر فيها ، وقد تقدم في أبواب الهجرة قبيل المغازي في مسائل عبد الله بن سلام أن أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد الحوت ، وأن عند مسلم في حديث ثوبان : تحفة أهل الجنة زيادة

كبد النون ، وفيه ، غذاءهم على أثرها أن ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها ، وفيه ، وشراهم عليه من عين تسمى سلسيلا ، وأخرج ابن المبارك في الزهد ، بسند حسن عن كعب الأحبار : أن الله تعالى يقول لأهل الجنة إذا دخلوها : إن لكل ضيف جزورا وإن أجركم اليوم حرثاً وثوراً ، فيجوز لأهل الجنة ، الحديث الثالث ، قوله ( محمد بن جعفر ) أي ابن أبي كثير ، وأبو حازم هر سلة بن دينار . قوله ( بمشتر الناس ) بضم أوله . قوله ( أرض عفر ) قال الخطابي العفر بياض ليس بالناصع ، وقوله عياض : العفر بياض يضرب إلى حمرة قليلا ومنه سمى عفر الأرض زهر وجهها . وقال ابن فارس : معنى عفرها خالصة البياض . وقال الداودي : شديدة البياض . كذا قال الأول هو المعتمد . قوله ( كفرصة النقي ) بفتح النون وكسر الفاء أي الدقيق النقي من الفس والخال قاله الخطابي . قوله ( قال سهل أو غيره ليس فيها علم لأحد ) هو مرصود بالسند المذكور ، وسهل هو راوي الخبر وأولئك ، والغير المجهول لم أنف على تسميته . ويقع هذا الكلام الأخير لمسلم من طريق خالد بن مخلد عن محمد بن جعفر مدرجا بالحديث ولفظه ليس فيها علم لأحد ، ومثله لعميد بن منصور عن ابن أبي حازم عن أبيه ، والعلم والمعلم بمعنى واحد ، قال الخطابي : يريد أنها مستوية . والمعلم بفتح الميم واللام بينهما مهملة ساكنة هو الشيء الذي يتبدل به على الطريق . وقال عياض : المراد أنها ليس فيها علامة سكنى ولا بناء ولا أثر ولا شيء من العلامات التي يتندى بها في الطرقات كالجلجل والصخرة البارزة . وفيه تعريض بأرض الدنيا وأنها ذهبية وانقطعت الخلافة منها . وقال الداودي : المراد أنه لا يجوز أحد منها شيئا إلا ما أدرك منها : وقال أبو محمد ابن أبي حمزة : فيه دليل على عظيم القربة ، والاعلام بمجريات يوم القيامة ليكون السامع على بصورة فيخلص نفسه من ذلك المول لان في معرفة مجريات الشيء قبل وقوعه راحة النفس وحلها على ما فيه خلاصتها بخلاف مجي الأمر بقتة ، وفيه إشارة إلى أن أرض المواقف أكبر من هذه الأرض الموجودة جدا ، والحكمة في الصفة المذكورة أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور حق فانتضت الحكمة أن يكون المحل الذي يقع فيه ذلك طاهرا عن عمل المعصية والظلم ، ويكون تجليه سبحانه على عباده المؤمنين على أرض تليق بعظمته ؛ ولأن الحكم فيه إنما يكون لله وحده ، فناسب أن يكون المحل خالصا له وحده . انتهى مخلصا . وفيه إشارة إلى أن أرض الدنيا اضمحلت وأعدمت وأن أرض المواقف تعددت . وقد وقع السلف في ذلك خلاف في المراد بقوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات ) هل معنى تبدلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تغيير صفاتها فقط ، وحديث الباب يؤيد الأول . وأخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد والطبري في تفسيرهم والبيهقي في الشعب من طريق عمرو بن ميمون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض ) الآية قال : تبدل الأرض أرضا كأنها فضة لم يسفك فيها دم حرام ولم يعمل عليها خطيئة ، ورجائه رجال الصحيح ، وهو موقوف ؛ وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعا وقال : الموقوف أصح ، وأخرجه الطبري والحاكم من طريق حازم عن زر بن حبیش عن ابن مسعود بلفظ : أرض بضاء كأنها سبيكة فضة ورجاله موقوفون أيضا ، ولأحمد من حديث أبي أيوب : أرض كالفضة البيضاء ، قيل فآين الخلق يومئذ ؟ قال : هم أضياف الله لن يعجزهم ماله . ولطبري من طريق سنان بن سعد عن أنس مرفوعا : يبذلها الله بأرض من فضة لم يعمل عليها الخطايا . وعن علي موقوفا نحوه . ومن طريق ابن أبي نعيم عن مجاهد : أرض كأنها فضة والسموات كذلك . وعن علي والسموات من ذهب . وعند عبد من طريق الحكم بن أبان عن

عكرمة قال : بلغنا أن هذه الأرض يعني أرض الدنيا تطوى وإلى جنبها أخرى يحشر الناس منها إليها . وفي حديث  
 الصور الطويل : تبدل الأرض غير الأرض والسموات فيسطها ويسطها ويمدما مد الأديم العكاظي لا ترى فيها هرجا  
 ولا أمنا . ثم يجر الله الخلق زجرة واحدة فإذا هم في هذه الأرض المبدة في مثل مواضعهم من الأولى ما كان في  
 بطنها كان في بطنها وما كان على ظهرها كان عليها انتهى . وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع عقب نفخة الصق بعد الحشر  
 الأول ، ويؤيده قوله تعالى ( وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتمتحت ) . وأما من ذهب إلى أن التغيير إنما يقع  
 في صفات الأرض دون ذاتها فمقتضى ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمرو قال : إذا كان يوم القيامة مدت  
 الأرض مد الأديم وحشر الخلائق . ومن حديث جابر رفته تمد الأرض مد الأديم ثم لا يكون لابن آدم منها إلا موضع  
 قدميه ورجاله فتات ، إلا أنه اختلف على الزهري في صحابه . ووقع في تفسير الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس  
 في قوله تعالى ( يوم تبدل الأرض غير الأرض ) قال : يزداد فيها وينقص منها ويذهب آكامها وجبالها وأوديتها  
 وشجرها وتمد مد الأديم العكاظي ، وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية أبي هريرة ، وحكاها البيهقي عن أبي منصور  
 الأزهرى ، وهذا وإن كان ظاهره يخالف القول الأول فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع لأرض الدنيا لكن أرض  
 الموقف غيرها ، ويؤيده ما وقع في الحديث الذي قبله أن أرض الدنيا تصير خبزة ، والحسكة في ذلك ما تقدم أنها  
 تعد لأكل المؤمنين منها في زمان الموقف ثم نصير زلا لاهل الجنة ، وأما ما أخرجه الطبري من طريق المنهال بن  
 عمرو عن قيس بن السكن عن عبد الله بن مسعود قال : الأرض كلها تأتي يوم القيامة فألذي قبسه عن ابن مسعود  
 أصبح سندا ، ولعل المراد بالأرض في هذه الرواية أرض البحر فقد أخرج الطبري أيضا من طريق كعب الأحبار  
 قال : يصير مكان البحر نارا ، وفي تفسير الربيع بن أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب : تصير السموات جفائنا  
 ويصير مكان البحر نارا ، وأخرج البيهقي في « البعث » من هذا الوجه في قوله تعالى ( وحملت الأرض والجبال  
 فدكتا دكة واحدة ) قال : يصيران غبرة في وجوه الكفار . قلت : ويمكن الجمع بأن بعضها يصير نارا وبعضها  
 غبارا وبعضها يصير خبزة ، وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها سألت النبي ﷺ عن هذه الآية ( يوم تبدل  
 الأرض غير الأرض ) أين يكون الناس حينئذ ؟ قال : على الصراط ، وفي رواية الترمذي وهو جسر جهنم ، ولا أحد  
 من طريق ابن عباس عن عائشة : على متن جهنم ، وأخرج مسلم أيضا من حديث ثوبان مرفوعا : يكونون في  
 الظلمة دون الجسر ، فقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالصراط كاسيات بيانه في ترجمة مستقلة ، وأن في قوله  
 على الصراط مجازا لكونهم يجاوزونه لأن في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير إليها لثبوتها وكان ذلك عند الزجرة  
 التي تقع عند نقلم من أرض الدنيا إلى أرض الموقف ، ويشير إلى ذلك قوله تعالى ( كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ،  
 وجاء ربك والملك صفا صفا ، وجيء يومئذ بجهنم ) واختلف في السموات أيضا فتقدم قول من قال إنها تصير  
 جفائنا ، وقيل إنها إذا طويت تكور شمسها وقمرها وسائر نجومها وتصير قارة كالأهل ودارة كالدهان ، وأخرج  
 البيهقي في « البعث » من طريق السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : السماء تكون ألوانا كالأهل والدهان ورواية  
 ونشقق فتشكون حالا بعد حال ، وجمع بعضهم بأنها تنشق أولا فتصير كالوردة كالدهان ورواية وكأهل وتكور  
 الشمس والقمر وسائر النجوم ثم تطوى السموات وتضاف إلى الجنان ، ونقل القرطبي في « التذكرة » عن أبي الحسن  
 ابن حيدرة صاحب « الانصاح » أنه جمع بين هذه الأخبار بأن تبدل السموات والأرض يقع مرتين أحدهما تبدل



صفاتها فقط وذلك عند الانفخة الاولى فتعثر الكواكب وتخسف الشمس والقمر وتسير السماء كماهل وتكشط من الرموس وتسير الجبال وتخرج الارض وتنفق الى أن تصير الهيئة غير الهيئة ، ثم بين الانفختين طلوع السماء والارض وتبدل السماء والارض ، إلى آخر كلامه في ذلك ، والاعلم عند الله تعالى

### ٤٥ - باب الحشر

٦٥٢٢ - **حديث** علي بن أسيد حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى ثَلَاثِ طَرِيقٍ رَاغِبِينَ وَرَاهِبِينَ ، وَائْتَابَ عَلَى بَعِيرٍ وَثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ وَأَرْبَعَةً عَلَى بَعِيرٍ وَعَشْرَةً عَلَى بَعِيرٍ ، وَيُحْشَرُ بِقِيَّتِهِمُ النَّارُ تَقِيلُ مَعَهُمْ حَيْثُ قَالُوا وَتَثْبُتُ مَعَهُمْ حَيْثُ بَاتُوا وَتُصْبِحُ مَعَهُمْ حَيْثُ أَصْبَحُوا وَتَمْسِي مَعَهُمْ حَيْثُ أَمْسَوْا ،

٦٥٢٣ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا يونس بن محمد البغدادي حدثنا شعبان عن قتادة « حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن رجلاً قال : يا نبي الله ، كيف يُحْشَرُ الْكَافِرُ عَلَى وَجْهِهِ ؟ قال : أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادراً على أن يُمشيه على وجهه يوم القيامة ؟ قال قتادة : بلى وعزق ربنا

٦٥٢٤ - **حديث** علي بن محمد حدثنا سفيان قال عمرو سمعت سعيد بن جبير « سمعت ابن عباس سمع النبي ﷺ يقول : إنكم ملأقو الله حفاة عراة مُشاة غرلاً »

قال سفيان : هذا مما نعلم أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ

٦٥٢٥ - **حديث** قتادة بن سعيد حدثنا سفيان عن حمير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « سمعت رسول الله ﷺ يخطب على المنبر يقول : إنكم ملأقو الله حفاة عراة مُشاة غرلاً »

٦٥٢٦ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندب حدثنا شعبة عن المفيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس قال : قام فينا النبي ﷺ يخطب فقال : انكم تحشورون حفاة عراة غرلاً ( كما بدأنا أول خلق نهيده ) الآية . وإن أول الخلائق يسكنى يوم القيامة إبراهيم الخليل ، وإنه سيجهاد رجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ، فأقول : يا رب أضيحني ، فيقول : إنك لا تدري ما أخذتوا بمدك ، فأقول كما قال العبد الصالح ( وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم - إلى قوله - الحكيم ) قال فيقال : انهم لم يزالوا سردين على أعقابهم ،

٦٥٢٧ - **حديث** ليس بن حفص حدثنا خالد بن الحارث حدثنا حاتم بن أبي صغيرة عن عبد الله بن أبي مليكة قال حدثني القاسم بن محمد بن أبي بكر « أن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

يُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : فَنَلْتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ، الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَنْظُرُونَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ؟ فَقَالَ : الْأَسْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يُبَيِّنَهُمْ ذَلِكَ »

٦٥٢٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ « عَنْ عَدِيِّ اللَّهِ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُبَّةٍ فَقَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : أَرْضُونَ أَنْ تَسْكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ . قَالَ : وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَسْكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ . وَذَلِكَ أَنْ الْجَنَّةَ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا نَفْسٌ مُسَلِّمَةٌ ، وَمَا أَنْتُمْ فِي أَهْلِ الشَّرِّ إِلَّا كَالشَّعْرِقِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرِقِ السُّودَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَحْمَرِ »

[ الحديث ٦٥٢٨ - طرله في : ٦٦٤٢ ]

٦٥٢٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أَوَّلُ مَنْ يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ آدَمُ ، فَتَرَاهُ ذَرِيَّتَهُ فَيَقَالُ : هَذَا أَبُوكَ آدَمُ ، فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ فَيَقُولُ : أَخْرِجْ بَعَثَ جَهَنَّمَ مِنْ ذَرِيَّتِكَ ، فَيَقُولُ : يَارَبِّ كَيْمَ أَخْرِجَ ؟ فَيَقُولُ أَخْرِجْ مِنْ كُلِّ مِائَةٍ نَسَمَةً وَتَسْمِعِينَ ، فَقَالُوا : يَارَسُولَ اللَّهِ ، إِذَا أَخَذَ مَنَا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ تَسْعَةٌ وَتَسْعُونَ فَمَا إِذَا يَبْقَى مَنَا ؟ قَالَ : إِنَّ أُمَّتِي فِي الْأُمَمِ كَالشَّعْرِقِ الْبَيْضَاءِ فِي ثَوْرِ الْأَسْوَدِ »

قوله ( باب الحشر ) قال القرطبي الحشر الجمع وهو أربعة : حشران في الدنيا وحشران في الآخرة ، فالذي في الدنيا أحدهما المذكور في سورة الحشر في قوله تعالى ( هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ) ، والثاني الحشر المذكور في أشرطة الساعة الذي أخرجه مسلم من حديث حذيفة بن أسيد رفته « أن الساعة لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات ، فذكره ، وفي حديث ابن عمر عند أحمد وأبي يعلى مرفوعاً « تخرج نار قبل يوم القيامة من حضرة موت فتسوق الناس ، الحديث ، وفيه « فإنا أمرنا ؟ قال : عليكم بالصيام ، وفي لفظ آخر « ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس إلى المحشر » . قلت : وفي حديث أنس في مسائل عبد الله بن سلام لما أسلم « أما أول أشرطة الساعة فنار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ، وقد قدمت الإشارة إليه في « باب طلوع الشمس من مغربها ، وأنه مذكور في بدء الخلق ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد وأبي بكر رفته « تبعث نار على أهل المشرق فتحسروهم إلى المغرب نبئت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا ، ويكون لها ماسة مطمئنتهم ، وتختلف ، تسوقهم سوق الجمل الكبير ، وقد أشكل الجمع بين هذه الأخبار ، وظهر لي في وجه الجمع أن كونها تخرج من قعر عدن لا ينافي حشرها الناس من المشرق إلى المغرب وذلك أن ابتداء خروجها من قعر عدن فإذا خرجت انتشرت في الأرض كلها ، والمراد بقوله « تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ، إرادة تعميم الحشر لا خصوص المشرق والمغرب ، أو أنها بعد

الاستئثار أول ما حشر أهل المشرق ، وبؤيد ذلك أن ابتداء الفتن دائماً من المشرق كما سيأتي تقريره في كتاب الفتن ، وأما جعل الغاية إلى المغرب فلأن الشام بالنسبة إلى المشرق مغرب ، وبمحتمل أن تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتن المنتشرة التي أوارت الشر العظيم والنهب كما تلتهب النار ، وكان أبقداؤها من قبل المشرق حتى خرب معظمه واحشر الناس من جهة المشرق إلى الشام ومصر ومما من جهة المغرب كما شهد ذلك مراراً من المغل من عهد جنكوش خان ومن بعده ، والنار التي في الحديث الآخر على حقيقة لها والله أعلم . والحشر الثالث حشر الأموات من قبورهم وغيرها بعد البعث جميعاً إلى الموقف ، قال الله عز وجل ( وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً ) والرابع حشرهم إلى الجنة أو النار . انتهى ملخصاً بزيادات . قالت : الأول ليس حشراً مستقلاً ، فإن المراد حشر كل موجود يومئذ ، والأول إنما وقع لفظة مخصوصة ، وقد وقع نظيره مراراً : تخرج طائفة من بلد ما بغير اختيارها إلى جهة الشام ، كما وقع لبني أسية أول ما تولى ابن الزبير الخلافة فأخرجهم من المدينة إلى جهة الشام ، ولم يعد ذلك أحد حشراً . وذكر المصنف فيه ستة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( وهيب ) بالتصغير هو ابن خالد ، وابن طاوس هو هيب الله وصرح به في رواية مسلم . قوله ( على ثلاث طرائق ) في رواية مسلم د ثلاثة ، والطرائق جمع طريق وهي تذكر وتؤث . قوله ( راغبين وراغبين ) في رواية مسلم د راغبين ، بغير واو ، وعلى الروایتين فهى الطريقة الأولى قوله ( واثنان على بعير ، ثلاثة على بعير ، أربعة على بعير ، عشرة على بعير ) كذا فيه بالواو في الأولى فقط ، وفي رواية مسلم والاسماعيل بالواو في الجميع ، وعلى الروایتين فهى الطريقة الثانية . قوله ( وتحشر بقيتهم النار ) هذه هى النار المذكورة في حديث حذيفة بن أسيد بفتح الهمة ، وعند مسلم في حديث فيه ذكر الآيات السكائنة قبل قيام الساعة كطلوع الشمس من مغربها فيه د وآخر ذلك نار تخرج من قعر عدن ترحل الناس ه وفي رواية له د تطرد الناس إلى حشرهم . قوله ( تقبل معهم حيث قالوا الخ ) فيه إشارة إلى ملازمة النار لهم إلى أن يصلوا إلى مكان الحشر . وهذه الطريقة الثالثة . قال الخطابي : هذا الحشر يكون قبل قيام الساعة ، تحشر الناس أحياء إلى الشام . وأما الحشر من القبور إلى الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الأبل والتعاقب عليها ، وإنما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب د حفاة عراة مشاة ه قال : وقوله د واثنان على بعير وثلاثة على بعير الخ ، يريد أنهم بصفة بن البعير الواحد يركب بعض ويمشى بعض . قلت : وإنما لم يذكر الحنة والسنة إلى العشرة إجماعاً واكتفاء بما ذكر من الأعداد ، مع أن الاعتناء ليس مجزوماً به ، ولأمانع أن يجعل الله في البعير ما بقوى به على حمل العشرة ، ومال الحلبي إلى أن هذا الحشر يكون عند الخروج من القبور ، وجوز به الفزالي . وقال الاسماعيل : ظاهر حديث أبي هريرة بخلاف حديث ابن عباس المذكور بعد أنهم يحشرون حفاة عراة مشاة ، قال : ويجمع بينهما بأن الحشر بعير به عن النشر لائصاله به وهو إخراج الخلق من القبور حفاة عراة فيساقون ويجمعون إلى الموقف للحساب ، حينئذ يحشر المتقون ركباناً على الأبل ، وجمع غيره بانهم يخرجون من القبور بالوصف الذى في حديث ابن عباس ، ثم يفتقر حالهم من ثم إلى الموقف على ما في حديث أبي هريرة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد والنسائي والبيهقي من حديث أبي ذر د حدثني الصادق المصدوق أنه الناحي يحشرون يوم القيامة على ثلاثة أنواع : فوج طامعين كاسين راكبين ، وفوج يمشون ، وفوج تمحيمهم الملائكة على وجوههم ه الحديث ، وصوب عياض ما ذهب إليه الخطابي وقواه بحديث حذيفة بن أسيد ، وبقره في آخر حديث الباب د تقبل معهم وثبت د تصبغ

وتسمى ، فان هذه الاوصاف مختصة بالدنيا . وقال بعض شراح و المصاييح ، : حمله على الحشر من القبور أقوى من  
أوجه : أحدها أن الحشر اذا أطلق في عرف الشرع انما يراد به الحشر من القبور ما لم يخصه دليل ، ثانيها أن هذا  
التقسيم المذكور في الخبر لا يستقيم في الحشر على أرض الشام لأن المهاجر لا بد أن يسكن داجيا أو داجعا  
بين الصفتين ، فاما أن يكون داجيا داجعا فقط وتكون هذه طريقة واحدة لا ثاني لها من جنسها فلا ، ثالثها حشر  
البقية على ما ذكر وإلجاء النار لهم الى تلك الجهة وملازماتها حتى لا تفارقهم قول لم يرد به التوقيف ، وليس لنا أن  
نحكم بتسليط النار في الدنيا على اهل اللشوة من غير توقيف ، رابعها أن الحديث يفسر بعضه بعضا ، وقد وقع في  
الحسان من حديث أبي هريرة وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن علي بن زيد عن أوس بن أبي هريرة  
بلغفد ثلاثا على الدواب وثلاثا ينسلون على أقدامهم وثلاثا على وجوههم ، قال : ونرى أن هذا التقسيم الذي وقع  
في هذا الحديث نظير التقسيم الذي وقع في تفسير الواقعة في قوله تعالى ( وكنتم أزواجا ثلاثة ) الآيات ، فتوله في  
الحديث « داجيين داجيين ، يريد به عوام المؤمنين وهم من خلط عملا صالحا وآخر سيئا فيترددون بين الخوف  
والرجاء يخافون عاقبة سيئاتهم ويرجون رحمة الله بإيمانهم وهؤلاء أصحاب الميعنة ، وقوله « واثنتان على بغير الخ ،  
السابقين وهم أفضل المؤمنين يحشرون رحسكباننا . وقوله « وتحشر بقيتهم النار ، يريد به أصحاب المشأمة ، وركوب  
السابقين في الحديث يتمثل الحل دفعة واحدة تنبجا على أن البعيد المذكور يسكن من بدائع فطرة الله تعالى حتى  
يقوى على ما لا يقوى عليه غيره من البهران ، ويتمثل أن يراد به التعاقب ، قال الخطابي : وانما سكنت عن الواحد  
إشارة الى أنه يسكن لمن فوقهم في المرتبة كالأنبياء ليقتضى الامتياز بين النبي ومن دونه من السابقين في المراكب كما  
وقع في المراتب . انتهى ملخصا . ونعقبه الطيبي ورجع ما ذهب اليه الخطابي ، وأجاب عن الاول بأن الدليل  
قائما ، فقد ورد في هذه الأحاديث وقوع الحشر في الدنيا الى جهة الشام ، وذكر حديث حذيفة بن أسيد الذي نبت  
عليه قبل ، وحديث معاوية بن حيدة جده بن حكيم رفعه « انكم محشورون ونحما بيده نحو الشام رجلا وركبانا  
وتحشرون على وجوهكم أخرجه الترمذي والنسائي وسنده قوي ، وحديث « ستكون هجرة بعد هجرة ، وتمتاز الناس  
الى مهاجر إبراهيم ، ولا يبقى في الارض الاشرارها تلفظهم أرضهم وتحشرون النار مع الفرقة والختارير بقيت معهم  
اذا بانوا وتقبل معهم اذا قالوا ، أخرجه أحمد وسنده لا بأس به ، وأخرج عبد الرزاق عن النعمان بن المنذر عن  
وهب بن منبه قال : قال الله تعالى اصخرة بيت المقدس لاضعن عليك عرشي ولا حشرن عليك خاقي . وفي تفسير ابن  
هيينة عن ابن عباس : من شك أن الحشر ههنا يعني الشام فليقرأ أول سورة الحشر ، قال لم رسول الله ﷺ يومئذ  
اخرجوا قالوا الى أين قال الى أرض الحشر . وحديث « ستخرج نار من حضرموت تحشر الناس ، قالوا : فما تأمرنا  
يا رسول الله ؟ قال : عليكم بالشام ثم حكى خلافا هل المراد بالنار نار على الحقيقة أو هو كناية عن الفتنة الجديدة  
كما يقال نار الحرب لشدة ما يقع في الحرب ، قال تعالى ( كلا أوقدوا نارا للحرب أطفأها الله ) وعلى كل حال فليس  
المراد بالنار في هذه الاحاديث نار الآخرة ، ولو أريد المعنى الذي ذكره المعارض لقليل تحشر بقيتهم الى النار ، وقد  
أضاف الحشر الى النار لكونها هي التي تحشرون وتختطف من تخلف منهم كما ورد في حديث أبي هريرة من رواية علي  
ابن زيد عند أحمد وغيره ، وعلى تقدير أن تكون النار كناية عن الفتنة فنسبة الحشر إليها سببية كأنها تفسد في كل جهة  
وتكون في جهة الشام أخف منها في غيرها ، فكل من عرف ازديادها في الجهة التي هو فيها أحب التحول منها الى

المكان الذي ليست فيه شديدة فتتوفر الدواهي على الرحيل الى الشام ، ولا يمتنع اجتماع الامرين ، وإطلاق النار على الحقيقة التي تخرج من قمر عدن وعلى المجازية وهي الفتنة اذ لا تنافي بينهما ، ويؤيد الحمل على الحقيقة ظاهر الحديث الأخير ، والجواب عن الاعتراض الثاني أن التقسيم المذكور في آيات سورة الواقعة لا يستلزم أن يكون هو التقسيم المذكور في الحديث ، فإن الذي في الحديث ورد على قصد من الخلاص من الفتنة ، فمن اغتتم الفرصة سار على فسحة من الظاهر ويسيرة في الزاد راغباً فيما يستقبله راغباً فيما يستدبره ، وهؤلاء هم الصنف الأول في الحديث ، ومن تواني حتى قل الظاهر وضاق عن أن يسعهم لركوبهم اشتروا وركبوا حقة فيحصل اشتراك الإثنين في البعد الواحد وكذا الثلاثة ويمكنهم كل من الامرين ، وأما الأربعة في الواحد فالظاهر من حالهم التعاقب ، وقد يمكنهم اذا كانوا خفافاً أو أطلالاً ، وأما العشرة فبالتعاقب ، وسكت عما فوقها إشارة الى أنها المنتهى في ذلك وعسا بينها وبين الأربعة إيجازاً واختصاراً ، وهؤلاء هم الصنف الثاني في الحديث . وأما الصنف الثالث فبقرنه بقوله وتشر بقتلهم النار ، إشارة الى أنهم عجزوا عن تحصيل ما يركبونه ، ولم يسع في الحديث بيان حالهم بل يهتمل أنهم يمشون أو يسحبون فراراً من النار التي تحترقهم ، ويؤيد ذلك ما وقع في آخر حديث أبي ذر الذي تقدمت الإشارة إليه في كلام المعترض ، وفيه أنهم سألوا عن السبب في مشي المذكورين فقال : « باني الله الآفة على الظاهر حتى لا يبقى ذات ظهر ، حتى ان الرجل يعطى الحقيقة المعجبة بالشارف ذات القتب ، أي يشتري الناقة المسن لأجل كونها تحمله على القتب بالبستان الكريم لحوان المقار الذي عزم على الرحيل منه وعرة الظاهر الذي يوصله الى مقصوده ، وهذا لا يتق بأحوال الدنيا ومؤكده لما ذهب اليه الخطابي ، ويتنزل على وفق حديث الباب يعني من « المصاييح ، وهو أن قوله « فوج طاهرين كاسين راكبين ، موافق لقوله « راهبين راهبين ، وقوله « وفوج يمشون ، موافق للصنف الذين يتعاقبون على البعير فإن صفة المشي لازمة لهم ، وأما الصنف الذين تحترقهم النار فهم الذين تسحبهم الملائكة . والجواب عن الاعتراض الثالث أنه تبين من شواهد الحديث أنه ليس المراد بأن نار الأشعة وانما هي نار تخرج في الدنيا أنذر النبي ﷺ بخروجهم وذكر كيفية ما تفعل في الاحاديث المذكورة . والجواب عن الاعتراض الرابع أن حديث أبي هريرة من رواية دلي بن زيد مع ضعفه لا يخالف حديث الباب لأنه موافق لحديث أبي ذر في لفظه ، وقد تبين من حديث أبي ذر ما دل على أنه في الدنيا لا بعد البعث في الحشر الى الموقف اذ لا حقيقة هناك ولا آفة تلقى على الظاهر حتى يموت قبل ، ووقع في حديث دلي بن زيد المذكور عند أحد أنهم يتقون بوجوههم كل حذب وشوك ، وقد سبق أن أرض الموقف أرض مستوية لا عوج فيها ولا أكلة ولا حذب ولا شوك ، وأشار الطبري الى أن الأول أن يحمل الحديث الذي من رواية علي بن زيد على من يحشر من الموقف الى مكان الاستقرار من الجنة أو النار ، وبكون المراد بالركبان السابقين المتقين وهم المراد بقوله تعالى ﴿ يوم يحشر المتقين الى الرحمن وفداً ﴾ أي ركباناً كما تقدم في تفسير سورة صريم ، وأخرج الطبري عن علي في تفسير هذه الآية فقال : « أما والله ما يحشر الوفد على أرجلهم ولا يسافون سوفاً ، ولكن يؤنون بنوق لم تر الخلاق مثلاً عليها رجال الذهب وأرمتها الزبرجد فيكون عليها حتى يضربوا أبواب الجنة ، والمراد سوق ركابهم اسراعهم الى دار السكينة كما يفعل في العادة بمن يشرف ويكرم من الوافدين على الملوك . قال : ويستبعد أن يقال يحشر الله عشر على عشر جميعاً أو متعاقبين ، وعلى هذا تقدم روى أبو هريرة حال المحشورين عند انقراض الدنيا الى جهة أرض الحشر وهم ثلاثة

أصناف ، وحال المحشورين في الآخرة الى محل الاستقرار ، انتهى كلام الطيبي عن جواب المترض ملخصاً موضحاً بزيادات فيه ، لكن تقدم عما قررته أن حديث ابن هريزة من رواية علي بن زيد ليس في المحشورين من الموقف الى محل الاستقرار . ثم ختم كلامه بأن قال : هذا ما سنح لي على سبيل الاجتهاد ، ثم رأيت في صحيح البخاري في باب المحشر : بمحشر الناس يوم القيامة على ثلاث طرائق ، فعلت من ذلك أن الذي ذهب اليه الامام الثوري بشي هو الحق الذي لا يحيد عنه . قلت : ولم أنف في شيء من طرق الحديث الذي أخرجه البخاري على لفظ يوم القيامة لا في صحيحه ولا في غيره ، وكذا هو عند مسلم والاسماعيلي وغيرهما ليس فيه يوم القيامة ، نعم ثبت لفظ يوم القيامة في حديث أبي ذر المنبه عليه قبل ، وهو مؤول بأن المراد بذلك أن يوم القيامة يعقب ذلك فيكون من مجاز المجاورة ، ويتمين ذلك لما وقع فيه أن الظاهر بقل لما ياتى عليه من الآفة ، وأن الرجل يشتري الشارف الواحد بالحديقة المدجبة ، فإن ذلك ظاهر جداً في أنه من أحوال الدنيا لا بعد المبعث . وقد أبدى البيهقي في حديث الباب احتمالين فقال : قوله « راغبين » ، يحتمل أن يكون إشارة الى الأبرار ، وقوله « راغبين » إشارة الى المخطئين الذين هم بين الخوف والرجاء ، والذين تحشرهم النارم الكفار . وتعقب بأنه حذف ذكر قوله « واثقان على بعير الخ » . وأجيب بأن الرغبة والرهبة صفتان لصفين الأبرار والمخطئين وكلاهما يحشر اثنان على بعير الخ ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك في وقت حشرهم الى الجنة بعد الفراغ . ثم قال بعد إيراد حديث أبي ذر : يحتمل أن يكون المراد بالفوج الاول الأبرار وبالفوج الثاني الذين خلطوا فيكونون مشاة والأبرار ركباناً ، وقد يكون بعض الكفار أعيان من بعض فأولئك يسحبون على وجوههم ومن دونهم يمشون ويسعون مع من شاء الله من الفساق وقت حشرهم الى الموقف ، وأما الظاهر فلعل المراد به ما يجيبه الله بعد الموت ، من الدواب فيركبها الأبرار ومن شاء الله ويأتي الله الآفة على بقيتها حتى يبقى جماعة من المخطئين بلا ظفر . قلت : ولا يخفى ضعف هذا التأويل مع قوله في بقية الحديث « حتى أن الرجل ليمطى الحديقة المدجبة بالشارف » ، ومن أين يكون للذين يبعثون بعد الموت حفاة حداثتي حتى يدنوها في الشوارف ؟ فلراجع ما تقدم . وكذا يبعد غاية البعد أن يحتاج من يساق من الموقف الى الجنة الى التماقيل دلى الأبرة ، فرجع أن ذلك إنما يكون قبل المبعث والله أعلم . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني عبد الله بن محمد ) هو الجمع ، ويونس هو المؤدب ، وشيبان هو ابن عبد الرحمن . قوله ( أن رجلاً ) لم أنف على اسمه . قوله ( قال يابى الله يحشر الكافر على وجهه ) كأنه استفهام حذف أداته ، ووقع في عدة نسخ « كيف يحشر » ، وكذا هو عند مسلم وغيره ، والكافر اسم جنس يشمل الجميع ، ويؤيده قوله تعالى ( الذين يحشرون على وجوههم الى جهنم ) الآية ، وقوله تعالى ( ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم عياح ) الآية . وقد تقدم في التفسر أن الحاكم أخرجه من وجه آخر عن أنس بلفظ « كيف يحشر أهل النار على وجوههم » . قوله ( ليس الذي أمشاه الخ ) ظاهر في أن المراد بالمشي حقيقة فذلك استغفروه حتى سألوا عن كيفية ، وزعم بعض المفسرين أنه مثل وأنه كقولهم ( أفن يمشى مكباً على وجهه أم يمشى على وجهه ) قال مجاهد : هذا مثل المؤمن والكافر قلت : ولا يلزم من تفسر مجاهد لهذه الآية بهذا أن يفسر به الآية الأخرى ، فالجواب الصادر عن النبي ﷺ ظاهر في تقرير المشي على حقيقة . قوله ( قل قادة بل ودرة ربنا ) هو موصول بالنداء المذكور ، والحكمة في حشر الكافر على وجهه أنه عوقب على عدم السجود لله في الدنيا بأن يمشى على وجهه في القيامة إظهاراً لما كانه بحيث صار وجهه

مكان يده ورجله في التوقي عن المؤذيات الحديث ذكره من طريقين عن سعيد بن جبير . **قوله** (علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة . **قوله** (قال عمرو) القائل هو سفيان وسماك ذلك عنه هو علي ، وكان سفيان كثيراً ما يحذف الصيغة فيقتصر على اسم الراوي ، ووقع في رواية صدقة الى بعدها عن عمرو ، وكذا مسلم عن قتبية وغيره عن سفيان ، وعمرو هو ابن دينار . **قوله** (سمعت رسول الله ﷺ) زاد قتبية في روايته ، ويخطب على المنبر ، ولعل هذا هو المراد في إيراد رواية قتبية بعد رواية علي بن المديني . **قوله** (انكم ملائكة) أي في الموقف بعد البعث . **قوله** (حفاة) بضم المهملة وتخفيف الفاء جمع حاف أي بلا خوف ولا نعل ، وقوله «مشاة» لم أر في رواية قتبية هنا «مشاة» وثبت في رواية مسلم عنه وعن غيره ، وليس عنده عنهم قوله «على المنبر» . **قوله** في آخر رواية علي بن المديني (قال سفيان الخ) هو موصول كالذي قبله ، ولم يصب من قال أنه معلق عن سفيان . **قوله** (هذا ما ندد أن ابن عباس سمعه من النبي ﷺ) يريد أن ابن عباس من صفار الصحابة وهو من المكثرين لكنه كان كثيراً ما يرسل ما يسمعه من أكابر الصحابة ولا يذكر الوساطة ، وتارة يذكره باسمه وتارة منهما كقوله في أوقات الكراهة «حدثني رجال مرضيون أراضهم عندي عمر» ، فاما ما صرح به جماعة له فتلويل ، ولهذا كانوا يعتنقون بعده لجاء عن محمد بن جعفر عن زر أن هذه الأحاديث التي صرح ابن عباس بدعائها من النبي ﷺ «هشة» ، وعن يحيى بن معين وأبي داود صاحب السنن تسعة ، وأغرب الغزالي في «المستصفى» ، وقوله جماعة ممن تأخروا عنه فقال : لم يسمع ابن عباس من النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث ، وقال بعض شيوخ شيوخنا : سمع من النبي ﷺ دون العشرين من وجوه صحاح . قلت : وقد اعتنيت بجمعها فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن خارجاً عن الضعيف وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع كحكايته حضور شيء فعل بحضرة النبي ﷺ ، فكان الغزالي التمس عليه ما قالوا أن أبا العالمة سمعه من ابن عباس وقيل خمسة وقيل أربعة . **قوله** في الطريق الثانية (قام فينا النبي ﷺ بخطب) وقع لمسلم بدل قوله بخطب «بموعظة» أخرجه عن محمد بن بشار شيخ البخاري فيه ومحمد بن المثنى قال والألفظ لابن المثنى قالاً حدثنا محمد بن جعفر بسنده المذكور هنا ، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر . **قوله** (فقال إنكم) زاد ابن المثنى «يا أيها الناس انكم» . **قوله** (تمشرون) في رواية الكشميني «ممشوون» ، وهي رواية ابن المثنى . **قوله** (حفاة) لم يقع فيه أيضاً «مشاة» . **قوله** (عراة) قال البيهقي : وقع في حديث أبي سعيد يعني الذي أخرجه أبو داود ومحمد بن حبان أنه لما حضره الموت دعا بذياب جدد فلبسها وقال «سمعت النبي ﷺ يقول : إن الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها ، ويجمع بينهما بأن بعضهم بمشعر عارياً وبعضهم كاسياً ، أو بمشرون كلهم عراة ثم يكسى الأنبياء» ، فأول من يكسى إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، أو يخرجون من القبور بالثياب التي ماتوا فيها ثم تقنأ عنهم عند ابتداء الحشر فيمشرون عراة ثم يكون أول من يكسى إبراهيم ، وحل بعضهم حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم الذين أمر أن يملأوا في ثيابهم ويدفنوا فيها ، فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه في الشهيد لحمله على العموم ، وعن حملة على عمومهم معاذ بن جبل فأخرج ابن أبي الدنيا بسنده حسن عن عمرو بن الأسود قال «دفنا أم معاذ بن جبل فأمر بها فكفنت في ثياب جدد وقال : أحسنوا أكفان موتاكم فانهم يمشرون فيها» ، قال وحمله بعض أهل العلم على العمل ، وإطلاق الثياب على العمل وقع في مثل قوله تعالى ﴿ولباساً اللبنة﴾ و«ذلك خير» وقوله تعالى ﴿وثيابك فطهر﴾ هل أحد الأتوال وهو قول قتادة قال : معناه وعملك فأخلصه

ويؤكد ذلك حديث جابر رفعه « بعث كل عبد على ما مات عليه » أخرجه مسلم ، وحديث فضالة بن عبيد عن مات على مرتبة . من هذه المراقب بعث عليها يوم القيامة ، الحديث أخرجه أحمد ، ورجح القرطبي الحل على ظاهر الخبر ، ويتأيد بقوله تعالى ( ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ) وقوله تعالى ( كما بدأكم تعودون ) وإلى ذلك الإشارة في حديث الباب بذكر قوله تعالى ( كما بدأنا أول خلق نعيده ) عقب قوله وحفاة عراة ، قال : فيجعل ما دل عليه حديث أبي سعيد على الشهداء لأنهم يدفنون بثيابهم فيبشون فيها تميزاً لهم عن غيرهم ، وقد نقله ابن عبد البر عن أكثر العلماء ، ومن حيث النظر أن الملابس في الدنيا أموال ولا مال في الآخرة مما كان في الدنيا ولأن الذي بقي النفس مما تذكره في الآخرة ثواب بحسن عملها أو رحمة مبتدأة من الله ، وأما ملابس الدنيا فلا تغني عنها شيئاً قاله الحلبي . وذهب الغزالي إلى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بزيادة لم أجد لها أصلاً سوى : فإن أمي تحشر في أكفائها ، وسائر الامم عراة . قال القرطبي : إن ثبت حمل على الشهداء من أمته حتى لا تنقض الأخبار . قوله ( غرلاً ) بضم المعجمة وسكون الراء جمع أغرل وهو الأقف وزنه ومعناه وهو من بقيت غرلته وهي الجلدة التي يقطعها الخائن من الذكر ، قال أبو هلال العسكري : لا تلتقي اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع : أول اسم جبل وورل اسم حيوان معروف وحمل ضرب من الحجارة والغرلة . واستدرك عليه كلمتان هرل ولد الوجوه وهرل الديك الذي يستدير بهنقه والحنّة حوشية إلا الغرلة . قال ابن عبد البر : يحشر آدمي طارياً واسكل من الأعضاء ما كان له يوم ولد ، فن قطع منه شيء يرد حتى الآلاف . وقال أبو الوفاء بن عقيل : حشفة الآلاف موقاة بالقلقة فتكون أرق ، فلذا أزالوا تلك القطعة في الدنيا أعادها الله تعالى ليذيبها من حلالة فضله . قوله ( كما بدأنا أول خلق نعيده الآية ) ساقى ابن المثنى الآية كلها إلى قوله ( فاعلمين ) ومثله ( كما بدأكم تعودون ) ومنه ( ولقد جئتمونا فرادى كما خلقناكم أول مرة ) ووقع في حديث أم سلمة عند ابن أبي الدنيا « يحشر الناس حفاة عراة كما بدأوا . قوله ( وإن أول الخلائق يكسى يوم القيامة إبراهيم الخليل ) تقدم بعض الكلام عليه في أحاديث الأنبياء ، قال القرطبي في شرح مسلم : يجوز أن يراد بالخلائق من عدا نبينا ﷺ فلم يدخل هو في عموم خطاب نفسه ، وتعبه تلميذه القرطبي أيضاً في التذكيرة ، فقال : هذا حسن لولا ما جاء من حديث علي بن أبي حمزة الذي أخرجه ابن المبارك في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن علي قال : أول من يكسى يوم القيامة خليل الله عليه السلام قبطيتين ، ثم يكسى محمد ﷺ حلة حبرة عن يمين العرش . قلت : كذا أورده مختصراً مرفوعاً ، وأخرجه أبو يعلى مرفوعاً وأخرج البيهقي من طريق ابن عباس نحو حديث الباب وزاد : وأول من يكسى من الجنة إبراهيم ، يكسى حلة من الجنة ، ويؤتى بكري فيطرح عن يمين العرش ، ثم يؤتى بي فأكسى حلة من الجنة لا يقوم لها البشر ، ثم يؤتى بكري فيطرح على ساق العرش وهو عن يمين العرش ، وفي مرسل عبيد بن عمير عند جعفر الثوري « يحشر الناس حفاة عراة فيقول الله تعالى : ألا أرى خليلي عريانياً ؟ فيكسى إبراهيم ثوباً أبيض ، فهو أول من يكسى ، قيل الحكمة في كون إبراهيم أول من يكسى أنه جرد حين ألقى في النار ، وقيل لأنه أول من استن التستر بالسراويل ، وقيل أنه لم يكن في الأرض أخوف لله منه فمجلت له الكسوة أماناً له ليهايمن قلبه . وهذا اختيار الحلبي ، والاول اختيار القرطبي . قلت : وقد أخرج ابن منده من حديث حيدة بفتح المبهلة وسكون التحتانية رفعه قال « أول من يكسى إبراهيم ، يقول الله : اكسوا خليلي ليعلم الناس اليوم فضله عليهم . قلت : وقد تقدم شيء من هذا في ترجمة إبراهيم



من بذه الخلق ، وأنه لا يلزم من تخصيص إبراهيم عليه السلام بأنه أول من يكسب أن يكون أفضل من نبينا عليه الصلاة والسلام مطلقا ، وقد ظهر لي الآن أنه يحتمل أن يكون نبينا عليه الصلاة والسلام خرج من قبره في ثيابه التي مات فيها والحلة التي يكساها حينئذ من حلال الجنة خلعة الكرامة بقرينة إجلاله على الكرسي عند ساق العرش ، فتكون أولية إبراهيم في الكسوة بالنسبة لبقية الخلق . وأجاب الحلبي بأنه يكسب أولائهم يكسب نبينا ﷺ على ظاهر الخبر ، لكن حلة نبينا ﷺ أعلى وأكمل ، فتجبر نفاستها ما فات من الأولوية والله أعلم . قوله ( وأنه سيحيا برجال من أمي فيؤخذ بهم ذات الشمال ) أي إلى جهة النار ، ووقع ذلك صريحا في حديث أبي هريرة في آخر باب صفة النار ، من طريق عطاء بن يسار عنه . ولفظه « فإذا ذمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال : هلم ، فقلت : إلى أين ؟ قال : إلى النار ، الحديث . وبين في حديث أنس الموضع ولفظه « ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختاجوا دوني » ، الحديث ، وفي حديث سهل « ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفوني فم يحال بيني وبينهم » ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم « ليزادن رجال عن حوضي كما يزداد البعير الفضل أناديهم : ألا هلم ، . قوله ( فأقول يا رب أصحابي ) في رواية أحمد « الألفوان » ، وفي رواية أحاديث الأنبياء « أصيحابي » بالتصغير وكذا هو في حديث أنس وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره هؤلاء . قوله ( فيقول الله انك لا تدري ما أحدثوا بعدك ) في حديث أبي هريرة المذكور « أنهم ارتدوا على أديارهم القهقري » ، وزاد في رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أيضا « فيقول انك لا علم لك بما أحدثوا بعدك » ، فيقال أنهم قد بدلوا بعدك ، فأقول سحقا سحقا ، أي بعدا بعدا والتأكيد للبالة . وفي حديث أبي سعيد في « باب صفة النار » أيضا « فيقال انك لا تدري ما أحدثوا بعدك » ، فأقول سحقا سحقا لمن غير بعيد . وزاد في رواية عطاء بن يسار « فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم » ولاحد والطبراني من حديث أبي بصرة رفعه « ليردن على الحوض رجال من صحبتي ورآني » وسنده حسن . والطبراني من حديث أبي الدرداء نحوه وزاد « فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يجعلني منهم » ، قال : لست منهم » وسنده حسن . قوله ( فأقول كما قال العبد الصالح . وكنت عليهم شهيدا .. إلى قوله .. الحكيم ) كذا لابي ذر ، وفي رواية غير زيد بن أسلم فيهم والباقي سواء . قوله ( قال فيقال أنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم ) وقع في رواية الكشميني « لن يزالوا » ووقع في ترجمة مريم من أحاديث الأنبياء ، قال القرطبي ذكر عن أبي عبد الله البخاري من قبضة قال : هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم أبو بكر ، يعني حتى قتلوا وماتوا على الكفر . وقد رسله الاسماعيل من وجه آخر عن قبضة . وقال الخطابي : لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد قوم من جفاة الأعراب من لانصرة له في الدين ، وذلك لا يوجب قدحاً في الصحابة المشهورين . ويدل قوله « أصيحابي » بالتصغير على قلة عددهم . وقال غيره : قيل هو على ظاهره من الكفر ، والمراد بأمي أمة الدعوة لا أمة الاجابة . ورجع بقوله في حديث أبي هريرة « فأقول بعدا لهم وسحقا » ، ويؤيده كونهم خفي عليه حالهم ولو كانوا من أمة الاجابة لعرف حالهم بكون أعمالهم تعرض عليه . وهذا يردده قوله في حديث أنس « حتى إذا عرفتهم » ، وكذا في حديث أبي هريرة . وقال ابن التين يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكب الكبائر . وقيل هم قوم من جفاة الأعراب دخلوا في الاسلام ورغبة ربهية . وقال الهاردي : لا يمنع دخول أصحاب الكبائر والبذع في ذلك . وقال النووي . قيل هم المنافقون والمرتدون ، فيجوز أن يحشروا بالغة والتجليل لكونهم من جملة الامة فيناديهم من أجل السيا على عليهم فيقال أنهم بدلوا

م — ١١٤٩ • فتح الباري

بذلك ، أى لم يموتوا على ظاهر ما فارقتهم عليه . قال عياض وغيره : وعلى هذا فيذهب عنهم الغرة والتحجيل ويطلقاً نورهم . وقيل لا يلزم أن تكون عليهم السيماء بل يناديهم لما كان يعرف من إسلامهم ، وقيل هم أصحاب الكباثر والبدع الذين ماتوا على الإسلام ، وعلى هذا فلا يقطع بدخول هؤلاء النار لجواز أن يذادوا عن الجحيم أولاً عقوبة لهم ثم يرحوا ، ولا يمتنع أن يكون لهم غرة وتحجيل فمرهم بالسجاء سواء كانوا في زمنه أو بعده ، ورجح عياض والبايجى وغيرهما ما قال قبيصة روى الخبر أنهم من ارتد بعده عليه السلام ، ولا يلزم من معرفته لهم أن يكون عليهم السجاء لأنها كرامة يظهر بها عمل المسلم . والمراد قد حبط عمله فقد يكون مرهم بأعيانهم لا بصفتهم باعتبار ما كانوا عليه قبل ارتدادهم ، ولا يبعد أن يدخل في ذلك أيضاً من كان في زمنه من المنافقين ، وسيأتى في حديث الشفاعة وتبقى هذه الامة فيما منافقوها ، فدل على أنهم يحشرون مع المؤمنين فيعرف أعيانهم ولو لم يكن لهم تلك السيماء ، فمن عرف صورته ناداه مستنجباً لحاله التى فارقها عليها في الدنيا ، وأما دخول أصحاب البدع في ذلك فاستبعد لتعبيره في الخبر بقوله « أصحابي » وأصحاب البدع إنما حدثوا بعده . وأجيب بحمل الصحبة على المعنى الاعم ، واستبعد أيضاً أنه لا يقال للمسلم ولو كان مبتدعاً حقاً ، وأجيب بأنه لا يمتنع أن يقال ذلك لمن علم أنه قضى عليه بالعتدب على مذهبهم ثم ينجو بالشفاعة فيكون قوله سبحانه تسليماً لأمر الله مع بقاء الرجاء ، وكذا القول في أصحاب الكباثر . وقال البيضاوى ليس قوله « مرتدين » نصاً في كونهم ارتدوا عن الإسلام بل يحتمل ذلك ويحتمل أن يراد أنهم عصاة المؤمنين المرتدون عن الاستقامة يبدلون الأحوال الصالحة بالسيسة انتهى . وقد أخرج أبو يعلى بسند حسن عن أبي سعيد « سمعت رسول الله ﷺ » ، فذكر حديثاً فقال « يا أيها الناس إني فرطكم على الحوض ، فإذا جهنم قال رجل : يا رسول الله أنا فلان ابن فلان ، وقال آخر : أنا فلان ابن فلان ، فأقول أما النصب فقد هرقته ، وأملسكم أحدكم بعدى وارتدتم » ولاحمد واليزار فجوه من حديث جابر ، وسأذكر في آخر « باب صفة النار » ما يحتاج إلى شرحه من ألفاظ الأحاديث التى أشرت إليها ان شاء الله تعالى . الحديث الرابع ، قوله (حدثنا حاتم بن أبي صغيرة) هو القشيري يكنى أبا يونس ، وأبوه بصاد مهمل مفتوحة وغين معجمة مكسورة وزن كبيرة وضدما واسمه مسلم . قوله (تحشرون حفاة عراة) كذا فيه أيضاً ليس فيه « مشاة » ، ووقع في حديث عبد الله بن أنيس عند أحمد والحاكم بلفظ « يحشر الله العباد » وأوماً بيده نحو الشام - عراة حفاة غرلاً بهما - بضم الموحدة وسكون الهاء - قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء ، ووقع عند ابن ماجه زيادة في أول حديث عائشة من روايته عن أبي بكر بن أبي شيبه عن أبي خالد الأحمر واسمه سليمان بن حبان عن حاتم بسنده المذكور عن عائشة « قلت يا رسول الله كيف يحشر الناس يوم القيامة ؟ قال : حفاة عراة » ، وقد أخرج مسلم بسنده عن أبي بكر بن أبي شيبه ولم يسق المتن . قوله (قلت يا رسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم الى بعض) فيه أن النساء يدخلن في الضمير المذكور الآتى بالواو وكذا ، بالتغليب كما في قولها بعضهم ، ووقع في رواية أبي بكر بن أبي شيبه المذكورة بعد قوله حفاة عراة « قلت : والنساء ؟ قال : والنساء » . قوله (قال الأمر أشد من أن يهجم ذلك) بضم أوله وكسر الهاء من الرباعى يقال أحمر الأمر ، وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه من همه الشيء إذا آذاه والاول أولى ووقع في رواية يحيى بن سعيد عن حاتم عند مسلم « قال يا عائش الأمر أشد من أن ينظر بعضهم الى بعض » ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبه « قلت : يا رسول الله فأنستحي ؟ قال : يا عائشة الأمر أم من أن ينظر بعضهم الى

بعض ، والنسائي والحاكم من طريق الزهري عن عمرو بن عائشة ، قلت : يا رسول الله فكيف بالدورات ؟ قال : لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ، ولأحمد بن محمد بن عبد الرحمن القرظي ، قرأت عائشة وأند جثمتونا فرادى كما خلقناكم أول مرة فقالت : واسوأتاه ، الرجال والنساء يحشرون جميعاً ينظر بعضهم إلى سواة بعضهم ؟ فقال : لكل امرئ الآفة وزاد : لا ينظر الرجل إلى النساء ولا النساء إلى الرجال شغل بعضهم عن بعض ، ولا بن أبي الدنيا من حديث أنس قال : سألت عائشة النبي ﷺ كيف يحشر الناس ؟ قال : حفاة عراة . قالت : واسوأتاه ، قال : قد نزلت على آية لا يضررك كان عليك ثياب أولاً : لكل امرئ الآفة ، وفي حديث سودة عند أبيهم قبي والطبراني نحوه أخرجه من طريق أبي أويس عن محمد بن أبي عياش عن عطاء بن يسار عنها ، وأخرجه ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط من رواية عبد الجبار بن سليمان عن محمد بن هذا الإسناد فقال : عن أم سلمة ، بدل سودة . الحديث الخامس ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر ، وقع كذلك في رواية مسلم عن محمد بن المنثري ومحمد بن بشر شيخ البخاري فيه كلامها هذه . قوله ( عن أبي إسحاق ) هو السدي ( عن عمرو بن ميمون ) صرح يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق من رواية جماعة من عمرو بن ميمون ، وسياق في الآيات والذنور . قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود ، ووقع في رواية يوسف المذكورة وحدثني عبد الله بن مسعود ، . قوله ( كنا مع النبي ﷺ ) زاد مسلم عن محمد بن المنثري ونحوه من أربعين رجلاً ، وفي رواية يوسف المذكورة : بينما رسول الله ﷺ مضيف ظهره إلى قبة من آدم يمانى ، ومسلم من رواية مالك بن مغول عن أبي إسحاق : خطبنا رسول الله ﷺ فأسند ظهره إلى قبة من آدم ، وللإسماعيلي من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق : أسند رسول الله ﷺ ظهره يميناً إلى قبة من آدم . قوله ( أرضون ) في رواية يوسف ، إذ قال لأصحابه ألا أرضون ، وفي رواية لإسرائيل : أليس أرضون ، وفي رواية مالك بن مغول : أحببون ، قال ابن التين : ذكره بلفظ الاستفهام لإرادة تقرير البشارة بذلك ، وذكره بالتدرج ليكون أعظم لسروره . قوله ( قلنا نعم ) في رواية يوسف : قالوا بلى ، ومسلم من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق : فكبرنا في الموضعين ، ومثله في حديث أبي سعيد الآتي في الباب الذي يليه وزاد : الحمدنا ، وفي حديث ابن عباس : ففرحوا ، وفي ذلك كله دلالة على أنهم استبشروا بما بشرهم به الحمدوا الله على نعمته العظمى وكبروه استعظاماً لنعمته بعد استعظامهم لنعمته . قوله ( إني لأرجو أن تكونوا شطر أهل الجنة ) في رواية أبي الأحوص وإسرائيل : فقال والذي نفس محمد بيده ، وقال : نصف ، بدل : شطر ، وفي حديث أبي سعيد : إني لأطعم ، بدل : لأرجو ، ووقع لهذا الحديث سبب يأتي التنبه عليه عند شرح حديث أبي سعيد ، وزاد الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس : في نحو حديث أبي سعيد : وإني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة ، بل أرجو أن تكونوا ثلثي أهل الجنة ، ولا تصح هذه الريادة لأن الكلبي واحد ، ولكن أخرج أحمد وابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة قال : لما نزلت ثلثة من الآيتين وقيل من الآخرين شق ذلك على الصحابة فنزلت ثلثة من الآيتين وثلثة من الآخرين فقال النبي ﷺ إني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة ، بل ثلث أهل الجنة ، بل أنتم نصف أهل الجنة وتقاسموتهم في النصف الثاني ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند والطبراني من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : أنتم ربع أهل الجنة ، أنتم ثلث أهل الجنة ، أنتم نصف أهل الجنة ، أنتم ثلثا أهل الجنة ، وأخرج الخطيب في المجهولات ، من مرسل مجاهد نحو حديث الكلبي وفيه مع إرساله أبو حذيفة إسحاق بن بشر أحد

المتركون ، وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث بريدة رافعه ، أهل الجنة عشرون ومائة صف ، أمي منها ثمانون صفًا ، وله شاهد من حديث ابن مسعود بنحوه وأتم منه أخرجه الطبراني ، وهذا يوافق رواية السكبي ، فكانه عليه السلام لما رجلا رجة ربه أن تكون أمته نصف أهل الجنة أعطاه ما ارتجاه وزاده ، وهو نحو قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) . قوله (وذلك أن الجنة) في رواية أبي الاحوص ، وسأخبركم عن ذلك ، وفي رواية اسرائيل ، وسأحدثكم بقلة المسلمين في الكفار يوم القيامة ، وفي رواية مالك بن مغول ، ما أتم فيما سواكم من الأمم . قوله (كالشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كالشجرة السوداء في جلد الثور الاحمر) كذا للاكثر ، وكذا لمسلم ، وكذا في رواية اسرائيل لكن قدم السوداء على البيضاء . ووقع في رواية أبي أحمد المجراني عن الفربري الأبيض بدل الاحمر ، وفي حديث أبي سعيد ، ان مثلكم في الامم كمثل الشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كارقة في ذراع الحمار ، قال ابن التين : أطلق الشجرة وابس المراد حقيقة الوحدة لانه لا يكون ثور ليس في جلده غير شجرة واحدة من غير لونه ، وارقة ، قطعة بيضاء تكون في باطن عضو الحمار والفرض وتكون في قوائم الشاة . وقال الداودي : الرقة شيء مستدير لا شرف فيه سمعت به لانه كالرقم . الحديث السادس ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي اويس ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال ، وثبت كذلك في رواية اسماعيل بن إسحاق عن اسماعيل بن أبي اويس عند البيهقي في البيهقي ، وثور هو ابن زيد الدبلي ، وأبو الفيث هو سالم ، والكل مدنيون ، ورواية اسماعيل عن أخيه من رواية الافران ، وكذا سليمان عن ثور ولكن اسماعيل أصغر من أخيه ، وسليمان أصغر من ثور وسليمان . قوله (أول من يدعى يوم القيامة آدم الخ) يأتي شرحه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى

٤٦ - باب قوله عز وجل (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) . أُرِفَتْ الآزفة : اقتربت الساعة

٦٥٣ - حديثي يوسف بن موسى 'حدثنا جابر عن الأعمش عن أبي صالح ' عن أبي سعيد قال :

قال رسول الله ﷺ : يقول الله يا آدم ، فيقول : كَيْفَ وَسَمَدُكَ ، والخبر في يديك . قال يقول : أخرج بعث النار ، قال : وما بعث النار ؟ قال : من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ، فذاك حين يثيب الصغير ، وتضع كل ذات حمل حملها ، وترى الناس سكرى وما هم بسكرى ولكن عذاب الله شديد . فاشتد ذلك عليهم فقالوا : يا رسول الله أينما ذلك الرجل ؟ قال : أبشروا ، فان من يأجوج ومأجوج ألفًا ومنكم رجل . ثم قال : والذي نفسي بيده ، إني لأطعم أن تكونوا ثلث أهل الجنة . قال فحمدنا الله وكبرنا . ثم قال : والذي نفسي بيده ، إني لأطعم أن تكونوا شطر أهل الجنة . إن مثلكم في الامم كمثل الشجرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، أو كارقة في ذراع الحمار ،

قوله (باب إن زلزلة الساعة شيء عظيم) أشار بهذه الترجمة الى ما وقع في بعض طرق الحديث الاول أنه ﷺ تلا هذه الآية عند ذكر الحديث ، والزلزلة الاضطراب ، وأصله من الزل ، وفي تكرير الزاى فيه تنبيه على ذلك .

والساعة في الاصل جزء من الزمان ، واستعميت ليوم القيامة كما تقدم في « باب سكرات الموت » ، وقال الزجاج : معنى الساعة الوقت الذي تقوم فيه القيامة ، إشارة الى أنها ساعة خفيفة يقع فيها أمر عظيم ، وقيل سميت ساعة لوقوعها بغتة ، أو اطولها ، أو اسرع الحساب فيها ، أو لانها عند الله خفيفة مع طارها على الناس . **قوله** ( أذفت الآذنة اقتربت الساعة ) هو من الآذف بفتح الزاي وهو القرب يقال أذف كذا أي قرب ، وسميت الساعة آذنة لقربها أو لضيق وقتها ، واتفق المفسرون على أن معنى أذفت اقتربت أو دنت . **قوله** ( جرير ) هو ابن عبد الحميد . **قوله** ( عن الاعش عن أبي صالح ) في رواية أبي أسامة في بدء الحاق وحفص بن غياث في تفسير سورة الحج كلاهما ، عن الاعش حدثنا أبو صالح ، وهو ذكوان ، وأبو سعيد هو الحدرى . **قوله** ( يقول الله ) كذا وقع الأكثر غير مرفوع وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وفي رواية كريمة بإنبات قوله وقال رسول الله ﷺ ، وكذا وقع لمسلم عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بسند البخاري فيه ، ونحوه في رواية أبي أسامة وحفص ، وقد ظهر من حديث أبي هريرة الذي قبله أن خطاب آدم بذلك أول شيء يقع يوم القيامة ولفظه « أول من يدعى يوم القيامة آدم عليه السلام فترا أي ذريته ، بمشاة واحدة ومبش ثم مرة مفتوحة عمالة وأصله فترا أي أخذت إحدى التامين ، وترا أي الشخصان تقابلا بحيث صار كل منهما يتمكن من رؤية الآخر ، ووقع في رواية الاسماعيل من طريق الدراوردي عن ثور « فترا أي له ذريته » على الاصل ، وفي حديث أبي هريرة « فيقال هذا أبوك » ، وفي رواية الدراوردي « فيقولون هذا أبوك » ، **قوله** ( فيقول لبيك وسعديك والخير في يديك ) في الاختصار على الخير نوع تعليف ورعاية الأدب ، وإلا فالشر أيضاً بتقدير الله كالخير . **قوله** ( أخرج بعث النار ) في حديث أبي هريرة « بعث جهنم من ذريتك » ، وفي رواية أحمد « نصيب ، بدل « بعث » والبعث بمعنى المبعوث وأصلها في السرايا التي يبعثها الأمير الى جهة من الجهات للحرب وغيرها ، ومعناها هنا ميز أهل النار من غيرهم ، وإنما خص بذلك آدم لكونه والد الجميع ولكونه كان قد عرف أهل السمادة من أهل الشفاء ، فقد رآه النبي ﷺ ليلة الاسراء وعن يمينه أسودة وعن شماله أسودة الحديث كما تقدم في حديث الاسراء ، وقد أخرج ابن أبي الدنيا من مرسل الحسن قال « يقول الله لآدم : يا آدم أنت اليوم عدل بيني وبين ذريتك » ، ثم فانظر ما يرفع اليك من أعمالهم . **قوله** ( قال وما بعث النار ) الواو عاطفة على شيء محذوف تقديره سمعت وأطعت وما بعث النار أي وما مقدار مبعوث النار ، وفي حديث أبي هريرة « فيقول يارب كم أخرج » . **قوله** ( من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين ) في حديث أبي هريرة « من كل مائة تسعة وتسعين » ، قال الاسماعيل : في حديث أبي سعيد « من كل ألف واحد » وكذا في حديث غيره ، ويشبه أن يكون حديث ثور يعني راويه عن أبي الفيث عن أبي هريرة وهما . قلت : ولعله يريد بقوله غيره ما أخرجه الترمذي من وجهين عن الحسن البصري عن عمران بن حصين نحوه وفي أوله زيادة قال « كننا مع النبي ﷺ في سفر فرفع صوته بهاتين الآيتين : يا أيها الناس انقوا ربكم إن زلولة الساعة شيء عظيم - إلى - شديد ، فحث أصحابه المطي فقال : هل تدرؤن أي يوم ذلك ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : ذلك يوم ينادي الله آدم » فذكر نحو حديث أبي سعيد وصححه وكذا الحاكم ، وهذا سياق قتادة عن الحسن من رواية هشام الدستوائي عنه ، ورواه معمر عن قتادة فقال عن أنس أخرجه الحاكم أيضاً ، ونقل عن الذهلي أن الرواية الأولى هي المحفوظة ، وأخرجه الزار والحاكم أيضاً من طريق هلال بن خباب بجملة ومرحلتين الأولى ثقيلة عن عكرمة

عن ابن عباس قال : « نزل رسول الله ﷺ هذه الآية ثم قال : هل تدرون ، فذكر نحوه ، وكذا وقع في حديث عبد الله بن عمر وعند مسلم رفعه ويخرج الدجال - الى أن قال - ثم ينفخ في الصور أخرى فإذا هم قيام ينظرون ، ثم يقال : أخرجوا بعث النار » وفيه : فيقال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون . فذاك يوم يجعل الولدان شيباً ، وكذا رأيت هذا الحديث في مسند أبي الدرداء يمثل العدد المذكور رؤيته في « فوائد طلحة بن الصنبر » وأخرجه ابن ، مردويه من حديث أبي موسى نحوه ، فاتفق هؤلاء على هذا العدد ولم يستحضر الاسماعيل لحديث أبي هريرة متابعا ، وقد ظفرت به في مسند أحمد فإنه أخرج من طريق أبي إسحق الهجري وفيه مقال عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه . وأجاب الكرماني بأن مفهوم العدد لا اعتبار له بالنقصان بعدد لا يدل على نفي الزائد ، والمقصود من العددين واحد وهو تقليل عدد المؤمنين وتكثير عدد الكافرين . قلت : ومقتضى كلامه الأول تقديم حديث أبي هريرة على حديث أبي سعيد فإنه يشتمل على زيادة ، فإن حديث أبي سعيد يدل على أن نصيب أهل الجنة من كل ألف واحد وحديث أبي هريرة يدل على عشرة فالحكم الزائد ، ومقتضى كلامه الآخر أن لا ينظر إلى العدد أصلاً بل القدر المشترك بينهما ما ذكره من تقليل العدد ، وقد فتح الله تعالى في ذلك بأجوبة أخرى وهو حل حديث أبي سعيد ومن وافقه على جميع ذرية آدم فيكون من كل ألف واحد وحل حديث أبي هريرة ومن وافقه على من هذا بأجوج ومأجوج فيكون من كل ألف عشرة ، ويقترب ذلك أن مأجوج ومأجوج ذكروا في حديث أبي سعيد دون حديث أبي هريرة ، ويحتمل أن يكون الأول يتعلق بالخلق أجمعين والثاني بخصوص هذه الامة ، ويقر به قوله في حديث أبي هريرة « إذا أخذنا لك في حديث ابن عباس » وإنما أمضى جزء من ألف جزء . » ويحتمل أن تقع القسمة مرتين مرة من جميع الامة قبل هذه الامة فيكون من كل ألف واحد ومرة من هذه الامة فقط فيكون من كل ألف عشرة ، ويحتمل أن يكون المراد بيعت النار السكفاد ومن يدخلها من العدة فيكون من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون كافراً ومن كل مائة تسعة وتسعون عاصياً والعم عند الله تعالى . ( قوله ) فذاك حين يشيب الصغير وتضع ، وساق إلى قوله قوله شديد ) ظاهره أن ذلك يقع في الموقف ، وقد استشكل بأن ذلك الوقت لا محل فيه ولا وضع ولا شيب ، ومن ثم قال بعض المفسرين إن ذلك قبل يوم القيامة ، لكن الحديث يرد عليه ، وأجاب الكرماني بأن ذلك وقع على سبيل التمثيل والتحويل ، وسبق إلى ذلك النووي فقال : فيه وجهان قد لهما فذكرهما وقال : التقدير أن الحال ينتهي إلى أنه لو كانت النساء حينئذ حوامل لوضعت كما تقول العرب رأصابتنا أسراً يشيب منه الوليد ، وأقول يحتمل أن يحمل على حقيقته ، فإن كل أحد يبعث على ما مات عليه فتبعث الحامل حاملاً والمرضع مرضعة والطفل طفلاً ، فإذا رقت ذلولة الساعة وقيل ذلك لآدم ورأى الناس آدم وسمعوا ما قيل له وقع بهم من الوجع ما يقطع معه الحمل ويشيب له الطفل وتذهل به المرضعة ، ويحتمل أن يكون ذلك بعد النفخة الأولى وقبل النفخة الثانية ويكون خاصاً بالموجودين حينئذ وتكون الإشارة بقوله « فذاك » إلى يوم القيامة ، وهو صريح في الآية ، ولا يمنع من هذا الحمل ما يتخيل من طول المسافة بين قيام الساعة واستقرار الناس في الموقف ونهائهم آدم لتبيين أهل الموقف لأنه قد ثبت أن ذلك يقع متقارباً كما قال الله تعالى ( فأنها هي ذريرة واحدة فإذا هم بالساهرة ) بمعنى أرض الموقف ، وقال تعالى ( يوماً يجعل الولدان شيباً السماء منظر به ) والحاصل أنه يوم القيامة يطلق على ما بعد نفخة البعث من أهوال وذلولة وغير ذلك إلى آخر الاستمرار في الجنة أو النار ، وقريب

منه ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمرو في أشراط الساعة إلى أن ذكر النفخ في الصور إلى أن قال : ثم نفخ فيه أخرى فإذا هم قيام ينظرون . ثم يقال أخرجوا بهت النار ، فذكره قال : فذاك يوم يجعل الولدان شيبا ، ووقع في حديث الصور الطويل عند علي بن معبد وغيره ما يؤيد الاحتمال الثاني ، وقد تقدم بيانه في باب النفخ في الصور ، وفيه بعد قوله وتضع الحرامل ما في بطونها وتشيب الولدان وتطير الشياطين ، فبيناهم كذلك إذ تصدعت الأرض فيأخذهم لذلك الكرب وال هول . . ثم تلا الآيتين من أول الحج ، الحديث . قال القرطبي في التذكرة : هذا الحديث صحيحه ابن العربي فقال : يوم الزلزلة يكون عند النفخة الأولى وفيه ما يكون فيه من الأهوال العظيمة ومن جعلتها ما يقال لآدم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون ذلك متصلا بالنفخة الأولى ، بل له حملان . أحدهما أن يكون آخر السلام منوطا بأوله والتقدير يقال لآدم ذلك في أثناء اليوم الذي يشيب فيه الولدان وغير ذلك ، وثانيهما أن يكون شيب الولدان عند النفخة الأولى حقيقة والقول لآدم يكون وصفه بذلك إخبارا عن شدته وإن لم يوجد عين ذلك الشيء . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون المعنى أن ذلك حين يقع لا يتم كل أحد إلا نفسه ، حتى إن الحامل تسقط من مثله والمرضة الخ . ونقل عن الحسن البصري في هذه الآية : المعنى أن لو كان هناك مرضعة لذهلت . وذكر الحليمي واستحسنه القرطبي أنه يحتمل أن يحيى الله حينئذ كل حمل كان قد تم خلقه ونفخت فيه الروح فتذهل الأم حينئذ عنه لأنها لا تقدر على إرضاعه إذ لا غذاء هناك ولا لبن ، وأما الحمل الذي لم ينفخ فيه الروح فإنه إذا سقط لم يحيى لأن ذلك يوم الإعادة ، فن لم يمض في الدنيا لم يحيى في الآخرة . قوله ( فاشهد ذلك عليهم ) في حديث ابن عباس : فشق ذلك على القوم ووقف عليهم الكتابة والحزن ، وفي حديث عمران عند الترمذي من رواية ابن جعدان عن الحسن : فأنشأ المؤمنون يبكون ، ومن رواية قتادة عن الحسن : فنبس القوم حتى ما أبدوا بضاحكة ، ونبس بعضهم النون وكسر الموحدة بعدها مهلة معناه تكلم فأسرع ، وأكثر ما يستعمل في النبي ، وفي رواية شيبان عن قتادة عند ابن مردويه : أبسوا ، وكذا له نحوه من رواية ثابت عن الحسن . قوله ( وأبنا ذلك الرجل ) قال الطبري . يحتمل أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فكان حق الجواب أن ذلك الواحد فلان أو من يتصف بالصفة الفلانية ، ويحتمل أن يكون استعظاما لذلك الأمر واستعدادا للخوف منه ، لذلك وقع الجواب بقوله وأبشروا ، ووقع في حديث أبي هريرة : فقالوا يا رسول الله إذا أخذ منا من كل مائة تسعة وتسعون فإذا بقي ، وفي حديث أبي الدرداء : فبكى أصحابه . . قوله ( فقال أبشروا ) في حديث ابن عباس أعملوا وأبشروا ، وفي حديث عمران مثله ، والترمذي من طريق ابن جعدان : قاربوا وسددوا ، ونحوه في حديث أنس . قوله ( فإن من يأجوج ومأجوج ألفا ومنكم رجل ) ظاهره زيادة واحد عما ذكر من تفصيل الألف فيحتمل أن يكون من جبر الكسر ، والمراد أن من يأجوج ومأجوج تسعة وتسعة وتسعين أو ألفا إلا واحدا ، وأما قوله : ومنكم رجل ، تقديره والخرج منكم أو ومنكم رجل مخرج ، ووقع في بعض الشروح أن لبعض الرواة : فإن منكم رجلا ومن يأجوج ومأجوج ألفا ، بالنصب فيهما على المفعول بإخراج المذكور في أول الحديث ، أي فإنه يخرج كذا ، ودوى بالرفع على خبران واسمها مضمرة قبل المجرور ، أي فإن يخرج منكم رجل ، قلت : والنصب أيضا على اسم أن صريحا في الأول وبقدير في الثاني ، وهو أول من الذي قاله فإن فيه تكلفا ، ووقع في رواية الأصيل بالرفع في ألف وحده وبالنصب في رجلا ولا في ذر بالاكس ، وفي رواية مسلم بالرفع فيهما ، قال النووي : هكذا

في جميع الروايات والتقدير فانه لحذف الهاء وهي ضمير الشأن وذلك مستعمل كثيرا ، ووقع في حديث ابن عباس ( وإنما امتي جزء من ألف جزء ، قال الطائي : فيه إشارة إلى أن يأجوج ومأجوج داخلون في العدد المذكور والوعيد كما يدل قوله ، وبع أهل الجنة ، على أن في غير هذه الآية أيضاً من أهل الجنة ، وقال القرطبي : قوله ، من يأجوج ومأجوج ألف ، أي منهم ومن كان على الشرك مثاهم ، وقوله ، ومنكم رجل ، يعني من أصحابه ومن كان مؤمناً مثاهم . قلت : وحاصله أن الإشارة بقوله ، منكم ، إلى المسلمين من جميع الأمم ، وقد أشار إلى ذلك في حديث ابن مسعود بقوله ، أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة ، . قوله ( ثم قال والذي نقى بيده أني لأطعم أن تسكونوا تلك أهل الجنة ) تقدم في الباب قبله من حديث ابن مسعود ، أن ترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة ، وكذلك في حديث ابن عباس ، وهو محمول على تعدد الفصة ، فقد تقدم أن الفصة التي في حديث ابن مسعود وقعت وهو عليه السلام في قبته يعني ، والفصة التي في حديث أبي سعيد وقعت وهو عليه السلام سائر على راحلته ، ووقع في رواية ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسيره في غزوة بني المصطلق ، ومثله في مرسل مجاهد عند الخطيب في « المجهات » ، كما سيأتي التنبيه عليه في « باب من يدخل الجنة بغير حساب » . ثم ظهر لي أن الفصة واحدة وأن بعض الرواة حفظ فيه ما لم يحفظ الآخر ، إلا أن قول من قال كان ذلك في غزوة بني المصطلق واه والصحيح ما في حديث ابن مسعود أن ذلك كان يعني ، وأما ما وقع في حديثه أنه قال ذلك وهو في قبته فيجمع بينه وبين حديث عمران بأن ثلاثه الآية وجوابه عنها اتفق أنه كان وهو سائر ، ثم قوله ، أني لأطعم الخ ، ووقع بعد أن لال وقعد بالقبعة ، وأما زيادة الريع قبل الثلث لحفظها أبو سعيد وبعضهم لم يحفظ الريع ، وقد تقدمت سائر مباحثه في الحديث الخامس من الباب الذي قبله

٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ . يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ وقال ابن عباس ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾ قال : الوُصَلَاتُ في الدنيا

٦٥٣١ - حدثنا إسماعيل بن أبان حدثنا عيسى بن يونس حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴾ قال : يقوم أحدكم في رشحته إلى أنصاف أذنيه »

٦٥٣٢ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعاً ، ويلجهم حتى يبلغ آذانهم »

قوله ( باب قول الله تعالى : ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين ) كأنه أشار بهذه الآية إلى ما أخرجه عناد بن الصري في الزهد من طريق عبد الله بن الحارث عن عبد الله بن عمرو قال : قال له رجل : إن أهل المدينة ليوفون السكيل ، فقال : وما يمنهم وقد قال الله تعالى : وبئس للظالمين آل قوله : يوم



يقوم الناس لرب العالمين ، قال : ان العرق ليبلغ أنصاف آذانهم من هول يوم القيامة ، وهذا لما لم يكن على شرمه أشار اليه ، وأورد حديث ابن عمر المرفوع في معناه ، وأصل البعث لإثارة الشيء عن جفائه وتحريكه عن سكونه ، والمراد به هنا إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها الى حكم يوم القيامة . قوله ( قال ابن عباس : وتقطعت بهم الأسباب قال : الوصلات في الدنيا ) بضم الواو والصاد المهملة ، وقال ابن التين : ضبطناه بفتح الصاد وبضمها ويسكونها . وقال أبو عبيدة : الأسباب هي الوصلات التي كانوا يتواصلون بها في الدنيا واحداً وصلته ، وهذا الأمر لم أظفر به عن ابن عباس بهذا اللفظ ، وقد وصله عبد بن حميد والطبري وابن أبي حاتم بسند ضعيف عن ابن عباس قال : المودة ، وهو بالمقنى . وكذا أخرجه عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد ، وللطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال : تقطعت بهم المنازل ، ومن طريق الربيع بن أنس مثله ، وأخرجه ابن أبي حاتم من وجه آخر عن الربيع عن أبي العباس قال يعني أسباب الندامة ، وللطبري من طريق ابن جريج عن ابن عباس قال : الأسباب الأرحام ، وهذا منقطع . ولابن أبي حاتم من طريق الضحاك قال : تقطعت بهم الأرحام وتفرقت بهم المنازل في النار . وورد بلفظ التواصل والمرحلة أخرجه الثلاثة المذكورون أيضاً من طريق عبيد المكتب عن مجاهد قال : تواصلهم في الدنيا . وللطبري من طريق جريج عن مجاهد قال : تواصل كان بينهم بالمودة في الدنيا . وله من طريق سميد ولعيد من طريق شيخان كلاهما عن قتادة قال : الأسباب المواصل التي كانت بينهم في الدنيا يتواصلون بها ويتحابون فصارت عداوة يوم القيامة . وللطبري من طريق معمر عن قتادة قال : هو الوصل الذي كان بينهم في الدنيا . ولعيد من طريق السدي عن أبي صالح قال : الأعمال . وهو عند الطبري عن السدي من قوله ، قال الطبري : الأسباب جمع سبب وهو كل ما يتسبب به إلى طلبه وحاجة ، فيقال للحبل سبب لانه يتوصل به إلى الحاجة التي يتعلق به إليها ، وللطريق سبب للتسبب بركوبه إلى ما لا يدرك إلا بقطعه ، وللصخرة سبب للحرمة ، وللوسيلة سبب للوصول بها إلى الحاجة . وقال الراغب : السبب : الحبل ، وصحى كل ما يتوصل به إلى شيء سبباً ، ومنه ( لعل أبلغ الأسباب أسباب السمات ) أي أصل إلى الأسباب الحادثة في السماء فتوصل بها إلى معرفة ما يدعيه موسى ، ويسمى العمامة والخمار والثوب الطويل سبباً لتدبرها بالحبل وكذا منهج الطريق أشبهه بالحبل ، وبالثوب الممدود أيضاً . وذكر فيه حديثين أحدهما عن ابن عمر ر عن النبي ﷺ يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : يقوم أحدهم في رشفه إلى أنصاف أذنيه ، في رواية صالح بن كيسان عن نافع عند مسلم حتى يغيب أحدهم ، وكذا تقدم في تفسير ( ويل للعالمين ) من طريق مالك عن نافع ، والرشح بفتح الراء وسكون الشين المعجمة بعدهما مهمة هو العرق شبه برشح الاناء لكونه يخرج من البدن شيئاً فشيئاً ، وهذا ظاهر في أن العرق يحصل لكل شخص من نفسه ، وفيه تعقب على من جوز أن يكون من عرقه فقط أو من عرقه وعرق غيره ، وقال عياض : يحتمل أن يريد عرق الانسان نفسه بقدر خوفه مما يشاهده من لاهوال ، ويحتمل أن يريد عرقه وعرق غيره فيشدد على بعض ويخفف على بعض وهذا كله بتراحم الناس وانضمام بعضهم إلى بعض حتى صار العرق يجري سائماً في وجه الارض كما في الوادي بعد أن شربت منه الارض وغاص فيها سبعين ذراعاً . قلت : واستشكل بأن الجماعة إذا وقفوا في الماء الذي على أرض معتدلة كانت تغطية الماء لهم على السواء ، لكنهم إذا اختلفوا في الطول والقصر تفاوتوا فكيف يكون الكل إلى الأذن ؟ والجواب أن ذلك من الخوارق الواقعة يوم القيامة ، والاولى أن تكون

م = ٥٠ ج ١٩ . نبع البدر

الإشارة بمن يصل الماء الى أذنيه الى غاية ما يصل الماء ، ولا ينفى أن يصل الماء لبعضهم الى دون ذلك ، فقد أخرج الحاكم من حديث عقبة بن عامر رفاعه ، تدنو الشمس من الأرض يوم القيامة فيحرق الناس ، فمنهم من يبلغ عرقه عقبه ومنهم من يبلغ نصف ساقه ومنهم من يبلغ ركبته ومنهم من يبلغ نظاه ومنهم من يبلغ خاصرته ومنهم من يبلغ منكبه ومنهم من يبلغ فاه وأشار بيده فاجلها فاه ومنهم من يغطيه عرقه وضرب بيده على رأسه ، وله شاهد عند مسلم من حديث المقداد بن الأسود وأيسر إجماله وفيه ، تدنو الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كقedar ميل فتكون الناس على مقدار أعمالهم في العرق ، الحديث فانه ظاهر في أنهم يستقون في وصول العرق اليهم ويتفاوتون في حصوله فيهم . وأخرج أبو يعلى وصححه ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال : يوم يقوم الناس لرب العالمين قال : مقدار نصف يوم من خمسين ألف سنة فيكون ذلك على المؤمن كمثل الدهس الى أن تغرب ، وأخرجه أحمد وابن حبان نحوه من حديث أبي سعيد والبيهقي في البحث من طريق عبد الله بن الحارث عن أبي هريرة ويحشر الناس قياما أربعين سنة شاحصة أبصارهم الى السماء فيلجمهم العرق من شدة الكرب ، . الحديث الثاني ، قوله ( حدثني سليمان ) هو ابن بلال والسند كله مدنيون . قوله ( يمرق الناس ) بفتح الراء وهي مكسورة في الماضي . قوله ( يوم القيامة حتى يذهب عرقهم في الأرض سبعين ذراعا ، ويلجمهم العرق حتى يبلغ آذانهم ) في رواية الاسماعيل من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال وسبعين باعا ، وفي رواية مسلم من طريق الدراوردي عن ثور ، وانه ليبلغ الى أفواه الناس أو الى آذانهم شك ثور ، وجاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن الذي يلجمه العرق الكافر أخرجه البيهقي في البحث بسند حسن عنه قال : يشتد كرب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق ، قيل له : فأي المؤمنون ؟ قال على الكراسي من ذهب ويظل عليهم الغمام ، وبسند قوي عن أبي موسى قال : الشمس فوق رؤوس الناس يوم القيامة وأعمالهم تظلمهم ، وأخرج ابن المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف واللفظ له بسند جيد عن سلمان قال : تعطى الشمس يوم القيامة حر شتر سبعين ثم تدنو من هاجم الناس حتى تكون قاب قوسين فيعرقون حتى يرشح العرق في الأرض قائمة ثم ترتفع حتى يفرغ الرجل ، زاد ابن المبارك في روايته : ولا يضر حرها يومئذ مؤمنا ولا مؤمنة ، قال القرطبي : المراد من يكون كامل الايمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره أنهم يتفاوتون في ذلك بحسب أعمالهم ، وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي : ان الرجل ليبيض ذراعا حتى يسبح في الأرض قائمة ، ثم يرتفع حتى يبلغ أنفه ، وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصححها ابن حبان ، ان الرجل ليلاجمه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو الى النار ، والحاكم والبراز من حديث جابر نحوه ، وهو كالصريح في أن ذلك كله في الموقف ، وقد ورد أن التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار ، فأخرج مسلم أيضا من حديث سمرة رفاعه ، ان منهم من تأخذه النار الى ركبتيه ومنهم من تأخذه الى حوزة وفي رواية الى حقويه ومنهم من تأخذه الى عنقه ، وهذا يحتمل أن يكون النار فيه مجازا عن شدة الكرب الناشئ من العرق فيجحد الموردان ، ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين . فان أحوالهم في التعذيب تختلف بحسب أعمالهم ، وأما الكفار فانهم في الضمرات . قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة : ظاهر الحديث تقديم الناصر بذلك ، ولكن دلت الأحاديث الأخرى على أنه مخصوص ببعضهم وهم الأكثر ، ويستحق الانبياء والشهداء ومن شاء الله ، فأشدهم في العرق الكفار ثم أصحاب الكبائر ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل

بالنسبة الى الكفار كما تقدم تقريره في حديث بعث النار ، قال : والظاهر أن المراد بالنداع في الحديث المتعارف ، وقيل هو اندراع المسكى ، ومن تأمل الحالة المذكورة عرف عظم الهول فيها ، وذلك أن النار تحف بأرض الموقص وتدنئ الشمس من الرومن قدر ميل ، فكيف تكون حرارة تلك الأرض وما ذا يرونها من العوق حتى يبلغ منها سبعين ذوا مع أن كل واحد لا يجد الا قدر موضع قدمه ، فكيف تكون حالة هؤلاء في عرقهم مع نزوعهم فيه ، ان هذا لما يجر العقول ويد ، على عظيم القدرة ويقضي الإيمان بأمور الآخرة أن ليس للعقل فيها مجال ، ولا يعترض عليها بعقل ولا نياس ولا عادة ، وإنما يؤخذ بانه قول ويدخل تحت الإيمان بالغيب ، ومن تواف في ذلك دل على خسرانه وحرمانه . وقائدة الإخبار بذلك أن يقبض السامع فيأخذ في الأسباب التي تخلصه من تلك الأهوال ، ويبادر الى التوبة من الذنوب ، ويلجأ الى الكرم الوهاب في عونه على أسباب السلامة ، ويضريح اليه في سلامته من دار الحوان ، وادعاه دار الكرامة بمنه وكرمه

#### ٤٨ - باب انقصاص يوم القيامة ، وهي الحاقة لان فيها الثواب وحواق الآهـور

الحقة والحاقة واحدة ، والقارعة والغاشية والصاخة . والتعابن غبن أهل الجنة أهل النار

٦٥٣٣ - **حدثنا** محمد بن حفص **حدثنا** أبي حذثنا الأعمش **حدثني** تميمي « سمعت هبة الله رضي الله

عنه قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس في السماء »

[ الحديث ٦٥٣٣ - طرته في : ٦٨٦٤ ]

٦٥٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال **حدثني** مالك عن سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : من كانت عنده مظنة لأخيه فليتحلله منها ، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم ، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته ، فإن لم يكن له حسنات أخذت من سيئات أخيه فطرحته عليه »

٦٥٣٥ - **حدثنا** القاسم بن محمد **حدثنا** يزيد بن زريع ( وتزفنا ما في صدورهم من غل ) قال **حدثنا**

سعيد بن قتادة عن أبي التوكل الناجي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يتخلص للؤمنين من النار ، فيجسون على أنطرة بين الجنة والنار ، فيقص بعضهم من بعض مظالم كانت بينهم في الدنيا ، حتى إذا هذبوا وتقوا أذن لهم في دخول الجنة . فواللهي نفس محمد بيده لأحدكم أهدى بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا »

قوله ( باب انقصاص يوم القيامة ) انقصاص بكسر القاف وبمعنيين مأخوذ من نقص وهو القطع ، أو من اقتصاص الآخر وهو تقبعه ، لأن المقتص يقتبج جناية الجاني ليأخذ مثلها ، يقال اقتص من غريمه واقص الحاكم لفلان من فلان . قوله ( وهي الحاقة ) الضمير لقيامه . قوله ( لأن فيها الواب : وحواق الأمور الحق والحاقة واحدة ) هذا أخذه من كلام الفراء ، قال في د معاني القرآن : الحاقة القيامة ، سميت بذلك لان فيها

التراب وحواق الامور ، ثم قال : والحقة والحاقة كلاهما بمعنى واحد ، قال الطبري : سميت الحاقة لان الامور تحق فيها ، وهو كقولهم ليل قائم . وقال غيره : سميت الحاقة لانها احقت لقوم الجنة ولقوم النار ، وقيل لانها تحاق الكفار الذين خالفوا الانبياء ، يقال حاقت له حفقة أى خاصته شخصته ، وقيل لانها حق لا شك فيه . قوله ( والقارعة ) هو معطوف على الحاقة ، والمراد أنها من أسماء يوم القيامة ، وسميت بذلك لانها تفرغ القلوب بأهوالها . قوله ( والناشئة ) سميت بذلك لانها تفضي الناس بأفواصها أى نعمهم بذلك . قوله ( والصاخة ) قال الطبري : أظنه من صخ فلان فلانا إذا أصحه ، وسميت بذلك لان صيحة القيامة مسموعة لأمور الآخرة ومسموعة من أمور الدنيا ، وتطلق الصاخة أيضاً على الداهية . قوله ( التغابن غبن أهل الجنة أهل النار ) غبن بفتح المعجمة والموحدة بعد ما نون ، والسبب في ذلك أن أهل الجنة ينزلون منازل الانبياء التي كانت أعدت لهم لو كانوا سعداء ، فعلى هذا فالتغابن من طرف واحد ، وليكن ذكر بهذه الصيغة الببائية ، وقد اقتصر المصنف من أسماء يوم القيامة على هذا القدر ، وجمعها الغزالي ثم القرطبي فبلغت نحو الثمانين اسماً ، فمنها يوم البلق ويوم الفرج الأكبر ويوم التناد ويوم الوعيد ويوم الحسرة ويوم التلاق ويوم المآب ويوم الفصل ويوم العرض هل الله ويوم الخروج ويوم الخلود ، ومنها يوم عظيم ويزم عسير ويوم مشهود ويوم عبوس قطير ، ومنها يوم تبلى السرائر ، ومنها يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ويوم يدهون الى نار جهنم ويوم تشخص فيه الابصار ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ويوم لا ينفعون ويوم لا ينفع مال ولا بنون ويوم لا يكتفون الله حديثاً ويوم لا مرد له من الله ويوم لا بيع فيه ولا خلاق ويوم لا ريب فيه ، فإذا ضمت هذه الى ما ذكر في الاصل كانت أكثر من ثلاثين اسماً معظمها ورد في القرآن بلفظه ، وسائر الاسماء المشار اليها أخذت بطريق الاشتقاق بما ورد منصوصاً كيوم الصدر من قوله ( يومئذ يصدرون أشناناً ) ويوم الجدل من قوله ( يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها ) ولو تنبج مثل هذا من القرآن زاد على ما ذكر والله أعلم . وذكر في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث ابن مسعود والسند اليه كوفيون ، وشقيق هو ابن سلمة أبو وائل مشهور بكنيته أكثر من اسمه . قوله ( أول ما يقضى بين الناس بالدماء ) في رواية الكشميهني و الدماء ، وسمي بالاول في الديات من وجه آخر عن الأعشى ، ولمسلم والاسماعيلي من طريق أخرى عن الأعشى د بين الناس يوم القيامة في الدماء أى التي وقعت بين الناس في الدنيا ، والمدنى أول القضاء القضاء في الدماء ، ويحتمل أن يكون التقدير أول ما يقضى فيه الامر السكائن في الدماء ، ولا يعارض هذا حديث أبي هريرة رفته ، ان أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاته ، الحديث أخرجه أصحاب السنن لأن الاول محمول على ما يتعلق بمعاملات الخلق والثاني فيما يتعلق بعبادة الخالق ، وقد جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بين الخبرين ولفظه د أول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وتقدم في تفسير سورة الحج ذكر هذه الاولية بأخص مما في حديث الباب وهو على قوله أنا أول من يحسب لخصومة يوم القيامة ، يعنى هو ورفيقاه حمزة وعبيدة وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة الذين بارزوا يوم بدر ، قال أبو ذر : فيهم نزلت ( هذان خصمان اختصموا في ربهم ) الآية وتقدم شرحه هناك ، وفي حديث الصور الطويل عن أبي هريرة رفته د أول ما يقضى بين الناس في الدماء ، ويأتى كل قتيل قد حمل رأسه فيقول : يا رب سل هذا فيم قتلني ، الحديث ، وفي حديث زافع بن جبير عن ابن عباس رفته د بأن المقتول معلقاً رأسه بأحدى

بيده لمبياً قائله بيده الأخرى تشخب أوداجه دماً حتى يقفا بين يدي الله ، الحديث ، ونحوه عند ابن المبارك عن عبد الله بن مسعود موقوفاً . وأما كيفية القصص فيما عدا ذلك فيعلم من الحديث الثاني ، وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه : نحن آخر الأمم وأول من يحاسب يوم القيامة ، وفي الحديث عظم أمر الدم ، فإن البداة انمسا تكون بالأمم ، والذنب يعظم بحسب عظم المفسدة وتفويت المصاحبة ، وإعدام البنية الإنسانية غاية في ذلك . وقد ورد في التخليط في أمر القتل آيات كثيرة وآثار شهيرة يأتي بعضها في أول الديات . الحديث الثاني ، قوله ( مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ) في رواية ابن وهب عن مالك : حدثني سعيد بن أبي سعيد . قوله ( من كانت عنده مظلة لأخيه ) في رواية الكشيهمي ( من أخيه . قوله ( ليس ثم دينار ولا درهم ) في حديث ابن عمر رفعه : من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته ، أخرجه ابن ماجه ، وقد مضى شرحه في كتاب المظالم ، والمواد بالحسنات الثواب عليها وبالسيئات العقاب عليها ، وقد استشكل إعطاء الثواب وهو لا يتأخر في مقابلة العقاب وهو متناه ، وأجيب بأنه محمول على أن الذي يعطاه صاحب الحق من أصل الثواب ما يوازي العقوبة عن السيئة وأما ما زاد على ذلك بفضل الله فإنه يبقى لصاحبه ، قال البيهقي سيأت المأون على أصول أهل السنة متناهية الجزاء وحسناته غير متناهية الجزاء لأن من ثراها الخلود في الجنة ، فوجه الحديث عندي والله أعلم أنه يعطى خصله من المؤمن المسمى من أجر حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته فإن قيمته حسناته أخذ من خطايا خصوصه فطرح عليه ثم يعذب إن لم يعف عنه ، فإذا انتهت عقوبة تلك الخطايا أدخل الجنة بما كتب له من الخلود فيها بإيمانه ولا يعطى خصماؤه ما زاد من أجر حسناته على ما قابل عقوبة سيئاته يعني من المضافه ، لأن ذلك من فضل الله يختص به من وافى يوم القيامة مؤمناً بالله أعلم . قال الحميدي في كتاب الموازنة : الناس ثلاثة ، من رجحت حسناته على سيئاته أو بالعكس أو من تساوت حسناته وسيئاته . فالأول قاتل بنص القرآن ، والثاني يقتضى منه بما فضل من معاصيه على حسناته من النفقة إلى آخر من يخرج من النار بمقدار قلة شره وكثرتهم النامس أصحاب الأعراف ، وتعبه أبو طالب عقيل بن عطية في كتابه الذي رد عليه فيه بأن حق العبارة فيه أن يقيد بمن شاء الله أن يعذبه منهم والآخر المالك في المشيئة وهو الب الثالث على أحد الأقوال في أهل الأعراف قال : وهو أرجح الأقوال فيهم . قلت : قد قال الحميدي أيضاً : والحق أن من رجحت سيئاته على حسناته على قسمين من يعذب ثم يخرج من النار بالشفاعة ومن يعفى عنه فلا يعذب أصلاً . وعند أبي نعيم من حديث ابن مسعود يؤخذ بيد العبد فينصب على رموس الناس وينادي مناد : هذا فلان ابن فلان فن كان له حق فليأت ، فيأتون فيقول الرب : أت هؤلاء حقوقهم ، فيقول : يارب فنيت الدنيا فمن أين أوتيم ، فيقول الملائكة : أخذوا من أعماله الصالحة فأعطوا كل إنسان بقدر طلبته ، فإن كان ناجياً وفضل من حسناته مثقال حبة من خردل ضاعفها الله حتى يدخله بها الجنة . وعند ابن أبي الدنيا عن حذيفة قال : صاحب الميزان يوم القيامة جبريل ؛ يرد بعضهم على بعض ، ولا ذهب يومئذ ولا فضة ، فيؤخذ من حسنات الظالم فإن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات المظلوم فردت على الظالم ، أخرج أحمد والحاكم من حديث جابر عن عبد الله بن أنس رفعه : لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار . عنده مظلة حتى أقصه منه ، حتى لا يطعمه . قلنا يا رسول الله كيف وإنما تحشر حفاة عراة ؟ قال : بالسيئات والحسنات ، وعاق البخاري طرفاً منه في التوحيد كما سيأتي ، وفي حديث أبي أمامة في نحو حديث

أبي سعيد ، إن الله يقول لا يجاوزني اليوم ظلم ظالم ، وفيه دلالة على موازنة الأعمال يوم القيامة . وقد صنّف فيه الحميدي صاحب الجمع ، كتاباً لطيفاً وتعقب أبو طالب هبة بن عطية أكثره في كتاب سماه ، وتحرير المقال في موازنة الأعمال ، وفي حديث الباب وما بعده دلالة على ضعف الحديث الذي أخرجه مسلم من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه رفعه ، ويحيى . يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال يغفرها الله لهم ويضعها على اليهود والنصارى ، فقد ضعفه البيهقي وقال : تفرد به شداد أبو طلحة ، والكافر لا يعاقب بذنب غيره لقوله تعالى ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) وقد أخرج أصل الحديث مسلم من وجه آخر عن أبي بردة بلفظ : إذا كان يوم القيامة دفع الله إلى كل مسلم يودياً أو نصرانياً فيقول : هذا فداؤك من النار ، قال البيهقي : ومع ذلك فضعفه البخاري وقال : الحديث في الشفاعة أصح . قال البيهقي : ويحتمل أن يكون الفداء في قوم كانت ذنوبهم كثرت عنهم في حياتهم ، وحديث الشفاعة في قوم لم تكفر ذنوبهم ، ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في الفداء بعد خروجهم من النار بالشفاعة . وقال غيره : يحتمل أن يكون الفداء مجازاً مما يدل عليه حديث أبي هريرة الآتي في أوخر باب صفة الجنة والنار ، قريباً بلفظ لا يدخل الجنة أحد إلا أدى مقعده من النار لو أساء ليزداد شكراً ، الحديث وفيه في مقابلة ، ليكون عليه حسرة ، فيكون المراد بالفداء إزال المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذي كان أهله وإزال الكافر في مقعد المؤمن الذي كان أهله ، وقد يلاحظ في ذلك قوله تعالى ( وتلك الجنة التي أوردتهموها ) وبذلك أجاب النووي تبعاً لنهده : وأما رواية غيلان بن جرير فأولها النووي أيضاً تبعاً لغيره بأن الله يغفر تلك الذنوب للمسلمين ، فإذا سقطت عنهم وضمت على اليهود والنصارى مثلاً بكفرهم فيعاقبون بذنوبهم لا بذنوب المسلمين ويكون قوله « ويضعها » أي يضع مثلاً لأنه لما أسقط عن المسلمين سيئاتهم وأبقى على الكفار سيئاتهم صاروا في معنى من حل اثم الفريقين لكونهم انفردوا بحمل الإثم الباقي وهو الإثم ، ويحتمل أن يكون المراد آثاماً كانت الكفار سيئاتها بأن سنوها فلما غفرت سيئات المؤمنين بقيت سيئات الذي من تلك السنة السيئة باقية لكون الكافر لا يغفره ، فيكون الوضع كناية عن إبقاء الذنب الذي لحق الكافر بما سببه من عمله السيئ ، ووضعته عن المؤمن الذي فعله بما من الله به عليه من العفو والشفاعة سواء كان ذلك قبل دخول النار أو بعد دخولها والخروج منها بالشفاعة وهذا الثاني أقوى وأصح . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا الصلت بن محمد ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام بعدها تاء مثناة من فوق وهو الخاركي بخاء موحدة وكاف . قوله ( حدثنا يزيد بن زريع ) ونزعنا ما في صدورهم من غل ( قال حدثنا سعيد ) أي قرأ يزيد هذه الآية وفسرها بالحديث المذكور ، وقد أخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن الميثال عن يزيد بن زريع بهذا السند إلى أبي سعيد الخدري عن أبي عبد الله ( عليه السلام ) في هذه الآية ( ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين ) قال : يخلص المؤمنون ، الحديث وظاهره أن تلاوة الآية مرفوعة فإن كان محفوظاً احتمل أن يكون كل من رواه تلا الآية عند إيراد الحديث فاختصر ذلك في رواية الصلت بن فوق يزيد بن زريع ، وقد أخرجه الطبري من رواية هفان بن يزيد بن زريع حدثنا سعيد بن أبي عروبة في هذه الآية فذكرها قال حدثنا قتادة فذكره ، وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق شعيب بن إسحاق عن سعيد ، ورواه عبد الوهاب بن عطاء وروح بن عبادة عن سعيد فلم يذكر الآية أخرجه ابن مردويه ، وأبو المتوكل الناجي بالنون اسمه علي بن داود ، ورجال السند كلهم بصريون ،

وصرح قتادة بالتحديث في هذا الحديث في رواية مضت في المظالم ، وكذا الرواية المعلقة ليونس بن محمد عن شيبان عن قتادة ووصلها ابن منده ، وكذا أخرجهما عبد بن حميد في تفسيره عن يونس بن محمد ، وكذا في رواية شعيب ابن اسحق عن سعيد ورواية بشر بن خالد وعفان عن يزيد بن زريع . **قوله** ( إذا خلس المؤمنون من النار ) أى نجا من السقوط فيها بعد ما جازوا على الصراط ، ووقع في رواية هشام عن قتادة هند المصنف في المظالم ، إذا خلس المؤمنون من جمر جهنم ، وسيأتى في حديث الشفاعة كيفية مرورهم على الصراط ، قال القرطبي : هؤلاء المؤمنون هم الذين علم الله أن القصاص لا يستنفذ حسناتهم . قلت : ولعل أصحاب الأعراف منهم على القول المرجح آنفا ، وخرج من هذا صنفان من المؤمنين : من دخل الجنة بغير حساب ؛ ومن أوقفه عنه . **قوله** ( فيحبسون على قطرة بين الجنة والنار ) سيأتى أن الصراط جسر موزع على دفتن جهنم وأن الجنة وراء ذلك فيمر عليه الناس بحسب أعمالهم ، فمن الناجي وهو من زادت حسناته على سيئاته أو استويا أو تجاوز الله عنه ، ومنهم الساقط وهو من رجعت سيئاته على حسناته إلا من تجاوز الله عنه ، فالساقط من الموحدين يعذب ما شاء الله ثم يخرج بالشفاعة وغيره ، والناجي قد يكون عليه تبعات وله حسنات توازيها أو تزيد عليها فيؤخذ من حسناته ما يعادل تبعاته فيخلص منها . واختلف في القنطرة المذكورة فقيل هى من نعمة الصراط وهى طرفه الذى إلى الجنة ، وقيل إنما صراطان ، وهذا الثانى جزم القرطبي ، وسيأتى صفة الصراط في الكلام على الحديث الذى في باب الصراط جسر جهنم ، في أواخر كتاب الرقاق . **قوله** ( فيقتص بعضهم من بعض ) بضم أوله على البناء لجهول الأكثر ، وفي رواية الكشميهنى بفتح أوله فتكون اللام على هذه الرواية زائدة ، أو المفاعل محذوف وهو الله أو من أقامه في ذلك ، وفي رواية شيبان فيقتص بعضهم من بعض . **قوله** ( حتى إذا هذبوا وتقوا ) بضم الهاء وبضم النون وهما بمعنى التمييز والتخليص من التبعات . **قوله** ( أذن لهم في دخول الجنة ، فوالذى نفس محمد بيده ) هذا ظاهره أنه مرفوع كله وكذا في سائر الروايات إلا في رواية عفان عند الطبري فانه جعل هذا من كلام قتادة فقال بعد قوله في دخول الجنة ، قال : وقال قتادة والذى نفسى بيده لأحدهم أهدي الخ ، وفي رواية شعيب بن إسحق بعد قوله في دخول الجنة ، قال : فوالذى نفسى بيده الخ فأهيم القائل ، فعلى رواية عفان يكون هو قتادة وعلى رواية غيره يكون هو النبي ﷺ ، وزاد محمد بن المنهال عند الاسماعيلي . قال قتادة كان يقال ما يشبه بهم إلا أهل الجنة إذا انصرفوا من جمعهم . وهكذا عند عبد الوهاب وروح وفي رواية بشر بن خالد وعفان جميعا عند الطبري قال وقال بعضهم ، فذكره وكذا في رواية شعيب بن إسحق ويونس بن محمد ، والقائل وقال بعضهم ، هو قتادة ولم أفت على تسمية القائل . **قوله** ( لأحدهم أهدي بمنزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا ) قال الطبري « أهدي » لا يتعدى بالباء بل باللام أو الي ، فكأنه ضمن معنى اللصوق بمنزله هاديا إليه ، ونحوه قوله تعالى ( يهديهم ربهم بإيمانهم ) الآية فان المعنى يهديهم ربهم بإيمانهم إلى طريق الجنة ، فأقام ( تجرى من تحتهم ) إلى آخرها بيانا وتفسيرا ، لان التمسك بسبب السمادة كالوصول إليها . قلت : ولأصل الحديث شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عنه قال د بلغنى أن رسول الله ﷺ قال : يحبس أهل الجنة بعد ما يجردون الصراط حتى يؤخذ لبعضهم من بعض ظلاماتهم في الدنيا ويدخلون الجنة وليس في قلوب بعضهم على بعض غل ، قال القرطبي : وقع في حديث عبد الله بن سلام أن الملائكة ندبهم على طريق الجنة يمينا وشمالا ، وهو محمول على من لم يحبس

بالقنطرة أو على الجميع ، والمراد أن الملائكة تقول ذلك لم قبل دخول الجنة ، فمن دخل كانت معرفته بمنزله فيها كعرفته بمنزله في الدنيا . قلت : ويحتمل أن يكون القول بعد الدخول مباينة في التبشير والتمكريم ، وحديث عبد الله بن سلام المذكور أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد وصححه الحاكم

#### ٤٩ - باب من نوقش الحساب عذاب

٦٥٣٦ - **حدثنا** سعيد الله بن موسى عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : من نوقش الحساب عذاب . قالت : قلت أليس يقول الله تعالى ﴿ فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ قال : ذلك العرض . حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد عن عثمان بن الأسود سمعت ابن أبي مليكة قال « سمعت عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي ﷺ . . . منه »

وتابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأيوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي ﷺ ٦٥٣٧ - **حدثنا** إسحاق بن منصور حدثنا روح بن عباد حدثنا حاتم بن أبي صغيرة حدثنا عبد الله بن أبي مليكة حدثني القاسم بن محمد « حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ قال : ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا ذلك . فقلت : يا رسول الله ، أليس قد قال الله تعالى ﴿ فأما من أوتى كتابه يومئذ فسوف يحاسب حسابا يسيرا ﴾ ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما ذلك العرض ، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذاب »

٦٥٣٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ ح . وحدثني محمد بن ميمون حدثنا روح بن عباد حدثنا سعيد عن قتادة « حدثنا أنس بن مالك رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ كان يقول : يجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له : أرايت لو كان لك ولد الأرض ذهباً أ كنت تفقدي به ؟ فيقول : نعم . فيقال له : قد كنت سئلت ما هو أبسر من ذلك »

٦٥٣٩ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي قال حدثني الأعشى قال حدثني خيمه عن عدي بن حاتم قال : قال النبي ﷺ : ما منكم من أحد إلا وسيكاهه الله يوم القيامة ليس بين الله وبينه ترجايف ، ثم ينظر فلا يرى شيئا فدأمه ، ثم ينظر بين يديه فتنقبه النار ، فمن استطاع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة »

٦٥٤٠ - قال الأعشى حدثني عمرو عن خيمه عن عدي بن حاتم قال : قال النبي ﷺ : اتقوا النار ثم أعرض وأشاح ثم قال : اتقوا النار . ثم أعرض وأشاح ثلاثا حتى قلنا أنه ينظر إلينا . ثم قال : اتقوا النار ولو بشق تمرة ، فمن لم يجد فيكلمة طيبة »



قوله ( باب من نوقش الحساب عذب ) هر من النقش وهو استخراج الشوكة وتقديم بيانه في الجهاد ، والمراد بالمناقشة الاستقصاء في المحاسبة والمطالبة بالجليل والخير وترك المسامحة ، يقال انتقشت منه حق أى استقصيته ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( عن ابن أبي مليكة عن عائشة ) قال الدارقطني : رواه حاتم بن أبي صفيرة عن عبد الله بن أبي مليكة فقال : حدثني القاسم بن محمد حدثني عائشة ، وقوله أصبح لأنه زاد ، وهو حافظ متقن . رتقبه النورى وغيره بأنه محمول على أنه سمع من عائشة وسمعه من القاسم عن عائشة لحدث به على الوجهين . قلت : وهذا مجرد احتمال ، وقد وقع التصريح بسامع ابن أبي مليكة له عن عائشة في بعض طرقه كما في السند الثاني من هذا الباب فاتفق التعليل باسقاط رجل من السند ، وتعين الحل على أنه سمع من القاسم عن عائشة ثم سمعه من عائشة بغير واسطة أو بالعكس ، والبر فيه أن في روايته بالواسطة ما ليس في روايته بغير واسطة وإن كان مؤدعاهما واحدا ، وهذا هو المتمد بمحمد الله . قوله ( عن النبي ﷺ ) في رواية عبد بن حيد عن عبد الله بن موسى شيخ البخارى فيه « سمعت النبي ﷺ » . قوله ( قلت قلت أليس يقول الله تعالى فسوف يحاسبكم ) في رواية عبد « قلت يا رسول الله إن الله يقول ( فأما من أوتى كتابه بيمينه - إلى قوله - حساباً يسيراً ) » ولاحد من وجهه آخر عن عائشة « سمعت رسول الله ﷺ يقول في بعض صلواته : اللهم حاسبني حساباً يسيراً ، فلما انصرف قلت : يا رسول الله ما الحساب اليسير ؟ قال : أن ينظر في كتابه فيتجاوز له عنه ؛ إن من نوقش الحساب يا عائشة يومئذ هلك ، قوله في السند الثاني ( مثله ) تقدم في تفسير سورة انشقت بهذا السند ولم يسبق لفظه أيضاً ، وأورده الاسماعيلى من رواية أبي بكر بن خلاد عن يحيى بن سعيد فقال مثل حديث عبيد الله بن موسى سواء . قوله ( تابعه ابن جريج ومحمد بن سليم وأبوب وصالح بن رستم عن ابن أبي مليكة عن عائشة ) قلت متابعة ابن جريج ومحمد بن سليم وصلهما أبو عوانة في صحيحه من طريق أبي حاتم عن ابن جريج وعثمان بن الاسود ومحمد بن سليم كلهم عن بن أبي مليكة عن عائشة به . ( تنبيهان ) : أحدهما اختف على ابن جريج في سند هذا الحديث ، فأخرجه ابن مردويه من طريق أخرى عن ابن جريج عن عطاء عن عائشة محتصرا ولفظه « من حوسب يوم القيامة عذب » . ثانيهما محمد بن سليم هذا جزم أبو على الجبائى بأنه أبو عثمان المدنى وقال : استشهد به البخارى في الرقاق ، وفرق بينه وبين محمد بن سليم البصرى وهو أبو هلال الراسى استشهد به البخارى في التعبير ، وأما المزى فلم يذكر أبا عثمان في التمهيد بل اقتصر على ذكر أبي هلال وعلم علامة التعليق على اسمه في ترجمة ابن أبي مليكة وهو الذى هنا وعلى محمد بن سيرين وهو الذى في التعبير ، والذى يظهر تصويب أبي على ، ومحمد بن سليم أبو عثمان المذكور ذكره البخارى في التاريخ فقال : يروى عن ابن أبي مليكة وروى عنه وكيع ، وقال ابن أبي حاتم روى عنه أبو حاتم ونقل عن اسحق بن منصور عن يحيى بن معين قال هو ثقة ، وقال أبو حاتم صالح ، وذكره ابن حبان في الطبقة الثالثة من الثقات . وأما متابعة أبوب فوصلها المؤلف في التفسير من رواية حماد بن زيد عن أبوب ولم يسبق لفظه ، وأخرجه أبو عوانة في صحيحه عن اسماعيل القاضي عن سليمان شيخ البخارى فيه ولفظه « من حوسب عذب » . قالت عائشة : فقلت يا رسول الله فأين قول الله تعالى ( فأما من أوتى كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً ) قال : ذلك العرض ، ولما كنه من نوقش الحساب عذب ، وأخرجه من طريق همام عن أبوب بالفظ « من نوقش عذب فقالت كأنها تخاضه فذكر نحوه وزاد في آخره : قالوا ثلاث مرات ، وأخرجه ابن

مردويه بن وجه آخر عن حماد بلفظ : ذاك العرض ، بزيادة ميم الجماعة . وأما متابعة صالح بن رستم بضم الراء وسكون المهملة وضم الهمزة وهو أبو عاصم الخزاز بمجمعات مشهور بكسبتيته أكثر من اسمه فوصاهما لصحق بن راهويه في مسنده عن النضر بن شميل عن أبي عاصم الخزاز ، ووقعت لنا بالوفى د المحامليات ، وفي لفظه زيادة د قال عن عائشة قالت قلت لئن لأعلم أى آية في القرآن أشد ، فقال لى الذى يرفع : وما هى ؟ قلت ( من يعمل سوءا يجز به ) فقال : إن المؤمن يجازى بأصول عمله فى الدنيا يصيبه المرض حتى الفكبة ، ولمكن من نوتش الحساب يعذب . قالت قلت : أليس قال الله تعالى ، فذكر مثل حديث اسماعيل بن اسحق . وأخرجه الطبري وأبو عوانة وابن مردويه من عدة طرق عن أبي عاصم الخزاز نحوه . **قوله** ( حاتم بن أبى صغيرة ) بفتح المهملة وكسر الفين المجمة وكنية حاتم أبو يونس واسم أبى صغيرة مسلم وقد قيل انه زوج أم أبى يونس وقيل جده لأمه . **قوله** ( ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك ) ثم قال أخيرا : وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب ) وكلاهما يرجعان الى معنى واحد لأن المراد بالحاسبة تحرير الحساب فيمنع المذاقشة ومن عذب فقد هلك ، وقال القرطبي فى د المغمم ، وقوله وحسب ، أى حساب استقصاء وقوله عذب ، أى فى النار جزاء على السيئات التى أظهرها حسابه ، وقوله هلك ، أى بالعذاب فى النار . قال : وتمسكت عائشة بظاهر لفظ الحساب لأنه يقتناول القليل والكثير . **قوله** ( يناقش الحساب ) بالنصب على نزع الخائض والتقدير يناقش فى الحساب . **قوله** ( أليس قد قال الله تعالى ) تقدم فى نفسه سورة انشققت من رواية يحيى القطان عن أبى يونس بلفظ : نقلت يارسول الله جماعى الله فداءك أليس يقول الله تعالى . **قوله** ( إنما ذلك العرض ) فى رواية القطان وقال ذلك العرض تعرضون ومن نوتش الحساب هلكه وأخرج الترمذى لهذا الحديث شاهداً من رواية همام عن قتادة عن أنس رفته د من حوسب عذب ، وقال غريب . قلت : والراوى له عن همام على بن أبى بكر صدوق ربما أخطأ ، قال القرطبي : معنى قوله وإنما ذلك العرض ، ن الحساب المذكور فى الآية إنما هو أن تعرض أعماله ومن عليه حتى يعرف منه الله عليه فى سترها عليه فى الدنيا وفى عفوه عنها فى الآخرة كما فى حديث ابن عمر بن النبوى ، قال عياض : قوله وعذب ، له معنيان أحدهما أن نفس مذاقشة الحساب وعرض الذنوب والتوقيف على قببح ماسايف والتوبخ تعذيب ، والثانى أنه بفضى الى استعاقب العذاب اذ لا حسنة للعبد إلا من عند الله لإفاداره عليها ونفعه له عليها وهدايته لها ولأن الخائض لوجه قليل ، ويؤيد هذا الثانى قوله فى الرواية الأخرى د هلك ، وقال النووى : التأويل الثانى هو الصحيح لأن القصير غالب على الناس ، فمن استقصى عليه ولم يداح هلك . وقال غيره : وجه المراضة أن لفظ الحديث عام فى تعذيب كل من حوسب ولفظ الآية دال على أن بعضهم لا يعذب ، وطابق الجمع أن المراد بالحساب فى الآية العرض وهو إبراز الأعمال وإظهارها ليعرف صاحبها بذنوبه ثم يتجاوز عنه ، ويؤيد ما وقع عند الزار والطبري من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير د سمعت عائشة تقول : سألت رسول الله ﷺ عن الحساب اليسير قل : الرجل تعرض عليه ذنوبه ثم يتجاوز له عنها ، وفى حديث أبى ذر عنده مسلم ، يؤتى بالرجل يوم لقيامته فيقال اعرضوا عليه صفار ذنوبه ، الحديث . وفى حديث جابر عند ابن أبى حاتم والحاكم د من زادت حسناته على سيئاته فذلك الذى يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته فذلك الذى يحاسب حسابا يصير ثم يدخل الجنة ، ومن زادت سيئاته على حسناته فذلك الذى أوبق نفسه وإنما انقذته فى مثله ، ويدخل فى هذا حديث ابن عمر بن النبوى وقد أخرجه المصنف فى كتاب المظالم وفى تفسير سورة

هود وفي الوحيد وفيه يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول : أعملت كذا وكذا؟ فيقول : نعم فيقرره . ثم يقول : أنى سترت عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك اليوم . وجاء في كيفية العرض ما أخرجه الترمذي من رواية علي بن علي الرضا عن الحسن بن أبي هريرة رفعه ، ثم عرض الناس يوم القيامة ثلاث عرضات : فأما عرضتان جدال ومعاذير وعند ذلك تطير الصحف في الأيدي فأخذ يمينه وأخذ بشماله ، قال الترمذي : لا يصح لأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة وقد رواه بعضهم عن علي بن علي الرضا عن الحسن بن أبي موسى انتهى ، وهو عند ابن ماجه وأحمد من هذا الوجه سرفوعا ، وأخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عن عبد الله بن مسعود موقوفا ، قال الترمذي الحكيم : الجحان لا يكتمار يجادلون لأنهم لا يعرفون ربهم فيظنون أنهم إذا جادلوا نجحوا ، والمعاذير اعتذار الله لأدم وأتباعه بأقامته الحجة على أعدائه ، والثالثة للؤمنين وهو المرض الأكبر . تنبيه : وقع في رواية لابن مردويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة سرفوعا ولا يحاسب رجل يوم القيامة إلا دخل الجنة ، وظاهره يعارض حديثها المذكور في الباب ، وطريق الجمع بينهما أن الحديثين معا في حق المؤمن : ولا منافاة بين التعذيب ودخول الجنة لأن المرحوم وإن قضى عليه بالتعذيب فإنه لا بد أن يخرج من النار بالكفاية أو بمعموم الرحمة . الحديث الثاني حديث أنس ويجه بالكفر ، ذكره من رواية هشام الدستوائي ومن رواية سعيد وهو ابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة وسادة بلفظ سعيد ، وأما لفظ هشام فأخرجه مسلم والاسماعيل من طريق عن معاذ بن هشام عن أبيه بلفظ : يقال للكافر ، والباقي مثله وهو بهم أول جهنم ويقال ، وسيأتي بعد باب في : باب صفة الجنة والنار ، من رواية أبي عمران الجوني عن أنس التصريح بأن الله سبحانه هو الذي يقول له ذلك ولفظه : يقول الله عز وجل لأهل النار هذا يوم القيامة : لو أن لك ما في الأرض من شيء أكننت فتفتدى به ؟ فيقول نعم ، ورواه مسلم والنسائي من طريق ثابت عن أنس ، وظاهر سياقه أن ذلك يقع للكافر بعد أن يدخل النار ولفظه : يؤتى بالرجل من أهل النار فيقال يا ابن آدم كيف رجعت مضجعا ؟ فيقول : شر مضجع ، فيقال له : هل تفتدى بقراب الأرض ذهبا ؟ فيقول نعم يارب ، فيقال له كذبت ، ويحتمل أن يراد بالمضجع هنا مضجعه في القبر فيلتم مع الروايات الأخرى . قوله ( فيقال له ) زاد مسلم في رواية سعيد كذبت . قوله ( قد كنت ستلت ما هو أسر من ذلك ) في رواية أبي عمران فيقول ، أردت منك ما هو أهون من هذا وانت في صاب آدم : أن لا تشرك بي شيئا ، فأبيت إلا أن تشرك بي ، وفي رواية ثابت وقد سألتك أقل من ذلك فم تفعل فيؤمر به إلى النار ، قال عياض : يشهد بذلك إلى قوله تعالى ( واذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم ) الآية فهذا الميثاق الذي أخذ عليهم في صلب آدم ، فمن وفى به بعد وجوده في الدنيا فهو مؤمن ، ومن لم يوف به فهو الكافر ، فراد الحديث أردت منك حين أخذت الميثاق فأبيت إذ أخرجتك إلى الدنيا إلا التشرك . ويحتمل أن يكون المراد بالإرادة هنا الطلب والمعنى أمرتك فلم تفعل ، لأنه سبحانه وتعالى لا يكون في ملكه إلا ما يريد . وأعرض بعض المعتزلة بأنه كيف يصح أن يأمر بما لا يريد ؟ والجواب أن ذلك ليس بممتنع ولا مستحيل . وقال المازري : مذهب أهل السنة أن الله تعالى أراد إيمان المؤمن وكفر الكافر ، ولو أراد من الكافر الإيمان لآمن ، يعني لو قدره عليه لوقع . وقال أهل الاعتزال : بل أراد من الجميع الإيمان فأجاب المؤمن وامتنع الكافر ، فحملوا القائب على الشاهد لأنهم رأوا أن يريد الشر شرير والكفر شر فلا يصح أن يريد الإبري . وأجاب أهل السنة عن ذلك بأن الشر شر في حق المخولين . وأما في حق الخلق فإنه

بفعل ما يشاء ، وانما كانت إرادة الشر شراً انتهى الله عنه ، والبارى سبحانه ليس فوقه أحد يأمره فلا يصح أن تناس  
 إرادته على إرادة المخلوقين ، وأيضاً قلريد لفعل ما اذا لم يحصل ما أَرَادَهُ آذن ذلك بمعجزه وخدمته والبارى تعالى  
 لا يوصف بالمعجز والضعف فهو أَرَادَ الإيمان من الكافر ولم يؤمن لآذَنَ ذلك بمعجزه وخدمته ، تعالى الله عن  
 ذلك . وقد تمسك بعضهم بهذا الحديث المتفق على صحته ، والجواب عنه ما تقدم ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى  
 ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وأجيبوا بأنه من العام المخصوص بمن قضى الله له الإيمان ، فعباده على هذا الملائكة  
 وهؤُصو الانس والجن وقال آخرون : الإرادة غير الرضا ، ومعنى قوله ﴿ ولا يرضى ﴾ أى لا يشكره لهم  
 ولا يثيبهم عليه ، فلى هذا فهى صفة فعل . وقيل معنى الرضا أنه لا يرهباه ديناً مشروعا لهم ، وقيل الرضا صفة  
 وراء الإرادة ، وقبل الإرادة تطلق بأزاء شيئين إرادة تقدير وإرادة رضا ، والثانية أخص من الأولى والله اعلم .  
 وقيل : الرضا من الله إرادة الخير كما أن السخط إرادة الشر . وقال النووي : قوله فيقال له كذبت ، معناه لو  
 رددناك الى الدنيا لما اتديت لأنك سئلت أيسر من ذلك فأبيت ، ويكون من معنى قوله تعالى ﴿ ولو ردوا لعادوا  
 لما نهوا عنه وانهم لكاذبون ﴾ وهذا يجتمع معنى هذا الحديث مع قوله تعالى ﴿ لو أن لهم ما فى الأرض جميعاً ومثله  
 معه لافتدوا به ﴾ . قال : وفى الحديث من الفوائد جواز قول الإنسان بقول الله خلافاً لمن كره ذلك ، وقال : إنما  
 يجوز قال الله تعالى وهو قول شاذ يخالف لأقوال العلماء من السلف والخلف ، وقد نظاهرت به الأحاديث . وقال  
 الله تعالى ﴿ والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل ﴾ . الحديث الثالث ، قوله ( حدثني خيشمة ) بفتح المعجمة وسكون  
 التحتانية بعدها ثلاثة هو ابن عبد الرحمن الحمقى . قوله ( عن عدى بن حاتم ) هو الطائى . قوله ( ما منكم من أحد )  
 ظاهر الخطاب للصحابه ، ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم أشار الى ذلك ابن أبى جرة ، قوله  
 ( إلا سيكلمه الله ) فى رواية وكيع عن الأعمش عند ابن ماجه « سيكلمه ربه » . قوله ( ليس بينه وبينه ترجمان )  
 لم يذكر فى هذه الرواية ما يقول وبينه فى رواية محل بن خليفة عن عدى بن حاتم فى الزكاة بلفظ « ثم ليفقن أحدهم  
 بين يدى الله ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان ترجم له . ثم ليقولان له : ألم أوتك ما لا ؟ فيقول : بلى ،  
 الحديث والترجمان تقدم ضبطه فى بدء الوحى فى شرح قصة هرقل . قوله ( ثم ينظر فلا يرى شيئاً فقامه ) بينهم  
 القاف وتفيد الدال أى أمامه ، ووقع فى رواية موسى بن بونس عن الأدهش فى التوحيد وعند مسلم بلفظ  
 « فينظر أين منه فلا يرى إلا ما تقدم ، وينظر أشام منه فلا يرى إلا ما تقدم ، وأخرجه الترمذى من رواية أبى معاوية  
 بلفظ « فلا يرى شيئاً إلا شيئاً قدومه ، وفى رواية محل بن خليفة « فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار ، وينظر عن  
 شماله فلا يرى إلا النار ، وهذه الرواية مختصرة ورواية خيشمة مفسرة فهى المعتمدة فى ذلك ، وقوله أين وأشام  
 بالنصب فهما على الظرفية والمراد بهما اليمين والشمال ، قال ابن هبيرة : نظر اليمين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان  
 من شأه إذا رماه أمر أن يلتفت يمينا وشمالا يطلب القوث . قلت : ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى  
 أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما يقضى به الى النار كما وقع فى رواية محل بن  
 خليفة . قوله ( ثم ينظر بين يديه فتستقبله النار ) فى رواية عيسى « وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار فلقاه وجهه ،  
 وفى رواية أبى معاوية « ينظر فقام وجهه فتستقبله النار ، قال ابن هبيرة : والسبب فى ذلك أن النار تكون فى  
 عمره فلا يمكنه أن يجيد عنها إذ لا بد له من المرور على الصراط . قوله ( فن استعاع منكم أن تبقى النار ولو بشق

تمرة) زاد وكيع في روايته « فليفعل » وفي رواية أبي معاوية « أن بقي وجهه النار ولو بشرق ثمرة فليفعل » وفي رواية عيسى « فانتقوا النار ولو بشرق ثمرة » أي اجعلوا بينكم وبينها وقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشرق يسير . قوله ( قل الأعشى ) هو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه مسلم من رواية معاوية عن الأعشى كذلك ، وبين عيسى بن يونس في روايته أن القدر الذي زاده عمرو بن مرة الأعشى في حديثه عن خديجة قوله في آخره « فن لم يحد فبكلمة طيبة » وقد مضى الحديث بأنهم سيأتون هذا في رواية محل بن خليفة في الزكاة . قوله ( حدثني عمرو ) هو ابن مرة وصرح به في رواية عيسى بن يونس . قوله ( انتقوا النار ثم أعرض وأشاح ) يعني ممة وحاء مهملة أي أظهر الحذر منها ، وقال الخليل : أشاح بوجهه عن الشيء تخاه منه ، وقال المرء المصيح الحذر والجاد في الأمر والمقبل في خطابه ، فيصح أحد هذه المعاني أو كلها أي حذر النار كأنه ينظر إليها أو حذر من الوصية بانقائها أو أقبل على أصحابه في خطابه بعد أن أعرض عن النار لما ذكرها ، وحكى ابن التيم أن معنى أشاح صد وانكش ، وقيل صرف وجهه كالحائف أن تناله . قلت : والاول أوجه لأنه قد حصل من قوله أعرض ، ووقع في رواية أبي معاوية في أوله ذكر رسول الله ﷺ النار فأعرض وأشاح ثم قال انتقوا النار . قوله ( ثلاثا ) في رواية أبي معاوية « ثم قال انتقوا النار ، وأعرض وأشاح حتى ظننا أنه كان ينظر إليها ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية جرير عن الأعشى ، قال ابن هبيرة وابن أبي حمزة في حديث أن الله يكلم عباده المؤمنين في النار الآخرة بغير واسطة : وفيه الحديث على الصدقة . قال ابن أبي حمزة : وفيه دليل على قبول الصدقة ولو قلت ، وقد قيدت في الحديث بالكسب الطيب . وفيه إشارة إلى ترك احتقار القليل من الصدقة وغيره . وفيه حجة لأهل الزهد حيث قالوا الملتفت هالك يؤخذ من أن نظر المذكور عن يمينه وعن شماله فيه صورة الانفات فلذا لما نظر أمامه استقبلته النار ، وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف ، وقد أخرج البيهقي في البعث من مرسل عبد الله بن باباه بسند رجاله ثقات رفقه « كأن أراكم بالكوم جئ من دون جهنم » وقوله « جئ » بضم الجيم بعدها مثلثة مقصور جمع جئت ، والكوم بفتح الكاف والواو الساكنة المسكان العالي الذي تكون عليه أمة محمد ﷺ كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنهم يكونون يوم القيامة على نل حال ، وفيه أن احتجاب الله عن عباده ليس بمحال حتى بل بأمر معنوي يتعلق بقدرته ، يؤخذ من قوله ثم ينظر فلا يرى قدماه شيئا . وقال ابن هبيرة المرء بالكلمة الطيبة هنا ما يدل على هدى أو يرد عن ردى أو يصلح بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلا أو يكشف غامضا أو يدفع أثرا أو يسكن غضبا ، واقه سبحانه وتعالى أعلم

#### ٥٠ - باب يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب

٦٥٤١ - حدثنا عيران بن ميسرة حدثنا ابن فضيل حدثنا حصين . ح . وحدثني أسيد بن زيد حدثنا

هشيم عن حصين قال : كنت عند سعيد بن جبيرة فقال أحدثني ابن عباس قال : قال النبي ﷺ : عُرِضَتْ عَلَى الْأَمَمِ ، فَأَخَذَ النَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّنْ الْأَمَّةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّنْ النَّفَرِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّنْ الْعَشْرَةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّنْ الْخَمَةِ ، وَالنَّبِيُّ يَمْرُؤَ مِمَّنْ وَحْدَهُ ، فَنَظَرْتُ قَدْ أَثَرًا سَوَادًا كَثِيرًا ، قَالَتْ : يَا جَبْرِيلُ هَؤُلَاءِ أُمَّتِي ؟ قُلْ : لَا ، وَأَسْكِنِ انْظُرْ إِلَى الْأَفْقِ ، فَنَظَرْتُ قَدْ أَثَرًا

سوادٌ كثيرٌ ، قال : هؤلاء أمّتك ، وهؤلاء سبعون ألفاً قد آمنهم لا حساب عليهم ولا عذاب . قلت : ولم ؟ قال : كانوا لا يكتوبون ، ولا يسترقون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون . فقام إليه عكاشة بن محصن فقال : ادع الله أن يمحطى بهم . قال : اللهم اجعلهم منهم . ثم قام إليه رجل آخر فقال : ادع الله أن يمحطى منهم . قال : صدقت بها عكاشة .

٦٥٤٢ - حدثنا معاذ بن أسيد أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يدخل الجنة من أمي زمرة هم سبعون ألفاً نفى وجوههم إضاءة القمر ليلة البدر . وقال أبو هريرة . فقام عكاشة بن محصن الأسدي رفع نمرة عليه فقال : يا رسول الله ادع الله أن يمحطى منهم ، قال : اللهم اجعلهم منهم . ثم قام رجل من الأنصار فقال : يا رسول الله ، ادع الله أن يمحطى منهم ، قال . صدقت بها عكاشة .

٦٥٤٣ - حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم « عن سهل بن سعيد قال قال النبي ﷺ . ليدخلن الجنة من أمي سبعون ألفاً - أو سبعمائة ألف ، شك في أحدهما - مما سكنين ، أخذ بعضهم بعض ، حتى يدخل أولهم وآخرهم الجنة وجوههم على ضوء القمر ليلة البدر .

٦٥٤٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح حدثنا نايف عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، ثم يقوم مؤذن بينهم : يا أهل النار لا موت ، ويا أهل الجنة لا موت ، خلود .

[ الحديث ٦٥٤٤ - طريقه ل : ٦٥٤٨ ]

٦٥٤٥ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأهرج « عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة خلود لا موت ، ولأهل النار يا أهل النار خلود لا موت .

قوله ( باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ) فيه إشارة إلى أن وراء التقسيم الذي تضمنته الآية المشار إليها الباب الذي قبله أمراً آخر ، وأن من المكلفين من لا يحاسب أصلاً ، ومنهم من يحاسب حساباً يسيراً ، ومنهم من يناقش الحساب . وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( حدثنا أبو الفضيل ) هو محمد ، وحسين هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو البخاري . قوله ( وحدثني أسيد ) بفتح الهجمة وكسر المهملة هو ابن زبدة الجبال بالجيم كوفي حدث ببغداد ، قال أبو حاتم : كانوا يتكلمون فيه وضعفه جماعة ، وألحق ابن معين فيه القول . وليس له عند البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنته فيه بغيره ، ولعله كان عنده ثقة قاله أبو مسعود ، ويحتمل أن لا يكون خبر أمره كما ينبغي وإنما سمع منه هذا الحديث الواحد ، وقد

وافقه عليه جماعة منهم شرح بن النعمان عند أحمد وسعيد بن منصور عند مسلم وغيرهما ، وإنما احتاج إليه فراراً من تكبر الاسناد بعينه فانه أخرج السند الاول في الطب في باب من اكتوى ، ثم أعاده هنا فأضاف إليه طريق هشيم ، وتقدم له في الطب أيضاً في باب من لم يرق من طريق حصين بن بز عن حصين بن عبد الرحمن ، وتقدم باختصار قريباً من طريق شعبة عن حصين بن عبد الرحمن . قوله ( كنت عند سعيد بن جبير فقال حدثني ابن عباس ) زاد ابن فضيل في رواية عن حصين عن عامر وهو الشعبي عن عمران بن حصين ولا رقية الا من عين ، الحديث ، وقد بينت الاختلاف في رفع حديث عمران هذا والاختلاف في سنده أيضاً في كتاب الطب ، وأن في رواية هشيم زيادة قصة وقعت لحصين بن عبد الرحمن مع سعيد بن جبير فيما يتعلق بالرقية وذكرت حكم الرقية هناك . قوله ( عرضت ) بضم أوله على البناء المجهول . قوله ( على ) بالشد يد ( الامم ) بالرفع ، وقد بين عبث ابن القاسم بموحدة ثم مثله وزن جعفر في روايته عن حصين بن عبد الرحمن عند الترمذي والنسائي أن ذلك كان ليلة الاسراء ولفظه لما أمرى بالنبي ﷺ جعل يمر بالنبي ومعه الواحد ، الحديث فان كان ذلك محفوظاً كانت فيه قوة لمن ذهب الى تعدد الاسراء وأنه وقع بالمدينة أيضاً غير الذي رقع بمكة ، فقد وقع عند أحمد والبخاري بسند صحيح قال دأكرنا الحديث عند رسول الله ﷺ ثم عدنا اليه فقال : عرضت على الانبياء القبيلة بأمرها ، لجعل النبي يمر ومعه الثلاثة والنبي يمر ومعه العصاة ، فذكر الحديث . وفي حديث جابر عند البخاري : أبطل رسول الله ﷺ عن صلاة العشاء حتى نام بعض من كان في المسجد ، الحديث والذي يتحرر من هذه المسألة أن الاسراء الذي وقع بالمدينة ليس فيه ما وقع بمكة من استفتاح أبواب العمارات باباً باباً ولا من التقاء الانبياء كل واحد في سماء ولا المراجعة معهم ولا المراجعة مع موسى فيما يتعلق بفرض الصلوات ولا في طلب تخفيفها وسائر ما يتعلق بذلك ، وإنما تكررت قضايا كثيرة سوى ذلك رآها النبي ﷺ ، فها بمكة البعض ومنها بالمدينة بعد الهجرة البعض ومدهم في المنام ، واقه أعلم ، قوله ( فأجد ) بكسر الجيم بلفظ المتكلم بالفعل المضارع ، وفيه مبالغة لتعقيد صورة الحال . وفي رواية الكشميريين بالرفع على أنه الماعل . قوله ( يمر معه الامة ) أى العدد الكثير . قوله ( والنبي يمر معه الذكر ، والنبي يمر معه العشر ) بفتح المهملة وسكون المعجمة وفي رواية المحتمل بكسر المعجمة بعدها تهماً نية ساكنة ثم راء ، ووقع في رواية ابن فضيل لجعل النبي والنبيان يمرون ومعهم الزهط ، زاد عبث في روايته دأقنى ، وفي رواية حصين بن نمير نحوه لكن بتقديم وتأخير ، وفي رواية سعيد بن منصور التي أشرت اليها آنفاً فرائد النبي ومعه الزهط ، والنبي ومعه الرجل والرجلان ، والنبي ليس معه أحد ، والنبي معه الخمسة ، والزهط تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان في قصة هرقل أول الكتاب ، وفي حديث ابن مسعود لجعل النبي يمر ومعه الثلاثة ، والنبي يمر ومعه العصاة ، والنبي يمر وليس معه أحد ، والحاصل من هذه الروايات أن الانبياء يتفاوتون في عدد اتباعهم قوله ( فنظرت فإذا سواد كثير ) في رواية حصين بن نمير فرائد سواد كثير اسد الاق ، والسواد ضد البياض هو الشخص الذي يرى من بعيد ، ووصفه بالكثير إشارة الى أن المراد بلفظ الجنس لا الواحد ، ووقع في رواية ابن فضيل دأقنى ، الاق الناحية ، والمراد به هنا ناحية السماء . قوله ( قلت يا جبريل هؤلاء أمي ؟ قال : لا ) في رواية حصين بن نمير فرائد أن تكون أمي أمي في قوله . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد دأقنى

مر على موسى في كعبة من بني اسرائيل فأعجبني ، فقلت من هؤلاء ؟ فقيل : هذا أخوك موسى معه بنو اسرائيل ، والكعبة مفتحة السكاف ويحوز ضمها بعدها موحدة هي الجماعة من الناس اذا انعم بعضهم الى بعض . **قوله** ( ولكن انظر الى الاتق ، فنظرت فاذا سواد كثير ) في رواية سميد بن منصور « عظيم » وزاد « فقيل لي انظر الى الاتق ، فنظرت فاذا سواد عظيم » فقيل لي انظر الى الاتق الآخر ، مثله . وفي رواية ابن فضيل : فاذا سواد قد ملا الاتق ، فقيل لي : انظر ههنا وههنا في آفاق السماء ، وفي حديث ابن مسعود : فاذا الاتق قد سد بوجوه الرجال ، وفي لفظ لاحد « فرأيت أمي قد ملا السهل والجبل » فأعجبني كثرتهم وهينهم ، فقيل : أرضيت يا محمد ؟ قلت : نعم أي رب ، وقد استشكل الاسماعيلي كونه **عليه السلام** لم يعرف أمته حتى ظن أنهم أمة موسى ، وقد ثبت من حديث أبي هريرة كما تقدم في الطهارة « كيف تعرف من لم تر من أمتك ؟ » فقال : إنهم غر محجلون من أثر الوضوء ، وفي لفظ « سيما ليس لاحد غدرهم ، وأجاب بأن الاشخاص التي رأها في الاتق لا يدرك منها الا الأكثر من غير تمييز لأحيائهم ، وأما ما في حديث أبي هريرة فمحتمل على ما اذا قربوا منه ، وهذا كما يرى الشخص شخصا على بعد فيسكلمه ولا يعرف أنه أخوه ، فاذا صار بحيث يتمكن عن غيره عرفه . ويؤيده أن ذلك يقع عند ورودهم عليه الحوض . **قوله** ( هؤلاء أمتك ، هؤلاء سبعون ألفا قدامهم لاحساب عظيم ولا عذاب ) في رواية سميد بن منصور « معهم » بدل قدامهم وفي رواية حصين بن نمير « ومع هؤلاء » وكذا في حديث ابن مسعود ، والمراد بالمصيبة المضوية فإن السبعين ألفا المذكورين من جملة أمته ، لكن لم يكونوا في الذين عرضوا اذ ذاك فأريد الزيادة في تكثير أمته بإضافة السبعين ألفا إليهم . وقد وقع في رواية ابن فضيل « ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفا بغير حساب » وفي رواية جابر بن النّاسم « هؤلاء أمتك ، ومن هؤلاء من أمتك سبعون ألفا » والإشارة بهؤلاء الى الامة لا الى خصوص من عرض ، ويحتمل أن تكون مع بمعنى من فتألف الروايات . **قوله** ( قلت ولم ) بكسر اللام وفتح الميم ويحوز إسكانها ، يستفهم بها عن السبب ، وقع في رواية سميد بن منصور وشرح عن هشيم « ثم نهض - أي النبي **عليه السلام** - فدخل منزله ، لحاص الناس في أولئك ، فقال بعضهم : فلعلهم الذين صحبوا رسول الله **عليه السلام** ، وقال بعضهم : فلعلهم الذين ولدوا في الاسلام فلم يشركوا بالله شيئا ، وذكروا أشياء ، فخرج رسول الله **عليه السلام** فأخبروه فقال : هم الذين ، وفي رواية عبث « فدخل ولم يسأله ولم يفسر لهم ، والباقي نحوه . وفي رواية ابن فضيل « فأفاض القوم فقالوا : نحن الذين آمننا بالله واتبعنا الرسول ، فنحن هم ، أو أولادنا الذين ولدوا في الاسلام قانا ولدنا في الجاهلية ، فبلغ النبي **عليه السلام** فخرج فقال ، وفي رواية حصين بن نمير « فقالوا : أما نحن فولدنا في الشرك ولكننا آمننا بالله وبرسوله ، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا ، وفي حديث جابر « وقال بعضنا : هم الشهداء ، وفي رواية له « من رقى قلبه للاسلام ، **قوله** ( كانوا لا يكتفون ولا يسترقون ولا يتطهرون وعلى ربهم يتوكلون ) انفق على ذكر هذه الأربع معظم الروايات في حديث ابن عباس وان كان عند البعض تقديم وتأخير ، وكذا في حديث عمران بن حصين عند مسلم ، وفي لفظ « سقط ولا يتطهرون ، هكذا في حديث ابن مسعود وفي حديث جابر الذين أشرع اليهما بنحو الأربع ، ووقع في رواية سميد بن منصور عند مسلم « ولا يرقون » بدل « ولا يكتفون » ، وقد أنكر الشيخ تقي الدين ابن تيمية هذه الرواية وزعم أنها غلط من روايتها ، واحتل بأن الرقي يحسن الى النبي يرقه فكيف يكون ذلك مطلوب الشرك ؟ وأيضاً فقد رقى جبريل النبي **عليه السلام** ورقى النبي أصحابه وأذن لهم في الرقي وقال



ومن استطاع ان ينفع أحاه ليفعل ، والذبح مطلوب . قال : وأما المسترقى فإنه يسأل غيره ويرجو نفعه وتعام  
التوكل ينافي ذلك . قال : وإنما المراد وصف السبعين بتمام التوكل فلا يسألون غيرهم أن يرقهم ولا يسكروهم  
ولا يتطعمون من شيء . وأجاب غيره بأن الزيادة من اللغة مقبولة رسيد بن منصور حافظ وقد اعتمدته البخاري  
ومسلم واعتمد مسلم على روايته هذه وبأن تغليب الرأى مع إمكان تصحيح الزيادة لا بصار إليه . والمعنى الذى حمله  
على التغليب موجود فى المسترقى لأنه اعتل بأن الذى لا يطالب من غيره أن يرقه تام للتوكل فكذا يقال له والذى يفعل  
غيره به ذلك ينبغى أن لا يمكنه منه لأجل تمام التوكل ، وليس فى وقوع ذلك من جبريل دلالة على المدعى ولا فى  
فعل النبى ﷺ له أيضا دلالة لأنه فى مقام التشريع وتبيين الأحكام ، ويمكن أن يقال إنما ترك المذكورون الرقى  
والاسترقاء حسا للمادة لأن فاعل ذلك لا يأمن أن يسكن نفسه إليه والا فارقية فى ذاتها ليست بمنوعة وإنما منع منها  
ما كان شركا أو احتمله ومن ثم قال ﷺ : « عرضوا على رقام ، ولا بأس بالرقى ما لم يكن شرك ، ففيه إشارة الى علة  
النهى كما تقدم تقرير ذلك واضحا فى كتاب الطب ، وقد نقل القرطبي عن غيره أن استعمال الرقى والسكى قاذح فى  
التوكل بخلاف سائر أنواع الطب ، ورفى ابن الفهمين بأن البره فيما أمر موهوم وما عداها محقق عادة كالأكل  
والشرب فلا يقدح ، قال القرطبي وهذا قاسد من وجهين : أحدهما أن أكثر أبواب الطب موهوم ، والثانى أن الرقى  
بأسماء الله تعالى تقتضى التوكل عليه والاتجاه إليه والرغبة فيما عنده والتبرك بأسمائه ، فلو كان ذلك قاذحا فى التوكل  
لفدح الدعاء اذ لا فرق بين الذكر والدعاء ، وقد رقى النبى ﷺ ورقى وفعله السلف والخلف ، فلو كان مانعا من  
التحاق بالسبعين أو قاذحا فى التوكل لم يقع من هؤلاء وفيهم من هو أعلم وأفضل من عداهم . ونعقب بأنه بنى كلامه  
على أن السبعين المذكورين أرفع رتبة من غيرهم مطلقا ، وليس كذلك لما سأل عنه ، وجوز أبو طالب بن عطية فى  
« موازنة الأعمال » أن السبعين المذكورين هم المراد بقوله تعالى ( والسابقون السابقون أولئك المقربون فى جنات  
النعيم ) فإن أراد أنهم من جملة السابقين فسلم وإلا فلا ، وقد أخرج أحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث  
رقاعة الجهمى قال : « ألقنا مع رسول الله ﷺ » فذكر حديثا وفيه : « وهنى ربي أن يدخل الجنة من أمتى سبعين  
ألها بغير حساب ، وإنى لأرجو أن لا يدخلوها حتى تبوزوا أتم ومن صلح من أزواجكم وذرياتكم مساكن فى الجنة  
فمذا بدل على أن مزية السبعين بالدخول بغير حساب لا يستلزم أنهم أفضل من غيرهم ، بل فيمن يحاسب فى الجملة  
من يكون أفضل منهم وفيمن يتأخر عن الدخول عن تحققت نجاته وهرف مقامه من الجنة يشفع فى غيره من هو  
أفضل منهم ، وسأذكر بعد قليل من حديث أم قيس بنت محسن أن السبعين ألها من يحشر من مقبرة البقيع  
بالمدينة ، وهى خصوصية أخرى . قوله ( ولا يتطعمون ) تقدم بيان الطيرة فى كتاب الطب ، والمراد أنهم  
لا يتشاءمون كما كانوا يفعلون فى الجاهلية . قوله ( وعلى ربهم يتوكلون ) يحتمل أن تكون هذه الجملة مفسرة لما  
تقدم من ترك الاسترقاء والاكتواء والطيرة ، ويحتمل أن تكون من العام بعد الخاص لأن صفة كل واحدة منها  
صفة خاصة من التوكل وهو أهم من ذلك ، وقد مضى القول فى التوكل فى باب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ،  
قريبا . وقال القرطبي وغيره : قالت طائفة من الصوفية لا يستحق اسم التوكل إلا من لم يخاط قلبه خوف غير الله  
تعالى ، حتى لو هجم عليه الأسد لا يزدج ؛ وحتى لا يسمى فى طلب الرزق ليكون الله ضمه له . وأب هذا الجمهور  
وقالوا : يحصل التوكل بأن يثنى بوعده الله ويوقن بأن قضاءه واقع ، ولا يترك اتباع السنة فى ابتغاء الرزق ، لا بد

له منه من مطعم ومشرب وتحرز عن عدو باعداد السلاح واغلاق الباب ونحو ذلك ، ومع ذلك فلا يطمئن الى  
الاسباب بقلبه بل يعتقد أنها لا تجاب بذاتها نفعا ولا تدفع ضرراً ، بل السبب والمسبب فعل الله تعالى والكل  
بمشيئته ، فإذا وقع من المراءى ركون الى السبب قدح في توكله ، وهم مع ذلك فيه على قسمين : واصل وسالك ، فالاول  
صفة الواصل وهو الذي لا يلتزم الى الاسباب ولو تعاطاها ، وأما السالك فيقع له الالتفات الى السبب أحياناً إلا  
أنه يدفع ذلك عن نفسه بالطرق العلمية والاذرائ الحالية الى أن يرتقى الى مقام الواصل . وقال أبو القاسم  
الغشيري : التوكل محله الطلب ، وأما الحركة نظيرة فلا تنافيه ، إذا تحقق العبد أن الكل من قبل الله ، فإن تيسر  
شيء فبتيسيره وإن تعسر فبتقديره . ومن الأدلة على مشروعية الاكتساب ما تقدم في البيوع من حديث أبي هريرة  
رفعه وأفضل ما أكل الرجل من كسبه ، وكان داود يأكل من كسبه ، فقد قال تعالى ﴿ وعلمناه صنعة لبوس لكم  
لنحسنكم ﴾ من بأسكم ﴿ رفاق تعالى ﴾ ( وخذوا حذركم ) . وأما قول الغافل كيف يطلب ما لا تعرف مكانه لجوابه أنه  
يفعل السبب المأمور به ويتوكل على الله فيما يخرج عن قدرته فيبقى الأرض مثلاً وبقي الحب ويتوكل على الله في  
إنباته وإنزال الغيث له ، ويحصل السلعة مثلاً وينقلها ويتوكل على الله في إلقاء الرغبة في قلب من يطأها منه ،  
بل ربما كان التكسب واجبا كقادر على الكسب يحتاج عياله للنفقة ففى ترك ذلك كان عاصياً . وسلك الكرماني  
في الصفات المذكورة مسلك الشاؤول فقال : قوله « لا يكتفون » معناه الاعتد بالضرورة مع اعتقاد أن  
الشفاء من الله لا من مجرد الكسب ، وقوله « ويسترقون » معناه بالرقى التي ليست في القرآن والحديث الصحيح  
كرقى الجماعية وما لا يؤمن أن يكون فيه شرك ، وقوله « ولا يتطهرون » أى لا يتشاءمون بشيء ، فسكان  
المراد أنهم الذين يتوكلون أعمال الجماعية في عقائدهم . قال : فإن قيل إن المتكسب بهذا أكثر من العدد المذكور  
فما وجه التصرف فيه ؟ راجب باحتمال أن يكون المراد به التكثير لخصوص العدد . قلت : الظاهر أن العدد المذكور  
على ظاهره ، فقد وقع في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وصفهم بأنهم « نضى وجوههم إضاءة القمر ليلة  
البدر » ومضى في بدء الخلق من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة رفعه « أول ذمرة تدخل الجنة  
على صورة القمر » والذين على أثرهم كأحسن كوكب درى في السماء إضاءة » وأخرجه مسلم من طرق عن أبي هريرة :  
منها رواية أبي يونس وهمام عن أبي هريرة « على صورة القمر » وله من حديث جابر « فتخرج أول ذمرة  
وجوههم كالقمر ليلة البدر سبعون ألفاً لا يحاسبون » وقد وقع في أحاديث أخرى أن مع السبعين ألفاً زيادة  
عليهم ، ففي حديث أبي هريرة عند أحمد والبيهقي في البعث من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن  
النبي ﷺ قال « سألت ربي فوعدهني أن يدخل الجنة من أمته » فذكر الحديث نحو سياق حديث سعيد بن المسيب عن  
أبي هريرة ثاني أحاديث الباب وزاد « فاستبذرت ربي فزادني مع كل ألف سبعين ألفاً » وسنده جيد ، وفي الباب عن  
أبي أيوب عند الطبراني وعن حذيفة عند أحمد وعن أنس عند البزار وعن ثوبان عند ابن أبي عاصم ، فهذه طرق  
يقوى بعضها بعضها . وجاء في أحاديث أخرى أكثر من ذلك : فأخرج الترمذي وحسنه والطبراني وابن حبان في  
مجموعه من حديث أبي أمامة رفعه « وعدوني أن يدخل الجنة من أمته سبعين ألفاً مع كل ألف سبعين ألفاً  
لاحساب عليهم ولا عذاب » وثلاث حثيات من حثيات ربي ، وفي صحيح ابن حبان أيضاً والطبراني بسند جيد من  
حديث عتبة بن عبد نحره بلفظ « ثم يشفع كل ألف في سبعين ألفاً » ثم يحش ربي ثلاث حثيات بكففيه ، وفيه

و فسبح عمر ، فقال النبي ﷺ : ان السبعين ألفا يشفعهم الله في آياتهم وأمهاتهم وعشائرهم ، واني لأرجو أن يكون أدنى أمي الحشيات ، وأخرجه الحافظ الضياء وقال : لا أعلم له حلة . قلت : علته الاختلاف في سنده ، فان الطبراني أخرجه من رواية أبي سلام ، ثني عاصم بن زيد أنه سمع عتبة ، ثم أخرجه من طريق أبي سلام أيضا فقال : حدثني عبد الله بن عاصم أن قيس . الحارث حدثه أن أبا سعيد الانباري حدثه ، فذكره وزاد : قال قيس فقلت لابن سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، قال : وقال رسول الله ﷺ : وذلك يستوعب مهاجري أمي ويوفى الله بقيتهم من أعرابنا ، وفي رواية لابن أبي عاصم قال أبو سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ : فبلغ أربعة آلاف ألف وتسماثة ألف ، يعني من عدد الحشيات وقد وقع عند أحمد والطبراني من حديث أبي أيوب نحو حديث عتبة بن عبد وزاد : والحبيشة - بمجمة ثم موحدة - رمزة وزن عظيمة - عند ربي ، وورد من وجه آخر ما يزيد على العدد الذي حسبه أبو سعيد الانباري ، فعند أحمد وأبي يعلى من حديث أبي بكر الصديق نحوه بلفظ : أعطاني مع كل واحد من السبعين ألفا سبعين ألفا ، وفي سنده راويان أحدهما ضعيف الحفظ والآخر لم يسم . وأخرج الطبراني في المعجم من حديث عمرو بن حزم مثله وفيه راو ضعيف أيضا ، واختلف في سنده وفي سياق حديثه . وعند البزار من حديث أنس بسند ضعيف نحوه ، وعند الكلابة في معاني الأخبار : بسند واه من حديث عائشة و قدت رسول الله ﷺ ذات يوم فأتبعته فإذا هو في مشربة يحل ، فرأيت على رأسه ثلاثة أنوار ، فلما قضى صلاته قال : رأيت الأنوار ؟ قلت : نعم ، قال : ان آتيا أتاني من ربي فبشرني أن الله يدخل الجنة من أمي سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتاني فبشرني أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفا سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، ثم أتاني فبشرني أن الله يدخل من أمي مكان كل واحد من السبعين ألفا المضاعفة سبعين ألفا بغير حساب ولا عذاب ، فقلت يارب لا يبلغ هذا أمي قال أكلمهم لك من الأعراب من لا يصوم ولا يصلي ، قال الكلابة : المراد بالامة أولا أمة الاجابة ، وبقوله آخر أمي أمة الاتباع ، فان أمته ﷺ على ثلاثة أقسام : أحدها أخص من الآخرة الاتباع ثم أمة الاجابة ثم أمة الدعوة ، فالاولى أهل العمل الصالح والثانية عاقل المسلمين والثالثة من عداهم ممن بهت لإيهم ، ويمكن الجمع بأن القدر الزائد على الذي قبله هو مقدار الحشيات ، فقد وقع عند أحد من رواية قتادة عن أنس أو غيره عن أنس رفعه : ان الله وعدني أن يدخل الجنة من أمي مائة ألف ، فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله . فقال : هكذا وجمع كفيه . فقال : زدنا . فقال : وهكذا . فقال عمر حسبك أن الله إن شاء أدخل خلفه الجنة بكصف واحدة . فقال النبي ﷺ : صدق عمره وسنده جيد لكن اختلف على قتادة في سنده اختلافا كثيرا . قوله ( فقام إليه عكاشة ) بضم المهملة وتشديد الكاف ويجوز تخفيفها يقال تنكش الشعر ويعكش إذا التوى حكاه الفرطى ، وحكى السهيلي أنه من عكش القوم إذا حمل عليهم وقيل العكاشة بالمتخفيف العنكبوت ، ويقال أيضا لبنت النمل . ومحصن بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الهمزة المهملة ثم نون آخره هو ابن حمران بضم المهملة وسكون الراء بعدها مائة من بنى أسد بن خزيمه ومن حلفاء بنى أمية . كان عكاشة من السابقين إلى الاسلام وكان من أجل الرجال وكنيته أبو محسن وهاجر وشهد بدرأ وقال قيس ، قال ابن اسحق بلغني أن النبي ﷺ قال : خير فارس في العرب عكاشة ، وقال أيضا : قاتل يوم بدر قتالا شديدا حتى اقتطع سيفه في يده فأعطاه رسول الله ﷺ جزلا من حطب فقال قاتل بهذا فقاتل به فصار في يده سيفاً طويلا تدبى المتن أبيه فقاتل به حتى فتح الله

فكان ذلك السيف عنده حتى استشهد في قتال الردة مع خالد بن الوليد سنة الثني عشرة . قوله ( فقال ادع الله أن يمهلي مني ) قال : اللهم اجعله منهم ) في حديث أبي هريرة ثاني أحاديث الباب مثله ، وعند البيهقي من طريق محمد بن زياد عنه - وسبق مسلم سنده - قال : فدعا ، ووقع في رواية حماد بن محمد ومحمد بن فضيل وقال : أمنهم أنا يا رسول الله ؟ قال : نعم له ، ويجمع بأنه سأل الدعاء أولاً فدعا له ثم استشهدهم قبل أجبت . قوله ( ثم قام إليه رجل آخر ) ووقع فيه من الاختلاف هل قال : ادع لي ، أو قال : أمنهم أنا ، كما وقع في الذي قبله . ووقع في حديث أبي هريرة الذي بعده ورجل من الانصار ، وجاء من طريق وإمية أنه سعد بن عباد أخرجه الخطيب في « المبهمات » من طريق أبي حنيفة إسحق بن بشر البخاري أحد الضعفاء من طريقين له عن مجاهد أن رسول الله ﷺ لما انصرف من غزاة بني المصطلق ، فساق قصة طويلة وفيها أن النبي ﷺ قال : « أهل الجنة عشرون ومائة صف ؛ ثمانون صفاً منها أمي وأربعون صفاً سائر الأمام ، ولي مع هؤلاء سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب . قيل من هم ، فذكر الحديث ، وفيه : فقال : اللهم اجعل عكاشة منهم ، قال فاستشهد بعد ذلك . ثم قام سعد بن عباد الانصاري فقال يا رسول الله ادع الله أن يمهلي مني ، الحديث ، وهذا مع ضعفه وإرساله يستبعد من جهة جهالة سعد بن عباد ، فإن كان محفوظاً فلهل آخر بأمر سيد العنبرج وأمر أبيه وأصبته . فإن في الصحابة كذلك آخر له في مسند بقي بن مخلد حديث ، وفي الصحابة سعد بن عباد الانصاري فلهل اسم أبيه تحريف . قوله ( سبقك بها عكاشة ) انفق جمهور الرواة على ذلك إلا ما وقع عند ابن أبي شيبة والبرار وأبي يعلى من حديث أبي سعيد فزاد : فقام رجل آخر فقال ادع الله أن يمهلي مني وقال في آخره : سبقك بها عكاشة وصاحبه . أما لو قلنا فلعلك ولو قلت لوجب ، وفي سنده عطية وهو ضعيف . وقد اختلفت أجوبة العلماء في الحكمة في قوله : سبقك بها عكاشة ، فأخرج ابن الجوزي في « كشف المشكل » من طريق أبي هريرة أنه سأل أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بشيخه عن ذلك فقال : كان منافقاً ، وكذا أنه الدارغاني عن القاضي أبي العباس البرقي بكر الموحدة وسكرن الرواء بعدها مثناة فقال : كان الثاني منافقاً ، وكان ﷺ لا يسأل في شيء إلا أعطاه ، فأجابه بذلك . ونقل ابن عبد البر عن بعض أهل العلم نحو قول ثعلب ، وقال ابن ناصر قول ثعلب أولى من رواية مجاهد لأن سندها واد واستقيم السهل قول ثعلب بما وقع في مسند البرار من وجه آخر عن أبي هريرة فقام رجل من خيار المهاجرين ، وسنده ضعيف جداً مع كونه مخالفاً لرواية الصحيح أنه من الانصار . وقال ابن بطل : معنى قوله : سبقك ، أي إلى احراز هذه الصفات وهي التوكل وعدم التطير وما ذكر منه ، وعدله عن قوله : لست منهم أو لست على أخلاقهم ، فاطفاً بأصحابه ﷺ وحن أدبه معهم . وقال ابن الجوزي : يظهر لي أن الأول سأل عن صفة قلب فأجيب ، وأما الثاني فيحتمل أن يكون أريد به حسم المادة ، فهو قال للثاني نعم لا وشك أن يقوم ثالث ورابع إلى ما لا نهاية له وليس كل الناس يصلح لذلك . وقال القرطبي : لم يكن عند الثاني من تلك الأحوال ما كان عند عكاشة ، فلذلك لم يجب إذ لو أجابه لجاز أن يطلب ذلك كل من كان حاضراً فيقتل ، فسد الباب بقوله ذلك ، وهذا أولى من قول من قال كان مثناة الوجهين : أحدهما أن الأصل في الصحابة عدم النفاق فلا يثبت ما يخالف ذلك إلا بنقل صحيح ، والثاني أنه قل أن يصدر مثل هذا السؤال إلا عن قصد صحيح ويقين بتصديق الرسول ، وكيف يصدر ذلك من منافق ؟ وإلى هذا جنح ابن تيمية . ووجه فنووي أن النبي ﷺ علم بالوحي أنه يجب في عكاشة ولم يقع ذلك في حق الآخر . وقال السبيل : الذي عندي في هذا أنها

كانت ساعة لإجابة علمها عليه السلام وافق أن الرجل قال : بعد ما انقضت ، وبينه ما وقع في حديث أبي سعيد ثم جلسوا ساعة يتحدثون ، وفي رواية ابن اسحق بعد قوله سبقك بها عكاشة ، ووردت الدعوة ، أي انقضى وقتها . قلت : فنحصل لنا من كلام هؤلاء الأئمة على خمسة أجوبة والعلم عند الله تعالى . ثم وجدت لقول ثعلب ومن وافقه مستندا وهو ما أخرجه الطبراني ومحمد بن سنجزي مسنده وعمر بن شبة في أخبار المدينة ، من طريق نافع مولى حمزة عن أم قيس بنت محسن وهي أخت عكاشة أنها خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله إلى البقيع فقال : يحشر من هذه المقبرة سبعون ألفا يدخلون الجنة بغير حساب كأن وجوههم القمر ليلة البدر ، فقام رجل فقال : يا رسول الله ، وأنا ؟ قال : وأنت . فقام آخر فقال وأنا ؟ قال : سبقك بها عكاشة قال قلت لها : لم لم يقل للآخر ؟ فقالت : أراه كان منافقا ، فإن كان هذا أصل ما جرم به من قال كان منافقا فلا يدفع تأويل غيره إذ ليس فيه إلا الظن . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد الأبل ، وقد أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن وهب عن يونس ، لكن معاذ بن أسد شيخ البخاري فيه معروف بالرواية عن ابن المبارك لا عن ابن وهب ، وقد أخرجه مسلم من وجهين آخرين عن أبي هريرة . قوله ( يدخل الجنة من أمي زمرة ) بضم الزاي وسكون الميم هي الجماعة إذا كان بعضهم إثر بعض . قوله ( سبعون ألفا ) تقدم شرحه مستوفى في الذي قبله ، وعرف من مجموع الطرق التي ذكرتها أن أول من يدخل الجنة من هذه الأمة هؤلاء السبعون الذين بالصفة المذكورة ، ومعنى المعية في قوله في الروايات الماضية : مع كل ألف سبعون ألفا أو مع كل واحد منهم سبعون ألفا ، يحتمل أن يدخلوا بدخولهم بها لم وإن لم يكن لهم مثل أعمالهم كما مضى حديث المرء مع من أحب ، ، ويحتمل أن يراد بالمعية مجرد دخولهم الجنة بغير حساب وإن دخلوها في الزمرة الثانية أو ما بعدها ، وهذا أولى . وقد أخرج الحاكم والبيهقي في البعث ، من طريق جعفر بن محمد الصادق عن أبيه عن جابر رفعه ، من زادت حسناته على سيئاته فذاك الذي يدخل الجنة بغير حساب ، ومن استوت حسناته وسيئاته فذاك الذي يحاسب حسابا يسيرا ، ومن أوتى نفسه فهو الذي يهضع فيه بعد أن يعذب ، وفي التقييد بقوله : أمي ، إخراج غير الأمة المحمدية من العدد المذكور ، وليس فيه نفي دخول أحدهم غير هذه الأمة على الصفة المذكورة . من شبه القمر ومن الأولوية وغير ذلك - كالأنبياء ومن شاء الله من الشهداء والصدّيقين والصالحين . وإن ثبت حديث أم قيس ففيه تخفيف آخر بمن يدفن في البقيع من هذه الأمة وهي ذرية عظيمة لأهل المدينة . رافقه أعلم . قوله ( تضى وجوههم لإضاءة القمر ليلة البدر ) في رواية لمسلم ، وعلى صورة القمر ، قال القرطبي : المراد بالصورة الصفة يعني أنهم في أشراق وجوههم على صفة القمر ليلة تمامه وهي ليلة أربعة عشر ، وبؤخذ منه أن أنوار أهل الجنة تتفاوت بحسب درجاتهم . قلت : وكذا صفاتهم في الجمال ونحوه . قوله ( يرفع نمرة عليه ) بفتح النون وكسر الميم هي كساء من صوف كالشمة مخططة بسواد وبياض يلبسها الأعراب . الحديث الثالث ، قوله ( أبو غسان ) بفتح ميمه ثم مهملة ثقيلة ، وأبو حازم هو سلمة بن دينار . قوله ( ليدخل الجنة من أمي سبعون ألفا أو سبعمائة ألف شك في أحدهما ) في رواية مسلم من طريق عبد العزيز بن محمد عن أبي حازم ولا يدرى أبو حازم أيهما قال ، . قوله ( مناسكين ) بالنصب على الحال ، وفي رواية مسلم متمسكون بالرفع على الصفة ، قال النووي : كذا في معظم النسخ وفي بعضها بالنصب وكلها صحيح . قوله ( أخذ بعضهم ببخس ) في رواية مسلم ، بعضهم بعضا . قوله ( حتى يدخل أولهم وآخرهم ) هو غاية التماسك المذكور والأخذ بالابدي

وفي رواية فضيل بن سليمان الماضية في بدء الحاق و لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم ، وهذا ظاهره يستلزم الدور ، وليس كذلك ، بل المراد أنهم يدخلون صفًا واحدًا فيدخل الجميع دفعة واحدة ، وصفهم بالاولية والآخرية باعتبار الصفه التي جازوا فيها على الصراط وفي ذلك إشارة الى سعة الباب الذي يدخلون منه الجنة ، قال عياض : يحتمل أن يكون معنى كونهم متماكين أنهم على صفة الوقار فلا يسابق بعضهم بعضًا بل يكون دخولهم جميعًا . وقال الذوي : معناه أنهم يدخلون معترضين صفًا واحدًا بعضهم بجانب بعض . تنبيه : هذه الأحاديث تخص عموم الحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة الأسدي رفعه ، لا تزول قدمًا هبدا يوم القيامة حتى يسأل من أربع : عن عمره فيما أفناه ، وعن جسده فيما أبلاه ، وعن عمله فيما عمل به ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وله شاهد عن ابن مسعود عند الترمذي ، وعن معاذ بن جبل عند الطبراني . قال القرطبي : عموم الحديث واضح ، لانه نكرة في سياق النفي ، لكنه مخصوص بمن يدخل الجنة بغير حساب ، ومن يدخل النار من أول وهلة على ما دل عليه قوله تعالى ( يعرف المجرمون بسباجهم ) الآية . قلت : وفي سياق حديث أبي هريرة إشارة الى الخصوص ، وذلك أنه ليس كل أحد عنده علم يسأل عنه ، وكذا المال فهو مخصوص بمن له علم ومن له مال دون من لا مال له ومن لا علم له ، وأما السؤال عن الجسد والعمر فعام ويخص من المثلثين من ذكر ، والله أعلم . الحديث الرابع قوله ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان . قوله ( يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ) في رواية محمد بن زيد عن ابن عمر في الباب الذي بعده وإذا صار أهل الجنة الى الجنة وأهل النار الى النار أتى بالموت ، ووقع مثله في طريق أخرى عن أبي هريرة واقفه عند الترمذي من رواية الولاء بن هبدا الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة بعد ذكر الجواز على الصراط وقاذا أدخل الله أهل الجنة الجنة وأهل النار النار أتى بالموت ملبيًا ، وهو بموحدين . قوله ( ثم يقوم مؤذن بينهم ) في رواية محمد بن زيد قبل هذا قصة ذبح الموت ولفظه وهم جئوا بالموت حتى يجعل بين الجنة والنار ثم يذبح . ثم ينادى مناد ، لم أنف على اسم هذا المنادى . قوله ( يا أهل النار لا موت وبأهل الجنة لا موت خلود ) أما قوله لا موت فهو بفتح المشاة فيهما ، وأما قوله في آخره خلود ، فكذلك وقع في رواية علي بن عبد الله عن يعقوب ، وأخرجه مسلم عن زهير بن حرب وغير واحد عن يعقوب بتقديم نداء أهل الجنة ولم يقل لا موت ، فهما بل قال لا كل خالد فيما هو فيه ، وكذا هو عند الاسماعيلي من طريق اسحق بن منصور عن يعقوب ، وضبطه خلود ، في البخاري بالرفع والتثنية أي هذا الحال مستمر ، ويحتمل أن يكون جمع خالد أي أنهم خالدون في الجنة . الحديث الخامس حديث أبي هريرة ، قوله ( يقال لأهل الجنة يا أهل الجنة ) سقط غير المكشوف عن قوله يا أهل الجنة ، وثبت للجميع في مقابلة يا أهل النار ، وقوله ( لا موت ) زاد الاسماعيلي في روايته لا موت فيه ، وسيأتي في ثالث الأحاديث الباب الذي يليه أن ذلك يقال للفرقة عند ذبح الموت ، وثبت ذلك عند الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة ، تنبيه : مناسبة هذا الحديث والذي قبله لترجمة دخول الجنة بغير حساب الإشارة الى أن كل من يدخل الجنة يخلد فيها فيكون للسابق الى الدخول مؤنة على غيره ، والله أعلم

وقال أبو سعيد: قال النبي ﷺ « أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد حوت

عذّن: خلد . عذّنات بأرض: أقت . ومنه المعلن . (في مدبرن صدق) : في منبت صدق

٦٥٤٦ - **حدثنا** عثمان بن المهيم **حدثنا** عوف عن أبي رجاء « عن عمران عن النبي ﷺ قال: اطلمت

في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلمت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء »

٦٥٤٧ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** إسماعيل أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان « عن أسامة عن النبي ﷺ

قال: قت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين، وأصحاب البعد مهوسون، غير أن أصحاب

النار قد أمر بهم إلى النار . وقت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء »

٦٥٤٨ - **حدثنا** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا عمر بن محمد بن زيد عن أبيه أنه **حدثه** « عن

ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صار أهل الجنة إلى الجنة وأهل النار إلى النار جيء بالموت حتى يجعل

بين الجنة والنار، ثم يُذبح، ثم يُنادى: يا أهل الجنة لا موت، يا أهل النار لا موت، فيزداد أهل

الجنة فرحاً إلى فرحهم، ويزداد أهل النار حزناً إلى حزنهم »

٦٥٤٩ - **حدثنا** معاذ بن أسد أخبرنا عبد الله أخبرنا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار

« عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة: يا أهل الجنة .

فيقولون لبيك ربنا وسعديك . فيقول: هل رضيتم؟ فيقولون: وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم نعط أحداً

من خلقك . فيقول: أنا أعطيتكم أفضل من ذلك قالوا: يارب، وأي شيء أفضل من ذلك؟ فيقول: أهل

عليكم رضوانى، فلا أسخط عليكم بعدة أبداً »

[المحدث ٦٥٤٩ - طرّفه في: ٧٥١٨]

٦٥٥٠ - **حدثني** عبد الله بن محمد **حدثنا** معاوية بن عمرو **حدثنا** أبو إسحاق عن حميد قال « سمعتُ

أنساً يقول: أصيب حارثة يوم بدر - وهو غلام - فجاءت أمّه إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله قد عرفت

منزلة حارثة منى، فإن يك في الجنة أصير وأحسب . وإن تسكن الأخرى ترى ما أصنع؟ فقال: ويحك

- أو هبات - أو جنة واحدة هي؟ إنها جنان كثيرة، وإنه لفي جنة الفردوس »

٦٥٥١ - **حدثنا** معاذ بن أسد أخبرنا الفضل بن موسى أخبرنا الفضيل عن أبي حازم « عن أبي هريرة

عن النبي ﷺ قال: ما بين منكبي السكائر مسيرة ثلاثة أيام للراكب السريع .

٦٥٥٢ - قول ونال إسحاق بن إبراهيم أخبرنا المفهومة بن سلمة **حدثنا** وهيب عن أبي حازم « عن سهل بن

سعد عن رسول الله ﷺ قال: إن في الجنة لشجرة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها »

- ٦٥٥٣ - قال أبو حازم غُدَّتْ به النُّمَانُ بنُ أَبِي عِيَّاشٍ قَالَ « حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
 إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجْرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادُ أَوْ الْمَغْزَرُ السَّرِيعُ مِائَةَ عَامٍ وَمَا يَقْطَعُهَا »
- ٦٥٥٤ - حَدَّثَنَا مُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ « عَنْ سَمِيلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :  
 لَوْ دَخَلَ الْجَنَّةُ مِنْ أَمْتِي سَبْعُونَ - أَوْ سِتُّ مِائَةً أَلْفٌ ، لَا يَدْرِي أَبُو حَازِمٍ أَيُّهُمَا قَالَ - مُتَمَامٌ يَكُونُ آخِذٌ بَعْضُهُمْ  
 لَا يَدْخُلُ أَوْلَاهُمْ حَتَّى يَدْخُلَ آخِرُهُمْ ، وَجُوهُهُمْ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ »
- ٦٥٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَزِينِ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ سَمِيلِ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِنْ  
 أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ لِلْعُرْفِ فِي الْجَنَّةِ كَمَا تَتَرَاءَوْنَ لِلْكُوكَبِ فِي السَّمَاءِ ،
- ٦٥٥٦ - قَالَ أَبِي : غُدَّتْ النُّمَانُ بنُ أَبِي عِيَّاشٍ فَقَالَ : أَشْهَدُ لِسَمْعَتِ أَبِي سَعِيدٍ يُحَدِّثُ وَيَزِيدُ فِيهِ :  
 كَمَا تَرَاءَوْنَ لِلْكُوكَبِ النَّارِبِ فِي الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ وَالْغَرْبِيِّ »
- ٦٥٥٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي حَمْرَانَ قَالَ « سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَهْلِ النَّارِ هَذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ : لَوْ أَنَّكَ مَافِي الْأَرْضِ  
 مِنْ نَمْلَةٍ أَكَلْتَ تَفْتَدِي بِهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ . فَيَقُولُ : أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ هَذَا وَأَنْتَ فِي صُلْبِ آدَمَ : أَنْ  
 لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا ، فَأَيَّتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي »
- ٦٥٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ عَمْرٍو « مِنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
 يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ كَأَنَّهُمْ الْقَمَارِيرُ . قُلْتُ : وَمَا الْقَمَارِيرُ ؟ قَالَ الضَّمَايِيسُ . وَكَانَ قَدْ مَقَطَ فُهِ ، قُلْتُ لِعَمْرِو  
 ابْنِ دِينَارٍ : أَبَا مُحَمَّدٍ سَمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يَخْرُجُ بِالشَّفَاعَةِ مِنَ النَّارِ »  
 قَالَ : نَعَمْ
- ٦٥٥٩ - حَدَّثَنَا مُدْبِئَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَانِمٌ عَنْ قَتَادَةَ « حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
 يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا مَسَّاهُمْ مِنْهَا سَفْعٌ ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ، فَيُسَمَّيهِمْ أَهْلَ الْجَنَّةِ : الْجَاهِلِيَّيْنَ »  
 [ الْحَدِيثُ ٦٥٥٩ - طَرَفُهُ فِي ٧٤٥٠ ]
- ٦٥٦٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ  
 اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ : مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ  
 مِنْ خَيْرٍ ذَلَّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ فَأَخْرِجُوهُ ، فَيَخْرُجُونَ قَدْ امْتَحَشُوا وَعَادُوا حُمَمًا ، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا



تَنبُتُ الْحَبَّةُ فِي حِمْلِ السَّيْلِ ، أَوْ قَالَ : حَبَّةِ السَّيْلِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنبُتُ صَفَرَاءُ مُلْتَوِيَةٌ ؟  
 ٦٥٦١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُدَّادٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ قَالَ « سَمِعْتُ الثَّعْلَانِ  
 سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِرَجُلٍ نُوْضِعُ فِي أَحْصَى قَدَمَيْهِ حَجْرَةً يَنْظِلُ  
 مِنْهَا دِمَاقَهُ »

[ الحديث ٦٥٦١ - طريقه في : ٦٥٦٢ ]

٦٥٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَاطِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ « عَنْ الثَّعْلَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ  
 النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِرَجُلٍ عَلَى أَحْصَى قَدَمَيْهِ حَجْرَتَانِ يَنْظِلُ مِنْهُمَا دِمَاقُهُ كَمَا  
 يَنْظِلُ لِلرَّجُلِ بِالْقَمَقَمِ »

٦٥٦٣ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَيْثَمَةَ « عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَوَوَّذَ مِنْهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَوَوَّذَ مِنْهَا قَالُوا : اقْتُوا النَّارَ وَلَوْ  
 بِشِقِّ تَمْرَةٍ ، فَن لَمْ يَجِدْ فِي كَلِمَةِ طَيِّبَةٍ »

٦٥٦٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَزْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالْهَرَوْدِيُّ عَنْ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ  
 « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَذُكِرَ عِنْدَهُ عَنْهُ أَبُو طَالِبٍ فَقَالَ : لَعَلَّ تَنْفَعُهُ  
 شِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيُجْعَلُ فِي ضَنْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَتَبَهُ يَنْظِلُ مِنْهُ أُمُّ دِمَاقِهِ »

٦٥٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَوَالَةَ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ : يَجْمَعُ اللَّهُ لِلنَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُونَ : لَوْ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ  
 أَنْتَ الَّذِي خَلَقْتَ اللَّهُ يَدَهُ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ ، فَاشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّنَا . فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، وَيَقُولُ : ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ رَسُولٍ بَشَّهَ اللَّهُ . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ،  
 وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ الَّذِي اتَّخَذَهُ اللَّهُ خَلِيلًا . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ،  
 ائْتُوا مُوسَى الَّذِي كَلَّمَ اللَّهُ . فَيَأْتُونَهُ ، فَيَقُولُ : لَسْتُ هُنَاكُمْ ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ ، ائْتُوا عِيسَى . فَيَأْتُونَهُ فَيَقُولُ :  
 لَسْتُ هُنَاكُمْ . ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ فَدَعَا غُفْرَانَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ . فَيَأْتُونِي ، فَاسْتَأْذَنَ عَلَى رَبِّي ، فَذَا  
 رَأَيْتُهُ وَنَسْتُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَدْعُنِي مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ يُقَالُ لِي : ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَسَلِّطْ عَطْفَهُ ، وَقُلْ يُسْمِعُ ، وَاشْفَعْ  
 تُشْفَعُ . فَارْفَعْ رَأْسِي فَأَحْدُرْبِي بِمَحْبَبَةٍ يَلْعَنِي ، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيُحْدِلِي حَذًّا ، ثُمَّ أَخْرِجُهُم مِنَ النَّارِ وَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ .  
 م - ٣ - ١١ » صحيح البخاري

ثم أعمود فأقع ساجداً مثله في الثالثة أو الرابعة ، حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه للقرآن » وكان قتادة يقول عند هذا : أي وجب عليه الخلود

٦٥٦٦ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن الحسن بن ذكوان حدثنا أبو رجاء حدثنا عمران بن حصين رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يخرج قوم من النار بشفاعتي محمد ﷺ فيدخلون الجنة ، يسمون الجهنمين ،

٦٥٦٧ - **حديث** ثيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن محمد بن عيسى عن أنس أن أم حارثة أخت رسول الله ﷺ وقد هلك حارثه يوم بدر أصابه سهم غرب ، فقالت : يا رسول الله ، قد علمت موقع حارثه من قلبي ، فان كان في الجنة لم أبك عليه ، وإلا صوف ترى ما أصنع . فقال لها : هبتي ، أجنة واحدة هي ؟ انها جنات كثيرة ، وإنه في الفردوس الأعلى ،

٦٥٦٨ - وقال : غدوة في سبيل الله أو راحة خير من الدنيا وما فيها ، ولقاب قوس أحديكم - أو موضع قدم - من الجنة خير من الدنيا وما فيها . ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة أطلقت إلى الأرض لأضأت ما بينهما ، وللأت ما بينهما ريحاً ، ولتصيفها - بمعنى إلحارها - خير من الدنيا وما فيها ،

٦٥٦٩ - **حديث** أبو الهيثم أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقعده من النار لو أساء ، ليزداد شكراً ، ولا يدخل النار أحد إلا أرى مقعده من الجنة لو أحسن ، ليكون عليه حسرة .

٦٥٧٠ - **حديث** ثيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : قلت يا رسول الله ، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ قال : لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصاً من قبل نفسه .

٦٥٧١ - **حديث** عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله رضي الله عنه قال النبي ﷺ : إني لأعلم آخر أهل النار خروجاً منها ، وآخر أهل الجنة دخولاً ، رجل يخرج من النار خبيراً ، فيقول الله : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها فيخيل إليه أنها ملائكة ، فيرجع فيقول : يا رب وجدتها

مَلَأَى ، فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فيأتيها فيحِيلُ عليه أنها ملأى ، فيرجع فيقول : يارب وجدتها ملأى فيقول : اذهب فادخل الجنة ، فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها - أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا - فيقول تسخر مني ، أو تضحك مني وأنت الملك ، فلقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه . وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلة »

[ الحديث ٦٥٧١ - طريقه في : ٧٥١١ ]

٦٥٧٢ - **عمر بن مسعود** حدثنا أبو عوانة عن عبد الملك بن محمد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن من العباس رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ : هل نفقت أباً طالب بشيء ؟

**قوله** (باب صفة الجنة والنار) تقدم هذا في بدء الخلق في ترجمتين . ووقع في كل منهما « وأنها مخلوقة » ، وأورد فيهما أحاديث في تثبيت كونهما موجودتين وأحاديث في صفةهما أعاد بعضها في هذا الباب كما سأبني عليه . **قوله** (وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ : أول طعام يأكله أهل الجنة زيادة كبد حوت) في رواية أبي ذر « كبد الحوت » ، وقد تقدم هذا الحديث مطولاً في « باب يقبض الله الأرض يوم القيامة » ، وهو مذكور هنا بالمعنى ، وتقدم بإفظه في بدء الخلق لسكن من حديث أنس في سؤال عبد الله بن سلام . **قوله** (عدن : غلة ، عدنن بأرض أقت) تقدم هذا في تفسير براءة وأنه من كلام أبي عبيدة ، وقال الراغب : معنى قوله « جنات عدن » أي الاستقرار ، وعدن يمكن كذا إذا استقر به ، ومنه المعدن لسكونه مستقر الجواهر . **قوله** (في مقعد صدق : في منبت صدق) كذا لا في ذر ، واندره « في معدن » بدل « مقعد » ، وهو الصواب ، وكأن سبب الوم أنه لما رأى أن الكلام في صفة الجنة وأن من أوصافها مقعد صدق كما في آخر سورة القمر غلظه هنا كذلك ، وقد ذكره أبو عبيدة بلفظه « مقعد صدق » ، وأشد للأعشى قوله :

فان يستضيفوا إلى حله - يضافوا إلى راجح قد عدن

أي أقام واستقر . نعم قوله « مقعد صدق » معناه مكان القعود وهو يرجع إلى معنى المعدن ، ولحق المصنف هنا بأسماء الجنة وهي عشرة أو تزيد : الفردوس وهو أعلاها ودار السلام ودار الخلد ودار المقام وجنة المأوى والنعيم والمقام الأمين وعدن ومقعد صدق والحسنى ، وكلها في القرآن . وقال تعالى (وان الدار الآخرة لمى الحيوان) فقد بعضهم في أسماء الجنة دار الحيوان وفيه نظر ، وذكر في الباب مع ذلك ثلاثة وعشرين حديثاً : الحديث الأول ، **قوله** (من أبي رجا) هو الطاردي وهمران هو ابن حصين ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم الحديث بهذا السند في آخر « باب كفران العشير » ، في أواخر كتاب النكاح وتقدم في « باب فضل الفقر » بيان الاختلاف على أيوب عن أبي رجا في صحابه ، وتقدم بحث ابن بطال فيما يتعلق به من فضل الفقر ، وقوله اطلمت بتشديد الطاء أي أشرقت ، وفي حديث أسامة بن زيد الذي بعده « قمت على باب الجنة » ، وظاهره أنه رأى ذلك ليلة الاسراء أو ضاماً ، وهو غير رقيبته النار وهو في صلاة الكسوف ، وروى من وحدهما . وقال الداودي : رأى ذلك ليلة الاسراء أو حين خسوف الشمس ، كذا قال . قوله (فرايت أكثر أهلها الفقراء) في حديث أسامة وقاذا

طامة من دخلها المساكين ، وكل منهما يطلق على الآخر وقوله ، فإذا أكثر ، في حديث أسامة ، فإذا طامة من دخلها . **قوله** ( بكفرهن ) أى بسبب كفرهن تقدم شرحه مستوفى في باب كفران المشرك ، قال القرطبي إنما كان النساء أقل ساكني الجنة لما يظلب عليهن من الهوى . والميل الى عاجل زينة الدنيا ، والاعراض عن الآخرة لنقص صلاتهن وسرعة انقضاءهن . الحديث الثاني ، **قوله** ( إسماعيل ) هو المعروف بابن عليّة ، وأبو عبيد هو الهدي ، وأسامة هو ابن زيد بن حارثة الصحابي ابن الصحابي **قوله** ( أصحاب الجدة ) بفتح الجيم أى النضى . **قوله** ( مجوسون ) أى ممنوعون من دخول الجنة مع الفقراء من أجل المحاسبة على المال ، وكان ذلك عند القنطرة التي يتقاصرون فيها بعد الجوار على الصراط . تنبيه : سقط هذا الحديث والذي قبله من كثير من النسخ ومن مستخرجي الإسماعيل وأبو نعيم ، ولا ذكر المزي في الأطراف ، طريق عثمان بن أبي شيبة ولا طريق مسدد في كتاب الرقاق وهما ثابتان في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة . الحديث الثالث ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك وعمر بن محمد بن زيد أى ابن عبد الله بن عمر ، **قوله** ( إذا صار أهل الجنة الى الجنة وأهل النار الى النار ) في رواية ابن وهب عن عمران بن محمد عن مسلم . وصار أهل النار الى النار . **قوله** ( جيء بالموت ) تقدم في تفسير صورة مريم من حديث أبي سعيد . وثق بالموت كهيئة كبش أملح ، وذكر مقاتل والسكبي في تفسيرهما في قوله تعالى ( الذى خلق الموت والحياة ) قال : خالق الموت في صورة كبش لا يمر على أحد الاموات ، وخلق الحياة على صورة فرس لا يمر على شيء الا حي . قال القرطبي : الحكمة في الاتيان بالموت هكذا الاشارة الى أنهم حصل لهم الفداء به كما فدى ولد ابراهيم بالكبش ، وفي الأملح اشارة الى صفتي أهل الجنة والنار لان الأملح ما فيه بياض وصواد . **قوله** ( حتى يجعل بين الجنة والنار ) وقع للترمذي من حديث أبي هريرة ، فيوقف على السور الذي بين الجنة والنار . **قوله** ( ثم يذبح ) لم يسم من ذبحه ، ونقل القرطبي عن بعض الصوفية أن الذي يذبحه يحيى بن زكريا بحضرة النبي **عليه السلام** اشارة الى دوام الحياة ، وعن بعض التصانيف أنه جبريل . قلت : هو في تفسير اسماعيل ابن أبي زياد الشامي أحد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل فقال فيه ، فيحيى الله تعالى ملك الموت وجبريل وميكائيل واسرافيل ويجعل ناموس في صورة كبش أملح فيذبح جبريل الكبش وهو الموت . **قوله** ( ثم ينادى مناد ) لم أقف على تسميته ، وتقدم في الباب الذي قبله من وجه آخر عن ابن عمر بلفظ ( ثم يقوم مؤذن بينهم ، وفي حديث أبي سعيد بعد قوله أملح ) فينادى مناد ، وظاهره أن الذبح يقع بعد النداء ، والذي هنا يقتضى أن النداء بعد الذبح ، ولا منافاة بينهما فان النداء الذي قبل الذبح للتنبيه على رؤية الكبش والذي بعد الذبح لتنبيه على إعدامه وأنه لا يعود . **قوله** ( يا أهل الجنة لا موت ) زاد في الباب الماضي ، خلود ، ووقع في حديث أبي سعيد ، فينادى مناد يا أهل الجنة ، فيشربون وينظرون ، فيقول : هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : نعم ، وكلهم قد آه وعرفه ، وذكر في أهل النار مثله ، قال ( فيذبح ثم يقول - أى المنادى - يا أهل الجنة خلود فلا موت ، الحديث ، وفي آخره ثم قرأ ) وأنذهم يوم الحسرة ) الى آخر الآية ، وعند الترمذي في آخر حديث أبي سعيد ، قالوا أن أحد مات فرحاً لمات أهل الجنة ، ولو أن أحد مات حزناً لمات أهل النار ، وقوله ( فيشربون ) بفتح أوله وسكون اللامجة وفتح الراء بعدها تخفيفية موزونة ثم موحدة قبله أى يعدون أعناقهم ويرفعون رؤوسهم للسطر . ووقع عند ابن ماجه وفي صحيح ابن حبان من وجه آخر عن أبي هريرة ، فيوقف على الصراط فيقال

يا أهل الجنة فيطلعون خائفين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، ثم يقال : يا أهل النار ، فيطلعون فرحين مستبشرين أن يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه ، وفي آخره « ثم يقال للفریقین كلامها خلود فيا تجردون لاموت فيه أبدا ، وفي رواية الترمذی » فيقال لأهل الجنة وأهل النار هل تعرفون هذا ؟ فيقولون : قد عرفناه هو الموت الذي وكل بنا ، فيضعهم فيذبح ذبحا على السور ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : استحسك هذا الحديث لكونه يخالف صريح العقل لأن الموت عرض والمرض لا يتقلب جميعا فكيف يذبح ؟ فانهكرت طائفة صحبة هذا الحديث ودفنوه ، وتأواذ طائفة فقالوا : هذا تمثيل ولا ذبح هناك حقيقة . وقالت طائفة : بل الذبح على حقيقة والمذبح متولى الموت وكلهم يعرفه لأنه الذي تولى قبض أرواحهم . قلت : وارتضى هذا بعض المتأخرين وحمل قوله « هو الموت الذي وكل بنا » على أن المراد به ملك الموت لأنه هو الذي وكل بهم في الدنيا كما قال تعالى في سورة المائدة واستشهد له من حيث المعنى بأن ملك الموت لو استرحيا لفضى عبث أهل الجنة . وأيده بقوله في حديث الباب « فيزداد أهل الجنة فرحا إلى فرحهم ، ويزداد أهل النار حزنا إلى حزنهم » وتغيب بأن الجنة لا حزن فيها البتة ، وما وقع في رواية ابن حبان أنهم يطلعون خائفين إنما هو توهم لا يستقر ، ولا يلزم من زيادة الفرح ثبوت الحزن ، بل التعبير بالزيادة إشارة إلى أن الفرح لم يزل ، كما أن أهل النار يزداد حزنهم ولم يكن عندهم فرح إلا مجرد التوهم الذي لم يستقر ، وقد تقدم في « باب نفخ الصور » عند نقل الخلاف في المراد بالمستثنى في قوله تعالى ﴿ فصحق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ﴾ قول من زعم أن ملك الموت منهم . ووقع عند علي بن ميمون حديث أنس « ثم يأتي ملك الموت فيقول : رب بقيت أنت الحي القيوم الذي لا يموت وبقيت أنا ، فيقول أنت خلق من خلق فت ثم لا تحيا ، فيموت » وأخرج ابن أبي الدنيا عن طريق محمد بن كعب القرظي قال : بلغني أن آخر من يموت من الخلائق ملك الموت . فيقال له : يا ملك الموت مت موتا لانحيا بعده أبدا . فهذا لو كان ثابتا لكان حجة في الرد على من زعم أنه الذي يذبح لكونه مات قبل ذلك موتا لا حياة بعده ، لكنه لم يثبت . وقال المازري : الموت عندنا عرض من الأعراض ، وعند المعتزلة ليس بموت . وعلى المذهبين لا يصح أن يكون كشيئا ولا جمعا ، وأن المراد بهذا التمثيل والتشبيه . ثم قال : وقد يخلق الله تعالى هذا الجسم ثم يذبح ثم يجعله مثلا لأن الموت لا يطرأ على أهل الجنة . وقال القرطبي في التذكرة : الموت ممن والمعاد لا تنقلب جهنما ، وإنما يخلق الله أشخاصا من ثواب الأعمال ، وكذلك الموت يخلق الله كعبا بسميه الموت ويزق في قلوب الفريقين أن هذا الموت يكون ذبحة دليلا على الخلود في الدارين . وقال غيره : لا مانع أن ينشئ الله من الأعراض أجسادا يجعلها مادة كما ثبت في صحيح مسلم في حديث « أن البقرة وآل همران يجهتان كأنهما غمامتان ، ونحو ذلك من الأحاديث . قال القرطبي : وفي هذه الأحاديث التصريح بأن خلود أهل النار فيها لا إلى غاية أمد ، وإقامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة نافعة ولا راحة ، كما قال تعالى ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها ﴾ وقال تعالى ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها أهيروا فيها ﴾ قال من زعم أنهم يخرجون منها وأنها تبقى خالية أو أنها تبقى وتزول فهو خارج عن مقتضى ما جاء به الرسول وأجمع عليه أهل السنة . قلت : جمع بعض المتأخرين في هذه المسألة صحة أقوال : أحدها هذا الذي نقل فيه الإجماع . والثاني يمدحون فيها إلى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يتلاذذوا بها لموافقة طبعهم وهنا قول بعض من ينسب إلى النصارى من الزنادقة « والآل يدخلها قوم ويخلفهم

آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد أكذبهم الله تعالى بقوله (ومام بخارجين من النار) ، الرابع يخرجون منها وتستمروا على حالها ، الخامس تنفى لانها سادنة وكل حادث ينفى وهو قول الجهمية ، والسادس تنفى حركاتهم البتة وهو قول أبي الهذيل العلاف من المعتزلة ، والسابع يزول هذابها ويخرج أهلها منها جاء ذلك عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد في نفسه من رواية الحسن عن عمر قوله وهو منقطع ونقطة ولو ثبت أهل النار في النار عدد رمل عاج لكان لهم يوم يخرجون فيه ، وعن ابن مسعود (ليأتين عليها زمان ليس فيها أحد ، قال عبيد الله بن معاذ راوية : كان أصحابنا يقولون : يعني به الموحدين . قلت : وهذا الاثر عن عمر لو ثبت حمل على الموحدين ، وقد مال بعض المتأخرين الى هذا القول السابع ونصره بعدة أوجه من جهة النظر ، وهو مذهب رديء مردود على قائله ، وقد أطنب السبكي الكبير في بيان وهائه فأجاد . الحديث الرابع : قوله (عبد الله) هو ابن المبارك . قوله (عن زيد بن أسلم) كذا في جميع الروايات عن مالك بالاعنعة . قوله (ان الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة) في رواية الحبيبي عن مالك عند الاسماعيل . بطلع الله على أهل الجنة فيقول . قوله (فيقولون) في رواية أبي ذر عن المستمل . يقولون ، بحذف الفاء . قوله (وسعديك) زاد سعيد بن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الدارقطني في الغرائب والخير في يدك . قوله (فيقول هل رضيت) في حديث جابر عند الزوار وصححه ابن حبان . هل تشتمون شيئا . قوله (وما لنا لا نرضى وقد أعطيتنا) في حديث جابر . وهل شيء أفضل مما أعطيتنا . قوله (أنا أعطيتكم أفضل من ذلك) في رواية ابن وهب عن مالك كما سيأتي في التوحيد . ألا أعطيتكم . قوله (أهل) بضم أوله وكسر المهملة أي أنزل . قوله (رضوانى) بكسر أوله وضمه ، وفي حديث جابر قال «رضوانى أكبر» وفيه تلميح بقوله تعالى (ورضوان من الله أكبر) لأن رضاه مسبب كل فوز وسعادة ، وكل من علم أن سيده راض عنه كان أقر لعينه وأطيب لقلبه من كل نعم لما في ذلك من التعظيم والتكريم . وفي هذا الحديث أن النعم الذي حصل لأهل الجنة لا يزيد عليه . تنبيهان : (الاول) حديث أبي سعيد هذا كما أنه مختصر من الحديث الطويل الماضى في تفسير سورة النساء من طريق حفص بن مبصرة والآتى في التوحيد من طريق سعيد بن أبي هلال كلاهما عن زيد بن أسلم بهذا السند في صفة الجواز على الصراط ، وفيه قصة الذين يخرجون من النار ، وفي آخره أنه يقال لهم نحو هذا الكلام ، لكن اذا ثبت أن ذلك يقال لأولئك لكونهم من أهل الجنة فهو للسابقين بطريق الاولى . (الثاني) هذا الخطاب غير الخطاب الذى لأهل الجنة كلهم ، وهو فيما أخرجه مسلم وأحمد من حديث صبيب رفعه . اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة ان لكم موعدا عند الله يريد أن ينجزكموه ، الحديث ، وفيه يكشف الحجاب فينظرون اليه ، وفيه دقوا ما أعطاهم الله شيئا أحب اليهم من النظر اليه ، وله شاهد عند ابن المبارك في الزهد من حديث أبي موسى من قوله : وأخرجه ابن أبي حاتم من حديثه مرفوعا باختصار . الحديث الخامس : قوله (عبد الله بن محمد) هو الجعفي ، ومعاوية بن عمرو هو الأزدي يعرف بابن الكرمات وهو من شيوخ البخارى ، وقد أخرج عنه بغير واسطة كما في كتاب الجمعة وبواسطة كالذى هنا ، وقد تقدم بسنده ومثله في باب فضل من شهد بدرا ، من كتاب المغازى . قوله (أصيب حارثة) بحمالة ومثله هو ابن سراقبة بن الحارث الانصارى له ولا بوية صحبة ، وأمه هي الربيع بالتحديد بنت المنذر حمة أنس ، وقد ذكرت الاختلاف في اسمها في باب من أتاها سهم غرب ، من كتاب الجهاد ، وذكرت شرح

الحديث في غزوة بدر ، وقولها هنا : وإن تكن الأخرى ثم ما أصنع ، كذا في الكشي في الجزم جواب الشرط ،  
ولغيره : ترى ، بالاشباع أو بحذف شيء . فقد يرد سوف كما في الرواية الآتية في آخر هذا الباب ، والاسوف ترى ،  
والمعنى وإن لم يكن في الجنة صنعت شيئاً من صنيع أهل الحزن مشهوراً يراه كل أحد : قوله ( وأنه لفي جنة  
الفرديوس ) كذا الأكثر وحذف الكشي في رواية اللام ، ووقع في الرواية الآتية : الفرديوس الأعلى ، قال أبو  
اسحق الزجاج : الفرديوس من الأودية ما ينبت ضروباً من النبات . وقال ابن الأثير : وغيره : يستأن فيه كروم  
ونمرة وغيرها ويذكر ويؤنس . وقال الفراء : هو عربي مشتق من الفرديسة وهي السمعة ، وقيل روى نقله  
العرب ، وقال غيره سرياني ، والمراد به هنا مكان من الجنة من أفضلها . الحديث السادس ، قوله ( الفضل بن  
موسى ) هو السيفاني بكسر الميملة وسكون التحتانية ونونين المروزي . قوله ( أخبرنا الفضيل ) بالتحسين كذا  
للاكثر غير منسوب ، ونسبه ابن السكن في روايته فقال الفضيل بن غزوان وهو المعتمد ، ونسبه أبو الحسن  
الثعالبي في روايته عن أبي زيد المروزي فقال : الفضيل بن عياض ، ورده أبو علي الجبائي فقال : لا رواية لفضيل  
ابن عياض في البخاري إلا في موضعين من كتاب التوحيد . ولا رواية له عن أبي حازم راوى هذا الحديث  
ولا أدركه ، وهو كما قال . وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية محمد بن فضيل بن غزوان عن أبيه بسنده ولكن  
لم يرفعه ، وهو عند الإسماعيل من هذا الوجه وقال رفته ، وهو يؤيد مقالة أبي علي الجبائي . قوله ( منكبي الكافر )  
بكسر الكاف ثنية منكب وهو مجتمع العنق والكنتف . قوله ( مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع ) في رواية  
يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسند البخاري فيه « خمسة أيام » أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده عنه ،  
وفي حديث ابن عمر عند أحمد من رواية مجاهد عنه مرفوعاً : يعظم أهل النار في النار حتى أن بين شحمة أذن  
أحدهم إلى عاتقه مسيرة سبعمائة عام ، ولقبه في البيهقي من وجه آخر عن مجاهد عن ابن عباس « مسيرة سبعين  
خريفاً » ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال : « ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد ، يعظمون لتتلى  
منهم ويلذوقوا العذاب ، وسنده صحيح ، ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأي فيه ، وقد أخرج  
أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعاً وزاد « وغلظ جلده مسيرة ثلاثة أيام » وأخرجه البزار من وجه  
ثالث عن أبي هريرة بسند صحيح بلفظ « غلظ جلده الكافر وكثافة جلده » اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار ،  
وأخرجه البيهقي وقال : « أراد بذلك التحويل يعني بلفظ الجبار » قال : ويحتمل أن يريد جباراً من الجبابرة إشارة  
إلى عظم الذراع ، وجزء ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ذلك بالين ، وفي مرسل عبيد بن عمير  
عن ابن المبارك في الزهد بسند صحيح « وكثافة جلده سبعون ذراعاً » وهذا يؤيد الاستعمال الأول ، لأن السبعين  
تطلق للبالغة . ولقبه في طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة « وثخن مثل ورقان ومعه مثل مابين المدينة والربذة »  
وأخرجه الترمذي ولفظه « بين مكة والمدينة » وورقان بفتح الواو وسكون الراء بعدها قاف جبل معروف بالحجاز ،  
والربذة تقدم ضبطها قريباً في حديث أبي ذر ، وكأن اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في  
النار . وقال القرطبي في « المفهم » : « إنما عظم خلق الكافر في النار ليعظم عذابه ويضاف إليه » ثم قال : وهذا إنما  
هو في حق البعض بدليل الحديث الآخر « أن المتكبرين يحشرون يوم القيامة أمثال الذر في صور الرجال » ، يساقون  
إلى سجن في جهنم يقال له براس ، قال ولأنك في أن الكفار متفاوتون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ،

ولنا نعلم على القطع أن عذاب من قتل الأنبياء وقتل في المسلمين وأفسد في الأرض ليس مساويا لعذاب من كفر فقط وأحسن معاملة المسلمين مثلا . قلت : أما الحديث المذكور فأخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ، ولا حجة فيه لدعاه لأن ذلك إنما هو في أول الامر عند الحشر ، وأما الاحاديث الأخرى فمحمولة على ما بعد الاستقرار في النار ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رحمه الله أن السكار أصبح لسانه الفرسخ ، والفرسخين يتوطؤه الناس ، فحده ضعيف ، وأما تفاوت السكار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى ( أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ) ، يتقدم قريبا الحديث في أهون أهل النار عذابا . الحديث السابع ، قوله ( وقال اسحق بن إبراهيم ) هو المعروف بابن راهويه كذا في جميع النسخ ، وأطلق الذي تبعه لابن مسعود أن البخاري ومسلم أخرجاه جميعا عن اسحق بن راهويه مع أن لفظ مسلم وحدثنا اسحق بن إبراهيم الخطلي ، وهو ابن راهويه وليس من رأى الذي النسابة بين وحدثنا ، وقاله بل ولا قال لي وتل لنا به بل يعلم على مثل ذلك كله علامة التعليق بخلاف . قوله ( أنبأنا المغيرة بن سلمة ) في رواية مسلم : أنبأنا الخرومي . قلت : وهو المغيرة المذكور وكنيته أبو هشام وهو مشهور بكنيته ، وقد أخرجه الاسماعيل عن طريق محمد بن بشار وقال : حدثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة الخرومي ، . قوله ( عن أبي حازم ) هو سلمة بن دينار ، بخلاف المذكور في الحديث الذي قبله فهو سلمان الأشجعي ، وصا مدنيان تابعا لثقةان لكن سلمة أصغر من سلمان . قوله ( لا يطلعها ) أي لا ينتهي إلى آخر ما يميل من أعضائها . قوله ( قال أبو حازم ) هو موصول بالسند المذكور ، والثمان بن أبي عياش بفتحانية ثم موصولة هو الودقي ، ووقع مذكورا في رواية مسلم ، وهو أيضا مدني تابعي ثقة يكنى أبا سلمة وهو أكبر من الرازي عنه . قوله ( أخبرني أبو سعيد ) في رواية مسلم وحدثني . قوله ( الجواد ) بفتح الجيم وتخفيف الواو هو الفرس ، يقال جاد الفرس إذا صار قائما والجمع جواد وأجواد ، وسيجي في صفة المرور على الصراط . أجويد الخيل ، وهو جمع الجمع . قوله ( أو المضر ) بفتح المضاد المفعلة وتثنية الميم تقدم تفسيره في كتاب الجهاد ، وقوله « السربع » أي في جريه ، وقع في رواية ابن وهب من وجه آخر عند الاسماعيل « الجواد السربع » ولم يشك في رواية مسلم « الجواد المضر السربع » بحذف الواو ، والجواد في روايتنا بالرفع وكذا ما بعده على أن الثلاثة صفة لراكب ، وضبط في صحيح مسلم بنصب الثلاثة على المفعولية ، وقد تقدم هذا المن في بدء الخلق من حديث أبي هريرة ومن حديث أنس بألفظ « يدبر الراكب » وزاد في آخر حديث أبي هريرة « واقرؤا إن شئتم : وظل بمدود ، والمراد بالظل الراحة والنعم والجنة كما يقال عز ظليل وأنا في ظلك أي كنفك ، وقال الراهب : الظل أعم من التي فانه يقال ظل الليل وظل الجنة وكل موضع لا نعد إليه الشمس ، ولا يقال التي . إلا لما زالت عنه الشمس ، قال ويعبر بالظل من العز والمنعة والرفاهية والحراسة ، ويقال من غصارة القيش ظل ظليل . قلت : وقع التصحيح في هذا الحديث بلفظ « التي » في حديث أسماء بنت يزيد عند الترمذي وانظرها « سمعت رسول الله ﷺ يقول وذكر صدقة المتحصى : يدبر الراكب في ظل التي . منها مائة سنة أو يستظل بظليها الراكب مائة سنة » ويستفاد منه تعيين الشجرة المذكورة في حديث الباب ، وأخرج أحمد وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد رحمه الله « شجرة طوبى مائة سنة » وفي حديث حنيفة بن عبد الصلي في عظم أصل شجرة طوبى « لو ارتحلت جذعة ما أحاطت حتى تتكسر ترפותها هرما » أخرجه ابن حبان في صحيحه ، والزقوة بفتح المشاة



وسكون الراى بعده فاب مضمومة واوله مفتوحة هى العظم الذى بين ثفرة النحر والعائق والجمع تراق ، ولسكل  
 شخص ترقوتان ، وقد تقدم بعض هذا فى صفة الجنة من بدء الخلق . الحديث الثامن ، الحديث التاسع ، قوله  
 ( عبد الله بن مسleme ) هو القهني ، وعبد العزيز هو ابن ابي حازم المذكور قبل ، وسهل هو ابن سعيد . قوله ( عبد  
 العزيز ) هو ابن ابي حازم . وقوله عن ابي حازم هو ابيه واسمه سلامة بن دينار المذكور قبل ، ووقع فى رواية ابي  
 نعيم فى المستخرج من طريق محمد بن ابي يعقوب وحدثنا عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه ، وقد تقدم شرح المتن  
 مستوفى فى الباب الذى قبله . قوله ( الفيف ) بضم الميم وفتح الراء جمع غرنة بضم أوله وبنتجه ، جاء فى صفتها  
 من حديث ابي مالك الاشعري مرفوعا : ان فى الجنة غر فارى ظاهرها من باطنها ، أخرجه الزمذى وابن حبان ،  
 والطبرانى وصححه الحاكم من حديث ابن عمر نحوه ، وتقدم فى صفة الجنة من بدء الخلق الاشارة الى مثله من حديث  
 علي ، وعند البيهقي نحوه من حديث جابر وزاد من أصناف الجوهر كله . قوله ( الكوكب ) زاد فى رواية الاسماعيل  
 والدرى . قوله ( قال ابي ) القائل هو عبد العزيز . قوله ( أشهد سمعت ) اللام جواب قسم محذوف ، وأبو  
 سعيد هو الحديث . قوله ( يحدث ) فى رواية الكشممى وحدثه ، أى يحدث الحديث ، يقال حدثت كذا وحدثت  
 بكذا . قوله ( الغارب ) فى رواية الكشممى الغارب بتقديم الواو حدة على الراء ، وضبطه بعضهم بتحتانية مضمومة  
 قبل الراء ، قال الطيبي شبه رؤية الراى فى الجنة صاحب الفرقة برؤية الراى الكوكب المضى ، لثانى فى جانب المشرق  
 والمغرب فى الاستضاءة مع البعد ، ومن رواه الغار من الغور لم يصح لان الاشراق يفوت إلا ان قدر المشرق  
 على الغور ، والمعنى اذا كان طالعا فى الافق من المشرق وغائرا فى المغرب . وقائدة ذكر المشرق والمغرب بيان الرفعة  
 وسعة البعد . وقد تقدم حديث الباب بأتم من هذا السياق فى بدء الخلق من حديث ابي سعيد ، وتقدم شرحه هناك .  
 ووقع فى رواية أيوب بن سويده عن مالك عن ابي حازم عن سهل بن سعيد فيه شئ من مزج بينه هناك ، وحكم الدارقطني  
 عليه بالزوم ، وأما ابن حبان فاختار ثقة أيوب عنده فأخرجه فى صحيحه ، وهو مدلول بما نبه عليه الدارقطني واستدل به  
 على تفاوت درجات أهل الجنة وقد قسموا فى سورة الواقعة الى السابعة وأصحاب اليمين : فالقسم الأول هم من ذكر  
 فى قوله تعالى ( فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم ) الآية ، ومن عداهم أصحاب اليمين ، وكل من الصنفين متفاوتون  
 فى الدرجات ، وفيه لعقب على من خص المقربين بالانبياء والشهداء لقوله فى آخر الحديث : رجل آمنوا بالله  
 وصدقوا المرسلين . الحديث العاشر حديث أنس : يقال لأهل النار : الحديث الماضى فى : باب من نوقش  
 الحساب ، وقد تقدم مشروحا . الحديث الحادى عشر ، قوله ( أبو النعمان ) هو محمد بن الفضل ، وحاد هو ابن  
 زيد ، وعمر هو ابن دينار ، وجابر هو ابن عبد الله الانصارى . قوله ( يخرج من النار بالشفاعة ) كذا للاكثر  
 من رواة البخارى بحذف الفاعل ، وثبت فى رواية ابي ذر عن البرخسى عن القبري : يخرج قوم ، وكذا للبيهقي  
 فى البعث من طريق يعقوب بن صفيان عن ابي النعمان شيخ البخارى فيه ، وكذا لمسلم عن ابي الربيع الزهراني  
 عن حماد بن زيد ولفظه : ان الله يخرج قوما من النار بالشفاعة ، وله من رواية صفيان بن عيينة عن عمرو سمع  
 جابرا مثله . لكن قال : ناس من النار فيدخلهم الجنة ، وعند سعيد بن منصور وابن ابي عمر عن صفيان عن عمرو  
 فيه سند آخر أخرجه من رواية عمرو عن عبيد بن عمير فذكره مرحلا وزاد : فقال له رجل - يعنى لعبيد بن  
 عمير - وكان الرجل يتم برأى الخواارج ويقال له : ما روى أبو موسى : يا أبا عامر ما هذا الذى تحدث به ؟ فقال :

إليك عني ، لو لم أسمعه من ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ لم أحدث به . قلت : وقد جاء بيان هذه النعمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق يزيد الفقير بقاء ثم قال وزن عظيم ولقب بذلك لأنه كان يشكو تقار ظهري لا أنه حد النفي قال : خرجنا في عصابة تريد أن نخرج ثم نخرج على الناس ، فررنا بالمدينة فإذا رجل يحدث وإذا هو قد ذكر الجهنميين . فقلت له : ما هذا الذي يحدثون به ، وانه يقول ( انك من تدخل النار فقد أخريته ) و ( كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها ) قال : أنقرا القرآن ؟ قلت : نعم ، قال : أسمعت بمقام محمد الذي بيعته الله ؟ قلت : نعم . قال : فإنه مقام محمد المحمود الذي يخرج الله به من يخرج من النار بعد أن يكونوا فيها . ثم نمت وضع الصراط ومد الناس عليه ، قال : فرجمننا وقتلنا : أترون هذا الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ ؟ فواته ما خرج منا غير رجل واحد ، وحاصله أن الخوارج الطائفة المشهورة المبتدعة كانوا ينسكرون الشفاعة وكان الصحابة ينسكرون إنكارهم ويحدثون بما سمعوا من النبي ﷺ في ذلك ، فأخرج البيهقي في البحث من طريق شبيب بن أبي فضالة : ذكروا عند عمران بن حصين الشفاعة فقال رجل : إنكم تتحدثوننا بأحاديث لا تجد لها في القرآن أصلا ، ففضض وذكر له ما معناه : أن الحديث يفسر القرآن . وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس قال : من كذب بالشفاعة فلا نصيب له فيها . وأخرج البيهقي في البحث من طريق يوسف بن مهران عن ابن عباس : خطب عمر فقال : إنه سيكون في هذه الأمة قوم يكذبون بالرجم ، ويكذبون بالهلال ، ويكذبون بعذاب القبر ، ويكذبون بالشفاعة ، ويكذبون بقوم يخرجون من النار . ومن طريق أبي هلال عن قتادة قال قال أنس : يخرج قوم من النار ، ولا يكذب بها كما يكذب بها أهل حروراء . يعني الخوارج . قال ابن بطال : أنكرت المعتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المذنبين ومسكوا بقوله تعالى ( فما تنفعهم شفاعة الشافعين ) . وفيه ذلك من الآيات ، وأجاب أهل السنة بانها في الكفار ، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) والجمهور على أن المراد به الشفاعة ، وبأنه الواحدى فنقل فيه الإجماع ، واسكنه أشار إلى ما جاء عن مجاهد وزيفه ، وقال الطبري : قال أكثر أهل التأويل المقام المحمود هو الذي يقومه النبي ﷺ أميرهم من كرب الموقف ، ثم أخرج عدة أحاديث في بعضها التصريح بذلك وفي بعضها مطلق الشفاعة ، فمنها حديث سليمان قال : نبشفعه الله في أمته فهو المقام المحمود ، ومن طريق رشدين بن كريب عن أبيه عن ابن عباس : المقام المحمود الشفاعة . ومن طريق داود بن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة في قوله تعالى ( عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا ) قال : سئل عنها النبي ﷺ فقال : هي الشفاعة ، ومن حديث كعب بن مالك رفعه ( أكون أنا وأمتي على نل ، نيكسوني ربى حلة خضراء ، ثم يؤذن لي فأقول ماشاء الله أن أقول : فذلك المقام المحمود ، ومن طريق يزيد بن زريع عن قتادة : ذكر لنا أن نبي الله ﷺ أول شافع ، وكان أهل العلم يقولون أنه المقام المحمود ، ومن حديث أبي مسعود رفعه : إني لأقوم يوم القيامة المقام المحمود إذا جرى بك حفاة هراق ، وفيه ثم يكسوني ربى حلة فالبسها فأقوم بين العرش مقاما لا يقومه أحد يغبطني به الأولون والآخرون ، ومن طريق ابن أبي عمير عن مجاهد : المقام المحمود الشفاعة . ومن طريق الحسن البصري مثله ، قال الطبري : وقال ليك عن مجاهد في قوله تعالى ( مقاما محمودا ) : يجلس معه على عرشه . ثم أسنده وقال : الأول أولى ، هل أن الثاني ليس بمدفوح لا من جهة الفضل ولا من جهة النظر . وقال ابن عطية : هو كذلك إذا حل على ما يليق به . وبأنه الواحدى

في رد هذا القول ، وأما النقاش فنقل عن أبي داود صاحب السنن أنه قال : من أنكر هذا فهو متهم . وقد جاء عن ابن مسعود عند الثعلبي وعن ابن عباس عند أبي الشيخ وعن عبد الله بن سلام قال : إن محمدا يوم القيامة على كرسى الرب بين يدي الرب أخرجه الطبري . قلت : فيحتمل أن تكون الإضافة لإضافة تتريف ، وعلى ذلك يحمل ما جاء عن مجاهد وغيره ، ولراجع أن المراد بالمقام المحمود الشفاعة ، لكن الشفاعة التي وردت في الأحاديث المذكورة في المقام المحمود تو ان : الأول العامة في فصل القضاء ، والثاني الشفاعة في إخراج المذنبين من النار . وحديث سلمان الذي ذكره الطبري أخرجه ابن أبي شيبة أيضا ، وحديث أبي هريرة أخرجه أحمد والترمذي ، وحديث كعب أخرجه ابن حبان والحاكم وأصله في مسلم ، وحديث ابن مسعود أخرجه أحمد والنسائي والحاكم وجاء فيه أيضا عن أنس كما سيأتي في التوحيد ، وعن ابن عمر كما مضى في الزكاة عن جابر عند الحاكم من رواية الزهري عن علي بن الحسين عنه ، واختلف فيه على الزهري ، فالشهور عنه أنه من مرسل علي بن الحسين ، كذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري عن علي بن رجال من أهل العلم أخرجه ابن أبي حاتم ، وحديث جابر في ذلك عند مسلم من وجه آخر عنه ، وفيه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن مردويه ؛ وعنده أيضا من حديث سعد بن أبي وقاص ولفظه « سئل النبي ﷺ عن المقام المحمود فقال : هو الشفاعة » وعن أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه ، وقال الماوردي في تكميله : اختلف في المقام المحمود على ثلاثة أقوال ، فذكر القولين : الشفاعة والإجلاء ، والثالث إعطاؤه لواء الحمد يوم القيامة . قال القرطبي : هذا لا يفاير القول الأول ، وأثبت غيره رابعا وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن أبي هلال أحد صفار التابعين أنه بلغه أن المقام المحمود أن رسول الله ﷺ يكون يوم القيامة بين الجبار وبين جبريل ، فيضبطه بمقامه ذلك أهل الجمع . قلت : وعاميا وهو ما اقتضاه حديث حذيفة وهو ثناؤه على ربه ، وسيأتي سياقه في شرح الحديث السابع عشر ، ولكنه لا يفاير الأول أيضا . وحكي القرطبي سادسا وهو ما اقتضاه حديث ابن مسعود الذي أخرجه أحمد والنسائي والحاكم قال « يشفع نبيكم رابع أربعة جبريل ثم إبراهيم ثم موسى أو عيسى ثم نبيكم لا يشفع أحد في أكثر مما يشفع فيه » الحديث ، وهذا الحديث لم يصرح برفعه ، وقد ضعفه البخاري وقال : المشهور قوله ﷺ « أنا أول شافع » . قلت : وعلى تقدير ثبوتة فليس في شيء من طرقه التصريح بأنه المقام المحمود ، مع أنه لا يفاير حديث الشفاعة في المذنبين ، وجوز الحب الطبري سابعا وهو ما اقتضاه حديث كعب بن مالك الماضي ذكره فقال بعد أن أورده : هذا يشعر بأن المقام المحمود غير الشفاعة ، ثم قال : ويجوز أن تكون الإشارة بقوله « فأقول » إلى المراجعة في الشفاعة . قلت : وهذا هو الذي يتجه ، ويمكن ود الأقوال كلها إلى الشفاعة العامة ، فإن إعطاؤه لواء الحمد وثناؤه على ربه وكلامه بين يديه وجلوسه على كرسية وقيامه أقرب من جبريل كل ذلك صفات للمقام المحمود الذي يشفع فيه ليعضى بين الخلق ، وأما شفاعته في إخراج المذنبين من النار فن توابع ذلك ، واختلف في قائل الحمد من قوله « مقاما محمودا » ، فالأكثر على أن المراد به أهل الموقف ، وقيل النبي ﷺ أي أنه هو محمد عاقبة ذلك المقام بتهجده في الليل ، والأول أرجح لما ثبت من حديث ابن عمر الماضي في الزكاة بلفظه « مقاما محمودا » يحمداه أهل الجمع كلهم ، ويجوز أن يحمل على أهم من ذلك أي مقاما يحمداه القائم فيه وكل من عرفه ، وهو مطابق في كل ما يحلب الحمد من أنواع الكرامات ، واستحسن هذا أبو حبان وأيده بأنه نكرة فدل على أنه ليس المراد مقاما

مخصوصا ، قال ابن بطالة : سلم بعض المعتزلة وقوع الشفاعة لكن خصما بصاحب الكبيرة الذي تاب منها وبصاحب الصغيرة الذي مات مهرا عليها ، واتعجب بأن من قاعدتهم أن التائب من الذنب لا يعذب ، وأن اجتتاب الكبائر يكفر الصغائر ، فيلزم قائله أن يخالف أصله . وأجيب بأنه لا مغالبة بين القولين ، إذ لا مانع من أن حصول ذلك لفريقين إنما حصل بالشفاعة ، لكن يحتاج من قصصنا على ذلك إلى دليل التخصيص ، وقد تقدم في أول الدعوات الإشارة إلى حديث : شفاعة لأهل الكبائر من أمي ، ولم يخص بذلك من تاب ، وقال عياض : أثبت المعتزلة للشفاعة العامة في الأراحنة من كرب الموقف وهي الخاصة بديننا والشفاعة في رفع الدرجات وأنكرت ما عدها . قلت : وفي تسليم المعتزلة الثانية نظر . وقال النووي تبعا لعياض : الشفاعة خمس في الأراحنة من هول الموقف ، وفي إدخال قوم الجنة بغير حساب ، وفي إدخال قوم حوسبوا فاستحقوا العذاب أن لا يعذبوا ، وفي إخراج من أدخل النار من العصاة . وفي رفع الدرجات . ودليل الأولى سيأتي تنبيه عليه في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الثانية قوله تعالى في جواب قوله ﷺ : أمي أمي : أدخل الجنة من أمك من لا حساب عليهم ، كذا قيل ، ويظهر لي أن دليله سؤاله ﷺ الزيادة على السبعين ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب ، وقد قدمته بيانه في شرح الحديث المذكور في الباب الذي قبله . ودليل الثالثة قوله في حديث حذيفة عند مسلم : ونبيكم على الصراط يقول : رب سلم ، وله شواهد سأذكرها في شرح الحديث السابع عشر . ودليل الرابعة ذكرته فيه أيضا مبسوطا . ودليل الخامسة قوله في حديث أنس عند مسلم : أنا أول شفيع في الجنة ، كذا قاله بعض من لقيناه وقال : وجه الدلالة منه أنه جعل الجنة طرفا لشفاعته . قلت : وفيه نظر ، لأن ما بين أنها طرف في شفاعته الأولى المختصة به ، والذي يطالب هنا أن يشفع لمن لم يبلغ عمله درجة عالية أن يبلغها بشفاعته . وأشار النووي في « الروضة » إلى أن هذه الشفاعة من خصائصه مع أنه لم يذكر مستندها ، وأشار عياض إلى استدراك شفاعة سادسة وهي التخفيف عن أبي طالب في العذاب كما سيأتي بيانه في شرح الحديث الرابع عشر ، وزاد بعضهم شفاعة سابعة وهي الشفاعة لأهل المدينة لحديث سعد رفته : لا يثبت على لأوائها أحد إلا كنت له شهيدا أو شفيعا ، أخرجه مسلم ، والحديث ابن عمر رفته : من استطاع أن يموت بالمدينة فليفعل ، فاني أشفع لمن مات بها ، أخرجه الترمذي قلت : وهذه غير واردة لأن متعلقها لا يخرج من راحة من الخمس الأول ، ولو عد مثل ذلك لعد حديث عبد الملك بن عباد : سمعت النبي ﷺ يقول : أول من أشفع له أهل المدينة ثم أهل مكة ثم أهل الطائف ، أخرجه البزار والطبراني ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عمر رفته : أول من أشفع له أهل بيتي ثم الأقرب فالأقرب ثم سائر العرب ثم الأعاجم ، وذكر القزويني في « المعرة الوثقى » شفاعته جماعة من الصالحين في تجاوز عن قصصهم ولم يذكر مستندها ، ويظهر لي أنها تدرج في الخامسة ، وزاد القرطبي أنه أول شافع في دخول أمته الجنة قبل الناس ، وهذه أفردتها النقاش بالذكر وهي واردة ودليها يأتي في حديث الشفاعة الطويل ، وزاد النقاش أيضا شفاعته في أهل الكبائر من أمته وليست واردة لأنها تدخل في الثالثة أو الرابعة ، ويظهر لي بالتتابع شفاعة أخرى وهي الشفاعة فيمن استوت حسناته وسيئاته أن يدخل الجنة ، ومستندها ما أخرجه الطبراني عن ابن عباس قال : السابق يدخل الجنة بغير حساب ، والمقتصد برحمة الله ، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبي ﷺ . وقد تقدم قريبا أن أرجح الأقوال في أصحاب الأعراف أنهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم ، وشفاعة أخرى وهي شفاعته

ليمن قال لا اله الا الله ولم يعمل غيرا قط ، ومستندهما رواية الحسن عن أنس كما سيأتي بيانه في شرح الباب الذي يليه ، ولا يمدح من عداه قول الله تعالى له « ليس ذلك اليك » لأن النبي يتعاقب بمباشرة الإخراج ، والا فففس الشفاعة منه قد صدرت وقبولها قد وقع وترتب عليها أثرها ، قالوا رد على الخمسة أربعة وما عداهما لا يرد كما ترد الشفاعة في التخفيف عن صاحبي القبرين وغير ذلك لسكونه من جملة أحوال الدنيا ، قوله ( كأنهم الشعاب ) بمثناة مفتوحة ثم مهملة واحدها نمور كصفر . قوله ( قلت وما الشعاب ) سقطت الواو لغير الكسبية ، قوله ( قال الضفائيس ) بمجمعتين ثم موحدة بعدها مهملة . أما الشعاب فقال ابن الأعرابي : هي قنار صفار . وقال أبو هيبدة مثله وزاد ويقال بالذين المهجمة بدل المثناة ، وكأن هذا هو السبب في قول الراوي : وكان عمرو ذهب فيه . أي سقطت أسنانه . فطلق بها ثاء مثناة وهي شين معجمة . وقيل : هو نبت في أصول النّام كالأطمان ينبت في الرمل ينسبط عليه ولا يطول . ووقع تشبيههم بالطرائث في حديث حذيفة ، وهي بالمهملة ثم المثناة هي النّام بضم المثناة وتخفيف الميم ، وقيل الثور الأظط الرطب . وأغرب القابض فقال : هو الهدف الذي يخرج من البحر فيه الجوهر . وكأنه أخذه من قوله في الرواية الأخرى « كأنهم اللّواؤ » ولا حجة فيه لأن ألفاظ التشبيه تحتلف ، والمقصود الوصف بالبياض والدقة . وأما الضفائيس فقال الأصمعي : شيء ينبت في أصول النّام يشبه المليون يسلق ثم يؤكل بالزيت والخل . وقيل ينبت في أصول الشجر وفي الأذن يخرج قدر شبر في دقة الأصابع لا ورق له وفيه حوصلة ، وفي غريب الحديث العربي : الضفبوس شجرة على طول الإصبع ، وشبه به الرجل الضعيف . وأغرب الضفادى فقال : هي طيور صفار فوق الذباب . ولا مستند له فيما قال . فليبه : هذا التّفدية لصفته بعد أن ينبتوا . وأما في أول خروجهم من النار فأنهم يكونون كالفحم كما سيأتي في الحديث الذي بعده . ووقع في حديث يزيد الفقير عن جابر عند مسلم « فيخرجون كأنهم عيدان السام » فيدخلون نارا فيقتلون فيخرجون كأنهم القراطيس البيضاء ، والمراد بعيدان السام ما ينبت فيه السمسم ، فانه إذا جمع ورصيت العيدان تهر سودا قاقا . وزعم بعضهم أن اللفظة محرقة وان الصواب السام بميم واحدة ، وهو خشب أسود . والثابت في جميع طرق الحديث بانبثاب الميعين وتوجيهه واضح . قوله ( فقلت لعمرو ) القائل حاد . قوله ( أبا محمد ) يحذف أداة النداء ونبت بلفظ « يا أبا محمد » في رواية الكشميني . وعمرو هو ابن دينار ، وأراد الاحتجاج في صحاحه له من جابر وسفاح جابر له ، ولعل سبب ذلك رواية عمرو له عن عبيد بن حمير مرسل ، وقد حدث صفوان بن هيبنة بالطريقتين كما نبت عليه . الحديث الثاني عشر : قوله ( عن أنس ) سيأتي في التوحيد نحو هذا في الحديث الطويل في الشفاعة بلفظ « حدثنا أنس » وقوله وسفع ، بفتح المهملة وسكون الفاء ثم عين مهملة أي سواد فيه زرق أو صفرة ، يقال سفعه النار إذا لفته فتميت لون بشرته وقد وقع في حديث أبي سعيد في الباب الذي يليه بلفظ « قد امتحشوا » ويأتي ضبطه ، وفي حديثه عند مسلم « أنهم يصيرون لحا » وفي حديث جابر وحما ، ومطابقا مقاربة . قوله ( فيصيمهم أهل الجنة المجهنمين ) سيأتي في الثامن عشر من هذا الباب من حديث عمران بن حصين بلفظ « يخرج قوم من النار بشفاعة محمد فيدخلون الجنة ويسمون المجهنمين » وثمة هذه الزيادة في رواية حميد عن أنس عند المصنف في التوحيد ، وزاد جابر في حديثه « فيكتب في رقابهم : عتقاء الله » فده . ثم فيها المجهنمين ، أخرجه ابن حبان والبيهقي وأصله في مسلم . وللنصائي من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس ، فيقول لهم أهل الجنة : هؤلاء المجهنمون ، فيقول الله : هؤلاء

هتفاه الله ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد فيذهب عنهم هذا الاسم ، وفي حديث  
 حذيفة عند البيهقي في « البعث » ، من رواية حماد بن أبي سليمان عن ربهى عنه « يقال لهم الجهنميون » ، فذكر كل أنهم  
 استغفوا الله من ذلك الاسم فأعفاهم . وزعم بعض الشراح أن هذه التسمية ليست تنقيصا لهم بل للاستفكار لنعمة  
 الله ليوادوا بذلك شكرا ، كذا قال ، وسؤالهم اذهاب ذلك الاسم عنهم بخدش في ذلك . الحديث الثالث عشر ،  
 قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل ، ورويهب هو ابن خالد ، وعمر هو ابن يحيى المازني ، وأبوه يحيى هو ابن  
 عمارة بن أبي حسن المازني . قوله ( إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار يقول الله تعالى : من كان في قلبه  
 مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه ) هكذا روى يحيى بن عمارة عن أبي سعيد الخدري آخر الحديث ولم  
 يذكر أوله ، ورواه عطاء بن يسار عن أبي سعيد ههنا وأوله الرؤية وكشف الساق والعرض ونصب الصراط  
 والمرور عليه وسقوط من يسقط وشفاعة المؤمنين في إخوانهم وقول الله أخرجوا من عرفتم صورته ، وفيه من في  
 قلبه مثقال دينار وغير ذلك ، وفيه قول الله تعالى شفعت الملائكة والنبيون والمؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين  
 فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوم لم يعملوا خيرا قط قد صاروا حما . وقد ساق المصنف أكثره في تفسير  
 سورة النساء ، وساقه بتمامه في كتاب الترحيد ، وسأذكر فوائده في شرح حديث الباب الذي يلي هنا مع الإشارة  
 إلى ما تضمنته هذه الطريق إن شاء الله تعالى . وتقدمت لهذه الرواية طريق أخرى في كتاب الإيمان في « باب  
 تناضل أهل الإيمان في الأعمال » وتقدم ما يتعلق بذلك هناك . واستدل الغزالي بقوله « من كان في قلبه ، على نعمة  
 من أيقن بذلك وحال بينه وبين النطق به الموت » ، وقال في حق من قدر على ذلك فأخفاته : يحتمل أن يكون  
 امتناعه عن النطق بمنزلة امتناعه عن الصلاة فيكون غير مخلد في النار ، ويحتمل غير ذلك . ورجع غيره الثاني  
 فيحتاج إلى تأويل قوله « في قلبه » ، فيقدر فيه محذوف تقديره منعهما إلى النطق به مع القدرة عليه . الحديث الرابع  
 عشر حديث النعمان بن بشير أورده من وجهين أحدهما أهل من الآخر ، لكن في العالي منعهما أبي إسحق عمرو بن  
 عبد الله السبيعي ، وفي النازل تصريحه بالسماح فأنجب ما فاته من الملو الحسي بالملو المعنوي ، وإسرائيل في الطريقتين  
 هو ابن يونس بن أبي إسحق المذكور ، والنعمان هو ابن بشير بن سعد الأنصاري ، ووقع مصرحاه في رواية مسلم  
 عن محمد بن المثنى ومحمد بن بشار جميعا عن غندر ، ووقع في رواية يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحق  
 « سمعت النعمان بن بشير الأنصاري يقول ، فذكر الحديث . قوله ( أهون أهل النار عذابا ) قال ابن التين يحتمل أن  
 يراد به أبو طالب . قلت : وقد بينت في قصة أبي طالب من المبعث النبوي أنه وقع في حديث ابن عباس عند مسلم  
 التصريح بذلك وأفضله « أهون أهل النار عذابا أبو طالب » . قوله ( أخص ) بجاء معجمة وصاد مهملة وزن آخر :  
 مالا يصل إلى الأرض من باطن القدم عند المثنى . قوله ( حجرة ) في رواية مسلم « جرتان » وكذا في رواية  
 إسرائيل « على أخص قدمه جرتان » ، قال ابن التين : يحتمل أن يكون الاتصاف على الحجرة للدلالة على الأخرى لعدم  
 السامع بأن لكل أحد قدمين ، ووقع في رواية الأعمش عن أبي إسحق عند مسلم بلفظ « من له نعلان وشركان  
 من نار ينفى منهما دماغه » ، وفي حديث أبي سعيد عنده نحوه وقال « ينفى دماغه من حرارة نعله » . قوله ( منها  
 دماغه ) في رواية إسرائيل « منها » بالثنية ، وكذا في حديث ابن عباس . قوله ( كما ينفى الرجل بالقمقم ) زاد  
 في رواية الأعمش « لا يرى أن أحدا أشد عذابا منه وإنه لأهونهم عذابا » ، والمرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح

الجيم بعدها لام قدر من نحاس ، ويقال أيضا لكل إناء يغلى فيه الماء من أى صنف كان ، والقمقم معروف من آنية "مطار" ، ويقال هو إناء ضيق الرأس يستخف فيه الماء يكون من نحاس وغيره فأرسل ويقال روى وهو مغرب وقد يؤنث فيقال قمقة ، قال ابن التين : في هذا التركيب نظر ، وقال عياض : الصواب « كما يغلى الرجل والقمقم ، بوار العطف لا بالباء ، وجوز غيره أن تكون الباء بمعنى مع » ووقع في رواية الاسماعيلي « كما يغلى الرجل أو القمقم » والشك ، وتقدم شيء من هذا في قصة أبي طالب . الحديث الخامس عشر حديث هدي بن حاتم ، تقدم شرحه قريبا في آخر « باب من توفى الحساب » . الحديث السادس عشر حديث أبي سعيد في ذكر أبي طالب ، تقدم في قصة أبي طالب من طريق الألب حديث ابن الماد وعطف عليه السند المذكور هنا واختصر المتن ، ويريد المذكور هنا هو ابن الماد المذكور هناك ، وأسم كل من ابن أبي حازم والذراوردي عبد العزيز ، وهما مدنيان مشهوران وكذا سائر رواة هذا السند . قوله ( أهله تنفعه شفاعتي ) ظهر من حديث للعباس وقوع هذا الترجي ، واستشكل قوله عليه السلام تنفعه شفاعتي بقوله تعالى ( فاستنص النبي عليه السلام ) ، وقيل معنى المنفعة في الآية بخلاف معنى المنفعة في الحديث ، والمراد بها في الآية الإخراج من النار وفي الحديث المنفعة بالتخفيف ، وهذا الجواب جزم القرطبي ، وقال البيهقي في البعث : صحة الرواية في شأن أبي طالب فلا معنى للانكار من حيث صحة الرواية ، ووجهه عندي أن الشفاعة في الكفار إنما امتنعت لوجود الحسب الصادق في أنه لا يشفع فيهم أحد ، وهو عام في حق كل كافر ، فيجوز أن يخص منه من ثبت الخبر بتخصيصه ، قال : وحله بعض أهل النظر على أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كونه وعلى مصابه ، فيجوز أن الله يضع عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطييبا لقباب الشافع لا ثوابا للكفار لأن حسناته صارت بموته على الكافر مباء . وأخرج مسلم عن أنس « وأما الكافر فيعطى حسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تسكن له حسنة » ، وقال القرطبي في « المفهم » : اختلف في هذه الشفاعة هل هي بلسان قولي أو بلسان حالي ؟ والاول يشكل بالآية ، وجوابه جواز التخصيص ؛ والثاني يكون معناه أن أبا طالب لما بالغ في إكرام النبي عليه السلام والذب عنه جوزى على ذلك بالتخفيف فأطلق على ذلك شفاعته لكونها بسببه . قال : ويحجب عنه أيضا أن يخفف عنه لما لم يجد أثر التخفيف فكأنه لم يتنفع بذلك ، ويؤيد ذلك ما تقدم أنه يعتد أن ليس في النار أشد عذابا منه ، وذلك أن القليل من عذاب جهنم لا تطيقه الجبال فالعذاب لا يشتغاله بما هو فيه بصدق عليه أنه لم يحصل له انتفاع بالتخفيف . قلت : وقد يساعد ما سبق ما تقدم في النسخ من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة « أرضعتني وإياها ثوبية » قال عروة « إن أبا حبيب رأى في المنام فقال : لم أر بهدكم غيرا غير أني سقيت في هذه بعثاقي ثوبية » وقد تقدم الكلام عليه هناك . وجوز القرطبي في « التذكرة » أن الكافر إذا عرض على الميزان ورجعت كفة سبائته بالكفر اضطلعت حسناته فدخل النار ، لكنهم يتفاوتون في ذلك : فمن كانت له منهم حسنات من عتق ومواساة مسلم ليس كمن ليس له شيء من ذلك ، فيحتمل أن يجازى بتخفيف العذاب عنه بمقدار ما عمل ، لقوله تعالى ( ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا ) . قلت : لكن هذا البحث انطوى معارضه بقوله تعالى ( ولا يخفف عنهم من عذابها ) وحديث أنس الذي أشرت إليه ، وأما ما أخرجه ابن مردويه والبيهقي من حديث ابن مسعود رفعه « ما أحسن عمن من

مسلم ولا كافر إلا أنابه الله ، قلنا يا رسول الله ما إثابة الكافر ؟ قال : المال والولد والصحة وأشياء ذلك . قلنا وما  
إثابته في الآخرة ؟ قال : عذابا دون العذاب . ثم قرأ : أدخلوا آل فرعون أشد العذاب . فاجواب عنه أن معناه  
ضعيف ، وعلى تقدير ثبوته فيحتمل أن يكون التخفيف فيما يتعلق بهذا معاصيه ، بخلاف عذاب الكافر .  
الحديث السابع عشر حديث أنس الطويل في الشفاعة ، أورده هنا من طريق أبي حنيفة ، ومضى في تفسير البقرة  
من رواية هشام الدستوائي ومن رواية سعيد بن أبي عروبة ، ويأتي في التوحيد من طريق همام أربعمائة من قتادة .  
وأخرجه أيضا أحمد من رواية شيخان من قتادة ، ويأتي في التوحيد من طريق معبد بن هلال عن أنس وفيه زيادة  
للحسن عن أنس ، ومن طريق حميد عن أنس باختصار ، وأخرجه أحمد من طريق النضر بن أنس عن أنس ،  
وأخرجه أيضا من حديث ابن عباس ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق معتمر عن حميد عن أنس ، وعند الحاكم  
من حديث ابن مسعود والطبراني من حديث عبادة بن الصامت ، ولابن أبي شيبة من حديث سلمان الفارسي ، وجاء  
من حديث أبي هريرة كما مضى في التفسير من رواية أبي زرعة عنه ، وأخرجه الترمذي من رواية العلاء بن يقطين  
عنه ، ومن حديث أبي سعيد كاسياتي في التوحيد ، وله طرق عن أبي سعيد بمشاهدة ، وأخرجه مسلم من حديث أبي  
هريرة وحذيفة معا ، وأبو حنيفة من رواية حذيفة عن أبي بكر الصديق ، ومضى في الزكاة في تفسير سبعين من  
حديث ابن عمر باختصار ، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر ، وسأذكر ما عند كل منهم من قاعدة مستوحاة من  
شأن الله تعالى . قوله ( يجمع الله الناس يوم القيامة ) في رواية المستمل ( جمع ) بصيغة الفعل الماضي والاول المعتمد  
ووقع في رواية معبد بن هلال ، إذا كان يوم القيامة ما ج الناس بعضهم في بعض ، وأول حديث أبي هريرة « أنا  
سيد الناس يوم القيامة » يجمع الله الناس الأولين والآخرين في سعيد واحد يسمعون الجاهلي وينفذهم البصر ،  
وتدنو الشمس فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطبقون ولا يحتملون ، وزاد في رواية إسحق بن راهوية عن  
جرير عن حمارة بن القعقاع عن أبي زرعة فيه « وتدنو الشمس من رؤسهم فيشتد عليهم حرها ويشق عليهم دنوها  
فيظلمون من الضجر والجوع ما هم فيه » وهذه الطرق عند مسلم عن أبي خيثمة عن جرير ، لكن لم يسق لفظها ،  
وأول حديث أبي بكر « عرض على ما هو كائن من أمر الدنيا والآخرة يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد  
فيقطع الناس لذلك والمرق كاد يلجمهم » وفي رواية معتمر « يابسون ما شاء الله من الحبس » وقد تقدم في باب  
الابتن أولئك أنهم مبعوثون ، ما أخرجه مسلم من حديث المقداد أن الشمس تدنو حتى تصير من الناس قدر ميل  
وسائر ما ورد في ذلك وبيان تفاوتهم في المرق بقدر أعمالهم ، وفي حديث سلمان « تعطي الشمس يوم القيامة حر  
عشر سنين » ثم تدنو من جماجم الناس فيمرقون حتى يرشح المرق في الأرض قامة ، ثم يرتفع الرجل حتى يقرق  
عق » وفي رواية النضر بن أنس « نعم ما هم فيه والحق للمرحون بالمرق ، فأما المؤمن فهو عليه كالزكاة وأما الكافر  
فينشأ الموت ، وفي حديث عبادة بن الصامت وقعه « إن سيد الناس يوم القيامة بغير شئ » وما من الناس إلا من  
هو تحت لوائه ينظر الفرج ، وإن معي لواء الحمد » ووقع في رواية هشام وسعيد وهمام « يجمع المؤمنون  
فيقولون ، وتبين من رواية النضر بن أنس أن التعبير بالناس أجمع ، لكن الذي يطالب الشفاعة هم المؤمنون .  
قوله ( فيقولون لو استشفعنا ) في رواية مسلم « فيأجسون ذلك » وفي لفظ « فيستشفون بذلك » وفي رواية همام « حتى  
يتمروا بذلك » . قوله ( على ربنا ) في رواية هشام وسعيد « إلى ربنا » ونحوه بأنه حتى معنى استشفعنا معنى لأن



الاستشفاء طلب الشفاعة وهي انضمام الأدنى الى الأعلى لستعين به على ما يرويه . وفي حديث حذيفة وأبي هريرة معاً : يجمع الله الناس يوم القيامة ، فيقوم المؤمنون حتى تراف لهم الجنة فيأتون آدم ، ودحى ، غابة لقيامهم المذكور . ويؤخذ منه أن طلبهم الشفاعة يقع حين تراف لهم الجنة . ووقع في أول حديث أبي نضرة عن أبي سعيد في مسلم رفعه : أنا أول من تأسى عند الأرض ، الحديث وفيه : فيفزع الناس ثلاث فزعات ، فيأتون آدم ، الحديث قال القرطبي : كأن ذلك يقع إذا جرى بهمهم ، فإذا زفرت فزع الناس حينئذ وجثوا على ركبهم . **قوله** ( حتى يريحنا ) في رواية مسلم : فيريحنا ، وفي حديث ابن مسعود عند ابن حبان : أن الرجل ليلججه العرق يوم القيامة حتى يقول : يارب أرحني ولو إلى النار ، وفي رواية ثابت عن أنس : يعاول يوم القيامة على الناس ، فيقول بعضهم لبعض : انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فليشفع لنا إلى ربنا فليقض بيننا . وفي حديث سلمان وقاذا رأوا ما هم فيه قال بعضهم لبعض : انتوا أباكم آدم . **قوله** ( حتى يريحنا من مكاننا هذا ) في رواية ثابت : فليقض بيننا ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة فيقولون يا أبانا استفتح لنا الجنة . **قوله** ( فيأتون آدم ) في رواية شيبان : فينطلقون حتى يأتوا آدم فيقولون أنت الذي ، في رواية مسلم : يا آدم أنت أبو البشر ، وفي رواية همام وشيبان : أنت أبو البشر ، وفي حديث أبي هريرة نحو رواية مسلم ، وفي حديث حذيفة : فيقولون يا أبانا . **قوله** ( خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه ) زاد في رواية همام : وأسكنك جنة ، وعليك أسماء كل شيء . وفي حديث أبي هريرة وأمر الملائكة فسجدوا لك ، وفي حديث أبي بكر : أنت أبو البشر وأنت اصطفاك الله . **قوله** ( فاشفع لنا عند ربنا ) في رواية مسلم : عند ربك ، وكذا شيبان في حديث أبي بكر وأبي هريرة اشفع لنا إلى ربك ، وزاد أبو هريرة لا ترى ما نحن فيه ، لا ترى ما بلغنا . **قوله** ( لست هناكم ) قال عياض : قوله لست هناكم كناية عن أن منزلته دون المنزلة المأهولة قاله تواضعا وإكباراً لما يسألونه ، قال : وقد يكون فيه إشارة إلى أن هذا المقام ليس لي بل لغيري . قلت : وقد وقع في رواية معبد بن هلال فيقول لست لها ، وكذا في بقية المواضع ، وفي رواية حذيفة : لست بصاحب ذلك ، وهو يؤيد الإشارة المذكورة . **قوله** ( ويذكر خطيئته ) زاد مسلم إلى أصاب ، والراجح إلى الموصول محذوف تقديره أصابها ، زاد همام في روايته : أكله من الشجرة ، وقد نهي عنها ، وهو ينصب أكله بدل من قوله خطيئته ، وفي رواية هشام : فيذكر ذنبه فيستحي ، وفي رواية ابن عباس : داني قد أخرجت بخطيئتي من الجنة ، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : داني أذنبت ذنباً فأهبطت به إلى الأرض ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معاً هل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم ، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور : داني أخطأت وأنا في الفردوس فان يغفر لي اليوم حسبي ، وفي حديث أبي هريرة : إن ربي غنظ اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، وإني نهاني عن الشجرة فعصيت ، ففسي نفسي نفسي ، اذهبوا إلى غمري . **قوله** ( انتوا نوحاً فيأتونه ) في رواية مسلم : ولكن انتوا نوحاً أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتون نوحاً ، وفي رواية هشام وقاه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض ، وفي حديث أبي بكر : انطلقوا إلى أبيكم بعد أبيكم ، إلى نوح ، انتوا هبداً شاكرآ ، وفي حديث أبي هريرة : اذهبوا إلى نوح ، فيأتون نوحاً فيقولون : يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض ، وقد سماك الله عبداً شكوراً ، وفي حديث أبي بكر : فينطلقون إلى نوح فيقولون : يا نوح اشفع لنا إلى ربك ، فان الله اصطفاك واستجاب لك في دعائك ولم يدع على الأرض من الكافرين دياراً ، ويجمع بينهما بأن آدم

سبق الى وصفه بأنه أول رسول فخطبته أهل الموقف بذلك ، وقد استشكلت هذه الاولوية بأن آدم نبي مرسل وكذا  
 شيث وإدريس وهم قبل نوح ، وقد تقدم الجواب عن ذلك في شرح حديث جابر « أعطيت خمساً » في كتاب التيميم  
 وفيه « وكان النبي يبعث الى قومه خاصة » الحديث . ومحصل الاجوبة عن الاشكال المذكور أن الاولوية مقيدة بقوله  
 « أهل الارض » لأن آدم ومن ذكر معه لم يرسلوا الى أهل الارض ، وبشكل عليه حديث جابر ، ويحاجب بأن بعثته  
 الى أهل الارض باعتبار الواقع لصدق أنهم قومه بخلاف عورم بعثة نبيينا محمد ﷺ اقومه واغير قومه ، أو  
 الاولوية مقيدة بكونه أهلك قومه ، أو أن الثلاثة كانوا أنبياء ولم يكونوا رسلًا ، والى هذا جنح ابن بطال في حق  
 آدم ، وتعمقه عياض بما صححه ابن حبان من حديث أبي ذر فإنه كالتصريح في أنه كان مرسلًا ، وفيه التصريح بانزال  
 الصحف على شيث وهو من علامات الارسل ، وأما إدريس فذهبت طائفة الى أنه كان في بني اسرائيل وهو  
 الياس ، وقد ذكر ذلك في أحاديث الأنبياء . ومن الاجوبة أن رسالة آدم كانت الى بنيه وهم محدثون ليعلمهم  
 شريعته ، ونوح كانت رسالته الى قوم كفار يدعوهم الى التوحيد . قوله ( فيقول : لست هناك ، ويذكر خطيئته  
 التي أصاب فيستحيي ربه منها ) في رواية هشام « ويذكر سؤال ربه ما ليس له به علم ، وفي رواية شيبان « سؤال الله ،  
 وفي رواية معبد بن هلال مثل جواب آدم لكن قال « وانه كانت له دعوة دعوت بها أهل قومه » وفي حديث ابن  
 عباس « فيقول ليس ذاك عندي » ، وفي حديث أبي هريرة « إني دعوت بدعوة أغرقت أهل الارض ، ويجمع بينه  
 وبين الاول بأنه اعتذر بأمرين : أحدهما نهي الله تعالى له أن يسأل ما ليس له به علم فتعشى أن تكون شفاعة  
 لأهل الموقف من ذلك ، ثانيهما أن له دعوة واحدة محققة الاجابة وقد استوقاها بدعائه على أهل الارض فتعشى  
 أن يطالب فلا يجاب . وقال بعض الشراح : كان الله وعده نوحاً أن ينجاه وأهله ، فلما غرق ابنه ذكر لربه ما وعده  
 فقبل له : المراد من أهلك من آمن وعمل صالحاً فخرج ابنك منهم ، فلا تسأل ما ليس لك به علم . ( تنبيهان ) :  
 الاول « سقط من حديث أبي حنيفة المقرن بأبي هريرة ذكر نوح ، فقال في قصة آدم : اذهبوا الى ابني  
 ابراهيم . وكذا سقط من حديث ابن عمر ، والعمدة على من حفظ . » الثاني « ذكر أبو حامد الغزالي في كشف  
 علوم الآخرة أن بين إتيان أهل الموقف آدم وإتيانهم نوحاً ألف سنة ، وكذا بين كل نبي ونبي الى نبيينا ﷺ ولم  
 ألف لذلك على أصل ، ولقد أكثر في هذا الكتاب من إيراد احاديث لا أصول لها فلا يفتقر بشيء منها . قوله  
 ( اتوا ابراهيم ) في رواية مسلم « ولكن اتوا ابراهيم الذي اتخذه الله خليلاً ، وفي رواية معبد بن هلال « ولكن  
 عليكم بابراهيم فهو خليل الله . قوله ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون ابراهيم ، زاد أبو هريرة في حديثه  
 فيقولون : يا ابراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الارض ، قم اشفع لنا الى ربك » وذكر مثل ما لآدم قولاً  
 وجواباً الا أنه قال « قد كنت كذبت ثلاث كذبات ، وذكر من . قوله ( فيقول لست هناك ، ويذكر خطيئته )  
 زاد مسلم « التي أصاب فيستحيي ربه منها » ، وفي حديث أبي بكر « ليس ذاك عندي » ، وفي رواية همام « أتى كشف  
 كذبت ثلاث كذبات ، زاد شيبان في روايته « قوله اني سقيم ، وقوله فعله كبرهم هذا ، وقوله لاسرائيل أخبره اني  
 أخوك » ، وفي رواية أبي نضرة عن أبي سعيد « فيقول إني كذبت ثلاث كذبات ، قال رسول الله ﷺ : ما منها  
 كذبة إلا ما حل بها عن دين الله ، وما حل بمهمة بمعنى جادل وزنه ومعناه . ووقع في رواية حذيفة المقرنة  
 « لست بصاحب ذاك ، إنما كنت خليلاً من وراء وراء ، وضبط بفتح الهزة وبضمها ، واختالف الترجيح فيهما ،

قال النووي أشهرها الفتح بلا تنوين ويجوز بناؤها على الضم وصوبه أبو البقاء والكندى ، وصوب ابن دحية الفتح على أن الكلمة مركبة مثل شذر مذر ، وإن ورد منصوبا منونا جاز ، ومعناه لم أكن في التقريب والادلالات بمنزلة الحبيب . قال صاحب التحرير : كلمة فقال على سبيل التواضع ، أى لست في تلك الدرجة . قال : وقد وقع لي فيه معنى ملبح وهو أن الفضل الذي أعطيته كان بسفارة جبريل ، ولكن انتروا موسى الذي كلمه الله بلا واسطة ، وكرر وراء إشارة إلى نبينا ﷺ لأنه حصلت له الرؤية والسماع بلا واسطة ؛ فكأنه قال أنا من وراء موسى الذي هو من وراء محمد ، قال البيضاوى : الحق أن الكلمات الثلاث إنما كانت من معارض الكلام ، لكن لما كانت صورتها صورة الكذب أشفق منها استصغارا لنفسه عن الشفاعة مع وقوعها ، لأن من كان أعرف بالله وأقرب إليه منزلة كان أعظم خوفا . **قوله** ( انتروا موسى الذي كلمه الله ) في رواية مسلم « ولكن انتروا موسى ، وزاد « وأعطاه التوراة » وكذا في رواية هشام وغيره ، وفي رواية محمد بن حنبل « ولكن عليكم بموسى فهو كلم الله » وفي رواية الاسماعيل « عبدا أعطاه الله التوراة وكلمه تكليما ، زاد هشام في روايته « وقربه نجما ، وفي رواية حذيفة المقرئ « اعلموا إلى موسى » . **قوله** ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون موسى فيقول ، وفي حديث أبي هريرة « فيقولون يا موسى أنت رسول الله فضلك الله برسائه وكلامه على الناس ، اشفع لنا ، فذكر مثل آدم قولاً وجواباً لكلمته قال « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها » . **قوله** ( فيقول لست هناكم ) زاد مسلم « فيذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس » والاسماعيل « فيستحي ربه منها » وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور « إني قتلت نفساً بغير نفس ، وإن يغفر لي اليوم حسبي » وفي حديث أبي هريرة « إني قتلت نفساً لم أؤمر بقتلها ، وذكر مثل ما في آدم . **قوله** ( انتروا عيسى ) زاد مسلم « روح الله وكلته » وفي رواية هشام « عبد الله ورسوله وكلته وروحه » وفي حديث أبي بكر « فانه كان يرى الأكمة والأبرص ويحيى الموتى » . **قوله** ( فيأتونه ) في رواية مسلم « فيأتون عيسى فيقول : لست هناكم ، وفي حديث أبي هريرة « فيقولون : يا عيسى أنت رسول الله وكلته ألهاها إلى سربم وروح منه وكلت الناس في المهد صبيا ، اشفع لنا إلى ربك » ، ألا ترى إلى ما نحن فيه ؟ مثل آدم قولاً وجواباً لكن قال : ولم يذكر ذنباً ، لكن وقع في رواية الترمذي من حديث أبي هريرة عن أبي سعيد « إني جئت من دون الله ، وفي رواية أحمد والشافعي من حديث ابن عباس « إني اتخذت لها من دون الله » ، وفي رواية ثابت عند سعيد بن منصور منصور نحوه وزاد « وإن يغفر لي اليوم حسبي » . **قوله** ( انتروا محمداً ﷺ ) فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر في رواية مسلم « عبد غفر له الخ » زاد ثابت « من ذنبه » ، وفي رواية هشام « غفر الله له » ، وفي رواية معتمر « انطلقوا إلى من جاء اليوم مغفورا له ليس عليه ذنب » ، وفي رواية ثابت أيضا « حاتم النبيين قد حضر اليوم ، أرايتم لو كان متاح في وعاء قد ختم عليه أكان يقدر على ما في الوعاء حتى يفيض الخاتم ، وعند سعيد بن منصور من هذا الوجه فيرجعون إلى آدم فيقول أرايتم الخ » ، وفي حديث أبي بكر « ولكن انطلقوا إلى سيد ولد آدم فانه أول من تأنق عنه الأرض » ، قال عياض : اختلفوا في تأويل قوله تعالى ﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ﴾ فقيل : المتقدم ما قبل النبوة والتأخر العصمة ، وقيل : ما وقع من سهو أو تأويل . وقيل : المتقدم ذنب آدم والتأخر ذنب أمته ، وقيل : المعنى أنه مغفور له غير مؤاخذ لو وقع ، وقيل غير ذلك . قلت : واللاق بهذا المقام القول الرابع ، وأما الثالث فلا يتأتى هنا ، وبإستفاد من قول عبدو في حق نبينا هذا ومن قول موسى

فما تقدم د أنى قتلت نفسا بغير نفس وإن يغفر لي اليوم حسبي مع أن الله قد غفر له بنص القرآن ، التفرقة بين من وقع منه شيء ومن لم يقع منه شيء أصلا ، فإن موسى عليه السلام مع وقوع المغفرة له لم يرتفع شفاعة من المؤاخذه بذلك ورأى في نفسه قصيرا عن مقام الشفاعة مع وجود ماصدر منه ، بخلاف نبينا ﷺ في ذلك كله ، ومن ثم احتج عيسى بأنه صاحب الشفاعة لأنه قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر بمعنى أن الله أجبر أنه لا يؤاخذه بذنب لو وقع منه ، وهذا من النفائس التي فتح الله بها في فتح الجارى لله الحمد . **قوله** ( فيأتوني ) في رواية الضعيف ابن أنس عن أبيه حديثي نبي الله ﷺ قال : أنى لقائم أنتظر أمى تعبر الصراط إذا جاء عيسى فقال : يا محمد هذه الأنبياء قد جاءك يسألونك لندعو الله أن يفرق جمع الأمم إلى حيث يشاء نعم مام فيه ، فأفادت هذه الرواية تعيين موقف النبي ﷺ حينئذ ؛ وأن هذا الذي وصف من كلام أهل الموقف كله يقع عند نصب الصراط بعد تساهل المكفار في النار كما سيأتى بيانه قريبا ، وأن عيسى عليه السلام هو الذي يخاطب النبي ﷺ ، وأن الأنبياء جميعا يسألونه في ذلك . وقد أخرج الترمذى وغيره من حديث أبي بن كعب في نزول القرآن على سبعة أحرف وفيه وأخرت الثالثة ليوم يرغب إليه الخلق حتى إبراهيم عليه السلام ، ووقع في رواية معبد بن هلال فيأتوني فأقول : أنا لها أنا لها ، زاد عقبه بن عامر صند ابن المبارك في الزهد فيأذن الله لي فأقوم ، فيثور من مجلسي أطيب ريح شها أحد ، وفي حديث سلمان بن أبي بكر بن أبي شعبة : يأتون عمو فيقولون : يا نبي الله أنت الذي فتح الله بك وختم ، وغفر لك ما تقدم وما تأخر ، وجمعت في هذا اليوم آمنا وترى مانحن فيه ، فقم فاشفع لنا إلى ربنا . فيقول : أنا صاحبكم ، فيجوش الناس حتى ينتهى إلى باب الجنة ، وفي رواية معمر : فيقول : أنا صاحبها ، . **قوله** ( فاستأذن ) في رواية هشام : فأنزلني حتى استأذن ، . **قوله** ( على ربي ) زاد همام : في داره فيؤذن لي ، قال عياض : أى في الشفاعة . وتعب بأن ظاهرا ما تقدم أن استأذنه الأول والأذن له إنما هو في دخول الدار وهي الجنة ، وأضيفت إلى الله تعالى إضافة تشریف ، ومنه ( والله يدعو إلى دار السلام ) على القول بأن المراد بالسلام هنا الاسم العظيم وهو من أسماء الله تعالى ؛ قبل الحكمة في انتقال النبي ﷺ من مكانه إلى دار السلام أن أرض الموقف لما كانت مقام عرض وحساب كانت مكان مخافة واشفاق . ومقام الشافع يناسب أن يكون في مكان إكرام ، ومن ثم يستحب أن يتحرى للدعاء المكان الشريف لأن الدعاء فيه أقرب للإجابة . قالت : وتقدم في بعض طرقه أن من جملة سؤال أهل الموقف استفتاح باب الجنة ، وقد ثبت في صحيح مسلم أنه أول من يستفتح باب الجنة ، وفي رواية علي بن زيد عن أنس عند الترمذى : تأخذ حافة باب الجنة فأقعةها فيقال : من هذا ؟ فأقول : محمد ، فيفتحون لي ويرحبون ، فأخر ساجدا ، وفي رواية ثابت عن أنس عند مسلم : فيقول الخازن : من ؟ فأقول : محمد ، فيقول : بك أمرت أن لا أفتح لأحد قبلك ، وله من رواية المختار بنلفل عن أنس رفعه ، وأنا أول من يقرع باب الجنة ، وفي رواية قتادة عن أنس : آتى باب الجنة فأستفتح فيقال : من هذا ؟ فأقول محمد ، فيقال : مرحبا بمحمد ، وفي حديث سلمان : فبأخذ بحلقة الباب وهي من ذهب فيقرع الباب فيقال : من هذا ؟ فيقول : محمد ، فيفتح له حتى يقوم بين يدي الله فيستأذن في السجود فيؤذن له ، وفي حديث أبي بكر الصديق : فبأتى جبريل ربه فيقول اننن له . **قوله** ( فاذا رأيته وقمت له ساجدا ) في رواية أبي بكر : فأتى تحت العرش فأقع ساجدا لربي ، وفي رواية لابن حبان من طريق ثوبان عن أنس : فبجلى له الرب ولا يتجلى شيء قبله ، وفي حديث أبي بن كعب عن أبي بعل

رفعه « يعرفني الله نفسه ، فأسجد له سجدة يرضى بها عني ، ثم أمتدحه بمدحة يرضى بها عني » . **قوله** ( فيدعى ماشاء الله ) زاد مسلم « أن يدعى » ، وكذا في رواية هشام ، وفي حديث عباد بن الصامت « فإذا رأيت ربي خربت له ساجدا شاكرًا له » ، وفي رواية معمر بن هلال « فأقروا بين يديه فيلهم من محامد لا أفقر عليها الآن فأحمده بتلك المحامد ، ثم أخبر به ساجدا » ، وفي حديث أبي بكر الصديق « فينطلق إليه جبريل فيخبر ساجدا قدر جمعة » . **قوله** ( ثم يقال له ارفع رأسك ) في رواية مسلم « فيقال يا محمد » ، وكذا في أكثر الروايات ، وفي رواية النضر بن أنس « فأوحى الله إلى جبريل أن اذهب إلى محمد فقل له ارفع رأسك ، فعلى هذا قلنا من يقول لي على لسان جبريل . **قوله** ( وسل تعطاه ) وقال يسمع واشفع تشفع ) في رواية مسلم بغير واو ، وسقط من أكثر الروايات « وقل يسمع » ، ووقع في حديث أبي بكر « فيرفع رأسه فإذا نظر إلى ربه خر ساجدا قدر جمعة » ، وفي حديث سلمان « فينادى يا محمد ارفع رأسك وسل تعطاه واشفع تشفع » . **قوله** ( فأرفع رأسي فأحمد ربي بتحميد يعلمني ) وفي رواية هشام « يعلمني » ، وفي رواية ثابت « بمحامد لم يحمد بها أحد قبلي ، ولا يحمد بها أحد بعدي » ، وفي حديث سلمان « فيفتح الله له من الثناء والتحميد والتعظيم ما لم يفتح لأحد من الخلاق » ، وكأنه **عليه السلام** يلهم التحميد قبل سجوده وبعبده ، وفيه « ويكون في كل مكان ما يليق به » ، وقد ورد ما يلهي بعبده بعض ذلك لاجمعه ، ففي النسائي ومسننف عبد الرزاق ومسنن البخاري من حديث حذيفة رفعه قال « يجمع الناس في صعيد واحد فيقال : يا محمد ، فأقول : أليك وسعديك والخير في يدك والمهدي من هديت وعبدك بين يديك وبك وإليك تباركت وتعاليت سبحانك لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك ، زاد عبد الرزاق « سبحانك رب البيت » ، فذلك قوله « عسى أن يعينك ربك مقاما محمودا » قال ابن مندة في كتاب الإيمان : هذا حديث يجمع على صحة إسناده وثقة رواة . **قوله** ( ثم أشفع ) في رواية معمر بن هلال « فأقول رب آمني آمني آمني » ، وفي حديث أبي هريرة نحوه . **قوله** ( فيحدي حدا ) يبين لي في كل طور من أطراف الشفاعة حدا أفب عنده فلا أفتداه ، مثل أن يقول شفعتك فيمن أدخل بالجماعة ثم فيمن أدخل بالصلاة ثم فيمن شرب الخمر ثم فيمن زنى وهل هذا الأسلوب ، كذا حكاه الطبري ، والذي يدل عليه سياق الأخبار أن المراد به تفضيل مراتب المخرجين في الأعمال الصالحة كما وقع عند أحمد بن يحيى القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في هذا الحديث « وسأنبه عليه في آخره » ، وكما تقدم في رواية هشام عن قتادة عن أنس في كتاب الإيمان باللفظ ، يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة ، وفي رواية ثابت عند أحمد « فأقول : أي رب آمني آمني » ، فيقول : أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة ، ثم ذكر نحو ما تقدم وقال « مثقال ذرة » ثم قال « مثقال حبة من خردل » ولم يذكر بقية الحديث . ووقع في طريق النضر بن أنس قال « فشفعت في آمني أن أخرج من كل تسعة وتسعين إنسانا واحدا » ، فإذ ذلك أتدبر على ربي لا أقوم منه مقاما إلا شفعت » ، وفي حديث سلمان « فيشفع في كل من كان في قلبه مثقال حبة من حنطة ثم شعيرة ثم حبة من خردل فذلك المقام المحمود » ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا في شرح الحديث الثالث عشر ، ويأتي مبسوطا في شرح حديث الباب الذي يليه . **قوله** ( ثم أخرجه من النار ) قال الداودي : كأن راوي هذا الحديث ركب شيئا على غير أصله ، وذلك أن في أول الحديث ذكر الشفاعة في الأراحة من كرب الموقف ، وفي آخره ذكر الشفاعة في الإخراج من النار ، يعني وذلك إنما يكون بعد التحول من الموقف بالمرور على الصراط واسترط من يستط في تلك الحالة في النار ، ثم

يقع بعد ذلك الشفاعة في الإخراج ، وهو إشكال قري ، وقد أجاب عنه عياض وتبعه النووي وغيره بأنه قد وقع في حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله : فيأنون محمدا فيقوم ويؤذن له ، أي في الشفاعة وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنب الصراط يميننا وشمالا فيمر أولكم كالبرق ، الحديث . قال عياض : فهذا يتصل الكلام ، لأن الشفاعة التي لجأ الناس اليه فيها هي الإراحة من كرب الموقف ، ثم تجيء الشفاعة في الإخراج ، وقد وقع في حديث أبي هريرة - يعني الآتي في الباب الذي يليه بعد ذكر الجمع في الموقف - الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد ، ثم تميز المذاقين من المؤمنين ، ثم حلول الشفاعة بعد وضع الصراط والمروء عليه ، فكان الأمر باتباع كل أمة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والإراحة من كرب الموقف ، قال : وهذا مجتمع متون الأحاديث وتترتب معانيها . ذلك : فكأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر ، وسيأتي بقيته في شرح حديث الباب الذي يليه وفيه حتى يحى الرجل فلا يستطيع السير إلا زحفا وفي جانب الصراط كلاليب مأمورة بأخذ من أمرت به ، فتخدوش ناج ومكدوش في النار ، فظهر منه أنه عليه السلام أول ما يشفع ليقضى بين الخلق ، وأن الشفاعة فيمن يخرج من النار بمن سقط تقع بعد ذلك . وقد وقع ذلك صريحا في حديث ابن عمر اختصر في سباقه الحديث الذي ساقه أنس وأبو هريرة مطولا ، وقد تقدم في كتاب الزكاة من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه بلفظه : إنه الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن ، فيبتا هم كذلك استغاثوا بأدم ثم موسى ثم محمد فشفع ليقضى بين الخلق ، فيمضى حتى يأخذ بحلقه الباب ، فيومئذ يبعثه الله مقاما يحودا يحمده أهل الجمع كلهم . ووقع في حديث أبي بن كعب عند أبي بليد : ثم امتدحه بمدة يرضى بها عني ، ثم يؤذن لي في الكلام ، ثم تمر أمي إلى الصراط وهو منصوب بين ظهري جهنم فيمرون ، وفي حديث ابن عباس من رواية عبد الله بن الحارث عنه عند أحمد فيقول هو رجل : يا محمد ما تريد أن أصنع في أمك ؟ فأقول : يارب عجل حسابهم ، وفي رواية عن ابن عباس عند أحمد وأبي بليد : فأقول أنا لها ، حتى يأذن الله لمن يشاء ويرضى ، فإذا أراد الله أن يفرغ من خلقه نادى مناد : أين محمد وأمه ، الحديث وسيأتي بيان ما يقع في الموقف قبل نصب الصراط في شرح حديث الباب الذي يليه . وتعرض الطبري للجواب عن الإشكال بطريق آخر فقال : يجوز أن يراد بالنار الحبس والكرب والشدة التي كان أهل الموقف فيها من دنو الشمس إلى رؤسهم وكربهم بحرما وسفعها حتى ألجمهم العرق ، وأن يراد بالخروج منها خلاصهم من تلك الحالة التي كانوا فيها . قلت : وهو احتمال بعيد ، إلا أن يقال إنه يقع إخراجان وقع ذكر أحدهما في حديث الباب على اختلاف طرقه والمراد به الخلاص من كرب الموقف ، والثاني في حديث الباب الذي يليه ويكون قوله فيه : فيقول من كان بعيد شيئا فليقبله ، بعد تمام الخلاص من الموقف ونصب الصراط والأذن في المرور عليه ، ويقع الإخراج الثاني لمن يسقط في النار حال المرور فيتحدا ، وقد أشرت إلى الاحتمال المذكور في شرح حديث العرق في باب قوله تعالى ألا بظن أولئك أنهم مبعوثون ، والعلم عند الله تعالى . وأجاب القرطبي عن أصل الإشكال بأن في قوله آخر حديث أبي زرعة عن أبي هريرة بعد قوله عليه السلام فأقول يارب أمي أمي ، فيقال أدخل من أمك من الباب الأيمن من أبواب الجنة من لأحساب عليه ولاعذاب ، قال : في هذا ما يدل على أن النبي عليه السلام يشفع فيما طلب من تعجيل الحساب ، فانه لما أذن له في ادخال من لأحساب عليه دل على تأخير من عليه حساب

ليحاسب ، ووقع في حديث الصور الطويل عند أبي يعلى « فأقول يارب وعدتني الشفاعة فيقضي في أهل الجنة يدخلون الجنة ، فيقول الله : وقد شفعتك فيهم وأذنت لهم في دخول الجنة » . قلت : وفيه إشعار بأن العرض والميزان وتطاير الصحف يقع في هذا الموطن ، ثم ينادى المنادى : ليتبع كل أمة من كانت تعبد ، فيسقط الكفار في النار ، ثم يميز بين المؤمنين والمنافقين بالامتحان بالسجود عند كشف الساق ، ثم يؤذن في نصب الصراط والمورر عليه ، فيطفأ نور المنافقين فيسقطون في النار أيضا ، ويمر المؤمنون عليه إلى الجنة ، فن العصاة من يسقط ويرقف بعض من نجا عند القنطرة المقاصصة بينهم ثم يدخلون الجنة ، وسيأتي تفصيل ذلك واضحا في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . ثم وقعت في تفسير يحيى بن سلام البصري نزول مصر ثم إفريقية - وهو في طبقة يزيد بن هارون ، وقد ضعفه الدارقطني ، وقال أبو حاتم الرازي صدوق ، وقال أبو زرعة ربما وهم ، وقال ابن عدي يكتب حديثه مع ضعفه - فنقل فيه عن الكلبي قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقيت زمرة من آخر الجنة إذا خرج المؤمنون من الصراط بأعمالهم فيقول آخر زمرة من زمر النار لهم وقد بلغت النار منهم كل مبلغ : أما نحن فقد أخذنا بما في قلوبنا من الشرك والتكذيب ، فأنفكم أنتم ترحمكم ؟ قال فيصرخون عند ذلك يدعون ربهم ، فيسميهم أهل الجنة فيأتون آدم ، فذكر الحديث في إتيانهم الأنبياء المذكورين قبل واحدا واحدا إلى محمد ﷺ ، فينطلق فيأتي رب الأمة فيسجد له حتى يأمره أن يرفع رأسه ثم يسأله ما تريد ؟ وهو أعلم به ، فيقول : رب أناس من عبادك أصحاب ذنوب لم يشركوا بك وأنت أعلم بهم ، فغيرهم أهل الشرك بمبادتهم إياك ، فيقول وعزني لأخرجنهم فيخرجهم قد احترقوا ، فينضح عليهم من الماء حتى يذهبوا ثم يدخلون الجنة فيسمون الجهنميين ، فيغبطه عند ذلك الأولون والآخرون ، فذلك قوله ( عسى أن يمشك ربك عاقبا محمودا ) . قلت : فهذا لو ثبت لرفع الإشكال لكن الكلبي ضعيف ، ومع ذلك لم يسنده ، ثم هو مخالف لمصريح الأحاديث الصحيحة أن سؤال المؤمنين الأنبياء واحدا بعد واحد إنما يقع في الموقف قبل دخول المؤمنين الجنة والله أعلم . وقد تملك بعض المبتدعة من المرجحة بالاحتمال المذكور في دعواه أن أحدا من الموحدين لا يدخل النار أصلا ، وإنما المراد بما جاء من أن النار تنفسهم أو تلفحهم ، وما جاء في الإخراج من النار جميعه محمول على ما يقع لهم من السكر في الموقف ، وهو تملك باطل ، وأقوى ما يرد به عليه ما تقدم في الوكاة من حديث أبي هريرة في قصة مانع الزكاة واللفظ لمسلم « ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها منها إلا إذا كان يوم القيامة يطلع لها بقاع قرقر أو فرما كانت تطؤه بأخفافها ونعسه بأفواهها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار » الحديث بطوله وفيه ذكر الذهب والفضة والبقر والغنم ، وهو دال على تعدد ما من شاء الله من العصاة بالنار حقيقة زيادة على كرب الموقف . وورد في سبب إخراج بقية الموحدين من النار ما تقدم أن الكفار يقولون لهم : ما أغنى عنكم قول لا اله الا الله وأنتم معنا ، فيغضب الله لهم فيخرجهم : وهو مما يرد به على المبتدعة المذكورين . وسأذكره في شرح حديث الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . قوله ( ثم أعود فأقع ساجدا مثله في الثالثة أو الرابعة ) في رواية هشام « فأحد لهم حدا فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع ثانيا فاستأذن إلي أن قال « ثم أحد لهم حدا ثالثا فأدخلهم الجنة ثم أرجع ، هكذا في أكثر الروايات . ووقع عند أحد من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة « ثم أعود الرابعة فأقول : يارب ما بقى إلا من حبسه القرآن ، ولم

يشك بل جزم بأن هذا القول يقع في الرابعة . ووقع في رواية معبد بن هلال عن أنس أن الحسن حدث معبداً بعد ذلك بقوله « فأقرم الرابعة » وفيه قول الله له « ليس ذلك لك » وأن الله يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وإن لم يعمل خيراً قط . فعلى هذا فقوله « حبسه القرآن » يتناول الكفار ، ويتناول بعض العصاة ممن ورد في القرآن في حقهم التخليد ، ثم يخرج العصاة في القبضة وتبقى الكفار ، ويكون المراد بالتخليد في حق العصاة المذكورين البقاء في النار بعد إخراج من تقدمهم . قوله ( حتى ما بقي ) في رواية الكشميني « ما بقي » وفي رواية هشام بعد الثالثة « حتى أرجع فأقول » . قوله ( إلا من حبسه القرآن » وكان قتادة يقول عند هذا : « أي وجب عليه الخلود » في رواية هشام « إلا من حبسه القرآن أي وجب عليه الخلود » كذا أنهم قائل « أي وجب » وتبين من رواية أبي عوانة أنه قتادة أحد رواة . ووقع في رواية هشام وسعيد « فأقول : ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن ووجب عليه الخلود » وسقط من رواية سعيد عند مسلم « وجب عليه الخلود » وعنده من رواية هشام مثل ما ذكرت من رواية هشام ، فتبين أن قوله « وجب عليه الخلود » في رواية هشام مدرج في المرفوع لما تبين من رواية أبي عوانة أنها من قول قتادة فمر به قوله « من حبسه القرآن » أي من أخبر القرآن بأنه يغفل في النار . ووقع في رواية هشام بعد قوله أي وجب عليه الخلود « وهو المقام المحمود الذي وعده الله » وفي رواية شيبان « إلا من حبسه القرآن » يقول : وجب عليه الخلود ، وقال : « عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً » وفي رواية سعيد عند أحمد بعد قوله إلا من حبسه القرآن « قال حدثنا أنس بن مالك أن النبي ﷺ قال : فيخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخير ما يزن شميرة » الحديث وهو الذي فصله هشام من الحديث وسبق سياقه في كتاب الإيمان مفصلاً ، ووقع في رواية معبد بن هلال بعد روايته عن أنس من روايته عن الحسن البصري عن أنس قال « ثم أقرم الرابعة فأقول أي رب ائذن لي فيمن قال لا إله إلا الله » فيقول لي ليس ذلك لك » فذكر بقية الحديث في إخراجهم ، وقد تمسك به بعض المبتدعة في دهوهم أن من دخل النار من العصاة لا يخرج منها لقوله تعالى ( ومن يمس الله رسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً ) وأجاب أهل السنة بأنها نزلت في الكفار ، وعلى تسليم أنها في أعم من ذلك فقد ثبت تخصيص الموحدين بالإخراج ، ولعل التأييد في حق من تأخر بعد شفاعة الشافعين حتى يخرجوا بقبضة أرحم الراحمين كما سيأتي بيانه في شرح حديث الباب الذي يليه . فيكون التأييد مؤقتاً ، وقال عباس : استدلل بهذا الحديث من جرد الخطايا على الأنبياء كقول كل من ذكر فيه ماذكر ، وأجاب عن أصل المسألة بأنه لا خلاف في عصمتهم من الكفر بعد النبوة وكذا قبلها على الصحيح ، وكذا القول في الكهنة على التفصيل المذكور ، وبدن حتى بها طيروى بقاءه من الصفات ، وكذا القول في كل ما يقدح في الإبلخ من جهة القول ، واختلفوا في الفعل فتمه بعضهم حتى في النسيان ، وأجاز الجمهور السهو لكن لا يحصل التنادي ، واختلفوا فيما هذا ذلك كله من الصلة تر فذهب جماعة من أهل النظر إلى عصمتهم منها مطلقاً ، وأولوا الأحاديث والآيات الواردة في ذلك بضرور من التأويل ، ومن جملة ذلك أن المصادر عنهم إما أن يكون بتأويل من بعضهم أو سهو أو باذن ، لكن خفوا أن لا يكون ذلك موافقاً لمقامهم فأشفقوا من الموازنة أو المعانبة ، قال : وهذا أرجح المقالات ، وليس هو مذهب المعتزلة وإن قالوا بعصمتهم مطلقاً لأن مدعهم في ذلك التشكيك بالذنوب مطلقاً ولا يجوز على النبي الكفر ، ومنعنا أن أمة النبي مأمورة بالاعتداء به في أفعاله فلوجلل منه وقبح المعصية لزم الأمر بالنهي .



الواحد والنهي عنه في حالة واحدة وهو باطل . ثم قال هياض : وجميع ما ذكر في حديث الباب لا يخرج عما قلناه لان اكل آدم من الشجرة كان عن سهو ، وطلب نوح نجاة ولده كان عن تأويل ، ومقاتلة ابراهيم كانت معارضة وأراد بها الخير ، وقتيل موسى كان كافرا كما تقدم بسط ذلك والله أعلم . وفيه جواز اطلاق الغضب على الله والمراد به ما يظهر من انتقامه عن هضاه ، وما يشاهده أهل الموقف من الاحوال التي لم يكن مثالا ولا يكون ، كذا قرره الثوري . وقال غيره المراد بالغضب لازمه وهو ارادة ابطال السوء . فبعض ، وقول آدم ومن بعده ، نفسى نفسى ، أى نفسى هى التى تستحق أن يشفع لها ، لان الميتة والخبر اذا كانا متحدين فالمراد به بعض الاوازم ، ويحتمل أن يكون أحدهما محذورا . وفيه تفضيل محمد ﷺ على جميع الخلق لان الرسل والانبياء والملائكة أفضل من سواهم ، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم ، قال القرطبي : ولو لم يكن في ذلك إلا المرق بين من يقول نفسى نفسى وبين من يقول أمى أمى لكان كافيا ، وفيه تفضيل الانبياء المذكورين فيه على من لم يذكر فيه لئلا يلزم لذلك المقام العظيم دون من سواهم ، وقد قيل انما اختص المذكورون بذلك لمزايا أخرى لا تتعلق بالتفضيل ، فأدم لسكونه والد الجميع ، ونوح لسكونه الاب الثاني ، وابراهيم للأمر باتباع ملته ، وموسى لانه أكثر الانبياء نبيا ، وعيسى لانه أولى الناس بنبينا محمد ﷺ كما ثبت في الحديث الصحيح . ويحتمل أن يكونوا اختصوا بذلك لانهم اصحاب شرائع عمل بها من بين من ذكر أولا ومن بعده . وفي الحديث من القوائد غير ما ذكر أن من طلب من كبير أمرا منها أن يقدم بين يدي سؤاله وصف المسترسل بأحسن صفاته وأشرف رايه ليسكون ذلك أدهى لاجابته . سؤاله ، وفيه أن المسترسل اذا لم يقدر على تحصيل ما سئل يعتذر بما يقبل منه ويدل على من يظن أنه بكل في القيام بذلك فالدال على الخير كمناعه ، وانه يثنى على المدلول عليه بأوصافه المتقضية لاهليته ويكون أدهى لقبول عذره في الامتناع ، وفيه استعمال ظرف المكان في الزمان لقوله است هناكم لان هنا ظرف مكان فاستعملت في ظرف الزمان لان المعنى است في ذلك المقام ، كذا قاله بعض الأئمة وفيه نظر ، وانما هو ظرف مكان على باب له كنهى المنوى لا الحسى ، مع أنه يمكن حمله على الحسى لما تقدم من أنه ﷺ يباشر السؤال بعد أن يستأذن في دخول الجنة ، وعلى قول من يفسر المقام الحمد بالعود على العرش يتحقق ذلك أيضا . وفيه العمل بالعام قبل البحث عن الخاص أخذنا من قصة نوح في طلبه نجاة ابنه . وقد تقدم به من يرى بهكسه . وفيه أن الناس يوم القيامة يستصحبون حلهم في الدنيا من الرسل الى الله تعالى في حوائجهم بانبيائهم ، والباحث على ذلك الالهام كما تقدم في صدر الحديث . وفيه أنهم يستشير بعضهم بعضا ويجمعون على الشيء المطلوب وأنهم يغفلون عنهم بعض ما علموه في الدنيا لان في السائلين من سمع هذا الحديث ومع ذلك فلا يستحضر أحد منهم أن ذلك المقام يختص به نبينا ﷺ ، اذ لو استحضروا ذلك لسألوه من أول وهلة ولما احتاجوا الى التردد من نبي الى نبي ، ولعل الله تعالى أنسام ذلك للحكمة التي تترتب عليه من إظهار فضل نبينا ﷺ كما تقدم تقريره . الحديث الثامن عشر حديث عمران بن حصين ، قوله ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان والحن بن ذكوان هو أبو سلمة البصري تكلم فيه أحد ابن معين وغيرهما لكنه ليس له في البخارى سوى هذا الحديث من رواية يحيى القطان عنه مع تعنته في الرجال ، ومع ذلك فهو متابعة ، وفي طبقة الحسين بن ذكوان وهو بضم الحاء وفتح الـين وآخره نون بهري أيضا يعرف بالملم وبالمكاتب وهو أوثق من أبي سلمة ، وتقدم شرح حديث الباب في الحادى عشر . الحديث

التاسع عشر حديث أنس في قصة أم حارثة ، تقدم في الغامس من وجه آخر عن حميد عنه وفيه د وألقاب قوس أحكم ، وتقدم شرحه وفيه د ولو أن امرأة من نساء أهل الجنة اطاعت إلى الأرض ، . قوله ( لاضأت ما بينهما ) وقع في حديث سعيد بن عامر الجعفي عند الزوار بلفظ د تشرف على الأرض لذهب ضوء الشمس والقمر ، . قوله ( ولألت ما بينهما ريحا ) أي طيبة ، وفي حديث سعيد بن عامر المذكور د ولألت الأرض ريح مسك ، وفي حديث أبي سعيد عند أحمد وصححه ابن حبان د وان أدنى لؤاظة عليها لنضى ما بين المشرق والمغرب ، . قوله ( ولنصفها ) بفتح النون وكسر الصاد المهملة بعدها تحتانية ثم فاء ، فسر في الحديث بالخار بكسر المعجمة وتخفيف الميم ، وهذا التفسير من قنينة فقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن اسماعيل بن جعفر بدونه ، وقال الأزهري : النصف الخار ، ويقال أيضا للخادم . قالت : والمراد هنا الاول جزما . وقد وقع في رواية الطبراني د ولتاها على رأسها وحكى أبو عبيد الهروي أن النصف المعجز بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الجيم وهو ما تلوية المرأة على رأسها ، وقال الأزهري : هو كالعصاية تلفها المرأة على استدارة رأسها ، واعتجز الرجل بعمامة لها على رأسه ورد طرفها على وجهه وشيئا منها تحت ذقنه ، وقيل المعجز ثوب تلبسه المرأة أصغر من الرداء ، ووقع في حديث ابن عباس عند ابن أبي الدنيا د ولو أخرجت بضيفها لكانت الشمس عند حسنهما مثل الفتيلة من الشمس لاضواءها ، ولو اطاعت وجهها لأضاء حناتها ما بين السماء والأرض ، ولو أخرجت كفها لأتقتن الخلائق بحسنها . الحديث العشرون حديث أبي هريرة من طريق الأخرج عنه ، . قوله ( لا يدخل أحد الجنة إلا أرى مقدمه من النار ) وقع عند ابن ماجه بسند صحيح من طريق آخر عن أبي هريرة أن ذلك يقع عند المسألة في القبر وفيه د فيفرج له فرجة قبل النار فينظر إليها فيقال له : انظر إلى ما رآك الله ، وفي حديث أنس الماضي في أواخر الجنازة د فيقال انظر إلى مقدمك من النار د زاد أبو داود في روايته د هذا بيتك كان في النار ، ولكن الله عصمك ورحمك ، وفي حديث أبي سعيد د كان هذا منزلك لو كفرت بربك ، . قوله ( لو أساء ليزداد شكرا ) أي لو كان عمل عبلا سيئا وهو الكفر فصار من أهل النار ، وقوله د ليزداد شكرا ، أي فرحا ورضا ، فعبّر عنه بلذمه ، لأن الراضى بالشئ يشكر من فعل له ذلك . قوله ( ولا يدخل النار أحد ) قدم في رواية الكشميني الفاعل على المفعول ، وقوله د إلا أرى ، بضم المهملة وكسر الراء . قوله ( لو أحسن ) أي لو عمل عملا حسنا وهو الاسلام . قوله ( ليكون عليه حصرة ) أي للزيادة في تهذيبه ، ووقع عند ابن ماجه أيضا وأحمد بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ د ما منكم من أحد إلا وله منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في النار . فإذا مات ودخل النار ورث أهل الجنة منزله ، وذلك قوله تعالى ﴿ أولئك هم الوارثون ﴾ وقال جمهور المفسرين في قوله تعالى ﴿ وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وأورثنا الأرض ﴾ الآية : المراد أرض الجنة التي كانت لأهل النار لو دخلوا الجنة ، وهو موافق لهذا الحديث ، وقيل المراد أرض الدنيا لانها صارت خبزة فأكلوها كما تقدم . وقال القرطبي : يحتمل أن يسمى الحصول في الجنة وراثة من حيث اختصاصهم بذلك دون غيرهم ، فهو إرث بطريق الاستعارة وانه اعلم . الحديث الحادي والعشرون ، . قوله ( عن عمرو ) هو ابن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب ، وقد وقع لنا هذا الحديث في نسخة اسماعيل بن جعفر حدثنا عمرو بن أبي عمرو ، وأخرجه أبو نعيم من طريق علي بن حجر عن اسماعيل ، وكذا تقدم في العلم من رواية سليمان بن بلال عن عمرو بن أبي عمرو ، وقد تقدم أن اسم أبي عمرو والده عمرو

مبصرة . قوله ( من أسعد الناس بشفاعتك ) لعل أبا هريرة سأل عن ذلك عند محدثه عليه السلام بقوله « وأريد أن أختبى دعوتي شفاعته لأمتي في الآخرة » وقد تقدم سياق وبيان ألفاظه في أول كتاب الدعوات ، ومن طريقه « شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » ، وقد شرح حديث الباب في « باب الحرص على الحديث » من كتاب العلم . وقوله « من قال لا إله إلا الله خالصا من قبل نفسه » بكسر القاف وفتح الواو « أى قال ذلك باختياره ، ووقع في رواية أحمد وصححه ابن حبان من طريق أخرى عن أبي هريرة نحو هذا الحديث وقبه » لقد ظننت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمتي ، وشفاعتي إن شهد أن لا إله إلا الله مخلصا بصدق قلبه لسانه ولسانه قلبه ، والمراد بهذه الشفاعة المسئول عنها هنا بعض أنواع الشفاعة وهي التي يقول عليه السلام « أمتي أمتي » ، فيقال له : أخرج من الدار من في قلبه وزن كذا من الإيمان ، فأسعد الناس بهذه الشفاعة من يكون إيمانه أكمل من دونه ، وأما الشفاعة العظمى في الراحة من كرب الموقف فأسعد الناس بها من يسبق إلى الجنة ، وهم الذين يدخلونها بغير حساب ، ثم الذين يلونهم وهو من يدخلها بغير عذاب بعد أن يحاسب ويستحق العذاب ، ثم من يصيبه الفج من النار ولا يسقط . والحاصل أن في قوله « أسعد » إشارة إلى اختلاف مراتبهم في السبق إلى الدخول باختلاف مراتبهم في الإخلاص ، ولذلك أكد بقوله « من قلبه » مع أن الإخلاص محله القلب ، لكن إسناد الفضل إلى الجارحة أبلغ في التأكيد ، وهذا التقرير يظهر موقع قوله « أسعد » ، وأنها على بابها من التفضيل « ولا حاجة إلى قول بعض الشراح الأسعد هنا بمعنى السعيد لسكون المكل يشتركون في شرطية الإخلاص ، لأننا نقول يشتركون فيه لكن مراتبهم فيه متفاوتة » . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون المراد من ليس له عمل يستحق به الرحمة والإخلاص ، لأن احتياجه إلى الشفاعة أكثر وانتفاعه بها أرفق والله أعلم . الحديث الثاني والعشرون ، قوله ( جرير ) هو ابن عبد الحميد ، ومنصور هو ابن المعتز ، وإبراهيم هو الذهبي ، وهبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو ، وهذا السند كله كوفيون . قوله ( أني لأعلم آخر أهل الدار خروجا منها وآخر أهل الجنة دخولا فيها ) قال عياض : جاء نحو هذا في آخر من يجوز على الصراط يعني كما يأتي في آخر الباب الذي يليه قال : فيحتمل أنهما إسمان إما شخصان وإما نوطان أو جنسان ، وعبر فيه بالواحد من الجماعة لاشتراكهم في الحكم الذي كان سبب ذلك ، ويحتمل أن يكون الخروج هنا بمعنى الورد وهو الجراز على الصراط فيتعهد المعنى إما في شخص واحد أو أكثر . قلت : وقع عند مسلم من رواية أبي عن ابن مسعود ما يقوى الاحتمال الثاني ولفظه « آخر من يدخل الجنة رجل فهو يمضي مرة وبكبر مرة وأضعفه النار مرة ، فإذا ما جاوزها ألقت إليها فقال « تبارك الذي نجاني منك » وعند الحاكم من طريق مسروق عن ابن مسعود ما يقتضي الجمع . قوله ( حبوا ) بمهملة وموحدة أى زحفا وزنة ومعناه . ووقع بلفظ وزحفا ، في رواية الأعمش عن إبراهيم عند مسلم . قوله ( فإن لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها أو إن لك مثل عشرة أمثال الدنيا ) وفي رواية الأعمش « فيقال له أذكر الزمان الذي كنت فيه - أى الدنيا - فيقول : نعم ، فيقال له : تمن ، فيتمنى ، . قوله ( أنسخرك مني ) أو تضحك مني ) وفي رواية الأعمش « أنسخرك مني ، ولم يشك ، وكذا مسلم من رواية منصور ، وله من رواية أنس عن ابن مسعود « أنسخرك مني وأنت رب العالمين » قال المازري : هذا مشكل ، وتفسه الضحك بالرضا لا يتأتى هنا ، ولكن لما كانت عادة المستهزئ أن يضحك من الذي استهزأ به ذكر معه ، وأما نسبة السخرية إلى الله تعالى فهي على سبيل المقابلة وإن لم يذكره في الجانب الآخر لفظاً لكنه لما ذكر أنه عاهد مراراً وغدر حل فعله

عمل المستهزئ وظن أن في قول الله له : ادخل الجنة ، وتردده إليها وظنه أنها ملائ نوعاً من السخرية به جزاء على فعله فسمى الجزاء على السخرية سخرية ، ونقل عياض عن بعضهم أن أبا أنسخر منى ألف ألفي كس في قوله تعالى ( أنهلكم بما فعل السفهاء منا ) على أحد الأقوال ، قال : وهو كلام متداول علم مكانه من ربه وبسطه له بالاعطاء . وجود عياض أن الرجل قال ذلك وهو غير ضابط لما قال إذ وله عتله من السرور بما لم يحيط به الله ، ويؤيده أنه قال في بعض طرقه عند مسلم لما خلع من النار : لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحدنا من الأولين والآخرين ، وقال القرطبي في المفهم : أكثروا في تأويله . وأشبه ما قيل فيه أنه استخفه الفرج وأدهشه فقال ذلك ، وقيل قال ذلك لكونه خاف أن يجازي على ما كان منه في الدنيا من التساهل في الطاعات وإرتكاب المعاصي كفعل الساكسين ، فسكانه قال : أنجازي على ما كان مني ؟ فهو كقول سخر الله منهم وقوله الله يستهزئ بهم أي ينزل بهم جزاء سخرتهم واستهزائهم ، وسأني بيان الاختلاف في اسم هذا الرجل في آخر شرح حديث الباب الذي يابيه . قوله ( ضحك حتى بدت توأجه ) بنون وجيم وذال معجمة جمع ناجذ ، تقدم ضبطه في كتاب الصيام ، وفي رواية ابن مسعود : فضحك ابن مسعود فقالوا : مم فضحك ؟ قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ من ضحك رب العالمين حين قال الرجل : أنتهزئ مني ؟ قال : لا أنتهزئ منك ولا كني على ما أشاء فانه ، قال البيضاوي : نسبة الضحك إلى الله تعالى مجاز بمنى الرضا ، وضحك النبي ﷺ على حقيقة ، وضحك ابن مسعود على سبيل التأمي ، قوله ( وكان يقال : ذلك أدنى أهل الجنة منزلة ) قال الكرماني : ليس هذا من تنمة كلام رسول الله ﷺ بل هو من كلام الراوي نقلًا عن الصحابة أو عن غيرهم من أهل العلم . قلت : قائل : وكان يقال ، هو الراوي كذا أشار إليه ، وأما قائل المقالة المذكورة فهو النبي ﷺ ، ثبت ذلك في أول حديث أبي سعيد عند مسلم ولفظه : أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار ، وساق القصة ، وفي رواية له من حديث المغيرة أن موسى عليه السلام سأل ربه عن ذلك ، ولمسلم أيضاً من طريق همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : أدنى مقعد أحدكم من الجنة أن يقال له تمن فيتمنى ويتمنى فيقال إن لك ما تمنيت ومثله معه . الحديث الثالث والعشرون ، قوله ( عبد الملك ) هو ابن هير ، ونوفل جد عبد الله بن الحارث هو ابن الحارث بن عبد المطلب ، والعباس هو ابن عبد المطلب وهو عم جد عبد الله بن الحارث الراوي عنه والحارث بن نوفل ولأبيه محبة ، ويقال إن عبد الله رؤفة ، وهو الذي كان يلقب بيه وهو حديث مفتوحين الثانية ثقبه ثم هاء تأنيث . قوله ( هل نعت أبا طالب بشيء ) ؟ هكذا ثبت في جميع النسخ بحذف الجواب ، وهو اختصار من المصنف ، وقد رواه مسند في مسنده بتمامه . وقد تقدم في كتاب الأدب عن موسى بن اسماعيل عن أبي عروانة بالسند المذكور هنا بلفظ : فإنه كان يحوطك وبفضلك ، قال : نعم هو في توضيح من نار ، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار ورفع في رواية المحدث عن أبي عروانة عند الإسماعيلي « الدرك » بزيادة هاء ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بذلك في شرح الحديث الرابع عشر ، ومضى أيضاً في قصة أبي طالب في المبعث النبوي مسند فيه سند آخر إلى عبد الملك بن عمر المذكور والله أعلم

## ٥٢ - باب المصراط جسر جهنم

٦٥٧٣ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سعيد وعطاء بن يزيد « أن أبا هريرة

أخبرها من النبي ﷺ . وحدثنني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة قال : قال أناس بأمر رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : هل تضارون في القمر ليلة البدر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : فانكم ترونه يوم القيامة كذلك يجمع الله للناس فيقول : من كان يعبد شيئاً فليتبعه . فيتبع من كان يعبد الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها منافقوها ، فيأتهم الله في غير الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : نعوذ بالله منك ، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا أنا ناربنّا عرفناه ، فيأتهم الله في الصورة التي يعرفون فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا ، فينبهونه ، ويضرب جمر جهنم ، قال رسول الله ﷺ : فأكون أول من يُهَيَّز ، ودُعاه الرسل يومئذ : اللهم سلم سلم ، وبه كلابب مثل شوك السعدان ، أما رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : فانها مثل شوك السعدان ، غير أنها لا يعلم قدر عظيمها إلا الله ، فتخطف الناس بأعمالهم : منهم اللوايق بمله ، ومنهم الخردل ثم بنجوا . حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ، أراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج من كان يشهد أن لا إله إلا الله ، أصم اللامسكة أن يخرجهم فيعرفونهم بلامه آثار السجود ، وحرّم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد اهتجشوا ، فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة ، فينبهون نبات الحبّة في حويل الليل ، ( يبقى رجل مقبل بوجهه على النار فيقول : يا رب قد قضي ريمى وأحرقتني ذكاهما ، فاصرف وجهي عن النار ، فلا يزال يدعو الله فيقول : لك إن أعطيتك أن تسألني غيره فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيصرف وجهه عن النار . ثم يقول بعد ذلك : يا رب قربني إلى باب الجنة ، فيقول : أليس قد زعمت أن لا تسألني غيره ؟ وبلك يا ابن آدم ما أغدرك . فلا يزال يدعو ، فيقول : اعلني إن أعطيتك ذلك تسألني غيره ، فيقول : لا وعزتك ، لا أسألك غيره ، فيعطى الله ما شاء من عهوده ومواثيق أن لا يسأله غيره ، فيقرّبه إلى باب الجنة ، فإذا رأى ما فيها سكّت ما شاء الله أن يسكّت ، ثم يقول : رب أدخلني الجنة . ثم يقول : أو ليس قد زعمت أن لا تسألني غيره . وبلك يا ابن آدم ما أغدرك . فيقول : يا رب لا تجعلني أشقى خلقك . فلا يزال يدعو حتى يضحك ، فإذا ضحك منه أذن له بالدخول فيها ، فإذا دخل فيها قيل : تمنّ من كذا فيتمنى . ثم يقال له تمنّ من كذا فيتمنى ، حتى أنقطع به الأمانى ، فيقول له : هذا لك ومثله معه . قال أبو هريرة : وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا .

٦٥٧٤ - قال عطاء وأبو سعيد الخدري جالس مع أبي هريرة لا يُغيرُ عليه شيئاً من حديثه حتى انتهى إلى قوله « هذا لك ومثله معه » قال أبو سعيد « سمعت رسول الله ﷺ يقول : هذا لك وعشرة أمثاله » قال أبو هريرة : حفظتُ « مثله معه »

**قوله** ( باب الصراط جسر جهنم ) أي الجسر المنسوب على جهنم لعبور المسلمين عليه إلى الجنة ؛ وهو بفتح الجيم ويجوز كسرهما ، وقد وقع في حديث الباب لفظ الجسر وفي رواية شعيب الماضية في « باب فضل السجود » بلفظ « ثم يضرب الصراط ، فيكسأه أنه أهدأ في الترجمة إلى ذلك . **قوله** ( عن الزهري قال سعيد وعطاء بن زيد أن أبا هريرة أخبرهما ) في رواية شعيب عن الزهري « أخبرني سعيد بن المسيب وعطاء بن زيد الليثي » . **قوله** ( وحدثني محمود ) هو ابن غيلان ، وسأفه هنا على لفظ معمر ، وأبى في سنده ذكر سعيد ، وكذا يأتي في التوحيد من رواية إبراهيم بن سعد عن الزهري ليس فيه ذكر سعيد ، ووقع في تفسير عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في قوله تعالى ﴿ يوم تدعو كل أناس بإمامهم ﴾ عن عطاء بن يزيد فذكر الحديث . **قوله** ( قال أناس يارسول الله ) في رواية شعيب « أن الناس قالوا » ويأتي في التوسيد بلفظ « قلنا » . **قوله** ( هل نرى يوماً القيامة ) في التقييد بيوم القيامة إشارة إلى أن السؤال لم يقع عن الرؤية في الدنيا . وقد أخرج مسلم من حديث أبي أمامة « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » وسأى الكلام على الرؤية في كتاب التوحيد لأنه محل البحث فيه ، وقد وقع في رواية العلامة بن عبد الرحمن عند الزمذني أن هذا السؤال وقع على سبب وذلك أنه ذكر الحشر والقول « لتتبع كل أمة ما كانت تعبد » وقول المسلمين « هذا مكاننا حتى ترى ربنا » قالوا وهل نراه ، فذكره ، ومضى في الصلاة وغيرها ويأتي في التوحيد من رواية جرير قال « كنا عند رسول الله ﷺ فظهر إلى القمر ليلة البدر فقال : أنكم ستعرضون على ربكم فترونه كما ترونه هذا القمر » الحديث مختصر ، ويحتمل أن يكون هذا الكلام وقع عند سؤالهم المذكور . **قوله** ( هل تضارون ) بعضهم أوله وبالضاد الممجمة وتشديد الراء بصيغة المفاعلة من الضر وأصله تضارون بكم الراء وبفتحها أي لا تضرون أحداً ولا يضركم بمنازعة ولا مجادلة ولا مضايقة . وجاء بتخفيف الراء من الضير وهو لغة في الضر أي لا يخالف بعض بعضاً فيكذبه وينازعه فيضيره بذلك ، يقال ضاره يضيره ، وقيل المعنى لا تضايقون أي لا تزاخون كما جاء في الرواية الأخرى « لا تضامون » بتشديد الميم مع فتح أوله ، وقيل المعنى لا يحجب بعضكم بعضاً عن الرؤية فيضرب به ، وحكي الجوهرى ضربت فلان إذا دنا مني دنوا شديداً ، قال ابن الأثير : فالمراد المضارة بازدياد . وقال النووي : أوله مضموم مثلاً ومخففاً قال : وروى « تضامون » بالتشديد مع فتح أوله وهو بحذف إحدى التامين وهو من الضم ، وبالتخفيف مع ضم أوله من الضم والمراد المشقة والتعب ، قال وقال عياض : قال بعضهم في القى بالراء وبالميم بفتح أوله والتشديد وأشار بذلك إلى أن الرواية بهم أوله مخففاً ومثلاً وكله صحيح ظاهر المعنى ، ووقع في رواية البخاري « لا تضامون أو تضاهون » بالهك كما مضى في فضل صلاة الفجر ، ومعنى الذي بالهاء لا يشق عليه ولا تقربون فيه فيعارض بعضكم بعضاً ؛ ومعنى الضم الغلبة على الحق والاستبداد به أي لا يظلم بعضكم بعضاً ، وتقدم في « باب فضل السجود » من رواية شعيب « هل تمارون » بهم أوله وتخفيف الراء أي تجادلون في ذلك أو يدخلكم فيه شك من المارية وهو أشك ، وجاء بفتح أوله وفتح الراء على حذف إحدى التامين ، وفي رواية للبيهقي « تمارون »

بأبائهما . **قوله** ( ترونه كذلك ) المراد تشبيه الرؤية بالرؤية في الوضوح وزوال الشك ورفع المشقة والاختلاف وقال البيهقي سمعت الشيخ أبا الطيب الصعلوكي يقول : تضامون ، بضم أوله وتشديد الميم يريد لا تتجهمون لرؤيته في جهة ولا ينضم بعضكم إلى بعض فإنه لا يرى في جهة ، ومعناه بفتح أوله لا تضامون في رؤيته بالاجتماع في جهة ، وهو بغير تشديد من الضم معناه لا تظلمون فيه برؤية بعضكم دون بعض فانكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة ، قال : والتشبيه برؤية القمر لتعين الرؤية دون تشبيه المرئي سبحانه وتعالى . وقال الزين بن المنير : انما خص الشمس والقمر بالذكر مع أن رؤية السماء بغير سحب أكبر آية وأعظم خلقا من مجرد الشمس والقمر لما خصا به من عظيم النور والضياء بحيث صار التشبيه بهما فيمن يوصف بالجلال والكمال سائغا شائعا في الاستعمال . وقال ابن الأثير : قد يتخيل بعض الناس أن الكاف كالتشبيه المرئي وهو غلط ، وانما هي كاف التشبيه للرؤية وهو فعل الرائي ومعناه أنها رؤية مزاح عنها الشك مثل رؤيتكم القمر . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : في الابتداء بذكر القمر قبل الشمس متابعة للتحليل ، فكما أمر بأتباعه في الملة اتبعه في الدليل ، فاستدل به التحليل على إثبات الوحدة واستدل به الحبيب على إثبات الرؤية ، فاستدل كل منهما بمقتضى حاله لأن الحق تصح بمجرد الوجود والمحبة لا تقع غالبا إلا بالرؤية ، وفي عطف الشمس على القمر مع أن تحصيل الرؤية بذكره كاف لأن القمر لا يدرك وصفه الا محيا بل قليلا ، والشمس يدركها الا محيا بوجود حرها اذا تأهلها وقت الظهيرة مثلا لحسن التأكيدها ، قال : والنيل واقع في تحقيق الرؤية لا في الكيفية ، لأن الشمس والقمر متعبران والحق سبحانه منزه عن ذلك . قلنا : وليس في عطف الشمس على القمر إبطال لقول من قال في شرح حديث جرير : المسكة في النيل باقمر أنه تيسر رؤيته للرأي بغير تكلف ولا تحديق بضر بالبصر ، بخلاف الشمس ، فانها حكمة الاقتصار عليه ، ولا يمنع ذلك ورود ذكر الشمس بعده في وقت آخر ، فان ثبت أن المجلس واحد خدش في ذلك ، ووقع في رواية العلامة بن عبد الرحمن : لا تمارون في رؤيته تلك الساعة ثم يتوارى ، قال النووي : مذهب أهل السنة أن رؤية المؤمنين بهم ممكنة ونفثا المبسوطة من المازلة والحوارج ، وهو جهل منهم ، فقد تضارفت الأدلة من الكتاب والسنة واجماع الصحابة وسلف الامة على إنباتها في الآخرة للمؤمنين ، وأجاب الأئمة عن اعتراضات المبسوطة بأجوبة مشهورة ، ولا يشترط في الرؤية تقابل الاشعة ولا مقابلة المرئي وان جرت العادة بذلك فيما بين المخلوقين والله أعلم . واقترض ابن العربي على رواية العلامة وأنكر هذه الزيادة وزعم أن المراجعة الواقعة في حديث الباب تكون بين النائم وبين الواسطة لانه لا يكلم الكفار ولا يروونه البتة ، وأما المؤمنون فلا يروونه الا بعد دخول الجنة بالاجماع . **قوله** ( يجمع الله الناس ) في رواية شعيب : يحشر ، وهو بمعنى الجمع ، وقوله في رواية شعيب : وفي مكان ، زاد في رواية العلامة : في صعيد واحد ومنه في رواية أبي زرعة عن أبي هريرة بلفظ يجمع الله يوم القيامة الأولين والآخرين في صعيد واحد فيسمعهم الداعي وينفذهم البصر ، وقد تقدمت الإشارة إليه في شرح الحديث الطويل في الباب قبله ، قال النووي : الصعيد الأرض الواسعة المستوية ، وينفذهم بفتح أوله وسكون النون وضم الفاء بعدها ذال معجمة أي يخزقهم بهيمة وقاف حتى يحوزهم ، وقيل بالفتح المهملة أي يستوعبهم ، قال أبو عبيدة : معناه ينفذهم بصر الرحمن حتى يأتى عليهم كلهم ، وقال غيره : المراد بصر الناظرين وهو أولى . وقال القوطي المعنى أنهم يجمعون في مكان واحد بحيث لا يخفى منهم أحد لو دعاهم داع اسمه ولو نظر اليوم ناظر لأدركهم ،

قال : ويحتمل أن يكون المراد بالداعي هنا من يدعوهم إلى العرض والحساب لقوله ( يوم يدع الداع ) وقد تقدم بيان حال الموقف في باب الحشر ، وزاد العلامة بن عبد الرحمن في روايته فيطلع عليهم رب العالمين ، قال ابن العربي : لم يزل الله مطالعا على خلقه ، وإنما المراد لإعلامه باطلاعهم عليهم حينئذ ، ووقع في حديث ابن مسعود عند البيهقي في البعث وأصله في النسائي ، إذا حشر الناس قاموا أربعين عاما شاخصة أبصارهم إلى السماء لا يكلمهم والشمس على رؤوسهم حتى يلجم العرق كل بر منهم وقاجر ، ووقع في حديث أبي سعيد عند أحمد أنه : يخفف الوقوف عن المؤمن حتى يكون كصلاة مكتوبة ، وسنده حسن ، ولأبي يعلى عن أبي هريرة : كشدل الشمس للغروب إلى أن تغرب ، ولطبراني من حديث عبد الله بن عمر : ويكون ذلك اليوم أقصر على المؤمن من ساعة من نهار . **قوله** ( فيتبع من كان يعبد الشمس ، ومن كان يعبد القمر القمر ) قال ابن أبي جرة : في التنصيص على ذكر الشمس والقمر مع دخولهما فيمن عبد من دون الله التثوية بذكرهما لعظم خلقهما ، ووقع في حديث ابن مسعود : ثم ينادى مناد من السماء : أيها الناس أليس عدل من ربكم الذي خلقكم وصوركم وورثكم ثم توليتهم غيره أن يولى كل عبد منكم ما كان تولى ؟ قال فيقولون : بلى . ثم يقول : لتطابق كل أمة إلى من كانت تعبد ، وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن : ألا ليتبع كل إنسان ما كان يعبد ، ووقع في رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة في مسند الحيدى وصحيح ابن خزيمة وأصله في مسلم بعد قوله إلا كما تضارون في رؤيته ، فيأتي الدبد فيقول ألم أكرمك وأزوجك وأسخر لك ؟ فيقول : بلى فيقول : أظننت أنك ملاق ؟ فيقول : لا . فيقول : أتى إنساك كما نسيتني ، الحديث وفيه : وبقي الثالث فيقول : آمنت بك وبكتابك وبرسولك وصابرت وصدت ، فيقول : ألا نبعث عليك شاهدا ؟ فيختم على فيه وتنتطق جوارحه وذلك المنافي . ثم ينادى مناد : ألا ليتبع كل أمة ما كانت تعبد ، **قوله** ( ومن كان يعبد الطواغيت ) الطواغيت جمع طاغوت وهو الشيطان والصنم ويكون جمعا ومفردا ومذكرا ومؤنثا ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في تفسير سورة النساء ، وقال الطبري : الصواب عندي أنه كل طاغ ظنى على الله يعبد من دونه إما بقهر منه لمن عبد وإما بطاعة من عبد إنسانا كان أو شيطانا أو حيوانا أو جمادا ، قل فانباعهم لهم حينئذ باستمرارهم على الاعتقاد فيهم ، ويحتمل أن يتجهوم بأن يساقوا إلى النار قهرا . ووقع في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد ، فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم ، وأصحاب كل الأوثان مع أوثانهم ، وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم ، وفيه إشارة إلى أن كل من كان يعبد الشيطان ونحوه من يرضى بذلك أو الجماد والحيوان داخلون في ذلك ، وأما من كان يعبد من لا يرضى بذلك كاللائكة والمسيح فلا ، لكن وقع في حديث ابن مسعود ، فيتمثل لهم ما كانوا يعبدون فيمظلمون ، وفي رواية العلامة بن عبد الرحمن : فيتمثل أصحاب الصليب صليبه وأصحاب النصاويره نصاويره ، فأفادت هذه الرواية تعميم من كان يعبد غير الله إلا من سبكر من اليهود والنصارى فإنه يخص من عموم ذلك بدليله الآتي ذكره . وأما التعبد بالتشيل فقال ابن العربي : يحتمل أن يكون التشيل تلبسا عليهم ، ويحتمل أن يكون التشيل أن لا يستحق التعذيب ، وأما من سوام فيحضرهم حقيقة لقوله تعالى ( أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ) . **قوله** ( وتبقى هذه الأمة ) قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون المراد بالأمة أمة محمد ﷺ ، ويحتمل أن يحمل على آدم من ذلك فيدخل فيه جميع أهل التوحيد حتى من الجن ، ويدل عليه ما في بقية الحديث أنه يبقى من كان يعبد الله من بر وقاجر . قلت : ويؤخذ أيضا



من قوله في بقية هذا الحديث : لما كون أول من يجيز ، فان فيه إشارة الى أن الانبياء بعده يجوزون أهم . **قوله** ( فيها منافقوها ) كذا الأكثر ، وفي رواية إبراهيم بن سنان فيها شافقوها أو منافقوها شك إبراهيم ، والاول المعتمد ، وزاد في حديث أبي سعيد وحتى يبق من كان يعبد الله من بر وقاچر . وغبرات أهل الكتاب بعضهم الغين المعجمة وتفديد الموحدة ، وفي رواية مسلم د وغبر ، وكلاهما جمع غابر ، أو الغبرات جمع غبر وغبر جمع غابر ، ويجوز أيضا على أغبار ، وغبر الشيء بقيته ، وجاء بسكون الموحدة والمراد هنا من كان يوحده الله منهم ، وصحفة بعضهم في مسلم بالتحانية بلفظ التي للاستهزاء ، وجزم عياض وغيره بانه وهم . قال ابن أبي جرة : لم يذكر في الخبر مآل المذكورين ، لكن لما كان من المعلوم أن استقرار الطوائف في النار علم بذلك أنهم معهم في النار كما قال تعالى ( فأوردوهم النار ) . قلت : وقد وقع في رواية سهل التي أشرت اليها قريبا فتتبع الشياطين والصليب أو ليأؤم الى جهنم ، ووقع في حديث أبي سعيد من الزيادة : ثم يؤتى بهم كأنها مراب - بمهمل ثم موحدة - فيقال لليهود ما كنتم تعبدون ، الحديث وفيه ذكر النصارى ، وفيه : فيسأطون في جهنم حتى يبق من كان يعبد الله من بر أو قاچر ، وفي رواية هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عند ابن خزيمة وابن مده وأصله في مسلم : فلا يبق أحد كان يعبد صنما ولا وثنا ولا صورة الا ذهبوا حتى يتسأطوا في النار ، وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن : فيطرح منهم فيها فوج ويقال : هل امتلأت ؟ فنقول : هل من مريد ، الحديث ، وكان اليهود وكذا النصارى ممن كان لا يعبد الصابان لما كانوا يدعون أنهم يعبدون الله تعالى فأخروا مع المسلمين ، فلما حققوا على عبادة من ذكر من الانبياء ألحقوا بأصحاب الاوثان . ويؤيده قوله تعالى ( ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين في نار جهنم خالدين فيها ) الآية . فلما من كان متمسكا بدينه الاصلى نخرج بمفهوم قوله ( الذين كفروا ) وعلى ما ذكر من حديث أبي سعيد يبق أيضا من كان يظهر الايمان من غلص ومناق **قوله** ( فتدهى اليهود ) قدموا بسبب تقدم ملهم على ملة النصارى . **قوله** ( فيقال لهم ) لم أقف على تسمية قائل ذلك لهم ، والظاهر أنه الملك الموكل بذلك . **قوله** ( كنا نعبد عيسى بن الله ) هذا فيه اشكال لان المتصف بذلك بعض اليهود وأكثروا ينكرون ذلك ، ويمكن أن يجاب بأن خصوص هذا الخطاب لمن كان متمسقا بذلك ومن عداهم يكون جوابهم ذكر من كفروا به كما وقع في النصارى فان منهم من أجاب بالمسيح ابن الله مع أن فيهم من كان يوحده يعبد الله وحده وهم الاتحادية الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم . **قوله** ( فيقال لهم كذبتم ) قال السكرماني : التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الحكم الذي أشار اليه ، فاذا قيل جاء زيد بن عمرو بكذا فن كذبه أفكر بحديثه بذلك الشيء لا أنه ابن عمرو ، وهنا لم يشكر عليهم أنهم عبدوا وإنما أنكر عليهم أن المسيح ابن الله ، قال : والجواب عن هذا أن فيه نفي اللازم وهو كونه ابن الله ليلزم نفي اللازم وهو عبادة ابن الله ، قال ويجوز أن يكون الاول بحسب الظاهر وتحصل قرينة بحسب المقام فتتضح الرجوع اليهما جميعا أو الى المشار اليه فقط ، قال ابن بطال : في هذا الحديث أن المنافقين يتأخرون مع المؤمنين رجاء أن ينفعهم ذلك بناء على ما كانوا يظنونه في الدنيا ، فافانوا أن ذلك يستمر لهم ، فيز الله تعالى المؤمنين بالخرة والتسجيل اذ لاخرة المناق ولا تسجيل . قالت : قد ثبت أن الفترة والتسجيل خاص بالامة المحمدية ، فالمتحقق أنهم في هذا المقام يتميزون بعدم السجود وباطفاء نورهم بعد أن حصل لهم ، ويحتمل أن يحصل لهم الفترة والتسجيل ثم يسابان عند انقضاء النور . وقال القرطبي : ظن المنافقون أن تستمر بالمؤمنين

ينفعهم في الآخرة كما كان ينفعهم في الدنيا جهلا منهم ، ويحتمل أن يكونوا حشروا معهم لما كانوا يظهرونه من الاسلام فاستمر ذلك حتى ميزم الله تعالى منهم ، قال : ويحتمل أنهم لما سمعوا : انتبج كل أمة من كانت تعبد ، المنافي لم يكن يعبد شيئا بقي حائرا حتى ميز . قلت : هذا ضيف لأنه يقتضي تخصيص ذلك بما في كان لا يعبد شيئا ، وأكثر المنافيين كانوا يعبدون غير الله من رثن وغيره ، قوله ( فيأنهم الله في غير الصورة التي يعرفون ) في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد : في صورة غير صورته التي رآوه فيما أول مرة ، وفي رواية هشام بن سعيد : ثم يتبدى لنا الله في صورة غير صورته التي رأيناها فيما أول مرة ، ويأتي في حديث أبي سعيد من الزيادة فيقال لهم : ما يحبكم وقد ذهب الناس ؟ فيقولون : فارقناهم ونحن أحوج منا إليه اليوم ، وإنا سمعنا مناديا ينادي : ليبحق كل قوم ما كانوا يعبدون وإنا ننظر ربنا ، ووقع في رواية مسلم هنا : فارقنا الناس في الدنيا أفقر ما كننا اليوم ولم نصاحبهم ، ورجع عياض رواية البخاري ، وقال غيره : الضمير لله والمعنى فارقنا الناس في معبوداتهم ولم نصاحبهم ونحن اليوم أحوج لربنا ، أي أنا محتاجون إليه . وقال عياض : بل أحوج على بابها لأنهم كانوا محتاجين إليه في الدنيا فهم في الآخرة أحوج إليه . وقال النووي : إنكاره لرواية مسلم معترض ، بل معناه للترضع إلى الله في كشف الشدة عنهم بأنهم لموا طاعته وفارقوا في الدنيا من زاغ عن طاعته من أقاربهم مع حاجتهم اليوم في معاشهم ومصالح دنياهم ، كما جرى لمؤمني الصحابة حين قاطعوا من أقاربهم من حاداه الله ورسوله مع حاجتهم اليوم والارتفاق بهم ، وهذا ظاهر في معنى الحديث لاشك في حسنه ، وأما نسبة الاتيان إلى الله تعالى فقول هو عبارة عن رؤيتهم إياه لأن العادة أن كل من غاب عن غيره لا يمكنه رؤيته إلا بالحي . إليه فعبير عن الرزية بالاتيان مجازا ، وقيل الاتيان فعل من أفعال الله تعالى يجب الايمان به مع تزييه سبحانه وتعالى عن سمات الحدوث . وقيل فيه حذف تقديره بأنهم بعض ملائكة الله ، ورجحه عياض قال : ولعل هذا الملك جاءهم في صورة أنكروها لما رأوا فيها من سمات الحدوث الظاهرة على الملك لأنه مخلوق ، قال : ويحتمل وجها رابعا وهو أن المعنى بأنهم الله بصورة - أي بصفة - تظهر لهم من الصور المخلوقة التي لا تشبه صفة الإله ليختبرهم بذلك ، فإذا قال لهم هذا الملك أنا ربكم ورأوا عليه من علامة المخلوقين ما يعلمون به أنه ليس ربهم استعاذوا منه لذلك . انتهى . وقد وقع في رواية العلاء بن عبد الرحمن المشار إليها في مطلع عليهم رب العالمين ، وهو يقوى الاحتمال الأول ، قال : وأما قوله بعد ذلك : فيأنهم الله في صورته التي يعرفونها ، فالمراد بذلك الصفة ، والمعنى فيجعل الله لهم بالصفة التي يعلمونه بها ، وإنما عرفوه بالصفة وإن لم تكن تقدمت لهم رؤيته لأنهم يرون حينئذ شيئا لا يشبه المخلوقين ، وقد علموا أنه لا يشبه شيئا من مخلوقاته فيعلمون أنه ربهم فيقولون : أنت ربنا ، وعبر عن الصفة بالصورة لمجانسة الكلام لتقديم ذكر الصورة . قال : وأما قوله : نعوذ بالله منك ، فقال الخطابي : يحتمل أن يكون هذا الكلام صدر من المنافيين ، قال القاضي عياض : وهذا لا يصح ولا يستقيم الكلام به . وقال النووي : الذي قاله القاضي صحيح ، ولفظ الحديث مصرح به أو ظاهر فيه انتهى . ورجحه القرطبي في التذكرة ، وقال : إنه من الامتحان الثاني يتحقق ذلك ، فقد جاء في حديث أبي سعيد : حتى ان بعضهم ليسكوا بقلب ، وقال ابن العربي : إنما استعاذوا منه أولا لأنهم اعتقدوا أن ذلك الكلام استدراج ، لأن الله لا يأمر بالفساد ، ومن الدعاء اتباع الباطل وأهله ، ولهذا وقع في الصحيح : فيأنهم الله في صورة - أي بصورة - لا يعرفونها وهي الأمر باتباع أهل الباطل ، لذلك يقولون

إذا جاء ربنا عرفناه ، أى إذا جاءنا بما عهدناه منه من قول الحق . وقال ابن الجوزى : معنى الخبر بأنهم الله بأهوال يوم القيامة ومن صور الملائكة بما لم يعمدوا مثله في الدنيا فيستعيذون من تلك الحال ويقولون : إذا جاء ربنا عرفناه ، أى إذا أتانا بما نعرفه من لطفه ، وهى الصورة التى عبر عنها بقوله « يكشف عن ساق ، أى عن شدة . وقال القرطبي : هو مقام هائل يتمن الله به عباده ليز الحبيب من الطيب ، وذلك أنه لما بقى المنافقون محتاطين بالمؤمنين زاعمين أنهم منهم ظانين أن ذلك يجوز فى ذلك الوقت كما جاز فى الدنيا امتحنهم الله بأن أتاهم بصورة هائلة قالت للجميع أنا ربكم ، فأجاب المؤمنون بانكار ذلك لما سبق لهم من معرفته سبحانه وأنه منزّه عن صفات هذه الصورة ، فلماذا قالوا نمود باقه منك لا تشرك باقه شيئاً ، حتى ان بعضهم ليكاد ينقلب أى يزل فيوافق المنافقين . قال : ودولاه طائفة لم يكن لهم رسوخ بين العلماء ولعلمهم الذين اعتقدوا الحق وحووهوا عليه من غير بصيرة . قال : ثم يقال بعد ذلك للمؤمنين هل بينكم وبينه علامة ؟ قلت : وهذه الزيادة أيضاً فى حديث أبى سعيد ولفظه وآية تعرفونها ، فيقولون الساق ، فيكشف عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن ويبقى من كان يسجد رياء وسومة فيذهب كما يسجد فيصير ظهره طيقاً واحداً ، أى يستوى فقار ظهره فلا يثنى للسجود ، وفى لفظ مسلم « فلا يبقى من كان يسجد من تلقاء نفسه إلا أذن له فى السجود ، أى سهل له وهون عليه » ولا يبقى من كان يسجد اتقاء ورياء إلا جعل الله ظهره طيقاً واحداً كما أراد أن يسجد خرقاء ، وفى حديث ابن مسعود نحوه لكن قال « فيقولون إن اعترف لنا عرفناه ، قال فيكشف عن ساق فيقعون سجوداً ، وتبقى أصلاب المنافقين كأنها صيامى البقر » وفى رواية أبى الزهراء عنه عند الحاكم « وتبقى ظهور المنافقين طيقاً واحداً كأنما فيها السفايد ، وهى بمهلة وقادين جمع سفود بتشديد الفاء وهو الذى يدخل فى الشاة إذا أريد أن تنشوى . ووقع فى رواية الاعمش عن أبى صالح عن أبى هريرة عند ابن منده « فىوضع الصراط ويتمثل لهم بهم ، فنذكر نحو ما تقدم وفيه « إذا تعرف لنا عرفناه ، وفى رواية الملا بن عبد الرحمن « ثم يطلع عز وجل عليهم فيعرفهم نفسه ثم يقول : أنا ربكم فأنبئوني ، فيقبضه المسلون ، وقوله فى هذه الرواية « فيعرفهم نفسه ، أى يلقى فى قلوبهم علماً قطعياً يعرفون به أنه ربهم سبحانه وتعالى . وقال الكلاباذى فى « معانى الاخبار ، عرفوه بأن أحدث فيهم اطائف عرفهم بها نفسه ، ومعنى كشف الساق زوال الخوف والهلول الذى غيرهم حتى غابوا عن رؤية عوراتهم . ووقع فى رواية هشام بن سعد « ثم ترفع رؤوسنا وقد عاد لنا فى صورته التى رأيناها فيها أول مرة فيقول : أنا ربكم فنقول : نعم ، أنت ربنا ، وهذا فيه اشعار بانهم رأوه فى أول ما حشروا والم لم عند الله . وقال الخطابي : هذه الرؤية غير التى تقع فى الجنة لأكرامهم ، فان هذه الامتحان وتلك لزيادة الإكرام كما فسرت به « الحسنى وزيادة ، قال : ولا لشكال فى حصول الامتحان فى الموقف لأن آثار التكليف لا تنقطع إلا بعد الاستقرار فى الجنة أو النار . قال : ويشبه أن يقال إنما حجب عنهم تحفة رؤيته أولاً لما كان معهم من المنافقين الذين لا يستحقون رؤيته ، فلما تمزوا رفع الحجاب فقال المؤمنون حينئذ : أنت ربنا . قلت : وإذا لوحظ ما تقدم من قوله « إذا تعرف لنا عرفناه ، وما ذكرت من تأويله ارتفع الاشكال . وقال الطيبي : لا يلزم من أن الدنيا دار بلاء والآخرة دار جزاء أن لا يقع فى واحدة منهما ما يخص بالأخرى ، فان القسم أول منازل الآخرة وفيه الابتلاء والفتنة بالسؤال وغيره ، والتحقيق أن التكليف خاص بالله تعالى وما يقع فى القبر وفى الموقف هى آثار ذلك . ووقع فى حديث ابن مسعود من الزيادة « ثم يقال للمسلمين



تجربى بهم أفعالهم ، وفي رواية الملا بن عبد الرحمن ، ويوضع الصراط فيمر عليه مثل جباد الخيل والركاب ، وفي حديث ابن مسعود ، ثم يقال لهم انجروا على قدم نوركم ، ففهم من يمر كطرف العين ثم كالبريق ثم كالسحاب ثم كاقضاض السكوك ثم كالريح ثم كشد الفرس ثم كشد الرحل حتى يمر الرجل الذي أعطى نوره على أقدام قدمه يحبو على وجهه ويديه ورجليه يحبو بيد وبعاق يد ويمر برجل وبعاق رجل وتضرب جوانبه النار حتى يخلص ، وعند ابن أبي حاتم في التفسير من طريق أبي الزعراء عن ابن مسعود ذكر البرق ثم الريح ثم الطير ثم أجود الخيل ثم أجود الأبل ثم كدور الرجل ، حتى أن آخرهم رجل نوره على موضع أقدامه ثم يتكفأ به الصراط ، وعند هناد بن السري عن ابن مسعود بعد الريح ، ثم كما مرع البهائم حتى يمر الرجل سهبا ثم مشيا ثم آخرهم يتلبط على بطنه فيقول : يا رب لم أبطأت بي ؟ فيقول : أبطأتك عمالك ، ولأن المبارك من مرسل عبد الله بن شقيق فيجوز الرجل كالطير والسهم كالطائر السريع ، كالفرس الجواد المضمر ، ويجوز الرجل يمدو عدوا ويمشى مشيا حتى يكون آخر من ينحو يحبو ، . **قوله** ( وبه كلاليب ) الضمير للصراط ، وفي رواية شعيب ، وفي جهنم كلاليب ، وفي رواية حذيفة وأبي هريرة معا ، وفي حاشي الصراط كلاليب ملقاة مأمودة بأخذ من أمرت به ، وفي رواية سهيل ، وعليه كلاليب النار ، وكلاليب جمع كلوب بالتحديد ، وتقدم ضبطه وبيانه في أواخر كتاب الجنائز .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : هذه الكلاليب هي الشهوات المذمومة التي في الحديث الماضي « حفت النار بالشهوات » قال : فالشهوات مرسوعة على جرائنها فن انهم الشهوة سقطت في النار لأنها خطا عليها : وفي حديث حذيفة « وترسل الأمانة والرحم فيقومان جنبتي الصراط يميننا وشمالا ، أي يقفان في ناحيتي الصراط ، وهي بفتح الجيم والنون بعدها موحدة ويجوز سكون النون ، والمعنى أن الأمانة والرحم لعظام شأنهما وانخاسة ما يلزم العباد من رعاية حقهما يوفقان هناك الأمين والخائن والمواصل والفاطم فيحاجبان عن الحق ويشهدان على المبطل . قال الطبيب ويمكن أن يكون المراد بالأمانة ما في قوله تعالى ( أنا هرصاة الأمانة على السموات والأرض ) الآية ، وصلة الرحم ما في قوله تعالى ( وانقروا الله الذي تسالون به والارحام ) فيدخل فيه معنى التعظيم لأسراقه والشفقة على خلقه ، فكأنهما اكتنفتا جنبتي الإسلام الذي هو الصراط المستقيم وفطرتي الإيمان والدين القويم . **قوله** ( مثل شوك السعدان ) بالسبعين والذين المهمتين بلنظ القلبية ، والسعدان جمع سعدانة وهو نبات ذو شوك يضرب به المثل في طيب مرعا قالوا : مرعى ولا كالسعدان . **قوله** ( أما رأيتم شوك السعدان ) هو استفهام تقرير لاستحضار الصورة المذكورة . **قوله** ( غير أنها لا يعلم قدر عظمها إلا الله ) أي الدركة ، والماء ضمير الدان ، ووقع في رواية الكشميني « غير أنه » ووقع في رواية مسلم « لا يعلم ما قدر عظمها إلا الله » قال الفرطني : قيدناه - أي لفظ قدر - عن بعض مشايخنا بضم الراء على أنه يكون استفهاما وقدر مبتدأ ، وبصحبها على أن تكون ما زائدة وقدر مفعول يعلم . **قوله** ( فتخطف الناس بأفعالهم ) بكسر الطاء وفتحها قال ثعلب في الفصيح ، خطف بالكسر في الماضي وبالفتح في المضارع ، وحكي القراز عكسه ، والكسر في المضارع أفصح . قال الزين بن المنير : تشبيه الكلاليب بشوك السعدان خاص بسرعة اختطافها وكثرة الانتساب فيها مع التحرز والنقصون تمثيلا لهم بما عرفوه في الدنيا والأفوه بالمجاورة ، ثم أحقني إشارة إلى أن الذنوب لم يقع في متدارحها ، وفي رواية الحديدي « وبجافتيه ملائكة معهم كلاليب من نار يجتازون بها الناس » ووقع في حديث أبي سعيد « قلنا وما الجمر ؟ قال : مدحضة موهبة ، أي

زلق تزان فيه الأقدام ، ويأني ضبط ذلك في كتاب التوحيد . ووقع عند مسلم قال أبو سعيد : بلغني أن الصراط أحد من السيف وأدق من الشعرة ، ووقع في رواية ابن منده من هذا الوجه : قال سعيد بن أبي هلال : بلغني ، ووصله البيهقي عن أنس عن النبي ﷺ بجزوما به ، وفي سنده ابن . ولابن المبارك عن مرسل سعيد بن عمير : أن الصراط مثل السيف وبجذبيته كلايب ، أنه ليؤخذ بالكرب الواحد أكثر من ربيعة ومضر ، وأخرجه ابن أبي الدنيا من هذا الوجه وفيه : والملائكة على جذبيته يقولون : رب سلم سلم ، وجاء عن الفضيل بن عياض قال : بلغنا أن الصراط مسيرة خمسة عشر ألف سنة ، خمسة آلاف صعود وخمسة آلاف هبوط وخمسة آلاف مستوى أدق من الشعرة وأحد من السيف على من جهنم ، لا يجوز عليه إلا ضامر مهزول من خشية الله ، أخرجه ابن عساکر في ترجمته ، وهذا معضل لا يثبت ، وعن سعيد بن أبي هلال قال : بلغنا أن الصراط أدق من الشعر على بعض الناس ، وبعض النائم مثل الوادي الواسع ، أخرجه ابن المبارك وابن أبي الدنيا وهو مرسل أو معضل ، وأخرج الطبري من طريق غنيم بن قيس أحد التابعين قال : تمثل النار قناس ، ثم يناديها مناد : أمسكي أصحابك ودعي أصحابي ، فتخسف بكل ولي لها فهي أعلم بهم من الرجل بولده ، ويخرج المؤمنون ندية ثيابهم ، ورجاله ثقاة مع كونه مقطوعا . قوله ( منهم الموبق بعمله ) في رواية شعيب : من يوبق ، وهما بالموحدة بمعنى الهلاك ، وبعض رواة مسلم : الموثق ، بالثنية من الوثاق ، ووقع عند أبي ذر من رواية إبراهيم بن سعد الآتية في التوحيد بالشك ، وفي رواية الاصيل : ومنهم المؤمن - بكسر الميم بعدها نون بفتح - بالتحتمانية وكسر القاف من الوقاية أي يستره عمله ، وفي لفظ بعض ، رواية مسلم « يعني » بعين مهملة ساكنة ثم نون مكسورة بدل بفتح وهو تصحيف . قوله ( ومنهم المخردل ) بالخاء المعجمة ، في رواية شعيب : ومنهم من يخردل ، ووقع في رواية الاصيل هنا بالجيم وكذا لابن أحمد الجرجاني في رواية شعيب ورواه عياض والدال مهمة للجميع ، وحكى أبو عبيد فيه اعجام الدال ووجه ابن قرقول الخاء المعجمة والدال المهمة ، وقال الهروي الماتى أن كلايب النار تقطعه فيجوى في النار ، قال كعب بن زهير في بانث سعاد قصيدته المشهورة

يظفر فيلحم ضرغامين يعصما لحم من أقوم معفور خراديل

فقوله « معفور » بالعين المهملة والفاء أي واقع في التراب و « خراديل » أي هو قطع ، ويحتمل أن يكون من الخردل أي جعلت أعضائه كالخردل ، وقيل معناه أنها تقطعهم عن لحوقهم بمن نجا ، وقيل الخردل المصروع ورجحه ابن التين فقال هو أنسب اسباق الخبر ، ووقع في رواية إبراهيم بن سعد عند أبي ذر : فتم الخردل أو المجازي أو نحوه . ولمسلم منه : المجازي ، بغير شك وهو بضم الميم وتخفيف الجيم من الجزء . قوله ( ثم ينجو ) في رواية إبراهيم بن سعد : ثم ينجى ، بالجيم أي يتبين ، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة أي ينجى عنه فيرجع إلى معنى ينجو ، وفي حديث أبي سعيد : فجاج مسلم ويخدوش ومكدوش في جهنم حتى يمر أحدهم فيسحب سحبا ، قال ابن أبي جرة : يؤخذ منه أن المارين على الصراط ثلاثة اصناف : ناج بلا خدش ، وهالك من أول وهلة ، ومتوسط بينهما يصاب ثم ينجو . وكل قسم منها ينقسم أقساما تعرف بقوله « بقدر أعمالهم » ، واختلف في ضبط مكدوش فوقع في رواية مسلم بالمهولة ورواه بعضهم بالمعجمة ومعناه السوق الشديد ومعنى الذي بالمهولة الراكب بعضه على بعض ، وقيل مكردس والمكردس فقار الظهر وكردس الرجل غيلة جعلها كراديس أي فرقها ، والمراد

أنه يكفأ في قعرها . وعند ابن ماجه من وجه آخر عن أبي سعيد رفعه ، يوضع الصراط بين ظهري جهنم على حبل كحبل السعدان ثم يستجير الناس فتناج مسلم ويغدوش به ثم ناج ويحتبس به ومنكوس فيها . **قوله** ( حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ) كذا لمع هنا ، ووقع لغيره ، بعد هذا ، وقال في رواية شعيب وحتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار ، قال الزين بن المنير : الفراغ إذا أضيف إلى الله معناه القضاء وحلوله بالمقضى عليه ، والمراد إخراج الموحدين وإدخالهم الجنة واستقرار أهل النار في النار ، وحاصله أن المعنى يفرغ الله أي من القضاء بعذاب من يفرغ عذابه ومن لا يفرغ فيكون إطلاق الفراغ بطريق المقابلة وإن لم يذكر لفظها . وقال ابن أبي جرة : معناه وصل الوقت الذي سبق في علم الله أنه رحيمهم ، وقد سبق في حديث عمران بن حصين الماضي في أواخر الباب الذي قبله أن الإخراج يقع بشفاعته محمد عليه السلام ، وعند أبي عوانة والبيهقي وابن حبان في حديث حذيفة يقول إبراهيم يا رباه حرقت بنى فيقول أخرجوا ، وفي حديث عبد الله بن سلام عند الحاكم أن قائل ذلك آدم ، وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه : ما أشد مناقشة في الحق ، قد يقين لكم من المؤمنين يومئذ الجبار إذا رآهم قد مجوا في إخوانهم المؤمنين يقولون : ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ، الحديث هكذا في رواية الليث الآتية في التوحيد ، ووقع فيه عند مسلم من رواية حماد بن مسيرة اختلاف في سياقه سأبينه هناك إن شاء الله تعالى ، ويحمل على أن الجميع شفعا ، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم قباهم في ذلك ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو عند الطبراني بسند حسن رفعه ، يدخل من أهل القبلة النار من لا يصحى عددهم إلا الله بما دعوا الله واجتروا على معصيته وعالفوا طاعته ، فيؤذن لي في الشفاعة فأثنى على الله ساجدا كما أثنى عليه قائما ، فيقال لي : ارفع رأسك ، الحديث ، ويؤيده أن في حديث أبي سعيد تشفع الأنبياء والملائكة والمؤمنون ، ووقع في رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس عند النسائي ذكر سبب آخر لإخراج الموحدين من النار ولفظه ، وفرغ من حساب الناس وأدخل من بقي من أمي النار مع أهل النار ، فيقول أهل النار : ما ألقى عنكم أنكم كنتم تعبدون الله لا تشركون به شيئا ، فيقول الجبار : فبموتي لأعنتهم من النار ، فيرسل إليهم فيخرجون ، وفي حديث أبي موسى عند ابن أبي عاصم والبخاري رفعه : إذا اجتمع أهل النار في النار ومعهم من شاء الله من أهل القبلة يقول لهم الكفار : ألم تكونوا مسلمين ؟ قالوا : بلى . قالوا : فما ألقى عنكم إسلامكم وقد صرتم معنا في النار ؟ فقالوا : كانت لنا ذنوب فأخذنا بها ، فيأمر الله من كان من أهل القبلة فأخرجوا . فقال الكفار : ياليتنا كنا مسلمين ، وفي الباب عن جابر وقد تقدم في الباب الذي قبله . وعن أبي سعيد الخدري عند ابن مردويه . ووقع في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه : ثم يقال : ادعوا الأنبياء فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الصديقين فيشفعون ، ثم يقال : ادعوا الشهداء فيشفعون ، وفي حديث أبي بكر عند ابن أبي عاصم والبيهقي مرفوعا : يحمل الناس على الصراط فينجي الله من شاء برحمته ، ثم يؤذن في الشفاعة للملائكة والنبين والشهداء والصديقين فيشفعون ويخرجون . **قوله** ( من كان يشهد أن لا إله إلا الله ) قال القرطبي : لم يذكر الرسالة إما لانها لما تلتزما في النطق غالبا وشرطا اكتفى بذكر الاولى لأن الكلام في حق جميع المؤمنين هذه الامة وغيرها ، ولو ذكرت الرسالة لكثرة تعداد الرسل . قلت : الاول أولى ، ويمكر على الثاني أنه يكتفى بلفظ جامع كأن يقول مثلا : ونؤمن برسله ، وقد تمسك بظاهره بعض المبتدعة عن زعم أن من وحد الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولو لم يؤمن بنبي من أرسل إليه ، وهو قول باطل ، فإن من جحد الرسالة

كذب الله ومن كذب الله لم يوحده . قوله ( أمر الملائكة أن يخرجوه ) في حديث أبي سعيد ، ذهبوا فن وجدتم في قلبه مثقال دينار فأخرجوه ، وتقدم في حديث أنس في الشفاعة في الباب قبله ، فيجد لي حدا فأخرجهم ، ويجمع بأن الملائكة يؤمرون على السنة الرسل بذلك ، فالذين يباشرون الإخراج هم الملائكة . ووقع في الحديث الثالث عشر من الباب الذي قبله تفصيل ذلك . ووقع في حديث أبي سعيد أيضاً بعد قوله ذرة ، فيخرجون خلقاً كثيراً ثم يقولون : ربنا لم نذر فيها خيراً ، وفيه ، فيقول الله شفعت الملائكة وشفع النبيون وشفع المؤمنون ولم يبق إلا أرحم الراحمين ، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط ، وفي حديث معبد بن الحسن البصري عن أنس ، فأقول : يارب ائذن لي فبين قال لا إله إلا الله ، قال : ليس ذلك لك ، ولكن وعزتي وجلالي وكبريائي وعظمي وجبريائي لأخرجن من قال لا إله إلا الله ، وسيأتي بطوله في التوحيد . وفي حديث جابر عند مسلم ، ثم يقول الله : أنا أخرج بدلي وبرحتي ، وفي حديث أبي بكر ، أنا أرحم الراحمين ، أدخلوا جهنم من كان لا يشرك في شيئاً ، قال الطيبي هذا يؤذن بأن كل ما قدر قبل ذلك بمقدار شديدة ثم حبة ثم خردلة ثم ذرة غير الإيمان الذي يعبر به عن التصديق والإقرار ، بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من ثمرة الإيمان ، وهو عمل وجهين : أحدهما ازدياد اليقين وطمانينة النفس ، لأن تضافر الأدلة أقوى الدلول عليه وأثبت لهدمه ، والثاني أن يراد العمل وأن الإيمان يزيد وينقص بالعمل ، وينصر هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد ، لم يعملوا خيراً قط ، قال الطيبي : وقوله ليس ذلك لك أي أنا أفعل ذلك تمظيها لاسمي واجلالاً لتوحيدي ، وهو مختص لمعوم حديث أبي هريرة الآتي ، أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إله إلا الله غلصاً ، قل : ويحتمل أن يجري على محومه ويحمل على حال ومقام آخر ، قال الطيبي : إذا فسرنا ما يخص بالله بالتصديق المجرد عن الثمرة وما يخص برسوله هو الإيمان مع الثمرة من ازدياد اليقين أو العمل الصالح حصل الجمع . قلت : ويحتمل وجهاً آخر وهو أن المراد بقوله ليس ذلك لك مباشرة الإخراج لا أصل الشفاعة ، وتكون هذه الشفاعة الأخيرة وقعت في إخراج المذكورين فأجيب إلى أصل الإخراج ومنع من مباشرة فأنسبت إلى شفاعته في حديث أسعد الناس بشفاعتي في أواخر الباب الذي قبله مسنوف . قوله ( فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ) في رواية إبراهيم بن سعد ، فيعرفونهم في النار بأثر السجود ، قال الزين بن المنير : تعرف صفة هذا الأثر بما ورد في قوله سبحانه ونمالي ( سيجاهم في وجوههم من أثر السجود ) لأن وجوههم لا تؤثر فيها النار فتبقى صفتها باقية . وقال غيره : بل يعرفونهم بالفرجة ، وفيه نظر لأنها مختصة بهذه الأمة والذين يخرجون أعم من ذلك . قوله ( وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ) هو جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يعرفون أثر السجود مع قوله في حديث أبي سعيد عند مسلم ، فأماهم الله أماته حتى إذا كانوا إلخاً أذن الله بالشفاعة ، فإذا صاروا إلخاً كيف يتميز عمل السجود من غيره حتى يعرف أثره . وحاصل الجواب تخصيص أعضاء السجود من عموم الأعضاء التي دل عليها من هذا الخبر ، وأن الله منع النار أن تحرق أثر السجود من المؤمن ، وهل المراد بأثر السجود نفس العضو الذي يسجد أو المراد من سجده فيه نظر ، والثاني أظهر . قال القاضي دياض : فيه دليل على أن هذاب المؤمنين المذنبين مخالف لعذاب الكفار ، وأنها لا تأتي على جميع أعضائهم إنما إكراماً لموضع السجود وعظم مكانهم من الخضوع لله تعالى أو إكراماً لتلك الصورة التي خلق آدم والبشر عليها وفضلوا بها على سائر الخلق :



قلت : الاول منصوص والثاني محتمل ، لكن بشكل عليه أن الصورة لا تختص بالآدميين ، فلو كان الأكرام لأجلها أشاركم الكفار وليس كذلك . قال النووي : وظاهر الحديث أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة وهي الجبهة واليدين والركبتان والقدمان ، وبهذا جزم بعض العلماء . وقال عياض : ذكر الصورة ودارات الوجوه يدل على أن المراد بأثر السجود الوجه خاصة خلافاً لما قال يشمل الأعضاء السبعة ، وبذلك اختصاص الوجه أن في بقية الحديث : أن منهم من غاب في النار إلى نصف ساقيه ، وفي حديث سمرة عند مسلم : وإلى ركبتيه ، وفي رواية هشام ابن سعد في حديث أبي سعيد : وإلى حنجره ، قال النووي : وما أنكره هو المختار ، ولا يمنع من ذلك قوله في الحديث الآخر في مسلم : أن قوما يخرجون من النار بخرقون فيما إلا دارات وجوههم ، فإنه يحمل على أن هؤلاء قوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار ، فيكون الحديث عاماً بهم وغيره عاماً فيحمل على عمومهم إلا ما مر منهُ . قلت : أن أراد أن هؤلاء يخلصون بأن النار لا تأكل وجوههم كلها وأن غيرهم لا تأكل منهم محل السجود خاصة وهو الجبهة سلم من الاعتراض ، ولا يلزمه تسليم ما قال القاضي في حق الجميع إلا هؤلاء ، وإن كانت علامتهم الغرة كما تقدم النقل عن قاله . وماتعقبه بأنها خاصة بهذه الأمة فيضاف إليها النجباء وهو في اليدين والقدمين مما يصل إليه الضوء فيكون أشمل مما قاله النووي من جهة دخول جميع اليدين والرجلين لاختصاص الكفنيين والقدمين ولكن ينقص منه الركبتان ، وما استدل به القاضي من بقية الحديث لا يمنع سلامة هذه الأعضاء مع الانفاز ، لأن تلك الأحوال الأخرى خارجة على قياس أحوال أهل الدنيا ، ودل التفصيل على دارات الوجوه أن الوجه كله لا يؤثر فيه النار إكراماً لمحل السجود ، وبحمل الاختصاص عليها على التنويه بها لشرفها . وقد استنبط ابن أبي جرة من هذا أن من كان مسلماً ولكنه كان لا يصلح لا يخرج إذ لا علامة له ، لكن يحمل على أنه يخرج في القبضة لعموم قوله لم يعملوا خيراً قط ، وهو مذکور في حديث أبي سعيد الآتي في التوحيد ، وهل المراد بمن يسلم من الاحراق من كان يسجد أو أعم من أن يكون بالفعل أو بالقوة ؟ الثاني أظهر ليدخل فيه من أسلم مثلاً وأخلص قبضته الموت قبل أن يسجد ووجدت بخط أبي رحمه الله تعالى ولم أسمعه منه من نظمه ما يوافق مختار النووي وهو قوله :

يا رب أعضاء السجود عتقتها  
من جوارك الجاني وأنت الوافي  
والعتق يسرى بالعتق يا ذا العنى  
فأمن على الفاني بعثت الباقي

قوله ( فيخرجونهم قد امتحشوا ) هكذا وقع هنا ، وكذا وقع في حديث أبي سعيد في التوحيد عن يحيى بن بكير عن أبيه بسنده ، ووقع عند أبي نعيم من رواية أحمد بن إبراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير ، فيخرجون من عرفوا ، ليس فيه قد امتحشوا وإنما ذكرها بعد قوله فيقبض قبضة ، وكذا أخرجه البيهقي وابن منده من رواية روح بن الفرغ ويحيى بن أيوب الملاف كلاهما عن يحيى بن بكير به ، قال عياض : ولا يبعد أن الامتحاش يختص بأهل القبضة والتحريم على النار أن تأكل صورة الخارجين أولاً قبلهم من عمل الخير على التفصيل السابق والعلم عند الله تعالى . وقد قدم ضبط امتحشوا ، وأنه بفتح المثناة والمهمله وضمة المعجمة أى احترقوا وزنه ومضناه ، والحش احترق الجلد وظهور العظم ، قال عياض : ضبطناه عن متفق شيوخنا وهو وجه الكلام ، وعند بعضهم بضم المثناة وكسر الحاء ، ولا يعرف في اللغة امتحشه متعبداً وإنما سمع لازماً ، طالع محشة يقال محشته ، ومحشته ، وأنكر يعقوب بن السكيت الثلاثي ، وقال غيره : محشيتة فامتحش ، والمحش المحرقة ، والنار أحرقته

وامتحن هو غضبا . وقال أبو نصر الماراني : الامتحان الاحتراق . قوله ( فيصب عليهم ماء يقال له ماء الحياة ) في حديث أبي سعيد و فيلقون في نهر بأفواه الجنة يقال له ماء الحياة ، والأفواه جمع فوهة على غير قياس والمراد بها الأوازل ، وتقدم في الايمان من طريق يحيى بن عمار عن أبي سعيد ، وفي نهر الحياة أو الحياة ، بالكس ، وفي رواية أبي نضرة عند مسلم ، على نهر يقال له الحيوان أو الحياة ، وفي أخرى له و فيلقهم في نهر في أنفواه الجنة يقال له نهر الحياة وفي تسمية ذلك النهر به إشارة الى أنهم لا يحصل لهم الغناء بعد ذلك . قوله ( فينبتون نبات الجنة ) بكسر المهملة وتشديد الموحدة ، تقدم في كتاب الايمان أنها بزور الصحراء والجمع حبب بكسر المهملة وفتح الموحدة بعدها مثلاً ، وأما الحبة بفتح أوله وهو ما يزرعه الناس لجمعها حبوب بضمين ، ووقع في حديث أبي سعيد و فينبتون في حافتيه ، وفي رواية لمسلم ، كما تنبت الغناء ، بضم الغين المعجمة بعدما مثله مفتوحة وبعد الألف حمزة ثم هاء تأنيث هو في الأصل كل ما حمله السيل من عيذان وورق وبزور وغيرها ، والمراد به هنا ما حمله من البزور خاصة . قوله ( في حبل السيل ) بالحاء المهملة المفتوحة والميم المكسورة أى ما يحمله السيل ، وفي رواية يحيى بن عمار المشار إليها الى جانب السيل ، والمراد أن الغناء الذي يحبب به السيل يكون فيه الحبة فيقع في جانب الوادي فتصبح من يومها نابتة ، ووقع في رواية لمسلم ، في حملة السيل ، بعد الميم حمزة ثم هاء ، وقد تشعب الميم فيصير جوزن عظيمة ، وهو ما تغير لونه من الطين ، وخص بالذكر لأنه يقع فيه الثنت غالباً . قال ابن أبي حنيفة في إشارة الى سرعة نباتهم ، لأن الحبة أسرع في الثبات من غيرها ، وفي السيل أسرع لما يجتمع فيه من الطين الرخو الحادث مع الماء مع ما خاطه من حرارة الزبل المجذوب معه ، قال : ويستفاد منه أنه <sup>يبتلع</sup> كان عارفاً بجميع أمور الدنيا بتعليم الله تعالى له وإن لم يباشر ذلك . وقال القرطبي : انقصر المأزى على أن موقع التشبيه السرعة . وبقى عليه نوع آخر دل عليه قوله في الطريق الأخرى ، ألا ترونها تكون إلى الحجر ما يكون منها إلى الشمس أصفر وأخضر وما يكون منها إلى الظل يكون أبيض ، وفيه تنبيه على أن ما يكون إلى الجهة التي نلى الجنة يسبق إليه البياض المستحسن ، وما يكون منهم إلى جهة النار يتأخر المصير عنه فيبقى أصفر وأخضر إلى أن يتلاحق البياض ويستوى الحسن والنور ونضارة النعمة عليهم . قال : ويحتمل أن يشير بذلك إلى أن الذي يباشر الماء يعني الذي يرش عليهم يسرع نصوعه ولن غيره يتأخر عنه النصوع لكنه يسرع إليه ، والله أعلم . قوله ( ويبقى رجل ) زاد في رواية الكشميني ومنهم مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولا الجنة ، تقدم القول في آخر أهل النار خروجاً منها في شرح الحديث الثاني والعشرين من الباب الذي قبله ، ووقع في وصفه هذا الرجل أنه كان نباشاً وذلك في حديث حذيفة كما تقدم في أخبار بني إسرائيل ، أن رجلاً كان يسمى الظن بعمله ، فقال لأهله أحرقوني ، الحديث وفي آخره وكان نباشاً ، ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر الصديق عند أحد وأبي عوانة وغيرهما وفيه ، ثم يقول الله : انظروا هل بقي في النار أحد عمل خيراً قط ؟ فيجدون رجلاً فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول ، لا ، غير أني كنت أسامح الناس في البيع ، الحديث وفيه ، ثم يخرجون من النار رجلاً آخر فيقال له : هل عملت خيراً قط ؟ فيقول : لا ، غير أني أسرت ولدي إذا مات فأحرقوني ، الحديث . وجاء من وجه آخر أنه كان يسأل الله أن يمجّره من النار ولا يقول أدخلني الجنة ، أخرجه الحسين المروزي في زيادات الزهد لابن المبارك من حديث عوف الأشجعي رحمه ، قد علمت آخر أهل الجنة دخولا الجنة رجل كان يسأل الله أن يمجّره من النار ولا يقول أدخلني

الجنة ، فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار بقي بين ذلك فيقول : يارب قربني من باب الجنة أنظر إليها وأجد من ريحها ، فيقربه ، فيرى شجرة ، الحديث ، وهو عند ابن أبي شيبة أيضا . وهذا يقوى النعده ، لكن الاسناد ضعيف . وقد ذكرت عن عياض في شرح الحديث السابع عشر أن آخر من يخرج من النار هل هو آخر من يبقى على الصراط أو هو غيره وإن اشترك كل منهما في أنه آخر من يدخل الجنة ، ووقع في نواذر الاصول للترمذي الحكيم من حديث أبي هريرة أن أطول أهل النار فيها مكثا من يكث سبعه آلاف سنة وسند هذا الحديث واه والله أعلم . وأشار ابن أبي جمرة الى المغايرة بين آخر من يخرج من النار وهو المذكور في الباب الماضي وأنه يخرج منها بعد أن يدخلها حقيقة وبين آخر من يخرج من يبقى مارا على الصراط فيكون التعبير بأنه خرج من النار بطريق المجاز لأنه أصابه من حرها وكرها ما يشارك به بعض من دخلها . وقد وقع في « غرائب مالك للدارقطني » من طريق عبد الملك بن الحكم وهو واه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه ، أنه آخر من يدخل الجنة رجل من جهنمة يقال له جهنمة ، فيقول أهل الجنة : عند جهنمة الخبر اليقين ، وحكى السهيلي أنه جاء أن اسمه هند ، وجوز غيره أن يكون أحد الاسمين لاحد المذكورين والآخر للآخر . قوله ( فيقول يارب ) في رواية ابراهيم بن سعد في التوحيد ، أي رب ، . قوله ( قد تشبني ريحها ) برفاف وشين معجمة مفتوحتين مخففا - وحكى التشديد - ثم موحدة ، قال الخطابي : تشبه المدخان اذا ملا خياشيمه وأخذ بكظمه ، وأصل القشب خلط الدم بالطعام يقال تشبه اذا سمع دمه استعمل فيما اذا بلغ المدخان والرائحة الطيبة منه غايته . وقال الزووي : معنى تشبني سمني وأذاني وأهلكني ، هكذا قاله جماعة أهل اللغة . وقال الداودي : منناه غير جلدى وصورتى . قلت : ولا يخفى حسن قول الخطابي ، وأما الداودي فكثيرا ما يفسر الالفاظ الغريبة بلوازمها ولا يحافظ على أصول معانيها . وقال ابن أبي جمرة : اذا فسرنا القشب بالذئب والمستنذر كانت فيه إشارة الى طيب ريح الجنة وهو من أجظم نعيمها ، وعكسها النار في جميع ذلك . وقال ابن القطاع . تشب الشيء بخلطه بما يفسده من ضم أو غيره ، وتشب الانسان لخلطه بسوء كافتائه وطابه ، وأصله الدم فاستعمل بمعنى أصابه المأكروه اذا أهلكه أو أفسده أو غيره أو أزال عقله أو تقذره هو ، والله أعلم . قوله ( وأحرقني ذكاؤها ) كذا الاصيل وكريمة هنا بالمد وكذا في رواية ابراهيم بن سعد ، وفي رواية أبي ذر وغيره ذكاهم بالقصر وهو الأشهر في اللغة . وقال ابن القطاع : يقال ذكت النار تذكو ذكا بالقصر وذكوا بالضم وتشديد الواو أى كثر لمبها واشتد اشتعالها ووهجها ، وأما ذكا الفلام ذكاه بالمد فمنناه أسرعت فطنته . قال الزووي : المد والقصر لغتان ذكره جماعة فيها ، وتعبه مغالطى بأنه لم يوجد عن أحد من المصنفين في اللغة ولا في الشارحين لدواوين العرب حكاية المد إلا عن أبي حنيفة الدينوري في « كتاب النبات » وفي مواضع منها ضرب العرب المائل بجمع الفضا لذكائه ، قال : وتعبه على بن حمزة الاصمعياني فقال : ذكا النار مقصور ويكتب بالالف لأنه واوى يقال ذكت النار تذكو ذكوا وذكاه النار وذكو النار بمعنى وهو انتهاءها والمصدر ذكاه وذكو وذكر ، بالتخفيف والتثقل ، فاما الذكاه بالمد فلم يأت عنهم في النار وإنما جاء في الفهم . وقال ابن قرقول في « المطالع » وعليه يعتمد الشيخ : وقع في مسلم فقد أحرقني ذكاؤها بالمد والمعروف في شدة حر النار القصر إلا أن الدينوري ذكر فيه المد وخطأه على بن حمزة فقال : ذكت النار ذكا وذكوا ومنه طيب ذكي منتثر الريح ، وأما الذكاه بالمد فمنناه تمام الشيء ومنه ذكاه الغلب . وقال صاحب الأغفال : ذكا الفلام والعقل أمرع في الفطنة ،

وذلك الرجل ذكاً من حنة فكره ، وذلك النار ذكاً بالغمر توقدت . قوله ( فاصرف وجهي عن النار ) قد استشكل كون وجهه الى جهة النار والحال أنه من يمر على الصراط طالبا الى الجنة فوجهه الى الجنة ، لكن وقع في حديث أبي أمامة المشار اليه قبل أنه يتقلب على الصراط ظهرا البطن فكأنه في تلك الحالة انتهى الى آخره فمادف أن وجهه كان من قبل النار ، ولم يرق على صرفة عنها باختياره فسأل ربه في ذلك . قوله ( فيصرف وجهه عن النار ) بضم أوله على البناء الجوهول . وفي رواية شعيب ، فيصرف الله ، ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود عند مسلم وفي حديث أبي سعيد عند أحمد والبخاري نحوه أنه يرفع له شجرة فيقول : رب أدنى من هذه الشجرة فلا تظلم بظلمها وأشرب من مائها ، فيقول الله : لعل أن أعطيتك تسألني غيرها ، فيقول : لا يارب وبعا هذه أن لا يسأل غيرها وربة يذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه ، وفيه أنه يدنو منها وأنه يرفع له شجرة أخرى أحسن من الأولى عند باب الجنة ويقول في الثالثة أنذن لي في دخول الجنة ، وكذا وقع في حديث أنس الآتي في التوحيد من طريق حميد عنه رفعه ، آخر من يخرج من النار ترفع له شجرة ، ويحمر لمسلم من طريق النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد بالغظ ، أن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قبل الجنة ومثلت له شجرة ، ويجمع بأنه سقط من حديث أبي هريرة هنا ذكر الشجرات كما سقط من حديث ابن مسعود ما ثبت في حديث الباب من طلب القرب من باب الجنة . قوله ( ثم يقول بعد ذلك : يارب قربني الى باب الجنة ) في رواية شعيب ، قال يارب قدمني . قوله ( فيقول : أليس قد دعوت ) في رواية شعيب ، فيقول الله : أليس قد أعطيت العهد والميثاق . قوله ( لعل أن أعطيتك ذلك ) في رواية التوحيد ، فهل عصيت أن فعلت بك ذلك أن تسألني غيره ، أما دعيت ، ففي سبيلها الوجهان الفتح والكسر ، وجلة أن تسألني ، هي خبر عيسى ، والمعنى هل يتوقع منك سؤال شيء غير ذلك وهو استفهام تقرير لأن ذلك عادة بني آدم ، والرجعي راجع الى المخاطب لا الى الرب ، وهو من باب إرخاء العنان الى الخصم ليسته ذلك على التفكير في أمره والانصاف من نفسه . قوله ( فيقول : لا وعدتك لا أسألك غيره فيعطى الله ما شاء من عهد وميثاق ) يحتمل أن يكون قائله ، الرجل المذكور أو الله ، قال ابن أبي جرة : إنما يبادر للحلف من غير استعلاف لما وقع له من قوة الفرح بقضاء حاجته فوطن نفسه على أن لا يطلب مزيدا وأكده بالحلف . قوله ( فإذا رأى ما فيها سكنت ) في رواية شعيب ، فإذا بلغ بابها ورأى زهرتها وما فيها من النضرة ، وفي رواية إبراهيم بن سعد ، من الخبرة ، بفتح المهملة وسكون الواو ، وسلم ، الخير ، بهجمة وتحتانية بلاهاء ، والمراد أنه يرى ما فيها من خارجها إما لأن جدارها شفاف فيرى باطنها من ظاهرها كما جاء في وصف الغرف ، وإما أن المراد بالرفقة العلم الذي يحصل له من سطوع روائح الطيبة وأنوارها المضيئة كما كان يحصل له أذى لفتح النار وهو خارجها . قوله ( ثم قال ) في رواية إبراهيم بن سعد ، ثم يقول . قوله ( ويطلب ) في رواية شعيب ، ويحك . قوله ( يارب لا تجعلني أشقى خلقك ) المراد بالخلق هنا من دخل الجنة ، فهو لفظ عام أريد به خاص ، ومراده أنه يصير إذا استمر خارجا عن الجنة أشقاهم ، وكونه أشقاهم ظاهر لو استمر خارج الجنة وهم من داخلها ، قال الطيبي : معناه يارب قد أعطيت العهد والميثاق ولكن تفكرت في كرمك ورحمتك فسألت . ووقع في الرواية التي في كتاب الصلاة ، لا أكون أشقى خلقك ، وللقاسبي ، لا أكون ، قال ابن التين المعنى أن أبقى على هذه الحالة ولم تدخلني الجنة لا أكون ، والالف في الرواية الأولى زائدة ، وقال الكرماني : معناه لا أكون كافرا . قلت : هذا أقرب

عما قال ابن التين ولو استحضرت هذه الرواية التي هنا ما احتاج الى التكلف الذي أبداه ، فان قوله « لا أكون » لفظه لفظ الخبر ومعناه الطالب ، ودل عليه قوله « لا تجملني » ، ووجه كونه أشق أن الذي يشاهد ما يشاهده ولا يصل اليه يصير أشد حيرة ممن لا يشاهد ، وقوله « خفاك » مخصوص بمن ليس من أهل النار . **قوله** ( فاذا ضحك منه ) تقدم معنى الضحك في شرح الحديث الماضي قريباً . **قوله** ( ثم يقال له تمن من كذا فيتبني ) في رواية أبي سعيد عند أحمد فسأل ويتمنى مقدار ثلاثة أيام من أيام الدنيا ، وفي رواية التوحيد حتى ان الله ليذكره من كذا ، وفي حديث أبي سعيد ويأذنه الله ما لا علم له به . . **قوله** ( قال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( وذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا ) سقط هذا من رواية شعيب . وثبت في رواية إبراهيم بن سعد هذا ، ووقع ذلك في رواية مسلم مرتين إحداهما هنا والأخرى في أوله عند قوله « ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار » . **قوله** ( قال عطاء وأبو سعيد ) أي الخدري ، والغائل هو عطاء بن يزيد بن يزيد بن إبراهيم بن سعد في روايته عن الزهري قال : قال عطاء ابن يزيد وأبو سعيد الخدري . **قوله** ( لا يغير عليه شيئاً ) في رواية إبراهيم بن سعد لا يرد عليه . **قوله** ( هذا لك ومثله معه ) قال أبو سعيد سمعت رسول الله ﷺ ( ووقع في رواية إبراهيم بن سعد ) قال أبو سعيد وعشرة أمثاله يا أبا هريرة فقال ، فذكره ، وفيه ، قال أبو سعيد الخدري : أشهد أني حفظت من رسول الله ﷺ ، ووقع في حديث أنس عند ابن مسعود « يرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها » ووقع في حديث حذيفة عن أبي بكر « انظر الى ملك أعظم ملك فان لك مثله وعشرة أمثاله ، فيقول أنسخركي وأنت الملك » ووقع عند أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً في هذا الحديث « فقال أبو سعيد ومثله معه ، فقال أبو هريرة وعشرة أمثاله ، فقال أحدهما لصاحبه حدث بما سمعت وأحدث بما سمعت ، وهذا مغلوب فان الذي في الصحيح هو المعتمد وقد وقع عند الزوار من الوجه الذي أخرجه منه أحمد على وفق ما في الصحيح . نعم وقع في حديث أبي سعيد الطويل المذكور في التوحيد من طريق أخرى عنه بعد ذكر من يخرج من عصاة الموحدين فقال في آخره « فيقال لهم : لكم ما رأيتم ومثله معه » فهذا موافق لحديث أبي هريرة في الاختصار على المثل ، ويمكن أن يجمع أن يكون عشرة الأمثال إنما سمعه أبو سعيد في حق آخر أهل الجنة دخولا والمذكور هنا في حق جميع من يخرج بالقبضة ، وجمع عياض بين حديثي أبي سعيد رأيي هريرة باحتمال أن يكون أبو هريرة سمع أولاً قوله ومثله معه ، لحث به ثم حدث النبي ﷺ بالزيادة فسمعه أبو سعيد ، وعلى هذا فيقال سمعه أبو سعيد وأبو هريرة معاً أولاً ثم سمع أبو سعيد الزيادة بعد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد أشياء كثيرة زائدة على حديث أبي هريرة نبت على أكثرها فيما تقدم قريباً ، وظاهر قوله « هذا لك وعشرة أمثاله » أن العشرة زائدة على الأصل ووقع في رواية أنس عن ابن مسعود « لك الذي تنبت وعشرة أضعاف الدنيا » وحل على أنه تمنى أن يكون له مثل الدنيا فيطابق حديث أبي سعيد . ووقع في رواية مسلم عن ابن مسعود « لك مثل الدنيا وعشرة أمثالها » واقه اعلم . وقال الكلبي أناسك أولاهن السؤال حياء من ربه واقه يجب أن يسأل لانه يجب صرت عبده المؤمن فيبسطه بقوله أولاً ولعلك ان أعطيت هذا تسأل غيره ، وهذه حالة المتضر فكيف حالة المطيع ، وليس أنقض هذا العبد عبده وتركه ما أقسم عليه جهلاً منه ولا فلة مبالاة بل علماً منه بأن أنقض هذا العهد أولى من الوفاء به ، لأن سؤاله ربه أولى من ترك السؤال مراعاة للقدم ، وقد قال ﷺ « من حلف على يمين فرأى غيرها منها فليكفر على يمينه وإيات الذي

هو خير ، فعمل هذا العبد على وفق هذا الخبر ، والتكفير قد ارتفع عنه في الآخرة . قال ابن أبي جرة رحمه الله تعالى : في هذا الحديث من الفوائد جواز مخاطبة الشخص بما لا تدرك حقيقته ، وجواز التعبد من ذلك بما يفهمه ، وأن الأمور التي في الآخرة لا تشبه بما في الدنيا الا في الاسماء والاصل مع المبالغة في تفاوت الصفة والاستدلال على العلم الضروري بالنظري ، وأن الكلام اذا كان محتملاً لأمرين يأتي المتكلم بشئ يتخصص به مراده عند السامع ؛ وأن التكليف لا يقطع الا بالاستقراء في الجنة أو النار ، وأن امثال الأمر في الموقف يقع بالاضطرار . وفيه فضيلة الايمان لأنه لما تلبس به المنافق ظاهراً بقيت عليه حرمة الى أن وقع التمييز باطفاء النور وغير ذلك ، وأن الصراط مع دقته وحدته يسع جميع المخلوقين منذ آدم الى قيام الساعة . وفيه أن النار مع عظمها وشدها لا تتجاوز الحد الذي أسرت باحراقه ، والآدمي مع حقارة جرمه يقدم على المخالفة ففيه معنى شديد من التوبيخ وهو كقوله تعالى في وصف الملائكة ﴿ غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴾ ، وفيه إشارة الى توبيخ الطغاة والعصاة ، وفيه فضل الدعاء وقوة الرجاء في إجابة الدعوة ولو لم يكن الداعي أهلاً لذلك في ظاهر الحكم لكن بفضل الكريم واسع . وفي قوله في آخره في بعض طرقه ، ما أغدرك ، إشارة الى أن الشخص لا يوصف بالفعل الذميمة الا بعد أن يتكرر ذلك منه . وفيه إطلاق اليوم على جزء منه لأن يوم القياسة في الاصل يوم واحد وقد أطلق اسم اليوم هل كثير من أجزائه . وفيه جواز سؤال الشفاعة خلافاً لمن منع محتجاً بأنها لا تكون الا للذنوب . قال عياض : وقت هذا الفائل أنها قد تقع في دخول الجنة بغير حساب وغير ذلك كما تقدم بيانه ، مع أن كل حافل معترف بالتقصير فيحتاج الى طلب العفو عن قصيره ، وكذا كل عامل يخشى أن لا يقبل عمله فيحتاج الى الشفاعة في قبوله . قال : ويلزم هذا الفائل أن لا يدعو بالمغفرة ولا بالرحمة وهو خلاف ما درج عليه السلف في أدبهم . وفي الحديث أيضاً تكليف ما لا يطاق لأن المنافقين يؤمرون بالسجود وقد منعوا منه ، كذا قيل وفيه نظر لأن الأمر حينئذ للتصديق والتبكي . وفيه اثبات رؤية الله تعالى في الآخرة ، قال الطائي : وقول من أثبت الرؤية وكل علم حقيقته الى الله فهو الحق ، وكذا قول من فسر الاثبات بالنجلى هو الحق لأن ذلك قد تقدم قوله هل تضارون في رؤية الشمس والقمر ، وزيد في تقرير ذلك رؤيا كيده وكل ذلك يدفع الحجاز عنه والله أعلم . واستدل به بعض السالكية ونحوهم على أن المنافقين وبعض أهل الكتاب يرون الله مع المؤمنين ، وهو غلط لأن في سياق حديث أبي سعيد أن المؤمنين يرونه سبحانه وتعالى بعد رفع رؤوسهم من السجود وحينئذ يقولون أنت ربنا ، ولا يقع ذلك للمنافقين ومن ذكر معهم ، وأما الرؤية التي اشترك فيها الجميع قبل فقد تقدم أنه صورة الملك وغيره . قلت : ولا مدخل أيضاً لبعض أهل الكتاب في ذلك لأن في بقية الحديث أنهم يخرجون من المؤمنين ومن معهم من يظهر الايمان ويقال لهم ما كنتم تعبدون ؟ وانهم يتساقطون في النار ، وكل ذلك قبل الأمر بالسجود . وفيه أن جماعة من مذنب هذه الأمة يعذبون بالنار ثم يخرجون بالشفاعة والرحمة خلافاً لمن نفي ذلك عن هذه الأمة وتأول ما ورد بصروب متكلفة ، والنصوص الصريحة متضاربة متظاهرة بثبوت ذلك ، وأن تعذيب الموحدين بخلاف تعذيب الكفار لاختلاف مراتبهم من أخذ النار بعضهم الى ساقه وأنها لا تأكل أثر السجود ، وأنهم يموتون فيكون عذابهم إحراقهم وحسبهم عن دخول الجنة سريعاً كالمسجونين ، بخلاف الكفار الذين لا يموتون أصلاً ليدوقوا العذاب ولا يموتون حياة يستريحون بها ، بل أن بعض أهل العلم أول ما وقع في حديث أبي سعيد من قوله

يموتون فيها إمامة بأنه ليس المراد أنه يحصل لهم الموت حقيقة وإنما هو كناية عن غيبة إحساسهم ، وذلك لفرقهم ، أركنى عن النوم بالموت وقد سمي الله النوم وفاة ، ووقع في حديث أبي هريرة أنهم إذا دخلوا النار ماتوا فإذا أراد الله إخراجهم أمسهم ألم العذاب تلك الساعة ، قال وفيه ما طبع عليه آدمي من قوة الطمع وجودة الحيلة في تحصيل المطالب ، فطالب أولاً أن يبعد من النار ليحصل له نسبة لطيفة بأهل الجنة ، ثم طالب الدنو منهم وقد وقع في بعض طرقه طلب الدنو من شجرة بعد شجرة إلى أن طلب الدخول ، وبوخذ منه أن صفات آدمي التي شرف بها على الحيوان تعود له كلها بعد بعثته كالفسكر والعقل وغيرهما ، انتهى ملخصاً مع زيادات في غضون كلامه والله المستعان

### ٥٣ - باب في الخوض . وقول الله تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾

وقال عبد الله بن زيد : قال النبي ﷺ « اصبروا حتى تلتقوني على الخوض »

٦٥٧٥ - **حدثني يحيى بن حماد** حدثنا أبو هوانة عن سليمان عن شقيق عن عبد الله بن النبي ﷺ :

أنا فرطكم على الخوض ،

[ الحديث ٦٥٧٥ - طرقه في ٦٥٧٦ ، ٧٠٤٩ ]

٦٥٧٦ - **وحدثني عمرو بن علي** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الزهري قال سمعت أبا وائل عن

عبد الله بن عبد الله بن النبي ﷺ قال : أنا فرطكم على الخوض ، وأبهرفن رجال منكم ثم ليختارن دوني ، فقول : يا رب أصعابى ، فيقال : إنك لا تدري ما أخذوا بعدك ،

تابعه عامم من أبي وائل . وقال حصين عن أبي وائل : من أخذ بقة عن النبي ﷺ «

٦٥٧٧ - **حدثنا مسدد** حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي

ﷺ قال : أمامكم حوض كناية جزياء وأدراج «

٦٥٧٨ - **حدثني عمرو بن محمد** حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر وعطاء بن السائب عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : الكوثر الخير الكثير الذي أعطاه الله إياه . قال أبو بشر قلت لسعيد إن أناساً يزعمون أنه نهر في الجنة ، فقال سعيد : النهر الذي في الجنة من الخير الذي أعطاه الله إياه .

٦٥٧٩ - **حدثنا سعيد بن أبي صريم** حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال قال عبد الله بن عمرو

قال النبي ﷺ : حوض مبيرة شهر ، ماؤه أبيض من اللبن ، وريحه أطيب من المسك وكبرانه كعبه يوم الدماء ، من شرب منها فلا يظلم أبداً «

٦٥٨٠ - **حدثنا سعيد بن عفير** قال حدثني ابن وهب عن يونس قال ابن وهب « حدثني أنس بن مالك

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : إن قدر حوضي كما بين أيته وصنعاء من اليمن ، وإن فيه من الأباريق كمدد نجوم السماء »

٦٥٨١ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** همام عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ : **حدثنا** هذبة ابن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة : **حدثنا** أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال : بينا أنا أسير في البعثة ، إذا أنا بنهر حافتاه قباب الدرة الجوف ، قلت : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذي أعطاك ربك ، فإذا طيئه - أو طيئه - مسك أذفر . شك هذبة ،

٦٥٨٢ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** همام **حدثنا** عبد العزيز عن أنس عن النبي ﷺ قال : كبر دن علي ناس من أصحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختاجوا دوني ، فأقول : أصحابي ، فيقول : لا ندرى ما أحدثوا بعدك »

٦٥٨٣ - **حدثنا** سعيد بن أبي مرزوق **حدثنا** محمد بن عمار **حدثنا** أبو حازم : عن سهل بن سعيد قال : قال النبي ﷺ : إني قرطكم على الحوض : من مر على قريب ، ومن قارب لم يظأ أبدا . **حدثنا** علي أنوام أعرفهم ويعرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم » [ الحديث ٦٥٨٣ طرفه في : ٧٠٠٠ ]

٦٥٨٤ - قال أبو حازم فسمي للثمان بن أبي عياض قال : هكذا سمعت من سهل ؟ قلت : نعم . فقال : أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعته وهو يزيد فيه - فأقول : انهم مني ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك . فأقول : سحفا سحفا لمن غير بعدى » وقال ابن عباس : سحفا بعدا ، يقال : سحبق بعيد ، سحفة وأسحفة أبعد . [ الحديث ٦٥٨٤ طرفه في : ٧٠٠١ ]

٦٥٨٥ - وقال أحمد بن شبيب بن سعيد الخطمي **حدثنا** أنس عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب : عن أبي هريرة أنه كان يحدث أن رسول الله ﷺ قال : برد علي يوم القيامة رطل من أصحابي فيجئون عن الحوض ، فأقول : يارب أصحابي ، فيقول : إنك لاهم لك بما أحدثوا بعدك ، انهم ارتدوا على أديارهم القهقري »

[ الحديث ٦٥٨٥ طرفه : ٦٥٨٦ ]

٦٥٨٦ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب



أنه كان يحدث عن أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال: يرُدُّ على الحوض رجال من أصحابي فيحثلون عنه، فأقول يارب أصحابي، فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، أنهم ارتدوا على أديارهم القهقري، وقال ثعلب من الزهري: كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ: فيجَلُونَ. وقال عُقيل: فيحثلون وقال الزهري: عن الزهري عن محمد بن علي عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٦٥٨٧ - حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي حدثنا محمد بن فليح حدثنا أبي قال حدثني هلال عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: بينا أنا نائم فاذا زُمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال لهم، قلت أين؟ قال: إلى النار والله، قلت وما شأنهم؟ قال إنهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري. ثم إذا زُمرة، حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: لهم، قلت أين؟ قال: إلى النار والله. قلت ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أديارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم الا مثل سهل للنعم.

٦٥٨٨ - حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن هياض عن عبيد الله عن خبيب عن حفص بن عامر عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوض.

٦٥٨٩ - حدثنا عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الله قال: سمعت جندباً قال: سمعت النبي ﷺ يقول: أنا قرطاسكم على الحوض.

٦٥٩٠ - حدثنا عمرو بن خالد حدثنا الليث عن يزيد عن أبي الخير عن عتبة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج يوماً فصرى على أهل أُحُدِ صلاته على الميت، ثم انصرف إلى المنبر فقال: إني قرطاسكم، وأنا شهيد عليكم، وإني والله لأنظر إلى حوضي الآن. وإني أعطيت مفاتيح خزائن الأرض - أو مفاتيح الأرض - وإني والله ما أخاف عليكم أن تُشركوا بعدي، واسكن أخاف عليكم أن تنافوا فيها.

٦٥٩١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حرمي بن عمارة حدثنا شعبة عن معبد بن خالد أنه سمع حارثة ابن وهب يقول: «سمعت النبي ﷺ وذكر الحوض قال: كما بين المدينة وصفاء»

٦٥٩٢ - وزاد ابن أبي قتيبة عن شعبة عن معبد بن خالد عن حارثة سمع النبي ﷺ قال حوضه ما بين صفاء والمدينة، فقال له المستورد: ألم تسمعه قال الأواني؟ قال: لا. قال المستورد: ترى فيه الآنية مثل الكواكب.

٦٥٩٣ - حدثنا سعيد بن أبي مسريم عن نافع بن عمر قال حدثني ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت : قال النبي ﷺ : اني على الحوض حتى انظر من يرد علي منكم ، وسيؤخذ ناس دوني ، فأقول : يا رب مني ومن أمي ، فيقال : هل شعرت ما عملوا بعدك ؟ والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم ، فكان ابن أبي مليكة يقول : اللهم انا نؤذ بك أن نرجع على أعقابنا ، أو نفتن عن ديننا على أعقابكم تنكصون : ترجعون على العقب

[ ٥٥٩٣ - طرقة في : ٧٠٤٨ ]

**قوله ( باب في الحوض )** أي حوض النبي ﷺ ، وجمع الحوض حياض وأحواض وهو جمع الماء ، وإيراد البخاري لأحاديث الحوض بعد أحاديث الشفاعة وبعد نصب الصراط إشارة منه إلى أن الورد على الحوض يكون بعد نصب الصراط والمروء عليه ، وقد أخرج أحمد والترمذي من حديث النضر بن أنس عن أنس قال : سألت رسول الله ﷺ أن يشفع لي ، فقال : أنا فاعل ، قلت : أين أطالبك ؟ قال : اطلبني أول ما تطالبني على الصراط . قلت : فإن لم ألقك ؟ قال : أنا عند الميزان . قلت : فإن لم ألقك ؟ قال : أنا عند الحوض ، وقد استشكل كون الحوض بعد الصراط بما سيأتي في بعض أحاديث هذا الباب أن جماعة يدفعون عن الحوض بعد أن يكادوا يردون ويذهب بهم إلى النار ، ووجه الاشكال أن الذي يمر على الصراط إلى أن يصل إلى الحوض يكون قد نجا من النار فكيف يرد إليها ؟ ويمكن أن يجعل على أنهم يقربون من الحوض بحيث يرونه ويرون النار فيدفعون إلى النار قبل أن يخلصوا من بقية الصراط . وقال أبو عبد الله القرطبي في « التذكرة » : ذهب صاحب « الفتوح » وغيره إلى أن الحوض يكون بعد الصراط ، وذهب آخرون إلى العكس ، والصحيح ، أن للنبي ﷺ حوضين أحدهما في الموقف قبل الصراط والآخر داخل الجنة وكل منهما يسمى كوثرا . قلت : وفيه نظر لأن الكوثر نهر داخل الجنة كما تقدم ويأتي ، وماؤه يصب في الحوض ، ويطلق على الحوض كوثر لكونه يمد منه ، فغاية ما يؤخذ من كلام القرطبي أن الحوض يكون قبل الصراط ، فإن الناس يردون الموقف عطاش فيجدوا مؤمنون الحوض وتتساقط الكفاية في النار بعد أن يقولوا ربنا عطشنا ، فترفع لهم جهنم كأنها سراب فيقال : ألا تردون ؟ فيظنونها ماء فيساقطون فيها . وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر أن الحوض يشخب فيه ميزابان من الجنة ، وله شاهد من حديث ثوبان ، وهو حجة على القرطبي لانه قد تقدم أن الصراط جسر جهنم وأنه بين الموقف والجنة وأن المؤمنين يرون عليه لدخول الجنة ، فلو كان الحوض دونه لحالت النار بينه وبين الماء الذي يصب من الكوثر في الحوض ، وظاهر الحديث أن الحوض بجانب الجنة لينصب فيه الماء من النهر الذي داخما . وفي حديث ابن مسعود عند أحمد : ويخرج نهر الكوثر إلى الحوض ، وقد قال القاضي عياض : ظاهر قوله ﷺ في حديث الحوض : من شرب منه لم يظم أبدا ، يدل على أن الشرب منه يقع بعد الحساب والنهاية من الدار ، لأن ظاهر حال من لا يظم أن لا يعذب بالنار ، ولكن يحتمل أن من قدر عليه التعذيب منهم أن لا يعذب فيها بالظم بل بغيره . قلت : ويدفع هذا الاحتمال أنه وقع في حديث أبي بن كعب عند ابن أبي حاتم في ذكر الحوض : ومن لم يشرب منه لم يرو أبدا ، وعند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند في الحديث الطويل عن أبي عبد الله عامر أنه : وقد على رسول

الله هو ونبيك بن عاصم ، قال : قد قدمنا المدينة عند انسلاخ رجب فلقبنا رسول الله ﷺ حين انصرف من صلاة الغداة ، الحديث بطوله في صفة الجنة والبعث وفيه : تعرضون عليه بادية له صفاحكم لا تخفى عليه منكم خافية فيأخذ غرقة من ماء فينضح بها قبلكم للعمر املك ما يحيط وجهه احدثكم قطرة ، فاما المسلم فتدع وجهه مثل الربطة البيضاء ، واما الكافر فتخطمه مثل الخطام الاسود ، ثم ينصرف نديكم وينصرف على اثره الصالحون فيصلكون جسر من النار ، يطأ احدثكم الجرة فيقول : حي ، فيقول ربك اوانه الا فيطعمون على حوض الرسول على اظفار واقفة نائمة رايتها ابدا <sup>(١)</sup> ما يسط احد منكم يده الا وقع على قدح ، الحديث . واخرجه ابن ابي عاصم في السنة والطبراني والحاكم ، وهو صريح في ان الحوض قبل الصراط . قوله (وقول الله تعالى انا اعطيتك الكوثر) اشار الى ان المراد بالكوثر النهر الذي يصب في الحوض فهو مادة الحوض كما جاء صريحا في سابع احاديث الباب ، ومضى في تفسير سورة الكوثر من حديث عائشة نحوه مع زيادة بيان فيه ، وتقدم الكلام على حديث ابن عباس ان الكوثر هو الخير الكثير ، وجاء اطلاق الكوثر على الحوض في حديث المختار بن قلفل عن انس في ذكر الكوثر هو حوض ترد عليه امته ، وقد اشتهر اختصاص نبينا ﷺ بالحوض ، لكن اخرج الترمذي من حديث سمرة رفعه ، ان لكل نبي حوضا ، وأشار الى انه اختلف في وصله وارساله وان المرسل اصح . قلت : والمرسل اخرجه ابن ابي الدنيا بسند صحيح عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ ان لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه يده هضا يده من عرف من امته ، الا انهم يتباهون ايمهم اكثر تبعا ، واني لا رجو ان اكون اكثرهم تبعا ، واخرجه الطبراني من وجه آخر عن سمرة موصولا مرفوعا مثله وفي سنده لين ، واخرج ابن ابي الدنيا ايضا من حديث ابي سعيد رفعه وكل نبي يدعو امته ولكل نبي حوض ، ففهم من يأتيه الفئام ومنهم من يأتيه العصابة ومنهم من يأتيه الواحد ومنهم من يأتيه الاثنان ومنهم من لا يأتيه احد ، واني لا اكثر الانبياء تبعا يوم القيامة ، وفي اسناده لين ، وان ثبت فالتخص بنبينا ﷺ الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه فانه لم ينقل نظيره لغيره ووقع الامة اثنان عليه به في السورة المذكورة قال القرطبي في الفهم ، تبعا للقاضي عياض في غايه ، بما يجب على كل مكلف ان يعلمه ويصدق به ان الله سبحانه وتعالى قد خص نبيه محمدا ﷺ بالحوض المصروح باسمه وصفته وشرابه في الاحاديث الصحيحة الشهيرة التي يحصل مجموعها العلم القاطن ، اذ روى ذلك عن النبي ﷺ من الصحابة نيف على الثلاثين ، منهم في الصحيحين ما ينيف على العشرين وفي غيرهما بقية ذلك مما صرح نقله واشتهرت رواه ، ثم رواه عن الصحابة المذكورين من التابعين امثالهم ومن بعدهم اصناف اصنافهم وهم جرا ، واجمع على اثباته السلف واهل السنة من الخلف ، وانسكت ذلك طائفة من البدعة واحلوه على ظاهره وغلوا في تأويله من غير استعانة عقلية ولا عادة نلزم من حمله على ظاهره وحقيقته ، ولا حاجة تدعو الى تأويله ، فخرق من حرفة اجماع السلف وقارق مذهب ائمة الخلف . قلت : انكره الخوارج وبعض المعتزلة ، ومن كان ينكره عبيد الله بن زياد امراء العراق لمداوية وولده ، فعنه ابي داود من طريق عبيد السلام بن ابي حارم قال : شهدت ابا برزة الاسلمي دخل على عبيد الله بن زياد فحدثني فلان وكان في السباط فذكر قصة فيها ان ابن زياد ذكر الحوض فقال هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر فيه شيئا ؟ فقال ابو برزة : نعم لامرة ولا مرنين ولا ثلاثا ولا اربعا ولا خماسا كذب به فلا سقاء الله منه . واخرج البيهقي في البعث

(۱) کذا الأصل ، ولعل فی بعض النسخات تصحیفاً

(٦) مله  
به الله

من طريق أبي حمزة عن أبي برزة نخوع ، ومن طريق يزيد بن حبان التيمي : شهدت زيد بن أرقم وبعث إليه ابن زياد فقال : ما أحديث بلغني أنك تزعم أن رسول الله ﷺ حوضاً في الجنة ؟ قال : حدثنا بذلك رسول الله ﷺ .  
وهند أحد من طريق عبد الله بن بريدة عن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة المذلى قال : قال عبيد الله بن زياد : ما أصدق بالحوض ، وذلك بعد أن حدثه أبو برزة والبراء وطائفة بن عمرو ، فقال له أبو سبرة بعثني أبوك في مال إلى معاوية فلقيني عبد الله بن عمرو لحدثني وكتبته بيدي من فيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : موعدكم حوضي ، الحديث فقال ابن زياد حينئذ : أشهد أن الحوض حق . وهند أبي يعلى من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس ، دخلت على ابن زياد وم يذكرون الحوض فقال هذا أنس ، فقلت : لقد كانت عجائز بالمدينة كثيراً ما يسألن رجلاً أن يصطحبن من حوض نعيم ، وسنده صحيح . وروينا في فوائد العيسوي وهو في البعث البيهقي من طريقه بسند صحيح عن حميد عن أنس نخوع وفيه ما حجب أن أعيش حتى أرى مثاكم يشكر العرض ، وأخرج البيهقي أيضاً من طريق يزيد الرقائشي عن أنس في صفة الحوض ووسايقه قوم ذابله شفاهم لا يطعمون منه قطرة ، من كتب به اليوم لم يصب الشراب منه يومئذ . وي زيد ضعيف السكت يثويه ما مضى ، ويشبه أن يكون السلام الأخير من قول أنس . قال هياض : أخرج مسلم أحاديث العرض عن ابن عمر وأبي سعيد وسهل بن سعد وجندب وعبد الله بن عمرو وطائفة وأم سلمة وعقبة بن عامر وابن مسعود وحذيفة وحارثة بن وهب والمستورد وأبي ذر وثوبان وأنس وجابر بن سمرة ، قال : ورواه غير مسلم عن أبي بكر الصديق وزيد بن أرقم وأبي أمامة وأسماء بنت أبي بكر وخولة بنت قيس وعبد الله بن زيد وسويد بن جبلة وعبد الله الصنابحي والبراء بن عازب .  
وقال النووي بعد حكاية كلامه مستدركا عليه : رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه غيره من رواية عمر وعائذ بن عمرو وآخرين ، وجمع ذلك كله البيهقي في البعث بإسناده وطرقه المتكاثرة . قلت : أخرجه البخاري في هذا الباب عن الصحابة الذين نسب هياض أسلم تخريجه عنهم إلا أم سلمة وثوبان وجابر بن سمرة وأبا ذر ، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن زيد وأسماء بنت أبي بكر ، وأخرجه مسلم عنهما أيضاً وأغفلهما هياض ، وأخرجه أيضاً عن أسيد بن حضير ، وأغفل هياض أيضاً نسبة الأحاديث ، وحدثت أبي بكر عند أحمد وأبي حنيفة وغيرهما ، وحدثت زيد بن أرقم عند البيهقي وغيره ، وحدثت خولة بنت قيس عند الطبراني ، وحدثت أبي أمامة هند ابن حبان وغيره ، وأما حديث سويد بن جبلة فأخرجه أبو زرعة الدمشقي في مسند الشاميين وكذا ذكره ابن مندة في الصحابة وحزم ابن أبي حاتم بأن حديثه مرسل ، وأما حديث عبد الله الصنابحي فغلط هياض في اسمه وإنما هو الصنابح بن الأعسر وحديثه عند أحمد وابن ماجه ، بسند صحيح ولفظه : أتى فرطكم على الحوض ، وإني مكاثركم ، الحديث فإن كان كما ظننت وكان ضبط اسم الصحابي وأنه عبد الله فزيد العدة واحداً لكن ما عرفت من خروجه من حديث عبد الله الصنابحي وهو صحابي آخر غير عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي التابعي المدهور وقول النووي أن البيهقي استوعب طرقاً يوم أنه أخرج زيادة على الأسماء التي ذكرها حيث قال وآخرين ، وليس كذلك فإنه لم يخرج حديث أبي بكر الصديق ولا سويد ولا الصنابحي ولا خولة ولا البراء وإنما ذكره عن عمرو وعنه طائفة ابن عمرو وعن أبي برزة ولم أر عنده زيادة إلا من مرسل يزيد بن رومان في نزول قوله تعالى ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾ وقد جاء فيه عن من لم يذكره جميعاً من حديث ابن عباس كما تقدم في تفسير سورة الكوثر ، ومن حديث

كعب بن عجرة هند الترمذى والنسائى وصححه الحاكم ، ومن حديث جابر بن عبد الله عند أحمد والبخاري بسند صحيح وعن بريدة عند أبي يعلى ، ومن حديث أخى زيد بن أرقم ويقال إن اسمه ثابت عند أحمد ، ومن حديث أبي الدرداء عند ابن أبي عاصم في السنة وعند البيهقي في الدلائل ، ومن حديث أبي بن كعب وأسامة بن زيد وحذيفة ابن أسيد وحمة بن عبد المطلب واقيط بن عامر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وحديثه عند أبي يعلى أيضا وأبي بكره وخولة بنت حكيم كلها عند ابن أبي عاصم ، ومن حديث العرباض بن سارية عند ابن حبان في صحيحه ، وعن أبي مسعود البدري وسلمان الفارسي وسمره بن جندب وعقبة بن عبد وزيد بن أرقم وكام في الطبراني ، ومن حديث خباب بن الارت عند الحاكم ، ومن حديث النواس بن سمعان عند ابن أبي الدنيا ومن حديث ميمونة أم المؤمنين في الأوسط للطبراني ولفظه « يرد على الحوض أطولكن يدا » الحديث ، ومن حديث سعد بن أبي وقاص عند أحمد بن منيع في مسنده ، وذكره ابن منبه في مستخرجه عن عبد الرحمن بن عوف ، وذكره ابن كثير في نهايته عن عثمان بن مظعون ، وذكره ابن القيم في الحواشي عن معاذ بن جبل واقيط بن صبرة وأظنه عن لقيط ابن حارس الذي تقدم ذكره ، فجميع من ذكرهم هياض خمسة وعشرون نفسا ، وزاد عليه النووي ثلاثة ، وزدت عليهم أجمين قدر ما ذكره سواء فزادت المسدة على الحديثين ، وللكثير من هؤلاء الصحابة في ذلك زيادة على الحديث الواحد كآبي هريرة وأنس وابن عباس وأبي سعيد وعبد الله بن عمرو وأحاديثهم بعضها في مطلق ذكر الحوض وفي صفتها بعضها وفيمن يرد عليه بعضها وفيمن يدفع عنه بعضها ، وكذلك في الأحاديث التي أوردتها المصنف في هذا الباب ، وجملة طرقها تسعة عشر طريقا ، وبلغني أن بعض المتأخرين وصلها إلى رواية ثمانين مصحبا .

**الاول ، قوله** (وقال عبد الله بن يزيد) هو ابن عاصم المازني . **قوله** (اصبروا حتى تلقوا على الحوض) هو طرف من حديث طويل وصله المؤلف في غزوة حنين ، وفيه كلام الانصار لما قسمت غنائم حنين في غيرهم وفيه « انكم سترون بعدى أثره فاصبروا » الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك . الحديث الثاني والثالث عن ابن مسعود موصولا وعن حذيفة معلقا ، **قوله** (عن سليمان) هو الاعمش ، وشقيق هو أبو وائل المذكور في الطريق الثانية ، ووقع صريحا عند الاسماعيليهما وعند مسلم في الاول ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والمقدمة في الطريق الثانية هو ابن مضم الضبي السكوني . **قوله** (وايرفعن) بضم أوله وفتح الفاء والعين أى يظهرهم الله لي حتى أراهم . **قوله** (ثم ليختلجن) بفتح اللام وضم التحتانية وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة واللام وضم الجيم بعدها نون ثقيلة أى ينزهون أو يجذبون مني ، يقال اختلج منه اذا نزع منه أو جذبه بغير إرادته ، وسيأتي زيادة في إيضاحه في شرح الحديث التاسع وما بعده والتاسع عشر . **قوله** (تابعه عاصم) هو ابن أبي النجود قارى الكوفة ، والضمير للاعمش أى إن عاصما رواه كما رواه الاعمش عن أبي وائل فقال عن عبد الله بن مسعود ، وقد وصلها الحارث بن أبي أسامة في مسنده من طريق سفيان الثوري عن عاصم . **قوله** (وقال حصين) أى ابن عبد الرحمن الواسطي .

**قوله** (عن أبي وائل عن حذيفة) أى أنه خالف الاعمش وعاصما فقال عن أبي وائل عن حذيفة ، وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق حصين ، وصنيعه يقتضى أنه عند أبي وائل عن ابن مسعود وعن حذيفة معا ، وصنيع البخاري يقتضى ترجيح قول من قال عن أبي وائل عن عبد الله لكونه سابقا موصولة وعلقى الاخرى . الحديث الرابع ، **قوله** (بجي) هو ابن سعيد القطان ، وعبيد الله هو ابن عمر العمري . **قوله** (أمامكم) بفتح المهملة أى

قدامكم (حوض) في رواية السرخسي د حوض ، بزيادة ياء الاضافة ، والاول هو الذي عند كل من أخرج الحديث كسلم . **قوله** (كا بين جرباء وأذرح) أما جرباء فهي بفتح الجيم وسكون الراء بعدها موحدة بلفظ تأنيث أجرب ، قال عياض : جاءت في البخاري مدودة ، وقال النوري في شرح مسلم الصواب أنها مقصورة وكذا ذكرها العازمي والجمهور ، قال والمد خطأ ، وأثبت صاحب التحرير المد وجوز الأنصر ، ويؤيد للد قول أبي حنيفة البكري هي تأنيث أجرب . وأما أذرح فبفتح الهمزة وسكون المعجمة وضم الراء بعدها مهملة ، قال عياض كذا للجمهور ، ووقع في رواية العذري في مسلم بالجيم وهو وهم . قلت : وسأذكر الخلاف في تعيين مكاني هذين الموضعين في آخر الكلام على الحديث السادس ان شاء الله تعالى . الحديث الخامس حديث ابن عباس ، تقدم شرحه في تفسير سورة الكوثر ومثله هنا هشيم أخبرنا أبو بشر ، هو جعفر بن أبي وحشية بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة مكسورة ثم تحتانية ثقيلة ثم هاء تأنيث ، وامم أبي وحشية اياس . **قوله** (وعطاء بن السائب) هو المحدث المذكور كوفي من صفار الثبايين صدوق اختلط في آخر صحبه ، وسماح هشيم منه بعد اختلاطه ، ولذلك أخرج له البخاري مقرونا بأبي بشر ، وماله عنده الا هذا الموضع ، وقد مضى في تفسير الكوثر من جهة هشيم عن أبي بشر وحده ، ولعطاء بن السائب في ذكر الكوثر سند آخر عن شيخ آخر أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه بسند صحيح من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر فذكر الحديث المشار اليه في تفسير الكوثر ، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أبي حنيفة عن عطاء قال : قال لي محارب بن دثار ما كان سعيد بن جبيرة يقول في الكوثر ؟ قلت : قال يحدث عن ابن عباس قال : هو الخير الكثير ، فقال محارب : حدثنا ابن عمر فذكر الحديث . وأخرجه البيهقي في البعث عن طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب وزاد : فقال محارب سبحان الله ما أقل ما يصفى لابن عباس ، فذكر حديث ابن عباس ثم قال : هذا والله هو الخير الكثير . الحديث السادس . **قوله** (نافع) هو ابن عمر الجعفي المكي . **قوله** (قال عبد الله بن عمرو) في رواية مسلم من وجه آخر عن نافع بن عمر بسنده عن عبد الله بن عمرو ، وقد خالف نافع بن عمر في صحابه عبد الله بن عثمان بن خثيم فقال : عن ابن أبي مليكة عن عائشة أخرجه أحمد والطبراني ، ونافع بن عمر أحفظ من ابن خثيم . **قوله** (حوضي مسيرة شهر) زاد مسلم والاسماعيل وابن حبان في روايتهم من هذا الوجه « ورواياه سواء » وهذه الرواية تدفع تاويل من جمع بين مختلف الأحاديث في تقدير مسافة الحوض على اختلاف العرض والطول ، وقد اختلف في ذلك اختلافا كثيرا فوقع في حديث أنس الذي بعده دكا بين أيلة وصنعاء من اليمن ، وأيلة مدينة كانت طامة وهي بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون شمالهم ويمر بها الحاج من غزة وغيرها فتكون أمامهم ، ويحلبون إليها الميرة من الكرك والشوبك وغيرها يتلقون بها الحاج ذهابا وإيابا . وأيضا تنسب العشة المشهورة عند المصريين ، وبينها وبين المدينة النبوية نحو الشهر يسير الا فقال ان اتصروا كل يوم على مرحلة والافدون ذلك ، وهي من مصر على أكثر من النصف من ذلك ، ولم يجب من قال من المتقدمين إنها على النصف ما بين مصر ومكة بل هي دولة الثلث قائما أقرب إلى مصر . ونقل عياض عن بعض أهل العلم أن أيلة شعب من جبل رضوى الذي في ينبع ، وتلقب بأنه اسم واقف اسما ، والمراد بأيلة في الخبر هي المدينة الموصوفة آنفا ، وقد ثبت ذكرها في صحيح مسلم في قصة غزوة تبوك وفيه ان صاحب أيلة جاء الى رسول الله

بالحمد وصالحه ، وتقدم لها ذكر أيضا في كتاب الجمعة . وأما صنعاء فالتما قيدت في هذه الرواية بالين احترازا من صنعاء التي بالشام ، والاصل فيها صنعاء اليمن لما هاجر أهل اليمن في زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعاء في مكان من دمشق فسمى باسم بلدهم ، فعلى هذا فن في قوله في هذه الرواية « من اليمن » ان كانت ابتدائية فيكون هذا اللفظ مرفوعا وان كانت بيانية فيكون مدرجا من قول بعض الرواة والظاهر أنه الزهرى . ووقع في حديث جابر ابن سمرة أيضا « كما بين صنعاء وأيلة » وفي حديث حذيفة مثله لكن قال « عدن » بدل صنعاء ، وفي حديث أبي هريرة « أبعد من أيلة الى عدن » وعدن بفتحين بلد مشهور على ساحل البحر في أواخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهي تسامت صنعاء وصنعاء في جهة الجبال ، وفي حديث أبي ذر دمايين عمان الى أيلة ، وعلان بضم المهملة وتخفيف النون بلد على ساحل البحر من جهة البحرين ، وفي حديث أبي بردة عند ابن حبان « دمايين ناحيتي حوضي كما بين أيلة وصنعاء مسيرة شهر » وهذه الروايات متقاربة لانها كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص . ووقع في روايات أخرى المتعدد بما هو دون ذلك : فوقع في حديث عتبة بن عاصر عند أحمد « كما بين أيلة الى الجحفة » وفي حديث جابر « كما بين صنعاء الى المدينة » وفي حديث ثوبان « دمايين عدن وعلان البلقاء » ونحوه لابن حبان عن أبي أمامة « وعلان هذه بفتح المهملة وتشديد الميم للاكثر وحكى تخفيفها . ونسب الى البلقاء لقربها منها . والبلقاء بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها قاف وبالمدة بلدة معروفة من فلسطين » وعند عبد الرزاق في حديث ثوبان « دمايين بهري الى صنعاء أو دمايين أيلة الى مكة » وبهري بضم الموحدة وسكون المهملة بلد معروف بطرف الشام من جهة الحجاز تقدم ضبطها في بدء الوحى ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد « بعد دمايين مكة وأيلة » وفي لفظ « دمايين مكة وعلان » وفي حديث حذيفة بن أسيد « دمايين صنعاء الى بهري » ومثله لابن حبان في حديث عتبة بن عبد ، وفي رواية الحسن عن أنس عند أحمد « كما بين مكة الى أيلة أو بين صنعاء ومكة » وفي حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة وابن ماجه « دمايين الكعبة الى بيت المقدس » وفي حديث عتبة بن عبد عند الطبراني « كما بين البيضاء الى بهري » والبيضاء بالقرب من الريدة البلد المعروف بين مكة والمدينة ، وهذه المسافات متقاربة وكلها ترجع الى نحو نصف شهر أو تزيد على ذلك قليلا أو تنقص ، وأقل ما ورد في ذلك ما وقع في رواية مسلم في حديث ابن عمر من طريق محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر بسنده كما تقدم وزاد قال : قال عبيد الله بن عمر قال قرئان بالشام بينهما مسيرة ثلاثة أيام ، ونحوه له في رواية عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر لكن قال « ثلاث ليال » . وقد جمع العلماء بين هذا الاختلاف فقال عياض : هذا من اختلاف التقدير لان ذلك لم يقع في حديث واحد فيعد اضطرابا من الرواة وانما جاء في أسانيد مختلفة عن غير واحد من الصحابة سمعوه في موطن مختلفة ، وكان النبي ﷺ يضرب في كل منها مثلا لبعده أقطار الحوض وسعته بما يسبح له من العبارة ويقرب ذلك لعلهم يبعد ما بين البلاد الثانية بعضها من بعض لاعلى ارادة المسافة المحققة ، قال فهذا يجمع بين الالفاظ المختلفة من جهة المعنى انتهى ملخصا ، وفيه نظر من جهة أن ضرب المثل والتقدير انما يكون فيما يتقارب ، وأما هذا الاختلاف المتباعد الذي يزيد تارة على ثلاثين يوما وينقص الى ثلاثة أيام فلا ، قال القرطبي : ظن بعض الفاضلين أن الاختلاف في قدر الحوض اضطراب وليس كذلك ، ثم نقل كلام عياض وزاد : وليس اختلافا بل كلها نفيد أنه كبير متسع متباعد الجوانب ، ثم قال : ولعل ذكره للجماعات المختلفة بحسب من حضره عن يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجمعة

التي يعرفونها ، وأجاب النووي بأنه ليس في ذكر المسافة الفلانية ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة . وحاصله أنه يشير الى أنه أخبر أولا بالمسافة اليسيرة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فأخبر بها كأن الله تفضل عليه بالتساع شينا بعد شيء . فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة . وتقدم قول من جمع الاختلاف بتفاوت الطول والعرض ورده بما في حديث عبد الله بن عمرو ذكرها به سواء . ووقع أيضا في حديث الثؤاس بن سحمان وجابر وأبي بزة وأبي ذر طول وعرضه . واه ، وجمع غيره بين الاختلافين الاوابين باختلاف السير البطيء وهو سير الانتقال والسير السريع وهو سير الراكب الخفيف ويحمل رواية ألقها وهو الثلاث على سير البريد فقد عهد منهم من قطع مسافة الشهر في ثلاثة أيام ولو كان نادرا جدا ، وفي هذا الجواب من المسافة الأخيرة نظر وهو نيا قبله مسلم وهو أول ما يجمع به ، وأما مسافة الثلاث فإن الحافظ ضياء الدين المقدسي ذكر في الجزء الذي جمعه في الحوض أن في سياق لفظها غلطا وذلك لاختصار وقع في سياقه من بعض رواياته ، ثم ساقه من حديث أبي هريرة وأخرجه من « فوائد عبد الكريم بن الهيثم البيرقاني » ، يستند من أبي هريرة مرفوعا في ذكر الحوض فقال فيه « عرضة مثل ما بينكم وبين جرباء وأذرح » قال الضياء : فظهر بهذا أنه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كما بين مناهي وبين جرباء وأذرح ، فحذف مقاي وبين ، وقال الحافظ صلاح الدين العلائي بعد أن حكى قول ابن الأثير في النهاية مما قربتان بالاشام بينهما مسافة ثلاثة أيام ثم غلط في ذلك وقال : ليس كما قال بل بينهما غلوة . ثم هما معروفتان بين القدس والكرك ، قال : وقد ثبت القدر المختلف عند الدارقطني وغيره بلفظ « ما بين المدينة وجرباء وأذرح » . قلت : وهذا يوافق رواية أبي سعيد هند ابن ماجه « كما بين الكعبة وبنت القدس » ، وقد وقع ذكر جرباء وأذرح في حديث آخر عند مسلم وفيه « والى أمل جرباء وأذرح بحرسهم الى رسول الله ﷺ » ، ذكره في غزوة تبوك ، وهو يؤيد قول العلائي أنهما متقاربتان . وإذا تقرر ذلك رجع جميع الختام الى أنه لا اختلاف لسير البطيء والسير السريع ، وسأحكي كلام ابن الأثير في تقدير المسافة بين جرباء وأذرح في شرح الحديث السادس عشر واه أعلم . قوله ( ماؤه أبيض من اللبن ) قال المازني : مقتضى كلام النحاة أن يقال أشد بياضا ولا يقال أبيض من كذا ، ومنهم من أجله في الفجر ، ومنهم من أجازه بقله ويشهد له هذا الحديث وغيره . قلت : ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم بلفظ أشد بياضا من اللبن ، وكذا لابن مسعود عند أحمد ، وكذا لابن أمانة عند ابن أبي عاصم . قوله ( وريحه أطيب من الملك ) في حديث ابن عمر عند الترمذي ، أطيب ريحا من المسك ، ومثله في حديث أبي أمانة عند ابن حبان راحة ، وزاد ابن أبي عاصم وابن أبي الدنيا في حديث ربيعة « وألين من الزبد » وزاد مسلم من حديث أبي ذر وثوبان « وأحل من العسل » ومثله لأحمد عن أبي بن كعب ، وله عن أبي أمانة وأحل مذاقا من العسل ، وزاد أحمد في حديث ابن عمر ومن حديث ابن مسعود « وأبرد من الثلج » ، وكذا في حديث أبي بزة ، وعند البزار من رواية هدي بن ثابت عن أنس ، ولابن يعل من وجه آخر عن أنس وعند الترمذي في حديث ابن عمر « وماؤه أشد بذا من الثلج » . قوله ( وكبرانه كنجوم السماء ) في حديث أنس الذي بعده « وفيه من الأباريق كعدة نجوم السماء » ، ولأحمد من رواية الحسن عن أنس « أكثر من عدد نجوم السماء » ، وفي حديث المستورد في أواخر الباب « فيه الآنية مثل السكواكب » ، ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن



ابن عمر وفيه أباريق كمنجوم السماء . **قوله** ( من شرب منها ) أي من الكيزان ، وفي رواية الكشميني من شرب منه ، أي من الخوض ( فلا يظلم أبدا ) في حديث سهل بن سعد الآتي قريبا من مر على شرب ومن شرب لم يظلم أبدا ، وفي رواية موسى بن عقبة من ورده فشرب لم يظلم أبدا ، وهذا يفهم المراد بقوله من مر به شرب ، أي من مر به فمكن من شربه فشرب لا يظلم أو من مكن من المرور به شرب ، وفي حديث أبي أمامة ولم يسرد وجهه أبدا ، وزاد ابن أبي حاتم في حديث أبي بن كعب من صرف عنه لم يرو أبدا ، ووقع في حديث النواص بن سيمان عند ابن أبي الدنيا أول من يرد عليه من يسق كل عطشان . الحديث السابع ، **قوله** ( يونس ) هو ابن يزيد . **قوله** ( حدثني أنس ) هذا يدنع تمايل من أجله بأن ابن شهاب لم يسمعه من أنس لأن أبا أنس روى عن ابن شهاب عن أخيه عبد الله بن مسلم عن أنس أخرجه ابن أبي حاتم ، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري عن أبيه به ، والذي يظهر أنه كان عند ابن شهاب عن أخيه عن أنس ثم سمعه عن أنس فان بين السياقين اختلافا ، وقد ذكر ابن أبي حاتم أسماء من روى عن ابن شهاب عن أنس بلا واسطة فزادوا على عشرة . الحديث الثامن حديث أنس من رواية قتادة عنه ، **قوله** ( بينا أنا أسير في الجنة ) تقدم في تفسير سورة الكوثر أن ذلك كان ليلة أسرى به وفي أواخر الكلام على حديث الاسراء في أوائل الترجمة النبوية ، روى الداودي أن المراد أن ذلك يكون يوم القيامة فقال : إن كان هذا محفوفا دل على أن الخوض الذي يدفع عنه أقوام غير النهر الذي في الجنة أو يكون يراهم وهو داخل الجنة وهم من خارجها فيناديهم فيصرفون عنه . وهو تكلف عجيب بقى عنه أن الخوض الذي هو خارج الجنة يمد من النهر الذي هو داخل الجنة فلا إشكال أصلا ، وقوله في آخره وطيبه أو طينه ، شك هدية دل على عوادة من الطيبين وأراد بذلك أن أبا الوليد لم يشك في روايته أنه بالنون وهو المعتمد ، وتقدم في تفسير سورة الكوثر من طريق شيبان عن قتادة فأهوى الملك بيد فاستخرج من طينه مسكا أدفر ، وأخرج البيهقي في البعث من طريق عبد الله بن مسلم عن أنس باللفظ ذرابه مسك ، الحديث التاسع حديث أنس أيضا من رواية عبد العزيز وهو ابن صهيب عنه ، **قوله** ( أصحاحي ) بالثاء غير ، وفي رواية الكشميني وأصحابي ، بغير تصغير **قوله** ( فيقول ) في رواية الكشميني ويقال ، وقد ذكر شرح ما تضمنه في شرح حديث ابن عباس . الحديث العاشر والحادي عشر حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري من رواية أبي حازم عن سهل وعن النعمان بن أبي عياش عن أبي سعيد ، **قوله** ( فأقول محققا محققا ) يكون المعنى المحقق فيها ويجوز ضمها ومعناها بعدا بعدا ، ونصب بتقدير الزمهم الله ذلك . **قوله** ( وقال ابن عباس محققا بعدا ) وصله ابن أبي حاتم من رواية علي بن أبي طلحة عنه بالفظه . **قوله** ( يقال سميت بعيدا ) هو كلام أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى ( أو تهوى به الريح في مكان سحيق ) السحيق البعيد والنخلة السحيق الطويلة . **قوله** ( سمحة وأسمحة أبده ) ثبت هذا في رواية الكشميني وهو من كلام أبي عبيدة أيضا قال : يقال سمحة الله وأسمحة أي أبده ، ويقال بعد وسمحت إذا دعوا عليه ، وسمحته الريح أي طرده ، وقال الاسماعيلي : يقال سمحة إذا اعتمد عليه بشئ ففتته وأسمحته أبده ، وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في هذا في باب كيف الحشر . الحديث الثاني عشر ، **قوله** ( وقال أحمد بن شبيب الخ ) وصله أبو عوانة عن أبي زرعة الرازي وأبي الحسن الميموني قالا : حدثنا أحمد بن شبيب به ، ويونس بن يزيد عن أبي عوانة في روايته هذه ، وكذا

أخرجه الاسماعيلى وابو نعيم فى مستخرجيهما من طارق عن أحمد بن شبيب . **قوله** ( فيجلون ) بضم أوله وسكون الجيم وفتح اللام أى يصرفون ، وفى رواية الكشميين بفتح الحاء الممثلة وتشديد اللام بعدها حمزة مضمومة قبل الواو وكذا لاكثر ومعناه يطردون ، وحكى ابن التين أن بعضهم ذكره بغير حمزة قال : وهو فى الأصل مهموز فحكاه سهل الحمزة . **قوله** ( انهم ارتدوا ) هذا يوافق نفسه قبيصة الماضى فى « باب كيف العشر » . **قوله** ( على أهقابهم ) فى رواية الاسماعيل « على أديارهم » ، **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبى حمزة عن الزهرى يعنى بسنده وصله الذهل فى « الإهريات » ، وهو بسكون الجيم أيضا ، وقيل بالخاء المعجمة المفتوحة بعدها لام ثقيلة وواو ساكنة وهو تصحيف . **قوله** ( وقال عقيل ) هو ابن خالد يعنى عن ابن شهاب بسنده يجلون ) يعنى بالحاء الممثلة والهمزة . **قوله** ( وقال الزبيدى ) هو محمد بن الوليد ، ومحمد بن على شيخ الزهرى فيه هو أبو جعفر الباقى ، وشيخه عبيد الله هو ابن أبى رافع مولى النبي ﷺ ، وذكر الجياني أنه وقع فى رواية القابسى والأصيل عن المروذى عبد الله بن أبى رافع بسكونه المرحدة وهو خطأ ، وفى السند ثلاثة من التابعين مدنيون فى نسق ، فالزهرى والباقر قرينان وعبيد الله أكبر منهما ، وطريق الزبيدى المشار إليها وصلها الدارقطنى فى الأفراد من رواية عبد الله بن سالم عنه كذلك ، ثم ساق المصنف الحديث من طريق ابن وهب عن يونس مثل رواية شبيب عن يونس لكن لم يسم أباه هريرة بل قال « عن أصحاب النبي ﷺ » ، وحاصل الاختلاف أن ابن وهب وشبيب بن سعيد اتفقا فى روايتهما عن يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، ثم اختلفا فقال ابن سعيد « عن أبى هريرة » ، وقال ابن وهب عن أصحاب النبي ﷺ ، وهذا لا يضر لأن فى رواية ابن وهب زيادة على ما يقتضيه رواية ابن سعيد ، وأما رواية عقيل وشعيب فانما تخالفتا فى بعض اللفظ ، وخالف الجميع الزبيدى فى السند ، فيحمل على أنه كان عند الزهرى بسندين فانه حافظ وصاحب حديث ، ودلت رواية الزبيدى على أن شبيب بن سعيد حفظ فى أباه هريرة . وقد أعرض مسلم عن هذه الطرق كلها وأخرج من طريق محمد بن زياد عن أبى هريرة رفعه « انى لأزود عن حوضى رجلا كما تذاذ الغربية عن الأبل » ، وأخرجه من وجه آخر عن أبى هريرة فى أثناء حديث ، وهذا المثل لم يخرج به البخارى مع كثرة ما أخرج من الأحاديث فى ذكر الحوض ، والحكمة فى الذود المذكور أنه ﷺ يريد أن يرشد كل أحد الى حوض نبيه على ما تقدم أن لكل نبي حوضا وأنهم يتباهون بكثرة من يتبعهم فيكون ذلك من جملة انصافه ورعاية اخوانه من التبيين ، لا أنه يطردهم بخلافهم بالماء ، ويحتمل أنه يطرد من لا يستحق الشرب من الحوض والعلم عند الله تعالى . الحديث الثالث عشر حديث أبى هريرة أيضا أخرجه من رواية فليح بن سليمان عن هلال بن على عن عطاء بن يسار عنه رجال سنده كلهم مدنيون ، وقد ضاق أخرجه على الاسماعيل وأبى نعيم وسائر من استخرج على الصحيح فأخرجوه من عدة طرق عن البخارى عن إبراهيم بن المنذر عن محمد بن فليح عن أبيه . **قوله** ( بينا أنا نائم ) كذا بالنون لاكثر والكشميين « قائم » ، بالقاف وهو أوجه ، والمراد به قيامه على الحوض يوم القيامة ، وتوجه الأولى بأنه رأى فى المنام فى الدنيا ما سيق له فى الآخرة . **قوله** ( ثم اذا زمرة ) حتى اذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال لهم) المراد بالرجل الملك الموكل بذلك ، ولم ألق على اسمه . **قوله** ( انهم ارتدوا ) أى رجعوا الى خلف ، ومعنى قولهم رجع القهقري رجوع الرجوع المسمى بهذا الاسم وهو رجوع مخصوص وقيل معناه العدو الشديد . **قوله** ( فلا أراه يخلص منهم الا مثل حمل النعم ) يعنى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض

وكادوا يردونه فصدوا عنه ، والهمل بفتحين الابل بلا راح ، وقال الخطابي : الهمل ما لا يرعى ولا يستعمل ، ويطلق على الضوال ، والمعنى أنه لا يرد منهنم الا القليل ، لأن الهمل في الابل قليل بالنسبة لغيره . الحديث الرابع عشر حديث أبي هريرة أيضا ، ما بين يتي ومنبري ، وفيه د ومنبري على حوض ، تقدم شرحه في أواخر الحج ، والمراد بتسمية ذلك الموضع روضة أن تلك البقعة تنقل الى الجنة فتكون روضة من رياضها ، أو أنه على المجاز ليكون العبادة فيه تتول الى دخول العابد روضة الجنة ، وهذا فيه نظر اذ لا اختصاص لذلك البقعة ، والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها ، وقيل فيه تشبيه محذوف الاداة أي هو كروضة لأن من يقعد فيها من الملائكة ومؤمني الانس والجن يكثرون الذكر وسائر أنواع العبادة . وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وأن من لازم ذكر الله في مسجدها آل به الى روضة الجنة وسقى يوم القيامة من الحوض .

الحديث الخامس عشر حديث جندب ، وعبد الملك راربه عنه هو ابن عمر الكوفي ، والفرط بفتح الفاء والراء السابق . الحديث السادس عشر ، قوله ( يزيد ) هو ابن أبي حبيب ، وأبو الخير هو مرثد بن عبد الله بن زياد ، وعقبة بن عامر هو الحمصي ، وقد مر شرحه في كتاب الجنائز فيما يتعلق بالصلاة على الشهداء ، وفي علامات النبوة فيما يتعلق بذلك ، وقد تقدم الكلام على المناقصة في شرح حديث أبي سعيد في أوائل كتاب الرقاق هذا . قوله ( والله اني لا أنظر الى حوضي الآن ) يحتمل أنه كشف له عنه لما خطب وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يريد روية القلب . وقال ابن التين : النكتة في ذكره عقب التحذير الذي قبله أنه يدير الى تحذيرهم من فعل ما يقتضي ابعادهم عن الحوض ، وفي الحديث عدة أعلام من أعلام النبوة كما سبق . الحديث السابع عشر ، قوله ( معبد بن خالد ) هو الحمدلي بفتح الحيم والمهمل من ثقات الكوفيين ، ولهم معبد بن خالد اثنان غيره أحدهما أكبر منه وهو صحابي جنبي والآخر أصغر منه وهو أنصاري مجهول . قوله ( حارثة بن وهب ) هو الخزاعي ، صحابي نزل الكوفة له أحاديث ، وكان أخا عبيد الله بالتصغير ابن عمر بن الخطاب لأمه . قوله ( كما بين المدينة وصنعاء ) قال ابن التين : يريد صنعاء الشام . قلت : ولا بعد في حمله على المنبادر وهو صنعاء البين لما تقدم توجيهه ، وقد تقدم في الحديث الخامس التقييد بصنعاء البين فليحمل المطابق عليه . ثم قل يحتمل أن يكون ما بين المدينة وصنعاء الشام قدر ما بينهما وصنعاء البين وقدر ما بينهما وبين أيلة وقدر ما بين جرنا وأذرح انتهى ، وهو احتمال مردود قائما منفاوثة الا ما بين المدينة وصنعاء وبينها وصنعاء الاخرى والله أعلم . الحديث الثامن عشر ، قوله ( وزاد ابن أبي هدي ) هو محمد بن ابراهيم ، وأبو هدي جده لا يعرف اسمه ، ويقال بل هو كنية أبيه ابراهيم ، وهو بصري ثقة كثير الحديث . وقد وصله مسلم والاسماعيل من طريقه . قوله ( جمع النبي ﷺ قال حوضه ) كذا لم وفيه التيفات . ووقع في رواية مسلم حوضي . قوله ( فقال له المـنـورد ) بهم الميم وسكون المهمل رفح المنة بعدها واوسا كنة ثم راء مكسورة ثم مهمل هو ابن شداد بن عمرو بن حنبل بكسر أوله وسكون ثانيه وإهمالها ثم لام القرشي القهري ، صحابي ابن صحابي ، شهد فتح مصر وسكن الكوفة ، ويقال مات سنة خمس وأربعين ، وليس له في البخاري الا هذا الموضع ، وحديثه مرفوع وأن لم يصرح به ، وقد تقدم البحث فيما زاده من ذكر الاواني في شرح الحديث السادس عشر . الحديث التاسع عشر قوله ( عن أسماء بنت أبي بكر ) جمع مسلم بين حديث ابن أبي مليكة عن عبد الله بن عمرو وحديثه عن أسماء ، فأقدم ذكر حديث عبد الله بن عمرو في صفة الحوض ثم قال بعد قوله لم يظما بعدها أبدا ، قال ر قالت أسماء بنت

أبي بكر ، فذكره . قوله ( وسيؤخذ فاس دوني ) هو مبين لقوله في حديث ابن مسعود في أوائل الباب ثم ليختارني دوني وأن المراد طائفة منهم . قوله ( فأقول : يارب مني ومن أمي ) فيه دفع لقول من حلف على غير هذه الامة . قوله ( هل شعرت ما عملوا بذلك ) فيه إشارة الى أنه لم يعرف أشخاصهم بأعيانها وإن كان قد عرف أنهم من هذه الامة بالعلامة . قوله ( ما برحوا يرجعون على أعقابهم ) أي يرتدون كما في حديث الآخرين . قوله ( قال ابن أبي مليكة ) هو موصول بالسند المذكور ، فقد أخرجه مسلم بلفظ : قال فكان ابن أبي مليكة يقول : . قوله ( أن ترجع على أعقابنا أو نتن عن ديننا ) أشار بذلك الى أن الرجوع على العقب كناية عن مخالفة الأمر الذي تكون الفتنة سببه فاستعاذ منهما جميعا . قوله ( على أعقابكم تنكبون ترجعون على العقب ) هو تفسير أبي هريرة للآية وزاد : تنكب على عقبيه . ( تنبيه ) : أخرج مسلم والاسماعيل هذا الحديث عقب حديث عبد الله بن عمرو وهو الخامس ، وكان البخاري أخر حديث أسماء الى آخر الباب لما في آخره من الإشارة الأخيرة للهالة هل الفراغ كما جرى بالاستقراء من عادة أنه يختم كل كتاب بالحديث الذي تكون فيه الإشارة الى ذلك بأي لفظ انفق . والله أعلم

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الرقاق من الأحاديث المرفوعة على مائة وثلاثة وتسعين حديثا ، المعلق منها ثلاثة وثلاثون طريقا والبقية موصولة ، المكرر منها فيه وفيها معنى مائة وأربعة وثلاثون والخالص تسعة وخمسون وافقه مسلم على تحريجهما سوى حديث ابن عمر ذكر في الدنيا كأنك غريب ، وحديث ابن مسعود في الخط وكذا حديث أنس فيه وحديث أبي بكر في نزول ( الهالك الزكائر ) وحديث ابن مسعود : أهلك مال وارثه أحب اليه ، وحديث أبي هريرة : أعذر الله الى امرئ ، وحديثه : الجنة أقرب الى أحدكم ، وحديثه : ما لعبد مؤمن إذا قبضت صفية ، وحديث عبد الله بن الزبير : لو كان لابن آدم واد من ذهب ، وحديث سهل بن سعد : من يضمن لي ، وحديث أنس : أنكم تعملون أعمالا ، وحديث أبي هريرة : من عادى لي وليا ، وحديثه : بعثت أنا والساعة كهاتين ، وحديثه في بعث النار ، وحديث عمران في الجنة حينئذ ، وحديث أبي هريرة : لا يدخل أحد الجنة الا أرى مقدمه ، وحديث عطاء بن يسار عن أبي هريرة فيمن يدفع عن الحوض فإن فيه زيادة ليس عند مسلم . وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة عشر أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٢ - كتاب القدر

١ - باب \* ٦٥٩٤ - حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك حدثنا شعبة أنبأني سليمان الأحس قال سمعت زيد بن وهب عن عبد الله قال حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدق - قال : إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً ، ثم علقه مثل ذلك ، ثم يكون مضطرباً مثل ذلك ، ثم يبعث الله مَلَكَ فيؤمر بأربع : برزقه وأجله ، وشقى أو سعيد . ثم ينفخ فيه الروح . فوالله إن أحدكم - أو الرجل - ليعمل بعمل أهل النار ، حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها . وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين ، فيسبق عليه الكتاب ، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها . قال آدم : إلا ذراعاً

٦٥٩٥ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : وكل الله بالرحم مَلَكَ يقول : أي رب نُطقة أي رب علقه ، أي رب مضطرباً ، فإذا أراد الله أن يقضى خلقها قال : أي رب ذكر أم أنثى ، أشقى أم سعيد ؟ فما الرزق ، فما الأجل ؟ فيكتب كذا في بطن أمه

قوله « بسم الله الرحمن الرحيم » كتاب القدر ، زاد أبو ذر عن المستعمل باب في القدر وكذا الأكثر دون قوله « كتاب القدر » ، والقدر بفتح القاف والمهمل قال الله تعالى ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) قال الراغب : القدر بوضعه يدل على القدرة وعلى المقدور الكائن بالعلم ، ويتضمن الإرادة فعلاً والقول فعلاً ، وحاصله وجود شيء في وقت وعلى حال يوفق العلم والإرادة والقول ، وقدّر الله الشيء بالتقدير قضاء ويجوز بالتخفيف . وقال ابن القطاع قدر الله الشيء جملة بقدر والرزق صنعه وعلى الشيء ملكه . ومعنى في « باب التمهيد قضاء ويجوز بالتخفيف » . وقال ابن الهيثم : القضا هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل ، والقدر جزئيات ذلك الحكم وتفصيله . وقال أبو المظفر بن السمعاني : سبيل معرفة هذا الباب التوقيف من الكتاب والسنة دون بعض القياس والمقل ، فمن عدل عن التوقيف فيه ضل وتاه في بحار الخيرة ولم يبلغ شفاء الهين ولا ما يطعم به القلب ، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى اختص العلم الخبير به وضرب دونه الاستار وحجب عن عقول الخلق ومعارفهم لما دله من الحكمة ، فلم يعلمه نبي مرسل ولا ملك مقرب . وقيل إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة ولا ينكشف لهم قبل دخولها . انتهى وقد أخرج الطبراني في معجمه حسن من حديث ابن مسعود رفعه « إذا ذكر القدر فامسكوا » وأخرج مسلم من طريق طاوس : أدركت ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون كل شيء بقدر ، وسمعت عبد الله بن عمر يقول

« قال رسول الله ﷺ كل شيء بقدر حتى العجز والكيس » . قلت : والكيس بفتح الكاف ضد العجز ومعناه الحق في الأمور ، ويتناول أمور الدنيا والآخرة ، ومعناه أن كل شيء لا يقع في الوجود الا وقد سبق به علم الله ومشيئته ، وانما جعلهما في الحديث غاية لذلك للإشارة الى أن أفعالنا وان كانت معلومة لنا ومرادة منا فلا تقع مع ذلك منا الا بمشيئة الله ، وهذا الذي ذكره طائوس مرفوعا وهو قوفا مطابق لقوله تعالى ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) فان هذه الآية نص في أن الله خالق كل شيء ومقدره وهو أنص من قوله تعالى ( خالق كل شيء ) وقوله تعالى ( والله خلقكم وما تعملون ) واشتهر على السنة السلف والخلف أن هذه الآية نزلت في القدرية . وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة جاء مشركو قريش بمخاضمون النبي ﷺ في القدر فنزلت . وقد تقدم في الكلام على سؤال جبريل في كتاب الإيمان شيء من هذا وأن الإيمان بالقدر من أركان الإيمان ، وذكر هناك بيان مقالة القدرية بما أغنى عن إعادته . ومذهب السلف قاطبة أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى ( وإن من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم ) وقد ذكر في هذا الباب حديثين : الاول ، قوله ( أبو الوليد ) هو الطيالسي . قوله ( أنبأني سليمان الأعشى ) سيأتي في التوحيد من رواية آدم عن شعبة بالفظ « حدثنا الأعشى » ويؤخذ منه أن التحديث والانباء عند شعبة بمعنى واحد ، ويظهر به غلط من نقل عن شعبة أنه يستعمل الإنباء في الاجازة لسكرنه صرح بالتحديث ، ولشبهت النقل منه أنه لا يعتبر الاجازة ولا يروى بها . قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن مسعود ، ووقع في رواية آدم « سمعت عبيد الله بن مسعود » . قوله ( حدثنا رسول الله ﷺ ) وهو الصادق المصدوق قال الطيالسي : يحتمل أن تكون الجملة حالية ويحتمل أن تكون اعتراضية وهو أول لزوم الأحوال كلها وأن ذلك من دأبه وعادته ، والصادق معناه الخبر بالقول الحق ، ويطلق على الفعل يقال صدق القتال وهو صادق فيه ، والمصدوق معناه الذي يصدق له في القول يقال : صدقته الحديث اذا أخبرته به اخبارا جازما ، أو معناه الذي صدقه الله تعالى وفعله . وقال السكرماني : لما كان مضمون الخبر أمرا مخالفا لما خليه الاطباء أشار بذلك الى بطلان مادعوه ، ويحتمل أنه قال ذلك تلذذا به وتبركا واقتدارا ، ويؤيده وقوع هذا اللفظ بعينه في حديث أنس ليس فيه إشارة الى بطلان شيء بخلاف ما ذكر ، وهو ما أخرجه أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة وسمعت الصادق المصدوق يقول : لا تنزع الرحمة إلا من شق ، ومعنى في علامات النبوة من حديث أبي هريرة « سمعت الصادق المصدوق يقول ملاك أمي علي يدي أغيلني من قريش » وهذا الحديث اشتهر عن الأعشى بالسند المذكور هنا ، قال علي بن المدبني في « كتاب العلل » : كنا نظن أن الأعشى تفرد به حتى وجدناه من رواية حمزة بن كهيل عن زيد بن وهب . قلت : وروايته عند أحمد والنسائي ، ورواه حبيب بن حسان عن زيد بن وهب أيضا ووقع لنا في « العليلة » ، ولم يفرد به زيد عن ابن مسعود بل رواه عنه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عند أحمد ، وعلقمة عند أبي يعلى ، وأبو وائل في فوائد تمام ، وعنار بن سلم وأبو عبد الرحمن السائي كلاهما عند الفرياني في كتاب القدر ، وأخرجه أيضا من رواية طارق ومن رواية أبي الاحوص الجشمي كلاهما عن عبد الله مختصرا ، وكذلك لا في الطفيل عند مسلم ، وناجية بن كعب في « فوائد العيسوي » وخيشمة بن عبد الرحمن عند الخطابي وابن أبي حاتم . ولم يرفعه بعض هؤلاء عن ابن مسعود ، ورواه عن النبي ﷺ مع ابن مسعود جماعة من الصحابة بطولاً ومختصرا ، منهم أنس وقد ذكر عقب هذا ، وحذيفة بن أسيد عند مسلم ، وعبد الله بن عمر في القدر لابن

وهج ، وفي أفراد الدارقطني ، وفي مسند الزار من وجه آخر ضعيف ، والفريابي بسند قوي ، وسهل بن سعد وسبأني في هذا الكتاب ، وأبو هريرة عند مسلم ، وعائشة عند أحمد بسند صحيح ، وأبو ذر عند الفريابي ، ومالك بن الحويرث عند أبي نعيم في الطائفة والطبراني ، ورواه الأعمش عند ابن مردويه في التفسير ، وابن عباس في فوائد الخلفاء من وجه ضعيف ، وحل في الأوسط للطبراني من وجه ضعيف ، وعبد الله بن عمرو في الكبير بسند حسن ، والعمر بن حريرة عند الزار بسند جيد ، وأكرم بن أبي الجون عند الطبراني ، وابن منده بسند حسن ، وجابر عند الفريابي ، وقد أشار الترمذي في الترجمة إلى أبي هريرة وأنس فقط ، وقد أخرجه أبو عوانة في صحيحه من بضع وعشرين نفساً من أصحاب الأعمش منهم من أقرانه سليمان التيمي وجابر بن حازم وخالد الحذاء ، ومن طبقة شعبة التوري وزائدة وعمار بن زريق وأبو خيثمة ، وعالم يقع لأبي عوانة رواية شريك عن الأعمش وقد أخرجه النسائي في التفسير ، ورواية ورقاء بن عمر يزيد بن عطاء وداود بن هب عن أخرجه تمام ، وكنت خرجته في جزء من طرق نحو الأربعين نفساً عن الأعمش فغاب عن الآن ، ولو أمنت التبع لادوا على ذلك . قوله ( إن أحكم ) قال أبو البقاء في إعراب المسند : لا يجوز في أن الافتح لانه مفعول حدثنا فلو كسر لكان منقطعاً عن قوله حدثنا ، وجزم النوى في شرح مسلم بأنه بالكسر على الحكاية وجود الفتحة ، وحجة أبي البقاء أن الكسر على خلاف الظاهر ولا يجوز العدول عنه إلا مانع ، ولو جاء من غير أن يثبت به النقل لجاز في مثل قوله تعالى ( أيعلمكم أنكم إذا متم ) وقد اتفق القراء على أنها بالفتح وتعبه الحزبي بأن الرواية جاءت بالفتح وبالكسر فلا معنى الرد . فأت : وقد جزم ابن الجوزي بأنه في الرواية بالكسر فقط ، قال الحزبي : ولو لم نجى به الرواية لما امتنع جوازاً على طريق الرواية بالمعنى ، وأجاب عن الآية بأن الوعد مضمون الجملة وليس بخصوص لفظها لذلك انفقوا على الفتح ، فأما هنا فالتحديث يجوز أن يكون بلفظه ومعناه . قوله ( يجمع في بطن أمه ) كذا لأبي ذر عن شيبه ، وله عن الكشي عن أبي ذر أن خلق أحكم يجمع في بطن أمه ، وهي رواية آدم في النوحيد وكذا الأكثر عن الأعمش ، وفي رواية أبي الأحوص عنه : أن أحكم يجمع خلقه في بطن أمه ، وكذا لأبي معاوية ووكيع وابن خزيمة ، وفي رواية ابن فضال ومحمد بن عبيد عند ابن ماجه ، أنه يجمع خلق أحكم في بطن أمه ، وفي رواية شريك مثل آدم لكن قال : ابن آدم ، بدل : أحكم ، والمراد بالجمع ضم بعضه إلى بعض بعد الانتشار ، وفي قوله « خلق » تعبير بالمصدر عن الجنة وحل دل أنه بمعنى المفعول كقولهم : هذا درهم ضرب الأمير أي مضروبة ، أو على حذف مضاف أي ما يقوم به خلق أحكم ، أو أطلق مبالغة كقوله : وإنما هي إقبال وإدبار . جمعها نفس الإقبال والادبار لكثرة وقوع ذلك منها ، قال القرطبي في « المفهم » : المراد أن المني يقع في الرحم حين انزعاجه بالقوة الشهوانية الهائلة مشبوهاً متفرقاً فيجمعها الله في محل الولادة من الرحم . قوله ( أربعين يوماً ) زاد في رواية آدم : أو أربعين ليلة ، وكذا الأكثر الرواة عن شعبة بالشك ، وفي رواية يحيى القطان ووكيع وجابر وعيسى بن يونس : أربعين يوماً ، بغير شك ، وفي رواية سلمة بن كهيل : أربعين ليلة ، بغير شك ، ويجمع بأن المراد يوم بليته أو ليلة بيومها ، ووقع عند أبي عوانة من رواية وهب بن جرير عن شعبة مثل رواية آدم لكن زاد : نطفة ، بين قوله : أحكم ، وبين قوله : أربعين ، فبين أن الذي يجمع هو النطفة ، والمراد بالنطفة المني وأصله الماء الصافي القليل ، والأصل في ذلك أن ماء الرجل إذا لاقى ماء المرأة بالجماع أراد الله أن

يخلق من ذلك جنينا هيا أسباب ذلك ، لأن في رحم المرأة قوتين : قوة انبساط عند ورود من الرجل حتى ينتشر في جسد المرأة ، وقوة انقباض بحيث لا يسيل من فرجها مع كونه منكوسا ومع كون المني قليلا ببطئه ، وفي من الرجل قوة الفعل وفي من المرأة قوة الانفعال ، فعند الامتزاج يصير من الرجل كالنافحة لبن ، وقيل في كل منهما قوة فعل وانفعال اسكن الاول في الرجل أكثر وبالعكس في المرأة ، وزعم كثير من أهل التشریح أن من الرجل لا اثر له في الولد الا في عقده وأنه إنما يتكون من دم الحيض ، وأحاديث الباب تبطل ذلك ، وما ذكر أولا أقرب الى موافقة الحديث والله اعلم . قال ابن الاثير في النهاية : يجوز أن يريد بالجمع مكث النطفة في الرحم ، أى تمكث النطفة أربعين يوما تمخر فيه حتى تنهي للنسور ثم تخلق بعد ذلك ، وقيل ان ابن مسعود فسر به بأن النطفة اذا وقعت في الرحم فاراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في جسد المرأة فاحت كل ظفر وشعر ثم تمكث أربعين يوما ثم تنزل دما في الرحم فذلك جمعها . قلت : هذا التفسير ذكره الخطابي ، وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير من رواية الاحمش أيضا عن خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، وقوله « فذلك جمعها » كلام الخطابي أو تفسير بعض رواة حديث الباب وأظنه الاحمش ، فظن ابن الاثير أنه تنمة كلام ابن مسعود فأدرجه فيه ، ولم يتقدم عن ابن مسعود في رواية خيثمة ذكر الجمع حتى يفسره ، وقد رجح الطبري هذا التفسير فقال : الصحابي أعلم بتفسير ما سمع وأحق بتأويله وأولى بقبول ما يتحدث به وأكثر احتياطا في ذلك من غيره فليس لمن بعده أن يتعقب كلامه . قلت : وقد وقع في حديث مالك بن الحويرث رفعه ما ظاهره بخالف التفسير المذكور ولفظه « اذا أراد الله خلق عبد لجامع الرجل المرأة طار ماؤه في كل عرق وعضو منها ، فإذا كان يوم السابع جمعه الله ثم أحضره كل عرق له دون آدم في أى صورة ماشاء ربه » وفي لفظ « ثم تلا : في أى صورة ماشاء ربه » وله شاهد من حديث رباح القحمي اسكن ليس فيه ذكر يوم السابع . وحاصله أن في هذا زيادة تدل على أن الشبه يحصل في اليوم السابع ، وأن فيه ابتداء جمع المني ، وظاهر الروايات الاخرى أن ابتداء جمعه من ابتداء الأربعين . وقد وقع في رواية عبيد الله بن ربيعة عن ابن مسعود أن النطفة التي تقضى منها النفس اذا وقعت في الرحم كانت في الجسد أربعين يوما ثم تحادرت دما فكانت علقة . وفي حديث جابر أن النطفة اذا استقرت في الرحم أربعين يوما أو ليلة أذن الله في خلقها . ونحوه في حديث عبد الله بن عمرو ، وفي حديث حذيفة بن أسيد من رواية دكرمة بن خالد عن أبي الطفيل عنه أن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ثم يتصور عليها الملك . وكذا في رواية يوسف المكي عن أبي الطفيل عند الفريابي . وهذه وعند مسلم من رواية عمرو بن الحارث عن أبي الربيع عن أبي الطفيل « اذا مر بالنطفة ثلاث وأربعون ، وفي نسخة « ثنتان وأربعون ليلة » وفي رواية ابن جريج عن أبي الربيع عند أبي عوانة « ثنتان وأربعون » وهي عند مسلم اسكن لم يسق لفظها قال مثل عمرو بن الحارث ، وفي رواية ربيعة بن كاسم عن أبي الطفيل عند مسلم أيضا « اذا أراد الله أن يخلق شيئا يأذن له لبيض وأربعين ليلة » وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي الطفيل « يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ، وهكذا رواه ابن عيينة عن عمرو عند مسلم ، ورواه الفريابي عن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو فقال « خمسة وأربعين ليلة » يجزم بذلك ، فالحاصل الاختلاف أن حديث ابن مسعود لم يختلف في ذكر الأربعين ، وكذا في كثير من الاحاديث وغالبا كحديث أنس ثاني حديثي الباب لا تحديد فيه ، وحديث حذيفة بن أسيد اختلفت ألفاظ نقلته : فبعضهم



حرم بالاربعةين كما في حديث ابن مسعود ، وبعضهم زاد ثنتين أو ثلاثا أو خمسا أو بعضا ، ثم منهم من حرم ومنهم من تردد ، وقد جمع بينهما القاضي عياض بأنه ليس في رواية ابن مسعود بأن ذلك يقع عند انتهاء الاربعةين الاولى وايداء الاربعةين الثانية بل أطلق الاربعةين ، فاحتمل أن يريد أن ذلك يقع في أوائل الاربعةين الثانية ، ويحتمل أن يجمع الاختلاف في العدد الزائد على أنه بحسب اختلاف الأجنة ، وهو جيد لو كانت خارج الحديث مختلفة ، لمكانها متعددة وراجعة الى أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد ، فدل على أنه لم يضبط القدر الزائد على الاربعةين والمحطوب فيه سهل ، وكل ذلك لا يدل على الزيادة التي في حديث مالك بن الحويرث في احضار الشبه في اليوم السابع ، وأن فيه مبتدئ الجمع بعد الانتشار ، وقد قال ابن منده إنه حديث متصل على شرط الترمذي والنسائي ، واختلاف الالفاظ بكونه في البطن وبكونه في الرحم لأن تأثير له لانه في الرحم حقيقة والرحم في البطن ، وقد فسروا قوله تعالى ( في ظلمات ثلاث ) بأن المراد ظلمة المشيمة وظلمة الرحم وظلمة البطن ، فالشبهة في الرحم والرحم في البطن . قوله ( ثم علاقة مثل ذلك ) في رواية آدم ، ثم تكون علاقة مثل ذلك ، وفي رواية مسلم ، ثم تكون في ذلك علاقة مثل ذلك ، وهذا معنى ، ومعه أنه تكون تلك الصفة مدة الاربعةين ثم تنقلب الى الصفة التي تليها ، ويحتمل أن يكون المراد تهريها شيئا فشيئا ، فيخالط الدم النعانة في الاربعةين الاولى بعد انقضاءها وامتدادها ، وتجري في أجزائها شيئا فشيئا حتى تتكامل علاقة في أثناء الاربعةين ، ثم يخالطها الدم شيئا فشيئا الى أن تنتهي قصير مضخة ، ولا تسمى علاقة قبل ذلك مادامت ناعنة ، وكذا ما بعد ذلك من زمان العلة والمضخة . وأما ما أخرجه أحمد من طريق أبي عبيدة قال قال عبد الله رفعه ، أن النعانة تكون في الرحم أربعين يوما على حالها لا تتغير ، ففي سننه ضعف وانقطاع ، فإن كان ثابتا حل نفي النعنة على تمامه ، أي لا تنتقل الى وصف العلة الا بعد تمام الاربعةين ، ولا ينفى أن المني يستحيل في الاربعةين الاولى دما الى أن يهبط علاقة انتهى . وقد نقل الفاضل على بزم المذهب الحوى الطائفة اتفاق الأطباء على أن خازن الجنين في الرحم يكون في نحو الاربعةين ، وفيها تتميز أعضاء الذكر دون الانثى لحرارة مزاجه وقواه وأبعد الى نواحي المني الذي تتكون أعضاؤه منه ونعته فيكون أقبل للشكل والتهوير ، ثم يسكون دلفة مثل ذلك ، والعلاقة قطعة دم جامد ، قالوا : وتكون حركة الجنين في ضعف المدة التي يخلق فيها ، ثم يكون مضخة مثل ذلك أي لحمة صفراء وهي الاربعون الثلاثة فتتحرك ، قال : وانفق العلماء على أن نفخ الروح لا يكون الا بعد أربعة أشهر . وذكر الشيخ شمس الدين ابن القيم أن داخل الرحم خشن كالسفننج ، وجعل فيه قبولا للمني كهاب الأرض العطشى الماء لجملة طالبا مشتاقا اليه بالاطمع ، ولذلك يسهك ويشتمل عليه ولا يولفه بل ينظم عليه لئلا يفصده الهواء . فيأذن الله الملك الرحم في عقدته وطبخه أربعين يوما وفي تلك الاربعةين يجمع خلقه . قالوا : إن المني اذا اشتمل عليه الرحم ولم يقذفه استمر على نفسه واشتد الى تمام ستة أيام فينقط فيه ثلاث نقط في واصل القلب والدماغ والكبد ، ثم يظهر فيها بين تلك النقط خطوط خمسة الى تمام ثلاثة أيام ، ثم تنفذ الدوية فيه الى تمام خمسة عشر تنقبز الاضاء الثلاثة ، ثم تنمد وطوبى النزاع الى تمام اثني عشر يوما ثم يغسل الرأس من المشكبي والاطراف من المخلوح والبطن عن الجنين في أسماء أيام ، ثم يتم هذا التمييز بحيث يظهر للحسر في أربعة أيام فيكلى أربعين يوما ، فهذا معنى قوله ويعبر عنه ويجمع خلقه في أربعين يوما ، وفيه تفصيل ما أجل فيه ، ولا ينافي ذلك قوله ، ثم تكون علاقة مثل ذلك ، فإن العلاقة وإن كانت نقطة دم لمكانها في هذه

الأربعين الثانية تنتقل عن صورة المتى ويظهر التخطيط فيها ظهوراً شغفياً على التدرج ، ثم يتصاب في الأربعين يوماً بتزايد ذلك التخاليق شيئاً فشيئاً حتى يصير مصفحة غلظة ويظهر للحس ظهوراً لاخفاء به ، وعند تمام الأربعين الثالثة والاطن في الأربعين الرابعة ينفخ فيه الروح كما وقع في هذا الحديث الصحيح ، وهو ما لا سبيل الى معرفته الا بالوحى ، حتى قال كثر من فضلاء الاطباء وحذاق الفلاسفة انما يعرف ذلك بالتوهم والظن البعيد ، واختلفوا في النقطة الاولى أيها أسبق والاكثر قطع القلب . وقال قوم : أول ما يخلق منه البرة لأن حاجته من الغذاء أشد من حاجته الى آلات قواه ، فان من البرة ينبعث الغذاء ، والحجب التي على الجنين في البرة كما أنها مربوط بعضها ببعض والبررة في وسطها ومنها يتنفس الجنين ويتربى وينجذب غذاؤه منها . قوله ( ثم يكون مصفحة مثل ذلك ) في رواية آدم ، مثله ، وفي رواية مسلم كما قال في العلفة ، والمراد مثل مدة الرمان المذكور في الاستمالة ، والعلفة الدم الجامد الغليظ سمي بذلك لقرطوبته التي فيه وتلفه بما مر به ، والمصفحة قطعة اللحم سميت بذلك لأنها قد رما يوضع الماضي . قوله ( ثم يبعث الله ملكاً ) في رواية الكشي عن أبيه ، وفي رواية آدم كالكشي عن أبيه لكن قال : الملك ، ومنه لمسلم بلفظ : ثم يرسل الله ، واللام فيه العهد ، والمراد به عهد مخصوص وهو جنس الملائكة الموكلين بالارحام ، كما ثبت في رواية حذيفة بن أسيد من رواية ربيعة بن كئوم : أن ملكاً موكلاً بالرحم ، ومن رواية عكرمة بن خالد : ثم يتصور عليهم الملك الذي يحفظهم ، وهو بتشديد اللام ، وفي رواية أبي الزبير عند الفرياني : أني ملك الارحام . وأصله عند مسلم لكن بلفظ : بعث الله ملكاً ، وفي حديث ابن عمر : اذا أراد الله أن يخلق النطفة قال ملك الارحام ، وفي ثاني حديث الباب عن أنس : وكل الله بالرحم ملكاً ، وقال الكرماني : اذا ثبت أن المراد بالملك من جعل اليه أمر تلك الرحم فكيف يبعث أو يرسل ؟ وأجاب بأن المراد أن الذي يبعث بالملكات غير الملك الموكل بالرحم الذي يقول يارب نطفة الخ ، ثم قال : ويحتمل أن يكون المراد بالبعث أنه يؤمر بذلك . قلت : وهو الذي ينبغي أن يعول عليه ، وبه جزم القاضي عياض وغيره . وقد وقع في رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الاعمش : اذا استقرت النطفة في الرحم أخذها الملك بكفه فقال : أي رب اذكر أو أنثى ؟ الحديث وفيه : فيقال انطلق الى أم الكتاب فأنك تجدد قصة هذه النطفة ، فينطلق فيجد ذلك ، فينبغي أن يفسر الارسال المذكور بذلك . واختلف في أول ما يشكل من أعضاء الجنين فقل قلبه لأنه الاساس وهو معدن الحركة الفريزية ، وقبل الدماغ لأنه يجمع الحواس ومنه ينبعث ، وقبل الكبد لأن فيه الفؤ والاغذاء الذي هو قوام البدن ، ورجحه بعضهم بأنه مقتضى النظام الطبيعي ، لأن الفؤ هو المطلوب أولاً ولا حاجة له حينئذ الى حس ولا حركة ارادية لأنه حينئذ بمنزلة النبات ، وانما يكون له قوة الحس والارادة عند تعلق النفس به فيقدم الكبد ثم القلب ثم الدماغ . قوله ( فيؤمر بأربعة ) في رواية الكشي عن أبيه : بأربع ، والمعدود اذا أبهم جاز تذكره وتأنيته ، والمعنى أنه يؤمر بكتب أربعة أشياء من أحوال الجنين ، وفي رواية آدم : فيؤمر بأربع كلمات ، وكذا الأكثر ، والمراد بالكلمات القضايا المقدرة ، وكل قضية تسمى كلمة . قوله ( برزقه وأجله وشقي أو سعيد ) كذا وقع في هذه الرواية ونقص منها ذكر العمل وبه تم الأربع ، وثبت قوله وعمله ، في رواية آدم ، وفي رواية أبي الاحوص عن الاعمش : فيؤمر بأربع كلمات ويقال له اكتب ، فذكر الأربع ، وكذا لمسلم والأكثر ، وفي رواية مسلم أيضاً : فيؤمر بأربع كلمات بكتب رزقه الخ ، وضبط بكتب بوجهين أحدهما بوحدة مكسورة وكاف مفتوحة

ومثناة ما كنة ثم موحدة على البدل ، والآخر بتحنانية مفتوحة بصيغة للفعل المضارع ، وهو أوجه لانه وقع في رواية آدم ، فيؤذن بأربع كتابات فيكتب ، وكذا في رواية أبي داود وغيره ، وقوله « شق أو سعيد » بالرفع خبر مبتدأ محذوف ، وتكلف الخبر في قوله انه يؤمر بأربع كتابات فيكتب منها ثلاثا والحق أن ذلك من تصرف الرواة ، والمراد انه يكتب لكل أحد إما السعادة وإما الشقاء ، ولا يكتبهما لواحد معا ، وإن أمكن وجودهما منه لأن الحكم إذا اجتمعا للأغلب وإذا ترتبا فللأخامة فلذلك اقتصر على أربع والا لقال خمس ، والمراد من كتابة الرزق تدبيرة قليلا أو كثيرا وصفته حراما أو حلالا ، وبالأجل هل هو طويل أو قصير ، وبالعمل هو صالح أو فاسد . ووقع لأبي داود من رواية شعبة والثوري جميعا عن الأعشى : « ثم يكتب شقيا أو سعيدا ، ومعنى قوله شق أو سعيد أن الملك يكتب إحدى الكلمتين كأن يكتب مثلا أجل هذا الجنين كذا ورزقه كذا وعمله كذا وهو شق باعتبار ما يجتم له وسعيد باعتبار ما يجتم له كما دل عليه بقية الخبر ، وكان ظاهر السياق أن يقول ويكتب شقاوته وسعادته لكن عدل عن ذلك لأن الكلام مسوق إليهما والتفصيل وارد عليهما ، أشار الى ذلك الطبري . ووقع في حديث أنس ثاني حديث الباب « أن الله وكل بالرحم ملكا فيقول : أي رب أذكر أم أنسى ، وفي حديث عبد الله بن عمرو « إذا مكثت النطفة في الرحم أربعين ليلة جاءه ملك فقال : أخلق يا أحسن الخالقين ، فيقتضى الله ما شاء ثم يدفع الى الملك فيقول : يارب أسقط أم نام ؟ فيبين له ، ثم يقول : لوحد أم توأم ؟ فيبين له ، فيقول أذكر أم أنسى ؟ فيبين له ، ثم يقول : أناقص الأجل أم نام الأجل ؟ فيبين له ، ثم يقول : أشق أم سعيد ؟ فيبين له . ثم يقطع له رزقه مع خلقه فيبسط بهما ، ووقع في غير هذه الرواية أيضا زيادة على الأربع ، ففي رواية عبد الله بن ربيعة عن ابن مسعود « فيقول أكتب رزقه وأثره وخلق شق أو سعيد ، وفي رواية خفيف عن أبي الزبير عن جابر عن الزيادة « أي رب مصيبتك ، فيقول كذا وكذا ، وفي حديث أبي الدرداء عند أحمد والفرجاني « فرغ الله الى كل عبد من خمس : من عمله وأجله ورزقه وأثره ومضجعه ، وأما صفة الكتابة فظاهر الحديث أنها الكتابة المعهودة في صحيفته ، ووقع ذلك صريحا في رواية مسلم في حديث حذيفة بن أسيد « ثم تطوى الصحيفة فلا يراه فيها ولا ينقص ، وفي رواية الفرجاني « ثم تطوى تلك الصحيفة الى يوم القيامة ، ووقع في حديث أبي ذر « فيقتضى الله ما هو قاض فيكتب ما هو لاق بين عينيه . وثلا أبو ذر خمس آيات من فاتحة سورة التناج ، ونحوه في حديث ابن عمر في صحيح ابن حبان دون تلاوة الآية وزاد حتى النكبة ينكها ، وأخرجه أبو داود في « كتاب القدر المفرد ، قال ابن أبي جرة في الحديث في رواية أبي الاحوص : « يحتمل أن يكون المأمور بكتابتها الأربع المأمور بها ويحتمل غيرهما ، والاول أظهر لما يفتته بقية الروايات ، وحديث ابن مسعود بجميع طرقه يدل على أن الجنين يتقلب في مائة وعشرين يوما في ثلاثة أطوار كل طور منها في أربعين ثم بعد تسكاتها ينفخ فيه الروح ، وقد ذكر الله تعالى هذه الأطوار الثلاثة من غير تقييد بمدة في عدة سور ، منها في الحج وقد تقدمت الإشارة الى ذلك في كتاب الحيض في « باب غلظة وغير غلظة » ودلت الآية المذكورة على أن التخليق يكون للصفة ، وبين الحديث أن ذلك يكون فيها إذا تكاملت الأربعين وهي المدة التي إذا انتهت سميت مصفة ، وذكر الله النطفة ثم العاقبة ثم المصفة في سور أخرى وزاد في سورة قد ألح بعد المصفة « غلظنا المصفة دظاما فكسونا المظام لحاج الآية ، ويؤخذ منها ومن حديث الباب أن هذه المصفة دظاما بعد نفخ الروح ، ووقع في آخر رواية أبي عبيدة المتقدم ذكرها قريبا بعد

ذكر المصنف ، ثم تكون عظاما أربعين ليلة ثم يكسوا الله العظام لحما ، وقد رتب الاطوار في الآية بالفاء لان المراد أنه لا يتخلل بين الطورين طور آخر ، ورنها في الحديث ثم إشارة الى المدة التي تتخلل بين الطورين ليعتد بها الطور ، وإنما أتى ثم بين النطفة والعلقة لان النطفة قد لا تكون انسانا ، وأتى ثم في آخر الآية عند قوله (ثم أنشأناه خلقا آخر) ليدل على ما يتجدد له بعد الخروج من بطن أمه . وأما الاثنيان ثم في أول القصة بين السلالة والنطفة فللاشارة الى ما تخلل بين خلق آدم وخلق ولده ، ووقع في حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم مظاهره بخلاف حديث ابن مسعود ولفظه ، اذا مر بالنطفة ثلاث وأربعين - وفي نسخة ثنتان وأربعون - ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمها وبصرها وجعلها ولحما وعظاما ثم قال : أي رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى ربك ما شاء . ويكتب الملك ، ثم يقول : يارب أجله ، الحديث . هذه رواية حمرو بن العباد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد في مسلم ، وسمها عياض في ثلاثة مواضع من شرح هذا الحديث الى رواية ابن مسعود وهو وهم ، وإنما لابن مسعود في أول الرواية ذكر في قوله : الشقي من شقي في بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره ، فقط وبقيت الحديث إنما هو حذيفة بن أسيد ، وقد أخرجه جعفر الفريابي عن طريق يوسف المكي عن أبي الطفيل عنه بلفظه ، اذا وقعت النطفة في الرحم ثم استقرت أربعين ليلة قال فيجئ ملك الرحم فيدخل فيصور له عظمه ولحمه وشعره وبشره وسمه وصره ثم يقول : أي رب أذكر أم أنثى في الحديث ، قال القاضي عياض : وحمل هذا على ظاهره لا يصح لان التصوير بأثر النطفة وأول العدة في أول الأربعين الثانية غير موجود ولا معروف ، وإنما يقع التصوير في آخر الأربعين الثالثة كما قال تعالى (ثم خلقنا النطفة علقا فخلقنا العلقا مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) الآية قال : فيكون معنى قوله وفصورها الخ ، أي كتب ذلك ثم يفعله بعد ذلك بدليل قوله بعد و أذكر أم أنثى ، قال : وخلقها جميع الاضاء والدكورية والانوثية يقع في وقت متفق وهو شاهد فيها يوجد من أجنة الحيوان وهو الذي تقتضيه الخلقة واستواء الصورة ، ثم يكون الملك فيه تصور آخر وهو وقت نفخ الروح فيه حين يكمل له أربعة أشهر ، كما اتفق عليه العلماء أن نفخ الروح لا يكون الا بعد أربعة أشهر . انتهى ملخصا . وقد بسطه ابن الصلاح في فتاويه فقال ما ملخصه : أعرض البخاري عن حديث حذيفة بن أسيد إما لكونه من رواية أبي الطفيل منه وإما لكونه لم يره ملتصقا مع حديث ابن مسعود وحديث ابن مسعود لاشك في صحته ، وأما مسلم فأخرجهما معا فاحتجنا الى وجه الجمع بينهما بأن يحمل ارسال الملك على تعدد ، فرة في ابتداء الأربعين الثانية وأخرى في انتهاء الأربعين الثالثة لنفخ الروح ، وأما قوله في حديث حذيفة في ابتداء الأربعين الثانية وفصورها ، فإن ظاهر حديث ابن مسعود أن التصوير إنما يقع بعد ان يصير مضغة فيحمل الاول على أن المراد أنه بصورها انظما وكتبا لا فعلا ، أي يذكر كيفية تصويرها ويكتبها ، بدليل أن جعلها ذكرا أو أنثى إنما يكون عند المصنف . قلت : وقد نزع في أن التصوير حقيقة إنما يقع في الأربعين الثالثة بأنه شوه في كثير من الأجنة التصوير في الأربعين الثانية وتبين الذكر على الانثى ، نفي هذا فيحمل أن يقال أول ما يبتدى به الملك تصوير ذلك لفظا وكتبا ثم يشرع فيه فعلا عند استكمال العانة ، ففي بعض الأجنة يتقدم ذلك وفي بعضها تأخر ، ولكن بقي في حديث حذيفة بن أسيد أنه ذكر العظم والحم وذلك لا يكون الا بعد أربعين العلقه فيقوى ما قاله عياض ومن تبعه . قلت : وقال بعضهم يحتمل أن يكون الملك عند انتهاء الأربعين الاولى يتم النطفة اذا صارت علقا الى

اجزاء بحسب الاعضاء أو يتسم بعضها الى جلد وبعضها الى لحم وبعضها الى عظام فيقدر ذلك كله قبل وجوده ثم  
 انتهى ذلك في آخر الاربعين الثانية ويتكامل في الاربعين الثالثة . وقال بعضهم معنى حديث ابن مسعود أن النطفة  
 يغلب عليها وصف المني في الاربعين الاول ووصف المنة في الاربعين الثانية ووصف المضة في الاربعين الثالثة  
 ولا ينافي ذلك أن يتقدم تصوره . وارجح أن التصوير إنما يقع في الاربعين الثالثة . وقد أخرج الطبري من  
 طريق السدي في قوله تعالى ( هو الذي يصوركم في الارحام كيف يشاء ) قال عن مرة الهمداني عن ابن مسعود  
 - وذكر أسانيد أخرى - قالوا : لانا وقعت النطفة في الرحم طارت في الحسد أربعين يوما ثم تكون علة أربعين  
 يوما ثم تكون مضة أربعين يوما ، فإذا أراد الله أن يخلقها بمثل ما سكا فصورها كما يؤمر . وبؤيده حديث أفس  
 ثاني حديث الباب حيث قال بعد ذكر المنة ثم المنة ثم المنة ، فإذا أراد الله أن يخلقها بمثل ما سكا فصورها كما يؤمر . وبؤيده حديث أفس  
 أم أنى الحديث . وقال بعض الشراح المتأخرون الى الأخذ بما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد من أن التصوير  
 والتخليق يقع في أواخر الاربعين الثانية حقيقة . قال : وليس في حديث ابن مسعود ما يدفعه . واستند الى قول  
 بعض الأطباء أن المني إذا حصل في الرحم حصل له ذبذبة ورغوة في ستة أيام أو سبعة من غير استمداد من الرحم  
 ثم يستمد من الرحم ويبتدى فيه الخطوط بعد ثلاثة أيام أو نحوها ثم في الخامس عشر ينفذ الدم الى الجميع  
 فيصير علة ثم تنمى الأعضاء وتمتد بطرية النخاع وينفصل الرأس عن المسكبين والاطراف عن الاصابع تميزا  
 يظهر في بعض ويختفي في بعض وينتهي ذلك الى ثلاثين يوما في الاقل وخمسة واربعين في الاكثر لا يوجد  
 سقط ذكر قبل ثلاثين ولا أنى قبل خمسة واربعين ، قال : فيكون قوله « فيكتب » مطروفا على قوله « يجمع » ، وأما  
 قوله « ثم يكون علة مثل ذلك » ، فهو من تمام الكلام الاول وليس المراد أن الكتابة لا تقع الا عند انتهاء  
 الاطوار الثلاثة ، فيحمل على أنه من ترتيب الاخبار لا من ترتيب الخبرية ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف  
 الرواة بروايتهم بالمعنى الذي يفهمونه . كذا قال ، والحل على ظاهر الاخبار أول ، وغالب ما نقل عن هؤلاء  
 دعاوى لادلالة عليها . قال ابن العربي : الحكمة في كون الملك يكتب ذلك كونه قابلا للذبح والحرق والانبثاق ،  
 بخلاف ما كتبه الله تعالى فانه لا يتغير . قوله ( ثم ينفخ فيه الروح ) كذا ثبت في رواية آدم عن شعبة في التوحيد ؛  
 وسقط في هذه الرواية ، ووقع في رواية مسلم من طريق أبي معاوية وغيره « ثم يرسل اليه الملك فينفخ فيه الروح  
 ويؤمر بأربع كلمات ، وظاهره قبل الكتابة ، ويجمع بأن رواية آدم صحيحة في تأخير النفخ للتمهيد بقوله ثم ،  
 والرواية الاخرى محتملة فتد الى الصريحة لان الرواة لا ترتب فيجوز أن تكون معطوفة على الجملة التي تليها وأن  
 تكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم ، أي يجمع خلقه في هذه الاطوار ويؤمر الملك بالكتابة ، وتوسط قوله  
 « ينفخ فيه الروح » ، بين الجمل فيكون من ترتيب الخبر على الخبر لا من ترتيب الافعال الخبر عنها . ونقل ابن الرملكتي  
 عن ابن الحاجب في الجواب عن ذلك أن العرب اذا عبرت عن أمر بعده أمور متعددة ولبعضها تعاقب بالاول حسن  
 تقديمه لفظا على البقية وان كان بعضها متقدما عليه وجودا ؛ وحسن هنا لأن القصد ترتيب الخلق الذي سبق الكلام  
 لاجله . وقال عياض : اختلفت ألفاظ هذا الحديث في مواضع ، ولم يختلف أن نفخ الروح فيه بعد مائة وعشرين  
 يوما وذلك تمام أربعة اشهر ودخوله في الخامس ، وهذا موجود بالاشاهدة ، وعليه يقول فيما يحتاج اليه من  
 الاحكام في الاستلحاق عند التنازع وغير ذلك بحركة الجنتين في الجرف . وقد قيل إنه الحكمة في عدة المرأة من

الوفاة بأربعة أشهر وعشر وهو الدخول في الخامس ، وزيادة حذيفة بن أسيد مشمرة بأن الملك لا يأتي لرأس  
الاربعة بل بعدها فيكون مجموع ذلك أربعة أشهر وعشرا ، وهو مصرح به في حديث ابن عباس ، وإذا وقعت  
المنطفة في الرحم مكثت أربعة أشهر وعشرا ، ثم ينفخ فيها الروح ، وما أشار إليه من عدة الوفاة جاء صريحا من  
سفيان بن المسيب : فأخرج الطبري عنه أنه مثل من عدة الوفاة فقيل له : ما بال العشر بعد الأربعة أشهر ؟ فقال :  
ينفخ فيها الروح . وقد تمسك به من قال كالإرواح وإسحق : إن هذه أم الولد مثل عدة الحرة ، وهو قوي لأن  
الفرض استبراء الرحم فلا فرق فيه بين الحرة والامة ، فيسكون معنى قوله ثم يرسل اليه الملك ، أي لتصويره  
وتخليقه وكتابه ما يتعلق به ، فينفخ فيه الروح أثر ذلك كما دلت عليه رواية البخاري وغيره . ووقع في حديث  
علي بن عبد الله عند ابن أبي حاتم ، إذا تمت المنطفة أربعة أشهر بمثل الله بها ملكا فينفخ فيها الروح فذلك قوله :  
ثم أنفأناه خلقا آخر ، وسنده منقطع ، وهذا لا ينافي التقييد بالعشر الواردة . ومعنى استواء النفخ للملك أنه يفعله  
بأمر الله ، والنفخ في الأصل إخراج ربح من جوف النافخ ليدخل في المنفوخ فيه ، والمراد باستواءه إلى الله تعالى أن  
يقول له كن فيكون . وجمع بعضهم بأن الكتابة تقع مرتين : فالكتابة الأولى في السماء والثانية في بطن المرأة ،  
ويحتمل أن تكون إحداها في صحيفة والآخرى على جبين المولود ، وقيل يختلف باختلاف الأجنة فبعضها كذا  
وبعضها كذا والأول أولى . قوله ( فو الله إن أحدكم ) في رواية آدم ، فإن أحدكم ، ومثله لابن داود عن شعبة  
وسميان جميعا ، وفي رواية أبي الأحوص ، فإن الرجل منكم ليعمل ، ومثله في رواية حفص دون قوله ، منكم ،  
وفي رواية ابن ماجه ، فوالذي نفسي بيده ، وفي رواية مسلم والترمذي وغيرهما ، فو الله الذي لا اله غيره إن أحدكم  
ليعمل ، لكن وقع عند أبي حنيفة وأبي نعيم في مستخرجيهما من طريق يحيى القطان عن الأعمش قال : فوالذي  
لا اله غيره ، وهذه غملة لأن يكون القائل الذي لا اله غيره فيكون الخبر كله مرفوعا ، ويحتمل أن يكون بعض رواة ،  
ووقع في رواية وهب بن جرير عن شعبة بلفظ : حتى إن أحدكم ليعمل ، ووقع في رواية زيد بن وهب ما يقتضي  
أنه مدرج في الخبر من كلام ابن مسعود ، لكن الإدراج لا يثبت بالاحتمال ، وأكثر الروايات يقتضي الرفع الرواية  
وهب بن جرير فبعيدة من الإدراج ، فأخرج أحمد والنسائي من طريق سلية بن كهيل عن زيد بن وهب عن ابن  
مسعود نحو حديث الباب وقال بعد قوله واكتبه شيئا أو سعيدا ، ثم قال : والذي نفس عبد الله بيده إن الرجل  
ليعمل ، كذا وقع مفصلا في رواية جماعة عن الأعمش منهم المسعودي وزائدة وزهير بن معاوية وعبد الله بن إدريس  
وآخرون فيما ذكره الخطيب . وقد روى أبو هبيرة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أصل الحديث بدون هذه  
الزيادة ، وكذا أبو وائل وحلقمة وغيرهما عن ابن مسعود ، وكذا اقتصر حبيب بن عسان عن زيد بن وهب ،  
وكذا وقع في معظم الأحاديث الواردة عن الصحابة كأنس في ثاني حديثي الباب وحذيفة بن أسيد وابن عمر ،  
وكذا اقتصر عبد الرحمن بن حيد الرضائي عن الأعمش على هذا القدر . نعم وقعت هذه الزيادة مرفوعة في حديث  
سهل بن سعد الآتي بعد أبواب وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وفي حديث عائشة عند أحمد وفي حديث ابن  
عمر والعمر بن حميرة في البزار وفي حديث عمرو بن العاص وأكرم بن أبي الجون في الطبراني ، لكن وقعت  
في حديث أنس من وجه آخر قوي مفردة من رواية حميد عن الحسن البصري عنه ، ومن الرواة من حذف الحسن  
بين حميد وأنس ، فكأنه كان تاما عند أنس فحدث به مرفعا فحفظ بعض أصحابه عالم يحفظ الآخر عنه ، فيقوى على

هذا أن الجميع مرفوع وبذلك جزم المحب الطبري ، وحينئذ تحمل رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب على أن عبد الله بن مسعود لتحقق الخبر في نفسه أقسم عليه ويكون الإدراج في القسم لا في المقسم عليه ، وهذا غاية التحقيق في هذا الموضع ، ويؤيد الرفع أيضا أنه لما لا مجال للرأي فيه فيكون له حكم الرفع . وقد اشتملت هذه الجملة على أنواع من التأكيد بالقسم ووصف المقسم به وبأن وباللام ، والاصل في التأكيد أنه يكون لمخاطبة المنكر أو المستبعد أو من يتوهم فيه شيء من ذلك ؛ وهنا لما كان الحكم مستبعدا وهو دخول من عمل الطاعة طوله عمره النار وبالعكس حسن المبالغة في تأكيد الخبر بذلك واقعا علم . قوله (أحدكم أو الرجل ليعمل) وقع في رواية آدم «فإن أحدكم» بغير شك وقدم ذكر الجملة على النار ، وكذا وقع الأكثر وهو كذا عند مسلم وأبي داود والترمذي وابن ماجه ، وفي رواية حفص «فإن الرجل» وآخر ذكر النار ، وعكس أبو الاحوص «ولعله» «فإن الرجل» منكم . قوله (يعمل أهل النار) الباء زائدة والاصل يعمل عمل أهل النار لأن قوله عمل اما مفعول مطلق وإما مفعول به وكلاهما مستغن عن الحرف فكان زيادة الباء للتأكيد أو ضمن «يعمل» معنى يتلبس في عمله بعمل أهل النار ، وظاهره أنه يعمل بذلك حقيقة ويحتمل له بعكسه ، وسيأتي في حديث سهل بافظ «يعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس» وهو محمول على المنافق والمرائي ، بخلاف حديث الباب فإنه يتعاقب بسوء الخاتمة . قوله (غير ذراع أو باع) في رواية الكشمرمى «غير باع أو ذراع» وفي رواية أبي الاحوص «الاذراع» ولم يشك وقد علقها المصنف لأدم في آخر هذا الحديث ووصل الحديث كله في التوحيد عنه ، ومثله في رواية أبي الاحوص والتعبير بالذراع تمثيل بقرب حاله من الموت فيحال من بينه وبين المسكن المقصود بمقدار ذراع أو باع من المسافة ، وضابط ذلك الحسى الفرة التي جعلت علامة لعدم قبول التوبة . وقد ذكر في هذا الحديث أهل الخبر صرفا وأهل الشر صرفا إلى الموت ولا ذكر الذين خلطوا وماتوا على الاسلام لأنه لم يقصد في الحديث تعميم أحوال المسلمين وإنما سيقى لبيان أن الاعتبار بالخاتمة . قوله (يعمل أهل الجنة) يعنى من الطاعات الاعتقادية والقولية والفعلية ، ثم يحتمل أن الملاحظة تكسب ذلك ويقبل بعضها ويرد بعضها ، ويحتمل أن تقع الكتابة ثم تمحى وأما القبول فيتوقف على الخاتمة . قوله (حق ما يكون) قال الطبري «حق» هنا الناصبة و«ما» نافية ولم تكف يكون عن العمل فهي منصوبة بحتى ، وأجاز غيره أن تكون «حتى» ابتدائية فتكون على هذا بالرفع وهو مستقيم أيضا . قوله (فيسبق عليه الكتاب) في رواية أبي الاحوص «كتاب» ، والفاء في قوله «فيسبق» إشارة إلى تعقيب ذلك بلا ملة ، وضمن يسبق معنى يغلب قاله الطبري ، وقوله «عليه» في موضع نصب على الحال أى يسبق المكتوب واقعا عليه ، وفي رواية سلمة بن كهيل «ثم يدركه الشقاء» وقال «ثم يدركه السعادة» والمراد بسبق الكتاب سبق ما تضمنه على حذف ومضاف أو المراد المكتوب والمعنى أنه يتعارض عمله في اقتضاء السعادة والمكتوب في اقتضاء الشقاوة فيتحقق مقتضى المكتوب ، فبعد عن ذلك بالسبق لأن السابق يحصل مراده دون المسبوق ولأنه لو تمثل العمل والكتاب شخصين ساعيين لظفر شخص الكتاب وغلب شخص العمل ، ووقع في حديث أبي هريرة عند مسلم «وإن الرجل ليعمل الزمان الطويل يعمل أهل النار ثم يحتمل له بعمل أهل الجنة» زاد أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة «سبعين سنة» وفي حديث أنس «عند أحمد وصححه ابن حبان» «لا عليكم أن لا تنجبوا بعمل أحد حتى تنظروا بهم يحتمل» ، فإن العامل يعمل زمانا من عمره بعمل صالح لومات عليه دخل الجنة ثم يتحول فيعمل عملا

سينا الحديث . وفي حديث عائشة عند أحد مرفوعا : إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة وهو مكتوب في الكتاب الأول من أهل النار ، فإذا كان قبل موته تحول فعمل عمل أهل البارقات فدخلها ، الحديث ، ولاحد والنسائي والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو : خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده كتابان ، الحديث وفيه : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وأبنائهم ، ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبدا . » فقال أصحابه : فقيم العمل ؟ فقال : سدوا وقاربوا ، فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، الحديث ، وفي حديث علي عند الطبراني نحوه وزاد : « صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، وقد يسلك بأهل السعادة طريق أهل الشقاوة حتى يقال ما أشبههم بهم بل هم منهم ، وتدرجهم السعادة فتنفذهم ، الحديث ، ونحوه للبخاري من حديث ابن عمر ، وسيأتي حديث سهل بن سعد بعد أبواب وفي آخره : إنما الأعمال بالخواتيم ، ومثله في حديث عائشة عند ابن حبان ومن حديث معاوية نحوه وفي آخر حديث علي المشار إليه قبله : الأعمال بخواتيمها . وفي الحديث أن خلق السمع والبصر والجلين داخل بطن أمه ، وقد زعم بعضهم أنه يعطى ذلك بعد خروجه من بطن أمه لقوله تعالى ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا وجعل لكم السمع والابصار والالمنة ) وتعمق بأن الوارد لا ترتب ، والحقائق أن خلق السمع والبصر وهو في بطن أمه يحول جزما على الأعضاء ثم على القوة الباصرة والسامعة لأنها مودعة فيها ، وأما الإدراك بالفعل فهو موضع النزاع . والذي يترجح أنه يتوقف على زوال العجاب المانع . وفيه أن الأعمال حسنها وسيئها أمارات وليست بموجبات ، وأن مصير الأمور في العاقبة إلى ما سبق به القضاء وجرى به القدر في الابتداء قاله الخطابي . وفيه القسم دل الخبر الصدق تأكيدا في نفس الصامع وفيه إشارة إلى علم المبدأ والمعاد وما يتعلق بيد الإنسان وحاله في الشقاء والسعادة . وفيه عدة أحكام تتعلق بالأصول والفروع والحكمة وغير ذلك . وفيه أن السعيد قد يشقى وأن الشقي قد يسعد لكن بالنسبة إلى الأعمال الظاهرة وأما ما في علم الله تعالى فلا يتغير . وفيه أن الاعتبار بالخاتمة . قال ابن جرير نفع الله به : هذه التي قطعت أعناق الرجال مع ما هم فيه من حسن الحال لأنهم لا يدرون بماذا يختم لهم . وفيه أن عموم مثل قوله تعالى ( من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه فيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم ) الآية مخصوص بمن مات على ذلك وأن من عمل عمل السعادة وختم له بالشقاء فهو في طول عمره عند الله شقي وبالعكس وما ورد مما يخالفه يؤول إلى أن يؤول إلى هذا ، وقد اشتهر الغلاف في ذلك بين الأشعرية والحنفية وتمسك الأشاعرة بمثل هذا الحديث وتمسك الحنفية بمثل قوله تعالى ( يحوي الله ما يشاء ويثبت ) وأكثر كل من البريقين الاحتجاج لقوله ، والحق أن النزاع لفظي ، وأن الذي سبق في علم الله لا يتغير ولا يتبدل ، وأن الذي يجوز عليه التغير والتبدل ما يبدو لفلاس من عمل العامل ولا يبعد أن يتعلق ذلك بما في علم الحفظ والموكنين بالآدمي فيقع فيه الحر والائبات كالزيادة في العمر والنقص وأما ما في علم الله فلا نحو فيه ولا اثبات والمعلم عند الله . وفيه التنبيه على صدق البعث بعد الموت لأن من قدر على خلق الشخص من ماء مريم ثم نقله إلى العلقة ثم إلى الماضفة ثم بنفخ الروح فيه قادر على نفخ الروح بعد أن يصير ترابا ويجمع أجزائه بعد أن يفرقا ، ولقد كان قادرا على أن يخلق ذرة واحدة ولكن اقتضت الحكمة بنقله في الاطوار وفقا بالأم لأننا لم تكن معتادة فكانت الماشقة تعظم عاها في بطنها بالتدرج إلى أن تكامل ، ومن تأمل أصل خلقه من نطفة وتلقه في



ذلك الاطوار الى ان صار انسانا جميل الصورة مفضلا بالعقل والفهم ، والنطق كان حقا عليه ان يشكر من انشأه  
وهياه وبعبده حق عبادته ويطاعه ولا يعصيه . وفيه ان في تقدير الاعمال ما هو سابق ولا حق ، فالسابق ما في دلم  
الله تعالى واللاحق ما يقدر على الجنين في بطن أمه كما وقع في الحديث ، وهذا هو الذي يقبل النسخ ، وأما ما وقع في  
صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر مرفوعا ذكره كتب الله مقادير الخلائق قبل ان يخلق السموات والارض بمسعين  
ألف سنة فهو محمول على كتابة ذلك في اللوح المحفوظ على رفق ما في علم الله سبحانه وتعالى ، واستدل به على أن  
السقط بعد الأربعة أشهر يصل عليه لانه وقت انفخ الروح فيه ، وهو منقول عن القديم للشافعي والمشهور عن أحمد  
واسحق ، وعن أحمد اذا بلغ أربعة أشهر وهشرا في ذلك المثلث بنفخ فيه الروح وبصل عليه ، والراجح عند الشافعية  
أنه لا بد من وجود الروح وهو الجسد ، وقد قالوا فاذا بكرى أراختلج أو تنفس ثم بطل ذلك صلى عليه والا فلا  
والأصل في ذلك ما أخرجه الذهبي وصححه ابن حبان والحاكم عن جابر رفته ، اذا استهل الصبي وراث وصل عليه ،  
وقد مضى النورى في شرح المذهب والمصواب أنه صحيح الاستناد لكن المراجع عند الحفاظ وقف ، وعلى طريق  
الفقهاء لا أثر للتأويل بذلك لان الحكم للرفع لوادته ، قالوا اذا بلغ مائة وعشرين يوما غسل وكفن ودفن بغير صلاة  
وما قبل ذلك لا يشرح له غسل ولا غيره ، واستدل به على أن التخليق لا يكون الا في الاربعين الثالثة فأقول ما يتبين  
فيه خلق الولد أحد وثمانون يوما وهي ابتداء الاربعين الثالثة وقد لا يتبين الا في آخرها ، ويترتب على ذلك أنه  
لا تنقضى العدة بالوضع الا ببلوغها وفيه خلاف ، ولا يثبت اللامة أمية الولد الا بعد دخول الاربعين الثالثة وهذا  
قول الشافعية والمخالفه وتوسع المالكية في ذلك فأداروا الحكم في ذلك على كل سقط ومنهم من قيده بالتخطيط ولو  
كان خفيا وفي ذلك رواية عن أحمد وحجته ما تقدم في بعض طرقه أن النطفة اذا لم يقدر تخليقها لا نصير علقه واذا  
قدر أنها تتخلق فغير علقه ثم مضى الخ فتي وضمت علقه عرف أن النطفة خرجت عن كونها نطفة واستحال الى  
أول أحوال الولد وفيه أن كلا من السعادة والشقاء قد يقع بلا عمل ولا عمر وعليه ينطبق قوله تعالى : الله أعلم  
بما كانوا عاملين ، وسيأتي الامام بشي من ذلك بعد أبواب . وفيه الحديث الأقوى على القناعة ، والزجر الشديد عن  
الحرص ، لان الرزق اذا كان قد سبق تقديره لم يغن التمسق في طلبه وانما شرع الاكتساب لانه من جملة الاسباب التي  
اقتضتها الحكمة في دار الدنيا وفيه أن الاعمال سبب دخول الجنة أو النار ولا يمارض ذلك حديث ، ان يدخل أحدا  
منكم الجنة عمله ، لما تقدم من الجمع بينهما في شرحه في باب القصد والمداومة على العمل ، من كتاب الرقاق . وفيه أن  
من كتب شيئا لا يعلم حله في الدنيا وكذا حكمه ، واحتج من أثبت ذلك بما سيأتي قريبا من حديث على ، أما من كان  
من أهل السعادة فانه يامر لعمل أهل السعادة والحديث ، والتحقيق أن يقال إن أريد أنه لا يعلم أصلا ورأسا فردود  
وإن أريد أنه يعلم بطريق العلامة المؤبته لظن الغالب فنعم ، ويقوى ذلك في حق من اشتهر له لسان صدق بالخبر  
والصلاح ومات على ذلك لقوله في الحديث الصحيح الماضي في الجنائز : أنتم شهداء الله في الارض ، وإن أريد أنه  
يعلم قطعا لمن شاء الله أن يعلمه على ذلك فهو من جملة الغيب الذي استأثر الله بعلمه وأطلع من شاء من ارتضى من  
رسله عليه . وفيه الحث على الاستعاذة بالله تعالى من سوء الخاتمة ، وقد عمل به جمع من السلف وأئمة الخلف ،  
وأما ما قال عبد الحق في كتاب الحاقية : ان سوء الخاتمة لا يقع لمن استقام باطنه وصالح ظاهره وانما يقع لمن في  
طريقه فساد أو ارتباب ويكثر وقوعه له مرت على الكبار والمجزي على العظام فيمجم عليه الموت بقعة فيصطاله

جنان عند تلك الصدمة ، فقد يكون ذلك سبباً لسوء الخاتمة نسأل الله السلامة ، فهو محمول على الأكثر الأغلب .  
 به أن قدرة الله تعالى لا يوجبها شيء من الأسباب إلا بعشيته ؛ فإيه لم يحمل الجاعلة للولد لأن الجاع قد يحصل  
 ! يكون الولد حتى يشاء الله ذلك . وفيه أن الشيء الكشيف يحتاج إلى طول الزمان بخلاف الطيف ، ولذلك  
 لت المادة في أطوار الجنين حتى حصل تخلقه بخلاف نفخ الروح ، ولذلك لما خلق الله الأرض أولاً عمد إلى السماء  
 وأهل وترك الأرض لكشافتها بغير فتق ثم فتقنا معها ، ولما خلق آدم فصوره من الماء والطين تركه مدة ثم نفخ  
 الروح . واستدل الهاردي بقوله دفتدخل النار ، على أن الخبر عام بالكفار ، واحتج بأن الإيمان لا يحبطه  
 الكفر ، ونعقب بأنه ليس في الحديث قمرض للاحباط وحله على الماني الأهم أول فيتناول المؤمن حتى يختم  
 بعمل الكافر مثلاً فيموت على ذلك فنستعين بالله من ذلك ، ويتناول المطيع حتى يختم له بعمل العاصي  
 موت على ذلك ، ولا يلزم من إطلاق دخول النار أنه يخلد فيها أبداً بل مجرد الدخول صادق على الطائفتين ،  
 استدلل له على أنه لا يجب على الله رعاية الأصلح خلافاً لما قال به من المعترلة لأن فيه أن بعض الناس يذهب جميع  
 به في طاعة الله ثم يختم له بالكفر والعياذ بالله فيموت على ذلك فيدخل النار ، فلو كان يجب عليه رعاية الأصلح  
 مبط جميع عمله الصالح بكلمة الكفر التي مات عليها ولا سيما إن طال عمره وقرب موته من كفره . واستدل به  
 من المعترلة على أن من عمل عمل أهل النار وجب أن يدخلها أترتب دخولها في الخبر على العمل ، وتروى الحكم  
 الشيء يشعر بعليته ، وأجيب بأنه علامة لا هلة والعلامة قد تتخلف ، سلينا أنه هلة لكنه في حق الكفار وأما  
 ساءة نخرجوا بدليل ( إن الله لا يفر أن يشرك به ويفخر ما دون ذلك لمن يشاء ) فمن لم يشرك فهو داخل في  
 بقية . واستدل به الأشعري في تجويزه تكليف ما لا يطاق لأنه دل على أن الله كلف العباد كلهم بالإيمان مع أنه  
 على بعضهم أنه يموت على الكفر ، وقد قيل إن هذه المسألة لم يثبت وقوعها إلا في الإيمان خاصة وما عداه  
 بعد دلالة قطعية على وقوعه وأما مطلق الجواز لحاصل . وفيه أن الله يعلم الجزئيات كما يعلم الكلليات لتصرح  
 ر بأنه يأمر بكتابة أحوال الشخص مفصلة . وفيه أنه سبحانه يريد جميع السكانات بمعنى أنه خالقها ومقدرها  
 نه يحجبها ويرضاها . وفيه أن جميع الخير والشر بتقدير الله تعالى وإيجاده ، وخالف في ذلك القدرية والمجربة  
 بت القدرية إلى أن فعل العبد من قبل نفسه ، ومنهم من فرق بين الخير والشر فنسب إلى الله الخير ونفى عنه  
 الشر ، وقيل إنه لا يعرف قائله وإن كان قد اشتهر ذلك وإنما هذا رأي المجوس ، ونهبت المجربة إلى أنه الكل  
 ، الله وليس للخلق فيه تأثير أصلاً ، وتوسط أهل السنة فمنهم من قال أصل الفعل خلقه الله والعبد قدرة غير  
 قوة في المقدور ، وأثبت بعضهم أن لها تأثيراً لكنه يسمى كسباً وبسط أدلتهم يطول ، وقد أخرج أحد وأجر  
 ، من طريق أبوب بن زياد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت حدثني أبي قال : دخلت على عبادة وهو  
 بض فقلت أوصني ؟ فقال : إنك لن تطعم طعم الإيمان ولن تبلغ حقيقة العلم بالله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره  
 وأن تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك الحديث وفيه : وإن مت ولست على ذلك  
 لت النار . وأخرجه الطبراني من وجه آخر بسند حسن عن أبي إدريس الخولاني عن أبي الدرداء مرفوعاً  
 صراً على قوله : إن العبد لا يبلغ حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطاه لم يكن ليصيبه ؛  
 ما في الإلام بشيء منه في كتاب التوحيد في الكلام على خلق أفعال العباد إن شاء الله تعالى . وفي الحديث أن

الأقدار غالبية والعاقة غالبة فلا ينبغي لأحد أن يغتر بظاهر الحال ، ومن ثم شرع الدعاء بالثبات على الدين وبمحسن الخاتمة ، وسيأتي في حديث علي - الآتي بعد بابين سؤال الصحابة عن فائدة العمل مع تقدم التقدير والجواب عنه .  
 واهملوا فكل ميسر لما خلق له ، وظاهره قد يعارض حديث ابن مسعود المذكور في هذا الباب ، والجمع بينهما محل حديث علي - على الأكثر الأغلب وحل حديث الباب على الأقل ، ولكنه لما كان جائزا تعين طلب الثبات . وحكى ابن التين أن عمر بن عبد العزيز لما سمع هذا الحديث أنكره وقال : كيف يصح أن يعمل العبد عمره الطاعة ثم لا يدخل الجنة انتهى . وتوقف شيخنا ابن الملقن في صحة ذلك عن عمر ، وظهر لي أنه ان ثبت عنه حل على الله رابو حلف منه قوله في آخره ، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، أو أكل الراوى لكن استبعد عمر وقومه وإن كان جائزا ويكون إرادته على سبيل التخويف من سوء الخاتمة . الحديث الثاني حديث أنس ، قوله ( حاد ) هو ابن زيد ، وعبيد الله بن أبي بكر أي ابن أنس بن مالك . قوله ( وكل الله بالرحم ملكا فيقول : أي رب نطفة ، أي رب علقة الخ ) أي يقول كل كلمة من ذلك في الوقت الذي تصير فيه كذلك كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله وقد مضى شرحه مستوفى فيه ، وتقدم شيء منه في كتاب العيص ، ويجوز في قوله نطفة المنصب على إضمار فعل والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وفائدة ذلك أنه يستفهم هل يتكون منها أولاد ؟ وقوله : أن يقضى خلقها ، أي يأذن فيه .

## ٢ - باب جف القلم على علم الله وقوله ﴿ وأضله الله على علم ﴾

وقال أبو هريرة « قال لي النبي ﷺ : جف القلم بما أنت لاق . وقال ابن عباس لما ساقون : سبقت لهم السمادة

٦٥٩٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا يزيد الرثك . قال سمعت مطرف بن عبد الله بن الشخير

يحدث « من عمران بن حصين قال : قال رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار ؟ قال : نعم قال : فلم يعمل العاملون ؟ قال : كل يعمل لما خلق له ، أو لما يُيسر له »

[ الحديث ٦٥٩٦ - طرأه في ٧٥٥١ ]

قوله ( باب ) بالتثنية ( جف القلم ) أي فرغت الكتابة إشارة إن أن الذي كتب في اللوح المحفوظ لا يتغير حكمه ، فهو كناية عن الفراغ من الكتابة لأن الضعيفة حال كتابتها تكون رطبة أو بعضها وكذلك القلم فإذا انتهت الكتابة جفت الكتابة والقلم ، وقال الطيبي هو من إطلاق اللازم على المألوم ، لأن الفراغ من الكتابة يستلزم جفاف القلم عن مداده ، قلت : وفيه إشارة إلى أن كتابة ذلك انقضت من أمد بعيد . وقال عياض : معنى جف القلم أي لم يكتب بعد ذلك شيئا . وكتاب الله ولوحه وقده من غيبه ومن علمه الذي يلزمنا الإيمان به ، ولا يلزمنا معرفة صفته ، وإنما خوطبنا بما عهدنا فيما فرغنا من كتابته أن القلم يصير جافا للاستغناء عنه . قوله ( على علم الله ) أي على حكمه لأن معلومه لا بد أن يقع ، فملمه بمعلوم يستلزم الحكم بوقوعه ، وهذا لفظ حديث أخرجه أحد وصححه ابن حبان من طريق عبد الله بن الهليل عن عبد الله بن عمرو سمعت رسول الله ﷺ يقول وإن الله عز وجل خلق خلقه في ظلة ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى ومن أخطاه ضل ، فذلك

أقول جف القلم على علم الله ، ، وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق أخرى عن أبي الدليلي نحوه وفي آخره أن القتال ، فذلك أقول ، هو عبد الله بن عمرو وأما قوله قلت لعبد الله بن عمرو : بلغني أنك تقول إن القلم قد جف - فذكر الحديث وقال في آخره - فذلك أقول جف القلم بما هو كائن ، . ويقال إن عبد الله بن طاهر أمير خراسان لما سأل الحسين بن الفضل عن قوله تعالى ( كل يوم هو في شأن ) مع هذا الحديث ، فاجاب : هي شئون يبدونها لاشئون يبتدونها ، أقام اليه وقبل رأسه . **قوله** ( وقال أبو هريرة قال لي النبي ﷺ : جف القلم بما أنت لاق ) هو طرف من حديث ذكر أصله المصنف من طريق ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قلت يا رسول الله إن رجل شاب راني أعان على نفسي الميت ولا أجد ما أزوجه به النساء ، فسكت عني ، والحديث وفيه : يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاخص على ذلك أو زده أخرجه في أوائل التكمات فقال : قال أصبغ - يعني ابن الفرج - أخبرني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب . ورواه الاسماعيلي والحارثي والفرجاني في كتاب القدر كلهم من طريق أصبغ به وقالوا كلهم بعد قوله الميت : فأذن لي أن أختصي ، ووقع لفظ جف القلم ، أيضا في حديث جابر عند مسلم قال مرافقا يا رسول الله فم العمل أفيما جفت به الأعلام وجررت به المقادير ، الحديث ، وفي آخر حديث ابن عباس الذي فيه : أحفظ الله بحفظك ، في بعض طرقه : جفت الأعلام وطربت المصنف ، وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني في حديث : وأعلم أن القلم قد جف بما هو كائن ، وفي حديث الحسن بن علي عند الفريابي رفع الكتاب وجف القلم . **قوله** ( وقال ابن عباس لما سبقون : سبقت لهم السعادة ) ورواه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طحمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون ) قال : سبقت لهم السعادة ، والمعنى أنهم سارعوا إلى الخيرات بما سبق لهم من السعادة بتقدير الله ، ونقل عن الحسن أن اللام في د لها ، بمعنى الجاء فقال : معناه سابقون بها : فقال الطبري : وتأولها بعضهم - أي اللام - بأنها بمعنى د الى ، وبه ضمهم أن المعنى : وهم من أجهابها ، ونقل عبد الرحمن بن زيد أن الضمير للخيرات ، وأجاز غيره أنه للسعادة ، والذي يجمع بين تفسير ابن عباس وظاهر الآية أن السعادة سابقة وأن أهلها سبقوا إليها لا أنهم سبقوها . **قوله** ( حدثنا يزيد الرشك ) بكسر الراء وسكون المعجمة بعدها كاف كنيته أبو الأزد ، وحكى الكللابي أن اسم والده ستان بكسر المهملة ونونين ، وهو بصري تابعي ثقة ، قيل كان كبير اللحية فلقب الرشك وهو بالفارسية كازهم أبو علي الفسافي وحزم به ابن الجوزي الكبير اللحية ، وقال أبو حاتم الرازي : كان غيرا فقيل له الرشك بالفارسية فضى عليه الرشك ، وقال الكرماني بل الرشك بالفارسية القمل الصغير الملتصق بأصول شعر اللحية ، وذكر الكللابي أن الرشك القمام . قالت : بل كان يزيد يعماني مساحدا للأرض فقيل له القمام وكان يلقب الرشك لأن مدلول الرشك القمام بل هي لقب ونسبة إلى صنعة ، والمعتمد في أمره ما قال أبو حاتم ، وما يزيد في البخاري إلا هذا الحديث أورده هنا وفي كتاب الاعتصام . **قوله** ( قال رجل ) هو عمران بن حصين راوي الخبر ، بينه عبد الوارث بن سعيد عن يزيد الرشك عن عمران بن حصين قال : قلت يا رسول الله ، فذكره ، وسيأتي موصولا في أواخر كتاب التوحيد ، وسأل عن ذلك آخرون ، وسيأتي مزيد بسط فيه في شرح حديث علي قريبا . **قوله** ( أيعرف أهل الجنة من أهل النار ) في رواية حماد بن زيد عن يزيد عند مسلم بلفظ : أعلم ، بضم العين ، والمراد بالسؤال معرفة الملائكة أو من أطاعه الله على ذلك ، وأما معرفة العامل

أو من شاهده قائما يعرف بالعدل . قوله ( فلم يعمل العاملون ) في رواية حماد بن عيسى : وهو استفهام والمعنى إذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل إلى العمل لأنه سيعمل إلى ما قدر له . قوله ( قال : كل يعمل لما خلق له أو لما يسر له ) وفي رواية الكشميني : يسر ، بضم أوله وكسر المهملة الثقيلة ، وفي رواية حماد أشار إليها قال كل يسر لما خلق له ، وقد جاء هذا الكلام الأخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يترفق على المشقة سائرين إليها في آخر الباب الذي يلي الذي يليه ، منها حديث أبي الدرداء عند أحمد يستند حين يلقظ كل أمرئ مهياً لما خلق له ، وفي الحديث إشارة إلى أن المال محجوب عن المكلف فله أن يجتهد في عمل ما أمر به فإن عمله أمدارة إلى ما يؤل إليه أمره غالباً وإن كان بعضهم قد يجتهد به بغير ذلك كما ثبت في حديث ابن مسعود وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك فعليه أن يبذل جهده ويجاهد نفسه في عمل الطاعة ولا يترك وكولا إلى ما يؤل إليه أمره فيلزم على ترك الأمور ويستحق العقوبة ، وقد ترجم ابن حبان بحديث الباب : ما يجب على المرء من التقدير في الطاعات وإن جرى قبلها ما يسكره الله من المحظورات ، ومسلم من طريق أبي الأسود عن عمران أنه قال له : أرايت ما يعمل الناس اليوم أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق أو فيما يستقبلون بما آتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقال : لا بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم ، وتصديق ذلك في كتاب الله عز وجل ( ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها ) وفيه قصة لابي الأسود الدؤلي مع عمران وفيه قوله له : أبسكون ذلك ظناً ؟ فقال : لا كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل . قال عياض : أورد عمران على أبي الأسود شبهة القدورية من تحكمهم على الله زدوهم بأدائهم في حكمه ، فلما أجابه بما دل على ثباته في الدين قواه بذكر الآية وهي حد لاهل السنة ، وقوله كل شيء خلق الله وملكه يشير إلى أن المالك الأعلى الخالق للأمر لا يعترض عليه إذا تصرف في ما يشاء ، وإنما يعترض على المخلوق المأمور

### ٣ - باب الله أعلم بما كانوا عاملين

٦٥٩٧ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا حفص بن غوثنا حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

٦٥٩٨ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب قال وأخبرني عطاء بن يزيد أنه « سمع أبا هريرة يقول : سئل رسول الله ﷺ عن ذراري المشركين فقال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

٦٥٩٩ - أخبرنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ، هل نجدون فيها من جداه حتى يسكنوا أو يمجسوا »

٦٦٠٠ - « قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت وهو صغير ، قال : الله أعلم بما كانوا عاملين »

**قوله** ( باب الله أعلم بما كانوا عاملين ) الضمير لأولاد المشركين كما صرح به في السؤال ، وذكره من حديث

ابن عباس غنصرا ومن حديث أبي هريرة كذلك ، ونقدم في أواخر الجنازة باب ما قيل في أولاد المسلمين ،  
وبعده باب ما قيل في أولاد المشركين ، وذكر في الثاني الحديثين المذكورين هنا من خرجهما وذكر الثالث أيضا  
من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في الباب المذكور . قوله في الرواية الثانية عن ابن  
شهاب ( قال وأخبرني عطاء بن يزيد ) الواو عاطفة على شيء محذوف ، كأنه حدث قبل ذلك بشيء ثم حدث بحديث  
عطاء ، ووقع في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد وعند أبي حنيفة  
في صحيحه من طريق شعيب عن الزهري حديث عطاء بن يزيد الليثي . قوله في أول الحديث الثالث ( أخبرنا  
إسحق بن إبراهيم ) هو ابن راهويه كما بينته في المقدمة

### ع - باب وكان أسرا لله قدرا مقدورا

٦٦٠١ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال  
قال رسول الله ﷺ : لا تسأل المرأة طلاقَ أختها لتسفرَغَ صحفها ولتنكحَ فإن لها ما قدّر لها  
٦٦٠٢ - **حدثنا** مالك بن أسحاق حدثنا إسرائيل عن عاصم عن أبي عثمان عن أسامة قال : كنت  
عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحدى بناته - وعنده سعد وأبي بن كعب ومعاذ - إن ابنتها يهود بنفسه فنفست  
إليها : لله ما أخذَ ولله ما أعطى ، كلُّ شيءٍ بأجلٍ ، فلتصبرِ ولتحتسبِ »

٦٦٠٣ - **حدثنا** جبران بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن  
مجهيز الجعفي أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه بينما هو جالس عند النبي ﷺ جاء رجل من الأنصار فقال  
يا رسول الله ، إنا نصيب سبيًا ونحب المال ، كيف ترى في العزْلِ ؟ فقال رسول الله ﷺ : أو إنكم تفعلون  
ذلك ؟ لا عليكم ألا تفعلوا ، فإنه ليست نسمة كتب الله أن يخرج إلا هي كائنه »

٦٦٠٤ - **حدثنا** موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنه  
قال : لقد خطبنا النبي ﷺ خطبة ما ترك فيها شيئا إلى قيام الساعة إلا ذكره ، علمه من عمله وجبه من جهله ،  
إن كنت لأرى للنبي قد نسيته ، فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فراه فعرّفه »

٦٦٠٥ - **حدثنا** عبد الله بن أبي حمزة عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي  
عن علي رضي الله عنه قال : كنا جلوسا مع النبي ﷺ ومعه غود ينكت به في الأرض فنكس وقال : ما منكم من  
أحد إلا قد كتب مقبده من النار أو من الجنة . فقال رجل من القوم : ألا تنكل يا رسول الله ؟ قال : لا ،  
اعملوا فكل مؤسر ، ثم قرأ ( فأما من أعطى واتى ) الآية

**قوله** (باب وكان أمر الله قدرا مقدورا) أي حكما مقطوعا بوقوعه ، والمراد بالأمر واحد الأمور المقدرة ويحتمل أن يكون واحد الأوامر ، لأن السكك موجود بسكن . ذكر فيه خمسة أحاديث : الأول حديث أبي هريرة ، لا تسأل المرأة طلاق أختها - إلى قوله في آخره - فإن لها ما قدر لها ، وقد مضى شرحه في «باب الشروط التي لا تحمل في النكاح» من كتاب النكاح قال ابن العربي : في هذا الحديث من أصول الدين السلوك في مجاري القدر ، وذلك لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع التعرف في الاكتساب والنظر اقوت غده وإن كان لا يتحقق أنه يبلغه ، وقال ابن عبد البر : هذا الحديث من أحسن أحاديث القدر عند أهل العلم لما دل عليه من أن الزوج لو أجابها وطلق من نطق أنها تزاحمها في رزقها فإنه لا يحصل لها من ذلك إلا ما كتب الله لها سواء أجابها أو لم يجبها ، وهو كقول الله تعالى في الآية الأخرى (قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا) . الحديث الثاني حديث أسامة وهو ابن زيد ، **قوله** (عاصم) هو الاحول ، وأبو عثمان هو النهدي . **قوله** (وعنده سعد) هو ابن عبادة ، ومعاذ هو ابن جبل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وما قيل في تسمية الابن المذكور وبيان الجمع بين هذه الرواية والرواية التي فيها «ان ابنها» . الحديث الثالث حديث أبي سعيد ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** (جاء رجل من الأنصار) تقدم في غزوة المريسيع وفي هجرة النساء من كتاب النكاح عن أبي سعيد قال «سألنا ، وأخرجه النعماني من طريق ابن محيريز أن أبا سعيد وأبا صرمة أخبراه أنهم أصابوا سبأيا ، قال «فراجعنا في العزل ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فلعل أبا سعيد باشر السؤال وإن كان الذين تراجعوا في ذلك جماعة ، وقد وقع عند البخاري في تاريخه وابن السكن وغيره في الصحابة من حديث مجدي الضمري قال «غزونا مع النبي ﷺ غزوة المريسيع فأصبنا سبأيا ، فسألنا النبي ﷺ عن العزل ، الحديث ، وأبو صرمة مختلف في صحبته ، وقد وقع في صحيح مسلم من طريق ابن محيريز دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فقال : يا أبا سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ في العزل ، الحديث ، والثابت أن أبا صرمة وهو بكسر المهملة وسكون الواو إنما سأل أبا سعيد ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في النكاح ، والغرض منه هنا قوله في آخره «وليس تسمية كتب الله أن نخرج الإلهي كائنة» . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا موسى بن مسعود) هو أبو حذيفة النهدي ، وسفيان هو الثوري . **قوله** (لقد خطبنا) في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم «قام فينا رسول الله ﷺ مقاما» : **قوله** (إلا ذكره) في رواية جرير «لما حدث به» . **قوله** (عله من عله وجهله من جهله) في رواية جرير «حفظه من حفظه ونسيه من نسيه ، وزاد قد عله أصحابي هؤلاء» أي دللوا وقوع ذلك المقام وما وقع فيه من الكلام ، وقد سميت في أول هذه الخلق من روى نحو حديث حذيفة هذا من الصحابة كمر وأبي زيد بن أخطب وأبي سعيد قال وغيرهم فلعل حذيفة أشار إليهم أو إلى بعضهم ، وقد أخرج مسلم من طريق ابن إدريس الخولاني عن حذيفة «واقه أتى لأعلم كل فتنة كائنة فيما بيني وبين الساعة ، وما بي أن يكون رسول الله ﷺ أمرا إلى شئنا لم يكن يحدث به غيري ، وقال في آخره «فذهب أولئك الرهط غيري ، وهذا لا يناقض الأول بل يجمع بأن يحمل على مجلسين ، أو المراد بالاول أهم من المراد بالثاني . **قوله** (ان كنت لأرى الشيء قد نسييت) كذا الملا أكثر بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميني بإتيانه واظفده «نسيته» . **قوله** (فأعرفه كما يعرف الرجل الرجل إذا غاب عنه فراه فعرفه) في رواية محمد بن يوسف عن سفيان عند الاسماعيلي «كما يعرف الرجل ، بحذف المفعول ، وفي رواية الكشميني

« الرجل وجه الرجل غاب عنه ثم رآه فعرفه ، قال عياض : في هذا الكلام تلفيق ، وكذا في رواية جرير « وانه ليكون منه الشيء قد نسبته فأراه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه » قال والصواب كما ينسب الرجل وجه الرجل - أو كما لا يذكر الرجل وجه الرجل - اذا غاب عنه ثم اذا رآه عرفه . قلت : والذي يظهر لي أن الرواية في الاصحاب مستقيمة ، وتقدير ما في حديث سفيان أنه يرى الشيء الذي كان نسيه فإذا رآه عرفه وقوله « كما يعرف الرجل الرجل غاب عنه » أي الذي كان غاب عنه فنسى صورته ثم اذا رآه عرفه ، وأخرجه الاسماعيل من رواية ابن المبارك عن سفيان بلفظ « اني لأرى الشيء نسبته فأعرفه كما يعرف الرجل الخ » . تنبيه : أخرج هذا الحديث القاضي عياض في « الشفاء » من طريق أبي داود بسنده الى قوله « ثم اذا رآه عرفه » ثم قال حديثه « ما أدرى أني اصحابي أم تناسوه » ، والله ما ترك رسول الله ﷺ من قائد فتنة الى أن تنقضي الدنيا يبلغ من معه ثلاثمائة إلا قد سماه لنا . قلت : ولم أره في الزيادة في كتاب أبي داود ، وانما أخرجه أبو داود بسند آخر مستقل من وجه آخر عن حذيفة . الحديث الخامس حديث علي ، **قوله** ( عن أبي حمزة ) بمهمله وزاي هو محمد بن ميمون السكري . **قوله** ( عن سعد بن عبيدة ) بضم الميم هو السلمي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان صهر أبي عبد الرحمن شيبه في هذا الحديث ، ووقع في تفسير ( والليل اذا يغشى ) من طريق شعبة عن الأعمش وسمعت سعد بن عبيدة ، وأبو عبد الرحمن السلمي اسمه عبد الله بن حبيب وهو من كبار التابعين ، ووقع مسجى في رواية معتبر بن سليمان عن منصور عن سعد بن عبيدة عند الفريابي . **قوله** ( عن علي ) في رواية مسلم البطين عن أبي عبد الرحمن السلمي « أخذ يبدى على قنظنا نغمي حتى جلسنا على شاطئ الفرات » . فقال علي : قال رسول الله ﷺ : « فذكر الحديث مخفرا . **قوله** ( كنا جلوسا ) في رواية عبد الواحد عن الأعمش « كنا قعودا » وزاد في رواية سفيان الثوري عن الأعمش « كنا مع النبي ﷺ في بقيع الغرقد » . بفتح الغين المعجمة وفتح الفاء يفتح ما راها ساكنة - في جنازة ، فقامه أنهم كانوا جميعا شهدوا الجنازة ، لكن أخرجه في الجنازة من طريق منصور عن سعد بن عبيدة فبين أنهم سبقوا بالجنازة وأنهم النبي ﷺ بعد ذلك وانظروا « كنا في جنازة في بقيع الغرقد فأنا رسول الله ﷺ ففقد وقعنا حوله . **قوله** ( ومعه عود ينسكت به في الأرض ) في رواية شعبة وبهذه هود لجعل ينسكت به في الأرض ، وفي رواية منصور « ومعه عصرة » بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الصاد المهملة هي عصا أو قضيب يحسكه الرئيس ليتوكأ عليه ويدفع به عنه ويشير به لما يريد ، وسميت بذلك لأنها تحمل تحت المهر غالباً الاتكاء عليها ، وفي اللغة اختصر الرجل اذا أمسك الخصرة . **قوله** ( فنسكس ) بتشديد الكاف أي أطرق . **قوله** ( فقال ما منكم من أحد ) زاد في رواية منصور « ما من نفس منفوسة » أي مصنوعة مخلوقة ، واقتصر في رواية أبي حمزة والثوري على الاول . **قوله** ( إلا قد كتب مقدمه من النار أو من الجنة ) أو التنوين ، ووقع في رواية سفيان ما قد يفسر بانها بمعنى الوار ولفظه « الا وقد كتب مقدمه من الجنة ومقدمه من النار » ، وكأنه يشير الى ما تقدم من حديث ابن عمر الدال على أن اسكل أحد مقدمين ، وفي رواية منصور « إلا كتب مكانها من الجنة والنار » وزاد فيها « وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة » وإطاعة « الا » محتمل أن يكون « ما من نفس » بدل « ما منكم » « وإلا » الثانية بدلا من الاولى وأن يكون من باب آلف وانشر فيكون فيه تعميم بعد تخصيص والثاني في كل منهما أعم من الاول أشار اليه السرخاني . **قوله** ( فقال رجل من القوم ) في رواية سفيان وشعبة « فقالوا



يارسول الله ، وهذا الرجل وقع في حديث جابر عند مسلم أنه سرافة بن مالك بن جهم ولفظه : جاء سرافة فقال يارسول الله أنعمل اليوم فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير ، أو فيما يستقبل ؟ قال : بل فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير . فقال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، وأخرجه الطبراني وابن مردويه نحوه وزاد : وقرأ ( فأما من أعطى - إلى قوله - العسرى ) وأخرجه ابن ماجه من حديث سرافة نفسه لكن دون تلاوة الآية . ووقع هذا السؤال وجوابه سوى تلاوة الآية لشرح بن حاتم الكلبي أخرجه أحمد والطبراني ولفظه : قال : فقيم العمل إذا ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما خلق له ، وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر قال : قال عمر : يارسول الله أرأيت ما نعمل فيه أمر مبتدع أو أمر قد فرغ منه ؟ قال : فيما قد فرغ منه ، فذكر نحوه . وأخرج البزار والفرجاني من حديث أبي هريرة : أن عمر قال : يارسول الله ، فذكره . وأخرجه أحمد والبزار والطبراني من حديث أبي بكر الصديق : قلت يارسول الله نعمل على ما فرغ منه ، الحديث نحوه ، ووقع في حديث سعد بن أبي وقاص : فقال رجل من الأنصار ، والجمع بينها تعدد السائلين عن ذلك ، فقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو أن السائل عن ذلك جماعة ولفظه : فقال أصحابه : فقيم العمل إن كان قد فرغ منه ؟ فقال : سندوا واثابوا فان صاحب الجنة يحتم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أي عمل ، الحديث أخرجه الفرجاني . قوله ( ألا تتسكّل يارسول الله ) في رواية سفيان ، أفلا ، والفاء معقبة لشيء محذوف تقديره : أن إذا كان كذلك أفلا تتسكّل ، وزاد في رواية منصور وكذا في رواية شعبة : أفلا تتسكّل على كتابنا وننزع العمل ، أي نبيد كل ما قدور علينا ، وزاد في رواية منصور : فن كان منا من أهل السعادة فيصير إلى عمل السعادة ومن كان منا من أهل الشقاوة ، مثله . قوله ( اعملوا فكل ميسر ) زاد شعبة : لما خلق له ، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل السعادة ، الحديث ، وفي رواية منصور قال : أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، الحديث . وحاصل السؤال : ألا تترك مشقة العمل فأنا نسفح إلى ما قدر علينا ، وحاصل الجواب : لا مشقة لأن كل أحد ميسر لما خلق له ، وهو ييسر على من يسره الله . قال الطيبي : الجواب من الأسلوب الحكيم ، منهم من ترك العمل وأمرهم بالتزام ما يجب على العبد من العبادة ، وجرم عن التصرف في الأمور المنيبة فلا يجعلوا العبادة وتركها سببا مستقلا لدخول الجنة والنار بل هي علامات فقط . قوله ( ثم قرأ : فأما من أعطى ) واتي الآية ( وساق في رواية سفيان ووكيع الآيات إلى قوله ( العسرى ) ووقع في حديث ابن عباس عند الطبراني نحوه حديث عمر وفي آخره : قل أهل فكل ميسر ، وفي آخره عند البزار : فقال القوم بعضهم لبعض : فالحمد إذا ، وأخرجه الطبراني في آخر حديث سرافة ولفظه : قال يارسول الله فقيم العمل ؟ قال كل ميسر لعمله ، قال : الآن الحمد الآن الحمد ، وفي آخر حديث عمر عند الفرجاني : فقال عمر فقيم العمل إذا ؟ قال : كل لا يزال إلا بالعمل ، قل عمر : إذا نجحت ، وأخرج الفرجاني بسند صحيح إلى بشير بن كعب أحد كبار التابعين قال : سألت غلامان رسول الله ﷺ فقيم العمل : فيما جفت به الأفلام وجرت به المقادير أم شيء نسأله ؟ قال : بل فيما جفت به الأفلام ، قال : فقيم العمل ؟ قال : اعملوا فكل ميسر لما هو ماهر ، قال : فالحمد الآن ، وفي الحديث جواز القعود عند القبور والمحدث عندها بالعلم والموعظة . وقال المهلب : نكته الأرض بالخمسة أصل في تحريك الأصبع في التشهد أنه ابن بطال ، وهو بعيد ، وإنما هي عادة إن يتفكر في شيء يستحضر معانيه ، فيحتمل أن يكون ذلك تفكيرا منه ﷺ في أمر الآخرة بقربة حضور الجماعة ، ويحتمل أن يكون فيما

أبداه بعد ذلك لأصحابه من الحكم المذكورة ، ومناسبتها للقصة أن فيه إشارة إلى التسليمية عن الميت بأنه مات بفراغ أجله . وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أن السمادة والشفاء بتقدير الله القديم ، وفيه رد على الجبرية لأن التيسير ضد الجبر لأن الجبر لا يكون إلا عن كره ولا يأتي إلا أن الشئ بطريق التيسير إلا وهو غير كاره له . واستدل به على امكان معرفة الشئ من السعيد في الدنيا كمن اشتهر له لسان صدق وعكسه لأن العمل أماره على الجزاء على ظاهر هذا الخبر ، ورد بما تقدم في حديث ابن مسعود ، وأن هذا العمل الظاهر قد ينقلب لعكسه على وفق ما قدر ، والحق أن العمل علامة وأماره ، فيحكم بظاهر الامر وأمر الباطن إلى الله تعالى . قال الخطابي : لما أخبر عليه السلام عن سبق الكائنات رام من تمك بالقدر أن يتخذ حجة في ترك العمل فأعلمهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما بالآخر : باطن وهو العلة الموجبة في حكم الربوبية ، وظاهر وهو العلامة اللازمة في حق العبودية ؛ وإنما هي أماره بخلة في مطالعة علم العوائب غير مفيدة حقيقة ، فبين لهم أن كلا ميسر لما خاق له . وأن عمله في العاجل دليل على مصيره في الآجل ، ولذلك مثل بالآيات . ونظير ذلك الرزق مع الامر بالكسب ، والآجل مع الإذن في المعالجة . وقال في موضع آخر : هذا الحديث إذا تأملته وجدت فيه الشفاء عما يتخالف في الضمير من أمر القدر ، وذلك أن القائل : أفلا تتكل وتدع العمل ، لم يدع شيئاً مما يدخل في أبواب المطالبات والاستئلة إلا وقد طالب به وسأل عنه ، فأعلمه رسول الله ﷺ أن القياس في هذا الباب متروك والمطالبة ساقطة ، وأنه لا يشبه الأمور التي عقلت وعانها وجرت معاملة البشر فيما بينهم عليها ، بل طوى الله علم الغيب عن خلقه وحجهم من دركه كما أخفى عنهم أمر الساعة فلا يعلم أحد متى حين قيامها انتهى . وقد تقدم كلام ابن السمعاني في نحو ذلك في أول كتاب القدر . وقال غيره : وجه الانفصال عن شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل فوجب علينا الامتثال ، ونحجب عنا المقادير لقيام الحجة ، ونسب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته . فنعدل عنه صل وقاه لأن القدر سر من أسرار الله لا يطلع عليه الا هو ، فإذا أدخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه حينئذ . وفي أحاديث هذا الباب أن أعمال المباد وان صدرت عنهم لم يكن لها قد سبق علم الله برؤودها بتقديره ، ففيها بطلان قول القدرية صريحاً ، والله أعلم

### ٥ - باب العمل بالتلوّاتيم

٦٦٠٦ - **حدثنا** جيهان بن موسى أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر بن الزهرى عن سعيد بن المسيب « من أبي هريرة رضي الله عنه قال : شهدنا مع رسول الله ﷺ خيبر ، فقال رسول الله ﷺ لرجل من معه يدعى الاسلام : هذا من أهل النار . فلما حضر القتال قاتل الرجل من أشد القتال ، وكثرت به الجراح فأنهتته ؛ فجاء رجل من أصحاب النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، أرايت الذي تحدت أنه من أهل النار ؟ قاتل في سبيل الله من أشد القتال فكثرت به الجراح . فقال النبي ﷺ : أما إنه من أهل النار ؛ فكاد بعض المسلمين يرتاب ، فبينما هو على ذلك إذ وجد الرجل ألم الجراح ، فأهوى بيده إلى كنانته فانزع منها سهماً فانتحز بها ، فاشتد رجل من المسلمين إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صدق الله حديثك ، قد

انصرف فلان فقتل نفسه ، فقال رسول الله ﷺ : يا بلال ، قم فأذن : لا يدخل الجنة إلا مؤمن ، وإن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر .

٦٦٠٧ - **حدثنا** أبو سعيد بن أبي سعيد **حدثنا** أبو غسان **حدثني** أبو حازم **عن** سهل بن سعد **أن** رجلا من أعظم المسلمين غناء عن المسلمين في غزوة غزاها مع النبي ﷺ ، فنظر النبي ﷺ فقال : من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إلى هذا ، فأنهم رجل من القوم وهو على تلك الحال من أشد الناس على المشركين حتى جرح فاستعمل للوت ، فجعل ذبابة سيفه بين يديه حتى خرج من بين كفتيه ، فأقبل الرجل إلى النبي ﷺ مسرعاً فقال : أشهد أنك رسول الله ، فقال : وماذا ؟ قال قلت لفلان من أحب أن ينظر إلى رجل من أهل النار فلينظر إليه ، وكان من أعظمنا غناء عن المسلمين ، ففرت أنه لا يموت على ذلك ، فلما جرح استعمل الموت فقتل نفسه . فقال النبي ﷺ : إن الهد ليعمل عمل أهل النار وإنه من أهل الجنة ، ويعمل عمل أهل الجنة وإنه من أهل النار ، وإنما الأعمال بالخواتيم .

**قوله** (باب العمل بالخواتيم) لما كان ظاهر حديث على يقتضي اعتبار العمل الظاهر أردفه بهذه الترجمة الدالة على أن الاعتبار بالغائمة ، وذكر فيه قصة الذي نحر نفسه في القتال من حديث أبي هريرة **عن** حديث سهل بن سعد ، وقد تقدم شرحهما في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وذكرت هناك الاختلاف في اسم المذكور ، وهل القصتان متمايزتان في موطنين لرجلين أو هما قصة واحدة ، وقوله في آخر حديث أبي هريرة **«** وإنما الأعمال بالخواتيم **»** وقع في حديث أنس عند الترمذي وصححه ، إذا أراد الله بهد خيرا استعمله ، قيل : كيف يستعمله ؟ قال : يوافقه لعمل صالح ثم يقبضه عليه ، وأخرجه أحمد **عن** هذا الوجه ، وأوله **«** لا معجوا لعمل طامل حتى تظنوا به بفتح له **»** ، فذكر نحو حديث ابن مسعود ، وأخرجه الطبراني **عن** حديث أبي أمامة عتصمرا ، وأخرج البراء **عن** حديث ابن مسعود حديثا فيه ذكر الكتابين وفي آخره **«** العمل بخواتيمه **»** والعمل بخواتيمه ،

## ٦ - باب اللقاء العبد للنذر إلى القدر

٦٦٠٨ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان **عن** منصور **عن** عبد الله بن مسعود **عن** ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى النبي ﷺ **عن** النذر وقال إنه لا يرُد شيئا ، وإنما يستخرج به من البخيل .

[ الحديث ٦٦٠٨ - طرأه في : ٦٦٩٢ ، ٦٦٩٣ ]

٦٦٠٩ - **حدثنا** بشر بن محمد **أخبرنا** عبد الله **أخبرنا** معمر **عن** همام بن منبه **عن** أبي هريرة **عن** النبي ﷺ قال : لا يأتي ابن آدم للنذر بشيء لم يكن قد قدره ، واسكن بقلبه القدر وقد قدرته له ، أخرج به من البخيل .

[ الحديث ٦٦٠٩ - طرأه في : ٦٦٩٤ ]



الا بعصمة الله ولا قوة له على طاعة الله الا بتوفيق الله ، وقيل معنى لاحول لاحيلة ، وقال النووي : هي كلمة استسلام وتفويض وأن العبد لا يملك من أمره شيئا وليس له حيلة في دفع شر ولا قوة في جلب خير الا بإرادة الله تعالى ، وذكر فيه حديث أبي موسى وقد تقدم في الدعوات بهذا الاسناد بعينه لكن فيه سليمان التيمي بدل خالد الخذاء المذكور عنده وهو محمول على أن لعبد الله وهو ابن المبارك فيه شيخين ، وقد أخرجه النسائي من رواية سويد ابن نصر عن ابن المبارك عن خالد الخذاء . **قوله** (كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة) تقدم في غزوة خيبر من كتاب المغازي بيان أنها غزوة خيبر . **قوله** (الارفة منا أصواتنا بالتكبير) في رواية سليمان التيمي المذكورة ، فلما علمها رجل نادى فرفع صوته لا اله الا الله والله أكبر ، لم ألق على اسم هذا الرجل ، ويجمع بأن الكل كبروا وزاد هذا عليهم بالتلليل ، وتقدم في رواية عبد الواحد ما يدل على أن المراد بالتكبير قول لا اله الا الله والله أكبر . **قوله** (اربعوا) بفتح الموحدة أي ارفقوا ، وقد تقدم بيانه في أوائل الدعاء ، قال يعة وب بن السكيت : ربيع الرجل ربيع اذا رفق وكف ، وكذا بقية ألفاظه . قال ابن بطال : كان عليه السلام مملدا لأخته فلا يرام على حالة من الخير إلا أحب لهم الزيادة ، فأحب الذين رفعوا أصواتهم بكلمة الاخلاص والتكبير أن يضيفوا اليها التبري من الحول والقوة فيجمعوا بين التوحيد والايان بالقدر ، وقد جاء في الحديث : اذا قال العبد لاحول ولا قوة الا بالله قال الله أسلم عبدي واستسلم . قلت : أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بسند قوى ، وفي رواية له : قال لي يا أبا هريرة ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ قلت : بلى يا رسول الله ، قال : تقول لاحول ولا قوة الا بالله ، فيقول الله أسلم عبدي واستسلم ، وزاد في رواية له : ولا منها ولا ما جاء من الله الا اليه . **قوله** (من كنوز الجنة) تقدم القول فيه ، وحاصله أن المراد أنها من دوائر الجنة أو من محصلات نقائص الجنة ، قال النووي . المعنى أن قولها يحصل ثوابا نفيسا يدخر لصاحبه في الجنة . وأخرج أحمد والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي أيوب ، أن النبي ﷺ ليلة أسرى به مر على إبراهيم على نبيينا وعليه الصلاة السلام فقال : يا محمد مر أمثلك أن يكثروا من غراس الجنة ، قال : وما غراس الجنة ؟ قال : لاحول ولا قوة الا بالله . **قوله** (لا تدعون) كذا أطلق على التكبير ونحوه دعاء من جهة أنه بمعنى النداء لكون المذكر يريد اسماع من ذكره والشهادة له

### ٨ - باب للمصوم من عصم الله . عاصم : مانع

قال مجاهد : سدا عن الحق : يترددون في الصلاة . دساها : أغواها

٦٦١١ - **حدثنا** عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال حدثني أبو سلمة عن أبي

سميد الخدرى عن النبي ﷺ قال : ما استخلف خليفة إلا له بطانان : بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه ، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه ، وللمصوم من عصم الله ،

[الحديث ٦٦١١ - طرفه في : ٧١٩٨]

**قوله** (باب) بالتونين (المصوم من عصم الله) أي من عصمه الله بأن حماه من الوقوع في الهلاك أو ما يجر إليه . قال عصمه الله من المكروه وقاه وحفظه واعتصم بالله لجأت إليه وعصمة الانبياء على نبيينا وعليهم

الصلاة والسلام حنظلم من النة اتص وتخصيصهم بالكالات النفيسة والنصرة والثبات في الامور وإزال السكينة ، والفرق بينهم وبين غيرهم أن المعصية في حقهم بطريق الوجوب وفي حق غيرهم بطريق الجواز . قوله (عاصم مانع) يريد تفسير قوله تعالى في قصة نوح وابنه ( قال سآرى الى جبل يعصنى من الماء ، قال لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم ) وبذلك فسره عكرمة فيما أخرجه الطبرى من طريق الحكم بن أبان عنه . وقال الراغب : المعنى بقوله ( لا عاصم اليوم ) أى لا شئ يعصم منه ، وفسره بعضهم بمعصوم ، ولم يرد أن العاصم بمعنى المعصوم وانما نبه على أنهما متلازمان فأيهما حصل حصل الآخر . قوله ( قال بجاهد سدا عن الحق يترددون في الضلالة ) كذا للاكثر سدا بتشديد الدال بعدما ألف ، وصله ابن أبي حاتم من طريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه في قوله تعالى ( وجعلنا من بين أيديهم سدا ) قال عن الحق ، وصله عبد بن حميد من طريق شبيل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ( سدا ) قال : عن الحق وقد يترددون ، ورأيت في بعض نسخ البخارى « سدى » بتخفيف الدال مقصور وعليها شرح الكرماني فزعم أنه وقع هنا ( أصبح الانسان أن يترك سدى ) أى مهنلا مترددا في الضلالة ، ولم أر في شيء من نسخ البخارى الا اللفظ الذى أورده قال بجاهد سدا الخ ، ولم أر في شيء من التفاسير التى نساقت بالاسانيد لمجاهد في قوله ( أصبح الانسان أن يترك سدى ) كلاما ، ولم أر قوله في الضلالة ، في شيء من النقول بالسند عن مجاهد ، ووقع في رواية النسفى لضلالة بدل قوله في الضلالة . قوله ( دساها أغواها ) قال الفريابي : حدثنا ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( وقد خاب من دساها ) قال : من أغواها . وأخرج الطبرى بسند صحيح عن حبيب بن أبى ثابت عن مجاهد وسعيد بن جبير في قوله ( دساها ) قال : قال أحدهما أغواها وقال الآخر أهلبها . وقال أبو عبيدة دساها أصله دسست ، لكن العرب قلبت الحرف المضاعف الى الياء مثل تظنفت من الظن فتقول تظنيت بالتحناية بعد النون . ومناسبة هذا التفسير لترجمة تؤخذ من المراد بفاهل دساها فقال قوم : هو الله أى قد أفلس صاحب النفس التى زكاها الله وغاب صاحب النفس التى أغواها الله ، وقال آخرون : هو صاحب النفس اذا فعل لقطاعات فقد زكاها واذا فعل المعاصى فقد أغواها ، والاوّل هو المناسب لترجمة . وقال الكرماني : مناسبة التفسيرين لترجمة أن من لم يعصمه الله كان سدى وكان مغوى . ثم ذكر المصنف حديث أبى سعيد الخدرى « ما استخلف من خليفة الاولة بطاقتان ، الحديث وفيه « والمعصوم من همم الله » وسياق شرحه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى . والبطانة بكسر الموحدة اسم جنس يشمل الواحد والجماعة ، والمراد من يطلع على باطن حال الكبير من أتباعه

### ٩ - باب (وَجِرمَ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ

أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ، ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً )

وقال منصور بن الثمان عن عكرمة عن ابن عباس : وجِرمَ بالحبشية وَجَبَ

٩٩١٢ - حدثني محمود بن عيلان حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن

عباس قال : ما رأيتُ شيئاً أشبهَ بالدمع ما قال أبو هريرة عن النبي ﷺ : إن الله كتب على ابن آدم حظه

من الزمنا أدرك ذلك لاحتالة : فزنا العين النظر ، وزنا اللسان المنطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك ويكذبه . وقال شعبة حدثنا ورقاء عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب وحرم على قرية أهلكتناها ) كذا لابي ذر وفي رواية غيره ( وحرام ) بفتح أوله وزيادة الالف وزادوا بقية الآية والقرامتان مشهورتان : قرأ أهل الكوفة بكسر أوله وسكون ثانيه وقرأ أهل الحجاز والبصرة والشام بفتحيتين وألف وهما بمعنى كالحلال والحل ، وجاء في الشواذ عن ابن عباس قراءات أخرى بفتح أوله وثلاث الراء وبالألف أشهر وبضم أوله وتثنيده الراء المكسورة ، قال الراغب : في قوله تعالى ( وحرمنا عليه المراضع ) هو تحريم نعيمهم ، وحمل بعضهم عليه قوله ( وحرام على قرية ) . **قوله** ( لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ولا يلدرا إلا فاجرا كفارا ) كذا جمع بين بعض كل من الآيتين وهما من سورتين إشارة إلى ما ورد في تفسير ذلك ، وقد أخرج الطبري من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال : ما قال نوح ( رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا - إلى قوله - كفارا ) إلا بعد أن نزل عليه ( وأوحى إلى نوح أنه لن يؤمن من قومك إلا من قد آمن ) . قلت : ودخول ذلك في أبواب القدر ظاهر ، فإنه يقتضى سبق علم الله بما يقع من عباده . **قوله** ( وقال منصور بن الزعمان ) هو البشكري يتمتع التمتعانية وسكون المعجمة وضم الكاف بصرى سكن مرسوم بخزاري ، وعاله في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد زعم بعض المتأخرين أن الصواب منصور ابن المعتمر وأعلم عند الله . **قوله** ( عن عكرمة عن ابن عباس : وحرم بالحبشية وجب ) لم أقف على هذا التعليق موصولا ، وقرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن المقن وغيره فقالوا : أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أبي عوانة عنه . قلت : ولم أقف على ذلك في تفسير أبي جعفر الطبري وإنما فيه وفي تفسير عبد بن حميد وابن أبي حاتم جميعا من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وحرم على قرية أهلكتناها ) قال : وجب ، ومن طريق سعيد بن جببر عن ابن عباس قال : حرم حرم ، ومن طريق عطاء عن عكرمة : وحرم وجب بالحبشية ، وبالسند الأول قال : وقوله ( انهم لا يرجعون ) أي لا يتوب منهم نائب ، قال الطبري معناه انهم أهلكتوا بالطبع على قلوبهم فهم لا يرجعون عن الكفر ، وقيل معناه يمتنع على الكفرة المالكين أنهم لا يرجعون إلى عذاب الله ، وقيل فيه أقوال أخر ايس هذا موضع استيعابها ، والاول أفوى وهو مراد المصنف بالترجمة والمطابق لما ذكر منه من الآثار والحديث . **قوله** ( معمر عن ابن طاوس ) هو عبد الله . **قوله** ( عن ابن عباس : ما رأيت شيئا أشبه باللم بما قال أبو هريرة ) فذكر الحديث ثم قال : وقال شعبة حدثنا ورقاء هو ابن هر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فمكأن طارعا سمع القصة من ابن عباس عن أبي هريرة وكان سمع الحديث المرفوع من أبي هريرة أو سمعه من أبي هريرة بعد أن سمعه من ابن عباس ، وقد أشرت إلى ذلك في أوائل كتاب الاستئذان وبينت الاختلاف في رفع الحديث ووقفه ، ولم أقف على رواية شعبة هذه موصولة ، وكنت قرأت بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن المقن أن الطبراني وصلها في المعجم الاوسط عن عمرو بن عثمان عن ابن المنادي عنه وقلدتهما في ذلك في تعليق التعليق ثم راجعت المعجم الاوسط فلم أجدها . **قوله** ( باللم ) بفتح اللام والميم هو مايل به الشخص من شهوات النفس ، وقيل هو مقارفة الذنوب الصغار ، وقال الراغب :

اللم . مقارنة المعصية ويعبر به عن الصغيرة ، وحصل كلام ابن عباس تخصيصه ببعضها ، ويحتمل أن يكون أراد أن ذلك من جملة اللوم أو في حكم اللوم . **قوله** ( إن الله كتب على ابن آدم ) أى قدر ذلك عليه أو أمر الملك بكتابه كما تقدم بيانه في شرح حديث ابن مسعود الماضى قريبا . **قوله** ( أدرك ذلك لعمالة ) بفتح الميم أى لا بد له من عمل ما قدر عليه أنه يعمل ، وبهذا تظهر مطابقة الحديث لترجمة . قال ابن بطال كل ما كتبه الله على آدمى فهو قد سبق في علم الله وإلا فلا بد أن يدرك المسكتوب عليه ، وإن الإنسان لا يستطيع أن يدفع ذلك عن نفسه إلا أنه يلام إذا واقع ما نهى عنه بحجب ذلك عنه وتمسكه من النسيك بالطاعة ، فبذلك يدفع قول القدورية والمجبرة . ويؤيده قوله . والنفوس تمنى وتنتهى ، لأن المشتى بخلاف الملجأ . **قوله** ( حظه من الزنا ) إطلاق الزنا على اللبس والنظر وغيرهما بطريق المجاز لأن كل ذلك من مقدماته . **قوله** ( فزنا العين النظر ) أى إلى ما لا يحل للنظر ( وزنا اللسان المنطق ) في رواية الكشميني . والنطق ، بضم النون بغير ميم في أوله . **قوله** ( والنفوس تمنى ) بفتح أوله على حذف إحدى التائين والأصل تمنى . **قوله** ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ) يشير إلى أنه التصديق هو الحكم بمطابقة الخبر لواقع والتكذيب عكسه ، فكان الفرج هو الموقع أو الواقع فيكون تشبيها ، ويحتمل أن يريد أن الإيقاع يستلزم الحكم بها عادة فيكون كناية . قال الخطابي : المراد باللم مذكرو الله في قوله تعالى ﴿ الذين يجتنبون كبائر الاتم والفواحش إلا اللوم ﴾ وهو المصغره . وقال في الآية الأخرى ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما نهى عنكم لنكفر عنكم سيئاتكم ﴾ فيؤخذ من الآيتين أن اللوم من الصغائر وأنه يكفر باجتناب الكبائر ، وقد تقدم بيان ذلك في الكلام على حديثه . من هم بحسنة ومن هم بسيئة ، في وسط كتاب الرقاق . وقال ابن بطال : تفضل الله على عباده بفقران اللوم إذا لم يكن للفرج تصديق بها فإذا صدقها الفرع كان ذلك كبيرة . ونقول أقراء أن بعضهم زعم أن الله في قوله ﴿ إلا اللوم ﴾ بمعنى الوار ، وأنكره وقال : الإصغائر الذنوب فانها تكفر باجتناب كبارها ، وإنما أطلق عليها زنا لأنها من دواعيه ، فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب مجازا . وفي قوله والنفوس تمنى والفرج يصدق أو يكذب ، ما يستدل به على أن العبد لا يخاف فعل نفسه لأنه قد يريد الزنا مثلا ويشتهي فلا يطاوعه المضو الذي يريد أن يزنى به ويعجزه الحيلة فيه ولا يدري لذلك سببا ، ولو كان خافا لفعله لما عجز عن فعل ما يريد مع وجود الطوعية واستحكام الشهوة فدل على أن ذلك فعل مقدر يقدرها إذا شاء ويعطلها إذا شاء .

### ١٠ - باب ﴿ وما جملنا الزُّبَا التي أُرِيَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾

٩٦١٣ - **حديث** الجدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن حكيم عن ابن عباس رضي الله عنهما

﴿ وما جملنا الزُّبَا التي أُرِيَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ ﴾ قال هي رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أُسْرِيَ به إلى بيت المقدس . قال : والشجرة المسمونة في القرآن قال : هي شجرة الزقوم »

**قوله** ( باب وما جملنا الرؤيا التي أرياك إلا فتنة للناس ) ذكر فيه حديث ابن عباس ، وقد تقدم في تفسير سورة سبحان مستوفى ، ووجه دخوله في أبواب القدر من ذكر الفتنة ، وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي جعلها وقد قال موسى عليه السلام ﴿ إن هي إلا فتنة تفضل بها من نساء وتهدى من نساء ﴾ وأصل الفتنة الاختبار ،



ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار الى المكروه ، ثم استعملت في المكروه : فتارة في الكفر كقوله ( والفتنة أشد من القتل ) وتارة في الاثم كقوله ( ألا في الفتنة سقطوا ) وتارة في الاحراق كقوله ( ان الذين فتنوا المؤمنين ) وتارة في الازالة عن الشيء كقوله ( وان كانوا ليقتنواك ) وتارة في غير ذلك ، والمراد بها في هذا الموضع الاختبار على بابها الاصلى والله أعلم . قال ابن التين : وجه دخول هذا الحديث في كتاب القدر الاشارة الى أن الله قدر على المشركين التكذيب لرؤيا نبيه الصادق فكان ذلك زيادة في طغيانهم حيث قالوا : كيف يسير الى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها ؟ وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يسير الى بيت المقدس في ليلة واحدة ثم يرجع فيها وكذلك جعل الشجرة الملعونة زيادة في طغيانهم حيث قالوا كيف يكون في النار شجرة والنار تحرق الشجر ؟ وفيه خلق الله الكفر ودواعي الكفر من الفتنة ، وسيأتي زيادة في تقرير ذلك في الكلام على خلق أفعال العباد في كتاب التوحيد إن شاء تعالى الله تعالى . والجواب عن شبهتهم أن الله خلق الشجرة المذكورة من جوهر لا تأكله النار ، ومنها سلاسل أهل النار وأغلالهم وخزنة النار من الملائكة وحياتها وعقاربها ، واسب ذلك من جنس ما في الدنيا ، وأكثر ما رقع الغلط لمن قاس أحوال الآخرة على أحوال الدنيا ، والله تعالى الموفق

## ١١ - باب تحاج آدم وموسى عند الله

٦٦١٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حفظناه من عمرو بن طاووس سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : احتج آدم وموسى ، فقال له موسى : يا آدم أنت أبونا ، غيبتنا وأخرجتنا من الجنة . قال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ، أتؤمنني على أمر قد رآه الله هل قبل أن يخلفني بأربعين سنة ؟ فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى . ثلاثاً

قال سفيان : حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . .

قوله ( باب تحاج آدم وموسى عند الله ) أما تحاج فهو بفتح أوله وتشديد آخره وأصله تحاجج بجمعين ، ولفظ قوله عند الله فزعم بعض شيوخنا أنه أراد أن ذلك يقع منهما يوم القيامة ، ثم رده بما وقع في بعض طرقه وذلك فيما أخرجه أبو داود من حديث عمر قال : قال موسى يارب أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة ، فأراه الله آدم فقال : أنت أبونا ، الحديث ، قال : وهذا ظاهره أنه وقع في الدنيا انتهى ، وفيه نظر فليس قول البخاري عند الله ، صريحاً في أن ذلك يقع يوم القيامة فإن العندية عندية اختصاصي وتشريف لا عندية مسكان ، فيعمل وقوع ذلك في كل من الدارين ، وقد وردت العندية في القيامة بقوله تعالى ( في مقعد صدق عند مليك مقتدر ) وفي الدنيا بقوله ﷺ : آيت عند رب يطعمني ويسقيني ، وقد بينت في كتاب الميام أن هذا اللفظ في مسند أحمد وسند في صحيح مسلم لكن لم يسبق لفظ المتن ، والذي ظهر لي أن البخاري لمح في الترجمة بما وقع في بعض طرق الحديث وهو ما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن هرم عن أبي هريرة بلفظ : احتج آدم وموسى عند وبهما ، الحديث ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( حفظناه من عمرو ) يعني ابن دينار ، ووقع في مسند

الحميدى عن سفيان وحدثنا عمرو بن دينار ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدى . **قوله** ( عن طاروس ) في رواية أحمد عن سفيان عن عمرو سمع طاروسا ، وعند الاسماعيل من طريق محمد بن منصور الحراري عن سفيان عن عمرو بن دينار وسمعت طاروسا . **قوله** في آخره ( وقال سفيان حدثنا أبو الزناد ) هو موصول صلفا على قوله « حفظناه من عمرو » ووقع في رواية الحميدى « قال وحدثنا أبو الزناد » باثبات الواو وهي أظهر في المراد ، وأخطأ من زعم أن هذه الطريق معلقة ، وقد أخرجها الاسماعيل منفردة بعد أن ساق طريق طاروس عن جماعة عن سفيان فقال « أخبرني القاسم - يعني ابن زكريا - حدثنا اسحق بن حاتم العلاف حدثنا سفيان عن عمرو مثله سواء وزاد : قال وحدثني سفيان عن أبي الزناد به » قال ابن عبد البر : هذا الحديث ثابت بالاتفاق رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين ، وروى عن النبي ﷺ من وجوه أخرى من رواية الأئمة الثقات الأثبات . قلت : وقع لنا من طريق عشرة عن أبي هريرة : منهم طاروس في الصحيحين والاعرج كما ذكرته وهو عند مسلم من رواية الحارث بن أبي الذباب وعند النسائي عن عمرو بن أبي عمرو كلاهما عن الاعرج وأبو صالح السمان عند الترمذى والنسائي وابن خزيمة كلهم من طريق الاعرج عنه والنسائي أيضا من طريق القديح بن حكيم عنه ، ومنهم أبو سلة بن عبد الرحمن عند أحمد وأبي حوالة من رواية الزهري عنه وقيل عن الزهري عن حميد بن المسيب وقيل عنه عن حميد بن عبد الرحمن ومن رواية أيوب بن النجار عن أبي سلة في الصحيحين أيضا وقد تقدم في تفسير سورة طه ومن رواية محمد بن عمرو بن علفة عن أبي سلة عن ابن خزيمة وأبي حوالة وجمعة الفريابي في القدر ومن رواية يحيى بن أبي كثير عنه عند أبي حوالة ، ومنهم حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة كما تقدم في قصة موسى من أحاديث الأنبياء ويأتي في التوحيد وأخرجه مسلم ، ومنهم محمد بن سيرين كما مضى في تفسير طه وأخرجه مسلم ، ومنهم الشعبي أخرجه أبو حوالة والنسائي ، ومنهم همام بن منبه أخرجه مسلم ، ومنهم همار بن أبي عمار أخرجه أحمد ، ومن رواه عن النبي ﷺ عمر بن أبي داود وأبي حوالة وجندب بن عبد الله عند النسائي وأبو سعيد عند البزار وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والحارث من وجوه آخر عنه ، وقد أشار إلى هذه الثلاثة الترمذى . **قوله** ( احتج آدم وموسى ) في رواية همام ومالك ، تحتاج ، كما في الترجمة وهي أوضح ، وفي رواية أيوب ابن النجار ويحيى بن كثير « حج آدم وموسى » وعليها شرح الطبري فقال : معنى قوله حج آدم وموسى غلبه بالحجة ، وقوله بعد ذلك « قال موسى أنت آدم الخ » توضيح لذلك وتفسير لما أجمل ، وقوله في آخره « لحج آدم موسى » تقرير لما سبق وتأكيده ، وفي رواية يزيد بن هرم كما تقدمت الإشارة إليه « عند ربهما » وفي رواية محمد بن سيرين « التقى آدم وموسى » وفي رواية عمار والشعبي « لقي آدم موسى » وفي حديث عمر لقي موسى آدم ، كذا عند أبي حوالة ، وأما أبو داود فلفظه كما تقدم « قال موسى يارب أرني آدم » وقد اختلف العلماء في وقت هذا اللفظ فقيل يحتمل أنه في زمان موسى فأحيا الله له آدم معجزة له فكلمه أو كشف له عن قبره فتحدثنا أو أراه الله روحه كما أرى النبي ﷺ ليلة المهرج أرواح الأنبياء أو أراه الله له في المنام ورؤيا الأنبياء وحى ولو كان يقع في بعضها ما يقبل للتعبير كما في قصة الذبيح ، أو كان ذلك بعد وفاة موسى فالتقى في البرزخ أول ما مات موسى فالتقت أرواحها في السماء ، وبذلك جزم ابن عبد البر والقاسبي ، وقد وقع في حديث عمر لما قال موسى أنت آدم قال له من أنت قال أنا موسى وأن ذلك لم يقع بعد وإنما يقع في الآخرة . والتعبير عنه في الحديث بلفظ الماضي لتعقبي

وقوعه . وذكر ابن الجوزي احتمال التماثل في البرزخ واحتمال أن يكون ذلك ضرب مثل والمعنى لواجهتهما اتفاقاً  
ذلك ، وخص موسى بالذكر لكونه أول نبي بعث بالتكاليف الشديدة ، قال : وهذا وإن احتمل لكن الأول  
أولى ، قال : وهذا مما يجب الإيمان به أثبوته عن خير الصادق وإن لم يطلع على كيفية الحال ، وليس هو بأول  
ما يجب علينا الإيمان به وإن لم نقف على حقيقة معناه كعذاب القبر ونعيمه ، ومتى ضاقت الحيل في كشف المشكلات  
لم يبق إلا التسليم . وقال ابن عبد البر مثل هذا عندي يجب فيه التسليم ولا يوقف فيه على التحقيق لأننا لم نؤت  
من جنس هذا العلم إلا قليلاً . **قوله** ( أنت أبونا ) في رواية يحيى بن أبي كثير : أنت الناس ، وكذا في حديث عمر ،  
وفي رواية الشعبي : أنت آدم أبو البشر . **قوله** ( خبيتنا وأخرجتنا من الجنة ) في رواية حميد بن عبد الرحمن  
: أنت آدم الذي أخرجتك خطيئتك من الجنة ، هكذا في أحاديث الانبياء عنه ، وفي التوحيد : أخرجت ذريتك ،  
وفي رواية مالك : أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ، ومثله في رواية همام وكذا في رواية أبي  
صالح ، وفي رواية محمد بن سيرين : أشقيت ، بدل : أغريت ، ومعنى أغويت كنت سبياً لغواية من غوى عنهم ،  
وهو سبب بعيد إذ لو لم يقع الأكل من الشجرة لم يقع الإخراج من الجنة ولو لم يقع الإخراج مانسلط عليهم  
الشهوات والشيطان المسبب عنهما الإغواء ، والفى ضد الرشد وهو الانهماك في غير الطاعة ، ويطلق أيضاً على مجرد  
الخطأ يقال غرى أى أخطأ صواب ما أمر به . وفي تفسير طه من رواية أبي سلمة : أنت الذي أخرجت الناس  
من الجنة بذنبك ، وعند أحمد من طريقه : أنت الذي أدخلت ذريتك النار ، والقول فيسه كالقول في أغويت ،  
وزاد همام : إلى الأرض ، وكذا في رواية يزيد بن هرم : فأهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض ، وأوله عنده  
: أنت الذي خلقك الله بيده وأسجد لك ملائكته ، ومثله في رواية أبي صالح لكن قال : ونفخ فيك من روحه ،  
ولم يقل : وأسجد لك ملائكته ، ومثله في رواية محمد بن عمرو : وأسجد لك جنته ، ومثله في رواية محمد بن  
سيرين : وأسجد لك ملائكته ، وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج : يا آدم خلقك الله بيده ثم نفخ  
فيك من روحه ثم قال لك كن فكانت ثم أمر الملائكة فسجدوا لك ثم قال لك : اسكن أنت وزوجك الجنة  
وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة ) فهناك هي شجرة واحدة فصيب ، زاد الفريابي : وأكلت  
مها ، وفي رواية عكرمة بن عمار عن أبي سلمة : أنت آدم الذي خلقك الله بيده ، فأعاد التضمير في قوله خلقك إلى  
قوله أنت والاكثر عوده إلى الموصول ، فكانه يقول خلقك الله ، ونحو ذلك ما رفع في رواية الأكثر : أنت الذي  
أخرجتك خطيئتك ، وفي حديث عمر بعد قوله أنت آدم : قال نعم ، قال أنت الذي نفخ الله فيك من روحه  
وهلك الاسماء كلها وأمر الملائكة فسجدوا لك ، قال نعم ، قال ألم أخرجتنا ونفسك من الجنة ، وفي لفظ لأبي  
هروان : فو الله لولا ما فعلت ما دخل أحد من ذريتك النار ، ورفع في حديث أبي سعيد عند ابن أبي شيبة  
: فأهلكتنا وأغويتنا ، وذكر ما شاء الله أن يذكر ، من هذا وهذا يشهد بأن جميع ما ذكر في هذه الروايات  
محفوظ وأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخرون ، وقوله : أنت آدم ، استفهام تقرير ، وإضافة الله خلق آدم إلى  
يده في الآية إضافة تشريف وكذا إضافة روحه إلى الله ، ومن في قوله من روحه زائدة على رأى ، والنفخ بمعنى  
الخلق أى خلق فيك الروح ، ومعنى قوله أخرجتنا كنت سبياً لأخراجنا كما تقدم تقريره : وقوله أغويتنا  
وأهلكتنا من إطلاق الكل على البعض بخلاف أخرجتنا فهو على عمومته ، ومعنى قوله أخطأت وهببت ونحوهما

فعلت خلاف ما أمرت به ، وأما قوله غيبتنا بالحاء المعجمة ثم الموحدة من الحنية فأراد به الحرمان ، وقيل هي كأغويتنا من إطلاق الكل على البعض ، والمراد من يجوز منه وقوع المعصية ، ولا مانع من حمله على عمومه والمعنى أنه لو استمر على ترك الأكل من الشجرة لم يخرج منها ولو استمر فيها لولد له فيها وكان ولده سكان الجنة على الدوام ، فلما وقع الإخراج فأتى أهل الطاعة من ولد ، استمرار الدوام في الجنة وإن كانوا فيها ينتقلون ، وفات أهل المعصية تأخر السكون في الجنة مدة الدنيا وما شاء الله من مدة العذاب في الآخرة إما مؤقتا في حق الموحدين وإما مستمرا في حق الكفار فهو حرمان نسبي . قوله ( فقال له آدم : يا موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك بيده ) في رواية الأهرج : أنت موسى الذي أعطاك الله علم كل شيء . اصطفاك على الناس برسائله ، وفي رواية همام نحوه لكن بلفظ : اصطفاه وأعطاه ، وزاد في رواية يزيد بن هرم : وقربك نجيا وأعطاك الألواح فيها بيان كل شيء . وفي رواية ابن سيرين : اصطفاك الله برسائله واصلفاك نفسه وأنزل عليك التوراة ، وفي رواية أبي سلمة : اصطفاك الله برسائله وكلامه ، ووقع في رواية الشعبي : فقال نعم ، وفي حديث عمر : قل أما موسى ، قل في بني إسرائيل ؟ قال نعم ، قال أنت الذي كلمك الله من وراء حجاب ولم يعمل بك وبذلك وبينه رسولا من خلقه ؟ قال نعم . قوله ( أنؤمن على أمر قدر الله على ) كذا للبرخمي والمستعمل بحذف المفعول ولقباوين : قدره الله على . قوله ( أن يخلفني بأربعين سنة ) في رواية يحيى بن أبي كثير : عن أبي سلمة : فكيف تلومني على أمر كتبه الله أو قدره الله على ، ولم يذكر المدة وثبت ذكرها في رواية طاوس ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وأفضله : فكلم محمد في التوراة أنه كتب على العمل الذي عملته قبل أن أخلق ؟ قال بأربعين سنة ، قال فكيف تلومني عليه ، وفي رواية يزيد بن هرم : نحوه وزاد : فهل وجدت فيها وصي آدم ربه فعوى ؟ قال نعم ، وكلام ابن عبد البر قد يوم تفرد ابن عبيدة عن أبي الزناد بزيادة لكنه بالنسبة لأبي الزناد والافقه ذكر التقييد بالأربعين غير ابن عبيدة كما ترى ، وفي رواية الزهري عن أبي سلمة عند أحمد : فهل وجدت فيها - يعني الألواح أو التوراة - أني أخط ، وفي رواية الشعبي أنليس تجد فيما أنزل الله عليك أنه سيخرجني منها قبل أن يدخلنيها ؟ قال بلى ، وفي رواية همام بن أبي همام : أنا أقدم أم الذكر ؟ قال بلى الذكر وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأهرج : ألم تعلم أن الله قدر هذا على قبل أن يخلفني ، وفي رواية ابن سيرين : فوجدته كتب على قبل أن يخلفني ؟ قال نعم ، وفي رواية أبي صالح : فتلومني في شيء كتبه الله على قبل خلقي ، وفي حديث عمر قال : فلم تلومني على شيء سبني من الله تعالى فيه القضاء ، ووقع في حديث أبي سعيد الخدري : أنؤمن على أمر قدره الله على قبل أن يخلق السماوات والأرض ، والجمع بينه وبين الرواية المقيدة بأربعين سنة حملا على ما يتعلق بالكتابة وحمل الأخرى على ما يتعلق بالعلم ، وقال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بالأربعين سنة ما بين قوله تعالى ( إني جاعل في الأرض خليفة ) إلى نفخ الروح في آدم ، وأجاب غيره أن ابتداء المدة وقت الكتابة في الألواح وآخرها ابتداء خلق آدم ، وقال ابن الجوزي : المعلومات كلها قد أحاط بها علم الله القديم قبل وجود المخلوقات كلها ، ولكن كتابتها وقعت في أوقات متفاوتة ، وقد ثبت في الصحيح يعني صحيح مسلم أن الله قدر المقادير قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ، فيجوز أن تكون قصة آدم مختصرا كتب قبل خلقه بأربعين سنة ، ويجوز أن يكون ذلك القدر مدة أبته طينا إلى أن نفخت فيه الروح ، فثبت في صحيح مسلم أن بين تصويره طينا ونفخ الروح فيه كان مدة أربعين سنة ، ولا يخالف ذلك كتابة المقادير

عوماً قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة . وقال المازري : الاظهر أن المراد أنه كتبه قبل خلق آدم بأربعين عاماً ، وبمقتضى أن يكون المراد أظهره للدلائل أنه أوفى فعل ما أضاف إليه هذا التاريخ وإلا فشيئة الله وتقديره القديم ، والاشبه أنه أراد بقوله « قدره الله على قبل أن أخلق » أي كتبه في التوراة لقوله في الرواية المشار إليها قبل فحكم وجدته كتب في التوراة قبل أن أخلق ، وقال النووي : المراد بتقديرها كتبه في اللوح المحفوظ أو في التوراة أو في الألواح ، ولا يجوز أن يراد أصل القدر لأنه أزل ولم يزل الله سبحانه وتعالى مريد لما يقع من خلقه . وكان بعض شيوخنا يزعم أن المراد أظهر ذلك عند تصوير آدم طيناً فإن آدم أقام في طينته أربعين سنة ، والمراد على هذا بخلق نفخ الروح فيه . قلت : وقد يعمد على هذا رواية الأعمش عن أبي صالح « كتبه الله على قبل أن يخلق السموات والأرض » لكنه يحمل قوله فيه « كتبه الله على » قدره أو على تعدد الكتابة لتعدد المكتوب ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( الحج آدم موسى ، فخرج آدم وموسى ثلاثاً ) كذا في هذه الطرق ولم يكرر في أكثر الطرق عن أبي هريرة . وفي رواية أبوب بن النجار كالذي هنا لكن بدون قوله « ثلاثاً » وكذا لمسلم من رواية ابن سيرين ، وكذا في حديث جندب عند أبي عوانة ، وثبت في حديث عمر بالفظ « فاحتجنا إلى الله فخرج آدم موسى ، قالوا ثلاث مرات ، وفي رواية عمرو بن أبي عمرو عن الأعرج « لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى ، لقد حج آدم موسى » وفي حديث أبي سعيد عند الحارث « فخرج آدم موسى ثلاثاً » وفي رواية الشعبي عند السائي « غصم آدم موسى ، غصم آدم موسى » وانفق الرواة والنقلة والشراح على أن آدم بالرفع وهو الفاعل ، وشذ بعض الناس فقراء بالنصب على أنه المفعول وموسى في محل الرفع على أنه الفاعل نقله الحافظ أبو بكر بن الحارثية عن مسعود ابن ناضر السجزي الحافظ قال : سمعته يقرأ « فخرج آدم » بالنصب ، قال وكان قد رآه . قلت : هو محجوج بالاتفاق قبله على أن آدم بالرفع على أنه الفاعل ، وقد أخرجه أحمد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بالفظ « فخرج آدم » وهذا يرفع الاشكال فإن رواه أئمة حفاظ ، والزهري من كبار الفقهاء الحفاظ فروايتهم هي المعتمدة في ذلك ، ومعنى « حج » قلبه بالحجة ، يقال حاججت فلاناً فحججته مثل خاصيته غصمته ، قال ابن عبد البر : هذا الحديث أصل جسيم لأهل الحق في إثبات القدر وأن الله قضى أعمال العباد فشكل أحد يصير لها قدر له بما سبق في علم الله . قال : وليس فيه حجة للهجية وإن كان في بادئ الرأي يساعدهم . وقال الخطابي في معالم السنن : يحسب كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر يستلزم الجبر وقهر العبد ويتوهم أن غلبة آدم كانت من هذا الوجه ، وليس كذلك وإنما معناه الاخبار عن إثبات علم الله بما يكون من أفعال العباد وصورها عن تقدير سابق منه ، فإن القدر أصم لما صدر عن فعل القادر ، وإذا كان كذلك فقد نفى عنهم من وراء علم الله أفعالهم وأكسابهم ومباشرتهم تلك الأمور عن قصد وتعمد واختيار ، فالهجة إنما تلزمهم بها واللائمة إنما تتوجه عليها ، وجماع القول في ذلك أنهما أمران لا يبدل أحدهما عن الآخر : أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء وتضمنه وإنما حجة آدم أن الله علم منه أنه يتناول من الشجرة فكيف يمكنه أن يرد علم الله فيه ، وإنما خلق للارض وأنه لا يترك في الجنة بل ينقل منها إلى الارض فكان تناوله من الشجرة سبباً لإمباطه واستخلافه في الارض كما قال تعالى قبل خلقه ( أني جاعل في الارض خليفة ) قال فلذا لامه موسى عن نفسه قال له : أنلوه في على أمر قدره الله على ؟ قال لم عليه من قبلك ساقط على إذ ليس لاحد أن يعير أحداً بذنب كان منه ، لأن الخلق كاهن تحت العبودية

سواء ، وإنما يتجه اللوم من قبل الله سبحانه وتعالى إذ كان نهاء مباشر مانها عنه ، قال : وقول موسى وإن كان في النفس منه شبهة وفي ظاهره تعلق لاحتجاجه بالسبب لكن تعلق آدم بالقدر أرجح فلما غلبه . والغلبة تقع مع المعارضة كما تقع مع البرهان انتهى ملخصا . وقال في اعلام الحديث نحوه ملخصا وزاد : ومعنى قوله ولجج آدم موسى ، دفع حجة التي ألزمه اللوم بها ، قال : ولم يقع من آدم انكار لما صدر منه بل عارضه بأمر دفع به عنه اللوم . قلت : ولم يتلخص من كلامه مع تطويله في الموضوعين دفع للشبهة الا في دعواه أنه ليس للآدمي أن يلوم آخر مثله هل فعل ما قدره الله عليه ، وإنما يكون ذلك لله تعالى لانه هو الذي أمره ونهاه . والمعتزض أن يقول : وما المانع إذا كان ذلك لله أن يباشره من تلقى عن الله من رسله ومن تلقى عن رسله عن أمر بالتبليغ عنهم ؟ وقال القرطبي : إنما غلبه بالحجة لانه علم من التوراة أن الله تاب عليه ، فكان لومه له على ذلك نوع جفاء كما يقال ذكر الجفاء بعد حصول الصفاء جفاء ، ولأن أمر المخالفة بعد الصفح بنمحي حتى كأنه لم يكن فلا يصادف اللوم من اللائم حينئذ محلا انتهى . وهو محصل ما أجاب به المازري وغيره من المحققين ، وهو المعتمد . وقد أنكر القدرية هذا الحديث لأنه صريح في انبات القدر السابق وتقرير النبي ﷺ لآدم على الاحتجاج به وشهادته بأنه غلب موسى فقالوا : لا يصح لأن موسى لا يلوم على أمر قد تاب منه صاحبه ، وقد قيل هو نفسه لم يؤمر بقلها ثم قال : رب اغفر لي ، فغفر له ، فكيف يلوم آدم على أمر قد غفر له ؟ فإنها لو ساغ اللوم على اللاتب بالقدر الذي فرغ من كتابته على العبد لا يصح هذا لكان من عتاب على معصية قد ارتكبها فيحتاج بالقدر السابق ولو ساخ ذلك لانسد باب القصاص والحدود ولاحتج به كل أحد على ما يرتكبه من الفواحش ، وهذا يفضي الى لوازم قطعية ، فدل ذلك على أن هذا الحديث لا أصل له . والجواب من أوجه : أحدها أن آدم إنما احتج بالقدر على المعصية لا المخالفة ، فإن محصل لوم موسى إنما هو على الإخراج فكأنه قال أنا لم أخرجكم وإنما أخرجكم الذي رتب الإخراج على الأكل من الشجرة والذي رتب ذلك قدره قبل أن أخلق فكيف تلومني على أمر ليس لي فيه نصبة إلا الأكل من الشجرة والإخراج المرتب دليلا ليس من فعل . قلت : وهذا الجواب لا يدفع شبهة الجبرية . ثانيها إنما حكم النبي ﷺ لآدم بالمعصية في معنى خاص وذلك لأنه لو كانت في المعنى العام لما تقدم من الله تعالى لومه بقوله ( ألم أنهيكم عن تلك الشجرة ) ولا واخذه بذلك حتى أخرجه من الجنة وأهبطه الى الأرض ، ولكن لما أخذ موسى في لومه وتقدم قوله له أنت الذي خلقك الله بيده وأنت لم فعلت كذا ؟ عارضه آدم بقوله أنت الذي اصطفاك الله وأنت وأنت . وحاصل جوابه إذا كنت بهذه المنزلة كيف يخفى عليك أنه لا عيب من القدر ، وإنما وقعت الغلبة لآدم من وجهين : أحدهما أنه ليس لمخلوق أن يلوم مخلوقا في وقوع ما قدر عليه الا بإذنه من الله تعالى فيكون الشارع هو اللائم ، فلما أخذ موسى في لومه من غير أن يؤذنه له في ذلك عارضه بالقدر فأسكته . وثاني أن الذي فعله آدم اجتمع فيه القدر والكسب ، والتوبة تحو أثر الكسب ، وقد كان الله تاب عليه فلم يبق الا القدر ، والقدر لا يتوجه عليه لوم لانه فعل الله ولا يسأل عما يفعله . ثالثا قل ابن عبد البر : هذا عندهم مخصوص بآدم لأن المناظرة بينهما وقعت بعد أن تاب الله على آدم فعلمنا كما قلنا تعالى ( فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ) نحن منه أن ينكر على موسى لومه على الأكل من الشجرة لانه كان قد تاب عليه من ذلك والا فلا يجوز لاحد أن يقول لمن لومه على ارتكاب معصية كالو قتل أو زنى أو سرق : هذا . جو في دلم الله وقدره دلي قبل أن يخفى فلايس لك أن تلومني عليه ، فإن

الامة اجعلت على جواز لوم من وقع منه ذلك بل على استحباب ذلك كما اجمعوا على استحباب عمدة من واظب على الطاعة . قال : وقد حكى ابن وهب في كتاب القدر عن مالك عن يحيى بن سعيد أن ذلك كان من آدم بعد أن تيب عليه . رابعها إنما توجهت الحجة لآدم لأن موسى لآمه بعد أن مات واليوم إنما يتوجه على المكلف مادام في دار التكليف ، فإن الأحكام حينئذ جارية عليهم ، فيلزم العاصي ويقام عليه الحد والقصاص وغير ذلك ، وأما بعد أن يموت فقد ثبت النهي عن سب الاموات ، ولا تذكروا موتكم إلا بخبر ، لأن مرجع أهرم الى الله ، وقد ثبت أنه لا يشي العقوبة على من أقیم عليه الحد ، بل ورد النهي عن التعريب على الامة اذا زنت وأقيم عليها الحد ، وإذا كان كذلك فلوم موسى لآدم إنما وقع بعد انتقاله عن دار التكليف ، وثبت أن الله تاب عليه فسقط عنه القوم ، فلذلك عدل الى الاحتجاج بالقدر السابق وأخبر النبي ﷺ بأنه غلب موسى بالحجة . قال المازري : لما تاب الله على آدم صار ذكر ماضيه منه إنما هو كالمبحث عن السبب الذي دعاه الى ذلك ، فأخبر هو أن الأصل في ذلك القضاء السابق فلذلك غلب بالحجة . قال الداودي فيما نقله ابن التين : إنما قامت حجة آدم لأن الله خلقه ليعمله في الارض خليفة ، فلم يحتج آدم في أكله من الشجرة بسبق العلم لأنه كان عن اختيار منه ، وإنما احتج بالقدر لخروجه لأنه لم يكن بد من ذلك . وقيل إن آدم أب وموسى ابن وليس للابن أن يلوم أباه ، حكاه القرطبي وغيره ، ومنهم من عبر عنه بأن آدم أكبر منه ، وتعبه بأنه بعيد من معنى الحديث ، ثم هو ليس على عمره بل يجوز للابن أن يلوم أباه في عدة مواطن ، وقيل إنما غلبه لأنها في شريعتين متفايرتين ، وتقيب بانها دعوى لا دليل عليها ، ومن أين يعلم أنه كان في شريعة آدم أن الخفاف يحتج بسابق القدر وفي شريعة موسى أنه لا يحتج أو أنه يتوجه له القوم على الخفاف ، وفي الجلة فأصبح الاجوبة الثانی والثالث ، ولا تنافي بينهما فيمكن أن يترج منها جواب واحد وهو أن الغائب لا يلام على ما تيب عليه منه ولا سيما إذا انتقل عن دار التكليف . وقد سلك النووي هذا المسلك فقال : معنى كلام آدم أنك يا موسى أعلم أن هذا كتب على قبل أن أخلق فلا بد من وقوعه ، ولو حرصت أنا والخلق أجمعون على رد ميثاق ذرة منه لم نقدر فلا تلتن فإن القوم على المخافة شرعى لا دقلى ، وإذا تلب الله على وغفلى زال القوم فمن لآمنى كان عجوجا بالشرع . فإن قيل فالعاصي اليوم لو قال هذه المدهية قدرت على فينبغي أن يسقط عني القوم قلنا الفرق أن هذا العاصي باقى في دار المنابى جارية عليه الاحكام من العقوبة والقوم وفى ذلك له وانفرد زجر وهظة ، فاما آدم فبیت خارج عن دار التكليف مستغن عن الزجر فلم يكن قومه قائدة بل فيه إيذاء وتخجيل فلذلك كان الغلبة له . وقال الثوري بشئ : ليس معنى قوله كتبه الله على الزمى به وإنما معناه أثبتته في أم الكتاب قبل أن يخلق آدم وحكم أن ذلك كان . ثم أن هذه الحاجة إنما وقعت في العالم العلوى عند ملئى الاورواح ولم تقع في عالم الاسباب ، والفرق بينهما أن عالم الاسباب لا يجوز قطع النظر فيه عن الوسائط والاكتساب ، بخلاف العالم العلوى بعد انقطاع موجب المكسب وارتفاع الاحكام التكليفية ، فلذلك احتج آدم بالقدر السابق . قلت : وهو يحصل بعض الاجوبة المتقدم ذكرها ، وفيه استعمال التعريض بصيغة المدح يؤخذ ذلك من قول آدم لموسى : أنت الذى اصطفاك الله برسالتك ، الى آخر ما خاطبه به ، وذلك أنه أشار بذلك الى أنه اطلع على عذره وعرفه بالوحى فلو استعذر ذلك ما لآمه مع وضوح عذره ، وأيضاً ففيه إشارة الى شيء آخر أهم من ذلك وأن كان ارمى فيه اختصاص فكأنه قال : لو لم يقع لإخراجي الذى رتب على أكل من الشجرة ما حصلت لك هذه المآزب لأنى لو بقيت في الجنة واستمر نصلى فيها

ما وجد من تهاجر بالسكفر الشنيع بما جاهر به فرعون حتى أرسلت أنت إليه وأعطيت ما أعطيت ، فإذا كنت أنا السبب في حصول هذه الفضائل لك فكيف يسرغ لك أن تلومني . قال الطيبي مذهب الجبرية اثبات القدرة لله ونفيها عن العبد أصلا ، ومذهب المعتزلة بخلافه ، وكلاهما من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار ، والطريق المستقيم القصد ، فلما كان سياق كلام موسى يؤل إلى الثاني بأن صدر الجملة بحرف الانكار والتعجب وصرح باسم آدم ووصفه بالصفات التي كل واحدة منها مستقلة في غاية عدم ارتكابه المخالفة ثم أسند الإيهاب إليه ونفس الإيهاب منزلة دون فكأنه قال : ما أبعد هذا الانحطاط من تلك المناصب العالية ، فأجاب آدم بما يقابلها بل أبلغ فصدر الجملة بجملة الانكار أيضا وصرح باسم موسى ووصفه بصفات كل واحدة مستقلة في غاية عدم الانكار عليه ، ثم رتب العلم الأول على ذلك ، ثم أتى بجملة الانكار بدل كلمة الاستبعاد فكأنه قال : تجدد في التوراة هذا ثم تلومني قال : وفي هذا التقرير تنبيه على تحريم قصد الامور . قال وختم النبي ﷺ الحديث بقوله دلج آدم موسى ، تنبيها على أن بعض أمته كالمعتزلة ينكرون القدر فاهتم لذلك وبالغ في الارشاد . قلت : ويقرب من هذا ما تقدم في كتاب الايمان في الرد على المرجئة بمحدث ابن مسعود رحمه الله . سباب المسلم فسوق وقتاله كفر ، فلما كان المقام مقام الرد على المرجئة اكتفى به معرضا عما يقتضيه ظاهره من تقوية مذهب الخوارج المكفرين بالذنب اعتادا على ما تقرر من دفعه في مكانه ، فكذلك هنا لما كان المراد به الرد على القدورية الذين ينكرون سبب القدر اكتفى به معرضا عما يورمه ظاهره من تقوية مذهب الجبرية لما تقرر من دفعه في مكانه والله أعلم . وفي هذا الحديث عدة من الفوائد غير ما تقدم : قال القاضي عياض ففيه حجة لأهل السنة في أن الجنة التي أخرج منها آدم هي جنة الخلد التي وعد المتقون وبدخلوها في الآخرة ، خلافا لمن قال من المعتزلة وغيرهم انها جنة أخرى ، ومهم من زاد على ذلك فرحم أنها كانت في الأرض ، وقد سبق الكلام على ذلك في أواخر كتاب الرقاق . وفيه إطلاق العموم وإرادة الخصوص في قوله أعطاك علم كل شيء ، والمراد به كتابه المنزل عليه وكل شيء يتعاق به ؛ وليس المراد عمومه لأنه قد أقر الحضر على قوله وإني على علم من علم الله علمه ، أنت وقد مضى واضحا في تفسير سورة الكهف . وفيه مشروعية الحجج في المناظرة لإظهار طلب الحق وإباحة التوبيخ والتعريض في أثناء الحاجة ليقوصل الى ظهور الحجة وأن القوم على من أيقن وعلم أشد من القوم على من لم يحصل له ذلك . وفيه مناظرة العالم من هو أكبر منه والابن أباه ومحل مشروعية ذلك إذا كان لإظهار الحق أو الأزدباد من العلم والوقوف على حقائق الامور . وفيه حجة لأهل السنة في إثبات القدر وخلق أفعال العباد . وفيه أنه يفتخر للشخص في بعض الاحوال ما لا يفتخر في بعض كحالة الغضب والاسف وخصر صا من طبع على حدة الخلق وشدة الغضب ، فإن موسى عليه السلام لما غلبت عليه حالة الانكار في المناظرة خاطب آدم مع كونه والده باسمه مجردا وخاطبه بأشياء لم يكن ليخاطب بها في غير تلك الحالة ، ومع ذلك فأقره على ذلك وعدل الى معارضته فيما أبداه من الحجة في دفع شبهته

### ١٢ - باب لا مانع لما أعطى الله

٦٦١٥ حدثنا محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا عبدة بن أبي ثابة عن وراذ مولى المنيرة بن شعبة قال : كتب معاوية إلى المنيرة : اكتب إلى ما سمعت مني ﷺ يقول : خاف العجلة ، فأمل على المنيرة قال :



سمعتُ النبي ﷺ يقول خلف الصلاة : لا إلهَ إلا الله وحدهُ لا شريكَ له ، اللهم لا مانعَ لما أعطيتَ ، ولا مُعطىَ لما منعتَ ، ولا ينفعُ ذا الجَدِّ منك الجَدُّ ، . وقال ابنُ جريجٍ أخبرني عبدةُ أنْ ورَّاداً أخبره بهذا . ثم وَدَّعتُ بعدُ إلى معاويةَ فسَمِعتهُ يَأمرُ الناسَ بذلكَ القولَ

**قوله** ( باب لا مانع لما أعطى الله ) هذا اللفظ منتزع من معنى الحديث الذي أورده ، وأما لفظه فهو طرف من حديث معاوية أخرجه مالك . ولاح المصنف بذلك الى أنه بعض حديث الباب كما قدمته عند شرحه في آخر صفة الصلاة ، وأن معاوية استثبت المغيرة في ذلك ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى هناك . وقوله ولا معطى لما منعت ، زاد فيه مسعر عن عبد الملك بن عير عن وراد ، ولا راد لما قضيت ، أخرجه الطبراني بسند صحيح عنه ، وذكرت لهذه الزيادة طريقاً أخرى هناك ، وكذا رويناهما في دوائد أبي سعد الكنجرودى ، . **قوله** ( وقال ابن جريج ) وصله أحمد ومسلم من طريق ابن جريج ، والغرض التعمير بأن وراداً أخبره عبدة لانه وقع في الرواية الأولى بالضعف

### ١٣ - باب من تعوذ بالله من دَرَكِ الشقاء ، وسوء القضاء

وقوله تعالى ( قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَقَاقِ ، من شرِّ ما خَافَ )

٦٦١٦ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا سفيانٌ عن مُسَمَّى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :

تعوذوا بالله من جهدِ البلاء ، ودَرَكِ الشقاء ، وسوء القضاء ، وشماتةِ الأعداء ،

**قوله** ( باب من تعوذ بالله من درك الشقاء وسوء القضاء ) تقدم شرح ذلك في أوائل الدعوات **قوله** ( وقوله تعالى : قل أعوذ برب الفقاك ) يشير بذكر الآية الى الرد على من زعم أن العبد يخاف فعل نفسه ، لانه لو كان سوء الأمور بالاستعاذة بالله منه مخترعاً لفاعله لما كان الاستعاذة بالله منه معنى ، لانه لا يصح التعوذ إلا بمن قدر على إزالة ما استعذ به منه ، والحديث يتضمن أن الله تعالى فاعل جميع ما ذكر ، والمراد بسوء القضاء سوء المتعاضى كما تقدم تقريره مع شرح الحديث . متوفى في أوائل الدعوات

### ١٤ - باب . بحول بين المرء وقابه

٦٦١٧ - **حديثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن سالم د عن عبد

الله قال : كثيراً ما كان النبي ﷺ يحلف : لا ومقلبِ القلوب

[ الحديث ٦٦١٧ - طرده في : ٦٦٢٨ ، ٧٣٩١ ]

٦٦١٨ - **حديثنا** علي بن حفص وبشر بن محمد قالوا أخبرنا عبد الله أخبرنا ممدوح عن الزهري عن سالم

عن ابن عمر رضي الله عنهما قل : قال النبي ﷺ لابن حنبل : خبأتُ لك خبرين . قال : الفخ . قال : انشأ

م - ٦٥ ج ١١ • ضع البدي

فَلَنْ تَعْدُ وَقَدْرَكَ . قال عمر : ائذن لي فأضرب عنقه . قال : دعه ، ان يكن هو فلا تطيقه ، وان لم يكن هو فلا خير لك في قتله »

**قوله** ( باب يحول بين المرء وقلبه ) كأنه أشار الى تفسير الجبولة التي في الآية بالقلب الذي في الخبر أشار الى ذلك الراهب وقال : المراد انه يأتي في قلب الانسان ما يصرفه عن مراده لحكمة تقتضي ذلك ، وورد في تفسير الآية ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس مرفوعا : يحول بين المؤمن وبين الكفر ويحول بين الكافر وبين الهدى ، والحديث الاول في الباب سيأتي شرحه في كتاب الايمان والندور قريبا ، وقوله في السند عن سالم هو المحفوظ ، وكذا قال سفيان الثوري عن موسى بن عقبة ، وشذ الفيلقي فقال عن ابن المبارك عن عن موسى بن نافع ، بدل سالم ، أخرجه أبو داود من رواية ابن داسه ، والحديث الثاني معنى في أواخر الجنائز ويأتي مستوعبا في الفتن . وقوله د عبد الله ، في حديث الباب هو ابن المبارك ، وقد ذكرت ترجمته على بن حفص في أوائل كتاب الجهاد . وقوله وان يكنه ، بهاء ضمير للاكثر وكذا في د ان لم يكنه ، ووقع فيها لكشمعني بلفظه ان لم يكن هو ، بالمصل وهو المختار عند أهل العربية ، وبالفحش بعضهم فنع الاول . قال ابن بطال ما حاصله : مناسبة حديث ابن عمر لترجمة أن الآية نص في أن الله خلق الكافر والايمان ، وأنه يحول بين قلب الكافر وبين الايمان الذي أمره به فلا يكسبه ان لم يقدره عليه بل أقدره على ضده وهو الكفر ، وكذا في المؤمن بكسبه ، فتضمنت الآية انه غاث في جميع أعمال العباد خيرا وشرا وهو معنى قوله د مقاب اللوب ، لأن معناه قلب قلب عبده من إتيار الايمان الى إتيار الكفر وعكسه ، قال : وكل فعل الله عدل فيمن أضله وخذله لأنه لم يمنعهم حقا وجب لهم عليه . قال : ومناسبة الثاني لترجمة قوله د ان يكن هو فلا تطيقه ، يريد أنه ان كان سبق في علم الله أنه يخرج ويفعل فانه لا يقدر على قتل من سبق في علمه أنه سيجيء إلى أن يفعل ما يفعل ، اذ لو أقدر على ذلك لكان فيه انقلاب علمه ، والله سبحانه منزه عن ذلك

### ١٥ - باب ( قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ) : قضى

قال مجاهد : بفاتنين بضائين . إلا من كتب الله أنه يعمل الجحيم

( قدر فهدى ) : قدر الشقاء والسعادة ، وهدى الأنعام لمراتعها

٦٦١٩ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي أخبرنا النضر بن داود بن أبي الفرات عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر أن عائشة رضي الله عنها أخبرته أنها سألت رسول الله ﷺ عن الطاعون فقال : كان عذابا يبعثه الله على من يشاء ، فجعله الله رحمة للمؤمنين ، مامن عبد يكون في بلد يكون فيه ويمكث فيه لا يخرج من البلد صابرا محتسبا يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له الا كان له مثل أجر الشهيد » **قوله** ( باب قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ، قضى ) فسر كتب بقضى وهو أحد معانيها وبه جزم الطبري في تفسيرها . وقال الراغب : ويعبر بالكتابة عن القضاء المعنى كقوله ( لولا كتاب من الله سبق ) أي فيما قدره ، ومنه ( كتب ربكم على نفسه الرحمة ) وقوله ( قل ان يصيبنا إلا ما كتب الله لنا ) يعني ما قدره وقضاه ،

قال : وعبر بقوله لنا ولم يمر بقوله علينا تنديها على أن الذي يصيبنا نعمة لأنعمة ، قلت : ويؤيد هذا الآية التي تلها حيث قال ﴿ قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين ﴾ وقد تقدم في تفسيره أن المراد الفتح أو الشهادة وكل منهما نعمة . قال ابن بطال : وقد قيل ان هذه الآية وردت فيما أصاب العباد من أفعال الله التي اختص بها دون خلقه ولم يقدمهم على كسبها دون ما أصابوه مكتسبين له مختارين . قلت : والصواب التعميم وأن ما يصيبهم باكتسابهم واختيارهم هو مقدورة تعالى وعن ارادته وقع ، والله أعلم . قوله ( قال مجاهد ﴿ بفاتنين ﴾ بمضامين ، إلا من كتب الله أنه يصلى الجحيم ) وصله عبد بن حميد بمعناه من طريق اسرائيل عن منصور في قوله تعالى ﴿ ما أتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم ﴾ قال لا يفتنون إلا من كتب عليه الضلالة ، وصله أيضا من طريق شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بلفظه ، وأخرجه الطبري من تفسير ابن عباس من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظ ، لا تضلون أتم ولا أضل منكم إلا من قضيت عليه أنه صال الجحيم ، ومن طريق حميد ، سألت الحسن فقال : ما أتم عليه بمضامين إلا من كان في علم الله أنه سيصل الجحيم ، ومن طريق عمر بن عبد العزيز قال في تفسير هذه الآية « أنكم والآله التي تعبدونها اسم بالذي تفتنون عليها إلا من قضيت أنه سيصل الجحيم » . قوله ( قدر فهدى قدر الشقاء والسعادة ، وهدى الانعام لمراتها ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ والذي قدر فهدى ﴾ قدر الانعام الشقوة والسعادة وهدى الانعام لمراتها ، وتفسير مجاهد هذا المعنى لا لفظ وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ قال الراغب : هداية الله للخلق على أربعة أضرب : الأول العامة لكل أحد بحسب احتماله وإليها أشار بقوله ﴿ الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى ﴾ ، والثاني الهداء على السنة الانبياء وإليها أشار بقوله ﴿ وجهلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ والثالث التوفيق الذي يختص به من اهتدى وإليها أشار بقوله ﴿ ومن يؤمن بالله يهد قلبه ﴾ وقوله ﴿ والذين اهتدوا زادهم هدى ﴾ ، والرابع الهدايات في الآخرة إلى الجنة وإليها أشار بقوله ﴿ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ﴾ قال : وهذه الهدايات الأربع مرتبة ثان من لا يحصل له الأولى لا تحصل له الثانية ومن لم تحصل له الثانية لا تحصل له الثالثة والرابعة ولا تحصل الرابعة إلا من حصلت له الثلاثة ولا تحصل الثالثة إلا من حصلت له الثانيان قبلها ، وقد تحصل الأولى دون الثانية والثانية دون الثالثة ، والإنسان لا يهدى أحدا إلا بالدعاء وتعريف الطرق دون بقية الأنواع المذكورة ، وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ﴿ وانك لنهتدي إلى صراط مستقيم ﴾ وإلى بقية الهدايات أشار بقوله ﴿ انك لنهتدي من أحببت ﴾ . ثم ذكر حديث عائشة في الطاعون وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العطب ، والغرض منه قوله فيه : يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتب الله له . تنبيه : سند حديث عائشة هذا من ابتدأه إلى يحيى بن يعمر مراوزة ، وقد سكن يحيى المذكور مرو مدة فلم يبق من رجال السند من لبس مروزيا إلا طراف البخاري وهاشمة

١٦ - باب ﴿ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله - لو أن الله هداني لكنت من المؤمنين ﴾

٦٦٢٠ - حريش أبو الثمان أخبرنا جريرو هو ابن حازم عن أبي اسحاق عن البراء بن عازب قال :

رأيت النبي ﷺ يوم الخندق يقول معنى التراب وهو يقول :

وَاللهُ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا صُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا فَأَنْزَلَ لَنَا سَكِينَةً عَلَيْنَا  
وَتَبَّتْ الْأَقْدَامُ إِنْ لَأَقَيْنَا وَالْمَشْرُكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا ۝

قوله (باب ما كننا لنهتدى لولا أن هدانا الله - لو أن الله هدانا لكنت من المتقين) كذا ذكر بعض كل من الآيتين، والهداية المذكورة أولا هي الزاوية على ما ذكر الراغب، والمذكورة ثانيا هي الثالثة. ثم ذكر حديث البراء في قوله والله لولا الله ما اهتدينا، الآيات وقد تقدم شرحها في غزوة الخندق، وقوله هنا ولا صمنا ولا صلينا، كذا وقع مزحوا، وتقدم هناك من طريق شعبة عن أبي إسحق بلغة ولا تصدقنا بدل ولا صمنا، وبه يحصل الوزن وهو المحفوظ، والله أعلم.

(خاتمة): اشتمل كتاب انقدر من الاحاديث المرفوعة على تسعة وعشرين حديثا، الملق منها ثلاثة والبقية موصولة، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنان وعشرون والحاضر منه واقفه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي سعيد ما استخاف من خليفة، وحديث ابن عمر ولا يغلب القلوب وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين خمسة آثار. والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٣ - كتاب الإيمان والنذور

قوله (كتاب الإيمان والنذور) الإيمان بفتح الهمزة جمع بين، وأصل اليمين في اللغة اليد وأطاعت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه، وقبل لأن اليد اليمنى من شأنها حفظ الشيء فدعى الحلف بذلك لحفظ المحلف عليه، وسمى المحلف عليه يميناً لتلبسها بها. ويجمع اليمين أيضا على أيمان كغريف وأرغف. وعرفت شرعا بانما تؤكد الشيء بذكر اسم أو صفة لله وهذا أخصر التعاريف وأقربها. والنذور جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التحذير. وهرقه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر.

٩ - **باب** قول الله تعالى ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُورِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَسَكُمْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ، كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾

٦٦٢١ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه «من عاتبة أن أبا بكر رضى الله عنه لم يكن يحنث في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين وقال: لا أحلف على يمين فأبى غير ما خيراً منها إلا أنيت الذي هو خير وكفرت عن يميني»

٦٦٢٢ - **حدثنا** أبو الفهمان محمد بن الفضل حدثنا جرير بن حازم حدثنا الحسن حدثنا عبد الرحمن

ابن سُمرة قال قال النبي ﷺ : يا همدان بن سُمرة ، لا تسأل الإمارة ، فإني إن أوتيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أوتيتها من غير مسألة أعنت عليها . وإذا حلفت على يمينٍ فرأيتَ غيرها خيراً منها فذكرتُ من يمينك وأنت الذي هو خيرٌ .

[ الحديث ٦٦٢٢ طرأه في : ٦٦٢٢ ، ٦١٤٦ ، ٧١٤٧ ]

٦٦٢٣ - **حدثنا** أبو الثَّعْبان حدثنا حمادُ بن زيد عن غيلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه قال : أتيتُ النبي ﷺ في رهطٍ من الأشرارِ أسْتَحْمِلُهُ ، فقال : والله لا أحملُكم ، وما عندي ما أحملُكم عليه . قال : ثم ليكنّا ماشاء الله أن نلبث ، ثم أتى ثلاث ذُودٍ غُرٌّ الذُرَى حملنّا عليهن ، فلما انطلقنّا قلنّا - أو قال بعضنّا - والله لا يبارك لنا ، أتينا النبي ﷺ نستحمله ، فحلف أن لا يحملنّا ثم حملنّا فارجعن بنا إلى النبي ﷺ فنذركه ، فأتهناه فقال : ما أنا حملكم بل الله حملكم ، وإني والله - إن شاء الله - لا أحلف على يمينٍ فأرى غيرها خيراً منها إلا كُفِّرْتُ عن يميني وأُتيتُ للذي هو خير ، أو أُتيتُ للذي هو خيرٌ وكُفِّرْتُ عن يميني .

٦٦٢٤ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبدُ الرزاق أخبرنا مَعْمَرٌ عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ قال : نحنُ الآخرون السابقون يومَ القيامة . . .

٦٦٢٥ - وقال رسولُ الله ﷺ : والله لأنَّ يُلجَّ أحدكم يمينه في أهله آثمٌ له عندَ الله وإن أُعطِيَ كَفَّارتهُ التي أفترضَ الله عليه .

[ الحديث ٦٦٢٥ - طرأه في : ٦٦٢١ ]

٦٦٢٦ - **حدثنا** إسحاق - يعني ابن إبراهيم - حدثنا يحيى بن صالح حدثنا معاوية عن يحيى بن عكرمة عن أبي هريرة قال قال رسولُ الله ﷺ : من استلجَّ في أهله يمينه فهو أعظمُ إثماً ، رُبَّ ، يعني الكفارة .

**قوله** ( قول الله تعالى ) كذا للجميع بغير لفظ « باب » وهو متدرج ، وثبت له مضموم كالاستماع

**قوله** ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم الآية ) وفي نسخة بدل الآية « إلى قوله تشكرون ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، والاول أولى فإن المذكور من الآية هنا إلى قوله ( بما عقدتم الأيمان ) وأما بقية الآية فقد ترجم به في أول كفارات الأيمان فقال « لقوله : فكفارته إطعام عشرة مساكين » نعم يجب أن يكون ساق الآية كلها أولاً ثم ساق بعضها حيث احتاج إليه . **قوله** ( باللغو ) قال الراغب هو في الأصل ما لا يعتد به من الكلام ، والمراد به في الأيمان ما يورد عن غير روية فيجري مجرى اللغو وهو صوت العصفار ، وقد سبق الكلام عليه في باب مفرد في تفسير المائدة . **قوله** ( عقنتم ) قرئ . بتشديد القاف وتخفيفها . وأصله المقد وهو الجمع بين أطراف الشيء ، ويستعمل في الأجسام ويستعار المعاني نحو عقد البيع والمعامدة ، قال عطاء :

معنى قوله عقدتم الإيمان : أكدتم . ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** (عبد الله) هو ابن المبارك . **قوله** (إن أبا بكر الصديق) في رواية عبد الله بن نعيم عن هشام بنسندة ، عن أبي بكر الصديق أنه كان ، أخرجه أبو نعيم ، وهذا يقتضى أنه من رواية عائشة عن أبيها ، وقد تقدم في تفسير المائدة ذكر من رواه مرفوعا ، وقد ذكره الترمذى في العلل المفرد ، وقال : سألت محمدا يعني البخارى عنه فقال : هذا خطأ والصحيح : كان أبو بكر ، وكذلك رواه سفيان ووكيع عن هشام بن عروة . **قوله** (لم يكن يحثني في يمين قط حتى أنزل الله كفارة اليمين الخ) قيل : إن قول أبي بكر ذلك وقع منه عند حلفه أن لا يصل مسطحا بشيء فزلات (ولا يأنل أولو الفضل منكم والسمة) الآية ، فعاد الى مسطح ما كان ينفعه به ، وقد تقدم بيان ذلك في شرح حديث الافك في تفسير النور ، ولم أفد على النقل المذكور مسندا ، ثم وجدته في تفسير الثعلبي نقلًا عن ابن جريج قال : حدثت أنها نزلت في أبي بكر الصديق حين حلف أن لا ينفق على مسطح لحوضه في الإفك . **قوله** (الآن أتيت الذي هو خير وكفرت) وافقه وكيع ، وقال ابن نعيم في روايته : لا كفرت عن يميني وأتيت ، وافقه سفيان ، وسيأتي البحث في ذلك في «باب الكفارة قبل الحث من كتاب كفارات الإيمان» . الحديث الثاني ، **قوله** (الحسن) هو ابن أبي الحسن البصري ، وعبد الرحمن بن سمرة يعني ابن حبيب بن عبد شمس بن عبد مناف ، وقيل بين حبيب وعبد شمس ربيعة ، وكنية عبد الرحمن أبو سعيد وهو من مسلمة الفتيح . وقيل كان اسمه قبل الإسلام عبد كلال بضم أوله والتخفيف ، وقد شهد فتح العراق وكان فتح سجستان على يديه ، أرسله عبد الله بن عامر أمير البصرة لعثمان على السرية ففتحها وفتح غيرها . وقال ابن سعد : مات سنة خمس وعشرين وقيل بعدها بسنة ، وليس له في البخارى سوى هذا الحديث . **قوله** (يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الإمارة) بكسر الهمزة أي الولاية ، وسيأتي شرح ذلك مستوفى في كتاب الأحكام . **قوله** (وإذا حلفت على يمين) يأتي شرحه أيضا في «باب الكفارة قبل الحث» . الحديث الثالث ، **قوله** (غيلان) بفتح معجمة ثم تحمائية ساكنة هو ابن جرير الأزدي السكوني من صغار التابعين ، وأبو بردة هو ابن أبي موسى الأشعري ، وسيأتي شرحه أيضا في «باب الكفارة قبل الحث» . الحديث الرابع ، **قوله** (حدثنا اسحق بن إبراهيم) هو ابن راهوية كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقد روى البخارى عن اسحق بن إبراهيم بن نصر عن عبد الرزاق عدة أحاديث . **قوله** (هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ) قال : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة . وقال رسول الله ﷺ : والله لأن يلعن (هكذا في رواية السكسميني ، وغيره) وقال : بالفار والاول أوجه . وقوله : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، عطف من حديث تقدم بتأمله في أول كتاب الجمعة ، لكن من وجه آخر عن أبي هريرة ، وقد كرر البخارى منه هذا القدر في بعض الأحاديث التي أخرجه من صحيفة همام من رواية معمر عنه ، والسبب فيه أن حديث نحن الآخرون هو أول حديث في الفسخة وكان همام يعطف عليه بقية الأحاديث بقوله : وقال رسول الله ﷺ ، فسلك في ذلك البخارى ومسلم مسلمين أحدهما هذا والثاني مسلك مسلم فإنه بعد قول همام : هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن النبي ﷺ ، يقول : فقد ذكر عدة أحاديث منها وقال رسول الله ﷺ ، ثم استمر على ذلك في جميع ما أخرجه من هذه الفسخة وهو مسلك واضح ، وأما البخارى فلم يطرد له في ذلك عمل ، فإنه أخرج من هذه الفسخة في الطهارة وفي البيوع وفي النفقات وفي الشهادات وفي الصلح وقصة موسى والتفسير وخلق آدم والاستئذان وفي الجهاد في مواضع وفي الطب والقباس

وغيرهما فلم يصدر شيئا من الأحاديث المذكورة بقوله ونحن الآخرون السابقون ، وإنما ذكر ذلك في بعض دون بعض ، وكأنه أراد أن يبين جواز كل من الأمرين ، ويحتمل أن يكون ذلك من صنع شيخ البخاري . وقال ابن بطل : يحتمل أن يكون أبو هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ في نسق واحد لحديث بهما جميعا كما سمعهما ، ويحتمل أن يكون الراوي فعل ذلك لأنه سمع من أبي هريرة أحاديث في أوائلها ذكرها على الترتيب الذي سمعه . قلت : ويذكر عليه ما تقدم في أواخر الوضوء وفي أوائل الجمعة وغيرها . قوله ( والله لأن يالج ) بفتح اللام وهي اللام المؤكدة للتقدم وبلج بكسر اللام ويجوز فتحها بعدها جيم من اللجاج وهو أن يتبادى في الأمر ولو تبيين له خطؤه ، وأصل اللجاج في اللغة هو الإصرار على الشيء مطلقا ، يقال لججت ألج بكسر الجيم في الماضي وفتحها في المضارع ويجوز الكس . قوله ( أحكم بيمينه في أهله ) سقط قوله د في أهله ، من رواية محمد بن حميد المعمرى عن معمر عند ابن ماجه . قوله ( آثم ) بالمد أى أشد إثما . قوله ( من أن يعطى كفرته ، التي أفترض الله عليه ) في رواية أحمد بن عبد الرزاق : ومن أن يعطى كفرته التي فرض الله ، قال الذوري : معنى الحديث أن من حلف بيمينه أنها تتعلق بأهله بحيث يتعرضون بهدم حشته فيه فينبغى أن يحنث فيعمل ذلك الشيء وبكفر عن يمينه ، فإن قال لا أحث بل أورد عن ارتكاب الحنث خفية الإثم فهو غثلي بهذا القول بل استمراره على عدم الحنث ، وإقامة الضرر لأهله أكثر إثما من الحنث ، ولا بد من نزله على ما إذا كان الحنث لامعصية فيه . وأما قوله د آثم ، بصيغة أفعل التفضيل فهو انقصد مقابلة اللفظ على زعم الخالف أو توهمه فإنه يتوهم أن عليه إثما في الحنث مع أنه لا إثم عليه ، فيقال له : الإثم في اللجاج أكثر من الإثم في الحنث . وقال البيضاوي : المراد أن الرجل إذا حلف على شيء يتعاق بأهله وأصر عليه كان أدخل في الوزر وأفضى إلى الإثم من الحنث لأنه جعل الله عرضة ليمينه وقد نهى عن ذلك ، قال : وآثم اسم تفضيل وأصله أن يطلق اللج في الإثم فأطلق لمن يالج في موجب الإثم انساعا ، قال : وقيل معناه أنه كان يتخرج من الحنث خشية الإثم ويرى ذلك ، فاللجاج أيضا إثم على زعمه وحسابه . وقال الطبري : لا بعد أن تخرج أفعل عن بابها كقولهم الصيف أحر من الشتاء ويصير المعنى أن الإثم في اللجاج في بابيه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابيه ، قال : رافدة ذكر أهل في هذا المقام للباغاة وهي مزيد الشفاعة لاستهجان اللجاج فيما يتعلق بالأهل لأنه إذا كان في غيرهم مستجنا ففي حقهم أشد . وقال القاضي عياض : في الحديث أن الكفارة على الحائث فرض ، قال : ومعنى بلج أن يقم على ترك الكفارة ، كذا قال والصواب على ترك الحنث لأنه بذلك يقع التبادى على حكم العين وبه يقع الضرر على الخوف عليه . قوله في الطريق الأخرى ( حدثنا إسحق ) جزم أبو على الفسائي بأنه ابن منصور ، وصنيع أبي نعيم في المستخرج يقتضى أنه إسحق بن إبراهيم المذكور قبله ، ويحيى ابن صالح هو الواحشي بتخفيف الحاء المملة بعد الألف ظاه مشافة معجمة ، وقد حدث عنه البخاري بلا واسطة في كتاب الصلاة وبواسطة في الحج ، وشيخه معاوية هو ابن سلام بتشديد اللام ، ويحيى هو ابن كثير ، وعكرمة هو مولى ابن عباس . قوله ( عن أبي هريرة ) كذا أسنده معاوية بن سلام ، وعالفه معمر فرواه عن يحيى بن أبي كثير قارسه ولم يذكر فيه أباه هريرة أخرجه الاسماعيلي من طريق ابن المبارك عن معمر لكنه سانه باللفظ رواية مام عن أبي هريرة ، وهو خطأ من معمر ، وإذا كان لم يضبط المتن فلا بد من كونه لم يضبط الاسناد . قوله ( من استلج ) استعمل من اللجاج ، وذكر ابن الأثير أنه وقع في رواية استلج بإظهار الادغام وهي لغة فريش .

قوله ( فهو أعظم إثمًا لغير معنى الكفارة ) وكذا وقع في رواية ابن السكن ؛ وكذا لأبي ذر عن الكشي عن بلام مكسورة بعدها تحنانية مفتوحة ثم راء مشددة واللام لام الامر بالفظ أمر الغائب من البر أو الابراء وبمعنى بفتح التحنانية وسكون المهملة وكسر الذوق تفسير البر ، والتقدير لترك اللجاج وبيع ، ثم نسر البر بالكفارة والمراد أنه يترك اللجاج فيما حلف وبفعل المحلوف عليه . يحصل له البر . أداء الكفارة عن اليمين الذي حلفه اذا حنث ، ومعنى قوله « في أهله » ما تقدم في الطريق التي قبلها من تصويره بأن يحلف أن يضرب أهله مثلاً فيلج في ذلك اليمين ويقعد إيقاع الاضرار بهم لتدخل يمينه ، فسكانه قيل له دع اللجاج في ذلك واحنث في هذا اليه واترك إضرارهم ويحصل لك البر فانك ان أصرت على الاضرار بهم كان ذلك أعظم إثمًا من حنثك في اليمين . ووقع في رواية النسائي والاصبلي « ليس نفي الكفارة » بفتح اللام وسكون التحتانية بعد ما سين مرهلة ونفى عنهم المنانة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر الذوق والكفارة بالرفع ، والمعنى أن الكفارة لا تنفي من ذلك ، وهو خلاف المراد ، والرواية الاولى أوضح . ومنهم من وجه الثانية بأن المفضل عليه محذوف والمعنى أن الاستيلاج أعظم إثمًا من الحنث والجللة استئناف ، والمراد أن ذلك الاثم لا تنفي عنه كفارة . وقال ابن الاثير في النهاية وفيه « اذا استيلج أحدكم يمينه فانه آثم له عند الله من الكفارة » وهو استفصل من اللجاج ، ومعناه أن من حلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيمينه على يمينه ولا يحنث فيكفر فذلك آثم له ، وقيل هو أن يرى أنه صادق فيما مضى فيلج ولا يكفرها انتهى . وانتزع ذلك كله من كلام الخطابي . وقد قيد في رواية الصحيح بالاهل ولذلك قال النووي ما تقدم في الطريق الاولى وهو منتزع أيضا من كلام عياض ، وذكر القرطبي في مختصر البخاري أنه ضبط في بعض الامرات نفي بالثاء المضمومة والفين المعجمة وليس بشيء وفي الاصل المعتمد عليه بالثاء الفوقانية المفتوحة والفين المهملة وعليه علامة الاصيل وفيه بعد ووجدناه بالياء المثناة من تحت وهو أقرب ، وعند ابن السكن معنى ليس الكفارة وهو عندي أشبهها اذا كانت ليس استثناء بمعنى الا أي اذا لج في يمينه كان أعظم إثمًا إلا أن يكفر . قلت : وهذا أحسن لو ساعدته الرواية ؛ انما الذي في النسخ كما يتقدم ليس على معنى ، وقد أخرجه الاساهيلي من طريق ابراهيم بن سعيد الحروري عن يحيى بن صالح بحذف الجملة الاخيرة وآخر الحديث عنده « فهو أعظم إثمًا » وقال ابن حزم : لا جائز أن يحمل على اليمين للغموس لأن الحالف بها لا يسمى مستلجا في أهله بل صورته أن يحلف أن يحسن الى أهله ولا يضرهم ثم يريد أن يحنث ويلج في ذلك فيضرهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه فهذا مستلج يمينه في أهله آثم ، ومعنى قوله لا تنفي الكفارة ، أن الكفارة لا تمحط عنه إثم إساءته الى أهله ولو كانت واجبة عليه ، وانما هي متعلقة باليمين التي حلفها . وقال ابن الجوزي : قوله « ليس نفي الكفارة » كأنه أشار الى أن إثمه في قصده أن لا يبر ولا يفضل الخير ، فلو كفر لم ترفع الكفارة سبق ذلك القصد ، وبعضهم ضبطه بفتح نون « نفي » وهو بمعنى يترك أي ان الكفارة لا ينفى أن تترك . وقال ابن التين : قوله « ليس نفي الكفارة » بالمعجمة يعنى مع تعدد الكذب في الايمان ، قال : وهذا على رواية أبي ذر ، كذا قال ، وفي رواية أبي الحسن يعنى القابض « ليس يعنى الكفارة » بالعين المهملة قال : وهذا موافق لتأويل الخطابي أنه يستديم على اللجاجة ويمتنع من الكفارة اذا كانت خيرا من التعادي . وفي الحديث أن الحنث في اليمين أفضل من التعادي اذا كان في الحنث مصلحة ، ويختلف باختلاف حكم المحلوف عليه ، فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام فيمينه



طاعة والتمادي واجب والحديث موصية وعكسه بالعكس ، وإن حلف على فعل نفل فيمينه أيضا طاعة والتمادي مستحب والعنت مكروه ، وإن حلف على ترك مندوب فبعكس الذي قبله ، وإن حلف على فعل مباح فإن كان يتبادر به وجهان الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ففيه عند الشافعية خلاف ، وقال ابن الضباغ وصحبه المتأخرون : أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال ، وإن كان ممتنعا الطرفين فالأصح أن التمادي أولى والله أعلم . ويستنبط من معنى الحديث أن ذكر الأهل خرج مخرج الغالب والأحكام يتناول غير الأهل إذا وجدت العلة والله أعلم . وإذا تقرر هذا بعرف معنى الحديث فطابقته بعد تمهيد تقسيم أحوال العالف أنه إن لم يقصد به اليمين كأن لا يقصدها أو يقصدها لكن ينسى أو غير ذلك كما تقدم بيانه في لغو اليمين فلا كفارة عليه ولا لائم ، وإن قصدت ثم رأى أن المحلوف عليه أولى من الاستمرار على اليمين فليحذر وتجب عليه الكفارة ، فإن تخيل أن الكفارة لا ترفع عنه لائم العنت فهو تخيل مردود ، سلما لكن العنت أكثر إثما من اللجاج في ترك فعل ذلك الخير كما تقدم ، فللاية المذكورة التفات إلى التي قبلها فاتها تضمنت المراد من هذا الحديث حيث جاء فيها ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا ) والمراد لا تجعل اليمين الذي حلفت أن لا تفعل خيرا سواء كان ذلك من عمل أو ترك سببا يعتذر به عن الرجوع عما حلفت عليه خشية من الإثم المرتب على العنت ، لأنه لو كان إثما حقيقة لكان عمل ذلك الخير رافعا له بالكفارة المشروعة ثم يبقى ثواب البر دائما على ذلك ، وحديث عبد الرحمن ابن سمرة الذي قبله يؤكد ذلك لورود الأمر فيه بفعل الخير وكذا الكفارة

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « وإيم الله »

٦٦٢٧ - **حديث** فضيلة بن سعيد عن إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث رسول الله ﷺ بعتا وأمر عليهما أسامة بن زيد ، فطعن بعض الناس في إصرته ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن كنتم تطعنون في إمرته فقد كنتم تطعنون في إصرته أبيه من قبل ، وإيم الله إن كان تخليقا للإمارة ، وإن كان لمن أحب الناس إلى » ، وإن هذا لمن أحب الناس إلى بعده »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ وإيم الله ) بكسر الهمزة وبفتحة الميم وضمة ، وحكى الاخفش كسرهما مع كسر الهمزة ، وهو اسم عند الجمهور وحرف عند اللجج وهموته همزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيدييه ومن وافقه أنه اسم مفرد ، واحتجوا بجواز كسر همزة وفتح ميمه . قال ابن مالك : فلو كان جمعا لم تحذف همزته ، واحتج بقول عمرو بن الزبير لما أصيب بولده ورجله « فليكنك ابن ابتليتك لقد طابت » قال : فلو كان جمعا لم يتصرف فيه بحذف بعضه ، قال : وفيه اثنتان همزة لغة جمعتهما في يمين وهما :

همز إيم وإيم فافتح واكسر أو أم قل أو قل م أو من بالتثنية قد شكلا  
وإيم اختم به والله كلا أضف إليه في قسم تستوف ما تقلا

قال ابن أبي الفتح تليد ابن مالك : فانه أم ينتج الهمزة وهم بالهاء بدل الهمزة وقد حكاهما القاسم بن أحمد العلم  
م - ٦٦ ج ١١ : فتح الباري

الاندلس في شرح المفصل ، وقد قدمت في أوائل هذا الشرح في آخر التيمم لغات في هذا فبلغت عشرين ، وإذا حصر ما ذكر هنا زادت على ذلك . وقال غيره : أصله يمين الله ويجمع أيماناً فيقال وإيمان الله حكاه أبو حنيفة وأشد لمير بن أبي سفيان :

فتجتمع أيمان منا ومنكم بمقسمة تموز بها الدماء  
وقالوا عند القسم : وإيمان الله ، ثم كثروا حذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا لم يك ، ثم حذفوا الياء فقالوا  
أم الله ثم حذفوا الالف فانتصروا على الميم مفتوحة ومضمومة ومكسورة ، وقالوا أيضاً من الله بكسر الميم  
وضمها ، وأجازوا في إيمان فتح الميم وضمها وكذا في أيم ، ومنهم من وصل الالف وجعل الهمزة زائدة أو مسهلة  
وعلى هذا تبلغ لغاتها عشرين . وقال الجوهري : قالوا أيم الله وربما حذفوا الياء فقالوا أم الله وربما أبقوا الميم  
وحذفوا مضمومة فقالوا أم الله وربما كسروها لأنها صارت حرفاً واحداً فبهرها بالياء قالوا وألفها ألف وصل  
هنا أكثر الذهوبين ولم يحجى ألف وصل مفتوحة غيرها ، وقد تدخل الألف لأنها كيد فيقال لئن الله قال الشاعر :  
فقال فريق النوم لما تشبهتم نعم وفريق لئن الله ما ندري

وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن ألفها ألف قطع وإنما خففت همزتها وارتحت في الوصل لكثرة  
الاستعمال ، وحكى ابن التين عن النازدي قال : أيم الله معناه اسم الله أبدل السين ياء ، وهو غلط فاحش لأن  
السين لا تبدل ياء ، وذهب المبرد إلى أنها عوض من واو القسم وإن معنى قوله وإيم الله والله لأفعلن . ونقل عن  
ابن عباس أن يمين الله من أسماء الله ومنه قول امرئ القيس :

فقلت يمين الله أبرح فاعدا ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

ومن ثم قال المالكية والحنفية أنه يمين ، وعند الشافعية أن نوى اليمين انقذت وإن نوى غير اليمين لم ينعقد يميناً  
وإن أطلق فوجهم أن أحدهما لا ينعقد إلا إن نوى ، وعن أحد روايتان أحدهما الانقذ ، وحكى الفزالي في معناه  
وجمين أحدهما أنه كقوله تالله والثاني كقوله أحلف بالله وهو الراجح ، ومنهم من سوى بينه وبين لعن الله ،  
وفرق المازدي بأن لعن الله شاع في استعمالهم حرفاً بخلاف أيم الله ، واحتج بعض من قال منهم بالانقذ مطلقاً  
بأن معناه يمين الله ويمين الله من صفاته وصفاته قديمة ، وجزم النووي في التهذيب أن قوله وإيم الله كقوله وحق  
الله وقال أنه تنعقد به اليمين عند الإطلاق وقد استغفروه . ووقع في الباب الذي بعده ما يقوبه ، وهو قوله في  
حديث أبي هريرة في قصة سليمان بن داود عليهما السلام « وإيم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا »  
والله أعلم . واستدل من قال بالانقذ مطلقاً بهذا الحديث ولا حجة فيه إلا على التقدير المتقدم وأن معناه وحق  
الله . ثم ذكر حديث أبرح في بحث أسامة وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر المغازي وفي المناقب ، وضبط قوله  
فيه وإيم الله بالهمز وتركه ، والله أعلم

٣ - باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ؟

وقال سعد قال النبي ﷺ « والذي نفسي بيده »

وقاله أبو قتادة قال أبو بكر عند النبي ﷺ « لاها الله إذا . يقال والله وبالله وتالله »

٦٦٢٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف عن سفيان عن موسى بن عتبة عن سالم عن ابن عمر قال : كانت بين النبي ﷺ ، لا ، ومقلب للقلوب »

٦٦٢٩ - **حدثنا** موسى بن عطاء أبو عوانة عن عبد الملك عن جابر بن سمرة عن النبي ﷺ قال : إذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . وإذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . والذي نفسي بيده ، لتنفق كنوزها في سبيل الله »

٦٦٣٠ - **حدثنا** أبو البيان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سميد بن المسيب « أن أبا هريرة قال قال رسول الله ﷺ : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده . والذي نفسي بيده ، لتنفق كنوزها في سبيل الله »

٦٦٣١ - **حدثني** محمد أخبرنا عبدة عن هشام بن عروة عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال : يا أمة محمد ، والله لو تعلمون ما أعلم ، لبسكنكم كثيرا ولفضيكنم قليلا »

٦٦٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان قال حدثني ابن وهب أخبرني حيوة قال حدثني أبو عتيق زهرة ابن مبيد أنه سمع جده عبد الله بن هشام قال « كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ، فقال له عمر : يا رسول الله ، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي . فقال النبي ﷺ : لا والذي نفسي بيده ، حتى أكون أحب إليك من نفسك . فقال له عمر : فإنه الآن والله لأنت أحب إلي من نفسي . فقال النبي ﷺ : الآن يا عمر »

٦٦٣٣ ، ٦٦٣٤ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن متهبة ابن مسعود « عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين أختصما إلى رسول الله ﷺ : فقال أحدهما افض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفضيهما : أجل يا رسول الله ، فافض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أتكلم . قال تكلم ، قال : إن ابني كان عتيقا على هذا - قال مالك والعميق الأجير - زني بامرأته ، فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأنذيت منه بمائتي شاة وجارية لي . ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وإنما الرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ أما والذي نفسي بيده لأفضين بينكما بكتاب الله : أما غنمك وجاريتك فرد عليك ، وم له ابنته مائة وغرجه عاما ، وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت رجما ، فاعترفت فرجها »

٦٦٣٥ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا وهبٌ حدثنا شعبة عن محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : أرايتم إن كان أسلمٌ وغفارٌ ومزينةٌ وجوهنةٌ خيراً من تمهمٍ وعامر بن صمصةٍ وغطفانٍ وأسدٍ خابوا وخسروا ؟ قالوا : نعم . قال : والذي نفسي بيده ، إنهم خيرٌ منهم »

٦٦٣٦ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعيبٌ عن الزهري قال أخبرني عروة عن أبي محمد الساعدي أنه أخبره أن رسول الله ﷺ استعملَ عاملاً فجاءه العاملُ حين فرغ من عمله فقال : يا رسول الله ، هذا لكم ، وهذا أهدي لي . فقال له : أفلا قدمت في بيت أبيك وأهلك فنظرت أي يدي لك أم لا ؟ ثم قام رسول الله ﷺ عشيةً بعد الصلاة فتشهد واثني على الله بما هو أهله ثم قال . أما بعدُ فإيا بال للعامل نستعمله ، فإنيأنا فيقول : هذا من حليكم وهذا أهدي لي ، أفلا قدمت في بيت أبيه وأمه فنظر هل يهدي له أم لا ؟ فوالذي نفسُ محمد بيده ، لا يُقبلُ أحدكم منها شيئاً إلا جاء به يوم القيامة بخمسةٍ على عنقه : إن كان بغيراً جاء به له رضاء ، وإن كانت بكرةً جاء بها لها خوار ، وإن كانت شاةً جاء بها تيمر . فقد بلغتُ . فقال أبو حميد : ثم رفع رسول الله ﷺ يده حتى إنا لننظرُ إلى عُفْرِه لإبطيه . قال أبو حميد : وقد سمع ذلك معي زيد بن ثابت من النبي ﷺ ، نسوة .

٦٦٣٧ - **حدثني** إبراهيم بن موسى أخبرنا هشامٌ هو ابن يوسف عن معمرٍ عن سالمٍ « عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم ﷺ : والذي نفسُ محمد بيده ، لو تعلمون ما أعلم لبكين كثيرٌ ولضحكهم قليلٌ »

٦٦٣٨ - **حدثنا** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن المرور « عن أبي ذر قال : انتهيتُ إليه وهو يقول في ظلِّ السكبة : همُ الأخسرون وربُّ السكبة ، هم الأخسرون وربُّ السكبة . قلتُ : ما شأني أرى في شيء ، ما شأني ؟ فجلستُ إليه وهو يقول - فما استطعتُ أن أسكتَ - وتنفثاني ماشاء الله ، فقلت : من هم بأبي أنت وأمي يا رسول الله ؟ قال : الأكتزون أموالاً ، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا »

٦٦٣٩ - **حدثنا** أبو الليان أخبرنا شعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن الأخرج « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ قال سليمان : لأطوفنَّ الليلة على تسعين امرأةً كلهنَّ تأتي بفارسٍ يُجاهدُ في سبيل الله . فقال له صاحبه قل : إن شاء الله ، فلم يقل إن شاء الله . فطاف عليهنَّ جميعاً ، فلم تحمِلْ منهنَّ إلا امرأةً واحدةً جاءت بشقِّ رجل . وإيُّمُ للذي نفسُ محمد بيده ، لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون »

٦٦٤٠ - **حدثنا** محمدٌ حدثنا أبو الأخصر عن أبي اسحاق « عن البراء بن عازب قال : أهدى لي

النبي ﷺ سَرَقَتْهُ مِنْ حَرِيرٍ ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَتَدَاوَلُونَهَا بَيْنَهُمْ وَيَسْجُونَهُ مِنْ حُسْنِهَا وَلِينِهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَنْتُمْ سَجُونُونَ مِنْهَا ؟ قَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَمَّا دُرِيلُ سَعْدٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنْهَا . لَمْ يَقُلْ مُعْبَةَ وَإِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ »

٦٦٤١ - **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ** حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ « أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : أَنَّ هِنْدَ بِنْتَ عَتَبَةَ بِنْتُ رَبِيعَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا كُنْتُ مَأْكُلًا مِمَّا عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ - أَوْ خَبَاءٍ - أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَذُلُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَانِكَ - أَوْ خَبَانِكَ ، شَكَ يَحْيَى - ثُمَّ مَا أَصْبَحَ لِلْيَوْمِ أَهْلُ أَخْبَاءٍ أَوْ خَبَاءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَمُرُّوا مِنْ أَهْلِ أَخْبَانِكَ أَوْ خَبَانِكَ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَأَيْضًا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ . قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مِثْلِي ، فَمَلَّ عَلَى حَرَجٍ أَنْ أُطْعَمَ مِنَ الَّذِي لَهُ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ »

٦٦٤٢ - **حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ** حَدَّثَنَا مُرَجُّ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَو بْنَ مَيْمُونٍ قَالَ « حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُخِيفٌ ظَهَرَهُ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ بِنَانٍ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ : أَرْضُونَنِي أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ أَفَلَا رَضُونَنِي أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ قَالُوا : بَلَى . قَالَ : فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، إِنْ لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ »

٦٦٤٣ - **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ** عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ ( قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ) يَرُدُّهَا . فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ - وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالَّهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنْهَا لَتَعْدُلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ »

٦٦٤٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** أَخْبَرَنَا حَبَّانٌ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ « حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : أَنْتُمُ الرَّاكِعُونَ وَالسَّجُّودَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَأَرَاكُمْ مِنْ بَعْدِ ظَهْرِي إِذَا مَا رَكَعْتُمْ وَإِذَا مَا سَجَدْتُمْ »

٦٦٤٥ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ** حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ « عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ مَعَهَا أَوْلَادُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَأَكُنَّ لَكُمْ لَحَابُ النَّاسِ إِلَى ، قَالُوا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ »

**قوله** (باب كيف كانت يمين النبي ﷺ) أي التي كان يواظب على القسم بها أو يكثر ، وجملة ما ذكر في الباب أربعة ألفاظ : أحدها والذي نفسي بيده وكذا نفس محمد بيده ، فبعضها مصدر بلفظ لا وبعضها بلفظ أما وبعضها بلفظ أيم ، ثانيها لا ومقلب القلوب . ثالثها والله رابعها ورب الكعبة ، وأما قوله « لاها الله إذا » فيؤخذ منه مشروعيته من تقريره لا من لفظه والاول أكثرها ورودا ، وفي سياق الثاني إشعار بكثرة أيضا ، وقد وقع في حديث رقعة بن عرابة عند ابن ماجه والطبراني « كان النبي ﷺ إذا حلف قال : والذي نفسي بيده ، ولابن أبي شيبة من طريق عاصم بن شميخ عن أبي سعيد « كان النبي ﷺ إذا اجتمع في البين قال : لا والذي نفسي أبي القاسم بيده ، ولابن ماجه من وجه آخر في هذا الحديث « كانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله ، والذي نفسي بيده ، ودل ما سوى الثالث من الأربعة على أن النهي عن الحلف بغير الله لا يراد به اختصاص لفظ الجلالة بذلك بل يتناول كل اسم وصفة تختص به سبحانه وتعالى ، وقد جزم ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والخنفية بأن جميع الأسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في البين تنعده به وتجب لخالفته الكفارة ، وهو وجه غريب عند الشافعية ، وعندهم وجه أغرب منه أنه ليس في شيء من ذلك صريح إلا لفظ الجلالة وأحاديث الباب ترده . والمشهور عندهم وعند الحنابلة أنها ثلاثة أقسام : أحدها ما يختص به كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح تنعده به البين سواء قصد الله أو أطلق . ثانيها ما يطلق عليه وقد يقال لغيره لكن بقيد كارب والحق فتعده به البين إلا إن قصد به غير الله . ثالثها ما يطلق على السواء كالحي والموجود والمؤمن فإن نوى غير الله أو أطلق فليس يمين وإن نوى به الله انعقد على الصحيح . وإذا قرر هذا فتل « والذي نفسي بيده » ينصرف عند الإطلاق لله جزما فإن نوى به غيره كملك الموت مثلا لم يخرج عن الصراحة على الصحيح ، وفيه وجه عن بعض الشافعية وغيرهم ، ويلحق به « والذي فاتى الحية ، ومقلب القلوب ، وأما مثل « والذي أعبد » ، أو أسجد له ، أو أصل له ، فصرح جزمها ، وجملة الأحاديث المذكورة في هذا الباب عشرون حديثا : الحديث الأول ، **قوله** (وقال سعد) هو ابن أبي وقاص ، وقد مضى الحديث المشار إليه في مناقب عمر في حديث أوله « استأذن عمر على النبي ﷺ وعنده نسوة ، الحديث وفيه « يا ابن الخطاب والذي نفسي بيده ما ليك الشيطان سالكا لجاما قط إلا سلك لجاما غيرك » . قد مضى شرحه مستوفى هناك . الحديث الثاني ، **قوله** (وقال أبو قتادة قال أبو بكر عند النبي ﷺ : لاها الله إذا ) وهو طرف من حديث موصول في غزوة حنين ، وقد بسطت الكلام على هذه الكلمة هناك . **قوله** (يقال والله وبالله وتالله) يعني أن هذه الثلاثة حروف القسم ، ففي القرآن القسم بالواو وبالموحدة في عدة أشياء وبالمثناة في قوله « تالله لقد آثرك الله علينا ، وتالله لا يكذب أنصاركم » وغير ذلك وهذا قول الجمهور وهو المشهور عن الشافعي ، ونقل قول عن الشافعي أن القسم بالمثناة ليس صريحا لأن أكثر الناس لا يعرفون مضناها ، والإيمان مختصة بالمعرف ، ونأول ذلك أصحابه وأجابوا عنه بأجوبة . نعم تفرق الثلاثة بأن الأولين يدخلان على اسم الله وغيره من أسمائه ولا تدخل المثناة إلا على الله وحده ، وكان المصنف أشار بإيراد هذا الكلام هنا عقب حديث أبي قتادة إلى أن أصل « لاها الله ، لا والله : فلهاء عوض عن الواو ، وقد صرح بذلك جمع من أهل اللغة . وقبل الهاء نفسها أيضا حرف قيم بالاصالة . ونقل الماوردي أن أصل أحرف القسم الواو ثم الموحدة ثم المثناة . ونقل ابن الهبلي عن أهل اللغة أن الموحدة هي الأصل وأن الواو بدل منها وأن المثناة بدل

من الوار ، وقواه ابن الرفة واستدل بأن الباء تعمل في الضمير بخلاف الواو . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) هو الفريابي وسفيان هو الثوري ، وقد أخرج البخاري عن محمد بن يوسف وهو البيهقي عن سفيان وهو ابن عيينة وليس هو المراد هنا . وقد أخرج أبو نعيم في المستخرج هذا الحديث من طريق محمد بن يوسف الفريابي حدثنا سفيان وهو الثوري ، وأخرجه الاسماعيلي وابن ماجه من رواية وكيع والنسائي من رواية محمد بن بشر كلاهما عن سفيان الثوري أيضا . قوله ( كانت يمين النبي ﷺ ) زاد الاسماعيلي من رواية وكيع ، الى بحلف عليها ، وفي أخو له بحلف بها . قوله ( لا رمة قلب القلوب ) تقدم في أواخر كتاب القدر من رواية ابن المبارك عن موسى بن عقبة بلفظ « كثيرا ما كان ، وبأق في التوحيد من طريقه بلفظ « أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف به فذكره ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن الزهري بلفظ « كان أكثر إيمان رسول الله ﷺ ولا يوصف القلوب ، وقوله « لا ، نفى للكلام السابق « ومقلب القلوب ، هو المقصود به ، والمراد بتقلب القلوب تقلب أهراسها وأحوالها لا تقلب ذات القلب . وفي الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الإرادات والدواعي وسائر الأهراض يخلق الله تعالى ، وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي يليق به . وفي هذا الحديث حجة لمن أرجب الكفرارة على من حلف بصفة من صفات الله لثبوت ، ولا نزاع في أصل ذلك وإنما الخلاف في أي صفة تنعقد بها اليقين ، والنحويون أنها مختصة بالنبي لا يشاركه فيها غيره كقلب القلوب ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : في الحديث جواز الحلف بأفعال الله إذا وصف بها ولم يذكر اسمه ، قال وفرق الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا : إن حلف بقدرة الله انعدمت يمينه وإن حلف بعلم الله لم تنعد لأن العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى ( قل من عندكم من علم فتخرجوه لنا ) . والجواب أنه هنا مجاز إن لم أن المراد به المعلوم ، والكلام إنما هو في الحقيقة . قال الراغب : تقلب الله القلوب والأبصار صرفها عن رأي الى رأي ، وانتقال التصرف ، قال تعالى ( أو يأخذكم في نقمهم ) قال : وسمى قلب الإيمان لكثرة تقلبه ، ويعبر بالقلب عن المعاني التي يختص بها من الروح والعلم والمعاداة ، ومنه قوله ( وبانت قلوب الجنان ) أي الأرواح ، وقوله ( إن كان له قلب ) أي علم وفهم ، وقوله ( ولتطامن به قلوبكم ) أي ثبتت به شجاعتكم . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : القلب جوه من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة ؛ وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ، وكل بها ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر . قاله قل بنووه يديه والحوى بظلمته يغويه والقضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب بقلب بين المواطن الحسنة والسيئة والامة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحموظ من حفظه الله تعالى . الحديث الرابع والخامس حديث جابر بن سمرة وأبي هريرة « إذا ملك كرمي ، وقد تقدم شرحهما في أواخر علامات النبوة والفرص من قول « والذي نفى بيده » . الحديث السادس حديث عائشة ، وهو طرف من حديث طويل تقدم في صلاة الكسوف ، واقتصر هنا على آخره قوله « والله لو تعلمون ، ومحمد في أول هذا السند هو ابن سلام ، وعبد الله هو ابن سليمان ، وفي قوله ﷺ « لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا » دلالة على اختصاصه بمعارف بهرية وقلبية ، وقد يطالع الله دائما غيره من المخلصين من أمته يمكن بطريق الاجمال ، وأما تفصيلها فاختص بها النبي ﷺ ، فقد جمع الله له بين علم اليقين وعين اليقين مع الحشبة القدسية واسمته هزازة ، فامة الإلهية على وجه لم يتمتع غيره ، ويشير الى ذلك قوله في الحديث الماضي في

كتاب الايمان من حديث عائشة ؓ ان اتفاكم واعلمكم باقة لانا ؓ . الحديث السابع حديث عبد الله بن هشام أي ابن زهرة بن عثمان التميمي من رسل الصديق . **قوله** ( كنا مع النبي ﷺ وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب ) تقدم هذا القدر من هذا الحديث بهذا السند في آخر مناقب عمر ؛ فذكرت هناك نسب عبد الله بن هشام وبعض حاله ، وتقدم له ذكر في الشركة والدعوات . **قوله** ( فقال له عمر يا رسول الله لآنت أحب الى من كل شئ إلا نفسي ) اللام لتأكيد القسم المتدر كانه قال : **واقه** لآنت الخ . **قوله** ( لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب اليك من نفسك ) أي لا يمكن ذلك لبخوخ الرتبة العليا حتى يضاف اليه ما ذكر . وعن بعض الزهاد : تقدير الكلام لا تصدق في حبي حتى تؤثر رضاي على هواك وان كان فيه الهلاك . وقد قدمت تقرير هذا في أوائل كتاب الايمان . **قوله** ( فقال له عمر فانه الآن يا رسول الله لآنت أحب الى من نفسي ، فقال النبي ﷺ : الآن يا عمر ) قال الداودي : وقوف عمر أول مرة واستثناؤه نفسه انما اتفق حتى لا يبلغ ذلك منه فيحلف بالله كاذبا ، فلما قل له ما قال قرر في نفسه أنه أحب اليه من نفسه لخلف ، كذا قال . وقال الخطابي : حب الانسان نفسه طبع ، وحب غيره اختيار بوسط الأسباب ، وانما أراد عليه الصلاة والسلام حب الاختيار إذ لا بد من دليل الى قلب الطباع وتغييرها مما جبلت عليه . قلت : فعل هذا لجواب عمر أولا كان بحسب الطبع ، ثم تأمل فعرف بالاستدلال أن النبي ﷺ أحب اليه من نفسه لكونه السبب في مجاتها من الملوك في الدنيا والآخرة فأخبر بما اقتضاه الاختيار ، ولذلك حصل الجواب بقوله ؓ الآن يا عمر ، أي الآن عرفت فنطقت بما يجب . وأما تقرير بعض الشراح الآن صار لما نكاه معتدأ به ، إذ المرة لا يعتد بايمانه حتى يقتضي عقله ترجيح جانب الرسول ، ففيه سوء أدب في العبارة ، وما أكثر ما يقع مثل هذا في كلام الكبار عند عدم التأمل والتحرز لاستغراق التفكير في المعنى الأصلي ، فلا ينبغي التشديد في الإنكار على من وقع ذلك منه بل يكفي بالاشارة الى الرد والتحذير من الاغترار به انلا يقع المنكر في نحو ما أنكره . الحديث الثامن والتاسع حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العفيف وسيأتي شرحه مستوفى في الحدود ، والفرص منه قوله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأفضين ، وسقطت ؓ أما ، وهي بتخفيف الميم الافتتاح من بعض الروايات . الحديث العاشر ، **قوله** ( عبد الله بن محمد ) هو الجاهلي ، وفي شيوخ البخاري عبد الله بن محمد وهو أبو بكر بن أبي شيبة لكنه لم يسم أباه في شيء من الاحاديث التي أخرجها إما يكنيه ويكنى أباه أو يسببه ويكنى أباه بخلاف الجاهلي فانه ينسبه نارة وأخرى لا ينسبه كذا الموضع ، وهب هو ابن جرير بن حازم ، ومحمد بن أبي يعقوب نسبته الى جده وهو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب الضبي ، وأبو بكرة هو الثقي ، والاسناد من وهب فاصحدا بصريون . **قوله** ( أرايتم ان كان أسلم ) أي أخبروني ، والمراد بأسلم ومن ذكر معها قبائل مشهورة ، وقد تقدم شرح الحديث المذكور في أوائل المبحث النبوي والمراد منه قوله فيه ، فقال : والذي نفسي بيده أتم خير منهم ، والمراد خيرية المجموع على المجموع وان جاز أن يكون في المفضولين فرد أفضل من فرد من الأنضامين ، الحديث الحادي عشر ، **قوله** ( استعمل عاملا ) هو ابن التميمية بعزم اللام ويكون المنة وكبر المرحمة ثم ياء التثنية واسمه عبد الله كما تقدمت الاشارة اليه في كتاب الزكاة وشي من شرحه في الهبة ، ويأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى . **قوله** في آخره ( قل أبو حميد : وقد سمع ذلك مني زيد بن ثابت من النبي ﷺ فدلوه ) قد فتحت مصنف زيد بن ثابت فلم أجد لهذه القصة فيه ذكرا الحديث الثاني وشرحه يث أبي هريرة لونهلون ما أهدم الحديث مخفرا



وقد تقدمت الإشارة إليه في الحديث السادس . الحديث الثالث عشر حديث أبي ذر أوردته مختصراً . وقد تقدم شرحه مستوفى في الرقاق ، وساق هذا السند في كتاب الزكاة الماتن بتامه . الحديث الرابع عشر ، قوله ( قال سليمان ) أي ابن داود نبى الله ﷺ وقد تقدم منسوباً في أوائل الجهاد ، وتقدم شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء ، ويأتى ما يتعلق بقوله « ان الله تعالى » في باب الاستثناء في الإيمان من كتاب كفاية الإيمان ، وأورده هنا لقوله فيه « وإيم الذى نفس محمد بيده لو قال ان شاء الله » الحديث هكذا وقع في هذه الرواية وفي سائر الطرق كما تقدم في ترجمة سليمان بفهر يمين ، واستدل بما وقع في هذا الموضع على جواز إضافة « إيم » الى غير لفظ الجلالة وأجيب بأنه نادر ومنه قول عروة بن الزبير في قصته المقدمة « لئلا ينكثن ابتليت فقد عافيت ، فأضافها الى الضمير .

الحديث الخامس عشر حديث البراء بن عازب في ذكر مناديل سعد تقدم شرحه في المناقب وفي اللباس ، وقوله في آخره « لم يقل شعبة واسرائيل عن أبي اسحق والذى نفسى بيده » يعنى أنهما روياه عن أبي اسحق عن البراء كما رواه أبو الاحوص وأن أبا الاحوص انفرد عنهما بهذه الزيادة ، وقد تقدم حديث شعبة في المناقب وحديث اسرائيل في اللباس موصلاً ، قال الاسماعيل وكذا رواه الحسين بن واقد عن أبي اسحق ، وكذا قال أبو طاصم أحمد بن جواس - بفتح الجيم وتشديد الواو ثم المهمة - عن أبي الاحوص أخرجه الاسماعيل من طريقه وقال : هو من المتخصصين بأبي الاحوص . قلت : وشيخ البخارى الذى زادها عن أبي الاحوص هو محمد بن سلام ، وقد وافقه هناك بن السرى عن أبي الاحوص أخرجه ابن ماجه . الحديث السادس عشر ، قوله ( يونس ) هو ابن يزيد . قوله ( ما كان ) على ظهر الارض أهل أخبار أو خباء ) كذا فيه بأشك هل هو بصيغة الجمع أو الافراد ، وبين أن الشك من يحيى وهو ابن عبد الله بن بكير شيخ البخارى فيه ، وقد تقدم في النفقات من رواية ابن المبارك عن يونس بن يزيد بألفظ « أهل خباء » بالافراد ولم يشك ، وكذا للاسماعيل من طريق عنبة عن يونس ، وتقدم شرح الحديث في أواخر المناقب . وقوله ان أبا صفيان هو ابن حرب والد معاوية ، وقوله رجل مشبك بكسر الميم وتشديد السين وفتح الميم وتخفيف السين وتقدم ذلك واضحاً في كتاب النفقات ، وقوله « لا بالمعروف » الباء متعلقة بالانفاق لا بالنفى ، وقد مضى في المناقب بألفظ « فقال لا الا بالمعروف » ، وهى أوضح راقه أعلم . الحديث السابع عشر ، قوله ( حدثنا أحمد بن عثمان ) هو الاودى ، وشرح بالشيخ المعجمة والهاء المهمة ، وابراهيم بن يوسف أى ابن اسحق بن أبي اسحق السبعى فأبو اسحق جد يوسف والسند كله كوفيون ، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الرقاق . الحديث الثامن عشر حديث أبي سعيد في قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن تقدم مشروحاً في فضائل القرآن . الحديث التاسع عشر . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه وحبان بفتح أوله ثم الموحدة وتقدم شرح الحديث المذكور في صفة الصلاة . الحديث العشرون ، قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه أيضاً . قوله ( أن امرأة من الانصار ) لم أقف على اسمها ولا على أسماء أولادها . قوله ( معها أولادها ) في رواية الكشميني أولادها . قوله ( انكم لأحب الناس الى ) تقدم الكلام عليه في مناقب الانصار ، وفي هذه الأحاديث جواز الحلف بالله تعالى ، وقال قوم : بكره لقوله تعالى « ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم » ولأنه ربما عجز عن الوفاء بها ، ويحمل ماورد من ذلك على ما اذا كان في طاعة أو دعت اليها حاجة كذا كيد أمر أو تعظيم من يستحق التعظيم أو كان في دعوى عند الحاكم وكان صادقا

## ٤ - باب لا تحلفوا بأبائكم

٦٦٤٦ - **حديثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ أدرك عمر بن الخطاب - وهو يسير في ركب ، يحلف بأبيه - فقال : ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ، من كان حالفاً فليحلف بالله ، أو ليصمت »

٦٦٤٧ - **حديثنا** سعيد بن عفير حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال قال سالم قال ابن عمر سمعت عمر يقول قال لي رسول الله ﷺ : إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم . قال عمر فوالله ما حلفت بها منذ سمعت للنبي ﷺ - ذاكراً ولا آيها . قال مجاهد (أو إثارة من علم) يثر علماً . تابعه عقيل والزبيدي واضعاق للكلبي عن الزهري . وقال ابن عيينة ومعمّر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر « سمع النبي ﷺ مر . . »

٦٦٤٨ - **حديثنا** موسى بن اسماعيل حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا عبد الله بن دينار « قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : لا تحلفوا بأبائكم »

٦٦٤٩ - **حديثنا** قتيبة حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم اللخمي عن زهد بن الحارث قال « كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعرين ود وإخاء ، فكنا عند أبي موسى الأشعري ، فقرأت إليه طعام فيه لحم دجاج ، وعنده رجل من بني تميم الله أحمر كأنه من اللوالى ، فدعاه إلى الطعام ، فقال : إني رأيت ياكل شيئاً فقد رثته ، لحفت أن لا آكله . فقال : قم فلا أحدثك عن ذلك ، إني أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين تستحمه ، فقال : والله لا أحملك ، وما عندي ما أحملك . فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ، فسأل عنا فقال : أين النفر الأشعريون ؟ فأمرنا أن نجتمع ذود غر الدري . فلما انطلقنا قلنا : ما صنعنا ؟ حلف رسول الله ﷺ لا يحملنا وما عنده ما يحملنا ، ثم حملنا . أتفلفنا رسول الله ﷺ يمينه ، والله لا نفلح أبداً . فرجعنا إليه فقلنا له : إنا أتيناك لتحملنا فحلفت أن لا تحملنا وما عندك ما تحملنا ، فقال : إني لست أنا أحملك ، ولكن الله أحملك ، والله لا أحلف على يمين فأرى غير ما خيراً منها إلا أتيت للذى هو خير ، وتحملها »

**قوله** (باب) التنوين (لا تحلفوا بأبائكم) هذه الترجمة لفظ رواية ابن دينار عن ابن عمر في الباب لمكانها مختصرة على ما سأيدنه ، وقد أخرج النسائي وأبو داود في رواية ابن داسمة عنه من حديث أبي هريرة مثله بزيادة ولفظه ، لا تحلفوا بأبائكم ولا بأمهاتكم ولا بالأبدا ولا تحلفوا إلا بالله ، الحديث . **قوله** (أن رسول الله ﷺ

أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير) هذا السياق يقتضى أن الخبر من مسند ابن عمر وكذا وقع في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر ، ولم أر عن نافع في ذلك اختلافاً إلا ما حكى يعقوب بن شيبة أن عبد الله بن عمر العمري الضعيف الكبير رواه عن نافع فقال : عن ابن عمر عن عمر ، قال ورواه عبيد الله بن عمر العمري المصنف الثقة عن نافع فلم يقل فيه : عن عمر ، وهكذا رواه الثقات عن نافع ؛ لكن وقع في رواية أيوب عن نافع أن عمر لم يقل فيه عن ابن عمر . قلت : قد أخرجه مسلم من طريق أيوب فذكره ، وأخرجه أيضاً عن جماعة من أصحاب نافع بموافقة مالك ، ووقع للمزني في الأطراف ، أنه وقع في رواية عبد الكريم : عن نافع عن ابن عمر ، في مسند عمر ، وهو معترض فإن مسلماً ساق أسانيداً فيه إلى سبعة أنفس من أصحاب نافع منهم عبد الكريم ثم قال سبعة منهم : عن نافع عن ابن عمر ، بمثل هذه القصة ، وقد أورد المزي طرق السبعة الآخرين في مسند ابن عمر على الصواب ووقع الاختلاف في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه كما أشار المصنف إليه كما سأذكره . قوله ( في ركب ) في مسند يعقوب بن شيبة من طريق ابن عباس عن عمر : بينما أنا راكب أسير في غزاة مع رسول الله ﷺ ، : قوله ( يحلف بأبيه ) في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب : أن رسول الله ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه وهو يقول وأبي وأبي ، وفي رواية اسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر من الزيادة : وكانت قریش تحلف بأبائهم . قوله ( فقال ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم ) في رواية الليث عن نافع : فناداهم رسول الله ﷺ ، ووقع في مصنف ابن أبي شيبة من طريق عكرمة قال : قال عمر : حدثت قوما حديثاً فقلت : لا وأبي ، فقال رجل من خلتي : لا تحلفوا بأبائكم ، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ يقول : لو أن أحداً حلف بالمسيح هلك والمسيح خير من آبائكم ، وهذا مرسل يتقوى بشواهد . وقد أخرج الترمذي من وجه آخر : عن ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والكعبة ، فقال : لا تحلف بغير الله ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف بغير الله فقد كفر ، أو أشرك ، قال الترمذي حسن وصححه الحاكم ، والتعبير بقوله فقد كفر أو أشرك للمبالغة في الزجر والتغليظ في ذلك ، وقد تمسك به من قال بتحريم ذلك . قوله ( من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ) قال العلماء : المر في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشيء يقتضى تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده ، وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة ، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية ، واختلفوا في انعقادها بغيره من الصفات كما سبق ؛ وكأن المراد بقوله : بالله ، الذات لا خصوص لفظ الله ، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها ، وهل المنع للتحريم ؟ قولان عند المالكية ، كذا قال ابن دقيق العيد ، والمشهور عندهم الكراهة ، والخلاف أيضاً عند الحنابلة لكن المشهور عندهم التحريم ، وبه جزم الظاهرية . وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله بالإجماع ، ومراده بنحو الجواز الكراهة أهم من التحريم والتنزيه ، فإنه قال في موضع آخر : أجمع العلماء على أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها ، والخلاف موجود عند الشافعية من أجل قول الشافعي : أخشى أن يكون الحلف بغير الله موصية ، فأشعر بالتردد ، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه . وقال إمام الحرمين : المذهب القطع بالكراهة ، وجزم غيره بالتفصيل ، فإن اعتمد في الحلف فيه من التعظيم ما ينعقد في الله حرم الحلف به وكان بذلك الاعتقاد كافراً ، وعليه ينزل الحديث المذكور ، وأما إذا حلف بغير الله لاعتقاده تنظيم الحلف به دلي ما يابى به من التعظيم فلا يكفر بذلك ولا تنعقد يمينه .

قال الماوردي : لا يجوز لأحد أن يحلف بأحد بغير الله لا بطلاق ولا بعتاق ولا بتذر ، وإذا حلف الحاكم أحدا بشيء من ذلك وجب حمله لجملة . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، في رواية مسلم عن حرملة عن ابن وهب : أخبرني يونس . قوله ( قال لي رسول الله ﷺ : إن الله ينهاكم ) في رواية معمر عن ابن شهاب بهذا السند . عن معمر سمعت رسول الله ﷺ وأنا أحلف بأبي فقال : إن الله ، فذكر الحديث أخرجه أحمد عنه هكذا . قوله ( فوالله ما حلفت بها منذ سمعت النبي ﷺ ) زاد مسلم في روايته : ينهى عنها . قوله ( ذاكرا ) أي عامدا . قوله ( ولا آثرا ) بالمدة وكسر المثناة أي حاكيا عن الغير ، أي ما حلفت بها ولا حكيت ذلك عن غيره ، ويدل عليه ما رقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عند مسلم : ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنها ، ولا تكلمت بها ، وقد استشكل هذا التفسير لتصدير الكلام بحلفت والحاكي عن غيره لا يسمى حالفا ، وأجيب باحتمال أن يكون العامل فيه محذوفا أي ولا ذكرتها آثرا عن غيره ، أو يكون ضمن حلفت معنى تكلمت . ويقويه رواية عقيل . وجوز شيخنا في شرح الترمذي لقوله آثرا معنى آخر أي مختارا ، يقال آثر الشيء إذا اختاره ، فكأنه قال ولا حلفت بها مؤثرا لها على غيرها ، قال شيخنا : ويحتمل أن يرجع قوله آثرا إلى معنى التفاخر بالآباء في الأكرام لهم ، ومنه قولهم مأثرة وآثر وهو ما يروى من المفاخر فكأنه قال : ما حلفت بآبائي ذاكرا لما أثرهم . وجوز في قوله ذاكرا ، أن يكون من الذكر بضم المعجمة كأنه احتراز عن أن يكون ينفق بها ناسيا ، وهو يناسب تفسير آثرا بالاختيار كأنه قال لاعامدا ولا مختارا . وجزم ابن الزين في شرحه بأنه من الذكر بالكسر لا بالضم ، قال : وإنما هو لم أقله من قبل نفسي ولا حدث به عن غيره أنه حلف به ، قال وقال الداودي : يريد ما حلفت بها ولا ذكرت حلف غيري بما كثر قوله إن فلانا قال وحق أبي مثلا . واستشكل أيضا أن كلام معمر المذكور يقتضي أنه تودع عن النفاق بذلك معانفا فكيف نفاق به في هذه القصة ؟ وأجيب بأنه اغتفر ذلك اضطرورة التبليغ . قوله ( قال مجاهد أو أنارة من علم يآثر علما ) كذا في جميع النسخ يآثر بضم المثناة ، وهذا الاثر وصله أنفرياني في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ( انتوني بكتاب من قبل هذا أو أنارة من علم ) قال : أحد يآثر علما ، فكأنه سقط أحد من أصل البخاري ، وقد تقدم في تفسير الاحفاف النقل عن أبي عبيدة وغيره في بيان هذه اللفظة والاختلاف في قراءتها ومعناها . وذكر الصغاني وغيره أنه قرئ أيضا إنارة بكسر أوله وأثرة بفتحيتين وسكون ثانيه مع فتح أوله ومع كسره ، وحديث ابن عباس المذكور هناك أخرجه أحمد وشك في رفعه ، وأخرجه الحاكم موقوفا وهو الزجاج ، وفي رواية جودة الخط . وقال الراغب في قوله سبحانه وتعالى ( أو أنارة من علم ) : وقرئ : أو أثرة ، يعني بفتحيتين وهو ما يروى أي يكتب فيبقى له أثر ، تقول أثرت العلم رويته أثره أثرا وإنارة وأثرة ، والأصل في أثر الشيء حصول ما يدل على وجوده ، وحصل ما ذكره ثلاثة أقوال : أحدها البقية وأصله أثرت الشيء أثيرة إنارة كأنها بقية تستخرج فتشار ، الثاني من الأثر وهو الرواية ، الثالث من الأثر وهو العلامة . قوله ( تابعه عقيل والزبيدي وإسحق الكلبي عن الزهري ) أما متابعة عقيل فوصلها مسلم من طريق الليث بن سعد عنه وقد بينت ما فيها ، وليث فيه سند آخر رواه عن نافع عن ابن عمر لجملة من مسنده وقد معنى في الأدب . وأما متابعة الزبيدي فوصلها النسائي مختصرة من طريق محمد بن حرب عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه أخبره : عن عمر أن رسول الله ﷺ قال : إن الله ينهاكم أن

تحلفوا بآبائكم ، قال عمر : فواته ما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا . وأما متابعة اسحاق السكبي وهو ابن يحيى الحمصي فوقعت لنا موصولة في نسخة المروية من طريق أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن شاذان عن عبد القدوس بن موسى الحمصي عن سليم بن عبد الحميد عن يحيى بن صالح الوضاطي عن إسحق وإفظة د عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه أخبرني أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، فذكر مثل رواية يونس عند مسلم ، لكن قال بعد قوله د ينهى عنها : ولا تكلمت بها ذاكرا ولا آثرا ، لجمع بين لفظ يونس ولفظ عقيل : وقد صرح مسلم بأن عقيل لم يقل في روايته ذاكرا ولا آثرا . قوله ( وقال ابن عيينة ومعه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر : سمع النبي ﷺ عمر ) أما رواية ابن عيينة فوصلها الحميدي في مسنده عنه بهذا السياق ، وكذا قال أبو بكر بن أبي شيبة وجمهور أصحاب ابن عيينة عنه منهم الإمام أحمد ، وقال محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن الخزوي هذا السند عن ابن عمر عن عمر وسمعني رسول الله ﷺ ، وقد بين ذلك الاسماعيل فقال : اختلف فيه على سفيان بن عيينة وعلى معمر ، ثم ساقه من طريق ابن أبي عمر عن سفيان فقال في روايته د عن عمر أن النبي ﷺ سمعه يحلف بأبيه ، قال وقال عمرو الناقد وغير واحد عن سفيان بسنده إلى ابن عمر د أن النبي ﷺ سمع عمر . وأما رواية معمر فوصلها الإمام أحمد عن عبد الرزاق عنه ، وأخرجها أبو داود عن أحمد . قلت : وصليح مسلم يقتضي أن رواية معمر كذلك ، فإنه صدر برواية يونس ثم ساقه إلى عقيل ثم قال بعدها د وحدثننا إسحق بن إبراهيم ومحمد بن حميد قالا أنبأنا عبد الرزاق أنبأنا معمر ، ثم قال كلاهما : عن الزهري بهذا الاسناد أي الاسناد الذي ساقه ليونس مثله ، أي مثل المتن الذي ساقه له . قال : غير أن في حديث عقيل ، ولا تكلمت بها ، لكن حكى الاسماعيل أن إسحق بن إبراهيم رواه عن عبد الرزاق كرواية أحمد عنه ، وأخرجه الاسماعيل من طريق ابن أبي عمر عن عبد الرزاق فقال في روايته عن عمر د سمعني النبي ﷺ أحلف ، وهكذا قال محمد بن أبي السري عن عبد الرزاق ، وذكر الاسماعيل أن عبد الأعلى رواه عن معمر فلم يقل في السند د عن عمر ، كرواية أحمد . قلت : وكذا أخرجه أحمد في مسنده من رواية عبد الأعلى قال يعقوب ابن شيبة رواه إسحق بن يحيى عن سالم عن أبيه ولم يقل عن عمر ، قلت : فمكان الاختلاف فيه على الزهري رواه إسحق بن يحيى ، وهو متفق صاحب حديث ، ويشبهه أن يكون ابن عمر سمع المتن من النبي ﷺ والقصة التي وقعت لعمر منه تحدث به على الوجهين . وفي هذا الحديث من الفوائد الزجر عن الحلف بغير الله ، وإنما خص في حديث عمر بالأباء لوروده على سببه المذكور ، أو خص لسكوته كان غالبا عليه أقوله في الرواية الأخرى وكانت قرئش تحلف بآبائها ويدل على التعميم قوله د من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله ، وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله ففيه جوابان : أحدهما أن فيه حذقا والتقدير ورب الشمس ونحوه ، والثاني أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس غيره ذلك . وأما ما وقع مما يخالف ذلك كقوله ﷺ للأعرابي د أفلح وأبيه إن صدق ، فقد تقدم في أوائل هذا الشرح في باب الركعة من الإسلام ، في كتاب الإيمان الجواب عن ذلك وإن فهم من طعن في صحة هذه اللفظة ، قال ابن عبد البر : هذه اللفظة غير محفوظة وقد جادت عن رايها وهو اسماعيل بن جعفر بلفظ د أفلح والله إن صدق ، قال : وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ أفلح وأبيه لأنها لفظه منسكرة ترددها الآثار الصحاح . ولم تقع في رواية مالك أصلا . وزعم بعضهم أن بعض الرواة عنه صحف قوله

د وأبيه ، من قوله د والله ، وهو محتمل ولكن مثل ذلك لا يثبت بالاحتمال ، وقد ثبت مثل ذلك من لفظ أبي بكر الصديق في قصة السارق الذي سرق حلل ابنته فقال في حقه د وأبيك ما لي بك بليل سارق ، أخرجه في الموطأ وغيره قال السهيلي : وقد ورد نحوه في حديث آخر مرفوع قال الذي سأل أي الصدقة أفضل فقال د وأبيك لتبأن ، أخرجه مسلم . فإذا ثبت ذلك فيجواب بأجوبة : الأول أن هذا اللفظ كان يجري على ألسنتهم من غير أن يقصدوا به القسم ، والتمنى إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف ، وإلى هذا جرح البيهقي ، وقال النووي : إنه الجواب المرضي . الثاني أنه كان يقع في كلامهم على وجهين : أحدهما للتعظيم والآخر للتأكيد ، والتمنى إنما وقع عن الأول فن أمثلة ما وقع في كلامهم لتأكيد لا للتعظيم قول الشاعر د لعمر أبي الوائسين اني أحبها ، وقول الآخر :

فإن تك ليل استودعتني أمانة فلا وأبي أهدائها لا أديها

فلا يظن أن قائل ذلك قصد تعظيم والد أعدائها كما لم يقصد الآخر تعظيم والد من وثق به ، فدل على أن القصد بذلك تأكيد الكلام لا التعظيم . وقال البيضاوي : هذا اللفظ من جملة ما يزداد في الكلام لمجرد التقرير والتأكيد ولا يراد به القسم ، كما تزداد صيغة النداء لمجرد الاختصاص دون قصد إلى النداء ، وقد تعقب الجواب بأن ظاهر سياق حديث عمر يدل على أنه كان يحلفه لأن في بعض طرقه أنه كان يقول لا وأبي لا وأبي فليل له لا تحلفوا ، فلو لا أنه أنى بصيغة الحلف ما صادف التمسح محلا ، ومن ثم قال بعضهم وهو الجواب الثالث : أن هذا كان جائزا ثم نسخ قاله الماوردي وحكاه البيهقي ، وقال السبكي : أكثر الشراح عليه ، حتى قال ابن العربي : وروى أنه عليه السلام كان يحلف بأبيه حتى نهي عن ذلك . قال : وترجمة أبي داود تدل على ذلك ، يعني قوله د باب الحلف بالآباء ، ثم أورد الحديث المرفوع الذي فيه أفلح وأبيه إن صدق ، قال السهيلي ولا يصح لأنه لا يظن بأنبي عليهم السلام أنه كان يحلف بغير الله ولا يقسم بكافر ، قاله إن ذلك لبعيد من شيمته . وقال المنذري : دعوى النسخ ضعيفة لا يمكن الجمع وأقدم تحقق التاريخ . والجواب الرابع أن في الجواب حذف تقديره أفلح ورب أبيه قاله البيهقي ، وقد تقدم . الخامس أنه لا تعجب قاله السهيلي ، قال : ويدل عليه أنه لم يرد بلفظ د أبي ، وإنما ورد بلفظ د وأبيه ، أو د وأبيك ، بالإضافة إلى ضمير المخاطب حاضرا أو غائبا . السادس أن ذلك خاص بالشارع دون غيره من أمته ، وتعقب بأن الخصائص لا تثبت بالاحتمال . وفيه أن من حلف بغير الله مطلقا لم تنعقد يمينه سواء كان المحلوف به يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والملوك والآباء والكهنة ، أو كان لا يستحق التعظيم كالأسد ، أو يستحق التحقير والاذلال كالشياطين والأصنام وسائر من عبد من دون الله ، واستثنى بعض الحنابلة من ذلك الحلف بنبينا محمد عليه السلام فقال : تنعقد به اليمين وتجب الكفارة بالحنث ، فاعتل بكونه أحد ركني الشهادة التي لا تتم إلا به . وأطلق ابن العربي نسبته لمذهب أحمد وتعقبه بأن الإيمان عند أحمد لا يتم إلا بفعل الصلاة فيلزمه أن من حلف بالصلاة أن تنعقد يمينه ويلزمه الكفارة إذا حنث . ويمكن الجواب عن إirاده والانفصال عما ألزمهم به ، وفيه الرد على من قال أن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني أو كافر أنه ينعقد يميننا متى فعلت ما يجب عليه الكفارة ، وقد نقل ذلك عن الحنفية والحنابلة ، ووجه الدلالة من الخبر أنه لم يحلف بالله ولا بما يقوم مقام ذلك ، وسبأني مريد لذلك بعد ، وفيه أن من قال أقسمت لأفعلن كذا لا يكون يميننا ، وعند الحنفية يكون يميننا ؛ وكذا قال مالك وأحمد لكن بشرط أن ينوي بذلك الحلف بالله وهو متجه ، وقد قال بعض الشافعية : إن قال علي

أمانة الله لأمنان كلنا وأراد البين أنه يمين وإلا فلا . وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم في معنى النهي عن الحلف بغير الله ، فقالت طائفة هو عاص بالآيمان التي كان أهل الجاهلية يحلفون بها تعظيماً لغير الله تعالى كالللات والعزى والآباء فهذه يائم الحالف بها ولا كفارة فيها ، وأما ما كان يزول إلى تعظيم الله كقوله وحق النبي والاسلام والحج والعمرة والهدى والصدقة والعق ونحوها بما يراد به تعظيم الله والقربة إليه فليس داخل في النهي ، ومن قال بذلك أبو عبيد وطائفة ممن لقيناه ، واحتجوا بما جاء عن الصحابة من إيجابهم على الحالف بالعق والهدى والصدقة ما أوجبوه مع كونهم رأوا النهي المذكور ، فدل على أن ذلك عندهم ليس على عمومته ، إذ لو كان عاماً لنهوا عن ذلك ولم يوجبوا فيه شيئاً انتهى . وتعقبه ابن عبد البر بأن ذكر هذه الأشياء وإن كانت بصيرة الحالف فليست يميناً في الحقيقة وإنما خرج على الانساع ، ولا يمين في الحقيقة إلا بالله . وقال المصنف : كانت العرب تحلف بأبائهم وألتهما فأراد الله نسخ ذلك من قلوبهم ليسهم ذكر كل شيء سواء ويذكره ، لأنه الحق المعبود فلا يكون البين إلا به ، والحلف بالمخلوقات في حكم الحلف بالآباء . وقال الطبري : في حديث عمر - يعني حديث القباب - أن البين لا تعتمد إلا بالله وأن من حلف بالسكبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تنعقد يمينه ولزمه الاستغفار لإقدامه على ما نهى عنه ولا كفارة في ذلك ، وأما ما وقع في القرآن من القسم بشيء من المخلوقات فقال الشعبي : الخالق يقسم بما شاء من خلقه والمخلوق لا يقسم إلا بالخالق ، قال : ولأن أقسم بالله فأحدث أحب إلى من أن أقسم بغيره فأبر . وجاء مثله من ابن عباس وابن مسعود وابن عمر . ثم أسند عن مطرف بن عبد الله أنه قال : إنما أقسم الله بهذه الأشياء ليعجب بها المخلوقين ويعرفهم قدرته لعظم شأنها عندهم ولدلائها على خالقها ، وقد أجمع العلماء على من وجبت له يمين على آخر في حق عليه أنه لا يحلف له إلا بالله . فلو حلف له بغيره وقال نوبت رب المخلوق به لم يكن ذلك يميناً . وقال ابن هبيرة في كتاب الإجماع : أجمعوا على أن الدين منقذة بالله وبجميع أسمائه العسنى وبجميع صفاته ذاته كبروته وجلاله وقوته وقدرته ، واستثنى أبو حنيفة علم الله فلم يره يميناً وكذلك حق الله ، وانفقوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله كالنبي ، وانفرد أحمد في رواية فقال تنعقد ، وقال عياض : لا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الحلف بأسماء الله وصفاته لازم إلا ما جاء من الشافعي من اشتراط نية اليمين في الحلف بالصفات والأفلاك كفارة ، وتعقب إطلاق ذلك عن الشافعي ، وإنما يحتاج إلى النية عنده ما يصح إطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره . وأما ما لا يطلق في معرض التعظيم شرعاً إلا عليه تنعقد اليمين به وتجب الكفارة إذا حث كقالب القلوب وخاتم الخلق ورازق كل حي ورب العالمين وفائق الحب وبارئ النسمة ، وهذا في حكم الصريح كقوله والله ، وفي وجه لبعض الشافعية أن الصريح الله فقط ، ويظهر أثر الخلاف فيما لو قال قصدت غير الله هل ينضمه في عدم النية ، وسيأتي زيادة تفصيل فيما يتعلق بالصفات في باب الحلف برة الله وصفاته ، والمفهوم من المالكية التعميم ، ومن أشهر التفصيل في مثل وعزة الله أن أراد التي جعلها بين عباده فليست بيمين ، وقياسه أن يطرد في كل ما يصح إطلاقه عليه وعلى غيره ، وقال به ابن سحنون منهم في عزة الله . وفي الفتية أن من حلف بالمصنف لا تنعقد ، واستنكره بعضهم ثم أولها على أن المراد إذا أراد جسم المصنف ، والتعميم عند الحنابلة حتى لو أراد بالعلم والقدرة المعلوم والمقدور انعدت والله أعلم . (تنبيه) : وقع في رواية محمد بن بجلان عن نافع عن ابن عمر في آخر هذا الحديث زيادة أخرجهما ابن ماجه من طريقه بلفظ : سمع النبي ﷺ رجلاً يحلف بأبيه فقال :

لا تحلفوا بآبائكم ، من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فلا يرض ومن لم يرض بالله فليس من الله ، وسند حسن . ثم ذكر حديث أبي موسى في قصة الذي حلف أن لا يأكل الهجاج وفيه قصة أبي موسى مع النبي ﷺ لما استعمل النبي ﷺ الأشعرين وفيه : لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا كفرت به ، الحديث ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بالهجاج ، وبما وقع في صدر الحديث من قصة الرجل الجرمي وتسميته في كتاب الذبائح ، وبما شرح قصته في كفارات الإيمان ، وقوله في السند « عبد الوهاب ، هو ابن عبد المجيد الثاني ، وأيوب هو السخيتاني والقاسم التميمي هو ابن عاصم بصري تابعي وهو من صفار شيوخ أيوب ، قال ابن المنير : أحاديث الباب مطابقة للترجمة إلا حديث أبي موسى ، لكن يمكن أن يقال إن النبي ﷺ أخبر عن إيمانه أنها تقتضي الكفارة ، والذي يشرح تكفيره ما كان الحلف فيه بالله تعالى فدل على أنه لم يكن يحلف إلا بالله تعالى

### ٥ - باب لا يحلف باللات والعزى ، ولا بالطواغيت

٦٦٥٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهرى عن محمد بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مَنْ حلفَ قال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ومن قال لصاحبه تعال أقامرك فليتصدق »

قوله ( باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت ) أما الحلف باللات والعزى فذكر في حديث الباب وقد تقدم تفسيره في تفسير سورة النجم ، وأما الطواغيت فوقع في حديث أخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق هشام بن حسان عن الحسن البصري عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعا « لا تحلفوا بالطواغيت ولا بآبائكم » وفي رواية مسلم وابن ماجه « بالطواغي » وهو جمع طاغية والمراد الصنم ، ومنه الحديث الآخر « طاغية دوس » أي صنمهم ، سمي باسم المصنوع للكفار بمبادئته لكونه السبب في طغيانهم ، وكل من جاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغى ، ومنه قوله تعالى ( إنا لما طغى الماء ) ، وأما الطواغيت فهو جمع طاغوت وقد تقدم بيانه في تفسير سورة النساء ، ويجوز أن يكون الطواغي مرخا من الطواغيت بدون حرف النداء على أحد الآراء ، وبذل عليه بجى أحد اللفظين ووضع الآخر في حديث واحد ، ولذلك اقتصر المصنف على لفظ الطواغيت لكونه الأصل وعطفه على اللات والعزى لاشتراك الكل في المعنى ، وإنما أمر الجاهل بذلك بقول لا إله إلا الله لكونه تعاطي صورة تعظيم الصنم حيث حلف به ، قال جمهور العلماء : من حلف باللات والعزى أو غيرها من الأصنام أو قال إن فقلت كذا فأناني يهودي أو نصراني أو برى . من الإسلام أو من النبي ﷺ لم تنعقد يمينه وعليه أن يستنصر الله ولا كفارة عليه ويستحب أن يقول لا إله إلا الله ، وعن الحنفية تجب الكفارة إلا في مثل قوله أنا مبتدع أو برى . من النبي ﷺ ، واحتج بإيجاب الكفارة على المظاهر مع أن الظاهر منكر من القول وزور كما قال الله تعالى والحلف بهذه الأشياء منكر ، وتذهب بهذا الخبر لأنه لم يذكر فيه إلا الأمر بلا إله إلا الله ولم يذكر فيه كفارة والأصل عدمها حتى يقام الدليل ، وأما القياس على الظاهر فلا يصح لأنهم لم يوجبوا فيه كفارة الظاهر واستثنوا أشياء لم يوجبوا فيها كفارة أصلا مع أنه منكر من القول . وقال النووي في الأذكار : الحلف بما ذكره حرām تجب التوبة منه ، وسبقه إلى ذلك الماوردي وغيره ولم يتعرضوا لوجوب قول لا إله إلا الله وهو ظاهر الخبر



وبه جزم ابن درياس في شرح المذهب ، وقال البغوي في شرح السنة تبعاً للخطابي : في هذا الحديث دليل على أن لا كفارة على من حلف بغير الاسلام وإن أشبه ، لكن نلزمه التوبة لأنه عليه السلام أمره بكلمة التوحيد فأشار إلى أن عقوبته تختص بذنبه ولم يوجب عليه في ماله شيئاً ، وإنما أمره بالتوحيد لأن الحلف باللات والدرى يضاهي الكفار فأمره أن يتدارك بالتوحيد . وقال الطبري : الحكمة في ذكر الفار بعد الحلف باللات أن من حلف باللات وافق الكفار في حلفهم فأمر بالتوحيد ، ومن دعا إلى المقامرة وانقهم في لعبهم فأمر بكفارة ذلك بالتصدق . قال : وفي الحديث أن من دعا إلى اللعب فكفارته أن يتصدق ، ويتأكد ذلك في حق من لعب بطريق الأول . وقال النووي : فيه أن من حرم على المعصية حتى استقر ذلك في قلبه أو تكلم بلسانه أنه تكتب عليه الحفظة . كذا قال ، وفي أخذ هذا الحكم من هذا الدليل وقفة

## ٦ - باب من حلف على الشيء وإن لم يُحلف

٦٦٥١ - حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب وكان يلبسه ، فيجعل فصه في باطن كفه ، فصنع للناس خواتيم . ثم إنه جلس على المنبر فترعه فقال : إني صنعت أبس هذا الخاتم وأجعل فصه من داخل ، فرمى به ثم قال : والله لا ألبسه أبداً ، فنبذ الناس خواتيمهم .

**قوله** ( باب من حلف على الشيء وإن لم يحلف ) يضم أوله وتشديد اللام ، تقدم قريباً في باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، أمثلة كثيرة لذلك وهي ظاهرة في ذلك ، وأورد هنا حديث ابن عمر في لبس النبي ﷺ خاتم الذهب وفيه « فرمى به ثم قال : والله لا ألبسه أبداً » وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر كتاب اللباس . وقد أطلق بعض الشافعية أن العيين بغير استحلاف نكراه فيما لم يكن طاعة ، والأولى أن يبرر بما فيه مصلحة . قال ابن المنذر : مقصود الترجمة أن يخرج مثل هذا من قوله تعالى ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ) يعني على أحد التأويلات فيها ثلثا يتخيل أن الخائف قبل أن يستطف يرتكب النهي ، فأشار إلى أن النهي يختص بما ليس فيه قصد صحيح كتأكيد الحكم ، كالذي ورد في حديث الباب من منع لبس خاتم الذهب

## ٧ - باب من حلف بجملة سوى مقر الاسلام

وقال النبي ﷺ : من حلف باللات والعزرى فليقل لا إله إلا الله . ولم ينسبه إلى الكفر

٦٦٥٢ - حدثنا مولى بن أسيد حدثنا وهب عن أبوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك قال قال النبي ﷺ : من حلف بغير مقر الاسلام فهو كافر . ومن قتل نفسه بشيء عذب به في نار جهنم . ولعن المؤمن كقتله . ومن دعى مؤمناً بكفر فهو كقتله ،

**قوله** ( باب من حلف بجملة سوى الاسلام ) الملة بكسر الميم وتشديد اللام الدين والشريعة ، وهي نكرة في سياق الشرط فتعم جميع الملل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ومن لحق بهم من الجوسية والصابئة وأهل الأوثان .

١١٤٦ - ١١٤٧ - صححه النووي

والدهرية والمعطة وعبدة الشياطين والملائكة وغيرهم . ولم يحزم المصنف بالحكم هل يكفر الخالف بذلك أو لا ،  
 لكن تصرفه يقتضي أن لا يكفر بذلك لأنه علق حديثه من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ولم ينسبه  
 إلى الكفر ، وتام الاحتجاج أن يقول لمكونه اقتصر على الأمر بقول لا إله إلا الله ، ولو كان ذلك يقتضي الكفر  
 لأمره بتام الشهادتين ، والتحقيق في المسألة التفصيل الآتي ، وقد وصل الحديث المذكور في الباب الذي قبله وأورده  
 في كتاب الأدب في باب من لم ير الكفار من قال ذلك متأولا أو جاهلا ، وقدمت الكلام عليه هناك . قال ابن  
 المنذر : اختلفت فيمن قال أكفر بالله ونحو ذلك إن فعلت ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة  
 وجهمر فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ولا يكون كافرا إلا أن أئتم ذلك بقلبه . وقال الأوزاعي والثوري  
 والحنفية وأحمد وإسحق : هو يمين ، وعليه الكفارة . قال ابن المنذر : والاول أصح لقوله من حلف باللات  
 والعزى فليقل لا إله إلا الله ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره : ولذا قال من حلف بجملة غير الإسلام فهو كافرا ،  
 فأراد التعليق في ذلك حتى لا يجترأ أحد عليه . ونقل أبو الحسن بن النصار من المالكية عن الحنفية أنهم  
 احتجوا لإيجاب الكفارة بأن في اليمين الاعتناع من الذم وتضمن كلامه بما ذكر أعظما للإسلام ، وتعب ذلك  
 أنهم قالوا فيمن قال وحق الإسلام إذا حنث لا تجب عليه كفارة فأسقطوا الكفارة إذا صرح بمطعم الإسلام  
 وأئتموها إذا لم يصرح . قوله ( حدثنا علي بن أسد حدثنا وهيب ) تقدم في باب من أكفر أخاه عن موسى  
 ابن اسماعيل عن وهيب كالذي هنا ، وقيل ذلك في باب ما ينهى من السباب واللعن ، من كتاب الأدب أيضا من  
 طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير بسنده زيادة : وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك . وسياقه أتم من  
 سياق غيره فإن مداره في الكتب الستة وغيرها على أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك ، ورواه عن أبي قلابة خالد  
 الحذاء ويحيى بن أبي كثير وأيوب فأخرجه المصنف في الجنائز من رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذاء  
 فأنصر على خصلتين : الأولى من قتل نفسه مجدية ، وأخرجه مسلم من طريق الثوري عن خالد ومن  
 طريق شعبة عن أيوب كذلك ، وأشرت إلى رواية علي بن المبارك عن يحيى وأنه ذكر فيه خمس خصال ، الأربع  
 المذكورات في الباب والخامسة التي أشرت إليها ، وأخرجه مسلم من طريق هشام الدستوائي عن يحيى فذكر خصلة  
 النذر ولعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة ولم يذكر الخصلتين الباقيتين وزاد بدلها : ومن  
 حلف على يمين صبر فاجرة ، ومن ادعى دعوى كاذبة ابتكر بها لم يزد الله إلا قلة ، فإذا ضم بعض هذه الخصال إلى  
 بعض اجتمع منها تسعة ، وتقدم الكلام على قوله ولعن المؤمن كقتله هناك ، والكلام على قوله : ومن رأى مؤمنا  
 بكفر فهو كقتله ، في باب من أكفر أخاه ، ووقع في رواية علي بن المبارك : ومن قذف ، بدل : رمى ، وهو  
 بمعناه . وأما قوله : ومن حلف بغير ملة الإسلام ، فوقع في رواية علي بن المبارك : من حلف على ملة غير الإسلام ،  
 وفي رواية مسلم : من حلف على يمين بجملة غير الإسلام كاذبا متعمدا فهو كافرا ، قال ابن دقيق العيد : الحلف  
 بالشئ حقيقة هو القسم به وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله والرحمن ، وقد يطلق على التعليق بالشئ  
 يمين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد تعليق الطلاق وأطلق عليه الحلف لمشايمته باليمين في اقتضاء الحث  
 والمنع ، وإذا قرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله : كاذبا متعمدا ، والكذب يدخل القضية  
 الاخبارية التي يقع مقتضاها نارة ولا يقع أخرى ، وهذا بخلاف قولنا والله وما أشبهه فليس الاخبار بها من أمر

عاجى بل هي لانشاء القيم فتكون ضرورة الحلف هنا على وجهين : أحدهما أن يتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يهودى ، والثاني يتعلق بالماضى كقوله ان كان فعل كذا فهو يهودى ، وقد يتعلق بهذا من لم يرفيه الكفارة لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه قوله وهو كما قال ، قال ابن دقيق العيد : ولا يكفر فى صورة الماضى إلا ان قصد التعظيم ، وفيه خلاف عند الحنفية لكونه بتخير معنى فصار كما لو قال هو يهودى ، ومنهم من قال : ان كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر وان كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كهر لكونه رضى بالكفر حين أقدم على الفعل . وقال بعض الشافعية : ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا ، والتحقيق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفر . وان قصد حقيقة التعليق فينظر فان كان أراد أن يكون متصفا بذلك كفر لأن إرادة الكفر كفر وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر ، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها ؟ الثاني هو المشهور . وقوله كاذبا متعمدا ، قال عياض : تفرد بزيادتها سفيان الثوري وهي زيادة حسنة يستفاد منها أن الحالف المتعمد ان كان مطمئن القلب باليمين وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد به نظيمه لم يكفر ، وان قاله معتقدا لليمين بتلك الملة لكونها حقا كفر ، وان قالها لجرد التعظيم لها احتمل . قلت : وبقدح بأن يقال إن أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل الذبح لم يكفر أيضا . ودعواه أن سفيان تفرد بها إن أراد بالنسبة لرواية مسلم فمضى فإنه أخرجه من طريق شعبة عن أيوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابة وبين أن لفظ « متعمدا » لسفيان ، ولم ينفرد بها سفيان فقد تقدم في كتاب الجنائز من طريق يزيد بن زريع عن خالد ، وكذا أخرجهما للثقات من طريق محمد بن أبي عدي عن خالد ، وهذه الحصة في حديث ثابت بن الضحاك شاهد من حديث بريدة أخرجه النسائي وصححه من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه . من قال إنى برىء من الاسلام فان كان كاذبا فهو كما قال وإن كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما ، يعنى إذا حلف بذلك ، وهو يؤيد التفصيل الماضى ، وبخصوص بهذا عموم الحديث الماضى ، ويحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم وكأنه قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال ، ونظيره من ترك الصلاة فقد كفر ، أى استوجب عقوبة من كفر ، وقال ابن المنذر : قوله « فهو كما قال » ليس على إطلاقه في نسبته الى الكفر بل المراد أنه كاذب ككذب المعظم لتلك الجهة . قوله ( ومن قتل نفسه بشئ عذب به في نار جهنم ) في رواية على بن المبارك ومن قتل نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة . وقوله بشئ أعم مما وقع في رواية مسلم ومحمد بن عبد الله بن عيسى عن أبي هريرة ومن تحصى سماء ، قال ابن دقيق العيد : هذا من باب مجازة العقوبات الآخورية للجنائيات الدنيوية ، ويؤخذ منه أن جنابة الانسان على نفسه بجنائياته على غيره في الاثم لأن نفسه ليست ماسكاه مطاوعا بل هي لله تعالى فلا يتصرف فيها الا بما أذن له فيه . قيل وفيه حجة لمن أوجب المائلة في القصاص خلافا لمن خصه بالحد ، ورد ابن دقيق العيد بأن أحكام الله لا تقاس بأفعاله ، فليس كل ما ذكر أنه يفعله في الآخرة يشرع لعباده في الدنيا كالتحرير بالنار مثلا وسق الحميم الذى يقطع به الامعاء ، وحاصله أنه يستبدل بالمائلة في القصاص بغير هذا الحديث وقد استدلوا بقوله تعالى ( وجزاء سيئة سيئة مثابا ) ويأتى بيان ذلك في كتاب القصاص والديات إن شاء الله تعالى

٨ - باب لا يقول ما شاء الله وشئت . وهل يقول أنا بالله ثم بك ؟

٦٦٥٣ - وقال عمرو بن عاصم حدثنا همام حدثنا إسحاق بن عبد الله حدثنا عبد الرحمن بن أبي حمزة  
 « أن أبا هريرة حدثنا أنه سمع النبي ﷺ يقول : إن ثلاثة في بني إسرائيل أراد الله أن يبتليهم ، فبعث  
 ملكاً فأتى الأبرص فقال : تقطعت بي الجبال فلا بلاغ لي إلا بالله ثم بك » فذكر الحديث

**قوله** ( باب لا يقول ما شاء الله وشئت ، وهل يقول أنا باقة ثم بك ) ؟ هكذا بث الحكم في الصورة الأولى  
 وتوقف في الصورة الثانية ، وسببه أنها وإن كانت وقعت في حديث الباب الذي أورده مختصراً وساقه مطولاً فيما  
 مضى لكن إنما وقع ذلك من كلام الملك على سبيل الامتحان للقول له فتطرق إليه الاحتمال . **قوله** ( وقال عمرو  
 ابن عاصم الخ ) وصله في ذكر بني إسرائيل فقال « حدثنا أحمد بن إسحق حدثنا عمرو بن عاصم ، وساقه بطوله . وقد  
 يتمسك به من يقول إنه قد يطلق د قال ، لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة ، وكأنه أشار  
 بالصورة الأولى إلى ما أخرجه النسائي في كتاب الإيمان والنذور وصححه من طريق عبد الله بن يسار بهتانية  
 ومعملة عن قتيلة بقال ومثناة فوقانية والتصغير امرأة من جهينة « أن يهوديا أتى النبي ﷺ فقال : أنكم تشركون  
 تقولون ما شاء الله وشئت ، وتقولون والكعبة ، فأمرهم النبي ﷺ إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا ورب الكعبة  
 وأن يقولوا ما شاء الله ثم شئت » وأخرج النسائي وابن ماجه أيضاً وأحمد من رواية يزيد بن الأصم عن ابن  
 عباس رفعه « إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت ، ولكن ليقول ما شاء الله ثم شئت » وفي أول حديث  
 النسائي قصة وهي عند أحمد وأفضله « أن رجلاً قال للنبي ﷺ ما شاء الله وشئت فقال له : أجمعتني واقه عدلاً ، لا  
 بل ما شاء الله وحده » وأخرج أحمد والنسائي وابن ماجه أيضاً عن حذيفة « أن رجلاً من المسلمين رأى رجلاً من  
 أهل الكتاب في المنام فقال : نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، فذكر ذلك للنبي  
 ﷺ فقال قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد ، وفي رواية النسائي أن الراوي لذلك هو حذيفة الراوي ، هذه رواية ابن  
 عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع عن حذيفة ، وقال أبو عوانة عن عبد الملك عن ربيع عن الطفيل بن مطيرة  
 أني عائشة ينحوه أخرجه ابن ماجه أيضاً ، وهكذا قال حماد بن سلمة عند أحمد وشعبة وهب بن أدريس عن  
 عبد الملك ، وهو الذي رجحه الحفاظ وقالوا : أن ابن عيينة وهم في قوله عن حذيفة والله أعلم . وحكى ابن التين  
 أبو جعفر الداودي قال : ليس في الحديث الذي ذكره نهي عن القبول المذكور في الترجمة ، وقد قال الله  
 تعالى ( وما نعموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله ) وقال تعالى ( وإذا تقول للذي أنعم الله عليه  
 وأنعمت عليه ) وغير ذلك ، وتعبه بأن الذي قاله أبو جعفر ليس بظاهر لأن قوله « ما شاء الله وشئت »  
 نسريك في مشيئة الله تعالى ، وأما الآية فأنما أخبر الله تعالى أنه أغناهم وأن رسوله وهو من الله حقيقة لأنه  
 الذي قدر ذلك ومن الرسول حقيقة باعتبار تعاطي الفعل ، وكذا الانعام أنعم الله على زيد بالاسلام وأنعم عليه  
 النبي ﷺ بالعق ، وهذا بخلاف المشاركة في المشيئة فأنما منصرفه لله تعالى في الحقيقة وإذا نسبت لغيره فبغير المجاز  
 وقال المصنف : إنما أراد البخاري أن قوله « ما شاء الله ثم شئت » جائز مستندلاً بقوله « أنا باقة ثم بك » ، وقد جاء  
 هذا المعنى عن النبي ﷺ ، وإنما جاز بدخول د ثم ، لأن مشيئة الله سابقة على مشيئة خلقه ، ولما لم يكن الحديث  
 المذكور على شرطه استنبط من الحديث الصحيح الذي على شرطه ما يوافقه . وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم

النجوى أنه كان لا يرى بأساً أن يقول « ما شاء الله ثم شئت » وكان يكره « أعوذ بالله وبك » ويجوز « أعوذ بالله ثم بك » وهو مطابق للحديث ابن عباس وغيره بما أشرت إليه . ( تنبيه ) : مناسبة ادخال هذه الترجمة في كتاب الإيمان من جهة ذكر الحلف في بعض طرق حديث ابن عباس كما ذكرت ، ومن جهة أنه قد يتخيل جواز اليمين بالله ثم غيره على وزن ما وقع في قوله « أنا بالله ثم بك » فأشار إلى أن النهي ثبت عن التشريك وورد بصورة الترتيب على لسان الملك وذلك فيما عدا الإيمان ، أما اليمين بغير ذلك فثبت النهي عنها صريحاً فلا يلحق بها ما ورد في غيرها والله أعلم

### ٩ - باب قول الله تعالى ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾

وقال ابن عباس : قال أبو بكر « فوالله يا رسول الله لقد حدثني بالذي أخطأت في الزبوا . قال : لا تنقسم ، ٦٦٥٤ - **حدثنا** قبيصة حدثنا سفيان عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء عن النبي ﷺ ح وحدثني محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أشعث عن معاوية بن سويد بن مقرن « عن البراء رضي الله عنه قال : أمرنا النبي ﷺ بإبرار المقسم »

٦٦٥٥ - **حدثنا** حفص بن عمر حدثنا شعبة أخبرنا عاصم الأحول سمعت أبا غناب يحدث « عن أسامة أن ابنه رسول الله ﷺ أرسلت إليه - ومع رسول الله ﷺ أسامة بن زيد وسعد وأبي أويب - أن ابني قد احتضروا ، فاشهدنا . فأرسل يقرأ السلام ويقول : إن الله ما أخذ وما أعطى ، وكل شيء عنده مؤسسى ، فلما قصروا وتحسب . فأرسلت إليه نفس عليه ، فقام وقفا معه ، فلما قعد رُفِعَ إليه فأعده في حجره ونفس للهي تنقطع ، ففاضت عين رسول الله ﷺ ، فقال سعد : ما هذا يا رسول الله ؟ قال : هذه رحمة يهضمها الله في قلوب من يشاء من عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرُحماء »

٦٦٥٦ - **حدثنا** اسماعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار إلا نجلته للقسَم »

٦٦٥٧ - **حدثنا** محمد بن المنثري حدثني غندر حدثنا شعبة عن معبد بن خالد « سمعت حارثة بن وهب قال سمعت النبي ﷺ يقول : ألا أدُّلكم على أهل الجنة ؟ كل ضعيف متضعف لو أقسم على الله لأبره ، وأهل النار كل جَوَاطِرٍ عُنْتَلٍ مستكبر »

**قوله** ( باب قول الله تعالى وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ) قال الراغب وغيره : القسم بفتحين الحلف ، وأصله من القسماء وهي الإيمان إلى على أوالياء المقتول ، ثم استعمل في كل حلف . قال الراغب ومعنى ( جهد أيمانهم ) أنهم اجتهدوا في حلفهم فأتوا به على أبلغ ما في وسعهم انتهى ، وهذا يدفع ما مهمه المذهب فيما حكاه ابن بطلان عنه

من هذه الآية أنها تدل على أن الحلف بالله أكبر الإيمان لأن الجهد أكبر المشقة ففهم من قوله جهود أي ما هم أن الإيمان بالله غاية الجهد ، والذي قاله الراغب أظهر ، وقد قال أهل اللغة : أن التسامية مأخوذة من القسم لأن الإيمان تقسم على أولياء القتل ، وسيماني مؤيد لذلك في موضعه أن شاء الله تعالى . قوله ( وقال ابن عباس قال أبو بكر : فوالله يا رسول الله اتحدتني بالذي أخطأت في الرؤيا ، قال : لا تقسم ) هذا طرف مختصر من الحديث الطويل الآتي في كتاب التعبير من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : اني رأيت القيلة في المنام ظلة تنطف من السمن والعسل ، الحديث وفيه تعبير أبي بكر لها وقوله لقيت النبي ﷺ فأخبرني يا رسول الله أصبت أم أخطأت ؟ قال : أصبت بعضها أو أخطأت بعضها ، قال فوالله الخ ، فقوله هنا في الرؤيا ، من كلام المصنف إشارة الى ما اختصره من الحديث ، وتقديره في قصة الرؤيا التي رآها الرجل وقصها على النبي ﷺ فمبرها أبو بكر الخ ، وسيأتي شرحه هناك ، والفرض منه هنا قوله لا تقسم ، موضع قوله لا تحلف فأشار الى الرد على من قال ان من قال أقسمت انفقدت يميننا ولأنه لو قال بذل أقسمت حلفت لم تنفقد اتفاقا إلا إن نوى الإيمان أو قصد الاخبار بأنه سيق منه حلف ، وأيضا فقد أمر النبي ﷺ بإبرار القسم ، فلو كان أقسمت يميننا لأبرأها بك حين قالها ، ومن ثم أورد حديث البراء عقبه ، ولهذا أورد حديث حارثة آخر الباب ، لو أقسم على الله لأبره ، إشارة الى أنها لو كانت يميننا لكان أبو بكر أحق بأن يبر قسمه لأنه رأس أهل الجنة من هذه الأمة ، وأما حديث أسامة في قصة بنت النبي ﷺ ، فالظاهر أنها أقسمت حقيقة ، فقد تقدم في الجناز باللفظ ، تقسم عليه ليأتينها ، والله أعلم . قال ابن النذر : اختلف فيمن قال أقسمت بالله أو أقسمت مجردة فقال قوم هي بين وإن لم يقصد ، ومن روى ذلك عنه ابن عمر وابن عباس وبه قال النخعي والثوري والكوفيون ، وقال الأكثرون لا تكون يميننا إلا أن ينوي . وقال مالك : أقسمت بالله يمين وأقسمت مجردة لا تكون يميننا إلا أن نوى . وقال الإمام الشافعي : المجردة لا تكون يميننا أصلا ولو نوى ، وأقسمت بالله أن نوى تكون يميننا . وقال إمامي : لا تكون يميننا أصلا . وعن أحمد كالاول وعنه كالثاني وهذه ان قال قسما بالله فيمين جزما لأن للتقدير أقسمت بالله قسما ، وكذا لو قال آية بالله ، قال ابن المنير في الحاشية : مقصود البخاري الرد على من لم يجعل القسم بصيغة أقسمت يميننا ، قال : فذكر الآية وقد قرن فيها القسم بالله ثم بين أن هذا الاقتران ليس شرطا بالاحاديث فإن فيها أن هذه الصيغة بمجرد كون يميننا تنصف بالبر وبالإدب الى إبرارها من غير الحلف ، ثم ذكر من فروع هذه المسألة : لو قال أقسم بالله عليك لتفعلن فقال نعم دل يزره يمين بقوله نعم وتجب الكفارة ان لم يفعل انتهى . وفيما قال نظر ، والذي يظهر أن مراد البخاري أن يقيد ما أطلق في الاحاديث بما قيد به في الآية والله عند الله تعالى . ثم ذكر بعد هذا الحديث المعاق أربعة أحاديث : أحدها حديث البراء ، قوله ( بإبرار المقسم ) أي بفعل ما أراد العالف ليصير بذلك بارا ، وهذا أيضا طرف من حديث أورده المصنف مطولا ومختصرا في مواضع يبينها وذكرت كيفية ما أخرجه في كتاب القياس وفي أول كتاب الاستئذان ، واختلف في ضبط السين فالمشهور أنها بالسكر وضم أوله دل أنه اسم فاعل ، وقيل بفتحها أي الاقام ، والمصدر قد يأتي للمفعول مثل أرسلته مدخلا بمعنى الادخال وكذا أخرجه . وأشدت المذكور في السند هو ابن أبي شيماء ، وسفيان في طريق الاولى هو الثوري ، فإنها حديث أسامة وهو ابن زيد بن حارثة الصحابي ابن الصحابي ، ولي النبي ﷺ ، وأبو عثمان

الراوى عنه هو عبد الرحمن بن مل النخعي . **قوله** ( ان ابنة ) في رواية الكشميني ، وان بنتا ، وقد تقدم اسمها في كتاب الجنائز . **قوله** ( ومع رسول الله ﷺ أسامة ) فيه تجريد لأن الظاهر أن يقول وأنا معه ، وقد تقدم في الطب بلفظ « أو سلمت إليه وهو معه » . **قوله** ( وسعد ) هو مطوف على أسامة ، ومعنى في الجنائز بلفظ « ومع سعد بن عباد » ، **قوله** ( وأبي أو أبي ) قال الكرماني أحدهما بلفظ المضاف الى المتكلم والآخر بضم أوله وفتح الموحدة وتشديد الياء يريد أن كعب ، قال ويحتمل أن يكون بلفظ المضاف مكررا كأنه قال ومع سعد وأبي أو أبي فقط . قلت : والاول هو المتمد ، والثاني وان احتمل لكنته خلاف الواقع ، فقد تقدم في الجنائز بلفظ « ومع سعد بن عباد » ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وزيد بن ثابت ورجال . والذي تحرروا أن الشك في هذا من شعبة ، فانه لم يقع في رواية غيره عن رواه عن عاصم . **قوله** ( تنقع ) أى تضطرب وتتحرك ، وقيل معناه كلا صار الى حال لم يلبس أن يصير الى غيرها وتلك حالة المحتضر . **قوله** ( ما هذا ) قيل هو استفهام عن الحكم لا للانكار ، وقد تقدم سائر مباحث هذا الحديث في كتاب الجنائز . الحديث الثالث حديث أبي هريرة « إلا تحلة القسم » بفتح التاء وكسر المهملة وتشديد اللام أى تحليها ، والمعنى أن النار لا تمس من مات له ثلاثة من الولد فصبر إلا بقدر الوود ، قال ابن التين وغيره : والإشارة بذلك الى قوله تعالى ( وإن منكم إلا وادها ) وقد قيل ان القسم فيه مقدر ، وقيل بل هو مذكور غطفا على ما بعد قوله تعالى ( فو ربك ) وقد تقدم شرح الحديث أيضا مستوفى في كتاب الجنائز . الحديث الرابع حديث حارثة بن وهب وهو بالهاء المهملة وبالمثناة . **قوله** ( ألا أدلكم على أهل الجنة الخ ) قال الداودي : المراد أن كلا من الصنفين في عمله المذكور لا أن كلا من الدارين لا يدخلها الا من كان من الصنفين فكأنه قيل كل ضعيف في الجنة وكل جواز في النار ، ولا يلزم أن لا يدخلها غيرهما . **قوله** ( كل ضعيف ) قال أبو البقاء : كل بالرفع لا غير ، والتقدير هم كل ضعيف الخ ، والمراد بالضعيف الفقير والمستضعف بفتح العين المهملة ، وغلط من كسرها لأن المراد أن الناس يستضعفونه ويقهرونه ويجهرونه ، وذكر الحاكم في « علوم الحديث » أن ابن خزيمة سئل عن المراد بالضعيف هنا ؟ فقال : هو الذى يرى نفسه من الحول والقرعة في اليوم عشرين مرة الى خمسين مرة . وقال الكرماني : يجوز الكسر ويراد به المتواضع المتدال ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في تفسير سورة ن ، ونقل ابن التين عن الدارقطني أن الجواز هو الكثير اللحم الغليظ الرقبة . وقوله « لو أقسم على الله لأبره » أى لو حلف عينا على شيء أن يقع فاعما في كرم الله بابراده لأبره وأوقعه لأجله ، وقيل هو كتابة عن إجابة دعائه

### ١٠ - باب إذا قال : أشهد بالله ، أو شهدت بالله

٦٦٥٨ - **حريش** سعد بن حفص حدثنا شيبان عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة « عن عبد الله قال : سئل النبي ﷺ أى الناس خير ؟ قال : قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم . ثم يحى قوم تسبق شهادة أحدهم يمينته ويمنه شهادته » . قال إبراهيم : وكان أصحابنا ينفوننا - ونحن غلمان - أن نخلف بالشهادة والتمهيد **قوله** ( باب إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله ) أى هل يكون حائفا ؟ وقد اختلف في ذلك فقال الحنفية والحنبلة نعم وهو قول النخعي والثوري ، والراجح عند الحنابلة ولو لم يقل بالله أنه يمين ، وهو قول ربيعة

والأرداعي ، وعند الشافعية لا يكون يمينا إلا إن أضاف اليه باقة ، ومع ذلك فالراجح أنه كناية فيحتاج الى قصد وهو نص الشافعي في المختصر لأنها تحتل أشهد بأمر الله أو بوحداية الله ، وهذا قول الجمهور ، وعن مالك كالروايات الثلاث ، واحتج من أطلق بأنه ثبت في العرف والشرع في الإيمان ، قال الله تعالى ( إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك (رسول الله) ثم قال ( اتخذوا أيمانهم جنة ) فدل على أنهم استعملوا ذلك في اليمين ، وكذا ثبت في القمان ، والجواب أن هذا خاص بالقمان فلا يقاس عليه والاول ليس صريحا لاحتمال أن يكون حلفوا مع ذلك ، واحتج بعضهم بما أخرجه ابن ماجه من حديث رفاعه بن عوانة وكانت يمين رسول الله ﷺ التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسى بيده ، وأجيب بأن في سنده ضعيفا وهو عبد الملك بن محمد الصنعاني ، وعلى تقدير ثبوتة فسياقه يقتضي أن يجرى ذلك يمين لا يمينان والله أعلم . وقال أبو حنيفة : الشاهد يمين الحالف ، فن قال أشهد فليس يمين ومن قال أشهد بالله فهو يمين ، وقد قرأ الضحاك ( اتخذوا أيمانهم ) بكسر الهمزة وهي تدفع قول من حل الشهادة على اليمين ، والى ذلك أشار البخاري حيث أورد حديث الباب : تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته ، فانه ظاهر في المعايرة بين الشهادة والحلف ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الشهادات ، وشيبان في السند هو ابن عبد الرحمن ومنصور هو ابن المعتمر وإبراهيم هو النخعي وعبيدة بفتح أوله هو ابن عمرو وعبد الله هو ابن مسعود . قوله ( تسبق شهادة أحدهم يمينه ) قال الطحاوي : أى يكثرون الإيمان في كل شيء حتى يصير لهم عادة فيحلف أحدهم حيث لا يراد منه اليمين ومن قبل أن يستحلف . وقال غيره : المراد يحلف على تصديق شهادته قبل أدائها أو بعده ، وهذا اذا صدر من الشاهد قبل الحكم - سقطت شهادته . وقيل المراد التمرع الى الشهادة واليمين والحرص على ذلك حتى لا يدري بأيهما يبدأ لقلة مبالاته . قوله ( قال إبراهيم ) هو النخعي ، وهو موصول بالسند المتقدم . قوله ( وكان أصحابنا ) يعنى مشايخه ومن يصلح منه اتباع قوله ، وتقدم في الشهادات بلفظه يضربوننا ، بدل « بنونا » . قوله ( أن نحلف بالشهادة واليمين ) أى أن يقول أحدهما أشهد بالله أو على عهد الله ، قاله ابن عبد البر وتقدم البحث فيه في كتاب الشهادات

### ١١ - باب عهد الله عز وجل

٦٦٥٩ - حدثني محمد بن بشر بن حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سليمان ومنصور عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حلف على يمين كاذبة ليفتطع بها مال رجل مسلم - أو قال أخيه - لقي الله وهو عليه غضبان . فأنزل الله تصديقه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ... ﴾  
٦٦٦٠ - قال سليمان في حديثه : فرأى الأشعث بن قيس فقال : ما يحدثكم عهد الله ؟ قالوا له . فقال الأشعث : نزلت في وفي صاحب لي في بئر كانت بيننا .

قوله ( باب عهد الله عز وجل ) أى قول القائل : على عهد الله لأفعلن كذا . قال الراغب : العهد حفظ الشيء ومراعاته ، ومن ثم قيل للوثيقة عهدة . ويطلق عهد الله على ما نظر عليه عباده من الإيمان به عند الميثاق ، ويراد به أيضا ما أمر به في الكتاب والسنة مؤكدا وما التزمه المرء من قبل نفسه كالنذر . قلت : وللعهد معان



أخرى غير هذه كالامان والوفاء والوصية واليمين ورعاية الحرمه والمعرفة واللقاء من قرب والوفاء والذمة ، وبعضها قد يتداخل والله أعلم . وقال ابن المنذر : من حلف بالعهد لحلف لزمه السكينة سواء نوى أم لا هند مالك والأوزاعي والكوفيين ، وبه قال الحسن والشعبي وطاوس وغيرهم . قلت : وبه قال أحمد . وقال عطاء الشافعي وأصحق وأبو عبيد : لا نكون يميناً إلا إن نوى ، وقد تقدم في أوائل كتاب الإيمان النقل عن الشافعي فيمن قال أمانة الله مثله ، وأغرب إمام الحرمين فادعى اتفاق العلماء على ذلك ، ولعله أراد من الشافعية ومع ذلك فالحلاف ثابت عندكم كما حكاه الماوردي وغيره عن أبي إسحاق المروزي واحتج للمذهب بأن عهد الله يستعمل في وصيته لعباده إنباهاً وأمره وغير ذلك كما ذكر فلا يحمل على اليمين إلا بالقصد . وقال الشافعي : إذا قال على عهد الله احتمل أن يريد معهوده وهو وصيته فيصير كقوله على فرض الله أي مفروضه فلا يكون يميناً ، لأن اليمين لا تعتد بمجرد ، فإن نوى بقوله عهد الله اليمين انعدت . وقال ابن المنذر : قد قال الله تعالى ﴿ ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان ﴾ فن قال على عهد الله صدق لأن الله أخبر أنه أخذ علينا العهد فلا يكون ذلك يميناً إلا إن نواه ، واحتج الأولون بأن العرف قد صار جارياً به لحمل على اليمين . وقال ابن التين : هذا لفظ يستعمل على خمسة أوجه : الأول على عهد الله ، والثاني وعهد الله ، الثالث عهد الله ، الرابع أعاهد الله ، الخامس على العهد . وقد طرد بعضهم ذلك في الجميع وفصل بعضهم فقال : لا شيء في ذلك إلا إن قال على عهد الله ونحوها والا فليست بيمين نوى أو لم ينو . ثم ذكر حديث عهد الله وهو ابن مسعود والاشعث بن قيس في نزول قوله تعالى ﴿ ان الذين يشتركون بهم الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴾ . وسأبان في السند هو الأعشى ومنصور هو ابن المعتز ، وسيأتى شرحه مستوفى بعد خمسة أبواب ، والله أعلم

## ١٢ - باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته

وقال ابن عباس : كان النبي ﷺ يقول : أعوذ بعزتك . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ : يبقى رجل بين الجنة والنار ، فيقول يارب اصرف وجهي عن النار ، لا وعزتك لا أسألك غيرها . وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ قال الله : لك ذلك وعشرة أمثاله . وقال أبو بوب : وعزتك لا غنى لي عن بركتك

٦٦٦١ - حدثنا آدم حدثنا شيبان حدثنا قتادة عن أنس بن مالك قال قال النبي ﷺ : لا تزال جهنم

نقول : هل من مزيد ، حتى يضع رب العزة فيها قدمه فنقول : قط قط وعزتك ، ويؤذى بعضها إلى بعض » رواه شعبة عن قتادة

قوله ( باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه ) كذا لابي ذر ، وغيره وكلمة ، وفي هذه الترجمة عطف العام على الخاص والخاص على العام لأن الصفات أعم من العزة والكلام ، وقد تقدمت الإشارة إليه في آخر باب التحلفوا بأيمانكم ، إلى أن الإيمان تنقسم إلى صريح وكنابة ومتعدد بينهما وهو الصفات وأنه اختلف هل يلتحق بالصريح لا يحتاج إلى قصد أو لا فيحتاج ، والراجح أن صفات الذات منها يلتحق بالصريح فلا تنفع معها التورية

إذا تعلق به حق آدمي ، وصفات الفعل تلتحق بالكفاية ، فمرة الله من صفات الذات وكذا جلاله وعظمته . قال الشافعي فيما أخرجه البيهقي في المعرفة : من قال وحق الله وعظمته الله وجلال الله وقدرته الله يريد اليقين أو لا يريد فهمه يمين انتهى . وقال غيره : والقدرة تحتمل صفة الذات فتسكون اليمين صريحة وتحتمل إرادة المقدور فتسكون كسائية كقول من يتعجب من الشيء : انظر إلى قدرة الله ، وكذا العلم كقوله : اللهم اغفر لنا غفرك فيما أي معلومك . **قوله** ( وقال ابن عباس كان النبي ﷺ يقول : أعوذ بعزتك ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في التوحيد من طريق يحيى بن يعمر عن ابن عباس وسيأتي شرحه هناك ، ووجه الاستدلال به على الخلف بمرة الله أنه وإن كان يلفظ الدعاء لسكنته لا يستعاض إلا بآية أو بصفة من صفات ذاته ، وخفي هذا على ابن التين فقال : ليس فيه جواز الخلف بالصفة كما بوب عليه . ثم وجدت في حاشية ابن المنير مانعه ، قوله أعوذ بعزتك دعاء وليس بقسم ، ولكنه لما كان المقرر أنه لا يستعاض إلا بالتقديم ثبت بهذا أن العزة من الصفات القديمة لا من صفة الفعل فتعقد اليمين بها . **قوله** ( وقال أبو هريرة الخ ) وفيه د وقال أبو سعيد قال النبي ﷺ قال الله : لك ذلك وعشرة أمثاله ، وهو مختصر من الحديث الطويل في صفة الحشر وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الرقاق ، والغرض منها قول الرجل لا وعزتك لا أسألك غيرها ، فإن النبي ﷺ ذكر ذلك مكررا له فيكون حجة في ذلك . **قوله** ( وقال أيوب ) عليه السلام ( وهزتك لا غنى لي عن بركتك ) كذا الأكثر ، ووقع لأبي ذر عن غير الكشمغيني « لا غناء » بفتح أوله والمد والاول أولى فإن معنى الغناء بالمدة الكفاية يقال ما عند فلان غناء أي لا يفتني به ، وهو أيضا طرف من حديث تقدم في كتاب الطهارة من رواية أبي هريرة وأوله « إن أيوب كان يغتسل نحر عليه جراد من ذهب » الحديث ، ووجه الدلالة منه أن أيوب عليه السلام لا يخلف إلا بالله وقد ذكر النبي ﷺ ذلك عنه وأقره . **قوله** ( شبان ) هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( فتقول قط قط وعزتك ) تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة ق والقول فيه ما تقدم ، وحكى الداودي عن بعض المفسرين أنه قال في قول جهنم ( هل من مزيد ) معناه ليس في مزيد قال ابن التين وحديث الباب يرد عليه . **قوله** ( رواه شعبة عن قتادة ) وصل روايته في تفسير ق وأشار بذلك إلى أن الرواية الموصولة عن أنس بالمنعنة ، لكن شعبة ما كان يأخذ عن شيوخه الذين ذكر عنهم التندائيس إلا ما صرحوا فيه بالتحديث . تنبيه : ملح المصنف بهذه الترجمة إلى رد ما جاء عن ابن مسعود من الزجر عن الخلف بمرة الله ، ففي ترجمة عون بن عبد الله بن عتبة من « الحلية لأبي نعيم » من طريق عبد الله بن رجاء عن المسعودي عن عون قال « قال عبد الله : لا تخلفوا بخلف الشيطان أن يقول أحكم ومرة الله ولكن قولوا كما قال الله تعالى رب العزة » انتهى . وفي المسعودي ضعف ، ودون عن عبد الله منقطع ، وسيأتي الكلام على العزة في باب مفرد من كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

### ١٣ - باب قول الرجل : أعمر الله . قال ابن عباس أعمرك : لعيشك

٦٦٦٢ - **حَرْش** الأُوسِي حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْبَزْزِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيْبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَدُنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَمَّا أَهْلَ الْإِنْفَكِ مَا قَالُوا فَبَرَّأَهَا اللَّهُ ،

وكل حديث طائفة من الحديث ، فقام النبي ﷺ فاستعذر من عبد الله بن أبي ، فقام أسيد بن حضير فقال لسعد بن عباد : لعمر الله لنقلته

**قوله** ( باب قول الرجل لعمر الله ) أى هل يكون يمينا ، وهو مبنى على تفسير د لعمر ، ولذلك ذكر أثر ابن عباس ، وقد تقدم في تفسير سورة الحجر وإن ابن أبي حاتم وصله . وأخرج أيضا عن ابن الجوزاء عن ابن عباس في قوله تعالى ( امرك ) أى حياتك ، قال الراغب : العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال الشاعر : امرك الله كيف يلتقيان ، أى سألت الله أن يطيل عمره . وقال أبو القاسم الزجاج : العمر الحياة ، فن قال لعمر الله كأنه حلف ببقاء الله ، واللام للتوكيد والخبر محذوف أى ما أقدم به ، ومن ثم قال المالكية والخنفية : تمنع بها اليمين لأن بقاء الله من صفة ذاته . وعن مالك لا يعجنى الحلف بذلك . وقد أخرج اسحق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال : كانت يمين عثمان بن أبي العاص لعمرى . وقال الشافعي واسحق : لا تكون يمينا إلا بالنية لأنه يطلق على العلم وعلى الحق ، وقد يراد بالعلم المعلوم وبالحق ما أوجبه الله . وعن أحمد كاللذيين ، والراجح عنه كالشافعي . وأجابوا عن الآية بأن الله أن يقسم من خلقه بما شاء وليس ذلك لهم إثبات انتهى عن الحلف بغير الله . وقد عد الأئمة ذلك في فضائل النبي ﷺ . وأيضاً فإن اللام ليست من أدوات القسم لأنها محصورة في الواو والباء والتاء كما تقدم بيانه في « باب كيف كانت يمين النبي ﷺ » . ثم ذكر عارفا من حديث الألف والفرس منه قول أسيد بن حضير لعبد الله بن أحمد في زبادات المسند وعند غيره د لعمر إلهك ، وكررها ، وهو عند عبد الله بن أحمد في زبادات المسند وعند غيره

١٤ - **باب** ( لا يؤاخذكم الله بالغفوة ) أى بآمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله غفورٌ حلِيم )

٦٦٦٢ - **حديث** محمد بن المنذر حدثنا يحيى بن هشام قال أخبرني أبي د عن عائشة رضي الله عنها ( لا يؤاخذكم الله بالغفوة ) قال قالت : أنزلت في قوله : لا والله ، وبلى والله

**قوله** ( باب لا يؤاخذكم الله بالغفوة ) أى بآمانكم الآية ( كذا لابي ذر ، ولغيره بدل قوله الآية ) ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) ويستفاد منه أن المراد في هذه الترجمة آية البقرة ، فإن آية المائدة ذكرها في أول كتاب الإيمان كما تقدم ، ومعنى هناك تفسير الغفوة ، وتمسك الشافعي فيه بحديث عائشة المذكور في الباب لكونها شهدت بالتنزيل فهي أعلم من غيرها بالمراد ، وقد جزم بأنها نزلت في قوله « لا والله وبلى والله » ، ويؤيده ما أخرجه الطبري من طريق الحسن البصري مرفوعا في قصة الرماة وكان أحدهم إذا رى حلف أنه أصاب فيظهر أنه أخطأ فقال النبي ﷺ د إيمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا عقوبة ، وهذا لا يثبت لأنهم كانوا لا يمتدحون مراسيل الحسن لأنه كان يأخذ عن كل أحد ، وعن أبي حنيفة وأصحابه وجماحة : لغو اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه فيختص بالمأخذ ، وقيل يدخل أيضا في المستقبل بأن يحلف على شيء ظن أنه ثم يظهر بخلاف ما حلف ، وبه قال

ربيعة ومالك ومكحول والاوزاعي والليث ، وعن أحمد روايتان ونقل ابن المنذر وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي وطاوس والحسن بن محرز مادل عليه حديث عائشة ، وعن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ، ونقل اسماعيل القاضي عن طاوس لغو اليمين أن يحلف وهو غضبان ، وذكر أقوالاً أخرى عن بعض التابعين ، وجملة ما يتحصل من ذلك ثمانية أقوال من جملة قول إبراهيم النخعي أنه يحلف على شيء لا يفعله ثم ينسى فيفعله أخرجه الطبري ، وأخرجه عبد الرزاق عن الحسن مثله ، وعنه هو كقول الرجل والله إنه لكذا وهو يظن أنه صادق ولا يكون كذلك ، وأخرج الطبري من طريق طاوس عن ابن عباس أن يحلف وهو غضبان ، ومن طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن يحرم ما أحل الله له ، وهذا يعارضه الخبر الثابت عن ابن عباس كما تقدم في موضعه أنه يجب فيه كفارة يمين ، وقيل هو أن يدعو على نفسه إن فعل كذا ثم يفعله وهذا هو يمين المعصية وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب . قال ابن العربي : القول بأن لغو اليمين هو المعصية باطل لأن الخالف على ترك المعصية تنعقد يمينه عبادة والخالف على فعل المعصية تنعقد يمينه ويقال له لا تفعل وكفر عن يمينك فان خالف وأقدم على الفعل أثم وبر في يمينه ، قلت : الذي قال ذلك قال أنها في الثانية لا تنعقد أصلاً لذلك قال أنها لغو ، قال ابن العربي ومن قال أنها يمين الغضب يرده ما ثبت في الأحاديث يعني مما ذكر في الباب وغيرها ، ومن قال دعاء الإنسان على نفسه إن فعل كذا أو لم يفعل فاللغو إنما هو في طريق الكفارة وهي تنعقد وقد يؤخذ بها لثبوت انتهى عن دعاء الإنسان على نفسه ، ومن قال أنها اليمين التي تكفر فلا يتعلق به فإن الله رفع المؤاخذة عن اللغو مطلقاً فلا لثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذة حتى أن من وجب عليه الكفارة تخالف عرقب . قوله (يحيى) هو القطان ، قال ابن عبد البر تفرد يحيى القطان عن هشام بذكر السبب في نزول الآية قلت : قد صرح بعضهم برأيه عن عائشة أخرجه أبو داود من رواية إبراهيم الصائغ عن عطاء عنها أن رسول الله ﷺ قال : لغو اليمين هو كلام الرجل في بيته كلاً والله وبلى والله ، وأشار أبو داود إلى أنه اختلف على عطاء وعلى إبراهيم في رفعه ووقفه ، وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن رهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة : لغو اليمين ما كان في المراء والمول والمراجعة في الحديث الذي كان يعقد عليه القلب ، وهذا دوقوف ، ورواية يونس تقارب الزبيدي ، ولفظ معمر أنه القوم يتدارون يقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقصد الحلف وليس مخالفاً الأول وهو المعتمد ، وأخرج ابن رهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند هو الذي يحلف على الشيء لا يريد به إلا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه ، وهذا يوافق القول الثاني ، لكنه ضعيف من أجل هذا المذهب شاذ لمخالفة من هو أوفق منه وأكثر هدداً

## ١٥ - باب إذا حنث ناسياً في الأيمان

وقول الله تعالى ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به﴾ وقال ﴿لا تؤاخذني بما نسيت﴾

٦٦٦ - **عنه** خلاَّد بن يحيى حدثنا قنادة حدثنا زرارة بن أوفى عن أبي هريرة يرفعه

قال : إن الله تجاوزَ لأمّتي عما وَشِئْت - أو حَدَّثَتْ - به أنفسها ، ما لم تَعْمَلْ به أو تَكَلِّمْ ،

٦٦٦٥ - حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ الْمَيْمَن - أو مُحَمَّدٌ عَنْهُ - عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ حَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ طَلْحَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْفَجْرِ إِذَا قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ فَقَالَ : كُنْتُ أَحْسِبُ يَارَسُولَ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا ، ثُمَّ قَامَ آخِرَ فَقَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا لِمَوْلَاءِ لِمَوْلَايَ لِمَوْلَايَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ ، لِمَنْ كَانَتْ يَوْمئِذٍ فَمَا ضَلَّ يَوْمئِذٍ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ : أَفْعَلْ إِنَّمَلْ وَلَا حَرَجَ ،

٦٦٦٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ عَطَاةٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى ، قَالَ : لَا حَرَجَ . قَالَ آخَرُ خَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبَحَ ، قَالَ لَا حَرَجَ . قَالَ آخَرُ : ذُبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمَى قَالَ لَا حَرَجَ »

٦٦٦٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يُصَلِّي وَرَسُولُ اللَّهِ فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ ، فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ لَهُ : ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ . فَرَجَعَ فَصَلَّى ثُمَّ سَلَّمَ فَقَالَ وَعَلَيْكَ ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ . قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ فَأَعْلَفَنِي ، قَالَ : إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ ، فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ اسْتَقْبِلْ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ وَاقْرَأْ بِمَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى تَقْدِلَ قائِمًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ وَتَطْمِئَنَ جَالِسًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئَنَ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَسْتَوِيَ قائِمًا ، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا »

٦٦٦٨ - حَدَّثَنَا فُرُودَةُ بْنُ أَبِي الْغَرَاءِ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : هُزِمَ لِلْمُشْرِكِينَ يَوْمَ أُحُدٍ هَزِيمَةٌ تُعْرَفُ فِيهِمْ ، فَعَرَّخَ إِبْلِيسُ أَيْ عِبَادَ اللَّهِ أَخْرَاكُم ، فَرَجَعَتْ أَوْلَاهُمْ فَاجْتَلَدَتْ هِيَ وَأَخْرَاهِمَ ، فَنَظَرَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ قَاذًا هُوَ بِأَبِيهِ ، فَقَالَ أَيْ أَبِي ، قَالَتْ فَوَاللَّهِ مَا انْجَبَزُوا حَتَّى قَتَلُوهُ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكُمْ ، قَالَ عُرْوَةُ : فَوَاللَّهِ مَا زِلْتُ فِي حُذَيْفَةَ مِنْهَا بَقِيَّةٌ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ »

٦٦٦٩ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ حَدَّثَنِي عَوْفٌ عَنْ خِلَاسٍ وَعُمَيْدٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَهُوَ صَائِمٌ فَلَيْسَ صَوْمُهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ »

٦٦٧٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ قَالَ : صَلَّى بِنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ قَامَ فِي ارْكَبَتَيْنِ الْأُولَى قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ ، فَغَضَى فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ انْظُرَ النَّاسَ

تسليمه فسكبر وسجد قبل أن يسلم ، ثم رفع رأسه ، ثم كبر وسجد ، ثم رفع رأسه وسلم .

٦٦٧١ - حدثني إسحق بن إبراهيم سمع عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ صلى بهم صلاة الظهر فزاد أو نقص منها ، قال منصور لا أدري إبراهيم وهم أم علقمة ، قال قيل يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ قال وما ذاك ؟ قالوا صليت كذا وكذا قال فسجد بهم سجدتين ، ثم قال : هاتان السجدتان لمن لا يدري زاد في صلاته أم نقص ، فيتحري الصواب فيتم ما بقي ثم يسجد سجدتين .

٦٦٧٢ - حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عمرو بن دينار أخبرني سعيد بن جبهر ، قال قلت لابن عباس فقال : حدثنا أبي بن كعب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أموري عشرا قال : كانت الأولى من موسى نسيانا .

٦٦٧٣ - قال أبو عبد الله : كتب إلى محمد بن بشار حدثنا معاذ بن معاذ حدثنا ابن عون عن الشعبي قال : قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف لهم فأمر أهل أن يذبحوا قبل أن يرجع لها كل ضيفهم فذبحوا قبل الصلاة فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمره أن يعيد الذبح فقال : يا رسول الله عندي عناق جذع هناك كهن هي خير من شاتي لحم . فكان ابن عون يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي ويحدث عن محمد بن سيرين بمثل هذا الحديث ويقف في هذا المكان ويقول لا أدري أبلغت الرخصة غيره أم لا . رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس عن النبي ﷺ .

٦٦٧٤ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الأسود بن قيس قال : سمعت جندبا قال شهدت النبي ﷺ صلى يوم عيديد ، ثم خطب ، ثم قال : من ذبح فليبدل مكانها ، ومن لم يكن ذبح ، فليذبح باسم الله .

قوله ( باب إذا حنت ناسيا في الإيمان ) أي هل تجب عليه الكفارة أو لا ؟ قوله ( وقول الله تعالى وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ) كذا لا في ذر وغيره وليس ، بثبوت الواو في أوله ، وقد تمسك بهذه الآية من قال بعدم حنت من لم يتعمد وفعل الخلو ف عليه ناسيا أو مكرها ، ووجه بأنه لا ينسب فعله إليه شرعا لرفع حكمه عنه بهذه الآية فكانه لم يفعله . قوله ( لا تؤاخذني بما نسيت ) قال المصنف : حاول البخاري في إثبات النذر بالجمل والنسيان ليسقط الكفارة ، والذي يلائم مقصوده من أحاديث الباب الأول وحديث من أكل ناسيا ، وحديث نسيان التشهد الأول وقصة موسى فإن الخضر عذره بالنسيان وهو عبد من عباد الله فله أحق بالمساحة ، قال وأما

بقية الأحاديث في مساعدتها على مراده نظر . قلت : وبمساعده أيضا حديث عبد الله بن عمرو وحديث ابن عباس في تقديم بعض النسك على بعض فانه لم بأسرفيه بالاعادة بل عذر فاعله بجهل الحكم ، وقال غيره : بل أورد البخاري أحاديث الباب على الاختلاف اشارة الى أنها أصول أدلة الفريقين ليستنبط كل أحد منها ما يوافق مذهبه كما صنع في حديث جابر في قصة جله فانه أورد الطرق على اختلافها وإن كان قديين في الآخر أن اسناد الاشتراط أصح ، وكذلك قول الشعبي في قدر الثمن ؛ وبهذا جزم ابن المنير في الحاشية فقال : أورد الأحاديث المتجاذبة ليفيد الناظر مظهر النظر ، ومن ثم لم يذكر الحكم في الترجمة بل أفاد مراد الحكم والأصول التي تصلح أن يقاس عليها ، وهو أكثر إفادة من قول المجتهد في المسألة فولان وإن كان لذلك قاعدة أيضا انتهى ملخصاً . والذي يظهر لي أن البخاري يقول بعدم الكفارة مطلقاً ، وتوجيه الدلالة من الأحاديث التي ساقها يمكن ، وأما ما يخالف ظاهر ذلك فالجواب عنه يمكن : فيها الدية في قتل الخطأ ولو لا أن حذيفة أسقطها لكانت له المطالبة بها ، والجواب أنها من خطاب الوضع وليس الكلام فيه . ومنها إبدال الاضحية التي ذبحت قبل الوقت ، والجواب أنها من جنس الذي قبله . ومنها حديث المسيء صلاته فانه لو لم يذره بالجهل لما أقره على اتمام الصلاة المختلة ، لكنه لما رجا أنه يتفطن لما عابه عليه أمره بالإعادة فلما علم أنه فعل ذلك عن جهل بالحكم عليه ، وليس في ذلك متمسك لمن قال بوجوب الكفارة في صورة النسيان ، وأيضا فاصلاة إنما تقوم بالأركان فكل ركن اختل منها اختلت به مالم يتدارك ، وإنما الذي يناسب ما لو فعل ما يبطل الصلاة بعده أو تكلم به قائما لا تبطل عند الجمهور كأدل عليه حديث أبي هريرة في الباب « من أكل أو شرب ناسيا » قال ابن التين : أجرى البخاري قوله تعالى ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾ في كل شيء . وقال غيره : هي في قصة غصصه وهي ما إذا قال الرجل يا بني وليس هو ابنه ، وقيل إذا أتى امرأة حائضا وهو لا يعلم ، قال : والدليل على عدم التعميم أن الرجل إذا قتل خطأ يلزمه الدية وإذا أتلّف مال غيره خطأ فانه يلزمه انتمى . وانفصل غيره بأن المتلفات من خطاب الوضع والذي يتفق بالآية ما يدخل في خطاب التكليف ، ولو سلم أن الآية نزات فيما ذكر لم يمنع ذلك من الاستدلال بعمومها ، وقد أجمعوا على العمل بعمومها في سقوط الإثم ، وقد اختلف السلف في ذلك على مذاهب ثلثها التفرقة بين الطلاق والعتاق فتجب فيه الكفارة مع الجهل والنسيان بخلاف غيرهما من الإيمان فلا تجب ، وهذا قول عن الإمام الشافعي ورواية عن أحمد ، والراجح عند الشافعية التسوية بين الجميع في عدم الوجوب ، وعن الحنابلة عكسه وهو قول المالكية والحنفية ، وقال ابن المنذر : كان أحد يوقع الحدث في النسيان في الطلاق حسب وبذق عما سوى ذلك . والمذكور في الباب اثنا عشر حديثاً : الحديث الاول ، قوله ( زرارة بن أبي أوفى ) هو قاضي البصرة مات وهو ساجد أوردته الترمذي وكان ذلك سنة ثلاث وتسعين . قوله ( عن أبي هريرة برفعه ) سبق في العتق من رواية سفيان عن مسعر بلفظ عن النبي ﷺ بدل قوله هنا يرفعه ، وكذلك مسلم من طريق وكيع ، ولقنصاني والاسماعيلي من طريق عبد الله بن إدريس كلاهما عن مسعر بلفظ « قال رسول الله ﷺ » ، وقال الكرماني : إنما قال يرفعه ليكون أدهم من أن يكون سمعه منه أو من صحابي آخر سمعه منه . قلت : ولا اختصاص لذلك بهذه الصيغة بل مثله في قوله قال وعن ، وإنما يرتفع الاحتمال إذا قال سمعت ونحوها ، وذكر الاسماعيلي أن ركباً رواه عن مسعر فلم يرفعه قال والذي رفته ثقة فيجب المصير اليه . قوله ( عن أبي هريرة ) لم أوف على التصريح بهما في زرارة لهذا الحديث من أبي هريرة ، لكنه لم

يوصف بالندائيس فيعمل على السماع . وذكر الاسماعيل أن الفرات بن خالد أدخل بين زراة وبين أبي هريرة في هذا الاسناد رجلاً من بني عامر ، وهو خطأ فان زراة من بني عامر فكأنه كان فيه من زراة رجل من بني عامر فظنه آخر أهم وليس كذلك . **قوله** ( لأمي ) في رواية هشام عن قتادة و تجاوز عن أمي . **قوله** ( عما وسوست أو حدثت به أنفسها ) في رواية هشام و ما حدثت به أنفسها ، ولم يتردد ، وكذا في رواية سعيد وأبي حوالة عند مسلم ، وفي رواية ابن عيينة و ما وسوست بها صدورها ، ولم يتردد أيضاً ، وضبط أنفسها بالنصب الأكثر وللمعظم بالرفع ، وقال الطحاوي بالثاني وبه جزم أهل اللغة يريدون بغير اختيارها كقوله تعالى ( ونعلم ما توسوس به نفسه ) . **قوله** ( ما لم تعمل به أو تكلم ) في رواية عبد الله بن إدريس أو تكلم به ، قال الاسماعيل : ليس في هذا الحديث ذكر النسيان ، وإنما فيه ذكر ما خطر على قلب الانسان . قلت : مراد البخاري الحاق ما يترتب على النسيان بالتجاوز لأن النسيان من معالقات عمل القلب . وقال للكرمانى : قاس الخطأ والنسيان على الوسوسة ، فكأنها لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذا الناسي والمخطئ لا توطن لهما . وقد وقع في رواية هشام بن عمار عن ابن عيينة عن مسعر في هذا الحديث بعد قوله أو تكلم به و ما استكروا عليه ، وهذه الزيادة منكورة من هذا الوجه وإنما تعرف من رواية الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ ( ان الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه ، وقد أخرجه ابن ماجه عقب حديث أبي هريرة من رواية الوايد بن مسلم عن الاوزاعي ، والحديث عند هشام بن عمار عن الوايد فلهذا دخل له بعض حديث في حديث ، وقد رواه عن ابن عيينة الحميدي وهو أعرف أصحاب ابن عيينة بحديثه ، وتقديم في العتيق منه بدون هذه الزيادة ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية زياد بن أيوب وابن المقرئ وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي كلهم عن سفيان بدون هذه الزيادة ، قال السكرماني : فيه أن الوجود الذي لا أثر له وإنما الاعتبار بالوجود القولي في القوليات والعمل في العمليات ، وقد احتج به من لا يرى المؤاخذة بما وقع في النفس ولو عزم عليه ، وانفصل من قال يؤخذ بالعمم بأنه نوع من العمل يعني عمل القلب . قلت : وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح لأن المفهوم من لفظ « ما لم يعمل » يشهد بأن كل شيء في الصدر لا يؤخذ به سواء توطن به أم لم يتوطن ، وقد تقدم البحث في ذلك في أواخر الرقائق في الكلام على حديث « من هم بسيفته لا تكتب عليه » . وفي الحديث إشارة الى عظيم قدر الأمة المحمدية لأجل فيها **قوله** ( تجاوز لي ، وفيه إشعار باختصاصها بذلك ، بل صرح بعضهم بأنه كان حكم النامي كالعامة في الإثم وأن ذلك من الإصر الذي كان على من قبلنا ، وبؤيده ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال لما نزلت ( وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) أشيد ذلك على الصحابة ، فذكر الحديث في شكواهم ذلك وقوله **قوله** ( لم ) تريدون أن تقولوا مثل ما قال أهل الكتاب سمعنا وعصينا ، بل قولوا سمعنا وأطعنا ، فقالوا فزالت ( آمن الرسول ) الى آخر السورة ، وفيه في قوله ( لا تؤخذوا إن نسيتنا أو أخطأنا ) قال نعم . وأخرجه من حديث ابن عباس بنحوه وفيه قال قد فعلت . الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا عثمان بن الهيثم أو محمد عنه ) وقع مثل هذا في باب الذرية ، في أواخر كتاب اللباس ، وتقدم الكلام عليه هناك . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق محمد بن يحيى عن عثمان بن الهيثم به . **قوله** ( كنت أحسب يا رسول الله كذا وكذا قبل كذا وكذا ) في رواية الاسماعيل « اني كنت أحسب ان كذا قبل كذا » . **قوله** ( هؤلاء الثلاث ) قد كنت أظن ذلك خاصاً بهذه الرواية ، وأن



البخارى أشار بذلك إلى ما في الحديث الذى يابيه فإنه فيه الخطى والنجر والرمى ، لكن وجدته في رواية الاسماعيلى بالابهام كما أشرت إليه ، وكذا أخرجه مسلم من رواية عيسى بن يونس ومحمد بن بكر كلاهما عن ابن جريج مثل رواية عثمان بن الهيثم سواء ، إلا أن ابن بكر لم يقل « هؤلاء الثلاث » ، ومن رواية يحيى بن سعيد الاموى عن ابن جريج بلفظ « حلفت قبل أن انحر ونحرت قبل أن أرى » فالظاهر أن الإشارة المذكورة من ابن جريج ، وقد أخرجه الشيخان من رواية مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريج فيه مفسرا كما تقدم في كتاب الحج مع شرحه .

الحديث الثالث حديث ابن عباس في ذلك ، وقد تقدم بسنده ومثله مشروحا في كتاب الحج . الحديث الرابع حديث أبى هريرة في قصة المسىء صلاته ، وقد تقدم شرحه في كتاب الصلاة . قوله ( حدثنى اسحق بن منصور حدثنا أبو أسامة حدثنا عبيد الله بن عمر ) هو العمري ، وسعيد هو المقبرى ، وقد تقدم في كتاب الاستئذان بهذا السند سواء . لكن فيه عبد الله بن نمير بدل أبى أسامة ، وفي بعض سياقهما اختلاف بينهما هناك ، فكان لا يصحق بن منصور فيه شيخين . وقد أخرجه الترمذى عن اسحق بن منصور عن عبد الله بن نمير وحده ، وأخرجه مسلم عن أبى بكر بن أبى شيبة عن أبى أسامة وعبيد الله بن نمير جميعا ، وله طرق عن هذين عند مسلم وغيره . الحديث الخامس حديث حذيفة في قصة قتل أبيه النيان يوم أحد ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر المناقب وفي غزوة أحد ، وقوله في آخره « بقية خير » بالإضافة الأكثر أى استمر الخير فيه ، ووقع في رواية الكشغرى « بقية » بالتثنية وسقط عنده لفظ « خير » ، وعليها شرح الكرماني فقال : أى بقية حزن وتحسر من قتل أبيه بذلك الوجه ، وهو وهم سقطه غيره إليه ، والصواب أن المراد أنه حصل له خير بقوله للمسلمين الذين قتلوا أباه خطأ دحفا الله عنكم ، واستمر ذلك الخير فيه إلى أن مات . الحديث السادس حديث أبى هريرة « من أكل ناسيا وهو صائم فليتم صومه » ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا ، من كتاب الصيام ، وهوف في السند هو الاثراني ، وخلاس بكسر المعجمة وتخفيف اللام بعدها مهلة وهو ابن عمرو ، ومحمد هو ابن سيرين ، والبخارى لا يخرج لخلاس الا مقرونا . وما ينبه عليه هنا أن المذى في « الإطراف » ذكر هذا الحديث في ترجمة خلاس عن أبى هريرة فقال « خلاس في الصيام عن يوسف بن موسى ، فوهم في ذلك وإنما هو في الإيمان والندور ، ولم يورده في الصيام من طريق خلاس أصلا ، وقال ابن المنير في العاشية : أوجب مالك الحديث على الناس ولم يخالف ذلك في ظاهر الامر إلا في مسألة واحدة وهى من حلف بالطلاق ليصومن غدا فأكل ناسيا بعد أن بيت الصيام من الليل ، فقال مالك : لا شيء عليه ، فاحلف عنه فقبل لأقضاء عليه وقيل لأحنت ولا قضاء وهو الراجح ، أما عدم القضاء فلأنه لم يعتمد إبطال العبادة ، وأما عدم الحنت فهو على تقدير صحة الصوم لأنه المحلوف عليه ، وقد صحح الشارح صومه ، فإذا صح صومه لم يقع عليه حنت . الحديث السابع حديث عبد الله بن بجمينة في سجود السهو قبل السلام ترك التشهد الاول ، وقد تقدم في أبواب سجود السهو . وأخر كتاب الصلاة مع شرحه . الحديث الثامن حديث ابن مسعود في سجود السهو بعد السلام لزيادة ركعة في الصلاة ، وقد تقدم شرحه أيضا هناك عقب حديث ابن بجمينة ، وقوله هنا « حدثنا اسحق بن ابراهيم » هو المعروف بابن راهوية ، وقد أخرجه أبو نعيم في مستخرجيه من مسنده ، وقوله سمع عبد العزيز أى أنه سمع ولفظة « انه » يسقطونها في الخط أحيانا ، وعبد العزيز المذكور هو العمى بفتح المبهلة والتثنية ، ومنصور هو ابن المعتمر ، وابراهيم هو النخعي ، وعلقة هو ابن

٢٠٧٠ ج ١ ص ١١٠ طبع الهادى

قيس . وقوله فيه « فزاد أو نقص » قال منصور لا أدري إبراهيم وم أم علقمة كذا أطلق « وم » موضح « شك » وتوجيهه أن الشك ينشأ عن النسيان إذ لو كان ذكرا لأحد الأمرين لما وقع له التردد ، يقال وم في كذا إذا غلط فيه وم إلى كذا إذا ذهب ومه إليه ، وقد تقدم في أبواب القبلة من رواية جرير عن منصور قال « قال إبراهيم لأدري زاد أو نقص » لحزم بأن إبراهيم هو الذي تردد ، وهذا يدل على أن منصور حين حدث عبد العزيز كان مترددا هل علقمة قال ذلك أم إبراهيم ، وحين حدث جريرا كان جازما بإبراهيم . وقال المكرماني لفظ « أقصرت » صريح في أنه نقص ولكنه وم من الراوي والصواب ما تقدم في الصلاة باللفظ « أحدث في الصلاة شيء » ، وقد تقدمت مباحث هذا الحديث هناك أيضا وفيه الحمد . الحديث التاسع ذكر فيه طرقا يسيرا من حديث أبي بن كعب في قصة موسى والخضر وقوله قلت لابن عباس فقال حدثنا أبي بن كعب هكذا جذف مقول سعيد بن جبير ، وقد ذكره في تفسيره السكفي باللفظ « قلت لابن عباس ان نوحا البسكالي » فذكر قصة ، فقال ابن عباس رادا عليه « حدثنا أبي بن كعب الخ » وحذفها البخاري هنا كما حذف أكثر الحديث ، إلى أن قال « لا نؤخذني » . قوله ( أنه سمع رسول الله ﷺ يقول قال لا نؤخذني بما نسيت ) فيه حذف تقديره : يقول في تفسير قوله تعالى ( قال لا نؤخذني ) الخ . قوله ( كانت الأولى من موسى نسيانا ) يعني أنه كان عنده انكاره خرق السفينة كان ناسيا لما شرط عليه الخضر في قوله ( فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكرا ) فان قيل ترك مؤاخذته بالنسيان متجه وكيف واخذه ؟ قلنا حملا بعموم شرطه الذي التزمه ، فلما اعتذر له بالنسيان علم أنه خارج بحكم الشرع من عموم الشرط ، وهذا التقرير يتجه إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة . فان قيل فالفصل الثانية لم تكن إلا حملا فما الحامل له على خلاف الشرط ؟ فلما : لانه في الأولى كان يتوقع هلاك أهل السفينة فبادر للانكار فكانه ما كان واعتذر بالنسيان وقد رآه الله سلامتهم ، وفي الثانية كان قتل الغلام فيها محققا فلم يصبر على الإنكار فأنكر ذاكرا للشرط عامدا لإخلافه تقديمه لحكم الشرع ، ولذلك لم يعتذر بالنسيان وإنما أراد أن يجرب نفسه في الثالثة لأنها الحد المبين غالبا لما يخفى من الأمور . فان قيل : فهل كانت الثالثة حمدا أو نسيانا ؟ قلنا : يظهر أنها كانت نسيانا وإنما واخذه صاحبه بشرطه الذي شرطه على نفسه من المفارقة في الثالثة ، وبذلك حمز ابن التين ، وإنما لم يقل أنها كانت حمدا استقيما لأن يقع من موسى عليه السلام انكار أمر مشروع وهو الاحسان لمن أساء والله أعلم . الحديث العاشر والحادى عشر حديث البراء وحديث أنس في تقديم صلاة العيد على الذبح ، وقد سبق شرحهما مستوفى في كتاب الاضاحي : قوله ( كتب إلى محمد بن بشر ) لم تقع هذه الصيغة للبخاري في صحيحه عن أحد من مشايخه إلا في هذا الموضع ، وقد أخرج بصيغة المكتوبة فيه أشياء كثيرة لكن من رواية التابعي عن الصحابي أو من رواية غير التابعي عن التابعي ونحو ذلك ، ومحمد بن بشر هذا هو المعروف ببندار ، وقد أكثر منه البخاري ، وكأنه لم يسمع منه هذا الحديث فرواه عنه بالمساكنة . وقد أخرج أصل الحديث من عدة طرق أخرى موصولة كما تقدم في العيدين وغيره ، وقد أخرجه الاسماعيلي عن عبد الله بن محمد بن سنان قال : قرأت على بندار قد ذكره ، وأخرجه أبو نعيم من رواية حسين بن محمد بن حماد قال حدثنا محمد بن بشر بندار . قوله ( قال قال البراء بن عازب وكان عندهم ضيف ) في رواية الاسماعيلي « كان عندهم ضيف » بهر وار ، وظاهر السياق أن الفصة وقعت لبراء ، لكن المشهور أنها وقعت لحاله أبي بردة بن نيار كما تقدم في كتاب الاضاحي من طريق

زيد بن الشعبي عن البراء فذكر الحديث وفيه : فقام أبو بردة بن فيار وقد ذبح فقال ان عندي جذعة ، الحديث ، ومن طريق مطرف عن الشعبي عن البراء قال : « ذبحي خال لي يقال له أبو بردة قبل الصلاة » . **قوله** ( قيل أن يرجع ) في رواية السرخسي والمستعمل « قبل أن يرجعهم » ، والمراد قبل أن يرجع إليهم . **قوله** ( فاسره أن يعيد الذبح ) قال ابن الزين : ورواه بكسر الهمزة وهو ما يذبح وبالفتح وهو مصدر ذبحت . **قوله** ( فقال يارسول الله ) في رواية الاسماعيل . قال : « يارسول الله » وهذا صريح في أن القصة وقعت لبراء ، فلو لا اتحاد المخرج لأمكن التعدد ، لكن القصة متحدة والسند متحد من رواية الشعبي عن البراء والاختلاف من الرواة عن الشعبي ، فكانه وقع في هذه الرواية اختصار وحذف ، ويحتمل أن يكون البراء شارك خاله في سؤال النبي ﷺ عن القصة فنسبت كلها إليه تجوزا ، قال الكرماني : كان البراء وعاله أبو بردة أهل بيت واحد فنسبت القصة تارة لخاله وتارة لنفسه انتهى ، والمتكلم في القصة الواحدة أحدهما فتكون نسبة القول للأخر مجازية وافته أعلم . **قوله** ( خير من شاتي لحم ) تقدم البحث فيه هناك أيضا . **قوله** ( وكان ابن عون ) هو عبد الله راوي الحديث عن الشعبي ، وهو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( يقف في هذا المكان عن حديث الشعبي ) أي يترك تكميلته . **قوله** ( ويحدث عن محمد بن سيرين ) أي عن أنس . **قوله** ( يمثل هذا الحديث ) أي حديث الشعبي عن البراء . **قوله** ( ويقف في هذا المكان ) أي في حديث ابن سيرين أيضا . **قوله** ( ويقول لا أدري الخ ) يأتي بيانه في الذي بعده . **قوله** ( رواه أيوب عن ابن سيرين عن أنس ) وصله المصنف في أوائل الاضاحي من رواية اسماعيل وهو المعروف بابن علي بن أيوب بهذا السند ولفظه « من ذبح قبل الصلاة فليعد ، فقام رجل فقال : يارسول الله إن هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه - وهندي جذعة خير من شاتي لحم ، فرخص له في ذلك فلا أدري أبلغت الرخصة من سواء أم لا » وهذا ظاهره في أن الكل من رواية ابن سيرين عن أنس ، وقد أوضحت ذلك أيضا في كتاب الاضاحي . الحديث الثاني عشر حديث جندب وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** ( خطب ثم قال من ذبح فليبدل مكانها ) تقدم في الاضاحي عن آدم عن شعبة بهذا السند بلفظه « من ذبح قبل أن يصل فليعد » الحديث وتقدم شرحه هناك أيضا . قال الكرماني : ومناسبة حديث البراء وجندب لترجمة الإشارة الى التسوية بين الجاهل بالحكم والناسي

### ١٦ - باب اليمين القموس :

( ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزول قدم بعد ثبوتها وتذوقوا العسر بما صدقتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ) دخلاً : مكر وخيانة

٦٦٧٥ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا العنفر أخبرنا شعبة حدثنا فراس قال : سمعت الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : للكفار الإمامة بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين القموس ،

[ الحديث ٦٦٧٥ - طروقه في ٦٨٧٠ و ٦٩٢٠ ]

**قوله** ( باب اليمين القموس ) بفتح المعجمة وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ، قيل سميت بذلك لأنها تنمى صاحبها في الإثم ثم في النار ، فهي فصول بمعنى فاعل ، وقيل الأصل في ذلك أنهم كانوا إذا أرادوا أن يتعاهدوا

أحضرُوا جفنةً لجملوا فيها أو دماً أو رماداً ثم يحلفون عند ما يدخلون أيديهم فيها ليعلم بذلك المراد من تأكيد ما أرادوا ، فسميت تلك العين إذا غدر صاحبها غموساً لكونه بالغ في نقض العهد ، وكأنها على هذا مأخوذة من اليد المغموسة فيكون فعول بمعنى مفعولة . وقال ابن التين : العين الغموس التي ينقض صاحبها في الإيمان ، ولذلك قال مالك لا كفارة فيها ، واحتج أيضاً بقوله تعالى ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ) ، وهذه عين غير منعقدة لأن المنعقدة ما يمكن حله ولا يتأتى في العين الغموس البر أصلاً . قوله ( ولا تتخذوا إيمانكم دخلاً بينكم فتقول قدم بعد ثبوتها الآية ) كذا لأبي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى ( عظيم ) . قوله ( دخلاً مكرراً وخيانة ) هو من تفسير قتادة وسعيد بن جبيرة أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : خيانة وغدر ، وأخرجه ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن جبيرة قال : يعني مكراً وخديعة ، وقال الفراء : يعني خيانة ، وقال أبو عبيدة : الدخيل كل أمر كان على فساد ، وقال الطبري : معنى الآية لا تجعلوا إيمانكم التي تحلفون بها على أنكم توفون بالعهد لمن عاهدتموه دخلاً أي خديعة وغدرًا ليطمئنوا اليكم وأنتم تضمنون لهم الغدر انتهى . ومناسبة ذكر هذه الآية لليمين الغموس ورود الوعيد على من حلف كاذباً متعمداً . قوله ( النضر ) بفتح النون وسكون المعجمة هو ابن شميل بالمعجمة مصغر ، ووقع مذحوباً في رواية النسائي ، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من رواية جعفر بن اسماعيل عن محمد بن مقاتل شيخ البخاري فيه فقال : عن عبد الله بن المبارك عن شعبة ، وكان لابن مقاتل فيه شيخين إن كان حفظه ، وفراس بكمر الغاء وتخفيف الراء وآخره سين موهلة . قوله ( عن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص . قوله ( السكائر الاشرار بالله ) في رواية شيبان عن فراس في أوله : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ما السكائر ، فذكره ، ولم أنف على اسم هذا الأعرابي . قوله ( السكائر الاشرار بالله الخ ) ذكر هنا ثلاثة أشياء بعد الشرك وهو العقوق وقتل النفس والعين الغموس ، ورواه غندر عن شعبة بلفظ السكائر الاشرار بالله وحقوق الوالدين أو قال العين الغموس شك شعبة ، أخرجه أحمد عنه هكذا ، وكذا أخرجه المصنف في أوائل الديات والترمذي جميعاً عن بشار بن غندر وعلقه البخاري هناك ، ووصله الاسماعيلي من رواية معاذ ابن معاذ عن شعبة بلفظ السكائر الاشرار بالله والعين الغموس وعقروا الوالدين أو قال قتل النفس ، ووقع في رواية شيبان التي أشرت إليها الاشرار بالله ، قال ثم ماذا ؟ قال : ثم عقروا الوالدين ، قال ثم ماذا ؟ قال : العين الغموس ، ولم يذكر قتل النفس ، وزاد في رواية شيبان : قلت وما العين الغموس ؟ قال : التي تقطع مال امرئ مسلم هو فيها كاذب ، والقائل قلت هو عبد الله بن عمرو راوى الخبر والجيب النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون السائل من دون عبد الله بن عمرو والجيب هو عبد الله أو من دونه ، ويؤيد كونه مرفوعاً حديث ابن مسعود والاشعث المذكور في الباب الذي بعده ، ثم وقفت على تعيين القائل دلت وما العين الغموس ، وعلى تعيين المسئول فوجدت الحديث في النوع الثالث من القسم الثاني من صحيح ابن حبان وهو قسم الزوامي ، وأخرجه عن النضر بن محمد عن محمد بن عثمان العجلي عن عبيد الله بن موسى بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال في آخره بعد قوله ثم العين الغموس : قلت لأمير ما العين الغموس الخ ، فظهر أن السائل عن ذلك فراس والمسئول الشعبي وهو عامر بن مالك الحمد هلى ما أنعم ثم قال الحمد ثم قال الحمد ، فأنى لم أو من تحرره ذلك من الشراح ، حتى أن الاسماعيلي وأبا نعيم لم يخرجاه في هذا الباب من رواية شيبان بل اقتصر على رواية شعبة ، وسيأتي عند السكائر وبيان الاختلاف في ذلك في كتاب

الحدود في شرح حديث أبي هريرة د اجتنبوا السبع الموبقات ، إن شاء الله تعالى ، وقد بينت ضابط الكبيرة والخلاف في ذلك ، وأن في الذنوب صغيرا وكبيرا وأكبر ، في أوائل كتاب الأدب ، وذكرت ما يدل على أن المراد بالكبائر في حديث الباب أكبر الكبائر ، وأنه ورد من وجه آخر عند أحمد عن عبد الله بن عمرو بلفظ د من أكبر الكبائر ، وأن له شاهدا عند الترمذي عن عبد الله بن أنيس وذكر فيه اليمين الغموس أيضا ، واستدل به الجمهور على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها الاتفاق على أن الشرك والعقوق والقتل لا كفارة فيه وإنما كفارتها القوة منها والتمكين من القصاص في القتل العمد ، فكذلك اليمين الغموس حكمها حكم ما ذكرت منه ، وأجيب بان الاستدلال بذلك ضعيف لأن الجمع بين مختلف الأحكام جائز كقوله تعالى ﴿ كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ﴾ والإيتاء واجب والأكل غير واجب ، وقد أخرج ابن الجوزي في د التحقيق د من طريق ابن شاهين بسنده إلى خالد بن معدان عن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول ليس فيها كفارة يمين صبر يقتطع بها مالا بغير حق ، وظاهر سنده الصحة ، لكنه معلول لأن فيه شبهة بقاء فقد أخرجه أحمد من هذا الوجه فقال في هذا السند عن المتوكل أو أبي المتوكل ، فظاهر أنه ليس هو الناسجى الثقة بل آخر مجهول ، وأيضا فالتن مختصر ولفظه عند أحمد د من اتى الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة ، الحديث ، وفيه د وخمس ليس لها كفارة الشرك بالله د وذكر في آخرها د ويمين صابرة يقتطع بها مالا بغير حق د ونقل محمد بن نصر في اختلاف العلماء ثم ابن المنذر ثم ابن عبد البر اتفاق الصحابة على أن لا كفارة في اليمين الغموس ، وروى آدم بن أبي إياس في مسند شعبة وإسماعيل القاضي في الأحكام عن ابن مسعود د كننا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقطعه ، قال ولا يخالف له من الصحابة ، واحتجوا بأنها أعظم من أن تكفر ، وأجاب من قال بالكفارة كالحكم وعطاء والأوزاعي ومعمرو الشافعي بأنه أخرج للكفارة من غيره وبأن الكفارة لا تزيد إلا خيرا ، والذي يجب عليه الرجوع إلى الحق ورد المظلة ، فإن لم يفعل وكفّر قال كفارة لا ترفع عنه حكم التعدي بل تنفع في الجنة . وقد طعن ابن حزم في صحة الأمر عن ابن مسعود واحتج بإيجاب الكفارة فيمن تعد الجراح في صوم رمضان وفيمن أفسد حجه ، قال : وأعلمنا أعظم إنما من بعض من حلف اليمين الغموس ، ثم قال : وقد أوجب المالكية الكفارة على من حلف أن لا يزني ثم دى ونحو ذلك ، ومن حجة الشافعي قوله في الحديث الماضي في أول كتاب الإيمان د فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ، فأمر من تعد للحنث أن يكفر فيؤخذ منه مشروعية الكفارة لمن حلف حائثا

١٧ - **باب** قول الله تعالى : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يسكاهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ﴾ ، وقوله جل ذكره : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرؤوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، والله سميع عليم ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ ولا تشتروا بعهد الله ثمنا قليلا إن ما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ﴾

٦٦٧٦ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من حلف على يمين صبره يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تصديق ذلك : ( إن الذين يبتغون بهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) إلى آخر الآية ،

٦٦٧٧ - « فدخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثتكم أبو عبد الرحمن ؟ فقالوا كذا وكذا ، قال : في أنزلت ، كانت لي بئر في أرض ابن عم لي فأنبت رسول الله ﷺ فقال : بئنتك أو يمينه ، قلت : إذا يحلف عليها يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ من حلف على يمين صبر وهو فيها طاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله يوم القيامة وهو عليه غضبان »

**قوله** ( باب قول الله تعالى إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم الآية ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( عذاب أليم ) وقد سبق تفسير العهد قبل خمسة أبواب ، ويستفاد من الآية أنه العهد غير اليمين لمطاف اليمين عليه ، ففيه حجة على من احتج بها بأن العهد يمين ، واحتج بعض المالكية بأن العرف جرى على أن العهد والميثاق والكفالة والإمانة أيمان لانها من صفات الذات ، ولا يخفى ما فيه . قال ابن بطال : وجه الدلالة أن الله خص العهد بالتقدمة على سائر الأيمان فدل على تأكيد الحلف به لأن عهد الله ما أخذه على عباده وما أعطاه عباده كما قال تعالى ( ومنهم من عاهد الله ) الآية لأنه قدم على ترك الوفاء به . **قوله** ( وقول الله تعالى : ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ) كذا لأبي ذر ، وفي رواية غيره « وقوله جل ذكره ، قال ابن التين وغيره : اختلف في مضاد فعن زيد بن أسلم : لا تكثروا الحلف بالله وإن كنتم بررة ، وقائمة ذلك إثبات الهيبة في القلوب ، وبشير إليه قوله ( ولا تطع كل حلاف مهين ) وعن سعيد بن جبير : هو أن يحلف أن لا يصل رحمه مثلاً فيقال له صل ، فيقول قد حلفت وعلى هذا فمضى قوله أن تبروا كراهة أن تبروا فينبغي أن يأتي الذي هو خير ويكفر انتهى . وقد أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ولفظه ولا تجعل الله عرضة لإيمانك أن لا تصنع الخير ولكن كفر واصنع الخير ، وقيل هو أن يحلف أن يفعل نوعاً من الخير تأكيداً له بيمينه فنهى عن ذلك حكاه الماوردي ، وهو شبيهه النهي عن التذرك سيما في نظيره ، وعلى هذا فلا يحتاج إلى تقدير لا ، قال الراغب وغيره : العرضة ما يجعل معرضاً لشيء آخر كما قالوا بعير عرضة للسفر ، ومنه قول الشاعر « ولا تجعلني عرضة للوائم » ويقولون فلان عرضة للذائق أي يقومون فيه ، وفلاحة عرضة للنكاح إذا صاحبت له وقويت عليه ، وجعلت فلان عرضة في كذا أي أقمته فيه ، وتطلق العرضة أيضاً على الهمة كقول حسان « هي الانصار عرضتها لبقاء » . **قوله** ( ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً - إلى قوله - ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) هكذا وقع في رواية أبي ذر ، وسقط ذلك لجسيمهم ، ووقع فيه تقديم وتأخير ، والصواب وقوله ( ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً - إلى قوله - ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً ) وقد وقع في رواية النسفي بعد قوله عرضة لإيمانكم مانصه « وقوله ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً الآية وقوله وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم الآية » وقد منى شرح ابن بطال على ما وقع عند أبي ذر فقال : في هذا دليل على تأكيد الوفاء بالعهد لأن الله تعالى قال ولا تنقضوا الأيمان

بعد توكيدها ، ولم يتقدم غير ذكر العهد فعلم أنه يمين . ثم ظهر لي أنه أراد ما وقع قبل قوله ( ولا تنقصوا ) وهو قوله ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) لكن لا يلزم من عطف الآيمان على العهد أن يكون العهد يميناً بل هو كالأية السابقة ( أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) قائلات كلها دلالات على تأكيد الوفاء بالعهد ، وأما كونه يميناً فشيء آخر ، ولعل البخاري أشار إلى ذلك ، وقد تقدم كلام الشافعي د من حلف بعهد الله ، قبل خمسة أبواب ، وقوله ( وقد عاهدكم الله عليكم كفيلاً ) أي شهيداً في العهد أخرجه ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير ، وأخرج عن مجاهد قال : يعني وكيلاً ، واستدل بقوله تعالى ( ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ) على أن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن ابن عباس فسرها بأن الرجل يحلف أن لا يصل قرابته ليجعل الله له عرجاً في التكفير وأمره أن يصل قرابته ويكفر عن يمينه ولم يجعل الحالف الغموس عرجاً ، كذا قال ، وتعمقه الخطابي بأنه لا يدل على ترك الكفارة في اليمين الغموس بل قد يدل لمشروعيتها : قوله ( حدثنا موسى بن اسماعيل ) هو التبرذي . قوله ( حدثنا أبو عوانة ) هو الواضح ، وقد تقدم عن موسى هذا الحديث بدون قصة الأشعث في الشهادات لكن عن عهد الواحد وهو ابن زياد بدل أبي عوانة ، فالحديث عند موسى المذكور عنهما جميعاً . قوله ( عن أبي وائل ) هو شقيق بن سلمة ، وقد تقدم في الشرب من رواية أبي حمزة وهو السكري ، وفي الأشخاص من رواية أبي معاوية كلاهما عن الأعمش عن شقيق ، وقد تقدم قريباً من رواية شعبة عن سليمان وهو الأعمش ، ويستفاد منه أنه لما لم يدلس فيه الأعمش فلا يضر بحججه عنه بالضعف . قوله ( عن عبد الله ) في تفسير آل عمران عن حجاج بن منهال عن أبي عوانة بهذا السند عن عبد الله بن مسعود . قوله ( قال رسول الله ﷺ ) كذا وقع التصريح بالرفع في رواية الأعمش ، ولم يقع ذلك في رواية منصور الماضية في الشهادات وفي الزهني ، ووقع مرفوعاً في رواية شعبة الماضية قريباً عن منصور والأعمش جميعاً . قوله ( من حلف على يمين صبر ) بفتح الصاد وسكون الموحدة ، ويمين الصبر هي التي تلزم ويحبر عليها حالفها يقال أصبره اليمين أحلفه بها في مقاطع الحقي ، وإد أبو حمزة عن الأعمش وهو بها فاجر ، وكذا الأكثر ، وفي رواية أبي معاوية وهو عليها فاجر ليقطع ، وكأن فيها حذفاً تقديره هو في الاقدام عليها ، والمراد بالفجور لازمه وهو الكذب ، وقد وقع في رواية شعبة دلي يمين كاذبة . قوله ( يقطع بها مال امرئ مسلم ) في رواية حجاج بن منهال د ليقطع بها « بزيادة لام تعاميل ويقطع يفتعل من القطع كأنه قطعه من صاحبه أو أخذ قطعة من ماله بالحلف المذكور . قوله ( إني الله وهو عليه غضبان ) في حديث وائل بن حجر عند مسلم وهو عنه معرض ، وفي رواية كردوس عن الأشعث عند أبي داود د إلا إني الله وهو أجذم ، وفي حديث أبي أمامة بن ثعلبة عند مسلم والنسائي فهو في هذا الحديث د فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة ، وفي حديث عمران عند أبي داود د فليتبوا بمعقده من النار ، قوله ( فأنزل الله تصديق ذلك : أن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ) كذا في رواية الأعمش ومنصور ، ووقع في رواية جامع بن أبي راشد وعبد الملك ابن أعين عند مسلم والترمذي وغيرهما جميعاً عن أبي وائل عن عبد الله وسمعت رسول الله ﷺ يقول : من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه ، الحديث ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله ( أن الذين يشترون بعهد الله ) فذكر هذه الآية ، ولو لا التصريح في رواية الباب بأنها نزلت في ذلك لكان ظاهر هذه الرواية أنها نزلت قبل ذلك ، وقد تقدم في تفسير آل عمران أنها نزلت فيمن أقام سلطته بعد العصر نصف كاذباً ، وتقدم أنه يجوز

أنها نزلت في الأمرين معا ، وقال السكراني : لعل الآية لم تبلغ ابن أبي أوفى إلا عند إقامة السلمة فظن أنها نزلت في ذلك ، أو أن القصة وقعتا في وقت واحد فنزلت الآية ، واللفظ عام متناول لما ولغيرهما . قوله ( قد دخل الأشعث بن قيس فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ) ؟ كذا وقع عند مسلم من رواية وكيع عن الأعشى ، وأبو عبد الرحمن هي كنية ابن مسعود . وفي رواية جرير في الرهن دثم أن الأشعث بن قيس خرج إلينا فقال : ما حدثكم أبو عبد الرحمن ، واجمع بينهما أنه خرج إليهم من مكان كان فيه فدخل المكان الذي كانوا فيه ، وفي رواية الثوري عن الأعشى ومنصور جميعا - كما سيأتي في الأحكام - جاء الأشعث وعبد الله يحدثهم ، ويجمع بأن خروجه من مكانه الذي كان فيه إلى المكان الذي كان فيه عبد الله وقع وعبد الله يحدثهم فدخل المكان الذي كانوا فيه ، فلم يدرك حديث عبد الله فسأل أصحابه عما حدثهم به . قوله ( فقالوا كذا وكذا ) في رواية جرير د فحدثناه ، وبين شعبة في روايته أن الذي حدثه بما حدثهم به ابن مسعود هو أبو وائل الراوي واقفه في الأشخاص وقال فلقيني الأشعث فقال : ما حدثكم عبد الله اليوم ؟ قلت كذا وكذا ، وليس بين قوله فلقيني وبين قوله في الرواية خرج إلينا فقال ما حدثكم منافاة ، وإنما انفرد في هذه الرواية لكونه الجيب . قوله ( قال في أنزلت ) رواية جرير د قال فقال صدق ، لاني واقفه أنزلت ، واللام لتأكيد القسم دخلت على في ، ومراده أن الآية ليست بحديث خصومته التي يذكرها ، وفي رواية أبي معاوية د في واقفه كان ذلك ، وزاد جرير عن منصور وصدق ، قال ابن مالك د لاني واقفه أنزلت ، شاهد على جواز توسط القسم بين جردي الجواب ، وعلى أن اللام يجب وصلها بمعمول الفعل الجوابي المتقدم لا بالفعل . قوله ( كان لي ) في رواية الكشي د كانت . قوله ( بر ) في رواية أبي معاوية د أرض وادعى الإسماعيلي في الشرب أن أبا حمزة تفرد بقوله د في بر ، وليس كما قال فقد واقفه أبو حمزة كما ترى ، وكذا يأتي في الأحكام من رواية الثوري عن الأعشى ومنصور جميعا ، ومثله في رواية شعبة الماضية قريبا عنهم لكن بين أن ذلك في حديث الأعشى وحده ، ووقع في رواية جرير عن منصور د في شيء . ولبعضهم د في بر ، ووقع عند أحمد من طريق عاصم عن شقيق أيضا د في بر . قوله ( في أرض ابن عم لي ) كذا الأكثر أن الخصومة كانت في بر يدعيها الأشعث في أرض خصمه ، وفي رواية أبي معاوية د كان بيني وبين رجل من اليهود أرض لخصمي ، ويجمع بأن المراد أرض البشر لجميع الأرض التي هي أرض البشر والبشر من جنسها ، ولانافاة بين قوله ابن عم لي وبين قوله من اليهود لأن جماعة من الذين كانوا همودا لما طلب يوسف ذنوا على ابن فطرد عنها الحبشة فجاء الإسلام وهم على ذلك ، وقد ذكر ذلك ابن أبي عمير في أوائل السيرة النبوية مبسوطا ، وقد تقدم في الشرب أن اسم ابن عمه المذكور الحفشيش بن معدان بن معد يكرب ، وبينت الخلاف في ضبط الحفشيش وأنه لقب واسمه جرير وقيل معدان حكاه ابن طاهر ، والمعروف أنه اسم وكنيته أبو الخير ، وأخرج الطبراني من طريق الشعبي عن الأشعث قال د عاصم رجل من الحضرميين رجلا منا يقال له الحفشيش إلى النبي ﷺ في أرض له ، فقال النبي ﷺ للحضرمي جى بشهودك على حقك والاحلف لك ، الحديث . قلت : وهذا يخالف السياق الذي في الصحيح ، فإن كان ثابتا حل على تعدد القصة ، وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث عدي بن عميرة الكندي قال د عاصم رجل من كندة يقال له امرؤ القيس بن عابس الكندي رجلا من حضرموت في أرض ، فذكر نحو قصة الأشعث وفيه د إن مكنته من اليمين ذهب أرضي ، وقال من حلف ، فذكر الحديث وتلا الآية د ومعد يكرب جند الحفشيش وهو جند



الاشعث بن قيس بن مديكرب بن معاوية بن جبلة بن هدي بن ربيعة بن معاوية ، فهو ابن عمه حقيقة . ووقع في رواية لابي داود من طريق كردوس عن الاشعث د ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي ﷺ في ارض من اليمن ، فذكر قصة تشبه قصة الباب إلا أن بينهما اختلافا في السياق ، وأظنا قصة أخرى فان مسلما أخرج من طريق هلقمة بن وائل عن أبيه قال د جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة الى رسول الله ﷺ فقال الحضرمي إن هذا غلبني على ارض كانت لابي د وانما جوزت التعدد لان الحضرمي يفاير السكندى لان المديعي في حديث الباب هو الاشعث وهو السكندى جوما والمديعي في حديث وائل هو الحضرمي فاتفقا ، ويجوز أن يكون الحضرمي : نسب الى البلد لا الى القبيلة فان أصل نسبة القبيلة كانت الى البلد ثم اشتهرت النسبة الى القبيلة ، فاعل السكندى في هذه القصة كان يسكن حضرموت فنسب اليها والسكندى لم يسكنها فاستمر على نسبته . وقد ذكروا الخفيش في الصحابة ، واستشكله بعض مشايخنا لقوله في الطريق المذكورة قريبا إنه يهودي ثم قال يحتمل أنه أصل . قلت : وتامه أن يقال إنما وصفه الاشعث بذلك باعتبار ما كان عليه أولا ، ويؤيد اسلامه أنه وقع في رواية كردوس عن الاشعث في آخر القصة أنه لما سمع الوعيد المذكور قال : هي ارضه ، فترك اليمن تورما ، ففيه إشعار باسلامه . ويؤيده أنه لو كان يهوديا ما بالى بذلك لانهم يستعملون أموال المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة بقوله تعالى حكاية عنهم ( ليس علينا في الاميين سبيل ) أي حرج ، ويؤيد كونه مسلما أيضا رواية النعمي الآتية قريبا . قوله ( فاني رسول الله ﷺ ) في رواية الثوري د خاسمة ، وفي رواية جرير عن منصور د فاختصا الى رسول الله ﷺ ، وفي رواية أبي معاوية د فجددني فقدمته الى رسول الله ﷺ . قوله ( فقال : يبتلك أو يمينة ) في رواية أبي معاوية د فقال : ألك بينه ؟ فقلت : لا . فقال للهودي : احلف ، وفي رواية أبي حمزة د فقال لي : شهودك . قلت : مالي شهود . قال : فيمينه ، وفي رواية وكيع هند مسلم د ألك عليه بينه ، وفي رواية جرير عن منصور د شاهدك أو يمينة د وتقدم في الشهادات توجيه الرفع وأنه يجوز النصب ، ويأتي نظيره في لفظ رواية الباب ، ويجوز أن يكون توجيه الرفع : لك إقامة شاهدك أو طالب يمينة ، فحذف فيهما المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فرفع ، والأصل في هذا التقدير قول سيديوي المثبت لك ما تدعيه شاهدك ، وتأويله المثبت لك هو شهادة شاهدك الخ . قوله ( قلت اذا يحلف عليهما يا رسول الله ) لم يقع في رواية أبي حمزة ما بعد قوله د يحلف ، وتقدم في الشرب د أن يحلف ، بالنصب لوجود شرائطه من الاستقبال وغيره وأنه يجوز الرفع وذكر فيه توجيه ذلك ، وزاد في رواية أبي معاوية د اذا يحلف ويذهب بمالي ، ووقع في حديث وائل من الويادة بعد قوله ألك بينه د قال لا قال فلك يمينة ، قال انه فاجر ايس يوالى ما حلف عليه وايس يتورع من شيء ، قال ليس لك منه الا ذلك ، ووقع في رواية النعمي عن الاشعث قال د ارضي أعظم شأننا من أن يحلف عليهما ، فقال : ان يمين المسلم يدرا بها أعظم من ذلك . قوله ( فقال رسول الله ﷺ من حلف ) فذكر مثل حديث ابن مسعود سواء وزاد د وهو فيها فاجر ، وقد بينت أن هذه الويادة وقعت في حديث ابن مسعود عند أبي حمزة وغيره ، وزاد أبو حمزة د فأنزل الله ذلك تصديقا له ، أي لحديث النبي ﷺ ، ولم يقع في رواية منصور حديث د من حلف د من رواية الاشعث بل اقتصر على قوله د فأنزل الله ، وساق الآية . ووقع في رواية كردوس عن الاشعث د فتميا السكندى فيمين ، وفي حديث وائل د فانطلق ليحلف ، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ : الحديث . ووقع في رواية

المدعى عن الأشعث و فقال النبي ﷺ إن هو حالف كاذبا أدخله الله النار . فذهب الأشعث فأخبره القصة فقال : أصليح يبنى ربيعة ، قال فأصلح بينهما ، وفي حديث عدى بن عميرة : فقال له امرؤ القيس : ما لمن تركها يا رسول الله ؟ قال : الجنة . قال أشعث أنى قد تركتها له كلها ، وهذا يؤيد ما أشعث إليه من تعدد القصة . وفي الحديث سمع الحاكم الدهوى فيما لم يره إذا وصف وحده وعرفه المتداعيان ، لكن لم يقع في الحديث تصريح بوصف ولا تحديد ، فاستدل به القرطبي على أن الوصف وتحديد ليس بلام ، فانه بل يكفى في صحة الدهوى تمييز المدعى به تمييزا ينضبط به . قلت : ولا يلزم من ترك ذكر التعديد والوصف في الحديث أن لا يكون ذلك وقع ، ولا يستدل بسكوت الراوى عنه بأنه لم يقع بل يطالب من جعل ذلك شرطا بدليله فاذا ثبت حمل على أنه ذكر في الحديث ولم ينقله الراوى . وفيه أن الحاكم يسأل المدعى هل له بيعة ؟ وقد ترجم بذلك في الشهادات د وأن البيعة على المدعى في الاموال كلها ، واستدل به لما لك في قوله ان من رضى بيمين غريمه ثم اراد اقامة البيعة بعد حلفه أنها لا تسمع الا إن أتى بمثل يتروجه له في ترك اقامتها قبل استخلافا ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أن د أو د يقتضى أحد الشبهين ، فلو جاز اقامة البيعة بعد الاستخلاف لكان له الامر انهما والحديث يقتضى أنه ليس له إلا أحدهما ، قال : وقد يجاب بأن المقصود من هذا الكلام نفي طريق أخرى لاثبات الحق فيعود المعنى الى حصر العجبة في البيعة واليمين . ثم أشار الى أن النظر الى اعتبار مقاصد الكلام وفهمه يذهب هذا الجواب ، قال وقد يستدل الحنفية به في ترك العمل بالشاهد واليمين في الأموال . قلت : والجواب عنه بعد ثبوت دليل العمل بالشاهد واليمين أنها زيادة صحيحة يجب المصير اليها اثبت ذلك بالمنطوق وإنما يستفاد نفيه من حديث الباب بالمفهوم ، واستدل به على توجيه اليمين في الطوارئ كلها على من ليست له بيعة . وفيه بناء الاحكام على الظاهر وان كان المحكوم له في نفس الامر مبطلا . وفيه دليل للجمهور أن حكم الحاكم لا يبيع للانسان ما لم يكن حلالا له خلافا لابي حنيفة كذا أطلقه النووي ، وتعقب بأن ابن عبد البر نقل الاجماع على أن الحكم لا يحمل حرما في الباطن في الاحوال . قال : واختلفوا في حل هامة نكاح من عقد عليها بظاهر الحكم وهي في الباطن بخلافه فقال الجمهور : الفروج كالاموال ، وقال ابو حنيفة وابو يوسف وبعض المالكية : ان ذلك انما هو في الاحوال دون الفروج ، وحجتهم في ذلك اللعان انتهى . وقد طرد ذلك بعض الحنفية في بعض المسائل في الاموال والله أعلم . وفيه التشديد على من حلف باطلا ليأخذ حق مسلم ، وهو عند الجميع محمول على من مات على غير تجربة صحيحة ، وعند أهل السنة محمول على من شاء الله أن يعذبه كما تقدم تنزيهه ، رارا وآخرها في الكلام على حديث أبي ذر في كتاب الرقاق ، وقوله ولا ينظر الله اليه ، قال في المكشاف : هو كناية عن عدم الاحسان اليه عند من يجوز عليه النظر ، مجاز عند من لا يجوز ، والمراد بترك التوكية ترك الثناء عليه وبالغضب إحصال أثر اليه . وقال المازري : ذكر بعض أصحابنا أن فيه دلالة على أن صاحب اليد أولى بالمدعى فيه . وفيه التنبيه على صورة الحكم في هذه الاشياء لأنه بدأ بالطالب فقال ليس لك إلا يمين الآخر ، ولم يحكم بها للمدعى عليه اذا حلف بل إنما جعل اليمين تعريف دعوى المدعى لا غير ، ولذلك يلغى للحاكم اذا حلف المدعى عليه أن لا يحكم له بملك المدعى فيه ولا يجازئه بل يقره على حكم يمينه ، واستدل به على أنه لا يشترط في المتداعيين أن يكون بينهما اختلاط أو يكونا ممن يتهم بذلك ويليق به لأن النبي ﷺ أمر المدعى عليه هنا بالحلف بعد أن سمع الدهوى ولم يسأل عن حالهما ، وتعقب بأنه ليس فيه التصریح بخلاف ما ذهب اليه من قال به من المالكية

لاحتمال أن يكون النبي ﷺ علم من حاله ما أغناه عن السؤال فيه وقد قال خصمه عنه انه فاجر لا يبالي ولا يتورع عن شيء ولم ينسرك عليه ذلك ولو كان بريئا مما قال لبادر الانكار عليه ، بل في بعض طرق الحديث ما يدل على أن الغصب المدعى به وقع في الجاهلية ومثل ذلك تسمع الدهوى بيمينه فيه عندهم . وفي الحديث أيضا أن يمين الفاجر تسقط عنه الدعوى ، وأن مجوره في دينه لا يوجب الحجر عليه ولا إبطال إقراره ولولا ذلك لم يكن لليمين معنى ، وأن المدعى عليه أن أقر أن أصل المدعى أخيره لا يكلف لبيان وجه مصيره اليه ما لم يعلم انكاره لذلك يعنى تسليم المطلوب له ما قال ، قال : وفيه أن من جاء بالبينة قضى له بحقه من غير يمين لأنه محال أن يسأله عن البينة دون ما يجب له الحكم به ، ولو كانت اليمين من تمام الحكم له لقال له ببنتك ويمينك على صدقها ، وتعقب بأنه لا يلزم من كونه لا يحلف مع يمينه على صدقها فيما شهدت أن الحكم له لا يتوقف بعد البينة على حلفه بأنه ما خرج عن ملكه ولا وجهه مثلا وأنه يستحق قبضه ، فهذا وإن كان لم يذكر في الحديث فليس في الحديث ما ينفيه . بل فيه ما يشعر بالاستغناء عن ذكر ذلك لأن في بعض طرقه أن الخصم اعترف وسلم المدعى به للمدعى فأغنى ذلك عن طلبه يمينه ، والغرض أن المدعى ذكر أنه لا بينة له فلم تكن اليمين إلا في جانب المدعى عليه فقط . وقال القاضي عياض : وفي هذا الحديث من الفرائد أيضا البداءة بالسمع من الطالب ثم من المطلوب هل يقر أو ينسك ، ثم طلب البينة من الطالب إن أنكر المطلوب ، ثم توجيه اليمين على المطلوب إذا لم يجد الطالب البينة ، وأن الطالب إذا ادعى أن المدعى به في يد المطلوب فأعترف استغنى عن إقامة البينة بأن يد المطلوب عليه ، قال : وذهب بعض العلماء إلى أن كل ما يجرى بين المتداعيين من تساب بخيانة وجور هدر لهذا الحديث ، وفيه نظر لأنه إنما نسب إلى الغصب في الجاهلية وإلى الفجور وعدم التوق في الإيمان في حال اليهودية فلا يطرد ذلك في حق كل أحد . وفيه موهظة الحاكم المطلوب إذا أراد أن يحلف خوفا من أن يحلف باطلا فيرجع إلى الحق بالمودعة . واستدل به القاضي أبو بكر بن الطيب في سؤال أحد المتناظرين صاحبه عن مذهبه فيقول له ألك دلائل على ذلك ؟ قال نعم سأله عنه ولا يقول له ابتداء ما دليلك على ذلك ؟ وجه الدلالة أنه ﷺ قال للطالب . ألك بينة ولم يقل له قرب بينتك . وفيه إشارة إلى أن اليمين مكانا يختص به لقوله في بعض طرقه فأنطاق ليحلف ، وقد عهد في عهد ﷺ الحلف عند منيره ، وبذلك احتج الخطابي فقال : كانت المحاكمة والنبي ﷺ في المسجد فأنطاق المطلوب ليحلف فلم يكن انطلاقه إلا إلى المنبر لأنه كان في المسجد فلا بد أن يكون انطلاقه إلى موضع أخص منه . وفيه أن الجائف يحلف قائما لقوله فلما قام ليحلف وفيه نظر لأن المراد بقوله قام ما تقدم من قوله أنطلق ليحلف ، واستدل به الشافعي أن من أسلم ويده مال أخيره أنه يرجع إلى ماله إذا أثبتته ، وعن المالكية اختصاصه بما إذا كان المال لكافر ، وأما إذا كان مسلم وأسلم عليه الذي هو بيده فإنه يقر بيده والحديث حجة عليهم . وقال ابن المنبر في الحاشية : يستفاد منه أن الآية المذكورة في هذا الحديث نزلت في نقض العهد ، وأن اليمين الغموس لا كفارة فيها لأن نقض العهد لا كفارة فيه ، كذا قال ، وظائفة أنها دلالة اقتران . وقال النووي يدخل في قوله من اقتطع حق امرئ مسلم ، من حلف على غير مال كجلاء الميتة والسرجين وغيرهما ما ينتفع به ، وكذا سائر الحقوق كمنصيب الزوجة بالقدم ، وأما التقييد بالمسلم فلا يل على عدم تحریم حق الذي بل هو حرام أيضا ، لكن لا يلزم أن يكون فيه هذه العقوبة العظيمة ، وهو تأويل حسن لكن ليس في الحديث المذكور دلالة على تحریم حق الذي بل ثبت بدليل آخر . والحاصل أن المسلم والذي

لا يفترق الحكم في الأمر فيهما في اليمين الغموس والوعيد عليها وفي أخذ حقهما باطلا واتساقا يفترق قدر العقوبة بالنسبة إليهما ، قال : وفيه غلط تحريم حقوق المسلمين ، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره في ذلك ، وكأن مراده عدم الفرق في غلط التحريم لا في مراتب الغلط ، وقد صرح ابن عبيد السلام في « الفواعل » بالفرق بين القليل والكثير وكذا بين ما يترتب عليه كثير المفسدة وحقيرها ، وقد ورد الوعيد في الحالف الكاذب في حق الغير مطلقا في حديث أبي ذر ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم ، الحديث ، وفيه « والمنفق سلطته بالحالف الكاذب » أخرجه مسلم ، وله شاهد عند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث أبي هريرة بالفظ « ورجل حالف دلى سلطته بعد العصر كاذبا »

### ١٨ - باب اليمين فيما لا يملك ، وفي المصيبة ، وفي الغضب

٦٦٧٨ - **حدثني** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة « عن أبي موسى قال : أرساني أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الخللان ، فقال : والله لا أحللكم على شيء ، ووافقته وهو غضبان ، فلما أنيئته قال انطلق إلى أصحابك فقل إن الله - أو إن رسول الله ﷺ - يخيملكم »

٦٦٧٩ - **حدثنا** عبد العزيز حدثنا إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب . وحدثنا الحجاج حدثنا عبد الله بن عمر الثوري حدثنا يونس بن يزيد الأيلي قال سمعت الزهري قال سمعت عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وعلمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة « عن حديث عائشة زوج النبي ﷺ حين قال لها أهل الإفك ما قالوا فبرأها الله مما قالوا . كل حديث طائفة من الحديث فأنزل الله : ﴿ إن الذين جاءوا بالإفك ﴾ العشر الآيات كلها في براءتي ، فقال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح لقربته منه : والله لا أنفق على مسطح شيئا أبداً بعد الذي قال لعائشة . فأنزل الله : ﴿ ولا يأنل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ﴾ الآية . قال أبو بكر : بلى والله إنني لأحب أن يغير الله لي ، فرجع إلى مسطح النفقة التي كان ينفق عليه وقال : والله لا أنزعها عنه أبداً »

٦٦٨٠ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا هبة الوارث حدثنا أبو بوب عن القاسم عن زهري قال « كنا عند أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين فوافقته وهو غضبان قائمته حائلناه ، فخلف أن لا يجلنا ، ثم قال : والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتمثلنا »

**قوله** ( باب اليمين فيما لا يملك وفي المصيبة والغضب ) ذكر فيه ثلاثة أحاديث يؤخذ منها حكم ما في الترجمة على الترتيب ، وقد تؤخذ الأحكام الثلاثة من كل منها ولو بعزب من التأويل ، وقد ورد في الأمور الثلاثة على غير

شرط، حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعاً « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم » أخرجه أبو داود والنسائي ورواه لا بأس بهم ، لكن اختلف في سنده على عمرو ، وفي بعض طرقه عند أبي داود ، ولا في مصيبة والطبراني في الأوسط عن ابن عباس وفيه « لا يمين في غضب » الحديث وسنده ضعيف . الحديث الأول حديث أبي موسى في قصة طلهم الحملان في غزوة تبوك ، اقتصر منه على بعضه ، وفيه « فقال لا أحللكم » وقد ساقه تماماً في غزوة تبوك بالسند المذكور هذا وفيه « فقال والله لا أحللكم » وهو الموافق للترجمة ، وأشار بقوله « فيما لا يملك » إلى ما وقع في بعض طرقه كما سيأتي في « باب الكفارة قبل الحنث » فقال « والله لا أحللكم وما عندي ما أحللكم » وقد أحلت بشرح الحديث على الباب المذكور ، قال ابن المنيرة فهم ابن بطل عن البخاري أنه نحا بهذه الترجمة لجهة تعليق الطلاق قبل ملك المصمة أو الحرية قبل ملك الرقبة ، فنقل الاختلاف في ذلك وبسط القول فيه والحجج ، والذي يظهر أن البخاري قصد غير هذا وهو أن النبي ﷺ حلف أن لا يحلهم فلما حلهم راجعوه في يمينه فقال ما أنا حللتكم ولكن الله حللكم ، فبين أن يمينه إنما انعقدت فيما يملك فلو حلهم على ما يملك لعنت وكفرت ، ولكنه حلهم على ما لا يملك مملوكاً خاصاً وهو مال الله وهذا لا يكون قد حنث في يمينه . وأما قوله عقب ذلك « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها » فهو تأسيس قاعدة مبتدأة كأنه يقول ولو كنت حلفت ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيراً منه لأحنثت نفسي وكفرت عن يميني ، قال وم إنما سألوه أن يحلهم ظناً أنه يملك حملاناً لحلف لا يحلهم على شيء يملكه لكونه كان حينئذ لا يملك شيئاً من ذلك ، قال : ولا خلاف أن من حلف على شيء وليس في يملكه أنه لا يفعل فعلاً معلقاً بذلك الشيء مثل قوله والله إن ركبت مثلاً هذا البحر لأفعلن كذا ليعبر لا يملكه أنه لو يملكه وركبه حنث وليس هذا من تعليق اليمين على الملك ، قلت : وما قاله محتمل ، وليس ما قاله ابن بطل أيضاً ببعيد بل هو أظهر ، وذلك أن الصحابة الذين سألوا الحملان فهموا أنه حلف وأنه فعل بخلاف ما حلف أنه لا يفعله ، فلذلك لما أمرهم بالحملان بعد قالوا « نفعنا رسول الله ﷺ يمينه » وظنوا أنه نهى حلفه الماضي ، فأجابهم أنه لم ينس ولكن الذي فعله خير مما حلف عليه ، وأنه إذا حلف فرأى خيراً من يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه ، وسيأتي واضحاً في « باب الكفارة قبل الحنث » ، وبأني مزيد لمسألة اليمين فيما لا يملك في « باب النذر فيما لا يملك » إن شاء الله تعالى . الحديث الثاني ذكر طرفاً من حديث الإفك ، وعبد العزيز شيخه هو ابن عبد الله الأوبسي ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كبسان ، وحجاج شيخه في السند الثاني هو ابن المنال ، وقد أورده عن عبد العزيز بطوله في المغازي ، وأورد عن حجاج بهذا السند أيضاً منه قطعة في الشهادات تتعلق بقول بربرة « ما علمت إلا خيراً » وقطعة في الجهاد فيمن أراد سفراً فأترح بين نسائه ، وقطعة في نفسه سورة يوسف مقرئاً أيضاً برواية عبد العزيز في قول يعقوب ( فصر جميل ) ، وقطعة في غزوة بدر في قصة أم مسطح وقول عائشة لها « تسعين رجلاً شهد بدر » وقطعة في التوحيد في قول عائشة « ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وحياً يتلى » وبحجج ما أورده عنه لا يحصى قدر عشر الحديث ، والغرض منه قوله فيه « قال أبو بكر الصديق وكان ينفق على مسطح والله لا أنفق على مسطح » وهو موافق لترك اليمين في المصيبة لأنه حلف أن لا ينفق مسطحاً لكلامه في عائشة فكان حالها على ترك طاعة فهي عن الاستمرار على ما حلف عليه فيكون النهي عن العاقبة على فعل المصيبة يعارض الأول ، والظاهر من حاله عند الحلف أنه يكون قد غضب على مسطح من أجل قوله الذي قاله .

وقال الكرماني : لا مناسبة لهذا الحديث بالجزء من الأولين إلا أن يكون قاسمهما على النصب ، أو المراد بقوله وفي المصيبة وفي شأن المصيبة لأن الصديق حلف بسبب إفك مسطح والإفك من المصيبة ، وكذا كل ما لا يملك الشخص فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملكه قبل ذلك أي ليس له أن يفعله شرعا انتهى ، ولا يخفى تسكلفه ، والأول أنه لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع مافي الترجمة . ثم قال الكرماني : الظاهر أنه من تصرفات النقلة من أصل البخاري فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا حديث وأحاديث بلا ترجمة فأضافوا بعضها إلى بعض . قلت : وهذا إنما يصاد إليه إذا لم تنجس المناسبة وقد بينا توجيهها والله أعلم . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو ، وعبد الوارث هو ابن سعيد ، وأيوب هو السخيتاني ، والقاسم هو ابن عاصم ، وزهيد هو ابن مضرب الحرسي والجميع بصريون ، وقوله دوافقته وهو غضبان ، مطابق لبعض الترجمة ، وفي القصة نحو ما في قصة أبي بكر من الحلف على ترك طاعة ، لكن بينهما فرق ، وهو أن حلف النبي ﷺ وافق أن لا شيء عنده بما حلف عليه ، بخلاف حلف أبي بكر فإنه حلف وهو قادر على فعل ما حلف على تركه . قال ابن المنير : لم يذكر البخاري في الباب ما يناسب ترجمة اليمين على المصيبة إلا أن يريد بيمين أبي بكر على قطيعة مسطح وليست بقطيعة بل هي عقوبة له على ما ارتكب من المصيبة بالنقض ، ولكن يمكن أن يكون أبو بكر حلف على خلاف الأولى ، فإذا نهي عن ذلك حتى أحدث نفسه فعل ما حلف على تركه ، فن حلف على فعل المصيبة يكون أولى قال : وكذلك قوله فأرى خيرا منها ، يقتضي أن الحدث لفعل ما هو الأولى يقتضي الحدث ترك ما هو المصيبة بطريق الأولى ، قال : ولهذا يقتضي بحد من حلف على مصيبة من قبل أن يفعلها انتهى . والقضاء المذكور عند المالكية سيأتي بسطه في باب النذر في المصيبة ، قال ابن بطال : في حديث أبي موسى الرد على من قال أن يمين الله بانه لغو

١٩ - باب إذا قال والله لا أنكلم اليوم فصلي أو قرأ أو سمع أو كبر أو حجد أو هال فهو على نيته وقال النبي ﷺ « أفضل الكلام أربع : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وقال أبو سفيان : « كعب للنبي ﷺ إلى هرقل فقالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم » وقال مجاهد : كلمة التقوى لا إله إلا الله

٦٦٨١ - حديث أبو الهيثم أخبرنا زهير بن الأزهر قال أخبرني سعيد بن المسيب عن أبيه قال « لما حضرت أبا طالب الوفاة جاء رسول الله ﷺ فقال قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله »

٦٦٨٢ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا محمد بن فضيل حدثنا حمارة بن القعقاع عن أبي زرقة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »

٦٦٨٣ - حديث موسى بن إسماعيل حدثنا هبة أوحى حدثنا الأعمش عن شقيق « عن عبد الله

رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ كلمة وقلت أخرى . قال : من مات يجعل الله نداءً أدخل الدار .  
وقلت أخرى : من مات لا يجعل الله نداءً أدخل الجنة »

قوله ( باب اذا قال : والله لا انكلم اليوم فصلى أو قرأ أو سبح - الى أن قال - فهو على نيته ) أي ان أراد ادخال القراءة والذكر حنثا اذا قرأ أو ذكر وان أراد أن لا يدخلهما لم يحنث ، ولم يتعرض لمسا اذا أطلق ، والجمهور على أنه لا يحنث . وعن الحنفية يحنث ، وفرق بعض الشافعية بين القرآن فلا يحنث به ويحنث بالذكر ، وحجة الجمهور أن الكلام في العرف ينصرف الى كلام الآدميين وأنه لا يحنث بالقراءة والذكر داخل الصلاة فليكن كذلك خارجها ، ومن الحجة في ذلك الحديث الذي عند مسلم وان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، لحكم للذكر والقراءة بغير حكم كلام الناس . وقال ابن المنير : معنى قول البخاري وهو على نيته ، أي العرفية ، قال : ويحتمل أن يكون مراده أنه لا يحنث بذلك إلا إن نوى ادخاله في نيته فيؤخذ منه حكم الاطلاق ، قال : ومن فروع المسألة لو حلف لا كلت زيدا ولا سلمت عليه فصل خلفه فسلم الامام وسلم المؤمنين التسليمة التي يخرج بها من الصلاة فلا يحنث بها جزما بخلاف التسليمة التي يرد بها على الامام فلا يحنث أيضا لأنها ليست بما ينويه الناس عرفا ، وفيه الخلاف انتهى . وهو على مذهبه ، وبأنى نظيره عندنا في التسليمة الذاتية اذا كان من حلف لا يكلمه عن يساره فلا يحنث الا إن قصد الرد عليه . قوله ( وقال النبي ﷺ : أفضل الكلام أربع سبحان الله الخ ) هذا من الاحاديث التي لم يصلها البخاري في موضع آخر ، وقد وصله النسائي من طريق ضراوة بن مرة عن أبي صالح عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعا بلفظه ، وأخرجه مسلم من حديث سمرة بن جندب لكن بلفظ وأحب ، بدله أفضل ، وأخرجه ابن حبان من هذا الطريق بلفظ أفضل ، والحديث أبي هريرة طريق أخرى أخرجهما النسائي وصحهما ابن حبان من طريق أبي حمزة السكري عن الاعشى عن أبي صالح عنه بلفظ خير الكلام أربع لا يضررك بأين بدأت ، فذكره ، وأخرجه أحمد عن وكيع عن الاعشى فأهم الصحابي ، وأخرجه النسائي من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن السلولى عن كعب الاحبار من قوله ، وقد بينت معاني هذه الالفاظ الأربعة في باب فضل التسبيح ، من كتاب الدعوات . قوله ( وقال أبو سفيان : كتب النبي ﷺ الى هرقل تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ) هذا طرف ذكره بالمعنى من الحديث الطويل وقد شرحته بطوله في أول الصحيح وفي تفسير آل عمران ، والفرض منه ومن جميع ما ذكر في الباب أن ذكر الله من جملة الكلام واطلاق كلمة ، على مثل سبحان الله ومجملته من إطلاق البعض على الكل . قوله ( وقال مجاهد : كلمة التقوى لا اله الا الله ) وصله عبد بن حميد من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد بهذا موقوفا على مجاهد ، وقد جاء مرفوعا من احاديث جماعة من الصحابة منهم أبي بن كعب وأبو هريرة وابن عباس وسلمة بن الأكوع وابن عمر أخرجهما كلها أبو بكر بن مردويه في تفسيره ، وحديث أبي سعيد الترمذي وذكر أنه سأل أبا زرعة عنه فلم يعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وأخرجه أبو العباس الباق في جزئه المشهور موقوفا على جماعة من الصحابة والتابعين ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث : حديث سعيد بن المسيب عن أبيه لما حضرت أبا طالب الوفاة الحديث مختصر ، وقد تقدم بتامه وشرحه في السيرة النبوية ، والفرض منه قوله ﷺ « قل لا اله الا الله كلمة أطاع ، بضم أوله وتشديد آخره وأصله

أحاجج والمراد أظهر لك بها الحجة . وحديث أبي هريرة : كتمان خفيقتان على اللسان ، الحديث وقد تقدم في الدعوات وبأنى شرحه مستوفى في آخر الكتاب : وحديث عبد الله وهو ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ كلمة قلت أخرى ، الحديث وقد مضى الكلام عليه في أوائل كتاب الجنائز ، وذكرت ما وقع للزوي فيه ، ووقع في تفسير البصرة بيان السكيلة المرفوعة من السكيلة المرفوعة ، قال السكيماني : المتجه أن يقول من مات لا يعمل لله ندا لا يدخل النار ، لكن لما كان دخول الجنة محققا للمرحوم جزم به ولو كان آخره

٢٠ - باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا وكان الشهر تسعا وعشرين

٦٦٨٤ - حديث عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن حميد « من أنس قال : آتى رسول الله ﷺ من لسانه وكانت انكثت رجله ، فقام في مشربة تسعا وعشرين ليلة ثم نزل ، فقالوا : يا رسول الله آليت شهرا ، فقال : إن الشهر يكون تسعا وعشرين »

قوله ( باب من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا وكان الشهر تسعا وعشرين ) أى ثم دخل فأنه لا يحنث ، هذا ينصرون إذا وقع الحلف أول جزء من الشهر اتفاقا ، فإن وقع في أثناء الشهر ونقص هل يتعين أن يلفق ثلاثين أو يكتفى بتسع وعشرين ؟ فالأول قول الجمهور ، وقالت طائفة منهم ابن عبد الحكم من المالكية بالثاني ، وقد تقدم بيان ذلك في آخر شرح حديث عمر الطويل في آخر النكاح ، ومعنى الكلام على تفسير الأيلاء وعلى حديث أنس المذكور في هذا الباب في باب الأيلاء ، واحتج الطحاوى للجمهور بالحديث الصحيح الماضى في الصيام بلفظ الشهر تسع وعشرون فإذا رأيتموه فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإذا غم عليكم فأكلوا ثلاثين ، قال فأوجب عليهم إذا أغنى ثلاثين وجعله حل السكال حتى يروا الهلال قبل ذلك . قلت : وهذا إنما يحتاج به على من زعم أنه إذا وقعت يمينا في أثناء الشهر أن يكتفى بتسع وعشرين سواء كان ذلك الشهر الذى حلف فيه تسعا وعشرين أو ثلاثين ، وقد نقل هو هذا المذهب عن قوم ، وأما قول ابن عبد الحكم فأنما يصلح تعقبه بحديث عائشة قالت لا والله ما قال رسول الله ﷺ إن الشهر تسع وعشرون ، وإنما والله أعلم بما قال في ذلك أنه قال حين هجرنا لأهجر فكن شهرا ثم جاء لتسع وعشرين فسأله فقال إن شهرا هذا كان تسعا وعشرين ، قال الطحاوى بعد ترجمته : يعرف بذلك أن يمينا كانت مع روية الهلال ، كذا قال وليس ذلك صريحا في الحديث ، والله أعلم

٢١ - باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذا فشرب طلاء أو سكرا أو عسيرا لم يحنث في قول

بعض الناس وليست هذه بأبيزة عنده

٦٦٨٥ - حديث علي بن سمع عبد العزيز بن أبي حازم أخبرني أبي « عن سهل بن سعيد أن أبا أسيد صاحب النبي ﷺ أعرض فدعا النبي ﷺ لمرسه ، فكانت العروس خادمتهم ، فقال سهل فقوم هل تدرون ما سقاه ؟ قال : أنقمت له تمرأى في تور من الليل حتى أصبح عليه فسقته بإياه »



٦٦٨٦ - حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن بكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما « عن سودة زوج النبي ﷺ قالت : ما نزلنا شاة فذبحنا مسكها ثم ما زلنا نلذذ فيه حتى صارت شاة »

**قوله** ( باب إذا حلف أن لا يشرب نبيذا فحرب طلاء ) في رواية « الطلاء » بزيادة لام . **قوله** ( أو سكر ) بفتح المهملة وتخفيف الكاف . **قوله** ( أو عصيرا ) لم يحدث في قول بعض الناس وليست هذه بأنبذة عنده ) في رواية الكشميني « وإيس » وقد تقدم تفسير الطلاء والسكر والنبيذ في كتاب الأشربة ، قال المصنف : الذي عليه الجمهور أن من حلف أن لا يشرب النبيذ بعينه لا يحدث بشرب غيره ، ومن حلف لا يشرب نبيذا لما يحشى من السكر به فانه يحدث بكل ما يشربه ، ما يكون فيه المعنى المذكور ، فان سائر الأشربة من الطيبخ والعصير تسمى نبيذا لمشابهتها له في المعنى ، فهو كمن حلف لا يشرب شرابا وأطلق فانه يحدث بكل ما يقع عليه اسم شراب ، قال ابن بطال : ومراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة ومن تبعه فانهم قالوا إن الطلاء والعصير ليسا بنبيذ لأن النبيذ في الحقيقة ما يذوق في الماء وتقع فيه ، ومنه سمي المنبذ منبذاً لأنه نبيذ أي طرح ، فأراد البخاري الرد عليهم ، وتوجيه من حديث الباب أن حديث سهل يقتضي تسمية ما قرب عنده بالانقباض نبيذا وإن حل شربه ، وقد تقدم في الأشربة من حديث عائشة أنه ﷺ كان يذوق له ليلا في شربه غدوة ويذوق له غدوة في شربه عشية ، وحديث سودة يؤيد ذلك فانها ذكرت أنهم صاروا ينقبذون في جلد الشاة التي ماتت وما كانوا ينقبذون إلا ما يحمل شربه ومع ذلك كان يطلق عليه اسم نبيذ ، فالنقب في حكم النبيذ الذي لم يبلغ حد السكر والعصير من العنب الذي بلغ حد السكر في معنى النبيذ من التمر الذي بلغ حد السكر ، ودعم ابن المنير في الحاشية أن الشارب يعمل عن مقصود البخاري هنا قال : وإنما أراد تصويب قول الحنفية ومن ثم قال لم يحدث ولا يضره قوله بعده « في قول بعض الناس » فانه لو أراد خلافه ترجم على أنه يحدث ، وكيف يترجم على وفق مذهب ثم يخالفه انتهى . والذي فهمه ابن بطال أوجه وأقرب إلى مراد البخاري . والحاصل أن كل شيء يسمى في العرف نبيذا يحدث به إلا أن نوى شيئا بعينه فيختص به ، والطلاء يطلق على المطبوخ من عصير العنب وهذا قد ينعقد فيكون ديسا وربا فلا يسمى نبيذا أصلا ، وقد يستمر ما نعا ويسكر كثيره فيسمى في العرف نبيذا ، بل نقل ذلك ابن التين عن أهل اللغة أن الطلاء جنس من الشراب ، وعن ابن فارس أنه من أسماء الخمر ، وكذلك السكر يطلق على العصير قبل أن يتخمر ، وقيل هو ما أسكر منه ومن غيره ، ونقل الجوهري أن نبيذ التمر والعصير ما يعصر من العنب فيسمى بذلك ولو تخمر ، وقد مضى شرح حديث سهل في الولية من كتاب النكاح ، وهن شيخه هو ابن المديني ، وأما حديث سودة فهي بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس العامرية من بني عامر بن لؤي القرشية زوج النبي ﷺ تزوجها النبي ﷺ بعد موت خديجة وهو بمكة ودخل بها قبل الهجرة . **قوله** ( أخبرنا عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( قد ذبحنا مسكها ) بفتح الميم وبالمهمل أي جلدتها . **قوله** ( حتى صارت شاة ) بفتح المعجمة وتشديد النون أي بالياً ، والشفة القرية الحقيقية . وقد أخرج النسائي من طريق مغيرة بن مقسم عن الشعبي عن ابن عباس عن النبي ﷺ حديثا في دباغ جلد الشاة الميتة غير هذا ، وأشار الخزي في الأطراف ، إلى أن ذلك حلة لرواية اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي التي في الباب ، وليس كذلك بل هما حديثان متغايران في السباق وإن كان كل منهما من رواية الشعبي عن ابن عباس ، ورواية مغيرة هذه توافق لفظ

رواية عطاء عن ابن عباس عن ميمونة وهي عند مسلم ، وأخرجها البخاري من رواية عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس بغير ذكر ميمونة ولا ذكر الدباغ فيه ، ومضى الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الأطعمة ، قال ابن أبي جرة : في حديث سودة الرد على من زعم أن الوهد لا ينم إلا بالخروج عن جميع ما يمتلك لأن موت الشاة يتضمن سبق ملكها واقتنائها ، وفيه جواز تنمية المال لأنهم أخذوا جلد الأيكة في بهوه فانتفعروا به بعد أن كان مطروحا ، وفيه جواز تناول ما يضم الطعام لما دل عليه الانتباز ، وفيه إضافة الفعل إلى المالك وإن باشره فيه كالحادم **أهـ ملخصا**

## ٢٢ - باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمرًا بخبز ، وما يكون منه الإدم

٦٦٨٧ - **حديث** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه « عن عائشة رضي الله

عنها قالت : ما شبع آل محمد عليهم السلام من خبز برٍّ مَادُومَ ثلاثة أيام حتى لحق بالله »

وقال ابن كثير . أخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن عابس عن أبيه أنه قال لعائشة بهذا

٦٦٨٨ - **حديث** قتبية عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع أنس بن مالك قال :

قال أبو طلحة لأمِّ سلمة لقد سمعتُ صوتَ رسول الله ﷺ ضميغا أعرفُ فيه الجوعَ ، فهل عندك من شيء ؟

فقلت نعم ، فأخرجت أفراسا من شعير ثم أخذت خمارا لها فلذقت الخبز ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله ﷺ ،

فذهبت فوجدت رسول الله ﷺ في المسجد ومعه الناس ، فمستُ عليه فقال رسول الله ﷺ : أأرسلت

أبو طلحة ؟ فقلت نعم ؛ فقال رسول الله ﷺ لمن معه قوموا . فانطلقوا وانطلقت بين أيديهم حتى جئتُ أبا طلحة

فأخبرته ، فقال أبو طلحة يا أمِّ سلمة قد جاء رسول الله ﷺ والناس وليس عندنا من الطعام مانطعهم ، فقالت الله

ورسوله أعلم ، فانطلق أبو طلحة حتى أتى رسول الله ﷺ فأقبل رسول الله ﷺ وأبو طلحة معه حتى دخل ،

فقال رسول الله ﷺ : هلي يا أمِّ سلمة ما عندك ، فأنت بذلك الخبز ، قال فأمر رسول الله ﷺ بذلك الخبز

فنتَّ وعصرت أمِّ سلمة عكة لها فأدته ، ثم قال فيه رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقول ، ثم قال : انذن

للعشرة ، فأذن لهم ، فأكوا حتى شبعوا ثم خرجوا ، ثم قال : انذن لعشرة ، فأذن لهم فأكل القوم كلهم وشبعوا ،

والقوم سبعون أو ثمانون رجلا »

**قوله** ( باب إذا حلف أن لا يأتمم فأكل تمرًا بخبز ) أي هل يكون مؤثما فيجذب أم لا ؟ **قوله** ( وما يكون

منه الإدم ) هي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء ، أي وباب بيان ما يحصل به الإدم . ذكر فيه حديثين

حديث عائشة و ما شبع آل محمد من خبز برٍّ مَادُومَ ، وهو طرف من حديث معنى في الأطعمة بتامه ، وكذا التعليق

المذكور بعده عن محمد بن كثير معنى ذكر من وصله عنه . وعابس بمهملة وبعد الألف موحدة ثم مهملة ، وقوله

في آخره . قال لعائشة بهذا ، قال الكرمانى أى روى هذا أو قال لها مستفهما ما شيع آل محمد ؟ فقالت : نعم : قلت : والواقع خلاف هذا التقدير ، وهو بين فيما أخرجه الطبرانى والبيهقى من وجهين آخرين وهو أن عابسا قال لعائشة : أنسى النبي ﷺ . أكل لحوم الاضاحى ؟ فذكر الحديث وفي آخره « ما شيع الخ » ، والنسكبة في إيراد طربق محمد بن كثير الاشاعة الى أن عابسا لقي عائشة وسألها ، لرفع ما يتوهم في المنفعة في الطريق التي قبلها من الانقطاع ، وقد تقدم شرح الحديث في كتاب الرقاق . الثاني حديث أنس في قصة أفراس الشعر وأكل القوم وهم سبعون أو ثمانون رجلا حتى شهروا ، وقد مضى شرحه في علامات النبوة ، والقصد منه قوله « فأمر بالخبز فقت وعصرت أم سليم عكة لها فأدمته » أى خلطت ما حصل من السمن بالخبز المغتوت ، قال ابن المنير وغيره : مقصود البخارى الرد على من زعم أنه لا يقال انتمم إلا إذا أكل بما اصطليخ به ، قال : ومناسبة حديث عائشة أن المعلوم أنها أرادت نفي الادم مطلقا بقربة ما هو معروف من شطط هيشهم فدخل فيه التبر وغيره ، وقال الكرمانى : وجه المناسبة أن التمر لما كان موجودا عندهم وهو غالب أفرانهم وكانوا شبايع منه فلم أن أكل الخبز به ليس انتماما ، قال : ويحتمل أن يكون ذكر هذا الحديث في هذا الباب لأدنى ملازمة وهو لفظ المأدوم لكونه لم يجد شيئا على شرطه ، قال : ويحتمل أن يكون إيراد هذا الحديث في هذه الترجمة من نصرف النقلة . قلت : والأول مبين لمراد البخارى ، والثاني هو المراد ، لكن بأن ينضم اليه ما ذكره ابن المنير ، والثالث بعيد جدا . قال ابن المنير ، وأما قصة أم سليم فظاهرة المناسبة لأن السمن البشير الذي فضل في قعر العكة لا يصطليخ به الاقراس التي قتمها ، وإنما غابته أن يصير في الخبز من طعم السمن فأشبهه ما اذا خلط التمر بهذا الاكل ، ويؤخذ منه أن كل شيء يسمى عند الإطلاق اداما ، فإن الخائف أن لا يأنتمم يحتمل اذا أكله مع الخبز ، وهذا قول الجمهور سواء كان يصطليخ به أم لا . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا يحتمل اذا انتمم بالخبز والبيض ، وخالفهما محمد بن الحسن فقال : كل شيء يؤكل مع الخبز بما الغالب عليه ذلك كالحكم المفوى والخبز آدم ، ومن المالكية يحتمل بكل ما هو عند الخائف آدم ولكل قوم عامة ، ومنهم من استثنى الملح جربشا كان أو مطيبا . ( تنبيه ) : من حجة الجمهور حديث عائشة في قصة بريدة « فدعا بالغداء فأتى بخبز وادام من ادم البيت » الحديث ، وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه ، و ترجم له المصنف في الاطعمة « باب الأدم » قال ابن بطال : دل هذا الحديث على أن كل شيء في البيت مما جرحه المادة بالانتمام به يسمى ادميا ما كان أو جامدا . وكذا حديث « تكون الارض يوم القيامة خبز واحدة وادامهم زائدة كبند الحوت » وقد تقدم شرحه في كتاب الرقاق ، وفي خصوص العين المذكورة في الترجمة حديث يوسف بن عبد الله بن سلام « رأيت النبي ﷺ أخذ كسرة من خبز شعير فوضع عليها تمره وقال : هذه ادم هذه » أخرجه أبو داود والترمذى بسند حسن ، قال ابن القصار : لا خلاف بين أهل اللسان أن من أكل خبزا بلحم مشوى أنه انتمم به ، فلو قال أكل خبزا بلا ادم كذب وإن قال أكل خبزا بادام صدق ، وأما قول الكوفيين : الادام اسم للجمع بين الشيتين فدل على أن المراد أن يستهلك الخبز فيه بحيث يكون تابعا له بأن تتداخل أجزاءه في أجزاءه وهذا لا يحصل الا بما يصطليخ به ، فقد أجاب من خالفهم بأن السلام الاول مسلم لكن دعوى التداخل لا دليل عليه قبل تناول ، وإنما المراد الجمع ثم الاستهلاك بالاكل فيتم دخلا جينث

٦٦٨٩ - **حدثنا** سعيد بن سعيد حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني محمد بن إبراهيم أنه سمع عاتمة بن وقاص التيمي يقول «سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا الأعمال بالنية ، وإنما لامرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله ، فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يترجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه »

**قوله** ( باب النية في الإيمان ) بفتح الهمزة للجميع وحكى الكرماني أن في بعض النسخ بكسر الهمزة ووجهه بأن مذهب البخاري أن الأعمال داخل في الإيمان . قلت : وقينة ترجمة كتاب الإيمان والنذور كافية في توضيح الكسر . وعبد الوهاب المذكور في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ومحمد بن إبراهيم هو التيمي ، وقد تقدم شرح حديث الأعمال في أول بدء الوحي ، ومناسبة الترجمة أن العيين من جملة الأعمال فيستدل به على تخصيص الالفاظ بالنية زمانا ومكانا وإن لم يكن في اللفظ ما يقتضي ذلك ، كن حلف أن لا يدخل دار زيد وأراد في شهر أو سنة مثلا أو حلف أن لا يكلم زيدا مثلا وأراد في منزله دون غيره فلا يحث إذا دخل بعد شهر أو سنة في الأولى ولا إذا كله في دار أخرى في الثانية ، واستدل به الشافعي ومن تبعه فيمن قال : إنه فعلت كذا فأنت طالق ونوى عددا أنه يعتبر العدد المذكور وإن لم يلفظ به ، وكذا من قال إن فعلت كذا فأنت بائن إن نوى ثلاثا بآنت وإن نوى ما دوتها وقع ما نوى رجعا ، وخالف الحنفية في الصورتين ، واستدل به على أن العيين على نية الخالف لكن فيها هذا حقوق الأدمين فهي على نية المستعطف ، ولا ينتفع بالتورية في ذلك إذا اقتطع بها حقا لفه ، وهذا إذا تحاك وأما في غير المحاكمة فقال الأكثرية الخالف . وقال مالك وطائفة نية المحلوف له ، وقال النوري من ادعى حقا على رجل فأحلفه الحاكم انعقدت بيمينه على ما نواه الحاكم ولا تنفعه التورية انفاقا ، فإن حلف بغير استحلاف الحاكم نفعت التورية إلا أنه إن أبطل بها حقا أثم وإن لم يحث ، وهذا كله إذا حلف باقة فإن حلف بالطلاق أو العتاق نفعت التورية ولو حلفه الحاكم لأن الحاكم ليس له أن يحلفه بذلك كذا أطلق ، وينبغي فيما إذا كان المساكم يرى جواز التحليف بذلك أن لا تنفعه التورية

#### ٢٤ - باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة

٦٦٩٠ - **حدثنا** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن كعب بن مالك ، وكان قائد كعب من بني هاشم حين سمى ، قال سمعت كعب بن مالك يقول في حديثه ( وعلى الثلاثة الذين خلفوا ) فقال في آخر حديثه : إن من توبتي أن أخلع من مالي صدقة إلى الله ورسوله ، فقال النبي ﷺ : أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك »

**قوله** ( باب إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة ) كذا للجميع إلا للكشمين في فعهذه والتوبة ، بدل التوبة ، وكذا رأيت في مستخرج الاسماعيل ، قال الكرماني : وقوله أهدى أي تصدق بماله أو جملة هدية للسلبيين . وهذا الباب هو أول أبواب النذور ، والنذر في اللغة التزام خير أو شر ، وفي الشرح التزام المكلف شيئا لم يسكن عليه

منجوا أو معلقا وهو قسمان : نذر برر ونذر لحاج ، ونذر التبرر قسمان أحدهما ما يتقرب به ابتداء كله على أن أصوم كذا ، ويتحقق به ما إذا قال لله على أن أصوم كذا شكرا على ما أنعم به علي من شفاء مريض مثلا . وقد نقل بعضهم الاتفاق على صحته واستحبابه ، وفي وجه شاذ لبعض الشافعية أنه لا ينعقد . والثاني ما يتقرب به معلقا بشئ . ينتفع به إذا حصل له كإين قدم غائب أو كفاني شر عدوي فعل صوم كذا مثلا . والمعلق لازم اتفاقا وكذا المنجز في الراجح . ونذر اللجاج قسمان : أحدهما ما يعلقه هل فعل حرام أو أترك واجب فلا ينعقد في الراجح إلا إن كان فرض كفاية أو كان في فله مشقة فيلومه ، ويتحقق به ما يعلقه على فعل مكروه . والثاني ما يعلقه على فعل خلاف الأولى أو مباح أو ترك مستحب وفيه ثلاثة أقوال للعلماء : الوفاء أو كفارة يمين أو التحجير بينهما ، واختلاف الترجيح عند الشافعية وكذا عند الحنابلة ، وجزم الحنفية بكفارة اليمين في الجميع والمالكية بأنه لا ينعقد أصلا . قوله ( أخبرني يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( عن عبد الله بن كعب ) هو والد عبد الرحمن الراوي عنه ، وقد مضى في تفسير سورة براءة عن أحمد بن صالح وحدثني ابن وهب أخبرني يونس ، قال أحمد وحدثنا هشبة حدثنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن كعب أخبرني عبد الله بن كعب ، ثم أخرجه من طريق إسحاق بن راشد عن ابن شهاب و أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه . . قوله ( سمعت كعب ابن مالك يقول في حديثه وعمل الثلاثة الذين خلفوا ) أي الحديث الطويل في قصة تخلفه في غزوة تبوك ونسي النبي ﷺ عن كلامه وكلام رفيقيه ، وقد تقدم بطوله مع شرحه في المغازي لكن بوجه آخر عن ابن شهاب . قوله ( فقال في آخر حديثه ان من توبى أن انخلع ) بنون وحاء موحدة أي أعزى من مالي كما يعزى الانسان اذا خلع ثوبه . قوله ( أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك ) زاد أبو داود عن أحمد بن صالح بهذا اللفظ وقلت اني أمسك سمي الذي يخبر ، وهو عند المصنف من وجه آخر عن ابن شهاب ، ووقع في رواية ابن إسحاق عن الزهري بهذا السند عند أبي داود بلفظ : ان من توبى أن يخرج من مالي كله ورسوله صدقة ، قال لا ، قلت فنصفه ، قال لا ، قلت فثلثه ، قال نعم ، قلت فاني أمسك سمي الذي يخبر ، وأخرج من طريق ابن عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه أنه قال للنبي ﷺ فذكر الحديث وفيه : وانى انخلع من مالي كله صدقة ، قال يجوز عنك الثلث ، وفي حديث أبي إلبابة عند أحمد وأبي داود نحوه . وقد اختلف السلف فيمن نذر أن يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب فقال مالك : يلزمه الثلث لهذا الحديث ، ونزع في أن كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بمعناه ، بل يحتمل أنه نجز النذر ، ويحتمل أن يكون أراد فاستأذن ، والانخلع الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه ، وإنما الظاهر أنه أراد أن يؤكد أمر توبته بالتصدق بجميع ماله شكرا لله تعالى على ما أنعم به عليه . وقال ألفا كهاني في شرح العمدة : كان الأولى لكعب أن يستشير ولا يستبد برأيه ، لكن كأنه قام عند هذه الحال لفرضه بتوبته ظهر له فيها أن اتصدق بجميع ماله مستحق عليه في الشكر فأورد الاستشارة بصيغة الجزم انتهى وكأنه أراد أنه استبد برأيه في كونه جزم بأن من توبته أن ينخلع من جميع ماله إلا أنه نجز ذلك . وقال ابن المنير : لم يبت كعب الانخلع بل استشار هل يفعل أولا ؟ قلت : ويحتمل أن يسكون استفهم وحذفت أداة الاستفهام ، ومن ثم كان الراجح عند الكثير من العلماء وجوب الوفاء بان الزم أن يتصدق بجميع ماله إلا إذا كان على صئيل القرية ، وقيل ان كان مليا لزمه وأنه كان فقيرا فعليه كفارة يمين ، وهذا قول الليث ووافقه ابن وهب

وزاد : وإن كان متوسطاً يخرج قدر زكاة ماله ، والأخير عن أبي حنيفة بغير تفصيل وهو قول ربيعة ، وعن الشعبي وابن أبي لبابة لا يلزم شيء أصلاً ، وهن فتادة يلزم الغنى العشر والمتوسط السبع والمطلق الخمس ، وقيل يلزم الكل إلا في نذر الحاج فكفارته يمين ، وعن مسنون يلزمه أن يخرج ما لا يضر به ، وعن الثوري والأوزاعي وجاعة يلزمه كفارة يمين بغير تفصيل ، وعن النخعي يلزمه الكل بغير تفصيل . وإذا تقرر ذلك فمناصفة حديث كعب فترجمة أن معنى الترجمة أن من أهدى أو تصدق بجميع ماله إذا تاب من ذنب أو إذا نذر هل ينفذ ذلك إذا نجزه أو علقه ؟ وقصة كعب منطبعة على الأول وهو الفخيز ، لكن لم يصدر منه تنجز كما تقرر وإنما استشار فأشير عليه بامساك البعض ، فيكون الأولى أن أراد أن ينجز التصديق بجميع ماله أو يعلقه أن يمسك بهضه ، ولا يلزم من ذلك أنه لو نجزه لم ينفذ . وقد تقدمت الإشارة في كتاب الوكافة إلى أن التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الأحوال ، فمن كان قويا على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه يتنزل فعل أبي بكر الصديق وإيثار الانصار على أنفسهم المهاجرين ولو كان بهم خصاصة ، ومن لم يكن كذلك فلا وعليه يتنزل « لصدقة إلا من ظهر غنى » وفي لفظ « أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى » قال ابن دقيق العيد : في حديث كعب إن لصدقة أثر في محو الذنوب ومن ثم شرعت الكفارة المالية ، ونازعه الفاكهاني فقال : التوبة تجب ما قبلها ، وظاهر حال كعب أنه أراد فعل ذلك على جهة الشكر . قلت : مراد الشيخ أنه يؤخذ من قول كعب « إن من توبى الخ » أن لصدقة أثراً في قبول التوبة التي يتحقق بمحوها محو الذنوب ، والحجة فيه تقرير النبي ﷺ له على القول المذكور

#### ٢٥ - باب إذا حرم طعاماً

وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ﴾ ، والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴿ وقوله : ﴿ لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ »

٦٦٩١ - **حديث** الحسن بن محمد حدثنا الحجاج عن ابن جريج قال : زعم عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول « سمعت عائشة تزعم أن للنبي ﷺ كان يكثر عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً فتواصيت أنا وحفصة أن آتينا دخل عليها النبي ﷺ فلتقل : إني أجسد ، بك ربح مغافير ، أكلت مغافير ؟ فدخل على إحداها فقالت ذلك له ، فقال : لا بل شربت عسلاً عند زينب بنت جحش وإن أعوذ له ، فنزلت : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ ، ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ ﴾ إماتة وحفصة ، وإذا أمر النبي ﷺ إلى بعض أزواجه حديثاً ﴿ لقوله بل شربت عسلاً

وقال إبراهيم بن موسى عن هشام « وأن أعود له وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحداً »

**قوله** ( باب إذا حرم طعاماً ) في رواية غير أبي ذر « طعامه » وهذا من أمثلة نذر الحاج وهو أن يقول مثلاً طعام كذا أو شراب كذا على حرام أو نذرت أو هدي أن لا أكل كذا أو لا أشرب كذا ، والراجح من أقوال العلماء أن ذلك لا ينفذ إلا إن قرنه بحلف يلزمه كفارة يمين . **قوله** ( وقوله تعالى : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ

الله لك تبغى مرضاة أزواجك) وزاد غير أبي ذر، إلى قوله تحلة أيمانكم، وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الطلاق. وهل نزلت الآية في تحريم مارية أو في تحريم شرب العسل، وإلى الثاني أشار المصنف حيث ساقه في الباب. ويؤخذ حكم الطعام من حكم الشراب، قال ابن المنذر: اختلف فيمن حرم على نفسه طعاما أو شرابا يحل فقالت طائفة: لا يحرم عليه، ونلزمه كفارة يمين، وبهذا قال أهل العراق. وقالت طائفة: لا يلزمه الكفارة إلا إن حلف، وإلى ترجيح هذا القول أشار المصنف بإيراد الحديث لقوله وقد حلفت وهو قول مسروق والشافعي ومالك، لكن استثنى مالك المرأة فقال تطلق، قال اسماعيل القاضي: الفرق بين المرأة والأمة أنه لو قال امرأتى حلى حرام فهو فراق التزمت فطلاق، ولو قال لأمتي من غير أن يحلف فإنه ألزم نفسه ما لم يارمه فلا تحرم عليه أمته، قال الشافعي: لا يقع عليه شيء إذا لم يحلف إلا إذا نوى الطلاق فتطلق أو العتق فعتق، وعنه يلزمه كفارة يمين. قوله (وقوله تعالى: لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) كأنه يشير إلى ما أخرجه الثوري في جامعه وابن المنذر من طريقه بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جرى عنده بطعام فتحنى رجل فقال إني حرمته أن لا آكله فقال: إذن فكل وكفر عن يمينك، ثم تلا هذه الآية إلى قوله (لا تعتدوا) قال ابن المنذر: وقد تمسك به في من أوجب الكفارة ولم يحلف بما وقع في حديث أبي موسى في قصة الرجل الجرمي والحجاج، وذلك رواية مختصرة، وقد ثبت في بعض طرقه الصحيحة أن الرجل قال: حلفت أن لا آكله، قلت: وقد أخرجه الشيخان في الصحيحين كذلك. قوله (حدثنا الحسن بن محمد) هو الزعفراني، والحجاج بن محمد هو المصيصي. قوله (زعم عطاء) وقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن حجاج قال قال ابن جريج عن عطاء، وكذا في رواية هشام بن يوسف المذكورة في آخر الباب. قوله في آخر الباب (فنزات: يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك - أن تنوبا إلى الله لعائشة وحفصة، وإذا أسرت النبي إلى بعض أزواجه حديثا: لقوله بل شربت عسلا) قلت: أشكل هذا اللفظ على بعض من لم يمارس طريقة البخاري في الاختصار، وذلك أن الحديث في الأصل عنده بتامه كما تقدم في التفسير والنكاح والطلاق فلما أراد اختصاره هنا اقتصر منه على الكلمات التي تتعاق باليمين من الآيات مضافا لها تسمية من أبهم فيها من آدمي وغيره، فلما ذكر (أن تنوبا) فسرهما بعائشة وحفصة، ولما ذكر (أسرت حديثا) فسر به بقوله «لا بل شربت عسلا». قوله (وتل إبراهيم بن موسى) كذا لأبي ذر وألفقه «قال لي إبراهيم بن موسى» وقد تقدم في التفسير باللفظ «حدثنا إبراهيم بن موسى». قوله (عن هشام) هو ابن يوسف وصرح به في التفسير، وقد اختصر هنا بعض السند ومراده أن هشاما رواه عن ابن جريج بالسند المذكور والمثل إلى قوله «ولن أهدوه فواد له» وقد حلفت فلا تخبري بذلك أحدا،

## ٢٦ - باب الوفاء بالنذر، وقول الله تعالى: ﴿يوفون بالنذر﴾

٦٦٩٢ - حدثنا يحيى بن صالح حدثنا فليح بن سليمان حدثنا سعيد بن الحارث أنه «سمع ابن هريرة رضي الله عنهما يقول: أو لم ينهوا عن النذر؟ إن النبي ﷺ قال: «إن النذر لا يقدم شيئا ولا يؤخر، وإنما يستخرج بالنذر من البخل»

٦٦٩٣ - **عز** خلد بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور أخبرنا عبد الله بن مرة عن عبد الله بن عمر قال : سمى النبي ﷺ عن النذر وقال إنه لا يرؤ شيئا واسكنه يسخرج به من البخيل »

٦٦٩٤ - **عز** أبو البيان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ « لا يأتي ابن آدم النذر بشيء لم يكن قد رآه ، ولكن يلقى النذر إلى القدر قد قدر له ، فيستخرج الله به من البخيل فبؤى عليه ما لم يكن يؤتى عليه من قبل »

**قوله** ( باب الوفاء بالنذر ) أى حكمه أو فضله . **قوله** ( وقول الله تعالى يرفون بالنذر ) يؤخذ منه أن الوفاء به قرينة للنماء على فادله ، لكن ذلك مخصوص بنذر الطاعة ، وقد أخرج الطبري من طريق مجاهد في قوله تعالى ( يرفون بالنذر ) قال : إذا نذروا في طاعة الله ، قال الفرطى : للنذر من العقود المأمور بالوفاء بها المثنى على فاعلها ، وأعلى أنواعه ما كان غير معاق على شيء كن يماق من مرض فقال : لله على أن أصوم كذا أو أتصدق بكذا شكر الله تعالى ، وبليه الملقى على فعل طاعة كإن شفى الله مريض صمت كذا أو صليت كذا ، وما عدا هذا من أنواعه كنذر اللجاج كن يستغل عبده فينذر أن يعتقه ليتخلص من محبته فلا يقصد القرية بذلك ، أو يحمل على نفسه فينذر صلاة كثيرة أو صوما مما يشق عليه فله ويتضرر بفعله فإن ذلك يكره وقد يبلغ بعضه التحريم . **قوله** ( حدثنا يحيى بن صالح ) هو الوحاظي بضم الواو وتخفيف الحاء المهملة وبعد الألف ظاء معجمة . **قوله** ( سعيد ابن الحارث ) هو الانصارى . **قوله** ( سمعت ابن عمر يقول : أو لم ينهوا عن النذر ) كذا فيه ، وكأنه اختصر السؤال فاختصر على الجواب ، وقد بينه الحاكم في المستدرک من طريق المعافى بن سليمان والاسماعيلي من طريق أبي عامر المقدسي ومن طريق أبي داود واللفظ له قال : حدثنا فليح بن سعيد عن سعيد بن الحارث قال : كنت عند ابن عمر فأناهم مسعود بن عمرو أحد بني عمرو بن كعب فقال : يا أبا عبد الرحمن إن ابني كان مع عمر بن عبد الله بن معمر بأرض فارس فوقع فيها وباء وطاعون شديد فجعلت على نفسي إثم سلم الله ابني ليشين إلى بيت الله تعالى ، نقدم علينا وهو مريض ثم مات فما تقول ؟ فقال ابن عمر : أو لم تنهوا عن النذر ؟ ان النبي ﷺ ، فذكر الحديث المرفوع و زاد : أو فبنذكرك ، وقال أبو عامر : فقلت يا أبا عبد الرحمن إنما نذرت أن يمسي ابني . فقال : أو فبنذكرك قال سعيد بن الحارث فقلت له : أتعرف سعيد بن المسيب ؟ قال : نعم . قلت له : اذهب إليه ثم أخبرني ما قال لك ، قال فأخبرني أنه قال له دأش عن ابنك ، قلت يا أبا محمد وترى ذلك مقبولا ؟ قال : نعم ، أرايت لو كان على ابنك دين لا قضاء له ففضيحه أكان ذلك مقبولا ؟ قال : نعم . قال فهذا منزل هذا انتهى . وأبو عبد الرحمن كنية عبد الله بن عمر وأبو محمد كنية سعيد بن المسيب ، وأخرجه ابن حبان في الذوق السادس والستين من القسم الثالث من طريق زيد بن أبي أنيسة متابعا لفليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث فذكر نحوه بتمامه ولكن لم يسم الرجل ، وفيه أن ابن عمر لما قال له أو فبنذكرك قال له الرجل : إنما نذرت أن يمسي ابني وإن ابني قد مات . فقال له : أو فبنذكرك ، كرو ذلك عليه ثلاثا ، فغضب عبد الله فقال : أو لم تنهوا عن النذر ؟ سمعت رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث المرفوع ، قال سعيد : فلما رأيت ذلك قلت له إنطلق إلى سعيد بن المسيب وسيتاق إلحاحكم نحوه وأخبر منه



وقد وهم الحاكم في المستدرک فان البخاري أخرجه كما ترى لكن اختصر القصة لكونها موقوفة . وهذا الفروع غريب وهو أن ينذر عن غيره فيلزم الغير الوفاء بذلك ثم إذا تعذر لزوم النادر . وقد كنت أستشكل ذلك ، ثم ظهر لي أن الابن أقر بذلك والزم به ، ثم لما مات أسره ابن عمر وسعيد أن يفعل ذلك عن ابنه كما يفعل سائر القرب هذه كالصوم والحج والصدقة . ويحتمل أن يكون مختصا عندهما بما يقع من الواجب في حق ولده فبعدة لوجوب بر الوالدين على الولد بخلاف الاجنبى . وفي قول ابن عمر في هذه الرواية ، أو لم تنهوا عن النذر ، نظر ، لأن الموفوع الذى ذكره ليس فيه تصريح بالنهى ، لكن جاء عن ابن عمر التصريح ، ففي الرواية التى بعدما من طريق عبد الله ابن مرة وهو الهمداني بسكون الميم عن ابن عمر قال : نهى النبي ﷺ عن النذر . وفي لفظ مسلم من هذا الوجه : وأخذ رسول الله ﷺ ينهى عن النذر ، وجاء بصيغة النهى الصريحة في رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم بلفظ : لا تنذروا ، . قوله ( لا يقدم شيئا ولا يؤخر ) في رواية عبد الله بن مرة : لا يرد شيئا ، وهى أهم ، ونحوها في حديث أبي هريرة : لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قد رآه . وفي رواية العلاء المشار إليها : فإن النذر لا ينفي من القدر شيئا ، وفي لفظ عنه : لا يرد القدر ، وفي حديث أبي هريرة عنده : لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قد رآه ، ومعاني هذه الالفاظ المختلفة متقاربة ، وفيها إشارة إلى تعليل النهى عن النذر . وقد اختلف العلماء في هذا النهى : فهم من حمله على ظاهره ، ومنهم من تأوله . قال ابن الأثير في النهاية : تكرار النهى عن النذر في الحديث وهو تأكيد لأمره وتحذير عن انتهاون به بعد إيجابه ، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به اذ كان بالنهى يصير معصية فلا يلزم ، وانما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجر لهم في العاجل نقما ولا يصرف عنهم ضرا ولا يفهم قضاء فقال : لا تنذروا على أنكم قد تكون بالندى شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفوا به عنكم ما قدره عليكم ، فإذا نذرتهم فآخر جوا بالوفاء فإن الذى نذرتوه لازم لكم ، انتهى كلامه . ونسبه بعض شراح المصابيح للخطابي وأصله من كلام أبي عبيد فيما نقله ابن المنذر في كتابه الكبير فقال : كان أبو عبيد يقول وجه النهى عن النذر والتشديد فيه ليس هو أن يكون مأثما ، ولو كان كذلك ما أمر الله أن يوفى به ولا حمد فاعله ، ولكن وجهه عندى تعظيم شأن النذر وتخليط أمره مثلا يتهاون به فيفطر في الوفاء به ويترك القيام به . ثم استدلل بما ورد من البحث على الوفاء به في الكتاب والسنة ، وإلى ذلك أشار المازري بقوله : ذهب بعض علمائنا إلى أن الغرض بهذا الحديث التحفظ في النذر والحض على الوفاء به . قال : وهذا عندى بعيد من ظاهر الحديث . ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن النادر يأتي بالقرابة مستثلا لما صارت عليه ضربة لازب ، وكل ما لزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ، ويحتمل أن يكون سببه أن النادر لما لم ينذر القرابة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التى نقدر في نية المتقرب . قال : ويشير الى هذا تأويل قوله : انه لا يأتي بخير ، وقوله : انه لا يقرب من ابن آدم شيئا لم يكن الله قد رآه . وهذا كالتص على هذا التعليل اه . والاحتال الاول يعم أنواع النذر والثاني يخص نوع المجازات ، وزاد القاضي عياض : ويقال ان الإخبار بذلك وقع على سبيل الاعلام من أنه لا يغالب القدر ولا يأتي الخير بسببه ، والنهى عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجملة . قال : ويحصل مذهب مالك أنه مباح الا اذا كان مؤبدا لتكرره عليه في أوقات فقد يتخل عليه فعلة بالكف من غير طيب نفس

وغير خالص النية حينئذ يكره . قال : وهذا أحد محتملات قوله « لا يأتي بخير » أي ان عقابه لا يحمده وقد يتعذر الوفاء به ، وقد يكون معناه لا يكون سببا لخير لم يقدر كما في الحديث ، وهذا الاحتمال الاخير صدر ابن دقيق العيد كلامه فقال : يستعمل أن تكون الباء للسببية كما أنه قال لا يأتي بسبب خسر في نفس الناذر وطبعه في طلب القرية والطاعة من غير عرض يحصل له ، وان كان يترتب عليه خير وهو فعل الطاعة التي نذرها ، لكن سبب ذلك الخير حصول غرضه . وقال النووي : معنى قوله « لا يأتي بخير » أنه لا يرد شيئا من القدر كما بينته الروايات الاخرى ، ( تبيينه ) : قوله « لا يأتي » كذا الأكثر ، وورق في بعض النسخ « لا يأتي » بغير ياء وليس يلحق لأنه قد سمع نظيره من كلام العرب . وقال الخطابي في الاعلام : هذا باب من العلم غريب ، وهو أن ينهي عن فعل شيء حتى إذا فعل كان واجبا ، وقد ذكر أكثر الشافعية - ونقله أبو علي السنجي عن نص الشافعي - أن النذر مكروه اثبوت النهي عنه وكذا نقل عن المالكية وجزم به عنهم ابن دقيق العيد ، وأشار ابن العربي الى الخلاف عنهم والجزم عن الشافعية بالكراهة ، قال : واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القرية وانما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزمه . وجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية في إكراهة تحريم وتوقف بعضهم في صحتها ، وقال الترمذي بعد أن ترجم كراهة النذر وأورد حديث أبي هريرة ثم قال : وفي الباب عن ابن عمر العمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي عليه السلام وغيرهم كرهوا النذر ، وقال ابن المبارك : معنى الكراهة في النذر في الطاعة وفي المعصية ، فإن نذر الرجل في الطاعة فوفى به فله فيه أجر وبكره له النذر . قال ابن دقيق العيد : وفيه اشكال على القواعد فانما تقتضي أن الوسيلة إلى الطاعة طاعة كما أن الوسيلة إلى المعصية معصية ، والنذر وسيلة الى التزام القرية فيلزم أن يكون قرينة إلا أن الحديث دل على الكراهة . ثم أشار الى التفرقة بين نذر المجازاة لعمل النهي عليه وبين نذر الابتداء فهو قرينة محضة . وقال ابن أبي الدم في شرح الوسيط القياس استعجابه ، واختار أنه خلاف الاولى وليس بمكروه ، كذا قال ، ونودع بأن خلاف الاولى ما اندرج في عموم نهى والمكروه مانع عنه بخصوصه ، وقد ثبت النهي عن النذر بخصوصه فيكون مكروها ، وإنى لا تعجب من انطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت الصريح عنه فأقل درجاته أن يكون مكروها كراهة تنزيه ، وعن يني على استعجابه النووي في شرح المذهب قال : ان الأصح أن التلغظ بالنذر في الصلاة لا يبطأها لأنها مناجاة لله فأشبهه الدعاء اه . وإذا ثبت النهي عن النهي مطلقا فترك فعله داخل الصلاة أولى فكيف يكون مستحبا ، وأحسن ما يحمل عليه كلام هؤلاء نذر التبرع المحض بأن يقول لله على أن أفعل كذا أو لا أفعله على المجازاة ، وقد حل بعضهم النهي على من علم من حاله عدم القيام بما التزمه حكاه شيخنا في شرح الترمذي ، ولما نقل ابن الرفعة عن أكثر الشافعية كراهة النذر وعن القاضي حسين المتولى بعده والنزالي أنه مستحب لأن الله أنهى على من وفى به ولأنه وسيلة الى القرية فيكون قرينة قال : يمكن أن يتوسط فيقال : الذي دل الخير على كراهته نذر المجازاة وأما نذر التبرع فهو قرينة محضة لان لناذره فيه فرضا صحيحا وهو أن يثاب عليه ثواب الواجب وهو فوق ثواب التطوع اه . وجزم القرطبي في « المفهم » بحمل ماورد في الاحاديث من النهي على نذر المجازاة فقال : هذا النهي عليه أن يقول مثلاً ان شئني الله مريض فعلى صدقة كذا ، ووجه الكراهة أنه لما وقف قبل القرية المذكور على حصول الغرض المذكور ظهر أنه لم يتمحض له نية التقرب الى الله تعالى لما صدر منه لملك فيها معارضة ، ويروى أنه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما هلك

هل شفائه ، وهذه حالة البخيل فانه لا يخرج من ماله شيئا الا بعرض عاجل يزيد على ما أخرج غالبا ، وهذا المعنى هو المشار اليه في الحديث اقله ، وانما يستخرج به من البخيل ما لم يكن البخيل يخرج به ، قال وقد ينضم الى هذا اعتماد جامل بظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض ، أو أن الله يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر ، واليهما الاشارة بقوله في الحديث أيضا : فان النذر لا يرد من قدر الله شيئا ، والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح ، قلت : بل تقرب من الكفر أيضا . ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على السكرانة وقال : الذي يظهر لي أنه هل التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون إقدامه على ذلك محرما والكرامة في حق من لم يعتقد ذلك له ، وهو تفصيل حسن ، وبؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانما في نذر المجازاة . وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى ( يوفون بالنذر ) قال كانوا يتنذرون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فهاهم الله أبرارا ، وهذا صريح في أن الثناء وقع في غير نذر المجازاة ، وكأن البخاري رمز في الترجمة الى الجمع بين الآية والحديث بذلك وقد يشعر التعبير بالبخيل أن النهي عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة ، لكن قد يوصف بالبخيل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالبخيل من ذكرت عنده فلم يصل على ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان ، أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذي . ثم نقل القرطبي الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة اقله <sup>في الحديث</sup> ومن نذر أن يطيع الله تعالى فليطعه ، ولم يفرق بين المعلق وغيره انتهى ، والاتفاق الذي ذكره مسلم ، لكن في الاستدلال بالحديث المذكور لوجوب الوفاء بالنذر المعلق ونظروا في سياقه شرحه بعد باب ، قوله ( وانما يستخرج بالنذر من البخيل ) يأتي في حديث أبي هريرة الذي بعد بيان المراد بالاستخراج المذكور . قوله ( من البخيل ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية مسلم في حديث ابن عمر : من الشحيح ، وكذا للنسائي ، وفي رواية ابن ماجه ومن التميم ، ودار الجميع على منصور بن المعتمر عن عبد الله بن مرة فلاختلاف في اللفظ المذكور من الرواة عن منصور ، والماضي متقاربة لان الشح أخص واللوم أعم ، قال الراغب : البخيل إمساك ما يقتضي من يستحق ، والشح يحل مع حرص ، واللوم فعل ما يلام عليه . قوله في حديث أبي هريرة ( لا يأتي ابن آدم النذر بشيء ) ابن آدم بالنصب مفعول مقدم والنذر بالرفع هو الفاعل . قوله ( لم أكن قدرته ) هذا من الاحاديث القدسية لكن سقط منه التصريح بنسبته الى الله عز وجل ، وقد أخرجه أبو داود في رواية ابن العبد عنه من رواية مالك ، والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزناد ، وأخرجه مسلم من رواية عمرو بن أبي وعمر عن الأعرج ، وتقدم في أواخر كتاب القدر من طريق همام عن أبي هريرة ولفظه : لم يكن قدرته ، وفي رواية للنسائي : لم أقدره عليه ، وفي رواية ابن ماجه : الا ما قدر له ولكن يغالبه النذر فأقدر له ، وفي رواية مالك : بشيء لم يكن قدر له ولكن يلقيه النذر الى القدر قدرته ، وفي رواية مسلم : لم يكن الله قدره له ، وكذا وقع الاختلاف في قوله : فيستخرج الله به من البخيل ، ففي رواية مالك : فيستخرج به ، هل البناء لما لم يسم فاعله وكذا في رواية ابن ماجه والنسائي وعبد بن وهب : وليكنه في . يستخرج به من البخيل ، وفي رواية همام : وليكن يلقيه النذر وقد قدرته له أستخرج به من البخيل ، وفي رواية مسلم ، وليكن النذر يوافق القدر فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج . قوله ( وليكن يلقيه النذر الى القدر ) تقدم البحث فيه في باب لقاء العبد النذر الى القدر ، وأن هذه الرواية

مطابقة لترجمة المشار إليها ، قال السكرماني : فإن قيل النذر هو الذي يلقيه إلى النذر قلنا تقدير النذر غير تقدير الالقاء فالأول يابجه إلى النذر والنذر يابجه إلى الاعطاء . قوله ( فيخرج الله ) فيه النفات ونسق الكلام أنه لا فاستخرج ليوافق قوله أولا و قدرته ، وثانيا و فيؤتيه . قوله ( فيؤتيه عليه ما لم يكن يؤتيه عليه من قبل ) كذا الأكثر أي يعطيه ، ووقع في رواية السكشميني و يؤتيه بالجزم ووجهت بأنها بدل من قوله ( يكن ) فجوزت بلم ، ووقع في رواية مالك و يؤتيه في الموضوعين ، وفي رواية ابن ماجه « فيؤسر عليه ما لم يكن يدر عليه من قبل ذلك » وفي رواية مسلم « فيخرج بذلك من البخیل ما لم يكن البخیل يريد أن يخرج » وهذه أوضح الروايات : قال البيضاوي : عادة الناس تبايق النذر على تحصيل منفعة أو دفع مضرة ، فتنبه عنه لأنه فعل البخل . إذ البخل إذا أراد أن يتقرب بادر إليه والبخل لا تطاوعه نفسه باخراج شيء من يده الا في مقابلة عوض يستوفيه أولا فيلتزمه في مقابلة ما يحصل له ، وذلك لا يغني عن القدر شيئا فلا يسوق إليه خيرا ، لم يقدر له ولا يرد منه شرا قضى عليه ، لكن النذر قد يوافق القدر فيخرج من البخل ما لولاه لم يكن ليخرجه ، قال ابن العربي : فيه حجة على وجوب الوفاء بما التزمه الناذر ، لأن الحديث نص على ذلك بقوله « يستخرج به » فانه لو لم يلزمه إخراج ما التزم المراد من وصفه بالبخل من صدور النذر منه ، اذ لو كان مخيرا في الوفاء لاستمر لبخله على عدم الاخراج . وفي الحديث الرد على التقديرية كما تقدم تقريره في الباب المشار إليه ، وأما ما أخرجه الترمذي من حديث أنس « أن الصدقة تدفع مائة السوء » فظاهره يعارض قوله « أن النذر لا يرد القدر » ويجمع بينهما بأن الصدقة تكون سببا لدفع مائة السوء ، والأسباب مقدمة كالمقدمات ، وقد قال عليه السلام إن سأله عن الرقي هل ترد من قدر الله شيئا ؟ قال « هي من قدر الله » أخرجه أبو داود والحاكم . ونحوه قول عمر « نفر من قدر الله إلى قدر الله » كما تقدم تقريره في كتاب الطب ، ومثل ذلك مشروعية الطب والتداوي . وقال ابن العربي : النذر شبهه بالدعاء فانه لا يرد القدر ولا يكفه من القدر أيضا ، ومع ذلك فقد نهى عن النذر وتنب إلى الدعاء ، والسبب فيه أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والتضرع له والخضوع ، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة واقه أعلم . وفي الحديث أن كل شيء يبتدؤه المكلف من وجوه البر أفضل مما يلزمه بالنذر قاله المازدي ، وفيه الحث على الاخلاص في عمل الخير وذر البخل ، وأن من اتبع الماء ورات واجتنب المنهيات لا يبد بخيلا . ( تنبيه ) : قال ابن المنذر : مناسبة أحاديث الباب لترجمة الوفاء بالنذر قوله « يستخرج به » من البخل ، وإنما يخرج البخل ما تعين عليه اذ لو أخرج ما يتبرع به لكان جوازا . وقال السكرماني : يؤخذ معنى الترجمة من لفظ « يستخرج » . قلت : ويحتمل أن يكون البخاري أشار إلى تخصيص النذر المنهي عنه بنذر المعاوضة والحجاج بدليل الآية ، فإن البناء الذي تضمنته محمول على نذر اقربة كما تقدم أول الباب ، فيجمع بين الآية والحديث بتخصيص كل منهما بصورة من صور النذر واقه أعلم

## ٢٧ - باب إمام من لا يفي بالنذر

٦٦٩٥ - **حزق** مسدد عن يحيى بن سعيد عن شعبة قال حدثني أبو جمرة حدثنا زهيد بن مضر بن قال سمعت عمران بن لؤي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » - قال عمران

لا أدري ذكر ثنتين أو ثلاثا ، بد قرنه - ثم يحيى قوم يذرون ولا يفون ، ويخونون ولا يؤتمنون ، ويشهدون ولا يستشهدون ، ويظهر فيهم اللسن »

**قوله** (باب إثم من لا يني بالذنر) كذا لا يني ذر ، وسقط غيره لفظ إثم ، ذكر فيه حديث عمران بن حصين في دعوى القرون ، وفي سنده أبو جرة وهو بالجيم والراء واسمه نصر بن عمران ، وزهد بمسجدة أوله وزن جعفر بن مضرب بضم الميم وفتح المعجمة وتشديد الراء المذكورة بعدها مرعدة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الشهادات وفق فضائل الصحابة ، والغرض منه هنا قوله « يذرون » بكسر الذال وبضمها لغتان . **قوله** (ولا يفون) في رواية السكسيمي « ولا يفون » وهي رواية مسلم ، وفي أخرى له كالأولى وهما لغتان أيضا . **قوله** (ولا يؤتمنون) أي أنها خيانة ظاهرة بحيث لا يأمنهم أحد بعد ذلك . قال ابن بطال ما ملخصه : سوى بين من يخون أمانته ومن لا يني بذرعه ، والخيانة مذمومة فيكون ترك الوفاء بالذنر مذموما ، وبهذا تظاهر المناسبة للترجمة . وقال الباجي : ساق ما وصفهم به مساق العيب ، والجائز لا يعاب فدل على أنه غير جائز

## ٢٨ - باب الذنر في الطاعة

(وما أنفق من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ، وما لأظالمين من أنصار)

٦٦٩٦ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم « عن عائشة رضي الله عنها عن

النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه »

[ الحديث ٦٦٩٦ - ظرفه في : ٦٧٠٠ ]

**قوله** (باب الذنر في الطاعة) أي حكمه . ويحتمل أن يكون باب بالنتوين ويريد بقوله الذنر في الطاعة حصر المبتدأ في الخبر فلا يكون نذر المعصية نذرا شرعا . **قوله** (وما أنفق من نفقة أو نذرتم من نذر) ساق غير أبي ذر إلى قوله (من أنصار) ، وذكر هذه الآية مشيراً إلى أن الذي وقع الشاء على فاه نذر الطاعة ، وهو يؤيد ما تقدم قريبا . **قوله** (عن طلحة بن عبد الملك) هو الأيلي بفتح الهمزة وسكون المشاء من تحت نزيل المدينة ، نفقة عندهم من طبقة ابن جريج ، والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وذكر ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث أن طلحة انفرد برواية هذا الحديث عن القاسم ، وليس كذلك ، فقد تابعه أيوب ويحيى بن أبي كثير عند ابن حبان . وأشار الترمذي إلى رواية يحيى ومحمد بن أبان عند ابن عبد البر وعبيد الله بن عمر عند الطحاوي ، ولكن أخرجه الترمذي من رواية عبيد الله بن عمر عن طلحة عن القاسم ، وأخرجه البزار من رواية يحيى بن أبي كثير عن محمد بن أبان فرجعت رواية عبيد الله إلى طلحة ورواية يحيى إلى محمد بن أبان وسلبت رواية أيوب من الاختلاف وهي كافية في رد دعوى انفرد طلحة به ، وقد رواه أيضا عبد الرحمن بن الحجاج بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الموحدة عن القاسم أخرجه الطحاوي . **قوله** (من نذر أن يطيع الله فليطعه الخ) الطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب ، ويتصور النذر في فعل الواجب بأن يؤقته ، كمن يذنر أن يصل الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أقوته ، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فينقلب بالنذر وأجبا ويتقيد بما قيده به

الناذر ، والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر اذا كان في مائة وفي النهي عن ترك الوفاء به اذا كان في معصية ، وهل يجب في الثاني كفارة يمين أو لا ؟ قولان للعلماء سيأتي بيانهما بعد بابين ، ويبقى أيضا بيان الحكم فيما سكت عنه الحديث وهو نذر المباح وقد قسم بعض الشافعية الطاعة الى قسمين : واجب علينا فلا ينقض به النذر كصلاة الظهر مثلا وصلة فيه فينقض كإيقاعها أول الوقت ، وواجب على الكفاية كالجهاد فينقضه ومنذوب عبادة علينا كان أو كفاية فينقضه ومنذوب لا يسمى عبادة كعبادة المريض وزيارة القادم في انعقاده وجهان والأرجح انعقاده وهو قول الجمهور والحديث يتناوله فلا يخص من عموم الخبر الا القسم الاول لأنه يحصل الحاصل

## ٢٩ - باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم

٦٦٩٧ - **حزق بن محمد بن مقاتل أبو الحسن** ، أخبرنا **عبد الله** أخبرنا **عبيد الله بن عمر** عن نافع « عن ابن عمر أن عمر قال : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . قال : أوف بذكرك »

**قوله** ( باب إذا نذر أو حلف أن لا يكلم إنسانا في الجاهلية ثم أسلم ) أي هل يجب عليه الوفاء أو لا ؟ والمراد بالجاهلية جاهلية المذكور وهو حاله قبل إسلامه ، وأصل الجاهلية ما قبل البعثة ، وقد ترجم الطحاوي لهذه المسألة من نذر وهو مشرك ثم أسلم فأوضح المراد ، وذكر فيه حديث ابن عمر في نذر عمر في الجاهلية أنه يعتكف فقال له النبي ﷺ : أوف بذكرك ، قال ابن بطال قاس البخاري اليمين على النذر وترك الكلام على الاعتكاف فن نذر أو حلف قبل أن يسلم على شيء . يجب الوفاء به لو كان مسلما فإنه إذا أسلم يجب عليه على ظاهر قصة عمر ، قال وبه يقول الشافعي وأبو ثور ، كذا قال وكذا نقله ابن حزم عن الإمام الشافعي ، والمشهور عند الشافعية أنه وجه لبعضهم وأن الشافعي وجعل أصحابه على أنه لا يجب بل يستحب وكذا قال المالكية والخنفية ، وعن أحمد في رواية يجب ربه حزم الطبري والمغيرة بن عبد الرحمن من المالكية والبخاري وداود وأتباعه . قلت : إن وجد من البخاري التصريح بالوجوب قبل والا فجرد ترجمته لا يدل على أنه يقول بوجوبه لأنه محتمل لأن يقول بالنذر فيكون تقدير جواب الاستفهام بنذر له ذلك ، قال القاسمي : لم يأمر عمر على جهة الإيجاب بل على جهة المشورة كذا قال ، وقيل أراد أن يعلمهم أن الوفاء بالنذر من أكده الأمور فلفظ أمره بأن أمر عمر بالوفاء ، واحتج الطحاوي بأن الذي يجب الوفاء به ما يتقرب به الى الله والكافر لا يصح منه التقرب بالعبادة ، وأجاب عن قصة عمر باحتيال أنه ﷺ فهم من عمر أنه سمح بأن يفعل ما كان نذره فأمره به لأن فعله حينئذ طاعة لله تعالى فكان ذلك خلاف ما أوجبه على نفسه لأن الإسلام يهدم أمر الجاهلية . قال ابن دقيق العيد : ظاهر الحديث يخالف هذا ، فإن دل دليل أقوى منه على أنه لا يصح من الكافر قوى هذا التأويل والا فلا . **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . **قوله** ( عبيد الله بن عمر ) هو عبيد الله بن المبارك ، ولهجد الله بن المبارك فيه شيخ آخر تقدم في غررة حنين فأخرجه عن محمد بن مقاتل عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن أيوب عن نافع وأول حديثه لما قلنا من حنين سأل عمر ، فذكر الحديث فأفاد تعيين زمان السؤال المذكور ، وقد بينت الاختلاف على نافع ثم على أيوب في وصلة وإرساله هناك وكذا ذكرت فيه فوائد زوائد تتعلق بسياقه وكذلك في قرص الحسن ، وتقدم في أبواب الاعتكاف ما يتعلق به

وذكرت هناك ما يرد على من زعم أن عمر إنما نذر بعد أن أسلم وعلى من زعم أن اعتكف عمر كان قبل النبي من الصيام في الليل ، وبقي هنا ما يتعلق بالنذر إذا صدر من شخص قبل أن يسلم ثم أسلم هل يلزمه ؟ وقد ذكرت ما فيه . وقوله « أوف بنذر » لم يذكر في هذه الرواية متى اعتكف ، وقد تقدم في غروة حنين التمرج بأن سؤاله كان بعد قسم النبي ﷺ فنانم حنين بالطائف ، وتقدم في فرض الخمس أن في رواية سفيان بن عيينة عن أيوب من الزيادة « قال عمر فلم اعتكف حتى كان بعد حنين وكان النبي ﷺ أعطاني جارية من الحبشي ، فبينما أنا معتكف إذ سمعت تكبيراً ، فذكر الحديث في من النبي ﷺ على هوازن بالطلاق بينهم ، وفي الحديث لزوم النذر للقربة من كل أحد حتى قبل الإسلام وقد تقدمت الإشارة إليه ، أجاب ابن العربي بأن عمر لما نذر في الجاهلية ثم أسلم أراد أن يسكفر ذلك بمثله في الإسلام فلما أرادوه ونواه سأل النبي ﷺ فأعلمه أنه لزمه ، قال : وكل عبادة ينفرد بها العبد عن غيره تنعقد بمجرد النية العازمة الدائمة كالنذر في العبادة والطلاق في الأحكام وإن لم يتلفظ بشيء من ذلك ، كلما قال ، ولم يوافق على ذلك بل نقل بعض المالكية الاتفاق على أن العبادة لا تلزم إلا بالنية مع القول أو الشروع ، وعلى النزل فظاهر كلام عمر مجرد الإخبار بما وقع مع الاستخبار عن حكمه هل لزم أو لا ؟ وليس فيسه ما يدل على ما ادعاه من تجديد نية منه في الإسلام . وقال الباجي : قصة عمر هي كمن نذر أن يتصدق بكلمة إن قدم فلان بعد شهر فأت فلان قبل قدومه فأنه لا يلزم الناذر قضاءه فإن فعله لم يحن ، فلما نذر عمر قبل أن يسلم وسأل النبي ﷺ أمره بوفائه استحباباً وإن كان لا يلزمه لأنه التزمه في حالة لا يعتقد فحاشا . ونقل شيخنا في شرح الترمذي أنه استدلل به على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وإن كان لا يصح منهم إلا بعد أن يسلموا لأمر عمر بوفاء ما التزمه في الشرك ، ونقل أنه لا يصح الاستدلال به لأن الواجب بأصل الشرع كالفصالة لا يجب عليهم ففصلوها فكيف يكفون بقضاء ما ليس واجباً بأصل الشرع ؟ قال : ويمكن أن يجاب بأن الواجب بأصل الشرع مؤقت بوقت وقد خرج قبل أن يسلم الكافر فقات وقت أدائه فلم يؤمر بقضائه لأن الإسلام يجب ما قبله ، فاما إذا لم يؤت نذره فلم يتعين له وقت حتى أسلم فأبناؤه له بعد الإسلام يكون أداءه لا تناسع ذلك بانساع العمر . قلت : وهذا البحث يقوى ما ذهب إليه أبو ثور ومن قال بقوله ، وإن ثبت النفل عن الشائعي بذلك فمعه كان يقوله أولاً فأخذه عنه أبو ثور ، ويمكن أن يؤخذ من الفرق المذكور وجوب الحج على من أسلم لا تناسع وقته بخلاف ما فات وقته ، والله أعلم . ( تنبيه ) : المراد بقول عمر في الجاهلية قبل إسلامه لأن جاهلية كل أحد بحسبه ، وهم من قال : الجاهلية في كلامه زمن فترة النبوة والمراد بها هنا ما قبل بعثة نبينا ﷺ فإن هذا يتوقف على نقل ، وقد تقدم أنه نذر قبل أن يسلم ، وبين البعثة وإسلامه مدة

### ٣٠ - باب من مات وعليه نذر

وأمر ابن عمر امرأة جعلت أئمتها على نفسها صلاة بقاء ، فقال : صلى عنها ، وقال ابن عباس نحوه  
٦٦٩٨ - حدثنا أبو البيان أخبرنا شبيب عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله « أن عبد الله ابن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استفتى النبي ﷺ في نذر كان على أمه فتوفيت قبل أن تنقضه فأفتاه أن يقضيه عنها فكانت سنة بعد »

٦٦٩٩ - حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تُحْجَّ وَإِنَّهَا مَاتَتْ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دِينَ أَوْ كُنْتُ قَاضِيَهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَاقْضِ اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ »

**قوله** (باب من مات وعليه نذر) أى هل يقضى عنه أو لا ؟ والذي ذكره في الباب يقضى الأول ، لكن هل هو على سبيل الوجوب أو الذنب ؟ غلاب يأتي بيانه . **قوله** (وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على نفسها صلاة بقاء) يعنى فانت (فقال صلى عنها ، وقال ابن عباس نحوه) وصلى مالك عن عبد الله بن أبي بكر أى ابن محمد بن عمرو بن حزم عن عمته أنها حدثته عن جدته أنها كانت جعلت على نفسها مشيا إلى مسجد بقاء فانت ولم تقضه فألقى عبد الله بن عباس ابنتها أن تمشى عنها ، وأخرجها ابن أبي شيبة بسند صحيح عن سعيد بن جبيرة قال مرة عن ابن عباس قال : إذا مات وعليه نذر قضى عنه وإليه . ومن طريق عوف بن عبد الله بن حبة أن امرأة نذرت أن تعتكف عشرة أيام فانت ولم تعتكف فقال ابن عباس اعتكف من أمك . وجاء عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ : أنه بلغه أن عبد الله بن عمر كان يقول : لا يصل أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد ، وأخرج النسائي عن طريق أيوب بن موسى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال : لا يصل أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد أورده ابن عبد البر عن طريقه موقوفا ثم قال : والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب . قلت : ويمكن الجمع بحمل الإثبات في حق من مات والنفي في حق الحي ، ثم وجدت عنه ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما إذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح : سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال : يصام عنه النذر ، وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله « صلى عنها » العمل بقوله ﷺ « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » فقد منها الولد لأن الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة قواله من غيره أن ينقص من أجره ، فعنى صلى عنها أن صلاتك مكتوبة لها ولو كنت إنما تنوى عن نفسك ، كذا قال ولا يخفى تكلفه . وحاصل كلامه تخصيص الجواز بالولد ، وإلى ذلك جنح ابن رهب وأبو مصعب من أصحاب الإمام مالك ، وفيه تدب على ابن بطال حيث نقل الإجماع أنه لا يصل أحد من أحد لا فرضا ولا سنة لا عن حي ولا عن ميت ، ونقل عن المهلب أن ذلك لو جاز لجاز في جميع المبادات البدنية والسكان الخارج أحق بذلك أن يفعله عن أبيه ، ولما نهى عن الاستغفار معه ، ولعلنا معنى قوله (ولا تكسب كل نفس الا عليها) انتهى . وجميع ما قال لا يخفى وجهه تعبه خصوصا ما ذكره في حق الخارج ، وأما الآية فعمومها مخصوص اتفاقا والله أعلم . (تنبيه) : ذكر الكرماني أنه وقع في بعض النسخ « قال صلى عليها » ووجه بأن « صلى » بمعنى « من » ، على رأى قال : أو الضمير راجع إلى بقاء . ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس أن سعد بن عبادة استغنى في نذر كل على أمه ، وقد تقدم شرحه في كتاب الرضايا وذكرت من قال فيه عن سعد بن عبادة لجهل من مسنده . **قوله** في آخر الحديث في قصة سعد بن عبادة (فكانت سنة بعد) أى صار قضاء الوارث ما على المورث طريقة شرعية أهم من أن يكون وجوبا أو ندبا ، ولم أر هذه الزيادة في غير رواية شعيب عن الزهري ، فقد أخرج الحديث الشيخان من رواية مالك والليث وأخرجه مسلم أيضا من رواية ابن عيينة ويونس ومعمر وبكر بن وائل والنسائي من رواية الارزاعي والاصمعي من



رواية موسى بن عقبة وابن أبي عتيق وسالم بن كيسان كلهم عن الزهري بدونها ، وأظنها من كلام الزهري ، ويشتمل من شيخه ، وفيها تعقب على ما نقل عن مالك لا يجمع أحد من أحد ، واحتج بأنه لم يبلغه عن أحد من أهل دار الهجرة منذ زمن رسول الله ﷺ أنه حج عن أحد ولا أمر به ولا أذن فيه ، فيقال لمن قلده ، قد بلغ ذلك غيره ، وهذا الزهري معدود في فقهاء أهل المدينة وكان شيخه في هذا الحديث ، وقد استدل بهذه الزيادة ابن حزم للظاهرية ومن وافقهم في أن الوارث يلزمه قضاء الذر عن مورثه في جميع الحالات ، قال : وقد وقع نظير ذلك في حديث الزهري عن سهل في القمان لما قارقوا الرجل قبل أن بأسره النبي ﷺ بفراقها قال : فكانت سنة . واختلف في تعيين نذر أم سعد فقيل كان صرما لما رواه مسلم البطاين عن سميد بن جبير عن ابن عباس د جاء رجل فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال : نعم ، الحديث ، وتعقب بأنه لم يتعين أن الرجل المذكور هو سعد بن عبادة ، وقيل كان عتقا قاله ابن عبد البر ، واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله إن أمي ماتت فهل ينقضها أن أعتق عنها ؟ قال : نعم ، وتعقب بأنه مع إرساله ليس فيه التصريح بأنها كانت نذرت ذلك ، وقيل كان نذرها صدقة وقد ذكرت دليله من الموطأ وغيره من وجه آخر عن سعد بن عبادة ، أن سعدا أخرج مع النبي ﷺ فقيل لأمه : أوص ، قالت : المال مال سعد ، فتوفيت قبل أن يقدم فقال : يا رسول الله هل ينفعها أن أصدق عنها ؟ قال : نعم ، وعند أبي داود من وجه آخر نحوه وزاده « فأى الصدقة أفضل ؟ قال : الماء ، الحديث » ، وليس في شيء من ذلك التصريح بأنها نذرت ذلك . قال حياض : والذي يظهر أنه كان نذرها في المال أو مجها . قلت : بل ظاهر حديث الباب أنه كان مميّنا عند سعد والله أعلم . وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت ، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي أنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث ، وشرط المالكية والخنفية أن يوصى بذلك مطلقا ، واستدل للجمهور بقصة أم سعد هذه ، وقول الزهري أنها صارت سنة بعد ، ولكن يمكن أن يكون سعد قضاها من تركتها أو تبرع به . وفيه استفتاء الأهل ، وفيه فضل بر الولدين بعد الوفاة والتوصل إلى برادة ماني ذمتهم . وقد اختلف أهل الأصول في الأمر بعد الاستئذان هل يكون كالامر بعد المظفر أو لا ؟ فرجع صاحب « المحصول » أنه مثله ، والراجع عند غيره أنه للإباحة كما رجح جماعة في الأمر بعد المظفر أنه للاستعجاب . ثم ذكر حديث ابن عباس د أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إن أختي نذرت أن تحج وأنها ماتت ، الحديث وفيه « فأنقض دين الله فهو أحق بالقضاء » وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج ، وذكر الاختلاف في السائل أو رجل كما وقع هنا أو امرأة كما وقع هناك ؟ وأنه الراجع ، وذكرت ما قبل في اسمها وأنها حنة ، وبينت أنها هي السائلة عن الصيام أيضا ، وبالله التوفيق

### ٣١ - باب النذر فيما لا يملك وفي مميّة

٦٧٠٠ - حدثنا أبو حاتم عن مالك عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت :

قال النبي ﷺ : « من نذر أن يطعم الله فليطعمه ، ومن نذر أن يميّته فلا يميّته »

٦٧٠١ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال : « إن الله أنفى عن

م - ٧٤ ج ١١ د فتح الباري

تمذيب هذا نفسه ، ورآه يمشى بين ابنيه »

• وقال الفزاري عن حميد : حدثني ثابت عن أنس

٦٧٠٢ - حدثنا أبو عامر عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طائوس « عن ابن عباس أن النبي ﷺ رأى رجلاً يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطمه »

٦٧٠٣ - حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال : أخبرني سليمان الأحول أن طائوس أخبره « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ مرّ وهو يطوف بالكعبة بإنسان يقود إنساناً بحزامه في أفقه فقطمها النبي ﷺ بيده ، ثم أمره أن يقوده بيده »

٦٧٠٤ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس قال : بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم ، فقال النبي ﷺ : مرّوا فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه »

قال عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عكرمة عن النبي ﷺ

قوله ( باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ) وقع في شرح ابن بطال د ولا نذر في معصية ، وقال : ذكر فيه حديث عائشة د من نذر أن يطيع الله فليطاعه ، الحديث ، وحديث أنس في الذي رآه يمشى بين ابنيه فنجاه ، وحديث ابن عباس في الذي طاف في أفقه خروامة فنجاه ، وحديثه في الذي نذر أن يقوم ولا يستظل فنجاه ، قال ولا مدخل لهذه الأحاديث في النذر فيما لا يملك وإنما تدخل في نذر المعصية ، وأجاب ابن المنير بأن الصواب مع البخاري فإنه تلقى عدم لزوم النذر فيما لا يملك من عدم لزومه في المعصية لأن نذره في ملك غيره تصرف في ملك الغير بغير إذنه وهي معصية ثم قال : ولهذا لم يقل باب النذر فيما لا يملك وفي المعصية بل قال النذر فيما لا يملك ولا نذر في معصية . فأشار إلى اندراج نذر مال الغير في نذر المعصية فتأمله انتهى . وما انفاه ثابت في معظم الروايات عن البخاري لكن بغير لام وهو لا يخرج عن التقرير الذي قرره لأن التقدير باب النذر فيما لا يملك وحكم النذر في معصية ، فإذا ثبت نفي النذر في المعصية التحق به النذر فيما لا يملك لأنه يستلزم المعصية لكونه تصرفاً في ملك الغير . وقال الكرماني : الدلالة على الترجمة من جهة أن الشخص لا يملك تمذيب نفسه ولا التزام المشقة التي لا تلزمه حيث لا قربة فيها ، ثم استشكله بأن الجمهور فسروا ما لا يملك بمثل النذر باعتناق عبد فلان انتهى . وما وجهه به ابن المنير أقرب ، لكن يلزم عليه تخصيص ما لا يملك بما إذا نذر شيئاً معيناً كعتق عبد فلان إذا ملكه مع أن اللفظ عام فيدخل فيه ما إذا نذر عتق عبد غير معين فإنه يصح . ويجاب بأن دليل التخصيص الاتفاق على انعقاد النذر في المجهول وإنما وقع الاختلاف في المعين ، وقد تقدم التنبيه في د باب من سلف بملة سوى الاسلام ، على الموضع الذي أخرج البخاري فيه التصريح بما يطابق الترجمة وهو في حديث ثابت بن الضحاك باللفظ د وليس على

ابن آدم نذر فيما لا يملك ، وقد أخرجه الترمذى مقتصرأ على هذا القدر من الحديث ، وأخرج أبو داود سبب هذا الحديث مقتصرأ عليه أيضاً ولفظه « نذر رجل على عهد النبي ﷺ أن ينحر بيرانة - يعنى موضعاً وهو بفتح الموحدة وتخفيف الوار وبنون - مذكر الحديث ، وأخرجه مسلم من حديث عمران بن حصين في قصة المرأة التي كانت أسيرة فهربت على « عهد النبي ﷺ » ، فإن الذين أسروا المرأة انتهبوا فنذرت إن صلبت أن تنحرها ، فقال النبي ﷺ « لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » وأخرج ابن أبي شيبة من حديث أبي ثعلبة الحديث دون القصة بنحوه ، ووقعت مطابقة جميع الترجمة في حديث عمران بن حصين المذكور ، وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن سلة مثله ، وأخرجه أبو داود من حديث عمر بن الخطاب « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطعة رحم ولا فيما لا يملك » وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله ، واختلف فيمن وقع منه النذر في ذلك هل يجب فيه كفارة ؟ قال الجمهور : لا ، وعن أحمد والثوري واحتج وبعض الشافعية والخنفية نعم ، ونقل الترمذى اختلاف الصحابة في ذلك كالقواين ، واقفوا على محريم النذر في المعصية ، واختلفوا في وجوب الكفارة ، واحتج من أوجبها بحديث عائشة « لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين » أخرجه أصحاب السنن ورواه ثقات ، لكنه ملول فان الزهري رواه عن أبي سلة ثم بين أنه حمله عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة فدل عليه بإسقاط اثنين ، وحسن الثعلبي سليمان وهو عند غيره ضعيف بائناهم ، وحكى الترمذى عن البخاري أنه قال : لا يصح ، ولكن له شاهد من حديث عمران بن حصين أخرجه النسائي وضعفه وشواهد أخرى ذكرتها آنفاً ، وأخرج الدارقطني من حديث وهدي بن حاتم نحوه . وفي الباب أيضاً عموم حديث عقبة بن عامر « كفارة النذر كفارة اليمين » أخرجه مسلم ، وقد حمله الجمهور على نذر الحاج والغضب وبعضهم على النذر المطلق ، سكن أخرج الترمذى وابن ماجه حديث عقبة بلفظ « كفارة النذر إذا لم يسم كفارة يمين » ولفظ ابن ماجه « من نذر نذراً لم يسمه » الحديث ، وفي الباب حديث ابن عباس رفعه « من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين » أخرجه أبو داود ، وفيه « ومن نذر في معصية فكفارته كفارة يمين » ، ومن نذر نذراً لا يطلقه فكفارته كفارة يمين » ورواه ثقات ، لكن أخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً وهو شبيه ، وأخرجه الدارقطني من حديث عائشة ، وحمله أكثر فقهاء أصحاب الحديث على عمومه لكن قالوا : إن النذر غير بين الوفاء بما ألزمه وكفارة اليمين ، وقد تقدم حديث عائشة المذكور أول الباب قريباً وهو بمعنى حديث « لا نذر في معصية » ولو ثبتت الزيادة لكانت مبينة لما أجمل فيه ، واحتج بعض الخنابلة بأنه ثبت من جماعة من الصحابة ولا يحفظ عن صحابي خلافه قال والقياس يقتضيه ، لأن النذر يمين كما رفع في حديث عقبة لما نذرت أخيه أن تصح ماشية لتكفر عن يمينها فسمى النذر يميناً ، ومن حيث النظر هو عقدة تعلقه تعالى بالزام شئ ، والحالف عقد يمينه بالله ملتزماً بشئ ثم بين أن النذر أكد من اليمين ورتب عليه أنه لو نذر معصية ففعلها لم تسقط عنه الكفارة بخلاف الحالف ، وهو وجه للحنابلة ، واحتج له بأن الشارع نهى عن المعصية وأمر بالكفارة فتعينت ، واستدل بحديث « لا نذر في معصية » لصحة النذر في المباح لأن فيه نفي النذر في المعصية فبق ما عداه ثابتاً ، واحتج من قال أنه يشرع في المباح بما أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه أحمد والترمذى من حديث جريرة « أن امرأة قالت : يا رسول الله اتى نذرت أن أضرب على رأسك بالهف ، فقال :

أرف بنذرك، وزاد في حديث بريدة أن ذلك وقت خروجه في غزوة فنذرت إن رده الله تعالى سالماً . قال البيهقي : يشبه أن يكون أذن لها في ذلك لما فيه من إظهار الفرح بالسلامة ، ولا يلزم من ذلك القول بانعقاد النذرة ، ويدل على أن النذر لا ينفذ في المباح حديث ابن عباس ثاثة أحاديث لباب فانه أمر الناذر بأن يقوم ولا يقعد ولا يتكلم ولا يستظل ويصوم ولا يفطر بأن يتم صومه ويتكلم ويستظل ويقعد ، فامره بفعل الطاعة وأما قطعه وجه الله ، والجواب عن قصة التي نذرت الضرب بالدف ما أشار إليه البيهقي ، ويمكن أن يقال : إن من قسم المباح ما قد يصير بالفصد مندوباً كالنوم في القائلة للتعوي على قيام الليل وأكل السحر للتعوي على صيام النهار ، فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعهد النبي ﷺ سالماً معنى مقصود يحصل به الثواب ، وقد اختلف في جواز الضرب بالدف في غير الكاح والحلتان ، ورجح الرافعي في المحرم ، وتبعه في المنهاج ، الإباحة ، والحديث حجة في ذلك ، وقد حل بعضهم إذنه لما في الضرب بالدف على أصل الإباحة لا على خصوص الوفاء بالنذر كما تقدم ، ويشكل عليه أن في رواية أحمد في حديث بريدة : إن كنت نذرت قاضياً والافلا ، وزعم بعضهم أن معنى قولها : نذرت ، حلفت ، والأذن فيه للبر بفعل المباح ، ويؤيد ذلك أن في آخر الحديث : أن عمر دخل فزكت ، فقال النبي ﷺ : أن الشيطان ليخاف منك يا عمر ، فلو كان ذلك مما يتقرب به ما قال ذلك ، لكن هذا بعينه يشكل على أنه مباح لكونه نسبة إلى الشيطان ، ويحاج بأن النبي ﷺ اطلع على أن الشيطان حضر لمحبة في سماع ذلك لما يرجوه من تمكنه من الفتنة به فلما حضر عمر فر منه لعله بمبادرته إلى انكار مثل ذلك ، أو أن الشيطان لم يحضر أصلاً وإنما ذكر مثلاً بصورة ما صدر من المرأة المذكورة وهي إنما شرعت في شيء أصله من الهول فلما دخل عمر خشيت من مبادرته لكونه لم يعلم بخصوص النذر أو البين الذي صدر منها فشبّه النبي ﷺ حالها بحالة الشيطان الذي يخاف من حضور عمر والشئ بالشئ بذكر ، وقرب من قصتها قصة القينتين اللتين كانتا تغنيان عند النبي ﷺ في يوم عيد فأنكر أبو بكر عليهما وقال : أبزمور الشيطان عند النبي ﷺ ، فأعلمه النبي ﷺ بإباحة مثل ذلك في يوم العيد . فمذا ما يتعلق بحديث عائشة ، وأما حديث أنس وهو الثاني من أحاديث الباب فذكره هنا مختصراً ونقدم في أواخر الحج قبيل فضائل المدينة بنجاء وأوله : رأى شيخاً يهادى بين ابنيه قال : ما بال هذا ؟ قالوا : نذر أن تمشي ، فذكر الحديث وفيه : وأمره أن يركب ، وقوله ( قال الفراري ) يعني سراون بن معاوية ( عن حميد حدثني ثابت عن أنس ) كأنه أراد بهذا التعليق تصريح حميد بالحديث ، وقد وصله في الباب المفار إليه في الحج عن محمد بن سلام عن الفراري ، وبينت هناك من رواه عن حميد موافقاً للفراري ومن رواه عن حميد بدون ذكر ثابت فيه ، وذكر المصنف هناك حديث عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله ، والحديث وفيه : ولمشي ولتركب ، وتقدم بعض الكلام عليه ثم . ووقع للزبي في الأطراف ، وفيه وم فانه ذكر أن البخاري أخرجه في الحج عن إبراهيم بن موسى وفي النذور عن أبي عاصم ، والموجود في نسخ البخاري أن الطرفين مما في الباب المذكور من الحج ، وليس الحديث عقبة في النذور ذكر أصلاً ، وإنما أمر الناذر في حديث أنس أن يركب جوفاً وأمر أخت عقبة أن تمشي وأن تركب ، لأن الناذر في حديث أنس كان شيخاً ظاهر العجز وأخت عقبة لم توصف بالعجز فكأنه أمرها أن تمشي إن قدرت وإن تركب إن عجزت ، وهذا ترجم البيهقي للحديث ، وأورد في

بعض طرته من رواية عكرمة عن ابن عباس وان أخت دقبة نذرت أن تحج ماشية فقال : إن الله غني عن مشي أختك فالتركب ولتهد بدنة ، وأصله عند أبي داود بالفظه ولتهد هديا ، وهم من نسب إليه أنه أخرج هذا الحديث بالفظه ولتهد بدنة ، وأورده من طريق أخرى عن عكرمة بغير ذكر الهدى ، وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس بالفظه وجاء رجل فقال إن أختي حلفت أن تمشي إلى البيت وأنه يشق عليها المشي ، فقال : مرها فالتركب إذا لم تستطع أن تمشي فأغنى الله أن يشق على أختك ، ومن طريق كريب عن ابن عباس : جاء رجل فقال : يا رسول الله إن أختي نذرت أن تحج ماشية ، فقال : إن الله لا يصنع بشقاء أختك شيئا ، لتخرج راكبة ثم لتكفر بعينها ، وأخرجه أصحاب السنن من طريق عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر قال : نذرت أختي أن تحج ماشية غير مخمرة فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : سر أختك فلتختمر ولتركب ولتعم ثلاثة أيام ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه لا يصح فيه الهدى ، وقد أخرج الطبراني من طريق أبي تميم الجبشاني عن عقبة بن عامر في هذه القصة : نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية حاضرة ، وفيه تركب وتلبس وتعم ، ولطحاوي من طريق أبي عبد الرحمن الحبلي عن عقبة بن عامر نحوه ، وأخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي هريرة : بينما رسول الله ﷺ يسير في جوف الليل إذ بهر بخيال نفرت منه الإبل ، فإذا امرأة عريانة نافضة شعرها ، فقالت : نذرت أن أحج ماشية عريانة نافضة شعري ، فقال : مرها فالتلبس ثيابها ولتهرق دما ، وأورد من طريق الحسن بن عمران رفعه : إذا نذر أحدكم أن يحج ماشيا فليهد هديا وليركب ، وفي سنده انقطاع ، وفي الحديث صحة النذر بإنيان البيت الحرام ، وعن أبي حنيفة إذا لم ينو حجيا ولا عمرة لا ينفذ ، ثم إن نذره راكبا لزمه فلو مشى لزمه دم لقرنه بتوفر مؤنة الركوب ، وإن نذره ماشيا لزمه من حيث أحرم إلى أن تنتهي العمرة أو الحج ، وهو قول صاحب أبي حنيفة ، فإن ركب بعدد أجواه ولزمه دم في أحد القولين عن الشافعي ، واختاف هل يلزمه بدنة أو شاة ؟ وإن ركب بلا نذر لزمه الدم ، وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمشي ما ركب إلا إن عجز مطلقا فيلزمه الهدى ، وليس في طرق حديث دقبة ما يقتضي الرجوع ، فهو حجة للشافعي ومن تبعه ، وعن عبد الله بن الوليد لا يلزمه شيء مطلقا ، قال القرطبي زيادة الأمر بالهدى رواها ثقات ولا ترد ، وليس سكوت من سكنت عنها بحجة على من حفظها وذكرها ، قال : وأنتك بالحديث في عدم إيجاب الرجوع ظاهر ، ولكن عمدة مالك عمل أهل المدينة . (تنبيه) : يقال إن الرجل المذكور في حديث أنس هو أبو إسرائيل المذكور في حديث ابن عباس الذي بعد الباب ، كذا نقله الخطاي عن الخطيب ، وهو تركيب منه ، وإنما ذكر الخطيب ذلك في الرجل المذكور في حديث ابن عباس آخر الباب ، وتفاير القصةين أوضح من أن يتكلف إبيانه . وأما حديث ابن عباس في الذي طاف بزمام وهو الحديث الثالث فأورده بعلمه عن أبي عاصم عن ابن جريج وأفظه : رأى رجلا يطوف بالكعبة بزمام أو غيره فقطعه ، ثم أورده بزول عن إبراهيم بن موسى عن هشام بن يوسف عن ابن جريج بالفظه : مر وهو يطوف بالكعبة بانسان يقود انسانا بخزامة في أنفه فقطعها ثم أمره أن يقوده بيده ، والخزامة بكسر المعجمة وتخفيف الزاي حلقة من شعر أروبر تجعل في العاجز الذي بين منخري البعير يشد فيها الزمام ليسهل انقياده إذا كان صعبا ، وقد تقدم في باب الكلام في الطواف ، من كتاب الحج من هذين الوجهين عن ابن جريج وذكرت ما قبل في اسم القائد والمقود ، ووجه إدخاله في أبواب النذر ، وأنه عند النسا من وجه آخر عن ابن جريج ، وفيه التعرّيج بأنه نذر ذلك ،

وأن الداودي استدلل به على أن من نذر مالا طاعة لله فيه لا ينعقد نذره ، وتعقب ابن التين له والجواب عن الداودي ونصوبه في ذلك . وأما حديث ابن عباس أيضا وهو الحديث الرابع فوهيب في سننه هو ابن خالد ، وهيب الوهاب الذي علق عنه البخاري آخر الباب هو ابن عبد المجيد الثقفي ، وقد يشمسك بهذا من يرى أن الثقات إذا اختلفوا في الوصل والارسال يرجح قول من وصل لما معه من زيادة العلم ، لأن وهيبا وهيب الوهاب ثقتان ، وقد وصله وهيب وأرسله هيب الوهاب وصححه البخاري مع ذلك ، والذي عرفناه بالاستقراء من صنيع البخاري أنه لا يميل في هذه الصورة بقاعدة مطردة بل يدور مع الترجيح إلا إن استقروا فيقدم الوصل ، والواقع هنا أن من وصله أكثر من أرسله ، قال الاسماعيل : وصله مع وهيب عاصم بن هلال والحسن بن أبي جعفر وأرسله مع هيب الوهاب خالد الراسطي . فلت وخالد متقن وفي عاصم والحسن مقال فيستوى الطارقان فيترجح الوصل ، وقد جاء الحديث المذكور من وجه آخر فإزداد قوة أخرجه عبد الرزاق عن ابن طاروس عن أبيه عن أبي إسرائيل . **قوله** ( بنينا لنبي ﷺ بخطب ) زاد الخطيب في المهمات ، من وجه آخر يوم الجمعة . **قوله** ( إذا هو برجل ) في رواية أبي يعلى عن إبراهيم بن الحجاج عن وهيب إذا التفت فإذا هو برجل . **قوله** ( قائم ) زاد أبو داود عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري فيه في الشمس ، وكذلك في رواية أبي يعلى ، وفي رواية طاروس وأبو إسرائيل يصل . **قوله** ( فمال عنه فقالوا أبو إسرائيل ) في رواية أبي داود ، فقالوا هو أبو إسرائيل ، زاد الخطيب رجل من قریش . **قوله** ( نذر أن يقوم ) قال البيضاوي : ظاهر اللفظ السؤال عن اسمه فلذلك ذكره وزادوا فله ، قال : ويحتمل أن يكون سأل عن حاله فذكره وزادوا التعريف به ثم قال : ولعله لما كان السؤال محتملا ذكروا الأمرين جميعا . **قوله** ( ولا يستظل ) في رواية الخطيب ويقوم في الشمس . **قوله** ( مره ) في رواية أبي داود ومروه ، بصيغة الجمع ، وفي رواية طاروس وليتكلم ، وأبو إسرائيل المذكور لا يشاركه أحد في كنيته من الصحابة واختلف في اسمه فقبل فقير بقال وشين دهجمة مصغر ، وقبل يسير بتحذائية ثم هههه مصغر أيضا ، وقبل قبصر باسم ملك الروم ، وقبل بالسين المهملة بدل الصاد ، وقبل بغير راه في آخره ، وهو قرشي ثم حامري ، وترجم له ابن الأثير في الصحابة تبعاً لغيره فقال : أبو إسرائيل الأنصاري . واغتر بذلك الكرماني لحزم بأنه من الأنصار ، والاول أول . وفي حديثه أن السكوت عن المباح ليس من طاعة الله ، وقد أخرج أبو داود عن حديث علي ولا صمت يوم إلى الليل ، ونقدم في السيرة النبوية قول أبي بكر الصديق للمرأة أن هذا - يعني الصمت - من فعل الجاهلية ، وفيه أن كل شيء يتأذى به الإنسان ولو مالا لما لم يرد به شروعيته كتاب أو سنة كلنن حافيا والجلوس في الشمس ليس هو من طاعة الله فلا ينعقد به النذر ، فانه ﷺ أمر أبا إسرائيل باتمام الصوم دون غيره وهو محمول على أنه علم أنه لا يشق عليه ، وأمره أن يعمد ويتكلم ويستظل ، قال القرطبي : في قصة أبي إسرائيل هذه أوضح الحجج للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو مالا طاعة فيه . اقدال مالك لما ذكره : ولم أسمع أن رسول الله ﷺ أمره بالكفارة

### ٣٢ - باب من نذر أن يصوم أياما ، فوافى النحر أو الفطر

٦٧٠٥ - حدثنا محمد بن أبي بكر القتيبي حدثنا فضيل بن ساجان حدثنا موسى بن عتبة حدثنا حاكم بن

أَبْنِ حُرَّةَ الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ «سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ نَذَرَ أَنْ لَا يَأْتِيَ عَلَيْهِ يَوْمٌ إِلَّا صَامَ فَوَافَقَ يَوْمَ أَضْحَى أَوْ فِطْرَهُ فَقَالَ : لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ، لَمْ يَكُنْ يَصُومُ يَوْمَ الْأَضْحَى وَالْفِطْرِ وَلَا يَرَى صِيَامَهُمَا »

٦٧٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ « كُنْتُ مَعَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَقَالَ نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ كُلَّ يَوْمٍ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا مَا عِشْتُ ، فَوَافَقْتُ هَذَا الْيَوْمَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ : أَمَرَ اللَّهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ ، وَنَهَانَا أَنْ نَصُومَ يَوْمَ النَّحْرِ ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ مِثْلُهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ »

**قوله** ( باب من نذر أن يصوم أياما ) أى معينة ( فوافق النحر أو الفطر ) أى هل يجوز له الصيام أو البذل أو المكثارة ؟ انعمد الاجماع على أنه لا يجوز له أن يصوم يوم الفطر ولا يوم النحر لانهاوتا ولا عن نذر سواء عينها أو أحدهما بالنذر أو وقعا معا أو أحدهما اتفاقا ، فلو نذر لم ينعمد نذره عند الجمهور ، وعند الحنابلة روايتان في وجوب القضاء ، وخالف أبو حنيفة فقال لو أقدم فصام وقع ذلك عن نذره ، وقد تقدم بسط ذلك في أواخر الصيام ، وذكرت هناك الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذره الرجل وهل وافق يوم عيد الفطر أو النحر ، ولما لم أقف على اسمه مع بيان المكثير من طريقه ، ثم وجدت في ثقات ابن حبان عن طريق كريمة بنسب سيرين أنها سألت ابن عمر فقالت : جعلت على نفسي أن أصوم كل أربعة أيام واليوم يوم أربعة وهو يوم النحر فقال أمر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر ، ورواته ثقات ، لولا توارد الرواة بأن السائل رجل لفمرت المبهمة بكريمة ، ولا سيما في السند الاول فان قوله سئل يضم أوله يشمل ما إذا كان السائل رجلا أو امرأة ، وقد ظهر من رواية ابن حبان أنها امرأة فيفسرها المبهمة في رواية حكيم ، بخلاف رواية زياد بن جبير حيث قال : فسأله رجل ، ثم وجدت الخبر في كتاب الصيام أبو يوسف بن يعقوب القاضي أخرجه عن محمد بن أبي بكر الملقب شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريقه وكذا أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن محمد بن أبي بكر الملقب ولفظه انه : سمع رجلا يسأل عبد الله بن عمر عن رجل نذر ، فذكر الحديث ، وفضل في السند الاول بالتصنيف وحكيم بفتح أوله وأبو حرة أبوهم يضم المهملة والتشديد لا يعرف اسمه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وقد أورده متابعا لرواية زيادة بن جبير عن ابن عمر ، وفي سياق الرواية الاولى إشعار بوجهان المنع عند ابن عمر فان لفظه فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ، لم يكن يصوم يوم الاضحي والفطر ولا يرى صيامهما ، ووقع عند الاسماعيلي من الزيادة في آخره : قال يونس بن عبيد فذكر ذلك للحسن فقال : يصوم يوما مكانه ، أخرجه من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري من طريقه ، قال السكراني : قوله لم يكن ، أى رسول الله ﷺ وقوله ولا نرى ، بلفظ المتكلم فيكون من جهة مقول عبد الله بن عمر ، وفي بعضها بلفظ الغائب وقاعله عبد الله وقاعله حكيم . قلت : وقع في رواية يوسف بن يعقوب المذكورة بلفظ لم يكن رسول الله ﷺ يصوم يوم الاضحي ولا يوم الفطر ولا يأمر بصيامهما ، ودل في رواية الاسماعيلي ، وجوز السكراني بناء على تعدد القصة - أن ابن عمر تغير اجتهاده لمجم بالمنع بعد أن كان يتردد ،

وليس فيما أجاب به ابن عمر أولاً وآخر ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة ، وقد بسطت القول في ذلك في باب صوم يوم النحر ، وبالله التوفيق . قوله ( يونس ) هو ابن عبيد وصرح به الاسماعيل من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع . قوله ( فأعاد عليه ) زاد ابن المنهال في روايته وغلغل الى الرجل أنه لم يفهم فأعاد عليه الكلام ثانية ،

### ٣٣ - باب هل يدخل في الإيمان والذنوب الأرض والغنم والزروع والأمتعة ؟

وقال ابن عمر ، قال عمر لعنبي رضي الله عنه أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه

قال : إن شئت حبست أصلها ونصدت بها

وقال أبو طلحة لعنبي رضي الله عنه : أحب أموالي إلى ببرحاء لحائط له مستقبلة المسجد

٦٧٠٧ - حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن ثور بن زيد الهذلي عن أبي العيث مولى ابن مطيع عن

أبي هريرة ، قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر فلم نغز يوماً ولا نصية إلا الأموال والثياب والمناج ، فأهدى رجل من بني النضير ، يقال له رفاعه بن زيد رسول الله ﷺ غلاماً يقال له مذهب ، فوجه رسول الله ﷺ إلى وادي القرى حتى إذا كان بوادي القرى بيننا وبينهم يحيط رخصلاً رسول الله ﷺ إذا سهم هارم فقهه ، فقال للناس هيناً له الجنة ، فقال رسول الله ﷺ : كلا والذي نفسي بيده ؛ إن للشعلة التي أخذها يوم خيبر من الغنائم لم نغزها المقاسم كذا عمل عليه ناراً ، فلما سمع ذلك الناس جاء رجل بشراك أو شراكين إلى لعنبي رضي الله عنه فقال : شراك من نار أو شراكين من نار ؟

قوله ( باب هل يدخل في الإيمان والذنوب الأرض والغنم والزروع والأمتعة ) قال ابن دبدب البر ونبه جماعة المال في لغة درس قبيلة أبي هريرة غير العيين كالعروض والثياب ، وعند جماعة المال هو العيين كالذهب والفضة ، والمعروف من كلام العرب أن كل ما يتمول ويملك فهو مال ، فأشار البخاري في الترجمة الى رجحان ذلك بما ذكره من الأحاديث كقول عمر : أصبت أرضاً لم أصب مالا قط أنفس منه ، وقول أبي طلحة : أحب أموالي إلى ببرحاء ، وقول أبي هريرة : لم نغز يوماً ولا نصية ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ ولا تأثروا السفهاء أموالكم ﴾ فإنه يتناول كل ما يملكه الإنسان ، وأما قول أهل اللغة : العرب تنوقع اسم المال عند الإطلاق إلا على الأبل لشرفها عندهم فلا يدفع إطلاقهم المال على غير الأبل ، فقد أطلقوه أيضاً على غير الأبل من المواشي ، ووقع في السيرة فملك في الأموال يعني الحوائط وتسمى من إضاعة المال ، وهو يتناول كل ما يتمول ، وقبل المراد به هنا الأبقار وقبل الحيوان كله ، وفي الحديث أيضاً : ما جاءك من الرزق وأنت غير مشرف عليه وتموله ، وهو يتناول كل ما يتمول ، والأحاديث الثلاثة مخرجة في الصحيحين والموطأ ، وحكى عن ثوب : المال كل ما يجب فيه لؤكة قل أو كثر فاقصص من ذلك فليس بمال ، وبه جزم ابن الأنباري ، وقال غيره : المال في الأصل العيين ، ثم أطلق على كل ما يملك ، واختلاف المصنفين في أن يصدق به على مذاهب تقدم نقلها في باب إذا هدى ماله ، ومن قال كإبي حنيفة لا يقع نذره إلا على ما فيه لؤكة ، ومن قال كمالك يتناول جميع ما يقع عليه اسم مال ، قال ابن



بطل : وأحاديث هذا الباب تشهد لقول مالك ومن تابعه ، وقال الكرماني : معنى قول البخاري « هل يدخل ، أي هل يصح اليقين أو النذر على الأعيان مثل : والذي نفى بيده أن هذه الشملة لتشتعل عليه ناراً ، ومثل أن يقول هذه الأرض لله ونحوه . قلت : والذي فهمه ابن بطال أول فأنه أشار إلى أن مراد البخاري الرد على من قال إذا حلف أو نذر أن يتصدق بماله كله اختص ذلك بما فيه الزكاة دون ما يملكه بما سوى ذلك ، ونقل محمد بن نصر المروزي في « كتاب الاختلاف » عن أبي حنيفة وأصحابه فيمن نذر أن يتصدق بماله كله : يتصدق بما يجب فيه الزكاة من الذهب والفضة والمواشي لأفيا ملكه بما لا زكاة فيه من الأرضين والدور ومقاع البيت والرقيق والجر ونحو ذلك فلا يجب عليه فيها شيء ، ثم نقل بقية المذهب على نحو ما قدمته في « باب من أهدى ماله » فعلى هذا فراد البخاري موافقة الجمهور وأن المال يطلق على كل ما يتمول ، ومن أحد على أن من قال مالي في المساكين إنما يحمل ذلك على ما نوى أو على ما غلب على عرفه كما لو قال ذلك أحرابي فإنه لا يحمل ذلك إلا على الأبل ، وحديث ابن عمر في قول عمر تقدم موصلاً ومشروحاً في كتاب الوصايا ، وقوله وقال أبو طلحة ، هو زيد بن سويل الأنصاري وقد تقدم موصلاً أيضاً هناك من حديث أنس في أبواب الوقف ، وتقدم شيء من شرحه في « كتاب الزكاة » . وحديث أبي هريرة تقدم شرحه في غزوة خيبر من كتاب المغازي ، وقوله فيه : فلم نغنم ذهباً ولا فضة إلا الأموال المتاع والثياب ، كذا للأكثر ولابن القاسم والقاضي والمتاع بالعطف ، قال بعضهم وفي تنزيل ذلك على لغة دوس نظر لأنه استثنى الأموال من الذهب والفضة فدل على أنه منها إلا أن يكون ذلك منقطعاً فتكون « إلا » بمعنى اسكن ، كذا قال ، والذي يظهر أن الاستثناء من الغنيمة التي في قوله فلم نغنم ، فبني أنه يكونوا غنموا الدين وأنبتهم أنهم غنموا المال فدل على أن المال عنده غير الدين وهو المطلوب ، وقوله والضبيب ، بضاد معجمة وموحدة مكررة بصيغة التصغير ، ومدمع بكسر الميم وسكون الدال وفتح العين المهملة ، وقوله « سهم عائر » بعين مهملة وبهمزة الالف تحتانية لا يدرى من رمى به « الشراك » بكسر المعجمة وتخفيف الراء وآخره كاف من سيور النمل ، وقد تقدم جميع ذلك بإعانة الله تعالى ، وله الحمد على كل حال

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٤ - كتاب كفارات الأيمان

### ١ - باب قول الله تعالى : ( فكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ )

وما أمر النبي ﷺ حين نزلت ( فكَفَّارَتُهُ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ) ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن : أو أو ، فصاحبه بالخيار ، وقد خير النبي ﷺ كعباً في الفدية

٦٧٠٨ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن ابن عوف عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي

لهي « عن كعب بن عجرة قال : أتيتُهُ - يعني للنبي ﷺ - فقال : أدنُ فدنوتُ ، فقال أبوءُ بذلك هوأُلك ؟

٢ - ٧٥ ج ١١ \* فتح الباري

قلت : نعم . قال : ففدية من صيام أو صدقة أو نسك .

وأخبرني ابن هون عن أثوب قال : الصيام ثلاثة أيام ، والنسك شاة ، والساكين ستة

**قوله** : بسم الله الرحمن الرحيم ، كتاب كفارات الأيمان . في رواية غير أبي ذر ، باب ، وله من المستمل وكتاب الكفارات ، وسميت كفارة لأنها تكفر الذنب أي تستره ، ومنه قيل الزارع كافر لأنه يغطي البذر ، وقال الراغب : الكفارة ما يغطي الحاشي في البين ، واستعمل في كفارة القتل والظهار ، وهو من التكفير وهو ستر الفعل ونفطيته فيصير بمنزلة ما لم يعمل ، قال ويصح أن يكون أصله إزالة المكفر نحو التبريض في إزالة المرض ، وقد قال الله تعالى ( ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ) أي أزلناها ، وأصل الكفر الستر يقال كفرت الشمس النجوم سترتها ، ويسمى السحاب الذي يستر الشمس كافرا ، وسمى الليل كافرا لأنه يستر الأشياء عن العيون ، وتكفر الرجل بالسلاح إذا تستر به . **قوله** ( وقرول الله تعالى : فكفارتهم إطعام عشرة مساكين ) يريد إلى آخر الآية ، وقد تمسك به من قال بتعين العدد المذكور وهو قول الجمهور خلافا لمن قال لو أعطى ما يجب للعشرة واحدا كفى ، وهو مروي عن الحسن أخرجه ابن أبي شيبة ، ولين قال كذلك لكن قال عشرة أيام متوالية ، وهو مروي عن الأوزاعي حكاه ابن المنذر ، وعن الثوري مثله لكن قال : ان لم يجد العشرة . **قوله** ( وما أمر النبي ﷺ حين نزلت : ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) يشهد إلى حديث كعب بن جحرة الموصول في الباب . **قوله** ( وقد خبر النبي ﷺ كعبا في الفدية ) يعني كعب بن جحرة كما ذكره في الباب . **قوله** ( ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة : ما كان في القرآن د أو أو ، فصاحبه بالخيار ) أما أثر ابن عباس فوصله سفيان الثوري في تفسيره عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال : كل شيء في القرآن أو نحو قوله تعالى ( ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ) فهو فيه غير ، وما كان ( فن لم يجد ) فهو على الولا أي على الترتيب . وليث ضعيف ولذلك لم يجرم به المصنف ، وقد جاء عن مجاهد عن قوله بسند صحيح عند الطبري وغيره ، وأما أثر عطاء فوصله الطبري من طريق ابن جريج قال قال عطاء : ما كان في القرآن د أو أو ، فصاحبه أن يختار أية شاء . قال ابن جريج وقال لي عمرو بن دينار نحوه وسنده صحيح . وقد أخرجه ابن هيثم في تفسيره عن ابن جريج عن عطاء بلفظ الأصل وسنده صحيح أيضا . وأما أثر عكرمة فوصله الطبري من طريق داود بن أبي هند عنه قال : كل شيء في القرآن د أو أو ، فلا يتغير أي الكفارات شاء ، فإذا كان ( فن لم يجد ) فالأول الأول قال ابن بطال : هذا متفق عليه بين العلماء ، وإنما اختلفوا في قدر الإطعام فقال الجمهور لكل إنسان مد من طعام بمد القارح **قوله** وفرق مالك في جنس الطعام بين أهل المدينة فاعتبر ذلك في حقهم لأنه وسط من ديشهم بخلاف سائر الأمصار فالاعتبر في حق كل منهم ما هو وسط من ديشه وخالفه ابن القاسم فوافق الجمهور . وذهب الكوفيون إلى أن الواجب إطعام نصف صاع ، والحجة الأول أنه **قوله** أمر في كفارة المواقع في رمضان بطعام مد لكل مسكين ، قال وإنما ذكر البخاري حديث كعب هنا من أجل آية التبخير فأنها وردت في كفارة البين كما وردت في كفارة الأذى . ونسبه ابن المنذر فقال يحتمل أن يكون البخاري وافق الكوفيين في هذه المسألة فأورد حديث كعب بن جحرة لأنه وقع التنصيص في خبر كعب على نصف صاع ولم يثبت في قدر طعام الكفارة لحمل المطلق على المقيد . قلت :

ويؤيده أن كفارة المواقح ككفارة الظهار وكفارة الظهار ورد النص فيها بالترتيب بخلاف كفارة الأذى فإن النص ورد فيها بالتحخير ، وأيضاً فإنهما متفقان في قدر الصيام بخلاف الظهار فكان حل كفارة البين عليها موافقتها لها في التحخير أولى من حملها على كفارة المواقح مع مخالفتها ، وإلى هذا أشار ابن المنير . وقد يستدل بذلك بما أخرجه ابن ماجه عن ابن عباس قال : كفر النبي ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس بذلك ، فمن لم يجد فنصف صاع من بر ، وهذا لو ثبت لم يكن حجة لأنه لا قائل به ، وهو من رواية عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة وهو ضعيف جداً . والذي يظهر لي أن البخاري أراد الرد على من أجاز في كفارة البين أن تبعض الحصة من الثلاثة التحير فيها كن أطعم خمسة وكساهم أو كسا خمسة غيرهم أو اعتق نصف رقبة وأطعم خمسة أو كساهم ، وقد نقل ذلك عن بعض الحنفية والمالكية ، وقد احتج من الحق بكفارة الظهار بأن شرط حل المطلق على المقيد أن لا يمارضه مقيد آخر ، فلما عارضه هنا والأصل براءة الذمة أخذ بالأقل ، وأيده الماوردي من حيث النظر بأنه في كفارة البين وصف بالوسط وهو محمول على الجنس ، وأوسط ما يشيع الشخص وطلان من الحيز ، والمد رطل وثلاث من الحب فإذا خبز كان قدر رطلين . وأيضاً فكفارة البين وإن وافقت كفارة الأذى في التحخير لم تكن ذات عليها بأن فيها تريباً ، لأن التحخير وقع بين الإطعام والكسوة والعق ، والترتيب وقع بين الثلاثة وصيام ثلاثة أيام ، وكفارة الأذى وقع التحخير فيها بين الصيام والإطعام والذبح حسب ، قال ابن الصباغ : ليس في الكفارات ما فيه تحخير وترتيب إلا كفارة البين وما ألحق بها . قوله ( أحمد بن يونس ) هو ابن عبد الله بن يونس نسب لجدته ، وأبو شهاب هو الأصغر واسمه عبد ربه بن نافع ، وابن عون هو عبد الله . قوله ( أثبتته يعني النبي ﷺ ) كذا في الأصل ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق بشر بن الفضل عن ابن عون بهذا السند عن كعب بن عجرة قال : « في ثلثة هذه الآية ، فأثبت النبي ﷺ ، فذكره ، وفي رواية معتمر بن سليمان عن ابن عون عند الإسماعيل ، ثلثة في هذه الآية ( فندية من صيام أو صدقة أو نسك ) قال قرأت في النبي ﷺ فقال ابن . قوله ( قال وأخبرني ابن عون ) هو مقول أبي شهاب وهو موصول بالأول ، وقد أخرجه النسائي والإسماعيل عن طريق الأزهري عن سعد بن ابن عون به وقال في آخره : فسر لي مجاهد فلم أحفظه ، فسألت أيوب فقال : الصيام ثلاثة أيام والصدقة على ستة مساكين والنسك ما استيسر من الهدى . قلت : وقد تقدم في الحج وفي التفسير من طرق أخرى عن مجاهد وفي الطب والمغازي من طريق أيوب عن مجاهد به وسياقها أنهم ، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب الحج

٢ - باب قوله تعالى : ﴿ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ، وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ ، وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

مقى نجب الكفارة على التخي والتقي ؟

٦٧٠٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري قال سمعته من فيه عن حميد بن عبد الرحمن

عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت . قال : ما شأنك ؟ قال : وقعت على امرأة في رمضان

قال : تستطيع تعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل

تستطيع أن تطعم سبعين مسكيناً ؟ قال : لا . قال : اجلس تجلس ، فأتى النبي ﷺ بعرقي فيه تمر ، ولحم رق

السَّكَنُ الصَّيْتُمُ ، قال خذْ هذا فصدقْ به ، قال : أَعْلَى أَفْقَرَنَا ؟ فَصَدَّقَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَلَّتْ تَوَاجِهُهُ ،  
قال : أَطْمَعُهُ هَالِكٌ »

**قوله** ( باب متى تجب الكفارة على الفتي والفقيير ؟ وقول الله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) الى قوله : العالم الحكيم ) كذا لا في ذو . وفيه باب قول الله تعالى ( قد فرض الله لكم ) وساقوا الآية وبهذا . ومن تجب الكفارة على الفتي والفقيير ، ؟ ورقط لبعضهم ذكر الآية ، وأشار الكرماني إلى تصويبه فقال : قوله تحلة أيمانكم أي تحليتها بالكفارة ، والمناسب أن يذكر هذه الآية في الباب الذي قبله . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الجحام في نهار رمضان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله فيه وسفيان عن الزهري ، وقع في رواية الحميدي عن سفيان حدثنا الزهري ، وتقدم أيضا بيان الاختلاف فيمن لا يجد ما يكفر به ولا يقدر على الصيام هل يسقط عنه أو يبقى في ذمته ؟ قال ابن المنير : مقصوده أن يفتي على أن الكفارة إنما تجب بالحائض كما أن كفارة المرافق إنما تجب باقتحام الذنب ، وأشار إلى أن الفقيير لا يسقط عنه إيجاب الكفارة لأن النبي ﷺ علم فقره وأعطاه مع ذلك ما يكفر به كما لو أعطى الفقير ما يقضي به دينه ، قال : ولعله كما نبه على احتياج الكوفيين بالردية نبه هنا على ما احتج به من خالفهم من إلحاقها بكفارة المرافق وأنه مد لكل مسكين

### ٣ - باب من أعان المعسر في الكفارة

٦٧١٠ - **حدثنا** محمد بن محبوب حدثنا عبد الواحد حدثنا معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : هلكت ، فقال : وما ذاك ؟ قال : وقعت بأهل في رمضان ، قال : تجد رقبة ؟ قال : لا ، قال : هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : هل تستطيع أن تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا ، قال : جاء رجل من الأنصار بمرق ، والمرق السكندر فيه نمر ، فقال : اذهب بهذا فتصدق به ، قال : أَعْلَى أَخْرَجَ مِنَّا رَسُولَ اللَّهِ ؟ وَالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَا بَتَّيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَحْوَجُ مِنَّا ، ثُمَّ قَالَ : اذْهَبْ فَأَطْمَعْهُ هَالِكٌ »

**قوله** ( باب من أعان المعسر في الكفارة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له ، فكما جاز إعانة المعسر بالكفارة عن وقائه في رمضان كذلك يجوز إعانة المعسر بالكفارة عن يمينه إذا حنث فيه

### ٤ - باب يعطى في الكفارة عشرة مساكين قريبا كان أو بعيدا

٦٧١١ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme حدثنا سفيان عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : هلكت ، قال : وما شأذك ؟ قال : وقعت على امرأتي في رمضان ، قال : هل تجد مائتي رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن

قوله ( باب يعطى في الكفارة عشرة مساكين قريبا كان ) أى المسكين ( أو بعيدا ) أما العدد فبعض القرآن في كفارة اليمين ، وقد ذكرت الخلاف فيه قريبا ، وأما التصوية بين القرب والبعيد فقال ابن المذير : ذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور قبله وليس فيه الا قوله « أطعمه أهلك » لكن اذا جاز إعطاء الأقرباء تابعاء أجوز ، وقاس كفارة اليمين على كفارة الجحاح في الصيام في إجازة الصرف الى الأقرباء . قلت : وهو على رأى من حل قوله « أطعمه أهلك » على أنه في الكفارة ، وأما من حله على أنه إعطاء التمر المذكور في الحديث ليفقهه هليهم وتستمر الكفارة في ذمته الى أن يحصل له يبرة فلا يتجه الإلتحاق ، وكذا على قول من يقول تحقظ عن المسعر مطلقا ، وقد تقدم البعد في ذلك وبيان الاختلاف فيه في كتاب الصيام ، ومذهب الشافعى جواز إعطاء الأقرباء إلا من قلزمه نفقته . ومن فروع المسألة اشتراط الايمان فيمن يعطيه وهو قول الجمهور ، وأجاز أصحاب الزاى إعطاء أهل الذمة منه ووافقهم أبو نور ، وقال النورى : يهوى . إن لم يجد المسلمين ، وأخرج ابن أبي شيبة عن النخعي والشعبي مثله وعن الحكم كالجمهور .

وما توارث أهل الديار من ذلك قرنا بعد قرن

٦٧١٣ - حدثنا نضر بن الوليد الجارودي حدثنا أبو نعيبة وهو سلم حدثنا مالك من نافع قال: كان ابن عمر يعلّي زكاة رمضان بعد النبي ﷺ للشد الأول، وفي كفارة اليمين بعد النبي ﷺ، قال أبو نعيبة: قال لنا مالك مدنا أعظم من مدكم، ولا نرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ. وقال لي مالك لو جاءكم أمير فضرب مدًا أضرم مد النبي ﷺ بأي شيء كنتم تطون؟ قلت: كنا نعلّي بعد النبي ﷺ، قال: أملا نرى أن الأمر إنما يعود إل مد النبي ﷺ؟

٣٧٤ - **روى** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : اللهم بارك لهم في مكيلهم وصاعهم ومُدَّم

قوله (باب صاع المدينة ومد النبي ﷺ وبركته) أشار في الترجمة إلى وجوب الإخراج في الواجبات بصاع

أهل المدينة لأن القسريع وقع على ذلك أولا وأكند ذلك بدعاء النبي ﷺ لهم بالبركة في ذلك . **قوله** ( وما توارث أهل المدينة من ذلك قرنا بعد قرن ) أشار بذلك إلى أن مقدار المد والصاع في المدينة لم يتغير لتوارثه عندهم إلى زمنه ، وهذا احتج مالك على أبي يوسف في القصة المشهورة بينهما فرجع أبو يوسف عن قول الكوفيين في قدر الصاع إلى قول أهل المدينة . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الأول حديث السائب بن يزيد ، **قوله** ( كان الصاع على عهد النبي ﷺ مدا وثلاثا بمدكم اليوم ، فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز ) قال ابن بطال : هذا يدل على أنه مدم حين حدث به السائب كان أربعة أرتال فاذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلث قام منه خمسة أرتال وثلث وهو الصاع بدليل أن مد النبي ﷺ رطل وثلث وصاعه أربعة أمداد ، ثم قال مقدار ما زيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز لانه لم يزل ، وإنما الحديث يدل على أن مدم ثلاثة أمداد بمده انتهى ، ومن لازم ما قال أن يكون صاعهم ستة عشر رطلا لكن لم يزل مقدار الرطل عندهم اذذاك ، وقد تقدم في باب الوضوء بالمد ، من كتاب الطهارة بيان الاختلاف في مقدار المد والصاع ، ومن فرق بين الماء وغيره من المكيالات فنص صاع الماء بكونه ثمانية أرتال ومده برطلين فقصر الخلاف على غير الماء من المكيالات ، الحديث الثاني ، **قوله** ( حدثنا أبو قتيبة وهو سلم ) بفتح المهملة وسكون اللام ، وفي رواية الدارقطني من وجه آخر عن المنذر ، حدثنا أبو قتيبة سلم بن قتيبة . قلت : وهو الشعبي بفتح الشين المعجمة وكسر المهملة بصري أصله من خراسان أدرك البخاري بالسن ومات قبل أن يلفاه ، وهو غير سلم بن قتيبة الباهلي ولد أمير خراسان قتيبة بن سلم وقد قلنا هو امرأة البصرة وهو أكبر من الشعبي ومات قبله بأكثر من خمسين سنة . **قوله** ( المد الأول ) هو نهد النبي ﷺ وهي صفة لازمة له ، وأراد فافع بذلك أنه كان لا يعطى بالمد الذي أحدثه هشام ، قال ابن بطال « وهو أكبر من مد النبي ﷺ بثلاثي رطل وهو كما قال فان المد الهشامي رطلان والصاع منه ثمانية أرتال . **قوله** ( قال لنا مالك ) هو مقول أبي قتيبة وهو موصول . **قوله** ( مدنا أعظم من مدكم ) يعني في البركة أي مد المدينة وإن كان دون مد هشام في القدر لكن مد المدينة مخصوص بابركة الحاصلة بدعاء النبي ﷺ لها فهو أعظم من مد هشام ، ثم فسر مالك مراده بقوله : ولا نرى الفضل إلا في مد النبي ﷺ . **قوله** ( وقال لي مالك لو جاءكم أمير الحج ) أراد مالك بذلك الوام مخالفه إذ لا فرق بين الزيادة والنقصان في مطلق المخالفة ، فلو احتج الذي تمسك بالمد الهشامي في إخراج زكاة الفطر وغير ما بما شرع إخراجها بالمد كاطعام المساكين في كفارة اليمين بأن الأخذ بالوزائد أولى ، قيل : كفى باتباع ما قدره الشارع بركة ، فلو جازت المخالفة بالزيادة لجازت مخالفته بالنقص ، فلما امتنع المخالف من الأخذ بالنقص قال له أنلا ترمي أن الاسم إنما يرجع إلى مد النبي ﷺ ، لأنه إذا نمارضت الامداد الثلاثة الأول والحادث وهو الهشامي وهو زائد عليه والثالث المفروض وقوعه وإن لم يقع وهو دون الأول كان الرجوع إلى الأول أولى لأنه الذي تحققت شرعيته . قال ابن بطال : والحجة فيه نقل أهل المدينة له قرنا بعد قرن وجيلا بعد جيل ، قال : وقد رجع أبو يوسف بمثل هذا في تقدير المد والصاع إلى مالك وأخذ بقوله . ( تنبيه ) : هذا الحديث غريب لم يروه عن مالك إلا أبو قتيبة ولا عنه إلا المنذر ، وقد ضاق بخرجه على الاستحصيل وعلى أبي نعم فلم يستخرج له بل ذكره من طريق البخاري ، وقد أخرجه الدارقطني في « غرائب مالك » من طريق البخاري وأخرجه أيضا من ابن هقدة عن الحسين بن القاسم البجلي عن المنذر به دون كلام مالك وقال : صحيح أخرجه البخاري عن المنذر به . الحديث الثالث حديث أنس في

دعاء النبي ﷺ ، اللهم بارك لهم في مكياهم وصاعهم ومدهم ، وقد تقدم في البيوع عن القعني عن مالك وزاد في آخره : يعني أهل المدينة ، وكذا عند رواية الموطأ عن مالك قال ابن المنير : يحتمل أن تختص هذه الدعوة بالمد الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ، ويحتمل أن نعم كل مكيا لآهل المدينة إلى الأبد ، قال والظاهر الثاني ، وكذا قال ، وكلام مالك المذكور في الذي قبله يفتح إلى الأول وهو المعتمد . وقد تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك وإلى هذا الزمان ، وقد وجد مصداق الدعوة بأن بورك في مدهم وصاعهم بحيث اعتبر قدروها أكثر فتماء الأمصار ومقلدوم إلى اليوم في غالب السكفارات ، وإلى هذا أشار الملب واقه أعلم

## ٦ - باب قول الله تعالى : ﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، وأى الرقاب أركي ؟

٦٧١٥ - **حريش** محمد بن عبد الرحيم حدثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرزجانة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى يفرجه .

**قوله** ( باب قول الله عز وجل : أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ) يشير إلى أن الرقبة في آية كفارة اليمين مطلقة بخلاف آية كفارة القتل فإنها قيدت بالإيمان ، قال ابن بطال : حمل الجمهور ومنهم الأصوليون ومالك والثاقبي وأحمد وإسحق المطلق على المقيد كما حملوا المطلق في قوله تعالى ﴿ وَأَشْمِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ على المقيد في قوله ﴿ وَأَشْمِدُوا ذُرَى عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ وخالف الكوفيون فقالوا : يجوز اعتاق الكافر ، ووافقهم أبو ثور وابن المنذر ، واحتج له في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغلظة بخلاف كفارة اليمين ، ومن ثم اشترط التتابع في صيام القتل دون اليمين . **قوله** ( وأى الرقاب أركي ) ؟ يشير إلى الحديث الماضي في أوائل العتق عن أبي ذر وفيه : قلت فأى الرقاب أفضل ؟ قال أغلاها ثمناً وأفسها عند أهلها ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وكان البخاري رمز بذلك إلى موافقة الكوفيين لأن أفضل التفضيل يقتضى الاشتراك في أصل الحكم . وقال ابن المنير : لم يثبت البخاري الحكم في ذلك واسكنه ذكر الفضل في عتق المؤمنة إجابة على مجال النظر ، ففانث أن يقول : إذا وجب عتق الرقبة في كفارة اليمين كان الأخذ بالأفضل أحوط ، والا كان المكفر بغير المؤمنة على شك في براءة الذمة . قال : وهذا أقوى من الاستشهاد بحمل المطلق على المقيد لظهور الفرق بينهما . ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة ومن أعتق رقبة مسلمة ، وقد تقدم أيضاً في أوائل العتق من وجه آخر عن سعيد بن مرزجانة عن أبي هريرة ، وذكر فيه قصة لسعيد بن مرزجانة مع علي بن حسين أي ابن علي بن أبي طالب الملقب زين العابدين وهو المذكور هنا أيضاً ، وكأنه بعد أن سمعه من سعيد بن مرزجانة وعمل به حدث به عن سعيد فسمعه منه زيد بن أسلم ، وفي رواية الباب زيادة في آخره وهي قوله : حتى يفرجه ، وحتى هنا عاطفة لوجود شرائط المطلق فيما سيكون فرجه بالنصب ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث وبيان ماورد فيه من الزيادة هناك . وأخرج مسلم حديث الباب عن داود بن رشيد شيخ شيخ البخاري فيه ، وقد نزل البخاري في هذا الاسناد درجتين فأنه بينه وبين أبي غسان محمد بن مطرف في عدة أحاديث فذكر كتابه وأولها واحداً سعيد بن أبي مريم في الصيام والنسكاح والاشربة وغيرها وكعلي بن عياش في البيوع

والأدب ، وعبد بن عبد الرحيم شيخه فيه هو المعروف بصاعقة وهو من أقرانه ، وداود بن رشيد بشين ومجمعة مصغر من طبقة شيوخه الوسطى ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق زيد وعلى وسعيد والثلاثة مديون وزيد وحل قربان

## ٧ - باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا

### وقال طاوسٌ يجهزُ للمدبرِ وأمِّ الولدِ

٦٧١٦ - **حدثنا** أبو الثمان أخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر أن رجلاً من الأنصار دبر عموماً له ولم يكن له مالٌ فهداه فبلغ النبي ﷺ فقال من يشتره مني؟ فأشتراه نعيم بن النخاع بمائة درهم ، فسميت جابر بن عبد الله يقول : هداً قبطياً مات عام أول ،

**قوله** ( باب عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الزنا ) ذكر فيه حديث جابر في عتق المدبر ، وعمرو في السند هو ابن دينار ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب العتق وبيان الاختلاف فيه والاحتجاج لمن قال بصحة بيعه ، وقضية ذلك صحة عتقه في الكفارة لأن صحة بيعه فرع بقاء الملك فيه فيصح تجهيز عتقه ، وأما أم الولد فتحكمها حكم الرقيق في أكثر الأحكام كالجنابة والحدود واستمتاع السيد ، وذهب كثير من العلماء إلى جواز بيعها ، ولكن استقر الأمر على عدم صحته ، وأجمروا على جواز تجهيز عتقها فتجهز في الكفارة ، وأما عتق المكاتب فأجازته مالك والشافعي وأبو حنيفة كذا حكاه ابن المنذر ، وعن مالك أيضاً لا يجهز أصلاً ، وقال أصحاب الرأي إن كان أدى بعض الكتابة لم يجهز . **قوله** ( وقال طاوس يجهز المدبر وأم الولد ) رحمه ابن أبي شيبة من طريقه بلفظ يجهز عتق المدبر في الكفارة وأم الولد في الظهار ، وقد اختلف السلف فوافق طاوساً الحسن في المدبر والشافعي في أم الولد وعالقه فيهما الزهري والشافعي ، وقال مالك والاوزاعي لا يجهز في الكفارة مدبر ولا أم ولد ولا معلق عتقه وهو قول الكوفيين ، وقال الشافعي يجهز عتق المدبر ، وقال أبو ثور يجهز عتق المكاتب مادام عليه شيء من كتابته ، واحتج مالك بأن هؤلاء ثبت لهم عقد حرية لا يبيح الرفعها والواجب في الكفارة تحرير ربة ، وأجاب الشافعي بأنه لو كانت في المدبر شعبة من حرية ما جاز بيعه ، وأما عتق ولد الزنا فقال ابن المنذر لا أهم مناسبة بين عتق ولد الزنا وبين ما أدخله في الباب إلا أن يكون المخالف في عتقه مخالف في عتق ما تقدم ذكره ، فاستدل عليه بأنه لا قائل بالفرق ثم قال : ويظهر أنه لما جوز عتق المدبر واستدل له ولم يأت في أم الولد إلا بقول طاوس ولا في ولد الزنا بشيء أشار إلى أنه قد تقدم الحكم على عتق الربة المؤمنة فيدخل ما ذكر بعده في المصوم بل في المحصر لأن ولد الزنا مع إيمانه أفضل من الكافر . قلت : جاء المنع من ذلك في الحديث الذي أخرجه البيهقي بسند صحيح عن الزهري أخبرني أبو حنيفة عن عبد الله بن الحارث وكثيرة من أهل العلم والصلاح أنه سمع امرأة تقول لعبد الله بن نوفل تستفتي في غلام لها ابن زنية تعتقه في رقبة كانت حاجها فقال : لا أراه يهولك ، سمعت عمر يقول لأن أحمل على نملين في سبيل الله أحب إلي من أن أعق ابن زنية ، وصح من



أن مريّة قال : لأن أتبع بسوط في سبيل الله أحب إليّ من أن أعتق ولد زانية ، أخرجه ابن أبي شيبة . ثم في الموطأ عن أبي مريّة أنه أتى بعثق ولد الزنا ، وعن ابن عمر أنه أعتق ابن زنا ، وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي بسند صحيح عنه وزاد : قد أمرنا الله أن نمن على من هو شر منه ، قال الله تعالى ( فإما منا بعد وإما فداء ) وقال الجمهور : مجزئ حقه ، وكرهه على وابن عباس وابن عمرو بن العاص أخرجه ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد لينّة ، ومنع الشعبي والنخعي وأذواصي ، وأخرج ابن أبي شيبة ذلك بسند صحيح عن الأولين ، والحجة للجمهور قوله تعالى ( أو تحرير رقبة ) وقد صحح مالك الخالف له فيصح إعتاقه له ، وقد أخرج ابن المنذر بسند صحيح عن ابن الخثير عن عتبة بن حامر أنه سئل عن ذلك فنهج ، قال أبو الخثير : فسألنا فضالة بن عبيد فقال : يفر الله لعقبة ، وهل هو إلا نعمة من النعم ؟ وذكر المصنف حديث جابر بن ببيع المدير فأشار في الترجمة إلى أنه إذا جاز بيعه جاز ما ذكر معه بطريق الأول

### باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر

قوله ( باب إذا أعتق عبداً بينه وبين آخر ) أي في الكفارة ، ثبتت هذه الترجمة للمستمل وحده بفهر حديث فكان المصنف أراد أن يثبت فيها حديث الباب الذي بعده من وجه آخر فلم يتفق ، أو تردد في الترجمة فالتصرّح الأكثر على الترجمة التي تلي هذه وكتب المستمل الترجمة احتياطاً ، والحديث في الباب الذي يليه صالح لها بضرب من التأويل ، وجمع أبو نعيم الترجمة في باب واحد

### ٨ - باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه ؟

٦٧١٧ - حدثنا سليمان بن جرب حديثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة فاشتروا عليها الولاء ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : اشتريها فإنما الولاء لمن أعتق ،

قوله ( باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولاؤه ) أي العتيق . ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة مختصراً وفي آخره دقاً فالأولاء لمن أعتق ، وقضيته أن كل من أعتق فصاح حقه كان الولاء له ، فيدخل في ذلك ما لو أعتق العبد المشرك فإنه إن كان موسراً صح وضمن لشريكه حصته ، ولا فرق بين أن يعتقه مجاناً أو عن الكفارة وهذا قول الجمهور ومنهم صاحب أبي حنيفة . ومن أبي حنيفة لا يجوز حتى العبد المشرك عن الكفارة لأنه يكون أعتق بعض عبداً لا جميعه ، لأن الشريك عنده بمنزلة بين أن يقوم عليه نصيبه وبين أن يعتقه هو وبين أن يستأجر العبد في نصيب الشريك

### ٩ - باب الاستثناء في الإيمان

٦٧١٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد حديثنا حماد بن غيلان بن جبر عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري قال : أتيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشرقيين أستخذه فقال : والله لا أحلّكم ، ما عندي ما أحلّكم ، ثم كثرنا ما شاء الله فأتى بإبل ، فأمرنا بثلاثة دود ، فلما انطلقنا قال بعضهم لبعض لا يبارك الله لنا أتينا رسولاً

٢ - ٧٩ ج ١١ • مع البوي

الله ﷻ اَسْتَعْلَهُ خَافَ أَنْ لَا يَحْمِلُنَا فَعَمَلْنَا ، قَالَ أَبُو مُوسَى ' فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : مَا أَنَا بِحَاسِبِكُمْ بَلِ اللَّهُ حَاسِبُكُمْ ، إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْرِيفُ عَلَى بَيْنٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ بَيْنِي وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ ' »

٦٧١٩ - **حديث** أبو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَدَّادٌ وَقَالَ « إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ بَيْنِي وَأَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، أَوْ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَرْتُ »

٦٧٢٠ - **حديث** علي بن عبد الله حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ طَاوُسٍ « سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ سَلِيمَانُ لِأَطْوَفِ بْنِ الْهَيْثَمِ عَلَى تَسْمِينِ امْرَأَةٍ كُلِّ نَدُوٍّ غُلَامًا يَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ ، قَالَ سَعِيدَانُ : بِمَعْنَى الْمَلِكِ قُل : إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَدَمَى ، فَطَافَ بِهِمْ فَلَمْ تَأْتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ بِوَلَدٍ إِلَّا وَاحِدَةً يُشَقُّ غُلَامٌ ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَرَوِيهِ قَالَ : لَوْ قَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ يَحْتِثْ وَكَانَ دَرَكًا فِي حَاجَتِهِ » وَقَالَ صَرَّةٌ « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ اسْتَدْنَى » قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الزُّفَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

**قوله** (باب الاستثناء في الايمان) وقع في بعض النسخ « البين » ، وعليها شرح ابن بطال ، والاستثناء استعمال من الثنينا بضم المثلثة وسكون النون بعدما تحتانية ويقال لها الثنوي أيضا بواو بدل الياء مع فتح أوله ، وهي من ثنيت الشيء إذا عطفته كأن المستثنى عطف بعض ما ذكره ، لأنها في الاصطلاح إخراج بعض ما يثنى به اللفظ . وأدائها إلا وأهواتها ، ونطاق أيضا على التعاليق ومنها التعليل وهو المراد في هذه الترجمة ، فإذا قال لأفعلن كذا إن شاء الله تعالى استثنى ، وكذا إذا قال لا أفعل كذا إن شاء الله ، ومثله في الحكم أن يقول إلا أن يشاء الله ، أو إلا أن شاء الله ، ولو أتى بالارادة والاختيار بدل المشيئة جاز ، فلم يفعل إذا أثبت أو فعل إذا نفي لم يحث ، فلم قال إلا أن غير الله نفي أو بدل ، أو إلا أن يبدو لي أو يظهر ، أو إلا أن أشاء أو أريد أو أختار فهو استثناء أيضا ، لكن يشترط وجود المشروط . وانفق العلماء كما حكاه ابن المنذر على أن شرط الحكم بالاستثناء أن يتلفظ المستثنى به وأنه لا يكفي القصد اليه بغير لفظ . وذكر عياض أن بعض المتأخرين منهم خرج من قول مالك إن البين تعقد بالنية أن الاستثناء يجوز بالنية ، لكن نقل في التهذيب أن مالكا نص على اشتراط التلفظ باليمين ، وأجاب الباجي بالفرق أن البين عقد والاستثناء حل ، والعقد أبلغ من الحل فلا يلحق باليمين ، قال ابن المنذر : واختلفوا في وقته فالأكثر على أنه يشترط أن ينهل بالخلف ، قال مالك : إذا سكك أو قطع كلامه فلا نيا ، وقال الشافعي : يشترط وصل الاستثناء بالكلام الأول ، ووصله أن يكون نسفاً فإن كان بينهما سكوت انقطع إلا إن كانت سكتة تذكر أو تنفس أو عى أو انقطاع صوت ، وكذا ينقطع الأخذ في كلام آخر . ولخصه ابن الحاجب فقال : شرطه الاتصال لفظاً أو في مافي حكمه ، كقطعه لتنفس أو سعال ونحوه مما لا يمنع الاتصال هرقاً ، واختلف هل ينقطع ما ينقطعه القبول من الإيجاب ؟ على وجهين الشافعية أحدهما أنه ينقطع بالكلام اليسير الأجنبي وإن لم ينقطع به الإيجاب والقبول ، وفي وجه لو تخال احتضر الله لم ينقطع ، وتوقف فيه النوري ونص

الشافعي يؤيده حيث قال : تذكر فانه من صور التذكر عرفا ، ويلتحق به لا اله الا الله ونحوها ، وعن طائوس والحسن له أن يستثنى مادام في المجلس ، وعن أحمد نحوه وقال : مادام في ذلك الأمر ، وعن إسحق مثله وقال : إلا أن يقع سكوت ، وعن قتادة إذا استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم ، وعن عطاء قدر حلب ناقة ، وعن سعيد بن جبهر إلى أربعة أشهر ، وعن مجاهد بعد سنتين ، وعن ابن عباس أقوال منها له ولو بعد حين ، وهذه كقول سعيد ، وعنه شهر ، وعنه سنة ، وعنه أبدا . قال أبو عبيد : وهذا لا يؤخذ على ظاهره لأنه يلزم منه أن لا يحدث أحد في يمينه وأن لا تنصور الكفارة التي أوجهاها الله تعالى على الحالف ، قال : ولكن وجه الخبر سقرط الأثم عن الحالف إنزكه الاستثناء لأنه مأمور به في قوله تعالى ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) فقال ابن عباس : إذا لم يأت بقول أن شاء الله يستدركه ، ولم يرد أن الحالف إذا قال ذلك بعد أن انقضى كلامه أن ما عقده باليمين ينحل . وحاصله حل الاستثناء المنقول عنه هل انقضى أن شاء الله فقط وحل أن شاء الله على التبرك ، وعلى ذلك حل الحديث المرفوع الذي أخرجه أبو داود وغيره موصولا ورسلا أن النبي ﷺ قال : والله لا نعزرون قريبا ثلاثا ثم سكوت ثم قال : أن شاء الله ، أو هل السكوت لنفسه أو نحوه ، وكذا ما أخرجه ابن إسحق في سؤال من سأل النبي ﷺ عن قصة أصحاب الكهف : غدا أجيبكم ، فتأخر الوحي فزات ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ) فقال أن شاء الله مع أن هذا لم يرد هكذا من وجه ثابت . ومن الأدلة على اشتراط اتصال الاستثناء بالكلام قوله في حديثه الباب : فليتكفر عن يمينه ، فانه لو كان الاستثناء يفيد بعد قطع الكلام لقال فليستثن لأنه أسهل من التكفير وكذا قوله تعالى لأبواب ( وخذ بيدك صفها فاضرب به ولا تحمض ) فان قوله استثن أسهل من التحميل لحل اليمين بالاضرب ، ولزم منه بطلان الإقراءات والطلاق والعق فيستثنى من أقر أو طلق أو عتق بعد زمان ويرفع حكم ذلك ، فالأولى فأوبل ما نقل عن ابن عباس وغيره من السلف في ذلك ، وإذا تقرر ذلك فقد اختلف هل يشترط قصد الاستثناء من أول الكلام أولا حكي الرازي فيه وجهين ، ونقل عن أبي بكر الفارسي أنه نقل الإجماع على اشتراط وقوعه قبل فراغ الكلام ، وعلاه بأن الاستثناء بعد الانفصال ينشأ بعد وقوع الطلاق مثلا وهو واضح ، ونقله معارض بما نقله ابن حزم أنه لو وقع متصلا به كفي ، واستدل بحديثه ابن عمر رفعه د من حلف فقال أن شاء الله لم يحدثه واحتج بأنه عقب الحلف بالاستثناء باللفظ ، وحينئذ يحصل ثلاث صور : أن يقصد من أوله أو من أثنائه ولو قبل فراغه أو بعد تمامه ، فيختص نقل الإجماع بأنه لا يفيد في الثالث ، وأبعد من فهم أنه لا يفيد في الثاني أيضا ، والمراد بالإجماع المذكور إجماع من قال يشترط الاتصال والاختلاف ثابت كما تقدم والله أعلم . وقال ابن العربي : قال بعض علمائنا يشترط الاستثناء قبل تمام اليمين ، قال : والذي أقول أنه لو نوى الاستثناء مع اليمين لم يكن يميننا ولا استثناء وانما حقيقة الاستثناء أن يقع بعد عقد اليمين فيحاط بالاستثناء المتصل باليمين ، وأتفقوا على أن من قال لا أفعل كذا أن شاء الله إذا قصد به التبرك فقط ففعل يحنث وإن قصد الاستثناء فلا حنث عليه ، واختلفوا إذا طلق أو قدم الاستثناء على الحالف أو أخره هل يفترق الحكم ؟ وقد تقدم في كتاب الطلاق ، وانفتوا على دخول الاستثناء في كل ما يحلف به إلا الأوزاعي فقال : لا يدخل في الطلاق والعق والمنى إلى بيت الله ، وكذا جاء عن طائوس وعن مالك مثله ، وعنه إلا المشي ، وقال الحسن وقاتة وابن أبي ليلى واليث يدخل في الجميع إلا الطلاق ، وعن أحمد يدخل الجميع إلا العتق

واحتج بشعوب الشارح له ، وورد فيه حديث عن معاذ رفعه ، إذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله لم تطلق وان قال لمبعدة أنت حر ان شاء الله فانه حر ، قال البيهقي : تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول ، واختلف عليه في إسناده ، واحتج من قال لا يدخل في الطلاق بأنه لا يخلع الكفارة وهي أغلظ حل العالف من البطاق بالاستثناء . فلما لم يخله الأفوى لم يخله الاضعف . وقال ابن العربي : الاستثناء أخو الكفارة وقد قال الله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) فلا يدخل في ذلك الا اليمين الشرعية وهي العالف بالله . قوله ( حماد ) هو ابن زيد لأن قتيبة لم يدرك حماد بن سلمة ، وغيلان بفتح المعجمة وسكون النحائية . قوله ( فأنى يا بل ) كذا الأكثر ووقع هنا في رواية الاصيل وكذا لأبي ذر عن المرخسي والمستملي « مسائل » بعد الموحدة شين معجمة وبعد الالف نحرائية ميموزة ثم لام . قال ابن بطال : ان سمعت فأظنها شوائل ، كأنه ظن أن لفظ شائل يخص بالمفرد وليس كذلك بل هو اسم جنس . وقال ابن التين جاء هكذا بلفظ الواحد والمراد به الجمع كالسائر ، وقال صاحب العين : ناقة شائلة ونوق شائل التي جف لبنها ، وشولت الابل بالتشديد لصفت بطونها بظهورها . وقال الخطابي : ناقة شائل قل لبنها ، وأصله من شال الشيء إذا ارتفع كاليزان والجمع شول كصاحب ومحب وجاء شوائل جمع شائل ، وفيما نقل من خط الديماطي الحافظ : الشائل الافة التي تقول بذنها لقحاح وليس لها لبن والجمع شول بالتشديد كرا كح وركح ، وحكى قاسم بن ثابت في « الدلائل » عن الأضغى : إذا أتى على الناقة من يوم حملها سبعة أشهر جف لبنها فهي شائلة والجمع شول بالتخفيف ، وإذا شال بذنها بعد القحاح فهي شائل والجمع شول بالتشديد ، وهذا تحقيق بالغ . وأما ما وقع في « المطالع » أن شائل جمع شائلة فليس بجيد . قوله ( فأمر لنا ) أى أمر أنا فعلى ذلك . قوله ( بثلاث ذود ) كذا لأبي ذر ، ولغيره بثلاثة ذود ، وقيل الصواب الاول لأن الذود مؤنث . وقد وقع في رواية أبي السليل عن زهدم كذلك أخرجه البيهقي ، وأخرجه مسلم بسنده ، وتوجيه الأخرى أنه ذكر باعتبار لفظ الذود ، أو أنه يطلق على الذكور والاناث ، أو الرواية بالمتنوين وذود إما بدل فيسكون مجرورا أو مستأنف فيكون مرفوعا والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة من الثلاث الى العشر وقيل الى السبع وقيل من الاثنين الى التسع من النوق ، قال في الصحاح : لا واحد له من لفظه ، والكثير أذواد والأكثر على أنه خاص بالاناث وقد يطلق على الذكور أو على أهم من ذلك كما في قوله « وليس فيها ذود خمس ذود من الابل صدقة ، ويؤخذ من هذا الحديث أيضاً أن الذود يطلق على الواحد بخلاف ما أطلق الجوهري ، وتقدم في المغازى بلفظ « خمس ذود » وقال ابن التين : الله أعلم أيهما يصح . قلت : لعل الجمع بينهما يحصل من الرواية التي تقدمت في غروة نبوك بلفظ « خذ هذين الثريين » ، فعمل رواية الثلاث باعتبار ثلاثة أزواج ورواية الخمس باعتبار أن أحد الأزواج كان قريبه نجما فاعتد به نارة ولم يعتمد به أخرى ، ويمكن أن يجمع بأنه أمر لهم بثلاث ذود أو لأم زاهم اثنين فان لفظ زهدم « ثم أتى بنهب ذود غير الثري فاعطاني خمس ذود » فوقع في رواية زهدم جملة ما أعطاهم وفي رواية غيلان عن أبي بردة مبدا ما أمرهم به ولم يذكر الإيادة ، وأما رواية « خذ هذين الثريين ثلاث مرار » وقد مضى في المغازى بلفظ أصرح منها وهو قوله « ستة أبخرة » فعلى ما تقدم أن تسكون السادسة كانت قبها ولم تكن ذروتها موصوفة بذلك . قوله ( انى والله ان شاء الله ) قال أبو موسى المديني في كتابه « الثمين في استثناء اليمين » لم يقع قوله « ان شاء الله » في أكثر الطرق لحديث أبي موسى ، وسقط لفظ « والله » من نسخة ابن المنير فافترض بأنه

ليس في حديث أبي موسى يمين ، وليس كما ظن بل هي ثابتة في الأصول ، وإنما أراد البخاري بإبراده بيان صيغة الاستثناء بالشيئة ، وأشار أبو موسى المديني في الكتاب المذكور إلى أنه عليه السلام قالها لتبرك لا للاستثناء وهو خلاف الظاهر . **قوله** (الاكفر من يميني وأنت الذي هو خير وكفرت) كذا وقع لفظه وكفرت ، مكروا في رواية السرخسي . **قوله** (حدثنا أبو الزهني) هو محمد بن الفضل ، وحماد أيضاً هو ابن زيد . **قوله** (وقال إلا كفرت) يعني سأل الحديث كله بالاسناد المذكور ولكنه قال «كفرت عن يميني وأنت الذي هو خير ، أو أنت الذي هو خير وكفرت» فزاد فيه التردد في تقديم الكفارة وتأخيرها ؛ وكذا أخرجه أبو داود عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد بالترديد فيه أيضاً . ثم ذكر البخاري حديث أبي هريرة في قصة سليمان وفيه «فقال له صاحبه قل إن شاء الله ففسي» وفيه «قال رسول الله ﷺ : لو قال إن شاء الله» قال «وقال مرة لو استثنى» ، وقد استدلل به من جرد الاستثناء بعد انفصال اليمين بمن بعده كما تقدم تفصيله ، وأجاب القرطبي عن ذلك بأن يمين سليمان طالت كلماتها فيجوز أن يكون قول صاحبه له «قل إن شاء الله» وقع في أثناءه فلا يبقى فيه حجة ، ولو حقه بالرواية بالفاء فلا يبقى الاحتمال . وقال ابن الزين : ليس الاستثناء في قصة سليمان الذي يرفع حكم اليمين ويحل عقده ، وإنما هو بمعنى الإقرار به بالمشيئة والتسليم لحكمه فهو نحو قوله (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) وقال أبو موسى في كتابه المذكور نحو ذلك ثم قال بعد ذلك : وإنما أخرج مسلم من رواية عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طائوس عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من حلف فقال إن شاء الله لم يمينه» كذا قال ، وليس هو عند مسلم بهذا اللفظ ، وإنما أخرج قصة سليمان وفي آخره «لو قال إن شاء الله لم يمينه» نعم أخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه بلفظ «من قال الخ» قال الترمذي : سألت محمداً عنه فقال هذا خطأ ، أخطأ فيه عبد الرزاق فاختصره من حديث معمر بهذا الاسناد في قصة سليمان بن داود . قلت : وقد أخرجه البخاري في كتاب النكاح عن محمد بن هيلان عن عبد الرزاق بن همام وأشرت إلى ما فيه من قاطعة ، وكذا أخرجه مسلم ، وقد اعترض ابن العربي بأن ما جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية لا يناقض غيرها لأن ألفاظ الحديث تختلف باختلاف أقوال النبي ﷺ في التعبير عنها لتبين الأحكام باللفاظ ، أي فيخطب كل قوم بما يكون أوصل لأنهم هم وأما بفضل الحديث على المعنى على أحد القرائن . وأجاب شيخنا في شرح الترمذي بأن الذي جاء به عبد الرزاق في هذه الرواية ليس وانما بالمعنى الذي تضمنته الرواية التي اختصره منها «قانه لا يلزم من قوله ﷺ» «لو قال سليمان إن شاء الله لم يمينه» أن يكون الحكم كذلك في حق كل أحد غير سليمان ، وشرط الرواية بالمعنى عدم التخالف ، وهنا تخالف بالخصوص والعموم . قلت : وإذا كان مخرج الحديث واحداً فالأصل عدم التعدد ، لكن قد جاء لرواية عبد الرزاق المختصرة شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذي وصححه الحاكم من طريق عبد الوارث عن أيوب وهو الصحيحاني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنت عليه» قال الترمذي رواه غير واحد عن نافع موقوفاً ، وكذا رواه سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب . وقال أصحابنا عن إبراهيم : كان أيوب أحياناً يرفعه وأحياناً لا يرفعه وذكر في «المدال» أنه سأل محمداً عنه فقال : أصحابنا رفعوه موقوفاً إلا أيوب ، ويقولون إن أيوب في آخر الأسر وقفه . واسند البيهقي عن حماد بن زيد قال : كان أيوب يرفعه ثم تركه . وذكر البيهقي أنه جاء من رواية

أيوب بن موسى وكثير بن فرقد وموسى بن عقبة وهب الله بن العمري الكبير وأبي عمرو بن الملا وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعا انتهى . ورواية أيوب بن موسى أخرجهما ابن حبان في صحيحه ، ورواية كثير أخرجهما النسائي والحاكم في مستدركه ، ورواية موسى بن عقبة أخرجهما ابن عدى في ترجمة داود بن عطاء أحد الضعفاء عنه وكذا أخرج رواية أبي عمرو بن الملا ، وأخرج البيهقي رواية حسان بن عطية ورواية العمري ، وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور والبيهقي من طريق مالك وغيره عن نافع موقوفا ، وهكذا أخرج سعيد والبيهقي من طريقه رواية سالم واهل أعلم . وتعمق بعض الشراح كلام الترمذي في قوله « لم يرفعه غير أيوب » ، وكذا رواه سالم عن أبيه موقوفا ، قال شيخنا : قلت قد رواه من طريق موسى بن عقبة مرفوعا ولفظه « من حلف على يمين فاستثنى هل أثره ثم لم يفعل ما قال لم يحنث » انتهى ، ولم أر هذا في الترمذي ولا ذكره المزني في ترجمة موسى ابن عقبة عن نافع في الاطراف ، ، وقد جزم جماعة أن سليمان عليه السلام كان قد حلف كما سأبينه ، والحق أن مراد البخاري من إيراد قصة سليمان في هذا الباب أن يبين أن الاستثناء في اليمين يقع بصيغة « ان شاء الله » ، فذكر حديث أبي موسى المصريح بذكرها مع اليمين ثم ذكر قصة سليمان ليجيء قوله **بَلَّغْ** فيما تارة بلفظ « لو قال ان شاء الله » ، وتارة بلفظ « لو استثنى » فأطلق على لفظ ان شاء الله أنه استثناء فلا يعترض عليه بأنه ليس في قصة سليمان يمين ، وقال ابن المنير في الحاشية : وكأن البخاري يقول إذا استثنى من الأخبار فكيف لا يستثنى من الأخبار المؤكد بالقسم وهو أخرج في التفويض الى المشيئة . **قوله** ( عن هشام بن حجير ) بمهمة ثم جزم مصنف هو المكي ، ووقع في رواية الحميدي عن سفيان بن عيينة « حدثنا هشام بن حجير » . **قوله** ( لأطوفن ) اللام جواب القسم كأنه قال مثلاً والله لأطوفن ، ويرشد اليه ذكر الحنث في قوله « لم يحنث » ، لأن نبوته وتفيده يدل على سبق اليمين . وقال بعضهم : اللام ابتدائية والمراد بعدم الحنث وقوع ما أراد ، وقد مضى ابن المنذر على هذا في كتابه الكبير فقال « باب استحباب الاستثناء في غير اليمين لمن » قال سأفعل كذا ، وساق هذا الحديث ، وجزم النووي بأن الذي جرى منه ليس بيمين لأنه ليس في الحديث تصريح بيمين ، وكذا قال ، وقد ثبت ذلك في بعض طرق الحديث ، واختلف في الذي حلف عليه هل هو جميع ما ذكر أو دورانه على النساء فقط دون ما بعده من الخلل والوضع وغيرهما ، وثاني أوجه لأنه الذي يقترض عليه ، بخلاف ما بعده فإنه ليس إليه وإنما هو مجرد نفي حصول ما يسألزم جلب الخلل له ، والا لو كان حلف على جميع ذلك لم يكن إلا بوحى ، ولو كان بوحى لم يتخلف ، ولو كان بنهر وحى لزم أنه حلف على غير مقدوره وذلك لا يليق بجهنابه . قلت : وما المانع من جواز ذلك ويكون لشدة وثوقه بحصول مقصوده وجزم بذلك وأكد بالحلف ، فقد ثبت في الحديث الصحيح « ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » ، وقد مضى شرحه في غزوة أحد . **قوله** ( نعمين ) تقدم بيان الاختلاف في العدد المذكور في ترجمة سليمان عليه السلام من أحاديث الانبياء ، وذكر أبو موسى المديني في كتابه المذكور أن في بعض نسخ مسلم عقب قصة سليمان هذا الاختلاف في هذا العدد وليس هو من قول النبي **بَلَّغْ** وإنما هو من التابعين ، ونقل الكرماني أنه ليس في الصحيح أكثر اختلاف في العدد من هذه القصة . قلت : وغاب عن هذا القائل حديث جابر في قدر من الخلل وقد مضى بيان الاختلاف فيه في الشروط ، وتقدم جواب النووي ومن وافقه في الجواب عن اختلاف العدد في قصة سليمان بأن مفهوم العدد ليس بمهمة منه الجمهور فذكر انقليل لا يفتي ذكر

الكثير ، وقد تعقب بأن الشافعي نص على أن مفهوم العدد حجة وجزم بنقله عنه الشيخ أبو حامد والماوردي وغيرهما ، وامكن شرطه أن لا يخالفه المنطوق . قلت : والذي يظهر مع كون مخرج الحديث عن أبي هريرة واختلاف الرواة عنه أن الحكم الزائد لأن الجميع ثقات ، وتقدم هناك توجيه آخر . **قوله** ( نلد ) فيه حذف تقديره فتعلم فتعلم فلهذا ، وكذلك في قوله « بقاتل » تقديره فيعلم الفروسية فيقاتل ، وساخ الحذف لأن كل فعل منها مسبب عن الذي قبله ، وسبب السبب سبب . **قوله** ( فقال له صاحبه قال سفيان يعني الملك ) هكذا فسر سفيان بن عيينة في هذه الرواية أن صاحب سليمان الملك ، وتقدم في النسخة من وجه آخر المردم بأنه الملك . **قوله** ( فني ) زاد في النسخة ، فلم يقل ، قيل المسكة في ذلك أنه صرف عن الاستثناء السابق القدر ، وأبعد من قال في الكلام تقديم وتأخير والتقدير فلم يقل أن شاء الله فقبل له قل أن شاء الله ، وهذا إن كان سببه أن قوله فني يعني عن قوله فلم يقل فسكذا يقال أن قوله فقال له صاحبه قل أن شاء الله فيسلم أنه كان لم يقلها ، فالأولى عدم ادعاء التقديم والتأخير ، ومن هنا يتبين أن تجوز من ادعى أنه نعم الحديث مع كونه معصية لكونها صغيرة لا يؤخذ بها لم يهبط دعوى ولا دليلا ، وقال القرطبي قوله « فلم يقل » أي لم ينطق بلفظ أن شاء الله بلسانه ، وليس المراد أنه غفل عن التفويض إلى الله بقلبه ، والمحقق أن اعتماد التفويض مستلزم له لكن المراد بقوله « فني » أنه نسي أن يقصد الاستثناء الذي يرفع حكم الجحيم ، ففيه تعقب على من استدلل به لاشتراط النفاق في الاستثناء . **قوله** ( فقال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور أولا . **قوله** ( بروية ) هو كناية عن رفع الحديث ، وهو كما لو قال مثلا قال رسول الله ﷺ ، وقد وقع في رواية الحميدي التصريح بذلك ولفظه « قال رسول الله ﷺ » ، وكذا أخرجه مسلم عن ابن أبي هريرة عن سفيان . **قوله** ( لو قال أن شاء الله لم بحث ) تقدم المراد بمعنى البحث ، وقد قيل هو خاص بسليمان عليه السلام وأنه لو قال في هذه الواقعة أن شاء الله حصل مقصوده ، وليس المراد أن كل من قالها وقع ما أراد ، وبؤيد ذلك أن موسى عليه السلام قالها عندما وعد الحضر أنه يصبر عما يراه منه ولا يسأله عنه ومع ذلك فلم يصبر كما أشار إلى ذلك في الحديث الصحيح « رحم الله موسى ، لو ددنا لو صبر حتى يقص الله علينا من أمرها » وقد معنى ذلك مبسوطا في تفسير سورة طه ، وقد قالها الذبيح فوق ما ذكر في قوله عليه السلام « ستجدني أن شاء الله من الصابرين » فصبر حتى نداه الله بالذبيح ، وقد سئل بعضهم عن الفرق بين الكلام والذبيح في ذلك فأشار إلى أن الذبيح بالغ في التواضع في قوله « من الصابرين » حيث جعل نفسه واحدا من جماعة فرزة الله الصبر . قلت : وقد وقع لموسى عليه السلام أيضا نظير ذلك مع شعيب حيث قال له « ستجدني إن شاء الله من الصالحين » فرزته الله ذلك . **قوله** ( وكان دركا ) بفتح المهملة والراء أي لحاقا ، يقال أدركه إدراكا ودركا ، وهو تأكيد لقوله « لم بحث » . **قوله** ( قال وجدنا أبو الزناد ) القائل هو سفيان بن عيينة ، وقد أنصح به مسلم في روايته ، وهو موصول بالسند الأول أيضا ، وفرقه أبو نعيم في المستخرج عن طريق الحميدي عن سفيان بهما . **قوله** ( مثل حديث أبي هريرة ) أي الذي ساقه من طريق طاوس عنه . والحاصل أن سفيان فيه سنده إلى أبي هريرة : هشام عن طاوس ، وأبو الزناد عن الأعرج ، ووقع في رواية مسلم بدل قوله « مثل حديث أبي هريرة » بلفظ « وعن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله أو نحوه » ويستفاد منه في احتمال الإرسال في سياق البخاري لكونه اقتصر على قوله « وعن الأعرج مثل حديث أبي هريرة » ويستفاد منه أيضا احتمال المغايرة بين الروايتين في

السياق لقوله « مثله » أو نحوه ، وهو كذلك فبين الرايتين مغايرة في مواضع تقدم بيانها عند شرحه في أحاديث الانبياء ، وبالله التوفيق

### ١٠ - باب الكفارة قبل الحنث وبهذه

٦٧٢١ - **حدثنا علي بن حنبل** **حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أبيوب** عن القاسم التميمي عن زهدم الجرمي قال : كنا عند أبي موسى ، وكان بيننا وبين هذا الحي من جرم إخوانا ومعروف ، قال تقدم طعامه ، قال وقدم في طعامه لحم دجاج ، قال وفي القوم رجل من بني نهم الله أحمر كأنه مولى ، قال فلم يدن فقال له أبو موسى : أدن فاني قد رأيت رسول الله ﷺ يأكل منه ، قال : إني رأيته يأكل شيئا قد ذرته فحلفت ألا أطعمه أبدا . فقال : ادن أخبرك عن ذلك ، أتينا رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين أمتعهم له وهو يقسم كعما من نعم المدة ، قال أبووب أحسبه قال وهو غضبان ، قال والله لا أحللكم ، وما عندي ما أحللكم . قال فانطلقنا . فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ، فقول أين هؤلاء الأشعريون ، أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا خميس ذود غر الدري ، قال فاندفعنا فقلت لأصحابي أتينا رسول الله ﷺ نستعمله فحلف أن لا يحملنا ، فأرسل إلينا فحملنا ، تسمى رسول الله ﷺ يمينه ، والله إن أتفلقنا رسول الله ﷺ يمينه لا نفلح أبدا ، ارجعوا بنا إلى رسول الله ﷺ فلنذكره يمينه ، فرجعنا فقلنا : يا رسول الله أتيناك نستعملك فحلفت أن لا تحملنا ثم حملتنا فظننا أو فرغنا أنك نسيت يمينك ، قال : انطلقوا فإنما حللكم الله ، إني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها .

تابعه **حماد بن زيد** عن **أبيوب** عن **أبي قلابة** والقاسم بن عاصم الكلابي **حدثنا قتيبة** **حدثنا عبد الوهاب** عن **أبيوب** عن **أبي قلابة** والقاسم التميمي عن زهدم بهذا . **حدثنا أبو معمر** **حدثنا عبد الوارث** **حدثنا أبيوب** عن القاسم عن زهدم بهذا

٦٧٢٢ - **حدثني محمد بن عبد الله** **حدثنا عثمان بن محمر** **بن فارس** أخبرنا **ابن عون** عن الحسن بن هبة الرحمن بن سبرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تسألوا الإمارة فإنك إن أعطيتها من غير مسألة أهدت عليها ، وإن أعطيتها من مسألة وكت إليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها ، فأت الذي هو خير . وكفر عن يمينك .

تابعه **أشهر** عن **ابن عون**

وتابعه **يونس** **وسماك** **بن عطية** **وسماك** **بن حرب** **وحيد** **وقنادة** **ومنصور** **وهشام** **والربيع**



قوله ( باب الكفارة قبل الحنث وبعده ) ذكر فيه حديث أبي موسى في قصة سؤالهم الحلان وفيه : إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها ، وقد مضى في الباب الذي قبله بألفاظه إلا كفرت من يميني وأتيت الذي هو خير ، وحديث عبد الرحمن بن سمرة في النهي عن سؤال الإمامة وفيه : وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأتيت الذي هو خير وكفرت عن يمينك ، قال ابن المنذر رأى ربيعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الأمصار غير أهل الرأي أن الكفارة تجزئ قبل الحنث ، إلا أن الشافعي استثنى الصيام فقال : لا يجزئ إلا بعد الحنث . وقال أصحاب الرأي : لا تجزئ الكفارة قبل الحنث . قلت : ونقل الباجي عن مالك وغيره وإيتين ، واستثنى بعضهم عن مالك الصدقة والعتق ، ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وعالمه ابن حزم ، واحتج لهم الطحاوي بقوله تعالى ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) فإذا المراد إذا حلفتم لحنثكم ، وردده مخالفوه فقالوا : بل التقدير فأردتم الحنث ، وأولى من ذلك أن يقال : التقدير أهم من ذلك ، فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر . واحتجوا أيضا بأن ظاهر الآية أن الكفارة وجبت بنفس اليمين ، ووده من أجاز بأنها لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحنث اتفاقا . واحتجوا أيضا بأن الكفارة بعد الحنث فرض وإخراجها قبله تطوع ، فلا يقوم التطوع مقام الفرض ، وانفصل عنه من أجاز بأنه يشترط إرادة الحنث والا فلا يجزئ كما في تقديم الزكاة ، وقال هياض : اتفقوا على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث ، وأنه يجوز تأخيرها بعد الحنث ، واستحب مالك والشافعي والأوزاعي والثوري تأخيرها بعد الحنث ، قال هياض : ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لأن فيه إغارة على المعصية ، ووده الجمهور . قال ابن المنذر : واحتج للجمهور بأن اختلاف ألفاظ حديثي أبي موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين ، وإنما أمر الخائف بأمرين فإذا أتى بهما جميعا فقد فعل ما أمر به وإذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر ، فاحتج الجمهور بأن عقد اليمين لما كان يحل به الاستثناء وهو كلام فلان تحل الكفارة وهو فعل مالي أو بدني أولى ، ويرجع قولهم أيضا بالكثرة ، وذكر أبو الحسن بن القصار ونبيه هياض وجماحة أن عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابيا ونبيه فقهاء الأمصار إلا أبا حنيفة ، مع أنه قال فيمن أخرج ظليمة من الحرم إلى الحل فولت أولادها ثم ماتت في يده هي وأولادها أن عليه جزاءها وجزاء أولادها ، لكن إن كان حين إخراجها أدى جزاءها لم يكن عليه في أولادها شيء مع أن الجزاء الذي أخرجه عنها كان قبل أن تلد أولادها فيحتاج إلى الفرق ، بل الجواز في كفارة اليمين أولى . وقال ابن حزم : أجاز الحنفية تسجيل الزكاة قبل الحول وتقديم زكاة الروح ، وأجازوا تقديم كفارة القتل قبل موت الجاني عليه ، واحتج الشافعي بأن الصيام من حقوق الأبدان ولا يجوز تقديمها قبل وقتها كالصلاة والصيام ، بخلاف العتق والكسوة والإطعام فانها من حقوق الأموال فيجوز تقديمها كالزكاة ، وألفظ الشافعي في الأم ، أن كفر بالإطعام قبل الحنث رجوت أن يجزئ عنه ، وأما الصوم إلا لأن حقوق المال يجوز تقديمها بخلاف العبادات فانها لا تقدم على وقتها كالصلاة والصوم ، وكذا لو حج المذنب والعبد لا يجزئ عنهما إذا باع أو عتق . وقال في موضع آخر : من حلف فأراد أن يحنث فأحب إلى أن لا يكفر حتى يحنث فإن كفر قبل الحنث أجزأ . وساق نحوه مبسوطا . وادعى الطحاوي أن إحقاق الكفارة بالكفارة أولى من إحقاق الإطعام بالزكاة وأجيب بالمنع . وأيضا فالفرق الذي أشار إليه الشافعي بين حق المال وحق البدن ظاهر جدا ، وإنما خص منه الشافعي الصيام بالدليل المذكور .

ويؤخذ من نص الشافعي أن الأولى تقديم العنت على الكفارة ، وفي مذهبه وجه مختلف فيه الترجيح أن كفارة المعصية يستحب تقديمها . قال القاضي عياض : الخلاف في جواز تقديم الكفارة مبنى على أن الكفارة رخصة لحل البين أو لتكفير ما ثبت بالحنث ، فعند الجمهور أنها رخصة شرعها الله لحل ما عقد من البين لذلك تجزئ قبل وبعد . قال المازري : للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزئ اتفاقاً . ثانياً بعد الحلف والعنت فتجزي اتفاقاً . ثالثاً بعد الحلف وقبل العنت ففيها الخلاف . وقد اختلف لفظ الحديث فقدم الكفارة مرة وأخرها أخرى لكن بحرف الواو الذي لا يوجب رتبة ، ومن منع رأى أنها لم تجز فصار كالتطوع والتطوع لا يجزئ من الواجب . وقال الباجي وابن التين وجماعة : الروايتان دالتان على الجواز لأن الواو لا ترتب . قال ابن التين : فلو كان تقديم الكفارة لا يجزئ . لا بانه ولقال : فليأت ثم يكفر ، لأن تأخير البيان من الحاجة لا يجوز ، فلما تركهم على مقتضى اللسان دل على الجواز . قال : وأما الفاء في قوله فأتت الذي هو خير وكفر من يمينك ، فهي كالفاء الذي في قوله فكفر من يمينك وأتت الذي هو خير ، ولو لم تأت الثانية لما دلت الفاء على الترتيب لأنها أبانت ما يفعله بعد الحلف وهما شيئاً كفارة وحنث ولا ترتيب فهما ، وهو كقولنا : إذا دخلت الدار فكل واشرب . قلت : قد ورد في بعض الطرق بلفظ « ثم » التي تقتضي الترتيب عند أبي داود والنسائي في حديث الباب ، ولفظ أبي داود من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة عن الحسن بن علي بن داود والنسائي في الحديث هو خير ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه ، لكن أحال بلفظ الماتن على ما قبله ، وأخرجه أبو هريرة في صحيحه من طريق سعيد بن أبي داود ، وأخرجه النسائي من رواية جرير بن حازم عن الحسن بن علي ، لكن أخرجه البخاري ومسلم من رواية جرير بالواو ، وهو في حديث عائشة عند الحاكم أيضاً بلفظ « ثم » وفي حديث أم سلمة عند الطبراني نحوه ولفظه « فليكفر من يمينه ثم ليفعل الذي هو خير » . قوله ( حدثنا اسماعيل بن إبراهيم ) هو المعروف بابن علي ، وأيوب هو السخيتاني ، والقاسم التميمي هو ابن حاتم ، وقد تقدم في باب البين فيها لا يملك ، من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وحده أيضاً ، واقتصر على بعضه ، ومضى في باب لا تحلفوا بآبائكم ، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي جميعاً عن زهدم ، وتقدم في المازري من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب عن أبي قلابة وحده ، وقد تقدم في فرض الخس عن عبد الله بن عبد الوهاب عن حماد وهو ابن زيد ، وكذا أخرجه مسلم عن أبي الربيع العتكي عن حماد قال « وحدثني القاسم ابن حاتم السكيتي » بموحدة مصغر نسبة إلى بني كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم وهو القاسم التميمي المذكور قبل ، قال وأنا لحديث القاسم أحفظ عن زهدم ، وفي رواية العتكي وعن القاسم بن حاتم كلاهما عن زهدم ، قال أيوب : وأنا لحديث القاسم أحفظ . قوله ( كنا عند أبي موسى ) أي الأشعري ، ونسب كذلك في رواية عبد الوارث . قوله ( وكان بيننا وبين هذا الحي من أكرم إمام ومعرفة ) في رواية الكشميهني « وكان بيننا وبينهم هذا الحي الخ » وهو كالأول لكن زاد الضمير وقدمه على ما يمود عليه ، قال الكرماني : كان حق العبارة أن يقول بيننا وبينه أي أبي موسى يعني لأن زهدما من جرم فلو كان من الأشعريين لاستقام الكلام ، قال : وقد تقدم على الصواب في باب لا تحلفوا بآبائكم ، حيث قال « كان بين هذا الحي من جرم وبين الأشعريين » ثم حل ما وقع هنا على أنه جعل نفسه من قوم أبي موسى لكونه من أتباعه فصار كواحد من الأشعريين فأراد

بقوله بيننا أبا موسى وأتباعه وأن بينهم وبين الجرهميين ما ذكر من الآخاء وغيره ، وتقدم بيان ذلك أيضا في كتاب الذبائح . قلت : وقد تقدم في رواية عبد الوارث في الذبائح بلفظ هذا الباب الى قوله وإخاء ، وقد أخرجه أحد واضع في مسندهما عن إسماعيل بن علية الذي أخرجه البخاري من طريقه ولم يذكر هذا الكلام بل اقتصر على قوله « كنا عند أبي موسى فقدم طعامه » نعم أخرجه النسائي عن علي بن حجر شيخ البخاري فيه بقصة الدجاج وقول الرجل ولم يسبق بقيته ، وقوله وإخاءه بكسر أوله وبالحاء المعجمة والمدة أى صداقة ، وقوله « ومروءة » أى احسان . ووقع في رواية عبد الوهاب الثقفي الماضية قريبا « ود وإخاءه » وقد ذكر بيان سبب ذلك في « باب قدوم الأشعرين » من « أواخر المغازي » من طريق عبد السلام بن حرب عن أيوب ، وأول الحديث عنده « لما قدم أبو موسى الكوفة أكرم هذا الهوى من جرم » وذكرت هناك نسب جرم الى قضاة . قوله ( قدم طعامه ) أى وضع بين يديه ، وفي رواية الكوفي « طعامه » بغير ضمير ، ومعنى في « باب قدوم الأشعرين » بلفظ « وهو يتغذى لحم دجاج » ويستفاد من الحديث جواز أكل الطيبات على الموائد واستخدام الكبير من يباشر له نقل طعامه ووضعه بين يديه ، قال القرطبي : ولا يناقض ذلك الروم ولا ينقصه خلافا لبعض المتعسف . قلت : والجواز ظاهر ، وأما كونه لا ينقص الزهد فيه وقلة . قوله ( قدم في طعامه لحم دجاج ) ذكر ضبطه « باب لحم الدجاج » من كتاب الذبائح وأنه اسم جنس ، وكلام الحر في ذلك ، ووقع في فرض الخس بلفظ « دجاج » وزعم الداودي أنه يقال للذكر والأنثى واستغربه ابن التين . قوله ( وفي القوم رجل من بني تميم الله ) هو اسم قبيلة يقال لهم أيضا تيم اللات وهم من قضاة ، وقد تقدم الكلام على ما قبل في تسمية هذا الرجل مستوفى في كتاب الذبائح . قوله ( أكرم كانه دلي ) تقدم في فرض الخس « كانه من المولى » قال الداودي : يعنى أنه من سبي الروم ، كذا قال فان كان اطلع على نقل في ذلك والا فلا اختصاص لذلك بالروم دون الفرس أو النبط أو الديلم . قوله ( فلم يكن ) أى لم يقرب من الطعام فبأكل منه ، زاد عبد الوارث في روايته في الذبائح « فلم يكن من طعامه » . قوله ( ادن ) بصيغة فعل الأمر ، وفي رواية عبد السلام « ولم » في الموضعين ، وهو يرجع الى معنى ادن ، كذا في رواية حماد عن أيوب ، ولمسلم من هذا الوجه « فقال له لم فتسكأ ، بمثابة ولام مفتوحين وتشديد أى تمنع وتوقف وزنه ومناه . قوله ( بأكل شيئا قدرته ) بكسر الدال المعجمة ، وقد تقدم بيان ذلك وحكم أكل لحم الجملة والخلاف فيه في كتاب الذبائح مستوفى . قوله ( أخبرك عن ذلك ) أى عن الطريق في حل البهين ، فقص قصة طلبهم الخيل والمراد منه ما في آخره من قوله ﷺ « لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير » وتعلمتها ، ومعنى تعلمتها فقلت ما ينقل المنع الذي يقتضيه الى الإذن فيصير حلالا ، وإنما يحصل ذلك بالكفارة ، وأما ما زعم بعضهم أن البهين تحلل بأحد أمرين إما الاستثناء وإما الكفارة فهو بالنسبة الى مطلق البهين لكن الاستثناء إنما يعتبر في أثناء البهين قبل كمالها وانقضاءها والكفارة تحصل بعد ذلك ، ويؤيد أن المراد بقوله تعلمتها كسرت عن يميني وأوعى التصريح به في رواية حماد بن زيد وعبد السلام وعبد الوارث وغيرهم . قوله ( أتينا رسول ﷺ في رهط من الأشعرين ) ووقع في رواية عبد السلام بن حرب عن أيوب بلفظ « أنا أتينا النبي ﷺ ففر من الأشعرين » فاستدل به ابن مالك لصحة قول الاخفش يجوز أن يبدل من ضمير الحاضر بدل كل من كل وحمل عليه قوله تعالى ( ليجع منكم الى يوم القيامة ) لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم ) قال ابن مالك : واحتررت بقول بدل كل من كل عن البعض والاشتغال فذلك جائز

اتفاقاً ، ولما حكاه الطائي أقره وقال : هو عند علماء البديع يسمى التجريد . قلت : وهذا لا يحسن الاستنباط .  
إلا لو اتفقت الرواة ، والوافع أنه هذا اللفظ انفرد به عبد السلام ، وقد أخرجه البخاري في مواضع أخرى  
بإثباته ، وفيه فقال في معظمها ، وفي رده ، كما هي رواية ابن علي عن أيوب هنا ، وفي بعضها ، وفي نفر ، كما هي رواية  
حماد عن أيوب في فرض الخس . قوله « يستعمله » أي يطلب منه ما يركبه ، ووقع عند مسلم من طريق أبي السليل  
بفتح المهملة ولامين الأولى مكسورة عن زهدم عن أبي موسى « كننا مشاة فأتينا رسول الله ﷺ نستعمله » وكان  
ذلك في غزوة تبوك كما تقدم في أواخر المغازي . قوله ( وهو يقسم بها ) بفتح النون والمهملة . قوله ( قال أيوب  
أحسبه قال وهو غضبان ) هو موصول بالسند المذكور ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب « فوافقته وهو  
غضبان وهو يقسم بها من نعم الصدقة » وفي رواية وهيب عن أيوب عن أبي حوالة في صحيحه « وهو يقسم ذودا  
من إبل الصدقة » وفي رواية يزيد بن أبي بردة المأخوذة قريباً في « باب اليمين فيما لا يملك » عن أبي موسى « أرسلني  
أصحابي إلى النبي ﷺ أسأله الخلان فقال : لا أحكمكم على شيء . فوافقته وهو غضبان » ويجمع بأن أبا موسى حضره  
والرسل فباشروا الكلام بنفسه عنهم . قوله ( والله لا أحكم ) قال القرطبي : فيه جواز اليمين عند المنع ورد السائل  
المعصية عند تعذر الاستعاف وتأديبه بنوع من الأغلاظ بالقول . قوله ( فأتى رسول الله ﷺ بنهب إبل ) بفتح  
النون وسكون الهاء بعدها موحدة أي غنيمة ، وأصله ما يؤخذ اختطافاً بحسب السبق إليه على غير نسوية بين  
الآخذين ، وتقدم في الباب الذي قبله من طريق غيلان بن جرير عن أبي بردة عن موسى بلفظ « فأتى إبل » وفي  
رواية « شائل » وتقدم الكلام عليها ، وفي رواية يزيد عن أبي بردة أنه ﷺ ابتاع الإبل التي حل عليها الأشعرين  
من سعد ، وفي الجمع بينها وبين رواية الباب عسر ، لكن يحتمل أن تكون الغنيمة لما حصلت حصل لسعد منها  
القدر المذكور فابتاع النبي ﷺ منه نصيبه لحمام عليه . قوله ( فقيل : أين هؤلاء الأشعريون ؟ فأتينا فأمر لنا )  
في رواية عبد السلام عن أيوب « ثم لم ألبث أن أتى النبي ﷺ بنهب إبل فأمر لنا » وفي رواية حماد « وأتى بنهب  
إبل فسأل عنا فقال : أين نفر الأشعريون ؟ فأمرنا ، ورواه في رواية عبد الوهاب الشافعي ، وفي رواية غيلان بن  
جرير عن أبي بردة « ثم ألبثنا ما شاء الله فأتى ، وفي رواية يزيد « فلم ألبث إلا سبعة أيام حتى أتى بناذي : ابن  
عبد الله بن قيس ؟ فأجبت ، فقال : أجب رسول الله ﷺ بدهوك ، فلما أتيت قال خذ . » قوله ( فأمر لنا بنمس  
ذود ) تقدم بيان الاختلاف في الباب الذي قبله وطريق الجمع بين مختلف الروايات في ذلك . قوله ( فأنفذنا )  
أي سرنا مسرعين والدفع السير بسرعة ، وفي رواية عبد الوارث « فلبثنا غير بعيد ، وفي رواية عبد الوهاب  
« ثم انطلقنا » . قوله ( فقلت لأصحابي ) في رواية حماد وعبد الوهاب « فلما ما مضى ، وفي رواية غيلان عن أبي  
بردة « فلما انطلقنا قال بعضهم لبعض ، وقد عرف من رواية باب البادي بالمقالة المذكورة . قوله ( نسي رسول  
الله ﷺ يمينه » ، والله لئن تفلننا رسول الله ﷺ يمينه لانفلق أبداً ) في رواية عبد السلام « فلما قبضناها فلما أنفلقنا  
رسول الله ﷺ يمينه لانفلق أبداً » ونحوه في رواية عبد الوهاب ومعنى « تفلننا » أخذنا منه ما أطمأننا في حال  
ففلتته عن يمينه من غير أن نذكره . ولذلك خشوا ، وفي رواية حماد « فلما انطلقنا فلما ما مضى ؟ لا يبارك لنا »  
ولم يذكر النسيان أيضاً . وفي رواية غيلان « لا يبارك الله لنا » وخات رواية يزيد عن هذه الرواية كما خلاصتها  
بعدها إلى آخر الحديث ، ووقع في روايته من الزيادة قول أبي موسى لأصحابه « لا أدعكم حتى يطلقني معي بهضمك

الى من سمع مقالة رسول الله ﷺ ، بمعنى في منعهم أولا وإعلامهم ثانيا الى آخر القصة المذكورة ولم يذكر حديث  
 « لا أحلف على يمين الخ » ، قال القرطبي : فيه استدراك جبر خاطر السائل الذي يؤدب على الحاجة بمطالبة اذا  
 تجسر ، وأن من أخذ شيئا يعلم أن الملعن لم يكن راضيا بإعطائه لا يبارك له فيه . قوله ( فظننا أو عرفنا أنك  
 نسيت يمينك ، قال : انطلقوا قائما حملكم الله ) في رواية حماد ، فنسيت . قال است أنا أحلفكم واسكن الله حملكم ،  
 وفي رواية عبد السلام ، فأنتيه فقالت : يا رسول الله إنك حلفت أن لا تحملنا وقد حملتنا ، قال : أجل ، ولم يذكر  
 « ما أنا حملكم ، الخ . وفي رواية غيلان ، ما أنا حملكم بل الله حملكم ، ولا يمل من طريق فطر عن زهدم « فذكر هنا  
 أن نسكها ، فقال : أنى والله مانسيتها ، وأخرجه مسلم عن الشيخ الذي أخرجه عنه أبو يعلى ولم يسق منه إلا قوله  
 « قال والله مانسيتها ، . قوله ( أنى والله ان شاء الله الخ ) تقدم بيانه في الباب الذي قبله . قوله ( لا أحلف على يمين )  
 أى محلف يمين ، فأطلق عليه لفظ يمين اللباسية والمراد ما شأنه أن يكون محلوقا عليه ؛ فهو من جواز الاستعارة ،  
 ويجوز أن يكون فيه تضمين فقد وقع في رواية لمسلم « على أمر » ، ويحتمل أن يكون « على » بمعنى الباء ، فقد وقع  
 في رواية النسائي « اذا حلفت بيمينين » ، ورجح الأول بقوله « فرأيت غيرها خيرا منها » ، لأن التضمين في غيرها  
 لا يصح عوده على اليمين ، وأجيب بأنه يعود على معناها المجازي للباسية أيضا . وقال ابن الأثير في النهاية : الحلف  
 هو اليمين بقوله أحلف أى أعتد شيئا بالعزم والنية ، وقوله « على يمين » تأكيد لمعناه وإعلام بأنه ليست لغوا .  
 قال الطبري : ويؤيده رواية النسائي بلفظ « ما على الأرض يمين أحلف عليا » ، الحديث ، قال : فقوله أحلف عليا  
 صفة مؤكدة لليمين ، قال : والمعنى لا أحلف يميننا جزما لا لغو فيها ثم يظهر لى أمر آخر يكون فعله أفضل من  
 المضى في اليمين المذكورة لإفعلته وكفرت عن يميني ، قال : فعلى هذا يكون قوله « على يمين » مصدرا مؤكدا لقوله  
 أحلف . نكتة : اختلف هل كفر النبي ﷺ عن يمينه المذكور كما اختلف هل كفر في قصة حلفه على شرب العسل  
 أو على غشيان مارية ، فروى عن الحسن البصري أنه قال : لم يكفر أصلا لأنه مغفور له ، وإنما زلت كفارة  
 اليمين تعليما للأمة ، وتعقب بما أخرجه الترمذي من حديث عمر في قصة حلفه على العسل أو مارية ، فعاتبه الله  
 وجعل له كفارة يمين ، وهذا ظاهر في أنه كفر وإن كان ليس نصا في رد ما ادعاه الحسن ، وظاهر قوله أيضا في  
 حديث الباب « وكفرت عن يميني » أنه لا يترك ذلك ، ودعوى أن ذلك كله للتشريع بعيد . قوله ( وتحملتها ) كذا  
 في رواية حماد وعبد الوارث وعبد الوهاب كلهم عن أبيوب ، ولم يذكر في رواية عبد السلام « وتحملتها » وكذا لم  
 يذكرها أبو السليل عن زهدم عند مسلم ، ووقع في رواية غيلان عن أبي بردة « إلا كفرت عن يميني » بدل  
 « وتحملتها » وهو يرجح أحد احتمالين أبداهما ابن دفيق العيد ثانيهما إتيان ما يقتضى الحث فإن التحلل يقتضى سبق  
 المقدم والعقد هو مادلت عليه اليمين من موافقة مقتضاها ، فيكون التحلل إتيان بخلاف مقتضاها ، لكن يلزم على  
 هذا أن يكون فيه تكرار لوجود قوله « أتيت الذي هو خير » ، فإن إتيان الذي هو خير تحصل به مخالفة اليمين  
 والتحلل منها ، لكن يمكن أن تكون فائدته التصريح بالتحلل ، وذكره بلفظ يناسب الجواز صريحا ليكون أبلغ  
 مما لو ذكره بالاستلزام ، وقد يقال إن الثاني أقوى لأن التأسيس أولى من التأكيد ، وقيل معنى « تحملتها » خرجت  
 من حرمتها الى ما يحل منها وذلك يكون بالكفارة ، وقد يكون بالاستثناء بشرطه السابق ، لكن لا يتجه في هذه  
 القصة إلا إن كان وقع منه استثناء لم يشعروا به كأن يكون قال إن شاء الله مثلا أو قال والله لا أحلفكم إلا إن حصل

شوء ، ولذلك قال د وما هندی ما أحلکم ، قال الملاء في قوله د ما أنا حملتکم ولكن الله حملکم ، المعنى بذلك إزالة  
 المنة عنهم وإضافة النعمة لما أسكنها الأصل ، ولم يرد أنه لا صنع له أصلا في حملهم لأنه لو أراد ذلك ما قال بعد ذلك  
 د لا أحلف علی یمین فأرى غيرها خيرا منها إلا أنبت الذي هو خير وكفرت ، وقال المازري : معنى قوله د ان الله  
 حملکم ، ان الله أعطاني ما حملتکم عليه ولولا ذلك لم يكن صدى ما حملتکم عليه ، وقيل يحتمل أنه كان نسي يمينه والناسي  
 لا يضاف إليه الفعل ، ويرد التصريح بقوله د والله مانسيتها ، وهي عند مسلم كما بينته ، وقيل المراد بالنسي هذه  
 والانباء التي الإشارة الى ما فضل الله به من الغنيمة المذكورة لأنها لم تكن بتسبب من النبي ﷺ ولا كان مطالعا  
 اليها ولا منتظرا لها ، فكان المعنى ما أنا حملتکم لعدم ذلك أولا ولكن الله حملکم بما ساقه اليها من هذه الغنيمة .  
**قوله** ( تابعه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة والقاسم بن حاصم السكيتي ) قال السكراني : انما أتى بلفظ  
 تابعه أولا ومحدثنا ثانيا وثالثا إشارة الى أن الأخيرين حديثاه بالاستقلال والاول مع غيره ، قال : والاول  
 يحتمل التعليق بخلافهما . قلت : لم يظهر لي معنى قوله د مع غيره وقوله د يحتمل التعليق ، يستلزم أنه يحتمل عدم  
 التعليق ، وليس كذلك بل هو في حكم التعليق لأن البخاري لم يدرك حمادا ، وقد وصل المصنف متابعة حماد  
 ابن زيد في فرض الخمس ، ثم ان هذه المتابعة وقعت في الرواية عن القاسم فقط واسكن زاد حماد ذكر أبي قلابة  
 مضموما الى القاسم . **قوله** ( حدثنا قتيبة حدثنا عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي . **قوله** ( وهذا ) أي بجميع  
 الحديث ، وقد أشرت الى أن رواية حماد وعبد الوهاب متفقتان في السياق ، وقد ساق رواية قتيبة هذه في  
 « باب لا تحلفوا بأبائكم » ، وقد ساقها أيضا في أواخر كتاب التوحيد عن عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي  
 عن الثقيي وليس بعد الباب الذي ساقها فيه من البخاري سوى ما بين فقط . **قوله** ( حدثنا أبو معمر ) تقدم سياق  
 روايته في كتاب الذبائح ، وقد بينت ما في هذه الروايات من التخالف مفصلا . وفي الحديث غير ما تقدم ترجيح  
 الحديث في اليمين اذا كان خيرا من التهادي ، وأن تعد الحديث في مثل ذلك يكون طاعة لامرئية ، وجواز الحلف  
 من غير استعلاف أتاكيد الخير ولو كان مستقبلا ، وهو يقتضي المبالغة في ترجيح الحديث بشرطه المذكور ، وفيه  
 تطبيق لقلب الاتباع ، وفيه الاستثناء بان شاء الله تبركا ، فان قصد بها حل اليمين صح بشرطه المتقدم . **قوله**  
 ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن قاص بن ذؤيب الذهلي الحافظ المشهور فيما جزم  
 به المزي وقال : نسبه الى جده . وقال أبو علي الجياني : لم أره منسوبا في شيء من الروايات . قلت : وقد روى  
 البخاري في بدء الخلق عن محمد بن عبد الله النخعي عن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج وهما من هذه الطبقة ، وروى  
 أيضا في هذه مواضع عن محمد بن عبد الله بن حوشب ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الرقاشي وهم أعلى  
 من طبقة النخعي ومن معه ، وروى أيضا بواسطة نارة وبغير واسطة أخرى عن محمد بن عبد الله الانصاري وهو  
 أعلى من طبقة ابن محمد ومن ذكر معه ، فقد ثبت هذا الحديث بعينه من روايته عن ابن هرون شيخ عثمان بن عمر  
 شيخ محمد بن عبد الله المذكور في هذا الباب ، فعلى هذا لم يتعين من هو شيخ البخاري في هذا الحديث ، وابن هرون  
 هو عبد الله البصري المشهور ، وقوله في آخر الحديث د تابعه أشهل بالمعجمة وزن أحمر د عن ابن عوف ، وقعت  
 روايته موصولة عند أبي عوانة والحاكم والبيهقي من طريق أبي قلابة الرقاشي د حدثنا محمد بن عبد الله الانصاري  
 وأشهل بن حاتم قالا أنبأنا ابن هرون به ، . **قوله** ( وتابعه يونس وسماك بن عطية وسماك بن حرب وحامد

وقتادة ومنصور وهشام والربيع) يريد أن الثمانية تابعوا ابن عون فرووه عن الحسن، فالضمير في قوله أولا  
 د تابعه أشهل، لثمان بن عمر، والضمير في قوله ثانيا د وتابعه يونس، وما بعده لمبد الله بن عون شيخ عثمان  
 ابن عمر، ووقع في نسخة من رواية أبي ذر د وحيد عن قتادة، وهو خطأ والصواب د وحيد وقتادة، بالواو  
 وكذا وقع في رواية النسفي عن البخاري وكذا في رواية من وصل هذه المتابعات، فأما رواية يونس وهو ابن  
 هبيل فستأتي موصولة في كتاب الأحكام، وأما متابعة سماك بن عطية فوصلها مسلم من طريق حماد بن زيد عنه  
 وعن يونس جميعا عن الحسن، وقال البزار: ما رواه عن سماك بن عطية الأحامد، ولا روى سماك هذا عن  
 الحسن إلا هذا. وأما متابعة سماك بن حرب فوصلها عبد الله بن أحمد في زياداته والطبراني في الكبير من طريق حماد  
 ابن زيد عنه عن الحسن، وأما متابعة حميد وهو الطويل ومنصور هو ابن زاذان فوصلها مسلم من طريق هشيم  
 هثما، قال البزار وتبعه الطبراني في الأوسط: لم يروه عن منصور بن زاذان إلا هشيم، ولا روى منصور هذا عن  
 الحسن إلا هذا الحديث. قلت: ويحتمل أن يكون مراد البخاري بمنصور منصور بن المعتمر، وقد أخرجه النسائي  
 من طريقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن منصور بن المعتمر عن الحسن، قال البزار أيضا: لم يرو منصور بن  
 المعتمر عن الحسن إلا هذا. وأما متابعة قتادة فوصلها مسلم وأبو داود والنسائي من طريق سعيد بن أبي عروبة  
 عنه. وأما رواية هشام وهو ابن حسان فأخرجها أبو نعيم في المستخرج على مسلم، من طريق حماد بن زيد عن  
 هشام عن الحسن ووقع لنا في الغيلانيات، من وجه آخر عن هشام ومطر الوراق جميعا عن الحسن وهو هند  
 أبي عوانة في صحيحه من هذا الوجه. وأما حديث الربيع فقد جرم الدماطي في حاشيته بأنه ابن مسلم، والذي  
 يغلب على ظني أنه ابن صبيح، فقد وقع لنا في الأثرانيات، من رواية شعبة عن الربيع بن صبيح برزق عظيم عن  
 الحسن، وأخرجه أبو عوانة من طريق الأسود بن عامر عن الربيع بن صبيح، وأخرجه الطبراني من رواية مسلم  
 ابن إبراهيم حدثنا قره بن خالد والمبارك بن فضالة والربيع بن صبيح قالوا حدثنا الحسن به، ووقع لنا من رواية  
 الربيع غير منسوب عن الحسن أخرجه الحافظ يوسف بن خليل في الجزء الذي جمع فيه طرق هذا الحديث من  
 طريق وكيع عن الربيع عن الحسن. وهذا يحتمل أن يكون هو الربيع بن صبيح المذكور ويحتمل أن يكون الربيع  
 ابن مسلم. وقد روى هذا الحديث عن الحسن غير من ذكر جرير بن حازم وتقدمت روايته في أول كتاب الإيمان  
 والنفور، وأخرجه مسلم من رواية معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن. ولما أخرج طريق سماك بن عطية  
 قرنها بيونس بن هبيل وهشام بن حسان وقال: في آخرين. وأخرجه أبو عوانة من طريق علي بن زيد بن جهمان  
 ومن طريق اسماعيل بن مسلم ومن طريق اسماعيل بن أبي خالد كلهم عن الحسن، وأخرجه الطبراني في المعجم  
 الكبير عن نحو الأربعين من أصحاب الحسن منهم من لم يتقدم ذكره يزيد بن إبراهيم وأبو الأشهب واسمه جعفر  
 ابن حيان وثابت البناني وحبيب بن الشهيد وخليفة بن دعلج وأبو عمرو بن العلاء ومحمد بن زوح وهبيل الرحمن  
 السراج وعرفطة والمهلي بن زياد وصفوان بن سليم ومطوية بن عبد الكريم وزياد مولى مصعب وسهل السراج  
 وشبيب بن شيبه وعمر بن هبيل وواصل بن عطاء ومحمد بن عقبة والاشعث بن سوار والاشعث بن عبد الملك  
 والحسن بن دينار والحسن بن ذكوان وسفيان بن حسين والأسري بن يحيى وأبو عقيل الدورقي وعباد بن راشد  
 وعباد بن كثير، فهؤلاء الأربعة وأربعون نفسا. وقد خرج طرقه الحافظ عبد القادر الرازي في الأربعين

البلدانية له عن سبعة وعشرين نفساً من الرواة عن الحسن ، فهم ممن لم يتقدم ذكره يحيى بن أبي كثير وجري بن حازم واسرائيل أبو موسى ووائل بن داود وعبد الله بن هون وقرة بن خالد وأبو خالد الجزار وأبو هبيدة الباجي وعلاء الحذاء وعوف الاعرابي وحاد بن نجيع ويونس بن يزيد ومطر الوراق وعلي بن رقاعة ومسلم بن أبي الذيال والموام بن جويرية وعقيل بن صبيح وكثير بن زياد وسودة بن أبي العالية ثم قال : رواه عن الحسن العدد الكثير من أهل مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام ولعلمهم يزيدون على الحسين ، ثم خرج طارقه الحافظ يوسف بن خليل عن أكثر من ستين نفساً عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ، وسرد الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده في تذكرته أسماء من رواه عن الحسن فلبثوا مائة ومائتين نفساً وزيادة ثم قال : رواه عن النبي ﷺ مع عبد الرحمن بن سمرة عبد الله بن عمرو وأبو موسى وأبو الدرداء وأبو هريرة وأنس وهدي بن حاتم وطائفة وأم سلمة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأبو سعيد الخدري وعمران بن حصين انتهى . ولما أخرج الترمذي حديث عبد الرحمن بن سمرة قال « وفي الباب » فذكر الثانية المذكورين أولاً وأهمل خمسة ، واستدركهم شيخنا في شرح الترمذي إلا ابن مسعود وابن عمر وزاد معاوية ابن الحكم وعوف بن مالك الجشمي والد أبي الأحوص وأذينة والد عبد الرحمن فشكلوا ستة عشر نفساً . قلت : أحاديث المذكورين كلها فيما يتعلق بالبين ، وليس في حديث أحد منهم « لا تسأل الامارة » لكن سأذكر من روى معنى ذلك عن النبي ﷺ في كتاب الأحكام أن شاء الله تعالى . ولم يذكر ابن منده أن أحداً رواه عن عبد الرحمن ابن سمرة غير الحسين ، لكن ذكر عبد القادر أن محمد بن سيرين رواه عن عبد الرحمن ، ثم أسند من طريق أبي حاتم الخزاز عن الحسن وابن سيرين أن النبي ﷺ قال لعبد الرحمن بن سمرة « لا تسأل الامارة » الحديث وقال : غريب ما كتبه إلا من هذا الوجه ، والمحفوظ رواية الحسن عن عبد الرحمن انتهى . وهذا مع ما في سنده من ضعف ليس فيه التصریح برواية ابن سيرين عن عبد الرحمن ، وأخرجه يوسف بن خليل الحافظ من رواية عكرمة مولى ابن عباس عن عبد الرحمن بن سمرة أورده من المعجم الأوسط للطبراني وهو في ترجمة محمد بن علي المروزي بسنده إلى عكرمة قال : كان اسم عبد الرحمن بن سمرة عبد كلوب فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن فربه وهو يتوضأ فقال « تعال يا عبد الرحمن لا تطلب الامارة » الحديث ، وهذا لم يهرح فيه عكرمة بأنه حملة عن عبد الرحمن لكنه محتمل ، قال الطبراني : لم يروه عن عكرمة إلا عبد الله بن كيسان ولا عنه إلا ابنه اسحق لينه تفرد به أبو الدرداء عبد العزيز بن منيب . قلت : عبد الله بن كيسان ضعفه أبو حاتم الرازي ، وابنه اسحق لينه أبو أحمد الحاكم . قوله ( عن عبد الرحمن بن سمرة ) في رواية إبراهيم بن صدقة عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة وكان غزاه معه كابل شتوة أو شتوئين أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، وكذا للطبراني من طريق أبي حمزة اسحق بن الربيع عن الحسن لكن بلفظ « هرونا مع عبد الرحمن بن سمرة » ، وأخرجه أيضاً من طريق علي بن زيد عن الحسن « حدثني عبد الرحمن بن سمرة » ومن طريق المبارك بن فضالة عن الحسن « حدثنا عبد الرحمن » . قوله ( لا تسأل الامارة ) سيأتي شرحه في الأحكام أن شاء الله تعالى . قوله ( وإذا حلفت على يمين ) تقدم توجيهه في الكلام على حديث أبي موسى قريباً في قوله « لا أحنف على يمين » وقد اختلف فيما تضمنه حديث عبد الرحمن بن سمرة هل لأحد المسلمين تعلق بالآخر أو لا ؟ فنقول : له به تعلق ، وذلك أنه أحد العقين



أن يعطى الامارة من غير مسألة فقد لا يكون له فيها أرب فيمتنع فيلزم فيحلف فأمر أن ينظر ثم يهدل الذي هو أولي فإن كان في الجانب الذي حلف على تركه فيحدث ويكفر ، وإني مثله في الشق الآخر . **قوله** ( فرأيت غيرها ) أي غير المحلوف عليه ، وظاهر الكلام عود الضمير على اليمين ، ولا يصح عوده على اليمين بمعناها الحقيقي بل بمعناها المجازي كما تقدم ، والمراد بالرؤية هنا الاعتقادية لا البصرية ، قال عياض : معناه إذا ظهر له أن الفعل أو الترك خير له في دنياه أو آخرته أو أوفى لمراده وشهوته ما لم يكن لئماً . قلت : وقد وقع عند مسلم في حديث عدي بن حاتم « فرأى غيرها أتى فليأت التفوي ، وهو يشعر بقصر ذلك على ما فيه طاعة . وينقسم المأمور به أربعة أقسام أن كان المحلوف عليه فعلاً فكان الترك أولى ، أو كان المحلوف عليه تركاً فكان الفعل أولى ، أو كان كل منهما فعلاً وتركاً لكن يدخل القسمان الأخيران في القسمين الأولين لأن من لازم فعل أحد الشيئين أو تركه ترك الآخر أو فعله . **قوله** ( فأت الذي هو خير وكفر عن يمينك ) هكذا وقع الأكثر ، وللكثير منهم « فكفر عن يمينك » وأت الذي هو خير « وقد ذكر قبل من رواه بلفظ « ثم أت الذي هو خير ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود « فرأى غيرها خيراً منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن كفرتها تركها ، فأشار أبو داود إلى ضعفه وقال : الأحاديث كلها « فليكفر عن يمينه ، إلا شيئاً لا يعبأ به كأنه يشير إلى حديث يحيى بن عبد الله عن أبيه عن أبي هريرة رحمه « من حلف فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير فهو كفارة ، ويحيى ضعيف جداً ، وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عند مسلم ما يؤم ذلك وأنه أخرجه بلفظ « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه ، هكذا أخرجه من وجهين ولم يذكر الكفارة ، ولكن أخرجه من وجه آخر بلفظ « فرأى خيراً منها فليكفرها وليأت الذي هو خير ، ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن ربيع عن عجم بن طريفة عن عدي ، والذي زاد ذلك حافظ فهو المتمد ، قال الشافعي : في الأمر بالكفارة مع تعدد الحديث دلالة على مشروعية الكفارة في اليمين الغموس لأنها يمين حائثة . واستدل به على أن الحالف يجب عليه فعل أي الأمرين كان أولى من المضى في حلفه أو الحدث والكفارة ، وانفصل عنه من قال إن الأمر فيه للندب بما مضى في قصة الأعرابي الذي قال « والله لا أريد على هذا ولا أنقص ، فقال « أفح ان صدق ، فلم يأمره بالحنف والكفارة مع أن حلفه على ترك الزيادة مرجوح بالنسبة إلى فعلها

( خاتمة ) اشتمل كتاب الإيمان والذنور والكفارة والملاحقة به من الأحاديث المرفوعة هل مائة وسبعة وعشرين حديثاً ، المعلق منها فيه وفيها مضى ستة وعشرون والبقية مرسولة ، والمكرر منها فيه وفيها مضى مائة وخمسة عشر والحالض اثنا عشر ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث طائفة عن أبي بكر ، وحديثها « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، « وحديث ابن عباس في قصة أبي إسرائيل ، وحديثه « أعوذ بمرتك « وحديث عبد الله ابن عمرو في اليمين الغموس ، وحديث ابن عمر في نذر وافق يوم عيد . وفيه من الآثار عن الصحابة فن يهدم عشرة آثار . والله المستعان

( تم الجزء الحادي عشر ، وبلغه إن شاء الله الجزء الثاني عشر وأوله كتاب الفرائض )



صفحة	الباب	صفحة	الباب
١٣١	١٧ الدعاء في الصلاة	٨٠	٤٤ صاحبه فإذا مات أخبر به
١٣٢	١٨ الدعاء بعد الصلاة	٨١	٤٥ لا يتناجى اثنان دون الثالث
١٣٥	١٩ قول الله تعالى ( وصل عليكم )	٨٢	٤٦ حفظ السر
١٣٨	٢٠ ما يكره من السجود في الدعاء	٨٢	٤٧ إذا كانوا أكثر من ثلاثة فلا بأس بالمسارعة
١٣٩	٢١ ليعزم المسألة فإنه لا مكره له		والمناجاة
١٤٠	٢٢ يستجاب للعبد ما لم يعجل	٨٥	٤٨ طول النجوى
١٤١	٢٣ رفع الأيدي في الدعاء	٨٥	٤٩ لا تترك النار في البيت عند النوم
١٤٣	٢٤ الدعاء غير مستقبل القبلة	٨٧	٥٠ إغلاق الأبواب بالليل
١٤٤	٢٥ الدعاء مستقبل القبلة	٨٨	٥١ الحثان بعد التكبير وتنف الأبط
١٤٤	٢٦ دعوة النبي ﷺ إعادته بطول العمر وبكثرة ماله	٩١	٥٢ كل امرئ باطل إذا شغله عن طاعة الله
١٤٥	٢٧ الدعاء عند الكرب	٩٢	٥٣ ما جاء في البناء
١٤٨	٢٨ التعوذ من جهد البلاء		( ٨٠ - كتاب الدعوات )
١٤٩	٢٩ دعاء النبي ﷺ اللهم للرفيق الأعلى	٩٦	١ لكل نبي دعوة مستجابة
١٥٠	٣٠ الدعاء بالموت والحياة	٩٧	٢ أفضل الاستغفار
١٥٠	٣١ الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم	١٠١	٣ استغفار النبي ﷺ في اليوم واليلة
١٥٢	٣٢ الصلاة على النبي ﷺ	١٠٢	٤ التوبة
١٦٩	٣٣ هل يصل على خير النبي ﷺ	١٠٨	٥ الضجع على الشق الأيمن
١٧١	٣٤ قوله ﷺ من أذنبه فاجعله له زكاة ورحمة	١٠٩	٦ إذا بات طاهراً
١٧٢	٣٥ التعوذ من الفتن	١١٣	٧ ما يقول إذا نام
١٧٣	٣٦ التعوذ من غلبة الرجال	١١٥	٨ وضع اليد اليمنى تحت الخد الأيمن
١٧٤	٣٧ التعوذ من عذاب القبر	١١٥	٩ النوم على الشق الأيمن
١٧٦	٣٨ التعوذ من فتنة الحيا والميت	١١٦	١٠ الدعاء إذا انقضى الليل
١٧٦	٣٩ التعوذ عن المأثم والمغرم	١١٩	١١ التكبير والتسبيح عند المنام
١٧٨	٤٠ الاستعاذة من الجن والكسل	١٢٥	١٢ التعوذ والقراءة عند المنام
١٧٨	٤١ التعوذ من البخل	١٢٥	١٣ إذا أوى أحدكم الى فراشه فلينفخ فراشه
١٧٩	٤٢ التعوذ من أذى العمر	١٢٨	١٤ الدعاء نصف الليل
١٧٩	٤٣ الدعاء برفع الوباء والوجع	١٢٩	١٥ الدعاء عند الخلا
١٨١	٤٤ الاستعاذة من أذى العمر ومن فتنة	١٣٠	١٦ ماذا يقول إذا أصبح ؟

صفحة	الباب	الدنيا وفتنة النار
١٨١	٤٥	الاستعاذة من فتنة الغنى
١٨١	٤٦	الاستعاذة من فتنة الفقر
١٨٢	٤٧	الدعاء بكثرة المال مع البركة
١٨٣	٤٨	الدعاء عند الاستخارة
١٨٧	٤٩	الدعاء عند الوضوء
١٨٧	٥٠	الدعاء إذا هلا عتبة
١٨٨	٥١	الدعاء إذا هبط واديا
١٨٨	٥٢	الدعاء إذا أراد سفراً أو رجوع
١٩٠	٥٣	الدعاء للتزوج
١٩١	٥٤	ما يقول إذا أتى أهله
١٩١	٥٥	قوله ﷺ ربنا آتنا في الدنيا حسنة
١٩٢	٥٦	الاستعاذة من فتنة الدنيا
١٩٢	٥٧	تكرير الدعاء
١٩٣	٥٨	الدعاء على المشركين
١٩٦	٥٩	الدعاء للمشركين
١٩٦	٦٠	قوله ﷺ اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت
١٩٩	٦١	الدعاء في الساعة التي في يوم الجمعة
١٩٩	٦٢	قول النبي ﷺ يستجاب لنا في اليهود ولا يستجاب لهم فينا
٢٠٠	٦٣	النائمين
٢٠٠	٦٤	فضل التحليل
٢٠٦	٦٥	فضل التسليم
٢٠٨	٦٦	فضل ذكر الله عز وجل
٢١٣	٦٧	قول لاحول ولا قوة إلا بالله
٢١٤	٦٨	الله مائة اسم غير واحد
٢٢٨	٦٩	الموعظة ساعة بعد ساعة
( ٨١ - كتاب الرقاق )		
٢٢٩	١	الصحة والفراغ ، ولا عيش إلا عيش الآخرة

## صفحة الباب

## صفحة الباب

(المكوث)

(٨٢ - كتاب القدر)

١	٤٧٧	في القدر
٢	٤٩١	جف القلم على علم الله
٣	٤٩٣	الله أعلم بما كانوا عاملين
٤	٤٩٤	(وكان أمر الله قدرا مقدورا)
٥	٤٩٨	المعمل بالخواتيم
٦	٤٩٩	إلقاء النذر العبد إلى القدر
٧	٥٠٠	لا حول ولا قوة إلا بالله
٨	٥٠١	المعصوم من عصم الله
٩	٥٠٢	وحرام دلي قرية أهكناها أنهم لا يرجعون
١٠	٥٠٤	وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس
١١	٥٠٥	تحتاج آدم وموسى عند الله
١٢	٥١٢	لأمانع لما أعطى الله
١٣	٥١٣	من تعود بالله من درك الشقاء وصورة القضاء
١٤	٥١٣	يحول بين المرء وقلبه
١٥	٥١٤	قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا
١٦	٥١٥	(وما كنا لننتدى لولا أن هدانا الله)
		(٨٢ - كتاب الأيمان والنذور)
١	٥١٦	(لا يؤخذكم الله بالقدر في إيمانكم)
٢	٥٢١	قول النبي ﷺ وإيم الله
٣	٥٢٢	كيف كانت عين النبي ﷺ ؟
٤	٥٣٠	لا تحلفوا بأبائكم
٥	٥٣٦	لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت
٦	٥٣٧	من حلف على شيء وإن لم يحلف
٧	٥٣٧	من حلف بيلة سوى بيلة الإسلام
٨	٥٣٩	لا يقول ما شاء الله وشئت، وهل يقول أنا بالله
		ثم بك
٩	٩٤١	قول الله تعالى (واقسموا بالله جهد أيمانهم)

٢٨	٣٢٠	حجبت النار بالشموات
٢٩	٣٢١	الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك
٣٠	٣٢٢	لينظر إلى من هو أسفل منه، ولا ينظر إلى من هو فوقه
٣١	٣٢٣	من هم بمحنة أو بسيرة
٣٢	٣٢٩	ما يتقى من محقرات الذنوب
٣٣	٣٣٠	الأعمال بالخواتيم وما يخاف منها
٣٤	٣٣٠	العدالة راحة من خللاط القلوب
٣٥	٣٣٣	رفع الامانة
٣٦	٣٣٥	الرياء والسمة
٣٧	٣٣٧	من جاهد نفسه في طاعة الله
٣٨	٣٤٠	التواضع
٣٩	٣٤٧	بعثت أنا والسادة كهاتين (وما أمر الساعة إلا كلمح البصر أو هو أقرب)
٤٠	٣٥٢	لا تقوم الساعة حتى أطلع الشمس من مغربها
٤١	٣٥٧	من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه
٤٢	٣٦١	سكرات الموت
٤٣	٣٦٧	نفخ الصور
٤٤	٣٧١	يقبض الله الأرض
٤٥	٣٧٧	كيف الحشر
٤٦	٣٨٨	(إن زلزلة الساعة شيء عظيم)
٤٧	٣٩٢	(الابطن أولئك أنهم وجعون يوم عظيم)
٤٨	٣٩٥	انقصاص يوم القيامة، وهي الحافة لان فيها اثواب وحواق الأمور
٤٩	٤٠٠	من نوش الحساب ذهب
٥٠	٤٠٥	يدخل الجنة سبعون ألفا بغير حساب
٥١	٤١٤	صفة الجنة والنار
٥٢	٤٤٤	الصراط جسر جهنم
٥٣	٤٦٣	في الموضع وقول الله تعالى (إنا أعطيناك

صفحة	الباب	صفحة	الباب
٥٤٣	١٠ إذا قال أشهد بالله أو شهدت بالله	٥٨١	٢٨ النذر في الطاعة (وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه)
٥٤٤	١١ هدد الله عز وجل	٥٨٢	٢٩ إذا نذر أو حلف أن لا يكلم أنسا في الجاهلية ثم أسلم
٥٤٥	١٢ الحلف بعبودية الله وصفاته وكلماته	٥٨٣	٣٠ من مات وعليه نذر
٥٤٦	١٣ قول الرجل لعمراه	٥٨٥	٣١ النذر فيما لا يملك وفي معصية
٥٤٧	١٤ لا يؤاخذكم الله بالغوف في إيمانكم	٥٩٠	٣٢ من نذر أن يصوم أياما فوافق النحر أو الفطر
٥٤٨	١٥ إذا حنت ناسيا في الإيمان، وقول الله تعالى (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به)	٥٩٣	٣٣ هل يدخل في الإيمان والنذور الأرض والغنم والزرع والأمتعة
٥٥٥	١٦ اليمين القموص (ولا تتخذوا إيمانكم دخلا بينكم فزول قدم بعد ثبوتها)		(٨٤ - كتاب كفارات الإيمان)
٥٥٧	١٧ (إن الذين يشتركون بهد الله وإيمانهم ثمنا قليلا)	٥٩٣	١ (فكفاراته إطعام عشرة مساكين)
٥٦٤	١٨ اليمين فيما لا يملك وفي المعصية وفي الغضب	٥٩٥	٢ متى تجب الكفارة على الغني والفقير ؟
٥٦٦	١٩ إذا قال والله لا أفكلم اليوم ففعل أو قرأ أو سب أو كبر أو حمد أو هلل فهو على نيته	٥٩٦	٣ من أحن المعسر في الكفارة
٥٦٨	٢٠ من حلف أن لا يدخل على أهله شهرا	٥٩٦	٤ يعطى في الكفارة عشرة مساكين فربما كان أو بعيدا
٥٦٨	٢١ إن حلف أن لا يشرب نبيذا فشرب طلاء أو سكرا أو عصيرا	٥٩٧	٥ صاع المدينة ومد النوى وبركته
٥٧٠	٢٢ إذا حلف أن لا يأثم فأكل تمرًا بخبز وما يكون من الأدم	٥٩٩	٦ قول الله تعالى (أو تحرير رقبة) وأي الرقاب أركى ؟
٥٧١	٢٣ التنية في الإيمان	٦٠٠	٧ عتق المدبر وأم الولد والمكاتب في الكفارة وعتق ولد الوفا
٥٧٢	٢٤ إذا أهدى ماله على وجه النذر والتوبة	٦٠١	٨ إذا أدت في الكفارة أن يكون ولاؤه ؟
٥٧٤	٢٥ إذا حرم طعامه	٦٠١	٩ الاستثناء في الإيمان
٥٧٥	٢٦ الوفاء بالنذر	٦٠٨	١٠ الكفارة قبل الحنث وبعده
٥٨٠	٢٧ إثم من لا يفي بالنذر		

## تصويب

صفحة	سطر	خطاً	صواب
١٥	١٣٩	ابن يزيد	ابن زيد
٤١	٦	بن عمر : ولا	بن عمرو لا
٤٨	٤	أبا هريرة	أبي هريرة
٧١	٤	ما يضحكك	ما يضحكك
٧١	٧	دابستها	دابستها
٨٣	٢٢	الوحد	الواحد
٨٥	٥	٦١٩٢	٦٢٩٢
٩٧	٢٤	الفتسهم	انفتهم
١٠٧	٩	أبو أسامة	أبو أسامة
١٠٧	٩	بن أسامة (حدثنا	بن أسامة (حدثنا
١٠٧	١٠	الحارث	الحارث
١١٣	١٦	نشرها : تخرجها	نشرها : تخرجها
١١٤	١٩	د	د
١١٥	١٠	قبلة	قبلة
١١٥	٢٤	استره يوم	استره يوم
١٤٢	٣	ابن كثير	ابن أبي كثير
١٤٨	٩	٦٤٤٧	٦٣٤٧
١٧٦	٢٦	أغسل	اغسل
١٧٨	٨	ضلع	وضلع
١٨١	٧	٦٢٧٥	٦٣٧٥
١٩٤	١٠	حدثنا هشام	حدثنا الانصاري حدثنا هشام
١٩٤	٢٠	بن أبي خالد	وابن أبي خالد
٢٠٤	٢٤	الحريري	الجريري
٢١٣	٢٨	٧	٦٧
٢١٣	٢٩	محمد	محمد

صفحة	سطر	خطاً	صواب
٢٤١	٢٤	وقال عقل	وقال وعقل
٢٤٤	١٣	قال عمران	ثم الذين يلونهم ، وقال عمران
٢٥٨	١٤	المال - وربما	المال - وربما
٢٦٣	١	حديث قصة	حديث شعبة قصة
٢٠٣	٦	٦٢٧١	٦٤٧١
٢٣٠	١	ابن جامع	ابن جرير
٢٣٠	١٢	الالهامى	الالهاني
٢٦٧	٧	فذهب اليهودى	فذهب اليهودى
٢٧٢	١	يونس عن أبي سلمة	يونس عن الزهرى عن أبي سلمة
٢٩٤	١٣	بلان	بلال
٤٠٥	٢٦	عباس	ابن عباس
٤٠٦	٨	وجل	رجل
٤١٥	٢٤	من أبي	عن أبي
٤١٦	٥	لا يدخل	لا يدخل
٤٤٥	١٠	الناس	الناس
٤٦٩	١٦	عبد الله بن يزيد	عبد الله بن زيد



# فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَح

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ

"٧٧٣-٨٥٢ هـ"

طبعة مزيّة بفهرس أبجدي بأسماء كتب صحيح البخاري

رَأَى أَمْلَهُ تَصَحُّحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نَسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْزُطُودِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلْبَةِ الشَّرِيعَةِ بِالرِّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاقِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ

رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارَتَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثاني عشر

دار المعرفة

بيروت لبنان

فهرس أسماء كتب صحيح البخاري  
على ترتيب حروف المعجم (\*)

الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب
٥ - الغسل (ج ١)		٨٦ - الحدود (ج ١٢)		٣٧ - للإجارة (ج ٤)	
٩٢ - الفتن (ج ١٣)		٤١ - الحرث والمزراعة (ج ٥)		٩٣ - الأحكام (ج ١٣)	
٨٥ - الفرائض (ج ١٢)		٣٨ - الحوالة (ج ٤)		٩٥ - أخبار الأحاد (ج ١٣)	
٥٧ - فرض الخمس (ج ٦)		٦ - الحيض (ج ١)		٧٨ - الأدب (ج ١٠)	
٦٢ - فضائل الصحابة (ج ٧)		٩٠ - الجيل (ج ١٢)		١٠ - الأذان (ج ٢)	
٦٦ - فضائل القرآن (ج ٩)		٤٤ - الخصومات (ج ٥)		٨٨ - استنابة المرتدين (ج ١٢)	
٢٩ - فضائل المدينة (ج ٤)		٥٧ - الخمس (ج ٦)		١٥ - الاستسقاء (ج ٢)	
٢٠ - فضل الصلاة (ج ٣)		١٢ - الخوف (ج ٢)		٤٣ - الاستقراض (ج ٥)	
٨٢ - القدر (ج ١١)		٨٠ - الدعوات (ج ١١)		٧٩ - الاستئذان (ج ١١)	
١٦ - الكسوف (ج ٢)		٨٧ - الديات (ج ١٢)		٧٤ - الأشربة (ج ١٠)	
٨٤ - كفارات الأيمان (ج ١١)		٧٢ - الذبائح والصيد (ج ٩)		٧٣ - الأضحي (ج ١٠)	
٣٩ - الكفالة (ج ٤)		٨١ - الرقاق (ج ١١)		٧٠ - الأطعمة (ج ٩)	
٧٧ - اللباس (ج ١٠)		٤٨ - الرهن (ج ٥)		٩٦ - الاعتصام بالسنة (ج ١٣)	
٤٥ - اللقطة (ج ٥)		٢٤ - الزكاة (ج ٣)		٣٣ - الاعتكاف (ج ٤)	
٣٢ - ليلة القدر (ج ٤)		١٧ - سجود القرآن (ج ٢)		٨٩ - الإكراه (ج ١٢)	
٢٧ - المحصر (ج ٤)		٣٥ - السلم (ج ٤)		٦٠ - الأنبياء (ج ٦)	
٧٥ - المرضى (ج ١٠)		٢٢ - السهو (ج ٣)		٢ - الإيمان (ج ١)	
٤١ - المزراعة (ج ٥)		٥٦ - السير (ج ٦)		٨٣ - الأيمان والنذور (ج ١١)	
٤٢ - المساقاة (ج ٥)		٤٢ - الشرب والمساقاة (ج ٥)		٥٩ - بدء الخلق (ج ٦)	
٤٦ - المظالم (ج ٥)		٤٧ - الشركة (ج ٥)		١ - بدء الوحي (ج ١)	
٦٤ - المغازي (ج ٧ - ٨)		٥٤ - الشروط (ج ٥)		٣٤ - البيوع (ج ٤)	
٥٠ - المكاتب (ج ٥)		٣٦ - الشفعة (ج ٤)		٣١ - التراويح (ج ٤)	
٦١ - المناقب (ج ٦)		٥٢ - الشهادات (ج ٥)		٩١ - التعبير (ج ١٢)	
٦٣ - مناقب الأنصار (ج ٧)		٨ - الصلاة (ج ١)		٦٥ - تفسير القرآن (ج ٨)	
٩ - مواقيت الصلاة (ج ٢)		٥٣ - الصلح (ج ٥)		١٨ - تقصير الصلاة (ج ٢)	
٨٣ - النذور (ج ١١)		٣٠ - الصوم (ج ٤)		٩٤ - التمني (ج ١٣)	
٦٩ - النفقات (ج ٩)		٧٢ - الصيد (ج ٩)		١٩ - التهجد (ج ٣)	
٦٧ - النكاح (ج ٩)		٧٦ - الطب (ج ١٠)		٩٧ - التوحيد (ج ١٣)	
٥١ - الهبة (ج ٥)		٦٨ - الطلاق (ج ٩)		٧ - التيمم (ج ١)	
١٤ - الوتر (ج ٢)		٤٩ - العتق (ج ٥)		٢٨ - جزاء الصيد (ج ٤)	
١ - الوحي (ج ١)		٧١ - العقيقة (ج ٩)		٥٨ - الجزية والموادعة (ج ٦)	
٥٥ - الوصايا (ج ٥)		٣ - العلم (ج ١)		١١ - الجمعة (ج ٢)	
٤ - الوضوء (ج ١)		٢٦ - العمرة (ج ٣)		٢٣ - الجنائز (ج ٣)	
٤٠ - الوكالة (ج ٤)		٢١ - العمل في الصلاة (ج ٣)		٥٦ - الجهاد والسير (ج ٦)	
		١٣ - العيدين (ج ٢)		٢٥ - الحج (ج ٣)	

(\*) وضعنا هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضعنا على علاف كل عدد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق.

(يوسف المرعشي)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٥ - كتاب الفرائض

١ - باب قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن كلاً ما ترك ، وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويهما لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأبوه الثلث فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبواكم وأبناؤكم لا تدرؤن عنهم إثمهم أقرب لكم نفعا ، فريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً . ولستم نصيب ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين ، وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس ، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ، وصية من الله ، والله عليم حكيم )

٦٧٢٣ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن محمد بن المنكدر قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول : مرضت فادنى رسول الله ﷺ وأبو بكر وروهما ماشيان فأنتابني وقد أغشى على فتوضأ رسول الله ﷺ فصب على وضوءه ، فأنت فقات يا رسول الله كيف أصنع في مالي ، كيف أقضي في مالي ؟ فلم يجبهني بشيء حتى نزلت آية الموارث .

قوله (كتاب الفرائض) جمع فريضة كحديقة وحدائق ، والفريضة فعيلة بمعنى مفعولة مأخوذة من الفرض وهو القطع ، يقال فرضت لفلان كذا أي قطعت له شيئاً من المال قاله الخطابي ، وقيل هو من فرض القوس وهو الحد الذي في طرفيه حيث يوضع الوتر ليثبت فيه ويلزمه ولا يزول ، وقيل الثاني خاص بفرائض الله وهي ما أوزم به عباده . وقال الراغب : الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه . وخصت الموارث بأسم الفرائض من قوله تعالى (نصيباً مفروضاً) أي مقنناً أو معلوماً أو مقطوعاً عن غيرهم . قوله (وقول الله : يوصيكم الله في أولادكم) أفاد السبيل أن الحكمة في التعبير بلفظ الفعل المضارع لا بلفظ الفعل الماضي كما في قوله تعالى (ذلكم وصاكم به) و (سورة أنزلناها وفرضناها) الإشارة إلى أن هذه الآية ناسخة للوصية المكتوبة عليهم كآياتي بيانه قريباً في باب هيرات الوج قال : وأضاف الفعل إلى اسم المظهر تنويعاً بالحكم ونهضاً له وقال (في أولادكم) ولم يقل بأولادكم إشارة إلى الأمر بالعدل فيهم ، ولذلك لم يخص الوصية بالميراث بل أتى بالفظ عام وهو كبقية

ولا أشهد على جور ، وأضاف الاولاد إليهم مع أنه الذي أوصى بهم إشارة الى أنه أرحم بهم من آبائهم . قوله ( الى قوله : وصية من الله والله عليم حلیم ) كذا لابن ذر ، وأما غيره فساق الآية الاولى وقال بعد قوله هليما حكما الى قوله والله عليم حلیم ، وذكر فيه حديث جابر « مرضت فعادني النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله كيف أصنع في مالي ؟ فلم يجبني بشئ حتى نزلت آية الميراث ، وهكذا وقع في رواية قتبية ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء أن مسلما أخرجه عن عمرو النافذ عن سفيان وهو ابن عيينة شيوخ قتبية فيه وزاد في آخره ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) وبينت هناك أن هذه الزيادة مدرجة وأن الصواب ما أخرجه الترمذي من طريق يحيى بن آدم عن ابن عيينة « حتى نزلت بوصيكم الله في اولادكم ، وأما قول البخاري في الترجمة « الى والله عليم حلیم ، فأشار به الى أن مراد جابر من آية الميراث قوله ( وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة ) وقد سبق في آخر تفسير النساء ما أخرجه النسائي من وجه آخر عن جابر أن ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) نزلت فيه ، وقد أشكل ذلك قديما قال ابن العربي بعد أن ذكر الروايتين في أحدهما فنزلت يستفتونك وفي أخرى آية الموارث : « هذا معارض لم يتفق بيانه الى الآن ثم أشار الى ترجيح آية الموارث ونوهم يستفتونك ، ويظهر أن يقال ان كلا من الآيتين لما كان فيما ذكر الكلالة نزلت في ذلك ، لكن الآية الاولى لما كانت الكلالة فيها خاصة بميراث الاخوة من الأم كما كان ابن مسعود يقرأ « وله أخ أو أخت من أم » وكذا قرأ سعيد بن أبي وقاص أخرجه البيهقي بسند صحيح استفتوا هن ميراث غيرهم من الاخوة فنزلت الأخيرة ، فيصح أن كلا من الآيتين نزل في قصة جابر ، لكن المتعلق به من الآية الاولى ما يتعلق بالكلالة ، وأما سبب نزول أولها فورد من حديث جابر أيضا في قصة ابني سعيد بن الربيع ومنع عمهما أن يرثا من أبيهما فنزلت بوصيكم الله الآية فقال لهم أعط ابني سعيد الثلثين ، وقد بينت سبأقه من وجه آخر هناك وباقه التوفيق . وقد وقع في بعض طرق حديث جابر المذكور في الصحيحين « فقلت يا رسول الله إنما يرثني كلالة ، وقوله « فلم يجبني بشئ » ، استدلل به على أنه ﷺ كان لا يجتهد ، ورد بأنه لا يلزم من انتظاره الوحي في هذه القصة الخاصة عموم ذلك في كل قصة ولا سيما وهي في مسألة الموارث التي غالبا لا مجال للرأى فيه ، سلنا أنه كان يمكنه أن يجتهد فيها لكن لمعه كان ينتظر الوحي أولا فان لم ينزل اجتهد ، فلا يدل على نفى الاجتهاد مطلقا

٢ - باب تعليم الفرائض . وقال هقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني للذين يتكلمون بالظن ٦٧٢٤ - حزن موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا ابن طائوس عن أبيه « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ « يا أيكم والظن ؟ فإن الظن أكذب الحديث ، ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تباعضوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخوانا »

قوله ( باب تعليم الفرائض ، وقال هقبة بن عامر : تعلموا قبل الظانين ، يعني الذين يتكلمون بالظن ) هذا الأمر لم اظفر به موصولا ، وقوله « قبل الظانين » فيه إشعار بان أهل ذلك العصر كانوا يقفون عند النصوص ولا يتجاوزونها ، وأن نقل عن بعضهم الفتوى بالرأى فهو قليل بالنسبة ، وفيه انذار بقرع ما حصل من كثرة القائلين بالرأى . وقبل مراده قبل اندراس العلم وحدث من يتكلم بمقتضى ظنه غير مستند الى علم . قال ابن المنير : وإنما خص البخاري قول هقبة بالفرائض لأنها أدخل فيه من غيرها ، لان الفرائض الغالب عليها التبعيد

وانحسام وجوه الرأي والخوض فيها بالظن لا اضبط له ، بخلاف غيرها من أبواب العلم فان الرأي فيها مجالا والاضبط فيها يمكن غالباً . ويؤخذ من هذا التقرير مناسبة الحديث المرفوع لترجمة . وقيل وجه المناسبة أن فيه إشارة الى أن النهي عن العمل بالظن يتضمن الحث على العمل بالعلم وذلك فرع تعلمه ، وعلم الفرائض يؤخذ غالباً بطريق العلم كما تقدم تقريره . وقال الكرماني : يحتمل أن يقال لما كان في الحديث « وكونوا هداة إخواننا » يؤخذ منه تعلم الفرائض ليعلم الأخ الوارث من غيره ، وقد ورد في الحث على تعلم الفرائض حديث ليس على شرط المصنف أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وصححه الحاكم من حديث ابن مسعود وزعمه « تعلموا الفرائض وعلوها الناس قاتى امرؤ مقبوض » ، وإن العلم سبق بعض حتى يختلف الاثنان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ، ودرواة موقوفون ، إلا أنه اختلف فيه على عوف الأهرابي اختلافاً كثيراً ، فقال الترمذي : أنه مضطرب والاختلاف عليه أنه جاء عنه من طريق أبي مسعود ، وجاء عنه من طريق أبي هريرة ، وفي أسانيدهما عنه أيضاً اختلاف ، ونظفه عند الترمذي من حديث أبي هريرة « تعلموا الفرائض فانها نصف العلم ، وانه أول ما ينزع من أمتي » ، وفي الباب عن أبي بكر أخرجه الطبراني في « الأوسط » ، من طريق راشد الحناني عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رفعه « تعلموا القرآن والفرائض وعلوها الناس ، أو شك أن يأتي على الناس زمان يختصم الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » ، وراشد موقوف لإسكن الراوى عنه مجهول . وعن أبي سعيد الخدري بلفظ « تعلموا الفرائض وعلوها الناس » أخرجه الدارقطني من طريق عطية وهو ضعيف ، وأخرج الدارمي عن عمر موقوفة « تعلموا الفرائض كما تعلمون القرآن » ، وفي نسخة عنه « تعلموا الفرائض فانها من دينكم » ، وعن ابن مسعود موقوفة أيضاً « من قرأ القرآن فليتعلم الفرائض » ، ورجالها ثقات إلا أن في أسانيدهما انقطاعاً ، قال ابن الصلاح : لفظ النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا ، وقد قال ابن عيينة أذ سئل عن ذلك : أنه يبطل به كل الناس . وقال غيره : لأن لم حالتين حالة حياة وحالة موت والفرائض تتعلق بأحكام الموت ، وقيل لأن الأحكام تتعلق من النصوص ومن القياس والفرائض لا تتلقى إلا من النصوص كما تقدم . ثم ذكر حديث أبي هريرة « إياكم والظن » ، الحديث وقد تقدم من وجه آخر عن أبي هريرة في « باب ما ينهى عن التحاسد » ، في أوائل كتاب الأدب ، وتقدم شرحه مستوفى وفيه بيان المراد بالظن هنا وأنه الذي لا يستند الى أصل ، ويدخل فيه ظن السوء بالمسلم ، وابن طاوس المذكور في السند هو عبد الله

### ٣ - باب قول النبي ﷺ لا نورث ، ماركنا صدقة

٦٧٢٥ - حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن فاطمة والمهاس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله ﷺ وهما حينئذ يطلمان أرضيهما من فذك وسههما من خير »

٦٧٢٦ - فقال لها أبو بكر سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا نورث ، ماركنا صدقة ، إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، قال أبو بكر والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله ﷺ يصنعه فيه إلا صنعته ، قال فهجرتنه

فاطمة . فلم تسلمه حتى ماتت .

٦٧٢٧ - **حدثنا** إسماعيل بن إبان أخبرنا ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن عروة « عن عائشة أن النبي ﷺ قال : لا نورث ماركنا صدقة » .

٦٧٢٨ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال « أخبرني مالك بن أنس بن خالد عن ركان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكرًا من حديثه ذلك ، فانطلقت حتى دخلت عليه فسألته - فقال انطلقت حتى أدخل على عمر فأنابه حاجبه برئاً فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعيد ؟ قال نعم فأذن لم ثم قال : هل لك في علي وعباس ؟ قال نعم . قال عباس : يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا ، قال أنشدكم بالله الذي يأذنه تقوم للسماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال : « لا نورث ماركنا صدقة » يريد رسول الله ﷺ نفسه ، فقال الرخط : قد قال ذلك ، فأقبل علي وعباس فقال : هل تعلمان أن رسول الله ﷺ قال ذلك ؟ قال قد قال ذلك . قال هرفاني أحدثكم عن هذا الأمر ، إن الله قد كان خص رسول الله ﷺ في هذا الشيء لم يعط أحد غيره ، فقال عز وجل : ما آفاه الله على رسوله إلى قوله قدبر ، فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم ، لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى أتى منها هذا المال فكان النبي ﷺ ينفق على أهله من هذا المال نفقة سنته ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله مجل مال الله فعلى بذلك رسول الله ﷺ حياته ، أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك ؟ قالوا نعم ثم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك ؟ قالوا نعم ، فتوفي الله نبيه ﷺ فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها فعلى بما حمل به رسول الله ﷺ ، ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله ﷺ فقبضتها سنتين أحمل فيها ما عمل رسول الله ﷺ وأبو بكر ، ثم جئتهما وكلتكما واحدة وأمرت الجميع ، جئته كسألتني نصيبك من ابن أخيك ، وأنا نسي نصيب امرأته من أبيها ، فقلت إن شئنا دفعناها إليك ، فله مائة منى قضاء غير ذلك ؟ فوالله الذي يأذنه تقوم للسماء والأرض لا أفضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فإن عجزتما فادفعوها إلي فأنما أكتبكمها » .

٦٧٢٩ - **حدثنا** إسماعيل قال حدثني مالك عن ابن الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يقدِّم ورثتي ديناراً ، مارككم بعد نفقة نسائي ومؤنة عامل فهو صدقة » .

٦٧٢٠ - **حديث** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن

أذواج النبي ﷺ حين توفي رسول الله ﷺ أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميدهن ، فقالت عائشة أليس قال رسول الله ﷺ : لا نورث ما تركنا صدقة ؟

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا نورث ما تركنا صدقة ) هو بالرفع أى المتروك هنا صدقة ، وادعى الشيعة أنه بالنصب على أن ما نافية ورد عليهم بأن الرواية ثابتة بالرفع ، وعلى النزل فيجوز النصب على تقدير حذف تقديره ما تركنا مبذول صدقة قاله ابن مالك ، وينبغي الاضطراب عنه والوقوف مع ما ثبتت به الرواية . وذكر فيه أربعة أحاديث : أحدها حديث أبي بكر في ذلك وقصته مع فاطمة ، وقد مضى في فرض الخمس مشروحا وسيأتي أمم بما هنا ، وقوله فيه إنما يأكل آل محمد من هذا المال ، كذا وقع وظاهره المحصر وأنهم لا يأكلون إلا من هذا المال ، وليس ذلك مراداً وإنما المراد العكس وترجيحه أن من التبعض والتقدير إنما يأكل آل محمد بعض هذا المال يعنى بقدر حاجتهم وبقيته المصالح . نأينها حديث عائشة بلفظ الترجمة ، وأورده آخر الباب بزيادة فيه . ثالثها حديث عمر في قصة علي والعباس مع عمر في منازعتهما في صدقة رسول الله ﷺ وفيه قول عمر لعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام : هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال لا نورث ما تركنا صدقة ، يريد نفسه ؟ فقالوا : قد قال ذلك . وفيه أنه قال مثله لعلي والعباس فقالوا كذلك الحديث بطوله ، وقد مضى طولا في فرض الخمس وذكر شرحه هناك . تنبيهات : הראه من قوله لا نورث ، بالفتح في الرواية ، ولو روى بالكسر لصح المعنى أيضا ، وقوله « فكانت خالصة لرسول الله ﷺ » كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المستعمل والكشميني خاصة ، وقوله « أقصد أعطاكموه » أى المال في رواية الكشميني « أعطاكموه » أى الخالصة له ، وقوله « فوالله الذى بإذنه » في رواية الكشميني بحذف الجلالة . رابعها حديث أبي هريرة واسماعيل شيخه هو ابن أبي أريس المدنى ابن أخت مالك وقد أكثر عنه ، وأما اسماعيل بن أبان شيخه في الحديث الذى قبله بحديث فلا رواية له عن مالك . **قوله** ( لا يقيم ) كذا لأبي ذر عن غير الكشميني واللبانين « لا يقيم » بحذف التاء الثانية ، قال ابن القين : الرواية في الموطأ وكذا قرأته في البخارى برفع الميم على أنه خبر والمعنى ليس يقيم ، ورواه بعضهم بالجزم كأنه نهام إن خلف شيئا لا يقيم بعده ، فلا تعارض بين هذا وما تقدم في الوصايا من حديث عمرو بن الحارث الخزاعي « ما ترك رسول الله ﷺ دينار ولا درهما ، ويحتمل أن يكون الخبر بمعنى التمس فيتحد معنى الروایتين ، ويستفاد من رواية الرفع أنه أخبر أنه لا يختلف شيئا مما جرت العادة بقسمته كالذهب والفضة ، وأن الذى يخلفه من غيرهما لا يقسم أيضا بطريق الإلزام بل تقسم منافعه لمن ذكر . **قوله** ( ورثى ) أى بالقوة لو كنت ممن يورث ، أو المراد لا يقسم مال تركه لجهة الارث فأتى بلفظ « ورثى » ليكون الحكم مطلقا بما به الاشتقاق وهو الارث ، فلفظي اقسامهم بالارث عنه قاله السبكي الكبير . **قوله** ( ما تركت بعد نفقة نسائي وهؤنة عالى فهو صدقة ) تقدم الكلام على المراد قوله « عالى » ، فى أوائل فرض الخمس مع شرح الحديث وحكيته فيه ثلاثة أقوال ، ثم وجدت فى الخصائص لابن دحية ، حكاية قول رابع أن المراد عادمه وصبر عن العامل على الصدقة ، بالاعمال على النخل وزاد أيضا وقيل الأصح

ويتحصل من المجموع خمسة أقوال : الخليفة والصانع والناظر والخادم وحافر قبره عليه الصلاة والسلام ، وهذا ان كان المراد بالخادم الجنس والا فان كان الضمير للنخل فيتحد مع الصانع أو الناظر ، وقد ترجم المصنف عليه في أواخر الوصايا باب نفقة قيم الوقف ، وفيه إشارة إلى ترجيح حل العامل على الناظر . وما يسأل عنه تخصيص النساء بالنفقة والمؤنة بالعامل وهل بينهما مغايرة ؟ وقد أجاب عنه السيكي الكبير بأن المؤنة في اللغة القيام بالكفاية والاتفاق بذل القوة ، قال : وهذا يقتضي أن النفقة دون المؤنة ، والسر في التخصيص المذكور الإشارة إلى أن أزواجه عليهم السلام لما اخترن الله ورسوله والدار الآخرة كان لابد لمن من القوة فاقصر على ما يدل عليه ، والعامل لما كان في صورة الاجير فيحتاج إلى ما يكفيه اقتصر على ما يدل عليه انتهى ملخصا ، ويؤيده قول أبي بكر الصديق د ان حرقى كانت تكفي عائلتي فاشتغلت عن ذلك بأمر المسلمين ، فجعلوا له قدر كفايته . ثم قال السيكي : لا يصح أن يكون فضل عائشة في المعاء لانه على ذلك بمزيد حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما . قلت : وهذا ليس بما بدأ به لأن قسمة عمر كانت من الفتح ، وأما ما يتعلق بحديث الباب فقها يتعلق بما خلفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه يبدأ منه بما ذكر ، وأما رحمه الله أنه يدخل في لفظ « نفقة لسانی » كسوتين وسائر الاوازم وهو كما قال ، ومن ثم استمرت المساكن التي كن فيها قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم كل واحدة باسم التي كانت فيه ، وقد تقدم تقرير ذلك في أول فرض الحسن ، وإذا انضم قوله د ان الذي تخلفه صدقة د الى أن آله تحرم عليهم الصدقة تحق قوله « لا نورث » وفي قول عمر د يريد نفسه ، إشارة إلى أن النون في قوله د نورث ، للتكلم خاصة لا للجمع ، وأما ما اشتر في كتب أهل الاصول وغيرهم باللفظ ونحن معاشر الانبياء لا نورث ، فقد أنكره جماعة من الائمة ، وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ « نحن » ، لكن أخرجه اللساني من طريق ابن عيينة عن أبي الزناد باللفظ دانا معاشر الانبياء لا نورث ، الحديث أخرجه عن محمد بن منصور عن ابن عيينة عنه ، وهو كذلك في مسند الحميدي عن ابن عيينة وهو من أئتن اصحاب ابن عيينة فيه . وأورده الميثم بن كليب في مسنده من حديث أبي بكر الصديق باللفظ المذكور ، وأخرجه الطبراني في د الاوسط ، بنحو اللفظ المذكور ، وأخرجه الدارقطني في د العلل ، من رواية أم هانئ عن فاطمة عليها السلام عن أبي بكر الصديق بلفظ د ان الانبياء لا يورثون ، قال ابن بطال وغيره : ووجه ذلك والله أعلم أن الله بعثهم مبلغين رسالته وأمرهم أن لا يأخذوا على ذلك أجرا كما قال ( قل لا أسألكم عليه أجرا ) وقال نوح وهو د وغيرهما نحو ذلك ، فكانت الحكمة في أن لا يورثوا لتلايظن أنهم جمعوا المال لوادهم ، قال : وقوله تعالى ( وورث سليمان داود ) حمه أهل العلم بالتأويل على العلم والحكمة ، وكذا قول ذكريا ( فهب لي من لدنك وليا يرثني ) وقد حكى ابن عبد البر أن العلماء في ذلك قولين وأن الأكثر على أن الانبياء لا يورثون ، وذكر أن من قال بذلك من الفقهاء ابراهيم بن اسماعيل بن علي ، ونقله عن الحسن البصري هياض في شرح مسلم ، وأخرج الطبري من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن أبي صالح في قوله تعالى حكاية عن ذكريا ( وان خفت الموالي ) قال : العصبية . ومن قوله ( وهب لي من لدنك وليا يرثني ) قال : يرث مالي ويرث من آل يعقوب النبوة ، ومن طريق قتادة عن الحسن نحوه لكن لم يذكر المال ، ومن طريق مبارك بن فضالة عن الحسن رحمه مرسله رحم الله أخى ذكريا ما كان عليه من يرث ماله . قلت : وعلى تقدير تسليم القول المذكور فلا معارض من القرآن لقول نبينا عليه الصلاة والسلام د لا نورث ما تركنا صدقة ، فيسكون ذلك من



خصائصه التي أكرم بها ، بل قول عمر « يريد نفسه » يؤيد اختصاصه بذلك ، وأما عموم قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) إلخ فأجيب عنها بأنها عامة فيمن ترك شيئاً كان يملكه ، وإذا ثبت أنه وقفه ، قبل موته فلم يخلف ما يورث عنه فلم يورث ، وعلى تقدير أنه خلف شيئاً بما كان يملكه فدخوله في الخطاب قابل للتخصيص لما عرف من كثرة خصائصه ، وقد اشتهر عنه أنه لا يورث فظهر تخصيصه بذلك دون الناس . وقيل الحكمة في كونه لا يورث حكم المادة في تمنى الوارث موت المورث من أجل المال ، وقيل لكون النبي كالأب لأمته فيكون ميراثه للجميع ، وهذا معنى الصدقة العامة . وقال ابن المنير في الحاشية : يستفاد من الحديث أن من قال داري صدقة لا يورث أنها تكون حبساً ولا يحتاج إلى التصريح بالوقف أو الحبس ، وهو حسن لكن هل يكون ذلك صريحاً أو كناية ؟ يحتاج إلى نية ، وفي حديث أبي هريرة دلالة على صحة وقف المنقولات وأن الوقف لا يختص بالعقار لعدم قوله « ما تركت بعد نفقة أسائي » إلخ . ثم ذكر حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ حين توفي أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قد قال رسول الله ﷺ « لا يورث ما تركنا صدقة » ، وأورده من رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة ، وهذا الحديث في الموطأ ووقع في رواية ابن وهب عن مالك حديثي ابن شهاب ، وفي الموطأ للدارقطني من طريق القعنبي « يسألنه ثمنهن » ، وكذا أخرجه من طريق جويرية بن أسماء عن مالك . وفي الموطأ أيضاً أرسلان عثمان بن هفان إلى أبي بكر الصديق ، وفيه فقالت لهن عائشة وفيه « ما تركنا فهو صدقة » ، وظاهر سياقه أنه من مسند عائشة ، وقد رواه إسحق بن محمد الفروي عن مالك بهذا السند عن عائشة عن أبي بكر الصديق وأورده الدارقطني في الغرائب وأشار إلى أنه تفرد بزيادة أبي بكر في مسنده ، وهذا يوافق رواية معمر بن ابن شهاب المذكورة في أول هذا الباب فإن فيه عن عائشة أن أبا بكر قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول » ، فذكره ، فيحتمل أن تكون عائشة سمعته من النبي ﷺ كما سمعه أبوها ، ويحتمل أن تكون إنما سمعته من أبيها عن النبي ﷺ فأرسلته عن النبي ﷺ لما طالب الأزواج ذلك وإله أعلم

#### ٤ - باب قول النبي ﷺ « من ترك مالا فلأهله »

٦٧٣١ - **حديث** عبد الله بن أبي ربيعة أخبرنا عبد الله بن أبي ربيعة عن ابن شهاب حديثي أبو سلمة « عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن مات وعليه دين ولم يترك وقاء فمكنا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ : من ترك مالا فلأهله ) هذه الترجمة لفظ الحديث المذكور في الباب من طريق أخرى عن أبي سلمة ، وأخرجه الترمذي في أول كتاب الفرائض من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة بهذا اللفظ ، وبعده « ومن ترك ضياعاً قال » ، وقال بعده : رواه الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أطول من هذا . **قوله** في السند ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد ، وقد بينت في الكفالة الاختلاف على الزهري في صحابه وأن معمرًا انفرد عنه بقوله « عن جابر » بدل « أبي هريرة » . **قوله** ( أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) هكذا أورده مختصراً ، وتقدم في الكفالة من طريق عقيل عن ابن شهاب بذكر سببه في أوله ولفظه

« ان رسول الله ﷺ كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيقول هل : ترك لدينه قضاء ؟ فان قيل نعم صلى عليه ، وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وتقديم في الفرض وفي تفسير الاحزاب من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة بلفظ « ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة ، افروا ان شئتم : النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، الحديث ، وفي حديث جابر عند أبي داود ان النبي ﷺ كان يقول « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، وقوله هنا « فن مات وعليه دين ولم يترك وقاه فعلمنا قضاءه ، يحص ما أطلق في رواية عقيل بلفظ « فن توفي من المؤمنين وترك ديناً فلي قضاؤه ، وكذا قوله في الرواية الأخرى في تفسير الاحزاب « فان ترك ديناً أو ضياعاً فليأتيه قانا مولاه أو وليه ، فمرف أنه مخصوص به لم يترك وقاه ، وقوله « فليأتيه » أي من يقوم مقامه في السعي في وقاه دينه ، أو المراد صاحب الدين ، وأما التمهيد في قوله « مولاه » فهو للبيت المذكور ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « فانا وليه فلا دعي له ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بهذا الشق في الكفالة وبيان الحكمة في ترك الصلاة على من مات وعليه دين بلا وقاه وان كان اذا وجد من يشكفل بوقاه صلى عليه وأن ذلك كان قبل أن يفتح الفتح كما في رواية عقيل ، وهل كان ذلك من خصائصه أو يجب على ولاية الأمر بعده ؟ والراجح الاستمرار ، لكن وجوب الوقاه إنما هو من مال المصالح . وقيل ابن بطال وغيره أنه كان ﷺ يتبرع بذلك ، وعلى هذا لا يجب على من بعده ، ودل الاول قال ابن بطال : فان لم يعط الامام عنه من بيت المال لم يحبس عن دخول الجنة لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال ما لم يكن دينه أكثر من القدر الذي له في بيت المال مثلاً . قلت : والذي يظهر أن ذلك يدخل في المقاصدة ، وهو كنه له حق وعليه حق ، وقد مضى أنهم اذا خاصروا من الصراط حبسوا عند نقطة بين الجنة والنار يتفاسون المظالم حتى اذا هذبوا ونفوا اذن لهم في دخول الجنة ، فيحمل قوله لا يحبس أي معذبا مثلاً . والله أعلم . قوله ( ومن ترك مالا فلورثته ) أي فهو لورثته ونبتت كذلك هنا في رواية الكشميني وكذا مسلم ، وفي رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة « فلورثة هصبته من كانوا ، ولمسلم من طريق الاخرج عن أبي هريرة « قال العصبه من كان ، وسيأتي بعد قليل من رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « قاله لموالي العصبه » أي أولياء العصبه ، قال الداودي : المراد بالعصبه هنا الورثة لا من يرث بالتعصيب ، لان العاصب في الاصطلاح من له سهم مقدر من المجموع على توزيعهم ويرث كل المال اذا انفرد ويرث ما فضل بعد الفروض بالتعصيب ، وقيل المراد بالعصبه هنا قرابة الرجل وم من يلتقي مع الميت في أب ولو هلا ، سمو بذلك لانهم يحيطون به يقال عصب الرجل بفلان أحاط به ومن ثم قيل تعصب لفلان أي أحاط به ، وقال الكرماني : المراد بالعصبه بعد أصحاب الفروض ، قال : ويؤخذ حكم أصحاب الفروض من ذكر العصبه بطريق الاول ، ويشير إلى ذلك قوله « من كانوا » فانه يتناول أنواع المنتسبين اليه بالنفس أو بالغير ، قال ويحتمل أن تكون من شرطية

هـ - باب ميراث الوفاة من أبيه وأمه

وقال زيد بن ثابت : إذا ترك رجل أو امرأة شيئاً فلها النصف ، وإن كانتا اثنتين أو أكثر فلهن الثلثان

وإن كان معهن ذكرٌ بدى بن تيممهم فيعطى فريضة ، فما بقى فلا ذكرٍ ومن حفظ الاثنين

٦٧٣٢ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا وهيب** **حدثنا ابن طاوس** عن أبيه **هو ابن عباس رضي الله عنهما** عن النبي **ﷺ** قال: **الخطوا الفرائض بأهلها**، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر **[الحديث ٦٧٣٢ - أطرافه في: ٦٧٣٥، ٦٧٣٧، ٦٧٤٦]**

**قوله** (باب ميراث الولد من أبيه وأمه) لفظ الولد أعم من الذكر والأنثى ويطلق على الولد للصلب وعلى ولد الولد وإن سفل، قال ابن عبد البر: أصل ما بنى عليه مالك والشافعي وأهل الحجاز ومن وافقهم في الفرائض قول زيد بن ثابت، وأصل ما بنى عليه أهل العراق ومن وافقهم فيها قول علي بن أبي طالب، وكل من الفريقين لا يخالف قول صاحبه إلا في اليسير التناذر إذا ظهر له بما يجب عليه الانقياد إليه. **قوله** (وقال زيد بن ثابت الخ) وصله سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر مثله سواء إلا أنه قال بعد قوله وإن كان معهن ذكر فلا فريضة لأحد منهن ويبدأ بمن شركهن فيعطى فريضته فابقي بعد ذلك فذكر مثل حظ الأنثيين، قال ابن بطال: قوله د وإن كان معهن ذكر، يريد إن كان مع البنات أخ من أبيهن وكان معهم غيرهن ممن له فرض مسحى كالأب مثلاً، قال: ولذلك قال شركهن ولم يقل شركن فيعطى الأب مثلاً فرضه ويقسم ما بقي بين الابن والبنات للذكر مثل حظ الأنثيين، قال: وهذا تأويل حديث الباب وهو قوله **الخطوا الفرائض بأهلها**. **قوله** (ابن طاوس) هو عبد الله. **قوله** (عن ابن عباس) قيل تفرد وهيب بوصله، ورواه الثوري عن ابن طاوس لم يذكر ابن عباس بل أرسله أخرجه النسائي والطحاوي وأشار النسائي إلى ترجيح الإرسال ورجح عند صاحبى صحيح الموصول، لمتابعة روح بن القاسم وهيبا عندهما ويحيى بن أيوب عند مسلم وزياد بن سعد وصالح عند الدارقطني، واختلف على معمر فرواه عبد الرزاق عنه ووصولاً أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه ورواه عبد الله بن المبارك عن معمر والثوري جميعاً مرسلأ أخرجه الطحاوي، ويحتمل أن يكون حمل رواية معمر على رواية الثوري وإنما صححاه لأن الثوري وإن كان أحفظ منهم لكن العدد الكثير يقاومه، وإذا تعارض الوصل والإرسال ولم يرجح أحد الطريقتين قدم الوصل وإليه أعلم. **قوله** (الخطوا الفرائض بأهلها) المراد بالفرائض هنا الانصاء المقدرة في كتاب الله تعالى وهي النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد بأهلها من يستحقها بنص القرآن، ووقع في رواية روح بن القاسم عن ابن طاوس اقساموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، أى على وفق ما أنزل في كتابه. **قوله** (فابقي) في رواية روح بن القاسم فما تركت أى أبقت. **قوله** (فهو لأولى) في رواية الكشميني د للأولى، بفتح الهمزة واللام بينهما وواو ساكنة أفعل تفضيل من الولي بسكون اللام وهو القرب، أى لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث، وليس المراد هنا الأحق، وقد حكى عياض أن في رواية ابن الحذاء عن ابن ماجة في مسلم د فهو لأدنى، بدلاً ونون وهي بمعنى الأقرب، قال الخطابي: المعنى أقرب رجل من العصبة. وقال ابن بطال: المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استوتوا اشتروا، قال: ولم يقصد في هذا الحديث من يدلى بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استوتوا في المنزلة، كذا قال ابن المنير. وقال ابن التين إنما المراد به العمة مع الأم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع

ابن المخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فانهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿ وان كانوا إخوة رجالا ونساء فالذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ ويستثنى من ذلك من يوجب كالأخ للأب مع البنت والأخت الشقيقة وكذا يخرج الأخ والأخت لام لقوله تعالى ﴿ فكل واحد منهما السدس ﴾ وقد نقل الاجماع على أن المزداد بها الأخوة من الأم ، وسيأتي مزيد في هذا في باب ابني عم أحدهما أخ لأم والأخ زوج ، قوله ( رجل ذكر ) هكذا في جميع الروايات ، ووقع في كتب الفقهاء كصاحب النهاية وتذييده الغزالي د فلاولى عصبة ذكر ، قال ابن الجوزي والمنذرى : هذه اللفظة ليست محفوفة ، وقال ابن الصلاح : فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصبة في اللغة اسم للجمع لا للواحد ، كذا قال والذي يظهر أنه اسم جنس ، ويدل عليه ما وقع في بعض طرق حديث أبي هريرة الذي في الباب قبله د فليبره عصبته من كانوا ، قال ابن دقيق العيد : قد استشكل بأن الأخوات عصبات البنات والحديث يقتضى اشتراط المذكورة في العصبة المستحق للباقي بعد الفروض ، والجواب أنه من طريق المفقوم ، وقد اختلف هل له عموم ؟ وعلى التزل فينخص بالخبر الدال على أن الأخوات عصبات البنات ، وقد استشكل التعبير بذكر بعد التعبير برجل فقال الخطابي : انما كرر للبيان في نعتة بالمذكورة ليعلم أن العصبة اذا كان هما أو ابن عم مثلا وكان معه أخت له أن الأخت لا تراث ولا يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، وتعب بان هذا ظاهر من التعبير بقوله د رجل ، والاستشكل باق إلا أن كلامه ينحل الى أنه للتأكيد ، وبه جزم غيره كابن التين قال : ومثله ابن لبون ذكر ، وزيفه القرطبي فقال : قيل انه للتأكيد اللفظي ، ورد بأن العرب انما تؤكد حيث يفيد فائدة إما تعين المعنى في النفس وإما رفع توم الجواز وليس ذلك موجودا هنا . وقال غيره : هذا التوكيد لتعاقب الحكم وهو الذكورة ، لأن الرجل قد يراد به معنى النجدة والقوة في الأمر ، فقد حكى سيدي مرت برجل رجل أبوه فلمذا احتاج الكلام الى زيادة التوكيد بذكر حتى لا يظن أن المراد به خصوص البالغ ، وقيل خشية أن يظن بلفظ رجل الشخص وهو أهم من الذكر والانثى . وقال ابن العربي : في قوله ذكر الاساطة بالميرات انما تكون الذكر دون الانثى ، ولا يرد قول من قال ان البنت تأخذ جميع المال لانها انما تأخذه بسببين متغايرين والإحاطة بعتبة بالسبب الواحد وليس الا الذكر فلمذا نبه عليه بذكر الذكورية ، قال : وهذا لا يتفطن له كل مدح . وقيل إنه احتراز عن الخنثى في الموضعين فلا تؤخذ الخنثى في الزكاة ولا يجوز الخنثى المال اذا انفرد ، وقيل للاعتناء بالجنس ، وقيل للاشارة إلى السكال في ذلك كما يقال امرأة أنثى ، وقيل لنفي توم اشتراك الانثى معه لئلا يحمل على التغليب ، وقيل ذكر تنبيها على سبب الاستحقاق بالعصبة وسبب الترجيح في الإرث ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين وحكمته أن الرجال تلحقهم المون كالقيام بالعيال والضيقات وإرفاد القاصدين ومواساة المساكين وتحمل الفرائض وغير ذلك ، هكذا قال النووي ، وسبقه القاضي عياض فقال : قيل هو على معنى اختصاص الرجال بالتمهيب بالذكورية التي بها القيام على الاناث ، وأصله لما زرى فانه قال بعد أن ذكر استشكل ما ورد في هذا وهو رجل ذكر وفي الزكاة ابن لبون ذكر قال والذي يظهر لي أن قاعدة الشرع في الزكاة الانتقال من سن الى أعلى منها ومن عدد الى أكثر منه وقد جعل في خمسة وعشرين بنت غناض وسنا أعلى منها وهو ابن لبون فقد يتخيل أنه على خلاف القاعدة وأن السنين كالسن الواحد لأن ابن القيون أعلى سنا لكنه أدنى قدرا فنبه بقوله ذكر على أن الذكورية تبخسه حتى يصير مساويا لبنت غناض مع كونها أصغر سنا منه ، وأما في الفرائض

فلما علم أن الرجال هم القاتمون بالأمور وفيهم معنى النصيب وتري لم العرب ما لا ترى للنساء فمسير بلفظ ذكر  
 إشارة إلى العلة التي لاجلها اختص بذلك ، فهما وإن اشتركا في أن السبب في وصف كل منهما بذكر التنبيه على  
 ذلك لكن متعلق التنبيه فيهما مختلف ، فانه في ابن اللبون إشارة إلى النقص وفي الرجل إشارة إلى الفضل ، وهذا  
 قد لحظه القرطبي وارتضاه . وقيل انه وصف لأولى لا لرجل قاله السهيلي وأطال في تقريره وتبجح به فقال : هذا  
 الحديث أصل في الفرائض وفيه إشكال وقد تلقاه الناس أو أكثرهم على وجه لا ينصح إضافته إلى من أوتى جوامع  
 الحكم واختصر له الكلام اختصارا فقالوا : هو لمث لرجل ، وهذا لا يصح لعدم الفائدة لأنه لا يتصور أن يكون  
 الرجل إلا ذكرا وكلامه أجل من أن يشتمل على حشو لا فائدة فيه ولا يتعلق به حكم ، ولو كان كما زعموا لنقص  
 فقه الحديث لأنه لا يكون فيه بيان حكم الطفل الذي لم يبلغ سن الرجولية ، وقد انفقوا على أن الميراث يجب له  
 ولو كان ابن ساحة فلا فائدة في تخصيصه بالبالغ دون الصغير ، قال : والحديث إنما سبق لبيان من يستحق الميراث  
 من القرابة بعد أصحاب السهام ، ولو كان كما زعموا لم يكن فيه تفرقة بين قرابة الأب وقرابة الأم ، قال فإذا ثبت  
 هذا بقوله « أولى رجل ذكر » يريد القريب في النسب الذي قرابته من قبل رجل واصلب لا من قبل بطن ورحم ،  
 فالأولى هنا هو ولي الميت فهو مضاف إليه في المعنى دون اللفظ وهو في اللفظ مضاف إلى النسب وهو الصلب فقبر  
 عن الصلب بقوله « أولى رجل » ، لأن الصلب لا يكون إلا رجلا فأقاد بقوله « لأولى رجل » نفي الميراث عن الأولى  
 الذي هو من قبل الأم كالحال ، وأقاد بقوله « ذكر » نفي الميراث عن النساء وإن كن من المدلين إلى الميت من قبل  
 صلب لأنهن إناث ، قال : وسبب الاشكال من وجهين أحدهما أنه لما كان عفوفا ظن نمنا لرجل ولو كان  
 مرفوعا لم يشك أن يقال فوارثه أولى رجل ذكر ، والثاني أنه جاء بلفظ أفعل وهذا الوزن إذا أريد به التفضيل  
 كان بعض ما يضاف إليه كفلان أهم إنسان فعناه أهم الناس فتقوم أن المراد بقوله « أولى رجل » أولى الرجال وليس  
 كذلك وإنما هو أولى الميت بإضافة النسب وأولى صلب بإضافته كما تقول هو أخوك أخو الرخاء لا أخو البلاء ،  
 قال : فالأولى في الحديث كالولي . فان قيل كيف يضاف الواحد وليس بجزء منه ؟ فالجواب إذا كان معناه الأقرب في  
 النسب جازت إضافته وإن لم يكن جزءا منه كقوله يُحْلَلُ في البر « بر أمك ثم أباك ثم أدناك » ، قال وعلى هذا  
 فيكون في هذا الكلام الموجز من المتانة وكثرة المعاني ما ليس في غيره ، فالمدلة الذي وفق وأعان انتهى كلامه .  
 ولا يخلو من استغلاق . وقد لحظه السكرماني فقال : ذكر صفة لأولى لا لرجل ، والأولى بمعنى القريب الأقرب  
 فكأنه قال : فهو لقريب الميت ذكر من جهة رجل واصلب لا من جهة بطن ورحم ، فالأولى من حيث المعنى مضاف  
 إلى الميت ، وأشير بذكر الرجل إلى الأولوية فأقاد بذلك نفي للميراث عن الأولى الذي من جهة الأم كالحال ، وبقوله  
 ذكر نفيه عن النساء بالصورة وإن كن من المدلين للميت من جهة الصلب انتهى . وقد أوردته كما وجدته ولم  
 أحذف منه إلا أمثلة أطال بها وكلمات طويلة تبجح بها بسبب ما ظهر له من ذلك ، والمسلم عند الله تعالى . قال  
 النووي : أجمعوا على أن الذي يبقى بعد الفروض للعصبة يقدم الأقرب فالأقرب فلا يرث عاصب بعيد مع عاصب  
 قريب ، والعصبة كل ذكر يدلى بنفسه بالقرابة ليس ببنه وبين الميت أنثى ، ففى انفرد أخذ جميع المال ، وإن كان  
 مع ذوى فروض غير مستغرقين أخذ ما بقي ، وإن كان مع مستغرقين فلا شيء له . قال القرطبي : وأما تسمية  
 الفقهاء الاخت مع البنت عصبة فعلى سبيل التجوز لأنها لما كانت في هذه المسألة تأخذ ما فضل عن البنت أشبهت

العاصب ، قلت : وقد ترجم البخاري بذلك كما سيأتي قريباً . قال الطحاوي : استدله قوم - يعني ابن عباس ومن تبعه - بحديث ابن عباس هل أن من خلف بنتاً وأخاً شقيقاً وأختاً شقيقة كان لابنته النصف وما بقي لأخيه ولا شيء لأخته ولو كانت شقيقة ، وطردوا ذلك فيما لو كان مع الأخت الشقيقة عصبه فقالوا لا شيء لها مع البنت بل الذي يبقى بعد البنت للعصبه ولو بعدوا ، واحتجوا أيضاً بقوله تعالى ( أن امرؤ منكم ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ) قالوا : فمن أعطى الأخت مع البنت عائف ظاهر القرآن . قال : واستدل عليهم بالاتفاق على أن من ترك بنتاً وابن ابن وبنت ابن متساويين أن للبنت النصف وما بقي بين ابن الابن وبنت الابن ولم يخصوا ابن الابن بما بقي لكونه ذكراً بل وروثوا معه شقيقته وهي أمي ، قال فعمل بذلك أن حديث ابن عباس ليس له عموم بل هو في شيء خاص وهو ما إذا ترك بنتاً وعماً وعمه فان للبنت النصف وما بقي للعم دون العمة إجماعاً ، قال فاقضى النظر ترجيح إلحاق الأخت مع الأخ بالابن والبنت بالأبائهم والعممة ، لأن الميت لو لم يترك إلا أماً وأختاً شقيقتين فالأخ بينهما ، فكذلك لو ترك ابن ابن وبنت ابن ، بخلاف ما لو ترك عمًا وعمه فان المال كله للعم دون العمة باتفاقهم ، قال : وأما الجواب عما احتجوا به من الآية فهو أنهم أجمعوا على أن الميت لو ترك بنتاً وأخاً لأب كان للبنت النصف وما بقي للأخ ، وأن معنى قوله تعالى ( ليس له ولد ) إنما هو ولد يحوز المال كله لا الولد الذي لا يحوز ، وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد والأخ إذا انفردوا واحد منهم ، فان اجتماعاً فسيأتي حكمه ، ثم بنو الأخوة ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا ، ومن أدلى بأبوين يقدم على من أدلى بأب لكن يقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين ويقدم ابن أخ لأب على عم لأبوين ويقدم عم لأب على ابن عم لأبوين ، واستدل به البخاري على أن ابن الابن يحوز المال إذا لم يكن دونه ابن وعلى أن الجد يرث جميع المال إذا لم يكن دونه أب وعلى أن الأخ من الأم إذا كان ابن عم يرث بالفرض والتعصيب ، وسيأتي جميع ذلك وللبحث فيه

### ٦ - باب ميراث البنات

٦٧٣٣ - **حدثني** الحليدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري قال أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أتتني امرأة بمكة مرضاً فأشفيت منه على الموت ، فأتاني النبي ﷺ يسودني ، فقلت يا رسول الله إن لي مالاً كثيراً وليس بربي إلا ابنتي ، أفأصدق بشي مالي ؟ قال : لا ، قال : قلت فاشطر ، قال : لا ، قلت : فالثالث ؟ قال : الثالث كبير ، إنك إن تركت ولهك أغنياء خير من أن تتركهم ماله يتكفون للناس ، وإنك لن تنفق نفقة إلا أجرت عليها حتى ائقمة ترفعها إلى في امرأتك ، فقلت يا رسول الله أخاف عن هجري ؟ فقال لن تخلف بعدى فعمل فلا تريد به وجه الله لا أزدت به رغبة ودرة ، ولهك أن تخلف بعدى حتى ينفع بك أقوام وبصر بك آخرون ، ولكن البائس سعد بن خولة ، يرفي له رسول الله ﷺ أن مات بمكة ، قال سفيان : وسعد بن خولة رجل من بني عامر بن لؤي

٦٧٣٤ - حدثنا عمود بن غيلان حدثنا أبو النضر حدثنا أبو معاوية شيبان عن أشعث عن الأسود بن يزيد قال «أنا معاذ بن جبل باليمن معلماً وأميراً، فسألناه عن رجل توفى وترك ابنته وأخته فأعطى الابنة النصف والأخت النصف»

[ الحديث ٦٧٣٤ - طريقه في : ٦٧١١ ]

**قوله ( باب ميراث البنات )** الأصل فيه كما تقدم في أول كتاب الفرائض قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى سبب نزولها وأن أهل الجاهلية كانوا لا يورثون البنات كما حكاه أبو جعفر بن حبيب في كتاب الخبر، وحكى أن بعض فقهاء الجاهلية ورث البنت لكن سوى بينها وبين الذكر وهو طاهر بن چشم بضم الجيم وفتح المعجمة، وقد تمسك بالسبب المذكور من أجاب عن السؤال المشهور في قوله تعالى ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) حيث قيل ذكر في الآية حكم البنتين في حال اجتماعهما مع الابن دون الانفرد وذكر حكم البنت الواحدة في الحالين وكذلك حكم ما زاد على البنتين، وقد انفرد ابن عباس بأن حكمهما حكم الواحدة وأبى ذلك الجمهور، واختلف في ما خذم فقيل حكمهما حكم الثلاث فأراد، ودليله بيان السنة فإن الآية لما كانت محتملة بينت السنة أن حكمهما حكم ما زاد عليهما، وذلك واضح في سبب النزول فإن العم لما منع البنتين من الإرث وشكت ذلك أمهما قال ﷺ لها «يقضى الله في ذلك» أنزلت آية الميراث، فأرسل إلى العم فقال «أعطى بنتي سعد الثلثين» فلا يرد على ذلك أنه يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة فإنه بيان لانهاء، وقيل بالقياس على الأخنتين وهما أول لما يختص بهما من أنهما أمسرحا بالميت من أخته، فلا يقصر بهما عنهما، وقيل إن لفظ «فوق» في الآية مقحم وهو غلط، وقال المبرد : يؤخذ من جهة أن أقل عدد يجتمع فيه الصنفان ذكر وأنثى فإن كان الواحدة الثلث كان للبنتين الثلثان، وقال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن : يؤخذ ذلك من قوله تعالى ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) لأنه يقتضى أنه إذا كان ذكر وأنثى فللذكر الثلثان وللأنثى الثلث، فإذا استحققت الثلث مع الذكر فاستحقاقها الثلث مع أنثى مثلاً بطريق الأول . وقال السهيلي : يؤخذ ذلك من المحيى بلام التعريف التي للجنس في قوله «حظ الأنثيين» فإنه يدل على أنهما استحقا الثلثين وأن الواحدة لما مع الذكر الثلث، وكان ظاهر ذلك أنه لو كن اثنتين لاستودعن المال لذلك ذكر حكم اثلاث فأراد واستغنى عن إعادة حكم الأنثيين لأنه قد تقدم بدلالة اللفظ . وقال صاحب الكشف : وجهه أن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالاثنتان كذلك يجوزان الثلثين، فلما ذكر ما دل على حكم اثنتين ذكر بعده حكم ما فوق الثلثين وهو منتزع من كلام القاضي، وفرق الطبري فقال : اعتبر القاضي النساء في قوله تعالى ( فإن كن نساء ) لأن مفهوم ترتيب النساء ومفهوم الوصف في قوله ( فوق اثنتين ) مشعران بذلك، فكأنه لما قال ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) علم بحسب الظاهر من عبارة النص حكم الذكر مع الأنثى إذا اجتمعا، وفهم منه بحسب إشارة النص حكم الثلثين لأن الذكر كما يجوز الثلثين مع الواحدة فالاثنتان يجوزان الثلثين، ثم أراد أن يعلم حكم ما زاد على الثلثين فقال ( فإن كن نساء فوق اثنتين ) فنظر إلى عبارة النص قال أريد حالة الاجتماع دون الانفرد، ومن نظر إلى إشارة النص قال إن حكم الثلثين حكم الذكر مطلقاً . وعرض على هذا التقرير بأنه ثبت بما ذكر أن لها الثلثين في صورة

ما ، وليست هي صورة الاجتماع دائما اذ ليس للبتين مع الابن الثلثان ، والجواب عنه عسر إلا إن انضم اليه ابن الحديث بين ذلك ، ويعتذر عن ابن عباس بأنه لم يلبغه فوقف مع ظاهر الآية وفهم أن قوله ( فوق اثنتين ) لانقضاء الزيادة على الثلثين لا لاثبات ذلك للثنتين ، وكذا يرد على جواب السهيل أن اثنتين لا يستمر الثلثان حفظهما في كل صورة واقه أعلم . ثم ذكر المصنف في الباب حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث ، وقد مضى شرحه مستوفى في الوصايا ، والغرض منه قوله « وايس يرثني الا ابنتي » وقد تقدم أن الذي انفاه سعد أولاده والا فقد كان له من المصبات من يرثه ، وحديث معاذ في توريث البنت والأخت ، وسيأتي شرحه قريبا في باب ميراث الأخوات مع البنات ، من وجه آخر عن الأسود ، وأبو النضر المذكور في سنده هر هاشم بن القاسم وشيبان هو ابن عبد الرحمن والأشعث هو ابن أبي الشعثاء سليم المحاذي ، وقد أخرجه يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له عن سفيان الثوري عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد قال قضى ابن الزبير في ابنة وأخت فأعطى الابنة النصف وأعطى العمة بقية المال ، فقلت له إن معاذاً قضى فيها بالبنين فذكره قال فقال له انت رسول الى عبد الله بن عتبة وكان قاضي الكوفة فحدثه بهذا الحديث ، وأخرجه الدارمي والطحاوي من طريق الثوري نحوه

٧ - باب ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ، وقال زيد وله الأبناء بمنزلة الولد إذا لم يكن ذؤنهم ولد ذكر ذكرهم كذكرهم وأنثاهم كأنثاهم يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون ولا يرث ولد الابن مع الابن ٦٧٣٥ - حديث مسلم بن ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه « عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ اَلْحَقُوا الْفَرَايضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ »

قوله ( ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن ) أي للميت اصله سواء كان أباه أو عمه . قوله ( وقال زيد بن ثابت الخ ) وصلة سعيد بن منصور عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خاتمة بن زيد عن أبيه ، وقوله « بمنزلة الولد » أي للصلب وقوله « إذا لم يكن ذؤنهم » أي بينهم وبين الميت ، وقوله « ولد ذكر » أحقر به من الأنثى ، وسقط لفظ ذكر من رواية الأكثر وثبت للكشميني وهي في رواية سعيد بن منصور المذكورة ، وقوله « يرثون كما يرثون ويحجبون كما يحجبون » أي يرثون جميع المال إذا انفردوا ويحجبون من ذؤنهم في العاقبة عن بينه وبين الميت مثلاً اثنان فصاددا لم يرد تشبيههم بهم من كل جهة ، وقوله في آخره « ولا يرث ولد الابن مع الابن » تأكيد لما تقدم ، فإن حجب أولاد الابن بالابن إنما يؤخذ من قوله إذا لم يكن ذؤنهم الى آخره بطريق المغموم . ثم ذكر حديث ابن عباس « اَلْحَقُوا الْفَرَايضَ بِأَهْلِهَا » وقد مضى شرحه قريبا ، قال ابن بطال قال أكثر الفقهاء فيمن خلفت زوجا وأبا وبنتا وابن ابن وبنت ابن : تقدم الفروض للزوج والربع والاب السدس والبنت النصف وما بقي بين ولدي الابن الذكر مثل حظ الانثيين ، فإن كانت البنت اسفل من الابن فالباقي له دونها ، وقيل الباقي له مطلقا لقوله فابق فلأولى رجل ذكر ، وتمسك زيد بن ثابت والجمهور بقوله تعالى ( في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) وقد أجمعوا أن بنى البنين ذكورا وإناثا كالبنين عند فقد البنين إذا استورا في التمدد ، فعلى هذا تخص هذه الصورة من مغموم « فلأولى رجل ذكر »



## ٨ - باب ميراث ابنة ابن مع ابنة

٦٧٣٦ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا أبو قيس « سمعت هزبل بن شرحبيل قال : سئل أبو

موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت ، فقال : للابنة النصف والأخت النصف واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى ، فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى فقال : لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس تسكلة للثلاثين وما بقي للأخت ، فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ، فقال : لا نسألونى ما دام هذا الخبر فيكم »

[ الحديث ٦٧٣٦ - طرفه في : ٦٧٤٣ ]

**قوله** ( باب ميراث ابنة ابن مع ابنة ) في رواية الكشي بنى « مع بات » . **قوله** ( حدثنا أبو قيس ) هو هبذ الرحمن بن مروان بفتح المنة وسكون الراء ، وهزيل بالراء مصغر ووقع في كتب كثير من العلماء هزيل بالذال المعجمة وهو تحريف ، هو ابن شرحبيل وهو الراوى هنا كوفيان أردبان ، ووقع في رواية النسائي من طريق وكيع عن سفيان « عن أبي قيس واسمه عبد الرحمن » . **قوله** ( سئل أبو موسى ) في رواية غندر عن شعبة عند النسائي « جاء رجل الى أبي موسى الأشعري وهو الأمير والى سلمان بن ربيعة الباهلي فسألهما ، وكذا أخرجه أبو داود من طريق الأعشى عن أبي قيس أسكن لم يقل وهو الأمير ، وكذا لرمذى وابن ماجه والطحاوى والدارمي من طرق عن سفيان الثوري بزيادة سلمان بن ربيعة مع أبي موسى ، وقد ذكروا أن سلمان المذكور كان على قضاء الكوفة . **قوله** ( واثنتان ابن مسعود فسئلتا بنى ) في رواية الأعشى والثوري المشار اليهما ، فقال له أبو موسى وسلمان بن ربيعة ، وفيها أيضا « فسئلتا بنى » وهذا قاله أبو موسى على سبيل الظن لأنه اجتمع في المسألة ووافقه سلمان فظن أن ابن مسعود يوافقها ، ويحتمل أن يكون سبب قوله « اثنتان ابن مسعود » الاستنبات . **قوله** ( فقال ) ضللت إذا ( قاله جوابا عن قول أبي موسى أنه سيتابعه ، وأشار الى أنه لو تابعه لخالف صريح السنة عنده وأنه لو خالفها عامدا اضل . **قوله** ( أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ ) في رواية الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن عبد الرحمن بن مروان « فقال ابن مسعود كيف أقول ، يعني مثل قول أبي موسى ، وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره . **قوله** ( فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود ) فيه إشارة الى أن هزبلا الراوى توجه مع السائل الى ابن مسعود فسمع جوابه فماد الى أبي موسى معهم فأخبروه . **قوله** ( لا نسألونى ما دام هذا الخبر ) بفتح المنة وبكسر ها أيضا وسكون الموحدة حكاه الجوهري ورجح الكسرو جزم القراء بأنه بالكسر وقال سمي باسم الخبر الذي يكتب به ، وقال أبو عبيد المحرري هو العالم بتجويد الكلام وتحسينه وهو بالفتح في رواية جميع المحدثين وأنكر أبو الهيثم الكسري ، وقال الراغب سمي العالم حبرا لما يبق من أثر علومه ، وكانت هذه القصة في زمن عثمان لأنه هو الذي أسر أبا موسى على الكوفة وكل ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها بمدة ، قال ابن بطال : فيه أن العالم يجتهد اذا ظن أن لائس في المسألة ولا يتولى الجواب الى أن يبحث عن ذلك ، وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبي ﷺ فيجب الرجوع اليها ، وفيه ما كانوا عليه من الانصاف

والاعتراف بالحق والرجوع اليه ، وشهادة بعضهم لبعض بالمع والفضل ، وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة ، وثبتت أبي موسى في الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه ، قال : ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود ، وفي جواب أبي موسى إشعار بأنه رجع عما قاله . وقال ابن عبد البر : لم يخالف في ذلك إلا أبو موسى الأشعري وسلمان بن ربيعة الباهل وقد رجع أبو موسى عن ذلك ، ولعل سلمان أيضا رجع كأبي موسى ، وسلمان المذكور مختلف في صحبته وله أثر في فتوح العراق أيام عمر وعثمان واستشهد في زمن عثمان وكان يقال له سلمان الخليل لمعرفته بها ، واستدل الطحاوي بحديث ابن مسعود هذا على أن المراد بحديث ابن عباس : « ما أبقت الفرائض فلأولى رجل ذكر » من يكون أقرب العصبية إلى الميت ، فلو كان هناك عصبية أقرب إلى الميت ولو كانت أنني كان المال الباقي لها ، ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ جعل الـأخوات من قبل الأب مع البنات عصبية نصرن مع البنات في حكم المذكور من قبل الإثرت ، وقال غيره : وجه كون الولد المذكور في قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ ذكر أنه الذي يسبق إلى الوهم من قول القائل قال ولد فلان كذا ، فأول ما يقع في نفس السامع أن المراد بالذكر وإن كان الإناث أيضا أولادا بالحقيقة ولكن هو امر شائع وقد قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فَتَنَةٌ ﴾ وقال ﴿ إِنْ تَنْفَعُكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ ﴾ وقال حكاية عن الكافر الذي قال ﴿ لَا وَثِينَ مَالًا وَلَا وَلَدًا ﴾ والمراد بالأولاد والولد في هذه الآي المذكور دون الإناث لأن العرب ما كانت تتكلم بالبنات فإذا حل قوله تعالى ﴿ إِنْ أَمْرٌ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ على الولد الذكر لم يمنع الأخت الميراث مع البنات ، وعلى تقدير أن يكون الولد في الآية أم فإنه محتمل لأن يراد به العموم على ظاهره وأن يراد به خصوص الذكر فبينت السنة الصحيحة أن المراد به المذكور دون الإناث ، قال ابن العربي : يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز العمل بالقياس قبل معرفة الخبر ، والرجوع إلى الخبر بعد معرفته ، ونقض الحكم إذا خالف النص . قلت : ويؤخذ من صنيع أبي موسى أنه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لائق بمن يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وقد نقل ابن الحاجب الإجماع على منع العمل بالعموم قبل البحث عن المخصص ، وتعقب بأن أبوي اسحق الاسفرايني والشيرازي حكيا الخلاف ، وقال أبو بكر الصيرفي وطائفة : وهو المشهور ، وعن الحنفية يجب الانقياد للعموم في الحال ، وقال ابن شريح وابن خيران والنفيلي : يجب البحث ، قال أبو حامد : وكذا الخلاف في الأمر والنهي المطلق

٩ - باب ميراث الجد مع الأب والإخوة ، وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ، وقرأ ابن عباس ﴿ يَا بَنِي آدَمَ - وَاتَّبَعَتْ هَلْكَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ ولم يذكر أن أحدا خالف أبابكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ، وقال ابن عباس : يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرث أنا ابن ابني . ويذكر عن عمر وعلي وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة

٦٣٣٧ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا وهيب عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر »

٦٧٣٨ - **عمر بن الخطاب** أبو مكرم حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال أما الذي قال رسول الله ﷺ : لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لا تتخذته ، ولكن خلة الإسلام أفضل - أو قال - خير ، فإنه أنزله أبا - أو قال - قضاء أبا .

**قوله** ( باب مبرات الجدة مع الأب والاخت ) المراد بالجد هنا من يكون من قبل الأب والمراد بالاخت الاختاء ومن الأب ، وقد انعقد الإجماع على أن الجد لا يرث مع وجود الأب . **قوله** ( وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير الجد أب ) أي هو أب حقيقة لكن تتفاوت مراتبه بحسب القرب والبعد ، وقيل المعنى أنه ينزل منزلة الأب في الحرمة ووجوه البر ، والمعروف من المذكورين الأول ، قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له أخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي أن أبا بكر وابن عباس وابن الزبير كانوا يجعلون الجد أبا يرث ما يرث ويحجب ما يحجب ، ومحمد بن سالم ضعيف والشعبي عن أبي بكر منقطع ، وقد جاء من طريق أخرى ، وإذا حل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف ما أجمعوا عليه في صورة وهي أم الأب إذا علت نسط بالأب ولا نسط بالجد ، واختلف في صورتين أحدهما أن بنى السلات والأعيان يستطون بالأب ولا يستطون بالجد إلا عند أبي حنيفة ومن تابعه ، والآخر مع الأب وأحد الزوجين تأخذ تلك ماتي ومع الجد تأخذ تلك الجميع إلا عند أبي يوسف فقال هو كالأب ، وفي الإرث بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف أيضا . فأما قول أبي بكر وهو الصديق فوصفه الدارمي بسند على شرط مسلم عن أبي سعيد الخدري أن أبا بكر الصديق جعل الجد أبا ، وبسند صحيح إلى أبي موسى أن أبا بكر مثله ، وبسند صحيح أيضا إلى عثمان بن عفان أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وفي لفظ له أنه جعل الجد أبا إذا لم يكن دونه أب ، وبسند صحيح عن ابن عباس أن أبا بكر كان يجعل الجد أبا ، وقد أسند المصنف في آخر الباب عن ابن عباس أن أبا بكر أنزله أبا ، وكذا مضى في المناقب موصولا عن ابن الزبير أن أبا بكر أنزله أبا . وأما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نعيم المروزي في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب ، وأخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه أنه جعل الجد أبا ، وأخرج يزيد بن هارون من طريق ليث عن طاوس أن عثمان وابن عباس كانا يجعلان الجد أبا . وأما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن أبي مليكة قال : كتب أهل الكوفة إلى ابن الزبير في الجد فقال : إن أبا بكر أنزله أبا ، وفيه دلالة على أنه افتأهم بمثل قول أبي بكر وأخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبيرة قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة وأتاه كتب ابن الزبير أن أبا بكر جعل الجد أبا . **قوله** ( وقرأ ابن عباس : يا بني آدم - وانبعت ملة آباءني إبراهيم وإسماعيل ويعقوب ) أما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى ( يا بني آدم ) فوصفه محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل إلى ابن عباس فقال له كيف تقول في الجد ؟ قال : أي أب لك أكبر ؟ فسكت ، وكأنة عي عن جوابه ، فقلت أنا : آدم ، فقال أفلا تسمع إلى قوله تعالى ( يا بني آدم ) أخرجه الدارمي من هذا الوجه . وأما احتجاجه بقوله تعالى ( وانبعت ملة آباءني ) فوصفه سعيد بن منصور من طريق عطاء عن ابن عباس قال : الجد أب وقرأ ( وانبعت ملة آباءني ) الآية ، واحتج به من قال بذلك بقوله ﷺ : أنا ابن عبد المطلب ، وإنما هو ابن ابنه . **قوله** ( ولم يذكر ) هو بضم أوله على البناء للمجهول .

**قوله** ( أن أحدا عايف أباً بكر في زمانه وأصحاب النبي ﷺ متوافرون ) كأنه يريد بذلك تقريرة حجة القول المذكور فإن الإجماع السكوتي حجة وهو حاصل في هذا ، ومن جاء عنه التصريح بأن الجد يرث ما كان يرث الأب عند عدم الأب غير من سبب انصاف معاذ وأبو الدزداء وأبو موسى وأبي بن كعب وعائشة وأبو هريرة ، ونقل ذلك أيضا عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود على اختلاف عنهم كما سيأتي ، ومن التابعين عطاء وطاوس وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبو الشعثاء وشريح والشعبي ، ومن فقهاء الأمصار عثمان التيمي وأبو حنيفة وإسحق بن راهويه وداود وأبو ثور والمزني وابن سريج ، وذهب عمر وعلى وزيد بن ثابت وابن مسعود إلى تورث الإخوة مع الجد لكن اختلفوا في كيفية ذلك كما سيأتي بيانه . **قوله** ( وقال ابن عباس يرثني ابن ابني دون إخوتي ولا أرت أنا ابن ابني ) وصله سعيد بن منصور من طريق عطاء عنه قال فذكره . قال ابن عبد البر : وجه قياس ابن عباس أن ابن الابن لما كان كالابن عند عدم الابن كان أبو الأب عند عدم الأب كالاب ، وقد ذكر من وافق ابن عباس في هذا توجيه قياسه المذكور من جهة أنهم أجمعوا على أنه كالأب في الشهادة له وفي العتق عليه وأنه لا يقتصر منه وأنه ذو فرض أو عاصب وعلى أن من ترك ابنا وأبنا للأب السدس والباقي لابن وكذا لو ترك جدة لأبيه وابنا وعلى أن الجد يضرب مع أصحاب الفروض بالسدس كما يضرب الأب سواء قيل بالعلول أم لا ، واتفقوا على أن ابن الابن بمنزلة الابن في حجب الزوج عن النصف والمرأة عن الربع والأُم عن الثلث كالابن سواء ، فلأن رجلا ترك أبوية وابن ابنة كان لكل من أبويه السدس وأن من ترك أباه جده وعمه أن المال لأبي جده دونهم ، فينبغي أن يكون لو ولد أبيه دون إخوته فيكون الجد أولى من أولاد أبيه كما أن أباه أولى من أولاد أبيه ، وعلى أن الأخوة من الأم لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب فحجبهم الجد كما حجبهم الأب فينبغي أن يكون الجد كالأب في حجب الإخوة وكذا القول في بنى الإخوة ولو كانوا أشقاء ؛ وقال السهيلي : لم ير زيد بن ثابت لاحتماج ابن عباس بقوله تعالى ﴿ يا بني آدم ﴾ ونحوها بما ذكر عنه حجة لأن ذلك ذكر في مقام الذبحة والتعريف فعبّر بالبنوة ولو عبر بالولادة لكان فيه متعاضد ، ولكن بين التعبير بالولد والابن فرق ، ولذلك قال تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ ولم يقل في أبنائكم ، ولفظ الولد يقع هل الذكر والأنثى والواحد والجمع بخلاف الابن ، وأيضا فلفظ الولد يليق بالميراث بخلاف الابن تقول ابن فلان من الرضاة ولا تقول ولده ، وكذا كان من يقبض ولد غيره قال له ابني وتبناه ولا يقول ولدي ولا ولده ، ومن ثم قال في آية التحريم ( وحلائل أبنائكم ) إذ لو قال وحلائل أولادكم لم يحتج إلى أن يقول من أصلاهم لأن الولد لا يكون إلا من صلب أو بطن . **قوله** ( ويذكر عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد أقاويل مختلفة ) سقط ذكر زيد من شرح ابن بطال فلهذه من النسخة ، وقد أخذ بقوله جمهور العلماء وتمسكوا بحديث دأفرضكم زيد ، وهو حديث حسن أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من رواية أبي قلابة عن أنس وأعله بالارسال ، ووجه الدارقطني والخطيب وغيرهما ، وله متابعات وشواهد ذكرتها في تنزيح أحاديث الرازي ، فأما عمر فأخرج الدارمي بسند صحيح عن الشعبي قال دأول جد ورث في الإسلام عمر فأخذ ماله ، فأتاه على وزيد . يعني ابن ثابت - نقلا ليس لك ذلك إنما أنت كأحد الأخوين ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن غنم مثله دون قوله دأفأه الخ ، لكن قال دأفأراد عمر أن يمتاز المال فقلت له : يا أمه المؤمنين إنهم شجرة دونك ، يعني بنى أبيه ، وأخرج الدارقطني

بسند قوي عن زيد بن ثابت أن عمر أناه فذكر قصة فيها أن مثل الجمد كمثل شجرة نبتت على ساق واحد فخرج منها غصن ثم خرج من الغصن غصن فان قطعت الغصن رجسح الماء الى الساق وان قطعت الثاني رجسح الماء الى الأول ، فخطب عمر الناس فقال ان زيدا قل في الجمد قولا وقد أمضيت ، وأخرج الدارمي من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال : قال عمر خذ من الجمد ما اجتمع عليه الناس ، وهذا منقطع ، وأخرج الدارمي من طريق ديس الحياط عن الشعبي قال : كان عمر يقاسم الجمد مع الأخ والأخوين فاذا زادوا أعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري : حدثني سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وقيصة بن ذؤيب أن عمر قضى أن الجمد يقاسم الأخوة الأب والام والأخوة للأب ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث ، فان كثرت الإخوة أعطى الجمد الثلث ، وأخرج يزيد بن هارون في كتاب الفرائض عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عبيدة بن عمرو قال : اني لاحظت عن عمر في الجمد مائة قضية كلها ينقض بعضها بعضها ، وروينا في الجزء الحادي عشر من : فوائد أبي جعفر الرازي ، بسند صحيح الى ابن هرون عن محمد ابن سيرين : سألت عبيدة عن الجمد فقال : قد حفظت عن عمر في الجمد مائة قضية مختلفة ، وقد استبعد بعضهم هذا عن عمر ، وتأول البزار صاحب المسند قوله : قضايا مختلفة ، على اختلاف حال من يرث مع الجمد كأن يكون أخ واحد أو أكثر أو أخت واحدة أو أكثر ، ويدفع هذا التأويل ما تقدم من قول عبيدة بن عمرو : ينقض بعضها بعضها ، وسيأتي عن عمر أقوال أخرى . وأما على فأخرج ابن أبي شيبة ومحمد بن نصر بسند صحيح عن الشعبي : كتب ابن عباس الى علي يسأله عن ستة إخوة وجد ، فكتب اليه أن اجعله كأحدهم وأمع كتابي ، وأخرج الدارمي بسند قوي عن الشعبي قال : كتب ابن عباس الى علي - وابن عباس بالبصرة - اني أتيت بجد وستة إخوة ، فكتب اليه علي أن أعط الجمد سيعا ولا تعطه أحدا بعده ، وبسند صحيح الى عبد الله بن مسلمة أن عليا كان يحمل الجمد أختا حتى يكون سادسا ، ومن طريق الحسن البصري أن عليا كان يشارك الجمد مع الأخوة الى السدس ، ومن طريق ابراهيم النخعي عن علي نحوه ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الشعبي عن علي أنه أتى في جد وستة إخوة فأعطى الجمد السدس ، وأخرج يزيد بن هارون في الفرائض له عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي نحوه ، ومحمد بن سالم هذا فيه ضعف ، وسيأتي عن علي أقوال أخرى ، وأخرج الطحاوي من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : حدثت أن عليا كان ينزل بنى الإخوة مع الجمد منزلة آبائهم ولم يكن أحد من الصحابة يفعل له غيره ، ومن طريق السري بن يحيى عن الشعبي عن علي كقول الجماعة . وأما عبد الله ابن مسعود فأخرج الدارمي بسند صحيح الى أبي اسحق السبيعي قال : دخلت على شريح وعنده عامر - يعني الشعبي - وعبد الرحمن بن عبد الله - أي ابن مسعود - في فریضة امرأة منا تسمى العالية تركت زوجها وأما وأخاها لأبيها وجدها ، فذكر قصة فيها : فأنبت عبيدة بن عمرو - وكان يقال لبس بالكوفة أعلم بفريضة من عبيدة والحارث الأعور - فسأله فقال : ان شئت نأبئك بفريضة عبد الله بن مسعود في هذا الجمل للزوج ثلاثة أسهم النصف والام ثلث مابق وهو السدس من رأس المال والأخ سهم وللجد سهم ، وروينا في كتاب الفرائض لسفيان الثوري من طريق النخعي قال : كان عمر وعبد الله يكرهان أن يفضلأ أما علي جد ، وأخرج سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة بسند واحد صحيح الى عبيدة بن نضلة قال : كان عمر وابن مسعود يسمان الجمد مع

الإخوة ما بينه وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمة الإخوة ، وأخرجه محمد بن أنصر مثله سواء وزاد : ثم إن عمر كتب إلى عبد الله ما أُرانا إلا قد أجمعنا بالجد ، فإذا جاءك كتابي هذا فاقسم به مع الإخوة ما بينه وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم ، فأخذ بذلك عبد الله . وأخرج محمد بن أنصر بسند صحيح إلى عبيدة بن عمرو قال : كان يعطى الجد مع الإخوة الثلث ، وكان عمر يعطيه السدس ، ثم كتب عمر إلى عبد الله : إنا نخاف أن نكون قد أجمعنا بالجد فأعطاه الثلث ، ثم قدم على هاهنا - يعني الكوفة - فأعطاه السدس ، قال عبيدة فإيهما في الجماعة أحب إلى من رأى أحدهما في الفرقة . ومن طريق هيب بن نصيلة أن علياً كان يعطى الجد الثلث ثم تحول إلى السدس وأن عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث . وأما زيد بن ثابت فأخرج الدارمي من طريق الحسن البصري قال : كان زيد يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث ، وأخرج البيهقي من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد قال : أخذ أبو الزناد هذه الرسالة من خارجة بن زيد بن ثابت ومن كبراء آل زيد بن ثابت فذكر قصة فيها : قال زيد بن ثابت وكان رأيي أن الإخوة أولى بميراث أخيه من الجد ، وكان عمر يرى أن الجد أولى بميراث ابن ابنه من إخوته ، وأخرجه ابن حزم من طريق اسماعيل القاضي عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد عن أبيه قال : كان رأيي أن الإخوة أحق بميراث أخيه من الجد وكان أمير المؤمنين - يعني عمر - يعطيهم بالوجه الذي يراه على قدر كثرة الآخرة وفلتهم . قلت : فاختلاف النقل عن زيد ، وأخرج هيب الرزاق من طريق إبراهيم قال : كان زيد بن ثابت يشرك الجد مع الإخوة إلى الثلث فإذا بلغ الثلث أعطاه إياه والإخوة لما بقي ويقاسم الأخ الأب ثم يرد على أخيه ويقاسم بالإخوة من الأب مع الإخوة الأشقاء ولا يرث الإخوة للأب شيئاً ولا يعطى أخاً لأم مع الجد شيئاً . قال ابن عبد البر : تفرد زيد من بين الصعابة في معادلته الجد بالإخوة بالأب مع الإخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الإخوة من الأب لا يرثون مع الأشقاء فلا معنى لدخالهم معهم لانه حليف على الجد في المقاسمة . وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال : إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك . وقال الطحاوي : ذهب مالك والشافعي وأبو يوسف إلى قول زيد بن ثابت في الجد إن كان معه إخوة أشقاء فاقسمهم مادامت المقاسمة خيراً له من الثلث وإن كان الثلث خيراً له أعطاه إياه ولا ترث الإخوة من الأب مع الجد شيئاً ولا يرث الإخوة ولو كانوا أشقاء ، وإذا كان مع الجد والإخوة أحد من أصحاب الفروض بدأ بهم ثم أعطى الجد غير الثلاثة من المقاسمة ومن ثلث ما بقي ومن السدس ولا ينقصه من السدس إلا في الأكدرية . قال : وروى هشام عن محمد بن الحسن أنه وقف في الجد ، قال أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يأخذ في الجد بقول علي ، ومذهب أحمد أنه كواحد الإخوة فإن كان الثلث أحظ له أخذه وله مع ذي فرض بعده الأخط من مقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس الجميع . والأكدرية المشار إليها تسحق أربعة الجماعة لأنهم أجمعوا على أنها أربعة ولكن اختلفوا في قسمها وهي زوج وأم وأخت وجد فلزوج النصف وللأم الثلث ولجد السدس وللأخت النصف ، وتصح من سبعة وعشرين فلزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة ولجد ثمانية ، وقد نظمها بعضهم :

ما فرض أربعة يوزع بينهم ميراث ميتهم بفرض واقع  
فلواحد ثلث الجميع وثلث ما بقي لثانهم بحكم جامع

وثالث من بعد ذلك الذي يبقى وما يبقى نصيب الرابع

ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس والحقرا الفرائض ، وقد تقدم شرحه ، ووجه تعلقه بالمسألة أنه دل على أن الذي يبقى بعد الفرض بصرف لأقرب الناس الميت فكان الجد أقرب فيقدم ، قال ابن بطال : وقد احتج به من شرك بين الجد والاخت فانه أقرب الى الميت بدليل أنه ينفرد بالولاء ولأنه يقوم مقام الولد في حجب الام من الثلث الى السدس ولأن الجد انما يدل بالميت وهو ولد ابنه والاخت يدل بالميت وهو ولد أبيه والابن أقوى من الاب لان الابن ينفرد بالمال ويرد الاب الى السدس ولا كذلك الاب فتعصيب الاخ تعصيب بنته وتعصيب الجد تعصيب أبوة والبنوة أقوى من الابوة في الارث ، ولأن الاخت فرضها النصف اذا انفردت فلم يسقطها الجد كالبنت ، ولأن الاخ يعصب أخته بخلاف الجد فامتنع من قوة تعصبيه عليه أن يسقط به . وقال السبيل : الجد أصل وليكن الاخ في الميراث أقوى سببا منه لانه يدل بولاية الاب فالولادة أقوى الاسباب في الميراث فان قال الجد وأنا ايضا ولدت الميت قيل له انما ولدت والده وأبوه ولد الأخوة فصار سببهم قويا وولد الولد ليس ولدا الا بواسطة وان شاركة في مطلق الولدية . ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا في فضل أبي بكر وقد تقدم شرحه مستوفى في المناقب ، وقوله « أفضل أو قال خير » شك من الراوى وكذا قوله « أنزله أبا أو قال قضاء أبا »

#### ١٠ - باب ميراث الزوج مع الولد وغيره

٩٧٣٩ - **حديث** محمد بن يوسف عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان المال للولد ، وكانت الوصية للوالدين ؛ فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل الذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للزوجة الثلث وللزوج النصف والثلث . **قوله** ( باب ميراث الزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط الزوج بحال وانما يحطه الولد عن النصف الى الربع . ذكر فيه حديث ابن عباس « كان المال - أى الخلف عن الميت - للولد والوصية للوالدين » الحديث ، وقد تقدم في الوصايا وذكرت شرحه هناك مستوفى سنداً ومتناً . قال ابن المنذر : استشهد البخارى بحديث ابن عباس هذا مع أن الدليل من الآية واضح اشارة منه الى تقرير سبب نزول الآية وانما على ظاهرها غير مؤولة ولا منسوخة ، وأفاد السبيل أن في الآية التي نسختها وهي ( يوصيكم الله ) اشارة الى استمرارها ، فلذلك عبر بالفعل الدال على الدوام بخلاف غيرها من الآيات حيث قال في الآية المنسوخة الحكم ( كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً ) الآية . **قوله** ( وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ) أفاد السبيل أن الحكمة في إعطاء الوالدين ذلك والتسوية بينهما يستمر فيهما فلا يحذف بهما ان كثرت الأولاد مثلاً ، وسوى بينهما في ذلك مع وجود الولد أو الإخوة لما يستحقه كل منهما على الميت من التربة ونحوها ، وفضل الأب على الأم عند عدم الولد والإخوة لما للأب من الامتياز بالانفاق والنفقة ونحو ذلك ، وهو ضيق الام عن ذلك بأمر الولد بتفصيلها على الأب في البر في حال حياة الولد . انتهى ملخصاً . وأخرج عبد بن حميد من طريق قتادة عن بعض أهل العلم أن الأب حجب الإخوة وأخذ سهامهم لانه يتولى إنكاحهم والانفاق عليهم دون الأم

## ١١ - باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

٦٧٤٠ - **حدثنا** أنبئة **حدثنا** الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة أنه قال : قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بنى لحيان سقط ميتا بغرة عهد أو أمة ، ثم إن المرأة التي قضى لها بالفرقة توفيت فنقض رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها وزوجها ، وأن العقل على عصبتها »

**قوله** ( باب ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره ) أى من الوارثين فلا يسقط إرث واحد منهما بهما ، بل يحط الولد الزوج من النصف إلى الربع ، ويحط المرأة من الربع إلى الثمن . ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة المرأة التي ضربت الأخرى فأسقطت جنينا ثم ماتت الضاربة فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة وأن العقل على عصبة القاتلة وأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الدييات إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة منه على الترجمة ظاهرة ، لأن ميراث الضاربة لبنها وزوجها لا لعصبتها الذين دقلوا عنها فورث الزوج مع ولده ، وكذلك لو كان الأب هو الميت لورثت الأم مع الأولاد ، أشار إلى ذلك ابن التين . وكذلك لو كان هناك عصبة بخير ولد

## ١٢ - باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة

٦٧٤١ - **حدثنا** بشر بن خالد **حدثنا** محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم بن الأسود قال « قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ : النصف للابنة ، والنصف للأخت ، ثم قال سليمان : قضى فيها ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ »

٦٧٤٢ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزير قال « قال عبد الله لا قضين فيها بقضاء النبي ﷺ ، أو قال : قال النبي ﷺ : للابنة النصف ولابنة الابن السدس وما بقي فللأخت »

**قوله** ( باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة ) قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأخوات عصبة البنات فهن مافضل عن البنات ، فن لم يخاف إلا بنتا وأختا فللبنت النصف والأخت النصف الباقي على ما في حديث معاذ وإن خلف بنتين وأختا فلهما الثلثان والأخت ما بقى ، وإن خلف بنتا وأختا وبنت ابن فللبنت النصف ولبنت الابن ثمانية الثلثين والأخت ما بقى على ما في حديث ابن مسعود ، لأن البنات لا يرثن أكثر من الثلثين ، ولم يخاف في شيء من ذلك إلا ابن عباس فإنه كان يقول : للبنت النصف وما بقى للعصبة وليس للأخت شيء ، وكذلك لبنتين الثلثان وللبنت وبنت الابن كما مضى والباقي للعصبة ، فإذا لم تكن عصبة رد الفضل على البنت أو البنات . وقد تقدم البحث في ذلك . قال : ولم يوافق ابن عباس على ذلك أحد إلا أهل الظاهر . قال : ووجه الحاجة من جهة النظر أن عدم الولد في قوله تعالى ( أن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت ) إنما جعل شرطاً في فرضها الذي تقاسم به الورثة لا في توريثها مطلقاً ، فإذا عديم الشرط سقط الفرض ، ولم يمنع ذلك أن تورث بمعنى



آخر كما شرط في ميراث الأخ من أخته عند عدم الولد ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، وقد أجمعوا على أنه يرثها مع البنت ، وهو كما جعل النصف في ميراث الزوج شرطا إذا لم يكن ولد ، ولم يمنع ذلك أن يأخذ النصف مع البنت فيما أخذ نصف النصف بالفرض والنصف الآخر بالتعصيب إن كان ابن عم مثلا ، فكذلك الأخت والله أعلم . قوله ( عن سليمان ) هو الأعشى وإبراهيم هو البخمي والأسود هو ابن يزيد وهو خال إبراهيم الراوى عنه . قوله ( ثم قال سليمان قضى فينا ) ولم يذكر على عهد رسول الله ﷺ ( القائل ذلك هو شعبة وسليمان هو الأعشى وهو موصول بالسند المذكور ، وحاصله أن الأعشى روى الحديث أولا بأبواب قوله « على عهد رسول الله ﷺ » فيكون مرفوعا دلل الراجح في المسألة ومرة بدونها فيكون موقوفا ، وقد أخرجه الاسماعيل عن القاسم بن زكريا عن بشر بن خالد شيخ البخاري فيه مثله لكن قال : قال سليمان بعد قال القاسم وحدثنا محمد بن دجد الأعلى حدثنا خالد بسنده بلفظ « قضى بذلك معاذ فينا » . قلت : وقد معنى في « باب ميراث البنات » من وجه آخر عن الأسود ابن يزيد قال « أتانا معاذ بن جبل باليهن معلما وأميرا ، فسألناه عن رجل فذكره ، وسياقه مشعر بأن ذلك كان في عهد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ هو الذي أمره على اليمن كما مضى صريحا في كتاب الزكاة وغيره ، وأخرجه أبو دارود والدارقطني من وجه ثالث عن الأسود أن معاذ ورث . . فذكره ، وزاد « هو باليمن ونبي الله ﷺ يومئذ حى » ولقد ارقطاني من وجه آخر عن الأسود « قدم علينا معاذ حين بعثه رسول الله ﷺ » فذكره باختصار . وهذا أصرح ما وجدت في ذلك . قوله ( عهد الرحمن ) هو ابن مهدي وسفيان هو الثوري وأبو قيس هو عهد الرحمن ، وقد مضى ذكره وشرح حديثه قبل هذا بأربعة أبواب من طريق شعبة عن أبي قيس وفيه قصة ابن موسى وجرم فيه بقوله « لا تعين فيها بقضاء النبي ﷺ » ، وأما قوله هنا « أو قال قال النبي ﷺ » فهو شك من بعض روايته ، وأكثر الرواة أنبتوا الزيادة ، ففي رواية وكيع وغيره عن سفيان عند الأنسائي وغيره « سأفرض فيها بما قضى رسول الله ﷺ » ، ومراده بالقضاء بالنسبة إليه الفتيا فان ابن مسعود يومئذ لم يكن قاضيا ولا أميرا

### ١٣ - باب ميراث الأخوات والإخوة

٦٧٤٣ - حدثنا عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن محمد بن المنكدر قال « سمعت جابرا رضي الله عنه قال : دخل على النبي ﷺ وأنا مريض ، فدعا بوضوء فتوضأ ثم نضح على من وضوئه فأهتفت فقلت يا رسول الله إنما لي أخوات ، فبزت آية الفرائض »

قوله ( باب ميراث الأخوات والإخوة ) ذكر فيه حديث جابر المذكور في أول كتاب الفرائض ، والفرض منه قوله « إنما لي أخوات » ، فانه يقتضى أنه لم يكن له ولد ، واستنبط المصنف الإخوة بطريق الأولى ، وقدم الأخوات في الذكر لخصر مخرجهن في الحديث ، وعبد الله المذكور في السند هو ابن المبارك قال ابن بطال : أجمعوا على أن الإخوة الأشقاء أر من الأب لا يرثون مع الابن وإن سفل ولا مع الأب ، واختلفوا فيهم مع الجد على ما مضت الإشارة إليه ، وما عدا ذلك فللواحدة من الأخوات النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان والأخ الجميع فإذا القسمة السوية ، وإن كانوا إخوة رجالا ونساء . للمذكر مثل حظ الأنثيين كما نص عليه القرآن ، ولم يقع

في كل ذلك اختلاف إلا في زوج وأم واختين لأم وإخ شقيق فقال الجمهور : يشرك بينهم ، وكان هل وأبي وأبو موسى لا يشركون الأخوة ولو كانوا أشقاء مع الأخوة لأمهم عصبة وقد استغرقت المرائض المال ، وبذلك قال جمع من الكوفيين

١٤ - باب ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾ ، قل الله يفتيكم في الكلالة إن أمروا هل ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ، وإن كانوا الأخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ، يُبين الله لكم أن تنصروا ، والله بكل شيء عليم ﴿

٦٧٤٤ - حديث عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن ثوبان رضي الله عنه قال آخر آية

نزلت خاتمة سورة النساء : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾

قوله ﴿ باب يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ﴾ ذكر فيه حديث البراء من طريق أبي إسحق عنه وآخر آية نزلت خاتمة سورة النساء : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، وأراد بذلك ما فيها من التنصيص على ميراث الأخوة ، وقد أخرج أبو داود في المراسيل ، من وجه آخر عن أبي إسحق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن : جاء رجل فقال : يا رسول الله ما الكلالة ؟ قال : من لم يترك ولداً ولا والداً فوريثه كلالة ، . ووقع في صحيح مسلم عن عمر أنه خطب ثم قال : إني لا أدع بعدى شيئاً أهم عندي من الكلالة ، وما راجعت رسول الله ﷺ ما راجعته في الكلالة حتى طعن بأصبعه في صدرى فقال : ألا يكفيك آية النصف التي في آخر سورة النساء ، . وقد اختلف في تفسير الكلالة ، والجمهور على أنه من لا ولد له ولا والد ، واختلف في بنت وأخت هل ترث الأخت مع البنات ؟ وكذا في الجد هل ينزل منزلة الأب فلا ترث معه الأخوة ؟ قال السهلي : الكلالة من الأكليل المحيط بالراس لأن الكلالة وراثية تسكن العصبة أي أحاطت بالميت من الطرفين ، وهي مصدر كالقراية ، وسمى أقرباء الميت كلالة بالمصدر كما يقال هم قراية أي ذوو قرابة ، وإن عتبت المصدر قلت ورثوه عن كلالة ، وتطلق الكلالة على الورثة ههنا . قال : ولا يصح قول من قال الكلالة المال ولا الميت إلا على إرادة تفسيره معنى من غير نظر إلى حقيقة اللفظ . ثم قال : ومن العجب أن الكلالة في الآية الأولى من النساء لا يرث فيها الأخوة مع البنات مع أنه لم يقع فيها التقييد بقوله ليس له ولد ، وقيد به في الآية الثانية مع أن الأخت فيها ورثت مع البنات ، والحكمة فيها أن الأولى عبر فيها بقوله تعالى ﴿ وإن كان رجل يورث ﴾ فإن مقتضاه الإحاطة بجميع المال فأغنى لفظ يورث عن التقييد ، ومثله قوله تعالى ﴿ وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ﴾ أي يحيط بميراثها . وأما الآية الثانية : فالمراد بالولد فيها الذكر كما تقدم تقريره ، ولم يعبر فيها باللفظ يورث فلذلك ورثت الأخت مع البنات . وقال ابن المنير : الاستدلال بآية الكلالة على أن الأخوات عصبة لطيف جداً ، وهو أن العرف في آيات الفرائض قد اطرده على أن الشرط المذكور فيها هو لمدار الفرض لا لأصل الميراث ، فيفهم أنه إذا لم يوجد الشرط أن يتغير قدر الميراث ، فمن ذلك قوله ﴿ ولا يورثه لكل واحد منها السدس مما ترك ﴾ إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يورثه الثلث كما فتخيره القدر ولم يتغير أصل الميراث ، وكذا في الزوج وفي الزوجة ، فقياس ذلك أن يطرد في الأخت فلها النصف إن لم

يكن ولد ، فان كان ولد تغير القدر ولم يتغير أصل الارث ، وليس هناك قدر يتغير اليه الا التعصيب ، ولا يلزم من ذلك أن توث الأخت مع الابن لأنه خرج بالاجماع فيبقى ما عداه على الأصل والله اعلم . وقد تقدم الكلام في آخر ما نزل من القرآن في آخر تفسير سورة البقرة ، وقال الكرماني : اختلف في تعيين آخر ما نزل فقال البراء هنا : خاتمة سورة النساء ، وقال ابن عباس كما تقدم في آخر سورة البقرة : آية الربا ، وهذا اختلاف بين الصحابين ولم ينقل واحد منهما ذلك عن النبي ﷺ فيحمل على أن كلا منهما قال بطلنه ، وتعب بان الجمع أولى كما تقدم بياته هناك

### ١٥ - باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج

وقال علي : للزوج النصف وللأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان

٦٧٤٥ - حدثنا محمود أخبرنا جبير الله عن إسرائيل عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ أنا أولى بالمومنين من أنفسهم ، فن مات وترك مالا فله المولى العصبية ، ومن ترك كلا أو ضياعا فأنا وليه ، فلا دعي له . الكل : العيال

٦٧٤٦ - حدثنا أمية بن بسطام حدثنا يزيد بن زريع عن روح عن عبد الله بن طارس عن أبيه عن

ابن عباس عن النبي ﷺ قال : ألقوا الفرائض بأهلها ، فما تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر ،

قوله ( باب ابني عم أحدهما أخ للام والآخر زوج ) صورتها أن رجلا تزوج امرأة فأنت منه بابن ثم تزوج أخرى فأنت منه بآخر ثم فارق الثانية فترجها أخوه فأنت منه بنت فهي أخت الثاني لأمه وابنة عمه ، فتزوجت هذه البنت الابن الاول وهو ابن عمها ثم مات عن ابني عمها . قوله ( وقال علي الزوج النصف والأخ من الأم السدس وما بقي بينهما نصفان ) وحاصله أن الزوج يعطى النصف لكونه زوجا ويعطى الآخر السدس لكونه أخا من أم فيبقى الثلث فيقسم بينهما بطريق العصبية فيصبح الاول الثلثان بالفرض والتعصيب والآخر الثلث بالفرض والتعصيب ، وهذا الأمر وصله عن علي رضي الله عنه سعيد بن منصور عن طريق حكيم بن غفال قال : أتى شريح في امرأة تركت ابني عمها أحدهما زوجها والآخر أخوها لأمها فجعل للزوج النصف والباقي للأخ من الأم ، فأتوا عليا فذكروا له ذلك فأرسل الى شريح فقال : ما قضيت أكتباب الله أو سنة من رسول الله ؟ فقال : بكتاب الله قال : أين ؟ قال ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) قال : فهل قال للزوج النصف والأخ ما بقي ثم أعطى الزوج النصف والأخ من الأم السدس ثم قسم ما بقي بينهما . وأخرج يزيد بن هارون والدارمي عن طريق الحارث قال : أتى علي في ابني عم أحدهما أخ لأم فقيل له إن عبد الله كان يعطى الأخ للام المال كله ، فقال : يرجمه الله إن كان لفقها ولو كنت أنا لأعطيت الأخ من الأم السدس ثم قسمت ما بقي بينهما . قال ابن بطال : وافق عليا زيد بن ثابت والجمهور . وقال عمر وابن مسعود : جميع المال - يعني الذي يبقى بعد نصيب الزوج - للذي جمع القربتين فله السدس بالفرض والثلث الباقي بالتعصيب ، وهو قول الحسن وأبي ثور وأهل الظاهر ، واحتجوا

بالإجماع في أخوين أحدهما شقيق والآخر لأب أن الشقيق يستوعب المال لسكونه أقرب بأب ، وحجة الجمهور ما أشار إليه البخاري في حديث أبي هريرة الذي أورده في الباب بانفرد فن مات وترك مالا فإله ماله إلى العصبية ، والمراد بماله إلى العصبية بنو العم ، فلم يورثهم ولم يفضل أحدا على أحد ، وكذا قال أهل التفسير في قوله ( وإني خفت ماله من ورائي ) أي بنو العم فإنه احتجوا بالحديث الآخر المذکور في الباب أيضا من حديث ابن عباس أنه تركت الفرائض للأول رجل ذكر ، فالجواب أنهما من جهة التعصيب سواء ، والتقدير ألحقوا الفرائض بأهلهم أي أعطوا أصحاب الفروض حقهم فإن بقي شيء فهو للأقرب ، فلما أخذ الزوج فرضه والابن من الأم فرضه صار ما بقي مودونا بالتعصيب وهما في ذلك سواء . وقد أجمعوا في ثلاثة إخوة لأب أحدهم ابن عم أن الثلاثة الثلث والباقي لابن العم . قال المازري : مراتب التعصيب البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة ، فالابن أولى من الأب وإن فرض له معه السدس ، وهو أولى من الإخوة وبنيهم لأنهم ينتسبون بالمشاركة في الأبوة والجدودة ، والأب أولى من الإخوة ومن الجد لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنيهم أولى من العمومة وبنيهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة معهم ، ومن العمومة لأنهم به ينتسبون ، والإخوة وبنيهم أولى من العمومة وبنيهم لأن تعصيب الإخوة بالأبوة والعمومة بالجدودة ، هذا ترتيبهم وهم يختلفون في القرب ، فالأقرب أولى بالإخوة مع بنيهم والعمومة مع بنيهم فإن تساوا في الطبقة والقرب ولأحدهما زيادة كالشقيق مع الأخ لأب قدم ، وكذا الحال في بنيهم وفي العمومة وبنيهم ، فإن كانت زيادة الترتيب بمعنى غير ما هما فيه كابن عم أحدهما أخ لأب فليل يستمر الترتيب فيأخذ ابن العم الذي هو أخ لأب جميع ما بقي بعد فرض الزوج وهو قول عمر وابن مسعود وشريح والحسن وابن سيرين والنخعي وأبي ثور والطبري وداود ونقل عن أشهب ، وأبي ذلك الجمهور فقالوا : بل يأخذ الأخ من الأم فرضه ويقسم الباقي بينهما ، والفرق بين هذه الصورة وبين تقدم الشقيق على الأخ لأب طريق الترتيب لأن الشرط فيما أنه يكون فيه معنى مناسب لجهة التعصيب لأن الشقيق شارك شقيقه في جهة القرب المتعلقة بالتعصيب بخلاف الصورة المذكورة والله أعلم . **قوله** ( حدثنا محمود ) هو ابن غيلان وعبيد الله شيخه هو ابن موسى وقد حدث البخاري عنه كثيرا بغير واسطة وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحق وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم وأبو صالح هو ذكوان النخعي . **قوله** ( أنا أولى بالأميين من أنفسهم ) زاد في رواية الأصيل هنا : وأزواجه أمهاتهم ، قال عياض : وهي زيادة في الحديث لا معنى لها هنا . **قوله** ( فلا تدعى له ) قال ابن بطال : هي لام الأمر أصلها الكسر وقد تسكن مع الفاء والواو غالبا فيهما وإثبات الألف بعد العين جائز كقوله : ألم يأتك والآخر تنمى ، والأصل عدم الاشتباع للجزم ، والمعنى فادعوني له أقوم بسكته وضياعه . **قوله** ( والكل العميال ) ثبت هذا التفسير في آخر الحديث في رواية المستملى والكشميني ، وأصل الكل النقل ثم استعمل في كل أمر يصيب والعميال فرد من أفرادها ، وقال صاحب الأساس : كل بهر فهو كليل وكل عن الأمر لم تتبع نفسه له وكل كلاله أي قصره بلوغ القرابة ، وقد مضى شرح حديث ابن عباس في أوائل الفرائض ، وروح شيخ يزيد بن زريع فيه هو ابن القاسم العنبري

٦٧٤٧ - حدثني إسحق بن إبراهيم قال قلت لأبي أسامة حدثكم إدریس حدثنا طلحة عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس (ولكل جعلنا موالی - والذین عاقدت أیمانکم) قال : کان المهاجرون حین قدموا للمدينة یرث الأنصاری المهاجری دون ذوی رحمہم للاخوة التي آخی النبي ﷺ بینهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالی) قال نسختها (والذین عاقدت أیمانکم)

**قوله** (باب ذوی الارحام) أى بیان حکمهم هل یرثون أولا ؟ وم : شرة أصناف : الحال والحالة والحمد للآدم وولد البنت وولد الأخت وبنت العم والعمة والم للآدم وابن الأخ للآدم ومن أدلی بأحد منهم ، فن ورثهم قال أولام أولاد البنات ثم أولاد الأخت وبنات الأخ ثم العم والعمة والحال والحالة ، وإذا استوى اثنان قدم الأقرب إلى صاحب فرض أو عصبه . **قوله** (إسحق بن إبراهيم) هو الامام المعروف بابن راهويه . **قوله** (قلت لأبي أسامة حدثكم إدریس) أى ابن یزید بن عبد الرحمن الأودی والد حبیب الله ، وطلحة شیخه هو ابن مصرف ، وقد نسبہ المصنف فی التفسیر من رواية الصلت بن محمد عن أبی أسامة وقال فی آخره : سمع إدریس من طلحة وأبو أسامة من إدریس ، وقد صرح هنا بالثانی . ووقع فی رواية أبی داود عن هارون بن عبد الله عن أبی أسامة : حدثني إدریس بن یزید حدثنا طلحة بن مصرف ، وكذا أخرجه الاسماعيلي عن المنجاني عن أبی كريب عن أبی أسامة ، وكذا عند الطبري عن أبی كريب . **قوله** (ولكل جعلنا موالی والذین عاقدت أیمانکم) قال : کان المهاجرون حین قدموا للمدينة یرث الأنصاری المهاجری دون ذوی رحمہم للاخوة التي آخی النبي ﷺ بینهم ، فلما نزلت (ولكل جعلنا موالی) قال : نسختها (والذین عاقدت أیمانکم) قال ابن بطال : كذا وقع فی جميع النسخ نسختها (والذین عاقدت أیمانکم) والصواب ان المنسوخة (والذین عاقدت أیمانکم) والناسخة (ولكل جعلنا موالی) قال ووقع فی رواية الطبري بیان ذلك ولفظه : قلنا نزلت هذه الآية (ولكل جعلنا موالی) نسخت . قلت : وقد تقدم فی الكفالة التفسیر من رواية الصلت بن محمد عن أبی أسامة مثل ما عناه للطبري فكان عزوه الى مافی البخاري ادلی ، مع أن فی سیاقه فائدة أخرى وهو أنه قال (ولكل جعلنا موالی) ورثة ، فأعاد نفسیر الموالی بالورثة ، وأشار الى أن قوله (والذین عاقدت أیمانکم) ابتداء شیء . یرید أن یفسره أيضا ، لویقیده أنه وقع فی رواية الصلت : ثم قال (والذین عاقدت) وبقي قوله نسختها مشكلا كما قال ابن بطال ، وقد أجاب ابن المنیر فی الحاشية فقال : الضمیر فی نسختها عائد علی المأخاة لا علی الآية والضمیر فی نسختها وهو الفاعل المستتر یعود علی قوله (ولكل جعلنا موالی) وقوله (والذین عاقدت أیمانکم) بدل من الضمیر ، وأصل الكلام لما نزلت (ولكل جعلنا موالی) نسخت (والذین عاقدت أیمانکم) وقال المکرمانی : فاعل نسختها آية جعلنا والذین عاقدت منصوب باخمار أعنی . قلت : ووقع فی سیاقه هنا أيضا موضع آخر وهو أنه عبر بقوله : یرث الأنصاری المهاجری ، وتقدم فی رواية الصلت بالعکس ، وأجاب عنه المکرمانی بأن المقصود اثبات الوراثة بینهما فی الجلة . قلت : والاولی أن یقرأ الأنصاری بالنصب علی أنه مفعول مقدم فتتحد الروایتان ، ووقع فی رواية الصلت موضع ثالث مشكلا وهو قوله (والذین عاقدت أیمانکم) من البصر الخ ، وظاهر الكلام أن قوله من النصر یتعلق بعاقدت أیمانکم وليس كذلك وإنما یتعلق بقوله (فأقومهم نصیبهم) وقد بین ذلك أبو كريب فی روايته ،

وكذلك أخرجه أبو داود عن هارون بن عبد الله عن أبي أسامة ، وقد تقدم في تفسير النساء عدة طرق لذلك مع إهراب الآية ، والكلام على حكم المعاودة المذكورة ونسخها بما يغني عن إعادته ، والمراد بإيراد الحديث هنا أن قوله تعالى ( واسأل جعلنا موالى ) نسخ حكم الميراث الذى دل عليه ( والذين عاقدت أيمانكم ) قال ابن بطلان : أكثر المفسرين على أن الناسخ لقوله تعالى ( والذين عاقدت أيمانكم ) قوله تعالى في الأنفال ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) وبذلك جزم أبو عبيد في النسخ والمنسوخ ، قلت : كذا أخرجه أبو داود بسند حسن عن ابن عباس و قال ابن الجوزى : كان جماعة من المحدثين يروون الحديث من حفظهم فتقصر عباراتهم خصوصا المعجم فلا يبين للكلام رونق مثل هذه الالفاظ في هذا الحديث ، ويبان ذلك أن مراد الحديث المذكور أن النبي ﷺ كان آخى بين المهاجرين والأنصار فكانوا يتوارثون بتلك الإخوة ويرونها داخلة في قوله تعالى ( والذين عاقدت أيمانكم ) فلما نزل قوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) نسخ الميراث بين المتعاقدين وبقى النضر والرقة وجواز الوصية لهم ، وقد وقع في رواية العوفي عن ابن عباس بيان السبب في إرثهم قال : كان الرجل في الجاهلية يلحق به الرجل فيكون تابعه ، فإذا مات الرجل صار لأقاربه الميراث وبقى تابعه ليس له شيء ، فنزلت ( والذين عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم ) فكانوا يعطونه من ميراثه ، ثم نزلت ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) فنسخ ذلك . قلت : والعوفي ضعيف ، والذي في البخارى هو الصحيح المعتمد ، وتصحيح السياق قد ظهر من نفس الرواية وأن بعض الرواة قدم بعض الالفاظ على بعض وحذف منها شيئا وأن بعضهم ساقم على الاستقامة وذلك هو المعتمد . قال ابن بطلان : اختلاف الفقهاء في توريث ذوى الأرحام وهم من لا سهم له وليس بعصبة ، فذهب أهل الحجاز والشام الى منهم الميراث ، وذهب الكوفيون وأحمد وإسحق الى توريثهم ، واحتجوا بقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض ) واحتج الآخرون بأن المراد بها من لا سهم له سهم في كتاب الله لأن آية الأنفال بحجة وآية الموارث مفسرة بقوله ﷺ « من ترك مالا فامصبته » وأنهم أجمعوا على ترك القول بظاهرها فجعلوا ما يخالفه المعتوق ارتنا لعصبة دون مواليه فان فقدوا فمواليه دون ذوى رحمهم ، واختلفوا في توريثهم فقال أبو عبيد : رأى أهل العراق ودمايق من ذوى الفروض إذا لم تكن عصبة على ذوى الفروض وإلا فعليهم وعلى العصبة ، فان فقدوا أعطوا ذوى الأرحام ، وكان ابن مسعود ينزل كل ذى رحم منزلة من يجر اليه ، وأخرج بسند صحيح عن ابن مسعود أنه جعل العمة كالأب والخالة كالأم فقسم المال بينهما أثلاثا ، وعن علي أنه كان لا يرد على البنت دون الأم ، ومن أدلتهم حديث « الخال وارث من لا وارث له » وهو حديث حسن أخرجه الترمذى وغيره ، وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يراد به إذا كان عصبة ويحتمل أن يريد بالحديث المذكور الساب كقولهم « الصبر حيلة من لا حيلة له » ويحتمل أن يكون المراد به السلطان لأنه حال المسلمين ، حكى هذه الاحتمالات ابن العربي

### ١٧ - باب ميراث الملائكة

٢٧٤٨ - حدثني يحيى بن قزعة حدثنا مالك عن نافع « عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ واتفى من ولدها ، ففرق النبي ﷺ بينهما ، وألحق الولد بالمرأة »

**قوله (باب ميراث الملاعة)** بفتح العين المهملة ويجوز كسرهما والمراد بيان ما ترثه من ولدها الذي لا عنت عليه ، ذكر فيه حديث ابن عمر المختصر في الملاعة وقد مضى شرحه في كتاب اللعان ومن وجه آخر موصول عن ابن عمر ومن حديث سهل بن سعد ، والغرض منه هنا قوله « وألحق الولد بالمرأة » وقد اختلف السلف في معنى إلحاقه بأمه مع اتفاقهم على أنه لاميراث يذنه وبين الذي نقاه ، فجاء عن علي وابن مسعود أنهما قالوا في ابن الملاعة « عصبته عصبه أمه يرثهم ويرثونه » أخرجه ابن أبي شيبة وبه قال البخاري والشافعي ، وجاء عن علي وابن مسعود أنهما كانا يجعلان أمه عصبه وحدها فتعطي المال كله ، فإن ماتت أمه قبله قاله له عصبته ، وبه قال جماعة منهم الحسن وابن سيرين ومكحول والثوري وأحمد في رواية ، وجاء عن علي أن ابن الملاعة ترثه أمه وإخوته منها فإن فضل شيء فهو لبيت المال ، وهذا قول زيد بن ثابت وجدهود العلماء وأكثر فقهاء الأمصار ، قال مالك : وعلى هذا أدركت أهل العلم ، وأخرج عن الشافعي قال : بعث أهل الكوفة إلى الحجاز في زمن عثمان يسألون عن ميراث ابن الملاعة فأخبرهم أنه لأمه وعصبته ، وجاء عن ابن عباس عن علي أنه أعطى الملاعة الميراث وجعلها عصبه ، قال ابن عبد البر : الرواية الأولى أشهر عند أهل الفرائض ، قال ابن بطال : هذا الخلاف إنما نشأ من حديث الباب حيث جاء فيه « وألحق لولد بالمرأة » لأنه لما ألحق بها قطع نسب أبيه فصارت كمن لا أب له من أولاد البغني ، وتسمك الآخرون بأن معناه إقامة مقام أبيه فجعلوا عصبه أمه عصبه أبيه . قلت : وقد جاء في المرفوع ما يقوى القول الأول ، فأخرج أبو داود من رواية مكحول مرسلًا ومن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدها » ولأصحاب السنن الأربعة عن واثلة رفعه ، نحو قول المرأة ثلاثة موارث : عتيقها ولقيطها ولولدها الذي لا عنت عليه ، قال البيهقي : ليس بثابت . قلت : وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وأيسر فيه سوى عمر بن ربيعة بضم الراء وسكون الواو بعدها « وحدة مختلف فيسه ، قال البخاري : فيه نظر ، ووافقه جماعة ، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المذر ومن طريق داود بن أبي هند عن عبيد الله بن عبيد بن حمير عن رجل من أهل الشام « أن النبي ﷺ قضى به لأمه هي بمنزلة أبيه وأمه » وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى صديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملاعة فكاتب إليه « اني سألت فأخبرت أن النبي ﷺ قضى به لأمه ، وهذه طرق يقوى بعضها ببعض ، قال ابن بطال : تسمك بعضهم بالحديث الذي جاء أن الملاعة بمنزلة أبيه وأمه ، وأيسر فيه حجة لأن المراد أنها بمنزلة أبيه وأمه في تربيته وتأديبه وغير ذلك مما يتولاه أبوه ، فأما الميراث فقد أجمعوا أن ابن الملاعة لو لم تلبس أمه وترك أمه وأباه كان لأمه السدس ، فلو كانت بمنزلة أبيه وأمه لورثت سدسين فقط سدس بالأمومة وسدس بالابوة ، كذا قال وفيه نظر تصويروا واستدلوا وحجة الجمهور ما تقدم في اللعان أن في رواية فابح عن الزهري عن سهل في آخره « فكانت السنة في الميراث أن يرثها وترث منه ما فرض لها » أخرجه أبو داود ، وحديث ابن عباس « فهو لأولى رجل ذكر » فإنه جعل ما فضل عن أهل الفرائض لعصبه الميت دون عصبه أمه ، وإذا لم يكن لولد الملاعة عصبه من قبل أبيه فالميتون عصبته ، وقد تقدم من حديث أبي هريرة « ومن ترك مالا فليدره عصبته من كانوا »

## ١٨ - باب الولد لفراش محرقة كانت أو أمة

٦٧٤٩ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة « عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان عتبة عهد إلى أخيه سعد أن ابن وليدة زمة مئى ، فأقبضه إليك ، فلما كان عام الفتح أخذته سعد فقال : ابن أخى عهد إلى فيه ، فقام عبد بن زمة ، فقال : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فساوفا إلى للنبي ﷺ فقال سعد : يا رسول الله ابن أخى قد كان عهد إلى فيه ، فقال عبد بن زمة : أخى وابن وليدة أبى ولید على فراشه ، فقال للنبي ﷺ : هو لك يا عبد بن زمة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر . ثم قال أسودة بنت زمة : احتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأراها حتى أتى الله »

٦٧٥٠ - **حدثنا** مسدد عن يحيى عن شعبة عن محمد بن زياد أنه « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال :

الولد لصاحب الفراش »

[ الحديث ٦٧٥٠ - طرفه في : ٦٨١٨ ]

**قوله** ( باب الولد للفراش حرة كانت ) أى المستعرة ( أو أمة ) . **قوله** ( عن عروة ) في رواية شعيب عن الزهري في المعتقد وحدثني عروة ، وكذا وقع في رواية عبد الله بن مسleme عن مالك في المغازي لكن أخرجه في الوصايا بلفظ عن عروة . **قوله** ( كان عتبة عهد إلى أخيه ) في رواية يحيى بن زرقعة عن مالك في أوائل البيوع ابن أبي وقاص في الموضوعين وكذا في رواية شعيب واليث وغيرهما عن الزهري وفي رواية ابن هبينة عن الزهري الماضية في الأشخاص : أوصاني أخى إذا قدمت حتى مكى أن أقبض إليك ابن أمة زمة فانه ابنى . **قوله** ( ان ابن وليدة زمة ) في رواية ابن هبينة عن ابن شهاب الماضية في المظالم ابن أمة زمة ، والوليدة في الأصل المولودة وتطلق على الأمة وهذه الوليدة لم أفق على اسمها لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير في « نسب قريش » أنها كانت أمة يمانية ، والوليدة فعيلة من الولادة بمعنى مفعولة ، قال الجوهري : هى الصبية والأمة والجمع ولائد ، وقيل انها اسم لغير أم الولد . وزمة بفتح الزاى وسكون الميم وقد تحرك ، قال النوى : التسمكين أشهر ، وقال أبو الوليد الوقفى : التحريك هو الصواب . قلت : والجارى على السنة المحمدية التسمكين في الاسم والتحريك في النسبة ، وهو ابن قيس بن عبد شمس القرشى العامري والد أسودة زوج النبي ﷺ ، وعبد بن زمة بغير إضافة ، ووقع في « مختصر ابن الحاجب » عهد الله وهو غلط ، نعم عهد الله بن زمة آخر ، وفي بعض الطرق من غير رواية عائشة عند الطحاوى في هذا الحديث عهد الله بن زمة ونبه على أنه غلط وأن عهد الله بن زمة هو ابن الأسود بن المطلب ابن أسد بن عبد المطلب آخر . قالت : وهو الذى مضى حديثه في تفسير ( والشهمس وضحاها ) وقد وقع لابن منده خبط في ترجمة عبد الرحمن بن زمة فانه زعم أن عبد الرحمن وعبد الله وعبدًا لثلاثة أولاد زمة بن الأسود ، وليس كذلك بل عهد بغير إضافة وعبد الرحمن أخوان عاصيان من قريش ، وعبد الله بن زمة قرشى أسدى من قريش أيضا ، وقد أوضحت ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » والابن المذكور اسمه عهد الرحمن وذكره ابن عبد البر في الصحابة وغيره ، وقد أعقب بالمدينة . وعتبة بن أبي وقاص أخو سعد مختلف



في صحبته فذكره في الصحابة العسكري وذكر ما نقله الزبير بن بكار في النسب أنه كان أصاب دما بمكة في قریش فانتقل إلى المدينة ولما مات أوصى إلى سعد ، وذكره ابن منده في الصحابة ولم يذكر مستندا إلا قول سعد وعهد إلى أخى أنه ولده ، واستنكر أبو نعیم ذلك وذكر أنه الذي شج وجهه رسول الله ﷺ بأحد ، قال وما هلمت له إسلاما ، بل قد روى عبد الرزاق من طريق عثمان الجزري عن مقسم ، أن النبي ﷺ دعا بأن لا يحول على عتبة الحول حتى يموت كافرا فأت قبل الحول ، وهذا مرسل ، وأخرجه من وجه آخر عن سعيد بن المسيب بنحوه ، وأخرج الحاكم في المستدرك ، من طريق صفوان بن سليم عن أنس أنه سمع حاطب بن أبي بلتعة يقول : إن عتبة لما فعل بالنبي ﷺ ما فعل تبعته فقتلته ، كذا قال وجزم ابن التين والذهبي أنى بأنه مات كافرا . قلت : وأم عتبة هند بنت وهب ابن الحارث بن زهرة ، وأم أخيه سعد حمزة بنت سفيان بن أمية . قوله ( فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أخى ) في رواية يونس عن الزهري في المغازي : فلما قدم رسول الله ﷺ مكة في الفتح ، وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد وهي لمسلم لكن لم يسق لفظها ، فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام فعرفه بالشبه فاحتضنه وقال ابن أخى ووب الكعبة ، وفي رواية الليث : فقال سعد يارسول الله هذا ابن أخى عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه ، وعتبة بالجر بدل من لفظ أخى أو عطف بيان ، والضمير في أخى لسعد لا لعتبة . قوله ( فقام عبد بن زمة فقال أخى وابن وليدة أبي ولد على فراشه ) في رواية معمر : فجاء عبد بن زمة فقال بل هو أخى ولد على فراش أبي من جاريته ، وفي رواية يونس : يارسول الله هذا أخى هذا ابن زمة ولد على فراشه ، زاد في رواية الليث ، انظر إلى شبه يارسول الله ، وفي رواية يونس : فنظر رسول الله ﷺ فإذا هو أشبه الناس بعتبة ابن أبي وقاص ، وفي رواية الليث : فرأى شبا بينا بعتبة ، وكذا لابن عيينة عند أبي داود وغيره ، قال الخطابي وتبعه عياض والقرطبي وغيرهما : كان أهل الجاهلية يقتنون الولائد ويقررون عليهم الأضراب فيسكتونهم بالفجور ، وكانوا ياتون للنسب بالزنا إذا ادعوا الولد كافي الفكاك ، وكانت لومة أمه وكان يلم بها فظهر بها حمل زعم عتبة بن أبي وقاص أنه منه وعهد إلى أخيه سعد أن يستأذنه ، فغاص فيه عبد بن زمة ، فقال له سعد : هو ابن أخى على ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، وقال عبد : هو أخى على ما استقر عليه الأمر في الإسلام ، فأبطل النبي ﷺ حكم الجاهلية وألحقه بزمة ، وأبدل عياض قوله إذا ادعوا الولد بقوله إذا اعترفت به الأم ، وفي عليهما القرطبي فقال : ولم يكن حصل إلحاقه بعتبة في الجاهلية إما لعدم الدوى وإما لكون الأم لم تعترف به لعتبة . قلت : وقد مضى في النكاح من حديث عائشة ما يؤيد أنهم كانوا يعتبرون استلحاق الأم في صورة وإلحاق العشرة في صورة ولفظها ، أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء ، الحديث ، وفيه : يجتمع الرهط مادون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيها ، فإذا حملت ووضعت ومضت ليال أو سلك إليهم فاجتمعوا عندها فقالت : قد ولدت فهو ابنك يا بلان ، فيلحق به ولدها ولا يستطیع أن يتمتع ، إلى أن قالت : ونكاح البغايا كن ينهين على أبواب ربات ، فن أرادهن دخل طليح ، فإذا حملت أحدهن فوضعت جمعوا لها القائة ثم ألحقوا ولدها بالذي يرى القائف لا يتمتع من ذلك ، انتهى . واللائق بعتبة أمه زمة الأخير ، فاعل جمع القائة لهذا الولد تعذر بوجه من الوجوه ، أو أنها لم تكن بصفة البغايا بل أصابها عتبة سرا من زنا وهما كافران حملت وولدت ولدا يشبهه فغاب على ظنه أنه منه فبغته الموت قبل استباحته فأوصى أخاه أن يستأذنه ، فعمل سعد بعد ذلك تمسكا بالبراءة الأصلية

قال القرطبي : وكان عبد بن زمة سمع أن الشرع ورد بأن الولد للفراش والإقليم يكن عاقبتهم الإلحاق به ، كذا  
قاله ، وما أدرى من أين له هذا الجزم بالنفي ، وكأنا به بناء على ما قال الخطابي أمة زمة كانت من البغايا اللاتي  
عليهن من الضرائب ، فكان الإلحاق مخصصا باستلحاقها على ما ذكر ، أو بالإلحاق القائف على ما في حديث عائشة ،  
لكن لم يذكر الخطابي مستندا لذلك ، والذي يظهر من سواق القصة ما قدمته أنها كانت أمة مستغرة لومة فأنفق  
أن عتبة زنى بها كما تقدم ، وكانت طريقة الجاهلية في مثل ذلك أن السيد إن استلحقه لحقه وإن نفاه انتفى عنه وإذا  
ادعاه غيره كان سرده ذلك إلى السيد أو القافة ، وقد وقع في حديث ابن الزبير الذي أسوقه بعد هذا ما يؤيد ما قلته ،  
وأما قوله : أن عبد بن زمة سمع أن الشرع إلخ ففيه نظر ، لأنه بعد أن يسمع ذلك عبد بن زمة وهو بمكة لم  
يحلم بعد ولا يسمعه سعد بن أبي وقاص وهو من السابقين الأولين الملائمين لرسول الله ﷺ من حين إسلامه إلى  
حين فتح مكة فهو العشرين سنة ، حق ولو قلنا أن الشرع لم يرد بذلك إلا في زمن الفتح قبله لعبد قبل سعد بعبد  
أيضا ، والذي يظهر لي أن شرعية ذلك إنما عرفت من قوله ﷺ في هذه القصة « الولد للفراش ، والإقليم لكان  
سعد لو سبق إليه بذلك لبعده ، بل الذي يظهر أن كلام سعد وعتبة بنى على البراءة الأصلية ، وأن مثل هذا  
الولد يقبل الزناح ، وقد أخرج أبو داود تلو حديث الباب بسند حسن إلى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال  
« قام رجل فقال : يا رسول الله إن فلانا ابني طهرت بأمة في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : لا دعوة في  
الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية ، الولد للفراش وللماهر الحجر ، وقد وقع في بعض طرقه أن ذلك وقع في زمن  
الفتح وهو يؤيد ما قلته ، واستدل بهذه القصة على أن الاستلحاق لا يختص بالاب بل بالإخ وهو قول  
الشافعية وجاعة بشرط أن يكون الأخ حائرا أو بواقفه باقي الورثة وإمكان كونه من المذكور وأن يوافق على ذلك  
أن كان بالغًا عاقلا وأن لا يكون معروف الأب ، وتعقب بأن زمة كان له ورثة غير عبد ، وأجيب بأنه لم يخلف  
وإثنا غيره إلا سودة ، فإن كان زمة مات كافرا فلم يرثه إلا عبد وحده ، وعلى تقدير أن يكون أسلم وورثته سودة  
فيحتمل أن تكون وكلت أحبا في ذلك أو أدهت أيضا وخص مالك وطائفة الاستلحاق بالأب ، وأجابوا بأن  
الإلحاق لم ينحصر في استلحاق عبد لاحتمال أن يكون النبي ﷺ أطاع دلي ذلك بوجه من الوجوه كاعتراف زمة  
بالوطء ، ولأنه إنما حكم بالفراش لأنه قل بعد قوله هو لك الولد للفراش ، لأنه لما أبطل الشرع إلحاق هذا الولد  
بإزائي لم يبق صاحب الفراش . وجرى المأوى على القول بأن الإلحاق يختص بالأب فقال : أجمعوا على أنه  
لا يقبل إقرار أحد على غيره ، والذي هندي في قصة عبد بن زمة أنه ﷺ أجاب عن المسألة فأعلمهم أن الحكم  
كذا بشرط أن يدعى صاحب الفراش لا أنه قبل دهوى سعد عن أخيه عتبة ولا دهوى عبد بن زمة عن زمة  
بل هو فهم أن الحكم في مثلهما يكون كذلك . قال ولذلك قال « احتجبي منه يا سودة » وتعقب بأن قوله لعبد بن  
زمة « هو أخوك » يدفع هذا التأويل ، واستدل به على أن الوصي يجوز له أن يستلحق ولد موصيه إذا أوصى  
إليه بأن يستلحقه ويكون كالوكيل عنه في ذلك ، وقد مضى التبريد بذلك في كتاب الأشخاص وعلى أن الأمة  
تصير فراشا بالوطء ، فإذا اعترف السيد بوطء أمته أو ثبت ذلك بأي طريق كان ثم أنت بولد لمدة الامكان بعد  
الوطء لحقه من غير استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد فلا يشترط في الاستلحاق إلا  
الامكان لأنها تراد بالوطء لحمل العقد عليها كالوطء ، بخلاف الأمة فانما تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها الوطء

ومن ثم يجوز الجمع بين الاختين بالملك دون الوطء وهذا قول الجمهور ، وعن الحنفية لا تصير الأمة فراشا إلا إذا ولدت من السيد ولداً ولحق به فلهما ولدت بعد ذلك لحقه إلا أن ينفيه ، وعن الحنابلة من اعترف بالوطء فانت منه لمدة الامكان لحقه وان ولدت منه أولاً فاستلحقته لم يلحقه ما بعده إلا باقرار مستأنف على الراجح عندهم ، وترجيح المذهب الاول ظاهر لانه لم ينقل أنه كان لزعة من هذه الأمة ولد آخر ، والسكل متفقون على أنها لا تصير فراشا إلا بالوطء ، قال النووي : وطء زمة أمته المذكورة علم إما ببيعة وإما باطلاع النبي ﷺ على ذلك . وفي حديث ابن الزبير ما يشير بأن ذلك كان أمراً مشهوراً وسأذكر لفظه قريباً ، واستدل به على أن السبب لا يخرج ولو قلنا ان العبرة بعدموم اللفظ . ونقل الغزالي تبعاً لشيخه والآمدي وعن تبعه عن الشافعي قولاً بخصوص السبب تمسكاً بما نقل عن الشافعي أنه ناظر بعض الحنفية لما قال ان أبا خنيفة خص الفرائش بالوجبة وأخرج الأمة من عموم الولد للفراش ، فرد عليه الشافعي بأن هذا ورد على سبب خاص ، ورد ذلك الفخر الرازي على من قاله بأن مراد الشافعي أن خصوص السبب لا يخرج ، والخبر إنما ورد في حق الأمة فلا يجوز إخراجها ، ثم وقع الاتفاق على تميمه في الزوجات لكن شرط الشافعي والجمهور الامكان زماناً ومكاناً ، وعن الحنفية يكفي مجرد العقد فتصير فراشا ويلحق الزوج الولد ، وحجتهم عموم قوله « الولد للفراش » ، لانه لا يحتاج الى تقدير وهو الولد لصاحب الفراش لأن المراد بالفراش الموطوء ، ورده القرطبي بأن الفراش كناية عن الموطوء ليكون الواطئ يستفرشها أى يصيرها بوطئه لها فراشا له يعنى فلا بد من اعتبار الوطء حتى تسمى فراشا ولحق به إمكان الوطء فمع عدم إمكان الوطء لا يسمى فراشا ، وفهم بعض الشراح عن القرطبي خلاف مراده فقال : كلامه يقتضى حصول مقصود الجمهور بمجرد كون الفراش هو الموطوء وليس هو المراد فعلم أنه لابد من تقدير محذوف لانه قال ان الفراش هو الموطوء والمراد به أن الولد لا يلحق بالواطئ ، قال المعترض : وهذا لا يستقيم الا مع تقدير الحذف ، قلت : ونشد بينت وجه استقامته بحمد الله ، وبؤيه ذلك أيضاً أن ابن الأعرابي القنوي نقل أن الفراش عند العرب يعبر به عن الزوج وعن المرأة والأكثر إطلاقه على المرأة ، وبما ورد في التعبير به عن الرجل قول جرير فيمن تزوجت بعد قتل زوجها أوسيدها :

باتت تعانقه وبات فراشها خلق العباءة بالبلاء تقيلاً

وقد يبرر به عن حالة الافتراش ويمكن حمل الخبر عليها فلا يتعين الحذف ، نعم لا يمكن حمل الخبر على كل واطئ بل المراد من له الاختصاص بالوطء كالزوج والسيد ، ومن ثم قال ابن دقيق العيد : معنى « الولد للفراش » تابع للفراش أو محكوم به للفراش أو ما يقارب هذا ، وقد شنع بعضهم على الحنفية بأن من لازم مذهبهم إخراج السبب مع المبالغة في العمل بالعموم في الأحوال ، وأجاب بعضهم بأنه خصص الظاهر للقوى بالقياس ، وقد عرف من قاعدته تقديم القياس في مواضع على خبر الواحد وهذا منها ، واستدل به على أن القائف إنما يعتمد في الشبه إذا لم يهارضه ما هو أقوى منه لأن الشارع لم يلتفت هنا الى الشبه والتفت اليه في قصة زيد بن حارثة ، وكذا لم يصحك بالشبه في قصة الملائنة لأنه عارضه حكم أقوى منه وهو مشروعية اللعان ، وفيه تخصيص عموم « الولد للفراش » ، وقد تمسك بالصوم الشعبي وبعض المالكية وهو شاذ ، ونقل عن الشافعي أنه قال : لقوله « الولد للفراش » معنيان أحدهما هو له ما لم ينفعه فإذا نفاه بما شرع له كاللعان اتقى منه ، والثاني اذا تنازع رب الفراش

والعاهر قالوا لرب الفرائض . قلت : والثاني منطبق على خصوص الواقعة والاول اهم . قوله ( فتساوقا ) أى تلازما فى الذهاب بحيث أن كلا منهما كان كالذى يسوق الآخر . قوله ( هو لك يا عبد بن زمة ) كذا الأكثر ، وقد تقدم ضبط عبد وأنه يجوز فيه انهم والفتح ، وأما ابن فهو منصوب على الماين ، ووقع فى رواية للنسائي وهو لك عبد بن زمة ، بحذف حرف النداء ، وقرأه بعض المخالفين بالتونين وهو مردود فقد وقع فى رواية يونس المدلق فى المقازى وهو لك ، هو أخوك يا عبد ، ووقع لمدد عن ابن عينة عند أبي داود وهو أخوك يا عبد ، قال ابن عبد البر : ثبتت الامة فراشا عند أهل الحجاز إن أقر سيدها أنه كان يلم بها ، وعند أهل العراق إن أقر سيدها بالولد ، وقال المازرى : يتناق هذا الحديث استحراق الأخ ل أخيه ، وهو صحيح عند الشافعى اذا لم يكن له وارث سواء ، وقد تعلق أصحابه بهذا الحديث لأنه لم يرد أن زمة ادعاء ولدا ولا اعتراف بوطء أمه فكان الممول فى هذه الفصة على استحراق عبد بن زمة ، قال : وغندنا لا يصح استحراق الأخ ، ولا حجة فى هذا الحديث لأنه يمكن أن يكون ثبت عند النبي ﷺ أن زمة كان يها أمته فالحق الولد به لأن من ثبت وطؤه لا يحتاج الى الاعتراف بالوطء ، وإنما يصعب هذا على العراقيين ويعسر عليهم الانفصال عما قاله الشافعى لما قرروا أنه لم يكن لزمة ولد من الامة المذكورة سابق ، ومجرد الوطء لا عبوة به عندهم فيلزمهم تسليم ما قال الشافعى ، قال : ولما ضاق عليهم الأمر قالوا الرواية فى هذا الحديث « هو لك عبد بن زمة » وحذف حرف النداء بين عبد وابن زمة والأصل يا ابن زمة ، قالوا والمراد أن الولد لا يلقى بزمة بل هو عبد لولده لأنه وارثه ولك لك أمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لم ترث زمة لأنه مات كافرا وهى مسلمة ، قال وهذه الرواية التى ذكروها غير صحيحة ولو وردت لردناها الى الرواية المشهورة وقذا بل المخذوف حرف النداء بين لك وعبد كقوله تعالى حكاية عن صاحب يوسف حيث قال ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ انتهى . وقد سلك الطحاوى فيه مسلكا آخر فقال : معنى قوله « هو لك » أى يدك عليه لا أنك تملكه واسكن تمنع غيرك منه الى أن يتبين أمره كما قال لصاحب اللفظة « هو لك » وقال له « اذا جاء صاحبها فأدأها اليه » قال ولما كانت سودة شريكة لعبد فى ذلك لم يعلم منها تصديق ذلك ولا الدعوى به ألزم عبدا بما أقر به على نفسه ولم يجعل ذلك حجة عليها فأمرها بالاحتجاب ، وكلامه كله متعقب بالرواية الثانية المصرح فيها بقوله « هو أخوك » فانها رفعت الاشكال وكأنه لم يقف عليها ولا على حديث ابن الزبير وسودة الدال على أن سرده وافقت أخاها عبدا فى الدعوى بذلك . قوله ( الولد للفراش وللعاهر الحجر ) تقدم فى غزوة الفتح تعليقا من رواية يونس عن ابن شهاب ، قالت عائشة قال رسول الله ﷺ : الولد الخ ، وهذا منقطع ، وقد وصله غيره عن ابن شهاب ، ووقع فى رواية يونس أيضا ، قال ابن شهاب : وكان أبو هريرة يصيح بذلك ، وقد قدمت هناك أن مصلا أخرجه موصولا من رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وأبي هريرة ، وقوله « وللعاهر الحجر » أى للزاني الحبيبة والحرمات ، والعاهر بفتح الهمزة والتخفيف بالالف ، ومعنى الحبيبة هنا حرمان الولد الذى يدعيه ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن غاب « فى الحجر وبنييه الحجر والتراب » ونحو ذلك ، وقيل المراد بالحجر هنا أنه يرجم ، قال الثوري : وهو ضعيف لأنه الرجم مختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الواد ، والخبر انما سبق لنفي الولد . وقال السبكي : والاول أشبه بمساق الحديث اتهم الحبيبة كل ران ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر فلا حاجة للمتعصب من غير دليل . قلت : ويؤيد

الاول أيضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه د الولد للفراش وفي فم العاهر الحجر ، وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان د الولد للفراش وفي العاهر الأنثى ، بثلاثة ثم موحدة بينهما لام ويفتح أوله وثالثه ويكران قيل هو الحجر وقيل دقائه وقيل التراب . قوله ( ثم قال لسودة احتجبي منه ) في رواية الليث د واحتجبي منه ياسودة بذت زمعة . قوله ( فإراها حتى أتى الله ) في رواية معمر د قالت عائشة فإله ما رأها حتى ماتت ، وفي رواية الليث د فلم تره سودة قط ، يعنى في المدة التى بين هذا القول وبين موت أحدهما ، وكذا المسلم من طريقه ، وفي رواية ابن جريج في صحيح أبي عوانة مثله ، وفي رواية الكشميني الآتية في حديث الليث أيضا د فلم تره سودة بعد ، وهذه اذا ضمت الى رواية مالك ومعمر استفيد منها أنها امتنعت الأمر وبألفت في الاحتجاب منه حتى أنها لم تره فضلا عن أن يراها ، لأنه ليس فى الأمر المذكور دلالة على منعها من رؤيته . وقد استدلل به الحنفية على أنه لم يلحقه زمعة لأنه لو الحق به لكان أها سودة والإخ لا يؤمر بالاحتجاب منه ، وأجاب الجمهور بأن الأمر بذلك كان للاحتياط لأنه وإن حكم بأنه أخوها لقوله فى الطرق الصحيحة د هو أخوك يا عبد ، وإذا ثبت أنه أخو عبد لأبيه فهو أخو سودة لأبها ، لكن لما رأى الشبه بينا بمتبة أمرها بالاحتجاب منه احتياطا ، وأشار الخطاين الى أن فى ذلك مزية لأمهات المؤمنين لأن لهن فى ذلك ما ليس لغيرهن ، قال : والشبه يعتبر فى بعض المواضع لكن لا يقتضى به اذا وجد ما هو أقوى منه ، وهو كما يحكم فى العادة بالقياس ثم يوجد فيها نص فيترك القياس ، قال : وقد جاء فى بعض طرق هذا الحديث وليس بالثابت د احتجبي منه ياسودة فإنه ليس لك بأخ ، وتبعه النووي فقال : هذه الزيادة باطلة مردودة ، وتعقب بأنها وقعت فى حديث عبد الله بن الزبير عند النسائي بسند حسن واظهله د كانت لزمعة جارية يهاؤها وكان يظن بأخوها أنه يقع عليها فجاءت بولد يشبه الذى كان يظن به فأتت زمعة ، فذكرت ذلك لسودة لأبي بريح فقال د الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك بأخ ، ورجاء سنده رجال الصحيح إلا شيخ مجاهد وهو يوسف مولى آل الزبير ، وقد طعن البيهقي فى سنده فقال : فيه جبرير وقد نسب فى آخر عمره الى سوء الحفظ ، وفيه يوسف وهو غدير معروف ، وعلى تقدير ثبوته فلا يمرض حديث عائشة المتفق على صحته ، وتعقب بأن جبريرا هذا لم ينسب الى سوء حفظ وكأنه اشتبه عليه بجبرير بن حازم ، وبأن الجمع بينهما ممكن فلا ترجيح ، وبأن يوسف معروف فى نوال آل الزبير ، وعلى هذا فيتعين تأويله ، وإذا ثبتت هذه الزيادة ذهبن تأويل فى الأخوة عن سودة هل نحو ما تقدم من أمرها بالاحتجاب منه ، ونقل ابن المربى فى « القوانين » عن الشافعى نحو ما تقدم وزاد ، ولو كان أخاها ينسب محقق لما منعها كما أمر عائشة أن لا تحجب من عمها من الرضاعة . وقال البيهقي : معنى قوله د ليس لك بأخ ، إنه ثبت ليس لك بأخ شيئا فلا يخالف قوله لعبد د هو أخوك . . . . . قالت : أو معنى قوله د ليس لك بأخ ، بالنسبة للميراث من زمعة لأن زمعة ماتت كافرا وخلف عبد بن زمعة والولد المذكور وسودة فلا حق لسودة فى إرثه بل حازه عبد قبل الاستلحاق فإذا استلحق الابن المذكور شاركه فى الإرث دون سودة فلهذا قال لعبد د هو أخوك ، وقال لسودة د ليس لك بأخ . . . . . وقال القرطبي بعد أن قرر أن أمر سودة بالاحتجاب للاحتياط وتوقى الشبهات : ويحتمل أن يكون ذلك لتقليد أمر الحجاب فى حق أمهات المؤمنين كما قل د أفعميان أنتما ، فهما عن رؤية الأعمى مع قوله لفاطمة بذت قيس د اعتدسى عند ابن أم مكتوم فإنه أعمى ، فقلط الحجاب فى حقهن دون غيرهن ، وقد

تقدم في نفسه الحجاب قول من قال : انه كان يحرم عليهن بعد الحجاب إبراز أشخاصهن ولو كن مستورات  
 الا لضرورة بخلاف غيرهن فلا يشترط ، وأيضا فان الزوج ان يمنع زوجته من الاجتماع بمحارمها فلمل المراد  
 بالاحتجاب عدم الاجتماع به في الخلوة ، وقال ابن حزم : لا يجب على المرأة أن يراها أخوها بل الواجب عليها صلة  
 زوجها ، ورد على من زعم أن معنى قوله د هو لك ، أي عبد ، بأنه لو نفى بأنه عبد لما أمر سورة بالاحتجاب  
 منه إما لأن لها فيه حصه وإما لأن من في الرق لا يحتجب منه على القول بذلك ، وقد تقدم جواب المزي عن ذلك  
 قريبا ، واستدل به بعض المالكية على مشروعية الحكم بين حكيم وهو أن يأخذ الفروع شيئا من أكثر من أصل  
 فيعطى أحكاما بعدد ذلك ، وذلك أن الفرائض يقتضي لإعائه زمة في النسب والشبه يقتضي لإعائه بعثة فأدلى  
 الفرع حكما بين حكيم فروع الفرائض في النسب والشبه البين في الاحتجاب ، قال : وإلحاقه بهما ولو كان من وجه  
 أول من إلغاء أحدهما من كل وجه . قال ابن دقيق العيد : ويعترض على هذا بأن صورة المسألة ما إذا دار الفرع  
 بين أصليين شرعيين وهنا الإلحاق شرعى للتصريح بقوله « الولد للفراش » فبقى الأمر بالاحتجاب مشكلا لأنه  
 يناقض الإلحاق فتعين أنه للاحتياط لا لوجوب حكم شرعى وليس فيه إلّا ترك مباح مع ثبوت الحرمة . واستدل  
 به على أن حكم الحاكم لا يحمل الأمر في الباطن كالأمر في الظاهر فظهر أنها زور لأنه حكم بأنه أخو عبد وأمر سورة  
 بالاحتجاب بسبب العبه بعته ، فهو كان الحكم يحمل الأمر في الباطن لما أمرها بالاحتجاب ، واستدل به على أن  
 لوطه الزنا حكم وطء الحلال في حرمة المصاهرة وهو قول الجمهور ، ووجه الدلالة أمر سورة بالاحتجاب بعد  
 الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني . وقال مالك في المشهور عنه والشافعي : لا أمر لوطه الزنا بل الزاني أن  
 يتزوج أم التي زنى بها وبنتها ، وراد الشافعي ووافقه ابن الماجشون : والبيت التي تلدها المازني بها ولو عرفت أنها  
 منه ، قال الثوري : وهذا احتجاج باطل لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سورة لا يحمل لها أن  
 تظهر له سواء الحق بالزاني أم لا فلا تعلق له بمسألة البنت المخلوقة من الزنا ، كذا قال وهو رد للفرع برد الأصل  
 وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح ، وقد أجاب الشافعية عنه بما تقدم أن الأمر بالاحتجاب الاحتياط ويحمل الأمر  
 في ذلك إما على الذنب وإما على تخصيص أمهات المؤمنين بذلك ، فعلى تقدير التندب فالشافعي قائل به في الخلوة  
 من الزنا وعلى التخصيص فلا إشكال وافقه أهل . ويلزم من قال بالوجوب أن يقول به في تزويج البنت المخلوقة من  
 ماء الزنا فيجوز عند فقد الشبه ويمنع عند وجوده ، واستدل به على صحة ملك الكافر الوثني الأمة الكافرة وإن حكمها  
 بعد أن تلد من سيدها حكم القن لأن عبدا وسعدا أطلاقا عليها أمة ووليدة ولم ينكر ذلك النبي ﷺ ، كذا أشار  
 إليه البخاري في كتاب العتق عقب هذا الحديث بعد أن ترجم له د أم الولد ، ولكنّه ليس في أكثر النسخ ، وأجيب  
 بأن حتى أم الولد يموت السيد ثبت بأدلة أخرى ، وقيل أن غرض البخاري بإبراده أن بعض الحنفية لما ألزم أن  
 أم الولد المتنازع فيه كانت حرة رد ذلك وقال بل كانت عتقت ، وكأنه قد ورد في بعض طرقه أنها أمة فنأدعي  
 أنها عتقت فعليه البيان . قوله ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان ومحمد بن زياد هو الجني . قوله ( الولد لصاحب  
 الفراش ) كذا في هذه الرواية ، وزاد آدم عن شعبة د وللماهر الحجر ، وكذا أخرجه الأسعدي عن طريق معاذ  
 عن شعبة ، ولهذا الحديث سبب غير قصة ابن زمة فقد أخرجه أبو داود وغيره من رواية حسين المعلم عن عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قال د قام رجل فقال لما فتحت مكة : إن فلانا ابني ، فقال النبي ﷺ : لادعوه في

الاسلام ذهب أمر الجاهلية، الولد للفراش ولله امر الاثلب . قيل . ما الاثلب ؟ قال : الحجر . . تنكحة : حديث .  
 و الولد للفراش قال ابن عبد البر هو من أصبح ما يرى من النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نفسا من الصحابة  
 فذكره البخاري في هذا الباب عن أبي هريرة وماتشة ، وقال الترمذي عقب حديث أبي هريرة : وفي الباب عن حمير  
 وعثمان وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن أمية وعمر بن خارجة والبراء وزيد  
 ابن أرقم ، وزاد شيخنا عليه معاوية وابن عمر ، وزاد أبو القاسم بن منده في تذكرته معاذ بن جبل وعبادة بن  
 الصامت وأنس بن مالك وعلى بن أبي طالب والحسين بن علي وعبد الله بن حذافة وسعد بن أبي وقاص وسودة  
 بنت زمعة ، ووقع لي من حديث ابن عباس وأبي مسعود البدوي ووائل بن الاسقع وزينب بنت جحش ، وقد  
 رقت علما علامات من أخرجهما من الأئمة قطب علامة الطبراني في الكبير وطس علامته في الاوسط و علامة  
 البزار وص علامة أبي يعلى الموصلي وتم علامة تمام في فوائده وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللأمر  
 الحجر ، ومنهم من اقتصر على الجملة الاولى ، وفي حديث عثمان قصة وكذا علي ، وفي حديث معاوية قصة أخرى  
 له مع نصر بن حجاج وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال له نصر : فأين قضاؤك في زياد ؟ فقال : قضاء رسول  
 الله ﷺ خير من قضاء معاوية . وفي حديث أبي أمية وابن مسعود وعبادة أحكام أخرى ، وفي حديث عبد الله  
 ابن حذافة قصة له في سؤاله عن اسم أبيه ، وفي حديث ابن الزبير قصة نحو قصة عائشة باختصار وقد أشرفت إليه ،  
 وفي حديث سودة نحوه ولم أسم في رواية أحمد بل قال « عن بنت زمعة » ، وفي حديث زينب قصة ولم يسم أبوها  
 بل فيه « عن زينب الأسدية » وبالله التوفيق . وجاء من مرسل عبيد بن حمير وهو أحد كبار التابعين أخرجه ابن  
 عبد البر بسند صحيح اليه

### ١٩ - باب الولاء لمن أعنق ، وميراث القبط . وقال عمر : اللقيط حر

٦٧٥١ - حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت :  
 اشتريت برة فقال للنبي ﷺ واشترى بها فإن الولاء لمن أعنق » وأهدى لها شاة ، فقال هو لها صدقة ولها  
 هدية . قال الحكم وكان زوجها حراً ، وقول الحكم مرسل ، وقال ابن عباس : رأيته عبداً  
 ٦٧٥٢ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني مالك من نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إنما  
 الولاء لمن أعنق »

قوله ( باب إنما الولاء لمن أعنق وميراث القبط ، وقال عمر : اللقيط حر ) هذه الترجمة معقودة لميراث القبط  
 فأشار إلى ترجيح قول الجمهور أن القبط حر وولائه في بيت المال ، وإلى ما جاء عن أنحنى أن ولاده للذي التقطه  
 واحتج بقول عمر لابن جيلة في الذي التقطه وذهب فهو حر وعلينا نفقته ولك ولأزه ، ونقدم هذا الأثر معلناً  
 بتمامه في أوائل الشهادات وذكرنا هناك من وصله ، وأجبت عنه بأن معنى قول عمر ذلك ولأزه ، أي أنت الذي  
 تقول تربيته والقيام بأمره فهي ولاية الاسلام لا ولاية العنق ، والحجة لذلك صريح الحديث المرفوع « إنما الولاء  
 لمن أعنق » ، فافهم أن من لم يعتق لا ولاء له لأن العنق يستدعي سبق ملك واللقبط من دار الاسلام لا يملكه المطلق

لأن الأصل في الناس الحرية إذ لا يخلو المنبوذ أن يكون ابن حرة فلا يسترق أو ابن أمة قوم فبرائه لهم فإذا جهل وضع في بيت المال ولا رق عليه للذي التقطه ، وجاء عن علي أن الأقيط مولى من شاء . وبه قال الحنفية إلى أن يعقل عنه فلا ينتقل بعد ذلك ضمن عقل عنه ، وقد خفي كل هذا على الاسماعيلي فقال : ذكر ميراث الأقيط ، في ترجمة الباب وليس له في الحديث ذكر ولا عليه دلالة ، يريد أن حديث عائشة وابن عمر مطابق لترجمة « إنما الولاء لمن أعتق » وليس في حديثهما ذكر ميراث الأقيط ، وقد جرى الكرماني على ذلك فقال : فإن قلت فأين ذكر ميراث الأقيط ؟ قلت : هو ما ترجم به ولم يتفق له إيراد الحديث فيه . قلت : وهذا كله إنما هو بحسب الظاهر ، وأما بحسب تدقيق النظر ومناسبة إirاده في أبواب الموارث فبيانه ما قدمت والله أعلم . قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الأقيط حر إلا رواية عن النخعي ، وعنه كالجماعة ، وعنه كالمقول عن الحنفية ، وقد جاء عن شريح نحو الأول وبه قال إسحق بن راهويه . **قوله** ( الحكم ) هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعي ، والاسود هو ابن يزيد والثلاثة تابعيون كوفيون . **قوله** ( قال الحكم وكان زوجها حوا ) هو موصول إلى الحكم بالاسناد المذكور ، ووقع في رواية الاسماعيلي من رواية أبي الوليد عن شعبة مدرجا في الحديث ، ولم يقل ذلك الحكم من قبل نفسه فسيأتي في الباب الذي يليه من طريق منصور عن إبراهيم أن الاسود قاله أيضا فهو سلف الحكم فيه . **قوله** ( وقول الحكم مرسل ) أي ليس بمسند إلى عائشة رواية الخبر فيكون في حكم المتصل المرفوع . **قوله** ( وقال ابن عباس رأيتُه عبدا ) زاد في الباب الذي يليه « وقول الاسود منقطع » أي لم يصله بذكر عائشة فيه وقول ابن عباس أصح لأنه ذكر أنه رآه ، وقد صح أنه حضر القصة وشاهدها فبترجع قوله على قول من لم يشهدها ، فإن الاسود لم يدخل المدينة في عهد رسول الله ﷺ ، وأما الحكم فولد بعد ذلك بدهر طويل ، ويستفاد من تعبير البخاري قول الاسود منقطع جواز اطلاق المنقطع في موضع المرسل خلافا لما اشتهر في الاستعمال من تخصيص المنقطع بما يسقط منه من أثناء السند واحد إلا في ضرورة سقوط الصحابي بين التابعي والتابعي **قوله** ( قال ذلك يسمى عندهم المرسل ، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير ) فيستفاد من قول البخاري أيضا « وقول الحكم مرسل » أنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا لأن الحكم من صغار التابعين ، واستدل به لاحدى الروایتين عن أحمد أن من أعتق من غيره قالوا له المعتق والآخر للمعتق عنه ، وسيأتي البحث فيه في باب ما يرث النساء من الولاء .

### ٣٠ - باب ميراث الساتبة

٦٧٥٣ - **حدثنا** قبيصة بن عتبة **حدثنا** سفيان عن أبي قيس عن هزبل عن « عبد الله قال إن أهل الإسلام لا يُسيِّبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يُسيِّبون »

٦٧٥٤ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن الاسود « أن عائشة رضى الله عنها اشترت برة لتعتقها واشترط أهلها ولأهلها ، فقالت : يا رسول الله إني اشتريت برة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولأهلها فقال : أعتقها فإنما الولاء لمن أعتق » ، أو قال أعطى النخعي قال : فاشترتها فأعتقها قال : وشُيِّرت



فاختارت نفسها ، وقالت : لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه « قال الاسود وكان زوجها حرا . قول الاسود منقطع ، وقول ابن عباس رأيتُه عبدا أصح

قوله ( باب ميراث السائبة ) بمهمة وموحدة بوزن فاعلة وتقدم بيانها في تفسير المائدة ، والمراد بها في الترجمة العبد الذي يقول له سيده لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه وأن لا ولاء لأحد عليه ، وقد يقول له أعتقتك سائبة أو أنت حر سائبة ، في الصيغتين الأوليين يفتقر في عتقه الى اية وفي الآخرين يمتنع ، واختلف في الشرط فالجمهور على كراهيته وشذ من قال بإباحته ، واختلف في ولائه ، وسأينده في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى . قوله ( عن هزيل ) في رواية يزيد بن أبي حكيم العدني عن سفيان عند الاسماعيلي « حدثني هزيل بن شرحبيل ، وهو بأنزاي مصغر ، وروى من قاله بالذال المعجمة وقد تقدم ذلك قريبا ، وأن سفيان في السند هو الثوري وأن أبا قيس هو عبد الرحمن ، قوله ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود . قوله ( إن أهل الاسلام لا يسيبون ، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون ) هذا طرف من حديث أخرجه الاسماعيلي بتمامه من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بسند هذا الى هزيل قال « جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبدا لي سائبة فأت ترك مالا ولم يدع وارثا ، فقال عبد الله ، فذكر حديث الباب وزاد « وأنت ولي نعمته فلك ميراثه ، فإن تأثمت أو تخرجت فشيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وفي رواية العدني « فإن تخرجت ، ولم يشك وقال « فارنا (١) نجعله في بيت المال ، ومعنى « تأثمت ، بالمثلثة قبل الميم خشيت أن تقع في الإثم ، وتخرجت بالخاء المعجمة ثم الجيم بمعناه ، وبهذا الحكم في السائبة قال الحسن البصري وابن سيرين والشافعي وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين « أن سالما مولى أبي حذيفة الصحابي المشهور أعتقته امرأة من الانصار سائبة وقالت له وال من شئت ، فوالى أبا حذيفة ، فلما استقسم باليامة دفع ميراثه للانصارية أو لانيها ، وأخرج ابن المنذر من طريق بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر أتى بمال مولى له مات فقال إنا كنا أعتقناه سائبة فأمر أن يشتري بشمته رقبا فتمت ، وهذا يحتمل أن يكون قوله على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب ، وقد أخذ بظاهره عطاء فقال : إذا لم يخلف السائبة وارثا دعى الذي أعتقه فإن قبل ماله والا ابتيحت به رقاب فأعتقت ، وفيه مذهب آخر أن ولاء المسلمين يرثونه ويعقلون عنه ، قاله عمر بن عبد العزيز والزهري ، وهو قول مالك ، وعن الشعبي والنخعي والكوفيين : لا بأس ببيع ولاء السائبة وهبته ، قال ابن المنذر : واتباع ظاهر قوله « الولاء لمن أعتق ، أولى . قلت : والى ذلك أشار البخاري بإيراد حديث عائشة في قصة بريرة وفيه « فأثما الولاء لمن أعتق ، وفيه قول الاسود إن زوج بريرة كان حرا ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الباب الذي قبله

## ٢١ - باب إثم من تبرأ من مواليه

٦٧٥٥ - حديث ثوبان بن سعيد حدثنا جابر عن الأعشى عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال « قال علي رضي الله عنه : ما عندنا كتاب نقرأه إلا كتاب الله فخير هذه الصحفة قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات

(١) كذا في النسخ بالراء ، وله محرف من « فاذنا » .

وأَسنان الإبل، قال: وفيها المدينة حَرَمٌ ما بين عِدْ إلى ثَوْر، فمن أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً، فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدْل، ومن والى قومًا بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين لا يقبلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدْل، وذمةُ المسلمين واحدة يَسْمِيُ بها أذانهم، فمن أَحقر مسلماً فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين، لا يقبَلُ منه يومَ القيامةِ صَرف ولا عَدْل ۝

٦٧٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ ابْنِ مَرْزُوقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ »

قوله ( باب إثم من نبرأ من مواليه ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد والطبراني من طريق سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : ان لله عباداً لا يكلمهم الله تعالى ، الحديث وفيه « ورجل أثم عليه قوم فكفر فعمتهم ونبرأ منهم » وفي حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده رفعه عند أحمد « كفر بأقرب من نسب وإن دق » وله شاهد عن أبي بكر الصديق ، وأما حديث الباب فلفظه « من والى قومًا بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ فعليه لعنةُ الله ولللائكة والناس أجمعين » ومثله لأحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان عن ابن عباس ، ولابن داود من حديث أنس « فعليه لعنة الله المتابعة الى يوم القيامة » وقد مضى شرح حديث الباب في فضل المدينة وفي الجزية ويأتي في الديات ، وفي معنى حديث علي في هذا حديث عائشة مرفوعاً « من تولى الى غير مواليه فليتبوأ مقعده من النار » صححه ابن حبان ، ووالد ابراهيم التيمي الراوي له عن علي اسمه يزيد بن شريك ، وقد رواه عن علي جماعة منهم أبو جحيفة وهب بن عبيد الله السوائي ومضى في كتاب العلم ، وذكرت هناك وفي فضائل المدينة اختلاف الرواة عن علي فيها في الصحيفة وأن جميع ما روه من ذلك كان فيها ، وكان فيها أيضاً ما مضى في الخامس من حديث محمد بن الحنفية أن أبا عبد الله علي بن أبي طالب أرسله الى عثمان بصحيفة فيها فرائض الصدقة ، فان رواية طارق بن شهاب عن علي في نحو حديث الباب عند أحمد أنه كان في صحيفته فرائض الصدقة ، وذكرت في العلم سبب تحديث علي بن أبي طالب بهذا الحديث وإعراب قوله « الا كتاب الله » وتفسير الصحيفة وتفسير العقل ، وما وقع فيه في العلم « لا يقتل مسلم بكافر » وأصله بشرحه على كتاب الديات ، والذي تضمنه حديث الباب مما في الصحيفة المذكورة أربعة أشياء : أحدها الجراحات وأسنان الإبل ، وسياً في شرحه في الديات ، وهل المراد بأسنان الإبل المتعلقة بالخراج أو المتعلقة بالزكاة أو أهم من ذلك . ثانياً « المدينة حرم » وقد مضى شرحه مستوفى في مكانه في فضل المدينة في أواخر الحج ، وذكرت فيه ما يتعلق بالسند ، وبيان الاختلاف في تفسير الصَرف والعَدْل . ثالثاً « ومن والى قومًا » هو المقصود هنا وقوله فيه « بغيرِ اذْنِ مَوالِيهِ » قد تقدم هناك أن الخطابي زعم أن له مفهوماً وهو أنه إذا استأذن مواليه منعه ، ثم راجعت كلام الخطابي وهو ليس اذن الموالى شرطاً في ادعاء نسب وولاء ليس هو منه وآليه ، وإنما ذكر تأكيداً للتحريم ولأنه إذا استأذنهم منعه وسألوا بينه وبين ما يفعل من ذلك انتهى . وهذا لا يطرد لأنهم قد يتواطئون معه على ذلك افترض ما ، والاولى ما قال

غيره ان التعبير بالاذن ايسر لتعديد الحكم بعدم الاذن وقصره عليه وانما ورد الكلام بذلك على أنه الغالب انتهى .  
ويحتمل أن يكون قول د من قول ، شاملا للتعني الأهم من الموالاة وأن منها مطلق النصرة والاعانة والآثر ،  
ويكون قوله د بغير اذن موالية ، يتعاق بمفهومه بما عدا الميراث ، ودليل اخراجه حديث د انما الولاء لمن أعتق ،  
والعلم عند الله تعالى . وكان البخاري لحظ هذا فعقب الحديث بحديث ابن عمر بن الخطاب عن بيع الولاء وعن  
هبة ، فانه يؤخذ منه عدم اعتبار الإذن في ذلك بطريق الاولى ، لانه اذا منع السيد من بيع الولاء مع ما تحصل  
له من العوض ومن هبته مع ما يحصل له من المانة بذلك فنعته من الإذن بغير عوض ولا مانة أولى ، وهو مندرج  
في الهبة . وفي الحديث أن انتفاء المولى من أسفل الى غير مولاه من فوق حرام لما فيه من كفر النعمة وتضييع حق  
الآثر بالولاء والمقل وغير ذلك ، وبه استدلل مالك على ما ذكره عنه ابن وهب في موطئه قال : سئل عن عبد  
يبتاع نفسه من سيده على أنه يوالى من شاء فقال لا يجوز ذلك واحتج بحديث ابن عمر ثم قال : فذلك الهبة الممنوعة  
عنها ، وقد شد عطاء بن أبي رباح بالاختد بمفهوم هذا الحديث فقال فيما أخرجه هبة الرزاق عن ابن جريج عنه :  
إن أذن الرجل لمولاه أن يوالى من شاء جاز ، واستدل بهذا الحديث ، قال ابن بطال : وجاعة الفقهاء على خلاف  
ما قال عطاء ، قال : ويحمل حديث علي عليه السلام أنه جرى على الغالب مثل قوله تعالى ﴿ ولا تقتلوا أولادكم خشية  
إملاق ﴾ وقد أجمعوا على أن قتل الولد حرام سواء خشي الإملاق أم لا ، وهو منسوخ بحديث النبي عن بيع  
الولاء وعن هبته . فالت : قد سبق عطاء الى القول بذلك عثمان ، فروى ابن المنذر أن عثمان اختصموا اليه في نحو  
ذلك فقال للعتيق : وال من شئت ، وأن ميمونة وهبت ولأه مواليا للعباس وولده ، والحديث الصحيح مقدم  
على جميع ذلك فلهذا لم يبلغ هؤلاء أو بلغهم وتأواوه وانفقد الاجماع على خلاف قولهم . قال ابن بطال ، وفي  
الحديث أنه لا يجوز للعتيق أن يكتب فلان ابن فلان ويسمى نفسه ومولاه الذي أعتقه ، بل يقول فلان مولى فلان ،  
ولكن يجوز له أن ينسب إلى نفسه كاترشي وغيره ، قال والاوى أن يفصح بذلك أيضا كأن يقول القرشي بالولاء  
أو مولاهم . قال : وفيه أن من علم ذلك وفعله سقطت شهادته لما ترتب عليه من الوعيد ويجب عليه التوبة  
والاستغفار . وفيه جواز لمن أهل الفسق عموما ولو كانوا مسلمين . رابعها دومة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم ،  
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجزية . وأما حديث الباب الثاني فقد مضى في كتاب العتق وأحلت بشرحه على  
ما هنا . قوله ( حديثنا سفيان ) هو الثوري . قوله ( عن عبد الله بن دينار ) هكذا قال الحفاظ من أصحاب سفيان  
الثوري عنه ، منهم عبد الرحمن بن مهدي ووكيع وعبد الله بن نمير وغيرهم . قوله ( عن ابن عمر ) في رواية  
الاصحاحي من طريق أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة وسفيان عن ابن دينار وسمعت ابن عمر ،  
وقد اشتهر هذا الحديث عن عبد الله بن دينار حتى قال مسلم لما أخرجه في صحيحه : الناس في هذا الحديث هيال عليه ،  
وقال الترمذي بعد تحريجه : حسن صحيح لأنعرفه إلا من حديث عبد الله بن دينار رواه عنه سعيد وسفيان ومالك ،  
ويروى عن شعبة أنه قال وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لي حتى كنت أقوم اليه فأقبل  
رأسه . قال الترمذي : وروى يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار . قلت : وصل رواية يحيى بن  
سليم ابن ماجه ؛ ولم ينفرد به يحيى بن سليم فقد تابعه أبو حمزة أنس بن عياض ويحيى بن سعيد الاموي كلاهما  
عن هبة الله بن عمر أخرجه أبو حنيفة في صحيحه من طريقهما لكن قرن كل منهما نافعا بعبد الله بن دينار ،

وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى وسأقه من طريقه عن شعبة عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً عن ابن عمر وقال عمرو بن دينار غريب ، وقد اعتنى أبو نعيم الإصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً من حديث به عن عبد الله بن دينار منهم من الأكبر يحيى بن سعيد الأنصاري وموسى بن عقبة ويزيد بن الحاد وعبيد الله العمري وهؤلاء من صفار التابعين ومن دونهم مسعر والحسن بن صالح بن حي وورقاء وأيوب بن موسى وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وعبد العزيز بن مسلم وأبو أويس ، ومن لم يقع له ابن جريج وهو عند أبي حنيفة وسليمان بن بلال وهو عند مسلم وأحمد بن حازم المازني في جزء الهروي من طريق الطبراني . قوله ( عن ابن عمر ) في رواية أبي داود الحفري عن سفيان عند الإسماعيلي « سمعت ابن عمر ، وكذا معنى في العتق من رواية شعبة وفي مسند الطيالسي عن شعبة ، قلت لعبد الله بن دينار أنت سمعت هذا من ابن عمر ؟ قال : نعم ، سأله ابنه عنه ، وذكره أبو حنيفة عن يهر بن أسد عن شعبة ، قلت لابن دينار أنت سمعته من ابن عمر ؟ قال : نعم وسأله ابنه حمزة عنه ، وكذا وقع في رواية عفان عن شعبة عند أبي نعيم ، وأخرجه من وجه آخر أن شعبة قال : قلت لابن دينار : آله لقد سمعت ابن عمر يقول هذا ؟ فيحلف له ، وقيل لابن هيثم إن شعبة يستحلف عبيد الله بن دينار ، قال لا يمكننا لم نستحلفه سمعته منه مراراً وروناه في مسند الحميدي عن سفيان ، وأخرجه الدارقطني في ، غرائب مالك ، من طريق الحسن بن زياد اللؤلؤي عن مالك عن ابن دينار عن حمزة بن عبد الله بن عمر أنه سأل أباها عن شراء الولاء فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أن ابن دينار لم يسمعه من ابن عمر وليس كذلك ، وقال ابن العربي في شرح الترمذي : « تفرد بهذا الحديث عبد الله بن دينار وهو من الدرجة الثانية من الخبر لأنه لم يذكر لفظ النبي ﷺ وكأنه نقل معنى قول النبي ﷺ » إنما الولاء لمن أعتق » قلت : ويؤيده أن ابن عمر روى هذا الحديث عن عائشة في قصة بريدة كما معنى في العتق ، لكن جاءت عنه صيغة الحديث من وجه آخر أخرجه النسائي وأبو حنيفة من طريق الليث عن يحيى بن أيوب عن مالك وأفظه « سمعت النبي ﷺ يقول : يبيح بيع الولاء وعن هيبته ، ووقع في رواية محمد بن أبي سليمان التي أشرت إليها باللفظ « الولاء لا يباع ولا يوهب » وفي رواية عتبان بن عبيد عن شعبة مثله ذكره أبو نعيم ، وزاد محمد بن سليمان الخزاز في السند عن ابن عمر « عن عمر ، فوهم أخرجه الدارقطني أيضاً وضعفه ، واتفق جميع من ذكرنا على هذا اللفظ وخالفهم أبو يوسف القاضى فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر بلفظ « الولاء حمة كل حمة النسب » أخرجه الشافعي ومن طريقه الحاكم ثم البهقي ، وأدخل بشر بن الوليد بين أبي يوسف وبين ابن دينار عبيد الله بن عمر أخرجه أبو يعلى في مسنده عنه ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى ، وأخرجه أبو نعيم من طريق عبد الله بن جعفر بن أبي عيينة عن بشر بن فراد في الماتن « لا يباع ولا يوهب » ومن طريق عبد الله بن نافع عن عبد الله بن دينار « إنما الولاء نسب لا يصح بيعه ولا هيبته » والمحموظ في هذا ما أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب موقوفاً عليه « الولاء حمة كل حمة النسب » وكذا ما أخرجه ابن الزوار والطبراني من طريق سليمان بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده رفعه « الولاء ليس بمنقول ولا متحول » وفي سننه المغيرة ابن جميل وهو مجهول ، نعم عن ابن عباس من قوله الولاء لمن أعتق لا يجرز بيعه ولا هيبته ، وقال ابن بطال : أجمع العلماء على أنه لا يجوز تحريك النسب فإذا كان حكم الولاء حكم النسب فكما لا ينتقل النسب لا ينتقل الولاء ، وكانوا في

الجاهلية ينفلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وقال ابن عبد البر : اتفق الجماعة على العمل بهذا الحديث إلا ما روى عن ميمونة أنها وهبت ولأه ساليان بن يسار لابن عباس ، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن يحمز للسيد أن يأذن لعبد أن يوالى من شاء . قلت : وقد تقدم البحث فيه في الباب الذي قبله . وقال ابن بطال وغيره : جاء من عثمان جواز بيع الولاء وكذا عن عروة ، وجاء عن ميمونة جواز هبة الولاء وكذا عن ابن عباس ولأه لم يبايعهم الحديث ، قلت : قد أنكر ذلك ابن مسعود في زمن عثمان فأخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول : أبيع أحدكم نسبه ؟ ومن طريق علي : الولاء شعبة من النسب ، ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته ، ومن طريق عطاء أن ابن عمر كان ينكره ، ومن طريق عطاء عن ابن عباس لا يجوز وسنده صحيح ومن ثم فصلوا في النقل عن ابن عباس بين البيع والهبة ، وقال ابن العربي : معنى « الولاء هبة كالهبة النسب » أن الله أخرجه بالحربة إلى النسب حكما كما أن الأب أخرجه بالزلفة إلى الوجود حسا لأن الله كان كالأب في حق الأحكام لا بقضى ولا ببل ولا يشهد ، فأخرجه سيده بالحربة إلى وجود هذه الأحكام من عدمها ، فلما شابه حكم النسب أنبط بالمعنى فلذلك جاء « إنما الولاء لمن أعتق » ، وألحق برتبة النسب فنهى عن بيعه وهبته ، وقال القرطبي استدلل للجمهور بحدوث الباب ، ووجه الدلالة أنه أمر وجودي لا يتأني الانفكاك عنه كالنفس ، فكما لا ينتقل الأبوة والجودودة فكذلك لا ينتقل الولاء ، إلا أنه يصح في الولاء جرما يترتب عليه من الميراث كما لو تزوج عبد مائة آخر فولد له منها ولد فإنه ينعقد حراً لحرية أمه فيكون ولأه ما وليها لومات في تلك الحالة ، ولو أعتق السيد أباه قبل موت الولد فإن ولأه ينتقل إذا مات لم يمتق أبيه اتفاقاً انتهى . وهذا لا يقدح في الأصل المذكور أن « الولاء هبة كالهبة النسب » لأن التشبيه لا يستلزم التسوية من كل وجه ، واختلف فيمن اشترى نفسه من سيده كالمسكن فجمهور على أن ولأه سيده وقيل لا ولأه عليه ، وفي ولأه من أعتق سائبة وقد تقدم قريباً

٢٢ - باب إذا أسلم على يديه ، وكان الحسن لا يبرى له ولاية ، وقال النبي ﷺ : « الولاء لمن

أعتق » ، ويذكر عن نعيم الداري رفعه قال : هو أولى للناس بمحياهم ومماتهم . واختلفوا في صحة هذا الخبر

٦٧٥٧ - حديث فتية بن سعيد عن مالك عن نافع « عن ابن عمر أن عائشة أم المؤمنين أرادت أن

تشتري جارية فتعتقها فقال أهلها نبيكم على أن ولأهنا ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا يمتنعك ذلك فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٥٨ - حديث محمد بن عبد الله بن جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة رضي الله عنها

قالت اشتريت برة فاشتري أهلها ولأهها ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : أعتقها فإن الولاء لمن أعطى الورق .

قالت فأعتقها ، قالت فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها فقالت : لو أعطاني كذا وكذا ما بعت هندة ، فأختارت نفسها »

قوله ( باب إذا أسلم على يديه ) كذا للنسفي ، وزاد الفريسي والأكثر « رجل » ووقع في رواية السكسيمي

« الرجل ، وبالنسبة أكبر أول . قوله ( وكان الحسن لا يرى له ولاية ) كذا الأكثر ، وفي رواية الكشي « مني د ولا . »  
 بالهمز بدل الياء ، من الولاء وهو المراد بالولاية ، وأثر الحسن هذا وهو البصري وصله صفيان الثوري في جامعه  
 عن مطرف عن الشعبي وعن يونس وهو ابن عبيد عن الحسن قالا في الرجل يوالى الرجل قالا : هو بين المسلمين  
 وقال صفيان : وبذلك أقول . وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع عن صفيان ، وكذا رواه الدارمي عن  
 أبي نعيم عن صفيان ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا من طريق يونس عن الحسن : لا يرثه ، إلا إن شاء أوصى له  
 به . قوله ( ويذكر عن تميم الدارمي رفعه : هو أولى الناس بحياة وعيانه ) هذا الحديث أغفله من صنف في  
 الأطراف وكذا من صنف في رجال البخاري لم يذكر رواه تميم الدارمي فيمن أخرج له ، وهو ثابت في جميع النسخ  
 هنا . وذكر البخاري من روايته حديثا في الإيمان لكن جعله ترجمة باب وهو الدين النصيحة ، وقد أخرجه مسلم  
 من حديثه وأبى له عنده غيره ، وقد تكلمت عليه هناك ، وذكرته من حديث أبي هريرة وغيره أيضا لم يتعين  
 المراد في تميم ، وهو ابن أوس بن خارجة بن سواد الأنخعي ثم الدارمي نسب إلى بني الدار بن لحم ، وكان من أهل  
 الشام ويتعاطى التجارة في الجاهلية ، وكان يمدى للنبي ﷺ فيقبل منه ، وكان إسلامه سنة تسع من الهجرة ، وقد حدث  
 النبي ﷺ أصحابه وهو على المنبر عن تميم بقصة الجحاسة والرجال وعند ذلك في مناقبه ، وفي رواية الأكبر عن  
 الأصغر ، وقد وجدت رواية النبي ﷺ عن غير تميم ، وذلك فيما أخرجه أبو عبد الله بن منبه في « معرفة الصحابة »  
 في ترجمة زرعة بن سيف بن ذي يزن فساق بسنده إلى زرعة أن النبي ﷺ كتب إليه كتابا وفيه « وإن ملك بن زرد  
 الزهاوي قد حدثني أنك أسلمت وقالت المشركين فأبشر بخير » الحديث . وكان تميم الدارمي من أفضل الصحابة  
 وله مناقب ، وهو أول من أسرج المساجد وأول من قضى على الناض أخرجهما الطبراني ، وسكن تميم بيت المقدس  
 وكان سأل النبي ﷺ أن يقطعه عيون وغيرها إذا فتحت ففعل فقتلها بذلك لما فتحت في زمن عمر ، ذكر ذلك  
 ابن سعد وغيره ، ومات تميم سنة أربعين . وقوله « رفعه » هو في معنى قوله قال رسول الله ﷺ ونحوها ، وقد  
 وصله البخاري في تاريخه وأبو داود . وابن أبي عاصم والطبراني والباغندي في « مسند عمر بن عبد العزيز »  
 بالعنفنة كلهم من طريق عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال « سمعت عبيد الله بن موهب يحدث عمر بن عبد  
 العزيز عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الدارمي قال : قلت يا رسول الله ما السنة في الرجل يعلم على يدي رجل من  
 المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بحياة وعيانه » قال البخاري قال بعضهم عن ابن موهب سمع تيمما ولا يصح أقول  
 النبي ﷺ الولاء لمن أعتق ، وقال الشافعي . هذا الحديث ليس بثابت إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن  
 موهب ، وابن موهب ليس بالمعروف ولا له له لقي تيمما ومثل هذا لا يثبت ، وقال الخطابي : ضعف أحمد هذا  
 الحديث . وأخرجه أحمد والدارمي والترمذي والنسائي من رواية وكيع وغيره عن عبد العزيز بن ابن موهب عن  
 تميم . وصرح بعضهم بسامع ابن موهب عن تميم . وأما الترمذي فقال : ليس إسناده بمحصل . قال : وادخل بعضهم  
 بين ابن موهب وبين تميم قبيصة رواه يحيى بن حوة . قلت : ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره ، وقال بعضهم  
 أنه تفرد فيه بذكر قبيصة ، وقد رواه أبو إسحق السبيعي عن ابن موهب بدون ذكر تميم أخرجه النسائي أيضا ، وقال  
 ابن المنذر : هذا الحديث مضطرب : هل هو عن ابن موهب عن تميم أو بينهما قبيصة ؟ وقال بعض الرواة فيه عن  
 عبد الله بن موهب وبعضهم ابن موهب وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ . قلت : هو من رجال البخاري كما تقدم

في الأثرية ولكنه ليس بالمكثّر ، وأما ابن موهب فلم يدرك تيجيا ، وقد أشار النساء إلى أن الرواية التي وقع التصريح فيها بسماعه من تميم خطأ ولكن وثقة بعضهم ، وكان عمر بن عبد العزيز ولاة القضاء ، ونقل أبو زرعة الدمشقي في تاريخه بسند له صحيح عن الأوزاعي أنه كان يدفع هذا الحديث ولا يرى له وجهها ، وصحح هذا الحديث أبو زرعة الدمشقي وقال : هو حديث حسن المخرج متصل وإلى ذلك أشار البخاري بقوله واختلفوا في صحة هذا الخبر ، وحزم في التاريخ ، بأنه لا يصح لما وضعه حديث وإنما الولاء لمن أعتق ، ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث ، وعلى التّزول فتد في الجمع هل يخص عموم الحديث المتفق على صحته بهذا فيستثنى منه من أسلم أو تقول الأثرية في قوله « أولى الناس » بمعنى للنصرة والمعاونة وما أشبه ذلك لا بالميراث ويبقى الحديث المتفق على صحته على صوره ؟ جنح الجمهور إلى الثاني ورجعاه ظاهر ، وبه حزم ابن القصار فيما حكاه ابن إيطال فقال : لو صح الحديث لكان قاضيه أنه أحق بموالاة في النصر والاطاعة والصلاة عليه إذا مات وهو ذلك ، ولو جاء الحديث بلفظ أحق بميراثه لوجب تخصيص الأول والله أعلم . قال ابن المنذر : قال الجمهور بقول الحسن في ذلك ، وقال حماد وأبو حنيفة وأصحابه وروى عن النخعي أنه يستمر إن عقل منه ، وإن لم يعقل عنه أنه أن يتحول فغيره واستحق الثاني ولم جراً ، وهذا النخعي قول آخر : ليس له أن يتحول ، وعنه أن استمر إلى أن مات فتحول عنه وبه قال أحمد وأبو حنيفة وعمر بن عبد العزيز ، ووقع ذلك في طريق الباقندي التي أسلفتها ، وفي غيرها أنه أعطى رجلاً أسلم على يديه رجل فوات وترك مالا وبناتاً نصف المال الذي بقي بعد نصيب البنات . ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة برة من أجل قوله فيه « فإن الولاء لمن أعتق » ، لأن اللام فيه للاختصاص أي الولاء يختص بمن أعتق ، وقد تقدم توجيهه . وقوله فيه « لا يمنعه » وقع في رواية الكهفمي « لا يمنعه » بالتاء كيد . ثم ذكر حديث عائشة في ذلك مخفراً وقال في آخره « قال وكان زوجها حراً » وقد تقدم قبل باب من وجه آخر عن منصور أن قائل ذلك هو الأسود رآه من عائشة ، وفي الباب الذي قبله من طريق الحكم عن إبراهيم أنه الحكم ، ومعنى الكلام على ذلك مسنون في محمد الله تعالى ، ومحمد المذكور في أول الحديث الثاني قال أبو علي الغساني هو ابن سلام أن شاء الله ، وجريرو هو ابن عبد الحميد . قلت : وقد وقع في الاستقراض « حدثنا محمد حدثنا جريرو » كذلك عند الأكثر غير منسوب ووقع في رواية أبي علي بن شبيب عن الفربري ومحمد بن سلام « وفي رواية أبي ذر عن الكهفمي ومحمد بن يوسف » يعني البيهقي ، وليس في الكتاب محمد بن جريرو سوى هذين الموضعين والمرجح أنه ابن سلام ، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جريرو ثم قال : أخرجه البخاري عن عثمان ، كذلك وجدته وما أظنه إلا ذهولا

### ٢٣ - باب ما رث النساء من الولاء

٦٧٥٩ - **حدثنا** حفص بن عمر **حدثنا** همام عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أرادت عائشة

تشرى أن برة فقات النبي ﷺ إنهم بشرطون الولاء فقال النبي ﷺ : اشترىها فإنما الولاء لمن أعتق »

٦٧٦٠ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم عن الأسود « عن عائشة

قالت : قال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعطى الورق وولى الذمة »

**قوله** ( باب ما يرث النساء من الولاء ) ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من وجه آخر عن نافع وحديث عائشة من وجه آخر عن منصور منقوصا على قوله « الولاء لمن أعطى الورق وولى النعمة » وهذا اللفظ لو كبح عن سفيان الثوري عن منصور ، وقد أخرجه الترمذي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بلفظ « إنما أرادت أن تفتري بريرة فاشتراطوا الولاء » فقال النبي ﷺ ، فذكره . وقد أخرجه الإمام علي بن طريق وكيع أيضا ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي جميعا عن سفيان تأما وقال : انفظهما واحد ، فعرف أن وكيعا كان ربما اختصره ، وعرف أنه في قصة بريرة . وقد ذكره أصحاب منصور كأبي عوانة بلفظ « إنما الولاء لمن أعتق » وكذلك ذكره أصحاب إبراهيم كالحاكم والأعشى وأصحاب الأسود وأصحاب عائشة وكأبا في الكتب الستة ، وتفرّد الثوري وتابعه جرير عن منصور بهذا اللفظ ، فيحتمل أن يكون منصور رواه لما بالهني ، وقد انفرد الثوري بزيادة قوله « وولى النعمة » ومعنى قوله أعطى الورق أى الثمن ، وإنما عبر بالورق لأنه لأعاب ، ومعنى قوله « وولى النعمة » أعتق ، ومطابقته لقوله « الولاء لمن أعتق » أن صحة العتق تستدعي سقيا ملك والمالك يستدعي ثبوت العوض ، قال ابن بطال : هذا الحديث يقتضي أن الولاء لسكل معتق ذكر أو أنثى وهو مجمع عليه ، وأما جرير الولاء فقال الأبهري : ليس بين الفقهاء اختلاف أنه ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أولاد من أعتقن ، إلا ما جاء عن مسروق أنه قال : لا يختص الذكور بولاء من أعتق آبائهم بل الذكور والإناث فيه سواء كالميراث ، ونقل ابن المنذر عن طاووس مثله ، وعليه اقتصر سحنون فيما نقله ابن اثنين ، وتعقب المحقق الذي ذكره الأبهري نبعاً لسحنون وغيره بأنه يرد عليه ولد الإناث من ولده من أعتقن ، قال : والمباراة المسألة أن يقال إلا ما أعتقن أو جره اليهن من أعتقن بولادة أو عتق ، احترازاً عن لها ولده من زنا أو كانت ملاءمة أو كان زوجها عبداً فإن ولاد ولد هؤلاء كلهن لمعتق الأم ، والحجة للجمهور اتفاق الصحابة ، ومن حيث النظر أن المرأة لا تستوجب المال بالفرض الذي هو أكد من النصيب ، فاختص بالولاء من يستوعب المال وهو الذكر وإنما ورثن من عتقن لأنه عن مباشرة لا عن جر الإرث ، واستدل بقوله « الولاء لمن أعطى الورق » على من قال فيمن أعتق عن غيره بوصية من المعتق عنه أن الولاء للمعتق عملاً بمحوم قوله « الولاء لمن أعتق » وهو موضح الدلالة منه قوله « الولاء لمن أعطى الورق » فدل على أن المراد بقوله « لمن أعتق » من كان من عتق في ملكه حين العتق لا لمن باشر العتق فقط

#### ٢٤ - باب مولى لقوم من أنفسهم ، وابن الأخت منهم

٦٧٦١ - حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن

النبي ﷺ قال : مولى لقوم من أنفسهم ، أو كمال

٦٧٦٢ - حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : ابن أخت لقوم

منهم ، أو من أنفسهم

**قوله** ( باب ) بالتبوين ( مولى لقوم من أنفسهم ) أى هبة لهم ينسب لسيبتهم ويروثونه . **قوله** ( وابن الأخت منهم ) أى لأنه ينسب إلى بعضهم وهى أمه . **قوله** ( حدثنا شعبة حدثنا معاوية بن قرة وقتادة عن أنس ) هكذا



وقع في رواية آدم عن شعبة مقرونا ، وأكثر الرواة قالوا : عن شعبة عن قتادة وحده عن أس ، وقد تقدم بيان ذلك في مناقب قرش وأورده مختصرا ، ومن وجه آخر عن شعبة عن قتادة مطولا في غزوة حنين وتقدم فوائده هناك وفي كتاب الجزية ، وأخرجه الأسماعيل من طرق عن شعبة عن قتادة وقال : المعروف عن شعبة في « مولى القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وعن معاوية بن قرة ، والمعروف عنه في « ابن أخت القوم منهم » أو من أنفسهم ، روايته عن قتادة وحده ، وانفرد علي بن الجعد عن شعبة به عن معاوية بن قرة أيضا . قلت : وليس كما قال ، بل تابعه أبو النصر عن شعبة عن معاوية بن قرة أيضا أخرجه أحمد في مسنده عنه وأقاده فيه أن المعنى بذلك الثمان بن مقرن المزني وكانت أمه أنصارية والله أعلم . واستدل بقوله « ابن أخت القوم منهم » من قال بأن ذوى الأرحام يرثون كما يرث العصبات ، وحمله من لم يقل بذلك على ما تقدم ، وكأن البخاري رمز إلى الجواب بإيراد هذا الحديث ، لأنه لو صح الاستدلال بقوله « ابن أخت القوم منهم » على إرادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لورود مثله في حقه ، فدل على أن المراد بقوله « من أنفسهم » وكذا « منهم » في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث . وقال ابن أبي جرة : الحكمة في ذكر ذلك لإبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من هدم الانتفات إلى أولاد البنات فضلا عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم :

بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة

فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب . قالت : وأما القول في المولى فالحكمة فيه ما تقدم ذكره من جواز نسبة العبد إلى مولاه لا بلفظ البنوة لما سيأتي قريباً من الوعيد الثابت أن انتساب إلى غير أبيه وجواز نسبته إلى نسب مولاه بلفظ النسبة ، وفي ذلك جمع بين الأدلة ، وبالله التوفيق

### ٣٥ - باب ميراث الأسير

قال وكان شريح يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ، وقال عمر بن عبد العزيز أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يتخير عن دينه وإنما هو ماله يصنع فيه ما يشاء

٦٧٦٣ - **حسن** أبو الوليد حدثنا شعبة عن عدي عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : من

ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فالينا »

**قوله** ( باب ميراث الأسير ) أي سواء عرف خبره أم جهل . **قوله** ( وكان شريح ) بمهجمة أوله ومهمله آخره وهو ابن الحارث القاضي السكندري المشهور . **قوله** ( يورث الأسير في أيدي العدو ويقول هو أحوج إليه ) وصله ابن أبي شيبة والدارمي من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن شريح قال : « يورث الأسير إذا كان في أرض العدو » وزاد ابن أبي شيبة : قال شريح أحوج ما يكون إلى ميراثه وهو أسير . **قوله** ( وقال عمر بن عبد العزيز : أجز وصية الأسير وهماقتة وما صنع في ماله ما لم يتخير عن دينه ، قائما هو ماله يصنع فيه ما يشاء ) في رواية الكشميهني « ما شاء » وهذا وصله عبد الرزاق عن معمر عن إسحق بن راشد أن هر كذب إليه أن أجز وصية الأسير ، وأخرجه الدارمي من طريق ابن المبارك عن معمر عن إسحق بن راشد عن عمر بن عبد

العزير في الأسير يوصى قال : أجور له وصيته مادام على الإسلام لم يتفهر عن دينه . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أن الأسير إذا وجب له ميراث أنه يوقف له ، وعن سعيد بن المسيب أنه لم يورث الأسير في أيدي العدو ، قال : وقول الجماعة أولى ، لأنه إذا كان مسلماً دخل تحت عموم قوله عليه السلام " من ترك مالا فلورثته " ، والى هذا أشار البخاري بإيراد حديث أبي هريرة ، وقد تقدم شرحه قريباً . وأيضاً فهو مسلم يجرى عليه أحكام المسلمين فلا يخرج عن ذلك إلا بحجة كما أشار إليه عمر بن عبد العزيز ، ولا يكفي أن يثبت أنه ارتد حتى يثبت أن ذلك وقع منه ماوعاً فلا يحكم بخروج ماله : به حتى يثبت أنه ارتد طائفاً لا مكرهاً ، وما ذكره ابن بطال عن سعيد بن المسيب أخرجه ابن أبي شيبة ، وأخرج عنه أيضاً رواية أخرى أنه يرث ، وعن الزهري روايتين أيضاً ، وعن الأئمة لا يرث . ( فتاوى ) تقدم في أواخر النكاح في باب حكم المفقود في أهله وماله ، أشياء تتعلق بالأسير في حكم زوجته وماله وأن زوجته لا تزوج وماله لا يقسم ما تحققت حياته وعلم مكانه ، فإذا انقطع خبره فهو مفقود ، وتقدم بيان الاختلاف في حكمه هناك

٢٦ - باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وإذا أسلم قبل أن يُقسم للميراث فلا ميراث له  
٦٧٦٤ - حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ،

قوله ( باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ) هكذا ترجم بلفظ الحديث ثم قال : وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ، فأشار إلى أن عموم هذه لصورة ، فن قيد عدم التوارث بالقسمة احتياج إلى دليل ، وحجة الجماعة أن الميراث يستحق بالموت ، فإذا انتقل عن ذلك الميت بموته لم ينتظر قسمة لأنه استحق الذي انتقل عنه ولو لم يقسم المال . قال ابن المنير : صورة المسألة إذا مات مسلم وله ولدان مثلاً مسلم وكافر فأسلم الكافر قبل قسمة المال قال ابن المنذر : ذهب الجمهور إلى الأخذ بما دل عليه عموم حديث أسامة يعني المذكور في هذا الباب إلا ما جاء عن معاذ قال : يرث المسلم من الكافر من غير عكس ، واحتج بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " الإسلام يزيد ولا ينقص " وهو حديث أخرجه أبو داود وصححه الحاكم من طريق يحيى بن زعفران عن أبي الأسود الدؤلي عنه قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعقب بالانقطاع بين أبي الأسود ومعاذ ولكن جماعة منه يمكن ، وقد زعم الجمهور أن ما نقلوه من غيرهم ، وقال القرطبي في " المفهم " : هو كلام محكي ولا يروى كذا قال ، وقد رواه من غيرهم ذكره فكانه ما وقف على ذلك ، وأخرج أحمد بن منيع بسند قوي عن معاذ أنه كان يورث المسلم من الكافر بغير عكس ، وأخرج مسدد عنه أن أخوين اختصما إليه مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فخاز ابنه اليهودي ماله فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق سعيد بن مسروق قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء قضى به معاوية : نزل أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما نزل النكاح بينهم ولا يرث لهم ، وبه قال مسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق ، وحجة الجمهور أنه قياس في مراضة النكاح وهو صريح في المراد ولا قياس مع وجوده ، وأما الحديث فليس نصاً في المراد بل هو محمول على أنه يفضل غيره من الأديان ولا يتعلق له بالارث ، وقد عارضه قياس آخر وهو أن التوارث يتعلق بالولاية ولا ولاية بين المسلم والكافر لقوله

تعالى ( لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ) وبأن الذي يتزوج الحريسة ولا يرثها ،  
وأيضا فإن الدليل ينقلب فيما لو قال الذي أرث المسلم لأنه يتزوج علينا ، وفيه قول ثالث وهو الاعتبار بقسمة  
الميراث جاء ذلك عن عمر وعثمان وعن عكرمة والحسن وجابر بن زيد وهو رواية عن أحمد . قلت : ثبت عن عمر  
خلافه كما مضى في باب نوربث دور مكة ، من كتاب الحج فإن فيه بعد ذكر حديث الباب معاولا في ذكر عقيل  
ابن أبي طالب فكان عمر يقول فذكر المتن المذكور هنا - واه . قوله ( عن ابن شهاب ) هو الزهري ، وكذا  
وقع في رواية للإسماعيل من وجه آخر عن أبي عاصم . قوله ( عن علي بن حسين ) هو المعروف بزين العابدين  
وعمر بن عثمان أي ابن عفان ، وقد تقدم في الحج من هذا الشرح بيان من رواه عن الزهري مصراحا بالإخبار  
بينه وبين علي وكذا بين علي وعمر ، واتفق الرواة عن الزهري أن عمرو بن عثمان بفتح أوله وسكون الميم إلا  
أن مالكاً وحده قال : عمر ، بضم أوله وفتح الميم ، وشذت روايات عن غير مالك على وفه وروايات عن مالك  
على وفق الجمهور وقد بين ذلك ابن عبد البر وغيره ، ولم يخرج البخاري رواية مالك وقد عد ذلك ابن الصلاح في  
« علوم الحديث » له في أمثلة المسكر وفيه نظر أوجه شيخنا في « التلخيص » ، وردت عليه في « الانصاح » . قوله  
( لا يرث المسلم الكافر الخ ) تقدم في المغازي بلفظ « المؤمن » ، في الموضعين وأخرجه الأساني من رواية هشيم (١)  
عن الزهري بلفظ « لا يتراث أهل ملتين » وجاءت رواية شاذة عن ابن عيينة عن الزهري مثلاً ، وله شاهد  
عند الترمذي من حديث جابر وآخر من حديث عائشة عند أبي بلي وثالث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
حمده في السنن الأربعة وسند أبي داود فيه إلى عمرو صحيح ، وتمسك بها من قال لا يرث أهل ملة كافرة من أهل ملة  
أخرى كافرة ، وحملها الجمهور على أن المراد بإحدى الملتين الإسلام وبالأخرى الكفر فيكون مساوياً للرواية التي  
بلفظ حديث الباب ، وهو أولى من حملها على ظاهر عمومها حتى يمنع على اليهودي مثلاً أن يرث من النصراني ،  
والأصح عند الشافعية أن الكافر يرث الكافر وهو قول الحنفية والأكثر ومقابله عن مالك وأحمد ، وعنه التفرقة  
بين الذي والحربي وكذا عند الشافعية وعن أبي حنيفة لا يتراث حربي من ذي قال كانا حربيين شرط أن يكونا من  
دار واحدة ، وعند الشافعية لا فرق ، وعندهم وجه كالحنفية ، وعن الثوري وربيعة وطائفة السكفر ثلاث مال  
يهودية ونصرانية وغيرهم فلا ترث ملة من هذه من ملة من الملتين ، وعن طائفة من أهل المدينة والبصرة كل قريب  
من المكافر ملة فلم يرثوا مجوسياً من وثني ولا يهودياً من نصراني وهو قول الأوزاعي ، وبأن قال ولا يرث أهل  
نحلة من دين واحد أهل نخلة أخرى منه كاليقوية والملكية من النصارى ، واختلف في المرتد فقال الشافعي وأحمد  
يصير ماله إذا مات فيما للمسلمين ، وقال مالك يكون فيما إلا إن قصد برده أن يحرم وراثته المسلمين فيكون لهم ، وكذا  
قال في الرقيق ، وعن أبي يوسف ومحمد لورثته المسلمين ، وعن أبي حنيفة ما كسبه قبل الردة لورثته المسلمين وبعد  
الردة لبيت المال ، وعن بعض التابعين كلقمة يستحقه أهل الدين الذي انتقل إليه ، وعن داود يختص بورثته من  
أهل الدين الذي انتقل إليه ولم يفصل ، فالحاصل من ذلك ستة مذاهب حررها الماوردي ، واحتج القرطبي في  
« المفهم » لمذهبه بقوله تعالى ( لكل جعلنا مخرجاً ومنها ما ) فهي ملل متعددة وشرائع مختلفة قال : وأما ما احتجوا به  
من قوله تعالى ( ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع مآثرهم ) فوحد الملة فلا حاجة فيه لأن الوحدة في اللفظ

(١) كسفا في نسخة ، وفي أخرى : من رواية إبراهيم ،

وفي المعنى الكثرة لأنه أضاه إلى مفيد الكثرة كقول القائل : أخذ من علماء الدين عليهم يريد علم كل منهم ، قال : واحتموا بقوله ( قل يا أيها الكافرون ) إلى آخرها ؛ والجواب أن الخطاب بذلك وقع لكفار قريش وهم أهل وثن ، وأما ما أجابوا به عن حديث : لا يتوارث أهل ملتين ، بأن المراد ملّة الكفر وملّة الاسلام فالجواب منه بأنه إذا صح في حديث أسامة فردزد في حديث غيره ، واستدل بقوله : لا يرث الكافر المسلم ، على جواز تخصيص عموم الكتاب بالآحاد لأن قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) عام في الأولاد يخص منه الولد الكافر فلا يرث من المسلم بالحديث المذكور ، وأجيب بأن النسخ حصل بالإجماع ، وغير الواحد إذا حصل الإجماع على واقعه كان التخصيص بالإجماع لا بالخبر فقط . قلت : لكن يحتاج من احتج في الشق الثاني به إلى جواب ، وقد قال بعض الحذاق : طريق العام هنا قطعي ودلالته على كل فرد ظنية . وطريق الخاص هنا ظنية ودلالته عليه قطعية فيتعادلان ، ثم يرجع الخاص بان العمل به يستلزم الجمع بين الدليلين المذكورين بخلاف حكمه

### ٢٧ - باب ميراث العبد للنصراني والمكاتب النصراني

وإثم من انتفى من ولده

### ٢٨ - باب من ادعى أماً أو ابناً أخ

٦٧٦٥ - حديث قتبية بن سعيد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أنها

قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام ، قال سعد هذا يارَسُولَ اللَّهِ ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عبدٌ إلى أخته ، انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة هذا أخي يارَسُولَ اللَّهِ ولدي هل فراش أبي من ولديته ، فنظر رسولُ اللَّهِ ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمعة ، ولهذا ففراش وإماهر الحجر ، واحتجني منه يا سودة بنت زمعة ، قالت : فلم يرَ سودة بعد .

قوله ( باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ) كذا الأكثر في حديث ، ولا يبي ذر عن المستمل والكشميني ، باب من ادعى أماً أو ابن أخ ، ولم يذكر فيه حديثاً ، ثم قال عن الثلاثة : باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، ولم يذكر أيضاً فيه حديثاً ، ثم قال عنهم : باب إثم من انتفى من ولده ، وذكر قصة سعد وعبد بن زمعة ، فجري أبعطال وابن الزين على حذف : باب من انتفى من ولده ، وجعل قصة ابن زمعة لباب من ادعى أماً ولم يذكرها في : باب ميراث العبد ، حديثاً هل ما وقع عنده الأكثر ، وأما الاسماعيلي فلم يقع عنده : باب ميراث العبد النصراني ، بل وقع عنده : باب إثم من انتفى من ولده ، وقال : ذكره بلا حديث ، ثم قال : باب من ادعى أماً أو ابن أخ ، وذكر قصة عبد بن زمعة ، ووقع عند أبي ليعيم : باب ميراث النصراني ومن انتفى من ولده ومن ادعى أماً أو ابن أخ ، وهذا كله راجع إلى رواية الفريرى عن البخاري ، وأما النسفي فوقع عنده : باب ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني ، وقال : لم يكتب فيه حديثاً ، وفي حقه : باب من انتفى من ولده ومن ادعى أماً أو ابن أخ ، وذكر فيه قصة ابن زمعة ، فتاخر في ذلك ، ولم يذكر فيه قصة ابن زمعة .

الترجمة من ادعى أخا أو ابن أخ ولا إشكال فيه ، وأما الترجمة فستحط إحداها عند بعض وثبات عند بعض ، قال ابن بطال : لم يدخل البخاري تحت هذا الرسم حديثا ، وذهب العلماء أن العبد النصراني إذا مات قاله سيده بالرق لأن مالك العبد غير صحيح ولا مستقر فهو مال السيد يستحقه لا بطريق الميراث وإنما يستحق بطريق الميراث ما يكون مباحا مستقرا لمن يورث عنه . وعن ابن سيرين ماله لبيت المال وليس للسيد فيه شيء لا اختلاف بينهما ، وأما المكاتب فإن مات قبل أداء كتابته وكان في ماله وقار لباقي كتابته أخذ ذلك في كتابته فما فضل فهو لبيت المال . قلت : وفي مسألة المكاتب خلاف بدأ من الخلاف فيمن أدى بعض كتابته هل يمتن منه بقدر ما أدى أو يستمر على الرق ما بقي عليه شيء ؟ وقد مضى الكلام على ذلك في كتاب العتق . وقال ابن المنير : يحتمل أن يكون البخاري أراد أن يدرج هذه الترجمة تحت الحديث الذي قبلها لأن النظر فيه محتمل كأن يقال بأخذ المال لأن العبد ملكه وله انتزاعه منه حيا فكيف لا يأخذه ميتا ؟ ويحتمل أن يقال لا يأخذه لعموم لا يرث المسلم الكافر ، والاول أرجح . قلت : وتوجيه ما تقدم ، وجرى الكرماني على ما وقع عند ابن نعيم فقال : هاهنا ثلاث تراجم متواليمة والحديث ظاهر للثالثة وهي من ادعى أخا أو ابن أخ ، قال : وهذا يؤيد ما ذكرنا أن البخاري ترجم لأبواب وأراد أن يلحق بها الأحاديث فلم يتفق له إتمام ذلك ، وكان أحل بين كل ترجمتين بياضا فضم النقلة بعض ذلك إلى بعض . قلت : ويحتمل أن يكون في الأصل ميراث العبد النصراني والمكاتب النصراني كان مضموما إلى لا يرث المسلم الكافر الخ ، وليس بعد ذلك ما يشكل إلا ترجمة من انتفى من ولده ولا سيما على سياق أبي ذر وسأذكره في الباب الذي يليه . « تسكيل » : لم يذكر البخاري ميراث النصراني إذا اعتقه المسلم ، وقد حكى فيه ابن القيم ثمانية أقوال فقال غفر بن عبد العزيز والقيث والشافعي : هو كالولي المسلم إذا كانت له ورثة وإلا فاله سيده ، وقيل يرثه الولد خاصة ، وقيل الولد والوالد خاصة ، وقيل هما والإخوة ، وقيل هم والأهبة ، وقيل ميراثه لذوي رحمه وقيل لبيت المال فيثا ، وقيل يرقف فن ادعاه من النصراني كان له . انتهى ملخصا . وما نقله عن الشافعي لا يعرفه أصحابه ، واختلف في حكمه فالجمهور أنه الكافر إذا اعتق مسلما لا يرثه بالولاء ، وعن أحد رواية أنه يرثه ، ونقل مثله عن علي ، وأما ما أخرج النسائي والمالك من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعا لا يرث المسلم النصراني إلا أنه يكون عبده أو أمته ، وأعله ابن حزم بتدليس أبي الزبير ، وهو مردود فقد أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابرا ، فلاحجة فيه لسلك من المسألتين لأنه ظاهر في الموقوف

قوله ( باب إثم من انتفى من ولده ) أورد فيه حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة ، وقد مضى شرحه مسطور في باب الولد للفراش ، وقد خفي توجيه هذه الترجمة لهذا الحديث ، ويحتمل أن يخرج على أن عتبة بن أبي وقاص مات مسلما وأن الذي حمله على أن يوصى أخاه بأخذ ولد وابنة زمة خشية أن يكون سكوته عن ذلك مع اعتقاده أنه ولده يتنزل منزلة النبي ، وكان سمع ماورد في حق من انتفى من ولده من الوعيد فعهد إلى أخيه أنه ابنه وأمره باستحقاقه ، وعلى تقدير أن يكون عتبة مات كافرا فيحتمل أن يكون ذلك هو الحامل لسوءه على استحقاق ابن أخيه ويلحق انتفاء ولد الأخ بالانتفاء من الولد لأنه قد يرث من عمه كما يرث من أبيه ، وقد ورد الوعيد في حق من انتفى من ولده من رواية مجاهد عن ابن عمر دفعه من انتفى من ولده

ليفضحه في الدنيا فضحه الله يوم القيامة ، الحديث ، وفي سنده المراح والد وكيع مختلف فيه ، وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه ابن هدى بلفظ « من اتقى من ولده فينبأوا مقعداً من النار » وفي سنده محمد بن أبي الإهيعة راويه عن نافع قال أبو حاتم منكر الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم بلفظ « وأياماً رجل محمد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه » الحديث ، وفي سنده هيبه الله بن يوسف حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد

### ٢٩ - باب من ادعى إلى غير أبيه

٦٧٦٦ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** خالد - هو ابن عبد الله - **حدثنا** خالد عن أبي عثمان « عن سطر رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام »

٦٧٦٧ - **فذكرته** لأبي بكره فقال : وأنا سمعته أذناي ووعاه قلبي من رسول الله ﷺ ،

٦٧٦٨ - **حدثنا** أصبغ بن الفرج **حدثنا** ابن وهب أخبرني عمرو بن جعفر بن ربيعة عن هراك « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لا ترغبوا عن آبائكم ، فإن رغب عن أبيه فهو كفر »

**قوله** ( باب من ادعى إلى غير أبيه ) لعل المراد إثم من ادعى كما صرح به في الذي قبله ، أو أطلق لوقوع الوعيد فيه بالكفر وبتهريم الجنة فوكل ذلك إلى نظر من يسمي في تأويله . **قوله** ( خالد هو ابن عبد الله ) يعني الراسطي الطحان ، وخالد شيخه هو ابن مهران الخزاز ، وأبو عثمان هو التميمي ، وسدد هو ابن أبي وقاص ، والسند إلى سعد بن كاه بصريون ، والقاتل « فذكرته لأبي بكره » هو أبو عثمان ، وقد وقع في رواية هشيم عن خالد الخزاز عند مسلم في أوله قصة ، ولفظه عن أبي عثمان قال « لما ادعى زياد أقيمت أبا بكره فقلت : ما هذا الذي صنعتم ؟ » إلى سمعت - عد بن أبي وقاص يقول ، فذكر الحديث مرفوعاً فقال أبو بكره : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ . والمراد بزياد الذي ادعى زياد بن سمية رضى أمه كانت أمة للحارث بن كعدة زوجها مولى هيبه فآمنت بزياد على فراشه وم بالطانف قبل أن يسلم أهل الطائف ، فلما كان في خلافة عمر سمع أبو سفيان بن حرب كلام زياد عند عمر وكان يائساً فأجبه فقال : « إنى لأعرف من وضعه في أمه ولو شئت لسميته ولكن أخاف من عمر ، فلما ولي معاوية الخلافة كان زياد على قارس من قبل على فأراد مداراته فأطعمه في أنه ياحقه بأبي سفيان فأصغى زياد إلى ذلك فجرت في ذلك خطوب إلى أن ادعاء معاوية وأمره على البصرة ثم على الكوفة وأكرمه ، وسار زياد سيرته المعصومة وسياسة المذكورة ، فكان كثير من الصحابة والتابعين ينكرون ذلك على معاوية محتجين بحديث « الولد لأمرأه » وقد مضى قريباً من ذلك ، وإنما خص أبو عثمان أبا بكره بالانكار لأن زياداً كان أخاه من أمه ، ولأن بكره مع زياد قصة تقدمت الإشارة إليها في كتاب الشهادات ، وقد تقدم الحديث في فروع حين من رواية عاصم الأحول عن أبي عثمان قال « سمعت سعداً وأبا بكره » وتقدم هناك ما يتعلق بأبي بكره . **قوله** ( من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام ) وفي رواية عاصم الماشري أنها عند مسلم « من ادعى أبا في الإسلام غير أبيه » والثاني ملك وقد تقدم شرحه في مناقب قريش في الكلام على حديث أبي ذر وفيه

« ومن ادعى لفرد أبيه وهو بهاء الكفر ، ورفع ملكه والاكفر به ، رتقم القول به ، وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق كفر بالله انتي من نسب وان دق ، أخرجه الطبراني . قوله ( أخبرني عمرو ) هو ابن الحارث وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء وآخره كاف هو ابن مالك . قوله ( عن أبي هريرة ) في رواية مسلم عن هارون بن سعيد عن ابن وهب بسنده ان عراك انه سمع ابا هريرة . قوله ( لا ترغبوا عن آبائكم ) من رغب عن أبيه فهو كفر ) كذا الاكثر وكذا المسند ، ويقع لكتمه من « فقد كهر ، وسباني في ذاب رجم الحبل من الزنا » في حديث عمر الطويل ولا ترغبوا عن آبائكم فهو كفر برسكم ، قال ابن بطال : ليس معنى هذين الحديثين ان من اتهم بالنسبة الى غير أبيه أن يدخل في الوعيد كإفداد بن الأسود ، وإنما المراد به من تحول عن نسبه لأبيه الى غير أبيه علما عاديا غائرا ، وكانوا في الجاهلية لا يستنكرون أن يتبنى الرجل ولده غيره ويصير الولد بالنسب الى الذي تبناه حتى نزل قوله تعالى ( ادعهم لأبائهم هو أقسط عند الله ) وقوله سبحانه وتعالى ( وما جعل ادعياكم ابناكم ) فنسب كل واحد الى أبيه الحقيقي وترك الانساب الى من تبناه لكن في بعضهم مشهورا بمن تبناه فيذكر به قصد التعريف لا قصد الانساب الحقيقي كإفداد بن الأسود ، وليس الأسود أباه وإنما كان تبناه وادعى أبيه الحقيقي عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة الهزلي ، وكان أبوه حليف كندة فقبل له الكندي ، ثم حالف هو الأسود بن عبد يغوث الزهري فتبنى المفاد فقبل له ابن الأسود . انتهى ملخصا موضحا . قال : وليس المراد بالكفر حقيقة الكفر التي يخلد صاحبها في النار ، وبسط القول في ذلك ، وقد تقدم ترجمته في مناقب قرش وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب . وقال بعض فسراح : سبب اطلاق الكفر هنا انه كذب على الله كأنه يقول خافني الله من ماء فلان ، وليس كذلك لأنه إنما خلقه من غيره ، واستدل به على أن قوله في الحديث الماضي قريبا « ابن أخت القوم من أنفسهم » و « مول القوم من أنفسهم » ليس على عمره اذ لو كل على عمره لماز أن ينسب إلى حاله مثلا وكان معارضا لحديث الباب المصريح بالوعيد الشديد لمن فعل ذلك ، فعرف أنه خاص ، والمراد به أنه منهم في الشفقة والبر والمعاونة ونحو ذلك

### ٣٠ - باب إذا أدعت المرأة ابنا

٦٧٦٩ - حدثنا أبو ليثان أخبرنا شعيب قال حدثنا أبو الزناد عن عهد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : كانت امرأة من بني النضير فذهب بها ابنها جاء القنب فذهب بابن إحداهما فقالت لصاحبتها إنما ذهب بابنك وقالت الأخرى إنما ذهب بابنك ، فتحاكتا إلى داود عليه السلام ففضى به فسكبرى ، فخرجتا على سليمان بن داود عليهما السلام ، فأخبرنا ، فقال انذوني بالسكينة أشدته بينهما ، فقالت العنصرية لا تفعل برحمتك الله هو ابنا ، ففضى به للعنصرية »

قال أبو هريرة : والله إن سمعت بالسكينة قط إلا يومئذ وما كنا نقول إلا الحدية

قوله ( باب إذا أدعت المرأة ابنا ) ذكر قصة الرايين الذين كان مع كل منهما ابن فأخذ الذنب أحدهما

فاختلفا في أيهما الذائب ، فتحاكتنا إلى دارد ، وفيه حكم سليمان ، وقد مضى شرحه مستوفى في ترجمة سليمان من أحاديث الأنبياء . قال ابن بطال : أجمعوا على أن الأم لا تستلحق بالزوج ما يذكره ، فإن أئمة المدينة قبلت حديث تكون في صحته ، ولو لم تكن ذات زوج وقالت لمن لا يعرف له أب : هذا ابني ولم ينازها فيه أحد فانه يعمل بقولها وترثه ويرثها ويرثه إخوانه لأمه ، ونازعه ابن التين لحكي عن ابن القاسم : لا يقبل قولها إذا ادعت اللقيط ، وقد استنبط النعماني في « السنن الكبرى » من هذا الحديث أشياء نفيسة فترجم : نقض الحاكم ما حكم به غيره من هو مثله أو أجل إذا اقتضى الأمر ذلك ، ثم ساق الحديث من طريق علي بن عياش عن شعيب بسنده المذكور هنا ، وصرح فيه بالتحديث بين أبي الزناد وبين الأعرج وأبي هريرة ، وساق الحديث نحو أبي اليمان ، وترجم أيضاً الحاكم بخلاف ما يعترف به المحكوم له إذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف به ، وساق الحديث من طريق مسكين بن بكير عن شعيب وفيه : فقال أقطعوه نصفين لهذه نصف وهذه نصف ، فقالت الكبرى نعم أقطعوه ، فقالت الصغرى لا تقطعوه هو ولدها فقصى به لى أبت أن يقطعها ، فأشار إلى قول الصغرى هو ولدها ، ولم يعمل سليمان بهذا الإقرار بل قصى به لها مع إقرارها بأنه لصاحبها ، وترجم له « النوسعة للحاكم أن يقول للشيء الذي لا يقبله أفضل ليستبين له الحق ، وسأله من طريق محمد بن عجلان عن أبي الزناد وفيه : فقال اتقوا بالأسكين أشق الغلام بينهما ، فقالت الصغرى أشقه ؟ فقال : نعم ، فقالت : لا تفعل ، حظي منه لها ، وقد أخرجه مسلم من طريق أبي الزناد ولم يسق أمظه بل أحال به على رواية ورقاء عن أبي الزناد ، وقد ذكرت ما فيها في ترجمة سليمان ، ثم ترجم « الفهم في القضاء » والتبر فيه والحكم بالاستدلال ، ثم ساقه من طريق بشير بن نهبك عن أبي هريرة وذكر الحديث مختصراً وقال في آخره : قول سليمان - يعني للكبرى - لو كان أبك لم ترضى أن يقطع ،

### ٣٩ - باب القائف

٦٧٧٠ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا **البث** عن **ابن شهاب** عن **عروة** « عن عائشة رضي الله عنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال : ألم تري أن جُرْزًا نظر آتفا إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : إن هذه لأقدام بعضنا من بعض »

٦٧٧١ - **حدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا **سفيان** عن **الزهري** عن **عروة** « عن عائشة قالت دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال : يا عائشة ألم تري أن جُرْزًا المذلجي دخل على فأري أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضنا من بعض »

**قوله ( باب القائف )** هو الذي يعرف الشبه وبين الآخر ، صمى بذلك لأنه ينفو الأشياء أي يتبعها فمكانه مطلوب من القافي ، قال الأصمعي : هو الذي ينفو الآخر ويتقافه قفوا وقفاة والجمع القافة ، كذا وقع في الفريقين وللتبابة . **قوله في الطريق الثانية ( عن الزهري )** في رواية الحميدي عن سفيان « حدثنا الزهري ، أخرجه أبو نعيم . **قوله ( دخل على مسروراً تبرق أسارير وجهه )** تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ . **قوله ( فقال ألم تري إلى جُرْز )**



في الرواية التي بعدها « ألم ترى أن مجزراً » والمراد من الرؤية هنا الإخبار أو العلم ، ومضى في مناقب زيد من طريق ابن عيينة عن الزهري « ألم تسمى ما قال المدلجى ، ومضى في صفة النبي ﷺ من طريق إبراهيم بن محمد عن الزهري بلفظ « دخل على قائف » الحديث وفيه فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به هائلة ، واسلم من طريق معمر وابن جريح عن الزهري « وكان مجزراً قانفاً » ومجزز بضم الميم وكسر الهمزة الثقيلة وحكى فتحها وبعدها زائى أخرى هذا هو المشهور ، ومنهم من قال بسكون الحاء المهملة وكسر الزاء ثم زائى وهو ابن الأعرور بن جعدة المدلجى نسبة إلى مدلج بن مرة بن عود مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفي بني أسد ، والربيع أعرف لهم بذلك ، وليس ذلك خاصاً بهم على الصحيح ، وقد أخرج زيد بن هارون في الفرائض بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب أن عمر كان قانفاً أرده في قصته ، وعمر قرشي ليس مدلجياً ولا أسدياً ولا أسد قرشي ولا أسد خزيمية ، ومجزز المذكور هو والد عاتمة بن مجزز الماضي ذكره في « باب سرية جند الله بن حذافة » من المغازي ، وذكره مصعب الزبيري والواقدي أنه سمى مجزراً لأنه كان إذا أخذ أسيراً في الجاهلية جز ناصيته وأطلقه ، وهذا يدفع فتح الزائى الأول من اسمه ، وعلى هذا فكان له اسم غير مجزز . لكن لم أر من ذكره . وكان مجزراً عارفاً بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر وقال : لا أعلم له رواية . قوله ( نظر آناً ) بالمد ومجزز القصر أى قريباً أو أقرب وقت : قوله ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد ) في الرواية التي بعدها « دخل على فرأى أسامة بن زيد وزيداً وعليهما قفاية قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما » وفي رواية إبراهيم بن سعيد « وأسامة وزيد مضطجعا » وفي هذه الزيادة دفع قوم من يقول : لعله حابها بما بذلك لما عرف من كونهم كانوا يطعنون في أسامة . قوله ( بعضها من بعض ) في رواية السكستيمى « لمن بعض » قال أبو دارد : نقل أحمد بن صالح عن أهل النسب أنهم كانوا في الجاهلية يقدحون في نسب أسامة لأنه كان أسود شديد السواد وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما قال القائف ما قال مع اختلاف القون سر النبي ﷺ بذلك لكونه كافاً لهم عن الطعن فيه لاعتقادهم ذلك ، وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهى أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء فلما جاء أسامة أسود ، وقد وقع في الصحيح عن ابن شهاب أن أم أيمن كانت حبشية وصيفة لعبد الله والنبي ﷺ ، ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل ، نصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله ، وتزوجت قبل زيد عبيد الحبشى فولدت له أيمن فكانت به واشتهرت بذلك ، وكان يقال لها أم الظباء ، وقد تقدم لها ذكر في أوخر الحبة . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنتها أسامة لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود . قلت : يحتمل أنها كانت صافية لجه أسامة شديد السواد فوقع الانكار لذلك ، وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة والاكتفاء بغيرتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند هدم التهمة ، وصور الحاكم لظاهر الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى ، وتقدم في « باب إذا عرض بنى الولد » من كتاب العمان حديث أبي هريرة في قصة الذي قال « ان امرأتى ولدت غلاما أسود » وفيه قول النبي ﷺ « لعله نزع عرق » ومضى شرحه هناك وبالله التوفيق . ( نبيه ) : وجه إدخال هذا الحديث في كتاب الفرائض الرد على من زعم أن القائف لا يعتبر قوله ، فإن من اعتبر قوله فعلم به لزوم منه حصول التوارث بين الملاحق والملاحق به

(خاتمة) : اشتمل كتاب الفرائض من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وأربعين حديثاً ، المصنف منها حديث تميم الداري فمن أسلم على يديه رجل والبقية موصولة ، والمكرر منها فيه وفيما مضى سبعة وثلاثون حديثاً والبقية خالصة لم يخرج مسلم منها سوى حديث أبي هريرة د في المنين غرة ، وحديث ابن عباس د الحفوا الفرائض بأهلها ، وأما حديث معاذ في توريث الأخوة والبنات وحديث ابن مسعود في توريث بنت الابن وحديثه في السائبة وحديث تميم الداري إيمان فأفرد البخاري بتخريجها . وله من الآثار عن الصحابة فن يمدم أربعة وعشرون أمراً ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٦ - كتاب الحدود

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الحدود ) . جمع حد ، والمذكور فيه هنا حد الزنا والخمر والسرقة ، وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد به في سبعة عشر شيئاً ، فن المتفق عليه الردة والحرابة ما لم يقب قبل القدرة والوفاء والنفذ به وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ، ومن اختلف فيه جحد للعارية وشرب ما يسكر كغيره من غير الخمر والنفذ بغير الزنا والتمريض بالنفذ والاراط ولو بمن يحل له نكاحها وإن كان البهيمه والسحاق وتمكين المرأة الفرد وهديه من الثوب من وطئها والسحر وترك الصلاة تكاملاً والفطر في رمضان ، وهذا كله خارج عما أشرع فيه المقاتلة كالو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . وأصل الحد ما يجرى بين شيئين فيمنع اختلاطهما ، وحد الدار ما يميزها ، وحد الثوب وصفه المحيط به المميز له عن غيره . وسميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه المداودة أو لكونها مقدرة من الشارح ، وللإشارة إلى المنع سمي البراب حداً . قال الراغب : وتطلق الحدود ويراد بها نفس المعاصي كقوله تعالى ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) وعلى فهل فيه شيء مقدور ، ومنه ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً . فمنها ما جاز من فعله ومنها ما جاز من الزيادة عليه والنقصان منه ، وأما قوله تعالى ( إن الذين يحادون الله ورسوله ) فهو من الممانعة ، ويحتمل أن يراد استعمال الحديد إشارة إلى المقاتلة ، وذكرت البسطة في رواية أبي ذر سابقة على كتابه .

### ١ - باب ما يحذر من الحدود

قوله ( باب ما يحذر من الحدود ) كذا للاستملى ولم يذكر فيه حديثاً ، ولغيره د وما يحذر ، عطفاً على الحدود . وفي رواية النسخ جعل البسطة بين الكتاب والباب ثم قال د لا يشرب الخمر . وقال ابن عباس الخ ،

٢ - باب للزنا وشرب الخمر ، وقال ابن عباس : يُزَنَعُ منه نور الإيمان في الزنا

٦٧٧٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ

وهو مؤمن ، ولا يسرقُ حسينَ يسرقُ وهو مؤمن ، ولا ينتهبُ سَهْمَهُ يرفعُ الناسُ إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن . وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بُئِلَ إِلَّا النِّهْبَةُ**

**قوله** ( باب الزنا وشرب الخمر ) أي التحذير من نهائهما . ثبت هذا الحديث وحده . **قوله** ( وقال ابن عباس بنزع منه نور الإيمان في الزنا ) وصلة أبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان من طريق عثمان بن أبي صفية قال : « كان ابن عباس يدعو غلاماً غلاماً فيقول : ألا أزوجك ؟ ما من عبد يذني إلا نزع الله منه نور الإيمان ، وقد روى مسرفاً أخرجه أبو حمزة الطبري من طريق محمد بن عبد الله عن ابن عباس سمعت النبي ﷺ يقول : من ذني نزع الله نور الإيمان من قلبه قال : شاء أن يرده إليه رده ، وله شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود . **قوله** ( عن أبي بكر بن عبد الرحمن ) أي ابن الحارث بن هشام المخزومي ، ووقع في رواية مسلم من طريق شعيب بن الليث عن أبيه دحيتي عقيل بن خالد قال قال ابن شهاب أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . **قوله** ( لا يذني الزاني حين يذني وهو مؤمن ) قيد نفي الإيمان بحاله ارتكابه لها ، ومقتضاه أن لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإفلاخ الكلي ، وأما لو فرغ وهو مصر على تلك المصيبة لم تكن تكسب فينتج أن نفي الإيمان عنه يستمر ، وبؤيده ما وقع في بعض طرقه كاسياني في المحاربين من قول ابن عباس « فإن تاب عاد إليه » ولكن أخرج الطبري من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يذني حين يذني وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان . ليس إذا تاب منه ولكن إذا تأخر عن العمل به . وبؤيده أن المصر وإن كان إنمته مستمراً لكنه ليس إنمته كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً . **قوله** ( ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ) في الرواية الماضية في الأشربة « ولا يشربها » ولم يذكر اسم الفاعل من الشرب كما ذكره في الزنا والسرقة ، وقد تقدم الكلام على ذلك في كتاب الأشربة . قال ابن مالك : فيه جواز حذف الفاعل لدلالة الكلام عليه والتقدير : ولا يشرب الشارب الخمر الخ ، ولا يرجع الضمير إلى الزاني لئلا يختص به بل هو عام في حق كل من شرب ، وكذا القول في لا يسرق ولا يقتل وفي لا يفل ، ونظير حذف الفاعل بعد التي قراءة هشام ( ولا يحسن الذين قتلوا في سبيل الله ) يفتح الياء التحتانية أوله أي لا يحسن حاسب . **قوله** ( ولا ينتهب نهبه ) بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً ، ووقع في رواية همام عند أحمد والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه الحديث ، وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فانهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرُونَ على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أنه يكون كناية عن عدم التدبر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجرأة وهدم المبالاة ، وزاد في رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب التي يأتي التنبيه عليها عقبها ذات شرف أي ذات قدر حيث يشرف الناس لها ناظرين إليها ولهذا وصفها بقوله « يرفع الناس إليه فيها أبصارهم » ولفظ يشرف وقع في معظم الروايات في الصحيحين وغيرهما بالاضين المعجمة ، وفيدها بعض رواية مسلم بالمهملة ، وكذا نقل عن إبراهيم الجرجاني ، وهي ترجع إلى التفسير الأول قاله ابن الصلاح . **قوله** ( برفع الناس إليه ) هكذا وقع تقييده بذلك في النبهة دون السرقة . **قوله** ( وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **بُئِلَ إِلَّا النِّهْبَةُ** ) هو مرصول بالسند المذكور ، وقد

أخرجه مسلم من طريق شعيب بن الليث بلفظ « قال ابن شهاب وحدثني سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ بمثل حديث أبي بكر هذا إلا أنهبة » وتقدم في الأشربة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب « سمعت أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن المسيب يقولان قال أبو هريرة ، فذكره مرفوعاً ، وقال بعده « قال ابن شهاب وأخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن أبا بكر يعني أباة كان يحدثه عن أبي هريرة ثم يقول : كان أبو بكر يلحق معن ، ولا ينتهب نهبه ذات شرف ، والباقي نحو الذي هنا ، وتقدم في كتاب الأشربة أن مسلماً أخرجه من رواية الأرزاعي عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن لأنهم عن أبي هريرة وسأله مساقوا واحداً من غير تفصيل ، قال ابن الصلاح في كلامه على مسلم قوله « وكان أبو هريرة يلحق معن ، ولا ينتهب ، يوم أنه موقوف على أبي هريرة ، وقد رواه أبو نعيم في مستخرجهم على مسلم من طريق هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « والذي نفس محمد بيده لا ينتهب أحدكم نهبه » الحديث فصرح برفعه انتهى . وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه لكن لم يسق لفظه بل قال « مثل حديث الأهرى » ، لكن قال « يرفع إليه المؤمنون أعينهم فيها » الحديث ، قال : وزاد « ولا يغفل أحدكم حين يغفل وهو مؤمن فأياكم إياكم ، وسيأتي في المحاربيين من حديث ابن عباس هذا فيه من الزيادة « ولا يقتل » وتقدمت الإشارة إلى بعض ما قيل في تأويله في أول كتاب الأشربة واستوعبه هنا أن شاء الله تعالى ، قال الطبري : اختلف الرواة في أداء لفظ هذا الحديث ، وأنكر بعضهم أن يكون ﷺ قاله ، ثم ذكر الاختلاف في تأويله . ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنا على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد ، فلو كان المراد بنفي الإيمان ثبوت الكفر لاستوروا في العقوبة لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء ، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفاً دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة . وقال الزنوي : اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ، والصحيح الذي قاله المحققون أن معناه : لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان ، هذا من الالفاظ التي تعاطى على نفي الشيء والمراد نفي كماله كما يقال لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغفل ولا عيش إلا عيش الآخرة ، وإنما تأويلنا لحديث أبي ذر « من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق » وحديث عبادة الصحيح المشهور « أنهم يأمرهم رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا (١) ولا يزناوا ، الحديث ، وفي آخره « ومن فعل شيئاً من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفار » ، ومن لم يعاقب فهو إلى الله أن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه ، فهذا مع قول الله عز وجل « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بأشرك يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره ، وهو تأويل ظاهر ساخ في اللغة مستعمل فيها كثيراً ، قال : وتأويله بعض العلماء على من فعله مستحلاً مع علمه بتحريمه . وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري : معناه ينزع اسم المدح الذي سمي الله به أوليائه فلا يقال في حقه مؤمن ويستحق اسم الذم فيقال سارق وزان وفاجر وفادق ، وعن ابن عباس : ينزع منه نور الإيمان ، وفيه حديث مرفوع ، وعن المصنف ينزع منه بصيرته في طاعة الله ، وعن الأهرى أنه من المشكل الذي يؤمن به وتقر كلها جاء ولا تعرض لتأويله ، قال : وهذه الأقوال محتملة والصحيح ما قدمته ، قال وقيل في معناه غير ما ذكرته عما ليس بظاهر بل بعضها غلط

(١) في نسخة « أن لا يسرقوا » فخر

فتركها . انتهى ملخصا . وقد ورد في تأويله بالاستحلال حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في الصغير لكن في  
سنده واو كذبه ، فن الأنوال التي لم يذكرها ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن هبل الله  
ابن هر أنه خبر بمعنى النهي والمعنى : لا يزين مؤمن ولا يمرتق مؤمن ، وقال الخطابي : كان بعضهم يرويه  
ولا يشرب بكسر الباء على معنى النهي ، والمعنى المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، ورد بعضهم هذا القول بأنه لا يبيح  
التعميد بالطرف فائدة فإن الزنا منهي عنه في جميع الملل وليس مختصا بالمؤمنين . قلت : وفي هذا الرد نظر واضح  
لمن تأمله . ثانيا أن يكون بذلك منافقا نفاق معصية لا نفاق كفر حجة ابن بطال عن الأوزاعي وقد مضى تقريره  
في كتاب الإيمان أول الكتاب . ثالثا أن معنى نفي كونه مؤمنا أنه شابه الكافر في عمله ، وموقع التشبيه أنه  
مثله في جوارفاته في تلك الحالة ليكشف عن المعصية ولو أدى إلى تلك ، فإنه لو فعل في تلك الحالة كان دمه هدرًا  
فانتقض قاعدة الإيمان في حقه بالنسبة إلى زوال عصمته في تلك الحالة ، وهذا يقوى ما تقدم من التعميد بحالة  
التلبس بالمعصية . رابعا معنى قوله ليس بمؤمن أي ليس بمستحضر في حالة تلبسه بالكبيرة جلال من آمن به ،  
وهو كناية عن الغفلة التي جلبتها له غلبة الشهوة ، وعبر عن هذا ابن جرير بقوله : فإن المعصية تذهله عن مراعاة  
الإيمان وهو تصديق القلب ، فكأنه نسي من صدق به ، قال ذلك ن تفسير نزوح نور الإيمان ، ولعل هذا هو  
مراد الخطابي . خامسا معنى نفي الإيمان نفي الأمان من عذاب الله لأنه إيمان مشتق من الأمان . سادسا أن المراد  
به الزجر والتنفيذ ولا يراد ظاهره ، وقد أشار إلى ذلك الطبري فقال : يجوز أن يكون من باب التخليط والتهديد  
كقوله تعالى ( ومن كفر فإن الله غني عن العالمين ) يعني أن هذه الخصائص ليست من صفات المؤمن لأنها منافية  
لحالها فلا ينبغي أن يتصف بها . سابعا أنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة فإذا تارة عاد إليه ، وهو ظاهر  
ما أسنده البخاري عن ابن عباس كإساق في باب إثم الزنا ، من كتاب المحاربين عن حكمة عنه بنحو حديث  
الباب ، قل حكمة : قلت لابن عباس كيف ينزع منه الإيمان ؟ قال : هكذا ، وشبك بين أصابعه ثم أخرجهما ،  
فإذا تاب عاد إليه هكذا ، وشبك بين أصابعه . وجاء مثل هذا مرفوعا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من  
طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رثمه ، إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فسخان عليه كالظلة ، فإذا ألتع  
رجع إليه الإيمان ، وأخرج إلحاقه من طريق ابن حجر أنه سمع أبا هريرة يقول : من زنى أو شرب الخمر نزع  
الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه ، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم  
يسم رثمه ، من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه ، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة  
د مثل الإيمان مثل قميص بيننا أنت مدبر منه إذا لبسته ، وبيننا أنت قد لبسته إذا نزعته ، قال ابن بطال : وبيان  
ذلك أن الإيمان هو التصديق ، غير أن التصديق معنيين أحدهما قول والآخر عمل ، فإذا ركب المصدق كبيرة تارة  
اسم الإيمان فإذا كف عنها عاد له الاسم ، لأنه في حال كفه عن الكبيرة يجتنب بلسانه ولسانه مصدق فقد قابه  
وذلك معنى الإيمان ، قلت : وهذا القول قد يلاق ما أشار إليه النووي فيما نقله عن ابن عباس : ينزع منه نور  
الإيمان ، لأنه يحمل منه على أن المراد في هذه الأحاديث نور الإيمان وهو عبارة عن فائدة التصديق وثمرته وهو  
العقل بمقتضاه ، ويمكن رد هذا القول إلى القول الذي رجحه النووي ، فقد قال ابن بطال في آخر كلامه تبعا  
لطبري : الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم فيقال

له فاسق مثلاً ، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة ، قالوا لعل عنه حينئذ اسم الإيمان بالاطلاق والثابت له اسم الإيمان بالتقييد فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظاً واعتقاداً لأعمالاً ، ومن ذلك الكف عن المحرمات . وأظن ابن بطال ناقى ذلك من ابن حزم فإنه قال : المستند عليه عند أهل السنة أن الإيمان اعتقاد بالغيب ولطى باللسان وعمل بالجوارح ، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية ، فلم يتركب لبعض ما ذكر لم يختل اعتقاده ولا نطقه بل اختلت طاعته فقط ، فليس يؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع ، فعنى نفي الإيمان محمول على الإنذار بزواله عن اعتاد ذلك لأنه يمتنع عليه أن يفرض به إلى الكفر ، وهو كقولهم ومن يرتع حول الحى ، الحديث أشار إليه الخطابي ، وقد أشار المازرى إلى أن القول المصحح هنا مبنى على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيماناً ، والعجب من النوى كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثاً مرفوعاً ثم صحح غيره فقلعه لم يطالع على صحته ، وقد قدمت أنه يمكن رده إلى القول الذى صححه ، قال الطائى : يحتمل أن يكون الذى نقص من إيمان المذكور الحياء وهو المعبى عنه فى الحديث الآخر بالنور ، وقد مضى أن الحياء من الإيمان فيكون التقدير : لا يرى حين يرى وهو يستحي من الله لأنه لو استحي منه وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك ، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبیه إصابته ثم أخرجهما منها ثم أعادتها إليها ، وبعضه حديث من استحي من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى ، انتهى . وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال فى معنى هذا الحديث ثلاثة هرقولا خارجا عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة ، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض ، قال المازرى : هذه التأويلات تدفع قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة أن يرتكب الكبيرة كافر عند فى النار إذا مات من غير توبة ، وكذا قول المعتزلة أنه فاسق عند فى النار ، فان الطوائف المذكورين تعلموا بهذا الحديث وشبهه ، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حججهم . قال الفاضل هياض : أشار بعض العلماء إلى أن فى هذا الحديث تنبيها على جميع أنواع المعاصى والتحذير منها ، فنبه بالونا على جميع الشهوات وبالسرقة على الرغبة فى الدنيا والمحرص على المحرام وبالخر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه وبالانتهاج الموصوف على الاستخفاف بهاد الله وترك توقيهم والحياء منهم وعلى جمع الدنيا من غير وجهها . وقال القرطبي بعد أن ذكره مائصاً : وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة ، والأولى أن يقال : إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور هى من أعظم أصول المفساد وأضدادها من أصول المصالح وهى استباحة الفروج المحرمة وما يؤدى إلى اختلال العقل ، وخص الخبر بالذكر لكونها أغلب الوجوه فى ذلك والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التى يؤخذ بها مال الغير بغير حق . قلت : وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر ، وليست الصغائر مرادة هنا لأنها تكفر باجتناب الكبائر فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذى فى هذا الحديث . وفى الحديث من الفوائد أن من رضى دخل فى هذا الوعيد سواء كان بكراً أو عصفراً وسواء كان المؤمن بها أجنبية أو محرماً ، ولا شك أنه فى حق المحرم الحش ومن التزوج أعظم ، ولا يدخل فيه ما يطاق عليه اسم الزنا من القس المحرم وكذا التنبيل والنظر لأنها وإن سميت فى عرف الشرع زناً فلا تدخل فى ذلك لأنها من الصغائر كما تقدم تقريره فى نفسه الدم . وفيه أن من سرق قليلاً أو كثيراً وكذا من انتهب أنه يدخل فى الوعيد ، وفيه نظر فقد شرط بهن العلماء وهو لبعض الشائعية أيضاً فى كون الغصب كبيرة أن يكون

المغصوب نصاباً وكذا في المرة وإن كان بعضهم أطلق فيها فهو محمول على ما اشترى أن وجوب القلع فيها متوقف على وجود النصاب وإن كان سرقة مادون النصاب حراماً . وفي الحديث تعظيم شأن أخف حق الفهر بفهر حق لأنه أقسم عليه ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه . وفيه أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيراً أم قليلاً لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر وإن كان ما يترتب على الشرب من المندور من اختلال العقل ألحس من شرب ما لا يتغير معه العقل ، وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن أقصى السكال مراتب بعضها أقوى من بعض ، واستدل به من قل إنه الانتهاج كله حرام حتى فيما أذن مالك كالنار في العرس ، ولكن صرح الحسن والنخعي وقائدة فيما أخرجه ابن المنذر عنهم بأن شرط التحريم أن يكون بغير إذن المالك وقال أبو حنيفة هو كما قالوا ، وأما التهمة المختلف فيها فهو ما أذن فيه صاحبه وأباحه وغرضه تساويهم أو مقارنة التماوى ، فإذا كان أقوى منهم يغلب الضعيف ولم تعذب نفس صاحبه بذلك فهو مكروه وقد انتهى إلى التحريم ، وقد صرح المالكية والشافعية والجمهور بكراهته ، وعن كراهه من الصحابة أبو مسعود البدرى ومن التابعين النخعي وعكرمة ، قال ابن المنذر ولم يكرهوه من الجهة المذكورة بل اسكون الأخذ في مثل ذلك إنما يحصل لمن فيه فضل قوة أو فقه حياء ، واحتج الحنفية ومن وافقهم بأنه عليه السلام قال في الحديث الذي أخرجه أبو داود من حديث عبد الله بن قريط أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في البدن التي تعمرها دن شاء اقتلع ، واحتجوا أيضاً بحديث معاذ رفته وإنما نهيتكم عن شئى العساكر فاما العرسان فلا ، الحديث وهو حديث ضعيف في سنده ضعف وانقطاع ، قال ابن المنذر : هي حجة قوية في جواز أخذ ما ينثر في العرس ونحوه لأن المبيع لم قد لم اختلاف حاكم في الأخذ كما علم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأذن فيه في أخذ البدن التي تعمرها وليس فيها معنى إلا وهو موجود في النار . قلت : بل فيها معنى ليس في غيرها بالنسبة إلى المأذون لهم ، فانهم كانوا الغاية في الورع والانصاف ، وليس غيرهم في ذلك مثلهم

### ٣ - باب ما جاء في ضرب شارب الخمر

٦٧٧٣ - حَرْشُ حَفْصِ بْنِ حَرَّادٍ ثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ج  
وَحَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ فِي الْخَمْرِ  
بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالَ ، وَجَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ،

[ المحدث ٦٧٧٣ - طرفه في : ٦٧٧٦ ]

قوله ( باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ) أى خلافاً لمن قال ينعين الجلد وبيان الاختلاف في كتمته ، وقوله تقديم الكلام على تحريم الخمر ووقته وسبب نزوله وحقيقتها ومل هو مشتقة وهل يجوز تكبيرها في أول كتاب الأشربة ، قوله ( عن قتادة عن أنس ) في رواية لمسلم والنسائي وسمعت أنساً ، أخرجاهما من طريق خالد بن الحارث عن شعبة ، وهو يدل على أن رواية شعبة عن زيادة الحسن بين قتادة وأنس إلى أخرجهما النسائي عن المزني في متصل الاسانيد ، قوله ( أن النبي ﷺ ) كذا ذكر طريق شعبة عن قتادة ولم يسق المتن وتحول إلى طريق هشام عن قتادة (١) فصاق المتن على لفظه ، وقد ذكره في الباب الآتي بعد باب عن شيخ آخر عن هشام بهذا اللفظ ،

( ١ ) في نسخ الصحيح إلى ما يدتنا لم يسق للتن في طريق هشام وتحول إلى طريق شعبة

وأما لفظ شعبة فأخرجه البيهقي في الخلافات من طريق جعفر بن محمد الفلاني عن آدم شيخ البغاري فيه بلفظ  
 « أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين ، ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر  
 استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون نغمة عمر ، ولفظ رواية خالد بن ذكريان عن  
 قوله « نحواً من أربعين » وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه  
 قال « وفعله أبو بكر فلما كان عمر » أي في خلافته - استشار الناس فقال لعبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف  
 الحدود ثمانون نغمة عمر ، ووقع لبعض رواة مسلم « أخف الحدود ثمانين » قال ابن دقيق العيد : فيه حذف  
 حامل النصب والتقدير جعله ، وتعبه الفاكهى فقال : هذا بعيد أو باطل وكأنه صدر عن غير تأمل لنوارد  
 العربية ولا لمراد المتكلم إذ لا يجوز أجود الناس الزيد بن علي عليه السلام ، لأن مراد عبد الرحمن الإخبار  
 بأخف الحدود لا الأمر بذلك ، قلبي يظهر أن راوي النصب وهم والمستشار أول من ارتكب ما لا يجوز  
 لفظاً ولا معنى ، ورد عليه تلبسه ابن مردوق بأن عبد الرحمن مستشار والمستشار مؤول والمستشر سائل ولا يجد  
 أن يكون المستشار آمراً ، قال : والمثال الذي مثله غير مطابق . قلت : بل هو مطابق لما ادعاه أن عبد الرحمن  
 قصد الإخبار فقط ، والحق أنه أخبر برأيه مستنداً إلى القياس ، وأقرب التقدير أخف الحدود أجمعه ثمانين أو  
 أجمد أخف الحدود ثمانين فنصبها ، وأغرب ابن العطار صاحب النووى في شرح العمدة ، فنقل عن بعض العلماء  
 أنه ذكره بلفظ أخف الحدود ثمانون بالرفع وأخرجه مبتدأ وخبراً ، قال ولا أعلمه منقولا رواية . كذا قال  
 والرواية بذلك ثابتة والاولى في توجيهها ما أخرجه مسلم أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه « ثم جلد أبو بكر  
 أربعين فلما كان مروءة الناس من الريف والقرى قال : ماترون في جلد الخمر ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف :  
 أرى أن تجعلها كأخف الحدود قال لجلده هر ثمانين » فيكون المحذوف من هذه الرواية المختصرة أرى أن تجعلها  
 وأداة التوقيف . وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة « فضربه بالنعال نحواً من أربعين » ثم أتى به  
 أبو بكر فصنع به مثل ذلك ، ورواه همام عن قتادة بلفظ « فأمر قريبا من عشرين رجلاً لجلده كل رجل جلدين  
 بالجريد والنعال » أخرجه أحمد والبيهقي ، وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جلة الضربات كانت نحو أربعين  
 لا إنه جلد به جريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس . ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة  
 بلفظ « جلد بالجريد والنعال أربعين » حلقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي ، وكذا أخرجه مسلم من طريق  
 ربيع بن هشام بلفظ « كان يضرب في الخمر مثله » وقد نسب صاحب العمدة قصة عبد الرحمن هذه إلى تخرج الصحيحين  
 ولم يخرج البخاري منها شيئاً وبذلك جزم عبد الحق في الجمع ثم المنذرى ، نعم ذكر معنى صنيع عمر فقط في حديث  
 السائب في الباب الثالث ، وسأبني بسط ذلك فيه : تنبيه : الرجل المذكور لم أنف على اسمه صريحاً لكن سأذكر في  
 باب ما يكره من لمن القارب ، ما يؤخذ منه ، أنه النعمان

### ٣ - باب من أمر بضرب الحد في البيت

٩٧٧ - حدثنا قتادة حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن ابن أبي مليكة « عن عوف بن الحارث قال :

جاء بالنعمان - أو بالنعمان - شارباً ، فأمر النبي ﷺ من كان بالبيت أن يضربوه ، قال فضربوه ،



فكنتُ أنا فهدن ضربةً بالنعال »

**قوله** ( باب من أمر بضرب الحد في البيت ) يعني خلافاً لمن قال : لا يضرب الحد سرا ، وقد ورد من عمر في قصة ولده ، ابن شحمة لما شرب بمصر لحدّه عمرو بن العاص في البيت أن عمر أنكر عليه وأحضره إلى المدينة وضربه الحد جهراً ، روى ذلك ابن سعد وأشار إليه الزبير ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر وهو لولا ، وجمهور أهل العلم على الاكتفاء ، وحلوا صنيع عمر على المبالغة في تأديب ولده لأن إقامة الحد لا تصح إلا جهراً . **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد الحميد الشافعي ، وأيوب هو السخمياني ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله ولد سمي في الباب الذي بعده من رواية وهيب بن خالد عن أيوب . **قوله** ( عن عقبة بن الحارث ) أي ابن طاسم بن نوفل بن عبد مناف ، ووقع في رواية عبد الوارث عن أيوب عند أحمد ، وحدثن عقبة بن الحارث ، وقد اتفق هؤلاء على صحته ، وخالفهم اسماعيل بن علية فقال : عن أيوب عن ابن أبي مليكة مرسل ، أخرجه مسند هذه . **قوله** ( ج١ ) كذا لم على البناء الجحول ، وقد ذكرت في الوكالة تسمية الذي أتى به ولم ينبه عليه أحد عن صنفه في المهمات . **قوله** ( بالنعيمان أو بابن النعيمان ) في رواية الكشميني في الباب الذي يليه « نعيمان » بنسب ألف ولام في الموضعين وقد تقدم التنبيه على ذلك في كتاب الوكالة وأنه وقع عند الاسماعيلي « النعيمان » بغير شك ، فإن الزبير بن بكار وابن منده أخرجا الحديث عن جبرين نعيمان « بالنعيمان » بغير شك وذكرت نسبه هناك ، وفي رواية الزبير « كان النعيمان يصيب الشراب » وهذا يعكس دلي قول ابن عبد البر أن الذي كان أتى به قد شرب الخمر هو ابن النعيمان فإنه قيل في ترجمة النعيمان : كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أتهمك في شرب الخمر لجلده النبي ﷺ ، وقال في وضع آخر أظن ابن النعيمان جلد في الخمر أكثر من خمسين مرة ، وذكر الزبير بن بكار أيضاً أنه كان مزاحاً وله في ذلك قصة مع سويوط بن حرمة ومع عذرة بن نوفل والد المنصور مع أمهم اومنين عثان ذكرها الزبير مع نظائر لها في كتاب الفكاكة والمزاح ، وذكر محمد بن سعد أنه عاش إلى خلافة معاوية . **قوله** ( شارباً ) في رواية وهيب وهو سكران ، وزاد واشق عليه أي على النبي ﷺ ، ووقع في رواية علي بن أسد عن وهيب عند النعماني « فشق على النبي ﷺ » مشقة شديدة ، وسيأتي بقية ما يتعلق بقصة النعيمان في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . واستدل به على جواز إقامة الحد على السكران في حال سكرة ، وبه قال بعض الظاهرية والجمهور على خلافه وأولوا الحديث بأن المراد ذكر سبب الضرب وأن ذلك الوصف استمر في حال ضربه وأيدوا ذلك بالمعنى وهو أن المقصود بالضرب في الحد الإيلاء ليهصل به الردع ، وفي الحديث تحريم الخمر ووجوب الحد على شاربها سواء كان شرباً كثيراً أم قليلاً وسواء أسكر أم لا

#### ٤ - باب الضرب بالجريد والنعال

٦٧٧٥ - **حريش** سليمان بن حرب حدثنا وهيب بن خالد عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة « من هبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعيمان - أو بابن نعيمان - وهو سكران ، فشق عليه ، وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال ، وكنتُ فهدن ضربة »

٦٧٨ - حدثنا مسلمٌ حدثنا هشامٌ حدثنا قتادةٌ عن أنس قال : جلد النبي ﷺ في الحرم بالجريد وللنعال ،  
وحمل أبو بكر أربعين ،

٦٧٧٧ — حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ أَنَّهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْحَادِ بْنِ عَبْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَنِّي لَأُبَهِ بِرَجُلٍ قَدْ تَمَرَّبَ ، قَالَ : اضْرِبُوهُ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فَتَأْتِي الضَّرْبُ يَدِيهِ وَالضَّرْبُ بَنِيهِ وَالضَّرْبُ بَنُوهُ . فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَخْزَاكَ اللَّهُ . قَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، لَا تَهِنُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ ،

[ الحديث ٦٧٧٧ — طرفه ٦١٨١ ]

٦٧٧٨ - **حديث** عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحارث حدثنا سفیان حدثنا أبو حمزة سمعت محمد بن سعيد القنصی قال «سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي ، إلا صاحباً لم أراه لومات ودينه ، وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسنه »

٦٧٧٩ - **حديث** مكّي بن إبراهيم عن الجعفي عن يزيد بن خصفة «من السائب بن يزيد قال : كفاؤي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فنقوم إله بأبدنا ونالنا وأردينا ، حتى كان آخر إمرة هر فجعلنا أربعين ، حتى إذا اتوا وفسفوا جعلنا ثمانين »

**قوله** ( باب الضرب بالجريد والنعال ) أى فى شرب الخمر ، وأشار بذلك الى أنه لا يفترط الجملة . وقد اختلف فى ذلك دلى ثلاثة أقوال وهى أوجه عند الشافعية : أصحها يجوز الجملة بالوسط ويجوز الانتصار دلى الضرب بالأيدي والنعال والنياب ، ثانيها يتعين الجملة ، ثالثها يتعين الضرب . وحجة لراجع أنه فعل فى عهد النبي ﷺ ولم يثبت له فى عهد الصحابة فدل دلى جواز ، وحجة الآخر أن الشافعى قال فى الامم : لو أقام عليه الحد بالوسط فأتى وجهت الدية فسوى بينه وبين ما إذا زاد فدا . على أن الأصل الضرب بغير الوسط ، وصرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالوسط ، وصرح القاضى حسين بغيرين الوسط واحتج بأنه إجماع الصحابة ونقل عن الأص فى إقصاء مبرأفة ، ولكن فى الاستدلال بإجماع الصحابة نظر فقد قال الزورى فى شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف النياب ، ثم قال : والأصح جوارده بالوسط ، وشذ من قال هو شرط وهو غلط منابذ الأحاديث الصحيحة . قلت : وتوسط بعض المتأخرين فعين الوسط للتردين وأطراف النياب والنعال للضماء ومن عداهم بحسب ما يلقى بهم وهو متجه ، ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم أن معنى قوله ونحو من أربعين ، تقدير أربعين ضربة بعضها مثلاً لأن المراد عدد معين ، ولذلك وقع فى بعض طرق عبد الرحمن بن أدهم أن أبا بكر سأل من حضر ذلك الضرب نفوسه أربعين فضرب أبو بكر أربعين ، قال : وهذا عندى خلاف الظاهر ، وبعده قوله فى الرواية الأخرى : جلد فى الخمر أربعين . قلت : وبعده التأويل المذكور ما تقدم من

رواية همام في حديث أنس ، فأمر عشرين رجلا لجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال ، وذكر المصنف فيه خمسة أحاديث : الأول حديث عقبة بن الحارث وقد تقدم في الباب الذي قبله ، وهو ظاهر فيما ترجم له . الثاني حديث أنس وقد تقدم أيضا في الباب الأول ، وقوله فيه « جلد » تقدم في الباب الأول بلفظ « ضرب » ولا مناقاة بينهما لأن معنى جلد هنا ضربة فأصاب جلده وليس المراد به ضربه بالجلد . الثالث حديث أبي هريرة : قوله ( أبو حمزة أنس ) يعني ابن عياض : قوله ( عن يزيد بن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد فنسب إلى جده الأعلى ، وهو وشيخه وشيخه مدنيون تابعيون ، ووقع في آخر الباب الذي يليه « أنس بن عياض حدثنا ابن الهاد » . قوله ( عن محمد بن إبراهيم ) أي ابن الحارث بن خالد التيمي ، زاد في رواية الطحاوي من طريق نافع بن يزيد عن ابن الهاد عن محمد بن إبراهيم أنه حدثه عن أبي سلمة . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن بن هوف ، وصرح به في رواية الطحاوي . قوله ( أتى النبي ﷺ رجل قد شرب ) في الرواية التي في الباب الذي يليه « بسكران » وهذا الرجل يحتمل أن يفسر بعبد الله الذي كان يلقب حمارا المذكور في الباب الذي بعده من حديث عمر ، ويحتمل أن يفسر بأبن النعميان ، والأول أقرب لأن في قصة « فقال رجل من القوم اللهم العنه » ونحوه في قصة المذكور في حديث ابن هريرة لكن لفظه « قال بعض القوم أخراك الله » ويحتمل أن يكون ثالثا قال الجواب في حديثي عمر وأبي هريرة مختلف ، وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد « أتى النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال ، الحديث ، ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين « كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكروه » . قوله ( قال اضربوه ) هذا يفسر الرواية الآتية بلفظ « فأمر بضربه » ، ولكن لم يذكر فيهما عددا . قوله ( قال بعض القوم ) في الرواية الآتية « فقال رجل » ، وهذا الرجل هو عمر بن الخطاب إن كانت هذه القصة متحدة مع حديث عمر في قصة حمار كاسأينته . قوله ( لا تقولوا هكذا ، لا تعينوا عليه الشيطان ) في الرواية الأخرى « لا تكونوا عون الشيطان على أخيك » ، ووجه هو أنهم الشيطان بذلك أن الشيطان يريد بتزيينه له المصلحة أن يحصل له الخزي فإذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان . ووقع عند أبي داود من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح ويحيى بن أيوب وابن أبي عمير ثلاثتهم عن يزيد بن الهاد نحوه وزاد في آخره « ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه » زاد فيه أيضا بعد الضرب « ثم قال رسول الله ﷺ لا محابة بكتوه » وهو أمر بالنبكات وهو مواجهته ببيع فعله ، وقد فسره في الخبر بقوله « فأقبلوا عليه يقولون له ما أتيتك الله هو رجل ، ما خشيت الله جل ثناؤه ، ما استعجيت من رسول الله ﷺ ثم أرسلوه » وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر عند الشافعي بعد ذكر الضرب « ثم قال عليه الصلاة والسلام : بكتوه فبكتوه » ثم أرسله ، ويستفاد من ذلك منع الدعاء على العاصي بالإبادة عن رحمة الله كاللعن ، وسيأتي مزيد لذلك في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع : قوله ( سفيان ) هو الثوري ، وصرح به في رواية مسلم وأبو حصين « مهملتين مفتوح أوله » ، وعمر بن سعيد بالتصغير وأبوه بفتح أوله وكسر ثانيه تابعي كبير ثقة ، قال الثوري : هو في جميع النسخ من الصحيحين هكذا ، ووقع في الجمع للحديث « سعد ، بسكون العين وهو غلط ، ووقع في المذهب » وغيره « عمر بن سعد » بمحذف الياء فيهما وهو غلط فاحش . قلت : ووقع في بعض النسخ من البخاري كما ذكر الحميدي ، ثم رأيت في نقييد أبي علي الجبائي منسوبا لأبي زيد

المروزي قال : والحوادث سعيد ، وحرم بذلك ابن حزم وأنه في البخاري سعد بكون المين فله سلف الحميدي ،  
 ووقع للناس والطحاوي دهر ، بضم المين وفتح الميم كما في المذهب لكن الذي عندهما في أبيه سعيد ، ووقع  
 عند ابن حزم في الناس دهر ، بفتح أوله وسكون الميم والمخفوظ [ حمير ] كما قال النووي . وقد أعل ابن حزم الخبر  
 بالاختلاف في اسم حمير واسم أبيه ، وليست بعملة قدح في روايته وقد عرفه وثقه من صحيح حديثه ، وقد عمر  
 حمير المذکور وحاش إلى سنة خمس عشرة ومائة **قوله** ( ما كنت لأقيم ) اللام لتأكيد النفي كما في قوله تعالى ( وما  
 كان الله ليضيع إيمانكم ) . **قوله** ( فيموت فأجد ) بالنصب فيهما ، ومعنى أجد من الوجد ، وله ههنا اللان منها  
 هنا الحزن ، وقوله فيموت ، مسبب عن ، أقيم ، وقوله فأجد ، مسبب عن السبب والمسبب معا . **قوله** ( إلا صاحب  
 الخمر ) أي شاربا وهو بالنصب ، ويجوز أرفع ، والاستثناء منقطع أي لكن أجد من حد شارب الخمر إذا مات ،  
 ويحتمل أن يكون التقدير ما أجد من موت أحد بقاء عليه الحد شيئا إلا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء  
 على هذا متصلا قاله الطبري . **قوله** ( فانه لو مات ودبته ) أي أعطيت ديبته لمن يستحق قبضها ، وقد جاء مفسرا من  
 طريق أخرى أخرجهما النسائي وابن ماجه من رواية الشعبي عن حمير بن سعيد قال سمعت عليا يقول من أقام  
 عليه حدا فأت فلا دية له إلا من ضربناه في الخمر ، **قوله** ( لم يست ) أي لم يست فيه حدا ، وفي رواية شريك  
 وكان رسول الله ﷺ لم يست فيه شيئا ، ووقع في رواية الشعبي ، قائما هو شي . صنعناه ( تركلة ) : انفقوا دلي  
 أن من مات من الضرب في الحد لأضمان على قتله إلا في حد الخمر ، فمن على ما تقدم ، وقال الشافعي : أن ضرب  
 بغير السوط فلا ضمان وإن جلد بالسوط ضمن قيل الدية وقبل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره ، والدية في  
 ذلك على مافة الإمام ، وكذلك لو مات فيما زاد على الأربعين . الحديث الخامس . **قوله** ( عن الحميد ) بالجمع والتعظيم ،  
 ويقال الحميد بفتح أوله ثم سكون ، وهو تابعي صغير تقدمت روايته عن السائب بن يزيد في كتاب الطهارة ،  
 ودوى عنه هنا براءة ، وهذا عند البخاري في غاية الملو لأن بينه وبين التابعي فيه واحدا فربما كان في حكم  
 الثلاثيات ، وإن كان التابعي رواه من تابعي آخر وله عنده نظام ، ومثله ما أخرجه في العلم من عبيد الله بن  
 موسى عن معروف عن أبي الطفيل عن علي بن أبي الطاهر عن حمير بن زياد في حكم الثلاثيات لأن بينه وبين الصحابي  
 فيه اثنين وإن كان صحابه إنما رواه عن صحابي آخر . وقد أخرجه النسائي من رواية حاتم بن اسحاق عن الحميد  
 سمعت السائب ، قيل هذا زعمال يزيد بن حصيفة . وفيها زيادة من يزيد في متصل الامانيد وإما أن يكون الحميد  
 سمعه من السائب ، وثبته فيه يزيد ، ثم ظهر في السائب في ذلك وهو أن رواية الحميد المذكورة عن السائب مختصرة  
 فكانه سمع الحديث فلما من يزيد عن السائب حدث بما سمعه من السائب عنه من غير ذكر يزيد ، وحدث أيضا  
 بالتام فذكر الواقعة ، ويزيد بن خصيفة المذکور هو ابن عبد الله بن خصيفة نسب لجدته وقبل هو يزيد بن زيد  
 الله بن يزيد بن خصيفة فيكون نسب السائب إليه ، وخصيفة هو ابن يزيد بن ثمامة أخو السائب بن يزيد صحابي  
 هذا الحديث فتكون رواية حمير بن زيد عن السائب بهذا الحديث عن عم أبيه أو عم جده . **قوله** ( كنا نؤتي بالغارب )  
 فيه إسناده ثقات القائلين بذلك هو فيها مجازا لكونه مستويا معهم في أمر ما وإن لم يباشر هو ذلك  
 الفعل الخاص لأن السائب كان صفها محمد بن عبد النبي ﷺ ، فقد تقدم في الترجمة انبوية أنه كان ابن ست سنين  
 فيمده أن يكون شارك من كان يجامع النبي ﷺ فيما ذكر من ضرب الغارب ، فكان مراده بقوله كنا أي

الصحابه ، لكن يحتمل أن يحضر مع أبيه أو حمه فيشاركهم في ذلك فيكون الاسناد على حقيقته . قوله ( وإسرة أبي بكر ) بكسر المعزة وسكون الميم أى خلافته ، وفي رواية **سأتم** من زمن النبي **ﷺ** وأبى بكر وبعض زمان عمر . . قوله ( وصدر من خلافة عمر ) أى جانباً أولياً . قوله ( فنقوم اليه بأيدينا ونعالنا وأردبنا ) أى فنضربه بها . قوله ( حتى كان آخر إسرة عمر لجلده أربعين ) ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر ، وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته الى عمر فانه يدل على أن أمر عمر بجلده ثمانين كان في وسط إمارته لأن خلافاً مات في وسط خلافة عمر ، وإنما المراد بالغاية المذكورة أولاً استمرار الأربعين فليست الغاية مقبلة لآخر الإسرة بل لزمان أبي بكر وبينان ما وقع في زمن عمر ، فالتقدير فاستمر بجلده أربعين ، والمراد بالغاية الأخرى في قوله ( حتى إذا عتوا ) تأكيداً لغاية الأول وبينان ما صنع عمر بعد الغاية الأول . وقد أخرجه النسائي من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن الجهميد بلفظ ( حتى كان وسط إمارة عمر لجلده فيها أربعين حتى إذا عتوا ، وهذه لا إشكال فيها . قوله ( حتى إذا عتوا ) جملة ثم مشاة من العتو وهو التجبر ، والمراد هنا أنهم لم في الطغيان والمبالغة في الفساد في شرب الخمر لأنه ينشأ عنه الفساد . قوله ( وقد عتوا ) أى خرجوا عن الطاعة ، ووقع في رواية للنسائي ( فلم ينكروا ، أى بدعوا . قوله ( بجلده ثمانين ) وقع في مرسل جهميد بن حمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه ( أن عمر جعل أربعين سوطاً ، فلما رآهم لا يتقاهون جعله ستين سوطاً ، فلما رآهم لا يتقاهون جعله ثمانين سوطاً وقال : هذا أدنى الحدود ، وهذا يدل على أنه والله عبد الرحمن بن عوف في أن الثمانين أدنى الحدود ، وأراد بذلك الحدود المذكورة في القرآن وهي حد الونا وحد السرقة لقطع وحد الفذف وهو أخفها عقوبة وأدناها هذا ، وقد مضى من حديث أنس في رواية شعبة وغيره سبب ذلك وكلام عبد الرحمن فيه حيث قال ( أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر ، وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد (١) ( أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب : ترى أن تجعله ثمانين ، فانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفرى ، لجلده عمر في الخمر ثمانين ، وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فضال عن ثور بن زيد عن مكرمة بن ابن عباس مطولاً ولفظه ( أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله **ﷺ** بالأيدي والأعمال والعصا حتى توفي فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر : لو فرضنا لهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي **ﷺ** لجلدهم أربعين حتى توفي ، ثم كان عمر بجلدهم كذلك حتى أتى برجل ، فذكر قصة وأنه تناول قوله تعالى ( ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ) وإن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ( إذا ما اتقوا ) والذي يركب ما حرمة الله ليس بمقتضى . فقال عمر : ماترون ؟ فقال هل فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى أفرى ( وحلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر بجلده ثمانين ) ولهذا الأمر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن ( أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أباً بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر بجلده فيها أربعين ، قال فبحثني خالد بن الوليد الى عمر فقلت : إن الناس قد أنهمكوا في الخمر واستخفوا المقوبة ، فقال عمر لمن حوله : ماترون ؟ قال وجدت عنده علياً وطاحاً والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد ،

(١) هو السكلام ، ولي نسخة ( ثور بن زيد ) وهو الدليل ، وقد روى مالك عن كليهما ، وكلاماً ثمة

فقال علي ، فذكر مثل رواية نور الموصولة ، ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة ، أن  
 همر شاور الناس في الخمر فقال له علي : إن السكران إذا سكر منى ، الحديث ، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة عن  
 رواية ابن عبد الرحمن السلمي عن علي قال : شرب نقر من أهل العام الخمر وتناولوا الآية المذكورة فاستشار عمر  
 فيهم فقلت : أرى أن نستبيحهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعتاقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله ،  
 فاستأجروهم فتابوا ، فضربهم ثمانين ثمانين ، وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أزهر في قصة  
 الغارب الذي ضرب به النبي ﷺ بمجنين وفيه ، فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد : أن الناس قد انهكوا في الشرب  
 وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين ، وقال علي ، فذكر  
 مثله . وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج وميمون عن ابن شهاب قال : فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطا وفرض  
 فيها عمر ثمانين ، قال الطحاوي : جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئا ، ويؤيده فذكر  
 الأحاديث التي ليس فيها نقيض بحد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن  
 أزهر ، أن النبي ﷺ أتى رجلا قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه ، ففهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه  
 بالعصا ومنهم من ضربه بالجرید ، ثم أخذ رسول الله ﷺ ترابا فرمى به في وجهه ، وتعقب بأنه قد ورد في بعض  
 طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ، ثم أتى أبو بكر بسكران فتروخى الذي كان من  
 ضربهم عند رسول الله ﷺ فضربه أربعين ، ثم أتى عمر بسكران فضربه أربعين ، فآفة بدل علي أنه وإن لم يكن في  
 الخبر تخصيص علي عدد معين نفيا اعتمده أبو بكر حجة على ذلك . ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حميد  
 بن ملة وضاد معجمة مصنف ابن المنذر ، أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر  
 أجلده بجلده ، فلما بلغ أربعين قال : أميك ، جلد رسول الله ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد همر ثمانين  
 وكل سنة ، وهذا أحب إلي ، فإن فيه الجرم بأن النبي ﷺ جلد أربعين ، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض  
 الروايات الماضية عن أنس فيها : نحو الأربعين ، والجمع بينها أن عليا أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها  
 بلفظ التقريب ، وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لخالفها الآثار المذكورة ، ولأن رواها عبد  
 الله بن فهر بن المروفي بالداناج بنون وجيم ضعيف ، وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن ،  
 وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه ، وقد صححه مسلم وثقة الناس بالقبول . وقال ابن عبد البر : أنه أثبت  
 شيء في هذا الباب ، قال البيهقي : وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله ، وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبولهم ،  
 وضعيفه الداناج لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسرا ، وخالفه الراوي غيره في بعض ألفاظ  
 الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع . قلت : وثق الداناج المذكور أبو ذرعة والنسائي ، وقد ثبت  
 عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ، ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال :  
 أخرجه البخاري ، وهو كما قال ، وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه إنه جلد ثمانين ، وذكرت  
 ما قبل في ذلك هناك . وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضا بأن عليا قال وهذا أحب إلي أي جلد  
 أربعين مع أن عليا جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين ، وبأن ابن أبي شيبة أخرجه من وجه آخر عن علي أن  
 حذو النبي ﷺ ثمانون ، والجواب عن ذلك من وجهين : أحدهما أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي ، والثاني على

تقدير نبوته فانه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب ، وأن حد الحر لا ينقص عن الأربعين ولا يزداد على الثمانين ،  
والحجة إنما هي في جزمه بأنه عليه السلام جلد أربعين ، وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي  
جعفر محمد بن علي بن الحسين أن عليا جلد الوليد بسوط له طرفان ، وأخرج الطحاوي أيضا من طريق عروة  
مثله لكن قال له ذناب أربعين جلدة في الحر في زمن عثمان ، قال الطحاوي : ففي هذا الحديث أن عليا جلده  
ثمانين لأن كل سوط سوطان ، وقسمت بأن السند الأول منقطع فان أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من  
عشرين سنة ، وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور ميمناً ، وعلى تقدير  
نبوته فليس في الطريقين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة . وقال البيهقي : يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين  
فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ، ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر « وكل سنة وهذا أحب إلي »  
لأنه لا يقتضي التفسير ، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع  
التفاضل فيه ، وأما دهوي من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فيلزم من ذلك أن يكون علي رجع  
ما فعل عمر على ما فعل النبي عليه السلام وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي ، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان  
بما تقدم ذكره من قول علي « إنه إذا سكر هذى الخ » قال فلما اعتمد على في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد  
بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك ، فيسكون جزمه بأن النبي عليه السلام جلد أربعين خطأ  
من الراوي ، إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القيام ، ولو كان عنده من بحضرته من الصحابة كعمر  
وسائر من ذكر في ذلك شيء سرفوح لأنكروا عليه ، وتعقب بأنه إنما ينتجه الانكار لو كان المنزع واحداً فاما مع  
الاختلاف فلا ينتجه الانكار ، وبين ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما  
تشارروا في أمر يحصل به الارتداد يزيد على ما كان مقرراً ، ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه  
أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقضى رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهدا بناء على جواز  
دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً ، أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا نقصان منه ،  
أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التمييز تحذيراً وتخويفاً ، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في  
حقه كان أقرب إلى ارتدائه ، فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي  
الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لا تنفاه سببها ، ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً  
بمن تمرد وظهرت منه أمارات الاشتغال بالفجور ، وبدل على ذلك أن في بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن  
عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره « فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف نكون منه الولة جلده أربعين » قال وكذلك  
عثمان جلد أربعين وثمانين ، وقال المازني : لو فهم الصحابة أن النبي عليه السلام حد في الحر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي  
كما لم يقولوا بالرأي في غيره ، فلعلمهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى . وقد وقع التصريح  
بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التمييز على القول  
بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره . وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن  
جرير أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن هدير يقول : كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم وأهالهم ، فلما كان عمر فعل  
ذلك حتى خشى لجمه أربعين سوطاً ، فلما رأيهم لا يمتنعون جلده ثمانين سوطاً وقال : هذا أخف الحدود . واجمع

بين حديث على المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يجعل النفي على أنه لم يحد الثمانين أى لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ، وبؤبؤه قوله وإنما هو شيء صنعناه نحن ، يشير إلى ما أشار به على عمر ، وعلى هذا فقوله ولو مات لوديته ، أى في الأربعين الزائدة وبذلك جزم البيهقي وابن حزم ، ويحتمل أن يكون قوله لم يسنه ، أى الثمانين لقوله في الرواية الأخرى وإنما هو شيء صنعناه ، فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن لا يكون مطابقاً ، واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيعه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فأتى المضروب وداه للعة المذكورة ، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله لم يسنه ، لصفة الضرب وكونها بسيطة الجلد أى لم يسن الجلد بالسرط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي ، وقال ابن حزم أيضاً : لو جاء عن غير على من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حل أحدهما على غير ما حل عليه الآخر فضلاً عن على مع سعة علمه وقوة فهمه ، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان لخبر أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن على وخبر عمير موقوف على على ، وإذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع . وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى مهما أمكن من توهمين الاخبار الصحيحة ، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النفي ، وقد ساعدتها رواية أسس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة ، وعلى تقدير أن يكون بينهما تمام التعارض لحديث أسس سالم من ذلك ، واستدل بصنيع عمر في جلد شارب الخمر ثمانين على أن حد الخمر ثمانون وهو قول الأئمة الثلاثة وأحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر ، والقول الآخر للشافعي وهو الصحيح أنه أربعون . قلت : جاء عن أحمد كالذهبيين ، قال القاضي عياض : أجمعوا على وجوب الحد في الخمر واختلفوا في تقديره ، فذهب الجمهور إلى الثمانين ، وقال الشافعي في المشهور عنه وأبو ثور وداود أربعين ، وتبعه على نقل الإجماع ابن دقيق العيد والنووي ومن تبعهما ، وتعمق بأن الطبري وابن المنذر وغيرهما حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الحد واحد فيها وإنما فيها التعزير واستدلوا بأحاديث الباب فانها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أسس ولم يحد فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه ، وقد قال عبد الرزاق : أنبأنا ابن جريج وميمر سئل ابن شهاب : كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر ؟ فقال : لم يكن فرض فيها حداً ، كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا ، وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والبخاري بسند قوي . ومن ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يوقت في الخمر حداً ، قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فأنطلق به إلى النبي ﷺ فلما حاذى دار العباس انضدت فدخل على العباس فأنزله فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء ، وأخرج الطبري من وجه آخر : عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً ، ولقد غزا نبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم إليه وجل فإخذه بيده حتى يرده إلى رحله ، والجواب أن الإجماع انقصد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تهرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصره حداً واستمر عليه ، وكذا استمر من بعده وإن اختلفوا في العدد ، وجمع القرطبي بين الاخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يجعل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ، ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تدبر فيها ، ثم شرع الحد



ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحا مع اعتقادهم أن فيه الح. المدين ، ومن ثم توخى أبو بكر ما فعل بمحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الامر ، ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حدا بطريق الاستنباط وإما تنزيها . قلت : وبقي ما ورد في الحديث أنه إن شرب الح. ثلاث مرات ثم شرب قتل في الرابعة وفي رواية في الخامسة وهو حديث يخرج في السنن من عدة طرق أصانيد ما قوية ، ونقل الزمذني الإجماع على ترك القتل وهو محمول على . بن بعد من نقل غيره عنه القول به كعبد الله بن عمرو فيما أخرجه أحمد والحنن البصري وبعض أهل الظاهر ، وبانح النووي فقال : هو قول باطل مخالف لإجماع الصحابة فن بدهم والحديث أوارد فيه مذسوخ إما بحديث لا يحمل دم امرئ مسلم إلا إحدى ثلاث ، وأما بأن الإجماع دل على نسخه . قلت : بل دليل النص منصوص وهو ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري عن قبيصة في هذه القصة قال : فأتى رجل قد شرب لجلده ، ثم أتى به قد شرب لجلده ، ثم أتى به لجلده ، ثم أتى به لجلده فرفع القتل وكانت رخصة ، وسيأتي بسط ذلك في الباب الذي يليه . واحتج من قال إن حده ثمانون بالإجماع في عهد عمر حيث وافقه على ذلك كبار الصحابة ، وتعقب بأن عليا أشار على عمر بذلك ثم رجع على عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستنديين إلى تقدير ما فعل بمحضرة النبي ﷺ ، وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ودعا للذين انتهكوا الآن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم د احتقروا العقوبة ، وهذا تمسك الشافعية فقالوا : أقل ما في حد الخمر أربعون ويجوز الزيادة فيه إل الثمانين على سبيل التنزيه ولا يجاوز الثمانين ، واستندوا إلى أن التنزيه إلى رأى الامام قرأى عمر فعله بموافقة على ثم رجع إلى ووقف عند ما فعله النبي ﷺ وأبو بكر ووافقه عثمان على ذلك ، وأما قول على د وكل سنة ، فعناه أن الانتصار على الأربعين سنة النبي ﷺ فصار إليه أبو بكر ، والوصول إلى الثمانين سنة عمر ودعا للشاربين الذين احتقروا العقوبة الأولى ووافقه من ذكر في زمانه للبعث الذي تقدم وسوخ لهم ذلك إما اعتقادهم جواز القياس في الحدود على رأى من يجعل الجميع حدا وإما أنهم جعلوا الزيادة تنزيها بناء على جواز أن يبلغ بالتنزيه قدر الحد وأهلهم لم يبلغهم الخبر الآتي في باب التنزيه ، وقد تمسك بذلك من قال بجواز القياس في الحدود وأدعى إجماع الصحابة ، وهي دعوى ضعيفة لقيام الاحتمال ، وقد شنع ابن حزم على الخنفية في قولهم أن القياس لا يدخل في الحدود والكفارات مع جزم الطحاوي ومن وافقه منهم بأن حد الخمر وقع بالقياس على حد القذف ، وبه تمسك من قال بالجواز من المالكية والشافعية ، واحتج من منع ذلك بأن الحدود والكفارات شرعت بحسب المصالح ، وقد تترك أشياء مختلفة وتختلف أشياء متساوية فلا سبيل إلى علم ذلك إلا بالنص ، وأجابوا عما وقع في زمن عمر بأنه لا يلزم من كونه جلد قدر حد القذف أن يكون جعل الجميع حدا بل الذي فعلوه محمول على أنهم لم يبلغهم أن النبي ﷺ حد فيه أربعين إذ لو بلغهم لما جاوزوه كما لم يجاوزوا غيره من الحدود المنصوصة ، وقد اتفقوا على أنه لا يجوز أن يستنبط من النص معنى يعود عليه بالإبطال فرجح أن الزيادة كانت تنزيها ، ويؤيده ما أخرجه أبو عبيد في د غريب الحديث ، بسند صحيح عن أبي رافع عن عمر أنه أتى بشارب فقال لمطيع بن الاسود : إذا أصبحت غدا فاضربه ، فجاء عمر فوجده يضربه ضربا شديدا فقال : كم ضربته ؟ قال ستين قال : اتص عنه بعشرين ، قال أبو عبيد : يعني اجعل شدة ضربك له قصاصا بالعشرين التي بقيت من الثمانين ، قال أبو عبيد : فيؤخذ من هذا الحديث أن ضرب الشارب لا يكون شديدا وأن لا يضرب في حال السكر لقوله د إذا

صحت فخره ، قال البيهقي : وبوخذه منه أن الزيادة على الأربعين ليست بحمد إذ لو كانت حدا لما جاز النقص منه بشدة الضرب إذا قائل به . وقال صاحب المفهم ، ما ملخصه بعد أن ساق الأحاديث الماضية : هذا كله يدل على أن الذي وقع في عهد النبي ﷺ كان أدبا وتأميرا ، ولذلك قال علي : قال النبي ﷺ لم يسته ، فذلك ساغ للصحابة الاجتهاد فيه فالحقوه بأخف الحدود ، وهذا قول طائفة من علماءنا . ويرد عليهم قول علي « جلد النبي ﷺ أربعين » وكذا وفرغ الأربعين في عهد أبي بكر وفي خلافة عمر أولا أيضا ثم في خلافة عثمان ، فولا أنه حد لاختلف التقدير ، ويؤيده قيام الاجماع على أن في الحد وإن وقع الاختلاف في الأربعين والثمانين ، قال : والجواب أن النقل عن الصحابة اختلاف في التحديد والتقدير ، ولابد من الجمع بين مختلف أقوالهم ، وطريقه أنهم فهموا أن الذي وقع في زمنه ﷺ كان أدبا من أصل ما شاهدوه من اختلاف الحال ، فلذا كثر الاقدام على الشرب الحقوه بأخف الحدود المذكورة في القرآن ، وقوى ذلك عندهم وجود الافتراء من السكر فأثبتوها حدا ، ولهذا أطلق على أن حمر جلد ثمانين وهي سنة ثم ظهر لعل أن الافتصاح على الأربعين أولى مخافة أن يموت فتجب فيه الدية ومراده بذلك الثمانون وبهذا يجمع بين قوله ولم يسته ، وبين تصريحه بأنه ﷺ جلد أربعين قال : وغاية هذا البحث أن الضرب في الحد تعزير يمنع من الزيادة على غايته وهي مختلف فيها ، قال : وحاصل ما وقع من استنباط الصحابة أنهم أقاموا السكر مقام القذف لأنه لا يخلو عنه غالبا فأعطوه حكمه ، وهو من أقوى حجج القائلين بالقياس ، فقد اشتهرت هذه القصة ولم يذكرها في ذلك الزمان منكر . قال : وقد اعترض بعض أهل النظر بأنه إن ساغ إلحاق حد السكر بحمد القذف فليحكم له بحكم الزنا والقتل لأنهما مظنة وليقتصر في الثمانين على من سكر لاعلى من اقتصر على الشرب ولم يسكر ، قال : وجوابه أن المظنة موجودة غالبا في القذف نادرة في الزنا والقتل ، والوجود يمتنع بذلك ، وإنما أقاموا الحد على العاوب وإن لم يسكر بمبالغة في الردع لأن القليل يدعو إلى الكثير والكثير يسكر غالبا وهو المظنة ، ويؤيده أنهم اتفقوا على إقامة الحد في الزنا بمجرد الإيلاج وإن لم يتلدن ولا أنزل ولا أكل . قالت : والذي تحصل لنا من الآراء في حد الحد ستة أقوال : الأول أن النبي ﷺ لم يجعل فيما حدا معلوما بل كان يقتصر في ضرب الشارب على ما يليق به ، قال ابن المنذر قال بعض أهل العلم : أتى النبي ﷺ بسكران فأمرهم بضربة وتبكيته ، فدل على أن لحد في السكر بل فيه التنكيل والتبكيك ولو كان ذلك على سبيل الحد لبينه بيانا واضحا . قال : فلما كثر الشراب في عهد عمر استشار الصحابة ، ولو كان عندهم عن النبي ﷺ شيء عنود لما تجاوزوه كما لم يتجاوزوا حد القذف ولو كثر القاذون وبالفوا في الفحش ، فلما اقتضى رأيهم أن يحدوه كحد القذف ، واستدل على بما ذكر من أن في تعاطيه ما يؤدي إلى وجود القذف غالبا أو إلى ما يشبهه القذف ، ثم رجع إلى الوقوف عند تقدير ما وقع في زمن النبي ﷺ ، دل على صحة ما قلناه ، لأن الروايات في التحديد بأربعين اختلفت عن أنس وكذا عن علي فالأولى أن لا يتجاوز أقل ما ورد أن النبي ﷺ ضربه لأنه المقتضى سواء كان ذلك حدا أو تعزيرا . الثاني أن الحد فيه أربعون ولا يجوز الزيادة عليها . الثالث مثله لكن للامام أن يبلغ به ثمانين ، وهل تكون الزيادة من تمام الحد أو تعزيرا ؟ قولان . الرابع أنه ثمانون ولا يجوز الزيادة عليها . الخامس كذلك وتجاوز الزيادة تعزيرا . وعلى الأقوال كلها هي زعمين الجلد بالسوط أو يتهين بها هداه أو يجوز بكل من ذلك ؟ أقوال : السادس إن شرب لجلد ثلاث مرات فقله لم حمة وجب قتله ، وقيل إن شرب أريما فعدا الخامسة وجب قتله ، وهذا السادس في الطرف الأبعد من

القول الأول وكلاهما شاذ وأظن الأول رأى البخاري فإنه لم يترجم بالعدد أصلاً ولا أخرج هنا في العدد الصحيح شيئاً مرفوعاً ، وتمسك من قال لا يزداد على الأربعين بأن أبا بكر تحوى ما كان في زمن النبي ﷺ فوجده أربعين فعلم به ولا يعلم له في زمنه مخالف ، فإن كان السكوت اجماً فهذا الإجماع سابق على ما وقع في عهد عمر وتمسك به أول لأن مستنده فعل النبي ﷺ ومن ثم رجع إليه على فذله في زمن عثمان بمحضرة وبحضرة من كان عنده من الصحابة منهم عبد الله بن جعفر الذي باشر ذلك والحسن بن علي ، فإن كان السكوت اجماً فهذا هو الأخير فينبغي ترجيحه ، وتمسك من قال بجواز الزيادة بما صنع في عهد عمر من الزيادة ، ومنهم من أجاب عن الأربعين بأن المضروب كان عبداً وهو بعيد فاحتمل الأمرين : أن يكون حداً أو تعزيراً ، وتمسك من قال بجواز الزيادة على الثمانين تعزيراً بما تقدم في الصيام أن عمر حد الشارب في رمضان ثم فناه إلى الدمام ، وبما أخرجه ابن أبي شيبة أن علياً جلد النجاشي الساعر ثمانين ثم أصبح جلده عشرين بمرأته بالشرب في رمضان ، وسيأتي الكلام في جواز الجمع بين الحد والتعزير في الكلام على تغريب الزاني أن شاء الله تعالى . وتمسك من قال يقتل في الرابعة أو الخامسة بما سأذكره في الباب الذي بعده أن شاء الله تعالى . وقد استقر الإجماع على ثبوت حد الخمر وأن لا يقتل فيه واستمر الاختلاف في الأربعين والثمانين ، وذلك خاص بالخمر المسلم وأما الذي فلا يحد فيه ، وعن أحمد رواية أنه يحد ، وحسن إن سكر ، والصحيح عندهم كالجور ، وأما من هو في الرق فهو على النصف من ذلك إلا عند أبي ثور وأكثر أهل الظاهر فقالوا الحر والعبد في ذلك سواء لا ينقص عن الأربعين نكاح ابن عبد البر وخمسة منهم ، ومخالفتهم ابن حزم فوافق الجمهور

##### ٥ - باب ما يسكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة

٦٧٨٠ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله وكان يُلقب رجلاً وكان يضحك رسول الله ﷺ ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشرب ، فأتى به يوماً فأمر به فجلده ، فقال رجل من القوم : اللهم للجنة ، ما أكثر ما يؤتى به ! فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه ، فوالله ما علمت أنه يحب الله ورسوله .

٦٧٨١ - **حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر** حدثنا أنس بن عياض حدثنا ابن المسعود عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : أتى النبي ﷺ بسكران ، فأمر بضربه ، فمنا من يضربه بده ومنا من يضربه بعتق ومنا من يضربه بشوبه ، فلما انصرف قال رجل : ما له أخراؤه الله ! فقال رسول الله ﷺ : لا تكونوا عون الشيطان على أخيك .

قوله ( باب ما يكره من لمن شارب الخمر ، وأنه ليس بخارج من الملة ) يشير إلى طريق الجمع بين ما تضمنه حديث الباب من النهي عن لعنه وما تضمنه حديث الباب الأول لا يشرب الخمر وهو مؤمن ، وأن المراد به نفي

قال الأيمان لا أنه يخرج عن الإيمان جملة ، وعبر بالكراهة هنا إشارة إلى أن النهي للتنزيه في حق من يستحق العلم إذا قصد به اللاعن بعض السب لا إذا قصد معناه الأصل وهو الإبعاد عن رحمة الله ، فأما إذا قصد فيه حرمان ولا سيما في حق من لا يستحق العلم كما في الذي يحب الله ورسوله ولا سيما مع إقامة الحد عليه ، بل يندب الدماء له بالتوبة والمغفرة كما تقدم تقريره في الباب الذي قبله في الكلام على حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، وبسبب هذا التفصيل عدل عن قوله في الترجمة كراهية لعن شارب الخمر إلى قوله ما يكره من ، فأشار بذلك إلى التفصيل ، وعلى هذا التقرير فلاحجة فيه لمنع لعن الفاسق المعين مطلقاً ، وقيل إن المنع خاص بما يقع في حضرة النبي ﷺ مثلاً يقوم الشارب عند هدم الإنكار أنه مستحق لذلك ، فربما أرفع الشيطان في قلبه ما يتمكن به من فتنه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث أبي هريرة : لا نكونوا عون الشيطان على أخيك ، وقيل المنع مطلقاً في حق من أقيم عليه الحد ، لأن الخلع قد كفر عنه الذنب المذكور ، وقيل المنع مطلقاً في حق ذممة الرثة والجزاء مطلقاً في حق الجاهرين ، وصوبه بن المنير أن المنع مطلقاً في حق المدين والجزاء في حق غير المدين لأنه في حق غير المدين زجر عن تعاطي ذلك الفعل وفي حق المدين أدى له وسب وقد ثبت النهي عن أذى المسلم ، واحتج من أجاز لعن المعين بأن النبي ﷺ إنما لعن من يستحق العلم فيستوى المدين وغيره ، وتعب بأنه إنما يستحق العلم بوصف الإبهام ولو كان لعنه قبل الحد جائزاً لاستمر بعد الحد كما لا يسقط التغريب بالجحد ، وأيضاً فنصيب غير المعين من ذلك يسير جداً والله أعلم .

قال النووي في «الأذكار» : وأما الدماء على إنسان بعينه عن أنصف بشيء من المعاصي فظاهر الحديث أنه لا يحرم وأشار الغزالي إلى تحريمه وقال في «باب الدماء على الظالم» بعد أن أورد أحاديث صحيحة في الجواز قال الغزالي : وفي معنى لعن الدماء على الإنسان بالسوء حتى على الظالم مثل «لا أصبح الله جسمه» وكل ذلك مذموم انتهى . والاول حل كلام الغزالي على الاول ، وأما الأحاديث فتدل على الجواز كما ذكره النووي في قوله ﷺ «لقدى قال كل بيمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت» فيه دليل على جواز الدماء على من عانف الحكم الشرعي ، ومال هنا إلى الجواز قبل إقامة الحد والمنع بعد إقامته ، وصنيع البخاري يقتضي لعن المتصف بذلك من غير أن يعين باسمه فيجمع بين المصلحتين ، لأن لعن المدين والدماء عليه قد يحمله على التباي أو يفضله من قبول التوبة ، بخلاف ما إذا صرف ذلك إلى المتصف فإن فيه زجراً وردعاً عن ارتكاب ذلك وباعثاً لفعله على الإقلاع عنه ، ويقويه النهي عن التغريب على الأمة إذا جلدت على الزنا كما سيأتى قريباً . واحتج شيخنا الإمام البلقيني على جواز لعن المدين بالحديث الوارد في المرأة إذا دهاها زوجها إلى فراشه فأبى لعنتها الملائكة حتى تصبح وهو في الصحيح ، وقد توقف فيه بعض من لقيناه بأن اللاعن لها الملائكة فيتوقف الاستدلال به على جواز التأمي بهم وعلى التسليم فليس في الخبر تسميتها ، والذي قاله شيخنا أقوى فإن الملك معصوم والتأمي بالمعصوم مشروع والبحث في جواز لعن المعين وهو المورود . قوله ( أن رجلاً كان على عهد النبي ﷺ كلف اسمه عبد الله وكان يلقب حماراً ) ذكر الوائلي في غروة خير من مضاربه من عبد الحميد بن جعفر عن أبيه قال ووجد في «صلى الصعب بن معاذ فذكر ما وجد من الثياب وغيرها إلى أن قال «ورفاق خمر فأوبقت ، وشرب يومئذ من تلك الخمر وجل يقال له عبد الله الحمار» وهو باسم الحيوان المشهور ، وقد وقع في حديث الباب أن الأول اسمه والثاني لقبه ، وجوز ابن عبد البر أنه ابن النعمان المهيم في حديث عقبة بن الحارث فقال في ترجمة النعمان «كان رجلاً صالحاً وكان له ابن أنهك في الشراب

جلده النبي ﷺ ، فلي هذا يكون كل من النعمان وولده عبد الله جلد في الشرب ، وقوى هذا عنده بما أخرجه الزبير بن بكار في الفاكهة من حديث محمد بن عمرو بن حزم قال : كان بالمدينة رجل يصبب الشراب فسكان يؤتى به النبي ﷺ فيضربه بنعله ويأمر أصحابه فيضربونه بنعالهم ويحثون عليه الأرباب ، فلما كثر ذلك منه قال له رجل لعنك الله ، فقال له رسول الله ﷺ : لا تفعل فإنه يحب الله ورسوله ، وحديث عقبة اختلاف ألفاظ ناقله هل الشارب النعمان أو ابن النعمان والراجح النعمان فهو غير المذكور هنا لأن قصة عبد الله كانت في خيبر فهي سابقة على قصة النعمان فإن عقبة بن الحارث من مسلة الفتح والفتح كان بعد خيبر بنحو من عشرين شهرا ، والأشبه أنه المذكور في حديث عبد الرحمن بن أذهر لأن عقبة بن الحارث عن شهادتها من مسلة الفتح لكن في حديثه أن النعمان ضرب في البيت وفي حديث عبد الرحمن بن أذهر أنه أتى به والنبي ﷺ عند رجل خالد بن الوليد ، ويمكن الجمع بأنه أطلق على رجل خالد بيتا فسكانه كان بيتا من شعر فإن كان كذلك فهو الذي في حديث أبي هريرة لأن في كل منهما أن النبي ﷺ قال لأصحابه د بكتوه ، كما تقدم . قوله ( وكان يضحك رسول الله ﷺ ) أي يقول بمضمره أو يفعل ما يضحك منه ، وقد أخرج أبو يعلى من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم بسند الباب د أن رجلا كان يلقب حمارا وكان يهدي رسول الله ﷺ العسكة من السمن والعسل فإذا جاء صاحبه يتقاضاه جاء به إلى النبي ﷺ فقال : أهبط هذا مناهه ، فأبى النبي ﷺ أن يتبسم ويأمر به فيمطى ، ووقع في حديث محمد بن عمرو بن حزم بعد قوله د يحب الله ورسوله ، قال د وكان لا يدخل إلى المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم جاء فقال : يا رسول الله هذا أهبطه لك ، فإذا جاء صاحبه يطالب فبئس جاء به فقال : أهبط هذا الثمن ، فيقول ألم تده إلى ؟ فيقول : ليس عندي ، فيضحك ويأمر لصاحبه بثمانه ، وهذا مما يقوى أن صاحب الترجمة والنعمان واحد والله أعلم .

**قوله** ( قد جلده في الشراب ) أي بسبب شربه الشراب المسكر وكان فيه مضرة أي كان قد جلده ، ووقع في رواية معمر بن زيد بن أسلم بسنده هذا عند عبد الرزاق د أن رجلا قد شرب الخمر لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد ، ثم أتى به لحد أربع مرات ، **قوله** ( فأتى به يوما ) فذكر سفيان اليوم الذي أتى به فيه والشراب الذي شربه من عند الواقدي ، ووقع في روايته د وكان قد أتى به في الخمر مرارا ، **قوله** ( فأمر به لحد ) في رواية الواقدي د فأمر به لحد بالمال وعلى هذا ف قوله د لحد ، أي ضرب ضربا أصاب جلده ، وقد يؤخذ منه أنه المذكور في حديث أس في الباب الأول . **قوله** ( قال رجل من القوم ) لم أر هذا الرجل مسمى ، وقد وقع في رواية معمر المذكورة د قال رجل عند النبي ﷺ ، ثم رأيت مسمى في رواية الواقدي فعنده د قال عمر ، **قوله** ( ما أكثر ما يؤتى به ) في رواية الواقدي د ما يضرب ، وفي رواية معمر د ما أكثر ما يشرب وما أكثر ما يجلد . **قوله** ( لا تأنوه ) في رواية الواقدي د لا تفعل بأمر ، وهذا قد يتعسف به في يدهي اتحاد القصةين ، وهو بعيد لما بينته من اختلاف الوقتين ، ويمكن الجمع بأن ذلك وقع للنعمان ولابن النعمان وأن اسمه عبد الله وألقبه حمار ، رآه أهل . **قوله** ( فو الله ما عدت إنه يحب الله ورسوله ) كذا الأكثر بكسر الهمزة ، ويجوز على رواية ابن السكن الفتح والكسر ، وقال بعضهم الرواية بفتح الهمزة ، على أن د ما ، نافية يحيل المعنى إلى ضده ، وأغرب بعض شراح المصاييح فقال ما موصولة وإن مع اسمها وخبرها سدت مسد مقول علمت لكونه مشتملا على المنسوب والمنسوب إليه والضمير في أنه يعود إلى الموصول والموصول مع صلته خبر مبتدأ عذوف تقديره هو الذي علمت والجملة في

جواب القسم ، قال الطيبي : وفيه نصف . وقال صاحب المطالع : ما موصولة وإنه بكسر الهمزة مبتدأ ، وقيل بفتحها وهو مفعول علت . قال الطيبي : فعل هذا علت بمعنى عرفت وإنه خبر الموصول : وقال أبو البقاء في إعراب الجمع : ما زائدة أى فوائده علت أنه والهمزة على هذا مفتوحة . قال : ويحتمل أن يكون المفعول محذوفاً أى ما علت عليه أو فيه سوماً ، ثم استأنف فقال : أنه يجب الله ورسوله . ونقل عن رواية ابن السكن أن التاء بالفتح للخطاب تقريراً ، ويصح على هذا كسر الهمزة وفتحها ، والكسر على جواب القسم والفتح مفعول علت ، وقيل ما زائدة لتأكيد والتقدير لقد علت . قلت : وقد حكى في المطالع ، أن في بعض الروايات : فوائده لقد علت ، وحل هذا بالهمزة مفتوحة ، ويحتمل أن تكون ماصدية وكسرت إن لأنها جواب القسم . قال الطيبي : وجعل ما فانية أظهر لاقتضاء القسم أن يلتقى بحرف النون وبان وباللام بخلاف الموصولة ، ولأن الجملة القسمية هي بها مؤكدة لمعنى النون مقررة للأنكار ، ويؤيده أنه وقع في شرح السنة : فوائده ما علت إلا أنه قال ، فعنى المحصر في هذه الرواية بمنزلة تاء الخطاب في الرواية الأخرى لإرادة مزيد الانكار على المخاطب . قلت : وقد وقع في رواية أبي ذر عن الكشمي عن سئل معاذ عن شرح السنة ، ووقع في رواية الأسامي عن طريق أبي ذرعة الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه : فوائده ما علت أنه يجب الله ورسوله ، ويصح معه أن تكون ما زائدة وأن تكون ظرفية أى مدة على ، ووقع في رواية مسمر والواقدي : أنه يجب الله ورسوله ، وكذا في رواية محمد بن عمرو بن حزم ولا إشكال فيها لأنها جاءت تمايلاً لقوله : لا تفعل بأمره والله أعلم . وفي هذا الحديث من الفوائد جواز التلقيب وقد تقدم القول فيه في كتاب الأدب ، وهو محمول هنا على أنه كلف لا يكرهه ، أو أنه ذكر به على سبيل التعريف لكثرة من كان يسمى بعبد الله ، أو أنه لما تكرر منه الاقدام على الفعل المذكور نسب إلى البلادة فأطلق عليه اسم من يتصف بها ليرتفع بذلك . وفيه الرد على من زعم أن مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهي عن لعنه والأمر بالهتاف له . وفيه أن لاتاق بين ارتكاب النهي وثبوت محبة الله ورسوله في قلب المرتكب لأنه عليه السلام أخبر بأن المذكور يجب الله ورسوله مع وجود ماضيه منه ، وأن من تكررت منه الهدية لا تنزع منه محبة الله ورسوله ، ويؤيده ما تقدم أنه نفي الإيمان من شارب الخمر لا يراد به دواله بالسكينة بل نفي كاله كما تقدم ، ويحتمل أن يكون استمرار ثبوت محبة الله ورسوله في قلب العاصي مقيداً بما إذا ندم على وقوع المعصية وأقيم عليه الحد فكسفر عنه الذنب المذكور ، بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يحشى عليه بتكرار الذنب أن يطبع على قلبه شيء حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو والعافية . وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب الخمر إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة ، فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتى به أكثر من خمسين مرة ، والأمر المنسوخ أخرجه العاصي في رواية حمولة عنه وأبو داود وأحمد والنسائي والدارمي وابن المنذر وصححه ابن حبان (١) كلهم عن طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رفعه : إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ثم إذا سكر فاجلدوه ، ولهم رابعهم : فاضربوا عنقه ، وله من طريق أخرى عن ابن هريرة أخرجه - عبد الرزاق وأحمد والترمذي نطقاً والنسائي كلهم من رواية سبيل بن أبي صالح عن أبيه عنه بلفظ : إذا شربوا فاجلدوهم ثلاثاً ، فإذا شربوا الرابعة فاقتلوهم ، وروى عن حاتم بن بهدة عن أبي صالح فقال أبو بكر بن هياش عنه عن أبي صالح

(١) في بعض النسخ : وصححه الحاكم

عن أبي سعيد كذا أخرجه ابن حبان من رواية هثيم بن أبي شبة عن أبي بكر ، وأخرجه الترمذى عن أبي كريب عنه فقال : من معاوية ، بدل د : أبي سعيد ، وهو محفوظ ، وكذا أخرجه أبو داود من رواية أبان المطار عنه ، وتابعه الثوري وشيبان بن دينة الرحمن وغيرهما عن عاصم ، وألفظ الثوري عن عاصم : ثم إن شرب الرابعة فاضربوا عنقه ، ووقع في رواية أبان عند أبي داود : ثم إن شربوا فاضربوا ، ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال : إن شربوا فاضربوا ، ثم ساقه أبو داود من طريق حميد بن يزيد عن نافع عن ابن عمر قال : وأحسبه قال في الخامسة ثم إن شربها فاضربوه ، قل وكذا في حديث عطيف في الخامسة ، قال أبو داود : وفي رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه كلاهما عن أبي هريرة في الرابعة ، وكذا في رواية ابن أبي نعيم عن ابن عمر ، وكذا في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وشريد ، وفي رواية معاوية : فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاضربوه ، وقال الترمذى بعد تخريجهم : وفي الباب عن أبي هريرة والشريد وشريحيل بن أوس وأبي الرمضاء وجابر وعبد الله بن عمرو . قلت : وقد ذكرت حديث أبي هريرة ، وأما حديث الشريد وهو ابن أوس اشقى فأخرجه أحمد والدارقطني والطبراني وصححه الحاكم بدمط : إذا شرب فاضربوه ، وقال في آخره : ثم إن عاد الرابعة فاضربوه . وأما حديث شريحيل وهو الكندي فأخرجه أحمد والحاكم والطبراني وابن مندة في المعرفة ، ورواه ثقات نحو رواية الذي قبله ، وصححه الحاكم من وجه آخر . وأما حديث أبي الرمضاء وهو بفتح الراء وسكون الميم بعدها دال مهملة وبالماء وقيل بوحدة ثم ذل معجمة وهو يدرى نزل ، وأخرجه الطبراني وابن مندة وفي سننه ابن لهيعة وفي سياق حديثه : أن النبي ﷺ أمر بالذي شرب الخمر في الرابعة أن تضرب عنقه فاضربوه ، فأعاد أن ذلك عمل به قيل النسخ ، فإن ثبت كان فيه ود على من زعم أنه لم يعمل به . وأما حديث جابر فأخرجه الطبراني والحاكم ولفظه : من شرب الخمر فاضربوه ، وقال فيه : فإن عاد في الرابعة فاضربوه ، وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأخرجه أحمد والحاكم من وجهين عنه وفي كل منهما مقال ، وفي رواية شهر بن حوشب عنه : فإن شربها الرابعة فاضربوه . قلت : وروناه عن أبي سعيد أيضا كما قدم وعن ابن عمر ، وأخرجه النسائي والحاكم من رواية جندب الرحمن بن أبي نعيم عن ابن عمر ونفث من الصحابة بنحوه ، وأخرجه الطبراني وموصولا من طريق هياض بن عطيف عن أبيه وفيه : في الخامسة : كما أشار إليه أبو داود ، وأخرجه الترمذى تعليقا ولبراد والشافعي والنسائي والحاكم وموصولا من رواية محمد بن المنكدر عن جابر ، وأخرجه البيهقي والخطيب في المهمات ، ومن وجهين آخرين عن ابن المنكدر ، وفي رواية الخطيب : جلد . . وللاحاكم من طريق يزيد بن أبي كبة سمعت رجلا من الصحابة يحدث عبد [ أنك ] بن مروان رفته بنحوه : ثم إن عاد في الرابعة فاضربوه ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر بن ابن المنكدر مراسلا وفيه : أتى بآب النعمان بعد الرابعة فاضربوه ، وأخرجه الفجاءى من رواية عمرو بن الحارث عن ابن المنكدر أنه بلغه ، وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق وأبو داود من رواية الزهري عن قبيصة ابن ذؤيب قال : قل رسول الله ﷺ : من شرب الخمر فاضربوه . إلى أن قل : ثم إذا شرب في الرابعة فاضربوه ، قال فأتى رجل قد شرب جلد ثم أتى به قد شرب جلد ثم أتى به وقد شرب جلد . ثم أتى به في الرابعة قد شرب جلد فرفع الفيل عن الناس وكانت رخصة ، وعنه الترمذى فقال روى الزهري وأخرجه الخطيب في المهمات ، من طريق محمد بن اسحق عن الزهري وفل فيه : فأتى رجل من الأماة فقال له نعمان فاضربوه أربع مرات ،

فراى المسلمون أن القتل قد أخر وان الضرب قد وجب ، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة وولده في عهد النبي ﷺ ولم يسمع منه ، ورجال هذا الحديث ثقات مع ارساله ، سكنه أهل بما أخرجه الطحاوى عن طريق الأوزاعى عن الزهرى قال : بلغنى عن قبيصة ، وبما روى ذلك رواية ابن وهب عن يونس عن الزهرى أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ وهذا أصح لأن يونس أحفظ لرواية الزهرى من الأوزاعى ، والظاهر أن الذى بلغ قبيصة ذلك صحابى فيكون الحديث على شرط الصحيح لأنه إجماع الصحابة لا يضر ، وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال حدثت به ابن المنكدر فقال : ترك ذلك ، قد أتى رسول الله ﷺ بابتين نعيمان فجعله ثلاثاً ثم أتى به فى الرابعة فجعله ولم يزد . ووقع عند الناس من طريق محمد بن إسحق عن ابن المنكدر : عن جابر فأتى رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب فى الرابعة لم يقتله ، وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحق بلفظ : قال عاد الرابعة فاضربوا عنقه فضربه رسول الله ﷺ أربع مرات ، فراى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع ، قال الشافعى بعد تحريجه : هذا مالا اختلاف فيه بين أهل العلم علمته . وذكره أيضاً عن أبي الويز مرسلًا وقال : أخذت القتل منسوخة ، وأخرجه أيضاً من رواية ابن أبي ذؤيب حدثني ابن شهاب : أتى النبي ﷺ بشارب فجعله ولم يضرب عنقه ، وقال الترمذى : لا نعلم بين أهل العلم فى هذا اختلافًا فى القديم والحديث . قال وسمعت عمداً يقول : حديث معاوية فى هذا أصح ، وإنما كان هذا فى أول الأمر ثم نسخ بعد ، وقال فى الحال ، آخر الكتاب : جميع ما فى هذا الكتاب قد عمل به أهل العلم إلا هذا الحديث وحديث الجمع بين الضلالتين فى المضمر ، وتعبه النوى فسلم قوله فى حديث الباب دون الآخر ، ومال الخطابى الى تأويل الحديث فى الأمر بالقتل فقال : قد يرد الأمر بالوعيد ولا يرد به وقوع الفعل وإنما قصد به الردع والتحذير ، ثم قال : ويحتمل أن يكون القتل فى الخامسة كان واجباً ثم نسخ بحصول الإجماع من الأئمة على أنه لا يقتل ، وأما ابن المنكدر فقال : كان العمل فىمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ، ثم نسخ بالأمر بمجاءه فان تكرر ذلك أوبعاً قتل ، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة بإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا بعد [ خلافه ] خلافاً . قلت : ركأنه أشاد الى بعض أهل الظاهر ، فقد نقل عن بعضهم واستدل عليه ابن حزم منهم واحتج له وادعى أن لا إجماع وأورد من مسند الحارث بن أبى أسامة ما أخرجه هو والامام أحمد من طريق الحسن البصرى عن عبد الله بن عمرو أنه قال : أتوني برجل أقيم عليه الحد يهين ثلاثاً ثم سكر فان لم يقتله فأنا كذاب ، وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبد الله بن عمرو كما جزم به ابن المدينى وغيره فلا حجة فيه ، وإذا لم يصح هذا عن عبد الله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبد الله بن عمرو لسكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وقد ذلك من نوره الخائف ، وقد جاء عن عبد الله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال : لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته . وأما قول بعض من انتصر لابن حزم فطعن فى النسخ بأن معاوية إنما أسلم بعد الفتح وليس فى شيء من أحاديث غيره الدالة على نسخه التصريح بأن ذلك متأخر عنه ، وجوابه أن معاوية أسلم قبل الفتح وقيل فى الفتح ، وقصة ابن النعمان كانت بعد ذلك لأن عقبه بن الحارث حضرها إما بحنين وإما بالمدينة ، وهو إنما أسلم فى الفتح وحنين ، وحضور عقبه إلى المدينة كان بعد الفتح جزماً ثبت ما نقله هذا القائل ، وقد عمل بالناسخ بعض الصحابة فأخرج عبد الرزاق فى مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن للثقي فى الخمر ثمان مرار ، وأورد نحو ذلك من



سعد بن أبي وقاص ، وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جاد أبا محجن في الخبر أربع مرار ثم قال له : أنت خليع ، فقال : أما إذ خلعتني فلا أشر بها أبداً . قوله ( حدثنا علي بن عبد الله بن جعفر ) هو المعروف بابن المديني . قوله ( أتى النبي ﷺ بمكران فأمر بضربة ) وقع في رواية المستعمل « فقام ليضربه ، وهو نصيف فقد تقدم الحديث في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي حمزة عن الصواب بلفظ « فقال اضربه » ، قال القرطبي ظاهره بقتله أنه السكر بمجرد موجبه للحد لأن الفداء للتعجيل كقتله سمي فسيح ، ولم يفصل هل سكر من ماء عنب أو غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ، ففيه حجة للجمهور على الكوفيين في التفرقة ، وقد مضى بيان ذلك في الأثرية

### ٦ - باب السارق حين يسرق

٦٧٨٢ - **حدثني عمرو بن علي** حدثنا عبد الله بن داود حدثنا فضيل بن غزوان عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن »

[ الحديث ٦٧٨٢ - طريقه في : ٦٨٠٩ ]

قوله ( باب السارق حين يسرق ) ذكر فيه حديث ابن عباس نحو حديث أبي هريرة الماضي في أول الحدود مقتصرأ فيه على الزنا والسرقة ، ولأبي ذر « ولا يسرق السارق » وسقط لفظ السارق من رواية غيره ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عمرو بن علي شيخ البخاري فيه ، وأخرجه أيضاً من طريق إسحق بن يوسف الأزرق عن الفضيل بن غزوان بسنده فيه « ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن » ، قال عكرمة قلت لابن عباس : كيف يتزوج منه الايمان ؟ قال : هكذا فان تاب واجبه الايمان . وقد تقدم بسط هذا في أول كتاب الحدود

### ٧ - باب أمن السارق إذا لم يُسم

٦٧٨٣ - **حدثنا عمرو بن حفص** بن غياث حدثني أبي حدثنا الأعمش قال سمعت أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : أمن الله السارق يسرق للبيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده . قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، والحبل كانوا يرون أنه مها ما يساوي دراهم

[ الحديث ٦٧٨٣ - طريقه في : ٦٧٩٩ ]

قوله ( باب أمن السارق إذا لم يُسم ) أي إذا لم يعين ، إشارة إلى الجمع بين النهي عن أمن السارق المعين كما مضى تقريره وبين حديث الباب ، قال ابن بطال : معناه لا ينبغي تعيين أهل المماص وهو واجهمهم باللعن . وإنما ينبغي أن يلعن في الجملة ، في فعل ذلك ليكون ردعاً لهم وزجراً عن انتهاك شيء منها ، ولا يكون لمعين ثلثا بقطع ، قال : فان كان هذا مراد البخاري فهو غير صحيح لأنه إنما نهى عن أمن السارق وقال : لا تعينوا عليه ، شيطان بعد إقامة الحد عليه . قال : وقد تقدم تقرير ذلك قريباً . وقال الداودي : قوله في هذا الحديث « أمن الله السارق » ، يحتمل أن يكون خبراً ابتدئ به ، من قوله « لا تعينوا عليه » ، ويحتمل أن يكون دعاء ، قلت : ويحتمل أن لا يراد

به حقيقة الأمن بل انتقمه فقط ، وقال الطائي : أهل هذا المراد باللعن الإهانة والخذلان ، كآفة قبل لما استعمل أمر  
 ثوبه في أحقر شيء خذله الله حتى قطع . وقال عياض : يجوز بعضهم لعن المعين مالم يجد لأن الحمد كفارة ، قال :  
 وليس هذا بسديد لثبوت النهي عن اللعن في الجملة فحملة على المعين أولى ، وقد قيل : إن لعن النبي ﷺ لأهل  
 المعاصي كان تحذيراً لهم عنها قبل وقوعها ، فإذا فعلوها استغفر لهم ودعا لهم بالنوبة ، وأما من أغلظ له وأمنه تأديبا  
 على فعل فعله فقد دخل في عموم شرطه حيث قال : سألت النبي أن يجعل لعن لعن كفارة ورحمة . قلت : وقد تقدم الكلام  
 عليه فيما مضى ، وبذلك هناك أنه مقيد بما إذا صدر في حق من ليس له بأهل كما قيد بذلك في صحيح مسلم . قوله  
 ( عن أبي هريرة ) في رواية محمد بن الحسين عن أبي الحسن بن عمر بن حفص شيخ البخاري فيه « سمعت أبا  
 هريرة » وكذا في رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش عن أبي صالح « سمعت أبا هريرة » وسألتني بعد سبعة  
 أبواب في « باب ثوبه السارق » وقال ابن حزم : وقد سلم من تدليس الأعمش قلت : ولم ينفرد به الأعمش ، أخرجه  
 أبو عوانة في صحيحه من رواية أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح . قوله ( لعن الله السارق يسرق البيضة  
 فتقطع يده ) في رواية ديس بن يونس عن الأعمش عند مسلم والاسناد المذكور . قوله ( كانوا يرون ) بفتح أوله من الرأي  
 وبضمه من الظن . قوله ( أنه بيض الحديد ) في رواية الكشي « بيضة الحديد » . قوله ( والحبل كانوا يرون أنه  
 منها ما يساوي دراهم ) وقع لغير أبي ذر « يسوي » وقد أنكر بعضهم صحتها والحق أنها جائزة لكن بقلة قال  
 الخطابي : تأويل الأعمش هذا غير مطابق لمذهب الحديث ومخرج الكلام فيه وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن  
 يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من القوم والتزييب : أخرى الله فلانا عرض نفسه للثأف في مال له قدر ومزية  
 وفي عرض له قيمة إنما يضرب المثل في مثله بالشيء الذي لا وزن له ولا قيمة ، هذا حكم الحرف الجاري في مثله ،  
 وإنما وجه الحديث وتأويله ذم المرأة وتهجين أمرها وتحذير سوء نيتها فيما قل وكثر من المال كأنه يقول إن  
 سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة المذرة والحبل الحاق الذي لا قيمة له إذا تعاطاه فاستمرت به العادة لم  
 يأس أن يؤديه ذلك إلى سرقة ما فوقها حتى يبلغ قدر ما تقطع فيه اليد فتقطع يده ، كأنه يقول فليحذر هذا الفعل  
 وليتوقه قبل أن تملكه العادة ويحزن عليها ليسلم من سوء مقبته ووخيم طاقته . قلت : وسبق الخطابي إلى ذلك أبو  
 محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال : احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في تلبس الأشياء  
 وكثيرها ، ولا حجة لهم فيه ، وذلك أن الآية لما نزلت قال عليه الصلاة والسلام ذلك على ظاهر ما نزل ، ثم أعلمه  
 الله أن القطع لا يكون إلا في ربع دينار فكان بياناً لما أجل فوجب المصير إليه . قال : وأما قول الأعمش إن البيضة  
 في هذه الحديث بيضة الحديد التي تجعل في الرأس في الحرب وأن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل بعيد لا يجوز عند  
 من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما سرقة السارق  
 ولأن من عادة العرب والمجم أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد جوهر وتعرض للقبو بالنول  
 في جرابه مسلح ، وإنما العادة في مثل هذا أن يقال لعن الله تعرض اليه في حبل رث أو في كبة شعر أو رداء  
 خلق ؛ وكل ما كان نحو ذلك كان أبخ أثمن رأيته في غريب الحديث ، لابن قتيبة وفيه : حضرت يحيى بن أكثم  
 بمكة قال فرأيت يذهب إلى هذا التأويل ويعجب به ويبدى به بعيد ، قل وهذا لا يجوز ذكره ؛ وقد تعقبه

أبو بكر بن الأنباري فقال : إيس الذي طعن به ابن قتبية هل تأويل الخبر بشئ لأن البيضة من السلاح أيست علما في كثرة الثمن ونهاية في هلو القيمة فتجرى بحرى المقد من الجوهر والجواب من المسك للذين ربما يساويان الألوف من الدنانير ، بل البيضة من الحديد ربما اشترت بأقل مما يجب فيه القاطع ، وإنما مراد الحديث أن السارق يعرض قطع يده بما لا غنى له به لأن البيضة من السلاح لا يستغنى بها أحد ، وحاصله أن المراد بالخبر أن السارق يسرق الجليل فتقطع يده ويسرق الحقيق فتقطع يده ، فكأنه تميز له وتضيق لا اختياره لكونه باع يده بخايل الثمن وكثيره وقال المازري : تأول بعض الناس البيضة في الحديث بيضة الحديد لأنه يساوي نصاب القاطع ، وحله بعضهم على المبالغة في التنبية على عظم ما خسر وحقر ما حصل ، وأراد من جنس البيضة والجليل ما يبلغ النصاب . قال القرطبي : ونظير حمله على المبالغة ما حمل عليه قوله يُرْتَضَى من بني الله مسجدا ولو كره حصن قطاعة ، فإن أحدهما قيل فيه إنه أراد المبالغة في ذلك ، وإلا فن المعلوم أن دفع حصن القطاعة وهو قدر ما تحصن فيه بعضها لا يتصور أن يكون مسجدا ، قال : ومنه تصديق ولو بظلف محرق ، وهو ما لا يتصدق به ، ومثله كثير في كلامهم . وهاض : لا ينبغي أن ينفصل لما ورد أن البيضة بيضة الحديد والجليل جبل السفن لأن مثل ذلك له قيمة وقدر ، فإن سياق الكلام يقتضي ذم من أخذ للجليل لا الكثير ، والخبر إنما ورد لتنظيم ما جنى على نفسه بما قتل به قيمته لا بأكثره والصواب تأويله على ما تقدم من تقليل أمره وتجهين فعله وأنه إن لم يقطع في هذا القدر جرت عادته إلى ما هو أكثر منه . وأجاب بعض من انتصر لتأويل الأحش : أن النبي ﷺ قاله عند نزول الآية بحلة قبل بيان نصاب القاطع انتهى . وقد أخرج ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه قطع يد سارق في بيضة حديد ثمها ربع دينار ورجاله نفات مع انقطاعه ، ولعل هذا مستند التأويل الذي أشار إليه الأحش . وقال بعضهم : البيضة في اللغة تستعمل في المبالغة في المدح وفي المبالغة في الذم ، فن الأول قولهم فلان بيضة البلد إذا كان فردا في العظمة وكذا في الاحتقار ، ومنه قول أخت عمرو بن عبدة لما قتل على أختها يوم الخندق في مريتها له :

لكن قاله من لا يعاب به من كان يدعى قديما بيضة البلد

ومن الثاني قول الآخر يجر قوما :

تأبى فضاعة أن تبدى لكم نسبا وابنا نزار قائم بيضة البلد

و يقال في المدح أيضا بيضة النور أي وسطهم وبيضة السنام أي شمته ، فلما كانت البيضة تستعمل في كل من الأمرين حسن التمثيل بها كأنه قال يسرق الجليل والحقيق فيقطع فرب أنه عذر بالجليل فلا عذر له بالحقيق ، وأما الجليل فأكثر ما يستعمل في التحقير كقولهم : ما ترك فلان عقالا ولا ذهب من فلان فقال فكأن المراد أنه إذا اعتاد السرقة لم يتحلى مع غلبة العادة التمييز بين الجليل والحقيق ، وأيضا قاما الذي يلزمه بالقطع لا يساوي ما حصل له ولو كان جليلا . وإلى هذا أشار القاضي عبيد الوهاب بقوله :

صيانة العضو أغلاها وأرخصها صيانة المال قائم حكمة الباري

ورد بذلك على قول المعري :

يد بخمسة مئين مسجود ردت ما بالها قطعت في ربع دينار

وسياتي مزيد لهذا في باب السرقة ، ان شاء الله تعالى

## ٨ - باب الحدود كفارة

٦٧٨٤ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا ابن هبة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني عن عنبدة بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا عند النبي ﷺ في مجلس فقال : يا معشر بني آدم لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا . وقرأ هذه الآية كلها ( فمن وفى منكم فأجره على الله ) ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله عليه إن شاء غفر له وإن شاء عذبه .

قوله ( باب الحدود كفارة ) . قوله ( حدثنا محمد بن يوسف ) لم أره منسوبا ويحتمل أن يكون هو البيهقي ويحتمل أن يكون الفريابي وبه جزم أبو نعيم في المستخرج ، وابن هبة هو سفيان . قوله ( عن الزهري ) في رواية الجديدي عن سفيان بن هبة ، سمعت الزهري ، أخرجه أبو نعيم . وذكر حديث عبادة بن الصامت وفيه « ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارة » ، وقد تقدم أن عند مسلم من وجه آخر « ومن أتى منكم حدا ، ولاحد من حديث خزيمة بن ثابت رفعه « من أصاب ذنبا أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته » ، وسنده حسن . وفي الباب عن جرير بن عبد الله نحوه عند أبي الشيخ ، وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنده بسند صحيح إليه نحو حديث عبادة وفيه « فمن فعل من ذلك شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارته » ، وعن ثابت بن الضحاك نحوه عند أبي الشيخ ، وقد ذكرت شرح حديث الباب مستوفى في الباب العاشر من كتاب الإيمان في أول الصحيح . وقد استشكل ابن بطال قوله « الحدود كفارة » ، مع قوله في الحديث الآخر « ما أدري الحدود كفارة لأهلها أولا ، وأجاب بأن سند حديث عبادة أصح ، وأجيب بأن الثاني كان قبل أن يعلم بأن الحدود كفارة ثم أعلم فقال الحديث الثاني ، وبهذا جزم ابن التين وهو المعتمد . وقد أجيب عن توقف في ذلك لأجل أن الأول من حديث أبي هريرة وهو متأخر الإسلام عن البيعة العقبة ، والثاني وهو التردد من حديث عبادة بن الصامت وقد ذكر في الخبر أنه من بايع ليلة العقبة وبيعة العقبة كانت قبل إسلام أبي هريرة بست سنين . وحاصل الجواب أن البيعة المذكورة في حديث الباب كانت متأخرة عن إسلام أبي هريرة بدليل أن الآية المشار إليها في قوله « وقرأ الآية كلها » هي قوله تعالى ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك على أن لا يشركن بالله شيئا ) إلى آخرها وكان نزولها في فتح مكة وذلك بعد إسلام أبي هريرة بنحو ستين ، وقررت ذلك تقريرا بينا . وإنما وقع الإشكال من قوله هناك إن عبادة بن الصامت وكان أحد النقباء ليلة العقبة قال « إن النبي ﷺ قال يا معشر بني آدم لا تشركوا « فانه يوم أن ذلك كان ليلة العقبة ، وليس كذلك بل البيعة التي وقعت في ليلة العقبة كانت على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره الخ وهو من حديث عبادة أيضا كما أوضحته هناك ، قال ابن القريب : دخل في عموم قوله المشرک ، أو هو مستثنى فان المشرک اذا عوقب على شركه لم يكن ذلك كفارة له بل زيادة في نكاله . قلت : وهذا لا خلاف فيه قال : وأما القتل فهو كفارة بالنسبة الى الولي المستوفى للنصاص في حق المقتول ، لأن النصاص ليس بحق له بل يبق حق المقتول فيطالبه به في الآخرة كدائر الحقوق . قلت : والذي قاله في مقام لمنع ، وقد نقات في الكلام على قوله

نعال (ومن يقتل مؤمنا متعمداً) قوله من قال : يبقى للمقتول حق الثمن ، وهو أقرب من إطلاق ابن العربي هنا . قال : وأما البرقة فتتوقف برادة الأرق فيها على رد المبروق لمنعه وأما الزنا فأطلق الجمهور أنه حق الله ، وهي غفلة لأن الماني بها في ذلك حذالما يلزم منه من دخول العار على أبيها وزوجها وغيرهما ، ومحمل ذلك أن الكفارة تختص بحق الله تعالى دون حق الأدنى في جميع ذلك

## ٩ - باب ظهر للمؤمن حي ، إلا في حدة أو حق

٦٧٨٥ - حدثني محمد بن عبد الله حدثنا عاصم بن علي حدثنا عاصم بن محمد بن واقد بن محمد سمعت أبي قال عبد الله قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع : ألا أي شهر أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا شهرنا هذا . قال : ألا أي بلد تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا بلدنا هذا . قال : ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة ؟ قالوا : ألا يومنا هذا . قال : فإن الله تبارك وتعالى قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم - إلا بحكمها - حرمة يومكم هذا ، في بلدكم هذا ، في شهركم هذا ، ألا هل بلغت (ثلاثاً) ؟ كل ذلك يحبونه : ألا نعم . قال : ويحكمكم - أو يهلككم - لا ترجعن بكفاري يضرب بخصم رقاب بعضه

قوله (باب ظهر للمؤمن حي) أي محي معصوم من الإيذاء . قوله (إلا في حدة أو في حق) أي لا يضرب ولا يذل إلا على سبيل الحد والعزب تأديباً ، وهذه الترجمة انقط حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السركة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزمري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ : ظهور المسلمين حي إلا في حدود الله ، وفي محمد بن عبد العزيز ضعف ، وأخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي باللفظ . ظهر المؤمن حي إلا بحقه ، وفي سنده الفضل بن المختار وهو ضعيف ، ومن حديث أبي أمامة (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

وقدم ما يتعلق بالسؤال والجواب مبسوطا في باب الخطبة أيام منى من كتاب الحج ، ومضى ما يتعلق بقوله  
 ويلكم أو ويحكم ، في كتاب الأدب ، ويأتى ما يتعلق بقوله لا ترجعوا بعدي ، مستوفى في كتاب الفتن إن شاء  
 الله تعالى

### ١٠ - باب إقامة الحدود ، والانتقام لحرمة الله

٦٧٨٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا **الليث** عن **عقيل** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** رضي الله  
 عنها قالت : ما خير الله **رسوله** بين أمرين إلا اختار أيسرهما ، ما لم يأتهم ، فإذا كان الإثم كان أبدا منه .  
 والله ما أتم لنفسه في شيء يؤتى إليه قط حتى تنتهك حرمة الله ، فينتقم الله ،

**قوله** (باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله) ذكر فيه حديث عائشة ، ماخير رسول الله **رسوله** بين أمرين  
 إلا اختار أيسرهما ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي **رسوله** ، من كتاب المنافع ، وقوله هنا ما لم  
 يأتهم ، في رواية المستطيل ما لم يكن لهم ، قال ابن بطال : هذا التخيير ليس من الله لأن الله لا يخير رسوله بين أمرين  
 أحدهما إثم إلا إن كان في الدين وأحدهما ينزل إلى الإثم كالنظر فإنه مذموم كالأمر أو حب الإنسان على نفسه شيئا  
 شاقا من العبادة فحرمته ، ومن ثم نهي النبي **رسوله** أصحابه من القرب ، قال ابن القيم : المراد التخيير في أمر الدنيا  
 وأما أمر الآخرة فكلما صعب كان أعظم ثوابا ، كذا قال ، وما أشار إليه ابن بطال أول ، وأولى منهما أن ذلك  
 في أمور الدنيا لأن بعض أمورها قد يفضى إلى الإثم كثيرا ، والأقرب أن قائل التخيير آدمي وهو ظاهر وأمثله  
 كثيرة ولا سيما إذا صدر من الكافر

### ١١ - باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع

٦٨٨٧ - **حدثنا أبو الوليد** حدثنا **الليث** عن **ابن شهاب** عن **عروة** عن **عائشة** أن أسامة كلف النبي  
**رسوله** في امرأة ، فقال : إنما ذلك من كان قبلكم أنهم كانوا يجيبون الحد على الوضيع ويتركون على الشريف .  
 والذي نرى يذره لو فاطمة قلت ذلك لقلت بدعا ،

١١١

(قوله باب إقامة الحدود على الشريف والوضيع) هو من الوضع وهو النفس ، ووقع هنا بلفظ الوضع وفي  
 الطريق التي نبه بلفظ الضعيف ، وهي رواية الأكثر في هذا الحديث ، وقد رواه بلفظ الوضع أيضا النسائي من  
 طريق اسماعيل بن أمية عن الزهري ، والشريف يقابل الاثنين لما يستلزم الشرف من الرفعة والقوة ، ووقع للنسائي  
 أيضا في رواية لسفيان بلفظ الضعيف ، **قوله** (حدثنا أبو الوليد) هو العجلي . **قوله** (حدثنا الليث  
 عن ابن شهاب) في رواية أبي النضر هاشم بن القاسم عن الليث عن أحد **حدثنا** ابن شهاب ، ولا يعارض ذلك  
 رواية أبي صالح عن الليث عن يونس عن ابن شهاب فيما أخرجه أبو داود لأن أمط السباقين يختلف فيحمل على أنه  
 عند الليث بلا واسطة باللفظ الأول وعند باللفظ الثاني بواسطة وسأوضح ذلك **قوله** (عن عروة) في رواية ابن  
 وهب عن يونس عن ابن شهاب ، أخرجه عروة بن الزبير ، وفي مضي سبابة في عروة الضح . **قوله** (أن أسامة) هو

ابن زيد بن حارثة . قوله ( كالم النبي ﷺ في امرأة ) هكذا رواه أبو الوابيد مخضرا ، ورواه غيره من الذين مطروحا في الباب بعده . قوله ( يزكون على الشريف ) كذا لابي ذر عن الكشميني وفيه حذف تقديره ويتركوه إقامة الحد على الشريف فلا يقيمون عليه الحد . قوله ( لو قاطمة ) كذا للاكثر ، قال ابن القيم : التقدير لو قطعت قاطمة ذلك لأن لو يلها الفمل دون الاسم . قلت : الأول التقدير بما جاء في الطريق الاخرى ، لو أن قاطمة ، كذا في رواية الكشميني هنا وهي ثابتة في سائر طرق هذا الحديث في غير هذا الموضع ، ولو هنا شرطية وحذف أن ورد معها كثيرا كقوله ﷺ في الحديث الذي عند مسلم لو أهل عمران أقام رسول الله ﷺ لو أن أهل عمان ، وقد أنكر بعض الشراح من شيوخنا على ابن القيم إرادته هنا بحذف أن ، ولا انكار عليه ، فإن ذلك ثابت هنا في رواية أبي خذ عن غير الكشميني ، وكذا هو في رواية النسائي ، ووقع في رواية إسحق بن راشد عن ابن شهاب عند النسائي ولو سرفت قاطمة ، وهو يساعد تقدير ابن القيم

## ١٢ - باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان

٦٧٨٨ - حدثنا محمد بن سليمان حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها أن قريشا أعتهم المرافة الخزومية التي سرفت فقالوا : من يكلم فيها رسول الله ﷺ ومن يجترئ عليه إلا أسامة حبيب رسول الله ﷺ ؟ فكلم رسول الله ﷺ فقال : أنشفع في حدي من حدود الله ؟ ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما ضل من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق للشرع تركوه ، وإذا سرق للضعف فبهم أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن قاطمة بنت محمد سرفت لقطع محمد يدها .

قوله ( باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان ) كذا قيد ما أطلقه في حديث الباب ، وأنشفع في حد من حدود الله ، وليس قيد صريحا فيه ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق صريحا ، وهو في مرسل حبيب ابن أبي ثابت الذي أشرت إليه وفيه ، أن النبي ﷺ قال لأسامة لما شفّع فيها : لا تنشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليس لها ترك ، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته ، تماثروا الحدود فيما بينكم فلا يلقي من حد فقد وجب ، ترجم له أبو داود ، المعفو عن الحد ما لم يبلغ السلطان ، وصححه الحاكم وسنده إلى عمرو بن شعيب صحيح . وأخرج أبو داود أيضا واحدا وصححه الحاكم من طريق يحيى بن راشد قال خرج علينا ابن عمر فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من حانت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاع الله في أمره ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أصح منه عن ابن عمر موقوفا ، وللرفوع شاهد من حديث أبي هريرة في الاوسط للطبراني وقال : فقد ضاع الله في ملكه ، وأخرج أبو يعلى من طريق أبي الحبة عن أبي مطر : رأيت عليا أني بحارق فذكر قصة فيها ، أن رسول الله ﷺ أتى بسارق ، فذكر قصة فيها ، قالوا بارسول الله أفلا عنوت ؟ قال ذلك سلطان سوء الذي يهتو عن الحدود بينكم ، وأخرج الطبراني عن هروة بن الزبير قال : لقي الزبير سارقا فنشفع فيه ، فقيل له حتى يبلغ الامام فقال اذا بلغ الامام فلن الله النافع والمهجع ، وأخرج الموطأ عن ربيعة عن الزبير نحوه وهو منقطع مع رفته ، زهر عند ابن أبي شيبة بسنده حسن عن الزبير

وفوقاً وبسند آخر حسن عن علي بن فضال ، وبسند صحيح عن عكرمة بن ابن عباس وعمار بن الزبير أنهما دخلا سبيله فقالت لابن عباس : بينما صنعت حين خليت سبيله ، فقال : لا أم لك أما لو كنت أنت لسرك أن يغفل سبيله . وأخرجه الدارقطني من حديث الزبير موصلاً مرفوعاً بلافظ «اشفعوا» ما لم يصل إلى الوالي فإذا وصل الوالي نعماً فلا عفا الله عنه ، والواقف هو المعتد ، وفي الباب غير ذلك حديث صفوان بن أمية عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في قصة الذي سرق رواقه ثم أراد أن لا يقطع فقال له النبي ﷺ : هل لا قيل أن تأتي به ، وحديث ابن مسعود في قصة الذي سرق فأمر النبي ﷺ بقطعه فأرأى منه أسفاً عليه فقالوا : يا رسول الله كما أنك كرهت قطعه ، فقال : وما يعني ؟ لا تكونوا أعواناً للشيطان علي أخيك ، إنه يذهبي للإمام إذا انتهى إليه حمد أن يقيمه ، ورافقه بفرويهب العفر ، وفي الحديث قصة مرفوعة ، وأخرج مرفوعاً أخرجه أحمد وصححه الحاكم وحديث عائشة مرفوعاً : أقبلوا ذوى الهيات ذلاتهم إلا في الحدود ، أخرجه أبو داود ، ويستفاد منه جواز الشناعة فيما يقتضي التعزير . وقد نقل ابن عبد البر وغيره فيه الاتفاق ، ويدخل فيه ، سائر الأحاديث الواردة في نصب الستر على المسلم ، وهي محمولة على ما لم يبلغ الإمام . قوله ( عن عائشة ) كذا قال الحفاظ من أصحاب ابن شهاب عن عروة ، وشذ عن قيس بن عمار بكر الممثلة فقال ابن شهاب عن عروة عن أم سلمة ، فذكر حديث الباب سواء أخرجه أبو الشيخ في كتاب المرأة والطبراني وقال : تفرد به عمر بن قيس ، يعني عن حديث أم سلمة ، قال الدارقطني في العلل : الصواب رواية الجماعة ، قوله ( أن قريشاً ) أى القبيلة المشهورة ، وقد تقدم بيان المراد بقريش الذى انتسبوا إليه في المناقب وأن الأكثر أنه فهر بن مالك ، والمراد بهم هنا من أدرك القصة التى تذكر بكثرة . قوله ( أهمهم المرأة ) أى أجملهم اليهم مما أوصرتهم ذوىهم بسبب ما وقع منها ، يقال أهمى الأمر أى ألفتنى ، ومضى في المناقب من رواية قتبية عن النبي ﷺ هذا السند أهمهم شأن المرأة ، أى أمرها المتعلق بالسرقة وقد وقع في رواية مسعود بن الأسود الآتى النبوية عليهم دلاً سرقتم تلك المرأة أعظمنا ذلك فأتينا رسول الله ﷺ ، ومسعود المذكور من بطن آخر من قريش ، وهو من بنى عدى بن كعب ودط عمر ، وسبب إعظامهم ذلك خشية أن يقطع يدهما لعلمهم أن النبي ﷺ لا يبرخص في الحدود ، وكان قطع السارق معلوماً عندهم قبل الإسلام ، ونزل القرآن بقطع السارق فاستمر الحال فيه . وقد حدد ابن السكيت باباً لمن قطع في الجاهلية بسبب السرقة فذكر قصة الذين سرقوا غزال الكعبة فقطعوا في عهد عهد المطلب جد النبي ﷺ ، وذكر من قطع في السرقة خوف بن عبد ابن عمرو بن عزم ومقيس بن قيس بن عدى بن سلمة بن سهم وغيرهما وأن دوقاً سابقاً لذلك قوله ( المخزومية ) نسبة إلى مخزوم بن بظة بفتح التحتانية والقفاف بعدها ظاء معجمة مشالة ابن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ، ومخزوم أخو كلاب بن مرة الذى نسب إليه بنو عبد مناف ، ووقع في رواية إسماعيل بن أمية عن محمد بن مسلم وهو الذى عند النسائي «سرقتم امرأة من قريش من بنى مخزوم» واسم المرأة على الصحيح فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن عزم وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي الجليل الذى كان زوج أم سلمة قبل النبي ﷺ ، قتل أبوها كافراً يوم بدر قتله حمزة بن عبد المطلب ، وهم من ذمهم أن له محبة . وقيل هى أم عمرو بنت سفيان بن عبد الأسد وهى بنت عم المذكورة أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أعجزني بشر بن تميم أنها أم عمرو بن سفيان بن عبد الأسد ، وهذا أفضل . ووقع مخ ذلك في سبانه أنه قاله . عن ظن



وحسان ، وهو غلط من قاله لأن قصتها مقابلة للقصة المذكورة في هذا الحديث كما سأوضحه . قال ابن عبد البر في الاستيعاب : فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد هي التي قطع رسول الله ﷺ يدها لأنها سرقته حلياً فحكمت قريش أسامة فشفع فيها وهو غلام . الحديث . قلت : وقد ساق ذلك ابن سعد في ترجمتها في الطبقات من طريق الأجلح بن عبد الله السكندی عن حبيب بن أبي ثابت رفعه ، أن فاطمة بنت الأسود بن عبد الأسد سرقته حلياً هل عهد رسول الله ﷺ فانه شفعوا ، الحديث . وأورد عبد الغني بن سعيد المصري في «المهمات» من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن حماد الدمشقي عن شقيق قال : سرقته فاطمة بنت أبي أسد بنت أخي أبي سلمة ، فأشفت قريش أن يقطعها النبي ﷺ ، الحديث . والطريق الأول أقوى ، ويمكن أن يقال : لامتازة بين قوله بنت الأسود وبنت أبي الأسود لاحتمال أن تكون كنية الأسود أبا الأسود ، وأما قصة أم عمرو فقد كرها ابن سعد أيضاً وابن السككي في المثالب وحبسه الهيثم بن عدي فذكروا أنها خرجت ليلاً فوتمت بركب نزول فأخذت هيئة لهم فأخذها القوم فأولفوها ، فلما أصبحوا أتوا بها النبي ﷺ فهاضت بمخوى أم سلمة ، فأمر بها النبي ﷺ ففطمت ، وأهدوا في ذلك شعراً قاله خنيس بن يعلى بن أمية ، ور رواية ابن سعد أن ذلك كان في حجة الوداع ، وقد تقدم في الشهادات وفي غزوة الفتح أن قصة فاطمة بنت الأسود كانت عام الفتح ، فظهر تغاير القصةين وأن بينهما أكثر من سنتين ، ويظهر من ذلك خطأ من اقتصر على أنهم أم عمرو كان الجرزي ، ومن ردها بين فاطمة وأم عمرو كان طاهر وابن بدكوال ومن تبعهما فله الحمد . وقد نقل ابن حزم ما قاله بشر بن عيم لكنه جعل قصة أم عمرو بنت صفيان في نهج المارية وقصة فاطمة في السرفة ، وهو غلط أيضاً لوقوع التصريح في قصة أم عمرو بأنها سرقته . قوله ( التي سرقته ) زاد يونس في روايته في عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ، ووقع بيان المسروق في حديث مسعود ابن أبي الأسود المعروف بابن العجاء . فأخرج ابن ماجه وصححه الحاكم في طريق محمد بن إسحق عن محمد بن طلحة ابن زكاة عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود عن أبيها قال : ولما سرقته المرأة تلك القطيفة من بيت رسول الله ﷺ أعظمتنا ذلك ، فحسنا إلى رسول الله ﷺ نكلمه ، وسنده حسن ، وقد صرح فيه ابن إسحق بالتحديث في رواية الحاكم ، وكذا علقه أبو داود فقال : روى مسعود بن الأسود ، وقال الترمذي بعد حديث عائشة المذكور هذا وفي الباب عن مسعود بن العجاء ، وقد أخرجه أبو الشيخ في «كتاب السرفة» من طريق يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن طلحة فقال : عن عائشة بنت مسعود بن العجاء عن أبيها فيحتمل أن يكون محمد بن طلحة سمعه من أمه ومن عائشة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت الذي أشرت إليه أنها سرقته حلياً ، ويمكن الجمع بأن الحل كان في القطيفة فاللهي ذكر القطيفة أراد بما فيها ، والذي ذكر الحل ذكر المظروف دون الطرف . ثم رجح عندي أن ذكر الحل في قصة هذه المرأة وهم كما بينه ، ووقع في مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب فيها أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج . أخبرني عمرو بن دينار أن الحسن أخبره قال : سرقته امرأة ، قال عمرو : وحديث أن قال : من ثياب الكعبة ، الحديث ، وسنده إلى الحسن صحيح فإن أمكن الجمع والافالاول أقوى . وقد وقع في رواية معمر عن الزهري في هذا الحديث : أن المرأة المذكورة كانت تستعير المتاع ويحده ، أخرجه مسلم وأبو داود ، وأخرجه النسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري بالفظ واستعارت امرأة هل السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف حلياً فباعته وأخذت ثمنه ، الحديث وقد بينه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

فما أخرجه عنه الرواق بسند صحيح إليه ، ان امرأة بجاءت امرأة فقالت : ان فلانة تستعيرك حلما فأعرتها لباه ،  
فكشكت لآتراه : فجاءت الى التي استعارت لها فسلأتها فقالت : ما استعيرتك شيئا ، فرجعت الى الأخرى فأنكرت  
فجاءت الى النبي ﷺ فدعاها فألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعيرت منها ، شيئا فقال : اذهبوا الى بيتها  
تجدهم تحت فراشها . فأنوره فأخذوه ، وأمر بها فقطعت ، الحديث فيجتمعت أن تكون سرقة القطيفة ووجدت  
الحلي ، وأطلق عليها في جسد الحلي في رواية حبيب بن أبي ثابت سرقة مجازا ، قال شيخنا في شرح الزمذني ،  
اختلف على الزهري : فقال الليث ويونس وإسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد سرقة ، وقال معمر وشعيب لأنها  
استعارت ووجدت ، قال ورواه سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن الزهري فاختلف عليه سندا ومثما :  
فرواه البخاري - يعني (كما) تقدم في الشهادات - عن علي بن المديني عن ابن عيينة قال : ذهبت أسأل الزهري عن  
حديث الخزومية فصاح علي ، فقلت لسفيان : فلم يحفظه عن أحد قال : وجدت في كتاب كتبه أيوب بن موسى  
عن الزهري وقال فيه انها سرقة ، وهكذا قال محمد بن منصور عن ابن عيينة انها سرقة أخرجه النسائي عنه ،  
وعن رواق عنه بن موسى عن سفيان كذلك لكن قال : أني النبي ﷺ يسارق لقطعه ، فذكره مختصرا ، ومثله لأبي  
يعلى عن محمد بن عباد عن سفيان ، وأخرجه أحمد عن سفيان كذلك لكن في آخره وقال سفيان لا أدري ما هو ،  
وأخرجه النسائي أيضا عن إسحق بن راهوية عن سفيان عن الزهري بلغظ وكانت مخزومية تستعير المتاع وتجوده  
الحديث وقال في آخره : قيل لسفيان من ذكره ؟ قال أيوب بن موسى ، فذكره بسنده المذكور ، وأخرجه من  
طريق ابن أبي زائدة عن ابن عيينة عن الزهري بغير واسطة وقال فيه : سرقة ، قال شيخنا : وابن عيينة لم يسمعه  
من الزهري ولا عن سمعه من الزهري إنما وجدته في كتاب أيوب بن موسى ولم يصرح بسنده من أيوب بن موسى  
ولذا قال في رواية أحمد لا أدري كيف هو ، كما تقدم ، وجزم جماعة بأن معمر انفرد عن الزهري بقوله  
: استعارت ووجدت ، وليس كذلك بل تابعه شعيب كما ذكره شيخنا عند النسائي ، ويونس كما أخرجه أبو داود  
من رواية أبي صالح كاذب الليث عن الليث عنه ، وعلقه البخاري لليث عن يونس لكن لم يسق لفظه كما نهت عليه  
وكذا ذكر البيهقي أن شعيب بن سعيد رواه عن يونس ، وكذلك رواه ابن أخي الزهري عن الزهري أخرجه ابن  
أبي عمير في مصنفه عن إسماعيل القاضي بسنده إليه ، وأخرج أصله أبو عوانة في صحيحه ، والذي انضح لي أن الحديثين  
مخفطان عن الزهري وأنه كان يحدث زارة بهذا وتارة بهذا ، فحدث يونس عنه بالحديثين ، واقصرت كل طائفة  
من أصحاب الزهري غير يونس على أحد الحديثين ، فقد أخرج أبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه من طريق  
أيوب عن نافع عن ابن عمر : ان امرأة مخزومية كانت تستعير المتاع وتجوده ، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وأخرجه  
النسائي وأبو عوانة أيضا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع باللفظ : استعارت حلما ، وقد اختلف نظر العلماء  
في ذلك فأخذ بظاهره أحد في أشهر الروايتين عنه وإسحق وانصره ابن حزم من الظاهرية ، وذهب الجمهور الى أنه  
لا يقطع في جسد العارية وهي رواية عن أحمد أيضا ، وأجابوا عن الحديث بأن رواية من روى : سرقة ، أرجح ،  
وبالجمع بين الروايتين يضبب من التأويل فأيا الأرجح فقال النوراني أن رواية معمر شاذة مخالفة لظاهر الرواية ،  
قال : والشاذة لا يعمل بها . وقال ابن المنذر في الحاشية وتبعه المحب الطبري : قيل إن معمر انفرد بها . وقال القرطبي :  
رواية أنها سرقة أكثر وأشهر من رواية الجحد ، فنفذ انفرد بها معمر وحده من بين الأئمة الحفاظ ، وتابعه علي

ذلك من لا يقتدى بحفظه كابن أخى الزهرى ونحوه . هذا قول المحدثين . قلت : سبق لبعض الفاضل عياض ، وهو يشعر بأنه لم يقف على رواية شعيب ويونس بموافقة معمر اذ لو وقف عليها لم يحرم بتفرد معمر وأن من وافقه كابن أخى الزهرى ونحوه ولا زاد القرطبي نسبة ذلك للمحدثين اذ لا يعرف عن أحد من المحدثين أنه قرن شعيب ابن أبي حمزة ويونس بن يزيد وأيوب بن موسى بابن أخى الزهرى بل هم متفقون على أن شعيبا ويونس أرفع درجة في حديث الزهرى من ابن أخيه ، ومع ذلك فليس في هذا الاختلاف عن الزهرى ترجيح بالنسبة إلى اختلاف الرواة عنه إلا لكون رواية «سرق» متفقة عليها ورواية «جهدت» انفرد بها مسلم ، وهذا لا يدفع تقديم الجمع إذا أمكن بين الروايتين ، وقد جاء عن بعض المحدثين عكس كلام القرطبي أقول : لم يختلف على معمر ولا على شعيب وهما في غاية الجلالة في الزهرى ، وقد وافقهما ابن أخى الزهرى ، وأما القيس ويونس وإن كانا في الزهرى كذلك فقد اختلف عليهما فيه ، وأما اسماعيل بن أمية وإسحق بن راشد فدون معمر وشعيب في الحفظ قلت : وكذا اختلف على أيوب بن موسى كما تقدم ، وعلى هذا فيتعادل الطريقتان ويتمين الجمع فهو أولى من أطراح أحد الطريقتين ، يقال بعضهم كما تقدم عن ابن حزم وغيره : هاتان قصتان مختلفتان لمرأتين مختلفتين ، وتغيب بأن في كل من الطريقتين أنهم استشفوا بأسامة وأنه شفع وأنه قبل له ولا تشفع في حد من حدود الله ، فيبعد أن أسامة يسمع الزهري المؤكد عن ذلك ثم يعود إلى ذلك مرة أخرى ولا سيما أن المحدثين من القصة ، وأجاب ابن حزم بأنه يجوز أن يذنب ويجوز أن يكون الزجر من الشفاعة في حد السرقه تقدم فظن أن الشفاعة في جحد المارية جائز وأن لا حد فيه تشفع فاجيب بأن فيه الحد أيضا ، ولا يخفى ضعف الاحتمالين . وحكى ابن المنذر عن بعض العلماء أن القصة لامرأة واحدة استمارت وجهت وسرقت قطعت للسرقه لا للمارية ، قال : وبذلك نقول وقال الخطابي في «معالم السنن» بعد أن حكى الخلاف وأشار إلى ما حكاه ابن المنذر : وإنما ذكرت المارية والجهت في هذه القصة تعريفًا لها بمخاص صفتها اذ كانت تكثر ذلك كما عرفت بأنها مخرومة ، وكأما لما كثر منها ذلك تروى إلى السرقه وتجرات عليها . وتنفق هذا الجواب من الخطابي جماعة منهم الميحيى فقال : تحمل رواية من ذكر جهدت المارية على تعريفها بذلك والقطع على السرقه . وقال المنذرى نحوه ، ونقله المازرى ثم النووي عن العلماء . وقال القرطبي : يرجح أن يدها قطعت على السرقه لا لأجل جهدت المارية من أوجه : أحدها قوله في آخر الحديث الذي ذكرت فيه المارية «لو أن قاطمة سرقت» فإن فيه دلالة قاطمة على أن المرأة قطعت في السرقه ، اذ لو كان قطعها لأجل الجهد لكان ذكر السرقه لاغيا ، وإقال : لو أن قاطمة جهدت المارية . قلت : وهذا قد أشار إليه الخطابي أيضا . ثانيا لو كانت قطعت في جهدت المارية لوجب قطع كل من جهدت شيئا إذا ثبت عليه ولو لم يكن بطريق المارية . ثالثا أنه طارض ذلك حديث «لبس على عائز ولا يختلس ولا منتهب قطع» وهو حديث قوى . قلت : أخرجه الأربعة وصححه أو عوانة والترمذى من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر رفته ، وصرح ابن جريج في رواية «لأنسائي بقرئه أخبرني أبو الزبير» وهم بعضهم هذه الرواية ، فقد صرح أبو دارد بأن ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير ، قال : وبلدني عن أحمد إنما سمعته ابن جريج من ياسين الزيات ، ونقل ابن عسدي في «الكامل» عن أهل المدينة أنهم قالوا : لم يسمع ابن جريج من أبي الزبير ، وقال أنسائي : رواه الحفاظ من أصحاب ابن جريج عنه عن أبي الزبير فلم يقل أحد منهم أخبرني ولا أحسبه سمعه . قلت : لكن وجهه متابع من

أبى الزبير أخرجه النسائي أيضا من طريق المغيرة بن مسلم عن أبى الزبير ، لكن أبو الزبير مدلس أيضا وقد  
 هذبه عن جابر ، لكن أخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر بمثابة أبى الزبير فقوى الحديث ، وقد أجمعوا  
 على العمل به إلا من شذ ، فقل ابن المنذر عن إياس بن معاوية أنه قال : المختلس يقطع ، كأنه الخلقه بالسارق  
 لا شرا كهما في الأخذ خفية . واسكنه خلاف ما صرح به في الخبر ، والا ما ذكر من قطع جاحد العارية ، وأجمعوا  
 على أن لا قطع على المختلس في غير ذلك ولا على المختهب إلا إن كان قطع طريق والله أعلم . وعارضه غيره من  
 خالف فقال ابن القيم الحنبلي : لا تنافي بين جرح العارية وبين السرقة ، فإن الجرح داخل في اسم السرقة فيجمع بين  
 الروايتين بأن الذين قالوا سرقت أطلقوا على الجرح سرقة ، كذا قال ولا يخفى بعده . قال : والذي أجاب به  
 الخطابي مردود لأن الحكم المرتب على الوصف معمول به ، وبقره أن لفظ الحديث وترقيبه في إحدى الروايتين  
 القطع على السرقة وفي الأخرى على الجرح على حد سواء ، وترتيب الحكم على الوصف يشهد بالعلمية ، فشكل من  
 الروايتين دال على أن علة القطع كل من السرقة وجرح العارية على انفراده ، وبؤيد ذلك أن سياق حديث ابن  
 عمر ليس فيه ذكر للسرقة ولا للثغافعة من أسامة ، وفيه التصريح بأنها قطعت في ذلك ، وبسط ما وجدت من طرقه  
 ما أخرجه النسائي في رواية له : أن امرأة كانت تستعير العلي في زمن رسول الله ﷺ فاستعارت من ذلك حليا  
 فجمعته ثم امسكتها ، فقام رسول الله ﷺ فقال : لتنب امرأة إلى الله تعالى وتؤد ما عندها ، مراوا . فلم تفعل ،  
 فأمر بها فقطعت ، وأخرج النسائي بسند صحيح من مرسل سعيد بن المسيب : أن امرأة من بني غزوم استعارت  
 حليا على لسان أناس فجحدت ، فأمر بها النبي ﷺ فقطعت ، وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح أيضا إلى سعيد قال  
 وأق النبي ﷺ بالمرأة في بيت عظيم من بيوت قريش فدأت أناسا فقالت إن آل فلان يستعرونكم كذا فأغاروها  
 ثم أتوا أولئك فأنكروا ، ثم أنكرت هي ، فقطعها النبي ﷺ ، وقال ابن دقيق العيد : صانع صاحب العدة ،  
 حيث أورد الحديث بلفظ الليث ثم قال وفي لفظ فذكر لفظ معمر يقتضي أنها قصة واحدة واختلف فيها هل كانت  
 سارقة أو جاحدة ، يعني لأنه أورد حديث عائشة باللفظ الذي أخرجه من طريق الليث ثم قال : وفي لفظ كانت  
 امرأة تستعير المتاع ومجده فأمر النبي ﷺ بقطع يدها ، وهذه رواية معمر في مسلم فقط قال : وعلى هذا فالجدة في  
 هذا الخبر في قطع المستعير ضعيفة لأنه اختلاف في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم فيه بترجيح من روى أنها جاحدة  
 على الرواية الأخرى ، يعني وكذا عكسه فيصح أنها قطعت بسبب الأمرين ، والقطع في السرقة متفق عليه فيترجح  
 على القطع في الجرح المختلف فيه . قلت : وهذه أقوى الطرق في نظري ، وقد تقدم الرد على من زعم أن القصة وقعت  
 لامرأتين فقطعتا في أوائل الكلام على هذا الحديث ، والالزام الذي ذكره القرطبي في أنه لو ثبت القطع في جرح  
 العارية للزم القطع في جرح غير العارية قوى أيضا ، فإن من يقول بالقطع في جرح العارية لا يقول في جرح غير  
 العارية فيمتاس المختلف فيه على المتفق عليه اذ لم يقل أحد بالقطع في الجرح على الإطلاق ، وأجاب ابن القيم بأن الفرق  
 بين جرح العارية وجرح غيرها أن السارق لا يمكن الاحتراز منه وكذلك جاحد العارية بخلاف المختلس من غير حوز  
 والمفتهب ، قال : ولا شك أن الحاجة ماسة بين الناس إلى العارية ، فلو علم المعير أن المستعير إذا جحد لأشئ عليه  
 لجر ذلك إلى سد باب العارية وهو خلاف ما ندل عليه حكمة الشريعة ، بخلاف ما إذا علم أنه يقطع فإن ذلك يكون  
 أدعى إلى استمرار العارية ، وهي مناسبة لا تقوم بمجرد حاجتها إذا ثبت حديث جابر في أن لا قطع على خائن ،

وقد فر من هذا بعض من قال بذلك لخص تقطع عن استعمار على لسان غيره بخادما المستعارة منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طرب بها ، فإن هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركته السارق في أخذ المال خفية . ( تنبيه ) قول تقيان المتقدم : ذهب أسأل الزهري عن حديث الخزومية التي سرفت فصاح على عما يكسر السؤال عنه وعن سلبه ، وقد أوضح ذلك بعض الرواة عن صفيان ، فرأينا في كتاب المحدث الفاضل لأبي محمد الرامهرزي من طريق سليمان بن عبد العزيز أخبرني محمد بن إدريس قال : قلت لصفيان بن عيينة كم سمعت من الزهري ؟ قال : أما مع الناس فأحصى ، وأما وحدي لحديث واحد ، دخلت يوما من باب بني شيبه فإذا أنا به جالس إلى حود فقلت : يا أبا بكر حدثني حديث الخزومية التي أطلع رسول الله ﷺ بها ، قال فضرب وجهي بالحصى ثم قال : قم ، فما يزال عبد يقدم علينا بما نكره ، قال فصمت منكسرا ، فمر رجل فدعا فلم يسمع فرماه بالحصى فلم يطفه فاضطر إلى فقال : أذه لي ، فذهوته له فأنه نقض حاجته ، فنظر إلى فقال : قال ، لمحت فقال : أذه لي ، أخبرني سعيد بن المسيب وأبو سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : العجاء جوار ، الحديث ، ثم قال لي : هذا خبر لك من الذي أردت . قلت : وهذا الحديث الآخر أخرجه فحلم والأربعة من طريق صفيان بدون القصة . قوله ( فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ ) أي يشفع عنده فيها أن لا تقطع إما عضوا وإما بدنا ، وقد وقع ما يدل على الثاني في حديث مسعود بن الأسود ولنظرة بعد قوله أعظمنا ذلك ولجئنا إلى النبي ﷺ فقلنا : نحن نقضي بأروبهين أوقية ، فقال : تطهر خير لها ، وكانهم ظنوا أن الحد يسقط بالفدية كما ظن ذلك من أتى والده السيف الذي رقى بأنه يفتدى منه بمائة شاة ورواية . وجدت الحديث مسعود هذا شاهدا منه أحد من حديث عبد الله بن عمرو ، أن امرأة سرفت على عهد رسول الله ﷺ فقال قومها : نحن نفديها . قوله ( ومن يجترى عليه ) يكون الجرم وكسر الراء بفتح من المرأة بضم الجيم وسكون الراء وفتح الهرة ، ويجوز فتح الجيم والراء مع المد . ووقع في رواية قتيبة : فقالوا ومن يجترى عليه ، وهو أوضح لأن الذي استفهم بقوله : من يكلم ، غير الذي أجاب بقوله : ومن يجترى . والمرأة هي الأقدام بالذال ، والذال في ما يجترى عليه إلا أسامة ، وقال قاضي : الواو عاقبة على محذوف قدره لا يجترى عليه أحد أمامته ، لكن أسامة له عليه إلال فهو يجسر على ذلك . ووقع في حديث مسعود بن الأسود بعد قوله تطهر خير لها : فلما سمعنا ابن قول رسول الله ﷺ أننا أسامة . ووقع في رواية بولس الماضية في الفتح : فخرج قومها إلى أسامة ، أي لجؤا وفي رواية أيوب بن موسى في الشهادات : فلم يجترى أحد أن يكلمه إلا أسامة ، وكان السبب في اختصاص أسامة بذلك ما أخرجه ابن سعد من طريق جعفر بن محمد ابن بن الحسين عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لأسامة : لا تشفع في أحد ، وكان إذا شفع شفعه ، بتشديد الفاء أي قبل شفاعته ، وكذا وقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت . وكان رسول الله ﷺ يشفعه . قوله ( حب رسول الله ﷺ ) بكسر الميملة بمعنى محبوب مثل قسم بمعنى مقسوم ، وفي ذلك تلميح بقول النبي ﷺ : اللهم إني أحبه فأحبه . وقد تقدم في المناقب . قوله ( فحكم رسول الله ﷺ ) بالنصب ، وفي رواية قتيبة : فحكمه أسامة ، وفي الكلام شيء مطوي تقديره لجأوا إلى أسامة فحكموه في ذلك لجأ . أسامة إلى النبي ﷺ فحكمه ، ووقع في رواية بولس : فأتى بها رسول الله ﷺ فحكمه فيها ، فأفادت هذه الرواية أن الشافع يشفع بضرورة المشفوع له ليكون أعز له عنده إذا لم تقبل شفاعته . وعند النسائي من رواية اسماعيل بن أبيه : فحكمه فبره ، بفتح الزاي والموحدة أي

أغلظ له في النهي حتى نسيه إلى الجهل ، لأن الزبير بفتح ثم سكون هو العقل ، وفي رواية يونس ، فكلمه فتلون وجا رسول الله ﷺ ، زاد شعيب عند النسائي ، وهو بكلمه ، وفي مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فلما أقبل أسامة وراءه الذي ﷺ قال : لا تكلمني يا أسامة ، قوله ( فقال : اتشفع في حد من حدود الله ) بهمة الاستفهام الانكاري لأنه كان سبق له منع الشفاعة في الحد قبل ذلك ، زاد يونس وشعيب ، فقال أسامة : استغفر لي يا رسول الله ، ووقع في حديث جابر عند مسلم والنسائي ، أن امرأة من بني غزوم سرفت ، فأتي بها النبي ﷺ فعازت بأمر سلمة ، بهذا معجزة أي استجارت أخرجه من طريق معقل بن يسار عن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر ، وذكره أبو داود تعليقا ، والحاكم موصولا من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر ، فعازت بزئب بنت رسول الله ﷺ ، قال المنذري : يجوز أن تكون عازت بكل منهما ، وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأن زئب بنت رسول الله ﷺ كانت ماتت قبل هذه القصة لأن هذه القصة كما تقدم كانت في غزوة الفتح وهي في رمضان سنة ثمان وكان موت زئب قبل ذلك في جمادى الأولى من السنة فاعل المراد أنها عازت بزئب ربيعة النبي ﷺ وهي بنت أم سلمة فصحفت على بعض الرواة . قلت : أو لم يمت زئب بنت أم سلمة إلى النبي ﷺ مجازاً لكونها ربيته إلا يكون فيه تصحيف . ثم قال شيخنا : وقد أخرج أحمد هذا الحديث من طريق ابن أبي الواد عن موسى بن عقبة وقال فيه ، فعازت بزئب النبي ﷺ ، براء وموحدة مكسورة وحذف لفظ بنت ، وقال في آخره : قال ابن أبي الواد وكان ربيب النبي ﷺ سلمة بن أبي سلمة وعمر بن أبي سلمة فعازت بأحدهما . قلت : وقد ظفرت بما يدل على أنه عمر بن أبي سلمة ، فأخرج عبد الرزاق من مرسل الحسن بن محمد بن علي ، قال سرفت امرأة - فذكر الحديث وفيه - لجاء عمر بن أبي سلمة فقال للنبي ﷺ : أي أبه ، لها عني ، فقال : لو كانت فاطمة بنت محمد لفعلت يدها ، قال عمرو بن دينار الراوي عن الحسن : فلم أشك أنها بنت الأسود بن عبد الأسد . قلت : ولا منافاة بين الروايتين عن جابر ، فإنه يحمل على أنها استجارت بأمر سلمة وبأولادها واختصما بذلك لأنها قريبتهما وزوجهما عمو ، وإنما قال عمر بن أبي سلمة ، همتي ، من جهة السن ، وإلا فمى بنت عمه أخى أبيه ، وهو كما قالت خديجة لورقة في نصة المبعوث ، أي عم اسمع من ابن أخيك ، وهو ابن عمه أخى أبيها أيضا . ووقع عند أبي الشيخ من طريق أشعث عن أبي الزبير عن جابر ، أن امرأة من بني غزوم سرفت ، فعازت بأسامة ، وكأنها جاءت مع قومها فسلموا أسامة بعد أن استجارت بأمر سلمة ، ووقع في مرسل حبيب بن أبي ثابت ، فاستشفعوا على النبي ﷺ بنير واحد فسلموا أسامة ، قوله ( ثم قام لخطب ) في رواية قتيبة ، فاختطب ، وفي رواية يونس ، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا ، قوله ( فقال يا أيها الناس ) في رواية قتيبة بحذف يا من أوله ، وفي رواية يونس ، فقام خطيبا فألقى على الله بما هو أهله ثم قال ، أما بعد ، قوله ( إنما ضل من كان قبلكم ) في رواية أبي الوليد ، ذلك ، وكذا محمد بن ربح عند مسلم . وفي رواية سفيان عند النسائي ، إنما هلك بنو إسرائيل ، وفي رواية قتيبة ، هلك من كان قبلكم ، قال ابن دقيق العيد : الظاهر أن هذا العصر ليس علما ، فإن بني إسرائيل كان فيهم أمور كثيرة تفقد الإهلاك ، فبحمل ذلك على عصر محض وهو الإهلاك بسبب المحاباة في الحدود إلا ينحصر ذلك في حد المعرفة . قلت : يزيد هذا لا يتصل ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب المعرفة ، من طريق زاذان عن عائشة مرفوعا ، أنهم دخلوا اليهود من لاغنيا ، وأقروا ذلك ، والآثار التي أشار إليها الشيخ سبق منها في ذكر

بنو إسرائيل حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا وسباني شرحه بعد هذا ، وفي التفسير حديث ابن عباس في أخذ الدية من الشريف إذا قتل هذا والقصص من الضعيف وغير ذلك . قوله ( أمم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ) في رواية فتية ، إذا سرق فيهم الشريف ، وفي رواية سفيان عند النسائي ، حين كانوا إذا أصاب فيهم الشريف لحد تركوه ولم يقيموه عليه ، وفي رواية إسماعيل بن أمية ، وإذا سرق فيهم الوضع نطموه . قوله ( وإيم الله ) تقدم ضبطها في كتاب الإيمان والنذور ، ووقع مثله في رواية إسحق بن راشد ، ووقع في رواية أبي الوليد ، والذي نفسي بيده ، وفي رواية يونس ، والذي نفسي محمد بيده . قوله ( لو أن فاطمة بنت محمد سرق ) هذا من الأمثلة التي صح فيها أن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد أقرن القول في ذلك صاحب المنى وسباني بسط ذلك في كتاب التني أن شاء الله تعالى . وقد ذكر ابن ماجه عن محمد بن ربح شيخه في هذا الحديث ، سمعت النبي يقول عقب هذا الحديث : قد أعادها الله من أن تسرق ، وكل مسلم يلقي له أن يقول هذا ، ووقع لقشاني أنه لما ذكر هذا الحديث قال : فذكر حضوا شريفا من امرأة شريفة واستحسنوا ذلك منه لما فيه من الأدب البالغ ، وإنما خص **فاطمة** ابنته بالذكر لأنها أدر أمه عنده ، ولأنه لم يبق من بناته حيثثة غيرها ، فأراد المبالغة في إثبات إقامة الحد على كل مكلف وترك المحابة في ذلك ، ولأن اسم السارئة وانق اسمها عليها السلام فناسب أن يضرب المثل بها . قوله ( لتطع محمد بها ) في رواية أبي الوليد والأكثر ، لقطعت يدها ، وفي الأول تجريد ، زاد يونس في روايته من رواية ابن المبارك عنه كما مضى في خوة الفتح ، ثم أمر بتلك المرأة التي سرقته لقطعت يدها ، ووقع في حديث ابن عمر في رواية للنسائي وقم يا بلال غل يدها فاقطعها ، وفي أخرى له ، فأمر بها فقطعت ، وفي حديث جابر عند الحاكم ، لقطعها . وذكر أبو داود تعاقبا عن محمد بن عبد الرحمن بن فضج عن نافع عن صفية بنت أبي هيب نحو حديث الخزيمة وزاد فيه ، قال لشهد عليها ، وزاد يونس أيضا في روايته ، قالت عائدة لحسنت توبتها بعد وتزوجت ، وكانت تأتيني بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى رسول الله **ﷺ** ، وأخرجه إسماعيل من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك وفيه ، قال مروة قالت عائدة ، ووقع في رواية شعيب عند إسماعيل في الشهادات وفي رواية ابن أخي الزمري عند أبي حنيفة كلاهما عن الزمري ، قال وأخبرني القاسم بن محمد أن عائدة قالت : فنكحت تلك المرأة رجلا من بني سليم وتاب ، وكانت حنة التلبس وكانت تأتيني فأرفع حاجتها ، الحديث . وكان هذه الرواية كانت عند الزمري عن مروة وعن القاسم جميعا عن عائدة وعندما زيادة على الآخر ، وفي آخر حديث مسعود بن الحكم عند الحاكم ، قال إن إسحق وحديثي هذا الله بن أبي بكر أن النبي **ﷺ** كان بعد ذلك يرحمها ويصام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد أنها قالت ودلني من توبة يا رسول الله ؟ فقال : أنت اليوم من خطيئتك كيوم ولدتك أمك ، وفي هذا الحديث من الفوائد منع الشفاعة في الحدود ، وقد تقدمت في الترجمة الهداية على تقييد المنع بما إذا انتهى ذلك إلى أولى الأمر ، واختلاف العلماء في ذلك فقال أبو عمر بن عبد البر لا أحل خلافا أن الشفاعة في ذوى الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان ، وأن على السلطان أن يتبعها إذا بلغته . وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذى الناس ومن لم يعرف ، فقال : لا يدفع للأول مطلقا سواء بلغ الإمام أم لا ، وأما من لم يعرف بذلك فلا بأس أن يدفع له ما لم يبلغ الإمام . وتحمل بحديث الباب من أوجب إقامة الحد على الفاذف إذا بلغ الإمام ولو دفعا المذوف ، وهو قول الحنفية والثوري والأوزاعي ، وقال مالك ولقشاني وأبو يوسف : يجوز العفو مطلقا ويذرا بذلك الحد لأن الإمام لو وجده بعد عفو المذوف

لما أن يؤتم البيعة بصدق الفاذف فكانت تلك شبهة قوية . وفيه دخول الفساء مع الرجال في حد السرقة . وفيه قبول توبة السارق ، ومقابلة لأسامة . وفيه ما يدل على أن قاطمة عليها السلام عند أبيها عليه السلام في أعظم المنازل فإن في القصة إشارة إلى أنها الغاية في ذلك عنده ذكره ابن هبيرة ، وقد قدمت مناسبة اختصاصها بالذكر دون غيرها من رجال أهل ، ولا يؤخذ منه أنها أفضل من عائشة لأن من جملة ما تقدم من المناسبة كون اسم صاحبة القصة وافق اسمها ولا تنفي المساواة . وفيه ترك الهابة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولدا أو قريبا أو كبير القدر والتعديده في ذلك والانكار على من رخص فيه أو تعرض للشهادة فيمن وجب عليه . وفيه جواز ضرب المثل بالكبير القدر للباغية في الرجز عن الفعل ومراتب ذلك مختلفة ، ولا يخفى نذب الاحتراز من ذلك حيث لا يرجح التصريح بحسب المقام كما تقدم نقله عن الليث والشافعي . ويؤخذ منه جواز الإخبار عن أمر مقدر بفيد القطع بأمر محقق . وفيه أن من حلف على أمر لا يتحقق أنه يفعله أو لا يفعله لا يحنث كمن قال إن حاصم أعاده : والله لو كنت حاضرا لمضمت أنك ، خلافا لمن قال يحنث مطلقا وفيه جواز التراجع لمن أقيم عليه الحد بعد إقامته عليه وقد حكى ابن السكيت في قصة أم عمرو بنت سفيان أن امرأة أسيد بن حضير أوتها بعد أن قطعت وصنعت لها طعاما وأن أسيدا ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم كالمشكر على امرأته فقال : رحمتها رحمت الله . وفيه الاعتبار بأحوال من مضى من الأمم ولا سيما من عايف أمر الشرع ، وتمسك به بعض من قال إن شرع من قبلنا شرع لنا لأن فيه إشارة إلى تحذير من فعل الشيء الذي جر الهلاك إلى الذين من قبلنا فلا يهلك كما هلكوا وفيه نظر ، وإنما يتم أن لو لم يرد نطق السارق في شرعنا ، وأما الأنط العام فلا دلالة فيه على المدهى أصلا

### ١٣ - باب قول الله تعالى ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ ، وفي كم يقطع ؟

وقطع على من الكف . وقال قتادة في امرأة سرقت فقطعت شمالها : ليس إلا ذلك

٦٧٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسعدة حدثنا إبراهيم بن سعد بن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة قال

**لأنني** صلى الله عليه وسلم : « قطع اليد في ربيع دينار فصاعدا » تابعه عبد الرحمن بن خالد ، وابن أخي الزهري ، ومحمَّد

عن الزهري

[ الحديث ٦٧٨٩ - طريقه في : ٦٧٩٠ ، ٦٧٩١ ]

٦٧٩٠ - **حدثنا** إسماعيل بن أبي أويس عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة عن عائشة عن الزهري

وعمره : « عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قطع اليد السارق في ربيع دينار »

٦٧٩١ - **حدثنا** عمران بن موسى حدثنا عبد الوارث حدثنا الحسين بن يحيى عن أي كثر عن محمد

ابن عبد الرحمن الأنصاري عن حمزة عن بنت عبد الرحمن حدثته : « أن عائشة رضي الله عنها حدثتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « قطع اليد في ربيع دينار »

٦٧٩٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة حدثنا حماد عن هشام عن أبيه قال : « أخبرني عائشة أن يد السارق



لم تقطع على عهد النبي ﷺ إلا في ثمنِ حنْجَرٍ أو ثرسٍ ،

حدثنا عثمانُ حدثنا حميد بن عبد الرحمن حدثنا هشامٌ عن أبيه عن عائشة : . مثله

[ الحديث ٦٧٩٢ - طرفه في ٦٧٩٣ ، ٦٧٩٤ ]

٦٧٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمْ

تَكُنْ تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي أَدْنَى مِنْ حَنْجَرٍ أَوْ ثَرَسٍ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنِ . » رَوَاهُ وَكِيعٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ  
عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا

٦٧٩٤ - حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَخْبَرَنَا عَنْ أَبِيهِ « عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمْ يُقَطَّعْ يَدُ سَارِقٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَدْنَى مِنْ ثَمَنِ الْحِنْجَرِ : ثَرَسٍ أَوْ حَنْجَرَةٍ ، وَكَانَ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذُو ثَمَنِ ، »

٦٧٩٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ قَوْلِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي حَنْجَرٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . » تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَقَالَ الْإِثْبُ :  
حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قِيَمَتُهُ »

[ الحديث ٦٧٩٥ أطرافه في : ٦٧٩٦ ، ٦٧٩٧ ، ٦٧٩٨ ]

٦٧٩٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

حَنْجَرٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . »

٦٧٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنِي نَافِعٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ

ﷺ فِي حَنْجَرٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . »

٦٧٩٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَ سَارِقٍ فِي حَنْجَرٍ ثَمَنَهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمَ . » تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ  
الْإِثْبُ : حَدَّثَنِي نَافِعٌ « قِيَمَتُهُ ، »

٦٧٩٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ قَالَ « سَمِعْتُ أَبَا

هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : لَنْ يَكُنَ اللَّهُ لِسَّارِقٍ ، يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقَطَّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقَطَّعُ يَدُهُ »

قوله ( باب قول الله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كذا أطلق في الآية اليد وأجمعوا على أن المراد

اليمنى إن كانت موجودة ، واختلفوا فيما لو أطمعت الشمال عمداً أو خطأ هل يجرى ؟ وقدم السارق على السارقة ،

وقد دلت الزانية على الزاني لوجود المعرفة غالباً في الذكورية ولأن داهية الزنا في الإناث أكثر ، ولأن الاتي سبب

في وقوع الزنا إذ لا يتأتى غالبا إلا بطواعيتها . وقوله : بصيغة الجمع ثم التثنية ، إشارة إلى أن المراد جنس السارق فلو حظ فيه المعنى لجمع ، والتثنية بالنظر إلى الجنتين المتلفظ بهما . والسرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز إسكانها ويجوز كسر أوله وسكون ثانيه : الأخذ خفية ، وهرقت في الشرع بأخذ شيء خفية ليس الأخذ أخذه ، ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله ، قال ابن بطال : الحرز مستفاد من معنى السرقة بمعنى في اللغة ، ويقال لسارق الإبل الخارب بضماء معجمة ، وللسارق في المسكيات مطفف وللسارق في الميدان مخسر ، في أشياء أخرى ذكرها ابن خالويه في كتاب ليس ، قال المازوي : ومن تبعه : صانقة الأموال بإيجاب قطع سارقها وخص السرقة أقل ما عداها بالنسبة إليها من الانتهاب والفحسب والسرقة إقامة البيئة على ما عدا السرقة بخلافها وشد العقوبة فيها ليكون أبلغ في الزجر ولم يجعل دية الجناية على المصروع المنطرح منها بقدر ما يقطع فيه حماية للبدن ، ثم لما عانت هانت ، وفي ذلك إشارة إلى التشبه التي نسبت إلى أبي الغلاء المعري في قوله :

يد بخمس مئين مسجد ودبت ما بالها قطعت في ربع دينار ؟

فأجابه الفاضل عبد الوهاب المالكي بقوله :

صيانته المصروع أغلاها وأرخصها صيانة المال قانهم حكمة الباري

وشرح ذلك أن الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنابات على الأيدي ، ولو كان نصاب القطع خمسمائة دينار لكثرت الجنابات على الأموال ، فظهرت الحكمة في المجانين ، وكان في ذلك صيانة من الطرفين ، وقد عسر فهم المعنى المتقدم ذكره في الفرق بين السرقة وبين النهب ونحوه على بعض منكرى القياس فقال : انقطع في السرقة دون الفحسب وغيره غير معقول المعنى ، فإن الفحسب أكثر متسكا للحرمة من السرقة ، فدل على عدم اعتبار القياس لأنه إذا لم يعمل به في الأول فلا يعمل به في المساوي ، وجوابه أن الأدلة على العمل بالقياس أشهر من أن يتكلف لإيرادها ، وستأتي الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . قوله ( وقطع على من الكف ) أشار بهذا الاثر إلى الاختلاف في محل القطع ، وقد اختلف في حقيقة اليد فقيل : أولها من المنكب ، وقيل من المرفق ، وقيل من الكوع ، وقيل من أصول الأصابع . لحجة الأول أن العرب تطلق الأيدي على ذلك ، ومن الثاني آية الوضوء فيها ( وأيديكم إلى المرافق ) ومن الثالث آية التيمم ، ففي القرآن ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) وبينت السنة كما تقدم في باب أنه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط ، وأخذ بظاهر الأول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة ، والثاني لأنه لم يأت به في السرقة ، والثالث قول الجمهور ونقل بعضهم فيه الإجماع ، والرابع نقل عن علي واستحسنه أبو ثور ، ورد بأنه لا يسمى مقطوع اليد لغة ولا مرة بل مقطوع الأصابع وبحسب هذا الاختلاف وقع الخلاف في محل القطع فقال بالأول الخوارج ومجسجون بإجماع السلف على خلاف قولهم ، وألزم ابن حزم الحنفية بأن يقولوا بالقطع من المرفق قياساً على الوضوء وكذا التيمم ههنا ، قال : وهو أولى من قياسهم قدر المهر دلى نصاب السرقة ، ونقله عياض قولاً شاذاً وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم لأن اليد قبل السرقة كانت عمرة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني وجب أن لا يترك المتبعين وهو تحريمها إلا بتيقن وهو انقطع من الكف ، وأما الاثر من

على فوصله الدارقطني من طريق حجية بن هدي أن علياً قطع من المفصل ، وأخرج ابن أبي شيبة عن مرسل وجاء ابن حبرة ، أنه النبي ﷺ قطع من المفصل ، وأورده أبو الشيخ في كتاب حد المرة من وجه آخر عن وجاء عن هدي رفعه مثله ، ومن طريق وكيع عن سفيان عن أبي الزبير عن جابر رفعه مثله ، وأخرج سعيد بن منصور عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : قال عمر بقطع من المفصل وعلى بقطع من مشط القدم ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق ابن أبي حبرة أن علياً قطع من المفصل ، وجاء عن علي أنه قطع اليد من الأصابع والرجل من مشط القدم أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عنه وهو منقطع وإن كان رجال السند من رجال الصحيح ، وقد أخرج عبد الرزاق من وجه آخر أن علياً كان يقطع الرجل من اللحم ، وذكر الشافعي في كتاب اختلاف هل وإن مسعود ، أن علياً كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ويقول : استحي من الله أن أتركه بلاه ، وهذا يحتمل أن يكون بقي الإبهام والسبابة وقطع الكف والأصابع الثلاثة ويحتمل أن يكون بقي الكف أيضاً والأول البين لأنه موافق لما نقل البخاري أنه قطع من الكف ، وقد وقع في بعض النسخ بحذف هـ من ، بلاطه وقطع من الكف ، . قوله ( وقال قتادة في امرأة سرق قطع شملها : ليس إلا ذلك ) وصله أحمد في تاريخه عن محمد بن الحسين الواسطي عن هوف الأعرابي عنه هكذا قرأت بخط مغلاطي في شرحه ولم يسبق لفظه ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر بن قتادة فذكر مثل قول الشعبي : لا يزداد على ذلك قد أقبح عليه الحد . وكان سابق بسنده عن الشعبي أنه سئل عن سارق قدم ليه قطع فقدم شمله فقطعت فقال : لا يزداد على ذلك ، وأشار المصنف بذكره إلى أن الأصل أن أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى وهو قول الجمهور ، وقد قرأ ابن مسعود ( فاقطعوا أيها النساء ) وأخرج سعيد بن منصور بسنده صحيح عن إبراهيم قال : هي قرأتنا يعني أصحاب ابن مسعود . وقيل فيه هياض الإجماع ونعقب ، نعم قد شذ عن قال إذا قطع الشمال أجراً مطلقاً كما هو ظاهر الأقل من قتادة ، وقال مالك : إن كان عمدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمين ، وإن كان خطأ وجبت اليد ويجزئ من السارق ، وكذا قال أبو حنيفة ، وعن الشافعي وأحد قولان في السارق ، واختلاف المال فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانياً فقال الجمهور تقطع رجلاه اليسرى ، ثم إن سرق قال رجل اليمنى ، واحتج لهم آية المحاربة وبمثل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية أنها في المرة الواحدة فإذا عاد السارق وجب عليه أن يقطع ثانياً إلى أن لا يبقى له ما يقطع ، ثم إن سرق عزر وسجن ، وقيل يقتل في الخامسة قاله أبو مصعب الزهري المدني صاحب مالك ، ووجه ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث جابر قال : سمى بسارق إلى النبي ﷺ فقال : اقتلوه ، فقالوا يا رسول الله إنما سرق ، قال : اقطعوه ، ثم سمى به الثانية فقال : اقتلوه . وذكر مثله إلى أن قال : فأتى به الخامسة فقال : اقتلوه . قال جابر : فأنطلقنا به فقتلناه ورميناه في بئر ، قال النسائي هذا حديث منكروه مصب بن ثابت وأوية ليس بالقوي ، وقد قال بعض أهل العلم كاجر المنكر ، والشافعي : أن هذا مندوخ ، وقال بعضهم هو خاص بالرجل المذكور فكأن النبي ﷺ أطلع على أنه واجب القتل ولذلك أمر بقتله من أول مرة ، ويحتمل أنه كان من المفسدين في الأرض . قلت : ولحديث شاهد من حديث الحارث بن حاطب أخرجه النسائي وألفه د أن النبي ﷺ أتى بأص فقال : اقتلوه ، فقالوا إنما سرق ، فذكر نحو حديث جابر في قطع أطرافه الأربع إلا أنه قال في آخره ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر : كن رسول الله ﷺ أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقتلوه ، قال

الناسي : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . قلت : نقل المنذرى تبعاً لغيره فيه الإجماع ، ولعلمهم أرادوا أنه استقر على ذلك ، وإلا فقد جزم الباجي في اختلاف العلماء ، أنه قول مالك ثم قال : وله قول آخر لا يقتل ، وقال هرياض : لا أعلم أحداً من أهل العلم قال به إلا ما ذكره أبو مصعب صاحب مالك في مختصره عن مالك وغيره من أهل المدينة فقال : ومن سرق من بلغ الحلم نطع يمينه ثم إن عاد فرجه اليسرى ثم إن عاد فيده اليسرى ثم إن عاد فرجه اليمنى فإن سرق في الخامسة قتل كما قال رسول الله ﷺ وهر بن عبد العزيز انتهى ، وفيه قول ثالث بقطع اليد بعد اليد ثم الرجل بعد الرجل نقل عن أبي بكر وهر ولا يصح ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن القاسم ابن محمد أن أبا بكر قطع يد سارق في الثالثة ، ومن طريق سالم بن عبد الله أن أبا بكر انما قطع رجله وكان مقطوع اليد ورجاله السنتين ثقات مع انقطاعهما ، وفيه قول رابع تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا نطع أخرجه عبد الرزاق من طريق الشعبي عن علي وسنده ضعيف ، ومن طريق أبي الضحى أن علياً نحره ورجاله ثقات مع انقطاعها ، وبسند صحيح عن إبراهيم النخعي : كانوا يقولون لا يترك ابن آدم مثل البجعة ليس له يد يأكل بها ويستحي بها ، وبسند حسن عن عبد الرحمن بن عائذ أن عمر أراد أن يقطع في الثالثة فقال له علي : اضربه واحبسها لفصل ، وهذا قول النخعي والشعبي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ، وفيه قول خامس قاله عطاء لا يقطع شيء من الرجلين أصلاً على ظاهر الآية وعروة قول الظاهري . قال ابن عبد البر : حديث القتل في الخامسة منكرو وقد ثبت ولا يحمل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث وثبتت السرقة فحشة وفيها دقوبة ، وثبتت عن الصحابة قطع الرجل بعد اليد وهم يقرءون ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) كما انفقروا على الجراء في الصيد وإن قتل خطأ وهم يقرءون ( ومن قتله منكم متعمداً لجاء مثل ما قتل من النعم ) ويمحون على الخفين وهم يقرءون غسل الرجلين ، وإنما قالوا جميع ذلك بالسنة . ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث : أحدها حديث عائشة من طريقه الأولى : قوله ( عن حمرة ) قال الدارقطني في العلل ، انصرف إبراهيم بن سعد وسائر من رواه عن ابن شهاب على حمرة ، ورواه يونس عند نواد مع حمرة هرو . قالت : وذكر ابن عبد البر أن بعض الضعفاء وهو إسحاق الحنيني بمهمله ونونين مصنف رواه عن مالك عن الزهري عن حمرة عن حمرة من عائشة وكذا روى عن الأوزاعي عن الزهري قال ابن عبد البر : وهذان الاسنادان أيضاً صحيحين وقول إبراهيم ومن تابعه هو المعتمد ، وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية زكريا بن يحيى وحمويه عن إبراهيم بن سعد ورواية يونس بمجهولهما صحيحة . قلت : وقد صرح ابن أخي ابن شهاب عن عمه بسامعه له من حمرة ورجاع حمرة له من عائشة أخرجه أبو عروانة ، وكذا عند مسلم من وجه آخر عن حمرة أنها سمعت عائشة . قوله ( تقطع اليد في ربع دينار ) في رواية يونس د تقطع يد السارق ، وفي رواية حرمة عن ابن وهب عند مسلم د لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار ، وكذا عنده من طريق سليمان بن يسار عن حمرة . قوله ( فصاعداً ) قال صاحب المحكم : يختص هذا بالقضاء ويجوز ثم بدله ولا يجوز الواو ، وقال ابن جنى : هو مذهب أهل الحال المؤكدة أي ولو زاد ، ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا فصاعداً . قلت : ووقع في رواية سليمان بن يسار عن حمرة عند مسلم د فافرق ، بدل د فصاعداً ، وهو بميماء . قوله ( وقابله عبد الرحمن ابن خالد وابن أشجى الزهري ومعه من الزهري ) أي في الاقتصاص على حمرة د ثم ساق رواية يونس وليس في آخره د فصاعداً ، وقد أخرجه مسلم عن حرمة والإسماعيلي من طريق همام كلاماً عن ابن وهب بإثباتها ، وأما

متابعة عبد الرحمن بن خالد وهو ابن مسافر فوصلها الذهل في د الزهريات ، من عبد الله بن صالح عن اليث عنه نحو رواية إبراهيم بن سعد ، وقرأه بخط مغلطاي وقلده شيخنا ابن الملقن أن الذهل أخرجه ، في د حال حديث الزهري ، من محمد بن بكر وروح بن عبادة جميعا من عبد الرحمن ، وهذا الذي قاله لا وجود له بل ليس لروح ولا لمحمد بن بكر من عبد الرحمن هذا رواية أصلا ، وأما متابعة ابن أخي الزهري وهو محمد بن عبد الله بن مسلم فوصلها أبو هرواة في صحيحه من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه ، وقرأت بخط مغلطاي وقلده شيخنا أيضا أن الذهل أخرجه من روح بن عبادة عنه . قلت : ولا وجود له أيضا ، وإنما أخرجه عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد . وأما متابعة معمر فوصلها أحمد بن عبد الرزاق عنه ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرزاق لكن لم يست لفظه ، وساقه النسائي ولفظه ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، ووصلها أيضا هو وأبو هرواة من طريق سعيد بن أبي هروبة عن معمر ، وقال أبو هرواة في آخره : قال سعيد نبينا معمرأ رويناه عنه وهو شاب ، وهو بنون وموعدة قتيلا أي صهرناه نبينا . قلت : وسعيد أكبر من معمر ودة شاركة في كثير من شيوخه ، ورواه ابن المبارك عن معمر لكن لم يرفعه أخرجه النسائي ، وقد رواه عن الزهري أيضا سليمان بن كشي أخرجه مسلم من رواية يزيد بن هارون عنه مقروفا برواية إبراهيم بن سعد . قوله ( من يونس ) في رواية مسلم عن حرفة وأبي داود عن أحمد بن صالح كلاهما عن ابن وهب . قوله ( حدثنا الحسين ) هو ابن ذكوان المعلم وهو بصري ثقة وفي طبقة حسين بن واقد قاضي مرو وهو دونه في الإنفاق . قوله ( عن محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ) في رواية الاسماعيل من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث سمعت أبي يقول حدثنا الحسين المعلم عن يحيى حدثني محمد بن عبد الرحمن الأنصاري ، قال الاسماعيل رواه حرب بن شداد عن يحيى ابن أبي كشي كذلك ، وقال مسلم بن يحيى عن يحيى بن أبي كشي عن محمد بن عبد الرحمن بن زرارة . قلت : نسب عبد الرحمن إلى حم ، وهو عبد الرحمن بن سعد بن زرارة ، قال الاسماعيل : ورواه إبراهيم التتاد عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان كذا حدثناه ابن مساعد عن لوين عن التتاد ، والذي قبله أصح وبه جزم اليهيق وأن من قال فيه ابن ثوبان فقد غلط ، قلت : وأخرجه النسائي من رواية عبد الرحمن بن أبي الرجال عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن حمرة عن مائنة مرفوعا ولفظه ، تقطع يد السارق في ثمن المجن وثمان المجن ربيع دينار ، وأخرجه من طريق سليمان بن يسار عن حمرة بلفظ لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المجن ، قيل لمائنة : ما ثمن المجن ؟ قالت ربيع دينار ، وقد ترويع حسين المعلم عن يحيى أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، من طريق هقل بن زياد عنه بلفظه . قوله ( عن حمرة بنت عبد الرحمن حدثته ) أي أنها حدثته ، وكذا في قوله عن عائمة حدثتهم ، وقد جرت مادتهم مجازا في مثل هذا كما أكثروا من حذف قال في مثل حدثنا عثمان حدثنا عبدة وفي مثل سمعت أبي حدثنا فلان ، وذكر ابن الصلاح أنه لا بد من التطن بنال وفيه بحث ، ولم يلبه على خلف أن التي اشرت إليها . وفي رواية عبد الصمد المذكورة أن حمرة حدثته أن مائنة أم المؤمنين حدثتها . قوله ( تقطع اليد في ربيع دينار ) هكذا في هذه الرواية مختصرا وكذا في رواية مسلم وأخرجه أبو داود عن أحمد بن صالح عن ابن وهب بلفظ ، تقطع في ربيع دينار فصاعدا ، وعن وهب بن بيان عن ابن وهب بلفظ ، تقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا ، وأخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك

عن يونس بلفظ : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، ورواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على ولا نسيت ، التقطع في ربع دينار فصاعداً ، وهو إن لم يكن رفعه صريحاً لكنه في معنى المرفوع ، وأخرجه الطحاوي من رواية ابن عينة عن يحيى كذلك ، ومن رواية جماعة عن حمزة موقوفاً على عائشة ، قال ابن عينة : ورواية يحيى مشهورة بالرفع ورواية الزهري صريحة فيه وهو أحفظهم . وقد أخرجه مسلم من طريق أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة مثل رواية سليمان بن يسار عنها التي أثرت إليها أنفاً . وكذا أخرجه النسائي من طريق ابن الهاد بلفظ : لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً ، وأخرجه من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة موقوفاً ، وحاول الطحاوي تحليل رواية أبي بكر المرفوعة برواية ولده الموقوفة وأبو بكر أثنى وأعلم من ولده ، على أن الموقوف في مثل هذا لا يخالف المرفوع لأن الموقوف محمول على طريق الفتوى ، والعجب أن الطحاوي ضعف عبد الله بن أبي بكر في موضع آخر ورام هنا تضعيف الطريق القويمة بروايته ، وكأن البخاري أراد الاستظهار لرواية الزهري عن حمزة بموافقة محمد بن عبد الرحمن الانصاري عنها لما وقع في رواية ابن عينة عن الزهري من الاختلاف في لفظ المتن هل هو من قول النبي ﷺ أو من فعله ، وكذا رواه ابن عينة عن غير الزهري فيما أخرجه النسائي من قتيبة عنه عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن سعيد وزريق صاحب أبيه أنهم سمعوا حمزة عن عائشة قالت : تقطع في ربع دينار فصاعداً ، ثم أخرجه النسائي من طريق عن يحيى بن سعيد به مرفوعاً وموقوفاً وقال : الهوابع ما وقع في رواية مالك عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة ما طال على الدم ولا نسيت التقطع في ربع دينار فصاعداً وفي هذا إشارة إلى الرفع والله أعلم . وقد تعلق بذلك بعض من لم يأخذ بهذا الحديث فذكره يحيى بن يحيى وجماعة عن ابن عينة بلفظ : كان رسول الله ﷺ يقطع اليد ، الحديث ، وعلى هذا التحليل حول الطحاوي فأخرج الحديث عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن عينة بلفظ : كان يقطع اليد ، الحديث ، وقال : هذا الحديث لا حاجة فيه لأن عائشة إنما أخبرت عما قطع فيه فيحتمل أن يكون ذلك ليكونها قومت ما وقع القطع فيه إذ ذاك فكان عندها ربع دينار فقالت : كان النبي ﷺ يقطع في ربع دينار ، مع احتمال أن تكون القيمة يومئذ أكثر . ونعقب باستبعاد أن تجزم عائشة بذلك مستندة إلى ظنها المجرد ، وأيضاً باختلاف التقويم وإن كان يمكننا لكن محال في المادة أن يتفاوت هذا التفاوت الفاحش بحيث يكون عند قوم أربعة أضعاف قيمته عند آخرين . وإنما يتفاوت بزيادة قليلة أو نقص قليل ولا يبلغ المثل غالباً ، وادعى الطحاوي اضطراب الزهري في هذا الحديث لاختلاف الرواة عنه في لفظه ، ورد بأن من شرط الاضطراب أن تتساوى وجوهه فاما إذا رجع بعضها فلا ، ويتبين الأخذ بالراجح ، وهو هنا كذلك لأن جل الرواة عن الزهري ذكره عن لفظ النبي ﷺ على تحرير قاعدة شرعية في النصاب وغالفهم ابن عينة تارة ووافهم تارة فالأخذ بروايته الموافقة للجماعة أولى ، وعلى تقدير أن يكون ابن عينة اضطرب فيه فلا يندح ذلك في رواية من ضبطه ، وأما نقل الطحاوي عن المحدثين أنهم يقدمون ابن عينة في الزهري على يونس فليس متفقاً عليه عند بل أكثرهم على العكس ، ومن حزم بتقديم يونس على سليمان في الزهري يحيى بن معين وأحمد بن صالح المصري وذكر أن يونس صاحب الزهري أدبج عشرة سنة وكان يرادله في السفر وينزل عليه الزهري إذا قدم أيلة وكان يذكر أنه كان يسمع الحديث الواحد من

الزهري مرارا ، وأما ابن هبنة فأما جمع منه سنة ثلاث وعشرين ومائة ورجع الزهري فأتى في التي بعدما ، ولو سلم أن ابن هبنة أرجح في الزهري من يونس فلا ممانعة بين روايتيهما فتكون عائشة أخبرت بالفعل والقول مما وقد وافق الزهري في الرواية من حمرة جماعة كما سبق ، وقد رقع الطحاوي فيما ياباه على من احتج بحديث الزهري مع اضطرابه على رأيه فاحتج بحديث محمد بن إسحق عن أيوب بن موسى عن عطاء عن ابن عباس قال : قطع رسول الله ﷺ رجلا في جفن قيمته دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي والحاكم ، ولفظ الطحاوي : كان قيمة الجفن الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وهو أشد في الاضطراب من حديث الزهري فقبل عنه هكذا وقيل عنه من حمزة بن شعيب عن عطاء عن ابن عباس وقيل عنه من حمزة بن هبنة عن أبيه عن جده ولفظه : كانت قيمة الجفن على عهد رسول الله ﷺ عشرة دراهم ، وقيل عنه من حمزة بن عطاء مرسلًا وقبل من عطاء عن أيمن ، أن النبي ﷺ قطع في جفن قيمته دينار ، كذا قال منصور والحكم بن هبة عن عطاء وقيل من منصور عن مجاهد وعطاء جميعا عن أيمن وقيل عن مجاهد عن أيمن بن أم أيمن عن أيمن ، قالت : لم يقطع في عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن الجفن وثمنه يومئذ دينار ، أخرجه النسائي ، ولفظ الطحاوي : لا يقطع يد السارق إلا في حنفة وقومت يومئذ على عهد رسول الله ﷺ دينارًا أو عشرة دراهم ، وفي لفظ له : أد ، ما يقطع فيه السارق ثمن الجفن ، وكان يقوم يومئذ بدينار ، واختلف في لفظه أيضا على حمزة بن شعيب عن أبيه عن جده فقال حجاج بن أرطاة عنه بإفظ : لا قطع فيما دون عشرة دراهم ، وهذا الرواية لو ثبتت لكانت نصا في تحديد النصاب إلا أن حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس حتى ولو ثبتت روايته لم تكن مخالفة لرواية الزهري بل يجمع بينهما بأنه كان أولا لا قطع فيما دون العشرة ثم شرع القطع في الثلاثة فافوقها فريد في تغليظ الحد كما زيد في تغليظ حد الحر كما تقدم ، وأما سائر الروايات فليس فيها إلا أخبار عن فعل وقع في عهد النبي ﷺ وليس فيه تحديد النصاب فلا ينافي رواية ابن عمر الآتية أنه قطع في جفن قيمته ثلاثة دراهم ، وهو مع كونه حكاية لفعل فلا يخالف حديث عائشة من رواية الزهري فإن ربع دينار صرفة ثلاثة دراهم ، وقد أخرج البيهقي من طريق ابن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن سليمان بن يسار عن حمزة قالت : قيل لعائشة ما ثمن الجفن ؟ قالت ربع دينار ، وأخرج أيضا من طريق ابن إسحق عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال : أتيت بلبطي قد سرق فبعت إلى حمزة فقالت : أي بني إن لم يسكن بلغ ما سرق ربع دينار فلا تقطعه إن رسول الله ﷺ حدثني عائشة أنه قال : لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا ، فهذا يعارض حديث ابن إسحق الذي اعتمد الطحاوي وهو من رواية ابن إسحق أيضا ، وجمع البيهقي بين ما اختلف في ذلك من عائشة بأنها كانت تحدث به نارة ونارة تستغنى فتغنى ، واحتند إلى ما أخرجه من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من حمرة : أن جارية سرق ، فسلت عائشة فقالت : لا قطع في ربع دينار فصاعدا . . . الطريق الثاني لحديث عائشة . قوله ( حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا هبة ) هو ابن سليمان ثم قال ( حدثنا عثمان بن سعيد بن عبد الرحمن ) وقد أخرجه مسلم عن عثمان هذا قال : حدثنا عبدة بن سليمان وحيد بن عبد الرحمن ، بهما وضمهما إلى غيرهما فقال : كلهم من هشام ، وحيد بن عبد الرحمن هذا هو الزواتي بهم الراء ثم حمزة ضعيف ثم سمين مومة ، وقد أخرجه مسلم عن محمد بن عبد الله بن نمير عنه ونسبه كذلك . قوله ( عن أبيه أخبرني عائشة أن يد السارق لم ينقطع الخ ) وقع عند الإسماعيل من طريق عمار بن أسحق عن عبدة

ابن سليمان فيه زيادة قصة في السند ولفظه عن هشام بن عروة ، أن رجلا سرق قدحا فأتى به عمر بن عبد العزيز فقال هشام بن عروة قال أبي إن اليد لا تنقطع في الشيء الثاقف ، ثم قال : حدثني طائفة ، وهكذا أخرجه اسحق بن راهوية في مسنده عن عبدة بن سليمان ، وهكذا رواه وكيع وغيره عن هشام لكن أرسله كله ، قوله ( لم يقطع على عهد رسول الله ﷺ إلا في ثمن من حبة أو ترس ) الجن بكسر الميم وفتح الجيم ففعل من الاجتنان وهو الاستقار بما يمازره المستتر وكسرت ميمه لأنه آفة في ذلك ، والحجفة بفتح الميم والجيم ثم قال هي الحفرة وقد تكون من خشب أو حطب ونظاف بالجلد أو غيره ، والترس مثله لكن يطارق فيه بين جلدين وقيل مما يعني واحد ، وعلى الأول : أنه في الخبر لشك وهو المعتمد ويؤيده رواية عبد الله بن المبارك عن هشام التي تلي رواية حميد بن عبد الرحمن بلفظه ، في أدنى ثمن حبة أو ترس كل واحد منهما ذو ثمن ، والتنوين في قوله : ثمن ، للتكثير والمراد أنه ثمن يرغب فيه ، فأخرج الشيء الثالث كأنه عروة وأوى الخبر وليس المراد ترسا بعينه ولا حبة بعينها وإنما المراد الجنس وأن القطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجن سواء كان ثمن الجن كثيرا أو قليلا ، والاعتناء إنما هو على الأقل ليسكون نصا بلا يقطع فيما دونه ، ورواية أبي أسامة عن هشام جامعة بين الروايتين المذكورتين أولا ، وقوله فيما : كأن كل واحد منهما ذا ثمن ، كذا ثبت في الأصول ، وأما الكرماني أنه وقع في بعض النسخ ، وكان كل واحد منهما ذو ثمن ، بالرفع وأخرجه على تقدير ضمير الشأن في كله . قوله ( رواه وكيع وابن إدريس عن هشام عن أبيه مرحلا ) أما رواية وكيع فأخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه عنه ولفظه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان السارق في عهد النبي ﷺ يقطع في ثمن الجن وكان الجن يومئذ من ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وأما رواية ابن إدريس وهو عبد الله الأودي الكوفي فأخرجها الحافظ في العيال ، والبيهقي من طريق يوسف بن موسى عن جرير وعبد الله بن إدريس ووكيع ثلاثهم عن هشام عن أبيه : أن يد السارق لم تقطع ، فذكر مثل سابق أبي أسامة سواء وزاده ولم يكن يقطع في الشيء الثالث ، وقرأه بخط مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن أن رواية ابن إدريس عند عبد الرزاق عنه فيما ذكره الطبراني في الأوسط ، كذا قال الاسماعيل ، ووصله أيضا عن هشام جرير عن علي المقدسي وعثمان الأنطفا ، وعبد الله بن قيسم الفراءى ، وأوسه أيضا عبد الرحيم بن سليمان وحاتم بن اسماعيل وجرير . قلت : وقد ذكرت رواية جرير ، وأما عبد الرحيم فأختلف عليه قبله من مراسلا ووصله عنه أبو بكر بن أبي شيبة أخرجه مسلم . ( تنبيه ) : لم يختلف الرواة عن هشام بن عروة عن أبيه في هذا المتن ، وأما الزهري فأختلف عليه في سنده ولم يختلف عليه في المتن أيضا كما تقدم وهو حافظ فيحتمل أن يكون عروة حدثه به على الوجهين كما تقدم ، ويحتمل أن يكون لفظ عروة هو الذي حفظه هشام عنه ، وحمل يونس حديث عروة على حديث حمزة فسأله على لفظ حمزة وهذا يقع لهم كثيرا ، ويشهد للأول أن السامي أخرجه من طريق حفص بن حسان عن يونس عن الزهري عن عروة وحده عن طائفة بلفظ رواية ابن هبيرة ، ورواه أيضا من رواية القاسم ابن مبرور عن يونس بهذا السند لكن لفظ المتن : أو نصف دينار فصاعدا ، وهي رواية شاذة . الحديث الثاني حديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع في ثمن ثلاثة دراهم . أخرجه من حديث مالك ، قال ابن حزم لم يروه عن ابن عمر إلا نافع ، وقال ابن عبد البر هو أصح حديث روى في ذلك . قوله ( تابعه محمد بن اسحق ) يعني عن نافع أي في قوله : ثمنه ، وروايته موجودة عند الاسماعيل من



طريق عبدة بن المبارك عن مالك ومحمد بن اسحق وعبيدة بن عمر ثلاثتهم عن نافع عن النبي ﷺ أنه قطع في حين ثمنه ثلاثة دراهم ، وقد أخرجه المزائف رحمه الله عن رواية جرير بن عبد الله وهو ابن أسماء مثل هذا السياق سواء ، ومن رواية عبيدة الله وهو ابن عمر أي العمري مثله ، ومن رواية موسى بن عقبة عن نافع باللفظ قطع النبي ﷺ يد سارق ، مثله . قوله ( وقال الليث حدثني نافع قيمته ) يعني أن الليث رواه عن نافع كالجملية لكن قال « قيمته » بدل قولهم « ثمنه » ، ورواية الليث وصلها مسلم عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث عن نافع عن ابن عمر « أن النبي ﷺ قطع سارقا في حين قيمته ثلاثة دراهم » ، وأخرجه مسلم أيضا من رواية سفيان الثوري عن أبي أيوب السخيتي وأيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية ، ومن رواية ابن وهب عن حنظلة بن أبي سفيان ومالك وأسماء بن زيد كلهم عن نافع ، قال بعضهم ثمنه وقال بعضهم قيمته ، هذا لفظ مسلم ولم يميز ، وقد أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية عن نافع ولفظه « أن النبي ﷺ قطع يد رجل سرق ترسا من صيدة النساء ثمنه ثلاثة دراهم » ، وأخرجه الفسائي من رواية ابن وهب عن حنظلة وحده باللفظ « ثمنه » ، ومن طريق عطاء بن يزيد عن حنظلة باللفظ « قيمته » ، فرائق الليث في قوله « قيمته » ، لكن خالف الجميع فقال « خمسة دراهم » وقول الجماعة « ثلاثة دراهم » هو المحفوظ ، وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبيدة الله ابن عمر باللفظ « قطع في حين قيمته » ، ومن رواية أيوب ومن رواية مالك قال مثله ، ومن رواية ابن اسحق باللفظ « أني رجل سرق حبة قيمتها ثلاثة دراهم فقطم » . ( تنبيه ) : قوله « قطع » معناه أسرلانه ﷺ لم يكن يباشر القطع بنفسه « وقد تقدم في الباب قبله أن بلالاً هو الذي باشر قطع يد الخزومية » ، فيحتمل أن يكون هو الذي كان موكل بذلك ويحتمل غيره . وقوله « قيمته » قيمة الشيء ما تنهى إليه الرغبة فيه ، وأصله قومة فأبدلته الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، والثن ما يقابل به المبيع عند البيع ، والذي يظهر أن المراد هنا القيمة وأن من رواه باللفظ الثن إما تجوزا وإما أن القيمة والثن كانا حينئذ مستويين ، قال ابن دقيق العيد : القيمة والثن قد يعتزمان والمعتبر إنما هو القيمة ، وامل التعبير بالثن لكونه صادف القيمة في ذلك الوقت في ظن الراوي أو باعتبار الغلبة . وقد تمسك مالك بحديث ابن عمر في اعتبار النصاب بالفضة ، وأجاب الضائفة وسائر من خالفه بأنه ليس في طريقه أنه لا يقطع في أقل من ذلك ، وأورد الطحاوي حديث سعد الذي أخرجه ابن مالك أيضا وسنده ضعيف ولفظه « لا يقطع السارق إلا في الجنب » ، قال فقلنا أن لا يقطع في أقل من ثمن الجنب ، لكن اختلف في ثمن الجنب ، ثم ساق حديث ابن عباس قال « كان قيمة الجنب الذي قطع فيه رسول الله ﷺ عشرة دراهم » ، قال فلا حشاي أن لا يقطع إلا فيما اجتمعت فيه هذه الآثار وهو عشرة ، ولا يقطع فيما دونها لوجود الاختلاف فيه وتعتب بأنه لو سلم في الدرهم لم يسلم في النصف الصريح في ربع دينار كما تقدم إيضاحه ، ودفع ما أعله به . والجمع بين ما اختلفت الروايات في ثمن الجنب ممكن بالحل على اختلاف الثمن والقيمة أو على تعدد الجنب التي قطع فيها وهو أول . وقال ابن دقيق العيد : الاستدلال بقوله « قطع في جنب » على اعتبار النصاب ضعيف لأنه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار عدم القطع فيما دونه بخلاف قوله « يقطع في ربع دينار فصاعدا » ، فانه بمنطوقه يدل على أنه يقطع فيما إذا بلغه وكذا فيما زاد عليه ، ومفهومه على أنه لا يقطع فيما دون ذلك ، قال : واعتماد الضائفة على حديث عائشة وهو قول أقوى في الاستدلال من الفعل المجرد ، وهو قوي في الدلالة على الحنفية لأنه صريح في

القطع في دون الفدر الذي يقولون بجواز القطع فيه ، ويدل على القطع فيما يقولون به بطريقين أحدهما ، وأما دلالته على عدم القطع في دون ربع دينار فليس هو من حيث متطوقه بل من حيث مفهومه فلا يكون حجة على من لا يقول بالمفهوم . قالت : وقرر الباجي طريق الأخذ بالمفهوم هنا فقال : دل التقويم على أن القطع يتعلق بقدر معلوم وإلا فلا يكون لإكره قاندة ، وحينئذ فالمعتمد ماورد به النص صريحا مرفوعا في اعتبار ربع دينار ، وقد خالف من المالكية في ذلك من أقدماء ابن عبد الحكم ومن بعدهم ابن العربي فقال : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم ، وحجته أن اليد محترمة بالاجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والمشرقة متفق على القطع فيها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على ما دون ذلك ، وتعقب بأن الآية دللت على القطع في كل قليل وكثير ، وإذا اختلفت الروايات في النصاب أخذ بأصح ماورد في الأقل ، ولم يصح أقل من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، فكان اعتبار ربع دينار أقوى من وجهين : أحدهما أنه صريح في الحصر حيث ورد بلفظ ، لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا ، وسائر الأخبار الصحيحة الواردة حكاية فعل لا عزم فيها ، والثاني أن الممول عليه في القيمة الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها ، ويؤيده ما نقل الخطابي استدلالا على أن أصل النقد في ذلك الزمان الدنانير بأن الصكك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم ووزن سبعة مثاقيل فعرفت الدرهم بالدنانير وحصرتها بها واقف أعلم . وحاصل المذاهب في الفدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً : الأول يقطع في كل قليل وكثير فأما كان أو غير تائه فنقل عن أهل الظاهر والحوارج ونقل عن الحسن البصري وبه قال أبو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي . ومقابل هذا القول في الشذوذ ما نقله دياض ومن تبعه عن إبراهيم النخعي أن القطع لا يجب إلا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير وهذا هو القول الثاني . الثالث مثل الأول إلا إن كان المسروق شيئاً تائها لحديث عروة الماضي ولم يكن القطع في شيء من التائه ، ولأن عثمان قطع في بخارة خسيدة وقال لمن يمرق السباط إن عديم لا فطن فيه ، وقطع ابن الزبير في ثملين أخرجهما ابن أبي شيبة وعن حماد بن عبيد العزيز أنه قطع في مد أو مدين . الرابع يقطع في درهم فصاعداً وهو قول عثمان البتي بفتح الواو وحده وتشديد المشاء من فقهاء البصرة وريضة من فقهاء المدينة ونسبه القرطبي إلى عثمان فأطلق غلامه أنه الخليفة وليس كذلك الخامس في درهمين وهو قول الحسن البصري جزم به ابن المنذر عنه . السادس فيما زاد على درهمين ولو لم يبلغ الثلاثة أخرجه ابن أبي شيبة بسند قوى عن أنس ، أن أبا بكر قطع في شيء ما يساوي درهمين ، وفي لفظ لا يساوي ثلاثة دراهم . السابع في ثلاثة دراهم ويقوم ما عداهما بها ولو كان ذهباً ، وهي رواية عن أحمد ، وحكاها الخطابي عن مالك . الثامن مثله لكن إن كان المسروق ذهباً فصاعبه ربع دينار وإن كان غيرهما كان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع به وإن لم تبلغ لم يقطع ولو كان نصف دينار ، وهذا قول مالك المعروف عند أتباعه ، وهي رواية عن أحمد ، واحتج له بما أخرجه أحمد عن طريق محمد بن راشد عن يحيى بن يحيى النساني عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حمزة عن عائشة مرفوعاً : فطموا في ربع دينار ولا تقطعوا في أدنى من ذلك ، قالت : وكان ربع الدينار قيمته يومئذ ثلاثة دراهم ، والمرفوع من هذه الرواية نص في أن المعتمد والمعتبر في ذلك الذهب ، والمرفوع منه يقتضي أن الذهب يقوم بالفضة ، وهذا يمكن تأويله فلا يرتفع به النص المريح ، التاسع مثله إلا إن كان المسروق غير ما قطع به إذا بلغت قيمته أحدهما . وهو المشهور عن أحمد ورواية عن إسحق . العاشر مثله

لكن لا يكتفى بأحدهما إلا إذا كانا غالبين فإن كان أحدهما غالبا فهو المعمول عليه ، وهو قول جماعة من المالكية وهو الحادى عشر . الثانى عشر ربع دينار أو ما يبلغ قيمته من فضة أو عرض ، وهو مذهب الشافعى وقد تقدم تقريره ، وهو قول عائشة وحمزة وأبى بكر بن حزم وعمر بن عبد العزيز والأوزاعى والليث ورواية عن إسحاق وعن داود ، ونقله الخطابى وغيره عن عمر وعثمان وعلى ، وقد أخرجه ابن المنذر عن عمر بسند منقطع أنه قال : إذا أخذ السارق ربع دينار قطع ، ومن طريق حمزة « أتى عثمان يسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثنى عشر فقطع ، ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا . الثالث عشر أربعة دراهم نقله عياض عن بعض الصحابة ونقله ابن المنذر عن أبى هريرة وأبى سعيد . الرابع عشر ثلث دينار حكاه ابن المنذر عن أبى جعفر الباقر ، الخامس عشر خمسة دراهم وهو قول ابن شبرمة وابن أبى ليلى من فقهاء الكوفة ونقل عن الحسن البصرى وعن سليمان بن يسار أخرجه النسائى وجاء عن عمر بن الخطاب لا تقطع الخمس إلا في خمس أخرجه ابن المنذر من طريق منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب عنه وأخرج ابن أبى شيبة عن أبى هريرة وأبى سعيد مثله ونقله أبو زيد الدبوسى عن مالك وشذ بذلك . السادس عشر عشرة دراهم أو ما بلغ قيمتها من ذهب أو عرض ، وهو قول أبى حنيفة والثورى وأصحابهما . السابع عشر دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض . حكاه ابن حزم عن طائفة ، وجزم ابن المنذر بأنه قول النخعى . الثامن عشر دينار أو عشرة دراهم أو ما يساوى أحدهما حكاه ابن حزم أيضا ، وأخرجه ابن المنذر عن على بسند ضعيف وعن ابن مسعود بسند منقطع قال وبه قال عطاء . التاسع عشر ربع دينار فصاعدا من الذهب على ما دل عليه حديث عائشة ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض ، وهو قول ابن حزم ، ونقل ابن عبد البر نحوه عن داود واحتج بأن التحديد في الذهب ثبت صريحا في حديث عائشة ولم يثبت التحديد صريحا في غيره فبقى عموم الآية على حاله فيقطع فيما قل أو كثير إلا إذا كان الشيء نافيا . وهو موافق للشافعى إلا في قيام أحد التقدين على الآخر ، وقد أيداه الشافعى بأن الصرف يومئذ كان موافقا لذلك واستدل بأن الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الفضة اثنا عشر ألف درهم ، وتقدم في قصة الأترجة قريبا ما يؤيده ، ويخرج من تفصيل جماعة من المالكية أن التقويم يكون بغالب نقد البلد إن ذهب فبالذهب وإن فضة فبالفضة تمام العشرين مذهبا وقد ثبت في حديث ابن عمر أنه ~~يقطع~~ قطع في مئة قيمته ثلاثة دراهم ، وثبت لا قطع في أقل من مئة المجن وأقل ما ورد في مئة المجن ثلاثة دراهم وهي موافقة للنص الصريح في القطع في ربع دينار وإنما ترك القول بأن الثلاثة دراهم نصاب يقطع فيه مطلقا لأن قيمة الفضة بالذهب تختلف فبقى الاعتبار بالذهب كما تقدم والله أعلم ، واستدل به على وجوب قطع السارق ولو لم يسرق من حرز ، وهو قول الظاهرية وأبى عبيد الله البصرى من المعتزلة ، وغالفهم الجمهور فقالوا : العام إذا خص منه شيء بدليل بقى ما عداه على هوداه ، وحجته سواء كان لفظه ينهى عما ثبت في ذلك الحكم بعد التخصيص أم لا لأن آية السرقة عامة في كل من سرق شخص الجمهور منها من سرق من غير حرز فقالوا لا يقطع ، وليس في الآية ما ينهى عن اشتراط الحرز ، وطرد البصرى أصله في الاشتراط المذكور فلم يشترط الحرز ليستمر الاحتجاج بالآية ، نعم وزعم ابن بطلان أن شرط الحرز مأخوذ من معنى السرقة فإن صح ما قال سقطت حجة البصرى أصلا ، واستدل به على أن العبارة بمعموم اللفظ لا بخصوص السبب لأن آية السرقة نزلت في سارق رداء صفوان أو سارق المجل وعنى بها الصحابة في غيرهما من السارقين ، واستدل

بإطلاق ربع دينار على أن القطع يجب به صلتى عليه ذلك من الذهب سواء كان مضروبا أو غير مضروب جيدا كاله أو ردنيا ، وقد اختلف فيه الترجيح عند الدافعية ونص الشافعى في الزكاة على ذلك وأطلق في السرقة للجزم الشيخ أبو حامد وأنبأه بالتعميم هنا ، وقال الاصطخرى لا يقع إلا في المضروب ورجحه الرافعى ، وقيد الصيغ أبو حامد النقل عن الاصطخرى بالقدر الذى ينقص بالطبع ، واستدل بالقطع في المجن على مشروعية القطع في كل ما يتحول قياسا ، واستثنى الخفية ما يسرع إليه الفساد وما أصله الإباحة كالحجارة والابن والخشب والملح والزواب والكلا والطير ، وفي رواية من الخنابلة ، والواضح عندهم في مثل السرجين للقطع تقريرا على جواز يسه ، وفي هذا تفاريع أخرى عمل بسطها كتب الفقه وباقه التوفيق . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في لمن السارق يهرق البيضة فيقطع ختم به الباب إعادة إلى أن طريق الجمع بين الأخبار أن يحمل حذوهم حمرة من طائفة أصلا ليقطع في ربع دينار فصاعدا وكذا فيما بلغت قيمته ذلك ، فكأنه قال المراد بالبيضة ما يبلغ قيمتها ربع دينار فصاعدا وكذا الحبل ، ففيه إجماع إلى ترجيح ما سبق من التأويل الذى نقله الأعمش ، وقد تقدم البحث فيه

#### ١٤ - باب ثوبه السارق

٦٨٠٠ - **عبد الله بن عبد الله بن محمد بن عيسى** قال حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ قطع بد امرأة ، قالت عائشة : وكانت تأتي بعد ذلك فأرفع حاجتها إلى النبي ﷺ ، فحبت وحسنت ثوبها

٦٨٠١ - **عبد الله بن محمد بن عبد الجبى** حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا مصعب عن الزهري عن ابن إدريس عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنه قال : بايت رسول الله ﷺ في رمل قال : أباسكم على أن لا تشركو بالله شيئا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا بهتان فتقرونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تصوموني في معروف ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارته وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله : إن شاء عذبه وإن شاء كفره . قال أبو عبد الله : إذا تاب السارق بعد ما قطع يده كملت شهادته ، وكل محدود كذلك إذا تاب قبلت شهادته

**قوله** (باب ثوبه السارق) أى هل تنفيه في رفع اسم الفسق عنه حتى قبل شهادته أو لا ؟ وقد وقع في آخر هذا الباب : قال أبو عبد الله إذا تاب السارق وقطعت يده قبلت شهادته ؛ وكذلك كل الحدود إذا تاب أصحابها قبلت شهادتهم ، وهو في رواية أبي ذر عن الكشميني وحده ، وأبو عبد الله هو البخارى المصنف ، وقد تقدمت هذه المسألة في الشهادات فيما يتعلق بالقاذف والسارق في شهادتهما . ونقل البيهقي عن الشافعى أنه قال : يحتمل أن يسقط كل حق في التوبة ، قال وهزم به في كتاب الحدود ، وروى الربيع عنه أن حد الزنا لا يسقط ، وعن البيهقي والحنبل لا يسقط شيء من الحدود أبدا ، قال وهو قول مالك ، وعن الحنفية يسقط إلا الشرب ، وقال

الطحاوي ولا ينفذ إلا قطع الطريق لو ردد النص فيه وانه أهل . وذكر في الباب حديث عائشة في قصة التي سرقت مختصرا ، ووقع في آخره ، وتابت وحسنت نوبتها ، وقد تقدم شرحا مستوفى قبل هذا ، ووجه مناسبتها للترجمة وصف التوبة بالحسن فان ذلك يقتضي أن هذا الوصف يشبه لتائب المذكور فيود لحالته التي كان عليها ، وحديث عبادة بن الصامت في البيعة وفيه ذكر السرقة وفي آخره ، فمن أصاب من ذلك شيئا فأخذ به في الدنيا فهو كفارة له وطهور ، ووجه الدلالة منه أن الذي أنعم عليه الحد وصف بالتائب فإذا انعم الي ذلك أنه تاب فإنه يعود الي ما كان عليه قبل ذلك فتضمن ذلك قبول شهادته أيضا . وانه أهل

### ١٥ - باب المحاربين من أهل الكفر والردة

وقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْتَوُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾

٦٨٠٢ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير قال حدثني أبو قلابة الجرمي عن أنس رضي الله عنه قال : قدم على النبي ﷺ قَوْمٌ مِنْ مُعَلٍّ فَأَسْلَمُوا ، فَاجْعَرُوا لِلدَّيْنَةِ ، فَأَمَرَمَ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا ، فَفَعَلُوا فَصَحُّوا ، فَارْتَدُّوا ، فَفَعَلُوا رِطَابَهَا وَسَعَقُوا الْإِبِلَ . فَهَتَّ فِي آفَافِهِمْ فَأَتَى بِهِمْ ، فَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ يَجِدْهُمْ - قَتَلَتْهُمْ - قَوْلُهُ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة) كذا هذه الترجمة ثمة للجديع هنا ، وفي كونها في هذا الموضع إشكال ، وأظنها مما اختلف على الذين نسخوا كتاب البخاري من المسودة ، والذي يظهر لي أن عليها كتاب الديارات وبين استنابة المرتدين ، وذلك أنها تحللت بين أبواب الحدود . فان المصنف ترجمه كتاب الحدود وصدره بحديث لا يرنى الزاني وهو مؤمن ، وفيه ذكر السرقة وشرب الخمر ، ثم بدأ بما يتعلق بعد الخمر في أبواب ثم بالسرقة كذلك ، فالذي يليق أن يثبت بأبواب الزنا على وفق ما جاء في الحديث الذي صدر به ثم بعد ذلك لما أن يقدم كتاب المحاربين ولما أن يؤخره ، والاولى أن يؤخره لي قبله باب استنابة المرتدين ، فانه يليق أن يكون من جملة أبوابه ، ولم أر من نهى عن ذلك الا الكرماني فانه تعرض لشيء من ذلك في باب إثم الزنا ، ولم يستوفه كما سأنه عليه . ووقع في رواية الله في زيادة قد يرتفع بها الاشكال ، وذلك أنه قال بعد قوله من أهل الكفر والردة ، فزاد ومن يجب عليه الحد في الزنا ، فان كان محفوظا فكأنه ضم حد الزنا الى المحاربين لانصافه الى القتل في بعض صورته بخلاف الشرب والسرقة ، وعلى هذا فالاولى أن يبدل لفظ كتاب يباب وتكون الابواب كلها داخلة في كتاب الحدود . قوله (وقول الله : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية) كذا لا بد ، وساق في رواية كريمة وفيها (أو ينفوا من الأرض) قال ابن بطال : ذهب البخاري الى أن آية الجارية نزلت في أهل الكفر والردة ، وساق حديث الثوريين وليس فيه تصريح بذلك ، ولكن أخرجه جيب الرزاق عن معمر عن قتادة حديث الثوريين وفي آخره قال : بلغنا أن هذه الآية نزلت ليم : إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية ، ووقع مثله في حديث أبي هريرة ، ومن قال ذلك الحسن ودطاء والضحك والرهري قال : وذهب

جمهور الفقهاء الى أنها نزات فيمن خرج من المسلمين يسمى في الأرض بالفساد ويقطع الطريق ، وهو قول مالك والشافعي والكوفيين ، ثم قال : ليس هذا منافيا للقول الأول لأنها وان نزات في المرتين بأعيانهم لكن لفظها عام يدخل في معناه كل من فعل مثل فعلهم من المحاربة والفساد . قلت : بل هما متميران ، والراجع الى تفسير المراد بالمحاربة : فمن حملها على الكفر خص الآية بأهل الكفر ومن حملها على المعصية عمم ، ثم نقل ابن بطال عن اسماعيل القاضي أن ظاهر القرآن وما مضى عليه عمل المسلمين يدل على أن الحدود المذكورة في هذه الآية نزات في المسلمين ، وأما الكفر فقد نزل فيهم ( فإذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب ) الى آخر الآية فكان حكمهم خارجا عن ذلك ، وقال تعالى في آية المحاربة ( إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ) وهي دالة على أن من تاب من المحاربين يسقط عنه الطلب بما ذكر بما جهناه فيها ، ولو كانت الآية في الكافر لنفعته المحاربة ، ولكن اذا أحدث الحاربة مع كفره اكتفينا بما ذكر في الآية وسلم من القتل فتكون الحاربة خففت عنه القتل ، وأجيب عن هذا الاشكال بأنه لا يلزم من إقامة هذه الحدود على المحارب المرتد مثلا أن تسقط عنه المطالبة بالعود الى الإسلام أو القتل ، وقد تقدم في تفسير المائدة ما نقله المصنف عن سعيد بن جبير أن معنى المحاربة مع الكفرية وأخرج الطبري من طريق روح بن عبادة عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في آخر قصة المرتين قال : فذكر لنا أن هذه الآية نزات فيهم ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) ، وأخرج نحوه من وجه آخر عن أنس وأخرج الاسمايلي هناك من طريق مروان بن معاوية عن معاوية بن أبي العباس عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ في قوله تعالى ( إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) قال هم من عكل . قلت : قد ثبت في الصحيحين أنهم كانوا من عكل وعرينة ، فقد وجد التصريح الذي انفاه ابن بطال ، والمعتمد أن الآية نزات أولا فيهم وهي تناول بمجموعها من حارب من المسلمين بقطع الطريق ، لكن عقوبة الفريقين مختلفة : فإن كانوا كفرا بخير الامام فيهم إذا ظفروا بهم . وان كانوا مسلمين فعلى قولين : أحدهما وهو قول الشافعي والكوفيين ينظر في الجنابة فمن قتل قتل ومن أخذ المال قطع ومن لم يقتل ولم يأخذ ما لا نفي ، وجعلوا دأرا ، للتنويع ، وقال مالك : بل هي للتخيير فيتخير الامام في المحارب المسلم بين الأمور الثلاثة ، ورجح الطبري الأول ، واختلفوا في المراد بالنفي في الآية : فقال مالك والشافعي يخرج من بلد الجنابة الى بلدة أخرى ، زاد مالك فيحبس فيها . وعن أبي حنيفة بل يحبس في لده ، وتعقب بأنه الاستمرار في البلد ولو كان مع الحبس إقامة فهو ضد النفي فإن حقيقة النفي الاخراج من البلد ، وقد قرئت مفارقة الوطن بالقتل قال تعالى ( ولو أنا كتبنا عليهم أن اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ) وحجة أبي حنيفة أنه لا يؤمن منه استمرار المحاربة في البلدة الأخرى ، فافصل عنه مالك بأنه يحبس بها ، وقال الشافعي : يكفيه مفارقة الوطن والعشيرة خذلانا وذلا . ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة المرتين ، وأودع من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي نلابة مصرحا فيه بالتحديث في جميعه فأمن فيه من التديس والتسوية ، وقد تقدم شرحه في باب أحوال الابل ، من كتاب الطهارة . ووقع في هذا الموضع د ففعلوا فاصحوا فارتدوا وقتلوا رعاتها واستاقوا الابل .

١٦ - باب لم يحبس النبي ﷺ المحاربين من أهل الردة حتى هلكوا

٦٨٠٣ - حدثنا محمد بن قيس أبو بلى حدثنا الوليد حدثني الأوزاعي عن يحيى عن أبي قلابة عن

أنس أن النبي ﷺ قطع العرنيين ، ولم يحسمهم حتى ماتوا ،

**قوله** ( باب لم يحسم النبي ﷺ المحاربين الخ ) الحسم بفتح الحاء وسكون السين المهملةين الكى بالنار لقطع الدم حسمته فانحسم كقطعت فأنقطع وحسمت العرق معناه حبست دم العرق فنعته أن يسيل ، وقال الداودي : الحسم هنا أن توضع اليد بمد الفطع في زيت حار . قلت : وهذا من صور الحسم وليس محصورا فيه ، وأورد فيه طرفا من قصة العرنيين مقتصرًا على قوله « قطع العرنيين ولم يحسمهم » قال ابن بطال : إنما ترك حسمهم لأنه أراد إهلاكهم فاما من قطع في سرقة مثلا فانه يجب حسمه لأنه لا يؤمن معه التالف غالبا ينزف الدم

١٧ - باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا

٦٨٠٤ - **حديث** موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال :

« قديم رهط من عكل على النبي ﷺ كانوا في الصنعة ، فاجتروا المدينة فقالوا : يا رسول الله أبغنا رسلاً ، فقال ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ ، فأتوها فشرّبوا من آبائها وأبوالها حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود ، فأتى النبي ﷺ الصربخ ، فبعث الطلب في آثارهم ، فأتوا رجلاً للنهار حتى أتى بهم ، فأمر بمسامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وماحسهم ، ثم ألقوا في الحرة يستسقون ، فاستقوا حتى ماتوا » . قال أبو قلابة : سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله

**قوله** ( باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا ) كذا لم يضم أوله على البناء الجهرى ، ولو كان بفتحهم لنصب المحاربون وكان راجعاً إلى فاعل يحسم في الباب الذى قبله . وأورد فيه قصة العرنيين من وجه آخر عن أبي قلابة عن أنس ناهياً . **قوله** ( حتى سحوا وسمنوا وقتلوا الراعي ) في رواية الكشميني « فقتلوا الراعي » بالفاء وهى أوجه ، وحكى ابن بطال عن المهاب أن الحسكة في ترك سقيهم كفرهم نعمة الله التى أنعمت عليهم من المراض الذى كان بهم ، قال : وفيه وجه آخر يؤخذ مما أخرجه ابن وهب عن مرسل سعيد بن المسيب « أن النبي ﷺ قال لما بلغه ما صنعوا : دطش الله من عطش آل محمد الليلة ، قال فكان ترك سقيهم إجابة لدعوته ﷺ . قلت : وهذا لا ينافي أنه عاقبهم بذلك كما ثبت أنه سماهم لكونهم سملوا أعين الرعاة ، وإنما تركهم حتى ماتوا لأنه أراد إهلاكهم كما مضى في الحسم . وأبعد من قال إن تركهم بلا سقى لم يكن بعلم النبي ﷺ وقوله في هذه الطريق « قالوا أبغنا » بهمزة قطع ثم موحدة ثم معجمة أى اطالب لنا يقال أبغاه كذا طلبه له ، وقوله « رسلاً » بكسر الراء وسكون المهملة أى لبنا ، وقوله « ما أجد لكم إلا أن تلحقوا بإبل رسول الله ﷺ » فيه تجريد وسباق الكلام يقتضى أن يقول بإبل وليسكنه كقول كبير القوم يقول لكم الأمير مثلاً ، ومنه قول الخليفة يقول لكم أمير المؤمنين ، وتقدم في غير هذه الطريق وهو في الباب الأول أيضاً بلفظ « فأمرهم أن يأبوا لإبل الصدقة » لجمع بعضهم بين الروايتين بأنه ﷺ كانت له إبل ترحى لإبل الصدقة في جهة واحدة فدل كل من الصنفين على الصنف الآخر ، وقيل بل الكل لإبل الصدقة وإضافتها إليه إضافة التبعية لكونه تحت حكمه ، ويؤيد الأول ما ذكر قريباً من تعطيش آل محمد لأنهم كانوا لا يتناولون الصدقة

## ١٨ - باب سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ أَعْيَنَ الْحَارِبِينَ

٦٨٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ هِنَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَهْطًا مِنْ مُعْكَلٍ - أَوْ قَالَ مِنْ عُرَيْبَةَ ، وَلَا أَعْلَهُ إِلَّا قَالَ مِنْ مُعْكَلٍ - قَدِمُوا الدِّيْفَةَ ، فَأَصْرَحَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِاتِّفَاحٍ ، وَأَصْرَحَ أَنْ يَخْرُجُوا فَيُشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا . فَشَرِبُوا ، حَتَّى إِذَا بَرَّثُوا قَالُوا الرَّاعِي وَاسْتَأْذَنُوا الْقَوْمَ . فَبَاقَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَوَةً ، فَهَمَّتِ الطَّلَبُ فِي إِثْرِهِمْ ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ حَتَّى رَجَى بِهِمْ ، فَأَصْرَحَ بِهِمْ فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَتَمَرَّ أَهْلَهُمْ ، فَأَلْفَقُوا بِالْحَرَّةِ يُسْتَنْسِقُونَ اللَّائِيَّةُونَ .

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: هَؤُلَاءِ قَوْمٌ مَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ

قَوْلُهُ (بَاب) بِالنُّونِ (سَمَرِ النَّبِيِّ ﷺ) بِفَتْحِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمِيمِ بِالْفَعْلِ الْمَاضِي وَيَجُوزُ مَضَافًا بِغَيْرِ تَوْحِينَ مَعَ سُكُونِ الْمِيمِ ، وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ الْعَرَبِيِّينَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَيُّوبَ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ دَحَى بِهِمْ ، فِي رِوَايَةِ الْكُشَيْبِيِّ دَحَى بِهِمْ ، وَقَوْلُهُ دَحَى بِهِمْ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، قَالَ عِيَّاضُ سَمَرِ الْعَرَبِيِّينَ بِالْإِغْلَافِ كَمَا هِيَ بِالْمُهْمَلِ وَالْحَمِي فَيُطَا فِي السَّجْلِ قَالَهُ خُصَرُ أَنَّ يَدَيَّ مِنَ الْإِيمَانِ حَدِيدَةٌ حَتَّى يَذْهَبَ نَظَرُهَا نِظَاقًا إِلَى الْأَوَّلِ بِأَنَّ تَكْرِينَ الْحَدِيدَةِ مَجَارًا ، ذَلَّ وَطَبَّاهُ بِالْإِغْلَافِ فِي بَعْضِ النُّسخِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ ، وَفَسَّرُوا السَّجْلَ أَيْضًا بِأَنَّهُ فِقْدُ السِّينِ بِالشُّوْكِ وَلَيْسَ هُوَ الْمُرَادُ هَذَا . (تَنْبِيْهُ) : أَشْكَلُ قَوْلُهُ فِي آيَةِ الْحَارِبِينَ (ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ فِي الدُّنْيَا وَلَمْ يَخْرُجْ فِي الْآخِرَةِ حَذَابٌ عَظِيمٌ) مَعَ حَدِيثِ عِبَادَةِ الْهَالِكِ دَلِيلٌ أَنَّ مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ كَفَّارَةٌ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْآيَةِ أَنَّ الْحَارِبَ يَجْمَعُ لَهُ الْأَسْرَانِ ، وَالْجَوَابُ أَنَّ حَدِيثَ عِبَادَةِ مَخْصُوصٌ بِالْمُسْلِمِينَ بِدَلِيلٍ أَنَّ فِيهِ ذِكْرَ الشُّرْكِ مَعَ مَا أَنْهَى إِلَيْهِ مِنَ الْمَعَاصِي ، فَلَمَّا جُمِعَ الْأَجْمَاعُ دَلِيلٌ أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا قَتَلَ عَلَى شُرْكَه فَاتَّ مَشْرُكَهُ أَنَّ ذَلِكَ أَثْمَلُ لَا يَكُونُ كَفَّارَةً لَهُ قَدْ جُمِعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُودُ مِنَ أَهْلِ الْمَعَاصِي كَانَ ذَلِكَ كَفَّارَةً لَوْ لَمْ يَمُوتْ بِهِ ، وَالَّذِي يَضْبُطُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنْ أَقَامُوا الْحُدُودَ لَكُمْ لَا يَفْقَرُوا أَلَمْ يَشْرِكْ بِهِ وَيَفْقَرُوا مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

## ١٩ - باب فضل من ترك اللغو والحيث

٦٨٠٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ حُثَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَنْصَلِ بْنِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَبْعَةٌ يُطَاعُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فِي سَلَاةٍ نَفَاثَتِ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ قَابَهُ مَعَاقِفُ الْمَسْجِدِ ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ، وَرَجُلٌ دَعَا نِسَاءً ذَاتِ مَنْصَبٍ وَجَمَالَ إِلَى نَفْسِهَا قَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ نَهَضَ فِي بَهْدَنَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَفَعَتْ بِعَيْنَيْهِ .



٦٨٠٧ - **حدثنا محمد بن أبي بكر** حدثنا **هر بن علي** . ح . **وحدثني** خليفة **حدثنا** **عمر بن علي** **حدثنا** **أبو حازم** **عن سهل بن سعيد الساعدي** قال **الذي** **صلى الله عليه وسلم** : **من توكل لي ما بين رجله وما بين لحيته توكلت له بالجنة** »

**قوله** ( باب فضل من ترك الفواحش ) جمع فاحشة وهي كل ما اشتد قبحه من الذنوب فعلا أو قولا ، وكذا الفحشاء والفحش ومنه الكلام الفاحش ، ويطلق غالبا على الزنا فاحشة ومنه قوله تعالى ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ) وأطلقت على اللواط باللام المهدية في قول لوط عليه السلام لقومه ( أتأتون الفاحشة ) ومن ثم كان حده حد الزاني عند الأكثر ، ودعم الحليمي أن الفاحشة أشد من الكبيرة وفيه نظر ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظاهم الله تعالى في ظله ، والمتصور منه قوله فيه **« ورجل دعت له امرأة ذات منصب وجمال إلى نفسها فقال إني أخاف الله تعالى »** وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة ، ويلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جميلا لأن يروجه ابنة له جميلة كثيرة الجمال جدا لينال منه الفاحشة فعني الشاب عن ذلك وترك المال والجمال ، وقد شاهدت ذلك . وقوله في أول السند **« حدثنا محمد »** غير منسوب فقال أبو هـ في الفساق وقع في رواية الأصيل محمد بن مقاتل ، وفي رواية الفايبي محمد بن سلام ، والأول هو الصواب لأن عبد الله هو ابن المبارك وابن مقاتل معروف بالرواية عنه . قلت : ولا يلزم من ذلك أن لا يكون هذا الحديث الخاص عند ابن سلام ، والذي أشار إليه الفساق قاعدة في تفسير من أبهم واستمر إبهامه فيكون كثرة أخذه وملازمته قرينة في تعيينه ، أما إذا أورد التنصيص عليه فلا . وقد صرح أيضا بأنه محمد بن سلام أبو ذر في روايته عن شيوخه الثلاثة وكذا هو في بعض النسخ من رواية كريمة وأبي الوقت . الحديث الثاني : **قوله** ( **هر بن علي** ) هو المقدم نسبة إلى جده مقدم بورن محمد وهو هم محمد بن أبي بكر الراوي عنه ، وهو موصوف بالتدليس لكنه صرح بالحديث في هذه الرواية ، وقد أورده في الرقة عن محمد بن أبي بكر وحده وقرنه هنا بخليفة وساقه على لفظ خليفة . **قوله** ( **من توكل لي** ) أي تكفل ، وقد ذكرت في الرقاق من رواه بلفظ تكفل ولفظ حفظ وهو هناك بلفظ تضمن ، وأصل التوكل الاعتماد على الشيء والوثوق به ، وقوله **« توكلت له »** من باب المقابلة ، وقوله **« ما بين رجله »** أي فرجه **« ولحيته »** بفتح اللام وهو منبت اللحية والاسنان ويجوز كسر اللام ، وثاني لأن له أدنى وأسفل والمراد به اللسان وقيل : أنطق ، وقد ترجم له في الرقاق **« حفظ اللسان »** وتقدم شرحه مستوفى هناك . وقوله في آخره **« له بالجنة »** كذا الأكثر ، وفي رواية أبي ذر عن المسعودي **« وأسرخصي بمحذف الباء »** ، ويقرأ بالنصب على نزح الخافض ، أو كأنه ضمن توكلت معنى ضمن

## ٢٠ - باب إثم الزناة

**وقوله** الله تعالى ( **ولا يزنون - ولا تقرّبوا الزنا** ) **إن كان** **فاحشة** **وساء سبيلا** )

٦٨٠٨ - **حدثنا** **داود بن شبيب** **حدثنا** **هلم** **عن قتادة** **« أخبرنا أنس قال : لأحدكم حديثا لا يجد تكبوره أحد بعدى ، سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا تقوم الساعة - وإما قال : من أشرط الساعة - أن**

يُرفع العلم ، وَيُظهِرَ للجَهِل ، وَيُشْرِبَ الخمر ، وَيُظْهِرَ الزنا ، وَيَقْلُ الرجال ، وَيَكْثُرُ للنساء حتى يكونَ لخمسينَ امرأةً القيمُ الواحدُ»

٦٨٠٩ - **حديث** محمد بن المني أخبرنا إسحاق بن يوسف أخبرنا الفضل بن عوزان عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : لا يزني العبدُ حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشرب وهو مؤمن ، ولا يقتل وهو مؤمن ، قال عكرمة : قلت لابن عباس كيف يُنزع الإيمانُ منه ؟ قال هكذا - وشبك بين أصابعه ثم أخرجها - فان تاب عاد إليه هكذا - وشبك بين أصابعه

٦٨١٠ - **حديث** آدم حدثنا شعبة عن الأعمش عن ذكوان عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ : لا يزني للزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب حين يشربها وهو مؤمن ، والقوبة معروضة بعدُ»

٦٨١١ - **حديث** عمرو بن علي حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا سفیان حدثني منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي مبصرة عن عبد الله رضي الله عنه قال : قلت لرسول الله ﷺ أي الذنوب أعظم ؟ قال أن تجعلَ لله نداً وهو خلقك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تقتلَ ولدك من أجل أن يطعمَ مملك . قلت : ثم أي ؟ قال : أن تزني حليلة جارك . قال يحيى : وحدثنا سفیان حدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله : قلت لرسول الله .. مثله . قال عمرو : فذكرته لعبد الرحمن وكان حدثنا عن سفیان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي مبصرة ، قال : دَعَهُ دَعَهُ

قوله ( باب إثم الزناة ) بضم أوله جمع زان كرامة ورام . قوله ( وقول الله تعالى ولا يزنون ) يشهد إلى الآية التي في الفرقان وأولها ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) والمراد قوله في الآية التي بعدها ( ومن يفعل ذلك يلقِ أناماً ) وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه وهو في آخر طريق مسدد عن يحيى القطان فقال متصلاً بقوله حليلة جارك قال فزالت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ : والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر - إلى قوله - ولا يزنون ، ووقعت في الأدب من طريق جرير عن الأعمش وساق إلى قوله ( يلقِ أناماً ) ولم يقع ذلك في رواية جرير عن منصور كما بينه مسلم ، وأخرجه الترمذي من طريق شعبة والنسائي من طريق مالك بن مغول كلاهما عن واصل الأحدب وساقه إلى قوله تعالى ( ويخلفه فيها ما نال ) ووقع لغير أبي ذر بحذف الواو في قوله ( وقول الله ، . قوله ( ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة ) زاد في رواية النسائي إلى آخر الآية ، والمشهور في الزنا القصر وجاء المد في بعض اللغات . وذكر في الباب أربعة أحاديث : الحديث الأول قوله ( حدثنا ) في رواية غير أبي ذر والنسائي أخبرنا . قوله ( داود بن شبيب ) بهجمة وهو حدة وزن هظيم هو الباهلي يكنى أبا سليمان بصري صدوق قاله أبو حاتم ، وقال البخاري : مات سنة اثنتين وثمانين . قلت : ولم يخرج

هذه إلا في هذا الحديث مناقط ، وقد تقدم في العلم من طريق شعبة عن قتادة بزيادة في أوله ، وتقدم شرحه في كتاب العلم ، والفرض منه قوله فيه ويظهر الإقناع أي بشيخ ويشتهر بحيث لا يتكلم به لكثرة من يتعاطاه ، وقد تقدم سبب قول ابن أبي عمير لا يحد ذكره أحد بعد . الحديث الثاني حديث ابن عباس لا يروى إلا في نسخة النسخة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث أبي هريرة في أول الحدود وقول ابن جرير أن بعضهم رواه بصيغة النسخة ، لا يروى من ، وأن بعضهم حمله على المستحل ، وسأله بسنده عن ابن عباس ، واسحق بن يوسف المذكور في السند هو الواسطي المعروف بالأزرق ، والفضل بن ماء ومعجمه مصنف . وأبو غروان ينفرد بمعجمه ثم ذاب ساكنة بوزن شعبان . وقوله فيه قال حكيم الخ ، هو موصول بالسند المذكور ، وقوله وشبك بين أصابعه ، في رواية الأسماعيل عن طريق أسماعيل بن هود الواسطي عن خالد الذي أخرجه البخاري من طريقه وقال هكذا نوصف صفة لا أحفظها ، وقد تقدم الكلام على الصفة المذكورة هناك . قال أقره لي بعد تخرج حديث أبي هريرة : وحكاية تأويل لا يروى إلا في نسخة واحدة ، لا نعلم أحدا كافر أحدا بالرواية والسرقة والشرب يعني من يستدل بجلاله ، قال : وقد روى عن أبي جعفر يعني الباقر أنه قال في هذا : خرج من الإيمان إلى الإسلام يعني أنه جعل الإيمان أخص من الإسلام فإذا خرج من الإيمان بقي في الإسلام وهذا يوافق قول الجمهور إن المراد بالإيمان هنا كماله لا أصله واقطع . الحديث الثالث حديث أبي هريرة في ذلك وقد مضى الكلام عليه ، وعلى قوله في آخره : والنوبة معروضة بعده . الحديث الرابع حديث عبد الله بن مسعود . قوله ( عمرو بن علي ) هو أنفاس ، ويحيى هو ابن سعيد القطان ، وسفيان هو الثوري ، ومنصور هو ابن المنصور ، وسليمان هو الأعشى ، وأبو وائل هو شقيق ، وأبو مبصرة هو عمرو بن شرحبيل ، وواصل المذكور في السند الثاني هو ابن حبان بمهمة ونحتمانية ثقيلة هو المعروف بالأحدهب ، ورجال السند من سفيان ناصعا كوفيين ، وقوله قال عمرو ، هو ابن علي المذكور ( فذكرته لعبد الرحمن ) يعني ابن مهدي ( وكان حدثنا ) هكذا ذكره البخاري عن عمرو بن علي قدم رواية يحيى بن علي رواية عبد الرحمن وعقبها بالفاء ، وقال الهيثم بن خفاف فيما أخرجه الأسماعيل عنه عن عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي فساق روايته وحذف ذكر واصل من السند ثم قال : وقال عبد الرحمن من سفيان من منصور والأعشى وواصل فقلت لعبد الرحمن حدثنا يحيى بن سعيد فذكره مفصلا فقال عبد الرحمن دعه والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعشى ومنصور فأدخلهما بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا مبصرة ، وأما واصل فحذفه لضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلا ، وأما عبد الرحمن فحدث به ، أولا . غير تفصيل لحمل رواية واصل على رواية منصور والأعشى لجمع الثلاثة وأدخل أبا مبصرة في السند ، فلما ذكره عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه فأنصهر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعشى حسب وترك طريق واصل ، وهذا معنى قوله فقال دعه دعه ، أي انزهه واضعير للطريق التي اختلف فيها وهي رواية واصل ، وقد زاد الهيثم بن خفاف في روايته بعد قوله دعه : لم يذكر فيه واصل بعد ذلك ، فنرى أن معنى قوله دعه أي ترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي مبصرة ، وقال الكرماني : حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثرهما من حديثه فإن هذا الحديث لم يروه عنه ، قال : وأيسر المراد بذلك الظن عليه لكر ظهوره مرجح الرواية بأصاقل الواسطة الواقعة الأكثرين كذا قال ، والذي يظهر

ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه لأن ذكر أبي مبصرة إن كان في أصل رواية وأصل فتحيته به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس أو بقلة الضبط ، وإن لم يكن في روايته في الأصل فيكون زاد في السند عالم يسمة ، فاكنتي برواية الحديث عن لا تردد عنده فيه وسكت عن غيره ، وقد كان عبد الرحمن حدث به مرة عن سفيان بن وهب وأصل وحده بن زيادة أبي مبصرة ، كذلك أخرجه الترمذي والنسائي لكن الترمذي بعد أن ساقه بلفظ وأصل حطاف عليه بالسند المذكور طريق سفيان عن الأعمش ومنصور قال مثله وكان ذلك كان في أول الأمر ، وذكر الخطيب هذا السند مثالا لنوع من أنواع مدرج الاسناد وذكر فيه أن محمد بن كثير واثق هذا الرجل على روايته الأولى عن سفيان فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل . قلت : وقد أخرجه البخاري في الأدب عن محمد بن كثير لكن اقتصر من السند على منصور ؛ وأخرجه أبو داود عن محمد بن كثير فغفم الأعمش إلى منصور ، وأخرجه الخطيب من طريق الطبراني عن أبي مسلم الليثي عن معاذ بن المنذر ويوسف القاضي ومن طريق أبي العباس البرقي ثلاثتهم عن محمد بن كثير عن سفيان عن الثلاثة ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، عن الطبراني وفيه ما تقدم ، وذكر الخطيب الاختلاف فيه على منصور وعلى الأعمش في ذكر أبي مبصرة وحذفه ولم يختلف فيه على وأصل في إسقاطه في غير رواية سفيان . قلت : وقد أخرجه الترمذي والنسائي من رواية شعبة عن وأصل يحذف أبي مبصرة لكن قال الترمذي رواية منصور أصح يعني بإثبات أبي مبصرة ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه وقال : رواه الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل عن عبد الله كقول وأصل ، ونقل عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال : يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير وفصله لما حدث به غيرهما يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم الكلام على شيء من هذا في تفسير سورة الفرقان . قوله ( أي الذنب أعظم ) ؟ هذه رواية الأكثر ، ووقع في رواية طاسم عن أبي وائل عن عبد الله وأعظم الذنوب عند الله ، أخرجه الحارث ، وفي رواية مسدد الماضية في كتاب الأدب ، أي الذنب عند الله أكبر وفي رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش أي الذنوب أكبر عند الله ، وفي رواية الأعمش عند أحمد وغيره أي الذنب أكبر ، وفي رواية الحسن بن عبيد الله عن أبي وائل وأكره الكبار ، قال ابن بطال عن المهلب : يجوز أن يكون بعض الذنوب أعظم من بعض من الذنوب المذكورين في هذا الحديث بعد الشرك ، لأنه لا خلاف بين الأمة أن لواط أعظم إنما من الزنا فكأنه <sup>يعني</sup> إنما قصد بالأعظم هنا ما نكثرت مواقفه ويظهر الاحتياج إلى بيانه في الوقت هكذا وقع في حق وقد عبد القيس حيث اقتصر في منبهاتهم على ما يتعلق بالاشربة لفشوها في بلادهم . قلت : ، بما قاله نظر من أوجه : أحدها ما نقله من الإجماع ، ولعله لا يقدر أن يأتي بنقل صحيح صريح بما ادعاه عن إمام واحد بل المنقول هو جماعة حكمه فإن الحد عند الجمهور . والراجع من الأقوال إنما ثبت فيه بالقياس على الزنا والمقيس عليه أعظم من القيس أو مساويه ، والخبر الوارد في قتل الفاعل والمفعول به أو رجما ضعيف . وأما نأينا فما من مفسده به إلا ويوجد مثله في الزنا واشد ولولم يكن إلا ما قيد به في الحديث المذكور فإن المفسدة فيه شديدة جدا ولا يتأتى مثلها في الذنب الآخر . وعلى التنزل فلا يزيد . وأما ثالثا ففيه مصادمة للنص الصريح على الاعتاقية من غير ضرورة إلى ذلك . وأما رابعا فالذي مثل به من قصة الأشربة ليس فيه إلا أنه اقتصر لهم على بعض المناهي ، وليس في نفسه نص صريح ولا إشارة بالحصص في الذي اقتصر عليه ، والذي يظهر أن كلامنا من الثلاثة على

ترتيبها في العظم ، ولو جاز أن يكون فيما لم يذكره شيء يتصف بكثرة أعظم منها لما طابق الجواب السؤال ، نعم  
يهود أن يكون فيما لم يذكر شيء يساوي ما ذكر فيكون التقدير في المرتبة الثانية مثلاً بعد القتل الموصوف وما  
يكون في النفس مثله أو نحوه ، لكن يستلزم أن يكون فيما لم يذكر في المرتبة الثانية شيء هو أعظم ما ذكر في  
المرتبة الثالثة ولا يحذر في ذلك ، وأما ما مضى في كتاب الأدب من حدائق الوالدين في أكبر الكبائر لكنها  
ذكرت بالواو فيجوز أن تكون رتبة رابعة وهي أكبر مما دونها . قوله ( حلية جارك ) بفتح الحاء المهملة ووزن  
حطية أي التي يحمل له وطؤها ، وقيل التي تحمل معه في فراش واحد ، وقوله « أجل أن يطعم مملوك » بفتح اللام  
أي من أجل الخلف الجار فالتصعب ، وذكر الأكل لأنه كان الأغلب من حال العرب ، وسيأتي الكلام على بقية  
شرح هذا الحديث في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى

٢١ - باب رجم الحصن . وقال الحسن : من زنى بأخته فخذله حد الزاني

٦٨١٢ - حدثنا آدم حدثنا فضة حدثنا سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث « من علي رضي  
الله عنه حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال : قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ »

٦٨١٣ - حدثني إسحاق حدثنا خالد بن عيسى « سألت عبد الله بن أبي أوفى : هل رجم رسول  
الله ﷺ ؟ قال : نعم . قلت : فهل صورة النور أم بعد ؟ قال : لا أدري »  
[الحدث ٦٨١٣ - طوله ١ : ٦٨١٠]

٦٨١٤ - حدثنا عبد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن ابن شهاب قال حدثني أبو سلمة بن  
مبارك عن ابن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رجلاً من أسلم أتى رسول الله ﷺ فذنبه أنه قد زنى ، فشهد  
على نفسه أربع شهادات ، فأمر به رسول الله ﷺ فرجم ، وكان قد أحسن »

قوله ( باب رجم الحصن ) هو بفتح الصاد المهملة من الإحصان ، وبأني بمعنى العفة والتزويج والاسلام  
والحرية لأن كلا منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة ، قال ابن القطاع : رجل عصى بكسر الصاد على القياس  
وبفتحها على غير قياس . قلت : يمكن تخريجه على القياس ، وهو أن المراد هنا من له زوجة فقد عليها ودخل بها  
وأصابها لكان الذي زوجها له أو عمله على التزويج بها ولو كانت نفسه أحسنه أي جملة وحسن من العفة أو منعه  
من عمل الفاحشة . وقال الراغب : يقال للزوجة محصنة أي أنه زوجها أحسنها ، ويقال امرأة محصنة بالسر إذا  
تصور حصنها من نفسها وبالفصح إذا تصور حصنها من غيرها . ووقع هنا قبل الباب عند ابن بطال وكتاب  
الرجم ، ولم يقع في الروايات المحصنة . قال ابن المنذر : أجمعوا على أنه لا يكون الإحصان بالنكاح الفاسد ولا  
الشبهة ، وعانقهم أبو ثور فقال : يكون محصناً ، واحتج بأن النكاح الفاسد يبطئ أحكام الصحيح في تقدير المهر  
وجوب العدة ولحق الولد وتحريم الرية ، وأوجب بعموم « ادودوا الحدود » قال : وأجمعوا على أنه لا يكون  
بمجرد العقد محصناً ، واختلفوا إذا دخل بها وادعى أنه لم يصحها قال : حتى تقوم البينة أو يرجع منه إقرار أو يعلم  
له منها ولد ، ومن بعض المالكية إذا زنى أحد الزوجين واختلفا في الوطء لم يسقط الزاني ولو لم يمس لها إلا لبة

وأما قبل الزنا فلا يكون عصما ولو أقام معها ما أقام ، واختلفوا إذا تزوج المرأة هل تحصنه ؟ فقال الأكثر : نعم ، ومن عطاء والحسن وقتادة والثوري والكوفيين وأحمد وإسحق : لا . واختلفوا إذا تزوج كتابة فقال إبراهيم وطائفة والشعبي : لا تحصنه ، ومن الحسن لا تحصنه حتى يطأها في الإسلام ، أخرجهما ابن أبي شيبة . ومن جابر بن زيد وابن المسيب تحصنه ، وبه قال عطاء وسعيد بن جبير . وقال ابن بطلال : أجمع الأصحاب وأئمة الأمصار على أن المحسن إذا زنى عامدا طالما اختارا فعليه الرجم ، ودفع ذلك الخوارج وبعض المعتزلة واضلوا بأن الرجم لم يذكر في القرآن ، وحكاه ابن العربي عن طائفة من أهل المغرب لفهم وهم من بقايا الخوارج . واحتج الجمهور بأن النبي ﷺ رجم وكذلك الأئمة بعده ، ولذلك أشار كل رضى الله عنه بقوله في أول أحاديث الباب : ورجمتهما بسنة رسول الله ﷺ ، وثبت في صحيح مسلم عن عبادَةَ أن النبي ﷺ قال : « نذرا مني ، قد جعل الله لمن سبىلا . الثيب بالذنب الرجم ، وسيأتي في » باب رجم الحبلى من الزنا ، من حديث عمر أنه خطب فقال : « إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه القرآن فكان مما أنزل آية الرجم ، وبأنى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى . قوله ( وقال الحسن ) هو البصري كذا للأكثر ، والكشيميني وحده . وقال منصور : بدل الحسن ورضوه . قوله ( من زنى بأخته لحده حد الزاني ) في رواية الكشيميني « الزنا ، وصلة ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث قال سألت عمر : ما كان الحسن يقول فيمن تزوج ذات محرم وهو يعلم ؟ قال : عليه الحد . وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق جابر بن زيد وهو أبو القيس الثعالبي المشهور فيمن أنى ذات محرم منه قال : تضرب عنقه . ووجه الدلالة من حديث علي أنه قال : رجمتها بسنة رسول الله ، فإنه لم يفرق بين ما إذا كان الزنا بمحرم أو بفغير محرم . وأشار البخاري إلى ضعف الخبر الذي ورد في قتل مزني بذات محرم ، وهو مارواه صالح بن راشد قال : أتى الحاجج برجل قد اغتصب أخته هل نفسها فقال : سلوا من هنا من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال عبد الله بن المطرف : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من تخطف الحرمتين غطوا وسطه بالسيف ، فكتبوا إلى ابن عباس فكتب إليهم بمثله ذكره ابن أبي حاتم في « الملل ، ونقل عن أبيه أنه روى عن مطرف بن عبد الله بن الشيخ من قوله ، قال : ولا أدري أهو هذا أو لا يشير إلى تجريد أن يكون الراوي غاط في قوله عبد الله بن مطرف وفي قوله سمعت . وأما هو مطرف بن عبد الله ولا صحبة له ، وقال ابن عبد البر : يقولون إن الراوي غاط فيه ، وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم أخرجه ابن أبي شيبة عن طريق بكر بن عبد الله المزني قال : أتى الحاجج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبد الله بن الشيخ وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، اضرب عنقه . قلت : والراوى عن صالح بن راشد ضعيف وهو ردة بكسر الزاء وسكون الفاء . ويوضح ضعفه قوله : فكتبوا إلى ابن عباس ، وابن عباس مات قبل أن يلى الحاجج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس أخرجهما الطحاوي وضعف راويها ، وأشهر حديث في الباب حديث الجراء . لقيت خالي ومعه الراية فقال بعثنى رسول الله ﷺ إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن اضرب عنقه ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن وفي سننه اختلاف كثير ، وله شاهد من طريق معاوية بن مرة عن أبيه أخرجه ، ابن ماجه والدارقطني ، وقد قال بظاهره أحمد . ووجه الجمهور هل من استحل ذلك بعد العلم بتحريمه بقرينة الأمر بأخذه ماله وقسمته ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول قوله ( حدثنا سفيان بن كهيل ) في رواية علي بن الجهم عن شعبة : عن صلة وجماد أخرجه ، الاسمايلي ، وذكر الدارقطني

أن قنوب بن محرر روى عن وهب بن جرير عن شعبة عن سلة عن مجالد ، وهو غلط والصواب سلة ومجالد . قوله ( سمعت الشعبي عن علي ) أي يحدث عن علي ، قد طعن بعضهم كالحازمي في هذا الإسناد بأن الشعبي لم يسمعه من علي ، قال الأسماعيلي : رواه عصام بن يوسف عن شعبة فقال د عن سلة عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي ، وكذا ذكر الدارقطني عن حسين بن محمد عن شعبة ووقع في رواية قنوب المذكورة عن الشعبي عن أبيه عن علي وجرم الدارقطني بأن الزيادة في الاسنادين وهم وبأن الشعبي سمع هذا الحديث من علي قال ولم يسمع عنه غيره . قوله ( حين رجم المرأة يوم الجمعة ) في رواية علي بن الجعد ، أن عليا أتى بامرأة ذلت فضربها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وكذا عبد النسائي من طريق هز بن أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح أوله عن الشعبي قال د أتى علي بشرا حرة من بني أسد عن شعبة والدارقطني من طريق أبي حصين بفتح وقد فحرت ، فردها حتى ولدت وقال : اثنتي بأقرب أنفسا منها فأعطاهما الولد ثم رجمها ، ومن طريق حصين بالتصغير عن الشعبي قال د أتى علي بجولة لسعيد بن قيس فحرت وفي أفض وهي حبل فضربها مائة ثم رجمها ، وذكر ابن عبد البر أن في تفسير سعيد بن داود من طريق أخرى إلى الشعبي قال د أتى علي بشرا حرة فقال لها : لعل رجلا استكرهك ، قالت : لا ، قال فلعله أذاك وأنت زائمة ؟ قالت : لا . قال : لعل زوجك من عدونا ؟ قالت : لا . فأمر بها فحبست ، فلما وضعت أخرجها يوم الخميس فجلدها مائة ثم ردها إلى الحبس ، فلما كان يوم الجمعة حفر لها رجمها ، ولعبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي د أنه عليا لما وضعت أمر لها بحفرة في الدوق ثم قال : إن أولى الناس أن يرجم الإمام إذا كان بالاعتراف ، فإن كان اليهود فاليهود ثم رماها . قوله ( رجمها بسنة رسول الله ) زاد علي بن الجعد ووجلدتها بكتاب الله ، زاد إسماعيل بن سالم في أوله عن الشعبي د قبل لعل جمعت حديثين ، فذكره . وفي رواية عبد الرزاق د أجلدتها بالقرآن وأرجمها بالسنة ، قال الشعبي : وقال أبي بن كعب مثل ذلك ، قال الحازمي : ذهب أحمد واسحق وداود وابن المنذر إلى أن الزاني المحصن يحلده ثم يرجم ، وقال الجمهور وهي رواية عن أحمد أيضا لا يجمع بينهما ، وذكروا أن حديث عبادة منسوخ بمعنى الذي أخرجه مسلم بلفظ د الشيب بالثيب جلد مائة والرجم ، والبكر بالبكر جلد مائة والثني والناسخ له ما ثبت في قصة ما هو أن النبي ﷺ رجمه ولم يذكر الجلد ، قال الشافعي : فذلك السنة على أن الجلد ثابت على البكر وساقط عن الثيب . والدليل على أن قصة ما عز متراخية عن حديث عبادة أن حديث عبادة ناسخ لما شرع أولا من حبس الزاني في البيوت فتنسخ الحبس بالجلد وزيد الشيب الرجم ، وذلك صريح في حديث عبادة ، ثم نسخ الجلد في حق الثيب ، وذلك مأخوذ من الاختصار في قصة ما عز على الرجم وذلك في قصة القامدية والجهنية واليهوديين لم يذكر الجلد مع الرجم وقال ابن المنذر : طارض بعضهم الشافعي فقال الجلد ثابت في كتاب الله والرجم ثابت بسنة رسول الله كما قال علي ، وقد ثبت الجمع بينهما في حديث عبادة وعمل به علي ورافقه أبي ، وليس في قصة ما عز ومن ذكر معه تصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك ذكره لوضوحه ولكونه الأصل فلا يرد ما وقع التصريح به بالاحتمال ، وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض إجابة العمرة بأن النبي ﷺ أمر من سأله أن يهجم عن أبيه ولم يذكر العمرة ، فاجاب الشافعي بأن السكرت عن ذلك لا يدل على سقوطه ، قال فكذا ينبغي أن يجاب هنا . قلت : وبهذا اليوم الطحاوي أيضا الشافعية ، ولهم أن ينفصلوا لكن في بعض طرقه د حج عن أبيك واعتبر ، كما تقدم بيانه في كتاب الحج ،

قالتصير في ترك ذكر العورة من بعض الرواة ، وأما قصة ما عرفت من طرق متنوعة بأسانيد مختلفة لم يذكر في شيء منها أنه جلد ، وكذلك العامة والجهنية وغيرهما ، وقال في ما مر واذهبوا فاجروه ، وكذا في حق غيره ولم يذكر الجلد ، فدل ترك ذكره على عدم وقوعه ودل عدم وقوعه على عدم وجوبه . ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب زاذ ابن حزم وأبي ذر وابن عبد البر عن مديون أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة ، وأما الشاب فيجلد إن لم يحسن ويرجم إن أحسن فقط ، ووجههم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة كما سيأتي بيانه في الكلام على حديث عمر في باب رجم الحبل من الزنا ، وقال هياضي : شئت فرقة من أهل الحديث فقالت الجمع على الشيخ والشيخ دون الشاب ولا أصل له ، وقال النووي : هو مذهب باطل ، وكذا قاله ونفي أصله ، ووصفه ، بالاطلاق إن كان المراد به طريقه فليس بجيد لأنه ثابت كما سأبينه في باب البكران بجلدهما ، وإن كان المراد دليله ففيه نظر أيضا لأن الآية وردت بلفظ الشيخ نفهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أهدر منه في الجملة ، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة فكيف يوصف بالاطلاق ، واستدل به على جواز نسخ التلاوة دون الحكم . وعالف في ذلك بعض المعتزلة واحتل بأن التلاوة مع حكمها كالعالم مع العالمية فلا ينفك ، وأجيب بالمنع فإن العالمية لا تنافي قيام العلم بالذات ، سلمنا لكن التلاوة أمارة الحكم فيدل وجودها على ثبوتها ولا دلالة من مجرد ما على وجوب الدوام فلا يلزم من انتفاء الأمارة في طرف الدوام انتفاء مادتها عليه ، فإذا نسخت التلاوة لم ينتف المدة ، وكذلك بالعكس . الحديث الثاني : قوله (حدثني) في رواية أبي ذر حدثنا إسحق ، وهو ابن شاهين الراسطي ، وعالم هو ابن عبد الله الطحان ، والشياني هو أبو إسحق سليمان مشهور بكنته . قوله (قبل سورة النور أم بعد) في رواية الكشي عن د أم بعدها ، وقاعدة هذا السؤال أن الرجم إن كان وقع قبلها فيمكن أن يدهى نسخه بالتخصيص فيها على أن حد الزاني الجلد ، وإن كان وقع بعدها فيمكن أن يستدل به على نسخ الجلد في حق المحسن ، لكن يرد عليه أنه من نسخ الكتاب بالسنة وفيه خلاف ، وأجيب بأن المنوع نسخ الكتاب بالسنة إذا جاءت من طريق الأحاد ، وأما السنة المشهورة فلا وأيضاً فلا نسخ وإنما هو مخصص بغير المحسن . قوله (لا أدري) بأن بيانه بعد أبواب ، وقد قام الدليل على أن الرجم وقع بعد سورة النور لأن نزولها كان في قصة الإفك ، واختلف هل كان سنة أربع أو خمس أو ست على ما تقدم بيانه ، والرجم كان بعد ذلك فذكره أبو هريرة وإنما أسلم سنة سبع وابن عباس إنما جاء مع أمه إلى المدينة سنة تسع . الحديث الثالث : قوله (حدثنا) في رواية أبي ذر : أعجبنا ، وعبد الله هو ابن المبارك ، وبولس هو ابن يزيد . قوله (حدثني أبو سلة) في رواية أبي ذر : أخبرني ، قوله (أن رجلاً من أسلم) أي من بني أسلم القبيلة المشهورة ، واسم هذا الرجل معاذ بن مالك كما سيأتي مسمى من ابن عباس بعد سبعة أبواب

٢٢ - باب لا يجرم المجنون والمجنونة . وقال علي بن عمر رضي الله عنه : أما علمت أن القلم رُفِعَ من

المجنون حتى يفتيق ، وعن الصبي حتى يدرك ، وعن الثائم حتى يستيقظ ؟

٦٨١٥ - حديث شامي بن بكير حدثنا القيث عن فضيل عن ابن شهاب عن أبي سفيان ومعيد بن السيب

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني



زَنَيْتَ ، فَأَمْرٌ مِنْهُ حَتَّى رُدَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : أَيْبُكَ جَنُونَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَهَلْ أَحْصَيْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُوهُ ،

٦٨١٦ - ... قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَأَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « فَكُنْتُ فَمِنْ رَجَعُهُ ، فَرَجَعْنَاهُ بِالْمَصَلِ ، فَلَمَّا أَذْلَقْنَاهُ الْحَبَابَةَ هَرَبَ ، فَأَدْرَكَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَعْنَاهُ »

قوله ( باب لا يرجم المجنون والمجنونة ) أى إذا وقع فى الزناتى حال الجنون ، وهو اجماع واختلف فيما إذا وقع فى حال الصحة ثم طرأ الجنون هل يؤخر الى الإفاقة ؟ قال الجمهور : لا ، لأنه يراد به التلف فلا معنى للتأخير ، بخلاف من يجلد قائمه بقدر به الإيلام فيؤخر حتى يفيق . قوله ( وقال على رضى الله عنه لعمر رضى الله عنه : أما علمت الخ ) تقدم بيان من وصله فيه باب الطلاق فى الأهلان ، وأن أبا داود وابن حبان والنسائى أخرجه مرفوعا ورجح النسائى الموقوف ، ومع ذلك فهو مرفوع حكما ، وفى أول الأثر المذكور قصة تناسب هذه الترجمة وهو هـ عن ابن عباس أنى عمر رأى مجنونة قد زنت وهى حبلى فأراد أن يرجمها ، فقال له على : أما بلغك أن القلم قد رفع عن ثلاثة ، فذكره ، هذا لفظ على بن الجعد الموقوف فى ألفوائه المحدثات ، ولفظ الحديث المرفوع عن ابن عباس « مر على بن أبى طالب بمجنونة بنى فلان قد زنت فأمر عمر بترجمها فردها على وقال لعمر : أما تذكر أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن النائم حتى يستيقظ ؟ قال : صدقت ، فدخل فيها ، هذه رواية جرير بن حازم عن الأعمش عن أبى ظبيان عن ابن أبى داود وسندهما متصل ، لكن أعلاه النسائى بأن جرير بن حازم حدث بمصر بأحاديث غلط فيها ، وفى رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش بسنده « أتى عمر بمجنونة قد زنت ، فاستشار فيها الناس فأمر بها عمر أن ترجم ، فترجمها على بن أبى طالب فقال : أرجعوا بها ثم أتاه فقال أما علمت أن القلم قد رفع ، فذكر الحديث وفى آخره قال على قال فما بال هذه ترجم ؟ فأرسلها ، فجعل يكبر ، ومن طريق وكيع عن الأعمش نحوه ، وأخرجه أبو داود موقوفا من الطريقين ووجهه النسائى ، ورواه عطاء بن السائب عن أبى ظبيان عن على بن هذيل عن ابن عباس وفى آخره جعل عمر يكبر ، أخرجه أبو داود والنسائى بلفظ قال « أتى عمر بامرأة ، فذكر نحوه وفيه دخل على سيلها ، فقال عمر : ادع لى طيبا ، فأتاه فقال : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم فذكره لكن بلفظ « المعتوه حتى يبرأ ، وهذه مخرجة بنى فلان لعل الذى أتاهما وهى فى بلاتها ، ولابن داود من طريق أبى الضحى عن على مرفوعا نحوه لكن قال « وعن الحرف ، بفتح الحاء المعجمة وكسر الراء بعدها فاء ، ومن طريق حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة مرفوعا « رفع القلم عن ثلاثة ، فذكره بلفظ « وعن الجبل حتى يبرأ ، وهذه طرق قوى بعضها ببعض ، وقد أطنب النسائى فى تخرجهما ثم قال : لا يصح منها شيء والمرفوع أولها بالصواب ، قلت : والمرفوع شاهد من حديث أبى إدريس الخولاني وأخبرنى غير واحد من الصحابة منهم شداد بن أوس وثوبان أن رسول الله ﷺ قال « رفع القلم فى الحد عن الصغير حتى يكبر وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن المعتوه المأله » أخرجه الطبرانى ، وقد أخذ الفقهاء بمقتضى هذه الأحاديث ، لكن ذكر ابن حبان أن المراد برفع القلم ترك كتابة الشرعهم دون الخير . نقل شيخنا فى شرح الترمذى ، مرطفا فى الصبي دون المجنون والنائم إلا أنهما فى جز من

ليس قابلاً لصحة العبادة منه لروال المشهور . وحكى ابن العربي أن بعض الفقهاء سئل عن اسلام الصبي فقال : لا يصح . واستدل بهذا الحديث ، فعروض بأن الذي ارتفع عنه قلم المؤاخذه وأما قلم الثواب فلا أقوله للمرأة لما سألته ، وهذا حج ؟ قال : نعم ، ولقوله « مرسوم بالصلاة » فإذا جرى له قلم الثواب فكلمة الاسلام أجل أنواع الثواب فكيف يقال إنما يقع لغواً ويمتنع بحجة وصلاته ؟ واستدل بقوله « حتى يحتمل » على أنه لا يؤخذ قبل ذلك ، واحتج من قال : يؤخذ قبل ذلك بالردة ، وكذا من قال من المالكية بقاء المد على المرامق ويعتبر طلاقه لقوله في الطريق الأخرى « حتى يكبر » والأخرى « حتى يشب » . وتعقبه ابن العربي بأن الرواية بلفظ « حتى يحتمل » هي العلامة المحققة فيتمتع اعتبارها وحل باقي الروايات عليها . قوله ( عن حنبل ) هو ابن خالد . قوله ( عن أبي سعدة وسعيد بن المسيب ) هذه رواية يحيى بن بكير عن الليث ، ورواه شعيب بن الليث عن أبيه عند مسلم ، وسيأتي بعد ستة أبواب من رواية سعيد بن قيس عن الليث عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، وجمعا مسلم فوصل رواية حنبل وعلق رواية عبد الرحمن فقال بعد رواية الليث عن حنبل : ورواه الليث أيضاً عن عبد الرحمن ابن خالد . قلت : ورواه معمر ويونس وابن جريج عن ابن شهاب عن أبي سعدة وحده عن جابر ، وجمعا مسلم هذه الطارق وأحال بانظها على رواية حنبل ، وسيأتي لبخاري بعد بابين من رواية معمر ، وعلق طرقاً منه ليونس وابن جريج ووصل رواية يونس قبل هذا ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم عن إسحق بن راهوية عن عبد الرزاق عن معمر وابن جريج معاً ، ووقعت لنا بعوف ، مستخرج أبي نعم ، من رواية الطبراني عن الثوري عن عبد الرزاق عن ابن جريج وحده . قوله ( أنى رجل ) زاد ابن مسافر في روايته « من الناس » وفي رواية شعيب بن الليث « من المسلمين » وفي رواية يونس ومعمر « إن رجلاً من أسلم » وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم رأيت ماعز بن مالك الأسدي حين جرى به رسول الله ﷺ الحديث وفيه « رجل فصر أعضل ليس عليه رداء » وفي لفظ « ذو عضلات » بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال أبو عبيدة : العضلة ما اجتمع من اللحم في أعلى باطن الساق . وقال الأصمعي : كل عصابة مع لحم فهي عضلة . وقال ابن القطاع : العضلة لحم الساق والذراع وكل لحة مستديرة في البطن والاعضل الشديد الخلق ومنه أعضل الأمر إذا اشتد ، لكن ذلك الرواية الأخرى على أن المراد به هنا كثير المخلات . قوله ( فأعرض عنه ) زاد ابن مسافر « فتنهى لثقي وجه رسول الله ﷺ الذي أهرض قبله » بكسر القاف وفتح الموحدة ، وفي رواية شعيب « فتنهى لقاء وجهه » أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجه النبي ﷺ ، ولفظاً منصوب على الظرفية وأصله مصدر أفهم مقام الطرف أي مكان تلقاء الخلف مكان قبل ، وليس من المصادر ففعال بكسر أوله إلا هذا وتبيان وسائرهما بفتح أوله ، وأما الأسماء بهذا الوزن فكثيرة . قوله ( حتى ردد ) في رواية الكشمي « حتى رد » بدال واحدة ، وفي رواية شعيب بن الليث « حتى نفي ذلك عليه » وهو بمثلثة بعدها نون خفيفة أي كرر ، وفي حديث بريدة عند مسلم « قال ويحك » أرجع فاستخفراً الله وتب إليه ، فرجع غير بعيد ثم جاء فقال « يا رسول الله طهرني » وفي لفظ « فلما كان من الغد أتاه » ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند مالك والنسائي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد « إن رجلاً من أسلم قال لابن بكر الصديق : ان الآخر زني » قال : فتب إلى الله واستر بستر الله . ثم أتى عمر كذلك فأتى رسول الله ﷺ فأعرض عنه ثلاث مرار ، حتى إذا أكثر عليه يهت إلى أمه . قوله ( فلما شهد على نفسه أربع

(شهادات) في رواية أبي ذر وأربع مرات ، وفي رواية بريدة المذكورة ، حتى إذا كانت الرابعة قال فيم أطهرك . وفي حديث جابر بن سمرة من طريق أبي عروبة عن سماك ، شهد على نفسه أربع شهادات ، أخرجه مسلم وأخرجه من طريق شعبة عن سماك قال : فرده مرتين ، وفي أخرى : مرتين أو ثلاثا ، قال شعبة قال سماك : فذكرته لسعيد ابن جبير فقال إنه رده أربع مرات . ووقع في حديث أبي سعيد عند مسلم أيضا : فاعترف بالزنا ثلاث مرات ، والجمع بينهما أما رواية مرتين فتدخل على أنه اعترف مرتين في يوم ومرتين في يوم آخر لما يضمن به قول بريدة : فلما كان من الغد ، فاقصر الراوي على أحدهما ، أو مراده اعترف مرتين في يومين فيكون من ضرب اثنين في اثنين ، وقد وقع عند أبي داود من طريق إسرائيل عن سماك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : جاء ماهر بن مالك إلى النبي ﷺ فاعترف بالزنا مرتين فطرده ، ثم جاء فاعترف بالزنا مرتين ، وأما رواية الثلاث فكان المراد الانقصار على المرات التي رده فيها ، وأما الرابعة فإنه لم يرد بل استثبت فيه وسأل عن حقه ، لكن وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن القاسم ما يدل على أن الاستثبات فيه إنما وقع بعد الرابعة وانقطعت . جاء الأسلي فقدم على نفسه أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات كل ذلك بمرض عنه رسول الله ﷺ ، فأقبل في الخامسة فقال : ندرى ما الزاني ، إلى آخره ، والمراد بالخاصة الصفة التي وقعت منه عند السؤال والاستثبات ، لأن صفة الإعراض وقعت أربع مرات وصفة الإقبال عليه لسؤال وقع بعدما ﷺ (قال أهلك جنون ؟ قال لا) في رواية شبيب في الطلاق : وهل بك جنون ، وفي حديث بريدة : فسأل أبة جنون ؟ فأخبر بأنه ليس بجنون ، وفي لفظ : فأرسل إلى قومه فأنالوا : ما نعله الا وفي العفل من صالحينا ، وفي حديث أبي سعيد : ثم سأله قومه فقالوا : ما نعلم به بأما إلا أنه أصاب شيئا يرى أنه لا يخرج منه إلا أن يقام فيه الحديث ، وفي مرسل أبي سعيد : بعث إلى أهله فقال : أشكى به جنه ؟ فقالوا : يا رسول الله إنه لصحيح ويجمع بينهما بأنه سأل عنه احتياطا ، فإن قائدة سؤاله أنه لو ادعى الجنون لكان في ذلك دليل لإقامة الحد عليه حتى يظهر خلاف دعواه ، فلما أجاب بأنه لا جنون به سأل عنه لاحتمال أن يكون كذلك ولا يمتد بقوله ، وعند أبي داود من طريق نعيم بن مرزوق قال : كان ماهر بن مالك يتبع في حجر أبي قاصب جارية من الحبش ، فقال له أبي : أنت رسول الله ﷺ فأخبره بما صنعت له . يستغفر لك ورجاء أن يكون له عجز ، فذكر الحديث فقال عياض : قائدة سؤاله أهلك جنون سترأ لحاله واستبماد أن يباح ما قل بالاعتراف بما يقتضي إهلاكه ، ولعله يرجع عن قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، أو لينهم إقراره أربما عند من يشترطه . وأما سؤاله قومه عنه بعد ذلك فبالغة في الاستثبات وتعقب بعض الشراح قوله ، أو لأنه سمعه وحده ، بأنه كلام ساقط لأنه وقع في نفس الخبر أن ذلك كان بحضور الصحافة في المسجد . قلت : ويرد وجه آخر وهو أن انفراده ﷺ بجماع إقرار المقر كما في الحكم عليه ببله ، اتفاقا إذا لا ينطق من الهوى ، بخلاف غيره ففيه احتمال . قوله (قال لم أحصت) أي تزوجت ، هذا منناه جرمنا هنا ، لا تراق الحكم في حد من تزوج ومن لم يتزوج . قوله (قال : نعم) زاد في حديث بريدة قبل هذا : اشرب خمرًا ؟ قال لا ، وفيه . فقام رجل فاستكبه فلم يجد منه ويحًا ؟ وزاد في حديث ابن عباس الآتي قريبا : لعلك نبلت أو غرت . بمجدة وزاد : أو نظرت . أي فاطقت على كل ذلك زنا ولكنه لا حد في ذلك . قال : لا ، وفي حديث نعيم بن مرزوق : فقال هل ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال : فهل باشرت بها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم ، وفي حديث ابن عباس

المذكور ، فقال أنكنتها ، لا يكفى بفتح التحتية وسكون الكاف من الكناية أى أنه ذكر هذا اللفظ صريحا ولم يكن عنه بلفظ آخر كالجمل ، ويحتمل أن يجمع بأنه ذكر بعد ذكر الجمل بأن الجمل قد يحمل على مجرد الاجتماع ،  
وفى حديث ابن هريرة المذكور ، أنكنتها ؟ قال نعم . قال حتى دخل ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال نعم ، قال كما  
ينسب الميرود فى المكحلة والرشاء فى البئر ؟ قال نعم . قال : تدرى ما الرنا قال : نعم ؟ أنيت منها حراما  
ما بأن الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال : نظرتنى ، فأمر به فرجم ، وقبله عند النسائي هنا  
« هل أدخلته وأخرجته ؟ قال نعم » . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله  
( فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله ) صرح بولس ومصر فى روايتهما بأنه أبو سلة بن عبد الرحمن ، فكان  
الحديث كان عند أبى سلة عن أبى هريرة كما عند سعيد بن المسيب وعنده زيادة عليه من جابر . قوله ( فكنت  
فيمن رجه فرجمناه بالمصل ) فى رواية مصر « فأمر به فرجم بالمصل » وفى حديث أبى سعيد « لما أوقفناه ولا خفنا  
له » ، قال « فرميناه بالعظام والمرد والحرف » بفتح المعجمة والواو وبالفاء وحى الآنية التى تتخذ من الطين المشوى  
وكان المراد ما ذكر منها . قوله ( فلما أذلقته ) بذال معجمة وفتح اللام بعدما قاف أى أفلقته وزنه ومناه قال  
أهل اللغة : الألق بالتحريك لقلنى وعن ذكره الجوهري ، وقال فى النهاية : أذلقته بفتح منه الجهد حتى قلنى ،  
يقال أذلقه لشيء أجهد ، وقال النورى : معنى أذلقته المجاورة أصابته بجهدا ، ومنه أذلق صار له حد يقطع .  
قوله ( هرب ) فى رواية ابن مسافر « جز » بهيم وميم مفتوحين ثم زأى أى وثب مسرعا وليس بالشديد العدو  
بل كالقفز . ووقع فى حديث أبى سعيد « فاشتد وأشد لنا خافه » . قوله ( فأدركناه بالحرة فرجمناه ) زاد مصر  
فى روايته « حتى مات » وفى حديث أبى سعيد « حتى أتى عرض » بضم أوله أى جانب - الحرة ، فرميناه  
بجلاميد الحرة حتى سكت ، وعند الثعلبى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلة عن أبى هريرة فى قصة ما هو  
« فلما وجد من المجاورة فر يشتد حتى مر برجل معه لى جل اضربه وضربه الناس حتى مات » وعند أبى  
داود والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن مرزبان عن أبيه فى هذه القصة « فوجد من المجاورة فخرج يشتد ، فلقبه  
بجد الله بن أنيس وقد هجن أصحابه فنزع له بوظيف بعير فرماه فقتله » وهذا ظاهره يخالف ظاهر رواية أبى  
هريرة أنهم ضربوه معه ، لكن يجمع بأن قوله فى هذا « فقتله » أى كان سببا فى قتله ، وقد وقع فى رواية الطبرانى  
فى هذه القصة « اضرب ساقه نصرعه » ورجوه حتى قتلوه ، والوظيف جمع حمة وزن عظم : خف البعير وقيل  
صنق الدراج والساق من الإبل وغيرها ، وفى حديث ابن هريرة عند النسائي « فأتى إلى أصل شجرة فتوصل  
بيمينه حتى قتل ، والنسائي من طريق أبى مالك عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ « فذهبوا به إلى سائط يبلغ  
صيره فذهب يثب فرماه وجل فأصاب أصل أذنه فصرع فقتله . وفى هذا الحديث من الفوائد مقبة عظيمة لما هو بن  
مالك لأنه استعمل طلب إقامة الحد عليه مع توبته ليم تطهيره ولم يرجع عن إفراذه مع أن الطبع البشرى يقتضى أنه  
لا يستمر على الأفراد بما يقتضى إرماق نفسه لجأه نفسه إلى ذلك وقوى عليها وأقر من فهد اضطراب إلى إقامة  
ذلك عليه بالشهادة مع وضوح الطريق إلى سلامته من اقتل بالتوبة ، ولا يقال له لم يعلم أن الحد بعد أن يرفع  
للإمام يرتفع بالرجوع لأننا نقول كان له طريق أن يرد أمره فى صورة الاستفتاء فيعلم ما يخفى عليه من أحكام  
المسألة ويبنى على ما يجب به ويعدل عن الأفراد إلى ذلك ، ويؤخذ من قضيته أنه يستحب لمن وقع فى مثل قضيته

أن ينوب إلى الله تعالى ويستتر نفسه ولا يذكر ذلك لأحد كما أشار به أبو بكر وعمر على ما عرفت ، وأن من اطلع على ذلك يستتر عليه بما ذكرنا ولا يفصح به ولا يرفعه إلى الإمام كما قال عليه السلام في هذه القصة ولو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، وبهذا جزم الشافعي رضي الله عنه فقال : أحب لمن أصاب ذنباً فستره الله عليه أن يستتره على نفسه ويتوب ، واحتج بقصة ماعز بن أبي بكر وعمر . وقال ابن العربي : هذا كله في غير الجاهر ، فاما إذا كان متظاهراً بالفاحشة جهراً فاني أحب مكاشفته والتبريح به لينزجر هو وغيره . وقد استشكل استحباب الاستتر مع ما وقع من الثناء على ماعز والعامدية ، وأجاب شيخنا في شرح الترمذي ، بأن العامدية كان ظهر بها الجبل مع كونها غير ذات زوج فتعذر الاستتار للاطلاع على ما يشعر بالفاحشة ، ومن ثم قيد بعضهم ترجيح الاستتار حيث لا يكون هناك ما يشعر بضده ، وإن وجد فالرفع إلى الإمام ليقم عليه الحد أفضل انتهى . والذي يظهر أن الاستتر مستحب والرفع لقصد المبالغة في التطهير أحب والعلم عند الله تعالى . وفيه التثبت في إزهاق نفس المسلم والمبالغة في صيانته لما وقع في هذه القصة من تردده والإيحاء إليه بالرجوع والإشارة إلى قبول دعواه إن ادعى إكراهاً وأخطأ في معنى الزنا أو مباشرة دون الفرج مثلاً أو غير ذلك . وفيه مشروعية الإقرار بفعل الفاحشة عند الإمام وفي المسند والتصريح فيه بما يستحي من التلفظ به من أنواع الزفت في القول من أجل الحاجة المألوفة لذلك . وفيه نداء الكبير بالصوت العالي وإعراض الإمام عن من أقر بأمر محتمل لإقامة الحد لاحتمال أن يفسر بما لا يوجب حداً أو يرجع ، واستفساره عن شروط ذلك ليرتب عليه مقتضاه وأن إقرار المجنون لاغ ، والتبريض المقر بأن يرجع وأنه إذا رجع قبل ، قال ابن العربي : وجاء عن مالك رواية أنه لا أثر لرجوعه ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتبع . وفيه أنه يستحب لمن وقع في معصية وندم أن يبادر إلى التوبة منها ولا يخبر بها أحداً ويستتر بستر الله ، وإن اتفق أنه يجزأ أحداً فيستحب أن يأمره بالتوبة وستر ذلك عن الناس كما جرى لما دس مع أبي بكر ثم عمر ، وقد أخرج قصته معهما في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب رسالة ، ووصله أبو داود وغيره من رواية يزيد بن نعيم بن هزال عن أبيه . وفي القصة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له زال ولو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد ذكرت هذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم فقال هزال جدي جدي وهذا الحديث حق . قال الباجي : المعنى خيراً لك بما أمرته به من إظهار أمره ، وكلمت ستره بأن يأمره بالتوبة والكتمان كما أمره أبو بكر وعمر ، وذكر الثوب مبالغة أي لو لم تجد السبيل إلى ستره إلا بردائك عن علم أمره كان أفضل مما أشرت به عليه من الإظهار . واستدل به على اشتراط تكرير الإقرار بالزنا أرباعاً لظاهر قوله قلنا شهد على نفسه أربع شهادات ، فإن فيه إشعاراً بأن العدد هو العلة في تأخير إقامة الحد عليه والا لأمر برجمه في أول مرة ، ولأن في حديث ابن عباس ، قال لما عرفت قد شهدت على نفسك أربع شهادات ، اذهبوا به فارجموه ، وقد تقدم ما يؤيده ويؤيد القياس على عدد شهود الزنا دون غيره من الحدود ، وهو قول الكوفيين والراجح عند الحنابلة ، وزاد ابن أبي ليل فاشتراط أن تعدد مجالس الإقرار ، وهي رواية عن الحنفية وقد سكوا بصورة الواقعة ، لكن الروايات فيها اختلفت ، والذي يظهر أن المجالس تعددت لكن لا بعدد الإقرار ، فأكثر ما نقل في ذلك أنه أقر مرتين ثم عاد من الغد فأقر مرتين كما تقدم بيانه من عند مسلم ، وتأول الجمهور بأن ذلك وقع في قصة ماعز وهي واقعة حال لحاز أن يكون لزيادة الاستنابات ، ويؤيد هذا الجواب ما تقدم في سياق حديث أبي هريرة

وما وقع عند مسلم في قصة الغامدية حيث قالت لما جاءت « طهرني ، فقال : ويحك ارجعي فاستغفري ، قالت : أراك تريد أن تردني كما رددت ماعوا لأنها حبلى من الزنا » ولم يؤخر إقامة الحد عليها إلا لكونها حبلى . فلما وضعت أمر برجمها ولم يستفسرها مرة أخرى ولا اعتبر تكرير إقرارها ولا تعدد المجالس ، وكذا وقع في قصة العسيف حيث قال « واغديا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، وفيه » فغدا عليها فاعترفت فرجمها ، ولم يذكر تعدد الاعتراف ولا المجالس ، وسبأني قريبا مع شرحه مستوفى . وأجابوا عن القياس المذكور بأن القتل لا يقبل فيه إلا شاهدان بخلاف سائر الاموال فيقبل فيها شاهد وامرأتان ، فكان قياس ذلك أن يشترط الاقرار بالقتل مرتين ، وقد اتفقوا أنه يكفي فيه مرة . فان قلت : والاستدلال بمجرد عدم الذكر في قصة العسيف وغيره فيه نظر ، فان عدم الذكر لا يدل على عدم الوقوع ، فاذا ثبت كون العدد شرطا فالسكوت عن ذكره يحتمل أن يكون لعلم المأمور به . وأما قول الغامدية « تريد أن تردني كما رددت ماعرا » فيمكن التسك به ، لكن أجاب الطيب بأن قولها إنما حبلى من الزنا فيه إشارة إلى أن حالها مغايرة لحال ماعور ، لأنهما وان اشتركا في الزنا لكن العلة غير جامعة لأن ماعرا كان متمكنا من الرجوع عن اقراره بخلافها ، فكأنها قالت أنا غير متمكنة من الانسكار بعد الاقرار لظهور الحمل بها بخلافه . وتعقب بأنه كان يمكنها أن تدعى لإكراها أو خطأ أو شبهة . وفيه أن الامام لا يشترط أن يبدأ بالرجم فيمن أقر وإن كان ذلك مستحباً لأن الامام اذا بدأ مع كونه مأمورا بالثبوت والاحتياط فيه كان ذلك أدعى الى الزجر عن التأمل في الحكم والى الخض على الثبوت في الحكم ، ولهذا يبدأ الشهود اذا ثبت الرجم بالبينة . وفيه جواز تفويض الامام إقامة الحد غيره ، واستدل به على أنه لا يشترط الحفر للرجوم لانه لم يذكر في حديث الباب بل وقع التصريح في حديث أبي سعيد عند مسلم فقال « فا حفرنا له ولا أوثقناه ، واسكن وقع في حديث بريدة عنده « لحفر له حفيرة ، ويمكن الجمع بأن المنفى حفيرة لا يمكنه الوثوب منها والمثبت عكسه ، أو أنهم في أول الامر لم يحفروا له ثم لما فرغوا فحفروا له حفيرة فانتصب لهم فيها حتى فرغوا منه ، وعند الشافعية لا يحفر للرجل وفي وجهه يتخير الامام وهو أرجح لثبوته في قصة ماعز قال ثبت مقدم على الثاني ، وقد جمع بينهما بما دل على وجود حفر في الجملة ، وفي المرأة أوجه ثالثها الأصح ان ثبت زناها بالبينة استحب لا بالإقرار وعن الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم لا يحفر ، وقال أبو يوسف وأبو ثور يحفر للرجل والمرأة . وفيه جواز تلقين المقر بما يوجب الحد ما يدفع به عنه الحد وأن الحد لا يجب الا بالأقرار للتصريح ومن ثم شرط على من شهد بالزنا أن يقول رأيت له في فرجها أو ما أشبه ذلك ، ولا يكفي أن يقول أشهد أنه زني ، وثبت عن جماعة من الصحابة تلقين المقر بالحد كما أخرجه مالك عن عمرو بن أبي شيبة <sup>(١)</sup> عن أبي الدرداء وعن علي في قصة شرارة ، ومثمن من خصص التلقين بمن يظن به أنه يحمل حكم الزنا وهو قول أبي ثور ، وعند المالكية يستثنى تلقين المشتهر بانهاك الحرمات ، ويجوز تلقين من عداه وليس ذلك بشرط . وفيه ترك سجن من اعترف بالزنا في مدة الاستنبات وفي العامل حتى تضع ، وقيل ان المدينة لم يكن بها حينئذ سجن : وانما كان يعلم كل جان لوليه ، وقال ابن العربي : انما لم يأمر بسجنه ولا التوكيل به لأن وجوهه مقبول فلا فائدة في ذلك مع جواز الاعراض عنه اذا رجع ، ويؤخذ من قوله « هل أحصت » وجوب الاستفسار من الحال التي تخالف الأحكام باختلافها . وفيه أن اقرار السكران لا أثر له ويؤخذ من قوله « استنكوه » والذين اعتبروه وقالوا ان حقه زال بجهلته ، ولا دلالة

(١) كذا ، ولعل في اسم الراوى من أبي الدرداء تحريفا

في قصة ما عر لاحتال تقدمها على تحرير الخمر أو أن سكره وقع عن غيره معصية . وفيه أن المقر بالزنا إذا أقر  
 يترك ، فإن صرح بالرجوع فذاك والا اتبع ورجم وهو قول الشافعي وأحمد ودلائله من قصة ما عر ظاهرة ، وقد  
 وقع في حديث نعيم بن هزال دهلا تركتهوه لعله يتوب فيتوب الله عليه ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وحسنه ،  
 وللمزني نحوه من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم أيضا ، وعند أبي داود من حديث بريدة قال : كنا أصحاب  
 رسول الله ﷺ نحدث أن ما عزا والغامدية لو رجما لم يطلبهما ، وعند المالكية في المشهور لا يترك إذا هرب ،  
 وقيل يشترط أن يؤخذ على الفور فإن لم يؤخذ ترك ، وعن ابن عيينة إن أخذ في الحال كل عليه الحد وإن أخذ  
 بعد أيام ترك ، وعن أشهب إن ذكر عذرا يقبل ترك وإلا فلا ، ونقله القعنبي عن مالك ، وحكى السكبي عنه  
 قولين فيمن رجع إلى شبهة ، ومنهم من قيده بما بعد إقراره عند الحاكم ، واحتجوا بأن الذين رجموه حتى مات بعد  
 أن هرب لم يلزموا بديته فلو شرع تركه لو رجعت عليهم الدية ، والجواب أنه لم يصرح بالرجوع ، ولم يقل أحد إن  
 حد الرجم يسقط بمجرد الهرب ، وقد عبر في حديث بريدة بقوله : والله يتوب ، واستدل به على الاكتفاء بالرجوع  
 في حد من أحصر من غير جلد وقد تقدم البحث فيه ، وأن المصلح إذا لم يكن وقفا لا يثبت له حكم المسجد وسيأتي  
 للبحث فيه بعد بابين ، وأما المرجوم في الحد لا تشرع الصلاة عليه إذا مات بالحد ويأتي البحث فيه أيضا قريبا ،  
 وأن من وجد منه ريح الخمر وجب عليه الحد من جهة استنكاه ما عر بعد أن قال له أضربت خمرًا ، قال القرطبي :  
 وهو قول مالك والشافعي كذا قال ، وقال المازري استدلل به بعضهم على أن طلاق السكران لا يقع وتمتبه هياض  
 بأنه لا يلزم من درء الحد به أنه لا يقع طلاقه لوجود تمته على ما يظن من عدم العقل ، قال ولم يختلف في فهم  
 الطافح أن طلاقه لازم ، قال ومذهبنا إلزامه بجميع أحكام الصحيح لأنه أدخل ذلك على نفسه وهو حقيقة مذهب  
 الشافعي ، واستثنى من أكره ومن شرب ما ظن أنه غير مسكر ووافقه بعض متأخري المالكية ، وقال للزوي :  
 الصحيح عندنا صحة إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه ، قال : والدوال عن شره الخمر محمول عندنا على أنه  
 لو كان سكرانا لم يقع عليه الحد كذا أطلق فالزوم التناقض ، وليس كذلك فإن مراده لم يقع عليه الحد لوجود شبهة  
 كما تقدم من كلام هياض . قلت : وقد مضى ما يتعلق بذلك في كتاب الطلاق ، ومن المذاهب الظريقة فيسه قول  
 الليث : يصح بإفادته ولا يمل بأقواله لأنه ينفذ بفعله وبشي غيظه ولا يفقه أكثر ما يقول وقد سئل قال تعالى  
 ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾

### ٢٣ - باب المعاهر المحبتر

٦٨١٧ - **ع**روشن أبو الوليد حدثنا الليث عن ابن شهاب عن هروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :  
 اخنتم سعد بن زمة ، قال الليث **ع** : هولاك يا عبد بن زمة ، الوليد لا يرش ، واحتجني منه يا سودة .  
 زاد لنا قتيبة عن الليث والمعاهر المحبتر

٦٨١٨ - **ع**روشن آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زباد قال : سمعت أبا هريرة قال للذي **ع** : الوليد  
 لا يرش ، والمعاهر المحبتر

**قوله** (باب للماهر الحجر) ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابن وليدة زهدة وقد تقدم شرحه مستوفى في أوامر الفرائض، وأورده عن أبي الوليد عن الثابت وفيه «الولد للفراش» وقال بعده زاد قتيبة عن الثابت «ولهما مهر المهر» وفي رواية أبي ذر زادنا وقال في البيوع: حدثنا قتيبة، فذكره بتامه، وذكر هنا حديث أبي هريرة بالجلتين المذكورتين، وقد أورده في كتاب القدر من وجه آخر مقتصرًا على الجملة الأولى، وفي ترجمته هنا إشارة إلى أنه يرجع قول من أول الحجر هنا بأنه الحجر الذي يرجم به الزاني، وقد تقدم ما فيه والمراد منه أن الرجم مشروع للزاني بشرطه لا أن على كل من زنى الرجم

#### ٢٤ - باب الرجم في البلاط

٦٨١٩ - **حدثنا** محمد بن عثمان بن كرامة **حدثنا** خالد بن مخلد عن سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى رسول الله ﷺ يهودي ويهودية قد أهدتا جميعاً، فقال لهم: ما تجدون في كتابكم؟ قالوا: إن أحبارنا أهدتوا تحميم الوجه وللنجبية، قال عبد الله بن سلام: ادعهم يا رسول الله بالتوراة فاتى بها، فوضع أحدهم يده على آية الرجم وجعل يقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له ابن سلام: ارفع يديك، فاذا آية للرجم تحت يده، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. قال ابن عمر: فرجما عند البلاط، فرأيت لليهودي أجناً عليها.

**قوله** (باب الرجم في البلاط) في رواية المستمل «بالبلاط» بالموحدة بدل في، ففهم منه بعضهم أنه يريد أن الآلة التي يرجم بها تجوز بكل شيء حتى بالبلاط وهو بفتح الموحدة وفتح اللام ما تفرش به الدور من حجارة وآجر وغير ذلك وفيه بعد، والأولى أن الباء ظرفية ودل على ذلك رواية غير المستمل، والمراد بالبلاط هنا موضع معروف عند باب المسجد النبوي كان مفروشاً بالبلاط، ويؤيد ذلك قوله في هذا المتن فرجما عند البلاط، وقيل المراد بالبلاط الأرض الصلبة سواء كانت مفروشة أم لا ووجهه بعضهم والراجح خلافه، قال أبو حنيفة البكري: البلاط بالمدينة ما بين المسجد والسوق، وفي الموطأ عن حماد بن أبي سفيان بن مالك بن أبي طاهر عن أبيه كذا لسمع قراءة عمر بن الخطاب ونحن عند داود أبي جهم بالبلاط وقد استشكل ابن بطال هذه الترجمة فقال: البلاط وغيره في ذلك سواء، وأجاب ابن المنذر بأنه أراد أن ينبه على أن الرجم لا يختص بمكان معين للامر بالرجم بالمصل نارة وبالبلاط أخرى، قال: ويحتمل أنه أراد أن ينبه على أنه لا يشترط الحضر للرجم لأن البلاط لا يتأتى الحضر فيه، وهذا جزم ابن القيم وقال: أراد ود رواية بشير بن المهاجر عن أبي بريدة عن أبيه «أن النبي ﷺ أمر لحضرت لمهاجر بن مالك حفرة فرجم فيها» أخرجه مسلم قال: هو وهم سري من قصة الغامدية إلى قصة ماهر قلت: ويحتمل أن يكون أراد أن ينبه على أن المكان الذي يجاور المسجد لا يعطى حكم المسجد في الاحترام لأن البلاط المشار إليه موضع كان يجاوروا المسجد النبوي كما تقدم. ومع ذلك أمر بالرجم عنده، وقد رفع في حديث ابن عباس عند أحمد والحاكم «أمر رسول الله ﷺ برجم اليهوديين عند باب المسجد» **قوله** (حدثنا محمد بن عثمان



زاد أبو ذر ابن كرامة . قوله « من سليمان » . هو ابن بلال ، وهو غريب ضاق على الاسماعيل مخرجه فأخرجه ، عن عبد الله بن جعفر المديني أحد الضعفاء ، ولو وقع عن سليمان بن بلال لم يعدل عنه ، وكذا ضاق على أبي نعيم فلم يستخرج ، بل أورده بسنده عن البخاري ، وخالد بن مخلد أكثر البخاري عنه بواسطة وبغير واسطة ، وقد تقدم له في الرقاق عن محمد بن عثمان بن كرامة عن خالد بن خالد حديث ، وتقدم في العلم والهيئة والمناقب وغيرها عدة أحاديث ، وكذا يأتي في التعبير والاعتصام عن خالد بن خالد بغير واسطة . وقوله في المن « قد أحدثنا » أي فعلا أمراً فاحشاً ، وقوله « أحدثنا » أي ابتكروا ، وقوله « نحمم الوجه » أي يصب عليه ماء حار مخلوط بالرماد والمراد تسخيم الوجه بالحميم وهو الفحم ، وقوله « والتجبية » بفتح المنة وسكون الجيم وكسر الموحدة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ثم هاء أصلية من جهت الرجل إذا قابله بما يكره من الإغلاظ في القول أو الفعل قاله إنا ثبت في « الدلائل » وسبقه الخبر ، وقال غيره هو بوزن تذكره ومعتاد الأركاب منسكوسا ، وقال عياض : فسر التجبية في الحديث بأنهما يجملان ويحمم وجوههما ويحملان هـ على دابة مخالفاً بين وجوههما ، قال الخبري : كذا فسره الزهري ، قلت : غلط من ضبطه هنا بالنون بدل الموحدة ثم فسره بأن يحمل الزائمان على بهاء أو حار ويخالف بين وجوههما والمعتمد ما قال أبو عبيدة ، والتجبية أن يضع اليدين على الركبتين وهو قائم فيصير كل راحة وكذا أن ينسكب على وجهه باركا كالساجد ، وقال الفارابي : جبا بفتح الجيم وتشديد الموحدة قائم قيام الراكع وهو صريان ، والذي بالنون يند الجيم إنما جاء في قوله « فرأيت اليهودي أجناً عليها » ، وقد ضبطت بالهاء المهملة ثم نون بلفظ الفعل الماضي أي أكب عليها يقال أكنت المرأة على ولدها حنوا وحننت بمعنى ، وضبطت بالجيم والنون فمعد الأصل بالهمز وعند أبي ذر بلا همز وهو بمعنى الذي بالمهملة . قال ابن القطاع : جناً على الشيء حنا ظهره عليه . وقال الأصمعي : أجناً الترحن جعله بجناً أي محدوداً ، وقال عياض : الصحيح في هذا ما قاله أبو عبيدة يعني بالجيم والهمز والله أعلم ، وسأني مزبور لهذا في شرح حديث اليهوديين في « باب أحكام الذمة » .

## ٢٥ - باب الرجم بالمصلى

٦٨٢٠ - حدثنا محمود بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي سلمة عن جابر أن رجلاً من أسلم جاء النبي ﷺ فاعترف بالزنا ، فأعرض عنه النبي ﷺ حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال له النبي ﷺ أهلك جنون ؟ قال : لا . قال : آحسنت ؟ قال : نعم ، فأمر به فرجم بالمصلى ، فلما أذلقته الحجارة فر ، فأدرك ، فرجم حتى مات ، فقال له النبي ﷺ خيراً وصلى عليه . ولم يقل يونس وابن جرير عن الزهري : فصلى عليه .

سئل أبو عبد الله هل قوله « فصلى عليه » يصح أم لا ؟ قال رواه معمر ، قيل له هل رواه غير معمر ؟ قال : لا . قوله ( باب الرجم بالمصلى ) أي عنده والمراد المكان الذي كان يصلي عنده العيد والجنائز ، وهو من ناحية بقيع الفرقد ، وقد وقع في حديث أبي سعيد عند مسلم « فأمرنا أن نرجمه » ، فأنطقنا به إلى بقيع الفرقد ، وفهم بعضهم كعياض من قوله « بالمصلى » أن الرجم وقع داخله وقال : يستفاد منه أن المصلى لا يثبت له حكم

المسجد إذ لو ثبت له ذلك لاجتناب الرجم فيه لأنه لا يؤمن بالتلوين من المرحوم خلافا لما حكاه الدارمي أن المصل  
يثبت له حكم المسجد ولو لم يوقف ، وتعقب بأن المراد أن الرجم وقع عنده لا فيه كما تقدم في البلاط ، وإن في  
حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ رجم اليهوديين عند باب المسجد ، وفي رواية موسى بن عقبة رحمهما الله أنها رجما قريبا  
من موضع الجنائز قرب المسجد ، وبأنه ثبت في حديث أم عطية رضي الله عنها الأمر بخروج النساء حتى الحيض في العبد إلى  
المصل وهو ظاهر في المراد واقع أعلم . وقال النوري : ذكر الدارمي من أصحابنا أن مصل العبد وغيره إذا لم يكن  
مسجدا يكون في ثبوت حكم المسجد له وجهان أصحهما لا ، وقال البخاري وغيره في رجم هذا بالمصل دليل على  
أن مصل الجنائز والأعياد إذا لم يوقف مسجدا لا يثبت له حكم المسجد إذ لو كان له حكم المسجد لاجتناب فيه  
ما يجتنب في المسجد . قلت : وهو كلام هياض بعينه وليس للبخاري منه سوى الترجمة . قوله ( حدثنا محمود ) في  
رواية غير أبي ذر رضي الله عنه ، ولفظي رضي الله عنه محمود بن غيلان ، وهو المروزي وقد أكثر البخاري عنه . قوله ( أخبرنا  
محمّد ) في رواية إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق رضي الله عنه ، أنبأنا معمر وابن جريج ، وكذا أخرجه مسلم  
عن إسحق . قوله ( فاعترف بالزنا ) زاد في رواية إسحق رضي الله عنه فاعرض عنه ، أحادها مرتين . قوله ( فأمر به فرجم  
بالمصل ) ليس في رواية بولس رضي الله عنه بالمصل ، وقد تقدمت في باب رجم المحسن ، وسيأتي في رواية عبد الرحمن بن  
عالم بالفظ كنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمصل . قوله ( فقال له النبي ﷺ خيرا ) أي ذكره بمجمل ، ووقع في  
حديث أبي سعيد عند مسلم رضي الله عنه فاستغفر له ولا سبه ، وفي حديث بريدة رضي الله عنه فكان الناس فيسه فرقتين : قائل  
يقول لقد فعل ذلك لقد أسخط به خطيئته ، وقائل يقول ما توبة أفضل من توبة ما عز ، فلبشوا ثلاثا ثم جاء رسول الله  
ﷺ فقال : استغفروا لعز بن مالك ، وفي حديث بريدة أيضا رضي الله عنه لقد تاب توبة لو قسمت على أمه لوسعتهم ،  
وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند النسائي رضي الله عنه لقد رأيت بين أنهار الجنة ينفس ، قال يعني يقدم كذا في الأصل ، وفي  
حديث جابر عند أبي هريرة رضي الله عنه وقد رأيت بتخصن في أنهار الجنة ، وفي حديث اللجلاج عند أبي داود والنسائي  
ولا تقل له خبيث هو هذا الله أطيب من ريح المسك ، وفي حديث أبي النبل عند الترمذي رضي الله عنه ولا تشتمه ، وفي حديث  
أبي ذر عند أحمد رضي الله عنه قد غفر له وأدخل الجنة . قوله ( وصلى عليه ) هكذا وقع هنا عن محمود بن غيلان عن  
عبد الرزاق ، وعالفه محمد بن يحيى الذهلي وجماعة عن عبد الرزاق فقالوا في آخره رضي الله عنه ولم يصل عليه ، قال المذري في  
حاشية السنن : رواه ثمانية أنفس عن عبد الرزاق فلم يذكروا قوله رضي الله عنه ، قلت : قد أخرجه أحمد في مسنده  
عن عبد الرزاق ومسلم عن إسحق بن راهوية وأبو داود عن محمد بن المنوكل المصقلاني وابن حبان من طريقه  
زاد أبو داود والحسن بن علي الخلال والترمذي عن الحسن بن علي المذكور ، والنسائي وابن الجارود عن محمد  
ابن يحيى الذهلي ، زاد النسائي ومحمد بن رافع ونوح بن حبيب والاسماعيل والداود طي من طريق أحمد بن منصور  
الرمادي ، زاد الاسماعيل ، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه ، وأخرجه أبو عروبة عن الدبري ومحمد بن سهل الصغالي  
فهؤلاء أكثر من عشرة أنفس عالفوا محمودا منهم من سكنت عن الزيادة ومنهم من صرح بنفيها . قوله ( ولم يقل  
يونس وابن جريج عن الزهري : وصلى عليه ) أما رواية بولس فوصلها المؤلف رحمه الله كما تقدم في باب رجم  
المحسن ، وأفظه وأقرب به فرجم وكان قد أحسن ، وأما رواية ابن جريج فوصلها مسلم مقرنة برواية معمر ولم يسق  
المثنى وسأله إسحق شيخ مسلم في مسنده وأبو نعيم من طريقه فلم يذكر فيه رضي الله عنه ، وصلى عليه . قوله ( سئل أبو عبد

الله هل قوله فصل عليه ، يصح أم لا ؟ قال : رواه معمر ، قيل له : هل رواه غير معمر ؟ قال : لا ( وقع هذا الكلام في رواية المستمل وحده عن الفريرى ، وأبو عبد الله هو البخارى ، وقد اعترض عليه في حزمه بأن معمرأ روى هذه الزيادة مع أن المنفرد بها إنما هو محمود بن غيلان عن عبد الرزاق ، وقد خالفه العدد الكثير من الحفاظ فصرحوا بأنه لم يصل عليه ، لكن ظهر لى أن البخارى قويت عنده رواية محمود بالشواهد ، فقد أخرج عبد الرزاق أيضاً وهو في السنن لأبي نيرة من وجه آخر عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف في قصة معمر قال : قيل يا رسول الله أتصل عليه ؟ قال : لا . قال : فلما كان من الغد قال : صلوا على صاحبكم ، فعلى عليه رسول الله ﷺ والناس ، فهذا الخبر يجمع الاختلاف فتحمل رواية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يصل عليه حين رجم ، ورواية الإنبات على أنه ﷺ صلى عليه في اليوم الثاني ، وكذا طريق الجمع لما أخرجه أبو داود عن بريدة عن النبي ﷺ لم يأمر بالصلاة على معمر ولم ينه عن الصلاة عليه ، ويتأيد بما أخرجه معمر من حديث عمران بن حصين في قصة الجهمية التي وثقت ورجحت ، أن النبي ﷺ صلى عليها ، فقال له عمر : أتصل عليها وقد زنت ؟ فقال : لقد تابعت توبة لو قسمت بين سبعين لوسعتهم ، وحكى المنذرى قول من حل الصلاة في الخبر على الدعاء ، ثم قال : في قصة الجهمية دلالة على توهمين هذا الاحتمال ، قال : وكذا أجاب النووي فقال : انه فاسد لأن التأويل لا يفسد إلا عند الاضطراب اليه ولا اضطراب هنا . وقال ابن العربي : لم يثبت أن النبي ﷺ صلى على معمر ، قال وأجاب من منع عن صلاته على الغامدية لكونها عرفت حكم الحد ومعمر إنما جاء مستفهما ، قال : وهو جواب واه ، وقيل لأنه قتله غضبا لله وصلاته رحمة فتنافيا ، قال : وهذا فاسد لأن الغضب انتهى ، قال : وعمل الرحمة باق ، والجواب المرضي أن الإمام حيث ترك الصلاة على المحدود كان ردعا لغيره . قلت : وتماهه أن يقال : وحيث صلى عليه يكون هناك فريضة لا يحتاج معها إلى الردع فيختلف حيثئذ باختلاف الأشخاص ، وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال مالك : يأمر الإمام بالرجم ولا يتولاه بنفسه ولا يرفع عنه حتى يموت ، ويغسل بينه وبين أهله يغسلونه ويصلون عليه ، ولا يصل عليه الإمام ودعا لأهل المعاصي إذا علموا أنه ممن لا يصل عليه ، ولأن يجترئ الناس على مثل فعله . وعن بعض المالكية : يجوز للإمام أن يصل عليه وبه قال الجمهور ، والمعروف عن مالك أنه يكره للإمام وأهل الفضل الصلاة على المرجوم ، وهو قول أحمد ، وعن الشافعى لا يكره وهو قول الجمهور . وعن الزهرى لا يصل على المرجوم ولا على قاتل نفسه ، وعن قتادة لا يصل على المولود من الزنا وأطلق عياض فقال لم يختلف العلماء في الصلاة على أهل الفسق والمعاصي والمقتولين في الحدود وإن كره بعضهم ذلك لأهل الفضل إلا ما ذهب إليه أبو حنيفة في المحاربين وما ذهب إليه الحسن في الميتة من نفاس الزنا وما ذهب إليه الزهرى وقاتلة ، قال : وحديث الباب في قصة الغامدية حجة للجمهور . والله أعلم

٢٦ - باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغنيا .

قال مطا : لم يعاقبه النبي ﷺ وقال ابن جرير لم يعاقب الذي جامع في رمضان ، ولم يعاقب عمر صاحب الظبي . وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي ﷺ

٦٨٢١ - حدثنا ثابت عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله

«هه أن رجلا وقع بامرأته في رمضان، فاستغفر رسول الله ﷺ فقال: هل تجد رقبة؟ قال: لا. قال: هل نستطيع صيام شهرين؟ قال: لا. قال: فأطعم ستين مسكينا»

٦٨٢٢ - وقال الميث من عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة: «أنى رجل لى ﷺ في المسجد قال: احترق». قال: مم ذلك؟ قال: وقت بمرأتى في رمضان. قال: تصدق؟ قال: ما عندي شيء. فجلس، وأتاه إنسان يسوق حمارا ومعه طعام. قال عبد الرحمن، ما أدرى ما هو - إلى النبي ﷺ فقال: «أين المحرق؟ فقال: ها أنا ذا. قال: خذ هذا فصدق به، قال: على أخرج منى؟ ما لأعلى طعام. قال: فساكوه»

قال أبو عبد الله: الحديث الأول أبين، قوله «أطعم أهلك»

**قوله** (باب من أصاب ذنبا دون الحد فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة إذا جاء مستغتفا) كذا الأكثر بقاء ساكنة بعدها مائة مكسورة ثم جاء آخر الحروف من الاستغناء، ورويه قوله في حديث الباب «فاستغفر رسول الله ﷺ» وفي رواية الكشميني «مستغنا» وضبطت بالمهملة وبالنون قبل الألف وبالمهملة ثم المثلثة، والتعبيد بدون الحد يقتضى أن من كان ذنبه بوجوب الحد أن عليه العقوبة ولو تاب، وقد مضى الاختلاف في ذلك في أوائل الحدود، وأما التقييد الأخير فلا مفهوم له بل الذى يظهر أنه ذكر له لانه على توبته. **قوله** (قل عطاء لم يعاقبه النبي ﷺ) أى الذى أخبر أنه وقع في معصية بلا همة حتى صلى معه فأخبره بأن صلاته كفرت ذنبه. **قوله** (وقال ابن جريج: ولم يعاقب النبي ﷺ الذى جامع في رمضان) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام وليس في شيء من طرقه أنه عاقبه. **قوله** (ولم يعاقب عمر صاحب الظبي) كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره مالك من قطعها وصله سعيد بن منصور بسند صحيح عن قبصة بن جابر قال «خرجنا حجاجا فسمعنا لى ظبي فوميته بمجهر ليات، فلما قدمنا مكة سألا عمر فسأل عبد الرحمن بن عوف لحكا فيه بمنز، فقلت إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول حتى سأل غيره، قال فهدلاني بالهرة فقال: انتقل الصيد في الهرم ونسفه الحكم؟ قال الله تعالى (يحكم به ذوا عدل منكم) وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر، ولا يمارض هذا المانى الذى في الترجمة لأن عمر إنما علاه بالهرة لما طعن في الحكم وإلا لو وجبت عليه عقوبة بمجرد الفصل المذكور لما أخرها. **قوله** (وفيه عن أبي عثمان عن ابن مسعود) أى في معنى الحكم المذكور في الترجمة حديث مروى عن أبي عثمان عن ابن مسعود وزاد الكشميني «ومثله» وهي زيادة لا حاجة إليها لانه يصير ظاهره أن النبي ﷺ لم يعاقب صاحب الظبي، ووقع في بعض النسخ «عن أبي مسعود» وهو غلط والصواب «ابن مسعود» وقد وصله المؤلف رحمه الله في أوائل كتاب الصلاة في «باب الصلاة كفارة» من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان به وأوله «وإن رجلا أصاب من امرأة قبله فأتى النبي ﷺ فأخبره فذلك» أفم الصلاة طرفي النهار الآية) وقد ذكرت شرحه في تفسير سورة هود، وأن الأصح في تسمية هذا الرجل أنه أبو اليسر كعب بن عمرو الأنصاري، وأن نحو ذلك وقع جماعة غيره. **قوله** (عن حميد بن عبد الرحمن) هو ابن عوف الزهري، وقد

تقدم شرح حديث مستوفى في كتاب الصيام . قوله ( وقال الليث الخ ) وصله المصنف في التاريخ الصغير قال حدثني عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد ، وروياه موصلاً أيضاً في الأوسط للطبراني والمستخرج للإسماعيلي . قوله ( عن عمرو بن الحارث ) ليث فيه سند آخر أخرجه مسلم عن قتيبة وعبد بن روح كلاهما عن الليث عن يحيى ابن سعيد الأنصاري عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وقد مضى في الصيام من وجه آخر عن يحيى بن سعيد موصلاً وأخرجه مسلم عن طريق عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث . قوله ( عن عبد الرحمن بن القاسم ) أي ابن محمد ابن أبي بكر الصديق ( عن محمد بن جعفر بن الزبير ) أي ابن العوام ( عن عباد ) وهو ابن عمه . ووقع في رواية ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه أن محمد بن جعفر بن الزبير حدثه أن عباد بن عبد الله حدثه . قوله ( عن عائشة ) في رواية ابن وهب أنه سمع عائشة . قوله ( أتى رجل النبي ﷺ في المسجد ) زاد في رواية ابن وهب في رمضان . قوله ( فقال احترقت ) كروما ابن وهب . قوله ( قال مم ذلك ) في رواية ابن وهب : لئله من شأنه . قوله ( قال ما عندي شيء ) في رواية ابن وهب : فقال يا بني الله ما لي شيء وما أفند عليه . قوله ( لجلس فأنه إنسان ) في رواية ابن وهب : قال اجلس لجلس فيبينها هو لي ذلك أقبل رجل . قوله ( ومعه طعام فقال عبد الرحمن ) هو ابن القاسم راوى الحديث ( ما أدرى ما هو ) يقول عبد الرحمن ، وفي رواية الكشمغيني : قال ، وبغيره قال ولم يقع هذا في رواية الليث ، ووقع فيها عند الإسماعيلي : عرقان فبهما طعام ، وقال : قال أبو صالح عن الليث عرق ، وكذا قال عبد الوهاب يعني الثغني وزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد ، قال الإسماعيلي : وعرقان ليس بمحفوظ . قوله ( أين المحرق ) زاد ابن وهب : آتينا . قوله ( على أحوج مني ) ؟ هو استفهام حدثت أداته ، ووقع في رواية ابن وهب : أهيرنا ، أي أهل فبرنا . قوله ( مالا له طعام ) في رواية ابن وهب : لانا الجباة ما لنا شيء . قوله ( قال فسكروا ) في رواية ابن وهب : قال فسكروا ، وقد مضى شرحه في الصيام

## ٢٧ - باب إذا أقر بالحد ولم يبين ، هل للامام أن يستتر عليه ؟

٦٨٢٣ - حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثني عمرو بن عاصم السكلابي حدثنا همام بن يحيى حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة : عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاءه رجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فقه علي ، قال ولم يسله عنه ، قال وحضرت للصلاة فصلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ للصلاة قام إليه الرجل فقال : يا رسول الله إني أصبت حداً فأقم في كتاب الله . قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم . قال : فإن الله قد فركك ذنبك ، أو قال : حدك ،

قوله ( باب إذا أقر بالحد ولم يبين ) أي لم يفهمه ( هل للامام أن يستتر عليه ) تقدم في الباب الذي قبله التنبيه على حديث ابن أمية في ذلك وهو يدخل في هذا المعنى . قوله ( حدثنا عبد القدوس بن محمد ) أي ابن عبد الكبير ابن شبيب بن الحباب بمهملتين مفتوحتين بينهما موحدة ساكنة وآخره موحدة ، هو بهري صدوق وماله في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ، وهو عمرو بن عاصم هو السكلابي وهو من شيوخ البخاري أخرجه عنه بغير واسطة في الأدب وغيره ، وقد طعن الحافظ أبو بكر البردنجي في صحة هذا الخبر مع كون الشئخين ثقةً عليه فقال هو منكر وهم

وفيه عمرو بن حاصم مع أنهما ما كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ويقول : أبان الظهار أمثل منه ، قلت : لم يبين وجه  
 الوم ، وأما إطلافة كونه مذكراً فعل طريقته في تسمية ما ينفرده به الراوي مفكراً إذا لم يكن له متابع ، لكن بحباب  
 بأنه وإن لم يوجد لهام ولا عمرو بن حاصم فيه متابع فمأهده حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه ، ومن ثم  
 أخرجه مسلم عقبه واقفه أعلم . قوله ( لجاء رجل فقال : إني أصبت حدا فأفقه علي ) لم أفقه على اسمه ، ولكن من  
 وحد هذه لفظة والتي في حديث ابن مسعود فصره به وليس بحديث لاختلاف القصة ، وعلى التعدد جرى البخاري  
 في هاتين الترتيبين فحمل الأولى على من أقر بذنوب دون الحد فتصريح بقوله « غير أني لم أجعلها » وحل الثانية  
 على ما يوجب الحد لأنه ظاهر قول الرجل ، وأما من وحد بين القصة فقال لمه ظن ما ليس بحد حدا ، أو استهضم  
 الذي قلناه لظن أنه يجب فيه الحد ، ولحديث أنس شاهد أيضاً من رواية الأوزاعي عن شداد أبي حماد عن وائلة .  
 قوله ( ولم يسأله عنه ) أي لم يستفسره ، وفي حديث أبي أمامة عند مسلم « فسكت عنه ثم عاد » . قوله ( وصرحت  
 الصلاة ) في حديث أبي أمامة « وأني مت » . قوله ( أليس قد صابت معنا ) في حديث أبي أمامة « أليس حيث خرجت من  
 بيتك توضأت فأحسنت الوضوء » قال : بل . قال : ثم شهدت معنا الصلاة ؟ قال : نعم . قوله ( ذنبك أو قال حدك )  
 في رواية مسلم عن الحسن بن علي الحلواني عن عمرو بن حاصم بسنده فيه وقد غفر لك ، وفي حديث أبي أمامة بأشك  
 وإفظه « وإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك » . وقد اختلف نظر العلماء في هذا الحكم ، فظاهر ترجمة البخاري  
 حمله على من أقر بحد ولم يفسره فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب ، وحله الخطابي على أنه يجوز أن  
 يكون الذي يطلع بالوحي على أن الله قد غفر له أكونها واقعة عين ، وإلا لكان يستفسره من الحد ويقبضه  
 عليه ، وقال أيضاً في هذا الحديث إنه لا يكشف عن الحدود بل يدفع موما أمكن ، وهذا الرجل لم يفصح بأمر  
 يلزمه به إقامة الحد عليه فله أصاب صفة ظاهراً كبيرة توجب الحد فلم يكشفه النبي ﷺ عن ذلك لأن موجب  
 الحد لا يثبت بالاحتمال ، وإنما لم يستفسره إما لأن ذلك قد يدخل في التجسس المنهي عنه وإما إشاراً إلى أنه رأى  
 أن في تعرضه لإقامة الحد عليه ندماً ورجوعاً ، وقد استحب العلماء تلقين من أقر بموجب الحد بالرجوع عنه إما  
 بالتعريض وإما بأوضح منه ليدرا عنه الحد ، وجزم الزواري وجماعة أن الذنب الذي فوله كان من الصفات بدليل  
 أن في بقية الخبر أنه كفر به الصلاة بناء على أن الذي تكفهر الصلاة من الذنوب الصفات لا الكبائر ، وهذا هو  
 الأكثر الأغلب ، وقد تكفهر الصلاة بعض الكبائر كن كثير طوعه مثلاً بحيث صلح لأن يكفر ههنا كثيراً من  
 الصفات ولم يكن عليه من الصفات شيء أصلاً أو شيء يسير وعليه كبيرة واحدة مثلاً قائماً تكفهر عنه ذلك لأن الله  
 لا يضيع أجر من أحسن عملاً . قلت : وقد وقع في رواية أبي بكر البرزنجي عن محمد بن عبد الملك الواسطي عن  
 عمرو بن حاصم بسند حديث الباب بلفظ « إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إني زنيته فأقم علي الحد »  
 الحديث فحمله بعض العلماء على أنه ظن ما ليس زناً فذلك كفر ذنب الصلاة ، وقد يتمسك به من قال إنه  
 إذا جاء ثاباً سقط عنه الحد ، ويحتمل أن يكون الراوي عبر بالرفق من قوله أصبت حدا فراه بالمعنى الذي ظنه  
 والأصل ما في الصحيح فهو الذي اتفق عليه الحفاظ عن عمرو بن حاصم بسنده المذكور ، ويحتمل أن يختص ذلك  
 بالمذكور لاخبار النبي ﷺ أن الله قد كفر عنه حده بصلاته ، فإن ذلك لا يعرف إلا بطريق الوحي فلا يستمر الحكم  
 في غيره إلا في من علم أنه مثله في ذلك وقد انقطع علم ذلك بانقطاع الوحي بعد النبي ﷺ ، وقد تمسك بظاهره

صاحب الهدى فقال للناس في حديث أبي أمامة - بغنى المذكور قبل - ثلاث مسائل : أحدهما أن الحد لا يجب إلا بعد تعيينه والإصرار عليه من المقر به ، والثاني أن ذلك يختص بالرجل المذكور في القصة ، والثالث أن الحد يقتضيه بالتوبة ، قال : وهذا أصح المسائل ، وقواه بأن العتة التي جاء بها من اعترافه طوعا بخشية الله وحده تقاوم العتة التي عماها ، لأن حكمة الحدود الردع عن العود ، وصنيعه ذلك دال على ارتداء ، فزاسب رفع الحد عنه لذلك والله أعلم

## ٢٨ - باب هل يقول الإمام للمقر : لم لك لمست أو غمرت ؟

٦٨٢٤ - حدثني عبد الله بن محمد الجعفي حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يعل بن حكيم عن عكرمة بن عمار عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له : لم لك لمست أو غمرت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول الله ، قال : أنكها ؟ - لا يمكن - قال : فند ذلك أمر برجه .

قوله ( باب هل يقول الإمام للمقر ) أي بالزنا ( لم لك لمست أو غمرت ) هذه الترجمة معقودة لجواز تلقين الإمام المقر بالحد ما يدغم عنه ، وقد خصه بعضهم من يظن به أنه أخطأ أو جهل . قوله ( سمعت يعل بن حكيم ) في رواية موسى بن اسماعيل عند أبي داود عن جرير بن حازم عن حدثني يعل ، ولم يسم أباه في روايته فظن بعضهم أنه ابن مسلم وليس كذلك للتصريح في إسناد هذا الباب بأنه ابن حكيم . قوله ( عن ابن عباس ) لم يذكره موسى في روايته بل أرسله وأشار إلى ذلك أبو داود ، وكان البخاري لم يعتبر هذه العلة لأن وهب بن جرير وصلة وهو أخير بحديث أبيه من غيره ، ولأنه ليس دون موسى في الحفظ ، ولأن أصل الحديث معروف عن ابن عباس فقد أخرجه أحمد وأبو داود من رواية خالد الحذاء عن ابن عباس ، وأخرجه مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . قوله ( لما أتى ماعز بن مالك ) في رواية خالد الحذاء : أن ماعز بن مالك أتى النبي ﷺ فقال إنه زنى فأعرض عنه ، فأعاد عليه مرارا ، فسأل قومه : أجنون هو ؟ قالوا ليس به بأس ، وسنده على شرط البخاري ، وذكر الطبراني في الأوسط : أن يزيد بن زريع تفرد به عن خالد الحذاء . قوله ( قال له لم لك لمست أو غمرت ) حذف المفعول للمعلم به أي المرأة المذكورة ولم يعين محل التقبيل وقوله ( أو غمرت ) بالغين المعجمة والزاي أي بميمتك أو يدك أي أشرت ، أو المراد بغمرت بيدك الجنس أو وضعها على عضو الغير ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ( لمست ، بدل غمرت ، وقد وقع في رواية يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عند الاسماعيل بالنظ ( لم لك لمست أو غمرت ) أي فأطقت على أي واحدة فمات من الثلاث زنا ففيه إشارة إلى الحديث الآخر المخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة : لعن حزن وزناها النظر ، وفي بعض طرقه عندهما أو عند أحدهما ذكر اللسان واليد والرجل والأذن ، زاد أبو داود وأحمد ، وعندهم ( والفرج يصدق ذلك أو يكذبه ، وفي الترمذي وغيره عن أبي موسى الأشعري رفعه ( كل حين زانية ) . قوله ( أنكها ) بالنون والكاف ( لا يمكن ) أي تلفظ بالكلمة المذكورة ولم يكن عنها بلفظ آخر ، وقد وقع في رواية خالد بلفظ ( أفعلت بها ) وكان هذه الكتابة صدرت منه أو من شيوخه للتصريح في رواية الباب بأنه لم يكن ، وقد تقدم في حديث أبي هريرة

الذي تقدمت الإشارة إلى أن أبا داود أخرجه في باب لا يرجم المجنون ، زيادات في هذه الألفاظ قوله (فمنه ذلك أمر برجمه) زاد خالد الحداء في روايته ، فانطلق به فرجم ولم يصل عليه ،

### ٢٩ - باب سؤال الإمام للقر : هل أحصنت ؟

٦٨٢٥ - **عنه** سعيد بن مسهر قال حدثني أبي البيث حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة أن أبا هريرة قال : أتى رسول الله ﷺ رجل من الناس وهو في السجد فناداه : يا رسول الله في زنيته - يريد نفسه - فأعرض عنه النبي ﷺ ، ففنى لشق وجهه الذي أعرض عنه قال : يا رسول الله في زنيته ، فأعرض عنه ، فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه النبي ﷺ فقال : أبك جنون ؟ قال : لا يا رسول الله ، قل : أحصنت ؟ قال : نعم يا رسول الله ، قال : اذهبوا فارجموه .

٦٨٢٦ - ... قال ابن شهاب أخبرني من سمع جابراً قال : فكنت فيمن رجمه ، فرجمناه بالمهلي ، فلما أدلته الحجارة بجز ، حتى أدركناه بالحرة فرجمناه .

**قوله** ( باب سؤال الإمام المقرر هل أحصنت ) أي تزوجت ودخلت بها وأصبحت . قوله ( رجل من الناس ) أي ليس من أكابر الناس ولا بالمشهور فيهم . **قوله** ( زنيته يريد نفسه ) أي أنه لم يجيء مستفتياً لنفسه ولا لغيره وإنما جاء مقرراً بالزنا ليفعل معه ما يجب عليه شرماً ، وقد تقدمت فوائد الحديث المذكور فيه في باب لا يرجم المجنون ، قال ابن التين : محل مشروعية سؤال المقرر بالزنا من ذلك إذا كان لم يعلم أنه تزوج تزويجاً صحيحاً ودخل بها ، فلما إذا لم إحصانه فلا يسأل من ذلك . ثم حكى عن المالكية تفصيلاً فيما إذا علم أنه تزوج ولم يدع منه إفراة بالدخول فقبل : من أقام مع الزوجة ليلة واحدة لم يقبل إنكاره ، وقيل أكثر من ذلك . وهل بعد حد التيب أو البكر ؟ الثاني أجمع ، وكذا إذا اعترف الزوج بالإصابة . ثم قال : إنما اعترف بذلك لأملاك الجماعة أو اعترف المرأة ثم قالت : إنما فطعت ذلك لاستكمال الصداق ، فإن كلا منهما يحد حد البكر انتهى . وعند غيرهم برفع الحد أصلاً . ونقل الطحاوي عن أصحابهم أن من قال لأخيه يا زاني فصدقه أنه يحد القاتل ولا يحد المصدق ، وقال زفر بل يحد ، قلت : وهو قول المشهور ، ورجح الطحاوي قول زفر واستدل بحديث الباب وأن النبي ﷺ قال لأخيه : أحق ما يلحق ذلك أنك زنيته ؟ قال : نعم ، فحدته ، قال : وانفانهم هل أن من قال لأخيه عليه ألف فقال صدقه أنه يلزمه الحال

### ٣٠ - باب الاعتراف بالزنا

٦٨٢٧ ، ٦٨٢٨ - **عنه** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال حدثنا همام عن في الزهري قال أخبرني عبيد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قال : كنا عند النبي ﷺ ، فقام رجل قال : أنشدك الله إلا ما قضيت



بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفتة منه فقال : اقض بيننا بكتاب الله واثن لي . قال : قل . قال : ان ابني هذا كان عسيفا على هذا ، فزني بأسرته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، ثم سألت رجلا من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وعلى امرأته الرجم . فقال النبي ﷺ : والذي نفسي بيده لأفضين بينكما بكتاب الله جل ذكره ، لثلاثة شاة والخادم رد ، وعلى ابنتك مائة وتغريب عام ، وأخذ بأُنيس على امرأته هذا ، فان اترف فارجها . ففدا عليها فاعتزت ، فرجها . قلت لسفيان : لم يقل « فأخبروني أن علي ابني الرجم » فقال : أشك فيهما من الزهري ، فربما قلها وربما سكث

٦٨٢٩ - **حديث** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال عمر لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف . قال سفيان : كذا حفظت ، ألا وقد رجم رسول الله ﷺ ورجعنا بعده

**قوله** ( باب الاعتراف بالزنا ) هكذا عبر بالاعتراف لوقوعه في حديثي الباب ، وقد تقدم في شرح قصة ماور البحث في أنه هل يشترط في الإقرار بالزنا التكرير أولا ؟ واحتج من اكتفى بالمرة باطلاق الاعتراف في الحديث ولا يعارض ماورع في قصة ماور من تكرار الاعتراف لأنها واقعة حال كما تقدم . **قوله** ( حدثنا سفيان ) هو ابن هيبنة . **قوله** ( حفظناه من في الزهري ) في رواية الحميدي عن سفيان وحدثنا الزهري ، وفي رواية عبد الجبار ابن العلاء عن سفيان عند الاسماعيل « سمعت الزهري » . **قوله** ( أخبرني عبيد الله ) زاد الحميدي « ابن عبد الله بن هبة » . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد ) في رواية الحميدي « عن زيد بن خالد الجهني وأبي هريرة وشبل » وكذا قال أحمد وقتيبة عند النسائي وهشام بن حماد وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن الصباح عند ابن ماجه ومروان بن علي وهب الجبار بن العلاء والوليد بن شجاع وأبو خيثمة ويعقوب الدورقي وإبراهيم بن سعيد الجوهري عند الاسماعيل وآخرون عن سفيان ، وأخرجه الترمذي عن نصر بن علي وغير واحد عن سفيان ولفظه « سمعت من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي ﷺ » ، قال الترمذي : هذا وهم من سفيان ، وإنما روى عن الزهري بهذا السند حديث « إذا زنت الأمة » فذكر فيه شبل ، وروى حديث الباب بهذا السند ليس فيه شبل فوهم سفيان في نسوخته بين الحديثين . قلت : وسقط ذكر شبل من رواية الصحيحين من طريقه لهذا الحديث ، وكذا أخرجه من طرق عن الزهري : منها عن مالك والليث وصالح بن كيسان ، وللبخاري من رواية ابن أبي ذئب وشعيب ابن أبي حمزة ، ولمسلم من رواية يونس بن يزيد ومعهما كلهم عن الزهري ليس فيه شبل ، قال الترمذي وشبل لا صحة له ، والصحيح ما روى الزهري ويونس وابن أخي الزهري فقالوا عن الزهري « عن عبيد الله عن شبل بن خالد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي ﷺ في الأمة إذا زنت » . قلت : ورواية الزهري عند النسائي ، وكذا أخرجه من رواية يونس عن الزهري ؛ وليس هو في الكتب الستة من هذا الوجه إلا عند النسائي ، وليس فيه دكنت

عند النبي ﷺ . قوله ( كتبنا عند النبي ﷺ ) في رواية شعيب ، بينما نحن عند النبي ﷺ ، وفي رواية ابن أبي ذئب وهو جالس في المسجد . قوله ( فقام رجل ) في رواية ابن أبي ذئب الآتية قريبا وصالح بن كيسان الآتية في الأحكام والليت الماضية في الشروط ، أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس ، وفي رواية شعيب في الأحكام ، إذ قام رجل من الأعراب ، وفي رواية مالك الآتية قريبا ، أن رجلين اختصما ، . قوله ( أنشدك الله ) في رواية الليث ، فقال يا رسول الله أنشدك الله ، بفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المعجمة أي أسألك بالله ، وضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء أي أذكرك رافعا لشيدتي أي صوتي ، وهذا أصله ثم استعمل في كل مطلوب مؤكد ولو لم يكن هناك رفع صوت ، وهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل رفع الرجل صوته عند النبي ﷺ مع النهي عنه ثم أجاب عنه بأنه لم يبلغه النهي أسكرته أعرابيا ، أو النهي لمن يرفعه حيث يتكلم النبي ﷺ على ظاهر الآية . وذكر أبو علي الفارسي أن بعضهم رواه بضم الهمزة وكسر المعجمة وغلطه . قوله ( إلا قضيت بينما بكتاب الله ) في رواية الليث ، إلا قضيت لي بكتاب الله ، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر وإن لم يكن فيه حرف مصدري لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم ويراد به النفي المحصور فيه المفعول ، والمعنى هنا لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله ، ويحتمل أن تكون إلا جواب القسم لما فيها من معنى الحصر وتقديره أسألك بالله لا تفعل شيئا إلا القضاء ، فالتأكيدها وقع لعدم التشاغل بغيره لا لأن لقوله بكتاب الله ، مفهوما ، وهذا يندفع إيراد من استشكل فقال : لم يكن النبي ﷺ يحكم إلا بكتاب الله فاقاعدة السؤال والتأكيد في ذلك ؟ ثم أجاب بأن ذلك من جهة الأعراب والمراد بكتاب الله ما حكم به وكتب على عباده ، وقيل المراد القرآن وهو المتبادر . وقال ابن دقيق العيد : الأول أولى لأن الرجم والتغريب ليسا المذكورين في القرآن إلا بواسطة أمر الله بأنواع رسوله ، قيل وفيما قال نظر لاحتمال أن يكون المراد ما تضمنه قوله تعالى ( أو يجعل الله لهن سبيلا ) فبين النبي ﷺ أن السبيل جلد البكر ونفيه ورجم الثيب . قلت : وهذا أيضا بواسطة التبيين ، ويحتمل أن يراد بكتاب الله الآية التي نسخت ثلاثها وهي : الشيع والخبيث إذا زنيا فارجعها ، وصماني بجانها في الحديث الذي يليه ، وهذا أجاب البيضاوي ، وبقى عليه التغريب ، وقيل المراد بكتاب الله ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل لأن خصمه كان أخذه من الغنم والوليدة بغير حق فلذلك قال : الغنم والوليدة رد عليك . والذي يترجح أن المراد بكتاب الله ما يملئ بجميع أفراد القصة مما وقع به الجواب الآتي ذكره ، والعلم عند الله تعالى . قوله ( فقام خصمه وكان أفقه منه ) في رواية مالك ، وقال الآخر وهو أفقهما ، قال شيخنا في شرح الزمذني ، يحتمل أن يكون الراوي كان عارفا بهما قبل أن يتحاكما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما مطلقا وإما في هذه القصة الخاصة ، أو استدلل بحسن أدبه في استئذانه وترك رفع صوته إن كان الأول رفعه وتأكيده السؤال على فقهِه ، وقد ورد أن حسن السؤال نصف العلم ، وأورده ابن السني في كتاب رياضة المتعلمين ، حديثا مرفوعا بسند ضعيف . قوله ( فقال اقض بينما بكتاب الله وإذن لي ) في رواية مالك ، فقال أقض لي بكتاب الله وإذن لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب ، فقال صدق أقض له يا رسول الله بكتاب الله . قوله ( وإذن لي ) زاد ابن أبي شيبة عن سفيان ، حتى أقول ، وفي رواية مالك ، أن أنكم . قوله ( قل ) في رواية محمد بن يوسف ، فقال النبي ﷺ قل ، وفي رواية مالك ، قال أنكم ، . قوله ( قال ) ظاهر

السياق أن القائل هو الثاني ، وجزم الكرماني بأن القائل هو الأول واستند في ذلك لما وقع في كتاب الصالح من آدم عن ابن أبي ذئب هنا ، فقال الأعرابي إن ابني ، بعد قوله في أول الحديث ، جاء أعرابي ، وفيه ، فقال خصمه ، وهذه الزيادة شاذة والمحموظ ما في سائر الطرق كما في رواية سفيان في هذا الباب ، وكذا وقع في الشروط من هاشم ابن علي عن ابن أبي ذئب مرافقا للجماعة ولفظه ، فقال صدق ، انص له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابن الخ ، فالاختلاف فيه على ابن أبي ذئب ، وقد وافق آدم أبو بكر الحنفي عند أبي نعيم في « المستخرج » ووافق طاسبا يزيد بن هارون عند الأسماعيلي . قوله ( إن ابني هذا ) فيه أن الابن كان حاضرا فأشار إليه ، وخلا معظم الروايات عن هذه الإشارة . قوله ( كان عسيفا على هذا ) هذه الإشارة الثانية لحصم المتكلم وهو زوج المرأة ، ولد شعيب في روايته ، والعسيف الأجير ، وهذا التفسير مدرج في الخبر ، وكأنه من قول الزهري لما عرف من حديثه أنه كان يدخل كثيرا من التفسير في أثناء الحديث كما بيئته في مقدمة كتابي في المدرج ، وقد فصله مالك فوقع في سياقه ، كان عسيفا على هذا . قال مالك : والعسيف الأجير ، وحذفها سائر الرواة ، والعسيف بمهملتين الأجير وزنه ومعناه والجمع عسفاء كأجراء ، ويطلق أيضا على الخادم وعلى العبد وعلى السائل ، وقيل يطلق على من يستعان به ، وفهره عبد الملك بن حبيب بالفلام الذي لم يحلم ، وإن ثبت ذلك فإطلاقه على صاحب هذه القصة باعتماد حاله في ابتداء الاستئجار . ووقع في رواية لانسائي تعيين كونه أجيراً ، ولفظه من طريق عمرو بن شعيب عن ابن شهاب ، كان ابني أجيلا لاسرائيه ، وسمى الأجير عسيفا لأن المستأجر يمسفه في العمل والعسف الجور ، أو هو بمعنى العاقل لكونه يمسف الأرض بالتردد فيها ، يقال مسف الليل مسفا إذا أكثر السير فيه ، ويطلق المسف أيضا على الكفاية ، والأجير يكنى المستأجر الأمر الذي أقره فيه . قوله ( على هذا ) ضمن دلي معني عند بدليل رواية عمرو بن شعيب ، وفي رواية محمد بن يوسف ، عسيفا في أهل هذا ، ولأن الرجل استخدمه فيما يحتاج إليه امرأته من الأمور فكان ذلك سببا لما وقع له معها . قوله ( فزني بامرأته فافتديت ) زاد الحميدي عن سفيان « فزني بامرأته فآخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت » وقد ذكر علي بن المديني رواية في آخره هنا أن سفيان كان يشك في هذه الزيادة فربما تركها ، وغالب الرواة عنه كأحمد ومحمد بن يوسف وابن أبي شيبة لم يذكروها وثبتت عند مالك والليث وابن أبي ذئب وشعيب وعمرو بن شعيب ، ووقع في رواية آدم « فالتوا لي » على اسم الرجم ، وفي رواية الحميدي فآخبرت ، بضم الهمزة على البناء المعجول ، وفي رواية أبي بكر الحنفي « فقال لي » بالافراد ، وكذا عند أبي هوانة من رواية ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، فإن ثبتت فالضمير في قوله فافتديت منه لخصمه ، وكانهم ظنوا أن ذلك حق له يستحق أن يعفو عنه على مال يأخذه ، وهذا ظن باطل ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب « فسألت من لا يعلم فآخبروني أن علي ابني الرجم فافتديت منه » . قوله ( بمائة شاة وخادم ) المراد بالخادم الجارية المعدة للخدمة بدليل رواية مالك بلفظه وجرية لي ، وفي رواية ابن أبي ذئب وشعيب « بمائة من الفم ووليدة » وقد تقدم تفسير الوليدة في أوامر الفرائض . قوله ( ثم سألت رجلا من أهل العلم فآخبروني ) لم أوف على أسمائهم ولا على عديدهم ولا على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان وشعيب « ثم إنني سألت أهل العلم فآخبروني » وشبه لابن أبي ذئب لم يكن قال « فزعموا » وفي رواية معمر « ثم أخبرني أهل العلم » وفي رواية عمرو بن شعيب « ثم سألت من يعلم » . قوله ( أن علي ابني ) في رواية مالك « إنما علي ابني » . قوله ( جلد مائة ) بالاضافة لا أكثر ، وقرأه

بعضهم بثمن جلد مرفوع وتنين مائة منصوب على التبيين ولم يثبت رواية . قوله ( وعلى امرأة هذا الرجم ) في رواية مالك والأكثر ، وإنما الرجم على امرأته ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، فأخبروني أن ليس على ابني الرجم ، قوله ( والذي نفسي بيده ) في رواية مالك ، وأما والذي ، قوله ( لأنفسين ) بهتديد النون لتأكيده . قوله ( بكتاب الله ) في رواية عمرو بن شعيب ، والحق ، وهي ترجح أول الاحتمالات الماضية ذكرها . قوله ( المائة شاة والخادم رد ) في رواية المكشحي ، عليك ، وكذا في رواية مالك ولفظه ، أما غنمك وجارياتك فرد عليك ، أي مردود من الإطلاق لفظ المصدر على اسم المفعول كقولهم ثوب نسج أي منسوج . ووقع في رواية صالح بن كيسان ، أما الوليدة والغنم فردها ، وفي رواية عمرو بن شعيب ، وأما ما أعطيته فرد عليك ، فإن كان الضمير في أعطيته لخصمه تأييدت الرواية الماضية وإن كان للطلاق . فلا . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) قال الذوي : هو محمول على أنه عليه السلام علم أن الابن كان بكرا وأنه اعترف بالزنا ، ويحتمل أن يكون أخضر اعترافه والتقدير وعلى ابنك إن اعترف ، والاول أليق فإنه كان في مقام الحكم ، فلو كان في مقام الافتاء لم يكن فيه اشكال لأن التقدير إن كان ذنبي وهو بكرا ، وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه وسكوته عما نسب إليه ، وأما العلم بكونه بكرا فوقع صريحا من كلام أبيه في رواية عمرو بن شعيب ولفظه « كان ابني أجيالا امرأة هذا وابني لم يحسن » . قوله ( وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام ) وافقه الأكثر ، ووقع في رواية عمرو بن شعيب ، وأما ابنك فجلده مائة وتغريب سنة ، وفي رواية مالك وصالح بن كيسان « وجلده ابنة مائة وتغريب عاما » ، وهذا ظاهر في أن الذي صدر حينئذ كان حكا لا فتوى ، بخلاف رواية سفيان ومن وافقه . قوله ( وأغد يا أنيس ) بنون ومهمل مصغر ( على امرأة هذا ) زاد محمد بن يوسف : فأسأله ، قال ابن السكن في كتاب الصحابة : لا أدري من هو ولا وجدت له رواية ولا ذكر إلا في هذا الحديث ، وقال ابن عبد البر : هو ابن الضحاك الأسلمي وقيل ابن مرثد وقيل ابن أبي مرثد ، وزيدوا الأخير بأن أنيس بن أبي مرثد صحابي مشهور وهو غنوي بالفتن المعجمة والفتون لا أسلمي وهو بفتح تحتين لا التصغير ، وغلط من زعم أيضا أنه أنس بن مالك وصغر كما صغر في رواية أخرى عند مسلم لأنه أنصاري لا أسلمي ، ووقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب ، وأما أنيس يا أنيس - لرجل من أسلم - فأغد ، وفي رواية مالك ويونس وصالح بن كيسان « وأمر أنيسا الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر » ، وفي رواية معمر « ثم قال لرجل من أسلم يقال له أنيس قم يا أنيس فسل امرأة هذا » ، وهذا يدل على أن المراد بالغدو الذهاب والتزوجه كما يطلق الرواح على ذلك ، وليس المراد حقيقة الغدو وهو التأخير إلى أول النهار كما لا يراد بالرواح التوجه بصف النهار ، وقد حكى هياض أن بعضهم استدل به على جواز تأخير إقامة الحد عند ضيق الوقت واستضعفه بأنه ليس في الخبر أن ذلك كان في آخر النهار . قوله ( فإن اعترفت فرجها ) في رواية يونس « وأمر أنيسا الأسلمي أن يرجم امرأة الآخر إن اعترفت » . قوله ( فغدا عليها فاعترفت فرجها ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية الليث « فاعترفت فأمر بها رسول الله ﷺ فرجم » ، وأخته صهره ابن أبي ذئب فقال « فغدا عليها فرجها » ، ونحوه في رواية صالح بن كيسان ، وفي رواية عمرو بن شعيب « وأما امرأة هذا فترجم » ، ورواية الليث أنها تصغر بأن أنيسا أعاد جوابها على النبي ﷺ فأمر حينئذ بوجها . ويحتمل أن يكون المراد أمره الأول المعلق على اعترافها فيتحدد مع رواية الأكثر وهو أول . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم الرجوع إلى كتاب الله نصا أو استنباطا ، وهو إذ القسم على الأمر لنا كيد ، والخطأ بغير استتلاف ، وحسن

خلق النبي ﷺ وحلمه على من يخاطبه بما الأولى خلافه ، وأن من نأسى به من الحكماء في ذلك محمد بن لا يترجع لقول الخصم مثلا احكم بيننا بالحق . وقال البيضاوي : إنما نواردا على سؤال الحكم بكتاب الله مع أنهما يعلمان أنه لا يحكم الا بحكم الله ليحكم بينهما بالحق الصرف لا بالمصالحة ولا بالأشد بالارفق ، لأن الحاكم أن يفعل ذلك برضا الخصمين . وفيه أن حسن الأدب في مخاطبة الكبير يقتضى التقديم في الخصومة ولو كان المذكور مسجوقا ، وأن للامام أن يأذن لمن شاء من الخصمين في الدعوى إذا جاءا معا وأمكن أن كلا منهما يدعى ، واستحباب استئذان المدعى والمستغنى الحاكم والعالم في الكلام ، ويتأكد ذلك إذا ظن أن له عذرا . وفيه أن من أقر بالحد وجب على الامام إقامة عليه ولو لم يعترف مشاركة في ذلك ، وأن من قذف غيره لا يقام عليه الحد إلا إن طلبه المقذوف ، خلافا لابن أبي ليلى فإنه قال يجب ولو لم يطلب المقذوف . قلت : وفي الاستدلال به نظر ، لأن محل الخلاف إذا كان المقذوف حاضرا ، وأما إذا كان غائبا كهذا فالظاهر أن التاخير لاستكشاف الحال . فإن ثبت في حق المقذوف فلا حد على القاذف كما في هذه القصة ، وقد قال النووي تبعا لغيره أن سبب بعث النبي ﷺ أنيسا للمرأة ليعلمها بالقذف المذكور الخطاب بعد قاذفها أن أنكرت ، قال : هكذا أوله العلماء من أصحابنا وشيخهم ولا بد منه لأن ظاهره أنه بعث يطلب إقامة حد الزنا وهو غير مراد لأن حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والتنقيب عنه بل يستحب تلقين المقر به ليدفع كذا تقدم في قصة ماعز وكان لقوله فإن اعترف به فمأبى وان أنكرت فاعلمها أن لها طلب حد القذف فيحذف لوجوه الاحتمال . نلو أنكرت وطلبت لأجيب . وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن ابن عباس أن رجلا أقر بأنه زنى بأمرأة لجلده النبي ﷺ مائة . ثم سأل المرأة فقالت كذب لجلده حد الفرية ثمانيين وقد سكك عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي . وفيه أن المخدرة التي لا اعتماد البرود لا تكلف الحضور لمجلس الحكم بل يجوز أن يرسل اليها من يحكم لها وعليها ، وقد ترجم النسائي لذلك . وفيه أن الصائل يذكر كل ما وقع في القصة لاحتمال أن يفهم المفتي أو الحاكم من ذلك ما يستدل به على خصوص الحكم في المسألة ، لقول الصائل أن ابنى كان عسيفا على هذا ، وهو إنما جاء يسأل عن حكم الزنا ، والمر في ذلك أنه أراد أن يقيم لابنه حد زنا وأنه لم يكن مشهورا بالصر ولم يهجم على المرأة مثلا ولا استكرها ، وإنما وقع له ذلك لطول الملازمة المقترضة لمزيد التأنيس والإدلال ، فيستفاد منه الحث على إبعاد الاجنبى عن الاجنبية مهما أمكن ، لأن العشرة قد تفضى الى الفساد ويتصور بها الشيطان إلى الإفساد . وفيه جواز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل ، وأرد على من منع التابعى أن يفنى مع وجود الصحابى مثلا . وفيه جواز الاكتفاء في الحكم بالأمر الناشئ عن الظن مع القدرة على اليقين ، لكن إذا اختلفوا على المستفتى يرجع الى ما يفيد القطع وإن كان في ذلك العصر الشريف من يفنى بالظن الذي لم ينشأ عن أصل ، ويحتمل أن يكون وقع ذلك من المنافقين أو من قرب هده بالجاهلية فأقدم على ذلك . وفيه أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي ﷺ وفي بعده ، وقد عقد محمد بن سعد في الطبقات ما بالذلك وأخرج بأسانيد فيها الواقدي أن منهم أبا بكر وعمر وعثمان وعليه وعبد الرحمن بن عوف وأبو بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت . وفيه أن الحكم المبني على الظن ينقض بما يفيد القطع . وفيه أن الحد لا يقبل الفداء ، وهو مجمع عليه في الزنا والسرقه والحراية وشرب المسكر ، واختلف في القذف والصحيح أنه كغيره ، وإنما يجرى الفداء في الجبن كالفحص في النفس والأطراف . وأن الصلح المبني على خير الشرع برد وبعاد المال المأخوذة فيه ،

قال ابن دقيق العيد : وبذلك يتبين ضعف عذر من اعتذر من الفقهاء عن بعض العقود الفاسدة بأن المتعاوضين تراخيا وأذن كل منهما للآخر في التصرف ، والحق أن الأذن في التصرف مقيد بالعقود الصحيحة . وفيه جواز الاستئابة في إقامة الحد ، واستدل به على وجوب الاعتذار والاكتفاء فيه بواحد ، وأجاب عياض باحتمال أن يكون ذلك ثبت عند النبي ﷺ بشهادة هذين الرجلين ، كذا قال والذي تقبل شهادته من الثلاثة والد العسيف فقط وأما العسيف والزوج فلا ، وغفل بعض من تبع القاضي فقال : لا بد من هذا الحل والا لزم الاكتفاء بشهادة واحد في الإقرار بالزنا ولا قائل به ، ويمكن الانفصال عن هذا بأن أنيساً بعث حاكماً فاستوفى شروط الحكم ثم استأذن في رجها فأذن له في رجها ، وكيف يتصور من الصورة المذكورة إقامة الشهادة عليها من غير تقدم دعوى عليها ولا على وكيلها مع حضورها في البلد غير متوارية ، إلا أن يقال إنها شهادة حسبة ، ويجب بأنه لم يقع هناك صيغة الشهادة المشروطة في ذلك . واستدل به على جواز الحكم بأقرار الجاني من غير ضبط بشهادة عليه ، ولكننا وإنه عين فيحتمل أن يكون أنيس أشهد قبل رجها . قال عياض : احتج قوم بجواز حكم الحاكم في الحدود وغيرها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور ، وأبى ذلك الجمهور ، والخلاف في غير الحدود أقوى ، قال وقصة أنيس بطرقها احتمال معنى الاعتذار كما مضى ، وإن قوله « فارجعها » أي بعد إعلامي ، أو أنه فوض الأمر إليه فإذا اعترفت بمحضرة من يثبت ذلك بقولهم تحكم ، وقد دل قوله « فأمر بها رسول الله ﷺ » فرجت ، أن النبي ﷺ هو الذي حكم فيها بعد أن أعلمه أنيس باعترافها ، كذا قال ، والذي يظن أن أنيساً لما اعترفت أعلم النبي ﷺ بمبالغة في الاستئابات ، مع كونه كان عاق له رجها على اعترافها . واستدل به على أن حضور الإمام الرجم ليس شرطاً ، وفيه نظر لاحتمال أن أنيساً كان حاكماً وقد حضر - بل بأمر - الرجم لظاهر قوله « فارجعها » . وفيه ترك الجمع بين الجلد والتعريب ، وسيأتي في باب البكران بجلدان وبغنيان ، وفيه الاكتفاء بالاعتراف بالمرة الواحدة لأنه لم ينقل أن المرأة تكرر اعترافها ، والاكتفاء بالرجم من غير جلد لأنه لم ينقل في قصتها أيضاً ، وفيه نظر لأن الفعل لا عزم له فالتزك أولى . وفيه جواز استئجار الحر . وجواز إجارة الأب ولده الصغير لمن يستخدمه إذا احتاج لذلك . واستدل به على صحة دعوى الأب لمجوره ولو كان بالغاً لسكون الولد كان حاضراً ولم يتسكلم إلا أبوه ، ونعقب باحتمال أن يكون وكيله أو لأن التداخي لم يقع إلا بسبب المال الذي وقع به الفداء فكأن والد العسيف ادعى على زوج المرأة بما أخذه منه إما لنفسه وإما لامرأته بسبب ذلك حين أعلمه أهل العلم بأن ذلك الصلح فاسد ليستعيده منه سواء كان من ماله أو من مال ولده ، فأمره النبي ﷺ برد ذلك إليه ، وأما ما وقع في القصة من الحد فباعتراف العسيف ثم المرأة . وفيه أن حال الوائدين إذا اختلفا أقبح على كل واحد حده لأن العسيف جلد والمرأة رجعت ، فكذا لو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً ، وكذا لو زنى بالغ بصبيبة أو عاقل بمجنونة حد البالغ والعاقل دونهما ، وكذا عكسه . وفيه أن من قذف ولده لا يجده لأن الرجل قال إن ابني زنى ولم يثبت عليه حد القذف . الحديث الثاني : قوله ( عن الزهري ) صرح الحميدي فيه بالتحديث عن سفيان قال « أئبنا - يعني الزهري - فقال ان شئتم حديثكم بعشرين حديثاً أو حديثكم بحديث السقيفة ، فقالوا : حدثنا بحديث السقيفة ، فحدثهم به بطوله ، فحفظت منه شيئاً ثم حدثني ببقية بعد ذلك معمر . قوله ( عن حميد الله ) بالتصغير هو المذكور في الحديث قبله : ووقع عند أبي حنيفة في رواية يونس عن الزهري وأخبرني حميد الله . قوله ( عن ابن عباس قال : قال عمر )

في رواية محمد بن منصور عن سفيان عند الثقاتي سمعت عمر ، . قوله ( لقد خفيت الخ ) هو طرف من الحديث  
ويأتي بتمامه في الباب الذي يليه ، والفرض منه من قوله ، ألا وإن الرجم حق ، الخ . قوله ( قال سفيان ) هو  
موصول بالند المذكور . قوله ( كذا حفظت ) هذه جملة معترضة بين قوله ، أو الاعتراف ، وبين قوله ، وقد رجم ،  
وقد أخرجه الإسماعيلي من رواية جعفر الثوري عن علي بن عبد الله شيخ البخاري له ، فقال بعد قوله أو الاعتراف  
، وقد قرأناها : الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة ، وقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، فسقط من  
رواية البخاري من قوله ، وقرأ ، إل قوله ، البتة ، ولعل البخاري هو الذي حذف ذلك عمدا ، فقد أخرجه الثقاتي عن  
محمد بن منصور عن سفيان كرواية جعفر ثم قال ، لا أعلم أحدا ذكر في هذا الحديث الشيخ والشيخة غير سفيان ،  
وينبغي أن يكون وهم في ذلك . قلت : وقد أخرج الأئمة هذا الحديث من رواية مالك ويونس وميمون وصالح بن  
كيسان وعقيل وغيرهم من الحفاظ عن الزهري فلم يذكرها ، وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية  
اللوثي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ، لما صدر عمر من الحج وقدم المدينة خطب الناس فقال : أيها  
الناس قد سئلت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواضحة . ثم قال - إياكم أن تهلكوا عن آية  
الرجم أن يقول قائل لا نجد حديث في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجنا ، والذي نفس بيده لولا أن  
يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبها بيدي : الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة ، . قال مالك : الشيخ  
والشيخة الثيب والثيبة . ووقع في الحلبة ، في ترجمة داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب عن عمر ، لكتبها  
في آخر القرآن ، ووقعت أيضاً في هذا الحديث في رواية أبي معشر الآتي التنبية عليها في الباب الذي يليه ، فقال  
متصلاً بقوله قد رجم رسول الله ﷺ ورجنا بعده ، ولولا أن يقولوا كتب عمر ما ليس في كتاب الله لكتبته ، قد  
قرأناها الشيخ والشيخة إذا فارجوها البتة نسكلاً من الله واثقه عزيز حكيم ، وأخرج هذه الجملة الثقاتي وصححه  
الحاكم من حديث أبي بن كعب قال ، ولقد كان فيها - أي سورة الأحزاب - آية الرجم : الشيخ ، فذكر مثله . ومن  
حديث زيد بن ثابت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة ، هذه إلى قوله ، البتة ، ومن رواية أبي  
أسامة بن سهل أن حالته أخبرته قالت ، لقد أقرأنا رسول الله ﷺ آية الرجم ، فذكره إلى قوله ، البتة ، وزاد  
، بما قضيا من الآية ، وأخرج الثقاتي أيضاً أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت ، ألا تكتبها في المصحف ؟  
قال : لا ، ألا ترى أن الشابين الثيبين يرجمان ؟ ولقد ذكرنا ذلك ، فقال عمر : أما أكفيكم ، فقال : يا رسول الله  
أكتبني آية الرجم ، قال لا أستطيع ، وروينا في فضائل القرآن لابن الضريس من طريق يعلى وهو ابن حكيم عن  
زيد بن أسلم ، أن عمر خطب الناس فقال : لا تشكروا في الرجم فانه حق ، ولقد سمعت أن أكتبه في المصحف فسألت  
أبي بن كعب فقال : أليس انني وأنا أستقرئها رسول الله ﷺ فندعت في صدرى وقلت أستقرئ آية الرجم وهم  
يتسافدون نسافداً الحر ، ورجاله ثقات . وفيه إشارة إلى بيان السبب في رفع تلاوتها وهو الاختلاف ، وأخرج  
الحاكم من طريق كثير بن الصلت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان في المصحف فقرأ هذه الآية  
فقال زيد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : الشيخ والشيخة فارجوها البتة ، فقال عمر : لما نزلت أئمت النبي ﷺ  
فقلت أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا نزل ولم يحسن جملة ، وإن الشاب إذا نزل  
وقد أحسن رجم ، فاستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من هوامها





أبي بكر فثقة وتمت ، ألا وإنها قد كانت كذلك ، ولكن الله وفي شرها ، وليس فيكم من يقطع الأعتاق إليه مثل أبي بكر ، من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآيمه تنفرة أن يقتلا ، وإنه قد كان من أخبرنا حين توفي الله نبيه ﷺ ، أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة ، وخالف هنا علي والزبير ومن معهم واجتمع المهاجرون إلى أبي بكر ، فقلت لأبي بكر : يا أبا بكر ، انطلق بنا إلى إخواننا هؤلاء من الأنصار فانطلقنا نريدكم ، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلا صالحا فذكر ما تمألا عليه القوم فقالا : أين تريدون يا معشر المهاجرين ؟ قلنا : نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار ، فقالا : لا عليكم أن لا تقر بوجه ، اقضوا أمركم . فقلت : والله لئن أتيتهم . فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة ، فإذا رجل ضرب بين ظهراتيه ، فقلت : من هذا ؟ فقالوا : هذا سعد بن عباد ، فقلت : ما له ؟ قالوا : يؤمك . فلما جلسنا قليلا أشهد خطيبهم فأتى على الله بما هو أهله ، ثم قال : أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام ، وأنتم - معشر المهاجرين - رهط ، وقد دنت دافئة من قومكم ، فإذا هم يريدون أن يحتزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر . فلما سكنت أردت أن أتكم - وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحد ، فلما أردت أن أتكم قال أبو بكر : على رسلك . فكريهت أن أفضيه ، فكلم أبو بكر ، فكان هو أحلم مني وأوفر ، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديته مثلها أو أفضل منها حتى سكنت . فقال : ما ذكرتكم فيكم من خير فأنتم له أهل ، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ، هم أوسط العرب نسبا ودارا . وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم - فأخذ يدي ويدي أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا - فلم أكره مما قال غيرها ، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحب إلي من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر ، اللهم إلا أن تسول إلى نفسي عند الموت شيئا لا أجده الآن . فقال قائل من الأنصار : أنا جذيلها المسكك ، وعذيقها المرجب . منّا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش . فكثرت اللقط ، وارتفعت الأصوات ، حتى قرئت من الاختلاف ، فقلت : أبسط يدك يا أبا بكر ، فبسط يده ، فبايعته وبايعه المهاجرون ثم بايعته الأنصار ، ونزونا على سعد بن عباد فقال قائل منهم : قتلتم سعد بن عباد ، فقلت : قتل الله سعد بن عباد . قال عمر : ولما والله ما وجدنا فيها حصرنا من أمر أئوى من مبايعه أبي بكر ، خشينا إن فارقتا القوم ولم تكن بركة أن يبايعوا رجلا منهم بعدنا ، فلما بايعناهم على ما لا نرضى وإما نفاقهم فيسكون فسادا ، فمن بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بآيمه تنفرة أن يقتلا .

قوله ( باب رجم الحبل في الزنا ) في رواية غير أبي ذر « من الزنا » . قوله ( إذا أحصت ) أي زوجت ،

قال الاسماعيل يريد اذا حبست من زنا على الاحضان ثم وضعت ، فاما وهي حبلى فلا ترجم حتى تضع . وقال ابن بطال : معنى الترجمة هل يجب على الحبلى رجم أو لا ، وقد استقر الاجماع على أنها لا ترجم حتى تضع . قال الثوري وكذا لو كان حدها الجلد لا تجلد حتى تضع ، وكذا من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع بالاجماع في كل ذلك اه . وقد كان عمر أراد أن يرمي الحبلى فقال له معاذ لاسماعيل لك عليها حق تضع مافي بطنها ، أخرجه ابن أبي شيبة ورجاله ثقات ، واختلف بعد الوضع فقال مالك إذا وضعت رجعت ولا ينتظر أن يكفل ولدها ، وقال السكونيون لا ترجم حين تضع حتى تجدد من يكفل ولدها ، وهو قول الشافعي ورواية عن مالك ، وزاد الشافعي : لا ترجم حتى ترضع اللبن ، وقد أخرج مسلم من حديث عمران بن حصين ، أن امرأة جهينة أتت النبي ﷺ وهي حبلى من الرنا فذكرت أنها زنت فأمرها أن تقعد حتى تضع ، فلما وضعت أتته فأمر بها فرجعت ، وعنده من حديث بريدة ، أن امرأة من غامد قالت يا رسول الله طهرني ( فقالت انها حبلى من الزنا ) فقال لها حتى تضعي . فلما وضعت قال لا ترجمها وتضع ولدها صغيرا ليس له من يرضعه ، فقام رجل فقال الى رضاعه يا رسول الله ، فرجمها ، وفي رواية له ، فأرضعته حتى فطمته ودفعته الى رجل من المسلمين ورجمها ، وجمع بين روايتي بريدة بأن في الثانية زيادة فتجمل الاولى على أن المراد بقوله د الى رضاعه ، أي تربيته . وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن الجهمية كان لولدها من يرضعه بخلاف الغامدية . قوله ( عن صالح ) وهو ابن كيسان ، ووقع كذلك عند يعقوب بن سفيان في تاريخه عن عبد العزيز شيخ البخاري في رصده ، وأخرجه الاسماعيل من طريقه . قوله ( عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ) في رواية مالك ، عن الزهري ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، وأخرجه أحمد والدارقطني في الغرائب ، وصححه ابن حبان . قوله ( عن ابن عباس ) في رواية مالك ، ان عبد الله بن عباس أخبره كذت أقرى ، رجلا من المهاجرين منهم عبد الرحمن بن عوف ، ولم أنف على اسم أحد منهم غيره ، زاد مالك في روايته ، في خلافة عمر فلم أر رجلا يحد من الأقبسية ما يحد عبد الرحمن عند القراءة ، قال الداودي فيما نقله ابن القيم معنى قوله كذت أقرى رجلا ، أي أعلم منهم القرآن ، لأن ابن عباس كان عند وفاة النبي ﷺ انما حفظ المفصل من المهاجرين والانصار ، قال : وهذا الذي قاله خروج عن الظاهر بل عن النص ، لأن قوله أقرى بمعنى أعلم . قلت : ويؤيد التعقب ما وقع في رواية ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري كذت اختلف إلى عبد الرحمن بن عوف ونحن بمنى مع عمر بن الخطاب أعلم عبد الرحمن بن عوف القرآن ، أخرجه ابن أبي شيبة وكان ابن عباس ذكيا سريع الحفظ ، وكان كثير من الصحابة لاشتغالهم بالجهاد لم يستوعبوا القرآن حفظا ، وكان من اتفق له ذلك يستدركه بعد الوفاة النبوية وإقامتهم بالمدينة ، فسكانوا يعتمدون على نجباء الأبناء فيقرؤهم تلقينا للحفظ . قوله ( فبينما أنا بمنزلة بمنى وهو عند عمر ) في رواية ابن اسحق ، فأتته في المنزل فلم أجده فانتظرت حتى جاءه . قوله ( في آخر حجة حجها ) يعني عمر ، كان ذلك سنة ثلاث وعشرين . قوله ( لو رأيت رجلا أن أمير المؤمنين اليوم ) لم أنف على اسمه . قوله ( هل لك في فلان ) لم أنف على اسمه أيضا ، ووقع في رواية ابن اسحق أن من قال ذلك كان أكثر من واحد ولفظه ان رجلا من الانصار ذكرنا بيعة أبي بكر . قوله ( لقد بايعت فلانا ) هو طائفة بن عبيد الله أخرجه البزار من طريق أبي معشر عن زيد بن أسلم عن أبيه وعن غيره مولى غفرة بهم المبيعة وسكون الغاء قالوا قدم على أبي بكر مال - فذكر قصة طويلة في قسم التي - ثم قال - حتى اذا كان من آخر

السنة التي حج فيها عمر قال بعض الناس : لو قد مات أمير المؤمنين أقربا فلانا ، يعنون طلحة بن عبيد الله ، ونقل ابن بطال عن الملب أن الذين عدوا أنهم يبايعونه رجلا من الانصار ولم يذكر مستنده في ذلك . قوله ( فوافقه ما كانت بيعة أبي بكر الا فلتة ، بفتح الفاء وسكون اللام بعدها مشاة ثم ناء تأنيث أى فجأة وزنه ومعناه ، وجاء عن مسنون عن أشهب أنه كان يقولها بضم الفاء ويفسرهما بانفلات الشيء من الشيء . ويقول أن الفتح غلط وأنه إنما يقال فيها يندم عليه ، وبيعة أبي بكر عما لا يندم عليه أحد ، وتعمق بثبوت الرواية بفتح الفاء ولا يلزم من وقوع الشيء بفتح أن يندم عليه كل أحد بل يمكن الندم عليه من بعض دون بعض ، وإنما أطلقوا على بيعة أبي بكر ذلك بالنسبة لأن لم يحضرها في الحال الأول ، ووقع في رواية ابن اسحق بعد قوله فلتة دفا يمنع امرء أن هلك هذا أن يقوم إل من يريد فيضرب على يده فتسكون أى البيعة كما كانت أى في قصة أبي بكر ، وسيأتى مزيد في معنى الفلتة بعد . قوله ( فغضب عمر ) زاد ابن اسحق د غضبا ما رأيت غضب مثله منذ كان . قوله ( أن يغضبهم أمورهم ) كذا في رواية الجميع بغين معجمة وصاد مهملة ، وفي رواية مالك د يغضبهم ، بزيادة مشاة بعد الذين المعجمة ، وحكى ابن التين أنه روى بالعين المهملة وضم أوله من أعضب أى صار لا ناصر له ، والمغضوب الضعيف ، وهو من غضبت الشاة إذا انكسر أحد قرنيها أو قرنها الداخل وهو المشاش ، والمعنى أنهم يغلبون على الأمر فيضعف الضعيفهم ، والأول أولى ، والمراد أنهم يثبرون على الأمر بغير عهد ولا مشاورة ، وقد وقع ذلك بعد على وفق ما حذره عمر رضى الله عنه . قوله ( يجمع رعا الناس وغوغاهم ) الرعاع بفتح الراء وهما تين الجبهة الرذلاء ، وقبل الشباب منهم والغوغاء بمعجمتين بينهما واو ساكنة ، أصله صغار الجراد حين يبدأ في الطيران ، ويطلق على السفلة الممرهين إلى الشر . قوله ( يغلبون على قريك ) بضم القاف وسكون الراء ثم موحدة أى المكان الذي يقرب منك ، ووقع في رواية الكشميهنى وأبى زيد المروزى بكسر القاف وبالنون وهو خطأ ، وفي رواية ابن وهب عن مالك د على مجالك إذا قمت في الناس . قوله ( يطيرها ) بضم أوله من أطار الشيء إذا أطاقه ، والسرخسى د يطيرها ، بفتح أوله أى يحملونها على غير وجهها ، ومثله لابن وهب وقال يطيرتها أولئك ولا يعرفنها ، أى لا يعرفون المراد بها . قوله ( فتخلص ) بضم اللام بعدها مهملة أى تصل . قوله ( لأقرمن ) في رواية مالك د فقال أين قدمت المدينة صالما لا تكن الناس بها . قوله ( أقومه ) في رواية الكشميهنى والسرخسى د أقوم ، بحذف الضمير . قوله ( في عقب ذى الحجة ) بضم المهملة وسكون القاف وبفتحها وكسر القاف وهو أولى ، فإن الأول يقال لما بعد التسكلة والثاني لما قرب منها ، يقال جاء عقب الشهر بالوجهين ، والواقع الثاني لأن قدوم عمر كان قبل أن ينسأخ ذو الحجة في يوم الأربعاء . قوله ( هجرت الرواح ) في رواية الكشميهنى د بالرواح ، زاد سفيان عسك البزار د وجاءت الجمعة وذكرت ما حدثني عبد الرحمن بن هوف فهجرت إلى المسجد ، وفي رواية جويرية عن مالك عند ابن حبان والدارقطنى د لما أخبرني . قوله ( حين زاهت الشمس ) في رواية مالك د حين كانت صكة حمى ، بفتح الصاد وتشديد الكاف وحمى بضم أوله وفتح الميم وتشديد التحتانية وقبل بتشديد الميم وزن حبلى ، زاد أحد عن اسحق بن عيسى د قالت لما لك ما صكة حمى ؟ قال : الأصمى قال لا يبالي أى ساعة خرج لا يعرف الحر من البرد أو نحو هذا ، قلت : وهو تفسير معنى ، وقال أبو ملال العسكري : المراد به اشتداد الهاجرة ، والأصل فيه أنه اسم رجل من العباقة يقال له حمى غزا يوما في قاتم الظاهرة فأوقع بهم نصار مثلا اسكل من جاء في ذلك الوقت ، وقبل

هو رجل من عدوان كان يفيعض بالحاج عند الهجرة فضرِب به المثل ، وقيل المعنى أَمِن الشخص في هذا الوقت يكون كالأصم لا يقدر على مباشرة الشمس بعينه ، وقيل أصله أن الطَّيِّب يدور أى يدوخ من شدة الحر فيصك برأسه ما واجهه ، ولندارتان من طريق سعيد بن داود عن مالك و صكه عن ساعة من النهار تسجها العرب ، وهو نصف النهار أو قريباً منه . قوله ( جلست حوله ) في رواية الاسماعيل د حله ، وكذا للمالك ، وفي رواية اسحق الغزوى عن مالك و حذاه ، وفي رواية معمر و جلست الى جنبه ثمس ركبتي ركبته . . قوله ( فلم أكتب ) بنون ومجمة وموحدة أى لم أتلق بشئ غير ما كنت فيه والمراد سرعة خروج عمر . قوله ( أن خرج ) أى من مكانه الى جهة المنبر ، وفي رواية مالك و أن طلع عمر - أى ظهر - يوم المنبر ، أى بقصد . قوله ( ليقولن العشي مقالة ) أى عمر . قوله ( لم يقلها منذ استخلف ) في رواية مالك و لم يقلها أحد قط قبـله . . قوله ( ما عسيت ) في رواية الاسماعيل د ما عسى . . قوله ( أن يقول مالم يقل قبـله ) زاد سفيان و فغضب سعيد وقال ما عسيت ، قيل أراد ابن عباس أن ينبه سعيداً معتماً على ما أخبره به عبد الرحمن ليكون على يقظة فبلى باله لما يقوله محسر ، فلم يقع ذلك من سعيد موقفاً بل أنكره ، لأنه لم يعلم بما سبق لعمر وحل بناء أن الأمور استقرت . قوله ( لا أدري لعابا بين يدي أجلي ) أى بقرب موتي ، وهو من الأمور التي جرت على لسان عمر فوقعت كما قال ، ووقع في رواية أبي هريرة المشار إليها قبل ما يؤخذ منه سبب ذلك وأن عمر قال في خطبته هذه رأيت رؤياى وما ذاك إلا عند قرب أجلي ، رأيت كأن ديكاً نقرني ، وفي مرسل سعيد بن المسيب في الموطأ و أن عمر لما صدر من الحج دعا الله أن يقضه إليه غير مضيق ولا مفرط ، وقال في آخر القصة دفا انسلخ ذو الحجة حتى قتل عمر . . قوله ( ان الله بهت محمداً ﷺ بالحق ) قال الطَّبِّي : قدم عمر هذا الكلام قبل ما أراد أن يقوله توطئة له ليتيقظ السامع لما يقول . قوله ( فكان ما ) في رواية الكشمميين د فيما . . قوله ( آية الرجم ) تقدم القول فيها في الباب الذي قبله ، قال الطَّبِّي : آية الرجم بالرفع اسم كان وخبرها من التبعيضية في قوله د ما أنزل الله ، ففيه تقديم الخبر على الاسم وهو كثير . قوله ( ورعيناهما رجم رسول الله ﷺ ) في رواية الاسماعيل د و رجم و بزيادة واو وكذا للمالك . قوله ( فأخشى ) في رواية معمر د واني خائف . . قوله ( فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ) أى في الآية المذكورة التي نسخت نفلاتها وبقي حكمها ، وقد وقع ما خشي عمر أيضاً فأنكر الرجم طائفة من الخوارج أو معظمهم وبعض المنزلة ، ويحتمل أن يكون استند في ذلك الى توقيف ، وقد أخرج عبد الرزاق والطبري من وجه آخر عن ابن عباس أن عمر قال د سيحى قوم يكذبون بالرجم ، الحديث . ووقع في رواية سعيد بن ابراهيم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة في حديث عمر هذه النسائي د وان ناساً يقولون ما بال الرجم وانما في كتاب الله الجلد ، ألا قدرجم رسول الله ﷺ ، وفيه إشارة إلى أن عمر استعجز أن ناساً قالوا ذلك فرد عليهم ، وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر د إياكم أن تملكونا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أجد حديثين في كتاب الله ، فقد رجم . . قوله ( والرجم في كتاب الله حق ) أى في قوله تعالى ( أو يجهل الله لمن سبيلاً ) فيمن النبي ﷺ أن المراد به رجم النبي و جلد البكر كما تقدم التنبيه عليه في قصة العفيف قريشاً . قوله ( اذا قامت البينة ) أى بشرطها . قوله ( اذا أحسن ) أى كان بالغا عاقلاً قد تزوج حرة تزويجاً صحيحاً وجاهها . قوله ( أو كان المجمل ) بفتح المهملة والموحدة ، في رواية معمر د الحمل ، أى وجدت المرأة الحلية من زوج أو سيد حبل ولم تذكر شبهة ولا

إكراه . قوله (أو الاعتراف) أي الاقرار بالزنا والاستمرار عليه ، وفي رواية سفيان د أو كان حلاً أو اعترافاً ،  
ونصب على نزع الخافض أي كان الزنا من حل أو من اعتراف . قوله (ثم إنا كنا نقرأ فيما نقرأ من كتاب الله)  
أي بما نأخذ تلاوته . قوله (لا ترغبوا عن آبائكم) أي لا تنتسبوا إل غيرهم . قوله (فانه كذبر بكم أن ترغبوا عن  
آبائكم ، أو إن كفر بكم) كذا هو بالشك ، وكذا في رواية معمر بالشك لكن قال د لا ترغبوا عن آبائكم فانه  
كفر بكم ، أو إن كفر بكم أن ترغبوا عن آبائكم ، ووقع في رواية جويرية عن مالك وكان كفر بكم أن ترغبوا  
عن آبائكم . قوله (الا ثم إن رسول الله ﷺ) في رواية مالك (ألا وإن) بالواو بدل ثم ، والأب بالتخفيف  
حرف افتتاح كلام غير الذي قبله . قوله (لا نظرون) هذا القدر اسماء سفيان من الزهري أزرده الحميدي في  
مسنده عن ابن عينة سمعت الزهري به ، وقد تقدم مفرداً في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء عن  
الحميدي بسنده هذا وقدم شرح الإطراء . قوله (كما أطرى عيسى) في رواية سفيان د كما أطرت النصارى عيسى ،  
قوله (وقولوا عبد الله) في رواية مالك د فإنا أنا عبد الله فقولوا ، قال ابن الجوزي : لا يلزم من النهي عن الشيء  
وقوعه لأننا لا نعلم أحداً ادعى في نبينا ما ادعته النصارى في عيسى ، وإنما سبب النهي فيما يظهر ما وقع في حديث  
معاذ بن جبل لما استأذن في السجود له فامتنع ونهاه ، فكأنه خشي أن يبالغ غهده بما هو فوق ذلك فبادر إلى النهي  
تأكيداً للأمر . وقال ابن القتين : معنى قوله لا نظرون ، لا تمدحوني كمدح النصارى ، حتى غلب بعضهم في عيسى  
فلم يلهما مع الله ، وبعضهم ادعى أنه هو الله ، وبعضهم ابن الله . ثم أورد النهي بقوله د أنا عبد الله ، قال :  
والشك في إيراد معمر هذه القصة هنا أنه خشي عليهم الغلو ، يعني خشي على من لا قوة له في الفهم أن يظن بشخص  
استحقاقه الخلافة فيقوم في ذلك مع أن المذكور لا يستحق فيطريه بما ليس فيه فيدخل في النهي ، ويحتمل أن  
يكون المناسبة أن الذي وقع منه في مدح أبي بكر ليس من الإطراء المنهي عنه وهو ثم قال : وليس فيكم مثل أبي  
بكر ، ومناسبة إيراد معمر قصة الرجم والرجم عن الرقة عن الآباء لقصة التي خطب بسببها وهي قول القائل د لو  
ماض معر لبايعت فلانا ، أنه أشار بقصة الرجم إلى رجس من يقول لا أحمل في الأحكام الشرعية إلا بما وجدته في  
القرآن وليس في القرآن نصريح باشتراط التشاور إذا مات الخليفة ، بل إنما يؤخذ ذلك من جهة السنة كما أن  
الرجم ليس فيما ينزل من القرآن وهو مأخوذ من طريق السنة ، وأما الرجس عن الآباء فكأنه أشار إلى  
أن الخليفة ينزل للرعية منزلة الأب فلا يجوز لهم أن يرغبوا إلى غيره بل يجب عليهم طاعته بشرطها كما يجب طاعة  
الأب ، هذا الذي ظهر لي من المناسبة والعلم عند الله تعالى . قوله (ألا وإنها) أي بيعة أبي بكر . قوله (قد كانت  
كذلك) أي قلته ، وصرح بذلك في رواية إسحق بن عيسى عن مالك ، حكى نعلب عن ابن الأعرابي وأخرجه  
سيف في الفتوح بسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر نحوه قال : الفلانة القيلة التي يشك فيها هل هي من رجب أو  
شعبان وهل من المحرم أو صفر ، كان العرب لا يسهرون السلاح في الأشهر الحرم فكان من له نار ترهب قاذوا  
جاءت تلك القيلة انتهت الفرصة من قبل أن يتحقق السلاح الفجر فيتمكن من يريد إيقاع الشر به وهو آمن فيترتب  
على ذلك الشر المكشهر ، فشب مع الحياة النبوية بالفجر الحرام والفانة بما وقع من أهل الردة ووقى الله شر ذلك  
بيعة أبي بكر لما وقع منه من النهوض في قتالهم وإخضاع شركتهم : كذا قال والأولى أن يقال : الجامع بينهما انتهاز  
الفرصة ، لكن كان ينبغي أن أخذ الثار الشر المكشهر فوق الله المسلمين شر ذلك فلم ينشأ عن بيعة أبي بكر شر بل

أطاعه الناس كلهم من حضر البيعة ومن غاب عنها . وفي قوله « وفي الله شرما » إيماء إلى التحذير من الوقوع في مثل ذلك حيث لا يؤمن من وقوع الشر والاختلاف . قوله ( ولكن الله وفي شرما ) أي وقام ما في العجلة غالبا من الشر ، لأن من العادة أن من لم يطالع دل الحكمة في الشيء يفعل بذهة لا يرصاه ، وقد بين عمر سبب إسماعيل ببيعة أبي بكر لما حشدوا أن يبايع الأنصار سعد بن عباد ، قال أبو عبيد : عاجلوا ببيعة أبي بكر خيفة انتشار الأمر وأن يتعلق به من لا يستحقه فيقع الشر . وقال الداودي : معنى قوله « كانت فتنة » أنها وقعت من غير مشورة مع جميع من كان ينبغي أن يشاور ، وأنكر هذه الكراييس صاحب الشانئ وقال : بل المراد أن أبا بكر ومن معه فلتوا في ذهابهم إلى الأنصار فبايعوا أبا بكر بضرهم ، وفيهم من لا يعرف ما يجب عليه من بيعته فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فالمراد بالفتنة ما وقع من مخالفة الأنصار وما أرادوه من مبايعة . مد بن عباد ، وقال ابن حبان : معنى قوله « كانت فتنة » أن ابتداءها كان من غير ملا كثير ، والشيء إذا كان كذلك يقال له الفتنة فيترفع فيه ما له يحدث من الشر : بخالفة من يخالف في ذلك عادة ، فكفى الله المسلمين الشر المتوقع في ذلك عادة ، لا أن بيعة أبي بكر كان فيها شر . قوله ( وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه مثل أبي بكر ) قال الخطابي : يريد أن السابق منكم الذي لا يلحق في الفضل لا يصل إلى منزلة أبي بكر ، فلا يطمع أحد أن يقع له مثل ما وقع لأبي بكر من المبايعة له أولا في الملاية ثم اجتماع الناس عليه ودم اختلافهم عليه لما تمفقوا من استحقاق فلم يحتاجوا في أمره إلى نظر ولا إلى مشاورة أخرى ، وليس غيره في ذلك مثله . انتهى . ولخصا . وفيه إشارة إلى التحذير من المسارعة إلى مثل ذلك حيث لا يكون هناك مثل أبي بكر لما اجتمع فيه من الصفات المحمودة من قيامه في أمر الله ، ولين جانبه المسلمين ، وحسن خلقه ، ومعرفته بالسياسة ، وورعه التام بمن لا يوجد فيه مثل صفاته لا يؤمن من مبايعته عن غير مشورة الاختلاف الذي ينشأ عنه الشر ، وعبر بقوله « تقطع الأعناق » ليكون الناظر إلى السابق تمتد عنه . ليظهر ، فإذا لم يحصل مفسوده من سبق من يريد سبقه قيل انقطعت عنه ، أو لأن المتسابقين تمتد إلى رؤيتهم الأعناق حتى يغيب السابق عن النظر ، فمبر عن امتناع نظره باقطاع عنه . وقال ابن التين : هو مثل ، يقال لفرس الجواد قطعت أعناق الخيل دون لحاقه ، ووقع في رواية أبي معشر المذكورة : ومن ابن لنا مثل أبي بكر تمتد أعناقنا إليه . قوله ( من غير ) في رواية الكشميني « من غير مشورة » بضم المعجمة وسكون الواو ويسكون المدجمة وفتح الواو « فلا يبايع ، بالوحدة ، وجاء بالمائة وهو أول لقوله هو والذي « نابعه . قوله ( نفرة أن يذلا ) بمناء مفتوحة وفتح مدجمة مكسورة وراء ثقبلة بعدها هاء تأنيك أي حذرا من أقتل ، وهو مصدر من أهدرته نفيرا أو نفرة ، والمعنى أن من فعل ذلك فقد هدر بنفسه وبصاحبه وهرضهما للقتل . قوله ( وإنه قد كان من خبرنا ) كذا للاكثر من الخبر بفتح الموحدة ، ووقع للمستعمل بسكون التخيانية والمضمير لأبي بكر ، وهى هذا فيقرأ ، ان الأنصار ، بالكسر على أنه ابتداء كلام آخر ، وعلى رواية الأكثر بفتح حمزة ، أن ، على أنه خبر كان . قوله ( خالفونا ) أي لم يجتمعوا معنا في منزل رسول الله ﷺ . قوله ( وخالف عنا على والزهد ومن معهم ) في رواية مالك ومعه « وأن هيا والزهد ومن كان هيمما تخلفوا في بيت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، وكذا في رواية سفيان لكن قال « المباح ، بدل « الزهد » . قوله ( يا أبا بكر انطلق بنا إلى إخواننا ) زاد في رواية جويرية عن مالك « فبينما نحن في منزل رسول الله ﷺ إذا برجل ينادى من وراء الجدار : اخرج إلى يا ابن

الخطاب ، قلت لك هني فاني مشغول ، قال : اخرج الى فانه قد حدث امر ، ان الانصار اجتمعوا فأدركوهم قبل أن يحدوا أسرا يكون بينكم فيه حرب ، قلت لأبي بكر : اطلقني ، **قوله** ( فانطلقنا نريدكم ) زاد جويرية : فلقينا أبو عبيدة بن الجراح فأخذ أبو بكر بيده يمشي بيني وبينه ، **قوله** ( لقينا رجلاً صالحاً ) في رواية معمر بن ابن شهاب : شهدا بدر ، كما تقدم في غزوة بدر ، وفي رواية ابن اسحق : رجلاً صدق عويم بن ساعدة ومعمر بن عدى ، كذا أدرج تسميتهما ، وبين مالك أنه قول عروة ولفظه وقال ابن شهاب أخبرني عروة أنهما معن بن عدى وعويم بن ساعدة ، وفي رواية سفيان : قال الزهري : هما ، ولم يذكر عروة ، ثم وجدته من رواية صالح بن كيسان رواية في هذا الباب بزيادة ، فأخرجه الاسماعيل من طريقه وقال فيه : قال ابن شهاب وأخبرني عروة الرجلين فسميها وزاد : فأما عويم فهو الذي بلغنا أنه قيل يا رسول الله من الذين قال الله فيهم ( رجال يحبون أن يتظلموا ) قال نعم المرء منهم عويم بن ساعدة ، وأما معن فبلغنا أن الناس بكوا على رسول الله ﷺ حين توفاه الله وقالوا ودنا أنا ميتاً قبله لئلا نفتن بعده ، فقال معن بن عدى : والله ما أحب أن لو مت قبله حتى أسدقه ميتاً كما صدقته حياً ، واستشهد بالنيابة . **قوله** ( ما تمالأ ) بفتح اللام والهمز أى اتفق ، وفي رواية مالك : الذي صنع القوم ، أى من اتفاهم على أن يبيعوا لسعد بن عباد . **قوله** ( لا عليكم أن لا تقر بهم ) لا بعد أن زائدة . **قوله** ( اقضوا أمركم ) في رواية سفيان : اهلوا حتى تقضوا أمركم ، ويؤخذ من هذا أن الانصار كانوا لم يجتمعوا على سعد بن عباد . **قوله** ( زمل ) بزاي وتشديد الميم المفتوحة أى ملفف ، **قوله** ( بين ظهرانيهم ) بفتح المعجمة والنون أى في وسطهم . **قوله** ( يوعك ) بضم أوله وفتح المهملة أى يحصل له الوعك - وهو الحمى بنائض - ولذلك زمل ، وفي رواية سفيان ، وعك بصيغة الفعل الماضي ، وزعم بعض الشراح أن ذلك وقع لسعد من هول ذلك المقام ، وفيه نظر لأن سعداً كان من الشجعان والذين كانوا هذه أعوانه وأنصاره وقد انفقوا على تأميره ، وسياقهم يقتضي أنه جاء فوجده موعوكاً ، فلو كان ذلك حصل له بعد كلام أبي بكر وهو لكان له بعض اتجاه لأن مثله قد يكون من الغيظ ، وأما قبل ذلك فلا ، وقد وقع في رواية الاسماعيل قالوا لسعد وجع يوعك ، وكان سعداً كان موعوكاً فلما اجتمعوا اليه في سقيفة بني ساعدة - وهي منسوبة اليه لأنه كان كبير بني ساعدة - خرج اليهم من منزله وهو بذلك الحالة فطرقهم أبو بكر وهو في تلك الحالة . **قوله** ( تشهد خطيبهم ) لم أتف على اسمه ، وكان ثابت بن قيس بن شماس يدعى خطيب الانصار فالذي يظهر أنه هو . **قوله** ( وكتيبة الاسلام ) السكتية بمثناة ثم موحة - سعدة وزن عظيمة وجها كتاب هي الجيش المجتمع الذي لا يتقشر ، وأطلق عليهم ذلك مبالغة كأنه قال لم أنتم مجتمع الاسلام . **قوله** ( وأنتم معشر ) في رواية الكشميهني : معاشر . **قوله** ( رهط ) أى قليل ، وقد تقدم أنه يقال للعشرة فما دونها ، زاد ابن وهب في روايته : منها ، وكذا لمعمر ، وهو برفع الاشكال ، فانه لم يرد حقيقة الرهط وإنما أطلقه عليهم بالنسبة إليهم أى أنتم بالنسبة اليها قليل ، لأن عدداً لا يسهل في المواطن النبوية التي ضبعت كانوا دائماً أكثر من عدد المهاجرين ، وهو بناء على أن المراد بالمهاجرين من كان مسلماً قبل فتح مكة وهو المنتمد ، وإلا فلو أراد عموم من كان من غير الانصار لكانوا أضعاف أضعاف الانصار . **قوله** ( وقد دفت دافئة من قومكم ) بالدال المهملة والفاء أى عدد قليل ، وأصله من الدف وهو السير البطيء في جماعة . **قوله** ( يجزئونا ) بجاء معجمة وزاي أى يقتطعونا عن الأمر وينفردوا به ديننا ، وقال أبو

زيد : خولك عن حاجته وورثته عنها ، والمراد هنا بالأصل ما يستحقونه من الأمر . **قوله** ( وإن يحضنونا ) بجماء مهملة وضاد معجمة ، ووقع في رواية المستمل « أي يخرجونا ، قاله أبو عبيد ، وهو كما يقال حضنه واحتضنه عن الأمر أخرجه في ناحية عنه واستبد به أو حبسه عنه ، ووقع في رواية أبي علي بن السكن « يحضنونا ، بمناء قبل الصاد المهملة ، وتقدم فيهما ، ومثله للكشيميني لكن بضم الحاء بغير فاء ، وهي بمعنى الاقطاع والاستئصال ، وفي رواية سفيان عند البزار « ويحضنونا بالأمر أو يستأثرون بالأمر دوننا ، وفي رواية أبي بكر الحنفى عن مالك عند الدارقطني « ويحظنون » بحاء معجمة ثم طاء مهملة ثم فاء ، والروايات كلها متفقة على أن قوله « فإذا هم بالغ » بقية كلام خطيب الأنصار ، لكن وقع عند ابن ماجه بعد قوله « وقد دفت دافة من قومك » : « قال عمر فإذا هم يريدون الغ » وزيادة قوله هنا « قال عمر ، خطأ والصواب أنه كله كلام الأنصار ، ويدل له قول عمر « فلما سكك » وهل ذلك شرحه الخطابي فقال : قوله « ووطئ » أي أن هدمكم قليل بالإضافة للأنصار ، وقوله « دفت دافة من قومك » يريد أنكم قوم طرأة هرباء أقبلتم من مكة لئلا تم أنتم تريدون أن تستأثروا علينا . **قوله** ( فلما سكك ) أي خطيب الأنصار ، وحاصل ما تقدم من كلامه أنه أخبر أن طائفة من المهاجرين أرادوا أن يمنعوا الأنصار من أمر تعتقد الأنصار أنهم يستحقونه وإنما عرض بذلك بأبي بكر وعمر ومن حضر معهما . **قوله** ( أردت أن أنكم وكنت قد زورت ) برأى ثم راء أي هيات وحسنت ، وفي رواية مالك « ورويت » براء وواو ثقيلة ثم تحذرية ما كتبه من الزورية ضد البديهة ، ويؤيده قول عمر بعد « فأترك كلمة » وفي رواية مالك « ما ترك من كلمة أعجبني في رويتي إلا قالها في بديهة » وفي حديث عائشة « ولكن عمر يقول : والله ما أردت لذلك إلا أني قد هيات كلاما قد أعجبني خديت أن لا يبلغه أبو بكر ، **قوله** ( على رسلك ) بكسر الراء وسكون المهملة ويحذف الفتح أي على مهلك بفتحين . وقد تقدم بيانه في الاعتكاف ، وفي حديث عائشة الماضي في مناقب أبي بكر « ناسكت أبو بكر » . **قوله** ( أن أفضيه ) بفتح ثم ضاد معجمتين ثم موحدة ، وفي رواية الكشيميني بهملة ثم باء آخر الحروف . **قوله** ( فكان هو أعلم مني وأمر ) في حديث عائشة « فنكلم أبلغ الناس » . **قوله** ( ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل ) زاد ابن اسحق في روايته عن الزهري « وأنا والله يا معشر الأنصار ما نكر فضلكم ولا بلاءكم في الإسلام ولا حنكم الواجب علينا » . **قوله** ( ولن يعرف ) بضم أوله على البناء للجمهور . وفي رواية مالك « ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش » وكذا في رواية سفيان وفي رواية ابن اسحق « قد عرفتم أن هذا الحى من قريش بمنزلة من العرب ليس بها فهمم » وإن العرب لا تجتمع إلا على رجل منهم ، فاقفوا الله لا تصدعوا الإسلام ولا تكونوا أول من أحدث في الإسلام . **قوله** ( هم أوسط العرب ) في رواية الكشيميني « هو » بدل « هم » ، والأول أوجه ، وقد بينت في مناقب أبي بكر أن أحد أخرج من طريق حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكر الصديق أنه قال يومئذ « قال رسول الله ﷺ الأنمة من قريش » وسقط الكلام على ذلك هناك ، وسيأتي القول في حكمه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( وقد رخصت لكم أحد هذين الرجلين ) زاد عمرو بن مرزوق عن مالك عند الدارقطني هنا « فأخذ بيدي ويهد أبي عبيدة بن الجراح » وقد ذكرت في هذا الحديث مفاخره . وتقدم ما يتعلق بذلك في مناقب أبي بكر . **قوله** ( فقال قائل الأنصار ) في رواية الكشيميني « من الأنصار » وكذا في رواية مالك « وقد سماه سفيان في روايته عند البزار فقال « حباب بن المنذر » ، لكنه من هذه الطريق مدرج فقد بين مالك في روايته عن الزهري



أن الذي سماه سعيد بن المسيب فقال : قال ابن شهاب فاعبرني سعيد بن المسيب أن الجباب بن المنذر هو الذي قال : أنا جدي لها المحسك ، وتقدم مرصولا في حديث عائشة ، فقال أبو بكر : نحن الأمراء ، وأنتم الوزراء . فقال الجباب بن المنذر : لا والله لا تفعل ، منا أمير ومنكم أمير ، وتقدم نفهم الرجاء والمحسك هناك ، وهكذا سائر ما يتعلق ببينة أبي بكر المذكورة مشروحا ، وزاد اسحق بن الطباع هناك : فقلت لما لك ما معناه ؟ قال : كأنه يقول أنا داهيتنا ، وهو تفسير معنى ، زاد سيفان في روايته هنا ، والا أعدنا الحرب بيننا وبينكم خدعة ، فقامت : لأنه لا يصلح سيفان في غم واحد ، ووقع عند معمر أن راوى ذلك قتادة ، فقال : قال قتادة قال عمر : لا يصلح سيفان في غم واحد ، ولكن منا الأمراء ومنكم الوزراء ، ووقع عند ابن سعد بسند صحيح من مرسل القاسم بن محمد قال : اجتمعت الانصار إلى سعد بن عباد ، فأنام أبو بكر وعمر وأبو عبيدة ، فقام الجباب بن المنذر وكان بدريا فقال : منا أمير ومنكم أمير ، فانا والله ما ننفس عليكم هذا الأمر ولكننا نخاف أن يلها أقوام قتلنا آباءهم وإخوانهم . فقال عمر : إذا كان ذلك فت ان استطعت ، قال الخطابي : الحامل للقاتل : منا أمير ومنكم أمير ، أن العرب لم تكن تعرف السيادة على قوم الا لمن يكون منهم ، وكأنه لم يكن يبلغه حكم الإمارة في الاسلام واختصاص ذلك بقرش فلما بلغه أمسك عن قوله وبابح هو وقومه أبا بكر . قوله ( حتى فرقت ) بفتح الفاء وكسر الراء ثم قاف من الفرق بفتحهم وهو الخوف ، وفي رواية مالك : حتى خذت ، وفي رواية جويرية : حتى أشققتنا الاختلاف ، ووقع في رواية ابن اسحق المذكورة فيما أخرجه الذهلي في « الزهرات » بسند صحيح عنه حديثي عبيد الله بن أبي بكر عن الزهري عن عبيد الله بن ابن عباس عن عمر قال : قلت يا معشر الانصار إن أول الناس بنى الله ثاني اثنين إذ هما في الغار ، ثم أخذت بيده ، ووقع في حديث ابن مسعود عند أحد والنسائي من طريق طاعم عن زر بن حبیش عنه أن عمر قال : يا معشر الانصار ، أستم تعلمون أن رسول الله ﷺ أسرا أبا بكر لأن يوم بالانسان ، فأياكم تطيب نفسه أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا نعم ذبا عنه أن نتقدم أبا بكر ، وسنده حسن ، وله شاهد من حديث سالم بن عبيد الله عن عمر أخرجه النسائي أيضا ، وآخر من طريق رافع بن عمرو الطائي أخرجه الاسماعيل في مسنده عمر باللفظ ، فأياكم يجترأ أن يتقدم أبا بكر ؟ فقالوا لا أينا ، وأصله عند أحمد وسنده جيد ، وأخرج الزمذني وحسنه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي سعيد قال : قال أبو بكر : ألسن أحق الناس بهذا الأمر ؟ ألسن أول من أسلم ؟ ألسن صاحب كذا . قوله ( فبايته وبأبيه المهاجرون ) فيه رد على قول الداودي فيما نقله ابن التين عنه حيث أطلق أنه لم يكن مع أبي بكر حينئذ من المهاجرين إلا عمر وأبو عبيدة ، وكأنه استصحب الحال المنقولة في توحيدهم ، لكن ظهر من قول عمر وبأبيه المهاجرون ، بعد قوله وبأيته ، أنه حضر معهم جمع من المهاجرين ، فكأنهم نلاحقوا بهم لما بلغهم أنهم توجهوا إلى الانصار ، فلما بابح عمر أبا بكر وبأيه من حضر من المهاجرين هل ذلك بأبيه ، الانصار حين قامت الحجة عليهم بما ذكره أبو بكر وغيره . قوله ( ثم بأبيه الانصار ) في رواية ابن اسحق المذكورة قريبا ثم أخذت بيده وبدن رجل من الانصار فضرب على يده قبل أن يضرب على يده ، ثم ضربت على يده ، فتتابع الناس ، والرجل المذكور بشير بن سعد والد النعمان . قوله ( ونزونا ) بنون وذوي مفتوحة أي وثبنا . قوله ( فقلت : قتل الله سعد بن عباد ) تقدم بيانه في شرح حديث عائشة في مناقب أبي بكر ، وسيأتي في الأحكام من وجه آخر عن الزهري قال : أخبرني أنس أنه سمع خطبة عمر الآخرة من الغد من يوم

توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر صامت لا يتكلم ، فنص قصة البيعة الرامة ، وبأنى شرحها هناك . قوله ( ولأنا وإنا  
 ما وجدنا فيها حزننا ) بصيغة الفعل الماضي . قوله ( من أمر ) في موضع المفعول أى حضرنا فى تلك الحالة أموراً  
 فأوجدنا فيها أقوى من سابقه أبى بكر ، والأمر الذى حضرت حينئذ الاشتغال بالمهاجرة واستيعاب من يكون  
 أهل لذلك ، وجعل بعض الشراح منها الاشتغال بتجديد النبى ﷺ ردفه ، وهو يحتل لكن ليس فى سياق القصة  
 أشار به ، بل لتبليغ عمر يرشد إلى المصير فيما يتعلق بالاستخلاف . قوله ( فاما بايعناهم ) فى رواية الكشميهنى  
 بمائة وبمئة الألف موحدة . قوله ( على ما نرضى ) فى رواية مالك ، على ما لا نرضى ، وهو الوجه ، وبقيّة  
 الكلام ترشد إلى ذلك . قوله ( فن بايع رجلاً ) فى رواية مالك فن تابع رجلاً . قوله ( فلا يتابع هو ولا الذى  
 بايعه ) فى رواية معمر من وجه آخر عن عمر ، من دعى إلى إمارة من غير مشورة فلا يحل له أن يقبل . وفى هذا  
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم أخذه العلم عن أهله وإن صغرت سن المأخوذة عنه عن الآخذ ، وكذا لو نقص قدره  
 عن قدره . وفيه التنبيه على أن العلم لا يردع هذه هذه أهله ، ولا يحدث به إلا من يعقله ، ولا يحدث القليل الفهم بما  
 لا يحتمله . وفيه جواز إخبار السلطان بكلام من يخفى منه وقوق أمر فيه إفساد الجماعة ولا يعد ذلك من التهمة  
 المذمومة ، لكن محل ذلك أن يجهل صوغه وجهه ما له بين المصلحتين ، ولعل الواقع فى هذه القصة كان كذلك واكتفى  
 عمر بالتحذير من ذلك ولم يعاقب الذى قال ذلك ولا من قيل عنه ، وبني المطلب على ما زعم أن المراد مبايعة شخص  
 من الأنصار فقال : إن فى ذلك مخالفة لأول أب بكر وأن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحى من قريش ،  
 قال المعروف هو الشيء الذى لا يجوز خلافه . قلت : والذى يظهر من سياق القصة أن إنكار عمر إنما هو على من  
 أراد مبايعة شخص على غير مشورة من المسلمين ، ولم يتعرض لكونه قريشياً أو لا ؛ وفيه أن العظيم يحتل فى حقه  
 من الأمور المباحة ما لا يحتمل فى حق غيره ، لقول عمر ، وليس فيكم من تمد إليه الأهناق مثل أبى بكر ، أى فلا  
 يلزم من احتمال المبادرة إلى بيعته عن غير تشاور عام أن يباح ذلك لكل أحد من الناس لا يتصف بمثل صفة أبى  
 بكر . قال المطلب : وفيه أن الخلافة لا تكون إلا فى قريش ، وأدلة ذلك كثيرة . ومنها أنه ﷺ أوصى من ولى أمر  
 المسلمين بالأنصار ، وفيه دليل واضح على أن لاحق لهم فى الخلافة ، كذا قال ، وفيه نظر سبأى بيانه عند شرح  
 باب الأسراء من قريش من كتاب الأحكام . وفيه أن المرأة إذا وجدت حاملاً ولا زوج لها ولا سيد وجب عليها  
 الحد إلا أن تقيم بينة على الحمل أو الاستكراه . وقال ابن العربى : إقامة الحمل عليه إذا ظهر ولد لم يسبقه سبب جائز  
 يعلم قطعا أنه من حرام ، ويسمى قياس الدلالة كالدخان على النار ، ويذكر عليه احتمال أن يكون الوطء من شبهة ،  
 وقال ابن القاسم : إن ادعت الاستكراه وكانت غريبة فلا حد عليها ، وقال الشافعى والكوفيون : لا حد عليها إلا  
 ببينة أو إقرار . وحجة مالك قول عمر فى خطبته ولم ينكرها أحد ، وكذا لو قامت القرينة على الإكراه أو الخطأ  
 قال المازرى فى تصديق المرأة الحلية إذا ظهر بها حل فادعت الإكراه خلاف هل يكون ذلك شبهة أم يجب عليها الحد  
 للحديث عمر ؟ قال ابن عبد البر : قد جاء عن عمر فى هذه قضايها أنه رأى الحد بدهوى الإكراه ونحوه ، ثم ساق  
 من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن الزال بن صبرة قال : إنا لمح عمر بمى فإذا بأمرأة حبلى ضغمة نكبي ،  
 فسأها فقالت : إني نقيبة الرأس فتمت بالليل أسلى ثم نمت فما استيقظت إلا ورجل قد ركبني ومضى فما أدري من  
 هو ، قال فدروا عنها الحد ، وجمع بعضهم بأن من عرف منها غائب للصدق فى دعوى الإكراه قبل منها ، وأما

المعرفة في البلد التي لا تعرف بالدين ولا الصدق ولا قرينة معها على الإكراه فلا سيما ان كانت متهمة ، وعلى الثاني يدل قوله « أو كان الحبل » واستنبط منه الباطي أن من وطئ في غير الفرج قد دخل مأواه فيه فادعت المرأة أن الولد منه لا يقبل ولا باحق به إذا لم يترف به ، لأنه لو لحق به لما وجب الرجم دلي حبل لجواز مثل ذلك ، وعكسه غيره فقال : هذا يقتضي أن لا يجب على الحبل بمجرد الحبل حد لاحتمال مثل هذه الشبهة وهو قول الجمهور ، وأجلب الطحاوي أن المستفاد من قول عمر « الرجم حتى على من زنى » أن الحبل إذا كان من ذنا وجب فيه الرجم وهو كذلك ، ولكن لابد من ثبوت كونه من زنى ، ولا ترجم بمجرد الحبل مع قيام الاحتمال فيه ، لأن عمر لما أتى بالمرأة الحبل وقالوا إنها زنت وهي تبكي فمالها ما ييكك فأخبرت أن رجلا ركبا وهي فائمه فدرأ عنها الحد بذلك . قلت : ولا يخفى نسكانه ، فإن عمر قابل الحبل بالاعتراف ، ونسب الشيء لا يكون قدسه ، وإنما اعتمد من لا يرى الحد : جرد الحبل قيام الاحتمال بأنه ليس من زنى بحق ، وأن الحد يدفع بالدعوى والله أعلم . وفيه أن من اطلع على أمر يريد الإمام أن يحسنه فله أن ينبه غيره عليه إجمالا ليسكون إذا سمعه على بصيرة ، كما وقع لابن عباس مع سعيد بن زيد . وإنما أنكر سعيد على ابن عباس لأن الأصل عنده أن أمور الفروع قد استقرت ، فهما أحدث بعد ذلك إنما يكون تفريعا عليها ، وإنما سكوت ابن عباس عن بيان ذلك له لعله بأنه سيمسح مع ذلك من عمر على الفور . وفيه جوار الاعتراض على الإمام في الرأي إذا خشي أمرا وكل في أشار به رجحان على ما أراده الإمام ، واستدل به على أن أهل المدينة مخصوصون بالعلم والفهم لا اتفاق عبد الرحمن بن عوف وعمر على ذلك ، كذا قال المهلب فيما حكاه ابن بطلال وأقره ، وهو صحيح في حق أهل ذلك العصر ، ويلتحق بهم من ضاهاهم في ذلك ، ولا يلزم من ذلك أن يستمر ذلك في كل عصر بل ولا في كل فرد فرد . وفيه الحد على تبليغ العلم من حفظه وفهمه وحده من لا يفهم على عدم التبليغ إلا ان كان يورده بلفظه ولا يصرف فيه . وأشار المهلب إلى أن مناسبة إيراد عمر حديثه « لا ترغبوا عن آبائكم » وحديث الرجم من جهة أنه أشار إلى أنه لا ينبغي لأحد أن يقطع فيما لا نص فيه من القرآن أو السنة ، ولا يتدور برأيه فيه فيقول أو يعمل بما تزين له نفسه ، كما يقطع الذي قال « لو مات عمر بايعت فلانا » لما لم يجد شرط من يصلح الإمامة منصوبا عليه في الكتاب ففاس ما أراد أن يقع له بما وقع في قصة أبي بكر فأخطأ القياس لوجود الفارق ، وكان الواجب عليه أن يسأل أهل العلم بالكتاب والسنة عنه ويعمل بما يدلونه عليه ، فقدم عمر قصة الرجم وقصة النهي عن الرغبة من الآباء ولما منصوبين في الكتاب لتلوه وإن كانوا أنزل الله واستمر حكمهما ونسخت تلاوتهما ، لكن ذلك مخصوص بأهل العلم من اطلع على ذلك ، والا فالأصل ان كل شيء نسخت تلاوته نسخ حكمه ، وفي قوله « أخشى إن طال بالناس زمان » إشارة إلى دروس العلم مع مرور الزمن فيجد الجهال السبيل إلى التأويل بغير علم ، وأما الحديث الآخر وهو « لا تطروني » ففيه إشارة إلى تعليمهم ما يخشى عليهم جهله ، قال : وفيه اهتمام الصحابة وأهل القرن الأول بالقرآن والمنع من الزيادة في المصحف ، وكذا منع النص بطريق الأولى ، لأن الزيادة إنما تمنع لتلا يضاف إلى القرآن ما ليس منه فطراح بعضه أشد ، قال : وهذا يشعر بأن كل ما نقل عن السلف كابن كعب وابن مسعود من زيادة ليست في الإمام إنما هي على سبيل التفسير ونحوه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك كلن في أول الأمر ثم استقر الإجماع على ما في الإمام وبقيت تلك الروايات تنقل لعل أنها ثبتت في المصحف . وفيه دليل

على أن من غشى من قوم فتنة وأن لا يجيبوا إلى امثال الأمر الحق أن يتوجه إليهم وينظرهم رقيق عليهم الحجة وقد أخرج النسائي من حديث سالم بن عبيد الله قال: اجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا إلى إخواننا الأنصار، فقالوا منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر فحيهان في عهد إذا لا يصلحان، ثم أخذ بيد أبي بكر فقال: من له هذه الثلاثة اذ يقول لصاحبه (لا تحزن إن الله معنا)؟ من صاحبه اذ هيا في النار، من هيا؟ فبايعه وبايعه الناس أحسن بيعة وأجلها. وفيه أن للكبير القدر أن يتواضع وبفضل من هو دونه على نفسه أديا وفرارا من تركية نفسه، ويدل عليه أن عمر لما قال له أبسط يدك لم يمتنع. وفيه أنه لا يكون للسلين أكثر من إمام. وفيه جواز الدعاء على من يغشى في بقائه فتنة، واستدل به على أن من قلب غيره عند الإمام لم يجب على الإمام أن يقيم عليه الحد حتى يطلبه المقذوف لأن له أن يعفو عن قاذفه أو يرد السر. وفيه أن على الإمام إن غشى من قوم الوقوف في محذور أن يأثمهم فيعطهم ويحذروهم قبل الإيقاع بهم، ونعمك بعض الشيعة يقول أبي بكر قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين، بأنه لم يكن بعقود وجوب لإمامته ولا استحفاة للخلافة، والجواب من أوجه: أحدها أن ذلك كان تواضعا منه، والثاني لتجويزه إمامة المفضول مع وجود الفاضل، وإن كان من الحق له أنه أن يتبرع لغيره. الثالث أنه علم أن كلامهما لا يرضى أن يتقدمه أفراد بذلك الإشارة إلى أنه لو قدر أنه لا يدخل في ذلك لكان الأمر منحصرا فيهما، ومن ثم لما حضره الموت استخلف عمر لكون أبي عبيدة كان اذ ذاك غائبا في جهاد أهل الشام متغابلا بفتحهما، وقد دل قول عمر، لأن أقدم فتضرب عنق الخ، على صحة الاحتمال المذكور. وفيه إشارة ذى الرأي على الإمام بالمصلحة العامة بما ينفع عموما أو خصوصا وإن لم يستشره، ورجوعه إليه عند وضوح الصواب. واستدل بقول أبي بكر أحد هذين الرجلين، أن شرط الإمام أن يكون واحدا، وقد ثبت النص المريح في حديث مسلم: إذا بايعوا الخلفيتين فاقبلوا الآخر منهما، وإن كانت بعضهم أولا بالخطب والاهراض منه فبصير كمن قتل. وكذا قال الخطابي في قول عمر في حق سعد اقلوه أى اجملوه كمن قتل

٣٢ - باب للسكران يجلدان ويقتبان (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة، ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر؛ وليشهدا عذابهما طائفة من المؤمنين. الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك، وحرم ذلك على المؤمنين) قال ابن عبيدة: رافة في إقامة الحد.

٦٨٣١ - حديث مالك بن إسماعيل حدثنا عبد العزيز أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن زيد بن خالد الجهني قال: سمعت النبي ﷺ يأمر فيمن زنى ولم يضمن جلد مائة وتغريب عام «  
٦٨٣٢ - قال ابن شهاب « وأخبرني عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب غرّب، ثم لم يزل تلك السنة،

٦٨٣٣ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الثوري عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي

هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام وبأقامة الحد عليه »

قوله ( باب البكران يجلدان وينفيان ) هذه الترجمة لفظ خبر أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن مسروق عن أبي بن كعب مثله وزاده والثيبان يجلدان ويرجمان ، وأخرج ابن المنذر الزيادة بلفظ « والثيبان يرجمان والذنان بلغا سنا يجلدان ثم يرجمان » ، وأخرج عبد الرزاق عن الثوري عن الأعشى عن مسروق « البكران يجلدان وينفيان ، والثيبان يرجمان ولا يجلدان ، والثيبان يجلدان ثم يرجمان » ، ورجاله رجال الصحيح وقد تقدمت الإشارة إلى هذه الزيادة في « باب رجم المحصن » ونقل محمد بن نصر في « كتاب الإجماع » الاتفاق على نفي الزاني إلا عن الكوفيين ، ووافق الجمهور منهم ابن أبي ليلى وأبو يوسف ، وادعى الطحاوي أنه منسوخ ، وسأذكره في « باب لا تغريب على الأمة ولا تنفي » . واختلف القائلون بالتغريب فقال الهانفي والثوري وداود والطبري بالاعتيم ، وفي قول للشافعي لا ينفى الرقيق ، وخص الأوزاعي الذي بالكورية ، وبه قال مالك وقيده بالحرية ، وبه قال إسحق . وعن أحمد روايتان . واحتج من شرط الحرية بأن نفي العبد عقوبة لما لم يكن له منفعته مدة نفيه ، وتعرف الشرح يقتضي أن لا يعاقب إلا الجاني ، ومن ثم سقط فرض الحج والجهاد عن العبد . وقال ابن المنذر : أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضى فيه بكتاب الله ثم قال : إن عاينه جلد مائة وتغريب عام ، وهو المجهن لسكتاب الله . وخطب عمر بذلك على رموس الناس ، وعمل به الخلفاء الراشدون فلم ينكروه أحد فسكان أجماعا ، واختلف في المسافة التي ينفي إليها : فقيل هو إلى وأي الإمام ، وقيل يقتصر مسافة القصر ، وقيل إلى ثلاثة أيام ، وقيل إلى يومين ، وقيل يوم وليلة ، وقيل من عمل إلى عمل ، وقيل إلى ميل ، وقيل إلى ما ينطاق عليه اسم نفي وشرط الماسكية الحبس في المكان الذي ينفي إليه ، وسيأتي البحث فيه في باب « لا تغريب على الأمة ولا نفي » ، ومن عجيب الاستدلال احتجاج الطحاوي لسقوط النفي أصلا بأن نفى الأمة سائط بقوله « بهوها ، كما سيأتي تقريره قال : وإذا سقط عن الأمة سقط عن الحرمة لأنها في معناها ، ويتأكد بحديث « لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم » قال : وإذا انتفى أن يكون على النساء نفي انتفى أن يكون على الرجال ، كذا قال وهو مبني على أنه العموم إذا سقط خص الاستدلال به ، وهو مذهب ضعیف جدا . قوله ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله الآية ) كذا لابي ذر ، وساق في رواية كريمة إلى قوله ( المؤمنین ) والمراد بذكر هذه الآية أن الجلد ثابت بكتاب الله ، وقام الإجماع عن يعتد به على اختصاصه بالبكر وهو غير المحصن ، وقد تقدم بيان المحصن في « باب رجم المحصن » واختلفوا في كيفية الجلد فمن مالك يختص بالظاهر لقوله في حديث اللعان « البينة وإلا جلد في ظهرك » وقال غيره : يفرق على الأعضاء ويتقى الوجه والرأس ، ويجلد في الزنا والشرب والتبذير قهما مجردا ، والمرأة قاعدة ، وفي القذف وعليه نيا به . وقال أحمد وإسحق وأبو ثور : لا يجرّد أحد في الحد ، وليس في الآية للنفي ذكر فتمسك به الحنفية فقالوا : لا يزداد على القرآن بخبر الواحد ، والجواب أنه مشهور لكثرة طرقه ومن حمل به من الصحابة ، وقد حملوا بمثله بل يدونه كقصاص الوضوء بالمقمة وجواز الوضوء بالنيذ وغير ذلك مما ليس في القرآن ، وقد أخرج مسلم من حديث عباد بن الصامت مرفوعا « خذوا هني ، قد جعل الله لمن سبيلا : البكر بالنيكرك جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالنيكرك جلد مائة والرجم » ، وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : كن يحبس في البيوت أن ماتت ماتت وإن عاشت عاشت : لما نزل ( واللاق

بأنهم الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً ) حتى نزلت ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) . قوله ( قال ابن عيينة رآته في إقامة الحد ) كذا للأكثر وسقط في بعضهم ول بعضهم د ابن عليه ، بلام وتحتانية قيمة وعليه جرى ابن بطال والاول المعتمد ، وقد ذكر دخلطاي في شرحه أنه وآه في تفسير سفيمان بن عيينة . قلت : ووقع نظيره عند ابن أبي شيبة عن مجاهد بسند صحيح اليه وزاد بعد قوله في إقامة الحد د بقام ولا يهطل ، والمراد بتهطيل الحد تركه أصلاً أو نقصه عدداً ومعنى ، وقوله تعالى ( ولا يشهد غداً بهما طائفة ) نقل ابن المنذر عن أحمد الاجتزاء بواحد ، وعن اسحق اثنين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن مالك والشافعي أربعة ، وعن ربيعة مازاد عليها ، وعن الحسن عشرة . ونقل ابن أبي شيبة بأسانيد عن مجاهد أدناها رجل ، وعن محمد بن كعب في قوله ( ان نفث عن طائفة منكم ) قال : هو رجل واحد ، وعن عطاء اثنان ، وعن الزهري ثلاثة ، وسيأتي في أول خبر الواحد ما جاء في قوله ( وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ) . قوله ( عبد العزيز ) هو ابن أبي سلة الماجشون . قوله ( عن زيد ابن خالد ) هكذا اختصر عبد العزيز من السند ذكر أبي هريرة ومن المتن سياق قصة العسيف كلها واقتصر منها على قوله د بأسر فيمن زنى ولم يحسن جلد مائة وتغريب عام ، ويحتمل أن يكون ابن شهاب اختصره لما حدث به عبد العزيز ، وقوله د جلد مائة ، بالنصب على نزع الخافض . ووقع في رواية النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن عبد العزيز بلفظ د سمعت رسول الله ﷺ بأسر فيمن زنى ولم يحسن بجلد مائة وتغريب عام ، وقوله د قال ابن شهاب ، هو موصول بالسند المذكور . قوله ( أن عمر بن الخطاب ) هو منقطع لأن عروة لم يسمع من عمر ، لكننه ثبت عن عمر من وجه آخر أخرجه الترمذي والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما د أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب ، أخرجه من رواية عبد الله بن إدريس عنه ، وذكر الترمذي أن أكثر أصحاب عبيد الله بن عمر رووه عنه موقوفاً على أبي بكر وعمر . قوله ( ضرب ثم لم تزل تلك السنة ) زاد عبد الرزاق في روايته عن مالك د حتى غرب مروان ، ثم ترك الناس ذلك يعني أهل المدينة . قوله في رواية الليث ( عن عقيل ) ووقع عند الاسماعيل في رواية حجاج بن محمد عن الليث د حدثني عقيل . قوله ( عن سعيد بن المسيب ) هكذا خالف عقيل عبد العزيز ابن أبي سلة في شيخ الزهري فإن كان هذا المتن مختصراً من قصة العسيف فقد وافق عبد العزيز جميع أصحاب الزهري فإن شيخه عندهم عبيد الله بن عبد الله بن عتبة لا سعيد بن المسيب ، وإن كان حديثاً آخر فالراجح قول عقيل لأنه أحفظ لحديث الزهري من عبد العزيز ، لكن قد روى عقيل عن الزهري الحديث الآخر موافقاً لعبد العزيز أخرجهما النسائي من طريق حجين بن مملuke ثم جهيم موهن ابن المنني عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب فذكر الحديثين هل الولاء حديث زيد بن خالد من رواية عبيد الله عنه وحديث أبي هريرة من رواية سعيد بن المسيب عنه ، وابن شهاب صاحب حديث لا يستنكر منه حله الحديث هي جماعة بالفاظ مختلفة . قوله ( بنى عام وباقامة الحد عليه ) وقع في رواية النسائي د أن بنى عاماً مع إقامة الحد عليه ، وكذا أخرجه الاسماعيل من طريق حجاج بن محمد عن الليث ، وحرف أن الباء في رواية يحيى بن بكير بمعنى مع والمراد باقامة الحد ما ذكر في رواية عبد العزيز جلد المائة وأطلق عليها الجملد لكونها بنص القرآن ، وقد تمسك بهذه الرواية من زعم أن النبي ﷺ وأنه ليس جزءاً من

الحديث ، وأجيب بأن الحديث يفسر بعضه بعضا ، وقد وقع التصريح في قصة العسيف من لفظ النبي ﷺ أن عليه جلد مائة وتغريب عام ، وهو ظاهر في كون السجل حده ، ولم يختلف على راديه في لفظه فهو أرجح من حكاية الصحابي مع الاختلاف . وما يؤيد كون حديث الباب واحداً مع أنه اختلف على ابن شهاب في تابعيه وصحابيه أن الزيادة التي من عمر هند عهد العزيز في حديث زيد بن خالد وقعت عند عقيل في حديث أبي هريرة ، ففي آخر رواية حجاج بن محمد التي أشرت إليها عند الاسماعيلي ، قال ابن شهاب وكان عمر ينفي من المدينة إلى البصرة وإلى خيبر ، وفيه إشارة إلى بعد المسافة وقربها في النفي بحسب ما يراه الامام وأن ذلك لا يقيده . والذي تحرر لي من هذا الاختلاف أن في حديث الباب اختصاراً من قصة العسيف وأن أصل الحديث كان عند عبيد الله بن عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد جميعاً فكان يحدث به عنهما بتأيمه وربما حدث عنه عن زيد بن خالد باختصار ، وكان عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحده باختصار والله أعلم . وفي الحديث جواز الجمع بين الحديث والتأويل خلافاً للحنفية إن أخذ بظاهر قوله « مع إقامة الحد » وجواز الجمع بين الجلد والنفي في حق الزاني الذي لم يحصن خلافاً لهم أيضاً إن قلنا إن الجميع حد ، واحتج بعضهم بأن حديث عبادة الذي فيه النفي منسوخ بآية النور لأن فيها الجلد بغير نفي ، ونعقب بأنه يحتاج إلى ثبوت التاريخ ، وبأن العكس أقرب ، فإن آية الجلد مطلقة في حق كل زان تخص منها في حديث عبادة التيب ، ولا يلزم من خلو آية النور من النفي هدم مشروعيته كالم يلزم من خلوها من الرجم ذلك ، ومن الحجج القوية أن قصة العسيف كانت بعد آية النور لأنها كانت في قصة الإفك وهي مقدمة على قصة العسيف لأن أبا هريرة حضرهما وإنما هاجر بعد قصة الإفك بزمان

### ٣٣ - باب نفي أهل المعاصي والخفنيين

٦٨٣٤ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** يحيى عن عكرمة **د** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن النبي ﷺ الخفنيين من الرجال والمرجلات من النساء وقال : أخرجوهم من بيوتكم ، وأخرج فلاناً ، وأخرج عمر فلاناً

**قوله** ( باب نفي أهل المعاصي والخفنيين ) كأنه أراد الرد على من أنكر النفي على غير المحارب فبين أنه ثابت من فعل النبي ﷺ ومن بعده في حق غير المحارب وإذا ثبت في حق من لم يقع منه كبيرة فوقعه فيه أن أن كبيرة بطريق الأولى ، وقد تقدم ضبط المخف في « باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة » في الآخر التكاثر . **قوله** ( هشام ) هو الدستوائي ، ويحيى هو ابن أبي كثير ، وقد تقدم بيان الاختلاف على هشام في سنده في كتاب آلباس في « باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت » مع بقية شرحه . **قوله** ( وأخرج عمر فلاناً ) سقط لفظ عمر من رواية غير أبي ذر ، وقد أخرج أبو داود الحديث عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بعد قوله ، وقال أخرجوهم من بيوتكم وأخرجوا فلاناً وفلاناً يعني الخفنيين ، وتقدم في اللباس عن معاذ بن فضالة عن هشام كرواية أبي ذر هنا ، وكذا عند أحمد عن يزيد بن هارون وغيره عن هشام ، وذكرت هناك اسم من نفاه النبي ﷺ من المدينة ولم أذكر اسم الذي نفاه عمر ، ثم وقفت في « كتاب المقربين لأبي الحسن المدائني » من طريق الوليد بن سعيد قال « سمع عمر قوما يقولون أبو ذؤيب أحسن أهل المدينة ، فدعا به فقال : أنت لعمرى ، فأخرج من المدينة

فقال : إن كنت تخرجني قال البصرة حيث أخرجت يا عمر نصر بن حجاج ، وذكر قصة نصر بن حجاج وهي مشهورة ، وساق قصة جمعة السلمي وأنه كان يخرج مع النساء الى البقيع وينحدث اليهن حتى كتب بعض الفزاة إلى عمر يشكو ذلك فأخرجه ، وعن مسلمة بن محارب عن اسماعيل بن مسلم أن أمية بن يزيد الأمدي ومولى مزينة كانا يحسبران الطعام بالمدينة فأخرجهما عمر ، ثم ذكر عدة قصص لمجهم ومعين ، فيمكن التفسير في هذه القصة ببعض هؤلاء . قال ابن بطال : أشار البخاري بإيراد هذه الترجمة عقب ترجمة الزائى الى أن الزائى إذا شرع في حق من أتى معصية لاحد فيها دلان يشرع في حق من أتى ما فيه حد أولى ، فتأكد السنة الثابتة باقتياس ليرد به على من طارض السنة باقتياس ، فإذا تعارض القياسان بقيت السنة بلا معارض . واستدل به على أن المراد بالخائفين المتشبهون بالنساء لا من يؤتى ، فإن ذلك حده الرجم ، ومن وجب رجمه لا ينفى ؛ وقعب بأن حده مختلف فيه ، والأكثر أن حكم الزائى ، فإن ثبت عليه جلد ونفى ، لأنه لا يتصور فيه الإحصان ، وإن كان يشبهه فقط نفى فقط ، وقيل إن في الترجمة إشارة إلى ضعف القول الصادر إلى رجم الفاعل والمفعول به وأن هذا الحديث الصحيح لم يأت فيه إلا الزائى ، وفي هذا نظر لأنه لم يثبت عن أحد من أخرجهم النبي ﷺ أنه كان يؤتى ، وقد أخرج أبو داود من طريق أبي هاشم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بمخض قد خضب يديه ورجليه فقالوا : ما بال هذا ؟ قيل يتشبه بالنساء ، فأمر به فنفى إلى النقيع ، يعنى بالنون والله أعلم

٣٤ - باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه

٦٨٣٦ ، ٦٨٣٥ - حدثنا عامر بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عبيد الله بن خالد أن رجلاً من الأعراب جاء إلى النبي ﷺ وهو جالس فقال : يا رسول الله أقض بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بإمرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفتديت بمائة من الفتم ووليدة ، ثم سألت أهل الله لم فرموا أن ما علي ابني جلد مائة وتغريب عام . فقال : والذي نفسي بيده لأفنين بينكما بكتاب الله ، أما للفتم والوليدة فردت عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس فأغد على امرأة هذا فارجمها ، فغدا أنيس فرجمها ،

قوله ( باب من أمر غير الإمام بإقامة الحد غائباً عنه ) قال الكرماني : في هذا التركيب قلبي ، وكان الأولى أن يبدل لفظ د غير ، بالضمير فيقول من أمره الإمام الخ ، وقال ابن بطال : قد ترجم بعد ، يعنى في آخر أبواب الحدود د هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ، ومعنى الترجمة واحد ، كذا قال ، ويظهر لي أن بينهما تقييماً من جهة أن قوله في الأولى غائباً عنه حال من المأمور وهو الذي يقيم الحد ، وفي الآخر حال من الذي يقيم عليه الحد . ثم ذكر حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسيف ، وقد مضى شرحه مستوفى قريباً . وقوله في هذه الرواية د فقام خصمه فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني ، قال الكرماني : القائل هو الأعرابي لا خصمه ، لأنه وقع في كتاب الصلح وجاءه أعرابي فقال يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله فقام خصمه وقال : صدق أقض بيننا بكتاب الله ، فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيفاً ، . قلت : بل الذي قال أقض بيننا هو



والد للعصف ، ففي الرواية الماضية قريبا في باب الاعتراف بالزنا ، فقام خصمه وكان أفعه منه فقال : انص بيئتنا بكتاب الله وأذن لي الخ ، هذه رواية سنيان بن عينة ووافقه الجمهور ، فتقدمت رواية مالك في الإيمان والندور ورواية الليث في الشروط وتأتي رواية صالح بن كيسان وشعيب بن أبي حمزة في خبر الواحد وكذا أخرجه مسلم من رواية الليث وصالح بن كيسان ومعه وساقه علي لفظ الليث ، ومع ذلك فلا اختلاف في هذا على ابن أبي ذئب ، فإنه رواه عن الزهري هنا وفي الصلح ، فالرواية له في الصلح عن ابن أبي ذئب آدم بن أبي إياس وهنا عاصم بن علي ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن ابن أبي ذئب فوافق عاصم بن علي وهذا هو المعتمد ، وإن قوله في رواية آدم ، فقال الأعرابي ، زيادة إلا إن كان كل من الخصمين متصفا بهذا الوصف ، وإيش ذلك بعبيد ، والله أعلم

**٣٥ - باب قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فامكث**   
إيمانكم من قتيانكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض ، فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا منخدرات أخذان ، فإذا أحسن فإن أنبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ، ذلك لمن خشى العفت منكم ، وأن تصبروا خير لكم ، والله غفور رحيم )

**قوله** باب قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات الآية ) كذا لا في ذر وساق في رواية كريمة إلى قوله ( والله غفور رحيم ) قال الواحدي قرى ( المحصنات ) في القرآن بكسر الصاد وفتحها إلا في قوله تعالى ( والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم ) فبالفتح جزما ، وقرى ( فإذا أحسن ) بالضم وبالفتح ، فبالضم معناه التزويج وبالفتح معناه الإسلام ، وقال غيره : اختلاف في إحصان الأمة ، فقال الأكثر إحصانها التزويج ، وقيل العتق ، وعن ابن عباس وطائفة إحصانها التزويج ، وأمره أبو عبيد وإسماعيل القاضي واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى ( من قتيانكم المؤمنات ) فيبعد أن يقول بعده فإذا أسلمن ، قال : فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تزوج لا يجب عليها الجلد إذا زنت ، وقد أخذ به ابن عباس فقال : لا حد على الأمة إذا زنت قبل أن تزوج ، وبه قال جماعة من التابعين ، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام ، وهو وجه للأافعية ، واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس : ليس على الأمة حد حتى تحسن ، وسنده حسن لكنه اختلف في رفعة ووقفه والأرجح وقفه وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره ، وأدعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ ، أنه منسوخ بحديث الباب ، وتعقب بأن المنسوخ يحتاج إلى التاريخ وهو لم يعلم ، وقد عارضه حديث علي : أقيموا الحدود على أرقائكم من أحسن منكم ومن لم يحسن ، واختلف أيضا في رفعة ووقفه ، والأرجح أنه موقوف ، لكن صياغة في مسلم يدل على رفعة فالتسليم به أقوى ، وإذا حمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع ، وقد بينت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تجلد ، وقال غيره التقييد بالإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فاخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب وحكم زناها قبل الإحصان من السنة ، والحكمة فيه أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها . قال التيهي : ويحتمل أن يكون نص على الجلد في أكل حايها ليستدل به على سقوط الرجم عنها لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تزوج ، وقد بينت السنة أن عليها الجلد

وان لم تحسن . قوله ( غير مسالحات زواني ، ولا متخذات أخدان أخلاء ) بفتح الهمزة وكسر المعجمة والقشيد  
جمع خليل ، وهذا التفسير ثبت في رواية المستمل وحده ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة  
عن ابن عباس مثله ، والمسالحات جمع مسالحة مأخوذ من السحاح وهو من أسماء الزنا ، والأخدان جمع خدق بكسر  
أوله وسكون ثانية وهو الخدين والمراد به المصاحب ، قال الراغب : وأكثر ما يستعمل فيمن يصاحب غيره بشهوة ،  
وأما قول الشاعر في المدح « خدين العالي » فهو استعارة . قلت : والنسكتة فيه أنه جعله يشتهي معالي الأمور كما  
يشتهي غيره العصور الجميلة فجعله خدينا لها . وقال غيره : الخدين الخليل في السر

**باب إذا زنت الأمة**

٦٨٣٧، ٦٨٣٨ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن  
عتبة عن أبي هريرة وزيد بن خالد رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مثل من الأمة إذا زنت ولم تحصن  
قال: إذا زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، قال ابن شهاب:  
لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة

قوله (باب إذا زنت الأمة) أي ما يكون حكمها؟ وسقطت هذه الترجمة للاصطلاح، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها، ولكن صرح الاسماعيل بأن الباب الذي قبلها لا حديث فيه، وقد تقدم الجواب عن نظيره وأنه إما أن يكون أصل بياض في المسودة فسدده النساخ بعده، وإما أن يكون اكتفى بالآية وتأولها من الحديث المرفوع، وهذا هو الأقرب لبعثرة وجود مثله في الكتاب. قوله (عن أبي هريرة وزيد بن خالد) سبق التنبيه في شرح قصة العفيف على أن الزبيدي ويونس إذا في روايتهما لهذا الحديث عن الزهري شبل بن خليل أو ابن حامد، وتقدم بياناه مضافاً. قوله (سئل عن الأمة) في رواية حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة «أنى رجل النبي ﷺ فقال: إن جارتي زنت فتبين زناها، قال: أجلها، ولم أنف على اسم هذا الرجل. قوله (إذا زنت ولم تحصن) تقدم القول في المراد بهذا الاحصان، قال ابن بطال: دعم من قال لا جلد عليها قبل التزويج بأنه لم يقل في هذا الحديث «لم تحصن» غير مالك، وليس كما زعموا فقد رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن ابن شهاب كما قال مالك، وكذا رواه طائفة عن ابن عيينة عنه. قلت: رواية يحيى بن سعيد أخرجهما النسائي ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها «لم تحصن» وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ «سئل عن الأمة تزني قبل أن تحصن، وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة، وقد رواه عن ابن شهاب أيضاً صالح بن كيسان كما قال مالك وتقدمت روايته في كتاب البيوع في «باب بيع المدبر» وكذا أخرجهما مسلم والنسائي، ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها وسياقاً قريباً أيضاً، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيادته مقبولة، وقد سبق الجواب عن مفهومها. قوله (قال إن زنت فأجلوها) قيل أعاد الزنا في الجواب غير مقيد بالأحصان لتنبيهه على أنه لا أثر له وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا، ومضى «أجلوها» الحد للاتفاق بين المدين في الآية وهو نصف ما على الحرة، وقد وقع في رواية أخرى عن أبي هريرة: فليجلها الحد

والخطاب في اجلدها بان يملك الامة ، فاستدل به على أن السيد يقيم الحد على من يملكه من جارية وعبد ، أما الجارية فبالنص وأما العبد فبالإلحاق ، وقد اختلف السلف فيمن يقيم الحدود على الارقاء : فقالت طائفة لا يقيمها إلا الإمام أو من يأذن له وهو قول الحنفية ، وعن الأوزاعي والثوري لا يقيم السيد إلا أحد الزنا ، واحتج الطحاوي بما أورده من طريق مسلم بن عمار قال : كان أبو عبد الله رجلاً من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنسب والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوي لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، ونعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقال آخرون يقيمها السيد ولو لم يأذن له الإمام وهو قول الشافعي ، وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر : في الامة إذا زنت ولا زوج لها يحدّها سيدها ، فإن كانت ذات زوج فأمرها إلى الإمام ، وبه قال مالك إلا إن كان زوجها عبداً سيدها فأمرها إلى السيد ، واستثنى مالك القطع في السرقة ، وهو وجه للشافعية وفي آخر يستثنى حد الشرب ، واحتج للمالكية بأن في القطع مثله فلا يؤمن السيد أن يريد أن يمتلئ بعبد فيخشى أن يتصل الأمر بمن يعتقد أنه يعتق بذلك فيدعي عليه البرقة لئلا يمتنع من مباشرة القطع سداً للبرقة ، وأخذ بعض المالكية من هذا التعليل اختصاص ذلك بما إذا كان مستند البرقة علم السيد أو الاقرار ، بخلاف ما لو ثبت بالبينة فإنه يجوز للسيد لفقد العلة المذكورة ، وحجة الجمهور حديث علي المشار إليه قبل وهو عند مسلم والثلاثة ، وعند الشافعية خلاف في اشتراط أهلية السيد لذلك ، وتمسك من لم يفتقر بأن سيده سبيل الاستصلاح فلا يفتقر الأهلية . وقال ابن حزم : يقيم السيد إلا إن كان كافراً ، واحتج بانهم لا يقرون إلا بالإقرار وفي تسليطه على إقامة الحد مناقاة لذلك . وقال ابن العربي : في قول مالك أن كانت الامة ذات زوج لم يحدّها الإمام من أجل أن الزوج تعلّق بالفرج في حفظه عن النسب الباطل والماء الفاسد ، لكن حديث النبي ﷺ أول أن يتبع ، يعني حديث علي المذكور الدال على التعميم في ذات الزوج وغيرها ، وقد وقع في بعض طرقاته من أحسن منهم ومن لم يحسن ، - قوله ( ثم يبعوها ولو بضعير ) بفتح الضاد المعجمة غير المشالة ثم جاء أي المضفور . فعيل بمعنى مفعول ، زاد يونس وابن أخي الزهري والزيدي ويحيى بن سعيد كلهم عن ابن شهاب عند النسائي والضعير الحبيل ، وهكذا أخرجه عن قتيبة عن مالك وزادها حماد بن أبي فروة عن محمد بن مسلم وهو ابن شهاب الزهري عند النسائي وابن ماجه ، لكن خالف في الإسناد فقال : إن محمد بن مسلم حدثه أن عروة وعمره حدثاه أن عائشة حدثته أن رسول الله ﷺ قال : إذا زنت الامة فأجلدها ، وقال في آخره : ولو بضعير والضعير الحبيل ، وقوله والضعير الحبيل مدرج في هذا الحديث من قول الزهري على ما بين في رواية القعنبي عن مالك عند مسلم وابن داود فقال في آخره : قال ابن شهاب والضعير الحبيل ، وكذلك ذكره الدارقطني في الموطآت منسوبة بجميع من روى الموطأ إلا ابن مهدي فإن ظاهر سياقه أنه أدرجه أيضاً ، ومنهم من لم يذكر قوله والضعير الحبيل كما في رواية الباب . قوله ( قال ابن شهاب ) هو موصول بالسند المذكور . قوله ( لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة ) لم يختلف في رواية مالك في هذا ، وكذلك في رواية صالح بن كيسان وابن عيينة ، وكذا في رواية يونس والزيدي عن الزهري عند النسائي ، وكذا في رواية معمر عند مسلم وأدرجه في رواية يحيى بن سعيد عند النسائي ولفظه : ثم إن زنت فأجلدها ثم يبعوها ولو بضعير بعد الثالثة أو الرابعة ، ولم يقل قال ابن شهاب وعن قتيبة عن مالك كذلك ، وأدرج أيضاً في رواية محمد بن أبي فروة عن الزهري في حديث عائشة عند النسائي ، والصبواب التفصيل ، وأما

العك في الثالثة أو في الرابعة وقع في حديث أبي صالح عن أبي هريرة عند الترمذي ، فليجملها ثلاثا فان حادت فليبيعها ، ومحمود في مرسل حكيمه عند أبي قرة بلفظ : وإذا زنت الرابعة فبيعوها ، ووقع في رواية سعيد المقبري المذكورة في الباب الذي يليه ، ثم ان زنت الثالثة فليبيعها ، وحصل الاختلاف هل يجملها في الرابعة قبل البيع أو يبيعها بلا جمل ؟ والزاجح الأول ويكون سكوت من سكك منه العلم بأن الجمل لا يترك ولا يقوم البيع مقامه ، ويمكن الجمع بأن البيع يقع بعد المرة الثالثة في الجمل لأنه المحقق فيلغى العك ، والاعتناء على الثلاث في كثير من الأمور المشروعة . وقوله : ولو بضمير ، أي جمل مضمور ، ووقع في رواية المقبري : ولو بجمل من شعر ، وأصل الضفر نسيج الشعر وأدخال بعضه في بعض ومنه صفائر شعر الرأس للمرأة والرجل ، قيل لا يكون مضمورا إلا إن كان من ثلاث ، وقيل شرطه أن يكون هريضا وفيه نظر . وفي الحديث أن الرنا عيب يرد به الرقيق للاستمرار بالخط من قيمة المرفوق إذا وجد منه الرنا ، كذا جزم به النووي تبعاً لغيره ، وتوقف فيه ابن دقيق العيد لجواز أن يكون المقصود الأمر بالبيع ولو انحطت القيمة فيكون ذلك متعلقاً بأمر وجودي لا إخباراً عن حكم شرعي إذ ليس في الخبر تصريح بالأمر من حط القيمة . وفيه أن من رنى فأقيم عليه الحد ثم عاد أعيد عليه ، بخلاف من رنى مراراً فإنه يكتفى فيه بإقامة الحد عليه مرة واحدة على الزاجح . وفيه الزجر عن مخالطة الفساق ومعاشرتهم ولو كانوا من الأرقام إذا تكرر زجرهم ولم يرتدوا ويقع الزجر بإقامة الحد فيها شرع فيه الحد وبالاعتذار فيها لا حد فيه . وفيه جواز دطف الأمر المتعدي فندب على الأمر المتعدي الوجوب لأن الأمر بالجمل واجب والأمر بالبيع مندوب عند الجمهور خلافاً لابن ثور وأهل الظاهر ، وأدعى بعض الشافعية أن سبب صرف الأمر عن الوجوب أنه منسوخ ، وعن حكاية ابن الرفعة في المطلب ويحتاج إلى ثبوت ، وقال ابن بطال : حل الفقهاء الأمر بالبيع على الحضي على مساعدة من تكرر منه الزنا ثلاثين بالحد الرضا بذلك وما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا ، قال : وحله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يستعمل به ، وقد ثبت انتهى عن إضافة المال فكيف يجب بيع الأمة ذات القيمة بجمل من شعر لا قيمة له : فدل على أن المراد الزجر عن معايشة من تكرر منه ذلك ، وتعقب بأنه لا دلالة فيه على بيع الثمين بالحد وان كان بعضهم قد استدل به على جواز بيع المعلق بالصرف ماله بدون قيمته ولو كان بما يتغابن بمنه إلا أن قوله : ولو بجمل من شعر ، لا يراد به ظاهره وإنما ذكر المبالغة كما وقع في حديث : من بنى الله مسجداً ولو كفحه فطاة ، دل أحد الأجوبة ، لأن قدر المقصود لا يسع أن يكون مسجداً حقيقة ، ولو وقع ذلك في عدين ، لمحرك للجمهور فلا يبيعها وإيه إلا بالقيمة ، ويحتمل أن يطرد لأن عيب الرنا تنقص به القيمة عند كل أحد فيكون يبيعها بالنقصان يباع بمن المثل فيه عليه اقاضي عياض ومن تبعه ، وقال ابن العربي : المراد من الحديث الإسراع بالبيع وإمضاؤه ولا يتربص به طالب الزاغب في الزيادة ، وليس المراد بيبه بقيمة الجمل حقيقة ، وفيه أنه يجب على البائع أن يعلم المشتري بهيب السلعة لأن قيمتها إنما تنقص مع العلم بالعيب حكاية ابن دقيق العيد ، وتعقبه بأن العيب لو لم يعلم لم تنقص القيمة فلا يتوقف على الإدلام ، واستشكل الأمر ببيع الرقيق إذا رنى مع أن كل مؤمن حادور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه ، ومن لازم البيع أن يراعى أخاه المؤمن على أن يقتني مالا يرضى اقتنائه لنفسه ، وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتد الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج فإن الإخراج من الوعان المألوف شاق ، ولجواز أن يقع الإذعان عند المشتري بنفسه أو بغيره ،

قال ابن العربي : يرجى عند تبديل الحمل تبديل الحال ، ومن المعلوم أن المجاورة تأثرا في الطاعة وفي المصيبة ، قال النووي : وفيه أن الوائي إذا حد ثم زنى لزمه حد آخر ثم كذلك أبدا ، فإذا زنى مرات ولم يجد فلا يلزمه إلا حد واحد . قلت : من قوله فإذا زنى ابتداء كلام قاله لتسكيل الفائدة والافليس في الحديث ما يدل عليه اثباتا ولا نفيا بخلاف المتن الأول فإنه ظاهر ، وفيه إشارة إلى أن العقوبة في التعزيرات إذا لم يفد مقصودها من الزجر لا يفعل لأن إقامة الحد واجبة ، فلما تكرر ذلك ولم يفد عدل إلى ترك شرط إقامته على السيد وهو الملك ، ولذلك قال : ييمرها ، ولم يقل اجلدوها كلها زنت ، ذكره ابن دقيق العيد وقال قد تعرض الإمام الحرمين لشيء من ذلك فقال : إذا علم المعزور في أن التأديب لا يحصل إلا بالضرب المبرح فليتركه لأن المبرح يهلك وليس له الإهلاك ، وغير المبرح لا يفيد ، قال الرافعي : وهو مبني على أن الإمام لا يجب عليه تعزير من يستحق التعزير ، فإن قلنا يجب التعزير بالحد فليعززه بغير المبرح وإن لم يزجر . وفيه أن السيد يقيم الحد على عبده وإن لم يستأذن السلطان ، وسيأتي البحث فيه بعد ثلاثة أبواب

### ٣٦ - باب لا يُثْرَبُ على الأمة إذا زنت ، ولا تُدْفَى

٦٨٣٩ - **عنه** عبد الله بن يوسف حدثنا البث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة أنه سمعه يقول : قال النبي ﷺ : إذا زنت الأمة فبين زناها فليجلدها ولا يُثْرَب ، ثم إن زنت فليجلدها ولا يُثْرَب ثم إن زنت الثالثة فليهمها ولو يحمل من شعره . تابعه إسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

**قوله** ( باب لا يُثْرَب على الأمة إذا زنت ولا تُدْفَى ) أما الثريب بمثناة ثم مثناة ثم موحدة فهو التعنيف وزنه ومعناه ، وقد جاء بالمفرد ولا يعنفها ، في رواية عبيد الله العمري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ، وأما الدفَى فاستنبطوه من قوله فليهمها ، لأن المقصود من التي الإبعاد عن الوطن الذي وقعت فيه المصيبة وهو حاصل بالبيع ، وقال ابن بطال : وجه الدلالة أنه قال فليجلدها ، وقال فليهمها ، فدل على سقوط الدفَى لأن الذي ينبغي لا يقدر على تسليمه إلا بعد مدة فأشبهه الآبق . قلت : وفيه نظر لجواز أن يتسله المشتري مملوكه المنفعة مدة التي ، أو يتفق بيعة لمن يتوجه إلى المكان الذي يصدق عليه وجرد التي ، وقال ابن العربي : تستثنى الأمة للثبوت حق السيد فيقدم على حق الله ، وإنما لم يسقط الحد لأنه الأصل والتي فرع . قلت : وتامة أن يقال : روى حق السيد فيه أيضاً بترك الرجم لأنه فوت المنفعة من أصلها بخلاف الجلد ، واستمر نفي العبد إذا لاحق للسيد في الاستمتاع به ، واستدل من استثنى نفي الرقيق بأنه لا وطن له وفيه قطع حق السيد لأن عزم الأمر بنفي الزاني عارضه عزم نهي المرأة عن السفر بنهي المحرم ، وهذا خاص بالأماء من الرقيق دون الذكور ، وبه احتج من قال : لا يشرع نفي النساء مطلقا كما تقدم في كتاب البكران يجلدان وينفيان ، واختلف من قال بنفي الرقيق ، فأصح نصف سنة ، وفي وجه ضعفه عند الشافعية سنة كاملة ، وفي ثالث لا نفي على رقيق وهو قول الأئمة الثلاثة والأكثر . **قوله** ( إذا زنت الأمة فبين زناها ) أي ظهر ، وشرط بعضهم أن يظهر بالينة مراعاة للفظ تبين ، وقيل يكفي في ذلك بعلم السيد . **قوله** ( فليجلدها ) أي الحد الواجب عليها المعروف من صريح الآية ( فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ) ووقع في رواية لسان من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فليجلدها بكتاب الله . . **قوله** ( ولا

يُثَرَّبُ) أى لا يجمع عليها العقوبة بالجلد وبالتعير، وقيل المراد لا يقتنع بالتوبيخ دون الجلد، وفي رواية سمعته عن أبي هريرة عند عبد الرزاق ولا يعيرها ولا يفندها، قال ابن بطال: يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الجلد لا يعزى بالتعنيف والهوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإطام للتحذير والتخويف، فإذا رفع وأقيم عليه الجلد كفاه. قلت: وقد تقدم قريبا نحوه عليه السلام عن سب الذي أقيم عليه حد الحر وقال لا تكونوا أعوانا للشيطان على أخيك، **قوله** (تابعه اسماعيل بن أمية عن سعيد عن أبي هريرة) يريد في المتن لا في السند، لأنه نقص منه قوله ومن أبيه، ورواية اسماعيل وصلها النسائي من طريق بشر بن المفضل عن اسماعيل بن أمية ولفظه مثل الليث، إلا أنه قال وكان عادت فزنت فليبعها، والباقي سواء، ووافق الليث على زيادة قوله ومن أبيه، محمد بن اسحق أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي، ووافق اسماعيل على حذفه عبيد الله بن عمر العمري عندهم وأيوب بن موسى عند مسلم والنسائي ومحمد بن عجلان وعبد الرحمن بن اسحق عند النسائي، ووقع في رواية عبد الرحمن المذكور عن سعيد سمعت أبا هريرة وإسماعيل فيه شيخ آخر رواه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليل عنه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة أخرجه النسائي وقال أنه خطأ والصواب الأول، ووقع في رواية حميد هذه بلفظ آخر قال دأبى النبي عليه السلام رجل فقال: جاري زنت فتبين زناها، قال: أجلها خمسين، الحديث

### ٣٧ - باب أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زانوا ورؤفوا إلى الإمام

٦٨٤٠ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** عبد الواحد **حدثنا** الشيباني سألت عبد الله بن أبي أوفى عن الرجم فقال: رجم النبي عليه السلام، قلت: أقبل للزور أم بعده؟ قال: لا أدري. تابعه علي بن مسير وخالد بن عبد الله والحاربي وعبيدة بن حميد عن الشيباني. وقال بعضهم: المائدة، والأول أصح

٦٨٤١ - **حدثنا** اسماعيل بن عبد الله **حدثني** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إن لليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا، فقال لهم رسول الله ﷺ: ما تجدون في التوراة في شأن الرجم؟ فقالوا: نفضحهم ويؤجلون. قال عبد الله بن سلام: كذبتم، إن فيها الرجم، فأتوا بالتوراة فأنشروها، فوضع أحدكم يده على آية الرجم فقرأ ما قبلها وما بعدها، فقال له عبد الله بن سلام: ارفع يدك، فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم، قالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرجم، فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما، فرأيت للرجل يحني على المرافة يقبها الحجارة

**قوله** (باب أحكام أهل الذمة) أى اليهود والنصارى وسائر من تؤخذ منه الجزية. **قوله** (وإحصانهم إذا زانوا) بمعنى خلافتهم قال ابن من شروط الإحصان الاسلام. **قوله** (ورؤفوا إلى الإمام) أى سواء جاءوا إلى حاكم المسلمين ليحكموه أو دفعهم إليه غيرهم متمديا عليهم خلافا لمن قيد ذلك بالشق الأول كالحنفية وسأذكر ذلك مبسوطا، وذكر فيه حديثين: الحديث الأول، **قوله** (عبد الواحد) هو ابن زياد، والشيباني هو أبو اسحق سليمان. **قوله** (عن الرجم) أى رجم من ثبت أنه زني وهو محصن. **قوله** (فقال رجم النبي ﷺ) كذا أطنى،

فقال الكرماني : مطابقتها لترجمة من حديث الاطلاق . قلت : والذي ظهر لي أنه جرى على عادته في الإشارة الى ماورد في بعض طرق الحديث ، وهو ما أخرجه أحمد والاسماعيل والطبراني من طريق هشيم عن الشيباني قاله قلت هل رجم النبي ﷺ ؟ قال : نعم رجم يرديا ويهودية ، وسياق أحمد مختصر . قوله ( أقبل النور ؟ ) أي سورة النور ، والمراد بالقبلية الزول ( قوله أم بمد ) ؟ في رواية الكشميهني : أم بمد ، . قوله ( لا أدري ) فيه أن الصحابي الجليل قد تخفى عليه بعض الأمور الواضحة ، وأن الجواب من الغاضل بلا أدري لا عيب عليه فيه بل يدل على تحريه وثبته فيمدح به . قوله ( تابعه علي بن مسهر ) قلت وصلها ابن أبي شيبة عنه عن الشيباني قاله قلت لعبد الله بن أبي أوفى ، فذكر مثله بلفظه قلت بعد سورة النور ، . قوله ( وعالمه بن عبد الله ) أي الطاحاني وهي عند المؤلف في « باب رجم المحسن » وقد تقدم لفظه . قوله ( والمحاربي ) يعني عبد الرحمن بن محمد الكوفي . قوله ( وعبيدة ) بفتح أوله ، وأبو حميد بالتصغير ، ومتابعه وصلها الاسماعيل من رواية أبي ثور وأحمد بن منيع قالوا حدثنا عبيدة بن حميد وجابر هو ابن عبد الله عن الشيباني ولفظه قلت قبل النور أو بعد ما ، . قوله ( وقال بعضهم ) أي بعض المسلمين وهو عبيدة فإن لفظه في مسند أحمد بن منيع ومن طريقه الاسماعيل . قلت بعد سورة المائدة أو قبلها ؟ كذا وقع في رواية هشيم التي أشرت إليها قبل . قوله ( والاول أصح ) أي في ذكر النور . قلت : ولعل من ذكره توهم من ذكر اليهودي واليهودية أن المراد سورة المائدة لأن فيها الآية التي نزات بسبب سؤال اليهود عن حكم الذين زنيا منهم . الحديث الثاني ، قوله ( عن نافع ) في موطن أحمد بن الحسن وحده . حدثنا نافع ، قاله الدارقطني في المرطحات . قوله ( أن اليهود جاءوا الى رسول الله ﷺ فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ) ذكر السهيلي عن ابن العربي (١) أن اسم المرأة بكرة بضم الموحدة وسكون المهملة ولم يسم الرجل ، وذكر أبو داود السبب في ذلك من طريق الزهري . سمعت رجلا من مزينة من تبع العلم وكان عند سعيد بن المسيب يحدث عن أبي هريرة قال : زنى رجل من اليهود بامرأة ، فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فإنه يهت بالتخفيف ، فأتانا بفتيا دون الرجم قبلناها واحتججنا بها عند الله وقلنا فتيا نبي من أنبيائك . قال فأثروا النبي ﷺ وهو جالس في المسجد في أصحابه فقالوا : يا أبا القاسم ماترى في رجل وامرأة زنيا منهم ، ونقل ابن العربي عن الطبري والعملي عن المفسرين قالوا : انطلق قوم من قريظة والنضير منهم كعب بن الأشرف وكعب بن أسد وسعيد بن عمرو ومالك ابن الصيف وكثانة بن أبي الحقيق وشاس بن قيس ويوسف بن حازوراء فسألوا النبي ﷺ وكان رجل وامرأة من أشرف أهل خيبر زنيا واسم المرأة بكرة ، وكانت خيبر حينئذ حربا فقال لهم أسألوهم ، فنزل جبريل على النبي ﷺ فقال : اجعل بينك وبينهم ابن صوريا ، فذكر القصة مطولة ، ولفظ الطبري من طريق الزهري المذكورة « أن أحبار اليهود اجتمعوا في بيت المدراس ، وقد زنى رجل منهم بعد إحصائه بامرأة منهم قد أحصنت ، فذكر القصة وفيها : فقال أخرجوا الى عبد الله بن صوريا الأهود ، قال ابن اسحق : ويقال أنهم أخرجوا معه أبا ياسر ابن أحطب ووهب بن يردا ، فخلا النبي ﷺ بابن صوريا ، فذكر الحديث ، ووقع عند مسلم من حديث البراء « مر على النبي ﷺ يهودي محمدا مجلودا ، فدعاهم فقال : هكذا تجدون حد الواني في كتابكم ؟ قالوا : نعم ، وهذا يخالف الاول من حيث أن فيه أنهم ابتدءوا السؤال قبل إقامة الحد ، وفي هذا أنهم أقاموا الحد قبل السؤال ،

ويمكن الجمع بالتعدد بأن يكون الذين سألوا عنهما غير الذي جلدوه ، ويحتمل أن يكون : بأدروا جلدوه ثم بدا لهم فسألوا فاتفق المرور بالجلود في حال سؤالهم عن ذلك فأمرهم بأحضارهما فوقع ما وقع والعلم عند الله ، وبوقيد الجمع ما وقع عند الطبراني من حديث ابن عباس : أن رجلا من اليهود أتوا النبي ﷺ ومعه امرأة فقالوا : يا محمد ما أنزل عليك في الزنا ، فيجبه أنهم جلدوا الرجل ثم بدا لهم أن يسألوا عن الحكم فأحضرها المرأة وذكروا القصة والأسوال ، ووقع في رواية عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ أتى يهودي ويهودية زنيا ، ونحوه في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر الماضية قريبا ولفظه : أحداثا ، وفي حديث عبد الله بن الحارث عند الزبارة أن اليهود أتوا يهوديين زنيا وقد أحصنا . **قوله** ( ماتهمدون في التوراة في شأن الرجم ) : قال الباجي : يحتمل أن يكون علم بالوحي أن حكم الرجم فيما نابت على ما شرع لم يباحته تبديل ، ويحتمل أن يكون علم ذلك بأخبار عبد الله بن سلام وغيره عن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نقلهم ، ويحتمل أن يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى . **قوله** ( فقالوا انفضهم ) بفتح أوله وثالثه من الفضيحة . **قوله** ( ويجلدون ) وقع بيان الفضيحة في رواية أيوب عن نافع الآتية في التوحيد بلفظ : قالوا لنسقم وجوههما ، ونخزيهما ، وفي رواية عبيد الله بن عمر : قالوا لسود وجوههما ونحسبهما ونخالف بين وجوههما وبطاف بهما . وفي رواية عبد الله بن دينار : أن أحبارنا أخذوا تحميم الوجه والتجبية ، وفي حديث أبي هريرة : يحمم ويحبب ويجلد ، والتجبية أن يحمل الزانيان على حمار وتقابل أفضيتهما وبطاف بهما ، وقد تقدم في باب الرجم بالبلط ، النقل عن إبراهيم الحربي أنه حرم بأن تفسير التجبية من قول الزهري فكأنه أدرج في الخبر لأن أصل الحديث من روايته . وقال المنذرى : يشبه أن يكون أصله الحمزة وأنه التجبية وهي الردع والوجع يقال جباهه تجبيما أي ردعته ، والتجبية أن ينكس رأسه فيحتمل أن يكون من فعل به ذلك ينكس رأسه استحياء فصح ذلك الفعل تجبية . ويحتمل أن يكون من الجبه وهو الاستقبال بالمكروه وأصله من إصابة الجبهة نقول جبهته إذا أصبت جبهته كراسته إذا أصبت رأسه ، وقال الباجي : ظاهر الأمر أنهم قصدوا في جوابهم تحريف حكم التوراة والكنسب على النبي إمارجا أن يحكم بينهم بفير ما أنزل الله وإما لأنهم قصدوا بتحكيمة التخفيف عن الزانيين واعتقدوا أن ذلك يخرجهم عما وجب عليهم ، أو قصدوا اختصار أمره ، لأنه من المقرر أن من كان نبيا لا يقر على باطل ، فظهر بتوفيق الله نبيه كذبهم وصدقه والله الخد . **قوله** ( قال عبد الله بن سلام : كذبتم ، أن فيها الرجم ) رواية أيوب وعبيد الله بن عمر : قال فأتوا بالتوراة قال فأنزلوها أن كنتم صادقين . **قوله** ( فأتوا ) بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية أيوب لجاءوا و زاد عبد الله بن عمر : بها فقرؤها ، وفي رواية زيد بن أسلم : فأتى بها فنزع الرسادة من تحتها فوضع التوراة عليها ثم قال آمنت بك وبمن أنزلك ، وفي حديث البراء عند مسلم : فدعا رجلا من علمائهم فقال أنشدك بالله وبمن أنزله ، وفي حديث جابر عند أبي داود : فقال اتنوني بأعلم رجلين منكم : قاتل بابين صورياء زاد الطبري في حديث ابن عباس : اتنوني برجلين من علماء بني إسرائيل ، فأتوه برجلين أحدهما شاب والآخر شيخ قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، ولابن أبي حاتم من طريق مجاهد : أن اليهود استفتوا رسول الله ﷺ في الزانيين فأفتاهم بالرجم ، فأنكروه ، فأمرهم أن يأتوا بأحبارهم فأنشدهم فكتموه إلا رجلا من أصاغرهم أهور فقال : كذبوك يا رسول الله في التوراة . **قوله** ( فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم قرأ ما قبلها



وما بعدها) ونحوه في رواية عبد الله بن دينار، وفي رواية عبيد الله بن عمر، فوضع الفتي الذي يقرأ يده على آية الرجم تقرأ ما بين يديها وما وراءها، وفي رواية أبيوب، فقالوا لرجل من يرضون: يا أعور اقرأ، فقرأ، حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه، واسم هذا الرجل عبد الله بن سوريا كما تقدم، وقد وقع عند النقاش في تفسيره أنه أسلم، لكن ذكر مكى في تفسيره أنه ارتد بعد أن أسلم، كذا ذكر القرطبي، ثم وجدته عند الطبري بالسند المتقدم في الحديث للمأخوذ أن النبي ﷺ لما ناشيه قال: يا رسول الله إنهم لا يعلمون أنك نبي مرسل ولكمهم بمصدر ذلك، وقال في آخر الحديث: ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا ونزات فيه (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) الآية. قوله (فقال له عبد الله بن سلام: أرفع يديك فرفع يده، فاذا فيها آية الرجم) في رواية عبد الله بن دينار: فاذا آية الرجم تحت يده، ووقع في حديث البراء: لحده الرجم، ولعله كثر في أشرافنا فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الوضع أبقنا عليه الحد، فقانا تعالوا فلنجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع فجعلنا التعميم والمجلد مكان الرجم، ووقع بيان ما في التوراة من آية الرجم في رواية أبي هريرة: المحصنة والمحصنة إذا زنيا فقامت عليهما البيعة رجما، وإن كانت المرأة حبل تربص بها حتى تضع ما في بطنها، وفي حديث جابر عند أبي داود: قال لا نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة رجما، زاد البزار من هذا الوجه: فأن وجدوا الرجل مع المرأة في بيت أو في ثوبها أو على بطنها فهي ربة وفيها عقوبة، قال فما منعكم أن ترجوها قالا: ذهب سلطاننا فذكر هنا القتل، وفي حديث أبي هريرة: فإنا أول ما ارتختصم أسراهم؟ قال: زنى ذوا قرابة من الملك فأخبره الرجم، ثم زنى رجل شريف فأرادوا رجما فعال قومه دونه وقالوا أبدا بصاحبك، فاصطاحوا حل هذه العقوبة، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: أنا كنا شعبة وكان في نساءنا حسن وجه فكثير فينا فلم يقم له نصرفا فجلد، والله أعلم. قوله (فأمرهما رسول الله ﷺ فرجما) زاد في حديث أبي هريرة: فقال النبي ﷺ فاني أحكم بحد في التوراة، وفي حديث البراء: اللهم إني أول من أحيا أسرك إذ أمانوه، ووقع في حديث جابر من الزيادة أيضا: فدعا رسول الله ﷺ بالشهود. لحاء أربعة فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة، فأمرهما فرجما، قوله (فأريت الرجل يعني) كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي بالحاء المملة بعدما نون مكسورة ثم تخانية ساكنة، وعن المنطلي والكشميري بهم ونون مفتوحة ثم حمزة، وهو الذي قال ابن دقيق العيد إنه الراجح في الرواية، وفي رواية أبيوب: يجازي، بهم أوله وجيم مهموز. وقال ابن عبد البر: وقع في رواية يحيى بن يحيى كالسرخسي والصواب: بجي، أي يعمل. وجملة ما حصل لنا من الاختلاف في ضبط هذه اللفظة عشرة أوجه: الأولان والثالث بهم أوله والجيم وكسر قنون وبالحمة، الرابع كالأول إلا أنه بالموحدة بدل القنون، الخامس كالثاني إلا أنه بواو بدل التختانية، السادس كالأول إلا أنه بالجيم، السابع بهم أوله وفتح المملة وتعدد النون، الثامن: بجاني، بالنون، التاسع مثله لكن بالحاء، العاشر مثله ولكنه بالناء بدل النون وبالجيم أيضا. ورايت في الإهديات للدلي، بخط النضياء في هذا الحديث من طريق معمر عن الزهري: بجاني وبهم ولاء بخير همز وعلى الناء صح. قوله (بقيا) بفتح أوله ثم تاء تفسير لقوله بجاني، وفي رواية عبيد الله بن عمر: فلقد رأيت بقيا من الهجاء بنفسه، ولابن ماجه من هذا الوجه: يسترها، وفي حديث ابن عباس عند الطبراني: فلما رجما من الهجاء قام على صاحبتة يعني عليها يقيا

الحجارة حتى قتلا جميعا فكان ذلك مما صنع الله لرسوله في تحقيق الرضا منهما ، وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الحد على الكافر الذي إذا ذنى وهو قول الجمهور ، وفيه خلاف عند الشافعية ، وقد ذهل ابن عبد البر فنقل الاتفاق على أن شرط الإحصان الموجب للرجم الاسلام ، ورد عليه بأن الشافعية وأحمد لا يشترطان ذلك ، ويؤيد مذهبهما وقوع التصریح بأن اليهوديين الذين رجما كما قد أحصنا كما تقدم نقله ، وقال المالكية ومعظم الحنفية وريبعة شيخ مالك شرط الإحصان الاسلام ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ إنما رجما بحكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، فإن في التوراة الرجم على المحسن وغير المحسن قالوا وكان ذلك أول دخول النبي ﷺ المدينة ، وكان ما موردا باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى ينسخ ذلك في شرعه ، فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى (واللاني بأئين الفاحشة من لسانكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم إلى قوله (أو يجعل الله لمن سبيلا) ثم نسخ ذلك بالفرقة بين من أحسن ومن لم يحسن كما تقدم انتهى . وفي دعوى الرجم على من لم يحسن نظر ، لما تقدم من رواية الطبري وغيره ، وقال مالك : إنما رجم اليهوديين لأن اليهود يرمضون لم يكن لهم ذمة فتحاكروا اليه ، وتعقبه الطحاوي بأنه لو لم يكن واجبا ما فعله ، قال : وإذا أقام الحد على من لا ذمة له فلان يتيهه على من له ذمة أولى . وقال المازري ، يمرض على جواب مالك بكونه رجم المرأة وهو يقول لا تقتل المرأة إلا أن أجاب أن ذلك كان قبل النهي عن قتل النساء ، وأيد القرطبي أنهما كانا حربيين بما أخرجه الطبري كما تقدم ، ولا حجة فيه لأنه منقطع ، قال القرطبي : وبمكر عليه أن يهينهم سائلين يوجب لهم عهدا كما لو دخلوا لمرض كجارة أو رسالة أو نحو ذلك فانهم في أمان إلى أن يردوا إلى ما منهم . قلت : ولم ينفصل عن هذا إلا أن يقول إن السائل عن ذلك ليس هو صاحب الواقعة . وقال النووي : دعوى أنهما كانا حربيين باطلة بل كانا من أهل العهد ، كذا قال ، وسلم بعض المالكية أنهما كانا من أهل العهد واحتج بأن الحاكم غير إذا تحاكم اليه أهل الذمة بين أن يحكم فيهم بحكم الله وبين أن يمرض عنهم على ظاهر الآية ، فاختلف ﷺ في هذه الواقعة أن يحكم بينهم ، وتعقب بأن ذلك لا يستقيم على مذهب مالك لأن شرط الإحصان عنده الاسلام وهما ككافرين ، وانفصل ابن العربي عن ذلك بأنهما كانا محكمين له في الظاهر ومعتبرين ما عنده في الباطن هل هو نبي حق أو مساج في الحق ، وهذا لا يرفع الإشكال ولا يخلص عن الإيراد . ثم قال ابن العربي : في الحديث أن الاسلام ليس شرطا في الإحصان ، والجواب بأنه إنما رجما لإقامة الحججة على اليهود فيما حكموه فيه من حكم التوراة فيه نظر ، لأنه كيف يقم الحججة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) قال : وأجيب بأن سياق الفصة يقتضي ما قلناه ، ومن ثم استدعى شهرهم ليقيم الحججة عليهم منهم ، إلى أن قال : والحق أحق أن يتبع ، ولو جاءني لحسكت عليهم بالرجم ولم أعتبر الاسلام في الإحصان . وقال ابن عبد البر : حد الزاني حق من حقوق الله . وعلى الحاكم أقامته ، وقد كان لليهود حاكم وهو الذي حكم رسول الله ﷺ فيهما . وقول بعضهم أن الزانيين حكماء دعوى مردودة ، واعترض بأن التحكيم لا يكون إلا لغير الحاكم ، وأما النبي ﷺ فحكمه بطريق الولاية لا بطريق التحكيم : وأجاب الحنفية عن رجم اليهوديين بأنه وقع بحكم التوراة ، ورد الخطابي لأن الله قال (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وإنما جلد القوم سائلين عن الحكم عنده كادت عليه الرواية المذكورة فأشار عليهم بما حكموه من حكم التوراة ، ولا جواز أن يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لأنه لا يهود الحكم بالمنسوخ ، فدل

على أنه إنما حكم بالناسخ . وأما قوله في حديث أبي هريرة ، فأنى أحكم بما في التوراة ، ففي سننه رجل مبهوم ، ومع ذلك فلو ثبت لكان مضاه لإقامة الحجّة عليهم ، وهو موافق لشريعته . قلت : ويؤيده أن الرجم جاء ناسخاً للجلد كما تقدم تقريره ، ولم يقل أحد إن الرجم شرع ثم نسخ بالجلد ثم نسخ الجلد بالرجم . وإذا كان حكم الرجم باقياً منذ شرع فأحكم عليهما بالرجم بمجرد حكم التوراة بل بشرعه الذي استمر حكم التوراة عليه ولم يقدر أنهم بدلوه فيما بدلوا وأما ما تقدم من أن النبي ﷺ رجمهما أول ما قدم المدينة لقوله في بعض طرق القصة : لما قدم النبي ﷺ المدينة أتاه اليهود ، فاجابوا أنه لا يلزم من ذلك الفور ، ففي بعض طرقه الصحيحة كما تقدم أنهم تحاكروا إليه وهو في المسجد بين أصحابه ، والمسجد لم يكمل بناؤه إلا بعد مدة من دخوله ﷺ المدينة فبطل الفور ، وأيضا في حديث عبد الله بن الحارث بن جزء أنه حضر ذلك وحديثه إنما قدم مع أبيه مسلماً بعد فتح مكة ، وقد تقدم حديث ابن عباس وفيه ما يشهد بأنه شاهد ذلك . وفيه أن المرأة إذا أفهم عليها الحد تكون قاعدة هكذا استدلل به الطحاوي ، وقد تقدم أنهم اختلفوا في الحفر بالرجمة ، فمن يرى أنه يحفر لها تكون في الغالب قاعدة في الحفرة ، واختلفوا في إقامة الحد عليها قاعدة أو قائمة إنما هو في الجلد ، ففي الاستدلال بصورة الجلد على صورة الرجم نظر لا يفتن . وفيه قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، ودعم ابن العربي أن معنى قوله في حديث جابر : فعدا بالشهود ، أي شهود الإسلام على أفعالهم ، وقوله : فرجمهما بشهادة الشهود ، أي البينة على اعترافهما ، ورد هذا التأويل بقوله في نفس الحديث : أنهم رأوا ذكره في فرجها كالليل في المسحكة ، وهو صريح في أن الشهادة بالمعاينة لا بالاعتراف ، وقال القرطبي : الجمهور على أن الكافر لا تقبل شهادته على مسلم ولا على كافر لاني حد ولا في غيره ولا فرق بين السفر والحضر في ذلك ، وقبل شهادتهم جماعة من التابعين وبعض الفقهاء إذا لم يوجد مسلم . واستثنى أحمد حالة السفر إذا لم يوجد مسلم ، وأجاب القرطبي عن الجمهور عن واقعة اليهود بأنه ﷺ نفذ عليهم ما علم أنه حكم التوراة وألزمهم العمل به إظهاراً لتحريرهم كتبهم وتغييرهم حكمه ، أو كان ذلك خاصاً بهذه الواقعة كذا قال ، والثاني مردود ، وقال النووي : الظاهر أنه رجمهما بالاعتراف ، فان ثبت حديث جابر ففعل الشهود كانوا مسلمين والأفلاحة بشهادتهم ، ويتمين أنهما أقرتا بالزنا . قلت : لم يثبت أنهم كانوا مسلمين ، ويحتمل أن يكون الشهود أظهروا بذلك لسؤال بقية اليهود لم يسمع النبي ﷺ كلامهم ولم يحكم فيهم إلا مستنداً لما أطلعاه الله تعالى فحكم في ذلك بالوحى وألزمهم الحجّة بينهم كما قال تعالى ( وشهد شاهد من أهلها ) وإن شهودهم شهدوا عليهم عند أخبارهم بما ذكر فلما دفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك ، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلا ما أطلعاه الله عليه ، واستدل به بعض المالكية على أن المجلود يجلد قائماً إن كان رجلاً والمرأة قاعدة لقول ابن عمر : رأيت الرجل يقبها بالحجارة ، . فدل على أنه كان قائماً وهي قاعدة ، وتعمد بأنه واقعة عين فلا دلالة فيه على أن قيام الرجل كان بطريق الحكم عليه بذلك ، واستدل به على رجم المحصن وقد تقدم البحث فيه مستوفى ، وعلى الاقتصاد على الرجم ولا يضم إليه الجلد وقد تقدم الخلاف فيه في باب مفرد ، وكذا اجتج به بعضهم ، ولو احتج به لكان أقرب لأنه في حديث البراء عند مسلم أن الزاني جلد أولاً ثم رجم كما تقدم ، لكن يمكن الانفصال بأن الجلد الذي وقع له لم يكن بحكم حاكم . وفيه أن أنسكه الكفار صحيحة لأن ثبوت الإحصان فرع ثبوت صحة النكاح . وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وفي أخذه من هذه القصة

بعد . وفيه أن اليهود كانوا ينسبون إلى التوراة ما ليس فيها ولو لم يكن ما أقدموا على تبنيها والا لكان في الجواب حيلة من الحوَال لأنه سأل عما يجدون في التوراة فمدلوا عن ذلك ما يفهمونه وأوصوا أن فطهم موافق لما في التوراة فأكد بهم عبد الله بن سلام . وقد استدل به بعضهم على أنهم لم يستقروا شيئاً من ألفاظها كما يأتي تقريره في كتاب التوحيد ، والاستدلال به لذلك غير واضح لاحتمال خصوص ذلك بهذه الواقعة فلا يدل على التعميم ، وكذا من استدل به على أن التوراة التي أحضرت حينئذ كانت كلها صحيحة سالمة من التبدل لأنه بطرقه هذا الاحتمال بعينه ولا يرد قوله : أنت ذلك ومن أتاك ، لأن المراد أصل التوراة . وفيه اكتفاء الحاكم بترجمان واحد موثوق به وسيأتي بسطه في كتاب الأحكام . واستدل به على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا ثبت ذلك لنا بدليل قرآن أو حديث صحيح مالم يثبت نسخه بشرية نينا أو نديم أو شريحهم ، وعلى هذا فيجعل ما وقع في هذه القصة على أن النبي ﷺ علم أن هذا الحكم لم ينسخ من التوراة أصلاً

### ٣٨ - باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس

هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ؟

٦٨٤٢ ، ٦٨٤٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما : اقض بيننا بكتاب الله ، وقال الآخر - وهو أفضأهما - : أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله ، وأذن لي أن أنسلكم ، قال : تكلم . قال : إن ابني كان غصفاً على هذا - قال مالك : والغصيف الأجير - فزني بامرأته فأخبروني أن على ابني الرجم ، فاندريت منه بمائة شاة وبجارية لي ، ثم إنني سألت أهل العلم فأخبروني أن ماعلى ابني جلد مائة وتتريب عام . وإنما للرجم على امرأته . فقال رسول الله ﷺ : أما والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . أما فتمك وجاريتك فرد عليك . وجلد ابنه مائة وغربه عاماً . وأمر أيساً الأسلمي أن يأتي امرأة الآخر فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

**قوله** ( باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به ) ذكر فيه قصة الغصيف ، وقد تقدم شرحه مستوفى ، والحكم المذكور ظاهر فيمن قذف امرأة غيره ، وأما من قذف امرأته فكأنه أخذها من كون زوج المرأة كان حاضراً ولم ينكر ذلك ، وأشار بقوله هل على الإمام ، إلى الخلاف في ذلك ، والجمهور على أن ذلك بمسب ما يراه الإمام . قال النووي : الأصح عندنا وجوب والمجة فيه بعث أنيس إلى المرأة ، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البحث ما وقع بين زوجها وبين والد الغصيف من الخصام والمصالحة على الحد واشتجار القصة حتى صرح والد الغصيف بما صرح به ولم ينكر عليه زوجها ، فالإرسال إلى هذه ينص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالجمهور ، وإنما علق على اعترافها لأن حد الزنا لا يثبت في مثلها إلا بالافرار لتعدد إقامة البينة على ذلك ،

وقد تقدم شرح الحديث مستوفى ، وذكرنا ما قيل من الحكمة في إرسال أنيس إلى المرأة المذكورة ، وفي الموطأ أن عمر أتاه رجل فأخبره أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث اليها أبا رافع فسألها عما قال زوجها وأعلمها أنه لا يؤخذ بقوله فاعترفت ، فأمر بها عمر فرجعت . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن من قذف امرأته أو امرأة غيره بالزنا فلم يأت على ذلك بينة أن عليه الحد ، إلا أن أقر المقتوف ، فلمذا يجب على الإمام أن يبعث إلى المرأة يسألها عن ذلك ، ولو لم تعترف المرأة في قصة العفيف لوجب على والد العفيف حد القذف . وما يتفرع عن ذلك لو اعترف رجل بأنه زنى بامرأة معينة فأنكرت هل يجب عليه حد الزنا وحد القذف أو حد القذف فقط ؟ قال بالاول مالك والثاني أبو حنيفة ، وقال الشافعي وصاحبنا أبي حنيفة : من أقر منهما قائماً عليه حد الزنا فقط ، والحجة فيه أنه إن كان صدق في نفس الأمر فلا حد عليه لقذفها ، وإن كان كذب فليس بزان وإنما يجب عليه حد الزنا لأن كل من أقر على نفسه وعلى غيره لومه ما أقر به على نفسه وهو مدح فيما أقر به على غيره فيؤخذ باقراره على نفسه دون غيره

٣٩ - باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان . وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » وقوله أبو سعيد

٦٨٤٤ - حديث إسماعيل حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه « عن عائشة قالت : جاء أبو بكر رضي الله عنه - ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي - فقال : حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء . فماتني وجعل يطعن يده في خاصرتي . ولا يمنني من لا تحرك إلا مكان رسول الله ﷺ ، فأنزل الله آية التيمم »

٦٨٤٥ - حديث يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن عبد الرحمن بن القاسم حدثه عن أبيه « عن عائشة قالت : أقبل أبو بكر فلما كزني لكزة شديدة وقال : حبست الناس في بلاد ، فني للوت لمكان رسول الله ﷺ وقد أوجعت . . نحوه » لكز ووكز : واحد

قوله ( باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان ) أي دون إذنه له في ذلك . هذه الترجمة مقودة لبيان الخلاف هل يحتاج من وجب عليه الحد من الأرقاء إلى أن يستأذن سيده الإمام في إقامة الحد عليه ، أو له أن يقوم ذلك بغير مشورة ؟ وقد تقدم بيانه في « باب إذا زنت الأمة » . قوله ( وقال أبو سعيد عن النبي ﷺ « إذا صلى فأراد أحد أن يمر بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله » ، فعله أبو سعيد ) هذا مختصر من الحديث الذي تقدم موصولاً في « باب يرد المصل من مر بين يديه » ، ولفظه « فإن أراد أن يجتاز بين يديه فليدفعه ، فإن أبي فليقاتله قائماً » هو شيطان ، أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي سعيد . وأما قوله « وفعله أبو سعيد » فهو في الباب المذكور بلفظ « رأيت أبا سعيد يصل وأراد شاب أن يجتاز بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره » وقد تقدم شرحه مستوفى هناك والغرض منه أن الخبر ورد بالاذن المصل أن يؤدب المجتاز بالدفع ولا يحتاج في ذلك إلى إذن الحاكم ، وفعله أبو

سعيد الحدري ولم ينكر عليه مروان ، بل استغفمه من السب ، فلما ذكره له أفره على ذلك . ثم ذكر حديث عائشة في سب نزول آية التيمم من وجهين من عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عنها ، وقد تقدمت طريق مالك في نفسه - سورة المائدة وطريق عمرو بن الحارث عنها . **قوله** ( لكز وكر واحد ) أى بمعنى واحد ، ثبت هذا في رواية المستمل ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : الوكر في الصدر يجمع الكف والحره مثله وهو الكز . قال ابن بطال : في هذين الحديثين دلالة على جواز تأديب الرجل أهله وغير أهله بمضرة الساعان ولو لم يأذن له إذا كان ذلك في حق . وفي معنى تأديب الأهل تأديب الرقيق ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب لا تريب على الأمة .

#### ٤ - باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله

٦٨٤٦ - **حدثنا** أبو حنيفة **حدثنا** عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة عن المغيرة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف غير مصفح . فبلغ ذلك النبي **ﷺ** فقال : أحببون من قهر سعد ؟ لأننا أغبر منه ، والله أغبر مني .

[ الحديث ٦٨٤٦ - طريقه : ٧٤١٦ ]

**قوله** ( باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله ) كذا أطلق ولم يبين الحكم ، وقد اختلف فيه : فقال الجمهور عليه القود ، وقال أحد وإسحق إن أقام بينه أنه وجهه مع امرأته هدر دمه . وقال القاسم يسهه فيما بينه وبين أهله قتل الرجل إن كان نبيا وعلم أنه نال منها ما يوجب الفل ، ولكنه لا يسهط عنه القود في ظاهر الحكم . وقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح إلى عائشة بنت حرام : أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتلها ، فكتب عمر كتابا في العلانية أن يقيده به وكتابا في السر أن يطوه الديه . وقال ابن المنذر : جاءت الأخبار عن عمر في ذلك مختلفة وطامة أسانيد ما منقطعة ، وقد ثبت من هل أنه - مثل من رجل نزل رجلا وجهه مع امرأته فقال : إن لم يأت بأربعة شهداء والا فليقط رجمته ، قال الشافعي : وهذا نأخذ ، ولا نعلم لى مخالفا في ذلك . **قوله** ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل وصعد الملك هو ابن عمه ووراد هو كاتب المغيرة بن شعبة ، وثبت كذلك لغير أبي ذر . **قوله** ( قال سعد بن عباد ) هو الأصايري سيد الخرج . **قوله** ( لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت بالسيف ) كذا في هذه الرواية بالجزم ، وفي حديث أبي هريرة عند مسلم : أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله أرأيت أن وجدت مع امرأتى رجلا أمهل حتى آتى بأربعة شهداء ، الحديث ، وله من وجه آخر : فقال سعد : كلا والذي بعثك بالحق ، إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك . ولأبي داود من هذا الوجه : أن سعد بن عباد قال : يا رسول الله الرجل يجد مع أهله رجلا فيقتله ؟ قال : لا . قال : بلى والذي أكرهك بالحق . وأخرج الطبراني من حديث عباد بن الصامت : لما نزلت آية الرجم قال النبي **ﷺ** : إن الله قد جعل لمن سيلا ، الحديث وفيه : فقال أناس لسعد بن عباد : يا أبا نابت قد نزلت الحدود ، أرأيت لو وجدت مع امرأتك رجلا كيف كنت حينئذ ؟ قال : كنت ضارب به بالحيف حتى يسكن ، فانا أذهب وأجمع أرسه ؟ قال ذلك قد نضى الخائب حاجته فانطلق ، وأقول : رأيت فلانا فيجلدون ولا يقبلون لي شهادة أبدا ، فذكروا ذلك لرسول الله **ﷺ** فقال : كفى بالحيف شاهدا ثم قال : لو لا أنى أعان أن يقتل مع فيها السكران والذميران ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في باب المغيرة ، في أواخر كتاب النكاح ويأتى الكلام على قوله : والله أفهم مني ، في كتاب التوحيد . وفي الحديث أن الأحكام الشرعية لا تراض بالراى

## ٤١ - باب ما جاء في التعريض

٦٨٤٧ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : مَا أُلُوْنَاهَا ؟ قَالَ : مُحَرَّرٌ . قَالَ : فِيمَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَأَنَّى كَانَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أَرَاهُ عِرْقٌ نَزَعَهُ . قَالَ : فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقَ ،

**قوله** ( باب ما جاء في التعريض ) بعين مهملة وضاد معجمة ، قال الراغب : هو كلام له وجهان ظاهر وباطن ، فيقصد قائله الباطن ويظهر إرادة الظاهر ، وتقدم شيء من الكلام فيه في د باب التعريض بنفي الولد ، من كتاب اللعان في شرح حديث أبي هريرة في قصة الأعرابي الذي قال : إن امرأتي ولدت غلاما أسود ، والحديث ، وذكرت هناك ما قيل في اسمه وبين الاختلاف في حكم التعريض ، وأن الشافعي استدل بهذا الحديث على أن التعريض بالقذف لا يبطل حكم التصريح ، فتبعه البخاري حيث أورد هذا الحديث في الموضوعين ، وقد وقع في آخر رواية معمر التي أشركت إليها هناك « ولم يرخص له في الانتفاء منه » وقول الوهري : إنما تكون الملاعبة إذا قال وأيت الفاحشة ، قال ابن بطال : احتج الشافعي بأن التعريض في خطبة المعتدة جائز مع تحريم التصريح بخطبتها ، فدل على افتراق حكمهما ، قال وأجاب القاضي إسماعيل بأن التعريض بالخطبة جائز لأن النكاح لا يكون إلا بين اثنين ، فإذا صرح بالخطبة وقع عليه الجواب بالإيجاب أو الوعد فنع ، وإذا عرض فأفهم أن المرأة من حاجته لم يحتاج إلى جواب ، والتعريض بالقذف يقع من الواحد ولا يقتصر إلى جواب ، فهو قاذف من غير أن يخفيه عن أحد فقام مقام الصريح ، كذا فرق ، ويعكر عليه أن الحد يدفع بالشبهة والتعريض بمحتمل الأمرين ، بل عدم القذف فيه هو الظاهر والا لما كان تعريضا ، ومن لم يقل بالحد في التعريض يقول بالتأديب فيه لأن في التعريض أذى المسلم ، وقد أجمعوا على تأديب من وجد مع امرأة أجنبية في بيت والباب مغلق عليهم ، وقد ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال في التعريض عقوبة ، وقاله عبد الرزاق « أنبأنا ابن جريج قلت لعطاء : فالتعريض ؟ قال : ليس فيه حد ، قال عطاء وهو ابن دينار : فيه نكال » ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال تبويب البخاري غير معتدل ، قال : ولو قال : ما جاء في ذكر ما يقع في النفوس عندما يرى ما ينسكروه لكان صوابا . قلت : ولو سكك عن هذا لكان هو الصواب ، قال ابن التين : وقد انفصل المالكية عن حديث الباب بأن الأعرابي إنما جاء مستفتيا ولم يرد بتعريضه قذفا . وحاصله أن القذف في التعريض إنما يثبت على من عرف من إرادته القذف ، وهذا يقوى أن لا حد في التعريض لتعدد الإطلاوع على الإرادة ، والله سبحانه وتعالى أعلم

## ٤٢ - باب كم للتزوير والأدب ؟

٦٨٤٨ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ

فتح الباري - ج (١٢) م (١٢)

يقول : لا يُجلد فوقَ عشرِ جلداتٍ إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

[ الحديث ٦٨٤٨ - طوافه في : ٦٨٤٩ ، ٦٨٥٠ ]

٦٨٤٩ - **حديث** عمرو بن عليّ حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا مسلم بن أبي سريم «حدثني عبد الرحمن ابن جابر عن سمع اللبي رضي الله عنه قال : لا عقوبة فوقَ عشرِ ضرباتٍ ، إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥٠ - **حديث** يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيراً حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : حدثني عبدُ الرحمن بن جابر أن أباهُ حدثه أنه «سمعَ أبا بردةَ الانصاريَّ قال سمعتَ للنبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يُجلدوا فوقَ عشرِ أسواطٍ إلا في حدٍّ من حدودِ الله .

٦٨٥١ - **حديث** يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عُقيل عن ابنِ شهابٍ حدثنا أبو سلمةٌ دأنَّ أبا هريرةَ رضي الله عنه قال : نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال ، فقال له رجالٌ من المسلمين : فأنك يا رسولَ الله تواصل ؟ قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أيكم مثلي ، إني أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني ، فلما أبوا أن يفتموا عن الوصالِ واصلَ بهم يوماً ثم يوماً ، ثم رأوا الملألأ فقال : لو تأخرَ لزدنكم ، كأنسكلَ بهم حينَ أبوا . تابعه شبيبٌ ويحيى بن سعيدٍ ويونسٌ عن الزهري . وقال عبدُ الرحمن بنُ خالدٍ : عن ابنِ شهابٍ عن سعيدٍ عن أبي هريرةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم .

٦٨٥٢ - **حديث** عياش بن الوليد حدثنا عبدُ الأعلى حدثنا معمرٌ عن الزهري عن سالمٍ عن عبدِ الله ابنِ عمرٍ أنهم كانوا يُعذِّبونَ - على عهدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم - إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤذوه إلى رحالم .

٦٨٥٣ - **حديث** عبدانٍ أخبرنا عبدُ الله أخبرنا يونسٌ عن الزهري أخبرني عروة «عن عائشةَ رضي الله عنها قالت : ما انتقمَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم لنفسه في شيءٍ يؤتى إليه ، حتى يُنتمك من حرّمتِ الله فينتقمَ الله .

**قوله** ( باب ) بالنونين ( كم التعزير والادب ) التعزير مصدرٌ هو وهزه وهو مأخوذ من العزير وهو الرد والمنع ، واستعمل في الدفع عن الشخص كدفع أهدائه عنه ومنعهم من إضراره ، ومنه ( وأختمتم برسلي وهورتموم ) وكدفعه عن إتيان القبيح ، ومنه حرره القاضي أي أدبه لئلا يعود إلى القبيح . ويكون بالقول وبالفعل بحسب ما يليق به ، والمراد بالادب في الترجمة التأديب وعطفه على التعزير لأن التعزير يكون بسبب المعصية والتأديب أهم منه ، ومنه تأديب الولد وتأديب المعلم ، وأورد الكنية بلفظ الاستفهام إشارة إلى الاختلاف فيها كما سأذكره ، وقد ذكر في الباب أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( عن بكير بن عبد الله ) يعني ابن الأشج . **قوله** ( عن سليمان بن يسار عن عبد الرحمن ) في رواية عمرو بن الحارث الآتية في الباب د أن بكيراً حدثه قال : بينما أنا جالسٌ عندَ سليمان بن يسارٍ إذ جاء عبدُ الرحمن بن جابر فحدثَ سليمان بن يسار ، ثم أقبلَ علينا سليمان بن يسار فقال : حدثني عبدُ



الرحمن . **قوله** ( عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ) في رواية الأصملي عن أبي أحمد الجرجاني ، عن عبد الرحمن بن جابر ، ثم خط على قوله عن جابر فصار عن عبد الرحمن بن أبي بردة وهو صواب ، وأصوب منه رواية الجمهور بلفظ : ابن ، بدل ، عن ، . **قوله** ( عن أبي بردة ) في رواية علي بن اسماعيل بن حماد عن عمرو بن علي شيخ البخاري فيه بسنده إلى عبد الرحمن بن جابر قال : حدثني رجل من الانصار ، قال أبو حفص يعني عمرو بن علي المذكور : هو أبو بردة بن نيار أخرجه أبو نعيم ، وفي رواية عمرو بن الحارث حدثني عبد الرحمن بن جابر أن أباه حدثه أنه سمع أبا بردة الانصاري ، ووقع في الطريق الثانية من رواية فضيل بن سليمان عن مسلم بن أبي مريم : حدثني عبد الرحمن بن جابر عن سمع النبي ﷺ ، وقد سماه حفص بن ميسرة وهو أثني من فضيل بن سليمان فقال فيه : عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن أبيه ، أخرجه الاسماعيلي . قلت : قد رواه يحيى بن أيوب عن مسلم بن أبي مريم مثل رواية فضيل أخرجه أبو نعيم في المستخرج ، قال الاسماعيلي : ورواه اسحق ابن راهويه عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن مسلم بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الانصار . قلت : وهذا لا يبين أحد التفسيرين . فان كلا من جابر وأبي بردة انصاري ، قال الاسماعيلي : لم يدخل الحديث عن يزيد بن عبد الرحمن وأبي بردة أحدا وقد وافقه سعيد بن أيوب عن يزيد ثم ساقه من روايته كذلك . وحاصل الاختلاف هل هو عن صحابي منهم أو مسني ؟ الراجع الثاني ، ثم الراجع أنه أبو بردة بن نيار . وهل بين عبد الرحمن وأبي بردة واسطة وهو جابر أولا ؟ الراجع الثاني أيضا ، وقد ذكر الدارقطني في العلل ، الاختلاف ثم قال : القول قول الحديث ومن تابعه ، وعالف ذلك في جميع كتاب التتبع فقال : القول قول عمرو بن الحارث وقد تابعه أسامة بن زيد . قلت : ولم يقدح هذا الاختلاف عن الشيخين في صحة الحديث فانه كيفما دار يدور على ثقة ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وقع له فيه ما وقع ليعكر بن الأشج في تحديث عبد الرحمن بن جابر سليمان بمهزلة بكير ثم تحديث سليمان بكيرا به عن عبد الرحمن ، أو أن عبد الرحمن سمع أبا بردة لما حدث به أباه وثبته فيه أبوه فحدث به تارة واسطة أبيه وتارة بغير واسطة ، وادعى الأصملي أن الحديث مضطرب فلا يحتج به لاضطرابه ، وتعقب بأن عبد الرحمن ثقة ، فقد صرح بإجماعه ، وإجماع الصحابي لا يضر ، وقد انفق الشيخان على تصحيحه وهما العمدة في التصحيح ، وقد وجدت أنه شاهد بسند قوي لكنه مرسل أخرجه الحارث بن أبي أسامة من رواية عبد الله بن أبي بكر بن الحارث بن هشام رفعه ، لا يحمل أن يحمل فوق عشرة أسواط إلا في حد ، وله شاهد آخر عن أبي هريرة عند ابن ماجه سنأت الإشارة اليه . **قوله** ( لا يجلد ) بضم أوله بصيغة النفي ، ول بعضهم بالجزم ، وبقيده ما وقع في الرواية التي بعدها بصيغة النفي ولا تجلدوا ، . **قوله** ( فوق عشرة أسواط ) في رواية يحيى بن أيوب وحفص بن ميسرة ، فوق عشر جلدات ، وفي رواية علي بن اسماعيل بن حماد المشار اليها لا عقوبة فوق عشر ضربات ، . **قوله** ( إلا في حد من حدود الله ) ظاهره أن المراد بالحد ما ورد فيه من الشارح عدده من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة مخصوصة ، والمتفق عليه من ذلك أصل الونا والسرقة وشرب المسكر والحراية والقذف والزنا والقتل والقصاص في النفس والأطراف والقتل في الارتداد ، واختلاف في تسمية الأخيرين حدا ، واختلف في أشياء كثيرة يستحق مرتكبها العقوبة هل تسمى عقوبة حدا أولا ، وهي جحد العارية واللواط واقتيان الهبة وتحصيل المرافاة الفصل من البهائم ما لها والسحاق وأكل الدم والمبنة في حال الاختيار والحلم الخنزير ،

وكذا السر والغف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاملا والفطر في رمضان والتعريض بالونا . وذهب بعضهم إلى أن المراد بالحد في حديث الباب حتى الله ، قال ابن دقيق العيد يلحق أن بعض المصريين قرر هذا المعنى بأن تخصيص الحد بالمقدورات المقدم ذكرهما أمر اصطلاحى من الفقهاء ، وأن حرف الشرع أول الأمر كلف بطلاق الحد على كل مصيبة كبرت أو صغرت ، وتعقبه ابن دقيق العيد أنه خروج عن الظاهر ويحتاج إلى قتل ، والأصل عدمه ، قال : ويرد عليه أنا إذا أخرجنا في كل حق من حقوق الله أن يزداد على العشر لم يبق لنا شيء يختص المتع به ، لأن ما عدا الحرمات التي لا يجوز فيها الزيادة هو ما ليس بمحرم ، وأصل التعزير أنه لا يشرع فيما ليس بمحرم فلا يبق للحصوص الزيادة معنى . قلت : والعصرى المشار إليه أطلقه ابن تيمية ، وقد نقله صاحب ابن القيم المقابلة المذكورة فقال : الصواب في الجواب أن المراد بالحدود هنا الحقوق التي هي أوامر الله ونواهيه ، وهي المراد بقوله (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وفي أخرى (فقد ظلم نفسه) وقال (لكل حدود الله فلا تقر بها) وقال (ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً) قال : فلا يزداد على العشر في التآدييات التي لا تتعلق بمصيبة ككتاب الأب ولده الصغير . قلت : ويحتمل أن يفرق بين مراتب المعاصي ، فما ورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الأصل ، وما لم يرد فيه تقدير فإن كان كبيرة جازت الزيادة فيه وأطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار إليها والتحق بالمستثنى ، وإن كان صغيرة فهو المقصود بجمع الزيادة ، فهذا يدفع إيراد الشيخ تقي الدين على المعصية المذكور أن كان ذلك مراده ، وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة بالتعزير بلفظ لا تنزروا فوق حذرة أسواط ، وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فأخذ بظاهره الليث وأحمد في المشهور عنه وأصحق وبعض الشافعية ، وقال مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة : يجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحمد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أبو جعفر لا يزداد على العشر ، ثم اختلفوا فقال الشافعي : لا يبلغ ولا يجاوز ، وهو مقتضى قول الأوزاعي لا يبلغ به الحد ، ولم يفسر ، وقال الباقر : هو إلى رأى الإمام بالنسبة ما بلغ وهو اختيار أبي ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى لا تجلد في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين وعن عمر أنه بلغ بالوسط مائة وكذا ابن مسعود ومالك وأبي ثور وطاء : لا يزداد إلا من تكررت منه ، وعن وقع هذه مرة واحدة مصيبة لا حد فيها فلا يزداد ، وعن أبي حنيفة لا يبلغ أربعين ، وعن ابن أبي ليل وأبي يوسف لا يزداد على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف لا يبلغ ثمانين ، وأجابوا عن الحديث بأجوبة منها ما تقدم ، ومنها نصروه على الحد وأما الضرب بأعضا مثلا وباليدين فتجوز الزيادة لكن لا يجاوز أدنى الحدود ، وهذا رأى الاصطلاحى من الشافعية وكأنه لم يقف على الرواية الواردة بلفظ الضرب ، ومنها أنه منسوخ دل على نسخه إجماع الصحابة ، ورد بأنه قال به بعض التابعين وهو قول الليث بن سعد أحد فقهاء الأمصار ، ومنها معارضة الحديث بما هو أقوى منه وهو الإجماع على أنه التعزير بخلاف الحدود وحديث الباب يقتضى تحديده بالمعشر فما دونها فيصير مثل الحد ، وبالإجماع على أن التعزير هو قول رأى الإمام فيما يرجع إلى التشديد والتخفيف لا من حيث العدد لأن التعزير شرع المردح في الناس من يردعه الكلام ومنهم من لا يردعه الضرب الشديد ، ولذلك كان تعزير كل أحد بمجسبه ، وتعقب بأن الحد لا يزداد فيه ولا ينقص فاختلما ، وبأن التخفيف والتشديد مسلم لكن مع مراعاة العدد المذكور وبأن الردع لا يراعى في الأفراد بدليل أن من الناس من لا يردعه الحد ، ومع ذلك لا يجمع

هذم بين الحد والتعزير ، فلو نظر إلى كل فرد لقبل بالزيادة على الحد أو الجمع بين الحد والتعزير ، ونقل القرطبي أن الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وعكسه الووى وهو المأمعده فانه لا يعرف القول به من أحد من الصحابة ، واعتذر الهادي فقال : لم يبلغ مالكا هذا الحديث فكان يرى المقربة بقدر الذنب ، وهو يقتضى أنه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به . الحديث الثاني حديث الهوى عن الوصال ، والغرض منه قوله : فواصل بهم كالمكمل بهم ، قال ابن بطلان عن الملب : فيه أن التعزير موكول إلى رأى الامام لقوله : لو امتد الشهر لزدت ، فدل على أن للامام أن يزيد في التعزير ما يراه ، وهو كقول ، لكن لا يعارض الحديث المذكور لانه ورد في عدد من الضرب أو الجلد فيتعلى بشئ محسوس ، وهذا يتعلق بشئ متروك وهو الامساك عن المفطرات والام فيه يرجع إلى التوجيع والتعطاش ، وتأثيرهما في الأشخاص متفاوت جدا ، والظاهر أن الذين واصل بهم كان لهم اقتدار على ذلك في الجملة فأشار إلى أن ذلك لو تمادى حتى ينتهى إلى عجزهم عنه لكان هو المؤثر في زجرهم ، واستفاد منه أن المراد من التعزير ما يحصل به الردع . وذلك يمكن في العشر بأن يختلف الحال في صفة الجلد أو الضرب تخفيفا وتشديدا والله أعلم . نعم استفاد منه جواز التعزير بالتجويع ونحوه من الأمور العنوية . قوله (تابعه شعيب بن يحيى بن سعيد وبونس بن الزهرى ، وقال عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب : عن سعيد بن المسيب) أى تأمروا عقيلًا في قوله عن أبي سلمة ، وخالفهم عبد الرحمن بن خالد فقال سعيد بن المسيب . قلت : فاما مناقبة شعيب فوصلها المؤلف في كتاب الصيام ، وأما مناقبة يحيى بن سعيد وهو الانصارى فوصلها الأدهل في الزهريات ، وأما مناقبة بونس وهو ابن يزيد فوصلها مسلم من طريق ابن وهب عنه ، وأما رواية عبد الرحمن بن خالد فصيانى الكلام عليها في كتاب الأحكام ، وذكر الاسماهيلي أن أبا صالح رواه عن اليث عن عبد الرحمن المذكور لجمع فيه بين سعيد وأبي سلمة ، قال : وكذا رواه عبد الرحمن بن نمر عن الزهرى بسنده إليه كذلك انتهى ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الصيام . الحديث الثالث ، قوله (حدثني هياش) بتحتانية ثم معجمة وعبد الأعل هو ابن عبد الأهل البصرى . قوله (عن سالم) هو ابن عبد الله بن عمر . قوله (عن عبد الله بن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جواقة أن يديهوه في مكانهم) في رواية أبي أحمد الجرجاني عن القوري وسالم بن عبد الله بن عمر أنهم كانوا الخ ، فصار صيغة الاسناد الارسال والصواب : عن سالم بن عبد الله ، فتصهفت : عن ، فصار : ابن ، وقد وقع في رواية مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الأهل بهذا الاسناد : عن سالم بن ابن عمر به ، وتقدم في البيوع من طريق بونس عن الزهرى : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال فذكر نحوه ، وتقدم شرح هذا الحديث في كتاب البيوع مستوفى ، ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى فتماطى العقود الفاسدة بالضرب ، وهو شرعية اقامة المنتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد أن علم به . الحديث الرابع ، قوله (عبدان) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك وبونس هو ابن يزيد . قوله (ما انتقم) هذا طرف من حديث أوله : ماخير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما أخرجه مسلم بتمامه من رواية بونس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب صفة النبي ﷺ ، عن طريق مالك عن الزهرى ، وقد تقدم قريبا في أوائل الحدود من طريق عقيل بن ابن شهاب

## ٤٣ - باب من أظهر الفاحشة والاطح والتهمة بغير بيينة

٦٨٥٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال الزهري عن سهل بن سعيد قال : **شهدت** للتلاعنين وأنا ابن خمسة عشرة فرّق بينهما ، فقال زوجها : كذبت عليها ، أن أمسكنها ، قال لحفظت ذلك من الزهري : إن جاءت به كذا وكذا فهو . . وإن جاءت به كذا وكذا - كأنه وحرة - فهو . . وسمعت الزهري يقول : جاءت به للذي يكره .

٦٨٥٥ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن القاسم بن محمد قال « ذكر ابن عباس المتلاعنين فقال عبد الله بن شداد : هي التي قال رسول الله ﷺ : لو كنت رجلاً امرأة من غير بيينة . قال : لا . تلك امرأة أعلنت »

٦٨٥٦ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** الأيث **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم ابن محمد « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : ذكر المتلاعنان عند النبي ﷺ ، فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف ، وأتاه رجل من قومه يشكو أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا أقول ، فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل مضطراً فقبل اللحم سبط الشعر ، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خذ لا كثير اللحم ، فقال النبي ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شينها بارجل الذي ذكر زوجها أنه وجد عندنا ، فلعن النبي ﷺ بينهما فقال رجل لا ين عباس في المجلس هي التي قال النبي ﷺ : لو رجعت أحداً بغير بيينة رجعت هذه ؟ فقال : لا ، تلك امرأة كانت تُظلم في الإسلام السوء **قوله** ( باب من أظهر الفاحشة والاطح والتهمة بغير بيينة ) أي ما حكمه ؟ والمراد بإظهار الفاحشة أن يتهاوى ما يدل عليها عارة من غير أن يثبت ذلك ببينة أو إقرار ، والاطح هو بفتح اللام والطاء المهجلة بعدها حاء معجمة : الرمي بالشعر ، يقال لاطح فلان بكذا أي رمى بشر ، واطحه بكذا مخففاً ومثقلولته به ، وبالتهمة بضم المثناة وفتح الهاء من يتهم بذلك من غير أن يتحقق فيه ولو عادة . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث سهل بن سعيد في قصة المتلاعنين أورده مختصراً ، وفي آخره تصريح سفيان حيث قال « حفظت من الزهري ، وقد تقدم شرحه في كتاب الامان مستوفى ، وقوله « إن جاءت به كذا فهو ، وإن جاءت به كذا فهو ، كذا وقع بالكتابة وباللاكنة في الموضعين ، وتقدم في اللعان بيان من طريق ابن جرير عن ابن شهاب ولفظه « إن جاءت به أحمر تصيرا كأنه وحرة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها ، وإن جاءت به أسود أعين ذا اليتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وكذبت عليه » انتهى ، وعلى هذا فتقدير الكلام فهو كاذب في الأولى فهو صادق في الثانية ، وعرف منه أن الهميم الزوج كأنه قال إن جاءت به أحمر فزوجها كاذب فيما رماها به ، وإن جاءت به أسود فزوجها صادق ،

ثانيهما حديث ابن عباس في اللعان أيضا . أوردته من طريقين مختصرة ثم مطولة كلاما من طريق القاسم بن محمد عنه ، ووقع لبعضهم باسقاط القاسم بن محمد من السند وهو غلط ، وقد تقدم شرحه مستوفى أيضا في كتاب اللعان وقوله « من غير بيعة » في رواية الكشميني « من » بدل « من » وقوله في الطريق الأخرى « ذكر المتلاعنان » في رواية الكشميني « ذكر المتلاعن » . قوله ( فقال رجل لابن عباس في المجلس ) هو عبد الله بن شداد بن الحاد كما صرح به في الرواية التي قبلها . قوله ( تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السود ) في رواية عروة عن ابن عباس بسند صحيح عند ابن ماجه ولو كنت راجعا أحدا بغير بيعة لرجعت فلاة ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقتها وهيئتها ومن يدخل عليها ، ولم أقف على اسم المرأة المذكورة فسكتهم تعديرا إليها سترأ عليها ، قال المارئي : فيه أن الحد لا يجب على أحد بغير بيعة أو إقرار ولو كان متبعا بالفاحشة ، وقال النووي : معنى تظهر السود أنه اشتهر عنها وشاع ولكن لم تقيم البيعة عليها بذلك ولا اعترفت ، ندل على أن الحد لا يجب بالاستفاضة . وقد أخرج الحاكم من طريق ابن عباس عن عمر أنه قال لرجل أفعد جاريته وقد اتهمها بالفاحشة على النار حتى احترق فرجها وهل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك ؟ قال : لا . قال : فضربه وقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يقاد بملوك من مالكم لأقعدتها منك ، قال الحاكم صحيح الإسناد ، وتعبه الذهبي بأن في إسناده عمرو بن عيسى شيخ الثيب وفيه منكر الحديث ، كذا قال فارهم أن فهمه كلاما ، وليس كذلك فإنه ذكره في الميزان فقال : لا يعرف ، لم يرد على ذلك ، ولا يلزم من ذلك القدح فيما رواه بل يتوقف فيه

٤٤ - باب رمى المحصنات ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم )

٦٨٥٧ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان عن ثور بن زيد عن أبي الثيب عن ابن جبرية عن النبي ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموفات . قالوا : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات للمؤمنات الغافلات »

قوله ( باب رمى المحصنات ) أي قذفهن ، والمراد الحرام العفيفات ، ولا يختص بالزوجات بل حكم البكر كذلك بالإجماع . قوله ( والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم الآية ) كذا لابي ذر والنسفي ، وأما غيرهما فساهموا الآية إلى قوله ( غفور رحيم ) . قوله وقوله ( إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا ) كذا لابي ذر ، وغيره « إلى قوله عظيم ، واقتصر النسفي على ( إن الذين يرمون ) الآية وتضمنت الآية الأولى بيان حد القذف والثانية بيان كونه من الكبائر بناء على أن كل ما نوه عنه عليه باللعن أو العذاب أو شرع فيه حد فهو كبيرة وهو المعتمد وبذلك يطابق حديث الباب الآيتين المذكورتين ، وقد انعقد الإجماع على أن حكم قذف المحصن من الرجال حكم قذف المحصنة من النساء ، واختلف في حكم قذف الأرقاء كما سأذكره في الباب الذي بعده .

قوله (والذين يرمون أدراجهم ثم لم يأنوا الآية) كما لأبي ذر وحده ، ونبه على أنه وقع فيه وهم لأن التلاوة (ولم يكن لهم شهداء) وهو كذلك لكن في إيرادها هنا تكرار لأنها متعلق بالآمان ، وقد تقدم قريباً «باب من رمى امرأته» . قوله (حدثني سليمان) هو ابن بلال وأخيراً أبي ذر «حدثنا» وأبو الغيث هو سالم . قوله (اجتنبوا السبع الموبقات) بموحدة وقات أي المملكات ، قال المهباب: سميت بذلك لأنها سبب لإهلاك مرتكبها . قالت : والمراد بالموبقة هنا الكبيرة كما ثبت في حديث أبي هريرة من وجه آخر أخرجه الزوار وابن المنذر من طريق عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رفعه «الكبائر الشرك بالله وقتل النفس ، الحديث مثل رواية أبي الغيث ، إلا أنه ذكر بدل السحر الانتقال إلى الأعرابية بعد الهجرة ، وأخرج النسائي والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم من طريق صهيب مولى العنود بن عمر عن أبي هريرة وأبي سعيد قالا قال رسول الله ﷺ : ما من عبد يصلي الخس ويجتنب الكبائر السبع الا فتحت له أبواب الجنة ، الحديث ، ولكن لم يفسرها ، والمعتمد في تفسيرها ما وقع في رواية سالم ، وقد وافقه كتاب عمرو بن حزم الذي أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه والطبراني من طريق سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده قال كتب رسول الله ﷺ كتاب الفرائض والديات والسنن وبعث به مع عمرو بن حزم إلى اليمن ، الحديث بطوله ، وفيه «وكان في الكتاب : وان أكبر الكبائر الشرك» فذكر مثل حديث سالم «وأنه» والطبراني من حديث سهل بن أبي خيثمة عن أبي رفعه «اجتنب الكبائر السبع» فذكرها لكن ذكر التعرب بعد الهجرة بدل السحر ، وله في الاوسط من حديث أبي سعيد مثله وقال «الرجوع الى الأعراب بعد الهجرة» ، وإسماعيل القاضي من طريق المطلب بن عبد الله بن حنطب عن عبد الله بن عمرو قال «سعد النبي ﷺ المنبر ثم قال أشيروا من صلي الخس واجتنب الكبائر السبع تودي من أبواب الجنة» فقيل له : أسمع النبي ﷺ يذكرهن ؟ قال : نعم ، فذكر مثل حديث علي سواء وقال عبد الرزاق «أنا ما معمر عن الحسن قال الكبائر الاشرار بالله» ، فذكر مثل الاصول سواء إلا أنه قال «اليمن الفاجرة» بدل السحر ، ولابن عمرو فيما أخرجه البخاري في «الادب المفرد» والطبراني في التفسير وعبد الرزاق والحراطيني في «مساوي» الاخلاق ، وإسماعيل القاضي في «أحكام القرآن» ، مرفوعاً وموقوفاً قال «الكبائر تسع» ، فذكر السبعة المذكورة وزاد «الاحاد في الحرم وعقوق الوالدين» ، ولابن داود والطبراني من رواية عبيد بن عمير بن قتادة الليثي عن أبيه رفعه «ان أولياء الله المصلون ومن يجتنب الكبائر قالوا ما الكبائر ؟ قال : هن تسع ، أعظمهن الاشرار بالله» ، فذكر مثل حديث ابن عمر سواء إلا أنه عبر عن الاحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام . وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح إلى سعيد بن المسيب قال «هن عشر» ، فذكر السبعة التي في الأصل وزاد «وعقوق الوالدين واليمين الغموس وشرب الخمر» ، ولابن أبي حاتم من طريق مالك بن حريث عن علي قال «الكبائر» ، فذكر التسعة لإمال اليمين زاد العقوق والتعرب بعد الهجرة وفراق الجماعة ونسك الصفة ، والطبراني عن أبي أمامة أنهم تذاكروا الكبائر فقالوا : الشرك ومال اليتيم والفراق من الوحف والسحر والعقوق وفول الزور والغلول والونا (١) فقال رسول الله ﷺ «فأين يجملون الذين يشتمون بهم الله ثمناً قليلاً» . قالت وقد تقدم في كتاب الادب عند اليمين الغموس وكذا شهادة الزور وعقوق الوالدين وعند

(١) في نسخة «والربا»

عبد الرزاق والطبراني عن ابن مسعود ، أكبر الكبار ، الاشرار بالله والامن من مكر الله والقنوط من رحمة الله  
 والياح من روح الله ، وهو موقوف ، وروى اسماعيل بسنده صحيح من طريق ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو  
 مثل حديث الأصل لكن قال البهاني بدل السحر والغضب ، فمثل عز ذلك قال : البهتان يجمع . وفي الموطأ عن  
 النعمان بن مرة مرسله الزنا والسرفه وشرب الخمر فواحش ، وله شاهد من حديث عمران بن حصين عند البخاري  
 في الأدب المفرد ، والطبراني والبيهقي وسنده حسن ، وتقدم حديث ابن عباس في النسيمة ومن رواه بلفظ الفيبة  
 وترك التنزه من البول كل ذلك في الطهارة ، ولإسماعيل القاضي من مرسل الحسن ذكر الزنا والسرفه ، وله عن أبي  
 إسحق السبيعي : شتم أبي بكر ومهر ، وهو لابن أبي حاتم من قول مغيرة بن مقسم ، وأخرج الطبري عنه بسند  
 صحيح : الاضرار في الوصية من الكبار ، وعنه الجمع بين الصلوتين من غير عذر ، رفعه وله شاهد أخرجه ابن أبي  
 حاتم عن حمزة ، وعند اسماعيل من قول ابن عمر ذكر الآية ، ومن حديث يريدة عند البزار منع فضل الماء ومنع  
 طروق الفعل ، ومن حيث أبي هريرة عند الحاكم والصلوات كفارات لإيمان ثلاث : الاشرار بالله ونكث الصفقة وترك  
 السنة ، ثم نكر الصفقة بالخروج على الامام وترك السنة بالخروج عن الجماعة أخرجه الحاكم ، ومن حديث  
 ابن عمر هند ابن مردويه : أكبر الكبار سوء الظن بالله ، ومن الضعيف في ذلك نسيان القرآن أخرجه أبو داود  
 والترمذي عن أنس رفعه : نظرت في الذنوب فلم أر أعظم من سورة من القرآن أو ثياب رجل ففساها ، وحديث  
 : من أتى حائضا أو كاهنا فقد كفر ، أخرجه الترمذي ، فهذا جميع ما وقفت عليه بما ورد النصريح بأنه من الكبار  
 أو من أكبر الكبار صحيحا وضعيفا مرفعا وموقفا ، وقد تابعته غاية التبع ، وفي بعضه ما ورد خاصا ويدخل  
 في عموم غيره كالنسيب في لعن الوالدين وهو داخل في المعنوي وقتل الولد وهو داخل في قتل النفس والزنا بحليلة  
 الجار وهو داخل في الزنا والنية والظن واسم الحيانة يشمله ويدخل الجميع في السرفه ونكث السحر وهو داخل في  
 السحر وشهادة الزور وهي داخل في قول الزور ويمين الفحوس وهي داخل في اليمين الفاجرة والقنوط من رحمة  
 الله كاليأس من روح الله ، والمعتمد من كل ذلك ما ورد مرفعا بغير تدخل من وجه صحيح وهي السبعة المذكورة  
 في حديث الباب والاتقال عن الهجرة والزنا والسرفه والعقوق واليمين الفحوس والالحاد في الحرم وشرب الخمر  
 وشهادة الزور والنسيمة وترك التنزه من البول والظن ونكث الصفقة وفراق الجماعة ، فتلك عشرون خصلة  
 وتتفاوت مراتبها ، والمجمع على عدمه من ذلك أقوى من المختلاف فيه إلا ما عهده القرآن أو الإجماع فيلتحق بما فرقه  
 ويجتمع من المرفوع ومن الموقوف مائة أربعا ، ويحتاج عند هذا إلى الجواب عن الحكمة في الاختصار على سبع ،  
 ويجاب بأن مفهوم المدد ليس بحجة وهو جواب ضئيف ، وبأنه أهل أولا بالذكورات ثم أهل بما زاد فيجب الأخذ  
 بالزائد ، أو أن الاختصار وقع بحسب المقام بالنسبة للسائل أو من وقعت له واقعة ونحو ذلك . وقد أخرج  
 الطبري وإسماعيل القاضي عن ابن عباس أنه قيل له الكبار سبع فقال : من أكثر من سبع وسبع ، وفي رواية عنه  
 هي إلى السبعين أقرب ، وفي رواية إلى السبعائة ، ويحمل كلامه على المباغة بالنسبة إلى من اقتصر على سبع ، وكأن  
 المختصر عليها اعتمد على حديث الباب المذكور . وإذا تقرر ذلك عرف فساد من عرف الكبيرة بأنها ما رجب  
 فيها الحد ، لأن أكثر المذكورات لا يجب فيها الحد ، قال الرافعي في الشرح الكبير : الكبيرة هي الموجهة لحد ،  
 وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة ، هذا أكثر ما يوجد الأشهاب وهم إلى تجميع الأول أميل ، لكن

الثاني أوفى لما ذكره عند تفصيل الكبائر ، وقد أقره في الروضة ، وهو يشعر بأنه لا يوجد من أحد من الشافعية  
الجمع بين التعريفين ، وليس كذلك ، فقد قال الماوردي في « الحارثي » : هي ما يوجب الحد أو توجه إليها الوعيد ،  
وأوفى كلامه للتوزيع لا للشك ، وكيف يقول عالم إن الكبيرة ما ورد فيه الحد مع التصريح في الصحيحين بالعقوق  
واليمين الغموس وشهادة الزور وغير ذلك ، والأصل فيما ذكره الرافعي قول البغوي في « التهذيب » من ارتكب  
كبيرة من زنا أو لواط أو شرب خمر أو غصب أو سرقة أو قتل بغير حق ترد شهادته وإن فعله مرة واحدة ، ثم  
قال : في كل ما يوجب الحد من المعاصي فهو كبيرة ، وقيل ما يباح الوعيد بصاحبه بنص كتاب أو سنة انتهى .  
والكلام الأول لا يقتضي الحصر ، والثاني هو المعتمد . وقال ابن عبد السلام : لم أقف على ضابط الكبيرة يعني  
يسلم من الاختراض ، قال : والأول ضابطها بما يشعر بتجاوز مرتكبها لإشعار أصغر الكبائر المنصوص عليها ، قال  
وضبطها بعضهم بكل ذنب قرن به وعيد أو لعن . قلت : وهذا أشمل من غيره ، ولا يرد عليه إخلاله بما فيه حد ،  
لأن كل ما ثبت فيه الحد لا يتخلو من ورود الوعيد على فعله ، ويدخل فيه ترك الواجبات الفورية منها مطلقا  
والمترامية إذا تضيقت . وقال ابن الصلاح : لها أمارات منها إيجاب الحد ، ومنها الإيماد عليها بالعذاب بالذات  
وتحويها في الكتاب أو السنة ، ومنها وصف صاحبها بالفق ، ومنها اللعن ، قلت : وهذا أوسع مما قبله . وقد  
أخرج اسماعيل القاضي بسند فيه ابن أبي شيبة عن أبي سعيد مرفوعا : الكبائر كل ذنب أدخل صاحبه النار ، وبسند  
صحيح عن الحسن البصري قال : كل ذنب نسب به الله تعالى إلى النار فهو كبيرة ، ومن أحسن التعاريف قول الفرطبي  
في المفهم : كل ذنب اطلعت عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخير فيه بشدة العقاب أو عاق  
عليه الحد أو شدد التكبير عليه فهو كبيرة ، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن  
أو الأحاديث الصحيحة والحسنة ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه  
كبيرة ، فهما باغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عدها ، وقد شرعت في جمع ذلك ، وأسأل الله الإحاطة على تحريره  
بمنه وكرمه . وقال الحلبي في « المماح » : ما من ذنب إلا وفيه صغيرة وكبيرة ، وقد تنقلب الصغيرة كبيرة  
بقربنة نظم إليها ، وتنقلب الكبيرة فاحشة كذلك ، إلا الكفر بالله فانه أفحش الكبائر وليس من نوعه صغيرة ،  
قلت : ومع ذلك فهو ينقسم إلى فاحش وأفحش . ثم ذكر الحلبي أمثلة لما قال ، فالثاني كقتل النفس بغير حق  
فانه كبيرة ، فإن قتل أصلا أو فرط أو ذا رحم أو بالحرم أو بالشهر الحرام فهو فاحشة . والزنا كبيرة ، فإن كان  
بجميلة الجار أو بذات رحم أو في شهر رمضان أو في الحرم فهو فاحشة . وشرب الخمر كبيرة ، فإن كان في شهر  
رمضان نهارا أو في الحرم أو جاهر به فهو فاحشة . والأول كالفاخذة مع الأجنبية صغيرة ، فإن كان مع امرأة  
الاب أو جميلة الابن أو ذات رحم فكبيرة . وسرقة ما دون النصاب صغيرة ، فإن كان المسروق منه لا يملك غيره  
وأفضى به عدمه إلى الضعف فهو كبيرة . وأطال في أمثلة ذلك . وفي السكشير منه ما يقتضب ، لكن هذا عنوانه ،  
وهو منجح حسن لا بأس باعتباره ، ومداره على شدة الفسدة وخفتها والله أعلم . ( تنبيه ) : يأتي القول في تعظيم  
قتل النفس في الكتاب الذي بعد هذا ، وتقدم الكلام على السحر في آخر كتاب الطب ، ودلى أكل مال اليتيم في  
كتاب الوصايا ، وعلى أكل الربا في كتاب البيوع ، وعلى قتولي يوم الزحف في كتاب الجهاد ، وذكر هنا قذف  
المحصنات . وقد شرط القاضي أبو سعيد المروني في « أدب القضاء » أن شرط كون غصب المال كبيرة أن يبلغ



نصاها ، وبطرد في المرفة وغيرها ، وأطلق في ذلك جماعة . وبطرد في أكل مال اليتيم وجميع أنواع الجناية .  
واقه أعلم

### ٤٥ - باب قذف العبيد

٦٨٥٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فُضَيْلِ بْنِ قَزَّوَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَعْمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ : مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَهُوَ بَرِيٌّ مِمَّا قَالَ مُجَلَّدٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ ۝

قوله ( باب قذف العبيد ) أي الارقاء . عبر بالعبيد إيجاباً لفظ الخبر ، وحكم الامة والعبد في ذلك سواء ، والمراد بأصل الترجمة الاضافة للفظ قول بدليل ما تضمنته حديث الباب ، ويحتمل إرادة الإضافة للفاعل ، والحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكرنا كان أو أئى . وهذا قول الجمهور . وعن عمر بن عبد العزيز والزهري وطائفة يسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر : حده ثمانون ، وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور . قوله ( عن ابن أبي نعم ) هو ابن عبد الرحمن . قوله ( عن ابن هريرة ) في رواية الاسماعيلي من طريق محمد بن خلاد وعلي بن المدبني كلاهما عن يحيى بن سعيد وهو القطان بهذا الصند وحدثنا أبو هريرة . قوله ( سمعت أبا القاسم ) في رواية الاسماعيلي وحدثنا أبو القاسم نبي التوبة . قوله ( من قذف مملوكه ) في رواية الاسماعيلي و من قذف عبده بشيء . قوله ( وهو برىء مما قال ) جملة حالية ، وقوله ( إلا أن يكون كما قال ، أي فلا يجلد . وفي رواية النسائي من هذا الوجه و أقام عليه الحد يوم القيامة ، وأخرج من حديث ابن عمر و من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه ، قال المصنف : أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبدا لم يجب عليه الحد . ودل هذا الحديث على ذلك لأنه لو وجب على السيد أن يجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره كما ذكره في الآخرة ، وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للحرار من المملوكين ، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكاثرون في الحدود ، ويقتصر لكل منهم إلا أن يعفو ، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالاعتقوى . قلت : في نقله الاجماع نظر ، فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سهل بن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال : يضرب الحد صاغراً . وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر . وقال ابن المنذر : اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة : يجب فيه الحد ، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد ، وكذلك من يقول انها عتقت بموت السيد . وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد . وقال مالك والشافعي : من قذف حراً يظنه عبداً وجب عليه الحد

### ٤٦ - باب هل يأمر الإمام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ؟ وقد فعله عمر

٦٨٥٩ ، ٦٨٦٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُمَيْيِّ قَالَا : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أُنْذِرْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ،

فقام خصمه - وكان أفعه منه - فقال : صدق ، أفض بيدينا بكتاب الله وأذن لي يا رسول الله . فقال النبي ﷺ :  
 قول . فقال : إن ابني كان عسيفاً في أهل هذا ، فزني بأمرأته ، فافتديت منه بمائة شاة وخادم ، وإني سألت  
 رجلاً من أهل العلم فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن علي امرأته هذا الرجم . فقال : والذي  
 نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : المائة والخادم رد عليك ، وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب عام ، وبأنتيس  
 اغد على امرأته هذا فسلها ، فإن اعترفت فارجمها . فاعترفت ، فرجمها .

**قوله** ( باب هل يأمر الامام رجلاً فيضرب الحد غائباً عنه ) تقدم الكلام على هذه الترجمة ، وهل هو مكروه  
 أو لا قريباً . **قوله** ( وقد فعله عمر ) ثبت هذا التعليق في رواية الكشميني ، وقد ورد ذلك عن عمر في عدة آثار  
 منها ما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن عمر أنه كتب إلى عامله أن عاد فحدوه ذكره في قصة طويلة ،  
 وتقدم الكلام على حديث سهل بن سعد المذكور في الباب في قصة العفيف وقه الحد ، ومحمد بن يوسف شيخه فيه  
 هو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في هذه الرواية حدثنا ابن عيينة عن الزهري عن عبيد الله  
 ابن عبد الله ، وقع عند الاسماعيلي من طريق العباس بن الوليد النرسي عن ابن عيينة قال الزهري كنت أحسب  
 أني قد أصبت من العلم ، فلما لقيت عبيد الله كأنما كنت ألجر به بحراً ، فذكر الحديث ، وفيه إيمان إلى أنه لم يجعل  
 هذا الحديث تاماً إلا عن عبيد الله المذكور وهو أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة

( خاتمة ) اشتمل كتاب الحدود والمحاربين من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة أحاديث ، الموصول  
 منها تسعة وسبعون والبقية متابعات وتعاليق ، المكرر منها فيه وفيما مضى اثنتان وستون حديثاً والخاصة بسبعة عشر  
 حديثاً وافقه مسلم على تحريمها سوى ثمانية أحاديث وهي : حديث أبي هريرة رآه النبي ﷺ رجل قد شرب  
 الخمر ، وفيه لا تعينوا عليه الشيطان ، وحديث السائب بن يزيد في ضرب الشارب ، وحديث عمر في قصة  
 الشارب الملقب حماراً ، وحديث ابن عباس د لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، وحديث علي في رجم المرأة  
 وجلدها ، وحديث علي في دفع القلم ، وحديث أنس في الرجل الذي قال يا رسول الله أصبت حداً فأقمه علي ،  
 وحديث ابن عباس في قصة ماعز ، وحديث عمر في قصة السقيفة المطول بما اشتمل عليه ، وقد انفقا منه على  
 أوله في قصة الرجم ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرون أثراً بعضها موصول في ضمن الأحاديث  
 المرفوعة مثل قول ابن عباس د ينزع نور الإيمان من الواني ، ومثل إخراج عمر المختشين ، ومثل كلام الحباب  
 ابن المنذر

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٧ - كتاب الديات

## ١ - باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً جزاؤه جهنم)

٦٨٦١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شعيب قال قال عبد الله : قال رجل يا رسول الله أي الذنوب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدعو الله ندأ وهو خائفك . قال : ثم أي ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم منك . قال ثم أي ؟ قال ثم أن زاني حائلة جارك . فأنزل الله عز وجل تصديقها (والذين لا يذعنون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون . ومن يفعل ذلك يلق ألقاماً)

٦٨٦٢ - **حدثنا** علي بن سعيد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لن يزال المؤمن في كسعة من دينه ما لم يصب دماً حراماً . [ الحديث ٦٨٦٢ - طرته في : ٦٨٦٢ ]

٦٨٦٣ - **حدثني** أحمد بن يعقوب حدثنا إسحاق بن سعيد قال سمعت أبي يحدث عن عبد الله بن عمرو قال : إن من ورطات الأمور التي لا تخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدماء الحرام بغير حيلة .

٦٨٦٤ - **حدثنا** عبيد الله بن موسى عن الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال : قال النبي ﷺ : أول ما يقضى بين الناس في الدماء

٦٨٦٥ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا يونس بن الزهرى حدثنا عطاء بن يزيد أن عبيد الله بن عدي حدثه أن المقداد بن عمرو الكندي - حليف بني زهرة - حدثه وكان شهيداً بدرأ مع النبي ﷺ أنه قال : يا رسول الله إن نبت كافراً فاقمنا فضرب يدي بالسيف فقطعناها ثم لاذ بشجرة وقال : أسلمت لله ، آفقه بعد أن قالها ؟ قال رسول الله ﷺ : لا تفعله . قال : يا رسول الله فإنه طرَحَ أحدى يدي ثم قال ذلك بعد ما قطعها آفقه ؟ قال : لا ، فإن قطعته فإنه بمنزلة قبل أن تفعله ، وأنت بمنزلة قبل أن يقول كلمته التي قال .

٦٨٦٦ - وقال حبيب بن أبي حمزة عن سعيد بن عيسى عن ابن عباس قال : قال النبي ﷺ للمقداد : إذا كان

رجل من يحنى إيمانه مع قوم كفار فأظهر إيمانه فقتله ، فكذلك كنت أنت تحنى إيمانك بهم من قبل .

**قوله** (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بتخفيف التحتانية جمع دية مثل عدات وعدة ، وأصلها ودية بفتح الواو وسكون الدال تقول : ودى القتل يدية إذا أعطى وإياه دية ، وهي ما جعل في مقابلة النفس ، وسمى دية تسمية بالمصدر وقاوماً بحذرفة والماء عوض وفي الأمر القتل بدال مكسورة حسب فان وقعت فلت ده ، وأورد البخاري تحت هذه الترجمة ما يمتنى بالقصاص لأن كل ما يجب فيه القصاص يجرى العفو عنه على مال فتكون الدية أشمل ، وترجم غيره د كتاب القصاص ، وأدخل تحت الديات بناء على أن القصاص هو الأصل في

العمد . قوله ( وقول الله تعالى : ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم ) كذا للجميع ، لكن سقط الواو الأولى لا يذر والنسب ، وفي هذه الآية وعيد شديد لمن قتل مؤمنا متعمدا بغير حق ، وقد تقدم النقل في تفسير سورة الفرقان عن ابن عباس وغيره في ذلك وبيان الاختلاف هل للقاتل توبة بما يغني عن إعادة . وأخرج إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » بسند حسن أن هذه الآية لما نزلت قال المهاجرون والأنصار وجبت ، حتى نزل ( أن الله لا يغير أن يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء ) . قلت : وعمل ذلك قول أهل السنة في أن القاتل في مشيئة الله ، ويؤيده حديث عبادة المتفق عليه بعد أن ذكر القتل والزنا وغيرهما ومن أصاب من ذلك شيئا فأمره إلى الله إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه ، ويؤيده قصة الذي قتل تسعة وتسعين نفسا ثم قتل المسكلم مائة وقد مضى في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء . ثم ذكر فيه خمسة أحاديث مرفوعة ، الحديث الأول حديث ابن مسعود « أي الذنب أكبر » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب إثم الزناة » ، وقوله « أن تقتل ولدك » ، قال الكرمانى لمفهوم له لأن القتل مطلقا أعظم . قلت : لا يمتنع أن يكون الذنب أعظم من غيره وبعض أفراد أعظم من بعض ، ثم قال الكرمانى وجه كونه أعظم أنه جمع مع القتل نصف الاعتقاد في أن الله هو الرزاق . الحديث الثاني حديث ابن عمر قوله ( حدثنا علي ) كذا للجميع غير منسوب ولم يذكره أبو علي الجبائى في تقييده ولا نبه عليه الكلاباذى ، وقد ذكرت في المقدمة أنه على بن الجهم لأن على بن المدينى لم يدرك أسحق بن سعيد . قوله ( لا ) في رواية الكشميهني « لن » . قوله ( في فسحة ) بضم الفاء وسكون المهملة وبهاء موحدة أي سعة . قوله ( من دينه ) كذا الأكثر بكسر المهملة من الدين وفي رواية الكشميهني « من ذنبه » ، فمفهوم الأول أن يضيق عليه دينه فقيه أشعار بالوعيد على قتل المؤمن متعمدا بما يتوعد به الكافر ، ومفهوم الثاني أنه يصير في ضيق بسبب ذنبه فقيه إشارة إلى استبعاد العفو عنه لاستمراره في الضيق المذكور ، وقال ابن العربي : الفسحة في الدين سعة الأعمال الصالحة حتى إذا جاء القتل ضاقت لأنها لا تفي بوزره ، والفسحة في الذنب قبوله الغفران بالتوبة حتى إذا جاء القتل ارتفع القبول ، وحاصله أنه فسره هل رأى ابن عمر في عدم قبول توبة القاتل . قوله ( ما لم يصب دما حراما ) في رواية إسماعيل القاضي من هذا الوجه « ما لم يتعد بدم حرام » وهو بمثابة ثم نون ثم دال ثقيلة ومعناه الإصابة وهو كناية عن شدة المخاطلة ولو قلت ، وقد أخرج الطبراني في « المعجم الكبير » عن ابن مسعود بسند رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعا مثل حديث ابن عمر موقوفا أيضا وزاد في آخره « فإذا أصاب دما حراما نزع منه الحياء » ، ثم أورد عن أحمد بن يعقوب وهو المسعودى الكوفى عن أسحق بن سعيد وهو المذكور في السند الذى قبله بالسند المذكور إلى ابن عمر . قوله ( أن من ورطات ) بفتح الواو والراء ، وحكى ابن مالك أنه قيد في الرواية بسكون الراء والصواب التحريك وهى جمع ورطة بسكون الراء وهى الهلاك يقال وقع فلان في ورطة أى في شىء لا ينجو منه ، وقد فسرها في الخبر بقوله التى لا مخرج لمن أوقع نفسه فيها . قوله ( سفك الدم ) أى إراقتة والمراد به القتل بأى صفة كان ، لكن لما كان الأصل إراقة الدم عبر به . قوله ( بغير حله ) في رواية أبي نعيم « بغير حقه » وهو موافق للفظ الآية ، وهل الموقوف هل ابن عمر منزه من المرفوع فكان ابن عمر فهم من كون القاتل لا يكون في فسحة أنه ورط نفسه فأهلكها ، لكن التعبير بقوله « من ورطات الأمور » يقتضى المشاركة بخلاف اللفظ الأول فهو أشد في الوعيد ، وزعم الإسماعيل أن هذه الرواية الثانية غلط ولم يبين وجه الغلط ،

وأظنه من جهة انفراد أحمد بن يعقوب بها فقد رواه عن اسحق بن سعيد أبو النضر هاشم بن القاسم ومحمد بن كنانة وغيرهما باللفظ الأول ، وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال لمن قتل عامدا بغير حق : تزود من الماء البارد فانك لا تدخل الجنة ، وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن عمر : زوال الدنيا كلها أهون على الله من قتل رجل مسلم ، قال الترمذي حديث حسن . قلت : وأخرج النسائي بلفظ : لقتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا ، قال ابن العربي : ثبت الخبي من قتل البهيمة بغير حق والوعيد في ذلك ، فكيف بقتل الآدمي ، فكيف بالمسلم ، فكيف بالتقي الصالح . الحديث الثالث . قوله ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن الأعمش ) هذا السند يلتحق بالثلاثيات وهي أهل ما عند البخاري من حيث العدد ، وهذا في حكمه من جهة أن الأعمش تابعي وإن كان روى هذا عن تابعي آخر فإن ذلك التابعي أدرك النبي ﷺ وإن لم تحصل له محبة . قوله ( عن أبي وائل عن عبد الله ) تقدم في باب القصاص يوم القيامة ، في أوخر الرقاق من رواية حفص بن غياث عن الأعمش حدثني شقيق وهو أبو وائل المذكور قال : سمعت عبد الله ، وهو ابن مسعود . قوله ( أول ما يقضى بين الناس في الدماء ) زاد مسلم من طريق آخر عن الأعمش : يوم القيامة ، وقد ذكرت شرحه في الباب المذكور وطريق الجمع بينه وبين حديث أبي هريرة : أول ما يحاسب به المرء صلاته ، ونبته هنا على أن النسائي أخرجهما في حديث واحد أو رده من طريق أبي وائل عن ابن مسعود رفعه : أول ما يحاسب به العبد الصلاة ، وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وما ، في هذا الحديث موصولة وهو موصول حرفي ويتعلق الجار بمحذوف أي أول القضاء يوم القيامة القضاء في الدماء أي في الأمر المتعلق بالدماء ، وفيه عظم أمر القتل لأن الابتداء إنما يقع بالأهم ، وقد استدلل به على أن القضاء يختص بالناس ولا مدخل فيه للبهائم ، وهو غلط لأن مفاده حصر الأولوية في القضاء بين الناس وليس فيه نفي القضاء بين البهائم مثلا بعد القضاء بين الناس . الحديث الرابع . قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وعطاء بن يزيد هو الليثي ، وعبيد الله بالصغير هو ابن علي أي ابن الحيار بكسر المعجمة وتخفيف التحتانية النوفلي له إدراك ، وقد تقدم بيانه في مناقب عثمان ، والمقاداد بن عمرو هو المعروف ابن الأسود . قوله ( إن أقيمت ) كذا الأكثر بصيغة الشرط ، وفي رواية أبي ذر : إن أقيمت كافرا فاقتلناه فضرب يدي قطعها ، وظاهر سياقه أن ذلك وقع ، والذي في نفس الأمر بخلافه ، وإنما سأل المقداد عن الحكم في ذلك لو وقع ، وقد تقدم في غررة بدر بلفظ : وأريت إن أقيمت رجلا من الكفار . الحديث وهو يؤيد رواية الأكثر . قوله ( ثم لاذ بشجرة ) أي التجأ إليها ، وفي رواية الكشميني ثم لاذ مني بشجرة والشجرة مثال . قوله ( وقال أسلمت لله ) أي دخلت في الإسلام . قوله ( قال قتله فانه بمنزلة قبل أن تقتله ) قال الكورماني : القتل ليس سببا لكون كل منهما بمنزلة الآخر لكن عند الذمعة مؤول بالاخبار أي هو سبب لإخباري لك بذلك ، وعند البيانين المراد لازمه كقوله بياح دمك إن عصيت . قوله ( وأنت بمنزلة قبل أن يقول ) قال الخطابي : معناه أن الكافر مباح الدم بحكم الدين قبل أن يسلم ، فإذا أسلم صار مصان الدم كالسالم ، فإن قتله المسلم بعد ذلك صار ذممة مباحا بحق القصاص كالسافر بحق الدين ، وليس المراد إلحاقه في الكفر كما نقوله الخوارج من تكفيره المسلم بالكبيرة ، وحاصله اتحاد المذنبين مع اختلاف المآخذ ، فالاول انه ممتلك في صون الدم ، والثاني انك مثله في الضرر . ونقل ابن التين عن الداودي قال : معناه انك صرت قاتلا كما كان هو قاتلا ، قال : وهذا من المعارض ، لأنه

أراد الإغلاط بظاهر اللفظ دون باطنه ، وإنما أراد أن كلا منهما قاتل ، ولم يرد أنه صار كافرا بقتله إياه . ونقل ابن بطال عن المهاب معناه فقال : أى أنك بقصدك إقتله عمدا آثم كما كان هو بقصدك إقتلك آثما ، فأنتما في حالة واحدة من العصيان . وقيل المعنى أنت عنده حلال الدم قبل أن تسلم وكنت مثله في الكفر كما كان عندك حلال الدم قبل ذلك ، وقيل معناه إنه مغفور له بشهادة النوحين كما أنك مغفور لك بشهود بدر . ونقل ابن بطال عن ابن القصار أن معنى قوله « وأنت بمنزلته » أى في إباحة الدم ، وإنما قصد بذلك ردعه وزجره عن قتله لا أن الكافر إذا قال أسلمت حرم قتله ، وتعقب بأن الكافر مباح الدم والمسلم الذى قتله ان لم يتعمد قتله ولم يكن عرف أنه مسلم وإنما قتله متأولا فلا يكون بمنزلته في إباحته . وقال القاضي عياض : معناه أنه مثله في مخالفة الحق وأركان الإسلام وإن اختلف النوع في كون أحدهما كافرا والآخر موصيا . وقيل المراد إن قتله مستحلا لقتله فأنت مثله في الكفر ، وقيل المراد بالمثلية أنه مغفور له بشهادة التوحيد وأنت مغفور لك بشهود بدر ، ونقل ابن التين أيضا عن الداودي أنه أوله على وجه آخر فقال : يفسره حديث ابن عباس الذى في آخر الباب ومعناه أنه يجوز أن يكون اللائد بالشجرة الفاحح ليد مؤمنا يكتم إيمانه مع قوم كفار غلبوه على نفسه ، فإن قتله كانت شاك في قتله إياه أن ينزله الله من العمد والخطأ كما كان هو مهكوكا في إيمانه لجواز أن يكون يكتم إيمانه ، ثم قال : فإن قيل كيف قطع يد المؤمن وهو من يكتم إيمانه ؟ فالجواب أنه دفع عن نفسه من يريد قتله لجواز له ذلك كما جاز للمؤمن أن يدفع عن نفسه من يريد قتله ولو أنضى إلى قتل من يريد قتله فإن دمه يكون هدرًا ، ولذلك لم يقد النبي ﷺ من يد المقداد لأنه قطعها متأولا . قلت : وعليه مؤاخذات : منها الجمع بين القصةين بهذا التكلف مع ظهور اختلافهما ، وإنما الذى ينطبق على حديث ابن عباس قصة أسامة الآتية في الباب الذى يليه حيث حل على رجل أراد قتله فقال أى مسلم قتله ظنا أنه قال ذلك متعوذا من القتل ، وكان الرجل في الأصل مسلما ، فالذى وقع للمقداد نحو ذلك كما سأبينه وأما قصة قطع اليد قائما قائما مستفتيا على تقدير أن لو وقعت كما تقدم تقريره ، وإنما تضمن الجواب انتهى من قتله لكونه أظهر الإسلام فحقن دمه وصار ما وقع منه قبل الإسلام عفوا . ومنها أن في جوابه عن الاستدلال نظرا لأنه كان يمكنه أن يدفع بالقول بأن يقول له عنه إرادته المسلم قتله أى مسلم فكيف عنه ، وليس له أن يبادر لقطع يده مع القدرة على القول المذكور ونحوه ، واستدل به على صحة إسلامه من قال أسلمت لله ولم يزد على ذلك ، وفيه نظر لأن ذلك كاف في الكف ، على أنه ورد في بعض ما روى أنه قال لا إله إلا الله ، وهو رواية معمر عن الزهري عند مسلم في هذا الحديث ، واستدل به على جواز السؤال عن النوازل قبل وقوعها بناء على ما تقدم ترجيحه ، وأما ما نقل عن بعض الساف من كراهة ذلك فهو محمول على ما يندرج وقوعه ، وأما ما يمكن وقوعه عادة فيشرع السؤال عنه ليعلم . الحديث الخامس ، قوله ( وقال حبيب بن أبي عمرة ) هو اتصال الكوفي لا يعرف اسم أبيه ، وهذا التعليق وصله البراد والدارقطني في الأفراد ، والطبراني في الكبير ، من رواية أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم والد محمد بن أبي بكر المقدسي عن حبيب بن أبي عمرة : بعث رسول الله ﷺ مربة فيها المقداد ، فلما أتوه وجدوه تفرقوا وفيهم رجل له مال كثير لم يبرح فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فأهوى إليه المقداد فقتله الحديث ، وفيه وذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال : يا مقداد قتلت رجلا قال لا إله إلا الله ، فكيف لك بلا إله إلا الله ، فأقول الله ( يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ، الآية ) فقال النبي ﷺ للمقداد : كان رجلا مؤمنا يعني إيمانه ، الخ قال

الدارقطني : تفرد به حبيب وتفرد به أبو بكر عنه . قلت : قد تابع أبا بكر سفيان الثوري لكنه أرسله ، أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عنه ، وأخرجه الطبري من طريق أبي إسحق الفزاري عن الثوري كذلك ، ولفظ وكيع بسند عن سعيد بن جبير ، خرج المقداد بن الأسود في سريّة ، فذكر الحديث مختصراً إلى قوله « فذلك » ، ولم يذكر الخبر المعلق ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذه القصة في تفسير سورة النساء ، وبينت الاختلاف في سبب نزول الآية المذكورة ، وطريق الجمع ، وفق الحد

## ٢ - باب قول الله تعالى ( ومن أحياها . . . )

قال ابن عباس : من حرّم قتلها إلا بحق فكأنها أحياء للناس جميعاً

٦٨٦٧ - **حدثنا** قبيصة **حدثنا** سفيان عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق « عن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقتل نفس إلا كان على ابن آدم الأول كفل منها »

٦٨٦٨ - **حدثنا** أبو الوليد **حدثنا** شعبة قال واقد بن عبد الله أخبرني عن أبيه « سمع عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ قال : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض ،

٦٨٦٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن علي بن مذكّر قال سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير « عن جرير قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت للناس ، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » . رواه أبو بكره وابن عباس عن النبي ﷺ »

٦٨٧٠ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة عن فراس عن الشعبي « عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : الكبارُ الإشرارُ بالله ، وعقوقُ الوالدَيْنِ - أو قال : اليئسُ للعقوس ، شك شعبة - وقال معاذ **حدثنا** شعبة قال : الكبارُ الإشرارُ بالله ، واليئسُ للعقوس ، وعقوقُ الوالدَيْنِ - أو قال : وقتلُ النفس »

٦٨٧١ - **حدثنا** إسحاق بن منصور **حدثنا** عبد الله **حدثنا** شعبة **حدثنا** هبیدة الله بن أبي بكر « سمع أنساً رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للكبارُ . . . » . **حدثنا** عمرو **حدثنا** شعبة عن ابن أبي بكر « عن أنس ابن مالك عن النبي ﷺ قال : أكبرُ الكبارِ الإشرارُ بالله ، وقتلُ النفس ، وعقوقُ الوالدَيْنِ ، وقولُ الزور أو قال وشهادة الزور »

٦٨٧٢ - **حدثنا** عمرو بن زُرارة **حدثنا** هشيم **حدثنا** حصين **حدثنا** أبو ظبيان « قال سمعت أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهم يحدث قال : بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحُرقة من جهينة ، قال فصبحنا القوم فهزمنهم . قال : ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلاً منهم ، قال فلما غشيناها قال : لا إله إلا الله ، قل فسكت عنه الأنصاري ، فقامت برمي حتى أتته ، قل فلما أقدمنا بلغ ذلك النبي ﷺ ، قال فقال لي : يا أسامة أتيتك بعد ما قال لا إله إلا الله ؟ قل قلت يا رسول الله إنه إنما كان يتوعداً ، قل : فقامت بعد ما قال لا إله إلا الله ؟

قال فما زال يكررها على حتى تمتت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم »

٦٨٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا يزيد عن أبي الخضر عن الصنابحي « عن عبادة ابن الصامت رضي الله عنه قال : إني من المتقياء الذين بايعوا رسول الله ﷺ ، بايعناه على أن لا نشرك بالله شيئا ولا نسكر ، ولا نزنى ، ولا نقتل للنفس التي حرم الله ، ولا نهب ، ولا نعتب بالجنة إن فعلنا ذلك ، فان غشينا من ذلك شيئا كان قضاء ذلك إلى الله »

٦٨٧٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا ، رواه أبو موسى عن النبي ﷺ [ المحدث ٦٨٧٤ - طرقة في ٧٠٧٠ ]

٦٨٧٥ - **حدثنا** عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حاد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن « عن الأحنف بن قيس قال : ذهبت لانهز هذا الرجل ، فلقيني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ قلت أنهر هذا الرجل قال : ارجع ، فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا لاقى المسلمان بغيرهما فاقاتلوا والمقتول في النار . قلت : يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول ؟ قال : إنه كان حربصا على قتل صاحبه »

قوله ( باب ومن أحياء ) في رواية غير أبي ذر . باب قوله تعالى ومن أحياء ، وزاد المستمل والاصيل ( فكأنما أحياء الناس جميعا ) . قوله ( قال ابن عباس : من حرم قتلاها إلا بحق فكأنما أحياء الناس جميعا ) وصله ابن أبي حاتم ، ومضى بيانه في تفسير سورة المائدة . وذكره مغطاي من طريق وكيع عن سفيان عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس ، واعترض بأن خصيفا ضعيف ، وهو اعتراض ساقط لوجوده من غير رواية خصيف ، والمراد من هذه الآية صدرها وهو قوله تعالى ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ) وعليه ينطبق أول أحاديث الباب وهو قوله « الا كان على ابن آدم الأول كفل مناه ، وسأثرها في تعظيم أمر القتل وهي اثنا عشر حديثا قال ابن بطال . فيما تغليظ أمر القتل والمبالغة في الزجر عنه ، قال : واختلف السلف في المراد بقوله ( قتل الناس جميعا وأحياء الناس جميعا ) فقالت طائفة معناه تغليظ الوزر والتعظيم في قتل المؤمن أخرجه الطبري عن الحسن ومجاهد وقتادة ، ولفظ الحسن ان قاتل النفس الواحدة يصير إلى النار كما لو قتل الناس جميعا ، وقيل معناه ان الناس خصماؤه جميعا ، وقيل يجب عليه من القود بقتله المؤمن مثل ما يجب عليه لو قتل الناس جميعا ، لأنه لا يكون عليه غير قتله واحدة لجميعهم ، أخرجه الطبري عن زيد بن أسلم ، واختار الطبري أن المراد بذلك تعظيم العقوبة وشدة الوعيد من حيث أن قتل الواحد وقتل الجميع سواء في استيجاب غضب الله وعذابه وفي مقابله أن من لم يقتل أحدا فقد حيى الناس منه جميعا اسلامتهم منه . وحكى ابن التين أن معناه أن من وجب له قصاص فعفا عنه أعطى من الأجر مثل ما لو أحيى الناس جميعا ، وقبل وجب شكره على الناس جميعا وكأنما من عليهم جميعا . قال ابن بطال : وانما اختار هذا لأنه لا توجد نفس يقوم قتلها في عاجل الضر مقام قتل جميع النفوس ، ولا



لحياتها في حاجل النفع مقام إحياء جميع النفوس . قلت : واختار بعض المتأخرين تخصيص الشق الأول بآدم الأول لمكونه من القتل وهتك حرمة الدماء وجراً للناس على ذلك ، وهو ضعيف لأن الإشارة بقوله في أول الآية ( من أجل ذلك ) لفظة آبن آدم فدل على أن المذكور بعد ذلك متعلق بغيرها ، فالحل على ظاهر العموم أولى والله أعلم . الحديث الأول ، قوله ( حدثنا سفيان ) هو الثوري ، ويحتمل أن يكون ابن عيينة قسماً في الاعتصام من رواية الحميدي عنه حدثنا الأعمش . قوله ( الأعمش ) هو سليمان بن مهران . قوله ( عن عبد الله ابن مرة ) في رواية حفص بن غياث عن الأعمش ، حدثني عبد الله بن مرة ، وهو الحارثي بمجعة وراء مكورة وقام كوفي ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كوفيون . قوله ( لا تقتل نفس ) زاد حفص في روايته ، ظلماً ، وفي الاعتصام : ليس من نفس تقتل ظلماً . قوله ( على ابن آدم الأول ) هو قابيل عند الأكثر ، وعكس القاض جمال الدين بن واصل في تاريخه فقال : اسم المقتول قابيل اشتق من قبول قربانه ، وقيل اسمه قابيل بنون بدل اللام بغير ياء ، وقبل قبل مثله بغير الف ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في باب خلق آدم من بدء الخلق ، وأخرج الطبري عن ابن عباس : كان من شأنهم أنه لم يكن مسكين يتصدق عليه ، إنما كان القربان يقربه الرجل فهما قبل نزل النار فتأكله والا فلا ، وعن الحسن : لم يكونا ولدى آدم لصلبه وإنما كانا من بني إسرائيل أخرجه الطبري ، ومن طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد قال : كانا ولدى آدم لصلبه وهذا هو المشهور ، ويؤيده حديث الباب لوصفه ابن بأنه الأول أي أول ما ولد لآدم ، ويقال أنه لم يولد في الجنة لآدم غيره وغير توأمته ، ومن ثم نحر على أخيه هابيل فقال : نحن من أولاد الجنة وأنهما من أولاد الأرض ، ذكر ذلك ابن اسحق في المبتدأ ، وعن الحسن : ذكر لي أن هابيل قتل وله عشرون سنة ولاخيه القاتل خمس وعشرون سنة ، وتفسير هابيل هبة الله ، ولما قتل هابيل وحزن عليه آدم ولده بعد ذلك شيت ومعناه عطية الله ومنه انتشرت ذرية آدم . وقال الثعلبي : ذكر أهل العلم بالقرآن أن حواء ولدت لآدم أربعين نفساً في عشرين بطناً أولهم قابيل وأخته اقلما وآخرهم عبد المغيث وأمة المغيث ثم لم يمت حتى بلغ ولده وولد ولده أربعين ألفاً وهلكوا كلهم فلم يبق بعد الطوفان إلا ذرية نوح وهو من نسل شيت ، قال الله تعالى ( وجعلنا ذريته هم الباقين ) وكان معه في السفينة ثمانون نفساً وهم المشار إليهم بقوله تعالى ( وما آمن معه إلا قليل ) ومع ذلك فابقى النسل نوح فتوالدوا حتى ملؤا الأرض ، وقد تقدم شيء من ذلك في ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء . قوله ( كفل منها ) زاد في الاعتصام : وربما قال سفيان من دمها ، وزاد في آخره : لأنه أول من سن القتل ، وهذا مثل لفظ حفص بن غياث الماضي في خلق آدم ، والكفل بكسر أوله وسكون الفاء الضبيب ، وأكثر ما يطلق على الأجر والضعف على الإثم ، ومنه قوله تعالى ( كفلهن من رحمته ) ووقع على الإثم في قوله تعالى ( ومن يشفع شفاعته سيئة يكن له كفل منها ) وقوله : لأنه أول من سن القتل ، فيه أن من سن شيئاً كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد أخرج مسلم من حديث جرير بن عبد الله في الإسلام سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة ، وهو محمول على من لم يقب من ذلك الذنب . وعن السدي : شذخ قابيل رأس أخيه بمحجرات . وعن ابن جرير : تمثل له إبليس فأخذ بمحجرت فشدخ به رأس طير ففعل ذلك قابيل وكان ذلك على جبل ثور ، وقبل على دقبة حراء ، وقيل بالهند ، وقيل بموضع المسجد الأعظم

بالبحرَة ، وكان من شأنه في دفنه ما نصه الله في كتابه . الحديث الثاني ، **قوله** ( واقد بن عبد الله أخبرني ) هو من تقديم الاسم على الصيغة ، وواقد هذا قال أبو ذر في روايته كذا وقع هنا واقد بن عبد الله والصواب واقد بن محمد . قلت : وهو كذلك لكن لقوله واقد بن عبد الله توجيه وهو أن يكون الراوي نسبة لجدّه الأعلى عبد الله ابن عمر قاته واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، والذي نسبته كذلك أبو الوليد شيخ البخاري فيه ، فقد أخرجه أبو داود في السنن عن أبي الوليد كذلك ، وتقدم المصنف في الأدب من رواية خالد بن الحارث عن شعبة على الحقيقة فقال : عن واقد بن محمد ، ويأتي في الفتن عن حجاج بن منهال عن شعبة كذلك ، وكذا المسلم والنسائي من رواية غندر عن شعبة ، ثم وجمعه في الأول من فوائد أبي عمرو بن الحجاج عن طريق عفان عن شعبة كما قال أبو الوليد ، فاعل نسبته كذلك من شعبة ، لكن أخرجه أحمد عن عفان وغيره عن شعبة كالجادة ، وفي الجملة فقوله « عن أبيه » لا ينصرف لعبد الله بل لمحمد بن زيد جزءا ، فن ترجم لعبد الله والد واقد في رجال البخاري خطأ ، نعم في هذا النسب واقد بن عبد الله بن عمر تابعي معروف ، وهو أقدم من هذا قاته عم والد واقد المذكور هنا ، وله ولد اسمه عبد الله بن واقد وقد أخرجه له مسلم . **قوله** ( لا ترجموا بهدي كفارا ) جملة ما فيه من الأقوال ثمانية : أحدها قول الخوارج إنه دلي ظاهره ، ثانيها هو في المستحلبين ، ثالثها المعنى كفارا بجرمة الدماء وحرمة المسلمين وحقوق الدين ، رابعها تفعلون فاعل الكفار في قتل بعضهم بعضا ، خامسها لا يدين السلاح يقال كفر درعه إذا لبس فوقها ثوبا ، سادسها كفاروا بنعمة الله ، سابعها المراد الزجر عن الفعل وليس ظاهره مراداً ، ثامنها لا يكفر بعضهم بهذا كأن يقول أحد الفريقين الآخر بالكافر فيكفر أحدهما ، ثم وجدت تاسعا وعاشرا ذكرتهما في كتاب الفتن ، وسيأتي شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الثالث حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، **قوله** ( استنصت الناس ) أي اطلب منهم الانصت ليصمموا الخطبة ، وقد تقدم أنهم سياقا من هذا في كتاب الحج ، ويأتي شرحه في الفتن أيضا . الحديث الرابع والخامس ، **قوله** ( رواه أبو بكره وابن عباس يريد قوله لا ترجموا بهدي كفارا ) - حديث أبي بكره وصله المؤلف معا ولا في الحج وشرح هناك ، ويأتي في الفتن أيضا ، وكذلك حديث ابن عباس . الحديث السادس حديث عبد الله بن عمرو ، في الكبراء تقدم شرحه في كتاب الأدب ، **قوله** ( وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة ) قلت تقدم في الإيمان والحدود من طريق النضر بن شميل عن شعبة بالواو بغير شك وزاد مع الثلاثة و قتل النفس ، وهو المراد في هذا الباب . **قوله** ( هذاذ ) هو ابن معاذ العنبري ، وهو من تابعي البخاري ، وجوز الكرماني أن يكون مقول محمد بن بشار فيكون موصولا ، وقد وصله الاسماعيل من رواية عبيد الله بن معاذ عن أبيه وأفظه الكبراء الاشرار باق وعقوق الوالدين أو قال قتل النفس واليمين الغموس ، وهذا مطابق للمبني البخاري إلا أن فيه تأخير اليمين الغموس ، والغرض منه إنما هو إثبات قتل النفس ، وحاصل الاختلاف على شعبة أنه تارة ذكرها وتارة لم يذكرها وأخرى ذكرها مع الشك . الحديث السابع حديث أنس في الكبراء أيضا تقدم شرحه في كتاب الأدب ، الحديث الثامن حديث أسامة ، **قوله** ( حدثنا عمرو بن زرارة حدثنا هشيم ) تقدم في المغازي عن عمرو بن محمد عن هشيم وكلاهما من شيوخ البخاري . **قوله** ( حدثنا هشيم ) في رواية الكشميهني « أنبأنا » . **قوله** ( حدثنا - حين ) في رواية أبي ذر والاصيلي « أنبأنا - حين » ، وهو ابن عبد الرحمن الواسطي من صفار أتباعه ، وأبو

ظبيان بظاء معجمة مفتوحة ثم موحدة ساكنة ثم ياء آخر الحروف واسمه أيضا حصين وهو ابن جندب من كبار النابغين . **قوله** ( بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة ) بضم المهملة وبالراء ثم كاف وهم بطن من جهمينة تقدم نسبهم إليهم في غزوة الفتح ، قال ابن الكلبي : سموا بذلك لوقعة كانت بينهم وبين بني مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان فأحرقهم بالسهم لكثرة من قتلوا منهم ، وهذه السرية يقال لها سرية غالب بن عبيد الله الليثي وكانت في ربهضان سنة سبع فيما ذكره ابن سعد عن شيخه ، وكذا ذكره ابن اسحق في المغازي وحدثني شيخ من أسلم عن رجال من قومه قالوا : بعث رسول الله ﷺ غالب بن عبيد الله السكبي ثم الليثي إلى أرض بني مرة وبها مرداس بن نبيك حليف لهم من بني الحرقة فقتله أسامة ، فهذا يبين السبب في قول أسامة : بعثنا إلى الحرقات من جهمينة ، والذي يظهر أن قصة الذي قتل ثم مات دفن ولفظته الأرض غير قصة أسامة ، لأن أسامة عاش بعد ذلك دهراً طويلاً ، وترجم البخاري في المغازي : بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهمينة ، لحري الهادوي في شروحه على ظاهره فقال فيه : تأمير من لم يبلغه وتمقب من وجهين : أحدهما أنه ليس فيه تصريح بأن أسامة كان الأمير إذ يحتمل أن يكون جعل الترجمة باسمه لكونه وقعت له تلك الواقعة لا لكونه كان الأمير ، والثاني أنها إن كانت سنة سبع أو ثمان فما كان أسامة يومئذ إلا بالغاً لأنهم ذكروا أنه كان له لما مات النبي ﷺ ثمانية عشر عاماً . **قوله** ( فصبحنا القوم ) أي هجموا عليهم صباحاً قبل أن يشعروا بهم ، يقال صبحته أنبته صباحاً بفتح ، ومنه قوله ( ولقد صبغهم بكرة عذاب مستقر ) **قوله** ( ولحققت أنا ورجل من الانصار ) لم أفهم من الانصارى المذكور في هذه القصة . **قوله** ( رجلاً منهم ) قال ابن عبد البر اسمه مرداس بن عمرو الفدكي ويقال مرداس بن نبيك الفزارى وهو قول ابن الكلبي قتله أسامة وساق القصة ، وذكر ابن منده أن أبا سعيد الخدري قال : بعث رسول الله ﷺ سرية فيها أسامة إلى بني خزيمة ، فذكر قتل أسامة الرجل ، وقال ابن أبي عاصم في الدييات وحدثنا يعقوب بن حميد حدثنا يحيى بن سالم عن هشام بن حسان عن الحسن أن رسول الله ﷺ بعث خبلاً إلى فدك فأغاروا عليهم ، وكان مرداس الفدكي قد خرج من الليل وقال لأصحابه أني لاحق بمحمد وأصحابه فيهرب به رجل لحمل عليه فقال اني مؤمن فقتله فقال النبي ﷺ : هلا شفت عن قلبه . قال فقال أنس : ان قاتل مرداس مات فدفنوه فأصبح فوق القبر فأعادوه فأصبح فوق القبر مراراً فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر أن يطرح في واد بين جهلين ثم قال : ان الأرض لتقبل من هو شر منه وأكبر الله وعظكم . قلت : إن ثبت هذا فهو مرداس آخر ، وقتيل أسامة لا يسمى مرداساً ، وقد وقع مثل هذا عند الطبري في قتل عمار بن جثامة عامر بن الاضبط وأن محملاً لما مات ودفن لفظته الأرض فذكر نحوه . **قوله** ( غشبناه ) بفتح أوله وكسر ثانيه معجمتين أي لحقنا به حتى نغطى بنا ، وفي رواية الأعمش عن أبي ظبيان عند مسلم : فأدركت رجلاً فطعنته برمحى حتى قتلته ، ووقع في حديث جندب عند مسلم : فإنا رفع عليه السيف قال لا إله إلا الله فقتله ، ويجمع بأنه رفع عليه السيف أولاً فلما لم يتمكن من ضربه بالسيف طعنه بالرمح . **قوله** ( فلما قدمنا ) أي المدينة ( بلغ ذلك النبي ﷺ ) في رواية الأعمش : فوقع في نفسي من ذلك شيء فذكرته للنبي ﷺ ، ولا منافاة بينهما لأنه يحمل على أن ذلك بلغ النبي ﷺ من أسامة لا من غيره ، فتقدمه الأول بلغ ذلك النبي ﷺ مني . **قوله** ( أتتته بعد ما قال ) في رواية الكشميني : بعد أن قال ، قال ابن التين : في هذا اللوم تعليم وإبلاغ في المودعة حتى لا يقدم أحد على قتل من تغطي بالتحديد ، وقال القرطبي : في

تكريره ذلك والاعراض من قبول العذر زجر شديد عن الإقدام على مثل ذلك . . قوله ( إنما كان متعوذا ) في رواية الأعمش وأقلا خوفا من السلاح ، وفي رواية ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أسامة : إنما فعل ذلك ليحذر دمه . . قوله ( قال قلت يا رسول الله والله إنما كان متعوذا ) كذا أعاد الاعتذار وأعيد عليه الإنكار ، وفي رواية الأعمش : أقلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقلا أم لا ، قال النووي الفاعل في قوله : أقلا ، هو القلب ، ومعناه أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما يتعلق به اللسان وأما القلب فليس لك طريق إلى ما فيه ، فانكر عليه ترك العمل بما ظهر من اللسان فقال : أقلا شققت عن قلبه ، لتظهر هل كانت فيه حين قالها واعتقدتها أو لا ، والمعنى أنك إذا كنت أنت قادرا على ذلك فاكشف منه باللسان . وقال القرطبي : فيه حجة لمن أثبت الكلام النفسي ، وفيه دليل على ترتب الأحكام على الأسباب الظاهرة دون الباطنة . قوله ( حتى تمتيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم ) أي أن إسلامي كان ذلك اليوم لأن الإسلام يجب ما قبله ، فتمنى أن يكون ذلك الوقت أول دخوله في الإسلام ليأمن من جريرة تلك الفعل ، ولم يرد أنه تمنى أن لا يكون مسلما قبل ذلك . قال القرطبي : وفيه إشعار بأنه كان استصغر ما سبق له قبل ذلك من عمل صالح في مقابلة هذه الفعل لما سمع من الإنكار الشديد ، وإنما أورد ذلك على سبيل المبالغة ، ويبين ذلك أن في بعض طرقة في رواية الأعمش : حتى تمتيت أني أسلمت يومئذ ، ووقع عند مسلم من حديث جندب بن عبد الله في هذه القصة زيادات وأفظه : بعث معنا من المسلمين إلى قوم من المشركين فالتقوا فأوجع رجل من المشركين فيهم فأبلغ ، فقصده رجل من المسلمين فبليت . كذا نتحدث أنه أسامة بن زيد . فلما رفع عليه السيف قال : لا إله إلا الله فقتله ، الحديث . وفيه : إن النبي ﷺ قال له : فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا أتتك يوم القيامة ؟ قال : يا رسول الله استغفر لي ، قال : كيف تصنع بلا إله إلا الله ؟ لجعل لا يزيدك على ذلك ، وقال الخطابي : لعل أسامة تأول قوله تعالى ( فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ) ولذلك عذره النبي ﷺ فلم يلزمه دية ولا غيرها . قلت : كأنه حمل نفي النفع على عمومته دنيا وأخرى ، وليس ذلك المراد ، والفرق بين المقامين أنه في مثل تلك الحالة ينفعه نفعاً مقيداً بأن يجب المكف عنه حتى يعتبر أمره هل قال ذلك حالاً من قلبه أو خشية من القتل ، وهذا بخلاف ما لو هجم عليه الموت ووصل خروج الروح إلى الغرغرة وانكشف الغطاء فانه إذا قالها لم تنفعه بالنسبة لحكم الآخرة وهو المراد من الآية ، وأما كونه لم يلزمه دية ولا كفارة فتوقف فيه الداردي وقال : لعله سكنت عنه لملم السامع أو كان ذلك قبل نزول آية الدية والكفارة ، وقال القرطبي : لا يلزم من السكوت عنه عدم الوقوع ، لكن فيه بعد لأن المادة جرت بعدم السكوت عن مثل ذلك إن وقع ، قال : فيحتمل أنه لم يجب عليه شيء لأنه كان مأذونا له في أصل القتل فلا يضمن ما أتلف من نفس ولا مال كالحائن والعابث ، أو لأن المقتول كان من العدو ولم يكن له ولي من المسلمين يستحق دية ، قال : وهذا يتمشى على بعض الآراء ، أو لأن أسامة أقر بذلك ولم تقم بذلك بينة فلم تلزم المرافعة الدية وفيه نظر . قال ابن بطال : كانت هذه القصة سبب حلف أسامة أن لا يقاتل مسلماً بعد ذلك ، ومن ثم تخفف عن دلي في الجمل وصفين كما سيأتي بيانه في كتاب الفتن . قلت : وكذا وقع في رواية الأعمش المذكورة أن سعد بن أبي وقاص كان يقول لا أقاتل مسلماً حتى يقانله أسامة ، واستدل به النووي على رد الفرع الذي ذكره الرافعي فيمن رأى كافراً أسلم فأكرم إكراماً كثيراً فقال ليتني كنت كافراً فأسلمت لا أكرم ، فقال الرافعي : يكفر بذلك ، ورده النووي بأنه لا يكفر لأنه جازم الإسلام في الحال

والاستقبال ، وإنما تمنى ذلك في الحال الماضي مقبداً له بالإيمان لينتم له الأكرام ، واستبدل بقصة أسامة ثم قال :  
ويمكن الفرق . الحديث التاسع حديث عبادة ، **قوله** (حدثني يزيد) هو ابن أبي حبيب المصري . وأبو الخير هو  
مرثد بن عبد الله ، والصنابحي عبد الرحمن بن عسيلة بمهملتين مصغر . **قوله** (أني من البقية الذين بايعوا رسول  
الله ﷺ) يعني ليلة العقبة . **قوله** (بايعناه على أن لا نترك) ظاهره أن هذه البيعة على هذه الكيفية كانت ليلة  
العقبة ، وليس كذلك كما بينته في كتاب الإيمان في أوائل الصحيح ، وإنما كانت البيعة ليلة العقبة د على المنشط  
والمكره في العسر واليسر إلى آخره ، وأما البيعة المذكورة هنا وهي التي تسمى بيعة النساء فسكانت بعد ذلك بمدة ،  
فإن آية النساء التي فيها البيعة المذكورة نزلت بعد حجرة الحديبية في زمن الهجرة وقبل فتح مكة ، وكانت البيعة التي  
وقعت للرجال على وفقها كانت عام الفتح ، وقد أوضحت ذلك والسبب في الخل عليه في كتاب الإيمان ، ومعنى  
شرح هذا الحديث هناك . الحديث العاشر حديث ابن عمر ، **قوله** (جويرية) بالجم تصغير جارية وهو ابن أسماء  
سمع من نافع مولى ابن عمر وحدث عنه بواسطة مالك أيضاً . **قوله** (من حمل علينا السلاح فليس منا) المراد من  
حمل عليهم السلاح لقتالهم لما فيه من ادخال الرعب عليهم ، لا من حمله لحراستهم مثلاً فإنه يحمله لهم لا عليهم ، وقوله  
فليس منا أي على طريقتهما ، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة للمبالغة في الزجر والتحذير ،  
وسبأني بسط ذلك في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى . الحديث الحادي عشر ، **قوله** (رواه أبو موسى عن النبي  
ﷺ) قلت : سبأني موصولاً مع شرحه في كتاب الفتن ومعه حديث أبي هريرة بمعناه ، وهو عند مسلم من حديث  
سلة بلغظ د من حمل علينا السيف . الحديث الثاني عشر ، **قوله** (حدثنا أيوب) هو السخيتاني ، ويوفس هو  
ابن عبيد البصري ، والحسن البصري . **قوله** (عن الأحنف) هو ابن قيس . **قوله** (لا نصر هذا الرجل) هو على  
ابن أبي طالب وكان الأحنف تخلف عنه في وقعة الجمل . **قوله** (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) بالثنية ، وفي رواية  
السكشمية بالافراد . **قوله** (في النار) أي إن أنفذ الله عليهم ذلك لأنهما فعلاً فعلاً يستحقان أن يعدبا من أجله ،  
وقوله د أنه كان حربصاً على قتل صاحبه ، احتج به الباقلاني ومن تبعه على أن من عزم على المعصية يأثم ولو لم  
يفعلها ، وأجاب من عاافه بأن هذا شرع في الفعل والاختلاف فيمن هم مجرداً ثم صمم ولم يفعل شيئاً ثم يأثم ،  
وقد تقدم شرحه مستوفى في شرح حديث د من هم بمسنة ومن هم بسنة ، في كتاب الرقاق . وقال الخطابي : هذا  
الوعيد لمن قاتل على عداوة دينية أو طلب ملك مثلاً ، فاما من قاتل أهل البغي أو دفع الصائل فقتل فلا  
يدخل في هذا الوعيد لأنه مأذون له في القتال شرعاً ، وسبأني شرح هذا الحديث في كتاب الفتن أيضاً إن شاء  
الله تعالى

٣ - **باب** قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد  
بالعبد والأثني بالأثني ، فمن عفى له من أخيه شيء فانهاع بالمعروف وأداء إليه باحسان ، ذلك تحقير من ربكم  
ورحمة ، فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم)

**قوله** (باب قول الله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الآية) كذا لابن ذر ، وفي

رواية الأصل والنسب وابن عساكر (القتلى الحر بالحر - إلى قوله - عذاب أليم) والاسماعيل (القتلى - إلى قوله - أليم) وساق في رواية كريمة الآية كلها

#### ٤ - باب سؤال القتال حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود

٦٨٧٦ - حدثنا حجاج بن منهال حدثنا حماد عن قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن يهودياً رَضَ رأسَ جارية بين حجرين، فقيل لها من فعل بك هذا؟ أفلانٌ أو فلان - حتى سُمي لليهودي، فأتى به النبي ﷺ، فلم يزل به حتى أقر، فرَضَ رأسه بالحجارة،

**قوله** (باب سؤال القتال حتى يُقرّ، والإقرار في الحدود) كذا الأكثر، وبعده حديث أنس في قصة اليهودي والجارية. ووقع عند النسبي وكريمة وأبي نعيم في المستخرج، بمحذف د باب، وقالوا بعد قوله عذاب أليم و إذا لم يزل يسأل القتال حتى أقر، والإقرار في الحدود، وصنيع الأكثر أشبه، وقد صرح الاسماعيل بأن الترجمة الأولى بلا حديث. قلت: والآية المذكورة أصل في اشتراط التكافؤ في القصاص وهو قول الجمهور، وعالمهم الكوفيون فقالوا يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر الذي، وتمسكوا بقوله تعالى (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قال اسماعيل القاضي في أحكام القرآن: أجمع بين الآيتين أولى، فتحمل النفس على المكافئة، ويؤيده اتفاقهم على أن الحر لو قُذِفَ عبداً لم يجب عليه حد القذف، قال ويؤخذ الحكم من الآية نفسها فإن في آخرها (فمن تصدق به فهو كفارة له) والكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفراً عنه، وكذلك العبد لا يتصدق بجرحه لأن الحق لسيده. وقال أبو ثور: لما انفقوا على أنه لا نصاص بين العبيد والاحرار فما دون النفس كانت النفس أولى بذلك. قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن العبد يقتل بالحر وأن الانثى تقتل بالذكر ويقتل بها إلا أنه وزد عن بعض الصحابة كعلي والتابعين كالحسن البصري أن الذكر إذا قتل الانثى فشاء أولياؤها قتله وجب عليهم نصف الدية وإلا فلمهم الدية كاملة قال: ولا يثبت عن علي لكن هو قول عثمان البتي أحد فقهاء البصرة، ويدل على التكافؤ بين الذكر والانثى أنهم انفقوا على أن مقطوع اليد والأور لو قتله الصحيح عمداً لوجب عليه القصاص ولم يجب له بسبب عينه أو يده دية. **قوله** في الترجمة (سؤال القتال حتى يُقرّ) أي من اتهم بالقتل ولم تقم عليه البينة. **قوله** (حدثنا حماد) هو ابن يحيى. **قوله** (عن أنس) في رواية حبان بفتح المهملة وتشديد الوحدة عن حماد الآتية بعد سبعة أبواب وحدثنا أنس. **قوله** (أن يهودياً) لم أفق عن اسمه. **قوله** (رض رأس جارية) الرض باضداد المعجمة والرضخ بمعنى، والجارية يحتمل أن تكون أمة ويحتمل أن تكون حرة لكن دون البلوغ وقد وقع في رواية هشام بن زيد عن أنس في الباب الذي يليه وخرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة فرماها يهودي بحجر، وتقدم من هذا الوجه في الطلاق بلفظ و عدا يهودي على جارية فأخذ أوضاعاً كانت عليها ورضخ رأسها، وفيه دفأت أهلها رسول الله ﷺ وهي في آخر رمق، وهذا لا يبين كونها حرة لاحتمال أن يراد بأهلها موالها رقيقة كانت أو عتيقة، ولم أفق على اسمها لكن في بعض طرقاتها أنها من الانصار، ولا تنافي بين قوله ورض رأسها بين حجرين، وبين قوله ورمها بحجر، وبين قوله ورضخ رأسها، لأنه يجمع بينها بأنه رماها

بجهر فأصاب رأسها فسقطت على حجر آخر ، وأما قوله « على أوضح ، فعناه بسبب أوضح ، وهي بالضاد المعجمة والحاء المهملة جمع وضع ، قال أبو عبيد بن جلي الفضة ، ونقل عياض أنها حل من حجارة ، وأعله أراد حجارة الفضة احترازا من الفضة المضروبة أو المنقوشة . قوله ( فقل لها من فعل بك هذا أفلان أو فلان ) ؟ في رواية الكشميهني « فلان أو فلان » ، بحذف الهمزة ، وقد تقدم في الأشخاص من وجه آخر عن همام « أفلان أفلان » ، بالتحريك وبغير واو عطف ، وجاء بيان الذي عاظمها بذلك في الرواية التي تلي هذه بلفظ « فقال لها رسول الله ﷺ فلان قتلك » ، وبين في رواية أبي قلابة عن أنس عند مسلم وأبي داود « فدخل عليها رسول الله ﷺ فقال لها من قتلك » . قوله ( حتى سمى اليهودي ) زاد في الروايتين القتين في الأشخاص والوصايا « فأومأت برأسها » ووقع في رواية هشام بن زيد في الرواية التي تلي هذا بيان الأيماء المذكور وأنه كان تارة دالا على النفي وتارة دالا على الإيجاب بلفظ « فلان قتلك » ؟ ففهمت رأسها ، فأعاد فقال : فلان قتلك ؟ ففهمت رأسها ، فقال لها في الثالثة : فلان قتلك ؟ ففهمت رأسها ، وهو مشعر بأن فلانا الثاني غير الأول ، ووقع التصريح بذلك في الرواية التي في الطلاق وكذا الآقية بعد باين « فأشارت برأسها أن لا » ، قال : فلان ؟ لرجل آخر يعني عن رجل آخر - فأشارت أن لا . قال : فلان قاتلها فأشارت أن نعم » . قوله ( فلم يزل به حتى أفر ) في الوصايا « بلجي » به يعترف فلم يزل به حتى اعترف ، قال أبو مسعود : لا أعلم أحدا قال في هذا الحديث فاعترف ولا فأقر إلا همام بن يحيى ، قال المصنف : فيه أنه ينبغي للحاكم أن يستدل على أهل الجناباتهم ثم يتلطف بهم حتى يقرروا أيؤخذوا بأقرارهم ، وهذا بخلاف ما إذا جاءوا تأييد فانه يعرض عنهم لم يصرح بالجنابة فانه يجب إقامة الحد عليه إذا أقر ، وسياق القصة يقتضي أن اليهودي لم تقم عليه بينة وإنما أخذ بأقراره ، وفيه أنه يجب المطالبة بالدم بمجرد الشكوى وبالإشارة ، قال : وفيه دليل على جواز وصية غير البالغ ودعواه بالدين والدم . قلت : في هذا نظر لأنه لم يتعين كون الجارية دون البلوغ ، وقال المازري فيه الرد على من أنكر القصص بغير السيف ، وقتل الرجل بالمرأة . قلت : وسياق البحث فيهما في باين مفردين قال : واستدل به بعضهم على القدمية لأنها لو لم تعتبر لم يكن لسؤال الجارية فائدة ، قال : ولا يصح اعتباره بمجرد لأنه خلاف الإجماع فلم يبق إلا أنه بفيد القسامة . وقال النووي : ذهب مالك إلى ثبوت قتل المتهم بمجرد قول المجروح ، واستدل بهذا الحديث ، ولا دلالة فيه بل هو قول باطل لأن اليهودي اعترف كما وقع التصريح به في بعض طرقه ، ونأزعه بعض المالكية فقال : لم يقل مالك ولا أحد من أهل مذهبه بثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح ، وإنما قالوا إن قول المحضر عند موته فلان قتلتني لوث يوجب القسامة فيقسم اثنان فصاعدا من عصبته بشرط الذكورية ، وقد وافق بعض المالكية الجمهور ، واحتج من قال بالندمية أن دعوى من وصل إلى تلك الحالة وهي وقت إخلاصه وتوبته عند معاينة مفارقة الدنيا بدل على أنه لا يقول إلا حقا ، قالوا وهي أقوى من قول الشافعية أن الولي يقسم إذا وجد قرب وليه المقتول رجلا معه ساكنين لجواز أن يكون القاتل غير من معه السكين . قوله ( فرض رأسه بالحجارة ) أي دق ، وفي رواية الأشخاص « فرضخ رأسه بين حجرين » ، ويأتي في رواية حبان أن هماما قال كلا من اللفظين ، وفي رواية هشام التي تليها « فقتله بين حجرين » ومضى في الطلاق بلفظ الرواية التي في الأشخاص ، وفي رواية أبي قلابة عند مسلم « فأمر به فرجم حتى مات » لكن في رواية أبي داود من هذا الوجه « فقتل بين حجرين » قال عياض : رخصه بين حجرين ورميه بالحجارة ورجحه بها بمعنى ، والجامع أنه

رى بحجر أو أكثر ورأسه على آخر . وقال ابن التين : أجلب بعض الخنفية بأن هذا الحديث لا دلالة فيه على المماثلة في القصاص ، لأن المرأة كانت حية والقود لا يكون في حي ، وتعبه بأنه إنما أمر بقتله بعد موتها لأن في الحديث « أفلان قتلك » فدل على أنها ماتت حينئذ لأنها كانت تمجود بنفسها ، فلما ماتت اقتص منه . وادعى ابن المرباط من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قبول قول القاتل ، وأما ما جاء أنه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يلقه فيه وهذا مما عده عليه انتهى . ولا يخفى فساد هذه الدعوى فقتادة حافظ زيادته مقبولة لأن فيه لم يتعرض لنفيها فلم يتعارض ، والنسخ لا يثبت بالاحتال . واستدل به على وجوب « قصاص على الذي » وتعب بأنه ليس فيه تصريح بكونه ذميا فيحتمل أن يكون معامدا أو مستأمنا ، والله أعلم

### ٥ - باب إذا قتل بحجر أو بعضاً

٦٨٧٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد بن إدريس عن شعبة عن هشام بن زيد بن أنس عن جدّه أنس بن مالك قال : خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة ، قال فرماها يهودى بحجر . قال فجئى بها إلى النبي ﷺ وبها رمق . فقال لها رسول الله ﷺ : فلان قتلك ؟ فرقت رأسها ، فأعاد عليها قل : فلان قتلك ؟ فرفقت رأسها . قال لما في الثالثة : فلان قتلك : فحفّضت رأسها . فدعا به رسول الله ﷺ فقتله بين الخبزين .

قوله ( باب إذا قتل بحجر أو بعضاً ) كذا أطلق ولم يثبت الحكم إشارة إلى الاختلاف في ذلك ، ولكن إرادته الحديث يشير إلى ترجيح قول الجمهور ، وذكر فيه حديث أنس في اليهودى والحجارية ، وهو حجة لجمهور أن القاتل يقتل بما نزل به ، وتمسكوا بقوله تعالى ( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به ) ويقولون تعالى ( فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وخالف الكوفيون فاحتجوا بحديث لا قود إلا بالسيف ، وهو ضعيف أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبي بكر ، وذكر البزار الاختلاف فيه مع ضعف أسنده . وقال ابن عدى : طريقه كلها ضعيفة ، وهل تقدير ثبوت قاتله على خلاف قاعدتهم في أن السنة لا نسخ الكتاب ولا تخصصه ، وبالنهي عن المثلة وهو صحيح أسكنه محمول عند الجمهور على غير المماثلة في القصاص جمعا بين الدليلين ، قال ابن المنذر : قال الأكثر إذا قتل بشيء يقتل مثله غالباً فهو عمد ، وقال ابن أبي ليل : إن قتل بالحجر أو العصا نظر إن كرر ذلك فهو عمد والا فلا ، وقال عطاء وطاوس : شرط العمد أن يكون بإصلاح . وقال الحسن البصرى والشمس والنعلى والحكم وأبو حنيفة ومن تبعهم : شرطه أن يكون بمعدة . واختلف فيمن قتل بعضاً فأقيد بالعرب بالعصا فلم يمت هل يكره عليه ؟ فقل : لم يكره ، وقيل إن لم يمت قتل بالسيف وكذا فيمن قتل بالتجريح ، وقال ابن العربى يستثنى من المماثلة ما كان فيه معصية كالحرق والوطأ والتسميق ، وفي الثالثة خلاف عند الشافعية ، والأولان بالاتفاق ، لكن قال بعضهم يقتل بما يقوم مقام ذلك انتهى . ومن أدلة المانعين حديث المرأة التي رمت ضرتها بمعمود الفسطاط فقتلها ، فإن النبي ﷺ جعل فيها الدية ، وصيأتى البحث فيه في باب جنين المرأة ، وهو بعد باب القصاص . ومحمد في أول السند جرم السكلا باذى بأنه ابن عبد الله بن نهم ، وقال أبو هريرة بن السكك : هو ابن سلام



٦ - باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ لِلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ ، وَلِلْمَعِينِ بِالْمَعِينِ ، وَالْأَنْفِ بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذُنِ بِالْأَذُنِ ، وَالسِّنِّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحِ قِصَاصٌ . فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ . وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾  
 ٦٨٧٨ - **قوله** عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن عبد الله بن مسروق عن  
 عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا  
 بأحدى ثلاث : النفس بالنفس ، ولثيب الزاني ، والمفارق لدينه التارك للجماعة »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ﴿إِنَّ لِلنَّفْسِ بِالنَّفْسِ وَالْمَعِينِ بِالْمَعِينِ﴾ ) كذا لأبي ذر والاصيل ، وهذا النسق بعده  
 الآية إلى قوله ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وساق في رواية كريمة إلى قوله ﴿الظَّالِمُونَ﴾ والغرض من ذكر هذه الآية  
 مطابقتها لفظ الحديث ، ولعله أراد أن يبين أنها وإن وردت في أهل الكتاب لكن الحكم الذي دلل عليه  
 مستمر في شريعة الاسلام ، فهو أصل في القصاص في قتل العمد . **قوله** ( عن عبد الله ) هو ابن مسعود .  
**قوله** ( قال رسول الله ﷺ لا يحل ) وقع في رواية سفيان الثوري عن الأعمش عن مسلم والنسائي زيادة في أوله  
 وهي د قلم فينا رسول الله ﷺ فقال : والذي لا إله غيره لا يحل ، وظاهر قوله لا يحل ، اثبات إباحة قتل من  
 استثنى ، وهو كذلك بالنسبة لتحرير قتل غيرهم وإن كان قتل من أبيع قتله منهم واجبا في الحكم .  
**قوله** ( دم امرئ مسلم ) في رواية الثوري د دم رجل ، والمراد لا يحل لإراقة دمه أي كاه وهو كناية  
 عن قتله ولو لم يرق دمه . **قوله** ( يشهد أن لا إله إلا الله ) هي صفة ثانية ذكرت لبيان أن المراد بالمسلم هو  
 الآتي بالشهادتين ، أو هي حال مقيدة للوصف إشمارا بأن الشهادة هي العمدة في حقن الدم ، وهذا وجهه  
 الطيب واستشهد بحديث أسامة د كيف تمنع بلا إله إلا الله . **قوله** ( إلا بأحدى ثلاث ) أي خصال ثلاث ،  
 ووقع في رواية الثوري د إلا ثلاثة نفر . **قوله** ( النفس بالنفس ) أي من قتل عمدا بغير حق قتل بشرطه ؛  
 ووقع في حديث عثمان المذكور د قتل عمدا فعليه القود ، وفي حديث جابر عند البزار د ومن قتل نفسا ظلما .  
**قوله** ( ولثيب الزاني ) أي فيحل قتله بالرجم ، وقد وقع في حديث عثمان عند النسائي بلفظ د وجل زنى بعد  
 إحصائه فعليه الرجم ، قال الثوري : الزاني يجوز فيه اثبات الياء وحذفها وإثباتها أشهر . **قوله** ( والمفارق لدينه  
 التارك للجماعة ) كذا في رواية أبي ذر عن الكشمي ، وللشافعي د والمارق من الدين ، لكن  
 هند النسي والمرحسي والمستعمل د والمارق لدينه ، قال الطيب المارق لدينه هو التارك له ، من الموقوف وهو  
 الخروج وفي رواية مسلم د والتارك لدينه المفارق للجماعة ، وله في رواية الثوري د المفارق للجماعة ، وزاد : قال  
 الأعمش حدثت بهما إبراهيم يعني النخعي حدثني عن الأسود يعني ابن يزيد عن عائشة بمثله . قلت : وهذه الطريق أغفل  
 المزى في الأطراف ذكرها في مسند عائشة وأغفل التنبيه عليها في ترجمة عبد الله بن مسروق عن ابن  
 مسعود ، وقد أخرجه مسلم أيضا بعده من طريق شيبان بن عبد الرحمن عن الأعمش ولم يسق لفظه لكن قال  
 د بالاسنادين جميعا ، ولم يقل د والذي لا إله غيره ، وأفرده أبو هريرة في صحيحه من طريق شيبان باللفظ المذكور  
 سواء ، والمراد بالجماعة جماعة المسلمين أي قارهم أو تركهم بالارتداد ، فهي صفة للتارك أو المفارق لا صفة

مستترة وإلا لكانت الحاصل أربعا ، وهو كقولهم قبل ذلك « مسلم يشهد أن لا إله إلا الله » فانها صفة مفسرة لقوله « مسلم » وليست قيداً فيه إذ لا يكون مسلماً إلا بذلك . ويؤيد ماقلناه أنه وقع في حديث عثمان « أو يكفر بعد إسلامه » أخرجه النسائي بسند صحيح ، وفي لفظ له صحيح أيضاً « ارتد بعد إسلامه » وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة « أو كفر بعد ما أسلم » وفي حديث ابن عباس عند النسائي (١) « مرتد بعد إيمان » قال ابن دقيق العيد : الردة سبب لإباحة دم المسلم بالإجماع في الرجل ، وأما المرأة ففيها خلاف . وقد استدل بهذا الحديث للجمهور في أن حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا ، وتمقّب بانهما دلالة اقتران وهي ضعيفة ، وقال البيضاوي : التارك لدينه صفة مؤكدة الدارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم ، قال : وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الإسلام بشيء غير الذي عهدت ترك الصلاة ولم ينفصل عن ذلك ، وتبعه الطيبي ، وقال ابن دقيق العيد : قد يؤخذ من قوله « المفارق للجماعة » أن المراد المخالف لأهل الإجماع فيكون متمسكاً لمن يقول بخلاف الإجماع كافر ، وقد نسب ذلك إلى بعض الناس ، وليس ذلك بالهين فان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة مثلاً وتارة لا يصحها التواتر ، فالاول يكفر جاحده لمخالفة التواتر لا لمخالفة الإجماع ، والثاني لا يكفر به . قال شيخنا في شرح الترمذي : الصحيح في تكفير منكر الإجماع تقييده بانكار ما يعلم وجوبه من الدين بالضرورة كالصلوات الخمس ، ومنهم من عبر بانكار ما علم وجوبه بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم ، وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بعدم العالم ، وقال ابن دقيق العيد : وقع هنا من يدعى الخلق في المقولات ويميل إلى الفلسفة فظن أن المخالف في حدوث العالم لا يكفر لأنه من قبيل مخالفة الإجماع ، وتمسك بقولنا إن منكر الإجماع لا يكفر على الإطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواتراً عن صاحب الشرع ، قال وهو تمسك ساقط إما عن هي في البصيرة أو تعام لأن حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الإجماع والتواتر بالنقل . وقال النووي : قوله « التارك لدينه » عام في كل من ارتد بأي دة كانت فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة أو نفي لإجماع كالروافض والخوارج وغيرهم ، كذا قال ، وسيأتي البحث فيه . وقال القرطبي في « المفهوم » ظاهر قوله « المفارق للجماعة » أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كن بمنع من إقامة الحد عليه إذا وجب ويقابل على ذلك كأهل البغي وقطاع العاريق والمحاربين من الخوارج وغيرهم ، قال : فيقتناولهم لفظ « المفارق للجماعة » بطريق العموم . ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لأنه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر ، وكلام الشارع منزه عن ذلك ، فدل على أن وصف « المفارقة للجماعة » يعم جميع هؤلاء . قال : ونهية أن كل من فارق الجماعة ترك دينه ، غير أن المرتد ترك كله « المفارق » بخير دة ترك بفضه انتهى . وفيه مناقشة لأن أصل الخصلة الثلاثة الارتداد فلا بد من وجوده ، « المفارق » بغير دة لا يسمى مرتداً فيلزم الخلف في الحصر ، والتحقيق في جواب ذلك أن المهر فيمن يجب قتله عينا ، وأما من ذكرهم فان قتل الواحد منهم إنما يباح إذا وقع حال المحاربة والمقاتلة ، بدليل أنه لو أسر لم يحز قتله صبراً اتفاقاً في غير المحاربين ، وعلى الراجح في المحاربين أيضاً ، يمكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة ، وقد تعرض له ابن دقيق العيد فقال : استدل بهذا الحديث أن تارك

(١) في نسخة « هند الطبراني »

الصلاة لا يقتل بتركها الكونه ليس من الأمور الثلاثة ، وبذلك استدلل شيخ والدي الحافظ أبو الحسن بن المفضل المندس في أبياته المشهورة ، ثم ساقها ومنها وهو كاف في تحصيل المقصود هنا :

والرأى عندي أن يبرزه الاما م بكل تبرز يراه صوابا  
فالأصل مصمته إلى أن يمتطى إحدى الثلاث إلى الهلاك وكابا

قال : فهذا من المالكية اختار خلاف مذهبه ، وكذا استدلكه إمام الحرمين من الشافعية . قلت : تارك الصلاة اختلف فيه ، فذهب أحمد وإسحق وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن جويرية (١) ومنصور الفقيه وأبو جعفر الترمذي إل أنه يكفر بذلك ولو لم يحدد وجوبها ، وذهب الجمهور إلى أنه يقتل حدا ، وذهب الحنفية ووافقهم المازني إلى أنه لا يكفر ولا يقتل . ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عبادة رفعه « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، الحديث وفيه « ومن لم يأت من فليس له عند الله عهد ، إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة ، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن حبان وابن السكن وغيرهما ، وتمسك أحمد ومن وافقه بطواهر أحاديث وردت بتكفيره وحملها من خالفهم على المستعمل جميعا بين الأخبار والله أعلم . وقال ابن دقيق العيد : وأراد بعض من أدركنا زمانه أن يزيل الإشكال فاستدل بحديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، ووجه الدليل منه أنه وقف المصمة على المجموع ، والمرتب على أشياء لا يحصل إلا بمجموعها وينتفي بانقضاء بعضها ، قال : وهذا إن قصد الاستدلال بمنطوقه وهو « أقاتل الناس إلخ ، فإنه يقتضى الأمر بالقتال إلى هذه الغاية ، فقد ذهل للفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين فلا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إباحة قتل الممتنع من فعلها إذا لم يقاتل ، وليس النزاع في أن قوما لو تركوا الصلاة ونصبوا القتال أنه يجب قتالهم ، وإنما النظر فيما إذا تركها إنسان من غير نصب قتال هل يقتل أولا ، والفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ظاهر ، وإن كان أخذه من آخر الحديث وهو ترتب المصمة على فعل ذلك فإن مفهومه يدل على أنها لا ترتب على فعل بعضه فإن الأمر لأنها دلالة مفهوم ، ومخالفه في هذه المسألة لا يقول بالمفهوم ، وأما من يقول به فسله أن يدفع حجة بأنه عارضته دلالة المنطوق في حديث الباب وهي أرجح من دلالة المفهوم فيقدم عليها ، واستدل به بعض الشافعية بقتل تارك الصلاة لأنه تارك للدين الذي هو العمل ، وإنما لم يقولوا بقتل تارك الزكاة لإمكان انتزاعها منه قهرا ، ولا يقتل تارك الصيام لإمكان منعه المنعرات فيحتاج هو أن ينوي الصيام لأنه يعتد وجوبه ، واستدل به على أن الحر لا يقتل بالعبد لأن العبد لا يرجم إذا زنى ولو كان ثيبا حكاه ابن التين قال : وليس لأحد أن يفرق ما جمعه الله إلا بدليل من كتاب أو سنة ، قال : وهذا بخلاف الخصلة الثالثة فإن الإجماع انعمد على أن العبد والحر في الردة سواء ، فكأنه جعل أن الأصل العمل بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل يخالفه . وقال شيخنا في شرح الترمذي : استثنى بعضهم من الثلاثة قتل الصائل فإنه يجوز قتله للدفع ، وأشار بذلك إلى قول النووي يخص من عصى الثلاثة للصائل ونحوه فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب بأنه داخل في المفارقة للجماعة أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعة بخلاف الثلاثة ، واستحسنه الطيبي وقال : هو أولى من تقرير البيضاوي لأنه فسر قوله

( النفس بالنفس ) يحمل قتل النفس قصاصا للنفس التي قتلها عدوانا فانقضت خروج الصائل ولو لم يقصد الدافع قتله . قلت : والجواب الثاني هو المعتمد ، وأما الأول فتقدم الجواب عنه ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض ) قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض قال وقد ورد في القتل بغير الثلاث أشياء : منها قوله تعالى ( فقاتلوا التي تبغى ) حديث د من وجدتموه يعمل حمل قوم لوط فاقتلوه ، وحديث د من أتى بهيمة فاقتلوه ، وحديث د من خرج وأمر الناس جمع يريد نفرهم فاقتلوه ، وقول عمر د تغرة أنه يقتل ، وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل الذنوب والإقنوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة من الأئمة يقتل تارك الصلاة قال : وهذا كله زائد على الثلاث . قلت : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حرمة بغير حق ، ومانع الزكاة المفروضة ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر . والجواب عن ذلك كله أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط واتيان البهيمة لم يصححا وعلى تقدير الصحة فهما داخلان في الزنا ، وحديث الخارج عن المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله حبسه ومنعه من الخروج ، وأثر عمر من هذا القليل ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرج على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند من لا يكفره مخلف فيه كما تقدم إيضاحه ، وأما من طلب المال أو الحرمة فن حكم دفع الصائل ، ومانع الزكاة تقدم جوابه ، ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة ، وقتل الزنديق لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، والعلم عند الله تعالى . وقد حكى ابن العربي عن بعض أشيائه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا يخرج عن هذه الثلاثة بحال ، فإن من سحر أو سب نبي الله كفر فهو داخل في التارك لدينه والله أعلم . واستدل بقوله ( النفس بالنفس ) على تساوي النفوس في القتل العمد فيقاد لكل مقتول من قاتله سواء كان حرا أو عبدا ، وتمسك به الحنفية وادعوا أن آية المائدة المذكورة في الترجمة ناسخة لآية البقرة ( كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ) ومنهم من فرق بين عبد الجاني وعبد غيره فأقاد من عبد غيره دون عبد نفسه ، وقال الجمهور : آية البقرة مفسرة لآية المائدة فيقتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد لنفسه ، وقال الشافعي : ليس بين العبد والحر قصاص إلا أن يشاء الحر ، واحتج للجمهور بأن العبد سلع فلا يجب فيه إلا القيمة لو قتل خطأ ، وسيأتي مزيد لذلك بعد باب . واستدل بعمومه على جواز قتل المسلم بالكافر المستأمن والمعاهد ، وقد مضى في الباب قبله شرح حديث علي د لا يقتل مؤمن بكافر ، وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو انتقل عنه لاستثنائه المرتد من المسلمين ، وهو باعتبار ما كان

## ٧ - باب من أقاد بالبحر

٢٨٧٩ - حدثنا محمد بن بشر حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن هشام بن زيد « عن أنس رضي الله عنه أن يهوديا قتل جارية على أوضح لما فقتلها بحجر ، فحى بها إلى النبي ﷺ وبها رمق فقال : أنتك فلان

فأشارت برأسها أن لا ، ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن لا ، ثم سألت الثالثة فأشارت برأسها أن نعم ، فقتلها  
الذي عليه السلام بحجرين ،

**قوله** ( باب من أقاد بالحجر ) أى حكم بالآود بفتحين وهو المائلة فى القصاص ، ذكر فيه حديث أنس فى قصة اليهودى والجارية وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً ، وقوله د فأشارت برأسها أى نعم ، فى رواية السكشميين  
« أن نعم » بالنون بدل التحتانية وكلاهما يحىى لتفسير ما يتقدمه ، والمراد أنها أشارت إشارة مفهومة باستفاد منها ما يستفاد منها لو نطقت فقالت نعم

### ٨ - باب من قُتل له قاتل فهو بخير الظَّارِّين

٦٨٨٠ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة أن خُزاعة قتلوا رجلاً . . . وقال عبد الله بن رجا « حدثنا حرب عن يحيى حدثنا أبو سلمة « حدثنا أبو هريرة أنه عام فتح مكة قُتل خُزاعة رجلاً من بنى كَيْث بقتيل لهم فى الجاهلية ، فقام رسول الله ﷺ فقال : إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليهم رسوله والمؤمنين . ألا وإنها لم تحل لأحد قبلى ، ولا تحمل لأحد من بعدى ، ألا وإنما أُحِلَّت لى ساعة من نهار ، ألا وإنها ساعى مذور حرام : لا يُحتل شوكمها ، ولا يُصدُّ شجرها ، ولا يلتقط ساقطتها إلا مُنْشِد . ومن قُتل له قاتل فهو بخير الظَّارِّين إما أن يُودى وإما أن يُقاد . فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاذر فقال : أكتب لى يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ : اكتبوا لى شاذر . ثم قام رجل من قريش فقال : يارسول الله إلا الإذخر فإنما نجده فى بيوتنا وقبورنا ، فقال رسول الله ﷺ : لا لإذخر . وتابعه هُبَيْدُ الله بن شيبان فى القبل . وقال بعضهم من أبى نعيم : القتل . وقال هُبَيْدُ الله : إما أن يُقاد أهل القاتل

٦٨٨١ - **حدثنا** فضيلة بن سعيد حدثنا سفيان عن عمرو عن مجاهد « عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كانت فى بنى إسرائيل قصاصٌ ولم تسكن فيهم الدية ، فقال الله لهذه الأمة ( كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقصاصُ فى القتل ) إلى هذه الآية ( فمن عُفِيَ له من أخيه شيء . . ) قال ابن عباس : فالعفو أن يقبل الدية فى العمد ، قال ( فأتباع بالمعروف ) أن يطلب بالمعروف ويؤدى بإحسان »

**قوله** ( باب من قُتل له قاتل فهو بخير الظَّارِّين ) ترجم باللفظ الخبر . وظاهره حجة أن قال إن الاختيار فى أخذ الدية أو الاقتصاص راجع إلى أولياء المقتول ولا يشترط فى ذلك رضا القاتل . وهذا القدر مقصود الترجمة ومن ثم عقب حديث أبى هريرة بحديث ابن عباس الذى فيه تفسير قوله تعالى ( فمن عُفِيَ له من أخيه شيء ) أى ترك له دمه ورضى منه بالدية ( فأتباع بالمعروف ) أى فى المطالبة بالدية . وقد فسر ابن عباس العفو بقبول الدية فى العمد ، وقبول الدية راجع إلى الأولياء الذين لهم طلب النصاص ، وأيضا فأنما لومت القاتل الدية بخير

رضاه لأنه ما مور بأحياء نفسه لعموم قوله تعالى ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فإذا رضى أولياء المقتول بأخذ الدية له لم يكن للفاتل أن يمتنع من ذلك ، قال ابن بطال : معنى قوله تعالى ( ذلك تخفيف من ربكم ) إشارة إلى أنه أخذ الدية لم يكن في بني إسرائيل بل كان القصاص متحتماً ، تخفف الله عن هذه الأمة بمشروعية أخذ الدية إذا رضى أولياء المقتول . ثم ذكر في الباب حديثين ، الأول : قوله ( عن أبي هريرة ) كذا اللات أكثر ممن رواه عن يحيى بن أبي كثير في الصحيحين وغيرهما ، ووقع في رواية النساء مراسلاً ، وهو من رواية يحيى بن حميد عن الأوزاعي وهي شاذة . قوله ( أن خزاعة قتلتوا رجلاً ، وقال عبد الله بن رجاء ) كذا تحول إلى طريق حرب بن شداد عن يحيى وهو ابن أبي كثير في الطريقين ، وساق الحديث هنا على لفظ حرب ، وقد تقدم لفظ شيبان وهو ابن عبد الرحمن في كتاب العلم ، وطريق عبد الله بن رجاء هذه وصلها البيهقي من طريق هشام بن عمار السمراني عنه ، وتقدم في القطة من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مخرجاً بالتحديث في جميع السند . قوله ( أنه قام فتح مكة ) الهاء في أنه ضمير الشأن . قوله ( قتلت خزاعة رجلاً من بني ليث بقتيل لهم في الجاهلية ) وقع في رواية ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي شريح أن النبي ﷺ قال : إن الله حرم مكة ، فذكر الحديث وفيه : ثم إنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل ، وإنى عاقله ، وقع نحو ذلك في رواية ابن إسحاق عن المقبري كما أوردته في باب لا يعضد شجر الحرم ، من أبواب جزاء الصيد من كتاب الحج ، فأما خزاعة فتقدم نسبهم في أول مناقب قريش ، وأما بنو ليث فقبيلة مشهورة ينسبون إلى ليث بن بكر بن كنانة بن خزيمه بن مدركة ابن الياس بن مضر ، وأما هذيل فقبيلة كبيرة ينسبون إلى هذيل وهم بنو مدركة بن الياس بن مضر ، وكانت هذيل وبكر من سكان مكة وكانوا في ظواهرها خارجين من الحرم ، وأما خزاعة فساكنوا غابوا على مكة وحكموا فيها ثم أخرجوا منها فصاروا في ظاهرها ، وكانت بينهم وبين بني بكر عداوة ظاهرة في الجاهلية ، وكانت خزاعة حلفاء بني هاشم بن عبد مناف إلى عهد النبي ﷺ ، وكان بنو بكر حلفاء قريش كما تقدم بيانه في أول فتح مكة من كتاب المغازي ، وقد ذكرت في كتاب العلم أن اسم الفاتل من خزاعة خراش بمجتمين ابن أمية الخزاعي ، وأن المقتول منهم في الجاهلية كان اسمه أحر وأن المقتول من بني ليث لم يسم وكذا الفاتل ، ثم رأيت في السيرة النبوية لابن إسحاق أن الخزاعي المقتول اسمه منبه ، قال ابن إسحاق في المغازي : حدثني سعيد بن أبي سنيد الأسدي عن رجل من قومه قال : كان معنا رجل يقال له أحر كان شجاعاً وكان إذا نام غط فاذا طرهم شيء صاحوا به فيثور مثل الأسد ، ففزعهم قوم من هذيل في الجاهلية فقال لهم ابن الأنوف وهو بالثاء المثناة والعين المهملة : لا تهلجوا حتى أنظر فإن كان أحر فيهم فلا سبيل إليهم ، فاستمع فاذا غطي أحر فثنى إليه حتى وضع السيف في صدره فقتله وأغاروا على الحى ، فلما كان طام الفتح وكان الغد من يوم الفتح أتى ابن الأنوف الهذلي حتى دخل مكة وهو على شركه ، فرأته خزاعة فحرفوه فأقبل خراش بن أمية فقال أفرجوا عن الرجل فطعنه بالسيف في بطنه فوقع قتيلاً ، فقال رسول الله ﷺ : يا معشر خزاعة ارفعوا أيديكم عن القتل ، ولقد قتلتم قتيلاً لأدينه ، قال ابن إسحاق : حدثني عبد الرحمن بن هرملة الأسدي عن سعيد بن المسيب قال : لما بلغ النبي ﷺ ما صنع خراش بن أمية قال : إن خراشاً أقتال ، بعينه بذلك . ثم ذكر حديث أبي شريح الخزاعي كما تقدم ، فهذا قصة الهذلي ، وأما قصة المقتول من بني ليث فسكانها أخرى ، وقد ذكر ابن هشام أن المقتول من بني ليث اسمه جندب بن الأدلع ، وقال بلقي أن أول قتيل وداه

رسول الله ﷺ يوم الفتح جندب بن الادلع قتله بنو كعب فوداه بمائة ناقة ، لكن ذكر الواقدي أن اسمه جندب بن الادلع ، فرآه جندب بن الأحصب الأسدي يخرج يستجيش عليه لجلاء خراش فقتله ، فظهر أن القصة واحدة فلهذه كان هذاياً حالف بن ليث أو بالعكس ، ورأيت في آخر الجزء الثالث من د فوائد أبي علي بن خزيمة ، أن اسم الخراش القاتل هلال بن أمية ، فان ثبت فعل هلال لقب خراش والله أعلم . قوله ( فنام رسول الله ﷺ ) في رواية سفيان المثار إليها في العلم ، فأخبر النبي ﷺ بذلك فركب راحلته فطلب ، . قوله ( إن الله حبس عن مكة الفيل ) بالفاء اسم الحيوان المشهور ، وأشار بحبسه عن مكة إلى قصة الحبشة وهي مشهورة ساقها ابن اسحق مبسوط ، وحاصل ما ساقه أن أبرهة الحبشي لما غلب على اليمن وكان نصرانياً بنى كنيسة وألزم الناس بالحج إليها ، فعهد بعض العرب فاستغفل الحجة وتغوط فهرب ، فغضب أبرهة ودرم على تخريب الكنيسة ، فتجهز في جيش كثيف واستصحب معه فيلاً عظيماً . فلما قرب من مكة خرج إليه عبد المطلب فأعظمه وكان جميل الهيئة ، فطلب منه أن يرد عليه إبله له فنهبت فاستنصر محته وقال : لقد ظننت أنك لا تسألني إلا في الأمر الذي جئت فيه ، فقال إن لهذا البيت رباً سيحيمه ، فأعاد إليه إبله ، وتقدم أبرهة بجيشه فقتلوا الفيل فركب وهدجروا فيه ، وأرسل الله عليهم طيراً مع كل واحد ثلاثة أحجار حجرين في رجله وحجر في منقاره فألقوا عليهم فلم يبق منهم أحد إلا أصيب ، وأخرج ابن مردويه بمحمد بن عن هكرمة عن ابن عباس قال دجاء أصحاب الفيل حتى نزلوا الصفاح وهو بكر المهمل ثم قام ثم مهمل موضع خارج مكة من جهة طريق اليمن ، فأناهم عبد المطلب فقال : إن هذا بيت الله لم يسلط عليه أحد ، قالوا لا ترجع حتى نهدمه . فكانوا لا يقدمون فيلهم إلا ناخر ، فدعا الله الطير الأبايل فأعطاهم حجارة سوداء فلما حاذتهم ومتم ، فابقي منهم أحد إلا أخذته الحكة ، فكان لا يحك أحد منهم جلده إلا تصافح له ، قال ابن اسحق : حدثني يعقوب بن هبة قال : حدثت أن أول ما وقعت الحصباء والمجدرى بأرض العرب من يومئذ ، وعند الطبري ، بسند صحيح عن هكرمة أنها كانت طيراً خضراً خرجت من البحر لها رموس كرموس السباع . ولابن أبي حاتم عن طريق عبيد بن عمير بسند قوي : بعث الله عليهم طيراً أنشأها من البحر كأشكال الخطاطيف . فذكر نحو ما تقدم . قوله ( وإنما لم تحمل لأحد قبل الخ ) تقدم بيانه مفصلاً في باب تحريم القتال بمكة ، من أبواب جزاء الصيد وفيما قبله في باب لا يصد شجر الحرم ، . قوله ( ولا يلتقط ) بضم أوله على البناء للجبول وفي آخره ( إلا ما شئت ) ووقع للكشمة من هنا بفتح أوله وفي آخره ( إلا ما شئت ) وهو واضح قوله ( ومن قتل له قتيلاً ) أي من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . قوله ( فهو بخير النظرين ) تقدم في العلم بلفظ ( ومن قتل فهو بخير النظرين ) وهو مختصر ولا يمكن حله على ظاهره لأن المقتول لا اختيار له وإنما الاختيار لوليّه وقد أشار إلى نحو ذلك الخطابي ، ووقع في رواية الترمذي من طريق الأوزاعي وقاما أن يعفو وإنما أن يقتل ، والمراد المعفو على الدية فيما بين الروايتين ، وبؤيده أن عنده في حديث أبي شريح : فمن قتل له قتيلاً بعد اليوم فأوله بين خيرتين : إما أن يقتلوا أو يأخذوا الدية ، ولابن داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن أبي شريح بلفظ ( فانه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتل ، وإما أن يعفو ، وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه ) أي ان أراد زيادة على القصاص أو الدية ، وسأذكر الاختلاف فيمن يستحق الخيار هل هو القاتل أو ولي المقتول في شرح الحديث الذي بعده . وفي الحديث ، أن ولي الدم يخير بين القصاص والدية ،

واختلف اذا اختار الدية هل يجب هل القاتل اجابته ؟ فذهب الاكثر الى ذلك ، ومن مالك لا يجب الا برضا القاتل ، واستدل بقوله « ومن قتل له ، بأن الحق يتعلق بورثة المقتول ، فلو كان بعضهم غائبا أو طفلا لم يكن للباقيين القصاص حتى يبلغ الطفل ويقدم الثأب . قوله ( إما أن يودي ) بكون الواو أى يعطى القاتل أو أولياؤه لا ولياء المقتول الدية ( وإما أن يقاد ) أى يقتل به ، ووقع في العلم بلفظ « إما أن يعقل ، بدل « إما أن يودي ، وهو بمنزلة ، والمقل الدية . وفي رواية الأوزاعي في القطة « إما أن يفسدى ، بالفاء بدل الواو ، وفي نسخة « وإما أن يعطى ، أى الدية . ونقل ابن التين عن الداودي أن في رواية أخرى « إما أن يودي أو يقادى ، وتمنعه بأنه غير صحيح لأنه لو كان بالفاء لم يكن له فائدة لتقدم ذكر الدية . ولو كان بالفاء واحتمل أن يكون المقتول وليا له كرا بالثنية أى يقاد بقتيلهما والأصل عدم التعدد ، قال وصحيح الرواية « إما أن يودي أو يقاد ، وإنما يصح يقادى ان تقدمه ان يقتل . وفي الحديث جواز ايقاع القصاص بالحرم لانه عليه السلام خطب بذلك ، وكلم يقيده بمنع الحرم ، وتمسك بمومه من قال يقتل المسلم بالذى وقد سبق ما فيه . قوله ( فقام رجل من أهل اليمن يقال له أبو شاه ) تقدم ضبطه مع شرحه في العلم ، وحكى الساني أن بعضهم نقلوا بها بناء في آخره وغاطه وقال هو فارسى من فرسان الفرس الذين بعثهم كبرى إلى اليمن . قوله ( ثم قام رجل من قريش فقال : يا رسول الله إلا الأذخر ) تقدم بيان اسمه وأنه العباس بن عبد المطلب وشرح بقية الحديث المتعلق بتحريم مكة وبالإذخر في الأبواب المذكورة من كتاب الحج . قوله ( وتابعه عبيد الله ) يعنى ابن موسى . قوله ( عن شيبان في الفيل ) أى تابع حرب بن شداد عن يحيى في الفيل بالفاء ، ورواية عبيد الله المذكورة موصولة في صحيح مسلم من طريقه . قوله ( وقال بعضهم عن أبي نعيم القتل ) هو محمد بن يحيى الذهلى حرم عن أبي نعيم في روايته هذه بهذا الحديث بلفظ « القتل ، وأما البخارى فرواه عنه بالشك كما تقدم في كتاب العلم . قوله ( وقال عبيد الله إما أن يقاد أهل القتل ) أى يؤخذ لم يأتهم ، وعبيد الله هو ابن موسى المذكور ، وروايته إياه عن شيبان بن عبد الرحمن بالسند المذكور ، وروايته هذه موصولة في صحيح مسلم كما بينته ولفظه « إما أن يعطى الدية وإما أن يقاد أهل القتل ، وهو بيان لقوله « وإما أن يقاد » . الحديث الثانى ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( عن مجاهد ) وقد تقدم في تفسير البقرة عن الحميدى « عن سفيان حدثنا عمرو سمعت مجاهدا . قوله ( عن ابن عباس رضى الله عنهما ) في رواية الحميدى « سمعت ابن عباس ، هكذا وصله ابن عيينة عن عمرو بن دينار وهو من أثبت الناس في عمرو ، ورواه ورقاء بن عمر عن عمرو فلم يذكر فيه ابن عباس أخرجه النسائى . قوله ( كانت في بنى اسرائيل القصاص ) كذا هنا من رواية فتيبة عن سفيان بن عيينة ، وفي رواية الحميدى عن سفيان « كان في بنى اسرائيل القصاص ، كما تقدم في التفسير وهو أوجه ، وكأنه أنشأ باعتبار معنى القصاص وهو المائة والمساواة . قوله ( فقال الله لهذه الأمة كتب عليكم القصاص في القتلى إلى هذه الآية فن عني له من أخيه شيء ) . قلت : كذا وقع في رواية فتيبة ، ووقع هنا عند أبي ذر والآخر . ووقع هنا في رواية النافى والقابضى « إلى قوله فن عني له من أخيه شيء ، ووقع في رواية ابن أبي هريرة في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج « إلى قوله في هذه الآية ، وهذا يظهر المراد ، وإلا فالأول يوم أن قوله ( فن عني ) في آية تلى الآية المبدأ بها وإيس كذلك ، وقد أخرجه الاسماعيل من رواية أبى كريب وغيره عن سفيان فقال بعد قوله في القتلى « فقرأ الى والائى بالائى فن عني له ، ووقع في رواية



الحديث المذكورة ما حذف هنا من الآية وزاد في آخره تفسير قوله (ذلك تخفيف من ربكم) وزاد فيه أيضا تفسير قوله (فن اعتدى) أى قتل بعد قبول الدية . وقد اختلف في تفسير العذاب في هذه الآية فقيل : يتعلق بالآخرة وأما في الدنيا فهو ان قتل . ابتداء وهذا قول الجمهور ، وعن عكرمة وقتادة والحديثي يتنعم القتل ولا يتمكن الولي من أخذ الدية . وفيه حديث جابر رفته ، لا أعرف عن قتل بعد أخذ الدية ، أخرجه أبو داود وفي سنده انقطاع ، قال أبو عبيد : ذهب ابن عباس إلى أن هذه الآية ليست منسوخة بآية المساواة ( أن النفس بالنفس ) بل هما محكمتان ، وكأنه رأى أن آية المساواة مفسرة لآية البقرة وأن المراد بالنفس نفس الأحرار ذكورهم وإناثهم دون الآفاء فان أنفسهم متساوية دون الأحرار . وقال اسماعيل المراد في النفس بالنفس المكافئة للآخرى في الحدود لأن الحر لو قذف عبدا لم يجلد اتفاقا والقتل قصاصا من جملة الحدود ، قال ويؤنه قوله في الآية ( والجروح قصاص ) تصديق به فهو كفارة له ( فن هنا يخرج العبد والكافر لأن العبد ليس له أن يتصدق بدمه ولا يجرحه ، ولأن الكافر لا يسمى متصدقا ولا مكفرا عنه . قلت : محصل كلام ابن عباس يدل على أن قوله تعالى ( وكنتنا عليهم فيما ) أى على بنى إسرائيل في التوراة ( أن النفس بالنفس ) مطلقا ، غلظت عن هذه الأمة بمشروعية الدية بدلا عن القتل لمن عفا من الأولياء عن القصاص وبتخصيصه بالحر في الحر ، لحينئذ لاحقة في آية المائدة لمن تمسك بها في قتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر ، لأن شرح من قبلنا إنما يتمسك منه بما لم يرد في شرهنا ما يخالفه ، وقد قيل ان شريعة عيسى لم يكن فيها قصاص وأنه كان فيها الدية فقط ، فإن ثبت ذلك امتازت شريعة الاسلام بأنها جمعت الأمرين فكانت وسطى لا إفراط ولا تفريط ، واستدل به على أن النحر في القود أو أخذ الدية هو الولي وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابى بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان ، لأن ظاهر القصاص أن لا تبعة لأحدهما على الآخر ، لكن المصنى أن من عفا عن القصاص الى الدية فلي مستحق الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان . وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة الى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل ، قال الطحاوى : والحجة لم حديث أنس في قصة الربيع عمة فقال النبي ﷺ وكتاب الله النصاص ، فانه حكم بالقصاص ولم يخبر ، ولو كان الخيار الولي لأعلمهم النبي ﷺ اذ لا يجوز للحاكم أن ينحكم لمن ثبت له أحد شيئين بأحدهما من قبل أن يعلمه بأن الحق له في أحدهما ، فليأمر حكم بالقصاص ويجب أن يحمل عليه قوله فهو بخير النظرين ، أى رلى المقتول عنه بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية . وتعقب بأن قوله ﷺ وكتاب الله النصاص ، إنما وقع عند طلب أولياء المجنى عليه في العمد القود فأعلم أن كتاب الله نزل على أن المجنى عليه إذا طلب القود أجيب اليه وليس فيه ما ادعاء من تأخير البيان ، واحتج الطحاوى أيضا بانهم أجمعوا على أن الولي لو قال للقاتل وذيت أن تعطيني كذا على أن لا أقتلك أن القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه أن يحقق دم نفسه . وقال المهلب وغيره : يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ، أن الولي اذا سئل في العفو على مال إن شاء قبل ذلك وإن شاء امتنع وعلى الولي اتباع الاول في ذلك ، وليس فيه ما يدل على اكراه القاتل على بذل الدية ، واستدل بالآية على أن الواجب في قتل العمد القود والدية بدل منه ، وقيل الواجب الخيار ، وهما قولان للعلماء ، وكذا في مذهب الشافعي أصحهما الاول ، واختلف في سبب نزول الآية فقيل نزلت في حين ذر العرب كان لا يهاجروا على آخر في الثمرات كانوا يتزوجون من نسائهم بغير مهر وإذا قتل منهم

بعد قتلوا به حراً أو امرأة قتلوا بها رجلاً أخرجه الطبري عن الشعبي ، وأخرج أبو داود من طريق علي بن صالح بن حبي عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان قريظة والنضير وكان النضير أشرف من قريظة ، فكان إذا قتل رجل من قريظة رجلاً من النضير قتل به وإذا قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة يودي بمائة وسق من التمر ، فلما بعث النبي ﷺ قتل رجل من النضير رجلاً من قريظة فقالوا ادفنوه لنا فقتله ، فقالوا بيننا وبينكم النبي ﷺ ، فأخوه فتزك ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) والقسط : النفس بالنفس ، ثم نزلت ( ألحكم الجاهلية يبغون ) واستدل به الجمهور على جواز أخذ الدية في قتل العمدة ولو كان غيلة وهو أن يمدح شخصاً حتى يصير به إلى موضع خفي فيقتله ، خلافاً للمالكية ، وأما مالك بالمحارب فإن الأمر فيه إلى السلطان وليس الأولياء المغفور عنه ، وهذا على أصله في أن حد المحارب القتل إذا رآه الإمام وإن رآه ، في الآية للتخيير لا للتنويع ، وفيه أن من قتل متأولاً كان حكمه حكم من قتل خطأ في وجوب الدية لقوله ﷺ ، فأنى عاقله ، واستدل به بعض المالكية على قتل من التجأ إلى الحرم بعد أن يقتل عمداً خلافاً لمن قال لا يقتل في الحرم بل يلجأ إلى الخروج منه ، ووجه الدلالة أنه ﷺ قاله في قصة فتيل خزاعة المقتول في الحرم ، وأن القود مشروع فيمن قتل عمداً ، ولا يعارضه ما ذكر من حرمة الحرم فإن المراد به تنظيمه بتحرير ما حرم الله ، وإقامة الحد على الجاني به من جملة تعظيم حرمان الله ، وقد تقدم شيء من هذا في الموضع الذي أشرت إليه آنفاً من كتاب الحج

### ٩ - باب من طلب دم امرئ ينهر حق

٦٨٨٢ - حدثنا أبو البنان أخبرنا شبيب عن عبد الله بن أبي حمزة حدثنا نافع بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : أبغض للناس إلى الله ثلاثة : مُأخِذٌ في الحرم ، ومُبَغِّغٌ في الإسلام سنة الجاهلية ، ومُطَلِّبٌ دم امرئٍ ينهر حق ليهرب دمه

**قوله** ( باب من طلب دم امرئ ينهر حق ) أي بيان حكمه . **قوله** ( من عبد الله بن أبي حمزة ) هو عبد الله بن عبد الرحمن نسب إلى حمده ، وثبت ذكر أبيه في هذا السند هذا الطبراني في نسخة شبيب بن أبي حمزة وكذا في مستخرج أبي نعيم ، ونافع بن جبير أي ابن مطعم . **قوله** ( أبغض ) هو أفضل من البغض ، قال وهو شاذ ومثله أهدم من العدم إذا افتقر ، قال وإنما يقال أفضل من كذا للفاضلة في الفعل الثلاثي ، قال المصنف وغيره : المراد بهؤلاء الثلاثة أنهم أبغض أهل المعاصي إلى الله ، فهو كقوله أكبر الكبائر ، وإلا فالشرك أبغض إلى الله من جميع المعاصي . **قوله** ( ملحد في الحرم ) أصل الملحد هو المائل من الحق ، والاحاد المبدول عن القصد ، واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق ، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها ، وقيل لإرادته بالجله الاسمية مشعر بثبوت الصفة ، ثم التنكير للتنظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب ، وقد تقدم قريباً في حد الكبائر مستعمل البيت الحرام ، وأخرج الثوري في تفسيره عن السدي عن مرة عن ابن مسعود قال : ما من رجل يهيم بعصية فتكتب عليه ، إلا أن رجلاً لو لم يهزم أبين أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا إذا قتله الله من عذاب ألم ، وهذا سند صحيح ، وقد ذكر شعبه أن السدي دفعه لهم ، وكانت شعبه يرويه عنه موقوفاً أخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن شعبه ،

وأخرجه الطبري من طريق أسباط بن نصر عن السدي موقوفاً ، وظاهر سياق الحديث أن فعل الصغيرة في الحرم أشد من فعل الكبيرة في غيره ، وهو مشكل فيتحين أن المراد بالاحاد فعل الكبيرة ، وقد يؤخذ ذلك من سياق الآية فإن الانبان بالجملة الاسمية في قوله (ومن يرد فيه بالحاد بظلم) الآية يفيد ثبوت الاحاد ودوامه ، والتثوين للتعظيم أى من يكون الاحاد عظيماً والله أعلم . قوله (ومبتغ في الاسلام سنة الجاهلية) أى يكون له الحق عند شخص فيطلبه من غيره من لا يكون له فيه مشاركة كوالده أو ولده أو قريبه ، وقيل المراد من يريد بقاء سيرة الجاهلية أو اشاعتها أو تنفيذهما . وسنة الجاهلية اسم جنس يضم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره والحيلى بجليفه ونحو ذلك ، ولتحق بذلك ما كانوا يعتمدونه ، والمراد منه ما جاء الاسلام بتركه كالتجارة والسكينة وغير ذلك ، وقد أخرج الطبراني والدارقطني من حديث ابن شريح رفعه ، ان أعتى الناس على الله من قتل شهر قاتله ، أو طلب بدم الجاهلية في الاسلام ، فيمكن أن يفهم به سنة الجاهلية في هذا الحديث . قوله (ومطلب) بالتشديد مفتعل من اطلب فأبدات التاء طاء وأدغمت ، والمراد من يباليغ في الطلب . وقال السكراني : المعنى المتكاف للطلب ، والمراد الطلب المترتب عليه المطلوب لا مجرد الطلب ، أو ذكر الطالب يلزم الوجز في الفعل بطريق الأولى . وقوله «بغير حق» احتراز عن يقع له مثل ذلك لكن بحق كطلب القصاص مثلاً . وقوله «ليربى» افتتح الماء ويجوز اسكانها ، وقد تمسك به من قال ان العوم المصمم يؤخذ به ، ونقدم البحث في ذلك في السلام على حديث «من هم بحسنة» في كتاب الرقائق . (نبيه) : وقعت لهذا الحديث على سبب فحرائق في «كتاب مكة لعمر بن شبة» من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد قال : قتل رجل بالمدونة يعنى في غزوة الفتح ، فذكر القصة وفيها أن النبي ﷺ قال «وما أهلك أحداً أعتى على الله من ثلاثة : رجل قتل في الحرم أو قتل غير قاتله أو قتل بذل في الجاهلية» ، ومن طريق مسمر عن عمرو بن مرة عن الزهري وانفذه «ان أجراً الناس على الله» فذكر نحوه وقال فيه «وطلب بذحول الجاهلية»

#### ١٠ - باب العفو في الخطأ بعد الموت

٦٨٨٣ - **عنه** فروة بن أبي الثوراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه «عن عائشة هُزِمَ المشركون يوم أُحُدٍ . . .» وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان يحيى بن أبي زكريا - يعنى الواسطي - عن هشام عن عروة «عن عائشة رضی الله عنها قالت : صرَّخ إبليسُ يومَ أُحُدٍ في الناس : يا عبادَ الله أخراكم ، فرجعت أولام على أخراهم حتى قتلوا البیان ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفرَ الله لكم . قال : وقد كان انهزم منهم قومٌ حتى لحقوا بالطائف»

قوله (باب العفو في الخطأ بعد الموت) أى عفو الولي لا هو المقتول لأنه محال ، ويحتمل أن يدخل ، وإنما قيده بما بعد الموت لأنه لا يظهر أثره إلا فيه ، إذ لو هذا المقتول ثم مات لم يظهر له عفو أثر ، لأنه لو عاش تبين أن لا شيء له بعفو عنه ، وقال ابن بطال : أجابوا على أن عفو الولي إنما يكون بعد موت المقتول ، وأما قبل ذلك فالعفو للقتيل ، خلافاً لأهل الظاهر قائم بأطوار عفو القاتل . وحجة الجمهور أن الولي لما قام مقام المقتول في طلب

ما يستحقه فإذا جعل له العفو كان ذلك للاصيل أولى ، وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة من مرسل قتادة أن عروة ابن مسعود لما دعا قومه إلى الاسلام فرمى بهم فقتل دفعا عن قتاله قبل أن يموت فأجاز النبي ﷺ دفعوه . **قوله** (حدثنا فروة) بقاء هو ابن أبي المغراء . **قوله** (عن أبيه عن عائشة هزم المشركون يوم أحد) سقط هذا القدر لأبي ذر وتحول إلى السند الآخر فصار ظاهره أن الروایتين سواء . وإيس كذلك ، ويحيى بن أبي ذكريا في السند الثاني هو يحيى بن يحيى الغساني ، وساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ علي بن مسهر فتقدم في باب من حنث ناسيا ، من كتاب الإيمان والذنوب . وقد بينت ذلك في الكلام عليه في غزوة أحد . **قوله** (فقال حذيفة غفر الله لكم) استدلل به من قال إن دينه وجبت على من حضر ، لأن معنى قوله « غفر الله لكم » عفوت عنكم . وهو لا يعفو إلا عن شيء . استحق له أن يطالب به . وقد أخرج أبو اسحق الفزاري في السنن عن الأوزاعي عن الزهري قال : « أخطأ المسلمون بأبي حذيفة يوم أحد حتى قتلوه » ، فقال حذيفة يغفر الله لكم وهو أرحم الراحمين ، فبلغت النبي ﷺ فزاده عنده خيرا ووداه من عنده ، وهذه الزيادة ترد قول من حمل قوله « قلم يزل في حذيفة منها بقية خير » على الحزن على أبيه ، وقد أوضحت الرد عليه في باب من حنث ناسيا ، ويؤخذ منها أيضا التعتب على المحب الطائري حيث قال : حمل البخاري قول حذيفة « غفر الله لكم » على العفو عن الضياع وإيس بصرى ، فيجواب بأن البخاري أشار بهذا الذي هو غير صريح إلى ما ورد صريحا وإن كان إيس على شرطه فإنه يؤيد ما ذهب إليه

١١ - **باب قول الله تعالى ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ . ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا )** ، فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبته مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبته مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله علما حكما )

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ) كذا لأبي ذر وابن عساكر ، وساق الباقر الآيات إلى ( علما حكما ) ولم يذكر معظمهم في هذا الباب حديثنا . **قوله** ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ) ذكر ابن اسحق في السيرة سبب نزولها عن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بضم هاء عياش ومعجمة أي ابن ربيعة المخزومي قال « قال القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق : نزلت هذه الآية في جدك عياش بن أبي ربيعة والحارث بن يزيد من بني عامر بن لؤي وكان يؤذيهم بمكة وهو كافر ، فلما هاجر المسلمون أسلم الحارث وأقبل مهاجرا حتى إذا كان بظاهر الحرة لقيه عياش بن أبي ربيعة فظنه على شركه فعلاه بالسيف حتى قتله ، فنزلت » روى هذه القصة أبو يعلى عن طريق حماد بن سلمة عن ابن اسحق عن عبد الرحمن بن الحارث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه فذكرها مرسله أيضا وزاد في السند عبد الرحمن بن القاسم ، وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن طريق سعيد بن جبير أن عياش بن أبي ربيعة حلف ليقبض الحارث بن يزيد إن ظفر به فذكر نحوه ومن طريق مجاهد نحوه لكن لم يسم الحارث ، وفي سياقه ما يدل على أنه أتى النبي ﷺ بعد أن أسلم ثم خرج فقتله عياش ابن أبي ربيعة ، وقيل في سبب نزولها غير ذلك مما لا يثبت . **قوله** ( إلا خطأ ) هو استثناء منقطع عند الجمهور أن أريد بالآتي معناه ، فإنه لو قدر متصلا لسكان مفهومه فله قتله ، وانفصل عن قال أنه متصل بأن المراد بالنفي

التحريم ، ومعنى إلا خطأ بأن عرّفه بالكفر فقتله ثم ظهر أنه كان مؤمنا ، وقيل نصب على أنه مفعول له أى لا يقتله لشيء أصلا إلا للخطأ ، أو حال أى إلا في حال الخطأ ، أو هو زمت مصدر محذوف أى إلا قتلا خطأ ، وقيل د إلا ، هنا بمعنى الوار وجوده جماعة ، وقيدته الفراء بشرط مفقود هنا فلذلك لم يجره هنا . واستدل بهذه الآية على أن الخصاص من المسلم مختص بقتله المسلم فلو قتل كافرا لم يجب عليه شيء سواء كان حربيا أم غديا حربيا لأن الآيات بينت أحكام المقتولين عمدا ثم خطأ فقال في الحربى ( فإن تولوا فخذلهم واقتلهم حيث وجدتموهم ) ثم قال فيمن لم يميّث ( فإما جعل الله لكم عليم سبيلا ) وقال فيمن عاهد المحاربة ( فخذلهم واقتلهم حيث تقتلهم ) وقال في الخطأ ( وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ ) فكان مفهومها أن لا يقتل الكافر عمدا فخرج الذي بما ذكر قبلها ، وجعل في قتل المؤمن خطأ الدية والكفارة ولم يذكر ذلك في قتل الكافر ، فتمسك به من قال لا يجب في قتل الكافر ولو كان ذميا شيء ، وأيده بقوله ( وإن يجهل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) واسحق في أول السند قال أبو علي الجبائي : لم أجد ، منسوبا وشبهه أن يكون ابن منصور . قلت : ولا يبعد أن يكون ابن راهويه فإنه كثير الرواية عن حبان بن هلال شيخ اسحق هنا

### ١٢ - باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به

٦٨٨٤ - **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا هَامُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضِيَ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَبْرَيْنِ ، فَقِيلَ لَهَا : مَنْ فَعَلَ بِكَ هَذَا ؟ أَفْلَانُ أَفْلَانُ ، حَتَّى سُمِّيَ لِلْيَهُودِيِّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا ، فَنَجَى بِالْيَهُودِيِّ فَأَعْتَرَفَ ، فَأَسْرَبَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَرَضَ رَأْسَهُ بِالْحُجَارَةِ . وَتَدَّ قَالَ هَامُ : بِحَبْرَيْنِ .**  
**قوله** ( باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به ) كذا لهم ، وأما النسفي فحلف بدون د باب ، فقال بعد قوله خطأ والآية ، وإذا أقر الخ ، وذكروا كلهم حديث أنس في قصة اليهودي والجارية وبمحتاج إلى مناسبتها للآية فإنه لا يظهر أصلا فالاصواب صنيع الجماعة ، قال ابن المنذر : حكم الله في المؤمن يقتل المؤمن خطأ بالدية ، وأجمع أهل العلم على ذلك ثم اختلفوا في قوله ( وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ) فقيل المراد كافر ولما قلته الدية من أجل العهد وهذا قول ابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ، وقيل مؤمن جاء ذلك عن النخعي وأبي الفداء ، قال الطبري : والأول أولى لأن الله أطلع الميثاق ولم يقل في المقتول وهو مؤمن كما قال في الذي قبله ، وبرجح أيضا حديث ذكر المؤمن ذكر الدية والكفارة معا وحديث ذكر الكافر ذكر الكفارة فقط وهنا ذكر الدية والكفارة معا . **قوله** فيه ( نجى باليهودي فاعترف ) في رواية هندية عن همام د فأتى به النبي ﷺ فلم يزل به حتى أقر ، أخرجه الاسماعيلي ، وفي حديث أنس في قصة اليهودي حجة للجمهور في أنه لا يشترط في الاقرار بالقتل أن يتكرر ، وهو مأخوذ من اطلاق قوله د فأخذ اليهودي فاعترف ، فإنه لم يذكر فيه عمدا والأصل عدمه ، وذهب الكوفيون إلى اشتراط تكرار الاقرار بالقتل مرتين قياسا على اشتراط تكرار الاقرار بالزنا أربعين متبعا لعدد الشهود في الموضوعين

### ١٣ - باب قتل الرجل بالمرأة

٦٨٨٥ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ**

عنه أن النبي ﷺ قتل يهودياً بجارية قتلها على أوضح لها

قوله (باب قتل الرجل بالمرأة) ذكر فيه حديث أنس في قصة اليهودي والجارية باختصار ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريباً ، ووجه الدلالة منه واضح ، ولحق به إلى الرد على من منع كما سأينته في الباب الذي بعده

١٤ - باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات . وقال أهل العلم : يُقتل الرجلُ بالمرأة . ويذكر عن عمر : تُقَادُ المرأةُ من الرجلِ في كلِّ حدٍّ يبلغُ نفسه فإدونها من الجراح . وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه . وجرحَت أختُ الربيعِ إنساناً فقال النبي ﷺ : الفصاص ،

٦٨٦ - حديث عمر بن عليّ حدثنا يحيى حدثنا سفیان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة رضي الله عنها قالت : لَمَذَنَا النبي ﷺ في مرضه فقال : لا تلذوني ، قلنا : كراهية للمريض لدواء ، فلما أفان قال : لا يبقني أحدٌ منكم إلا لُدَّ ، غيرَ العباسِ فإنه لم يشهدكم .

قوله (باب الفصاص بين الرجال والنساء في الجراحات) قال ابن المنذر : أجمعوا على أن الرجل يقتل بالمرأة والمرأة بالرجل ، إلا رواية عن علي وعن الحسن وعطاء ، وخالف الحنفية فيأخون النفس ، واحتج بعضهم بأن اليد الصحيحة لا تقطع باليد السلا بخلاف النفس فإن النفس الصحيحة تقاد بالمریضة انماقا ، وأجاب ابن القصار بأن اليد السلا في حكم الميتة والحی لا يناد بالایت ، وقال ابن المنذر : لما أجمعوا على الفصاص في النفس واختلفوا فيما دونها وجب رد المختلف إلى المتفق . قوله (وقال أهل العلم يقتل الرجل بالمرأة) المراد الجمهور ، أو أطلق إشارة إلى وهي الطريق إلى علي . أو إلى أنه من ندرة المخالف . قوله (ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل في كل حد يبلغ نفسه فإدونها من الجراح) وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال وكان فيما جاء به عروة البارق إلى شريح من عند عمر قال جرح الرجل والنساء سواء ، وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال : عن إبراهيم عن شريح ، قال أناني عروة ، فذكره . ومعنى قوله : تقاد ، يقتص منها إذا قتلت الرجل ويقطع عضوها الذي تقطعه منه وبالعكس . قوله (وبه قال عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وأبو الزناد من أصحابه) أخرجه ابن أبي شيبة من طريق الثوري عن جعفر بن برقان عن عمر بن عبد العزيز وعن مغيرة عن إبراهيم النخعي قالوا : الفصاص بين الرجل والمرأة في العمدة سواء ، وأخرج الأقرم من هذا الوجه عن عمر بن عبد العزيز قال : الفصاص فيما بين المرأة والرجل حتى في النفس ، وأخرج البيهقي من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال : كل من أدركت من فقهاً - وذكر البيهقي في مشيخة سوام أهل فقه وفضل ودين - قال وربما اختلفوا في الشيء فأخذنا بقرأ أكثرهم وأفضلهم رأياً أنهم كانوا يقولون المرأة تقاد من الرجل ميتاً وميتاً وأذا بأذن وكل شيء من الجراح على ذلك وإن من قتلها قتل بها . قوله (وجرحت أخت الربيع إنساناً فقال النبي ﷺ : الفصاص) كذا هم ، ووقع لانس في كتاب الله الفصاص ، والمعتمد ما عند الجماعة وهو بالنصب على الأجراء ، قال أبو ذر : كذا وقع منا والصواب : الربيع ذات النضر حمة أنس ، وقال الكرماني : قيل إن

الصواب وجرحت الربيع ، بحذف لفظة أخت فانه الموافق لما تقدم في البقرة من وجه آخر ، عن أنس أن الربيع بنت النضر عمته كسرت ثنية جارية فقال رسول الله ﷺ : كتاب الله القصاص ، قال : إلا أن يقال إن هذه امرأة أخرى ، لكنه لم ينقل عن أحد ، كذا قال ، وقد ذكر جماعة انهما قصتان ، والمذكور هنا طرف من حديث آخرجه مسلم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاقتصموا الى النبي ﷺ فقال : القصاص القصاص ، فقالت أم الربيع : يا رسول الله أقتص من فلانة والله لا يقتص منها ، فقال : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله فما زالت حتى قبلوا الهدية فقال : أن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، والحديث المشار اليه في سورة البقرة مختصر من حديث طويل ساقه البخاري في الصلح بتامه من طريق هيد عن أنس وفيه فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع يا رسول الله ؟ لا والذي بعثك بالحق لانكسر ثنيها ، قال يا أنس كتاب الله القصاص ، فرضى القوم وعفوا فقال : أن من عباد الله لو أقسم على الله لأبره ، وسيأتي بعد أربعة أبواب أيضاً باختصار ، قال النووي قال العلماء : المعروف رواية البخاري ، ويحتمل أن يكونا قصتين . قلت : وجزم ابن حزم بأنهما قصتان صحيحتان وقعتا لامرأة واحدة إحداهما أنها جرحت انسانا فقتل عليها بالضمان والأخرى أنها كسرت ثنية جارية فقتل عليها بالقصاص وحلفت أمها في الأولى وأخوها في الثانية . وقال البيهقي بعد أن أورد الروایتين : ظاهر الخبرين يدل على أنهما قصتان ، فإن قبل هذا الجمع والافتات أحفظ من حميد . قلت : في القصةين مغايرات : منها هل الجنابة الربيع أو أختها ، وهل الجنابة كسر الثنية أو الجراحة ، وهل الحالف أم الربيع أو أخوها أنس بن النضر ؟ وأما ما وقع في أول الجنابات عند البيهقي من وجه آخر عن حميد عن أنس قال دأطمت الربيع بنت معوذ جارية فكسرت ثنيها ، فهو غلط في ذكر أبيها والمحموظ أنها بنت النضر حمه أنس كما وقع التصريح به في صحيح البخاري ، وفي الحديث أن كل من وجب له القصاص في النفس أو دونها فعفا على مال فرضا به جاز . قوله ( يعني ) هو القطان وسفيان هو الثوري . قوله ( لدينا النبي ﷺ في مرضه فقال لا تلذوني ) تقدم شرحه في الوفاة النبوية ، والمراد منه هنا لا يبقى أحد منكم إلا لله ، فإن فيه إشارة الى مشروعية الاقتصاص من المرأة بما جنته على الرجل ، لأن الذين لدوه كانوا رجالا ونساء ، وقد ورد التصريح في بعض طرقه بأنهم لدوا ميمونة وهي صائمة من أجل هجوم الأمر كما مضى في الوفاة النبوية من وجهين . قوله ( غير العباس فانه لم يشهدكم ) تقدم بيانه أيضا في الوفاة النبوية قبل . وفي الحديث أن صاحب الحق يستثنى من غرمائه من شاء فيعفو عنه ويقص من الباقيين ، وفيه نظر لقوله لم يشهدكم ، وفيه أخذ الجماعة بالواحد ، قال الخطابي : وفيه حجة لمن رأى القصاص في اللطمة ونحوها ، واعتل من لم يرد ذلك بأن اللطم يتعذر ضبطه وتقديره بحيث لا يزيد ولا ينقص وأما اللدود فاحتمل أن يكون قصاصا واحتمل أن يكون معاقبة على مخالفة أمره فعوقبوا من جنس جنائهم . وفيه أن الشركاء في الجنابة يقتص من كل واحد منهم إذا كانت أفعالهم لا تمنع ، بخلاف الجنابة في المال لأنها تتبع بعض ، اذ لو اشترك جماعة في سرقة ربع دينار لم يقطعوا انفاقا ، وسيأتي بيان ذلك بعد ستة أبواب

### ١٥ - باب من أخذ حقه أو اقتص دونه السلطان

٦٨٨٧ - حدثنا أبو ليان أخبرنا شبيب حدثنا أبو الزناد إن الأعرج حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول

إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحنُ الآخرون السابقون يوم القيامة »

٦٨٨٨ - وبإسناده « لو أطلع في بيتك أحدٌ ولم تأذن له حذفته بمحصة فتقاتَ عنه ما كان عليك

من جناح »

[ الحديث ٦٨٨٨ - طريقه في : ٦٩٠٢ ]

٦٨٨٩ - **حدثنا** مسددٌ حدثنا يحيى عن محمد بن أنسٍ رجلاً أطلع في بيت النبي ﷺ ، فسدد إليه

مشقةً ، فقلتُ من حدثك بهذا ؟ قال : أنسُ بن مالك

**قوله** ( باب من أخذ حقه ) أي من جهة غريمه بغير حكم حاكم ( أو اقتص ) أي إذا وجب له على أحد قصاص في نفس أو طرف هل يشترط أن يرفع أمره إلى الحاكم أو يجوز أن يستوفيه دون الحاكم وهو المراد بالسلطان في الترجمة . قال ابن بطلال : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتص من حقه دون السلطان ، ولما اختلفوا فيمن أقيم الحد على عبده كما تقدم تفصيله . قال : وأما أخذ الحق فإنه يجوز عندهم أن يأخذ حقه من المال خاصة إذا جهده إياه ولا بيئة عليه كما سيأتي تقريره قريباً . ثم أجاب عن حديث الباب بأنه خرج على التعليل والوجر عن الاطلاع على عورات الناس انتهى . قلت : فأما من نقل الاتفاق فكأنه استند فيه إلى ما أخرجه اسماعيل القاضي في نسخة أبي الزناد ، عن الفقهاء الذين ينتهي إلى قولهم ومنه : لا ينهي لأحد أن يقيم شيئاً من الحدود دون السلطان ، إلا أن للرجل أن يقيم حد الزنا على عبده ، وهذا هو اتفاق أهل المدينة في زمن أبي الزناد . وأما الجواب فإن أراد أنه لا يعمل بظاهر الخبر فهو محل النزاع . **قوله** ( أنه سمع أبا هريرة يقول إنه سمع رسول الله ﷺ يقول : نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ) كذا لأبي ذر وسقط « يوم القيامة » ، **قوله** ( وبإسناده لو أطلع الخ ) هو المراد في هذه الترجمة ، والاول ذكره لكونه أول حديث في نسخة شعيب عن أبي الزناد ، ومن ثم لم يسق الحديث بتمامه هنا بل اقتصر على أوله إشارة إلى ذلك ، وساقه بتمامه في كتاب المعجمة ، ولم يطرد البخاري صنيع في ذلك واطرد صنيع مسلم في « نسخة همام » ، بأن يسوق السند ثم يقول فذكر أحاديثاً منها ثم يذكر الحديث الذي يريد وقد أشرت إلى ذلك في كتاب الرقاق ، وجود الكرماني أن الراوي صحيح الحديثين في نسق واحد لجمعهم فاقترن من بعده على ذلك . قلت : وهذا يحتاج إلى تسكلة ، وهو أن البخاري اختصر الاول لأنه لا يحتاج إليه هنا . **قوله** ( لو أطلع ) الفاعل مؤخر وهو « أحد » ، **قوله** ( ولم تأذن له ) احتراز عن اطلع بأذن **قوله** ( حذفته بمحصة ) كذا هنا بغير فاء ، وأخرجه الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة عن أبي الجان شيخ البخاري فيه بلفظ « لحرفته » ، وهو الاول والاول جاز ، وسيأتي بعد سبعة أبواب من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بلفظ « لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فحرفته » ، وقوله حذفته بالخاء المهملة عند أبي ذر والقبابي وعند غيرهما بالخاء المعجمة وهو أوجه لأن الرمي بمحصة أو نواة ونحوهما إما بين الإبهام والسبابة وإما بين السبابتين وجزم النووي بأنه في مسلم بالمعجمة ، وسيأتي في رواية سفيان المشار إليها بالمهملة ، وقال القرطبي : الرواية بالمهملة خطأ لأن في نفس الخبر أنه الرمي بالخصي وهو بالمعجمة جزماً . قلت : ولا مانع من استعمال المهملة في ذلك مجازاً . **قوله** ( فتقات عنه ) بقاء ثم همزة ساكنة أي شققت عنه ، قال ابن القطاع : فقات عنه أظن مأخوذاً .



**قوله** (جناح) أى إثم أو ذنبا. **قوله** (يجب) هو القطان وحيد هو الطويل . **قوله** (إن رجلا) هذا ظاهره الإرسال لأن حيدا لم يدرك الفصة ، لكن بين في آخر الحديث أنه موصول . وسياق بعد سبعة أبواب من وجه آخر من أنس وبذكر فيه ما قيل في تسمية الرجل المذكور . **قوله** (فنده إليه) بدالين مهملتين الأولى نقيلة قبلها سين مهمة أى صوب وزنه ومضاه ، والنضوب توجه الدهم الى مرماه وكذلك التصديد وضه البيت المشهور :

أعلمه الرماية كل يوم فلما استند ساعده رماني

وقد حكى فيه الاعجام ويترجح كونه بالملمة باسناده الى التعليم لأنه الذى فى قدرة الملم بخلاف الفصة بمعنى القوة فانه لا قدرة للملم على اجتلابها ، ووقع فى رواية أبى ذر عن الرضى وفى رواية كريمة عن الكشميين بالشين المعجمة والأول أولى فقد أخرجه أحد عن محمد بن أبى عدى عن حيد ، فأهوى إليه ، أى أمال إليه . **قوله** (مشقة) تقدم ضبطه وتفسيره فى كتاب الاستئذان فى الكلام على رواية عبيد الله بن أبى بكر بن أنس عن أنس وسياقه أتم ، ووقع هنا فى رواية حيد مختصرا أيضا ، وقد أخرجه أحد عن يحيى القطان شيخ البخارى فيه إزاد فى آخره حتى آخر رأسه بتشديد الحاء المعجمة أى أخرجهما من المكان الذى اطلع فيه وقاهر آخر هو الرجل ، ويحتمل أن يكون المشقة وأسند الفعل إليه مجازا ، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ لسكونه السبب فى ذلك والأول أظهر ، فقد أخرجه أحد أيضا عن سهل بن يوسف عن حيد باللفظ فخرج الرجل رأسه ، وعنده فى رواية ابن أبى عدى التى أشرت إليها : فتأخر الرجل . **قوله** (نقلت من حديثك) الفائل هو يحيى القطان والمقول له هو حيد وجواب بقوله أنس بن مالك يقتضى أنه سمعه منه بغير واسطة ، وهذا من المتن التى سمعها حيد من أنس وقد قيل أنه لم يسمع منه سوى خمسة أحاديث والبقية سمعها من أصحابه عنه كتابات وفتادة فكان يدلها فيروىها عن أنس بلا واسطة . والحق أنه سمع منه أصناف ذلك ، وقد أكثر البخارى من تخرج حديث حيد عن أنس ، بخلاف مسلم فلم يخرج منها إلا القليل لهذه العلة ، لكن البخارى لا يخرج من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو ما قام مقام التصريح ولو بالزور كما لو كان من رواية شعبة عنه فإن شعبة لا يحسد من شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم ، وقد أوضح ذلك فى ترجمة حيد فى مقدمة هذا الشرح وقد اخرج

## ١٦ - باب إذا مات فى الزحام أو قتل

٦٨٩٠ - **حدثني** إسحاق بن منصور أخبرنا أبو أسامة قال هشام أخبرنا عن أبيه عن عائشة قالت : لما كان يوم أحد حُرِّمَ المشركون ، فصاح إبليس : أى عبادة الله ، أخراكم . فرجعت أولام فاجتلدت هى وأخراهم فنظرت حذيفة فإذا هو بأبيه ليان ، فقال : أى عبادة الله ، أبى أبى . قالت : فوالله ما احتجزوا حتى قتلوه ، قال حذيفة : غفر الله لكم . قال مروءة : فإزالت فى حذيفة منه بقية خير حتى لحق بالله ۝

**قوله** (باب إذا مات فى الزحام أو قتل به) كذا لابن بطال وسقط به . من رواية الأئمة ، وأورد البخارى الترجمة مورد الاستفهام ولم يحزم بالحكم كما حرم به فى الذى يرد ، لوجود الاختلاف فى هذا الحكم . وذكر فيه

حديث حائفة في قصة قتل البيان والد حذيفة وقد تقدم السلام عليه قريبا . قال ابن بطلان : اختلف على وعمر هل تجهب دية في بيت المال أو لا ؟ وبه قال اسحق أي بالوجوب ، وتوجيهه أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجبت دية في بيت مال المسلمين . فقلت : ولعل حجته ما ورد في بعض طرق قصة حذيفة ، وهو ما أخرجه أبو العباس السراج في تاريخه من طريق عكرمة أن والد حذيفة قتل يوم أحد بمض المسلمين وهو يظن أنه من المشركين فوداه رسول الله ﷺ ورجاله ثقات مع إرساله ، وقد تقدم له شاهد مرسل أيضا في « باب العفو عن الخطأ » وروى مسدد في مسنده من طريق يزيد بن مذكور أن رجلا زحم يوم الجمعة فوات فوداه على من بيت المال ، وفي المسألة مذاهب أخرى منها قول الحسن البصري إن دية توجب على جميع من حضر وهو أخص من الذي قبله ، وتوجيهه أنه مات بفعلهم فلا يتمداهم إلى غيرهم . ومنها قول الشافعي ومن تبعه أنه يقال لوليهِ ادفع على من شئت واحلف فإن حلفت استحققت الدية وإن نكحت حلف المذنب عليه على الذي وسقطت المطالبة ، وتوجيهه أن الدم لا يجب إلا بالطلب . ومنها قول مالك دمه هدر ، وتوجيهه أنه إذا لم يعلم قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وقد تقدمت الإشارة إلى الراجح من هذه المذاهب في « باب العفو عن الخطأ » . قوله ( قال هشام أخبرنا ) من تقديم اسم الراوى على الصيغة وهو جائز ، وهشام المذكور هو ابن عروة بن الزبير . قوله ( فظفر حذيفة فاذا هو بأبيه البيان ) تقدم شرح قصته في فورة أحد ، وقوله « قال عروة » هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « فاذا زالت في حذيفة منه » أي من ذلك الفعل وهو العفو ، و « من » سببية وتقدم القول فيه أيضا

### ١٧ - باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له

٦٨٩١ - حدثنا المسكين بن إبراهيم حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلفه قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر ، فقال رجل منهم : أسمعت يا عامرُ من هُنَيَّا نك ، فحدا بهم ، فقال النبي ﷺ : من السائق ؟ قالوا : عامر فقال : رحمه الله ، فقالوا : يا رسول الله هلا أمتعتنا به ؟ فأصيبَ صبيحة ليلته . فقال القوم : حَبَطَ عمله ، قتل نفسه . فلما رحمتُ - وهم يتحدثون أن عامراً حَبَطَ عمله - فجئتُ إلى النبي ﷺ فقلت : يا نبي الله فذاك أبي وأمي ، زهوا أن عامراً حَبَطَ عمله ، فقال : كذب من قالها ، إنَّ له لأجرين اثنين ، إنه لجاهد مجاهد ، وأمي قتل يزيدُ عليه »

قوله ( إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له ) قال الاسماعيلي قات ولا إذا قتلها عمدا ، يعني أنه لا مفهوم لقوله خطأ والذي يظهر أن البخاري إنما قيد بالخطأ لأنه محل الخلاف ، قال ابن بطلان قال الاوزاعي وأحمد واسحق : يجب دية على حائفته . فإن عاش فهي له عليهم وإن مات فهي لورثته . وقال الجمهور لا يجب في ذلك شيء ، وقصة عامر هذه حجة لهم إذ لم ينقل أن النبي ﷺ أوجب في هذه القصة له شيئا ، ولو وجب لبينها إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وقد أجمعوا على أنه لو قطع طرفا من أطرافه عمدا أو خطأ لا يجب فيه شيء . قوله ( عن سلمة ) هو ابن الأكوع . قوله ( من هنيئا نك ) بضم أوله وتشديد التحتانية بعد النون ، ووقع في رواية المستعمل بحذف التحتانية وقد تقدم ضبطه في كتاب المغازي ، وها هو ابن الأكوع فهو آخر سلمة وقيل عنه ، قال ابن بطلان :

لم يذكر في هذه الطريق صفة قتل حاصر نفسه ، وقد تقدم بيانه في كتاب الأدب ففيه وكان سيف حاصر قصيرا فتناول به يهوديا ليضربه فرجم ذبا به فأصاب ركبته . قلت : ونقل بعض الشراح عن الاسماعيل أنه قال ليس في رواية مكي شيخ البخاري أنه أورد عليه سيفه فقتله ، والباب مترجم بمن قتل نفسه ، وظن أن الاسماعيل تعقب ذلك على البخاري وليس كما ظن وإنما ساق الحديث بلفظ د قارنه عليه سيفه ، ثم نبه على أن هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري هنا فاشار إلى أنه عدل هنا عن رواية مكي بن ابراهيم هذه التسمية فيكون أولى لوضوحه ، ويجاب بأن البخاري يعتمد هذه الطريق كثيرا فيترجم بالحكم ويكون قد أورد ما يدل عليه صريحا في مكان آخر فلا يجب أن يعينه فيورده من طريق أخرى ليس فيها دلالة أصلا أو فيها دلالة خفية كل ذلك لفرار من التكرار لغير فائدة وليبحث الناظر فيه على تتبع الطرق والاستكثار منها لينمكن من الاستنباط ومن الجرم بأحد المحتملين مثلا ، وقد عرف ذلك بالاستقراء من صنيع البخاري فلا معنى للاعتراض به عليه ، وقد ذكرت ذلك مرارا ، وإنما أتيت على ذلك إذا بعد المهد به ، وقد تقدم في الدعوات من وجه آخر عن يزيد بن أبي عبيد شيخ مكي بامط فيه فلما تصاف القوم أصيب حاصر بقائمة سيفه فأت ، وقد اعترض عليه الكرماني فقال : قوله في الترجمة فلا دية له ، لا وجه له هنا ، وإنما ووضعه اللانقي به الترجمة السابقة إذا مات في الزحام فلا دية له على المراجعين لظهور أن قاتل نفسه لادية له ، قال : ولعله من تصرف النقلة بالتقديم والتأخير عن نسخة الأصل . ثم قال : وقال الظاهرية دية من قتل نفسه على ماقلته ، فلمل البخاري أراد رد هذا القول . قلت : نعم أراد البخاري رد هذا القول لكن على قائله قبل الظاهرية وهو الأوزاعي كما قدمته ، وما أظن مذهب الظاهرية اشتهر عند تصنيف البخاري كتابه فانه صنف كتابه في حدود العشرين ومائتين وكان حارث بن علي الاصمعياني رأسهم في ذلك الوقت طالبا وكان سنة يومئذ درن العشرين وأما قول الكرماني بأن قول البخاري فلا دية له ، يليق بترجمة من مات في الزحام فهو صحيح لكنه في ترجمة من قتل نفسه أليق لأن الخلاف فيمن مات في الزحام قوى فمن لم يجرم في الترجمة بقتل الدية ، بخلاف من قتل نفسه فان الخلاف فيه ضئيف لجرم فيه بالنفي ، وهو من محاسن تصرف البخاري ، فظهر أن النقلة لم يخالفوا تصرفه وباقه التوفيق . قوله ( وأى قتل يزيد عليه ) في رواية المستمل وكذا في رواية النفي ، وأى قتيل ، وصوحا ابن بطل وكذا عياض ، وليست الرواية الأخرى خطأ محضا بل يمكن ردها إلى معنى الأخرى والله أعلم

#### ٩٨ - باب إذا عض رجل فوققت ثنياه

٦٨٩٢ - **عمر بن آدم** حدثنا شعبة حدثنا قتادة قال سمعت زُرارة بن أوفى **د** عن **عمران بن حصين** أن رجلا عض يد رجل فززع يده من فيه فوققت ثنيياه ، فاختصموا إلى النبي **ﷺ** ، قال : يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ، لا دية له .

٦٨٩٣ - **عبد الله بن عاصم** عن **ابن جريج** عن **عطاء** عن **صفوان بن بعل** **د** عن أبيه قال : خرجت في غزوة ، فعض رجل فأنزع ثنيته ، فأبطلها النبي **ﷺ** .  
قوله ( باب إذا عض يد رجل فوققت ثنياه ) أى هل يلزمه فيه شيء أو لا ؟ ذكر فيه حديثين : الأول ،

قوله (عن زرارة) بضم الزاي الموحدة ثم موطنين الاولى خفيفة بينهما ألف بغير همز هو العاسري ، ووقع عند الاسماعيل في رواية علي بن الجهم عن شعبة ، وأخبرني قتادة أنه سمع زرارة ، قوله ( أن رجلا مض يد رجل ) في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند مسلم بهذا السند عن عمران قال : قال بعل بن أمية رجل فمض أحدهما صاحبه ، الحديث قال شعبة وعن قتادة عن عطاء هو ابن أبي رباح عن أبي بعل يعني صفوان عن بعل بن أمية قال مثله ، وكذا أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن المبارك عن شعبة بهذا السند فقال في روايته بمثل الذي قبله يعني حديث عمران بن حصين . قلت : وكسبة فيه سند آخر إلى بعل أخرجه النسائي من طريق ابن أبي حدي وهيب بن عقيل كلاهما عن شعبة عن الحكم عن مجاهد عن بعل ، ووقع في رواية هيب بن عقيل : أن رجلا من بني تميم قاتل رجلا فمض يده ، ويستفاد من هذه الرواية تعيين أحد الرجلين المجاهدين وأنه بعل بن أمية ، وقد روى بعل هذه القصة وهي الحديث الثاني في الباب فبين في بعض طرقه أن أحدهما كان أجيرا له ، ولفظه في الجهاد : هزوت مع رسول الله ﷺ ، وذكر الحديث فيه ، فاستأجرت أجيرا فقاتل رجلا فمض أحدهما الآخر فعرف أن الرجلين المجهدين بعل وأجيره وأن بعل أبهم نفسه لكن عينه عمران بن حصين ، ولم أرف على تسمية أجيره . وأما تمييز العاض من المضوض فوقع بيانه في غزوة نبوك من المغازي من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج في حديث بعل قال عطاء : فلقد أخبرني صفوان بن بعل أبيهما مض الآخر فنسبته فظن أنه مستمر على الإجماع ، ولكن رفع عند مسلم والنسائي من طريق بديل بن ميسرة عن عطاء بلفظ : أن أجيرا ليعمل مض رجل ذراعه ، وأخرجه النسائي أيضا عن اسحق بن إبراهيم عن سفيان بلفظ : فقاتل أجيري رجلا فمضه الآخر ، وبؤيده ما أخرجه النسائي من طريق سفيان بن عبد الله عن حميد بن سلمة عن بعل بن أمية وبعل بن أمية قالا : خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة نبوك ومعنا صاحب لنا فقاتل رجلا من المسلمين فمض الرجل ذراعه ، وبؤيده أيضا رواية هيب بن عقيل التي ذكرتها من عند النسائي بلفظ : أن رجلا من بني تميم مض ، فأن بعل تميمي وأما أجيره فإنه لم يقع التصريح بأنه تميمي ، وأخرج النسائي أيضا من رواية محمد بن مسلم الزهري عن صفوان بن بعل عن أبيه نحو رواية سلمة ولفظه : فقاتل رجلا فمض الرجل ذراعه فأوجعه ، وعرف بهذا أن العاض هو بعل بن أمية ، ولعل هذا هو السر في إجماعه نفسه . وقد أنكر القرطبي أن يكون بعل هو العاض فقال : يظهر من هذه الرواية أن بعل هو الذي قاتل الأجير ، وفي الرواية الأخرى : أن أجيرا ليعمل مض يد رجل : وهذا هو الاولى والابقي إذ لا يليق ذلك الفصل يعمل مع جلالة ونضله . قلت : لم يقع في شيء من الطرق أن الأجير هو العاض وإنما انببس عليه أن في بعض طرقه عند مسلم كما بينته : أن أجيرا ليعمل مض رجل ذراعه ، فجوز أن يكون العاض هيب بن بعل ، وأما استبعاد أن يقع ذلك من بعل مع جلالة فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح ، فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل اسلامه فلا استبعاد . وقال الزوري : وأما قوله يعني في الرواية الاولى أن بعل هو المضوض ، وفي الرواية الثانية والثالثة المضوض هو أجير بعل لا بعل فقال الحفاظ الصحيح المعروف أن المضوض أجير بعل لا بعل . قال : ويحتمل أنهما قضيتان جرتا ليعمل ولأجيره في وقت أو وقتين ، ونعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في رواية مسلم ولا رواية غيره في الكتب الستة ولا غيرها أن بعل هو المضوض لا صريحا ولا إشارة ، وقال شيخنا : فيتمين على هذا أن بعل هو العاض والله أعلم . قلت : وإنما تردد

عياض وغيره في العاض هل هو يعل أو آخر أجني كما قدمته من كلام القرطبي والله أعلم . قوله ( فأنزع يده من فيه ) وكذا في حديث يعل الماضي في الجهاد في رواية الكشميني من له ، وفي رواية هشام عن هروة عند مسلم وعض ذراع رجل لجذبه ، وفي حديث يعل الماضي في الإجارة وعض لصبع صاحبه فأنزع لصبعه ، وفي الجمع بين الذراع والاصبع عسر ؛ ويبعد الحمل على تعدد القصة لاتحاد المخرج لأن مدارها على عطاء عن صفوان بن يعل عن أبيه ، فوقع في رواية اسماعيل بن عليه عن ابن جريج عنه ، وصبعه ، وهذه في البخاري ولم يسق مسلم لفظها . وفي رواية بديل بن ميسرة عن عطاء عن صفوان عند الزهري من صفوان عند الزماني « ذراعه » ووافقه سفيان بن عيينة عن ابن جريج في رواية اسحق بن زاهر به عنه ، قالذي يترجع الذراع ، وقد وقع أيضا في حديث سلمة بن أمية عند الناسي مثل ذلك ، وانفراد ابن عليه عن ابن جريج بلفظ الاصبع لا يقاوم هذه الروايات المتعادلة على الذراع والله أعلم . قوله ( فوقع ثنيته ) كذا الأكثر بالثنية والكشميني « ثنياه » بصيغة الجمع ، وفي رواية هشام المذكورة ، فسقطت ثنيته ، بالافراد وكذا له في رواية ابن سيرين عن عمران ، وكذا في رواية سلمة بن أمية بلفظ « فغذب صاحبه يده فطرح ثنيته » وقد ترجح رواية الثنية لأنه يمكن حمل الرواية التي بصيغة الجمع عليها على رأى من يجهل في الاثنين صيغة الجمع ورد الرواية التي بالافراد إليها على إرادة الجنس ، لكن وقع في رواية محمد بن بكر « فأنزع إحدى ثنيته » فهذه أصح في الوحدة ، وقول من يقول في هذا بالحمل على التعدد بعيد أيضا لاتحاد المخرج ، ووقع في رواية اسماعيل بن عدي ثنيته . قوله ( فاخصمرا إلى النبي ﷺ ) كذا في هذا الموضع والمراد يعل وأخيه ومن انضم إليهما ممن يلوذ بهما أو أحدهما ، وفي رواية هشام فرفع إلى النبي ﷺ وفي رواية ابن سيرين « فاستمدى عليه » وفي حديث يعل « فأنطلق » هذه رواية ابن عليه وفي رواية سفيان « فأتى » وفي رواية محمد بن بكر عن ابن جريج في المغازي « فأتيا » . قوله ( فقال بعض ) بفتح أوله والعين المهملة بعدها ضاد معجمة ثقيلة وفي رواية مسلم « يعمد أحدكم إلى أخيه فيعضه » وأصل عض عض بكسر الأولي يعضض بفتحها فادغمت . قوله ( كما يعض الفحل ) وفي حديث سلمة « كمعض الفحل » أي الذكر من الإبل ويطلق على غيره من ذكور الدواب ووقع في الرواية التي في الجهاد وكذا في حديث هشام « ويقعضها » بسكون القاف وفتح الضاد المعجمة على الأصح « كما يقضم الفحل » من القضم وهو الأكل بأطراف الأسنان والخصم بالحاء المعجمة بدل القاف الأكل باقتصاصها وبإدنى الأضرار ويطلق على النقي والسكر ولا يكون إلا في الشيء الصلب حكاه صاحب الراعي في اللغة . قوله ( لادية له ) في رواية الكشميني « لادية لك » ووقع في رواية هشام « فأبطله » وقال أردت أن تأكل لحمه ، وفي حديث سلمة « ثم أتاني ثلثمس العقل لا عقل لها فأبطها » وفي رواية ابن سيرين « فقال ما تأمرني ؟ أنا أمرني أن أمره أن يدع يده في فمك فعضها فعض الفحل ادفع يدك حتى يقضمها ثم انزعها » كذا لمسلم وعند أبي نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه مسلم « ان شئت أمرناه فعض يدك ثم انزعها أنت » وفي حديث يعل بن أمية « فأهدوها » وفي هذا الباب « فأبطها » وهي رواية اسماعيل . الحديث الثاني . قوله ( حدثنا أبو حاتم عن ابن جريج ) كذا وقع هنا بعلو درجة ، وتقدم له في الإجارة والجهاد والمغازي من طريق ابن جريج بزيادة لكن سياقه فيها أعم مما هنا . قوله ( عن عطاء ) هو ابن أبي رباح ( عن صفوان بن يعل ) وفي رواية ابن عليه في الإجارة « أخبرني عطاء » وفي رواية محمد بن أبي بكر في المغازي « سمعت عطاء » أخبرني صفوان بن يعل بن أمية « وكذا مسلم من طريق أبي

أسامة عن ابن جريج . قوله ( عن أبيه ) في رواية ابن علية عن يعلى بن أمية ، وفي رواية حجاج بن محمد عند أبي نعيم في المستخرج ، أخبرني صفوان بن يعلى بن أمية أنه سمع يعلى ، وأخرج محمد بن مسلم من طريق شعبة عن قتادة عن عطاء عن ابن يعلى عن أبيه ، ومن طريق همام عن عطاء كذلك وهي عند البخاري في الحج مختصرة مضبوطة إلى حديث الذي سأل عن العمرة ، ومن طريق هشام الدستوائي عن قتادة وفيها مخالفة لرواية شعبة من وجهين أحدهما أنه أدخل بين قتادة وعطاء بديل بن ميسرة والآخر أنه أرسله ، ولفظه عن صفوان بن يعلى ، أن أجيرا ليعلى بن أمية عرض رجل ذراعه ، وقد اعترض الدارقطني على مسلم في تحريمه هذه الطريق وتحريمه طريق محمد بن سيرين عن همران وهو لم يسمع منه ، وأجاب النووي بما حاصله : أن المتابعات يقتضيه فيها ما لا يقتضيه في الأصول ، وهو كما قال ، ومنية التي نسب إليها يعلى هنا هي أمه وقيل جدته والأول المعتمد ، وأجروا كما تقدم في الروايات أمية بن أبي حنيفة بن همام بن الحارث التميمي الحنظلي ، أسلم يوم الفتح وشهد مع النبي ﷺ ما بعدها كعنين والطائف وتبوك ، ومنية أمه بضم الميم وسكون النون بعدها نحتانية هي بنت جابر عمة عتبة بن غزوان وقيل أخته ، وذكر عياض أن بعض رواة مسلم صحفها وقال منبه بفتح النون وتشديد الموحدة وهو تصحيف ، وأغرب ابن وضاح فقال منبه بسكون النون أمه وبفتحها ثم موحدة أبوه ولم يوافق أحد على ذلك . قوله ( خرجت في غزوة ) في رواية الكشميهني ( في غزاة ، وثبت في رواية «فيان أنها غزوة تبوك ، ومثله في رواية ابن علية بلفظ «جيش العمرة» وبه جزم غير واحد من الشراح ، وتعقبه بعض من اتيناه بأن في «باب من أحرم جاهلا وعليه قيس» من كتاب الحج في البخاري من حديث يعلى «كنت مع النبي ﷺ فأنا رجل عليه حجة بها أثر صفرة» ، فذكر الحديث وفيه «فقال اصنع في هرتك ما تصنع في حجتك» . وبعض رجال فانزع ثنيته فأبطله النبي ﷺ ، فهذا يقتضي أن يكون ذلك في سفر كان فيه الاحرام بالعمرة . قلت : وليس ذلك صريحا في هذا الحديث ، بل هو محمول على أن الراوى سمع الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارا الراحة بترك الترتيب ، وعجيب ممن يتكلم عن الحديث فيرد ما فيه صريحا بالامر المحتمل ، وما سبب ذلك إلا إشارا الراحة بترك تتبع طرق الحديث فانها طريق توصل إلى الوقوف على المراد غالبا . قوله ( قص رجل فانزع ثنيته ) كذا وقع عنده هنا بهذا الاختصار المجحف ، وقد بينه الاسماعيلي من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ولفظه «قاتل رجل آخر قص يده فانزع يده فانتدرت ثنيته» وقد بينت اختلاف طرقه في الذي قبله ، وقد أخذ بظاهر هذه القصة الجمهور فقالوا لا يلزم المعروض قصاص ولا دية لأنه في حكم الهائل ، واحتجوا أيضا بالاجماع بأن من شهر على آخر سلاحا ليقتله فدفع عن نفسه يقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، فكذا لا يضمن سنة بدفعه إياه ضحا ، قالوا ولو جرحه المعروض في موضع آخر لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعروض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب في شذقيه أو فك لحيته ليرسلها ، ومهما أمكن التخليص بدون ذلك فمدل عنه إلى الأثقل لم يدر ، وعند الشافعية وجه أنه يدر على الإطلاق ، ووجه أنه لو دفعه بغير ذلك ضمن ، ومن مالك روايتان أشهرهما يجب الضمان ، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أن يكون سبب الإنذار شدة العض لا الزرع فيكون سقوط ثنية العض بغيره لا بفعل المعروض ، إذ لو كان من فعل صاحب اليد لأمكنه أن يخلص يده من غير قلع ، ولا يجوز الدفع بالأثقل مع إمكان الأخف . وقد بينت المالكية : الماض تهدد الضور نفسه والذي

استحق في اتلاف ذلك العضو غير ما فعل به فوجب أن يكون كل منهما ضامنا ما جناه على الآخر ، كمن قطع عين رجل فقطع الآخر يده . وتعقب بأنه قياس في مقابل النص فهو فاسد . وقال بعضهم : لعل أسنانه كانت تتحرك فسقطت عقب النزح ، وسياق هذا الحديث يدفع هذا الاحتمال ، وتمسك بعضهم بانها واقعة عين ولا عموم لها ، وتعقب بأن البخاري أخرج في الإجارة عقب حديث يعلى هذا من طريق أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه وقع عنده مثل ما وقع عند النبي ﷺ وقضى فيه بمثله ، وما تقدم من التقييد ليس في الحديث وإنما أخذ من القواعد الكلية ، وكذا إلحاق عضو آخر غير الفم به فإن النص إنما ورد في صورة مخصوصة ، نبه على ذلك ابن دقيق العيد . وقد قال يحيى بن عمر : لو بلغ مالكا هذا الحديث لما خالفه ، وكذا قال ابن بطال : لم يقع هذا الحديث لمالك والا لما خالفه ، وقال الهادي : لم يروه مالك لأنه من رواية أهل العراق . وقال أبو عبد الملك كأنه لم يصح الحديث عنده لأنه أتى من قبل المشرق . قلت : وهو مسلم في حديث عمران ، وأما طريق يعلى بن أمية فرواها أهل الحجاز وحملها عنهم أهل العراق ، واعتذر بعض المالكية بفساد الزمان ، ونقل القرطبي عن بعض أصحابهم إسقاط الضمان قال وضحه النافعي وهو مشهور مذهب مالك ، وتعقب بأن المعروف عن الشافعي أنه لا ضمان ، وكأنه انعكس على القرطبي . ( تنبيه ) : لم يتكلم النووي على ما وقع في رواية ابن سيرين عن عمران ، فان مقتضاها إجراء القصاص في العضة ، وسياق البحث فيه مع القصاص في اللطمة بعد ما بين . وقد يقال إن النص هنا اتصافا أذن فيه للتوصل إلى القصاص في قلع السن ، لكن الجواب السديد في هذا أنه استغفمه استغفام إنكار لا تقرير . شرح ، هذا الذي يظهر لي واقعه أعلم . وفي هذه القصة من الفوائد التحذير من الغضب ، وأن من وقع له ينبغي به أن يكظمه ما استطاع لأنه أدى إلى سقوط ثلثة المضبان ، لأن يعلى غضب من أجيره فضربه فدفع الأجير عن نفسه فعضه يعلى فزح يده فسقطت ثلثة العاض ، ولولا الاسترسال مع الغضب سلم من ذلك . وفيه استعجار الحر للخدمة وكفاية مؤنة العمل في الذور لا يقاتل عنه كما تقدم تقريره في الجهاد . وفيه رفع الجنابة إلى الحاكم من أجل الفصل ، وأن المرء لا يقتص لنفسه ، وأن المتعدى بالجنابة يسقط ما ثبت له قبلها من جنابة إذا ترتبت الثانية على الأولى . وفيه جواز تشبيه فعل الآدمي بفعل الجبهة إذا وقع في مقام التنفير عن مثل ذلك الفعل ، وقد حكى المكرمانى أنه رأى من صحف قوله « كما يقضم الفجل » بالجيم بدل الحاء المهملة وحمله على النقل المعروف ، وهو تصحيف قبيح . وفيه دفع الصائل وأنه إذا لم يمكن الخلاص منه إلا بجنابة على نفسه أو على بعض أعضائه ففعل به ذلك كان هدرا ، وللملأء في ذلك اختلاف وتفصيل معروف . وفيه أن من وقع له امرأ يأنقه أو يحتمل من نسبه إليه إذا حكاه كفى عن نفسه بأن يقول فعل رجل أو انسان أو نحو ذلك كذا وكذا كما وقع ليعلى في هذه القصة ، وكما وقع لعائشة حيث قالت وقبل رسول الله ﷺ امرأة من نساءه ، فقال لها عروة : هل هي إلا أنت ؟ فتبسمت .

## ١٩ - باب السن السن بالسن

٦٨٩٤ - **حدثنا** الأنصاري **حدثنا** أحمد بن محمد **عن** أنس رضي الله عنه أن ابنة النضر طمّت جارية

فكسرت ثنيتها ، فاتوا النبي ﷺ فامر بالقصاص ،

فتح الباری - ج (١٢) م (١٥)

**قوله** (باب السن بالن) قال ابن بطال : أجمعوا على قلع السن بالسز في العمدة ، واختلفا في سائر عظام  
الجمجمة فقال مالك فيها القود إلا ما كان مجوقاً أو كان كلامومة والمنقلة والماشمة فيها الدية واحتج بالآية ، ووجه  
الدلالة منها أن شرع من قبلنا شرح لنا إذا ورد على لسان نبينا بغير إنكار ، وقد دل قوله د السن بالن ، على  
إجراء القصاص في العظم لأن السن عظم إلا ما أجمعوا على أن لا قصاص فيه إما لحرف ذهاب النفس وإما لعدم  
الاختلاف على المماثلة فيه . وقال الشافعي والليث والحنفية : لا قصاص في العظم غير السن لأن دون العظم حائلاً من  
جلد ولحم وعصب يتعذر معه المماثلة ، فلما أمكنت لحسكتنا بالقصاص ، ولكنته لا يصل إلى العظم حتى ينال ما  
دونه مما لا يعرف قدره . وقال الطحاوي اتفقوا على أنه لا قصاص في عظم الرأس فليتحقق بها سائر العظام ، وتعقب  
بأنه قياس مع وجود النص فإن في حديث الباب أنها كسرت الثانية فأمرت بالقصاص مع أن الكسر لا تطرد فيه  
المماثلة . **قوله** (حدثنا الأنصاري) هو محمد بن عبد الله وسماه البخاري في روايته عنه هذا الحديث في تفسير سورة  
البقرة . **قوله** (عن حميد عن أنس) في رواية التفسير وحدثنا حميد أن أنسا حدث . . . **قوله** (أن ابنه النضر)  
تقدم في التفسير بهذا السند عن أنس أن الربيع بضم أوله والتشديد عمته ، وفي تفسير المائدة من رواية الفراري  
عن حميد عن أنس وكسرت الربيع هم أنس ، ولأبي داود من طريق معتمر عن حميد عن أنس وكسرت الربيع  
أخت أنس بن النضر . **قوله** (أطعت جارية فكسرت ثنيها) وفي رواية الفراري «جارية من الانصار» وفي  
رواية معتمر «امرأة بدل جارية» وهو يوضح أن المراد بالجارية المرأة الشابة لا الأمة الرقيقة . **قوله** (فأتوا  
النبي ﷺ) زاد في الصلح ومثله لابن ماجه ، والنسائي من وجه آخر عن أنس «فطلبوا اليوم العفو فأبوا» ، فعرضوا  
عليهم الأرض فأبوا ، أي طلب أهل الربيع إلى أهل التي كسرت ثنيها أن يعفوا عن الكسر المذكور فجاءوا أو على  
مال فامتنعوا ، زاد في الصلح «فأبوا إلا القصاص» وفي رواية الفراري «فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ  
**قوله** (فأمر بالقصاص) زاد في الصلح فقال أنس بن النضر ، إلى آخر ما حكيتة قريباً في «باب القصاص بين  
الرجال والنساء» وقوله فيه «فرضى القوم وعفوا» وقع في رواية الفراري «فرضى القوم فقبلوا الأرض» وفي  
رواية معتمر «فرضوا بأرض أخذه» وفي رواية مروان بن معاوية عن حميد عند الاسماعيلي «فرضى أهل المرأة  
بأرض أخذه فمفوا» فمرف أن قوله «فمفوا» أي على الدية ، زاد معتمر «فمجب النبي ﷺ» وقال : إن  
من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره ، أي لأبر قسمه . ووقع في رواية خالد الطحان عن حميد عن أنس في هذا  
الحديث عند ابن أبي حاتم «كم من رجل لو أقسم على الله لأبره» ، ووجه تعجبه أن أنس بن النضر أقسم على نفي فعل  
غيره مع إصرار ذلك الغير على إبتاع ذلك الفعل فكان نصية ذلك في العادة أن يحث في يمينه ، فألهم الله الغير  
العفو فبر قسم أنس ، وأشار بقوله «أن من عباد الله» إلى أن هذا الاتفاق إنما وقع لإكراماً من الله لأنس ليبر  
يمينه . وأنه من جملة عباد الله الذين يجب دعامهم ويعطيهم أجهم . واختلاف في ضبط قوله ﷺ ، وكتاب الله  
القصاص ، فالدهور أنهما مرفوطان على أنهما مبتدأ وخبر ، وقيل منصوبان على أنه مما وضع فيه المصدر ووضع  
الفعل أي كتب الله القصاص ، أو على الأخرى والقصاص بدل منه فينصب ، أو ينصب بفعل مخوف ، ويجوز  
رفعه بأن يكون خبر مبتدأ مخوف . واختلاف أيضاً في المعنى فقليل : المراد حكم كتاب الله القصاص فهو على  
تقدير حذف مضاف ، وقيل المراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص ، وقيل أشار إلى قوله (والجروح



قصاص ، فماتوا ) وقيل إلى قوله ( فماتوا بمثل ما عرفتم به ) وقيل إلى قوله ( والسن بالسن ) في قوله ( وكذبنا عليهم فيما ) بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا عالم يرد في شرعنا ما يرفعه . وقد استشكل إنكار أنس ابن أنضر كسر سن الربيع مع سماعه من النبي ﷺ الأمر بالقصاص ثم قال : أنكر سن الربيع ، ثم أقسم أنها لا تكرر ، وأجيب بأنه أشار بذلك إلى التأكيده على النبي ﷺ في طلب الشفاعة إليهم أن ينفوا عنها ، وقيل كان حلفه قبل أن يعلم أن القصاص حتم فظن أنه على التخيير بينه وبين الدية أو العفو ، وقيل لم يرد الإنكار المحض والرد بل قائم توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم المحصوم الرضا حتى ينفوا أو يقبلوا الأرض ، وهذا حزم الطبري فقال : لم يقله رداً للحكم بل نفى وقوعه لما كان له عند الله من القطف به في أموره والثقة بفضله أن لا يخيبه ، فيما حلف به ولا يخيب ظنه فيما أراده ، بأن يلهمهم العفو ، وقد وقع الأمر على ما أراد . وفيه جواز الحلف فيما يظن وقوعه والثبات على من وقع له ذلك عند أمن الفتنة بذلك عليه ، واستحباب العفو عن القصاص والشفاعة في العفو ، وأن الخيرة في القصاص أو الدية للمستحق على المستحق عليه ، وإثبات القصاص بين النساء في الجراحات وفي الأسنان . وفيه الصالح على الدية ، وجرى أن القصاص في كسر السن ، ومحلّه فيما إذا أمكن التماثل بأن يكون المكسور مضبوطاً فيرد من سن الجاني ما يقابله بالمبرد مثلاً ، قال أبو داود في السن : نلت لأحمد كيف ؟ فقال : يبرد . ومنهم من حمل الكسر في هذا الحديث على القلع وهو بعيد من هذا السياق

### ٣٠ - باب دية الأصابع

٦٨٩٥ - حدثنا آدم حدثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : هذه

وهذه سواء ، يعني الخنصر والإبهام ،

حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : سمعتُ

النبي ﷺ . . نحوه .

قوله ( باب دية الأصابع ) أي هل مستوية أو مختلفة ؟ قوله ( عن ابن عباس عن النبي ﷺ ) قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والإبهام ) في رواية النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة والإمام والخنصر ، وحذف لفظة ، يعني ، وزاد في رواية عنه عشر عشر ، ولعل بن أحمد عن شعبة عن الأسماعيلي ، وأشار إلى الخنصر والإبهام ، وللإسماعيلي من طريق عاصم بن علي عن شعبة ، ورواهما سواء ، ولابن داود من طريق ديد الصمد بن عبد الوارث عن شعبة ، الأصابع والأسنان سواء ، الثانية والخنصر سواء ، ولابن داود والزمذلي من طريق يزيد النحوي عن عكرمة بإفظه الأسنان والأصابع سواء ، وفي لفظ ، أصابع اليدين والرجلين سواء ، وأخرج ابن أبي عاصم من رواية يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال بعثه مروان إلى ابن عباس يسأله عن الأصابع فقال : قطعي النبي ﷺ في اليد خمسين وكل إصبع عشر ، وكذا في كتاب عمرو بن حزم عند مالك في الأصابع عشر عشر ، وسأذكر سننه ، ولابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ، الأصابع سواء كلن فيه عشر عشر من الأهل ، ورفقه أبو داود حديثين وسنده جيد . قوله ( سمعت النبي ﷺ نحوه ) نزل المصنف في هذا السند درجة من أجل وقوع

التصريح فيه بالاصابع ، وأما قوله ونحوه ، فقد أخرجه ابن ماجه والاسماعيل من رواية ابن أبي عدى المذكورة بلفظ الأصابع سواء ، وأخرجه من رواية ابن أبي عدى أيضا لكن مقرونا به غندر والقطان بلفظ الرواية الاولى ولكن بتقديم الإبهام على الخنصر ، قال الترمذى : العمل على هذا عند أهل العلم ، وبه يقول الثورى والشافعى وأحمد وأصحق . قلت : وبه قال جميع فقهاء الامصار ، وكان فيه خلاف قديم فأخرج ابن أبى شيبة من رواية سعيد بن المسيب عن حماد بن عمار فى الإبهام خمسة عشر وفى السبابة والوسطى عشر عشر وفى البصرة تسع وفى الخنصر ست ، ومثله عن مجاهد ، وفى جامع الثورى ، عن عمر بن محمد وزاد ، قال سعيد بن المسيب : حتى وجد حماد فى كتاب الدييات لعمر بن حزم فى كل إصبع عشر فرجع اليه . . قلت : وكتاب عمرو بن حزم أخرجه مالك فى الموطأ عن عبد الله بن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه ، أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم فى القول أن فى العشر مائة من الإبل ، وفيه وفى اليد خمسون ، وفى الرجل خمسون وفى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل ، ورواه أبو داود فى المراسيل ، والنسائى من وجه آخر عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده مطولا ، وصححه ابن حبان ، وأعله أبو داود والنسائى ، وأخرج عبد الرزاق عن معمر بن هشام بن عروة عن أبيه ، فى الإبهام والى يمينها نصف دية اليد ، وفى كل واحدة عشر ، وأخرج ابن أبى شيبة عن مجاهد نحو أثر عمر إلا أنه قال : فى البصرة ثمان وفى الخنصر سبع ، ومن طريق الشعمى . كنت عند شريح الجاهل فساله فقال : فى كل إصبع عشر ، فقال : سبحان الله هذه وهذه سواء الإبهام والخنصر ، قال : ويحك إن السنة منعت القياس اتبع ولا تبتدع ، وأخرجه ابن المنذر وسنده صحيح ، وأخرج مالك فى الموطأ أن مروان بعث أبا غطفان الموزنى الى ابن عباس : ماذا فى الضرر ؟ فقال : خمس من الإبل ، قال فردنى اليه : أنجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ فقال : لو لم تعتبر ذلك إلا فى الأصابع عقابا سواء ، وهذا يقتضى أن لا خلاف عند ابن عباس ومروان فى الأصابع والا لكان فى القياس المذكور نظر . قال الخطابى : هذا أصل فى كل جنابة لا تضبط كيتها ، فإذا قاضى ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث اللام فتساوى ديتها وإن اختلف حالها ومنفعتا ومبلغ فعلها ، فإن للإبهام من القوة ما ليس للخنصر ومع ذلك فديتهما سواء ، ومثله فى الجنين مرة سواء كان ذكرا أو أنثى ، وكذا القول فى المواضع ديتها سواء ولو اختلفت فى المساحة ، وكذلك الإنسان نفع بعضها أقوى من بعض وديتها سواء نظرا للام فقط . ما أخرجه مالك فى الموطأ عن ربيعة ، سألت سعيد بن المسيب كم فى إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قلت : فى إصبعين ؟ قال : عشرون ، قلت : فى ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قلت : فى أربع ؟ قال : عشرون . قلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها قص عقابها ، قال : يا ابن أخى هي السنة ، قائما قال ذلك لأن دية المرأة نصف دية الرجل لكنها عنده تساوية فيما كان قدر ثلث الدية فما دونه فإذا زاد على ذلك رجعت إلى حكم النصف

#### ٢١ - باب إذا أصاب قوم من رجل هل يُماقب أم يقتل منهم كلهم ؟

وقال مطرف عن الشعمى فى رجلين شهدا على رجل أنه سرق قطعته على ثم جاء بأخروقالا أخطأنا فأبطل شهادتهما وأخذنا بدينه الأول وقال : لو علمت أنكما تعدتما لقطعتمكما

٦٨٩٦ - وقال لي ابن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أن فلاناً قتل غيلة ، فقال عمر : لو اشترك فيها أهل صنعاء لقُتلوا » . وقال معمر بن حَكِيم عن أبيه « إن أربعة قتلوا صبيّاً فقال عمر . . منه . . وأفاد أبو بكر وابن الزبير وكلّ وسويد بن مقرن من لُطمة . وأفاد عمر من ضربة بالدرة . وأفاد عليّ من ثلاثة أسواط . وانص شريح من سوط وخوش

٦٨٩٧ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن مفيان حدثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله قال « قلت عائشة : لقد ذُنا رسول الله ﷺ في مرضه ، وجعل يثير إلينا لا تلدوني ، قل قلنا كراهية المرض بالهواء فلما أتاني قل : ألم أنهكن أن تلدوني اقل قلنا كراهية لدواء ، قل رسول الله ﷺ : لا يبق منكم أحد إلا لدّ وأنا أنظر ، إلا الدباس فإنه لم يشهدكم »

قوله ( باب إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب ؟ ) كذا الأكثر ، وفي رواية « يعاقبون ، بصيغة الجمع ، وفي أخرى بمذنب النون وهي لغة ضيقة ، وقوله « أو يقتل منهم كلهم ، أي إذا قتل أو جرح جماعة شخصاً واحداً هل يجب القصاص على الجميع أو يتعين واحد ليقص منه ويؤخذ من الباقين الدية ، فالمراد بالواقعة هنا المكافأة ، وكان المصنف أشار إلى قول ابن سيرين فيمن قتله اثنان يقتل أحدهما ويؤخذ من الآخر الدية ، فإن كانوا أكثر وزعت عليهم بقية الدية كما لو قتله عشرة فقتل واحد أخذ من التسعة تسع الدية ، وعن الشعبي يقتل الولي من شاء منهما أو منهم ان كانوا أكثر من واحد ويؤخذ عن بقي ، وعن بعض السلف يسقط القود ويتعين الدية حتى عن ربيعة وأهل الظاهر ، وقال ابن بطال : جاء عن معاوية وابن الزبير والزهري مثل قول ابن سيرين وحجة الجمهور أن النفس لا تنقسم فلا يكون زهوقها بفعل بعض دون بعض وكان كل منهم قاتلاً ، ومثله لو اشتركا في رفع حجر على رجل فقتله كل واحد منهم رفع ، بخلاف ما لو اشتركا في أكل رغيف فان الرغيف يتبعه حصاً ومغنى . قوله ( وقال مطرف عن الشعبي في رجلين شهدا على رجل الخ ) وصله الشافعي عن سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن الشعبي « ان رجلاين أتيا علياً فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ، ثم أتياه بآخر فقالا : هذا الذي سرق وأعطانا على الأول ، فلم يجر شهادتهما على الآخر وأخبرهما دية الأول وقال : لو أعلم أنكما نعمتما لقطعكما ، ولم أقف على الشاهدين ولا على اسم المشهود عليهما ، وهرف بقوله « ولم يجر شهادتهما على الآخر » المراد بقوله في رواية البخاري ، فأبطل شهادتهما ، ففيه تعقب على من حمل الإبطال على شهادتهما معاً الأولى لإقرارهما فيها بالخطأ والثانية لكونهما صارا متهمين ، ووجه التعقب أن اللفظ وإن كان محتملاً لكن الرواية الأخرى هيئت أحد الاحتمالين . قوله ( وقال لي ابن بشار ) هو محمد المعروف ببندار ويحيى هو النطان وعبيد الله هو ابن عمر الحميري . قوله ( أن فلاناً قتل غيلة ) بكسر الفين الموحدة أي مرا ( فقال عمر لو اشترك فيها ) في رواية المكهيني وفيه ، وهو أوجه ، والثانيك على إرادة النفس ، وهذا الأثر موصول إلى عمر بأصح اسناد ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة عن عبيد الله بن زبير عن يحيى النطان عن وجه آخر عن نافع وأخيه ، وإن عمر قتل

سبعة من أهل صنعاء برجل الخ ، وأخرجه الموطأ بسند آخر قال د عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن  
عمر قتل خمسة أو ستة برجل فقتلوه غيلة وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً ، ورواية نافع أرسل  
وأوضح ، وقوله تمالأ بهزة مفتوحة بعد اللام ومعناه توافق ، والآثر مع ذلك مختصر من الذي بعده . قوله (وقال  
مغيرة بن حكيم عن أبيه الخ) هو مختصر من الآثر الذي وصله ابن وهب ومن طريقه قاسم بن أصبغ والطحاوي  
والبيهقي ، قال ابن وهب حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب  
عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل ، فانتحلت المرأة بعد زوجها خليلاً فقالت له ان  
هذا الغلام يفضحنا فاقبله فأبى ، فامتنعت منه ، فطأوه مـ ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة  
وعادها فقتلوه ثم فطأوه أعضاء وجهه في حربة . بفتح الميم وسكون التحتانية ثم موحدة مفتوحة هي وهاء من آدم .  
فطأوه في ركية - بفتح الراء وكسر الكاف وتشديد التحتانية هي البئر التي لم تطأ - في ناحية القرية ليس فيها ماء  
فذكر القصة وفيه د فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يولي وهو يومئذ أمير بشأنهم إلى عمر  
فكتب إليه عمر بقتلهم جميعاً وقال : واقه لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم أجمعين ، وأخرجه أبو الشيخ  
في كتاب التهذيب ، من وجه آخر عن جرير بن حازم وفيه د فكتب يولي بن أمية عامل عمر على اليمن إلى عمر  
فكتب إليه نحوه ، وفي أثر ابن عمر هذا تعقب على ابن عبد البر في قوله لم يقل فيه انه قتل غيلة إلا مالك ، وروينا  
نحو هذه القصة من وجه آخر عند الدارطني وفي فوائد أبي الحسن بن زنجويه بسند جيد إلى أبي المهاجر عبد الله  
ابن حميرة من بني قيس بن ثعلبة قال د كان رجل يساق الناس كل سنة بأيام ، فلما قدم وجد مع وليدته سبعة رجال  
يشربون فأخلموه فقتلوه ، فذكر القصة في اعترافهم وكتاب الأمير إلى عمر وفي جوابه أن د ضرب أعناقهم وأفتلها معهم  
فلو أن أهل صنعاء اشتركوا في دمه لقتلهم ، وهذه القصة هي الأولى وسنده جيد ، فقد تكرر ذلك من عمر ، ولم  
أقف على اسم واحد من ذكر فيها إلا على اسم الغلام في رواية ابن وهب ، وحكيم والد المغيرة صنعاني لا أعرف  
حاله ولا اسم والده وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . قوله (وأقاد أبو بكر وابن الزبير وعلى وسويد بن  
مقرن من لظمة ، وأقاد عمر من ضربة بالهرة ، وأقاد على من ثلاثة أسواط ، واقتص شريح من سوط وخوش)  
أما أثر أبي بكر وهو الصديق فوصله ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن الحصين سمعت طارق بن شهاب يقول د لعلم  
أبو بكر يوماً رجلاً لظمة فقبل ما رأينا كاليوم قط هذه والظمة ، فقال أبو بكر : انت هذا أتاني ليستعملني  
لحمته فانا هو يتبعهم ، خلفت أن لا أحله ثلاث مرات ، ثم قال له : اقتص ، ففعل الرجل ، وأما أثر ابن الزبير  
فوصله ابن أبي شيبة وسدد جميعاً عن صفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار د أنه ابن الزبير أقاد من لظمة ، وأما  
أثر علي الأول فأخرجه ابن أبي شيبة من طريق ناجية أبي الحسن عن أبيه د أن علياً أتى في رجل لظم رجلاً  
فقال للظوم اقتص ، وأما أثر سويد بن مقرن فوصله ابن أبي شيبة من طريق الذهبي منه ، وأما أثر عمر فأخرجه  
في الموطأ عن عاصم بن عبيد الله عن عمر منقطعاً ، ووصله عبد الرزاق عن مالك عن عاصم عن عبد الله بن طاهر بن ربيعة  
قال د كنت مع عمر بطريق مكة فبال نحت شجرة ، فناداه رجل فضرية بالهرة فقال : هجئت على ، فأطاه الخنفقة  
وقال : اقتص ، فأبى ، فقال لثعلبان ، قال : فأتى أففرها ، وأما أثر علي الثاني فأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن  
منصور عن طارق فضيل بن عمرو عن عبد الله بن موهل بكسر القاف قال د كنت عند علي لجاء رجل فسأله

فقال : يا قنبر اخرج فاجلد هذا ، فجاء المجلود فقال : إنه زاد علي ثلاثة أسواط فقال صدق قال : خذ السوط فاجلده ثلاثة أسواط ثم قال : يا قنبر اذا جلدت فلا تنعم الحدود . وأما أثر شريح فوصله ابن سعد وسعيد بن منصور من طريق إبراهيم النخعي قال : جاء رجل إلى شريح فقال : أقدت من جلواذك ، فساله فقال : ازدحموا عليك فضربت به سوطا . فأقاده منه . ومن طريق ابن سيرين قال : اختصم اليه يهني شريحا عبد جرح حرا فقال : إن شاء القصاص منه . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أبي اسحق عن شريح أنه أقاد من اطاعة ونخوش . والخمرش بضم المعجمة الخدرش وزنه ومضاه ، والخاشية ما ليس له أرش معلوم من الجراحة . والمجلاز بكسر الجيم وسكون اللام وآخره زاي هو الشرطي سمى بذلك لأن من شأنه حمل الجلاز بكسر الجيم وباللام الخفيفة وهو السير الذي يحد في السوط ، وحادة الشرطي أن يربطه في وسطه . قال ابن بطال : جاء عن عثمان وعالم بن الوليد نحو قول أبي بكر . وهو قول الشعبي وطائفة من أهل الحديث . وقال الألبان وابن القاسم : يقاد من الضرب بالسوط وغيره إلا اللطمة في العين ففيها العقوبة خشيعة على العين . والمشهور عن مالك وهو قول الأكثر لا فرد في اللطمة إلا إن جرحت ففيها حكمرة ، والسبب فيه تندر المائلة لافتراق لطعتي القوي والضعيف فيجب التمييز بما يليق باللائم . وقال ابن القيم : بالغ بعض المتأخرين فنقل الإجماع على عدم الفرد في اللطمة والضربة وإنما يجب التمييز ، وذمل في ذلك ، فإن القول بجران الفرد في ذلك ثابت عن الخلفاء الراشدين ، فهو أولى بأن يكون إجماعا ، وهو مقتضى إطلاق الكتاب والسنة . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في القدود ، وقد مضى القول فيه في باب الفصاص بين الرجال والنساء ، وأنه ليس بظاهر في الفصاص ، لكن قوله في آخره إلا العباس فإنه لم يشهدكم فقد تمسك به من قال إنه فله فصاصا لا تأديبيا قال ابن بطال : هو حجة لمن قال يقاد من اللطمة والسوط ، يعني ومناسبة ذكر ذلك في ترجمة الفصاص من الجملة لأفراد لبست ظاهرة . وأجاب ابن المنير بأن ذلك مستفاد من إجراء الفصاص في الأمور الحقةرة ولا يمدل فيها من الفصاص إلى التأديب ، فيكذا ينبغي أن يجري الفصاص على المشتركين في الجنابة سواء فولوا أم شروا فإن نصب كل منهم عظيم معدود من الكبائر فكيف لا يجري فيه الفصاص . والعلم عند الله تعالى

٢٢ - باب القسامة . وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ : شاهدك أو يمينه . وقال ابن أبي مليكة : لم يقدر بها معاوية . وكتب عمر بن عبد العزيز إلى هدي بن أوطاة - وكان أسره على البصرة - في قتيل وجبة عند بيت من بيوت الثمانين : إن وجد أصحابه بينة وإلا فلا تطليم للناس ، فإن هذا لا يقضى فيه إلى يوم القيامة ٦٨٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سعيد بن عبيد عن بشير بن يسار : زعم أن رجلا من الانصار يقال له سهل بن أبي حنيفة أخبره أن نقرأ من قومه انطلقوا إلى خيبر ففترقوا فيها ووجدوا أحدهم قتيلًا وقالوا لذي وجد فيهم : قد قتلنا صاحبنا ، قالوا : ما قتلنا ولا علمنا قاتلًا ، فانطلقوا إلى النبي ﷺ فقالوا : يا رسول الله انطلقنا إلى خيبر فوجدنا أحدهم قتيلًا ، فقال : لكبر الكبر . فقال لهم : تأتون بالبينة على من قتلته ؟ قالوا : ما لنا

دينة . قال : فَنَحْلِفُونَ . قالوا : لا نرضى ' بإيمان اليهود ، فسكره رسول الله ﷺ أن يُبْطِلَ دمه ، فوداه مائة من إبل الصدقة »

٦٨٩٩ - **عنه** عنبسة بن سعيد حدثنا أبو بشر اسماعيل بن إبراهيم الأدي حدثنا الحجاج بن أبي عثمان حدثني أبو رجاء - من آل أبي قلابة - « حدثني أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز أبرز سريره يوماً فَنَاسَ ثم أذن لهم فَنَخلُوا ، فقال : ما تقولون في الزَّهامة ؟ قالوا : نقول الزَّهامةُ القَوْدُجُها حقٌ وقد أَقادت بها الخلفاء . قال لي ما تقول يا أبا قلابة ؟ وتصبني فَنَاسَ ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ، عندك رموسُ الأجناد وأشرافُ العرب ، أرايتَ لو أن خمسين منهم شهدوا على رجل محصنٍ بدمشق أنه قد زنى ولم يروه أكنتَ ترجه ؟ قال : لا . قلت : أرايتَ لو أن خمسين منهم شهدوا على رجلٍ بمحصر أنه سرق أكنتَ تقطعه ولم يروه ؟ قال : لا . قلت : فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط إلا في إحدى ثلاثٍ خصال : رجلٌ قتل بجريرةٍ نفسه فقتل ، أو رجلٌ زنى بعد إحصان ، أو رجلٌ حارب الله ورسوله وارتدَّ عن الإسلام . قال القومُ : أو ليس قد حدث أنسُ بن مالك أن رسول الله ﷺ قطع في الدرق وسمر الأعين ثم نهذهم في الشمس ؟ قلت : أنا أحدثكم حديث أنس ، حدثني أنس أن قرأ من عُكْلٍ ثمانية فقدموا على رسول الله ﷺ فبأبصوه على الإسلام ، فاستَوَحَمُوا الأرضَ فسَقَمَت أجسامهم ، فسكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، قال : أفلا تخرجون مع راعينا في إبلهم فنُصَبون من ألبانها وأبوالها ؟ قالوا : بلى ، فخرجوا فشربوا من ألبانها وأبوالها فصَحُّوا فقتلوا راعي رسول الله ﷺ وأطردوا النعم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فأرسل في آثارهم فأدركوا ، فجى بهم ، فأصر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ثم نهذهم في الشمس حتى ماتوا . قلت : وأي شيء أشده مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا . قال عنبسة بن سعيد : والله إن سمعتُ كالْيَوْمَ قط . قلت : أتروء على حديثي يا عنبسة ؟ قال : لا ، ولكن جئتُ بالحديث على وجهه ، والله لا يزال هذا الجندُ بمنهج ما عاش هذا الشيخُ بين أظهرهم . قلت : وقد كان في هذا صفة من رسول الله ﷺ : دَخَلَ عليه نفرٌ من الأنصار فحدثوا عنده ، فخرج رجلٌ منهم بين أيديهم فقتل ، فخرجوا بعده فاذا هم بصاحبهم ينشطح في الدم ، فرجموا إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ، صاحبنا كان يحدث مضا فخرج بين أيدينا فاذا نحن به ينشطح في الدم ، فخرج رسول الله ﷺ فقال : بمن تظنون - أو ترون - قتله ؟ قالوا : نرى أن اليهود قتلته . فأرسل إلى اليهود فدعاهم فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا . قال : أنظرون قتلَ خمسين من اليهود ما قتلوه ؟ فقالوا :

مأبئون أن يقتلونا أجمعين ثم ينتفلون . قال : أفستحذرون الدية بأيمان خمسين منكم ؟ قالوا : ما كنا لنحلف . فوداه من عنده . قالت : وقد كانت هذيل خلصوا خليفاً لهم في الجاهلية ، فطرق أهل بيت من القيمين بالبطحاء فانتبّه له رجل منهم ، فحذفه بالسيف فقتله ، فجاءت هذيل فأخذوا لليمان فرصوه إلى هر بالوسم وقالوا : قتل صاحبنا . فقال : أنهم قد خلصوه . فقال : يُقسم خمسون من هذيل ما خلصوه . قال فأقسم منهم تسعة وأربعون رجلاً ، وقدم رجل منهم من الشام فأسأله أن يُقسم ، فالتدى يمينه منهم بالف درهم فأدخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه إلى أخى المقتول فقرّنت يده بيده ، قالوا : فاطننا والخمسون الذين أقسموا ، حتى إذا كانوا بنحلة أخذتهم السماء ، فدخلوا في غار في الجبل فانهمجم الغار على الخمسين الذين أقسموا ، فأتوا جميعاً وأتت القرية بان وتهم ما حبر فسكر رجل أخى المقتول ، فحاش حولاً ثم مات . قالت : وقد كان عبد الملك بن مروان أقاد رجلاً بالقسامة ثم نديم بدم ماصع ، فامر بالخمسين الذين أقسموا فحوا من الديوان وسبّهم إلى الشام »

**قوله** ( باب القسامة ) بفتح القاف وتخفيف المهملة هي مصدر أقسم القسامة ، وهي الأيمان تقسم على أوياء القتل إذا ادعى الدم أو حل المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بافظ القسامة ، وقال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون ، وهذا لفظة اسم للإيمان . وقال في المحكم : القسامة الجماعة يقسمون على الشيء أو يشهدون به . وبين القسامة مذحوب إليهم ثم أطلقت على الأيمان نفسها . **قوله** ( وقال الأشعث بن قيس قال النبي ﷺ شاهدك أو يمينه ) هو طرف من حديث تقدم موصولاً تاماً في كتاب الشهادات ثم في كتاب الأيمان والذور مع شرحه ، وأشار المصنف بذكره هنا إلى ترجيح رواية سعيد بن جبير في حديث الباب أن الذي يبدأ في يمين القسامة المدعى عليهم كما سيأتي البحث فيه . **قوله** ( وقال ابن أبي مليكة لم يقد بها ذكر أوله والقاف من أقاد إذا اقتص ، وقد وصله حماد بن سلمة في مصنفه ومن طريقه ابن المنذر ، قال حماد عن ابن أبي مليكة » سألني عمر بن عبد العزيز عن القسامة فأخبرته أن عبد الله بن الزبير أقاد بها وأن معاوية يعني ابن أبي سفيان لم يقد بها ، وهذا سند صحيح ، وقد توقف ابن بطال في ثبوته فقال : قد صح عن معاوية أنه أقاد بها ذكر ذلك عنه أبو الزناد في احتجاجه على أهل العراق . قلت : هو في صحيفة عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ومن طريقه أخرجه البيهقي قال : حدثني خارجة بن زيد بن ثابت قال قتل رجل من الأنصار رجلاً من بني العجلان ولم يكن على ذلك بينة ولا طمخ ، فأجمع رأي الناس على أن يحلف ولاية المقتول ثم يسلم إليهم فيقتلوه ، فركبت إلى معاوية في ذلك فكتب إلى سعيد بن العاص : إن كان ما ذكره حقاً فافعل ما ذكره ، فدفعت الكتاب إلى سعيد فأحلفنا خمسين يميناً ثم أسأله أيننا . قلت : ويمكن الجمع بأن معاوية لم يقد بها لما وقعت له وكان الحكم في ذلك ، ولما وقعت غيره وكل الأمر في ذلك إليه وللب إلى أنه أقاد بها لكونه أذن في ذلك . وقد تملك مالك بقول خارجة المذكور فأطلق أن القود بها إجماع ، ويحتمل أن يكون معاوية كان يرى القود بها ثم رجع عن ذلك أو

بالعكس . وقد أخرج الكرايبي في « أدب القضاء » ، بسند صحيح عن الزهري عن سعيد بن المسيب قصة أخرى قضى فيها معاوية بالقسامة لكن لم يصرح فيها بالقتل ، وقصة أخرى مروان قضى فيها بالقتل ، وأضى عبد الملك بن مروان مثل قضاء أبيه . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز الخ ) وصلة سعيد بن منصور حدثنا هشام حدثنا حيد الطويل قال « كتب عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز في قتيل وجد في سوق البصرة ، فكتب إليه عمر رحمه الله أن من القضاء ما لا يقضى فيه إلى يوم القيامة وإن هذه القضية لمنه ، وأخرج ابن المنذر من وجه آخر عن حيد قال وجد قتيل بين قيسير وطائش فكتب فيه عدي بن أرطاة إلى عمر بن عبد العزيز فذكر نحوه ، وهذا أثر صحيح ، وعدي بن أرطاة بفتح الهجمة وسكون الراء بعدها مهملة وهو فزارى من أهل دمشق . قوله في الأمر الملقى ( وكان أمره ) بالتحديد ( على البصرة ) . قلت : كانت ولاية عمر بن عبد العزيز لعدي على إمرة البصرة سنة تسع وتسعين ، وذكر خليفة أنه قتل سنة ثنتين ومائة . وقوله « من بيوت الجاهل » بتشديد الميم أى الذين يبيعون السمن ، وقد اختلف على عمر بن عبد العزيز في القود بالقسامة كما اختلف على معاوية ، فذكر ابن بطال أن في « مصنف حماد ابن سلمة » عن ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز أقاد بالقسامة في إمرة على المدينة . قلت : ويجمع بأنه كان يرى بذلك لما كان أميراً على المدينة ثم رجع لما ولي الخلافة ، ولعل سبب ذلك ما سيأتى في آخر الباب من قصة أبي قلابة حيث احتج على عدم القود بها ، فكأنه وافقه على ذلك . وأخرج ابن المنذر عن طريق الزهري قال « قال لي عمر بن عبد العزيز إنى أريد أن أدع القسامة يأتى رجل من أرض كذا وآخر من أرض كذا فيحلفون على ما لا يرون ، أقلت أنك إن تزكنا يوشك أن الرجل يقتل عند بابك فيبطل دمه ، وإن للناس في القسامة الحياة ، وسبق عمر بن عبد العزيز إلى انكار القسامة سالم بن عبد الله بن عمر فأمخرج ابن المنذر عنه أنه كان يقول « يا قوم يحلفون على أمر لم يروه ولم يحضروه ، ولو كان لي أمر لعافيتهم ولجطيتهم فكلا ولم أقبل لهم شهادة ، وهذا يقدر في نقل إجماع أهل المدينة على القود بالقسامة فإن سالما من أجل فقهاء المدينة . وأخرج ابن المنذر أيضاً عن ابن عباس أن القسامة لا يفاد بها ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق إبراهيم النخعي قال : القود بالقسامة جور . ومن طريق الحكم ابن عتيبة أنه كان لا يرى القسامة شيئاً . وعصل الاختلاف في القسامة هل يعمل بها أولاً ؟ وعلى الأول فمل موجب للقود أو الدية ، وهل يبدأ بالمدعيين أو المدعى عليهم ؟ واختلفوا أيضاً في شرطها . قوله ( سعيد بن عبيد ) هو الطائي السكوني يكنى أبا هذيل روى عنه الثوري وغيره من الأكابر ، وأبو نعيم الراوى عنه هنا هو آخر من روى عنه وثقه أحمد وابن معين وآخرون ، وقال الأجرى عن أبي داود كان شعبة يتمنى لقاءه . وفي طبقة سعيد بن عبيد الهذلي بضم الهاء وتخفيف النون وحز ومد بصرى صدوق أخرج له إسماعيل والنسائي . قوله ( عن بشير ) بالموحدة والمعجمة مصنف ابن يسار بتحتانية ثم مهمة خفيفة لا أحرف اسم جده ، وفي رواية سالم من طريق ابن نمير عن سعيد بن عبيد « حدثنا بشير بن يسار الأنصاري » . قلت : وهو من موالى بني حارثة من الأنصار ، قال ابن اسحق : كان شيخاً كبيراً فقيهاً أدرك عامة الصحابة ورواه يحيى بن معين والنسائي وكناه محمد ابن اسحق في روايته أبا كبسان . قوله ( زعم أن رجلاً من الأنصار يقال له سهل بن أبي حنمة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، ولم يقع في رواية ابن نمير زعم بل عنده عن سهل بن أبي حنمة الأنصاري أنه أخبره ، وكذا لابن نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أبي نعيم شيخ البخاري ، وأما أبي حنمة طامرين ساعة بن طامر ويقال



اسم أبيه عبد الله فاشتهر هو بالنسبة الى جده وهو من بني حارثة بطن من الأوس . **قوله** ( ان نقرأ من قومه ) يعني يحيى بن سعيد الانصارى في روايته عن بشير بن يسار منهم اثنين ، فتقدم في الجزية من طريق بشر بن الفضل عن يحيى بهذا السند وانطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود بن زيد ، وفي الأدب من رواية حماد بن زيد عن يحيى بن بشير . وعن سهل بن أبي حثمة ورافع بن خديج أنهما حدثا أن عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود انطلقا ، وعند مسلم من رواية الألبان عن يحيى عن بشير عن سهل ، قال يحيى وحدثت أنه قال ورافع بن خديج أنهما قالاً خرج عبد الله بن سهل بن زيد ومحيصة بن مسعود بن زيد ، ونحوه عنده من رواية هشيم عن يحيى اسكن لم يذكر رافعا ونفذه عن بشير بن يسار . ان رجلا من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الله بن سهل بن زيد انطلق هو وابن عم له يقال له محيصة بن مسعود ابن زيد ، وأسند في آخره عن سهل بن أبي حثمة به ، وثبت ذكر رافع بن خديج في هذا الحديث غير مسمى عند أبي داود من طريق أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل . عن سهل بن أبي حثمة أنه أخبره هو ورجل من كبراء قومه ، وعند ابن أبي حاتم من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى عن بشير . عن سهل ورافع وسوبك بن النعمان أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة فذكر بشير عنهم أن عبد الله بن سهل خرج ، فذكر الحديث ، ومحيصة بضم الميم وفتح المهملة وتشديد التحتية مكسورة بعدها صاد مهملة وكذا ضبط أخيه حويصة وحكى النخعي في الاسمين معا ورجحه طائفة . **قوله** ( انطلقوا الى خيبر فتفرقوا فيها ) في رواية يحيى بن سعيد . انطلقا الى خيبر فتفرقا ، وتحمل رواية الباب على أن كان معهما تابع لهما ، وقد وقع في رواية محمد بن اسحق عن بشير بن يسار عن ابن أبي حاتم . خرج عبد الله بن سهل في أصحاب له يمتارون تمرا ، زاد سليمان بن بلال عند مسلم في روايته عن يحيى بن سعيد . في زمن رسول الله ﷺ وهي برمت صلح وأهلها يهود ، وقد تقدم بيان ذلك في المغازي ، والمراد أن ذلك وقع بعد فتحها ، فانها لما فتحت أقر النبي ﷺ أهلها فيها على أن يعملوا في الاراع بالشرع ما يخرج منها كما تقدم بيانه . وفي رواية أبي ليلى بن عبد الله . خرج الى خيبر . **قوله** ( فوجدوا أحدهم قتيلا ) في رواية بشر بن الفضل . قاتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو يتأصطط في دمه قتيلا ، أي يضطرب فيتمرخ في دمه فدفعه ، وفي رواية الألبان . فاذا محيصة يجد عبد الله بن سهل قتيلا فدفعه ، وفي رواية سليمان بن بلال . فوجد عبد الله بن سهل مقتولا في صربه فدفعه صاحبه . وفي رواية أبي ليلى . فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في فقير ، بفاء مفتوحة ثم قاف مكسورة أى حفيرة . **قوله** ( فقالوا الذين وجد فيهم قد قتلنا صاحبنا ، قالوا ما قتلنا ولا هلنا قاتلا ) في رواية أبي ليلى . فأتى محيصة يهود فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا والله ما قتلناه . **قوله** ( فانطلقوا الى رسول الله ﷺ ) في رواية حماد بن زيد . لحاء عبد الرحمن بن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى النبي ﷺ فتكلموا في أمر صاحبهم ، وفي رواية سليمان بن بلال . فأتى أخو المقتول عبد الرحمن ومحيصة وحويصة فذكروا الرسول الله ﷺ شأن عبد الله حيث قتل ، وفي رواية الألبان . ثم أقبل محيصة الى النبي ﷺ هو وحويصة وعبد الرحمن بن سهل ، زاد أبو ليلى في روايته . وهو - أى حويصة - أكبر منه ، أى من محيصة . **قوله** ( فقال الكبير الكبير ) بضم الكاف وسكون الموحدة وبالضبط فيهما على الإغراء ، زاد في رواية يحيى بن سعيد . فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم ، زاد حماد بن زيد عن يحيى عند مسلم . في أمر أخيه ، وفي رواية بشير . وهو أحدث القوم ، وفي رواية الألبان . فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبير الكبير ، الأولى أمر والأخرى

كالاول ، ومثله في رواية حماد بن زيد وزاده أو قال يبدأ الأكبر ، وفي رواية بشر بن المفضل د كبير كبر ،  
 بتكرار الامر د وكذا في رواية ابن ليل وزاده يريد السن ، وفي رواية الليث د فسكت وتسلم صاحباه ، وفي  
 رواية بشر د وتكلما . قوله ( تأتون بالبينة على من قتله ، قالوا : ما لنا ببينة ) كذا في رواية سعيد بن عبيد ، ولم  
 يقع في رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ولا في رواية ابن فلابة الآتية في الحديث الذي بعده للبينة ذكر وإنما قال يحيى  
 في رواية د أنحفون وتستحقون قاتلكم أو صاحبكم ، هذه رواية بشر بن المفضل عنه وفي رواية حماد عنه د أنتم تحقون  
 قاتلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم ، وفي رواية عند مسلم د يقدم محسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته ، وفي  
 رواية سليمان بن بلال د تحلفون خمسين ميمناً وتستحقون ، وفي رواية ابن عيينة عن يحيى عند أبي داود د تبرئكم يهود  
 بخمسين ميمناً تحلفون ، فبدأ بالمدعى عليهم لكن قال أبو داود إنه وهم كذا جرم بذلك ، وقد قال الشافعي : كان  
 ابن عيينة لا يثبت أقدم النبي ﷺ الأنصار في الأيمان أو اليهود ، فيقال له إن في الحديث أنه قدم الأنصار فيقول  
 هو ذاك وربما حدث به كذلك ولم يهلك ، وفي رواية أبي لبل د فقال لحويصة وبحيصة وعبد الرحمن أنحفون  
 وتستحقون دم صاحبكم ؟ فقالوا لا ، وفي رواية أبي فلابة د فأرسل الى اليهود فدعاهم فقال أنتم قتلتم هذا ؟ فقالوا :  
 لا . فقال أترضون نفل خمسين من اليهود ماقتلوه ، ونفل بفتح النون وسكون الفاء يأتي شرحه ، وزاد يحيى بن سعيد  
 د كيف تحلف ولم تشهد ولم تر ، وفي رواية حماد عنه د أمر لم تره ، وفي رواية سليمان د ماشدنا ولا حضرنا .  
 قوله ( قال فيحلفون ، قالوا لا نرضى بأيمان اليهود ) وفي رواية أبي ايل د فقالوا ليسوا بمسلمين ، وفي رواية يحيى  
 ابن سعيد د فببرئكم يهود بخمسين ميمناً ، أي يخلصونكم من الأيمان بأن يملفهم فإذا جافوا انتهت الخصومة فلم  
 يجب عليهم شيء . وخلاصتم أنتم من الأيمان قالوا كيف نأخذ بأيمان قوم كفار ، وفي رواية الليث د قيل د نأخذ ،  
 وفي رواية أبي فلابة د ما يبالون أن يقتلونا أجمعين ثم يحلفون ، كذا في رواية سعيد بن عبيد لم يذكر عرض الأيمان  
 على المدعين كما لم يقع في رواية يحيى بن سعيد طلب البينة أولاً ، وطريق الجمع أن يقال حفظ أحدهم ما لم يحفظ  
 الآخر ، فيحمل على أنه طلب البينة أولاً فلم تكن لهم بينة ، فعرض عليهم الأيمان فامتنعوا ، فعرض عليهم تحليف  
 المدعى عليهم فأبوا . وأما قول بعضهم أن ذكر البينة وهم لأنه ﷺ قد علم أن خبره حينئذ لم يكن بها أحد من  
 المسلمين فدهوى أني العلم مردودة فانه وإن سلم أنه لم يسكن مع اليهود فيها أحد من المسلمين لكن في نفس القصة أن  
 جماعة من المسلمين خرجوا يمتارون تمرا فيجوز أن تكون طائفة أخرى خرجوا لمثل ذلك وإن لم يكن في نفس  
 الامر كذلك ، وقد وجدنا لطلب البينة في هذه القصة شاهداً من وجه آخر أخرجه النسائي من طريق عبد الله بن  
 الأحنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده د أن ابن محبصة الأصغر أصبح قتيلاً على أبواب خير ، فقال  
 رسول الله ﷺ : أقم شاهدين حل من قتله أدفعه اليك برمته ، قال : يا رسول الله أن أصيب شاهدين وإنما أصبح  
 قتيلاً على أبوابهم ؟ قال فتحلف خمسين قسامة ، قال فكيف أحلف على ما أعلم ، قال تستحلف خمسين منهم ، قال  
 كيف وهم يهود ، وهذا السند صحيح حسن وهو نص في الحل الذي ذكرته فتدين المصير اليه . وقد أخرج أبو  
 داود أيضاً من طريق هبابة بن رفاع عن جده رافع بن خديج قال د أصبح رجل من الأنصار بجير مقتولا ، فأنطلق  
 أو ليأذه الى النبي ﷺ فقال : شاهدان يشهدان على قتل صاحبكم ، قال : لم يكن ثم أحد من المسلمين وإنما هم  
 اليهود وقد يجترئون على أعظم من هذا ، . قوله ( فذكره رسول الله ﷺ أن يطل ) بعضهم أوله رفتح الطاء وتشديد

اللام أى يدر . قوله ( فرداه مائة ) فى رواية الكشممى و بئانه ، و رقع فى رواية أبى ليلى د فرداه من عنده ، وفى رواية يحيى بن سعيد د فعقله النبى ﷺ من عنده ، أى أعطى دينه ، وفى رواية حماد بن زيد د من قبله ، بكسر القاف وفتح الموحدة أى من جهة وفى رواية الليث عنه د قلنا رأى ذلك النبى ﷺ أعطى عقله . قوله ( من إبل الصدقة ) زعم بعضهم أنه غلط من سعيد بن عبيد لتصريح يحيى بن سعيد بقوله د من عنده ، وجرع بعضهم بين الروایتين باحتمال أن يكون اشتراها من إبل الصدقة بمائة دفعه من عنده ؛ أو المراد بقوله د من عنده ، أى بيت المال المرصد للمصالح ، وأطلق عليه صدقة باعتبار الانتفاع به مجازا لما فى ذلك من قطع المازعة واصلاح ذات البين ، وقد حمله بعضهم على ظاهره لحكى الفاضى عياض عن بعض العلماء جواز صرف الزكاة فى المصالح العامة واستدل بهذا الحديث وغيره . قلت : وقد قدم شىء من ذلك فى كتاب الزكاة فى الكلام على حديث أبى لاس قال د حملنا النبى ﷺ على إبل من إبل الصدقة فى الحج ، وعلى هذا فأراد بالعنيدة كونه تحت أمره وحكمه ، وللاحتراز من جعل دينه على اليهود أو غيرهم ، قال القرطبى فى د المفهم ، فعل ﷺ ذلك على مقتضى كرمه وحسن سياسته وجلبا للمصلحة ودرا للمفسدة على سبيل التأليف ، ولا سيما عند تقدم الوصول الى استيفاء الحق ، ورواية من قال د من عنده ، أصح من رواية من قال د من إبل الصدقة ، وقد قيل إنها غلط والاولى أن لا يغلط الراوى ما أمكن ، فيحتمل أوجهها منها فذكر ما تقدم وزاد : أن يكون تسلف ذلك من إبل الصدقة ليدفعه من مال النية ، أو أن أولياء القنيل كانوا مستحقين للصدقة فأعطاهم ، أو أعطاهم ذلك من سهم المؤلفة استغلا لحكم واستجلاها لليهود انتهى . وزاد أبو ايل فى روايته د قال سهل فركضتنى ناقة ، وفى رواية حماد بن زيد عن يحيى د أدركته ناقة من تلك الإبل فدخلت مريدا لم فركضتنى برجلها ، وفى رواية شيبان بن بلال د لقد ركضتنى ناقة من تلك الفرائض بالمريد ، وفى رواية محمد بن اسحق د فراقه ما أنسى ناقة بكرة منها حمراء ضربتنى وأنا أحوزها ، وفى حديث الباب من الفوائد مشروعية القسامة . قال الفاضى عياض : هذا الحديث أصل من أصول الشرح وقاعدة من قواعد الأحكام وركن من أركان مصالح العباد ، وبه أخذ كافة الأئمة والسلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمة وفقهاء الأدهصار من المجازيين والشاميين والكوفيين وإن اختلفوا فى صورة الأخذ به ، وروى التوفى عن الأخذ به عن طائفة فلم يروا القسامة رلا أنبتوا بها فى الشرح حكما ، وهذا مذهب الحكم بن عتيبة وأبى قلابة وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار وقتادة ومسلم بن خالد وإبراهيم بن عليه واليه ينحو البخارى ، وروى عن عمر بن عبد العزيز باختلاف منه . قلت : وهذا ينافى ما صدر به كلامه أن كافة الأئمة أخذوا بها ، وقد تقدم النقل عن لم يقل بمشروعيتها فى أول الباب ، وفهم من لم يذكره الفاضى ، قال : واختلف قول مالك فى مشروعية القسامة فى قتل الخطأ ، واختلف القائلون بها فى العمدة هل يجب بها القود أو الدية ؟ فذهب معظم المجازيين إيجاب القود إذا كانت شروطها ، وهو قول الزهرى وربيعة وأبى الزناد ومالك والليث والاوزاعى والشافعى فى أحد قوليه وأحمد وإسحق وأبى ثور وداد ، وروى ذلك عن بعض الصحابة كابن الزبير ، واختلف عن عمر بن عبد العزيز . وقال أبو الزناد : قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون ، لى لأرى أنهم ألف رجل فاختلف منهم اثنان . قلت : إنما نقل ذلك أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى من رواية عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه ، والا فابو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرين من الصحابة فضلا عن ألف . ثم

قال القاضي : وحيثهم حديث الباب ، يعني من رواية يحيى بن سعيد التي أشرت إليها ، قال : كان يجيئه من طرق صحاح لا يدفع ، وفيه تبرئة المدعين ثم ردوا حين أبوا على المدعى عليهم واحتجوا بحديث أبي هريرة ، البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه إلا القسامة ، ويقول مالك : أجمعت الأئمة في القديم والحديث على أن المدعين يبدون في القسامة ، ولأن جنبه المدعى إذا قرئت بشهادة أو شبهة صارت اليقين له . وهذا الشبهة قوية ، وقالوا هذه سنة بمحايها وأصل قائم برأسه لحياة الناس وردع المعتدين ، وعافيت الدعاوى في الأموال فهي على ما ورد فيها ، وكل أصل يتبع ويستعمل ولا تطرح سنة لسنة ، وأجابوا عن رواية سعيد بن عبيد يعني المذكورة في حديث هذا الباب بقول أهل الحديث إنه وهم من رواية أسقط من السياق تبرئة المدعين باليمين لكونه لم يذكر فيه رد اليمين ، واشتملت رواية يحيى بن سعيد على زيادة من ثقة حافظ فوجب قبولها وهي تقضى على من لم يعرفها . قلت : وسيأتي مزيد بيان لذلك . قال الفرطبي : الأصل في الدعاوى أن اليمين على المدعى عليه ، وحكم القسامة أصل بنفسه لتعذر إقامة البينة على القتل فيما ظاهرا ، فإن الماخذ للقتل بقصد الخلو وبترصد الغفلة ، وتأيدت بذلك الرواية الصحيحة المتفق عليها وبقي ما عدا القسامة على الأصل ، ثم ليس ذلك خروجاً عن الأصل بالسكابة بل لأن المدعى عليه إنما كان القول قوله لقوة جانبه بشهادة الأصل له بالبراءة بما ادعى عليه ، وهو موجود في القسامة في جانب المدعى لقوة جانبه بالاثبات الذي يقوى دعواه ، قال عياض : وذهب من قال بالدية إلى تقديم المدعى عليهم في اليمين ، إلا الشافعي وأحمد فقالا بقول الجمهور : يبدأ بإيمان المدعين ورددوا إن أبوا على المدعى عليهم ، وقال بمكسه أهل الكوفة وكثير من أهل البصرة وبعض أهل المدينة والأوزاعي فقال يستحلف من أهل القرية خمسون رجلاً خمسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا من قتله . قال حلفوا برءوا وإن نقصت قسامتهم عن عدد أو نكلوا حلف المدعون على رجل واحد واستحقوا ، فإن نقصت قسامتهم قاده دية ، وقال عثمان البتي من فقهاء البصرة : ثم يبدأ بالمدعى عليهم بالإيمان فإن حلفوا فلا شيء عليهم . وقال الكوفيون : إذا حلفوا وجبت عليهم الدية ، وجاء ذلك عن حماد ، قال وانفقوا كلهم على أنها لا تجب بمجرد دعوى الأولياء حتى يقرن بها شبهة يغلب على الظن الحكم بها ، واختلفوا في تصوير الشبهة على سبعة أوجه فذكرها ، ولم يخصها : الأول أن يقول المريض دمي عند فلان أو ما أشبه ذلك ، ولو لم يكن به أثر أو جرح فإن ذلك يرجب القسامة عند مالك واليث لم يقل به غيرهما ، واشترط بعض المالكية الاثر أو الجرح ، واحتج لمالك بقصة بقرة بني إسرائيل ، قال : ووجه الدلالة منها أن الرجل حتى فأخبر بقائه ، وتعقب بحذف الدلالة منها ، وقد بالغ ابن حزم في رد ذلك ، واحتجوا بأن القاتل يتطلب حالة غفلة الناس فتتمذر البينة ، فلم يعمل بقول المضروب لأدى ذلك إلى إهدار دمه لأنها حالة يتحرى فيها اجتناب الكذب ويتزود فيها من البر والتقوى ، ولهذا إنما يأتي في حال المحتضر . الثانية أن يشهد من لا يكل النصاب بشهادته كالأحد أو جماعة غير مدلول قال بها المذكوران ووافقهما الشافعي ومن تبعه . الثالثة أن يشهد عدلان بالضرب ثم يعبش بعده أيا ما ثم يموت منه من غير تحلل إفاقة ، قال المذكوران : تجب فيه القسامة . وقال الشافعي : بل يجب القصاص بتلك الشهادة . الرابعة أن يوجد مقتول وعنده أو بالقرب منه من بيده آلة القتل وعليه أثر الدم مثلاً ولا يوجد غيره فتشرح فيه القسامة عند مالك والشافعي ، ويلحق به أن تفرق جماعة عن قتيل . الخامسة أن يقتل طائفتان فيوجد بينهما قتيل ففيه القسامة عند الجمهور ، وفي رواية عن مالك تختص القسامة بالطائفة التي ليس هو منها إلا أن كان

من غير ما فعل الطائفتين . السادسة المقتول في الزحمة ، وقد تقدم بيان الاختلاف فيه في باب مفرد . السابعة أن يوجد قتيل في محلة أو قبيلة ، فهذا يوجب القسامة عند الثوري والاوزاعي وأبي حنيفة وأتباعهم ، ولا يوجب القسامة عند سوي هذه الصورة ، وشرطها عندهم إلا الحنفية أن يوجد بالقتيل أثر ، وقال داود لا تجرى القسامة إلا في العمدة على أهل مدينة أو قرية كبيرة وهم أعداء للمقتول ، وذهب الجمهور إلى أنه لا قسامة فيه بل هو هدر لأنه قد يقتل ويقتل في المحلة لينهما ، وبه قال الشافعي ، وهو رواية عن أحمد ، إلا أن يكون في مثل القصة التي في حديث الباب فينتج فيها قسامة لوجود العداوة . ولم تر الحنفية ومن وافقهم لونا يوجب القسامة إلا هذه الصورة ، وحجة الجمهور القياس على هذه الواقعة ، والجامع أن يقتل بالعدوى شيء يدل على صدق المدعى فيقسم معه ويستحق ، وقال ابن قدامة : ذهب الحنفية إلى أن القتيل إذا وجد في محل قاعدى وإليه على خسين انفسا من موضع قتله لحلفوا خسين يمينا ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا فان لم يجد خسين كرر الايمان على من وجد وتجب الدية على بقية أهل المحلة ، ومن لم يحلف من المدعى عليهم حبس حتى يحلف أو يقر ، واستدلوا بأن عمر أنه أحلف خسين انفسا خسين يمينا ونفى بالدية عليهم . وتعقب باحتمال أن يكونوا أقرروا بالخطأ وأكسروا العمدة وبأن الحنفية لا يعملون بحرف الواحد إذا خالف الأصول ولو كان مرفوعا فكيف احتجوا بما خالف الأصول بحرف واحد موقوف وأوجبوا اليدين على غير المدعى عليه ، واستدل به على القول في القسامة بقوله : فتستحقون قاتلكم ، وفي الرواية الأخرى : دم صاحبكم ، قال ابن دقيق العيد : الاستدلال بالرواية التي فيها : فيدفع برمته ، أقوى من الاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، لأن قوله : يدفع برمته ، لفظ مستعمل في دفع القاتل الاثبات . لقتل ، ولو أن الواجب الدية لبعد استعمال هذا اللفظ وهو في استعماله في تسام القاتل أظهر . والاستدلال بقوله : دم صاحبكم ، أظهر من الاستدلال بقوله : قاتلكم ، أو : صاحبكم ، لأن هذا اللفظ لا بد فيه من إضمار ، فيحتمل أن يضمر دية صاحبكم احتمالا ظاهرا ، وأما بعد التصريح بالدية فيحتاج إلى تأويل اللفظ بإضمار بدل دم صاحبكم والإضمار على خلاف الأصل ، ولو احتجج إلى إضمار لكان حمله على ما يقتضي إراءة الدم أقرب . وأما من قال بمحتمل أن يكون قوله : دم صاحبكم ، هو القتيل لا القاتل فيرده قوله : دم صاحبكم أو قاتلكم ، وتذهب بأن القصة واحدة اختصصت الفاظ الرواة فيها على ما تقدم بيانه فلا يستقيم الاستدلال بلفظ منها اهدم تحقق أنه اللفظ الصادر من النبي ﷺ ، واستدل من قال بالقول أيضا بما أخرجه مسلم والنسائي من طريق الزهري عن سليمان بن يسار وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أناس من أصحاب رسول الله ﷺ أن القسامة كانت في الجاهلية وأقرها النبي ﷺ على ما كانت عليه من الجاهلية ونفى بها بين ناس من الأنصار في قتيل ادعوه على يهود خيبر ، وهذا يتوقف على ثبوت أنهم كانوا في الجاهلية يقتلون في القسامة ، وعند أبي داود من طريق عبد الرحمن بن مجاهد بوحدة وجيم . صفر قال : إن سهلا يعني ابن أبي حشمة وهم في الحديث أن رسول الله ﷺ كتب إلى يهود : إنه قد وجد بين أظهركم قتيلا فدعوه ، فكتبوا يحلفون ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ، قال قوداه من عنده ، وهذا رده الشافعي بأنه مرسل ، ويعارض ذلك ما أخرجه ابن مندة في الصحابة ، من طريق مكحول حدثني عمرو بن أبي خراطة أنه قتل فيهم قتيلا على عهد رسول الله ﷺ فجعل القسامة على خراطة بأنه ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فحلف كل منهم من نفسه وغرم الدية ، وعمرو يختلف في صحبته ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد إلى إبراهيم النخعي قال : كانت القسامة في الجاهلية إذا رجع القتيل بين

ظهرى قوم أنهم منهم خمسون خمسين يمينا ما قتلنا ولا هلكنا ، فان عجزت الايمان ردت عليهم ثم هلكوا ، وتمسك  
من قال لا يجب فيها إلا الهدية بما أخرجه الثوري في جامعه وابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند صحيح الى الشعبي  
قال : وجد قتيل بين حيين من العرب فقال عمر : قتلوا ما بينهما فأيهما وجدتموه اليه أقرب فأحلفوهم خمسين يمينا  
وأحرمهم الدية ، وأخرج الشافعى عن سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر كتب في قتيل وجد بين  
خيران ووادة أن يقاس ما بين القريتين قال أيهما كان أقرب أخرج اليه منهم خمسون رجلا حتى يوافوه مكة  
فأدخلهم الحجر فحلفهم ثم قضى عليهم الدية فقال : حلفت أيمانكم دماءكم ولا يطال دم رجل مسلم ، قال الشافعى :  
إنما أخذته الشعبي عن الحارث الأعور والحارث غير مقبول انتهى . وله شاهد مرفوع عن حديث ابن سعيد عند  
أحمد أن قتيل وجد بين حيين فأمر النبي ﷺ أن يقاس الى أيهما أقرب ، فألقى دبه الى الأقرب ، ولكن سنده  
ضعيف ، وقال عبد الرزاق في مصنفه : قلت لعبيد الله بن عمر العمرى أعلم أن رسول الله ﷺ أقاد بالقسم ؟  
قال : لا ، قلت : فأبو بكر ؟ قال : لا ، قلت : فمعاذ ؟ قال : لا ، قلت : فلم تجزئوا عليا ؟ فسكت . وأخرج البيهقي  
من طريق الفارم بن عبد الرحمن أن عمر قال : القسمات توجب العقل ولا تسقط الدم ، واستدل به الحنفية على  
جواز سماع المنعوى في القتل على غير معين لأن الانصار ادعوا على اليهود أنهم قتلوا صاحبهم وسمع النبي ﷺ  
دعواهم ، ورد بأن الذى ذكره الانصار أولا ليس على صورة الدعوى بين الخصمين لأن شرطها إذا لم يحضر  
المدعى عليه أن يتنكر حضوره ، سلمنا ولكن النبي ﷺ قد بين لهم أن الدعوى إنما تكون على واحد أقوله  
و تقسمون على رجل منهم فيدفع اليكم برئته ، واستدل بقوله : على رجل منهم ، دلي أن القسمات إنما تكون على  
رجل واحد وهو قول أحد ومشهور قول مالك ، وقال الجمهور : بشرط أن تكون على معين سواء كان واحدا أو أكثر  
و اختلفوا هل يختص القتل بواحد أو يقتل الكل ؟ وقد تقدم البحث فيه ، وقال اشوب : لم أن يملأوا على جماعة  
ويختاروا واحدا لقتل ويسجن الباقون عاما ويضربون مائة مائة ، وهو قول لم يسبق اليه . وفيه ان الخلاف في القسمات  
لا يكون الا مع الجزم بالقاتل ، والطريق الى ذلك المشاهدة واخبار من يوثق به مع القرينة الدالة على ذلك ، وفيه  
أن من توجهت عليه اليه من فشكل لا يقضى عليه حتى يرد اليه من الآخر وهو المدهور عند الجمهور ، وعند  
أحمد والحنفية يقضى عليه دون رد اليه من . وفيه أن أيمان القسمات خمسون يمينا واختلف في عدد الحالفين فقال الشافعى  
لا يجب الحق حتى يحلف الوردة خمسين يمينا - واهلوا أم كثروا فلو كان بعدد الايمان حلف كل واحد منهم يمينا وإن  
كانوا أقل أو نكل بعضهم ردت الايمان على الباقيين فان لم يكن إلا واحد حلف خمسين يمينا واستحق حتى لو كان  
من برث بالفرض والتمسبب أو بالنسب والولاء حلف واستحق ، وقال مالك : ان كان على الدم واحد انضم اليه  
آخر من المصبة ولا يستمان بغيرهم وإن كان الاولياء أكثر حلف منهم خمسون ، وقال القيث : لم أسمع أحدا يقول  
إنها تنزل عن ثلاثة أنفس ، وقال الزهرى عن سعيد بن المسيب : أول من نقص القسمات من خمسين معاوية . قال  
الزهرى : وقضى به عبد الملك ثم رده عمر بن عبد العزيز الى الأمر الاول . واستدل به على تقديم الاسن في الأمر  
المهم إذا كانت فيه أهلية ذلك لا ما إذا كان هربا عن ذلك ، وعلى ذلك يحمل الأمر بتقديم الأكبر في حديث الباب لما لأن  
ولى الدم لم يكن مثاهلا وقام الحاكم قريبه مقامه في الدعوى ولما غلب ذلك . وفيه التأييد والتولية لا ولاء المقول لا أنه  
حكم على القاتلين لأنه لم يتقدم صورة دعوى على غائب وإنما وقع الاخبار بما وقع فذكر لهم نصة الحاكم على التقديرين

ومن ثم كتب الى اليهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور ، وبوخذ منه أن مجرد الدعوى لا توجب احضار المدعى عليه ، لأن في احضاره مشقة من إشغاله وتضييعه لأماله من غير وجوب ثابت لذلك ، أما لو ظهر ما يوجب الدعوى من شبهة ظاهرة فهل يسوغ استحضار الخصم أم لا ؟ محل نظر ، والراجح أن ذلك يختلف باختلاف البعد وشدة الضرر وخفته . وفيه الاكتفاء بالمكاتبه وبغير الواحد مع إمكان المشافهة . وفيه أن البين قبل توجبها من الحاكم لا أثر لها لقول اليهود في جوابهم والله ما قلنا وفي قولهم لا نرضى بأيمان اليهود استبعاد اصدقهم لما عرفوه من إقدامهم على الكذب وجرائمهم على الأيمان الفاجرة ، واستدل به على أن الدعوى في القسامة لا بد فيها من مداوة أولوث ، واختلف في سماح هذه الدعوى ولو لم توجب القسامة : فمن أحد روايتان ، وبسببها قال الشافعي المصنف حديثه د البين على المدعى عليه ، بعد قوله ولو يعطى الناس بدعواه لادعى قوم دماء رجال وأموالهم ، ولأنها دعوى في حق آدمي فتسمع ويستحلف وفيه يقر فيثبت الحق في قتله ولا يقبل رجوعه عنه ، فلو تسكل ردت على المدعى واستحق القود في العمد والدية في الخطأ ، وعن الحنفية لا تعد البين ، وهي رواية عن أحمد ، واستدل به على أن المدعين والمدعى عليهم إذا تمكنوا عن البين وجبت الدية في بيت المال وقد تقدم ما فيه قريبا ، واستدل به على أن من يحلف في القسامة لا يشترط أن يكون رجلا ولا بالغا لاطلاق قوله « خمسين منكم » ، وبه قال ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وأحمد ، وقال مالك لا مدخل للنساء في القسامة لأن المطلوب في القسامة القتل ولا يسمع من النساء . وقال الشافعي : لا يحلف في القسامة إلا الوارث البالغ لأنها بمنى في دعوى حكومية فكانت كسائر الأيمان ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، واختلف في القسامة هل هي معقولة المعنى فيقاس عليها أو لا والتحقيق أنها معقولة المعنى لسكتة شفي ومع ذلك فلا يقاس عليها لأنها لا نظير لها في الأحكام ، وإذا قلنا إن المبدأ فيما بين المدعى فقد خرجت من سنن القياس ، وشرط القياس أن لا يكون معدولا به عن سنن القياس كشهادة خريجة . ( تنبيه ) : نبه ابن المنير في الحاشية على النكتة في كون البخاري لم يورد في هذا الباب الطريق الدالة على تعذيب المدعى ، وهي بما خالفته فيه القسامة بقيمة الحقوق فقال : مذهب البخاري تعذيب القسامة ، فلماذا صدر الباب بالاحاديث الدالة على أن اليمين في جانب المدعى عليه ، وأورد طريق سعيد بن عبيد وهو جار على القواعد ، والزام المدعى البينة ليس من خصوصية القسامة في شيء . ثم ذكر حديث القسامة الدال على خروجها عن القواعد بطريق العرض في كتاب المواضع والجوزية فرارا من أن يذكرها هنا فيلغط المستدل بها على اعتقاد البخاري ، قال وهذا الإخفاء مع صحة القصد ليس من قبيل كتمان العلم . قلت : الذي يظهر لي أن البخاري لا يصف القسامة من حيث هي ، بل يوافق الشافعي في أنه لا قود فيها ، ويخالفه في أن الذي يحلف فيها هو المدعى ، بل يرى أن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فورد اختلفت الى المتفق عليه من أن البين على المدعى عليه فمن ثم أورد رواية سعيد بن عبيد في « باب القسامة » وطريق يحيى بن سعيد في باب آخر ، وليس في شيء من ذلك تعذيب أصل القسامة والله أعلم . وادعى بعضهم أن قوله « تحالفون وتصدقون » استفهام انكار واستعظام للجمع بين الأمرين ، وتعقب بأنهم لم يبدوا بطلب اليمين حتى يصح الانكار عليهم ، وإنما هو استفهام تقرير وتثريب . قوله ( أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدي ) بفتح السين المهملة المعروف بابن عتبة واسم جده مقسم وهو الثقة المشهور ، وهو منسحب الى أبي أسد بن خزيمة لأن أصله من مواليهم ، والحاجج بن أبي عثمان هو

المعروف بالصواف ، واسم أبي عثمان ميسرة وقيل سالم ، وكنية الحجاج أبو الصلت ويقال غير ذلك وهو بصرى  
أيضا وهو مولى بنى كندة ، وأبو رجاء اسمه سليمان وهو مولى أبي قلابة عبد الله بن زيد الجرمي ، ووقع هذا من  
آل أبي قلابة ، وفيه تجوز فانه منهم باعتبار الولاء لا بالاصالة ، وقد أخرجه أحمد فقال وحدنا اسماعيل بن إبراهيم  
حدثنا حجاج عن أبي رجاء مولى أبي قلابة ، وكذا عند مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح ، وكذا  
عند الاسماعيلي من رواية أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة كلهم عن اسماعيل . **قوله** ( أن عمر بن عبد العزيز ) يعني  
الخليفة المشهور ( أبرز مريره ) أى أظهره . وكان ذلك في زمن خلافته وهو بالاشام ، والمراد بالسيرير ماجرت  
عادة الخلفاء الاختصاص بالجلوس عليه ، والمراد أنه أخرجه الى ظاهر الدار لا الى الشارع ، ولذلك قال دأذن  
لباس ، ووقع عند مسلم من طريق عبد الله بن عون عن أبي رجاء عن أبي قلابة . كتبت خلف عمر بن عبد العزيز ،  
**قوله** ( ما تقولون في القسامة ) زاد أحمد بن حرب عن اسماعيل بن علية هند أبي نعيم في المستخرج فأضرب الناس أى  
سكتوا مطرفين يقال أضربوا إذا سكتوا أو أضربوا إذا تكلموا ، وأصل أضرب أضرب ما في قلبه ويقال أضرب على الشيء لومه  
والاسم الضرب كالحيوان المشهور ، ويحتمل أن يكون المراد أنهم علموا رأى عمر بن عبد العزيز في انكار القسامة  
فلما سلم سكتوا مضمرين مخالفة ، ثم تكلم بعضهم بما عنده في ذلك كما وقع في هذه الرواية وقالوا نقول القسامة  
القدود بها حق وقد أقادت بها الخلفاء ، وأرادوا بذلك ما تقدم نقله عن معاوية وعن عبد الله بن الزبير وكذا جاء  
عن عبد الملك بن مروان ، لكن عهد الملك أقاد بها ثم اندم كما ذكره أبو قلابة بعد ذلك في رواية حماد بن زيد عن  
أيوب وحجاج الصواف عن أبي رجاء . أن عمر بن عبد العزيز استشار الناس في القسامة فقال قوم : هي حق ،  
قضى بها رسول الله ﷺ ونقض بها الخلفاء ، أخرجه أبو حوارة في صحيحه وأصله عند الشيخين من طريقه . **قوله**  
( قال لي ما تقول ) في رواية أحمد بن حرب : فقال لي يا أبا قلابة ما تقول . **قوله** ( ونصبتى للناس ) أى أبرزنى  
لمناظرتهم ، أو لكونه كان خلف السيرير قاهره أن يظهر ، وفي رواية أبي حوارة : وأبو قلابة خلف السيرير قاهدا  
فالتفت اليه فقال : ما تقول يا أبا قلابة . **قوله** ( عندك رموس الاجناد ) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها نون  
جمع جند وهي في الاصل الانصار والاعوان ثم اشتهر في المقاتلة ، وكان عمر قسم الشام بعد موت أبي عبيدة ومعاذ  
على أربعة أمراء مع كل أمير جند ، فكان كل من فلسطين ودمشق وحمص وقنسرين يسمى جندا باسم الجند الذي  
نزلوها . وقيل كان الرابع الاردن وانما أفردت قنسرين بعد ذلك ، وقد تقدم شيء . من هذا في الطلب في شرح  
حديث الطاعون . لما خرج عمر الى الشام فلقه امراء الاجناد ولابن ماجه وصححه ابن خزيمة من طريق أبي  
صالح الاشعري عن أبي عبد الله الاشعري في غسل الاحقاب : قال أبو صالح فقلت لابي عبد الله من حديثك فقال :  
أمراء الاجناد خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وهرو بن العاص . **قوله** ( وأشرف  
الحرب ) في رواية أحمد بن حرب : وأشرف الناس . **قوله** ( أرأيت لو أن خمسين الخ ) وقع في رواية حماد . شهد  
هذه أربعة من أهل حمص على رجل من أهل دمشق ، وزاد بعد قوله أكنث نطقه وقال لا . قال يا أمير المؤمنين  
هذا أعظم من ذلك . **قوله** ( فوالله ما قتل رسول الله ﷺ أحدا قط ) في رواية حماد : لا والله لا أعلم رسول الله  
ﷺ قتل أحدا من أهل الصلاة ، وهو موافق لحديث ابن مسعود الماضي مرفوعا في أول الدييات ، لا يحل دم  
امرئ مسلم . **قوله** ( الا في إحدى ) في رواية أحمد بن حرب : الا باحدى . **قوله** ( بحريرة نفسه ) أى بجنايتها



قوله ( فقال أقوم أوليس قد حدث أنس ) عند مسلم من طريق ابن عون ، فقال عنبسة قد حدثنا أنس بكذا ، وفي رواية حماد المذكرة ، فقال عنبسة بن سعيد : فأين حديث أنس بن مالك في العكبيين ، كذا في هذه الرواية ، وتقدم في الطهارة وغيرها بلفظ «المرنيين» ، وأوضحنا أن بعضهم كان من أهل وبهضمهم كان من عريضة ، وثبت كذلك في كثير من الطرق . وعنبسة المذكور بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة بعدها سين مهملة هو الأموي أخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق ، وأسم جده العاص بن سعيد بن العاص بن أمية ، وكان عنبسة من خيار أهل بيته ، وكان عبد الملك بن مروان بعد أن قتل أخاه عمرو بن سعيد يكرمه ، وله رواية وأخبار مع الحجاج بن يوسف ، ووثقه ابن معين وغيره . قوله ( أنا أحدثكم حديث أنس حدثني أنس ) في رواية أحمد بن حرب ، فإبای حديث أنس . قوله ( فبايعوا ) في رواية أحمد بن حرب « فبايعوه » . قوله ( أجسامهم ) في رواية أحمد بن حرب « أجسادهم » . قوله ( من ألبانها وأبولها ) في رواية أحمد بن حرب ، من رسلها ، وهو بكسر الراء وسكون المهملة اللين وفتح الحين المال من الأبل والغنم ، وقيل بل الأبل خاصة إذا أرسلت إلى الماء تسمى رسلًا . قوله ( ثم نبذهم ) بنون وموحدة مفتوحين ثم ذال معجمة أى طرحهم . قوله ( قلت وأى شيء أشد مما صنع هؤلاء ؟ ارتدوا عن الإسلام وقتلوا وسرقوا ) في رواية حماد قال أبو قلابة فمؤلا سرقوا وقتلوا وكفروا بعد إيمانهم وحاربوا الله ورسوله . قوله ( فقال عنبسة ) هو المذكور قبل . قوله ( ان سمعت كاليوم قط ) إن بالتخفيف وكسر الهمزة بمعنى ما التافئة وحذف الفعل سمعت والتقدير ما سمعت قبل اليوم مثل ما سمعت منك اليوم ، وفي رواية حماد فقال عنبسة يا قوم ما رأيك كاليوم قط ، ووقع في رواية ابن عون ، قال أبو قلابة فلما فرغت قال عنبسة سبحانه الله . قوله ( أترد على حديثي يا عنبسة ) في رواية ابن عون ، فقلت أنتهمى يا عنبسة ، وكذا في رواية حماد كان أبا قلابة فهم من كلام عنبسة إنكار ما حدث به . قوله ( لا ولكن جئت بالحديث على وجهه ) في رواية ابن عون ، قال لا هكذا حدثنا أنس ، وهذا دال على أن عنبسة كان يسمع حديث العكبيين من أنس . وفيه إشعار بأنه كان غير مضابط له على ما حدث به أنس فكان يظن أن فيه دلالة على جواز القتل في المعصية ولو لم يقع الكفر ، فلما ساق أبو قلابة الحديث تذكّر أنه هو الذي حدثهم به أنس فاعترف لأبي قلابة بضبطه ثم أنفى عليه . قوله ( والله لا يزال هذا الجند بخير ما كان هذا الشيخ بين أظهرهم ) المراد بالجند أهل الشام ، ووقع في رواية ابن عون ، يا أهل الشام لا تزالون بخير ما دام فيكم هذا أو مثل هذا ، وفي رواية حماد والله لا يزال هذا الجند بخير ما أبناك الله بين أظهرهم . قوله ( وقد كان في هذا سنة - إلى قوله - دخل عليه نفر من الأنصار ) كذا أورده أبو قلابة هذه القصة مرسلة ، وبغالب على الظن أنها قصة عبد الله بن سهل ومحبيته ، فإن كان كذلك فعمل عبد الله بن سهل ورفقته تحذروا عند النبي ﷺ قبل أن يتوجهوا إلى خيبر ثم توجهوا فقتل عبد الله بن سهل كما تقدم وهو المراد بقوله هنا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل . قوله ( فخرج رسول الله ﷺ ) لعله ﷺ لما جأوه كان داخل بيته أو المسجد فسكره فخرج إليهم فأجابهم . قوله ( فقال بمن تظنون أو ترون ) بهم أوله وهما بمعنى . قوله ( قالوا : نرى أن اليهود قتله ) كذا للأكثر بلفظ الفعل الماضي بالافراد وفي رواية المستمل « قتله » بصيغة المسند إلى الجمع المستفاد من لفظ اليهود لأن المراد قتلوه ، وقد قدمت بيان ما اختلف فيه من أعلام هذه القصة في شرح الحديث الذي قبله . قوله ( فأت وقد كانت مذبل ) أى القبيلة المشهورة ، وهم ينتسبون إلى مذبل بن مدركة

ابن الياس بن مضر ، وهذا من قول أبي فلابة ، وهي قصة موصولة بالسند المذكور الى أبي فلابة ، لكنها مرسلة لأن أبا فلابة لم يدرك عمر . **قوله** ( خلعوا خليفنا ) في رواية الكشي هجني خليفنا بجاء مهمة وقاء بدل الدين ، والخلع فعل بمعنى مفعول يقال تخلع القوم إذا نقضوا الحلف ، فإذا فعلوا ذلك لم يطالبوا بجنايته فكأنهم خلعوا اليمين التي كانوا لبسوها معه ، ومنه سعى الأمير إذا عزل خليفه وخلعوا ، وقال أبو موسى في المعين خليفه قومه أي حكموا بأنه مفسد فقبضوا منه . ولم يكن ذلك في الجاهلية يختص بالخليف بل كانوا ربما خلدوا الواحد من القبيلة ولو كان من صميمها إذا صدرت منه جناية تقتضي ذلك ، وهذا مما أبطله الاسلام من حكم الجاهلية . ومن ثم قبله في الخبر بقوله في الجاهلية ، ولم أقف على اسم الخابج المذكور ولا على اسم أحد من ذكر في القصة . **قوله** ( فطارق أهل بيت ) بضم الطاء المهملة أي هجم عليهم ليلا في خفية ليسرق منهم ، وحاصل القصة أن القاتل ادعى أن المقتول ابن وأب قومه خليفه فأنكروا ثم ذلك وحلفوا كاذبين فأهلكهم الله بمحنة القسامة وخاص المظلوم وحده . **قوله** ( ما خافوا ) في رواية أحمد بن حرب « ما خلفوه » . **قوله** ( حتى إذا كانوا بذخلة ) بلفظ واحدة الذخيل ، وهو موضع على ليلة من مكة . **قوله** ( فاجتمع عليهم الغار ) أي سقط عليهم بغته **قوله** ( وأقوات ) بهم أوله وسكون الغاء أي تغلص ، والقرينان هما أخو المقتول والذي أكل الخمين . **قوله** ( وانبعثوا حجر ) أي بتشديد الناء وقع عليهم بعد أن خرجا من الغار . **قوله** ( وقد كان عبد الملك بن مروان ) هو مقول أبي فلابة بالسند أيضا وهي موصولة لأن أبا فلابة أدركها . **قوله** ( فأدركها ) لم أقف على اسمه ، . **قوله** ( ثم ندم بعد ) بضم الدال . **قوله** ( ما صنع ) كأنه ضمن ندم معنى كره ووقع في رواية أحمد بن حرب « على الذي صنع » . **قوله** ( فأمر بالخمين ) أي الذين حلفوا ، ووقع في رواية أحمد بن حرب الذين أقسموا . **قوله** ( وسيرهم الى الشام ) أي نفهم ، وفي رواية أحمد بن حرب « من الشام » وهذه أولى لأن إقامة عبد الملك كانت بالشام ، ومحمتم أن يكون ذلك وقع لما كان عبد الملك بالعراق عند محاربه مصعب بن الزبير ويكونوا من أهل العراق فنظام الى الشام ، قال المطلب فيما حكاه ابن بطال : الذي اعترض به أبو فلابة من قصة العرينيين لا يفيد مراده من ترك القسامة لجواز قيام البينة والدلائل التي لا تدفع على تحميت الجناية في حق العرينيين ، فليس قصتهم من طرق القسامة في شيء لأنها إنما تكون في الاختفاء بالقتل حيث لا بينة ولا دليل ، وأما العرييون فانهم كشفوا وجوههم قطع السبل والخروج على المسلمين فكان أمرهم غير أمر من ادعى القتل حيث لا بينة هناك ، قال : وما ذكره هنا من انه دام الغار عليهم يعارضه ما تقدم من السنة ، قال : وايسر رأي أبي فلابة حجة ولا ترد به السنن ، وكذا يحو عبد الملك أسماء الذين أقسموا من الديوان قلت : والذي يظهر لي أن مراد أبي فلابة بقصة العرينيين خلاف ما فهمه عنه المطلب أن قصتهم كان يمكن فيها القسامة فلم يفعلها النبي ﷺ ، وإنما أراد الاستدلال بها لما ادعاه من الحصر الذي ذكره في أن النبي ﷺ لم يقتل أحدا إلا في إحدى ثلاث ففرض بقصة العرينيين وحاول المعتز لإثبات قسمة رابع فرد عليه أبو فلابة بما حاصله أنهم إنما استوجبوا القتل بقتلهم الراعي وبارئهم من الدين وهذا بين لا خفاء فيه ، وإنما استدلل على ترك القسامة بالقسامة بقصة القتل عند اليهود فليس فيها القسامة ذكر ، بل ولا في أصل القصة التي هي عمدة الباب تصريح بالقسود كما سأبينه ، ثم رأيت في آخر الحاشية لابن المنذر نحو ما أجبت به ، وحاصله توهم المطلب أن أبا فلابة عارض حديث القسامة بحديث العرينيين فأنكر عليه فوهم . وإنما اعترض أبو فلابة على القسامة بالحديث الدال على سحر

القتل في ثلاثة أشياء ، فإن الذي عارضه ظن أن في قصة العربيين حجة في جواز قتل من لم يذكر في الحديث المذكور كأن يتمسك بالحجاج في قتل من لم يثبت عليه واحدة من الثلاثة ، وكأن عتبة تلقف ذلك منه فإنه كان صديقه ، فبين أبو قلابة أنه ثبت عليهم قتل الراعي بغير حق والارتداد عن الإسلام . وهو جواب ظاهر فلم يورد أبو قلابة قصة العربيين مستدلاً بها على ترك القسامة بل رد على من تمسك بها للقود بالقسامة ، وأما قصة الغار فأشار بها إلى أن العادة جرت بهلاك من حلف في القسامة عن غير علم كما وقع في حديث ابن عباس في قصة القتيل الذي وقعت القسامة بسببه قبل البعثة وقد مضى في كتاب المبعث وفيه دلائل حال الحول ومن الثمانية والأربعين الذين حلفوا عين نظرف . وجاء عن ابن عباس حديث آخر في ذلك أخرجه الطبراني من طريق أبي بكر بن أبي الجهم عن عبيد الله بن عبد الله عنه قال وكانت القسامة في الجاهلية حجازاً بين الناس ، فكان من حلف على إثم أرى عقوبة من الله ينكل بها عن الجراءة على الحرام ، فكانوا يتورعون عن إيمان الصبر ويهاجرونها ، لما بعث الله محمداً ﷺ كان المسلمون لها أهيب ، ثم إنه ليس في سياق قصة الهذليين تصريح بما صنع عمر هل أفاد بالقسامة أو حكم بالدية ، فقول المطلب ما تقدم من السنة إن كان إشارة إلى صنيع عمر فليس بواضح ، وأما قوله إن رأى أبي قلابة وعمر عبد الملك من الديوان لا نرد به السنن فقبول ، لكن ما هي السنة التي وردت بذلك ؟ نعم لم يظهر لي وجه استدلال أبي قلابة بأن القتل لا يشرع إلا في الثلاثة لرد القود بالقسامة مع أن القود قتل نفس بنفس وهو أحد الثلاثة ، وإنما وقع النزاع في الطريق إلى ثبوت ذلك

### ٢٣ - باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا أئمة فلا دية له

٦٩٠٠ - **حدثنا** أبو البنان **حدثنا** حماد بن زيد عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس « عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً اطلع في بعض حجر النبي ﷺ فقام إليه بمشقة - أو مشاقص - وجعل يفتنه ليطعنه »

٦٩٠١ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** إيث عن ابن شهاب « أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن رجلاً اطلع في حجر في باب رسول الله ﷺ - ومع رسول الله ﷺ مدرى يحك به رأسه - فلما رآه رسول الله ﷺ قال : لو أعلم أنك تنتظرني اطعنت به في عنقك . قال رسول الله ﷺ : إنما جعل الإذن من قبل البصر »

٦٩٠٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** أبو الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة قال : قال أبو القاسم ﷺ : لو أن اسماً اطلع عليك بغير إذن فخذته بحصاة ففقت عينه لم يكن عليك جناح »

**قوله** ( باب من اطلع في بيت قوم ففتنوا عينه فلا دية له ) كذا جزم بنو الدية ، وليس في الخبر الذي ساقه نصريح بذلك لكنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه على عادته . **قوله** ( أن رجلاً اطلع ) أي نظر من دلو ، وهذا الرجل لم أعرف اسمه صريحاً لكن نقل ابن بشكوال عن أبي الحسن بن الغيث أنه الحكم بن أبي العاص بن أمية والد مروان ولم يذكر مستنداً لذلك ، ووجدت في كتاب مكة لها كهي ، من طريق أبي سفيان عن

الزهرى وعطاء الخراساني أن أصحاب رسول الله ﷺ دخلوا عليه وهو يلعب بالحكم بن أبي العاص وهو يقول  
اطلع على وأنا مع زوجتي فلانة فكلح في وجهي ، وهذا ليس صريحا في المقصود هنا ، ووقع في سنن أبي داود  
من طريق هليل بن شرحبيل قال : جاء سعد فوقف على باب النبي ﷺ فقام يستأذن على الباب فقال : هكذا عنك  
فأما الاستئذان من أجل البصر ، وهذا أقرب إلى أن يفسر به المزمع الذي في ثاني أحاديث الباب ، ولم ينسب سعد  
هذا في رواية أبي داود ، ووقع في رواية الطبراني أنه سعد بن عبادته والله أعلم . قوله ( من حجر في بعض حجر )  
تقدم ضبط اللفظين في كتاب الاستئذان . قوله ( بمشقص أو مشاقص ) هو شك من الراوي وتقدم بيانه وأنه  
النصل العريض ، وقوله في الخبر الذي بعده مدري ، قد يخالفه فيحمل على تعدد الفصة ، ويحتمل أن رأس المدري  
كان محددا فأشبه النصل ، وتقدم ضبط المدري في باب الامتشاط ، من كتاب القباس وأن ما قيل في تفسيره  
حديثه كالتخلل لها رأس وعدد وقيل لها سنان من حديث . قوله ( وجعل يخلله ) بفتح أوله وسكون الحاء المعجمة  
بعدها مثناة مكسورة ثم لام من الختل بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الاصابة هل غفلة . قوله ( ليطمنه )  
يضم الميم المحملة بناء على انشورر أن الطعن بالفعل بضم العين وبالقول بفتحها وقد قيل هما سواء . زاد أبو الربيع  
الزهراني عن حماد عند مسلم : فذهب أو لحقه فأخطأ ، وفي رواية عاصم بن علي عن حماد عند أبي نعيم : فما أدرى  
أذهب أو كيف صنع . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا ليث ) هو ابن سعد . قوله ( ان رجلا اطلع في حجر في  
باب رسول الله ﷺ ) في رواية الكشميني : من ، في الموضعين . قوله ( أنك ) رواية الكشميني أن خفيفة .  
قوله ( في عينك ) كذا للمستمل والمرحى وللباقين : في عينك ، بالإفراد ، وهذا ما يقوى تعدد الفصة لأنه في  
حديث أنس جزم بأنه اطلع وأراد ان يطمنه ، وفي حديث سهل عاق طمنه على نظره . قوله ( انما جعل الإذن من  
قبل ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي من جهة . قوله ( البصر ) في رواية الكشميني : النظر ، وقد تقدم في  
الاستئذان من وجه آخر عن الزهرى بلفظ آخر . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا علي ) هو ابن المديني وسفيان  
هو ابن عيينة . قوله ( قال أبو القاسم ﷺ ) في رواية مسلم : أن رسول الله ﷺ قال ، أخرجه عن ابن أبي عمر  
عن سفيان . قوله ( لو أن امرأة ) تقدم ضبطه قبل ستة أبواب . قوله ( لم يكن عليك جناح ) عند مسلم من هذا  
الوجه : ما كان عليك من جناح ، والمراد بالجناح هنا الحرج ، وقد أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن ابن  
عيينة بلفظ : ما كان عليك من حرج ، ومن طريق ابن دجلان عن أبيه عن الزهرى عن أبي هريرة : ما كان عليك  
من ذلك من شيء . ووقع عند مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد  
حمل لهم أن يفتقوا عينه ، أخرجه من رواية أبي صالح عنه ، وفيه رد على من حمل الجناح هنا على الإثم ،  
ورتب على ذلك وجوب الدية إذ لا يلزم من رفع الإثم رفعا لأن وجوب الدية من خطاب الوضع ، ووجه الدلالة  
أن اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية ، وورد من وجه آخر عن أبي هريرة أصرح من هذا عند أحمد وابن  
أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كلهم من رواية بشير بن نعيم عنه بلفظ : من اطلع في بيت قوم بغير  
اذنهم لفتقوا عينه فلا دية ولا قصاص ، وفي رواية من هذا الوجه : فهو مدبر ، وفي هذه الأحاديث من الفوائد  
إبقاء شعر الرأس وترطيبه واتخاذ آلة يزيل بها عنه الهوام ويحك بها لدفع الوسخ أو القمل . وفيه مشروعية  
الاستئذان على من يكون في بيت مقام الباب ومنع الطعن عليه من خلال الباب ، وفيه مشروعية الامتشاط ، وقد

تقدم كثير من هذا كله في باب الاستئذان ، وأن الاستئذان لا يختص بغير المحارم بل يشرع على من كان منكشفا ولو كان أما أو أخنا واستدل به على جواز رمي من يتجسس ولو لم يندفع بالشئ الخفيف جاز بالثقل ، وأنه إن أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر ، وذهب المالكية إلى القصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها ، واعتلوا بأن المعصية لا تدفع بالمعصية ، وأجاب الجمهور بأن المأذون فيه إذا ثبت الإذن لا يسمى معصية وإن كان الفعل لو تجرد عن هذا السبب بعد معصية ، وقد اتفقوا على جواز دفع الصائل ولو أتى على نفس المدفوع ، وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا ملحق به مع ثبوت النص فيه ، وأجابوا عن الحديث بأنه ورد على سبيل التخليط والارهاب ، ووافق الجمهور منهم ابن نافع ، وقال يحيى بن عمر منهم لعل مالكاً لم يبلغه الخبر ، وقال القرطبي في «المفهم» ما كان عليه الصلاة والسلام بالذي هم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤدي إلى ما لا يجوز ، والحل على رفع الائم لا يتم مع وجود النص برفع الحرج وليس مع النص قياس ، واعتل بعض المالكية أيضاً بالاجماع على أن من قصد النظر إلى عورة الآخر ظاهر أن ذلك لا يبيع فقه عينه ولا سقوط ضلالتهم عن فاعلها فكذا إذا كان المنظور في بيته وتجهس الناظر إلى ذلك ، ونازع القرطبي في ثبوت هذا الاجماع وقال : إن الخبر يتناول كل مطلع ، قال : وإذا تناول المطالع في البيت مع المظنة فتناوله المحقق أولى . قلت : وفيه نظر لأن التطلع إلى ما في داخل البيت لم ينحصر في النظر إلى شيء معين كمعورة الرجل مثلاً بل يشمل استكشاف الحريم وما يقدح صاحب البيت ستره من الأمور التي لا يجب اطلاع كل أحد عليها ، ومن ثم ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه جميعاً لمواد ذلك ، فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ، ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه أن الاجنبى يرى وجه زوجته وابنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبته أهله أشد مما رأى الاجنبى ذكره منكشفاً ، والذي أوزه القرطبي صحيح في حق من يروم النظر فيدفعه المنظور إليه ، وفي وجه الشافعية لا يشرع في هذه الصورة ، وهل يشترط الانذار قبل الرمي ؟ وجهان ، قيل يشترط كدفع الصائل ، وأصحهما لا لقوله في الحديث : يحتله بذلك ، وفي حكم المتطاع من خلال الباب الناظر من كوة من الدار وكذا من وقف في الشارع فنظر إلى حريم غيره أو إلى شيء في دار غيره ، وقيل المنع مختص بمن كان في ملك المنظور إليه ، وهل يلحق الاستماع بالنظر ؟ وجهان . الأصح لا ، لأن النظر إلى العورة أشد من استماع ذكرها ، وشرط القياس المساواة أو أولوية المقبس وهنا بالعكس . واستدل به على اعتبار قدر ما يرى به بمعنى الخذف المقدم بياناً في كتاب الحج لقوله في حديث الباب : نخفته ، فلو رماه بمجرى يقتل أو سهم متعلق به القصاص ، وفي وجه الاحتياط مطلقاً ولو لم يندفع إلا بالملك جاز ، ويستثنى من ذلك من له في ذلك الدار زوج أو محرم أو متاع فأراد الاطلاع عليه فيمتنع رميه للشبهة ، وقيل لا فرق ، وقيل يجوز إن لم يكن في الدار غيره حريمه فإن كان فيها غيرهم أئذ فان انتهى والاجاز ، ولو لم يكن في الدار إلا رجل واحد هو مالكها أو ساكنها لم يجر الرمي قبل الانذار إلا إن كان مكشوف العورة ، وقيل يجوز مطلقاً لأن من الأحوال ما يكره الاطلاع عليه كما تقدم . ولو قصر صاحب الدار بأن ترك الباب مفتوحاً وكان الناظر مجتازاً فنظر غير قاصد لم يجر ، فإن تعمد النظر فوجهان أحدهما لا ، ويلحق بهذا من نظر من سطح بيته ففيه الخلاف . وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك ، قال ابن دقيق العيد : وبعض تصرفاتهم مأخوذة من إطلاق الخبر الوارد في ذلك ، وبعضها من مقتضى فهم المقصود ، وبعضها بالقياس على ذلك ، وإقاه أهل

## ٢٤ - باب العاقلة

٦٩٠٣ - **حدثنا** صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة **حدثنا** مطرف قال سمعت الشعبي قال سمعت أبا جحيفة قال سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ، وقال مرة ما ليس عند الناس فقال وانفى فلقى الحبة وبرأ للنساء ما هذنا إلا ما في القرآن - إلا فهم يعطى رجل في كتابه - وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر »

**قوله** ( باب العاقلة ) بكسر القاف جمع عاقل وهو دافع الدية ، وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تمقل بفناء ولي القتل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلا ، وعاقلة الرجل قراياته من قبل الأب وهم عصبة ، وهم الذين كانوا يهقلون الإبل على باب ولي المقتول . ومحمل العاقلة الدية ثابت بالسنة ، وأجمع أهل العلم على ذلك ، وهو مخالف لظاهر قوله ( ولا تزر وازرة وزر أخرى ) لكنه خص من عموم ذلك لما فيه من المصلحة ، لأن القاتل لو أخذ بالدية لأوشك أن تأتي على جميع ماله ، لأن نتاج الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك بغير تفريم لأهدر دم المقتول . قلت : ويحتمل أن يكون السر فيه أنه لو أفرد بالتفريم حتى يفقر لآل الأمر إلى الإهدار بعد الافتقار ، ليجل على عاقلة لأن احتمال فقر الواحد أكثر من احتمال فقر الجماعة ، ولأنه إذا تسكر ذلك منه كان تحذيره من العود إلى مثل ذلك من جملة أدهى إلى القبول من تحذيره نفسه والعالم هند الله تعالى . وعاقلة الرجل عشيرته ، فيبدأ بفخذه الأدنى فان مجزوا ضم إليهم الأقرب إليهم وهي على الرجال الأحرار البالغين أولى البصار منهم . **قوله** ( قال مطرف ) كذا لأبي ذر ، وللباقين **حدثنا** مطرف ، ويؤيده أنه سيأتي بعد ستة أبواب بهذا السند بسينه وانظروا **حدثنا** مطرف ، وكذا هو في رواية الحميدي عن ابن هبيرة ، ومطرف هو ابن طريف بطاء مهملة ثم فاء في اسمه واسم أبيه ، وهو كوفي ثقة معروف ، ووقع مذكوره باسم أبيه في رواية النسائي عن محمد بن منصور عن ابن عيينة . **قوله** ( هل عندكم شيء ما ليس في القرآن ) أي مما كتبتموه عن النبي ﷺ سواء حفظتموه أم لا ، وليس المراد تجميع كل مكتوب ومحفوظ لكثرة الثابت عن علي من مرويه عن النبي ﷺ مما ليس في الصحيفة المذكورة ، والمراد ما يفهم من لحوى لفظ القرآن ويستدل به من باطن معانيه ، ومراد علي أن الذي عنده زائد على القرآن مما كتب عنه الصحيفة المذكورة وما استنبط من القرآن كأنه كان يكتب ما يقع له من ذلك لئلا ينساه ، بخلاف ما حفظه عن النبي ﷺ من الأحكام فإنه يتماهدا بالفعل والافتاء بها فلم يحش عليهما من النسيان ، وقوله ( إلا فهم يعطى رجل في كتابه ) في رواية الحميدي المذكورة ( إلا أن يعطى الله عبداً فهم في كتابه ، وكذا في رواية النسائي ، وقد تقدم في كتاب الجهاد من وجه آخر عن مطرف باللفظ ( إلا فهم يعطيه الله رجلاً في القرآن )

## ٢٥ - باب جنين المرأة

٦٩٠٤ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك . **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** مالك عن ابن رزاهب

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى فطرحتا جديتهما ، ف قضى رسول الله ﷺ فيها بفرقة عهدي أو أمة »

٦٩٠٥ - **حدثنا موسى بن اسماعيل** **حدثنا** **وكيع** **حدثنا** **هشام** عن أبيه « عن المغيرة بن شعبه عن

هر رضي الله عنه أنه استشارهم في إملاص المرأة ، فقال المغيرة : قضى النبي ﷺ بالفرقة عهدي أو أمة »

[ الحديث ٦٩٠٥ - أطرافه في : ٦٩٠٧ ، ٦٩٠٨ ، م ٧٣١٧ ]

٦٩٠٦ - قال أئمة من يشهد معك « فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به »

[ الحديث ٦٩٠٦ - طريقه في : ٦٩٠٨ ، ٧٣١٨ ]

٦٩٠٧ - **حدثنا** **عبد الله بن موسى** عن هشام عن أبيه « أن عمر نشد للناس من سمع النبي ﷺ

قضى في السقط ؟ فقال المغيرة : أنا سمعته قضى فيه بفرقة عهدي أو أمة »

٦٩٠٨ - قال : أئمة من يشهد معك على هذا فقل محمد بن مسلمة أنا أشهد على النبي ﷺ بمثل هذا »

٦٩٠٨ م - **حدثني** **محمد بن عبد الله** **حدثنا** **محمد بن سابق** **حدثنا** **زائدة** **حدثنا** **هشام بن عمرو** عن أبيه

« أنه سمع المغيرة بن شعبه يحدث عن عمر أنه استشارهم في إملاص المرأة . . . »

**قوله** ( باب جنين المرأة ) الجنين بحجم ونونين وذن عظيم حل المرأة مادام في بطنها ، سمى بذلك لاستناره ، فان خرج حيا فهو ولد أو ميتا فهو سقط ، وقد يطلق عليه جنين ، قال الباجي في شرح رجال الموطأ : الجنين ما ألقته المرأة ما يعرف أنه ولد سواء كان ذكرا أو أنثى ما لم يستهل صارخا كذا قال . **قوله** ( حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك وحدثنا اسماعيل ) يعني ابن أبي أويس ( حدثنا مالك ) كذا الأكثر ، وسقط رواية اسماعيل هنا لأبي ذر . **قوله** ( عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ) كذا قال عبد الله بن يوسف عن مالك وقال كافي الباب الذي يليه عن الأئمة « عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، وكلا القولين صواب إلا أن مالك كان يرويه عن ابن شهاب عن سعيد مرسلا وعن أبي سلمة موصولا ، وقد مضى في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة بالوجهين وهو هند الأئمة من رواية أبي سلمة أيضا لكن بواسطة ، كما تقدم في الطب أيضا عن سعيد بن عفير عن الأئمة عن عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب ، ورواه يونس بن يزيد عن ابن شهاب عنهما جميعا كما في الباب الذي يليه أيضا ، ورواه معمر عن الزهري عن أبي سلمة وحده أخرجه مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول . **قوله** ( ان امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى ) وفي رواية يونس « اقتتل امرأتان من هذيل فرمت » وفي رواية حل التي سأله عليها إحداهما لحياية قلت : ولحيان بطن من هذيل ، وهاتان المرأتان كانتا ضرتين وكانتا تحت حل بن الذابفة الهذلي فأخرج أبو داود من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس « عن عمر أنه سأل عن قضية النبي ﷺ فقام حل بن مالك بن اليابفة فقال : كنت بين امرأتين فضربت إحداهما الأخرى ، فكذا رواه موصولا ، وأخرجه

الشافعي عن سفيان بن عيينة عن عمر فلم يذكر ابن عباس في السند ولفظه «ان عمر قال : اذكر الله امرءا سمع من النبي ﷺ في الجنين شيئا ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان عمر استشار ، وأخرج الطبراني من طريق أبي الملبغ بن أسامة بن عمير الهذلي عن أبيه قال «كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان أحدهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية ، وأخرجه الحارث من طريق أبي الملبغ فأرسله لم يقل عن أبيه ولفظه «ان حمل بن النابغة كانت له امرأتان مليكة وأم عفيف ، وأخرج الطبراني من طريق عون ابن عويم قال وكانت أختي مليكة وامرأة منا يقال لها أم عفيف بنت مبروح نحت حمل بن النابغة فضربت أم عفيف مليكة ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس في آخر هذه القصة «قال ابن عباس : أحدهما مليكة والأخرى أم عفيف ، أخرجه أبو دارد ، وهذا الذي وقعت عليه منقولا ، وبالأخر جزم الخطيب في «المهمات» وزاد بعض شراح العمدة «وقيل أم مكاف وقيل أم مليكة ، وأما قوله «درمت» فوقع في رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد «فرمت أحدهما الأخرى بجهر» زاد عبد الرحمن «فأصاب بطنها وهي حامل» وكذا في رواية أبي الملبغ عند الحارث لكن قال «خلفت» وقال «فأصاب قبلها» ووقع في رواية أبي داود المذكورة من طريق حمل بن مالك «فضربت أحدهما الأخرى بمسطح» وعند مسلم من طريق عبيد بن نضيلة - بنون وضاد معجمة مصغر - عن المنيرة بن شعبة قال «ضربت امرأة ضرتها بممود فسطاط وهي حبلى فقتلتها» وكذا في حديث أبي الملبغ بن أسامة عن أبيه «فضربت الهذلية بطن العامرية بممود فسطاط أو خباء» وفي حديث عويم «ضربتها بمسطح بينما وهي حامل» وكذا عند أبي داود من حديث حمل بن مالك «بمسطح» ومن حديث بريدة أن امرأة خذفت امرأة أخرى . قوله ( فطرح ) جنيها ) في رواية عبد الرحمن بن خالد «فقتلت ولدها في بطنها» وفي رواية يونس «فقتلتها وما في بطنها» وفي حديث حمل بن مالك مثله بلفظ «فقتلتها وجنيها» ونحوه في رواية عويم وكذا في رواية أبي الملبغ عن أبيه . قوله ( نقض فيها رسول الله ﷺ بغرة عید أو أمة ) في رواية عبد الرحمن بن خالد ويونس «فاختصموا إلى رسول الله ﷺ» ، نقض أن دية ما في بطنها غرة عید أو أمة ، ونحوه في رواية يونس لكن قال «أو وليدة» وفي رواية معمر من طريق أبي سلة فقال قاتل وكيف يعقل» وفي رواية يونس عند مسلم وأبي داود «وورثها ولدها ومن معهم فقال حمل بن النابغة» وفي رواية عبد الرحمن بن خالد الماضية في الطب «فقال ولي المرأة التي غرمت ثم اتفقا : كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل فمثل ذلك بطل» فقال النبي ﷺ : إنما هذا من اخوان السكبان» وفي مرسل سعيد بن المسيب عند مالك «قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عید أو وليدة» وفي رواية الأبيث من طريق سعيد الموصولة نحوه عند الترمذي ولكن قال «ان هذا ليقول بقول شاعر . بل فيه غرة» وفيه «ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت نقض رسول الله ﷺ بان مهراتها ابنتها وزوجها وان العقل على عصبتها» وفي رواية عكرمة عن ابن عباس «فقال عمها انها قد أسقطت غلاما قد نبت شعره» فقال أبو القاتلة إنه كاذب ، لأنه والله ما استهل ولا شرب ولا أكل ، فله بطل . فقال النبي ﷺ : أسجع كسجع الجاهلية وكما أنها» وفي رواية عبيد بن نضيلة عن المنيرة «لحمل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبه القاتلة وغرة لما في بطنها» فقال رجل من عصبه القاتلة : أنفرم من لا أكل - وفي آخره - أسجع كسجع الأعراب ؟ وجعل عليهم الدية» وفي حديث عويم عند الطبراني «فقال أخوها العلاء بن مبروح : يا رسول الله أنفرم من لا شرب ولا أكل



ولا نطاف ولا استهل ، فثل هذا يطل . فقال : أسجع كسجع الجاهلية ، ونحوه عند أبي يعلى من حديث جابر لكن قال : وقالت عاتلة القاتلة ، وعند البيهقي من حديث أسامة بن حميرة : فقال أبوها إنما يعقلها بنودا فاختصموا إلى رسول الله ﷺ فقال : الدية على العصابة وفي الجنين غرة ، فقال : ما رضع لحل ولا صاح فاستهل ، فابطله فذلك يطل ، وبهذا يجمع الاختلاف فيكون كل من أبيها وأخوها وزوجها قالوا ذلك لأنهم كلهم من عصبتهما بخلاف المقتولة فإن حديث أسامة بن حمير أن المقتولة عامرية والقاتلة هذلية ، ووقع في رواية أسامة : فقال دعني من أرواحي الاعراب ، وفي لفظ : أسجاعة بك ، وفي آخر : أسجع كسجع الجاهلية ؟ قيل يا رسول الله إنه شاعر ، وفي لفظ لسنا من أساجيع الجاهلية في شيء ، وفيه : فقال إن لها ولدا هم سادة الحى وهم أحق أن يعقلوا عن أمهم ، قال بل أنت أحق أن تعقل عن أختك من ولدها ، فقال مالى شيء ، قال حمل وهو يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأة وأبو الجنين أبيض من صدقات هذيل ، أخرجه البيهقي ، وفي رواية ابن أبي حاتم : ماله هبند ولا أمة قال عمر من الأبل ، قالوا ماله من شيء ، إلا أن تعينه من صدقة بنى لحيان فأعانه بها ، فسمى حمل عليها حتى استوفاه ، وفي حديثه عند المحارث بن أبي أسامة : فقضى أن الدية على عاتلة القاتلة وفي الجنين غرة عبد أو أمة وعشر من الأبل أو مائة شاة ، ووقع في حديث أبي هريرة من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه : قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس أو بقل ، وكذا وقع عند عبد الرزاق في رواية ابن طاوس عن أبيه عن عمر مرسلا : فقال حمل بن النابتة قضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة وفي الجنين غرة عبد أو أمة أو فرس ، وأشار البيهقي إلى أن ذكر الفرس في المرفوع وهم وإن ذلك أدرج من بعض رواته على سبيل التفسير للغة ، وذكر أنه في رواية حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس بلفظ : فقضى أن في الجنين غرة قال طاوس الفرس غرة ، قلت : وكذا أخرج الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : الفرس غرة ، وكذا أخرجهما رأيا أن الفرس أحق بإطلاق لفظ الغرة من الآدمي ، ونقل ابن المنذر والخطابي عن طاوس ومجاهد وعروة بن الزبير : الغرة عبد أو أمة أو فرس ، وتوسع داود ومن تبعه من أهل الظاهر فقالوا : يجوز كل ما وقع عليه اسم غرة ، والغرة في الأصل البياض يكون في جبهة الفرس ، وقد استعمل الآدمي في الحديث المتقدم في الوضوء : إن أمي يدعون يوم القيامة غرا ، وتطلق الغرة على الشيء النفيس آدميا كان أو غيره ذكر اكل أو أنثى ، وقيل أطلق على الآدمي غرة لأنه أشرف الحيوان ، فإن محل الغرة الوجه والوجه أشرف الأعضاء ، وقوله في الحديث : غرة عبد أو أمة ، قال الاسماعيلي قرأه العامة بالاضافة وغيرهم بالتثنية ، وحكى القاضي عياض الخلاف ، وقال : التثنية أوجه لأنه بيان للغرة ما هي ، وتوجيه الآخر أن الشيء قد يضاف إلى نفسه لكنه نادر ، وقال الباجي : يحتمل أن تكون د أو ، شك من الراوى في تلك الواقعة المخصوصة ، ويحتمل أن تكون للتثنية وهو الأظهر ، وقيل المرفوع من الحديث قوله : بغرة ، وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى في المراد بها ، قال وقال مالك : الحمران أولى من السودان في هذا ، وعن أبي عمرو بن العلاء قال : الغرة عبد أبيض أو أمة بيضاء ، قال فلا يجوز في دية الجنين سوداء إذ لو لم يكن في الغرة معنى زائد لما ذكرها ونقل عبد أو أمة ، ويقال إنه انفرد بذلك وصامر الفقهاء على الأجزاء فيما لو أخرج سوداء ، وأجابوا بأن المعنى الزائد كونه نفيسا فذلك نسر بعبد أو أمة لأن الآدمي أشرف الحيوان ، وعلى هذا قلن وقع في رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة من زيادة ذكر

الفرس في هذا الحديث وهم ولفظه ، غرة عبد أو فرس أو بطل ، ويمكن إن كان محفوظا أن الفرس هي الأصل في الغرة كما تقدم ، وعلى قول الجمهور فأقل ما يجرى من العبد والأمة ما سلم من العيوب التي يثبت بها الرد في البيع لأن المعيب ليس من الخيار ، واستنبط الشافعي من ذلك أن يكون منتفعا به فشرط أن لا ينقص من سبع سنين لأن من لم يلبثها لا يستقل غالبا بنفسه فيحتاج إلى التعهد بالزينة فلا يجر المستحق على أخذه ، وأخذ بعضهم من لفظ العلامة أن لا يزيد على خمس عشرة ولا تزيد الجارية على عشرين ، ومنهم من جعل الحد ما بين السبع والعشرين ، والراجح كما قال ابن دقيق العيد أنه يجرى ولو بلغ السنين وأكثر منها ما لم يصل إلى عدم الاستقلال بالحرمة والله أعلم . واستدل به على عدم وجوب النكاح في القتل بالمثل لأنه لا يملك لم يأمر فيه بالقود وإنما أمر بالدية ، وأجاب من قال به بأن عمود الفسطاط يختار بالكبر والعصر بحيث يقتل بعضه غالبا ولا يقتل بعضه غالبا ، وطرده الممانعة في النكاح إنما يشرع فيما إذا وقعت الجناية بما يقتل غالبا ، وفي هذا الجواب نظر ، فإن الذي يظهر أنه إنما لم يوجب فيه القود لأنها لم يقصد مثاما ، وشرط القود الثمنا وهذا إنما هو شبه العمد فلا حاجة فيه لقتل بالمثل ولا حكمه . الحديث الثاني ، قوله (حدثنا وهيب) هو ابن خالد وصرح أبو داود في روايته عن موسى بن اسماعيل شيخ البخاري به . قوله (عن هشام) هو ابن هرو ، وصرح الاسماعيلي من طريق صفان عن وهيب به . قوله (عن أبيه عن المغيرة) في رواية الاسماعيلي من طريق ابن جريج وحدثني هشام بن هرو عن أبيه أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة أنه حدثه ، قال أبو داود عقب رواية وهيب : رواه حماد بن زيد وحماد بن سلمة عن هشام عن أبيه أن عمر ، يعني لم يذكر المغيرة في السند . قلت : وهي رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب ، وساق الاسماعيلي من طريق حماد بن زيد وعبد الله بن المبارك وعبيدة كلهم عن هشام نحوه ، وخالف الجميع وكيع فقال : عن هشام عن أبيه عن المسور بن مخرمة أن عمر استأجر الناس في إملاص المرأة فقال المغيرة أخرجه مسلم . قوله (عن عمر رضي الله عنه أنه استأجرهم) في رواية الاسماعيلي من طريق سفيان بن عيينة ، عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر ، قوله (في إملاص المرأة) في رواية المصنف في الاعتصام من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن المغيرة سأل عمر بن الخطاب في إملاص المرأة وهي التي تضرب بطنها فتلقى جنينها فقال : أيكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئا ، وهذا التفسير أحسن من قول أهل اللغة أن الإملاص أن تزلق المرأة قبل الولادة أي قبل حين الولادة ، هكذا نقله أبو داود في السنن عن أبي عبيد ، وهو كذلك في الغريب له ، وقال الحليل إملصت المرأة والنافة إذا رمت ولدها ، وقال ابن القطاع إملصت الحامل ألقت ولدها ، ووقع في بعض الروايات ملص بغير ألف كأنه اسم فعل الولد لخلف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه أو اسم لتلك الولادة كالخداج ، ووقع عند الاسماعيلي من رواية ابن جريج عن هشام المشار إليها قال هشام الإملاص للجنين ، وهذا يخرج أيضا على الخذف . وقال صاحب البارح : الإملاص الاسقاط ، وإذا قبضت على شيء فمقط من يدك قول إملص من بدى إملاصا وملص ملصا ووقع في رواية عبيد الله بن موسى التي تلي حديث الباب : أن عمر أعتد الناس من سمع النبي ﷺ قضى في السقط ، قوله (فقال المغيرة) كذا في رواية عبيد الله بن موسى ، وفي رواية ابن عيينة : فقام المغيرة بن شعبة فقال : بلى أنا يا أمير المؤمنين ، وفيه تهديد ، وكان السياق يقتضي أن يقول فقلت ، وقد وقع في رواية أبي معاوية المذكورة : فقلت أنا ، قوله (قضى النبي ﷺ بالغرة عبد أو أمة) كذا

في رواية عثمان عن وهيب بالام ، وهو يؤيد رواية الثوري وسائر الروايات بغيره ومنها رواية أبي معاوية بلفظ  
 وسمعت النبي ﷺ يقول فيما غرة عبد أو أمة ، **قوله** ( فشهد محمد بن مسلمة أنه شهد النبي ﷺ قضى به ) كذا في رواية  
 وهيب مختصراً وفي رواية ابن عيينة ، فقال عمر من يشهد معك ؟ أقام محمد فشهد بذلك ، وفي رواية وكيع ، فقال اتنى  
 بمن يشهد معك فجاء محمد بن مسلمة فشهد له ، وفي رواية أبي معاوية فقال لا تبرح حتى تجيء بالخروج بما قلت ، قال فخرجت  
 فوجت محمد بن مسلمة فجلست به فشهد ، **قوله** ( سمع النبي ﷺ قضى به ) ، **قوله** ( حدثنا عبيد الله بن موسى عن  
 هشام ) هو ابن عروة ، وهذا في حكم الثلاثيات لأن هشاماً تابعي كما سبق تقريره في رواية عبيد الله بن موسى أيضاً عن  
 الاعمش في أول الديات ، **قوله** ( عن أبيه أن عمر ) هذا صورته بالارسال لكن تبين من الرواية السابقة واللاحقة أن  
 عروة حمله عن المغيرة وإن لم يصرح به في هذه الرواية ، وفي عدول البخاري عن رواية وكيع إشارة إلى ترجيح  
 رواية من قال فيه **عن** عروة عن المغيرة ، وهم الأكثر ، **قوله** ( فقال المغيرة ) كذا لأبي ذر وهو الوجه ،  
 والمغيرة وقال المغيرة ، بالواو ، **قوله** ( انت بمن يشهد ) كذا للأكثر بصيغة فعل الأمر من الاثبات ، وحذفت  
 عند بعضهم الباء من قوله **د** بمن ، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشميين بألف مدودة ثم نون ثم مشاة بصيغة  
 استنهم المخاطب على إرادة الاستثبات أي أنت تشهد ، ثم استغفمه ثانياً : من يشهد معك ؟ **قوله** في طريق الثالث  
 ( حدثنا محمد بن عبد الله ) هو محمد بن يحيى بن عبد الله الذهل أسبه إلى جده ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من  
 طريق ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن محمد بن سابق ، وكلام الاسماعيل يشمر بأن البخاري أخرجه عن محمد بن سابق  
 نفسه بلا واسطة ، **قوله** ( أنه استأشروهم في إملاص المرأة مثله ) يعني مثل رواية وهيب قال ابن دقيق العيد : الحديث  
 أصل في إثبات دية الجنين وأن الواجب فيه غرة إما عبداً وإما أمة ، وذلك إذا ألقته ميتاً بسبب الجنابة ،  
 ونصرف الفقهاء بالتقييد في سن الغرة وليس ذلك من مقتضى الحديث كما تقدم ، واستشارة عمر في ذلك أصل في  
 سؤال الإمام عن الحكم إذا كان لا يعلمه أو كان عنده شك أو أراد الاستثبات . وفيه أن الوقائع الخاصة قد تخفى  
 على الأكابر ويعلمها من دونهم ، وفي ذلك رد على المقلد إذا استدلل عليه بخبر يخالفه فيجب لو كان صحيحاً اعلمه فلان  
 مثلاً كان ذلك إذا جاز خفاؤه عن مثل عمر فخافوه عن بعده أجوز ، وقد تعلق بقول عمر لتأني بن يشهد معك  
 من يرى اعتبار العدد في الرواية ويشترط أنه لا يقبل أقل من اثنين كما في غالب الشهادات ، وهو ضعيف كما قال ابن  
 دقيق العيد ، فإنه قد ثبت قبول الفرد في عدة مواطن ، وطلب العدد في صورة جزئية لا يدل على اعتباره في كل  
 واقعة لجواز المانع الخاص بذلك الصورة أو وجود سبب يقتضي التثبت وزيادة الاستظهار ولا سيما إذا قامت قرينة  
 وقريب من هذا قصة عمر مع أبي موسى في الاستئذان . قلت : وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الاستئذان  
 وبسط هذه المسألة أيضاً هناك ، ويأتى أيضاً في باب إجازة خبر الواحد من كتاب الأحكام ، وقد صرح عمر في  
 قصة أبي موسى بأنه أراد الاستثبات . وقوله **د** في إملاص المرأة ، أصرح في وجوب الانفصال ميتاً من قوله في  
 حديث أبي هريرة **د** قضى في الجنين ، وقد شرط الفقهاء في وجوب الغرة انفصال الجنين ميتاً بسبب الجنابة ، فلو  
 انفصل حياً ثم مات وجب فيه القود أو الدية كاملة ، ولو ماتت الأم ولم ينفصل الجنين لم يجب شيء عند الشافعية  
 لعدم ثبوت وجود الجنين ، وعلى هذا هل المعتبر نفس الانفصال أو تحقق حصول الجنين ؟ فيه وجهان : أحدهما  
 الثاني ، ويظهر أثره فيما لو قُتلت نصفين أو شق بطنها فشهد الجنين ، وأما إذا خرج رأس الجنين مثلاً بعد ما ضرب

ومانت الأم ولم ينفصل قال ابن دقيق العيد : ويحتاج من قال ذلك الى تأويل الرواية وحلها على أنه انفصل وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه . قلت : وقع في حديث ابن عباس عند أبي داود ، فأسقطت غلاما قد نبت شعره ميتا ، فهذا صريح في الانفصال ، ووقع بجمع ذلك في حديث الزهري في رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر الماضية في الطلب ، فأصاب بطنها وهي حامل فقتل ولدها في بطنها ، وفي رواية مالك في هذا الباب ، فطرح جنيها ، واستدل به على أن الحكم المذكور خاص بهذه الحرة لأن الفضة وودت في ذلك ، وقوله في إملاص المرأة ، وان كان فيه هموم لسكن الراري ذكر أنه شهد رافعة مخصرة ، وقد نصرف الفقهاء في ذلك فقال الشافعية : الواجب في جنين الأمة هشر قيمة أمه كما أن الواجب في جنين الحرة هشر دينها ، وعلى أن الحكم المذكور خاص بمن يحكم بإسلامه (١) ولم يتعرض للجنين محكوم بيهوده أو نصره ، ومن الفقهاء من قاله على الجنين المحكوم بإسلامه تبعا وليس هذا من الحديث ، وفيه أن القتل المذكور لا يجري مجرى الصيد والله أعلم . واستدل به على ذم الجمع في الكلام ، وعمل الكراهة إذا كان ظاهر التمسك ، وكذا لو كان منسجما لكنه في إبطال حق أو تحقيق باطل ، فاما لو كان منسجما وهو في حق أو مباح فلا كراهة ، بل ربما كان في بعضه ما يستحب مثل أن يكون فيه إذهاب مخاف الطاعة كما وقع لمثل القاضي الفاضل في بعض رسائله ، أو إفلاح عن معصية كما وقع لمثل أبي الفرج بن الحرزي في بعض مواعظه ، وعلى هذا يجعل ما جاء عن النبي ﷺ وكذلك عن غيره من السلف الصالح ، والذي يظهر لي أن الذي جاء من ذلك عن النبي ﷺ لم يكن من قصد إلى التمسك وإنما جاء اتفاقا لعظم بلاغته ، وأما من بعده فقد يكون كذلك وقد يكون من قصد وهو الغالب ، وسرناهم في ذلك متفاوتة جدا . والله أعلم

## ٢٦ - باب جنين للمرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد

٩٩٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف **حدثنا** أبو حنيفة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قضى في جنين امرأة من بني لحيان برة عهد أو أمة . ثم إن المرأة التي قضى عليها بالذرة ثويت قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنيها وزوجها ، وأن العقول على عصبتها ،

٩٩١ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : أفتتلت إمرأتان من هذيل فزمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى النبي ﷺ فقضى أن دية جنيها غرة عهد أو ولادة ، وقضى أن دية المرأة على عاقلتها .

**قوله** ( باب جنين المرأة وأن العقول على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد ) ذكر فيه حديث ابن هريرة المذكور في الباب الذي قبله من وجهين ، قال الاسماعيل : هكذا ترجم أن العقول على الوالد وعصبة الوالد ، وليس في الخبر إيجاب العقول على الوالد ، فإن أراد الوالد التي كانت هي الجانية فقد يكون الحكم عليها فإذا ماتت أو عاشت فالعقل على عصبتها انتهى . والمحمّد ما قال ابن بطال ، مراده أن عقل المرأة المقتولة على والد القاتلة وعصبتها . قلت :

(١) كذا في بعض النسخ ، ول بعض قبل قوله ولم يتعرض ولاسلام تبعا ، ولعل له سندا وتربعا

وأبوها وهصبة أبيها عصبتها فطابق لفظ الخبر الأول في الباب وأن العقل على عصبتها ، وبينه لفظ الخبر الثاني في الباب أيضا وقضى أن دية المرأة على عاقلتها ، وإنما ذكره بلفظ الوالد للاشارة إلى ماورد في بعض طرق القصة ، وقوله « لا على الوالد » قال ابن بطلان : يريد أن ولد المرأة إذا لم يكن من عصبتها لا يعقل عنها لاف العقل على العصبة دون ذوى الارحام ولذلك لا يعقل الإخوة من الأم ، قال : ومقتضى الخبر أن من يرثها لا يعقل عنها إذا لم يكن من عصبتها ، وهو متفق عليه بين العلماء كما قاله ابن المنذر . قلت : وقد ذكرت قبلي هذا ان في رواية أسامة بن حمير « فقال أبوها إنما يعقلها بنوها » فقال النبي ﷺ الدية على العصبة ،

### ٢٧ - باب من استعان عبداً أو صبيّاً

وَيُذَكَّرُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ بَعَثَتْ إِلَى مَعْلَمٍ لِلْكِتَابِ : ابْعَثْ إِلَيَّ غُلَامًا يَنْفَشُونَ صَوْفًا ، وَلَا تَبْعَثْ إِلَيَّ حَرًّا  
٦٩١١ - حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : لَمَّا قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ أَخَذَ أَبُو طَلْحَةَ بِيَدِي فَاطْلُقْنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُنْسًا غُلَامٌ كَيْسٌ فَلْيَخْدُمْكَ ، قَالَ خَدَمْتُهُ فِي الْخُضَرِ وَالسَّفَرِ ، فَوَاللَّهِ مَا قَالَ لِي شَيْءٌ صَنَعْتُهُ : لَمْ صَنَعْتَ هَذَا هَكَذَا ، وَلَا شَيْءٌ لَمْ أَصْنَعْهُ لَمْ لَمْ تَصْنَعْ هَذَا هَكَذَا .

قوله ( باب من استعان عبداً أو صبيّاً ) كذا الأكثر بالنون ، وللنسخ والاسماعيل « استعمار » بالراء . قال الأكرمانى : ومناسبة الباب للكتاب أنه لو هلك وجبت قيمة العبد أو دية الحر . قوله ( ويذكر أن أم سلمة بعثت إلى معلم الكتاب ) في رواية النسخي « معلم كتاب » بالتنكير . قوله ( ابعث إلى غلامنا ينفشون ) هو يضم الفاء وبالدين المجمة . قوله ( صوفا ولا تبعث إلى حرا ) كذا للجمهور بكسر الهمزة وفتح اللام الخفيفة بعد هاءياء ثقيلة وذكره ابن بطلان بلفظ « الا » بحرف الاستثناء وشرحه على ذلك ، وهو عكس معنى رواية الجماعة . وهذا الأثر وصله الثوري في جامعه وعبد الرزاق في مصنفه عنه عن محمد بن المنكدر عن أم سلمة وحكاية منقطع بين ابن المنكدر وأم سلمة لذلك ولم يجزم به ، ثم ذكر حديث أنس في خدمته النبي ﷺ في الخضر والسفر بالتماس أبي طلحة من النبي ﷺ واجابته له ، وأبو طلحة كان زوج أم أنس وعن رأيها فعل ذلك ، وقد بينت ذلك في أول كتاب الوصايا . قال ابن بطلان : إنما اشترطت أم سلمة الحر لأن جمهور العلماء يقولون من استعان حرا لم يبلغ أم عبدا بغير إذن مولاه فهل كان من ذلك العمل فهو ضامن لقيمة العبد وأما دية الحر فهي على عاقلته . قلت : وفي الفرق من هذا التعليل نظر ، ونقل ابن التين ما قال ابن بطلان ثم نقل عن الداودي أنه قال : يحمل فعل أم سلمة على أنها أهمهم قال فعلى هذا لا فرق بين حر وعبد ، ونقل عن غيره أنها إنما اشترطت أن لا يكون حرا لأنها أم لئلا قالنا كآلها وعبيدنا كعبيدها ، وأما أولادنا فاجتنبهم ، وقال الأكرمانى : إمل غرضها من منع بعث الحر لإكرام الحر وإبصال المرض لأنه على تقدير هلاكه في ذلك لا تضمنه ، بخلاف العبد فإن الضمان عليها لو هلك به . وفيه دليل على جواز استخدام الأحرار وأولاد العيران فيما لا كبره مشقة فيه ولا يخاف منه التلصص كما في حديث الباب ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أواخر الوصايا . قوله ( عن عبد العزيز ) هو ابن صبيب ، وقد تقدم منسوبا في هذا الحديث بعينه في كتاب الوصايا ، ومناسبة امر أم سلمة لأخيه أنس أن في كل منهما استخدام الصغير بأذن وليه ،

وهو جار على العرف السائغ في ذلك ، وإنما خصت أم سلمة العبيد بذلك لأن العرف جرى برضا السادة باستخدام عبيد في الأمر اليسير الذي لامشقة فيه ، بخلاف الاحرار فلم تجر العادة بالتصرف فيهم بالخدمة كما يتصرف في العبيد ، وأما قصة أنس فإنه كان في كفالة أمه فرأت له من المصاحبة أن يخدم النبي ﷺ لما في ذلك من تحصيل النفع المآجل والآجل ، فأحضرته وكان زوجها معها فانسب الاحضار اليها تارة واليه أخرى ، وهذا صدر من أم سليم أول ما قدم النبي ﷺ المدينة كما سبق في باب حسن الخلق ، من كتاب الادب واضحا ، وكانت لآبي طاعة في احضار أنس قصة أخرى وذلك عند إرادة النبي ﷺ الخروج الى خيبر كما أوضحت ذلك هناك أيضا ، وتقدم في كتاب المغازي قوله ﷺ لآبي طاعة لما أراد الخروج الى خيبر : اللهم س لي غلاما يخرج معي فأحضر له أنسا ، وقد بدت وجه الجمع المذكور في كتاب الادب أيضا ، قال الكرمانى : مناسبة الحديث للترجمة أن الخدمة مسئومة للآطاعة ، وقوله في آخر الحديث : فما قال لي لشيء صنعته لم أصنع هذا هكذا ، ولا لشيء لم أصنع لم لم تصنع هذا هكذا ، كذا وقع بصيغة واحدة في الاثبات والنفي ، وهو في الاثبات واضح وأما النفي فقال ابن التين مراده أنه لم يله في الشق الأول على شيء فله نافضا عن ارادته تجردا عنه وحلا ولا لاه في الشق الثاني على ترك شيء لم يفعله خشية من أنس أنه يخطئ فيه لوفاه ، ول ذلك أشار بقوله : هذا هكذا ، لأنه كما صفع عنه فيما فعله نافضا عن إرادته صفع عنه فيما لم يفعله خشية وقوع الخطأ منه ، ولو فعله نافضا عن ارادته لصفع عنه . انتهى ماخصا ، ولا يخفى تكلفه . وقد أخرجه الاسماعيل من طريق ابن جريج قال : أخبرني اسماعيل وهو ابن إبراهيم المعروف بابن هاية راويه في هذا الباب بالفظ : ولا لشيء لم أفعله لم لم تفعله ، وهذا من رواية الاكابر عن الاصاغر فان ابن عليه مشهور بالرواية عن ابن جريج فروى ابن جريج هنا عن تلميذه

## ٢٨ - باب المدين جبار ، واليبر جبار

٦٩١٢ - حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث حدثنا ابن شهاب عن سويد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : المتباه جرحهما جبار واليبر جبار والمدين جبار ، وفي لكان الحس قوله ( باب المدين جبار واليبر جبار ) كذا ترجم بعض الخبر ، وأفرد بهذه بعده ، وترجم في الزكاة لبقينه وقد تقدم في كتاب الشرب من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بنماه وبدأ فيه بالمدين وثني باليبر ، وأورده هنا من طريق الليث قال : حدثني ابن شهاب وهذا مما سمعته الليث عن الزهري وهو كثير الرواية عنه بواسطة وبغير واسطة . قوله ( عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة ) كذا جمعهما الليث ووافقه الأكثر ، واقتصر بعضهم على أبي سلمة ، وتقدم في الزكاة من رواية مالك عن ابن شهاب فقال : عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وهذا قد يظن أنه عن سعيد مرسل وعن أبي سلمة موصول ، وقد أخرجه مسلم والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسعيد بن عبد الله عن أبي هريرة قال الدارقطني : المحفوظ عن ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة ، وليس قول يونس بدفوع . قلت : قد نابه الاوزاعي عن الزهري في قوله : عن سعيد الله لكن قال : عن ابن عباس . بدل أبي هريرة ، وهو وهم من الراوى عنه يوسف بن خالد كما نبه عليه ابن عدى ، وقد روى سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد وحده عن أبي هريرة شيئا منه ، وروى بعض الضعفاء عن

عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس بعنه ذكره ابن عدى وهو غلط ، وأخرج مسلم الحديث بتجاهه من رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة غير من ذكر منهم محمد بن زياد كما في الباب الذى بعد وهام بن منبه أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي . **قوله** (العجاء) بفتح المهملة وسكون الجيم وبالمد تأنيث أعجم وهى البهيمة ، ويقال أيضا لكل حيوان غير الانسان ، ويقال لمن لا يفصح والمراد هنا الاول . **قوله** (جبار) بضم الجيم وتخفيف الموحدة هو الهدر الذى لا شيء فيه ، كذا أسنده ابن وهب عن ابن شهاب ، وعن مالك ما لا دية فيه أخرجه الترمذى ، وأصله أن العرب تسمى السيل جبارا أى لا شيء فيه ، وقال الترمذى فسر بعض أهل العلم قالوا : العجاء الدابة المنفردة من صاحبها فما أصابت من أنفلاتها فلا غرم على صاحبها ، وقال أبو داود بعد تخريجها : العجاء التى تسكون منفردة لا يكون معها أحد ، وقد تسكون بالانهار ولا تسكون بالليل ووقع عند ابن ماجه فى آخر حديث عبادة بن الصامت : والعجاء البهيمة من الانعام وغيرها ، والجبار هو الهدر الذى لا يغرم ، كذا وقع التفسير مدرجا وكأنه من رواية موسى بن عقبة . وذكر ابن العربى أن بناء ج ب الرفع والاهدار من باب السلب وهو كثير يأتى اسم الفعل والفاعل اسلب معناه **سكبا** بأتى لآيات معناه ، وتنبه شيخنا فى شرح الترمذى بأنه الرفع على بابه لأن الانلاقات الآدمى مضمونة مقهور متلفها على ضمانها ، وهذا انلاف قد ارتفع عن أن يؤخذ به أحد ، وسيأتى بقية ما يتعلق بالعجاء فى الباب الذى يليه . **قوله** (والبئر جبار) فى رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والبئر جرحها جبار ، أما البئر فهى بكسر الموحدة ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسميتها وهى مؤنثة وقد تذكر على معنى القليب والعاوى والجمع أؤر وآبار بالمد والتخفيف وهم زواتين بينهما موحدة ساكنة ، قال أبو عبيد : المراد بالبئر هنا العادية القديمة التى لا يعلم لها مالك تسكون فى البادية فيقع فيها انسان أو دابة فلا شيء فى ذلك على أحد ، وكذلك لو حفر بئرا فى ملكه أو فى موات فوقع فيها انسان أو غيره فتلّف فلا ضمان اذا لم يكن منه تسبب الى ذلك ولا تقرير ، وكذا لو استأجر إنسانا ليحفر له بئرا فانه عليه فلا ضمان ، وأما من حفر بئرا فى طريق المسلمين وكذا فى ملك غيره بغير إذن فتلف بها انسان فانه يجب ضمانه على حافة الحافر والكفارة فى ماله ، وإن تلف بها غير آدمى وجب ضمانه فى مال الحافر ، ويتحقق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، والمراد بجرحها وهى بفتح الجيم لا غير كما نقله فى النهاية عن الازهرى منحصل بالواقع فيها من الجراحة وليست الجراحة مخصوصة بذلك بل كل الانلاقات ماحقة بها . قل عياض وجماعة إنما عبر بالجرح لانه لا غلب أو هو مثال نبيه به على ما عدها ، والحكم فى جميع الانلاف بها سواء كان على نفس أو مل ، ورواية الأكثر تناول ذلك على بعض الآراء ، ولكن الراجح الذى يحتاج لتقدير لا عموم فيه . قال ابن بطال : وعجاف الخنزيرة فى ذلك تضموا حافر البئر مطلقا قياسا على ركب الدابة ، ولا قياس مع النص ، قال ابن العربى اتفقت الروايات المشهورة على التلفظ بالبئر ، وجاءت رواية شاذة بلفظ النار جبار ، بنون وألف ساكنة قبل الراء ، وهذه عديم أن من استوفد ناراً بما يجوز له فتمدت حتى أتفت شيئا فلا ضمان عليه ، قال وقال بعضهم : صحفها بعضهم لأن أهل اليمن يكتبون النار بالياء لا بالألف فظن بعضهم البئر الموحدة النار بالنون فرواها كذلك ، قلت هذا التأويل فقله ابن عبد البر وغيره . عن يحيى بن معين وجزم بأن معمر أصحفه حيث رواه عن وهام عن أبي هريرة ، قال ابن عبد البر : ولم يأت ابن معين على قوله بدليل ، وليس بهذا أحد حديث الثقات . قلت : ولا يفرض على الحفاظ الثقات بالاحتجالات . ويؤيده

ما قال ابن معين اتفاق الحفاظ من أصحاب أبي هريرة على ذكر البئر دون النار ، وقد ذكر مسلم أن علامة المنكر في حديث المحدث أن يعتمد إلى مشهور بكثرة الحديث والأصحاب فبأقبح عنه بما ليس عندهم وهذا من ذلك ، وبؤيده أيضا أنه وقع عند أحمد من حديث جابر بلفظه ، والجب جبار ، بهميم مضمومة ووجهة تقييده وهي البئر ، وقد اتفق الحفاظ على تقييده سفيان بن حميد حيث روى عن الزهري في حديث الباب ، الرجل جبار ، بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري مكث من الحديث والأصحاب فتفرد سفيان عنه بهذا اللفظ فعد منه كرا ، وقال الشافعي : لا يصح هذا . وقال الدارقطني : رواه عن أبي هريرة سعيد بن المسيب وأبو سلمة وعبيد الله بن عبد الله والأعرج وأبو صالح ومحمد بن زياد ومحمد بن سيرين فلم يذكروها ، وكذلك رواه أصحاب الزهري وهو المعروف . نعم الحكم الذي نقله ابن العربي صحيح ويمكن أن يتأق من حيث المعنى من الإلتحاق بالجمعاء وبلتحق به كل جماد ، فلو أن شخصا عثر فوق رأسه في جدار فوات أو انفكس لم يجب على صاحب الجدار شيء . قوله ( والمعدن جبار ) وقع في رواية الأسود بن العلاء عند مسلم والمعدن جرحا جبار ، والحكم فيه ما تقدم في البئر لكن البئر مؤنثة والمعدن مذكر فكأنه ذكره بالتأنيث للأولاد أو للملاحظة أرض المعدن ، فلو حفر معدنا في مائة أو في مائة فوقه فيه شخص فوات فدمه هدر ، وكذلك استأجر أجيرا يعمل له فانهار عليه فوات ، وياتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استأجر على صمود نخلة فسقط منها فوات . قوله ( وفي الركاز الخمس ) تقدم شرحه مستوفى في كتاب الزكاة

٢٩ - باب للمعجاء جبار . وقال ابن سيرين : كانوا لا يضمنون من النخعة ، ويضمنون من رد النعان . وقال حماد : لا تضمن النخعة إلا أن ينقض إنسان الدابة . وقال شريح : لا تضمن ما بقيت أن يضربها فتضرب برجلها . وقال الحكم وحاد : إذا ساق المكارى حمارا عليه امرأة فتخز لا نبي عليه . وقال الشافعي : إذا ساق دابة فأنعها فهو ضامن لما أصابت ، وإن كان خلفها مترسلا لم يضمن

٩٩١٣ - حدثنا مسلم حدثنا شعبه عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : للمعجاء عقالها جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس

قوله ( باب المعجاء جبار ) أفردا بترجمة لما فيها من التفاريج الزائدة عن البئر والمعدن ، وتقدمت الإشارة إلى ذلك . قوله ( وقال ابن سيرين كانوا لا يضمنون ) بالتفديد ( من النخعة ) بفتح النون وسكون ألفاء ثم جاء ماملة أي الضربة بالرجل ، يقال نطعت الدابة إذا ضربت برجلها ونفع بالمال وهي به ونفع عن فلان ونافع دفع ودافع قوله ( ويضمنون من رد النعان ) بكسر الميم ثم نون خفيفة هو ما يوضع في فم الدابة ليهرقها الراكب كما يختار والمعنى أن الدابة إذا كانت مركوبة فلففت الراكب عنانها فأصابت برجلها شيئا ضمنه الراكب ، وإذا ضربت برجلها من غير أن يكون له في ذلك تسبب لم يضمن ، وهذا اللفظ صليبه بن منصور عن هشيم حدثنا ابن عون عن محمد بن سيرين ، وهذا سند صحيح ، وأسند ابن أبي شيبة عن وجه آخر عن ابن سيرين نحوه . قوله ( وقال حماد لا تضمن النخعة إلا أن ينقض ) بوزن ومعهمة ثم ماملة أي يهادن . قوله ( إنسان الدابة ) هو



أعم من أن يكون صاحباً أو أجنبياً ، وهذا الاثر وصل بعنه ابن أبي شيبة من طريق شعبة سألت الحكم عن رجل واقف على دابته فضربت برجلها فقال : يضمن ، وقال حماد : لا يضمن . **قوله** ( وقال شريح ) هو ابن الحارث القاضي المشهور . **قوله** ( لا يضمن ما عاقبت ) أى الدابة ( أن يضربها فتضرب برجلها ) وصله ابن أبي شيبة من طريق محمد بن سيرين عن شريح قال : يضمن السائق والراكب ولا يضمن الدابة إذا عاقبت قلت : وما عاقبت قال إذا ضربها رجل فاصابته . وأخرجه سعيد بن منصور من هذا الوجه وزاد : أو رأسها إلا أن يضربها رجل فتعاقبه فلا ضمان ، . **قوله** ( وقال الحكم ) أى ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر هو الكوفي أحد فقهاءهم ( وحماد ) هو ابن أبي سليمان أحد فقهاء الكوفة أيضاً . **قوله** ( إذا ساق المسكاري ) بكسر الراء وبفتحها أيضاً . **قوله** ( حماراً عليه امرأة فتجر ) بالحاء المعجمة أى تسقط . **قوله** ( لا شيء عليه ) أى لا ضمان . **قوله** ( وقال الشعبي إذا ساق دابة قاصبها فهو ضامن لما أصابت وإن كان خلفها مترسلاً لم يضمن ) وصاحباً سعيد بن منصور وابن أبي شيبة من طريق اسماعيل بن سالم عن عاصم وهو الشعبي قال : إذا ساق الرجل الدابة وأنعها قاصباً انساناً فهو ضامن ، فإن كان خلفها مترسلاً أى يمتد على هيئته فليس عليه ضمان فيما أصابت . قال ابن بطلال : فرق الحنفية فيما أصابت الدابة يدها أو رجلها فقالوا لا يضمن ما أصابت برجلها وذنبها ولو كانت بسبب ، ويضمن ما أصابت بيدها وفمها ، فأشار البخاري إلى الرد بما نقله عن أئمة أهل الكوفة بما يخالف ذلك . وقد احتج لهم الطحاوي بأنه لا يمكن التحفظ من الرجل والذنب بخلاف اليد والقدم واحتج برواية سفيان بن حسين د الرجل جبار ، وقد غلطه الحفاظ ، ولو صح قاليد أيضاً جبار بالتياس على الرجل . وكل منهما مقيد بما إذا لم يكن لمن هي معه مباشرة ولا تسبب ، ويحتمل أن يقال حديث د الرجل جبار ، مختصر من حديث د العجاء جبار ، لأنها فرد من أفراد العجاء ، وم لا يقولون بتخصيص العموم بالمفهوم فلا حجة لهم فيه ، وقد وقع في حديث الباب زيادة د الرجل جبار ، أخرجه الدارقطني من طريق آدم عن شعبة ، وقال تفرد آدم عن شعبة بهذه الزيادة وهي وهم ، وعند الحنفية خلاف فقال أكثرهم لا يضمن الراكب والقائد في الرجل والذنب إلا إن أوقفها في الطريق ، وأما السائق فتقبل ضامن لما أصابت يدها أو رجلها لأن النفحة برأى عينه فيمكنه الاحتراز منها ، والراجع عندهم لا يضمن النفحة وإن كان يراها إذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكنه التحرز عنه ، بخلاف الفم فإنه بمنعها باللجام ، وكذا قال الحنابلة . **قوله** ( حدثنا مسلم ) هو ابن إبراهيم ومحمد بن زيادة هو الجمحي والسند بصريون ، **قوله** ( عن أبي هريرة ) في رواية الاسماعيلي من طريق علي بن الجعد عن شعبة عن محمد بن زيادة سمعت أبا هريرة ، . **قوله** ( العجاء عقلاً جبار ) في رواية حماد البجلي عن أبي زيد عن شعبة د جرح العجاء جبار ، أخرجه الاسماعيلي ، ووقع في رواية الاسود ابن العلاء عند مسلم د العجاء جرحها جبار ، وكذا في حديث كثير بن عبد الله المزني عند ابن ماجه ، وفي حديث عبادة بن الصامت عنده ؛ وقال شيخنا في شرح الترمذي : وليس ذكر الجرح قيداً وإنما المراد به إنلأنها بأى وجه كان سواء كان بجرح أو غيره ، والمراد بالعقل الدية أى لادية فيما تنافه . وقد استدل بهذا الإطلاق من قال : لا ضمان فيما أنلفت البهيمة سواء كانت منفردة أو معها أحد سواء كان راکبها أو سائقها أو قاذفها ، وهو قول الظاهرية ، واستثنوا ما إذا كان الفعل منسوباً إليه بأن حملها على ذلك الفعل إذا كان راکباً كأن يلوي دنانها فتتلف

شيئا برجلها مثلا أو يطعمها أو يزجرها حين يسوقها أو يقودها حتى تنفذ ما درت عليه ، وأما ما لا ينسب إليه فلا ضمان فيه . وقال الشافعية إذا كان مع البهيمة انسان فانه يضمن ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال سواء كان سائقا أو راكبا أو قائدا سواء كان مالكا أو أجيرا أو مستأجرا أو مستعيرا أو غاصبا ، وسواء أتلقت بيدها أو رجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلا أو نهارا ، والحجة في ذلك أن الانلاف لا فرق فيه بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها فهي كالآلة بيده ففعلها منسوب اليه سواء حملها عليه أم لا ، سواء علم به أم لا . وعن مالك كذلك إلا إن رحمت بغير أن يفصل بها أحد شيئا ترحب بسببه ، وحكاه ابن عبد البر عن الجمهور . وقد وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ « السائمة جبار » وفيه إشعار بأن المراد بالعمياء البهيمة التي ترعى لكل بهيمة ، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد لانه الغالب على السائمة . وليس المراد بها التي لاتعنف كافي الزكاة فانه ليس مقصودا هنا ، واستدل به على أنه لا فرق في إنلاف البهيمة للزروع وغيرها في الليل والنهار وهو قول الحنفية والظاهرية ، وقال الجمهور : إنما يسقط الضمان إذا كان ذلك نهارا ، وأما بالليل فان عليه حفظها ، فإذا أتلقت بتقصير منه وجب عليه ضمان ما أتلقت ، ودليل هذا التخصيص ما أخرجه الشافعي رضي الله عنه وأبو دارد والنسائي وابن ماجه كلهم من رواية الأوزاعي والنسائي أيضا وابن ماجه من رواية حديد الله بن عيسى والنسائي أيضا من رواية محمد بن ميسرة وإسماعيل بن أمية كلهم عن الزهري عن حرام بن محبصة الانصاري عن البراء بن عازب قال كانت له ناقة ضاربة فدخلت حائطا فأصدمت فيه فقضى رسول الله ﷺ أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها وأن على أهل المواشي ما أصابت ماشيتهم بالليل ، وأخرج ابن ماجه أيضا من رواية الليث عن الزهري عن ابن محبصة أن ناقة للبراء ولم يسم حراما ، وأخرج أبو داود من رواية معمر عن الزهري فزاد فيه رجلا قال « عن حرام بن محبصة عن أبيه » وكذا أخرجه مالك والشافعي عنه عن الزهري « عن حرام بن سعيد بن محبصة أن ناقة » وأخرجه الشافعي في رواية المزي في المختصر عنه عن سفيان عن الزهري فراد مع حرام سعيد بن المسيب قال « إن ناقة للبراء » وفيه اختلاف آخر أخرجه البيهقي من رواية ابن جريج عن الزهري عن أبي أمامة بن سهل فاختلف فيه على الزهري على الوان والمسند منها طريق حرام عن البراء . وحرام بهيمة من أكل هو ابن محبصة نفسه أو ابن سعد بن محبصة ، قال ابن حزم : وهو مع ذلك مجهول لم يرو عنه إلا الزهري ولم يوثقه . قلت : وقد وثقه ابن سعد وابن حبان لكن قال إنه لم يسمع من البراء انتهى وعلى هذا فيحتمل أن يكون قول من قال فيه عن البراء أي عن قصة ناقة البراء فتجتمع الروايات ، ولا يمتنع أن يكون الزهري فيه ثلاثة أشياء ، وقد قال ابن عبد البر : هذا الحديث وإن كان مرسل فهو مشهور حدث به الثقات ونقله فقهاء الحجاز بالقبول ، وأما إشارة الطحاوي إلى أنه منسوخ بحديث الباب فقد تعقبوه بأن التذخ لا يثبت بالاحتياط مع الجمل بالتاريخ ، وأقوى من ذلك قول الشافعي : أخذنا بحديث البراء بثبوته ومعرفة رجاله ولا يخالفه حديث « العمياء جبار » لانه من العام المراد به الخاص ، فلما قال « العمياء جبار » وقضى فيما أنفذت العمياء بشيء في حال دون حال دل ذلك على أن ما أصابت العمياء من جرح وغيره في حال جبار وفي حال غير جبار ثم نقص على الحنفية أنهم لم يستمروا على الأخذ به وموه في تضمين الراكب متمسكين بحديث « الرجل جبار » مع ضعف رايه كما تقدم ، وتعقب بهضمهم على الشافعية قولهم إنه لو جرت عادة قومه إرسال المواشي ليلا وحديثها

نهارا انعكس الحكم على الأصح ، وأجابوا بأنهم اتبعوا المعنى في ذلك ، ونظيره القسم الواجب المرأة لو كان يكتب ليلا ويأوى إلى أهله نهارا لانعكس الحكم في حقه مع أن عماد القسم الليل ، نعم لو اضطربت العادة في بعض البلاد فسكان بعضهم يرسلها ليلا وبعضهم يرسلها نهارا فالظاهر أنه يقضى بما دل عليه الحديث

### ٣ - باب إثم من قتل ذميا بغير جرم

٦٩١٤ - **حَرْشُ** قَيْسِ بْنِ حَنْصَلٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَمْ يَرْحُ رَائِعَةَ الْجَنَّةِ ، وَإِنْ رِيحُهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا »

**قوله** ( باب إثم من قتل ذميا بغير جرم ) بضم الجيم وسكون الراء ، وقد بينت في الجزية حكمة هذا القيد وأنه وإن لم يذكر في الخبر فقد عرف من قاعدة الشرع ، ووقع نصا في رواية أبي معاوية عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل بلفظ « حق » ، وللباق من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم عن رسول الله ﷺ بلفظ « من قتل معاهدا له ذمة الله ورسوله » ولأبي داود والنسائي من حديث أبي بكر « من قتل معاهدا في غير كتمه » والذي منسوب إلى الذمة هو العهد وهذه ذمة المسلمين واحدة . **قوله** ( عبد الواحد ) هو ابن زياد . **قوله** ( حدثنا الحسن ) هو ابن عمرو الفقيمي بفاء ثم قاف مصغر وقد بينت حاله في كتاب الجزية . **قوله** ( مجاهد عن الحسن بن عمرو عن مجاهد عن جندب بن أبي أمية عن عبد الله بن عمرو فزاد فيه رجلا بين مجاهد وعبد الله أخرجه النسائي وابن أبي حاتم من طريقه ، وجرم أبو بكر البردني في كتابه في بيان المرسل أن مجاهدا لم يسمع من عبد الله بن عمرو . **قوله** ( من قتل نفسا معاهدا ) كذا ترجم بالذمي ، وأورد الخبر في المعاهد وترجم في الجزية بلفظ « من قتل معاهدا » كما هو ظاهر الخبر ، والمراد به من له عهد مع المسلمين سواء كان به عهد جزية أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم ، وكأفنه أشار بالترجمة هنا إلى رواية مروان بن معاوية المذكورة فإن لفظه « من قتل قتيلا من أهل الذمة » ، والترمذي من حديث أبي هريرة « من قتل نفسا معاهدا له ذمة الله وذمة رسوله » الحديث وقد ذكرت في الجزية من تابع عبد الواحد على إسقاط جندب ونقلت ترجمته الدارقطني لرواية مروان لأجل الزيادة وبيئت أن مجاهدا ليس مدلسا وسماحه من عبد الله بن عمرو ثابت فترجم رواية عبد الواحد لأنه توابع وانفرد مروان بالزيادة ، وقوله « لم يرح » تقدم شرحه في الجزية ، والمراد بهذا النبي وإن كان عاما للتخصيص بزمان ما لما تماضت الأدلة العقلية والنقلية أن من مات مسلما ولو كان من أهل الكفاية فهو محكوم بإسلامه غير مخلد في النار ومآله إلى الجنة ولو عذب قبل ذلك ، **قوله** ( ليوجد ) كذا الأكثر هنا وفي رواية السكهمي بحدف اللام . **قوله** ( أربعين عاما ) كذا وقع للجميع وخالفهم عمرو بن عبد الغفار عن الحسن بن عمرو عند الاسماعيل فقال « سبعين عاما » ، ومثله في حديث أبي هريرة عند الترمذي من طريق محمد بن عجلان عن أبيه عنه ولفظه « وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين خريفا » ومثله في رواية صفوان بن سليم المشار إليها ونحوه

لأحمد بن طريق هلال بن يساف عن رجل عن النبي ﷺ « سيكون قوم لم عهد فن قتل منهم رجلا لم يرح راحة الجنة وإن رجمها أي وجد من مسيرة سبعين عاما ، وعند الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ « من مسيرة مائة عام ، وفي الطبراني عن أبي بكر « خمسمائة عام ، ووقع في الموطأ في حديث آخر « أن رجمها يوجد من مسيرة خمسمائة عام ، وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير من حديث أبي هريرة ، وفي حديث لجابر ذكره صاحب الفردوس « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام ، وهذا اختلاف شديد ، وقد تكلم ابن بطال على ذلك فقال : الأربعون هي الأشد فن بلغها زاد عمله وبقينه وندمه ، فكأنه وجد ربح الجنة التي تبعه على الطاعة ، قال : والسبعون آخر المعتكف ويعرض عندهما الندم وخشية هجوم الأجل فتزداد الطاعة بتوفيق الله فيجد رجمها من المدة المذكورة ، وذكر في الخمسمائة كلاما متكلفا حاصله أنها مدة الفترة التي بين كل نبى ونبي فن جاء في آخرها وآمن بالنبيين يكون أفضل من غيره فيجد ربح الجنة ، وقال الكرماني : يحتدل أن لا يكون العدد مخصوصه مقصودا بل المقصود المبالغة في التذكير ، ولهذا خص الأربعين والسبعين لأن الأربعين يشتمل على جميع أنواع العدد لأن فيه الآحاد وأحاده عشرة والمائة عشرات والآلاف مئات والسبع عدد فوق العدد الكامل وهو ستة أجزائه بقدره وهي النصف والثلث والسادس بغير زيادة ولا نقصان ، وأما الخمسمائة فهي ما بين السماء والأرض . قلت : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال إن الأربعين أقل زمن يدرك به ربح الجنة من في الموقف والسبعين فوق ذلك أو ذكرت المبالغة ، والخمسمائة ثم الآلاف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ، فن أدركه من المسافة البعدى أفضل من أدركه من المسافة القربى وبين ذلك ، وقد أشار الى ذلك شيخنا في شرح الترمذى فقال : اجمع بين هذه الروايات أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص بتفاوت منازلهم ودرجاتهم . ثم وأيت نحوه في كلام ابن العربي فقال : ربح الجنة لا يدرك بطبيعة ولا عادة وإنما يدرك بما يخافى الله من أدراكه ، فتارة يدركه من شاء الله من مسيرة سبعين وتارة من مسيرة خمسمائة . ونقل ابن بطال أن المهلب احتج بهذا الحديث على أن المسلم إذا قتل الذمى أو المعاهد لا يقتل به الاقتصار في أمره على الوعيد الأخرى دون الذموى ، وسيأتى البحث في هذا الحكم في الباب الذي بعده

### ٣١ - باب لا يقتل المسلم بالكافر

٦٩١٥ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عامراً حدثهم عن أبي جحيفة قال « قلت لعلي ح . وحدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عيينة حدثنا مطرف سمعت الشعمي يحدث قال سمعت أبا جحيفة قال « سألت علياً رضي الله عنه : هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ؟ - وقال ابن عيينة مرة : ما ليس عند الناس - فقال : والذي فاق الحجة وبرأ النسمة ما عندنا إلا ما في القرآن ، إلا فمما يعطى رجل في كتابه ، وما في الصحيفة ، قلت : وما في الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر ،

قوله ( باب لا يقتل المسلم بالكافر ) عقب هذه الترجمة بالنسبة قبيلها للاشارة الى أنه لا يلزم من الوعيد الشديد على قتل الذمى أن ينقص من المسلم إذا قتله عدوا ، والاشارة الى أن المسلم إذا كان لا يقتل بالكافر فليس له قتل كل

كافر ، بل يحرم عليه قتل الأذى والمعاهد بغير استحقاق . قوله (حدثنا صدقة بن الفضل) ثبت في بعض النسخ هنا حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا مطرف أن عاصرا حدثهم عن أبي جحيفة ح وحدثنا صدقة بن الفضل الخ ، والحوادث ما عند الأكثر ، وطريق أحمد بن يونس تقدمت في الجزية . قوله (مطرف) بمهمة وتشديد الراء هو ابن طريف بوزن عظيم كوفي مشهور . قوله (سألت عليا) تقدم في كتاب العلم بيان سبب هذا السؤال ، وهذا السياق أخصر من سياق في كتاب العلم من وجه آخر عن مطرف ، قال أحمد عن سفيان بن عيينة بهذا السند وهل عندكم شيء عن رسول الله ﷺ غير القرآن ؟ ولم يتردد فقال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا فهم يؤثيه الله رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ؟ فذكره ، وقد تقدم من وجه آخر عن مطرف في العلم وغيره مع شرح الحديث وبيان اختلاف ألفاظ نقلته عن علي وبيان المراد بالقتل وفكك الأسير ، وأما ترك قتل المسلم بالكفر فأخذ به الجمهور ، إلا أنه يلزم من قول مالك في قاطع الطريق ومن في معناه إذا قتل غيلة أن يقتل ولو كان المقتول ذميا استثناء هذه الصورة من منع قتل المسلم بالكفر ، وهي لا تستثنى في الحقيقة لأن فيه معنى آخر وهو الفساد في الأرض ، وخالف الحنفية فقالوا : يقتل المسلم بالذمى إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، وعن الشعبي والنخعي يقتل باليهودي والنصراني دون المجوسي ، واحتجوا بما وقع عند أبي داود من طريق الحسن بن قيس بن عباد عن علي باللفظ لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده ، وأخرجه أيضاً من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس والبيهقي عن عائشة ومعهل بن يسار ، وطرقه كلها ضعيفة إلا الطريق الأولى والثانية فإن سند كل منهما حسن ، وعلى تقدير قبوله فقالوا : وجه الاستدلال منه أن تقديره ولا يقتل ذو عهد في عهده بكافر ، قالوا : وهو من عطف الخاص على العام فيقتضي تخصيصه ، لأن الكافر الذي يقتل به ذو العهد هو الحربي دون المساوي له والأعلى ، فلا يبقى من يقتل بالمعاهد إلا الحربي فيجب أن يكون الكافر الذي لا يقتل به المسلم هو الحربي تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال الطحاوي : ولو كانت فيه دلالة على نفي قتل المسلم بالذمى لكان وجه الكلام أن يقول ولا ذى عهد في عهده وإلا لكان لحنا والذي يفتي لا يلحق ، فلما لم يكن كذلك هنا أن ذا العهد هو المعنى بالقصاص فصار التقدير لا يقتل مؤمن ولا ذو عهد في عهده بكافر ، قال : ومثله في القرآن (واللاني يؤمن من الميضي من نساءكم إن ارتبتم فعدتن ثلاثة أشهر ، واللاني لم يحضن ) ، فإن التقدير واللاني يؤمن من الميضي واللاني لم يحضن ، وتعقب بأن الأصل عدم التقدير ، والكلام مستقيم بغيره إذا جعلنا الجملة مستأنفة ، ويؤيده افتصار الحديث الصحيح على الجملة الأولى . ولو سلم أنها للعطف فالمشاركة في أصل النفي لا من كل وجه ، وهو كقول القائل سررت بزيت منطلقا وعمرو فانه لا يوجب أن يكون بعمره منطلقا أيضاً بل المشاركة في أصل المرور . وقال الطحاوي أيضاً : لا يصح حمله على الجملة المستأنفة لأن سياق الحديث فيما يتعلق بالدماء التي يسقط بعضها ببعض ، لأن في بعض طرقه : المسلمون متكافأ دماؤهم ، وتعقب بأن هذا المعنى مردود ، فإن في الحديث أحكاما كثيرة غير هذه ، وقد أبدى الشافعي له مناسبة فقال : يشبه أن يكون لما أعلمهم أن لا قود يقتلهم وبين الكفار أعلمهم أن دماء أهل الذمة والعهد محرمة عليهم بغير حق فقال : لا يقتل مسلم بكافر ولا يقتل ذو عهد في عهده ، ومعنى الحديث لا يقتل مسلم بكافر قصاصا ولا يقتل من له عهد مادام عهده باقيا ، وقال ابن السمعاني : وأما حملهم الحديث على المستأمن فلا يصح لأن العبرة بعدم اللفظ حتى يقوم دليل على التخصيص ، ومن حيث

المعنى أن الحكم الذي يبنى في الشرع على الاسلام والكفر إنما هو اشرف الاسلام أو لنقص الكفر أو لها جميعا فان الاسلام ينبوع الكرامة والكفر ينبوع المهوان ، وأيضا لإباحة دم الذي شبهة قائمة لوجود الكفر المبيع لدم والذمة إنما هي عهد عارض منع القتل مع بقاء العلة فن الوفاء بالعهد أن لا يقتل المسلم ذميا فان انفق القتل لم يتجه القول بالقود لأن الشبهة المبيحة لقتله موجودة ومع قيام الشبهة لا يتجه القود . قلت : وذكر أبو عبيد بسند صحيح عن ذفر أنه رجح عن قول أصحابه فأستند عن عبد الواحد بن زياد قال : قلت لرفر إنكم تقولون ندرأ الحدود بالشبهات فجئتم إلى أعظم الشبهات فأقدمتم عليها المسلم يقتل بالكافر ، قال : فاستند على أني رجعت عن هذا . وذكر ابن العربي أن بعض الحنفية سأل الشافعي عن دليل ترك قتل المسلم بالكافر قال وأراد أن يستدل بالعموم فيقول أخضه بالحربي ، فمدل الشافعي عن ذلك فقال : وجه دليل السنة والتعليل ، لأن ذكر الصفة في الحكم يقتضي التعليل فعني لا يقتل المسلم بالكافر تفضيل المسلم بالاسلام . فاستدركته . وبما احتج به الحنفية ما أخرجه الدارقطني من طريق عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة عن ابن أبي ليلى عن ابن عمر قال : قتل رسول الله ﷺ مسلما بكافر وقال : أنا أول من وفى بدمته ، قال الدارقطني : إبراهيم ضعيف ولم يروه موصولا غيره ، والمشهور عن ابن أبي ليلى مرسلا . وقال البيهقي : أخطأ راويه عمار بن مطر عن إبراهيم بن أبي ليلى ، وإنما يرويه إبراهيم عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، هذا هو الأصل في هذا الباب ، وهو منقطع ورواه غير ثقة ، كذلك أخرجه الشافعي وأبو عبيد جميعا عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى . قلت : لم ينفرد به إبراهيم كما يوحى كلامه ، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل والطحاوي من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابن أبي ليلى ، وابن أبي ليلى ضعيف جماعة ووثق فلا يمتزج بما ينفرد به إذا وصل ، فكيف إذا أرسل ، فكيف إذا خاف ؟ قاله الدارقطني . وقد ذكر أبو عبيد بعد أن حدث به عن إبراهيم بلغني أن إبراهيم قال : أنا حدثت به وربيعة عن ابن المنكدر عن ابن أبي ليلى ، فرجع الحديث على هذا إلى إبراهيم وإبراهيم ضعيف أيضا ، قال أبو عبيد : وبمثل هذا السند لا تسلك دماء المسلمين . قلت : وتبين أن عمار بن مطر خبط في سنده ، وذكر الشافعي في « الأم » ، كلاما حاصله أن في حديث ابن أبي ليلى أن ذلك كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية ، قال فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية مقدمة على ذلك بزمان . قلت : ومن هنا يتجه صحة التأويل الذي تقدم من الشافعي ، فان خطابة يوم الفتح كانت بسبب التقيل الذي قتله خزاعة وكان له عهد ، فخطب النبي ﷺ فقال « لو قتلت مؤمنا بكافر لقتلته به » ، وقال « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهد » ، فأشار بحكم الأول إلى ترك اقتصاصه من الخواص بالمعاهد الذي قتله . وبالحكم الثاني إلى النهي عن الاندماج على ما فعله القاتل المذكور ، والله أعلم . ومن حججهم قطع المسلم بمرقة مال الذي ، قالوا والنفس أعظم حرمة ، وأجاب ابن بطال بأنه قياس حسن لولا النص ، وأجاب غيره بأن القطع حق لله ، ومن ثم لو أعيدت المارقة بغيرها لم يستحق الموت ، والقتل بخلاف ذلك . وأيضا اقتصاص يشرع بالمساراة ولا مساواة للكافر والمسلم ، والقطع لا يشترط فيه المساواة

٣٢ - باب إذا اطمع المسلم يهوديا عند الغضب ، رواد أبو هريرة عن النبي ﷺ

٦٩١٦ - **حَرْشُ** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :

لَا تُخَيِّرُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ »

٦٩١٧ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

أَلْخَدْرِيِّ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَدْ لَطَمَ وَجْهَهُ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِكَ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ لَطَمَ وَجْهِي . فَقَالَ : ادْعُوهُ ، فَدَعَاوَهُ ، فَقَالَ : أَطَمْتَ وَجْهَهُ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي مَرَرْتُ بِالْيَهُودِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : وَالَّذِي اصْطَفَى 'مُوسَى' عَلَى الْبَشَرِ ، قَالَ فَقُلْتُ : أَعْلَى مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَأَخَذَتْنِي غَضَبُهُ فَأَلَطَمْتُهُ . قَالَ : لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَإِنَّ النَّاسَ بِصَفْعَتَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيضُ ، فَذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِذْتُ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْلَّشْرِ ، فَلَا أُدْرِي أَفَاقَ قَبْلِي أَمْ جَزِيءَ بِصَفْعَةِ الْأُطُورِ »

**قوله** ( باب إذا لطم المسلم يهوديا عند الغضب ) أى لم يجب عليه قصاص كما لو كان من أهل الذمة ، وكان له رمز بذلك إلى أن المخالف يرى القصاص في اللطمة ، فلما لم يقتص النبي ﷺ للذي من المسلم دل على أنه لا يقتصر القصاص ، لكن ليس كل الكافرين يرى القصاص في اللطمة فيختص الأيراد من يقول منهم بذلك . **قوله** ( رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ) تقدم موصولا مع شرحه في قصة موسى من أحاديث الأنبياء وفي بعض طرقه كما بينته هناك « وقال اليهودي إن لي ذمة وهدايا » . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال لا تخيروا بين الأنبياء . وحدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري قال : جاء رجل من اليهود إلى رسول الله ﷺ قد لطم وجهه الحديث ) كذا اقتصر في السند الأول على بعض المتن زساقه تاما بالسند الثاني ، وكان سفيان وهو الثوري يحدث به تاما ومختصرا ، فقد أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهاد عن سفيان بلفظ « لا تخيروا بين الأنبياء » . وزاد « قال الله بهم كما بعثني » ، قال الإسماعيلي : لم يزد على ذلك ، ورواه يحيى القطان عن سفيان تاما . قلت : وإيس فيه « قال الله بهم كما بعثني » . **قوله** ( جاء رجل ) تقدم القول في اسمه وفي اسم الذي لطمه في قصة موسى . **قوله** ( لطم وجهي ) في رواية السرخسي « قد لطم وجهي » . **قوله** ( فقال أطمط وجهه » كذا للأكثريه مرة الاستفهام وفي رواية السكشميني « لم لطمته » . **قوله** « أم جودي » في رواية السكشميني « جزي » بغير واو والأول أولى ، وفي الحديث استمداء الذي على المسلم ، ورفعه إلى الحاكم ، وسماع الحاكم دعواه ، وتعلم من لم يعرف الحكم ماخفي عليه منه والاكتفاء بذلك في حق المسلم ، وأن الذي إذا أقدم من القول على ما لا علم له به جاز المسلم المعروف بالعلم تمزيهه على ذلك ، وتقدمت سائر فوائده في قصة موسى عليه السلام

( خاتمة ) : اشتمل كتاب الديات والفصا من الأحاديث المرفوعة على أربعة وخمسين حديثا ، المعلق منها وما في معناها من المناهات سبعة - أديت والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيها معنى أربعةون والخاص منها أربعة عشر حديثا ، وافقه مسلم على تحريرها سوى حديث ابن عمر « أن من ورطات الأمور ، وحديث ابن عباس

« أبعث الناس إلى الله ثلاث : ملحد في الحرم ، الحديث ، وحديث أنس ولو اطع عليك ، وحديث ابن عباس وهذه وهذه سواء » ، وحديث أبي قلابة المرسل « ما قتل أحد قط إلا في إحدى ثلاث ، وحديثه المرسل » دخل على نفر من الأنصار ، الحديث في القسامة ، وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم ثمانية وعشرون أثرا بعضهم مرسل وصايرها مروي ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٨ - كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم ) كذا في رواية المري ، وصفط لمظ ، كتاب ، من رواية المستمل ، وأما النسفي فقال « كتاب المرتدين ، ثم بسم ثم قال « باب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وإثم من أشرك الخ » وقوله « والمعاندين ، كذا لاكثر بالنون ، وفي رواية الهرجاني بالهاء بدل النون والاول الصواب

### ١ - باب إثم من أشرك بالله وعقوبته في الدنيا والآخرة

قال الله تعالى « إِنَّ لِلشُّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ » ( كُنْ أَشْرَكَتَ لَيْحَةً طُنَّ عَمَلُكَ وَلَيْسَ كَوْنٌ مِنَ الْخَامِرِينَ )

٦٩١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَلْفَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ ( الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالُوا : أَيْنَا لَمْ يَلْبَسْ إِيمَانَهُ بِظُلْمٍ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ ، أَلَا تَسْمَعُونَ إِلَى قَوْلِ لِقَانَ « إِنَّ لِلشُّرْكِ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ »

٦٩١٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْفَضْلِ حَدَّثَنَا الْجَرِيرِيُّ ع . وَحَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا صَعِيدُ الْجَرِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : أَكْبَرُ الْكِبَارِ لِأَشْرَاكُ بِاللَّهِ ، وَتَحْقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّوْرُ وَشَهَادَةُ الزُّوْرِ ( ثَلَاثًا ) أَوْ قَوْلُ الزُّوْرِ ، فَمَا زَالَ يُسَكَّرُ رُهَا حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ ،

٦٩٢٠ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا كَثِيْبَانُ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : جَاءَ أَهْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَارُ ؟ قَالَ : الْأَشْرَاكُ بِاللَّهِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : ثُمَّ عَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ . قَالَ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : الْبَيْنُ الْقَدُوسُ . قُلْتُ : وَمَا الْبَيْنُ الْقَدُوسُ ؟ قَالَ : الَّذِي يَقْطَعُ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ »



٦٩٢١ - **حديث** خلاَّد بن يحيى حدثنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رجل يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟ قال : من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن أساء في الإسلام أخذ بالأوّل والآخر »

**قوله** ( باب اثم من أشرك بالله تعالى وعقوبته في الدنيا والآخرة . قال الله عز وجل ( **إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ** ) )  
 و ( **إِنَّ أَشْرَكَ لِحُبُلَانِ صَافٍ** ) ( **وَلَتَسْكُوتُنَّ مِنَ الْحَاسِرِينَ** ) في رواية القابسي بعد قوله وقتالهم واثم من أشرك الخ ، وحذف لفظ د باب ، والواو في قوله ( **وَأَنْ أَشْرَكَ** ) لعطف آية على آية والتندير وقال لئن أشركت لأنه في التلارة بلاوار ، قال ابن بطال : الآية الأولى دالة على أنه لا إثم أعظم من الشرك ، وأصل الظلم وضع الشيء في غير موضعه ، فالشرك أصل من وضع الشيء في غير موضعه لأنه جعل لمن أخرجه من الهدى والى الضلال مساويا فنسب النعمة إلى غير المنعم بها ، والآية الثانية خوطب بها النبي ﷺ والمراد غيره ، والاحتياط المذكور مقيد بالموت على الشرك لقوله تعالى ( **فَبِمَتَ رُوْحُهُ فَكَفَرُوا وَلَمَّا قُلُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا عَلَيْهِمْ غَاثِينَ** ) الحديث الأول حديث ابن مسعود في تفسير قوله تعالى ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) وقد مضى شرحه في كتاب الإيمان في أوائل الكتاب ، وأشارت هناك إلى ما وقع في أحاديث الأنبياء في قصة إبراهيم عليه السلام من طريق حفص بن غياث عن الأعمش بهذا الإسناد والمتن وفي آخره وليس كما يقولون ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) بشرك الحديث ، وقد أرسل التفسير المذكور بعض رواياته ، فعند ابن مردويه من طريق عيسى بن يونس عن الأعمش مختصرا ولفظه عن النبي ﷺ في قوله ( **الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : بشرك ، ومن طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان الثوري عن الأعمش مثله سواء ، وقد أخرجه الطبري من طريق منصور عن إبراهيم في قوله ( **لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ** ) قال : لم يخلطوه بشرك ، هكذا أوردته موقوفا على إبراهيم ، ومن وجه آخر عن علقمة مثله ، وأخرج من طريق الأسود بن هلال عن أبي بكر الصديق مثله موقوفا عليه ، وعن عمر أنه قرأ هذه الآية ففرغ فسأل أبيه بن كعب فقال : إنما هو ولم يلبسوا إيمانهم بشرك ، ومن طريق زيد بن صوحان أنه قال لسلطان : آية قد بلغت منى كل مبلغ ، فذكرها ، فقال سلطان : هو الشرك ، فسر زيد بذلك . وأورد من طريق جماعة من الصحابة ومن التابعين مثل ذلك ، ثم أورد عن عكرمة فولا آخر أنها خاصة بمن لم يهاجر ومن وجه آخر عن علي أنه قال : هذه الآية لإبراهيم خاصة ، ليست لهذه الأمة . وسندهما ضعيف . وصوب الطبري القول الأول وأنها على العموم لجميع المؤمنين . قال الطبري ردا على من زعم أن لفظ اللبس يأبى تفسير الظلم هنا بالشرك معتلا بأن اللبس الخلط ولا يصح هنا لأن الكفر والإيمان لا يجتمعان ، فالجواب بأن المراد بالذين آمنوا أهم من المؤمن الخالص وغيره واحتج بأن اسم الإشارة الواقع خبرا للوصول مع صلته يقتضي أن ما بعده ثابت لمن قبله لا اكتسابه ما ذكر من الصفة ، ولا ريب أن الأمن المذكور ثانيا هو المذكور أولا فيجب أن يكون الظلم عين الشرك لأنه تقدم قوله ( **وكيف أخاف ما أشركتم ولا تتخافون** - إلى قوله - **أحق بالآمن** ) قال وأما معنى اللبس فلبس الإيمان بالظلم أن يصدق بوجود الله ويخلط به عبادة غيره ، ويؤيده قوله تعالى ( **وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون** ) وعرف بذلك مناسبة ذكرها في أبواب المرتد ، وكذلك الآية التي صدر بها ، وأما الآية الأخرى

تألوها قضية شرعية ولا تستلزم الوقوع ، وقيل الخطاب له والمراد الأمة ، والله أعلم . الحديث الثاني حديث  
 أبي بكر في أكبر الكبائر ، وقد مضى شرحه في الشهادات وفي حقوق الوالدين من كتاب الادب . الحديث الثالث  
 حديث عبد الله بن عمرو في ذكر الكبائر أيضا ، وقد تقدم شرحه في « باب بين الغموس » من كتاب الايمان  
 . قوله ( جاء أعرابي ) لم أنف على اسمه . قوله ( قلت وما اليمين الغموس ) السائل عن ذلك قد بينته  
 شرح الحديث المذكور ، ومحمد بن الحسين بن ابراهيم في أول السند هو المعروف بابن اشكاب أخو علي وهو  
 من أمراء البخاري ولكنه سمع قبله قليلا ومات بعده . وعبد الله بن موسى شيخه هو من كبار شيوخ البخاري  
 . وقد أكثر عنه بلا واسطة ، وأقرب ذلك ما تقدم في أواخر الدييات في « باب جنين المرأة » وربما روى  
 بواسطة كمنا . الحديث الرابع حديث ابن مسعود ، قوله ( سفيان ) هو الثوري . قوله ( قال رجل ) لم أنف  
 على اسمه . قوله ( ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول والآخر ) قال الخطابي : ظاهره خلاف ما أجمعت عليه الأمة  
 اسلام بمحبته ما قبله ، وقال تعالى ( قل للذين كفروا إن يفتنوا بغفر لهم ما قد سلف ) قال : ووجه هذا الحديث  
 أن أسلم لم يؤخذ بما مضى ، فإن أساء في الاسلام غاية الإساءة وركب أشد المعاصي وهو مستمر على  
 ما سلكه فإنه إنما يؤخذ بما جهاه من المعصية في الاسلام ويكف بما كان منه في المكفر كأن يقال له : أنت فعلت  
 كذا وأنت كافر فإلا منك اسلامك عن معارضة مثله ؟ انتهى ملخصا ، وحاصله أنه أول المؤاخذة في الأول  
 ما تبكيك وفي الآخر بالعقوبة ، والأولى قول غيره : إن المراد بالإساءة الكفر لأنه غاية الإساءة وأشد المعاصي  
 فإذا ارتد ومات هل كفره كان كمن لم يسلم فيما قبل على جميع ما قدمه ، وإلى ذلك أشار البخاري بإيراد هذا الحديث  
 بعد حديث « أكبر الكبائر الشرك » وأورد كلا في أبواب المرتدين ، ونقل ابن بطال عن المطلب قال : معنى  
 حديث الباب من أحسن في الاسلام بالتقاضي على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ، ومن  
 أساء في الاسلام أي في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه . قال ابن بطال : ففرسته على جماعة من العلماء  
 فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ، ولا تكون الإساءة هنا إلا الكفر للاجماع على أن المسلم لا يؤخذ بما عمل  
 في الجاهلية . قلت : وبه جزم المحب الطبري . ونقل ابن الزين عن الداودي معنى من أحسن مات على  
 الاسلام ، ومن أساء مات على غير الاسلام . وعن أبي عبد الملك البوني : معنى من أحسن في الاسلام  
 أي أسلم إسلاما صحيحا لا تفاق فيه ولا شك ، ومن أساء في الاسلام أي أسلم رياء وسعة ، وهذا جزم القرطبي ،  
 وتغيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه إلى موته ، والإساءة بضد ذلك فإنه إن لم يخلص إسلامه  
 كان منافقا فلا ينهدم عنه ما عمل في الجاهلية فيضاف نفاقه المتأخر إلى كفره الماضي فيعاقب على جميع ذلك . قلت :  
 وحاصله أن الخطابي حل قوله في الاسلام ، على صفة خارجية عن ماهية الاسلام ، وحمله غيره على صفة في نفس  
 الاسلام وهو أوجه . فنيته : حديث ابن مسعود هذا يقابل حديث أبي سعيد الماضي في كتاب الايمان مملعا عن  
 مالك ، فإن ظاهر هذا أن من ارتكب المعاصي بعد أن أسلم يكتب عليه ما عمله من المعاصي قبل أن يسلم ، وظاهر  
 ذلك أن من عمل الحسنات بعد أن أسلم يكتب له ما عمله من الخيرات قبل أن يسلم ، وقد مضى القول في توجيه  
 الثاني عند شرحه ، ويحتمل أن يحسب هنا بعض ما ذكر هناك كقول من قال إن معنى كتابة ما عمله من الخيرات في  
 الكفر أنه كان سببا لعمله الخير في الاسلام . ثم وجدت في « كتاب السنة » لعبد العزيز بن جعفر وهو من روى

الحنابلة ما يدفع دعوة الخطابي وابن بطال الاجماع الذى نقله ، وهو ما نقل عن الميموني عن أحمد أنه قال : بلغنى أن أبا حنيفة يقول إن من أسلم لا يؤخذ بما كان فى الجاهلية ، ثم رد عليه بحديث ابن مسعود ففيه أن الذنوب التى كان الكافر يفعلها فى جاهليته إذا أسلم عليها فى الاسلام فإنه يؤخذ بها لأنه باسرارها لا يكون تاب منها وإنما تاب من الكفر فلا يثبت عنه ذنب تلك المعصية لإسرارها عليها ، وإل هذا ذهب الحلي من الشافعية ، وتناول بعض الحنابلة قوله ( قل للذين كفروا إن يفتروا يغفر لهم ما فعلوا ) على أن المراد ما سلف بما انتموا عنه ، قال : والاختلاف فى هذه المسألة مبنى على أن الثوبة هى الدماء على الذنوب مع الإفلاع عنه ، والعزم على عدم العود اليه والكفر إذا تاب من الكفر ولم يزم على عدم العود إلى الفاحشة لا يكون تابا منها فلا تسقط عنه المطالبة بها والجواب عن الجمهور أن هذا خاص بالمسلم وأما الكافر فإنه يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه والأخبار دالة على ذلك كحديث أسامة لما أنكر عليه النبي ﷺ قتل السى قال لا إله إلا الله حتى قال فى آخره حتى تميت أننى كنت أسلمت يومئذ

٢ - باب حكم المرتد والمرتدة واستناباتهم . وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم : تقتل المرتدة . وقال الله تعالى ( كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات ، والله لا يهدى القوم الظالمين . أولئك جزاؤهم أن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصبحوا فان الله غفور رحيم . إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم وأولئك هم المفلحون ) . وقال : ( يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ) . وقال ( إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً ) . وقال ( من يردد منكم عن دية فهو يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعز على الكافرين ، وإن من يشرح بالكفر صدره فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم . ذلك بأنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدى القوم الكافرين . أولئك الذين طبع الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم وأولئك هم المفلحون . لا جرم ) يقول حقاً أنهم فى الآخرة هم الخاسرون - إلى قوله - ( ثم إن ربك من بعدها لغفور رحيم . ولا يزالون يتقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ، ومن يردد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون )

٦٩٢٢ - حديث أبو الثعالب محمد بن الفضل حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن عكرمة قال : أتى على رضى الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لنهى رسول الله ﷺ لانهذبوا بمذاب الله ، وافتلتهم يقول رسول الله ﷺ : من بدّل دينه فاقتلوه ،

٦٩٢٣ - **حديث** مسددٌ حدثنا يحيى عن قرة بن خالد قال حدثني حميد بن هلال حدثنا أبو بردة وعن أبي موسى قال : أقيمت إلى رسول الله ﷺ ومعى رجلان من الأشعرين أحدهما عن يميني والآخر عن يساري ورسول الله ﷺ يستك ، فكلما سأله ، فقال : يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - قال قلت : والذي بعثك بالحق ما أظلم على ما في أنفسهما ، وما شعرت أنهما يطلبان للعمل . فكأنني أنظر إلى رسواك تحت شجرة قدصت ، فقال : لن - أولا - نعمل على عملنا من أراده ، ولكن اذهب أنت يا أبا موسى - أو يا عبد الله بن قيس - إلى الزين ، ثم اتبهم معاذ بن جبل ، فلما قدم عليه أتى له وسادة قال : انزل ، فإذا رجل هندة مؤتى ، قال : ما هذا ؟ قال : كان يهودياً فأسلم ثم مشهود . قال : اجلس . قال : لا أجلس حتى يقتل ، قضاه الله ورسوله ( ثلاث مرات ) ، فأمر به فقتل . ثم نذا كرا قيام الليل ، فقال أحدهما : أما أنا فأقوم وأنام ، وأرجو في نومي ما أرجو في قومي .

**قوله** ( باب حكم المرتد والمردة ) أى هل هما سواء أم لا . **قوله** ( واستنابتهما ) كذا لابي ذر ، وفي رواية القابسي ، واستنابتهما وحذف اللباقين ليكنهم ذكروها كابي ذر بعد ذكر الآثار عن ابن عمر وغيره . وتوجيه الأولى أنه جمع على إرادة الجنس ، قال ابن المذخر : قال الجمهور تقتل المرتدة ، وقال علي تشرق ، وقال عمر بن عبد العزيز تباع بأرض أخرى ، وقال الثوري تحبس ولا تقتل وأسند عن ابن عباس قال وهو قول عطاء ، وقال أبو حنيفة : تحبس الحرة وبؤسر مولد الأمة أن يجبرها . **قوله** ( وقال ابن عمر والزهرى وإبراهيم ) يعنى النخعي : تقتل المرتدة ، أما قول ابن عمر فنسبه مغلطاي إلى تخرج ابن أبي شيبة ، وأما قول الزهرى وإبراهيم فرسله عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى في المرأة تكفر بعد إسلامها قال : تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، وعن معمر عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم مثله ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم ، وأخرج سعيد بن منصور عن هشيم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم قال : إذا ارتدت الرجل أو المرأة عن الإسلام استنابا فإن تابا تركا وإن أبيا قتلا ، وأخرج ابن أبي شيبة عن حفص عن عبيدة عن إبراهيم ولا يقتل ، والأول أقوى فإن عبيدة ضعيف ، وقد اختلفت نقله عن إبراهيم ، ومقابل قول هؤلاء حديث ابن عباس ولا تقتل النساء إذا هن ارتدن ، رواه أبو حنيفة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني ، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن ، وأخرج الدارقطني عن ابن المنكدر عن جابر أن امرأة ارتدت فأمر النبي ﷺ بقتلها ، وهو يعسكر على ما نقله ابن الطلاع في الأحكام أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه قتل مرتدة . **قوله** ( وقال الله تعالى : كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق - إلى قوله - غفور رحيم إن الذين كفروا إلى آخرها ) كذا لابي ذر وساق الآية إلى ( الظالمون ) وفي رواية القابسي بعد قوله إن تقبل توبتهم وأولئك هم الضالون وفي رواية النسفي ( كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم - الآية إلى قوله - كافرين ) كذا عنده ، وكأنه وقع عنده خلط هذه بالنى بعدها وساق وفي رواية كريمة والأصيل ما حذف من الآية لابي ذر ، وقد أخرج النسائي ومحمد بن حبان عن ابن عباس وكان رجل من

الانصار أسلم ثم ندم وأرسل إلى قومه فقالوا يا رسول الله هل له من قوبة ؟ فزك ( كيف يهدي الله قوما - إلى قوله - إلا الذين تابوا ) فأسلم . **قوله** ( وقال يا أيها الذين آمنوا ان طيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ) قال عكرمة نزات في شاس بن قيس المودى ، دس على الانصار من ذكرهم بالحرب التي كانت بينهم قتادوا يقتلون ، فأناهم النبي ﷺ فذكرهم فمروا ألما من الشيطان فعانق بعضهم بعضا ثم انصرفوا ساهمين مطمئنين فزات ، أخرجه اسحق في نفسه مطولا . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عباس موصولا رقي هذه الآية الاشارة إلى التحذير عن مصادقة أهل الكتاب اذ لا يؤمنون أن يفتنوا من صادقهم عن دينه . **قوله** ( وقال ان الذين آمنوا ثم كفروا ) إلى ( سبيلا ) كذا لأبي ذر ، وللنسفي ( ثم كفروا ثم آمنوا ثم ازدادوا كفرا ) الآية وساقوا كلها في رواية كريمة . وقد استدل بها من قال لا تقبل توبة الرد بقا صيات تقريره . **قوله** ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ) وساق في رواية كريمة إلى الكافرين ، ووقع في رواية أبي ذر ( من يرتد ) بدالين وهي قراءة ابن عامر ونافع ، وللباقين من القراء ورواة الصحيح ( من يرتد ) بتشديد الهال ، ويقال إن الادغام لغة تميم والاضمار لغة الحجاز ، ولهذا قيل إنه وجد في مصحف عثمان بدالين ، وقيل بل وافق كل قارئ مصحف بلده ، فعلى هذا فهم في مصحف المدينة والقمام بدالين وفي البقية بدال واحدة . **قوله** ( ولكن من شرح بالكفر صدرا ) إلى ( وأولئك هم الغافلون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة الآيات كلها ، وهي حجة لعدم المزاخنة بما وقع حالة الاكراه كما صيات تقريره بعد هذا . **قوله** ( لا جرم ) يقول حقا ( أنهم في الآخرة هم الخاسرون إلى عفور رحيم ) والمراد أن معنى لا جرم حقا وهو كلام أبي عبيدة وحذف من رواية النسفي ففيها بعد قوله صدرا الآيتين إلى قوله عفور رحيم ، وفي الآية وهيد شديد ان ارتد مختارا اقلوه تعالى ( ولكن من شرح بالكفر صدرا ) إلى آخره . **قوله** ( ولا يزالون بقائلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا ) إلى قوله وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) كذا لأبي ذر وساق في رواية كريمة أيضاً الآيات كلها ، والغرض منها قوله ( إن استطاعوا ومن يرتد منكم عن دينه فيميت وهو كافر ) إلى آخرها فإنه يقيده مطابق ما في الآية السابقة ( من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ) إلى آخرها قال ابن بطال : اختلاف في استنباط المرتد فقليل يستتاب فإن تاب وإلا قتل وهو قول الجمهور ، وقيل يجب قتله في الحال جاء ذلك عن الحسن وطاوس وبه قال أهل الظاهر . قلت : ونقله ابن المنذر عن معاذ وعبيد بن عمير وعليه يدل نصرف البخاري فإنه استظهر بالآيات التي لا ذكر فيها الاستتابة والتي فيها أن التوبة لا تنفع ، وبمضمون قوله من بدل دينه فاقتلوه ، وبقصة معاذ التي بعدها ولم يذكر غير ذلك ، قال الطحاوي : ذهب هؤلاء إلى أن حكم من ارتد عن الاسلام حكم الحرب الذي بلغته الدعوة فإنه يقاوم من قبل أن يدعى ، قالوا : وإنما تشرع الاستتابة لمن خرج عن الاسلام لا عن بصيرة ، فأما من خرج عن بصيرة فلا . ثم نقل عن أبي يوسف موافقتهم لكن قال : ان جاءه بدرا بالتوبة خليت سبيله ووكلت أمره إلى الله تعالى وعن ابن عباس وعطاء : ان كان أصله مسلماً لم يستتب والا استتب ، واستدل ابن القصار لقول الجمهور بالاجماع يعني السكوني لأن عمر كتب في أمر المرتد : هلا حبسته و ثلاث أيام وأطعمتموه في كل يوم رغيفا أهله يتوب فيتوب الله عليه ؟ قال : ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة كأنهم فهموا من قوله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه أي إن لم يرجع ، وقد قال تعالى ( فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة سفلوا سييام ) واختلاف القائلون



مهمة مفتوحة ثم كاف ، وحاصل مقالهم أن النور والظلمة قديمان وانهما امتزجا لحدث العالم كله منهما ، فن كان من أهل الشر فهو من الظلمة ومن كان من أهل الخير فهو من النور . وأنه يجب السعي في تخليص النور من الظلمة فيلزم اذماق كل نفس . والى ذلك أشار المتنبي حيث قال في قصيدته المشهورة :

وكم اظلام الليل عندك من يد تخبر أن المانوية تكذب

وكان بهرام جدي كسرى تمثيل على ماني حتى حضر عنده وأظهر له أنه قبل مقاتله ثم قتله وقتل أصحابه وبقيت منهم بقايا اتبعوا مزدك المذكور ، وقام الاسلام والزنديق يطابق على من يعتقد ذلك ، وأظهر جماعة منهم الاسلام خفية القتل ومن ثم أطلق الاسم على كل من أمر الكفر وأظهر الاسلام حتى قال مالك الزندقة ما كان عليه المنافقون وكذا أطلق جماعة من الفقهاء الشافعية وغيرهم أن الزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر ، فان أرادوا اشتراكهم في الحكم فهو كذلك والا فاصلهم ما ذكرت ، وقد قال النووي في لغات الروضة : الزنديق الذي لا يتحمل ديننا ، وقال محمد بن مهن في التنقيب على المذهب : الزنادقة من الشنوية يقولون ببقاء الدهر وبالتناسخ ، قال ومن الزنادقة الباطنية وهم قوم زعموا أن الله خلق شيئا ثم خلق منه شيئا آخر فدير العالم بأسره ويسمونهم العقل والنفس وتارة العقل الأول والعقل الثاني ، وهو من قول الشنوية في النور والظلمة إلا أنهم غيروا الاسمين ، قال ولهم مقالات سقيمة في النبوات وتحريف الآيات وفراض العبادات ، وقد قيل إن سبب تفسير الفقهاء الزنديق بما يفهم به المنافق قول الشافعي في المختصر : وأي كفر ارتد إليه عما يظهر أو يسر من الزندقة وغيرها ثم تاب سقط عنه القتل ، وهذا لا يلزم منه اتحاد الزنديق والمنافق بل كل زنديق منافق من غير عكس وكان من أطلق عليه في الكتاب والسنة المنافق يظهر الاسلام ويبطن عبادة الوثن أو اليهودية ، وأما الشنوية فلا يحفظ أن أحدا منهم أظهر الاسلام في العهد النبوي والله أعلم . وقد اختلفت النفقة في الذين وقع لهم مع على ما وقع على ما سألينه ، واشتهر في صدر الاسلام الجعديين درهم فذهبهم خالد القمري في يوم عيد الأضحى ، ثم كثروا في دولة المنصور وأظهر له بعضهم معتقده فأبادهم بالقتل ثم ابنه المهدي فأكثر من تتبعهم وقتلهم ، ثم خرج في أيام المأمون بابك بجوحدتين مفتوحتين ثم كاف بخفية الخرمي بضم المعجمة وتشديد الراء فغلب على بلاد الجبل وقتل في المسلمين ودمر الجيوش إلى أن ظفر به المعتصم فصليه ، وله أتباع يقال لهم الحرمية وقصصهم في التواريخ معروفة . قوله ( فبلغ ذلك ابن عباس ) لم أفت على اسم من بلغه ، وابن عباس كان حينئذ أميراً على البصرة من قبل على . قوله ( انتهى رسول الله ﷺ لا تعذبوا بعذاب الله ) أي انتهى عن القتل بالنار لقوله لا تعذبوا وهذا يحتمل أن يكون عما سمعه ابن عباس من النبي ﷺ ، ويحتمل أن يكون سمعه من بعض الصحابة ، وقد تقدم في باب لا يعذب بعذاب الله ، من كتاب الجهاد من حديث أبي هريرة د بعثنا رسول الله ﷺ فقال : إن وجدتم فلانا وفلانا فأحرقوهما الحديث وفيه إن النار لا يعذب بها إلا الله ، ويثبت هناك اسمها وما يتعلق بشرح الحديث ، وعند أبو داود عن ابن مسعود في قصة أخرى د أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار . قوله ( وقتلتهم بقول رسول الله ﷺ ) في رواية اسماعيل ابن علية عند أبي داود في الموحدين د قال رسول الله ﷺ قال . قوله ( من بدل دينه قاتلوه ) زاد اسماعيل بن علية في روايته د فبلغ ذلك عليا فقال : ويح أم ابن عباس ، كذا عند أبي داود وعند الدارقطني بحذف د أم ، وهو محتمل أنه لم يرض بما اعترض به ورأى أن انتهى للتزيه كما تقدم بيان الاختلاف فيه ، وسيأتي في الحديث الذي

عليه مذهب معاذ في ذلك وأن الامام إذا رأى التغليب بذلك فعله ، وهذا بناء على تفسير «ويعج» بأنها كلمة رحمة فتوجع له لكونه حل النهي على ظاهره فاعتقد التحريم مطاقاً فأشكر ؛ ويحتمل أن يكون قالها رضا بما قال ، وأنه حفظ ما سببه بناء على أحد ما قيل في تفسير «ويعج» أنها يقال بمعنى المدح والتعجب كما حكاه في النهاية ، وكأنه أخذه من قول الخليل : هي في موضع رافة واستملاح كقولك للصبي ويحه ما أحسنه حكاه الأزهرى ، وقوله من هو عام يخص منه من بدله في الباطن ولم يشب عليه ذلك في الظاهر فإنه تجرى عليه أحكام الظاهر ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر لكن مع الإكراه كما سيأتى في كتاب الإكراه بعد هذا ، واستدل به على قتل المرتدة كالمترد ، وخصه الحنفية بالذكر وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء وحل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تباعث القتل ولا القتل لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة «ما كانت هذه لتقتل» ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن من الشرعية لاتعم المؤنث ، وتعب بأن ابن عباس راوى الخبر قد قال تقتل المرتدة ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يذكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله سرفوعاً في قتل المرتدة لكن سنده ضعيف ، واحتجوا من حيث النظر بأن الأصلية تسترق فتكون غنيمة للجهاديين والمرتدة لا تسترق عندهم فلا غنم فيها فلا يترك قتالها . وقد وقع في حديث معاذ أن النبي ﷺ لما أرسله إلى ابنى قال له «أيما رجل ارتد عن الإسلام قاده فان عاد والافاضرب عنقه» وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فان عادت والافاضرب عنقها ، وسنده حسن ، وهو نص في موضع الزواج فيجب المصير اليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها الزنا والسرقة وشرب الخمر والقتل ، ومن صور الزنا رجس المحصن حتى يموت فاستثنى ذلك من النهي عن قتل النساء ، فكذلك يستثنى قتل المرتدة ، وتمسك به بعض الشافعية في قتل من انتقل من دين كفر إلى دين كفر سواء كان ممن يقر أمه عليه بالجزية أولاً وأجاب بعض الحنفية بأن العموم في الحديث في المبدل لا في التبديل ، فأما التبديل فهو مطلق لا عموم فيه ، وعلى تقدير التسليم فهو متروك الظاهر اتفاقاً في الكافر ولو أسلم فإنه يدخل في عموم الخبر وليس مراداً ، واحتجوا أيضاً بأن الكافر ملة واحدة فلو قصر اليهودى لم يخرج من دين الكافر ، وكذلك لو تهود الوثني ، فوضح أن المراد من بدل دين الإسلام بدين غيره لأن الدين في الحقيقة هو الإسلام قال الله تعالى ﴿ان الذين عند الله الاسلام﴾ وما عداه فهو بزعيم المدهى ، وأما قوله تعالى ﴿ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه﴾ فقد احتج به بعض الشافعية فقال : يؤخذ منه أنه لا يقر على ذلك ، وأجيب بأنه ظاهر في أن من ارتد عن الإسلام لا يقر على ذلك ، سلمنا لكن لا يلزم من كونه لا يقبل منه أنه لا يقر بالجزية بل هدم القبول والحصران إنما هو في الآخرة ، سلمنا أن هدم القبول يستفاد منه هدم التقرير في الدنيا لكن المستفاد أنه لا يقر عليه ، فلو رجع إلى الدين الذي كان عليه وكان مقراً عليه بالجزية فإنه يقتل إن لم يسلم مع إمكان الإمساك بأنا لا تقبل مبة ولا نقتله ؛ ويؤيد تخصيصه بالإسلام ما جاء في بعض طرقه : فقد أخرج الطبراني من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس رفعه «من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه» واستدل به على قتل الزنديق من غير استنابة ، وتعب بأن في بعض طرقه كما تقدم أن علياً استنابهم ، وقد نص الشافعي كما تقدم على القبول مطاقاً وقال يستناب الزنديق كما يستناب المرتد ، وعن أحمد وأبي حنيفة روايتان إحداهما لا يستناب والآخرى أن تسكر منه لم



تقبل ثوبته ، وهر قول الليث واسحق ، وحكى عن أبي إسحق المروزي من أئمة الشافعية ولا يثبت عنه بل قيل انه  
نحريف من إسحق بن راهويه والاول هو المشهور عند المالكية ، وحكى عن مالك إن جاء ثانيا يقبل منه والا فلا ،  
وبه قال أبو يوسف ، واختاره الاستاذان أبو إسحق الاسفرائيني وأبو منصور البغدادى . وعن بقية الشافعية أوجه  
كالذهاب المذكورة ، وخامس يفصل بين الداعية فلا يقبل منه وتقبل ثوبته غير الداعية ، وأتى ابن الصلاح بأن  
الزنديق إذا تاب تقبل ثوبته ويعزر فإن عاد بادرناه بطرب هنتقه ولم يعمل ، واستدل من منع بقوله تعالى ﴿ إلا  
الذين تابوا وأصلحوا ﴾ فقال : الزنديق لا يطلع على صلاحه لأن الفساد إنما أتى عما أسره فاذا اطلع عليه وأظهر الاصلاح  
عنه لم يزد على ما كان عليه ، وبقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا هم ازفادوا كفرا لم  
يكن الله يهتفر لهم ﴾ الآية ، وأجيب بأن المراد من مات منهم على ذلك كافره ابن عباس فيما أخرجه ابن  
أبي حاتم وغيره . واستدل مالك بأن ثوبته الزنديق لا تعترف ، قال وإنما لم يقتل النبي ﷺ المنافقين لتألف ولأنه لو  
قتلهم لقتلهم بهله فلا يؤمن أن يقول قاتل إنما قتلهم لمضى آخر ، ومن حجة من استباحهم قوله تعالى ﴿ اتخذوا أيمانهم  
جنة ﴾ فدل على أن إظهار الأيمان يحسن من القتل ، وكلام أجروا على أن أحكام الدنيا هي الظاهر والله يتولى السرائر  
وقد قال ﷺ لاسامة د هلا شفتك عن قلبه ، وقال للذى ساره في قتل رجله أليس يصلى ، قال : نعم قال : أو أنك  
الذين نهيتم عن قتلهم ، وسيأتى قريبا أن في بعض طرق حديث أبي سعيد أن خالد بن الوليد لما استأذن في قتل الذي  
أنكر القسمة وقال كم من مصل يقول بلسا به ما ليس في قلبه فقال ﷺ : إني لم أؤمر أن أقب عن قلوب الناس ،  
أخرجه مسلم ، والاحاديث في ذلك كثيرة . الحديث الثاني حديث أبي موسى الأشعري ، وهو مشتمل على أربعة  
أحكام : الاول السواك وقد تقدم في الطهارة أنهم لما هنا ، الثاني ذم طلب الامارة ومنع من حرص عليها وسيأتى  
بسطه في كتاب الأحكام ، الثالث بعث أبي موسى إلى الين وارسال معاذ أيضا ، وقد تقدم بيانه في كتاب المغازي  
بعد غزوة الطائف بثلاثة أبواب ، الرابع قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد وهو المقصود هنا . قوله ( يحيى ) هو ابن  
سعيد القطان والسند كله بصريون . قوله ( عن أبي موسى ) في رواية أحمد عن يحيى القطان بهذا السند ، قال أبو  
موسى الأشعري ، . قوله ( ومعنى رجلان من الأشعريين ) هما من قومه ولم أفت على اسمهما ، وقد وقع في الأوسط  
للطبراني ، من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي بردة في هذا الحديث أن أحدهما ابن عم أبي موسى ، وعند مسلم  
من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة رجلان من بني عصى . قوله ( فسكلاهما سأل ) كذا فيه بحذف  
المسئول ، وبينه أحد في روايته المذكورة فقال فيها « سأل العمل » وسيأتى بيان ذلك في الأحكام من طريق يزيد  
ابن عبد الله وانظله ، فقال أحدهما أسرنا يا رسول الله ، فقال الآخر مثله ، واسلم من هذا الوجه ، أمرنا على  
بعض ما ولاك الله ، ولاحمد والنسائي من وجه آخر عن أبي بردة فشهد أحدهما فقال : جئتكم لتستمعين بنا على  
عملك فقال الآخر مثله ، وعندهما من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه وأتاني ناس من الأشعريين فقالوا انطلق  
معنا إلى رسول الله ﷺ فإن لما حاجة ، فقامت معهم ، فقالوا أنستمعين بنا في عملك ، ويجمع بأنه كان معهما من  
يتبعهما وأطلق صيغة الجمع على الاثنين . قوله ( فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس ) شك من الراوى بأيهما  
حاطبه ، ولم يذكر القول في هذه الرواية ، وقد ذكره أبو داود عن أحمد بن حنبل وسند كلاهما عن يحيى القطان  
بسنده فيه فقال « ما قول يا أبا موسى » ومثله أسلم عن محمد بن حاتم عن يحيى . قوله ( قلت والذي به ذلك بالحق

ما أطلعاني على ما في أنفسهما) يفسر به رواية أبي العميسر و فاعتذرت الى رسول الله ﷺ عما قالوا وقلت لم أدري ما حاجتهم ، فصدقني وعذرتني ، وفي لفظ و قال لم أعلم لماذا جاءوا . **قوله** (إن أو لا) شك من الراوي ، وفي رواية يريد عند مسلم و إنما واقع . **قوله** (لا نستعمل على حملنا من أراده) في رواية أبي العميسر و من سألنا و بفتح اللام وفي رواية يريد و أحدا سألوه ولا أحدا حرص عليه ، وفي أخرى و قال إن أخوانكم عندنا من يطلبه فلم يستعن بهما في شيء حتى مات ، أخرجه أحمد من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن أخيه عن أبي بردة ، وأدخل أبو داود بينه وبين أبي بردة رجلا . **قوله** (ثم أتبعه) بهمة ثم مشاة ساكنة . **قوله** (معاذ بن جبل) بالنصب أي بعثه بعده . وظاهره أنه أخوه به بعد أن توجه . ووقع في بعض النسخ وأتبعه بهمة وصل وتشديد ، ومعاذ بالرفع لكن تقدم في المغازي بلفظ و بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذ إلى اليمن فقال يسرا ولا تسرا ، الحديث ويجعل على أنه أضاف معاذ إلى أبي موسى بعد سبق ولايته لكن قبل توجهه فوصاهما عند التوجه بذلك ، ويمكن أن يكون المراد أنه وصى كلا منهما واحد بعد آخر . **قوله** (فلما قدم عليه) تقدم في المغازي أن كلا منهما كان على عمل مستعمل ، وأن كلا منهما كان إذا سار في أرضه فقرب من صاحبه أحدث به عهدا ، وفي أخرى هناك و لعمري يزاوران فزار معاذ أبا موسى ، وفي أخرى و ضرب فسطاطا ، ومعنى و أتى له وسادة ، فرشها له ليجلس عليها ، وقد ذكر الباجي والاصمعي فيما نقله عياض عنهما أن المراد بقول ابن عباس و فاضطجعت في عرض الوسادة الفراش ، ورده النووي فقال : هذا ضعيف أو باطل ، وإنما المراد بالوسادة ما يجمل تحت رأس النائم ، وهو كما قال ، قال وكانت عادتهم أن من أرادوا إكرامه وضعدوا الوسادة تحته مبالغة في إكرامه . وقد وقع في حديث عبد الله بن عمرو و إن النبي ﷺ دخل عليه فألقى له وسادة ، كما تقدم في الصيام ، وفي حديث ابن عمر و أنه دخل على عبد الله بن مطيع فأطرح له وسادة . قال له ماجئت لأجل ، أخرجه مسلم ولم أر في شيء من كتب اللغة أن الفراش يسمى وسادة . **قوله** (قال أنزل) أي فأجاس على الوسادة . **قوله** (فاذا رجل الخ) هي جملة حالية بين الأمر والجواب ، ولم ألق دليلا اسم الرجل المذكور ، وقوله و كان يوديا فأسلم ثم هود ، في رواية مسلم وأبي داود ثم راجع دينه دين السوء . ولأحمد من طريق أبيوب بن حميد بن هلال عن أبي بردة قال قدم معاذ بن جبل على أبي موسى فاذا رجل عنده فقال : ما هذا - فذكر مثله وزاد - ونحن نريده على الإسلام منذ أحسبه شهريا وأخرج الطبراني من وجه آخر عن معاذ وأبي موسى و أن الله ﷻ أمرهما أن يعلما الناس ، فزار معاذ أبا موسى فاذا عنده رجل موقن بالحديث فقال : يا أخى أو بهشت تعذب الناس إنما بهشتنا نعامهم دينهم وأنهم هم بما ينفعهم فقال له أسلم ثم كفر ، قال : والذي بعث محمدا بالحق لا أبرح حتى أحرقه بالنار . **قوله** (لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله) . الرفع خبر مبتدأ محذوف ويجوز النصب . **قوله** (ثلاث مرات) أي كرر هذا الكلام ثلاث مرات وبين أبو داود في روايته أنهما كررا القول أبو موسى يقول أجلس ومعاذ يقول : لا أجلس ، فعلى هذا فقوله ثلاث مرات من كلام الراوي لا تنتم كلام معاذ ، ووقع في رواية أبيوب بعد قوله قضاء الله ورسوله و إن من رجع عن دينه - أو قال بدل دينه - فأنزلوه . **قوله** (فأمر به يقتل) في رواية أبيوب و قال واقع لا أقعد حتى تضربوا عنقه تضرب عنقه ، وفي رواية الطبراني التي أثرت إليها و تأتي بمطرب فألب فيه النار فكثفته وطرحه فيها ، ويمكن الجمع بأنه ضرب عنقه ثم ألقي في النار . ويؤخذ منه أن معاذ وأبا موسى كانا يريان جواز التعذيب بالنار

وأحرق الميت بالنار مبالغة في أهائه وترهيبها من الاعتداء به . وأخرج أبو دارود من طريق طلحة بن يحيى ويحيى بن عبد الله كلاهما عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قدم علي معاذ ، فذكر قصة اليهودي وفيه : فقال لا أول من دأبني حتى يقتل فقتل ، قال أحدهما : وكان قد استتيب قبل ذلك . وله من طريق أبي اسحق الشيباني عن أبي بردة : أتى أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه فأبى عشرين ليلة أو قريباً منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه ، قال أبو داود : رواه عبد الملك بن حمير عن أبي بردة فلم يذكر الاستتابة ، وكذا ابن فضال عن الشيباني ، وقال المسعودي عن القاسم يعني ابن عبد الرحمن في هذه القصة : فلم ينزل حتى ضرب عنقه وما استتابه . وهذا يعارضه الرواية المثبتة لأن معاذاً استتابه ، وهي أقوى من هذه الروايات الساكنة عنها لانعاضها ، وعلى تقدير ترجيح رواية المسعودي فلا حجة فيه لمن قال يقتل المرتد بلا استتابة ، لأن معاذاً يكون اكتفى بما تقدم من استتابة أبي موسى ، وقد ذكرت قريباً أن معاذاً روى الأمر باستتابة المرتد والمرتدة قوله ( ثم تذاكر قيام الليل ) في رواية سعيد بن أبي بردة ، فقال أبو موسى أقرؤهما قاتماً وقاعداً وعلى واحدتي وأتفرقه ، بقاء وقاف بينهما وأو نقيه أي الأرم قرامته في جميع الأحوال ، وفي أخرى : فقال أبو موسى كيف تقرأ أنت يا معاذ ؟ قال : أنام أول الليل فأقوم وقد قضيت حاجتي فأقرأ ما كتب الله لي . قوله ( وأرجو في نومي ما أرجو في قومي ) في رواية سعيد ، وأحسن ، في الموضعين كما تقدم بآية في المغازي ، وحاصله أنه يرجو الأجر في ترويح نفسه بالنوم ليكون أهدأ عند القيام . وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم : توبة أمهين على البلد الواحد ، وقسمة البلد بين أمهين ، وفيه كراهة زوال الإمارة والحرس عليها ومنع الحريص منها كما سيأتي بربطه في كتاب الأحكام ، وفيه تزاور الإخوان والأمراء والعلماء ، وإكرام الضيف ، والمبادرة إلى إنكار المنكر ، وإقامة الحد على من وجب عليه ، وأن المباحات يؤجر دلها بالنية إذا صارت وسائل للمقاصد الواجبة أو المندوبة أو تمكيداً لشيء منها .

### ٣ - باب قتل من أبى قبول الفرائض وما نُسبوا إلى الردة

٦٩٢٤ - حديث يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عُقيل عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة ، أن أبا هريرة قال : لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من العرب قال عمر : يا أبا بكر كيف تقتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فن قال لا إله إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بعهده وحسابه على الله .

٦٩٢٥ - قال أبو بكر : والله لأقاتن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منهوني عما كانوا يؤذونها إلى رول الله ﷺ لقاتلتهم على منهها . قال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن قد شرح الله صدر أبي بكر لقتال ، فرفقت أنه الحق .

قوله ( باب قتل من أبى قبول الفرائض ) أي جواز قتل من امتنع عن التزام الأحكام الواجبة والعمل بها .

قال الملب : من امتنع من قبول الفرائض نظر فإن أقر بوجود الزكاة مثلاً أخذت منه قهراً ولا يقتل ، فإن أضاف إلى امتناعه نصب انتال فوئل إلى أن يرجع ، قال مالك في الموطأ : الأمر عندنا نيم من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها منه كان حقاً عليهم جماعه ، قال ابن بطلان : مراده إذا أقر بوجودها لا خلاف في ذلك . قوله ( وما نسبوا إل الردة ) أي أطلق عليهم اسم المرتدين ، قال الكرماني دما ، في قوله وما نسبوا نافية فكذا قال ، والذي يظهر لي أنها مصدرية أي ونسبتهم إلى الردة وأشار بذلك إلى ماورد في بعض طرق الحديث الذي أورده كما سأبينه ، قال القاضي عياض وغيره ، كان أهل الردة ثلاثة أصناف : صنف عادوا إلى عبادة الاوثان وصنف تبعوا مسيلة والأسود العدوي وكان كل منهما ادعى النبوة قبل موت النبي ﷺ فصدق مسيلة أهل النجاسة وجماعة غيرهم وصدق الأسود أهل صنعاء وجماعة غيرهم ، فقتل الأسود قبل موت النبي ﷺ بقايل وبقى بعض من آمن به فقتلهم حال النبي ﷺ في خلافة أبي بكر ، وأما مسيلة فجزأ إليه أبو بكر الجيش وعابهم خالد بن الوليد فقتلوه . وصنف ثالث استمروا على الاسلام لكنهم جحدوا الزكاة وتناولوا بأنها خاصة بمن النبي ﷺ ، وهم الذين ناظر عمر أبا بكر في قتالهم كما وقع في حديث الباب ، وقال أبو محمد بن حزم في المل والنحل : انقسمت العرب بعد موت النبي ﷺ على أربعة أقسام : طائفة بقيت على ما كانت عليه في حياته وهم الجمهور ، وطائفة بقيت على الاسلام أيضا إلا أنهم قالوا نقيم الشرائع إلا الزكاة وهم كثير لكنهم قليل بالنسبة إلى الطائفة الاولى ، والثالثة أعلنت بالكفر والردة كأصحاب طليحة وسجاح وهم قليل بالنسبة لمن قبلهم إلا أنه كان في كل قبيلة من يقارم من ارتد ، وطائفة توقفت فلم تطع أحداً من الطوائف الثلاثة وتربصوا لمن تكون الغلبة فأخرج أبو بكر اليوم البعوث وكان فيروز ومن معه غلبوا على بلاد الاسود وقتلوه وقتل مسامة بالنجاة وعاد طليحة إلى الاسلام وكذا سجاح ورجع غالب من كان ارتد إلى الاسلام فلم يحمل المول إلا والجميع قد راجعوا دين الاسلام والله الحمد . قوله ( أن أبا هريرة قال ) في رواية مسلم عن أبي هريرة ، وهكذا رواه الاكثر عن الزهري بهذا السند على أنه من رواية أبي هريرة عن هر وعن أبي بكر ، وقال يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال « أمرت أن أقاتل الناس ، الحديث فساقه على أنه من مسند أبي هريرة ولم يذكر أبا بكر ولا عمر أخرجه مسلم ، وهو محمول على أن أبا هريرة سمع أصل الحديث من النبي ﷺ وحضر مناظرة أبي بكر وعمر فقهها كما هي ، ويؤيده أنه جاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلا واسطة من طريق أخرجه مسلم عن طريق العلماء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه ، ومن طريق أبي صالح ذكوان كلاهما عن أبي هريرة ، وأخرجه ابن خزيمة من طريق أبي العباس سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه ، وأخرجه أحمد من طريق همام بن منبه ، ورواه مالك خارج الموطأ عن أبي الزناد عن الأعرج ، وذكره ابن منبه في كتاب الايمان من رواية عبد الرحمن بن أبي عمرة كهم عن أبي هريرة ، ورواه عن النبي ﷺ أيضا ابن عمر كما تقدم في أوائل الكتاب في كتاب الايمان وجابر وطارق الاشجعي عند مسلم ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس وأصله عند البخاري كما تقدم في أوائل الصلاة وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن أنس ، وهو عند ابن خزيمة من وجه آخر عنه لكن قال د عن أنس عن أبي بكر ، وأخرجه البزار من حديث النعمان بن بشير ، وأخرجه الطبراني من حديث سهل بن سعد وابن عباس وجريمر البجلي وفي الأوسط من حديث سمرة ، وسأذكر ما في رواياتهم من فائدة زائدة إن شاء الله تعالى . قوله ( وكفر من

كفر من العرب) في حديث أنس عند ابن خزيمة لما توفي رسول الله ﷺ ارتد عامة العرب . قوله (يا أبا بكر كيف تقاتل الناس) في حديث أنس « أتريد أن تقاتل العرب » . قوله (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) كذا ساقه الأكثر ، وفي رواية طارق عند مسلم « من وحده الله وكفر بما بهد من دونه حرم دمه وماله » وأخرجه الطبراني من حديثه كرواية الجمهور ، وفي حديث ابن عمر « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله » ، ويقوموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، ونحوه في حديث أبي العنيس ، وفي حديث أنس عند أبي داود « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن يستقبلوا قبلتنا ، وبأكلوا ذبيحتنا ، ويصلوا صلاتنا » وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، ويؤمنوا بي وبما جئت به » قال الخطاب : زعم الروافض أن حديث الباب متناقض لأن في أوله أنهم كفروا وفي آخره أنهم ثبتوا على الإسلام إلا أنهم منعموا الزكاة ، فإن كانوا مسلمين فكيف استحل قتالهم وسبي ذرائعهم ، وإن كانوا كفارا فكيف احتج على عمر بالتفرقة بين الصلاة والزكاة ، فإن في جوابه إشارة إلى أنهم كانوا مقرين بالصلاة . قال : والجواب عن ذلك أن الذين نسبوا إلى الردة كانوا صنفين ، صنف رجعوا إلى عبادة الأوثان ، وصنف منعموا الزكاة وتأولوا قوله تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ﴾ فزعموا أن دفع الزكاة خاص به ﷺ لأن غيره لا يطهرهم ولا يصل عليهم فكيف تكون صلاته سكن لهم ، وإنما أراد عمر بقوله « تقاتل الناس » الصنف الثاني لأنه لا يتردد في جوابه قتل الصنف الأول ، كما أنه لا يتردد في قتال غيرهم من عبادة الأوثان والذيران واليهود والنصارى ، قال : وكأنه لم يستحضر من الحديث إلا القدر الذي ذكره ، وقد حفظ غيره في الصلاة والزكاة مما ، وقد رواه عبد الرحمن بن يعقوب بلفظ يعم جميع الشريعة حيث قال فيها « ويؤمنوا بي وبما جئت به » ، فإن مقتضى ذلك أن من جحد شيئا مما جاء به ﷺ ودعى إليه فاستنع ونصب القتال أنه يجب قتاله وقتله إذا أصر ، قال : وإنما عرضت للشبهة لما دخله من الاحتصار ، وكان راويه لم يقصد سياق الحديث على وجهه وإنما أراد سياق مناظرة أبي بكر وعمر واعتمد على معرفة السامع بأصل الحديث ، انتهى ملخصا . قلت : وفي هذا الجواب نظر ، لأنه لو كان عند عمر في الحديث « حتى يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » ما اختلف قتلهم للنسوية في كون غاية القتال ترك كل من التلطف بالإشهادتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، قال عياض : حديث ابن عمر نص في قتال من لم يصل ولم يرك كن لم يقر بالإشهادتين ، واحتجاج عمر على أبي بكر وجواب أبي بكر دل على أنهما لم يسمعا في الحديث الصلاة والزكاة ، إذ لو سمعه عمر لم يحتج على أبي بكر ولو سمعه أبو بكر لرد به على عمر ولم يحتج إلى الاحتجاج بعموم قوله « إلا بحقه » . قلت : إن كان الضمير في قوله « بحقه » ، الإسلام فهما ثبت أنه من حق الإسلام تنازله ، ولذلك اتفق الصحابة على قتال من جحد الزكاة . قوله (لا تقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة) يجوز تشديده فرق وتخفيفه ، والمراد بالفرق من أقر بالصلاة وإنكر الزكاة جاحدا أو مانعا مع الاعتراف ، وإنما أطلق في أول القصة الكفر ليشمل الصنفين ، فهو في حق من جحد حقيقة وفي حق الآخرين مجاز تظليها ، وإنما قاتلهم الصديق ولم يذرم بالجهل لأنهم نصبوا القتال لجزء الهم من دعاهم إلى الرجوع ، فلما أصرروا قاتلهم . قال المازري : ظاهر السياق أن عمر كان موافقا على قتال من جحد الصلاة فألزمه الصديق بمثله في الزكاة لورودها في الكتاب والسنة موردا واحدا . قوله (فإن الزكاة حق المال) يشير إلى دليل منع

التفرقة التي ذكرها أن حق النفس الصلاة وحق المال الزكاة ، فمن صلى عهم نفسه ، ومن زكى عهم ماله ، فإن لم يصل قوتل على ترك الصلاة ، ومن لم يزك أخذت الزكاة من ماله قهرا ، وإن أصب الحرب لذلك قوتل . وهذا يوضح أنه لو كان سمع في الحديث « وبقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة » لما احتاج الى هذا الاستنباط ، لكنه يحتل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدليل النظري . قوله ( والله لو منعوني عناقا ) تقدم ضبطها في « باب أخذ العناق » وفي « الصدقة » من كتاب الزكاة ، ووقع في رواية قتيبة عن الليث عند مسلم « عقالا » وأخرجه البخاري في كتاب الاعتصام عن قتيبة فكيف بهذه اللمظة فقال « لو منعوني كذا » واختلف في هذه اللفظة فقال قوم هي وهم ، وإلى ذلك أشار البخاري بقوله في « الاعتصام » عقب إirاده « قال لي ابن بكير ، يعني شيخه فيه هنا ، وعبد الله يعني ابن صالح عن الليث « عناقا » وهو أصح ، ووقع في رواية ذكرها أبو عبيدة « لو منعوني جدبا أذوط » وهو يؤيد أن الرواية « عناقا » والأذوط الصغير الفك والغفن ، قال عياض واحتج بذلك من يجيز أخذ العناق في زكاة الغنم إذا كانت كلها سخالا وهو أحد الأقوال ، وقيل : إنما ذكر العناق مبالغة في التقليل لا العناق نفسها ، قلت : والعناق بفتح المهملة والنون الأثنى من ولد المعز ، قال الثوري : المراد أنها كانت صفارا فانت أمهاتها في بعض الحول فيزكين بحول الأمهات ولو لم يبق من الأمهات شيء على الصحيح ، ويتصور فيها إذا ماتت معظم الكبار وحدت الصغار لحال الحول على الكبار على بقيتها وعلى الصغار . وقال بعض المالكية العناق والمذعة تجزى في زكاة الإبل الفيلة التي تزكى بالغنم ، وفي الغنم أيضا إذا كانت جذعة ، ويؤيده أن في حديث أبي بردة في الأضحية « فإن عني عناقا جذعة » وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الزكاة . وقال قوم : الرواية محفوفة ولها معنى متجه . وجرى النسوي على طريقته فقال : هو محمول على أنه قالها مرتين مرة عناقا ومرة عقالا . قلت : وهو بعيد مع اتحاد المخرج والنسبة ، وقيل المقال يطلق على صدقة عام يقال أخذ منه عقال هذا العام يعني صدقته حكاه المازري عن الكسائي واستشهد بقول الشاهر :

سمي عقالا فلم يترك لنا سندا فكيف لو قد سمي همرو عقالين

وعمره المشار اليه هو ابن عتبة بن أبي سفيان ، وكان عمه معاوية يبعثه ساهيا على الصدقات فقبل فيه ذلك . ونقل عياض عن ابن وهب أنه الفريضة من الإبل ، ونحوه عن النضر بن شبل ، وعن أبي سعيد الضرير : المقال ما يؤخذ في الزكاة من نعام وثمار لأنه عقل عن مالكهما . وقال المبرد : المقال ما أخذه العامل من صدقة بعينها فإن تعرض عن شيء منها قبل أخذ نقدا ، وعلى هذا فلا اشكال فيه . وذهب الآكثر الى حل المقال على حقيقة وأن المراد به الحبل الذي يعقل به البعير ، نقله عياض عن الرافدي عن مالك بن أبي ذئب قال المقال عقال الناقة . قال أبو عبيد المقال اسم لما يعقل به البعير ، وقد بعث النبي ﷺ محمد بن مسلمة على الصدقة فسكان يأخذ مع كل فريضة عقالا . وقال الثوري : ذهب الى هذا كثير من المحققين ، وقال ابن التيمي في « التحرير » : قول من فسر المقال بفريضة العام نفسه ، وهو نحو تأريل من حل البيضة والحبل في حديث لمن السارق على بيضة الحديد وحبل السفينة . قلت : وقد تقدم بيان ذلك في « باب جد المرأة » الى أن قال : وكل ما كان في هذا السياق أحقر كان أبلغ قال : والصحيح أن المراد بالمقال ما يعقل به البعير ، قال : والدليل على أن المراد به المبالغة قوله في الرواية الأخرى « عناق » وفي الأخرى « جدبا » قال : فعلى هذا فالمراد بالمقال قدر قيمته ، قال الثوري : وهذا هو الصحيح الذي

لا ينبغي غيره . وقال عياض : احتج به بعضهم على جواز أخذ الزكاة في عروض التجارة ، وفيه بعد ، والراجح أن العقال لا يؤخذ في الزكاة لوجوبه بعينه ، وإنما يؤخذ تبعاً للفرصة التي تعقل به ، أو أنه قال ذلك مبالغة على تقدير أن لو كانوا يؤدونه إلى النبي ﷺ . وقال النووي : يصح قدر قيمة العقال في زكاة النقد وفي المعدن والركاز والمهترات وزكاة الفطر ، وفيما لو وجهت سن فأخذ الساعي دونه ، وفيما إذا كانت الفهم سخا لافسح واحدة وقيمتها عقال . قال : وقد رأيت كثيراً ممن يتعماني للفرصة يظن أنه لا يتصور وإنما هو المبالغة وهو غلط منه . وقد قال الخطابي : حمله بعضهم على زكاة العقال إذا كان من عروض التجارة ، وعلى الحبل نفسه عند من يميز أخذ القيم ، وقد ألقى قولاً أنه يتخير بين العرض والنقد ، قال : وأظهر من ذلك كله قول من قال إنه يجب أخذ العقال مع الفرصة كما جاء عن عائشة ، وكان من عادة المتصدق أن يعمد إلى قرن - بفتح القاف والراء - وهو الحبل - فيقرن به بين يمينين مثلاً ثمرد الأبل ، وهكذا جاء عن الزهري . وقال غيره في قول أبي بكر ولو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ، غنية عن حمله على المبالغة . وحاصله أنهم متى منعوا شيئاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ ولو قل فقد منعوا شيئاً واجبا إذ لا فرق في منع الواجب رجعه بين القليل الكثير ، قال : وهذا ينفي عن جميع التقادير والتأويلات التي لا يسبق الفهم إليها ، ولا يظن بالصدق أنه يقصد إلى مثلاً . قلت : الحامل لمن حمله على المبالغة أن الذي تمثل به في هذا المقام لا بد وأن يكون من جنس ما يدخل في الحكم المذكور ، فلذلك حملوه على المبالغة والله أعلم . قوله ( فراهقه ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق ) أي ظهر له من محبة احتجابه لا أنه قلده في ذلك . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم في كتاب الإيمان : الاجتهاد في التوازل ، وردها إلى الأصول ، والمناظرة على ذلك والرجوع إلى الراجح ، والأدب في المناظرة بترك التصريح بالتعطئة والمدول إلى التلطف ، والأخذ في إقامة الحجة إلى أن يظهر للنظار ، فلو عاند بعد ظهورها لخيرته يستحق الأغلاط بحسب حاله . وفيه الحاف على الشيء لنا كيد . وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يرد عليها ، وهذا وكذلك لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلماً ؟ الراجح لا . بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر ، فإن شهد بالرسالة وانتمز أحكام الإسلام حكمه بالإسلام . وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله « إلا بحق الإسلام » قال البغوي : الكافر إذا كان وثياً أو ثوباً لا يقر بالوحدانية ، فإذا قال لا إله إلا الله حكمه بالإسلام ثم يجبر على قبول جميع أحكام الإسلام ويبرأ من كل دين خالف دين الإسلام ، وأما من كان مقراً بالوحدانية منكراً للنبوة فإنه لا يحكمه بالإسلام حتى يقول محمد رسول الله ، فإن كان يعتقد أن الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة فلا بد أن يقول إلى جميع الخلق ، فإن كان كفر بمحمود واجب أو استباحة محرم فيحتاج أن يرجع عما اعتاده ، ومقتضى قوله « يجبر » أنه إذا لم ياتزم تجرى عليه أحكام المرتد ، وبه صرح الثعالبي واستدل بحديث الباب قاضي أنه لم يرد في خبر من الأخبار . أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله أو أتى رسول الله ، كذا قال وهي غفلة عظيمة ، فالحديث في صحيح البخاري ومسلم في كتاب الإيمان من كل منهما من رواية ابن عمر بلفظ « حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » ويحتمل أن يكون المراد بقوله لا إله إلا الله هنا التلطف بالاشهادين لكونها صارت علماً على ذلك ، ويؤيده ورودها صريحاً في الطرق الأخرى ، واستدل بها على أن الزكاة لا تمتنع عن المرتد ، وتمتد بآن المرتد كافر والكافر لا يطالب بالزكاة وإنما يطالب بالإيمان ، وليس في فعل

الصدق حجة لما ذكر وإنما فيه قتال من منع الزكاة ، والذين تمسكوا بأصل الاسلام ومنعوا الزكاة بالشبهة التي ذكروها لم يحكم عليهم بالكفر قبل إقامة الحجة . وقد اختلف الصحابة فيهم بعد الغلبة عليهم هل تغنم أموالهم ونسب ذرارهم كالكفار أو لا كما البغاة ؟ فرأى أبو بكر الأول وعمل به وناظره عمر في ذلك كما سيأتي بيانه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ، وذهب الى الثاني ووافقه غيره في خلافته على ذلك ، واستقر الاجماع عليه في حق من جحد شيئاً من الفرائض بشبهة فيطالب بالرجوع فان نصب القتال قوتل وأقيمت عليه الحجة ، فان رجع والا هو لم معاملة الكافر حينئذ ، ويقال ان أصبح من المالكية استقر على القول الأول فمد من نذرة المخالف . وقال القاضي عياض : يستفاد من هذه القصة ان الحاكم اذا أداه اجتهاده في أمر لا نص فيه إلى شيء نجب طاعته فيه ولو اعتقد بعض المجتهدين خلافه ، فان صار ذلك المجتهد المعتقد خلافه حاكماً وجب عليه العمل بما أداه اليه اجتهاده وتوسخ له مخالفة الذي قبله في ذلك ، لان عمر أطاع أبا بكر فيما رأى من حق مانعي الزكاة مع اعتقاده خلافه ثم عمل في خلافته بما أداه اليه اجتهاده ووافقه أهل عصره من الصحابة وغيرهم ، وهذا مما ينبه عليه في الاحتجاج بالاجماع السكوني ، فيشترط في الاحتجاج به انتفاء دواعي الانكار وهذا منها . وقال الخطابي : في الحديث أن من أظفر الاسلام أجريت عليه أحكامه الظاهرة ولو أمره الكفر في نفس الامر . وعمل الخلف إنما هو فيمن اطاع على معتقده الفاسد فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جهل أمره ولا خلاف في اجراء الاحكام الظاهرة عليه

٤ - باب إذا عرض الذي أو غيره بسب النبي ﷺ ولم يصرح ، نحو قوله : اللام عليكم

٦٩٢٦ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن هشام بن زيد بن أنس بن مالك قال : سمعت أنس بن مالك يقول : مرَّ يهوديٌّ برسول الله ﷺ فقال : اللام عليكم فقال رسول الله ﷺ : وعليك . فقال رسول الله ﷺ : أتدرون ما يقول ؟ قال اللام عليكم ، قالوا : يا رسول الله ألا نقفه ؟ قال : لا ، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم ،

٦٩٢٧ - **حدثنا** أبو نعيم عن ابن مبيدة عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : استأذن رهط من اليهود على النبي ﷺ فقالوا : اللام عليكم ، فقلت : بل عليكم اللام واللعنة . فقال : يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله . قلت : أو لم نسمع ما قالوا ؟ قال : قلت وعليكم ،

٦٩٢٨ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن سفیان ومالك بن أنس قال حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إن لليهود إذا سلموا على أحدكم إنما يقولون سام عليكم ، فقل : عليك ،

قوله (باب إذا عرض الذي أو غيره) أي المعاهد ومن يظهر الاسلام . قوله (بسب النبي ﷺ) أي



وتفصيله، وقوله « ولم يصرح »، تأكيد بأن التعريض خلاف التصريح، وقد تقدم بيانه في تفسير قوله تعالى ﴿ولا جناح عليكم فيما هرسنتم به من خطبة النساء﴾ . قوله ( نحو قوله السام عليكم ) في رواية الكشميني « السام عليك » بالافراد، وكذا وقع في حديث عائدة وابن عمر في الباب، ولم يختلف في حديث أنس في لفظ « عليك » بالافراد وتقدمت الاحاديث الثلاثة مع شرحها في كتاب الاستئذان، واعترض بأن هذا اللفظ ليس فيه تعريض بالسب، والجواب أنه أطلق التعريض على ما يخالف التصريح ولم يرد التعريض المصطلح وهو أن يستعمل لفظا في حقيقته يلوح به الى معنى آخر يقصده . وقال ابن المنير : حديث الباب يطابق الترجمة بطريق الأولى، لان الجرح أشد من السب، فكان البخاري يخار مذهب الكوفيين في هذه المسألة انتهى ما خصا، وفيه نظر لأنه لم يبيت الحكم ولا يلزم من تركه قتل من قال ذلك لمصلحة التأليف أن لا يجب قتله حيث لمصلحة في تركه، وقد نقل ابن المنذر الاتفاق على أن من سب النبي ﷺ صريحا وجب قتله، ونقل أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع أن من سب النبي ﷺ ما هو قذف صريح كفر باتفاق العلماء، فلو تاب لم يسقط عنه القتل لأن حد قذفه القتل وحده القذف لا يسقط بالتوبة، وخالفه القفال فقال : كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام . وقال الصيدلاني : يزول القتل ويجب حد القذف، وضعفه الامام، فان عرض فقال الخطابي : لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما . وقال ابن بطال : اختلف العلماء فيمن سب النبي ﷺ، فأما أهل المهد والذمة كاليهود فقال ابن القاسم عن مالك : يقتل الا أن يسلم، وأما المسلم فيقتل بغير استئابة . ونقل ابن المنذر عن الثوري والشافعي وأحمد واسحق مثله في حق اليهودي ونحوه، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الاوزاعي ومالك في المسلم : هي ردة يستتاب منها . ومن الكوفيين ان كان ذميا حرر وان كان مسلما فهي ردة . وحكى عياض خلافا هل كان ترك من وقع منه ذلك لعدم التصريح أو لمصلحة التأليف ؟ ونقل عن بعض المالكية أنه انما لم يقتل اليهود في هذه القصة لانهم لم تقم عليهم البيعة بذلك ولا أقرؤا به فلم يقض فيهم بعهده . وقيل انهم لما لم يظهروه ولووه بالسنة ترك قتلهم . وقيل انه لم يحمل ذلك منهم على السب بل على الدعاء بالموت الذي لا بد منه، ولذلك قال في الرد عليهم « وعليكم » أي الموت نازل علينا وعليكم فلا معنى للدعاء به، أشار الى ذلك الفاضل عياض وتقدمت الإشارة اليه في الاستئذان، وكذا من قال « السام » بالهمز بمعنى السامة هو دعاء بأن يهلكوا الدين وليس بصريح في السب والله أعلم . وعلى القول بوجوب قتل من وقع منه ذلك من ذمي أو معاهد فترك لمصلحة التأليف هل ينتقض بذلك هذه ؟ محل تأمل . واحتج الطحاوي لأصحابهم بحديث الباب وأيده بان هذا السلام لو صدر من مسلم لكان ردة، وأما صدوره من اليهود فالذي هم عليه من الكفر أشد منه فلذلك لم يقتلهم النبي ﷺ . وتعقب بأن دعاءهم لم تحقن إلا باليهود وليس في الدعاء أنهم يسبون النبي ﷺ فن سبه منهم تعد اليهود فينتقض فيصير كافرا بلا عهد فيدر دمه الا أن يسلم ويؤيده أنه لو كان كل ما يمتدونه لا يؤاخذون به اسكانوا لو قتلوا مسلما لم يقتلوا لأن من معتقدهم حل دماء المسلمين ومع ذلك لو قتل منهم أحد مسلما قتل فان قيل انما يقتل بالمسلم قصاصا بدليل أنه يقتل به ولو أسلم ولو سب ثم أسلم لم يقتل . قلنا الفرق بينهما أن قتل المسلم يتعلق بحق آدمي فلا يدر، وأما السب فان وجوب القتل به يرجع الى حق الدين فيدمه الاسلام، والذي يظهر أن ترك قتل اليهود انما كان لمصلحة التأليف أو لكونهم لم يعلنوا به أولهما جميعا وهو أولى، والله أعلم

٥ - باب ٦٩٢٩ - حديث عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعشى قال حدثني شقيق قال

« قال عبد الله : كأي أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً من الأنبياء ضربته قومه فأدموه ، فهو يسح الدم من وجهه ويقول : رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون »

قوله ( باب ) كذا الأكثر بغير ترجمة ، وحذف ابن بطال فصار حديث ابن مسعود المذكور فيه من جملة الباب الذي قبله ، واعترض بأنه إنما ورد في قوم كفار أهل حرب والنبي ﷺ مأمور بالصبر على الأذى منهم فلذلك امتثل أمره . قلت : فهذا يقتضي ترجيح صنيع الأكثر من جملة في ترجمة مستقلة ، لكن تقدم التذييل على أن مثل ذلك وقع كالفصل من الباب الذي قبله فلا بد له من تملن به في الجملة ، والذي يظهر أنه أشار بإيراده إلى ترجيح القول بأن ترك قتل اليهود لمصلحة التأليف ، لأنه إذا لم يؤخذ الذي ضربه حتى جرحه بالدهاء عليه ليهلك بل صبر على أذاه وزاد فدا له فلان يصبر على الأذى بالقول أولى ، ويؤخذ منه ترك القتل بالتعريض بطريق الأولى ، وقد تقدم شرح حديث ابن مسعود المذكور في غزوة أحد من كتاب المغازي ، وحفص المذكور في السند هو ابن هيثم ، وشقيق هو ابن سلة أبو وائل ، والسند كله كوفيون . وقوله « قال عبد الله » يعني ابن مسعود ، ووقع في رواية مسلم من طريق وكيع عن الأعشى عن أبي وائل عن عبد الله . قوله ( يحكي نبياً من الأنبياء ) تقدم في ذكر بني إسرائيل من أحاديث الأنبياء هذا الحديث بهذا السند وذكرت فيه - من طريق مرسله وفي سندها من لم يسم - من سمي النبي المذكور نوحاً عليه السلام ، ثم وقع لي من رواية الأعشى بسنده مضموماً إلى روايته بسند حديث الباب أخرجه ابن عساکر في ترجمة نوح عليه السلام من تاريخ دمشق ، من رواية يعقوب ابن عبد الله الأشعري عن الأعشى عن جاهد عن عبيد بن عمير قال : إن كان نوح ليضربه قومه حتى ينفى عليه ثم يفيق فيقول : اهد قومي فإنهم لا يعلمون ، وبه عن الأعشى عن شقيق عن عبد الله فذكر نحو حديث الباب ، وتقدم هناك أيضاً قول القرطبي : أن النبي ﷺ هو الحاك والمحكى عنه ، ووجه الرد عليه ، وتقدم في غزوة أحد بيان ما وقع له ﷺ من المراحة في وجهه يوم أحد وأنه ﷺ قال أولاد كيف يفلح قوم أدموا وجهه نبيهم ، فانه قال أيضاً اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون ، وأن عند أحمد من رواية حاتم عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه ﷺ قال نحو ذلك يوم حنين لما اذبحوا عليه عند قسمة الغنائم . قوله ( فهو يسح الدم من وجهه ) في رواية عبد الله بن نمير عن الأعشى عن مسلم في هذا الحديث « عن جبينه » وقد تقدم في غزوة أحد بيان أنه شج ﷺ وكسرت وباعيته وشرح ما وقع في ذلك مبسوطاً وفقه الحد

٦ - باب قتل الخوارج والملاحدين بمد إقامة الحجة عليهم

وقول الله تعالى ﴿ وما كان الله ليضلّ قوماً بمدّ إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ﴾

وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله ، وقال : إلهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها على

المؤمنين

٦٩٣٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا حنيفة حدثنا سويد بن غفلة قال علي رضي الله عنه : إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ حديثاً فوالله لأن أخير من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه ، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : سيخرج قوم في آخر الزمان أحداث الأسنان ، صفهاء الاحلام ، يقولون من خير قول البرية ، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، يبرقون من الدين كما يبرق السهم من الرمية ، فأبنا أقيمت يوم فقتلهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة »

٦٩٣١ - **حدثنا** محمد بن المنثري حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحرورية أسمعت النبي ﷺ ؟ قال : لا أدري ما الحرورية ، سمعت النبي ﷺ يقول : يخرج في هذه الأمة - ولم يقل منها - قوم يحرقون صلاتكم مع صلاتهم ، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم - أو حناجرهم - يبرقون من الدين مروق السهم من الرمية ، فينظرون الرامي إلى سهمه إلى فصله إلى رصافه فيتمارى في الثقة هل علق بها من الدم شيء ،

٦٩٣٢ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب قال حدثني عمر أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمر وقد ذكر الحرورية فقال : قال النبي ﷺ يبرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية »

**قوله** ( باب قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم ، وقول الله تعالى ( وما كان الله ليعضل قوما بعد إذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ) أما الخوارج فهم جمع خارجة أي طائفة ، وهم قوم مبتدعون سمو بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين ، وأصل بدعتهم فيما حكاه الزائعي في الشرح الكبير أنهم خرجوا على علي رضي الله عنه حيث اعتقدوا أنه يعرف قتل عثمان رضي الله عنه ويقدرون عليهم ولا يقتص منهم لرضاء بقتله أو موافقته لإمام ، كذا قال ، وهو خلاف ما أطبق عليه أهل الاخبار فإنه لا نزاع عندهم أن الخوارج لم يطلبوا بدم عثمان بل كانوا ينسكرون عليه أشياء ويتبرءون منه ، وأصل ذلك أن بعض أهل العراق أنسكروا سيرة بعض أقارب عثمان فطعنوا على عثمان بذلك ، وكان يقال لهم القراء لشدة اجتماعهم في التلاوة والعبادة ، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتقطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ، فلما قتل عثمان قاتلوا مع علي واهتقدوا كفر عثمان ومن تابعه واهتقدوا لإمامة علي وكفر من قاتله من أهل الجبل الذين كان رئيسهم طائفة والزبير فانهما خرجا إلى مكة بعد أن أباعا علياً فلقيا عائشة وكانت حجت تلك السنة فاتفقوا على طاب قتل عثمان وخرجوا إلى البصرة يدعون الناس إلى ذلك ، فبلغ علياً فخرج إليهم ، فوعدت بينهم وقعة الجمل المشهورة وانصر على قتل طائفة في المعركة وقتل الزبير بعد أن انصرف من الوقعة ، فهذه الطائفة هي التي كانت تطالب بدم عثمان بالاتفاق ، ثم قام معاوية بالشام في مثل ذلك وكان أمير الشام إذ ذاك وكان علي أرسل إليه لأن

يباع له أهل الشام فاعتل أن عثمان قتل مظلوما ونجيب المبادرة إلى الافتصاص من قتله وأنه أقوى الناس على الطلب بذلك ، ويلتمس من علي أن يمكثه منهم ، ثم يباع له بعد ذلك ، وعلى يقول ادخل فيما دخل فيه الناس وحاكمهم إلى أحكم فيهم بالحق ، فلما طال الأمر خرج علي في أهل العراق طالبا قتال أهل الشام فخرج معاوية في أهل الشام قاصدا إلى قتاله ، فالتقيا بصفين فدامت الحرب بينهما أشهرا ، وكاد أهل الشام أن ينكسروا فرفعوا المصاحف على الرماح ونادوا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وكان ذلك بإشارة عمرو بن العاص وهو مع معاوية ، فترك جمع كثير عن كان مع علي وخصوصا القراء القتال بسبب ذلك تدينا ، واحتجوا بقوله تعالى ( ألم تر إلى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ) الآية ، فراسلوا أهل الشام في ذلك فقالوا ابعثوا حكما منكم وحكما منا ويحضر منهما من لم يباشر القتال فن رأوا الحق معه أطاعوه ، فأجاب علي ومن معه إلى ذلك وأنكرت ذلك تلك الطائفة التي صاروا خوارج وكتب علي بينه وبين معاوية كتاب الحكومة بين أهل العراق والشام : هذا ما قضى عليه أمير المؤمنين علي معاوية فامتنع أهل الشام من ذلك وقالوا اكتبوا اسمه واسم أبيه ، فأجلب علي إلى ذلك فأنكره عليه الخوارج أيضا . ثم انفصل الفريقان علي أن يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عيئوها في مكان وسط بين الشام والعراق ، ويرجع المسكران إلى بلادهم إلى أن يقع الحكم ، فرجع معاوية إلى الشام ، ورجع علي إلى الكوفة ، ففارقه الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ، ونزلوا مكانا يقال له حروراء بفتح المهملة وراء بن الأولى مضمومة ، ومن ثم قبل لهم الحرورية وكان كبيرهم هيداق بن السكواء بفتح الكاف وتشديد الواو مع المد البشكري ، وشبهت بفتح الموحدة والمرحدة بعدها مثله التميمي فأرسل إليهم علي ابن عباس فماظرهم فرجع كثير منهم معه ، ثم خرج إليهم علي ، فأطاعوه ودخلوا معه الكوفة معهم رئيسهم المذكوران ، ثم أشاهوا أن عليا نائب عن الحكومة ولذلك رجعوا معه ، فبلغ ذلك عليا غلظ وأنكر ذلك ، فنادوا من جوانب المسجد : لا حكم إلا لله ، فقال : كلته حتى يراد بها باطل ، فقال لهم : لكم طينا ثلاثة : أن لا تمنحكم من المساجد ، ولا من رزقكم من القى . ولا نبذوكم بقتال ما لم نحدثوا فسادا . وخرجوا شيئا بعد شيء إلى أن اجتمعوا بالمدينة ، فراسلهم في الرجوع فأدروا على الامتناع حتى يسهل علي نفسه بالكفر لرضاه بالنكيم وبئوب ، ثم راسلهم أيضا فأرادوا قتل رسوله ، ثم اجتمعوا علي أن من لا يعتقد متقدم يكفر ويباح دمه وماله وأهله ، وانتقلوا إلى الفعل فاستعرضوا الناس فقتلوا من اجتازهم من المسلمين ، وصر بهم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا ليل علي بعض تلك البلاد ومعه سرية وهي حامل فقتلوه وبقروا بأن صريته من ولد ، فباغ عليا فخرج إليهم في الجيش الذي كان هيا للخرج إلى الشام . فأوقع بهم بالنهر وان ، ولم ينج منهم إلا دون العشرة ولا قل عن معه إلا نهر العشرة ، فهذا ملخص أول أمرهم ، ثم انضم إلى من بقى منهم من مال إلى رأيهم فكانوا عتفين في خلافة علي حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بعد أن دخل علي في صلاة الصبح ، ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فأوقع بهم صكر الشام بمكان يقال له النجيلة ثم كانوا منقذه في إمارة زياد وابنه هيداق علي العراق طويلا مدة معاوية وولده يزيد ، وظفر زياد وابنه منهم بجامة فأبادهم بين قتل وحبس طويل ، فلما مات يزيد وقع الافتراق وولى الخلافة عبد الله بن الزبير وأطاعه أهل الأنصار إلا بعض أهل الشام فامروا ناهي الخلافة وغلّب علي جميع الشام إلى مصر ، فظهر الخوارج حينئذ بأمر علي مع نافع بن الأزرق ، وبالجماعة مع نجدة بن عامر

وزاد نعمة على معتقد الخوارج أن من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقد ، وعظم البلاء بهم ونوسموا في معتقد المفسد فأبطلوا رجم المحسن وقطعوا يد السارق من الابط وأوجبوا الصلاة على الخائض في حال حيضها وكفروا من ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن كان قادرا ، وإن لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة ، وحكم مرتكب الكبيرة هتدم حكم الكافر ، وكفوا عن أموال أهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وفتكوا فيمن ينسب إلى الاسلام بالقتل والسبي والنهب ، فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ، ومنهم من يدعو أولادهم يفتك ، ولم يزل البلاء بهم يزيد إلى أن أمر المهلب بن أبي صفرة على قتالهم فطاولهم حتى ظفر بهم وتقال جصهم ، ثم لم يزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدر الدولة العباسية ، ودخلت طائفة منهم المغرب . وقد صنف في أخبارهم أبو مخنف بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح النون بعدما قام واسمه لوط بن يحيى كتابا لحصه الطبري في تاريخه وصنف في أخبارهم أيضا الهيثم بن عدي كتابا ، ومحمد بن قدامة الجوهري أحد شيوخ البخاري خارج الصحيح كتابا كبيرا ، وجمع أخبارهم أبو العباس المبرد في كتابه الكامل ، لكن بغير أسانيد بخلاف المذكورين قبله ، قال القاضي أبو بكر بن العربي : الخوارج صنفان أحدهما يزعم أن عثمان وعليا وأصحاب الجبل وصفين وكل من رضى بالتحكيم كفار ، والآخر يزعم أن كل من أتى كبيرة فهو كافر علة في النار أبدا . وقال غيره : بل الصنف الأول مفرع عن الصنف الثاني لأن الحامل لهم على تكفير أولئك كونهم أذنوا فيما فعلوه بزعمهم . وقال ابن حزم : ذهب نعمة بن عامر من الخوارج إلى أن من أتى صغيرة عذب بغير النار ، ومن أدام على صغيرة فهو كمرتكب الكبيرة في التغليد في النار ، وذكر أنه منهم من غلا في معتقد المفسد فأنكر الصلوات الخمس وقال : الواجب صلاة بالمعزة وصلاة بالعتى ، ومنهم من جوز نكاح بنت الابن وبنت الأخ والأخت ، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن ، وأن من قال لا إله إلا الله فهو مؤمن عنده ولو اعتقد الكفر بقلبه ، وقال أبو منصور البغدادي في المقالات : عدة فرق الخوارج عشرون فرقة ، وقال ابن حزم أسوؤهم حالا الغلاة المذكورون وأفرجهم إلى قول أهل الحق الإباضية ، وقد بقيت منهم بقية بالمغرب وقد وردت بما ذكرته من أصل حال الخوارج أخبار جباد : منها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر وأخرجه الطبري عن طريق يونس كلاهما عن الزهري قال : لما نشر أهل الشام المصاحف بمشورة عمرو بن العاص حين كاد أهل العراق أن يغابوهم هاب أهل الشام ذلك إلى أن آل الأمر إلى التحكيم ، ورجع كل إلى بلد ، إلى أن اجتمع الحسكان في العام المقبل بدومة الجندل واتفقوا على غير شيء ، فلما رجعوا خالفت الضرورة عليا وقالوا لا حكم إلا لله ، وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق أبي رزين قال : لما وقع الرضا بالتحكيم ورجع على آل السكونة اعتزلت الخوارج بحروراء فبعث لهم دلي عبد الله بن عباس فناظرهم ، فلما رجعوا جاء رجل إلى علي فقال : انهم يتحدثون أنك أفررت لهم بالكفر لرضاك بالتحكيم ، فخطب وأنكر ذلك فتنادروا من جوانب المسجد لا حكم إلا لله . ومن وجه آخر أن رؤسهم حينئذ الذين اجتمعوا بالنهروان عبد الله بن وهب الراسبي وزيد بن حصن الطائي وحر قوص بن زهير السعدي ، فانفقوا على تأمير عبد الله بن وهب ، وسباني كثير من أسانيد ما أشرت إليه بعد في كتاب الفتن أن شاء الله تعالى . وقال الغزالي في الوسيط ، تبعنا أخيرة في حكم الخوارج وجهان : أحدهما أنه حكم أهل الردة ، والثاني أنه حكم أهل البغي ، ورجح الرافعي الأول ، وأيس الذي قاله مطردا في كل خارجي قائم على قسمين : أحدهما من تقدم ذكره ، والثاني من خرج في طلب الملك

لا لدعاء الى منفده ، وم على قسمين أيضا : قدم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة وترك عملهم بالسنة النبوية فمؤلاهم أهل حق ، ومنهم الحسن بن علي وأهل المدينة في الحرة والقراء الذين خرجوا على الحجاج ، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط سواء كانت فيهم شبه أم لا وم البغاة . وسيأتي بيان حكمهم في كتاب الفتن وبالله التوفيق **قوله** ( وكان ابن عمر يرام شرار خلق الله الخ ) وصلة الطبري في مسند علي من تهذيب الآثار من طريق بكر بن عبد الله بن الأشج أنه سأل نافعاً كيف كان رأي ابن عمر في الحروية ؟ قال : كان يرام شرار خلق الله ، انطلقوا الى آيات الكفار لجمعهم في المؤمنين . قالت : وسنده صحيح ، وقد ثبت في الحديث الصحيح المرفوع عند مسلم من حديث أبي ذر في وصف الخوارج : هم شرار الخلق والخليفة ، وعند أحمد بن حنبل عن أنس مرفوعاً مثله ، وعند البراء من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : ذكر رسول الله ﷺ الخوارج فقال : هم شرار أمي بقتام خيار أمي ، وسنده حسن وعند الطبراني من هذا الوجه مرفوعاً هم شر الخلق والخليفة يقتلهم خير الخلق والخليفة وفي حديث أبي سعيد عند أحمد ، هم شر البرية ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن علي عند مسلم ، من أبغض خلق الله إليه ، وفي حديث عبد الله بن خباب يعني عن أبيه عند الطبراني ، شر قتل أظنهم السما . وأقلتم الأرض ، وفي حديث أبي أمامة نحوه ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث أبي برزة مرفوعاً في ذكر الخوارج : هم الخلق والخلق يقولها ثلاثاً ، وعند ابن أبي شيبة من طريق عمير بن اسحق عن أبي هريرة ، هم شر الخلق ، وهذا بما يؤيد قول من قال بكفرهم . ثم ذكر البخاري في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث علي . **قوله** ( حدثنا خيثمة ) بفتح الخاء المعجمة والمثلثة بينهما تيمناً ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتح المهملة وسكون الواو المتحدة المعنى ، لأبيه ولجده محبة ، ووقع في رواية سهل بن بحر عن عمر بن حفص بهذا السند حدثني بالإفراد أخرجه أبو نعيم ولم يصرح بالتحديث فيه الأحفص بن غياث ، فقد أخرجه مسلم من رواية وكيع وهيب بن يونس والثوري وجريرو وأبي معاوية ، وتقدم في علامات النبوة فضائل القرآن من رواية سفيان الثوري ، وهو عند أبي داود والنسائي من رواية الثوري أيضاً ، وعند أبي عروانة من رواية يعلى بن عبيد ، وعند الطبري أيضاً من رواية يحيى بن عيسى الرملة وعل بن وهام كاهم عن الأعمش بالضعف ، وذكر الاسماعيلي أن عيسى بن يونس زاد فيه رجلاً فقال عن الأعمش حدثني عمرو بن مرة عن خيثمة . قلت : لم أر في رواية عيسى عند مسلم ذكر عمرو بن مرة وهو من المزيدي في متصل الأسانيد ، لأن أبا معاوية هو الميزان في حديث الأعمش . **قوله** ( سويد بن غفلة ) بفتح المعجمة والفاء مخضرم من كبار التابعين ، وقد قيل إن له محبة ، وتقدم بيان ذلك في أواخر فضائل القرآن . **قوله** ( قال علي ) هو علي حذف ، وهو كثير في الخط والأولى أن ينطق به ، وقد مضى في آخر فضائل القرآن من رواية الثوري عن الأعمش بهذا السند قال : قال علي ، وعند النسائي من هذا الوجه عن علي ، قال الدارقطني : لم يصح لسويد بن غفلة عن علي مرفوع إلا هذا . قلت : وماله في الكتب الستة ولا عند أحمد غفلة ، وله في المستدرک من طريق الذهبي عنه قال : خطب علي بن أبي جهل ، أخرجه من طريق أحمد عن يحيى بن أبي زائدة عن زكريا بن الهادي ، وسنده جيد ، لكنه مرسل لم يزل فيه ، **قوله** ( إذا حدثكم ) في رواية يحيى بن عيسى سبب لهذا الكلام ، فأول الحديث عنده من سويد بن غفلة قال : كان علي يمر بالنهر وبالساقية فبعضه : صدق الله ورسوله ، فلما بنا أمير المؤمنين ما زال يقول هذا قال إذا حدثكم الخ ، وكان علي

في حال المحاربة يقول ذلك ، وإذا وقع له أسرى يوم أن عنده في ذلك أثرا ، يخشى في هذه الكائنة أن يظنوا أن قصة ذي النديّة من ذلك القبيل فأوضح أن عنده في أمره نصا صريحا ، وبين لهم أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يكفي ولا يعرض ولا يورى ، وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليتخذه بذلك من يحاربه ، ولذلك استبدل بقوله « الحرب خدعة » قوله ( فوالله لأن آخر ) بكسر الحاء المعجمة أي أسقط . قوله ( من السماء ) زاد أبو معاوية والثوري في روايتهما « إلى الأرض » أخرجهما ، وسقطت المصنف في علامات النبوة ولم يسق مسلم لفظهما . ووقع في رواية يحيى بن عيسى « أخر من السماء فتخطفى الطير أو تهوى بن الريح في مكان سحيق » . قوله ( فجا يفي وبينكم ) في رواية يحيى بن عيسى « من نفسي » وفي رواية الأعمش عن زيد بن وهب عن علي « قام فينا على عند أصحاب النهر فقال : ما سمعتموني أحدثكم عن رسول الله ﷺ فخذوا به ، وما سمعتموني أحدث في غير ذلك » ويستفاد من هذه الرواية معرفة الوقت الذي حدث فيه على بذلك والسبب أيضا . قوله ( فإن الحرب خدعة ) في رواية يحيى بن عيسى « فانما الحرب خدعة » وقد تقدم في كتاب الجهاد أن هذا أعنى « الحرب خدعة » حديث مرفوع ، وتقدم ضبط خدعه هناك ومعناها . قوله ( سيخرج قوم في آخر الزمان ) كذا وقع في هذه الرواية وفي حديث أبي برزة عند النسائي « يخرج في آخر الزمان قوم ، وهذا قد يخالف حديث أبي سعيد المذكور في الباب بعده ، فإن مقتضاه أنهم خرجوا في خلافة علي ، وكذا أكثر الأحاديث الواردة في أمرهم ، وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر ، لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهم قد خرجوا قبل ذلك بأكثر من ستين سنة ، ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة ، فإن في حديث سفينة المخرج في السنن وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعا « الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا » وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهروان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو سنتين . قوله ( أحداث ) بمهملة ثم ثلثة جمع حدث بفتحهم والحديث هو الصغير السن فكذا في أكثر الروايات ، ووقع هنا للمصنف والمرحى حدث بضم أوله وتشديد الدال ، قال في « المطالع » معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حدث ، قال ابن التين حدث بضم أوله مثل كرام جمع كريم وكبار جمع كبير ، والحديث الجديد من كل شيء . ويطلق على الصغير بهذا الاعتبار ، وتقدم في التفسير حدث مثل هذا اللفظ لسكنه هناك جمع على غير قياس ، والمراد سمار يتحدثون قالة في النهاية ، وتقدم في علامات النبوة بلفظ حدثاء بوزن سفهاء وهو جمع حديث كما تقدم تقريره ، والاسنان جمع سن والمراد به العمر ، والمراد أنهم شباب . قوله ( سفهاء الاحلام ) جمع حلم بكسر أوله والمراد به العقل ، والمعنى أن عقولهم رديئة . قال النووي : يستفاد منه أن التثبت وقوة البصيرة تكون عند كمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل . قلت : ولم يظهر لي وجه الأخذ منه فإن هذا معلوم بالعادة لا من خصوص كون هؤلاء كانوا بهذه الصفة . قوله ( يقولون من خير قول البرية ) تقدم في علامات النبوة وفي آخر فضائل القرآن قول من قال أنه مقبول وإن المراد من قول غير البرية وهو القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون على ظاهره والمراد القول الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم « لا حكم إلا لله » في جواب علي كما سيأتي . وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال « خرجنا مع علي - فذكر الحديث وفيه - يخرج قوم يشككون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم » وفي حديث أنس عن أبي سعيد عند أبي داود والطبراني « يحسنون القول ويسبون الفعل » ونحوه في حديث عبد الله بن عمر وعند أحمد وفي

حديث مسلم عن علي يقولون الحق لا يجاوز هذا وأشار إلى حلقه . **قوله** ( لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ) في رواية الكشميني لا يجوز ، والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة يؤذن قدوة وهي الحلقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرى عما يلي القم ، ووقع في رواية مسلم من رواية زيد بن وهب عن علي لا تجاوز صلاتهم تراجم ، فكأنه أطلق الإيمان على الصلاة ، وله في حديث أبي ذر لا يجاوز إيمانهم حناجرهم ، والمراد أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي عند مسلم يقولون الحق بالاستنابة لا يجاوز هذا منهم وأشار إلى حلقه ، وهذه المجاوزة غير المجاوزة الآتية في حديث أبي سعيد . **قوله** ( يمرقون من الدين ) في رواية أبي إسحق عن سويد بن غفلة عند النسائي والطبري و يمرقون من الاسلام ، وكذا في حديث ابن عمر في الباب ، وفي رواية زيد بن وهب المشار إليها ، وحديث أبي بكر في الطبري وعند النسائي من رواية طارق بن زياد عن علي و يمرقون من الحق ، وفيه تصقب على من نسر الدين هنا بالطاعة كما تقدمت الإشارة إليه في علامات النبوة . **قوله** ( كما يمرق السم من الرمية ) بفتح الراء وكسر الميم وتشديد التثنية أي الشيء الذي يرمى به ويطلق على الطريدة من الوحش إذا رامها الرامي ، وسيأتي في الباب الذي بعده . **قوله** ( فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة ) في رواية زيد بن وهب و لو يعلم الجيش الذين يصيرونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم انكسروا عن العمل ، ولمسلم في رواية عبيدة بن عمرو عن علي و لو لا أن تبطروا لحدثكم بما وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد ﷺ ، قال عبيدة قلت لعل : أنت سمعته ؟ قال : أي ورب الكعبة ثلاثا . وله في رواية زيد بن وهب في قصة قتل الخوارج و أن عليا لما قتلهم قال صدق الله وبلغ رسوله ، فقام إليه عبيدة فقال : يا أمير المؤمنين الله الذي لا إله إلا هو لقد سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أي والله الذي لا إله إلا هو حتى استخلفه ثلاثا ، قال النوري : إنما استخلفه ليؤكد الأمر عند السامعين وتظهر هجرة النبي ﷺ وأن عليا ومن معه على الحق . قال : وليطمئن قلب المستخلف لازالة تورم ما أشار إليه علي أن الحرب خدعة غشى أن يكون لم يسمع في ذلك شيئا منصوصا ، وإلى ذلك يشير قول عائشة لعبد الله بن شداد في روايته المشار إليها حيث قالت له و ما قال علي حينئذ ؟ قال سمعته يقول : صدق الله ورسوله ، قال : رحم الله عليا إنه كان لا يرى شيئا بهجه إلا قال صدق الله ورسوله ، أيذهب أهل العراق فيكذبون عليه وينبدونه ، فن هذا أراد عبيدة بن عمرو التذنب في هذه القصة بمخصوصها وأن فيها نفلا منصوصا مرفوعا . وأخرج أحمد نحو هذا الحديث عن علي وزاد في آخره و قتلهم حق على كل مسلم ، ووقع بسبب الحديث على هذا الحديث في رواية عبيدة بن أبي رافع فيما أخرجه مسلم من رواية بشر بن سعيد عنه قال و إن الحرورية لما خرجت وهو مع علي قالوا : لا حكم إلا لله تعالى ، فقال علي : كلمة حق أريد بها باطل ، أن رسول الله ﷺ وصف ناسا إلى لأهرف صفتهم في هؤلاء يقولون الحق بالاستنابة ولا يجاوز هذا منهم - وأشار بحلقه - من أبفض خلق الله إليه ، الحديث . الحديث الثاني حديث أبي سعيد ، **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري ، ومحمد بن إبراهيم هو القتيبي ، وأبو سلة هو ابن عبد الرحمن بن عوف ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق وهذا السياق كأنه لفظ عطاء بن يسار وأما لفظ أبي سلة فنقدم منفردا في أواخر فضائل القرآن ، ورواه الزهري عن أبي سلة كافي الباب الذي بعده بسياق آخر ، فلعل اللفظ المذكور هنا على سياق عطاء بن يسار المقرون به ، وقد قرن الزهري مع أبي سلة في



روايته الماضية في الأدب الضحاك المشرق سكنه ألفره هنا عن أبي سلمة فامتاز لفظه عن لفظ الضحاك . قوله ( فسأله عن الحرورية سمعت النبي ﷺ ) كذا للجميع بخلاف المسموح ، وقد بينه في رواية مسلم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه فقال يذكرها ، وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وقلت لأبي سعيد هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحرورية ، أخرجه ابن ماجه والطبري ، وأخرج الطبري من طريق الأسود بن العلاء عن أبي سلمة قال : « جئنا أبا سعيد فقلنا ، فذكر مثله ، ومن طريق أبي إسحق مولى بني هاشم أنه سأل أبا سعيد عن الحرورية . » قوله ( قال لا أدري ما الحرورية ) هذا يفاير قوله في أول حديث الباب الذي يليه ، وأشهد أن عليا قتلهم وأنا معه ، فان مقتضى الاول أنه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحرورية أو لا ، ومقتضى الثاني أنه ورد فيهم ، ويمكن الجمع بأن مراده بالذي هنا أنه لم يحفظ فيهم نصا بلفظ الحرورية وإنما سمع قصتهم التي دل وجود علامتهم في الحرورية بأنهم هم . قوله ( يخرج في هذه الامة ولم يقل منها ) لم تختلف الطرق الصحيحة على أبي سعيد في ذلك فعند مسلم من رواية أبي نضرة عن أبي سعيد : « ان النبي ﷺ ذكر قوما يكونون في امته ، وله من وجه آخر ويترق عند فرقة مارقة من المسلمين ، وله من رواية الضحاك المشرق عن أبي سعيد نحوه ، وأما ما أخرجه الطبري من وجه آخر عن أبي سعيد بلفظ : « من امتي ، فسند ضعيف ، لكن وقع عند مسلم من حديث أبي ذر بلفظ : « سيكون بعدى من امتي قوم ، وله من طريق زيد بن وهب عن علي » يخرج قوم من امتي ، ويجمع بينه وبين حديث أبي سعيد بأن المراد بالامة في حديث أبي سعيد امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدعوة ، قال النووي : وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم الالفاظ ، وفيه إشارة من أبي سعيد الى تكفير الخوارج وأنهم من غير هذه الامة . قوله ( تحقرون ) بفتح أوله أى تستقلون . قوله ( صلاتكم مع صلاتهم ) زاد في رواية الزهري عن أبي سلمة كافي الباب بعده « وصيامكم مع صيامهم » وفي رواية حاصم بن شبيب عن أبي سعيد : « تحقرون أعمالكم مع أعمالهم ، ووصف حاصم أصحاب نجدة الحروري بأنهم « يصومون النهار ويقومون الليل وبأخذون الصدقات على السنة » أخرجه الطبري ، ومثله عنده من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة . وفي رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنده « يتعمدون بحرق أجدكم صلاته وصيامه مع صلاتهم وصيامهم ، ومثله من رواية أنس عن أبي سعيد . وزاد في رواية الأسود بن العلاء عن أبي سلمة « وأعمالكم مع أعمالهم » وفي رواية سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن علي : « ليست قراءتكم الى قراءتهم شيئا ولا صلاتكم الى صلاتهم شيئا » أخرجه مسلم والطبري ، وعنده من طريق سليمان التيمي عن أنس « ذكر لي عن رسول الله ﷺ قال : « إن فيكم قوما يدابون ويعملون حتى يعجبوا الناس وتعجبهم أنفسهم » ومن طريق حفص ابن أخي أنس عن عمه بلفظ : « يتعمقون في الدين » وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرته للخوارج قال : « فأتيهم فدخلت على قوم لم أر أشد اجتهدا منهم ، أيديهم كأنها نفن الابل ، ووجوههم معلقة من آثار السجود » وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه « ذكر عنده الخوارج واجتهدهم في العبادة فقال : ليسوا أشد اجتهدا من الرهبان . » قوله ( يمرقون من الدين مروق المم من الرمية ) بكسر الميم وتشديد التعتانية فعيلة بمعنى مفعولة فأدخلت فيها الهاء وإن كان فاعل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث للإشارة لنظام من الوصفية الى الاسمية ، وقيل إن شرط استواء المذكور والمؤنث أن يكون الموصوف مذكورا معه ، وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع لوصف ، تقول خذ ذبيحتك أى الهاة التي تريد

ذبحها فإذا ذبحتها قيل لها حينئذ ذبح . قوله ( فلينظر الراعي إلى سهمه ) يأتي بيانه في الباب الذي بعده ، وقوله « إلى نصله » هو بدل من قوله سهمه أي ينظر إليه جملة ثم تفصيلا ، وقد وقع في رواية أبي حمزة عن يحيى بن سعيد عند الطبري . ينظر إلى سهمه فلا يرى شيئا ثم ينظر إلى نصله ثم إلى رصافه ، وسيأتي بأبسط من هذا في الباب الذي يليه ، وقوله « فينباري » أي يتشكك هل بقي فيها شيء من الدم ، والفوفة موضع الوعر من السهم ، قال ابن الأنباري الفوق يذكر ويؤنث وقد يقال فوفة بالهاء . الحديث الثالث حديث ابن عمر ، قوله ( حدثنا عمر ) في رواية غير أبي ذر . حدثني ، بالافراد كذا للجميع عمر غير منسوب ، لكن ذكر أبو علي الجبائي عن الأصمعي قال قرأه علينا أبو زيد في عرضه ببغداد . عمر بن محمد ، ونسجه الاسماعيل في روايته من طريق أحمد بن حنبل عن ابن وهب . أخبرني عمر بن محمد بن زيد العمري . قلت : وزيد هو ابن عبد الله بن عمر ، وقد تقدم في التفسير بهذا السند حديث في تفسير الثمان عن يحيى بن سليمان عن ابن وهب . حدثني عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، ووقع في حديث الباب منسوبا هكذا إلى عمر بن الخطاب في رواية الطبري عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب . قوله ( عن عبد الله بن عمر وذكر الحورية ) هي جملة حالية ، والمراد أنه حدث بالحديث عند ذكر الحورية ، وفي إيراد البخاري له عقب حديث أبي سعيد إشارة إلى أن توقف أبي سعيد المذكور محمول على ما أشرت إليه من أنه لم ينص في الحديث المرفوع على تسميتهم بخصوص هذا الاسم لا أن الحديث لم يرد فيهم

#### ٧ - باب من ترك قتال الخوارج للأناف ولئلا ينفّر الناس عنه

٦٩٣٣ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة . عن أبي سعيد قال : بينا النبي ﷺ يقسم جاء عبد الله بن ذى النجاشية التميمي فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال : وبلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه . قال : دعه فإن له أسحابة يحتر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، يُنظر في قذذه فلا يوجد فيه شيء ثم يُنظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم يُنظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم يُنظر في نصبه فلا يوجد فيه شيء ، قد سبق للفرث والدم . آبتهم رجل إحدى يديه - أو قال ثدييه - مثل ثدي المرأة ، أو قال : مثل للبطنة تدردر . يخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : أشهد سمعتُ من النبي ﷺ ، وأشهد أن عليا قتالهم وأنا معه ، جىء بالرجل على النحر فذى أمته النبي ﷺ . قال : فنزأت فيه (ومهم من يلزمك في الصدقات)

٦٩٣٤ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا يسير بن عمرو قال « قالت لسمل بن حنيف : هل سمعت النبي ﷺ يقول في الخوارج شيئا ؟ قال : سمعته يقول - وأهوى يديه قبل القراقي : يخرج منه قوم يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام صروق السهم من الرمية »

قوله ( باب من ترك قتال الخوارج للأناف ولئلا ينفّر الناس عنه ) أورده في حديث أبي سعيد في ذكر الامي

قال النبي ﷺ : عدل . فقال عمر انذن لي فأضرب عنقه ، قال دعه ، وليس فيه بيان السبب في الأمر بتركه ، ولكنه ورد في بعض طرقه . فأخرج أحمد والطبري من طريق بلال بن بقطر عن أبي بكر قال : أتى النبي ﷺ بموئل فعمد يقسمه ، فاتاه رجل وهو على تلك الحال ، فذكر الحديث وفيه : فقال أصحابه : ألا تضرب عنقه ؟ فقال : لا أريد أن يسمع المشركون أني أقتل أصحابي ، ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبي سعيد وفيه : فقال عمر دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق ، فقال : معاذ الله أن يتحدث الناس أني أقتل أصحابي ، إن هذا وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون منه ، لكن القصة التي في حديث جابر صرح في حديثه بأنها كانت منصرف النبي ﷺ من الجمرة ، وكان ذلك في ذي القعدة سنة ثمان ، وكان الذي قسمه النبي ﷺ حينئذ فضة كانت في ثوب بلال وكان يطلى كل من جاء منها ، والقصة التي في حديث أبي سعيد صرح في رواية أبي نعيم عنه أنها كانت بعد بحث على إل ابن وكان ذلك في سنة تسع وكان المقسوم فيها ذهباً وخص به أربعة أنفس . فها قصتان في وقتين اتفقت في كل منهما انكار القاتل ، وصرح في حديث أبي سعيد أنه ذو الخويصرة التميمي ، ولم يسم القاتل في حديث جابر . وروى من سماء ذا الخويصرة ظانا اتحاد القصتين . ووجدت لحديث جابر شاهداً من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : عن النبي ﷺ أنه أتاه رجل يوم حنين وهو يقسم شيئاً فقال : يا محمد عدل ، ولم يسم الرجل أيضاً ، وسماه محمد بن إسحق بسند حسن عن عبد الله بن عمر ، وأخرجه أحمد والطبري أيضاً والفظه : أتى ذو الخويصرة التميمي رسول الله ﷺ وهو يقسم الغنائم بحنين فقال : يا محمد ، فذكر نحو هذا الحديث المذكور فيه . لكن أن يكون تكرار ذلك منه في الموضوعين عند قصة غنائم حنين وعند قصة الذهب الذي يقسمه على ، قل الاسماعيل : الترجمة في ترك قتال الحوارج والحديث في ترك القتل المنفرد والجميع إذا أظهروا رأيهم وانصوبوا للناس القتل وجب قتالهم ، وإنما ترك النبي ﷺ قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراه ، فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الاسلام ورسوخه في القلوب لنفهم من الدخول في الاسلام ، وأما بعده ﷺ فلا يجوز ترك قتالهم إذا هم أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخافوا الأئمة مع القدرة على قتالهم . قلت : وليس في الترجمة ما يخالف ذلك ، إلا أنه أشار إلى أنه لو اتفقت حالة مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الحوارج مثلاً ولم ينصبوا حرباً أنه يجوز الإطعام الإعراض عنهم إذا رأى المصاحبة في ذلك كأن يمشى أنه لو تعرض للفرقة المذكورة لأظهر من يخفى مثل اعتقادهم أمره وناضل عنهم فيكون ذلك سبباً لخروجهم ونصبهم القتال للسليدين مع ما عرف من شدة الحوارج في القتال ونباتهم وإندامهم على الموت . ومن تأمل ما ذكر أهل الأخبار من أمورهم تحقق ذلك ، وقد ذكر ابن بطال من المهاب قال : النأف إنما كان في أول الاسلام إذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرتهم ، فأما إذا أهل الله الاسلام فلا يجب التأف إلا أن ينزل بالناس حاجة لذلك للإمام الوقت ذلك . قلت : وأما ترجمة البخاري القتال والخبر في القتل لأن ترك القتال يؤخذ من ترك القتل من غير عكس ، وذكر فيه حديثين : الأول حديث أبي سعيد ، قوله ( حدثنا عبد الله ) هو الجمعي المندي بفتح النون ، وروى من دهم أنه أبو بكر بن أبي شيبة لأنه وإن كان أيضاً عبد الله بن محمد أسكنه لا رواية له من هشام المذكور هنا وهو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( عن أبي صلة ) في رواية شعيب الماضية في علامات النبوة من لودري ، أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وتقدم في الأدب من طريق الاوزاعي عن الزهري

عن أبي سلمة والضحاك وهو ابن شراحبيل أو ابن شراحيل المشرق بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الراء بعدما قاف منسوب إلى مشرق بطن من همدان ، وتقدم بيان حاله في فضل سورة الاخلاص . وأن البزار حكى أنه الضحاك بن مزاحم وأن ذلك غلط ، ثم وقفت على الرواية التي نسب فيها كذلك أخرجهما الطبري من طريق الوليد بن مرثد عن الاوزاعي في هذا الحديث فقال : حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك بن مزاحم عن أبي سعيد ، قال الطبري وهذا خطأ وإنما هو الضحاك المشرق . قلت : وقد أخرجه أحمد عن محمد بن مصعب وأبو عوانة من طريق بشر بن بكير كلاهما عن الاوزاعي فقال فيه : عن أبي سلمة والضحاك المشرق ، وفي رواية بشر الهمداني كلاهما عن أبي سعيد ، واللفظ الذي صافه البخاري هو لفظ أبي سلمة ، وقد أفرد مسلم لفظ الضحاك المشرق عن طريق حبيب بن أبي ثابت عنه وزاد فيه شيئاً سأذكره بعد ، وقد شد أفلح بن عبد الله بن المغيرة عن الهري فروي هذا الحديث عنه فقال عن عبيد الله بن عبد الله بن هبة عن أبي سعيد أخرجه أبو يعلى . **قوله** ( بينما النبي ﷺ يقسم ) بفتح أوله من القسمه كذا هنا يحذف المفعول ، ووقع في رواية الاوزاعي يقسم ذات يوم فيما وفي رواية شعيب : بينما نحن عند النبي ﷺ وهو يقسم فسمنا ، زاد أفلح بن عبد الله في روايته : يوم حنين ، وتقدم في الأدب من طريق عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد أن المقصود كان تبرا بعنه على بن أبي طالب من الذين قسمه النبي ﷺ بين أربعة أنفس ، وذكرت أسماءهم هناك . **قوله** ( جاء عبد الله بن ذى الخويصرة التميمي ) في رواية عبد الرزاق عن معمر بلفظ : بينما رسول الله ﷺ يقسم فيما إذا جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي ، وكذا أخرجه الاسماعيل من رواية عبد الرزاق ومحمد بن ثور وأبو سفيان الطبري وعبد الله بن معاذ أربعتهم عن معمر وأخرجه الثعلبي ثم الواحدى في أسباب النزول من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن عبد الرزاق فقال ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل الخوارج وما أدري من الذي قال وهو حرقوص الخ وقد اعتمد على ذلك ابن الأثير في الصحابة فترجم لذي الخويصرة التميمي في الصحابة وساق هذا الحديث من طريق أبي اسحق الثعلبي وقال بعد فراغه : فقد جعل في هذه الرواية اسم ذى الخويصرة حرقوصاً والله أعلم ، وقد جاء أن حرقوصاً اسم ذى النديبة كما سيأتى . قلت : وقد ذكر حرقوص بن زهير في الصحابة أبو جعفر الطبري وذكر أنه كان له في فتوح العراق أثر وأنه الذي افتتح سوق الاهواز ثم كان مع علي في حروبه ثم صار مع الخوارج فقتل معهم ، وذهب بعضهم أنه ذو النديبة الآتي ذكره ، وليس كذلك ، وأكثر ما جاء ذكر هذا القائل في الأحاديث مبهما ووصف في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم المشار إليها بأنه مشرف الوجنتين غائر العينين ناضج الجبهة كث اللحية مخلوق الرأس مشعر الأزار ، وتقدم تفسير ذلك في باب بعث علي ، من المغالاة وفي حديث أبي بكرة عند أحمد والطبري فأنه رجل أسود طويل مشعر مخلوق الرأس بين عينيه أثر السجود ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي بكرة عند أحمد والطبري والحاكم : أتى رسول الله ﷺ بعد نأفهم فكان يقسمها ورجل أسود مظوم الشعر بين عينيه أثر السجود ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند البزار والطبري : رجل من أهل البادية حديث عهد بأمر الله . **قوله** ( فقال : أعدل يا رسول الله ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم : فقال أتى الله يا محمد ، وفي حديث عبد الله بن عمرو فقال : أعدل يا محمد ، وفي لفظه له عند البزار والحاكم فقال : يا محمد والله إن كان الله أمرك أن تعدل ما أراك تعدل ، وفي رواية مقسم التي أشهرت إليها : فقال يا محمد قد رأيت الذي صنعت ، قال وكيف رأيت ؟ قال لم أرك عدلت ، وفي حديث أبي بكرة

وقال يا محمد والله ما تعدل ، وفي لفظ ما أراك عدت في القسمة ، ونحوه في حديث أبي برزة . **قوله** ( فقال ويحك ) في رواية الكشممجي ، ويحك ، وهي رواية شعيب والأوزاعي كما تقدم الكلام عليها في كتاب الأدب . **قوله** ( ومن يعدل إذا لم أعدل ) في رواية عبد الرحمن بن أبي نعم ، ومن يطع الله إذا لم أطعه ، ولمسلم من طريقه ، أو لمسب أحق أهل الأرض أن أطيع الله ، وفي حديث عبد الله بن عمرو ، عند من يلتبس العدل بعدى ، وفي رواية مقسم عنه ، ففضب **عليه السلام** وقال : العدل إذا لم يكن عددي فعدني من يكون ، وفي حديث ابن بكرة ، ففضب حتى احمرت وجنتاه ، ومن حديث أبي برزة ، قال ففضب غضبا شديدا وقال : والله لا تعبدون بعدى رجلا هو أعدل عليكم مني ، **قوله** ( قال عمر بن الخطاب : يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه ) في رواية شعيب ويونس ، فقال ، بزيادة فاه وقال : ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، وفي رواية الأوزاعي ، فلاضرب ، بزيادة لام ، وفي حديث عبد الله بن عمرو من طريق مقسم عنه ، فقال عمر : يا رسول الله ألا أقوم عليه فأضرب عنقه ، وقد تقدم في المغازي من رواية عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في هذا الحديث ، فسأله رجل أظنه خالد بن الوليد قتله ، وفي رواية مسلم ، فقال خالد بن الوليد ، الجرم ، وقد ذكرت وجه الجمع بينهما في أواخر المغازي وأن كلا منهما سأل ، ثم رأيت عند مسلم من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسنده فيه ، فقام عمر بن الخطاب فقال : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ؟ قال : لا . ثم أدبر فقام إليه خالد بن الوليد سيف الله فقال : يا رسول الله أضرب عنقه ؟ قال : لا ، فهذا نص في أن كلا منهما سأل . وقد استشكل سؤال خالد في ذلك لأن بعث على أبي العباس خالد بن الوليد إليها ، والذهب المقسوم أرسله على من العباسي كما في صدور حديث ابن أبي نعم عن أبي سعيد ، ويحاجب بأن عليا لما وصل إلى العباسي رجوع خالد منها إلى المدينة فأرسل على الذهب لخضر خالد قسمته ، وأما حديث عبد الله بن عمرو فإنه في قصة قسم وقع بالجمرة من غنائم حنين ، والسائل في قتله عمر بن الخطاب جزما ، وقد ظهر أن المعترض في الموضوعين واحد كما مضى قريبا .

**قوله** ( قال دعه ) في رواية شعيب ، فقال له دعه ، كذا لا يذو في رواية الأوزاعي ، فقال لا ، وزاد أفلح بن عبد الله في روايته ، فقال ما أنا بالذي أقتل أصحابي . **قوله** ( فإن له أصحابا ) هذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة ، وهذا لا يقتضي ترك قتله مع ما أظهره من مواجهة النبي **عليه السلام** بما واجهه ، فيحتمل أن يكون لصلحة التألف كما فهم البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام ، فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنقيرا عن دخول غيرهم في الإسلام ، ويؤيده رواية أفلح ولها شواهد ، ووقع في رواية أفلح ، سيخرج أناس بقولون مثل قوله . **قوله** يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصياومهم مع صيامهم ( كذا في هذه الرواية بالإيراد ، وفي رواية شعيب وغيره ، مع صلاتهم ، بصيغة الجمع فيه وفي قوله مع صياومهم ، وقد تقدم في ثاني أحاديث الباب الذي قبله وزاد في رواية شعيب ويونس ، يقرءون القرآن ولا يجاوز تحراقيمهم ، بمشاة وقف جمع ترقوة بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بينقرة النحر والعائق ، والمعنى أن قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها ، وقيل لا يعملون بالقرآن فلا يثبتون على قراءته فلا يحصل لهم إلا مردده . وقال النووي : المراد أنهم ليس لهم فيه حظ إلا مروده على لسانهم لا يصل إلى حلوقهم فضلا عن أن يصل إلى قلوبهم ، لأن المطلوب تدفقه وتدبره بوقوعه في القلب . قلت : وهو مثل قوله فيهم أيضا ، لا يجاوز لسانهم حناجرهم ، أي ينطقون بالشهادتين ولا يقرئونها بقلوبهم ، ووقع في رواية مسلم ، يقرءون القرآن وطبا ، قيل المراد الخلق في التلاوة أي

يأتون به على أحسن أحواله ، وقيل المراد أنهم يواطون على تلاوته فلا تزال ألسنتهم رطبة به ، وقيل هو كناية عن حسن الصوت به حكاهما الفرطى ، ويرجح الأول ما وقع في رواية أبى الوداك عن أبى سعيد عند مسدد و يقرءون القرآن كما حسن ما يقرؤه الناس ، ويؤيد الآخر قوله في رواية مسلم عن أبى بكرة عن أبيه ، قوم أشداء أحداه ذلقة ألسنتهم بالقرآن ، أخرجه الطبرى وزاد في رواية عبد الرحمن بن أبى نعم عن أبى سعيد و يقتلون أهل الاسلام ويدعون أهل الأوثان ، يمرقون ، وأرجحها الثالث . قوله ( يمرقون من الدين كما يمرق السهم ) بآنى تفسيره في الحديث الثانى ، وفي رواية الأوزاعى كمرق السهم . قوله ( من الرمية ) في رواية معبد بن سيرين عن أبى سعيد الآتية في آخر كتاب التوحيد لا يعودون فيه حتى يعود السهم الى فوقه ، والرمية قبيلة من الرمي والمراد الغزاة المرمية مثلا . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو من رواية مقدم عنه ، فإنه سيكون لهذا شيعة يتهمقون في الدين يمرقون منه ، الحديث ، أى يخرجون من الاسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوى الساعد فأصاب ما رماه فنفذ منه ببردة بحيث لا يعلق بالسهم ولا بشئ منه من المرمى شئ ، فإذا التمس الرام سمحه وجده ولم يجد الذى رماه فينظر فى السهم ليصرف هل أصاب أو أخطأ فإذا لم يره هلق فيه شئ من الدم ولا غيره ظن أنه لم يصبه والغرض أنه أصابه ، وللى ذلك أشار بقوله سبق الفرت والدم ، أى جاوزها ولم يتعلق فيه منهما شئ . بل خرجا بعده ، وقد تقدم شرح القنذ في علامات النبوة ، ووقع في رواية أبى أنسرة عن أبى سعيد عند مسلم فضرب القنذ <sup>بفتح</sup> لهم مثلا الرجل يرى الرمية الحديث ، وفي رواية أبى المتوكل الناجى عن أبى سعيد عند الطبرى د مثلهم كمثل رجل رمية فتوخى السهم حيث وقع فأخذه فنظر الى فوقه فلم يره دسما ولا دما ، لم يتعاق به شئ من الدسم والدم ، كذلك هؤلاء لم يتعلموا بشئ من الاسلام ، وعنده في رواية حاصم بن شمع بفتح المعجمة وسكون الميم بعدما معجمة بعد قوله من الرمية و يذهب السهم فينظر فى النصل فلا يرى شيئا من الفرت والدم ، الحديث ، وفيه يتركون الاسلام وراء ظهورهم و يجعل يديه وراء ظهره ، وفي رواية أبى إسحق مولى بنى هاشم عن أبى سعيد فى آخر الحديث و لا يتعلقون من الدين بشئ . كما لا يتعلق بذلك السهم ، أخرجه الطبرى . وفي حديث أنس عن أبى سعيد عند أحمد وأبى داود والطبرى و لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه ، وجاء عن ابن عباس عند الطبرى وأوله فى ابن ماجه بسياق أوضح من هذا ولفظه و سيخرج قوم من الاسلام خروج السهم من الرمية هرصت الرجال فرموها فانمرق منهم أحدهم منها خرج فأناه فنظر اليه فإذا هو لم يتعلق بنصله من الدم شئ ، ثم نظر الى القنذ فلم يره تعلق من الدم بشئ ، فقال : إن كنت أصبت فإن بالريش والفوق شيئا من الدم ، فنظر فلم ير شيئا تعلق بالريش والفوق . قال : كذلك يخرجون من الاسلام ، وفي رواية بلال بن بقر عن أبى بكرة ، بأنهم الشيطان من قبل دينهم ، والحميدى وابن أبى عمير في معنديهما من طريق أبى بكر مولى الانصار عن على د أن ناسا يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه أبداً ، . قوله ( آيتهم ) أى علامتهم ، ووقع في رواية ابن أبى سريم عن على عند الطبرى د علامتهم ، . قوله ( رجل إحدى يديه أو قال ثدييه ) هكذا الأكثر بالثنية فهما مع الشك هل هى ثنية يد أو ثدى بالمشائنة ، وفي رواية المستعمل هنا بالثنية فهما قالشك عنده هل هو الثدى بالإفراد أو بالثنية ، ووقع في رواية الأوزاعى د إحدى يديه ، ثنية يد ولم يشك ، وهذا هو المعتمد ، فقد وقع في رواية شعيب و يونس د إحدى يديه ، . قوله ( مثل ثدى المرأة أو قال مثل البضعة ) بفتح الموحدة

وسكون المعجمة أى القطعة من اللحم . **قوله** ( تدرر ) بفتح أوله ودالين مهملتين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وآخره راء وهو على حذف إحدى التامين وأصله تدردر ومعناه تتحرك وتذهب وتجيء ، وأصله حكاية صوت الماء في بطن الوادى إذا تضاف ، وفي رواية عبيدة بن عمرو عن عتي عند مسلم . فيهم رجل يخرج اليد أو مودن اليد أو مشدون اليد ، والمخرج معناه معجمة وحجم والمودن بوزنه والمشدون بفتح الميم وسكون المثلثة وكلها بمعنى وهو الناقص ، وله من رواية زيد بن وهب عن علي بن غياث ذلك أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلة الشدى عليه شعرات بيض ، وعند الطبري من وجه آخر : فيهم رجل يجمع اليد كأنها شدى حبشية ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : فيها شعرات كأنها سبعة سبع ، وفي رواية أبي بكر مولى الأنصار : كشدى المرأة لها حلة كحلة المرأة حولها سبع حلقات ، وفي رواية عبيدة بن أبي رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود إحدى يديه طوي شاة أو حلة شدى ، وأما الطبري فهو بضم الطاء المهملة وسكون الواودة وهي الشدى ، وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي بن أبي رافع عن علي بن عبد الله : فيهم أسود ، وقد ذكر **عليه السلام** للخروج علامة أخرى في رواية معبد بن سيرين عن أبي سعيد ، قيل ما سبأهم ، قال : سبأهم التحليق ، وفي رواية عاصم بن شريح عن أبي سعيد : فقام رجل فقال : يا بني الله هل في هؤلاء القوم علامة ؟ قال : يحاقون رءسهم فيهم ذرئدية ، وفي حديث أنس عن أبي سعيد : هم من جلدنا ويتكلمون بألسنتنا ، قيل : يا رسول الله ما سبأهم ؟ قال التحليق ، هكذا أخرجه الطبري ، وعند أبي داود بضمه . **قوله** ( يخرجون على خير فرقة من الناس ) كذا الأكثر هنا ، وفي علامات النبوة وفي الأدب : حين ، بكسر الميم وآخره نون و فرقة ، بضم الفاء . ووقع في رواية عبد الرزاق هذا أحد وغيره : حين فرقة من الناس ، بفتح الفاء وسكون المثناة ، ووقع للكشيمى في هذه المواضع وعلى غيره ، بفتح المعجمة وآخره راء و فرقة ، بكسر الفاء والأول المعتمد وهو الذي عند مسلم وغيره وإن كان الآخر صحيحا وبقي الأول أن عند مسلم من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد : تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق ، وفي لفظ له : يكون في أمي فرقان فيخرج من بينهما طائفة مارقة يلى قتلهم أولام بالحق ، وفي لفظ له : يخرجون في فرقة من الناس يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق وفيه : فقال أبو سعيد : وأنتم قتلتموهما يا أهل العراق ، وفي رواية الضحاك المثنوق عن أبي سعيد : يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفتين إلى الحق ، وفي رواية أنس عن أبي سعيد عند أبي داود : من قاتلهم كان أولى بالله منهم . **قوله** ( قال أبو سعيد ) هو متصل بالاسم المذكور . **قوله** ( أشهد سمعت من النبي **ﷺ** ) كذا هنا باختصار ، وفي رواية شعيب ويونس : قال أبو سعيد فاشهد أني سمعت هذا الحديث من النبي **ﷺ** ، وقد مضى في الباب الذي قبله من وجه آخر عن أبي سعيد : سمعت رسول الله **ﷺ** يقول يخرج في هذه الأمة ، وفي رواية أفلح بن عبد الله : حضرت هذا من رسول الله **ﷺ** . **قوله** ( وأشهد أن عليا قتلهم ) في رواية شعيب : أن علي بن أبي طالب قاتلهم ، وكذا وقع في رواية الأوزاعي ويونس : قاتلهم ، ووقع في رواية أفلح بن عبد الله : وحضرت مع علي يوم قتلهم بالأنهوان ، ونسبة قتلهم لعل لسكونه كان القام في ذلك ، وقد مضى في الباب قبله من رواية سويد بن غفلة عن علي : أمر النبي **ﷺ** بقتلهم ، ولفظه : فأينا لقيتموه قاتلوه ، وقد ذكرت شواهد ، ومنها حديث نصر بن حاصم عن أبي بكر رفته : أن في أمي أفراما يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ؛ فإذا لقيتموهم فأنيموهم ؛ أي قاتلوهم أخرجه الطبري ،

وتقدم في أحاديث الأنبياء وغيرهما ولئن أدركتهم لأقتلنهم ، وأخرج الطبري من رواية مروق قال : قالت لي عائشة : من قتل النجر ؟ قالت : هل قالت فأين قتله ؟ قلت هل تم يقال لاسفه النهروان . قالت : انتفى على هذا بيينة ، قائمتها بمخمسين نفسا شهدوا أن عليا قتله بالنهروان ، أخرجه أبو يعل والطبري ، وأخرج الطبراني في الأوسط ، من طريق عمار بن سعد قال : قال عمار لسعد : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج أقوام من أمي يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية يقتلهم على بن أبي طالب ؟ قال : أي والله ، وأما صفة قتالهم وقتالهم فوفقت عند مسلم في رواية زيد بن وهب الجهني أنه كان في الجيش الذين كانوا مع علي حين ساروا إلى الخوارج فقال علي بعد أن حدث بصفتهم عن النبي ﷺ : والله إنني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم ، قائم قد فسكوا الدم الحرام وأغاروا في سرح الناس ، قال فلما التقينا وهل الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسي فقال لهم : أقروا الرماح وسلوا سيوفكم من جفونها فاني أخاف أن ينشدوكم كما نأشدوكم يوم حروراء ، قال فنشجروا الناس برماحهم ، قال فقتل بعضهم على بعض ، وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلا . وأخرج يعقوب بن سفيان من طريق عمران بن جرير عن أبي مجلز قال : كان أهل النهر أربعة آلاف فقتلهم المسلمون ولم يقتل من المسلمين سوى تسعة ، فان شئت فاذهب إلى أبي بردة فاسأله فانه شهد ذلك . وأخرج اسحق بن راهويه في مسنده من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : أتيت أبا وائل فقلت : أخبرني عن هؤلاء القوم الذين قتلهم على فيم فارقه ففهم استحل قتالهم ؟ قال : لما كنا بصفين استحر القتل في أهل الشام فرفعوا المصاحف فذكر قصة التحكيم ، فقال الخوارج ما قالوا ونزلوا حروراء ، فارسل إليهم على فرجعوا ثم قالوا نكون في حاجته فان قبل القضية قاتلناه وإن نقضها قاتلنا معه . ثم انفرقت منهم فرقة يقتلون الناس لحدث علي عن النبي ﷺ بأمرهم . وعند أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد أنه دخل على عائشة مرجمه من العراق ليألي قتل علي فقامت له عائشة فحدثني بأمر هؤلاء القوم الذين قتلهم علي ، قال : إن عليا لما كاتب معاوية وحكما الحكيمين خرج عليه ثمانية آلاف من قراء الناس فنزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة وعتبوا عليه فقالوا : انسأخت من قيس البسكة الله ومن اسم سمائك الله به ، ثم حكمت الرجال في دين الله ولا حكم إلا الله ، فبلغ ذلك عليا لجمع الناس فدعا بمصحف عظيم ليجل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف حدث الناس ، فقالوا ماذا أناس ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امر<sup>١</sup> رجل ( فان خفتن شقاق بينهما ) الآية ، وأمة محمد أعظم من امرأة رجل ، ونقموا على أن كاتب معاوية ، وقد كاتب رسول الله ﷺ سبيل بن عمرو واقعد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة . ثم بعث إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف فيهم عبد الله بن الكواء ، فبعث على إلى الآخرين أن يرجعوا فأجروا . فارسل إليهم : كرموا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لانفسكوا دما حراما ولا تظفوهوا سبيلا ولا تظلموا أحدا ، فان فاعلمت نبذت إليكم الحرب . قال عبد الله بن شداد : فواقع ماقتلهم حتى قطعوا السبيل وفسكوا الدم الحرام الحديث . وأخرج الذهبي في الخصائص صفة مناظرة ابن عباس لهم بطولها . وفي الأوسط الطبراني من طريق أبي السائفة عن جندب بن عبد الله الجهلي قال : لما قارت الخوارج عليا خرج في طلبهم فأتيهمنا إلى عسكرهم فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن ، وإذا فيهم أصحاب البرانس أي الذين كانوا معروفين بالزهد والعبادة ، قال فدخلت من ذلك شدة ، فنزلت عن فرسي وقت أصلي فقلت : اللهم إن كان في



قَالَ مَوْلَاهُ الْقَوْمُ لَكَ طَاعَةٌ قَائِدُنَ لِي فِيهِ . فَرَبَّنَا عَلَى فَمَالٍ لَمَّا حَازَانِي تَمُودُ بَاقَهُ مِنَ الْيَمِّ يَا جَنْدَبُ ، فَلَمَّا جِئْتُهُ أَقْبَلَ رَجُلٌ عَلَى بَرْدُونٍ يَقُولُ إِنَّ كَانَ لَكَ بِالْقَوْمِ حَاجَةٌ فَأَمَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا النَّهْرَ ، قَالَ مَا أَطْعَمَهُ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ جَاءَ آخِرُ كَذَلِكَ . قَالَ : لَا مَا أَطْعَمَهُ وَلَا يَطْعَمُونَهُ وَلَيْفَ تَمَلَّنَ مِنْ دُونِهِ عَهْدٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قُلْتُ اللَّهُ أَكْبَرُ ، ثُمَّ رَكِبْنَا فَنَاسِرْتَهُ فَقَالَ لِي : سَأَبْعَثُ إِلَيْكُمْ رَجُلًا يَقْرَأُ الْمَصْحَفَ يَدْعُوهُمْ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسَنَفِيحُ فَيَقْبَلُ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ حَتَّى يَرِشَقُوهُ بِالنَّبْلِ وَلَا يَقْتُلُ مَنَا عَشْرَةً وَلَا يَنْجُو مِنْهُمْ عَشْرَةً ، قَالَ فَأَتَيْنَا إِلَى الْقَوْمِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَجُلًا فَرَمَاهُ انْسَانَ فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَفَعَدَ وَقَالَ عَلَيَّ دَرَنُكُمْ الْقَوْمُ فَمَا قَتَلَ مَنَا عَشْرَةً وَلَا نَجَا مِنْهُمْ عَشْرَةً . وَأَخْرَجَ بِمَقْرَبِ بْنِ سَفْيَانَ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ مَلَالٍ قَالَ حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ قَالَ : لَحِقْتُ بِأَهْلِ النَّهْرِ قَاتِيًا مَعَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أُسِيرَ إِذَا تَيْنَا عَلَى قَرْيَةٍ بَيْنَنَا وَنَهْرٍ ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِنَ الْقَرْيَةِ مَرُوعًا فَقَالُوا لَهُ لَا رَوْحَ عَلَيْكَ ، وَقَطَعُوا إِلَيْهِ الْهَرَّ فَقَالُوا لَهُ أَنْتَ ابْنُ خُبَابٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالُوا : فَحَدَّثْنَا عَنْ أَيْدِيكَ فَحَدَّثْتُمْ بِحَدِيثٍ يَكُونُ فِتْنَةً قَدْ اسْتَطَمْتَ أَنْ تَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولُ فَسَكَنَ ، قَالَ فَقَدَمُوهُ فَضَرَبُوا عَقْفَهُ ، ثُمَّ دَعَوْا سَرِيئَةً وَهِيَ حَبْلِي فَبَقَرُوا عِمَامِي بِطَنْهَا . وَلَابَنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جُلُوزٍ لِأَخِي بَنِي حَمِيدٍ قَالَ قَالَ عَلَيَّ لِأَصْحَابِهِ : لَا تَبْدُؤُوا بِقِتَالِ حَتَّى يَحْدِثُوا حَدَثًا ، قَالَ فَرَبَّيْهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ فَذَكَرَ قِصَّةَ قَتْلِهِمْ لَهُ وَبِحَارِيئِهِ وَأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ بِطَنْهَا وَكَانُوا مَرُوعًا عَلَى سَاقَتِهِ فَأَخَذَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ تَمْرَةً فَوَضَعَهَا فِي فِيهِ فَقَالُوا لَهُ تَمْرَةٌ مَعَاذَ فِيمَ اسْتَحَلَّهَا ؟ فَقَالَ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُبَابٍ : أَنَا أَكْبَرُ حَرَمَةٍ مِنْ هَذِهِ التَّمَرَةِ . فَأَخَذَهُ فَقَذَعُوهُ ، فَبَلَغَ عَلِيًّا فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمْ : أَفِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ ، فَقَالُوا : كَلَّا قَتَلَهُ ، فَأَذِنَ حِينَئِذٍ فِي قِتَالِهِمْ . وَهَذَا الطَّبْرِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ مَرْيَمٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَخِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَلِيًّا سَارَ إِلَيْهِمْ حَتَّى إِذَا كَانَ حَذَاهُمْ عَلَى شَطْرِ النَّهْرِ وَأَنْ أَرْسَلَ يَنَاشِدُهُمْ فَلَمْ تَزَلْ رِسَالُهُ تَخْتَلِفُ إِلَيْهِمْ حَتَّى قَتَلُوا رَسُولَهُ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ نَهَضَ إِلَيْهِمْ فَقَاتَلَهُمْ حَتَّى فَرَّغَ مِنْهُمْ كُلَّهُمْ . قَوْلُهُ ( جِيءَ بِالرَّجُلِ عَلَى النِّصْفِ الَّذِي نَعْتُهُ النَّبِيُّ ﷺ ) فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ ، عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ أَفْلَحٍ ، قَالَتْ لَهُ عَلَى فَلَمْ يَجِدْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ نَحْتِ جِدَارٍ عَلَى هَذَا النِّعْتِ ، وَفِي رِوَايَةِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ عَلَى التَّمَسُّوا فِيهِمْ الْمَخْرَجَ قَالَتْ لَهُ فَلَمْ يَجِدْهُ فَمَقَامَ عَلَى بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاسًا قَدْ قَتَلَ مِنْهُمْ عَلَى بَعْضٍ قَالَ أَخْرَجَهُمْ فَوَجَدَهُ بِمَا بَلَى الْأَرْضَ أَكْبَرَ ثُمَّ قَالَ : صَدَقَ اللَّهُ وَبَلَغَ رَسُولُهُ . وَفِي رِوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلَى قَالَ انْظُرُوا ، فَانْظُرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا ، فَقَالَ ارْجِعُوا فَوَاقَهُ مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا ثُمَّ وَجَدَهُ فِي خَرَبَةٍ فَأَنُؤَا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ ، وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرِيِّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ ، فَقَالَ عَلَى ااطْلُبُوا ذَا الثَّدْيَةِ ، ااطْلُبُوهُ فَلَمْ يَجِدْهُ فَقَالَ : مَا كَذَبْتُ وَلَا كَذَبْتَ ااطْلُبُوهُ ، فاطْلُبُوهُ فَوَجَدَهُ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الْأَرْضِ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنَ الْقَتْلِ ، فَأَذَارَ رَجُلٌ عَلَى يَدِهِ مِثْلَ سِبْلَاتِ السُّنُورِ ، فَكَبَّرَ عَلَى النَّاسِ وَأَدْعَاهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا طَرِيقُ حَاصِمِ بْنِ كَلَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ نَعُودُ عِنْدَ عَلَى فَمَامَ رَجُلٌ عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ فِي الْعَمْرَةِ فَدَخَلْتُ عَلَى حَائِثَةٍ فَقَالَ : مَا مَوْلَاهُ الْقَوْمُ الَّذِينَ خَرَجُوا فِيكُمْ ؟ قُلْتُ : قَوْمٌ خَرَجُوا إِلَى أَرْضٍ قَرِيبَةٍ مِنَّا يَقَالُ لَهَا حُرُورَاءُ ، فَقَالَتْ أَمَا أَنْ أَبْنِي طَالِبٌ لَوْ شَاءَ لَحَدَّثْتُكُمْ بِأَسْرَمِ ، قَالَ فَأَهْلَ عَلَى وَكَبَّرَ فَقَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَيْسَ عِنْدَهُ غَيْرُ حَائِثَةٍ فَقَالَ : كَيْفَ أَنْتَ وَقَوْمٌ يَخْرُجُونَ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ رَفِيعُ رَجُلٍ كَانَ يَدَى ثَدْيِي حَائِثِي ، أَشَدَّ تَسْكُمُ اللَّهُ هَلْ أَخْبَرْتَكُمْ بِأَنَّهُ فِيهِمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، فَجِئْتُمُونِي فَقَاتَلْتُمْ لَيْسَ فِيهِمْ لَكُمْ أَنَّهُ فِيهِمْ ثُمَّ أَتَيْتُمُونِي بِهِ تَسْجُونَهُ كَمَا نَعْتُ لِي . فَقَالُوا : أَلَمْ يَكُنْ نَعَمْ . قَالَ فَأَهْلَ عَلَى وَكَبَّرَ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَضِيِّ يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسَرَ الضَّادَ الْمَعْجَمَةَ الْخَفِيفَةَ

والتشديد عن علي ، اطلبوا المخرج ، فذكر الحديث وفيه : فاستخرجوه من تحت القتلى في طين قال أبو الوضئ :  
كانني انظر اليه حديثي عليه طر بطني له احدى يديه مثل ندى المرأة عليها شعيرات مثل شعيرات تكون على ذنب  
اليربوع ، ومن طريق أبي سريم قال : ان كان ذلك المخرج لعدوا في المسجد وكان فقيرا قد كسوته برنسا لي ورايته  
يهمد طامام على وكان مسمى نافما ذا الهندية وكان في بده مثل ندى المرأة على رأسه حلة مثل حلة الندي عليه شعيرات  
مثل سيلات السنور ، أخرجهما أبو داود ، وأخرجه الطبري من طريق أبي سريم مطولا وفيه : وكان علي يحدثنا  
قبل ذلك أن قوما يخرجون وعلامتهم رجل يخرج اليد فسمعت ذلك منه مرارا كثيرة وسمعت المخرج حتى رأيته  
يتكره طامامه من كثرة ما يسمع ذلك منه ، وفيه : ثم أمر أصحابه أن يلتمسوا المخرج فالتمسوه فلم يجدوه ، حتى جاء  
رجل فيشره فقال وجدناه تحت قتيلين في ساقية ، فقال والله ما كذبت ولا كذبت ، وفي رواية أفلح ، فقال علي  
أيكم يعرف هذا ؟ فقال رجل من القوم : نحن نعرفه ، هذا حرقوص وأمه ههنا ، قال فأرسل علي الى أمه فقالت :  
كنت أدعى غنما في الجاهلية ففتشني كهنة الطقة فحملت منه فولدت هذا ، وفي رواية عاصم بن شريح عن أبي سعيد  
قال حدثني عشرة من أصحاب النبي ﷺ أن عليا قال : والنسوا الى العلامة التي قال رسول الله ﷺ فاني لم أكذب  
ولا أكذب ، الخي به نعمد الله وأني عليه حين عرف العلامة ، ووقع في رواية أبي بكر مولى الأنصار عن  
علي حولها سبع ملبات وهو يهزم الماء وموحدة جمع هلبة ، وفيه أن الناس وجدوا في أنفسهم بعد قتل أهل النهر  
فقال علي : إني لا أراه الا منهم ، فوجدوه على شفير النهر تحت القتلى فقال علي : صدق الله ورسوله ، وفرح الناس  
حين رأوه واستبشروا وذمب عنهم ما كانوا يجدونه ، . قوله ( قال فنزلت فيه ) في رواية المروزي : فيهم ، . قوله  
( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) المزمع العيب وقيل الوقوع في الناس وقيل بقيد أن يكون واجبة ، والهمز في  
التيبة أي بعيبك في قسم الصدقات ، وبؤيد القيل المذكور ما وقع في قصة المذكور حيث واجبه بقوله : هذه قسمة  
ما أريد بها وجه الله ، ولم أقف على الزيادة إلا في رواية معمر ، وقد أخرجه عبد الرزاق عن معمر لكن وقعت  
مقدمة على قوله : حين فرقة من الناس ، قال فنزلت فيهم ، وذكر كلام أبي سعيد بعد ذلك ، وله شاهد من حديث  
ابن مسعود قال : لما قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين سمعت رجلا يقول : إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله ،  
قال فنزلت ( ومنهم من يلزمك في الصدقات ) أخرجه ابن مردويه ، وقد تقدم في غزوة حنين بدون هذه الزيادة  
ووقع في رواية عتبة بن وساج عن عبد الله بن عمر ما يؤيد هذه الزيادة : الخيل يقيم بين أصحابه ورجل جالس فلم  
يعطه شيئا فقال : يا محمد ما أراك تعدل ، وفي رواية أبي الوضئ عن أبي برزة نخوع ، فدل على أن الحامل للقاتل على  
ما قال من السلام الجاني وأقدم عليه من الخطاب الذي كونه لم يعط من تلك العطية وأنه لو أعطى لم يقل شيئا من  
ذلك . وأخرج الطبراني نحو حديث أبي سعيد وزاد في آخره : فغفل عن الرجل فذهب ، فسأل النبي ﷺ عنه  
فطلب فلم يدرك ، وسنده جيد . ( نذيره ) : جاء عن أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بالخروج فيها ما يخاف  
هذه الرواية ، وذلك فيما أخرجه أحمد بسند جيد عن أبي سعيد قال : جاء أبو بكر الى رسول الله ﷺ فقال :  
يا رسول الله إني مررت بوادي كذا فإذا رجل حسن الهيئة متنشع يصلي فيه ، فقال : اذهب اليه فاقتله . قال  
فذهب اليه أبو بكر فلما رآه يصلي كره أن يقتله فرجع ، فقال النبي ﷺ لعمر : اذهب فاقتله فذهب فرآه  
على تلك الحالة فرجع ، فقال : يا علي اذهب اليه فاقتله فذهب على فلم يره ، فقال النبي ﷺ : ان هذا وأصحابه

يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ثم لا يعودون فيه فاقتلوهم ثم شر البرية، وله شاهد من حديث جابر أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات، ويمكن الجمع بأن يكون هذا الرجل هو الأول وكانت قصته هذه الثانية مترابطة عن الأولى، وأذن عليه السلام في قتله بعد أن منع منه لورال حلة المنع وهي التأني، فسكاته استغنى عنه بعد انتشار الإسلام كما نهي عن الصلاة على من ينسب إلى النفاق بعد أن كان يجري عليهم أحكام الإسلام قبل ذلك، وكان أبا بكر وعمر نسيكا بالنهي الأول عن قتل المصالحين وحل الأمر هنا على قيد أن لا يكون لا يصلي فذلك عللا عدم القتل بوجود الصلاة أو غلبا جانب النهي، ثم وجدت في د مغازي الأموي، من مرسل الشعبي في نحو أصل القصة، ثم دعا رجلا ماعطاهم، فقام رجل فقال: لك لتقسم وما نرى عدلا، قال: إذا لا يعبد أحد بمدي. ثم دعا أبا بكر فقال: اذهب فاقتله، فذهب فلم يجدده فقال: لو قتلت لرجوت أن يكون أولهم وآخرهم، فهذا يؤيد الجمع الذي ذكرته لما يدل عليه، ثم من التراخي والله أعلم. وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم منقبة عظيمة لعل وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قتله في حروبه في الجبل وصفين وغيرهما، وأن المراد بالحصر في الصحيفة في قوله في كتاب الديات ما عندنا إلا القرآن والصحيفة، مقيد بالكتابة لا أنه ليس عنده عن النبي عليه السلام شيء عما أطلعه الله عليه من الأحوال الآتية إلا ما في الصحيفة، فقد اشتملت طرق هذا الحديث على أشياء كثيرة كان عنده عن النبي عليه السلام علم بها مما يتعلق بقتال الخوارج غير ذلك مما ذكر، وقد ثبت أنه كان يخبر بأنه سيفتله أشقى القوم فكان ذلك في أشياء كثيرة. ويحتمل أن يكون النبي مقيدا باختصاصه بذلك فلا يرد حديث الجاب لأنه شاركه فيه جماعة وإن كان عنده هو زيادة عليهم لأنه كان صاحب القصة فكان أشد عناية بها من غيره. وفيه الكف عن قتل من يعتقد الخروج على الإمام ما لم ينصب لذلك حربا أو يستعد لذلك لقوله فإذا خرجوا فاقتلوهم، وحكي الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده، وأسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في الخوارج بالكف عنهم ما لم يفسكوا دما حراما أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فاقتلوهم ولو كانوا ولدي، ومن طريق ابن جريج ذلك اعطاء ما يحل في قتال الخوارج؟ قال: إذا قطعوا السبيل وأخافوا الأمن، وأسنده الطبري عن الحسن أنه سئل عن رجل كان يرى رأى الخوارج ولم يخرج؟ فقال: العمل أم لك بالناس من الرأي، قال الطبري. ويؤيده أن النبي عليه السلام وصف الخوارج بأنهم يقولون الحق بألسنتهم ثم أخبر أن قولهم ذلك وإن كان حقا من جهة القول فإنه قول لا يجاوز حلوقهم، وفيه قوله تعالى ﴿إليه يهدي السبيل والعمل الصالح برفعه﴾ أخبر أن العمل الصالح الموافق للقول الطيب هو الذي يرفع القول الطيب، قال وفيه أنه لا يجوز قتال الخوارج وقتلهم إلا بعد إقامة الحجة عليهم بدعائهم إلى الرجوع إلى الحق والأعذار إليهم، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة بالآية المذكورة فيها واستدل به من قال بتكفير الخوارج. وهو مقتضى صنيح البخاري حيث قرئهم بالملاحدين وأفرد عنهم المتأولين بترجمة، وبذلك صرح القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي فقال: الصحيح أنهم كفار لقوله عليه السلام يمرقون من الإسلام، ولقوله لاقتنائهم قتل عاد، وفي لفظ د يهود، وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله هم شر الخلق، ولا يوصف بذلك إلا الكفار، ولقوله إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى، ولحكيمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخليد في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم، ومن جميع إلى ذلك من أئمة المتأخرين الشيخ تقي الدين السبكي فقال في فتاويه: احتج من كفر الخوارج وغلاة الروافض بتكفيرهم

أعلام الصحابة لنقضه تكذيب النبي ﷺ في شهادته لهم ، بالجملة ، قال : وهو عندي احتجاج صحيح ، قال : واحتج من لم يكفرهم بأن الحكم بتكفيرهم يستدعي تقديم علمهم بالشهادة المذكورة علماً قطعياً ، وفيه نظر لأننا نعلم تركية من كفروه علماً قطعياً إلى حين موته وذلك كاف في اعتقادنا بتكفير من كفرهم ، وبؤيده حديث : من قال لأخيه كافر فقد باء به أحدهما ، وفي لفظ مسلم : من رضى مسلماً بالكفر أو قال عدواً لله إلا حاد عليه ، قال هؤلاء : قد تحقق منهم أنهم يرمون جماعة بالكفر من حصل عندنا القطع بإيمانهم فيجب أن يحكم بكفرهم بمقتضى خبر الشارع ، وهو نحو ما قالوه فيمن سجد للصنم ونحوه من لا نصريح بالجهود فيه بعد أن فسروا الكفر بالجهود فإن احتجوا بقيام الاجماع على تكفير فاعل ذلك قلنا وهذه الاخبار الواردة في حق هؤلاء تقتضي كفرهم ولو لم يعتقدوا تركية من كفروه علماً قطعياً ، ولا ينبغي اعتقاد الاسلام اجمالاً والعمل بالواجبات من الحكم بكفرهم كما لا ينبغي الساجد للصنم ذلك . قلت : ومن جنح الى بعض هذا البحث الطبري في تذييله فقال بعد أن سرد أحاديث الباب : فيه الرد على قول من قال لا يخرج أحد من الاسلام من أهل القبلة بعد استحقاته حكمه إلا بقصد الخروج منه علماً فإنه مبطل أقوله في الحديث : يقولون الحق وبقرءون القرآن ويمرءون من الاسلام ولا يعلقون منه بشيء ، ومن المعلوم أنهم لم يرتكبوا استحلال دماء المسلمين وأموالهم إلا بخطأ منهم فيما تأولوه من آي القرآن هل غير المراد منه . ثم أخرج بحمد صحيح عن ابن عباس وذكر عنده الخوارج وما يلقون عند قراءة القرآن فقال : يؤمنون بحكمه ويهلكون عند مثابته . وبؤيد أقول المذكور الأمر قتالهم مع ما تقدم من حديث ابن مسعود : لا يحل قتل امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث - وفيه - التارك لدينه ، المفارق للجماعة ، قال القرطبي في المفهم : يريد القول بتكفيرهم التثليل المذكور في حديث أبي سعيد ، يعني الآتي في الباب الذي يليه ، فإن ظاهر مقصوده أنهم خرجوا من الاسلام ولم يعلقوا منه بشيء . كما خرج الدم من الزمية لسرعة وقرة راميها بحيث لم يتعلق من الزمية بشيء ، وقد أشار الى ذلك بقوله سبق الفرت والدم ، وقال صاحب الشفاء فيه : وكذا تقطع بكفر كل من قال قولاً يتوصل به الى تضليل الأمة أو تكفير الصحابة ، وحكماء صاحب الروضة ، في كتاب الرد عنه وأقره . وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة الى أن الخوارج فساق وأن حكم الاسلام بحرى عليهم لتفظهم بالشهادتين ومراعاتهم على أركان الاسلام ، وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين الى تأويل قاسد وجرم ذلك الى استباحة دماء مخالفهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك . وقال الخطابي : أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين ، وأجازوا مناكرتهم وأكل ذبائحهم ، وأنهم لا يكفرون ماداموا متمسكين بأصل الاسلام . وقال عياض : كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالا عند المتكلمين من غيرها ، حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبا المصالي عنها فاعتذر بأن ادخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين ، قال : وقد توقف قبله القاضي أبو بكر الباقلاني وقال : لم يصرح أقوم بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر . وقال الغزالي في كتاب : التفرقة بين الإيمان والزندقة ، والذي ينبغي الاتزان عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المسلمين المقرين بالتوحيد خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد . وما احتج به من لم يكفرهم قوله في ثالث أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين وكبروكهم في نظر الرامي الى سمجه ، إلى أن قال : فيتجلى في الفروقة هل علق بها شيء ، قال ابن بطلال : ذهب جمهور

العلماء الى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله « يتجارى في الفوق » ، لأن التجارى من الشك ، واذ وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الاسلام ، لأن من ثبت له عقد الاسلام بيقين لم يخرج منه الا بيقين ، قال : وقد سئل على عن أهل النهر هل كفروا ؟ فقال : من الكفر فروا . قلت : وهذا إن ثبت عن علي حمل على أنه لم يكن اطلاع على معتقدم الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم ، وفي احتجاجه بقوله « يتجارى في الفوق » ، نظر ، فإن في بعض طرق الحديث المذكور كما تقدمت الإشارة اليه وكما سيأتي « لم يعلق منه بشيء » وفي بعضها « سبق الثرث والدم » وطريق الجمع بينهما أنه تردد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشيء منه من الرمي بشيء ، ويمكن أن يحمل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ، ويكون في قوله « يتجارى » إشارة الى أن بعضهم قد سبق معه من الاسلام شيء ، قال القرطبي في « المفهم » : والقول بتكفيرهم أظهر في الحديث ، قال : فعمل القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون ونسي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج ، وعمل القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب ، فأما من استمر منهم بدعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل لي يجتهد في رد بدعته ؟ يختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم ، قال : وباب التكفير باب خطر ولا نعمل بالسلامة شيئاً ، قال وفي الحديث « لم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع ، وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من مخالفهم استباحوا دماءهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفي لهم بمهدم ، وتركوا قتال المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين ، وهذا كما من آثار عبادة الجمال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم ، وكفى أن رأسهم « د علي ورسول الله ﷺ » أمره ونهيته إلى الجور نسأل الله السلامة . قال ابن هبيرة : وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين ، والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الاسلام ، وفي قتال أهل الشرك طلب الربح ، وحفظ رأس المال أولى ، وفيه الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفهم القول بظواهرها الى مخالفة لإجماع السلف ، وفيه التحذير من الغلو في الديانة والتعظيم في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع ، وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة ، وإنما ندب الى العدة على الكفار والى الرأفة بالمؤمنين ، فمعكس ذلك الخوارج كما تقدم بيانه . وفيه جواز قتال من خرج عن طاعة الامام العادل ، ومن نصب الحرب نقاتل على اعتقاد قاسد ، ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد ، وأما من خرج عن طاعة إمام جائر أراد الغلبة على ماله أو نفسه أو أهله فهو معتدر ولا يحمل قتاله وله أن يدفع عن نفسه وماله وأهله بقدر طاقته ، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الفتن ، وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن عبد الله بن الحارث عن رجل من بني نصر عن علي وذكر الخوارج فقال : إن مخالفوا إماماً عدلاً فقاتلوه ، وإن مخالفوا إماماً جائراً فلا تقاتلوه ثم قال : قلت : وعلى ذلك يحمل ما وقع للحنين بن علي ثم لأهل المدينة في الحرة ثم لعبد الله بن الزبير ثم للقراء الذين خرجوا على الحجاج في قصة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث والله أعلم . وفيه ذم استئصال شهر الرأس ، وفيه نظر لاحتقال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها ، وترجم أبو عرواة في صحيحه لهذه الأحاديث « بيان أن سبب خروج الخوارج كان بسبب الآثمة في القسمة مع كونها كانت صواباً غنّى عنهم ذلك » ، وفيه لإباحة قتال الخوارج بالشرط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر إن قتلهم ، وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد

الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الاسلام ، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الامة المحمدية ومن اليهود والنصارى . قلت : والاخير مبنى على القول بتكفيرهم مطلقاً ، وفيه منقبة عظيمة لعمر اشده في الدين وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهور بتعديله الغاية في العبادة والصدق والورع حتى يختبر باطن حاله . الحديث الثاني . قوله ( عبد الواحد ) هو ابن زياد ، والشيباني هو أبو إسحق ، وبسير بن عمرو بتحتانية أوله بعد ما دونه مصغر ويقال له أيضاً أسير ، ووقع كذلك في رواية مسلم كحديث الباب ، وأيس له في البخاري سوى هذا الحديث الواحد ، وهو من بنى محارب بن ثعلبة نزل الكوفة ويقال إن له صحبة ، وذكر أبو نعيم في تاريخه ، حدثنا قيس بن عمرو بن يسير بن عمرو وأخبرني أبي عن يسير بن عمرو قال توفي النبي ﷺ وأنا ابن عشرين ، ويقال له أسير بن جابر كذا وقع عند مسلم في رواية أبي نضرة عن أسير بن جابر عن عمير في فضيلة أويس القرني ، وقيل هو أسير بن عمرو بن جابر نسب لجد . قوله ( سمعته يقول وأهوى بيده قبل المراق ) أي من جهته . وفي رواية علي بن مسهر عن الشيباني عند مسلم في نحو المشرق . قوله ( يمرقون ) قال ابن بطال : المروق الخروج عند أهل اللغة يقال مرق السهم من الغرض إذا أصابه ثم نفذ منه فهو يمرق منه مرقاً ومرقاً وانمرق منه وأمرقه الرامي إذا فعل ذلك به ومنه قيل للمرق يمرق لأنه يخرج منه ومنه قيل مرق البرق لخروجه بسرعة . قوله ( مروق السهم من الرمية ) زاد أبو عوانة في صحيحه من طريق محمد بن فضيل عن الشيباني قال قال أسير قلت ما لم علامة ؟ قال سمعت من النبي ﷺ لا أزدك عليه ، وفي هذا أن سهل بن حنيف صرح بأن الحرورية هم المراد بالقوم المذكورين في أحاديث هذين البابين فيقول ما تقدم أن أبا سعيد توقف في الاسم والنسبة لافي كونهم المراد . قال الطبري : وروى هذا الحديث في الخوارج عن علي ثاماً . وعنه أيضاً عبيد الله بن أبي رافع وسويد بن غفلة وعبيدة بن عمرو وزيد بن وهب وكليب الجرمي وطارق بن زياد وأبو مرجم . قلت : وأبو وحى وأبو كشير وأبو موسى وأبو وائل في مسند إسحق بن راهوية والطبراني وأبو حنيفة عند البزار وأبو جعفر أفراه دوالي على أخرجه الطبراني في الأوسط وكثير بن نمير وعاصم بن ضمرة ، قال الطبري ورواه عن النبي ﷺ مع علي بن أبي طالب أو بعضه عبد الله بن مسعود وأبو ذر وابن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن عمر وأبو سعيد الخدري وأنس بن مالك وحنيفة وأبو بكرة وعائشة وجابر وأبو هريرة وأبو أمامة وعبد الله بن أبي أوفى وسهل بن حنيف وطلحة الفارسي قلت : ورافع بن عمرو وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وحنظلة بن عبد الله الهجلي وعبد الرحمن بن عيسى وعقبة بن عامر وطلق بن علي وأبو هريرة أخرجه الطبراني في الأوسط بسند جيد من طريق الفرزدق الداهري أنه سمع أبا هريرة وأبا سعيد وسألها قال إني رجل من أهل المشرق وإن قوما يخرجون علينا يقتلون من قال لا إله إلا الله ويؤمنون من سواهم فقال لا ، سمعنا النبي ﷺ يقول : من قتلهم فله أجر شهيد ومن قتلوه فله أجر شهيد ، فهؤلاء خمسة وحشرون نفسا من الصحابة والطرق إلى كثيرهم متعددة كعلي وأبي سعيد وعبد الله بن عمر وأبي بكرة وأبي هريرة وابن ذر ، فيفيد مجموع خبرهما انقطع بصحة ذلك عن رسول الله ﷺ

٨ - باب قول النبي ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان ذواهما واحدة

٦٩٣٥ - حدثنا علي بن حدثنا مهران حدثنا أبو لؤي عن الأخرج « من أبي هريرة رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة حتى تقتتلَ فئتان دعواهما واحدة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان دعواهما واحدة ) كذا ترجم بلفظ الخبر ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب المتن إن شاء الله تعالى . وفي المتن من الزيادة « يكون بينهما مقتلة عظيمة ، والمراد بالفتنتين جماعة على وجاعة معاوية ، والمراد بالدعوة الاسلام على الراجح ، وقيل المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق ، وأوردته هنا للإشارة إلى مارتع في بعض طرفه كما عند الطبري من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد نحو حديث الباب وزاد في آخره « فبينما هم كذلك اذ سرقت مارقة يقتلها أولى الطائفتين بالحق ، فبذلك تظهر مناسبة لما قبله ، والله أعلم

#### ٩ - باب ما جاء في المتأولين

٦٩٣٦ - قال أبو عبد الله : وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن للسور ابن مخزومة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه « أنهما سمعا عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حجة رسول الله ﷺ ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ كذلك ، فسكت أساوره في الصلاة ، فانظرته حتى سلم ثم لببته بردائه - أو بردائي - فقلت : من أقرأك هذه السورة ؟ قال : أقرأنيها رسول الله ﷺ . قلت له : كذبت . فوالله إن رسول الله ﷺ أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأها . فانطقت أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت له : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله ﷺ : أرسله يا عمر اقرأ يا هشام ، فقرأ عليه للقراءة التي سمعته يقرأها . فقال رسول الله ﷺ : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله ﷺ : اقرأ يا عمر ، فقرأت ، فقلت : هكذا أنزلت . ثم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعه أحرف ، فافروا ما تبسر منه »

٦٩٣٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا وكيع ع . وحدثنا يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن رضى الله عنه قال : لما نزلت هذه الآية « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم نفسه ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس كما تظنون ، إنما هو كما قال لقمان لابنه « يا بني لا تشرك بالله ، إن الشرك أعظم من الظلم عظيم »

٦٩٣٨ - حدثنا عبد الله أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني محمود بن الربيع قال سمعت عتيان ابن مالك يقول : فدا على رسول الله ﷺ . فقال رجل : ابن مالك بن لهشعي ؟ فقال رجل منا : ذلك منافق فتح الباري - ج (١٢) م (٢٠)

لا يحبُّ الله ورسوله . فقال للنبي ﷺ : ألا تقولونه يقولُ لا إلهَ إلا الله يَبْتَغِي بذلكَ وجهَ الله ؟ قال : بلى . قال فانه لا يُوافي عهدَ يومِ القيامةِ به إلا حرَّم الله عليه النار .

٦٩٣٩ - **حَرْش** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن حصين عن فلان قال تَمَارَعَ أبو عبد الرحمن وجِبَانُ بن عطية ، فقال أبو عبد الرحمن لجبان : لقد علمتُ ما الذي جَرَّ أصحابك على الدماء - يعني علياً - قال : ما هو لا أبالك ؟ قال شئٌ سمعته يقول . قل ما هو ؟ قال : بعثني رسولُ الله ﷺ والزبيرُ وأبا هريرة - وكلنا فارسٌ - قال : انطلقوا حتى تأتوا روضةَ حاج - قال أبو سلمة : هكذا قال أبو عوانة حاج - قال فيها امرأةٌ معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين فأتوني بها . فاطلقنا على أفراسنا حتى أدر كناها حيث . قال لنا رسولُ الله ﷺ تسيرُ على بعيرها ، وكان كتبَ إلى أهل مكة تَسِيرُ رسولُ الله ﷺ إليهم . فقلنا أين للكتاب الذي معه ؟ قالت : مامعى كتاب . فأنخنا بها بعيرها ، فابتنينا في رحلها فما وجدنا شيئاً . فقال صاحبنا ما ترى معها كتاباً ، قال فقلت : لقد علمنا ما كذب رسولُ الله ﷺ . ثم حلفَ هي : والذي يُخلفُ به أُتُخَرَجُ للكتاب أو لأجرٍ ذلك . فأهوتُ إلى حُجْزتها - وهي محتجزةٌ بكساء فأخرجتِ الصحيفة ، فأتوا بها رسولُ الله ﷺ ، فقال عمرُ : يا رسولَ الله ، قد خانَ الله ورسوله واللؤنين ، دعني أضربَ عنقه . فقال رسولُ الله ﷺ يا حاطبُ ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يا رسولَ الله ، مالي أن لا أكونَ مؤمناً بالله ورسوله ، ولا كني أردتُ أن يكون لي عندَ القوم يدٌ يدفعُ بها عن أهلي ومالي ، وليس من أصحابك أحدٌ إلا له هنالك من قومه من يدفعُ الله به عن أهله وماله . قال : صدق ، لا تقولوا له إلا خيراً . قال فمَدَّ عمرُ يده : يا رسولَ الله ، قد خانَ الله ورسوله واللؤنين . دعني فلاضربُ عنقه قال : أوليس من أهل بدر ؟ وما يدريك لعلَّ الله أطاعَ نبيهم فقال : اعملوا ما شئتم فقد أوجبتُ لكم الجنة . فَاغْرَوْرَقَتْ عَيْنَاهُ فقال : الله ورسوله أعلم .

**قوله** ( باب ما جاء في المتأولين ) تقدم في د باب من أكفر أخاه بغير تأويل ، من كتب الأدب وفي الباب الذي يليه من لم ير الكفار من قال ذلك متأولاً وإيان المراد بذلك ، والحاصل أن من أكفر المسلم ظرفان كان بغير تأويل استحق الذم وربما كان هو الكافر . وإن كان بتأويل نظر أن كان غيب سائغ استحق الذم أيضاً ولا يصل إلى الكفر بل يبين له وجه خطئه ويذكر بما يُلِيقُ به ولا يلحق بالأول عند الجمهور ، وإن كان بتأويل سائغ لم يستحق الذم بل تقام عليه الحجة حتى يرجع إلى الصواب . قال الدلاء كل متأول مذموم بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغاً في لسان العرب وكان له وجه في العلم . وذكر هنا أربعة أحاديث : الحديث الأول حديث عمر في نصته مع هشام بن حكيم بن حزام حين سمعه يقرأ سورة العنق في الصلاة بحروف تحالف مقرأه هو على



رسول الله ﷺ . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب فضائل القرآن ، ومناسبته للرجة من جهة أن النبي ﷺ لم يؤخذ عمر بتكذيب هشام ولا بكونه ليبي بردائه وأراد الإيقاع به ، بل صدق هشاماً فيما نقله وعذره في إنكاره ولم يزد على بيان الحق في جواز القراءة . وقوله في أول السند وقال الليث الخ ، وصلة الاسماعيل من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث عنه . ويونس شيخ الليث فيه هو ابن يزيد ، وقد تقدم في فضائل القرآن وغيره من رواية الليث أيضاً موصولاً لسكن عن عقيل لا عن يونس ، وهم مغلطى ومن تبعه في أن البخاري وصله عن سعيد بن عفير عن الليث عن يونس ، وقوله كدث أساوره ، بين مهملة أى أوانبه وزنه ومعناه ، وقيل هو من قولهم سار يسور إذا ارتفع ذكره ، وقد يكون بمعنى البطش لأن السورة قد تطلق على البطش لأنه ينشأ عنها .

الحديث الثاني حديث ابن مسعود في نزول قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾ وقد تقدم شرحه في أول حديث من كتاب استنارة المرندين ، وسنده هنا كلهم كوفيون ، ووجه دخوله في الترجمة من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الصحابة بحملهم الظلم في الآية على عمومته حتى يتناول كل مهنية بل هذرهم لأنه ظاهر في التأويل ثم بين لهم المراد برفع الاشكال . الحديث الثالث حديث عتيبان بن مالك في قصة مالك بن النخشم ، وهو بضم النجمة وسكون المعجمة ثم شين معجمة مضمومة ثم ميم أو نون وهو الذي وقع هنا وقد بصغر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب المساجد في البيوت من كتاب الصلاة ، ومناسبته من جهة أنه ﷺ لم يؤخذ الثمانين في حق مالك بن النخشم بما قالوا ، بل بين لهم أن إجراء أحكام الإسلام على الظاهر دون ما في الباطن . وقوله هنا ، ألا تقولونه يقول لا إله إلا الله ، كذا في رواية الكشي في رواية المسند والسرخسي ، لا تقولونه بصيغة النهي . وقال ابن التيز ، ألا تقولوه ، جاءت الرواية والحوادث ، تقولونه ، أى تقولونه . قال : الذى رأيت ، لا تقولوه ، بغير ألف في أوله وهو موجه . وتفسير القول بالظن فيه نظر ، والذي يظهر أنه بمعنى الرؤية أو السماع ، وجوز ابن التيز أنه خطاب للمفرد وأصله ألا تقولوه فأشبع ضمة اللام حتى صارت واواً وأشد لذلك شاهد الحديث الرابع حديث عن قصة حاطب بن أبى بنزة في مكانته قرباً ونزول قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ وقد تقدم في باب الجاهلوس ، من كتاب الجهاد وما يتعلق به ، وفي باب النظر في شعور أهل الدمة ما يتماق بذلك ، والجمع بين قوله حجرتها وعقبهتها وضبط ذلك ، وقدم في باب فضل من ثمر بدوا ، من كتاب المغازى الكلام على قوله ولعل الله اطعم على أهل دار ، وفي تفسير الممتحنة بأسط منه ، وفيما الجواب عن اعتراض عمر على حاطب بعد أن قبل النبي ﷺ عذره ، وفي غزوة الفتح الجمع بين قوله ، بهنى أنا والزبير والمقداد ، وقوله ، بهنى أنا وأبا مرثد ، وفيه قصة المرأة وبيان ما قيل في اسمها وما في الكتاب الذى حملته وأذكر هنا بقية شرحه . قوله ( عن حصين ) بالتصغير هو ابن عبد الرحمن الواسطي . قوله ( عن فلان ) كذا وقع مجعاً وسمى في رواية هشيم في الجهاد ، وهب الله بن ادريس في الاستدانة سعد بن عبيدة ، وكذا وقع في رواية خالد بن عبد الله ومحمد بن فضال عند مسلم . وأخرجه أحمد عن هفان عن أبى عوانة فسمما ، ونحوه للاسماعيل من طريق عثمان بن أبى شيبة عن صفار قال : حدثنا أبو حوانة عن حميد بن عبد الرحمن حدثني سعد بن عبيدة هو السلي الكوفي يكنى أبا حمزة وكان زوج بنت أبى عبد الرحمن السلي شيخه في هذا الحديث ، وقد وقع في نسخة الصفاني هنا بعد قوله ، عن اللار ، مانع ، وهو أبو حمزة سعد بن عبيدة السلي ختن أبى عبد الرحمن السلي ، انتهى ، ولعل

القائل : هو الخ ، من دون البخارى ، وسعد تابعى روى عن جماعة من الصحابة منهم ابن عمر والبراء . **قوله** ( تنازع أبو عبد الرحمن ) هو السلى وصرح به فى رواية عثمان . **قوله** ( وحبان بن عطية ) بكسر الميم وتشديد الموحدة ، وحكى أبو على الجياني وتبعه صاحب المشارك والمطالع أن بعض رواه أبى ذر ضبطه بفتح أوله ، وهو وهم . قلت : وحكى المزي أن ابن مأكولا ذكره بالكسر وأن ابن الضرى ضبطه بالفتح قال : وتبعه أبو على الجياني ، كذا قال ، والذي حرم به أبو على الجياني توهم من ضبطه بالفتح كما نقلته وذلك فى تقييد الممحل ، وصوب أنه بالكسر حيث ذكره مع حبان بن موسى وهو بالكسر اجماعا ، وكان حبان بن عطية سلبيا أيضا وهو أخيا لأبى عبد الرحمن السلى وإن كانا مختلفين فى تفضيل عثمان وعلى ، وقد تقدم فى أواخر الجهاد من طريق هشيم عن حصين فى هذا الحديث . وكان أبو عبد الرحمن عثمانيا أى يفضل عثمان على على وحبان بن عطية علويا أى يفضل عليا على عثمان . **قوله** ( لقد علمت ما الذى ) كذا للكشيمى وكذا فى أكثر الطرق ، والحموى والمستعمل هنا من الذى ، وعلى الرواية الأولى ففاعل التجزى هو القول المعبر عنه هنا بقوله وحشى . بقوله ، وعلى الثانية الفاعل هو القائل . **قوله** ( جراً ) بفتح الجيم وتشديد الراء مع الهمز . **قوله** ( صاحبك ) زاد عثمان ديعنى عليا ، **قوله** ( على الدماء ) أى إراقة دماء المسلمين لأن دماء المشركين مندوب إلى إراقتها اتفاقا . **قوله** ( لا أبالك ) بفتح الهمزة وهى كلمة قال عند الحث على الشيء ، والأصل فيه أن الإنسان إذا وقع فى شدة عارونه أبوه فإذا قيل لا أبالك فعنه ليس لك أب . جد فى الأمر جد من ليس له معاون ، ثم أطلق فى الاستعمال فى موضع استبعاد ما يصدر من المخاطب من قول أو فعل . **قوله** ( سمعته يقول ) فى رواية المستمل والكشيمى هنا « سمعته يقول » بحذف الضمير والأول الوجه أقوله قال ما هو . **قوله** ( قال بعثى ) كذا لم وكان ، قال ، الثانية سقطت على حادثهم فى إسقاطها خطأ والأصل قال أى أبو عبد الرحمن قال أى على . **قوله** ( والزبير وأبا مرثد ) تقدم فى غزوة الفتح من طريق عبد الله بن أبى رافع عن على ذكر المقداد بدل أبى مرثد . وجمع بأن الثلاثة كانوا مع على ، ووقع عند الطبرى فى تهذيب الآثار ، من طريق أعشى تقيف عن أبى عبد الرحمن السلى فى هذا الحديث . ومعنى الزبير بن العوام ورجل من الأنصار ، وليس المقداد ولا أبو مرثد من الأنصار إلا أن كانا بالمعنى الأعم ، ووقع فى الأسباب ، للواحدى أن عمر وعمارا وطلحة كانوا معهم ولم يذكر له مستندا وكأنه من تفسير ابن السكيت فاقى لم أنه فى سير الواقدي ووجدت ذكر فيه عمر من وجه آخر أخرجه ابن مردويه فى تفسيره من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس فى قصة المرأة المذكورة . فأخبر جبريل النبي ﷺ بخبرها فبعث فى أثرها عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . **قوله** ( روضة حاج ) بمهمل ثم جيم . **قوله** ( قال أبو سلمة ) هو موسى بن إسماعيل شيخ البخارى فيه . **قوله** ( هكذا قال أبو عوانة حاج ) فيه إشارة إلى أن موسى كان يعرف أن الصواب « خاخ » بمعجمتين ولكن شيخه قالها بالمهمل والجيم وقد أخرجه أبو عوانة فى صحيحه من رواية محمد بن إسماعيل الصائغ عن عثمان فذكرها بلفظ « حاج » بمهمل ثم جيم قال عثمان والناس يقولون « خاخ » أى بمعجمتين ، قال النووى قال العلماء هو غلط من أبى عوانة وكأنه أشبه عليه يمكن آخر يقال له « ذات حاج » بمهمل ثم جيم وهو موضع بين المدينة والشام بسلك الحاج ، وأما « روضة خاخ » فانها بين مكة والمدينة بقرب المدينة . قلت : وذكر الواقدي أنها باقرب من ذى الحليفة دلى يريد من المدينة ، وأخرج سمويه فى فوائده من طريق عبد الرحمن بن حاطب قال :

وكان حاطب من أهل اليمن حليفاً للزبير فذكر القصة وفيها أن المـكان على قريب من اثني عشر ميلاً من المدينة ، وزعم السـمـبـل أن هـشـيـاكـان يقولها أيضاً ، حاج ، بمهمة ثم جيم وهو وهم أيضاً ، وسيأتي ذلك في آخر الباب ، وقد سبق في أواخر الجهاد من طريق هشيم بلفظ : حتى نأتوا روضة كذا ، فلعـل البخاري كفى عنها أو شيخه إشارة إلى أن هـشـيـاكـان يصحـفها ، وعلى هذا فلم ينفرد أبو عوانة بتصحيحها لكن أكثر الرواة عن حصين قالوها على الصواب بمجمعتين . **قوله** ( فإن فيها امرأة معها صحيفة من حاطب بن أبي بلتعة إلى المـشـركـين قاتلوني بها ) في رواية هـبـيد الله بن أبي رافع : فإن بها ظمينة معها كتاب ، والظمينة بظاء معجمة وزن عظمية فميلة بمعنى قاعة من الظن وهو الرحيل ، وقيل سميت ظمينة لأنها تركب للظمين التي تظمن براكها ، وقال الخطابي : سميت ظمينة لأنها تظمن مع زوجها ولا يقال لها ظمينة إلا إذا كانت في الهودج وقيل أنه اسم الهودج سميت المرأة لركوبها فيه ، ثم توسعوا فأطلقوه على المرأة ولو لم تكن في هودج ، وقد تقدم في غزوة الفتح بيان الاختلاف في اسمها ، وذكر الواقدي أنها من مـزينة وأنها من أهل العرج بفتح الراء بعدها جيم بمعنى قرية بين مكة والمدينة ، وذكر الثعالبي ومن تبعه أنها كانت مـولـاة أبي صبيح بن عمرو بن هاشم بن عبد مناف ، وقيل عمران بدل عمرو ، وقيل مـولـاة بني أسد بن عبد العزى ، وقيل كانت من موالى العباس ، وفي حديث أنس الذي أشرت إليه عند ابن مرويه أنها مـولـاة لقريش ، وفي تفسير مقاتل بن حيان أن حاطباً أعطاه عشرة دنانير وكساهما برداً . وعند الواقدي أنها قدمت المدينة فقال لها النبي **ﷺ** : جئت مسلبة ؟ قالت : لا ولكن احتججت ، قال : فإن أنت عن شباب قريش ؟ وكانت مغنية ، قالت : ما طلب مني بعد وقعة بدر شيء من ذلك ، فكساهما وحاماً فأناهما حاطب فكتب معها كتاباً إلى أهل مكة أن رسول الله **ﷺ** يريد أن يغزو نخزوا وحذركم ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب : فكتب حاطب إلى كفار قريش بكتاب يتصح لهم ، وعند أبي بديع والطبري من طريق الحارث بن علي لما أراد النبي **ﷺ** أن يغزو مكة أسر إلى ناس من أصحابه ذلك وأفتى في الناس أنه يريد غير مكة ، فسمعه حاطب بن أبي بلتعة فكتب حاطب إلى أهل مكة بذلك ، وذكر الواقدي أنه كان في كتابه أن رسول الله **ﷺ** أذن في الناس بالغزو ولا أراه إلا يريدكم ، وقد أحببت أن يكون إشاري إليكم بكتابي إليكم ، وتقدم بقية ما نقل مما وقع في الكتاب في غزوة الفتح . **قوله** ( تسير على بعير لها ) في رواية محمد بن فضيل عن حصين : تشدد بشين معجمة ومثناة فوقانية . **قوله** ( فابتغيها في رحلها ) أي طلبتها كأنها ما فتشها مامها ظاهراً وفي رواية محمد بن فضيل : فأنفختا بعيرها فابتغيها ، وفي رواية الحارث فوضعتا متاعها وفتشنا لم نجد . **قوله** ( لقد علمنا ) في رواية الكشميهني : لقد علمتاه ، وهي رواية عفان أيضاً **قوله** ( ثم حنف على : والذي يحلف به ) أي قل والله وصرح به في حديث أنس ، وفي حديث عبد الرحمن بن حاطب . **قوله** ( لتخرجن الكتاب أو لأجردنك ) أي أنزع ثيابك حتى تصيري عريانة ، وفي رواية ابن فضيل : أو لأجردنك ، وذكر الاسماعيلي أن في رواية خالد بن عبد الله مثله ، وعنده من رواية ابن فضيل لأجردنك بجمع ثم دأى أمه أصيرك مثل الجوزور إذا ذبحت . ثم قال الاسماعيلي ترجم البخاري النظر في شعور أهل الذمة بمعنى الترجمة الماضية في كتاب الجهاد ، وهذه الرواية تحالفاً أي رواية : أو لأقتلك . قلت : رواية : لأجردنك ، أشهر ورواية : لأجردنك ، كأنها مفسرة منها ورواية : لأقتلك ، كأنها المعنى من لأجردنك ، ومع ذلك فلا تنافي الترجمة لأنها إذا قتلت سلبت ثيابها في العادة فيستلزم التجرد الذي ترجم به . ويؤيد الرواية المشهورة ما وقع في رواية

عبيد الله بن أبي رافع بلفظ : انخرجن الكتاب أو اثنتين الثياب ، قال ابن التين : كذا وقع بكسر القاف وفتح الياء التمهانية وتشديد النون قال : والياء رائدة ، وقال المكرماني : هو بكسر الياء وفتحها كذا جاء في الرواية بانيات الياء والفواهد التصريفية تقتضي حذفها . لكن إذا صححت الرواية فتحمل على أنها وقعت على طريق المشاكفة انخرجن ، وهذا توجيه الكسرة وأما الفتحة فتحمل على خطاب المؤنث الغائب على طريق الانفاتح من الخطاب الى الغيبة ، قال : ويجوز فتح القاف على البناء للمجهول وعلى هذا فرفع الثياب ، قلت : ويظهر لي أن صواب الرواية : اثنتين ، بالنون ، بلفظ الجمع وهو ظاهر جداً لا إشكال فيه البتة ولا يفتقر إلى تكلف تخريج ، ووقع في حديث أنس : فقال ليس معنى كتاب فقال كذبت فقال قد حدثنا رسول الله ﷺ أن معك كتابا والله لعطيني الكتاب الذي معك أو لا أترك عليك ثوباً إلا التمسنا فيه ، قالت أولستم بناس من مسلمين حتى إذا ظننت أنهما يلتزمان في كل ثوب معها حملت عفاصها ، وفيه : فرجما إليها فسللا سيفهمنا نقالا : وافته المنية بك الموت أو لتدفن الثياب الكتاب ، فانسكرت ، ويجمع بينهما بأنهما مدداها بالقتل أولاً فلما أصرت على الانسكار ولم يكن معها إذن بقاتها مدداها بتجريد ثيابها فلما تحققت ذلك خشيت أن يقتلها حقيقة ، وزاد في حديث أنس أيضاً : أدفنه اليكا على أن ترداني إلى رسول الله ﷺ ، وفي رواية أخرى تنبئ عن عبد الرحمن عند الطبري : فزيرل على بها حتى حافته ، وقد اختلف هل كانت مسلمة أو على دين قومها فلا كثر على الثاني فقد عدت فيمن أهدر النبي ﷺ دمهم يوم الفتح لأنها كانت تغني بهجاءه وهجاء أصحابه ، وقد وقع في أول حديث أنس : وأمر النبي ﷺ يوم الفتح بقتل أربعة ، فذكرها فيهم ثم قل : وأما أمر سارة فذكر قصتها مع حاطب . **قوله** (فأتوا بها) أي الصحيفة وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع : فأثنا به ، أي الكتاب ، ونحوه في رواية ابن عباس عن عمر وزاد : فقرأ عليه فاذا فيه من حاطب الى ناس من المشركين من أهل مكة ، سمعهم الواقدي في روايته سميل بن عمرو العامري وعكرمة بن أبي جهل الخزومي وصفوان بن أمية الجهمي . **قوله** ( فقال رسول الله ﷺ با حاطب ما حملك على ما صنعت ) في رواية عبد الرحمن بن حاطب : فدعا رسول الله ﷺ حاطباً فقال : أنت كتبت هذا الكتاب ؟ قال : نعم . قال : فما حملك على ذلك ، وكان حاطب لم يكن حاضراً لما جاء الكتاب فاستدعى به لذلك ، وقد بين ذلك في حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب والفظ ، فأرسل إلى حاطب ، فذكر نحوه رواية عبد الرحمن أخرجه الطبري بسند صحيح . **قوله** ( قال : يا رسول الله مالي أن لا أكون مؤمناً بالله ورسوله ) وفي رواية المستمل : ما به ، بالوحدة بدل اللام وهو أوضح ، وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : أما والله ما أدبت منذ أسلمت في الله ، وفي رواية ابن عباس : قال وافته لاني لناصح لله ورسوله ، . **قوله** ( ولكي أردت أن يكون لي عند القوم يد ) أي منه أذفع بها عن أهل ومالي ، زاد في رواية أمي ثقيف : وافته ورسوله أحب الى من أهل ومالي ، وتقدم في تفسير الممتحنة قوله : كنت ماضياً ، وتفسيره وفي رواية عبد الرحمن بن حاطب : ولكي كنت امرأة غريبةاً فيكم وكان لي بنون وإخوة بمكة فكسبت لعل أذفع عنهم ، . **قوله** ( وليس من أمهالك أحد إلا له هنالك ) في رواية المستمل : هنالك ( من قومه من يدفع الله به عن أهله وماله ) وفي حديث أنس وليس منكم رجل إلا له بمكة من يحفظه في هيبه غيري **قوله** ( قال : صدق ، ولا تقولوا له إلا خيراً ) ويحتمل أن يكون ﷺ عرف صدقه بما ذكر ، ويحتمل أن يكون جوحى . **قوله** ( فماد عمر ) أي عاد الى الكلام الأول في حاطب وفيه تعريض بأنه قال ذلك مرتين فأما المرة الأولى

فكان فيما معذورا لأنه لم يتضح له عذره في ذلك ، وأما الثانية فكان انضج عذره وصدقه النبي ﷺ فيه ونهى أن يقولوا له إلا خيرا ، فني إعادة عمر ذلك السلام إشكال . وأجيب عنه بأنه ظن أن صدقه في عذره لا يدفع ماوجب عليه من القتل ، وتقدم إيضاحه في تفسير الممتحنة . قوله ( فلا ضرب دنقه ) قال الكرماني هو بكسر اللام وأصوب الباء وهو في تأويل مصدر محذوف وهو خبر مبتدأ محذوف أي اتركني لأضرب عنقه فتركك لي من أجل الضرب ، ويجوز أن يكون الباء والفاء زائدة على رأي الإخفش واللام بالأسر ، ويجوز فتحها على لغة وأسر المذموم نفسه باللام فصيح قبل الاستعمال ، وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع ودهني الضرب عنق هذا المنافق ، وفي حديث ابن عباس قال عمر فاخرطت سيني وفلت : يا رسول الله أمكنني منه فإنه قد كفر ، وقد أنكر القاضي أبو بكر بن الباقلاني هذه الرواية وقال ليست بمعرفة قلة في الرد على المجاحظ لأنه احتج بها على تكفير العاصي ، وليس لأنكار القاضي معنى لآما وردت بسند صحيح ، وذكر البرقاني في مستخرجهم أن مسلما أخرجهما ، وردده الحيدري ، والجمع بينهما أن مسلما خرج سندهما ولم يبق أمطها ، وإذا ثبت فلهذا أطلق الكفر وأراد به كفر النعمة كما أطلق النفاق وأراد به نفاق المعصية ، وفيه نظر لأنه استأذن في ضرب عنقه فأشهر بأنه ظن أنه تافق نفاق كفر ولذلك أطلق أنه كفر ، ولكن مع ذلك لا يلزم منه أن يكون عمر يرى تكفير من ارتكب معصية ولو كبرت كما يقوله المبتدعة ولكنه غلب على ظنه ذلك في حق حاطب ، فلما بين له النبي ﷺ عذر حاطب رجع . قوله ( أليس من أهل بدر ) في رواية الحارث : أليس قد شهد بدرا ، وهو استهمام تقرير ، وجزم في رواية عبيد الله بن أبي رافع أنه قد شهد بدرا وزاد الحارث وقال عمر بن أبي وليكته نكث وظاهر أعدائك عليك ، قوله ( وما يدريك لعل الله أطلع ) تقدم في فضل من شهد بدرا رواية من رواه بالجزم والبحث في ذلك وفي معنى قوله ( وأعملوا ما شئتم ) وما يؤيد أن المراد أن ذنوبهم تقع مغفورة حتى لو تركوا فرضا مثلام يؤاخذوا بذلك ما وقع في حديث سهل بن الحنظلية في قصة الذي حرس ليلة حنين فقال له النبي ﷺ : هل نزلت ؟ قال : لا ، إلا لغضاء حاجة قال لا عليك أن لا تعمل بدما . وهذا يوافق ما فهمه أبو عبد الرحمن السلمي ، ويؤيده قول علي فيمن قتل الحرورية ولو أخبرتمكم بما قضى الله تعالى على لسان نبيه ﷺ لمن قتلهم لكأنهم عن العمل ، وقد تقدم بيانه ، فهذا فيه إشعار بأن من باشر بعض الأعمال الصالحة يثاب من جزيل الثواب بما يقاوم الآثام الحاصلة من ترك الفرائض الكثيرة ، وقد تعقب ابن بطال على أبي عبد الرحمن السلمي فقال : هذا الذي قاله ظنا منه لأن عليا على مكانته من العلم والفضل والدين لا يقتل إلا من وجب عليه القتل ، ووجه ابن الجوزي والقرطبي في فهمهم ، قول السلمي كما تقدم ، وقال الكرماني : يحتمل أن يكون مراده أن عليا استفاد من هذا الحديث الجزم بأنه من أهل الجنة أعرف أنه لو وقع منه خطأ في اجتهاده لم يؤاخذ به قطعا ، كذا قال وفيه نظر ، لأن المجتهد مغفوره فيما أخطأ فيه إذا بذل فيه وسعه ، وله مع ذلك أجر فإن أصاب الله أجرين ، والحق أن عليا كان مصيبا في حروجه فله في كل ما اجتهد فيه من ذلك أجران ، فظهر أن الذي فهمه السلمي استند فيه إلى ظنه كما قال ابن بطال واقفه أعلم . ولو كان الذي فهمه السلمي صحيحا لكان على يتجرأ على غير الدماء كالأموال ، والواقع أنه كان في غاية الورع وهو القائل : يا صفراء وبابيضاء غري غيري ، ولم ينقل عنه قط في أمر المال إلا التحري بالمهمة لا التجري بالجيم . قوله ( فقد أوجبت لكم الجنة ) في رواية عبيد الله بن أبي رافع : فند غفرت لكم ، وكذا في حديث عمر ، ومثله في

مغازي أبي الأسود عن عروة وكذا عند أبي عائد . **قوله** ( فاعرودت حيناه ) بالغين المعجمة الساكنة والواو المكسرة بينهما واو ساكنة ثم قاف أي امتلأت من الدوح حتى كأنها خرقت فهو افروعت من الفرق ، ووقع في رواية المارث عن علي « ففاضت حيناه عمر ، وجمع على أنها امتلأت ثم فاضت . **قوله** ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف . **قوله** ( شاخ أصح ) يعني بمجمعتين . **قوله** ( ولكن كذا قال أبو عوانة حاج ) أي بمهمة ثم جيم . **قوله** ( وحاج تصحيف وهو موضع ) . قلت : تقدم بيانه . **قوله** ( وحشم بقول شاخ ) وقع للأكثر بالمجمعتين ، وقيل بل هر كقول أبي عوانة وبه جزم السهيلي ، وبؤيده أن البخاري لما أخرجه من طريقه في الجهاد هرب بقوله « روضة كذا » كما تقدم فلو كان بالمجمعتين لما كفى عنه ، ووقع في السيرة للطيب الحلبي « روضة شاخ » بمجمعتين وكان هشيم يروي الأخيرة منها بالجيم وكذا ذكره البخاري عن أبي عوانة انتهى ، وهو يوم أن المغيرة بينهما وبين الرواية المشهورة إنما هو في الخاء الأخيرة فقط وليس كذلك بل وقع كذلك في الأولى فعند أبي عوانة إنما بالخاء المهمة جزماً وأما هشيم فالرواية منه محتملة . وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن المؤمن ولو باغ بالاصلاح أن يقطع له الجنة لا بهضم من الوقوع في الذنب لأن حاطباً دخل فيمن أوجب الله لهم الجنة ووقع منه ما وقع ، وفيه تعقب على من تأول أن المراد بقوله « اعملوا ما شئتم » أنهم حفظوا من الوقوع في شيء من الذنوب . وفيه الرد على من كفر المسلم بارتكاب الذنب ، وعلى من جزم بتخليده في النار ، وعلى من قطع بأنه لا بد وأن يذهب . وفيه أن من وقع منه الخطأ لا ينبغي له أن يحمده بل يعترف ويبتذل مثلاً يجمع بين ذنبيه وفيه جواز التشديد في استخلاص الحق والتهديد بما لا يفعله المبرر تخويفاً لمن يستخرج منه الحق . وفيه ذلك ستر الجاسوس ، وقد استدلل به من يرى قتله من المالكية لاستئذان عمر في قتله ولم يرده النبي ﷺ عن ذلك إلا لكونه من أهل بدر ، ومنهم من قيده بأن يتكبر ذلك منه ، والمعروف عن مالك يجتهد فيه الإمام ، وقد نقل الطحاوي الإجماع على أن الجاسوس المسلم لا يباح دمه وقيل الشامية والاكثر يعزر ، وإن كان من أهل الهيئات يعني عنه . وكذا قال الأوزاعي وأبو حنيفة يوجب عقوبة ويطال حبسه . وفيه العفو عن ذلة ذوى الهيمنة . وأجاب الطبري عن قصة حاطب واحتجاج من احتج بأنه إنما صفح عنه لما أطلع الله عليه من صدقه في اعتدائه فلا يكون غيره كذا ، قال القرطبي وهو ظن خطأ لأن أحكام الله في عباده إما تجري على مظهر منهم ، وقد أخبر الله تعالى عن المنافقين الذين كانوا يحضرون ولم يبح له قتلهم مع ذلك لاظهارهم الاسلام ، وكذلك الحكم في كل من أظهر الاسلام تجرى عليه أحكام الاسلام . وفيه من أعلام النبوة اطلاع اطلاع نبيه على قصة حاطب مع المرأة كما تقدم بيانه من الروايات في ذلك ، وفيه إشارة الكيفية على الإمام بما يظهر له من الرأي العائد لفهمه على المسلمين ويخبر الإمام في ذلك . وفيه جواز العفو عن العاصي . وفيه أن العاصي لا حرمة له ولا أجمعوا على أن الاجنبية يحرم النظر إليها مؤمنة كانت أو كافرة ولولا أنها لعصيانها سقطت حرمتها ما مدها على بتجريدنا قلنا ابن بطال . وفيه جواز غفران جميع الذنوب العارضة الوقوع عن شاء الله خلافاً لمن أن ذلك من أهل البدع ، وقد استشكلت إثباته على مسطح بقذف عائشة رضي الله عنها كما تقدم مع أنه من أهل بدر فلم يسامح بما ارتكبه من الكبيرة وسومح حاطب ، وعلى بكونه من أهل بدر ، والجواب ما تقدم في باب فضل من شهد بدراً ، أن محل العفو عن البدري في الأمور التي لا حد فيها . وفيه جواز غفران ما تأخر من الذنوب ويدل على ذلك الدعاء به في هذه أخبار ، وقد جمعت جزءاً في الأحاديث الواردة في بيان

الأعمال الموعود لعمالها بفقران ما تقدم وما تأخر سميته والحاصل المكفرة ، لاذنوب المقدمة والمؤخرة ، وفيها عدة أحاديث بأسانيد جياد ، وفيه تأدب عمر ، وأنه لا ينفى إقامة الحد والتأديب بحضور الإمام الأبعد استئذانه . وفيه منقبة لعمر ولأهل بدر كلهم ، وفيه البكاء عند السرور ويحتمل أن يكون عمر بكى حينئذ لما لحقه من الخشوع والندم على ما قاله في حق حاطب .

(خاتمة) اشتمل كتاب استغابة المرتدين من الأحاديث المرفوعة على أحد وعشرين حديثاً فيها واحد معاق والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى سبعة عشر حديثاً والأربعة خالصة وافقه مسلم على تخريجها جميعها ، وفيه من الآثار من الصحابة فن بدهم سبعة آثار بعضها موصول ، والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٨٩ - كتاب الاكراه

قول الله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ ، ولما كان من شرح بالكثير صبراً فعلهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم . وقال ﴿إِلَّا أَنْ تَتَوَلَّوْا مِنْهُمْ تَفْءَةً﴾ روى تقي . وقال ﴿إِنَّ الْفَيْنَ تَوَلَّاهُ الْأَثَاكُ﴾ ظالمى أنفسهم قالوا فيم كذمت ؟ قالوا كنا مستضعفين في الأرض - الى قوله - عفوا غفورا . وقال ﴿وَلِلْمُتَّضِعِّينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾ فعذر الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به . والمكروه لا يكون إلا مستضعفاً غير متع من فعل ما أمر به . وقال الحسن : للفقير الى يوم القيامة . وقال ابن عباس فيمن يسكره اللصوص فيطلق ليس بشيء . وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبي والحسن . وقال النبي ﷺ «الأعمال بالنية» ٦٩٤٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن خالد بن يزيد عن سمير بن أبي هلال عن هلال بن أسامة أن أبا سلمة بن عبد الرحمن أخبره «عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدهو في الصلاة : اللهم أنج عياش بن أبي ربيعة وسلمة بن هشام والوليد بن الوليد . اللهم أنج المستضعفين من المؤمنين . اللهم أشد وطأتك على مضر ، وابث عليهم سنين كسنى يوسف»

قوله (بسم الرحمن الرحيم . كتاب الاكراه) هو الزام الغير بما لا يريد . وشروط الاكراه أربعة : الأول أن يكون قائله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار . الثاني أن يغلّب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك . الثالث أن يكون ما يهدد به فوراً ، فلو قال ان لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يهدد مكرها ويستثنى ما إذا ذكر زمناً قريباً جداً أو جرت العادة بأنه لا يخلف الرابع أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتأذى حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق ثلاثاً فطلق

واحدة وكذا عكسه ، ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأبيد كقتل النفس بغير حق ، واختلف في المكروه هل يكلف بترك فعل ما أكره عليه أو لا ؟ فقال الشيخ أبو إسحق الشيرازي : انما قد الاجماع على أن المكروه على القتل ما مور باجتناب القتل والدفع عن نفسه وأنه باثم ان قتل من أكره على قتله ، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه ، وكذا وقع في كلام الغزالي وغيره ، وقد قضى كلامهم تخصيص الخلاف بما اذا وافق داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على قتل الكافر وإكراهه على الاسلام ، أما ما خالف فيه داعية الإكراه داعية الشرع كالاكراه على القتل فلا خلاف في جواز التكليف به ، وإنما جرى الخلاف في تكليف الملبأ وهو من لا يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقى من شاطئ وعقله ثابت فسقط على شخص فقتله فإنه لا مندوحة له عن السقوط ولا اختيار له في عدمه وإنما هو آله محضة ، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه الآدمي من التفريع على تكليف ما لا يطاق ، وقد جرى الخلاف في تكليف الغافل كالنائم والناسي وهو أبعد من الملبأ لأنه لا شعور له أصلاً وإنما قال الفقهاء بتكليفه على معنى ثبوت الفعل في ذمته أو من جهة ربط الأحكام بالاسباب . وقال القفال : انما شرح سجود السهر ووجبت الكفارة على المخطئ لكون الفعل في نفسه متبهاً من حيث هو لا أن الغافل نهى عنه حالة الغفلة إذ لا يمكنه التحفظ عنه ، واختلف فيما يمسد به قائلوا على القتل وإتلاف العضو والضرب الشديد والحبس الطويل ، واختلفوا في يسير الضرب والحبس كيوم أو يومين . قوله ( وقول الله تعالى إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ) وساق إلى ( عظيم ) . هو وعيد شديد لمن ارتد عننا ، وأما من أكره على ذلك فهو مذموم بالآية ، لأن الاستثناء من الإيجاب نفى فيقتضي أن لا يدخل الذي أكره على الكفر تحت الوعيد ، والمشهور أن الآية المذكورة نزات في عمار بن ياسر كما جاء من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر قال : أخذ المشركون عماراً فمذبوه حتى قاربهم في بعض ما أرادوا ، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له : كيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال فإن عادوا فعد ، وهو مرسل ورجاله ثقات أخرجه الطبري وقله هبة الرزاق وعنه عبد بن حميد . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه فزاد في السند نقله عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار عن أبيه ، وهو مرسل أيضاً ، وأخرج الطبري أيضاً من طريق عطية العوفي عن ابن عباس نحوه مطولاً وفي سنده ضعف . وفيه أن المشركين عذبوا عماراً وأباه وأمه وصهيها وبلالا وخباباً وسالمًا مولى أبي حذيفة ، فمات ياسر وامرأته في العذاب وصبر الآخرون . وفي رواية لمجاهد عن ابن عباس دند ابن المنذر أن الصحابة لما هاجروا إلى المدينة أخذ المشركون خباباً وبلالا وعماراً ، فأطاعهم عمار وأبى الآخران فمذبوهما ، وأخرجه الفاكهي من مرسل زيد بن أسلم وأن ذلك وقع من عمار عندبيعة الأنصار في العقبة وأن الكفار أخذوا عماراً فسلوه عن النبي ﷺ لجحدهم خبره فآرادوا أن يذبوه فقال هو يكفر بمحمد وبما جاء به فاعجبهم وأطلقوه ، فجاء إلى النبي ﷺ فذكر نحوه ، وفي سنده ضعف أيضاً ، وأخرج عبد بن حميد من طريق ابن سيرين : أن رسول الله ﷺ أتى عمار ابن ياسر وهو يبكي لجهل يسمع الدوح عنه ويقول أخذك المشركون فطهوك في الماء حتى قات لهم كذا ، إن عادوا فعد ، ورجاله ثقات مع إرساله أيضاً ، وهذه المراسيل تفوى بعضها ببعض ، وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق مسلم الأعمش - وهو ضعيف - عن مجاهد عن ابن عباس قال : ذهب المشركون عماراً حتى قال لم كلاماً نقيبة فاشتد عليه ، الحديث . وقد أخرج الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( إلا من أكره



وقلبه مطمئن بالإيمان) قال: أخبر الله أن من كفر بعد إيمانه فعليه غضب من الله، وأما من أكره بلسانه وعامه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عذره فلا حرج عليه، أن الله إنما يأخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم. قلت: رعى هذا الاستثناء مقدم من قوله فعليه غضب كأنه قبل فعليه غضب من الله إلا من أكره، لأن الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد وقد يكون باعتقاد فاشتمى الأول وهو المكروه. قوله (وقال إلا أن تقوا منهم نقاة وهي نقية) أعذه من كلام أبي عبيدة قال: نقاة ونقية واحد. قلت: وقد تقدم ذلك في تفسير آل عمران ومعنى الآية: لا يتخذ المؤمن الكافر وليا في الباطن ولا في الظاهر إلا للنية في الظاهر فيجوز أن يواليه إذا عافاه وبعاديه باطنا. قيل الحكمة في العدول عن الخطاب أن موالاته الكفار لما كانت مستقبحة لم يواجه الله المؤمنين بالخطاب. قلت: ويظهر لي أن الحكمة فيه أنه لما تقدم الخطاب في قوله (لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يترلم منكم فإنه منهم) كأنهم أخذوا بعمومه حتى أنكروا على من كان له عذر في ذلك فزالت هذه الآية رخصة في ذلك، وهو كآيات الصريحة في الوجع عن الكفر بعد الإيمان، ثم رخص فيه لمن أكره على ذلك. قوله (وقال: أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ قالوا: كنا مستضعفين في الأرض - إلى قوله - عفرا غفورا) وقال (والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من لدنك وليا واجعل لنا من لدنك نصيرا) هكذا في رواية أبي ذر وهو صواب، وإنما أوردته بلفظه للتنبيه على ما وقع من الاختلاف عند الشراح، ووقع في رواية حكرمة والأصيلي والغابسي أن الذين توفاهم فساق إلى قوله (في الأرض) وقال بعدها إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) وفيه تغيير، ووقع في رواية النسفي (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم؟ الآيات قال (وما لكم لا تقايلون في سبيل الله - إلى قوله - نصيرا) وهو صواب وإن كانت الآيات الأولى مترسخة في السورة من الآية الأخيرة فليس فيه شيء من التغيير، وإنما صدر بالآيات المترسخة للإشارة إلى ما روى عن مجاهد أنها نزلت في ناس من أهل مكة آمنوا فكتب إليهم من المدينة قاتلوا لأنراكم منا إلا إن هاجرتم، فخرجوا فآذركم أهلهم بالطريق فقتلهم حتى كفروا مكروهم، واقتصر ابن بطال على هذا الأخير وعزاه للفسرين وقال ابن بطال: (أن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) إلى (أن يعفوا عنهم) وقال (المستضعفين) إلى (الظالم أهلها) قلت: وإيس فيه تغيير من التلاوة إلا أن فيه تصرفا فيما سانه المصنف، وقال ابن القيم بعد أن تكلم على قصة عمار إلى أن قال (ولكن من شرح بالكفر صدرا) أي من فتح صدره لقبوله. وقوله (الذين توفاهم الملائكة) إلى قوله (واجعل لنا من لدنك نصيرا) ليس التلاوة كذلك لأن قوله (اجعل لنا من لدنك نصيرا) قبل هذا قال: ووقع في بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) وفي بعضها (قائل لك هي الله أن يعفوا عنهم) وقال (الاستضعفين من الرجال) إلى قوله (من لدنك نصيرا) وهذا على نسق التنزيل، كذا قال فأخطأ، فلاية التي آخرها نصيرا في أولها (والمستضعفين) بالواو لا بلفظه إلا، وما نقله عن بعض النسخ إلى قوله (غفورا رحيا) محتمل لأن آخر الآية التي أولها (أن الذين توفاهم الملائكة) قوله (وساء نصيرا) وآخر التي بعدها (سبيلا) وآخر التي بعدها (عفرا غفورا) وآخر التي بعدها (غفورا رحيا) فكأنه أراد سياق أربع آيات. قوله (فعد الله المستضعفين الذين لا يمتنعون من ترك ما أمر الله به) بمعنى إلا إذا غلبوا. قال والمكروه لا يكون

الا مستضعفا غير ممتنع من فعل ما أمره به أى ما بأسره به من له قدرة على إيقاع الضرر به ، أى لأنه لا يقدر على الامتناع من الترك كما لا يقدر المكروه على الامتناع من الفعل فهو في حكم المكروه . قوله ( وقال الحسن ) أى البصرى ( التقية إلى يوم القيامة ) وصلة عبد بن حميد وابن أبي شيبة من رواية عوف الأعرابي عن الحسن البصرى قال التقية جائزة للؤمن إلى يوم القيامة إلا أنه كان لا يجعل في القتل تقية ، ولفظ عبد بن حميد إلا في قتل النفس التى حرم الله يبقى لا يبعد من إكراهه على قتل غيره لكونه يؤثر نفسه على نفس غيره . قلت : ومعنى التقية الحذر من إظهار مافى النفس من معتقد وغيره لاغير ، وأصله وقية بوزن حرة فعلة من الوقاية ، وأخرج البيهقي عن طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس قال د التقية باللسان والغلب مطمئن بالإيمان ولا يبدط يده للقتل . قوله ( وقال ابن عباس فيمن يكرهه المصوص فيطلق أيس بشىء ، وبه قال ابن عمر وابن الزبير والشعبى والحسن ) أما قول ابن عباس فوصلة ابن أبي شيبة من طريق عكرمة أنه سئل عن رجل أكرهه المصوص حتى طلق امرأته فقال : قال ابن عباس : ليس بشىء ، أى لا يقع عليه الطلاق . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وأما قول ابن عمر وابن الزبير فأخرجهما الحميدى في جامعه والبيهقى من طريقه قال : حدثنا سفيان سمعت عمرا يعنى ابن دينار حدثنى ثابت الأعرج قال : تزوجت أم ولد عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فدعاني ابنه ودعا غلامين له فربطوني وضربوني بالسياط وقال لتطافها أو لأفعلن وأفعلن فطافتهما ، ثم سألت ابن عمر وابن الزبير فلم يرباه شيئا ، وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن ثابت الأعرج نحوه . وأما قول الشعبى فوصلة عبد الرزاق بسند صحيح عنه قال : إن أكرهه المصوص فليس بطلاق وإن أكرهه السلطان وقع . ونقل عن ابن عينة توجيهه وهو أن المص يقدم على قتله والسلطان لا يقتله . وأما قول الحسن فقل سميد بن منصور : حدثنا أبو حنيفة عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى طلاق المكروه شيئا ، وهذا سند صحيح إلى الحسن قال ابن بطال تبعه لابن المنذر : أجمعوا على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل فكفر وقابه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر ولا تبين منه زوجته ، إلا محمد بن الحسن فقال : إذا أظهر الكفر صار مرتدا وبانت منه امرأته ولو كان في الباطن مسلما . قال : وهذا قول تغنى حكايته عن الرد عليه لمخالفته المصوص . وقال قوم : محل الرخصة في القول دون الفعل كأن يسجد للصنم أو يقتل مسلما أو يأكل الخنزير أو يزنى ، وهو قول الأوزاعي ومخنون ، وأخرج إسماعيل القاضي بسند صحيح عن الحسن أنه لا يجعل التقية في نيل النفس المحرمة . وقالت طائفة الإكراه في القول والفعل سواء . واختلف في حكم الإكراه فأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عمر قال : ليس الرجل بأمين على نفسه إذا سجن أو أوثق أو عذب ، ومن طريق شريح نحوه وزيادة ولفظه : أربع كمن كره : المجهن والضرب والوعيد والقيود ، وعن ابن مسعود قال : ما كلام يدرا عني سوطين إلا كنت متكلمًا به ، وهو قول الجمهور ، وعند الكوفيين فيه تفصيل ، واختلفوا في طلاق المكروه فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ، ونقل فيه ابن بطال إجماع الصحابة ، وعن الكوفيين يقع ونقل مثله عن الزهري وقتادة وأبي فلابه ، وفيه قول ثالث تقدم عن الشعبى . قوله ( وقال النبي ﷺ الأعمال بالنية ) هذا طرف من حديث وصلة المصنف في كتاب الإيمان بفتح الهزة ولفظه الأعمال بالنية ، هكذا وقع فيه بدين ، وإنما ، في أوله وإفراد النية ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أول حديث في الصحيح ، وبأى ما يتعلق بالإكراه في أول ترك الخيل قريبا . وكان البخارى أشار بإرادته هنا إلى الرد

على من فرق في الاكراه بين القول والفعل لأن العمل فعل ، وإذا كان لا يعتبر إلا بالنية كما دل عليه الحديث فلا كراه لانية له بل نيته عدم الفعل الذي أكره عليه . واحتج بعض المالكية بأن التفصيل يشبه ما نزل في القرآن لأن الذين أكرهوا إيمانهم على الكلام فجاء بينهم وبين ربهم ، فلما لم يكرهوا معتقدين له جعل كأنه لم يكن ولم يؤثر في بدن ولا مال ، بخلاف الفعل فإنه يؤثر في البدن والمال ، هذا معنى ما حكاه ابن بطال عن إسماعيل الفاضل ، وتعقبه ابن المنير بأنهم أكرهوا على النطق بالكفر وعلى مخالطة المشركين ومعاونتهم وترك ما يخالف ذلك . والتروك أفعال على الصحيح ولم يؤخذوا بشيء من ذلك ، واستثنى المعظم قتل النفس فلا يسقط القصاص عن القاتل ولو أكره لأنه أثر نفسه على نفس المقتول ولا يجوز لأحد أن ينجي نفسه من القتل بأن يقتل غيره . ثم ذكر حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يدعو في الصلاة ، تقدم في تفسير سورة النساء من وجه آخر عن أبي سلمة بمثل هذا الحديث وزاد أنها صلاة العشاء ، وفي كتاب الصلاة من طريق شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة ، الحديث وفيه قال أبو هريرة وكان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله إن حمده ربنا ولك الحمد يدعو رجال فيسمعون بأسمائهم ، فذكر مثل حديث الباب وزاد وأهل المشرق يومئذ من مضر مخالفون له . وفي الأدب من طريق سفیان بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال لما رفع رسول الله ﷺ رأسه من الركوع قال ، فذكره وقد تقدم بيان المستضعفين في سورة النساء والتعريف بالثلاثة المذكورين هنا في تفسير آل عمران وما يتماق بمشروعية الفتوى في النازلة وعمله في كتاب الوتر وقه الحمد . وقوله « والمستضعفين » هو من ذكر العام بعد الخاص وأعلق الحديث بالاكراه لأنهم كانوا مكرهين على الاقامة مع المشركين لأن المستضعف لا يكون إلا مكرها كما تقدم ، ويستفاد منه أن الاكراه على الكفر لو كان كفرا لما دخلهم وسماهم مؤمنين

### ١ - باب من اختار للضرب والقتل والهوان على الكفر

٦٩٤١ - **حَدَّثَنَا** محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي فلابة عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاث من كنَّ فيه وجدَّ حلاوة الإيمان : أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكفره أن يهود في الكفر كما يكفره أن يُقَذَّفَ في النار .

٦٩٤٢ - **حَدَّثَنَا** سعيد بن سليمان حدثنا عباد عن إسماعيل سمعتُ قيساً سمعتُ سعيد بن زيد يقول : لقد رأيتني وإن عمر مؤثقي على الإسلام . ولو انقضَّ أحدٌ مما فعلتم بعمان كان محقوقاً أن ينقضَّ .

٦٩٤٣ - **حَدَّثَنَا** مسددٌ حدثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس عن خباب بن الأرت قال : شكوا إلى رسول الله ﷺ وهو متوسدٌ بردة له في ظلِّ الكعبة فقلنا : ألا تدعونا ألا تدعونا ؟ فقال : قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها ، فيجاء بالمدنار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين

وَبُشِطَ بِأَمْشَاطِ الْحَدِيدِ مِنْ دُونِ لَحْمِهِ وَمِظْطِهِ ، فَمَا يَصْطَدُّ ذَلِكَ عَنْ دِينِهِ . وَاللَّهُ لَيَتِمِّنَّ هَذَا الْأَمْرَ حَتَّى يَسِيرَ  
الرَّاكِبُ مِنْ صَنْدَاءٍ إِلَى خَفَرٍ مَوْتٍ لَا يَخَافُ إِلَّا اللَّهَ وَالذُّبَّ عَلَى غَنَمِهِ ؛ وَلَسْتُ أَنْسَاقَكُمْ تَسْتَعْبِجُونَ »

**قوله** ( باب من اختار الضرب والقتل والهران على الكفر ) تقدمت الإشارة إلى ذلك في الباب الذي قبله وأن  
بلا لا كان من اختار الضرب والهران على التلطف بالكفر وكذلك خباب المذكور في هذا الباب ومن ذكر معه وأن والدي  
عمار ماتا تحت العذاب ، ولما لم يكن ذلك على شرط الصحة اكتفى المصنف بما يدل عليه ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث  
الحديث الأول حديث ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان في  
أوائل الصحيح ، ووجه أخذ الترجمة منه أنه سوى بين كراهية الكفر وكراهية دخول النار ، والقتل والضرب  
والهران أصل عند المزمع من دخول النار فيكون أسهل من الكفر إن اختار الأخذ بالمعصية ، ذكره ابن بطال  
وقال أيضاً : فيه حجة لأصحاب مالك ، وبعقبه ابن التين بأن العلماء متفقون على اختيار القتل على الكفر ، وإنما  
يكون حجة على من يقول إن التلطف بالكفر أولى من الصبر على القتل ، ونقل عن المهلب أن قوما منعوا من ذلك  
واحتجوا بقوله تعالى ( وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ) الآية ، ولا حجة فيه لأنه قال نلو الآية المذكورة ( ومن يفعل ذلك  
عدونا وظلماً ) فقيده بذلك ، وليس من أهلك نفسه في طاعة الله ظلماً ولا معتدياً ، وقد أجمعوا على جواز  
تقحم المهالك في الجهاد انتهى ، وهذا يقدح في نقل ابن التين الاتفاق المذكور وأن ثم من قال بأولوية التلطف على  
بذل النفس للقتل ، وإن كان قاتل ذلك يعمم فليس بشيء ، وإن قيده بما لو عرض ما يرجح المفضل كالمعرض  
على من إذا تلفظ به نفخ منه ظاهراً فينتجه . الحديث الثاني . قوله ( عباد ) هو ابن أبي العوام فيما جزم به أبو  
مسعود ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وسعيد بن زيد أي ابن عمرو بن نفيل وهو ابن ابن  
عمر بن الخطاب بن نفيل وقد تقدم حديثه في « باب إسلام سعيد بن زيد » من السيرة النبوية ، وهو ظاهر فيما  
ترجم له لأن سعيداً وزوجته اخت عمر اختاروا الهوان على الكفر ، وهذا يظهر مناسبة الحديث للترجمة . وقال  
الكرمانى : هي مأخوذة من كون عثمان اختار القتل على ما رضى قائله فيكون اختياره القتل على الكفر بطريق  
الأولى ، واسم زوجته فاطمة بنت الخطاب وهي أول امرأة أسلمت بعد خديجة فيما يقال ، وقيل سميتها أم الفضل  
زوج العباس . الحديث الثالث . قوله ( يحيى ) هو الفطان ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم  
أيضا ، وخباب بفتح الخاء المعجمة وموحدين الأولى مشددة بينهما ألف وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب ما أتى  
النبي ﷺ من المشركين بمكة » من السيرة النبوية ، ودخوله في الترجمة من جهة أن طاب خباب الدعاء من النبي ﷺ  
على الكفار دال على أنهم كانوا قد اعتدوا عليهم بالأذى ظليماً وعدواناً ، قال ابن بطال : إنما لم يجب النبي ﷺ سؤال  
خباب ومن معه بالدعاء على الكفار مع قوله تعالى ( ادعوني أستجب لكم ) وقوله ( ولولا إذ جاءهم بأسنا تضرعوا )  
لأنه علم أنه قد سبق القدر بما جرى عليهم من البلوى أي وجروا عليها كما جرت به عادة الله تعالى في من أتبع الأنبياء  
فصبروا على الشدة في ذات الله ، ثم كانت لهم الممانعة بالنصر وجزيل الأجر ، قال : فأما غير الأنبياء فواجب عليهم  
الدعاء عند كل نازلة لا هم لم يطاعوا على ما أطلع عليه النبي ﷺ انتهى ملخصاً . وليس في الحديث تصريح بأنه ﷺ  
لم يدع لهم بل يحتمل أنه دعا ، وإنما قال « قد كان من قبلكم يؤخذ الخ » تسلية لهم وإشارة إلى الصبر حتى تنقضي

المدة المقدورة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في آخر الحديث « ولكنكم تستعجلون » . وقوله في الحديث « بالمنشار » بنون ساكنة ثم شين معجمة معروف ، وفي نسخة بياء مثناة من تحت بغير همزة بدل الثون وهي لفة فيه ، وقوله « من دون لحم وعظمه » والاكثر دما بدل دمن ، وقوله « هو الأمر » أى الاسلام ، وتقدم المراد بصنعاء في شرح الحديث ، قال ابن بطال : أجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرا عند الله من اختار الرخصة ، وأما غير الكفر فإن أكره على أكل الخنزير وشرب الخمر مثلا فالفعل أولى ، وقال بعض المالكية : بل يأثم إن منع من أكل غيرهما فإنه يصير كال مضطر على أكل الميتة إذا خاف على نفسه الموت فلم يأكل

## ٢ - باب في بيع المسكر ونحوه في الحق وغيره

٦٩٤٤ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سفيان الثوري عن أبيه « عن أبي هريرة رضى

الله عنه قال : بينما نحن في المسجد إذ خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : انطلقوا إلى يهود . فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم : يا معشر يهود ، أسلموا تسلموا . فقالوا : يا أبا القاسم . فقال : ذلك أريد . ثم قالها الثانية فقلوا : قد بلغت يا أبا القاسم . ثم قال فثالثة فقال : اعدوا أن الأرض لله ورسوله وإني أريد أن أجاليكم ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبيعه ، والا فاعملوا إنما الأرض لله ورسوله ،

**قوله** ( باب في بيع المسكر ونحوه في الحق وغيره ) قال الخطابي : استدلل أبو عبد الله يعني البخاري بحديث أبي هريرة يعني المذكور في الباب على جواز بيع المسكر والحديث ببيع المضطر أشبه ، فإن المسكر على البيع هو الذي يعمل على بيع الشيء شاء أو أبى ، واليهود لو لم يبيعهوا أرضهم لم يلزموا بذلك ولكنهم شعروا على أموالهم فأخذوا بيعها فصاروا كأنهم اضطروا إلى بيعها كن رده دين فاضطر إلى بيع ما له فيكون جائزا ولو أكره عليه لم يحز . قلت : لم يقتصر البخاري في الترجمة على المسكر وإنما قال « بيع المسكر ونحوه في الحق » فدخل في ترجمته المضطر ، وكأنه أشار إلى الرد على من لا يصحح بيع المضطر ، وقوله في آخر كلامه « ولو أكره عليه لم يحز » مردود لأنه إكراه بحق ، كذا تعقبه السكراني وتوجيه كلام الخطابي أنه فرض كلامه في المضطر من حيث هو ولم يرد خصوص قصة اليهود . وقال ابن المنير : ترجم بالحق وغيره ولم يذكر إلا الشق الأول ، ويحاج بأن مراده بالحق الدين وبغيره ما عداه بما يكون بيعه لازما ، لأن اليهود أكرهوا على بيع أموالهم لا الدين عليهم . وأجاب السكراني بأن المراد بالحق الجلاء وبقوله وغيره الجنائيات ، والمراد بقوله الحق المالايات وبقوله غيره الجلاء . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بقوله « وغيره » الدين فيكون من الخاص بعد العام ، وإذا صح البيع في الصورة المذكورة وهو سبب غير مالى فالبيع في الدين وهو سبب مالى أولى . ثم ذكر حديث أبي هريرة في إخراج اليهود من المدينة ، وقد تقدم في الجزبة في « باب إخراج اليهود من جزيرة العرب » ، ويثبت فيه أن اليهود المذكورين لم يسعوا ولم ينسبوا ، وقد أورد مسلم حديث ابن عمر في إجماع بني النضير ثم عقبه بحديث أبي هريرة فأوهم أن اليهود المذكورين في حديث أبي هريرة هم بنو النضير ، وفيه نظر لأن أبا هريرة إنما جاء بعد فتح خيبر وكان

نفسها بعد إجلاله بنى النصير وبنى قينقاع وقيل بنى قريظة ، وقد تقدمت قصة بنى النصير في المغازي قبل قصة بدر وتقدم قول ابن اسحق أنها كانت بعد بئر معونة ، وهل الحاليين فهي قبل مجيء أبي هريرة ، وسياق إخراجهم مخالف لسياق هذه القصة فانهم لم يكونوا داخل المدينة ولا جاءهم النبي ﷺ إلا لستمين بهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية من حلفائهم فأرادوا القدر به فرجع إلى المدينة وأرسل إليهم بخيرهم بين الإسلام وبين الخروج فأبوا إلخاصهم فرفضوا بالجلال ، وفيهم نزل أول سورة الحشر ، فيحتمل أن يكون من ذكر في حديث أبي هريرة بقية منهم أو من بنى قريظة كانوا سكانا داخل المدينة فاستمروا فيها على حكم أهل الذمة حتى إجلالهم بعد فتح خيبر ، ويحتمل أن يكونوا من أهل خيبر لانها لما فتحت أفر أهلها على أن يزرعوا فيها ويعملوا فيها ببعض ما يخرج منها فاستمروا بها حتى إجلالهم عمر من خيبر كما تقدم بيانه في المغازي ، فيحتمل أن يكون هؤلاء طائفة منهم كانوا يسكنون بالمدينة فأخرجهم النبي ﷺ وأرصى عند موته أن يخرجوا المشركون من جزيرة العرب ففعل ذلك عمر . قوله ( بيت المدراس ) بكسر الميم وآخره مهمله مفعول من المدرس والمراد به كبير اليهود وأشب البيت إليه لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها ، ووقع في بعض الطرق حتى إذا أتى المدينة المدراس ، ففسره في المطالع بالبيت الذي تقرأ فيه التوراة ووجهه السكرواني بأن إضافة البيت إليه من إضافة العام إلى الخاص مثل شجر أراك ، وقال في النهاية : مفعول غريب في المكان والمعروف أنه من صبغ المبالغة لرجل . قلت : والصواب أنه على حذف الموصوف والمراد الرجل ، وقد وقع في الرواية الماضية في الجزية وحتى جئنا بيت المدراس ، بتأخير الرادع الألف بصيغة المفاعل وهو من يدرس الكتاب ويعلمه غيره ، وفي حديث الرجم فوضع مدرستها الذي يدرسها يده على آية الرجم ، وفسر هناك بأنه ابن صوريا ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا . قوله ( فقام النبي ﷺ فناداهم ) في رواية الكشميني وفنادى . . قوله ( ذلك أريد ) أي بقولي أسدوا أي إن اعترتم أنني بلفظكم سقطتني الخروج . قوله ( اعدوا أن الأرض ) في رواية الكشميني وانما الأرض ، في الموضعين وقوله لله ورسوله قال الداودي لله افتتاح كلام ورسوله حقيقة لانها لما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، كذا قال والظاهر ما قال غيره ان المراد أن الحكم في ذلك ورسوله لكونه المبلغ عنه القائم بتنفيذ أوامره . قوله ( أجليكم ) بضم أوله وسكون الجيم أي أخرجكم وزنه ومعناه . قوله ( فن وجد ) كذا هنا بلفظ الفعل الماضي بماله شيئا الباء متعازة بئىء محذوف أو ضمن وجه . معنى نحل فمداه بالباء ، أو وجد من الوجدان والباء سببية أي فن وجد بماله شيئا من المحبة ، وقال السكرواني : الباء هنا الدقابة للمحل وجد من الوجدان

٣ - باب لا يجوز نكاح الكفرة (ولا تُكْرَهُوا أنيتكم على البقاء إن أردن تحصنا اتبعتوا مَرْضَ الحياة الدنيا . ومن يُكْرَهُنَّ فإن الله من بعد إكراههنَّ غفور رحيم)

٦٩٤٥ - حديث يحيى بن قزفة حدثنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن عجم أبي يزيد بن جارية الانصاري عن أنصاء بنت خدام الانصارية أن أباهما زوجها وهي كبريت ذلك ، فأنش النبي ﷺ فرد نكاحها

٦٩٤٩ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفیان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أبي عمرو - وهو ذكوان - عن عائشة رضي الله عنها قالت : قالت يا رسول الله ، يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت فإن البكر تستأمر فستحى فسكت ، قال : سكتها إذن ؟

**قوله** ( باب لا يجوز نكاح المكره ) المكره بفتح الراء . **قوله** ( ولا نكروهوا فتیانكم على البغاء - الى قوله - غفور رحيم ) كذا لا بن ذر والاسماعيلي وزاد القابسي لفظ د اكرههن ، وعند الذهبي والآية ، بدل قوله الخ ، وكذا الجرجاني ، وساق في رواية كريمة الآية كلها . والفتيات بفتح الفاء والتاء جمع فتاة والمراد بها الامة وكذا الخادم ولو كانت حرة ، وحكمة التقييد بقوله ( ان اردن تحصنا ) ان الاكره لا يتأتى الا مع إرادة التحصن لان المطيعة لا تسمى مكرهه فالتقدير فتیانكم اللاتي جرت عادتھن بالبغاء وخفي هذا على بعض المفسرين لجعل ( ان اردن تحصنا ) متعلفا بقوله فيما قبل ذلك ( وأنكحوا الايامي منكم ) وسيأتي بقيسة الكلام على هذه الآية بعد بابين : وقد استشكل بعضهم مناسبة الآية للترجمة وجوز أنه أشار الى أنه يستفاد مطلوب الترجمة بطريق الاولى لانه اذا نهي عن الاكره فيما لا يحل فالنهي عن الإكره فيما يحل أولى ، قال ابن بطال : ذهب الجمهور الى بطلان نكاح المكره ، وأجازوه السكوتون قالوا نكحوا المكره رجل على تزويج امرأة بعشرة آلاف وكان صداق مثما ألفا صح النكاح ولو لمته الا لف وبطل الزائد ، قال : فلما ابطالوا الزائد بالاكره كان أصل النكاح بالاكره أيضا باطلا ، ولو كان راضيا بالنكاح وأكره على المهر كانت المسألة اتفاقية يصح العقد ويلزم المسمى بالدخول ، ولو أكره على النكاح والوطء لم يحد ولم يلزم شيء ، وان وطئ مخفارا غير راض بالعقد حد . ثم ذكر في الباب حديثين : أحدهما حديث خنساء بفتح المعجمة وسكون النون إمزا مهمة ومد بنت خدام بكسر المعجمة وتخفيف المهملة وجارية جود الراويين عنها بحيم وباء مشاة من تحت ، وقد تقدم شرحه في كتاب المكاح وأما كانت غير بكر وذكر ما ورد فيه من الاختلاف . ثانيا . **قوله** ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفیان ) الظاهر أنه الفرابي وشيخه الثوري ، ويحتل أن يكون البيهقي وشيخه ابن عيينة فان كلا من السفياين معروف بالرواية عن ابن جريج ، لكن هذا الحديث إنما هو عن الفرابي كما جزم به أبو نعيم ، والفرابي اذا أطلق سفیان أراد الثوري واذا أراد ابن عيينة نسب . **قوله** ( ذكوان ) يعني مولى عائشة . **قوله** ( قلت : يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ) في رواية حجاج ابن محمد وأبو عاصم عن ابن جريج وسمعت ابن أبي مليكة يقول قل ذكوان : سمعت عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الجارية ينكحها أهلها هل تستأمر أم لا ؟ فقال : نعم تستأمر ، وفيه تقوية لمضمون الحديث الذي قبله وإرشاد إلى السلامة من إبطال العقد ، وقوله دسكتها هو لغة في السكوت ، ووقع عند الاسماعيل من رواية الذهلي وأحمد عن يوسف عن الفرابي باللفظ دسكتها ، وفي رواية حجاج وأبي عاصم ذلك إذن إذا سكمت ، وتقدم في النكاح من طريق لثيث عن ابن أبي مليكة باللفظ دسكتها ، وتقدم شرحه أيضا هناك وبيان الاختلاف في صحة انكاح الولي المحبر بالبكر الكبيرة ، وأن الصغيرة لا خلاف في صحة إجباره لها

ج - **باب** اذا أكره حق وقب عبدا أو باعه لم يجز

٦٩٤٧ - **حديث** أبو الزمان حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار «عن جابر رضي الله عنه أن رجلاً من الأنصار ذبح مملوكاً له ولم يكن له مالٌ غيره، فباع ذلك رسول الله ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن النخاس بمائة درهم. قال فسمعت جابراً يقول: عبداً قبضت على ما مات عام أول»

**قوله** (باب إذا أكره حتى وهب عبداً أو باعه لم يحسن) أي ذلك البيع والهبة، والعبد باقٍ على ملكه. **قوله** (وبه قال بعض الناس. قال: فإن نذر المشتري فيه نذراً فهو جائز) أي ماضٍ عليه ويصح البيع الصادر مع الإكراه وكذلك الهبة. **قوله** (بزعمه) أي عنده، والزعم يطلق على القول كثيراً. **قوله** (وكذلك إن دبره) أي ينفقه التدبير نقل ابن بطال عن محمد بن سعد بن سحنون قال: وافق الكوفيون الجمهور على أن بيع المسكر باطل، وهذا يقتضي أن البيع مع الإكراه غير نافذ للملك، فإن سلموا ذلك بطل قولهم إن نذر المشتري وتدبيره يمنع تصرف الأول فيه، وإن قالوا إنه نافذ فلم يخصوا ذلك بالاعتق والهبة دون غيرها. قال الكرماني: ذكر المشايخ أن المراد بقول البخاري في هذه الأبواب «بعض الناس» الحنفية وغيره أنهم تناقضوا، فإن بيع الإكراه إن كان نافلاً للملك إلى المشتري فإنه يصح منه جميع التصرفات فلا يختص بالنذر والتدبير، وإن قالوا ليس نافلاً فلا يصح النذر والتدبير أيضاً، وحاصله أنهم صححوا النذر والتدبير بدون الملك، وفيه تحكم وتخصيص بغير مخصص. وقال المهاب: أجمع العلماء على أن الإكراه على البيع والهبة لا يجوز معه البيع، وذكر عن أبي حنيفة إن أعتقه المشتري أو دبره جاز وكذلك الموهوب له، وكأنه قاله على البيع الفاسد لأنهم قالوا إن تصرف المشتري في البيع الفاسد نافذ. ثم ذكر البخاري حديث جابر في بيع المدبر وقد تقدم شرحه مستوفى في الاعتق، قال ابن بطال: ووجه الرد به على القول المذكور أن الذي دبره لما لم يكن له مال غيره كان تدبيره سفهاً من فعله فرد عليه النبي ﷺ ذلك، وإن كان ملكه للعبد كان صحيحاً فكان من اشتراه شراءً فاسداً ولم يصح له ملكه إذا دبره أو أعتقه أول أن يرد فعله من أجل أنه لم يصح له ملكه

هـ - **باب** من الإكراه. كرهاً وكرهاً واحداً

٦٩٤٨ - **حديث** حسين بن منصور حدثنا أسباط بن محمد حدثنا الشيباني سليمان بن زياد عن عكرمة عن ابن عباس. وقال للشيباني وحدثني عطاء أبو الحسن السوائي ولا أعلمه إلا ذكره عن ابن عباس رضي الله عنهما «يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً» الآية. قل: كانوا إذا مات الرجل كان أولياؤه أحق بأصرائه، وإن شاء بعضهم تزوجها، وإن شاءوا زوجوها وإن شاءوا لم يُزوجوها، فهم أحق بها من أهلها، فنزلت هذه الآية في ذلك»

**قوله** (باب من الإكراه) أي من جملة ما ورد في كراهية الإكراه ما تضمنته الآية، وهو المذكور فيه عن ابن عباس في نزول قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرهاً» وقد تقدم شرحه في تفسير سورة النساء؛ فإنه أورده هناك عن محمد بن مقاتل عن أسباط بن محمد وهذا عن حسين بن منصور عن أسباط. وحسين بن يسابور ياله في البخاري إلا هذا الموضع كذا جزم به السكلا باذي، وقد تقدم شرحه في صفة النبي ﷺ



وحدثنا الحسن بن منصور أبو علي حدثنا حجاج بن محمد ، فذكر حديثا ، وذكر الخطيب أن محمد بن مخلد روى عن أبي علي هذا فجاء حديثنا بالتصغير فيجتمعل أن يكون هو ، وذكر المزي مع حسين بن منصور النيسابوري ثلاثة كل منهم حسين بن منصور وكلهم من طبقة واحدة ، وقوله في الترجمة ذكرها وكرها واحد ، أي بفتح أوله وبضمه بمعنى واحد وهذا قول الأكثر ، وقيل بالغم ما أكرهت نفسك عليه وبالفتح ما أكرهك عليه غيرك ، ووقع لغير أبي ذر ذكره وكرهه بالرفع فيهما ، وسقط للنسب أصلا ، وقد تقدم في تفسير سورة النساء . وقال ابن بطال عن المطلب : يستفاد منه أن كل من أمرك امرأته طعما أن تموت فيرثها لا يعمل له ذلك بفس القرآن ، كذا قال ولا يلزم من النص على أن ذلك لا يعمل أن لا يصح ميراثه منها في الحكم الظاهر

٦ - **باب** إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها

لقوله تعالى ﴿ ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾

٦٩٤٩ - وقال الألبان حدثني نافع بن أنس صفة ابنة أبي هبيرة أخبرته أن هبدا من رقيق الامارة وقع على وليدة من الخلس فاستكرهها حتى انقضها ، فجلده مهر الحسد ونفاه ، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها . وقال الزهري في الأمة للسكر يفرغها الحر : يُقيم ذلك الحكم من الأمة المذراة بقدر ثمنها ويجلد ، وليس في الأمة التيب في قضاء الأئمة غرم ، ولكن عليه الحد

٦٩٥٠ - **حديث** أبو البان حدثنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : هاجر إبراهيم بسارة ، دخل بها قرينة فيها ملك من الملوك - أو جبار من الجبابرة - فأرسل إليه أن أرسل الي بها ، فأرسل بها ، فقام اليها ، فقامت توحا وتصل ، فقالت : اللهم ان كنت آمن بك وبرسولك فلا تسلط علي الكافر ، فخط حتى ركض برجله

**قوله** ( باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى : ومن يكرهن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ) أي لمن : وقد قرئ في الشاذه فإن الله من بعد إكراههن لمن غفور رحيم ، وهي قراءة ابن مسعود وجابر وسعيد بن جبيرة ونسبت أيضا لابن عباس والحفوظ عنه نفسه بذلك وكذا عن جماعة غيره ، وجوز بعض المعربين أن يكون التقدير هلم ، أي لمن وقع منه الإكراه لكن إذا تاب ، وضعف لسكون الأصل عدم التقدير ، وأجيب بأنه لا بد من التقدير لأجل الربط ، واستشكل تعليق المغفرة لمن لأن التي تكره ليست آئمة ، وأجيب باحتمال أن يكون الإكراه المذكور كان دون ما اعتبر شرطا قريبا فحشرت عن الحد الذي تعذر به فيما تم فناسب تعليق المغفرة ، وقال البيضاوي : الإكراه لا ينافي المؤاخذه . قلت : أو ذكر المغفرة والرحمة لا يسألزم تقدم الإثم فهو كقوله ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ان الله غفور رحيم ) وقال الطائي : يستفاد منه الوعيد الشديد للسكران لمن وفي ذكر المغفرة والرحمة تعريض وتقديره انتهوا أيها المذكورون فإثم مع كونهم مكرهات قد يؤخذون لولا رحمة الله ومغفرته فكيف بكم أنتم ، ومناسبها للترجمة أن في الآية دلالة على أن لا إثم

على المكرهه على الزنا فيلزم أن لا يجب عليها الحد ، وفي صحيح مسلم عن جابر أن جارية لعبد الله بن أبي يقال لها مسيلة وأخرى يقال لها أميمة وكان يكرههما على الزنا فأنزل الله سبحانه وتعالى ( ولا تكرهوا أفتيانكم على البغاء ) الآية . قوله ( وقال الليث ) هو ابن سعد ( حدثني نافع ) هو مولى ابن عمر . قوله ( أن صفية بنت أبي صبيد أخبرته ) بمعنى النصفية امرأة عبد الله بن عمر . قوله ( أن عبدا من رقيق الإمارة ) بكسر الالف أى من مال الخليفة وهو عمر . قوله ( وقع على وابدة من الخس ) أى من مال خمس الغنيمة الذى يتعلق بالتصرف فيه بالإمام ، والمراد زنى بها . قوله ( فاستكرهها حتى اقتضاها ) بفاف وضاد معجمة مأخوذ من القضاة وهى عذرة البكر ، وهذا يدل على أنها كانت بكرا . قوله ( لجلده عمر الحد ونفاه ) أى جلده خمسين جلدة ونفاه نصف سنة ، لأن حده نصف حد الحر ، ويستفاد منه أن عمر كان يرى أن الرقيق ينفى كالححر ، وقد تقدم البحث فيه فى الحدود . وقوله « لم يجلد الوليدة لأنه استكرهها » لم أفق على اسم واحد منهما . وهذا الآخر وصله أبو القاسم البغوى عن العلاء بن موسى عن الليث بمثله سواء ، ووقع لى عالما جدا بينى وبين صاحب القيث فيه سبعة أنفس بالبيع المتصل فى أزيد من ستين سنة . قرأته على محمد بن الحسن بن عبد الرحيم الدقاق عن أحمد بن نعمة سمعا أنبأنا أبو المنجا بن عمر أنبأنا أبو الوقت أنبأنا محمد بن عبد العزيز أنبأنا عبد الرحمن بن أبي شريح أنبأنا البغوى فذكره ، وعند ابن أبي شيبة فيه حديث مرفوع عن وائل بن حجر قال « استكرهت امرأة فى الزنا فدرأ رسول الله ﷺ عنها الحد » وسنده ضعيف . قوله ( وقال الزهرى فى الأمة البكر يفرعها ) بفاء وبعين مهملة أى يقتضاها . قوله ( يقيم ذلك ) أى الافتراح ( الحكم ) بفتح الحاء . قوله ( بتدريتها ) أى على الذى اقتضاها ويجلد ، والمضى أن الحاكم يأخذ من المفترع دية الافتراح بنسبة قيمتها أى أرض النقص ، وهو التفاوت بين كونها بكرا أو ثيبا ، وقوله « يقيم » بمعنى يقوم وقائدة قوله « ويجلد » لدفع تورم من بطن أن العقر يغنى عن الجلد . قوله ( وليس فى الأمة الشيب فى قصاء الأئمة عزم ) بهضم المدمجة أى غرامة ، ولم يكن عليها الحد . ثم ذكر طرقا من حديث أبي هريرة فى شأن إبراهيم وسارة مع الجبار ، وقد مضى شرحه مستوفى فى أحاديث الأنبياء . وقوله هناك الظالم ، تقدم هناك بلفظ والكافر . وقوله « غط » بهضم الغين المدمجة أى غم وزنه وهما وقيل خنق ، وأقل ابن التين أنه روى بالعين المهملة وأخذ من العطمة وهى حكاية صوت ، وتقدم الخلاف فى تسمية الجبار ، والمراد بالقرية حران وقيل الأردن وقيل مصر ، وقولها « ان كنت » ليس للشك فتقديره إن كنت مقبولة الايمان عندك ، وقوله وكفى أى حرك ، قال ابن المنبر : ما كان ينبغى لإدخال هذا الحديث فى هذه الترجمة أصلا ، وليس لها مناسبة لترجمة إلا سقطت الملامة عنها فى الخلوة لكونها كانت مكرهه دلى ذلك ، قال الكرماني تبعها لابن بطال ، وجه إدخال هذا الحديث فى هذا الباب مع أن سارة عليها السلام كانت معصومة من كل سوء أنها لا ملامة عليها فى الخلوة مكرهه فكذا غيرها لو زنى بها مكرهه لا حد عليها . ( تكميل ) : لم يذكروا حكم إكراه الرجل على الزنا وقد ذهب الجهم وأبو جهم عليه ، وقال مالك وطائفة : عليه الحد لأنه لا ينتشر إلا للذة ، وسواء أكرهه سلطان أم غيره ، وعن أبي حنيفة يحد إن أكرهه غير الساطن ، وخالفه صاحباه ، واحتج المالكية بأن الانتشار لا يحصل إلا بالاطمأنينة وسكون النفس ، والمكره بخلافه لأنه خائف ، وأجيب بالمنع وبأن الوطء يتصور بغير انتشار . والله أعلم

٧ - باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ، وكذلك كل مكره يخاف فانه يذب عنه الظالم ويقاقل دونه ولا يخذله ، فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص .  
وان قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتبيع عبدك أو لتقر بدین أو تهب هبة أو تحمل عقدة أو لتقتل أبك أو أخاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك لقول النبي ﷺ «المسلم أخو المسلم» . وقال بعض الناس : لو قيل له لتشر بن الحر أو لتأكل الميتة أو لتقتل أبك أو أخاك أو ذا رحم محرّم لم يسمعه لأن هذا ليس بمضطر ، ثم ناقض فقال : إن قيل له لتقتل أبك أو ابنك أو تبيع هذا العبد أو تقر بدین أو تهب يُلزِم في القياس ، ولستنا نستحسنه وقول : البيع والهبه وكل عقدة في ذلك باطل ، فرقوا بين كل ذي رحم محرّم وغيره بغير كتاب ولا سنة . وقال النبي ﷺ « قال إبراهيم لأسرته : هذه أختي » وذلك في الله . وقال للأنبياء : إذا كان المستحلف ظالماً فنية الحالف ، وإن كان مظلوماً فنية المستحلف

٦٩٥١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن مسلماً أخبره « أن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أخبره أن رسول الله ﷺ قال : المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ولا يسله . ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته »

٦٩٥٢ - حدثنا محمد بن عبد الرحيم حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا هشيم أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر ابن أنس . عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً . فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إذا كان ظالماً كيف أنصره ؟ قال تعجزه أو تمنعه من الظلم ، فان ذلك أنصره .  
قوله ( باب بين الرجل لصاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه ) جواب الشرط يأتي بعده . قوله ( وكذلك كل مكره يخاف فانه ) أي المسلم ( يذب ) بفتح أوله رضم الذال المعجمة أي يدفع ( عنه الظالم ويقاقل دونه ) أي عنه ( ولا يخذله ) قال ابن بطال : ذهب مالك والجمهور الى أن من أكره على بين إن لم يحملها قتل أخوه المسلم أنه لا حنت عليه ، وقال الكوفيون يحنت لانه كان له أن يورى فلما ترك النورية صار قاصدا لليمين فيحنت . وأجاب الجمهور بأنه إذا أكره على اليمين فنيته مخالفة لقوله « الأعمال بالنيات » . قوله ( فان قاتل دون المظلوم فلا قود عليه ولا قصاص ) قال الداودي : أراد لا قود ولا دية عليه ولا قصاص ، قال والدية تسمى أرشاً . قلت : والاول أن قوله « ولا قصاص » تأكيد ، أو أطلق القود على الدية . وقال ابن بطال : اختلفوا فيمن قاتل عن رجل خشي عليه أن يقتل فقتل دونه هل يجب على الآخر قصاص أو دية ؟ فقالت طائفة : لا يجب عليه شيء للحديث المذكور ففيه « ولا يسله » وفي الحديث الذي بعده . أنصر أخاك ، وبذلك قال عمر ، وقالت طائفة : عليه القود وهو قول الكوفيين وهو يشبه قول ابن القاسم وطائفة من المالكية ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه

الندب إلى النصر وليس فيه الاذن بالقتل ، وانتهجه قول ابن بطال أن القادر على تخليص المظلوم توجه عليه دفع الظلم بكل ما يمكنه ، فاذا دافع عنه لا يقصد قتل الظالم وإنما يقصد دفعه فلو أتى الدافع على الظالم كان دمه هدرا وحينئذ لا فرق بين دفعه عن نفسه أو عن غيره . **قوله** ( وإن قيل له لنشر بن الخمر أو لنأكل الميئة أو لنبيعن عبدك أو لنقر بدين أو نهب هبة أو نحمل عقدة أو لنقتلن أباك أو أحاك في الاسلام وما أشبه ذلك وسمعه ذلك يقول النبي ﷺ المسلم أخو المسلم قال السكرماني : المراد بحمل العقدة فسخرها وقيد الاخ بالاسلام ليكون اسم من القريب وسمعه ذلك ، أى جاز له جميع ذلك ليخلص أباه وأخاه ، وقال ابن بطال ما ملخصه : مراد البخارى أن من هدد بقتل والده أو بقتل أخيه في الاسلام أن لم يفعل شيئا من المعاصي أو يقر على نفسه بدين ليس عليه أو يهب شيئا لغيره بغير طيب نفس منه أو يحمل عقدا كاطلاق والعناق بغير اختياره أنه يفعل جميع ما هدد به لينجو أبوه من القتل وكذا أخوه المسلم من الظلم ودليله على ذلك ما ذكره في الباب الذى بعده موصولا ومعطفا ، وفيه ابن الذين على وهم وقع للداودى الشارح حاصله أن الداودى وهم في إيراد كلام البخارى لجملة قوله « لنقتلن » بالثاء وجعل قول البخارى وسمعه ذلك « لم يسمه ذلك » ثم تعقبه بأنه إن أراد لاسمه في قتل أبيه أو أخيه فصواب ، وأما الإقرار بالدين والهبة والبيع فلا يلزم ، واختلاف في الشرب والاكل ، قال ابن النين : قرأ لنقتلن بقاء الخطابية وإنما هو بالنون . **قوله** ( وقال بعض الناس لو قيل له لنشر بن الخمر أو لنأكل الميئة أو لنقتلن ابنك أو أباك أو ذارحم محرم لم يسمه لأن هذا ليس بمعطر ، ثم نافض فقال : إن قيل له لنقتلن أباك أو لنبيعن هذا العبد أو لنقرن بدين أو هبة المزمة في القياس ، ولسكننا نستحسن ونقول البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل ) قال ابن بطال : معناه أن ظاننا لو أراد قتل رجل فقال لولد الرجل مثلا أن لم نشرب الخمر أو تأكل الميئة قتلت أباك ، وكذا لو قال له قتلت ابنك أو ذارحم لك ففعل لم يأتهم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة بأثم لأنه ليس بمعطر لأن الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره . وليس له أن يهوى الله حتى يدفع عن غيره بل الله سائل الظالم ولا يؤخذ الابن لأنه لم يقدر على الدفع إلا بارتكاب ما لا يحل له ارتكابه ، قال : ونظيره في القياس ما لو قال إن لم تبع عبدك أو تقر بدين أو نهب هبة أن كل ذلك ينمقد ، كما لا يجوز له أن يرتكب المذنبية في الدفع عن غيره . ثم نافض هذا المذهب فقال : ولسكننا نستحسن ونقول البيع وغيره من العقود كل ذلك باطل ، بخلاف قياس قوله بالاستحسان الذي ذكره ، فلذلك قال البخارى بعده دفعوا ابن كل ذى رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة ، يعنى أن مذهب الحنفية في ذى الرحم بخلاف مذهبهم في الاجنبى فلو قيل لرجل : لنقتلن هذا الرجل الاجنبى أو لنبيعن كذا ففعل لينجيه من القتل لزمه البيع ، ولو قيل له ذلك في ذى رحمه لم يلزمه ما عقده . والحاصل أن أصل أبو حنيفة القزوم في الجميع قياسا لكن يستثنى من له منه رحم استحسانا ، ورأى البخارى أن لا فرق بين القريب والاجنبى في ذلك لحديث « المسلم أخو المسلم » فإن المراد به أخوة الاسلام لا النسب ، ولذلك استشهد بقول ابراهيم « هذه أختي » والمراد أخوة الاسلام . والافتكاك الأخت كان حراما في ملة ابراهيم ، وهذه الأخوة توجب حماية أخيه المسلم والدفع عنه فلا يلزمه ما عقده ولا إثم عليه فيما يأكل ويشرب للدفع عنه . فهو كما لو قيل له لنفعلن كذا أو لنقتلنك فإنه يسمه أتيناها ولا يلزمه الحكم ولا يقع عليه الاثم . وقال السكرماني : يحتمل أن يقرر البحث المذكور بأن يقال إنه ليس بهمار لأنه غير في أمور متعددة والتخيير بنافي الإكراه ، فكلا لا إكراه في الصورة الأولى

وهي الاكل والشرب والقتل كذلك لا إكراه في الصورة الثانية وهو البيع والمبة والعتيق، بحيث قالوا ببطلاق البيع استحسانا فقد ناقضوا اذ يلزم منه القول بالإكراه وقد قالوا بعدم الإكراه . قلت : ولنا أن يقول بعدم الإكراه أصلا ، وإنما أثبتوه بطريق القياس في الجميع لكن استحسنوا في أمر المحرم لمعنى قام به ، وقوله في أول التقرير : في أمور متعددة ، ليس كذلك بل الذي يظهر أن دار ، فيه للتنويع لا للتخيير وأنها أمثلة لا مثال واحد ثم قال الكرمانى : وقوله أى البخارى أن يفرقهم بين المحرم وغيره شيء قالوه لا يدل عليه كتاب ولا سنة أى ليس فيما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه ، وهو أيضا كلام استحسناني ، قال : وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب اذ هو خارج عن فنه . قلت : وهو عجب منه لأن كتاب البخارى كما تقدم تقريره لم يقصده إيراد الأحاديث نقلا صرفا بل ظاهر وحده أنه يجعل كتابا جامعا للأحكام وغيرها ، وفقهه في تراجمه ، فلذلك يورد فيه كثيرا الاختلاف المالى ويرجح أحيانا ويسكت أحيانا توفقا عن المجزم بالحكم ويورد كثيرا من التفاسير ويشير فيه الى كثير من العمل وترجيح بعض الطارق على بعض ، فإذا أورد فيه شيئا من المباحث لم تستغرب ، وأما رده الى أن طريقة البحث ليست من فنه . فتلك شكاة ظاهر عنك عارها ، للبخارى أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعى وأبي نوري والحمدى وأحمد وإسحق ، فهذه طريقتهن في البحث وهي محصلة المقصود وإن لم يعرجوا على اصطلاح المناخير . قوله ( وقال النبي ﷺ قال إبراهيم لاسرائيل ) في رواية الكشتمينى : إسارة . قوله ( هذه أختي وذلك في الله ) هذا طرف من قصة إبراهيم وإسارة مع الجبار ، وقد وصله في أحاديث الانبياء وليس فيه ذلك في الله ، بل تقدم هناك ثنتان منهما في ذات الله قوله ( انى سقيم ) وقوله ( بل فعله كبيرهم هذا ) ومفهومه أن الثالثة وهي قوله : هذه أختي ، ليست في ذات الله ، فعلى هذا فقوله : وذلك في الله ، من كلام البخارى ولا مخالفة بينه وبين مفهوم الحديث المذكور ، لأن المراد أنهما من جهة بعض الأمر المالى بخلاف الثالثة فإن فيها شائبة نفع وحظ له ، ولا يبنى أن يكون في الله أى من أجل توصله بذلك الى السلامة بما أراده الجبار منها أو منه . قوله ( وقال النعمنى : اذا كان المستحلف ظلما فنية الحالف ، وإن كان مظلوما فنية المستحلف ) وصله محمد بن الحسن في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عنه بلفظه : اذا استحلف الرجل وهو مظلوم فاليمين على ما روى وعلى ما روى ، واذا كان ظلما فاليمين على نية من استحلفه ، وصله ابن أبي شيبة عن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النعمنى بلفظه : اذا كان الحالف مظلوما فله أن يورى . وإن كان ظلما فاليمين له أن يورى ، قال ابن بطال : قول النعمنى يدل على أن النية عنده نية المظلوم أبدا . وإلى مثله ذهب مالك والجمهور ، وعند ابن حنيفة النية نية الحالف أبدا . قلت : ومذهب الشافعى أن الحلف إن كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي واجبة الى نية صاحب الحق ، وإن كان في غير الحكم فالنية نية الحالف . قال ابن بطال : ويتصور كون المستحلف مظلوما أن يكون له حق في قبل رجل فيجرحه ولا يذنه له فيستحلفه فتسكون النية نيته لا الحالف فلا تنفعه في ذلك التورية . ثم ذكر البخارى حديث ابن عمر مرفوعا : المسلم أخو المسلم ، وقد تقدم من هذا الوجه بأتم من هذا السياق في كتاب المظالم مشروحا . قوله ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو البرازيلى ، مجتهد البغدادي الملقب صاعقة وهو من طبقة البخارى في أكثر شيوخه ، وسعيد بن سليمان من شيوخ البخارى فقد روى عنه بغير واسطة في مواضع أقربها في باب من اختار الضرب ، وقد أخرج البخارى حديث الباب في كتاب المظالم عن عثمان بن أبي شيبة عن هشيم

فزل فيه هنا درجتين لان سياقه هنا أتم والمغايرة الإسناد . قوله ( فقال رجل ) لم أف على اسمه ، ووقع في رواية عثمان قالوا . قوله ( أنصره مظلوما ) بالمذ على الاستفهام وهو استفهام تقرير ويجوز ترك المذ . قوله ( أفرأيت ) أى أخبرني قال الكرمانى : في هذه الصيغة مجازان : اطلاق الرتبة وإرادة الاختبار ، والخبر وإرادة الأمر . قوله ( اذا كان ظالما ) أى كيف أنصره على ظلمه . قوله ( تجهزه ) بمهمله ثم جيم ثم ذى الأكثر ، ولبعضهم بالراء بدل الواى وكلاهما بمعنى المنع ، وفي رواية عثمان تأخذ فوق يده وهو كناية عن المنع ، وتقدم بيان اختلاف ألفاظه هناك ، ومنها أن في رواية عائشة قال ان كان مظلوما نخذ له بحقه ، وان كان ظالما نخذ له من نفسه ، أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب أدب الحكماء .

خاتمة : اشتمل كتاب الاكراه من الأحاديث المرفوعة على خمسة عشر حديثا . المعاق منها ثلاثة وسائرهما موصول ، وهى مكررة كلها فيما مضى ، وفيه من الآثار من الصحابة قرن بعدهم تسعة آثار . والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٠ - كتاب الحيل

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم . كتاب الحيل ) جمع حيلة وهى ما يتوصل به الى مقصود بطريق خفى . وهى عند العلماء على أقسام بحسب العامل عليها ، فان توصل بها بطريق مباح الى إبطال حق أو إثبات باطل فهى حرام أو الى إثبات حق أو دفع باطل فهى واجبة أو مستحبة . وإن توصل بها بطريق مباح الى سلامة من وقوع فى مكروه فهى مستحبة أو مباحة ، أو الى ترك مندوب فهى مكروهة . ووقع الخلاف بين الأئمة فى القسم الاول : هل يصح مطلقا وينفذ ظاهرا وباطنا ، أو يبطل مطلقا ، أو يصح مع الإثم ؟ ولأن أجازها مطلقا أو أبطلها مطلقا أدلة كثيرة ، فمن الاول قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تمنع ) وقد عمل به النبي ﷺ فى حق الضعيف الذى زنى ، وهو من حديث أبى أمامة بن سهل فى السنن ، ومنه قوله تعالى ( ومن يتق الله يجعل له مخرجا ) وفى الحيل مخرج من المضايق ، ومنه مشروعية الاستئذان فان فيه تحليصا من الخنث ، وكذلك الشروط كلها فان فيها سلامة من الوقوع فى الحرج ، ومنه حديث أبى هريرة وأبى سعيد فى قصة بلال ، بع اجمع بالدرهم ثم ابتع بالدرهم جنينا ، ومن الثانى قصة أصحاب الديت وحديث د حرمت عليهم الشحوم فجعلوها فباعوها وأكلوا ثمنها ، وحديث النهى عن النجش ، وحديث لعن المحلل والمحلل له ، والأصل فى اختلاف العلماء فى ذلك اختلافهم : هل المعتبر فى صيغ العقود ألفاظها أو معانيها ؟ فمن قال بالاول أجاز الحيل . ثم اختلفوا : فمن جعلها تنفذ ظاهرا وباطنا فى جميع الصور أو فى بعضها ومنهم من قال تنفذ ظاهرا لا باطنا ، ومن قال بالثانى أبطلها ولم يجوز منها إلا ما وافق فيه اللفظ المعنى الذى تدل عليه القرائن الحالية ، وقد اشتهر القول بالحيل من الحنفية لكون أبى يوسف صنف فيها كتابا . لكن المعروف عنه وعن كثير من أئمتهم تقييد أعمالها بقصد الحق ، قال صاحب المحيط أصل الحيل قوله تعالى ( وخذ بيدك ضغثا ) الآية ، وضابطها إن كانت لفرا من الحرام والتياهد من الإثم فحسن ، وإن كانت لا بطل حق مسلم فلا بل هى إثم وعدوان

## ١ - باب في ترك الحيل ، وأن لكل امرئ ما نوى . في الأيمان وغيرها

٦٩٥٣ - **حديث** أبو الذَّهَّان حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَمِيلٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَاقِلَةَ بْنِ قَاصٍ قَالَ « سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْطُبُ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَانَوَى : فَن كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَمَنْ هَاجَرَ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ اسْرَأَ بَنَزَلَتْ هَاجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ »

**قوله** ( باب ترك الحيل ) قال ابن المنير : ادخل البخاري الترك في الترجمة لئلا يقرهم أي من الترجمة الأولى إجازة الحيل . قال : وهو بخلاف ما ذكره في د باب بيمة الصغير ، فإنه أورد فيه أنه لم يبايعه بل دطاله ومسح برأسه فلم يقل باب ترك بيمة الصغير وذلك أن بيعته لو وقعت لم يكن فيما زكركم ، بخلاف الحيل فإن في القول بجوازها عمومًا لإبطال حقوق وجبت وإببات حقوق لا تحب فتحري فيها لذلك . قلت : وإنما أطلني أولاً بالإشارة إلى أن من الحيل ما يشرع فلا يترك مطلقاً . **قوله** ( وإن لكل امرئ ما نوى في الأيمان وغيرها ) في رواية الكشميهني « وغيره » وجعل الضمير مذكراً على إرادة الأيمان المستفاد من صيغة الجمع ، وقوله في الأيمان وغيرها من تفقه المصنف لا من الحديث ، قال ابن المنير : اتسع البخاري في الاستنباط والمشهور عند الفقهاء حل الحديث على العبادات لعملة البخاري عليها وعلى المعاملات ، وتبع ما سلك في القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد ، ولو فسد اللفظ وصح القصد انتهى اللفظ وأعمل القصد تصحيحاً وإطلا . قال : والاستدلال بهذا الحديث على سد الذرائع وإبطال التحيل من أقوى الأدلة ، ووجه التعميم أن المحذوف المقدر الاعتبار ، فحق الاعتبار في العبادات لإجرائها وبيان مراتبها ، وفي المعاملات وكذلك الأيمان الرد إلى القصد ، وقد تقدم في د باب ما حذر أن الأعمال بالنية ، من كتاب الإيمان في أوائل الكتاب تصريح البخاري بدخول الأحكام كلها في هذا الحديث ، ونقل ذلك كلام ابن المنير في ضابط ذلك . **قوله** ( حدثنا محمد بن إبراهيم ) هو النخعي . وقد صرح بتحديث عاقلة شيخه في هذا الحديث له في أول بدء الوحي وسمعت النبي ﷺ يقول : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، وفيه إشعار بأنه خطب به ، وقوله « يخطب » تقدم في بدء الوحي أن عمر قاله على المنبر . قوله ( وإنما الأعمال بالنية ) تقدم في بدء الوحي بلفظ « بالنيات » ، وفي كتاب الإيمان بلفظ « الأعمال بالنية » ، كما هنا مع حذف « إنما » من أوله . **قوله** ( وإنما لامرئ ما نوى ) تقدم في بدء الوحي بلفظ « وإنما لكل امرئ ما نوى » ، وهو الذي علقه في أول الباب وتقدم البحث في أن مفهومه أن من لم ينو شيئاً لم يحصل له وقد أورد عليه من نوى الحج عن غيره وكان لم يحج فإنه لم يصح عنه ، وبسقط عنه الفرض بذلك عند الشافعي وأحمد والأوزاعي والشافعي ، وقال الباقر : يصح عن غيره ولا يتقلب عن نفسه لأنه لم ينو . واحتج الأول بحديث ابن عباس في قصة شيرمة ، فعند أبي داود وحج عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وعند ابن ماجه وقاجعل هذه عن نفسك ثم حج عن شيرمة ، وسنده صحيح وأجابوا أن الحج خرج عن بقية العبادات ولذلك يتضي فاسده دون غيره . وقد وافق أبو جعفر الطبري على ذلك وأمكن حمله على الجاهل بالحكم وإنه إذ علم بأن الله تعالى وجب عليه أن ينو به من نفسه لم يتقلب ولا فلا يصح عنه ، ويستثنى من عموم الخبر ما يحصل من جهة المصلح الإلهي بالقصد من غير عمل كالاجترار

الحاصل المريض بسبب مرضه على الصبر لثبوت الأخبار بذلك خلافاً لمن قال : إنما يقع الأجر على الصبر وحصول الأجر بالوعد الصادق لمن قصد العبادة ففاته عنها طارئ بغير إرادته ، ولكن له أورد فخرج عن فعله المرض مثلاً فإنه يكتب له أجرها كمن عملها . وما يستثنى هل خلاف ما إذا نوى صلاة فرض ثم ظهر له ما يقتضي بطلانها فرضاً هل تنقلب نفلاً ؟ وهذا عند العذر ، فأما لو أحرم بالظاهر مثلاً قبل الزوال فلا يصح فرضاً ولا ينقلب نفلاً إذا تعدد ذلك . وما اختلف فيه هل يثاب المسبوق ثواب الجماعة على ما إذا أدرك ركعة أو يعم ، وهل يثاب من نوى صيام نفل في أثناء النهار على جمعه أو من حين نوى ؟ وهل تكمل الجمعة إذا خرج وقتها في أول الركعة الثانية مثلاً جمعة أو ظهراً وهل تنقلب بنفسها أو تحتاج إلى تجديد نية ؟ والمسبوق إذا أدرك الاعتدال الثاني مثلاً هل ينوى الجمعة أو الظهر ؟ ومن أحرم بالحج في غير أشهره هل ينقلب عمرة أو لا ؟ واستدل به من قال بإبطال الحيل ومن قال بإعمالها ، لأن مرجع كل من الفريقين إلى نية العامل ، وسيأتي في أثناء الأبواب التي ذكرها المصنف إشارة إلى بيان ذلك ، والضابط ما تقدمت الإشارة إليه إن كان فيه خلاص مظلوم مثلاً فهو مطلوب ، وإن كان فيه فوات حق فهو مذموم ، ونص الشافعي دلي كراهة تعاطي الحيل في تفويت الحقوق فقال بعض أصحابه : هي كراهة تنزيه ، وقال كثير من عقيدتهم كافر إلى : هي كراهة تحريم وبأنهم بقصده ، ويدل عليه قوله ، وإنما اكمل امرئ ما نوى ، فن نوى بمقد البيع الربا وقع في الربا ولا يخلصه من الإثم صورة البيع ، ومن نوى بمقد النكاح التحليل كان محلاً ودخل في الوعيد هل ذلك باليمن ولا يخلصه من ذلك صورة النكاح ، وكل شيء قصد به تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم الله كان إثماً ، ولا فرق في حصول الإثم في التحليل على الفعل المحرم بين الفعل الموضوع له والفعل الموضوع لغيره إذا جعل ذريعة له ، واستدل به على أنه لا تصح العبادة من الكافر ولا المجنون لأنها ليسا من أهل العبادة وعلى سقوط القود في شبه العمد لأنه لم يقصد القتل ، وعلى عدم مؤاخذة المخطئ ، والناسي والمسكر في الطلاق والعتاق ونحوهما ، وقد تقدم ذلك في أبوابه ، واستدل به من قال كالناسية : اليمين على نية المحلوف له ولا تنفعه التورية ، وعكسه غيرهم ، وقد تقدم بيانه في الإيمان ، واستدلوا بما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم : وفي لفظ له : يمكنك على ما يصدق به صاحبك ، وحمله الشافعية على ما إذا كان المستحلف الحاكم . واستدل به لما لك على القول بسد الذرائع واعتبار المقاصد بأقرب من كما تقدمت الإشارة إليه ، وضبط بعضهم ذلك بأن الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلم ثلاثة أقسام أحدها أن تظهر المطابقة إما بقينا وإما ظاهراً غالباً ، والثاني أن يظهر أن المتكلم لم يرد معناه إما يقيناً وإما ظاهراً ، والثالث أن يظهر في معناه ويقع الرد في إرادة غيره وعدمه على حد سواء ، فإذا ظهر قصد المتكلم لمعنى ما تكلم به أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كلامه على ظاهره ، وإذا ظهرت إرادته بخلاف ذلك فهل يستمر الحكم على الظاهر ولا عبرة بخلاف ذلك أو يعمل بما ظهر من إرادته ؟ فاستدل للآول بأن البيع لو كان يفسد بأن يقال هذه الصيغة فيما ذريعة إلى الربا ونية المتعاقدين فيها فاسدة لكان إفساد البيع بما يتحقق تحريمه أولى أن يفسد به البيع من هذا الظن ، كما لو نوى رجل بشراء سيف أن يقتل به رجلاً مسلماً بغير حق فإن العقد صحيح وإن كانت نيته فاسدة جزماً ، فلم يستلزم تحريم القتل بطلان البيع ، وإن كان العقد لا يفسد بمثل هذا فلا يفسد بالظن واتهم بطريق الآول . واستدل للثاني بأن النية تؤثر في الفعل فيصير بها تارة حراماً وتارة حلالاً كما يصير العقد بها تارة صحيحاً وتارة فاسداً ، كالبيع مثلاً فإن الحيوان يحل إذا ذبح لأجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغير الله والصورة



واحدة ، والرجل يشتري الجارية لو كيله فتهرم عليه ولنفسه فتحل له وصورة العقد واحدة ، وكذلك صورة القرض في الذمة ويبيع النقد بمثله الى أجل صورتها واحدة والأول قرينة صحيحة والثاني معصية باطلة ، وفي الجملة فلا يلزم من صحة العقد في الظاهر رفع المخرج عن تمامية الحيلة الباطلة في الباطن والله أعلم . وقد نقل النسائي الحنفى في الديكافى ، عن محمد بن الحسن قال : ليس من أخلاق المؤمنين الفرار من أحكام الله بالحيل الموصلة الى البطلان الحق

## ٢ - باب في الصلاة

٦٩٥٤ - **حديث** إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق عن معمر بن عمار « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

قال : لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ،

**قوله** ( باب في الصلاة ) أى دخول الحيلة فيها ، ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه رد على من قال ان من أحدث في الفوعة الأخيرة أن صلاته صحيحة لأنه أتى بما يضادها . ونعقب بأن الحدث في أثناءها مفسد لها فهو كالجماع في الحج لو طرأ في خلاله لأفسده وكذا في غيره . وقال ابن حزم في أجوبة له عن مواضع من صحيح البخارى : مطابقة الحديث للترجمة أنه لا يخلو أن يكون المرء طاهرا متيقنا للطهارة أو محدثا متيقنا للحدث وعلى الحالين ليس لأحد أن يدخل في الحقيقة حيلة ، بأن الحقيقة اثبات الشيء صدقا أو نفيه صدقا ، كان ثابتا حقيقة فنافيه بحيلة مبطل وما كان منتهيا فثبتته بالحيلة مبطل وقال ابن المنير أشار البخارى بهذه الترجمة الى الرد على قول من قال بصحة صلاة من أحدث عمدا في أثناء الجلوس الأخير ويكون حديثه كلامه بأن ذلك من الحيل لتصحيح الصلاة مع الحدث . وتقرير ذلك أن البخارى بنى على أن استحالة من الصلاة ركن منها فلا تصح مع الحدث ، والثابت بأنها تصح يرى أن التحال من الصلاة ضدها فصح مع الحدث ، قال : وإذا تقرر ذلك فلا بد من تحقق كون السلام ركنا داخل في الصلاة لا ضدا لها . وقد استدل من قال بركنيته بما يثبت بالتحريم الحديث ونحوهما التكبير وتحليلها التسليم ، فإذا كان أحد العارفين ركنا كان الطرف الآخر ركنا ويؤيده أن السلام من جنس العبادات لأنه ذكر الله تعالى ودعاء لعباده فلا يقوم الحدث الفاحش مقام الذكر الحسن ، والفصل الحنفية بأن السلام واجب لركن : فإن سبقة الحدث بعد التشهد توضأ وسلم وإن تممه فالحدث قاطع وإذا وجد القاطع انتهت الصلاة لمكون السلام ليس ركنا . وقال ابن بطال : فيه رد على أبي حنيفة في قوله ان الحدث في صلاته يتوضأ ويبنى ، ووافقه ابن أبي لبل . وقال مالك والشافعى : يستأنف الصلاة واحتجوا بهذا الحديث ، وفي بعض ألفاظه ولا صلاة الا بطهور ، فلا يخلو حال انصرافه أن يكون مصليا أو غير مصلي فإن قالوا هو مصل ود لقوله ولا صلاة الا بطهور ، ومن جهة النظر أن كل حدث منع من ابتداء الصلاة منع من البناء عليها بدليل أنه لو سبغه المني لاستأنف انفاقا . قلت : والشافعى قول وافق فيه أبا حنيفة . وقال الكرمانى : وجه أخذه من الترجمة أنهم حكموا بصحة الصلاة مع الحدث حيث قالوا يتوضأ ويبنى ، وحيث حكموا بصحتها مع عدم النية في الوضوء لعل أن الوضوء ليس بعبادة . ونقل ابن التين عن الداودى ما حاصله : ان مناسبة الحديث للترجمة أنه أراد أن من أحدث وصلى ولم يتوضأ وهو يعلم أنه يخادع الناس بصلاته فهو مبطل كما خدع مهاجر أم قيس بهجرته وعادع الله وهو يعلم أنه مطاع على ضميره . قلت : وقصة مهاجر أم قيس إنما ذكرت في حديث الأعمال بالنيات ، وهو في

الباب الذي قبل هذا ، لا في هذا الباب ، وزعم بعض المتأخرين أن البخاري أراد الرد على من زعم أن الجنازة إذا حضرت وعاف فرتها أنه يتيم ، وكذا من زعم أنه إذا قام صلاة الليل فبعد عنه الماء وغشى إذا طلبه أن يفوته قيام الليل أنه تباح له الصلاة بالنيم ، ولا يخفى تكلفه

### ٣ - باب في الزكاة ، وأن لا يُفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة

٦٩٥٥ - حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثني أبي حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس ، أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ،

٦٩٥٦ - حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن أبي سُهَيْل عن أبيه ، عن طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ناز الرأس فقال : يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله على من الصلاة فقال الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً . فقال : أخبرني بما فرض الله على من الصيام ؟ قال : شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً . قال : أخبرني بما فرض الله على من الزكاة ؟ قال فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام . قال والذي أكرمك لا أنطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله على شيئاً ، فقال رسول الله ﷺ : أبلغ إن صدق . أو دخل الجنة إن صدق . وقال بعض الناس : في عشرين ومائة بمير حمتان ، فإن أهلكتها متعمداً أو وهبتها أو احتال فيها فراراً من الزكاة فلا شيء عليه

٦٩٥٧ - حدثني إسحاق أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعاً أقرع يفرض منه صاحبه فيطلبه ويقول : أنا كنزك . قال : والله إن يزال يطلبه حتى يبسط يده فيلقمها فاه

٦٩٥٨ - وقال رسول الله ﷺ : إذا مارب النعم لم يعط حقهما تسلط عليه يوم القيامة فتخط وجهه بأخفافها . وقال بعض الناس في رجل له إبل خاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلاً أو بدينار أو بقر أو بدرهم فراراً من الصدقة بيوم احتيالاً فلا شيء عليه ، وهو يقول : إن زكّيت إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو بستة جارت منه

٦٩٥٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : استفتى سعد بن عبادَةَ الأنصاري رسول الله ﷺ في أذكر كان على أمه توفيت قبل أن تنقضه ، فقال رسول الله ﷺ : اقضيهما . وقال بعض الناس : إذا بلغت الإبل عشرين ففيها أربع شياء ،

فان وهما قبل الحول أو باعها فراراً أو احتيالاً لاسقاط الزكاة فلا شيء عليه . وكذلك ان ألتفها فات فلا شيء في ماله

**قوله** ( باب في الزكاة ) أى ترك التحيل في إسقاطها . **قوله** ( وان لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة ) هو اعطى الحديث الأول في الباب ؛ وهو طرف من حديث طويل أورده في الزكاة بهذا السند تاماً ومفرقاً وتقدم شرحه هناك . الحديث الثانى حديث طاحنة بن عبيد الله ، ان أعرابيا جاء الى رسول الله ﷺ فأتى الرأس ، الحديث وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله** ( وقال بعض الناس في هذين ومائة بعير حقنان فان أملكهما متممدا أو وهما أو احتال وهما فرارا من الزكاة فلا شيء عليه ) قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن البرء قبل الحول التحريف في ماله بالبيع والهبة والذبيح وإذا لم ينو الفرار من الصدقة ، وأجمعوا على أنه إذا حال الحول أنه لا يحل التحيل بأن يفرق بين مجتمع أو يجمع بين متفرق ، ثم اختلفوا فقال مالك : من فوت من ماله شيئا ينوى به الفرار من الزكاة قبل الحول بشهر أو نحوه لزومه الزكاة عند الحول لقوله ﷺ وخشية الصدقة ، وقال أبو حنيفة إن نوى بتفويته الفرار من الزكاة قبل الحول بهوم لا تضره النية لأن ذلك لا يلزمه الا بتام الحول ولا يتوجه اليه معنى قوله وخشية الصدقة ، الا حينئذ ، قال : وقال المهلب قصد البخارى أن كل حيلة يتحيل بها أحد في إسقاط الزكاة فان إثم ذلك عليه لأن النبي ﷺ لما منع من جمع الغنم أو تفرقتها خشية الصدقة فهم منه هذا المعنى ، وفهم من حديث طاحنة في قوله د أفاح إن صدق ، أن من رام أن ينقص شيئا من فرائض الله بحيلة يحتملها أنه لا يفلح . قال : وما أجاب به الفقهاء من تصرف ذى المال في ماله قرب حلول الحول ثم يريد بذلك الفرار من الزكاة ومن نوى ذلك فالإثم عنه غير ساقط وهو كن فر عن صيام رمضان قبل رؤية الهلال بيوم واستعمل سفرا لا يحتاج اليه ليفطر قالوعيد اليه يتوجه ، وقال بعض الحنفية : هذا الذى ذكره البخارى ينسب لأبي يوسف وقال محمد : يكره لما فيه من القصد إلى إبطال حق الفقراء بعد وجود سببه وهو النصاب ، واحتج أبو يوسف بأنه امتناع من الوجوب لا إسقاط الواجب ؛ واستدل بأنه لو كان له مائتا درهم فلما كان قبل الحول بيوم تصدق بدينهم منها لم يكره ، ولو نوى بتصدقه بالدينهم أن يتم الحول وإيس في ملكه نصاب فلا يلزمه الزكاة ، ونعقب بأن من أصل أبي يوسف أن الحرمة تجامع الفرض كطواف المحدث أو العارى ، فكيف لا يكون القصد مكروها في هذه الحالة ؟ وقوله امتناع من الوجوب معترض ، فان الوجوب قد تقرر من أول الحول ولذلك جاز التحجيل قبل الحول ، وقد اتفقوا على أن الاحتياط لاسقاط الشفعة بعد وجوبها مكروه وإنما الخلاف فيما قبل الوجوب ، فقياسه أن يكون في الزكاة مكروها أيضا والأشبه أن يكون أبو يوسف رجح عن ذلك فانه قال في كتاب الخراج بعد ايراد حديث د لا يفرق بين مجتمع ، ولا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر منع الصدقة ولا إخراجها عن ملكه لذلك غيره ليفرقها بذلك فتبطل الصدقة عنها بأن يصير لكل واحد منهما مالا تجب فيه الزكاة ، ولا يحتال في إبطال الصدقة بوجه انتهى . ونقل أبو حفص الكبير راوى د كتاب التحيل ه عن محمد بن الحسن أن محمدا قال : ما احتال به المسلم حتى يتخلص به من الحرام أو يتوصل به الى الحلال فلا بأس به ، وما احتال به حتى يبطل حقا أو يحق باطلا أو ليدخل به شبهة في حق فهو مكروه ، والمكروه عنده الى الحرام أقرب . وذكر الشافعى أنه ناظر

محمدًا في امرأة كرهت زوجها وامتنع من فراقها فكنت ابن زوجها من نفسها فانها تحرم عندهم على زوجها بناء على قولهم ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا ، قال فقلت لمحمد : الزنا لا يحرم الحلال لانه ضده ولا يقاس شيء على ضده فقال : يجمعهما الجراح ، فقلت : الفرق بينهما ان الاول حدث به وحصلت فرجها والآخر ذمت به ووجب عليها الرجيم ، ويلزم ان المطلقة ثلاثا اذا زنت حلت لزوجها ، ومن كان عنده أربع نسوة فزنى بمخامسة أن تحرم عليه إحدى الأربع إلى آخر المناظرة . وقد أشكل قول البخاري في الترجمة « فان أهلكها » بأن الإهلاك ليس من الحيل بل هو من أضاعة المال ، فان الحيلة انما هي لدفع ضرر أو جلب منفعة وليس كل واحد منهما موجودا في ذلك ، ويظهر لي أنه يتصور بأن يذبح الحقنين مثلا وينتفع بلحمهما فتسقط الزكاة بالحقنين وينقل إلى ما دونهما . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج . قوله ( يكون كنز أحدكم يوم القيامة شجاعا أقرع ) المراد بالكنز المال الذي يخفى من غير أن يؤدي زكاته كما تقدم تقريره في كتاب الزكاة ، ووقع هناك في رواية أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أعطاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع ، فذكر نحوه » ، وبه تظهر مناسبة ذكره في هذا الباب . قوله ( أنا كنزك ) هذا زائد في هذه الطريق . قوله ( والله لن يزال ) في رواية الكشميين « لا ، بدل « لن » . قوله ( حتى يسطر يده ) أي صاحب المال . قوله ( فيلقمها فاه ) يحتمل أن يكون فاعل يلقمها الكناز أو الشجاع ، ووقع في رواية أبي صالح « فيأخذ بلبهزتيه » أي يأخذ الشجاع يد الكناز بشدقيه وهما اللذان كانا كما أوضحته هناك . قوله ( وقال رسول الله ﷺ ) هو موصول بالسند المذكور ، وهو من نسخة همام عن أبي هريرة ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق فقدم هذا على الذي قبله . قوله ( اذا ما رب النعم ) ما زائدة والرب المالك والنعم بفتح التين الإبل والغنم والبقر ، وقيل الإبل والغنم فقط حكاها في المحكم ، وقيل الإبل فقط ، ويؤيد الأول قوله تعالى ( ومن الأنعام حولة وفرشا ) ، ثم فسره بالإبل والبقر والغنم ، ويؤيد الثالث اقتصاده هنا على الإخفاف فانها الإبل خاصة ، والمراد بقوله « حقا » زكاتها وصرح به في حديث أبي ذر كما تقدم في الزكاة أنهم منه . قوله ( وقال بعض الناس في رجل له إبل تخاف أن تجب عليه الصدقة فباعها بإبل مثلهما أو بغنم أو ببقر أو بدرهم فرارا من الصدقة بيوم احتيا لا فلا شيء عليه » وهو يقول ان زكي إبله قبل أن يحول الحول بيوم أو ستة جازت عنه ) في رواية الكشميين « أجزاء عنه » ويعرف « تقرير مذهب الحنفية بما مضى » وقد فاء كذا المانع بمسألة التعجيل قبل توجيه لإوامهم التناقص أن من أجاز التقديم لم يراع دخول الحول من كل جهة ، فاذا كان التقديم على الحول مجزئا فليمكن التصرف فيها قبل الحول غير مسقط وأجاب عنهم ابن بطال بأن أبا حنيفة لم يتناقص في ذلك لأنه لا يوجب الزكاة إلا بنجام الحول ويجعل من قدمها كن قدم دينها مؤجلا قبل أن يحمل انتهى ، والتناقص لازم لأبي يوسف لأنه يقول إن حرمة تجامع الفرض كطواف المأري ، ولو لم يتقرر الوجوب لم يجز التمتع قبل الحول . وقد اختلف العلماء فيمن باع إبله بمثلهما في أثناء الحول : فذهب الجمهور إلى أن البناء على حول الأولى لاتحاد الجنس والنصاب ، والمأخوذ عن الشافعي قولان اختلفوا في بيعها بغير جنسها فقال الجمهور : يستأنف لاختلاف النصاب ، وإذا فعل ذلك فرارا من الزكاة أمم ، ولو قلنا يستأنف . وعن أحمد إذا ملكها ستة أشهر ثم باعها بنقد زكي الدرهم عن ستة أشهر من يوم البيع . ونقل شيخنا ابن الملقن عن ابن التين أنه قال : إن البخاري إنما أتى بقوله « مانع الزكاة » ليدل على أن الفرار من الزكاة

لا يحمل فهو مطالب بذلك في الآخرة ، قال شيخنا : وهذا لم نره في البخارى . قلت : بل هو فيه بالمعنى في قوله : اذا مارب النعم لم يعط حقها ، فهذا هو مانع الزكاة . الحديث الرابع حديث ابن عباس قل : استفتى سعد بن عباد الخ ، تقدم شرحه قريبا في كتاب الايمان والنذور ، قال المذهب : فيه حجة على أن الزكاة لا تسقط بالحيلة ولا بالموت ، لان النذر لما لم يسقط بالموت - والزكاة اركب منه - كانت لازمة لا تسقط بالموت أولى ، لانه لما ألزم الولي بقضاء النذر عن أمه كان قضاء الزكاة التي فرضها الله أشد لزوما . قوله ( وقال بعض الناس : إذا بلغت الأبل عشرين ففيها أربع شياء ، فإن وهما قبل الحول أو باعها فوارا أو احتيا لا لا تسقط الزكاة فلا شيء عليه ، وكذلك إن أنلفها فأت فلا شيء عليه في ماله ) تقدمت المنازعة في صورة الاتفاق قريبا ، وأجاب بعض الحنفية بأن المال إنما تجب فيه الزكاة مادام واجبا في الذمة أو مائتقى به من الحقوق ، وهذا الذي مات لم يبق في ذمته شيء يجب على ورثته وفاؤه ، والسلام إنما هو في محل الحيلة لاني لزوم الزكاة اذا فر . قلت : وحرف المسألة أنه إذا قصد بيعها الفرار من الزكاة أو هبتها الحيلة على إسقاط الزكاة ومن قصد أن يسترجعها بعد كما تقدم فهو آثم بهذا القصد لكن هل يؤثر هذا القصد في إبقاء الزكاة في ذمته أو يعمل به مع الإثم ؟ هذا محل الخلاف ، قال الكرماني : ذكر البخارى في هذا الباب ثلاثة فروع يجمعها حكم واحد وهو أنه اذا زال ملكه عما تجب فيه الزكاة قبل الحول سقطت الزكاة سواء كان لقصد الفرار من الزكاة أم لا ، ثم أراد بتفريعها عقب كل حديث فتشريع بأن من أجاز ذلك عالف ثلاثة أحاديث صحيحة انتهى ، ومن الحيل في إسقاط الزكاة أن ينوي بمروض التجارة الفنية قبل الحول فإذا دخل الحول الآخر استأنف التجارة حتى إذا قرب الحول أبطل التجارة ونوى الفنية وهذا يأثم جزما ، والذي يقوى أنه لا تسقط الزكاة عنه ، والعلم عند الله تعالى

#### ٤ - باب الحيلة في النكاح

٦٩٦٠ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال حدثني نافع بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما للشغار ؟ قال : ينكح ابنة الرجل ويملكه ابنته بغير صداق ، وينكح أخت الرجل وينكح أخته بغير صداق ، وقال بعض الناس : إن احتال حتى تزوج حتى الشغار فهو جائز ، وللشرط باطل . وقال في التمهيد : للنكاح فاسد والشرط باطل ، وقال بعضهم : التمهيد جائز والشرط باطل ، وللشرط باطل

٦٩٦١ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر حدثنا الزهري عن الحسن وعبد الله بن أبي عمير عن ابن عباس عن أبيهما أن عليا رضي الله عنه قال له : إن ابن عباس لا يرى بتمتع النساء بأسا . فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأنسية . وقال بعض الناس : إن احتال حتى تمتع فالكساح فاسد ، وقال بعضهم : الكساح جائز والشرط باطل

**قوله** ( باب الحيلة في النكاح ) ذكر فيه حديث ابن عمر في النهي عن الشغار ، وفيه تفسيره عن نافع ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب النكاح وتقرير كون التفسير مرفوعا قال ابن المنير : ادخل البخاري الشغار في باب الحيل مع أن القائل بالجواز يبطل الشغار ويوجب مهر المثل مشكلا ، ويمكن أن يقال إنه أخذه ، مما نقل أن العرب كانت تأنف من التلغظ بالنكاح من جانب المرأة فرجعوا إلى التلغظ بالشغار لوجود المساواة التي تدفع الانفة ، فحاشا للشرع رسم الجاهلية لحرم الشغار وشدد فيه ما لم يشد في النكاح الخالي عن ذكر الصداق ، ولو صححنا النكاح بلفظ الشغار وأوجبنا مهر المثل أقمنا غرض الجاهلية بهذه الحيلة انتهى ، وفيه نظر لان الذي نقله عن العرب لا أصل له ، لان الشغار في العرب بالنسبة إلى غـيـره قليل ، وقضية ما ذكره أن تكون أنسكحتهم كلها كانت شغارا لوجود الانفة في جميعهم . والذي يظهر لي أن الحيلة في الشغار تنصور في موثر أراد تزويج بنت فقير فامتنع أو اشتط في المهر فحده بأن قال له زوجها وأنا أزوجهك بنى فرغب الفقير في ذلك لسهولة ذلك عليه فلما وقع العقد على ذلك وقيل له إن العقد يصح ويلزم لكل منهما مهر المثل فإنه يندم إذا لا قدرة له على مهر المثل لبنت المومر وحصل المومر مقصوده بالتزويج لسهولة مهر المثل عليه ، فإذا أبطل الشغار من أصله بطنت هذه الحيلة . **قوله** ( وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تزوج على الشغار فهو جائز والشرط باطل ، وقال في المنة : النكاح قاسد والشرط باطل . قلت : وهذا بناء على قاعدة الحنفية أن ما لم يشرع بأصله باطل ، وما شرع بأصله دين وصفه فاسد ، فالنكاح مشروع بأصله وجعل البضع صداقا رصف فيه فيفسد الصداق ويصح النكاح ، بخلاف المنة فإنما لما ثبت أنها منسوخة صارت غير مشروعة بأصاها . **قوله** ( وقال بعضهم : المنة والشغار جائزان والشرط باطل ) أى في كل منهما كأنه يشير إلى ما نقل عن زفر أنه أجاز النكاح المؤقت وأنهى الوقت لأنه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد ، وردوا عليه بالفرق المذكور ، قال ابن بطال لا يكون البضع صداقا عند أحد من العلماء وإنما قالوا يتعقد النكاح بمهر المثل إذا اجتمعت شروطه والصداق ليس بركن فيه ، فهو كالموعد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصار ذكر البضع كلا ذكر انتهى . وهذا محصل ما قاله أبو زيد وغـيـره من أئمة الحنفية ، وقصده ابن السمعاني فقال : ليس الشغار إلا النكاح الذي اختلفنا فيه وقد ثبت النهي عنه والنهي يقتضي فساد المنهى عنه لان العقد الشرعي إنما يجوز بالشرع وإذا كان منهيًا لم يكن مشروعًا ، ومن جهة المعنى أنه يمنع تمام الإيجاب في البضع للزوج والنكاح لا يتعقد إلا بالإيجاب كامل ، ووجه قولنا يمنع أن الذي أوجبه الزوج نكاحا هو الذي أوجبه للمرأة صداقا ، وإذا لم يحصل كمال الإيجاب لا يصح فإنه جعل عين ما أوجبه للزوج صداقا للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فإنه لا يكمل الجعل الأول ، قال : ولا يعارض هذا ما لو زوج أمته آخر فإن الزوج يملك التمتع بالفرج والسيد يملك رقبة الفرج بدليل أنها لو وطئت بعد بشعة يكون المهر للسيد ، والفرق أن الذي جعله السيد للزوج لم يبقه لنفسه لأنه جعل ملك التمتع بالأمه للزوج وما عدا ذلك باق له ، وفي مسألة الشغار جعل ملك التمتع الذي جعله الزوج بعينه صداقا للمرأة الأخرى ورقبة البضع لا تدخل تحت ملك الزوج حتى يصح جعله صداقا . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وصبيد الله بن عمر هو القعمرى ، ومحمد بن علي هو المعروف بابن الحنفية ، وعلي هو ابن طالب . **قوله** ( قيل له إن ابن عباس لا يرى بمنة النساء بأسا ) لم أفت على اسم القائل ، وزاد عمرو بن علي الفلاس في روايته لهذا الحديث عن يحيى القطان وقال له إنك تأبه ، بشاة فوقانية وباء

آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة ، وانما وصفه بذلك إشارة الى أنه تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ ، وقد تقدم بيان مذهب ابن عباس في ذلك في كتاب النكاح مستوفى . قوله ( وقال بعض الناس : إن احتمال حتى تمتع فالنكاح فاسد ) أى ان عقد نكاح مته ، والفساد لا يستلزم البطلان لا مكان اصلاحه بالغاء الشرط فيتحيل في تصحيحه بذلك ، كما قال في ربا الفضل إن حذفته منه الزيادة صح البيع . قوله ( وقال بعضهم الخ ) تقدم أنه قول زفر ، وقيل إنه لم يجوز الا النكاح المؤقت وأخى الشرط . وأجيب بأن نسخ المنة ثابت والنكاح المؤقت في معنى المنة ، والاعتبار عندهم في العقود بالمعاني

٥ - باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا

٦٩٦٢ - **رواه** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال : لا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا »

**قوله** ( باب ما يكره من الاحتيال في البيوع . ولا يمنع فضل الماء لينعم به فضل السكلا ) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا يمنع الخ ، واسماعيل شيخه فيه هو ابن أبي أويس ، وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الشرب ، قال الملب : المراد وحمل كان له بشر وحولها كلاً مباح وهو بفتح الكاف واللام مهود ما يرعى ، فأراد الاختصاص به فيمنع فضل ماء بئر أن يردده اعم غيره للشرب وهو لا حاجة به الى الماء الذي يمنعه وانما حاجته الى السكلا وهو لا يقدور على منعه اسكونه غير مأكول له فيمنع الماء فيتوفر له السكلا لأن النعم لا تستغنى عن الماء بل إذا دعت السكلا عطاشته ويكون ماء غير البئر بعيداً عنها فيذهب صاحبها عن ذلك السكلا فيتوفر اصحاب البئر بهذه الحيلة . انتهى ووضحا . قال : وفيه معنى آخر وهو أنه قد يخص أحد معاني الحديث ويسكت عن القيمة لأن ظاهر الحديث اختصاص النهى بما إذا أريد به منع السكلا إذا لم يرد به ذلك فلا نهى عن منع السكلا ، والحديث معناه لا يمنع فضل الماء بوجه من الوجوه لأنه إذا لم يمنع بسبب غيره فأحرى أن لا يمنع بسبب نفسه ، وفي تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر جاز اصحاب البئر منعه والله أعلم . وقال ابن المنير وجه مطابق الترجمة أن الآبار التي في البوادي لمخترها أن يخص بها عسداً فضلها من الماء ، بخلاف السكلا المباح فلا اختصاص له به ، ولو تحيل صاحب البئر فادعى أنه لا فضل في ماء البئر عن حاجته ليتوفر له السكلا الذي بقره لأن صاحب الماشية حينئذ يحتاج أن يحولها الى ماء آخر لأنها لا تستطيع الرعى على الظلماء لدخل في النهى ، ثم قال : ولا يلزم من كون دعواه كذباً محضاً أن لا يكون في كلامه تحيل على منع المباح فحجته ظاهرة فيما له فيه مقال وهو الماء تحيلاً على ما لا حق له فيه ولا حجة وهو السكلا . قلت : وهذا جواب عن أصل التحيل لا عن خصوص التحيل في البيع ، ومن ثم قال الكرماني : هو من قبيل ما ترجم به وبعض له فلم يذكر فيه حديثاً ، يريد أنه ترجم بالتحيل بالبيع وعطف عليه ولا يمنع فضل الماء ، وذكر الحديث المتعلق بالثاني دون الأول ، لكن لا يدفع هذا القدر السؤال عن حكمة إيراد منع فضل الماء في ترك الحيل . ثم قال الكرماني : يمكن أن يكون المنع أهم من أن يكون بطريق عدم البيع أو بغيره انتهى . ويظهر أن المناسبة بينهما ما أشار اليه ابن المنير لكن تمامه أن يقال : إن صاحب البئر يدعى أنه لا فضل في ماء البئر ليعتاج من احتاج الى الكلا أن يبتاع منه ماء بئر له في ماشيته ، فيظهر

حيث أنه تحمّل بالجمد على حصول البيع ليتم مراده في أخذ ثمن ماء البئر وفي توفير السكّاء عليه ، وأما ابن بطال فأدخل في هذه الترجمة حديث النسي عن النجش ، فلو كان كذلك لبطال الاعتراض ، لكن ترجمة النجش موجودة في جميع الروايات بين الحديثين

### ٦ - باب ما يُكره من التناجش

٦٦٦٣ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ النَّجْشِ

**قوله** ( باب ما يكره من التناجش ) أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث المذكور في الباب بلفظ نهى عن النجش ، من حديث أبي هريرة بلفظ لا تناجشوا ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع ، والمراد بالسكرانة في الترجمة كراهة التجريم

### ٧ - باب ما يُنبه من الخداع في البيوع

وقال أيوب: يخادعون الله كأنهم يخادعون آدمياً ، لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على

٦٦٦٤ - **حَدَّثَنَا** إسماعيل حدثنا مالك بن عبد الله بن دينار « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً ذكره النبي ﷺ أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل : لا خلالة »

**قوله** ( باب ما ينبه من الخداع ) في رواية السكشميين عن الخداع ، ويقال له الخدع بالفتح والمكسر ورجل خادع وفي المبالغة خدوع وخداع . **قوله** ( وقال أيوب ) هو السخيتاني ( يخادعون الله كأنهم يخادعون آدمياً لو أتوا الأمر عياناً كان أهون على ) وصله وكيع في مصنفه عن سفيان بن عيينة عن أيوب وهو السخيتاني قال السكراني : قوله وعياناً أي لو أعلنوا بأخذ الزائد على البئر معانية بلا تدليس لكان أسهل لأنه ما جعل الدين آية للخداع انتهى . ومن ثم كان سأل السكر والخديعة حتى يفهل المصيبة أبصر عند الناس ، يتظاهر بها وفي ألومهم أوضح وهم منه أشد نفرة ، وحديث ابن عمر : إذا بايعت فقل لا خلالة ، بسكر المعجمة وتخفيف اللام ثم واحدة ، تقدم شرحه مستوفى في كتاب البيوع . قال المهاب : معنى قوله لا خلالة لا تخادوني أي لا تخدعوني فإن ذلك لا يحل . قاله والذي يظهر أنه وارد مورد الشرط أي إن ظهر في العقد خداع فهو غير صحيح ، كأنه قال بشرط أن لا يكون فيه خديعة أو قال لا تلزمي خديعتك . قال المهاب : ولا يدخل في الخداع المحرم النماء على السلة والاطناب في مدحها فانه متجاوز عنه ولا يلتفت به البيع . وقال ابن القيم في الإعلام : أحدث بعض المتأخرين حبلاً لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ومن عرف سيرة الشافعي وفضله علم أنه لم يكن يأمر بفعل الحيل التي تنبئ على الخداع وإن كان يجري المقود على ظاهرها ، ولا ينظر إلى قصد الماقد إذا خالف ألفقه ، فعاشه أن يبيع للناس المسكر والخديعة ، فإن الفرق بين إجراء المقود على ظاهره فلا يميز القصد في العقد وبين تجوز عقد قد علم بناقضه على المكر مع العلم بأن باطنه بخلاف ظاهره ظاهر ، ومن نسب حل إثباتي إلى الشافعي فهو خصمه ضد الله فإن الذي جوزه بمنزلة الحاكم يجري



الحكم على ظاهره في عدالة الشهود فيحكم بظاهر ههناهم وان كانوا في الباطن شهود زور ، وكذا في مسألة العينة إنما جوز أن يبيع السلعة عن بثريها جريا منه على أن ظاهر عقود المسلمين سلامتها من المكر والخديعة ، ولم يجوز قط أن المتعاقدين يتواطآن على ألف بألف ومائتين ثم يحضران سلعة تحال الربا ولا سيما ان لم يقصد البائع بيعها ولا المشتري شرائها ، ويتأكد ذلك إذا كانت البست ملكا للبائع كأن يكون عنده سلعة لغيره فيوقع العقد ويدعى أنها ملكه ويصدقه المشتري فيرقمان العقد على الأكثر ثم يستعيد البائع بالأقل ويترتب الاكثر في ذمة المشتري في الظاهر ، ولو علم الذي جوز ذلك بذلك لبادر إلى انكاره لأن لازم المذهب ليس بمذهب ، فقد يذكر العالم الشيء ولا يستحضر لازمه حتى إذا هرنه أنكره ، وأطال في ذلك جدا وهذا ماخصه والتحقيق أنه لا يلزم من الاثم في العقد بطلانه في ظاهر الحكم ، فالشافعية يجوزون العقود على ظاهرها ويقولون مع ذلك إن من عمل الحيل بالمكر والخديعة بأثم في الباطن ، وهذا يحصل الانفصال عن إشكاله والله أعلم

### ٨ - باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة ، وأن لا يكل لها صداقها

٦٩٦٥ - **حدثنا** أبو اليمان **حدثنا** شعيب عن الزهري قال كان عروة يحدث أنه «سأل عائشة ( وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانسكحوا ما طاب لكم من النساء ) قالت : هي اليتيمة في حجب وإيها فيرغب في مالها وجمالها فيريد أن يتزوجها إبدنى من سنة نساءها ، فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في أكل الصدق ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ بعد ، فانزل الله ( ويستفتونك في النساء ) فذكر الحديث

**قوله** ( باب ما ينهى عن الاحتفال الولي في اليتيمة المرغوبة وأن لا يكل لها صداقها ) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى ولم يسقه بتمامه وقد تقدم بهذا السند في النكاح تاما ، قال ابن بطال : فيه أنه لا يجوز للولي أن يتزوج بتيمة بأقل من صداقها ولا أن يعطيها من العروس في صداقها ما لا يفي بقيمة صداق مثاليها واختلاف في سبب نزول الآية المذكورة كما تقدم عند شرح الحديث المذكور في تفسير سورة النساء ، وفي قوله ( في اليتامى ) حذف تقديره في نكاح اليتامى ، وقوله ( ما طاب لكم من النساء ) أي من سواهن ، قال القاضي أبو بكر بن الطيب : معنى الآية وإن خفتم أن لا تعدلوا في اليتامى الاطفال اللاتي لا أولياء لهن يطالبونكم بحقوقهن ولا تأمنوا من ترك القيام بحقوقهن لجهن من ذلك فتزوجوا من النساء القادرات على تدبير أمورهن أو من لهن أولياء يمنعونكم من الحيف عليهن ، وقوله « ثم استفتى الناس رسول الله ﷺ فانزل الله : يستفتونك في النساء » فذكر الحديث ، كذا في الأصل وقد تقدم سياقه

٩ - **باب** إذا غصب جارية فزعم أنها ماتت ففُض بقيمة الجارية الميتة ، ثم وجدها صاحبتها فهي له ويرد القيمة ولا تسكون القيمة ثمناً . وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه للقيمة منه . وفي هذا احتيال لمن اشتمى جارية رجل لا يبيعهما فنهبا واعتل بأنها ماتت حتى يأخذ ربا قيمتها فتطيب للغاصب جارية غيره . قال النبي ﷺ « أموالكم عليكم حرام ، واسكل غادر لولا يوم القيامة »

٦٩٦٦ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : لكل غادر لواء يوم القيامة يُعرف به »

**قوله** (باب إذا غصب جارية فزعم أنها مانت فقضى) بالضم على البناء المحمولى أى حكم ، ويجوز بناؤه للمعلوم أى حكم القاضى على الغاصب . **قوله** (بقيمة الجارية المينة ثم وجدها صاحبها) أى اطلع على أنها لم تمت (فهى له) أى لصاحبها المفصولة منه (وترد القيمة) أى على الغاصب (ولا تكون القيمة ثمنا) أى لعدم جريان بيع بينهما ، وإنما أخذ القيمة بناء على عدم الجارية فإذا زال ذلك وجب الرجوع الى الأصل . **قوله** (وقال بعض الناس : الجارية للغاصب لأخذه القيمة) أى من الغاصب . **قوله** (وفى هذا احتيال لمن اشترى جارية رجل لا يبيعها فغصبها واعتل أى احتج ، أى وكذلك لو كانت الصرة فى غير الجارية من ما كره أو غيره وادعى فسادها ، وكذا لو غصب حيوانا ما كره لا فنبهه . **قوله** (فطبيب للغاصب جارية غيره) أى وكذا مال غيره . **قوله** (قال النبي ﷺ أموالكم عليكم حرام) هذا طرف من حديث وصله من حديث أبى بكره مطولا فى أواخر الحج وأحلت بشرحه على كتاب الفتن ، قال الكرماني : ظاهر قوله « أموالكم عليكم » مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التوزيع فيلزم أن يكون مال كل شخص على كل شخص حراما فيلزم أن يكون ماله عليه حراما ، وإيس كذلك وإنما هو مثل قولهم قتل بنو فلان أنفسهم أى قتل بعضهم بعضا ، فنية مجاز للفوزة الصارفة عن الظاهر . **قوله** (ولكل غادر لواء) أى وقال النبي ﷺ « لكل غادر لواء الخ ، وقد وصله فى الباب عن ابن عمر ، وسفيان فى سنده هو الثوري ، ومضى شرحه مستوفى فى الجهاد ، والاحتجاج به ظاهر لأن دعوى الغاصب أنها مانت خيانة وغدر فى حق أخيه المسلم ، قال ابن بطال : خالف أبا حنيفة الجمهور فى ذلك فاحتج هو بأنه لا يجتمع الشيء ويدله فى ذلك شخص واحد ، واحتج الجمهور بأنه لا يحمل مال المسلم إلا عن طيب نفسه ، ولأن القيمة إنما رجعت بناء على صدق دعوى الغاصب أن الجارية مانت فلما تبين أنها لم تمت فهى باقية على ملك المفصولة منه لأنه لم يجر بينهما عقد صحيح فوجب أن ترد الى صاحبها ، قال : وفرقوا بين الثمن والقيمة بأن الثمن فى مقابلة الشيء القائم والقيمة فى الشيء المستهلك وكذا فى البيع الفاسد ، والفرق بين الغصب والبيع الفاسد أن البائع رضى بأخذ الثمن عوضا عن سلعة وأذن المشتري بالنصرف فيها ، فإصلاح هذا البيع أن يأخذ قيمة السلعة إن قامت ، والغاصب لم يأذن له المالك فلا يحمل له أن يملكه الغاصب إلا إن رضى المصوب منه بقيمته . قلت : ومحل الصورة المذكورة أولا عند الحنفية أن يدعى المستحق على الغاصب بالجارية فيجيب بأنها مانت فيصدق أو يكذبه فيقيم الغاصب البينة أو يستحلفه فيشكل عن البين فيكون المستحق حينئذ على الغاصب القيمة لرضا المدعى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعاه ، أما لو أخذ القيمة بقول الغاصب مع حلفه أنها مانت فالمدعى حينئذ بالخيار إذا ظهر كذب الغاصب إن شاء أمضى الثمن وإن شاء استعاد الجارية ورد العوض ، واستدلوا بأن المالك مالك بدل المصوب وقبة وبدنا فزال ملكه عن المبدل لكونه قابلا للنقل فلم يقع الحكم للتمهيدى محضا بل للثمن المنروط ولو أنما منه فوات الجارية على صاحبها بالحيلة ولو ترتب الإثم على الغاصب بذلك لأنه لا ينافى صحة العقد والله أعلم وقال ابن المنير ما ملخصه : ألزم بعض الحنفية مالكا بأنه يقول فى الآتي إذا أخذ المالك قيمته من وجده فغصبه أن الغاصب يملكه ، فهو موه الغاصب بأنه يستمر الإتيان أو أوه موته ثم ظهر خلاف ذلك للمالك أخذه ،

والحديث يتناول التوبة وغيره ويقضى أن يعود العبد للمالك ، والقيمة إن كانت ثمنًا لم يعد العبد مطلقًا وإن لم تكن ثمنًا عاد العبد مطلقًا ، وأجيب بأن معنى قوله « أموالكم عليكم حرام » ، إذا لم يقع التراضي ومع وجود التوبة لم يحصل الرضا بالعوض بخلاف ، ما إذا لم يكن هناك توبة فانه يدل على الرضا بالعوض وتقدير القيمة ثمنًا

١٠ - باب ٦٩٦٧ - **حدثنا محمد بن كثير** عن **سفيان** عن **هشام** عن **عروة** عن **زينب ابنة أم سلمة** عن **أم سلمة** عن النبي ﷺ قال : **إنما أنا بشر ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه ، فإنا أنقطع له قطعة من النار** »

**قوله ( باب )** كذا الأكثر بغير ترجمة و حذفه ابن بطال والذبي والاسماعيلي ، وأضاف ابن بطال حديث أم سلمة للباب الذي قبله ، وتعلق به ظاهر جدًا لدلالته على أن حكم الحاكم لا يحمل ما حرمه الله ورسله وإنهيه عن أخذه إذا كان يعلم أنه في نفس الأمر لغريبه ، وعلى الأول هو كالفصل من الباب الذي قبله وإنما أفرده لأنه يشمل الحكم المذكور وغيره ، وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . وقوله « سفيان » هو الثوري ، وقوله « عن هشام » هو ابن عروة ، ووقع في رواية أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه « حدثنا سفيان حدثنا هشام » وقوله عن عروة وقع في رواية أبي داود « عن أبيه » وقوله عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة هي أمها ، ووقع في شرح ابن بطال حديث زينب فأروهم أنه من مسندها على ما جرت به عادته من الاختصار على صحابي الحديث . **قوله ( إنما أنا بشر )** أي كواحد من البشر في عدم علم الغيب ، وقوله « ولعل » هي هنا بمعنى عسى ، وقوله « ألحن » تقدم في المضام بلفظه « أباح » وهو بمعناه لأنه من ألحن بمعنى فطن وزنه ومعناه : والمراد أنه إذا كان فطنًا قادرًا على أن يكون أباح في حجهته من الآخر . وقوله « دلي نحو ما أسمع » في رواية الكشميهني « ما أسمع » وهو « رصولة » وقوله « من أخيه » أي من حق أخيه ، وثبت كذلك في الطريق الآتي في الأحكام ، وقوله « فلا يأخذه » كذا الأكثر بحذف المفعول والكشميهني « فلا يأخذه » وقوله « فإنا أنقطع له قطعة من النار » أي إن أخذه مع علمه بأنها حرام عليه دخل النار

### ١١ - باب في النكاح

٦٩٦٨ - **حدثنا مسلم بن إبراهيم** **حدثنا هشام** **حدثنا يحيى بن أبي كثير** عن **أبي سلمة** وعن **أبي هريرة** عن النبي ﷺ قال : **لا تُنكح البكر حتى تستأذن ، ولا الثيب حتى تستأمر .** فقيل : يا رسول الله كيف إذن ؟ قال : إذا سكنت . وقال بعض الناس : إن لم تستأذن للبكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدتي زور أو تزوجها برضاها ثابت للقاضي . فكأنهم « ولزوج » بدل أن لشهادة باطلة فلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح

٦٩٦٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** **حدثنا سفيان** **حدثنا يحيى بن سعيد** « عن القاسم أن امرأة من ولدي

جعفر نخوفت أن يزوجه وأبها وهي كارهة ، فأرسلت إلى شيخين من الأنصار - عبد الرحمن ومجمع ابني جارية - قالا : فلا تخشين فإن خنساء بنت خديم أنكحها أبوها وهي كارهة فردّ النبي ﷺ ذلك ، قال سفيان : وأما عبد الرحمن فسمعت يقول عن أبيه « إن خنساء . . . »

٦٩٧٠ - **حديث** أبو نعيم حدثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا : كيف إذن ؟ قال : أن تسكت . » وقال بعض الناس : إن أحفل إنسان بشاهدى زور على تزويج امرأة ثوب بأمرها فأثبت القاضي نكاحها إياه ، والزواج يعلم أنه لم يتزوجها قط ، فانه يده هذا للنكاح ، ولا بأس بالمقام له معها

٦٩٧١ - **حديث** أبو عامر عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ذكوان « عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : البكر تستأذن ، قلت : إن البكر تستحي ، قال : إذن أصمائها . » وقال بعض الناس : إن هوى رجل جارية يئمة أو بكرأ دأبت ، فاحتال فجاء بشاهدى زور على أنه تزوجها فأدركت فرضيت لليئمة فقيل القاضي بشهادة الزور - وللزواج يعلم بهطلان ذلك - حل له الوطء

**قوله** ( باب في النكاح ) تقدم قريبا « باب الحيلة في النكاح ، وذكر فيه الشغار والمدة ، وذكر هنا ما يتعلق بشهادة الزور في النكاح ، وأورد فيه حديث غنساء بذكر البكر والذهب جميعا وقد تقدم في « باب لا يجوز نكاح المسكرة ، قريبا » وحديث عائشة نحو حديث أبي هريرة . الحديث الأول . **قوله** ( دشام ) هو الدستوائى . **قوله** ( لا تنكح البكر ) أى لا تزوج . **قوله** ( وهل بعض الناس : إذا لم تستأذن ) في رواية السكشميين إن بدل إذا . **قوله** ( فأقام شاهدين زورا ) أى شهدا زورا أو زورا متعاقا بأقام **قوله** ( فأثبت القاضي نكاحها ) في رواية السكشميين « نكاحه أى بشهادتهما . **قوله** ( فلا بأس أن يطأها ) أى لا يأم بذلك مع علمه بأن شاهديه كذبا . الحديث الثانى . **قوله** ( على ) هو ابن المدبني ، وسفيان هو ابن عيينة ، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . **قوله** ( عن القاسم ) في رواية محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد « حدثنا القاسم ، أخرجه الاسماعيلى » والقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق . **قوله** ( أن امرأة من ولد جعفر ) في رواية ابن أبي عمر عن سفيان ، أن امرأة من آل جعفر ، أخرجه الاسماعيلى ولم أقف على اسمها ولا على المراد بجعفر وبغالب على الظن أنه جعفر بن أبي طالب ، ونجاشى الكرماني فقال : المراد به جعفر الصادق بن محمد الباقر وكان القاسم بن محمد جد جعفر الصادق لأنه انتهى ، وخفى عليه أن البصة المذكورة وقعت وجعفر الصادق صغير لأن مولده سنة ثمانين وكانت وفاة عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في سنة ثلاث وتسعين من الهجرة ، وقد وقع في تفسير الحديث أنه أخبر المرأة بحديث غنساء بنت خديم فكيف تكون المرأة المذكورة في مثل تلك الحالة وأبوها ابن ثلاث عشرة سنة أو دونها . **قوله** ( فأرسلت إلى شيخين من الأنصار ) زاد ابن أبي عمر « تخبرهما أنه ليس لأحد من أسرى شىء . » **قوله** ( ابني جارية ) كذا نصهما في هذه

الرواية الى جدهما ، وتقدم في النكاح عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية وهو بجم وراء ، ووقع هذا لبعضهم بمملتين ومثناة وهو تصحيف . قوله ( قالوا فلا تخشون ) كذا لم على أنه خطاب المرأة ومن معها ، وظن ابن النجاشي أنه خطاب امرأة وحدهما فقال : الصواب فلا تخشون بكسر الهمزة وتشديد النون ، قال : ولو كان بلا تأكيد لحذفت النون . قلت : ووقع في رواية ابن أبي عمر وقالوا لا تخشون ، فدل على أنهما خاطبا من كانت أرسلته اليهما أو من أرسله وعلى الحاشية أن كان من أرسله في ذلك جماعة نسوة . قوله ( فان خنساء بنت خدام ) بكسر المعجمة ودال مهملة خفيفة تقدم في كتاب النكاح بيان نسبها وحالها . قوله ( قال سفیان قاتل عبد الرحمن ) يعني ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر . قوله ( فسمعتة يقول عن أبيه ان خنساء ) يعني أنه أرسله فلم يذكر فيه عبد الرحمن ابن يزيد ولا أخاه . قلت : وأخرجه ابن أبي عمر في مسند ومن طريقه الاسماعيلي فقال : عن سفیان عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن القاسم أن خنساء ، فذكره وقصر في سنده ، وقد تقدم في النكاح من رواية مالك عن يحيى موصولا وبيان من أرسله والاختلاف فيه ، وشرح الحديث مستوفى ورواية من قال فيه أنها كانت بكرًا وبيان الصواب من ذلك . الحديث الثالث تقدم التنبيه عليه . قوله ( وقال بعض الناس : ان احتمال انسان بشاهدي زور على تزويج امرأة نيب بأسرها الخ ) قال الملب : اتفق العلماء على وجوب استئذان الشيب والأصل فيه قوله تعالى ( فلا تءملوهن أن ينكحن أزواجهن اذا تراضوا ) فدل على أن النكاح يتوقف على الرضا من الزوجين ، وأمر النبي ﷺ باستئذان النيب ورد نكاح من زوجت وهي كارهة . فقول الحنفية خارج عن هذا كله انتهى ملخصا .

الحديث الرابع . قوله ( البكر تستأذن ) تقدم في الإكراه من طريق سفیان عن ابن جريج بهذا الإسناد . قلت يا رسول الله البكر تستأمر ؟ قال : نعم . . قوله ( وقال بعض الناس ان هوى ) بكسر الواو أى أحب ( انسان ) في رواية الكشمغيني « رجل » . قوله ( جارية بقيمة أو بكر ) في رواية الكشمغيني « ثيبا » ، ووقع عند ابن بطلال كذلك ، ويؤيد الأول قوله في بقية الكلام فادركت للقيمة ، فظاهره أنها كانت غير بالغ ، ويحتمل أن قوله وجاء بشاهدين ، أى يشهدان على أنها مدركة ورضيت . قوله ( فقبل القاضي بشهادة الزور ) كذا لم بمجموعة والكشمغيني شهادة بخلاف الموحدة من أوله . قوله ( حل له الوطء ) أى مع علمه بكذب الشهادة المذكورة . وقال ابن بطلال : لا يحل هذا النكاح عند أحد من العلماء ، وحكم القاضي بما ظهر له من عدالة الشاهدين في الظاهر لا يحل للزوج ما حرم الله عليه . وقد اتفقوا على أنه لا يحل له أكل مال غيره بمثل هذه الشهادة ، ولا فرق بين أكل مال الحرام ووطء الفرج الحرام . وقال الملب : قال أبو حنيفة هذه المسألة رالتى قياما على مسألة اتفاقية وهى مالهو حكم القاضي بشهادة من ظن عدالتهما أن الزوج طلق امرأته وكأنا شهدا في ذلك بالزور أنه يحل تزويجهما لمن لا يعلم باطن تلك الشهادة قال : وكذلك لو علم ، وثمة . بان الذى يقدم على الشيء جاهلا بطلانه لا يقاس بمن يقدم عليه مع علمه بطلانه ، ولا خلاف بين الأئمة أن رجلا لو أقام شاهدي زور على ابنته أنها أمته وحكم الحاكم بذلك ظانا عدالتهما أنه لا يحل له وطؤها ، وكذلك شهد في ابنة غيره من حرة أنها أمة المشهود له وهو يعلم بطلان شهادتهما أنه لا يحل له وطؤها . انتهى ملخصا . وليس الذى نسبته الى أبي حنيفة من هذا القياس مستقيما ، وإنما حجتهم أن الاستئذان ليس بشرط في صحة النكاح ولو كان واجبا ، وإذا كان كذلك فالقاضي أنشا لهذا الزوج عقدا مستانفا فيصح ، وهذا قول أبي حنيفة وحده واحتج بأثر عن علي في نحو هذا قال فيه : شاهدك زوجك ، وخالفه صاحباه . وقال ابن العربي :

اعتمد الحنفية أمرين أحدهما قوله عليه السلام للمتلاعنين د أحدا كاذب ، ففرق بينهما على قول تحقق أنه باطل ، فكذلك البناء على شهادة الزور . والثاني أن الفرج يقبل انشاء الحل فيه كتزويج الرجل ابنته بمال اطلاق من لا ولي لها ، والمال إنما ينشئ الحل فيها بالقبول من المالك . قال : وحاصل الجواب عن ذلك ان المجتهد إنما يحمل الحكم الذي لا أثر فيه على الظاهر لا على الضد ، فلا يصح حل شهادة الزور على الأمان والفرج إنما ينشأ الحل فيه بوجه يستوى ظاهره وباطنه ، وأما بأمر يظهر باطنه فلا . انتهى مانحنا . وقال ابن التين : قال أبو حنيفة إذا شهدا بزور على الإطلاق لحكم القاضي بها تصير المرأة مطانة بحكم الحاكم ويجوز لها أن تزوج حتى بأحد الشاهدين ، وقال فيما لو أقام شاهدي زور على محرم أنها زوجته : ان الحكم لا ينفذ في الباطن ولا يحل له وطؤها وهو يعلم ، وكذا لو شهدا له بمال . قال : وفرق بين الموضعين فإن كل شيء جار أن يكون للحاكم فيه ولاية ابتداء أنه ينفذ حكمه فيه ظاهرا وباطنا وما لا فائدة ينفذ في الظاهر دون الباطن ، فلما ان كان للحاكم فيه ولاية في عقد النكاح وولاية في أنه يطلق على غيره نفذ حكمه ظاهرا وباطنا ، ولما لم يكن له ولاية في تزويج ذوات المحارم ولا في نقل الأموال نفذ ظاهرا وباطنا ، قال : والحجة للجمهور قوله عليه السلام د فن قضيت له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه ، وهذا عام في الأموال والأبضاع فلو كان حكم الحاكم يحل الأمور عما هي عليه لكان حكم النبي عليه السلام أولى . قلت : وبهذا احتج الشافعي كما سيأتي بيانه عند شرحه في كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى ، وقد احتج لأبي حنيفة أيضا بأن الفرقة في اللعان تقع بقضاء القاضي ولو كان الملاعن في الباطن كاذبا ، وبأن البيعين إذا اختلفا تحالفا وترادا السعة ، ولا يحرم انتفاع بائع السعة بها بعد ذلك ولو كان في نفس الأمر كاذبا ، وأجيب بأن الأثر المتقدم عن علي لا يثبت وبأنه موقوف ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة بغير مرجع ، وبأن الفرقة في اللعان ثبتت بالنسب والذي حكم بالملاءنة لا يعلم أن الملاعن حالف كاذبا ، وأما مسألة البيهين فإنما كان الحكم فيها كذلك للتعارض . ( تنبيه ) ذكر البخاري في هذا الباب ثلاثة فروع مبنية على اشتراط الاستئذان وينظمها حجة النكاح بشهادة الزور وحجة الحنفية فيها ما تقدمه وعبر في الأولى بقوله د فلا بأس أن يطأها ، وهو تزويج صحيح ، وفي الثانية بقوله د فإنه يسعه هذا النكاح ولا بأس بالمقام معها ، وفي الثالثة بقوله د حل له الوطء ، وهو تفنن في العبارة والمفاد واحد . ثم يحتمل أن يكون ذلك وقع في كلام من نقل عنه ويحتمل أن يكون من تصرفه والله أعلم . وقال الكرماني : صور الأول في البسك ، والثاني في الثيب ، والثالث في الصغيرة إذ لا يتم بعد احتلام ، وفي الأولين ثبت الرضا بالشهادة إذا كان ذلك قبل العقد ، وفي الثالث ثبت بالاعتراف أو أنه بعد العقد وقع ذلك ، فحاصل الفروع الثلاثة واحد وهو أن حكم الحاكم ينفذ ظاهرا وباطنا ويحل ويحرم ، وقائدة إيرادها المبالغة في التشريع لما فيه من حل الزوج في الثلاثة على الإقدام على الأثم العظيم مع العلم بالتحريم والله أعلم

## ١٢ - باب ما يُكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرار

وما نزل على النبي عليه السلام في ذلك

٦٩٧٢ - عنه عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : كان رسول

الله عليه السلام يحب الخلاء ويحب العسل ، وكان إذا صلى العصر أجاز على نسائه فيدنون منهن ، فدخل على حفصة

فتح الباري - ج (١٢)

فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسأت عن ذلك فقيل لي : أهدت لها امرأة من قومها عكة غسل فسقت رسول الله ﷺ منه شربة . فقلت : إمام الله كنهتان . فذكرت ذلك لسودة وقالت لها : إذا دخل عليك فإنه سيذنبونك فقل له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول : لا . فقل له : ما هذه الرياح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشتد عليه أن يوجد منه ريح ، فإنه سيقول : سقتني حفصة شربة غسل ، فقل له : جرسنت نحره للعرفط ، وسأقول ذلك ، وقوايه أنت يا صنية . فلما دخل على سودة قلت - تقول سودة - : والذي لا إله إلا هو لقد كدبت أن أبادئك بالذي قلت لي وإيه أكلت للهاب فرقا منك ، فلما دار رسول الله ﷺ قلت له : يا رسول الله أكلت مغافير ؟ قال : لا . قلت فما هذه الرياح ؟ قال : سقتني حفصة شربة غسل . قلت : جرسنت نحره للعرفط فلما دخل على قلت له مثل ذلك . ودخل على صنية فقات له مثل ذلك . فلما دخل على حفصة قالت له : يا رسول الله ألا أسقيك منه ؟ قال : لا حاجة لي به . قالت تقول سودة : سبهان الله لقد حرمانه . قالت : قلت لها اسكتي .

**قوله ( باب ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والضرائر وما نزل على النبي ﷺ في ذلك )** قال ابن التين معنى الترجمة ظاهر . إلا أنه لم يبين ما نزل على النبي ﷺ في ذلك وهو قوله تعالى ( لم تحرم ما أحل الله لك ) . فقلت : وقد ذكرت في التفسير الخلاف في المراد بذلك ، وأن الذي في الصحيح هو العسل ، وهو الذي وقع في قصة زينب بنت جحش ، وقيل في تحريم ماربة ، وأن الصحيح أنه نزل في كلا الأمرين . ثم وجدت في الطبراني وتفسير ابن مردويه من طريق أبي عاصم الخزاز عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال : كان النبي ﷺ يشرب عسلا عند سودة فذكر نحو حديث الباب وفي آخره : فأنزلت ( يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ) ورواه وثاقون . إلا أن أبا عاصم وهم في قوله سورة . وذكر فيه حديث عائشة وكان يحب الحلواء والعسل وكان إذا صلى العصر دخل على نسائه فيدنون منهن ، الحديث بطوله ، وقد تقدم في كتاب الطلاق مشروحا وذكر معه حديث عائشة من طريق عبيد ابن عمير عنها وفيه أن التي سقته العسل زينب بنت جحش واستشككت قصة حفصة بأن في الآية ما يدل على أن نزول ذلك كان في حق عائشة وحفصة فقط لتكرار التثنية في قوله ( ان تنوبا وإن تظاهرا ) وهذا جاء فيه ذكر ثلاثة ، وجمع الكرماني بينهما بأن قصة حفصة سابقة وليس فيها سبب نزول ولا تثنية بخلاف قصة زينب ففيها نواطات أنا وحفصة ، وفيها التصريح بأن الآية نزلت في ذلك . وحكى ابن التين عن الداودي أن قوله في هذا الحديث ان التي سقته العسل حفصة غلط لأن صفية هي التي تظاهرت مع عائشة في هذه القصة وإنما شربه عند صفية وقيل عند زينب ، كذا قال ، وجزمه بأن الرواية التي فيها حفصة غلط مردود قائما ليست غلطا بل هي قصة أخرى ، والحديث الصحيح لا يرد بمثل هذا ، ويكفي في الرد عليه أنه جمل قصة زينب لصفية وأشار إلى أن نسبة ذلك لزينب ضعيف ، والواقع أنه صحيح وكلاهما متفق على صحته ، والداودي عجائب في شرحه ذكرت منها شيئا كثيرا ومنها في هذا الحديث أنه قال في قوله : جرسنت نحره للعرفط ، جرسنت معناه تغير طعم العسل لشيء . يأكله

الزحل والمرط موضع وتفسير الجرس بالتغير والمرط بالموضع مخالف للجميع وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث ، وقوله في هذه الرواية « أجاز » ثبت هكذا لهم ، وهو صحيح يقال أجزت الوادي اذا قطعته والمراد أنه يقطع المسافة التي بين كل واحدة والتي تليها . ووقع في رواية مسلم والاسماعيل هنا « جاز » وحكى ابن التين جاز على نسائه أي مر أو سلك ، ووقع في رواية علي بن مسهر الماضية في الطلاق « اذا صلى العصر دخل » وقوله فيها « أبادته » بهجمة وموحدة وفيه اختلاف ذكرته فيما مضى ، وقوله « فرقا » بفتح الراء أي خوفا ، وقال ابن المنذر : إنما صاغ لمن أن يقلن « أكلت مغافير » لأنهن أوردنه على طريق الاستفهام بدليل جوابه بقوله « ولا » وأردن بذلك التعريض لا صريح الكذب ، فهذا وجه الاحتيال التي قالت عائشة « لتعتالن له » ولو كان كذبا لم يحتمل عدم حيلة اذا لا شبهة لصاحبه

### ١٣ - باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون

٦٩٧٣ - **حدثنا** عبد الله بن مسleme عن مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة « أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام ، فلما جاء سرفخ بلغه أن الوفاء وقع بالشام ، فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه . فرجع عمر من سرفخ »

وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن

٦٩٧٤ - **حدثنا** أبو الليان حدثنا شعيب عن الزهري حدثنا عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه « سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا أن رسول الله ﷺ ذكر الوجع فقال : رجز - أو عذاب - مذهب به بعض الأمم ثم بقي منه بقية فيذهب المرة ويأتي الأخرى ، فمن سمع به بأرض فلا يقدم من عليه ومن كان بأرض وقع بها فلا يخرج فرارا منه »

**قوله** ( باب ما يكره من الاحتيال في الفرار من الطاعون ) ذكر فيه حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فذكر حديث عبد الرحمن بن عوف في النهي عن الخروج من البلد الذي يقع به الطاعون وعن القدوم على البلد التي وقع بها ، وحديث سالم بن عبد الله يعني ابن عمر أن عمر إنما انصرف من حديث عبد الرحمن بن عوف وحديث عاصم بن سعد بن أبي وقاص أنه سمع أسامة بن زيد يحدث سعدا بمعنى حديث عبد الرحمن بن عوف وفيه زيادة في أوله ، وقد تقدم كل ذلك مشروحا في كتاب الطب ، ووقع في حديث أسامة هنا الوجع بدل الطاعون ، وقوله « فيذهب المرة ويأتي الأخرى » قال المصنف : يتصور التحيل في الفرار من الطاعون بأن يخرج في تجارة أو لزيارة مثلا وهو ينوي بذلك الفرار من الطاعون ، واستدل ابن الباقلائي بقصة عمر على أن الصحابة كانوا يقدمون خبر الواحد على القياس لأنهم انفقوا على الرجوع اعتمادا على خبر عبد الرحمن بن عوف وحده بعد أن ركبوا المشقة في المسير من المدينة إلى الشام ثم رجعوا ولم يدخلوا الشام



## ١٤ - باب في الهبة والشفعة

وقال بعض الناس : إن ذهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ثم رجع الواهب فيها فلا زكاة على واحدٍ منهما ، فخالف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة

٦٩٧٥ - **حدثنا** أبو نعيم حدثنا سفيان عن أبيوب السختياني عن يعكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ، ليس لنا مثل السوء »

٦٩٧٦ - **حدثنا** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن أبي صبرة « عن جابر بن عبد الله قال : إنما جعل النبي ﷺ للشفعة في كل ما لم يُقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . وقال بعض الناس : للشفعة للجوار ، ثم حمد إلى ما شدد فأبطله وقال : إن شئني دار لا شفعة له في باقي الدار وله أن يحتمل في ذلك

٦٩٧٧ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت عمرو بن الشريد قال : جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي ، فانطلقت معه إلى سعد ، فقال أبو رافع للمصور : ألا تأمر هذا أن يشتري مني بيتي الذي في داري ؟ فقال : لا أزيده على أربعين إماماً مقطعة وإماماً منجمة ، قال : أعطيت خمسة آلاف نقداً فبعته ، ولولا أني سمعت النبي ﷺ يقول : الجار أولى بصقه ما يمتك - أو قال : ما أعطيتك - قلت لسفيان : إن معمر لم يقل هكذا ، قل : لكنه قال لي هكذا . وقال بعض الناس : إذا أراد أن يبيع الشفعة فله أن يحتمل حتى يبطل الشفعة ، فيهب الباقي للمشتري الدار ويحدها ويدفعها إليه ويهوضه المشتري ألف درهم ، فلا يكون للشفعة فيها شفعة

٦٩٧٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع أن سعداً سأوه ببيتاً بأربعين ألفاً ، فقال : لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بصقه لما أعطيتك » . وقال بعض الناس : إن المشتري نصيب دار فأراد أن يبطل الشفعة وهب لابنه الصغير ، ولا يكون عليه يمين

قوله ( باب في الهبة والشفعة ) أي كيف تدخل الحيلة فيما مما ومنفردين . قوله ( وقال بعض الناس : إن وهب هبة ألف درهم أو أكثر حتى مكث عنده سنين واحتمل في ذلك ) أي بأن تواطأ مع الموهوب له هل ذلك

وإلا فالهبة لا تتم إلا بالقبض وإذا قبض كان بالخيار في التصرف فيها ولا يتم الوهب الرجوع فيها بعد التصرف فلا بد من الموافقة بأن لا يتصرف فيها إينم الحيلة . قوله ( ثم رجع الوهب فيها فلا ذكاة على واحد منهما بخلاف الرسول ﷺ في الهبة وأسقط الزكاة ) قال ابن بطال : إذا قبض الموهوب له هبة فهو مالك لها فإذا حال عليها الحول عنده وجبت عليه الزكاة فيها عند الجميع . وأما الرجوع فلا يكون عند الجمهور إلا فيها يهرب الولد فإن رجع فيها الأب بعد الحول وجبت فيها الزكاة على الابن . قلت : فإن رجع فيها قبل الحول صح الرجوع ويستأنف الحول فإن كان فعل ذلك ليريد إسقاط الزكاة سقطت وهو آثم مع ذلك ، وعلى طريقة من يبطل الحيل إطلاقاً لا يصح رجوعه لثبوت النهي عن الرجوع في الهبة ولا سيما إذا قارن ذلك التحيل في إسقاط الزكاة ، وقوله بخلاف الرسول ﷺ ، يعني مخالف ظاهر حديث الرسول وهو النهي عن العود في الهبة ، وقال ابن التين : مراده أن مذهب أبي حنيفة أن من سوى الوالدين يرجع في هبته ولا يرجع الوالد فيها وهب لولده ، وهو خلاف قوله ﷺ لا يحل لرجل أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذي يرجع في عطيته كالسكب يهرد في قيمته . قلت : فعلى هذا إنما أخرج البخاري حديث ابن عباس للإشارة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث ، وهو يخرج عند أبي داود عن ابن عباس من وجه آخر كما تقدم بيانه في كتاب الهبة ، وذهب الجمهور ومنهم الشافعي إلى أن الزكاة تجب على المنتهب مدة مكث المال عنده . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، قوله ( صفيان ) هو الثوري وقد تقدم شرح حديث ابن عباس في كتاب الهبة . الحديث الثاني حديث جابر في الشفعة وقد تقدم شرحه في كتاب الشفعة ، وظاهره أنه لا شفعة للجار لأنه أنى الشفعة في كل مقسوم كما تقدم تقريره . قوله ( وقال بعض الناس : الشفعة للجوار ) بكسر الجيم من المجاورة أي تشرع الشفعة للجار كما تشرع للشريك . قوله ( ثم حمد إلى ماشدده ) بالثين المعجمة وبعضهم بالمهملة . قوله ( فأبطله ) أي حيث قال لاشفعة للجار في هذه الصورة ، وقال : إن اشتري داراً أي أراد شراءها كاملة بخلاف أن يأخذ الجار بالشفعة فاشترى سهماً من مائة سهم ثم اشتري الباقي كان للجار الشفعة في السهم الأول ولا شفعة له في باقي الدار . قال ابن بطال : أصل هذه المسألة أن رجلاً أراد شراء دار بخلاف أن يأخذها جواره بالشفعة ، فسأل أبا حنيفة كيف الحيلة في إسقاط الشفعة ؟ فقال له : اشتر منها سهماً واحداً شأنما من مائة سهم فتصير شريكاً لما لكما ، ثم اشتر منه الباقي فتصير أنت أحق بالشفعة من الجار لأن الشريك في المشاع أحق من الجار ، وإنما أمره بأن يشتري سهماً من مائة سهم لعدم رغبة الجار في شراء السهم الواحد لحقارته وقلة انتفاعه به ، قال : وهذا ليس فيه شيء من خلاف السنة ، وإنما أراد البخاري إبطالهم التناقض لأنهم احتجوا في شفعة الجار بحديث الجار أحق بسبقه ، ثم تهيئوا في إسقاطها بما يقتضي أن يكون غير الجار أحق بالشفعة من الجار انتهى . والمعروف عند الحنفية أن الحيلة المذكورة لابن يوسف ، وأما محمد بن الحسن فقال : بكرة ذلك أشد الكراهية لأن الشفعة شرعت لدفع الضرر عن الشفيع فالذي يحتمل لإسقاطها بمنزلة الفاسد إلى الاضرار بالغير وذلك مكروه ، ولا سيما إن كان بين المشتري وبين الشفيع عداوة ويتضرر من مشاركته ، ثم إن محل هذا إنما هو فيمن احتال قبل وجوب الشفعة أما بعده كمن قال للشفيع خذ هذا المال ولا تعط ابني بالشفعة فرفض وأخذ فإن شفعته تبطل اتفاقاً انتهى . الحديث الثالث ، قوله ( صفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن إبراهيم بن ميسرة ) في رواية الحميدي عن صفيان وحدثنا إبراهيم . قوله ( جاء المسور بن عزمرة فوضع يده على منكبي ) في رواية

الحديث : أخذ المسور بن مخزومة بيدي فقال انطلق بنا الى سعد بن أبي وقاص فخرجت معه وإن يده امل منسكب ، فانطلقت معه الى سعد بن أبي وقاص ، وهو حال المسور ، وتقدم في كتاب الشفعة من طريق ابن جريج عن ابراهيم بن ميسرة بسياق مخالف لهذا فانه قال « عن عمرو بن الشريد قال : وقت على سعد بن أبي وقاص لحاء المسور بن مخزومة فوضع يده على إحدى منسكبي ، ويجمع بأن المسور انما وضع يده على منسكب عمرو بعد أن وصل معه الى منزل سعد كما هو ظاهر رواية الحديث ، ويحتمل أن يكون وضعها أولاً ثم انفق دخول عمرو قبله ثم دخل المسور فأعاد وضع يده على منسكبه . **قوله** ( فقال أبو رافع ) زاد في رواية ابن جريج « مولى رسول الله ﷺ » . **قوله** ( ألا تأمر هذا ) يعني سعد بن أبي وقاص ، والمراد أن يسأله أو يشير عليه . **قوله** ( بيتي الذي ) كذا لم بالافراد ، ولا الكشميين « بيتي الدين » بالتثنية ورواية ابن جريج جازمة بالثاني فان هنده « فقال سعد واقه ما أبتاعهما » . **قوله** ( إما قطعة وإما منجمة ) شك من الراوى والمراد أنها منجمة على تقدمات دفرة والنجم الوقت المدين . **قوله** ( قال أعطيت ) يضم أوله على البناء للجهول والقائل هو أبو رافع . **قوله** ( ما بعثتك ) أى الشئ وفي رواية المستمل « ما بعث » بحذف المفعول . و**قوله** ( أو قال ما أعطيتك ) هو شك من سفيان ، وحزم بهذا الثاني في رواية سفيان الثوري المذكورة في آخر الباب ، ووقع في رواية غير الكشميين فيها « أعطيتك » بحذف الضمير . **قوله** ( قلت لسفيان ) القائل هو علي بن المديني . **قوله** ( أن معمر لم يقل هكذا ) يشير الى ما رواه عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه بالحديث دون القصة أخرجه النسائي ، والمراد هل هذا بالخلاف ابدال الصحابي بصحابي آخر وهذا هو المقدم ، وقال الكرماني يريد أن معمر لم يقل هكذا أى بأن الجار أحق بل قال الشفعة بزيادة لفظ الشفعة انتهى ، ولفظ معمر الذي أشرت اليه « الجار أحق بسبقه » كرواية أبي رافع سواء ، والذي قاله الكرماني لا أصل له وما أدري ما مستنده فيه . **قوله** ( قال لكانه ) يعني ابراهيم بن ميسرة ( قاله لي هكذا ) وفي رواية الكشميين قال بحذف الهاء وقد تقدم في كتاب الشفعة ما حكاه الزمخشري أن الطريقتين صحيحان ، وإنما معمرهما لأن الثوري وغيره تابعوا سفيان بن عيينة على هذا الاسناد ، ولأن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي وعمرو بن شعيب رواه عن عمرو بن الشريد عن أبيه وتقدم أن ابن جريج رواه عن ابراهيم بن ميسرة كما في هذا الباب ورواه ابن جريج أيضاً عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه النسائي ، وامل ابن جريج انما أخذه عن عمرو ابن شعيب بواسطة ابراهيم بن ميسرة فانه ذكره عن عمرو بن شعيب بالضعف ولم يقف الكرماني على شئ من هذا فقال ما تقدم ، قال المصنف : مناسبة ذكر حديث أبي رافع أن كل ما جعله النبي ﷺ حفا لشخص لا يحل لاحد ابطاله بحيلة ولا غيرها . **قوله** ( وقال بعض الناس : اذا أراد أن يبيع الشفعة ) كذا للاصيل ولأن ذر عن غير الكشميين وللآخر بن يجمع ورجح عياض الاول وقال هو تغيير من الناسخ ، وقال الكرماني : يجوز أن يكون المراد لازم المنع وهو الازالة عن الملك . **قوله** ( فحب البائع لدستري الدار ويحدها ) مهملةين وتشديد أى يصف حدودها التي تميزها ، وقال الكرماني في بعض النسخ ونحوها وهو أظهر . **قوله** ( ويدفعها اليه ويعوضه المشتري ألف درهم ) يعنى مثلاً ( فلا يكون للشفيع فيها شفعة ) أى ويشترط أن لا يكون العوض المذكور مشروطاً فلو كان أخذها الشفيع بقيمته ، وإنما سقطت الشفعة في هذه الصورة لأن الهبة ليست معارضة محضة فأشبهت الارث ، قال

ابن التين : اراد البخاري أن يبين أن ما جعله النبي ﷺ حقا للجار لا يحل له إبطاله . ثم ذكر البخاري حديث أبي رافع مختصراً من طريق سفيان وهو الثوري عن إبراهيم بن ميسرة وسأفه في آخر كتاب الحيل أتم منه ، وفيه تصريح سفيان بتحديث إبراهيم له به . قوله ( وقال بعض الناس : إن اشترى نصيب دار فاراد أن يبطل الشفعة وهب ) أي ما اشتراه ( لابنه الصغير ولا يكون عليه يمين ) أي لأن الهبة لو كانت للكبير وجب عليه اليمين فتحيل في إسقاطها بهملها للصغير ، قال ابن بطال : إنما قال ذلك لأن من وهب لابنه شيئاً فمسل ما يباح له فعله ، والهبة للابن الصغير يقبلها الأب لولده من نفسه ، وأشار باليمين إلى ما لو وهب لأجنبي فإن للشفيع أن يحلف الأجنبي أن الهبة حقيقية وأنها جرت بشروطها ، والصغير لا يحلف لكن عند المالكية أن أباه الذي يقبل له يحلف بخلاف ما إذا وهب للغريب ، ومن مالك لا تدخل الشفعة في الموهوب مطلقاً وهو الذي في المدونة

### ١٥ - باب احتيال العامل ليهدى له

٦٩٧٩ - حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلاً على صدقات بني سليم يهديه ابن اللّثية ، فلما جاء حاسبه قال : هذا مالكم وهذا هدية . فقال رسول الله ﷺ : فملاً جلست في بيت أبيك وأمك حتى أتيتك هديتك إن كنت صادقاً ثم خطبنا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فاني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله ، فإني فيقول : هذا مالكم وهذا هدية أهديت لي ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى أتته هديته ، والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا أتى الله بجملة يوم القيامة ، فلأعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بهمد له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تبيّر . ثم رفع يديه حتى روى بياض إبطه يقول : اللهم هل بلغت ؟ بصره هيني وسيم أدنى »

٦٩٨٠ - حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد « عن أبي رافع قال : قال النبي ﷺ : الجار أحق بصمته » . وقال بعض الناس : إن اشترى داراً بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يحتال حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده تسعة آلاف درهم وتسعة مائة درهم وتسعين وبنقده ديناراً بما بقي من العشرين ألفاً ، فإن طلب الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم وإلا فلا صيل له على الدار ، فإن استحققت الدار رجع المشتري على الهائغ بما دفع إليه وهو تسعة آلاف درهم وتسعة مائة وتسعون درهماً وديناراً ، لأن البيع حين استحق انتقض الصرف في الدار ، فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق فإنه يردّها عليه بعشرين ألفاً . قال : فاجاز هذا الخداع بين المسلمين ، قال : قال النبي ﷺ « بيع المسلم لاداء ولا خيثة ولا غالة »

٦٩٨١ - **حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَعْنَانَ قَالَ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ أَنَّ أَبَا رَافِعٍ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ بَيْتًا بِأَرْبَعَةِ مَنَاقِلَ قَالَ وَقَالَ : لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْقِهِ مَا أُعْطِيَكَ ،**

**قوله** ( باب احتيال العامل ليهدي له ) ذكر فيه حديث أبي حميد الساعدي في قصة ابن اللثبية ، وقد تقدم بعض شرحه في الهبة وقد قدمت تسميته وضبط اللثبية في كتاب الزكاة ، ويأتي استيفاء شرحه في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ، ومطابقته للترجمة من جهة أن تملك ما أهدى له إنما كان لهمة كونه عاملاً فاعتقد أن الذي أهدى له يستفيد به دون أصحاب الحقوق التي عمل فيها ، فبين له النبي ﷺ أن الحقوق التي عمل لأجائها هي السبب في الإهداء له وأنه لو أقام في منزله لم يهد له شيء ، فلا ينبغي له أن يستعملها بمجرد كونها وصلت إليه على طريق الهدية فإن ذلك إنما يكون حيث يتمحض الحق له ، وقوله في آخره : بهر عيني وسمع أذني ، بفتح الواحدة وضم الصاد المهملة وفتح السين المهملة وكسر الميم ، قال المصنف : حيلة العامل ليهدي له تقع بان يسامح بعض من عليه الحق فلذلك قال : هلا جلس في بيت أمه لينظر هل يهدى له ، فأشار إلى أنه لو لا الطمع في وضعه من الحق ما أهدى له ، قال فأوجب النبي ﷺ أخذ الهدية وضربها إلى أموال المسلمين ، كذا قال ولم أقف على أخذ ذلك منه صريحاً ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن الهدية للعامل تكون لشكر معروفه أو لتجنب إليه أو لطمع في وضعه من الحق ، فأشار النبي ﷺ إلى أنه فيما يهدى له من ذلك كأحد المسلمين لا فضل له عليهم فيه وأنه لا يجوز الاستئثار به انتهى . والذي يظهر أن الصورة الثالثة إن وقعت لم تحمل للعامل جزماً وما قبلها في طرف الاحتمال ، وسيأتي مزيد لهذا في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى . **قوله** ( حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان الخ ) كذا وقع للأكثر هذا الحديث وما بعده متصلاً بباب احتيال العامل ، وأظنه وقع هنا تقديم وتأخير فإن الحديث وما بعده يتعلق بباب الهبة والشفعة ، فلما جعل الترجمة مشتركة جمع مسائلها ، ومن ثم قال الكرماني أنه من تصرف النقلة . وقد وقع عند ابن بطال هنا : باب ، بلا ترجمة ثم ذكر الحديث وما بعده ثم ذكر « باب احتيال العامل » وعلى هذا فلا إشكال لأنه حينئذ كالفصل من الباب ، ويحتمل أن يكون في الأصل بعد قصة ابن اللثبية : باب ، بلا ترجمة فسقطت الترجمة فقط أو يرض لها في الأصل . **قوله** ( وقال بعض الناس إن اشترى داراً ) أي أراد شراء دار ( بعشرين ألف درهم فلا بأس أن يمتثل ) أي على إسقاط الشفعة ( حتى يشتري الدار بعشرين ألف درهم وينقده ) أي ينقد البائع ( تسعة آلاف درهم وتسعمائة وتسعين وينقده ديناراً بما بقي من العشرين ألف ) أي مصارفة عنها ( فإن طالبه الشفيع أخذها بعشرين ألف درهم ) أي إن رضى بالثمن الذي وقع عليه العقد ( والافلا سبيل له على الدار ) أي لسقوط الشفعة لكونه امتنع من بدل الثمن الذي وقع به العقد . **قوله** ( فإن استحققت الدار ) بلفظ المجهول أي ظهرت مستحقة لغير البائع ( رجع المشتري على البائع بما دفع إليه وهو تسعة آلاف الخ ) أي لكونه الزدر الذي تعلمه منه ولا يرجع عليه بما وقع عليه العقد ( لأن المبيع حين استحق ) أي لفقد ( انتقص الصرف ) أي الذي وقع بين البائع والمشتري في الدار المذكورة ( بالدينار ) ووقع في رواية الكشميهني « في الدينار » وهو أوجه . **قوله** ( فإن وجد بهذه الدار عيباً ولم تستحق ) أي لم تخرج مستحقة ( فإنه يرد لها عليه بعشرين ألفاً ) أي وهذا تناقض بين

ومن ثم عقبه بقوله ( فأجاز هذا الخداع بين المسلمين ) واتفق عندهم أن البيع في الأول كان مبنيا على شراء الدار وهو منفسخ ويلزم عدم التقايبض في المجلس فليس له أن يأخذ إلا ما أدطاه وهو الدراهم والدينار بخلاف الرد بالعيب فإن البيع صحيح وإنما ينفسخ باختيار المشتري . وأما بيع الصرف فكان وقع صحيحا فلا يلزم من فسخ هذا بطلان هذا . وقال ابن بطال : إنما خص القدر من الذهب والفضة بالمثال لأن بيع الفضة بالذهب متفاضلا إذا كان بدأ بيد جازر بالإجماع فبنى القائل أصله على ذلك فأجاز صرف عشرة دراهم ودينار بأحد عشر درهما جعل العشرة دراهم بدشرة دراهم وجعل الدينار بدرهم ، ومن جعل في الصورة المذكورة الدينار بعشرة آلاف ليستعظم الشفيع الثمن الذي انعقدت عليه الصيغة فيترك الأخذ بالشفعة فتسقط شفعتها ولا تنفذ الى ما أئقده لأن المشتري تجاوز للبائع عند النقد ، وخاف مالك في ذلك فقال : المرعى في ذلك النقد الذي حصل في يد البائع فيه يأخذ الشفيع بدليل الإجماع على أنه في الاستحقاق والرد بالعيب لا يرجع إلا بما نقده ، وإلى ذلك أشار البخاري إلى تفاوض الذي احتال في إسقاط الشفعة حيث قال : فإن استحققت الدار ، أي إن ظهر أنها مستحقة لغير البائع الخ فدل على أنه موافق للجماعة في أن المشتري عند الاستحقاق لا يرد إلا ما قبضه ، وكذلك الحكم في الرد بالعيب انتهى ملخصا موضحا . وقال الكرماني : الذكوة في جملة الدينار في مقابلة عشرة آلاف ودرهم ولم يجعله في مقابلة العشرة آلاف فدل لأن الثمن في الحقيقة عشرة آلاف بقرينة نقده هذا المقدار ، فلو جعل العشرة والدينار في مقابلة الثمن الحقيقي الزم الربا ، بخلاف ما إذا نقص درهما فإن الدينار في مقابلة ذلك الواحد والآلاف إلا واحد في مقابلة الآلاف إلا واحدا . غير تفاضل . وقال المهلب : مناسبة هذا الحديث لهذه المسألة أن الخبر لما دل على أن الجار أحق بالبيع من غيره مراعاة لحقه لزم أن يكون أحق أن يرافقه به في الثمن ولا يقام عليه عروض بأكثر من قيمتها ، وقد فهم الصحابي راوي الخبر هذا القدر فقدم الجار في العقد بالثمن الذي دفعه إليه على من دفع إليه أكثر منه بقدر ربه مراعاة لحق الجار الذي أمر الشارع بهراغته . قوله ( فأجاز هذا الخداع ) أي الحيلة في إبقاء الشريك في الغبن الشديد إن أخذ بالشفعة أو لإبطال حقه إن ترك خشية من الغبن في الثمن بالزيادة الفاحشة ، وإنما أورد البخاري مسألة الاستحقاق التي مضت ليستدل بها على أنه كان قاصدا للحيلة في إبطال الشفعة . ودق بذكر مسألة الرد بالعيب ليبين أنه يحكم ، وكانت مقتضاه أنه لا يرد إلا ما قبضه لا إذا كان عليه . قوله ( قال النبي ﷺ يبيع المسلم لا داء ولا خيبة ) قال ابن التين : ضبطناه بـ كسر الحاء المعجمة وسكون الواو مدونة بعدها مشقة ، وقيل هو بضم أوله لغتان ، قال أبو عبيد : هو أن يكون البيع غير طيب كأن يكون من قوم لم يحل سلبهم لعدم تقدم لهم ، قال ابن التين : وهذا في عمدة الرقيق . قلت : إنما خصه بذلك لأن الخبر إنما ورد فيه . قال : ولغاثة أن يأتي أمرا سرا كالزنا ليس ونحوه . قلت : والحديث المذكور طرف تقدم بكماله في أوائل كتاب اليوم من حديث العلاء بفتح العين وتشديد ادال المهملتين مهموزا ابن خالد أنه اشترى من النبي ﷺ عبدا أو أمة وكتب له العدة ، هذا ما اشترى العلاء من محمد رسول الله ﷺ عبدا أو أمة لا داء ولا غائبة ولا خيبة يبيع المسلم المسلم . وسنده حسن ، وله طرق إلى العلاء وذكر هناك تفسير الغائبة بالمرقة والإبقاء ونحوهما من قول قتادة . قال ابن بطال : فيستفاد من هذا الخبر أنه لا يجوز الاحتيل في شيء من بيع المسلمين المعروف المذكور ولا غيره . قالت : ووجه أن الحديث وإن كان لفظه لفظ الخبر يمكن معناه



الجاهلية ، وكان يكتبُ للكتاب العربي فيكتبُ بالعربية من الإنجيل ما شاء الله أن يكتب ، وكان شيخاً كبيراً قد همى ، فقات له خديجة : أى ابن عم ، اسمع من ابن أخيك . فقال ورقة : ابن أخى ماذا ترى ؟ فأخبره النبي ﷺ ما رأى ، فقال ورقة : هذا الناموس الذى أُنزل على موسى ، ياليتنى فيها جدهم أكون حياً حين يخرجك قومك . فقال رسولُ الله ﷺ : أو أخرجى هم ؟ فقال ورقة : نعم ، لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عُودى ، وإن يُدركنى يومك أنصرك نصرًا مؤزراً . ثم لم ينشب ورقة أن توفي ، وفتر الوحي فترة حتى حزن النبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غدا منه مراراً حتى يتردى من رؤوس شوافع الجبال ، فكلما أوفى بذروة جبلٍ لى منه نفسه تبدى له جبريلُ فقال : يا محمد ، إنك رسولُ الله حقاً فيمكنُ لذلك جأشه وتقرُّ نفسه فخرج ، فاذا طأت عليه فترةُ الوحي فدا المثل ذلك ، فاذا أوفى بذروة جبلٍ تبدى له جبريلُ فقال له مثل ذلك . قال ابن عباس : فأتى الإصباح : ضوه الشمس بالنهاد ، وضوء القمر بالليل

قوله ( باب ) بالتونين ( أول ما بدى به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة ) كذا للسفي والقاسبي ، ولا بد من ذلك إلا أنه سقط له ع غير المستعمل لفظ باب ، ولزيم باب التعبير وأول ما بدى به ، إلى آخره ، وللإسماعيل ( كتاب التعبير ، ولم يزد ، وثبتت البسملة أولاً للجميع . والتعبير خاص بتفسير الرؤيا وهو العبور من ظاهرها إلى باطنها ، وقيل النظر في الشيء فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاه الأزمري ، وبالأول جزم الراغب وقال : أصله من العبور بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال إلى حال ، وخصوا تجاوز الماء بسباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمتهن ، وعب القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا اقتطعة من الدنيا إلى الآخرة ، قال : والاعتبار والعبارة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس به شاهد ، ويقال عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا عبرتها وعبرتها بالتشديد للدلالة في ذلك ، وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعل وقد تسهل الهمزة ، وقال الواحدي : هي في الأصل مصدر كاليسرى ، فلما جعلت اسماً لما يتخيله التام أجريت بحرى الأسماء . قال الراغب : والرؤية بالهاء إدراك المرء بحاسة البصر ، ونطلق على ما يدرك بالتخييل نحو أرى أن زيداً مسافراً ، وعلى التفكير النظري نحو ( أنى أرى ما لا ترون ) وعلى الرأى وهو اعتقاد أحد التقيضين على غلبة الظن انتهى . وقال الفرطى في المفهم : قال بعض العلماء قد تجس رؤبة بمعنى الرؤيا كقوله تعالى ( وما جعلنا الرؤيا التى أرىك الا فتنة للناس ) فزعم أن المراد بها ما رآه النبي ﷺ ليلة الإسراء من العجايب ، وكان الإسراء جميعه في اليقظة . قلت : وعكسه بعضهم فزعم أنه حجة لمن قال أن الإسراء كان مناما والاول المعتمد ، وقد تقدم في تفسير الإسراء قول ابن عباس إنها روياء عين ، ويحتمل أن تكون الحسكة في تسميه ذلك رؤيا لكون أمور الغيب مخالفة لرؤيا الشهادة فأشبهت ما في المنام . وقال الفاضل أبو بكر بن العربي : الرؤيا إدراكات علقها الله تعالى في قلب العبد دل يدى ملك أو شيطان إما بإسمائها أى حقيقةها وإما بكلماتها أى بعبارتها وإما بتخليط ، وتظهيرها في اليقظة لخوارقها قد أتت على نسق في قصة وقد أتت مسترسلة غير محصاة ،



هذا حاصل قول الأستاذ أبي إسحق، قال: وذهب الفاضل أبو بكر بن الطيب إلى أنها اعتقادات، واحتج بأن الرائي قد يرى نفسه هيئة أو طائرا مثلا، وليس هذا إدراكا، فوجب أن يكون اعتقادا لأن الاعتقاد قد يكون على خلاف المعتقد، قال ابن العربي: والاول أولى، والذي يكون من قبيل ما ذكره ابن الطيب من قبيل المثل، قالادراك إنما يتلحق به لا بأصل الذات. انتهى ماخصا. وقال المازري، كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا، وقال فيها غير الاسلاميين أقويل كثيرة منكورة، لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل ولا يقوم عليها برهان. وهم لا يصدون بالسمع فاضطربت أقوالهم، فن ينتمى إلى الطب ينسب جميع الرؤيا إلى الاغلاط فيقول من غلب عليه البهيم رأى أنه يسبح في الماء ونحو ذلك لمناسبة الماء طبيعة البلغم، ومن غلبت عليه الصفراء رأى النيران والسمود في الجو، وهكذا إلى آخره، وهذا وإن جرزه العقل وجاز أن يجري إله العادة به لكنه لم يعم عليه دليل ولا اطردت به عادة، والقطع في موضع التجويز غلط. ومن ينتمى إلى الفلسفة يقول: إن صور مايجرى في الأرض هي في العالم العلوي كالقوش فما حاذى بعض القوش منها انتقش فيها، قال: وهذا أشد فسادا من الاول لسكونه تحكما لا برهان عليه والانتقاش من صفات الاجسام. وأكثر مايجرى في العالم العلوي الاعراض والاعراض لا ينتقش فيها قال والصحيح ما عليه أهل السنة أن الله يخلق في قلب النائم اعتقادات كما يخلقها في قلب اليقظان فإذا خلقها فكأنها جعلها علما على أمور أخرى يخلقها في ثاني الحال، ومهما وقع منها على خلاف المعتقد فهو كما يقع لليقظان، ونظيره أن الله خلق النجم علامة على المطر وقد يتخلف، وتلك الاعتقادات تقع نارة بمحضرة الملك فيقع بعدها ما يصر أو بمحضرة الشيطان فيقع بعدها ما يضر والعلم عند الله تعالى. وقال القرطبي: سبب تخطيط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الانبياء من الطريق المستقيم، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من ادراكات النفس وقد غيب عنا علم حقيقتها أي النفس، وإذا كان كذلك فالاولى أن لا نعلم علم ادراكاتها، بل كثير عما انكشف لنا من ادراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جلية لا تفصيله. ونقل القرطبي في دلائلهم، عن بعض أهل العلم أن الله تعالى ما سكا بمرض المراتب على محل المدرك من النائم فيمثل له صورة محسوسة، فتارة تكون أمثلة موافقة لما يقع في الوجود وتارة تكون أمثلة لمعان معقولة، وتكون في الحالين مبشرة ومنذرة، قال: ويحتاج فيما نقله عن الملك إلى توقيف من الشرع وإلا لجائز أن يخلق الله تلك المثلات من غير ملك، قال: وقيل إن الرؤيا ادراك أمثلة منضبطة في التخيل جعلها الله أعلاما على ما كان أو يكون. وقال الفاضل دياض: اختلف في النائم المستغرق فقبل لا نصح رؤياه ولا ضرب المثل له لأن هذا لا يدرك شيئا مع استغراق أجزاء قلبه لأن النوم يخرج الحواس عن صفات النبذ والظن والتخيل كما يخرجها عن صفة العلم، وقال آخرون: بل يصح للنائم مع استغراق أجزاء قلبه بالنوم أن يكون ظانا وتخيل، وأما العلم فلا لأن النوم آفة تمنع حصول الاعتقادات الصحيحة، نعم إن كان بعض أجزاء قلبه لم يحل فيه النوم فيصح به يضرب المثل وبه يرى ما يتخيله ولا تكليف عليه حينئذ لأن رؤياه ليست على حقيقة وجود العلم ولا صحة البين، وإنما بقيت فيه بقية يدرك بها ضرب المثل. وأيده القرطبي بأن النبي ﷺ كان ينام حينه ولا ينام قلبه، ومن ثم احتز القائل بقوله المدرك، من النائم ولذا قال ومنضبطة في التخيل، لأن الرائي لا يرى في منامه إلا من نوع ما يدركه في اليقظة بحسه، إلا أن التخيلات قد تتركب له في النوم تركيبا يعجز عنه به صورة لا عهد لها يكون علما على أمر نادر كمن رأى رأس انسان على جسد فرس له جناحان. مثلا وأشار

بقوله «أعلاما» إلى الرؤيا الصحيحة المنتظمة الواثمة على شروطها ، وأما الحديث الذي أخرجه الحاكم والمعقل من رواية محمد بن عجلان عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال «لقي عمر عليا فقال : يا أبا الحسن الرجل يرى الرؤيا فما ما يصدق ومنها ما يكذب ، قال : نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد ولا أمة ينام فيمات في نوم إلا تخرج بروحه إلى العرش ، قالذي لا يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تصدق والذي يستيقظ دون العرش فتلك الرؤيا التي تكذب ، قال الذهبي في تلخيصه : هذا حديث منكر لم يصححه المؤلف ، ولعل الآفة من الراوي عن ابن عجلان . قلت : هو أدهم بن عبد الله الأزدي الحراساني ذكره المعقل في ترجمته وقال : إنه غير محفوظ ، ثم ذكره من طريق أخرى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن الحارث بن علي ببعضه ، وذكر فيه اختلافا في وقفه ورقعه ، وذكر ابن القيم حديثا مرفوعا غير معزو «ان رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام ، ووجد الحديث المذكور في «نوادير الأصول للترمذي» من حديث عبادة بن الصامت أخرجه في الأصل الثامن والسبعين وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر ، وهو واه وفي سنده جهنم ، قال ابن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة قال الحكيم : قال بعض أهل التفسير في قوله تعالى (وما كان البشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب) أي في المنام ، ورؤيا الانبياء وحى بخلاف غيرهم ، فالوحى لا يدخله خلل لأنه محروس بخلاف رؤيا غير الانبياء فانها قد يحضرها الشيطان ، وقال الحكيم أيضا : وكل الله بالرؤيا ما لا يمكن اطلاع على أحوال بني آدم من اللوح المحفوظ فينسخ منها ويهزب لكل على قصته مثلا ، فإذا لم يترك له ملك الأشياء على طريق الحكمة لتكون له بشرى أو نذارة أو معاتبة ، والآدمي قد تسلط عليه الشيطان لشدة العداوة بينهما فهو يسكده بكل وجه ويريد إفساد أهله بكل طريق فيلبس عليه رؤياه إما بتقليط فيها وإما بقلط عنها ، ثم جميع المراتي قد حصر على قسمين : الصادقة وهي رؤيا الانبياء ومن تبعهم من الصالحين وقد تقع لغيرهم بتدور وهي التي تقع في اليقظة على وفق ما وقعت في النوم ، والاضغاث وهي لا تذر بشيء وهي أنواع : الأول نلعب الشيطان ليحزن الرائي كأن يرى أنه قطع رأسه وهو يتبعه أو رأى أنه وائع في هول ولا يجد من ينجده ونحو ذلك ، الثاني أن يرى أن بعض الملائكة تأمره أن يفعل المحرمات مثلا ونحوه من المحال دفلا ، الثالث أن يرى ما يتحدث به نفسه في اليقظة أو يتمناه فيراه كما هو في المنام وكذا رؤية ما جرت به عادته في اليقظة أو ما يغاب على مزاجه ويقع عن المستقبل غالبا وعن المحال كثيرا وعن الماضي قليلا . ثم ساق المصنف حذره حادثة في بدء الوحى وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثم استدركت ما فات من شرحه في تفسير (اقرأ باسم ربك) وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضوعين غالبا عما يستفاد من شرحه ، ومداره على الزهري عن عروة عن عائشة ، وقد ساقه في المواضع الثلاثة عن يحيى بن بكير عن الثيب عن حنبل عن الزهري واسكنه ساقه على لفظه في أول الكتاب ، وقرنه في التفسير بيونس بن يزيد وساقه على لفظه ، ثم قرنه هنا بمعمر وساقه على لفظه ، وقوله هنا «أنا ما معمر قال قال الزهري فأنخبرني عروة ، وقع عند مسلم بن محمد بن رافع عن عبد الرزاق مثله لكن فيه «وأخبرني» بالواو لا بالفاء وهذه الفاء معقبة لشيء محذوف وكذلك الواو طائفة عليه ، وقد بينه البيهقي في «الدلائل» حيث أخرج الحديث من وجه آخر عن الزهري عن محمد بن النعمان بن بشير سريلا فذكر قصة بدء الوحى معتصرة ونزول (اقرأ باسم ربك) إلى قوله (خلق الإنسان من علق) وقال محمد بن النعمان : فرجع رسول الله ﷺ بذلك . قال الزهري :

فسمعت عروة بن الزبير يقول وقالت عائشة ، فذكر الحديث مطولا . **قوله** (الصالحة) في رواية عقيل والصادقة ، وهما بمعنى واحد بالنسبة الى امور الآخرة في حق الانبياء ، وأما بالنسبة الى امور الدنيا فالصالحة في الأصل أخص ، فرويا النبي كلها صادقة وقد تكون صالحة وهي الأكثر ، وغير صالحة بالنسبة للدنيا كما وقع في الرويا يوم أحد . وأما رويان غير الانبياء فبينهما عموم وخصوص : ان فرنا الصادقة بانما التي لا يحتاج الى تعبير وأما ان فرنا ما بانما غير الاضغاث فالصالحة أخص مطلقا . وقال الامام نصير بن يعقوب الدينوري في التعبير القادري : الرؤية الصادقة ما يقع بعينه أو ما يعبر في المزام أو يخبر به مالا يعذب والصالحة ما يمر **قوله** (الا جاءته مثل فاني الصبح) في رواية الكشميهني وجاءت ، كرواية عقيل ، قال ابن أبي جرة : انما شبهها بفاني الصبح دون غيره لان شمس النبوة كانت الرويا هيادي أنوارها فإزال ذلك النور يتبع حتى أشرقت الشمس فن كان باطنه نوريا كان في التصديق بكريا كابي بكر ومن كان باطنه مظلم كان في التكذيب خفاشا كابي جهل ، وبقيت الناس بين هاتين المنزلتين كل منهم بقدر ما أعطى من النور . **قوله** (يأني حرام) قال ابن أبي جرة . الحكمة في تخصيصه بالتحلي فيه أن المقيم فيه كان يمكنه رتبة الكعبة فيجتمع لمن يخلو فيه ثلاث عبادات : الحلو ، والنعب ، والنظر الى البيت . قلت : وكأنه بما بقي عندهم من أمور الشرع على سنن الاعتكاف ، وقد تقدم أن الزمن الذي كان يخلو فيه كان شهر رمضان وأن قريشا كانت تفعله كما كانت تصوم عاشوراء ، ويزاد هنا أنهم انما لم يذاعروا النبي ﷺ ، فإزار حراء مع مزيد الفضل فيه على غيره لان جده عبد المطاب أول من كان يخلو فيه من قريش وكانوا يعظمونه لجلالته وكبر سنه فتبعه على ذلك من كان يناله ، فكان ﷺ يخلو بمكان جده وسلم له ذلك أعماحه لكرامته عليهم ، وقد تقدم ضبط حراء وان كان الاصح فيه كسر أوله وبالمدة وحكي ثلث أوله مع المد والقصر وكسر الراء والهمزة وعدمه فيجتمع فيه عدة لغات مع قلة أحرفه ، ونظيره قيام ، لكن الخطاب جزم بان فتح أوله لحن وكذا ضمه وكذا فصره وكسر الراء ، وزاد التميمي ترك الهمزة ، وقال الكرماني إن كان الذي كسر الراء أراد الإمامة فهو سائغ **قوله** (الليالي ذوات العدد) قال الكرماني : يحتل الكثرة اذ الكثير يحتاج الى العدد وهو المناسب للمقام . قلت : أما كونه المناسب فسلم ، وأما الاول فلا لأن عادتهم جرت في الكثير أن يوزن وفي القليل أن يعد ، وقد جزم الشيخ أبو محمد بن أبي جرة بأن المراد به الكثرة لأن العدد على قسمين فاذا أطلق أريد به مجروح القلة والكثرة فكأنهم قالت ليالي كثيرة أي مجروح قسمي العدد . وقال الكرماني اختلف في تعبيره ﷺ بماذا كان يتعبد بناء على أنه هل كان متعبداً بشرع سابق أولا ؟ والثاني قول الجمهور ويستندون أنه لو وجد لنقل ، ولأنه لو وقع لكان فيه تنفير عنه . وبماذا كان يتعبد ؟ قيل بما يلحق اليه من أنوار المعرفة ، وقيل بما يحصل له من الرويا ، وقيل بالتفكير ، وقيل باجتناب روية ما كان يقع من قومه ورجح الأمدى وجماعة الاول ثم اختلفوا في تعيينه على ثمانية أنوال آدم أو نوح أو ابراهيم أو موسى أو عيسى أو أي شريعة أوكل شريعة أو الوقف . **قوله** (تزوده) في رواية الكشميهني بحذف الضمير وقوله ولما لها ، تقدم في بدء الوحى أن الضمير لليالي ، ويحتمل أن يكون للذة أو الفعلة أو الحلوة أو العبادة ، ورجح شيخنا الباقي أن الضمير للسنة لذكر من رواية ابن اسحق كان يخرج الى حراء في كل عام شهرا من السنة يتسلك فيه يطعم من جاءه من المساكين ، قال : وظاهره ان التزود لمثلها كان في السنة التي تليها لأمدة أخرى من تلك السنة ، وقد كانت قويت هذا في التفسير ثم ظهر لي بعد ذلك أن مدة الحلوة كانت شهرا كان يزود لبعض

ليالي الشهر فإذا نفذ ذلك الواد رجع إلى أمه فتزود قدر ذلك من جهة أنهم لم يكونوا في سعة بالغة من العيش ، وكان غالب زادم اللبن واللحم وذلك لا يدخر منه كفاية الشهور مثلاً يمرض إليه الفساد ولا سيما وقد وصف بأنه كان يعطم من يرد عليه . قوله ( حتى تجتنب الحق ) حتى هنا على بابها من انتهاء الغاية ، أي انتهى توجهه لما حرام بمجيئه الملك فترك ذلك ، وقوله د الجنة ، بفتح الفاء وكسر الجيم ثم هو أي جاءه الوحي بغتة قاله النووي ، قال : فإنه عليه السلام لم يكن متوقفاً للوحي ، وفي إطلاق هذا الذي نظر فإن الوحي كان جاءه في النوم مراراً قاله شيخنا البلقيني وأسندوه إلى ما ذكره ابن أبي عمير عن عبيد بن عمير أنه وقع له في المنام نظير ما وقع له في اليقظة من الغط والامر بالفراة وغير ذلك انتهى ، وفي كون ذلك يستلزم وقوعه في اليقظة حتى يتوقفه نظر فالأولى ترك الجزم بأحد الأمرين ، وقوله د الحق ، قال الطبري : أي أمر الحق ، وهو الوحي ، أو رسول الحق وهو جبريل . وقال شيخنا : أي الأمر البين الظاهر ، أو المراد الملك بالحق أي الأمر الذي بعث به . قوله ( لجاءه الملك ) تقدم في بدء الوحي الكلام على الغاء التي في قوله د لجاءه الملك ، وإنما التفسيرية ، وقال شيخنا البلقيني : يحتمل أن تكون للتعقيب والمعنى بمجيئه الحق انكشاف الحال عن أمر وقع في القلب فجاءه الملك عقبة ، قال : ويحتمل أن تكون سببية أي حتى قضى بمجيئه الوحي فبسبب ذلك جاءه الملك . قلت : وهذا أقرب من الذي قبله ، وقوله د فيه ، يؤخذ منه رفع توهم من يظن أن الملك لم يدخل إليه الغار بل كلفه والنبي عليه السلام داخل الغار والملك على الباب وقد عزوت هذه الزيادة في التفسير لدلائل البيهقي تبعاً لشيخنا البلقيني ثم وجدتها هنا فكان المزو إليه أولى فألحقت ذلك هناك ، قال شيخنا البلقيني : الملك المذكور هو جبريل كما وقع شاهدته في كلام ورقة ، وكما مضى في حديث جابر أنه الذي جاءه بحراء ، ووقع في شرح القطب الحلبي : الملك هنا هو جبريل قاله السهيلي ، فتعجب منه شيخنا وقال : هذا لا خلاف فيه فلا يحسن عزوه للسهيلي وحده ، قال : والامر في الملك التعريف الماهية لا للعهد إلا أن يكون المراد به ما عهده النبي عليه السلام قبل ذلك لما كلفه في صباه ، أو ألفظ له عائشة وقصدت به ما عهده من مخاطبه به انتهى . وقد قال الاسماعيل : هي عبارة عما عرف بعد أنه ملك وإنما الذي في الأصل د لجاءه جاء ، وكان ذلك الجاني ملكاً فاخبر عليه السلام عنه يوم أخبر بحقيقة جهنمه ، وكأن الحامل على ذلك أنه لم يتقدم له معرفة به انتهى . وقد جاء النصريح بأنه جبريل فأخرج أبو داود الطيالسي في مسنده من طريق أبي عمران الجوني عن رجل عن عائشة د أن رسول الله عليه السلام اعتكف هو وخديجة فوافق ذلك رمضان ، فخرج يوماً فسمع السلام عليكم . قال فظننت أنه من الجن فقل أبشروا فان السلام خير ، ثم رأى يوماً آخر جبريل على الشمس له جناح بالشرق وجناح بالمغرب قال : فهبت منه ، الحديث ، وفيه أنه د جاءه فكلمه حتى انس به ، وظاهره أن جميع ما وقع له كان وهو في الغار . اسكن وقع في مرسل عبيد بن عمير د فاجلسني على درنوك فيه البافوت والذواؤ ، وهو بعظم الدال والنون بينهما راء ساكنة نوع من القبط له نمل ، وفي مرسل الزهري د فاجلسني على مجلس كريم معجب ، وأقاد شيخنا أن من النبي عليه السلام حين جاءه جبريل في حراء كان أربعين سنة على المشهور ، ثم حكى أقوالاً أخرى قيل أربعين يوماً وقيل عشرة أيام وقيل شهرين وقيل وستين وقيل ثلاثاً وقيل وخمسا ، قال : وكان ذلك يوم الاثنين نهراً ، قال : واختص في الشهر وقيل شهر رمضان في سابع عشره وقيل سابعه وقيل رابع عشرية . قلت : ورمضان هو الراجح لما تقدم من أنه الشهر الذي جاء فيه في حراء لجاءه الملك . وعلى هذا يكون سنة حينئذ أربعين سنة وسنة أشهر ، وأيس ذلك في الأقوال التي

حكاهما شيخنا . ثم قال : وسيأتي ما يؤيد ذلك من قول من قال ان وحى المنام كان ستة أشهر ، قال شيخنا : وقيل في سابع هجري من شهر رجب ، وقيل في أول شهر ربيع الأول وقيل في ثامنه انتهى . ووقع في رواية الطيالسي التي اشترت اليها أن يحيى جبريل كان لما أراد النبي ﷺ أن يرجع الى أهله ، فاذا هو بجبريل وميكائيل ، فمط جبريل الى الأرض ونق ميكائيل بين السماء والأرض الحديث . فيستمد من ذلك أن يكون في آخر شهر رمضان ، وهو قول آخر يضاف لما تقدم وأمله أرجحهما . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا ظاهره أنه لم يتقدم من جبريل شيء قبل هذه الكلمة ولا السلام ، فيحتمل أن يكون سلم وحذف ذكره لأنه فمتراد ، وقد سلم الملائكة على ابراهيم حين دخلوا عليه ، ويحتمل أن يكون لم يسلم لأن المقصود حينئذ تفخيم الأمر وتهويله ، وقد تكون مشروعية ابتداء السلام تنعاق بالبشر لا من الملائكة وان وقع ذلك منهم في بعض الأحيان . قلت : والحالة التي سلموا فيها على ابراهيم كانوا في صورة البشر فلا ترد هذا ، ولا يرد سلامهم على أهل الجنة لأن أمور الآخرة مغيرة لأموال الدنيا غالباً ، وقد ذكرت عن رواية الطيالسي أن جبريل سلم أولاً ولم يقل أنه سلم عند الأمر بالفراة والله أعلم . **قوله** ( فقال له النبي ﷺ ) هذا مناسب لسياق الحديث من أوله الى هنا بلفظ الاخبار بطريق الارسل ، ووقع مثله في التفسير في رواية بدء الوحى اختلاف هل فيه قال ما أنا بقارىء أو قلت ما أنا بقارىء ، وجمع بين اللفظين بواسطه عند مسلم قال قلت ما أنا بقارىء ، قال شيخنا البلقينى : وظاهره أن عائشة سمعت ذلك من النبي ﷺ فلا يكون من مراسلات الصحابة . **قوله** ( اقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطى ) استدلل به على أن أفعل ترد قلنا ، ولم يذكره قاله شيخنا الباقينى ، ثم قال : ويحتمل أن تكون على بابها لطلب الفراة على معنى ان الامكان حاصل . **قوله** ( فقال اقرأ ) قال شيخنا البلقينى رحمه الله : ذات القصة على أن مراد جبريل بهذا أن يقول النبي ﷺ نص ما قاله وهو قوله اقرأ ، وانما لم يقل له قل اقرأ الى آخره لئلا يظن أن لفظه دخل ، أيضاً من القرآن . قلت : ويحتمل أن يكون السرفيه الابتلاء في أول الأمر حتى يترتب عليه ما وقع من الخط وغيره ، ولو قال له في الأول قل اقرأ باسم ربك الخ لبادر الى ذلك ولم يقع ما وقع ، ثم قال شيخنا : ويحتمل أن يكون جبريل أشار بقوله اقرأ الى ما هو مكتوب في النمط الذي وقع في رواية ابن اسحق فذلك قال له ما أنا بقارىء ، أى اى لا أحسن قراءة الكتب ، قال : والأول أظهر وهو أنه أراد بقوله اقرأ التلخيص بها . قلت : وبؤيده أن رواية عبيد بن حمير انما ذكرها عن منام تقدم ، بخلاف حديث عائشة فإنه كان في اليقظة ، ثم تكلم شيخنا على ما كان مكتوباً في ذلك النمط فقال اقرأ أى اقدر الذى اقرأه وإياه وحى الآيات الأولى من ( اقرأ باسم ربك ) ويحتمل أن يكون جمة القرآن ، وهل هذا يكون القرآن نزل جملة واحدة باعتبار ونزل منجاً باعتبار آخر ، قال : وفي احصائه له جملة واحدة إشارة الى أن آخره يكمل باعتبار الجملة ثم تكمل باعتبار التفصيل . **قوله** ( حتى بلغ مني الجهد ) تقدم في بدء الوحى أنه دوى بنصب الحال ورفعها وتوجيههما ، وقال التوربشتى : لا أرى الذى قاله بالنصب الا وهم قاله يصير المعنى أنه غطاه حتى استفرغ الملك قوته في ضبطه بحيث لم يبق فيه شيء ، وهو قول غير شديد ، فإن البنية البشرية لا تخلق استيفاء القوة الملكية لاسباباً في مبتدأ الأمر ، وقد صرح الحديث بأنه داخله الرعب من ذلك . قلت : وما المانع أن يكون قواه الله على ذلك ويكون من جملة معجزاته ، وقد أجاب الطيالسي بأن جبريل لم يكن حينئذ على صورته الملكية فيكون استفراف جهده بحسب صورته التي جاء بها حين فطره ، قال : وإذا صححت الرواية اضمحل الاستبعاد . قلت : الترجيح

هنا متعين لاتحاد الذمة ورواية الرفع لا اشكال فيها وهي التي ثبتت عن الاكثر فترجمت وان كانت الاخرى  
توجيه ، وقد رجح شيخنا الملقبى بأن قائل بلغ هو اللفظ والتقدير بلغ منى اللفظ جهده أى غايته فيرجع الرفع  
والنصب الى معنى واحد وهو أولى ، قال شيخنا : وكان الذى حصل له عند تلقى الوحي من الجهد مقدمة لما صار  
يحصل له من السكرت عند نزول القرآن كما في حديث ابن عباس وكان يعالج من التزليل شدة ، وكذا في حديث عائشة  
وعمر ويعل بن أمية وغيرهم ، وهي حالة يؤخذ فيها عن حال الدنيا من غير موت ، فهو مقام برزخى يحصل له عند  
تلقى الوحي ، ولما كان البرزخ العام يتكشف فيه الميت كثير من الاحوال يخص الله نبيه ببرزخ في الحياة ياتى اليه  
فيه وحيه المشتمل على كثير من الاسرار ، وقد يقع لكثير من الصاحاء عند الغيبة بالنوم أو غيره اطلاق على  
كثير من الاسرار ، وذلك مستمد من المقام النبوى ، وبشهادة حديث دروينا المؤمن جزء من ستة وأربعين  
جزءا من النبوة ، كما سيأتى الامام به قريبا . قال السهرلى : تأويل اللفظ الثلاث على ما في رواية ابن سنان أنها  
كانت في النوم أنه سيقع له ثلاث شئد يتلى بها ثم يأتى العرج . وكذلك كان ، فانه لى ومن تبعه شدة أولى بالشعب  
لما حضرتهم قریش ، وثانية لما خرجوا وتوعدوهم بالقتل حتى فروا الى الحبشة ، وثالثة لما هموا بما هموا به من  
المكر به كما قال تعالى ﴿ واذكر بك الذين كفروا ابغضوك ﴾ الآية فسكانت له العاقبة في الشدائد الثلاث . وقال  
شيخنا الملقبى ما ملخصه : وهذه المناسبة حسنة ولا يتعين للنوم بل تكون بطريق الإشارة في اللفظة ، قال : ويمكن  
أن تكون المناسبة أن الأمر الذى جاء به ثقيل من حيث القول والعمل والنية ، أو من جهة التوحيد والاحكام  
والاخبار بالغيب الماضى والآتى ، وأشار بالارسلات الثلاث الى حصول التيسير والتسهيل والتخفيف في الدنيا  
والبرزخ والآخرة عليه وعلى أمته . **قوله** ( فرجع بها ) أى رجوع مصاحبا الآيات الخمس المذكورة . **قوله**  
( ترجف بواديه ) تقدم في بدء الوحي بلفظ فؤاده . قال شيخنا : الحكمة في العدول عن القلب الى الفؤاد أن  
الفؤاد وعاء القلب على ما قلناه بعض أهل اللغة . فاذا حصل لواء الرجفان حصل لما فيه فيكون في ذكره من تعظيم  
الأمر ما ليس في ذكر القلب ، وأما بواديه فإراد بها اللجة التي بين المنكب والعتق ، جرت العادة بانها تضطرب  
عند الفزع ، وعلى ذلك جرى المجرى أن اللجة المذكورة سميت بلفظ الجمع ، وتعبه ابن برى فقال : البوادر  
جمع بادرة وهي ما بين المنكب والعتق ، يعنى أنه لا يختص بعض واحد ، وهو جيد فيكون إسماء الرجفان إلى  
القلب ليكون محله الى البوادر لانها مظهره ، وأما قول الداودى البوادر والفؤاد واحد فان أراد أن مفادهما  
واحد على ما فررنا ، والا فهو مردود . **قوله** ( قال قد خشيت على ) بالشديد وفي رواية السكشمجنى : على نفسى .  
**قوله** ( فقلت له كلا أبشر ) قال النورى تبعا لغيره كلا كذا نى وإبعاد وقد تأتى بمعنى حقا وبمعنى الاستفتاح ، وقال  
القرائى : هي هنا بمعنى الرد لما خشى على نفسه أى لا خشية عليك ، ويؤيده أن في رواية أبي ميسرة : فقلت معاذ  
الله ، ومن اللطائف أن هذه الكلمة التي ابتدأت خديجة العتقى بها عقب ما ذكر لها النبي ﷺ من القصة التي وقعت  
له هي التي وقعت عقب الآيات الخمس من سورة افرأ في نسق التلاوة لجرت على لسانها اتفاقا لانها لم تكن نزلات  
بعد وانما نزلات في قصة أبي جهل وهذا هو المشهور عند المفسرين ، وقد ذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بالانسان  
المذكور قيل لان المعرفة إذا أعيدت معرفة فهي عين الأولى ، وقد أعيد الانسان هنا كذلك فكان التقدير كلا  
لا يعلم الانسان ان الله هو خلقه وعلمه ان الانسان ليطغى ، وأما قولها هنا : أبشر ، فلم يقع في حديث عائشة تعيين

المبشر به ، ووقع في دلائل البهقي من طريق أبي مبصرة مرسلا أنه عليه السلام قص على خديجة ما رأى في المنام فعاتت له  
أبشر فإن الله لن يصنع بك الأخيرا ، ثم أخبرها بما رقع له من شق البطن وإعادته فقالت له أبشر أن هذا واقع خير  
ثم استعان له جبريل فذكر القصة فقال لها أرايتك الذي كنت رأيت في المنام فإنه جبريل استعان لي بأن رب أرسله  
إلي ، وأخبرها بما جاء به ، فقالت : أبشر ، فواقع لا يفعل الله بك الا خيرا ، فاقبل الذي جاءك من الله فإنه حق ،  
وأبشر فإنك رسول الله حقا . قلت : هذا أصرح ما ورد في أنها أول الآدميين آمن برسول الله عليه السلام . قوله  
( لا يخزيك الله أبدا ) في رواية الكشميني ولا يخررك ، بهمة ونون . قوله ( وهو ابن عم خديجة آخر أبيها )  
كذا وقع هنا وأخر صفة لأم فكان حقه أن يذكر مجردا وكذا وقع في رواية ابن عساكر وأخى أبيها ، وتوجيه  
رواية الرفع أنه خبر مبتدأ محذوف . قوله ( نصر ) أي دخل في دين النصرانية . قوله ( في الجمالية ) أي قبل  
البيعة المحمدية ، وقد تعلق الجمالية وبرادها ما قبل دخول المحكي عنه في الاسلام وله أمثلة كثيرة . قوله ( أو  
مخرجي هم ) ؟ تقدم ضبطه في أول الكتاب وتماحه في التفسير ، قال البهيل : يؤخذ منه شدة مفارقة الوطن على  
النفس فإنه عليه السلام سمع قول ورقة أنهم يؤذونه ويكذبونه فلم يظهر منه انزعاج لذلك فلا ذكر له الاخراج تحركت  
نفسه لذلك لحب الوطن وإلفه فقال دأر مخرجي هم ؟ قال وبؤيد ذلك لإدخال الوارد بعد ألف الاستفهام مع  
اختصاص الاخراج بالسؤال عنه فأشهر بأن الاستفهام على سبيل الإنكار أو التفجع ، وبؤيد ذلك أن الوطن  
المشار إليه حرم الله وجوار بيته وبلدة الآباء من عهد اسماعيل عليه السلام . انتهى ملخصا . ويحتمل أن يكون  
انزعاجه كان من جهة خشية فوات ما أمه من إيمان قومه بالله وانقاذهم به من ضرر الشرك وأنداس الجمالية ومن  
عذاب الآخرة وليتم له المراد من أوصله اليوم ، ويحتمل أن يكون انزعاج من الأمرين مما . قوله ( لم يأت رجل  
قط بما جئت به ) في رواية الكشميني وبمثل ما جئت به ، وكذا لباقي . قوله ( نصرا ، ووزرا ) بالهمز للأكثر  
وتشديد الزاى بعدما راه من التأثير أي الثغورية وأصله من الأزور وهو القوة ، وقال القوازي : الصواب ووزرا  
بغير همز من وازرته موازرته إذا عازرته ، ومنه أخذ ووزراء الملك ، ويجوز حذف الألف فتقول نصرا موزرا ،  
ويرد عليه قول الجوهرى آذرت فلانا عاونته والعامة تقول وازرته . قوله ( وفتر الوحى ) تقدم القول في مدة هذه  
الفترة في أول الكتاب ، وقوله هنا فترة حتى حزن النبي عليه السلام فيما بلغنا ، هذا وما بعده من زيادة معمر على  
رواية عقيل ويونس . وصنيع المؤلف يوم أنه داخل في رواية عقيل ، وقد جرى على ذلك الحيدى في جمعه فساق  
الحديث إلى قوله وفتر الوحى ، ثم قال : لعمري حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا ، وزاد عنه  
البخارى في حديثه المقتضب معمر عن الزهري فقال وفتر الوحى فترة حتى حزن ، فإنه إلى آخره ، والذي  
هذى أن هذه الزيادة خاصة برواية معمر ، فقد أخرج طريق عقيل أبو نعيم في مستخرجهم من طريق أبي زرعة  
الرازي عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه في أول الكتاب بدونها ، وأخرجه مقرونا هنا برواية معمر وبين أن  
اللفظ لمعمر وكذلك صرح الاسماعيل أن الزيادة في رواية معمر ، وأخرجه أحمد ومسلم والاسماعيل وغيرهم وأبو نعيم  
أيضا من طريق جمع من أصحاب الأئمة عن الأئمة بدونها ، ثم إن القائل فيما بلغنا هو الزهري ، ومعنى الكلام أن في جملة  
ما وصل إلينا من خبر رسول الله عليه السلام في هذه القصة وهو من بلاغات الزهري وأيسر موصولا . وقال الكرماني : هذا  
هو الظاهر ويحتمل أن يكون باه بالاسناد المذكور ، ووقع عنه ابن مردويه في التفسير من طريق محمد بن كثير عن

معمّر بإسقاط قوله «فيا بلغنا» ، ولفظه «فترة حزن النبي ﷺ منها حزننا غدا منه» ، إل آخره ، فصار كانه مدرجا على رواية الزهري وعن عمرو عن عائشة ، والاول هو المتمد ، قوله فيها «فإذا طالت عليه فترة الوحي» قد يسلك به من يصحح مرسل الشعبي في أن مدة الفترة كانت سنتين ونصفا كما نقلته في أول بدء الوحي ، ولكن يعارضه ما أخرجه ابن سعد من حديث ابن عباس بنحو هذا البلاغ الذي ذكره الزهري ، وقوله «مكث أياما بعد مجيء الوحي لا يرى جبريل لحزن حزنا شديدا حتى كاد ينفذ إلى نبيير مرة وإلى حراء أخرى يريد أن يلقى نفسه فيينا هو كذلك عامدا لبعض تلك الجبال اذ سمع صوتا فوقه فزاعم رفع رأسه فإذا جبريل على كرسي بين السماء والأرض متربعا يقول يا محمد أنت رسول الله حقا وأنا جبريل ، فأنصرف وقد أفرقه حينه وانبط جأشه ، ثم تابع الوحي ، فاستفاد من هذه الرواية تسمية بعض الجبال التي أبهرت في رواية الزهري وتقليل مدة الفترة والله أعلم ، وقد تقدم في تفسير سورة الضحى شيء يتعلق بفترة الوحي . قوله ( فيسكن لذلك جأشه ) بجم وحرمة ساكنة وقد تسهل وبمدها شين معجمة قال الخليل الجأش النفس فل هذا قوله «وتفر نفسه» تأكيد لفظي . قوله (عدا) بهين مهملة من العدو وهو الذهاب بسرعة ، ومنهم من أعجمها من الذهاب لعدوة . قوله ( بذرة جبل ) قال ابن التين رويناه بكسر أوله وضمه ، وهو في كتب اللغة بالكسر لا غير . قلت : بل حكى تليته ، وهو أهل الجبل وكذا الجبل . قوله ( نبدى له جبريل ) في رواية الكشميني «بداله» ، وهو بمعنى الظهور . قوله ( فقال له مثل ذلك ) زاد في رواية محمد بن كثير «حتى كثرت الوحي وتتابع» ، قال الاسماعيل : «وهو بعض الطاعنين هل المحدثين فقال كيف يجوز للنبى أن يرتاب في نيوته حتى يرجع إلى ورقة ويشكو الخديجة ما يشاء» ، وحتى يوفى بذرة جبل ليلقى منها نفسه على ما جاء في رواية معمّر ؟ قال : «وإن حاز أن يرتاب مع معاينة النازل عليه من ربه فكيف ينكر على من ارتاب فيما جاء به مع عدم المأينة ؟ قال : والجواب أن عادة الله جرت بأن الأمر الجليل اذا قضى بإيصاله إلى الخلق أن يقدمه ترشيح ونأسيس ، فكان ما يراه النبي ﷺ من الرؤيا الصادقة ومحبة الخليفة والتهجد من ذلك ، فلما لجئه الملك لجئه هفتة أمر عائل المادة والمألوف فنظر طبعه البشري منه وهاله ذلك ولم يتمكن من التأمل في تلك الحال ، لأن النبوة لا تزال طباع البشرية كلها ، فلا يتعجب أن يجرع مما لم يألفه ويفزع طبعه منه حتى اذا تدرج عليه وآله استمر عليه ، فلذلك رجح إلى أهله التي ألف تأنيسا لها فأعدها بها وقع له فهو رنت عليه خشيته بما عرفته من أخلاقه الكريمة وطريقته الحسنة ، فأرادت الاستظهار بميرها به إلى ورقة لمعرفة بصدقه ومعرفة وقراءته الكتب القديمة ، فلما سمع كلامه أيقن بالحق واعترف به ، ثم كان من مقدمات تأسيس النبوة فترة الوحي ليتدرج فيه ويعرن عليه ، فشق عليه فتوره اذ لم يسكن خوطب عن الله بعد أنك رسول من الله ومبعوث إلى عباده . فاشفق أن يكون ذلك أمر بدى به ثم لم يرد استهزامه لحزن لذلك . حتى تدرج على احتمال أعباء النبوة والتعبير على ثقل ما يرد عليه فتح الله له من أمره بما فتح . قال : ومثال ما وقع له في أول ما خوطب ولم يتحقق الحال على جأيتها مثل رجل سمع آخر يقول «الحدقة» فلم يتحقق أنه يقرأ حتى اذا وصلها بما بمدها من الآيات تحقق أنه يقرأ ، وكذا لو سمع قائلا يقول «خلت الديار» لم يتحقق أنه يمشى شعرا حتى يقول «محلا» ومقامها ، انتهى ملخصا . ثم أشار إلى أن الحكمة في ذكره ﷺ ما انفق له في هذه القصة أن يكون سببا في انتشار خبره في بطائنه ومن يستمع لقوله وبصفي إليه وطريقتي معرفة من سواه في أحواله لينهجوا على محله ، قال : وأما إرادته إلقاء نفسه من رموس



الجبال بعد ما نبىء فلاضف قوته عن تحمل ما حله من أعباء النبوة ، وخوفا عما يحصل له من القيام بها من مبالغة الخلق جميعا ، كما يطلب الرجل الراحة من غم يناله في أمّ جبل بما يكون فيه زواله عنه ولو أنضى الى إهلاك نفسه عاجلا ، حتى إذا تفكر فيما فيه صبره على ذلك من العقب المحمود صبر واستقرت نفسه . قلت : أما الإرادة المذكورة في الزيادة الأولى في صريح الخبر أنها كانت حذرا على ما قامه من الأمر الذي بشره به ورقة ، وأما الإرادة الثانية بعد أن تبدى له جبريل وقال له إنك رسول الله حقا فيحتمل ما قاله ، والذي يظهر لي أنه بمعنى الذي قبله ، وأما المعنى الذي ذكره الاسماعيل فوقع قبل ذلك في ابتداء مجيئ جبريل ، ويمكن أن يؤخذ مما أخرجه الطبري من طريق النعمان بن راشد عن ابن شهاب فذكر نحو حديث الباب وفيه فقال لي يا محمد أنت رسول الله حقا قال فلقد مممت أن أطرح نفسي من حائق جبل ، أي من علوه . قوله ( وقال ابن عباس : قال في الاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ) ثبت هذا لأن ذكر من المستعمل والكشميني وكلاهما في رواية زيد المروزي عن القسري ، ورواه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( قال في الاصباح ) بمعنى بالاصباح ضوء الشمس بالنهار وضوء القمر بالليل ، وتعقب بعضهم هذا على البخاري فقال : إنما فسر ابن عباس الاصباح واظفء قال ، هو المراد هنا لأن البخاري إنما ذكره عقب هذا الحديث من أجل ما وقع في حديث عائشة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، فلا يراد البخاري وجهه ، وقد تقدم في آخر التفسير قول مجاهد في تفسيره قوله ( قل أهد ذرّوب الفلق ) إن الفلق الصبح ، وأخرج الطبري هنا عنه في قوله ( قال في الاصباح ) قال إضاءة الصبح ، وعلى هذا فالمراد بفلق الصبح إضاءةه ، والفلق اسم فاعل ذلك . وقد أخرج الطبري من طريق الضحاك : الاصباح خالق النور نور النهار ، وقال بعض أهل اللغة : الفلق شق الشيء ، وفيه الرهبان بإضاءة بعضه من بعض ، ومنه فلق موسى البحر فانفلق ، وقال الفراء أن فطر وخلق وفلق بمعنى واحد ، وقد قيل في قوله تعالى ( فافلق الحب والنوى ) أن المراد به الشق الذي في الحبة من الحنطة وفي الزواة ، وهذا يرد على تقييد الرهبان ، والاصباح في الأصل مصدر أصبح إذا دخل في الصبح سمى به الصبح ، قال امرؤ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى      بصبح وما الاصباح فيك بأمثل

## ٢ - باب رؤيا الصالحين

وقوله تعالى ﴿ لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ﴾ ، اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمنين

محققين رؤوسكم ومقصّرين لانتخافون ، فلم ألم تملوا ، فجعلنا من دون ذلك فتحا قريبا ﴿

٦٩٨٣ - حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : الرؤيا الحسننة من الرجل الصالح جزءا من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، [ الحديث ٦٩٨٣ - طرفه في : ٦٩٩٤ ]

قوله ( باب رؤيا الصالحين ) الإضافة فيه للماعل أقوله في حديث الباب : يراها الرجل الصالح ، وكأنه جمع إشارة الى أن المراد بالرجل الجنس . قوله ( وقوله تعالى : لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق ) اندخلنا المسجد الحرام إن شاء الله آمنين - الى قوله - فتحا قريبا ( سابق في رواية كريمة الآية كلها ، وأخرج الدرياني وعبد بن حميد

والطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : رأى النبي ﷺ وهو بالحديبية أنه دخل مكة هو وأصحابه مخلفين ، قال فذا نحر الهدي بالحديبية قال أصحابه : أين رؤياك ؟ فزك ، وقوله (لجعل من دون ذلك قسحا قريباً) قال : الزهر بالحديبية فرجعوا ففتحوا خيبر أي المراد بقوله ذلك البحر والمراد بالفتح فتح خيبر . قال : ثم اهتمر بعد ذلك فكان تصديق رؤياه في السنة المقبلة . وقد أخرج ابن مردويه في التفسير بسند ضعيف عن ابن عباس في هذه الآية قال : تأربل رؤيا رسول الله ﷺ في عمرة القضاء ، واختلف في معنى قوله : ان شاء الله ، في الآية فقيل : هي إشارة إلى أنه لا يقع شيء إلا بمشيئته الله تعالى ، وقيل هي حكاية لما قيل للنبي ﷺ في منامه ، وقيل هي على سبيل التلميح لمن أراد أن يفعل شيئاً مستقبلاً كقوله تعالى (ولا تقولن شيء) إن فاعل ذلك لهدأ إلا أن يشاء الله ) وقيل هي على سبيل الاستثناء من عموم المخاطبين ، لأن منهم من مات قبل ذلك أو قتل . قوله (عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال ) سياتي بعد باب من وجه آخر : عن أنس عن عبادة بن الصامت ، وبأن بيانه هناك . قوله (الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح) هذا يقيد ما أطلق في غير هذه الرواية كقوله : رؤيا المؤمن جزء ، ولم يبق بما يكونها حسنة ولا بأن رآنها صالح ، ووقع في حديث أبي سعيد : الرؤيا الصالحة ، وهو تفسير المراد بالحسنة هنا ، قال المصنف : المراد غالب رؤيا الصالحين ، وإلا فالصالح قد يرى الأضغاث ولكنه نادر أقله تمكن الشيطان منهم ، بخلاف عكسهم فإن الصدق فيما نادر لطلبه تسلط الشيطان عليهم ، قال : فالناس على هذا ثلاث درجات : الأنبياء ورؤياهم كلها صدق وقد يقع فيها ما يحتاج إلى تعبير ، والصالحون والأغلب دلى رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير ، ومن هدام يقع في رؤياهم الصدق والأضغاث وهي على ثلاثة أقسام : مستودون فالغالب استواء الحال في حقهم ، وفسدة والغالب على رؤياهم الأضغاث وبقل فيها الصدق ، وكفار وينشر في رؤياهم الصدق جداً ويشير إلى ذلك قوله ﷺ : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً ، أخرجه مسلم عن حديث أبي هريرة ، وسأتى الإشارة إليه في باب الفيد في المنام ، ان شاء الله تعالى . وقد وقعت الرؤيا الصادقة من بعض الكفار كما في رؤيا صاحب السجن مع يوسف عليه السلام ورؤيا ملكهما وغير ذلك . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : رؤيا المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة ، ومعنى صلاحها استقامتها وانتظامها ، قال : وهندي أن رؤيا الفاسق لا تمتد في أجزاء النبوة ، وقيل تمتد من أقصى الاجراء ، وأما رؤيا الكافر فلا تمتد أصلاً . وقال القرطبي : المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله حال الأنبياء فأكرم بنوع مما أكرم به الأنبياء وهو الاطلاع على الغيب ، وأما الكافر والفاسق والمخلط فلا ، ولو صدقت رؤياهم أحياناً فذاك كما قد يصدق الكذوب وليس كل من حدث عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالنكاح والمنجم . وقوله : من الرجل ، ذكر للغالب فلا مفهوم له فإن المرأة الصالحة كذلك قاله ابن عبد البر . قوله (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) كذا وقع في أكثر الأحاديث ، ومسلم عن حديث أبي هريرة : جزء من خمسة وأربعين ، أخرجه من طريق أبيوب عن محمد بن سيرين عنه ، وسيأتي للمصنف من طريق عوف عن محمد بن عوف : كالجادة ، ووقع عند مسلم أيضاً من حديث ابن عمر : جزء من سبعين جزءاً ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن مسعود موقوفاً ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وله من وجه آخر عنه : جزء من ستة وسبعين ، وسندها ضعيف ، وأخرجه ابن أبي

ثيبة أيضاً من رواية حسين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعة كذلك ، وأخرجه أحمد مرفوعاً ، لكن أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح كالجادة ، ولابن ماجه مثل حديث ابن عمر مرفوعاً وسنده لين ، وعند أحمد والبخاري عن ابن عباس بمثله وسنده جيد ، وأخرج ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن المختار عن ثابت عن أنس مرفوعاً جزء من ستة وعشرين ، والمهفوظ من هنا الوجه كالجادة ، وصياني للبخاري قريباً ، ومثله لمسلم من رواية شعبة عن ثابت ، وأخرج أحمد وأبو يعلى والطبري في تهذيب الآثار ، من طريق الأخرج عن سليمان ابن هريج بمهمة وذن عظيم عن أبي هريرة كالجادة ، قال سليمان : فذكرته لابن عباس فقال : جزء من خمسين ، فقلت له : إني سمعت أبا هريرة فقال ابن عباس : فإني سمعت العباس بن عبد المطلب يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول يقول الرؤيا الصالحة من المأثور جزء من خمسين جزءاً من النبوة ، ولا ترمي والطبري من حديث ابن رزين القليل جزء من أربعين ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر كالجادة ، وأخرجه الطبري من وجه آخر عن ابن عباس وأربعين ، وقطري من حديث عبادة جزء من أربعة وأربعين ، والمهفوظ من عبادة كالجادة كصيان بعد باب . أخرج الطبري وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : جزء من تسعة وأربعين ، وذكره القطري في المفهم بلفظ : تسعة ، بتقديم السين ، لحاصل من هذه الروايات على عشرة أوجه أقلها جزء من ستة وعشرين وأكثرها من ستة وسبعين وبين ذلك أربعين وأربعة وأربعين وخمسة وأربعين وستة وأربعين وتسعة وأربعين وخمسين وسبعين ، أصحها مطلقاً الأول وبليه الجميع ، ووقع في شرح النووي وفي رواية عبادة أربعة وعشرين ، وفي رواية ابن عمر ستة وعشرين وهاتان الروايتان لا أعرف من أخرجهما إلا أن بعضهم نسب رواية ابن عمر هذه لتخرج الطبري ، ووقع في كلام ابن أبي حمزة أنه ورد بالفاظ مختلفة فذكر بعض ما تقدم وزاد في رواية اثنين وسبعين وفي أخرى اثنين وأربعين وفي أخرى سبعة وعشرين وفي أخرى خمسة وعشرين فبلغت على هذا خمسة عشر لفظاً . وقد استشكل كون الرؤيا جزءاً من النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ ، فقبل في الجواب أن رقت الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة حقيقة وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من أجزاء النبوة على سبيل المجاز . وقال الخطابي قيل معناه إن الرؤيا نجى على موافقة النبوة لا أنها جزء باقي من النبوة ، وقبل المعنى لها جزء من علم النبوة لأن النبوة وإن انقطعت فعلمها باقي ، وتذهب بقول مالك فيما حكاه ابن عبد البر أنه سئل : أي جزء الرؤيا كل أحد ؟ فقال أبا النبوة يلعب ؟ ثم قال : الرؤيا جزء من النبوة فلا يلعب بالنبوة . والجواب أنه لم يرد أنها نبوة باقية وإنما أراد أنها لما أشبهت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا ينبغي أن يتسكّم فيها بغير علم . وقال ابن بطال : كون الرؤيا جزءاً من أجزاء النبوة مما يستعظم ولو كانت جزءاً من ألف جزء ، فيمكن أن يقال إن لفظ النبوة مأخوذ من الإنباء وهو الإعلام لفة ، فعل هذا قالني أن الرؤيا خير صادق من الله لا كذب فيه كما أن معنى النبوة نبأ صادق من الله لا يجرّد عليه الكلب فهاجته الرؤيا النبوة في صدق الخبر . وقال المادري : يمتثل أن يراد بالنبوة في هذا الحديث الخبر بالغيب لا غير وإن كان يتبع ذاك إنذار أو تنبيه بالخبر بالغيب أحد ثمرات النبوة ، وهو غير مقصود لذاته لأنه يصح أن يبعث نبي بقرع الشرع وبين الأحكام وإن لم يخبر في طول عمره بغيره ولا يكون ذلك قادحاً في نبوته ولا مبطلاً للنبوة منها ، والحب بالغيب من النبي لا يكون إلا صدقاً ولا يقع إلا حقاً ، وأما خصص الله : فهو ما أطاع الله عليه نبيه لأنه يعلم من حقائق النبوة ما لا يعلمه

غيره . قال : وقد سبقت هذا الجواب جماعة لم يكشفوه ولم يحفظوه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : أجزاء النبوة لا يعلم حقيقتها الا ملك أو نبي ، وإنما القدر الذي أراد النبي ﷺ أن يبين أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة في الجملة لأن فيها اطلاعا على الغيب من وجه ما ، وأما تفصيل النسبة فيختص بمعرفة درجة النبوة . وقال المازري : لا يلزم العالم أن يعرف كل شيء جملة وتفصيلا ، فقد جعل الله للعالم حدا يقف عنده ، فنه ما يعلم المراد به جملة وتفصيلا ، ومنه ما يعلمه جملة لا تفصيلا ، وهذا من هذا القبيل . وقد تكلم بعضهم على الرواية المشهورة وأبدى لها مناسبة فقل ابن بطال عن أبي سعيد السفاحي أن بعض أهل العلم ذكر أن الله أوحى إلى نبيه في المنام ستة أشهر ، ثم أوحى إليه بعد ذلك في اليقظة بقية مدة حياته ، ونسبها من الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءا لانه عاش بعد النبوة ثلاثا وعشرين سنة على الصحيح ، قال ابن بطال : هذا التأويل يفسد من وجهين : أحدهما أنه قد اختلف في قدر المدة التي بعد بعثة النبي ﷺ إلى موته ، والثاني أنه بقي حديث السبعين جزءا بغير معنى . قلت : ويضاف إليه بقية الأعداد الواقعة . وقد سبقه الخطابي إلى إنكار هذه المناسبة فقال : كان بعض أهل العلم يقول في تأويل هذا العدد قولاً لا يكاد يتحقق ، وذلك أنه ﷺ أقام بعد الوحي ثلاثا وعشرين سنة وكان يوحى إليه في منامه ستة أشهر وهي نصف سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، قال الخطابي : وهذا وإن كان وجهاً تحتمله فسمه الحساب والعدد فأول ما يجب على من قام أن يثبت بما ادعاه خبراً ، ولم يسمع فيه أثر ولا ذكر مدعيه في ذلك خبراً ، فكأنه قاله على سبيل الظن والظن لا يغني عن الحق شيئاً ، وإن كانت هذه المدة محسوبة من أجزاء النبوة على ما ذهب إليه فليحقق بها سائر الأوقات التي كان يوحى إليه فيها في منامه في طول المدة كما ثبت ذلك عنه في أحاديث كثيرة جليلة القدر ، والرؤيا في أحد وفي دخول مكة فانه يتلفق من ذلك مدة أخرى وتزاد في الحساب فتبطل القسمة التي ذكرها ، قال : فدل ذلك على ضيف ما تأوله المذكور ، وليس كل ما غنى علمنا عليه لا يلزمنا حجته كأعداد الركعات وأيام الصيام ورمي الجار قاتلاً لا يصل من علمها إلى أمر يوجب حصرها تحت أعدادها ، ولم يقدح ذلك في موجب اعتقادنا الزورم ، وهو كقوله في حديث آخره الهدى الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ، فان تفصيل هذا العدد وحصر النبوة متعذر ، وإنما فيه أن هاتين الحصلتين من جملة هدى الأنبياء وسنتهم ، فكذلك معنى حديث الباب المراد به تحقيق أمر الرؤيا وأنها ما كان الأنبياء عليه وأنها جزء من أجزاء العلم الذي كان يأتهم والأنباء التي كان ينزل بها الوحي عليهم ، وقد قبل جماعة من الأئمة المناسبة المذكورة وأجابوا عما أورده الخطابي ، أما الدليل على كون الرؤيا كانت ستة أشهر فهو أن ابتداء الوحي كان على رأس الأربعين من عمره ﷺ كما جزم به ابن اسحق وغيره وذلك في ربيع الأول ونزول جبريل إليه وهو بفار حراء كان في رمضان وبينهما ستة أشهر ، وفي هذا الجواب نظر لانه على تقدير تسليمه ليس فيه تصريح بالرؤيا ، وقد قال النووي : لم يثبت أن زمن الرؤيا للنبي ﷺ كان ستة أشهر وأما ما ألزمه به من تلفيق أوقات المراتي وضماها إلى المدة فان المراد وحى المنام المتتابع ، وأما ما وقع منه في غضون وحى اليقظة فهو يسير بالنسبة إلى وحى اليقظة فهو مغمور في جانب وحى اليقظة فلم يعتبر بمدة ، وهو نظير ما اعتمدوه في نزول الوحي ، وقد أطبقوا على تقسيم النزول إلى مكى ومدنى قطعاً فالسكى ما نزل قبل الهجرة ولو وقع بغيرها مثلاً كالطائف ونخلة والمدنى ما نزل بعد الهجرة ولو وقع وهو بغيرها كما في الغزوات وسفر الحج والعمرة حتى مكة . قلت : وهو

اعتذار مقبول ، ويمكن الجواب عن اختلاف الاعداد أنه وقع بحسب الوقت الذي حدث فيه النبي ﷺ بذلك كان يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد هجرته الوحى اليه حدث بأن الرؤيا جزء من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ، ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين .  
 بعدها بخمسة وأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته ، وأما ما عدا ذلك من الرؤيات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين محتمل أن تكون لجبر الحكر ورواية السبعين المبالغة وما عدا ذلك لم يثبت . وهذه مناسبة لم أر من تعرض لها ، ووقع في بعض المصنفين مناسبة للسبعين ظاهرة التكلف وهي أنه ﷺ قال في الحديث الذي أخرجه أحمد وغيره : أنا بشارة ديبى ودعوة إبراهيم ورأت أمى نورا ، فهذه ثلاثة أشياء تعرضت في مدة نبوته وهي ثلاثة وعشرون سنة تضاف إلى أصل الرؤيا فتبلغ سبعين . قلت : ويرى في أصل المناسبة إشكال آخر وهو أن المتبادر من الحديث ارادة تعظيم رؤيا المؤمن الصالح ، والمناسبة المذكورة تقتضى قصر الخبر على صورة ما اتفق لنبينا ﷺ كأنه قيل كانت المدة التى أوحى الله إلى نبينا فيما في المنام جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من المدة التى أوحى الله اليه فيها في اليقظة ، ولا يلزم من ذلك أن كل رؤيا لكل صالح تكون كذلك ، وبقيت ارادة التعميم الحديث الذى ذكره الخطابى في الهدى والسمت فانه ليس خاصاً بنبوة نبينا ﷺ أصلاً ، وقد أنكر الشيخ أبو محمد ابن أبي حمزة التأويل المذكور فقال ليس فيه كبير فائدة ولا ينبغي أن يحمل كلام المؤيد بالفصاحة والبلاغة على هذا المعنى ، ولعل قائله أراد أن يحمل بين النبوة والرؤيا نوع مناسبة فقط ، ويعكر عليه الاختلاف في عدد الأجزاء .  
 ( تنبيه ) : حديث الهدى الصالح الذى ذكره الخطابى أخرجه الترمذى والطبرانى من حديث عبد الله بن سرجس لكن بلفظ أربعة وعشرين جزءاً ، وقد ذكره القرطبي في المفهم ، بلفظ من ستة وعشرين انتهى . وقد أبدى غير الخطابى المناسبة باختلاف الروايات في العدد المذكور ، وقد جمع بينها جماعة أولهم الطبري فقال : رواية السبعين عامة في كل رؤيا صادقة من كل مسلم ، ورواية الأربعين خاصة بالمؤمن الصادق الصالح ، وأما ما بين ذلك فبالنسبة لأحوال المؤمنين . وقال ابن بطال : أما الاختلاف في العدد فله كثرة فأصح ما ورد فيها من ستة وأربعين ومن سبعين وما بين ذلك من أحاديث الشيوخ ، وقد وجدنا الرؤيا تنقسم قسمين : جليلة ظاهرة كمن رأى في المنام أنه يعطى تمراً فأعطى تمراً مثله في اليقظة فهذا القسم لا اغراب في تأويلها ولا رمز في تفسيرها ، ومرموزة بعيدة المرام فهذا القسم لا يقوم به حتى يبره الا حاذق ليعد ضرب امثل فيه ، فيمكن أن هذا من السبعين والاول من الستة والأربعين لانه اذا قلت الأجزاء كانت الرؤيا أقرب إلى الصدق وأسلم من وقوع الغلط في تأويلها ، بخلاف ما إذا كثرت . قال : وقد عرضت هذا الجواب على جماعة فحسنوه وزادني بعضهم فيه أن النبوة على مثل هذين الوصفين تلقاها الشارع عن جبريل ، فقد أخبر أنه كان يأتيه الوحى مرة فيكلمه بكلام فيعنيه بغير كلفة ومرة يلقي اليه جملاً وجوامع يشد عليه حملها حتى تأخذ الرحضاء ويتحد منه العرق ثم يطلعه الله على بيان ما أتى عليه منها . ولخصه المازرى فقال : قيل إن المنامات دلالات ، والدلالات منها ما هو جلي ومنها ما هو خفي ، فالأقل في العدد هو الجلي والأكثر في العدد هو الخفي وما بين ذلك . وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ما حاصله : ان النبوة جاءت بالأمور الواضحة ، وفي بعضها ما يكون فيه إجمال مع كونه مبيناً في موضع آخر ، وكذلك المراتى منها ما هو صريح لا يحتاج الى تأويل ومنها ما يحتاج ، والذي يفهمه العارف من الحق الذي يعرج عليه منها جزء من أجزاء

النبوة ، وذلك الجزء بكثرة مرة وبقل أخرى بحسب فهمه ، فأعلام من يكون بينه وبين درجة النبوة أقل ماورد من العدد ، وأدناهم الاكثر من العدد ، ومن عداها ما بين ذلك . وقال القاضى عياض : ويحتمل أن تكون هذه التجزئة في طرق الوحي ، اذ منه ما سمع من الله بلا واسطة ، ومنه ما جاء بواسطة الملك ، ومنه ما أتى في القلب من الإلهام ، ومنه ما جاء به الملك وهو هل صورته أو على صورة آدمى معروف أو غير معروف ، ومنه ما أتاه به في النوم ، ومنه ما أتاه به في صلصلة الجرس ، ومنه ما يلقيه روح القدس في روعه ، الى غير ذلك مما وقفنا عليه وما لم نقف عليه ، فتكون تلك الحالات اذا عدت انتهت الى العدد المذكور . قال القرطبي في « المفهم » : ولا يخفى ما فيه من التكلف والتساهل ، فان تلك الاعداد انما هي أجزاء النبوة ، واكثر الذي ذكره إنما هي أحوال لغير النبوة لكونه يعرف الملك أو لا يعرفه ، أو يأتيه على صورته أو على صورة آدمى . ثم مع هذا التكلف لم يبلغ عدد ما ذكره عشرين فضلاً عن سبعين . قلت : والذي نحتاج القاضى سببه الى الحلبي ، فنرات في مختصره للشيخ علاء الدين القونوي بخطه ما نصه : ثم إن الأنبياء يختلفون بآيات يؤيدون بها ليعتبروا بها عن ايس مثاهم ، كما تميزوا بالعلم الذي أوتوه ، فيسكون لهم الخصوص من وجهين : فأما هو في حين التعليم هو النبوة ، وما هو في حين التأيد هو حجة النبوة . قال : وقد قصد الحلبي في هذا الموضع بيان كون الرؤيا الصالحة جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة فذكر وجوهاً من الخصائص العملية والأنبياء تكلف في بعضها حتى أنها ما الى العدد المذكور ، فتكون الرؤيا واحداً من تلك الوجوه ، فأعلاما تكليم الله بغير واسطة ، ثانياً الإلهام بلا كلام بل يجد علم شيء في نفسه من شيء تقدم ما يوصل اليه بحس أو استدلال ، ثالثاً الوحي على لسان ملك يراه فيكلمه ، رابعاً نفث الملك في روعه وهو الوحي الذي يخص به القلب دون السمع ، قال : وقد نفث الملك في روع بعض أهل الصلاح لئلا ينحروا الاطماع في الظفر بالعدو والترغيب في الشيء والتهريب من الشيء فيزول عنه بذلك وسوسة الشيطان بحضور الملك لا ينحرف في علم الاحكام والوعود والوعيد فانه من خصائص النبوة ، خامساً لما كان علة فلا يعرض له فيه عارض أصلاً ، سادساً قوة حفظه حتى يسمع السورة الطويلة فيحفظها من مرة ولا ينسى منها حرفاً ، سابعاً دصمته من الخطأ في اجتماده ، ثامناً ذكاءه حتى يتبع لضروب من الاستنباط ، تاسعاً ذكاءه بصره حتى يكاد يبهى الشيء من أفهى الأرض ، عاشراً ذكاءه سمعه حتى يسمع من أقصى الأرض ما لا يسمعه غيره ، حادى عشرها ذكاء شيء كما وقع ليعقوب في قيص يوسف ، ثاني عشرها تقوية جسده حتى سار في ليلة مسيرة ثلاثين ليلة ، ثالث عشرها هروجه الى السموات ، رابع عشرها مجيء الوحي له في مثل صلصلة الجرس ، خامس عشرها تكليم الشاة ، سادس عشرها انطاق النبات ، سابع عشرها انطاق الجذع ، ثامن عشرها انطاق الحجر ، ناسع عشرها إلهامه هواه الدئب أن يفرض له رزقاً ، العشرون إلهامه رغاء البعير ، الحادى والعشرون أن يسمع الصوت ولا يرى المتكلم ، الثانية والعشرون تمكنه من مشاهدة الجن ، الثالثة والعشرون تمثيل الأشياء المضيئة له كما مثل له ببت المقدس صبيحة الاسراء ، الرابعة والعشرون حدوث أمر يعلم به الغائبة كما قال في النافذة لما بركت في الحديبية « حبسها حابس الفيل » ، الخامسة والعشرون استدلاله باسم على أمر كما قال لما جاءهم سهيل بن عمرو قد سهل لكم الأمر ، السادسة والعشرون أن يطر شيئاً علويًا فيستدل به على أمر يقع في الأرض كما قال « ان هذه السحابة لتسفل بنصر بني كعب » ، السابعة والعشرون رؤيته من ورائه ، الثامنة والعشرون اطلاع على أمر وقع لمن مات قبل أن يموت

كما قال في حنظلة ، رأيت الملائكة تغسله وكان قتل وهو جنب ، التاسعة والعشرون أن يظهر له ما يستدل به على قروح مستقبل كما جاء ذلك يوم الحندق ، الثلاثون اطلاعه على الجنة والنار في الدنيا ، الحادية والثلاثون الفراسة ، الثانية والثلاثون طوابة الشجرة حتى انتقلت بروقها وغصونها من مكان الى مكان ثم رجعت ، الثالثة والثلاثون قصة الطيبة وشكواها له ضرورة خشفها الصغير ، الرابعة والثلاثون تأويل الرؤيا بحيث لا يخطئ ، الخامسة والثلاثون الحزف في الرطب وهو على النخل أنه يحيى كذا وكذا وسقام من التريجاء كما قال ، السادسة والثلاثون الهداية إلى الأحكام ، السابعة والثلاثون الهداية إلى سياسة الدين والدنيا ، الثامنة والثلاثون الهداية إلى هيئة العالم وتركيبه التاسعة والثلاثون الهداية إلى مصالح البدن بأنواع الطب ، الأربعون الهداية إلى وجوه القربات ، الحادية والأربعون الهداية إلى الصناعات النافعة ، الثانية والأربعون الاطلاع على ما سيكون ، الثالثة والأربعون الاطلاع على ما كان عالم ينقله أحد قبله ، الرابعة والأربعون التوقيف على أسرار الناس ومخبايهم ، الخامسة والأربعون تعليم طرق الاستدلال ، السادسة والأربعون الاطلاع على طريق التلطف في المعاشرة ، قال : فقد بلغت خصائص النبوة فيما مرجه العلم ستة وأربعين وجهاً ليس منها وجه إلا وهو يصلح أن يكون مقارباً للرؤيا الصالحة التي أخبر أنها جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، والسكندر منها وإن كان قد يقع لغير النبي لكنه لغيري لا يخطئ أصلاً وأخبره قد يقع فيه الخطأ والله أعلم . وقال الغزالي في كتاب الفجر والزهد من الأحياء ، لما ذكر حديث يدخل الفقراء الجنة قبل الأغنياء بخمسة أيام وفي رواية بأربعين سنة قال : وهذا يدل على تفاوت درجات الفقراء فكان الفقير الحريص على جزء من خمسة وعشرين جزءاً من الفقير الزاهد لأن هذه نسبة الأربعين إلى الخمسة ، ولا يظن أن تقدير النبي ﷺ يتجزأ على لسانه كيف ما اتفق بل لا ينطق إلا بحقيقة الحق وهذا كقوله الرؤيا الصالحة من لرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، فإنه تقدير تحقيق ، لكن ليس في قوة غيره أن يعرف هذه تلك النسبة إلا بتعمين ، لأن النبوة عبارة عما يختص به النبي ويفارق به غيره ، وهو يختص بأنواع من الخواص منها أنه يعرف حقائق الأمور المتعلقة بالله وصفاته وملائكته والدار الآخرة لا كما يعلمه غيره بل عنده من معرفة المعلومات وزيادة اليقين والتحقق ما ليس عند غيره ، وله صفة تتم له بها الأفعال الخارقة للعادات كالصفة التي بها تتم لغيره الحركات الاختيارية ، وله صفة يصر بها الملائكة ويشاهدونها المسكوت كالصفة التي يفارق بها البصير الآحى ، وله صفة بها يدرك ما سيكون في الغيب ويطلع بها ما في اللوح المحفوظ كالصفة التي يفارق بها الذكي البليد ، فلهذه صفات كالات ناهية النبي يمكن انقسام كل واحدة منها إلى أقسام بحيث يمكننا أن نقسمها إلى أربعين وإلى خمسين وإلى أكثر ، وكذا يمكننا أن نقسمها إلى ستة وأربعين جزءاً بحيث تقع الرؤيا الصحيحة جزءاً من جملتها لكن لا يرجع إلا إلى ظن وتخمين لا أنه الذي أراد النبي ﷺ حقيقة . انتهى ملخصاً . وأظنه أشار إلى كلام الحلبي فإنه مع تكلفه ليس على يقين أن الذي ذكره هو المراد والله أعلم . وقال ابن الجوزي : لما كانت النبوة تتضمن اطلاعا على أمور يظهر تحقيقها فيما بعد وقع تشبيه رؤيا المؤمن بها ، وقيل إن جماعة من الأنبياء كانت نبوتهم وحيا في المنام فقط ، وأكثرهم ابتدئ بالوحي في المنام ثم رفقوا إلى الوحي في اليقظة فهذا بيان مناسبة تشبيه المنام الصادق بالنبوة ، وأما خصوص العدد المذكور فتكلم فيه جماعة فذكر المناسبة الأولى وهي أن هذه وحى المنام إلى أنبياء كانت ستة أشهر وقد تقدم ما فيه ، ثم ذكر أن الأحاديث اختلفت في العدد المذكور قال : فعمل هذا تكون رؤيا المؤمن مختلفة أدلها ستة وأربعون وأدناها سبعون ، ثم ذكر المناسبة التي ذكرها الطبري .

وقال القرطبي في «المفهم» : يحتدل أن يكون المراد من هذا الحديث أن المنام الصادق خصلة من خصال النبوة كما جاء في الحديث الآخر «التؤدة والاقتصاد وحسن السمعت جزء من ستة وعشرين جزءا من النبوة» أي النبوة بمجوع خصال خصال مبلغ أجزائها ذلك وهذه الثلاثة جزء منها ، وعلى مقتضى ذلك يكون كل جزء من الستة والعشرين ثلاثة أشياء فإذا ضربنا ثلاثة في ستة وعشرين انتهت إلى ثمانية وسبعين فيصح لنا أن عدد خصال النبوة من حيث آحادها ثمانية وسبعون قال : ويصح أن يسمى كل اثنين منها جزءا فيكون العدد بهذا الاعتبار تسعة وثلاثين ، ويصح أن يسمى كل أربعة منها جزءا فتكون تسعة عشر جزءا ونصف جزء فيكون اختلاف الروايات في العدد بحسب اختلاف اعتبار الأجزاء ، ولا يلزم منه اضطراب . قال وهذا أشبه ما وقع لي في ذلك مع أنه لم ينشرح به الصدر ولا أطمأنت إليه النفس . قلت : وتمامه أن يقول في الثمانية والسبعين بالنسبة لرواية السبعين ألغى فيها الكسر وفي التسعة والثلاثين بالنسبة لرواية الأربعين جهز الكسر ، ولا تحتاج إلى العدد الأخير لما فيه من ذكر النصف ، وما عدا ذلك من الأعداد قد أشار إلى أنه يعتبر بحسب ما يقدر من الخصال ، ثم قال : وقد ظهر لي وجه آخر وهو أن النبوة معناها أن الله يطلع من يشاء من خلقه على ما يشاء من أحكامه ووجبه إما بالمكاملة وإما بواسطة الملك ولما باقاه في القلب بغير واسطة ، لكن هذا المعنى المسمى بالنبوة لا يخص الله به إلا من خصه بصفات كالنوعه من المعارف والمعلوم والفضائل والآداب مع تزهده عن النقائص أطلق على تلك الخصال نبوة كما في حديث «التؤدة والاقتصاد» أي تلك الخصال من خصال الأنبياء ، والأنبياء مع ذلك متفاضلون فيما قال تعالى ﴿ وازد فضلنا بعض النبيين على بعض ﴾ ومع ذلك فالصدق أعظم أوصافهم بقطر ومنا ، فمن تأمى بهم في الصدق حصل من رؤياه دلي الصدق . ثم لما كانوا في مقامهم متفاوتين كان أتباعهم من الصالحين كذلك ، وكان أقل خصال الأنبياء ما إذا اعتبر كان ستة وعشرين جزءا وأكثرها ما يبلغ سبعين ، وبين العديدين مراتب مختلفة بحسب ما اختلفت ألفاظ الروايات ، وعلى هذا فن كان من غير الأنبياء في صلاحه وصدقه على رتبة تناسب حاله من الأنبياء كانت رؤياه جزءا من نبوة ذلك النبي ، ولما كانت كالاتهم متفاوتة كانت نسبة أجزائه منامات الصادقين متفاوتة على ما فصلناه ، قال : وبهذا يندفع الاضطراب إن شاء الله . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة وجه آخر ملخصه أن النبوة لها وجه من الفوائد الدنيوية والأخروية خصوصا وعموما ، منها ما يعلم ومنها ما لا يعلم ، وليس بين النبوة والرؤيا نسبة إلا في كونها حقا فيكون مقام النبوة بالنسبة لمقام الرؤيا بحسب تلك الأعداد راجعة إلى درجات الأنبياء ، فنسبتها من أعلام وهو من ضم له إلى النبوة الرسالة أكثر ما ورد من العدد ، ونسبتها إلى الأنبياء غير المرسلين أقل ما ورد من العدد وما بين ذلك ، ومن ثم أطلق في الخبر النبوة ولم يقيد بها بنبوة نبي بعينه . ورأيت في بعض الشروح أن معنى الحديث أن المنام شها بما حصل لثني وتبين به عن غيره بجزء من ستة وأربعين جزءا ، فهذه عدة مناسبات لم أر من جمعها في موضع واحد ، فله الحمد على ما ألهم وهلم ولم أقف في شيء من الأخبار على كون الإلهام جزءا من أجزاء النبوة مع أنه من أنواع الوحى ، إلا أن ابن أبي جرة تعرض لشيء منه كما سأذكره في باب من رأى النبي ﷺ ، إن شاء الله تعالى

### ٣ - باب الرؤيا من الله

٦٩٨٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى هو ابن سعيد قال سمعت أبا سلمة قال



« سمعت أبا قتادة عن النبي ﷺ قال : الرؤيا الصادقة من الله ، والحلم من الشيطان »

٦٩٨٥ - **حديث** هذا الله بن يوسف حدثنا الليث حدثني ابن الهاد عن عبد الله بن خباب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع النبي ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فأنما هي من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يكره فأنما هي من الشيطان فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد فأنها لا تضره »

**قوله** ( باب ) بالتأويل ( الرؤيا من الله ) أى مطلقاً ، وإن قيدت في الحديث بالصالحات فهو بالنسبة إلى مالا دخول للشيطان فيه ، وأما ماله فيه دخل فنسبت إليه لمجة مجازية ، مع أن الكل بالنسبة إلى الحق والتقدير من قبل الله ، وإضافته للرؤيا إلى الله لتشريف ، ويحتمل أن يكون أشار إلى ماورد في بعض طرقه كما سيأتي ، وظاهر قوله « الرؤيا من الله والحلم من الشيطان » أن اتى تضاف إلى الله لا يقال لها حلم والتي تضاف للشيطان لا يقال لها رؤيا ، وهو تصرف شرعى ، والا فالكل يسمى رؤيا ، وقد جاء في حديث آخر « الرؤيا ثلاث ، فأطلق على كل رؤيا ، وسيأتى بيانه في « باب القيد في المنام » . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول حديث أبي قتادة ، وزده في السند هو ابن معاوية أبو خيثمة الجني . ويحيى بن سعيد هو الأنصاري . وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن . **قوله** ( الرؤيا الصادقة ) في رواية الكشي « منى » الصالحة ، وهو الذي وقع في معظم الروايات ، وسقط الوصف من رواية أحمد ابن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه أخرجه أبو نعيم في المستخرج بلفظ « الرؤيا من الله » كاترجمة . وكذا في الطب من رواية سليمان بن بلال والاسماعيلي من رواية الثوري وبشر بن الفضل . ويحيى القطان كلهم عن يحيى بن سعيد ، ولمسلم من رواية الزهري عن أبي سلمة كما سيأتي قريباً منه ، ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة كما سيأتي في باب إذا رأى ما يكره « الرؤيا الحسنة من الله » ووقع عند مسلم من هذا الوجه « الصالحة » زاد في هذه الرواية « فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يخبر به إلا من يحب » ولمسلم في رواية من هذا الوجه « فإن رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر إلا من يحب » وقوله فليبشر بفتح التحتانية وسكون الواو وضم الموحدة وضم الموحدة من البشرى ، وقبل بنون بدل الموحدة أى يحدث بها ، وزعم هياض أنها تصحيف ، ووقع في بعض النسخ من مسلم « فليستر » بجملة ومثناة من الستر ، وفي حديث أبي رزين عند الترمذي « ولا يقصها إلا على واحد » بتشديد الهمزة اسم فاعل من الود « أو ذى رأى » وفي أخرى « ولا يحدث بها إلا لبيباً أو حبيباً » وفي أخرى « ولا يقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح » قال القاضي أبو بكر بن العربي : أما العالم فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه ، وأما الناصح فإنه يرشد إلى ما ينفعه ويعينه عليه ، وأما اللبيب وهو العارف بتأويلها فإنه يعلم بما يعمل عليه في ذلك أو يسكت ، وأما الحبيب فإن عرف خيرا قاله وإن جهل أو شك سكت . قلت : والأولى الجمع بين الروایتين فإن اللبيب صبر به عن العالم والحبيب عبر به من الناصح ، ووقع عند مسلم في حديث أبي سعيد في حديثي الباب « فليحمد الله عليها وليحدث بها » . **قوله** ( والحلم من الشيطان ) كذا اختصره ، وسيأتى ضبط الحلم ومعناه في « باب الحلم من الشيطان » ان شاء الله تعالى ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن العارقي المشار إليها زاده فإذا رأى أحدكم

شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وإذا قاما لاتضره ، وكذا روى في الطب من رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وسيأتي المصنف في « باب الحلم من الشيطان » من طريق ابن شهاب عن أبي سلة بلفظ « فإذا لم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره وابستد بالله منه فلن يضره ، ولمسلم من هذا الوجه » عن يساره حين يب من نومه ثلاث مرات ، وسيأتي في « باب من رأى النبي ﷺ » من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن أبي سلة بلفظ « فن رأى شيئا يكرهه فليفت عن شماله ثلاثا وليتعوذ من الشيطان قائما لاتضره » ومن رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلة الآتية في « باب إذا رأى ما يكره » بلفظ « وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وليتقل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا قائما لن تضره » وهذه أهم الروايات عن أبي سلة لفظا ، قال المذهب : سمى الشارع الرؤيا الخالصة من الاضغاث سالحة وصادقة وأضافها إلى الله ، وسمى الاضغاث حليا وأضافها إلى الشيطان إذ كانت مخلوقة على شاكلته فأعلم الناس بكيد وأرشدهم إلى دفعه لئلا يلفوه أربه في تجوزهم والتحويل عليهم ، وقال أبو عبد الملك : أضيفت إلى الشيطان لكونها على هواه ومراده ، وقال ابن أبي الأثري : يخلق الله الرؤيا الصالحة بمحضرة الملك ، ويخلق الرؤيا التي تقابلها بمحضرة الشيطان ، فمن ثم أضيفت إليه ، وقيل أضيفت إليه لانه الذي يخيل بها ولا حقيقة لها في نفس الأمر . الحديث الثاني عن أبي سعيد الخدري ، **قوله** ( حدثني ابن الهاد ) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن عبيد الله بن شداد بن الهاد البجلي ، وسيأتي منسوبا في « باب إذا رأى ما يكره » . **قوله** ( قائما هي من الله ) في الرواية المذكورة ، قائما من الله ، فليحمد الله عليها وليتحدث بها ، وفي رواية الكشممهي « فليتحدث » ومثله في الرواية المذكورة . **قوله** ( وإذا رأى غير ذلك مما يكره قائما هي من الشيطان فليتحدث ) زاد في نسخة « بالله » . **قوله** ( ولا يذكرها لأحد قائما لاتضره ) في رواية الكشممهي في « باب إذا رأى ما يكره » قائما لن تضره ، لحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا الصالحة ثلاثة أشياء : أن يحمد الله عليها ، وأن يستبشر بها ، وأن يتحدث بها لئلا يكون ممن يحب دون من يكره . وحاصل ما ذكر من أدب الرؤيا المكروهة أربعة أشياء : أن يتعوذ بالله من شرها ، ومن شر الشيطان ، وأن يتقل حين يب من نومه عن يساره ثلاثا ، ولا يذكرها لأحد أصلا . وروى عن المصنف في « باب التقيد في المنام » عن أبي هريرة عامة وهي الصلاة والمطهر ، فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد وليقم فلا يصل ، لكن لم يصرح البخاري بوجه صريح به . ولم كما سيأتي بيانه في بابها ، وغفل القاضي أبو بكر بن العرب فقال : زاد الترمذي على الصحيحين بالأمير بالصلاة انتهى ، وزاد مسلم سادسة وهي التحول عن جنبه الذي كان عليه فقال « حدثنا قتيبة » حدثنا ليث وحدثنا ابن ربح أنبأنا الليث عن أبي الزبير عن جابر روى إذا رأى أحدكم الرؤيا يكرهها فليبصق على يساره ثلاثا وليتعوذ بالله من الشيطان ثلاثا وليتحول عن جنبه الذي كان عليه ، وقال قبل ذلك « حدثنا قتيبة » محمد بن ربيع عن الليث بن سعد وحدثنا محمد بن المنفي حدثنا هبة الوهاب وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن محمد كاهن عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، يعني عن أبي سلة عن أبي قتادة مثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، وزاد ابن ربيع في هذا الحديث « وليتحول عن جنبه الذي كان عليه » وذكر بعض الحفاظ أن هذه الزيادة إنما هي في حديث الليث عن أبي الزبير كما انفق عليه قتيبة وابن ربيع ، وأما طريق يحيى بن سعيد في حديث أبي قتادة فليست فيه ولذلك لم يذكرها قتيبة . وفي الجملة فتكمل الآداب ستة الأربع الماضية والصلاة والتحول ، ورأيت في بعض الشروح

ذكر سابعة وهي قراءة آية الكرسي ولم يذكر لذلك مستندا فان كان أخذه من عموم قوله في حديث أبي هريرة ولا يقربك شيطان فينتججه وينبئ أن يقرأها في صلاته المذكورة ، وسيأتي ما يتهلّق بأدب العابر ، وقد ذكر العلماء حكمة هذه الأمور : فاما الاستعاذة بالله من شرها فواضح وهي مشروعة عند كل أمر يكره ، وأما الاستعاذة من الشيطان فلما وقع في بعض طرق الحديث أنها منه وأنه يحيل بها اقصد تحزين الأذى والنهويل عليه كما تقدم ، وأما التفل فقال عياض أمر به طردا للشيطان الذي حضر الرؤيا المكروهة تحقيرا له واستعدادا ، ونخصت به البشارة لأنها محل الأفتار ونحوها . قلت : والتثنية لنا كيد . وقال القاضي أبو بكر بن العربي : فيه إشارة الى أنه في مقام الرقية ليتقرر عند النفس دفعها وعبر في بعض الروايات بأنصاق إشارة ، الى استعداده ، وقد ورد بثلاثة الفاظ التفت والتفل والبصق ، قال النووي في الكلام على التفت في الرقية تبعها لعياض : اختلف في التفت والتفل فقل هما بمعنى ولا يكونان الا بريق ، وقال أبو عبيد : يشترط في التفل ويبقى يسير ولا يكون في التفت ، وقيل عكسه ، وسقط عائشة عن التفت في الرقية فقالت : كما يتفت آكل الزيت لا يريق معه . قال : ولا اعتبار بما يخرج منه ، من بلة بغير قصد ، قال : وقد جاء في حديث أبي سعيد في الرقية بفاتحة الكتاب وجعل يجمع بزاؤه ، قال عياض : وقائدة التفل التبرك بطلاء الرطوبة والحرارة ، والتفت للمباشرة للرقية المختار للذكر الحسن كما يتبرك بفاتحة ما يكتب من الذكر والاسماء ، وقال النووي أيضا : أكثر الروايات في الرؤيا « فلينفث » وهو نفخ لطيف بلا ريق فيكون التفل والبصق محمولين عليه مجازا . قلت : لكن المطلوب في المرضعين مختلف ، لأن المطلوب في الرقية التبرك برطوبة الذكر كما تقدم ، والمطلوب هنا طرد الشيطان وإظهار احتفاره واستعداده كما قلناه هو من عياض كما تقدم ، فالذي يجمع الثلاثة الحل على التفل فإنه نفخ منه ريق لطيف ، فبالنظر إلى النفخ قبل له نفث وبالنظر الى الريق قبل له بصاق . قال النووي وأما قوله « فانما لا تنضره » فبما أن الله جعل ما ذكر سببا للسلامة من المكروه المترتب على الرؤيا كما جعل الصدفة وقاية المال انتهى . وأما الصلاة فلما فيها من التوجه الى الله والالجا اليه ، ولأن في التحريم بها حصمة من الأسواء وبها تكمل الرغبة وتصح الطلبة اقرب المعلى من ربه عند سجوده ، وأما التحول للفتاوى بتحول تلك الحال التي كان عليها . قال النووي : وينبغي أن يجمع بين هذه الروايات كلها ويعمل بجميع ما تضمنته ، فإن اقتصر على بعضها أجراه في دفع ضررها بأذن الله تعالى كما صرح به الأحاديث . قلت : لم أر في شيء من الأحاديث الانتصار على واحدة ، نعم أشار المذهب الى أن الاستعاذة كافية في دفع شرها وكما أنه أخذه من قوله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم ، إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ) فيحتاج مع الاستعاذة الى صحة الترجه ولا يكفي اصرار الاستعاذة باللسان ، وقال القرطبي في « المفهم » : الصلاة تجمع ذلك كله ، لأنه إذا قام فصل تحول عن جنبه وبهق ونفث عند المضمضة في الوضوء واستعاذ قبل القراءة ثم دعا الله في أقرب الأحوال اليه فيكفيه الله شرها بمنه وكرمه . وورد في صفة التعمد من شر الرؤيا أثر صحيح أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وهب الزقاق بأسانيد صحيحة عن ابراهيم النخعي قال : « إذا رأى أحدا في منامه ما يكره فليقل إذا استيقظ : أعوذ بما طأته به ملائكة الله ورسوله من شر رؤيائي هذه أن يصيبني فيما أكره في ديني ودنياي » ، وورد في الاستعاذة من التحويل في المنام ما أخرجه مالك قل : « باغض ان خالد بن الوليد قال : يا رسول الله إني أروى في المنام فقال : قل أعوذ بكلمات الله التامات من شره نفسه وعدابه وشر عباده ومن همزات الشياطين وأن يحضرون »

وأخبره الناس من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : كان خالد بن الوليد يفرع في منامه ، فذكر نحوه وزادني أوله ، وإذا اضطجعت قل : باسم الله ، فذكره ، وأصله عند أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، واستثنى الهاردي من عموم قوله ، إذا رأى ما يكره ، ما يكون في الرؤيا الصادقة لكونها قد تقع انذارا كما تقع تبشيرا وفي الانذار نوع ما يكرهه الرائي فلا بشرع إذا عرف أنها صادقة ما ذكره من الاستمادة ونحوها ، واستند الى ما ورد من مرآة النبي ﷺ كالبقر التي تنحر ونحو ذلك ، ويمكن أن يقال : لا يلزم من ترك الاستمادة في الصادقة أن لا يتحول عن جنبه ولا أن لا يصل ، فقد يكون ذلك سببا لدفع مكروه الانذار مع حصول مقصود الانذار ، وأيضا فالمندورة قد ترجع الى معنى المبشرة لأن من أنذر بما سيقع له ولو كان لا يسهل أحسن حالا من هجوم عليه ذلك فله يزعج الا يزهج من كان يعلم بوقوعه فيكون ذلك تخفيفا عنه ورفقا به ، قال الحكم الترمذي : الرؤيا الصادقة أصليا حتى تخبر عن الحق وهو بشرى وانذار ومما تبه لكونه حونا لما تدب اليه ، قال : وقد كان غالب أمور الأولين الرؤيا إلا أنها قلت في هذه الأمة لعظم ما جاء به نبيها من الوحي ولكثرة من في أمته من الصديقين من المؤمنين بفتح الدال وأهل اليقين . فاكثفوا بذكره الإلهام والملمين عن كثرة الرؤيا التي كانت في المتقدمين . وقال القاضي عياض : يحتمل قوله الرؤيا الحسنة والصالحة أن يرجع إلى حسن ظاهرها أو صدقها ، كما أن قوله الرؤيا المكروهة أو السوء يحتمل سوء الظاهر أو سوء التأويل ، وأما كتبها مع أنها قد تكون صادقة تخفيت حكمتها ، ويحتمل أن يكون الخافعة تعجيل اشتغال سر الرائي بمكروه تفسيرها ، لأنها قد تعطله فإذا لم يخبر بها زال تعجيل روعها وتخويفها ويبقى إذا لم يبرها له أحد بين الطمع في أن لها تفسيراً حسناً ، أو الرجاء في أنها من الاضغاث فيكون ذلك أسكن لنفسه . واستبدل بقوله ، ولا يذكرها على أن الرؤيا تقع على ما يبرهه ، وسيأتى البحث في ذلك في باب إذا رأى ما يكره ، ان شاء الله تعالى ، واستدل به على أن الوهم تأثيراً في النفوس لأن الثقل وما ذكر معه يدفع الوهم الذي يقع في النفس من الرؤيا ، ولو لم يكن الوهم تأثيراً لما أورد إلى ما يدفعه ، وكذا في النهي عن التحديث بما يكره من الأمر بالتحديث بما يجب ان يجب . قوله في حديث أبي سعيد ( وإذا رأى غده ذلك بما يكره فأنما هي من الشيطان ) ظاهر الحصر أن الرؤيا الصالحة لا تشتمل على شيء مما يكرهه الرائي ، ويؤيده مقابلة رؤيا البشرى بالحلم وإضافة الحلم إلى الشيطان ، وعلى هذا في قول أهل التعبير ومن تبعهم إن الرؤيا الصادقة قد تكون بشرى وقد تكون انذارا نظر ، لأن الانذار غالبا يكون فيما يكره الرائي ، ويمكن الجمع بأن الانذار لا يستلزم وقوع المكروه كما تقدم تقريره ، وبأن المراد بما يكره ما هو أعم من ظاهر الرؤيا وبما تعبر به وقال القرطبي في المفهم ، ظاهر الخبر أن هذا النوع من الرؤيا يعني ما كان فيه تهويل أو تخويف أو تحزين هو المأمور بالاستعاذة منه لأنه من تخيلات الشيطان ، فإذا استعاذ الرائي منه صادقا في التجاؤه الى الله وقيل ما أمر به من الثقل والتحول والصلاة أذهب الله عنه ما به وما يخافه من مكروه ذلك ولم يصبه منه شيء ، وقيل بل الخبر على عمومه فيما يكرهه الرائي بتناول ما يتسبب به الشيطان وما لا تسبب له فيه ، وفعل الأمور المذكورة مانع من وقوع المكروه كما جاء أن الدعاء يذفع البلاء والصدقة تدفع ميتة السوء وكل ذلك بقضاء الله وقدره ولكن الأسباب عادات لا وجودات ، وأما ما يرى أحيانا ما يجب الرائي ولكنه لا يجد في اليقظة ولا ما يدل عليه فانه يدخل في قسم آخر وهو ما كان الحاضر به ، فغفلا قبل النوم ثم يحصل النوم فيراه فهذا قسم لا يضر ولا ينفع

### ٤ - باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٦٩٨٦ - **عزنا** مُدَدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَحْيٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيَتْهُ بِالْإِيمَانَةِ - عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنَا أَبُو مَلَّةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ ، وَالْمَلُومُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَمَوَّذْ مِنْهُ وَلْيَبْصُرْ عَنْ شِمَالِهِ فَإِنَّهَا لَا تَنْصُرُهُ ،  
وعن أبيه قال حدثنا عبد الله بن أبي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . . . مثله

٦٩٨٧ - **عزنا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُدَرِّرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ .

٦٩٨٨ - **عزنا** بَحْيٌ بْنُ قُرَّةٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعْدِ بْنِ السَّبَّابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ . . . وَرواه قَابَتٌ وَحُمَيْدٌ وَإِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشُعَيْبٌ عَنْ أَنَسٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
[الحديث ٦٩٨٨ - طريقه ٧٠١٧]

٦٩٨٩ - **عزنا** إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَزِيُّ عَنْ بَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ .

**قوله** ( باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ) هذه الترجمة لفظ آخر أحاديث الباب ، فكانت حل الرواية الأخرى بلفظ رؤيا المؤمن ، حل هذه المقيدة ، وسقطت هذه الترجمة للذوق وذكر أحاديثها في الباب الذي قبله ، وذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** ( حدثنا . . . ) قال حدثنا عبد الله بن يحيى ابن أبي كَثِيرٍ وَأُنْثَى عَلَيْهِ خَيْرٌ لَقِيَتْهُ بِالْإِيمَانَةِ ) هكذا الأكثر ، وفي رواية القابلي بعد قوله خيراً قال لقيته بالإيمانة ، وقابل أنثى هو مسدد وهي جملة حالية كأنه قال أنثى عليه خيراً حال تحديقها عنه . وقد أنثى عليه أيضاً إسحق بن أبي إسرائيل فيما أخرجه الإسماعيلي من طريقه قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كَثِيرٍ وكان من خيار الناس وأهل الورع والدين . . . **قوله** ( عن أبيه ) هو عطاء بن السند الذي قبله ، ففي رواية إسحق بن أبي إسرائيل المذكورة بعد أن ساق طريق أبي سلة قال وحدثنا عبد الله بن يحيى بن أبي كَثِيرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي سَلَةَ وَتَقَدَّمَ فِي صِفَةِ إِبْلِيسَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ بَحْيٍ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَةَ وَحَدَّثَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَتِيمٍ فِي الْمُسْتَخْرَجِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَلِيفَةَ عَنْ مَسَدَدٍ كَرَوَاةِ الْبُخَارِيِّ عَنْ مَسَدَدٍ ، وَمِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ عَنْ مَسَدَدٍ هَذَا السَّنَدُ فَقَالَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بَدَلَ أَبِي قَتَادَةَ ، وَلَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِي سَلَةَ هُنَمَا ،

وكان عند مسدد على الوجهين ، فقد أخرجه ابن عدى عن رواية اسحق بن أبي اسرائيل بهذا السند إلى أبي سلمة فقال من أبي قتادة تارة وعن أبي هريرة أخرى ، وعن عبيد الله بن يحيى بن أبي كثير عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث : روى الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ، أخرجه مسلم . قوله ( الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فإذا حلم أحدكم ) تقدم شرحه في الباب الذى قبله مستوفى ، وقد اعترضه الاسماعيلي فقال : ليس هذا الحديث من هذا الباب فى شيء ، وأخذ الزركشى فقال : ادخله فى هذا الباب لا وجه له بل هو ملحق بالذى قبله ، قلت : وقد وقع ذلك فى رواية التى كما أشرت اليه ، ويحجب عن صنيع الأكثر بأب وجهه دخوله فى هذه الترجمة الإشارة إلى أن الرؤيا الصالحة إنما كانت جزءاً من أجزاء النبوة لسكونها من الله تعالى بخلاف التى من الشيطان فإنها ليست من أجزاء النبوة ، وأشار البخارى مع ذلك إلى ما وقع فى بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة ، فقد ذكرت فى الباب الذى قبله أنه وقع فى رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن أبي قتادة فى هذا الحديث من الوبادة : وروى المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة . الحديث الثانى ، قوله ( حدثنا غندر ) هو محمد بن جعفر . قوله ( عن أنس ) فى رواية أحمد عن محمد بن جعفر المذكور بسنده المذكور وسمعت أنس بن مالك يحدث عن عبادة ، وقد خالف قتادة غيره فلم يذكروا عبادة فى السند وهو الحديث الثالث حديث أنس . قوله ( ورواه ثابت وحيد وإسحق بن عبد الله وشعيب عن أنس عن النبي ﷺ ) أى بغير واسطة ، فأما رواية ثابت فتأتى موصولة بعد خمسة أبواب من طريق عبد العزيز بن المختار عنه تلو حديث أوله : من رأى فى المنام فقد رآنى ، وقال فيه : وروى المؤمن ، ووصلها مسلم من طريق شعبة عن ثابت كذلك ، وأخرجها البزار وقال لا أعلم رواه عن ثابت إلا شعبة ، ورواية عبد العزيز ترد عليه ، ووقع فى أطراف المزي أن البخارى أخرجه فى التعبير معناه فقال : رواه شعبة عن ثابت ، ولم أر ذلك فى البخارى ، وأما رواية حيد فوصلها أحمد عن محمد بن أبي عدى عنه ولفظ المتن مثل رواية قتادة وأما رواية إسحق وهو ابن عبد الله بن أبي طلحة فتقدمت قريباً وأما رواية شعيب وهو ابن الحبحاب بمثلين مفتوحين وموحدتين الأولى ساكنة فرويناها موصولة فى كتاب الروح لأبي عبد الله بن منده ، من طريق عبد الوارث بن سعيد وفى الجزء الرابع من فوائد أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز من طريق سعيد بن زيد كلاهما عن شعيب ولفظه مثل حيد وأشار الدارقطنى إلى أن الطريقةين صحيحتان . الحديث الرابع حديث أبي هريرة من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب عنه ولفظه مثل قتادة ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه فزاد فى أوله أن التى ألقا كيد ، وأخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ أبي سعيد آخر أحاديث الباب ، ومن طريق أبي سلمة ومن طريق همام كلاهما عن أبي هريرة بلفظ : روى الرجل الصالح ، بدل لفظ المؤمن . الحديث الخامس حديث أبي سعيد من رواية ابن أبي حازم والدارقطنى واسم كل منهما عبد العزيز واسم أبي حازم سلمة بن دينار واسم والدارقطنى محمد بن عبيد . ويبد شينهما هو المعروف بابن الهاد والسند كله مدنيون ولفظ المتن مثل الترجمة كما تقدم . قوله ( من النبوة ) قال بعض الشراح كذا هو فى جميع الطرق وليس فى شيء منها بلفظ : من الرسالة ، بدل : من النبوة ، قال وكأن المر فيه أن الرسالة تزيد على النبوة بقبليخ الأحكام للكافرين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المصائب وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله ولكن لا يأتى بحكم جديد مخالف لما قبله ، فيؤخذ من ذلك ترجيح القول بأن من رأى النبى ﷺ فى المنام فأمره بحكم بخلاف حكم

الشرع المستقر في الظاهر أنه لا يكون مشروطاً في حقه ولا في حق غيره حتى يجب عليه تبليغه وسياً في بسط هذه المسألة في الكلام على حديث « من رأى في المنام فقد رآني ، إن شاء الله تعالى »

## ٥ - باب المبشرات

٦٩٩٠ - **حدثنا** أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : لم يبق من النبوة إلا المبشرات . قالوا وما المبشرات ؟ قال : الرؤيا الصالحة »

**قوله** ( باب المبشرات ) بكسر اللين المعجمة جمع مبشرة وهي البشيرة ، وقد ورد في قوله تعالى ( لم البشيرة في الحياة الدنيا ) هي الرؤيا الصالحة ، أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من رواية أبي سلة بن عبد الرحمن عن عبادة بن الصامت ورواته ثقات إلا أن أبا سلة لم يسمعه من عبادة ، وأخرجه الترمذي أيضاً من وجه آخر عن أبي سلة قال : ثبت عن عبادة ، وأخرجه أيضاً هر واحد وإسحق وأبو يعلى من طريق عطاء بن يسار عن رجل من أهل مصر عن عبادة ، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن هذا الرجل ليس بمعروف ، وأخرجه ابن مردويه من حديث ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ ، فذكر مثله ، وفي الباب عن جابر عند البزار وعن أبي هريرة عند الطبري وعن عبد الله بن عمرو عند أبي يعلى . **قوله** ( لم يبق من النبوة إلا المبشرات ) كذا ذكره باللفظ الدل على المعنى تحميقاً لوقوعه والمراد الاستقبال أى لا يبقى ، وقيل هو على ظاهره لأنه قال ذلك في زمانه واللام في النبوة للهد والمراد نبوته ، والمعنى لم يبق بعد النبوة المختصة بى إلا المبشرات ، ثم فسرها بالرؤيا ، وصرح به في حديث عائشة عند أحمد باللفظ « لم يبق بعدى » ، وقد جاء في حديث ابن عباس أنه ﷺ قال ذلك في مرض موته أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن أبيه عن ابن عباس « أن النبي ﷺ كشف الستارة ورأسه معصوب في مرضه الذي مات فيه والناس صفوف خلف أبى بكر فقال : يا أيها الناس إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث . والنسائي من رواية زفر بن صعصعة عن أبى هريرة رفعه أنه « ليس يبق بعدى من النبوة إلا الرؤيا الصالحة ، وهذا يؤيد التأويل الأول ، وظاهر الاستثناء مع ما تقدم من أن الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أن الرؤيا نبوة وليس كذلك لما تقدم أن المراد تشبيه أمر الرؤيا بالنبوة ، أو لأن جزء الشيء لا يستلزم نبوت وصفه له كمن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، رافعا صوته لا يسمى مؤذنا ولا يقال إنه أفن وإن كانت جزءا من الأذان ، وكذا لو قرأ شيئا من القرآن وهو قائم لا يسمى مصليا وإن كانت القراءة جزءا من الصلاة . ويؤيده حديث أم كرز بضم الكاف وسكون الراء بعدها رأى الكمية قالت « سمعت النبي ﷺ يقول : ذهب النبوة وبقيت المبشرات » أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، ولاحد عن عائشة مرفوعا « لم يبق بعدى من المبشرات إلا الرؤيا ، وله ولطبراني من حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا « ذهب النبوة وبقيت المبشرات » ولا يلى على من حديث أنس رفعه « إن الرسالة والنبوة قد انقطعت ولا نبى ولا رسول بعدى ولكن بقيت المبشرات ، قالوا : وما المبشرات ؟ قال : رؤيا المسلمين جزء من أجزاء النبوة » قال المهلب ما حاصله : للتعبير بالمبشرات خرج الأغلب ، فإن من الرؤيا ما تكون

مذرة وهي صادقة بربها الله إذؤمن وفقاً له المستعد لما يقع قبل وقوعه . وقال ابن التين : معنى الحديث ان الوحى ينقطع بموتى ولا يبقى ما يعلم منه ما سيكون إلا الرؤيا ، ويرد عليه الإلهام فان فيه اخباراً بما سيكون ، وهو الانبياء بالذبة للوحى كالرؤيا ، ويقع لغير الانبياء كما فى الحديث الماضى فى مناقب عمر . وقد كان فيمن مضى من الأمم محذرون ، وفسر المحدث بفتح الدال بالهام بالفتح أيضاً ، وقد أخرج كثير من الأولياء عن أمور مضية فكانت كما أخبروا ، والجواب أن الحصر فى المنام لكونه يشمل آحاد المؤمنين بخلاف الإلهام فإنه يختص بالبهى ، ومع كونه مختصاً فإنه نادر ، فانما ذكر المنام لشموله وكثرة وقوعه ، ويشير الى ذلك قوله عليه السلام : « فان يكن ، وكان السر فى تدور الإلهام فى زمنه وكثرته من بعده غلبة الوحى اليه عليه السلام فى اليقظة وإرادة إظهار المعجزات منه ، فكان المناسب أن لا يقع لغيره منه فى زمانه شيء . فلما انقطع الوحى بموته وقع الإلهام لمن اختصه الله به اللامن من القيس فى ذلك ، وفى إنكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة من أنكره

٦ - باب رؤيا يوسف ، وقوله تعالى ( إذ قال يوسف لأبيه يا أبتى إني رأيتُ أحدَ عشرَ كوكباً والشمسَ والقمرَ رأيتهم لى ساجدين . قال يا بنى لا تضعضعْ رؤياك على إخوتك فيكيدوا لك كيداً ، إنَّ الشيطانَ للإنسانَ عدوٌّ مبين ، وكذلك يجتبيك ربك ويعلمك من تأويل الأحاديث ويتم نعمته عليك وعلى آل يعقوب كما أتمها على أبوك من قبل إبراهيم وإسحاق ، إنَّ ربك عليمٌ حكيم ) . وقوله تعالى ( يا أبتى هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربى حقاً ، وقد أحسن بى إذ أخرجنى من السجن وجاء بكم من اللبد ومن بعد أن نزَّع الشيطانُ بى وبين إخوتى ، إن ربى لطيفٌ لما يشاء ، إنه هو العليمُ الحكيم . رب قد آتيتنى من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطرَ السموات والأرض أنتَ ولىَّي فى الدنيا والآخرة توفى مسلماً والحقنى بالصالحين ) . فاطرٌ والبدعُ والبارئُ والخالقُ واحد . من اللبدو : بادية

قوله ( باب رؤيا يوسف ) كذا لهم ، ووقع للنسقى يوسف بن يعقوب بن إسحق بن إبراهيم خليل الرحمن ، وقوله عز وجل ( إذ قال يوسف لأبيه ) فساق الى ( ساجدين ) ثم قال الى قوله عليم حكيم ، كذا لأبى ذر والنسقى ، وساق فى رواية كريمة الآيات كلها . قوله ( وقوله تعالى : وقال يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربى حقاً الى قوله والحقنى بالصالحين ) كذا لأبى ذر والنسقى أيضاً . وساق فى رواية كريمة الآيتين ، والمراد أن معنى قوله ( تأويل رؤياي ) أى اننى تقدم ذكرها وهى رؤية السكواكب والشمس والقمر ساجدين له ، فلما وصل أبواه وإخوته الى مصر ودخلوا عليه وهو فى مرتبة الملك وسجدوا له وكان ذلك مباحاً فى شريعتهم فكان التأويل فى الساجدين وكونها حقاً فى السجود ، وقيل التأويل وقع أيضاً فى السجود ولم يقع منهم السجود حقيقة وإنما هو كناية عن الخضوع ، والاول هو المعتمد . وقد أخرجه ابن جرير بسند صحيح عن قتادة فى قوله ( وخروا له سجداً ) قال وكانت تحية من قبلكم ، فأعطى الله هذه الأمة السلام تحية أهل الجنة ، وفى لفظ : وكانت تحية الناس يومئذ أن يسجد بعضهم لبعض ، ومن طريق ابن إسحق والثوري وابن جرير وغيرهم نحو : قال الطبرى : أرادوا أن ذلك كان بينهم لا على وجه العبادة بل الاكرام ، واختلف فى المدة التى كانت بين



الرؤيا وتفسيرها ، فأخرج الطبري والحاكم والبيهقي في الشعب بسند صحيح عن سلمان الفارسي قال : كنت بين رؤيا يوسف وعبارتها أربعين عاما . وذكر البيهقي له شاعدا عن عبد الله بن شداد وزاده وإليها يتبعى أمد الرؤيا ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : كانت مدة المفارقة بين يعقوب ويوسف ثمانين سنة وفي لفظ ثلاثا وثمانين سنة ، ومن طريق قتادة خسا وثلاثين سنة ، ونقل الثعلبي عن ابن مسعود ثمانين سنة ، ومن السكاكيتين وعشرين سنة قال وقيل سبعا وسبعين ، وقيل ابن اسحق قولاً أنها كانت ثمانية عشر عاماً والأول أقوى والقلم عند الله . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ، وسقط هذا وما بعده إلى آخر الباب للنسفي . قوله ( فاطر والبديع والمبدع والبارئ ) والخالق واحد ( كذا لبعضهم الباري بالراء ، ولا يذو والأكثر البادى بالهال بدل الراء والهمز ثابت فيهما ، وزعم بعض الشراح أن الصواب بالراء وأن رواية الهال وهم وليس كما قال فقد وردت في بعض طرق الاسماء الحسنى كما تقدم في الدعوات ، وفي الاسماء الحسنى أيضاً البدي . وقد وقع في التنكيح ما يشهد اسكل منهما في قوله ( أولم يروا كيف يبدى الله الخلق ثم يبيده . ثم قال - فاعظروا كيف بدأ الخلق ) فالاول من الرباعى واسم العامل منه مبدى والثاني من الثلاثي واسم الفاعل منه بادى وهما لغتان مشهورتان ، وإنما ذكر البخاري هذا استطراداً من قوله في الآيتين المذكورتين ( فاطر السماوات والارض ) فأراد تفسير الفاطر ، وزعم بعض الشراح أن دهوى البخاري في ذلك الوحدة ممنوعة عند المحققين ، كذا قال ، ولم يرد البخاري بذلك أن حقايق معانيها متوحدة وإنما أراد أنها ترجع الى معنى واحد وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، وقد ذكرت قول الفراء أن فطر وخلق وخلق بمعنى واحد قبله باب رؤيا الصالحين ، قوله ( قال أبو عبد الله : من البدء وبأدنه ) كذا وجدته مشبوهاً في الأصل بالهمز في الموضعين ويروا المطب لأبي ذر ، فإن كان محفوظاً ترجمته رواية الهال من قوله والبادى . ولغير أبي ذر من البدو وبادية ، بالواو بدل الهمز وخير همز في بادية وبهاء فأيد ، وهو أولى لأنه يريد تفسير قوله في الآية المذكورة ( وجاءكم من البدو ) ففسرهما بقوله بادية أى جاءكم من البادية ، وذكره الكرماني فقال : قوله من البدو أى قوله ( وجاءكم من البدو ) أى من البادية ، ويحتمل أن يكون مقصوده أن فاطر معناه البادى من البدء أى الابتداء أى بادى الخلق ، فمعنى فاطر بادى والله أعلم

٧ - باب رؤيا إبراهيم . وقوله تعالى ( فلما بلغ معه السعى قال يا نبي إلى أين أنت في المنام ) أدبحك فاعظ ماذا ترى ؟ قال يا بئس أهل ما تورأرتجدنى إن شاء الله من الصابرين . فلما أسلمنا وتله البحرين ونادينا أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا إنا كذاك نجزي الحسين ) . قال مجاهد : أسلمنا ما أميرابه . وتله وضع وجهه بالأرض

قوله ( باب رؤيا إبراهيم عليه السلام ) كذا لأبي ذر ، وسقط لفظ باب لغيره . قوله ( وقوله عن رجل : فلما بلغ معه السعى - إلى قوله - نجزي الحسين ) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها . فيل كان إبراهيم نذر إن رزقه الله من سارة ولداً أن يذبحه قرباناً فرأى في المنام أن أوف بتذرك أخرجه ابن أبي حاتم عن السدي قال : فقال إبراهيم لإسحق اطلق بنا قرب قرباناً وأخذ حبلاً وسكينا ثم انطلق به حتى إذا كان

بين الجبال قال : يا أبت ابن قريبتك ؟ قال : أنت يا بني . إني أرى في المنام أني أذبحك الآيات ، فقال : اشد رباطي حتى لا أضطرب ، واكفف ثيابك حتى لا ينتضح عليا من دمي فتراه سادة فحزن ، وأسرع مر السكين على حلق لي يكون أمون علي ، ففعل ذلك إبراهيم وهو يبكي وأمر السكين على حلقه فلم تحمر وضرب الله على حلقه صفيحة من نحاس فسكبه على جبينه وحز في قفاه ، فذاك قوله ( فلما أسلما وله لجبين وتودى أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ) فالتفت فإذا هو بكيش فأخذه وحل عن ابنه ، هكذا ذكره السدي وله أخذه عن بعض أهل الكتاب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم بسند صحيح أيضاً عن الزهري عن القاسم قال : اجتمع أبو هريرة وكعب بن الأشعث أبو هريرة عن النبي ﷺ أن لكل نبي دعوة مستجابة ، فقال كعب : أفلا أخبرك عن إبراهيم ؟ لما رأى أنه يذبح ابنه اسحق قال الشيطان إن لم أفن هؤلاء عند هذه لم أفنهم أبداً ، فذهب إلى سارة فقال : أين ذهب إبراهيم يا ابنك ؟ قالت : في حاجته قال : كلا أنه ذهب به ليذبحه يزعم أن ربه أمره بذلك ، فقالت : أخشى أن لا يطيع ربه ، فجاء إلى إسحق فأجابه بنحوه ، فواجه إبراهيم فلم يلتفت إليه ، فأيس أن يطيعوه . وساق نحوه من طريق سعيد بن قتادة وزاد : أنه سد على إبراهيم الطريق إلى المنحر ، فأمره جبريل أن يرميه بسبع حصيات عند كل جمرة ، وكان قتادة أخذ أوله عن بعض أهل الكتاب وآخره مما جاء عن ابن عباس وهو عند أحد من طريق أبي الطفيل عنه قال : إن إبراهيم لما رأى المناسك تعرض له إبليس عند المسعى فسبته إبراهيم فذهب به جبريل إلى العقبة فمرض له إبليس فرماه بسبع حصيات حتى ذهب ، وكان على اسماعيل قميص أبيض ، وثم تله لجبين فقال : يا أبت أنه ليس لي قميص تكفني فيه غيره فاخلمه ، فتودى من خلفه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، فالتفت فإذا هو بكيش أبيض أقرن أعين فذبحه . وأخرج ابن اسحق في المبتدأ ، عن ابن عباس نحوه وزاد : فوالذي نفسي بيده لقد كان أول الإسلام وإن رأس الكيش لمعلن بقريه في ميزاب الكعبة . وأخرجه أحد أيضاً عن عثمان بن أبي طلحة قال : أمرني رسول الله ﷺ فرأيت قرني الكيش حين دخل البيت . وهذه الآثار من أقوى الحجج لمن قال إن الذبيح اسماعيل ، وقد نقل ابن أبي حاتم وغيره عن العباس وابن مسعود وعن علي وابن عباس في إحدى الروايتين عنهما وعن الأحنف عن ابن ميمونة وزيد بن أسلم ومسروق وسعيد بن جبيرة في إحدى الروايتين عنه وعطاء والشعبي وكعب الأحبار أن الذبيح اسحق ، وعن ابن عباس في أشهر الروايتين عنه وعن علي في إحدى الروايتين عن أبي هريرة ومعاوية وابن عمر وأبي الطفيل وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة والشعبي في إحدى الروايتين عنهما ومجاهد والحسن وعمر بن كعب وأبي جعفر الباقر وأبي صالح والربيع بن الأس وأبي عمرو بن العلاء وعمر بن عبد العزيز وابن اسحق أن الذبيح اسماعيل ، ويؤيده ما تقدم وحديث : أنا ابن الذبيحين ، رويناه في الأحكام ، من حديث معاوية ، ونقله عبد الله بن أحمد عن أبيه وابن أبي حاتم عن أبيه وأطنب ابن القيم في الهدى في الاستدلال لقوته ، وفراء بخط الشيخ تقي الدين السبكي أنه استنبط من القرآن دليلاً وهو قوله في الصافات ( وقال إني ذاهب إلى ربي سيدني - إلهي قوله - إني أرى في المنام أني أذبحك ، وقوله في هود ( وإسرته قائمة فذبحك فبشرناهما ) بإسحق - إلهي قوله - وهذا يدل شيئاً ) قال : ووجه الأخذ منهما أن سياقهما يدل على أنهما قصتان مختلفتان في وقتين الأولى عن طلب من إبراهيم وهو لما هاجر من بلاد قومه في ابتداء أمره فسأل من ربه الولد ( فبشره بغلام حلیم ، فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام

أنى أذبحك ) والقصّة الثّانية بعد ذلك بدهر طريل لما شاخ واستبعد من مثله أن يحيى له الولد وجاءته الملائكة عند ما أسروا بأهلك قوم لوط بشروءه بأسحق ، فذهبن أن يكون الأول اسماعيل وبؤيده أن في التوراة أن اسماعيل بكره وأنه ولد قبل اسحق . قلت : وهو استدلال جيد وقد كنت استعصته واحتج به الى أن مر بي قوله في سورة ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق ) فانه يذكر دلي قوله إنه رزق اسماعيل في ابتداء أمره وقوته لأن هاجر والد اسماعيل صارت أسارة من قبل الجبار الذى وهبها لها وانها وهبتها لابراهيم لما نمت من الولد فولدت هاجر اسماعيل فغارت سارة منها كما تقدمت الإشارة اليه في ترجمة ابراهيم من أحاديث الأنبياء. وولدت بعد ذلك اسحق واستمرت غيرة سارة الى أن كان من اخراجها وولدها الى مكه ما كان ، وقد ذكره ابن اسحق في المبتدأ ، مفصلاً ، وأخرجه الطبري في تاريخه من طريقه ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : انطلق ابراهيم من بلاد قومه قبل الشام فلقى سارة وهي بنت ملك حران فأنمت به فزوجها ، فلما قدم مصر وهبها الجبار هاجر ووهبتها له سارة وكانت سارة تمنع الولد وكان ابراهيم يدعاه أن يرب له ولداً من الصالحين فأخبرت الدهوة حتى كبر فلما علمت سارة أن ابراهيم وقع على هاجر حزنّت على ما فاتها من الولد . ثم ذكر قصة يحيى الملائكة بسبب إهلاك قوم لوط وتبشيرهم ابراهيم واسحق فلذلك قال ابراهيم ( الحمد لله الذى وهب لى على الكبر اسماعيل واسحق ) ويقال لم يكن بينهما الا ثلاث سنين ، وقيل كان بينهما أربع عشرة سنة ، وما تقدم من كون قصة الذبيح كانت بمكة حجة قوية في أن الذبيح اسماعيل لأن سارة واسحق لم يكنا بمكة والله أعلم . قوله ( وقال مجاهد : أسلماً : سلماً ما أسراه ، وتله : وضع وجهه بالأرض ) قال الضرباني في تفسيره : حدثنا ورواه عن ابن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى ( فلما أسلماً ) قال سلماً ما أسراه ، وفي قوله ( وتله للجبين ) قال : وضع وجهه بالأرض قال : لا تذبجني وأنت تنظر في وجهي مثلاً ترحمني ، فوضع جبهته في الأرض . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي قال ( فلما أسلماً ) أى سلماً لله الأمر ، ومن طريق أبي صالح قال : انفقاً على أمر واحد ، ومن طريق قتادة سلم ابراهيم لأمر الله وسلم اسحق لأمر ابراهيم ، وفي لفظ : أما هذا فأسلم نفسه لله وأما هذا فأسلم ابنه لله ، ومن طريق أبي عمران الجوني : تله للجبين كبه لوجهه . ( نفيه ) : هذه الترجمة والتي قبلها ليس في واحد منهما حديث مسند بل اكتفي فيهما بالقرآن ، ولها نظائر . وقول الكرماني إنه كان في كل منهما بياض يليق به حديث يناسب محتمل مع بعده

### ٨ - باب التواطؤ على الرؤيا

٦٩٩١ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا القيث عن عقیل بن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنه أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ، وأن أناساً أروها في التسع الأواخر ، فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ،

قوله ( باب التواطؤ على الرؤيا ) أى توافق جماعة على شيء واحد ولو اختلفت عباراتهم . قوله ( أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر ) في رواية الكشميني د ناساً . قوله ( أروها في التسع الأواخر ، فقال النبي ﷺ : التسوها في السبع الأواخر ) كذا وقع في هذه الرواية من طريق سالم بن عبد الله بن

عمر ، وتقدم في أواخر الصيام من طريق مالك عن نافع مثله لفظه ، وأرى رؤياكم تواطأت في السبع  
الأواخر ، فمن كان متحريرا ، الحديث ، ولم يذكر الجملة الوسطى ، واعتزله الاسماعيلي فقال : اللفظ الذي ساقه  
خلاف التواطؤ ، وحديث النواطذ ، أرى رؤياكم قد تواطأت على العشر الأواخر ، . قلت : لم يلتزم البخاري  
إيراد الحديث بلفظ النواطذ وإنما أراد بالنواطذ التوافق وهو أعم من أن يكون الحديث بلفظ أو بعدائه ، وذلك  
أن أفراد السبع داخله في أفراد العشر ، فلما رأى قوم أنها في العشر وقرم أنها في السبع كانوا كأنهم توافقوا على  
السبع فأصرهم بالتعاسا في السبع لتوافق الطائفتين عليهما ، ولأنه أيسر عليهم ، جرى البخاري على عادته في إيراد  
الأخفى على الأجل ، والحديث الذي أشار إليه تقدم في كتاب قيام الليل من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر  
قال درأيت كأن يبدى قطعة امتشق الحديث ، وفيه : وكانوا لا يزالون يقصون على النبي ﷺ الرؤيا ، وفيه : أرى  
رؤياكم قد تواطأت في العشر الأواخر ، الحديث . ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على  
صحتها وصحتها كما يستفاد قوة الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة

٩ - باب رؤيا أهل السجن والفساد والشرك ، لقوله تعالى ﴿ ودخل معه السجنَ فتَيَان ، قال  
أحدُهما إِنِّي أَرَانِي أُعْصِرُ خُمْرًا ، وقال الآخرُ إِنِّي أَرَانِي أَعْجِلُ بِرَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ ، نَبِّئْنَا  
بِتَأْوِيلِهِ ، إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْضِنِينَ . قال الا يأتينكما طعامٌ مُرَزَقًا ، إِنَّا نَبِّأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ، فَلَمَّا  
عَمِلْتُمَا فِي دِينِكُمَا ، إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ . وَانْتَبِهْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ  
وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ، مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ، ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ ، وَابْتَغَى  
أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ . يا صاحبي السَّجْنِ أَرَأَيْتَ مُتَفَرِّقُونَ ﴾ . وقال الفضيل لبعض الأنواع يا عبد الله  
﴿ أربابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الواحدُ القهار ؟ ما تعبدونَ من دونِ اللَّهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ  
مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ، إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ، أَمَرَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ، وَلَكِنْ  
أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . يا صاحبي السَّجْنِ أَمَا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبُّهُ خُمْرًا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَابُ بِقُلْجَةٍ طَائِرٍ  
مِنْ رَأْسِهِ ، قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ كَسْتُمُتَيَان . وقال للذي ظن أنه ناجٍ منهما : اذكرني عند ربك ، فأنساه  
الشيطانُ ذِكْرَ رَبِّهِ ، فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سَنِينَ . وقال الملك إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ  
عِجَافٍ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ، يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِن كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبِرُونَ . قالوا :  
أُضْفَأَتْ أَحْلَامُ ، وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِهَآئِلِينَ . وقال الذي نجا منهما و دُرِّبَ بِمِلَّةِ أُمَةٍ : أَنَا أَبَشَّكُمْ بِتَأْوِيلِهِ  
فَأَرْسَلُون . يوسفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ  
وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ، لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ . قال زُرْعُونَ سَبْعَ سَنِينَ ذُأْبًا ، فَاحْصَدْتُمْ فَذَرُّوهُ فِي

صنيله إلا قليلا مما تأكلون . ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يا كن ما قدمتم لمن إلا قليلا مما تمصنون . ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يفتك الناس وفيه يصرون . وقال الملك أنتوني به ، فلما جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك . وادكر ، اقتل من ذكرت . « أمة » : قرن . وتقرأ « أمة » : نسيان . وقال ابن عباس : يصرون الاعتاب والذهن . « تمصنون » : تحرسون

٩٩٩٢ - حدثنا عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن سعيد بن المسيب وأبا عبيد أخبراه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لو أئمت في السجن ما أبت يوسف ثم أتاني الداعي لأجبهه

قوله ( باب رؤيا أهل السجون والفساد والشرك ) تقدمت الإشارة إلى أنه الرؤيا الصحيحة وإن اختصت غايها بأهل الصلاح لكن قد تقع لغيرهم ، ووقع في رواية أبي ذر بدل الشرك ، الشراب ، بضم الميم والتشديد جمع شارب ، أو بفتح السين مخففا أي وأهل الشراب والمراد شرية المحرم ، وعطفه على أهل الفساد من عطف الخاص على العام كما أن المسجون أعم من أن يكون فاسدا أو مصلحا ، قال أهل العلم بالتمبير : إذا رأى السكار أو الفاسق الرؤيا الصالحة فأنها تكون بشرى له بهديته إلى الإيمان مثلا أو التوبة أو انذارا من بقاءه على الكفر أو الفسق ، وقد تكون لغيره من ينسب إليه من أهل الفضل ، وقد يرى ما يدل على الرضا بما هو فيه ويكون من جملة الابتلاء والفرور والمكر فعوضا عنه ذلك . قوله ( وقوله تعالى : ودخل معه السجن فتيان - إلى قوله - ارجع إلى ربك ) كذا في ذر ، وساق في رواية كريمة الآيات كلها وهي ثلاث عشرة آية ، قال السبيل : اسم أحدهما قثم والآخر قثم كل منهما بمجمة أحدهما مفتوحة والآخرى معنومة ، قال وقال الطبري : الذي رأى أنه يهصر خيرا اسمه نبوه ، وذكر اسم الآخر فلم أحفظه . قلت : سماه خثك بمجمة ومثلثة وهواه لابن اسحق في « المبتدأ » وبه جزم الثعلبي ، وذكر أبو عبيد البكري في كتاب « المسالك » أن اسم الخباز رشان والساقى مرطس ، وحكما أن الملك اتهمهما أنهما أرادا اسمه في الطعام والشراب فلبسهما إلى أن ظهرت برائة الساقى دون الخباز ، وبقال أنهما لم يريا شيئا وإنما أرادا امتحان يوسف ، فأخرج الطبري عن ابن مسعود قال : لم يريا شيئا وإنما تحاكما ليجربا ، وفي سنده ضعف . وأخرج الحاكم بسند صحيح عن ابن مسعود نحوه وزاد : فلما ذكر لهما التأويل قالوا إنما كنا نلعب ، قال : رضي الأمر الآية . قوله ( وقال الفضيل الخ ) وقع لأبي ذر بعد قوله ( ارجع إلى ربك ) وعند كريمة عند قوله ( أرباب متفرقون ) وهو الأتيق ، وعند غيرهما بعد قوله « الاعتاب » والذهن . قوله ( وادكر اقتل من ذكرت ) في رواية السكشميني من ذكر ، وهو من كلام أبي عبيدة قال : ادكر بعد أمة اقتل من ذكرت فادغمت التاء في الدال فحولت دالا لا معنى مهملة ثقيلة . قوله ( بعد أمة قرن ) هو قول أبي عبيدة قاله في تفسير آل عمران ، وقال في تفسير يوسف : بعد حين ، وأخرجه الطبري بسند جيد عن ابن عباس مثله ، ومن طريق سماك عن عكرمة قال : بعد حقبة من الدهر ، وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير : بعد سنين . قوله ( ويقرأ أمة ) بفتح أوله وميم بعدها هاء منونة نسيان ، أي تذكر بعد أن كان نسي ، وهذه القراءة نسبت في الشواذ لابن

عباس وعكرمة والضحاك ، يقال رجل مأموه أى ذاهب العقل ، قال أبو عبيدة : قرئ بعد أمه أى نسيان ، تقول أميت أمه أى بسكون الميم قال الشاعر : دأمت وكنت لا أنسى حديثنا ، وقال الطبري : روى عن جماعة أنهم قرأوا بعد أمه ، ثم ساق بسند صحيح عن ابن عباس أنه كان يقرأها بعد أمه ، وتفسيرها بعد نسيان ، وساق مثله عن عكرمة والضحاك ، ومن طريق مجاهد نحوه لمك قالما بسكون الميم . قوله ( وقال ابن عباس بمصرون الاعناب والدمن ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ( ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يقات الناس وفيه بمصرون ) يقول الاعناب والدمن ، وفيه رد علي أبي عبيدة في قوله إنه من العصرة روى الجاهل فمن قرله بمصرون ينجون ، ويقيد قول ابن عباس قوله في أول القصة ( لئن أداني أعصر خيرا ) وقد اختلف في المراد به فقال الأكثر : أطلق عصر الخيل باعتبار ما يشول إليه وهو كقول الشاعر :

الحد فقه العل المنان صار الأريد في روى النصيبان

أى السنبلي ، فسمى القمح ثريدا باعتبار ما يشول إليه ، وأخرج الطبري عن الضحاك قال : أهل عمان يسدون العناب خيرا ، وقال الأصمعي : سمعت معاوية بن سليمان يقول : أقيت أمرا بيا معه - له عنب فقلت ما معك ؟ قال خر ، وقرأ ابن مسعود لئن أداني أعصر عنباً ، أخرجه ابن أبي حاتم بسند حسن ، وكأنه أراد التفسير ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة أن الساقى قال لبوسف : رأيت فيما يرى النائم أبى غرسك حبة فنبئت تخرج فيها ثلاث عناقيد لمصرتين ثم بقيت الملك ، فقال : تمكث في السجن ثلاثا ثم تخرج فأتى به أى على طاعتك . قوله ( تحصنون نحرسون ) كذا لم من الحراسة ، وعند أبي عبيدة في د المجاز ، نحرزون بزى بدل السين من الاحراز ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس تحصنون بجاء معجمة ثم زاي ونونين من الحزن . قوله ( جويرة ) بالضم مصغر وهو ابن اسماعيل الضبي وروايته عن مالك من الأفران . قوله ( لو لبئت في السجن مالبث يوسف ثم أناني الداعي لأجبت ) كذا أورده مختصرا ، وقد تقدم في ترجمة يوسف من أحاديث الأنبياء من هذا الوجه وزاد فيه قصة لوط ، وتقدم شرحه في أحاديث الأنبياء ، وأخرجه النسائي في التفسير من هذا الوجه وزاد في أوله ونحن أحن بالشك من إبراهيم ، الحديث ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال : مثل حديث يونس بن يزيد عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة بطوله ، ومن طريق أبي أويس عن الزهري مثل مالك وأخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق جويرة بطوله أخرجه كاهن من رواية عبيد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرة بن أسماء ، وذكر أن أحمد بن سعيد بن أبي سريته رواه عنه فقال د عن أبي سلمة ، بدل أبي عبيد وهم فيه قان المحفوظ عن مالك أبو عبيد لا أبو سلمة ، وكذلك أخرجه من طريق سعيد بن داود عن مالك أن ابن شهاب حدثه أن سعيدا وأبا عبيد أخبراه به ، وقد وقع في بعض طرقه بأبسط من سياقه ، فأخرج عبد الرزاق عن ابن عبيدة عن عمرو بن دينار عن عكرمة رفعه ، لقد عجب من يوسف وكرمه وصبره حتى مثل على البقرات المعجاف والسمان ، ولو كنت مكانه ما أحببت حتى اشتريت أن يخرجوني ، ولقد عجب منه حين أتاه الرسول - بمعنى ليخرج إلى الملك - فقال ارجع إلى ربك ، ولو كنت مكانه لبئت في السجن مالبث لأمعرت الاجابة ولبادرت الباب ولما ابتغيت العذر ، وهذا مرسل وقد وصله الطبري من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي بضم

المجمعة والزاي عن عمرو بن دينار بذكر ابن عباس فيه فذكره وزاد « ولولا الكلمة التي قالها لما لبث في السجن ما لبث » ، وقد مضى شرح ما يتعلق بذلك في قصة يوسف من أحاديث الأنبياء .

### ١٠ - باب من رأى النبي ﷺ في المنام

٦٩٩٣ - **حدثنا** عبد الله بن أحمد بن محمد بن عيسى عن يونس عن الزهري حدثني أبو سلمة « أن أبا هريرة قال :

سمعت النبي ﷺ يقول : من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ، ولا يتشبَّه للشيطان بي » . قال أبو عبد الله : قال ابن سيرين إذا رآه في صورته

٦٩٩٤ - **حدثنا** علي بن أسيد حدثنا عبد العزيز بن مختار حدثنا ثابت البناني « عن أنس رضي الله

عنه قال : قال النبي ﷺ : من رأى في المنام فقد رأى . فإنَّ الشيطان لا يتشبَّه بي ، وؤيا للؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة »

٦٩٩٥ - **حدثنا** يحيى بن بكير حدثنا لبيب عن عبيد الله بن أبي جعفر أخبرني أبو سلمة « عن أبي

قنادة قال قال النبي ﷺ : الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان . فمن رأى شيئاً يسكره فليدفعه فليدفعه من شمله ثلاثاً وليتعوذ من الشيطان فاتها لا تضره ، وإنَّ للشيطان لا يبرأ بي »

٦٩٩٦ - **حدثنا** خالد بن خنيس حدثنا محمد بن حرب حدثني الزهري عن أبي سلمة

« قال أبو قنادة رضي الله عنه : قال النبي ﷺ : من رأى فقد رأى الحق » . تابعه يونس وابن أخي الزهري

٦٩٩٧ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف حدثنا الألبان حدثني ابن الهادي عن عبد الله بن خباب « من أبي

سعيد الخدري سمع النبي ﷺ يقول : من رأى فقد رأى الحق ، فإنَّ الشيطان لا يتكلمني »

**قوله** ( باب من رأى النبي ﷺ في المنام ) ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( أن أبا هريرة قال ) في رواية الاسماعيل من طريق اليبدي عن الزهري ، أخبرني أبو سلمة سمعت أبا هريرة ، **قوله** ( من رأى في المنام فسيروني في اليقظة ) زاد مسلم من هذا الوجه ، أو فكأنما رأى في اليقظة ، هكذا بالكسر وقع عند الاسماعيل في الطريق المذكورة ، فقد رأى في اليقظة ، بدل قوله فسيروني ، ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه . وصححه الترمذي وأبو حنيفة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي حنيفة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فمده ثلاثة ألفاظ : فسيروني في اليقظة ، فكأنما رأى في اليقظة ، فقد رأى في اليقظة ، رجال أحاديث الباب كالألفاظ إلا قوله في اليقظة . **قوله** ( قال أبو عبد الله قال ابن سيرين إذا رآه في صورته ) سقط هذا التعليق لأنني رأيت عند غيره ، وقد روينا موصولاً من طريق اسماعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب روى عن شيوخ البخاري عن حماد بن زيد عن أيوب

قال «كان محمد - يعني ابن سيرين - إذا قص عليه رجل أنه رأى النبي ﷺ قال : صف لي الذي رأيته ، فإن وصف له صفة لا يعرفها قال : لم نره ، وسنده صحيح . ووجدت له ما يؤيده . فأخرج الحاكم من طريق طاسم بن كليب حديثي أبي قال : قالت لابن عباس رأيت النبي ﷺ في المنام قال : صفه لي ، قال : ذكرت الحسن بن علي فضيته به ، قال : قد رأيته ، وسنده جيد . ويأرضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال «قال رسول الله ﷺ من رأى في المنام فقد رأى ، فاني أرى في كل صورة ، وفي سنده صالح مولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه ، وهو من رواية من سمع منه بعد الاختلاط ، ويمكن الجمع بينهما بما قال الفاضل أبو بكر بن العربي : رؤية النبي ﷺ بصفته المملوءة إدراك على الحقيقة ، ورؤيته على غير صفته إدراك للمثال . فإن الصواب أن الأنبياء لا تغيرهم الأرض ، ويكون إدراك الذات الكريمة حقيقة وإدراك الصفات ادراك المثل ، قال وشذ بهض القدريه فقال : الرؤيا لاحقيقة لها أصلا وشذ بهض الصالحين فزعم أنها تقع بمعنى الرأس حقيقة ، وقال بعض المتكلمين : هي مدركة بعينين في القلب قال وقوله «فسيراني ، معناه فسيري نفسي ما رأي لأنه حق وغيب اتى فيه ، وقيل معناه فسيرانى في القيامة ، ولا فائدة في هذا التخصيص ، وأما قوله «فكأنما رأي ، فهو تشبيه ومعناه أنه لو رأى في اليقظة مطابق ما رأى في المنام فيكون الأول حقا وحقيقة والثاني حقا وتمثيلا ، قال : وهذا كله إذا رأى على صورته المعروفة . فإن رأى على خلاف صفته فهي أمثال ، فإن رأى مقبلا عليه مثلا فهو خير للرأى وفيه وعلى العكس فبالعكس . وقال الوديعي قال عياض : يحتمل أن يكون المراد بقوله فقد رأي أو فقد رأى الحق أن من رأى على صورته في حياته كانت رؤياه حقا . ومن رأى على غير صورته كانت رؤياه تأويل . وتعقبه فقال : هذا ضعيف بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها انتهى ولم يظهر لي من كلام الفاضل ما ينافي ذلك ، بل ظاهر قوله أنه يراه حقيقة في الحالين . لكن في الأولى تكون الرؤيا بما لا يحتاج الى تعبير والثانية مما يحتاج الى التعبير . قال القرطبي : اختلف في معنى الحديث فقال قوم هو على ظاهره فن رأى في النوم رأى حقيقة كمن رأى في اليقظة سواء ، قال وهذا قول يدرك فساد ما أوائل المقول ، ويلزم عليه أن لا يراه أحد الا على صورته التي مات عليها وأن لا يراه راينان في آن واحد في مكانين وأن يحيا الآن ويخرج من قبره ويمشي في الأسواق ويخاطب الناس ويخاطبوه ، ويلزم من ذلك أن يحلوا قبره من جسده فلا يبقى من قبره فيه شيء فيزار مجرد القبر ويسلم على غائب لأنه جائز أن يرى في الليل والنهار مع اتصال الاوقات على حقيقة في غير قبره . وهذه جهالات لا يلزم بها من له أدنى مسكة من عقل . وقالت طائفة . معناه أن من رأى رأى على صورته التي كان عليها ، ويلزم منه أن من رأى على غير صفته أن تكون رؤياه من الاضغاث . ومن المعلوم أنه يرى في النوم على حالة تختلف حالته في الدنيا من الاحوال الثلاثة به وتقع تلك الرؤيا حقا كما لو رأى ملكا دارا بجسمه مثلا فإنه يدل على امتلاك تلك الدار بالحيز ، ولو تمكن الشيطان من التمثيل بشيء مما كان عليه أو ينسب اليه لمرض عزم قوله «فإن الشيطان لا يتمثل بي ، فالأولى أن نزه رؤياه وكذا رؤياه شيء منه أو عما ينسب اليه عن ذلك ، فهو أبلغ في الحرمة وأبقر بالمهمة كما عزم من الشيطان في يقظته ، قال : والصحيح في تأويل هذا الحديث أن مقصوده أن رؤيته في كل حالة ليست باطلة ولا أضغاثا بل هي حق في نفسها ولو رأى على غير صورته فمتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله وقال وهذا قول الفاضل أبي بكر بن الطيب وغيره . ويؤيده قوله «فقد رأي الحق ، أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به فإن كانت على ظاهرها والا



سمى في تأويلها ولا يهمل أمرها لأنها إما بشرى بخير أو انذار من شر إما ليخيف الرائي وإما ليترجم عنه وإما ليلبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه . وقال ابن بطال قوله « فسيراني في اليقظة » يريد تصديق تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها وخروجها على الحق ، وليس المراد أنه يراه في الآخرة لأنه سيراه يوم القيامة في اليقظة فزاه جميع أمته من رآه في النوم ومن لم يره منهم . وقال ابن التين : المراد من آمن به في حياته ولم يره له كونه حينئذ طائفاً عنه فيكون بهذا مبشراً لكل من آمن به ولم يره أنه لابد أن يراه في اليقظة قبل موته قاله القزاز ، وقال المازري : إن كان المحفوظ « فكأنما رآني في اليقظة » فماده ظاهر وإن كان المحفوظ « فسيراني في اليقظة » احتمل أن يكون أراد أهل عصره من يهاجر إليه فإنه إذا رآه في المنام جهل ذلك علامة على أنه يراه بعد ذلك في اليقظة وأوحى الله بذلك إليه ﷺ . وقال القاضي : وقيل معناه سيرى تأويل تلك الرؤيا في اليقظة وصحتها ، وقيل معنى الرؤيا في اليقظة أنه سيراه في الآخرة وتعب بأن في الآخرة يراه جميع أمته من رآه في المنام ومن لم يره يعني فلا يبقى لخصوص رؤيته في المنام رؤية ، وأجاب القاضي عما مضى بإحتمال أن تكون رؤياه له في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها « وجبة لتكرمه في الآخرة » وأن يراه رؤية خاصة من القرب منه والدفاع له بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات ، قال : ولا يبعد أن يعاقب الله بعض المذنبين في القيامة بمنع رؤية نبيه ﷺ مدة . وحله ابن أبي جرة على عمل آخر فذكر عن ابن عباس أن غيره أنه رأى النبي ﷺ في النوم فبقى بعد أن استيقظ منهسكراً في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين ولما حال حالته هيمنة فخرجت له المرأة التي كانت لأبي ﷺ فنظر فيها فرأى صورة النبي ﷺ ولم ير صورة نفسه ، ونقل عن جماعة من الصالحين أنهم رأوا النبي ﷺ في المنام ثم رأوه بعد ذلك في اليقظة وسألوه عن أشياء كانوا منها متخوفين فأرشدهم إلى طريق تفرجها فجاء الأمر كذلك . قلت : وهذا مشكل جداً ولو حمل على ظاهره لكان هؤلاء صحابة ولا يمكن بقاء الصحبة إلى يوم القيامة ، ويعكر عليه أن جماجم وأوه في المنام ثم لم يذكر واحد منهم أنه رآه في اليقظة وخبر الصادق لا يتخلف ، وقد استند أنكار القرطبي على من قال من رآه في المنام فقد رأى حقيقته ثم يراها كذلك في اليقظة كما تقدم قريباً ، وقد تفطن ابن أبي جرة لهذا فأحال بما قال على كرامات الأولياء فإن يمكن كذلك تبيين العدول عن العموم في كل راء ، ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق وأما غيرهم فعلى الاحتمال ، فإنه خرق المادة قد يقع لأزديق بطريق الاملاء والإغواء كما يقع للصدوق بطريق الكرامة والاكرام ، وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة انتهى . والحاصل من الأجوبة ستة : أحدها أنه على التعمية والتبثيل ، ودل عليه قوله في الرواية الأخرى « فكأنما رآني في اليقظة » . ثانيها أن معناها سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير ، ثالثها أنه خاص بأهل عصره من آمن به قبل أن يراه . رابعها أنه يراه في المرأة التي كانت له إن أمكنه ذلك ، وهذا من أهمه المحامل . خامسها أنه يراه يوم القيامة بهود خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ من لم يره في المنام . سادسها أنه يراه في الدنيا حقيقة ويخاطبه ، وفيه ما تقدم من الاشكال . وقال القرطبي : قد تقرر أن الذي يرى في المنام أمثلة للرياضات لا أنفسها ، غير أن تلك الأمثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها ، فمن الأول رؤياه ﷺ عائفة وفيه « فإذا هي أنت » فأخبر أنه رأى في اليقظة ما رآه في نومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقر التي تنحر والمقصود بالثاني التنبه على دعائي تلك الأمور ومن فوائد رؤيته ﷺ تسكين شوق الرائي لكونه صادقاً في عهته ليعمل دل مشاهدته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « فسيراني في اليقظة » أي من رآني رؤية معظم

لحرمته ومشقاته الى مشاهدته وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه ، قال : ويجوز ان يكون مقصود تلك الرؤيا معنى صورته وهو دينه وشرعيته ، فيعبر بمحسب ما يراه الراى من زيادة ونقصان أو إساءة وإحسان . قلت : وهذا جواب سابع والذي قبله لم يظهر لى فان ظهر فهو ثامن . قوله ( ولا يتمثل الشيطان بى ) فى رواية أنس فى الحديث الذى بعده « فان الشيطان لا يتمثل بى » ، ومضى فى كتاب العلم من حديث أبى هريرة مثله اسكن قال « لا يتمثل فى صورته » ، وفى حديث جابر عند مسلم وابن ماجه « انه لا يذنب الشيطان أن يتمثل بى » ، وفى حديث ابن مسعود عند الترمذى وابن ماجه « ان الشيطان لا يستطيع أن يتمثل بى » ، وفى حديث أبى قتادة الذى يليه « وان الشيطان لا يقرأى » ، بالراء بوزن يتماطى . ومعناه لا يستطيع أن يصير مرئيا بصورته ، وفى رواية غير أبى ذر « يتزايا » ، براءى وبعد الالف تحتملية ، وفى حديث أبى سعيد فى آخر الباب « فان الشيطان لا يتمثل بى » ، أما قوله « لا يتمثل بى » ، فعناه لا يتشبه بى ، وأما قوله « فى صورته » ، فعناه لا يصير كأنما فى مثل صورته ، وأما قوله « لا يقرأى » ، فرجح بعض الشراح رواية الراى عليها أى لا يظهر فى زى ، وإيسر الرواية الأخرى بعيدة من هذا المعنى ، وأما قوله « لا يتمثل بى » ، أى لا يتمثل بى فحذف المضاف ووصل المضاف اليه بالفعل ، والمعنى لا يتمثل بى صورته ، فالجميع راجع الى معنى واحد ، وقوله « لا يستطيع » ، يشير الى أن الله تعالى وان أمكنه من التصور فى أى صورة أراد فانه لم يمكنه من التصور فى صورة النبي ﷺ ، وقد ذهب الى هذا جماعة فقالوا فى الحديث : إن محل ذلك اذا رآه الراى على صورته التى كان عليها ، ومنهم من ضيق الغرض فى ذلك حتى قال : لا بد أن يراه على صورته التى قبض عليها حتى يعتبر عدد الشمرات البيض التى لم تبلغ عشرين شمرة ، والاصواب التعميم فى جميع حالاته بشرط أن تكون صورته الحقيقية فى وقت ما سواء كان فى شبابه أو رجوليته أو كهوليته أو آخر عمره ، وقد يكون لما عالج ذلك تهييج يتعلق بالرائى . قال المازرى : اختلف المحققون فى تأويل هذا الحديث فذهب القاضى أبو بكر بن الطيب الى أن المراد بقوله « من رأى فى المنام فقد رأى » ، أن رؤياه صحيحة لانكون أضغاثا ولا من تشبهات الشيطان ، قال : ويضدده قوله فى بعض طرقه « فقد رأى الحق » ، قال وفى قوله « فان الشيطان لا يتمثل بى » ، إشارة الى أن رؤياه لانكون أضغاثا . ثم قال المازرى : وقال آخرون بل الحديث محمول على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا دخل بحيله حتى يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره ، وأما كونه قد يرى على غير صفته أو يرى فى مكانين مختلفين معا فان ذلك دخل فى صفة تمثيل لما على غير ما هو عليه ، وقد يظن بعض الحبالات مرئيات امكون ما يتخيل مرئيا بما يرى فى العادة فتكون ذاته ﷺ مرئية وصفاته منخيلة غير مرئية ، والادراك لا يشترط فيه تحديق البهر ولا قرب المسافة ولا كون المرئى ظاهرا على الأرض أو مدفونا ، وإنما يشترط كونه موجودا ، ولم يتم دليل على فناء جسده ﷺ ، بل جاء فى الخبر الصحيح ما يدل على بقائه وتكون ثمرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التمهيد إن من رآه شيئا فهو عام سلم أو شابا فهو عام سرب ، ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كما لو رآه أحد يأمره بقتل من لا يهل قتله فان ذلك يحمل على الصفة المنخيلة لا المرئية . وقال القاضى عياض : يحتمل أن يكون معنى الحديث اذا رآه على الصفة التى كان عليها فى حياته لا على صفة مضادة لحاله ، فان رآه على غير ما كانت رؤيا تأويل لاروقيا حقيقة ، فان من الرؤيا ما يخرج على وجهه ومنها ما يحتاج الى تأويل . وقال النورى : هذا الذى قاله القاضى ضعيف ، بل الصحيح أنه يراه حقيقة سواء كانت

على صفته المعروفة أو غيرها كما ذكره المازري، وهذا الذي رده الشيخ تقدم عن محمد بن سيرين إمام المبرين  
اعتباره، والذي قاله القاضي توسط حسن، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله المازري بأن تكون رؤياه على الحالين  
حقيقة لكن إذا كان على صورته كأن يرى في المنام على ظاهره لا يحتاج إلى تعبير وإذا كان على غير صورته كان  
النقص من جهة الرائي لتغلب الصفة على غير ما هي عليه ويحتاج ما يراه في ذلك المنام إلى التعبير، وعلى ذلك جرى  
عليه التعبير فقالوا: إذا قال الجاهل رأيت النبي ﷺ فإنه يسأل عن صفته فإن وافق الصفة المروية وإلا فلا يقبل  
منه، وأشاروا إلى ما إذا رآه على هيئة تخالف هيئته مع أن الصورة كما هي، فقال أبو سعد أحمد بن محمد بن نصر: من  
رأى نبياً على حاله وهيئته فذلك دليل على صلاح الرائي وكمال جلوه وظفوه بمن طأه، ومن رآه متغير الحال طأها  
مثلاً فذلك دال على سوء حال الرائي. ونما الفيض أبو محمد بن أبي حمزة إلى ما اختاره النووي فقال بعد أن حكى  
الخلاف: ومنهم من قال إن الشيطان لا يتصور على صورته أصلاً فمن رآه في صورة حسنة فذلك حسن في دين الرائي  
وإن كان في جلوه من جوراءه شين أو نقص فذلك خلل في الرائي من جهة الدين، قال: وهذا هو الحق، وقد  
جرى ذلك فوجد على هذا الأسلوب، وبه تحصل الفائدة الكبرى في رؤياه حتى يتبين الرائي هل عنده خلل أو لا،  
لأنه ﷺ نوراني مثل المرأة الصفيّة ما كان في الناظر إليها من حسن أو غيره تصور فيها وهي في ذاتها على أحسن  
حال لا نقص فيها ولا شين، وكذلك يقال في كلامه ﷺ في النوم أنه يعرض على سنته لما وافقها فمـرحق وما  
عانها فاخلل في سمع الرائي، فرؤيا الذات الكريمة حق والخلل إنما هو في سمع الرائي أو بصره، قال: وهذا غير  
ما سمعته في ذلك، ثم حكى القاضي عياض عن بعضهم قال: خص الله نبيه بصوم رؤياه كلها ومنع الشيطان أن يتصور  
في صورته لئلا يتدفع بالكذب على لسانه في النوم، وما خرق الله المادة للانبياء للدلالة على صحة حالم في اليقظة  
واستحال تصور الشيطان على صورته في اليقظة ولا على صفة مضادة لحاله، إذ لو كان ذلك لدخل اللبس بين الحق  
والباطل ولم يوثق بما جاء من جهة النبوة، حتى الله حماها لذلك من الشيطان وتصوره وإلقائه وكيدته، وكذلك حتى  
رؤياهم أنفسهم ورؤياهم النبي ﷺ من تمثيل بذلك لتصح رؤياه في الوجهين ويكون طريقاً إلى علم صحيح لا ريب  
فيه، ولم يختلف العلماء في جواز رؤية الله تعالى في المنام وساق الكلام على ذلك. قلت: ويظهر لي في التوفيق بين  
جميع ما ذكره أن من رآه على صفة أو أكثر مما يختص به فقد رآه ولو كانت سائر الصفات مخالفة، وعلى ذلك  
فتفاوت رؤيا من رآه فن رآه على هيئته الكاملة فرؤياه الحق الذي لا يحتاج إلى تعبير وعليها ينزل قوله: فقد رأى  
الحق ومهما نقص من صفاته فبداخل التأويل بحسب ذلك، ويصح إطلاق أن كل من رآه في أي حالة كانت من ذلك فقد  
رآه حقيقة. (تنبيه): جوز أهل التعبير رؤية الباري عز وجل في المنام مطلقاً ولم يجهروا فيها الخلاف في رؤيا  
النبي ﷺ، وأجاب بعضهم عن ذلك بأمور قابلة للتأويل في جميع وجوهها فتارة يعبر بالسلطان وتارة بالوالد وتارة  
بالسيد وتارة بالرئيس في أي فن كان، فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته متضمناً لجميع من يعبر به يجوز عليهم  
الصدق والكذب كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً، بخلاف النبي ﷺ فإذا رؤى على صفته المتفق عليها وهو  
لا يجوز عليه الكذب كانت في هذه الحالة حقاً محضاً لا يحتاج إلى تعبير، وقال التزالي: ليس معنى قوله «رأى»  
أنه رأى جسمي وبدني وإنما المراد أنه رأى مثلاً صار ذلك المثال آية يتأدى بها المعنى الذي في نفس إليه،  
وكذلك قوله «فسهراني في اليقظة» ليس المراد أنه يرى جسمي وبدني، قال: والآلة تارة تكون حقيقة وتارة

تكون خيالية ، والنفس غير المثل المتعيل ، فما رآه من الشكل ايس هو روح المصطفى ولا شخصه بل هو مثال له على التحقيق ، قال ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام فان ذاته منزوعة عن الشكل والصوره ولكن تنهى تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره ، ويكون ذلك المثل حقا في كونه واسطة في التعريف فيقول الراى رأيت الله تعالى في المنام لا يعنى انى رأيت ذات الله تعالى كما يقول في حق غيره . وقال أبو القاسم الفقيهى ما حاصله : ان رؤياه على غير صفته لا يستلزم إلا أن يكون هو ، فانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه وهو يعتقد أنه منزوع عن ذلك لا يقدح في رؤيته بل يكون ذلك الرؤيا ضرب من التأويل كما قال الواسطى : من رأى ربه على صورة شيخ كان إشارة الى وفاء الرأى وغير ذلك . وقال الطيبي : المعنى من رأى في المنام بأى صفة كانت فليست بشئ ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التى هي من الله وهى مباشرة ، لا الباطل الذى هو الحلم المنسوب للشيطان فان الشيطان لا يتمثل بى ، وكذا قوله : فقد رأى الحق ، أى رؤية الحق لا الباطل ، وكذا قوله : فقد رآنى ، فان الشرط والجزاء اذا اتحدا دل على الغاية في السكال ، أى فقد رآنى رؤيا ايس بعدها شئ . وذكر الشيخ أبو محمد بن أبى جرة ما ملخصه : انه يؤخذ من قوله : فان الشيطان لا يتمثل بى ، أن من تمتثل صورته <sup>عليه السلام</sup> في خاطره من أبواب القلوب وتصورت له في عالم سره أنه يكلمه أن ذلك يكون حقا ، بل ذلك اصدق من مرأى غيرهم لما من الله به عليهم من تنوير قلوبهم انتهى . وهذا المقام الذى أشار اليه هو الإلهام ، وهو من جملة أصناف الروحى إلى الأنبياء ، ولكن لم أر فى شئ من الأحاديث وصفه بما وصفت به الرؤيا أنه جزء من النبوة ، وقد قيل في الفرق بينهما إن المنام يرجع إلى قواعد يمينها وبينه وبين لغة الشيطان ، وتمتص بأن أهل المعرفة بذلك ذكروا أن الخاطر الذى يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذى يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر ، فهذا إن ثبت كان فارقا واضحا ، ومع ذلك فقد صرح الأئمة بأن الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك ، قال أبو المظفر بن السهماني فى «الواعظ» بعد أن حكى عن أبى زيد الدبوسى من أئمة الحنفية أن الإلهام ما حرك القلب لم يدعو إلى العمل به من غير استدلال : والذى عليه الجمهور أنه لا يجوز العمل به إلا عند فقد الحجج كلها فى باب المباح ، وعن بعض المتأخرين أنه حجة واحتج بقوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ وقوله ﴿ وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ ﴾ أى ألهمها حتى صرحت ، صالما ، فيؤخذ منه مثل ذلك الأدعى بطريق الأولى ، وذكر فيه ظواهر أخرى ومنه الحديث قوله <sup>عليه السلام</sup> : « انتقوا فراسة المؤمن ، وقوله لو ابصرت ما حاك فى صدرك فدعه وإن أفتوك ، لجل شهادة قلبه حجة مقدمة على الفتوى ، وقوله : قد كان فى الامم محدثون ، ثبت بهذا أن الإلهام حق وأنه وحى باطن ، وإنما حرمه المعاصى لاستيلاء وحى الشيطان عليه ، قال وحجة أهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير فى الآيات والاعتبار والنظر فى الأدلة وذم الأمانى والهواجس والظنون وهى كثيرة مشهورة ، وبأن الخاطر قد يكون من الله وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس ، وكل شئ احتمل أن لا يكون حقا لم يوصف بأنه حق ، قال : والجواب عن قوله ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ أن هذه هرفاء طريق العلم وهو الحجج ، وأما لوحى إلى النحل فظاهره فى الأدب فيما يتعلق بالهوائى وما فيه صلاح المعاش ، وأما الفراسة فلهذا لئلا لا يجهل شهادة القلب حجة لانا لا نتحقق كونها من الله أو من غيره انتهى . انحصار . قل ابن السهماني : وإنكار الإلهام مردود ،

ويجوز أن يفعل الله بعبده ما يكرمه به ، ولكن التمييز بين الحق والباطل في ذلك أن كل ما استقام على الشريعة المحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يردده فهو مقبول ، وإلا فردود يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان ، ثم قال : ونحن لا ننكر أن الله يكرم عبده بزيادة نور منه يزداد به نظره ويمر به رأيه ، وإنما ننكر أن يرجع إل قلبه بقول لا يعرف أصله ، ولا نزعم أنه حجة شرعية وإنما هو نور يختص الله به من يشاء من عباده فإن وافق الشرع كان الشرع هو الحجة انتهى . وبؤخذ من هذا ما تقدم التنبيه عليه أن الزائغ لو رأى النبي ﷺ بأمره بشيء هل يجب عليه امتثاله ولا بد ، أو لابد أن يمرض على الشرع الظاهر ، فالثاني هو المتمد كما تقدم . ( تنبيه ) : وقع في المجمع الأوسط للطبراني من حديث أبي سعيد مثل أول حديث في الباب بلفظه اسكن زاد فيه د ولا بالسكينة . وقال : لا تحفظ هذه اللفظة إلا في هذا الحديث . الحديث الثاني حديث أنس **قوله** ( من رأى في المنام فقد رأى ) هذا اللفظ وقع مثله في حديث أبي هريرة كما مضى في كتاب العلم وفي كتاب الأدب ، قال الطيبي : اتحد في هذا الخبر الشرط والجواز قبل على اقتضاه في المبالغة ، أي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها بغير شبهة ولا ارتياب فيما رأى بل هي رؤيا كاملة ، ويؤيده قوله في حديث أبي قتادة وأبي سعيد : **قوله** رأى الحق ، أي رؤيا الحق لا الباطل وهو يرد ما تقدم من كلام من تكلف في تأويل قوله : من رأى في المنام فسيهرأني في البقعة ، والذي يظهر لي أن المراد من رأى في المنام على أي صفة كانت فلا يتبشر ويعلم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله لا الباطل الذي هو الحلم فإن الشيطان لا يتمثل بي . **قوله** ( فإن الشيطان لا يتمثل بي ) قد تقدم بيانه ، وفيه د ورؤيا المؤمن جزء . الحديث ، وقد سبق قبل خمسة أبواب . الحديث الثالث حديث أبي قتادة : الرؤيا الصالحة من الله ، وسيأتي شيء من شرحه في باب الحلم من الشيطان ، وفيه د فإن الشيطان لا يترامى بي ، وقد ذكرت ما فيه . الحديث الرابع حديث أبي قتادة : من رأى في المنام رأى الحق ، أي المنام الحق أي الصدق ، ومثله في الحديث الخامس ، قال الطيبي : الحق هنا مصدر مؤكداً أي فقد رأى رؤيا الحق ، وقوله : فإن الشيطان لا يتمثل بي ، لتعظيم المعنى والتعميل للحكم . **قوله** ( نابه يونس ) يعني بن يزيد ( وابن أخيه الزهري ) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، يريد أنهما روياه عن الزهري كما رواه الزبيدي ، وقد ذكرت في الحديث الأول أن مسلماً وصاحباً من طريقتهما وسأله هل لفظ يونس وأحال برواية ابن أخيه الزهري عليه ، وأخرجه أبو يعلى في مسنده عن أبي خيثمة شيخ مسلم فيه ولفظه : من رأى في المنام فقد رأى الحق ، وقال الاسماعيلي : وتابعهما شعيب بن أبي حمزة عن الزهري . قلت : وصله الذهلي في د الزهريات ، . الحديث الخامس حديث أبي سعيد : من رأى في المنام رأى الحق فإن للشيطان لا يتمثل بي ، وقد تقدم ما فيه ، وابن الهادي في السنن هو يزيد بن عبد الله بن أسامة ، قال الاسماعيلي : ورواه يحيى بن أيوب عن ابن الهادي قال : ولم أره يعني البخاري ذكر عنه أي عن يحيى بن أيوب حديثاً برأسه إلا استدلالاً - أي متابعة - إلا في حديثه ، أحد ذكره في الدور من طريق ابن جريج عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عاصم في قصة أخته . قلت : والحديث المذكور أخرجه البخاري عن أبي حاتم عن ابن جريج بهذا السند ، وسقط في بعض النسخ من الصحيح لكنه أورد في كتاب الحج عن أبي حاتم ، وليس كما قال الاسماعيلي إنه أخرجه ليحيى بن أيوب استقلالاً فإنه أخرجه من رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن سعيد بن أبي أيوب فكان لابن جريج فيه شيخين وكل منهما رواه له عن يزيد بن أبي حبيب فأشار البخاري إلى أن هذا الاختلاف ليس بقادح في صحة الحديث ، وظن بهذا أنه لم يخرج ليحيى بن أيوب استقلالاً بل بمتابعة سعيد بن أبي أيوب

## ١١ - باب رؤيا الليل . رواه سمرة

٦٩٩٨ - **حدثنا** أحمد بن المقدم العجلي **حدثنا** محمد بن عبد الرحمن الطفاوى **حدثنا** أيوب عن محمد بن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : أعطيت مفاتيح السلم ، ونصرت بالرب . وبينما أنا قائم للبارحة إذ أتيت بمفاتيح خزائن الأرض حتى وضعت في يدي . قال أبو هريرة : فذهب رسول الله ﷺ وأنتم تنتفلونها

٦٩٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك بن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أراي الليلة عند الكعبة ، فرأيت رجلاً آدم كأحسن ما أنت راه من أدمم الرجال ، له لثة كأحسن ما أنت راه من اللثم ، قد رجليها قطار ماء ، متكئاً على رجلين - أو على عواتق رجلين - يطوف بالبيت ، فسألت من هذا ؟ فقهل : المسيح بن صريم . ثم إذا أنا برجل جمدٍ قَطَط أعور العين اليمنى كأنها عينة طافية ، فسألت من هذا ؟ فقيل : المسيح الذي جال ،

٧٠٠٠ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أن ابن عباس كان يحدث أني رسول الله ﷺ فقال : إن أريت الليلة في المنام . . . وساق الحديث . وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن النبي ﷺ . وقال الزهري عن ابن عباس - أو أبا هريرة - عن النبي ﷺ . وقال شعيب وإسحاق بن يحيى عن الزهري : كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ . وكان مَعْمَر لا يسنده حتى كان بعد

[ الحديث ٧٠٠٠ - طرفه في : ٧٠٤٦ ]

**قوله** ( باب رؤيا الليل ) أي رؤيا الشخص في الليل هل تساوي رؤياه بالنهار أو تتفاوتان ، وهل بين زمان كل منهما تفاوت ؟ وكأنه يشير إلى حديث ابن سعيد : أصدق الرؤيا بالأسفار . أخرجه أحمد مرفوعاً وصححه ابن حبان ، وذكر نصر بن علقمة الدينوري أن الرؤيا أول الليل يبطل تأويلها ومن النصف الثاني يسرع بتفاوت أجواء الليل وأن أسرعها تأويلها رؤيا البحر ولا سيما عند طلوع الفجر ، وعن جعفر الصادق أسرعها تأويلها رؤيا القبلوة . وذكر فيه أربعة أحاديث : الأول ، **قوله** ( رواه سمرة ) يشير إلى حديثه الطويل الآتي في آخر كتاب التعبير وفيه : أنه أتاني الليلة آتيان ، وسيأتي الكلام عليه هناك . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، وصرح به في رواية أسلم بن سهل عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه عند أبي نعيم ، والسند كله بصريون . **قوله** ( أعطيت مفاتيح السلم ، ونصرت بالرب ) كذا في هذا الرواية ، وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن ابن سفيان وعبد الله بن إسكلاهما عن أحمد بن المقدم شيخ البخاري فيه بلفظ : أعطيت جوامع السلم ، وأخرجه عن أبي القاسم البغوي عن أحمد بن المقدم باللفظ الذي ذكره البخاري ، ووقع في رواية أسلم بن سهل بلفظ

« فوابع الكلام ، وسيأتي بعد أبواب من رواية سعيد بن المسيب عن أبي هريرة « بافظ » بعثت بجوامع الكلام ، قال البغوي فيما ذكره عنه الاسماعيل : لا اهل حدث به عن أيوب غير محمد بن عبد الرحمن . قوله ( وبئنا أنا نائم البارحة إذ أنبت بمفاتيح خزائن الأرض ) سيأتي شرحه مستوفى إن شاء الله تعالى في كتاب الاعتصام . الحديث الثالث حديث ابن عمر في رؤيته ﷺ المسيح بن سريم والمسيح الدجال . قوله ( أراي الليلة عند الكعبة ) سيأتي في باب الطواف بالكعبة ، من وجه آخر عن ابن عمر يلفظ « بينا أنا نائم رأيتني أطوف بالكعبة » الحديث ، وسيأتي الكلام عليه هناك إن شاء الله تعالى . الحديث الرابع . قوله ( حدثنا يحيى ) هو ابن عبد الله بن بكير . قوله ( ان رجلا أتى النبي ﷺ فقال : إني أريد الليلة في المنام ) وساق الحديث . كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر وساقه بعد خمسة وثلاثين بابا عن يحيى بن بكير هذا السند بتمامه ، وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى . قوله ( وقابله سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان بن حسين الخ ) أما متابعة سليمان بن كثير فوصلها مسلم من رواية محمد بن كثير عن أخيه ، ووقع لنا بعلو في مسند الدارمي ، وأما متابعة ابن أخي الزهري فوصلها الذهلي في « الزهريات » . وأما متابعة سفيان بن حسين فوصلها أحمد بن زيد بن هارون عنه . قوله ( وقال الزبيدي عن الزهري ) فلذكره بالثالث في ابن عباس أو أبي هريرة قلت : وصلها مسلم أيضا . قوله ( وقال شعيب وإسحق بن يحيى عن الزهري كان أبو هريرة يحدث ) قلت : وصلها الذهلي في « الزهريات » . قوله ( وكان معمر لا يسنده حتى كان بعد ) وصله إسحق بن راهوية في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري كرواية يونس وإسحق قال « عن ابن عباس كان أبو هريرة يحدث » قال إسحق « قال عبد الرزاق كان معمر يحدث به فيقول كان ابن عباس ، يعني ولا يذكر عبيد الله بن عبد الله السند حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس فسكان لا يشك فيه بعد ، وأخرجه مسلم عن محمد بن رافع ، وأما الاسماعيل فيه اختلافا آخر عن الزهري فسأله من رواية صالح بن كيسان عنه فقال « عن سليمان بن يسار عن ابن عباس » والمحفوظ قول من قال « عن عبيد الله بن عبد الله بن هشبة »

١٢ - باب رؤيا النهار . وقال ابن عثون عن ابن سيرين : رؤيا النهار مثل رؤيا الليل

٧٠٠١ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه « سمع

أنس بن مالك يقول : كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان - وكانت تحت عبادة بن الصامت ، فدخل عليها يوما ، فاطممته وجمعت ثقل رأسه فقام رسول الله ﷺ ، ثم استيقظ وهو بضحك .. »

٧٠٠٢ - « قالت : فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله

يركبون نبيج هذا البحر ملوكا على الأسرة - أو مثل اللوك على الأسرة - شك إسحاق - قالت : فقلت

يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم ، فدعاها رسول الله ﷺ . ثم وضع رأسه ثم استيقظ وهو بضحك ،

فقلت ما يضحكك يا رسول الله ؟ قال : ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله - كما قال في الألفية - قالت :

فَمَاتُ يَارَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ ، قَالَ : أَنْتَ مِنَ الْوَابِنِ . فَرَكِبَ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ ، فَصُرَعَتْ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ خَرَجَتْ مِنَ الْبَحْرِ فَهَلَسَتْ ۝

**قوله** ( باب رؤيا النهار ) كذا لأبي ذر ، وغيره « باب الرؤيا بالنهار » ، **قوله** ( وقال ابن هون ) هو عبد الله ( عن ابن سيرين ) هو محمد . **قوله** ( رؤيا النهار مثل الليل ) في رواية السرخسي « مثل رؤيا الليل » ، وهذا الاثر وصله علي بن أبي طالب القيرواني في كتاب التعبير له من طريق مسعدة بن اليسع عن عبد الله بن هون به ذكر ذلك مغلطاً . قال القيرواني : ولا فرق في حكم العبارة بين رؤيا الليل والنهار وكذا رؤيا النساء والرجال . وقال المهلب نحوه ، وقد تقدم نحوه ما نقل عن بعضهم في التباينات ، وقد يتفاوتان أيضا في مراتب الصدق . وذكر في الباب حديث أنس في قصة يوم النبي ﷺ عند أم حرام وفيه « فدخل عليها يوما فاطمحتها وجعلت تغلي رأسه فقام » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاستئذان في « باب من رأى قوما قال عندهم ، أي من القاعة » ، وذكر ابن التين أن بعضهم زعم أن في الحديث دليلا على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر زمن معاوية ، وقوله نظر لأن المراد بزمنه زمن إمارته على الشام في خلافة عثمان ، مع أنه لا تعرض في الحديث إل اثبات الخلافة ولا نفيها بل فيه اخبار بما سيكون فساكن كما أخبر ، ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدي ثلاثون سنة لأن المراد به خلافة النبوة وأما معاوية ومن بعده فكان أكرمهم على طريقة الملوك ولو سموا خلفاء ، والله أعلم

### ١٣ باب - رؤيا النساء

٧٠٠٣ - **حدثنا** سعيد بن هفهر **حدثني** الأيث **حدثني** هبيل عن ابن شهاب أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت « أن أمّ الملاء - امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ - أخبرته أنهم انقسموا للمهاجرين قُرُوءة » ، قالت : فطار لنا عثمان بن مظعون وأزواجه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذي توفي فيه ، فلما توفي غسل وكفن في أنوارٍ ودخل رسول الله ﷺ ، قالت فقالت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله . فقال رسول الله ﷺ : وما يدريك أن الله أكرم ؟ فقلت : بأبي أنت يا رسول الله فمتى يُكرمك الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : أما هو فوالله لقد جاءه لليقين ، والله إنني لأرجو له الخير ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ماذا يفعل بي . فقالت : والله لا أركي بعده أحدا أبدا ۝

٧٠٠٤ - **حدثنا** أبو النيات - أخبرنا شعيب عن الزهري بهذا وقال « ما أدري ما يفعل به » . قالت : وحزني فميت ، فرأيت لثمان كهيما تجرى ، فأخبرت رسول الله ﷺ فقال : ذلك عمله ،

**قوله** ( باب رؤيا للنساء ) تقدم كلام القيرواني وغيره في ذلك ، وذكر أيضا أن المرأة إذا رأت ما ليست له أهلا فهو لزوجها وكذا حكم العبد لسيدته كما أن رؤيا الطفل لأبيه ، وذكر ابن بطال الانصاري في أن رؤيا المؤمنة



الصالحه داخله في قوله رؤيا المؤمن الصالح جزء من أجزاء النبوة ، وذكر في الباب حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون ورؤياها له العيين الجارية ، وقد مضى شرحه في أوائل الجنائز ، وذكر في الشهادات وفي الهجرة ، ويأتي الكلام على العيين الجارية بعد ثلاثة عشر بابا إن شاء الله تعالى . وقوله هنا « فوجع ، أي مرض وزنه ومهناه ، ويجوز ضم الواو »

١٤ - باب الحلم من الشيطان ، فإذا حلم فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله عز وجل

٧٠٠٥ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة « أن أبا قتادة الأنصاري - وكان من أصحاب النبي ﷺ وفارسا - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الرؤيا من الله ، والحلم من الشيطان . فإذا حلم أحدكم الحلم يكرهه فليبصق عن يساره ؛ وليستعذ بالله منه فإن يبصره ،

قوله ( باب الحلم من الشيطان ، وإذا حلم فليبصق عن يساره وليستعذ بالله ) هكذا ترجم لبعض ألفاظ الحديث ، وقد تقدم شرحه فريبا ، والحلم يضم المهملة وسكون اللام وقد تضم : ما يراه النائم ، ولم يحك النورى غير السكون يقال حلم يفتح اللام يحلم بضمها ، وأما من الحلم بكسر أوله وسكون ثانيه فيقال حلم بضم اللام وجمع الحلم بالاضم والحلم بالكسر أحلام ، وذكر فيه حديث أبي قتادة وسياق الإلام بشيء منه في شرح حديث أبي هريرة في « باب القيد في المنام » وإضافة الحلم إلى الشيطان بمعنى أنها تناسب صفته من الكذب والتمويل وغير ذلك ، بخلاف الرؤيا الصادقة فأضيفت إلى الله إضافة تشريف وإن كان الكل يحل في الله وتقديره ، كما أن الجميع عباد الله ولو كانوا عصاة كما قال ( يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ) وقوله تعالى ( إن عبادي ليس لك عليهم سلطان )

١٥ - باب الأبن

٧٠٠٦ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله « أن ابن

عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرى يخرج في أطافيري ، ثم أعطيت فضلى يعني عمر . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : للعلم ،

قوله ( باب الأبن ) أي إذا رؤى في المنام بماذا يعبر ؟ قال المصنف : الأبن يدل على الفطرة والسنة والقرآن والعلم قلت : وقد جاء في بعض الأحاديث المرفوعة تأويله بالفطرة كما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة رفعه « الأبن في المنام نظرة » وعند الطبراني من حديث أبي بكرة رفعه « من رأى أنه شرب لبنا فهو الفطرة » ومضى في حديث أبي هريرة في أول الأشربة « أنه ﷺ لما أخذ قدح اللبن قال له جبريل : الحدقه الذي هداك للفطرة ، وذكر الهينورى أن الأبن المذكور في هذا يختص بالأبل ، وأنه لهداية مال حلال وحكم ، قال : وابن البقر غصب السنة ومال حلال وفطرة أيضا ، وابن الشاة مال وسرور وصحة جسم ، وألبان الوحش شك في الدين ، وألبان السباع غير محمودة ، إلا أن ابن البقرة مال مع عداوة لدى أمر . قوله ( حدثنا عبدان ) كذا للجميع ، ووقع في أطراف المزي

أن البخاري أخرج هذا الحديث في التعبير عن أبي جعفر محمد بن الصادق وفي فضل عمر بن عبدان ، والموجود في الصحيح بالعكس ، وعبد الله هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد ، وحمة الرازي عن ابن عمر هو ولده . ووقع في الباب الذي يابيه من وجه آخر عن الزهري عن حمزة أنه سمع عبد الله بن عمر . قال ابن العربي : لم يخرج البخاري هذا الحديث من غير هذه الطريق ، وكان ينبغي - على طريقته - أن يخرج من غيره لو وجد . قلت : بل وجهه وأخرجه كما تقدم في فضل عمر من طريق سالم أخي حمزة عن أبيهما ، وإشارته إلى أن طريقة البخاري أن يخرج الحديث من طريقين فصاعدا - إلا أن لا يجد - في مقام المنع . قوله ( حتى أني لأرى الري يخرج في أظافيري ) في رواية السكسيمي عن من أظافيري ، وفي رواية صالح بن كيسان عن من أطراف ، وهذه الروايات يحتمل أن تكون بصرية وهو الظاهر ، ويحتمل أن تكون عليية ، ويؤيد الأول ما عند الحاكم والطبراني من طريق أبي بكر بن سالم ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده في هذا الحديث ، فشرحت حتى رأته يجرى في عروقي بين الجلد واللحم ، على أنه محتمل أيضا . قوله ( ثم أعطيت فضلي بعني عمر ) كذا في الأصل كأن بمعنى روايته شك ، ووقع في رواية صالح بن كيسان بالجزم ولفظه فاعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، وفي رواية أبي بكر بن سالم دفعت فضلة فاعطيتها عمر . قوله ( قالوا فاولته ) في رواية صالح وقال من حوله ، وفي رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عند سعيد بن منصور ثم ناول فضله عمر ، قال ما أولته ، وظاهره أن المسائل عمر ، ووقع في رواية أبي بكر ابن سالم أنه عليه السلام قال لهم أولوها ، قالوا : يا بني الله هذا علم أعطاك الله فلاك منه ، ففضلت فضلة فاعطيتها عمر ، قال : أصبتم ، ويجمع بأن هذا وقع أولا ثم احتمل عندهم أن يكون عنده في تأويلها زيادة على ذلك فقالوا ما أولته الخ ، وقد تقدم بعض شرح هذا الحديث في كتاب العلم وبعضه في مناقب عمر ، قال ابن العربي : الذين رزق بخلافه الله طيبا بين أخبات من دم وفرت كالعلم نور يظهره الله في ظلمة الجهل . فضرب به المثل في المنام . قال بعض الصوفيين : الذي خلاص الذين من بين فرت ودم قادر على أن يخلق المرفة من بين شك وجهل ويحفظ العمل عن غفلة وزلل ، وهو كما قال : لكن أطردت العادة بأن العلم بالتعلم ، والذي ذكره قد يقع عارفا للعادة فيكون من باب السكراة . وقال ابن أبي جرة : ناول النبي عليه السلام ابن العلم اعتبارا بما بين له أول الأمر حين أتى بقدر خر وقدر ابن فأخذ الذين ، فقال له جبريل : أخذت الهطيرة الحديث ، قال : وفي الحديث مشروعية قص السكبر رؤياه على من دونه ، وإلقاء العالم المسائل واختبار أصحابه في تأويلها ، وأن من الأدب أن يرد الطالب علم ذلك إلى معلمه . قال : والذي يظهر أنه لم يرد منهم أن يبروها وإنما أراد أن يسألوه عن تصبرها ، ففهموا مراده فسألوه فأقدهم ، وكذلك ينبغي أن يسأل هذا الأدب في جميع الحالات . قال : وفيه أن علم النبي عليه السلام بالله لا يبلغ أحد درجته فيه ، لأنه شرب حتى رأى الري يخرج من أطرافه ، وأم إلهامه فضله عمر ففيه إشارة إلى ما حصل لعمر من العلم بالله بحيث كان لا يأخذه في الله لومة لائم . قال : وفيه أن من الرقبا ما يبدل على الماضي والحال والمستقبل ، قال : وهذه أولات على الماضي ، فإن رؤياه هذه تمثيل بأمر قد وقع ، لأن الذي أعطيه من العلم كان قد حصل له وكذلك أعطيه عمر ، فكانت قاعدة هذه الرؤيا تعريف قدر النسبة بين ما أعطيه من العلم وما أعطيه عمر

### ١٦ - باب إذا جرى الدين في أطرافه أو أظافيره

٧٠٠٧ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب حدثني

هزة بن عبد الله بن عمر أنه « سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه حتى إنى لأرى الرمي يخرج من أطرافي ، فأعطيت فضلي عمر بن الخطاب ، فقال من حوله : فما أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : لأيم »

**قوله** (باب إذا جرى القين في أطرافه أو أطرافه) يعني في المنام ، ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبله وقد تقدم شرحه فيه

### ١٧ - باب القمص في المنام

٧٠٠٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثني** أبي إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب قال **حدثني** أبو أمامة بن سهل أنه « سمع أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت الناس يمرضون على وعلهم قصص منها ما يبالغ الثدى ، ومنها ما يبالغ دون ذلك . وصر على عمر بن الخطاب وعليه قصص تجرؤه . قالوا : ما أولته يا رسول الله ؟ قال : اله بن »

**قوله** (باب القمص في المنام) في رواية الكشميني « القمص » بضمين بالجمع ، وكلاهما في الخبر . **قوله** (حدثنا يعقوب بن إبراهيم) أي ابن سعد بن إبراهيم ، وقد مضى في كتاب الإيمان من وجه آخر عن إبراهيم بن سعد أصل من هذا ، وصالح هو ابن كبسان . **قوله** (رأيت الناس) هو من الرؤية البصرية ، وقوله « يمرضون » حال ويجوز أن يكون من الرؤيا العلمية ، ويمرضون مفعول ثانٍ للناس بالنصب على المفعولية ويجوز فيه الرفع . **قوله** (يمرضون) تقدم في الإيمان بلفظ « يمرضون على » وفي رواية عقيل الآتية بعد « عرضوا » . **قوله** (منها ما يبالغ الثدى) بضم المثناة وكسر الدال وتشديد الياء جمع ثدى بفتح ثم سكون ، والمعنى أن القمص قصير جدا بحيث لا يصل من الحلق إلى نحو السرة بل فوقها ، وقوله « ومنها ما يبالغ دون ذلك » ، يحتمل أن يريد دونه من جهة السفلى وهو الظاهر فيكون أطول ، ويحتمل أن يريد دونه من جهة الدلو فيكون أقصر ، ويؤيد الأول ما في رواية الحكميم الترمذي من طريق أخرى عن ابن المبارك عن يونس عن الزهري في هذا الحديث « فنه من كان قبصه إلى سرته » ، ومنهم من كان قبصه إلى ركبته ، ومنهم من كان قبصه إلى أنصاف ساقيه . **قوله** (وروى على عمر بن الخطاب) في رواية عقيل « وعرض على عمر بن الخطاب » . **قوله** (فبص بجره) في رواية عقيل « بجره » ، **قوله** (قالوا ما أولته) في رواية الكشميني « أولت » ، بفهم ضمير ، وتقدم في الإيمان أول الكتاب بلفظ « فما أولت ذلك » ، ووقع عند الترمذي الحكميم في الرواية المذكورة وقال له أبو بكر على ما أولت هذا يا رسول الله . **قوله** (قال الدين) بالنصب والتقدير أولت ، ويجوز الرفع . ووقع في رواية الحكميم المذكورة « قال على الإيمان »

### ١٨ - باب سجر القمص في المنام

٧٠٠٩ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثني** الباق **حدثني** حنبل عن ابن شهاب أخبرني أبو أمامة بن سهل

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: بينا أنا نائم رأيت الناس عُرِضُوا عليّ وعليهم قُصِّصَتْ فيها ما يبلغُ للندى ومنها ما يبلغُ دونَ ذلك، وعُرِضَ عليّ عمرُ بن الخطاب وعليه قِصصٌ يجترهُ، قالوا: فما أولُهُ يا رسول الله؟ قال: المَدين «

**قوله (باب جر القميص في المنام)** ذكر فيه حديث أبي سعيد المذكور قبله من وجه آخر عن ابن شهاب، وقد أشرت إلى الاختلاف في اسم صحابي هذا الحديث في مناقب عمر، قالوا وجه تعبير القميص بالدين أن القميص يستر العورة في الدنيا والدين يسترهما في الآخرة ويحجبهما عن كل مكروه، والأصل فيه قوله تعالى (ولباس التقوى ذلك خير) الآية. والمرب نسكنى عن المضل والمغف بالقميص، ومنه قوله ﷺ لعثمان: إن الله سيلبسك قميصاً فلا تخلفه، وأخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان، وافق أهل التهذيب على أن القميص يعبر بالدين وأن طوله يدل على بقاء آثار صاحبه من بعده. وفي الحديث أن أهل الدين يتفاضلون في الدين بأقله والكثرة وبالقوة والضعف، ونقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان، وهذا من أمثلة ما يعمد في المنام ويذم في اليقظة شرماً أعني جر القميص، لما ثبت من الوعيد في تطويله، ومثله ما سياتي في «باب القيد»، وهكس هذا ما يذم في المنام ويحمد في اليقظة. وفي الحديث مشروعية تعبير الرؤيا وسؤال العالم بها عن تعبيرها ولو كان هو الرائي، وفيه الشاء على العاضل بما فيه لظاهر منزلته عند السامعين، ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمن عليه من الفتنة بالمدح كالإعجاب، وفيه فضيلة لعمر وقد تقدم الجواب عما يستشكل من ظاهره وإيضاح أنه لا يستلزم أن يكون أفضل من أبي بكر ومما خصه أن المراد بالأفضل من يكون أكثر ثواباً والأعمال علامات الثواب فمن كان عمله أكثر فدينه أقوى ومن كان دينه أقوى فثوابه أكثر ومن كان ثوابه أكثر فهو أفضل فيكون عمر أفضل من أبي بكر، ومما خص الجواب أنه ليس في الحديث تصريح بالمطلوب، فيحتمل أن يكون أبو بكر لم يعرض في أولئك الناس إما لأنه كان قد عرض قبل ذلك وإما لأنه لا يعرض أصلاً، وأنه لما عرض كان عليه قميص أطول من قميص عمر، ويحتمل أن يكون سر السكوت عن ذكره الاكتفاء بما علم من أفضليته، ويحتمل أن يكون وقع ذكره فذهل عنه الراوي، وعلى التناول بأن الأصل عدم جميع هذه الاحتمالات فهو معارض بالأحاديث الدالة على أفضلية المديني وقد تواترت تواتراً مهنوياً أقوى المعتمدة وأقوى هذه الاحتمالات أن لا يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، والمراد من الخبر الزنييه على أن عمر من حصل له الفضل البالغ في الدين وليس فيه ما يصرح بالتحصيص ذلك فيه، وقال ابن العربي: إنما أوله النبي ﷺ بالدين لأن الدين يستر عورة الجاهل كما يستر الثوب عورة البدن، قال: وأما غير عمر فالذي كان يبلغ الندى هو الذي يستر قلبه عن الكفر وإن كان يتعاطى المعاصي، والذي كان يبلغ أسفل من ذلك ورفعه باده هو الذي لم يستر رجله عن المثني إلى المعصية، والذي يستر رجله هو الذي احتجب بالتقوى من جميع الوجوه، والذي يجر قميصه رائداً على ذلك بالعمل الصالح الخالص. قال ابن أبي جرة ما ملخصه: المراد بالناس في هذا الحديث المؤمنون ثم أورد القميص بالدين، قال: والذي يظهر أن المراد خصوص هذه الأئمة المحمدية بل بعضهم، والمراد بالدين العمل بمقتضاه كالحرص على امتثال الأوامر واجتناب المناهي، وكان عمر في ذلك المقام العالي. قال: ويؤخذ من الحديث أن كل ما يرى في القميص من حسن أو غيره فإنه يعبر بدين لابس، قاله: والنسكته في القميص أن لابسها إذا اختار

نزهه وإذا اختار بقاءه ، فلما لبس الله المؤمنين لباس الإيمان واتصفوا به كان السكامل في ذلك سايع الثوب ومن لا فلا ، وقد يكون نقص الثوب بسبب نقص الإيمان ، وقد يكون بسبب نقص العمل والله أعلم . وقال غيره : الفميص في الدنيا ستر عورة لها زاد على ذلك كان مذموما ، وفي الآخرة زينة محضة فناسب أن يكون تعبهه بسبب هينته من زيادة أو نقص ومن حسن وضده ، فهما زاد من ذلك كان من فضل لابسها ، ويناسب لكل ما يليق به من دين أو علم أو جمال أو حلم أو تقدم في فئة وضده لضده

### ١٩ - باب الخضر في المنام ، والروضة الخضراء

٧٠١٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد الجني **حدثنا** الحرث بن عمار **حدثنا** قرّة بن خالد **عن** محمد بن سيرين **قال** قيس بن عباد : كنت في حلقة فيها سعد بن مالك وابن عمر ، فرأى عبد الله بن سلام فقالوا : هذا رجل من أهل الجنة ، فقلت له : إنهم قالوا كذا وكذا ، قال : سبحان الله ، ما كان ينبغي لهم أن يقولوا ما لبس لهم به علم ، إنما رأيت كأنما عودهم وضع في روضة خضراء فنصب فيها وفي رأسها عروة وفي أسفليها منصف - المنصف الوصف - فقول : أرفقه ، فرقيت حتى أخذت بالمرّة . فقصصتها على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالمرّة الوثنى

**قوله** ( باب الخضر في المنام والروضة الخضراء ) الخضر بضم الخاء وسكون الضاد المعجمتين جمع أخضر وهو اللون المعروف في الثياب وغيرها ، ووقع في رواية النسفي « الخضرة » بسكون الضاد وفي آخره هاء تأنيث وكذا في رواية أبي أحمد الجرجاني وبعض الشروح ، قال القيرواني : الروضة التي لا يعرف نباتها تعبر بالاسلام لخصارتها وحسن بهجتها ، وتعبر أيضا بكل مكان قاضل ، وقد تعبر بالمصنف وكتب العلم والعالم ونحو ذلك . **قوله** ( **حدثنا** الحرثي ) بهمزتين مفتوحتين هو اسم بالفتح النسب تقدم بيانه **قوله** ( **عن** محمد بن سيرين قال قيس بن عباد ) حذف قال ثمانية على العادة في حذفها خطأ والتقدير عن محمد بن سيرين أنه قال قال قيس ، ووقع في رواية ابن عون كما سيأتي بعد بابين عن محمد وهو ابن سيرين **حدثني** قيس بن عباد وهو بضم أوله وتخفيف الموحدة وآخره دال تقدم ذكره في مناقب عبد الله بن سلام بهذا الحديث ، وتقدم له حديث آخر في تفسير سورة الحج وفي غزوة بدر أيضا ، وليس له في البخاري سوى هذين الحديثين ، وهو بهرني تابعي ثقة كبير له إدراك ، قدم المدينة في خلافة عمر ، وروى من عده في الصحابة . **قوله** ( كنت في حلقة ) بفتح أوله وسكون اللام . **قوله** ( فيها سعد بن مالك ) يعني ابن أبي وقاص وابن عمر هو عبد الله بن عمر بن الخطاب . **قوله** ( فرأى عبد الله بن سلام ) هو الصحابي المشهور الأسراني وأبوه بتخفيف اللام اتفاقا ، وقد تقدم بيان نسبه في مناقبه من كتاب مناقب الصحابة ، ووقع في رواية ابن عون الماضية في المناقب بلفظ « كنت جالسا في مسجد المدينة فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع ، فقالوا هذا رجل من أهل الجنة » زاد مسلم من هذا الوجه « كنت بالمدينة في ناسي فيهم بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، جاء رجل في وجهه أثر من خشوع » . **قوله** ( فقالوا هذا رجل من أهل الجنة ) في رواية ابن عون المشار إليها عند مسلم « فقال بعض القوم : هذا رجل من أهل الجنة وكررها ثلاثا » وفي رواية خرشة بفتح الخاء المعجمة

والراء والشين المعجمة ابن الحر بضم الحاء وتشديد الراء المهملة بين الفوارى عند مسلم أيضا دكنت جالسا في حلقة في مسجد المدينة وفيها شيخ حسن الهيئة وهو عبد الله بن سلام ، لجعل يحدّثهم حديثا حسنا ، فلما قام قال القوم : من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا ، وفي رواية النسائي من هذا الوجه وجاء شيخ يتركها حل عصا له ، فذكر نحوه ، ويجمع بينهما بأنهما قصتان اتفقتا لرجلين ، فكأنه كان في مجلس يتحدث كما في رواية خرشة فلما قام ذاهبا مر على الحلقة التي فيها سعد بن أبو وقاص وابن عمر لحضر ذلك قيس بن عباد كما في روايته ، وكل من خرشة وقيس اتبع عبد الله بن سلام ودخل عليه منزله وسأله فأجاب ، ومن ثم اختلف الجواب بالزيادة والنقص كما سأينّه سواء كان زمن اجتماعهما بعبد الله بن سلام أم تعدد . **قوله** ( فقلت له إنهم قالوا كذا وكذا ) بين في رواية ابن عون عند مسلم أن قاتل ذلك رجل واحد ، وفيه عنده زيادة وإفظه ثم خرج فأنبعته فدخل منزله ودخلت فتحدثنا ، فلما استأنس قلت له : إنك لما دخلت قبل قال رجل كذا وكذا ، وكأنه نسب القول للجماعة والناطق به واحد لرضام به وسكوتهم عليه ، وفي رواية خرشة وقلت والله لا تبعنه فلاعلن مكان بيته ، فانطلق حتى كان يخرج من المدينة ثم دخل منزله . فاستأذنت عليه فأذن لي فقال : ما حاجتك يا ابن أخي ؟ فقلت : سمعت القوم يقولون « فذكر اللفظ الماضي وفيه فأنعجني أن أكون معك ، وسقطت هذه النصة في رواية النسائي وعنده وقلنا قضى صلاته قلت : زعم هؤلاء . **قوله** ( قال سبحانه الله ما كان يذبحي لهم أن يقرؤوا ما ليس لهم به علم ) تقدم بيان المراد من هذا في المناقب مفصلا ، ووقع في رواية خرشة و فقال : الله أعلم بأهل الجنة ، وسأحدثك بما قالوا ذلك ، فذكر المنام ، وهذا يقرى احتمال أنه أنكر عليهم الجزم ولم ينسكرا أصل الاخبار بأنه من أهل الجنة ، وهذا شأن المراتب الخائف المتواضع . ووقع في رواية النسائي والجنة لله يدخلها من يشاء ، زاد ابن ماجه من هذا الوجه والحمد لله . **قوله** ( إنما رأيت كأنما عود وضع في روضة خضراء ) بين في رواية ابن عون أن العمود كان في وسط الروضة ، ولم يصف الروضة في هذه الرواية ، وتقدم في المناقب من رواية ابن عون « رأيت كأنى في روضة ، ذكر من سمعها وظهرتها ، قال المكرمانى : يحتمل أن يراد بالروضة جميع ما يتعاق بالدين ، وبالعمود الأركان الخمسة ، والعروة الوثقى الإيمان . **قوله** ( فنصب فيها ) بضم النون وكسر الميملة بعدها موحدة ، وفي رواية المستمل والكشميهني وقبضت ، بفتح القاف والموحدة بعدها ضاد معجمة ساكنة ثم تاء المتكلم . **قوله** ( وفي رأسها عروة ) في رواية ابن عون : وفي أعلى العمود عروة ، وفي روايته في المناقب « ووسطها عود من حديد أسفل في الأرض وأعلاه في السماء في أعلاه عروة ، وعرف من هذا أن الضمير في قوله وفي رأسها للعمود والعمود مذكر وكأنه أنك باعتبار الدعامة . **قوله** ( وفي أسفلها منصف ) تقدم ضبطه في المناقب . **قوله** ( والمنصف الوصيف ) هذا مدرج في الخبر ، وهو تفسير من ابن سيرين بدليل قوله في رواية مسلم وجاءني منصف ، قال ابن عون : والمنصف الخادم و قال بشياى من مخاف ، ووصف أنه رفعه من خلفه بيده . **قوله** ( فرقيت ) بكسر القاف هل الانفصاح ( فاستمسكت بالعروة ) زاد في رواية المناقب و فرقيت حتى كنت في أسفلها فأخذت بالعروة فاستمسكت فاستيقظت وإنما لنى يدى ، ووقع في رواية خرشة حتى أتى بن عموداً رأسه في السماء وأسفله في الأرض في أعلاه حافة فقال لى : أصعد فوق هذا ، قال قلت : كيف أصعد ؟ فأخذ يبدى فزجل لى ، وهو بلاى وجيم أى رفعتى ، فإذا أنا متعاق بالحافة ، ثم ضرب العمود بخر وبقيت متعلقة بالحافة حتى أصبحت ، وفي رواية خرشة

أيضا زيادة في أول المنام ولفظه دأتى بيننا أنا نائم إذ أنانى رجل فقال لى : قم ، فأخذ يبدى فأنطلقت معه ، فإذا أنا بجواد ، بهم ودال مشددة جمع جادة وهى الطريق المستلوكة ، عن شمالى . قال فأخذت لأخذ فيها أى أسير فقال : لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشمال ، وفى رواية النسائي من طريقه ، فبينما أنا أمشي إذ عرض لى طريق عن شمالى فأردت أن أسلكها فقال إنك لست من أهلها . رجع الى رواية مسلم قال : وإذا متج على يمينى فقال لى : خذ ههنا ، فأتى بى جبلا فقال لى : اصعد ، قال فجملت إذا أردت أن اصعد خروى حتى فعلت ذلك مرارا ، وفى رواية النسائي وابن ماجه : جبلا دائما فأخذ يبدى فزجل بى فإذا أنا فى ذروته ، فلم أبق ولم أتمسك ، وإذا عمود حديد فى ذروته حلقة من ذهب ، فأخذ يبدى فزجل بى حتى أخذت بالعروة فقال : استمسك ، فاستمسكت ، قال فضرب العمود برجله فاستمسكت بالعروة . قوله ( فقصتها على رسول الله ﷺ ) فقال رسول الله ﷺ : يموت عبد الله وهو أخذ بالعروة الوثقى ( زاد فى رواية ابن عرون فقال : تلك الروضة وروضة الاسلام ، وذلك العمود عمود الاسلام ، وتلك العروة عروة الوثقى لا تزال مستمسكا بالاسلام حتى تموت ) وزاد فى رواية خرشة عند النسائي وابن ماجه : فقال رأيت خيرا ، أما المسج فالمسج ، وأما الطريق ، وفى رواية مسلم : فقال أما الطرق التى عن يسارك فهى طرق أصحاب الشمال ، والطرق التى عن يمينك طرق أصحاب اليمين ، وفى رواية النسائي : طرق أهل النار وطرق أهل الجنة ، ثم انفقا ، وأما الجبل فهو منزل الشهداء ، زاد مسلم : ولئن تناه وأما العمود ، الى آخره ، وزاد النسائي وابن ماجه : فى آخره : فأننا أرى أن أكون من أهلها ، وفى الحديث منقبة لعبد الله بن سلام وفيه من تعبير الرقبا معرفة اختلاف الطرق وتأويل للعمود والجبل والروضة الخضراء والعروة وفيه من أعلام النبوة أن عبد الله بن سلام لا يموت شهيدا فوقع كذلك مات على سراحه فى أول خلافة معاوية بالمدينة . ونقل ابن التين عن الداودى أن القوم إنما قالوا فى عبد الله بن سلام أنه من أهل الجنة لأنه كان من أهل بدر ، كذا قال والذى أوردته من طرق الفصة يدل على أنهم إنما أخذوا ذلك من قوله لما ذكر طريق الشمال : إنك لست من أهلها ، وإنما قال : ما كان ينبغى لهم أن يقولوا ما ليس لهم به علم ، على سبيل التراضع كما تقدم ، وكراهة أن يشار اليه بالأصابع خفية أن يدخله العجب ، ثم إنه ليس من أهل بدر أصلا . والله أعلم

#### ٢٠ - باب كشف المراق فى المنام

٧٠١١ - حدثنى حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه : عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أرى لك فى المنام مرتين : إذا رجع إليك فى مرقعة من حرير فيقول : هذه امرأتك ، فأكشفها فإذا هى أنت ، فأقول : إن يكن هذا من عند الله فيمضه .

#### ٢١ - باب ثياب الحرير فى المنام

٧٠١٢ - حدثنا محمد بن أحمد بن معاوية أخبرنا هشام عن أبيه : عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : أرى لك قبل أن تزوجك مرتين : رأيت لك فى مرقعة من حرير ، فقلت :

له اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم أريتك يحملك في سرقة من حرير ، قلت : اكشف ، فكشفت ، فاذا هي أنت ، قلت إن يك هذا من عند الله يمضه .  
قوله ( باب كشف المرأة في المنام ) وقوله بعده :

( باب ثياب الحرير في المنام ) ، ذكر فيها حديث عائشة في رؤية النبي ﷺ لها في المنام قبل أن يتزوجها ، وساقه في الأول من طريق أبي أسامة وفي الثاني من طريق أبي معاوية كلاهما عن هشام وهو ابن عروة بن الزبير عن أبيه عنها ، وزاد في رواية أبي أسامة فيقول : هذه امرأتك ، وهذه الوبادة ينتظم الكلام ، وزاد في رواية أبي معاوية قبله أن أتزوجك ، وأعاد فيها صورة المنام بيانا لقوله أريتك مرتين فقال في روايته ، رأيت الملك ، يحملك ثم قال ، أريتك يحملك ، وقال في المرتين ، قلت له اكشف ، ووقع في رواية أبي أسامة ، فكشفتها ، والضمير لقوله ، امرأتك ، وقد تقدم في السيرة النبوية قبل الهجرة إلى المدينة من طريق وهيب بن خالد عن هشام بنحو سيقه أبي أسامة ، وتقدم في السكاح من طريق حماد بن زيد عن هشام ولفظه ، فقال لي : هذه امرأتك ، فكشفت عن وجهك ، ويجمع هذا الاختلاف أن نسبة الكشف إليه لكونه الأمر به وإن الذي باشر الكشف هو الملك ووقع في هذه الطريق عند مسلم والاسماعيلي ، وقوله المنام ، ثلاث لئال ، فدل البخاري حذفها لأن الأكثر روره بلفظ مرتين ، وكذلك أخرجه مسلم من رواية عبد الله بن إدريس وأبو عوافة من رواية مالك ومن رواية يونس ابن بكير ومن رواية عبد العزيز بن المختار كلهم عن هشام بن عروة جازمين بمرتين ، ومن رواية حماد بن سلمة عن هشام فقال في روايته ، مرتين أو ثلاثا ، بالشك فيحتمل أن يكون الشك من هشام فأنصر البخاري على المحقق وهو قوله ، مرتين ، وتأكد ذلك عنده برواية أبي معاوية المفصلة ، وحذف لفظ ثلاث من رواية حماد بن زيد لأن أصل الحديث ثابت ، وقوله ، فاذا هي أنت ، قال القرطبي يريد أنه رأها في النوم كما رأها في اليقظة ، فكشفت المراد بالرويا لأفهامها وقد بين حماد بن سلمة في روايته المراد واللفظه ، وأثبت بجمارية في سرقة من حرير بعد وفاة خديجة فكشفتها فاذا هي أنت ، الحديث ، وهذا يدفع الاحتمال الذي ذكره ابن بطال ومن تبعه حيث جوزوا أن هذه الرؤية قبل أن يوحى إليه ، وقد تقدم تفسير السرقة وضبطها ، وأن الملك المذكور هو جبريل ، وكثير من مباحثه في كتاب السكاح ، وذكرت احتمالا عن عياض في قوله ، إن يكن هذا من عند الله يمضه ، ثم وجدته أخذ أكثره من كلام ابن بطال . وعمد في السند الثاني جرم السرخسي في رواية أبي ذر عنه أنه أبو كرب محمد بن العلاء ، وكلام السكلاهاذي يقتضي أنه ابن سلام . قال ابن بطال : رؤيا المرأة في المنام يختلف على وجوه : منها أن يتزوج الرائي حقيقة بمن يراها أو شبهها ، ومنها أن يدل على حصول دنيا أو منزلة فيها أو سعة في الرزق ، وهذا أصل عند المبرزين في ذلك . وقد تدل المرأة بما يقرن بها في الرؤيا على فتنة تحصل للرأي . وأما ثياب الحرير فيدل اتخاذها للنساء في المنام على المكاح وعلى الغراء وعلى الفنى وعلى زيادة في البدن ، قالوا : والملبوس كله يدل على جسم لا بهه لكونه يحتمل عليه ، ولا سيما واللباس في العرف دال على أقدار الناس وأحوالهم

## ٢٢ - باب المفاتيح في اليد

٧٠١٣ - حدثنا سعيد بن هبة حدثنا القيث حدثني عقيب عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب



« أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بُعثتُ بجوامع الحكم ، ومُصرتُ بأربع . وبينما أنا نائمٌ أنبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » قال أبو عبد الله : وبلغني أن جوامع الحكم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تُكذب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك

**قوله** ( باب المفاتيح في اليد ) أي إذا رويت في المنام ، قال أهل التعبير : المفتاح مال وهز وسلطان ، فمن رأى أنه فتح باباً بمفتاح فإنه يظهر بحاجته بمونة من له بأس ، وإن رأى أن يده مفاتيح فإنه يصيب سلطاناً عظيماً . وذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في « باب رؤيا القيل » من وجه آخر عنه بلفظ : بعثتُ بجوامع الحكم ، وفيه : وبينما أنا نائمٌ أنبتُ بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي ، وقد تقدم في الباب المذكور بلفظ : وبينما أنا نائمٌ البارحة . قوله في آخره ( قال أبو عبد الله ) كذا في ذكر ، ووقع في رواية كريمة : قال محمد ، فقال بعض الشراح : لزيادة لأنه اسمه ، والقائل هو البخاري ، والذي يظهر لي أن الصواب ما عند كريمة فإن هذا الكلام ثبت عن الزهري واسمه محمد بن مسلم ، وقد ساقه البخاري هنا من طريقه فيبمد أن يأخذ كلامه فيذهب به لنفسه . وكان بعضهم لما رأى : وقال محمد ، ظن أنه البخاري فأراد تعظيمه فكناه فأخطأ ، لأن محمداً هو الزهري وليست كنيته أبا عبد الله بل هو أبو بكر ، وسيأتي الكلام على جوامع الحكم ، وسيأتي الحديث في الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ٢٣ - باب التعليق بالمرءة والخلفة

٧٠١٤ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا أزهر بن ابن عون ح . حدثني خليفة : حدثنا معاذٌ حدثنا ابنُ عون عن محمدٍ حدثنا قيس بن ميمون عن عبد الله بن سلام قال : رأيتُ كأنني في روضة ، ووسطُ الروضة حمودٌ ، في أعلى العمود عروة ، فقل لي : أرقه ، قالت لأمشاط ، فأتاني وصيفٌ فرفعَ ثيبي ففرقتُ ، فاستمسكتُ بالمرءة ، فأنشبتُ وأنا مستمسكٌ بها . فقَصَصْتُها على النبي ﷺ فقال : تلك الروضة روضة الإسلام ، وذلك العمود حمودُ الإسلام ، وتلك العروة العروة الوُفَى لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت .

**قوله** ( باب التعليق بالمرءة والخلفة ) ذكر فيه حديث عبد الله بن سلام : رأيتُ كأنني في روضة ، وقد تقدم قبل هذا بأربعة أبواب أم من هذا ، وتقدم شرحه هناك . قال أهل التعبير : الخلفة والمرءة المجهولة تدل على تمسك بها على قوته في دينه وإخلاصه فيه

### ٢٤ - باب عمود الفساطط تحت وسادته

**قوله** ( باب عمود الفساطط ) العمود بفتح أوله معروف والجمع أعمدة وعمد بضمين ، وبفتحتين ما ترفع به الأخبية من الخشب ، ويطلق أيضاً على ما يرفع به البيوت من حجارة كالارحام والوصان ، ويطلق على ما يعتمد عليه من حديث وغيره . وعمود الصبح ابتداء ضوئه ، والفساطط بهم الغاء وقد تكسر وبالطاء المهملة مسكرة وقد تبدل الأخيرة سينا مهملة وقد تبدل الزاء طاء مثلاً فهما وفي أحدهما وقد تقدم التاء الأولى في السين وبالسین

المهمة في آخره ثلث تبلغ على هذا اثنتي عشرة اقصر القوي منها على ست الأولى والأخيرة وبتاء بدل الطاء الأولى وبضم الفاء وبكسرهما ، وقال الجواليقي : إنه فارسي معرب . قوله ( تحت وسادته ) عند النسفي وعند ، بدل تحت ، كذا الجميع ليس فيه حديث ، وبعده عندهم « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام » ، إلا أنه سقط لفظ « باب » عند النسفي والاسماعيل ، وفيه حديث ابن عمر « رأيت في المنام كأن في يدي سرقة من حرير ، وأما ابن بطال لجمع الترجنتين في باب واحد فقال « باب عمود الفسطاط تحت وسادته ودخول الجنة في المنام فيه حديث ابن عمر الخ ، ولعل مستنده ما وقع في رواية الجرجاني « باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام وعمود الفسطاط تحت وسادته » لجمع الترجنتين في باب واحد وقدم وأخر ، ثم قال ابن بطال قال المهلب : السرقة السكة وهي كالدوج عند العرب ، وكون عمودها في يد ابن عمر دليل على الاسلام ، وطنبها الدين والعلم والشرع الذي به يردق التمكن من الجنة حيث شاء ، وقد يعبر هنا بالحرير عن ثمرات الدين والعلم لأن الحرير أشرف ملابس الدنيا وكذلك العلم بالدين أشرف العلوم ، وأما دخول الجنة في المنام فانه يدل على دخوله في اليقظة لأن في بعض وجوه الرؤيا وجهها يكون في اليقظة كما براه نصا ، ويصير دخول الجنة أيضا بالدخول في الاسلام الذي هو سبب لدخول الجنة وطيران السرقة قوة تدل على التمكن من الجنة حيث شاء ، قال ابن بطال : وسألت المهلب عن ترجمة عمود الفسطاط تحت وسادته ولم يذكر في الحديث عمود فسطاط ولا وسادة فقال : الذي يقع في نفسي أنه رأى في بعض طرق الحديث السرقة شيئا أكمل مما ذكره في كتابه ، وفيه أن السرقة مضروبة في الأرض على عمود كالخباء وأن ابن عمر اقتادها من عمودها فوضعها تحت وسادته وقام هو بالسرقة فأدسها وهي كالدوج من استبرق فلا يريد وضعاً من الجنة إلا طارت به إليه ، ولم يرض بسند هذه الزيادة فلم يدخله في كتابه ، وقد فعل مثل هذا في كتابه كثيراً كما يترجم بالشيء ولا يذكره ويشير إلى أنه روى في بعض طرقه ، وإنما لم يذكره لئلا يفسده ، وأوجله المنية عن تليد كتابه انتهى . وقد نقل كلام المهلب جماعة من الشراح ساكتين عليه ، وعليه أخذ أصلها إدخال حديث ابن عمر في هذا الباب وليس منه بل له باب مستقل ، وأشدها تفسيره السرقة بالسكة فأن لم أره لغيره ، قال أبو هبيدة : السرقة قطعة من حرير وكأنها فارسية ، وقال الفارابي : شقة من حرير ، وفي النهاية : قطعة من حديد الحرير ، زاد بعضهم بيضاء ، ويمكن في رد تفسيرها بالسكة أو الدوج قوله في نفس الخبر « رأيت كأن بيدي قطعة استبرق » وتخيّل أن في حديث ابن عمر الزيادة المذكورة لا أصل له لجميع ما رتب عليه كذلك ، ولله ابن المنذر فذكر الترجمة كما ترجم وزاد عليه أن قال : روى غير البخاري هذا الحديث - أي حديث ابن عمر - بزيادة عمود الفسطاط ووضع ابن عمر له تحت وسادته ولكن لم توافق الزيادة شرطه فأدوجها في الترجمة نفسها ، ونسادهما قال يظهر مما تقدم ، والمعتمد أن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث جاء من طريق « أن النبي ﷺ رأى في منامه عمود الكتاب انزع من تحت رأسه » الحديث وأشهر طريقه ما أخرجه يعقوب بن سفيان والطبراني وصححه الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص « سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم رأيت عمود الكتاب احتمل من تحت رأسي فاتبعته بهرى فإذا هو قد عمده به إلى الشام ، إلا وإن الأيمان حين تقع الفتن بالشام » وفي رواية « فإذا وقعت الفتن قالوا من بالشام » وله طريق عند عبد الرزاق وجهه رجال الصحيح إلا أن فيه انقطاعاً بين أبي قلابة وعبد الله بن عمرو رافضة عنده « أخذوا عمود الكتاب فعمدوا به إلى الشام » ، وأخرج أحمد ويعقوب بن

٢٥ - باب الإِمْتَبَاقِ ودخول الجنَّةِ في المنام

٧١٦ - قَصَصْتُهَا حَفِصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أَخَاكَ رَجُلٌ صَالِحٌ، أَوْ قَالَ: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ

رجل صالح •

قوله ( باب الاستبرق ودخول الجنة في المنام ) تقدم في الذي قبله ما يتعلق بشيء منه ، وحديث ابن عمر في الباب ذكره منا من طريق وهيب بن خالد عن أيوب بن نافع بلفظ «سرق» وذكره بلفظ «قطعة» من استبرق ، كما في ترجمة القوملي من طريق اسماعيل بن إبراهيم المعروف بابن علي عن أيوب فنذكره مختصراً كرواية وهيب إلا أنه قال « كما نفا في يدى قطعة استبرق » فكان البخارى أشار إلى روايته في الترجمة ، وقد أخرجه أيضاً في « باب من نهار » من الليل ، من كتاب النجاة ، وهو في أوخر كتاب الصلاة من طريق حماد بن زيد عن أيوب اثم سياقاً من رواية وهيب واسماعيل ، وأخرجه النسائي من طريق الحارث بن عمر عن أيوب لجمع بين اللفظتين فقال « سرق من استبرق » وقوله هنا لا أهوى بها ، هو بضم أوله ، أهوى الى الشيء بالفتح هوى بالضم أى

مال ، ووقع في رواية حماد ، فكأنني لا أريد مكانا من الجنة إلا طارت بي إليه ، . قوله في رواية وهيب (فقصتها على حفصة فقصتها حفصة على النبي ﷺ) الحديث وقع مثله في رواية حماد عند مسلم ، ووقع عند المؤلف في روايته بعد قوله طارت بي إليه ، من الزيادة ، ورايت كأن اثنين أتيا أن أرادا أن يذهبا إلى النار ، الحديث بهذه القصة مختصرا وقال فيه وقصت حفصة على النبي ﷺ إحدى رؤياي ، وظاهر رواية وهيب ومن تابعه أن الرؤيا التي أهمت في رواية حماد هي رؤية السرفة من الحزير ، وقد وقع ذلك صريحا في رواية حماد عند مسلم ، لكن يعارضه ما مضى في باب فضل قيام الليل ، ويأتي في باب الأخذ عن اليمين ، في كتاب التعبير من طريق سالم بن عبد الله بن عمر بن أبيه فذكر الحديث في رؤيته النار وفيه « فقصتها على حفصة فقصتها حفصة ، فهو صريح في أن حفصة قصت رؤياه النار . كما أن رواية حماد صريحة في أن حفصة قصت رؤياه السرفة ولم يتعرض في رواية سالم إلى رؤيا السرفة فيحتمل أن يكون قوله إحدى رؤياي ، محمولا على أنها قصت رؤيا السرفة أولا ثم قصت رؤيا النار بعد ذلك ، وأن التقدير قصت إحدى رؤياي أولا فلا يكون لقوله إحدى ، مفعول ، وهذا الموضح لم أر من تعرض له من الشراح ولا أزال أشكاه فله الحد على ذلك . قوله (نقال إن أخاك رجل صالح أو ابن عبد الله رجل صالح) هو شك من الراوي ، ووقع في رواية حماد المذكورة ابن عبد الله رجل صالح ، بالجزم ، وكذا في رواية صخر بن جويرية عن نافع ، زاد الكشميني في روايته عن القبري في الموضعين ولو كان يصلي من الليل ، وسقطت هذه الزيادة لغيره وهي ثابتة في رواية سالم كما تقدم في قيام الليل وثاني ، وبؤيد ثبوتها قوله في رواية حماد عند الجميع ، فقال نافع فلم يزل بعد ذلك يكثر الصلاة ، وقد تقدم في قيام الليل وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عند مسلم ، وقال نعم الفتي - أو قال نعم الرجل - ابن عمر لو كان يصلي من الليل قال ابن عمر وكنت إذا نمت لم أقم حتى أصبح ، قال نافع فكان ابن عمر بعد يصلي من الليل ، أخرجه مسلم إسناده وأصله وأحال بالمتن على رواية سالم ، وهو غمد جيد لتغايرهما ، وأخرجه بلفظه أبو عروانة والجوزقي بهذا ، ويأتي في باب الأمن وذهاب الروح ، أيضا من طريق صخر بن جويرية عن نافع ، وكذلك بعده ، في باب الأخذ عن اليمين ، في رواية سالم ، قال الزهري : وكان عبد الله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل ، وأهل الزهري سمع ذلك من نافع أو من سالم ، ومعنى شرحه هناك . ووقع في مسند أبي بكر بن هارون الروياني من طريق عبد الله بن نافع عن أبيه في نحو هذه القصة من الزيادة « وكان عبد الله كثير الرقاة » وفيه أيضا « إن الملك الذي قال له لم ترع قال له لا تدع الصلاة ، نعم الرجل أنت لو لا قلة الصلاة »

## ٢٦ - باب القيد في المنام

٧٠١٧ - حدثنا عبد الله بن صباح حدثنا معتمر قال سمعت عوفاً قال حدثنا محمد بن سيرين أنه « سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ، ورؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ، وما كان من النبوة فإنه لا يكذب - قال محمد : وأنا أقول هذه - قال : وكان يقال الرؤيا ثلاث حديث للنفس ، ونحويف للشيطان ، وبشرى من الله . فمن رأى شيئا يكرهه فلا يقهقه على أحد ، وليقم ثلاث

فَقُصِّلَ. قَالَ: وَكَانَ يُكْرَهُ الْغُلُّ فِي النَّوْمِ، وَكَانَ يُجِبُّهُمْ الْقَيْدَ، وَيُقَالُ: الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ، وَرَوَى  
قَتَادَةُ وَبُرْسٌ وَهَشَامٌ وَأَبُو هِلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلُّهُ فِي  
الْحَدِيثِ. وَحَدَّثَ هُوَ أَبُو بَيِّنٍ. وَقَالَ يُونُسُ: لَا أَحِبُّهُ إِلَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْقَيْدِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:  
لَا تَكُونِ الْأَغْلَالُ إِلَّا فِي الْأَهْلَاقِ

قوله (باب القيد في المنام) أي من رأى في المنام أنه مقيد ما يكون تعبده؟ وظاهر إطلاق الخبر أنه يعبر  
بالتبثبات في الدين في جميع وجوهه، لكن أهل التعبير خصوا ذلك بما إذا لم يكن هناك قرينة أخرى كالوكان مسافرا  
أو مريضا فانه يدل على أن سفره أو مرضه بطول، وكذا لو رأى في القيد صفة زائدة كن رأى في رجله قيداً من  
فضة فانه يدل على أن يتزوج، وإن كان من ذهب فانه لا يرى يكون بسبب مال يطلبه، وإن كن من صفر فانه لا يرى  
مكروه أو مال فاق، وإن كان من رصاص فانه لا يرى فيه، وإن كان من حبل فلا يرى في الدين، وإن كان من  
خشب فلا يرى فيه نفاق، وإن كان من حطب فانه في، وإن كان من خرقة أو خيط فلا يرى. قوله (حدثنا  
عبد الله بن صباح) بفتح المهملة وتشديد الموحدة هو المطار البصري، وتقدم في الصلاة في باب السمر بعد  
العشاء، حدثنا عبد الله بن الصباح، ولبعضهم عبد الله بن صباح كما هنا، ولأبي نعيم هنا من رواية محمد بن يحيى  
ابن منده حدثنا عبد الله بن الصباح، وفي شيوخ البخاري ابن الصباح ثلاثة: عبد الله هذا، ومحمد والحسن، وليس  
واحد منهم أحداً الآخر. قوله (حدثنا مختار) هو ابن سليمان التيمي، وعرف هو الأهرابي. قوله (إذا اقترب  
الزمان لم يكذب رؤيا المؤمن تكذب) كذا للاكثر، ووقع في رواية أبي ذر عن غير الكشيميني بتقديم تكذب على  
رؤيا المؤمن، وكذا في رواية محمد بن يحيى، وكذا في رواية عيسى بن يونس عن عوف عند الاسماعيلي، قال  
الخطابي في معالم، في قوله إذا اقترب الزمان، قولان: أحدهما أن يكون معناه تقارب زمان الليل وزمان النهار  
وهو وقت استوائهما أيام الربيع وذلك وقت اعتدال الطوائع الأربع غالباً، وكذلك هو في الحديث، والمعبون  
يقولون: أصدق الرؤيا ما كان وقت اعتدال الليل والنهار وإدراك النمار، ونقله في غريب الحديث، عن أبي  
داود السجستاني ثم قال: والمعبون يزعمون أن أصدق الأزمان لوقوع التهجير وقت انقشاق الإزمار وإدراك  
النمار وهما الوقتان الأذان يتمثل فيهما الليل والنهار، والقول الآخر أن اقتراب الزمان انتهاء مدته إذا دنا قيسام  
الساعة. قلت: يبعد الأول التقيد بالمؤمن، فإن الوقت الذي تعتدل فيه الطوائع لا يختص به، وقد جزم ابن  
بطال بأن الأول هو الصواب، واستند إلى ما أخرجه الترمذي من طريق معمر عن أيوب في هذا الحديث بلفظ  
وفي آخر الزمان لا تكذب رؤيا المؤمن وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثاً، قال فعل هذا قالني إذا اقتربت الساعة  
وقبض أكثر العلم ودرست معالم الهداية بالخرج والفتنة فكانت الناس على مثل الفترة محتاجين إلى مذكر ومجدد  
لما درس من الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء، لكن لما كان نبينا حاتم الانبياء وصار الزمان المذكور يشبه  
زمان الفترة عوضوا بما صنعوا من النبوة بعده بالرؤيا الصادقة التي هي جزء من النبوة الآتية بالنبير والانداز  
اتمس. وبؤيده ما أخرجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين بلفظ إذا قرب الزمان، وأخرج  
البدار عن طريق يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين بلفظ إذا تقارب الزمان، وسيأتي في كتاب الفتن من وجه

آخر هن أبي هريرة ، يتقارب الزمان ويرفع العلم ، الحديث ، والمراد به اقتراب الساعة قطعا . وقال البازدي : المراد بتقارب الزمان نقص الساعات والايام والليال انتهى ، ومراده بالنقص مرحلة مرورها ، وذلك قرب قيام الساعة كما ثبت في الحديث الآخر عند مسلم وغيره ، يتقارب الزمان ، حتى تكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كالحرق السعفة ، وقيل ان المراد بالزمان المذكور زمان المهدي عند بسط العدل وكثرة الأمن وبسط الخير والرزق ، فان ذلك الزمان يستمر لانه لا يذوقه فيقارب أطرافه ، وأما قوله ، لم نكذب الخ ، فيه إشارة الى غلبة الصدق على الرؤيا وان أمكن أن شينا منها لا يصدق ، والراجح أن المراد نفي الكذب عنها أصلا لأن حرف التثنية الداخل على « كاذب » ينفي قرب حصوله والثاني لقرب حصول الشيء أدل على قبحه نفسه ذكره الطيبي . وقال القرطبي في « المفهم » : والمراد والله أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الدجال ، فقد ذكر مسلم في حديث عبد الله بن عمر مائنه ، فيبحث الله عيسى بن مريم فيمك في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عداوة ، ثم يرسل الله رجلا باردة من قبل العام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال ذرة من خسر أو إيمان الا قبضه ، الحديث ، قال : فكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الأمة حالا بعد الصدر الأول وأصدقهم أقوالا ، فكانت رؤياهم لا تكذب ، ومن ثم قال عقب هذا ، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، وإنما كان كذلك لأن من كثرت صدقه تنور قلبه وقوى إدراكه فانتفعت فيه الهدى على وجه الصحة ، وكذلك من كان غالب حاله الصدق في بقلته استجيب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والمخطئ فإنه يفسد قلبه ويظلم فلا يرى الا مخطئا وأضغاثا ، وقد يندر المنام أحيانا فيرى الصادق مالا يصح ويرى الكاذب ما يصح ، ولكن الأغلب الاكثر ما تقدم والله أعلم . وهذا يؤيد ما تقدم أن الرؤيا لا تكون إلا من أجزاء النبوة إن صدرت من مسلم صادق صالح ثم ومن ثم قيد بذلك في حديث « رؤيا المسلم جزء » ، فإنه جاء مطلعا مقتصرًا على المسلم فأخرج الكافر ، وجاء مقيدا بالصالح فآثارة وبالصالح وبالحنسة وبالصادقة كما تقدم بيانه ، فيحمل المطلق على المقيد ، وهو الذي يناسب حاله حال النبي فيكرم بما أكرم به النبي وهو الاطلاع على شيء من الغيب ، فأما الكافر والمنافق والكاذب والمخطئ وان صدقت رؤياهم في بعض الأوقات فإنها لا تكون من الرحي ولا من النبوة ، إذ ليس كل من صدق في شيء ما يكون خبره ذلك نبوة ، فقد يقول الكاهن كلمة حق وقد يحدث المنجم فيصيب أمكن كل ذلك على الدور والقالة والله أعلم . وقال ابن أبي حمزة : معنى كون رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب أنها تقع غالبا على الوجه الذي لا يحتاج الى تعبير فلا يدخلها الكذب ، بخلاف ما قبل ذلك فإنها قد يخفى تأويلها فيعبرها الماير فلا تقع كما قال فيصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار ، قال : والحكمة في اختصار ذلك بآخر الزمان أن المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما في الحديث : بدأ الاسلام غريبا وسيعود غريبا ، أخرجه مسلم ، فيقول أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة . قال : ويمكن أن يؤخذ من هذا سبب اختلاف الأحاديث في هدد أجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال : كلما قرب الأمر وكانت الرؤيا أصدق حل على أقل عدد ورد ، وعكسه ، وما بين ذلك . قلت : وتنبئ الإشارة الى هذه المناسبة فيما تقدم من المناسبات وحاصل ما اجتمع من كلامهم في معنى قوله « إذا اقترب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب » ، إذا كان المراد آخر الزمان ثلاثة أقوال : أحدها أن العلم بأمر الدين لما يذهب غلبه بذهاب غالب أهله وتهدرت النبوة في هذه الأمة

هو خيرا بالرأى الصادقة ليجدد لهم ما قد دروس من العلم ، والثاني أن المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل والنسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويمن بالرويا الصادقة لإكرامه وتسليته وعلى هذين القولين لا يختص ذلك بزمان معين بل كلما قرب فراغ الدنيا وأخذ أمر الدين في الاضمحلال تكون رؤيا المؤمن الصادق أصدق ، والثالث أن ذلك خاص بزمان عيسى بن مريم ، وأولها أولاما ، والله أعلم . قوله ( ورؤيا المؤمن جزء ) الحديث هو معطوف على جملة الحديث الذي قبله وهو إذا اقرب الزمان ، الحديث فهو مرفوع أيضا ، وقد تقدم شرحه مستوفى قريبا وقوله وما كان من النبوة فانه لا يكذب ، هذا القدر لم يتقدم في شيء من طرق الحديث المذكور ، وظاهر إرادته هنا أنه مرفوع ، ونحن كان كذلك فانه أولى ما نسر به المراد من النبوة في الحديث وهو صفة الصدق ، ثم ظهر لي أن قوله بعد هذا قال محمد : وأنا أقول هذه ، الإشارة في قوله هذه ، لجملة المذكورة ، وهذا هو السر في إعادة قوله وقال ، بعد قوله هذا ، ثم رأيت في دغية النفاذ لابن المواق : أن عبد الحق أغفل التنبيه هل أن هذه الزيادة مدرجة وأنه لا شك في إدراجها ، فعلى هذا فهمي من قول ابن سيرين وليست مرفوعة . قوله ( وأنا أقول هذه ) كذا لأن ذروا في جميع الطرق وكذا ذكره الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما ، ووقع في شرح ابن بطلال : وأنا أقول هذه الآية وكان يقال الخ . قلت : وليست هذه اللفظة في شيء من نسخ صحيح البخاري ولا ذكرها عبد الحق في جمعه ولا الحميدي ولا من أخرجه حديث عوف من أصحاب الكتب والمسانيد ، وقد نقله عياض فذكره كما ذكره ابن بطلال وجمعه في شرحه فقال : خشي ابن سيرين أن يتأول أحد معنى قوله : وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثا ، أنه إذا تقارب الزمان لم يصدق إلا رؤيا الرجل الصالح فقال : وأنا أقول هذه الآية ، يعني رؤيا هذه الآية صادقة كلها صالحتها وقاجرها ليكون صدق رؤياهم زاجرا لهم وحنة عليهم لدروس أعلام الدين وطموس آثاره بموت العلماء وظهور المنكر انتهى . وهذا مرتب على ثبوت هذه الزيادة وهي لفظ : الآية ، ولم أجد لها في شيء من الأصول ، وقد قال أبو حنيفة الاسفرائيني بعد أن أخرجه موصولا مرفوعا من طريق هشام بن ابن سيرين : هذا لا يصح مرفوعا عن ابن سيرين . قلت : وإلى ذلك أشار البخاري في آخره بقوله وحديث عوف أبين أي حيث فصل المرفوع من الموقوف . قوله ( قال وكان يقال الرؤيا ثلاث الخ ) قابل قال ، هو محمد بن سيرين ، وأبهم القائل في هذه الرواية وهو أبو هريرة ، وقد رفعه بمض الرواة ووقفه بعضهم ، وقد أخرجه أحمد عن هودبة بن خليفة عن عوف بسنده مرفوعا الرؤيا ثلاث ، الحديث مثله ، وأخرجه الترمذي والفساني من طريق سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : الرؤيا ثلاث ، فرؤيا حق ورؤيا يحدث بها الرجل نفسه ، ورؤيا تحزين من الشيطان ، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد بن سيرين مرفوعا أيضا بلفظ : الرؤيا ثلاث ، فالرؤيا الصالحة بشري من الله ، والباقي نحوه . قوله ( حديث النفس وتخويف الشيطان وبشري من الله ) وقع في حديث عوف بن مالك عند ابن ماجه بسند حسن ورفع : الرؤيا ثلاث منها أهويل من الشيطان ليحزن ابن آدم ، ومنها ما يهيم به الرجل في يقظته فيراه في منامه ، ومنها جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة . قلت : وليس المحصر مرادا من قوله ثلاث ، لثبوت نوح رابع في حديث أبي هريرة في الباب وهو حديث النفس ، وليس في حديث أبي قتادة وأبي سعيد الماضيين سوى ذكر وصف الرؤيا بأنها مكروهة ومحبوبة أو حسنة وسيئة ، وبقي نوح خامس وهو تلاعب الشيطان ، وقد ثبت عند مسلم من حديث جابر

قال : جاء أعرابي فقال : يا رسول الله رأيت في المنام كأن رأسي قطع فأنا أنبىء ، وفي لفظ : فقد خرج فاشتدت في  
أثره ، فقال : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام ، وفي رواية له : إذا تلاعب الشيطان بأحدكم في منامه فلا يخبر  
به الناس ، . ونوع سادس وهو رؤيا ما يعتاده الرائي في اليقظة ، كمن كانت حادثة أن يأكل في وقت قنাম فيه فرأى  
أنه يأكل ، أو بات طالما من أكل أو شرب فرأى أنه يتقيأ ، ويثنيه وبين حديث النفس عموم وخصوص . وسابع  
وهو الإضافات . قوله ( فن رأى شيئا يكرهه فلا يقصه على أحد ؛ وليقم فليصل ) زاد في رواية هذفة : فإذا رأى  
أحدكم رؤيا تعجبه فليقصها لمن يشاء ، وإذا رأى شيئا يكرهه ، فذكر مثله . ووقع في رواية أيوب بن محمد بن  
سهرين : فيصل ولا يحدث بها الناس ، وزاد في رواية سعيد بن أبي عروبة عن ابن سيرين عند الترمذي : وكان  
يقول لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح ، وهذا ورد معناه مرفوعا في حديث أبي رزين عند أبي داود والترمذي  
وابن ماجه ، ولا يقصها إلا على واد أو ذي رأى ، وقد تقدم شرح هذه الرواية في : باب الرؤيا من الله تعالى ، .  
قوله ( قال وكان يكره الغل في النوم ، ويعجبهم القيد ، ويقال : القيد ثبات في الدين ) كذا ثبت هنا بلفظ الجمع  
في : يعجبهم ، والأفراد في : يكره ويقول ، قال الطائي : ضمهم الجمع لأهل التعبير ، وكذا قوله : وكان يقال ، قال  
المهلب : الغل يجر بالأكروه لأن الله أخبر في كتابه أنه من صفات أهل النار بقوله تعالى : إذا الاغلال في أعناقهم ،  
الآية ، وقد يدل على الكفر ، وقد يجر بأسراف تزدى . وقال ابن العربي : إنما أحبوا القيد لذكر النبي ﷺ له في  
قيم محمود فقال : قيد الإيمان المنك . وأما الغل فقد كرهه شرعا في المفهوم كقوله ( خذوه فغلوه - وإذا الاغلال  
في أعناقهم - ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك - وغلات أيديهم ) وإنما جعل القيد ثباتا في الدين لأن القيد لا يستطيع  
المشي فضرر مثلا الإيمان الذي يمنع عن المشي إلى الباطل . وقال النووي : قال العلماء : إنما أحب القيد لأن الله  
الرجل وهو كف عن المحاصي والشر والباطل ، وأبغض الغل لأن عمله العنق وهو صفة أهل النار . وأما أهل  
التعبير فقالوا إن القيد ثبات في الأمر الذي يراه الرائي بحسب من يرى ذلك له ، وقالوا إن انغمز الغل إلى القيد دل  
على زيادة الأكروه ، وإذا جعل الغل في أيدين كلف لما عن الشر ، وقد يدل على البخل بحسب الحال .  
وقالوا أيضا : إن رأى إن يده مغلولتان فهو بجيل ، وإن رأى أنه قيد وغل فانه يقع في سجن أو شدة . قلت :  
وقد يكون الغل في بعض المرات محمدا كما وقع لأبي بكر الصديق ، فخرج أبو بكر بن أبي شيبة بسند صحيح عن  
مسروق قال : مر صبيب بأبي بكر فأعرض عنه ، فسأله فقال : رأيت يدك مغلولة على باب أبي الحشر رجل من  
الانصار ، فقال أبو بكر : جمع لي ديني إلى يوم الحشر . وقال الكرماني : اختلف في قوله وكان يقال هل هو مرفوع  
أو لا فقال بعضهم من قوله : وكان يقال ، إلى قوله : في الدين ، مرفوع كله ، وقال بعضهم هو كالم كلام ابن سيرين  
وقال : كان يكره ، أبو هريرة . قلت : أخذ من كلام الطائي فانه قال : بمحتمل أن يكون مقولا لقرأى عن ابن  
سيرين فيكون اسم كان ضميرا لابن سيرين وأن يكون مقولا لابن سيرين واسم كان ضمير أبي هريرة أو النبي ﷺ .  
وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن ابن سيرين وقال في آخره : لا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين .  
قوله ( ورواه قتادة ويونس وهشام وأبو هلال عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ) يعني أصل الحديث  
وأما من قوله : وكان يقال ، ففهم من رواه بتيامه مرفوعا ومنهم من اقتصر على بعضه كما سألته . قوله ( وأدرجه  
بعضهم كله في الحديث ) يعني جمعه كله مرفوعا ، والمراد به رواية هشام عن قتادة كما سألته . قوله ( وحديث هوف



أبين) أي حيث فصل المرفوع من الموقوف ولا سيما تصريحه بقول ابن سيرين «وأنا أقول هذه» فإنه دال على الاختصاص بخلاف ما قال فيه «وكان يقال» فإن فيها الاحتمال بخلاف أول الحديث فإنه صرح برفعه، وقد اقتصر بعض الرواة عن عوف على بعض ما ذكره معتمر بن سليمان عنه كما بينته من رواية هوزة وعيسى بن يونس، قال القرطبي: ظاهر السياق أن الجميع من قول النبي ﷺ، غير أن أيوب هو الذي روى هذا الحديث عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة وقد أخبر عن نفسه أنه شك أرو من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة فلا يقول على ذلك الظاهر. قلت: وهو محتمل مردود، وكأنه تكلم عليه بالنسبة لرواية مسلم خاصة فإن مسلماً ما أخرج طريق عوف هذه وإن كنت أخرج طريق قتادة عن محمد بن سيرين، فلا يلزم من كون أيوب شك أن لا يعمل على رواية من لم يشك وهو قتادة مثلاً، لكن لما كان في الرواية المفصلة زيادة فرجعت. قوله (وقال يونس لا أحسنه إلا عن النبي ﷺ في القيد) يعني أنه شك في رواه. قوله (قال أبو عبد الله) هو المصنف. قوله (لا نكرن الأغلال إلا في الأحناف) كأنه يشير إلى الرد على من قال: قد يكون الغل في غير الفلق كاليد والرجل، والغل بضم الميم تشديد اللام واحد الأغلال، قال: وقد أطبق بعضهم الغل على ما تربط به اليد، ومن ذكره أبو علي الفاي وصاحب المحكم وغيرهما قالوا: الغل جامعة تجعل في الفلق أو اليد والجمع أغلال، ويد مقلوبة جعلت في الغل، ويؤيده قوله تعالى (غلت أيديهم) كذا استشهد به الكرماني، وفيه نظر لأن اليد تفل في الفلق وهو عند أهل التعبير عبارة عن كفهما عن الشر. ويؤيده منام صبيب في حق أبي بكر الصديق كما تقدم قريباً، فأما رواية قتادة المعلقة فوصلها مسلم والنسائي من رواية معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن أبيه عن قتادة ولفظ النسائي بالسند المذكور «عن النبي ﷺ» أنه كان يقول الرؤيا الصالحة بشارة من الله والتحزين من الشيطان، ومن الرؤيا ما يحدث به الرجل نفسه، فإذا رأى أحدهم رؤيا يكرهها فليتم فليصل، وأكره الغل في النوم، وبهجهني القيد قال القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين، قال مسلم فأدرج معنى هشام عن قتادة في الحديث قوله «وأكره الغل الخ» ولم يذكر «الرؤيا جزء» الحديث وكذلك رواه أيوب عن محمد بن سيرين قال «قال أبو هريرة أحب القيد في النوم وأكره الغل، القيد في النوم ثبات في الدين» أخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية سفيان بن عيينة عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من رواية عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فذكر حديث «إذا اقرب الزمان الحديث ثم قال «ورؤيا المسلم جزء من» الحديث ثم قال «والرؤيا ثلاث» الحديث ثم قال بعده «قال وأحب القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين» فلا أدري هو في الحديث أو قاله ابن سيرين، هذا لفظ مسلم ولم يذكر أبو داود ولا الترمذي قوله «فلا أدري الخ» وأخرجه الترمذي وأحمد والحاكم من رواية معمر عن يونس فذكر الحديث الأول ونحو الثاني ثم قال بعدهما: قال أبو هريرة يمجني القيد الخ، قال وقال النبي ﷺ رؤيا المؤمن جزء الخ وقد أخرج الترمذي والنسائي من طريق سعيد بن أبي هريرة عن قتادة حديث «الرؤيا ثلاث» مرفوعة كما أشرت إليه قبل هذا ثم قال بعده «وكان يقول يمجني القيد» الحديث، وبهذه «وكان يقول»: من رأي قاتي أنا هو الحديث. وبهذه «وكان يقول»: لا تنص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح، وهذا ظاهرني أن الأحاديث كلها مرفوعة، وأما رواية يونس وهو ابن عبيد فأخرجها البزار في مسنده من طريق أبي خلف وهو يده الله بن

عيسى الخزاز بمجملات البصري عن يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا تقارب الزمان لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب ، وأحب القيد وأكره الفل ، قال : ولا أعلمه إلا وقد رفته عن النبي ﷺ ، قال البزار روى عن محمد بن هدة أوجه ، وإنما ذكرناه من رواية يونس لعدة ما أسند يونس عن محمد بن سيرين . قلت : وقد أخرج ابن ماجه من طريق أبي بكر المنذلي عن ابن سيرين حديث القيد موصولا مرفوعا ولكن المنذلي ضعيف وأما رواية هشام فقال أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا هشام هو ابن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إذا اقترب الزمان الحديث ، ورؤيا المؤمن الحديث ، وأحب القيد في النوم الحديث ، ورؤيا ثلاث الحديث ، فمات الجميع مرفوعا ، وهكذا أخرجه الدارمي من رواية محمد بن الحسين عن هشام ، وأخرجه الخطيب في المدرج من طريق علي بن عاصم عن خالد وهشام عن ابن سيرين مرفوعا ، قال الخطيب : والمتمن كله مرفوع إلا ذكر القيد والفل فإنه قول أبي هريرة أدرج في الخبر ، وبينه مصمر عن أيوب ، وأخرج أبو حنيفة في صحيحه من طريق عبد الله بن بكر عن هشام قصة القيد وقال : الأصح أن هذا من قول ابن سيرين . وقد أخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام بن حسان وأيوب جميعا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : إذا اقترب الزمان ، قال وساق الحديث ولم يذكر فيه النبي ﷺ ، وكذا أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي أسامة عن هشام موقوفا وزا . في آخره قال أبو هريرة : الذين في المنام القطرة ، وأما رواية أبي حلال واسمه محمد بن سليم الراصي عن محمد بن سيرين فلم أقف عليها موصولة إلى الآن ، وأخرج أحمد في الوحد عن عثمان بن حماد بن زيد عن أيوب قال : رأيت ابن سيرين مقيدا في المنام ، وهذا يشعر بأن ابن سيرين كان يعتمد في تعبير القيد على ما في الخبر فأعطى هو ذلك وكان كذلك . قال الفرطبي : هذا الحديث وإن اختلف في رفته ووقفه فإن معناه صحيح ، لأن القيد في الرجلين تثبيت للقيد في مكانة فإذا رآه من هو على حالة كان ذلك دليلا على ثبوته على تلك الحالة ، وأما كراهة الفل فلأن محله الاعتناق نكالا وهقوبة وقهرا وإذلالا ، وقد يسحب على وجهه ويختر على قفاه فهو مذموم شرطا وطاعة ، فرويته في العتق دليل على وقوع حال سيئة للرأى فلازمه ولا ينفك عنها ، وقد يكون ذلك في دينه كواجبات فرط فيها أو معاص ارتكبها أو حقوق لازمة له لم يوفها أهلها مع قدرته ، وقد تكون في دنياه كشدة تعذيبه أو تلازمه

### ٢٧ - باب العين الجارية في المنام

٧٠١٨ - حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا ميمون عن الزهري عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أم العلاء - وهو امرأة من نسائها - بايت رسول الله ﷺ - قالت : طار لنا عثمان بن مظعون في السكينة حين اقترعت الأنصار على سكنى المهاجرين ، فاشتكى ، فرضناه حتى 'نوفى' ، ثم جملناه في أثوابه ، فدخل علينا رسول الله ﷺ فقلت : رحمة الله عليك أبا السائب ، فشم أدنى عليك لقد أكرمك الله . قال : وما يدريك ؟ قلت : لا أدري والله . قال : أما هو فقد جاءه اليقين ، إني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري - وأنا رسول الله - ما يفضلني ولا بكم . قالت أم العلاء : فوالله لا أذكر أحدا بعده . قالت : ورأيت لعنان في النوم معها تجري ، فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ذاك عمله يجري له ،

**قوله ( باب المين الجارية في المنام )** قال الملب : المين الجارية تحتمل وجوها ، فان كان ماؤها صافيا عبرت بالعمل الصالح والا فلا . وقال غيره : المين الجارية عمل جار من صدقة أو معروف لحى أو ميت قد أحسنه أو أجزاه . وقال آخرون : عين الماء نعمة وبركة وغيره وبلوغ أمنية إن كان صاحبها مستورا ، فان كان غير عفيف أصابته مصيبة يبكي لها أهل داره . **قوله ( عبد الله )** هو ابن المبارك . **قوله ( من أم الملاء )** هي امرأة من نسائهم وتقدم في كتاب الهجرة أنها والدة عارضة بن زيد الراوى هنا هنا وأن هذا الحديث ورد من طريق أبي النضر عن عارضة بن زيد عن أمه ، وذكرت نسبها هناك وأن اسمها كنيتهما ، ومنه يؤخذ أن إقنايل هنا هي امرأة من نسائهم ، هو الزهرى راوية عن عارضة بن زيد ، ووقع في « باب رؤيا النساء » فيما مضى قريبا من طريق عقيل عن ابن شهاب عن عارضة أن أم الملاء امرأة من الانصار بايعة رسول الله ﷺ أخبرته ، وأخرج أحمد وابن سعد بسند فيه على بن زيد بن جده عن فيه ضعف من حديث ابن عباس قال : لما مات عثمان بن مظعون قال : امرأته غنيمة لك الجنة ، فذكر نحر هذه القصة ، وقوله « امرأته » فيه نظر ، فلهذا كان فيه « قالت امرأة » بغير ضمير وهي أم الملاء ، ويحتمل أنه كان تزوجها قبل زيد بن ثابت ، ويحتمل أن يكون القول تعدد منهما . وعند ابن سعد أيضا من مرسل زيد بن أسلم بسند حسن قال سمع رسول الله ﷺ يقول في جنازة عثمان بن مظعون وراء جنازته : هنيئا لك الجنة يا أبا السائب ، فذكر نحره وفيه « بحسبك » ان تقولى كان يجب الله ورسوله ، **قوله ( طار لنا )** تقدم بيانه في « باب القرعة في المشكلات » ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن معمر « فتشاحت الانصار فيهم أن ينزلوم منازلهم حتى اقترعوا عليهم طار لنا عثمان بن مظعون » يعنى وقع في سهمنا ، كذا وقع التفسير في الأصل وأظنه من كلام الزهرى أو من دونه . **قوله ( حين اقترعت )** في رواية أبي ذر عن غيره السكشميين « أقرعت ، بحذف التاء ووقع في رواية عقيل المذكورة انهم « اقتسموا المهاجرين فرقة » . **قوله ( قاشتكي فرضناه حتى توفي )** في الكلام حذف تقديره فأقام عندنا مدة قاشتكي أى مرض فرضناه أى قنا بأمره في مرضه ، وقد وقع في رواية عقيل « طار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا ، فوجع وجهه الذى توفى فيه » قلت : وكانت وفاته في شعبان سنة ثلاث من الهجرة أرخه ابن سعد وغيره ، وقد تقدمت سائر فوائده في أول الجنائز والكلام على قوله ما يفعل به والاختلاف فيها ، وقوله في آخره « ذاك عمله يجرى له » قيل يحتمل أنه كان لثمان شيء عمله بقى له ثوابه جاريا كالصدقة ، وأنكره مغلطاي وقال : لم يكن لثمان بن مظعون شيء من الأمور الثلاث التى ذكرها مسلم من حديث أبي هريرة رفعه ، إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، قلت : وهو نفي مردود فانه كان له ولد صالح شهد بدارأ وما بعدها وهو السائب مات في خلافة أبي بكر فهو أحد الثلاث ، وقد كان عثمان من الأغنياء فلا يبعد أن تكون له صدقة استمرت بعد موته ، فقد أخرج ابن سعد عن مرسل أبي بردة ابن أبي موسى قال « دخلت امرأة عثمان بن مظعون على نساء النبي ﷺ فرأين هينئا فقالن : مالك ؟ فإني قريرش أغنى من بكى » فقالت : أما ليله ففانم ، الحديث ويحتمل أن يراد بعمل عثمان بن مظعون مرابطته في جهاد أعداء الله فانه ممن يجرى له عمله كما ثبت في السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد رفعه « كل ميت يفتح على عمله إلا المرابط في سبيل الله فانه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر » وله شاهد عند مسلم والنسائي والبخاري من حديث سلمان رفعه « رباط يوم وليلة في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه ، وإن

مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأمن الفتان ، وله شواهد أخرى ، فليحمل حال عثمان بن مظعون هل ذلك ويدول الإشكال من أصله

## ٢٨ - باب نزع الماء من البئر حتى يروى للناس ، رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ

٧٠١٩ - حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير حدثنا شعيب بن حرب حدثنا صغير بن جويرية حدثنا

نافع « أن ابن عمر رضي الله عنهما حدثه قال : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا على بئر أنزع منها إذ جاءني أبو بكر وعمر ، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذنوباً أو ذنوبين ، وفي نزعهما تصف ، فقفر الله له . ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً ، فلم أرَ هب قريباً من الناس يفرى قريبه حتى ضرب الناس بمطن »

**قوله** ( باب نزع الماء من البئر حتى يروى للناس ) هو بفتح الواو من الروى ، والنزع بفتح النون وسكون الزاى اخراج الماء للاستعماء . **قوله** ( رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ ) وصله المصنف من حديثه في الباب الذي بعده . **قوله** ( حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن كثير ) هو الدرقي وشعيب بن حرب هو المدائني يكنى أبا صالح كان

أصله من بغداد فسكن المدائن حتى نسب إليها ثم انتقل إلى مكة فزها إلى أن مات بها ، وكان صدوقاً شديد الورع وقد وثقه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني وآخرون وماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وقد ذكره في الضعفاء شعيب بن حرب فقال منكر الحديث مجهول ، وأظنه آخر وافق اسمه واسم أبيه وألم عند الله تعالى . **قوله**

( بينا أنا على بئر أنزع منها ) أى استخرج منها الماء بآلة كالدلو . وفي حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه « رأيتني على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، وفي رواية هام » رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، والجمع بينهما

أن القليب هو البئر الملقوب ترابها قبل الهطى ، والحوض هو الذى يحمل بجانب البئر لشرب الابل فلا منافاة . **قوله** ( إذ جاءني أبو بكر وعمر ) في رواية أبي يونس عن أبي هريرة « جاءني أبو بكر فأخذ أبو بكر الدلو ، أى التى كان

النبي ﷺ يحملها بها الماء ، ووقع في رواية هام الآية بعد هذا » فأخذ أبو بكر منى الدلو ليرمى ، وفي رواية أبي يونس « ليرمى » ، وأول حديث سالم عن أبيه في الباب الذي يليه « رأيت الناس اجتماعاً » ولم يذكر قصة النزع

ووقع في رواية ابن بكر بن سالم عن أبيه « رأيت في النوم أنى أنزع على قليب بدلو بكرة ، فذكر الحديث نحوه

أخرجه أبو عوانة . قوله ( نزع ذنوباً أو ذنوبين ) كذا هنا ، ومثله لأكثر الرواة ، ووقع في رواية هام المذكورة ذنوبين ، ولم يشك ، ومثله في رواية أبي يونس ، والذنوب بفتح المعجمة الدلو الممتلئ . **قوله** ( وفي

نزعهم ضمف ) تقدم شرحه وبيان الاختلاف في تأويله في آخر علامات النبوة في مناقب عمر . **قوله** ( فقفر الله له ) وقع في الروايات المذكورة والله يفر له . **قوله** ، ثم أخذها ابن الخطاب من يد أبي بكر ( كذا هنا ، ولم يذكر مثله

في أخذ أبي بكر الدلو من النبي ﷺ ، ففيه إشارة إلى أن عمر ولي الخلافة بعده من أبي بكر إليه بخلاف أبي بكر فلم تكن خلافته بمهد صريح من النبي ﷺ ، ولكن وقعت عدة إشارات إلى ذلك فيها ما يقرب من الصريح . **قوله**

( فاستحالت في يده غرباً ) أى تحوالت الدلو غرباً ، وهى بفتح الغين المعجمة وسكون الواو بعدها موحدة بلفظ مقابل الشرق ، قال أهل اللغة : فغرب الدلو العظيمة المنخدة من جلود البقر ، فإذا فتحت الواو فهو الماء الذى يسيل بين

البئر والحوض . ونقل ابن التين عن أبي عبد الملك البرقي أن الغرب كل شيء رفيع ، وعن الداودي قال : المراد أن  
الفلو أحالت باطن كفيه حتى صار أحمر من كثرة الاستسقاء ، قال ابن التين : وقد أنكر ذلك أهل العلم وردوه  
على قائله . **قوله** ( فلم أر عبقرى ) تقدم ضبطه وبيان في مناقب عمر ، وكذلك قوله د يفري فريه ، ووقع عند الناس  
في رواية ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه : قال حجاج قلت لابن جرير : ما استعجال ؟ قال : رجع .  
قلت : ما العبقرى ؟ قال : الأجير . وتفسير العبقرى بالأجير غريب قال أبو عمرو والشيباني : عبقرى القوم سيدهم  
وقريم وكبيرهم . وقال الفارابي : العبقرى من الرجل الذي ليس قوله شيء . وذكر الأزهري أن عبقرى موضع  
بالبادية ، وقيل بلد كان يندرج فيه البسط الموشية فاستعمل في كل شيء جيد وفي كل شيء قانق . ونقل أبو عبيد أنها  
من أرض الحن ، وصار مثلاً لكل ما ينسب إلى شيء نفيس . وقال الفراء : العبقرى السيد وكل فاجر من حيوان  
وجور ، وبساط وضعت عليه وأطلقوه في كل شيء عظيم في نفسه . وقد وقع في رواية عقيل المداودي أنه « ينزع  
نزع ابن الخطاب ، وفي رواية أبي يونس « ظم أر نزع رجل قط أفوى منه » . **قوله** ( حتى ضرب الناس ببطن )  
بفتح المهملة وآخره نون هو ما يمد للشرب حول البئر من مبارك الابل ، والمراد بقوله « ضرب » أي ضربت الإبل  
ببطن بركتها ، واللعن للابل كالوطن للناس لكن غلب على مبركها حول الحوض . ووقع في رواية أبي بكر بن  
سالم عن أبيه عند أبي بكر بن أبي شيبة « حتى روي الناس وضربوا ببطن » ، ووقع في رواية همام « فلم يزل ينزع حتى  
تولى الناس والحوض يتفجر » ، وفي رواية أبي يونس « لكن يتفجر » ، قال القاضي هياض ظاهر هذا الحديث أن  
المراد خلافة عمر ، وقيل هو لخلافتهما مما لأن أبا بكر جمع شمل المسلمين أولاً بدفع أهل الردة وابتدأت الفتوح  
في زمانه ، ثم عهد إلى عمر فكثرت في خلافته الفتوح واتسع أمر الاسلام واستقرت قواعده . وقال غيره : معنى  
عظم الدلو في يد عمر كون الفتوح كثرت في زمانه ومعنى « استعجال » انقلب من الصغر إلى الكبر . وقال النووي  
قلوا هذا المنام مثلاً لما جرى لخلافتين من ظهور آثارهما الصالحة وانتفاع الناس بهما ، وكل ذلك مأخوذ من النبي  
**ﷺ** لأنه صاحب الأمر فقام به أكل قيام وقرر قواعد الدين ، ثم خلفه أبو بكر فقاتل أهل الردة وقطع دابرهم ،  
ثم خلفه عمر فانتسح الاسلام في زمنه ، فشبّه أمر المسلمين بقلب فيه الماء الذي فيه حياتهم وصلاتهم وشبه بالمستقى  
لهم منها وسقيه هو قيامهم بمصالحهم ، وفي قوله « ليرحمي » إشارة إلى خلافة أبي بكر بعد موت النبي **ﷺ** ، لأن في  
الموت راحة من كد الدنيا ونعيمها ، فقام أبو بكر بتدبير أمر الأمة ومماناة أحوالهم ، وأما قوله « وفي نزع ضعف  
فليس فيه حظ من فضيلته وإنما هو إخبار عن حاله في قصر مدة ولايته » ، وأما ولاية عمر فانها لما طالت كثرت انتفاع  
الناس بها وانتسحت دائرة الاسلام بكثرة الفتوح وتمهيد الامصار وتدوين الدواوين ، وأما قوله « واقع بفقره » ،  
فليس فيه نقص ولا إشارة إلى أنه وقع منه ذنب ، وإنما هي كلمة كانوا يقولونها يذمون بها الكلام . وفي الحديث  
إسلام بخلافتهما وصحة ولايتهما وكثرة الانتفاع بهما ، فكان كما قال . وقال ابن العربي : ليس المراد بالدلو التقدير  
الدهال على قصر الخط ، بل المراد التمسك من البئر ، وقوله في الرواية المذكورة : بدلو بكرة فيه إشارة إلى صغر الدلو  
قبل أن يصير غرباً . وأخرج أبو ذر الهروي في كتاب الرويا من حديث ابن مسعود نحو حديث الباب ، لكن قال في  
آخره « فبصرها يا أبا بكر » ، قال : ألى الأمر بعدك ، وبلي بهدي عمر . قال : كذلك عبرها الملك ، وفي سنده أجوب  
ابن جابر وهو ضعيف وهذه الزيادة منكرا ، وقد ورد هذا الحديث من وجه آخر بزيادة فيه ، فأخرج أحمد وأبو

داود واختاره الضياء من طريق أشعث بن عبد الرحمن المجرى عن أبيه عن سمرة بن جندب و أن رجلا قال : يا رسول الله رأيت كأن دلوأدلى من السماء لهما أبو بكر فأخذ بهما فشربا شربا ضميضا ، ثم جاء عمر فأخذ بهما فيها فشرب حتى تضلع ، ثم جاء عثمان فأخذ بهما فشرب حتى تضلع ، ثم جاء علي فأخذ بهما فشربا فانتشطت وانتضج عليه منها شيء ، وهذا يبين أن المراد بالنزع الضميف والنزع القوى الفتوح والفتائم ، وقوله دلى ، بضم الميملة وتشديد اللام أى أرسل الى أسفل ، وقوله بهما فيها ، بكسر الميملة وفتح القاف ، والمراد أن خشبتان تجعلان على فم الدلو متخالفتان لربط الدلو . وقوله تضلع ، بالاضداد المعجمة أى ملأ أضلاعه كناية عن الشبع ، وقوله انتشطت ، بضم المثناة وكسر المعجمة بعدها طاء مهملة أى نزعته منه فاضطربت وسقط بعض ما فيها أو كله . قال ابن العربي : حديث سمرة يعارض حديث ابن عمر وهما خبران . قلت : الثانى هو المعتمد ، لحديث ابن عمر مخرج بأن النبى ﷺ هو الرأى ، وحديث سمرة فيه أن رجلا أخبر النبى ﷺ أنه رأى ، وقد أخرج أحمد من حديث أبى الطفيل شاهدا لحديث ابن عمر وزاد فيه « فوردت على غنم سود وخنم عفر » وقال فيه « فأولت السود العرب والعفر الجم » وفي قصة عمر « فلما الحرض وأروى الواردة » ومن المغيرة بينهما أيضا أن فى حديث ابن عمر « نزع الماء من البئر » وحديث سمرة فيه نزول الماء من السماء ، فهما قصتان تشدد إحداها الأخرى ، وكان قصة حديث سمرة سابقة لنزل الماء من السماء وهى خواتمه فأسكن فى الأرض كما يقتضيه حديث سمرة ثم أخرج منها بالدلو كما دل عليه حديث ابن عمر ، وفي حديث سمرة إشارة إلى نزول النضر من السماء على الخلفاء ، وفي حديث ابن عمر إشارة إلى استيلائهم على كنوز الأرض بأيديهم ؛ وكلاهما ظاهر من الفتوح التى فتحوها . وفي حديث سمرة زيادة إشارة إلى مازع لعل من الفتن والاختلاف عليه ، فإن الناس أجمعوا على خلافته ثم لم يلبث أهل الجمل أن خرجوا عليه وامتنع معاوية فى أهل الشام ثم حاربه بصفين ثم غلب بعد بقليل على مصر ، وخرجت الحروبىة على على فلم يحصل له فى أيام خلافته راحة ، فغضب المنام المذكور مثلاً لأحوالهم رضوان الله عليهم أجمعين

## ٢٩ - باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف

٧٠٧٠ - **حدثنا** أحمد بن حنبل **حدثنا** زهير **حدثنا** موسى عن سالم « عن أبيه عن رؤيا للنبى ﷺ فى أبى بكر وعمر قال : رأيت الناس اجتمعوا ، فقام أبو بكر فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله يفقره . ثم قام ابن الخطاب فاستحالت غرباً ، فأرأيت فى الناس من يفقر فريه حتى ضرب الناس بطن »

٧٠٢١ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنا** الليث قال **حدثنا** عقیل عن ابن شهاب أخبرنى سعيد « أن أباه مرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتنى على قليب وعليها دلو فنزعت منها ماشاء الله ، ثم أخذها ابن أبى جحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف ، والله يفقره . ثم استحالت غرباً فأخذها عمر بن الخطاب . فلم أرَ عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر بن الخطاب حتى ضرب الناس بطن »

**قوله** ( باب نزع الذنوب والذنوبين من البئر بضعف ) أى مع ضعف نزع . ذكر فيه حديث ابن عمر الذى

قبله وحديث أبي هريرة بمعناه ، وزهير في الحديث الأول هو ابن معاوية ، وقوله د عن رؤيا النبي ﷺ ، كأنه تقدم لنا بى - وقال عن ذلك فأخبره به الصحابي ، وقوله د في أبي بكر وحر ، أى فيما يتعلق بمدة خلافتهما ، وقوله د قال رأيت ، الفاعل هو النبي ﷺ وحاكى ذلك عنه هو ابن عمر ، وقوله د رأيت الناس اجتمعوا اقام أبو بكر ، فيه اختصار يوضحه ما قبله ، وأن النبي ﷺ بدأ أولا فنزع من البشر ثم جاء أبو بكر ، وقد تقدمت بقية فوائد حديثى الباب في الباب قبله ، وسعيد في الحديث الثانى هو ابن المسيب ، وفي الحديثين أنه من رأى أنه يستخرج من بئر ماء أنه بلى ولاية جلية وتكون مدته بحسب ما استخرج فلة وكثرة ، وقد تعبر البئر بالمرأة وما يخرج منها بالأولاد ، وهذا الذى اهتمده أهل التعبير ولم يمرحوا على الذى قبله فهو الذى ينبغي أن يعول عليه ، لكنه بحسب حال الذى ينزع الماء ، والله أعلم

### ٣٠ - باب الاستراحة في المنام

٧٠٢٢ - **حدثنا** إسحاق بن إبراهيم **حدثنا** عبد الرزاق عن معمر عن حماد ، أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، فأتانى أبو بكر فأخذ الدلو من يدي ليربى ، فنزع ذؤابين وفى نزع ضعف ، والله يغفر له . فأتى ابن الخطاب فأخذ منه فلم يزل ينزع حتى نولى الناس والحوض يدفعجر .

**قوله** ( باب الاستراحة في المنام ) قال أهل التعبير : ان كان المستريح مستلقيا على قفاه فإنه يقوى أمره وتكون الدنيا تحت يده لأن الأرض أقوى ما يستند اليه ، بخلاف ما إذا كان متبطحا فإنه لا يدرى ما وراءه . ذكر فيه حديث حماد عن أبي هريرة في رؤياه **حدثنا** الدلو ، وفيه د فأخذ أبو بكر الدلو ليربى ، وقد تقدمت فوائده في الحديث قبله ، وقوله فيه د رأيت أنى على حوض أسقى الناس ، كذا الأكثر ، وفي رواية المستعمل والكشميني د على حوضى ، والأول أولى ، وكأنه كان يملا من البشر فيسكب في الحوض والناس يتناولون الماء لجهنمهم وأنفسهم ، وإن كانت رواية المستعمل محفوظة احتمل أن يريد حوضا له في الدنيا لا حوضه الذى في القيامة

### ٣١ - باب القصر في المنام

٧٠٢٣ - **حدثنا** سعيد بن عفير **حدثنى** الليث **حدثنى** عقیل عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة قال : بينا نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيتني في الجنة ، فإذا امرأة تتوضأ الى جانب قصر . قلت : لمن هذا القصر ؟ قالوا : لعمر بن الخطاب فذكرت فغيرته فقلت مذبرا . قال أبو هريرة : فبكى عمر بن الخطاب ثم قال : أعليك - بأبي أنت وأمى يا رسول الله - أخاؤ ؟ »

٧٠٢٤ - **حدثنا** مرو بن عقیل **حدثنا** معمر بن سليمان **حدثنا** عبيد الله بن عمر عن محمد بن السكندر « عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : دخلت الجنة فإذا أنا بقعر من ذهب ، فقلت : لمن هذا ؟ فتح الباري - ج (١٢) م (٢٧)

فقالوا : لرجل من قريش ، فامتحنى أن أدخله يا ابن الخطاب إلا ما أعله من غيرتك ، قال : عليك أخار  
يارسول الله ؟

**قوله** ( باب القصر في المام ) قال أهل التعبير : القصر في المام عمل صالح لأهل الدين ولغيرهم حبس وضيق ،  
وقد يفسر دخول القصر بالنزويج . ذكر فيه حديث أبي هريرة : بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ قال : بينما  
أنا قائم رأيتني في الجنة ، أخرجه من رواية فضيل بن ابن شهاب ، ووقع عند مسلم من رواية يونس بن زيد عن  
ابن شهاب بلفظ : بينما أنا قائم إذ رأيتني ، وهو بضم الناء الضمير المتكلم . **قوله** ( فإذا امرأة تتوضأ ) تقدم في  
مناقب عمر ما نقل عن ابن قتبية والخطابي أن قوله وتوضأ ، تصحيف وأن الأصل شواء ، بشين معجمة مفتوحة  
وواو ساكنة ثم هاء عوض الضاد المعجمة ، واعتل ابن قتبية بأن الجنة ليست دار تكليف ، ثم وجدت بعضهم  
اعترض عليه بقوله : وليس في الجنة شواء ، وهذا الاعتراض لا يرد على ابن قتبية لأنه ادعى أن المراد بالشواء  
الحسناء كما تقدم بيانه واضحا ، قال : والوضوء لغوي ولا مانع منه ، وقال القرطبي : إنما توضأت لترداد حسنا  
ونورا لا أنها تزول وسخا ولا قدرا إذ الجنة منزلة عن ذلك . وقال الكرماني : تتوضأ من الوضوء وهي النظافة  
والحسن ، ويحتمل أن يكون من الوضوء ، ولا يمنع من ذلك كون الجنة ليست دار تكليف لجواز أن يكون على  
غير وجه التكليف . قلت : ويحتمل أن لا يراد وقوع الوضوء منها حقيقة لكونه مناما فيكون مثالا لحالة المرأة  
المذكورة ، وقد تقدم في المناقب أنها أم سليم وكانت في قيد الحياة حينئذ فرأها النبي ﷺ في الجنة إلى جانب قصر  
عمر ، فيكون تعبيره بأنها من أهل الجنة أقول الجمهور من أهل التعبير إن من رأى أنه دخل الجنة أنه يدخلها  
تلك إذا كان الرائي لذلك أصدق الخلق ، وأما وضوؤها فيعبر بنظافتها حسا ومعنى وطهارتها جمعا وحكا ،  
وأما كونها إلى جانب قصر عمر ففيه إشارة إلى أنها تدرك خلافة وكان كذلك ، ولا يعارض هذا ما تقدم في صفة  
الجنة من بدء الخلق من أن رؤيا الأنبياء حق والاستدلال على ذلك بفكرة عمر لأنه لا يلزم من كون المام على  
ظاهره أن لا يكون بمعنى يقتصر إلى تعبير ، فإن رؤيا الأنبياء حق يعني ليست من الإضافات سواء كانت على حقيقة  
أو مثالا ، والله أعلم ، وقد تقدمت فوائد هذا الحديث في المناقب . وقوله : عليك بأبي أنت وأمي يارسول الله  
أغار : تقدم أنه من المقلوب لأن القياس أن يقول أهلها أغار منك ؟ وقال الكرماني : فقط عليك ، ليس متعلقا  
بأغار بل التقدير مستعليا عليك أغار عليها ، قال : ودهوى القياس المذكور ممنوعة إذ لا يجوز إلى ارتكاب  
القلب مع وضوح المعنى بدونه ، ويحتمل أن يكون أطلقه على ، وأراد من ، كما قيل إن حروف الجر تنواب ،  
وفي الحديث جواز ذكر الرجل بما علم من خلقه كقصة عمر ، وقوله : وجل من قريش ، عرف من الرواية  
الأخرى أنه عمر ، قال الكرماني : علم النبي ﷺ أنه عمر إما بالقرائن وإما بالوحى . **قوله** ( معتمر ) هو ابن  
سليمان التيمي البصري ، وهيب الله بن عمر هو العمري المدني ، وتقدم حديث جابر أنهم من هذا وشرحه مستوفى  
في المناقب

### ٣٣ - باب الوضوء في المام

٧٠٦٥ - حدثني يحيى بن بكير حدثنا القمي عن عقیل عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب



« أَنْ أَبَاهُ هِريرة قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الْجَنَّةِ ، فَذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَى جَانِبِ قَعْرِ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا الْقَعْرُ ؟ فَقَالُوا : لِعِمْرٍ ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتُهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا . فَبَكَى عِمْرٌ وَقَالَ : عَلَيْكَ - يَا أَبَى أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَغَارُ »

**قوله** ( باب الوضوء في المنام ) قال أهل التعبير : رؤية الوضوء في المنام وسيلة إلى سلطان أو صل ، فإن اتهمه في النوم حصل مراده في اليقظة ، وإن تمذر لعجز الماء مثلاً أو توضأ بما لا تجوز الصلاة به فلا ، والوضوء للخائف أمان ويدل على حصول الثواب وتكفير الخطايا . وذكر فيه حديث أبي هريرة المذكور في الباب الذي قبله ، وقد مضى الكلام فيه

### ٣٣ - باب الطواف بالكعبة في المنام

٧٠٢٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ ، فَذَا رَجُلٌ آدَمُ سَيْطِ الشَّعْرِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْطَفُ رَأْسُهُ مَاءً ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : ابْنُ مَرْيَمَ ، فَذَهَبَتْ أَلْتَفَتْ فَذَا رَجُلٌ أَهْرٌ جَسِيمٌ سَجَدُ الرَّأْسِ أَهْوَرُ الْعَيْنِ الْبَنِي كَانَ عَيْنَهُ عَيْنَةً طَائِفَةً ، قُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قَالُوا : هَذَا الدَّجَالُ ، أَقْرَبُ النَّاسِ بِهِ شَبْهًا ابْنُ قَطَنَ ، وَابْنُ قَطَنَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْمُصْطَلِقِ مِنْ خِزَامَةِ ،

**قوله** ( باب الطواف بالكعبة في المنام ) قال أهل التعبير : الطواف يدل دل الحج وعلى التذويج وعلى حصول أمر مطلوب من الإمام وعلى بر الوالدين وعلى خدمة عالم والدخول في أمر الإمام ، فإن كان الرائي رقيقاً دل على نصحه لسيده . **قوله** ( بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي أَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ .. الحديث ) تقدم شرحه مستوفى في ذكر عيسى عليه السلام من أحاديث الأنبياء ، ويأتي شيء مما يتعلق بالرجال في كتاب الفتن إن شاء الله تعالى

### ٣٤ - باب إذا أعطى فضله غيره في النوم

٧٠٢٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمزة بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : بَيْنَمَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحِ ابْنِ فَنشَرْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرِّمَى يَجْرِي ، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلُهُ عِمْرَ . قَالُوا : فَأَوَّلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَيْلِمَ »

**قوله** ( باب إذا أعطى فضله غيره في النوم ) ذكر فيه حديث ابن عمر الماضي في باب اللبن ، مشروحاً وقوله إزى أى ما يتردى به وهو اللبن ، أو هو إطلاق على سبيل الاستعارة قاله الكرماني ، قال : وإسناد الخروج إليه قريبة ، وقيل إزى اسم من أسماء اللبن

## ٣٥ - باب الأمن وذهاب الرّوع في المنام

٧٠٢٨ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا قَتَانُ بْنُ سَلَمٍ حَدَّثَنَا صَفَرُ بْنُ جَوَيْرِيَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا بِرَوْيَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ نَافِعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَقُولُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ وَأَنَا مُغْلَامٌ حَدِيثُ السِّنِّ وَبَقِيَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ أَنْ أُنْكَحَ ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لَرَأَيْتُ مِثْلَ مَا بَرَى هَؤُلَاءِ . فَلَمَّا اضْطَجَعْتُ لَيْلَةً قُلْتُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ فِيَّ خَيْرًا فَأَرِنِي رَوْيَا . فَبَيْنَمَا أَنَا كَذَلِكَ إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ فِي يَدِ كُلٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ يُعْبِلَانِي بِي إِلَى جَهَنَّمَ وَأَنَا بَيْنَهُمَا أَدْمُوهُمَا : اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهَنَّمَ ، ثُمَّ أَرَانِي تَقِيضِي مَلَكٌ فِي يَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ فَقَالَ : إِنَّ مُرَاعٍ رِجْلُ الرَّجُلِ أَنْتَ لَوْ تَكْثُرُ الصَّلَاةَ . فَانْطَلَقُوا بِي حَتَّى وَقَفُوا بِي عَلَى شَفِيرِ جَهَنَّمَ ، فَذَا هِيَ مَطْوِيَّةٌ كَطَيِّ الْبُذُرِ ، لَهُ قُرُونٌ كَقُرُونِ الْبُذُرِ ، بَيْنَ كُلِّ قَرْنَيْنِ مَلَكٌ بِيَدِهِ مَقْعَةٌ مِنْ حَدِيدٍ ، وَأَرَى فِيهَا رَجُلًا مَعْلَقِينَ بِالسَّلَاسِلِ ، رَدَّوهُمْ مِنْ أَسْفَلِهِمْ سَحَرَتْ فِيهَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ ، فَانْصَرَفُوا بِي مِنْ ذَاتِ الْبَيْنِ ؟

٧٠٢٩ - « نَقَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ هَذَا أَفْقَهُ رَجُلٌ صَالِحٌ . فَقَالَ نَافِعٌ : لَمْ يَزَلْ بَعْدَ ذَلِكَ يَكْثُرُ الصَّلَاةَ ،

قَوْلُهُ ( بَابُ الْأَمْنِ وَذَهَابُ الرُّوعِ فِي الْمَنَامِ ) الرُّوعُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ بِهَمْزَيْنِ مَهْمَلَةٍ الْخَوْفُ . وَأَمَّا الرُّوعُ بِضَمِّ الرَّاءِ فَهُوَ النَّفْسُ . قَالَ أَهْلُ التَّبَعِيدِ : مَنْ رَأَى أَنَّهُ خَائِفٌ مِنْ شَيْءٍ أَوْ أَنَّ مِنْهُ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ قَدْ أَمِنَ مِنْ شَيْءٍ فَانْخَفَ مِنْهُ . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي رَوْيَا مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ عَنْهُ ، وَقَدْ مَضَى شَرْحُهُ قَرِيبًا . قَوْلُهُ ( إِنْ رَجُلًا ) لَمْ أَقِفْ عَلَى أَصَانِهِمْ . قَوْلُهُ ( فَيَقُولُ فِيهَا ) أَيْ يَمْرُؤُهَا . قَوْلُهُ ( حَدِيثُ السِّنِّ ) أَيْ صَنْعُهُ ، وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « حَدَّثَ السِّنَّ » . بَفَتْحِ الدَّالِ . قَوْلُهُ ( وَبَقِيَ الْمَسْجِدَ ) يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَأْوِي إِلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَ . قَوْلُهُ ( فَاضْطَجَعْتُ لَيْلَةً ) فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « ذَاتَ لَيْلَةٍ » . قَوْلُهُ ( إِذْ جَاءَنِي مَلَكَانِ ) لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِمَا . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجُزْمُ بِالشَّيْءِ . وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْاسْتِدْلَالُ ، لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمَا مَلَكَانِ بِأَنَّهُمَا وَقَفَا عَلَى جَهَنَّمَ وَوَعَّظَاهُمَا ، وَالشَّيْطَانُ لَا يَعْظُ وَلَا يَذْكُرُ الْخَيْرَ . قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا أَخْبَرَاهُ بِأَنَّهُمَا مَلَكَانِ ، أَوْ اعْتَمَدَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا قَصَصَتْهُ عَلَيْهِ حَفْصَةُ فَاعْتَمَدَ عَلَى ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( مَقْعَةٌ ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَالْجَمْعُ مَقَامِعٌ وَهِيَ كَالسَّيَاطِ مِنْ حَدِيدٍ رَدَّوْهَا مَعُوجَةً ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : الْمَقْعَةُ كَالْحِجْنِ . وَأَخْرَجَ الدَّوْدِيُّ فَقَالَ : الْمَقْعَةُ وَالْمَقْرَعَةُ وَاحِدٌ . قَوْلُهُ ( لَمْ تَزَعْ ) أَيْ لَمْ تَفْزَعْ ، فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ « لَنْ تَزَعْ » ، فَمَلِ الْأَوَّلُ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ لَهُ فَرْعٌ بَلْ لَمَّا كَانَ الَّذِي فَرْعٌ مِنْهُ لَمْ يَسْتَمِرَّ فَسُكَّانُهُ لَمْ يَفْزَعْ ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ فَالْمُرَادُ أَنَّكَ لَا رُوحَ عَلَيْكَ بَعْدَ ذَلِكَ . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنَّمَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ رَأَى مِنْهُ مِنَ الْفَرْعِ ، وَوَقَعَ بِذَلِكَ مِنْهُ لِأَنَّ الْمَلَكَ لَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا أَنْتَهَى . وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ رِوَايَةِ جَرِيرِ بْنِ حَارِثٍ عَنْ نَافِعٍ فَلَقِبَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ يَرَاهُ فَقَالَ لَمْ تَزَعْ وَوَقَعَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَاةِ وَلَنْ تَزَعْ ،

بحرف ان مع الجزم ، ووجهه ابن مالك بأنه سكن العين للوقف ثم شبهه بسكون الجزم لحذف الألف قبله ثم أجرى الوصل بحرفي الوقف ، ويجوز أن يكون جرمة بلن وهي لغة قليلة حكاهما السكاكي ، وقد تقدم شيء من ذلك في الكلام على هذا الحديث في كتاب التهجيد . قوله (كلى البئر له قرون) في رواية الكشميني دها ، وقرون البئر جرائها التي تبني من حجارة توضع عليها الحشبة التي تعلق فيها البكرة ، والعادة أن لسلك بئر قرنين . وقوله د وأرى فيها رجلا مطلقين ، في رواية سالم التي بعد هذا د فإذا فيها ناس عرفت بعضهم . قلت : ولم أقف في شيء من الطرق على تسمية أحد منهم . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن بعض الرؤيا لا يحتاج إلى تعبير ، وعلى أن ما فسر في النوم فهو تفسيره في اليقظة لأن النبي ﷺ لم يرد في تفسيرها على ما فسرهما الملك . قلت : يشير إلى قوله ﷺ في آخر الحديث د أن عبدا لله رجل صالح ، وقول الملك قبل ذلك د نعم الرجل أنت لو كنت تكثر الصلاة ، ووقع في الباب الذي بعده أن الملك قال له د لم ترح إنيك رجل صالح ، وفي آخره أن النبي ﷺ قال د أن عبدا لله رجل صالح لو كان يكثر الصلاة من د قليل ، قال رفيه ، وقوع الوعيد على ترك السنن وجواز وقوع العذاب على ذلك قلت : هو مشروط بالمواظبة على الترك رغبة عنها ، فالوعيد والتعذيب إنما يقع على المحرم وهو الترك بقيد الإعراض ، قال : وفيه أن أصل التعبير من قبل الأنبياء ولذلك تمنى ابن عمر أنه يرى رؤيا فيعبرها له الشارع ليكون ذلك عنده أصلا . قال : وقد صرح الأشعري بأن أصل التعبير بالتوقيف من قبل الأنبياء وعلى السلف . قال ابن بطال : وهو كما قال ، لكن الوارد عن الأنبياء في ذلك وإن كان أصلا فلا يتم جميع المرأى ، فلا بد للعاذق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة فيجعل أصلا يلحق به غيره كما يفعل الفقيه في فروع الفقه . وفيه جواز المبيت في المسجد ، ومشروعية النيابة في قص الرؤيا ، وتنادب ابن عمر مع النبي ﷺ ومما به له حيث لم يقص رؤياه بنفسه ، وكأنه لما هالته لم يؤثر أن يقصها بنفسه فقصها على أخته لإدلاله عليها ، وفضل قيام الليل ، وغير ذلك مما تقدم ذكره وبسطه في كتاب التهجيد والله أعلم

### ٣٦ - باب الأخذ على البين في النوم

٧٠٣٠ - حدثني عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف أخبرنا معمر بن الزهري عن سالم د عن ابن عمر قال : كنت غلاما شابا غزبا في عهد النبي ﷺ ، وكنت أبيت في المسجد ، وكان من رأى مناما قصه على النبي ﷺ ، فقلت : اللهم إن كان لي عندك خير فأرني مناما يهبره لي رسول الله ﷺ ، فبنت فرأيت ملسكين أتيا فاناطلقا في فلقيهما ملك آخر فقال : لن ترعا ، إنيك رجل صالح ، فاناطلقا بي إلى النار ، فإذا هي مطوية كلى البئر ، وإذا فيها ناس قد عرفت بعضهم ، فأخذنا بي ذات البين . فلما أصبحت ذكرت ذلك لحفصة د

٧٠٣١ - د فرغت حفصة أنها نصتها على النبي ﷺ فقال : إن عبدا لله رجل صالح لو كان يكثر الصلاة

من الليل . قال الزهري د فكان عبدا لله بعد ذلك يكثر الصلاة من الليل د

**قوله** ( باب الأخذ على اليمين في النوم ) وفي رواية « باليمين » ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور قبل من طريق سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عنه ، وقد تقدم مستوفى في الذي قبله والله الحمد ، ويؤخذ منه أن من أخذ في منامه إذا سار على يمينه يبر له بأنه من أهل اليمين . والمعرب بفتح الميملة والواو ثم موحدة من لا ووجه له ويقال له الأعرب بقلة في الاستعمال ، وقوله « أخذاني » بالنون وفي رواية بالوحدة

### ٣٧ - باب القدح في النوم

٧٠٣٢ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** الثبث عن عقیل عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينا أنا نائم أتيت بقدح آبن فشربت منه ، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب . قالوا : فما أولته يا رسول الله ؟ قال : العلم »

**قوله** ( باب القدح في النوم ) قال أهل التعبير : القدح في النوم امرأة أو مال من جهة امرأة ، وقدح الزجاج يدل على ظهور الأشياء الخفية ، وقدح الذهب والفضة ثناء حسن ذكر فيه حديث ابن عمر المتقدم في « باب الدين » وقد معنى شرحه هناك

### ٣٨ - باب إذا طار الشيء في المنام

٧٠٣٣ - **حدثني** سعيد بن محمد أبو عبد الله الجرمي **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن عبيدة بن نسطر قال : قال عبيد الله بن عبد الله سألت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن رؤيا رسول الله ﷺ التي ذكر

٧٠٣٤ - « فقال ابن عباس : ذكر لي أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم رأيت أنه وضع في يدي سواران من ذهب فقطعتهما وكرهتهما ، فأذن لي ففزعتهما فعارا ، فأولتهما كذا إن يخرجن . » فقال عبيد الله : أحدهما للمنى الذي نله أهوز في اليمن ، والآخر مسيلة

**قوله** ( باب إذا طار الشيء في المنام ) أي الذي من شأنه أن يطير ، قال أهل التعبير من رأى أنه يطير فإن كان إلى جهة الدماء بهز تعريج ناله ضرر ، فإن غاب في السماء ولم يرجع مات ، وإن رجع أفاق من مرضه ، وإن كان يطير مرضا سافر ونال رفعة بقدر طيرانه ، فإن كان بجناح فرو مال أو سلطان يسافر في كنفه ، وإن كان بغير جناح دل على التخرير فيما يدخل فيه . وقالوا إن الطيران للشرار دليل ردى . **قوله** ( يعقوب بن إبراهيم ) أي ابن سعد الزهري ، وصالح هو ابن كيسان . **قوله** ( عن ابن عبيدة ) بالفتح غير ابن نسطر ومن وعجمة ثم مهملة وزن عظيم ، ووقع في رواية السكسكيني « عن أبي عبيدة » جعلها كنية والصواب « ابن » فقد تقدم هذا الحديث بهذا السند في أواخر المغازي في قصة العنبي وقال فيه « عن ابن عبيدة » بغير اختلاف ، وزاد في موضع آخر « اسمه عبد الله » قلت : وهو الربذي بفتح الراء والموحدة بعدها « أخو موسى بن عبيدة الربذي الحديث المشهور بالضعف ،

وليس لعبد الله هذا في البخاري سوى هذا الحديث ، وقد اختلف على يعقوب بن ابراهيم بن سعد في سنده فأخرجه  
 النسائي عن ابي داود الحراني عنه عن ابيه عن صالح قال قال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، اسقط عبد الله بن  
 عبيدة من السند هكذا أخرجه الاسماعيل من وجه آخر عن ابي داود الحراني ، ومن رواية عبيد الله بن سعد بن  
 ابراهيم عن عمه يعقوب ، قال الاسماعيل : هذان ثقتان رواياه هكذا . قلت : لكن سعيد ثقة ، وقد تابعه عباس بن  
 محمد الدرهم عن يعقوب بن ابراهيم أخرجه ابو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد تقدم شرح الحديث في المغازي  
 وبأقوى شيء منه بعد ابوابه . وان قول ابن عباس في هذه الرواية وذكر لي ، على البناء للجهول بيمين من رواية  
 نافع بن جبير عن ابن عباس المذكورة هناك أن الميم المذكور أبو هريرة ، قال الملب : هذه الرواية ليست على  
 وجهها ، وإنما هي من ضرب المثل ، وإنما أول النبي ﷺ السوارين بالكذابين لأن الكذب وضع الشيء في غير  
 موضعه ، فلما رأى في ذراعية سوارين من ذهب وإيسا من لبسه لأنهما من حلية النساء عرف أنه سيظهر من يدعي  
 ما ليس له ، وأيضاً في كونهما من ذهب والذهب منهي عن لبسه دليل على الكذب ، وأيضاً فالذهب مشتق من  
 الذهاب فلم أنه شيء يذهب عنه ، وثأكد ذلك بالأذن له في تفخهما فطارا فمرف أنه لا يثبت لما أمر وأن كلامه  
 بالوحى الذى جاء به ينبلهما عن موضعهما والنفخ يدل على الكلام . انتهى ملخصاً . وقوله في آخر الحديث فقال  
 عبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة راوى الحديث ، وهو موصول بالسند المذكور اليه ، وهذا التفسير يوم أنه من  
 قبله ، وسيأتى قريباً من وجه آخر عن ابي هريرة أنه من كلام النبي ﷺ فيحتمل أن يكون عبيد الله لم يسمع ذلك من  
 ابن عباس ، وقد ذكرت خبر الاسود العننى هناك ، وذكرت خبر مسيلة وقتله في غزوة أحد ، وشيئاً من خبره  
 في أواخر المغازي أيضاً . قال الكرماني : كان يقال الاسود العننى ذو الحمار لأنه علم حماراً إذا قال له اسجد يخفص  
 رأسه . قلت : فعل هذا هو بالحاء المهملة ، والمعروف أنه بالحاء المعجمة بلفظ الثوب الذى يحتتم به ، قال ابن  
 العربي : كان رسول الله ﷺ يتوقع بطلان أمر مسيلة والعننى فأول الرواية عليهما ليكون ذلك إخراجاً  
 للنساء عليهما ودفعاً لحالهما ، فان الرواية اذا عبرت خرجت ، ويحتمل أن يكون بوحى ، والاول أقوى ،  
 كذا قال

### ٣٩ - باب إذا رأى بقرأ تنحر

٧٠٣٥ - حدثني محمد بن القلاء حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن جده أبي بُردة عن أبي موسى 'أراه  
 عن النبي ﷺ قال : رأيت في المنام أنى أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل ، فذهبت وعلى إلى أنها اليابسة أو  
 الهجر ، فاذا هي المدينة يثرب ، ورأيت فيها بقرأ والله خير ، فاذا هم المؤمنون يوم أحد ، وإذا الخير ما جاء الله  
 به من الخير وثواب الصديق الذى آتانا الله به بعد يوم بدر »

قوله ( باب إذا رأى بقرأ تنحر ) كذا ترجم بقيد النحر ، ولم يقع ذلك في الحديث الذى ذكره عن ابي موسى ،  
 وكأنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما سأبينه ، وحديث ابي موسى المذكور في الباب أورده بهذا  
 السند بهتمامه في علامات النبوة ، وفرق منه في المغازي بهذا السند أيضاً ، وعلمني فيها منه قطعة في الهجرة فقال د وقال

أبو موسى ، وذكر بعضه هنا وبعضه بعد أربعة أبواب ولم يذكر بعضه ، وقد تقدم في فزوة أحد شرح ما أورده منه فيها . قوله ( أراه ) بضم أوله أى أظنه ، وقد بينت هناك أن القائل « أراه » هو البخاري وأن مسلما وغيره رووه عن أبي كريب عن محمد بن الوليد شيخ البخاري فيه بالسند المذكور بدون هذه اللفظة بل جزموا برفعه . قوله ( فذهب وهل ) قال ابن التين : روينا « وهل » بفتح الهاء والذي ذكره أهل اللغة بسكونها يقول وهلت بالفتح أهل وهل إذا ذهب وهلك إليه وأنت تريد غيره مثل وميت ، وهل يرحل وهل بالتحريك إذا فرح ، قال ولعله وقع في الرواية حل مثل ما قلناه في البحر يجر بالتحريك وكذا النهر والنهر والشعر والشعر انتهى . وهذا جزم أهل اللغة ابن فارس والفارابي والجمهوري والغالي وابن القطاع ، إلا أنهم لم يقولوا « وأنت تريد غيره » وقد وقع في حديث المائة سنة « فوهل الناس في مقالة رسول الله ﷺ وهل » بالتحريك ، وقال النووي : معناه خاطوا ، يقال وهل بفتح الهاء هل يكسرها وهل بسكونها مثل ضرب يضرب ضربا أى غلط وذهب ومسه إلى خلاف أصواب ، وأما وهلت بكسرها أو هل بالفتح وهل بالتحريك أيضا كحدثت أحذر حذرا معناه فرغت ، والوهل بالفتح الفزع وضبطه النووي بالتحريك وقال الوهل بالتحريك معناه الوم والاعتقاد وأما صاحب النهاية لجزم أنه بالسكون . قوله ( أو المجر ) كذا لابن ذر منا بالآف واللام ووافقه الاصيل ، ووقع في رواية كريمة « أو مجر » بضم الف ولام ، وهي بلدة قدمت بيانها في باب الهجرة إلى المدينة . قوله ( ورأيت فيها بقرا واقه خير ) تقدم ما فيه ووقع في حديث جابر عند أحمد والنسائي والدارمي من رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر وفي رواية لأحمد وحدثنا جابر أن النبي ﷺ قال : رأيت كنان في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر ، فأولت الدرع الحصينة المدينة وأن البقر بقر واقه خير ، وهذه اللفظة الأخيرة وهي بقر بفتح الموحدة وسكون القاف مصدر بقره يبقره بقر ، ومنهم من ضبطها بفتح النون والقاف . ولهذا الحديث سبب جاء بيانه في حديث ابن عباس عند أحمد أيضا والنسائي والطبراني وصححه الحاكم من طريق أبي الزناد عن عبيد الله بن عبيد الله بن حنبل عن ابن عباس في قصة أحد وإشارة النبي ﷺ عليهم أن لا يرحلوا من المدينة ، وإيثارهم الخروج لطلب الشهادة . وإليه اللامه وندامتهم هل ذلك وقوله ﷺ « لا ينبغي لنبى إذا لبس لامته أن يضمها حتى يقاتل » وفيه دأى رأيت أنى في درع حصينة ، الحديث بنحو حديث جابر وأتم منه ، وقد تقدمت الإشارة إليه وإلى ماله من شاهد في فزوة أحد ، وتقدم هناك قول السهيلي أن البقر تنحرب رجال متسلحين يتسلطون في القتال والبحث معه فيه وهو إنما نكلم على رواية ابن اسحق دأى رأيت واقه خيرا رأيت بقر ، ولكن تقييده في الحديث الذي ذكرته البقر بكونها تنحر هو على ما فهمه في الحديث بأنهم من أصيب من المسلمين . وإن كانت الرواية بسكون القاف أو بالنون والقاف وإيس من رؤية البقر المتناطحة في شيء ، وقد ذكر أهل التعبير البقر في النوم وجهها أخرى : منها أن البقرة الواحدة تفسر بالروجة والمرأة والخادم والأرض ، والشور يفسر بالنار لكونه يثير الأرض فيتحرك عاليها وصافلها فكذلك من يثور في ناحية أطاب ذلك أو غيره ، ومنها أن البقر إذا وصلت إلى بلد فأن كانت بحرية فدرت بالسفن وإلا فببكر أو بأهل بادية أو ببس يقع في تلك البلد . قوله ( وإذا الحير ما جاء الله به من الخير وثواب الصدق الذي آتانا الله بعد يوم بدر ) المراد بما بعد بدر فتح خيبر ثم مكة ، ووقع في رواية بعد ، بالضم أى بعد أحد ونصب يوم ، أى ما جاء الله به بعد بدر الثانية من تثبيت قلوب المؤمنين . قال الكرماني : ويحتمل أن يراد بالخير الغنيمة ، وبعد أى بعد الخير ، والثواب والخير

حصل في يوم بدر . قلت : وفي هذا السياق إشعار بأن قوله في الخبر « والله خير » من جملة الرقبا ، والذي يظهر لي أن لفظة لم يتحرر إرادته وأن رواية ابن اسحق هي المحررة ، وأنه رأى بقرا ورأى خيرا فأرسل اليه على من قتل من الصحابة يوم أحد ، وأول الخير على ما حصل لهم من ثواب الصدق في القتال والصبر على الجهاد يوم بدر وما بعده إلى فتح مكة ، والمراد بالبعدية على هذا لا يختص بما بين بدر وأحد ، عليه ابن بطال ، ويحتمل أن يريد بدر بدر الموعد لا الوفاة المشهورة السابقة على أحد ، فإن بدر الموعد كانت بعد أحد ولم يقع فيها قتال وكان المشركون لما رجعوا من أحد قالوا : موعدكم العام المقبل بدر ، فخرج النبي ﷺ ومن اقتدب معه إلى بدر فلم يحضر المشركون فسميت بدر الموعد ، فأشار بالصدق إلى أنهم صدقوا الوعد ولم يخلفوه فأثابهم الله تعالى على ذلك بما فتح عليهم بعد ذلك من قريظة وخيبر وما بعدها والله أعلم

#### ٤٠ - باب النفخ في النمام

٧٠٣٦ - حدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام بن منبه قال « هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون »

٧٠٣٧ - « وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم إذ أتيت خزائن الأرض ، فوضع في يدي سواران من ذهب فكبراً على وأعلى ، فأوحى إلي أن أنفقهما فنفقتهما فطارا ، فأولتهما الكذابين الذين أنا بينهما : صاحب صنماء وصاحب اليمامة »

**قوله** ( باب النفخ في النمام ) قال أهل التعبير : النفخ يعبر بالكلام وقال ابن بطال : يعبر بإزالة الشيء المنفوخ بغير تكلف شديد سهولة النفخ على التناضح ، وبدا على الكلام ، وقد أهلك الله الكذابين المذكورين بكلامه ﷺ وأمره بقتلهم . **قوله** ( حدثني ) في رواية أبي ذر « حدثنا » . **قوله** ( إسحق بن إبراهيم الحنظلي ) هو المعروف بابن راهويه . **قوله** ( هذا ما حدثنا به أبو هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نحن الآخرون السابقون . وقال رسول الله ﷺ : بينا أنا نائم ) قد تقدم التنبيه على هذا الصنيع في أرائل كتاب الإيمان والذود ، وأن نسخة همام عن أبي هريرة كانت عند اسحق بهذا السند وأول حديث فيها حديث « نحن الآخرون السابقون » الحديث في الجملة وبقيّة أحاديث النسخة معطوفة عليه بلفظ « وقال رسول الله ﷺ » ، فكان اسحق إذا أراد التحديث يثني منها بدأ بطرف من الحديث الأول وعطف عليه ما يريد ، ولم يطرده هذا الصنيع للبخاري في هذه النسخة ، وأما مسلم فاطرد صنيعه في ذلك كما ثبت عليه هناك وباقه التوفيق . وقد تقدم هذا الحديث في « باب وقد بنى حنيفة » في أواخر المغازي عن إسحق بن نصر عن عبد الرزاق بهذا الاسناد ، لكن قال في روايته عن همام « أنه سمع أبا هريرة » ولم يبدأ فيه إسحق بن نصر بقوله « نحن الآخرون السابقون » وذلك بما يؤيد ما قررته ، ويعسكر على من زعم أن هذه الجملة أول حديث الباب وتكلف لذلك وباقه التوفيق . **قوله** ( إذ أتيت خزائن الأرض ) كذا وجدته في نسخة معتمدة من طريق أبي ذر من الإنيان بمعنى المجرى وبحذف الباء من خزائن وهي مقدرة ، وعند غيره « وأوتيت » بزيادة واو من الإيتاء بمعنى الإطعام ، ولا إشكال في حذف الباء على هذا الرواية ، ولهمصهم كالأول لكن باثبات الباء

وهي رواية أحمد وإسحق بن نصر عن عبد الرزاق . قال الخطابي : المراد بخزان الأرض ما فتح على الأمة من الغنائم من ذخائر كسرى وقيصر وغيرهما ، ويحتل معادن الأرض التي فيها الذهب والفضة ، قال غنيم : بل يحمل على أعم من ذلك . قوله ( فوضع ) بفتح أوله وثانيه ، وفي رواية إسحق بن نصر بضم أوله وكسر ثانيه . قوله ( في يدي ) في رواية إسحق بن نصر ، في كتي . قوله ( سوارين ) في رواية إسحق بن نصر ، سواران ، ولا إشكال فيها وشرح ابن القيم هنا على لفظ وضع ، بالضم ودسوارين ، بالنصب وتكلف لتخرج ذلك ، وقد أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية ابن سلة عن أبي هريرة بلفظ رأيت في يدي سوارين من ذهب ، وأخرجه سعيد بن منصور من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة مثله وزاد في المنام ، والسوار بكسر الهمزة وبجوز ضمها وفيه لغة ثلاثة أسوار بضم الهمزة أوله . قوله ( فكبر على ) في رواية إسحق بن نصر ، فكبرا ، بالثنية والياء الموحدة مضمومة بمعنى العظم ، قال القرطبي : وإنما عظم عليه ذلك ليكون الذهب من حلية النساء وما حرم على الرجال . قوله ( فأوحى إلى ) كذا الأكثر على البناء للجهر ، وفي رواية الكششمي في حديث إسحق بن نصر ، فأوحى الله إلى ، وهذا الوحي محتمل أن يكون من وحي الإلهام أو على لسان الملك قاله القرطبي . قوله ( فنفتخمتما ) زاد إسحق بن نصر ، فذهبا ، وفي رواية ابن عباس الماضية قريبا ، فطارا ، وكذا في رواية المقبري وزاد فوقع واحد بالجماعة والآخر بالين ، وفي ذلك إشارة إلى حقارة أمرهما لأن شأن الذي ينفخ فيذهب بالنفخ أن يكون في غاية الحقارة ، ورده ابن العربي بأن أمرهما كان في غاية الشدة ولم ينزل بالمسلمين قبله مثله . قلت : وهو كذلك ، لكن الإشارة إنما هي للحقارة المعنوية لا الحسية ، وفي طيرانها إشارة إلى اضمحلال أمرهما كما تقدم . قوله ( فأولنهما الكذابين ) قال الفاضل عياض : لما كان رؤبا السوارين في البلدين جميعا من الجهتين وكان النبي ﷺ حينئذ بينهما فتأول السوارين عليهما لوضعهما في غير موضعهما لأنه ليس من حلية الرجال وكذلك الكذاب يضع الخبر في غير موضعه ، وفي كونهما من ذهب لإشعار بذهاب أمرهما . وقال ابن العربي : السوار من حلل الملوك الكفار كما قال الله تعالى ( فلولا أني عليه أساورة من ذهب ) ، واليد لها معان منها القوة والسلطان والقهر ، قال : ويحتمل أن يكون ضرب المثل بالسوار كناية عن الأسوار وهو من أسامي ملوك الفرس ، قال : وكثيرا ما يضرب المثل بمخلف بعض الحروف . قلت : وقد ثبت زيادة الألف في بعض طروقه كما بينته . وقال القرطبي في « المفهم » ما ملخصه : مناسبة هذا التأويل لهذه الرؤيا أن أهل صنعاء وأهل البصرة كانوا أسدوا فكانوا كالأعاديين للإسلام فلما ظهر فيهما الكذابان وبهرجا على أهلهما برحرف أنوالهما ودعواهما الباطلة انخدع أكثرهم بذلك فبكان البلدين بمنزلة البلدين والسواران بمنزلة الكذابين ، وكونهما من ذهب إشارة إلى ما زخرقاه والخرف من أسماء الذهب . قوله ( القذين أنا بينهما ) ظاهر في أنهما كانا حين قصر الرؤيا موجودين ، وهو كذلك ، لكن وقع في رواية ابن عباس « بخرجان بعدى » ، واجمع بينهما أن المراد بخروجهما بعده ظهور شوكتهما ومحاربتهما ودعواهما النبوة نقله النووي عن العلماء ، وفيه نظر لأن ذلك كله ظهر الأسود بصنعاء في حياة النبي ﷺ فادعى النبوة ودعاه شوكته وحارب المسلمين وقتل فيهم وغلب على البلد وآل أمره إلى أن قتل في حياة النبي ﷺ كما قدمت ذلك واضحا في أواخر المغازي ، وأما مسيلة فكان ادعى النبوة في حياة النبي ﷺ ، لكن لم تعظم شوكته ولم تقع محاربتة إلا في عهد أبي بكر ، فاما أن يحمل ذلك على التقلب وإما أن يكون المراد بقوله « بعدى » أي بعد نبوتي . قال ابن العربي



يحتمل أن يكون ما ناوله النبي ﷺ في السوارين بوحى ، ويحتمل أن يكون تقابل بذلك عليهما دفعا لحالهما فأخرج الزام المذكور عليهما ، لأن الرويا اذا عبرت وقعت واقعة أعلم . ( تنبيه ) : أخرج ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رافعه رأيت كأن في يدي سوارين من ذهب فذكرتهما فذهبا كسرى وقيصر ، وهذا إن كان الحسن أخذه عن ثبت فظاهره يعارض التفسير بمسيلة والأسود ، فيحتمل أن يكون تعددا والتفسير من قبله بحسب ما ظنه أدرج في الخبر فالعتمد ما ثبت مرفوطا أنهما مسيلة والأسود

#### ٤١ - باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر

٧٠٣٨ - حدثنا إسماعيل بن عبد الله حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان بن بلال عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي ﷺ قال : رأيت كأن امرأة سوداء نائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهجة وهى الجحفة ، فأولت أن وباء المدينة نقل إليها ،

[ الحديث ٧٠٣٨ - طرفاه في : ٧٠٣٩ ، ٧٠٤٠ ]

**قوله** ( باب إذا رأى أنه أخرج الشيء من كوة واسكنه موضعا آخر ) واختلف في ضبط « كوة » ، فوقع في رواية لأبي ذر بضم الكاف وتشديد الواو المفترحة ووقع للباقين بتخفيف الواو وسكونها - بعدها راء ، وهو المعتمد . والكورة الناحية ، قال الخليل في « العين » ، الكور الرجل بالحاء المهملة الساكنة ، كذا اقتصر عليه ابن بطال . وقال غيره : الرجل بأدائه ، فإن فتح أوله فهو الرجل بغير أداة ، والكور بالضم أيضاً موضع الزناجر ، وكور الحداد ما يبنى من طين ، وأما الرق فهو الكير ، والكورة المدينة والناحية قال ابن دريد ولا أحسبها عربية محضة . **قوله** ( حدثني أخى عبد الحميد ) هو ابن أبي أويس واسم أبي أويس عبد الله . **قوله** ( عن سليمان بن بلال ) في رواية إبراهيم بن المنذر عن أبي بكر بن أبي أويس وهو عبد الحميد المذكور حدثنا سليمان وهو ابن بلال المذكور وهو مذكور بعد باب . **قوله** ( عن سالم بن عبد الله عن أبيه ) في رواية فضيل بن سليمان في الباب بعده . **قوله** ( عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ) . **قوله** ( أن النبي ﷺ قال : رأيت ) في رواية فضيل في رؤيا النبي ﷺ . في المدينة . وفي رواية إسماعيل بن طريق ابن جريج ويعقوب بن عبد الرحمن كلاهما عن موسى بن عقبة مثله قال « في وباء المدينة » . **قوله** ( رأيت ) في رواية عبد العزيز بن المختار عن موسى بن عقبة « لقد رأيت » . **قوله** ( كأن امرأة سوداء نائرة الرأس ) في رواية ابن أبي الوناد عن موسى بن عقبة عن أحمد بن أبي نعيم « نائمة الشعر » ، والمراد شعر الرأس وزاد « قفلة » ، بفتح المثناة وكسر الفاء بعدها لام أى كريمة الراحمة . **قوله** ( خرجت ) كذا في أكثر الروايات ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد « أخرجت » ، بزيادة همزة مضمومة أوله على البناء للجهول ولفظه « أخرجت من المدينة فأسكنت بالجحفة » ، وهو الموافق للترجمة ، وظاهر الترجمة أن فاعل الإخراج النبي ﷺ ، وكأنه لسهبه إليه لأنه دعا به ، فقد تقدم في آخر فضل المدينة في آخر كتاب الحج من حديث عائشة أنه ﷺ قال « اللهم حبيب أئينا المدينة » الحديث ، وفيه « وانقل حماما إلى الجحفة » قالت عائشة « وقدمنا المدينة وهى أوبأ أرض الله » . **قوله** ( حتى قامت بمهجة وهى الجحفة ) أما مهجة فبفتح الميم وسكون الهاء بعدها ياء آخر الحروف مفتوحة ثم عين مهملة ، وقيل بوزن عظيمة ، وأظن قوله وهى الجحفة مدرجا من قول موسى بن

حقبة فان أكثر الروايات خلاص هذه الزيادة وثبتت في رواية سليمان وابن جريج ، ووقع في رواية ابن جريج عن موسى عند ابن ماجه ، حتى قامت بالمهمة ، قال ابن النين : ظاهر كلام الجوهري أن مهمة تصريف لأنه أدخل عليها الألف واللام ، ثم قال : الا أن يكون أدخلها لمعظم وفيه بعد . **قوله** ( فأولت أنه وباء المدينة نقل إليها ) في رواية ابن جريج ، فأولتها وباء المدينة ينقل الى الجحفة ، قال المذهب : هذه الرقيا من قسم الرقيا المعبرة وهي بما ضرب به المثل ، ووجه التمثيل أنه شق من اسم السوداء السود والداء فتأول خروجها بما جمع اسمها ، وتأول من ثوران شعر رأسها أن الذي يسوء ويشير الشعر يخرج من المدينة ، وقيل لأن ثوران الشعر من انشعار الجسد ومعنى الانشعار الاستيعاش فذلك يخرج ما استوحش النفوس منه كالخى . قلت : وكان مراده بالاستيعاش أن رؤيته موحدة ، والا فالانشعار في اللغة تجمع الشعر وتقبضه ، وكل شيء تغير عن هيئته يقال انشعر كانشعرت الأرض بالجدب والنبات من العطش ، وقد قال الفيرواني المعبر : كل شيء غلبت عليه السوداء في أكثر وجوهها فهو مكروه ، وقال غيره : ثوران الرأس يتول بالخي لأنها تثير البدن بالانشعار وارتفاع الرأس لا سيما من السوداء فانها أكثر استيعاشا

#### ٤٢ - باب المرأة السوداء .

٧٠٣٩ - **حدثنا** أبو بكر الملقب **حدثنا** فضيل بن سليمان **حدثنا** موسى **حدثنا** سالم بن عبد الله **عن** عبد الله بن عمر **رضي الله عنهما** في رؤيا النبي **عليه السلام** في المدينة : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى نزلت بمهجة ، فأولتها أن وباء المدينة نقل الى مهجة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة السوداء ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث الذي قبله من الوجه الذي نهى عليه . وقوله فيه وفتاوتها ، وقع في رواية السكسيمي وفتاوتها . **قوله** ( رأيت ) حذف منه قال خطا والتقدير قال رأيت ، وثبت في رواية الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن المقدسي شيخ البخاري فيه ونفذه عن روبا رسول الله **عليه السلام** في المدينة ، قال رسول الله **عليه السلام** رأيت الخ .

#### ٤٣ - باب المرأة الثائرة الرأس

٧٠٤٠ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر **حدثنا** أبو بكر بن أبي أوبس **حدثنا** سليمان عن موسى بن عقبة عن سالم **عن** أبيه أن النبي **عليه السلام** قال : رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس خرجت من المدينة حتى قامت بمهجة ، فأولت أن وباء المدينة نقل الى مهجة ، وهي الجحفة .

**قوله** ( باب المرأة الثائرة الرأس ) أى في المنام ، ذكر فيه الحديث المعار إليه وقد قدمت ما فيه

#### ٤٤ - باب إذا مر سيفا في المنام

٧٠٤١ - **حدثنا** محمد بن الغلاء **حدثنا** أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة

« من أبي موسى أراه من النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، فإذا هو ما أصيب من المؤمنين يوم أُحُد ، ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان ، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين »  
**قوله** ( باب اذا هز سيفاً في المنام ) ذكر فيه حديث أبي موسى أراه عن النبي ﷺ قال : رأيت في رؤيائي أني هزئت سيفاً فاقطع صدره ، الحديث بهذه القصة ، وهو طرف من حديثه الذي أورده في علامات النبوة بكتابه . وقد ذكر القدر المذكور منه هنا في غزوة أحد وذكرت بعض شرحه هناك ، وقوله فيه « ثم هزئته أخرى فماد أحسن ما كان فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين » قال المصنف : هذه الرؤيا من ضرب المثل ، ولما كان النبي ﷺ بصول بالصحابة عبر عن السيف بهم وبهزمه عن أمره لم بالحرب وعن القلع فيه بالقتل فهم وفي المرة الأخرى لما عاد الى حالته من الاستواء عبر به عن اجتماعهم والفتح عليهم ، ولأجل التعبير في السيف أصرف على أوجه منها أن من نال سيفاً فإنه يظال سلطاناً إما ولاية وإما وديعة وإما زوجة وإما ولداً فإن سله من غمده فأنظم سلبت زوجته وأصيب ولده ، فإن انكسر الغمد وسلم السيف فبالعكس ، وإن سلداً أو عطفاً فكذلك ، وقام السيف يتملق بالآب والاصحاب ونصله بالأم وذوى الرحم ، وإن جرد السيف وأراد قتل شخص فهو لسانه يجرده في خصومه ، وربما عبر السيف بسلطان جائر انتهى ملخصاً . وقال بعضهم : من رأى أنه أغمد السيف فإنه يتزوج ، أو ضرب شخصاً بسيف فإنه يبدل لسانه فيه . ومن رأى أنه يقاتل آخر وسيفه أطول من سيفه فإنه يغلبه ، ومن رأى سيفاً عطيلاً فهي فتنة ، ومن نال سيفاً فلد أمراً ، فإن كان قصيراً لم يدم أمره ، وإن رأى أنه يجر حماره فإنه يجر حماره

#### ٤ - باب من كذب في حله

٧٠٤٢ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفیان عن أيوب عن عكرمة « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من تعلم بحلم لم يرَه كلف أن يعقد بين شعيرتين ، وإن يفعل . ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرقون منه صب في أذنه الآنك يوم القيامة . ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها ، وليس بنافع » . قال سفیان : وصله لنا أيوب . وقال قتيبة **حدثنا** أبو عوانة عن قتادة عن عكرمة عن أبي هريرة قوله « من كذب في رؤياه » . وقال شعبه عن أبي هاشم الرماني : سمعت عكرمة قال أبو هريرة قوله من صور صورة ومن تعلم ومن استمع ، **حدثنا** إسحاق **حدثنا** خالد عن خالد عن عكرمة « عن ابن عباس قال : من استمع ومن تعلم ومن صور . . » نحوه . **تابعه** هشام عن عكرمة عن ابن عباس . . قوله

٧٠٤٣ - **حدثنا** علي بن مسلم **حدثنا** أحمد **حدثنا** عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، وولي ابن عمر من أبيه « عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من أفرى للفرى أن يرى عينه ما لم تر »  
**قوله** ( باب من كذب في حله ) أي فهو مذموم ، أو التقدير باب إثم من كذب في حله . والحلم بضم المهملة

وسكون اللام ما يراه النائم ، وأشار بقوله د كذب في حله ، مع أن لفظ الحديث وتحمل ، إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه الترمذي من حديث علي رفعه د من كذب في حله كلف يوم القيامة عقد شجرة ، وسنده حسن وقد صححه الحاكم ، ولكنه من رواية عبد الأعلى بن حارضة عن أبي زرعة . وذكر فيه حديثين : الحديث الأول ذكر له طرقا مرفوعة وموقوفة عن ابن عباس . قوله ( حدثنا سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن أبيوب ) في رواية الحبيدي عن سفيان د حدثنا أبيوب ، وقد وقع في الأصل ما يدل على ذلك وهو قوله في آخره وقال سفيان وصله لنا أبيوب ، . قوله ( عن ابن عباس ) ذكر المصنف الاختلاف فيه على عكرمة هل هو عن ابن عباس مرفوعا أو موقوفا ، أو هو عن أبي هريرة موقوفا . قوله ( من تحمل ) أي من تكلف الحلم . قوله ( بحلم لم يره كلف أن يعقد بين شعيرتين ولن يفعل ) في رواية عباد بن عباد عن أبيوب عند أحمد د عذب حتى يعقد بين شعيرتين وليس عاقدا ، وعنده في رواية همام عن قتادة د من تحمل كاذبا دفع إليه شعيرة وعذب حتى يعقد بين طرفيها وليس بعاقدا ، وهذا مما يدل على أن الحديث عند عكرمة عن ابن عباس وعن أبي هريرة مما لا اختلاف لفظ الرواية عنه ههما ، والمراد بالتكلف نوع من التعذيب . قوله ( ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون أو يفرون منه ) في رواية عباد بن عباد د وهم يفرون منه ، ولم يشك . قوله ( صب في أذنه الآنك يوم القيامة ) في رواية عباد د صب في أذنه يوم القيامة عذاب ، وفي رواية همام د ومن استمع إلى حديث قوم ولا يعجبهم أن يستمع حديثهم أذيب في أذنه الآنك ) . قوله ( ومن صور صورة عذب وكلف أن ينفخ فيها وليس بنافخ ) في رواية عباد وكذا في رواية همام د ومن صور صورة عذب يوم القيامة حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ، وهذا الحديث قد اشتمل على ثلاثة أحكام : أولها الكذب على المنام ، ثانيها الاستماع لحديث من لا يريد استماعه ، ثالثها التصوير ، وقد تقدم في أواخر الباب من طريق النضر بن أنس عن ابن عباس حديث د من صور صورة ، وتقدم شرحه هناك . وأما الكذب على المنام فقال الطبري : إنما اشتمل فيه الوعيد مع أن الكذب في اليقظة قد يكون أشد مفسدة منه إذ قد تكون شهادة في قتل أو حد أو أخذ مال ، لأن الكذب في المنام كذب على الله ، أراه ما لم يره ، والكذب على الله أشد من الكذب على المخلوقين لقوله تعالى ( ويقول الأشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم ) الآية ، وإنما كان الكذب في المنام كذبا على الله لحديث د الرؤيا جزء من النبوة ، وما كان من أجزاء النبوة فهو من قبل الله تعالى انتهى ملخصا . وقد تقدم في باب قبل د باب ذكر أسلم رغفار ، شيء من هذا في الكلام على حديث وائلة الآتي التلخيص عليه في ثاني حديث الباب ، وقال المهلب في قوله د كلف أن يعقد بين شعيرتين ، حجة للشعرية في تجويزهم تكليف ما لا يطاق ، ومثله في قوله تعالى ( يوم يكشف عن ساق ويدعون إلى السجود فلا يستطيعون ) وأجاب من منع ذلك بقوله تعالى ( لا يكلف الله نفسا إلا رصعا ) أو حملوه على أمور الدنيا وحملوا الآية والحديث المذكورين على أمور الآخرة انتهى ملخصا . والمسألة مشهورة فلا غطيل بها ، والحق أن التكليف المذكور في قوله د كلف أن يعقد ، ليس هو التكليف المصطلح وإنما هو كناية عن التعذيب كما تقدم ، وأما التكليف المستفاد من الأمر بالسجود فالأمر فيه على سبيل التحجير والتوبيخ لكونهم أمروا بالسجود في الدنيا وهم قادرون على ذلك فامتنعوا فأمروا به حيث لا قدرة لهم عليه تمجيذا وتوبيخا وتعذيبا . وأما الا فتقدم استماع التلخيص عليه في الاستئذان في الكلام على حديث د لا يتنجس إثنان دون ثالث ، وقد قيد ذلك في حديث الباب لمن يكون كارها لاستماعه فأخرج

من يكون راضيا ، وأما من جهل ذلك فبمتنع حتما للادة ، وأما الوحيد على ذلك بصب الآتك في أذنه فن الجواز من جنس العمل . والآتك بالمد وضم النون بعدها كاف الرصاص المذاب ، وقيل هو عاقل الرصاص . وقال الداودي : هو القصدير . وقال ابن أبي جرة إنما سماه حلا ولم يسمه وؤيا لأنه ادعى أنه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب إنما هو من الشيطان ، وقد قال : إن الحلم من الشيطان كما مضى في حديث أبي قتادة ، وما كان من الشيطان فهو غير حق فنصدق بعض الحديث بعضا . قال : ومعنى العقد بين الشمرتين أن يقتل إحداها بالآخرى ، وهو مما لا يمكن عادة ، قال : ومناسبة الوحيد المذكور للكاذب في منامه وللصور أن الرؤيا خلق من خلق الله وهي صورة معنوية فأدخل بكذبه صورة لم تقع كما أدخل المصور في الوجود صورة ليست بحقيقية ، لأن الصورة الحقيقية هي التي فيها الروح ، فكلف صاحب الصورة لطيفة أمرا لطيفا وهو الاتصال المعبر عنه بالعقد بين الشمرتين ، وكلف صاحب الصورة الكثيفة أمرا شديدا وهو أن يتم ما خلقه بجمعه بنفخ الروح ، ووقع وعيد كل منهما بأنه يعذب حتى بفعل ما كلف به وهو ليس بفاعل ، فهو كناية عن تعذيب كل منهما على الهوام . قال : والحكمة في هذا الوحيد الشديد أن الأول كذب على جنس النبوة ، وأن الثاني نازع الخالق في قدرته ، وقال في مستمع حديث من بكره استماعه : يدخل فيه من دخل منزله وأخلق بابيه وتحدث مع غيره فإن قرينة حاله تدل على أنه لا يريد للأجنبي أن يستمع حديثه فن يستمع إليه يدخل في هذا الوحيد ، وهو كن ينظر إليه من خلل الباب فقد ورد الوحيد فيه ولا نهم لو فؤورا عينه لكأن هذا قال : ويستثنى من محرم من بكره استماع حديثه من تحدث مع غيره جهرا وهناك من بكره أن يسمعه فلا يدخل المستمع في هذا الوحيد لأن قرينة الحال وهي الجهر تقتضي عدم الكراهة ليسوع الاستماع . قال : وفي الحديث أن من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر خروجه ، وفيه تنبيه على أن الجاهل في ذلك لا يميز بمهله وكذا من تأول فيه تأويلا باطلا ، إذ لم يفرق في الخبر بين من يعلم تحريم ذلك وبين من لا يعلمه كذا قال . وعن الطائفة ما قال غيره : إن اختصاص الشمر ، بذلك لما في المنام من الشعور بما دل عليه حصلت المناسبة بينهما من جهة الاشتقاق . قوله ( وقال قتيبة الخ ) وقع لنا في نسخة قتيبة عن أبي حوالة رواية النسائي عنه من طريق علي بن محمد الفارسي عن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية عن النسائي ولفظه : عن أبي هريرة قال : من كذب في رؤياه كلف أن يعقد بين طرفي شميرة ، ومن استمع الحديث ، ومن صور ، الحديث ووصله أبو نعيم في المستخرج من طريق خلف بن همام عن أبي حوالة بهذا السند كذلك موقوفا ، وقد أخرج أحمد والنسائي من طريق همام عن قتادة الحديث بتمامه مرفوفا ولكن اقتصر منه النسائي على قوله . من صور . . قوله ( وقال شعبة عن أبي هاشم الرماني ) بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى بن دينار ، ووقع في رواية المستمل والسرخسي عن أبي همام وهو غلط . قوله ( قال أبو هريرة قوله من صور صورة ، ومن تعلم ، ومن استمع ) كذا في الأصل مختصرا اقتصر على أطراف الأحاديث الثلاثة ، وقد وقع لنا موصولا في مستخرج الاسماعيل من طريق عبيد الله بن معاذ العنبري عن أبيه عن شعبة عن أبي هاشم بهذا السند فاقصر على قوله عن أبي هريرة . من تعلم ، ومن طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة فذكره كذلك ولفظه . من تعلم كاذبا كلف أن يعقد شميرة . . قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن شاهين ، ومحمد شيبخ هو ابن عبد الله الطحان ، ومحمد شيخه هو الحذاء . قوله ( من استمع ، ومن تعلم ، ومن صور نحوه ) قلت كذا اختصره ، وقد أخرجه الاسماعيل

من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره بهذا السند إلى ابن عباس عن النبي ﷺ فرفعه ولفظه ومن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنه الآنك ، ومن تحمل كلف أن يعقد شمعة يعذب بها وليس بفاعل ، ومن صور صورة عذب حتى ينفخ فيها وليس بفاعل ، ثم أخرجه الاسماعيل من طريق وهيب بن خالد ومن طريق عبد الوهاب الثقفي كلاهما عن خالد الحذاء بهذا السند مرفوعاً . قوله ( تابعه هشام ) يعني ابن حسان ( عن حكمة عن ابن عباس قوله ) يعني موقوفاً . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا علي بن مسلم ) هو الطوسي تزيل بفناد مات قبل البخاري بثلاث سنين ، وعبد الصمد هو ابن عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه ، وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار مختلف فيه : قال ابن المديني صدوق ، وقال يحيى بن معين في حديثه عندي ضعيف ؛ وقال الدارقطني خالف فيه البخاري الناس وليس بمتروك ، قلت : عدة البخاري فيه كلام شيخه علي ، وأما قول ابن معين فلم يفسره وأعله عن حديثنا معينا ، ومع ذلك فما أخرج له البخاري شيئاً إلا وله فيه متابع أو شاهد ، فأما المتابع فأخرجه أحمد من طريق حيوة عن أبر عثمان الوليد بن أبي الوليد المدني عن عبد الله بن دينار به وأتم منه ولفظه « أفرى الفري من ادعى إلى غير أبيه ، وأفرى الفري من أرى عينه مالم ير ، وذكر ثالثة وسنده صحيح ، وأما شاعده فمضى في مناقب قريش من حديث وائلة بن الأسقع بلفظه « ان من أعظم الفري أن يدعى الرجل إلى غير أبيه أو يرى عينه مالم ير ، وذكر فيه ثالثة غير الثالثة التي في حديث ابن معمر عنده أحد ، وقد تقدم بيان ذلك هناك . قوله ( ان من أفرى الفري ) أفرى أفعل تفضيل أي أعظم الكذبات ، والفري بكسر الفاء والقصر جمع فرية ، قال ابن بطال : الفرية الكذبة العظيمة التي يتعجب منها ، وقال الطبري : فأرى الرجل عينيه وصفهما بما ليس فيهما ، قال : ونسبة الكذبات إلى الكذب للبالغة نحو قولهم ليل أليل . قوله ( ان يرى ) بضم أوله وكسر الراء . قوله ( عينه مالم تر كذا ) فيه بحذف الفاعل وإفراد المفعول ، ووقع في بعض النسخ « مالم يربا » بالثنية ، ومعنى نسبة الرؤيا إلى عينيه مع أنها لم يربا شيئاً أنه أخبر ههما بالرؤية وهو كاذب ، وقد تقدم بيان كون هذا الكذب أعظم الأكاذيب في شرح الحديث الذي قبله

#### ٤٦ - باب إذا رأى ما يبكره فلا يخبر بها ولا يذكرها

٧٠٤٤ - **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** شعبة عن عبد ربه بن سعيد قال سمعت أبا سلمة يقول « لقد كنت أرى الرؤيا فتعرضني حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا تعرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول : الرؤيا الحسنة من الله ، فإذا رأى أحدكم ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب . وإذا رأى ما يبكره فليتموه ذباقة من شرها ومن شر الشيطان ، وليتفضل ثلاثاً ولا يحدث بها أحداً ، فأنها لن تضره »

٧٠٤٥ - **حدثنا** إبراهيم بن حمزة **حدثني** ابن أبي حازم والدارقطني عن يزيد بن عبد الله بن سحاب « عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا رأى أحدكم الرؤيا يحبها فلها من الله ، فليحمد الله عليها وليحدث بها ، وإذا رأى غير ذلك مما يبكره فلأنما هي من الشيطان ، فليستؤذ من شرها ولا يذكرها لأحد ، فأنها لن تضره »

**قوله** ( باب إذا رأى ما يكره فلا يخبر بها ولا يذكرها ) كذا جمع في الترجمة بين لفظي الحديثين ، لكن في الترجمة « فلا يخبر » ولفظ الحديث « فلا يحدث » وهما متقاربان ، وذكر فيه حديثين : الأول ، **قوله** ( عن عبد ربه بن سعيد ) هو الانصاري أخو يحيى ، وأبو صلة هو ابن عبد الرحمن بن هوف . **قوله** ( لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني ) عند مسلم في رواية سفيان عن أبي سلمة « كنت أرى الرؤيا أعرى منها غير أني لا أذمل » قال الثوري : معنى أعرى وهو بضم الهمزة وسكون المهملة وفتح الراء أحمر الخوف من ظاهرهما في ظني ، يقال عرى بضم أوله وكسر ثانيه مخففا يمرى بفتحهمين إذا أصابه عراه بضم ثم فتح ومد وهو نقض الحى ، ومعنى لا أذمل وهو برأى وميم ثقيلة أتلّف من برد الحى ، ووقع ذلك عند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ولكن قال « اني منها شدة » بدل « أعرى منها » وفي رواية سفيان عن الزهري « غير أني لا أعاد » وعند مسلم أيضا من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي سلمة « ان كنت لأرى الرؤيا أقفل على من جبل » . **قوله** ( حتى سمعت أبا قتادة يقول : وأنا كنت أرى الرؤيا ) في رواية المستمل « لأرى » زيادة اللام ، والأولى أولى . **قوله** ( فلا يحدث بها إلا من يجب ) قد تقدم أن الحكمة فيه أنه إذا حدث بالرؤيا الحسنة من لا يجب قد يفسرها له بما لا يجب إما بفضا وإما حسدا فقد تقع عن تلك الصفة ، أو يتعجل لنفسه من ذلك حزنا ونسكدا ، فأمر بترك الحديث من لا يجب بسبب ذلك . الحديث الثاني حديث أبي سعيد . **قوله** ( حدثنا ابن أبي حازم والداروردي ) تقدم في « باب الرؤيا من الله » ان اسم كل منهما عبد العزيز . **قوله** ( حدثنا يزيد بن عبد الله ) زاد في رواية المستمل « ابن أسامة بن الهاد الليثي » وقد تقدم شرح الحديث في الباب المشار اليه

#### ٤٧ - باب من لم ير الرؤيا لأول ما إذا لم يصب

٧٠٤٦ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا القيث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يحدث أن رجلا أتى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الهيئة في المنام ظلة تنطفئ السم والعلل ، فأرى للناس يتكفون منها : فالمستكبر والمستقل ، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء ، فأراك أخذت به فموت . ثم أخذ به رجل آخر فعلا به ، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع ثم واصل . فقال أبو بكر : يا رسول الله بأبي أنت والله لقد عني فأعبرها ، فقال النبي ﷺ له : اعبرها . قال : أما الظلة فالإسلام ، وأما الذي ينطفئ من العلل والسم فالقرآن حلاوته تنطفئ ، فالمستكبر من القرآن والمستقل . وأما السبب الواصل من السماء إلى الأرض فالخلق الذي أنت عليه تأخذ به فيهلك الله . ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يأخذ به رجل آخر فيموت به ، ثم يأخذ به رجل فيموت به ، ثم يوصل له فيموت به . فأخبرني يا رسول الله - بأبي أنت - أصبت أم أخطأت ؟ قال النبي ﷺ : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، قال : فوالله يا رسول الله لقد عدتني بالذي أخطأت . قال : لا تنقسم »

**قوله** (باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب) كأنه يشير إلى حديث أنس قال قال رسول الله ﷺ فذكر حديثا فيه «والرؤيا لأول عابر» وهو حديث ضعيف فيه يزيد الرقاشي، ولكن له شاهد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه بسند حسن وصححه الحاكم عن أبي رزين العقيلي رفعه «الرؤيا على رجل طائر ما لم تعبر فإذا عبرت وقعت» لفظ أبي داود، وفي رواية الترمذي «سقطت» وفي مرسل أبي قلابة عند عبد الرزاق «الرؤيا تقع على ما يعبر» مثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها، وأخرجه الحاكم موصولا بذكر أنس، وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن عطاء «كان يقال الرؤيا على ما أوتت» وعند الدارمي بسند حسن عن سليمان ابن يسار عن عائشة قالت «كانت امرأة من أهل المدينة لها زوج تاجر يختلف - يعني في التجارة - فانت رسول الله ﷺ فقالت: إن زوجي غائب وتركني حاملا. فرأيت في المنام أن سارية بيتي انكسرت وأني ولدت غلاما أعور. فقال: خير، يرجع زوجك إن شاء الله صالحا وتلدن غلاما برا» فذكرت ذلك ثلاثا، فجاء رسول الله ﷺ غائبا، فسألته فأخبرتني بالذي أنكسرت، فقالت: إني صدقت رؤياك ليوتمن زوجك وتلدن غلاما طاهرا، فقدمت تبكي، فجاء رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة» إذا عبرتم للسلم الرؤيا فاعبروها على خير، فإن الرؤيا تكون على ما يعبرها صاحبها، وعند سعيد بن منصور من مرسل عطاء بن أبي رباح قال «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني رأيت كأن جئت ببيتى انكسر» وكان زوجها غائبا - فقال: «رد الله عليك زوجك» فرجع سالما، والحديث، ولكن فيه أن أبا بكر أو عمر هو الذي عبر لها الرؤيا الأخيرة، وليس فيه الخبر الأخير المرفوع، فأشار البخاري إلى تخصيص ذلك بما إذا كان العابر مصيبا في تعبيره، وأخذه من قوله ﷺ «لأن بكري حديث الباب» أصبت بعضا وأخطأت بعضا، فإنه يؤخذ منه أن الذي أخطأ فيه لو بينه له لكان الذي بينه له هو التعبير الصحيح ولا عبرة بالتعبير الأول. قال أبو عبيد وغيره: معنى قوله «الرؤيا لأول عابر» إذا كان العابر الأول عالما فعبّر فأصاب وجه التعبير، وإلا فهي لمن أصاب بعده، إذ ليس المدار إلا على إصابة الصواب في تعبير المنام، لتوصل بذلك إلى مراد الله ﷻ فجا ضربه من المثل، فإذا أصاب فلا ينبغي أن يسأل غيره، وإن لم يصب فليسأل الثاني، وعليه أن يخبر بما عنده ويدين ما جهل الأول. قلت: وهذا التأويل لا يساعد حديث أبي رزين «أن الرؤيا إذا عبرت وقعت» إلا أن يدعى تخصيص «عبرت» بأن عابرها يكون عالما مصيبا، فيمكن عليه قوله في الرؤيا المكروهة «ولا يحدث بها أحدا» فقد تقدم في حكمة هذا النهي أنه ربما فسرهما تفسيراً مكروها على ظاهرهما مع احتمال أن تكون محبوبة في الباطن فتقع على ما فسر، ويمكن الجواب بأن ذلك يتعلق بالرائي، فله إذا قصها على أحد ففسرها له على المكروه أن يبادر فيسأل غيره عن نصيب فلا يتحتم وقوع الأول بل ويقع تأويل من أصاب فإن قصر الرائي فلم يسأل الثاني وقعت على ما فسر الأول. ومن أدب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق «عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: فإذا رأى أحدكم رؤيا أقصمها على أخيه فليقل: خير لنا وشر لأعدائنا» ورجاله فمات. ولكن سنده منقطع. وأخرج الطبراني والبيهقي في «الدلائل» من حديث ابن زمل الجهني بكسر الراء وسكون الميم بعدها لام ولم يسم في الرواية وسماه أبو عمر في «الاستيعاب» عبد الله قال «كان النبي ﷺ إذا صلى الصبح قال: هل رأى أحد منكم شيئا؟ قال ابن زمل: فقلت أنا يا رسول الله، قال: خيرا فافاه وشرأ تنوقاه، وخيرا لنا وشر على أعدائنا والحمد لله رب العالمين، انهص رؤياك» الحديث وسنده ضعيف جدا. وذكر أئمة التفسير أن



من أدب الرائي أن يكون صادق اللمحة وأن ينام على وضوء على جنبه الأيمن وأن يقرأ عند نومه والشمس والليل  
والنجم وسورة الاخلاص والمعوذتين ويقول : اللهم اني أدركك من سوء الاحلام ، وأستجير بك من تلاعب  
الشیطان في اليقظة والنام اللهم اني أسألك رؤيا صادقة نائمة حافظة غير منسية ، اللهم ارني في منامي ما أحب  
ومن أدبه أن لا يقصها على امرأة ولا حدو ولا جاهل . ومن أدب المأبر أن لا يبرها عند طلوع الشمس ولا عند  
غروبها ولا عند الزوال ولا في الليل . قوله ( عن يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، ولم يقع لي من رواية القيث عنه  
إلا في البخاري . وقد عسر على أصحاب المستخرج كالا سماعيل وأبي نعم وأبي هروان والبرقاني فأخرجوه من  
رواية ابن وهب ، وأخرجوه الاسماعيلي أيضا من رواية عبد الله بن المبارك وسعيد بن يحيى ثلاثهم عن يونس . قوله  
( عن هيبه الله بن عبد الله بن عتبة ) في رواية ابن وهب : ان هيبه الله بن عبد الله بن عتبة أخبره ، . قوله ( ان  
ابن عباس كان يحدث ) كذا لا كثر أصحاب الزهري ، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس أو أبي هريرة .  
واختلف على سفيان بن عيينة ومعه فأخرجهم مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حبيب  
الله عن ابن عباس أو أبي هريرة ، قال عبد الرزاق : كان معمر يقول أحيانا عن أبي هريرة وأحيانا يقول عن ابن  
عباس وهكذا ثبت في مصنف عبد الرزاق ، رواية إسحق الديري ، وأخرجهم أبو داود وابن ماجه عن محمد بن يحيى  
الذهلي عن عبد الرزاق فقال فيه : عن ابن عباس قال : كان أبو هريرة يحدث ، وهكذا أخرجه البزار عن سلفه بن  
شبيب عن عبد الرزاق وقال : لانهم أحدا قال عن حبيب الله عن ابن عباس عن أبي هريرة إلا عبد الرزاق عن  
معمر ، ورواه غير واحد فلم يذكروا أبا هريرة انتهى . وأخرجهم الذهلي في الدلائل ، عن اسحق بن ابراهيم بن  
راهويه عن عبد الرزاق فأنصر على ابن عباس ولم يذكر أبا هريرة وكذا قال أحمد في مسنده ، قال اسحق عن هيبه  
الزقاني قال معمر يتردد فيه حتى جاءه زمعة بكتاب فيه عن الزهري ، كما ذكرناه ، وكان لا يترك فيه بعد ذلك ،  
وأخرجهم مسلم من طريق الزبيدي : أخبرني زهري عن حبيب الله عن ابن عباس أو أبا هريرة ، هكذا باللسان ،  
وأخرجهم مسلم عن ابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة مثل رواية يونس ، وذكر الحيدري أن سفيان بن عيينة كان  
لا يذكر فيه ابن عباس ، قال فلما كان في آخر زمانه أنبت فيه ابن عباس أخرجه أبو عوانة في صحيحه من طريق  
الحيدري هكذا ، وقد مضى ذكر الاختلاف فيه على الزهري مستوحيا حيث ذكره المصنف في باب رؤيا بالليل ،  
وبالله التوفيق . قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ،  
وقد جزم بذلك في الآمان والمذور حيث قال : وقال ابن عباس قال النبي ﷺ لا يكر . لانهم لجزم بأنه عن ابن  
عباس . قوله ( أن رجلا ) لم أتف على اسمه ، ووقع عند مسلم زيادة في أوله من طريق سليمان بن كثير عن الزهري  
وافظه : ان رسول الله ﷺ كان مما يقول لأصحابه : من رأى منكم رؤيا فليقصها أعبرها له ، فجاء رجل فقال : قال  
الفرطبي معنى قوله : فليقصها ، ليذكر قصتها ويتبع جزئياتها حتى لا يترك منها شيئا ، من قصص الانبياء اذا تبعته ،  
وأعبرها أي أفهمها . ووقع بيان الوقت الذي وقع فيه ذلك في رواية سفيان بن عيينة عند مسلم أيضا وافظه  
: جاء رجل الى النبي ﷺ فقصه من أحده ، وعلى هذا فهو من مراسيل الصحابة سواء كان عن ابن عباس أو عن  
أبي هريرة أو عن رواية ابن عباس عن أبي هريرة لأن كلا منهما لم يكن في ذلك الزمان بالمدينة ، أما ابن عباس فكان  
صغيرا مع أبيه بمكة فان مولده قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح وأحد كانت في شوال في السنة الثالثة ، وأما

أبو هريرة قالما قدم المدينة زمن خيبر في أوائل سنة سبع . **قوله** ( اني رايت ) كذا الأكثر ، وفي رواية ابن وهب  
داني أرى ، كأنه لقوة تحفته الرؤيا كانت مثله بين عينيه حتى كأنه يراها حينئذ . **قوله** ( ظلة ) بضم الظاء المعجمة  
أى سحابة لها ظل وكل ما ظل من سقيفة ونحوها يسمى ظلة قاله الخطابي . وقال ابن فارس : الظلة أول شيء يظل  
زاد سليمان بن كثير في روايته عند الدارمي وأبي عرواة وكذا في رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، بين السماء  
والارض . **قوله** ( تنطف السمن والعسل ) بنون وطاء مكسورة ويجوز ضمها ومعناه تقطر بقاء وطاء مضمومة  
ويجوز كسرهما يقال نطف الماء إذا سال . وقال ابن فارس : أيلة نطوف أمطرت إلى الصبح . **قوله** ( فأرى الناس  
يتكفون منها ) أى يأخذون بأكفهم ، في رواية ابن وهب د بأيديهم ، قال الخليل : تكفف بسط كفك ليأخذ ،  
ووقع في رواية الترمذي من طريق معمر د يستقون ، بمجمة ومثناة وقاف أى يأخذون في الأسقية ، قال القرطبي :  
يحتمل أن يكون معنى د يتكفون ، يأخذون كفائهم وهو أليق بقوله بعد ذلك فاستكثر والمستقل . قلت :  
وما أدرى كيف جوز أخذ كفى من كففه ، ولا حجة فيما احتج به لما سياتى . **قوله** ( فاستكثر والمستقل ) أى  
الآخذ كثيرا والآخذ قليلا ، ووقع في رواية سليمان بن كثير بغير ألف ولام فيهما ، وفي رواية سفيان بن حسين  
عند أحمد د فن بين مستكثر ومستقل وبين ذلك . **قوله** ( وإذا سبب ) أى حبل . **قوله** ( واصل من الأرض إلى  
السماء ) في رواية ابن وهب وأرى سببا واصل من السماء إلى الأرض وفي رواية سليمان بن كثير وروايت لها سببا  
واصل ، وفي رواية سفيان بن حسين د وكان سببا دلى من السماء . **قوله** ( فأراك أخذت به فعلوت ) في رواية سليمان  
ابن كثير د فأعلاك الله . **قوله** ( ثم أخذ به ) كذا الأكثر ، وابعضهم د ثم أخذه ، زاد ابن وهب في روايته د من  
بعد ، وفي رواية ابن عيينة وابن حسين د من بعدك ، في الموضعين . **قوله** ( فدلأ به ) زاد سليمان بن كثير د فأعلاه  
الله ، وهكذا في رواية سفيان بن حسين في الموضعين . **قوله** ( ثم أخذ به رجل آخر فاقطع ) زاد ابن وهب دنا  
د به ، وفي رواية سفيان بن حسين ثم جاء رجل من بعدكم فأخذ به فاقطع به . **قوله** ( ثم وصل ) في رواية ابن  
وهب د فوصل له ، وفي رواية سليمان د فقطع به ثم وصل له فوصل ، وفي رواية سفيان بن حسين د ثم وصل له ،  
**قوله** ( بأبي أنت ) زاد في رواية معمر د وأى . **قوله** ( والله لتدعى ) بتشديد النون ، وفي رواية سليمان د انذن  
لى . **قوله** ( فأعبرها ) في رواية ابن وهب د فلاعبرها بزيادة التأكيد باللام والنون ، ونحوه في رواية معمر ،  
ومثله في رواية الأبيدي . **قوله** ( أعبرها ) في رواية سفيان عند ابن ماجه د عبرها ، بالتشديد ، وفي رواية  
سفيان بن حسين د فأذن له ، زاد سليمان د وكان من أعبر الناس للرؤيا بعد رسول الله ﷺ . **قوله** ( وأما الظلة  
فلاسلام ) في رواية ابن وهب د كذا المعمر والأبيدي د فظلة الاسلام ورواية سفيان كرواية الليث وكذا  
سليمان بن كثير وهي التى يظهر ترجيحها . **قوله** ( فالقرآن حلاوة تطاف ) في رواية ابن وهب د حلاوة  
وليته ، وكذا في رواية سفيان ومعمر ، وبينه سليمان بن كثير في روايته فقال د وأما العسل والسمن فالقرآن  
في حلاوة العسل ولين السمن . **قوله** ( فاستكثر من القرآن والمستقل ) زاد ابن وهب في روايته قبل هذا  
د وأما ما يتكفف الناس من ذلك ، وفي رواية سفيان د فلاأخذ من القرآن كثيرا وقليلا ، وفي رواية سليمان بن  
كثير د فهم حملة القرآن . **قوله** ( وأما السبب الخ ) في رواية سفيان بن حسين د وأما السبب فأن أنت عليه  
تعلو فيعليك الله . **قوله** ( ثم يأخذ به رجل ) زاد سفيان بن حسين وابن وهب د من بعدك ، زاد سفيان

ابن حسين ، على منهاجك ، . قوله ( ثم يأخذ به ) في رواية سفيان بن حسين ، ثم يكون من بعد كما رجس بأخذ مأخذك ، . قوله ( ثم يأخذ به رجل ) زاد ابن وهب ، آخر ، . قوله ( فيقطع به ثم يوصل له فيعلو به ) زاد سفيان بن حسين ، فيعليه الله ، . قوله ( فأخبرني يا رسول الله بأني أنت أصبت أم أخطأت ) في رواية سفيان ، هل أصبت يا رسول الله أو أخطأت ، . قوله ( أصبت بعضا وأخطأت بعضا ) في رواية سليمان بن كثير وسفيان بن حسين ، أصبت وأخطأت ، . قوله ( قال فوالله ) زاد ابن وهب ، يا رسول الله ، ثم اتفقا ( لتحدثني بالذي أخطأت ) في رواية ابن وهب ، ما الذي أخطأت ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند ابن ماجه ، فقال أبو بكر أفسدت عليك يا رسول الله لتخبرني بالذي أصبت من الذي أخطأت وفي رواية معمر مثله لكن قال ، ما الذي أخطأت ، ولم يذكر الباقي . قوله ( قال لا تقسم ) في رواية ابن ماجه ، فقال النبي ﷺ لا تقسم يا أبا بكر ، ومثله لمعمر لكن دون قوله ، يا أبا بكر ، وفي رواية سليمان بن كثير ، ما الذي أصبت وما الذي أخطأت ، فإني أن يجزه ، قال الداودي : قوله ، لا تقسم ، أي لا تكرر يمينك فإني لا أخبرك ، وقال الملب : توجيه تبيير أبي بكر أن الغلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بني إسرائيل ، وكذلك الاسلام يقى الاذى وينعم به المزمع في الدنيا والآخرة ، وأما غسل فان الله جعله شفاء للناس وقال تعالى ان القرآن ( شفاء لما في الصدور ) وقال انه ( شفاء ورحمة للمؤمنين ) وهو حلو على الاسماع كحلالة العسل في المذاق ، وكذلك جاء في الحديث ، ان في السمن شفاء ، قال القاضي عياض : وقد يكون عبر الغلة بذلك لما نطقت العسل والسمن اللذين عبرهما بالقرآن ، وذلك إنما كان عن الاسلام والشرعية ، والسبب في اللغة الحبل والعمد والميثاق ، والذين أخذوا به بعد النبي ﷺ واحدا بعد واحد هم الخلفاء الثلاثة وعثمان هو الذي انقطع به ثم اتصل انتهى ملخصا . قال الملب : وهو وضع الخطأ في قوله ، ثم وصل له ، لأن في الحديث ثم وصل ولم يذكر له ، . قلت : بل هذه اللفظة وهي قوله له ، وان سقطت من رواية الليث عند الاصيل وكريمة فهي ثابتة في رواية أبي ذر عن شيوخه الثلاثة وكذلك في رواية النسفي ، وهي ثابتة في رواية ابن وهب وغيره كلهم عن يونس عند معمر وغيره ، وفي رواية معمر عند الترمذي ، وفي رواية سفيان بن عيينة عند النسائي وابن ماجه ، وفي رواية سفيان بن حسين عند أحمد ، وفي رواية سليمان بن كثير عند الدارمي وأبي عوانة كلهم عن الزهري ، وزاد سليمان بن كثير في روايته ، فوصل له فاقبل ، ثم إن الملب على ما توهمه فقال : كان ينبغي لأبي بكر أن يقف حيث وقفت الرؤيا ولا يذكر الموصول له فان المعنى أن عثمان انقطع به الحبل ثم وصل لغيره أي وصلت الحلالة لغيره انتهى . وقد عرفت أن لفظة له ، ثابتة في نفس الخبر ، قلنا على هذا أن عثمان كاد ينقطع عن اللحاق بصاحبه بسبب ما وقع له من تلك الفضاي التي أنكرها فغير عنها بانقطاع الحبل ، ثم وقعت له الشهادة فاقبل بهم فغير عنه بأن الحبل وصل له فاقبل فالتحق بهم ، فلم يتم في تبدين الخطأ في التعبير المذكور ما توهمه الملب . والواجب من القاضي عياض فانه قال في الاكمال ، قيل خفاؤه في قوله ، فيوصل له ، وليس في الرؤيا إلا أنه يوصل وليس فيها له ، ولذلك لم يوصل له عثمان وإنما وصلت الخلافة لى ، وهو وضع التجنب سكوته من تعقب هذا الكلام مع كون هذه اللفظة وهي له ، ثابتة في صحيح مسلم الذي يتكلم عليه ، ثم قال : وقيل الخطأ هنا بمعنى الترك أي تركت بعضا لم تفهمه ، وقال الاسماعيل : قيل السبب في قوله ، وأخطأت بعضا ، أن الرجل لما قص على النبي ﷺ رؤياه كان النبي ﷺ أحق

بتعبيرها من غيره ، فلما طلب تعبيرها كان ذلك خطأ فقال : أخطأت بعضاً ، لهذا المعنى ، والمراد بقوله : قيل ، ابن قتيبة فإنه القائل لذلك فقال : إنما أخطأ في مبادرته بتفسيرها ، قبل أن يأمر به ، ووافقه جماعة على ذلك ، وتمت به النوى تبعاً لغيره فقال : هذا قاصد ، لأنه عليه السلام قد أذن له في ذلك وقال أعبرها ، ثلث : مراد ابن قتيبة أنه لم يأذن له ابتداء بل بادر هو فسأل أن يأذن له في تعبيرها فأذن له فقال أخطأت في مبادرته للحوال أن تتولى تعبيرها ، لا أنه أراد أخطأت في تعبيرك ، لكن في إطلاق الخطأ على ذلك نظر لأنه خلاف ما يقادير للسمع من جواب قوله : هل أصبت ، فإن الظاهر أنه أراد الإصابة والخطأ في تعبيره لا لكونه التمس التعبير ، ومن ثم قال ابن التين ومن بعده الأشبه بظاهر الحديث أن الخطأ في تأويل الرؤيا ، أي أخطأت في بعض تأويلك . قلت ويؤيده تريب البخاري حيث قال : من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب ، ونقل ابن التين عن أبي محمد بن أبي زيد وأبي محمد الأصيلي والداودي نحو ما نقله الاسماعيل ولفظهم : أخطأ في سؤاله أن يعبرها ، وفي تعبيره ، بمحضرة النبي عليه السلام . وقال ابن هبيرة : إنما كان الخطأ لكونه أقدم ليبرنها بمحضرة النبي عليه السلام ، ولو كان الخطأ في التعبير لم يقره عليه . وأما قوله : لا أقسم ، فعناه أنك إذا تفكرت فيما أخطأت به علمته . قال : والذي يظهر أن أبا بكر أراد أن يعبرها فيسمع رسول الله عليه السلام ما يقوله فيعرف أبو بكر بذلك علم نفسه لتقرير رسول الله عليه السلام . قال ابن التين وقيل أخطأ لكون المذکور في الرؤيا شيئين العسل والسمن فتفسرهما بشيء واحد ، وكان ينبغي أن يفسرهما بالقرآن والسنة ، ذكر ذلك عن الطحاوي . قلت : وحكاها الخطيب عن أهل العلم بالتعبير ، وحزم به ابن العربي . فقال : قالوا هنا هم أبو بكر فإنه جعل السمن والعسل معنى واحداً وهما معنيان القرآن والسنة . قال : ويحتمل أن يكون السمن والعسل العلم والعمل ، ويحتمل أن يكونا الفهم والحفظ ، وأيد ابن الجوزي ما نسب للطحاوي بما أخرجه أحمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : رأيت فيما يرى النائم كأن في إحدى إصبعي سمناً وفي الأخرى عسلاً فالعقوما ، فلما أصبحت ذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال : تقرأ السكتا بين التوراة والفرقان فكان يقرؤهما . قلت : ففسر العسل بشيء والسمن بشيء ، قال النوى : قيل إنما لم ير النبي عليه السلام قسم أبي بكر لأن إبرار القسم مخصوص بما إذا لم يكن هناك مقسدة ولا مقصدة ظاهرة فإن وجود ذلك فلا إبرار ، وأما المقسدة في ذلك ماعله من سبب انقطاع السبب بهما وهو قتله وتلك الحروب والفتن المترتبة عليه فذكرها خوف شيعوعها ، ويحتمل أن يكون سبب ذلك أنه لو ذكر له السبب لزم منه أن يوجه بين الناس لمبادرته ، ويحتمل أن يكون خطؤه في ترك تعيين الرجال المذكورين ، فلما أبر قسمه لزم أن يعينهم ولم يؤمر بذلك لئلا يورس عينهم لكان نصاً على خلافتهم ، وقد سبقت مشيئة الله أن الخلافة تكون على هذا الوجه فترك تعيينهم خشية أن يقع في ذلك مفسدة . وقيل هو علم غيب لجاز أن يختص به ويخفيه عن غيره ، وقيل المراد بقوله أخطأت وأصبت أن تعبير الرؤيا مرجعه الظن ، والظن يخطئ ويصيب ، وقيل لما أراد الاستعداد ولم يصبر حتى يفاد جاز منه ما يستفاد فكان المنع كالتأديب له على ذلك . قلت : وجميع ما تقدم من لفظ الخطأ والنوم والناديب وغيرهما إنما أحكيه عن قائله ولست راضياً بإطلاقه في حق الصديق ، وقيل الخطأ في خلع عثمان لأنه في المنام رأى أنه أخذ بالسبب فانقطع به وذلك يدل على اتخاذه بنفسه ، وتفسير أبي بكر بأنه يأخذ به رجل فينقطع به ثم يوصل له ، وعثمان قد قتل قهراً ولم يخلع نفسه فالصواب أن يحمل وصله على ولاية غيره ، وقيل يحتمل أن يكون ترك إبرار القسم لما يدخل في النفوس لاسيما من

الذي انقطع في يده السبب وان كان وصل ، وقد اختلف في تفسير قوله « فقطع » ف قيل معناه قتل ، وانكره القاضي أبو بكر بن العربي . فقال : ليس معنى قطع قتل إذ لو كان كذلك لشاركه عمر ، لكن قتل عمر لم يكن بسبب العلو بل بجهة عداوة غصوصة وقتل عثمان كان ، من الجهة التي هلاها وهي الولاية فلذلك جعل قتله قطعاً قال : وقوله « ثم وصل » بمعنى بولاية علي فكان الحبل موصولاً ولكن لم يرفقه علواً ، كذا قال ، وقد تقدم البحث في ذلك ووقع في تنقيح الزركشي « مانعه » والذي انقطع به ووصل له هو عمر ، لأنه لما قتل وسار به بأهل الثوري وبعثان ، كذا قال : وهو مبني على أن المذكور في الخبر من الرجال بعد النبي ﷺ اثنان فقط . ومن احتصار من بعض الرواة . وإلا فعند الجمهور ثلاثة ، وعلى ذلك شرح من تقدم ذكره والله أعلم . قال ابن العربي : وقوله « أخطأت بعضها » اختلف في تعيين الخطأ ف قيل : وجه الخطأ تسوره على التعبير من غير استئذان واحتله النبي ﷺ لمكانه منه ، قلت : تقدم البحث فيه . قال : وقيل خطأ اقصمه عليه ، وقيل لحمله السمن والصل معنى واحداً وهما معنيان وأيدوه بأنه قال أخطأت بعضها وأصبت بعضها ولو كان الخطأ في التقسيم في اليسار أو في اليمين لما قال ذلك لأنه ليس من الرؤيا . وقال ابن الجوزي : الإشارة في قوله « أصبت وأخطأت » ، تعبيرة الرؤيا ، وقال ابن العربي : بل هذا لا يلزم لأنه يصح أن يريد به أخطأت في بعض ما جرى وأصبت في البعض . ثم قال ابن العربي : وأخبرني أبي أنه قيل وجه الخطأ أن الصواب في التعبير أن الرسول هو الطلة والسمن والصل القرآن والسنة ، وقيل : وجه الخطأ أنه جعل السبب الحق وعثمان لم ينقطع به الحق وإنما الحق أن الولاية كانت بالنبوة ثم صادت بالخلافة فأنصت لأبي بكر وأمر ثم انقطعت بعثمان لما كان ظن به ثم صحت برأيه فأعلمه الله ولحق بأصحابه . قال : وسألت بعض الشيوخ العارفين عن تعيين الوجه الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال : من الذي يعرفه . وإن كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي ﷺ للتعبير خطأ فالتقدم بين يدي أبي بكر لتعيين خطئه أعظم وأعظم ، فالذي يقتضيه الدين والحزم الكف عن ذلك . وقال الكرماني : إنما أقدموا على تبين ذلك مع كون النبي ﷺ لم يبينه لأنه كان يلزم من تبينه مفسدة إذ ذاك فرأيت بعده ، مع أن جميع ماذكروه إنما هو بطريق الاحتمال ولا جزم في شيء من ذلك . وفي الحديث من الفوائد أن الرؤيا ليست لأول عابر كما تقدم تقريره ، لكن قال إبراهيم بن عبد الله الكرماني : الماهر لا يغير الرؤيا عن وجهها عبارة عابر ولا غيره . وكيف يستطيع مخلوق أن يغير ما كانت نسخته من أم الكتاب ، غير أنه يستحب لمن لم يتدرب في علم التأويل أن لا يتعرض لما سبق إليه من لا يشك في أمانته ودينه . قلت : وهذا مبني على تسليم أن المراني تنسخ من أم الكتاب على وفق ما يبرها العارف ، وما المانع أنها تنسخ على وفق ما يبرها أول عابر ، وأنه لا يستحب إمرار القمم إذا كان فيه مفسدة . وفيه أن من قال أفسم لا كفارة عليه ، لأن أبا بكر لم يزد على قوله « أقسمت » ، كذا قاله عياض ، ورده النووي بأن الذي في جميع نسخ صحيح مسلم أنه قال « فوالله يا رسول الله لتحدثني » ، وهذا صريح عيين . قلت : وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الأيمان والندور . قال ابن التين : فيه أن الأمر بإمرار القمم خاص بما يجوز الاطلاع عليه ، ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لمكونه سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه لكل أحد . قلت : فيحتمل أن يكون منعه ذلك لما سأله جهاراً وأن يكون أعلمه بذلك مرا . وفيه الحث على تعليم علم الرؤيا وعلى تعبيرها وترك إغفال السؤال عنه ، وفعلها لما تشتمل عليه من الاطلاع على بعض الغيب وأمرار المسالكات قال ابن هبيرة . وفي السؤال من أبي بكر أولاً وآخرها وجواب النبي ﷺ دلالة على

انبطأ أبى بكر معه وإدلاله عليه . وفيه أنه لا يسير الرقيا إلا عالم فاصح أمين حبيب وفيه أن العالم قد يخطئ . وقد يصبب . وأن العالم بالزبير أن يسكت عن تمبر الرقيا أو بعضها عند رجحان الـدكتان على الذكر . قال الملب : وعلمه إذا كان في ذلك عموم ، قام لو كانت مخصوصة بواحد مثلا فلا بأس أن يخبره ليعد الصبر ويكون على أمانة من نزول الحاء . وفيه جواز إظهار العالم ما يحسن من العلم إذا خلاصت نيته وأمن العصب ، وكلام العالم بالعالم بمحضرة من هو أعلم منه إذا أدن له في ذلك صريحا أو ما قام مقامه ، ويؤخذ منه جواز مثله في الاقتناء والحكم . وأن للزيد أن يقسم على مصلحه أن يفيد الحكم

#### ٤٨ - باب تفسير الرؤيا بعد صلاة الصبح

٧٠٤٧ - **ع** شام مؤمل بن هشام أبو هاشم حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا عوف حدثنا أبو رجاء **ع** حدثنا ثمر بن جندب رضى الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ يعنى ما يكثُر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحد منكم من رؤيا ؟ قال فيقصر عليه ما شاء الله أن يقصر . وإنه قال لا ذات غداة : إنه أتاني الليلة آتيان وإنهما ابتدئاني وإنهما قالاني : انطلق . وإن انطلقتُ معهما ، وإنا أتينا على رجل مضطجع ، وإذا آخر قائم عليه بصخرة ، وإذا هو يهوى بالصخرة لرأسه فيثلغ رأسه فيثد هذه الحجر ها هنا ، فهتج الحجر فهاخذُ فلا يرجع إليه حتى يصح رأسه كما كان ، ثم يعودُ عليه فيفعل به مثل ما فعل به للرء الأولى . قال قلت لهما : سبحان الله ، ماهذان ؟ قال لا : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على رجل مستلق راقعا ، وإذا آخر قائم عليه يكلوب من حديد ، وإذا هو يأتي أحد شقي وجهه فيشره شر شدقه إلى قفاه ، وينخره إلى قفاه ، ويثنيه إلى قفاه ، قال وربما قال أبو رجاء فيشقي . قال ثم يتحول إلى الجانب الآخر فيقتل به مثل ما قتل بالجانب الأول ، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصح ذلك الجانب كما كان ، ثم يعودُ عليه فيفعل مثل ما فعل للرء الأولى . قال قلت : سبحان الله ، ماهذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق ، فانطلقنا فأتينا على مثل القنور ، قال وأحسب أنه كان يقول : فإذا فيه نطق وأصوات . قال فأتينا فيه فإذا فيه رجال ونساء مرأة ، وإذا هم يأتهم لخب من أسفل منهم ، فإذا أنا هم ذلك الهمب ضوضوا قال قلت لهما : ماهؤلاء ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على نهر حبيب أنه كان يقول : أهر مثل القدم ، وإذا في النهر رجل ساج يسبح ، وإذا على شط النهر رجل قد جمع هذه حجارة كثيرة ، وإذا ذلك الساج يسبح ما يسبح ، ثم يأتي ذلك الذي قد جمع هذه الحجارة فيفقر له فاه فيلقمه حجرا فينطلق يسبح ثم يرجع إليه ، كلما رجع إليه فقر له فاه فلقمه حجرا . قال قلت لهما : ماهذان ؟ قال قالاني : انطلق انطلق . قال فانطلقنا فأتينا على رجل كريم المراق كأكريم ما أنت راه رجلا مرأة ، وإذا هذه نار يحشها ويسمى حولها .

قال قلتُ لها : ما هذا ؟ قال قالا لى : انطلقى ، فانطلقنا فأتينا على روضةٍ مُتَمِّمةٍ فيها من كلِّ لَوْنِ الرَّبيعِ ، وإذا بينَ ظَهْرَى الروضةِ رجلٌ طویلٌ لا أكادُ أرى رأسَه طولاً فى السماء ، وإذا حَوْلَ الرجلِ من أَكثَرٍ ولَهانٍ رأيتهم قطُّ . قال قلتُ لها : ما هذا ، ما هؤلاء ؟ قال قالا لى : انطلقى ، انطلقى . فانطلقنا فأتيناهما إلى روضةٍ عظيمةٍ لم أرَ روضةً قطُّ أعظمَ منها ولا أحسنَ . قال قالا لى : ارتقى ، فارتقيتُ فيها قال فارتقيتُنا فيها فأتيناهما إلى مدينةٍ مهيَّنةٍ بلبِنٍ ذهبٍ ولَبِنِ فضةٍ ، فأتينا بابَ المدينةِ فاستفتحنا ففتحَ لنا ، فدَخَلناها فتلقانا فيها رجالٌ شَطَرٌ من خَلْفِهِمْ كأحسنِ ما أنتَ رَأاهُ وشَطَرٌ كأفصحِ ما أنتَ رَأاهُ ، قال قالا لهم : اذهبوا فقموا فى ذلكَ للنهرِ ، قال وإذا نَهْرٌ مَصْطَرِضٌ يَجْرِى كَأَنَّ ماءَهُ الحِضُّ من البياضِ فذهبوا فوقوا فيه ، ثُمَّ رَجَعُوا إلينا قد ذهبَ ذلكَ للسَّوْدِ عنهم فصاروا فى أَحْسَنِ صُورَةٍ . قال قالا لى : هذِهِ جَنَّةٌ عَدْنٍ وَهَذَاكَ مِزْلَاكَ . قال فَمَا بَصَرِى صَعْدًا ، فإذا قَصَرْتُ مِثْلُ الرَّبَابَةِ البِيضاءِ ، قال : قالا لى هَذَاكَ مِزْلَاكَ ، قال قلتُ لها : بَارَكَ اللهُ فِيكَمَا ، ذَرَانِى فَأَدْخِلْنِى ، قالا : أَمَا الآنَ فلا ، وَأَنْتِ دَاخِلَةٌ . قال قلتُ لها : فإني قد رَأَيْتُ مِنْذُ اللَّيْلِ عَجَبًا ، فإِذَا هَذَا الَّذِى رَأَيْتِ ؟ قال قالا لى : أَمَا إِنَّا سَنُخْبِرُكَ : أَمَا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ الَّذِى أُتِيتَ عَلَيْهِ يُشَلِّغُ رَأْسَهُ بِالْحَجَرِ فَإنه الرَّجُلُ يَأْخُذُ بِالْقُرْآنِ فَيَرْفُضُهُ وَيُنَاقِضُهُ عَنِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ . وَأَمَا الرَّجُلُ الَّذِى أُتِيتَ عَلَيْهِ بِشَرِّ شَرِّ شِدْقِهِ إِلَى قَفَاهُ وَمِنْ خَلْفِهِ إِلَى قَفَاهُ وَعَيْنُهُ إِلَى قَفَاهُ فَإنه الرَّجُلُ يَفْدُو مِنْ بَيْتِهِ فَيَكْذِبُ لِلْكَذِبَةِ تَبْلُغُ الْآفَاقَ . وَأَمَا الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ الْعُرَاةُ الَّذِينَ فى مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُورِ فَهُمْ الزُّنَافَةُ وَالزَّوَانِى . وَأَمَا الرَّجُلُ الَّذِى أُتِيتَ عَلَيْهِ بِسَبْحِ فى النَّهْرِ وَيُلْقِمُ الْحَجَرَ فَإنه آكِلُ الرِّبَا . وَأَمَا الرَّجُلُ لِلْكَرِيهِ الْمَرَاةِ الَّذِى عِنْدَ النَّارِ يَحْمِشُهَا وَيَسْعَى حَوْلَهَا فَإنه مَالِكُ خَازِنُ جَهَنَّمَ . وَأَمَا الرَّجُلُ الطَّوِيلُ الَّذِى فى الرُّوْضَةِ فَإنه إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَأَمَا الْوَلَدَانِ الَّذِينَ حَوْلَهُ فَكُلُّهُمَا مَوْلودَا مَاتَ عَلَى الْفِطْرَةِ . قال فقال بعضُ المسلمين : يَا رَسُولَ اللهِ وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ ؟ فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ : وَأَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ . وَأَمَا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَانُوا شَطَرٌ مِنْهُمْ حَسَنًا وشَطَرٌ قَبِيحًا فَإنهم قَوْمٌ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا نَبَّأَ اللهُ عَنْهُمْ »

قوله ( باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح ) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق عن حماد بن عمار عن سعيد بن عبد الرحمن عن بعض علمائهم قال : لا تقصص رؤياك على امرأة ولا تخبر بها حتى تطلع الشمس . وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير أن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ومن العصر إلى قبل المغرب ، فإن الحديث دال على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، ولا يخالف قولهم بكرة تعبيرها في أوقات كراهة الصلاة . قال الملب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات لحفظ صاحبها لها أقرب عهد بها فقبل ما يمرض له نسيانها ، والحضور ذهن العابر رقة شغله بالفكرة فيما يتعلق بعاشه

وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه ليستبشر بالحير ويحذر من الشر ويأدب لذلك ، فربما كان في الرؤيا تحذير من مصيبة فيكف عنها ، وربما كانت انذارا لآمر فيكون له موقفا ، قال : فلهذه عدة فوائد لتعبير الرؤيا أول النهار انتهى ملخصا . **قوله** ( حدثنا ) في رواية غير أبي ذر « حدثني » . **قوله** ( مؤمل ) بورن محمد مهوز ( ابن هشام أبو مائيم ) كذا لابي ذر عن بعض مشايخه وقال : الصواب أبو هشام وكذا هو عند غير أبي ذر ، وهو من وافقت كنيته اسم أبيه ، وكان صهر اسماعيل شيخه في هذا الحديث على ابنته ، ولم يخرج عنه البخاري عن غير اسماعيل ، وقد أخرج البخاري عنه هذا الحديث هنا تاما ، وأخرج في الصلاة قبل الجمعة وفي الأحاديث الانبياء وفي التمهيد عنه بهذا السند أطرافا ، وأخرجه أيضا تاما في أواخر كتاب الجنائز عن موسى بن اسماعيل عن جرير بن حازم عن أبي رجاء ، وأخرج في الصلاة وفي التهجيد وفي البيوع وفي بدء الخلق وفي الجهاد وفي الأحاديث الانبياء وفي الأدب عنه منه بالسند المذكور أطرافا ، وأخرج مسلم قطعة من أوله من طريق جرير بن حازم ، وأخرجه أحمد عن يزيد بن هارون عن جرير بن عامر ، وأخرجه أيضا عن محمد بن جعفر غندر عنه عن عوف بن عامر . **قوله** ( حدثنا اسماعيل بن إبراهيم ) هو الذي يقال له ابن حلية ، وشيخه عوف هو الأهرابي ، وأبو رجاء هو المطاردى واسمه عمران ، والسند كله بصريون . **قوله** ( كان رسول الله ﷺ يعني ما يكثر أن يقول لأصحابه ) كذا لابي ذر عن السكسيمي ، وله عن غيره بأسقاط يعني ، وكذا وقع عند الثباين ، وفي رواية النسفي وكذا في رواية محمد بن جهم **قوله** ( ما يقول لأصحابه ) وقد تقدم في بدء الوحي ما نقل ابن مالك أنها بمعنى « ما يكثر » قال الطبري قوله « ما يكثر خبر كان وما موصولة ويكثر صلته والضمير الراجع الى ما قبل يقول وان يقول قائل يكثر وهل رأى أحد منكم هو المتقول أي رسول الله ﷺ كأننا من نفر الذين كثر منهم هذا القول ، فوضع ما وضع من تفخيا وتعطيا لجانبه ، وتحريره كان رسول الله ﷺ يجهد تعبیر الرؤيا ، وكان له مشارك في ذلك منهم ، لأن الاكثار من هذا القول لا يصدر إلا ممن تدرب فيه ووثق بأصابته كقولك كان زيد من العلماء بالتحقق ومنه قول صاحب السجن ليوسف عليه السلام ( نبشأ بتأويله إنا نراك من المحسنين ) أي من المجيدين في عبارة الرؤيا ، وعلما ذلك بما رأياه منه ، هذا من حيث البيان ، وأما من حيث النحر فيجتمعا أن يكون قوله « هل رأى أحد منكم رؤيا » مبتدأ والخبر مقدم عليه على تأويل هذا القول « ما يكثر رسول الله ﷺ أن يقوله » ثم أشار الى ترجيح الوجه السابق والمتبادر هو الثاني وهو الذي اتفق عليه أكثر الشارحين . **قوله** ( فيقص ) بهم أوله وفتح القاف . **قوله** ( ماشاء الله ) في رواية يزيد « فيقص عليه من شاء الله » وهو بفتح أوله وضم القاف وهي رواية النسفي ، ودما « في الرواية الأولى للقصص رد من » في الثانية للقاص ، ووقع في رواية جرير بن حازم « فسأل يوما فقال : هل رأى أحد رؤيا ؟ قلنا : لا . قال : لكن رأيت الآية » قال الطبري : وجه الاستدراك أنه كان يجب أن يعبر لهم الرؤيا ، فلما قالوا ما رأينا شيئا كأنه قال : أتم ما رأيتم شيئا لكنني رأيته ، وفي رواية أبي خزيمة بفتح المدجمة وسكون اللام واسمه خالد بن دينار عن أبي رجاء عن سمرة ، أن النبي ﷺ دخل المسجد يوما فقال : هل رأى أحد منكم رؤيا فليحدث بها ، فلم يحدث أحد بشيء فقال : اني رأيته رؤيا فاسمعوا مني ، أخرجه أبو حنيفة . **قوله** ( والله قال لنا ذات غداة ) لفظ « ذات » زائد أو هو من إضافة الشيء الى اسمه ، وفي رواية جرير بن حازم عنه « كان اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه » وفي رواية يزيد بن هارون عنه « اذا صلى صلاة الغداة » وفي رواية وهب بن جرير عن أبيه عند مسلم « اذا صلى الصبح



وبه تظهر مناسبة الترجمة وذكر ابن أبي حاتم من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عن علي قال صل بنا رسول الله ﷺ يوما صلاة الفجر فجلس ، الحديث بطريقه نحو حديث سمرة ، والراوى له عن زيد ضعيف . وأخرج أبو داود والنسائي من حديث الأخرج عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول : هل رأى أحد اليلة رؤيا ، وأخرج الطبراني بسند جيد عن أبي أمامة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بعد صلاة الصبح فقال : ان رأيت اليلة رؤيا هي حق فاعقلوها ، فنذكر حديثا فيه أشياء يشبه بعضها ما في حديث سمرة . لكن يظهر من سياقه أنه حديث آخر ، فإن في أوله : أنا في رجل فأخذ بيدي فاستقبني حتى أتى جبلا طويلا وعرا فقال لي : اركبه ، فقلت : لا أستطيع ، فقال : إني سأسأله لك ، فجعلت كلما وضعت قدمي وضعتها على درجة حتى استويت على سواد الجبل ، ثم اطلعنا فإذا نحن برجال وأنا . مشقة أشد أنهم ، فقلت : من هؤلاء ؟ قال : الذين يقولون مالا يسلون ، الحديث . قوله ( أنه أنا في اليلة ) بالنصب . قوله ( آتيان ) في رواية هروذ عن هوف عند ابن أبي شيبة ، أنان أو آتيان ، بالثاء وفي رواية جرير . رأيت رجلين آتياني ، وفي حديث علي : رأيت ملكين . وسأني في آخر الحديث انهما جبريل وميكائيل . . قوله ( وانهما ابتمثاني ) بموحدة ثم مثناة وبعد الدين المهملة مثناة كذا للكثر ، وفي رواية الكشميني : بون ثم موحدة ومعنى ابتمثاني أرسلاني ، كذا قال في الصحاح بعنه وابتمثه أرسلته ، يقال ابتمث إذا أناره وأذعبه ، وقال ابن جرير . معنى ابتمثاني أيقظاني ، ويحتمل أن يكون رأى في المنام انهما ايقظاه فرأى ما رأى في المنام ووصفه بعد أن أفاق على أن منامه كاليقظة ، لكن لما رأى مثالا كشفه التعبير دل على أنه كان مناما . قوله ( واني انطلقت معهما ) زاد جرير بن حازم في روايته ، إلى الأرض المقدسة وعند أحد إلى أرض فضاء أو أرض مستوية ، وفي حديث علي : فاطلقني إلى السماء . . قوله ( وأنا آتيانا على رجل مضطجع ) في رواية جرير : مستلق على فناء ، . قوله ( وإذا آخر قائم عليه بصخرة ) في رواية جرير : بفبر أو صخرة ، وفي حديث علي : فررت على ملك وأمامه آدمي ويبد الملك صخرة يضرب بها هامة الأدمي . . قوله ( جوى ) . فتح أوله وكسر الواو أى يسقط ، يقال هوى بالفتح يهوى هوياسقط إلى أسفل ، وضبطه ابن التين بضم أوله من الرباهي ، ويقال أهوى من بعد وهوى بفتح الواو من قرب . قوله ( بالصخرة لرأسه فيتلخ ) بفتح أوله وسكون المثناة وفتح اللام بعدها غين معجمة أى يشدخه ، وقد وقع في رواية جرير : فيشدخ ، والشدخ كسر الشاء الاجوف . قوله ( فيتمدهه الحجر ) . فتح المهماتين بينهما هاء ساكنة . وفي رواية الكشميني فيتمدأا بهز زين بدل الهامين ، وفي رواية السبي وكذا هو في رواية جرير بن حازم : فيتمدههه ، بهاء ثم همزة وكل بمعنى . والمراد أنه دفعه من علو إلى أسفل ، وتمدهه إذا انحط ، والهمزة تبدل من الهاء كثيرا وتندأا تخرج وهو بمعناه قوله ( ههنا ) أى إلى جهة الضارب . قوله ( فيتبع الحجر ) أى الذي رمى به ( فبأخذه ) في رواية جرير : فإذا ذهب ليأخذه . . قوله ( فلا يرجع إليه ) أى إلى الذي شدخ رأسه . قوله ( حتى يصح رأسه ) في رواية جرير حتى « يلتئم » وعند أحمد : عاد رأسه كما كان ، وفي حديث علي فيقع دماؤه جانبا وتقع الصخرة جانبا . . قوله ( ثم يعود عليه ) في رواية جرير : فيعود إليه ، . قوله ( مثل ما فعل به مرة الاولى ) كذا لابن ذر والنسفي والغبرهاه وكذا في رواية الأنضر بن شميل عن عوف عند أبي عوانة : المرة الاولى ، وهو المراد بالرواية الاخرى وفي رواية جرير : فيصنع مثل ذلك ، قال ابن العربي : جعلت المقوبة في رأس هذه النومة عن الصلاة والنوم موضعه الرأس

**قوله** ( انطلق انطلق ) كذا في المواضع كلها بالتحريك ، وسقط في بعضها النكرار لبعدهم ، وأما في رواية جرير فليس فيها سبحانه الله فيها ' انطلق ، مرة واحدة . **قوله** ( فانطلقا فانطلقا على رجل مستلقى لفناه ، وإذا آخر قائم عليه بكارب من حديد ) تقدم في الجناز ضبط السكراب وبيان الاختلاف فيه ، ووقع في حديث علي د فاذا أنا بملك وأمامه آدمي . وبعد الملك كارب من حديد فيضنه في شدة الأيمن فيشقه ، الحديث ، **قوله** ( فيشرشر شدة الى قناه ) أي يقطعه شقا ، والشدق جانب الفم ، وفي رواية جرير د فيدخله في شقه فيشقه حتى يبلغ قناه . **قوله** ( ومنخره ) كذا بالإفراد وهو المناسب ، وفي رواية جرير د ومنخره ، بالثنية . **قوله** ( قال وربما قال أبو رجاء فيشق ) أي بدل فيشرشر ، وهذه الرواية ليست عند محمد بن جعفر . **قوله** ( ثم يتحول إلى الجانب الآخر الخ ) اختصره في رواية جرير بن حازم وانقله د ثم يخرج ، فيدخله في شقه الآخر وبلثم هذا الشق فهو يفعل ذلك به ، قال ابن العربي : شرشرة شق الكاذب إنزال العقوبة بعمل المصيبة ، وعلى هذا تجري العقوبة في الآخرة بخلاف الدنيا . وروقت هذه الفقرة مقدمة في رواية جرير على قصة الذي يمدح رأسه . قال الكرماني : الوار لا ترتب ، والاختلاف في كونه مستلقيا وفي الأخرى مضطجعا والآخر كان جالسا وفي الأخرى قائما يحمل على اختلاف حال كل منهما . **قوله** ( فانطلقا على مثل التنور ) في رواية محمد بن جعفر د مثل بناء التنور ، زاد جرير د أعلاه ضيق وأسفله واسع يوقد تحته نارا ، كذا فيه بالنصب ووقع في رواية أحمد د توقد تحته نار ، بالرفع وهي رواية أبي ذر وعليها اقتصر الحميدي في جمعه وهو واضح . وقال ابن مالك في كلامه على مواضع من البخاري د يوقد تحته نارا ، بالنصب على التبيين وأسند يوقد الى ضمير عائد على النقب كقولك مردت بأسراة يتوضع من أردانها طيبا والتقدير يتضرع طيب من أردانها ، فكأنه قال : توقد ناره تحته فيصبح نصب نارا على التمييز . قال ويجوز أن يكون فاعل توقد موصولا بتهته لحذف واقيت صالحة دالة عليه لوضوح المعنى ، والتقدير يتوقد الذي تهته نارا وهو على التمييز أيضا ، وذكر الحذف الموصول في مثل هذا عدة شواهد . **قوله** ( وأحسب أنه كان يقول فاذا فيه لفظ وأصوات ) في رواية جرير د نقب قد بنى بناء التنور وفيه رجال ونساء . **قوله** ( وإذا هم يأتمهم لخب من أسفل منهم ، فاذا أنام ذلك القلب ضوضوا ) بفهم همزة للاكثر وحكى الخمر أي رفدوا أصواتهم غنظاظة ومنهم من سهل الهمزة ، قال في النهاية : الضوضاء أصوات الناس ولفظهم وكذا الضوضى بلاهاء مقصور ، وقال الحميدي : المصدر بغير همز ، وفي رواية جرير د فاذا اقتربت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا ، فاذا خمدت رجعوا ، وصند أحد د فاذا أوقدت د بدل د اقتربت . **قوله** ( فانطلقا على نهر حسبت أنه كان يقول أحمر مثل الدم ) في رواية جرير بن حازم د على نهر من دم ، ولم يقل حسبت . **قوله** ( ساجح بسبح ) بفتح أوله وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ثم جاء مهمل أي يهرم . **قوله** ( ساجح بسبح بفتحتين والموحدة خفيفة . **قوله** ( ثم يأتي ذلك الذي ) فاعل د يأتي ، هو الساجح . وذلك في موضع نصب على المفعولية . **قوله** ( فيفغر ) بفتح أوله وسكون الفاء وفتح الفين المعجمة بعدها راء أي يفتحه وزنه ومناه . **قوله** ( كلما رجح اليه ) في رواية المستمل د كما رجح اليه ففغر له فاه ، ووقع في رواية جرير بن حازم د فأقبل الرجل الذي في النهر فاذا أراد أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه وورده حيث كان ، وبجمع بين الروایتين أنه إذا أراد أن يخرج ففراه وأنه يلقمه الحجر يرميه إياه . **قوله** ( كرية المرأة ) بفتح الميم وسكون الراء وهمزة مدودة بعدها هاء تأنيث ، قال ابن اللين : أصله المرأة تحركت الياء وانفتح ما قبلها

فقلت ألفا وزنه مفعلة . قوله ( كما كره ما أنت راه رجلا مرآة ) بفتح الميم أى قبيح المنظر . قوله ( فإذا عنده نار )  
 فى رواية يحيى بن سعيد القطان عن عرف عند الاسماعيل « عند نار » . قوله ( بحشها ) بفتح أوله وبضم الحاء المهملة  
 وتشديد الشين المعجمة من الثلاث ، وحكى فى المطالع ضم أوله من الرابع ، وفى رواية جرير بن حازم « بحشها » ،  
 بسكون الحاء وضم الدين المعجمة المكررة . قوله ( رابى حولها ) فى رواية جرير « وبوقدها » وهو تفسير بحشها  
 قال الجرمي : حدثت النار أحتما حشا أو قنما ، وقال فى التهذيب : حدثت النار بالحطب ضمت ما تفرق من  
 الحطب الى النار ، وقال ابن العربى : حش ناره حركها . قوله ( فأتينا على روضة معتمة ) بضم الميم وسكون المهملة  
 وكسر المثناة وتخفيف الميم بعدها هاء تأنيث ، ولدهضمهم بفتح المثناة وتشديد الميم يقال أعتم البيت إذا اكتمل  
 ونحلة عتيمة طرية ، وقال الداودى اعتمت الروضة غطاهما الحشب ، وهذا كله على الرواية بتفديد الميم ، قال  
 ابن التينة : ولا يظهر للتخفيف وجه قالت : الذى يظهر أنه من الصفة وهو شدة الظلام فرصعها بشدة الحضرة كقول  
 تعالى ( مداهم مان ) وضبط ابن بطال روضه معتمة بكسر الهمزة وتشديد النون ، ثم نقل عن ابن دريد :  
 واد أعن ومنع إذا كثرت شجره ، وقال الخليل : روضة غناء كثيرة الحشب ، وفى رواية جرير بن حازم « روضة  
 خضراء وإذا فيها شجرة عظيمة » . قوله ( من كل لون الربيع ) كذا لاكثر ، وفى رواية الكشيمى « نور » بفتح  
 النون وبراء بدل « لون » وهى رواية النضر بن شميل عند أبى عوانة ، والنور بالفتح الزهر . قوله ( وإذا بين ظهري  
 الروضة ) بفتح الراء وكسر الياء التحتانية ثنية ظهر ، وفى رواية يحيى بن سعيد « بين ظهرائى » وهما بمعنى والمراد  
 وسطحها . قوله ( رجل طويل ) زاد النضر « قائم » . قوله ( لا أكاد أرى رأسه طولاً ) بالنصب على التمييز ، قوله ( وإذا  
 حول الرجل من أكثر ولدان رأيتهم قط ) قال الطائى : أصل هذا الكلام وإذا حول الرجل ولدان مارأيت ولدانا  
 قط أكثر منهم ، وظاهره . قوله بعد ذلك « لم أر روضة قط أعظم منها » ، لما إن كان هذا التركيب يتضمن معنى  
 التثنية جازت زيادة « من وقط » ، التى تخص بالماضى المنقضى وقال ابن مالك جاز استعمال قط فى المثبت فى هذه الرواية  
 وهو جائز وغفل أكثرهم عن ذلك فخصوه بالماضى المنقضى . قلت : والذى وجهه به الطائى حسن جداً ، ووجهه  
 الكرماني بأنه يجوز أن يكون اكتفى بالتثنية الذى يلزم من التركيب لاذ المعنى : مارأيتهم أكثر من ذلك ، أو التثنية  
 مقدر . وسبق نظيره فى قوله فى صلاة الكسوف « فصلى باطول قيام رأيته قط » . قوله ( فقلت لها ما هؤلاء ) فى بعض  
 الطرق « ما هذا » ، وعليها شرح الطائى . قوله ( فأتينا الى روضة عظيمة لم أر روضة قط أعظم منها ولا أحسن ،  
 قال قال لى : إرفى فارتقيت فيها ) فى رواية أحمد والنسائى وأبى عوانة والاسماعيل « الى دوحة » بدل  
 « روضة » ، والدوحة الشجرة الكبيرة ، وفيه « فصعدا بنى فى الشجرة » وهى التى تناسب الرقى والصعود . قوله  
 ( فأتينا الى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة ) اللبن بفتح اللام وكسر الموحدة جمع لبننة وأصاها ما يبنى به من  
 طين وفى رواية جرير بن حازم « فأدخلنا داراً لم أر قط أحسن منها » فيها رجال شبوخ وشباب ونساء وفتيان . ثم  
 أخرجنا منها فأدخلنا داراً هى أحسن منها . قوله ( فأتانا فيها رجال شطرنج من خلفهم ) بفتح الحاء وسكون  
 اللام بعدها قاف أى هينهم ، وقوله شطرنج مبتدأ وكأحسن الخبير والكاف زائدة والجملة صفة رجال ، وهذا  
 الاطلاق محتمل أن يكون المراد أن نصفهم حسن كله ونصفهم قبيح كله ، ويحتمل أن يكون كل واحد منهم نصفه  
 حسن ونصفه قبيح ، والثانى هو المراد ، ويؤيده قولهم فى صفة « هؤلاء قوم خطاروا » أى عمل كل منهم عملاً

صالحا وخلطه بعمل صبي . **قوله** ( فقعوا في ذلك النهر ) بصيغة فعل الأمر بالرفوع ، والمراد أنهم ينغمسون فيه ليفسل تلك الصفة بهذا الماء الخاص . **قوله** ( نهر معترض ) أى يجرى عرضا . **قوله** ( كأن ماء المحض ) بفتح الميم وسكون المهملة بعدها ضاد معجمة هو اللبن الخالص عن الماء حلوا كان أو حامضا ، وقد بين جمة التشبيه بقوله « من البياض » وفي رواية الندي والاسماعيل « في البياض » قال الطائي . كأنهم سموا اللبن بالصفه ثم استعمل في كل صاف قال : ويحتمل أن يراد بالماء المذكور عفو الله عنهم أو الثوبة منهم كما في الحديث « اغسل خطاياي بالماء والتنج والبرد » . **قوله** ( ذهب ذلك السوء عنهم ) أى صار القبيح كالشمس الحار ، ولذلك قال : وصاروا في أحسن صورة . **قوله** ( قالا لي هذه جنة عدن ) يعنى المدينة . **قوله** ( فسما ) بفتح السين المهملة وتخفيف الميم أى نظر الى فوق ، وقوله ( سعدا ) بهم المهملة أى ارتفع كثيرا ، وضبطه ابن التين بفتح العين واسمعه ضمها . **قوله** ( مثل الربابة ) بفتح الراء وتخفيف الموحدين المفتوحتين وهى السحابة البيضاء ، ويقال اسكل سحابة منفردة دون السحاب ولو لم تكن بيضاء ، وقال الخطابي : الربابة السحابة التى ركب بعضها على بعض ، وفي رواية جرير « فرفعت رأسى فإذا هو في السحاب » . **قوله** ( ذراني فأدخله ، قالا : أما الآن فلا وأنت داخله ) في رواية جرير ابن حازم « فقلت دعاني أدخل منزلي ، قالا : انه بقى لك عمر لم تستكمله ، ولو استكلمته أتيت منزلك . **قوله** ( فاني قد رأيت منذ الليلة عجبا فإ هذا الذي رأيت ، قال قالا أما ) بتخفيف للميم ( إنا سنخبرك ) في رواية جرير « فقلت طوفما بي الليلة » وهى بموحدة وبعضهم بنون ، فأخبراني عما رأيت ، قالا نعم . **قوله** ( فبرفضه ) بكسر الفاء ويقال بضمها ، قال ابن هبيرة : رفض القرآن بعد حفظه جناية عظيمة لأنه يوم أنه رأى فيه ما يوجب رفضه فلما رفض أشرف الأشياء وهو القرآن عوقب في أشرف أعضائه وهو الرأس . **قوله** ( وبئسما عن الصلاة المكتوبة ) هذا أوضح من رواية جرير بن حازم باللفظ « هلله الله القرآن فقام عنه بالليل ولم يعمل فيه بالتمسار » فان ظاهره أنه يعذب على ترك قراءة القرآن بالليل ، بخلاف رواية عوف فإنه على ترك الصلاة المكتوبة ، ويحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين ترك القراءة وترك العمل . **قوله** ( يغدو من بيته ) أى يخرج منه مبكرا . **قوله** ( فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق ) في رواية جرير بن حازم « فكذب يحدث بالكذبة تحمل هته حتى تبلغ الآفاق فيصنع به الى يوم القيامة » وفي رواية موسى بن اسماعيل في أواخر الجنائز « والرجل الذى رأيت يفتن شدة كذابه ، قال ابن مالك : لا بد من جعل الموصوف الذى هنا للذين كالعلم حتى جاز دخول الفاء في خبره ، أى المراد هو وأمثاله ، كذا نقله الكرماني ، واللفظ ابن مالك في هذا شاهد على أن الحكم قد يستحق بحزم العلة ، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا اذا كان شبيها بمن الشرطية في العموم واستقبال ما يتم به المعنى ، نحو الذى يأتي فسكرم ، ولو كان المقصود بالذى معينا ذاك مشابها بمن وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو زيد فسكرم لم يجر ، فسكذا الذى لا يجوز الذى يأتي إذا قصدت به معينا ، لكن الذى يبنى هذا قصد التعيين شبيه في اللفظ بالذى يأتي عند قصد العموم لجاز دخول الفاء حلا تشبيه على الشبيه ، ونظيره قوله تعالى ( وما أصابكم يوم النقي الجمعان فيأذن الله ) فان مدلول دما ، معين ومدلول « أصابكم ، ماض ، إلا أنه روى فيه التشبيه اللفظي لشبه هذه الآية بقوله تعالى ( وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ) فأجرى « ماض » مصاحبة الفاء مجرى واحد انتهى . قال الطائي : هذا كلام متين ،

لكن جواب المالكين تفصيل لتلك الرؤيا المتعددة المهمة لابد من ذكر كافة التفصيل أوة تدبرها فالغاء جواب أما  
ثم قال : والغاء في قوله « فأولاد الناس » جاز دخولها على الخبر لأن الجملة مدطوفة حل مدخول دأما في قوله دأما  
الرجل ، وقد تحذف الغاء في بعض المحذوفات نظرا إلى أن أما لما حذفت حذفت مقتضاها وكلاهما جهازا وبالله  
التوفيق . وقوله تحمل بالتخفيف الأكثر ولبعضهم بالتشديد ، وإنما استحق التعذيب لما ينشأ عن تلك الكذب  
من المفاسد وهو فيها غنار غير مكره ولا مانع . قال ابن هبيرة : لما كان الكاذب يساعده أنفه وحنينه لسانه على  
الكذب يروج باطله وقعت المشاركة بينهم في العقوبة . قوله ( في مثل بناء النور ) في رواية جرير « والذي  
رأيت في النقب » : قوله ( فهم الزناة ) مناسبة المعنى لهم لاستحقاقهم أن يفصحوا لأن عادتهم أن يستترا في  
الخلوة فمروا بالهلكة ، والحكمة في إتيان العذاب من تحتهم كون جنائهم من أعضائهم السفلى . قوله ( فإنه آكل  
الربا ) قال ابن هبيرة إنما عوقب آكل الربا بسباحتة في القهر الأحمر وإقامه الحجارة لأن أصل الربا يجري في  
الذهب والذهب أحمر ، وأما لإقام الملك له الحجر فإنه إشارة إلى أنه لا يفتي عنه شيئا وكذلك الربا فإن صاحبه يتخيل  
أن ماله يزداد واقه من ورثته محقه . قوله ( الذي عند النار ) في رواية الكشميهني هذه النار « قوله ( خازن جهنم )  
إنما كان كرية الرؤية لأن في ذلك زيادة في عذاب أهل النار . قوله ( وأما الرجل الطويل الذي في الروضة فإنه  
إبراهيم ) في رواية جرير « والشيخ في أصل الشجرة إبراهيم ، وإنما اختص إبراهيم لأنه أبو المسلمين ، قال تعالى  
( ملة إبراهيم ) وقال تعالى ( أن أولى الناس بإبراهيم الذين اتبعوه ) الآية ( وأما الولدان الذين حول  
فكل مولود مات على الفطرة ) في رواية النضر بن شميل « ولد على الفطرة ، وهي أشبه بقوله في الرواية الأخرى  
« وأولاد المشركين ، وفي رواية جرير « فأولاد الناس » لم أر ذلك إلا في هذه الطريق ، ووقع في حديث أبي أمامة  
الذي نهى عليه في أول شرح هذا الحديث « ثم انطلقنا فإذا نحن بجوار غلطان بلعبون بين تهرين ، فقلت ماهؤلاء  
قال : ذرية المؤمنين . قوله ( فقال بعض المسلمين ) لم أقف على اسمه . قوله ( وأولاد المشركين ) تقدم البحث فيه  
مستوفى في آخر الجناز وظاهره أنه ينسب إليهم الحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة ولا يعارض قوله : هم من آباؤهم  
لأن ذلك حكم الدنيا . قوله ( وأما القوم الذين كانوا شطرا منهم حن وشطرا منهم قبيح ) كذا في الموضحين بنصب  
شطرا وغير أبي ذر « شطر » في الموضحين بالرفع وحسننا وقبيحا بالنصب ولكل وجه ، ولان في والاسماعيل بالرفع  
في الجميع ، وعليه أقصر الحديث في جمعه ودكان ، في هذه الرواية تامة والجملة حالية ، وزاد جرير بن حازم في روايته  
« والدار الأولى التي دخلت دار طامة المؤمنين وهذه الدار دار الشهداء وأنا جبريل وهذا ميكانيل » وفي حديث  
أبي أمامة « ثم انطلقنا فإذا نحن برجال ونساء أقبح شيء منظرنا وأقبح ريحا كأنما ريحهم المراحين ، قلت ماهؤلاء ؟  
قال : هؤلاء الزواني والزناة . ثم انطلقنا فإذا نحن بموتى أشد شيء انتفاحا وأنتنه ريحا ، قلت : ماهؤلاء ؟  
قال : هؤلاء موتى الكفار . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال نيام تحت ظلال الشجر ، قلت : ماهؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
موتى المسلمين . ثم انطلقنا فإذا نحن برجال أحسن شيء وجوها وأطيبه ريحا ، قلت : ماهؤلاء ؟ قال : هؤلاء  
الصديقون والشهداء والصالحون ، الحديث . وفي هذا الحديث من الفوائد أن الإسراء وقع مرارا يظن منا  
على أنحاء شتى . وفيه أن بعض المصاة يعذبون في البرزخ . وفيه نوع من تلخيص العلم وهو أن يجمع القضايا جملة  
ثم يفسرها على الولاء ليجتمع تصورهما في ذهن ، والتحذير من النوم عن الصلاة المكتوبة ، وعن رفض القرآن

لمن يحفظه ، ومن الزنا وأكل الربوا ونعمد الكذب ، وأن الذي له قصر في الجنة لا يقم فيه وهو في الدنيا بل إذا مات ، حتى النبي والشهيد . وفيه الحث على طلب العلم واتباع من يلتزم منه ذلك . وفيه فضل الشهداء وأن منازلهم في الجنة أرفع المنازل ، ولا يلزم من ذلك أن يكونوا أرفع درجة من إبراهيم عليه السلام لاحتمال أن إقامته هناك بسبب كفالاته الولدان ، ومنزله هو في المنزل التي هي أعلى من منازل الشهداء كما تقدم في الامراء أنه رأى آدم في السماء الدنيا ، وإنما كان كذلك ليكون يرى نعم بني من أهل الخير ومن أهل الشر فيضحك ويبكي مع أن منزلته هو في عليين ، فإذا كان يوم القيامة استقر كل منهم في منزلته . وفيه أن من استوت حسنة وسيئة يتجاوز الله عنهم ، اللهم تجاوز عنا برحمتك يا أرحم الراحمين . وفيه أن الاهتمام بأمر الرؤيا بالسؤال عنها وفضل تعبها واستحباب ذلك بعد صلاة الصبح ، لأنه الوقت الذي يكون فيه البال مجتمعا . وفيه استقبال الامام أصحابه بعد الصلاة إذا لم يكن حدها وائبة وأراد أن يعظمهم أو يفتيمهم أو يحكمهم . وفيه أن ترك استقبال القبلة للأقبال عليهم لا يكره بل يشرع كالخطيب ، قال الكرمانى : مناسبة العقوبات المذكورة فيه للجنايات ظاهرة إلا الزناة ففيها خفاء ، وبيان أن العرى فضيحة كالزنا ، والزانى من شأنه طلب الخلوة فناسب التنور ، ثم هو خائف حذر حال الفعل كأن تحته النار . وقول أيضاً : الحكمة في الانتصار على من ذكر من العصاة دون غيرهم أن العقوبة تتعلق بالافعال أو الفعل ، فالأول على وجود مالا ينفخ منه أن يقال ، والثانى إما بدنى وإما مالى فذكر اسكل منهم مثال يذمه به على من عداه ، كما نبهه بن ذكر من أهل الزواب وأنهم أربع درجات . درجات النبي ، ودرجات الأمة أعلاها الشهداء ، وثانيها من بلغ ، وثالثها من كان دون البلوغ انتهى ملخصا

( خاتمة ) اشتمل كتاب التبعير من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا ، الموصول منها اثنا عشر ومما تولى والبقية ما بين معاق ومتابعة ، المذكور منها أربعة وفيها معنى خاصة وسبعون طريقا والبقية خاصة ، وانقصة مسلم على تخريجها إلا حديث أبى سعيد إذا رأى أحدا من الرؤيا يحبها ، وحديث الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين ، وحديث حكمة من ابن عباس وهو يشتمل على ثلاثة أحاديث من تحمل ، ومن استمع ، ومن صور ، وحديث ابن عمر من أفرى القرى أن يرى عيبيه مالم ير ، وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين عشرة . والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

( تم الجزء الثانى عشر ويليه إن شاء الله الجزء الثالث عشر أوله كتاب الفتن )

## فهرس

## الجزء الثاني عشر من فتح الباري

## ( ٨٥ - كتاب الفرائض )

باب	صفحة	باب	صفحة
مولى تقوم من أنفسهم وابن الاخت منهم	٢٤	٤٨	١
ميراث الأسير	٢٥	٤٩	٢
لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم	٢٦	٥٠	٣
ميراث العبد النصراني ومكاتب النصراني	٢٧	٥٢	٤
ولائم من انتفى من ولده			٥
من ادعى أخا أو ابن أخ	٢٨	٥٢	٩
من ادعى إلى غيره أبيه	٢٩	٥٤	١٠
إذا ادعت المرأة ابنا	٣٠	٥٥	١٤
القائف	٣١	٥٦	١٦
			١٧
( ٨٦ - كتاب الحدود )			١٨
الزنا وشرب الخمر	١	٥٨	٢٣
ما جاء في ضرب شارب الخمر	٢	٦٣	٢٤
من أمر بضرب الحد في البيه	٣	٦٤	٢٤
الضرب بالجريد والتمال	٤	٦٥	٢٦
ما يكره من لمن شارب الخمر ولاته ليس بهارج	٥	٦٥	٢٥
من الملة			٢٧
السارق حين يسرق	٦	٨١	٢٨
لعن السارق إذا لم يسم	٧	٨١	٣٠
الحدود كفارة	٨	٨٤	٣١
ظهر المؤمن حتى إلا في حد أو حق	٩	٨٥	٣٩
إقامة الحدود والانتقام لحرمان الله	١٠	٨٦	٤٠
إقامة الحدود على الشريف والوضيع	١١	٨٦	٤١
كرامية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان	١٢	٨٧	٤٥
( والسارق والسارقة فاعطوا أيديهما )	١٣	٩٦	٤٧
توبة السارق	١٤	١٠٨	

بوصكم الله في أولادكم المذكور مثل حظ الأنديين

تعليم الفرائض

لأنور ، ما تركنا صدقة

من ترك مالا فله

ميراث الولد من أبيه وأمه

ميراث البنات

ميراث ابن الابن إذا لم يكن ابن

ميراث ابنة ابن مع ابنة

ميراث الجد مع الأب والأخوة

ميراث الزوج مع الولد وغيره

ميراث المرأة والزوج مع الولد وغيره

ميراث الأخوات مع البنات وصبة

ميراث الأخوات والإخوة

يستفتونك قل الله يفتيكم في السلالة

ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج

ذوي الأرحام

ميراث الملائكة

الولد للفراش حرة كانت أو أمة

الولاء لمن أعزق وميراث القبط

ميراث السائبة

لئمن من تبرأ من واليه

إذا أسلم على يديه رجل

ما يرث النساء من الولد

صفحة	باب	صفحة	باب
١٠٩	١٥	١٧٣	٣٩
١١٠	١٦	١٧٤	٤٠
١١١	١٧	١٧٥	٤١
١١٢	١٨	١٧٥	٤٢
١١٣	١٩	١٨٠	٤٣
١١٧	٢٠	١٨١	٤٤
١٢٠	٢١	١٨٥	٤٥
١٢٧	٢٢	١٨٦	٤٦
١٢٨	٢٣		
١٢٩	٢٤		
١٣١	٢٥		
١٣٣	٢٦		
١٣٥	٢٧		
١٣٦	٢٨		
١٣٦	٢٩		
١٤٤	٣٠		
١٥٦	٣١		
١٥٩	٣٢		
١٦٠	٣٣		
١٦١	٣٤		
١٦٥	٣٥		
١٦٦	٣٦		
١٧٢	٣٧		
	٣٨		
	٣٩		
	٤٠		
	٤١		
	٤٢		
	٤٣		
	٤٤		
	٤٥		
	٤٦		
	٤٧		
	٤٨		
	٤٩		
	٥٠		
	٥١		
	٥٢		
	٥٣		
	٥٤		
	٥٥		
	٥٦		
	٥٧		
	٥٨		
	٥٩		
	٦٠		
	٦١		
	٦٢		
	٦٣		
	٦٤		
	٦٥		
	٦٦		
	٦٧		
	٦٨		
	٦٩		
	٧٠		
	٧١		
	٧٢		
	٧٣		
	٧٤		
	٧٥		
	٧٦		
	٧٧		
	٧٨		
	٧٩		
	٨٠		
	٨١		
	٨٢		
	٨٣		
	٨٤		
	٨٥		
	٨٦		
	٨٧		
	٨٨		
	٨٩		
	٩٠		
	٩١		
	٩٢		
	٩٣		
	٩٤		
	٩٥		
	٩٦		
	٩٧		
	٩٨		
	٩٩		
	١٠٠		

### ( ٨٧ - كتاب الدييات )

١	١٨٧	ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم
٢	١٩١	قول الله تعالى ( ومن أحياما )
٣	١٩٧	( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد الخ )
٤	١٩٨	سؤال القاتل حتى يقر والاقرار في الحدود
٥	٢٠٠	إذا قتل بحجر أو عصا
٦	٢٠١	أن النفس بالنفس والعين بالعين والالاف بالالاف الخ
٧	٢٠٤	من أقاد بالحجر
٨	٢٠٥	من قتل له قتيلا فهو بخير النظرين
٩	٢١٠	من طلب دم امرئ بغير حق
١٠	٢١١	العفو في الخطأ به الموت
١١	٢١٢	وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ
١٢	٢١٣	إذا أقر باقتل مرة قتل به
١٣	٢١٣	قتل الرجل بالمرأة
١٤	٢١٤	التصاص بين الرجال والنساء في الجراحات
١٥	٢١٥	من أخذ حقاً أو اقتص دون السلطان
١٦	٢١٧	إذا مات في الزحام أو قتل
١٧	٢١٨	إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له



صفحة	باب
٢٩٠	٧ من ترك قتال الخوارج لتألف وأن لا ينفر الناس عنه
٣٠٢	٨ لا تقوم الساعة حتى يقتل فئتان دعوتها واحدة
٣٠٣	٩ ما جاء في المتاولين
( ٨٩ - كتاب الإكراه )	
٣١٥	١ من اختار العزب والقتل والموانىء على الكفر
٣١٧	٢ في بيع المكروه ونحوه في الحق وشهده
٣١٨	٣ لا يجوز نكاح المكروه
٣١٩	٤ إذا أكره حتى وهب عبدا أو باعة لم يجر
٣٢٠	٥ من الإكراه كره وكره واحد
٣٢١	٦ إذا استكرهت المرأة على الوفا فلا حد عليها
٣٢٣	٧ بين الرجل صاحبه انه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه
( ٩٠ - كتاب الحيل )	
٣٢٧	١ في ترك الحيل وأن لكل امرئ ما نوى في الإيمان ونحوها
٣٢٩	٢ في الصلاة
٣٣٠	٣ في الزكاة
٣٣٣	٤ الحيلة في النكاح حدثنا مسدد حدثنا يحيى
٣٣٥	٥ ما يكره من الاحتياال في البيوع ولا يمنع فضل الماء ليمنع به فضل الكلاء
٣٣٦	٦ ما يكره من التناجس
٣٣٦	٧ ما ينهى من الخداع في البيوع
٣٣٧	٨ ما ينهى من الاحتياال الولي في اليتيمة المرفوعة وأن لا يسكن صداقتها
٣٣٧	٩ إذا نصب جارية فزعم أنها ماتت
٣٣٩	١٠ حكم الحاكم لا يحل ما حرمه الله ورسوله

صفحة	باب
٢١٩	١٨ إذا حض رجلا فوتمت ثيابه
٢٢٣	١٩ السن بالنس
٢٢٥	٢٠ دية الأصابع
٢٢٦	٢١ إذا أصاب قوم من رجل هل يعاقب أو يقتل منهم كلهم
٢٢٩	٢٢ القسامة
٢٤٣	٢٣ من اطلع في بيت قوم ففوزوا منه فلا دية له
٢٤٦	٢٤ العاقبة
٢٤٦	٢٥ جنين المرأة
٢٥٢	٢٦ جنين المرأة وأن العقل على الوالد ومصبية الوالد لا على الولد
٢٥٣	٢٧ من استعان عبدا أو صبيا
٢٥٤	٢٨ المعدن جبار والبئر جبار
٢٥٦	٢٩ المعياء جبار
٢٥٩	٣٠ لثم من قتل ذميا بنفر حرم
٢٦٠	٣١ لا يقتل المسلم بالكافر
٢٦٢	٣٢ إذا اطم المسلم يهوديا عند الغضب

( ٨٨ - كتاب استنابة المرتدين )

( والمعاندين وقتالهم )

٢٦٤	١ لثم من أشرك باقه وحقوبته في الدنيا والآخرة
٢٦٧	٢ حكم المرتد والمرتدة
٢٧٥	٣ قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا الى الردة
٢٨٠	٤ إذا عرض الذي وشهده بسبب النبي ﷺ ولم يصرح
٢٨٢	٥ حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي
٢٨٢	٦ قتل الخوارج والملاحدين بعد إقامة الحجة عليهم

باب	صفحة	باب	صفحة
٢١	٣٩٩	١١	٢٣٩
ثياب الحرور في المنام		في النكاح	
٢٢	٤٠٠	١٢	٢٤٢
المفاتيح في اليد		ما يكره من احتيال المرأة مع الزوج والعشائر	
٢٣	٤٠١	١٣	٢٤٤
التعليق بالعروة والحلقة		ما يكره من الاحتيال في الأفراد من الطاعون	
٢٤	٤٠١	١٤	٢٤٥
عمود الفسطاط تحت وسادته		في الهبة والشفعة	
٢٥	٤٠٣	١٥	٢٤٨
الاستبرق ودخول الجنة في المنام		احتيال العامل ليجدي له	
٢٦	٤٠٤		
القيد في المنام			
٢٧	٤١٠		
الدين الجارية في المنام			
٢٨	٤١٢		
تزوج الماء من البحر حتى يروى الناس			
٢٩	٤١٤		
تزوج الذنوب والذنوبين من البئر بضمف			
٣٠	٤١٥		
الاستراحة في المنام			
٣١	٤١٥		
القصر في المنام			
٣٢	٤١٦		
الوضوء في المنام			
٣٣	٤١٧		
الطاووف بالكعبة في المنام			
٣٤	٤١٧		
إذا أمطى فضله غيره في النوم			
٣٥	٤١٨		
الامن وزهاب الروح في المنام			
٣٦	٤١٩		
الاخذ على العين في النوم			
٣٧	٤٢٠		
القدح في النوم			
٣٨	٤٢٠		
إذا طار النسي في المنام			
٣٩	٤٢١		
إذا رأى بقرًا تحرر			
٤٠	٤٢٣		
النفخ في المنام			
٤١	٤٢٥		
إذا رأى أنه أخرج الشيء من كورة			
فأسكنه موضعًا آخر			
٤٢	٤٢٦		
المرأة السوداء			
٤٣	٤٢٦		
المرأة الثائرة الرأس			
٤٤	٤٢٦		
إذا أهر سيفا في المنام			
٤٥	٤٢٧		
من كذب في حله			
٤٦	٤٣٠		
إذا رأى ما يكره فلا ينجس بها ولا يذكرها			
٤٧	٤٣١		
من لم ير الرؤيا لأول طهر إذا لم يصب			
٤٨	٤٣٨		
تسبب الرؤيا بعد صلاة الصبح			

( ٩١ - كتاب التعبير )

١	٣٥١	أول ما يبدى به رسول الله ﷺ من الروحى
٢	٣٦١	الرؤيا الصادقة
٣	٣٦٨	رؤيا الصالحين
٤	٣٧٣	الرؤيا من الله
٥	٣٧٥	الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
٦	٣٧٦	جزء من النبوة
٧	٣٧٧	المبشرات
٨	٣٧٩	رؤيا يوسف
٩	٣٨٠	رؤيا إبراهيم عليه السلام
١٠	٣٨٣	النواطق على الرؤيا
١١	٣٩٠	رؤيا أهل السجن والفساد والشرك
١٢	٣٩١	من رأى النبي ﷺ في المنام
١٣	٣٩٢	رؤيا الليل رواء سمرة
١٤	٣٩٣	الرؤيا بالنهاة
١٥	٣٩٣	رؤيا النساء
١٦	٣٩٤	الحلم من الشيطان
١٧	٣٩٥	الابن
١٨	٣٩٥	إذا جرى اللبن في أطرافه أو أظفاره
١٩	٣٩٧	القميص في المنام
٢٠	٣٩٩	جر القميص في المنام
		الحضر في المنام والروضة الخضراء
		كعب المرأة في المنام

# فَتْحُ الْبَارِي

بِشْرَحِ

## صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ جَرَّ الْعَسْكَلَانِيِّ  
" ٧٧٣-٨٥٢ هـ "

طبعة مزينة بفهرس أبجدي بأسار كتب صحيح البخاري

رَأَى أَوَّلَهُ تَصْحِيحًا وَتَحْقِيقًا  
وَأَشْرَفَ عَلَى مُقَابَلَةِ نُسَخِ الطَّبَعَةِ وَالْطَرِيقَةِ  
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَارِزٍ  
الْأَسْتَاذُ بِكَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ بِالرَّيَاضِ

قَامَ بِإِعْرَاضِهِ وَصَحِّهِ وَأَشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ  
مُحِبُّ الدِّينِ الْخَطِيبُ

قَرَّمَ كُتُبَهُ وَأَبْرَأَهُ وَأَمَارَتَهُ  
مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدُ الْبَاقِي

الجزء الثالث عشر

دار المعرفة  
بيروت - لبنان

## فهرس أسماء كتب صحيح البخاري على ترتيب حروف المعجم (\*)

رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء	رقم الكتاب	الجزء
٣٧- الإجارة	(ج ٤)	٨٦- الحدود	(ج ١٢)	٥- الغسل	(ج ١)
٩٣- الأحكام	(ج ١٣)	٤١- الحرث والمزاعة	(ج ٥)	٩٢- الفتن	(ج ١٣)
٩٥- أخبار الأحاد	(ج ١٣)	٣٨- الحوالة	(ج ٤)	٨٥- الفرائض	(ج ١٢)
٧٨- الأدب	(ج ١٠)	٦- الحيض	(ج ١)	٥٧- فرض الخمس	(ج ٦)
١٠- الأذان	(ج ٢)	٩٠- الجبل	(ج ١٢)	٦٢- فضائل الصحابة	(ج ٧)
٨٨- استنباط المرتدين	(ج ١٢)	٤٤- الخصومات	(ج ٥)	٦٦- فضائل القرآن	(ج ٩)
١٥- الاستسقاء	(ج ٢)	٥٧- الخمس	(ج ٦)	٢٩- فضائل المدينة	(ج ٤)
٤٣- الاستقراض	(ج ٥)	١٢- الخوف	(ج ٢)	٢٠- فضل الصلاة	(ج ٣)
٧٩- الاستئذان	(ج ١١)	٨٠- الدعوات	(ج ١١)	٨٢- القدر	(ج ١١)
٧٤- الأشربة	(ج ١٠)	٨٧- الديات	(ج ١٢)	١٦- الكسوف	(ج ٢)
٧٣- الأضاحي	(ج ١٠)	٧٢- الذبائح والصيد	(ج ٩)	٨٤- كفارات الأيمان	(ج ١١)
٧٠- الأطعمة	(ج ٩)	٨١- الرقاق	(ج ١١)	٣٩- الكفالة	(ج ٤)
٩٦- الاعتصام بالسنة	(ج ١٣)	٤٨- الرهن	(ج ٥)	٧٧- اللباس	(ج ١٠)
٣٣- الاعتكاف	(ج ٤)	٢٤- الزكاة	(ج ٣)	٤٥- اللقطة	(ج ٥)
٨٩- الإكراه	(ج ١٢)	١٧- سحود القرآن	(ج ٢)	٣٢- ليلة القدر	(ج ٤)
٦٠- الأنبياء	(ج ٦)	٣٥- السلم	(ج ٤)	٢٧- المحصر	(ج ٤)
٢- الإيمان	(ج ١)	٢٢- السهو	(ج ٣)	٧٥- المرضى	(ج ١٠)
٨٣- الأيمان والنذور	(ج ١١)	٥٦- السير	(ج ٦)	٤١- المزاعة	(ج ٥)
٥٩- بدء الخلق	(ج ٦)	٤٢- الشرب والمساقاة	(ج ٥)	٤٢- المساقاة	(ج ٥)
١- بدء الوحي	(ج ١)	٤٧- الشركة	(ج ٥)	٤٦- المظالم	(ج ٥)
٣٤- البيوع	(ج ٤)	٥٤- الشروط	(ج ٥)	٦٤- المعازي	(ج ٧- ٨)
٣١- التراويح	(ج ٤)	٣٦- الشفعة	(ج ٤)	٥٠- المكاتب	(ج ٥)
٩١- التعبير	(ج ١٢)	٥٢- الشهادات	(ج ٥)	٦١- المصائب	(ج ٦)
٦٥- تفسير القرآن	(ج ٨)	٨- الصلاة	(ج ١)	٦٣- مناقب الأنصار	(ج ٧)
١٨- تقصير الصلاة	(ج ٢)	٥٣- الصلح	(ج ٥)	٩- مواقيت الصلاة	(ج ٢)
٩٤- التمني	(ج ١٣)	٣٠- الصوم	(ج ٤)	٨٣- الندور	(ج ١١)
١٩- التهجد	(ج ٣)	٧٢- الصيد	(ج ٩)	٦٩- النفقات	(ج ٩)
٩٧- التوحيد	(ج ١٣)	٧٦- الطب	(ج ١٠)	٦٧- النكاح	(ج ٩)
٧- التيمم	(ج ١)	٦٨- الطلاق	(ج ٩)	٥١- الهبة	(ج ٥)
٢٨- جزاء الصيد	(ج ٤)	٤٩- العتق	(ج ٥)	١٤- الوتر	(ج ٢)
٥٨- العزبة والموادعة	(ج ٦)	٧١- العقيقة	(ج ٩)	١- الوحي	(ج ١)
١١- الجمعة	(ج ٢)	٣- العلم	(ج ١)	٥٥- الوصايا	(ج ٥)
٢٣- الجنائز	(ج ٣)	٢٦- العمرة	(ج ٣)	٤- الوضوء	(ج ١)
٥٦- الجهاد والسير	(ج ٦)	٢١- العمل في الصلاة	(ج ٣)	٤٠- الوكالة	(ج ٤)
٢٥- الحج	(ج ٣)	١٣- العيدين	(ج ٢)		

(\*) وضع هذا الفهرس وفق المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وفيه الإشارة إلى رقم الكتاب، والمجلد الذي يحتوي عليه وقد وضع على علاف كل مجلد أرقام الكتب التي يحتوي عليها تسهيلاً للقارئ، والله الموفق (يوسف المرعشلي)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ٩٢- كتاب الفتن

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الفتن ) في رواية كريمة والأصلي تأخير البسملة . والفتن جمع فتنة ، قال الراغب : أصل الفتن إدخال الذهب في النار لتظهر جودته من رذاته ، ويستعمل في إدخال الانسان النار ويطلق على العذاب كقوله ﴿ ذوقوا فنتنكم ﴾ ، وعلى ما يحصل عند العذاب كقوله تعالى ﴿ ألا في الفتنة سقطوا ﴾ ، وعلى الاختبار كقوله ﴿ وفتنناك فتونا ﴾ ، وفيما يدفع اليه الانسان من شدة ورغاه ، وفي الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالاً ، قال تعالى ﴿ ونبلوكم بالشر والخير فتنة ﴾ ومنه قوله ﴿ وإن كادوا ليفتنونك ﴾ أى يوقعونك في بلية وشدة في صرفك عن العمل بما أوحى اليك . وقال أيضاً الفتنة تكون من الأفعال الصادرة من الله ومن العبد كالبلية والمصيبة والقتل والعذاب والمعصية وغيرها من المسكروهاة : فإن كانت من الله فهي على وجه الحكمة ، وإن كانت من الانسان بغير أمر الله فهي مذمومة ، فقد ذم الله الانسان بإيقاع الفتنة كقوله ﴿ والفتنة أشد من القتل ﴾ وقوله ﴿ إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ وقوله ﴿ ما أنتم عليه بفاتنين ﴾ وقوله ﴿ بأيكم المفتون ﴾ وكقوله ﴿ واحذرهم أن يفتنوك ﴾ . وقال غيره : أصل الفتنة الاختبار ، ثم استعملت فيما أخرجه الحنفية والاختبار إلى المسكروه ، ثم أطلقت على كل مكروه أو آيل اليه كالسكر والإثم والتحريق والفضيحة والفجور وغير ذلك

#### ١ - باب ما جاء في قول الله تعالى ﴿ واتقوا فتنةً لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾

وما كان النبي ﷺ يُحذِرُ من الفتن

٧٠٤٨ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** بشر بن السري **حدثنا** نافع بن عمر بن ابن أبي مايكة قال « قالت أسماء عن النبي ﷺ قال : أنا على حوضي أنتظر من يرد علي ، فيؤخذ بناس من دوني أقول : أمي ، فيقول : لاندري ، مشوا على الفهم قري . قال ابن أبي مايكة : اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن »

٧٠٤٩ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** أبو عوانة عن مغيرة عن أبي وائل قال قال عبد الله : قال النبي ﷺ : أنا فرطكم على الحوض ، كبر مني إلى رجال منكم حتى إذا أهويت لأولهم اختلجوا دوني فأقول : أي رب ، أصحابي ، فيقول : لاندري ما أحدثوا بعدك »

٧٠٥٠ ، ٧٠٥١ - **حدثنا** يحيى بن بكير **حدثنا** يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم قال سمعت سهل ابن سعد يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : أنا فرطكم على الحوض من ورد شراب منه ومن شرب منه لم يظم بعده أبداً ، أي دُنْ على أنوام أفرقهم ويبرقوني ، ثم يحال بي وبينهم . قال أبو حازم فسمعت لليمان بن

أبي عياش وأنا أحدثهم هذا فقال : هكذا سمعت سملاً ؟ فقلت : نعم . قال : وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري كسمته يزيد فيه قال « إنهم مني » فيقال : إنك لا تدري ما بدّلوا بعدك ، فأقول : سحفاً سحفاً لمن يدّل بعدي »

قوله ( باب ما جاء في قول الله تعالى : واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) . قلت : ورد فيه ما أخرجه أحمد والبرار من طريق مطرف بن عبيد الله بن الشخير قال : قلنا للزبير - يعني في قصة الجمل - يا أبا عبد الله ما جاء بك ؟ ضيعتم الخليفة الذي قتل - يعني عثمان - بالمدينة ثم جئتم تطلبون بدمه - يعني بالبصرة - فقال الزبير : أنا قرأنا على عهد رسول الله ﷺ و ( واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ) ، لم نسكن نحسب أنا أهلها حتى وقعت منا حيرت وقعت ، وأخرج الطبري من طريق الحسن البصري قال : قال الزبير : لقد خوفنا بهذه الآية ونحن مع رسول الله ﷺ ، وما ظننا أنا خصصنا بها ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه نحوه وله طرق أخرى عن الزبير عند الطبري وغيره ، وأخرج الطبري من طريق السدي قال : نزلت في أهل بدر خاصة فأصابهم يوم الجمل ، وعند ابن أبي شيبة نحوه : وعند الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال : أمر الله المؤمنين أن لا يلقوا المنكر بين أظهرهم فيعمهم العذاب ، ولهذا الأثر شاهد من حديث عدي بن عميرة سمعت رسول الله ﷺ يقول إن الله عز وجل لا يهذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على أن ينسكروه ، فإذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة ، أخرجه أحمد بإسناد حسن وهو عند أبي داود من حديث العرس بن عميرة وهو أخو عدي ، وله شواهد من حديث حذيفة وجريز وغيرهما عند أحمد وغيره . قوله ( وما كان النبي ﷺ يحذر ) بالتشديد ( من الفتن ) يشير إلى ما تضمنته حديث الباب من الوعيد على التبديل والأحداث ، فإن الفتن غالباً إنما تنشأ عن ذلك . ثم ذكر حديث أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً ، وأنا على حوضي أنظر من يرد عليّ ، فيؤخذ بناس ذات الشمال ، الحديث وحديث عبد الله بن مسعود رفعه ، أنا فرطكم على الحوض فلا يرفن إلى أقوام ، الحديث ، وحديث سهل بن سعد بمعناه ، ومع حديث أبي سعيد وفي جميعها « إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك » لفظ ابن مسعود والآخرين بمعناه . وقد تقدمت في ذكر الحوض آخر كتاب الرقاق وتقدم شرحها في « باب الحشر » قبل ذلك في كتاب الرقاق أيضاً ، وقوله في حديث أسماء « حدثنا بشر بن السري ، هو بكسر الموحدة وسكون المعجمة وأبوه بفتح المهملة وكسر الراء بعدها ياء ثقيلة ، وبشر بصرى سكن مكة وكان صاحب مواظ فلقلب الأفوه ، وهو ثمة عند الجميع إلا أنه كان تكلم في شيء يتعاق برؤية الله في الآخرة فقام عليه الحميدي فاعتذر وتنصل فتكلم فيه بعضهم حتى قال ابن معين رأيت بهمكة يدعو علي من ينسبه لرأى جهنم ، وقال ابن عدي : له أفراد وغرائب . قلت : وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ، وقد وضع أنه متابعة ، وقوله في حديث سهل « من ورده شرب » وقع في رواية الكشميني « يشرب » وقوله « لم يظماً » قيل هو كناية عن أنه يدخل الجنة لأنه صفة من يدخلها ، وفي حديث أبي سعيد « إنك لا تدري ما بدّلوا » وقع في رواية الكشميني « ما أحدثوا » وحاصل ما حمل عليه حال المذكورين أنهم ان كانوا ممن ارتد عن الاسلام فلا إشكال في تبرئ النبي ﷺ منهم وإبعادهم ، وإن كانوا ممن لم يرتد لكن أحدث معصية كبيرة من أعمال البدن أو بدعة من اعتقاد القلب فقد أجاب بعضهم بأنه يحتمل أن يكون أعرض عنهم ولم يشفع لهم اتباعاً لأمر الله فيهم حتى يعاقبهم على جنائيتهم ،

ولا مانع من دخولهم في عموم شفاعته لاهل الكبائر من أمته فيخرجون عند اخراج الموحدين من النار والله أعلم

## ٢ - باب قول النبي ﷺ « سترون بعدى أمورا تنسكرونها »

وقال عبد الله بن زيد « قال النبي ﷺ : اصبروا حتى ' تلتقوني على الخوض »

٧٠٥٢ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا الأعمش حدثنا زيد بن وهب قال « سمعتُ عبد الله

قال : قال لنا رسول الله ﷺ : إنكم سترون بعدى أثره وأمورا تُدسكرونها . قالوا : فإنا سرنا يا رسول الله ؟ قال : أدوا إليهم حقهم ، وسلوا الله حقكم »

٧٠٥٣ - **حديث** مسدد عن عبد الوارث عن الجعد عن أبي رجاء « عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال

من كره من أميره شيئا فليصبر ، فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية »

[ الحديث ٧٠٥٣ - طرفه في ٧٠٥٤ ، ٧١٤٣ ]

٧٠٥٤ - **حديث** أبو القاسم حدثنا حماد بن زيد عن الجعد عن أبي عثمان حدثني أبو رجاء الطاردي قال

« سمعت ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه ، فإنه من فارق الجماعة شبرا فإت إلا مات ميتة جاهلية »

٧٠٥٥ - **حديث** إسماعيل حدثني ابن وهب عن عمرو عن بكير عن بسر بن سعيد عن جندب بن أبي

أمية قال « دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض قننا : أصلحك الله ، حدثنا بحديث ينفعك الله به سمعته من النبي ﷺ ، قال : دعانا النبي ﷺ فبايعناه »

٧٠٥٦ - « قال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة

علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان »

[ الحديث ٧٠٥٦ - طرفه في : ٧٢٠٠ ]

٧٠٥٧ - **حديث** محمد بن عرفة حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك « عن أسيد بن حضير أن

رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، استعملت فلانا ولم تستعملني . قال : إنكم سترون بعدى أثره ، فاصبروا حتى ' تلتقوني »

قوله ( باب قول النبي ﷺ سترون بعدى أمورا تنسكرونها ) هذا اللفظ بعض المتن المذكور في ثاني أحاديث الباب وهي ستة أحاديث ، الأول قوله ( وقال عبد الله بن زيد الخ ) هو طرف من حديث وصله المصنف في غزوة

حين من كتاب المغازي وفيه أنه عليه السلام قال للانصار : انكم ستلقون بعدى أثره ، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض ،  
وتقدم شرحه هناك . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا زيد بن وهب ) للأعمش فيه شيخ آخر أخرجه الطبراني في  
الأوسط من رواية يحيى بن عيسى الرملي عن الأعمش عن أبي سازم عن أبي هريرة مثل رواية زيد بن وهب . قوله  
( عبد الله ) هو ابن مسعود وصرح به في رواية الثوري عن الأعمش في علامات النبوة . قوله ( انكم سترون  
بعدى أثره ) في رواية الثوري « أثره » ، وتقدم ضبط الأثره وشرحها في شرح الحديث الذي قبله ، وحاصلها  
الاختصاص بحظ دنيوى . قوله ( وأمورا تنكرونها ) يعنى من أمور الدين ، وسقطت الواو من بعض الروايات فهذا  
بدل من أثره ، وفي حديث أبي هريرة الماضى في ذكر بنى اسرائيل عن منصور هنا زيادة في أوله قال : كان بنو  
اسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما مات نبي قام بعده نبي ، وانه لاني بعدى ، وستكون خلفاء فيكثرون ، الحديث  
وفيه معنى ما في حديث ابن مسعود . قوله ( قالوا فما تأمرنا ) أى أن نفعل إذا وقع ذلك . قوله ( أدوا اليهم ) أى  
الى الامراء ( حقهم ) أى الذى وجب لهم المطالبة به وقبضه سواء كان يختص بهم أو يعم . ووقع في رواية الثوري  
« تؤدون الحق الذى عليكم » ، أى بدل المال الواجب في الزكاة والنفس في الخروج الى الجهاد عند التبيين ونحو ذلك .  
قوله ( وسلوا الله حكمكم ) في رواية الثوري « وتسالون الله الذى لكم » ، أى بأن يلهمهم انصافكم أو يبدل لكم خيرا  
منهم ، وهذا ظاهره العموم في المخاطبين ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه خاص بالانصار وكأنه أخذه من حديث  
عبد الله بن زيد الذى قبله ، ولا يلزم من مخاطبة الانصار بذلك أن يختص بهم فانه يختص بهم بالنسبة الى المهاجرين  
ويختص ببعض المهاجرين دون بعض ، فالمستأثر من يلى الأمر ومن عداه هو الذى يستأثر عليه ، ولما كان الأمر  
يختص بقريش ولا حظ للانصار فيه خوطب الانصار بأنكم ستلقون أثره ، وخوطب الجميع بالنسبة لمن يلى  
الأمر ، فقد ورد ما يدل على التعميم ، ففي حديث يزيد بن سلمة الجعفي عند الطبراني أنه قال : يا رسول الله ان كان  
علينا أمراء يأخذون بالحق الذى علينا ويمنعونا الحق الذى لنا أنقاتلهم ؟ قال : لا ، عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ،  
وأخرج مسلم من حديث أم سلمة مرفوعا « سيكون أمراء فيعرفون وينكرون ، فمن كره برى ومن أنكر سلم ،  
ولسكن من رضى وتابع . قالوا : أفلا نقاتلهم ؟ قال : لا ، ماصلوا ، ومن حديث عرف بن مالك رفعه في حديث  
في هذا المعنى « قلنا يا رسول الله أفلا نناذبهم عند ذلك ؟ قال : لا ، ما أقاموا الصلاة » ، وفي رواية له « بالسيف » ،  
وزاد « وإذا رأيتم من ولائكم شيئا تسكره ربه فاكروهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة » ، وفي حديث عمر في مسنده  
للإسماعيلي من طريق أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر رفعه قال « أتاني جبريل فقال : ان أمتك  
مفتنة من بعدك ، فقلت : من أين ؟ قال : من قبل أمرائهم وقرائهم ، يمنع الأمراء الناس الحقوق فيطلبون  
حقوقهم فيفتنون ، ويتبع القراء هؤلاء الأمراء فيفتنون . قلت : فكيف يسلم من سلم منهم ؟ قال بالكف والصبر  
ان أعطوا الذى لهم أخذوه وان منعه تركوه » . الحديث الثالث والرابع حديث ابن عباس من وجهين في الثانى  
التصريح بالتحديث والسماح في موضوعى المنعنة فى الأول . قوله ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد . والجعد هو أبو  
عثمان المذكور فى السند الثانى ، وأبو رجاء هو العطاردى واسمه عمران . قوله ( من كره من أميره شيئا فليصبر )  
زاد فى الرواية الثانية « عليه » . قوله ( فانه من خرج من السلطان ) أى من طاعة السلطان ، ووقع عند مسلم « فانه  
ليس أحد من الناس يخرج من السلطان » ، وفى الرواية الثانية « من فارق الجماعة » وقوله « شبرا » بكسر المعجمة



وسكون الموحدة وهي كناية عن معصية السلطان ومحاربه ، قال ابن أبي حمزة : المراد بالمعارقة السعى في حل عقد البيعة التي حصلت لتلك الأمير ولو بأذن شيء ، فكفى عنها بمقدار الشهر ، لأن الأخذ في ذلك يؤول الى سفك الدماء بغير حق . **قوله** ( مات ميتة جاهلية ) في الرواية الأخرى ، فمات الامات ميتة جاهلية ، وفي رواية لمسلم ، فميتته ميتة جاهلية ، وعنده في حديث ابن عمر رفعه ، من خلج يدا من طاعة لبي الله ولا حجة له ، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية ، قال لسكرماني : الاستثناء هنا بمعنى الاستفهام الانكارى أى ما فارق الجماعة أحد الا جرى له كذا ، أو حذف ، ما ، فهي مقدرة ، أو ، الا . زائدة أو عاطفة على رأى الكوفيين ، والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له امام مطاع ، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك ، وليس المراد أنه يموت كافرا بل يموت عاصيا ، ويحتمل أن يكون التشبيه على ظاهره ومعناه أنه يموت مثل موت الجاهلي وان لم يكن هو جاهليا ، أو أن ذلك ورد مورد الزجر والتنفير وطاهره غير مراد ، ويؤيد أن المراد بالجاهلية التشبيه قوله في الحديث الآخر ، من فارق الجماعة شبرا فمكأنما خلع ربة الاسلام من عنقه ، أخرجه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ومصححا من حديث الحارث بن الحارث الاشعري في أثناء حديث طويل ، وأخرجه البزار والطبراني في الأوسط ، من حديث ابن عباس وفي سنده خليف بن دعلج وفيه مقال ، وقال ، من رأسه ، بدل ، عنقه ، قال ابن بطلان : في الحديث حجة في ترك الخروج على السلطان ولو جار ، وقد أجمع العقهاء على وجوب طاعة السلطان المتعبد والجهاد معه وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حق اسماء وتسكين الذمهم ، وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده ، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان السكر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها كما في الحديث الذي بعده . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( عن عمرو ) هو ابن الحارث وعند مسلم وحدثنا عمرو بن الحارث ، . **قوله** ( عن بكير ) هو ابن عبد الله بن الأشج ، وعند مسلم وحدثنا بكير ، . **قوله** ( عن بسر ) بضم الموحدة وسكون المهملة ، ووقع في بعض النسخ بكسر أوله وسكون المعجمة وهو تصحيف ، وجنادة بضم الجيم وتحميف النون . ووقع عند الاسماعيل من طريق عثمان بن صاح وحدثنا ابن وهب أخبرني عمرو أن بكيرا حدثه أن بسر بن سعيد حدثه أن جنادة حدثه ، . **قوله** ( دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض فقلنا : أصلحك الله حدث بحديث ) في رواية مسلم وحدثنا ، وقولهم وأصلحك الله ، يحتمل أنه أراد الدعاء له بالصالح في جسمه ليعافى من مرضه أو أعم من ذلك ، وهي كلمة اعتادوها عند افتتاح الطلب . **قوله** ( دعانا النبي ﷺ فبايعناه ) ليلة العقبة كما تقدم ايضاحه في أوائل كتاب الإيمان أول الصحيح . **قوله** ( فقال فيما أخذ علينا ) أى اشترط علينا . **قوله** ( أن بايعنا ) بفتح العين ( على السمع والطاعة ) أى له ( في منشطنا ) بفتح الميم والمعجمة وسكون النون بينهما ( ومكرهنا ) أى في حالة نشاطنا وفي الحالة التي نكون فيها عاجزين عن العمل بما نؤمر به . وبطل ابن التين عن الداودي أن المراد الأشياء التي يكرهونها ، قال ابن التين : والظاهر أنه أراد في وقت السكسل والمشقة في الخروج ليطلب قوله منشطنا . قلت : ويؤيده ما وقع في رواية اسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن عبادة عند أحمد في النشاط والسكسل ، . **قوله** ( وعمرنا ويسرنا ) في رواية اسماعيل بن عبيد ، وعلى النسخة في العسر واليسر ، وزاد وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، . **قوله** ( وأثرة علينا ) بفتح الهزلة والمثلثة وقد تقدم

موضع ضبطها في أول الباب ، والمراد أن طواعيتهم لمن يتولى عليهم لا تتوقف على إيصالهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم . قوله ( وأن لا تنازع الأمر أهله ) أي الملك والإمارة ، زاد أحمد من طريق عمير بن هاني عن جنادة و أن رأيت أن لك - أي وأن اعتقدت أن لك - في الأمر حقاً فلا تعمل بذلك الظن بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة ، زاد في رواية حبان أبي النضر عن جنادة عند ابن حبان وأحمد ، وأن أكلوا مالك وضربوا ظهرك ، وزاد في رواية الوليد بن عباد عن أبيه ، وأن تقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم ، وسيأتي في كتاب الأحكام . قوله ( إلا أن تروا كفراً بواحاً ) بموحدة ومهملة ، قال الخطابي : معنى قوله بواحاً يريد ظاهراً بادياً من قولهم باح بالشيء يبرح به بوحاً وبواحاً إذا أذاعه وأظهره ، وأنكر ثبات في الدلائل بواحاً وقال : إنما يجوز بوحاً بسكون الواو وبواحاً بضم أوله ثم همزة مدودة ، وقال الخطابي : من رواه بالراء فهو قريب من هذا المعنى ، وأصل البراح الأرض الفقراء التي لا أنيس فيها ولا بناء ، وقيل البراح البيان يقال برح الخفاء إذا ظهر ، وقال النووي : هو في معظم النسخ من مسلم بالواو وفي بعضها بالراء . قلت : ووقع عند الطبراني من رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب في هذا الحديث كفراً صراحاً ، بصاد مهمل مضمومة ثم راء ، ووقع في رواية حبان أبي النضر المذكورة ، إلا أن يكون معصية لله بواحاً ، وعند أحمد من طريق عمير بن هاني عن جنادة ، ما لم يأمروك بإثم بواحاً ، وفي رواية اسماعيل بن عبيد عند أحمد والطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة ، سبيل أموركم من بعدى رجال يعرفونكم ما تنكرون وينكرون عليكم ما تعرفون ، فلا طاعة لمن عصى الله ، وعند أبي بكر بن أبي شيبة من طريق أزهر بن عبد الله عن عبادة رفعه ، سيكون عليكم أمراء يأمرونكم بما لا تعرفون ويفعلون ما تنكرون فليس لأولئك عليكم طاعة . قوله ( عندكم من الله فيه برهان ) أي نص آية أو خبر صحيح لا يمتثل التأويل ، ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يمتثل التأويل ، قال النووي : المراد بالكفر هنا المعصية ، ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعرضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعسونه من قواعد الإسلام ؛ فإذا رأيتم ذلك فأنكروا عليهم وقولوا بالحق حيثما كنتم انتهى . وقال غيره : المراد بالإثم هنا المعصية والكفر ، فلا يعترض على السلطان إلا إذا وقع في الكفر الظاهر ، والذي يظهر حمل رواية الكفر على ما إذا كانت المنازعة في الولاية فلا ينازعه بما يقدر في الولاية إلا إذا ارتكب الكفر ، وحمل رواية المعصية على ما إذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية ، فإذا لم يقدر في الولاية نازعه في المعصية بأن ينكر عليه برفق ويتوصل إلى تنبيه الحق له بغير عنف ، ومحل ذلك إذا كان قادراً وأنه أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلع بغير فتنة ولا طم وحب ، والا فالواجب الصبر . وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء ، فإن أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلجوا في جواز الخروج عليه ، والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه . الحديث السادس حديث أسد عن أسيد بن حضير ذكره مختصراً ، وقد تقدم بتمامه مشروحاً في مناقب الأنصار ، والسر في جوابه عن طلب الولاية بقوله « سترون بعدى أثرة » إرادة نفي طنه أنه آثر الذي ولاه عليه ؛ فبغير له أن ذلك لا يقع في زمانه ، وأنه لم يخصه بذلك لذاته بل لعموم مصلحة المسلمين . وأن الاستئثار للحظ النبوي إنما يقع بعده ، وأمرهم عند وقوع ذلك بالصبر



أمية الذي ولي الخلافة بعد ذلك ، وكان يسلى لمعاوية إمرة المدينة تارة وسعيد بن العاص - والد عمرو - يلها لمعاوية تارة . **قوله** ( سمعت الصادق المصدوق ) تقدم بيانه في كتاب القدر والمراد به النبي ﷺ ، وقد وقع في رواية عبد الصمد المذكر أن أبا هريرة قال وقال رسول الله ﷺ ، وفي رواية له أخرى : سمعت رسول الله ﷺ ، **قوله** ( هلك أمتي ) في رواية المسكي ، هلاك أمتي ، وهو المطابق لما في الترجمة . وفي رواية عبد الصمد ، هلاك هذه الأمة ، والمراد بالأمة هنا أهل ذلك العصر ومن قاربهم لا جميع الأمة الى يوم القيامة . **قوله** ( على يدي غلة ) كذا للاكثر بالشذية ، وللرخصي والسكشميني « أيدي » بصيغة الجمع ، قال ابن بطال : جاء المراد بالهلاك مبينا في حديث آخر لأبي هريرة أخرجه علي بن معبد وابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « أعوذ بالله من إمارة الصبيان » قالوا وما إمارة الصبيان ؟ قال : ان أطعتموهم هلكتم - أي في دينكم - وان عصيتموهم أهلكوكم ، أي في دنياكم بازهاق النفس أو باذهاب المال أو بهما ، وفي رواية ابن أبي شيبة « أن أبا هريرة كان يمشي في السوق ويقول : اللهم لاتدركني سنة ستين ولا إمارة الصبيان » وفي هذا إشارة الى أن أول الأغيلة كان في سنة ستين وهو كذلك فان يزيد بن معاوية استخلف فيها وبقى الى سنة أربع وستين فهاث ثم ولي ولده معاوية ومات بعد أشهر ، وهذه الرواية تخصص رواية أبي زرعة عن أبي هريرة الماضية في علامات النبوة بلفظ « يهلك الناس هذا الحى من قريش » وان المراد بعض قريش وهم الاحداث منهم لا كلهم . والمراد أنهم يهلكون الناس بسبب طلبهم الملك والقتال لاجله فتفسد أحوال الناس ويكثر الخبط بتوالى الفتن ، وقد وقع الأمر كما أخبر ﷺ ، وأما قوله « لو أن الناس اعتزلوهم ، محذوف الجواب وتقديره : سكان أولى بهم » ، والمراد باعتزالهم أن لا يداخلوهم ولا يقاتلوا معهم ويفرروا بدينهم من الفتن ، ويحتمل أن يكون « لو » للتمنى فلا يحتاج الى تقدير جواب . ويؤخذ من هذا الحديث استحباب هجران البلدة التي يقع فيها إظهار المعصية فانها سبب وقوع الفتن التي ينشأ عنها عموم الهلاك قال ابن وهب عن مالك : تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهارا ، وقد صنع ذلك جماعة من السلف . **قوله** ( فقال مروان : لعنة الله عليهم غلة ) في رواية عبد الصمد « لعنة الله عليهم من أغيلة » ، وهذه الرواية تفسر المراد بقوله في رواية المسكي « فقال مروان غلة » ، كذا اقتصر على هذه الكلمة فدللت رواية الباب أنها مختصرة من قوله لعنة الله عليهم غلة فكان التقدير غلة عليهم لعنة الله أو ملعونون أو نحو ذلك ، ولم يرد التعجب ولا الاستثبات . **قوله** ( فقال أبو هريرة : لو شئت أن أقول بنى فلان وبني فلان لفعلت ) في رواية الاسماعيلي « من بنى فلان وبني فلان لقلت » ، وكان أبا هريرة كان يعرف أسماءهم وكان ذلك من الجواب الذي لم يحدث به ، وتقدمت الإشارة اليه في كتاب العلم ، وتقدم هناك قوله « لو حدثت به لقطعتم هذا البلعوم » . **قوله** ( فكنت أخرج مع جدى ) قائل ذلك عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو وجده سعيد بن عمرو « وكان مع أبيه لما غلب على الشام » ثم لما قتل تحول سعيد ابن عمرو الى الكوفة فسكنها الى أن مات . **قوله** ( حين ملكوا الشام ) أى وغيرها لما ولوا الخلافة ، وانما خصت الشام بالذكر لانها كانت مساكنهم من عهد معاوية . **قوله** ( فاذا رأيهم غلبانا أحداثا ) هذا يقوى الاحتمال الماضى وأن المراد أولاد من استخلف منهم ، وأما ترده في أيهم المراد بحديث أبي هريرة فمن جهة كون أبي هريرة لم يفصح بأسمائهم ، والذي يظهر أن المذكورين من جهلتهم ، وأن أولهم يزيد كما دل عليه قول أبي هريرة رأس الستين وإمارة الصبيان فان يزيد كان غالبا ينتزع الشيوخ من إمارة البلدان لكبار ويوليها الأصاغر من أئاربه ، وقوله « قلنا أنت

أعلم ، القائل له ذلك أولاده وأتباعه من سمع منه ذلك ، وهذا مشعر بأن هذا القول صدر منه في أواخر دولة بني مروان بحيث يمكن عمرو بن يحيى أن يسمع منه ذلك . وقد ذكر ابن عساكر أن سعيد بن عمرو هذا بقي إلى أن وفد على الوليد بن يزيد بن عبد الملك وذلك قبيل الثلاثين ومائة ، ووقع في رواية الاسماعيلي أن بين تحديث عمرو بن يحيى بذلك وسماعه له من جده سبعين سنة ، قال ابن بطال : وفي هذا الحديث أيضا حجة لما تقدم من ترك القيام على السلطان ولو جار ، لأنه ﷺ أعلم أبا هريرة بأسماء هؤلاء وأسماء آبائهم ولم يأمرهم بالخروج عليهم مع اخباره أن هلاك الأمة على أيديهم لكون الخروج أشد في الهلاك وأقرب إلى الاستئصال من طاعتهم ، فاختار أخف المفسدين وأيسر الأمرين . تنبيه : يتعجب من لعن مروان الغلاة المذكورين مسح أن الظاهر انهم من ولده فكان الله تعالى أجرى ذلك على لسانه ليكون أشد في الحجة عليهم لعلمهم يتعظون ، وقد وردت أحاديث في لعن الحكم والد مروان وما ولد أخرجا الطبراني وغيره غالبا فيه مقال وبعضها جيد ، ولعل المراد تخصيص الغلاة المذكورين بذلك

#### ٤ - باب قول النبي ﷺ : ويل للعرب ، من شرّ قد اقترب

٧٠٥٩ - **حدثنا** مالك بن إسماعيل **حدثنا** ابنُ عُيينة أنه سمع الزهريّ عن عروة عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة « عن زينب ابنة جحش رضي الله عنهن أنها قالت : استيقظ النبي ﷺ من النوم محرّما وجهه وهو يقول : لا إله إلا الله ، ويل للعرب من شرّ قد اقترب ، ففتح اليوم من رذم بأجوج وأجوج مثل هذه - وقد سفيان ثمانين أو مائة - قيل : أنهلكم وفيها الصالحون ؟ قال : نعم ، إذا كثرت الخطيئة »

٧٠٦٠ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابنُ عُيينة عن الزهريّ ع . وحدثني عمود أخبرنا بهدؤ الرزاق أخبرنا معمر عن الزهريّ عن عروة « عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : أئبرف النبي ﷺ على أطعم المدينة فقال : هل ترون ما أرى ؟ قالوا : لا . قال : فاني لأرى للفتن تقع خلال بيوتكم كوقع القمل »

قوله ( باب قول النبي ﷺ ويل للعرب من شرّ قد اقترب ) إنما خص العرب بالذكر لأنهم أول من دخل في الاسلام ، وللانذار بأن الفتن إذا وقعت كان الهلاك أسرع اليهم . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث زينب بنت جحش وهو مطابق للترجمة ، ومالك بن إسماعيل شيخه فيه وهو أبو غسان النهدي ، وكأنه اختار تخرّج هذا الحديث عنه لتصريحه في روايته بسماح سفيان بن عيينة له من الزهري . قوله ( عن عروة ) هو ابن الزبير . قوله ( عن زينب بنت أم سلمة ) في رواية شعيب عن الزهري « حدثني عروة أن زينب بنت أبي سلمة حدثته ، . قوله ( عن أم حبيبة ) في رواية شعيب « أن أم حبيبة بنت أبي سفيان حدثتها ، هكذا قال بعض أصحاب سفيان بن عيينة منهم مالك بن إسماعيل هذا ومنهم عمرو بن محمد الناقد عند مسلم ومنهم سعيد بن منصور في السنن له ومنهم قتيبة وهارون بن عبد الله عند الاسماعيلي والقعنبي عند أبي نعيم ، وكذا قال مسدد في مسنده ، قلت وهكذا تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عقيل وفي علامات النبوة من رواية شعيب ويأتي في أواخر كتاب الفتن من رواية

محمد بن أبي عتيق كلهم عن الزهري ليس في السند حبيبة زاد جماعة من أصحاب ابن عيينة عنه ذكر حبيبة فقالوا عن زينب بنت أم سلمة عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة ، هكذا أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وسعيد بن عمرو الأشعري وزهير بن حرب ومحمد بن يحيى بن أبي عمر أربعتهم عن سفيان عن الزهري ، قال مسلم : زادوا فيه حبيبة ، وهكذا أخرجه الترمذي عن سعيد بن عبد الرحمن الخروزي وغير واحد كلهم عن سفيان ، قال الترمذي : جود سفيان هذا الحديث هكذا رواه الحميدي وعلي بن المديني وغير واحد من الحفاظ عن سفيان بن عيينة . قال الحميدي قال سفيان : حفظت عن الزهري في هذا الحديث أربع نسوة زينب بنت أم سلمة عن حبيبة وهما ربييتا النبي ﷺ عن أم حبيبة عن زينب بنت جحش وهما زوجا النبي ﷺ وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق الحميدي فقال في روايته عن حبيبة بنت أم حبيبة عن أمها أم حبيبة ، وقال في آخره : قال الحميدي قال سفيان ، أحفظ في هذا الحديث عن الزهري أربع نسوة قد رأين النبي ﷺ ثنتين من أزواجه أم حبيبة وزينب بنت جحش وثنتين ربييتاه زينب بنت أم سلمة وحبيبة بنت أم حبيبة أبوها عبيد الله بن جحش مات بأرض الحبشة . انتهى كلامه . وأخرجه أبو نعيم أيضا من رواية إبراهيم بن إسماعيل بن بشر الرمادي ونصر بن علي الجهضمي ، وأخرجه النسائي عن عبيد الله بن سعيد وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن زكريا عن الزهري عن ابن عيينة بزيادة حبيبة في السند ، وساق إسماعيل عن هارون بن عبد الله قال قال لي الأسود بن عامر : كيف يحفظ هذا عن ابن عيينة ؟ فذكر له بنقص حبيبة فقال : ولكنه حدثنا عن الزهري عن عروة عن أربع نسوة كلهن قد أدركن النبي ﷺ بعضهم عن بعض ، قال الدارقطني أظن سفيان كان تارة يذكرها وتارة يسقطها ، قلت ورواه شريح بن يونس عن سفيان فأسقط حبيبة وزينب بنت جحش أخرجه ابن حبان ، ومثله لأبي عوانة عن الليث عن الزهري ومن رواية سليمان بن كثير عن الزهري وصرح فيه بالأخبار ، وسأذكر شرح المثلث في آخر كتاب الفتن إن شاء الله تعالى ، وحبيبة بنت عبيد الله بالتصغير ابن جحش هذه ذكرها موسى بن عقبة فيمن هاجر إلى الحبشة فنصر عبيد الله بن جحش ومات هناك وثبتت أم حبيبة على الإسلام فتزوجها النبي ﷺ وجعلها إليه النجاشي ، وحكي ابن سعد أن حبيبة إنما ولدت بأرض الحبشة فعلى هذا تكون في زمن النبي ﷺ صغيرة فهي نظير التي روت عنها في أن كلا منهما ربيية النبي ﷺ وفي أن كلا منهما من صغار الصحابة ، وزينب بنت جحش هي عمه حبيبة المذكورة فروت حبيبة عن أمها عن عمها وكانت وفاة زينب قبل وفاة أم حبيبة ، وزعم بعض الشراح أن رواية مسلم بذكر حبيبة تؤخذ بانقطاع طريق البخاري ، قلت وهو كلام من لم يطلع على طريق شعيب التي نهت عنها ، وقد جمع الحفاظ عبد الغني بن سعيد الأزدي جزءا في الأحاديث المسلسلة بأربعة من الصحابة وجملة ما فيه أربعة أحاديث ، وجمع ذلك بعده الحفاظ عبد القادر الرهاوي ثم الحفاظ يوسف بن خليل فزاد عليه قدرها وزاد واحدا خماسيا فصارت تسعة أحاديث وأصحها حديث الباب ، ثم حديث عمر في العمالة وسيأتي في كتاب الأحكام . الحديث الثاني حديث أسامة ابن زيد ، قوله ( عن الزهري ) في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة « حدثنا الزهري » وأخرجه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم من طريقه . قوله ( عن عروة عن أسامة بن زيد ) في رواية الحميدي وابن أبي عمر في مسنده عن ابن عيينة عن الزهري « أخبرني عروة أنه سمع أسامة بن زيد » وقوله « حدثنا محمود » هو بن غيلان . قوله ( أشرف النبي ﷺ عند إسماعيل في رواية معمر « أوفى » وهو بمعنى أشرف أى اطلع من علو . قوله ( على

أطم) بضمّتين هو الحصن وقد تقدم بيانه في آخر الحج . قوله ( من أطام المدينة ) تقدم في علامات النبوة عن أبي نعيم بهذا السند بالنظر ، وعلى أطم من الأطام ، فافتضى ذلك أن اللفظ الذي ساقه هنا لفظ معمّر . قوله ( هل ترون ما أرى ؟ قالوا : لا ) وهذه الزيادة أيضا لمعمّر ، ولم أرها في شيء من الطرق عن ابن عيينة . قوله ( فاني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم ) في رواية أبي بكر بن أبي شيبه عن سفيان « إني لأرى مواقع الفتن » والمراد بالمواقع مواضع السقوط ، والحلال النواحي ، قال الطبري : تقع مفعول ثان ويحتمل أن يكون حالا وهو أقرب ، والرؤية بمعنى النظر أى كشف لي فأبصرت ذلك عيانا . قوله ( كوقع القطر ) في رواية المستملي والكشميني « المطر » وفي رواية علامات النبوة « كواقع القطر » وقد تقدم الكلام على هذه الرواية في آخر الحج ، وإنما احتضت المدينة بذلك لأن قتل عثمان رضى الله عنه كان بها ، ثم انتشرت الفتن في البلاد بعد ذلك ، فالقتال بالجل وبصفين كان بسبب قتل عثمان ، والقتال بالنهر وان كان بسبب التحكيم بصفين وكل قتال وقع في ذلك العصر إنما تولد عن شيء من ذلك أو عن شيء تولد عنه . ثم ان قتل عثمان كان أشد أسبابه الطعن على أمرائه ثم عليه بتوليته لهم ، وأول مانثا ذلك من العراق وهى من جهة المشرق فلا منافاة بين حديث الباب وبين الحديث الآتى ان الفتنة من قبل المشرق ، وحسن التشبيه بالمطر لارادة التعميم لأنه اذا وقع في أرض معينة عنها ولو في بعض جهاتها ، قال ابن بطلان : أنذر النبي ﷺ في حديث زينب بقرب قيام الساعة كي يتوبوا قبل أن تهجم عليهم ، وقد ثبت أن خروج يأجوج ومأجوج قرب قيام الساعة فإذا فتح من ردمهم ذلك القدر في زمنه ﷺ لم يزل الفتح يتسع على مر الأوقات ، وقد جاء في حديث أبي هريرة رفعه « ويل للعرب من شر قد اقترب » ، موتوا ان استطعتم ، قال : وهذا غاية في التحذير من الفتن والحوض فيها حيث جعل الموت خيرا من مباشرتها ، وأخبر في حديث أسامة بوقوع الفتن خلال البيوت ليتأهبوا لها فلا يخوضوا فيها ويسألوا الله الصبر والنجاة من شرها

### ٥ - باب ظهور الفتن

٧٠٦١ - حدثنا عياش بن الوليد أخبرنا عبد الأعلى حدثنا معمّر عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يتقارب الزمان ، وينقص العمل ، ويبقى الشُّعْ ، وتظهر الفتن ويكثر الهرج . قالوا : يا رسول الله ، أيما هو ؟ قال : للقتلُ القتلُ »

وقال شعيب بن وهب واللبث وابن أخى الزهري « عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ »  
٧٠٦٢ ، ٧٠٦٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن موسى عن الأعمش عن شقيق قال « كنت مع عبد الله وأبي موسى فقالا : قال النبي ﷺ : إن بين يدي الساعة لأياما ينزل فيها الجهل ، ويرفع فيها العلم ، ويكثر فيها الهرج . والهرجُ القتلُ »

[ الحديث ٧٠٦٢ - مرقه في : ٧٠٦٦ والحديث ٧٠٦٣ - مرقه في : ٧٠٦٤ ، ٧٠٦٥ ]

٧٠٦٤ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا شقيق قال « جالس عبد الله وأبو موسى

فحدثنا فقال أبو موسى قال للذي عليه السلام : إن بين يدي الساعة أياماً يرفع فيها العلم ، وينزل فيها الجهل ، ويكثر فيها المهرج . والمهرج القتل »

٧٠٦٥ - حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن الأعمش عن أبي وائل قال « إني جالس مع عبد الله وأبي موسى رضي الله عنهما ، فقال أبو موسى : سمعت النبي عليه السلام . . » مثله . والمهرج بلسان الحبشة للقتل

٧٠٦٦ - حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن واصل عن أبي وائل « عن عبد الله - وأحبه رفعة - قال : بين يدي الساعة أيام المهرج : يزول فيها العلم ، ويظهر فيها الجهل . قال أبو موسى : والمهرج القتل بلسان الحبشة »

٧٠٦٧ - وقال أبو هوانة عن عاصم عن أبي وائل « عن الأشعري أنه قال لعبد الله : تعلم الأيام التي ذكر النبي عليه السلام أيام المهرج . . بحوءه : وقال ابن مسعود : سمعت النبي عليه السلام يقول من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء »

**قوله ( باب ظهور الفتن )** ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول حديث أبي هريرة ، قوله ( حدثنا عياش ) بتحتانية ثقيلة ومعجمة ، وشيخه عبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهملة البصري ، وسعيد هو ابن المسيب ونسبه أبو بكر بن أبي شيبة في روايته له عن عبد الأعلى المذكور أخرجه ابن ماجه ، وكذا عند الاسماعيلي من رواية عبد الأعلى وعبد الواحد وعبد الحميد بن أبي رواد كلهم عن معمر ، وهو عند مسلم عن أبي بكر لكن لم يسق لفظه . قوله ( يتقارب الزمان ) كذا للأكثر ، وفي رواية السرخسي « الزمن » ، وهي لغة فيه . قوله ( وينقص العلم ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستملي والسرخسي « العمل » ، ومثله في رواية شعيب عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عند مسلم ، وعنده من رواية يونس عن الزهري في هذه الطريق « ويقبض العلم » ووقع مثله في رواية الأعرج عن أبي هريرة كما سيأتي في أواخر كتاب الفتن وهي تؤيد رواية من رواه بلفظ « وينقص العمل » ، ويؤيده أيضا الحديث الذي بعده بلفظ « ينزل الجهل ويرفع العلم » . قوله ( ويكثر المهرج ، قالوا يا رسول الله أيما هو ) بفتح الهمزة وتشديد الياء الأخيرة بعدها ميم خفيفة وأصله أي شيء هو ، ووقعت للأكثر بغير ألف بعد الميم ، وضبطه بعضهم بتخفيف الياء كما قالوا إيش ؟ في موضع أي شيء ، وفي رواية الاسماعيلي « وما هو ؟ » ، وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة « قالوا يا رسول الله وما المهرج ؟ » ، وهذه رواية أكثر أصحاب الزهري ، وفي رواية عنبسة بن خالد عن يونس عند أبي داود « قيل يا رسول الله إيش هو ؟ قال : القتل القتل » ، وفي رواية للطبراني عن ابن مسعود « القتل والكذب » . قوله ( قال القتل القتل ) صريح في أن تفسير المهرج مرفوع ، ولا يعارض ذلك مجيئه في غير هذه الرواية موقوفا ولا كونه بلسان الحبشة ، وقد تقدم في كتاب العلم من طريق سالم بن عبد الله بن عمر « سمعت أبا هريرة » ، فذكر نحو حديث الباب دون قوله « يتقارب



الزمان ، ودون قوله « ويلقى الشح » ، وزاد فيه « ويظهر الجبل » ، وقال في آخره « قيل يا رسول الله وما الهرج ؟ فقال هكذا بيده غرफها كأنه يريد القتل ، فيجمع بأنه جمع بين الإشارة والنطق لفظ بعض الرواة ما لم يحفظ بعض كما وقع لهم في الأمور المذكورة ، وجاء تفسير أيام الهرج فيما أخرجه أحد الطبراني بسند حسن من حديث خالد بن الوليد « أن رجلا قال له : يا أبا سليمان اتق الله ، فإن الفتن ظهرت ، فقال : أما وابن الخطاب حتى فلا ، إنما تسكون بعده ، فينظر الرجل فيفكر هل يجد مكانا لم ينزل به مثل ما نزل بمكانه الذي هو به من الفتنة والشر فلا يجد ، فذلك الأيام التي ذكر رسول الله ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج » . قوله ( وقال يونس ) يعني ابن يزيد ( وشعيب ) يعني ابن أبي حمزة والليث وابن أخي الزهري عن الزهري عن حميد يعني ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ، يعني أن هؤلاء الأربعة خالفوا معمر في قوله « عن الزهري عن سعيد » ، فجعلوا شيخ الزهري حميدا لا سعيدا ، وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقتين صحيحان ، فانه وصل طريق معمر هنا ووصل طريق شعيب في كتاب الأدب ، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدر ، لأن الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين ، ولا يلزم من ذلك اطراحه في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيوخ ، ولولا ذلك لسكانت رواية يونس ومن تابعه أرجح ، وليست رواية معمر مدفوعة عن الصحة لما ذكرته ، فأما رواية يونس فوصلها مسلم كما ذكرت من طريق ابن وهب عنه ولفظه « ويقبض العلم » ، وقدم « وتظهر الفتن » ، على « ويلقى الشح » ، وقال « قلوا وما الهرج ؟ قل : القتل » ، ولم يكرر لفظ القتل . وهله له من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه « لانتقوم الساعة حتى يكتر الهرج » ، فذكره مقتصرًا عليه ، وأخرجه أبو داود من رواية عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد بلفظ « وينقص العلم » ، وأما رواية شعيب فوصلها المصنف في كتاب الأدب عن أبي البيان عنه وقال في روايته « يتقارب الزمان وينقص العمل » ، وفي رواية السكسيمي « العلم » ، والباقي مثل لفظ معمر ، وقال في روايتي يونس وشعيب عن الزهري « حدثني حميد بن عبد الرحمن » ، وأما رواية الليث فوصلها الطبراني في « الأوسط » ، من رواية عبد الله بن صالح عنه به مثل رواية ابن وهب ، وأما رواية ابن أخي الزهري فوصلها الطبراني أيضا في « الأوسط » ، من طريق صدقة بن خالد عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن ابن أخي الزهري واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم وقال في روايته « سمعت أبا هريرة » ، ولفظه مثل لفظ ابن وهب إلا أنه قال « قلنا وما الهرج يا رسول الله ؟ » ، وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن يعقوب وهمام بن منبه وأبي يونس مولى أبي هريرة ثلاثتهم عن أبي هريرة قال بمثل حديث حميد بن عبد الرحمن غير أنهم لم يذكروا « ويلقى الشح » . قلت : وساق أحمد لفظ همام وأوله « يقبض العلم ويقرب الزمن » ، وقد جاء عن أبي هريرة من طريق أخرى زيادة في الأمور المذكورة ، فأخرج الطبراني في « الأوسط » ، من طريق سعيد بن جبيرة عنه رفعه « لانتقوم الساعة حتى يظهر النحش والبخل ويخون الأمين ويؤتمن الخائن وتهلك الوعول وتظهر التحوت » ، قالوا يا رسول الله وما التحوت والوعول ؟ قل الوعول وجوه الناس وأشرافهم والتحوت الذين كانوا تحت أقدام الناس ليس يعلم بهم ، وله من طريق أبي علقمة « سمعت أبا هريرة يقول ان من أشرط الساعة » نحوه وزاد كذلك « وأنبأنا عبد الله بن مسعود سمعته من حبي » ؟ قل نعم ، قلنا وما التحوت ؟ قال : فسول الرجال وأهل البيوت الغامضة قلنا وما الوعول ؟ قل أدل البيوت الضالة ، قل ابن بهال : ليس في هذا الحديث ما يحتاج إلى تفسير غير قوله

يتقارب الزمان ومعناه والله أعلم تقارب أحوال أهله في قلة الدين حتى لا يكون فيهم من يأمر بمعروف ولا ينهى عن منكر لغلبة الفسق وظهور أهله ، وقد جاء في الحديث لا يزال الناس بخير ما تناصلوا فإذا تساوا هلكوا يعني لا يزالون بخير ما كان فيهم أهل فضل وصلاح وخوف من الله يلجأ إليهم عند الشدائد ويستشفي بآرائهم ويتبرك بدعائهم ويؤخذ بتقويمهم وآثارهم . وقال الطحاوي : قد يكون معناه في ترك طلب العلم خاصة والرضا بالجهل ، وذلك لأن الناس لا يتساوون في العلم لأن درج العلم تتفاوت قال تعالى ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ وانما يتساوون إذا كانوا جهالا ، وكأنه يريد غلبة الجهل وكثرته بحيث يفقد العلم يفقد العلماء قال ابن بطلان : وجميع ما تضمنه هذا الحديث من الاشراف قد رأيناها عيانا فقد نقص العلم وظهر الجهل وألغى الشج في القلوب وعمت الفتن وكثر القتل قلت : الذي يظهر أن الذي شاهده كان منه الكثير مع وجود مقابله ، والمراد من الحديث استحكام ذلك حتى لا يبقى مما يقابله إلا النادر ، واليه الإشارة بالتعبير بقبض العلم فلا يبقى إلا الجهل الصرف ، ولا يمنع من ذلك وجود طائفة من أهل العلم لأنهم يكونون حينئذ مغمورين في أولئك ، ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن ماجه بسند قوى عن حذيفة قال : يدرس الاسلام كما يدرس وشي الثوب حتى لا يدري ما صيام ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ويسرى على الكتاب في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، الحديث وسأذكر مزيدا لذلك في أواخر كتاب الفتن ، وعند الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال : واينزع القرآن من بين أظهركم يسرى عليه ليلا فيذهب من أجواف الرجال فلا يبقى في الأرض منه شيء ، وسنده صحيح لكنه موقوف وميأق بيان معارضه ظاهرا في كتاب الأحكام والجمع بينهما ، وكذا القول في باقي الصفات ، والواقع أن الصفات المذكورة وجدت مبادئها من عهد الصحابة ثم صارت تسكث في بعض الأماكن دون بعض ، والذي يعقبه قيام الساعة استحكام ذلك كما قرره ، وقد مضى من الوقت الذي قال فيه ابن بطلان ما قل نحو ثمانمائة وخمسين سنة والصفات المذكورة في ازدياد في جميع البلاد لكن يقل بعضها في بعض ويكثر بعضها في بعض ، وكلما مضت طبقة ظهر النقص الكثير في التي تليها ، وإلى ذلك الإشارة بقوله في حديث الباب الذي بعده ، لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه ، ثم نقل ابن بطلان عن الخطابي في معنى تقارب الزمان المذكور في الحديث الآخر يعني الذي أخرجه الترمذي من حديث أسد وأحمد من حديث أبي هريرة مرفوعا ، لا تقوم الساعة حتى يتقارب الزمان فتكون السنة كالشهر والشهر كالجمعة والجمعة كالיום ويكون اليوم كالساعة وتكون الساعة كاحتراق السعفة ، قال الخطابي هو من استلذاذ العيش ، يريد والله أعلم أنه يقع عند خروج المهدي ووقوع الأمانة في الأرض وغلبة العدل فيها فيستلذ العيش عند ذلك وتستقص مدته ، وما زال الناس يستقصرون مدة أيام الرخاء وإن طالوت ويستطيلون مدة المسكروه وإن قصرت ، وتعقبه الكرماني بأنه لا يناسب أخواته من ظهور الفتن وكثرة الهرج وغيرهما . وأقول : انما احتاج الخطابي إلى تأويله بما ذكر لأنه لم يقع النقص في زمانه ، وإلا فالذي تضمنه الحديث قد وجد في زماننا هذا فانا نجد من سرعة مر الأيام ما لم نكن نجد في العصر الذي قبل عصرنا هذا وإن لم يكن هناك عيش مستلذ ، والحق أن المراد نزع البركة من كل شيء حتى من الزمان وذلك من علامات قرب الساعة . وقال بعضهم : معنى تقارب الزمان استواء الليل والنهار ، قلت وهذا بما قالوه في قوله ، إذا اقترب الزمان لم تسكد رؤيا المؤمن تسكذب ، كما تقدم بيانه فيما مضى . ونقل ابن الدين عن الداودي أن معنى حديث الباب أن ساعات النهار تقصر قرب قيام الساعة وتقرب النهار من

الليل انتهى . وتحصيصه ذلك بالنهار لامتني له بن المراد نزح البركة من الزمان ليله ونهاره كما تقدم . قال النووي تبعاً لعياض وغيره : المراد بقصره عدم البركة فيه وأن اليوم مثلاً يصير الانتفاع به بقدر الانتفاع بالساعة الواحدة . فالوا وهذا أطهر وأكثر فائدة وأوفى لبقية الأحاديث . وقد قيل في تفسير قوله « يتقارب الزمان » قصر الأعمار بالنسبة إلى كل طبقة والطبقة الأخيرة أقصر أعماراً من الطبقة التي قبلها . وقيل يتقارب أحوالهم في الشر والنسب والجهل . وهذا اختيار الطحاوي . واحتج بأن الناس لا يتساوون في العلم والعمل . فابى جرح ليله لا يناسب ما ذكر معه . إلا أن نقول إن الواو لا ترتب فيكون ظهور التثنية أولاً ينشأ عنها الهرج . ثم يخرج المهمل فيجس الأمان . قال ابن أبي حمزة : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان قصره على ما وقع في حديث « لا تقرب الساعة حتى تكون السنة كالشهر » وعلى هذا فالقصر يحتمل أن يكون حسياً . يحتمل أن يكون معنوياً . أما الحسى فلم يظهر بعد ولعله من الأمور التي تكون قرب قيام الساعة . وأما المعنوي فله مدد منذ ظهر يعرف ذلك أهل العلم والدين ومن له فطنة من أهل السبب الديني فإنهم يجدون أنفسهم لا يقدر أحدهم أن يبلغ من العمل قدر ما كانوا يعمونه قبل ذلك ويشكون ذلك ولا يدرون العلة فيه . ولعل ذلك بسبب ما وقع من ضعف الإيمان لظهور الأمور المخالفة لمشرع من عدة أوجه . وأشد ذلك الأقوات فيها من الحرام المحض ومن الشبه ما لا يخفى حتى أن كثيراً من الناس لا يتوقف في شيء ومهما قدر على تحصيل شيء هجم عليه ولا يبالي . والواقع أن البركة في الزمان وفي الرزق وفي النبت إنما يكون من طريق قوة الإيمان واتباع الأمر واجتناب النهي . والشاهد لذلك قوله تعالى ﴿ ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ﴾ انتهى ملخصاً . وقال البيضاوي : يحتمل أن يكون المراد بتقارب الزمان تسارع الدول إلى الانقضاء والقرون إلى الانقراض فيقتارب زمانهم وتبدل أيامهم . وأما قول ابن بطال أن بقية الحديث لا تحتاج إلى تفسير فليس كما قال . فقد اختلف أيضاً في المراد بقوله « ينقص العلم » فقيل المراد نقص علم كل عالم بأن يطرأ عليه للنسيان مثلاً . وقيل نقص العلم بموت أهله فكما مات عالم في بلد ولم يخلفه غيره نقص العلم من تلك البلد . وأما نقص العمل فيحتمل أن يكون بالنسبة لكل فرد فرد . فإن العامل إذا دهمته الخطوب أهله عن أوراده وعبادته . ويحتمل أن يراد به ظهور الحياة في الامانات والصناعات . قال ابن أبي حمزة : نقص العمل الحسى ينشأ عن نقص الدين ضرورة . وأما المعنوي فبحسب ما يدخل من الخلل بسبب سوء المطعم وقلة المساعد على العمل . والنفس ميالة إلى الراحة وتحن إلى حفسها . ولشكثرة شياطين الانس الذين هم أضر من شياطين الجن . وأما قبض العلم فسيأتي بسط القول فيه في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى . وأما قوله « ويلق الشح » فالمراد للقائه في قلوب الناس على اختلاف أحوالهم حتى يبخل العالم بعلمه فيترك التعليم والفتوى . ويبخل الصانع بصناعته حتى يترك تعليم غيره . ويبخل الغني بماله حتى يهلك الفقير . وليس المراد وجود أصل الشح لأنه لم يزل موجوداً . والمحفوظ في الروايات « يلقى » بضم أوله من الرباعي . وقال الحميدى لم تضبط الرواة هذا الحرف . ويحتمل أن يكون بفتح اللام وتشديد الفاف أى يتلقى ويتعلم ويتواصى به كما في قوله ﴿ ولا يلفاها إلا الصابرون ﴾ قال : والرواية بسكون اللام مخففاً تفسد المعنى لأن الالفاء بمعنى اترك ولو ترك لم يكن موجوداً وكان مدحاً والحديث ينبغي بالذم . قلت : وليس المراد بالالفاء هنا أن الناس يلقونه . وإنما المراد أنه يلقي إليهم أى يوقع في قلوبهم ومنه ﴿ أنى ألقى إلى كتاب كريم ﴾ قال الحميدى

ولو قيل بالفاء مع التخفيف لم يستقم لأنه لم يزل موجودا . قلت : لو ثبتت الرواية بالفاء لكان مستقيما ، والمعنى أنه يوجد كثيرا مستقيضا عند كل أحد كما تقدمت الإشارة إليه . وقال القرطبي في التذكرة : يجوز أن يكون « يلقى » بتخفيف اللام والفاء أى يترك لأجل كثرة المال وافاضته حتى بهم ذا المال من يقبل صدقته فلا يجد ، ولا يجوز أن يكون بمعنى يوجد لأنه ما زال موجودا ، كذا جزم به ، وقد تقدم ما يرد عليه . وأما قوله « وتظهر الفتن » فالمراد كثرتها واشتارها وعدم التكاثم بها والله المستعان . قال ابن أبي جرة : يحتمل أن يكون الفاء الشح عاما في الأشخاص ، والمحذور من ذلك ما يترتب عليه مفسدة ، والشحيح شرعا هو من يمنع ماوجب عليه وإمساك ذلك محق للمال مذهب لبركته ، ويؤيده « مانقص مال من صدقة » ، فإن أهل المعرفة فهموا منه أن المال الذى يخرج منه الحق الشرعى لا يلحقه آفة ولا عاهة بل يحصل له النماء ، ومن ثم سميت الزكاة لأن المال ينمو بها ويحصل فيه البركة انتهى ملخصا . قال : وأما ظهور الفتن فالمراد بها ما يؤثر في أمر الدين ، وأما كثرة القتل فالمراد بها ما لا يكون على وجه الحق كاقامة الحد والقصاص . الحديث الثانى والثالث ، قوله ( حدثنا مسدد حدثنا عبيد الله بن موسى ) كذا وقع عند أبى ذر عن شيوخه في نسخة معتمدة وسقط في غيرها ، وقال عياض : ثبت للقباسى عن أبى زيد المروزى وسقط مسدد للباقرين وهو الصواب . قلت : وعليه اقتصر أصحاب الأطراف « قوله ( شقيق ) هو أبو وائل . قوله ( كنت مع عبد الله ) هو ابن مسعود ، وأبو موسى هو الأشعري . قوله ( فقلا ) يظهر من الروایتين اللتين بعدها أن الذى تلفظ بذلك هو أبو موسى لقوله في روايته « فقال أبو موسى ، فذكره ، ولا يعارض ذلك الرواية الثالثة من طريق واصل عن أبى وائل عن عبد الله وأحسبه رفعه قال « بين يدي الساعة » ، فذكره لاحتمال أن يكون أبو وائل سمعه من عبد الله أيضا لدخوله في قوله في رواية الأعمش « قالوا ، وقد اتفق أكثر الرواة عن الأعمش على أنه عن عبد الله وأبى موسى معا ، ورواه أبو معاوية عن الأعمش فقال « عن أبى موسى » ، ولم يذكر عبد الله أخرجه مسلم ، وأشار ابن أبى خيثمة الى ترجيح قول الجماعة وأما رواية عاصم المعلقة التى ختم بها الباب فلولا أنه دون الأعمش وواصل في الحفظ لكانت روايته هى المعتمدة لأنه جعل لكل من أبى موسى وعبد الله لفظ متين غير الآخر ، لكن يحتمل أن يكون المتن الآخر كان عند عبد الله بن مسعود مع المتن الأول . قوله ( ينزل فيها الجهل ويرفع فيها العلم ) معناه أن العلم يرتفع بموت العلماء فكلماء مات عالم ينقص العلم بالنسبة إلى فقد حامله ، وينشأ عن ذلك الجهل بما كان ذلك العالم ينفرد به عن بقية العلماء . قوله ( أن بين يدي الساعة لا ياما ) في رواية الكشميى بحذف اللام . قوله ( ويكثر فيها الهرج ، والهرج القتل ) كذا في هاتين الروایتين ، وزاد في الرواية الثالثة وهى رواية جرير بن عبد الحميد عن الأعمش « والهرج باسان الحبشة القتل » ، واسم التفسير في رواية واصل لأبى موسى ، وأصل الهرج في اللغة العربية الاختلاط يقال هرج الناس اختلطوا واختفوا وهرج القوم في الحديث إذا كثروا وخلطوا ، وأخطأ من قال نسبة تفسير الهرج بالقتل لسان الحبشة وهم من بعض الرواة وإلا فهى عربية صحيحة ، ووجه الخطأ أنها لاستعمل في اللغة العربية بمعنى القتل إلا على طريق المجاز لسكون الاختلاط مع الاختلاف يفضى كثيرا إلى القتل وكثيرا ما يسمى الشيء باسم ما يؤول إليه ، واستعملها في القتل بطريق الحقيقة هو بلسان الحبش ، وكيف يدعى على مثل أبى موسى الأشعري الوهم في تفسير لفظة لغوية بل الصواب معه ، واستعمل العرب الهرج بمعنى القتل لا يمنع كونها لغة الحبشة وإن ورد استعمالها في الاختلاط والاختلاف كحديث معقل بن يسار رفعه « العبادة في

الهرج كهجرة الى ، أخرجه مسلم ، وذكر صاحب المحكم للهرج معاني أخرى ومجموعها تسعة : شدة القتل وكثرة القتل والاختلاط والفتنة في آخر الزمان وكثرة النكاح وكثرة السكذب وكثرة النوم وما يرى في النوم غير منضبط وعدم الاتقان للشيء . وقال الجوهري : أصل الهرج الكثرة في الشيء يعني حتى لا يميز . **قوله** في رواية وأصل ( وأحسبه رفعه ) زاد في رواية القواريري عن غندر ، الى النبي ﷺ ، أخرجه الاسماعيلي وكذا أخرجه أحمد عن غندر ، ومحمد شيوخ البخاري فيه لم ينسب عند الأكثر ، ونسبه أبو ذر في روايته محمد بن بشار . **قوله** ( وقال أبو عوانة عن عاصم ) هو ابن أبي النجود القاري المشهور . ووجدت لأبي عوانة عن عاصم في المعنى سنداً آخر أخرجه ابن أبي خيثمة عن عفان وأبي الوليد جميعاً عن أبي عوانة عن عاصم عن شقيق عن عروة بن قيس عن خالد ابن الوليد فذكر قصة فيها ، فأولئك الايام التي ذكر النبي ﷺ بين يدي الساعة أيام الهرج ، وذكر فيه أن الفتنة تدش حتى ينظر الشخص هل يجد مكاناً لم ينزل به فلا يجد ، وقد وافقه على حديث ابن مسعود الاخير زائدة أخرجه الطبراني من طريقه عن عاصم عن شقيق عن عبد الله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : ان من شرار الناس من تدرهم الساعة وهم أحياء ، الحديث . **قوله** ( أنه قال لعبد الله ) يعني ابن مسعود ( تعلم الايام التي ذكر - الى قوله - نحوه ) يريد نحو الحديث المذكور ، بين يدي الساعة أيام الهرج ، وقد رواه الطبراني من طريق زائدة عن عاصم مقتضراً على حديث ابن مسعود المرفوع دون القصة ، ووقع عند أحمد وابن ماجه من رواية الحسن البصري عن أسيد بن المششم عن أبي موسى في المرفوع زيادة « قال رجل يا رسول الله إنا نقتل في العام الواحد من المشركين كذا وكذا فقال : ليس بقتلكم المشركين ، ولكن بقتل بعضهم بعضاً » الحديث . **قوله** ( وقال ابن مسعود ) هو بالاسند المذكور . **قوله** ( من شرار الناس من تدرهم الساعة وهم أحياء ) قال ابن بطلان : هذا وان كان لفظه لفظ العموم فالمراد به الخصوص ، ومعناه أن الساعة تقوم في الأكثر والاعظم على شرار الناس بدليل قوله « لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة » فدل هذا الخبر أن الساعة تقوم أيضاً على قوم فضلاء . قلت : ولا يتعين ما قال ، فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود أيضاً رفعه « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » أخرجه مسلم ، ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة رفعه « ان الله يبعث ريحاً من اليمن ألين من الحرير فلا تدع أحداً في قلبه مثقال ذرة من إيمان إلا قبضته » وله في آخر حديث النواس بن سمعان الطويل في قصة الدجال وعيسى وبأجوج وماجوج « اذ بعث الله ريحاً طيبة فتقبض روح كل مؤمن ومسلم ويبقى شرار الناس يتهارجون تهارج الحمر فعليهم تقوم الساعة » وقد اختلفوا في المراد بقوله « يتهارجون » فقيل يتسافدون وقيل يتناورون ، والذي يظهر أنه هنا بمعنى يتقاتلون أو لأعم من ذلك ؛ ويؤيد حمله على التقاتل حديث الباب ، ولمسلم أيضاً « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله » وهو عند أحمد بالفظ « على أحد يقول لا إله إلا الله » والجمع بينه وبين حديث « لا تزال طائفة » حمل الغاية في حديث « لا تزال طائفة » على وقت هبوب الريح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى إلا الشرار فهجم الساعة عليهم بغتة كما سيأتي بيانه بعد قليل

## ٦ - باب لا يأتي زمان إلا ألقى بعده شره

٧٠٦٨ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا صفوان عن الزبير بن عدي قال « أنبأ أنس بن مالك فشكونا

إليه ما يلقون من الخجاج ، فقال : اصبروا ، فانه لا يأتي عليكم زمان إلا والذي بعده أشد منه حتى تلتقوا ربكم سمعته من نبيكم ﷺ .

٧٠٦٩ - حدثنا أبو البان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عن سليمان بن

بلال عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن هند بنت الحارث للراسية « أن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت : استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزما يقول : مُبَحَّانَ الله ؛ ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل من الفتن ؟ من يوظف صواحب الخجرات - يريد أزواجه - لكني بُصَّيْن ؟ رُبُّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة »

قوله ( باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه ) كذا ترجم بالحديث الأول ، وأورد فيه حديثين : الأول قوله ( سفيان ) هو الثوري و ( الزبير بن عدى ) بفتح العين بعدها دال وهو كوفي همداني بسكون الميم ولى قضاء الرى ويكنى أبا عدى ، وهو من صغار التابعين ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وقد يلتبس به راو قريب من طبقته وهو الزبير بن عربى بفتح العين والراء بعدها موحدة مكسورة وهو اسم بلفظ النسب بصرى يكنى أبا سلمة ؛ وليس له فى البخارى سوى حديث واحد تقدم فى الحج من روايته عن ابن عمر وتقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك هناك من كلام الترمذى . قوله ( أتينا أنس بن مالك فشكونا إليه ما يلقون ) فيه التفات ووقع فى رواية الكشميهنى فشكوا ، وهو على الجادة ووقع فى رواية ابن أبى مريم عن القرياني شيخ البخارى فيه عند أبى نعيم « نشكو » بنون بدل الفاء ، وفى رواية عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان عند الاسماعيلي « شكونا إلى أنس مانلقى من الخجاج » . قوله ( من الخجاج ) أى ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور ، والمراد شكواهم ما يلقون من ظلمه لهم وتعديه ، وقد ذكر الزبير فى « الموفقيات » من طريق مجالد عن الشعبي قال « كان عمر بن بعده إذا أخذوا العاصى أقاموه للناس ونزعوا عمامته ، فلما كان زياد ضرب فى الجنائيات بالسياط ، ثم زاد مصعب بن الزبير حلق اللحية ، فلما كان بشر بن مروان سمر كف الجاني بمسار ، فلما قدم الخجاج قال : هذا كله لعب ، فقتل بالسيف . قوله ( فقال اصبروا ) زاد عبد الرحمن بن مهدى فى روايته « اصبروا عليه » . قوله ( فانه لا يأتي عليكم زمان ) فى رواية عبد الرحمن بن مهدى « لا يأتيكم عام » وبهذا اللفظ أخرج الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود نحو هذا الحديث موقوفا عليه قال « ليس عام إلا والذي بعده شر منه ، وله عنه بسند صحيح قال « أمس خير من اليوم ، واليوم خير من غد ، وكذلك حتى تقوم الساعة » . قوله ( إلا والذي بعده ) كذا لأبى ذر ، وسقطت الواو للباقيين وثبت لابن مهدى . قوله ( أشد منه ) كذا لأبى ذر والنسفى ، وللباقين بحذف الألف ، وعلى الأول شرح ابن التين فقال : كذا وقع « أشد » بوزن أفعل ، وقد قال فى الصحاح فلان شر من فلان ولا يقال أشد إلا فى لغة رديئة . ووقع فى رواية محمد بن القاسم الأسدى عن الثورى ومالك بن مغول ومسعر وأبى سنان الشيباني أربعهم عن الزبير بن عدى بلفظ « لا يأت على الناس زمان إلا شر من الزمان الذى كان قبله ، سمعت ذلك من رسول الله ﷺ ، أخرجه الاسماعيلي ، وكذا أخرجه ابن منده من طريق مالك بن مغول بلفظ « الا وهو شر من الذى قبله »

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير : من رواية مسلم بن إبراهيم عن شعبة عن الزبير بن عدى وقال : تفرد به مسلم عن شعبة . قوله ( حتى تلقوا ربكم ) أى حتى تموتوا ، وقد ثبت في صحيح مسلم في حديث آخر « واعلموا أنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا » . قوله ( سمعته من نبيكم ﷺ ) في رواية أبي نعيم « سمعت ذلك » قال ابن بطال : هذا الخبر من أعلام النبوة لإخباره ﷺ بنسب الاحوال ، وذلك من العيب الذى لا يعلم بالرأى وإنما يعلم بالوحى انتهى . وقد استشكل هذا الاطلاق مع أن بعض الأئمة تسكون في الشر دون التيقن قبلها ولو لم يكن في ذلك إلا زمن عمر ابن عبد العزيز وهو بعد زمن الحجاج ييسر ، وقد اشتهر الخبر الذى كان في زمن عمر بن عبد العزيز ، بل لو قيل ان الشر اضمحل في زمانه لما كان بعيدا فضلا عن أن يكون شرا من الزمن الذى قبله وقد حملة الحسن البصرى على الأكثر الأغلب ، فستل عن وجود عمر بن عبد العزيز بعد الحجاج فقال : لا بد للناس من تنفيس . وأجاب بعضهم أن المراد بالتمتيع تفضيل بمجموع العصر على مجموع العصر فان عصر الحجاج كان فيه كثير من الصحابة في الأحياء وفى عصر عمر بن عبد العزيز انقرضوا . والزمان الذى فيه الصحابة خير من الزمان الذى بعده لقوله ﷺ « خير القرون قرني » وهو في الصحيحين ، وقوله « أصحابي أئمة لأمته فاذا ذهب أصحابي أتى أمته مايوعدون » أخرجه مسلم . ثم وجدت عن عبد الله بن مسعود التصريح بالمراد وهو أول بالاتباع ، فأخرج يعقوب بن شعبة عن طريق الحارث بن حصيرة عن زيد بن وهب قال « سمعت عبد الله بن مسعود يقول : لا يأتي عليكم يوم إلا وهو شر من اليوم الذى كان قبله حتى تقوم الساعة » ، لست أعنى رخاء من العيش يصيبه ولا مالا يفيدته ولكن لا يأتي عليكم يوم إلا وهو أقل علما من اليوم الذى مضى قبله ، فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يأمرن بالمعروف ولا ينهون عن المنكر فعند ذلك يهلكون » ومن طريق أبي إسحق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود الى قوله « شر منه » قال « فاصابتنا سنة حسب فقال ليس ذلك أعنى إنما أعنى ذهاب العلماء » ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه قال « لا يأتي عليكم زمان إلا وهو أشر مما كان قبله أما انى لا أعنى أميرا خيرا من أمير ولا عاما خيرا من عام ولكن عباؤكم وفقهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منهم خلفا » ويحتمل قوم يفتنون برأيهم ، وفي لفظ عنه من هذا الوجه « وما ذاك بكثرة الاطمار وقتاتها ولكن بذهاب العلماء » ثم يحدث قوم يفتنون في الأمور برأيهم فيشبهون الاسلام ويهدمونه ، وأخرج اداری الاول من طريق الشعبي بلفظ « لست أعنى عاما أخصب من عام ، والباقي مثله وزاد « وخياركم » قبل قوله « وفقهاؤكم » واستشكلوا أيضا زمان عيسى بن سريتم بعد زمان اندجال ، وأجاب السكرمان بأن المراد الزمان النبى المعصوم لاشر فيه . قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالأئمة ما قبل وجرد العظام كاندجال وما بعده ويكون المراد بالأئمة المتفاضلة في الشر من زمن الحجاج فما بعده الى زمن اندجال ، وأما زمن عيسى عليه السلام فله حكم مستأنف والله أعلم . ويحتمل أن يكون المراد بالأئمة المذكورة أئمة الصحابة بناء على أنهم هم الخاطبون بذلك فيختص بهم ، فأما من بعدهم فلم يقصد في الخبر المذكور ، لكن أصحابي فهم التعميم فذلك أجاب من شك الى الحجاج بذلك وأمرهم بالصبر ، وهم أو جليلهم من التابعين . واستدل ابن حبان في صحيحه بأن حديث أنس ليس على عمومته بالأحاديث الواردة في المهدي وأنه يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا ، ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح أن يفسر به الحديث وهو ما أخرجه اداری بسند حسن عن عبد الله قال « لا

يأتى عليكم عام إلا وهو شر من الذى قبله ، أما انى لست أعنى عاما . الحديث الثانى ، قوله ( وحدثنا اسماعيل )  
هو ابن أبى أويس وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، ومحمد بن أبى عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبى عتيق محمد بن عبد  
الله بن أبى بكر نسب لجدّه ، هكذا عطف هذا الاسناد النازل على الذى قبله وهو أعلى منه بدرجتين لأنه أورد  
الاول مجردا فى آخر كتاب الأدب بتمامه ، فلما أوردّه هنا عنه أردفه بالسند الآخر وسأقه على لفظ السند الثانى ،  
وابن شهاب شيخ ابن أبى عتيق هو الزهرى شيخ شعيب . قوله ( هند بنت الحارث الفراسية ) بكسر الفاء بعدها  
راء وسين مهملة نسبة إلى بنى فراس بطن من كنانة وهم إخوة قريش ، وكانت هند زوج معبد بن المقداد وقد قيل  
إن لها حجة ، وتقدم شئ من ذلك فى كتاب العلم . قوله ( استيقظ رسول الله ﷺ ليلة فزعا ) بنصب ليلة ،  
وفزعا بكسر الراء على الحال ، ووقع فى رواية سفیان بن عيينة عن معمر كما مضى فى العلم . استيقظ ذات ليلة ،  
وتقدم هناك الكلام على لفظ ذات ورواية هذا الباب تؤيد أنها زائدة ، وفى رواية هشام بن يوسف عن معمر فى  
قيام الليل مثل الباب لكن بحذف فزعا وفى رواية شعيب يحذفهما . قوله ( يقول سبحانه الله ) فى رواية سفیان  
« فقال سبحانه الله » ، وفى رواية ابن المبارك عن معمر فى لباس « استيقظ من الليل وهو يقول لا إله إلا الله » .  
قوله ( ماذا أنزل الله من الخزائن ، وماذا أنزل الليلة من الفتن ) فى رواية غير الكشميهنى « وماذا أنزل » بضم  
الهمزة وفى رواية سفیان « ماذا أنزل الليلة من الفتن ، وماذا فتح من الخزائن » وفى رواية شعيب « ماذا أنزل من  
الخزائن وماذا أنزل من الفتن » وفى رواية ابن المبارك مثله لكن بتقديم وتأخير وقال « من الفتنة » بالافراد ،  
وقد تقدم الكلام على المراد بالخزائن وما ذكر معها فى كتاب العلم ، و « ما » استفهامية فيها معنى التعجب . قوله  
( من يوقظ صواحب الحجرات ) كذا للاكثر ، وفى رواية سفیان « أيقظوا ، بصيغة الأمر مفتوح الاول مكسور  
الثالث ، وصواحب بالنصب على المفعولية ، وجوز السكرومانى أيقظوا بكسر أوله وفتح ثالثه وصواحب منادى  
ودلت رواية أيقظوا على أن المراد بقوله من يوقظ التحريض على إيقاظهن . قوله ( يريد أزواجه لى يصلين )  
فى رواية شعيب « حتى يصلين » وخلت سائر الروايات من هذه الزيادة . قوله ( رب كاسية فى الدنيا ) فى رواية  
سفیان قرب بزيادة فاه فى أوله ، وفى رواية ابن المبارك « يارب كاسية » بزيادة حرف النداء فى أوله ، وفى رواية  
هشام « كم من كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة » وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن رب أكثر ما ترد للتكثير  
فانه قال أكثر النحويين انها للتقليل وأن معنى ما يصدر بها المضى ، والصحيح أن معناها فى الغالب التكثير وهو  
مقتضى كلام سيديوه فانه قال فى « باب كم » واعلم أن كم فى الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب ، لأن المعنى واحد  
إلا أن كم اسم ورب غير اسم انتهى ، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير ولم يقع فى كتابه ما يعارض ذلك فصح  
أن مذهبه ما ذكرت وحديث الباب شاهد لذلك ، فليس مراده أن ذلك قليل بل المتصف بذلك من النساء كثير ،  
ولذلك لو جعلت كم موضع رب لحسن انتهى ، وقد وقعت كذلك فى نفس هذا الحديث كما بينته ، وما وردت فيه  
للتكثير قول حسان :

رب حلم أضاعه عدم الما ل وجهل غطى عليه النعيم

وقول عدى :

رب مأمول وراج أملا قد نناه الدهر عن ذلك الامل



قال : والصحيح أيضا أن الذي يصدر رب لا يلزم كونه ماضى المعنى بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله ، وقد اجتمع في الحديث الحضور والاستقبال ، وشواهد الماضى كثيرة انتهى ملخصا . وأما تصدير رب بحرف النداء في رواية ابن المبارك فتبيل المنادى فيه محذوف والتقدير يا سامعين . قوله ( عارية في الآخرة ) فار عياص الأكثر بالخفض على الوصف المجرور رب ، وقال غيره : الأول الرفع على إضمار مبتدأ والجملة في موضع النعت أى هى عارية والفعل الذى يتعلق به رب محذوف ، وقال السهيلي : الأحسن الخفض على النعت لأن رب حرف جر يلزم صدر الكلام وهذا رأى سيلويه ؛ وعند الكسائى هو اسم مبتدأ والرفع خبره . وإليه كان يذهب بعض شيوخنا انتهى . واختلف في المراد بقوله « كاسية وعارية » على أوجه أحدها كاسية في الدنيا بالثياب لوجود الغنى عارية في الآخرة من الثراب لعدم العمل في الدنيا ، ثانيها كاسية بالثياب لكنها تنفاد لانتسار عورتها فتعاقب في الآخرة بالعري جراء على ذلك . ثالثها كاسية من نعم الله عارية من الشكر الذى تظهر ثمرته في الآخرة بالتواضع ، رابعها كاسية جسدها لسكنها تشد حمارها من ورائها فيبدو صدرها فتصير عارية فتعاقب في الآخرة ، خامسها كاسية من خلعة الزوج بالرجل الصاخ عارية في الآخرة من العمل فلا ينفعها صلاح زوجها كما قال تعالى : فلا أساب بينهم ﴿ ذكر هذا الأخير الطبيب ورجحه لمناسبة المعام ، واللفظة وإن وردت في أزواج النبي ﷺ لكن العبرة بعموم اللفظ ، وقد سبق لنحوه اسادوى فقال « كاسية للشرف في الدنيا لسكونها أهل للتشريف وعارية يوم القيامة قال : ويحتمل أن يراد عارية في النار . قال ابن بطال : في هذا الحديث أن الفتوح في الحزائن تنشأ عنه فتنة المال بأن يتنافس فيه فيقع القتال بسببه وأن يبخل به فيمنع الحق أو يبطر صاحبه فيفسد ، فأراد ﷺ تحذير أزواجه من ذلك كله وكذا غيرهن ممن بلغه ذلك وأراد بقوله « من يوقط » بعض خدمه كما قل ، يوم الخندق « من يأتيني بخير القوم » وأراد أصحابه ، لكن هناك عرف الذى انتدب كما تقدم وهنا لم يذكر ، وفي الحديث لندب إلى السماء ، والتضرع عند نزول الفتنة ولا سيما في الليل لرجاء وقت الاجابة لتكشف أو بسم الله اعلى ومن دعا به وبالله التوفيق

## ٧ - باب قول النبي ﷺ « من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧٠ - **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧١ - **حدثنا** محمد بن الملاء حدثنا أبو أسامة عن بريد عن أبي بردة « عن أبي موسى عن النبي ﷺ قال : من حمل علينا السلاح فليس منا »

٧٠٧٢ - **حدثنا** محمد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن همام « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح ، فإنه لا يدري لعل للشيطان بزع في يديه فيقع في حفرة من النار »

٧٠٧٣ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال قلت لأحمد : يا أبا محمد « سمعت جابر بن عبد الله

يقول : مرَّ رجلٌ بسهامٍ في المسجدِ ، فقال له رسولُ الله ﷺ : أمسكْ بينهما لها ، قال : نعم »

٧٠٧٤ - **حدثنا** أبو الثَّمام حَدَّثَنَا هَادُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ « مَنْ جَابِرٌ أَنْ رَجُلًا سَرَّ فِي الْمَسْجِدِ بِأَسْهُمٍ قَدْ بَدَأَ يُنْصَوِّهَا ، فَأَمَرَ أَنْ يَأْخُذَ بِنُصْوِهَا لَا يَخْدُشَ مُسْلِمًا »

٧٠٧٥ - **حدثنا** محمد بن عبد بن قلاء حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ « عَنْ أَبِي مُوسَى ' عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : إِذَا سَرَّ أَحَدُكُمْ فِي مَسْجِدِنَا - أَوْ فِي سُوْقِنَا - وَمَعَهُ نَبْلٌ فَلْيُذِيكْ عَلَى نَهْأِهَا - أَوْ قَالَ : فَلْيَقْبِضْ بِكَفِّهِ - أَنْ يُضَيِّبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا شَيْءٌ »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح فليس منا ) ذكره من حديث ابن عمر ومن حديث أبي موسى وأورد معهما في الباب ثلاثة أحاديث أخرى . الأول والثاني **قوله** ( من حمل علينا السلاح ) في حديث سلة بن الأكوع عند مسلم « من سل علينا السيف » ومعنى الحديث حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق لما في ذلك من تخويفهم وإدخال الرعب عليهم ، وكأنه كنى بالحلل عن المقاتلة أو القتل للبلازمة الغالبة . قال ابن دقيق العيد : يحتل أن يراد بالحلل ما يضاعف الوضع ويكون كناية عن القتال به ، ويحتل أن يراد بالحلل حمله لارادة القتال به لقريئة قوله « علينا » ويحتل أن يكون المراد حمله للضرب به ، وعلى كل حال ففيه دلالة على تحريم قتال المسلمين والتشديد فيه . قلت : جاء الحديث بلفظ « من شرب علينا السلاح » أخرجه البزار من حديث أبي بكرة ، ومن حديث سمرة ، ومن حديث عمرو بن عوف ، وفي سند كل منها لين لكنها يعضد بعضها ، بعضها وعند أحمد من حديث أبي هريرة بلفظ « من رمانا بالنبل فليس منا » وهو عند الطبراني في « الأوسط » بلفظ « الليل » بدل النبل وعند البزار من حديث بريدة مثله . **قوله** ( فليس منا ) أي ليس على طريقتنا ، أو ليس متبعا لطريقتنا ، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقا تل دونه لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لارادة قتاله أو قتله ونظيره « من غشنا فليس منا » وليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب » وهذا في حق من لا يستحل ذلك ، فأما من يستحله فإنه يكفر باستحلال المحرم بشرطه لا بمجرد حمل السلاح ، والأول عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله ليكون أبلغ في الزجر ، وكان سفيان بن عيينة ينكر على من يصرفه عن ظاهره فيقول : معناه ليس على طريقتنا ، ويرى أن الإمساك عن تأويله أولى لما ذكرناه . والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظلما . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا محمد أخبرنا عبد الرزاق ) كذا في الأصول التي وقفت عليها وكذا ذكر أبو على الجبائي أنه وقع هنا ، وفي العتق « حدثنا محمد - غير منسوب - عن عبد الرزاق » وأن الحاكم جزم بأنه محمد بن يحيى الذهلي إلى آخر كلامه ويحتل أن يكون محمد هنا هو ابن رافع فإن مسلما أخرجه هذا الحديث عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من مسند إسحق ابن راهويه ثم قال : أخرجه البخاري عن إسحق . ولم أر ذلك لغير أبي نعيم . ويدل على وهمه أن في رواية إسحق عن عبد الرزاق « حدثنا معمر » والذي في البخاري « عن معمر » . **قوله** ( لا يشير أحدكم إلى أخيه بالسلاح ) كذا فيه بإثبات الياء وهو نفي بمعنى النهي ، ووقع لبعضهم « لا يشير » بغير ياء وهو بلفظ النهي وكلاما جائز . **قوله** ( فانه

لا يدري لعل الشيطان ينزغ في يده) بالغين المعجمة قال الخليل في العين نزغ الشيطان بين القوم نزغا حمل بعضهم على بعض بالانسداد ومنه (من بعد أن نزغ الشيطان بيني وبين أخوتي) وفي رواية السكشميني بالعين المهملة ومعناه قلع، ونزع بالسهم رمى به، والمراد أنه يفرى بينهم حتى يضرب أحدهما الآخر بسلاحه فيحقق الشيطان ضربته له وقال ابن التين: معنى ينزعه يقلعه من يده فيصيب به الآخر أو يئد يده فيصيبه. وقال النووي: ضبطناه ونقله عياض عن جميع روايات مسلم بالعين المهملة ومعناه يرمى به في يده ويحقق ضربته، ومن رواه بالمعجمة فهو من الاغراء أى يزين له تحقيق الضربة. قوله (فيقع في حفرة من النار) هر كناية عن وقوعه في المعصية التي تفضى به الى دخول النار، قال ابن بطلال: معناه أن أنفذ عليه الوعيد، وفي الحديث النهى عما يفضى الى المحذور وان لم يكن المحذور محتقاً سواء كان ذلك في جد أو هرل، وقد وقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وغيره مرفوعاً من رواية ضمرة بن ربيعة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه «الملائكة تلعن أحدكم اذا أشار الى الآخر بحديدة وان كان أخاه لأبيه وأمه» وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة موقوفاً من رواية أيوب عن ابن سيرين عنه، وأخرج الترمذي أصله مرفوعاً من رواية خالد الحذاء عن ابن سيرين بلفظ «من أشار الى أخيه بحديدة لعنته الملائكة» وقال حسن صحيح غريب. وكذا صححه أبو حاتم من هذا الوجه وقال في طريق ضمرة: منكر، وأخرج الترمذي بسند صحيح عن جابر «نهى رسول الله ﷺ أن يتعاطى السيف مسلولاً» ولاحمد والبخاري من وجه آخر عن جابر أن النبي ﷺ «مر بقرم في مجلس يساون سينما يتعاطونه بينهم غير مغمود فقال: ألم أجزع عن هذا؟ اذا سل أحدكم السيف فليغمده ثم ليعطه أخاه» ولاحمد والطبراني بسند جيد عن أبي بكرة نحوه وزاد «لعن الله من فعل هذا، اذا سل أحدكم سيفه فأراد أن يناوله أخاه فليغمده ثم يناوله إياه» قال ابن العربي: إذا استحق الذي يشير بالحديدة اللعن فكيف الذى يصيب بها؟ وانما يستحق اللعن اذا كانت اشارته تهديداً سواء كان جاداً أم لاعباً كما تقدم. وانما أخذ اللاعب لما أدخله على أخيه من الروح، ولا يخفى أن إثم الهازل دون إثم الجاد وانما نهى عن تعاطى السيف مسلولاً لما يخاف من الغفلة عند التناول فيسقط فيؤذى. الحديث الرابع حديث جابر، قوله (قلت لعمرؤ) يعنى ابن دينار، وقد صرح به في رواية مسلم. وعمرؤ بن دينار هو القائل «نعم» جواباً لقول سفيان له «أسمعت جابراً» وقد تقدم البحث في ذلك في أوائل المساجد من كتاب الصلاة. قوله في الطريق الثالثة (بأسهم) هو جمع قلة يدل على أن المراد بقوله في الطريق الأولى «بسهم» أنها سهام قليلة، وقد وقع في رواية لمسلم أن المار المذكور كان يتصدق بها. قوله (قد بدا) في رواية غير السكشميني «أبدى» والنصل بضمتمين جمع نصل بفتح النون وسكون المهملة ويجمع على نصال بكسر أوله كما في الرواية الأولى، والنصل حديدة السهم. قوله (فأمره أن يأخذ بنصلها) يفسر قوله في الرواية الأخرى «أمسك بنصلها». قوله (لا ينجش مسلماً) بمجمعتين هو تعليل للامر بالامساك على النصال، والخدش أول الجراح. الحديث الخامس حديث أبي موسى، وهو باسناد «من حل علينا السلاح». قوله (اذا مر أحدكم اح) فيه أن الحكم عام في جميع المكلفين، بخلاف حديث جابر فإنه واقعة حال لا تستلزم التعميم. وقوله «فليقبض بكفه» أى على النصال، وليس المراد خصوص ذلك، بل يحرص على أن لا يصيب مسلماً بوجه من الوجوه كما دل عليه التعليل بقوله «أن يصيب أحداً من المسلمين منها شيء» وقوله «أن يصيب بها» بفتح أن وتنفير كراهية. ووقع في رواية مسلم «لئلا يصيب

بها ، وهو يؤيد مذهب الكوفيين في تقدير المحذوف في مثله . وزاد مسلم في آخر الحديث « سدّدنا بعضنا إلى وجوه بعض » وهي بالسین المهملة أى قرّناها إلى وجوههم ، وهى كناية عما وقع من قتال بعضهم بعضاً في تلك الحروب الواقعة في الجبل وسنن ، وفي هذين الحديثين تحريم قتال المسلم وقتله وتمليط الأمر فيه ، وتحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى أذيته بكل وجه . وفيه حجة للقول بسد الذرائع .

## ٨ - باب قول النبي ﷺ « لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٧٠٧٦ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثني** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** ثقیف **قال** « قال عبد الله قال النبي ﷺ

ﷺ : يسأب المسلم فُسوقاً وقهاله كفر »

٧٠٧٧ - **حدثنا** حجاج بن منهال **حدثنا** شعبة **أخبرني** وأبوه « عن ابن عمر أنه سمع النبي ﷺ

يقول : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٧٠٧٨ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى **حدثنا** قرة بن خالد **حدثنا** ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي

بكرة « عن أبي بكرة - وعن رجل آخر هو أفضل في نفسي من عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة -

أن رسول الله ﷺ خطب للناس فقال : ألا تدرون أى يوم هذا ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم - قال : حتى

ظننا أنه سيُغيّبه بغير اسمه - فقال : أليس بيوم النحر ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : أى بلد هذا ؟ أليس

بالبلد الحرام ؟ قلنا : بلى يا رسول الله ، قال : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام كحرمة

يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . ألا هل بلغت ؟ قلنا : نعم ، قال : اللهم اشهد ، فليبلغن للشاهد

للقائب ، فإنه رُبّ مهائم يبلّغه من هو أوعى له ، فكان كذلك . قال : لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب

بعضكم رقاب بعض . فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي حين حرقه جارية بن قدامة قال : أمر فوا على أبي

بكرة . فقالوا : هذا أبو بكرة يراك . قال عبد الرحمن : **حدثني** أمي عن أبي بكرة أنه قال : لو دخلوا على

ما بهتت بقصبة »

٧٠٧٩ - **حدثنا** أحمد بن إشبك **حدثنا** محمد بن فضال عن أبيه عن عكرمة « عن ابن عباس رضي

الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : لا تردوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

٨٠٨٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن علي بن مدرك سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير

« عن جده جرير قال : قال لي رسول الله ﷺ في حجة الوداع : استنصت الناس . ثم قال : لا ترجعوا بعدي

كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ لا ترجعوا بعدى كفارا الخ) ترجم بلفظ ثالث أحاديث الباب. وفيه خمسة أحاديث: الحديث الأول. **قوله** (حدثنا عمر بن حفص) هو ابن غياث، وشقيق هو أبو وائل، والسند كله كوفيون. **قوله** (سباب) بكسر الميم وموحدة تين وتخفيف مصدر يقال سبه يسبه سبا وسبابا، وهذا المتن قد تقدم في كتاب الإيمان أول الكتاب من وجه آخر عن أبي وائل، وفيه بيان الاختلاف في رفعه ووقفه، وتقدم السامع عن الإقام عليه. أو أنه على سبيل التنبيه لأن ذلك فعل الكافر، كما ذكروا نظيره في الحديث الذي بعده. وورد لهذا الحديث سبب أخرجه البغوي والطبراني من طريق أبي خاد الوالي عن عمرو بن النعمان بن مقرن المزني قال وانهى رسول الله ﷺ إلى مجلس من مجالس الأنصار ورجل من الأنصار كان عرف بالبذاء ومشائمة الناس، فقال رسول الله ﷺ: سباب المسلم فسوق وقتاله كفر، زاد البغوي في روايته: فقال ذلك الرجل: والله لا أساب رجلا. الحديث الثاني، **قوله** (واقده بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر. **قوله** (لا ترجعون بعدى) كذا لأبي ذر بصيغة الخبر وللباقيين: لا ترجعوا بصيغة النهي وهو المعروف. **قوله** (كفارا) تقدم بيان المراد به في أوائل كتاب الديات، وحمل الأقوال فيه ثمانية، ثم وقفت على تاسع وهو أن المراد ستر الحق والكفر لغة الستر، لأن حق المسلم على المسلم أن ينصره ويعينه، فلما قاتله كأنه غطى على حقه الثابت له عليه. وعاشر وهو أن الفعل المذكور يفرض إلى الكفر، لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شؤم ذلك إلى أشد منها فيخشى أن لا ينجم له بخاتمة الاسلام. ومنهم من جعله من لبس السلاح يقول كفر فوق درعه إذا لبس فوقها ثوبا، وقال الداودي: معناه لا تفعلوا بالمؤمنين ما تفعلون بالكفار، ولا تفعلوا بهم ما لا يحل وأنتم ترونه حراما. قلت: وهو داخل في المعاني المتقدمة. واستشكل بعض الشراح غالب هذه الأجوبة بأن راوى الخبر وهو أبو بكره فهم خلاف ذلك، والجواب أن فهمه ذلك إنما يعرف من توقفه عن القتال واحتجاجة بهذا الحديث، فيحتمل أن يكون توقفه بطريق الاحتياط لما يحتمله ظاهر اللفظ، ولا يلزم أن يكون يعتقد حقيقة كفر من باشر ذلك. ويؤيده أنه لم يمتنع من الصلاة خلفهم ولا امتثال أوامرهم ولا غير ذلك مما يدل على أنه يعتقد فيهم حقيقته. والله المستعان. **قوله** (يضرب بعضكم رقاب بعض) بجرم يضرب على أنه جواب النهي، ويرفعه على الاستئناف، أو يجعل حالا. فعلى الأول يقرى الحل على الكفر الحقيقي ويحتاج إلى التأويل بالمستحل مثلا، وعلى الثاني لا يكون متعلقا بما قبله، ويحتمل أن يكون متعلقا وجوابه ما تقدم. الحديث الثالث. **قوله** (يحيى) هو ابن سعيد الفطان والسند كله بصريون. **قوله** (ابن سيرين) هو محمد. **قوله** (وعن رجل آخر) هو حميد بن عبد الرحمن الخيري كما وقع مصرحا به في «باب الخطبة أيام منى» من كتاب الحج، وقد تقدم شرح الخطبة المذكورة في كتاب الحج، وقوله «أبشاركم» بموحدة ومعجمة جمع بشرة وهو ظاهر جلد الانسان، وأما البشر المنى هو الانسان فلا يثنى ولا يجمع، وأجازه بعضهم لقوله تعالى ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ وقوله «فانه» الهاء ضمير الشأن، وقوله «رب مبلغ» بفتح اللام الثقيلة «ويبلغه» بكسرها، وقوله «من هو» في رواية الكشميني «من هو». **قوله** (أوعى له) زاد في رواية الحج «منه». **قوله** (فكان كذلك) هذه جملة موقوفة من كلام محمد بن سيرين تخللت بين الجمل المرفوعة كما وقع التنبيه عليه واضحا في، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، من كتاب العلم «**قوله** (قال لا ترجعوا) هو بالسند

المذكور من رواية محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ، وقد قال البزار بعد تخريجه بطوله لانه لم من رواه بهذا اللفظ إلا مرة عن محمد بن سيرين . **قوله** ( فلما كان يوم حرق ابن الحضرمي ) في رواية محمد بن أبي بكر المقدمي عن يحيى القطان عند الاسماعيلي ، قال فلما كان ، وفاعل قال هو عبد الرحمن بن أبي بكرة ، وحرق بضم أوله على البناء الجوهول ، ووقع في خط الدمياطي : الصراب أحرق ، وتبعه بعض الشراح ، وليس الآخر بخطاً بل جزم أهل اللغة بالاعتين أحرقه وحرقه ، والتشديد للتكثير ، والتقدير هنا يوم حرق ابن الحضرمي ومن معه ، وابن الحضرمي فيما ذكره العسكري اسمه عبد الله بن عمرو بن الحضرمي وأبوه عمرو هو أول من قتل من المشركين يوم بدر ، وعلى هذا فلعبد الله رؤية ، وقد ذكره بعضهم في الصحابة ، ففي الاستيعاب : قال الواقدي ولد على عهد رسول الله ﷺ ، وروى عن عمر وعند المدائني أنه عبد الله بن عامر الحضرمي وهو ابن عمرو المذكور ، والعلاء بن الحضرمي الصحابي المشهور عمه ، واسم الحضرمي عبيد الله بن عماد وكان حالف بني أمية في الجاهلية ، وأم ابن الحضرمي المذكور أنوب بنت كرز بن ربيعة وهي عمه عبد الله بن عامر بن كرز الذي كان أمير البصرة في زمن عثمان . **قوله** ( حين حرقه جارية ) بجيم وتحتانية ( ابن قدامة ) أي ابن مالك بن زهير بن الحصين التيمي السعدي ، وكان السبب في ذلك ما ذكره العسكري في الصحابة كان جارية يلقب محرقة لأنه أحرق ابن الحضرمي بالبصرة ، وكان معاوية وجه ابن الحضرمي إلى البصرة ليستنفرهم على قتال علي ، فرجه على جارية بن قدامة فحصره ، فتحصن منه ابن الحضرمي في دار فأحرقها جارية عليه . وذكر الطبري في حوادث سنة ثمان وثلاثين من طريق أبي الحسن المدائني ، وكذا أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة ، أن عبد الله بن عباس خرج من البصرة وكان عاملها لعل واستخلف زياد ابن سمية على البصرة ، فأرسل معاوية عبد الله بن عمرو بن الحضرمي ليأخذ له البصرة ، فزل في بني تميم ، وانضمت اليه العثمانية ، فسكتب زياد إلى علي يستنجد ، فأرسل إليه أعين بن ضبيعة الجاشعي فقتل غيلة ، فبعث على بعده جارية بن قدامة فحصر ابن الحضرمي في الدار التي نزل فيها ثم أحرق الدار عليه وعلى من معه وكانوا سبعين رجلاً أو أربعين ، وأنشد في ذلك أشعاراً ، فهذا هو المعتمد ، وأما محاكاه ابن بطال عن المهلب أن ابن الحضرمي رجل امتنع من الطاعة ، فأخرج اليه جارية بن قدامة فصلبه على جذع ثم ألقى النار في الجذع الذي صلب عليه ، فما أدري ما مستنده فيه ، وكأنه قاله بالظن ، والذي ذكره الطبري هو الذي ذكره أهل العلم بالأخبار ، وكان الأحنف يدعى جارية عما أعظمها له ، قاله الطبري ومات جارية في خلافة يزيد بن معاوية قاله ابن حبان ، ويقال انه جويرية ابن قدامة الذي روى قصة قتل عمر كما تقدم . **قوله** ( قال أشرفوا على أبي بكرة ) أي اطلعوا من مكان مرتفع فرأوه ، زاد البزار عن يحيى بن حكيم عن القطان ، وهو في حائط له ، . **قوله** ( فقالوا هذا أبو بكرة يراك ) قال المهلب : لما فعل جارية بابن الحضرمي ما فعل أمر جارية بعضهم أن يشرفوا على أبي بكرة ليختبر ان كان محارباً أو في الطاعة ، وكان قد قال له خيشمة : هذا أبو بكرة يراك وما صنعت بآبن الحضرمي فربما أنسرك عليك بسلاح أو بكلام . فلما سمع أبو بكرة ذلك وهو في عليه له قال : لو دخلوا على دارى مارفت عليهم قصبة ، لاني لا أرى قتال المسيرين فسكيف أن أقاتلهم بسلاح . قلت : ومقتضى ما ذكره أهل العلم بالأخبار كالمدايني أن ابن عباس كان استنفر أهل البصرة بأمر علي ليعاودوا محاربة معاوية بعد الفراغ من أمر التحكيم ، ثم وقع أمر الخوارج فسار ابن عباس إلى علي فشهد معه النهروان ، فأرسل بعض عبد القيس في غيبته إلى معاوية يخبره أن بالبصرة جماعة من

العثمانية ، ويسأله توجيه رجل يطلب بدم عثمان ، فوجه ابن الحضرمي ، فسكان من أمره ما كان ، فالذي يظهر أن جارية بن قدامة بعد أن غلب وحرق ابن الحضرمي ومن معه استنفر الناس بأمر علي ، فكان من رأى أبي بكر ترك القتال في الفتنة كراى جماعة من الصحابة ، فدل بعض الناس على أبي بكر ليلزمه الخروج الى القتال فأجابهم بما قال . قوله ( قال عبد الرحمن ) هو ابن أبي بكر الراوى ، وهو موصول بالسند المذكور . قوله ( فحدثني أُمى ) هي هالة بنت غليظ العجلية ، ذكر ذلك خليفة بن خياط في تاريخه ، وتبعه أبو أحمد الحاكم وجماعة ؛ وسمى ابن سعد أمه هولة والله أعلم . وذكر البخارى في تاريخه وابن سعد أن عبد الرحمن كان أول مولود ولد بالبصرة بعد أن بنيت ، وأرخها ابن زيد سنة أربع عشرة وذلك في أوائل خلافة عمر رضى الله عنه . قوله ( لو دخلوا على ) بتشديد الياء . قوله ( ما بهشت ) بكسر الهاء وسكون المعجمة ، وللكشميني بفتح الهاء وهما لغتان ، والمعنى مادافعتهم يقال بهش بعض القوم إلى بعض إذا تراموا للقتال ، فكأنه قال مادمدت يدي إلى قسبة ولا تناولتها لأدافع بها عنى . وقال ابن التين « ماقت اليهم بقسبة » يقال بهش له إذا ارتاح له وخف إليه ؛ وقيل معناه مارميت وقيل معناه ماتحركت ، وقال صاحب النهاية : المراد ما أقبلت اليهم مسرعا أذفهم عنى ولا بقسبة ، ويقال لمن نظر إلى شيء فأعجبه واشتهاه أو أسرع إلى تناوله : بهش إلى كذا ، ويستعمل أيضا في الخير والشر ، يقال بهش إلى معروف فلان في الخير وبهش إلى فلان تعرض له بالشر ، ويقال بهش القوم بعضهم إلى بعض إذا ابتدروا في القتال وهذا الذى قاله أبو بكر يوفق ما وقع عند أحمد من حديث ابن مسعود في ذكر الفتنة « قلت يا رسول الله فإنا تأمرنى أن أدركت ذلك ؟ قال : كف يدك ولسانك وادخل دارك » قلت يا رسول الله أرايت أن دخل رجل على دارى ؟ قال : فادخل بيتك . قال قلت : أفرأيت أن دخل على بيتى قال فادخل مسجدك - وقبض بيمينه على الكوع - وقل ربى الله حتى تموت على ذلك ، وعند الطبرانى من حديث جندب « ادخلوا بيوتكم وأحملوا ذكركم قال : أرايت أن دخل على أحدنا بيته قال : ليمسك بيده وليكن عبد الله المقتول لا القاتل ، ولاحمد وأبى يعلى من حديث خرشة بن الحر « فمن أنت عليه فليمش بسيفه إلى صفاته فليضربه بها حتى ينكسر ثم ليضطجع لها حتى تنجلي ، وفي حديث أبي بكر عند مسلم « قال رجل يا رسول الله أرايت أن أكرهت حتى ينطلق بى إلى أحد الصنفين فجاء سهم أو ضربنى رجل بسيف ؟ قال : ييؤم بأثمه ولأثمك » الحديث ، والاحاديث في هذا المعنى كثيرة . الحديث الرابع ، قوله ( محمد بن فضيل عن أبيه ) هو ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى . قوله ( لا تردوا ) تقدم في الحج من وجه آخر عن فضيل بلفظ « لا ترجعوا » وساقه هناك أتم . الحديث الخامس حديث جرير وهو ابن عبد الله البجلي ، قوله ( لا ترجعوا ) كذا للاكثر ، وفي رواية السكسميني لا ترجعن بعد العين المهملة المضمومة نون ثقيلة وأصله لا ترجعون ، وقد تقدم في العلم وفي أواخر المغازى وفي الديات بلفظ « لا ترجعوا » وليس لأبى زرعة ابن عمرو بن جرير عن جده في البخارى إلا هذا الحديث ، وعلى بن مدرك الراوى عنه نخعى كوفى متفق على توثيقه ، ولا أعرف له في البخارى سوى هذا الحديث الواحد في المواضع المذكورة

### ٩ - باب تكون فتنة القاعد فيها خير من انقائهم

٧٠٨١ - حدثنا محمد بن عبيد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن أبيه عن أبي مسعدة عن عبد الرحمن بن

أبي هريرة ، قال ابراهيم : وحدثني صالح بن كيسان عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ستكونُ فتنٌ القاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائمُ فيها خيرٌ من المائى ، والمائى فيها خيرٌ من الساعى ، من تشرفَ لها تشدَّ شرفه ، فمن وجدَ منها ملجأً أو معاذاً فليخذ به »

٧٠٨٢ - **عنه** أبو البان أخبرنا شعيب بن زهرى أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ستكونُ فتنٌ للقاعدُ فيها خيرٌ من القائم ، والقائمُ فيها خيرٌ من المائى ، والمائى فيها خيرٌ من الساعى ، من تشرفَ لها تشدَّ شرفه ، فمن وجدَ ملجأً أو معاذاً فليخذ به »

**قوله** ( باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ) كذا ترجم ببعض الحديث ، وأورده من رواية سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة وهو عمه ، ومن رواية ابن شهاب عن سعيد بن المسيب كلاهما عن أبي هريرة ، ومن رواية شعيب بن ابن شهاب الزهرى « أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وكأنه صحح أن لابن شهاب فيه شيخين . ولفظ الحديثين سواء إلا ما سأبينه ، وقد أخرجه في علامات النبوة عن عبد العزيز الأويسى عن ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب عنهما جميعا ، وكذا أخرجه مسلم من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه ، ولم يسق البخارى لفظ سعد بن ابراهيم عن أبي سلمة وساقه مسلم من طريق أبي داود الطيالسى عن ابراهيم بن سعد وفي أوله « تكون فتنة النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القائم » . **قوله** ( ستكون فتن ) في رواية المستملى « فتنة » بالافراد . **قوله** ( القاعد فيها خير من القائم ) زاد الاسماعيلى من طريق الحسن بن اسماعيل الكلبي عن ابراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله « النائم فيها خير من اليقظان واليقظان فيها خير من القاعد » ، والحسن بن اسماعيل المذكور وثقه الذسائى وهو من شيوخه ، ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضا من رواية أبي داود الطيالسى عن ابراهيم بن سعد ، وكان أخرجه أولا من طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبيد الله شيخ البخارى فيه ، فكان ابراهيم بن سعد كان يذكره تماما وناقضا ، ووقع في رواية خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة ، وقد وجدت هذه الزيادة شاهدا من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود بلفظ « النائم فيها خير من المضطجع » وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لأنه قابله بالقاعد . **قوله** ( والمائى فيها خير من الساعى ) في حديث ابن مسعود « والمائى فيها خير من الراكب والراكب فيها خير من المجرى قتلاها كلها في النار » . **قوله** ( خير من الساعى ) في حديث أبي بكرة عند مسلم « ومن الساعى اليها » وزاد « ألا فإذا نزلت فمن كانت له ابل فليلقها بابل » الحديث قال بعض الشراح في قوله « والقاعد فيها خير من القائم » أى القاعد في زمانها عنها قال : والمراد بالقائم الذى لا يستشرفها وبالمائى من يمشى في أسبابه لأمور سواها ، فربما يقع بسبب مشيه في أمر يكرهه وحبكى ابن التين عن الداودى أن الظاهر أن المراد من يكون مباشرا لها في الأحوال كلها ، يعنى أن بعضهم في ذلك أشد من بعض ، فأعلامهم في ذلك الساعى فيها بحيث يكون سببا لإثارتها ، ثم من يكون قائما بأسبابها وهو المائى ، ثم من يكون مباشرا لها وهو القائم ، ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد ، ثم من يكون محتجبا لها ولا يباشر ولا ينظر وهو المضطجع اليقظان ، ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولسكنه راض وهو النائم ، والمراد



بالأفضلية في هذه الخيرية من يكون أقل شراً من فوقه على التفصيل المذكور . **قوله** ( من تشرف لها ) بفتح المثناة والاعجمة وتشديد الراء أى تطالع لها بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها ، وضبط أيضاً من الشرف ومن الاشراف . **قوله** ( تستشرفه ) أى تهلسه بأن يشرف منها على الهلاك ، يقال استشرفت الشيء علوته وأشرفت عليه ، يريد من انتصب لها انتصبت له ومن أعرض عنها أعرضت عنه ، وحاصله أن من طلع فيها بشخصه قابله بشرها ، ويحتمل أن يكون المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته ، ونحوه قول القائل من غالها غلبته . **قوله** ( فن وجد فيها ) في رواية السكسميني « منها » . **قوله** ( ملجأ ) أى يلتجئ إليه من شرها . **قوله** ( أو معاذاً ) بفتح الميم وبالعين المهملة وبالدال المعجمة هو بمعنى الملجأ ، قال ابن التين ورويناه بالضم يبنى معاذاً ، **قوله** ( فليعذب به ) أى ليعتزل فيه ليسلم من شر الفتنة وفي رواية سعد بن إبراهيم « فليستعذ » ووقع تفسيره عند مسلم في حديث أبي بكره ونظاه « فإذا نزلت فن كان له إبل فليلحق بأبله - وذكر الغنم والأرض - قال رجل يارسول الله أرأيت من لم يكن له ؟ قال : يعمد الى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع » . وفيه التحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها وأن شرها يكون بحسب التعلق بها ، والمراد بالفتنة ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم الحق من الميطل . قال الطبري : اختلف السلف فعمل ذلك بعضهم على العزم وهم من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقاً كسعد وابن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكر في آخرين ، وتمسكوا بالظواهر المذكورة وغيرها ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة بلزوم البيوت ، وقالت طائفة بل بالتحول عن بلد الفتنة أصلاً . ثم اختلفوا فمنهم من قال : إذا هجم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ، ومنهم من قال : بل يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قتل . وقال اخرون : اذا بغت طائفة على الامام فامتنعت من الواجب عليها ونصبت الحرب وحب قتالها ، وكذلك لو تحاربت طائفتان وجب على كل قاصر الاخذ على يد المخطيء ونصر المصيب . وهذا قول الجمهور . وفصل آخرون فقالوا : كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا إمام للجماعة فالقتال حينئذ ممنوع . وتناول الاحديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الأوزاعي ، قال الطبري : والصواب أن يقال ان الفتنة أصلها الابتلاء ، وإلنكر المنكر واجب على كل من قدر عليه ، فن أعان الحق أصاب ومن أعان المخطيء أخطأ . وان أشكل الأمر في حالة التي ورد النهي عن القتال فيها . وذهب آخرون الى أن الاحديث وردت في حق ناس مخصوصين ، وأن النهي مخصوص بمن خوطب بذلك . وقيل ان أحاديث النهي مخصوصة بآخر الزمان حيث يحصل التحقق أن المقاتلة انما هي في طلب الملك . وقد وقع في حديث ابن مسعود البنى أشرت اليه وقلت يارسول الله ومتى ذلك ؟ قال أيام المخرج قلت ومتى ؟ قال حين لا يأمن الرجل جليسه ،

### ١٠ - باب إذا اتقى المسلمان بسيفيهما

٧٠٨٣ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد عن رجل لم يُسمه عن الحسن قال « خرجتُ بسلاحي ليالى الفتنة ، فاستقباني أبو بكر فقال : أين تريد ؟ فأت أريدُ نعمة ابن عم رسول الله ﷺ ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فسكلاهما من أهل النار . قيل : فهذا للقاتل ، فما بال الفتول ؟ قال : إنه أراد قتل صاحبه » . قال حماد بن زيد : فذكرتُ هذا الحديث لأبوب وبنس بن عبيد وأنا



ثلاثتهم عن الحسن البصري عن الأحنف بن قيس فساق الحديث دون القصة، وأخرجه أبو داود عن أبي كامل الجعدي، حدثنا حماد، فذكر القصة باختصار يسير. **قوله** (وقال مؤمل) بواو مهموزة وزن محمد وهو ابن اسماعيل أبو عبد الرحمن البصري نزيل مكة، أدركه البخاري ولم يلقه لأنه مات سنة ست ومائتين وذلك قبل أن يرحل البخاري، ولم يخرج عنه إلا تعليقا، وهو صدوق كثير الخطأ قاله أبو حاتم الرازي، وقد وصل هذه الطريق الاسماعيلي من طريق أبي موسى محمد بن المثنى. حدثنا مؤمل بن اسماعيل حدثنا أحمد بن زيد عن أيوب ويونس هو ابن عبيد وهشام عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة، فذكر الحديث دون القصة، ووصله أيضا من طريق يزيد بن سنان. حدثنا مؤمل حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس والمعل بن زياد قالوا حدثنا الحسن، فذكره، وأخرجه أحمد عن مؤمل عن حماد عن الأربعة، فسكان البخاري أشار إلى هذه الطريق. **قوله** (ورواه معمر عن أيوب). قلت: وصله مسلم وأبو داود والنسائي والاسماعيلي من طريق عبد الرزاق عنه فلم يسق مسلم انظره ولا أبو داود، وساقه النسائي والاسماعيلي فقال «عن أيوب عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة سمعت رسول الله ﷺ، فذكر الحديث دون القصة، وفي هذا السند لطيفة وهو أن رجاله كلهم بصريون، وفيهم ثلاثة من التابعين في نسق أولهم أيوب، قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف في سنده: والصحيح حديث أيوب من حديث حماد بن زيد ومعمر عنه. **قوله** (ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة). قلت: عبد العزيز هو ابن عبد الله بن أبي بكرة، وقد وقع منسوبا عند ابن ماجه، ومنهم من نسبته إلى جده فقال عبد العزيز ابن أبي بكرة، وليس له ولا لولده بكار في البخاري إلا هذا الحديث، وهذه الطريق وصلها الطبراني من طريق خاند ابن خدش بكسر المعجمة والندال المهملة وآخره شين معجمة قال حدثنا بكار بن عبد العزيز. بالسند المذكور وانظره. سمعت النبي ﷺ يقول: إن فتنة كائنة، الفاتل والمفتول في النار، إن المفتول قد أراد قتل الفاتل. **قوله** (وقال غندر حدثنا شعبة عن منصور) هو ابن المعتمر (عن ربعي) بكسر الراء وسكون الموحدة وهو اسم بلانظ النسب واسم أبيه حراش بكسر المهملة وآخره شين معجمة تابعي مشهور، وقد وصله الامام أحمد قال حدثنا محمد بن جعفر، وهو غندر بهذا السند مرفوعا وانظره. إذا التقى المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على جرف جهنم، فإذا قتله وقعا فيها جميعا. وهكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة ومن طريقه أبو عوانة في صحيحه. **قوله** (ولم يرفعه سفيان) يعني الثوري (عن منصور) يعني بالسند المذكور، وقد وصله النسائي من رواية يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري بالسند المذكور إلى أبي بكرة قال إذا حمل الرجلان المسلمان السلاح أحدهما على الآخر فهما على جرف جهنم. فإذا قتل أحدهما الآخر فهما في النار، وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب الإيمان أوائل الصحيح، قال العلماء: معنى كونهما في النار أنهما يستحقان ذلك ولكن أمرهما إلى الله تعالى إن شاء عاقبهما ثم أخرجهما من النار كسائر الموحدين وإن شاء عنا عنهما فلم يعاقبهما أصلا، وقيل هو محمول على من استحل ذلك، ولا حجة فيه للخوارج ومن قال من المعتزلة بأن أهل المعاصي مخلدون في النار لأنه لا يلزم من قوله فهما في النار استمرار بقاءهما فيها. واحتج به من لم يترك القتال في الفتنة وهم كل من ترك القتال مع على في حروبه كسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وأبي بكرة وغيرهم وقالوا: يجب الكف حتى لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه. ومنهم من قال لا يدخل في الفتنة فإن أراد أحد قتله دفع عن نفسه وذهب

جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين ، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق . واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ماوقع لهم من ذلك ولو عرف الحق منهم لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب الا عن اجتهاد وقد عفا الله تعالى عن الخطيء في الاجتهاد ، بل ثبت أنه يؤجر أجرا واحداً وأن المصيب يؤجر أجرين كما سيأتي بيانه في كتاب الأحكام ، وحمل هؤلاء الوعيد المذكور في الحديث على من قاتل بغير تأويل سائغ بل بمجرد طلب الملك ، ولا يرد على ذلك منع أبي بكره الأحنف من القتال مع على لأن ذلك وقع عن اجتهاد من أبي بكره أداه إلى الامتناع والمنع احتياطا لنفسه ولمن نصحه ، وسيأتي في الباب الذي بعده مزيد بيان لذلك ان شاء الله تعالى . قال الطبري : لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الحرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حد ولا أبطل باطل ، ولوجد أهل الفسوق سبيلا إلى ارتكاب المحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسى الحرير بأن يحاربوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء انتهى . وقد أخرج البزار في حديثه القاتل والمقتول في النار ، زيادة تبين المراد وهي : اذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار ، ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ : لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قتل ولا المقتول فيم قتل ، فقل : كيف يكون ذلك ؟ قال : الهرج ، القاتل والمقتول في النار ، قال القرطبي فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع هوى فهو الذي أريد بقوله القاتل والمقتول في النار . قلت : ومن ثم كان الذين توقفوا عن القتال في الجمل وصفين أقل عددا من الذين قاتلوا ، وكلهم متأول مأجور إن شاء الله ، بخلاف من جاء بعدهم من قاتل على طلب الدنيا كما سيأتي عن أبي برزة الأسلمي والله أعلم . وما يؤيد ما تقدم ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة رفعه : من قاتل تحت راية عمية يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة فقتل فقتلته جاهلية ، واستدل بقوله : إنه كان حريصا على قتل صاحبه ، من ذهب إلى المؤاخضة بالعزم وان لم يقع الفعل ، وأجاب من لم يقل بذلك أن في هذا فعلا وهو المواجبة بالسلاح ووقوع القتال ، ولا يلزم من كون القاتل والمقتول في النار أن يكونا في مرتبة واحدة ، فالقاتل يعذب على القتال والقتل ، والمقتول يعذب على القتال فقط فيم يقع التعذيب على العزم المجرد ، وقد تقدم البحث في هذه المسألة في كتاب الرقاق عند الكلام على قوله : من هم بحسنة ومن هم بسيئة ، وقالوا في قوله تعالى ﴿ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ﴾ اختيار باب الافتعال في الشر لأنه يشعر بأنه لا بد فيه من المعالجة ، بخلاف الخير فإنه يثاب عليه بالنية المجردة ، ويؤيده حديث : « إن الله تجاوز لأمي ما حدثت به أنفسها ما لم يتكلموا به أو يعملوا » والحاصل أن المراتب ثلاث : الهم المجرد وهو يثاب عليه ولا يؤاخذ به ، واقتران الفعل بالهم أو بالعزم ولا نزاع في المؤاخضة به ، والعزم وهو أقوى من الهم وفيه النزاع . ( تنبيه ) : ورد في اعتزال الأحنف القتال في وقعة الجمل سبب آخر ، فأخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن جاور قال : قلت له رأيت اعتزال الأحنف ما كان ؟ قال : سمعت الأحنف قال : حججنا فاذا الناس مجتمعون في وسط المسجد - يعني النبوي - وفيهم على والزبير وطالحة وسعد إذ جاء عثمان ، فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه ، قال الأحنف : فلقيت طالحة والزبير فقلت : اني لا أرى هذا الرجل - يعني عثمان - إلا مقتولا ، فن تأمراني به ؟ فلا : على ، فقدمنا مكة فلقيت عائشة وقد

بلغنا قتل عثمان فقلت لها : من تأمريني به ؟ قالت : علي ، قال فرجعنا إلى المدينة فبايعت عليا ورجعت إلى البصرة فبينما نحن كذلك إذ أتاني آت فقال : هذه عائشة وطلحة والزبير نزلوا بجانب الحرية يستنصرون بك ، فأتيته عائشة فذكرتها بما قالت لي ، ثم أتيت طلحة والزبير فذكرتهما ، فذكر القصة وفيها : قال فقلت والله لا أفاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحرارى رسول الله ﷺ ، ولا أفاتل رجلا أمرتموني ببيعته ، فاعتزل القتال مع الفريقين . ويمكن الجمع بأنه هم بالترك ثم بدا له في القتال مع علي ثم ثبطه عن ذلك أبو بكر ، أو هم بالقتال مع علي فثبطه أبو بكر ، وصادف مراسلة عائشة له فرجع عنده الترك . وأخرج الطبري أيضاً من طريق قتادة قال : نزل علي بالزاوية فأرسل إليه الاحنف : إن شئت أتيتك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف ، فأرسل إليه : كف من قدرت على كفه

## ١١ - باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ؟

٧٠٨٤ - **حدثنا محمد بن المنثري** حدثنا **الوليد بن مسلم** حدثنا **ابن جابر** حدثني **بسر بن يزيد** عن **الحضرى** أنه سمع **أبا إدريس الخولاني** **« أنه سمع حذيفة بن اليمان يقول : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركنى ، فقلت : يا رسول الله ، إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم . قلت : وهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : نعم وفيه دخن . قلت : وما دخنه ؟ قال : قوم يهدون بغير هدى ، تعرف منهم وتنبكر ، قلت : فهل بعد ذلك الخير من شر ؟ قال : نعم ، دُعاة على أبواب جهنم ، من أجابهم إليها قذفوه فيها . قلت : يا رسول الله ، صفهم لنا ، قال : هم من جلدتنا ، ويتكلمون بألسنتنا . قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : لزمت جماعة المسلمين وإمامهم ، قلت : فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام ؟ قال : فاعتزل تلك الفرق كلها ، ولو أن تعص بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك ،**

**قوله ( باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة ) ؟** كان تامة ، والمعنى ما الذي يفعل المسلم في حال الاختلاف من قبل أن يقع الاجماع على خليفة . **قوله ( حدثنا ابن جابر )** هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر كما صرح به مسلم في روايته عن محمد بن المنثري شيخ البخارى فيه . **قوله ( حدثني بسر )** بضم الموحدة وسكون المهملة ( ابن عبيد الله ) بالتصغير تابعي صغير ، والسند كله شاميون الا شيخ البخارى والصحابي . **قوله ( مخافة أن يدركنى )** في رواية نصر ابن عاصم عن حذيفة عند ابن أبي شيبة ، وعرفت ان الخير لن يسبقني ، **قوله ( في جاهلية وشر )** يشير الى ما كان قبل الاسلام من الكفر وقتل بعضهم بعضا ونهب بعضهم بعضا وإتيان الفواحش . **قوله ( فجاءنا الله بهذا الخير )** يعنى الايمان والامن وصلاح الحال واجتناب الفواحش ، زاد مسلم في رواية أبي الاسود عن حذيفة ، **قوله ( فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال : نعم )** في رواية نصر بن عاصم « فتنة » وفي رواية سبيع بن خالد عن حذيفة عند ابن أبي شيبة « فما العصمة منه ؟ قال السيف قال فهل بعد السيف من تقية ؟ قال نعم هذنة » والمراد بالشر ما يقع من

الفتن من بعد قتل عثمان وهلم جرا أو ما يترتب على ذلك من عقوبات الآخرة . **قوله** ( قال : نعم ، وفيه دخن ) بالمهمله ثم المعجمة المفتوحين بعدها نون وهو الخقد ، وقيل الدغل ، وقيل فساد في القلب ، ومعنى الثلاثة متقارب . يشير الى أن الخير الذي يجيء بعد الشر لا يكون خيرا خالصا فيه كدر . وقيل المراد بالدخن الدخان ويشير بذلك الى كدر الحال ، وقيل الدخن كل أمر مكروه . وقال أبو عبيد يفسر المراد بهذا الحديث ، الحديث الآخر « لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه ، وأصله أن يكون في لون الدابة كدورة فسكان المعنى أن قلوبهم لا يصفو بعضها لبعض . **قوله** ( قوم يهدون ) بفتح أوله ( بغير هدي ) بياء الاضافة بعد الياء للاكثر وبياء واحدة مع التنوين للسكسمة ، وفي رواية أب الأسود « يكون بعدى أئمة يهدون بهداى ولا يستنون بسنتى » . **قوله** ( تعرف منهم وتنكر ) يعنى من أعمالهم . وفي حديث أم سلمة عند مسلم « فن أسكر برىء ومن كره سلم » . **قوله** ( دعاة ) بضم الدال المهملة جمع داع أى الى غير الحق . **قوله** ( على أبواب جهنم ) أطلق عليهم ذلك باعتبار ما يؤول اليه حالهم ، كما يقال لمن أمر بفعل محرم : وقف على شفير جهنم . **قوله** ( ثم م ، جلدتنا ) أى من قومنا ومن أهل لساننا وملتنا ، وفيه إشارة الى أنهم من العرب . وقال الداودى : أى من بنى آدم . وقال القابسى : معناه أنهم فى الظاهر على ملتنا وفى الباطن مخالفون ، وجلدته الشيء ظاهره ، وهى فى الأصل غشاء البدن ، قيل ويؤيد إرادة العرب أن السمرة غالبية عليهم واللون إنما يظهر فى الجلد . ووقع فى رواية أبى الأسود « فيم رجال قلوبهم قلوب الشياطين فى جحيمان إانس » وقوله « جحيمان » بضم الجيم وسكون المثناة هو الجسد ويطلق على الشخص ، قال عيساض : المراد بالشر الأول الفتن التى وقعت بعد عثمان ، والمراد بالخير الذى بعده ما وقع فى خلافة عمر بن عبد العزيز ، والمراد بالذين تعرف منهم وتنكر الأمراء بعده ، فكان فيهم من يتمسك بالسنة والعدل وفيهم من يدعو الى البدعة ويعمل بالجور قلت : والذي يظهر أن المراد بالشر الأول ما أشار اليه من الفتن الأولى ، وبالخير ما وقع من الاجتماع مع على ومعاوية وبالدخن ما كان فى زمنهما من بعض الأمراء كزياد العراف وخلاف من حالف عليه من الخوارج ، وبالدعاة على أبواب جهنم من قام فى طلب الملك من الخوارج وغيرهم ، وإلى ذلك الإشارة بقوله « الزم جماعة المسلمين وإمامهم » يعنى ولو جار ويوضح ذلك رواية أبى الأسود « ول ضرب طهرك وأخذ مالك » وكان مثل ذلك كثيرا فى إمارة الحجاج ونحوه . **قوله** ( تام جماعة المسلمين وإمامهم ) بكسر الهمزة أى أميرهم زاد فى رواية أبى الأسود « تسمع وتطيع وإن ضرب طهرك وأخذ مالك » وكذا فى رواية خالد بن سليمان عند الطبرانى « فإن رأيت خليفة فالزمه وإن ضرب طهرك ، فإن لم يكن خليفة فالهرب » . **قوله** ( ولو أن تعض ) بفتح العين المهملة وتشديد الضاد المعجمة أى ولو كان الاعتزال بالعض فلا تعدل عنه . وتعض بالنصب للجميع ، وضبطه الأشيرى بالرفع ، وتعقب بأن جوازه متوقف على أن يكون « أن » التى تقدمته مخففة من الثقيلة وهنا لا يجوز ذلك لأنها لا تلى « لو » نبه عليه صاحب المغنى ، وفى رواية عبد الرحمن بن قوط عن حذيفة عند ابن ماجه « فلان تموت وأنت عاض على جذل خير لك من أن تتبع أحدا منهم » والجذل بكسر الجيم وسكون المعجمة بعدها لام عود ينصب لتحتك به الابل ، وقوله « وأنت على ذلك أى العض » وهو كناية عن لزوم جماعة المسلمين وطاعة سلاطينهم ولو عصوا . قال البيضاوى : المعنى إذا لم يكن فى الارض خليفة فعليك بالعزلة والصبر على تحمل شدة الزمان ، وعض أصل الشجرة كناية عن مكابدة المشقة كقولهم فلان يعض الحجارة من شدة الألم ، أو المراد اللزوم كقوله فى الحديث الآخر

و عضوا عليها بالنواجذ ، ويؤيد الأول قوله في الحديث الآخر « فان مت وأنت عاض على جذل خير لك من أن تتبع أحدا منهم » ، وقال ابن بطال : فيه حجة لجماعة الفقهاء في وجوب لزوم حماة المسلمين وترك الخروج على أئمة الجور ، لأنه وصف الطائفة الأخيرة بأنهم « دعاة على أبواب جهنم » ، ولم يقل فيهم « تعرف وتنكر » كما قال في الأولين ، وهم لا يذكرون كذلك إلا وهم على غير حق ، وأمر مع ذلك بلزوم الجماعة . قال الطبري : اختلف في هذا الأمر وفي الجماعة ، فقال قوم : هو للوجوب والجماعة السواد الأعظم ، ثم ساق عن محمد بن سيرين عن أبي مسعود أنه وصى من سأله لما قتل عثمان « عليك بالجماعة فان الله لم يكن ليجمع أمة محمد على ضلالة . وقال قوم : المراد بالجماعة الصحابة دون من بعدهم ، وقال قوم : المراد بهم أهل العلم لأن الله جعلهم حجة على الخلق والناس تبسح لهم في أمر الدين . قال الطبري : والصواب أن المراد من الخبر لزوم الجماعة الذين في طاعة من اجتمعوا على تأميره ، فمن نسكت ببعثه خرج عن الجماعة ، قال : وفي الحديث انه متى لم يكن للناس إمام فافترق الناس أحزابا فلا يتبع أحدا في انزقة ويعتزل الجميع ان استطاع ذلك خشية من الوقوع في الشر ، وعلى ذلك ينزل ما جاء في سائر الأحاديث ، وبه يجمع بين ما ظاهره الاختلاف منها ، ويؤيده رواية عيد الرحمن ابن قرط المتقدم ذكرها ، قال ابن أبي جمرة : في الحديث حكمة الله في عبادته كيف أقام كلا منهم فيما شاء ؛ فحب إلى أكثر الصحابة السؤال عن وجوه الخير ليعملوا بها ويبلغوها غيرهم ، وحب لحذيفة السؤال عن الشر ليجتنبه ويكون سببا في دفعه عن أراد الله له النجاة ، وفيه سعة صدر النبي ﷺ ومعرفة بوجوه الحكم كلها حتى كان يجيب كل من سأله بما يناسبه ، ويؤخذ منه أن كل من حبب إليه شيء فإنه يفوق فيه غيره ، ومن ثم كان حذيفة صاحب السر الذي لا يعليه غيره حتى خص بمعرفة أسماء المنافقين وبكثير من الأمور الآتية ، ويؤخذ منه أن من أدب التعليم أن يعلم التلميذ من أنواع العلوم ما يراه مائلا إليه من العلوم المباحة ، فإنه أجدد أن يسرع إلى تفهمه والقيام به وأن كل شيء يهدي إلى طريق الخير يسمى خيرا وكذا بالعكس . ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلا خلاف الكتاب والسنة وجعلهما فرعا لذلك الأصل الذي ابتدعه ، وفيه وجوب رد الباطل وكل ما خالف الهدى النبوي ولو قاله من قاله من رفيع أو وضع

## ١٢ - باب من كره أن يكثر سواد الفتن والظلم

٧٠٨٥ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد **حدثنا** حيوة وغيره قال **حدثنا** أبو الأسود . وقال البث عن أبي

الأسود قال **قطع** على أهل المدينة **بعث** فأكتنبت فيه ، فلقيت عكرمة فأخبرته ، فنهاني أشد النهي ، ثم قال « أخبرني ابن عباس أن أناسا من المسلمين كانوا مع للشركين يكثرون سواد المشركين على رسول الله ﷺ فبأن السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضر به فيقتله ، فأنزل الله تعالى ﴿ إن الذين توفاهم للملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ »

**قوله** ( باب من كره أن يكثر ) بالتشديد ( سواد الفتن والظلم ) أي أهلها ، والمراد بالأسود وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو الاشخاص ، وقد جاء عن ابن مسعود مرفوعا « هن كثر سواد قوم فهو منهم ، ومن رضى عمل قوم

كان شريك من عمل به ، أخرجه أبو يعلى ، وفيه قصة لابن مسعود ، وله شاهد عن أبي ذر في الزهد لابن المبارك غير مرفوع . **قوله** ( حدثنا حيوة ) بفتح المهملة والواو بينهما ياء آخر الحروف ساكنة . **قوله** ( وغيره ) كأنه يريد ابن لهيعة ، فانه رواه عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن أيضا ، وقد رواه عنه أيضا الليث ، لكن أخرج البخاري هذا الحديث في تفسير سورة النساء عن عبد الله بن يزيد شيخه فيه هنا بسنده هذا وقال بعده « رواه الليث عن أبي الأسود » وقد رويناه مرصولا في « معجم الطبراني الأوسط » من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث « حدثني الليث عن أبي الأسود عن عكرمة » فذكر الحديث دون القصة ، قال الطبراني : لم يروه عن أبي الأسود إلا الليث وابن لهيعة . قلت : وهم في هذا الحصر لوجود رواية حيوة المذكورة ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن المقبري عن حيوة وحده به ، وقد ذكرت من وصل رواية ابن لهيعة في تفسير سورة النساء مع شرح الحديث . وقوله ( فيأتى السهم فيرمى به ) قيل هو من القلب والتقدير فيرمى بالسهم فيأتى . قلت : ويحتمل أن تكون الفاء الثانية زائدة ، وثبت كذلك لأبي ذر في سورة النساء فيأتى السهم يرمى به . . وقوله ( أو يضربه ) معطوف على « فيأتى » لا على « فيصيب » أى يقتل إما بالسهم وإما بالسيف ، وفيه تخطئة من يقيم بين أهل المعصية باختياره لا لقصد صحيح من إنكار عليهم مثلا أو رجاء انقاذ مسلم من هلكه ، وأن القادر على التحول عنهم لا يعذر كما وقع للذين كانوا أسلوا ومنعهم المشركون من أهلهم من الهجرة ثم كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين بل لإيهام كثرتهم في عيون المسلمين لحصلت لهم المواقعة بذلك ، فرأى عكرمة أن من خرج في جيش يقاتلون المسلمين يأثم وان لم يقاتل ولا نوى ذلك ، ويتأيد ذلك في عكسه بحديث « هم القوم لا يشق بهم جلسهم » كما مضى ذكره في كتاب الرقاق

### ٩٣ - باب إذا بقى في حثالة من الناس

٧٠٨٦ - **حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان** **حدثنا الأعمش** عن **زيد بن وهب** « **حدثنا** حذيفة قال **حدثنا** رسول الله ﷺ حديثين رأيت أحدهما وأنا أنتظر الآخر : **حدثنا** أن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال ، ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة ، و**حدثنا** عن رفعها قال : بنام الرجل **النومة فتقبض الأمانة** من قلبه فيظل أثرها مثل أثر الوكت ، ثم بنام النومة فتقبض فيها أثرها مثل أثر الجمل ، كجمر دخر جته على رجلك فينفظ فتراه منتقرا أو يس فيه شيء ، ويصبح للناس يتبايعون فلا يكاد أحد يؤدئ الأمانة ، فيقال : إن في بني فلان رجلا أميناً ، ويقال الرجل : ما أهله وما أطرفه وما أجلده وما في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، واقتدى على زمان ولا أبالي أيكم بايعت ، لكن كان مسلماً رده على الإسلام ، وإن كان نصرانياً رده على ساعيه ، وأما اليوم فأكنت أبايع إلا فلانا وفلانا »

**قوله** ( باب إذا بقى ) أى المسلم ( فى حثالة من الناس ) أى ماذا يصنع ؟ والحثالة بضم المهملة وتخفيف المثالثة وتقدم تفسيرها فى أوائل كتاب الرقاق ، وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الطبري وصححه ابن حبان من طريق



العلام بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : كيف بك يا عبد الله بن عمرو إذا بقيت في حثالة من الناس قد مرجت عهودهم وأماناتهم واختلفوا فصاروا هكذا ، وشبك بين أصابعه . قال : فما تأمرني ؟ قال : عليك بخاصتك . ودع عنك عوامهم ، قال ابن بطال : أشار البخاري الى هذا الحديث ولم يخرج له لأن العلامة ليس من شرطه فأدخل معناه في حديث حذيفة . قلت : يجتمع معه في قلة الأمانة وعدم الوفاء بالعهود وشدة الاختلاف ، وفي كل منهما زيادة ليست في الآخر . وقد ورد عن ابن عمر مثل حديث أبي هريرة أخرجه حنبل بن اسحق في كتاب التين من طريق عامر بن محمد بن محمد عن أخيه . واقد وتقدم في أبواب المساجد من كتاب الصلاة من طريق واقد وهو محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر د سمعت أب يقول قال عبد الله بن عمرو قال رسول الله ﷺ يا عبد الله بن عمرو كيف بك إذا بقيت في حثالة من الناس ، إلى هنا انتهى ما في البخاري وبقيته عند حنبل مثل حديث أبي هريرة سواء وزاد قال : فكيف تأمرني يا رسول الله ؟ قال : تأخذ بما تعرف وتدع ما تنكر ، وتقبل على خاصتك وتدع عوامهم ، وأخرجه أبو يعلى من هذا الوجه . وأخرج الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو نفسه من طرق بعضها صحيح الاسناد وفيه قالوا كيف بنا يا رسول الله ؟ قال : تأخذون ما تعرفون ، فذكر مثله بصفة الجمع في جميع ذلك . وأخرجه الطبراني وابن عدى من طريق عبد الحميد بن جعفر بن الحكم عن أبيه عن علباء بكسر المهملة وسكون الهمزة بعدها موحدة ومد رفعه د لانقوم الساعة إلا على حثالة الناس ، الحديث ، وللطبراني من حديث سهل بن سعد قال د خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس فيه عمرو ابن العاص وابناه فقال د فذكر مثله وزاد د وإياكم والتون في دين الله . قوله د حدثنا محمد بن كثير ( تقدم بهذا السند في كتاب الرقاق في د باب رفع الأمانة ، وان الجذر الأصل وتمتج جيمه وتسكس . قوله ) ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة ( كذا في هذه الرواية باعادة ثم . وفيه إشارة الى أنهم كانوا يتعلمون القرآن قبل أن يتعلموا السنن ، والمراد بالسنن ما يتلقونه عن النبي ﷺ واجبا كان أو مندوبا . قوله ) وحدثنا عن رفعها ( هذا هو الحديث الثاني الذي ذكر حذيفة أنه ينتظره وهو رفع الأمانة أصلا حتى لا يبي من يوصف بالأمانة إلا النادر ، ولا يعكر على ذلك ما ذكره في آخر الحديث بما يدل على قلة من ينسب للأمانة فان ذلك بالنسبة إلى حال الأولين ، فالذين أشار اليهم بقوله د ما كنت أبائع إلا فلانا وفلانا ، هم من أهل العصر الأخير الذي أدركه والأمانة فيهم بالنسبة إلى العصر الأول أقل ، وأما الذي ينتظره فانه حيث تنفذ الأمانة من الجميع إلا النادر . قوله ( فيظل أثرها ) أي يصير وأصل د ظل ، ماعمل بالنهار ثم أطلق على كل وقت . وهي هنا على بابها لأنه ذكر الحالة التي تسكون بعد النوم وهي غالبا تقع عند الصبح . والمعنى أن الأمانة تذهب حتى لا يبق منها إلا الأثر الموصوف في الحديث . قوله ( مثل أثر الوكت ) بفتح الواو وسكون الكاف بعدها مشاة ، تقدم تفسيره في الرقاق وأنه سواد في اللون ، وكذا المحل وهو بفتح الميم وسكون الجيم أثر العمل في اليد . قوله ( فنقط ) بكسر الفاء بعد النون المقترحة أي صار منتظا وهو المنتظر بنون ثم مشاة ثم موحدة يقال انتبر الجرح وانتفض اذا ورم وامتلا ماء وحاصل الخبر أنه أنذر برفع الأمانة وان الموصوف بالأمانة يسلبها حتى يصير خائنا بعد أن كان أمينا . وهذا انما يقع على ما هو شاهد لمن خالط أهل الحياة فانه يصير خائنا لأن القرن يقتدى بقرينه . قوله ( ولقد أت على زمان الخ ) يشير الى أن حال الأمانة أخذ في الانحسار من ذلك الزمان . ركزت راء حذيفة في أول سورة ست وملائين بعد

قتل عثمان بقليل ، فأدرك بعض الزمن الذى وقع فيه التغير فأشار اليه ، قال ابن التين : الأمانة كل ما يخفى ولا يعلمه الا الله من المكلف . وعن ابن عباس : هى الفرائض التى أمروا بها ونهوا عنها ، وقيل هى الطاعة ، وقيل التكليف ، وقيل العهد الذى أخذه الله على العباد . وهذا الاختلاف وقع فى تفسير الأمانة المذكورة فى الآية ﴿ إنا عرضنا الأمانة ﴾ وقال صاحب التحرير : الأمانة المذكورة فى الحديث هى الأمانة المذكورة فى الآية وهى عين الايمان ، فاذا استمكنك فى القلب قام باداء ما أمر به واجتنب ما نهى عنه . وقال ابن العربي : المراد بالأمانة فى حديث حذيفة الايمان ، وتحقيق ذلك فيما ذكر من رفعها أن الأعمال السيئة لا تزال تضعف الايمان ، حتى اذا تناهى الضعف لم يبق إلا أثر الايمان ، وهو التلطف باللسان والاعتقاد الضعيف فى ظاهر القلب ، فشبّهه بالأثر فى ظاهر البدن ، وكفى عن ضعف الايمان بالنوم ، وضرب مثلاً لزهق الايمان عن القلب حالاً بزهق الحجر عن الرجل حتى يقع بالارض . قوله ( ولا أبالي أياكم بايعت ) تقدم فى الرقاق أن مراده المبايعة فى السالع ونحوها ، لا المبايعة بالخلافة ولا الإمارة . وقد اشتهر انكار أبي عبيد وغيره على من حل المبايعة هنا على الخلافة وهو واضح ، ووقع فى عبارته أن حذيفة كان لا يرضى بأحد بعد عمر يعنى فى الخلافة وهى مبايعة له والقيام فى نصره ، ومات فى أوائل خلافته كما مضى فى « باب عثمان وعمر عليها ، وبايع لعلى وحرص على المبايعة له والقيام فى نصره ، ومات فى أوائل خلافته كما مضى فى « باب اذا التقى المسلمان بسيفيهما » والمراد أنه لو وثقه بوجود الأمانة فى الناس أولاً كان يقدم على مبايعة من اتفق من غير بحث عن حاله ، فلما بدأ التغير فى الناس وظهرت الخيانة صار لا يبايع الا من يعرف حاله . ثم أجاب عن إيراد مقدر كان قائلاً قال له : لم تزل الخيانة موجودة لأن الوقت الذى أشرت اليه كان أهل الكفر فيه موجودين وهم أهل الخيانة ، فأجاب بأنه وإن كان الأمر كذلك لكنه كان يثق بالموثوقين لذاته وبالکافر لوجود ساعيه وهو الحاكم الذى يحكم عليه ، وكانوا لا يستعملون فى كل عمل قس أو جن الا المسلم ، فكان واثقاً بانصافه وتخليص حقه من الكفار ان خانته ، بخلاف الوقت الأخير الذى أشار اليه فإنه صار لا يبايع إلا أفراداً من الناس يثق بهم . وقال ابن العربي : قال حذيفة هذا القول لما تغيرت الأحوال التى كان يعرفها على عهد النبوة والخليفةين فأشار الى ذلك بالمبايعة ، وكفى عن الايمان بالأمانة وعمّا يخالف أحكامه بالخيانة ، والله أعلم

#### ١٤ - باب التعرّب فى الفتنة

٧٠٨٧ - **حديث** قتبية بن سعيد حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد « عن سلمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج فقال : يا ابن الأكوع ارتدذت على ههنا ، تعرّبت ؟ قال : لا ، ولكن رسول الله ﷺ أذن لي فى البؤد . وعن يزيد بن أبي عبيد قال : لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة بن الأكوع إلى الرّبذة وتزوّج هناك امرأة وولدت له أولاداً ، فلم يزل بها حتى قيل أن يموت بإياله ، نزل المدينة »

٧٠٨٨ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ضمصة عن أبيه « عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « يؤشك أن يكون خير مال للمسلم تمّ يدهم بها شفع الجبال ومواقع القهار ، يفرّ بدنيه من الفتن »

قوله (باب التعرب في الفتنة) بالعين المهمة والراء الثقيلة أى السكنى مع الأعراب بفتح الالف ، وهو أن ينتقل المهاجر من البلد التي هاجر منها فيسكن البدو فيرجع بعد هجرته أعرابيا ، وكان اذ ذاك محرما إلا أن أذن له أنسارح في ذلك . وقيدته بالفتنة إشارة إلى ماورد من الإذن في ذلك عند حول الفتن كما في ثاني حديثي الباب ، وقيل بمنعه في زمن الفتنة لما يترتب عليه من خذلان أهل الحق ، والسكن نظر السلف اختلف في ذلك : فهم من أثر السلامة واعتزل الفتن كسعد بن محمد بن مسلمة وابن عمر في طائفة ، ومهم من باشر القتال وهم الجمهور . ووقع في رواية كريمة « التعرب » بالزاي ويليها محوم وخصوص ، وقال صاحب المطالع : وجدته بخطي في البخاري بالزاي وأخشى أن يكون وهما ، فإن صح فعناه البعد والاعتزال . قوله (حدثنا حاتم) بمهمة ثم مشاة هر ابن اسماعيل السكوني نزول المدينة ، ويزيد بن أبي عبيد في رواية لفضلي عن حاتم « أنبأنا يزيد بن أبي عبيد » أخرجا أبو نعيم قوله (عن سمة بن الأكوع أنه دخل على الحجاج) هو ابن يوسف الثقفى الأمير المشهور ، وكان ذلك لما ولي الحجاج إمرة الحجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة إلى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين . قوله (ارتدت على عقبيك) كأنه أشار إلى ما جاء من الحديث في ذلك كما تقدم عند السكيات في كتاب الحدود ، فإن من جملة ما ذكر في ذلك « من رجع بعد هجرته أعرابيا » وأخرج للنسائي من حديث ابن مسعود رفعه « لعن الله أكل الربا وموكله » الحديث وفيه « والمرتب بعد هجرته أعرابيا » فإن ابن الأثير في النهاية : كان من جمع بعد هجرته إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمرتد ، وقال غيره : كان ذلك من جفاء الحجاج حيث خاطب هذا اصحابي الجليل بهذا الخطاب التوبيخ من قبل أن يستكشف عن عدوه ، ويقال انه أراد قتله فبين أخيه التي يريد أن يجعله مستحقا للقتل بها . وقد أخرج الطبراني من حديث حماد بن مسعدة عن يزيد بن أبي عبيد عن سمة « أنه استأذن رسول الله ﷺ في البداوة فأذن له أخرجه الاستماعي . وفي نسخة « استأذنت النبي ﷺ » وقد وقع لسمة في ذلك قصة أخرى مع غير الحجاج . وخرج أحمد في طريق سعيد بن أبي إسحق عن سمة أن أباه حدثه قال « قدم سمة المدينة فلقبته بريسة بن الحصيص فقال : ارتدت عن هجرتك . فقال : معاذ الله . إن في أذن من رسول الله ﷺ سمعته يقول : ابدوا يا أسم - أى لقبه المشهوره التي منها سمة وأبو برزة وبريدة المذكور - قالوا : انا نخاف أن يقدح ذلك في هجرتنا . قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وله شاهد من رواية عمرو بن عبد الرحمن بن حزم . قال « سمعت رجلا يقول لخارجي : من بقي من أصحاب رسول الله ﷺ ؟ هل : أس بن مالك وسهم بن الأكوع . فقال رجل : أما سمة فقد ارتد عن هجرته . فقال : لا تأمن ذلك . فأتى سمع رسول الله ﷺ يقول لأسم : ابدوا . قالوا انا نخاف أن نرتد بعد هجرتنا . قال : أنتم مهاجرون حيث كنتم » وسند كل منهما حسن . قوله (وعن يزيد بن أبي عبيد) هو موصول بالسند المذكور . قوله (أفش عثمان بن عفان خرج سمة إلى الرعدة) بفتح الراء والموحدة بعدها معجمه موضع بالبادية بين مكة والمدينة . ويستفاد من هذه الرواية مدة سكنى سمة البادية وهي نحو الأربعين سنة . لأن فاش عثمان كان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وموت سمة سنة أربع وسبعين على الصحيح . قوله (فيم يربها) في روايه السكسين « هناك » (سقى قبل أن يموت بليال) كذا فيه بخط « كان ، بعد قوله » حتى ،

وقبل قوله « قبل ، وهى مقدرة وهو استعمال صحيح . قوله ( نزل المدينة ) فى رواية المستملى والسرخسى « فنزل » بزيادة فام ، وهذا يشعر بأن سلمة لم يمت بالبادية كما جرم به يحيى بن عبد الوهاب بن منده فى الجزء الذى جمعه فى آخر من مات من الصحابة بل مات بالمدينة كما تقتضيه رواية يزيد بن أبى عبيد هذه وبذلك جزم أبو عبد الله بن منده فى « معرفة الصحابة » وفى الحديث أيضا رد على من أرخ وفاة سلمة سنة أربع وستين فإن ذلك كان فى آخر خلافة يزيد بن معاوية ولم يكن الحجاج يومئذ أميرا ولا ذا أمر ولا نهى ، وكذا فيه رد على الهيثم بن عدى حيث زعم أنه مات فى آخر خلافة معاوية وهو أشد غلطا من الأول أن أراد معاوية بن أبى سفيان وإن أراد معاوية ابن يزيد بن معاوية فهو عين القول الذى قبله ، وقد مضى الكرماني على ظاهره فتك : مات سنة ستين وهى السنة التى مات فيها معاوية بن أبى سفيان ، كذا جرم به والصواب خلافه ، وقد اعترض الذهب على من زعم أنه عاش ثمانين سنة ومات سنة أربع وسبعين لأنه يلزم منه أن يكون له فى الحديبية اثنتا عشرة سنة وهو باطل لأنه ثبت أنه قاتل يومئذ وبابيع . قلت : وهو اعترض متجه ، لكن ينبغى أن ينصرف إلى سنة وفاته لا إلى مبلغ عمره فلا يلزم منه رجحان قول من قال مات سنة أربع وستين فإن حديث جابر يدل على أنه تأخر عنها لقوله لم يبق من الصحابة إلا أنس وسلمة . وذلك لائق بسنة أربع وسبعين فقد عاش جابر بن عبد الله بعد ذلك إلى سنة سبع وسبعين على الصحيح وقيل مات فى التى بعدها وقيل قبل ذلك . ثم ذكر حديث أبى سعيد « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم » الحديث وفى آخره « يفر بدينه من الفتن » وقد تقدم بعض شرحه فى « باب المرأة » من كتاب الرقاق ، وأشار إلى حل صنيع سلمة على ذلك لسكوته لما قتل عثمان ووقعت الفتن اعتزل عنها وسكن الربذة وتأهل بها ولم يلبس شيئا من تلك الحروب . والحق حمل عن كل أحد من الصحابة المذكورين على السداد فمن لبس القتال اتضح له الدليل لثبوت الأمر بقتال الباغية وكانت له قدرة على ذلك ، ومن قعد لم يتضح له أى المئتين هى الباغية وإذا لم يكن له قدرة على القتال . وقد وقع لخرجة بن ثابت أنه كان مع على وكان مع ذلك لا يقاتل فلما قتل عمار قاتل حينئذ وحده حديث « يقتل عمارا الفئة الباغية » أخرجه أحمد وغيره ، وقوله « يوشك » هو بكسر الشين المعجمة أى يسرع وزنه ومعناه . ويجوز يوشك بفتح الشين . وقال الجوهري هى لغة رديئة ، وقوله « أن يكون خير مال المسلم » يجوز فى حيز الرفع والنصب فإن كان غنم بالرفع فالنصب والا فالرفع وتقدم بيان ذلك فى كتاب الايمان أول الكتاب ، والأشهر فى الرواية غنم بالرفع . وقد جوز بعضهم رفع خير مع ذلك على أن يقدر فى يكون صميم الشأن وغنم وحيز مبتدأ وحيز ولا يحى تسكفه . وقوله « شفع الجبال » بفتح الشين المعجمة والعين المهملة بعدها فام جمع نبعه كأكم وأكفة رموس الجبال والمرعى فيها والماء ولا سيما فى بلاد الحجاز أيسر من غيرها ، ووقع عند بعض رواة الموطأ بضم أوله وفتح ثانيه وبالوحد بدل الفاء جمع شعبة وهى ما انفرج بين جبلي ولم يختلفوا فى أن الشين معجمة . ووقع لغير مالك كالاول لكن السمس مهمة وسبق بيان ذلك فى أواخر علامات النبوة ، وقد وقع فى حديث أبى هريرة عند مسلم نحو هذا الحديث « لفظه » ورجل فى رأس شعبة من هذه الشعاب . « قوله » ( يفر بدينه من الفتن ) قال الكرماني هذه الجملة حالية وذو الحال الضمير المستتر فى يتبع أو المسلم إذا جوزنا الحال من المضاعف اليه فقد وجد شرطه وهو شدة الملابس وكأنه جرى منه ، واتحاد الخبر بالمال واضح . ويجوز أن تسكو واستنافية وهو واضح انتهى . والخبر دال على فضيلة المرأة لمن حاف على دينه ، وقد اختلف السلف فى

أصل العزلة فقال الجمهور الاختلاط أولى لما فيه من اكتساب الفرائد الدينية للقيام بشعائر الاسلام وتكثير سواد المسلمين وايصال أنواع الخير اليهم من اعارة واغاثة وعبادة وغير ذاك . وقال قوم العزلة أولى لتحقيق السلامة بشرط معرفة ما يتعين . وقد مضى طرف من ذلك في باب العزلة . من كتاب الرقاق وقال النووي المختار تفضيل المخاطبة لمن لا يطلب على ظنه أنه يقع في معصية ، فإن أشكل الامر فالعزلة أولى . وقال غيره : يختلف باختلاف الاشخاص ، فمنهم من يتحتم عليه أحد الأمرين ومنهم من يرجح وليس الكلام فيه بل اذا تساوى فيختلف باختلاف الأحوال فإن تمارضا اختلف باختلاف الأوقات ، فمن يتحتم عليه المخاطبة من كانت له قدرة على إزالة المنكر فيجب عليه إما عينا وإما كفاية بحسب الحال والامكان ، ومن يرجح من يغلب على ظنه أنه يسلم في نفسه اذا قام في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومن يستوى من يأمن على نفسه واسكنه يتحتم أنه لا يطاع ، وهذا حيث لا يكون هناك فتنة عامة فان وقعت الفتنة ترجحت العزلة لما يذشأ فيها غالباً من الوقوع في المحذور ، وقد تقع العقوبة بأصحاب الفتنة فتعم من ليس من أهلها كما قال تعالى ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبون الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ ويؤيد ربه ويدع الناس من شره ، وقد تقدم في باب العزلة . من كتاب الرقاق حديث أبي هريرة الذي أشرت اليه آنفاً فان أوله عند مسلم «خير معاشر الناس رجل ممسك بعنان فرسه في سبيل الله ، الحديث وفيه « ورجل في غنيمة ، الحديث وكأنه ورد في أي السكسب أطيب ، فان أخذ على عمومه دل على فضيلة العزلة لمن لا يتأق له الجهاد في سبيل الله إلا أن يكون قيد بزمان وقوع الفتن والله أعلم

### ١٥ - باب التمسؤذ من الفتن

٧٠٨٩ - **حديث** ماوذ بن فضالة حدثننا هشام عن قتادة « هن أنس رضى الله عنه قال : سألوا النبي ﷺ حتى أحفوه بالمساءة ، فصعد النبي ﷺ ذات يوم المنبر فقال : لا تسألوني عن شيء إلا بديت لكم ، فجاءت أنظر ميمناً وشمالاً فاذا كل رجل رأسه في ثوبه يبيكي ، فأنشأ رجل كان إذا لاهى يمدى إلى غير أبيه فقال : يا نبي الله ، من أبي ؟ فقال : أبوك حذافة . ثم أنشأ عمر فقال : رضينا بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد رسولاً . نعوذ بالله من سوء الفتن ، فقال النبي ﷺ : ما رأيت في الخير والشر كاليوم قُط ، إنه صوّرت لي الجنة والنار حتى رأيتهما دون الحائط . قال قتادة يُذكر هذا الحديث عند هذه الآية ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤوكم ﴾

٧٠٩٠ - وقال عباس الترمذي : حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سميد حدثننا قتادة أن أنساً حدثهم أن نبي الله ﷺ بهذا . . بهذا ، وقال « كل رجل لافاً رأسه في ثوبه يبيكي ، وقال : عائذاً بالله من سوء الفتن ، أو قال : أعوذ بالله من سوء أي الفتن »

٧٠٩١ - وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سميد ومعتز عن أبيه عن قتادة « أن أنسا

حدثهم عن النبي ﷺ بهذا وقال : عائذا بالله من شر الفتن »

**قوله** ( باب التعوذ من الفتن ) قال ابن بطال : في مشروعية ذلك الرد على من قال : أسألو الله الفتنه فان فيها حصاد المنافقين ، وزعم أنه ورد في حديث وهو لا يثبت رفعه بل الصحيح خلافه . قلت : أخرجه أبو نعيم من حديث علي بن رافع ، لا نسكرها الفتنه في آخر الزمان فانها تبير المنافقين ، وفي سنده ضعيف ومجهول ، وقد تقدم في الدعوات عدة تراجم التعوذ من عدة أشياء منها الاستعاذه من فتنه الغنى والاستعاذه من فتنه الفقر والاستعاذه من أزدل العمر ومن فتنه الدنيا ومن فتنه النار وغير ذلك ، قال العلماء : أراد ﷺ مشروعية ذلك لأمنته . **قوله** ( هشام ) هو المستوثاق . **قوله** ( عن أنس ) في رواية سليمان التيمي عن قتادة أن أنسا حدثهم . **قوله** ( أحفوه ) أي الحوا عليه في السؤال ، وعند الاسماعيلي في رواية من هذا الوجه ، أحفوه أو أحفوه بالمسألة . **قوله** ( ذات يوم المنبر ) في رواية الكشميني ، ذات يوم على المنبر . **قوله** ( فاذا كل رجل رأسه في ثوبه ) في رواية الكشميني ، لاف رأسه في ثوبه ، وتقدم في تفسير المائدة من وجه آخر ، لهم خنين ، وهو بالمعجمة أي من البكاء . **قوله** ( فأنشأ رجل ) أي بدأ الكلام ، وفي رواية الاسماعيلي ، فقام رجل ، وفي لفظ له ، فأتى رجل . **قوله** ( كان إذا لاحى ) بفتح المهملة من الملاحاة وهي المماراة والمجادلة . **قوله** ( أبوك حذافة ) في رواية معتز ، سمعت أبي عن قتادة ، عند الاسماعيلي ، واسم الرجل حارثة . قلت : والمعروف أن السائل عبد الله آخر خارجة ، وتقدم في تفسير المائدة من قال أنه قيس بن حذافة . وعند أحمد من رواية محمد بن عمرو عن أبي سابة عن أبي هريرة رفعه ، ولا تسألوني عن شيء ، إلا أخبرتكم به ، فقال عبد الله بن حذافة : من أبي يارسول الله ؟ قال : حذافة بن قيس ، فرجع إلى أمه فعاتبته له : ما حاكك على الذي صنعت ؟ فقد كنا في جاهلية ، فقال : اني كنت لأحب أن أعلم من هو أني من كان من الناس . **قوله** ( ثم أنشأ عمر ) كذا وقع في هذه الرواية ، وتقدم في تفسير سورة المائدة من طريق أخرى أتم من هذا ، وعند الاسماعيلي من طريق معتز المذكور من الزيادة « فأرم » براء مفتوحة ثم ميم ثقيلة ، وخنوا أن يكونوا بين يدي أمر عظيم ، قال أنس : فجعلت ألتفت يميناً وشمالاً فلا أرى كل رجل إلا قد دس رأسه في ثوبه ييسكي ، وجعل رسول الله ﷺ يقول : سوني ، فذكر الحديث . وعند أحمد عن أبي عامر الحمصي عن هشام بعد قوله أبوك حذافة ، فقال رجل : يارسول الله في الجنة أنا أو في النار ؟ قال : في النار ، وسيأتي ذلك في كتاب الاعتصام من رواية الزهري عن أنس . **قوله** ( من سوء الفتن ) بضم السين المهملة بعدها واو ثم همزة ، وللكشميني « شر » بفتح المعجمة وتشديد الراء . **قوله** ( صرورت الجنة والنار ) في رواية الكشميني « صرورت لي » . **قوله** ( دون الحائط ) أي بينه وبين الحائط . وزاد في رواية الزهري عن أنس « فلم أر كاليوم في الخير والشر » ، وسيأتي بيانه في كتاب الاعتصام . **قوله** ( قال قتادة : يذكر هذا الحديث عند هذه الآية لا يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ) هر بضم أول يذكر وفتح السكاف . ووقع في رواية الكشميني ، فـ كان قتادة يذكر ، بفتح أوله وضم السكاف وهي أوجه ، وكذا وقع في رواية الاسماعيلي . **قوله** ( وقال عباس ) هو بموحدة ومهملة وهو ابن الوليد ( الزبني ) بفتح النون ثم سين مهملة ، ومضى في علامات النبوة له حديث

وفي أواخر المغازي في « باب بعث معاذ وأب موسى إلى اليمن ، آخر ، ومن جاء بهذه الصورة فيما عدا هذه المواضع الثلاثة في البخاري فهو عياش بن الوليد الرقام بمشاة تحنانية وآخره معجمة ، ويزيد شيخه هو ابن زريع ، وسعيد هو ابن أبي عروبة ، وقد وصله أبو نعيم في « المستخرج » من رواية محمد بن عبد الله بن رسته بضم الراء وسكون المهملة بعدها مثناة مفتوحة قال « حدثنا العباس بن الوليد به » وذلك يؤيد كونه بالمهملة لأن الذي بالشين المعجمة ليس فيه الألف واللام . قوله ( بهذا ) أي بهذا الحديث الماضي ، ثم بين أن فيه زيادة قوله « لافا » فدل على أن زيادتها في الأول وهم من الكشميين . قوله ( وقال عائذا ) بين أن في رواية سعيد بالشك في سوء وسوأي قوله ( عائذا بالله ) هكذا وقع بالنصب وهو على الحال أي أقول ذلك عائذا أو على المصدر أي عياذا ، وجاء في رواية أخرى بالرفع أي أنا عائذ . قوله ( وقال لي خليفة ) هو ابن خياط العصفري ، وأكثر ما يخرج عنه البخاري يقع بهذه الصيغة لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ، وكأنه أخذ ذلك عنه في المذاكرة . وقوله سعيد هو ابن أبي عروبة ومعهتم هو ابن سليمان التيمي . قوله ( عن أبيه ) يعني عن أبي معتمر ، وذكر هذه الطريق الأخرى لقوله في آخره « من شر الفتن » بالشين المعجمة والراء ، وقد تقدم التنبيه على المواضع التي ذكر فيها هذا الحديث في تفسير المائدة وأن بقية شرحه يأتي في كتاب الاعتصام إن شاء الله تعالى

### ١٦ - باب قول النبي ﷺ « الفتنَةُ من قِبَلِ المشرقِ »

٧٠٩٢ - **حدثني** عبد الله بن محمد حدثنا هشام بن يوسف عن مَعْمَرٍ عن الزُّهْرِيِّ عن سالم « عن أبيه » عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر فقال : الفتنَةُ هاهنا ، الفتنَةُ هاهنا ، من حيث يطعمُ قرنُ الشيطان . أو قال : قرنُ الشمس »

٧٠٩٣ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ وهو مستقبل المشرق يقول : إلا إن الفتنَةَ هاهنا من حيث يطعم قرن للشيطان »

٧٠٩٤ - **حدثنا** علي بن عبد الله حدثنا أزهر بن سعيد عن ابن عون عن نافع « عن ابن عمر قال : ذكرَ النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا ، قالوا يارسول الله : وفي نجدنا ، قال : اللهم بارك لنا في شامنا ، اللهم بارك لنا في يمننا . قالوا : يارسول الله وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن وبها يطعم قرنُ الشيطان »

٧٠٩٥ - **حدثنا** إسحاق بن شاهين الواسطي حدثنا خالد عن بيان عن وبرة بن عبد الرحمن عن سعيد ابن جبير قال « خرج علينا عبد الله بن عمر فرَجَوْنَا أن يُحدِّثَنَا حديثًا حسنًا ، قال فهاذرتنا إليه رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن حدثنا عن القتال في الفتنَةِ والله يقول ( فأنالوهم حتى لا تكون فتنة ) فقال : هل تدري ما الفتنَةُ ؟ فكلنك أمك ؟ إنما كان محمد ﷺ يقاتل المشركين ، وكان الدخولُ في دينهم فتنة ولبس كفتالكم على الملوك »

**قوله** (باب قول النبي ﷺ الفتننة من قبل المشرق) أى من جهته ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الاول ذكره من وجهين ، وقد ذكرت في شرح حديث أسامة في أوائل كتاب الفتن وجه الجمع بينه وبين قوله ﷺ «إني لأرى الفتن خلال يبوئسكم» وكان خطابه ذلك لأهل المدينة . **قوله** (عن النبي ﷺ أنه قام إلى جنب المنبر) في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الترمذى «أن النبي ﷺ قام على المنبر» وفي رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في مناقب قریش بسنده «سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر» وفي رواية يونس بن يزيد عن الزهري عند مسلم «أن رسول الله ﷺ قال وهو مستقبل المشرق» . **قوله** (الفتنة ههنا ، الفتنة ههنا) كذا فيه مرتين ، وفي رواية يونس «ها ان الفتنة ههنا أعادها ثلاث مرات» . **قوله** (من حيث يطلع قرن الشيطان ، أو قال قرن الشمس) كذا ههنا بالمشك ، وفي رواية عبد الرزاق «ههنا أرض الفتن وأشار إلى المشرق بمعنى حيث يطلع قرن الشيطان» وفي رواية شعيب «ألا إن الفتنة ههنا يشير إلى المشرق حيث يطلع قرن الشيطان» وفي رواية يونس مثل معمر لسنن لم يقل «أو قال قرن الشمس» بل قال «يعنى المشرق» ولمسلم من رواية عكرمة بن عمار عن سالم «سمعت ابن عمر يقول : سمعت رسول الله ﷺ يشير بيده نحو المشرق ويقول : ها ان الفتنة ههنا ثلاثا حيث يطلع قرن الشيطان» وله من طريق حنظلة عن سالم مثله لكن قال «ان الفتنة ههنا ثلاثا» وله من طريق فضيل بن غروان «سمعت سالم بن عبد الله ابن عمر يقول : يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم الكبيرة» سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الفتنة تجيء من ههنا ، وأوماً بيده نحو المشرق من حيث يطلع قرنا الشيطان» كذا فيه بالثنية . وله في صفة ابليس من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مش سياق حنظلة سواء ، وله نحوه من رواية سفیان الثوري عن عبد الله بن دينار أخرجه في الطلاق ثم ساق ههنا من رواية الليث عن نافع عن ابن عمر مثل رواية يونس إلا أنه قال «ألا ان الفتنة ههنا» ولم يكرر ، وكذا لمسلم ، وأورده الاسماعيلي من رواية أحمد بن يونس عن الليث فكررها مرتين . الحديث الثاني ، **قوله** (عن ابن عون) هو عبدالله (عن نافع عن ابن عمر قال : ذكر النبي ﷺ اللهم بارك لنا في شأمننا الحديث) كذا أورده عن علي بن عبد الله عن أزهر السمان وأخرجه الترمذى عن بشر ابن آدم بن بنت أزهر حدثني جدي أزهر بهذا السند أن رسول الله ﷺ قال «ومثله الاسماعيلي من رواية أحمد بن ابراهيم الدورقي عن أزهر» وأخرجه من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عون عن أبيه كذلك ، وقد تقدم من وجه آخر عن ابن عون في الاستسقاء موقوف وذكرت هناك الاختلاف فيه . **قوله** (فالوا يا رسول الله : وفي نجدنا ، فأظنه قال في الثالثة : هناك الزلازل والفتن ، وبها يطلع قرن الشيطان) وقع في رواية الترمذى والدورقي بعد قوله وفي نجدنا «قال اللهم بارك لنا في شأمننا وبارك لنا في يمننا» قال وفي نجدنا ؟ قال : هناك «فذكره لسنن شك هل قال بها أو منها» وقال يخرج بدل يطلع ، وقد وقع في رواية الحسين بن الحسن في الاستسقاء مثله في الاعادة مرتين ، وفي رواية وند ابن عون «فها كان الثالثة أو الرابعة قالوا يا رسول الله وفي نجدنا ؟ قال بها الزلازل والفتن ومنها يطلع قرن الشيطان» قال المهلب : انما ترك ﷺ الدعاء لأهل المشرق ليضعفوا عن الشر الذي هو موضوع في جهنم لاستيلاء الشيطان بالفتن وأما قوله «قرن الشمس» فقال الداودي : للشمس قرن حقيقة ويحتمل أن يريد بالقرن قوة الشيطان وما يستعين به على الاضلال ، وهذا أوجه ، وقيل ان الشيطان يقرن رأسه بالشمس عند طوعها ليقع بعبوديتها له قيل ويحتمل أن يكون لشمس شيطان تطلع الشمس بين قرنيه ، وقال الخطابي : القرن الأمة من الناس يحدثون بعد



فناء آخرين ، وقرن الحية أن يضرب المثل فيما لا يحمد من الأمور ، وقال غيره كان أهل المشرق يومئذ أهل كفر فأخبر ﷺ أن الفتنة تكون من تلك الناحية فكان كما أخبر ، وأول الفتن كان من قبل المشرق فكان ذلك سببا للفرقة بين المسلمين وذلك مما يحبه الشيطان ويفرح به ، وكذلك البدع نشأت من تلك الجهة ، وقال الخطابي : نجد من جهة المشرق ومن كان بالمدينة كان نجمه بادية العراق ونواحيها وهي مشرق أهل المدينة ، وأصل النجد ما ارتفع من الأرض ، وهو خلاف الغور فانه ما انخفض منها وتهامة كلها من الغور ومكة من تهامة انتهى وعرف بهذا وهاء ما قاله اداودي ان نجدا من ناحية العراق فانه توهم أن نجدا مريض مخصوص ، وليس كذلك بل كل شيء ارتفع بالنسبة إلى ما يليه يسمى المرتفع نجدا والمنخفض غورا . الحديث الثالث ، قوله ( حدثنا إسحق الواسطي ) هو ابن شاهين ، وحالد هو ابن عبد الله ، وبيان بموحدة ثم تحتملية خفيفة هو ابن عمرو ، ووبرة بفتح الواو والموحدة عند الجميع وبه جرم ابن عبد البر ، وقال عياض ضبطناه في مسلم بسكون الموحدة . قوله ( أن يحدثنا حديثا حسنا ) أى حسن اللفظ يشتمل على ذكر الترجمة والرخصة ، فشق الرجل فصده عن إعادته حتى عدل إلى التحدث عن الفتنة . قوله ( فقام إليه رجل ) تقدم في الانفال أن اسمه حكيم ، أخرجه البيهقي من رواية زهير بن معاوية عن بيان ، أن وبرة حدثه ، فذكره ، وفيه د فمرنا برجل يقال له حكيم . قوله ( يا أبا عبد الرحمن ) هي كنية عبد الله بن عمر . قوله ( حدثنا عن القتال في الفتنة والله يقول ) يريد أن يحتج بالآية على مشروعية القتال في الفتنة وأن فيها الرد على من ترك ذلك كابن عمر ، وقوله « شككتك أمك » ظاهره الدعاء وقد يرد مورد الزجر كما هنا ، وحاصل جواب ابن عمر له أن الضمير في قوله تعالى ﴿ وقاتلوهم ﴾ للكفار ، فأمر المؤمنين بقتال الكافرين حتى لا يبق أحد يفتن عن دين الاسلام ويرتد الى الكفر ، ووقع نحو هذا السؤال من نافع بن الازرق وجماعة لعمران بن حصين فأجابهم بنحو جواب ابن عمر أخرجه ابن ماجه ، وقد تقدم في سورة الانفال من رواية زهير بن معاوية عن بيان بزيادة ، فقال ، بدل قوله « وكان الدخول في دينهم فتنة ، فكان الرجل يفتن عن دينه إما يقتلونه وإما يوثقونه حتى كثر الاسلام فلم تكن فتنة ، أى لم يبق فتنة أى من أحد من الكفار لأحد من المؤمنين . ثم ذكر سؤاله عن علي وعثمان وجواب ابن عمر . وقوله هنا « وليس كقتالكم على الملك ، أى في طلب الملك ، يشير إلى ما وقع بين مروان ثم عبد الملك ابنه وبين ابن الزبير وما أشبه ذلك ، وكان رأى ابن عمر ترك القتال في الفتنة ولو ظهر أن لإحدى الطائفتين حققة والأخرى مبطلة ، وقيل الفتنة مختصة بما اذا وقع القتال بسبب التغالب في طلب الملك ، وأذا علمت الباغية فلا تسمى فتنة وتجب مقاتلتها حتى ترجع الى الطاعة ؛ وهذا قول الجمهور

### ١٧ - باب للفتنة التي تموج كوج البحر

وقال ابن عُيينة عن خُلف بن حَوشب كانوا يستهجون أن يعمتلوا بهذه الأبيات عند الفتن قال امرؤ القيس :

للحرب أول ما تكون فتية      نسي بزئنها اكل جهول  
حتى إذا اشتعلت وشب ضرامها      ولت عجوزاً غير ذات حليل  
تمطأ ينكر لونها وتغيرت      مكرومة لشم والقيل

٧٠٩٦ - **حَدَّثَنَا** هَرُبُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ه سمعتُ حَدِيثَهُ يَقُولُ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ هَرَبٍ إِذْ قَالَ : أَيُّكُمْ يَحْفَظُ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْفِتْنَةِ ؟ قَالَ : فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ يَكْفُرُ بِهَا الصَّلَاةَ وَالصَّدَقَةَ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ . قَالَ : لَيْسَ عَنْ هَذَا أَسْأَلُكَ ، وَلَكِنْ لَتِي تَمُوجُ كَمُوجِ الْبَحْرِ . فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْكَ مِنْهَا بِأَسْ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ يَمْنَكَ وَبَيْنَمَا بَابًا مَغْلَقًا . قَالَ هَرَبٌ : أَيُّكُمْ يَتَرُكُ الْبَابَ أَمْ يُفْتَحُ ؟ قَالَ : لَا بَلْ يُكْتَسَرُ . قَالَ هَرَبٌ : إِذَنْ لَا يَتَقَى أَبَدًا . قَتْلُ أَجَلٍ . قُلْنَا لِحَدِيثِهِ : أَكَانَ هَرَبٌ يَعْلَمُ الْبَابَ قَالَ : نَعَمْ ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونََ غَدِ لَيْلَةٍ ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَعْلَاطِ . فَهَذَا أَنْ سَأَلَهُ مِنَ الْبَابِ ، فَأَسْرَأْنَا مَسْرُوفًا فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : مَنِ الْبَابُ ؟ قَالَ : هَرَبٌ »

٧٠٩٧ - **حَدَّثَنَا** سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ ثَمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ « عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَنْصَرِيِّ قَالَ : خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَائِطٍ مِنْ حَوَائِطِ الْمَدِينَةِ لِحَاجَتِهِ وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ الْحَائِطَ جَلَسْتُ عَلَى بَابِهِ وَقُلْتُ : لَا كُونََنَّ الْيَوْمَ بَوَّابَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَأْسُرْنِي . فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَفَى حَاجَتِهِ ، وَجَلَسَ عَلَى قُبَّةِ الْبَيْتِ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ لِيَدْخُلَ فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ ، فَوُقِفَ ، فَجِئْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْكَ . قَالَ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَدَخَلَ ، فَجَاءَ عَنْ يَمِينِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ . فَجَاءَ هَرَبٌ ، فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ . فَجَاءَ عَنْ يَسَارِ النَّبِيِّ ﷺ فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ وَدَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَامْتَلَأَ الْقُبَّةُ فَلَمْ يَسْكُنْ فِيهِ مَجْلِسٌ . ثُمَّ جَاءَ عُثْمَانُ فَقُلْتُ : كَمَا أَنْتَ حَتَّى أَسْتَأْذِنَ لَكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ائْذَنْ لَهُ وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ مَعَهَا بِلَالٌ يُصِيبُهُ ، فَدَخَلَ فَلَمْ يَجِدْ مَعَهُمْ مَجْلِسًا ، فَتَحَوَّلَ حَتَّى جَاءَ مُقَابِلَهُمْ عَلَى شَفَةِ الْبَيْتِ ، فَكَشَفَ عَنْ سَاقَيْهِ ثُمَّ دَلَّاهُمَا فِي الْبَيْتِ ، فَجَمَعْتُ أُنْمَتِي أَخَالِي ، وَأُذْعُو اللَّهَ أَنْ يَأْتِي » . قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : فَتَأَوَّلْتُ ذَلِكَ قَبْلَ———— وَرَحِمَ ، اجْتَمَعَتْ هَاهُنَا وَانْفَرَدَ عُثْمَانُ »

٧٠٩٨ - **حَدَّثَنِي** يَزِيدُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ سَمِعْتُ أَبَا وَثِيلَ قَالَ « قِيلَ لِأَسَامَةَ : أَلَا تَسْكُمُ هَذَا ؟ قَالَ : قَدْ كُنْتُ مَادُونًا أَنْ أَفْتَحَ بَابًا أَوْ كُنُ أَوَّلَ مَنْ يَفْتَحُهُ ، وَمَا أَنَا بِالَّذِي أَقُولُ لِرَجُلٍ - بَدَأَ أَنْ يَكُونَ أَمِيرًا عَلَى رَجُلَيْنِ - : أَنْتَ أَخِيرُ بَدَأَ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : يُجَاءُ بِرَجُلٍ فَيُطْرَحُ فِي النَّارِ فَيُطْعَمُ فِيهَا كَمَا يُطْعَمُ الْحَارُ بِرَحَاهُ ، فَيُطْفِئُ بِهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ : أَيُّ فُلَانٍ ، أَلَسْتَ كُنْتَ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ ؟ فَيَقُولُ : إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا أَفْعَلُهُ ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَفْعَلُهُ »

**قوله** ( باب الفتنة التي تموج كوج البحر ) كأنه يشير الى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي قال ، وضع الله في هذه الأمة خمس فتن ، فذكر الاربعة ثم فتنة تموج كوج البحر وهي التي يصبح الناس فيها كالبهايم أي لا عقول لهم ، ويؤيده حديث أبي موسى ، تذهب عقول أكثر ذلك الزمان ، وأخرج ابن أبي شيبة من وجه آخر عن حذيفة قال ، لا تضرك الفتنة ما عرفت دينك ؛ إنما الفتنة إذا اشتبه عليك الحق والباطل ، . **قوله** ( وقال ابن عيينة ) هو سفيان ، وقد وصله البخاري في التاريخ الصغير عن عبد الله بن محمد المسندي ، حدثنا سفيان بن عيينة ، . **قوله** ( عن خلف بن حوشب ) بمهملة ثم معجمة ثم موحدة بوزن جعفر ، وخلف كان من أهل الكوفة روى عن جماعة من كبار التابعين وأدرك بعض الصحابة لكن لم أجده له رواية عن صحابي ، وكان عابدا . وثقه العجلي ، وقال النسائي لا بأس به ، وأثنى عليه ابن عيينة والريبع بن أبي راشد ، وروى عنه أيضاً شعبة ، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع . **قوله** ( كانوا يستحبون أن يتمثلوا بهذه الأبيات عند الفتن ) أي عند نزولها ، **قوله** ( قال امرؤ القيس ) كذا وقع عند أبي ذر في نسخة ، والمحفوظ أن الأبيات المذكورة لعمر بن معد يكرب الزبيدي كما جزم به أبو العباس المبرد في السكامل ، وكذا رويناه في « كتاب الغرر من الأخبار » ، لأبي بكر نحمد بن خلف القاضي المعروف بوكيع قال ، حدثنا معدان بن علي حدثنا عمرو بن محمد الناقد حدثنا سفيان بن عيينة عن خلف بن حوشب قال قال عمرو بن معد يكرب ، وبذلك جزم السهيلي في « الروض » ، ووقع لنا موصولا من وجه آخر وفيه زيادة رويناه في « فواتد الميمون بن حمزة المصري » ، عن الطحاوي فيما زاده في السنن التي رواها عن المزني عن الشافعي فقال ، حدثنا المزني حدثنا الحميدي عن سفيان عن خلف بن حوشب قال قال عيسى بن مريم للحواريين كما ترككم الملوك الحكمة فاتركوا لهم الدنيا ، وكان خلف يقول ينبغي للناس أن يتعلموا هذه الأبيات في الفتنة . **قوله** ( الحرب أول ماتسكون فتية ) بفتح التاء وكسر المثناة وتشديد التحتانية أي شابة ، حكى ابن التين عن سيبويه الحرب مؤنثة وعن المبرد قد تذكر وأشد له شاهدا قال : وبعضهم يرفع « أول وفتية » ، لأنه مثل ، ومن نصب أول قال إنه إلخبر ، ومنهم من قدره الحرب أول ما تكون أحوالها إذا كانت فتية ، ومنهم من أعرب أول حالا « وقال غيره يجوز فيه أربعة أوجه رفع أول ونصب فتية وعكسه ورفعها جميعا ونصبها فن رفع أول ونصب فتية فتقديره الحرب أول أحوالها إذا كانت فتية فالحرب مبتدأ وأول مبتدأ ثان وفتية حال سدت مسد إلخبر والجملة خبر الحرب ، ومن عكس فتقديره الحرب في أول أحوالها فتية فالحرب مبتدأ وفتية خبرها وأول منصوب على الظرف ، ومن رفعها فالتقدير الحرب أول أحوالها فأول مبتدأ ثان أو بدل من الحرب وفتية خبر ، ومن نصبها جعل أول ظرفا وفتية حالا والتقدير الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية وتسعى خبر عنها ، أي الحرب في حال ما هي فتية أي في وقت وقوعها يفر من لم يجرها حتى يدخل فيها فهلسك . **قوله** ( بزيتها ) كذا فيه من الزينة ، ورواه سيبويه بزيتها بموحدة وزاى مشددة والبة اللباس الجيد . **قوله** ( إذا اشتملت ) بشين معجمة وعين مهملة كناية عن هيجانها ، ويجوز في « إذا » أن تكون ظرفية وأن تكون شرطية والجواب ولت ، وقوله « وشب ضرامها » هو بضم الشين المعجمة ثم موحدة تقول شبت الحرب إذا اتقدت وضرامها بكسر الضاد المعجمة أي اشتعالها ، **قوله** ( ذات حليل ) بحاء مهملة والمعنى أنها صارت لا يرغب أحد في تزويجها ، ومنهم من قاله بالخاء المعجمة . **قوله** ( شطاء ) بالنصب هو وصف العجوز ، والشمط بالشين المعجمة اختلاط الشعر الأبيض بالشعر الأسود ، وقال الداودي ، هو كناية عن كثرة الشيب .

وقوله . ينكر لونها ، أى يبذل حسننها بقبج . ووقع في رواية الجبدي ، شطاء جزت رأسها ، بذل قوله . ينكر لونها ، وكذلك أنشد السبلي في الروض . وقوله . مكروهة للشتم والتقبيل ، يصف فاهها بالبحر مبالغة في التنفير منها ، والمراد بالتمثل بهذه الآيات استحضار ما شاهدوه وسمعوه من حال الفتنة ، فانهم يتذكرون بانشادها ذلك فيصدحهم عن الدخول فيها حتى لا يغتروا بظاهر أمرها أولا . ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث : أحدها حديث حذيفة ، **قوله** ( حدثنا شقيق ) هو أبو وائل بن سالة الأسدي ، وقد تقدم في الزكاة من طريق جرير عن الأعمش عن أبي وائل . **قوله** ( سمعت حذيفة يقول : بينا نحن جلوس عند عمر ) تقدم شرحه مستوفى في علامات النبوة ، وسياقه هناك أتم . وخالف أبو حمزة السكري أصحاب الأعمش فقال . عن أبي وائل عن مسروق قال : قال عمر ، وقوله هنا . ليس عن هذا أسالك ، وقع في رواية ربيع بن حراش عن حذيفة عند الطبراني . لم أسأل عن فتنة الخاصة ، وقوله . ولكن التي تموج كعوج البحر ، فقال : ليس عليك منها بأس ، في رواية الكشميني . عليكم ، بصيغة الجمع ، ووقع في رواية ربيع ، فقال حذيفة سمعته يقول : يا أيكم بعدى فتن كعوج البحر يدفع بعضها بعضا ، فيؤخذ منه جهة التشبيه بالموج وأنه ليس المراد به الكثرة فقط ، وزاد في رواية ربيع . فرفع عمر يده فقال : اللهم لاتدركني ، فقال حذيفة : لاتخف ، وقوله . اذا لا يغلغ أبدا ؟ قلت : أجل ، في رواية ربيع . قال حذيفة كسرا ثم لا يغلغ الى يوم القيامة . **قوله** ( كما يعلم أن دون غد ليلة ) أى علمه علما ضروريا مثل هذا . قال ابن بطال : إنما عدل حذيفة حين سأله عمر عن الإخبار بالفتنة الكبرى الى الإخبار بالفتنة الخاصة لئلا يغم ويشتغل باله ، ومن ثم قال له . ان بينك وبينها بابا مغلقا ، ولم يقل له أنت الباب وهو يعلم أنه الباب فعرض له بما فهمه ولم يصرح بذلك من حسن أدبه . وقول عمر . اذا كسر لم يغلغ ، أخذه من جهة أن الكسر لا يكون إلا غلبة والغلبة لاتنفع إلا في الفتنة ، وعلم من الخبر النبوي أن بأس الأمة بينهم واقع ، وأن المخرج لا يزال الى يوم القيامة كما وقع في حديث شداد رفعه . اذا وضع السيف في أمقي لم يرفع عنها الى يوم القيامة . . قلت : أخرجه الطبري وصححه ابن حبان ، وأخرج الخطيب في . الرواة عن مالك ، أن عمر دخل على أم كلثوم بنت علي فوجدوها تبكي فقال : ما يبكيك ؟ قالت : هذا اليهودي - لكعب الأحبار - يقول : انك باب من أبواب جهنم ، فقال عمر : ماشاء الله . ثم خرج فأرسل إلى كعب فجاءه فقال : يا أمير المؤمنين ، والذي نفسي بيده لا ينسلخ ذو الحجة حتى تدخل الجنة . فقال : ما هذا ، مرة في الجنة ومرة في النار ؟ فقال : لانا لنجدك في كتاب الله على باب من أبواب جهنم تمنع الناس أن يقتحموا فيها ، فاذا مت اقتحموا . **قوله** ( فأمرنا مسروقا ) احتج به من قال إن الأمر لا يشترط فيه العلو ولا الاستلاء . الحديث الثاني ، **قوله** ( عن شريك بن عبد الله ) هو ابن أبي نمر . ولم يخرج البخاري عن شريك بن عبد الله النخعي القاضي شيئا . **قوله** ( خرج النبي ﷺ الى حائط من حوائط المدينة لحاجته ) تقدم اسم الحائط المذكور مع شرح الحديث في مناقب أبي بكر ، وقوله هنا . لاكون اليوم بواب النبي ﷺ ولم يأمرني ، قال الداودي في الرواية الأخرى . أمرني بحفظ الباب ، وهو اختلاف ليس المحفوظ إلا أحدهما ، وتعقب بإمكان الجمع بأنه فعل ذلك ابتداء من قبل نفسه فلما استأذن أولا لأبي بكر وأمره النبي ﷺ أن يأذن له ويشره بالجنة وافق ذلك اختبار النبي ﷺ لحفظ الباب عليه لسكونه كان في حال خلوة وقد كشف عن ساقه ودلى رجله فأمره بحفظ الباب ، فصادف أمره ما كان أبو موسى أزم نفسه به قبل الأمر . ويحتمل أن يكون أطلق الأمر على التقرير

وقد مضى شيء من هذا في مناقب أبي بكر . وقوله هنا « وجلس على قف البئر » في رواية غير الكشميهني « في » بدل « على » ، والقف ما ارتفع من متن البئر ، وقال الداودي : ما حول البئر . قلت : والمراد هنا مكان يبني حول البئر للجلوس ، والقف أيضا الشيء اليابس ، وفي أودية المدينة واد يقال له القف وليس مرادا هنا . وقوله « فدخل فجاء عن يمين النبي ﷺ » في رواية الكشميهني « فجلس » بدل « جاء » وقوله « فامتلا القف » في رواية الكشميهني « وامتلا » بالواو ، والمراد من تخريجه هنا الإشارة إلى أن قوله في حق عثمان « بلاء يصيبه » هو سارقع له من القتل الذي نشأت عنه الفتن الواقعة بين الصحابة في الحل ثم في صفين وما بعد ذلك . قال ابن بطلان : إنما خص عثمان بذكر البلاء مع أن عمر قتل أيضا لسكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب مانسبوه اليه من الجور والظلم مع تنصله من ذلك واعتذاره عن كل ما أوروده عليه ثم هجرهم عليه داره وهتكهم ستر أهله ، وكل ذلك زيادة على قتله . قلت : وحاصله أن المراد بالبلاء الذي خص به الأمور الزائدة على القتل وهو كذلك . **قوله** ( قال فتأولت ذلك قبرهم ) في رواية الكشميهني « فأولت » قال الداودي : كان سعيد بن المسيب لجردته في عبارة الرؤيا يستعمل التعبير فيما يشبهها . قلت : ويؤخذ منه أن التمثيل لا يستلزم النسوية ، فإن المراد بقوله « اجتمعوا » مطلق الاجتماع لا خصوص كون أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله كما كانوا على البئر ، وكذا عثمان انمرد قبره عنهم ولم يستلزم أن يكون مقابله . الحديث الثالث ، **قوله** ( عن سليمان ) هو الأعمش ، وفي رواية أحمد عن محمد بن جعفر ، عن شعبة عن سليمان ومنصور وكذا للإسماعيلي عن القاسم بن زكريا عن بشر بن حاند شيخ البخاري فيه لكنه ساقه على لفظ سليمان وقال في آخره « قال شعبة وحدثني منصور عن أبي وائل عن أسامة » نحو أنه زاد فيه « فتندلق أفتاب بطنه » . **قوله** ( قيل لأسامة : ألا تكلم هذا ؟ ) كذا هنا باههام القائل واههام المشار اليه ، وتقدم في صفة النار من بدء الخلق من طريق سفيان بن عيينة عن الأعمش بلفظ « لو أتيت فلانا فسكمته » وجاء الشرط محذوف والتقدير لكان صوابا . ويحتمل أن تكون « لو » للتمني ووقع اسم المشار اليه عند مسلم من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن أسامة . قيل له ألا تدخل على عثمان فتكلمه ، ولأحمد عن يعلى بن عبيد عن الأعمش « ألا تكلم عثمان » . **قوله** ( قد كتبه مادون أن أفتح بابا ) أي كتبه فيما أشرتم اليه . لكن على سبيل المصلحة والأدب في السر بغير أن يكون في كلامي سائير فتنة أو نحوها . وما موصوفة ويجوز أن تكون موصولة . **قوله** ( أكون أول من يفتحه ) في رواية الكشميهني « ففتح » بصيغة الفعل الماضي وكذا في رواية الإسماعيلي ؛ وفي رواية سفيان « قل إنكم ترون - أي تظنون - أني لا أكله » إلا أسمعتم ، أي إلا بحضوركم ، وسقطت الألف من بعض النسخ فصار بلفظ المصدر أي إلا وقت حضوركم حيث تسمعون وهي رواية يعلى بن عبيد المأكورة ، وقوله في رواية سفيان « اني أكله في السر دون أن أفتح بابا لا أكون أول من يفتحه » عند مسلم مثله لكن قل بعد قوله « إلا أسمعتم » والله لقد كتبه فيما بيني وبينه دون أن أفتح أمرا لا أسمع أن أكون أول من يفتحه . يعني لا أكله . لا مع مراعاة المصلحة بكلام لا يرجح به فتنة . **قوله** ( وما أنا بالذي أقول لرجل بعد أن يكون أميرا على رجائين أنت خير ) في رواية الكشميهني « ليت خيرا » بصيغة فعل الأمر من الإتياء ونصب خيرا على المفعولية ، والأول أولى فقد وقع في رواية سفيان « ولا أقول لامير إن كان على أمير » هو بكسر هـ ان ويجوز فتحها وقوله « كان على » بالتشديد - أميرا أنه خير الناس ، وفي

رواية أبي معاوية عند مسلم « يكون على أميرنا ، وفي رواية يعلى » وان كان على أميرنا . **قوله** ( بعد ما سمعت من رسول الله ﷺ يقول : يجماء بالرجل ) في رواية سفيان « بعد شيء سمعته من رسول الله ﷺ » قالوا : وما سمعته يقول ؟ قال سمعته يقول : يجماء بالرجل ، وفي رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عند أحمد « يجماء بالرجل الذي كان يطاع في معاصي الله فيقذف في النار » . **قوله** ( فيطحن فيها كطحن الحمار ) في رواية الكشميهني « كما يطحن الحمار ، كذا رأيت في نسخة معتمدة « فيطحن » بضم أوله على البناء للجهول ، وفي أخرى بفتح أوله وهو أوجه ، فقد تقدم في رواية سفيان وأبي معاوية « فتندلق أفتابه فيدور كما يدور الحمار » وفي رواية عاصم « يستدير فيها كما يستدير الحمار ، وكذا في رواية أبي معاوية . والافتاب جمع قتب بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة هي الامعاء ، واندلاقها خروجها بسرعة يقال اندلق السيف من غمده إذا خرج من غير أن يسله أحد ، وهذا يشعر بأن هذه الزيادة كانت أيضاً عند الأعمش فلم يسمعها شعبة منه وسمع معناها من منصور كما تقدم . **قوله** ( فيطيف به أهل النار ) أي يجتمعون حوله ، يقال أطاف به القوم إذا حلقوا حوله حلقة وان لم يدوروا ، وطافوا إذا داروا حوله ، وبهذا التقرير يظهر خطأ من قال انهما بمعنى واحد . وفي رواية سفيان وأبي معاوية « فيجتمع عليه أهل النار » وفي رواية عاصم « فيأتى عليه أهل طاعته من الناس » . **قوله** ( فيقولون أي فلان ) في رواية سفيان وأبي معاوية « فيقولون يا فلان ، وزاد ما شئت » وفي رواية عاصم « أي قل ، أين ما كنت تأمرنا به » ؟ **قوله** ( أأنت كنت تأمر بالمعروف وتنهى ) في رواية سفيان « أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهى » ؟ **قوله** ( اني كنت آمر بالمعروف ولا أفعله وأنهى عن المنكر وأفعله ) في رواية سفيان « أمركم وأنا كما ، وله ولأبي معاوية ، وآتبه ولا آتبه » ، وفي رواية يعلى « بل كنت آمر » ، وفي رواية عاصم « واني كنت آمركم بأمر وأخالفكم إلى غيره » ، قال المهبلي : أرادوا من أسامة أن يكلم عثمان وكان من خاصته ومن يخف عليه في شأن الوليد بن عقبة لأنه كان ظهر عليه ريح تبيذ وشهر أمره وكان أبا عثمان لأمه وكان يستعمله ، فقال أسامة : قد كنته مرأ دون أن أفتح باباً ، أي باب الانكار على الأئمة علانية خشية أن تفرق السكينة . ثم عرفهم أنه لا يداهن أحداً ولو كان أميراً بل ينصح له في السر جهده ، وذكر لهم قصة الرجل الذي يطرح في النار لسكوته كان يأمر بالمعروف ولا يفعله ليتبرأ بما ظنوا به من سكوته عن عثمان في أخيه انتهى ما خلاصه . وجزمه بأن مراد من سأل أسامة الكلام مع عثمان أن يكلمه في شأن الوليد ما عرفت مستنده فيه ، وسياق مسلم من طريق حرير عن الأعمش يدفعه ، ولفظه عن أبي وائل « كنا عند أسامة بن زيد فقال له رجس : ما يمنعك أن تدخل على عثمان فتكلمه فيها يصنع » قال وساق الحديث بمتله ، وجزم السكرماني بأن المراد أن يكلمه فيها أنكره الناس على عثمان من تولية أقراره وغير ذلك مما اشتهر ، وقوله إن السبب في تحديث أسامة بذلك ليتبرأ بما ظنوه به ليس بواضح ، بل الذي يظهر أن أسامة كان يخشى على من ولي ولاية ولو صغرت أنه لا بد له من أن يأمر الرعية بالمعروف وينهاهم عن المنكر ثم لا يأمن من أن يقع منه تقصير ، فكان أسامة يرى أنه لا يتأمر على أحد ، وإلى ذلك أشار بقوله « لا أقول للأمير أنه خير الناس » أي بل غاية أنه ينجو كفافاً . وقال عياض : مراد أسامة أنه لا يفتح باب المجاهرة بالنكير على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك ، بل يتألف به وينصحه سرا فذلك أجدر بالقبول . وقوله « لا أقول لأحد يكون على أميراً » إنه خير الناس ، فيه ذم مداهنة الامراء في الحق واطهار ما يبين خلافه كالتملق بالباطل ، فأشار أسامة إلى المداراة المحمودة والمداهنة المذمومة ، وضابط المداراة أن

لا يكون فيها قدح في الدين ، والمداينة المذمومة أن يكون فيها تزوين القبيح وتصريب الباطل ونحو ذلك . وقال الطبري : اختلف السلف في الأمر بالمعروف ، فقات طائفة يجب مطلقا واحتجوا بحديث طارق بن شهاب رفعه ، أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ، وبمجموع قوله « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » الحديث . وقال بعضهم : يجب إنكار المنكر ، لكن شرطه أن لا يلحق المنكر بلاء لا قبل له به من قتل ونحوه . وقال آخرون : ينكر بقلبه الحديث أم سلبية مرفوعا ، يستعمل عليكم أمراء بعدى ، فمن كره فقد برىء ومن أنكر فقد سلم ، ولكن من رضى وتابع ، الحديث قال : والصواب اعتبار الشرط المذكور ويدل عليه حديث « لا ينبغي لمؤمن أن يذل نفسه » ثم فسره بأن يتعرض من البلاء لما لا يطيق انتهى ملخصا . وقال غيره : يجب الأمر بالمعروف لمن قدر عليه ولم يخف على نفسه منه ضررا ولو كان الأمر متلبسا بالمعصية ، لأنه في الجملة يؤجر على الأمر بالمعروف ولا سيما إن كان مطاعا ، وأما إثمه الخاص به فقد يغفره الله له وقد يؤاخذ به ، وأما من قال : لا يأمر بالمعروف إلا من ليست فيه وصمة ، فإن أراد أنه الأول لجيد والا فيستلزم سد باب الأمر إذا لم يكن هناك غيره . ثم قال الطبري : فإن قيل كيف صار المأمورون بالمعروف في حديث أسامه المذكور في النار ؟ والجواب أنهم لم يمتثلوا ما أمروا به فعذبوا بمصيبتهم وعذب أميرهم بسكونه كان يفعل ما ينهاهم عنه ، وفي الحديث تعظيم الأمراء والأدب معهم وتبليغهم ما يقول الناس فيهم ليكفوا ويأخذوا حذرهم بلطف وحسن تأدية بحيث يبلغ المقصود من غير أذية للغير

## ١٨ - باب

- ٧٠٩٩ - **حدثنا** عثمان بن الهيثم **حدثنا** عوف عن الحسن « من أبي بكرة قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل ، لما بلغ للنبي ﷺ أن فارسا ملكوا ابنة كسرى قال : إن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة »
- ٧١٠٠ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** يحيى بن آدم **حدثنا** أبو بكر بن عياش **حدثنا** أبو حصين **حدثنا** أبو مریم **حدثنا** عبد الله بن زياد الأدي قال « لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة بث على عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدما علينا السكوفة فصعدا المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر في أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن فاجتمعنا إليه ، فسمعت عمارا يقول : إن عائشة قد سارت إلى البصرة ، والله إنها لزوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة ، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاك لئلا تعلم إياه تطيعون أم هي ؟ »
- ٧١٠١ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** ابن أبي غنيم عن للحكم عن أبي وائل « قام عمار على منبر السكوفة ، فذكر عائشة وذكر مسميها وقال : إنها زوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة ، ولكنها ما ابتليتم »
- ٧١٠٢ ، ٧١٠٣ ، ٧١٠٤ - **حدثنا** بدل بن الحبر **حدثنا** شعبة أخبرني عمرو سمعت أبا وائل يقول « دخل أبو موسى وأبو مسعود على عمار حيث بهمه على إلى أهل السكوفة يستنفرهم ، فقالا :

ما رأيك أُنيتَ أمراً أكرهَ عندنا من إسرائيلَ في هذا الأمرِ منذُ أُلستَ . فقال عمار : ما رأيتُ منكُم منذُ أسألتُ أمراً أكرهَ عندى من إبطائكم عن هذا الأمر . وكساهما حُلَّةٌ ، ثم راحوا إلى المسجد .

[ الحديث ٧١٠٢ - طرفه في : ٧١٠٦ ]

[ الحديث ٧١٠٣ - طرفه في : ٧١٠٥ ]

[ الحديث ٧١٠٤ - طرفه في : ٧١٠٧ ]

٧١٠٥ ، ٧١٠٦ ، ٧١٠٧ - **حَدَّثَنَا** هُذَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شُعْبَةَ بْنِ سُلَيْمَةَ قَالَ « كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَسْعُودٍ وَأَبِي مُوسَى وَهَارِيٍّ ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ : مَا مَنَ أَصْحَابُكَ أَحَدٌ إِلَّا لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ فِيهِ غَيْرَكَ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ شَيْئًا مِنْذُ مَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِسْرَاعِكَ فِي هَذَا الْأَمْرِ قَالَ عَمَارُ : يَا أَبَا مَسْعُودٍ وَمَا رَأَيْتُ مِنْكَ وَلَا مِنْ صَاحِبِكَ هَذَا شَيْئًا مِنْذُ مَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيَبَ عِنْدِي مِنْ إِبْطَائِكُمْ فِي هَذَا الْأَمْرِ . فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ - وَكَانَ مُؤَمِّرًا - بِإِغْلَامِ هَاتِي حُلَّتَيْنِ ، فَأَعْطَى إِحْدَاهُمَا أَبَا مُوسَى وَالْأُخْرَى عَمَارًا وَقَالَ : رَوَّحَا فِيهِ إِلَى الْجَمْعَةِ »

**قوله** ( باب ) كذا للجميع بغير ترجمة ، وسقط لابن بطال ، وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بوقعة الجمل ثالثها من رواية ثلاثة ، وتعلقه بما قبله ظاهر فإنها كانت أول وقعة تقاتل فيها المسلمون . الحديث الأول ، **قوله** ( عوف ) هو الأعرابي ، والحسن هو البصري ، والسند كله بصريون ، وقد تقدم القول في سماع الحسن من أبي بكره في كتاب الصلح ، وقد تابع عوفاً حميد الطويل عن الحسن أخرجه الزبير وقال : رواه عن الحسن جماعة وأحسنها أسناداً رواه حميد . **قوله** ( لقد نفى الله بكلمة أيام الجمل ) في رواية حميد ، عصمى الله بشيء سمعته من رسول الله ﷺ ، وقد سمع عمر بن شبة في كتاب أخبار البصرة ، قصة الجمل مطولة ، وها أنا ألخصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن وأبين مآداه ، فأخرج من طريق عطية بن سفيان الثقفي عن أبيه قال : لما كان لعد من قتل عثمان أقبلت مع علي فدخل المسجد فاذا جماعة على وطلحة فخرج أبو جهم بن حديفة فقال : يا علي ألا ترى ؟ فم يتركهم ، ودخل بيته فألقى بريد فأكل ثم قال : يقتل ابن عمي ونقلب على ملكه ؟ فخرج إلى بيت المال ففتحه . فلما تسمع الناس تركوا طلحة . ومن طريق مغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال : قال الاشتر رأيت طلحة والزبير بايعا عيب طائعين غير مكرهين . ومن طريق أبي نضرة قال : كان طلحة يقول إنه بايع وهو مكره . ومن طريق داود ابن أبي هند عن الشعبي قال : لما قتل عثمان أتى الناس عليا وهو في سوق المدينة فقالوا له أبسط يدك نبا بعل . فقال : حتى يتشاور الناس . فقال بعضهم : لئن رجع الناس إلى أمصارهم يقتل عثمان ولم يبق بعده قائم لم يؤمن الاختلاف وفساد الأمة : فاخذ الاشتر بيده فبايعوه . ومن طريق ابن شهاب قال : لما قتل عثمان وكان على حلا بينهم ، فلما خشى أنهم يبايعون طلحة دعا الناس إلى بيعته فلم يعدلوا به طلحة ولا غيره . ثم أرسل إلى طلحة والزبير فبايعاه . ومن طريق ابن شهاب أن طلحة والزبير استأذنا عليا في العمرة ، ثم خرجا إلى مكة ففلقا عائشة فاتفقوا على الطلب بدم عثمان حتى يقتلوا قتلته . ومن طريق عوف الأعرابي قال : استعمل عثمان يعنى بن أمية على صنعاء



وكان عظيم الشأن عنده ، فلما قتل عثمان وكان يعلى قد قدم حاجا فأعان طلحة والزبير باربعائة ألف ، وحمل سبعين رجلا من قريش ، واشترى لعائشة جملا يقال له عسكر بثمانين دينارا . ومن طريق عامر بن كليب عن أبيه قال قال علي : أتدرون بمن بليت ؟ أطرع الناس في الناس عائشة ، وأشد الناس الزبير ، وأدعى الناس طلحة ، وأيسر الناس يعلى ابن أمية . ومن طريق ابن أبي ليلى قال : خرج علي في آخر شهر ربيع الآخر سنة ست وثلاثين ومن طريق محمد بن علي ابن أبي طالب قال : سار علي من المدينة ومعه تسعين راكب فنزل بذي قار . ومن طريق قيس بن أبي حازم قال : لما أقبلت عائشة فنزلت بدعس مياه بن عامر نبتت عليها الكلاب فقالت : أى ماء هذا ؟ قالوا : الحوآب - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو بدعسها همزة ثم موحدة - قالت ما أظننى إلا راجعة ، فقال لها بعض من كان معها : بل تقدمين فبرك المسلمون فيصالح الله ذات بينهم ، فقالت : ان لى نبي ﷺ قال لنا ذات يوم : كيف بإحسانك تنزع عليها كلاب الحوآب . وأخرج هذا أحمد وأبو يعلى والبخاري وعصم بن حبان والحاكم وسنده على شرط الصحيح . وعند أحمد : فقال لها الزبير ، تقدمين فذكره . ومن طريق عصم بن قدامة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال لنسائه : أيسكن صاحبة الجمل الاديب - همزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدين الاولى مفتوحة - تخرج حتى تنزعها كلاب الحوآب يقتل عن يمينها وعن شمالها قتلى كثيرة وتنجو من بعدما كادت . وهذا رواه البخاري ورجاله ثقات . وأخرج البخاري من طريق زيد بن وهب قال : بينما نحن حول حذيفة اذ قال : كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم فرقتين يضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف ؟ قلنا : يا أبا عبد الله فكيف نصنع اذا أدركنا ذلك ؟ قال : انظروا الى الفرقة التي تدعو الى أمر عيسى بن أبي طالب فانها على الهدى . وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال : بلغ أصحاب علي حين ساروا معه أن أهل البصرة اجتمعوا بطلحة والزبير فشق عليهم ووقع في قلوبهم ، فقال علي : والذي لا اله غيره لنظهرن على أهل البصرة ولنتقتل طلحة والزبير الحديث ، وفي سنده اسماعيل ابن عمرو البجلي وفيه ضعف . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن قيس قال : ذكر لعائشة يوم الجمل قالت : والناس يقولون يوم الجمل ؟ قالوا : نعم . قالت : وددت أنى جلست كما جلس غيرة فكان أحب إلى من أن أكون ولدت من رسول الله ﷺ عشرة كلهم مثل عبد الرحمن بن الحارث بن هشام . وفي سنده أبو معشر نجيب المدنى وفيه ضعف . وأخرج اسحق بن راهويه من طريق سالم المرادى سمعت الحسن يقول : لما قدم على البصرة في أمر طلحة وأصحابه قام قيس بن عباد وعبد الله بن الكواء فقالا له : أخبرنا عن مسيرك هذا فذكر حديثا طويلا في مبايعته أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ذكر طلحة والزبير فقال : بايعاني بالمدينة وخالفاني بالبصرة ، ولو أن رجلا من بايع أبا بكر خالفه لقاتلناه . وكذلك عمر . وأخرج أحمد والبخاري بسند حسن من حديث أبي رافع أن رسول الله ﷺ قال لعلى بن أبي طالب : انه سيكون بينك وبين عائشة أمر ، قال : فأنا أشقاهم يا رسول الله ؟ قال : لا ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها . وأخرج اسحق من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن عبد السلام رجل من حبه قال : خلا علي بالزبير يوم الجمل فقال : ألتشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ يقول وأنت لاوى يدي : لتقاتلنه وأنت ظالم له ثم لينصرن عليك ؟ قال : قد سمعت ، لا جرم لا أفأفئك . وأخرج أبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمر بن الهذيل - بفتح الهاء والجيم وتشديد النون بعدها مهملة - عن أبي بكره وقيل له : مامنعك أن تقاتل مع أهل البصرة يوم الجمل ؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : يخرج قوم هلكي لا يفلحون قائمهم امرأة في الجنة . فكان أبا بكره

أشار الى هذا الحديث فامتنع من القتال معهم ، ثم استصوب رأيهم في ذلك الترك لما رأى غلبة علي . وقد أخرج الترمذى والنسائى الحديث المذكور من طريق حميد الطويل عن الحسن البصرى عن أبي بكرة بلفظ : « عصى الله بشيء سمعته من رسول الله ﷺ » ، فذكر الحديث قال : « فلما قدمت عائشة ذكرت ذلك فعصى الله ، وأخرج عمر بن شبة من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن أن عائشة أرسلت الى أبي بكرة فقال : انك لأم ، وإن حقك لعظيم ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : لن يفلح قوم تملسكم امرأة . قوله ( لما بلغ النبي ﷺ أن فارسا ) قال ابن مالك : كذا وقع مصروفا والصواب عدم صرفه . وقال السكرماني هو يطلق على الفرس وعلى بلادهم ، فعلى الأول يصرف إلا أن يراد القبيلة ، وعلى الثاني يجوز الأمران كسائر البلاد انتهى . وقد جوز بعض أهل اللغة صرف الأسماء كلها . قوله ( ملكوا ابنة كسرى ) في رواية حميد : لما هلك كسرى قال النبي ﷺ : من استخلفوا ؟ قالوا : ابنته . قوله ( ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة ) بالنصب على المفعولية . وفي رواية حميد : ولي أمرهم امرأة ، بالرفع على أنها الفاعل ، وكسرى المذكور هو شيرويه بن ابرويز بن هرمز ، واسم ابنته المذكورة بوران . وقد تقدم في آخر المغازي في « باب كتاب النبي ﷺ الى كسرى » شرح ذلك . وقوله « ولوا أمرهم امرأة » زاد الاسماعيلي من طريق النضر بن شميل عن عرف في آخره « قال ابو بكرة : فعرفت أن أصحاب الجبل ان يفلحوا ، ونقل ابن بطل عن المهلب أن ظاهر حديث أبي بكرة يوم توهين رأى عائشة فيما فعلت . وليس كذلك لأن المعروف من مذهب أبي بكرة أنه كان على رأى عائشة في طلب الإصلاح بين الناس . ولم يكن قصد قتال ، لكن لما انتشبت الحرب لم يكن لمن معها بد من المقاتلة ، ولم يرجع أبو بكرة عن رأى عائشة وإنما تفرس بأنهم يغلبون لما رأى الذين مع عائشة تحت أمرها لما سمع في أمر فارس ، قال : ويدل لذلك أن أحدا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليها في الخلافة ولادعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكرت . هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم ، وكان علي ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكوا اليه . فاذا ثبت على أحد بعينه أنه من قتل عثمان اقتصر منه . فاقتصر على ذلك ، وخشى من نسب اليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشبت الحرب بينهم إلى أن كان ماكان . فلما انتصر على عليهم حمد أبو بكرة رأيهم في ترك القتال معهم وإن كان رأيهم كان موافقا لرأى عائشة في الطلب بدم عثمان . انتهى كلامه . وفي بعضه نظر يظهر بما ذكرته وما سأذكره . وتقدم قريبا في « باب إذا التقي المسلمان بسيفيهما » من حديث الأحنف أنه كان خرج لينصر عليا فلقيه أبو بكرة فنهاه عن القتال ، وتقدم قبله في باب من قول أبي بكرة لما حرق ابن الحضرمي مايدل على أنه كان لا يرى القتال في مثل ذلك أصلا فليس هو على رأى عائشة ولا على رأى علي في جواز القتال بين المسلمين أصلا . وإنما كان رأي الكف وفاقا لسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر وغيرهم ، ولهذا لم يشهد صفين مع معاوية ولا علي . قال ابن التين : احتج بحديث أبي بكرة من قل لا يجوز أن تولى المرأة القضاء وهو قول الجمهور . وخالف ابن جرير الطبري فقال يجوز أن تقضى فيما تعقل شهادتها فيه . وأطلق بعض المالكية الجواز . وقال ابن التين أيضا : كلام أبي بكرة يدل على أنه لولا عائشة لكان مع طلحة والزبير لأنه لو تبين له خطؤهما لكان مع علي . كذا قال وأغفل قسما ثالثا وهو أنه كان يرى الكف عن القتال في الفتنة كما تقدم تقريره . وهذا هو المعتمد ، ولا يلزم من كونه ترك القتال مع أهل بلده للحديث المذكور أن لا يكون مانعه من القتال سبب آخر وهو ما تقدم من نهي الأحنف عن القتال واحتجاجه بحديث « إذا

التقى المسلمان بسيفيهما، كما تقدم قريبا. الحديث الثاني حديث عمار في حق عائشة أخرجه من وجهين مطولا ومختصرا. **قوله** (حدثنا عبد الله بن محمد) هو الجعفي المسندي، وأبو حصين بفتح أوله هو عثمان بن عاصم، وأبو مريم المذكور أسدي كوفي هو وجميع رواية الاسناد إلا شيخه وشيخ البخاري، وقد وثق أبو مريم المذكور العجلي والدارقطني، وما له في البخاري إلا هذا الحديث. **قوله** (لما سار طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة) ذكر عمر بن شبة بسند جيد أنهم توجهوا من مكة بعد أن أهلت السنة، وذكر بسند له آخر أن الواقعة بينهم كانت في النصف من حمادى الآخرة سنة ٣٠ وثلثين، وذكر من رواية المدائني عن العلاء بن محمد عن أبيه قال: جاء رجل إلى علي وهو بالزاوية فقال: علام تقاتل هؤلاء؟ قال: على الحق، قال: فانهم يقولون لانهم على الحق، قال: أقاتلهم على الخروج من الجماعة ونكث البيعة. وأخرج الطبري من طريق عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه قال: رأيت في زمن عثمان أن رجلا أميرا مرض وعند رأسه امرأة والناس يريدونه فلو نهتهم المرأة لانتهوا ولسكنها لم تفعل فقتلوه. ثم غرقت تلك السنة فبلغنا قتل عثمان، فلما رجعنا من غزاتنا وانتهينا إلى البصرة قيل لنا: هذا طلحة والزبير وعائشة فتعجب الناس وسألوه عن سبب مسيرهم فذكروا أنهم خرجوا غضبا لعثمان وتوبة عما صنعوا من خذلانه. وقالت عائشة: غضبنا لسكم على عثمان في ثلاث إمارة الفتى وضرب السوط والعصا فما أنصفناه إن لم نغضب له في ثلاث: حرمة الدم والشر والبلد. قال فسرت أنا ورجلان من قومي إلى علي ولسنا عليه وسألناه فقال: عدا الناس على هذا الرجل فقتلوه وأنا معزل عنهم ثم ولوني ولولا الحشية على الدين لم أجهم. ثم استأذني الزبير وطلحة في العمرة فأخذت عليهما العهود وأذنت لهما فعرضا أم المؤمنين لما لا يصلح لها فبلغني أمرهم فغشيت أن ينفق في الاسلام فتق فأبتعتهم، فقال أصحابه: والله ما نريد قتالهم إلا أن يقاتلوا، وما خرجنا إلا الإصلاح. فذكر القصة وفيها أن أول ما وقعت الحرب أن صبيان المسلمين تسابوا ثم تراموا ثم تبعهم العبيد ثم السفهاء فغشيت الحرب، وكانوا خندقوا على البصرة فقتل قوم وجرح آخرون، وغلب أصحاب علي ونادى مناديه: لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا جريحا ولا تدخلوا دار أحد، ثم جمع الناس وبايعهم واستعمل ابن عباس على البصرة ورجع إلى الكوفة. وأخرج ابن أبي شيبة بسند جيد عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: انتهى عبيد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي إلى عائشة يوم الجمل وهي في اليهودج فقال: يا أم المؤمنين أتدلين أني أتيتك عند ما قتل عثمان فقلت ما تأمريني، فقلت الزم عليا؟ فسكت. فقال: اعقروا الجمل فعقروه، فزلت أنا وأخوها محمد فاحتملنا هودجها فوضعناه بين يدي علي، فأمر بها فأدخلت بيتنا. وأخرج أيضا بسند صحيح عن زيد بن وهب قال فكف على يده حتى بدوه بالقتال فقاتلهم بعد الظهر فما غربت الشمس وحول الجمل أحد. فقال علي: لا تتمموا جريحا ولا تقتلوا مدبرا ومن أغلق بابي وألقي سلاحه فهو آمن. وأخرج الشافعي من رواية علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال: دخلت على مروان بن الحكم فقال: ما رأيت أحدا أكرم غلبة من أبيك - يعني عليا - ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل فنادى مناديه: لا يقتل مدبرا ولا يذوق جريح. وأخرج الطبري وابن أبي شيبة واحتق من طريق عمرو بن جاوران عن الأحنف قال: حججت سنة قتل عثمان فدخلت المدينة فذكر كلام عثمان في تذكيرهم بمناقبه. وقد تقدم في باب إذا التقى المسلمان بسيفيهما. ثم ذكر اعتزاله الطائفتين قال: ثم التفتوا فكان أول قتيل طلحة ورجع الزبير فقتل. وأخرج الطبري بسند صحيح عن علقمة قال قلت للأشتر: قد كنت كارها لقتل عثمان فكيف قاتلت يوم الجمل؟ قال: إن هؤلاء بايعوا عليا ثم

نكثوا عهده ، وكان الزبير هو الذى حرك عائشة على الخروج فدعوت الله أن يكنينيه ، فلقينى كفه بكنفه فما رضيت لشدة ساعدى أن قتت فى الركاب فضررت به على رأسه ضربة فصرعته ، فذكر القصة فى أنهما سلبا . **قوله** ( بعث على عمار بن ياسر وحسن بن علي فقدمنا عليهما السكوفة ) ذكر عمر بن شبة والطبرى سبب ذلك بسندهما الى ابن أبي ليلى قال : كان على أفرأب موسى على إمرة السكوفة ، فما خرج من المدينة أرسل هاشم بن عتبة بن أبي وقاص اليه أن أنقض من قبلك من المسلمين وكن من أعوانى على الحق ، فاستأثر أبو موسى السائب بن مالك الاشعري فقال ( اتبع ما أمرك به ، قال : انى لا أرى ذلك ، وأخذ فى تخذيل الناس عن النهوض ، فكتب هاشم الى على بذلك وبعث بكتابه مع محل بن خليفة لطائى . فبعث على عمار بن ياسر والحسن بن علي يستنفران الناس ، وأمر قرظة بن كعب على السكوفة ، فلما قرأ كتابه على أبي موسى اعتزل ودخل الحسن وعمار المسجد . وأخرج ابن أبي شبة بسند صحيح عن زيد بن وهب قال : أقبل طلحة والزبير حتى نزلا لبصرة فقبضا على عامل على عليهما ابن حنيف ، وأقبل على حتى نزل بنى قار ، فأرسل عبد الله بن عباس الى السكوفة فباطوا عليه ، فأرسل اليهم عمارا فخرجوا اليه . **قوله** ( فصعد المنبر ، فكان الحسن بن علي فوق المنبر فى أعلاه وقام عمار أسفل من الحسن . فاجتمعنا اليه فسمعت عمارا يقول ) زاد الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي بكر بن عياش « صعد عمار المنبر فحضر الناس فى الخروج الى قتال عائشة » وفى رواية اسحق بن راهويه عن يحيى بن آدم بالسند المذكور « فقال عمار : ان أمير المؤمنين بعثنا اليكم لنستنفركم ، فان أمنا قد سارت الى البصرة » وعنده عمر بن شبة عن حبان بن بشر عن يحيى بن آدم فى حديث الباب « فكان عمار يخطب والحسن ساكت ، ووقع فى رواية ابن أبي ليلى فى القصة المذكورة « فقال الحسن : ان عليا يقول انى أذكر الله رجلا رعى الله حقاً الا نمر ، فان كنت مظلوما أعاننى وان كنت ظالما أخذتنى ، والله ان طلحة والزبير لأول من بايعنى ثم نكثا ، ولم أستأثر بمال ولا بدلت حكماً » قال طبرج اليه اثنا عشر ألف رجل . **قوله** ( ان عائشة قد سارت الى البصرة . وواته انها لروجة نبيكم فى الدنيا والآخرة ؛ ولسكن الله ابتلاكم ليعلم إياه تطيعون أم هي ) فى رواية اسحق « ليعلم أطيعه أم إياها » وفى رواية الاسماعيلي من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش بعد قوله قد سارت الى البصرة « وواته انى لأقول لكم هذا وواته انها لروجة نبيكم » زاد عمر بن شبة فى روايته « وان أمير المؤمنين بعثنا اليكم وهو بنى قار » ووقع عند ابن أبي شبة من طريق شمر بن عطية عن عبد الله بن زياد قال « قال عمار إن أمنا سارت مسيرها هذا ، وانها والله زوج محمد ﷺ فى الدنيا والآخرة ، ولسكن الله ابتلائها ليعلم إياه تطيع أو إياها » ومراد عمار بذلك أن الصواب فى تلك القصة كان مع على وأن عائشة مع ذلك لم تخرج بذلك عن الاسلام ولا أن تكون زوجة النبي ﷺ فى الجنة . فكان ذلك يعد من إنصاف عمار وشدة ورعه وتحريه قول الحق . وقد أخرج الطبرى بسند صحيح عن أبي يزيد المدينى قال « قال عمار بن ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل : ما أبعد هذا المسير من العهد انى عهد اليكم » يشير الى قوله تعالى ﴿ وقرن فى بيوتكن ﴾ فقالت : أبو اليقظان ؟ قال : نعم . قالت : والله انك ماعلمت لقوال بالحق . قال : الحمد لله الذى قضى لى على لسانك . وقوله « ليعلم إياه تطيعون أم هي » قال بعض الشراح : الضمير فى إياه لعل ، والمناسب أن يقال أم إياها لاهى . وأجاب السكرمان بأن الضمائر يقوم بعضها مقام بعض انتهى وهو على بعض الآراء . وقد وقع فى رواية اسحق بن راهويه فى مسنده عن يحيى بن آدم بسند حديث الباب « ولكن الله ابتلائها ليعلم أنطيعه أم إياها » فظهر أن ذلك من تصرف الرواة

وأما قوله إن الضمير في إياه لعل الظاهر خلافه ، وأنه ته دمالى . والمراد لإطهار المعلوم كما في نظائره . **قوله** ( عن ابن أبي غنية ) بفتح الغين المعجمة وكسر النون وتثنية التحتانية هو عبد الملك بن حميد ، ماله في البخارى إلا هذا الحديث ، وصرح بذلك أبو زرعة اسماعيل في روايته عن أبي نعيم شيخ البخارى فيه أخرجه أبو نعيم الاصبهاني في مستخرجه ، والحكم هو ابن عيينة ، والسند كله كوفون . **قوله** ( قام عمار على المنبر السكوفة ) هذا طرف من الحديث الذى قبله ، وأراد البخارى بإدائه تموية حديث أبي مریم لكرهه بما انفرد به عنه أبو حصين ، وقد رواه أيضا عن الحكم شعبة أخرجه الاسماعيلي وزاد في أوله قال : لا يركب على عمارا والحسن الى الكوفة يستنفرهم خطب عمار ، فذكره قال ابن هبيرة : في هذا الحديث أن عمارا كان صادق اللهجة وكان لا تستخفه الخصومة إلى أن ينتقص خصمه . فانه شهد لعائشة بالنقض التام مع ما بينهما من الحرب انتهى . وفيه جواز ارتفاع ذى الأمر فوق من هو أسن منه وأعظم سابقة في الاسلام وفضلا . لأن الحسن ولد أمير المؤمنين فكان حينئذ هو الأمير على من أرسلهم على وعمار من حملتهم . فسمعت الحسن أعلى المنبر فكان فوق عمار وان كان في عمار من الفضل ما يقتضى رجحانه فضلا عن مساواته . ويحتمل أن يكون عمار فعن ذلك تواضعا مع الحسن وإكراما له من أجل جده عليه السلام وفعله الحسن مطاوعة له لا تكبرا عليه . الحديث الثالث حديث أبي موسى وأبي مسعود وعمار بن ياسر فيما يتعلق بوقعة الجمل أخرجه من طريقين . **قوله** ( أخبرني عمرو ) هو ابن مرة ، وصرح به في رواية أحمد بن حنبل عن محمد بن جعفر وكذا الاسماعيلي في روايته من طريق عبد الله بن المبارك كلاهما عن شعبة . **قوله** ( حيث بعثه على أهل الكوفة يستنفرهم ) في رواية السكسميني « حين » بدل « حيث » وفي رواية الاسماعيلي « يستنفر أهل الكوفة إلى أهل البصرة » . **قوله** ( ما رأيناك أتيت أمرا أكره عندنا من إسراعك في هذا الأمر منذ أسليت ) زاد في الرواية الثانية أن الذى تولى خطاب عمار ذلك هو أبو مسعود وهو عقبه بن عمرو الأنصارى ، وكان يومئذ يلى لعل بالكوفة كما كان أبو موسى يلى لعثمان . **قوله** ( وكساها حلة ) في رواية الاسماعيلي « فكساها حلة حلة » وبين في الرواية التى تلى هذه أن فاعل كسا هو أبو مسعود ، وهو في هذه الرواية محتمل فيحمل على ذلك . **قوله** ( ثم راحوا إلى المسجد ) في رواية الاسماعيلي « ثم خرجوا إلى الصلاة يوم الجمعة » وفي رواية محمد بن جعفر « فقام أبو مسعود فبعث إلى كل واحد منهما حلة » قال ابن بطال : فيما دار بينهم دلالة على أن كلا من الطائفتين كان يجتهدا ويرى أن الصواب معه قال : وكان أبو مسعود موسرا جوادا ، وكان اجتماعهم عند أبي مسعود في يوم الجمعة فكسا عمارا حلة ليشهد بها الجمعة لأنه كان في ثياب السفر وهيئة الحرب ، فكره أن يشهد الجمعة في تلك الثياب وكره أن يكسوه بحضرة أبي موسى ولا يكسو أباه موسى فكسا أباه موسى أيضا . وقوله « أعيب » بالعين المهملة والموحدة أفعل تفضيل من العيب ، وجعل كل منهم الإبطاء والإسراع عيبا بالنسبة لما يعتقد ، فعمار لما في الإبطاء من مخالفة الإمام وترك امتثال عليه السلام ففعلوا التى تبغى . والآخران لما ظهر لهما من ترك مباشرة القتال في الفتنة ، وكان أبو مسعود على رأى أبي موسى في الكف عن القتال تمسكا بالأحاديث الواردة في ذلك وما في حمل السلاح على المسلم من الوعيد ، وكان عمار على رأى على في قتال الباعين والناكثين والتمسك بقوله تعالى ﴿ فقاتلوا التى تبغى ﴾ وحمل الوعيد الوارد في القتال على من كان متعديا على صاحبه . . ( تنبيه ) : وقع في رواية النسفي وكذا الاسماعيلي قبل سياق سند ابن أبي غنية « باب » بغير ترجمة . وسقط للباقيين وهو الصواب لأن فيه الحديث الذى قبله ، وان كان فيه زيادة في القصة

## ١٩ - باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً

٧١٠٨ - **حديث** عبد الله بن عثمان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري أخبرني حمزة بن عبد الله ابن عمر أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يقول قال رسول الله ﷺ : إذا أنزل الله بقوم عذاباً أصاب العذاب من كان فيهم ، ثم يموتوا على أعمالهم .

**قوله** ( باب إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) حذف الجواب اكتفاء بما وقع في الحديث . **قوله** ( عبد الله بن عثمان ) هو عبدان ، وعبد الله شيخه هو ابن المبارك ، ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( إذا أنزل الله بقوم عذاباً ) أى عقوبة لهم على سيئ أعمالهم . **قوله** ( أصاب العذاب من كان فيهم ) فى رواية أبي النعمان عن ابن المبارك . أصاب به من بين أظهرهم ، أخرجه الاسماعيلي ، والمراد من كان فيهم ممن ليس هو على رأيهم . **قوله** ( ثم يموتوا على أعمالهم ، أى بعث كل واحد منهم على حسب عمله إن كان صالحاً فعباه صالحاً والا فسيئته ، فيكون ذلك العذاب طهرة للصالحين ونقمة على الفاسقين . وفى صحيح ابن حبان عن عائشة مرفوعاً : إن الله إذا أنزل سطوته بأهل نقمته وفيهم الصالحون قبضوا معهم ثم بعثوا على نياتهم وأعمالهم ، وأخرجه البيهقي فى الشعب ، وله من طريق الحسن بن محمد ابن على بن أبى طالب عنها مرفوعاً : إذا ظهر السوء فى الأرض أنزل الله بأسه فيهم ، قيل : يا رسول الله وفيهم أهل طاعته ؟ قال : نعم ، ثم يبعثون الى رحمة الله تعالى ، قال ابن بطلان : هذا الحديث يبين حديث زينب بنت جحش حيث قالت : أنهلك وفينا الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخطيئة ، فيكون إهلاك الجميع عند ظهور المنكر والاعلان بالمعاصي . قلت : الذى يناسب كلامه الأخير حديث أبى بكر الصديق : سمع رسول الله ﷺ يقول : إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك أن يعمهم الله بعقاب ، أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان ، وأما حديث ابن عمر فى الباب وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان ، وقد أخرجه مسلم عقبه ، ويجمعهما أن الهلاك يعم الطائعات مع العاصي ، وزاد حديث ابن عمر أن الطائعات عند البعث يجازى بعمله ، ومثله حديث عائشة مرفوعاً : العجب أن ناساً من أمتي يؤمنون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم ، فقلنا : يا رسول الله أى الطريق قد تجمع الناس ، قال : نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكاً واحداً ويصدرون مصادر شتى . يبعثهم الله على نياتهم ، أخرجه مسلم . وله من حديث أم سلمة نحوه ولفظه : فقلت يا رسول الله فكيف بمن كان كارها ؟ قال : يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته ، وله من حديث جابر رفعه : يبعث كل عبد على ما مات عليه ، وقال الداردي : معنى حديث ابن عمر أن الأمم التى تعذب على الكفر يكون بينهم أهل أسواقهم ومن ليس منهم فيصاب جميعهم بأجلهم ثم يبعثون على أعمالهم ، ويقال إذا أراد الله عذاب أمة أعقم نساءهم خمس عشرة سنة قبل أن يصابوا لثلاث يصاب البلدان الذين لم يجر عليهم القلم انتهى . وهذا ليس له أصل وعموم حديث عائشة يردده ، وقد شوهدت السفينة ملأى من الرجال والنساء والأطفال تغرق فيهلكون جميعاً . ومثله المدار الكبيرة تحرق . والرفقة الكبيرة تخرج عليها قطاع الطريق فيهلكون جميعاً أو أكثرهم ، والبلد من بلاد المسلمين يهجمها الكفار فيبذلون السيف فى أهلها ، وقد وقع ذلك من الخوارج قديماً ثم من القرامطة ثم من الططر أخيراً والله المستعان . قال القاضي عياض : أورد مسلم حديث جابر : يبعث كل عبد على ما مات عليه ، عقب حديث جابر أيضاً رفعه

ولا يؤمن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، يشير الى أنه مفسر له ، ثم أعقبه بحديث « ثم بعثوا على أعمالهم ، مشيرا الى أنه وان كان مفسرا لما قبله لكنه ليس مقصورا عليه بل هو عام فيه وفي غيره ، ويؤيده الحديث الذي ذكره بعده « ثم يبعثهم الله على نياتهم ، انتهى ملخصا . والخاص أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب أو العقاب بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته . وفتح ابن أبي حمزة الى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وأما من أمر ونهى فهم المؤمنون حقا لا يرسل الله عليهم العذاب بل يدفع بهم العذاب ، ويؤيده قوله تعالى ﴿ وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون ﴾ وقوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ، وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون ﴾ ويدل على تعميم العذاب لمن لم ينه عن المنكر وان لم يتحاطه قوله تعالى ﴿ فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره لمنكم إذا مثلهم ﴾ ويستفاد من هذا مشروعية الحرب من الكفار ومن الظلمة لأن الإقامة معهم من إلقاء النفس الى التهلكة ، هذا إذا لم يعنهم ولم يرض بأفعالهم فإن أعان أو رضى فهو منهم ، ويؤيده أمره ﷺ بالأسراع في الخروج من ديار ثمود . وأما بعثهم على أعمالهم لحكم عدل لأن أعمالهم الصالحة إنما يجازون بها في الآخرة . وأما في الدنيا فهم أصحابهم من بلاء كان تكفيرا لما قدموه من عمل سيئ . فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم يترك عليهم فكان ذلك جزاء لهم على مدهانتهم ، ثم يوم القيامة يبعث كل منهم فيجازى بعمله . وفي الحديث تحذير وتخويف عظيم لمن سكت عن النهي ، فكيف بمن داهن ، فكيف بمن رضى ، فكيف بمن عاون ؟ نسأل الله السلامة . قلت : ومقتضى كلامه أن أهل الطاعة لا يصيبهم العذاب في الدنيا بجزيرة العصاة ، وإلى ذلك جنح القرطبي في « التذكرة » ، وما قدمناه قريبا أشبه بظاهر الحديث . وإلى نحوه مال الفاضل ابن العربي ، وسيأتى ذلك في الكلام على حديث زينب بنت جحش « أهلك وفيما الصالحون ؟ قال : نعم إذا كثرت الخبث » في آخر كتاب الفتن

## ٢٠ - باب قول النبي ﷺ « الحسن بن علي » إن ابني هذا سيّد

وأمّل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين

٧١٠٩ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** إسرائيل **أبو موسى** وأتبعته بالكوفة جاء إلى ابن شمرمة فقال : أدخلني على عيسى فأعظه ، فكان ابن شمرمة خاف عليه فلم يفعل . قال **حدثنا** الحسن قال « لما سار الحسن بن علي رضي الله عنهما إلى معاوية بالكتائب قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لا تؤلّي حتى تُذبر أخراها . قال معاوية : من لداري المسلمين ؟ فقال : أنا . فقال عبد الله بن عاصم وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له : الصلح . قال الحسن : واقد سمعت أبا بكره قال : بينا النبي ﷺ يحطّب جاء الحسن ، فقال النبي ﷺ : ابني هذا سيّد ، وأمّل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »

٧١١٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال قال عمرو أخبرني محمد بن علي أن حرثة مولى أسامة أخبره قال عمرو وقد رأيت حرثة قال « أرسلني أسامة إلى علي وقال : إنه يسألك الآن فيقول :

ما خُتِفَ صاحبك ؟ فقال له : يقول لك لو كنت في شِدْقِ الأُمْدِ لأَحْبَبْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ فِيهِ ، وَلَسَكُنَّ هَذَا أَسْرًا لِرَأْسِهِ . فَلَمْ يُعْطِنِي شَيْئًا ، فَذَهَبْتُ إِلَى حَسَنِ وَحُسَيْنَ وَابْنِ حَمْفَرٍ فَأَوْقَرُوا لِي رَاحِلَتِي »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي : إن ابني هذا لسيد ) في رواية المروزي والكشميني « سيد » بغير لام وكذا لهم في مش هذه الترجمة في كتاب الصلاح ويجذف إن وساق المتن هناك باللفظ « أن ابني هذا سيد » وساقه هنا بجذفها فأشار في كل من الموضوعين إلى ما وقع في الآخر ، وقد أخرجه هناك عن عبد الله بن محمد عن سفيان بن عيينة ، ثم نقل عن علي بن عبد الله ما يتعلق بسباع الحسن من أبي بكره وساقه هنا عن علي بن عبد الله فلم يذكر ذلك ولم أر في شيء من طرق المتن « لسيد » باللام كما وقع في هذه الترجمة ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية سبعة أنس عن سفيان بن عيينة وبين اختلاف ألفاظهم وذكر في الباب الحديث المذكور وحديثا لأسامة بن زيد . **قوله** ( حدثنا إسرائيل أبو مرسى ) هي كنية إسرائيل واسم أبيه موسى فهو بمن وافقت كنيته اسم أبيه فيؤمن فيه من التصحيح ، وهو بصرى كان يسافر في التجارة إلى الهند وأقام بها مدة . **قوله** ( ولقيته بالسكوفة ) قائل ذلك هو سفيان بن عيينة والجللة حالية . **قوله** ( وجاء إلى ابن شبرمة ) هو عبد الله قاضي الكوفة في خلافة أبي جعفر المنصور ومات في خلافته سنة أربع وأربعين ومائة وكان صارما عظيمًا ثقة فقيها . **قوله** ( فقال أدخلني على عيسى فأعظه ) بفتح الهمزة وكسر العين المهملة وفتح الظاء المشالة من الوعظ ، وعيسى هو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس ابن أخى المنصور وكان أميرًا على السكوفة اذ ذاك . **قوله** ( فكأن ) بالتشديد ( ابن شبرمة خاف عليه ) أى على إسرائيل ( فلم يفعل ) أى فلم يدخله على عيسى بن موسى ، ولعل سبب خوفه عليه أنه كان صادقًا بالحق فخشى أنه لا يتلطف بعيسى فيبطش به لما عنده من غرة الشباب وغرة الملك ، قال ابن بطال : دل ذلك من صنيع ابن شبرمة على أن من خاف على نفسه سقط عنه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وكانت وفاة عيسى المذكور في خلافة المهدي سنة ثمان وستين ومائة . **قوله** ( قل حدثنا الحسن ) يعنى البصرى والقائل « حدثنا » هو إسرائيل المذكور ، قال البزار في مسنده بعد أن أخرج هذا الحديث عن خلف بن خليفة عن سفيان بن عيينة : لانعم رواه عن إسرائيل غير سفيان ، وتعبه مغلطاي بأن البخاري أخرجه في علامات النبوة من طريق حسين بن علي الجعفي عن أبي موسى وهو إسرائيل هذا ، وهو تعقب جيد وليسكن لم أر فيه لقصة وإنما أخرج فيه الحديث المرفوع فقط . **قوله** ( لما سار الحسن بن علي معاوية بالسكتائب ) في رواية عبد الله بن محمد عن سفيان في كتاب الصلاح « استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكتائب أمثال الجبال » والسكتائب بمشاة وآخره موحدة جمع كتيبة بوزن عظيمة وهي طائفة من الجيش تجتمع وهي فصيحة بمعنى مفعولة لأن أمير الجيش اذا رتبهم وجعل كل طائفة على حدة كتبهم في ديوانه كذلك ، ذكر ذلك ابن التبر عن اسودى . ومنه قيل : مكتب بنى فلان ، قال وقوله « أمثال الجبال » أى لا يرى لها طرف لسكربتها كما لا يرى من قبل الجبل طرفه ، ويحتمل أن يريد شدة البأس . وأشار الحسن البصرى بهذه القصة إلى ما اتفق بعد قتل على رضى الله عنه . وكان على لما انفضى أمر التحكيم ورجع إلى السكوفة تجهز لقتال أهل الشام مرة بعد أخرى ففعله أمر الخوارج بالنهروان كما تقدم وذلك في سنة ثمان وثلاثين ، ثم تجهز في سنة تسع وثلاثين فلم يتهأ ذلك لافتراق آراء أهل العراق عليه ، ثم وقع الجد منه في ذلك في سنة أربعين فأخرج



اسحق من طريق عبد العزيز بن سياه بكسر الميملة وتخفيف الياء آخر الحروف قال : لما خرج الخوارج قام على فقال : أنسيرون إلى الشام أو ترجعون إلى هؤلاء الذين خلفوكم في دياركم ؟ قالوا : بل نرجع إليهم ، فذكر قصة الخوارج قال فرجع على إلى الكوفة ، فلما قتل وا- تتخلف الحسن وصاح معاوية كتب إلى قيس بن سعد بذلك فرجع عن قتال معاوية . وأخرج الطبري بسند صحيح عن يونس بن يزيد عن الزهري قال : جعل على على مقدمة أهل العراق قيس بن سعد بن عبادة وكانوا أربعين ألفا بايعوه على الموت ، فقتل على فبايعوا الحسن بن علي بالخلافة ، وكان لا يحب القتال والسكن كان يريد أن يشترط على معاوية لنفسه ، فعرف أن قيس بن سعد لا يطاوعه على الصلح فزعه وأمر عبد الله بن عباس فاشترط لنفسه كما اشترط الحسن . وأخرج الطبري والطبراني من طريق اسماعيل بن راشد قال : بعث الحسن قيس بن سعد على مقدمته في اثني عشر ألفا - يعني من الأربعين - فسار قيس إلى جهة الشام . وكان معاوية لما بلغه قتل على حرج في عساكر من الشام ، وخرج الحسن بن علي حتى نزل المدائن ، فوصل معاوية إلى مسكن وقال ابن بطال : ذكر أهل العلم بالأخبار أن عليا لما قتل سار معاوية يريد العراق وسار الحسن يريد الشام فالتقيا بمنزل من أرض الكوفة ، فنظر الحسن إلى كثرة من معه فنادى : يا معاوية اني اخترت ماعند الله ، فان يكن هذا الأمر لك فلا ينبغي لي أن أنازعك فيه وان يكن لي فقد تركته لك فكبر أصحاب معاوية . وقال المغيرة عند ذلك : أشهد أني سمعت النبي ﷺ يقول : « ان ابني هذا سيد » الحديث وقال في آخره : لجزاك الله عن المسلمين خيرا انتهى وفي صحة هذا نظر من أوجه : الأول أن المحفوظ أن معاوية هو الذي بدأ بطلب الصلح كما في حديث الباب الثاني أن الحسن ومعاوية لم يتلاقيا بالعسكريين حتى يمكن أن يتخاطبا وانما تراسلا ، فيجمل قوله « فنادى يا معاوية » على المراسلة ، ويجمع بأن الحسن راسل معاوية بذلك سراً فراسله معاوية جهرا ، والمحفوظ أن كلام الحسن الأخير انما وقع بعد الصلح والاجتماع كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في « الدلائل » من طريقه ومن طريق غيره بسندهما إلى الشعبي قال : لما صالح الحسن بن علي معاوية يقال له معاوية قم فتكلم ، فقام حمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فان أكيس السكيس التقى وان أعجز العجز الفجور ، ألا وان هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية حق لا مراءى كان أحق به مني ، أو حق لي تركته لأرادة اصلاح المسلمين وحقن دماهم ، وان أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين . ثم استغفر ونزل . وأخرج يعقوب بن سفيان ومن طريقه أيضا البيهقي في « الدلائل » من طريق الزهري فذكر القصة وفيها : فخطب معاوية ثم قال : قم يا حسن فكلّم الناس ، فقتلهم ثم قال : أيها الناس ان الله هداناكم بأولنا وحقن دماءكم بآحرا ، وان لهذا الأمر مدة والدنيا دول . وذكر بقية الحديث . والثالث أن الحديث لأبي بكر لا للمغيرة ، لكن الجمع ممكن بأن يكون المغيرة حدث به عند ما سمع مراسلة الحسن بالصلح وحدث به أبو بكر بعد ذلك ، وقد روى أصل الحديث جابر أورده الطبراني والبيهقي في « الدلائل » من فوائد يحيى بن معين بسند صحيح إلى جابر ، وأورده الضياء في « الأحاديث المختارة » بما ليس في الصحيحين ، وعجبت للحاكم في عدم استدراكه مع شدة حرصه على مثله ، قال ابن بطال : سلم الحسن لمعاوية الأمر وبايعه على إقامة كتاب الله وسنة نبيه . ودخل معاوية السكوفة وبايعه الناس فسميت سنة الجماعة لاجتماع الناس وانقطاع الحرب . وبايع معاوية كل من كان معتزلا للقتال كابن عر وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة ، وأجاز معاوية الحسن بثلاثمائة ألف وألف ثوب وثلاثين عبدا ومائة حمل . وانصرف إلى المدينة ، وولى معاوية الكوفة المغيرة بن شعبة والبصرة عبد

الله بن عامر ورجع الى دمشق . **قوله** ( قال عمرو بن العاص لمعاوية : أرى كتيبة لاتولى ) بالتشديد أى لاتدبر . **قوله** ( حتى تدبر آخرها ) أى التى تقابلها ، ونسبها اليها لتشاركها فى المحاربة ، وهذا على أن يدبر من أدبر رباعيا ، ويحتمل أن يكون من دبر يدبر بفتح أوله وضم الموحدة أى يقوم مقامها يقال دبته اذا بقيت بعده ، وتقدم فى رواية عبد الله بن محمد بنى الصلح ، انى لارى ككتائب لاتولى حتى تقتل أقرانها ، وهى أبين ، قال عياض : هى الصواب ، ومقتضاه أن الأخرى خطأ وليس كذلك بل توجيهها ماتقدم . وقال السكرماني : يحتمل أيضا أن تراد الكتيبة الأخيرة التى هى من جملة تلك الكتائب ، أى لاينهزمون بأن ترجع الأخرى أولى . **قوله** ( قال معاوية من لذرارى المسلمين ) أى من يكفلهم إذا قتل آباؤهم ؟ زاد فى الصلح : فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين - يعنى معاوية - : أى عمرو ، وإن قتل هؤلاء هؤلاء وهؤلاء هؤلاء من لى بأمور الناس ، من لى بنسائهم ، من لى بضيعتهم ، يشير إلى أن رجال العسكرين معظم من فى الأقليمين فاذا قتلوا ضاع أمر الناس وفسد حال أهلهم بعدهم وذرائعهم ، والمراد بقوله : ضيعتهم ، الأطفال والضعفاء سموا باسم مايؤول اليه أمرهم لأنهم اذا تركوا ضاعوا لعدم استقلالهم بأمر المعاش ، وفى رواية الحميدى عن سفیان فى هذه القصة : من لى بأمورهم ، من لى بدمائهم ، من لى بنسائهم ، وأما قوله هنا فى جواب قول معاوية : من لذرارى المسلمين ؟ فقال : أنا ، فظاهره يوم أن الحبيب بذلك هو عمرو ابن العاص ، ولم أر فى طرق الخبر مايدل على ذلك ، فان كانت محفوفة فلعلها كانت : فقال أنى ، بتشديد النون المفتوحة قالها عمرو على سبيل الاستبعاد . وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه عن معمر عن الزهري قال : بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص فى بعث ذات السلاسل ، فذكر أخبارا كثيرة من التاريخ إلى أن قال : وكان قيس بن سعد ابن عباد على مقدمة الحسن بن على ، فأرسل اليه معاوية سجلا قد ختم فى أسفله فقال : اكتب فيه ما تريد فهو لك ، فقال له عمرو بن العاص : بل نقائله ، فقال معاوية - وكان خير الرجلين - : على رسلك يا أبا عبد الله ، لانتخلص إلى قتل هؤلاء حتى يقتل عددهم من أهل الشام ، فماخير الحياة بعد ذلك ؟ وانى والله لا أقاتل حتى لا أجد من القتال بدا . **قوله** ( فقال عبد الله بن عامر وعبد الرحمن بن سمرة : نلقاه فنقول له الصلح ) أى تشير عليه بالصلح ، وهذا ظاهره أنهما بدأ بذلك ، والذي تقدم فى كتاب الصلح أن معاوية هو الذى بعثهما ، فيمكن الجمع بأنهما عرضا أنفسهما فوقاقتهما ولفظه هناك ، فبعث اليه رجلين من قريش من بنى عبد شمس ، أى ابن عبد مناف بن قصي ، وعبد الرحمن بن سمرة ، زاد الحميدى فى مسنده عن سفیان بن حبيب بن عبد شمس : قال سفیان وكانت له صحبة ، قلت : وهو راوى حديث : لا تسأل الامارة ، وسيأتى شئ من خبره فى كتاب الأحكام . وعبد الله بن عامر بن كريز بكاف وراء ثم زأى مصغر زاد الحميدى : ابن حبيب بن عبد شمس ، وقد مضى له ذكر فى كتاب الحج وغيره ، وهو الذى ولاء معاوية البصرة بعد الصلح ، وبنو حبيب بن عبد شمس بنو عم بنى أمية بن عبد شمس ، ومعاوية هو ابن أبى سفیان صخر بن حرب بن أمية ( فقال معاوية : اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه ) أى ماشاء من المال ( وقولا له ) أى فى حقن دماء المسلمين بالصلح ( واطلبا إليه ) أى اطلبا منه خلع نفسه من الخلافة وتسليم الأمر لمعاوية وابدلا له فى مقابلة ذلك ماشاء ( قال فقال لهما الحسن بن على : إنا بنو عبد المطلب قد أصبنا من هذا المال ، وإن هذه الأمة قد عانت فى دمائها ، قال فانه يعرض عليك كذا وكذا ويطلب إليك ويسألك ، قال فن لى بهذا ؟ قال : نحن لك به فاسألهما شيئا إلا قالان نحن لك به ، فصالحه ) قال ابن بطال : هذا يدل على أن معاوية كان هو الراغب فى

الصلح وأنه عرض على الحسن المال ورغبه فيه وحثه على رفع السيف وذكره ما وعده به جده عليه السلام من سيادته في الإصلاح به ، فقال له الحسن : إنا بنو عبد المطلب أصبنا من هذا المال ، أى إنا جبلنا على الكرم والتوسعة على أتباعنا من الأهل والموالى وكنا نتمكن من ذلك بالخلافة حتى صار ذلك لنا عادة وقوله ان هذه الأمة أى العسكرين الشامى والعراقى قد عانت ، بالمثلثة أى قتل بعضها بعضا فلا يكفون عن ذلك إلا بالصفح عما مضى منهم والتألف بالمال . وأراد الحسن بذلك كله تسكين الفتنة وتفرقة المال على من لا يرضيه إلا المال ، فوافقه على ما شرط من جميع ذلك والتزما له من المال فى كل عام والثياب والأقوات ما يحتاج إليه لكل من ذكر . وقوله « من لى بهذا ، أى من يضمن لى الوفاء من معاوية ؟ فقالا : نحن نضمن لأن معاوية كان فوض لها ذلك ، ويحتمل أن يكون قوله « أصبنا من هذا المال ، أى فرقنا منه فى حياة على وبعمده ما رأينا فى ذلك صلاحاً فنبه على ذلك خشية أن يرجع عليه بما تصرف فيه . وفى رواية اسماعيل بن راشد عند الطبري « فبعث إليه معاوية عبد الله بن عامر وعبد الله بن سمرة بن حبيب ، وكذا قال عبد الله وكذا وقع عند الطبراني ، والذي فى الصحيح أصح ، ولعل عبد الله كان مع أخيه عبد الرحمن ، قال فقدما على الحسن بالمداخن فأعطياه ما أراد وصالحاه على أن يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة آلاف ألف فى أشياء اشترطها . ومن طريق عوانة بن الحسك نحوه وزاد وكان الحسن صالح معاوية على أن يجعل له مافى بيت مال الكوفة وأن يكون له خراج دار أجرد ، وذكر محمد بن قدامة فى « كتاب الخوارج » بسند قوى إلى أبى بصرة أنه سمع الحسن ابن على يقول فى خطبته عند معاوية انى اشترطت على معاوية لنفسى الخلافة بعده . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح الى الزهرى قال : كاتب الحسن بن على معاوية واشترط لنفسه فوصلت الصحيفة لمعاوية وقد أرسل الى الحسن يسأله الصلح ومع الرسول صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها وكتب اليه أن اشترط ما شئت فهو لك ، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سأل أولا ، فلما التقيا وبايعه الحسن سأل أن يعطيه ما اشترط فى السجل الذى ختم معاوية فى أسفله فتمسك معاوية إلا ما كان الحسن سأل أولا ، واحتج بأنه أجاب سؤاله أول ما وقف عليه فاختلغا فى ذلك فلم ينفذ للحسن من الشرطين شئ . وأخرج ابن أبى خيثمة من طريق عبد الله بن شوذب قال : لما قتل على سار الحسن بن على فى أهل العراق ومعاوية فى أهل الشام فالتقوا ، فكره الحسن القتال وبايع معاوية على أن يجعل العهد للحسن من بعده فكان أصحاب الحسن يقولون له يا عار المؤمنين فيقول العار خير من النار . **قوله** (قال الحسن) هو البصرى وهو موصول بالسند المتقدم ووقع فى رجال البخارى لأبى الوليد الباجى فى ترجمة الحسن بن على بن أبى طالب ما نصه « أخرج البخارى قول الحسن سمعت أبا بكر ، فتأوله الدارقطنى وغيره على أنه الحسن بن على لأن الحسن البصرى عندهم لم يسمع من أبى بكر ، وحمله ابن المدينى والبخارى على أنه الحسن البصرى ، قال الباجى : وعندى أن الحسن الذى قال « سمعت هذا من أبى بكر » إنما هو الحسن بن على انتهى ، وهو عجيب منه فإن البخارى قد أخرج متن هذا الحديث فى علامات النبوة مجردا عن القصة من طريق حسين بن على الجعفى عن أبى موسى - وهو إسرائيل بن موسى - عن الحسن عن أبى بكر ، وأخرجه البيهقى فى « الدلائل » من رواية مبارك بن فضالة ومن رواية على بن زيد كلاهما عن الحسن عن أبى بكر وزاد فى آخره « قال الحسن : فلما ولى ما أهرىق فى سببه عجمة دم ، فلحسن القائل هو البصرى ، والذي ولى هو الحسن بن على ، وليس للحسن بن على فى هذا رواية ، وهؤلاء الثلاثة - إسرائيل بن موسى ومبارك ابن فضالة وعلى بن زيد - لم يدرك واحد منهم الحسن بن على ، وقد صرح إسرائيل بقوله « سمعت الحسن ، وذلك

فما أخرجه الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن الصلت بن مسعود عن سفيان بن عيينة عن أبي موسى وهو اسرائيل سمعت الحسن سمعت أبا بكرة ، وهؤلاء كلهم من رجال الصحيح ، والصلت من شيوخ مسلم ، وقد استشعر ابن التين خطأ الباجي فقال : قال الداودي الحسن مع قربه من النبي ﷺ بحيث توفي النبي ﷺ وهو ابن سبع سنين لا يشك في سماعه منه وله مع ذلك صحبة . قال ابن التين : الذي في البخاري إنما أراد سماع الحسن بن أبي الحسن البصري من أبي بكرة . قلت : ولعل الداودي إنما أراد رد توهم من يتوهم أنه الحسن بن علي فدفعه بما ذكر وهو ظاهر وإنما قال ابن المديني ذلك لأن الحسن كان يرسل كثيراً عن لم يلقهم بصيغة « عن » نظى أن تكون روايته عن أبي بكرة مرسله فلما جاءت هذه الرواية مصرحة بسماعه من أبي بكرة ثبت عنده أنه سمعه منه ، ولم أر مانق له الباجي عن الدارقطني من أن الحسن هنا هو ابن علي في شيء من تصانيفه ، وإنما قال في « التتبع لما في الصحيحين » : أخرج البخاري أحاديث عن الحسن عن أبي بكرة ، والحسن إنما روى عن الأحنف عن أبي بكرة ، وهذا يقتضي أنه عنده لم يسمع من أبي بكرة ، لكن لم أر من صرح بذلك من تكلم في مراسيل الحسن كابن المديني وأبي حاتم وأحمد والبخاري وغيرهم ، نعم كلام ابن المديني يشعر بأنهم كانوا يحملونه على الإرسال حتى وقع هذا التصريح . قوله ( بينما النبي ﷺ يخطب جاء الحسن فقال ) وقع في رواية علي بن زيد عن الحسن في « الدلائل » للبيهقي . يخطب أصحابه يوماً إذ جاء الحسن بن علي فصعد إليه المنبر ، وفي رواية عبد الله بن محمد المذكورة رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي إلى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعليه أخرى ويقول ، ومثله في رواية ابن أبي عمر عن سفيان لكن قال « وهو يلتفت إلى الناس مرة واليه أخرى » . قوله ( ابني هذا سيد ) في رواية عبد الله بن محمد « ان ابني هذا سيد » ، وفي رواية مبارك بن فضالة رأيت رسول الله ﷺ ضم الحسن بن علي إليه وقال : ان ابني هذا سيد ، وفي رواية علي بن زيد « فضمه إليه وقال : ألا إن ابني هذا سيد » . قوله ( ولعل الله أن يصلح به ) كذا استعمل « لعل » استعمال عسى لاشتراكهما في الرجاء ، والأشهر في خبر « لعل » ، بغير « أن » ، كقوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث ﴾ . قوله ( بين فئتين من المسلمين ) زاد عبد الله بن محمد في روايته « عظيمتين » ، وكذا في رواية مبارك ابن فضالة وفي رواية علي بن زيد كلاهما عن الحسن عند البيهقي ، وأخرج من طريق أشعث بن عبد الملك عن الحسن كالاول لكنه قال « وإنى لأرجو أن يصلح الله به » ، وجزم في حديث جابر ولفظه عند الطبراني والبيهقي « قال للحسن : إن ابني هذا سيد يصلح الله به بين فئتين من المسلمين » ، قال البخاري : روى هذا الحديث عن أبي بكرة وعن جابر ، وحديث أبي بكرة أشهر وأحسن اسناداً ، وحديث جابر غريب . وقال الدارقطني : اختلف على الحسن فقيل عنه عن أم سلمة ، وقيل عن ابن عيينة عن أيوب عن الحسن ، وكل منهما وهم . ورواه داود بن أبي هند وعوف الأعرابي عن الحسن مرسل . وفي هذه القصة من الفوائد علم من أعلام النبوة ، ومنقبة للحسن بن علي فإنه ترك الملك لا لقلّة ولا لذلة ولا لعلّة بل لرغبته فيما عند الله لما رآه من حقن دماء المسلمين ، فراعى أمر الدين ومصلحة الأمة . وفيها رد على الخوارج الذين كانوا يكفرون علماً ومن معه ومعاوية ومن معه بشهادة النبي ﷺ للطائفتين بأنهم من المسلمين ، ومن ثم كان سفيان بن عيينة يقول عقب هذا الحديث : قوله « من المسلمين » يعجبنا جداً أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن الحميدي وسعيد بن منصور عنه . وفيه فضيلة الإصلاح بين الناس ولا سيما في حقن دماء المسلمين ، ودلالة على رأفة معاوية بالبيعة ، وشفقته على المسلمين ، وقوة نظره في تدبير الملك ،

ونظره في العواقب . وفيه ولاية المفضول الخلافة مع وجود الأفضل لأن الحسن ومعاوية ولي كل منهما الخلافة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد في الحياة وهما بدریان قاله ابن التين . وفيه جواز خلع الخليفة نفسه إذا رأى في ذلك صلاحا للمسلمين والنزول عن الوظائف الدينية والدينية بالمال ، وجواز أخذ المال على ذلك وإعطائه بعد استيفاء شرائطه بأن يكون المنزل له أولى من النازل وأن يكون المبدول من مال الباذل . فان كان في ولاية عامة وكان المبدول من بيت المال اشترط أن تكون المصلحة في ذلك عامة ، أشار الى ذلك ابن بطل قال : يشترط أن يكون لكل من الباذل والمبدول له سبب في الولاية يستند اليه ، وعقد من الأمور يعول عليه . وفيه أن السيادة لا تختص بالأفضل بل هو الرئيس على القوم واجمع سادة ، وهو مشتق من السؤدد وقيل من السواد لكونه يرأس على السواد العظيم من الناس أى الأشخاص الكثيرة وقال الملبب الحديث دال على أن السيادة إنما يستحقها من ينتفع به الناس ، نكونه علق السيادة بالاصلاح . وفيه اطلاق الابن على ابن البنت ، وقد انعقد الاجماع على أن امرأة الجد والد الأم محرمة على ابن بنته ، وأن امرأة ابن البنت محرمة على جده ، وإن اختلفوا في التوارث . واستدل به على تصويب رأى من قعد عن القتال مع معاوية وعلى وإن كان على أحق بالخلافة وأقرب الى الحق ، وهو قول سعد ابن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب . وذهب جمهور أهل السنة الى تصويب من قاتل مع على لامثال قوله تعالى ﴿ وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ﴾ الآية ففيها الأمر بقتال الفئة الباغية ، وقد ثبت أن من قاتل علياً كانوا بغاة ، وهؤلاء مع هذا التصويب متفقون على أنه لا يذم واحد من هؤلاء . بل يقولون اجتهدوا فاخطأوا ، وذهب طائفة قليلة من أهل السنة - وهو قول كثير من المعتزلة - الى أن كلام المعتزتين مصيب ، وطائفة الى أن المصيب طائفة لابعينها . الحديث الثانى ، قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( قال قال عمرو ) هو ابن دينار . قوله ( أخبرنى محمد بن على ) أى ابن الحسن بن على وهو أبو جعفر الباقر ، وفي رواية محمد بن محمد بن عباد عند الاسماعيلى عن سفيان د عن عمرو عن أبي جعفر . قوله ( أن حرملة قال ) في رواية محمد بن عباد د أن حرملة مولى أسامة أخبره ، وحرملة هذا فى الاصل مولى أسامة بن زيد ، وكان يلزم زيد بن ثابت حتى صار يقال له مولى زيد بن ثابت ، وقيل هما اثنتان . وفى هذا السند ثلاثة من التابعين فى نسق : عمرو وأبو جعفر وحرملة . قوله ( أن عمرو ) ابن دينار ( قال قد رأيت حرملة ) فيه اشارة الى أن عمرا كان يمكنه الاخذ عن حرملة لكنه لم يسمع منه هذا . قوله ( أرسلنى أسامة ) أى من المدينة ( الى على ) أى بالكوفة ، لم يذكر مضمون الرسالة ولكن دل مضمون قوله « فلم يعطنى شيئا » على أنه كان أرسله يسأل عليا شيئا من المال ، قوله ( وقال انه سيسألك الآن فيقول : ماخاف صاحبك الخ ) هذا هياه أسامة اعتذارا عن تخلفه عن على لعله أن عليا كان ينكر على من تخلف عنه ولا سيما مثل أسامة الذى هو من أهل البيت ، فاعتذر بأنه لم يتخلف ضنا منه بنفسه عن على ولا كراهة له ، وأنه لو كان فى أشد الاماكن هولا لأحب أن يكون معه فيه ويواسيه بنفسه ، ولكنه إنما تخلف لأجل كراهيته فى قتال المسلمين ، وهذا معنى قوله « ولكن هذا أمر لم أره » . قوله ( لو كنت فى شدى الأسد ) بكسر المعجمة ويجوز فتحها وسكون الدال المهمة بعدها قاف أى جانب فه من داخل ، ولكل فم شدقان اليهما ينتهى شق الفم وعند مؤخرهما ينتهى الحنك الأعلى والأسفل ، ورجل أشدق وأوسع الشدقين ، ويتشدق فى كلامه اذا فتح فه وأكثر القول فيه واتسع فيه ، وهو كناية عن الموافقة حتى فى حالة الموت ، لأن الذى

يفترسه الأسد بحيث يجعله في شدقه في عداد من هلك ، ومع ذلك فقال : لو وصلت إلى هذا المقام لاحتببت أن أكون معك فيه مواسيا لك بنفسى . ومن المناسبات اللطيفة تمثيل أسامة بشيء يتعلق بالأسد . ووقع في « تنقيح الزركشى » أن القاضي - يعنى عياضا - ضبط الشدق بالذال المعجمة قال : وكلام الجوهرى يقتضى أنه بالذال المهملة ، وقال لى بعض من لقيته من الأئمة : انه غلط على لقاضى ، قلت : وليس كذلك فانه ذكره فى « المشارق » فى الكلام على حديث سمرة الطويل فى الذى يشرشر شدقه فانه ضبط الشدق بالذال المعجمة ، وتبعه ابن قرقول فى « المطالع » . نعم هو غلط فقد ضبط فى جميع كتب اللغة بالذال المهملة والله أعلم . قال ابن بطلان : أرسل أسامة الى على يمتدح عن تخلفه عنه فى حروبه ، ويعلم أنه من أحب الناس اليه ، وأنه يحب مشاركته فى السراء والضراء ، إلا أنه لا يرى قتال المسلم ، قال : والسبب فى ذلك أنه لما قتل ذلك الرجل - يعنى الماضى ذكره فى « باب ومن أحيائها » فى أوائل الدييات ولامه النبى ﷺ بسبب ذلك ، آلى على نفسه أن لا يقاتل مسلما . فذلك سبب تخلفه عن على فى الجبل وصفين انتهى ملخصا . وقال ابن التين : انما منع عليا أن يعطى رسول أسامة شيئا لأنه لعله سأله شيئا من مال الله فلم ير أن يعطيه لتخلفه عن القتال معه ، وأعطاه الحسن والحسين وعبد الله بن جعفر لأنهم كانوا يرونه واحدا منهم لأن النبى ﷺ كان يجلسه على فخذه ويجلس الحسن على الفخذ الآخر ويقول « اللهم انى أحبهما » كما تقدم فى مناقبه . قوله ( فلم يعطنى شيئا ) هذه الفاء هى النصيحة والتفدير فذهبت الى على فبلغته ذلك فلم يعطنى شيئا . ووقع فى رواية ابن عمر عن سفيان عند الاسماعيلى « فحُثَّتْ بها - أى المقالة - فأخبرته فلم يعطنى شيئا » . قوله ( فذهبت الى حسن وحسين وابن جعفر فأوقروا لى راحلتى ) أى حملوا لى على راحلتى ما أطاقت حمله ، ولم يعين فى هذه الرواية جنس ما أعطوه ولا نوعه ، والراحلة التى صالحت للركوب من الابل ذكرا كان أو أنثى ، وأكثر ما يطلق الوقر وهو بالسكسر على ما يحمل البخل والحمار ، وأما حمل البعير فيقال له الوسق ، وابن جعفر هو عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وصرح بذلك فى رواية محمد بن عباد وابن أبى عمر المذكورة ، وكأنهم لما علموا أن عليا لم يعطه شيئا عوضوه من أموالهم من ثياب ونحوها قدر ماتحملة راحلته التى هو راكبها

### ٢١ - باب إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بئلافه

٧١١١ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن نافع قال « لما خاع أهل المدينة يزيد بن معاوية جمع ابن عمر حشمة وولده فقال : إني سمعتُ النبي ﷺ يقول : يُنصبُ لكلٌ غادرٍ لولا يوم القيامة ، وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله ، وإني لا أعلمُ غَدْرًا أعظمَ من أن يُبايعَ رجلٌ على بيع الله ورسوله ثم يُنصبَ له القتالُ ، وإني لا أعلمُ أحداً منكم خائفا ولا بايعَ فى هذا الأمر إلا كانت للقيصَلِ بينى وبينه »

٧١١٢ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أبو شهاب عن عوف عن أبى المنهال قال « لما كان ابن زياد ومروان بالشام ، وثب ابن الزبير بمكة ، وثب الزبير بالبصرة ، فاطلعتُ مع أبى إلى أبى بركة الأسلمى

حتى دَخَلْنَا عَلَيْهِ فِي دَارِهِ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ عُلْيَا لُهُ مِنْ قَصَبٍ فَجَلَسْنَا إِلَيْهِ ، فَأُنشَأَ أَبُو يَسْعَافٍ بِهَ الْحَدِيثَ فَقَالَ يَا أَبَا بَرْزَةَ ، أَلَا تَرَى مَا وَقَعَ فِيهِ النَّاسُ ؟ أَوَّلُ شَيْءٍ سَمِعْتُهُ أَنَّهُ كَلَّمَ بِهِ : إِنْ احْتَضَبْتُ عِنْدَ اللَّهِ أَيْ أَصْبَحْتُ سَاطِطًا عَلَى أَحْيَاءِ قُرَيْشٍ ، إِنَّكُمْ بِأَمْعَشَرِّ الْعَرَبِ كُنْتُمْ عَلَى الْحَالِ الَّذِي عَلِمْتُمْ مِنَ الْقَذَلَةِ وَالْقِلَّةِ وَالْإِضْلَالَةِ ، وَإِنَّ اللَّهَ أَنْقَذَكُمْ بِالْإِسْلَامِ وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ حَتَّى بَلَغَ بِكُمْ مَارُونَ ، وَهَذِهِ الدُّنْيَا الَّتِي أَفْسَدَتْ بَيْنَكُمْ . إِنْ ذَاكَ الَّذِي بِالشَّامِ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى دُنْيَا ، وَإِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ وَاللَّهُ إِنْ يُبْقِي نَفْسًا إِلَّا عَلَى دُنْيَا ، وَإِنْ ذَاكَ الَّذِي بِمَكَّةَ وَاللَّهُ إِنْ يُقَاتِلُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

[ الحديث ٧١١٢ - طريقه في : ٧٢٧١ ]

٧١١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْدَبِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ « عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ : إِنْ الْمُنَافِقِينَ لِلْيَوْمِ شَرُّهُمْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، كَانُوا بِوَيْمُذٍ يُسِرُّونَ وَالْيَوْمَ يَجْمَعُونَ »

٧١١٤ - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُسْعَرٌ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَبِي الشَّيْثَانِ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : إِنْمَا كَانَ لِلنَّفَاقِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَأَنَّمَا هُوَ لِلْكَفْرِ بِمَدِّ الْإِيمَانِ »

قَوْلُهُ ( باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه ) ذكر فيه حديث ابن عمر ، ينصب لكل غادر لواء ، وفيه قصة لابن عمر فيبيعة يزيد بن معاوية ، وحديث أبي بركة في إنكاره على الذين يقاتلون على الملك من أجل الدنيا ، وحديث حذيفة في المنافقين ، ومطابقة الأخير للترجمة ظاهرة ، ومطابقة الأول لها من جهة أن في القول في الغيبة بخلاف ما في الحضور نوع غدر ، وسيأتي في كتاب الأحكام ترجمة ما يكره من ثناء السلطان فإذا خرج قال غير ذلك ، وذكر فيه قول ابن عمر لمن سأله عن القول عند الأمراء بخلاف ما يقال بعد الخروج عنهم : كنا نعهده نفاقاً ، وقد وقع في بعض طرقه أن الأمير المسئول عنه يزيد بن معاوية كما سيأتي في الأحكام ، ومطابقة الثاني من جهة أن الذين عابهم أبو بركة كانوا يظهرون أنهم يقاتلون لأجل القيام بأمر الدين ونصر الحق وكانوا في الباطن إنما يقاتلون لأجل الدنيا . ووقع لابن بطال هنا شيء فيه نظر فقال : وأما قول أبي بركة فوجه موافقته للترجمة أن هذا القول لم يقله أبو بركة عند مروان حين بايعه بل بايع مروان واتبعه ثم سخط ذلك لما بعد عنه ، ولعله أراد منه أن يترك ما نوزع فيه طلباً لما عند الله في الآخرة ولا يقاتل عليه كما فعل عثمان يعني من عدم المقاتلة لا من ترك الخلافة فلم يقاتل من نازعه بل ترك ذلك ، وكما فعل الحسن بن علي حين ترك قتال معاوية حين نازعه الخلافة ، فسخط أبو بركة على مروان تمسكه بالخلافة والقتال عليها فقال لأبي المنهال وابنه بخلاف ما قال لمروان حين بايعه له . قلت : ودعواه أن أبا بركة بايع مروان ليس بصحيح ، فإن أبا بركة كان مقبياً بالبصرة ومروان إنما طلب الخلافة بالشام ، وذلك أن يزيد بن معاوية لما مات دعا ابن الزبير إلى نفسه وبايعوه بالخلافة فأطاعه أهل الحرمين ومصر والعراق وما وراءها ، وبايع له الضحاك بن قيس الفهري بالشام كلها إلا الأردن ومن بها من بنى أمية ومن كان على هواهم ، حتى هم مروان أن يرسل إلى ابن الزبير ويبايعه فتعوره وبايعوا له بالخلافة ، وحارب الضحاك بن قيس

فهزمه وغلب على الشام ، ثم توجه إلى مصر فغلب عليها ، ثم مات في سنته فبايعوا بعده ابنه عبد الملك وقد أخرج ذلك الطبري واحدا ، وأخرج الطبراني بعضه من رواية عروة بن الزبير وفيه أن معاوية بن يزيد بن معاوية لما مات دعا مروان لنفسه فأجابته أهل فلسطين وأهل حمص فقاتله الضحاك بن قيس بمرج راهط فقتل الضحاك ثم مات مروان وقام عبد الملك ، فذكر قصة الحجاج في قتاله عبد الله بن الزبير وقتله ثم قال ابن بطال : وأما يمينه يعني أبا برزة على الذي بمكة يعني ابن الزبير فإنه لما وثب بمكة بعد أن دخل فيما دخل فيه المسلمون جعل أبو برزة ذلك نكثاً منه وحرصاً على الدنيا وهو أي أبو برزة في هذه - أي قصة ابن الزبير - أقوى رأياً منه في الأولى أي قصة مروان قال : وكذلك القراء بالبصرة : لأن أبا برزة كان لا يرى قتال المسلمين أصلاً ، فكان يرى لصاحب الحق أن يترك حقه لمن نازعه فيه ليؤجر على ذلك ويمدح بالإيثار على نفسه لئلا يكون سبباً لسفك الدماء انتهى ملخصاً ومقتضى كلامه أن مروان لما ولي الخلافة بايعه الناس أجمعون ، ثم نكت ابن الزبير ببعته ودعا إلى نفسه ، وأنكر عليه أبو برزة قتاله على الخلافة بعد أن دخل في طاعته وبايعه ، وليس كذلك والذي ذكرته هو الذي توارد عليه أهل الأخبار بالاسانيد الجيدة ، وابن الزبير لم يبايع لمروان قط بل مروان هم أن يبايع لابن الزبير ثم ترك ذلك ودعا إلى نفسه . الحديث الاول ، قوله ( لما خلع أهل المدينة يزيد بن معاوية ) في رواية أبي العباس السراج في تاريخه عن أحمد بن منيع وزيد بن أيوب عن عفان عن صخر بن جويرية عن نافع ، لما انتزى أهل المدينة مع عبد الله بن الزبير وخلعوا يزيد بن معاوية جمع عبد الله بن عمر بنه ، ووقع عند الاسماعيلي من طريق مؤمل بن اسماعيل عن حماد بن زيد في أوله من الزيادة عن نافع ، أن معاوية أراد ابن عمر على أن يبايع ليزيد فأبى وقال لا أبايع لأميرين ، فأرسل اليه معاوية بمائة ألف درهم فأخذها ، فقدم اليه رجلاً فقال له ما يمنعك أن تبايع ؟ فقال : ان ذلك لذاك - يعني عطاء ذلك المال لأجل وقوع المبايعة - ان ديني عندي اذا لرخيص ، فلما مات معاوية كتب ابن عمر إلى يزيد ببعته ، فلما خلع أهل المدينة ، فذكره . قلت : وكان السبب فيه ما ذكره الطبري مستنداً أن يزيد بن معاوية كان أمر على المدينة ابن عمه عثمان بن محمد بن أبي سفيان ، فأوفد إلى يزيد جماعة من أهل المدينة منهم عبد الله بن غسيل الملائكة حنظلة بن أبي عامر وعبد الله بن أبي عمرو بن حفص الخزومي في آخرين فأكرمهم وأجازهم ، فرجعوا فأظهروا عيبه ونسبوه إلى شرب الخمر وغير ذلك ، ثم وثبوا على عثمان فأخرجوه ، وخلعوا يزيد بن معاوية ، فبلغ ذلك يزيد فجهر اليهم جيشاً مع مسلم بن عقبة المري وأمره أن يدعوهم ثلاثاً فإن رجعوا وإلا فقاتلهم ، فاذا ظهرت فأبجها للجيش ثلاثاً ثم اكف عثم . فتوجه اليهم فوصل في ذي الحجة سنة ثلاثين فحاربوه ، وكان الأمير على الانصار عبد الله بن حنظلة وعلى قريش عبد الله بن مطيع وعلى غيرهم من القبائل معقل بن يسار الاشجعي ، وكانوا اتخذوا خندقاً ، فلما وقعت الواقعة انهزم أهل المدينة ، فقتل ابن حنظلة ، وفر ابن مطيع ، وأباح مسلم بن عقبة المدينة ثلاثاً ، فقتل جماعة صبرا ، منهم معقل بن سنان ومحمد بن أبي الجهم بن حذيفة ويزيد بن عبد الله بن زمة وبايع الباقيين على أنهم خول ليزيد . وأخرج أبو بكر بن أبي خيشمة بسند صحيح إلى جويرية بن أسماء : سمعت أشياخ أهل المدينة يتحدثون أن معاوية لما احتضر دعا يزيد فقال له : ان لك من أهل المدينة يوماً ، فان فعلوا فارمهم بمسلم بن عقبة فاني عرفت نصيحتي ، فلما ولي يزيد وفد عليه عبد الله بن حنظلة وجماعة فأكرمهم وأجازهم ، فرجع فخرض الناس على يزيد وعابه ودعاهم إلى خلع يزيد ، فأجابوه . فبلغ يزيد فجهر اليهم مسلم بن عقبة ، فاستقبلهم أهل المدينة بمجموع كثيرة ،



فهاهم أهل الشام وكرهوا قتالهم ، فلما نشب القتال سمعوا في جرف المدينة التكبير ، وذلك أن بنى حارثة أدخلوا قوماً من الشاميين من جانب الخندق ، فترك أهل المدينة القتال ودخوا المدينة خوفاً على أهلهم ، فكانت الهزيمة ، وقتل من قتل وبايع مسلم الناس على أنهم خول يزيد يحكم في دماهم وأموالهم وأهلهم بما شاء . وأخرج الطبراني من طريق محمد بن سعيد بن رمانة أن معاوية لما حضره الموت قال يزيد قد وطأت لك البلاد ومهدت لك الناس واستأخى عليك إلا أهل الحجاز ، فان رابك منهم ريب فوجه إليهم مسلم بن عقبة فأتى قد جربته وعرفت نصيحته ، قال فلما كان من خلافهم عليه ما كان دعاه فوجه فآبأها ثلاثاً ، ثم دعاهم إلى بيعة يزيد وأهم أعبد له في طاعة الله ومعصيته . ومن رواية عروة بن الزبير قال : لما مات معاوية أظهر عبد الله بن الزبير الخلاف على يزيد ابن معاوية ، فوجه يزيد مسلم بن عقبة في جيش أهل الشام وأمره أن يبدأ بقتل أهل المدينة ثم يسير إلى ابن الزبير بمكة ، قال فدخل مسلم بن عقبة المدينة وبها بقايا من الصحابة فأمر في القتل ، ثم سار إلى مكة فأتى في بعض الطريق . وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه بسند صحيح عن ابن عباس قال : جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة ( ولو دخلت عليهم من أقطارها ثم سئلوا الفتنة لآتوها ) يعني لإدخال بنى حارثة أهل الشام على أهل المدينة في وقعة الحرة . قال يعقوب : وكانت وقعة الحرة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين . **قوله** ( حشمه ) بفتح المهملة ثم المعجمة ، قال ابن التين : الحشمة العصابة والمراد هنا خدمه ومن يغضب له . وفي رواية صخر بن جويرية عن نافع عند أحمد : لما خلع الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بن الخطاب وأهله ثم تشهد ثم قال : أما بعد ، **قوله** ( ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة ) زاد في رواية مؤمل : بقدر غدرته ، وزاد في رواية صخر : يقال هذه غدره فلان ، أي علامة غدرته ؛ والمراد بذلك شهرته وأن يفتضح بذلك على رموس الأشهاد ، وفيه تعظيم الغدر سواء كان من قبل الأمر أو المأمور وهذا القدر هو المرفوع من هذه القصة وقد تقدم معناه في « باب إثم الغادر للبر والعاجز » في أواخر كتاب الجزية والموادعة قبيل بدء الخلق . **قوله** ( على بيع الله ورسوله ) أي على شرط ما أمر الله ورسوله به من بيعة الامام ، وذلك أن من بايع أميراً فقد أعطاه الطاعة وأخذ منه العطية فكان شبيه من باع سلعة وأخذ ثمنها ، وقيل إن أصله أن العرب كانت إذا تبايعت تصافقت بالأكف عند العقد ، وكذا كانوا يفعلون إذا تحالفوا ، فسموا معاهدة الولاة والتماكس فيه بالأيدي بيعة . ووقع في رواية مؤمل وصخر : على بيعة الله ، وقد أخرج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه : من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع ، فان جاء أحد ينازعه فاضربوا عنق الآخر . **قوله** ( ولا غدر أعظم ) في رواية صخر بن جويرية عن نافع المذكور : وان من أعظم الغدر بعد الاشرار بالله أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ثم ينكث ببعته . **قوله** ( ثم ينصب له القتال ) بفتح أوله ، وفي رواية مؤمل : نصب له يقاتله . **قوله** ( خلعه ) في رواية مؤمل : خلع يزيد ، وزاد : أو خف في هذا الأمر ، وفي رواية صخر بن جويرية : فلا يخلعن أحد منكم يزيد ولا يسعن في هذا الأمر . **قوله** ( ولا تابع في هذا الأمر ) كذا الأكثر بمشاة فوقانية ثم موحدة . **قوله** ( لا يكشمنى بموحدة ثم تحتانية . **قوله** ( الا كانت الفصيل بيني وبينه ) أي القاطعة وهي في فعل من فصل الشيء إذا قطعه ، وفي رواية مؤمل : فيكون الفصيل فيما بيني وبينه ، وفي رواية صخر بن جويرية : فيكون صليلاً بيني وبينه ، والصليم بمهمل مفتوحة ولام آخر الحروف ثم لام مفتوحة القاطعة . وفي هذا الحديث وجوب طاعة الامام الذي انقضت له البيعة والمنع من الخروج عليه ولو

جار في حكمه وأنه لا يخلع بالفتن ، وقد وقع في نسخة شريب بن أبي حرة عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصة الرجل الذي سأله عن قول الله تعالى (وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) الآية أن ابن عمر قال ما وجدت في نفسي في شيء من أمر هذه الأمة ما وجدت في نفسي أن لم أقاتل هذه الفئة الباغية كما أمر الله ، زاد يعقوب بن سفيان في تاريخه من وجه آخر عن الزهري ، قال حمزة فقتلنا له : ومن ترى الفئة الباغية ؟ قال : ابن الزبير يعني على هؤلاء القوم - يعني بني أمية - فأخرجهم من ديارهم ونسكت عهدهم . الحديث الثاني ؛ قوله ( أبو شهاب ) هو عبد ربه بن نافع وعوف هو الأعرابي ، والسند كله بصريون إلا ابن يونس ، وأبو المنهال هو سيار بن سلامة . قوله ( لما كان ابن زياد ومروان بالشام وثب ابن الزبير بمكة ووثب القراء بالبصرة ) ظاهره أن وثوب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد ومروان بالشام ، وليس كذلك ، وإنما وقع في الكلام حذف ، وتحريره ما وقع عند الاسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن عوف قال : حدثنا أبو المنهال قال : لما كان زمن أخرج ابن زياد يعني من البصرة وثب مروان بالشام ووثب ابن الزبير بمكة ووثب الذين يدعون القراء بالبصرة غم أبي غنم شديدا ، وكذا أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عبد الله بن المبارك عن عوف ولفظه : وثب مروان بالشام حيث وثب ، وألحاق مثله ، ويصح ما وقع في رواية أبي شهاب بأن تزداد واو قبل قوله : وثب ابن الزبير ، فإن ابن زياد لما أخرج من البصرة توجه إلى الشام فقام مع مروان ، وقد ذكر الطبري بأسانيده ما ملخصه : أن عبيد الله بن زياد كان أميرا بالبصرة ليزيد بن معاوية ، وأنه لما بلغته وفاته خطب لأهل البصرة وذكر ما وقع من الاختلاف بالشام ، فرضى أهل البصرة أن يستمر أميرا عليهم حتى يجتمع الناس على خليفة فكث على ذلك قليلا ، ثم قام سلمة بن ذؤيب بن عبد الله اليربوعي يدعو إلى ابن الزبير فبايعه جماعة ، فبلغ ذلك ابن زياد وأراد منهم كف سلمة عن ذلك فلم يجيبوه ، فلما خشي على نفسه القتل استجار بالحارث بن قيس بن سفيان فأرسله ليلا إلى أن أتى به مسعود بن عمرو بن عدى الأزدي فأجاره ، ثم وقع بين أهل البصرة اختلاف فأمرؤا عليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الملقب بيه بموحدتين الثانية ثقيلة وأمه هند بنت أبي سفيان ، ووقعت الحرب وقام مسعود بأمر عبيد الله بن زياد فقتل مسعود وهو على المنبر في شوال سنة أربع وستين ، فبلغ ذلك عبيد الله بن زياد فهرب ، فتنبعوه وانتهبوا ما وجدوا له ، وكان مسعود رتب معه مائة نفس يحرسونه فقدموا به الشام قبل أن يبرموا أمرهم فوجدوا مروان قد قدم أن يرحل إلى ابن الزبير ليبايعه ويستأمن لبني أمية ، فثنى رأيهم عن ذلك ، وجمع من كان يهوى بني أمية وتوجهوا إلى دمشق وقد بايع الضحاك بن قيس بها لابن الزبير ، وكذا النعمان بن بشير بعمص ، وكذا ناقل بنون ومثناة ابن قيس بفلسطين ، ولم يبق على رأي الأمويين إلا حسان بن بحدل بموحدة ومهملة وزن جعفر وهو خال يزيد بن معاوية وهو بالأردن فيمن أطاعه ، فكانت الوقعة بين مروان ومن معه وبين الضحاك بن قيس بمرج راهط ، فقتل الضحاك وتفرق جمعه وبايعوا حينئذ مروان بالخلافة في ذي القعدة منها . وقال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه : حدثنا أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر قال : بويح لمروان بن الحكم ، بايع له أهل الأردن وطائفة من أهل دمشق ، وسائر الناس زبيريون ، ثم اقتتل مروان وشعبة بن الزبير بمرج راهط فغلب مروان وصارت له الشام ومصر ، وكانت مدته تسعة أشهر فهلك بدمشق وعهد لعبد الملك . وقال خليفة بن خياط في تاريخه : حدثنا الوليد بن هشام عن أبيه عن

جده وأبو اليقظان وغيرهما قالوا : قدم ابن زياد الشام وقد بايعوا ابن الزبير ما خلا أهل الجابية ، ثم ساروا إلى  
 مذج راهط فذكر نحوه ، وهذا يدفع ما تقدم عن ابن بطال أن ابن الزبير بايع مروان ثم نكث . **قوله** ( ووثب  
 القراء بالبصرة ) يريد الخوارج ، وكأوا قد ثاروا بالبصرة بعد خروج ابن زياد ورئيسهم نافع بن الأزرق ، ثم  
 خرجوا إلى الأهواز ، وقد استوفى خبرهم الطبري وغيره ، ويقال إنه أراد الذين بايعوا على قتال من قتل الحسين  
 وساروا مع سليمان بن صرد وغيره من البصرة إلى جهة الشام فلقبهم عبيد الله بن زياد في جيش الشام من قبل  
 مروان فقتلوا بعين الوردية ، وقد قص قصصهم الطبري وغيره . **قوله** ( فانطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي ) في  
 رواية يزيد بن زريع ، فقال لي أبي وكان يتنى عليه خيرا انطلق بنا إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى  
 أبي برزة الأسلمي ، فانطلقت معه حتى دخلنا عليه ، وفي رواية عبد الله بن المبارك عن عوف ، فقال أبي انطلق بنا  
 لا أبالك إلى هذا الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ إلى أبي برزة ، وعند يعقوب بن سفيان عن سكين بن عبد  
 العزيز عن أبيه عن أبي المنهال قال دخلت مع أبي على أبي برزة الأسلمي ، وإن في أذني يومئذ لقرطين ولاني لغلام .  
**قوله** ( في ظل عليه له من قصب ) زاد في رواية يزيد بن زريع ، في يوم حار شديد الحر ، والعلية بضم المهملة  
 وبكسرهما وكسر اللام وتشديد التحتانية هي الغرفة وحملها علالي ، والأصل علوية فأبدلت الواو ياء وأدغمت ، وفي  
 رواية ابن المبارك ، في ظل علولة . **قوله** ( يستطعمه الحديث ) في رواية الكشميني ، بالحديث ، أي يستفتح  
 الحديث ويطلب منه التحديث . **قوله** ( أني احتسبت عند الله ) في رواية الكشميني ، احتسب ، وكذا في رواية  
 يزيد بن زريع ومعناه أنه يطلب بسخطه على الطوائف المذكورين من الله الأجر على ذلك لأن الحب في الله والبغض  
 في الله من الإيمان . **قوله** ( ساخطا ) في رواية سكين ، ولأما ، **قوله** ( لأنكم يامعشر العرب ) في رواية ابن المبارك  
 ، العريب ، **قوله** ( كنتم على الحال الذي كنتم ) في رواية يزيد بن زريع ، على الحال التي كنتم عليها في جاهليتكم ،  
**قوله** ( وإن الله قد أنفذك بالاسلام وبمحمد عليه الصلاة والسلام ) في رواية يزيد بن زريع ، وإن الله نعشكم ،  
 بفتح النون والمهملة ثم معجمة ، وسيأتي في أواخر الاعتصام من رواية معتمر بن سليمان عن عوف أن أبا المنهال حدثه  
 أنه سمع أبا برزة قال ، إن الله يغنيكم ، قال أبو عبد الله هو البخاري : وقع هنا « يغنيكم » ، يعني بضم أوله وسكون  
 المعجمة بعدها نون مكسورة ثم تحتانية ساكنة قال وإنما هو « نعشكم » ، ينظر في أصل الاعتصام ، كذا وقع عند  
 المستمل ، ووقع عند ابن السكيت « نعشكم » ، على الصواب ، ومعنى نعشكم رفعكم وزنه ومعناه ، وقيل عضدكم وقواكم  
**قوله** ( إن ذاك الذي بالشام ) زاد يزيد بن زريع ، يعني مروان ، وفي رواية سكين ، عبد الملك بن مروان ،  
 والأول أولى . **قوله** ( وإن هؤلاء الذين بين أظهركم ) في رواية يزيد بن زريع وابن المبارك نحوه ، إن الذين حولكم  
 الذين تزعمون أنهم قراؤكم ، وفي رواية سكين وذكر نافع بن الأزرق وزاد في آخره ، فقال أبي : فما تأمرني إذا ؟  
 فإني لا أراك تركت أحدا ، قال لا أرى خير الناس اليوم إلا عصابة خصاص البطون من أموال الناس خفاف  
 الظهور من دمائهم ، وفي رواية سكين ، إن أحب الناس إلى لهذه العصابة الخصة بطونهم من أموال الناس الخفيفة  
 ظهورهم من دمائهم ، وهذا يدل على أن أبا برزة كان يرى الانعزال في الفتنة وترك الدخول في كل شيء من قتال  
 المسلمين ولا سيما إذا كان ذلك في طلب الملك . وفيه استشارة أهل العلم والدين عند نزول الفتنة وبذل العالم النصيحة  
 لمن يستشير ، وفيه الاكتفاء في انسكار المنكر بالقول ولو في غيبة من ينسرك عليه ليتعظ من يسمعه فيحذر من

الوقوع فيه . قوله ( وان ذاك الذى بمكة ) زاد يزيد بن زريع . يعنى ابن الزبير . الحديث الثالث ، قوله ( عن واصل الاحدب ) هو ابن حيان بمهمله ثم تحذف الهمزة أسدى كوفى يقال له يباع السابرى بمهمله وموحدة من طبقة الاعمش ولكنه قديم الموت . قوله ( ان المنافقين اليوم شر منهم ) فى رواية ابراهيم بن الحسين عن آدم شيخ البخارى فيه . ان المنافقين اليوم هم شر منهم ، أخرجه أبو نعيم . قوله ( على عهد رسول الله ﷺ ) قال البكرمانى : هو متعلق بمقدور نحو الناس ، إذ لا يجوز أن يقال إنه متعلق بالضمير القاعم مقام المنافقين لأن الضمير لا يعمل . قال ابن بطلان : انما كانوا شرا من قبلهم لأن الماضين كانوا يسرون قولهم فلا يتعدى شرهم إلى غيرهم ، وأما الآخرون فصاروا يجهرون بالخروج على الأئمة ويوقعون الشر بين الفرق فيتعدى ضررهم لغيرهم . قال : ومطابقته للترجمة من جهة أن جهارهم بالنفاق وشر السلاح على الناس هو القول بخلاف ما بذلوه من الطاعة حين بايعوا أولا من خرجوا عليه آخرأ انتهى . وقال ابن التين : أراد أنهم أظهروا من الشر ما لم يظهر أولئك ، غير أنهم لم يصرحوا بالكفر ، وانما هو النفث يلقونه بأفواههم فكانوا يعرفون به . كذا قال ، ويشهد لما قال ابن بطلان ما أخرجه البزار من طريق عاصم عن أبي وائل . قلت لحذيفة : النفاق اليوم شر أم على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : فضرب يده على جبهته وقال : أوه ، هو اليوم ظاهر ، إنهم كانوا يستخفون على عهد رسول الله ﷺ . الحديث الرابع ، قوله ( عن أبي الشعثاء ) هو بفتح المعجمة وسكون المهملة بعدها مثلثة واسمه سليم بن أسود الحارثى . قوله ( عن حذيفة ) لم أر لأبى الشعثاء عن حذيفة فى الكتب الستة إلا هذا الحديث ، ولم أره إلا معننا ، وكأنه تسمح فيه لأنه بمعنى حديث زيد بن وهب عن حذيفة وهو المذكور قبله ، أو ثبت عنده لقيه حذيفة فى غير هذا . قوله ( انما كان النفاق ) أى موجوداً على عهد رسول الله ﷺ ، وفى رواية يحيى بن آدم عن مسعر عند الاسماعيلي . وكان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ . قوله ( فأما اليوم فانما هو الكفر بعد الإيمان ) كذا للأكثر ، وفى رواية « فانما هو الكفر أو الإيمان » وكذا حكى الحميدى فى جمعه أنهما روايتان ، وأخرجه الاسماعيلي من طرق عن مسعر . فانما هو اليوم الكفر بعد الإيمان ، قال وزاد محمد بن بشر فى روايته عن مسعر « فضحك عبد الله قال حبيب فقلت لأبى الشعثاء : مم ضحكك عبد الله ؟ قال : لا أدرى . قلت : لعله عرف مراده فتبسّم تعجباً من حفظه أو فهمه . قال ابن التين : كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ آمنوا بالسنتهم ولم تؤمن قلوبهم ، وأما من جاء بعدهم فانه ولد فى الاسلام وعلى فطرته فمن كفر منهم فهو مرتد ، ولذلك اختلفت أحكام المنافقين والمتردين انتهى . والذى يظهر أن حذيفة لم يرد نفي الوقوع وانما أراد نفي اتفاق الحكم ، لأن النفاق إظهار الإيمان وإخفاء الكفر ، ووجود ذلك ممكن فى كل عصر ، وانما اختلف الحكم لأن النبي ﷺ كان يتألفهم ويقبل ما أظهره من الاسلام ولو ظهر منهم احتمال خلافه . وأما بعده فن أظهر شيئاً فانه يؤاخذ به ولا يترك لمصلحة التألف لعدم الاحتياج الى ذلك ، وقيل غرضه أن الخروج عن طاعة الإمام جاهلية ولا جاهلية فى الاسلام ، أو تفريق للجماعة فهو بخلاف قول الله تعالى ﴿ ولا تفرقوا ﴾ ، وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الإيمان

## ٢٢ - باب لا تقوم الساعة حتى يُعَبِّطَ أهلُ القُبُورِ

٧١١٥ - حَرْثُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قال : لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول : يا ليتنى مكانه »

قوله ( باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور ) بضم أوله وفتح ثالثة على البناء المجهول بغين معجمة ثم موحدة ثم مهملة ، قال ابن التين : غبطه بالفتح يغبطه بالسكسر غبطا وغبطة بالسكون ، والغبطة تمنى مثل حال المغبوط مع بقاء حاله . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أويس . قوله ( عن أبي الرناد ) وافق مالكاً شعيب بن أبي حمزة عنه كما سياتى بعد بابين في أثناء حديث . قوله ( حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتنى مكانه ) أى كنت ميتاً . قال ابن بطلان : تغبط أهل القبور وتمنى الموت عند ظهور الآتين إنما هو خوف ذهاب الدين بغلبة الباطل وأهله وظهور المعاصي والمنكر انتهى . وليس هذا عاماً في حق كل أحد وإنما هو خاص بأهل الخير ، وأما غيرهم فقد يكون لما يقع لأحدهم من المصيبة في نفسه أو أهله أو دنياه وإن لم يكن في ذلك شيء يتعلق بدينه ، ويؤيده ما أخرجه في رواية أبي حازم عن أبي هريرة عند مسلم « لا تذهب الدنيا حتى يمر الرجل على القبر فيتمرغ عليه ويقول : يا ليتنى مكان صاحب هذا القبر ، وليس به الدين إلا البلاء ، وذكر الرجل فيه للغالب وإلا فالمرأة يتصور فيها ذلك ، والسبب في ذلك ما ذكر في رواية أبي حازم أنه « يقع البلاء والشدة حتى يكون الموت الذى هو أعظم المصائب أهون على المرء فيتمنى أهون المصيبتين في اعتقاده ، وبهذا جزم القرطبي ، وذكره عياض احتمالاً ، وأغرب بعض شراح المصاييح ، فقال : المراد بالدين هنا العبادة ، والمعنى أنه يتمرغ على القبر ويتمنى الموت في حالة ليس المتمرغ فيها من عادته وإنما الحامل عليه البلاء ، وتعقبه الطيبي بأن حمل الدين على حقيقته أولى ، أى ليس التمنى والتمرغ لأمر أصابه من جهة الدين بل من جهة الدنيا . وقال ابن عبد البر . ظن بعضهم أن هذا الحديث معارض للنهى عن تمنى الموت ، وليس كذلك ، وإنما في هذا القدر سيكون لشدة نزول بالناس من فساد الحال في الدين أو ضعفه أو خوف ذهابه لا لضرر ينزل في الجسم ، كذا قال ، وكأنه يريد أن النهى عن تمنى الموت هو حيث يتعلق بضرر الجسم ، وأما إذا كان لضرر يتعلق بالدين فلا . وقد ذكره عياض احتمالاً أيضاً وقال غيره : ليس بين هذا الخبر وحديث النهى عن تمنى الموت معارضة ، لأن النهى صريح وهذا إنما فيه لإخبار عن شدة استحصال ينشأ عنها هذا التمنى ، وليس فيه تعرض لحكمه ، وإنما سيق للإخبار عما سيقع . قلت : ويمكن أخذ الحكم من الإشارة في قوله « وليس به الدين إنما هو البلاء » فإنه سيق مساق الذم والانكار ، وفيه إيماء إلى أنه لو فعل ذلك بسبب الدين لكان محموداً ، ويؤيده ثبوت تمنى الموت عند فساد أمر الدين عن جماعة من السلف . قال النووي لا كراهة في ذلك بل فعله خلائق من السلف منهم عمر بن الخطاب وعيسى الغفارى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم . ثم قال القرطبي : كأن في الحديث إشارة إلى أن الفتن والمشقة البالغة ستقع حتى يخف أمر الدين ويقل الاعتناء بأمره ولا يبقى لأحد اعتناء إلا بأمر دنياه ومعاشه نفسه وما يتعلق به ، ومن ثم عظم قدر العبادة أيام الفتنة كما أخرج مسلم من حديث معقل بن يسار رفعه « العبادة في الهرج كهجرة إلى ، ويؤخذ من قوله « حتى يمر الرجل بقبر الرجل ، أن التمنى المذكور إنما يحصل عند رؤية القبر ، وليس ذلك مراداً بل فيه إشارة إلى قوة هذا التمنى لأن الذى يتمنى الموت بسبب الشدة التى تحصل عنده قد يذهب ذلك التمنى أو يخف عند مشاهدة القبر والمقبر فيترك هول المقام فيضعف تمنيه ، فإذا تبادى على ذلك دل على تأكيد أمر تلك الشدة عنده حيث لم يصرفه مشاهدته من وحشة القبر وتذكر ما فيه من الأهوال عن استمراره على تمنى الموت . وقد أخرج الحاكم من طريق

أبي سلبية قال وعدت أبا هريرة فقلت : اللهم اشف أبا هريرة ، فقال : اللهم لا ترجعها ، ان استطعت يا أبا سلبية فمت ، والذي نفسي بيده ليأذن على العلماء زمان الموت أحب الى أحدهم من الذهب الأحمر . وليأتين أحدهم قبر أخيه فيقول : ليتني مكأه ، وفي كتاب الفتن من رواية عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال : يوشك أن تمر الجنائز في السوق على الجماعة فيراها الرجل فيهر رأسه فيقول : ياليتني مكان هذا ، قلت : يا أبا ذر إن ذلك لمن أمر عظيم ، قال : أجل ،

### ٢٣ - باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان

٧١١٦ - **حدثنا** أبو البيان أخيراً نا شعيب بن الزهري قال : قال سعيد بن المسيب « أخبرني أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخصلة » . وذو الخصلة : طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية

٧١١٧ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان بن كور عن أبي النيث « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بهباء »

**قوله** ( باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان ) ذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عن الزهري ) في إحدى روايتي الاسماعيليين « حدثني الزهري ، **قوله** ( حتى تضطرب ) أى يضرب بعضها بعضاً . **قوله** ( أليات ) بفتح الهمزة واللام جمع ألية بالفتح أيضاً مثل جفنة وجفنتات ، والألية العجيزة وجمعها أعجاز . **قوله** ( على ذي الخصلة ) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم « حول ذي الخصلة » . **قوله** ( وذو الخصلة طاغية دوس ) أى صنمهم ، وقوله « التي كانوا يعبدون » كذا فيه بخلاف المفعول . ووقع في رواية معمر « وكان صنم تعبدوها دوس » . **قوله** ( في الجاهلية ) زاد معمر « بتبالة » وتبالة بفتح المثناة وتخفيف الموحدة وبعد الألف لام ثم هاء تأييد قرية بين الطائف واليمن بينهما ستة أيام ، وهي التي يضرب بها المثل فيقال « أهون من تبالة على الحجاج » وذلك أنها أول شيء وليه . فلما قرب منها سأل من معه عنها فقال : هي وراء تلك الأكمة . فرجع فقال : لاخير في بلد يسترها أكمة ، وكلام صاحب « المطالع » يقتضى أنهما موضعان : وأن المراد في الحديث غير تبالة الحجاج . وكلام ياقوت يقتضى أنها هي ولذلك لم يذكرها في « المشرق » ، وعند ابن حبان من هذا الوجه : قال معمر إن عليه الآن بيتاً مبنياً مغلقاً ، وقد تقدم ضبط ذي الخصلة في أواخر المغازي وبيان الاختلاف في أنه واحد أو اثنين . قال ابن التين . فيه الإخبار بأن نساء دوس يركبن الدواب من البلدان إلى الصنم المذكور ، فهو المراد باضطراب ألياتهن . قلت : ويحتمل أن يكون المراد أنهن يتراحن بحيث تضرب عجيزة بعضهن الأخرى عند الطواف حول الصنم المذكور . وفي معنى هذا الحديث ما أخرجه الحاكم عن عبد الله بن عمر قال « لا تقوم الساعة حتى تدافع مناكب نساء بنى عامر على ذي الخصلة » وابن عدى من رواية أبي معشر عن سعيد عن أبي هريرة رفعه « لا تقوم الساعة حتى تعبد الآلات والعزى » قال ابن بطال : هذا الحديث وما أشبهه ليس المراد به أن الدين ينقطع كله في جميع أقطار الأرض حتى لا يبقى منه شيء ، لأنه ثبت أن الاسلام يبقى الى قيام الساعة ، إلا أنه يضعف

ويعود غريباً كما بدأ . ثم ذكر حديث ، لاتزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ، الحديث قال : فتبين في هذا الحديث تخصيص الاخبار الاخرى ، وأن الطائفة التي تبقى على الحق تكون بيت المقدس إلى أن تقوم الساعة . قال فهذا تألف الاخبار . قلت : ليس فيما احتج به تصريح الى بقاء أولئك الى قيام الساعة ، وإنما فيه ، حتى يأتي أمر الله ، فيحتمل أن يكون المراد بأمر الله ما ذكر من قبض من بقي من المؤمنين ، وظواهر الاخبار تقتضي أن الموصوفين بكونهم بيت المقدس أن آخرهم من كان مع عيسى عليه السلام ، ثم اذا بعث الله الريح الطيبة فقبضت روح كل مؤمن لم يبق إلا شرار الناس . وقد أخرج مسلم من حديث ابن مسعود رفعه ، لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ، وذلك انما يقع بعد طلوع الشمس من مغربها وخروج الدابة وسائر الآيات العظام ، وقد ثبت أن الآيات العظام مثل السلك اذا انقطع تناثر الحرز بسرعة ، وهو عند أحمد وفي مرسل أبي العالية ، والآيات كلها في ستة أشهر ، وعن أبي هريرة في « ثمانية أشهر » وقد أورد مسلم عقب حديث أبي هريرة من حديث عائشة ما يشير إلى بيان الزمان الذي يقع فيه ذلك ولفظه ، لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى ، وفيه « يبعث الله ريحاً طيبة فتوفي كل من في قلبه مثقال حبة من خردل من ايمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون الى دين آباءهم ، وعنده في حديث عبد الله بن عمرو رفعه ، يخرج الدجال في أمتي ، الحديث وفيه « يبعث الله عيسى بن مريم فيطلبه فيهلكه ، ثم يمكث الناس سبع سنين ، ثم يرسل الله ريحاً باردة من قبل الشام فلا يبقى على وجه الأرض أحد في قلبه مثقال حبة من خير أو ايمان إلا قبضته ، وفيه « فيبقى شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً ، فيتمثل لهم الشيطان فيأمرهم بعبادة الاوثان ، ثم ينفخ في الصور ، فظهر بذلك أن المراد بأمر الله في حديث ، لاتزال طائفة ، وقوع الآيات العظام التي يعقبها قيام الساعة ولا يتخلف عنها الا شيئاً يسيراً ، ويؤيده حديث عمران بن حصين رفعه ، لاتزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم حتى يقاتل آخرهم الدجال ، أخرجه أبو داود والحاكم ، ويؤخذ منه صحة ما تأولته ، فإن الذين يقاتلون الدجال يكونون بعد قتله مع عيسى ، ثم يرسل عليهم الريح الطيبة فلا يبقى بعدهم الا الشرار كما تقدم . ووجدت في هذا مناظرة لعقبة بن عامر ومحمد بن مسلمة ، فأخرج الحاكم من رواية عبد الرحمن بن شماس أن عبد الله بن عمرو قال « لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق هم شر من أهل الجاهلية ، فقال عقبة بن عامر : عبد الله أعلم مايقول ، وأما أنا فسمعت رسول الله ﷺ يقول : لاتزال عصاة من أمتي يقاتلون على أمر الله ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك ، فقال عبد الله « أجل ، ويبعث الله ريحاً ريحاً المسك ومسها مس الحرير فلا تترك أحداً في قلبه مثقال حبة من ايمان إلا قبضته ، ثم يبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة ، فعلى هذا فالمراد بقوله في حديث عقبة « حتى تأتيهم الساعة » ساعتهم هم وهي وقت موتهم بهبوب الريح والله أعلم . وقد تقدم بيان شيء من هذا في أواخر الرقاق عند الكلام على حديث طلوع الشمس من المغرب . الحديث الثاني ، قوله ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وسليمان هو ابن بلال ، وثور هو ابن زيد ، وأبو الفيث هو سالم ، والسند كله مدينون **قوله** ( حتى يخرج رجل من قحطان ) تقدم شرحه في أوائل مناقب قريش ، قال القرطبي في التذكرة : قوله « يسوق الناس بعصاه ، كناية عن غلبته عليهم وانقيادهم له ، ولم يرد نفس العصا ، لسكن في ذكرها إشارة إلى خشونته عليهم وعسفه بهم ، قال : وقد قيل إنه لا وقهم بعصاه حقيقة كما أساق الابل والماشية لشدة عنفه وعدوانه ، قال : ولعله

جهجاه المذكور في الحديث الآخر وأصل الجهجاه الصباح وهي صفة تناسب ذكر العصا . قلت : ويرد هذا الاحتمال اطلاق كونه من قحطان فظاهره أنه من الأحرار ، وتقييده في جهجاه بأنه من الموالي ما تقدم أنه يكون بعد المهدي وعلى سيرته وأنه ليس دونه . ثم وجدت في كتاب التيجان لابن هشام ، ما يعرف منه - إن ثبت - اسم القحطاني وسيرته وزمانه ، فذكر أن عمران بن عامر كان ملكاً متوجاً وكان كاهناً معمرًا وأنه قال لأخيه عمرو بن عامر المعروف بمزيقيا لما حضرته الوفاة : إن بلادكم ستخرب ، وإن الله في أهل اليمن سنختلن ورحمتين : فالسخطة الأولى هدم سد مأرب وتخرب البلاد بسببه ، والثانية غلبة الحبشة على أرض اليمن . والرحمة الأولى بعثة نبي من تهامة اسمه محمد يرسل بالرحمة ويغلب أهل الشرك ، والثانية إذا خرب بيت الله يبعث الله رجلاً يقال له شعيب بن صالح فيهلك من خربه ويخرجهم حتى لا يكون بالدنيا إيمان إلا بأرض اليمن انتهى . وقد تقدم في الحج أن البيت يحج بعد خروج يأجوج ومأجوج ، وتقدم الجمع بينه وبين حديث : لا تقوم الساعة حتى لا يحج البيت وأن الكعبة تخربها ذو السويقتين من الحبشة ، فينظم من ذلك أن الحبشة إذا خربت البيت خرج عليهم القحطاني فأهلكهم ، وأن المؤمنين قبل ذلك يحجون في زمن عيسى بعد خروج يأجوج ومأجوج وهلاكهم ، وأن الريح التي تقبض أرواح المؤمنين تبدأ بمن بقي بعد عيسى ويتأخر أهل اليمن بعدها . ويمكن أن يكون هذا بما يفسر به قوله : الإيمان يمان ، أي يتأخر الإيمان بها بعد فقدته من جميع الأرض . وقد أخرج مسلم حديث القحطاني عقب حديث تخريب الكعبة ذو السويقتين فاعله رمز إلى هذا ، وسيأتي في أواخر الأحكام في الكلام على حديث جابر بن سمرة في الخلفاء الاثني عشر شيء يتعلق بالقحطاني . وقال الاسماعيلي هنا : ليس هذا الحديث من ترجمة الباب في شيء . وذكر ابن بطلان أن المهلب أجاب بأن وجهه أن القحطان إذا قام وليس من بيت النبوة ولا من قريش الذين جعل الله فيهم الخلافة فهو من أكبر تغير الزمان وتبديل الأحكام بأن يطاع في الدين من ليس أهلاً لذلك انتهى . وحاصله أنه مطابق لصدر الترجمة وهو تغير الزمان ، وتغيره أعم من أن يكون فيما يرجع إلى الفسق أو الكفر ، وغايته أن ينتهي إلى الكفر ، فقصة القحطاني مطابقة للتغير بالنسق مثلاً ، وقصة ذي الخليفة للتغير بالكفر ، واستدل بقصة القحطاني عن أن الخلافة يجوز أن تكون في غير قريش ، وأجاب ابن العربي بأنه إنذار بما يكون من الشر في آخر الزمان من تسور العامة على منازل الاستقامة ، فليس فيه حجة لأنه لا يدل على المدعى ، ولا يعارض ما ثبت من أن الأئمة من قريش انتهى . وسيأت بسط القول في ذلك في باب الأمراء من قريش ، أول كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى

#### ٢٤ - باب خروج النار

وقال أنس رضي الله عنه قال النبي ﷺ : أولُ أشرار الساعة نارٌ تمحشر الناس من المشرق إلى المغرب

٧١١٨ - حدثنا أبو اليمان أخبرنا شبيب عن الزهري عن سفيان بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل بمصرى

٧١١٩ - حدثنا عبد الله بن سفيان الكندي حدثنا عتبة بن خالد حدثنا عبيد الله عن خبيب بن عبد الرحمن عن جده حفص بن غامم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : يؤشك الفرات أن يهيم



عن كنز من ذهب ، فمن حَضَرَهُ فلا يأخذ منه شيئا » . قال عُقبة : وحدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ مِنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . منه » . إلا أنه قال « يَحْسِرُ عن جبل من ذهب »

قوله ( باب خروج النار ) أى من أرض الحجاز ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول ، قوله ( وقال أنس قال النبي ﷺ ، أول أشراف الساعة نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب ) وتقدم في أواخر باب الهجرة ، في قصة إسلام عبد الله بن سلام موصولاً من طريق حميد عن أنس ولفظه ، وأما أول أشراف الساعة فنار تحشرهم من المشرق إلى المغرب ، ووصله في أحاديث الأنبياء من وجه آخر عن حميد بلفظ « نار تحشر الناس » والمراد بالأشراف العلامات التي يعقبها قيام الساعة ، وتقدم في « باب الحشر » من كتاب الرقاق صفة حشر النار لهم . الحديث الثاني ، قوله ( عن الزهري قال سعيد بن المسيب ) في رواية أبي نعيم في المستخرج « عن سعيد بن المسيب ، قوله ( حتى تخرج نار من أرض الحجاز ) قال القرطبي في « التذكرة » : قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة ، وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمائة واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت ، وظهرت النار بقريظة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم عليها سور يحيط عليه شراريف وأبراج ومآذن ، وترى رجال يقودونها ، لا تمر على جبل إلا دكته وأذا به ، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوى كدوى الرعد يأخذ الصخور بين يديه ويذهب إلى محط الركب العراقي ، واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم ، فانتهدت النار إلى قرب المدينة ، ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد ، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر ، وقال لي بعض أصحابنا : رأيته صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام ، وسمعت أنها رؤيت من مكة ومن جبال بصرى . وقال الثوري : تواتر العلم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام . وقال أبو شامة في « ذيل الروضتين » : وردت في أوائل شعبان سنة أربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح أمر عظيم حدث بها فيه تصديق لما في الصحيحين ، فذكر هذا الحديث ، قال : فاخبرني بعض من أثق به بمن شاهدها أنه بلغه أنه كتب بتياء على ضوءها السكتب ، فن السكتب . . فذكر نحو ما تقدم ، ومن ذلك أن في بعض السكتب : ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض وسال منها واد من نار حتى حاذى جبل أحد . وفي كتاب آخر : انبجست الأرض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي برأى العين من المدينة ، وسال منها واد يكون مقداره أربع فراسخ وعرضه أربع أميال يجرى على وجه الأرض ويخرج منه مهاد وجبال صغار . وفي كتاب آخر : ظهر ضوءها إلى أن رأوها من مكة ، قال ولا أقدر أصف عظمها ، ولها دوى . قال أبو شامة : ونظم الناس في هذا أشعاراً ، ودام أمرها أشهراً ، ثم خمدت . والذي ظهر لي أن النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره ، وأما النار التي تحشر الناس فنار أخرى . وقد وقع في بعض بلاد الحجاز في الجاهلية نحو هذه النار التي ظهرت بنواحي المدينة في زمن خالد بن سنان العبسي ، فقام في أهرها حتى أخذها ومات بعد ذلك في قصة له ذكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى في « كتاب الجاهلية » ، وأوردها الحاكم في « المستدرک » ، من طريق يعلى بن مهدى عن أبي عوانة عن أبي يونس عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلاً من بني عبس يقال له خالد بن سنان قال

لقومه انى أظنى عنكم نار الحدثان فذكر القصة وفيها فانطلق وهي تخرج من شق جبل من حرة يقال لها حرة أشجع فذكر القصة في دخوله الشق والنار كأنها جبل سقر ، فضر بها بعصاه حتى أدخلها وخرج . وقد أوردت لهذه القصة طرفاً من ترجمته في كتابي في الصحابة ، **قوله** ( تضى أعناق الابل ببصرى ) قال ابن التين : يعنى من آخرها يبلغ ضوؤها إلى الابل التي تسكون ببصرى وهي من أرض الشام ، وأضاء بجيء لازماً ومتعدياً ، يقال أضاءت النار وأضاءت النار غيرها ، وبصرى بضم الموحدة وسكون المهملة مقصور بلد بالشام وهي حوران . وقال أبو البقاء : أعناق بالنصب على أن تضى متعد والفاعل النار أى تجعل على أعناق الابل ضوءاً ، قال : ولو روى بالرفع لكان متجهاً أى تضى أعناق الابل به كما جاء في حديث آخر ، وأضاءت له قصور الشام ، وقد وردت في هذا الحديث زيادة من وجه آخر أخرجه ابن عدى في الكامل من طريق عمر بن سعيد التنوخى عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب يرفعه ، لا تقوم الساعة حتى يسيل واد من أودية الحجاز بالنار تضى له أعناق الإبل ببصرى ، وعمر ذكره ابن حبان في الثقات ولبنه ابن عدى والدارقطنى ، وهذا ينطبق على النار المذكورة التي ظهرت في المائة السابعة . وأخرج أيضاً الطبرانى في آخر حديث حذيفة بن أسيد الذى مضى التنبيه عليه ، وسمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من رومان أو ركوبة تضى منها أعناق الابل ببصرى ، قلت : وركوبة ثنية صعبة المرتقى في طريق المدينة إلى الشام مر بها النبي ﷺ في غزوة تبوك ذكره البكرى ، ورومان لم يذكره البكرى ولعل المراد رومة البئر المعروفة بالمدينة ، فجمع في هذا الحديث بين النارين وأن إحداهما تقع قبل قيام الساعة مع جملة الآهـور التي أخبر بها الصادق ﷺ ؛ والآخرى هي التي يعقبها قيام الساعة بغير تحلل شيء آخر ، وتقدم الثانية على الأولى في الذكر لا يضر والله أعلم . الحديث الثالث ، **قوله** ( حدثنا عبد الله بن سعيد السكندى ) هو أبو سعيد الأشج مشهور بكنيته وصفته وهو من الطبقة الوسطى الثالثة من شيوخ البخارى وعاش بعد البخارى سنة واحدة ، وعبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري . **قوله** ( عن خبيب بن عبد الرحمن ) بمعجمة وهو حديثين مصغر وهو ابن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الأنصارى . **قوله** ( عن جده حفص بن عاصم ) أى ابن عمر بن الخطاب ، والضمير لعبيد الله بن عمر لا لشيخه . **قوله** ( يوشك ) بكسر المعجمة أى يقرب . **قوله** ( أن يحسر ) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه والحاء والسين مهملتان أى ينكشف . **قوله** ( الفرات ) أى النهر المشهور وهو بالتاء المجرورة على المشهور ويقال يجوز أنه يكتب بالهاء كالتابوت والتابوه والعنكبوت والعنكبوه أفاده الكمال بن العديم في تاريخه نقلاً عن إبراهيم بن أحمد بن الليث . **قوله** ( فن حضره فلا يأخذ منه شيئاً ) هذا يشعر بأن الأخذ منه ممكن ، وعلى هذا فيجوز أن يكون دنائير ويجوز أن يكون قطعاً ويجوز أن يكون تبرأ . **قوله** ( قال عقبة ) هو ابن خالد ، وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أخرجه هو والذى قبله الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان وأبي القاسم البغوى والفضل بن عبد الله المحلى ثلاثتهم عن أبي سعيد الأشج عن الشيخين . **قوله** ( وحدثنا عبيد الله ) هو ابن عمر المذكور . **قوله** ( قال حدثنا أبو الزناد ) يعنى أن لعبيد الله في هذا الحديث اسنادين . **قوله** ( يحسر جبل من ذهب ) يعنى أن الروايتين اتفقتا إلا في قوله كنز فقال الأعرج جبل ، وقد ساق أبو نعيم في المستخرج الحديثين بسند واحد من رواية بكر بن أحمد بن مقبل عن أبي سعيد الأشج ورفقهما ولفظهما واحد إلا لفظ كنز وجبل ، وتسميته كنزاً باعتبار حاله قبل أن ينكشف ، وتسميته جبلاً للإشارة إلى كثرتة ، ويؤيده

ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه « نقي الأرض أفلاذ كبدها أمثال الاسطوران من الذهب والفضة فيجىء القتال فيقول : في هذا قتلت ، ويجىء السارق فيقول : في هذا قطعت يدي ، ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئاً . قال ابن التين : إنما نهى عن الأخذ منه لأنه المسلمين فلا يؤخذ إلا بحقه ، قال : ومن أخذه وكثر المال ندم لأخذه ما لا ينفعه ، وإذا ظهر جبل من ذهب كسد الذهب ولم يرد . قلت : وليس الذي قاله بين ، والذي يظهر أن النهى عن أخذه لما ينشأ عن أخذه من الفتنة والقتال عليه وقوله « وإذا ظهر جبل من ذهب الخ » في مقام المنع ، وإنما يتم ما زعم من السكساد أن لو اقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعهم كلهم فاستغنوا أجمعين لحيث تبتل الرغبة فيه ، وأما إذا حواه قوم دون قوم فخرص من لم يحصل له منه شيء باق على حاله ، ويحتمل أن تكون الحكمة في النهى عن الأخذ منه لسكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا ينفع بما أخذه منه ولعل هذا هو السر في ادخال البخاري له في ترجمة خروج النار . ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الأول لأن مسلماً أخرج هذا الحديث أيضاً من طريق أخرى عن أبي هريرة بلفظ « يحسر الفرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس ، فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، ويقول كل رجل منهم : لعلى أكون أنا الذي أنجى » ، وأخرج مسلم أيضاً عن أبي بن كعب قال « لا يزال الناس مختلفة أعناقهم في طلب الدنيا » سمعت رسول الله ﷺ يقول « يوشك أن يحسر الفرات عن جبل من ذهب فإذا سمع به الناس ساروا إليه ، فيقول من عنده لئن تركنا الناس يأخذون منه ليذهبن به كله ، قال فيقتلون عليه فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ، فبطل ما تخيله ابن التين ، وتوجه التعقب عليه ووضح أن السبب في النهى عن الأخذ منه ما يترتب على طلب الأخذ منه من الافتتال فضلاً عن الأخذ ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج النار للحشر ، لكن ليس ذلك السبب في النهى عن الأخذ منه . وقد أخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه قال « يقتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة » فذكر الحديث في المهدى فهذا ان كان المراد بالكنز فيه الكنز الذي في حديث الباب دل على أنه إنما يقع عند ظهور المهدى وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النار جرماً والله أعلم . ( تنبيه ) : وقع عند أحمد وابن ماجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مثل حديث الباب إلى قوله « من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل عشرة تسعة » وهي رواية شاذة ، والمحفوظ ما تقدم من عند مسلم وشاهده من حديث أبي بن كعب « من كل مائة تسعة وتسعون ، ويمكن الجمع باختلاف تقسيم الناس إلى قسمين

## ٢٥ - باب \* ٧١٢٠ - حديث مسدد حدثنا يحيى عن شعبة حدثنا معبد قال سمعت حارثة بن

وهب قال « سمعت رسول الله ﷺ يقول : تصدقوا ، فسيأتي على الناس زمان يمشى الرجل بصدقه فلا يجد من يقبلها » . قال مسدد : حارثة أخو عبيد الله بن عمر لأنه قاله أبو عبد الله

## ٧١٢١ - حديث أبو البان أخبرنا مكيب حدثنا أبو الزناد عن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أن رسول

الله ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تفتل فتتان عظيمتان تكون بينهما مئة عظيمة ، دعوتها واحدة ، وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من الثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله ، وحتى ينفخ الصور ، وتكثر

الزلازل؛ ويتقارب الزمان، وتظهر اللاتن، ويكثر المخرج وهو القتل، وحتى يكثر فيكم لئلا يفرض حتى يهزم رب المال من قبل صدقته، وحتى يعرضه فيقول القى يعرضه عليه: لا أرب لي به، وحتى يتناول الناس في الهنيان، وحتى يمر الرجل بغير الرجل فيقول: ياليتني مكانه، وحتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا طلعت ورآها الناس آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً ولتقوم الساعة وقد نشأ الرجال في نوبها بينهما فلا يتدبر إيمانه ولا يطوي يانه، ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بأبن أقمته فلا يطعمه، ولتقوم الساعة وهو يلبط حوضه فلا يسقى فيه، ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته إلى فيه فلا يطعمها»

قوله (باب) كذا للجميع بغير ترجمة، لكن سقط من شرح ابن بطل، وذكر أحاديثه في الباب الذي قبله، وعلى الأول فهو كالفصل من الذي قبله، وتعلقه به من جهة الاحتمال الذي تقدم، وهو أن ذلك يقع في الزمان الذي يستغنى فيه الناس عن المال إما لاشتغال كل منهم بنفسه عند طروق الفتنة فلا يلوى على الأهل فضلاً عن المال، وذلك في زمن الدجال، وإما بحصول الأمن المفرط والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عنده عما في يد غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم، وإما عند خروج النار التي تسوقهم إلى المحشر فيعز حينئذ الظهر وتباع الحديقة بالبعير الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولده وأهله، وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلم عند الله تعالى. وذكر ابن بطل من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن كعب الأحبار قل: تخرج نار تحشر الناس، فإذا سمعتم بها فاعرجوا إلى الشام قال: وفي حديث أبي سريحة بمهمات وزن عظيمة واسمه حذيفة بن أسد بفتح أوله: أن آخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة خروج النار. قلت: ولنظنه عند مسلم في بعض طرقه اطلع النبي ﷺ ونحن نتذاكر فقال ما تذكرون قالوا: نذكر الساعة، قال: أنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات، فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى بن مريم ويأجوج وماجوج وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب وآخر ذلك نار تخرج من بين فئطرد الناس إلى محشرهم. قلت: وهذا في الظاهر يعارض حديث أنس المشار إليه في أول الباب، فإن فيه أن أول أشرار الساعة نار تحشرهم من المشرق إلى المغرب وفي هذا أنها آخر الأشرار، ويجمع بينهما بأن آخريتها باعتبار ما ذكر معها من الآيات وأوليتها باعتبار أنها أول الآيات التي لا شيء بعدها من أمور الدنيا أصلاً بل يقع بانتهائها النفخ في الصور، بخلاف ما ذكر معها فيبقى بعد كل آية منها أشياء من أمور الدنيا. قوله (حدثنا مسدد حدثنا يحيى) هو ابن سعيد القطان عن شعبة، ومسدد فيه شيخ آخر أخرجه أبو نعيم في المستخرج عن طريق يوسف بن يعقوب القاضى عن مسدد حدثنا بشر ابن الفضل حدثنا شعبة. قوله (حدثنا معبد) يعنى ابن خالد، تقدم في الزكاة عن آدم حدثنا شعبة حدثنا معبد بن خالد. قوله (حارثة بن وهب) أى الخزاعي. قوله (تصدقوا فسيأتى على الناس زمان) تقدم الكلام على ألفاظه في أوائل الزكاة وقوله قل مسدد هو شيخه في هذا الحديث. قوله (يمشى الرجل بصدقه فلا يجد من يقبلها) يحتمل

أن يكون ذلك وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز فلا يكون من أشرط الساعة ، وهو نظير ما وقع في حديث عدى بن حاتم الذي تقدم في علامات النبوة وفيه ، ولئن طالت بك حياة لثرين الرجل يخرج بماله كفه ذهباً يلتمس من يقبله فلا يجد ، وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بسند جيد قال : لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم فيقول : اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به ، قد أغنى عمر ابن عبد العزيز الناس . قلت : وهذا بخلاف حديث أبي هريرة الذي بعده كما سيأتي البحث فيه ، وقد تقدم في ترجمة عيسى عليه السلام من أحاديث الانبياء حديث : ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم - وفيه - ويفيض المال ، وفي رواية أخرى : حتى لا يقبله أحد ، فيحتمل أن يكون المراد ، والأول أرجح لأن الذي رواه عدى ثلاثة أشياء أمن الطرق ، والاستيلاء على كنوز كسرى ، وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء . فذكر عدى أن الأولين وقعا وشاهدوا وأن الثالث سيقع فكان كذلك لسكن بعد موت عدى في زمن عمر بن عبد العزيز ، وسببه بسط عمر العدل وإيصال الحقوق لأهلها حتى استغنوا وأما فيض المال الذي يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستعمارهم بقيام الساعة ، وبيان ذلك في حديث أبي هريرة الذي بعده . قوله ( حارثة ) يعني ابن وهب صحابي هذا الحديث . قوله ( أخو عبيد الله بن عمر ) بالتصغير . قوله ( لأمه ) هي أم كلثوم بنت جبرول بن مالك بن المسيب بن ربيعة بن أصرم الخزاعية ذكرها ابن سعد قال : وكان الاسلام فرق بينها وبين عمر . قلت : وقد تقدم ذكر ذلك في كتاب الشروط في آخر ، باب الشروط في الجهاد ، وقد أخرج الطبراني من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحق حدثنا حارثة بن وهب الخزاعي وكانت أمه تحت عمر فولدت له عبيد الله بن عمر قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، يعني في حجة الوداع الحديث ، وأصله عند مسلم وأبي داود من رواية زهير ، وتقدم للبخاري من طريق شعبة عن أبي إسحق إبدون الزيادة . قوله ( عن عبد الرحمن ) هو الأعرج ، ووقع في رواية الطبراني لهذه النسخة ، عن الأعرج ، وكذا تقدم في الاستسقاء بعض هذا الحديث بهذا الاستاد وفيه ، عن عبد الرحمن الأعرج ، . قوله ( لا تقوم الساعة حتى تقتل فتيان ) الحديث ، وحتى يبعث دجالون ، الحديث ، وحتى يقبض العلم الخ ، هكذا ساق هذه الأشرط السبعة مساق الحديث الواحد هنا ، وأورده البيهقي في البعث من طريق شعيب بن أبي حمزة عن أبيه فقال في كل واحد منها ، وقال رسول الله ﷺ ، ثم قال : أخرج البخاري هذه الأحاديث السبعة عن أبي اليان عن شعيب . قلت ، فسماعها سبعة مع أن في بعضها أكثر من واحد كقوله ، وحتى يقبض العلم وتكثر الزلازل ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر المزج ، فإذا فصات زادت على العشرة ، وقد أفرد البخاري من هذه النسخة حديث قبض العلم فساقه كالذي هنا في كتاب الاستسقاء ثم قال ، وحتى يكثر فيكم المال فيفيض ، اقتصر على هذا القدر منه ، ثم ساقه في كتاب الزكاة بتمامه ، وذكر في علامات النبوة بهذا السند حديث : لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً تعالهم الشعر ، الحديث وفيه أشياء غير ذلك من هذا النمط ، وهذه المذكورات وأمثالها مما أخبر ﷺ بأنه سيقع بعد قبل أن تقوم الساعة ، لكنه على أقسام : أحدها ما وقع على وفق ما قال ، والثاني ما وقعت مبادئه ولم يستحكم ، والثالث ما لم يقع منه شيء ولكنه سيقع ، فالنظ الأول تقدم معظمه في علامات النبوة ، وقد استوفى البيهقي في الدلائل ، ما ورد من ذلك بالاسانيد المقبولة ، والمذكور منه هنا اقتتال

الفتن العظيمتين وظهور الفتن وكثرة الهرج وتطاول الناس في البنيان وتمنى بعض الناس الموت وقتال الترك وتمنى رؤيته عليه السلام وما ورد منه حديث المقبري عن أبي هريرة أيضاً ، لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي بأخذ القرون قبلها ، الحديث وسأقي في الاعتصام ، وله شواهد ، ومن النظم الثاني تقارب الزمان وكثرة الزلازل وخروج الدجالين الكذابين ، وقد تقدمت الإشارة في شرح حديث أبي موسى في أوائل كتاب الفتن إلى ما ورد في معنى تقارب الزمان ، ووقع في حديث أبي موسى عند الطبراني ، يتقارب الزمان وتنقص السنوات والثرات ، وتقدم في « باب ظهور الفتن » . . ويلقى الشح ، ومنها حديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى لا يقسم ميراث ولا يفرح بغنيمة ، أخرجه مسلم ، وحديث حذيفة بن أسيد الذي نهت عليه آتفا لا ينافي أن قبل الساعة يقع عشر آيات فذكر منها ، وثلاثة خسوف خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب ، أخرجه مسلم ، وذكر منها الدخان وقد اختلف فيه وتقدم ذلك في حديث ابن مسعود في سورة الدخان ، وقد أخرج أحمد وأبو يعلى والطبراني من حديث صحاري بضم الصاد وتخفيف الحاء المهملتين حديث ، لا تقوم الساعة حتى يخسف بقبائل من العرب ، الحديث ، وقد وجد الخسف في مواضع ، واسكن يحتمل أن يكون المراد بالخسوف الثلاثة قدراً زائداً على ما وجد كأن يكون أعظم منه مكاناً أو قدراً وحديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى يسود كل قبيلة منافقوها ، أخرجه الطبراني ، وفي لفظ ، رذالها ، وأخرج البزار عن أبي بكرة نحوه ، وعند الترمذي من حديث أبي هريرة ، وكان زعيم القوم أرذلهم وساد القبيلة فاسقهم ، وقد تقدم في كتاب العلم حديث أبي هريرة ، اذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة ، وحديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة حتى يسكون الولد غيظاً ، والمطر قيظاً ، وتفويض الأيام فيضا ، أخرجه الطبراني . وعن أم الضراب مثله وزاد ، ويجترى الصغير على الكبير والقيم على السكيرم ويخرب عمران الدنيا ويعمر خرابها ، ومن انطى الثالث طلوع الشمس من مغربها ، وقد تقدم من طرق أخرى عن أبي هريرة ، وفي بدء الخلق من حديث أبي ذر وحديث ، لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي وراء الحجر ، الحديث أخرجه مسلم من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة ، وقد تقدم في علامات النبوة من رواية أبي زرعة عن أبي هريرة ، واتفق عليه من حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر ، ومضى شرحه في علامات النبوة وان ذلك يقع قبل الدجال كما ورد في حديث سمرة عند الطبراني ، وحديث أنس ، ان أمام الدجال سنون خداعات يكذب فيها الصادق ويصدق فيها الكاذب ويخون فيها الأمين ويؤتمن فيها الخائن ويتكلم فيها الرويبضة ، الحديث أخرجه أحمد وأبو يعلى والبزار وسنده جيد ، ومثله لابن ماجه من حديث أبي هريرة وفيه ، قيل وما الرويبضة ، قال الرجل اثناfe يتكلم في أمر العامة ، وحديث سمرة ، لا تقوم الساعة حتى تروا أمورا عظاما لم تحدثوا بها أنفسكم ، وفي لفظ ، يتفاقم شأنها في أنفسكم وتسالون هل كان نبيكم ذكر لكم منها ذكرا ، الحديث وفيه ، وحتى تروا الجبال تزول عن أماكنها ، أخرجه أحمد والطبراني في حديث طويل وأصله عند الترمذي دون المقصود منه هنا ، وحديث عبد الله بن عمرو ، لا تقوم الساعة حتى يتسافد في الطريق تسافد الحر ، أخرجه البزار والطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، ولأبي يعلى عن أبي هريرة ، لا تنفي هذه الامة حتى يقوم الرجل إلى المرأة فيفترشها في الطريق فيكون خيارهم يومئذ من يقول لو وارينها وراء هذا الحائط ، وللطبراني في الأوسط ، من حديث أبي ذر نحوه وفيه ، يقول أمثالهم لو اعتزلتم الطريق ، وفي حديث أبي أمامة

عند الطبراني قوله ، وحتى تمر المرأة بالقرم فيقوم اليها أحدهم فيرفع بذيلها كما يرفع ذنب الذئبة فيقول بعضهم ألا وارتبها وراء الحائط ، فهو يومئذ فيهم مثل أبي بكر وعمر فيكم ، وحديث حذيفة بن اليمان عند ابن ماجه ، يدرس الاسلام كما يدرس وثى لثوب حتى لا يدري ما يصيب ولا صلاة ولا نسك ولا صدقة ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة ويقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها ، وحديث أنس ، لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض لا إله إلا الله ، أخرجه أحمد بسند قوى ، وهو عند مسلم بلغظ ، الله الله ، وله من حديث ابن مسعود ، لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس ، ولأحمد مثله من حديث عطاء السلمي بكسر العين المهمة وسكون اللام بعدها موحدة خفيفة ومد بلغظ ، حثالة ، بدل شرار ، وقد تقدمت شواهد في « باب إذا بق حثالة من الناس » والطبراني من وجه آخر عنه ، لا تقوم الساعة على مؤمن ، ولأحمد بسند جيد عن عبد الله بن عمر ، لا تقوم الساعة حتى يأخذ الله شريطه من أهل الأرض ، فيبقى عجاج لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكراً ، وللطبراني عن أبي هريرة ، لا تقوم الساعة حتى يرجع ناس من أمي إلى الأوثان يعبدونها من دون الله ، وقد تقدم حديثه في ذكر ذي الخواصة قريباً ، ولابن ماجه من حديث حذيفة ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز يقولون أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها ، ولمسلم وأحمد من حديث ثوبان ، لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمي بالمشركين ، وحتى تعبد قبائل من أمي الأوثان ، ولمسلم أيضاً عن عائشة ، لا تدعب الأيام والمبالى حتى تعبد اللات والعزى من دون الله ، الحديث وفيه ، ثم يبعث الله ريحاً طيبة فيتوفى بها كل مؤمن في قلبه مثقال حبة من إيمان فيبقى من لا خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم ، وفي حديث حذيفة بن أسيد شاهده وفيه أن ذلك بعد موت عيسى بن مريم ، قال البيهقي وغيره : الأشرار منها صغار وقد مضى أكثرها ومنها كبار ستأتي . قلت : وهي التي تضمنها حديث حذيفة بن أسيد عند مسلم وهي الدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها كالحامل المتم ونزول عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج والريح التي تهب بعد موت عيسى فتقبض أرواح المؤمنين ، وقد استشكلوا على ذلك حديث « لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » فان ظاهر الأول أنه لا يبقى أحد من المؤمنين فضلاً عن القائم بالحق ، وظاهر الثاني البقاء ، ويمكن أن يكون المراد بقوله ، أمر الله ، هبوب تلك الريح فيكون الظهور قبل هبوبها ، فهذا الجمع يزول الاشكال بتوفيق الله تعالى . فاما بعد هبوبها فلا يبقى إلا الشرار وليس فيهم مؤمن فعليهم تقوم الساعة ، وعلى هذا فآخر الآيات المؤذنة بقيام الساعة هبوب تلك الريح ، وسأذكر في آخر الباب قول عيسى عليه السلام ، ان الساعة حينئذ تكون كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تضع ، ( فصل ) وأما قوله « حتى تقتل فئتان » الحديث تقدم في كتاب الرقاق أن المراد بالفئتين على ومن معه ومعاوية ومن معه ، ويؤخذ من تسميتهم مسلمين ومن قوله دعوتهما واحدة الرد على الخراج ومن تبعهم في تكفيرهم كلا من الطائفتين ، ودل حديث « تقتل عمارا الفئة الباغية » على أن علياً كان المصيب في تلك الحرب لأن أصحاب معاوية قتلوه ، وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال ، كنا عند حذيفة فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل ديشكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ؟ قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : انظروا الفرقة التي تدعو إلى أمر على فالزموها فانها على الحق ، وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الرهري قال ، لما بلغ معاوية غلبة على أهل الجبل دعا إلى اطلب بدم عثمان فأجابته أهل الشام ، فسار إليه على

فالتقيا بصفين ، وقد ذكر يحيى بن سليمان الجعفي أحد شيوخ البخاري في « كتاب صفين » في تأليفه بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإنى لأعلم أنه أفضل منى وأحق بالأمر ، ولكن ألتزم بعملون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليه أطلب بدمه ؟ فأتتوا علياً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إلى ، فامتنع معاوية فسار على في الجيوش من العراق حتى نزل بصفين ، وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذى الحجة سنة ست وثلاثين ، فتراسلوا فلم يتم لهم أمر ، فوقع القتال إلى أن قتل من الفريقين فيما ذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه نحو سبعين ألفاً ، وقيل كانوا أكثر من ذلك ، ويقال كان بينهم أكثر من سبعين زحفاً ، وقد تقدم في تفسير سورة الفتح ما زادها أحمد وغيره في حديث سهل بن حنيف المذكور هناك من قصة التحكيم بصفين وتشبيه سهل بن حنيف ما وقع لهم بها بما وقع يوم الحديبية . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي الرضا سمعت عماراً يوم صفين يقول : من سره أن يكتنفه الحور العين فليتقدم بين الصفين محتسباً . ومن طريق زياد بن الحارث : كنت إلى جنب عمار فقال رجل : كفر أهل الشام ، فقال عمار : لا تقولوا ذلك نبينا واحسد ، ولستهم قوم حادوا عن الحق فحق علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا . وذكر ابن سعد أن عثمان لما قتل وبويح على أشار ابن عباس عليه أن يقر معاوية على الشام حتى يأخذ له البيعة ثم يفعل فيه ما شاء ، فامتنع . فبلغ ذلك معاوية فقال : والله لا ألى له شيئاً أبداً . فلما فرغ على من أهل الجبل أرسل جرير بن عبد الله البجلي إلى معاوية يدعو إلى الدخول فيما دخل فيه الناس فامتنع ، وأرسل أبا مسلم كما تقدم فلم ينتظم الأمر ، وسار على في الجنود إلى جهة معاوية فالتقيا بصفين في العشر الأول من المحرم وأول ما اقتتلوا في غرة صفر ، فلما كاد أهل الشام أن يغلبوا رفعوا المصاحف بمشورة عمرو بن العاص ودعوا إلى ما فيها ، فآل الأمر إلى الحكمين فجرى ما جرى من اختلافهما واستبداد معاوية بملك الشام واشتغال على بالخوارج وعند أحمد من طريق حبيب بن أبي ثابت : أتيت أبا وائل فقال : كنا بصفين ، فلما استحر القتال بأهل الشام قال عمرو لمعاوية أرسل إلى على المصحف فادعه إلى كتاب الله فإنه لا يأبى عليك ، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﴾ فقال على نعم أنا أولى بذلك ، فقال القراء الذين صاروا بعد ذلك خوارج : يا أمير المؤمنين ما ننظر هؤلاء القوم ، الا نمشي عليهم بسيوفنا حتى يحكمهم الله بيننا ؟ فقال سهل بن حنيف يا أيها الناس اهتموا أنفسكم فقد رأيتنا يوم الحديبية ، فذكر قصة الصلح مع المشركين ، وقد تقدم بيان ذلك من هذا الوجه عن سهل بن حنيف ، وقد أشرت إلى قصة التحكيم في « باب قتل الخوارج والملحدين » من كتاب استتابة المرتدين . وقد أخرج ابن عساكر في ترجمة معاوية من طريق ابن منده ثم من طريق أبي القاسم ابن أخي أبي زرعة الرازي قال : جاء رجل إلى عمي فقال له اني أبغض معاوية ، قال له لم ؟ قال لأنه قاتل علياً بغير حق ؛ فقال له أبو زرعة : رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخولك بينهما ؟ **قوله** ( وحتى يبعث دجالون ) جمع دجال ، وسيأتي تفسيره في الباب الذي بعده ، والمراد ببعثهم إظهارهم ، لا البعث بمعنى الرسالة . ويستفاد منه أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وأن جميع الأمور بتقديره . **قوله** ( قريب من ثلاثين ) وقع في بعض الأحاديث بالجرم ، وفي بعضها بزيادة على ذلك وفي بعضها بتحرير ذلك ، فأما الجرم ففي حديث ثوبان د وأنه سيكون في أمي كذابون



ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي ، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وهو طرف من حديث أخرجه مسلم ولم يسق جميعه ، ولأحمد وأبي يعلى من حديث عبد الله بن عمرو ، وبين يدى الساعة ثلاثون دجالاً كذاباً ، وفي حديث على عند أحمد ونحوه وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني نحوه وفي حديث سمرة المصدر أوله بالكسوف وفيه « ولا تقرب الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً آخرهم الأعور الدجال » أخرجه أحمد والطبراني ، وأصله عند الترمذي وصححه ، وفي حديث ابن الزبير « أن بين يدى الساعة ثلاثين كذاباً منهم الأسود العنسى صاحب صنعاء وصاحب اليمامة يعنى مسيلة . قلت : وخرج فى زمن أبى بكر طليحة بالتصغير ابن خزيمة وادعى النبوة ثم تاب ورجع الى الاسلام ، وتنبأت أيضاً سجاح ثم تزوجها مسيلة ثم رجعت بعده ، وأما الريادة فى لفظ لأحمد وأبي يعلى فى حديث عبد الله بن عمرو ثلاثون كذابون أو أكثر قلت : ما آيتهم ؟ قال : يأتونكم بسنة لم تكونوا عليها يغيرون بها سنتكم ، فإذا رأيتموهم فاجتنبوهم ، وفى رواية عبد الله بن عمرو عند الطبراني « لا تقوم الساعة حتى يخرج سبعون كذاباً » وسندها ضعيف ، وعند أبي يعلى من حديث أنس نحوه وسنده ضعيف أيضاً ، وهو محمول لأن ثبت على المبالغة فى الكثرة لا على التحديد ، وأما التحرير ففياً أخرجه أحمد عن حذيفة بسند جيد ، وسيكون فى أمتى كذابون دجالون سبعة وعشرون منهم أربع نسوة ، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي ، وهذا يدل على أن رواية الثلاثين بالجزم على طريق جبر السكسر ، ويؤيده قوله فى حديث الباب « قريب من ثلاثين » . قوله ( كلهم يزعم أنه رسول الله ) ظاهر فى أن كلا منهم يدعى النبوة ، وهذا هو السر فى قوله فى آخر الحديث الماضى « وإني خاتم النبيين » ، ويحتمل أن يكون الذين يدعون النبوة منهم ما ذكر من الثلاثين أو نحوها وأن من زاد على العدد المذكور يكون كذاباً فقط لكن يدعو إلى الضلالة كغلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والحنولية وسائر الفرق الدعاة إلى ما يعلم بالضرورة أنه خلاف ما جاء به محمد رسول الله ﷺ ، ويؤيده أن فى حديث على عند أحمد « فقال على لعبد الله بن السكواء : وانك لمنهم » وابن السكواء لم يدع النبوة وإنما كان يغو فى الرفض . قوله ( وحتى يقبض العلم ) تقدم فى كتاب العلم ويأتى أيضاً فى « كتاب الأحكام » . قوله ( وتسكثرون الزلازل ) قد وقع فى كثير من البلاد الشمالية والشرقية والغربية كثير من الزلازل ولكن الذى يظهر أن المراد بكثرتها شوقها ودوامها ، وقد وقع فى حديث سلمة بن نفيل عند أحمد « وبين يدى الساعة سنوات الزلازل » وله عن أبي سعيد « تكثرت الصواعق عند اقتراب الساعة » . قوله ( ويتقارب الزمان وتظهر الفتن ويكثر الهرج ) تقدم البحث فى ذلك قريباً . قوله ( وحتى يكثركم المال فيفيض ) تقدم شرحه فى كتاب الزكاة والتقييد بقوله « فيكم » يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتوح واقتسامهم أموال الفرس والروم ويكون قوله فيفيض حتى يهيم رب المال ، إشارة إلى ما وقع فى زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع فى زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجد من يقبل صدقته : ويكون قوله « وحتى يعرضه فيقول الذى يعرضه عليه : لا أرب لى به » ، إشارة إلى ماسيقع فى زمن عيسى بن مريم . فيكون فى هذا الحديث إشارة إلى ثلاثة أحوال : الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك فى زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه « يكثركم فيكم » ، وقد وقع فى حديث عوف بن مالك الذى مضى فى « كتاب الجزية » ذكر علامة أخرى مبينة لعلامة الحالة الثانية فى حديث عوف بن مالك رفعه « اعدد ستاً بين يدى الساعة : موتى ، ثم فتح بيت المقدس ، وموتان ثم استفاضة المال حتى يعطى الرجل منه مائة دينار فيظل ساخطاً » الحديث . وقد أشرت إلى شيء من هذا عند

شرحه الحالة الثانية الإشارة الى فيضه من السكثرة بحيث أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل : بهم رب المال ، وذلك ينطبق على ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز . الحالة الثالثة فيه الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يتم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان ممن لا يستحق الصدقة فيأبى أخذه فيقول لأحاجة لي فيه : وهذا في زمن عيسى عليه السلام . ويحتمل أن يكون هذا الأخير خروج النار واشتغال الناس بأمر الحشر فلا يلتفت أحد حينئذ الى المال بل يعتمد أن يتخفف ما استطاع . **قوله** ( وحتى يتناول الناس في البنيان ) تقدم في كتاب الايمان من وجه آخر عن أبي هريرة في سؤال جبريل عن الايمان قوله في أشرط الساعة ويتناول الناس في البنيان ، وهي من العلامات التي وقعت عن قرب في زمن النبوة ، ومعنى التناول في البنيان أن كلا من كان يبني بينا يريد أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر ، ويحتمل أن يكون المراد المباهاة به في الزينة والزخرفة أو أهم من ذلك ، وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد . **قوله** ( وحتى يمر الرجل بقبر الرجل ) تقدم شرحه قبل بباين . **قوله** ( وحتى تطلع الشمس من مغربها ) تقدم شرحه في آخر كتاب الرقاق : وذكرت هناك ما أبداه البيهقي ثم القراطي احتمالاً أن الرمن الذي لا ينفذ نفساً لإيمانها يحتمل أن يكون وقت طوع الشمس من المغرب ، ثم اذا تبادت الايام وبعد العهد بتلك الآية عاد نفع الايمان والثوبة ، وذكرت من جزم بهذا الاحتمال وبينت أوجه الرد عليه . ثم وقعت على حديث لعبد الله بن عمرو ذكر فيه طوع الشمس من المغرب وفيه : فمن يومئذ الى يوم القيامة لا ينفذ نفساً لإيمانها لم تكن آمنت من قبل ، الآية ، أخرجه الطبراني والحاكم ، وهو نص في موضع النزاع وبالله التوفيق . **قوله** ( ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما بينهما فلا يتبايعانه ولا يطويانه ) وقع عند مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد ويتبايعان الثوب فلا يتبايعانه حتى تقوم وللهيقي في البعث من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة « ولتقوم الساعة على رجلين قد نشرأ بينهما ثوبا يتبايعانه فلا يتبايعانه ولا يطويانه ، ونسبة الثوب اليهما في الرواية الأولى باعتبار الحقيقة في أحدهما والحجاز في الآخر لأن أحدهما مالك والآخر مستام ، وقوله في الرواية الاخرى « يتبايعانه » أي يتساوومان فيه مالمكة والذي يريد شراؤه فلا يتم بينهما ذلك من بغتة قيام الساعة فلا يتبايعانه ولا يطويانه ، وعند عبد الرزاق عن معمر عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رفعه « ان الساعة تقوم على الرجلين وهما ينشران الثوب فما يطويانه ، ووقع في حديث عقبة بن عامر عند الحاكم لهذه القصة وما بعدها مقدمة قال . قال رسول الله ﷺ تطلع عليكم قبل الساعة سحابة سوداء من قبل المغرب مثل الترس ، فما تزال ترتفع حتى تملأ السماء ، ثم ينادى مناديا أيها الناس - ثلاثا يقول في الثالثة - أتى أمر الله . قال : والذي نفسي بيده إن الرجلين لينشران الثوب بينهما فما يطويانه » الحديث . **قوله** ( ولتقوم الساعة وهو ) أي الرجل . **قوله** ( يلبط حوضه ) بفتح أوله من الثلاث وبضمه من الرابع والمعنى يصلحه بالطين والمدر فيسد شقوقه لئلا ويسقي منه دوابه يقال لاط الحوض يلبطه اذ أصلحه بالمدر ونحوه ، ومنه قيل اللاتط لمن يفعل الفاحشة ، وجاء في مضارعه يلوط بفرقة بينه وبين الحوض . وحكي القزاز في الحوض أيضاً يلوط ، والأصل في اللوط اللصوق ومنه « كان عمر يلبط أهل الجاهلية بمن ادعاهم في الاسلام ، كذا قال ، والذي يتبادر أن فاعل الفاحشة نسب الى قوم لوط والله أعلم . ووقع في حديث عقبة بن عامر المذكور ، وان الرجل ليدرد حوضه فما يسقي منه شيئاً ، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الحاكم

وأصله في مسلم « ثم ينفخ في الصور فيكون أول من يسمعه رجل يلوط حوضه فيصعق » ففي هذا بيان السبب في كونه لا يسقى من حوضه شيئاً . ووقع عند مسلم « والرجل يلبط في حوضه فما يصدر - أى يفرغ أو ينفصل عنه - حتى تقوم » . قوله ( فلا يسقى فيه ) أى تقوم القيامة من قبل أن يستقى منه . قوله ( ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته ) بالضم أى لقمته الى فيه ( فلا يطعمها ) أى تقوم الساعة من قبل أن يضع لقمته في فيه ، أو من قبل أن يمضغها ، أو من قبل أن يبتلعها . وقد أخرجه البيهقي في البعث من طريق محمد بن زيد عن أبي هريرة رفعه « تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلوكلها فلا يسيغها ولا يلفظها وهذا يؤيد الاحتمال الآخر » وتقدم « في أواخر » كتاب الرقاق ، في « باب طلوع الشمس من مغربها » بسند حديث الباب طرف منه وهو من قوله « لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها » وذكر بعده « ولتقوم الساعة وقد نشر الرجلان ثوبهما » وبعده « ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقحته فلا يطعمه » وبعده « ولتقوم الساعة وهو يلبط حوضه » وبعده « ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته » فراد واحدة وهى الحلب ، وما أدري لم حذفها هنا مع أنه أورد الحديث هنا بتمامه إلا هذه الجملة وقد أوردتها الطبراني في جملة الحديث على التفصيل الذى ذكرته في أول الكلام على هذا الحديث . ثم وجدتها ثابتة في الأصل في رواية كريمة والأصلي وسقطت لأبي ذر والقاسي ، وقد أخرجه البيهقي من رواية بشر بن شبيب عن أبيه بلفظ « بلبن لقحته من تحتها لا يطعمه » وأخرج معه الثلاثة الأخرى . واللحقة بكسر اللام وسكون القاف بعدها مهملة الناقة ذات الدر « وهى إذا نتجت لقوح شهرين أو ثلاثة ثم لبون . وهذا كله إشارة الى أن القيامة تقوم بغتة وأسرعها رفع اللقمة الى الفم . وقد أخرج مسلم منه في آخر « كتاب الفتن » هذه الأمور الأربعة إلا رفع اللقمة من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد بسنده هذا ولفظه « تقوم الساعة والرجل يحلب اللقحة فما يصل الإناء الى فيه حتى تقوم ، والرجلان يتبايعان الثوب ، والرجل يلبط في حوضه » وقد ذكرت لفظه فيهما . وقد جاء في حديث عبد الله بن عمرو ما يعرف منه المراد من التمثيل بصاحب الحوض ولفظه « ثم ينفخ في الصور فلا يسمعه أحد إلا أصغى ، وأول من يسمعه رجل يلوط حوضه لبله فيصعق » أخرجه مسلم ، وأخرج ابن ماجه وأحمد وصححه الحاكم عن ابن مسعود قال « لما كان ليلة أسرى برسول الله ﷺ لقي إبراهيم وموسى وعيسى فتذاكروا الساعة فبدؤا بإبراهيم فسأله عنها فلم يكن عنده منها علم ، ثم سألوا موسى فلم يكن عنده منها علم ، فرد الحديث الى عيسى فقال : قد عهد الى فيما دون وجبتها ، فاما وجبتها فلا يعلمها إلا الله » فذكر خروجه الدجال ، قال : فانزل اليه فاقبله ثم ذكر خروج يأجوج ومأجوج ثم دعاهم بموتهم ثم بارسال المطر فيلق جبينهم في البحر ثم تنسف الجبال وتمتد الارض مد الأديم ، فعهد الى اذا كان ذلك كانت الساعة من الناس كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تفجؤهم بولادتها ليلا كان أو نهاراً ،

### ٣٦ - باب ذكر الدجال

٧١٢٢ - حدثنا يحيى حدثنا إسماعيل حدثني قيس قال « قال لى المغيرة بن شعبه : ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما سأله ، وإنه قال لى : ما يضرك منه ؟ قالت : لأنهم يقولون إن معه جبل خبز ونهر ماء ، قال : بل هو أهون على الله من ذلك »

٧١٢٣ - **حَدَّثَنَا** موسى بن إسماعيل **حَدَّثَنَا** وهيب **حَدَّثَنَا** أيوب عن نافع « عن ابن عمر أراه من النبي ﷺ قال : أهوّر العين اليمنى كأنها عتبة طافية »

٧١٢٤ - **حَدَّثَنَا** سعد بن حفص **حَدَّثَنَا** شيبان عن يحيى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن مالك قال : قال النبي ﷺ : يحيى الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ، ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فيخرج إليه كل كافر ومنافق »

٧١٢٥ - **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن عبد الله **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن سعد عن أبيه عن جده « عن أبي بكره عن النبي ﷺ قال : لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ، ولها يومئذ سبعة أبواب على كل باب مكان »

٧١٢٦ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله **حَدَّثَنَا** محمد بن بشر **حَدَّثَنَا** مسعر **حَدَّثَنَا** سعد بن إبراهيم عن أبيه « عن أبي بكره عن النبي ﷺ قال : لا يدخل المدينة رعب المسيح ، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب مكان » . قال : وقال ابن إسحاق عن صالح بن إبراهيم عن أبيه قال : قدمت البصرة فقال لي أبو بكره « سمعت النبي ﷺ بهذا »

٧١٢٧ - **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن عبد الله **حَدَّثَنَا** إبراهيم عن صالح عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قام رسول الله ﷺ في الداس فأثنى على الله بما هو أهله ، ثم ذكر الدجال فقال : إني لأنذر كموه ، وما من نبي إلا وقد أُنذره قومه ، ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه ، إنه أهوّر إن الله ليس بأهوّر »

٧١٢٨ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن بكير **حَدَّثَنَا** الأيثم عن عقيل عن ابن شهاب عن سالم « عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : بينا أنا نائم أطوف بالكعبة فإذا رجل آدم سبط الشعر ينطف - أو يهراق - رأسه ماء ، قلت : من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ، ثم ذهبت ألقيت فإذا رجل جسيم أحر جعد الرأس أهوّر العين كأن عينه عتبة طافية ، قالوا : هذا الدجال ، أقرب الناس به مثبها ابن قطن رجل من خزاعة »

٧١٢٩ - **حَدَّثَنَا** عبد العزيز بن عبد الله **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عروة « أن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله ﷺ يستعيد في صلواته من فتنة الدجال »

٧١٣٠ - **حَدَّثَنَا** عبدان أخبرني أبي عن شعبة عن عبد الملك عن ربي « عن حذيفة عن النبي ﷺ

قال في الدجال : إن معه ماء و ناراً ، فـأراه ماءً بارداً وماؤه نارٌ ۝ قال ابن مسعود : أنا سمعته من رسول الله ﷺ

٧١٣١ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ ما بُعث نبي إلا أُنذِرَ أمته الأورَ للكذاب ، ألا إنه أعورٌ وإنَّ ربكم ليس بأعور ، وإنَّ بين عينيه مكتوبٌ : كافر ۝ فيه أبو هريرة وابن عباس عن النبي ﷺ

[ الحديث ٧١٣١ - طرفه في : ٧٤٠٨ ]

قوله ( باب ذكر الدجال ) هو فعال بفتح أوله والثشديد من الدجل وهو التغطية ، وسمى الكذاب دجالاً لأنه يغطى الحق بباطله ، ويقال دجل البعير بالقطران إذا غطاه والإناء بالذهب إذا طلاهُ . وقال ثعلب : الدجال المموه سيف مدجل إذا طلى . وقال ابن دريد . سمي دجالاً لأنه يغطى الحق بالكذب ، وقيل لضربه نواحى الأرض ، يقال دجل مخفماً ومشدداً إذا فعل ذلك ، وقيل بل قيل ذلك لأنه يغطى الأرض فرجع الى الأول . وقال القرطبي في « التذكرة » : اختلف في تسميته دجالاً على عشرة أقوال . وما يحتاج اليه في أمر الدجال أصله وهل هو ابن صياد أو غيره ، وعلى الثاني فهل كان موجوداً في عهد رسول الله ﷺ أو لا ، ومتى يخرج ، وما سبب خروجه ، ومن أين يخرج ، وما صفته ، وما الذى يدعيه ، وما الذى يظهر عند خروجه من الخوارق حتى تكثر أتباعه ، ومتى يهلك ومن يقتله ؟ فأما الأول فيأتى بيانه في « كتاب الاعتصام » في شرح حديث جابر أنه كان يخلف أن ابن صياد هو الدجال ، وأما الثانى فقتضى حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم الدارى الذى أخرجه مسلم أنه كان موجوداً في العهد النبوى وأنه محبوس في بعض الجزائر ، وسيأتى بيان ذلك عند شرح حديث جابر أيضاً . وأما الثالث ففي حديث النواص عند مسلم أنه يخرج عند فتح المسلمين القسطنطينية . وأما سبب خروجه فأخرج مسلم في حديث ابن عمر عن حفصة أنه يخرج من غضبة يغضبها . وأما من أين يخرج ؟ فن قبل المشرق جرماً . ثم جاء في رواية أنه يخرج من خراسان ، أخرج ذلك أحمد والحاكم من حديث أبى بكر ، وفي أخرى أنه يخرج من أصهبان أخرجهما مسلم . وأما صفته فذكورة في أحاديث الباب . وأما الذى يدعيه فإنه يخرج أولاً فيدعى الإيمان والصلاح ثم يدعى النبوة ثم يدعى الألوهية كما أخرج الطبرانى من طريق سليمان بن شهاب قال « نزل على عبد الله بن المعتز وكان صحابياً فحدثني عن النبي ﷺ أنه قال : الدجال ليس به خفاء ، يحىء من قبل المشرق فيدعو الى الدين فيتبع ويظهر ، فلا يزال حتى يقدم الكوفة فيظهر الدين ويعمل به فيتبع ويحب على ذلك ، ثم يدعى أنه نبي فيفرغ من ذلك كل ذى لب ويفارقه ، فيمكث بعد ذلك فيقول : أنا الله ، فتعشى عينه وتقطع أذنه ويكتب بين عينيه كافر فلا يخفى على كل مسلم ، فيفارقه كل أحد من الخلق في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان » وسنده ضعيف . ( تنبيه ) : اشتهر السؤال عن الحكمة في عدم التصريح بذكر الدجال في القرآن مع ما ذكر عنه من الشر وعظم الفتنة به وتحذير الأنبياء منه والأمر بالاستعاذة منه حتى في الصلاة . وأجيب بأجوبة أحدها أنه ذكر في قوله ﴿ يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيماناً ﴾ فقد أخرج الترمذى وصححه عن أبى هريرة رفعه « ثلاثة إذا خرجن لم ينفع نفساً

إيمانها لم تكن آمنت من قبل : الدجال والدابة وطووع الشمس من مغربها ، الثاني قد وقعت الإشارة في القرآن الى نزول عيسى بن مريم في قوله تعالى ﴿ وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته ﴾ وفي قوله تعالى ﴿ وانه لعلم للساعة ﴾ وضح أنه الذي يقتل الدجال فاكثفي بذكر أحد الضدين عن الآخر ، واسكونه يلقب المسيح كعيسى ؛ لكن الدجال مسيح الضلالة وعيسى مسيح الهدى . الثالث أنه ترك ذكره احتقاراً ، وتعقب بذكر يأجوج ومأجوج رايت الفتنة بهم بدون الفتنة بالدجال والذي قبله ، وتعقب بأن السؤال باق وهو ما الحكمة في ترك التنصيص عليه ؟ وأجاب شيخنا الامام البلقيني بأنه اعتبر كل من ذكر في القرآن من المفسدين فوجد كل من ذكر إنما هم من مضى وانقضى أمره وأما من لم يحن بعد فلم يذكر منهم أحداً انتهى . وهذا ينتقض بيأجوج ومأجوج . وقد وقع في تفسير البغوى أن الدجال المذكور في القرآن في قوله تعالى ﴿ خلق الأرض أكبر من خلق الناس ﴾ وأن المراد بالناس هنا الدجال من اطلاق الكل على البعض . وهذا ان ثبت أحسن الاجوبة فيكون من حلة ما تكفل النبي ﷺ ببنيانه والعلم عند الله تعالى . وأما ما يظهر على يده من الخوارق فيسذكر هنا . وأما من يهلك ومن يقتله ؟ فإنه يهلك بعد ظهوره على الأرض كلها الامكة والمدينة ، ثم يقصد بيت المقدس فينزل عيسى فيقتله أخرجه مسلم أيضا . وسأذكر لفظه . وفي حديث هشام بن عامر « سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما بين خلق آدم إلى قيام الساعة فتنة أعظم من الدجال » أخرجه الحاكم . وعند الحاكم من طريق قتادة عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد رفعه أنه « يخرج - يعنى الدجال - في نقص من الدنيا وخفة من الدين وسوء ذات بين ، فيرد كل منهل وتطوى له الأرض ، الحديث . وأخرج نعيم بن حماد في كتاب الفتن من طريق كعب الاحبار قال : يتوجه الدجال فينزل عند باب دمشق الشرقى . ثم يلمس فلا يقدر عليه ؛ ثم يرى عند المياه التي عند نهر السكوسة ، ثم يطلب فلا يدرى أين توجه ، ثم يظهر بالمشرق فيعطى الخلافة ، ثم يظهر السحر ، ثم يدعى النبوة فتتفرق الناس عنه ، فيأتى النهر فيأمره أن يسيل اليه فيسيل ، ثم يأمره أن يرجع فيرجع ، ثم يأمره أن يبس فيببس ويأمر جبل طور وجبل زينا أن ينطحا فينطحا ، ويأمر الريح أن تثير سحابا من البحر فتطر الأرض ويخوض البحر في يرم ثلاث خوضات فلا يبلغ حقره ، واحدى يديه أطول من الاخرى ، فيمد الطويلة في البحر فتبلغ قمره فيخرج من الحيتان ما يريد . وأخرج أبو نعيم في ترجمة حسان بن عطية أحد ثقات التابعين من الحلية بسند حسن صحيح اليه قال : لا ينجو من فتنة الدجال الا اثنا عشر ألف رجل وسبعة آلاف امرأة ، وهذا لا يقال من قبل الراى فيحتمل أن يكون مرفوعا أرسله ، ويحتمل أن يسكون أخذه عن بعض أهل الكتاب . وذكر المصنف في الباب أحد عشر حديثا : الحديث الأول ، قوله ( يحيى ) هو القطان ، واسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم . قوله ( قال الى المغيرة ابن شعبه ) عند مسلم من رواية ابراهيم بن حنبل عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم ، عن المغيرة بن شعبه . . قوله ( ما سأل أحد النبي ﷺ عن الدجال ما سألته ) في رواية مسلم « أكثر مما سألته » . قوله ( وانه قال لي ما يضرك منه ) في رواية مسلم قال « وما ينصبك منه » بنون وصاد مهمة ثم موحدة من النصب بمعنى التعب . ومثله عنده من رواية يزيد بن هارون عن اسماعيل وزاد « فقال لي أى بنى وما ينصبك منه » وعنده من طريق هشيم عن اسماعيل « وما سؤالك عنه ، أى وما سبب سؤالك عنه » وقال أبو نعيم في المستخرج : معنى قوله ما ينصبك أى ما الذى يغمك منه من الغم حتى يهلك أمره قلت وهو تفسير باللازم وإلا فالنصب التعب وزنه ومعناه

ويطلق على المرض لأن فيه تعباً . قال ابن دريد : يقال نصبه المرض وأنصبه ، وهو تغير الحال من تعب أو وجع .  
**قوله** ( قلت لأنهم يقولون ) هو متعلق بمحذوف تقديره الخشية منه مثلاً في رواية المستملئ أنهم يقولون وهي رواية مسلم والضمير في أنهم للناس أو لاهل الكتاب . **قوله** ( جبل خبز ) بضم الخاء المعجمة وسكون الواو المتحدة بعدها زاي والمراد أن معه من الخبز قدر الجبل ، وأطلق الخبز وأراد به أصله وهو القمح مثلاً ، زاد في رواية هشيم عند مسلم  
 « معه جبال من خبز ولحم ونهر من ماء » وفي رواية إبراهيم بن حميد « أن معه الطعام والأنهار » وفي رواية يزيد بن هارون أن معه الطعام والشراب . **قوله** ( ونهر ماء ) بسكون الهاء وبفتحة الجيم ، **قوله** ( قال بل هو أهون على الله من ذلك ) سقط لفظ « بل » من رواية مسلم . وقال عياض : معناه هو أهون من أن يجعل ما يخلقه على يديه مضلاً للؤمنين ومشككاً لقلوب الموقنين ، بل لا بد الذين آمنوا إيماناً ويرتاب الذين في قلوبهم مرض فهو مثل قول الذي يقتله ما كنت أشد بصيرة مني فيك ، لا أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » أنه ليس شيء من ذلك معه ، بل المراد أهون من أن يجعل شيئاً من ذلك آية على صدقه ، ولا سيما وقد جعل فيه آية ظاهرة في كذبه وكفره يقرأها من قرأ ومن لا يقرأ زائدة على شواهد كذبه من حديثه ونقصه . قلت : الحامل على هذا التأويل أنه ورد في حديث آخر مرفوع  
 « ومع جبال من خبز ونهر من ماء » أخرجه أحمد والبيهقي في البعث من طريق جنادة بن أبي أمية عن مجاهد قال « انطلقنا إلى رجل من الأنصار فقلنا حدثنا بما سمعت من رسول الله ﷺ في الدجال ولا تحدثنا عن غيره » فذكر حديثاً فيه « تمطر الأرض ولا ينبت الشجر ، ومع جنة ونار فناره جنة وجنته نار ومع جبال خبز » الحديث بطوله ورجاله ثقات ، ولا أحد من وجه آخر عن جنادة عن رجل من الأنصار « معه جبال الخبز وأنهار الماء » ولا أحد من حديث جابر « معه جبال من خبز والناس في جهد إلا من تبعه ، ومع نهران ، الحديث ، فدل ما ثبت من ذلك على أن قوله « هو أهون على الله من ذلك » ليس المراد به ظاهره وأنه لا يجعل على يديه شيئاً من ذلك ، بل هو على التأويل المذكور ، وسيأتي في الحديث الثامن أن معه جنة ونارا ، وغفل القاضي ابن العربي فقال في الكلام على حديث المعيرة عند مسلم لما قال له إن يضرك قل : إن معه ماء ونارا . قلت : ولم أر ذلك في حديث المغيرة . قال ابن العربي : أخذ بظاهر قوله « هو أهون على الله من ذلك » من رد من المبتدعة الأحاديث الثابتة أن معه جنة ونارا وغير ذلك قال : وكيف يرد بحديث محتمل ما ثبت في غيره من الأحاديث الصحيحة : ففعل الذي جاء في حديث المغيرة جاء قبل أن يدين النبي ﷺ أمره ويحتمل أن يكون قوله « هو أهون » أي لا يجعل له ذلك حقيقة وإنما هو تخيل وتشبيه على الأبصار فثبت المؤمن ويزل الكافر ، ومال ابن حبان في صحيحه إلى الآخر فقال : هذا لا يضاد خبر أبي مسعود ، بل معناه أنه أهون على الله من أن يكون نهر ماء يجرى ، فإن الذي معه يرى أنه ماء وليس بماء .  
**الحديث الثاني . قوله** ( حدثنا سعد بن حفص ) بسكون العين ، وفي بعض النسخ بكسرهما وزيادة ياء وهو تحريف .  
**قوله** ( شيبان ) هو ابن عبد الرحمن نسبة عباس الدوري عن سعد بن حفص شيخ البخاري فيه أخرجه الاسماعيلي ، ويحيى هو ابن أبي كثير . **قوله** ( يحيى الدجال حتى ينزل في ناحية المدينة ) في حديث أبي سعيد الآتي بعد باب « ينزل بعض السباخ التي في المدينة » وفي رواية حماد بن سلمة عن اسحق عن أنس « فيأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه فيخرج إليه كل منافق ومنافقة ، والجرف بضم الجيم والراء بعدها فاء مكان بطريق المدينة من جهة الشام على ميل وقيل على ثلاثة أميال ، والمراد بالرواق الفسطاط . ولا بن ماجه من حديث أبي أمامة « نزل عند الطريق

الآخر عند منقطع السبخة . **قوله** ( ترجف ثلاث رجفات ) في رواية الدورى « فترجف ، وهى أوجه ؛ وقد تقدم في آخر كتاب الحج من طريق الأوزاعى عن اسحق أتم من هذا وفيه « ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال ، إلا مكة والمدينة » ، وتقدم شرحه هناك ، والجمع بين قوله « ترجف ثلاث رجفات » ، وبين قوله في الحديث الذى يلى هذا « لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال » ، وفي حديث مجبن بن الأدرع عند أحمد والحاكم رفعه « يحىء الدجال فيصعد أحدا فيتطلع فينظر الى المدينة فيقول لأصحابه : ألا ترون الى هذا القصر الأبيض ؟ هذا مسجد أحمد . ثم يأتى المدينة فيجد بكل نقب من نقابها ملكا مصلتا سيده ، فيأتى سبخة الجرف فيضرب رواقه . ثم ترجف المدينة ثلاث رجفات فلا يبق منافق ولا منافقة ولا فاسق ولا فاسقة إلا خرج إليه فتخلص المدينة ، فذلك يوم الخلاص » وفي حديث أبى الطمائل عن حذيفة بن أسيد الذى تقدمت الإشارة إليه أول الباب « وتطوى له الأرض طى فروة اسكبش حتى يأتى المدينة فيعلب على خارجها ويمنع داخلها ، ثم يأتى لميليا فيحاصر عصابة من المسلمين ، وحاصل ماوقع به الجمع أن الرعب المنق هو الخوف والفرع حتى لا يحصل لأحد فيها بسبب نزوله قربها شيء منه ، أو هو عبارة عن غايته وهو غلبته عليها . والمراد بالرجفة الارتافى وهو إشاعة حبه وأنه لا طاقة لأحد به ، فيسارع حينئذ إليه من كان يتصف بالإنفاق أو النفاق ، فيظهر حينئذ تمام أنها تنفى خبثها . الحديث الثالث . **قوله** ( حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله الخ ) ثبت هذا للمستملى وحده هنا وسقط لسائرهم ، وقد مضى في آخر كتاب الحج سنداً ومثلاً . وابراهيم بن سعد أى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وسعد هو الذى روى عنه محمد بن بشر في السند الثانى . **قوله** ( لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ) تقدم ضبط المسيح في باب الدعاء قبل السلام من كتاب الصلاة وهو قبيل كتاب الجمعة ، وتقدم فيه أيضاً أن من قاله بالخاء المعجمة صحف ، والقول في سبب تسميته المسيح بما ينفى عن إعادته هنا . وحكى شيخنا مجد الدين الشيرازى صاحب القاموس في اللغة أنه اجتمع له من الأقوال في سبب تسمية الدجال المسيح خمسون قولاً ، وبالحق القاضى ابن العربى فقال : ضل قوم فرووه المسيح بالخاء المعجمة ، وشدد بعضهم السير لينرقوا بينه وبين المسيح عيسى بن مريم برعهم ، وقد فرق النبى ﷺ بينهما بقوله في الدجال « مسيح الضلالة » فدل على أن عيسى مسيح الهدى ، فأراد هؤلاء تعظيم عيسى فخرافوا الحديث . **قوله** ( لها يومئذ سبعة أبواب ) قال عياض : هذا يؤيد أن المراد بالانقلاب في حديث أبى هريرة يعنى ثنى أحاديث الباب الذى يليه الأبواب وفوهات الطريق . **قوله** ( على كل باب ملكان ) كذا في رواية ابراهيم بن سعد ، وفي رواية محمد بن بشر « لكل باب ملكان » وأخرجه الحاكم من رواية الزهرى عن طلحة بن عبد الله بن عوف عن عياض بن مسافع عن أبى بكره قال « أكثر الناس فى شأن مسيلة فقال النبى ﷺ : أنه كذاب من ثلاثين كذاباً قبل الدجال ، وأنه ليس بلد إلا يدخله رعب الدجال إلا المدينة ، على كل نقب من أنقابها ملكان يذبان عنها رعب المسيح » . الحديث الرابع ، **قوله** ( حدثنا وهيب ) بالتصغير وأيوب هو السخيتان . **قوله** ( عن ابن عمر أراه عن النبى ﷺ ) القائل « أراه عن النبى ﷺ » هو البخارى ، وقد سقط قوله « أراه الخ » للمستملى ولأبى زيد المروزى وأبى أحمد الجرجاني فصارت صورته موقوفاً . وبذلك جزم الاسماعيلى فقال بعد أن أورده من رواية أحمد بن منصور الرمادى عن موسى بن اسماعيل شيخ البخارى بسنده الى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال رواه البخارى عن موسى فلم يذكر فيه النبى ﷺ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج عن الطبرانى عن أحمد بن داود المسكى عن موسى



وشرح برفعه أيضا ، واقتصر المزى على ما وقع في رواية السرخسى وغيره بلفظ « أراه » ، والحديث في الأصل مرفوع فقد أخرجه مسلم من رواية حماد بن زيد عن أيوب فقال فيه « عن النبي ﷺ » ، وقد تقدم في أحاديث الانبياء في ترجمة عيسى بن مريم من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال « قال عبد الله هو ابن عمر ذكر النبي ﷺ بين ظهري الناس المسيح الدجال » ، فذكر هذا الحديث وسياقه هناك أتم . **قوله** ( أعور العين اليمنى ) في رواية غير أبي ذر « أعور عين اليمنى » ، بنير ألف ولام ، ومثله في رواية الطبراني ، وقد تقدم في ترجمة عيسى بلفظ « أعور عينه اليمنى » ، وتقدم توجيهه والبحث في إعرابه . **قوله** ( كأنها عنب طافية ) يأتي الكلام عليه في الحديث السادس ، هكذا وقع في هذا الموضع عند الجميع لم يذكر الموصوف بذلك ، ومثله في رواية الاسماعيلي لكن قال في آخره « يعني الدجال » ، ووقع في رواية الطبراني في أوله « الدجال أعور عين اليمنى » . **قوله** ( وقال ابن اسحق ) هو محمد صاحب المغازي . **قوله** ( عن صالح بن إبراهيم ) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وهو أخو سعد بن إبراهيم . **قوله** ( عن أبيه قال قدمت البصرة ) أراد بهذا التعليق ثبوت لقاء إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف لأبي بكره لأن إبراهيم مدني وقد تستنكر روايته عن أبي بكره لأنه نزل البصرة من عهد عمر إلى أن مات . **قوله** ( فقال لي أبو بكر سمعت النبي ﷺ بهذا ) هذا التعليق وصله الطبراني في « الأوسط » ، من رواية محمد بن مسلمة الحراني عن محمد بن اسحق بهذا السند وبقيته بعد قوله « فلقيت أبا بكر » : « فقال أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول : كل قرية يدخلها فرع الدجال إلا المدينة يأتيها ليدخلها » فيجد على بابها ملكا مصلتا بالسيف فيرده عنها » ، قال الطبراني : لم يروه عن صالح إلا ابن اسحق . قلت : وصالح المذكور ثقة مقل أخرجا له في الصحيحين حديثا واحدا غير هذا ، وقوله « بهذا » يريد أصل الحديث ، وإلا فبين لفظ صالح بن إبراهيم ولفظ سعد بن إبراهيم مغايرات تظهر من سياقهما . الحديث الخامس ، **قوله** ( حدثنا عبد العزيز بن عبد الله ) هو الأويسى ، وإبراهيم هو ابن سعد ، وصالح هو ابن كيسان « وابن شهاب هو الزهري » . **قوله** ( قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال ) هكذا أورده هنا ، وطوله في كتاب الجهاد من طريق معمر عن الزهري بهذا السند وأوله « أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قبل ابن صياد » ، القصة بطولها وفيه « خبأت لك خبيبا » ، وفيه « فقال عمر دعني يا رسول الله أضرب عنقه » ، ثم ذكر بعده قول ابن عمر : « انطلق بعد ذلك رسول الله ﷺ وأبي بن كعب إلى النخل التي فيها ابن صياد » ، فذكر القصة الأخرى وفيها « وهو مضطجع في قطيفة » ، وفيها « ولو تركته بين » ، ثم ذكر بعده « قال ابن عمر ثم قام النبي ﷺ في الناس » ، الحديث ، فجمع هذه الأحاديث الثلاثة في أواخر « كتاب الجهاد » ، في « باب كيف يعرض الاسلام على الصبي » ، وكذا صنع في « كتاب الأدب » ، أورده فيه من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري ، واقتصر في أواخر « كتاب الجنائز » ، على الأولين ولم يذكر الثالث أورده فيه من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وكذا صنع في الشهادات أورده فيه من طريق شعيب وقد شرحتها هناك ، وأورده مسلم من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه بسنده في هذا الباب بتامه مشتملا على الأحاديث الثلاثة ، **قوله** ( وما من نبي إلا وقد أنذره قومه ) زاد في رواية معمر « لقد أنذره نوح قومه » ، وفي حديث أبي عبيدة بن الجراح عند أبي داود والترمذي وحسنه لم يكن نبي بعد نوح إلا وقد أنذر قومه الدجال ، وعند أحمد « لقد أنذره نوح أمته والنبليون من بعده » ، أخرجه من وجه آخر عن ابن عمر ، وقد استشكل أنذار نوح قومه بالدجال مع أن الأحاديث قد

ثبت أنه يخرج بعد أمور ذكرت ، وأن عيسى يقتله بعد أن ينزل من السماء فيحكم بالشرعة المحمدية ، والجواب أنه كان وقت خروجه أخفى على نوح ومن بعده فكأنهم أنذروا به ولم يذكر لهم وقت خروجه فخذروا قومهم من فتنته ، ويؤيده قوله ﷺ في بعض طرقه ، أن يخرج وأنا فيكم فانا حجيجه ، فانه محمول على أن ذلك كان قبل أن يتبين له وقت خروجه وعلاماته ، فكان يجوز أن يخرج في حياته ﷺ ثم بين له بعد ذلك حاله ووقت خروجه فأخبر به ، فبذلك تجتمع الأخبار . وقال ابن العربي إنذار الانبياء قومهم بأمر الدجال تحذير من الفتن وطمأنينة لها حتى لايزعزعها عن حسن الاعتقاد ، وكذلك تقريب النبي ﷺ له زيادة في التحذير ، وأشار مع ذلك إلى أنهم إذا كانوا على الإيمان ثابتين دفعوا الشبه باليقين . **قوله** (ولكني سأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لقومه) قيل إن السر في اختصاص النبي ﷺ بالتنبيه المذكور ، مع أنه أوضح الأدلة في تكذيب الدجال أن الدجال إنما يخرج في أمته دون غيرها من تقدم من الأمم ، ودل الخبر على أن علم كونه يختص خروجه بهذه الأمة كان طوى عن غير هذه الأمة كما طوى عن الجميع علم وقت قيام الساعة . **قوله** ( أنه أعور وإن الله ليس بأعور ) إنما اقتصر على ذلك مع أن أدلة الحدوث في الدجال ظاهرة لسكون المور أثر محسوس يدركه العالم والعامى ومن لا يمتد إلى الأدلة العقلية ، فاذا ادعى الربوبية وهو ناقص الحلقة والإله يتعالى عن النقص علم أنه كاذب ، وزاد مسلم في رواية يونس والترمذى في رواية معمر ، قال الزهرى فأخبرني عمرو بن ثابت الأنصارى أنه أخبره بعض أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ قال يومئذ للناس وهو يحذرهم ، تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه حتى يموت ، وعند ابن ماجه نحو هذه الزيادة من حديث أبي أمامة ، وعند البزار من حديث عبادة بن الصامت ، وفيه تنبيه على أن دعواه الربوبية كذب لأن رؤية الله تعالى في القيظة تعالى الله عن ذلك ولا يرد على ذلك رؤية النبي ﷺ له ليلة الاسراء لأن ذلك من خصائصه ﷺ فأعطاه الله تعالى في الدنيا القوة التي ينعم بها على المؤمنين في الآخرة . الحديث السادس . **قوله** ( عن عقيل ) بالضم هو ابن خالد . **قوله** ( بينما أنا نائم أطوف بالسكبة ) زاد في ذكر عيسى من أحاديث الانبياء عن أحمد بن محمد المكي عن ابراهيم بن سعد بهذا السند إلى ابن عمر قال ، لا والله ما قال النبي ﷺ لعيسى أحر ، ولكن قال بينما ، الحديث وزاد في رواية شعيب عن ابن شهاب « رأيتني » قبل قوله « أطوف » وهو بضم المشاة ، وتقدم في التعبير من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر « أرايت الليلة عند الكعبة » وهو بفتح الهمزة وكل ذلك يقتضى أنها رؤيا منام ، والذي نفاه ابن عمر في هذه الرواية جاء عنه لإثباته في رواية مجاهد عنه قال « رأيت عيسى وموسى و ابراهيم فأما عيسى فأحمر جعد عريض الصدر ، وأما موسى » فذكر الحديث وتقدم القول في ذلك في ترجمته مستوفى وأن الصواب أن مجاهدا إنما روى هذا عن ابن عباس . **قوله** ( فاذا رجل آدم ) بالمد ، في رواية مالك ، رأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجال « بضم الهمزة وسكون الدال . **قوله** ( سبط الشعر ) بفتح المهملة وكسر الموحدة وسكونها أيضا . **قوله** ( ينظف ) بكسر الطاء المهملة ( أو يهراق ) كذا بالشك ، ولم يشك في رواية شعيب ، وزاد في رواية مالك « له لمة » بكسر اللام وتشديد الميم « كأحسن ما أنت راء من اللهم » وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع « تضرب به لمة بين منكبيه رجل الشعر يقطر رأسه ماء » . **قوله** ( قد رجلا ) بتشديد الجيم ( يقطر ماء ) ووقع في رواية شعيب « بين رجلين » وفي رواية مالك « متكئا على عواتق رجلين يطوف

بالبيت ، وفي حديث ابن عباس ، ورأيت عيسى بن مريم مربوع الخلق الى الحمرة والبياض سبط الرأس ، زاد في حديث أبي هريرة بنحوه ، كأنما خرج من ديماس ، يعنى الحمام ، وفي رواية حنظلة عن سالم عن ابن عمر ، يسكب رأسه أو يقطر ، وفي حديث جابر عند مسلم ، فإذا أقرب من رأيت به شها عروة بن مسعود ، . **قوله** ( قلت من هذا ؟ قالوا : ابن مريم ) في رواية مالك ، فسألت من هذا ؟ فقليل : المسيح بن مريم ، وفي رواية حنظلة ، فقلوا عيسى بن مريم ، . **قوله** ( ثم ذهبت ألثفت فإذا رجل جسيم أحمر جعد الرأس أعور العين ) زاد في رواية مالك ، جعد قطط أعور ، وزاد شعيب ، « أعور العين اليمنى » وقد تقدم القول فيه أول الباب ، وفي رواية حنظلة ، ورأيت وراءه رجلا أحمر جعد الرأس أعور العين اليمنى ، ففي هذه الطرق أنه أحمر ووقع في حديث عبد الله بن مغفل عند الطبراني أنه آدم جعد ، فيمكن أن تسكون أدمته صافية ، ولا ينافى أن يوصف مع ذلك بالحمرة لأن كثيرا من الآدم قد تحمر وجنته . ووقع في حديث سمرة عند الطبراني وصححه ابن حبان والحاكم ، ومسوح العين اليسرى كأنها عين أبي يحيى شيخ من الأنصار ، انتهى . وهو بكسر المثناة فوقانية ضبطه ابن ماكولا عن جعفر المستنفرى ولا يعرف إلا من هذا الحديث . **قوله** ( كأن عينه عنب طافية ) بياء غير مهموزة أى بارزة ، ولبعضهم بالهمز أى ذهب ضوؤها ، قال القاضى عياض : رويناه عن الأكثر بغير همز ، وهو الذى صححه الجمهور وجزم به الأخفش ومعناه أنها ناتئة تنوء حبة العنب من بين أخواتها ، قال وضبطه بعض الشيوخ بالهمز وأنكره بعضهم ولا وجه لإنكاره ، فقد جاء فى آخر أنه مسوح العين مطموسة وليست ججرا ، ولا ناتئة ، وهذه صفة حبة العنب إذا سال ماؤها ، وهو يصحح رواية الهمز . قلت : الحديث المذكور عند أبى داود يوافقه حديث عبادة بن الصامت ولفظه « رجل قصير أخفج » بفاء ساكنة ثم مهملة مفتوحة ثم جيم من الفحج وهو تباعد ما بين الساقين أو الفخذين ، وقيل تدانى صدور القدمين مع تباعد العقبين ، وقيل هو الذى فى رجله اعوجاج ، وفي الحديث المذكور « جعد أعور مطموس العين ليست بناتئة » بنون ومثناة « ولا ججرا » بفتح الجيم وسكون المهملة بمدود أى عميقة ، وبتقديم الحاء أى ليست متصلبة . وفي حديث عبد الله بن مغفل « مسوح العين » وفي حديث سمرة مثله وكلاهما عند الطبراني ولسكن فى حديثهما « أعور العين اليسرى » ومثله لمسلم من حديث حذيفة ، وهذا بخلاف قوله فى حديث الباب « أعور العين اليمنى » وقد اتفقا عليه من حديث ابن عمر فيكون أرجح ، وإلى ذلك أشار ابن عبد البر لسكن جمع بينهما القاضى عياض فقال : تصحح الروايتان معا بأن تكون المطموسة والمسوحة هى العوراء الطافئة بالهمز أى التى ذهب ضوؤها وهى العين اليمنى كما فى حديث ابن عمر ، وتكون الجاحظة التى كأنها كوكب وكأنها نخاعة فى حائط هى الطافية بلا همز وهى العين اليسرى كما جاء فى الرواية الأخرى ، وعلى هذا فهو أعور العين اليمنى واليسرى معا فكل واحدة منهما عوراء أى معيبة ، فإن الأعور من كل شئ المعيب ، وكلا عيني الدجال معيبة فاحدهما معيبة بذهاب ضوئها حتى ذهب إدراكها ، والأخرى بنتوئها انتهى . قال النووي : هو فى نهاية الحسن . وقول القرطبي فى « المفهم » : « حاصل كلام القاضى أن كل واحدة من عيني الدجال عوراء إحداهما بما أصابها حتى ذهب إدراكها والأخرى بأصل خلقها معيبة ، لكن يبعد هذا التأويل أن كل واحدة من عيني قد جاء وصفها فى الرواية بمثل ما وصفت به الأخرى من العور فتأمل . وأجاب صاحبه القرطبي فى التذكرة بأن الذى تأوله القاضى صحيح ، فإن المطموسة وهى التى ليست ناتئة ولا ججرا وهى التى فقدت الإدراك ، والأخرى وصفت بأن

عليها ظفرة غليظة وهي جلدة تنشى العين وإذا لم تقطع عمت العين ، وعلى هذا فالعور فيها لأن الظفرة مع غلظها تمنع الإدراك أيضاً ، فيكون الدجال أعمى أو قريباً منه إلا أنه جاء ذكر الظفرة في العين البيني في حديث سفينة وجاء في العين الشمال في حديث سمرة فأنه أعلم . قلت : وهذا هو الذى أشار إليه شيخه بقوله ان كل واحدة منهما جاء وصفها بمثل ما وصفت الأخرى ثم قال في « التذكرة » ، يحتمل أن تكون كل واحدة منهما عليها ظفرة فإن في حديث حذيفة أنه مسح العين عليها ظفرة غليظة قال : وإذا كانت المسوحة عليها ظفرة فالتى ليست كذلك أولى ، قال : وقد فسرت الظفرة بأنها لحم كالعلقة . قلت : وقع في حديث أبي سعيد عند أحمد « وعينه البيني عوراء جاحظة لاتنقى كأنها نخاعة في حائط مجصص ، وعينه اليسرى كأنها كوكب درى » فوصف عينه معاً ، ووقع عند أبي يعلى من هذا الوجه « أعور ذو حدقة جاحظة لاتنقى كأنها كوكب درى » ولعلها أبين لأن المراد بوصفها بالسكوكب شدة انقادها ، وهذا بخلاف وصفها بالطمس ووقع في حديث أبي بن كعب عند أحمد والطبراني « إحدى عينيه كأنها زجاجة خضراء » وهو يوافق وصفها بالسكوكب ، ووقع في حديث سفينة عند أحمد والطبراني « أعور عينه اليسرى بعينه البيني ظفرة غليظة » ، والذى يتحصل من مجموع الأخبار أن الصواب في طافية أنه بغير همز فإنها قيدت في رواية الباب بأنها البيني « وصرح في حديث عبد الله بن مغفل وسمرة وأبي بكرة بأن عينه اليسرى مسوحة والطافية هي البارزة وهي غير المسوحة ، والعجب من يجوز رواية الهمز في « طافية » وعدمه مع تضاد المعنى في حديث واحد فلو كان ذلك في حديثين لسهل الأمر ، وأما الظفرة فجائز أن تكون في كلا عينيه لأنه لا يضاد الطمس ولا النتوء ، وتكون التى ذهب ضوؤها هي المطموسة والمعيبة مع بقاء ضوئها هي البارزة ، وتشبيهها بالنخاعة في الحائط المجصص في غاية البلاغة ، وأما تشبيهها بالزجاجة الخضراء وبالسكوكب اليسرى فلا يتنافى ذلك فإن كثيراً من يحدث له في عينه النتوء يبقى معه الإدراك فيكون الدجال من هذا القبيل والله أعلم . قال ابن العربى : في اختلاف صفات الدجال بما ذكر من النقص بيان أنه لا يدفع النقص عن نفسه كيف كان ، وأنه محكوم عليه في نفسه . وقال البيضاوى : الظفرة لحم تنبت عند المساق ، وقيل جلدة تخرج في العين من الجانب الذى يلي الأنف ، ولا يمنع أن تكون في العين السالمة بحيث لاتوارى الحدقة بأسرها بل تكون على حدتها . قوله ( هذا الدجال ) في رواية شعيب « قلت من هذا ؟ قالوا » وكذا في رواية حنظلة ، وفي رواية مالك « فقيل المسيح الدجال » ولم أقف على اسم القائل معيناً . قوله ( أقرب الناس به شهاب بن قطن ) زاد في رواية شعيب « وابن قطن رجل من بنى المصطلق من خزاعة » وفي رواية حنظلة « أشبه من رأيت به ابن قطن » وزاد أحمد بن محمد المكي في روايته « قال الزهرى هلك في الجاهلية » وقدمت هناك سياق نسبه الى خزاعة من فوائد الديماطى ، وسأذكر اسمه في آخر الباب مع بقية صفته ان شاء الله تعالى ، واستشكل كون الدجال يطوف بالبيت وكونه يتلو عيسى بن مريم ، وقد ثبت أنه اذا رآه يذوب ، وأجابوا عن ذلك بأن الرؤيا المذكورة كانت في المنام ، ورؤيا الأنبياء وان كانت وحيا لكن فيها ما يقبل التعبير . وقال عياض : لا إشكال في طواف عيسى بالبيت ، وأما الدجال فلم يقع في رواية مالك أنه طاف وهي أثبت من روى طوافه . وتمقب بأن الترجيح مع إمكان الجمع مردود ، لأن سكوت مالك عن نافع عن ذكر الطواف لا يرد رواية الزهرى عن سالم ، وسواء ثبت أنه طاف أم لم يطف فرؤيته إياه بمكة مشكلة مع ثبوت أنه لا يدخل مكة ولا المدينة ، وقد انفصل عنه القاضى عياض بأن منعه من دخولها إنما هو عند خروجه في آخر

الزمان . قلت : ويؤيده ما دار بين أبي سعيد وبين ابن صياد فيما أخرجه مسلم وأن ابن صياد قال له ألم يقل النبي ﷺ أنه لا يدخل مكة ولا المدينة وقد خرجت من المدينة أريد مكة ، فتأوله من جزم بأن ابن صياد هو الدجال ، على أن المنع إنما هو حيث يخرج ، وكذا الجواب عن مشبه وراء عيسى عليه السلام ، الحديث السابع حديث عائشة « سمعت رسول الله ﷺ يستعيز في صلاته من فتنة الدجال ، وهو مختصر من حديث تقدم بتمامه في « باب الدعاء قبل السلام » وهو قبيل كتاب الجمعة أورده من طريق شعيب عن الزهري بهذا السند مطولاً ثم قال « وعن الزهري ، فذكر هذا الحديث هنا . الحديث الثامن . قوله ( أخبرني أبي ) هو عثمان بن جبلة بفتح الجيم والموحدة ابن أبي رواد بفتح الراء وتشديد الواو . قوله ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير ، ونسب عند مسلم في رواية محمد بن جعفر عن شعبة فقال « عن عبد الملك بن عمير » . قوله ( ربي ) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة اسم بلفظ النسب ، وهو ابن حراش بمهملة وآخره معجمة ، وحذيفة هو ابن اليمان . قوله ( عن النبي ﷺ قال في الدجال ان معه ) كذا ذكره شعبة مختصراً ، وتقدم في أول ذكر بني اسرائيل من طريق أبي عوانة عن عبد الملك عن ربي قال « قال عقبة بن عمرو لحذيفة ألا تحدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ فقال : سمعته يقول ان مع الدجال إذا خرج ، وكذا مسلم من طريق شعيب بن صفوان عن عبد الملك . قوله ( ان معه ماء و نار ) عند مسلم من طريق نعيم بن أبي نعيم بن أبي هند عن ربي « اجتمع حذيفة وأبو مسعود فقال حذيفة لانا بما مع الدجال أعلم منه » وفي رواية أبي مالك الأشجعي عن ربي عن حذيفة قال « قال رسول الله ﷺ لانا أعلم بما مع الدجال منه معه نهران يجريان أحدهما رأى العين ماء أبيض والآخر رأى العين ناراً تأجج » وفي رواية شعيب بن صفوان « فأما الذي يراه الناس ماء فزار تحرق ، وأما الذي يراه الناس ناراً فاء بارد ، الحديث ، وفي حديث سفينة عند أحمد والطبراني « معه واديان أحدهما جنة والآخر نار ، فناره جنة وجنته نار ، وفي حديث أبي أمامة عند ابن ماجه « وان من فتنته أن معه جنة ونارا فناره جنة وجنته نار ، فمن ابتلى بناره فليستغث بالله وليقرأ فوائح الكهف فتكون عليه برداً وسلاماً » . قوله ( فناره ماء بارد وماؤه نار ) زاد محمد بن جعفر في روايته « فلا تهلکوا » وفي رواية أبي مالك « فان أدرك أحد فليات النهر الذي يراه ناراً وليغمض ثم ليطأطأ رأسه فيشرب ، وفي رواية شعيب بن صفوان « فن أدرك ذلك منكم فليقع في الذي يراه ناراً فانه ماء عذب طيب » وكذا في رواية أبي عوانة وفي حديث أبي سلمة عن أبي هريرة « وانه يحمى معه مثل الجنة والنار ، فإني يقول انها الجنة هي النار ، أخرجه أحمد ، وهذا كله يرجع الى اختلاف المرئ بالنسبة الى الراي ، فاما أن يكون الدجال ساحراً فيخيل الشيء بصورة عكسه ، وإما أن يجعل الله باطن الجنة التي يسخرها الدجال ناراً وباطن النار جنة ، وهذا الراجح . وإما أن يكون ذلك كناية عن النعمة والرحمة بالجنة وعن المحنة والنقمة بالنار ، فمن أطاعه فأنعم عليه بخفته يؤل أمره الى دخول نار الآخرة وبالعكس ، ويحتمل أن يكون ذلك من جملة المحنة والفتنة فيرى الناظر الى ذلك من دهشته النار فيظنها جنة وبالعكس . الحديث التاسع ، قوله ( عن قتادة عن أنس ) يأتي في التوحيد عن حفص بن عمر عن شعبة أنبأنا قتادة سمعت أنساً . قوله ( ما بعث نبي الا أنذر أمته الأعور الكذاب ) في رواية حفص « ما بعث الله من نبي ، وقد تقدم بيانه في الحديث الخامس ، قوله ( ألا إنه أعور ) بتخفيف اللام وهي حرف تنبيه . قوله ( وان ربكم ليس بأعور ) تقدم بيان الحكمة فيه في الحديث الخامس بما فيه مقتع . قوله ( وان بين عيذه مكتوب كافر ) كذا

للأكثر وللجمهور « مكتوبا » ، ولا اشكال فيه لأنه إما اسم ان وإما حال ، وتوجيه الاول أنه حذف اسم ان والجملة بعده مبتدأ وخبر في موضع خبر ان والاسم المحذوف إما خبر الشأن أو يعود على الدجال ، ويجوز أن يكون كافر مبتدأ والخبر بين عينيه ، وعند مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة « مكتوب بين عينيه ك ف ر » ، ومن طريق هشام عن قتادة حدثني أنس بلفظ « الدجال مكتوب بين عينيه ك ف ر » ، أى كافر ، ومن طريق شعيب بن الحباب عن أنس « مكتوب بين عينيه كافر ثم تهجاها ك ف ر يقرؤه كل مسلم » ، وفي رواية عمر بن ثابت عن بعض الصحابة « يقرؤه كل من كره عمله » أخرجه الترمذى ، وهذا أخص من الذى قبله . وفي حديث أبى بكره عند أحمد « يقرؤه الأئمة والكاتب » ونحوه في حديث معاذ عند البزار . وفي حديث أبى أمامة عند ابن ماجه ، يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب ، ولأحد عن جابر « مكتوب بين عينيه كافر » مبهجة ومثله عند الطبرانى من حديث أسماء بنت عميس ، قال ابن العربى : فى قوله ك ف ر إشارة الى أن فعل وفاعل من الكفر انما يكتب بغير ألف وكذا هو فى رسم المصحف وان كان أهل الخط أثبتوا فى فاعل ألنا فذاك لزيادة البيان ، وقوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » ، إخبار بالحقيقة ، وذلك أن الإدراك فى البصر يخلق الله للبعد كيف شاء ومتى شاء ، فهذا يراه المؤمن بغير بصره وان كان لا يعرف الكتابة ، ولا يراه الكافر ولو كان يعرف الكتابة كما يرى المؤمن الأدلة بعين بصيرته ولا يراها الكافر فيخلق الله للمؤمن الإدراك دون تعلم لأن ذلك الزمان تنحرق فيه العادات فى ذلك ، ويحتمل قوله يقرؤه من كره عمله أن يراد به المؤمنون عموما ويحتمل أن يختص ببعضهم عن قولى إمامه ، وقال النوى : الصحيح الذى عليه المحققون أن الكتابة المذكورة حقيقة جعلها الله علامة قاطعة بكذب الدجال فيظهر الله المؤمن عليها ويخفيها على من أراد شفاوته . وحكى عياض خلافا وأن بعضهم قال « هى مجاز عن سمة الحدوث عليه ، وهو مذهب ضعيف ، ولا يلزم من قوله « يقرؤه كل مؤمن كاتب وغير كاتب » أن لا تكون الكتابة حقيقة بل يقدر الله على غير الكاتب علم الإدراك فيقرأ ذلك وان لم يكن سبق له معرفة الكتابة ، وكان السر اللطيف فى أن الكاتب وغير الكاتب يقرأ ذلك المناسبة أن كونه أعور يدركه كل من رآه فانه أعلم . الحديث العاشر والحادى عشر ، قوله ( فيه أبو هريرة وابن عباس ) أى يدخل فى الباب حديث أبى هريرة وحديث ابن عباس ، فيحتمل أن يريد أصل الباب فيتناول كلامه كل شئ ورد بما يتعلق بالدجال من حديث المذكورين ، ويحتمل أن يريد خصوص الحديث الذى قبله وهو أن كل نبى أنذر قومه الدجال وهو أقرب ، فما ورد عن أبى هريرة فى ذلك ما تقدم فى ترجمة نوح من أحاديث الأنبياء من رواية يحيى بن أبى كثير عن أبى سلة عن أبى هريرة « قال النبى ﷺ ألا أحدثكم حديثا عن الدجال ما حدث به نبى قومه ؟ انه أعور ، وانه يحى معه تمثال الجنة والنار ، فالتى يقول انها الجنة هى النار ، وانى أنذركم كما أنذر به نوح قومه » وأخرج البزار بسند جيد عن أبى هريرة « سمعت أبا القاسم الصادق المصدوق يقول : يخرج مسيح الضلالة فيبلغ ماشاء الله أن يبلغ من الأرض فى أربعين يوما ، فيلقى المؤمنون منه شدة شديدة » الحديث ، وما ورد فى ذلك من حديث ابن عباس ما تقدم أيضا فى الملائكة من طريق أبى العالية عن ابن عباس فى ذكر صفة موسى عليه السلام وفيه « وذكر أنه رأى الدجال ، ووقع عند أحمد والطبرانى من طريق أخرى عن ابن عباس عن النبى ﷺ أنه قال فى الدجال « أعور هجان - بكسر أوله وتخفيف الجيم أى أبيض أزهر - كان رأسه أصلة أشبه الناس بعبد العزى بن قطن ، فاما هلك ادلك فان ربكم ليس بأعور » ، وفى لفظ للطبرانى « ضخم فيلسافى

- بفتح الفاء وسكون التحتانية وفتح اللام وبعد الالف نون - أى عظيم الجثة كأن رأسه أغصان شجرة ، يريد أن شعر رأسه كثير متفرق قائم ، أشبه للناس بعبد العزى بن قطن رجل من خراطة ، وفي حديث النوراس بن سمعان عند مسلم والترمذى وابن ماجه ، شاب قلط عينه قائمة ، ولابن ماجه ، « كأنى أشبهه بعبد العزى بن قطن ، وعند البزار من حديث الغلتان بن عاصم ، أجلى الجهة عريض النحر ممسوح العين اليسرى كأنه عبد العزى بن قطن ، وقد تقدم فى ترجمة عيسى سياق نسب عبد العزى بن قطن ، ووقع فى حديث أبي هريرة عند أحمد نحوه لسكن قال ، كأنه قطن بن عبد العزى ، وزاد ، فقال يارسول الله هل يضرنى شبه ؟ قال : لا أت مؤمن وهو كافر ، وهذه الزيادة ضعيفة فان فى سنده المسعودى وقد اختلط والحفوظ أنه عبد العزى بن قطن وأده هلك فى الجاهلية كما قال الزهرى ، والذى قال ، هل يضرنى شبه ، هو أكرم بن أبى الجون ، وإنما قاله فى حق عمرو بن لحي كما أخرجه أحمد والحاكم من طريق محمد ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه ، « عرضت على النار فرأيت فيها عمرو بن لحي ، الحديث وفيه ، وأشبه من رأيت به أكرم بن أبى الجون ، فقال أكرم : يارسول الله أ يضرنى شبه ؟ قال : لا انك مسلم وهو كافر ، فاما الدجال فتشبهه بعبد العزى بن قطن وشبه عينه المسرحة بعين أبي يحيى الانصارى كما تقدم والله أعلم ، وفى حديث حذيفة عند مسلم « جنال الشعر » وهو بضم الجيم وتخفيف الفاء أى كثيره

## ٢٧ - باب لا يدخل الدجال المدينة

٧١٣٢ - **حدثنا أبو البان** أخبرنا **ثعيب** عن **الزهري** أخبرني **عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود** ، « أن أبا سعيد قال : حدثنا رسول الله ﷺ يوما حديثا طويلا عن الدجال ، فكان فيما يحدثنا به أنه قال : يأتي الدجال - وهو محرّم عليه أن يدخل نقاب المدينة - فينزل بعض السباح الذى تلى المدينة ، فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس - أو من خيار الناس - ويقول : أشهد أنك الدجال فدى حدثنا رسول الله ﷺ حديثه ، فيقول الدجال أرايتم إن قتل هذا ثم أحبيته هل تشكون فى الأمر ؟ فيقولون : لا ، فيقتله ثم يحويه ، فيقول : وافد ما كنت فيك أشد بصيرة منى اليوم ، فيريد الدجال أن يقتله فلا يسلط عليه »

٧١٣٣ - **حدثنا** **عبد الله بن مسعود** عن **مالك** عن **نعيم بن عبد الله المجرى** « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : على أناب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال »

٧١٣٤ - **حدثني يحيى بن موسى** حدثنا **يزيد بن هارون** أخبرنا **شعبة** عن **قتادة** « عن أنس بن مالك من النبي ﷺ قال : المدينة بأنيها الدجال فيجد للملائكة يحرسونها فلا يقر بها الدجال ولا الطاعون »

إن شاء الله »

قوله ( باب لا يدخل الدجال المدينة ) أى المدينة النبوية ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الأول قوله ، « حدثنا النبي

عليه السلام يوما حديثا طويلا عن الدجال ، كذا ورد من هذا الوجه مبهما وقد ورد من غير هذا الوجه عن أبي سعيد ماله يؤخذ منه ما لم يذكر كما في رواية أبي نضرة عن أبي سعيد أنه يهودى وأنه لا يولد له وأنه لا يدخل المدينة ولا مكة أخرجه مسلم ، وفي رواية عطية عن ابن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال كما تقدم وفيه ، ومعه مثل الجنة والنار ، وبين يديه رجلان ينذران أهل القرى ، كلما خرجا من قرية دخل أوائله ، أخرجه أبو يعلى والبزار وهو عند أحمد بن منيع مطول وسنده ضعيف ، وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد رفعه في صفة عين الدجال أيضا وفيه ، معه من كل لسان ، ومعه صورة الجنة خضراء يجري فيها الماء وصورة النار سوداء تدخن ، ، **قوله** ( يأتي الدجال ) أى إلى ظاهر المدينة ، **قوله** ( فينزل بعض السباخ ) بكسر المهملة وتخفيف الموحدة جمع سبخة بفتحين وهى الأرض الرملة التى لا تنبت لموتها ، وهذه الصفة خارج المدينة من غير جهة الحرة . **قوله** ( التى تلى المدينة ) أى من قبل الشام ، **قوله** ( فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس ) في رواية صالح عن ابن شهاب عند مسلم ، أو من خير الناس ، وفي رواية أبي الوداك عن أبي سعيد عند مسلم ، فيتوجه قبله رجل من المؤمنين ، فيلقاه مسالخ الدجال فيقولون أو ما تؤمن بربنا ؟ فيقول ما برنا خفاء ، فينطلقون به إلى الدجال بعد أن يريدوا قتله ، فاذا رآه قال : يا أيها الناس هذا الدجال الذى ذكره رسول الله ﷺ ، وفي رواية عطية ، فيدخل القرى كلها غير مكة والمدينة حرمتا عليه ، والمؤمنون متفرقون فى الأرض ، فيجمعهم الله فيقول رجل منهم : والله لا نطلقن فلا نظرن هذا الذى أنذرناه رسول الله ﷺ ، فيمنعه أصحابه خشية أن يقتل به ، فيسأق حتى إذا أتى أدنى مسلحة من مسالحه أخذوه فسألوه ما شأنه فيقول : أريد الدجال الكذاب ، فيكتبون إليه بذلك فيقول ارسلوا به إلى ، فلما رآه عرفه . **قوله** ( فيقول أشهد أنك الدجال الذى حدثنا رسول الله ﷺ حديثه ) في رواية عطية ، أنت الدجال الكذاب الذى أنذرناه رسول الله ﷺ ، وزاد فيقول له الدجال لتطيعنى فيما أمرك به أو لأشقتك شقتين ، فينادى : يا أيها الناس هذا المسيح الكذاب ، . **قوله** ( فيقول الدجال أرايتم ان قتلت هذا ثم أحيتته هل تشكون فى الأمر ؟ فيقولون : لا ) في رواية عطية ، ثم يقول الدجال لأوليائه ، وهذا يوضح أن النبى يحبه بذلك أتباعه ، ويرد قول من قال : ان المؤمنين يقولون له ذلك تقية ، أو مرادهم لا نشك أى فى كفره وبطلان قولك . **قوله** ( فيقتله ثم يحييه ) في رواية أبي الوداك ، فيأمر به الدجال فيشبع فيشبع ظهره وبطنه ضرباً ، فيقول : أما تؤمن بى ؟ فيقول : أنت المسيح الكذاب ، فيؤمر به فيؤشر بالميشار من مغرقه حتى يفرق بين رجله ثم يمشى الدجال بين القطعتين ثم يقول : قم ، فيستوى قائماً ، وفي حديث الثواس بن سميان عند مسلم ، فيدعو رجلاً عثلاً شاباً فيضربه بالسيف فيقطعه جزأتين ، ثم يدعوه فيقبل ويتهلل وجهه يضحك ، وفي رواية عطية ، فيأمر به فيمد برجليه ثم يأمر بمديدة فتوضع على عجب ذنبه ثم يشقه شقتين ، ثم قال الدجال لأوليائه : أرايتم إن أحيت لكم هذا ، أستم تعلمون أى ربكم ؟ فيقولون : نعم ، فيأخذ عصا فضرب أحد شقيه فاستوى قائماً فلما رأى ذلك أولياؤه صدقوه وأحبوه وأيقنوا بذلك أنه ربهم ، وعطية ضعيف . قال ابن العربى هذا اختلاف عظيم يعنى فى قتله بالسيف وبالميشار ، قال فيجمع بأنهما رجلان يقتل كلا منهما قتلة غير قتلة الآخر ، كذا قال ، والأصل عدم التعدد ، ورواية الميشار تفسر رواية الضرب بالسيف ، فلعل السيف كان فيه فول فصار كالميشار وأراد المبالغة فى تعذيبه بالقتلة المذكورة ، ويكون قوله د فضره بالسيف ، مفسراً لقوله أنه نشره وقوله



مرة واحدة ، زاد في رواية عطية ، فأخذ يديه ورجليه فألقى في النار وهي غبراء ذات دخان .  
 ذلك « فيأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنه قدفقه إلى النار وإنما ألقى في الجنة »  
 عطية ، قال رسول الله ﷺ : ذلك الرجل أقرب أمي مني وأرفعهم درجة ، وفي رواية أبي الوداك  
 شهادة عند رب العالمين ، ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرطاة عن عطية أنه  
 ثلاث مرات ثم يعود ليذبحه الرابعة فيضرب الله على حلقه بصفيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه ، والأول هو  
 ، ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال « يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه » فذكر  
 اية أبي الوداك وفي آخره « فيؤى إليه بسيفه فلا يستطيعه فيقول : أخروه عني » وقد وقع في حديث عبد  
 بن معمر ثم يدعو برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضائه كل عضو على حدة فيفترق بينها حتى يراه  
 م يجمعها ثم يضرب بعصاه فإذا هو قائم فيقول : أنا الله الذي أميت وأحيى ، قال وذلك كله سحر سحر  
 من ليس يعمل من ذلك شيئاً » وهو سند ضعيف جدا . وفي رواية أبي يعلى من الزيادة « قال أبو سعيد  
 ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما تعلم من قوته وجلده » ووقع في صحيح مسلم عقب رواية عبيد الله بن عبد  
 تبة « قال أبو اسحق : يقال إن هذا الرجل هو الخضر ، كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا اسحق المذكور هو  
 أحد الثقات من التابعين ولم يصب في ظنه فإن السند المذكور لم يجر لأبي اسحق فيه ذكر ، وإنما أبو  
 نى قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوى صحيح مسلم عنه كما جرم به عياض والنووى وغيرهما  
 ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قبل ، فكان قوله في الموضع الثاني السبعى سبق قلم ، ولعل مستنده في ذلك  
 بر في جامعه بعد ذكر هذا الحديث « قال معمر بلغني أن الذي يقتل الدجال الخضر » وكذا أخرجه ابن حبان  
 ، عبد الرزاق عن معمر قال « كانوا يرون أنه الخضر » وقال ابن العربي سمعت من يقول : إن الذي يقتله  
 ر الخضر ، وهذه دعوى لا برهان لها . قلت : وقد تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من  
 ، عبيدة بن الجراح رفعه في ذكر الدجال ، لعله أن يدركه بعض من رأى أو سمع كلامي ، الحديث .  
 ليه قوله في رواية لمسلم تقدم التنبيه عليها « شاب ممتلئ شبابا ، ويمكن أن يجاب بأن من جملة خصائص  
 ، لا يزال شابا ، ويحتاج إلى دليل . الحديث الثاني حديث نعيم عن أبي هريرة « على أنقاب المدينة ملائكة »  
 مه في فضائل المدينة أواخر « كتاب الحج » وتقدم هناك من حديث أنس « ليس من بلد إلا سيطوه الدجال  
 المدينة » وكذا وقع في حديث جابر « يسبح في الأرض أربعين يوما يرد كل بلدة غير هاتين البلدين مكة  
 حرمهما الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالشهر ويوم كالجمعة وبقية أيامه كأيامكم هذه » أخرجه  
 هو عند أحمد بنحوه بسند جيد وانظروا تطوى له الأرض في أربعين يوما إلا ما كان من طيبة » الحديث  
 . مسلم من حديث النواس بن سميان بلفظ « قلنا يا رسول الله فما لبثه في الأرض ؟ قال : أربعون يوما »  
 اد « قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالسنة يكفيننا فيه صلاة يوم ، قال : لا أقدروا له قدره . قلنا :  
 نه وما لإسراعه في الأرض ؟ قال : كالغيث استدبرته الريح » وله عن عبد الله بن عمرو « يخرج الدجال في  
 ن أربعين ، لا أدري أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين عاما » الحديث ، والجزم بأنها أربعون  
 على هذا التردد ، فقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « يخرج - يعني

عليه ولا يتسلط عليه مرة واحدة » زاد في رواية عطية « فأخذ يديه ورجليه فألقى في النار وهي غبراء ذات دخان وفي رواية أبي الوداك « فأخذ يديه ورجليه فيقذف به فيحسب الناس أنه قدذفه الى النار وإنما ألقى في الجنة » زاد في رواية عطية « قال رسول الله ﷺ : ذلك الرجل أقرب أمتي مني وأرفعهم درجة » وفي رواية أبي الوداك « هذا أعظم شهادة عند رب العالمين » ووقع عند أبي يعلى وعبد بن حميد من رواية حجاج بن أرطاة عن عطية أنه « يذبح ثلاث مرات ثم يعود ليذبحه الرابعة فيضرب الله على حلقه بصنيحة نحاس فلا يستطيع ذبحه ، والأول هو الصواب . ووقع في حديث عبد الله بن عمرو رفعه في ذكر الدجال « يدعو برجل لا يسلطه الله إلا عليه » فذكر نحو رواية أبي الوداك وفي آخره « فيؤى إليه بسيفه فلا يستطيعه فيقول : أخروه عني » وقد وقع في حديث عبد الله بن معتمر ثم يدعى برجل فيما يرون فيؤمر به فيقتل ثم يقطع أعضاده كل عضو على حدة فيفرق بينها حتى يراه الناس ثم يجمعها ثم يضرب بعصا فإذا هو قائم فيقول : أنا الله الذي أميت وأحيى ، قال وذلك كله سحر سحر أعين الناس ليس يعمل من ذلك شيئاً » وهو سند ضعيف جدا . وفي رواية أبي يعلى من الزيادة « قال أبو سعيد كنا نرى ذلك الرجل عمر بن الخطاب لما نعلم من قوته وجلده » ووقع في صحيح مسلم رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « قال أبو اسحق : يقال ان هذا الرجل هو الخضر » كذا أطلق فظن القرطبي أن أبا اسحق المذكور هو السبيعي أحد الثقات من التابعين ولم يصب في ظنه فان السند المذكور لم يجر لأبي اسحق فيه ذكر ، وإنما أبو اسحق الذي قال ذلك هو إبراهيم بن محمد بن سفيان الزاهد راوى صحيح مسلم عنه كما جرم به عياض والنووي وغيرهما وقد ذكر ذلك القرطبي في تذكرته أيضاً قبل ، فكان قوله في الموضع الثاني السبيعي سبق قلم ، ولعل مستنده في ذلك ما قاله معمر في جامعه بعد ذكر هذا الحديث « قال معمر بلغني أن الذي يقتل الدجال الخضر » وكذا أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرزاق عن معمر قال « كانوا يرون أنه الخضر » وقال ابن العري سمعت من يقول : ان الذي يقتله الدجال هو الخضر ، وهذه دعوى لا برهان لها . قلت : وقد تمسك من قاله بما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عبيدة بن الجراح رفعه في ذكر الدجال « لعله أن يدركه بعض من رآني أو سمع كلامي » الحديث . ويعكر عليه قوله في رواية لمسلم تقدم التنبيه عليها « شاب عتلى شبابا » ويمكن أن يحاج بأن من جملة خصائص الخضر أن لا يزال شابا ، ويحتاج الى دليل . الحديث الثاني حديث نعيم عن أبي هريرة « على انقاب المدينة ملائكة » تقدم شرحه في فضائل المدينة أو آخر « كتاب الحج » وتقدم هناك من حديث أنس « ليس من بلد الا سيظوه الدجال إلا مكة والمدينة » وكذا وقع في حديث جابر « يسيح في الأرض أربعين يوما يرد كل بلدة غير هاتين البلدين مكة والمدينة حرمهما الله تعالى عليه يوم من أيامه كالسنة ويوم كالشهر ويوم كالجمعة وبقية أيامه كأيامكم هذه » أخرجه الطبراني وهو عند أحمد بن حنبل بسند جيد وانظله « تطوى له الأرض في أربعين يوما إلا ما كان من طيبة » الحديث وأصله عند مسلم من حديث النواس بن سميان بلفظ « قلنا يا رسول الله فما لبسه في الأرض ؟ قال : أربعون يوما » فذكره وزاد « قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كالسنة يكفينا فيه صلاة يوم » قال : لا أقدر له قدره . قلنا : يا رسول الله وما لإسراعه في الأرض ؟ قال : كالغيث استدبرته الريح » وله عن عبد الله بن عمرو « يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين ، لا أدرى أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين عاما » الحديث ، والجزم بأنها أربعين يوما مقدم على هذا التردد ، ففسد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو بلفظ « يخرج - يعني

الرجال - فيمكث في الأرض أربعين صباحاً يرد فيها كل منهل إلا السكبة والمدينة وبيت المقدس ، الحديث ووقع في حديث سمرة المشار إليه قبل ، يظهر على الأرض كلها إلا الحرمين وبيت المقدس فيحصر المؤمنين فيه ثم يهلكه الله ، وفي حديث جنادة بن أبي أمية ، أتينا رجلاً من الانصار من الصحابة قال قام فينا رسول الله ﷺ فقال : أنذركم المسيح ، الحديث وفيه ، يمكث في الأرض أربعين صباحاً ، يبلغ سلطانه كل منهل ، لا يأتى أربعة مساجد السكبة ومسجد الرسول ومسجد الأقصى والطور ، أخرجه أحمد ورجاله ثقات . الحديث الثالث حديث أنس ، قوله ( يأتيا الدجال ) أى المدينة ( فيجد الملائكة يحرسونها ) في حديث مجنون بن الأدرع عند أحمد والحاكم في ذكر المدينة ، ولا يدخلها الدجال ان شاء الله كلما أراد دخولها تلقاه بكل نقب من أنقابها ملك مصلت سيفه يمنعه عنها ، وعند الحاكم من طريق أبي عبد الله القراط سمعت سعد بن مالك وأبا هريرة يقولان ، قال رسول الله ﷺ اللهم بارك لأهل المدينة ، الحديث وفيه ، الا ان الملائكة مشتبهة بالملائكة ، على كل نقب من أنقابها ملك يحرسها لا يدخلها الطاعون ولا الدجال ، قال ابن العربي : يجمع بين هذا وبين قوله ، على كل نقب ملكان ، أن سيف أحدهما مسلول والآخر بخلافه . قوله ( فلا يقربها الدجال ولا الطاعون ان شاء الله ) قيل هـ . هذا الاستثناء محتمل للتعليل ومحتمل للترك وهو أولى ، وقيل انه يتعلق بالطاعون فقط وفيه نظر ، وحديث مجنون بن الأدرع المذكور آنفاً يؤيد أنه لكل منهما . وقال القاضي عياض : في هذه الاحاديث حجة لأهل السنة في صحة وجود الدجال وأنه شخص معين يتلى الله به العباد ويقدره على أشياء كاحياء الميت الذى يقتله وظهور الخصب والانهار والجنة والنار واتاع كنوز الأرض له وأمره السماء فتمطر والأرض فتنبث وكل ذلك بمشيئة الله ، ثم يعجزه الله فلا يقدر على قتل ذلك الرجل ولا غيره ، ثم يبطل أمره ويقتله عيسى بن مريم وقد خالف في ذلك بعض الخوارج والمعتزلة والجهمية فانكروا وجوده وردوا الأحاديث الصحيحة ، وذهب طوائف منهم كالجبائي إلى أنه صحيح الوجود لكن كل الذى معه مخاريق وخيالات لا حقيقة لها ، وألجأهم الى ذلك أنه لو كان ماعنه بطريق الحقيقة لم يوثق بمعجزات الانبياء ، وهو غلط منهم لأنه لم يدع النبوة فتكون الخوارق تدل على صدقه ، وانما ادعى الالهية وصورة حاله تكذبه لعجزه ونقصه فلا يغتر به الارعاع الناس إما لشدة الحاجة والفاقة وإما تقية وخوفاً من أذاه وشره مع سرعة مروره في الأرض فلا يمكن حتى يتأمل الضعفاء حاله ، فن صدقه في تلك الحال لم يلزم منه بطلان معجزات الانبياء ، ولهذا يقول له الذى يحويه بعد أن يقتله ، ما ازددت فيك إلا بصيرة . قلت : ولا يعمر على ذلك ماورد في حديث أبي أمامة عند ابن ماجه أنه ، يبدأ فيقول أنا نبي ، ثم ينثني فيقول أنا ربكم ، فانه يحمل على انه ، انما يظهر الخوارق بعد قوله الثانى . ووقع في حديث أبي أمامة المذكور ، وان من فتنته ان يقول للأعرابي : رأيت إن بعثت لك أباك وأملك أن تشهد أنى ربك ؟ فيقول نعم ، فيمثل له شيطانان في صورة أبيه وأمه يقولان له : يا بنى اتبعه فانه ربك ، وان من فتنته أن يمر بالحى فيكذبونه فلا تبقى لهم سائمة الا هلكت ، ويمر بالحى فيصدقونه فيأمر السماء أن تمطر والأرض أن تلبث فتمطر وتنبث حتى تروح مواشيهم من يومهم ذلك أسمن ما كانت وأعظم وامدة خواصر وأدرة ضروعا ،

## ٢٨ - باب يا جوج ويا جوج

٧١٣٥ - **حدثنا أبو الهيثم** أخبرنا **شُعَيْبٌ** عن **الزُّهْرِيِّ** . **وحدثنا إسماعيل** **حدثني** أخى عن **سليمان** عن **محمد بن أبي عتيق** عن **ابن شهاب** عن **عروة بن الزبير** أن **زينب** ابنة **أبي سلمة** **حدثته** عن **أم حبيبة** بنت **أبي سفيان** عن **زينب** ابنة **جَحْش** أن **رسول الله** **ﷺ** دخل عليها يوماً فزماً يقول : لا إله إلا الله ، ويل للمرء ، من شرِّ قَدِ افترَب . ففتح اليوم من رَدَمُ **يأجوج** و**مأجوج** مثل هذه - **وحلَّقَ** **باصْبَحِيهِ** **الإمام** **والتي** **تليها** - **قالت** **زينبُ** **ابنة** **جَحْش** : **فقلتُ** **يا رسولَ الله** ، **انتهلكُ** **وفينا** **الصالحون** ؟ **قال** : **نعم** ، **إذا** **كثُرَ** **الخبَثُ** .

٧١٣٦ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** **حدثنا** **وهيب** **حدثنا** **ابن طائوس** عن **أبيه** عن **أبي هريرة** عن **النبي** **ﷺ** **قال** : **يفتحُ** **الرَّدَمُ** - **رَدَمُ** **يأجوج** و**مأجوج** - **مثل** **هذه** ، **وعقدَ** **وهيبُ** **تسعينَ**

**قوله** ( **باب** **يأجوج** و**مأجوج** ) **تقدم** شيء من خبرهم في ترجمة ذى القرنين من أحاديث الأنبياء وأنهم من بنى **آدم** ثم **بنى** **يافث** **بن** **نوح** . **وبه** **جرم** و**هب** و**غيره** ، **وقيل** **انهم** من **الترك** **قاله** **الضحاك** ، **وقيل** **يأجوج** من **الترك** و**مأجوج** من **الديلم** وعن **كعب** : هم من ولد **آدم** من غير **حواء** وذلك أن **آدم** نام فاحتلم فامتزجت نطفته بالتراب فخلق منها **يأجوج** و**مأجوج** ، **ورد** بأن **النبي** لا يحتلم ، وأجيب عنه بأن المنفى أن يرى في المنام أنه يجامع فيحتمل أن يكون دفع الماء فقط وهو جائز كما يجوز أن يبول ، والأول المعتمد ، ولما **فاين** كانوا حين الطوفان و**يأجوج** و**مأجوج** **بغير** **همز** **لا** **كثُرَ** **القراء** ، وقرأ عاصم بالهمزة الساكنة فيهما وهى لغة **بنى** **أسد** ، وقرأ **العجاج** وولده **رؤبة** **أجوج** **بهمزة** بدل الياء وهما اسمان أعجميان عند الأكثر منعاً من الصرف للعلمية والعجمة . **وقيل** **بل** **عربيان** ، واختلف في اشتقاقهما فقليل من أجيح النار وهو التهابها ، **وقيل** من الأجة بالتشديد وهى الاختلاط أو شدة الحر **وقيل** من **الاج** وهو سرعة العدو ، **وقيل** من **الأجاج** وهو الماء الشديد الملوحة ، ووزنهما **يفعول** و**مفعول** وهو طاهر قراءة عاصم وكذا الباقيين ان كانت الألف مسهلة من الهمزة . **فقليل** **فاعول** من **يج** **مسج** ، **وقيل** **ماجوج** من **ماج** اذا اضطرب ، ووزنه أيضاً **مفعول** **قاله** **أبو حاتم** ، **قال** **والأصل** **موجوج** ، وجميع ما ذكر من الاشتقاق مناسب لحالهم ، ويؤيد الاشتقاق **وقول** من جملة من **ماج** اذا اضطرب **قوله** **تعالى** ﴿ **وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض** ﴾ وذلك حين يخرجون من السد ، وجاء في صفتهم ما أخرجه **ابن** **عدى** **وابن** **أبي حاتم** والطبرانى في « **الأوسط** » ، **وابن** **مردويه** من حديث حذيفة رفعه **قال** « **يأجوج** **أمة** و**مأجوج** **أمة** كل **أمة** **أربعمائة** **ألف** **لايموت** **الرجل** **منهم** **حتى** **ينظر** **الى** **ألف** **ذكر** **من** **صلبه** **كلهم** **قد** **حمل** **السلاح** » وهو من رواية **يحيى بن سعيد** **القطار** عن **محمد** **ابن** **اسحق** عن **الأعشى** ، **والقطار** **ضعيف** **جدا** ، **ومحمد** **بن** **اسحق** **قال** **ابن** **عدى** **ليس** **هو** **صاحب** **المغازى** **بل** **هو** **العكاشى** ، **قال** **والحديث** **موضوع** ، **وقل** **ابن** **أبي حاتم** **منكر** ، **قلت** : **لكن** **لبعضه** **شاهد** **صحیح** **أخرجه** **ابن** **حبان** من حديث **ابن** **مسعود** رفعه « **ان** **يأجوج** و**مأجوج** **أقل** **ما** **يترك** **أحدهم** **لصلبه** **ألفاً** **من** **الذرية** » وللنسائى من رواية **عمرو بن أوس** عن **أبيه** رفعه « **ان** **يأجوج** و**مأجوج** **يجامعون** **ماشاءوا** **ولا** **يموت** **رجل** **منهم** **إلا** **ترك** **من** **ذريته** **ألفاً** **فصاعداً** » وأخرج الحاكم **وابن** **مردويه** من طريق **عبد الله بن عمرو** أن **يأجوج** و**مأجوج** من ذرية **آدم** ،

ووراءهم ثلاث أمم ، ولن يموت منهم رجل إلا ترك من ذريته ألفا فصاعدا ، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن عبد الله بن سلام مثله ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق عبد الله بن عمرو قال : الجن والإلس عشرة أجزاء ، فقسمة أجزاء يأجوج ومأجوج وجزء سائر الناس ، ومن طريق شريح بن عبيد عن كعب قال : هم ثلاثة أصناف صنف أجسادهم كالآرز بفتح الهمزة وسكون الراء ثم زاي هو شجر كبار جدا ، وصنف أربعة أذرع في أربعة أذرع وصنف يفتشون آذانهم ويلتحفون بالآخرى . ووقع نحو هذا في حديث حذيفة . وأخرج أيضا هو والحاكم عن طريق أبي الجوزاء عن ابن عباس يأجوج ومأجوج شبرا وشبرا وشبرين وشبرين وأطولهم ثلاثة أشبار وهم من ولد آدم ومن طريق أبي هريرة رفعه : ولد لنوح سام وحام ويافث ، فولد لسام العرب وفارس والروم ، وولد لحام القبط والبربر والسودان ، وولد ليافث يأجوج ومأجوج والترك والصقالية ، وفي سنده ضعف . ومن رواية سعيد بن بشير عن قتادة قال : يأجوج ومأجوج ثنتان وعشرون قبيلة ، بنى ذو القرنين السد على إحدى وعشرين د . وكانت منهم قبيلة غاثية في الغزو وهم الأتراك فبقوا دون السد . وأخرج ابن مردويه عن طريق السدي قال : الترك سرية من سرايا يأجوج ومأجوج خرجت تغير لجماء ذو القرنين فبنى السد فبقوا خارجا . ووقع في « فتاوى الشيخ محي الدين » يأجوج ومأجوج من أولاد آدم لا من حواء عند جماهير العلماء فيكون إخواننا لأب كذا قال ولم نر هذا عن أحد من السلف إلا عن كعب الأحبار ، ويرده الحديث المرفوع أنهم من ذرية نوح ونوح من ذرية حواء قطعا .

**قوله** ( وحدثنا اسماعيل ) هو ابن أويس عبد الله الأصمعي ، وأخوه هو أبو بكر عبد الحميد ، وسليمان هو ابن بلال . ومحمد بن أبي عتيق نسب لجده وهو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، وهذا السند كله مدينون ، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين ، ويقال أنه أطول سندنا في البخاري فانه تساعى ، وغفل الزركشي فقال : فيه أربع نسوة محاييات ، وليس كما قال ، بل فيه ثلاثة كما قدمت لإيضاحه في أوائل الفتن في « باب قول النبي ﷺ ويل للعرب » وذكرنا هناك الاختلاف على سفيان بن عيينة في زيادة حبيبة بنت أم حبيبة في الإسناد . **قوله** ( أن النبي ﷺ دخل عليها يوما فزعا ) بفتح الفاء وكسر الزاي « في رواية ابن عيينة » استيقظ النبي ﷺ من النوم محمرا وجهه يقول ، فيجتمع على أنه دخل عليها بعد أن استيقظ النبي ﷺ فزعا ، وكانت حمرة وجهه من ذلك الفزع ، وجمع بينهما في رواية سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عوانة فقال ، فزعا محمرا وجهه . **قوله** ( ويل للعرب من شر قد اقترب ) خص العرب بذلك لأنهم كانوا حينئذ معظم من أسلم ، والمراد بالشر ما وقع بعده من قتل عثمان ، ثم توالى الفتن حتى صارت العرب بين الأمم كالقصة بين الأكلة كما وقع في الحديث الآخر « يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها » وأن المخاطب بذلك العرب ، قال القرطبي : ويحتمل أن يكون المراد بالشر ما أشار إليه في حديث أم سلمة « ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا أنزل من الخزائن » فأشار بذلك إلى الفتن التي فتحت بعده فكثرت الأموال في أيديهم فوقع التنافس الذي جر الفتن ، وكذلك التنافس على الإمرة ، فإن معظم ما أنكره على عثمان تولية أقاربه من بني أمية وغيرهم حتى أفضى ذلك أن قتله وترتب على قتله من القتال بين المسلمين ما اشتهر واستمر . **قوله** ( فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج ) المراد بالردم السد الذي بناه ذو القرنين ، وقد قدمت صفته في ترجمته من أحاديث الأنبياء . **قوله** ( مثل هذه وحلق بأصبعيه الإبهام والتي تليها ) أى جعلهما مثل الحلقة ، وقد تقدم في رواية سفيان بن عيينة « وعقد سفيان تسعين أو مائة » وفي رواية

سليمان بن كثير عن الزهري عند أبي عرانة وابن مردويه مش هذه ، وعقد تسعين ، ولم يعين الذي عقد أيضا ، وفي رواية مسلم عن عمرو الناقد عن ابن عيينة ، وعقد سفيان عشرة ، ولابن حبان من طريق شريح بن يونس عن سفيان ، وحلق بيده عشرة ، ولم يعين أن الذي حلق هو سفيان ، وأخرجه من طريق يونس عن الزهري بدون ذكر العقد ، وكذا تقدم في علامات النبوة من رواية شعيب وفي ترجمة ذي القرنين من طريق عقيل ، وسيأتي في الحديث الذي بعده ، وعقد وهيب تسعين ، وهو عند مسلم أيضا ، قال عياض وغيره : هذه الروايات متفقة إلا قوله عشرة . قلت : وكذا التمسك في المائة لأن صفاتها عند أهل المعرفة بعقد الحساب مختلفة وإن اتفقت في أنها تشبه الحلقة ، فقد اشتهر أن يحمل طرف السبابة اليمنى في باطن طى عقدة الابهام العليا وعقد التسعين أن يجعل طرف السبابة اليمنى في أصلها ويضمها ضمًا محكمًا بحيث تنطوي عقداتها حتى تصبح مثل الحية المطوقة . ونقل ابن التين عن الداودي أن صورته أن يجعل السبابة في وسط الابهام ، ورده ابن النين بما تقدم فانه المعروف وعقد المائة مثل عقد التسعين لكن بالخصر اليسرى . فعلى هذا فالتسعون والمائة متقاربان ، ولذلك وقع فيما شك . وأما العشرة فمغيرة لها . قال القاضى عياض : لعل حديث أبي هريرة متقدم فراد الفتح بعده القدر المذكور في حديث زينب . قلت : وفيه نظر لأنه لو كان الوصف المذكور من أصل الرواية لاتفق وأكثر من رواية من روى عشرة ، وإذا اتحد مخرج الحديث لابن عيينة ورواية من روى عنه تسعين أو مائة اتفق وأكثر من رواية من روى عشرة ، وإذا اتحد مخرج الحديث ولا سيما في أواخر الاسناد بعد الحمل على التعدد جدا . قال ابن العربي : في الإشارة المذكورة دلالة على أنه عليه السلام كان يعلم عقد الحساب حتى أشار بذلك أن يعرفه وليس في ذلك ما يعارض قوله في الحديث الآخر « أنا أمة لا تحسب ولا نكتب » فان هذا إنما جاء لبيان صورة معينة خاصة . قلت : والاولى أن يقال المراد بنى الحساب ما يتعاناها أهل صناعته من الخمر والملاكمة والضرب ونحو ذلك . ومن ثم قال « ولا نكتب » وأما عقد الحساب فانه اصطلاح للعرب تواضعوه بينهم ليستغنوا به عن التلغظ ، وكان أكثر استعمالهم له عند المساومة في البيع فيضع أحدهما يده في يد الآخر فيتمهمان المراد من غير تلفظ لفصد ستر ذلك عن غيرهما ممن يحضرهما ، فشبّه عليه السلام قدر مافتح من السد بصنعة معروفة عندهم ، وقد أكثر الشعراء التشبيه بهذه العقود ومن ظريف ما وقفت عليه من النظم في ذلك قول بعض الأدباء :-

رب برغوث ليلة بت منه وفؤادى فى قبضة التسعين  
أسرته يد الثلاثين حتى ذاق طعم الحمام فى السبعين

وعند الثلاثين أن يضرب طرف الابهام الى طرف السبابة مثل من يمسك شيئاً لطيفاً كالابرة وكذلك البرغوث ، وعقد السبعين أن يجعل طرف طير الابهام بين عقدى السبابة من باطنها ويلوى طرف السبابة عليها مثل ناقد الدينار عند النقد ، وقد جاء في خبر مرفوع « ان ياجوج ومأجوج يحفرون السد كل يوم ، وهو فيما أخرجه الترمذى وحسنه وابن حبان والحاكم وصحاحه من طريق قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة رفعه في السد » يحفرونه كل يوم حتى اذا كادوا يخرقونه قال الذى عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا فيعيد الله كأشد ما كان ، حتى اذا بلغ مدتهم ، أراد الله أن يعيدهم قال اسمى عليهم ارجعوا فستخرقونه غدا ان شاء الله واستثنى ، قال فيرجعون فيجدونه كهيئة

حين تركوه فيخرجونه فيخرجون على الناس ، الحديث . قلت : أخرجه الترمذى والحاكم من رواية أبي عوانة وعبد بن حميد من رواية حماد بن سلية وابن حبان من رواية سليمان التيمي كلهم عن قتادة ورجاله رجال الصحيح إلا أن قتادة مدلس ، وقد رواه بعضهم عنه فادخل بينهما واسطة أخرجه ابن مردويه ، لكن وقع التصريح في رواية سليمان التيمي عن قتادة بأن أبا رافع حدثه وهو في صحيح ابن حبان ، وأخرجه ابن ماجه من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال « حدث أبو رافع » وله طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه عبد بن حميد من طريق عاصم عن أبي صالح عنه لسكنه موقوف « قال ابن العربي : في هذا الحديث ثلاث آيات : الأولى أن الله منعهم أن يوالوا الحفر ليلا ونهارا ، الثانية منعهم أن يحاولوا الرق على السد بسلم أو آلة فلم يلهمهم ذلك ولا علمهم إياه ويحتمل أن تكون أرضهم لا خشب فيها ولا آلات تصلح لذلك . قلت : وهو مردود ، فإن في خبرهم عند وهب في المبتدأ أن لهم أشجارا وزروعا وغير ذلك من الآلات فالأول أولى . وأخرج ابن أبي حاتم وابن مردويه من طريق ابن عمرو بن أوس عن جده رفته « أن ياجوج ومأجوج لهم نساء يجامعون ماشاءوا وشجر يلقحون ماشاءوا ، الحديث . الثالثة أنه صدمهم عن أن يقولوا إن شاء الله حتى يجيء الوقت المحدود . قلت : وفيه أن فيهم أهل صناعة وأهل ولاية وسلطنة ورعية تطيع من فوقها ، وأن فيهم من يعرف الله ويقر بقدرته ومشيتته ، ويحتمل أن تكون تلك الكلمة تجري على لسان ذلك الوالى من غير أن يعرف معناها فيحصل المقصود ببركتها . وقد أخرج عبد بن حميد من طريق كعب الأحبار نحو حديث أبي هريرة وقال فيه « فإذا بلغ الأمر ألقى على بعض ألسنتهم نأى أن شاء الله غدا فنفرغ منه ، وأخرج ابن مردويه من حديث حذيفة نحو حديث أبي هريرة وفيه « فيصبحون وهو أقوى منه بالأمس حتى يسلم رجل منهم حين يريد الله أن يبلغ أمره فيقول المؤمن غدا نفتحه إن شاء الله ، فيصبحون ثم يندون عليه فيفتح ، الحديث وسنده ضعيف جدا . قوله ( قالت زينب بنت جحش ) هذا يخص رواية سليمان بن كثير بلفظ « قالوا أنك » ويعين أن اللفظ بهذا السؤال هي زينب بنت جحش راوية الحديث . قوله ( أنك ) بكسر اللام في رواية يزيد بن الأصم عن ميمونة عن زينب بنت جحش في نحو هذا الحديث « فرج الليلة من ردم ياجوج ومأجوج فرجة ، قلت : يارسول الله أيعذبنا الله وفينا الصالحون ؟ » قوله ( وفينا الصالحون ) كأنها أخذت ذلك من قوله تعالى ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ . قوله ( قال : نعم ) إذا كثر الخبث ( بفتح المعجمة والموحدة ثم مثناة ، فسروه بالزنا وبأولاد الزنا وبالفسوق والفجور ، وهو أولى لأنه قابله بالصلاح . قال ابن العربي : فيه البيان بأن الخبير يهلك بهلاك الشرير إذا لم يغير عليه خبثه ، وكذلك إذا غير عليه لكن حيث لا يمدى ذلك ويصر الشرير على عمله السيئ ؛ ويفشو ذلك ويكثر حتى يعم الفساد فيهلك حينئذ القليل والكثير ، ثم يحشر كل أحد على نيته . وكأنها فهمت من فتح القدر المذكور من الردم أن الأمر ان تهادى على ذلك اتسع الحرق بحيث يخرجون ، وكان عندها علم أن في خروجهم على الناس إهلاكا عاما لهم وقد ورد في حالهم عند خروجهم ما أخرجه مسلم من حديث النواس بن سمعان بعد ذكر الدجال وقتله على يد عيسى قال « ثم يأتيه قوم قد عصمهم الله من الدجال فيمسح وجوههم ويحدثهم بدرجاتهم في الجنة ، فبينما هم كذلك إذ أوحى الله إلى عيسى أنى قد أخرجت عبادا لي لا يدان لأحد بقتالهم ففرز عبادي إلى الطور ، ويبعث الله ياجوج ومأجوج فيمر أولئهم على بحيرة طبرية فيشربون ما فيها ويمر آخرهم فيقولون : لقد كان بهذه مرة ماء ، ويحصر عيسى نبي الله وأصحابه حتى يكون رأس

الثور لأحدهم خيرا من مائة دينار . فـيـرغب عيسى بن الله وأصحابه الى الله فيرسل عليهم النعف - بفتح النون والغس المعجمة ثم فاء - في رقابهم فيصيحون فرسى ، بفتح الفاء وسكون الراء بعدها ميملة مقصور كوت نفس واحدة ؛ ثم يهبط عيسى بن الله وأصحابه الى الارض فلا يجدون في الأرض موضع شبر الا ملأه زهمهم ونقمتهم ، فيرغب بن الله عيسى وأصحابه الى الله . فيرسل طيرا كأعناق البخت فتحملهم فتطرحهم حيث شاء الله ، ثم يرسل الله مطرا لا يمكن منه مدر ولا وبر . فيعسل الارض حتى يتركها كالزلفة . ثم يقال للأرض أنبقي ثمرتك وردى بركتك . فيومئذ تأكل العصابة من الرمالة ويسقطون تحتها . فيبيناهم كذلك إذ بعث الله ريحا طيبة فنأخذهم تحت آبابهم فتقبض روح كل مؤمن ومسلم . فيبقى شرار الناس يتهاجرون تهاجرا محررا ، فعليهم تقوم الساعة . قلت : والزلفة بفتح الزاى واللام وقيل بتسكينها وقيل بالقاف هي المرأة بكسر الميم ، وقيل المصنع الذي يتخذ لجمع الماء ، والمراد أن الماء يعم جميع الارض فينظفها حتى تصير بحيث يرى الرائي وجهه فيها . وفي رواية لمسلم أيضا فيقولون لقد قتلنا من في الارض ، هلم فلنقتل من في السماء . فيرمون بنشابهم الى السماء فيردها الله عليهم مخضوبة دما ، وأخرج الحاكم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة نحوه في قصة يأجوج ومأجوج وسنده صحيح ، وعند عبد بن حميد من حديث عبد الله بن عمرو . فلا يمترون بشيء الا أهلسكره ، ومن حديث أبي سعيد رفعه . يفتح يأجوج ومأجوج فيعمون الأرض ، وتنحاز منهم المسلمون فيظهرون على أهل الأرض ؛ فيقول قائلهم : هؤلاء أهل الأرض قد فرغنا منهم فيز آخر حربته الى السماء فترجع مخضبة بالدم ، فيقولون قد قتلنا أهل السماء ، فيبيناهم كذلك إذ بعث الله عليهم دواب كنعف الجراد فتأخذ بأعناقهم فيموتون موت الجراد يركب بعضهم بعضا . الحديث الثاني ، قوله ( وهيب ) هو ابن خالد ، وابن طاوس هو عبد الله ، قوله ( يفتح الردم ) كذا هنا ، وتقدم في ترجمة ذى القرنين عن مسلم بن ابراهيم عن وهيب فتح بضم الفاء وكسر المثناة وهي رواية أحمد عن عفان عن وهيب . قوله ( مثل هذه وعقد وهيب تسعين ) أخرجه أبو عوانة من طريق أحمد بن اسحق الحضرمي عن وهيب فقال فيه . وعقد تسعين ، ولم يعين الذي عقد فأوهم أنه مرفوع ، وقد تبين من رواية عفان ومن وافقه أن الذي عقد تسعين هو وهيب ؛ وهو موافق لما تقدم في حديث أم حبيبة من رواية شريح بن يونس عند ابن حبان ، وسبق الكلام على ذلك مفصلا ، وقد جاء عن أبي هريرة مثل أول حديث أم حبيبة لكن فيه زيادة رواها الأعمش عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال الأعمش لا أراه الا قد رفعه . ويل للعرب من شر قد اقترب ، أفلح من كف يده . قال أحمد : حدثنا محمد بن عبيد حدثنا الأعمش بهذا ، قال ووقفه أبو معاوية يعني عن الأعمش بهذا السند عن أبي هريرة

( خاتمة ) : اشتمل « كتاب الفتن » من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وحديث ، الموصول منها سبعة وثمانون والباقية معانيق ومتابعات . المكرر منها فيه وفيما مضى ثمانون والخالص لإحدى وعشرون وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن مسعود وشر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء . وحديث أنس . ولا يأتي زمان الا والذي بعده شر منه . وحديث عمار وابن مسعود في قصة الجمل ، وحديث أبي هريرة في الإنكار على من يقاتل للدين ، وحديث حذيفة في المنافقين ، وحديثه في النفاق ، وحديث أنس في المدينة لا يدخلها الدجال ولا الطاعون ان شاء الله تعالى . وفيه من الآثار عن الصحابة فن بعدهم خمسة عشر أثرا ، والله أعلم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٣ - كتاب الأحكام

**قوله** ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الأحكام ) كذا للجميع ، وسقط لفظ « باب » بعده لغير أبي ذر والأحكام جمع حكم ، والمراد بيان آداب وشروطه ، وكذا الحاكم ويتناول لفظ الحاكم الخليفة والقاضي ، فذكر ما يتعلق بكل منهما . والحكم الشرعي عند الأصوليين خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المسكفين بالافتضاء أو التخيير ومادة الحكم من الأحكام وهو الاتقان للشيء ومنعه من العيب

### ١ - باب قول الله تعالى ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾

٧١٣٧ - **حديثنا** عهدنا أخبرنا عهدنا عن يونس عن زهري أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أنه « سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول أن رسول الله ﷺ قال : مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي ،

٧١٣٨ - **حديثنا** إسماعيل حدثني مالك عن عبد الله بن دينار « من عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : ألا تكلم راعٍ وكلهم مسئول عن رعيته قال الإمام الأعظم الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده وهي مسئلة عنهم ، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه ، ألا فكلم راعٍ وكلهم مسئول عن رعيته ،

**قوله** ( باب قول الله تعالى : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ) في هذا إشارة من المصنف إلى ترجيح القول الصائر إلى أن الآية نزلت في طاعة الأمراء ، خلافا لمن قال نزلت في العلماء ، وقد رجح ذلك أيضا الطبري ، وتقدم في تفسيرها في سورة النساء بسط القول في ذلك . وقال ابن عيينة : سألت زيد بن أسلم عنها ولم يكن بالمدينة أحد يفسر القرآن بعد محمد بن كعب مثله فقال : اقرأ ما قبلها تعرف ، فقرأت ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ۚ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ الآية فقال : هذه في الولاية ، والنكتة في إعادة العامل في الرسول دون أولى الأمر مع أن المطاع في الحقيقة هو الله تعالى كونه الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة ، فكان التقدير أطيعوا الله فيما نص عليكم في القرآن ، وأطيعوا الرسول فيما بين لكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة . أو المعنى أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بتلاوته ، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن . ومن بديع الجواب قول بعض التابعين لبعض الأمراء من بني أمية لما قال له : أليس الله أمركم أن تطيعونا في قوله ﴿ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ فقال له : أليس قد نزع عنكم - يعني الطاعة - إذا خالفتم الحق بقوله ﴿ فَمَنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ قال الطبري :

أعاد الفعل في قوله **﴿** وأطيعوا الرسول **﴾** إشارة إلى استقلال الرسول بالطاعة ؛ ولم يعده في أولى الأمر لإشارة إلى أنه يوجد فيهم من لا تجب طاعته . ثم بين ذلك بقوله **﴿** فإن تنازعتم في شئ **﴾** كأنه قيل فإن لم يعملوا بالحق فلا تطيعوهم وردوا ما تخالفتم فيه إلى حكم الله ورسوله . وذكر فيه حديثين : أحدهما حديث أبي هريرة ، **قوله** ( عبد الله ) هو ابن المبارك . ويونس هو ابن يزيد . **قوله** ( من أطاعني فقد أطاع الله ) هذه الجملة منتزعة من قوله تعالى **﴿** من يطع الرسول فقد أطاع الله **﴾** أي لأن لا أمر إلا بما أمر الله به . فمن فعل ما أمره به فأنما أطاع من أمرني أن أمره ، ويحتمل أن يكون المعنى لأن الله أمر بطاعتي فمن أطاعني فقد أطاع أمر الله له بطاعتي ، وفي المعصية كذلك . والطاعة هي الإتيان بالمأمور به والانتها عن المنهى عنه ، والعصيان مخالفه . **قوله** ( ومن أطاع أميري فقد أطاعني ) في رواية همام والأعرج وغيرهما عند مسلم . ومن أطاع الأمير ، ويمكن رد اللاتين للمعنى واحد . فإن كل من يأمر بحق وكان عادلا فهو أمير للشارع لأنه تولى بأمره وبشريعته ، ويؤيده توحيد الخوارج في الأمرين وهو قوله **﴿** فقد أطاعني **﴾** أي عمل بما شرعته . وكان الحكمة في تخصيص أميره بالذكر أنه المراد وقت الخطاب ، ولأنه سبب ورود الحديث . وأما الحكم فالعبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . ووقع في رواية همام أيضا **﴿** ومن يطع الأمير فقد أطاعني **﴾** بصيغة المضارعة . وكذا **﴿** ومن يعص الأمير فقد عصاني **﴾** وهو أدخل في إرادة تعميم من خوطب ومن جاء من بعد ذلك . قال ابن النسيم : قيل كانت قريش ومن يليها من العرب لا يعرفون الإمارة فكانوا يمتنعون على الأمر . فقال هذا القول يخشعهم على طاعة من يؤمرهم عليهم والابتناء لهم إذ بعثهم في المرايا وإذا ولأهم البلاد فلا يخرجوا عليهم لئلا تفتري الكلمة . قلت : هي عبارة لشافعي في « الأم » ذكره في سبب نزولها . ورجعت لبعض شيوخنا الشراح من لشافعية كيف قنع بنسبة هذا الكلام إلى ابن النسيم معبرا عنه بصيغة « قيل » وابن النسيم إنما أخذه من كلام الخطابي . ووقع عند أحمد وأبي يعنى والطبراني من حديث ابن عمر **﴿** كان رسول الله **ﷺ** يفر من أصحابه فقال : أستمعون أن من أطاعني فقد أطاع الله وإن من طاعة الله طاعتي **﴾** قالوا : بلى نشهد . قال فإن من طاعني أن تطيعوا أمراءكم **﴾** وفي اللفظ « أئمتكم » . وفي الحديث وجوب طاعة ولاية الأمور وهي مقيدة بغير الأمر بالمعصية كما تقدم في أوائل القرن ، والحكمة في الأمر بطاعتهم المحافظة على اتزان الكلمة لما في الافتراق من الفساد . الحديث الثاني . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس . **قوله** ( أن رسول الله **ﷺ** ) كذا وقع هنا وكذا في العتق من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر كذلك ، ووقع عند الطبراني من طريق محمد بن إبراهيم بن دينار عن عبيد الله بن عمر بهذا فقال عن ابن عمر أن أبا لبابة بن عبد المنذر أخبره فذكر حديث النبي عن قس الجثنان التي في البيوت وقال **﴿** كلحكم راع **﴾** الحديث ، هكذا أورده في مسند أبي لبابة . واسكن تقدم في العتق أحد . من رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه « سمعت رسول الله **ﷺ** ، فذكر حديث لباب . فدل على أن قوله **﴿** وقال **﴾** معطوف على ابن عمر لا على أبي لبابة . وثبت أنه من مسند ابن عمر لا من مرسله . **قوله** ( ألا كلحكم راع ) كذا فيه ، و« الا » بتخفيف اللام حرف «فتتاح» . وسقطت من رواية نافع وسام عن ابن عمر . والراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما أوتمن على حفظه فهو مطلوب بالعدل فيه والقيام بمصالحه . **قوله** ( فالامام الذي على الناس ) أي الامام الأعظم . ووقع في رواية عبيد الله بن عمر الماضية في العتق **﴿** فلأمير **﴾** بدل الإمام . وكذا في رواية موسى بن عتبة في النكاح ، ولم يقل **﴿** الذي على الناس **﴾** .

**قوله** ( راع وهو مسئول عن رعيته ) في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه الماضية في الجمعة ، الامام راع ومسئول عن رعيته ، وكذا في الجميع بحذف « هو » ، وهي مقدرة ، وثبتت في الاستقراض . **قوله** ( والرجل راع على أهل بيته ) في رواية سالم في أهل بيته . **قوله** ( والمرأة راعية على أهل بيت زوجها وولده ) في رواية عبيد الله بن عمر ، على بيت بعلمها ، وفي رواية سالم ، في بيت زوجها ، ومثله لموسى لسكن قال ، « على » . **قوله** ( وعبد الرجل راع على مال سيده ) في رواية سالم ، والخادم راع في مال سيده ، وفي رواية ، عبيد الله ، والعبد ، بدل الخادم ، وزاد سالم في روايته ، وحسبت أنه قال ، وفي رواية الاستقراض ، سمعت هؤلاء من رسول الله ﷺ وأحسب النبي ﷺ قال : والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته ، قال الخطابي : اشتركوا أى الامام والرجل ومن ذكر في التسمية أى في الوصف بالراعى ومعانيهم مختلفة ، فرعاية الإمام الأعظم حياة الشريعة باقامة الحدود والعدل في الحكم ، ورعاية الرجل أهله سياسته لأمرهم وإيصالهم حقوقهم ، ورعاية المرأة تدبير أمر البيت والأولاد والخدم والنصيحة للزوج في كل ذلك ، ورعاية الخادم حفظ مائت يده والقيام بما يجب عليه من خدمته **قوله** ( ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ) في رواية أيوب في النكاح مثله ، وفي رواية سالم في الجمعة ، وكلكم ، وفي الاستقراض ، فكلكم ، ومثله في رواية نافع . قال الطيبي في هذا الحديث أن الراعى ليس مطلوباً لذاته وإنما أقيم لحفظ ما استرعاه المالك فينبغى أن لا يتصرف إلا بما أذن الشارع فيه وهو تمثيل ليس في الباب أظف ولا أجمع ولا أبلغ منه ، فانه أجل أولاً ثم فصل وأتى بحرف التنبيه مكرراً ، قال والهاء في قوله ، ألا فكلكم ، جواب شرط محذوف ، وختم بما يشبه الفذلكة إشارة إلى استيفاء التفصيل . وقال غيره دخل في هذا العموم المنفرد الذى لا زوج له ولا خادم ولا ولد فانه يصدق عليه أنه راع على جوارحه حتى يعمل المأمورات ويحسب المنهيات فعلاً ونطقاً واعتقاداً فجوارحه وقواه وحواسه رعيته ، ولا يلزم من الاتصاف بكونه راعياً أن لا يكون سريعاً باعتبار آخر . وجاء في حديث أنس مثل حديث ابن عمر فزاد في آخره « فاعدوا للسئلة جواباً ، قالوا : وما جوابها ؟ قال : « أعمال البر » ، أخرجه ابن عدى والطبرانى في « الاوسط » ، وسنده حسن ، وله من حديث أبي هريرة ، مامن راع إلا يسأل يوم القيامة أقام أمر الله أم أضاعه ، ولابن عدى بسند صحيح عن أنس « ان الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ ذلك أو ضيعه ، واستدل به على أن المسكف يؤخذ بالتقصير في أمر من هو في حكمه ، وترجم له في النكاح « باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، وعلى أن للعبد أن يتصرف في مال سيده بأذنه وكذا المرأة والولد ، وترجم لسكراهة التطاول على الرقيق وتقدم توجيهه هناك وفي هذا الحديث بيان كذب الخبر الذى افتراه بعض المتعصبين لبني أمية قرأت في « كتاب القضاء لأبي على الكرايلى » أنبأنا الشافعى عن عمه هو محمد بن على قال دخل ابن شهاب على الوليد بن عبد الملك فسأله عن حديث « ان الله اذا استرعى عبدا الخلافة كتب له الحسنات ولم يكتب له السيئات ، فقال له : هذا كذب ، ثم تلا ﴿ يادادود إنا جعلناك خليفة فى الارض - الى قوله - بما نسوا يوم الحساب ﴾ فقال الوليد : ان الناس ليغفروننا عن ديننا

## ٢ - باب الأمراء من قریش

٧١٣٩ - **حدثنا** أبو الیمان أخبرنا شعیب عن الزهري قال : كان محمد بن جُبَر بن مطعم يحدث أنه

٢ - ١٠ ج ٩٣ • فتح الباری

« بلغ معاوية - وهم عنده في وفد من قريش - أن عبد الله بن عمرو يحدث أنه سيكون ملك من قحطان ، فغضب قائم فأتى على الله بما هو أهل ثم قال : أما بعد فإنه بلغني أن رجلاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ، ولا تؤت عن رسول الله ﷺ ، وأوثق جهم السكم ، فإياكم والأمانى التى تفضل أهلها ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن هذا الأمر في قريش لا يعاديه أحد إلا كبهه الله في النار على وجهه ما أقاهوا الدين »

تأبته نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد بن جبير

٧١٤ - حدثنا أحمد بن يونس حدثنا عامر بن محمد سمعت أبي يقول « قال ابن عمر قال رسول الله

ﷺ : لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان »

قوله ( باب ) بالتونين ( الأمراء من قريش ) كذا الأكثر ، وفي رواية نقلها عياض عن ابن أبي صفرة « الأمر بسكون الميم - أمر قريش ، قال وهو تصحيف . قلت : ووقع في نسخة لأبي زر عن السكسميني مثل ما نقل عن ابن أبي صفرة والأول هو المعروف ، ولفظ الترجمة لفظ حديث أخرجه يعقوب بن سفيان وأبو يعلى والطبراني من طريق سكين بن عبد العزيز حدثنا سيار بن سلامة أبو المنهال قال « دخلت مع أبي على أبي برزة الأسلمي ، فذكر الحديث الذى أوله « إني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش » وفيه « أن ذاك الذى بالشام إن يقاتل إلا على الدنيا » وفي آخره « سمعت رسول الله ﷺ يقول : الأمراء من قريش ، الحديث ، وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن في « باب إذا قال عند قوم شيئاً ثم خرج فقال بخلافه » وفي لفظ للطبراني « الأئمة » بدل « الأمراء » وله شاهد من حديث على رفعه « إلا أن الأمراء من قريش ما أقاموا ثلاثاً » الحديث أخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي والبرار والمصنف في التاريخ من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بنظ « الأئمة من قريش ما إذا حكموا فعدلوا » الحديث ، وأخرجه للنسائي والبخاري أيضاً في التاريخ وأبو يعلى من طريق بكير الجزري عن أنس ؛ وله طرق متعددة عن أنس منها للطبراني من رواية قتادة عن أنس بنظ « أن الملك في قريش ، الحديث ، وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصرًا عليه من حديث أبي هريرة ، ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ « الأئمة من قريش » ورجاله رجال الصحيح ، لكن في سنده انقطاع ، وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث على بهذا اللفظ الأخير ولما لم يكن شيء منها على شرط المصنف في الصحيح اقتصر على الترجمة ، وأورد الذى صح على شرطه مما يؤدى معناه في الجملة . وذكر فيه حديثين : الأول ، قوله ( كان محمد بن جبير بن مطعم يحدث ) قال صالح جزرة الحافظ : لم يقل أحد في روايته عن الزهري عن محمد بن جبير ، إلا ما وقع في رواية نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك « يعنى التى ذكرها البخاري عقب هذا ، قال صالح : ولا أصل له من حديث ابن المبارك » وكانت عادة الزهري إذا لم يسمع الحديث يقول : كان فلان يحدث وتعقبه البيهقي بما أخرجه من طريق يعقوب بن سفيان عن حجاج بن أبي منيع الرصافي عن جده عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم ، وأخرجه الحسن بن رشيق في فوائده من طريق عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة عن عقيل عن الزهري عن محمد بن جبير . قوله ( أنه بلغ معاوية ) لم أقف على اسم الذى بلغه ذلك . قوله ( وهم عنده ) أى محمد بن جبير ومن كان وفده معه على معاوية بالشام حينئذ ، وكان ذلك كان لما بويع بالخلافة عند ماسلم له

الحسن بن علي ، فارس أهل المدينة جماعة منهم اليه ليبياعوه . قوله ( في وفد من قريش ) لم أقف على أسمائهم ؛ قال ابن التين : وفد فلان على الأمير أي ورد رسولا ، والوفد بالسكون جمع وافد كصحب وصاحب . قلت : ورويناه في « فوائد أبي يعلى الموصلي » قال : حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو الهيثم عن شعيب فقال فيه عن محمد ابن جبير أيضا ، وكذا هر في مسند الشاميين للطبراني من رواية بشر بن شعيب عن أبيه . قوله ( أن عبد الله بن عمرو ) أي ابن العاص . قوله ( أنه يكون ملك من قحطان ) لم أقف على لفظ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص في ذلك وهل هو مرفوع أو موقوف ، وقد مضى في الفتن قريبا من حديث أبي هريرة مرفوعا ، لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطان يسوق الناس بعصاه ، أورده في باب تغيير الزمان حتى تعبد الاوثان ، وفي ذلك إشارة إلى أن ملك القحطاني يقع في آخر الزمان عند قبض أهل الايمان ورجوع كثير من يبق بعدهم إلى عبادة الاوثان وهم المعبر عنهم بشرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة كما تقدم تقريره هناك ، وذكرت له هناك شاهدا من حديث ابن عمر ، فان كان حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا موافقا لحديث أبي هريرة فلا معنى لإنكاره أصلا ، وإن كان لم يرفعه وكان فيه قدر زائد يشمر بأن خروج القحطاني يكون في أوائل الاسلام فعاوية معذور في انكار ذلك عليه ، وقد ذكرت نبذة من أخبار القحطاني في شرح حديث أبي هريرة في الفتن . وقال ابن بطال : سبب انكار معاوية أنه حمل حديث عبد الله بن عمرو على ظاهره ، وقد يكون معناه أن قحطانيا يخرج في ناحية من النواحي فلا يعارض حديث معاوية ، والمراد بالأمر في حديث معاوية الخلافة كذا قال ، ونقل عن المهلب أنه يجوز أن يكون ملك يغلب على الناس من غير أن يكون خليفة ، وإنما أنكر معاوية خشية أن يظن أحد أن الخلافة تجوز في غير قريش ، فلما خطب بذلك دل على أن الحكم عندهم كذلك اذ لم ينقل أن أحدا منهم أنكر عليه . قلت : ولا يلزم من عدم انكارهم صحة انكار معاوية . ما ذكره عبد الله بن عمرو ، فقد قال ابن التين الذي أنكره معاوية في حديثه ما يقويه لقوله « ما أقاموا الدين ، فربما كان فيهم من لا يقيمه فيتسلط القحطاني عليه وهو كلام مستقيم . قوله ( فانه بلغني أن رجلا منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر ) أي تنقل ( عن رسول الله ﷺ في هـ ذا الكلام أن معاوية كان يراعي خاطر عمرو بن العاص ، فإثر أن ينص على تسمية ولده بل نسب ذلك إلى رجاء بطريق الإبهام ، ومراده بذلك عبد الله بن عمرو ومن وقع منه التحديث بما يضاهي ذلك ، وقوله « ليست في كتاب الله » أي القرآن ، وهو كذلك فليس فيه تنصيص على أن شخصا بعينه أو بوصفه يتولى الملك في هذه الأمة المحمدية ، وقوله « لا يؤثر » فيه تقوية ، لأن عبد الله بن عمرو لم يرفع الحديث المذكور إذ لو رفعه لم يتم نفي معاوية أن ذلك لا يؤثر عن رسول الله ﷺ ، ولعل أبا هريرة لم يحدث بالحديث المذكور حينئذ فانه كان يتوقى مثل ذلك كثيرا ، وإنما يقع منه التحديث به في حالة دون حالة وحيث يأمن الانكار عليه ويحتمل أن يكون مراد معاوية غير عبد الله بن عمرو فلا يكون ذلك نصا على أن عبد الله بن عمرو لم يرفعه . قوله ( وأولئك جهالكم ) أي الذين يتحدثون بأمر من أمور الغيب لا يستقنون فيها إلى الكتاب ولا السنة . قوله ( فإياكم والأمان ) بالثديد ويجوز التخفيف قوله ( التي تضل أهلها ) بضم أول « تضل » من الرباعي « أهلها » بالنصب على المفعولية . وروى بفتح أول تضل ورفع أهلها « والأمان » جمع أممية راجع إلى التقي ، وسيأتي تفسيره في آخر كتاب الأحكام ، ومناسبة ذكر ذلك تحذير من يسمع من القحطانيين من التمسك بالخبر المذكور فتحديثه نفسه أن يكون هو القحطاني ، وقد تكون له

قوة وعشيرة فيطمع في الملك ويستند إلى هذا الحديث فيفضل لمخالفته الحكم الشرعى في أن الآئمة من قريش . **قوله** ( فاني سمعت ) لما أنكر وحذر أراد أن يبين مستنده في ذلك . **قوله** ( ان هذا الأمر في قريش ) قد ذكرت شواهد هذا المتن في الباب الذى قبله . **قوله** ( لا يعادهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ) أى لا يئازعهم أحد في الأمر إلا كان مقهوراً في الدنيا معذباً في الآخرة . **قوله** ( ما أقاموا الدين ) أى مدة أقامتهم أمور الدين ، قيل يحتمل أن يكون مفهومه فإذا لم يقيموه لا يسمع لهم ، وقيل يحتمل أن لا يقام عليهم وان كان لا يجوز لمبايعةهم على ذلك ذكرهما ابن التين ، ثم قال ، وقد أجمعوا أنه أى الخليفة إذا دعا الى كفر أو بدعة أنه يقام عليه واختلفوا إذا غضب الأموال وسفك الدماء وانتهك هل يقام عليه أو لا انتهى . وما ادعاه من الاجماع على القيام فيما اذا دعا الخليفة الى البدعة مردود ، إلا أن حمل على بدعة تؤدى الى صريح الكفر ، وإلا فقد دعا المأمون والمعتصم والواثق الى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا العلماء من أجلها بالقتل والضرب والخبس وأنواع الاهانة ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك ، ودام الأمر بضع عشرة سنة حتى ولى المتوكل الخلافة فأبطل المحنة وأمر باظهار السنة ؟ وما نقله من الاحتمال في قوله « ما أقاموا الدين » خلاف ما تدل عليه الاخبار الواردة في ذلك الدالة على العمل بمفهومه أو أنهم اذا لم يقيموا الدين يخرج الأمر عنهم . وقد ورد في حديث أبي بكر الصديق نظير ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن اسحق في « الكتاب الكبير » فذكر قصة سقيفة بنى ساعدة وبيعة أبي بكر وفيها « فقال أبو بكر : وان هذا الأمر في قريش ما أطاعوا الله واستقاموا على أمره » ، وقد جاءت الأحاديث التى أشرت اليها على ثلاثة أنحاء : الاول وعيدهم باللعن إذا لم يحافظوا على المأمور به كما فى الأحاديث التى ذكرتها في الباب الذى قبله حيث قال « الأمراء من قريش ما فعلوا ثلاثاً : ما حكموا فعدلوا ، الحديث وفيه « فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله » وليس فى هذا ما يقتضى خروج الأمر عنهم . الثانى وعيدهم بأن يسلب عليهم من يبالغ في أذيتهم ، فعند أحمد وأبى يعلى من حديث ابن مسعود رفعه « يامعشر قريش انكم أهل هذا الأمر ما لم تحدثوا » ، فإذا غيرتم بعث الله عليكم من يلحكم كما يلحق القضيبي ، ورجاله ثقات ، إلا أنه من رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه عبد الله بن مسعود ولم يدركه ، هذه رواية صالح بن كيسان عن عبيد الله ، وخالفه حبيب بن ابى ثابت فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابى مسعود الانصارى ولفظه « لا يزال هذا الأمر فيكم وانتم ولاتيه » الحديث أخرجه أحمد وفى سماع عبيد الله من ابى مسعود نظر مبنى على الخلاف في سنة وفاته « وله شاهد من مرسل عطاء بن يسار أخرجه الشافعى والبيهقى من طريقه بسند صحيح الى عطاء ولفظه « قال لقريش : انتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق ، الا ان تعدلوا عنه فتأخون كما تأمى هذه الجريدة » ، وليس فى هذا أيضاً تصريح بخروج الأمر عنه وان كان فيه إشعار به . الثالث الإذن في القيام عليهم وقتالهم والايذان بخروج الأمر عنهم كما أخرجه الطيالسى والطبرانى من حديث ثوبان رفعه « استقيموا لقريش ما استقاموا لكم ، فان لم يستقيموا فضعوا سيوفكم على عواتقكم فأبيدوا خضرأهم » ، فان لم تفعلوا فكونوا زراعين أشقياء » ، ورجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً لأن روايه سالم بن أبى الجعد لم يسمع من ثوبان . وله شاهد في الطبرانى من حديث النعمان بن بشير بمعناه . وأخرج أحمد من حديث ذى مخبر بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح الموحدة بعدها راء وهو ابن أخى النجاشى عن النبي ﷺ قال « كان هذا الأمر في حير فتزعه الله منهم وصيره في قريش وسيعود اليهم » ، وسنده جيد وهو شاهد قوى

لحديث القحطاني ، فان حمير يرجع نسبها إلى قحطان ، وبه يقوى أن مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين أنهم اذا لم يقيموا الدين خرج الأمر عنهم ، ويؤخذ من بقية الأحاديث أن خروجه عنهم إنما يقع بعد إيقاع ما هددوا به من اللعن أولاً وهو الموجب للخذلان وفساد التدبير ، وقد وقع ذلك في صدر الدولة العباسية ، ثم التهديد بتسليط من يؤذيهم عليهم ، ووجد ذلك في غلبة مواليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور عليه يقتنع بلذاته ويباشر الأمور غيره ، ثم اشتد الخطب فغلب عليهم الديلم فنضيقوهم في كل شيء حتى لم يبق للخليفة إلا الخطبة ، واقتسم المتغلبون الممالك في جميع الأقاليم ، ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الأمر منهم في جميع الأقطار ولم يبق للخليفة إلا مجرد الاسم في بعض الأمصار . **قوله** (تابعه نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد ابن جبير) يعني عن معاوية به ، وقد روينا موصولاً في معجم الطبراني الكبير والأوسط قال حدثنا بكر بن سبل حدثنا نعيم بن حماد فذكره مثل رواية شعيب ، إلا أنه قال بعد قوله فغضب و فقال سمعت ، ولم يذكر ما قبل قوله سمعت ، وقال في روايته و كب على وجهه ، بضم الكاف مبني لما لم يسم فاعله ، قال الطبراني في الأوسط : لم يروه عن معمر إلا ابن المبارك فنرد به نعيم وكذا أخرجه الذهلي في الزهريات ، عن نعيم وقال و كبه الله . . الحديث الثاني ، **قوله** (عاصم بن محمد) أي ابن زيد بن عبد الله بن عمر . **قوله** (قال ابن عمر) هو جد الراوى عنه . **قوله** (لا يزال هذا الأمر في قريش) أي الخلافة ، يعني لا يزال الذي يليها قرشياً . **قوله** (ما بقي منهم اثنان) قال ابن هبيرة : يحتمل أن يكون على ظاهره وأنهم لا يبق منهم في آخر الزمان إلا اثنان أمير ومؤمر عليه والناس لهم تبع . قلت : في رواية مسلم عن شيخ البخاري في هذا الحديث و ما بقي من الناس اثنان ، وفي رواية الاسماعيلي و ما بقي في الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى ، وليس المراد حقيقة العدد ، وإنما المراد به انتفاء أن يكون الأمر في غير قرش ويحتمل أن يحمل المطلق على المقيد في الحديث الأول ويكون التقدير لا يزال هذا الأمر ، أي لا يسمى بالخليفة إلا من يكون من قرش إلا أن يسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهراً واما أن يكون المراد بلفظه الأمر وإن كان لفظه لفظ الخبر ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قرش في بعض الأقطار دون بعض ، فان بالبلاد اليمنية وهي النجود منها طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تنزل ملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة ، وأما من بالحجاز من ذرية الحسن ابن علي وهم أمراء مكة وأمراء ينبع ومن ذرية الحسين بن علي وهم أمراء المدينة فانهم وإن كانوا من صميم قرش لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية ، فبقى الأمر في قرش بقطر من الأقطار في الجملة ، وكبير أولئك أي أهل اليمن يقال له الامام ، ولا يتولى الإمامة فيهم إلا من يكون عالماً متحريراً للعدل . وقال الصكرمانى : لم يخل الزمان عن وجود خليفة من قرش اذ في المغرب خليفة منهم على ما قبل وكذا في مصر . قلت : الذى في مصر لاشك في كونه قرشياً لأنه من ذرية العباس ، والذى في صعدة وغيرها من اليمن لاشك في كونه قرشياً لأنه من ذرية الحسين بن علي ، وأما الذى في المغرب فهو حفصى من ذرية أبي حفص صاحب ابن تومرت وقد انتسبوا إلى عمر ابن الخطاب وهو قرشى . ولحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البزار بلفظ و لا يزال هذا الدين واصباً ما بقي من قرش عشرون رجلاً ، وقال النووي : حكم حديث ابن عمر مستمر الى يوم القيامة ما بقي من الناس اثنان ، وقد ظهر ما قاله **بني** فن رزمنه إلى الآن لم تنزل الخلافة في قرش من غير مزاحمة لهم على ذلك ، ومن تغلب على الملك بطريق الشركة لا ينكر أن الخلافة في قرش وإنما يدعى أن ذلك بطريق النيابة عنهم انتهى . وقد

أورد عليه أن الخوارج في زمن بنى أمية تسموا بالخلافة واحداً بعد واحد ولم يكونوا من قريش ؛ وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم بمصر والشام والحجاز ولبعضهم بالعراق أيضاً وأزيل الخلافة ببغداد قدر سنة ؛ وكانت مدة بنى عبيد بمصر سوى ما تقدم لهم بالمغرب تزيد على مائتي سنة ، وادعى الخلافة عبد المؤمن صاحب ابن تومرت وليس بقريشي وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب الى اليوم ، والجواب عنه أما عن بنى عبيد فانهم كانوا يقولون انهم من ذرية الحسين بن علي ولم يبايعوه إلا على هذا الوصف ، والذين أثبتوا نسبهم ليسوا بدون من نفاه ، وأما سائر من ذكر ومن لم يذكر فهم من المتغلبين وحكمهم حكم البغاة فلا عبرة بهم وقال القرطبي : هذا الحديث خبر عن المشروعية أى لا تتعقد الامامة الكبرى إلا لقريشى مهما وجد منهم أحد ، وكأنه جنح الى أنه خبر بمعنى الامر ، وقد ورد الامر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه ، قدموا قريشاً ولا تقدموها أخرجه البيهقي ؛ وعند الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله ، وفي نسخة أبي النيمان عن شعيب عن أبي هريرة عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة مرسل أنه بلغه مثله ، وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب أنه بلغه مثله ، وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه ، الناس تبع لقريش في هذا الشأن ، أخرجاه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم أيضاً من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الاعرج عن أبي هريرة ، وتقدم في مناقب قريش ، وأخرجه مسلم أيتنا من رواية همام عن أبي هريرة ولاحد من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة مثله لكن قال : في هذا الامر ، وشاهده عند مسلم عن جابر كالاول ، وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد ، وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية ، وعند البزار من حديث علي ، وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن أبي الهزيل قال : لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل : لئن لم تنه قريش لتجعلن هذا الامر في جمهور من جماهير العرب غيرهم ، فقال عمرو بن العاص ، كذبت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : قريش قادة الناس ، قال ابن المنير : وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكر فانه يكون مفهوم لقب ولا حجة فيه عند المحققين ، وانما الحجة وقوع المبتدأ معرقاً باللام الجنسية لأن المبتدأ بالحقيقة ههنا هو الامر الواقع صفة لهذا وهذا لا يوصف إلا بالجنس ، فقتضاه حصر جنس الامر في قريش ، فيصير كأنه قال : لا أمر إلا في قريش ، وهو كقولهم : الشفعة فيما لم يقسم ، والحديث وان كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الامر كأنه قال ائتموا بقريش خاصة ، وبقية طرق الحديث تؤيد ذلك ، ويؤخذ منه أن الصحابة اتفقوا على افادة المفهوم للحصر خلافاً لمن أنكر ذلك ، والى هذا ذهب جمهور أهل العلم أن شرط الامام أن يكون قرشياً ، وقيد ذلك طوائف ببعض قريش فقالت طائفة لا يجوز إلا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا اختلافاً شديداً في تعيين بعض ذرية علي . وقالت طائفة يختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني وأتباعه . ونقل ابن حزم أن طائفة قالت : لا يجوز إلا في ولد جعفر بن أبي طالب ، وقالت أخرى في ولد عبد المطلب . وعن بعضهم لا يجوز إلا في بنى أمية ، وعن بعضهم لا يجوز إلا في ولد عمر ، قال ابن حزم ولا حجة لأحد من هؤلاء الفرق . وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة : يجوز أن يكون الامام غير قرشي ، وانما يستحق الامامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان عربياً أم عجمياً ، وبالعكس ضرار بن عمرو فقال : تولية غير القرشي أولى لانه يكون أقل عشيرة فاذا عصي كان أمكن لخلعه . وقال أبو بكر بن الطيب : لم يعرج المسلمون على



هذا القول بعد ثبوت حديث « الأئمة من قريش » وعمل المسلمون به قرناً بعد قرن وانعقد الاجماع على اعتبار ذلك قبل أن يقع الاختلاف . قلت : قد عمل بقول ضرار من قبل أن يوجد من قام بالخلافة من الخوارج على بنى أمية كقطرى بفتح القاف والطاء المهمة ودامت فتنتهم حتى أبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة ، وكذا تسمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج ممن قام على الحجاج كابن الأشعث ، ثم تسمى بالخلافة من قام في قطر من الأقطار في وقت ما فنسب بالخلافة وليس من قريش كبنى عباد وغيرهم بالاندلس كعبد المؤمن وذريته ببلاد المغرب كلها ، وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقرولوا بأقوالهم ولا تذهبوا بأرائهم بل كانوا من أهل السنة داعين إليها . وقال عياض : اشتراط كون الإمام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدوها في مسائل الاجماع ، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الأمصار ، قال : ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعتزلة لما فيه من مخالفة المسلمين . قلت : ويحتاج من نقل الاجماع الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك ، فقد أخرج أحمد عن عمر بن سعد رجاله ثقات أنه قال « ان أدركني أجلى وأبو عبيدة حتى استخلفته ، فذكر الحديث وفيه » فان أدركني أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل » الحديث ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش ، فيحتمل أن يقال : لعل الاجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشياً أو تغير اجتهاد عمر في ذلك والله أعلم ، وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم في الحروب فليس من الإمامة العظمى في شيء ، بل فيه أنه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه الفقهاء من الشافعية وغيرهم أنه إذا لم يوجد قرشي يستخلف كنانى فإن لم يوجد فن بنى اسماعيل فإن لم يوجد منهم أحد مستجمع شرائط فعجمي وفي وجه جرهمي وإلا فن ولد اسحق ، قالوا : وانما فرض الفقهاء ذلك على عاداتهم في ذكر ما يمكن أن يقع عقلا وإن كان لا يقع عادة أو شرعاً . قلت والذي حل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض وخبر الصادق لا يتخلف ، وأما من حمله على الأمر فلا يحتاج الى هذا التأويل ، واستدل بقوله « قدموا قريشاً ولا تقدموها » وبغيره من أحاديث الباب على رجحان مذهب الشافعي لورود الأمر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً . قال عياض : ولا حجة فيها لأن المراد بالأئمة في هذه الاحاديث الخلفاء ، وإلا فقد قدم النبي ﷺ سالماً مولى أبي حذيفة في إمامة الصلاة ووراءه جماعة من قريش ، وقدم زيد بن حارثة وابنه أسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وعمر بن العاص في التأمير في كثير من البعث والسرايا ومعهم جماعة من قريش . وتعقبه النووي وغيره بأن في الأحاديث ما يدل على أن للقرشي منية على غيره ، فيصح الاستدلال به لترجيح الشافعي على غيره ، وليس مراد المستدل به أن الفضل لا يكون إلا للقرشي بل المراد أن كونه قرشياً من أسباب الفضل والتقدم كما أن من أسباب الفضل والتقدم الورع والفقه والقراءة والسن وغيرها ، فالمستويان في جميع الخصال إذا اختلف أحدهما بخصلة منها دون صاحبه ترجح عليه فيصح الاستدلال على تقديم الشافعي على من ساواه في العلم والدين من غير قريش لأن الشافعي قرشي ، وعجب قول الفرطبي في « المفهم » بعد أن ذكر ما ذكره عياض : ان المستدل بهذه الاحاديث على ترجيح الشافعي صحبته غفلة قارنها من صميم التقليد طيشه ، كذا قال ولعل الذي أصابته الغفلة من لم يفهم مراد المستدل والعلم عند الله تعالى

### ٣ - باب أجر من قضى بالحكمة

قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾

٧١٤١ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن إسماعيل عن قيس **عن** عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها »

**قوله** ( باب أجر من قضى بالحكمة ) سقط لفظ « أجر » ، من رواية أبي زيد المروزي ، وعلى تقدير ثبوتها فليس في الباب ما يدل عليه فيمكن أن يؤخذ من لازم الاذن في تغيبط من قضى بالحكمة ، فانه يقتضى ثبوت الفضل فيه ، وما ثبت فيه الفضل ترتب عليه الاجر والعلم عند الله . **قوله** ( لقوله تعالى : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) وجه الاستدلال بالآية لما ترجم به أن منطوق الحديث دل على أن من قضى بالحكمة كان محمودا حتى أنه لا حرج على من تمى أن يكون له مثل الذي له من ذلك ليحصل له مثل ما يحصل له من الاجر وحسن الذكر ، ومفهومه يدل على أن من لم يفعل ذلك فهو على العكس من فاعله ، وقد صرحنا الآية بأنه فاسق ، واستدلال المصنف بها يدل على أنه يرجح قول من قال إنها عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين ، وحكي ابن التين عن الداودي أن البخاري اقتصر على هذه الآية دون ما قبلها عملا بقول من قال ان الآيتين قبلها نزلتا في اليهود والنصارى ، وتعقبه ابن التين بأنه لا قائل بذلك ، قال : ونسق الآية لا يقتضى ما قال ، قلت : وما نفاه ثابت عن بعض التابعين في تفسير الطبري وغيره ؛ ويظهر أن يقال إن الآيات وإن كان سببها أهل الكتاب لكن عمومها يتناول غيرهم ، لكن لما تقرر من قواعد الشريعة أن مرتكب المعصية لا يسمى كافرا ولا يسمى أيضا ظالما لأن الظلم قد فسر بالشرك ، بقيت الصفة الثالثة ، فمن ثم اقتصر عليها . وقال إسماعيل القاضي في « أحكام القرآن » ، بعد أن حكى الخلاف في ذلك : ظاهر الآيات يدل على أن من فعل مثل ما فعلوا واخترع حكما يخالف به حكم الله وجعله ديننا يعمل به فقد لزمه مثل ما لزمهم من الوعيد المذكور حاكما كان أو غيره . وقال ابن بطال : مفهوم الآية أن من حكم بما أنزل الله استحق جزيل الاجر ، ودل الحديث على جواز منافسته فاقتضى أن ذلك من أشرف الاعمال وأجل ما يتقرب به الى الله ، ويؤيده حديث عبد الله بن أبي أوفى رفعه « الله مع القاضي ما لم يحجر » الحديث أخرجه ابن المنذر . قلت : وأخرجه أيضاً ابن ماجه والترمذي واستغفره ، وصححه ابن حبان والحاكم . **قوله** ( حدثنا شهاب بن عباد ) هو ابن عمر العبدى ، وإبراهيم بن حميد هو الرؤاسي بضم الراء وتخفيف الهمزة ثم مهملة ، وإسماعيل هو ابن أبي خالد ، وقيس هو ابن أبي حازم ، وعبد الله هو ابن مسعود ، والسند كله كوفيون . **قوله** ( لا حسد إلا في اثنتين ) رجل بالجر ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أعنى . **قوله** ( على هلكته ) بفتحات أى على إهلاكه أى لإنفاقه ( في الحق ) . **قوله** ( وآخر آتاه الله حكمة ) في رواية ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد الماضية في كتاب العلم ، ورجل آتاه الله الحكمة ، وقد مضى شرحه مستوفى هناك وأن المراد بالحكمة القرآن كما في حديث ابن عمر ، أو أعم من ذلك ، وضابطها ما منع الجهل وزجر عن القبح . قال ابن المنير : المراد بالحسد هنا الغبطة ، وليس المراد بالنفي

حقيقته وإلا لزم الخلف ، لأن الناس حسدوا في غير هاتين الخصلتين وغبطوا من فيه سواهما فليس هو خيرا ، وإنما المراد به الحكم ومعناه حصر المرتبة أدليا من الغبطة في هاتين الخصلتين فكأنه قال هما آكد القربات التي يغبط بها . وليس المراد نفي أصل الغبطة بما سواهما فيكون من مجاز التخصيص ، أى لا غبطة كاملة التأكيد لنا كيد أجرا متعلقها إلا الغبطة بهاتين الخصلتين . وقال السكرماني : الخصلتان المذكورتان هنا غبطة لا حسد ؛ لكن قد يطلق أحدهما على الآخر ، أو المعنى لا حسد إلا فيهما ، وما فهمنا ليس بحسد فلا حسد فهو كما قيل في قوله تعالى ﴿ لا يذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ﴾ وفي الحديث الترغيب في ولاية القضاء لمن استجمع شروطه وقوى على أعمال الحق ووجد له أعوانا لما فيه من الأمر بالمعروف ونصر المظلوم وأداء الحق لمستحقه وكف يد الظالم والاصلاح بين الناس وكل ذلك من القربات ، ولذلك تولاه الانبياء ومن بعدهم من الخلفاء الراشدين ، ومن ثم اتفقوا على أنه من فروض السكمانية ، لأن أمر الناس لا يستقيم بدونه ، فقد أخرج البيهقي بسند قوى : أن أبا بكر لما ولي الخلافة ولي عمر القضاء ، وبسند آخر قوى أن عمر استعمل عبد الله بن مسعود على القضاء ، وكتب عمر إلى عماله : استعملوا صالحكم على القضاء وأكفوه . وبسند آخر إن أن معاوية سأل أبا الدرداء وكان يقضى بدمشق ، من لهذا الأمر بعدك ، قال فضالة بن عبيد : وهؤلاء من أكابر الصحابة وفضلائهم . وإنما فر منه من فر خشية العجز عنه وعند عدم المعين عليه . وقد يتعارض الأمر حيث يقع تولية من يشتد به الفساد إذا امتنع المصلح والله المستعان . وهذا حيث يكون هناك غيره ، ومن ثم كان السلف يمتنعون منه ويفرون إذا طلبوا له . واختلفوا هل يستحب لمن استجمع شرائطه وقوى عليه أو لا ؟ والثاني قول الأكثر لما فيه من الخطر والغرر ، ولما ورد فيه من التشديد . وقال بعضهم : إن كان من أهل العلم وكان خاملا بحيث لا يحمل عنه العلم أو كان محتاجا للقاضى رزق من جهة ليست بحرام استحب له ليرجع إليه في الحكم بالحق وينتفع بعلمه ، وإن كان مشهورا فلاولى له الإقبال على العلم والتموى ، وأما إن لم يكن في البلد من يقوم مقامه فإنه يتعين عليه لسكونه من فروض السكمانية لا يقدر على القيام به غيره فيمتعين عليه . وعن أحمد : لا يأثم لانه لا يجب عليه إذا أضر به نفع غيره ولا سيما من لا يمكنه عمل الحق لانتشار الظلم

#### ٤ - باب السمع والطاعة للإمام ، ما لم تكن معصية

٧١٤٢ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن شعبة عن أبي التياح عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . **اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عبديكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة** ،

٧١٤٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد عن الجملي عن أبي رجاء عن ابن عباس يرويه قال : قال النبي ﷺ . **من رأى من أميره شيئا يسكره فليصبره ، فإنه ليس أحد يبارق الجماعة شبرا فموت إلا مات ميتة جاهلية** ،

٧١٤٤ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** يحيى بن سعيد عن عبيد الله **حدثني** نافع عن عبد الله رضي الله عنه من النبي ﷺ قال : **السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر بمعصية فلا**

٢ - ١٦ ج ١٣ - فتح الباري

سمع ولا طاعة»

٧١٤٥ - **حديث** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن «عن علي رضي الله عنه قال: بعث النبي ﷺ مربيةً وأمر عليهم رجلاً من الأنصار وأمرهم أن يطيعوه، فغضب عليهم وقال: أليس قد أمر النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى قال: قد عزمت عليكم لما جئتم حطاباً وأوقدتم ناراً ثم دخلتم فيها. فجمعوا حطاباً فأوقدوا ناراً؛ فلما هموا بالدخول فقاموا ينظرون بعضهم إلى بعض فقال بعضهم: إنما تبعنا النبي ﷺ فرأرأ من النار أفندخلها؟ فبينما هم كذلك إذ أخذت النار وسكن غضبه فذكر لابي ﷺ فقال: لو دخلوها ماخر جوا منها أبداً، إنما الطاعة في المعروف»

**قوله** (باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية) إنما قيده بالإمام وإن كان في أحاديث الباب الأمر بالطاعة لكل أمير ولو لم يكن إماماً لأن محل الأمر بطاعة الأمير أن يكون مؤمراً من قبل الإمام. وذكر فيه أربعة أحاديث: الأول، **قوله** (عن أبي ثبياح) بمشاة مفتوحة وتحتانية مشددة وآخره مهملة وهو يزيد بن حميد الضبعي، وتقدم في الصلاة من وجه آخر التصريح بقول شعبة «حدثني أبو الثبياح». **قوله** (اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل) بضم المشاة على البناء النجول أي جعل عاملاً بأن أمر إمارة عامة على البلد مثلاً أو ولي فيها ولاية خاصة كالإمامة في الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب، فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجتمع له الأمور الثلاثة ومن يختص ببعضها. **قوله** (حبشى) بفتح المهملة والموحدة بعدها معجمة منسوب إلى الحبشة، ومضى في الصلاة في «باب إمامة العبد» عن محمد بن بشار عن يحيى القطان بلفظ «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشى» وفيه بعد باب من رواية غندر عن شعبة بلفظ، قال النبي ﷺ لأبي ذر اسمع وأطع ولو لحبشى، وقد أخرج مسلم من طريق غندر عن شعبة بإسناد آخر إلى أبي ذر أنه انتهى إلى الرتبة فإذا عيد يؤمهم فذهب يتأخر لأجل أبي ذر فقال أبو ذر «أوصاني خليلي، فذكر نحوه». وظهرت بهذه الرواية الحكمة في تخصيص أبي ذر بالامر في هذه الرواية. وقد جاء في حديث آخر الامر بذلك عموماً؛ ولمسلم أيضاً من حديث أم الحصين «اسمعوا وأطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يقودكم بكتاب الله». **قوله** (كان رأسه زبيبة) واحدة الزبيب المأكول المعروف السكاكين من الغنم إذا جف، وإنما شبه رأس الحبشى بازبيبة لتجمعها ويكون شعره أسود، وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في «كتاب الصلاة» ونقل ابن بطال عن المهلب قال: **قوله** «اسمعوا وأطيعوا» لا يوجب أن يكون المستعمل للعبد إلا إمام قرشي، لما تقدم أن الإمامة لا تكون إلا في قرشي. وأجمعت الأمة على أنها لا تكون في العبيد. قلت: ويحتمل أن يسمى عبداً باعتبار ما كان قبل العتق، وهذا كله إنما هو فيما يكون بطريق الاختيار، وأما لو تغلب عبد حقيقة بطريق الشوكة فإن طاعته تجب احتراماً للمنته مالم يأمر بمعصية كما تقدم تقريره، وفيه المراد أن الإمام الأعظم إذا استعمل العبد الحبشى على إمارة بلد مثلاً وجبت طاعته، وليس فيه أن العبد الحبشى يكون هو الإمام الأعظم. وقال الخطابي: قد يضرب المثل بما لا يقع في الوحود، بمعنى وهذا من ذاك أطلق العبد الحبشى مألغة في الأمر بالطاعة وإن كان لا يتصور شرعاً أن

إلى ذلك . الحديث الثاني ، قوله (حماد) هو ابن زيد ، والجعد هو أبو عثمان ، وأبو رجاء هو المطاردى ، وتقدم الكلام على هذا السند في أوائل الفتن . قوله ( يرويه ) هو في معنى قوله عن النبي ﷺ ، وقد تقدم كذلك في أوائل الفتن من طريق عبد الوارث عن الجعد وتقدمت مباحثه هناك . الحديث الثالث ، قوله ( عن عبيد الله ) هو ابن عمر العمرى ، وعبد الله صحابه هو ابن عمر . قوله ( فيما أحب وكره ) في رواية أبي ذر « فيما أحب أو كره » . قوله ( ما لم يؤمر بمعصية ) هذا يقيد ما أطلق في الحديثين الماضيين من الأمر بالسمع والطاعة ولو لحبشى ، ومن الصبر على ما يقع من الأمير بما يكره ، والوعيد على مفارقة الجماعة . قوله ( فاذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة ) أى لا يجب ذلك بل يحرم على من كان قادراً على الامتناع ، وفي حديث ماذا عند أحمد « لا طاعة لمن لم يطع الله » ، وعنده وعند البزار في حديث عمران بن حصين والحكم بن عمرو الغفارى « لا طاعة في معصية الله » ، وسنده قوى ، وفي حديث عبادة بن الصامت عند أحمد والطبرانى « لا طاعة لمن عصى الله تعالى » ، وقد تقدم البحث في هذا الكلام على حديث عبادة في الأمر بالسمع والطاعة ، إلا أن تروا كفرةً بواحاً بما ينهى عن إعادته وهو في « كتاب الفتن » ، وملخصه أنه ينزل بالكفر اجماعاً فيجب على كل مسلم القيام في ذلك ، فمن قوى على ذلك فله الثواب ، ومن داهن فعليه الإثم ، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض . الحديث الرابع ، قوله ( عن أبي عبد الرحمن ) هو السلبى ، وعلى هو ابن أبي طالب . قوله ( وأمر عليهم رجالاً من الأنصار ) تقدم البحث فيه والجواب عن غلط راويه في « كتاب المغازى » . قوله ( فأوقدوا ناراً ) كذا وقع ، وتقدم بيانه في المغازى والاحكام أن أميرهم غضب منهم فقال أوقدوا ناراً ، وقوله « قد عزم عليكم لما » بالتخفيف وجاء بالتشديد فقيل إنها بمعنى « إلا » وقوله « خمدت » بالمعجمة رفعت الميم وضبط في بعض الروايات بكسر الميم ولا يعرف في اللغة قاله ابن التين . قال : ومعنى خمدت سكن لها وان لم يطفأ جمرها فإن طفي قيل خمدت . وقوله « لو دخلوها ماخرجوا منها » قال الداودى : يريد تلك النار لأنهم يموتون بتحريقها فلا يخرجون منها أحياء ، قال : وليس المراد بالنار نار جهنم ولا أنهم مخلدون فيها لأنه قد ثبت في حديث الشفاعة ويخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان ، قال : وهذا من المعارض التي فيها مندوحة ، يريد أنه سبق مساق الزجر والتخويف ليفهم السامع أن من فعل ذلك خلد في النار ، وليس ذلك مراداً وإنما أريد به الزجر والتخويف ، وقد تقدم له توجيهات في « كتاب المغازى » ، وكذا قوله « إنما الطاعة في المعروف » ، وتقدم شرحه مستوفى في « باب سرية عبد الله بن حذافة » من « كتاب المغازى » ، وتقدم شيء منه أيضاً في تفسير سورة النساء في قوله ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُلَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ وقد قيل أنه لم يقصد دخولهم النار حقيقة وإنما أشار لهم بذلك إلى أن طاعة الأمير واجبة ومن ترك الواجب دخل النار ، فاذا شق عليكم دخول هذه النار فكيف بالنار الكبرى ، وكأن قصده أنه لو رأى منهم الجِد في ولوجها لمنعهم

### ٥ - باب من لم يسأل الإمارة أعانهُ الله عليها

٧١٤٦ - حَرْشُ حَجَّاجِ بْنِ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ :

قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ : يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَها عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَتَلَتْ لَهَا ، وَإِنْ أُعْطِيتَها

عن غير مسألة أهدت عليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك راثت الذي هو خير »

### ٦ - باب من سأل الإمامة وكل إليها

٧١٤٧ - **حديث** أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا يونس عن الحسن قال « حدثني عبد الرحمن بن سمرة قال : قال لي رسول الله ﷺ : يا عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمامة ، فإن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها . وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فافئت الذي هو خير وكفر عن يمينك »

**قوله** ( باب من لم يسأل الإمامة أعانه الله عليها ) ذكر فيه حديث عبد الرحمن بن سمرة ، لا تسأل الإمامة ، ثم قال بعده « باب من سأل الإمامة وكل إليها » وذكر الحديث المذكور ، وقد تقدم الكلام على سنده في كتاب كفارة الإيمان ، وعلى قوله « وإذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر » وأما قوله « لا تسأل الإمامة » فهو الذي في أكثر طرق الحديث ، ووقع في رواية يونس بن عبيد عن الحسن بالفظ « لا يتمنن » بصيغة النهي عن التمني مؤكدا بالنون الثقيلة ، والنهي عن التمني أبلغ من النهي عن الطلب ، **قوله** ( عن مسألة ) أي سؤال . **قوله** ( وكلت إليها ) بضم الواو وكسر الكاف مخففا ومشددا وسكون اللام ، ومعنى الخفف أي صرف إليها ومن وكل إلى نفسه هلك ، ومنه في إعدام « ولا تكن إلى نفسي » وكل أمره إلى فلان صرفه إليه ؛ ووكله بالتشديد استحفظه ، ومعنى الحديث أن من طلب الإمامة فأعطيا تركت إعانته عليها من أجل حرصه ، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه فيدخل في الإمامة القضاء والحسبة ونحو ذلك وأن من حرص على ذلك لا يعان ، ويعارضه في الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رفعه « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة » ومن غلب جوره عدله فله النار ، والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولي ، أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية ، وقد تقدم من حديث أبي موسى « إنا لا نؤلى من حرص » ولذلك عبر في مقابلة بالإعانة ، فإن من لم يكن له من الله عون على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل فلا ينبغي أن يجاب سؤاله ، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة ، فمن لم يكن له من الله إعانة تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه ، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلا ، بل إذا كان كافيا وأعطيها من غير مسألة فقد وعده الصادق بالإعانة ، ولا يخفى ما في ذلك من الفضل . قال المهلب : جاء تفسير الإعانة عليها في حديث بلال بن مرداس عن خيشمة عن أنس رفعه « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده » أخرجه ابن المنذر . قلت : وكذا أخرجه الترمذي من طريق أبي عوانة عن عبد الأعلى الشعلبي ، وأخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي عوانة ومن طريق إسرائيل عن عبد الأعلى فأسقط خيشمة من السند ، قال الترمذي . ورواية أبي عوانة أصح ، وقال في رواية أبي عوانة حديث حسن غريب ، وأخرجه الحاكم من طريق إسرائيل وصححه . وتعقب بأن ابن معين لين خيشمة وضعف عبد الأعلى ، وكذا

قال الجمهور في عبد الأعلى : ليس بقوى . قال المهبلي : وفي معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلاً لذلك هيبة له وخوفاً من الوقوع في المخذور فإنه يمان عليه إذا دخل فيه ، ويسدد ؛ والأصل فيه أن من تواضع لله رفعه الله ، وقال ابن التين : هو محمول على الغالب ، والألف قد قال يوسف ( اجعلني على خزان الأرض ) وقال سليمان ( وهب لي ملكاً ) قال : ويحتمل أن يكون في غير الانبياء .

#### ٧ - باب ما يكره من الحرص على الإمارة

٧١٤٨ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : إنكم ستحرصون على الإمارة ، وستكون ندامة يوم القيامة ، فنعم المرضة ونست الفاطمة . » وقال محمد بن بشار **حدثنا** عبد الله بن سحران **حدثنا** عبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري عن عمر بن الحسك عن أبي هريرة . . قوله

٧١٤٩ - **حدثنا** محمد بن العلاء **حدثنا** أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة « عن أبي موسى رضى الله عنه قال : دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي ، فقال أحد الرجلين : أصرنا يا رسول الله ، وقال الآخر مثله ، فقال : إنا لا نؤتي هذا من سألناه ولا من حرصنا عليه »

**قوله** ( باب ما يكره من الحرص على الإمارة ) أى على تحصيلها ، ووجه السكرامة مأخوذاً مما سبق في الباب الذى قبله . **قوله** ( عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ) هكذا رواه ابن أبي ذئب مرفوعاً ، وأدخل عبد الحميد بن جعفر بين سعيد وأبي هريرة رجلاً ولم يرفعه ؛ وابن أبي ذئب أتقن من عبد الحميد وأعرف بحديث المقبري منه فروايته هي المعتمدة ، وعقبه البخاري بطريق عبد الحميد إشارة منه إلى امكان تصحيح القولين ؛ فلهذا كان عند سعيد عن عمر بن الحسك عن أبي هريرة موقوفاً على ما رواه عنه عبد الحميد ؛ وكان عنده عن أبي هريرة بغير واسطة مرفوعاً ، اذ وجدت عند كل من الراويين عن سعيد زيادة ؛ ورواية الوقف لاتعارض رواية الرفع لأن الراوى قد ينشط فيسند وقد لا ينشط فيقف . **قوله** ( انكم ستحرصون ) بكسر الراء ويجوز فتحها ، ووقع في رواية شياذة عن ابن أبي ذئب « ستعرضون ، بالعين وأشار إلى أنها خطأ . **قوله** ( على الإمارة ) يدخل فيه الإمارة العظمى وهي الخلافة ، والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد ، وهذا لإخبار منه ﷺ بالشئ قبل وقوعه فوقع كما أخبر . **قوله** ( وستكون ندامة يوم القيامة ) أى لمن لم يعمل فيها بما ينبغي ، وزاد في رواية شياذة « وحسرة » ، ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبراني بسند صحيح عن عوف بن مالك بلفظ « أولها ملامة ؛ وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلا من عدل » ، وفي الطبراني الأوسط من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن أبي صالح عن أبي هريرة قال شريك : لا أدري رفعه أم لا ؛ قال « الإمارة أولها ندامة ، وأوسطها غرامة ، وآخرها عذاب يوم القيامة » وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفعه بلفظ « أولها ملامة وثانيها ندامة » أخرجه الطبراني وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه « نعم الشئ الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، وبئس الشئ الإمارة لمن أخذها بغير

حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة ، وهذا يقيد ما أطلق في الذى قبله ، ويقيده أيضا ما أخرج مسلم عن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله ألا تستعملني ؟ قال : إنك ضعيف ، وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذى عليه فيها ، قال النووي : هذا أصل عظيم فى اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف . وهو فى حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط منه إذا جوزى بالخزى يوم القيامة ، وأما من كان أهلا وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار ، ولكن فى الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها والله أعلم . **قوله** ( فنعم المرضعة وبئست الفاطمة ) قال الداودى : نعم المرضعة أى فى الدنيا ، وبئست الفاطمة أى بعد الموت ، لأنه يصير الى المحاسبة على ذلك ، فهو كالذى يقطع قبل أن يستغنى فيكون فى ذلك هلاكه . وقال غيره : نعم المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ السكامة وتحصيل اللذات الحسية والوهمية حال حصولها ، وبئست الفاطمة عند الانفصال عنها بموت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات فى الآخرة . تنبيه : ألحقت التاء فى « بئست » دون نعم ، والحكم فيها اذا كان فاعلها مؤثرا جواز الإلحاق وتركه ، فوقع التفتن فى هذا الحديث بحسب ذلك . وقال الطيبي : إنما لم يلحقها بنعم لأن المرضعة مستعارة للإمارة وتأنيتها غير حقيقى فترك إلحاق التاء بها والخافق بئس نظرا إلى كون الإمارة حينئذ داهية دهياء . قال : وإنما أتى بالتاء فى الفاطمة والمرضعة إشارة إلى تصوير تينك الحالتين المتجددتين فى الإرضاع والطمع . **قوله** ( وقال محمد بن بشار ) هو بشار ، ووقع فى مستخرج أبى نعيم أن البخارى قال « حدثنا محمد بن بشار » وعبد الله بن حمران هو بصرى صدوق وقد قال ابن حبان فى الثقات : يخطئ وماله فى الصحيح إلا هذا الموضع . وعبد الحميد بن جعفر هو المدنى لم يخرج له البخارى إلا تعليقا ، وعمر بن الحسك أى ابن ثوبان مدنى ثقة أخرج له البخارى فى غير هذا الموضع تعليقا كما تقدم فى الصيام . **قوله** ( عن أبى هريرة ) أى مرقوقا عليه . **قوله** فى حديث أبى موسى ( ولا من حرص عليه ) بفتح المهملة والراء ، وقد تقدم مطولا من وجه آخر عن أبى بردة عن أبى موسى فى استئابة المرتدين وذكرت شرحه هناك . وفى الحديث أن الذى يناله المتولى من النعماء والسرور دون ما يناله من البأساء والضراء ، إما بالعزل فى الدنيا فيصير حاملا وإما بالماؤاخذة فى الآخرة وذلك أشد ، نسأل الله العفو . قال القاضى البيضاوى : فلا ينبغي لعاقل أن يفرح بلذة يعقبها حسرات ، قل المهاب : الحرص على الولاية هو السبب فى اقتتال الناس عليها حتى سفكت الدماء واستبيحت الأموال والفروج وعظم الفساد فى الأرض بذلك ووجه الندم أنه قد يقتل أو يعزل أو يموت فيندم على الدخول فيها لأنه يطالب بالتبعات التى ارتكبها وقد فاته ما حرص عليه بمفارقته ، قال : ويستثنى من ذلك من تعين عليه كأن يموت الوالى ولا يوجد بعده من يقوم بالأمر غيره ، وإذا لم يدخل فى ذلك يحصل الفساد بضيايع الأحوال . قلت : وهذا لا يخالف ما فرض فى الحديث الذى قبله من الحصول بالطلب أو بغير طلب بل فى التعبير بالحرص إشارة إلى أن من قام بالأمر عند خشية الضياع يكون كمن أعطى بغير سؤال لفقد الحرص غالبا عن هذا شأنه ، وقد يغتفر الحرص فى حق من تعين عليه لسكونه يصير واجبا عليه ، وتولية القضاء على الإمام فرض عين وعلى القاضى فرض كفاية اذا كان هناك غيره

### ٨ - باب من استرعى رعية فلم ينصح

٧١٥٠ - **حدثنا أبو نعيم** **حدثنا أبو الأشعث** ، عن الحسن « أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار



في مرضه الذي مات فيه ، فقال له معقل : إني محدثت حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ، سمعت النبي ﷺ يقول : ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحطها بنصحيه لم يجد راحة الجنة »

٧١٥١ - حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا حسين الجعفي قال زائدة ذكره هشام عن الحسن قال : أنينا معقل بن يسار نموده فدخل علينا عبيد الله ، فقال له : « قل : أحديثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ فقال : ما من والد يمل رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لم إلا حرم الله عليه الجنة »

قوله ( باب من استرعى ) بضم المثناة على البناء الجعول . قوله ( رعية فلم ينصح ) أى لها . قوله ( أبو الأشهب ) هو جعفر بن حبان بمهمله وتحتانية ثقيلة . قوله ( عن الحسن ) هو البصرى ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق شيان عن أبي الأشهب « حدثنا الحسن » . قوله ( أن عبيد الله بن زياد ) يعنى أمير البصرة في زمن معاوية وولده يزيد ، ووقع في رواية هشام المذكورة بعد هذه ما يدل على أن الحسن حضر ذلك من عبيد الله بن زياد عند معقل قوله ( عاد معقل بن يسار ) بتحتانية ثم مهمله خفيفة هو المازني الصحابي المشهور . قوله ( في مرضه الذي مات فيه ) كانت وفاة معقل بالبصرة فيما ذكره البخاري في الأوسط ما بين الستين الى السبعين وذلك في خلافة يزيد بن معاوية . قوله ( فقال له معقل : إني محدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ ) زاد مسلم عن شيان بن فروخ عن أبي الأشهب « لو علمت أن لي حياة ما حدثتك » . قوله ( يستريحه الله ) في نسخة الصغاني « استراحه » . قوله ( فلم يحطها ) بفتح أوله وضم الحاء وسكون الطاء المهملتين أى يكلؤها أو يصنها وزنه ومعناه والاسم الحياطة يقال حاطه اذا استولى عليه وأحاط به مثله . قوله ( بنصحيه ) كذا الأكثر بهاء الضمير ، وفي رواية المستلى « بالنصيحة » ووقع مسلم في رواية شيان « يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته » . قوله ( لم يجد ) في نسخة الصغاني « الالم يجد » بزيادة إلا ( راحة الجنة ) زاد في رواية الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل « وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاماً ، ووقع في رواية مسلم « إلا حرم الله عليه الجنة » وله مثله من طريق يونس بن عبيد عن الحسن . قال الكرماني مفهوم الحديث أنه يحدها وهو عكس المقصود ، والجواب أن « إلا » مقدرة أى إلا لم يجد ، والخبر محذوف والتقدير ما من عبد فعل كذا إلا حرم الله عليه الجنة ولم يجد راحة الجنة استئناف كالمفسر له ، أو ليست ما للنبي ، وجازت زيادة من للتأكيد في الإثبات عند بعض النحاة ، وقد ثبت « إلا » في بعض النسخ . قلت : لم يقع الجمع بين اللفظين المتوعده بهما في طريق واحدة ، فقوله « لم يجد راحة الجنة » وقع في رواية أبي الأشهب ، وقوله « حرم الله عليه الجنة » وقع في رواية هشام ، فكأنه أراد أن الأصل في الحديث الجمع بين اللفظين فحفظ بعض ما لم يحفظ بعض وهو محتمل ، لكن الظاهر أنه لفظ واحد تصرف فيه الرواة . وزاد مسلم في آخره قال ألا كنت حدثتني هذا قبل اليوم ؟ قال : لم أكن لأحدثك ، قيل سبب ذلك هو ما وصفه به الحسن البصرى من سفك الدماء ، ووقع في رواية الاسماعيلي من الوجه الذي أخرجه مسلم « لولا أني ميت ما حدثتك » فكأنه كان يخشى بطشه ، فلما نزل به الموت أراد أن يكف بذلك بعض شره عن المسلمين ، وإلى ذلك وقعت الإشارة في رواية مسلم من طريق أبي المليح « أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار ، فقال له معقل : لولا أني في الموت ما حدثتك » وقد أخرج

الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال : لما قدم علينا عبيد الله بن زياد أميرا أمره علينا معاوية غلاما سفيا يسفك الدماء سفكا شديدا وفينا عبد الله بن مغفل المزني ، فدخل عليه ذات يوم فقال له : انت عما أراك تصنع ، فقال له : وما أنت وذاك ؟ قال ثم خرج الى المسجد فقلنا له : ما كنت تصنع بكلام هذا السفية على رموس الناس ؟ فقال إنه كان عددي علم فاجبت أن لا أموت حتى أقول به على رموس الناس ، ثم قام فلما لبث أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأتاه عبيد الله بن زياد يعوده ، فذكر نحوه حديث الباب ، فيحتمل أن تكون القصة وقعت للصحابيين . قوله ( قال زائدة ذكره هشام ) هو بحذف قال الثانية والتقدير : قال الحسين الجعفي قال زائدة ذكره أي الحديث الذي سبأني هشام وهو ابن حسان ، ووقع في رواية مسلم عن القاسم بن زكريا عن الحسين الجعفي بالنعنة في جميع السند ، وحاصل الروايتين أنه أثبت النش في إحداهما ، ونفى النصيحة في الأخرى فسكانه لا واسطة بينهما ، ويحصل ذلك بظلمهم بأخذ أموالهم أو سفك دماهم أو انتهاك أعراضهم وحبس حقوقهم وترك تعريفهم ما يجب عليهم في أمر دينهم ودنياهم وبإهمال إقامة الحدود فيهم وردع المفسدين منهم وترك حمايتهم ونحو ذلك . قوله ( فقال له معقل أحدك حديثا ) قد ذكرت زيادة أبي المليح عند مسلم . قوله ( ما من وال يلى رعية من المسلمين أخ ) وقع في رواية أبي المليح « ما من أمير ، بدل « وال » ، وقال فيه « ثم لا يجحد له » ، بحجم ودال مشددة من الجد بالكسر ضد الهزل ، وقال فيه « الا لم يدخل معهم الجنة » ، ولطبراني في الأوسط ، فلم يعدل فيهم إلا كبه الله على وجهه في النار ، قال ابن التين : يلى جاء على غير القياس لأن ماضيه ولى بالكسر ومستقبله يولى بالفتح وهو مثل ورث يرث . وقال ابن بطال : هذا وعيد شديد على أئمة الجوز فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطالب بمظالم العباد يوم القيامة ، فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ومعنى « حرم الله عليه الجنة » أي أنفذ الله عليه الوعيد ولم يرض عنه المظلومين . ونقل ابن التين عن الداودي نحوه قال : ويحتمل أن يكون هذا في حق الكافر لأن المؤمن لا بد له من نصيحة . قلت : وهو احتمال بعيد جدا ، والتعليل مردود ، فالكافر أيضا قد يكون ناصحا فيما تولاها ولا يمنعه ذلك الكفر . وقال غيره : يحمل على المستحل ، والاولى أنه محمول على غير المستحل وانما أريد به الزجر والتغليظ ، وقد وقع في رواية لمسلم بلفظ « لم يدخل معهم الجنة » وهو يؤيد أن المراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت : وقال الطيبي : الفاء في قوله « فلم يحطها » وفي قوله « فيموت » مثل اللام في قوله « فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » وقوله « وهو غاش » قيد للفعل مقصود بالذكر يريد أن الله إنما ولاه على عباده ليديم لهم النصيحة لا ليغشهم حتى يموت على ذلك ، فلما قلب القضية استحق أن يعاقب

#### ٩ - باب من شاق شق الله عليه

٧١٥٢ - **حَرْشُ إِسْحَاقَ الْوَاسِطِيِّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ الْجَرِيرِيِّ عَنْ طَارِبِ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ قَالَ « شَهِدْتُ صَفْوَانَ وَجُنْدَبَا وَأَصْحَابَهُ وَهُوَ يَوْصِيهِمْ فَقَالُوا : هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا ؟ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَقُولُ : مَنْ سَمِعَ صَوْتَ اللَّهِ بِهْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قَالَ : وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . فَنُفِوا أَوْصَانَا ، فَقَالَ : إِنَّ أَوَّلَ مَا يَنْتَنُ**

من الإنسان بطنه ، فن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فليُفعل . ومن استطاع أن لا يُحَالَ بينه وبين الجنة بلْه كُف من دم هراقه فليُفعل . « قلت لأبي عبد الله : من يقول « سمعت رسول الله ﷺ » جندب ؟ قال : نعم جندب

**قوله** ( باب من شاق شق الله عليه ) في رواية « النسبي من شق » بغير ألف ، والمعنى من أدخل على الناس المشقة أدخل الله عليه المشقة فهو من الجزاء بمجنس العمل . **قوله** ( خالد ) هو ابن عبد الله الطحان . **قوله** ( عن الجريري ) بضم الجيم هو سعيد بن لياس ، ولم يخرج البخاري للعباس الجريري شيئاً وهو من هذه الطبقة ، وخالد الطحان معدود فيمن سمع من سعيد الجريري قبل الاختلاط ، وكانت وفاة الجريري سنة أربع وأربعين ومائة واختلط قبل موته بثلاث سنين ، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود : من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد . قلت : وخالد قد أدرك أيوب فان أيوب لما مات كان خالد المذكور ابن إحدى وعشرين سنة . **قوله** ( عن طريف ) بالطاء المهملة وزن عظيم . **قوله** ( أبي تيممة ) بالثناة وزن عظيمة ، وهو ابن بجالد بضم الميم وتحفيف الجيم الهجيمي بالجيم مصغر نسبة إلى بني الهجيم بطن من تميم وكان مولاهم ، وهو بصري ماله في البخاري عن أحد من الصحابة إلا هذا الحديث ، وله حديث آخر تقدم في الأدب من روايته عن أبي عثمان النهدي . **قوله** ( شهدت صفوان ) هو ابن محرز ابن زياد التابعي الثقة المشهور من أهل البصرة . **قوله** ( وجندب ) هو ابن عبد الله البجلي الصحابي المشهور وكان من أهل الكوفة ثم تحول إلى البصرة قاله الكليني . **قوله** ( وأصحابه ) أي أصحاب صفوان . **قوله** ( وهو ) أي جندب ( يوصيهم ) ذكره المزي في الأطراف بلفظ « شهدت صفوان وأصحابه وجندب يوصيهم ، ووقع في صحيح مسلم من طريق خالد بن عبد الله بن محرز عن عمه صفوان بن محرز أن جندب بن عبد الله بعث إلى عيس بن سلامة زمن فتنة ابن الزبير فقال : اجمع لي نفرا من إخواني حتى أحدهم ، فذكر القصة في تحديده لهم بقصة الذي حمل على رجل فقال لا إله إلا الله فقتله ، وأظن أن القستين واحدة ، ويجمعها أنه حذرهم من التعرض لقتل المسلم » وزمن فتنة ابن الزبير كانت عقب موت يزيد بن معاوية . ووقع عند الطبراني من طريق ليث بن أبي سليم عن صفوان ابن محرز عن جندب بن عبد الله أنه مر بقوم فقال : ائمتي بنفر من قراء القرآن وليكونوا شيوخا ، قال فأئنته بنافع ابن الأزرق وأبي بلال مرداس ونفر معهما ستة أو ثمانية فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يذكر الحديث . قلت : وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن أبي تيممة أنه انطلق مع جندب إلى البصرة فقال : هل كنت تدارس أحدا القرآن ؟ قلت : نعم ، قال فائتني بهم ، قال فأئنته بنافع وأبي بلال مرداس ونجدة وصالح بن مشرح فأنشأ يحدث . قلت : وهؤلاء الأربعة من رموس الخوارج الذين خرجوا إلى مكة لنصر ابن الزبير لما جهز إليه يزيد بن معاوية الجيوش فشهدوا معه الحصار الأول ، فلما جامهم الخبر بموت يزيد بن معاوية سألوا ابن الزبير عن قوله في عثمان فائتني عليه فغضبوا وفارقوه ، فخرجوا . وخرج نجدة بالثمامة فغلب عليها وعلى بعض بلاد الحجاز ، وخرج نافع ابن الأزرق بالعراق فدامت فتنته مدة . وأما أبو بلال مرداس فكان خرج على عبيد الله بن زياد قبل ذلك فقتله **قوله** ( من سمع سمع الله به يوم القيامة ) قلت تقدم هذا المتن من حديث جندب من وجه آخر مع شرحه في « باب الرياء والسمعة » من « كتاب الرقاق » وفيه « ومن رابا ، ولم يقع فيه مقصود هذا الباب . **قوله** ( ومن شاق شق

الله عليه ) كذا للكشميني ، وللسرخسي والمستمل ، ومن يشاقق يشق الله عليه ، بصيغة المضارعة وبفك القاف في الموضوعين ، وفي رواية الطبراني عن أحمد بن زهير التستري عن اسحق ابن شاهين شيخ البخاري فيه ، ومن يشاقق يشق الله عليه . **قوله** ( فقالوا : أوصنا ، فقال : ان أول ما ينتن من الانسان بطنه ) يعنى بعد الموت ، وصرح به في رواية صفوان بن محرز عن جندب وابظه واعلوا أن أول ما ينتن من أحدكم إذا مات بطنه . **قوله** ( فن استطاع أن لا يأكل إلا طيبا فليفعل ) في رواية صفوان ، فلا يدخل بطنه إلا طيبا ، هكذا وقع هذا الحديث من هذا الوجه موقوفا ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن - هو البصري - عن جندب موقوفا ، وأخرجه من طريق صفوان بن محرز وسياقه يحتمل الرفع والوقف فانه صدر بقوله ، سمعت رسول الله ﷺ يقول من سمع ، الحديث ، واعلوا أن أول ما ينتن ، وينتن بنون ومثناة وضم أوله من الرباعي وماضيه أنتن وتن والنتن الرائحة الكريهة . **قوله** ( ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كف ) في رواية الكشميني ، يحول ، وبلغظ ، ملء ، بغير موحدة ، ووقع في رواية كريمة والأصيلي ، كفه . **قوله** ( من دم هراقه ) أى صبه ( فليفعل ) قال ابن التين : وقع في روايتنا ، أهراقه ، وهو بفتح الهمة وكسرها . قلت : هي لمن عدا أبا ذر ، كذا وقع هذا المتن أيضاً موقوفا ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق صفوان بن محرز ومن طريق قتادة عن الحسن عن جندب موقوفا ، وزاد الحسن بعد قوله يهريقه ، كأنما يذبح دجاجة ، كلما تقدم لباب من أبواب الجنة حال بينه وبينه ، ووقع مرفوعا عند الطبراني أيضاً من طريق اسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب وابظه ، وتعلون أى سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحول بين أحدكم وبين الجنة وهو يراها ملء كف دم من مسلم أهراقه بغير حله ، وهذا لو لم يرد مصرحاً برفعه لكان في حكم المرفوع لأنه لا يقال بالرأى ، وهو وعيد شديد لقتل المسلم بغير حق . قال السكرماني : في معنى قوله ، ملء كف من دم ، هو عبارة عن مقدار دم انسان واحد ، كذا قال ومن اين هذا الحصر ؟ والمتبادر أن ذكر ملء الكف كالمثال وإلا فالمراد كان دون ذلك لكان الحكم كذلك . وعند الطبراني من حديث الاعمش عن أبي تيمية ، قال رسول الله ﷺ لا يحول بين أحدكم وبين الجنة ، فذكر نحو رواية الجري وزاد في آخره : قال فبكي القوم ، فقال جندب : أم أرأيتون قط قوما أحق بالنجاة من هؤلاء ان كانوا صادقين ، قلت : واصل هذا هو السرف في تصديره كلامه بحديث ، من سمع ، وكأنه تفرس فيهم ذلك ، ولهذا قال ، ان كانوا صادقين ، ولقد صدقت فراستهم لما خرجوا بذلوا السيف في المسلمين وقتلوا الرجال والاطفال وعظم البلاء بهم ، كما تقدمت اليه الإشارة في كتاب المحاربين ، قال ابن بطال : المشاقة في اللغة مشتقة من الشقاق وهو الخلاف ، ومنه قوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ﴾ والمراد بالحديث النهي عن القول القبيح في المؤمنين وكشف مساوئهم وعيوبهم وترك مخالفة سبيل المؤمنين ولزوم جماعتهم والنهي عن إدخال المشقة عليهم والاضرار بهم ، قال صاحب العين : شق الأمر عليك مشقة أضربك انتهى . وظاهره أنه جعل المشقة والمشاقة بمعنى واحد ، وليس كذلك فقد جوز الخطابي في هذا أن تكون المشقة من الاضرار فيحمل الناس على ما يشق عليهم ، وأن تكون من الشقاق وهو الخلاف ومفارقة الجماعة وهو أن يكون في شق أى ناحية عن الجماعة ، ورجح الداودي الثاني ، ومن الأول قوله ﷺ في حديث عائشة ، اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، أخرجه مسلم ، ووقع لغير أبي ذر في آخر هذا الحديث . قلت : لأبي عبد الله من يقول سمعت رسول الله

عليه السلام جندب؟ قال: نعم جندب انتهى. وأبو عبد الله المذكور هو المصنف، والسائل له الفربري، وقد خلت رواية النسفي عن ذلك. وقد سبق من الطرق التي أوردتها ما يصرح بأن جندبا هو القائل، وليس فيمن سمي في هذه القصة أحد من الصحابة غيره.

### ١٠ - باب القضاء والفتيا في الطريق

وقضى يحيى بن يعمر في الطريق، وقضى للشمسي على باب داره.

٧١٥٣ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جرير عن منصور عن سالم بن أبي الجعد «حدثنا أنس ابن مالك رضي الله عنه قال: بينما أنا والنبي ﷺ خارجان من المسجد فلقينا رجلاً عند سدور المسجد فقال: يا رسول الله متى الساعة؟ فقال للنبي ﷺ: ما أهدت لها؟ فكأن الرجل استكان، ثم قال: يا رسول الله ما أعددت لها كبر صدام ولا صلاة ولا صدقة، واستكان أحب الله ورسوله. قال: أنت مع من أحببت.»

قوله (باب القضاء والفتيا في الطريق) كذا سوى بينهما، والأثران المذكوران في الترجمة صريحان فيما يتعلق بالقضاء، والحديث المرفوع يؤخذ منه جواز الفتيا فيلحق به الحكم. قوله (وقضى يحيى بن يعمر) بفتح الميم هو التابعي الخليل المشهور، وكان من أهل البصرة فانتقل إلى مرو بأمر الحجاج فولى قضاء مرو لفتية بن مسلم، وكان من أهل النخاعة والورع، قال الحاكم: قضى في أكثر مدن خراسان، وكان إذا تحول إلى بلد استخلف في التي انتقل منها. قوله (في الطريق) وصله محمد بن سعد في الطبقات عن شعبة عن موسى بن يسار قال: رأيت يحيى بن يعمر على القضاء بمرو فربما رأيته يقضى في السوق وفي الطريق، وربما جاءه الخصمان وهو على حمار فيقضى بينهما. وأخرج البخاري في التاريخ من طريق حميد بن أبي حكيم أنه رأى يحيى بن يعمر يقضى في الطريق. قوله (وقضى الشعبي على باب داره) قال ابن سعد في الطبقات أخبرنا أبو نعيم حدثنا أبو إسرائيل رأيت الشعبي يقضى عند باب الفيل بالسكوفة. وأخرج السكرايس في القضاء من وجه آخر عن الشعبي أن علياً قضى في السوق. وأخرج من طريق القاسم بن عبد الرحمن أنه مر على قوم وهو على راحلته فظلموا من كرى لهم فزل فقضى بينهم ثم ركب فضى إلى منزله. ثم ذكر حديث سالم بن أبي الجعد عن أنس في الذي سأل النبي ﷺ متى الساعة، وقد تقدم من وجه آخر عن سالم في كتاب الأدب، مشروحا، وقوله هنا «فلقينا رجلاً عند سدة المسجد، السدة بضم السين وتشديد الدال المهملتين هي باب الدار وقيل لاسماعيل بن عبد الرحمن: السدى، لأنه كان يبيع المقانع عند سدة مسجد السكوفة وهي ما يبيع من الطاق المسدود، وقبل هي المظلة على الباب «لوقاية المطر والشمس»، وقيل هي الباب نفسه وقيل عتبة وقيل الساحة أمام الباب. وقوله «ما أعددت لها، كذا لابي ذر، ولغيره» عدت، وهو بالشديد مثل (جمع مالا وعدده) أي هياه، وقوله «استكان» أي خضع وهو استغفل من السكون الدال على الخضوع. قال ابن التين: لعل سبب سؤال الرجل عن الساعة إشفاقاً بما يكون فيها، ولو سأل استعجالاً لدخل في قوله تعالى (يستعجل بها الذين لا يؤمنون بها) وقوله «كبير عمل، بالوحدة للاكثر وبالمثلثة لبعضهم؛ قال ابن بطلان: في حديث أنس جواز سكوت العالم عن جواب السائل والمستفتي إذا كانت المسألة لا تعرف، أو كانت

بما لا حاجة للناس إليها ، أو كانت مما يخشى منها الفتنة . أو سوء التأويل . ونقل عن المهلب الفتيا في الطريق وعلى الدابة ، ونحو ذلك من التواضع ، فإن كانت لضعيف فهو محمود وإن كانت لرجل من أهل الدنيا أو لمن يخشى لسانه فهو مكروه . قلت : والمثال الثاني ليس بجيد فقد يرتب على المسئول من ذلك ضرر فيجيب ليأمن شره فيكون في هذه الحالة محمودا قال : واختلف في القضاء سائرا أو ماشيا فقال أشهب : لا بأس به إذا لم يشغله عن الفهم . وقال سحنون : لا ينبغي . وقال ابن حبيب : لا بأس بما كان يسيرا ، وأما الابتداء بالنظر ونحوه فلا . قال ابن بطلان : وهو حسن . وقول أشهب أشبه بالدليل . وقال ابن التين : لا يجوز الحكم في الطريق فيما يكون غامضا كذا أطلق والاشبه بالتفصيل . وقال ابن المنير : لا تصح حجة من منع الكلام في العلم في الطريق ، وأما الحكاية التي تحكى عن مالك في تعزيره الحاكم الذي سأله في الطريق ثم حدثه فكان يقول : وددت لو زادت سييما وزادت تحديثا ، فلا يصح . ثم قال : ويحتمل أن يفرق بين حالة النبي ﷺ وحالة غيره ، فإن غيره في مظنة أن يتشاغل بلغو الطرقات وقد تقدم في كتاب العلم ، ترجمة الفتيا على الدابة ، ووقع في حديث جابر الطويل في حجة الوداع عند مسلم ، وطاف رسول الله ﷺ على راحلته ليراه الناس وليشرف لهم ليسألوه ، والأحاديث في سؤال الصحابة وهو سائر ماشيا وراكبا كثيرة

## ١١ - باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له أبواب

٧١٥٤ - حدثنا إسحاق بن منصور أخبرنا هذا الصمد حدثنا شعبة حدثنا ثابت البناني « عن أنس بن

مالك يقول لامرأة من أهله : تعرفين فلانة ؟ قالت : نعم ، قال : فإن النبي ﷺ مر بها وهي تبكي عند قبر ، فقال : اتقى الله واصبري ، فقلت : إليك عني ، فانك خلوت من مصيبتى ، قال فجاوزها ومضى : فمر بها رجل فقال : ما قال لك رسول الله ﷺ ؟ قالت : ما عرفته ، قل : إنه لرسول الله ﷺ ، قال فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بابا ، فقالت : يا رسول الله ، والله ما عرفتك ، فقال للنبي ﷺ : إن الصبر عند أول صدمة »

قوله ( باب ما ذكر أن النبي ﷺ لم يكن له أبواب ) ذكر فيه حديث أنس في قصة المرأة التي جاءت تعتذر عن قولها « إليك عني » لما أمرها النبي ﷺ - ووجدتها تبكي عند قبر - بالصبر ، ففي الحديث « فجاءت إلى بابه فلم تجد عليه بابا » . قوله ( أن الصبر عند أول صدمة ) في رواية السكشميين هنا « أن الصبر عند الصدمة الأولى » وقد تقدم شرحه مستوفى في « باب زيارة القبور » من « كتاب الجنائز » وأن المرأة لم تسم ، وأن المقبور كان ولدها ولم يسم أيضاً ، وأن الذي ذكر لها أن الذي خاطبها هو النبي ﷺ هو الفضل بن العباس . ووقع هنا أن أنس بن مالك قال لامرأة من أهله : هل تعرفين فلانة ، يعني صاحبة هذه القصة ، ولم أعرف اسم المرأة التي من أهل أنس أيضاً ، وقولها « إليك عني » أي كف نفسك ودعني . وقولها « فانك خلوت » بكسر المعجمة وسكون اللام أي خال من همى قال المهلب : لم يكن للنبي ﷺ أبواب راتب ، يعني فلا يرد ما تقدم في المناقب من حديث أبي موسى أنه كان بابا للنبي ﷺ لما جلس على القف ، قال : فالجمع بينهما أنه إذا لم يكن في شغل من أهله ولا انفراد لشئ من أمره أنه كان يرفع حجاب بينه وبين الناس ويبرز لطالب الحاجة إليه . وقال الطبري : دل حديث عمر حين استأذن له الأسود

- يعنى فى قصة حلفه عليه السلام أن لا يدخل على نسائه شهرا كما تقدم فى النكاح - أنه عليه السلام كان فى وقت خلوته بنفسه يتخذ بوابا ، ولولا ذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يحتج الى قوله « يا رباح استأذن لى » . قلت : ويحتمل أن يكون سبب استئذان عمر أنه خشى أن يكون وجد عليه بسبب ابنته فاراد أن يختبر ذلك باستئذانه عليه ، فلما أذن له اطمأن وتبسط فى القول كما تقدم بيانه . وقال الكرماني ملخصا لما تقدم : معنى قوله « لم يجد عليه بوابا » أنه لم يكن له بواب راتب ، أو فى حجرته التى كانت مسكنا له ، أو لم يكن البواب بتعيينه بل باشرا ذلك بأنفسهما ، يعنى أبا موسى ورباحا . قلت : الأول كاف ، وفى الثانى نظر لأنه اذا اتسقى فى الحجرة مع كونها مظنة الخلوة فانتفاؤه فى غيرها أولى ، وإن أراد اثبات البواب فى الحجرة دون غيرها كان بخلاف حديث الباب ، فإن المرأة إنما جاءت اليه وهو فى منزل سكنه فلم يجد عليه بوابا ، وفى الثالث أيضاً نظر لأنه على تقدير أنهما فعلا ذلك من قبل أنفسهما بغير أمره - لكن تقريره لهما على ذلك يفيد مشروعيته ، فيمكن أن يؤخذ منه الجواز مطلقا ، ويمكن أن يقيد بالحاجة وهو الأول وقد اختلف فى مشروعية الحجاب للحكام فقال الشافعى وجماعة : ينبغى للحاكم أن لا يتخذ حاجبا ، وذهب آخرون الى جوازه ، وحمل الأول على زمن سكنون الناس واجتماعهم على الخير وطواعيتهم للحاكم ، وقال آخرون : بل يستحب ذلك حيثئذ ليرتب الخصوم ويمنع المستطيل ويدفع الشرير ونقل ابن التين عن الداودى قال : الذى أحدثه بعض القضاة من شدة الحجاب وادخال بطائق الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى . فأما اتخاذ الحاجب فقد ثبت فى قصة عمر فى منازعة العباس وعلى أنه كان له حاجب يقال له يرقا ومضى ذلك فى فرض الخس واضحا . ومنهم من قيد جوازه بغير وقت جلوسه للناس لفصل الاحكام . ومنهم من عمم الجواز كما مضى . وأما البطائق التى تكتب للسبى ليبدأ بالنظر فى خصومة من سبق فهو من العدل فى الحكم . وقال غيره : وظيفة البواب أو الحاجب أن يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الأعيان ولاحتمال أن يحىيى مخاصما والحاكم يظن أنه جاء زائرا فيعطيه حقه من الإكرام الذى لا يجوز لمن يحىيى مخاصما ، وايصال الخبر للحاكم بذلك إما بالمشافهة وإما بالمكاتبة ويكره دوام الاحتجاب وقد يحرم فقد أخرج أبو داود والترمذى بسند جيد عن أبي مريم الأسدى أنه قال لمعاوية « سمعت رسول الله عليه السلام يقول : من ولأه الله من أمر الناس شيئا فاحتجب عن حاجتهم احتجب الله عن حاجته يوم القيامة » وفى هذا الحديث وعيد شديد لمن كان حاكما بين الناس فاحتجب عنهم لغير عذر ، لما فى ذلك من تأخير إيصال الحقوق أو تضيقها . واتفق العلماء على أنه يستحب تقديم الأسبق فالأسبق والمسافر على المقيم ولا سيما إن خشي فوات الرفقة ، وأن من اتخذ بوابا أو حاجبا أن يتخذة ثقة عفيفا أميناً عارفا بحسن الأخلاق عارفا بمقادير الناس

## ١٢ - باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دُون الإمام الذى فوقه

٧١٥٥ - **عبد بن محمد بن خالد** الذهملى حدثنا **محمد بن عبد الله الأنصارى** قال حدثنى **أبى عن ثمامة** « عن

**أنس بن مالك** قال : أن قيس بن سعد كان يكون بين يدى عليه السلام بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير »

٧١٥٦ - **حديثنا** مسددٌ **حدثنا** يحيى - هو القطان - عن قرة بن خالد **حدثني** محمد بن هلال **حدثنا** أبو بردة « عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثته وأنهم بمأذ »

٧١٥٧ - **حدثني** عبد الله بن الصباح **حدثنا** محبوب بن الحسن **حدثنا** خالد بن حميد بن هلال عن أبي بردة « عن أبي موسى أن رجلاً أسلم ثم تهود ، فأناؤه مأذ بن جيل - وهو عند أبي موسى - فقال : ما لهذا ؟ قال أسلم ثم تهود ، قال : لا أجلس حتى أقفه ، فضاء الله ورسوله ﷺ »

**قوله** ( باب الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون الإمام الذي فوقه ) أى الذى ولاه من غير احتياج الى استئذانه فى خصوص ذلك . ذكر فيه ثلاثة أحاديث : الحديث الأول ، **قوله** ( **حدثنا** محمد بن خالد ) قال الحاكم والسكلا باذى : أخرج البخارى عن محمد بن يحيى الذهلى فلم يصرح به وإنما يقول « **حدثنا** محمد ، وتارة ، ومحمد بن عبد الله ، فينسب لجدّه وتارة ، **حدثنا** محمد بن خالد ، فكأنه نسب الى جد أبيه لأنه لمحمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس . قلت : ويؤيده أنه وقع منسوباً فى حديث آخر أخرجه عند الأكثر فى الطب ، عن محمد بن خالد **حدثنا** محمد بن وهب بن عطية ، فوقع فى رواية الاصيلي « **حدثنا** محمد بن خالد الذهلى ، وكذا هو فى نسخة الصغاني ، وأخرج ابن الجارود الحديث المذكور عن محمد بن يحيى الذهلى عن محمد بن وهب المذكور ، وقال خلف فى الاطراف : « هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقى ، وتعبه ابن عساكر فقال : عندى أنه الذهلى . وقال المزى فى التهذيب ، : قول خلف انه الرافقى ليس بشئ . قلت : قد ذكر أبو أحمد بن عدى فى شيوخ البخارى محمد بن خالد بن جبلة ، لسكن عرفه بروايته عنه عن عبيد الله بن موسى ، والحديث الذى أشار اليه وقع فى التوحيد لكن قال فيه « **حدثنا** محمد بن خالد ، فقط ولم ينسب لجدّه جبلة ، وهو بفتح الجيم والموحدة . ولا لبلده الرافقة وهى بناء شم كاف . وقد ذكر الدارقطنى أيضاً فى شيوخ البخارى محمد بن خالد الرافقى ، وأخرج الذسائى عنه فنسب لجدّه فقال أخبرنا محمد بن جبلة فقال المزى فى ترجمته هو محمد بن خالد بن جبلة الرافقى وقد أخرج البخارى عن محمد بن خالد عن محمد بن موسى بن أعين **حدثنا** فقال المزى فى التهذيب ، : قيل هو الرافقى ، وقيل هو الذهلى وهو أشبه وستط محمد بن خالد من هذا السند من أطراف أبي مسعود فقال (خ) فى الاحكام عن محمد بن عبد الله الانصارى نفسه عن أبيه ، قال المزى فى الاطراف ، : كذا قال أبو مسعود ، يعنى والصواب ما وقع فى جميع النسخ أن بين البخارى وبين الانصارى فى هذا الحديث واسطة وهو محمد بن خالد المذكور ، وبه جزم خلف فى الاطراف ، أيضاً كما تقدم والله أعلم . قلت : ويؤيد كونه عن الذهلى أن الترمذى أخرجه فى المناقب عن محمد بن يحيى وهو الذهلى به **قوله** ( **حدثنا** محمد بن عبد الله الانصارى ) هكذا للأكثر ، وفى رواية أبى زيد **حدثنا** ، وهو عبد الله بن المثنى فقدم النسبة على الاسم ولم يسم أباه ، **قوله** ( **حدثني** أبى ) فى رواية أبى زيد « **حدثنا** ، وهو عبد الله بن المثنى ابن عبد الله بن أنس ، وثمامة شيخه هو عم أبيه وقد أخرج البخارى عن الانصارى بلا واسطة عدة أحاديث فى الزكاة والقصاص وغيرهما ، وروى عنه بواسطة فى عدة فى الاستسقاء وفى بدء الخلق وفى شهود الملائكة بدمراً وغيرها . **قوله** ( ان قيس بن سعد ) زاد فى رواية المروزي « ان عبادة ، وهو الانصارى الخزرجى الذى كان



والده رئيس الخرج . وصنيع الترمذى يوم أنه قيس بن سعد بن معاذ ، فانه أخرج حديث الباب فى مناقب سعد ابن معاذ فلا يفتقر بذلك . قوله ( كان يكون بين يدى النبی ﷺ قال السكرماني : فائدة تكرار لفظ السكون ارادة بيان الدوام والاستمرار انتهى . وقد وقع فى رواية الترمذى وابن حبان والاسماعيلي وأبى نعيم وغيرهم من طرق عن الانصارى بلفظ : كان قيس بن سعد بين يدى النبی ﷺ ، فظهر أن ذلك من تصرف الرواة . قوله ( بمنزلة صاحب الشرطة من الامير ) زاد الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن مرزوق عن الانصارى : لما ينفذ من أموره ، وهذه الزيادة مدرجة من كلام الانصارى ، بين ذلك الترمذى ، فانه أخرج الحديث عن محمد بن مرزوق الى قوله : الامير ، ثم قال : قال الانصارى لما يلى من أموره ، وقد خلت سائر الروايات عنها . وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث : احتراز المصطفى من المشركين فى مجلسه اذا دخلوا عليه ، وهذا يدل على أنه فهم من الحديث أن ذلك وقع لقيس بن سعد على سبيل الوظيفة الراتية ، وهو الذى فهمه الانصارى راوى الحديث ؛ لكن يعكر عليه ما زاده الاسماعيلي فقال حدثنا الهيثم بن خلف عن محمد بن المثني عن الانصارى حدثني أبى عن ثمامة ، قال الانصارى : ولا أعلم إلا عن أنس قال : لما قدم النبی ﷺ كان قيس بن سعد فى مقدمته بمنزلة صاحب الشرطة من الامير ، فكلّم سعد النبی ﷺ فى قيس أن يصرفه من الموضع الذى وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء . فصرفه عن ذلك ، ثم أخرجه الاسماعيلي عن أبى يعلى ومحمد بن أبى سويد جميعا عن محمد بن المثني عن الانصارى بمثل لفظ محمد بن مرزوق بدون الزيادة التى فى آخره ، قال : ولم يشك فى كونه عن أنس . قلت : وكذا أخرجه ابن حبان فى صحيحه من طريق بشر بن آدم ابن بنى السمان عن الانصارى لكن لم ينفرد الهيثم ولا شيخه محمد بن المثني بالزيادة المذكورة ، فقد أخرجه ابن منده فى المعرفة ، عن محمد بن عيسى قال : حدثنا أبو حاتم الرازى عن الانصارى بطوله ، فكان القدر المحقق وصله من الحديث هو الذى اقتصر عليه البخارى ، وأكثر من أخرج الحديث ، وأما الزيادة فكان الانصارى يتردد فى وصلها ، وعلى تقدير ثبوتها فلم يقع ذلك لقيس بن سعد إلا فى تلك المرة ولم يستمر مع ذلك فيها . والشرطة بضم المعجمة والراء والنسبة اليها شرطى بضمهتين وقد تفتح الراء فيهما هم أعوان الامير ، والمراد بصاحب الشرطة كبيرهم ، فقبل سموا بذلك لأنهم رذالة الجند ، ومنه فى حديث الزكاة : ولا الشرط اللثيمة ، أى ردى المال ، وقيل لأنهم الأشداء الأقوياء من الجند ، ومنه فى حديث الملاحم : وتشتط شرطة الموت ، أى متعاقدون على أن لا يفروا ولو ماتوا . قال الأزهري : شرط كل شيء خياره ومنه الشرط لأنهم نخبة الجند . وقيل هم أول طائفة تتقدم الجيش وتشهد الواقعة ، وقيل سموا شرطا لأن لهم علامات يعرفون بها من هيئة وملبس وهو اختيار الأصمعى ، وقيل لأنهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال أشرط فلان نفسه لأمر كذا إذا أعدّها قاله أبو عبيد ، وقيل مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبرم لما فيه من الشدة . وقد استشكلت مطابقة الحديث للترجمة فأشار السكرماني الى أنها تؤخذ من قوله : دون الحاكم ، لأن معناه عند ، وهذا جيد إن ساعدته اللمعة ، وعلى هذا فكان قيسا كان من وظيفته أن يفعل ذلك بحضرة النبی ﷺ بأمره سواء كان خاصا أم عاما ، قال السكرماني : ويحتمل أن تكون : دون ، بمعنى : غير ، قال : وهو الذى يحتمله الحديث الثانى لاغير . قلت : فيلزم أن يكون استعمل فى الترجمة : دون ، فى معنيين . وفى الحديث تشبيه ما مضى بما حدث بعده ، لأن صاحب الشرطة لم يكن موجودا فى العهد النبوى عند أحد من العامة ، وإنما حدث فى دولة بني أمية فأراد أنس تقريب

حال قيس بن سعد عند السامعين فشيبه بما يهدونه . الحديث الثاني ، قوله ( عن أبي موسى أن النبي ﷺ بعثه وأتبعه بمعاذ ) هذه قطعة من حديث طويل تقدم في استتابة المرتدين بهذا السند وأوله « أقبلت ومعى رجلان من الأشعرين » الحديث ، وفيه بعد قوله « لا نستعمل على عملنا من أراد » ولكن اذهب أنت يا أبا موسى ، ثم أتبعه معاذ بن جبل ، وفيه قصة اليهودي الذي أسلم ثم ارتد ، وهي التي اقتصر عليها هنا بعد هذا . الحديث الثالث ، قوله ( محبوب ) بمهمله وهو حديث ابن الحسن بن هلال ، بصري واسمه محمد ومحبوب لقب له وهو به أشهر ، وهو مختلف في الاحتجاج به ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع وهو في حكم المتابعة لأنه تقدم في استتابة المرتدين من وجه آخر عن حميد بن هلال . قوله ( حدثنا خالد ) هو الخزام . قوله ( ان رجلا أسلم . ثم هود ) قد تقدم شرحه هناك مستوفى . قوله ( لا أجلس حتى أقتله قضاء الله ورسوله ) قد تقدم هناك « فامر به فقتل » وبذلك يتم مراد الترجمة والرد على من زعم أن الحدود لا يقيمها عمال البلاد إلا بعد مشاورة الإمام الذي ولاهم . قال ابن بطال : اختلف العلماء في هذا الباب فذهب الكوفيون الى أن القاضي حكمه حكم الوكيل لا يطلق يده إلا فيما أذن له فيه ، وحكمه عند غيرهم حكم الوصى له التصرف في كل شيء ويطلق يده على النظر في جميع الأشياء إلا ما استثنى . ونقل الطحاوى عنهم أن الحدود لا يقيمها الا أمراء الأمصار ، ولا يقيمها عامل السواد ولا نحوه . ونقل ابن القاسم « لا تقام الحدود في المياه بل تجلب الى الأمصار ، ولا يقيم القصاص في القتل في مصر كلها إلا بالقسطاط ، يعنى لكونها منزل متولى مصر » قال : أو يكتب الى والى القسطاط بذلك أى يستأذنه . وقال أشهب : بل من فوض له الوالى ذلك من عمال المياه جاز له أن يفعله . وعن الشافعى نحوه . قال ابن بطال : والحجة في الجواز حديث معاذ فإنه قتل المرتد دون أن يرفع أمره الى النبي ﷺ

### ١٣ - باب هل يقضى للقاضى أو يقضى وهو غضبان ؟

٧١٥٨ - **حدثنا** آدم **حدثنا** شعبة **حدثنا** عبد الملك بن محمد سمعت عبد الرحمن بن أبي بكرة قال « كتب أبو بكرة إلى ابنه - وكان بسجستان - بأن لا تقضى بين اثنين وأنت غضبان ، فإني سمعت للنبي ﷺ يقول : لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان »

٧١٥٩ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم « عن أنس مسموع الأنصاري قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إني والله لأتأخر عن صلاة القدام من أجل فلان مما يطيل بنا فيها : قال : فما رأيت النبي ﷺ قط أشد غضبا في موعظة منه يومئذ ، ثم قال يا أيها الناس ، إن منكم مفترين ، فأبكم ماصلي بالناس فليؤجز ، فان فيهم الكهبر والضعيف وذا الحاجة »

٧١٦٠ - **حدثنا** محمد بن أبي يعقوب **حدثنا** الحسن بن إبراهيم **حدثنا** يونس قال **حدثنا** محمد أخبرني سالم « أن عبد الله بن عمر أخبره أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر عمر النبي ﷺ ،

فَقَبِطَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ : لِيَرَا جَسَدَهَا ، ثُمَّ يُسَكِّمُهَا حَتَّى تَطْهَرُ ، ثُمَّ تَمْحُضُ فَتَطْهَرُ ، فَإِنْ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُطْلَقَهَا فَلْيُطْلِقْهَا »

قَوْلُهُ ( بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يَفْتَى وَهُوَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ السَّكْسَمِيِّ ، وَالحَاكِمُ ، ذَكَرَ فِيهِ ثَلَاثُ أَحَادِيثَ أَحَدُهَا ، قَوْلُهُ ( كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ ) يَعْنِي وَالِدَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّائِي الْمَذْكُورَ . قَوْلُهُ ( إِلَى ابْنِهِ ) كَذَا وَقَعَ هُنَا غَيْرُ مَسْمُومٍ ، وَقَعَ فِي أَطْرَافِ الْمَرْيُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ ، وَقَدْ سَمِيَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَلَكِنْ بَغْيَرُ هَذَا اللَّفْظُ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ دُكْتُبُ أَبِي وَكُتِبَتْ لَهُ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، وَقَعَ فِي الْعَمْدَةِ دُكْتُبُ أَبِي وَكُتِبَتْ لَهُ إِلَى ابْنِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ وَقَدْ سَمِيَ الْخُ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِسِيَاقِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ زَادَ لَفْظَ : ابْنِهِ ، قِيلَ مَعْنَاهُ كَتَبَ أَبُو بَكْرَةَ بِنَفْسِهِ مَرَّةً وَأَمَرَ وَلَدَهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يَكْتُبَ لِأَخِيهِ فَكُتِبَ لَهُ مَرَّةً أُخْرَى . قُلْتُ : وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ، بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ دُكْتُبُ أَبِي ، أَيْ أَمَرَ بِالسَّكْتَابَةِ ، وَقَوْلُهُ دُكْتُبَتْ لَهُ ، أَيْ بَاشَرْتُ السَّكْتَابَةَ الَّتِي أَمَرَ بِهَا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّعَدُّدِ ، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ الْمُسَكَّنُ : ( إِنِّي سَمِعْتُ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ لِأَبِي بَكْرَةَ لِأَنَّ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ لَهُ وَهُوَ أَوَّلُ مَوْلُودٍ وَلَدَ بِالْبَصْرَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرَةَ ) وَلَوْ دَخَلُوا عَلَى مَا بَشَّرْتُ لَهُمْ بِقَصْبَةِ . قَوْلُهُ ( وَكَانَ بِسَجِسْتَانَ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ وَهُوَ قَاضٍ بِسَجِسْتَانَ ، وَهِيَ جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ وَسَجِسْتَانَ بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ عَلَى الصَّحِيحِ بَعْدَهُمَا مَثَانَةُ سَاكِنَةٌ وَهِيَ إِلَى جِهَةِ الْهِنْدِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَرْمَانَ مِائَةُ فَرَسَخٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فَرَسَخًا مَفَازَةٌ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ وَيَنْسَبُ إِلَيْهَا سَجِسْتَانِي وَسَجَزَقِي بِزَايٍ بَدَلَ السَّيْنِ الثَّانِيَةِ وَالتَّاءُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، وَسَجِسْتَانَ لَا تَصْرِفُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَجْمَةِ أَوْ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونَ ، قَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ : كَانَ زِيَادٌ فِي وَلَايَتِهِ عَلَى الْعِرَاقِ قَرِبَ أَوْلَادِ أَخِيهِ لِأَمِهِ أَبِي بَكْرَةَ وَشَرَفَهُمْ وَأَقْطَعَهُمْ وَوَلَّى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ سَجِسْتَانَ ، قَالَ وَمَاتَ أَبُو بَكْرَةَ فِي وَلَايَةِ زِيَادٍ . قَوْلُهُ ( أَنَّ لَا تَقْضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ وَأَنْتَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « أَنَّ لَا تَحْكُمَ » . قَوْلُهُ ( لَا يَقْضِيَنَّ حَكْمَ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ ) فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ « لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ » وَالْبَاقِي سَوَاءٌ ، وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ بِسَنَدِهِ « لَا يَقْضَى الْقَاضِي أَوْ لَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانٌ » وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِصَّةَ . وَالْحَكْمُ بِفَتْحَتَيْنِ هُوَ الْحَاكِمُ ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقِيَمِ بِمَا يَسْتَدِلُّ بِهِ . قَالَ الْمُهَلَّبُ : سَبَبُ هَذَا النَّهْيِ أَنَّ الْحَكْمَ حَالَةُ الْغَضَبِ قَدْ يَتَجَاوَزُ بِالْحَاكِمِ إِلَى غَيْرِ الْحَقِّ فَمَنْعٌ ، وَبِذَلِكَ قَالَ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ . وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعِيدِ : فِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْحَكْمِ حَالَةَ الْغَضَبِ لِمَا يَحْصُلُ بِسَبَبِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ الَّذِي يَخْتَلُ بِهِ النَّظَرُ فَلَا يَحْصُلُ اسْتِيفَاءُ الْحَكْمِ عَلَى الْوَجْهِ قَالَ : وَعَدَّاهُ الْفُقَهَاءُ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِهِ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ كَالْجُوعِ وَالْعَطَشِ الْمَفْرُطَيْنِ وَغَلْبَةِ النَّمَاسِ وَسَائِرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْقَلْبُ تَعَلُّقًا يَشْغَلُهُ عَنِ اسْتِيفَاءِ النَّظَرِ ، وَهُوَ قِيَاسُ مِظَنَّةٍ عَلَى مِظَنَّةٍ ، وَكَانَ الْحِكْمَةُ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى ذِكْرِ الْغَضَبِ لِاسْتِيفَائِهِ عَلَى النَّفْسِ وَصُعُوبَةِ مَقَاوِمَتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَفَعَهُ « لَا يَقْضَى الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبْعَانُ رِيَّانٍ » وَقَوْلُ الشَّيْخِ « وَهُوَ قِيَاسُ مِظَنَّةٍ عَلَى مِظَنَّةٍ » صَحِيحٌ ، وَهُوَ اسْتِنبَاطُ مَعْنَى دَلِّ عَلَيْهِ النَّصُّ فَإِنَّهُ لَمَّا نَهَى عَنِ الْحَكْمِ حَالَةَ الْغَضَبِ فَهَمَّ مِنْهُ أَنَّ الْحَكْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي حَالَةِ اسْتِقَامَةِ الْفِكْرِ ، فَكَانَتْ عِلَّةُ النَّهْيِ الْمَعْنَى الْمَشْتَرَكِ وَهُوَ تَغْيِيرُ الْفِكْرِ ، وَالْوَصْفُ بِالْغَضَبِ يُسَمَّى عِلَّةً بِمَعْنَى أَنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَيْهِ فَالْحَقُّ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ كَالْجَانِحِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ

في «الأم» : أكره للحاكم أن يحكم وهو جائع أو تعب أو مشغول القلب فان ذلك يغير القلب . (فرع) : لو خالف الحكم في حال الغضب صح إن صادف الحق مع الكراهة ، هذا قول الجمهور ، وقد تقدم أنه عليه السلام قضى للزبير بشراج الحرة بعد أن أغضبه خصم الزبير ، لكن لا حجة فيه لرفع الكراهة عن غيره لاصمته عليه السلام فلا يقول في الغضب إلا كما يقول في الرضا . قال النووي في حديث اللقطة : وفيه جواز الفتوى في حال الغضب ، وكذلك الحكم وينفذ ولسكنه مع الكراهة في حقنا ولا يكره في حقه عليه السلام لأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف على غيره . وأبعد من قال : يحمل على أنه تكلم في الحكم قبل وصوله في الغضب إلى تغير الفكر ، ويؤخذ من الإطلاق أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا أسبابه ، وكذا أطلقه الجمهور ، وفصل إمام الحرمين والبعثي فقيدا الكراهة بما إذا كان الغضب لغير الله ، واستفرب الرويان هذا التفصيل واستبعده غيره لمخالفته لظواهر الحديث والمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم حال الغضب ، وقال بعض الخابلة لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والهي يفتضى الفساد وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب طراً عليه بعد أن استبان له الحكم فلا يؤثر والا فهو محل الخلاف ، وهو تفصيل معتبر ، وقال ابن المنير : أدخل البخاري حديث أبي بكره إبدال على المنع ثم حديث أبي مسعود الدال على الجواز تليها منه على طريق الجمع بأن يجعل الجواز خاصاً بالنبي عليه السلام لوجود العصمة في حقه والأمن من التعدي ، أو أن غضبه إنما كان للحق فن كان في مثل حاله جاز والامنع ، وهو كما قيل في شهادة العدو إن كانت دينوية ردت وإن كانت دينية لم ترد قاله ابن دقيق العيد وغيره . وفي الحديث أن الكتابة بالحديث كالسماح من الشيخ في وجوب العمل ، وأما في الرواية فمنع منها قوم إذا تجردت عن الإجازة ، والمشهور الجواز . نعم الصحيح عند الأداء أن لا يطلق الاخبار بل يقول كتب إلى أو كاتبني أو أخبرني في كتابه ، وفيه ذكر الحكم مع دليله في التعاطي ، وبجيه مثله في الفتوى . وفيه شفقة الأب على ولده وإعلامه بما ينفعه وتحذيره من الوقوع فيما ينكر . وفيه نشر العلم للعمل به والافتداء وإن لم يسأل العالم عنه . الحديث الثاني ، قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك . قوله ( جاء رجل ) تقدم في « باب تخفيف الامام » من أبواب الإمامة أنه لم يسم ، وهم من قال انه حزم بن كعب وإن المراد هنا بفلان هو معاذ بن جبل ، وتقدم شرح الحديث هناك مستوفى ، وتقدم القول في الغضب في « باب الغضب في الموعظة » من « كتاب العلم » . الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهي حائض . قوله ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي . قوله ( فتغيظ فيه ) وفي رواية الكشميني « عليه » والضمير في قوله « فيه » يعود للفعل المذكور وهو الطلاق الموصوف ، وفي « عليه » للفاعل وهو ابن عمر . وقد تقدم الحديث مشروحاً في « كتاب الطلاق »

١٤ - **باب** من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والنهمة

كما قال النبي عليه السلام لعدي : خذني ما يكفيك وولدي بالمعروف . وذلك إذا كان أمراً مشهوراً

٧١٦١ - **حديث** أبو البتان أخبرنا شعوب عن الزهري حدثني عروة « أن عائشة رضي الله عنها قالت :

جاءت هند بنت عتبة بن ربيعة فقالت : يا رسول الله ، والله ما كان علي ظهير الأرض أهل خيلاء أحب إلي أن

يَذَلُّوا مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ ، وَاصْبَحَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَهْلُ خِيَابٍ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ يَمُرُّوا مِنْ أَهْلِ خِيَابِكَ .  
ثُمَّ قَالَتْ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُسَيِّبٌ ، فَهَلْ عَلَىَّ مِنْ حَرَجٍ أَنْ أَطُفَّ مِنَ الذِّمِّ لَهُ هِيَالْنَا ؟ قَالَ لَهَا : لَا حَرَجَ  
هَلَيْكَ أَنْ تُطَفِّرِيَهُمْ مِنْ مَعْرِفٍ »

**قوله** ( باب من رأى للقاضي أن يحكم بعله في أمر الناس إذا لم يخف الظنون والتهمة ) أشار إلى قول أبي حنيفة  
ومن وافقه أن للقاضي أن يحكم بعله في حقوق الناس وليس له أن يقضى بعله في حقوق الله كالحدود لأنها مبنيّة  
على المسامحة ، وله في حقوق الناس تفصيل ، قال : أن كان ماعله قبل ولايته لم يحكم لأنه بمنزلة ماسمه من الشهود  
وهو غير حاكم ، بخلاف ماعله في ولايته . وأما قوله ، إذا لم يخف الظنون والتهمة ، فقيد به قول من أجاز للقاضي  
أن يقضى بعله لأن الذين منعوا ذلك مطلقا اعتوا بأنه غير معصوم فيجوز أن تلحقه التهمة إذا قضى بعله أن يكون  
حكم لصديقه على عدوه فحسمت المادة فجعل المصنف محل الجواز ما إذا لم يخف الحاكم الظنون والتهمة ، وأشار إلى أنه  
يلزم من المنع من أجل حسم المادة أن يسمع مثلاً رجلاً طلق امرأته طلاقاً بائناً . ثم رفعته إليه فأنكر فإذا حلفه  
خلف لزم أن يدينه على فرج حرام فيفسق به فلم يكن له بد من أن لا يقبل قوله ويحكم عليه بعله ، فإن خشي التهمة  
فله أن يدفعه ويقم شهادته عليه عند حاكم آخر ، وسيأتي مزيد لذلك في باب الشهادة تكون عند الحاكم ، وقال  
الكرائسي : الذي عندي أن شرط جواز الحكم بالعلم أن يكون الحاكم مشهوراً بالصلاح والعفاف والصدق ولم يعرف  
بكبيرة زلة ولم يؤخذ عليه خبرة بحيث تكون أسباب التيق في موجوده وأسباب التهم فيه مفقودة فهذا الذي يجوز له  
أن يحكم بعله مطلقاً . قلت : وكأن البخاري أخذ ذلك عنه فإنه من مشايخه . **قوله** ( كما قال النبي ﷺ لهند . خذني  
مايكفيك ووليك بالمعروف ) هذا اللفظ وصله المؤلف في النفقات من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد ساق القصة  
في هذا الباب بغير هذا اللفظ من طريق الزهري عن عروة وقوله ، وذلك إذا كان أمراً مشهوراً ، هذا تفسير قول  
من قال يقضى بعله مطلقاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالمشهور الشيء المأمور بأخذه ، ثم ذكر قصة هند بنت عتبة .  
**قوله** ( ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحب إلخ ) تقدم في السيرة النبوية في المناقب والكلام عليه ،  
وتقدم شرح ما تضمنته الحديث المذكور في كتاب النفقات ، وفيه بيان استدلال من استدل به على جواز  
حكم الحاكم بعله ورد قول المستدل به على الحكم على الغائب . قال ابن بطال : احتج من أجاز للقاضي أن  
يحكم بعله بحديث الباب فإنه عليه السلام قضى لها بوجوب النفقة لها ولولدها لعله بأنها زوجة أبي سفيان ولم  
يلتمس على ذلك بينة ، ومن حيث النظر أن علمه أقوى من الشهادة لأنه يتيقن ماعله ، والشهادة قد تكون كذباً ،  
وحجة من منع قوله في حديث أم سلمة « إنما أقضى له بما أسمع » ، ولم يقل بما أعلم . وقال للحضرمي « شاهدك  
أو يمينه » وفيه « وليس لك إلا ذلك » ، ولما يخشى من قضاء السوء أن يحكم أحدهم بما شاء ويحيل على علمه  
احتج من منع مطلقاً بالتهمة ، واحتج من فصل بأن الذي علمه الحاكم قبل القضاء كان على طريق الشهادة فلا حكم  
به لحكم بشهادة نفسه فصار بمنزلة من قضى بدعواه على غيره ، وأيضا فيكون كالخامك بشاهد واحد ، وقد تقدم له  
تعليل آخر وأما في حال القضاء في حديث أم سلمة « فأنما أقضى له على نحر ما أسمع » ، ولم يفرق بين سماعه من  
شاهد أو مدّعي ، وسيأتي تفصيل المذاهب في الحكم بالعلم في باب الشهادة تكرر عند الحاكم في ولاية القضاء ،

وقال ابن المنير : لم يمرض ابن بطلال لمقصود الباب ، وذلك أن البخاري احتج لجواز الحكم بالعلم بقصة هند ، فكان يذهب للشارح أن يتعقب ذلك بأن لا دليل فيه لأنه خرج مخرج الفتنيا وكلام المفتي يتنزل على تقدير صحة اتهام المستفتي ، فكأنه قال : ان ثبت أنه يمتنع حكمك جاز لك استيفاءه مع الامكان . قال : وقد أجاب بعضهم بأن الاغلب من أحوال النبي ﷺ الحكم والالزام ، فيجب تنزيل لفظه عليه ، لكن يرد عليه أنه ﷺ ما ذكر في قصة هند أنه يعلم صدقها ، بل ظاهر الامر أنه لم يسمع هذه القصة الا منها فكيف يصح الاستدلال به على حكم الحاكم بعده ؟ . قلت : وما ادعى انفيه بعيد ، فانه لو لم يعلم صدقها لم يأمرها بالاخذ ، واطلاعه على صدقها يمكن بالوحى دون من سواه فلا بد من سبق علم ، ويؤيد اطلاعه على حالها من قبل أن تذكر ما ذكرت من المصاهرة ، ولانه قبل قولها أنها زوجة أبي سفيان بذير بينة واكتفى فيه بالعلم ، ولانه لو كانت فتنيا لقال مثلا تأخذ ، فلما أتى بصيغة الامر بقوله وحذى ، دل على الحكم ، وسيأتي لهذا مزيد في باب القضاء على الغائب ، ثم قال ابن المنير أيضا : لو كان حكما لاستدعى معرفة المحكوم به ، والواقع أن المحكوم به غير معين ، كذا قال والله أعلم

### ٩٥ - باب الشهادة على الخطأ الخنوم ، وما يجوز من ذلك وما يضيق عليه

وكتاب الحاكم إلى عماله ، وللقاضي إلى القاضي

وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائز إلا في الحدود ثم قال : إن كان للقتل خطأ فهو جائز لأن هذا مال بزعمه ، وإنما صار مالا بعد أن ثبت للقتل ، فالخطأ والعدو واحد . وقد كتب عمر إلى عامله في الحدود . وكتب عمر بن عبد العزيز في بين كسرت ، وقال ابراهيم : كتاب لقاضي إلى القاضي جائز إذا عرف للكتاب والخاتم وكان الشهي مجيز للكتاب الخنوم بما فيه من القاضي ، ويروى عن ابن عمر نحوه وقال معاوية بن عبد الكريم النفقي شهدت عهد الملك بن يحيى قاضي البصرة وإياس بن معاوية والحسن وثمالة بن عهد الله بن أنس وبلال ابن أبي بردة وعهد الله بن يزيد الأسلمي وعاصم بن عهدة وعباد بن منصور . يجوزون كتب القضاء بغير تحضر من الشهود ، فان قال الذي جاء عليه بالكتاب إنه زور قيل له : إذقب القيس الخرج من ذلك ، وأول من سأل على كتاب القاضي للبيضة ابن أبي ليلي وسوار بن عهد الله . وقال لنا أبو نعيم حدثنا عبيد الله بن محرز جئت بكتاب من موسى بن أنس قاضي البصرة وأفت عند البيضة أن لي عند فلان كذا وكذا وهو بالكوفة وجئت به للقاسم بن عبد الرحمن فأجازه . وكره الحسن وأبو قلابة أن يشهد على وصية حتى يعلم ما فيها لأنه لا يدرى لعل فيها جورا . وقد كتب النبي ﷺ إلى أهل خيبر : إما أن تدوا صاحبكم وإما أن تؤذوا بحرب . وقال الزهري في الشهادة على المراف من الستر : إن عرفها فاشهد ، وإلا تعرفها فلا تشهد

٧١٦٢ - حدثني محمد بن كشار حدثنا غندر حدثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أنس بن مالك قال : لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قالوا : إنهم لا يقرءون كتاباً إلا مخفوماً ، فأتخذ النبي ﷺ خاتماً من فضة كانى أنظر إلى ويصيه ، ونقشه : محمد رسول الله ٥

قوله ( باب الشهادة على الخط المختوم ) كذا للأكثر بمجمة ثم مثناة ، وفي رواية الكشميني والمحكوم ، بمهمله ثم كاف أى المحكوم به ، وسقطت هذه اللفظة لابن بطلال ، ومراده هل تصح الشهادة على الخط أى بأنه خط فلان ، وقيد بالختوم لأنه أقرب الى عدم التزوير على الخط . قوله ( وما يجوز من ذلك وما يضيئ عليه ) يريد أن القول بذلك لا يكون على التعميم اثباتاً ونفيًا ، بل لا يمنع ذلك مطلقاً فتنضيع الحقوق ، ولا يعمل بذلك مطلقاً فلا يؤمن فيه التزوير فيكون جائزاً بشروط . قوله ( وكتاب الحاكم الى عامله والقاضى الى القاضى ) يشير الى الرد على من أجاز الشهادة على الخط ولم يحزمها في كتاب القاضى ، وكتاب الحاكم ، وسيأتى بيان من قاله والبحث معه فيه . قوله ( وقال بعض الناس : كتاب الحاكم جائز إلا فى الحدود ) ثم قال : ان كان القتل خطأ فهو جائز لان هذا مال برعمه ، وانما صار مالا بعد أن ثبت القتل ( قال ابن بطلال : حجة البخارى على من قال ذلك من الحنفية واضحة لانه اذا لم يحزم الكتاب بالقتل فلا فرق بين الخطأ والعمد فى أول الامر ، وانما يصير مالا بعد الثبوت عند الحاكم ، والعمد أيضاً ربما آل الى المال فاقتضى النظر التسوية . قوله ( وقد كتب عمر الى عامله فى الحدود ) فى رواية أبى ذر عن المستملى والكشميني « فى الجارود » بحيم خفيفة وبعد الالف راء مضمومة وهو ابن المعلّى ويقال ابن عمرو ابن المعلّى العبدى ، ويقال كان اسمه بشرا والجارود لقبه ، وكان الجارود المذكور قد أسلم وصحب ثم رجع الى البحرين فكان بها ، وله قصة مع قدامة بن مظعون عامل عمر على البحرين أخرجهما عبد الرزاق من طريق عبد الله بن عامر بن ربيعة قال استعمل عمر قدامة بن مظعون فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال أن قدامة شرب فسكر فكتب عمر الى قدامة فى ذلك ، فذكر القصة بطولها فى قدوم قدامة وشهادة الجارود وأبى هريرة عليه ، وفى احتجاج قدامة بأية المائدة وفى رد عمر عليه وجلبه الحد وسندها صحيح ، وقد تقدم فى آخر الحدود ، ونزول الجارود البصرة بعد ذلك واستشهد فى خلافة عمر سنة عشرين . قوله ( وكتب عمر بن عبد العزيز فى سن كسرت ) وصله أبو بكر الحلال فى « كتاب القصص والدييات من طريق عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق عن أبيه قال وكتب الى عمر ابن عبد العزيز كتاباً أجاز فيه شهادة رجل على سن كسرت » . قوله ( وقال ابراهيم : كتاب القاضى الى القاضى جائز اذا عرف الكتاب والحاتم ) وصله ابن أبى شيبة عن عيسى بن يونس عن عبيدة عن ابراهيم . قوله ( وكان الشعبي يحزم الكتاب المختوم بما فيه من القاضى ) وصله أبو بكر بن أبى شيبة من طريق عيسى بن أبى عزة قال « كان عامر يعنى الشعبي يحزم الكتاب المختوم بحيمته من القاضى » وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي قال « لا يشهد ولو عرف الكتاب والحاتم حتى يذكر ، ويجمع بينهما بأن الاول اذا كان من القاضى الى القاضى والثانى فى حق الشاهد . قوله ( ويروى عن ابن عمر نحوه ) قلت : لم يقع لى هذا الاثر عن ابن عمر الى الآن . قوله ( وقال معاوية ابن عبد الكريم الثقفى ) هو المعروف باضال بضاد معجمة ولام ثقيلة ، سمي بذلك لانه ضل فى طريق مكة ، قاله عبد الغنى بن سعيد المصرى ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائى ، ومات سنة ثمانين ومائة ، وكان معمرًا

أدرك أبا رجاء العطاردي ، وقد وصل أثره هذا وكيع في مصنفه عنه . **قوله** ( شهدت ) أى حضرت ( عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة ) هو الليثى تابعى ثقة ، وكان يزيد بن هبيرة ولاء قضاء البصرة لما ولى إمارتها من قبل يزيد بن عبد الملك بن مروان ، ذكر ذلك عمر بن شبة في أخبار البصرة وقال : انه مات وهو على القضاء ، وأرخسه ابن حبان في الثقات سنة مائة فوهم ، وذكر ابن سعد أنه كان قاضيا قبل الحسن ومات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، والصواب بعد الحسن ، وقول عمر بن شبة هو المعتمد وأن ابن هبيرة هو الذى ولاء ومات على القضاء بعد ذلك بعد المائة بسنتين أو ثلاث ، ويقال بل عاش الى خلافة هشام بن عبد الملك فعزله خالد بن عبد الله القسرى وولى ثمامة بن عبد الله بن أنس . **قوله** ( وإياس بن معاوية ) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية هو المزي المعروف بالذكاء وكان قد ولى قضاء البصرة فى خلافة عمر بن عبد العزيز ولاء عدى بن أوطاة عامل عمر عليها بعد امتناعه منه ، وله في ذلك أخبار ، منها ما ذكره الكرابيسى في « أدب القضاء » قال : حدثنا عبيد الله بن عائشة حدثنا عبد الله بن عمر القيسى قال : قالوا لإياس لما امتنع من الولاية يا أبا والله اختر لنا ، قال : لا أقتل ذلك ، قيل له لو وجدت رجلا ترضاه أكنيت تشير به ؟ قال : نعم ، قيل وترضى له أن يلى إذا كان رضا ؟ قال : نعم ، قيل له فأنك خيار ، رضا ، فلم يزلوا به حتى ولى . قلت : ثم وقع بينهما فركب لإياس إلى عمر بن عبد العزيز ، فبادر عدى فولى الحسن البصرى القضاء ، فكتب عمر ينكر على عدى ما ذكره عنه إياس ويوفق صنعه في تولية الحسن القضاء ، ذكر ذلك عمر بن شبة ، ومات إياس سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وهو ثقة عند الجميع . **قوله** ( والحسن ) هو ابن أبي الحسن البصرى الامام المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة مدة لطيفة ولاء عدى أميرها لما ذكرنا ، ومات الحسن سنة عشر ومائة . **قوله** ( وثمامة بن عبد الله بن أنس ) هو الراوى المشهور ، وكان تابعياً ثقة ، ناب في القضاء بالبصرة عن أبي بردة ، ثم ولى قضاء البصرة أيضاً في أوائل خلافة هشام بن عبد الملك ولاء خالد القسرى سنة ست ومائة وعزله سنة عشر وقيل سنة تسع ، وولى بلال بن أبي بردة ، ومات ثمامة بعد ذلك . **قوله** ( وبلال بن أبي بردة ) أى ابن أبي موسى الأشعرى ، وكان صديق خالد بن عبد الله القسرى فولاه قضاء البصرة لما ولى إمارتها من قبل هشام بن عبد الملك ، وضم اليه الشرطة ، فسكن أميراً قاضياً ، ولم يزل قاضياً الى أن قتله يوسف بن عمر الثقفى لما ولى الإمرة بعد خالد ، وعذب خالدًا وعماله ومنهم بلال ، وذلك في سنة عشرين ومائة ، ويقال انه مات في حبس يوسف ، وقد أخرج له الترمذى حديثاً واحداً ، ولم يكن محموداً في أحكامه ، ويقال انه كان يقول ان الرجلين ليختصما إلى فأجد أحدهما أخف على قلبى فأقضى له ، ذكر ذلك أبو العباس المبرد في الكامل . **قوله** ( وعبد الله بن بريدة الاسلمى ) هو التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء مرو بعد أخيه سامان سنة خمس عشرة ومائة الى أن مات وهو على قضائها سنة خمس عشرة ومائة . وذلك في ولاية أسد بن عبد الله القسرى على خراسان وهو أخو خالد القسرى ، وحديث عبد الله بن بريدة بن الحصيب هذا في الكتب الستة . **قوله** ( وعامر بن عبدة ) هو بفتح الموحدة وقيل بسكونها ذكره ابن ماكولا بالوجهين ، وقيل فيه أيضاً عبيدة بكسر الموحدة وزيادة ياء ، وجميع من في البخارى بالسكون إلا بجالة بن عبدة المتقدم ذكره في كتاب الجزية ، فانه بالتحريك ، وعامر هو البجلي أبو إياس الكوفى ووثقه ابن معين وغيره ، وهو من قدماء التابعين له رواية عن ابن مسعود ، وروى عنه المسيب بن رافع وأبو إسحاق ، وحديثه عند النسائى ، وكان ولى القضاء بالكوفة مرة وعمر . **قوله** ( وعباد بن منصور ) أى الناجى



بالنون والجيم يكنى أبا سلة بصرى ، قال أبو داود : ولى قضاء البصرة خمس مرات ، وذكر عمر بن شبة أنه أول ما ولى سنة سبع وعشرين وولاه يزيد بن عمر بن هبيرة ، فلما عزل وولى مسلم بن قتيبة عزله وولى معاوية بن عمرو ، ثم استعفى فأعفاه مسلم ، وأعاد عباد بن منصور ، وكان عباد يرى بالقدر ويدلس فضعهفه بسبب ذلك ، ويقال إنه تغير ، وحديثه فى السنن الأربعة ، وعلق له البخارى شيئاً ، ومات سنة اثنتين وخمسين ومائة . **قوله** ( يجهزون كتب القضاء بغير محضر من الشهود الخ ) يعنى قوله « فالتمس المخرج » وهو بفتح الميم وسكون المعجمة وآخره جيم أطلب الخروج من عدة ذلك إما بالقدح فى البينة بما يقبل فتبطل الشهادة ، وإما بما يدل على البراءة من المشهود به . **قوله** ( وأول من سأل على « كتاب القاضى » البيهقى ابن أبى ليلى ) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى قاضى الكوفة وإمامها ، ولها فى زمن يوسف بن عمر الثقفى فى خلافة الوليد بن يزيد ومات سنة ثمان وأربعين ومائة وهو صدوق ، انتقوا على ضعف حديثه من قبل سوء حفظه . وقال الساجى : كان يمدح فى قضائه ، فاما فى الحديث فلا يس بحجة . وقال أحمد : فقه ابن أبى ليلى أحب إلى من حديثه ، وحديثه فى السنن الأربعة ، وأغفل المزي أن يعلم له فى « تهذيب » علامة تعليق البخارى ، كما أغفل أن يترجم لسوار بن عبد الله المذكور بعده أصلاً مع أنه أعلم لكل من ذكره معاوية بن عبد الكريم هنا عن لم يخرج له شيئاً موصولاً . **قوله** ( وسوار بن عبد الله ) بفتح المهملة وتشديد الواو وهو العنبرى نسبة إلى بنى العنبر من بنى تميم ، قال ابن حبان فى الثقات : كان فقيهاً ، ولده المنصور قضاء البصرة سنة ثمان وثلاثين ومائة فبقى على قضائها إلى أن مات فى ذى القعدة سنة ست وخمسين ، وحفيده سوار ابن عبد الله بن سوار بن عبد الله ولى قضاء الرصافة ببغداد والجانب الشرقى ، وحديثه فى السنن الثلاثة ، ومات سنة خمس وأربعين ومائتين . **قوله** ( وقال لنا أبو نعيم ) هو الفضل بن دكين . **قوله** ( حدثنا عبيد الله ) بالتصغير ( ابن محرز ) بضم الميم وسكون المهملة وكسر الراء بعدها زاي هو كوفى ، ما رأيت له راوياً غير أبى نعيم ، وما له فى البخارى سوى هذا الأثر ، ولم يزد المزي فى ترجمته على ما تضمنته هذا الأثر . **قوله** ( جئت بكتاب من موسى بن أسقاض البصرة ) أى ابن مالك التابعى المشهور ، وكان ولى قضاء البصرة فى ولاية الحكم بن أيوب الثقفى ، وهو ثقة حديثه فى الكتب الستة ، وقال ابن حبان فى الثقات : مات بعد أخيه النضر بالبصرة ، وكانت وفاة النضر قبل وفاة الحسن البصرى سنة ثمان أو تسع ومائة . **قوله** ( جئت به القاسم بن عبد الرحمن ) أى ابن عبد الله بن مسعود المسعودى يكنى أبا عبد الرحمن ، وقال العجلي : ثقة وكان على قضاء الكوفة زمن عمر بن عبد العزيز ، وكان لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان ثقة صالحاً ، وهو تابعى . قال ابن المدينى : لم يلق من الصحابة إلا جابر ابن سمرة ، ويقال إنه مات سنة ست عشرة ومائة . **قوله** ( فأجازه ) بجم وزاي أى أمضاه وعمل به . تنبيه : وقع فى المغنى لابن قدامة : يشترط فى قول أئمة الفتوى أن يشهد بكتاب القاضى إلى القاضى ، شاهدان عدلان ولا تكن معرفة خط القاضى وختمه ، وحكى عن الحسن وسوار والحسن العنبرى أنهم قالوا : إذا كان يعرف خطه وختمه قبله ، وهو قول أبى ثور . قلت : وهو خلاف ما نقله البخارى عن سوار أنه أول من سأل البيهقى ، وينضم إلى من ذكرهم ان قدامة سائر من ذكرهم البخارى من قضاة الأمصار من التابعين فمن بعدهم . **قوله** ( وكره الحسن ) هو البصرى ، وأبو قلابة هو الجرمى بفتح الجيم وسكون الراء . **قوله** ( أن يشهد ) بفتح أوله والفاعل محذوف أى الشاهد . **قوله** ( على وصية حتى يعلم ما فيها ) أما أثر الحسن فوصله الدارمى من رواية هشام بن حسان

عنه قال : لا تشهد على وصية حتى تقرأ عليك ، ولا تشهد على من لا تعرف . وأخرجه سعيد بن منصور من طريق  
يونس بن عبيد عن الحسن نحوه . وأما أثر أبي قلابة فوصله ابن أبي شيبة ويعقوب بن سفيان جميعا من طريق  
حماد بن زيد عن أيوب قال : قال أبو قلابة في الرجل يقول اشهدوا على ما في هذه الصحيفة ، قال : لا حتى يعلم ما فيها  
زاد يعقوب وقال : لعل فيها جورا . وفي هذه الزيادة بيان السبب في المنع المذكور . وقد وافق الداودي من  
المالكية هذا القول فقال : هذا هو الصواب أنه لا يشهد على وصية حتى يعرف ما فيها . وتعقبه ابن التين بأنها إذا  
كان فيها جور لم يمنع التحمل ، لأن الحاكم قادر على رده إذا أوجب حكم الشرع رده ، وما عداه يعمل به فليس  
خشية الجور فيها مانعا من التحمل ، وإنما المانع الجمل بما يشهد به . قال : ووجه الجور أن كثيرا من الناس يرغب  
في إخفاء أمره لاحتمال أن لا يموت فيحنط بالأشهاد ويكون حاله مستمرا على الإخفاء . قوله ( وقد كتب النبي  
ﷺ إلى أهل خيبر الخ ) هذا طرف من حديث سهل بن أبي حثمة في قصة حويصة وبحيصة وقتل عبد الله بن سهل  
بخيبر ؛ وقد تقدم شرحه مستوفى في الدييات في باب القسامة ، ويأتي بهذا اللفظ في باب كتابة الحاكم إلى عماله ،  
بعد أحد وعشرين بابا . قوله ( وقال الزهري في الشهادة على المرأة من السر ) أي من ورائه . قوله ( ان عرفتها  
فاشهد ) وصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق جعفر بن برقان عن الزهري بنحوه ، ومقتضاه أنه لا يشترط أن يراها  
حالة الأشهاد بل يكفي أن يعرفها بأي طريق فرض ، وفي ذلك خلاف أشير إليه في كتاب الشهادات . قوله ( لما  
أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم ) كان ذلك في سنة ست كما تقدم بيانه في شرح حديث أبي سفيان الطويل  
المذكور في بدء الوحى . قوله ( قالوا لأنهم لا يقرءون كتابا إلا مختوما ) لم أعرف اسم القائل بعينه . قوله ( فاتخذ  
خاتما الخ ) تقدم شرحه مستوفى في أواخر اللباس ، وحلة ما تضمنته هذه الترجمة بآثارها ثلاثة أحكام : الشهادة على  
الخط ، وكتاب القاضي إلى القاضي ، والشهادة على الإقرار بما في الكتاب . وظاهر صنيع البخاري جواز جميع  
ذلك ، فاما الحكم الأول فقال ابن بطلان : اتفق العلماء على أن الشهادة لا تجوز للشاهد إذا رأى خطه إلا إذا تذكر  
تلك الشهادة ، فإن كان لا يحفظها فلا يشهد ، فانه من شاء انتقش خاتما ومن شاء كتب كتابا ، وقد فعل مثله في أيام  
عثمان في قصة المذكورة في سبب قتله ، وقد قال الله تعالى ﴿ إلا من شهد بالحق وهم يعلمون ﴾ وأجاز مالك الشهادة  
على الخط ، ونقل ابن شعبان عن ابن وهب أنه قال : لا آخذ بقول مالك في ذلك . وقال الطحاوي : خالف مالك  
جميع الفقهاء في ذلك وعدوا قوله في ذلك شذوذا ، لأن الخط قد يشبه الخط ، وليست شهادة على قول  
منه ولا معاينة . وقال محمد بن الحارث : الشهادة على الخط خطأ ، فقد قال مالك في رجل قال : سمعت  
فلانا يقول رأيت فلانا قتل فلانا أو طلق امرأته أو قذف : لا يشهد على شهادته إلا ان أشهده . قال : فالخط أبعد  
من هذا وأضعف ، قال : والشهادة على الخط في الحقيقة استشهاد الموتى ، وقال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم :  
لا يقضى في دهرنا بالشهادة على الخط ، لأن الناس قد أخذوا ضروبا من الفجور . وقد قال مالك : يحدث للناس  
أقضية على نحو ما أخذوا من الفجور . وقد كان الناس فيما مضى يحيزون الشهادة على خاتم القاضي ثم رأى مالك  
أن ذلك لا يجوز فهذه أقوال جماعة من أئمة المالكية توافق الجمهور . وقال أبو علي السكرايبي في كتاب أدب  
القضاء ، له أجاز الشهادة على الخط قوم لا نظر لهم ، فإن الكتاب يشبهون الخط بالخط حتى يشكل ذلك على أعلمهم  
انتهى ، وإذا كان هذا في ذلك العصر فكيف بمن جاء بعدهم وهم أكثر مسارعة إلى الشر من مضى وأدق نظرا فيه

وأكثر هجوما عليه ، وأما الحكم الثاني فقال ابن بطل : اختلفوا في كتب القضاة ، فذهب الجمهور الى الجواز ، واستثنى الحنفية الحدود ، وهو قول الشافعي ، والذي احتج به البخاري على الحنفية قوى لانه لم يصرمالا إلا بعد ثبوت القتل قال : وما ذكره عن القضاة من التابعين من إجازة ذلك حججهم فيه ظاهرة من الحديث ، لأن النبي ﷺ كتب الى الملوك ولم ينقل أنه أشهد أحدا على كتابه . قال : ثم أجمع فقهاء الامصار على ما ذهب اليه سوار وابن أبي ليلى من اشتراط الشهود لما دخل الناس من الفساد فاحتيط للدعاء والاموال . وقد روى عبد الله بن زافع عن مالك قال : كان من أمر الناس القديم لإجازة الخواتيم حتى ان القاضي ليكتب للرجل الكتاب ، فما يزيد على ختمه فيعمل به . حتى اتهموا فصار لا يقبل إلا بشاهدين . وأما الحكم الثالث فقال ابن بطل : اختلفوا إذا أشهد القاضي شاهدين على ما كتبه ولم يقرأه عليهما ولا عرفهما بما فيه ، فقال مالك : يجوز ذلك ، وقال أبو حنيفة والشافعي : لا يجوز لقوله تعالى ﴿ وما شهدنا إلا بما علمنا ﴾ قال : وحجة مالك أن الحاكم إذا أقر أنه كتابه فالغرض من الشهادة عليه أن يعلم القاضي المكتوب اليه أن هذا كتاب القاضي ، اليه ، وقد ثبتت عند القاضي من أمور الناس مالا يجب أن يعلمه كل أحد كالوصية إذا ذكر الموصى ما فرط فيه مثلا . قال : وقد أجاز مالك أيضا أن يشهدا على الوصية المختومة وعلى الكتاب المطوى ، ويقولان للحاكم تشهد على إقراره بما في هذا الكتاب ، والحجة في ذلك كتب النبي ﷺ إلى عماله من غير أن يقرأها على من حلها ؛ وهي مشتملة على الأحكام والسنن . وقال الطحاوي : يستفاد من حديث أنس أن الكتاب إذا لم يكن محتوما فالحجة بما فيه قائمة لكونه مكتوباً ﷺ أراد أن يكتب اليهم ، وإنما اتخذ الخاتم لقولهم أنهم لا يقبلون الكتاب إلا اذا كان محتوما ، فدل على أن كتاب القاضي ، حجة محتوما كان أو غير محتوم . واختلف في الحكم بالخط المجرد كأن يرى القاضي خطه بالحكم فيطلب منه المحكوم له العمل به ، فالأكثر ليس له أن يحكم حتى يتذكر الواقعة كما في الشاهد وهو قول الشافعي ، وقيل : ان كان المكتوب في حرز الحاكم أو الشاهد منذ حكم فيه أو تحمل الى أن طلب منه الحكم أو الشهادة جاز ولو لم يتذكر والإفلا ، وقيل : اذا تبين أنه خطه ساغ له الحكم والشهادة وان لم يتذكر ، والأوسط أعدل المذاهب وهو قول أبي يوسف ومحمد ورواية عن أحمد رجحها كثير من أتباعه ، والأول قول مالك ورواية عن أحمد . قال ابن المنير : لم تعرض الشارح لمقصود الباب لأن البخاري استدلل على الخط بكتاب النبي ﷺ الى الروم ولقائل أن يقول : ان مضمون الكتاب ، دعاؤهم إلى الاسلام وذلك أمر قد اشتهر لثبوت المعجزة والقطع بصدقه فيما دعا اليه ، فلم يلزمهم بمجرد الخط فانه عند القائل به إنما يفيد ظنا والاسلام لا يكتفى فيه بالظن إجماعا فدل على أن العلم حصل بمضمون الخط مقرونا بالتواتر السابق على الكتاب ، فكان الكتاب كالتذكيرة والتوكيد في الإنذار ، مع أن حامل الكتاب قد يحتمل أن يكون اطلع على ما فيه وأمر بتبليغه . والحق أن العمدة على أمره المعلوم مع قرائن الحال المصاحبة لحامل الكتاب ، ومسألة الشهادة على الخط مفروضة في الاكتفاء بمجرد الخط ، قال : والفرق بين الشهادة على الخط وبين كتاب القاضي الى القاضي ، في أن القائل بالأول أقل من القائل بالتاني تطرق الاحتمال في الأول وندوره في الثاني لبعد احتمال التزوير على القاضي ولا سيما حيث تمكن المراجعة ، ولذلك شاع العمل به فيما بين القضاة ونوابهم والله أعلم

## ١٦ - باب متى يستوجب الرجل للقضاء ؟

وقال الحسن : أخذ الله على الحكم أن لا يتدبروا الهوى ، ولا يخشوا الناس ، ولا يشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ، ثم قرأ ﴿ يا داود إنا جعَلناكَ خليفةً في الأرض ، فاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ . وقرأ ﴿ انا أنزلنا القرآن فيها هُدىً ونورٌ يحْكُمُ بها الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ هَادُوا وَلِلرَّابِيعِ وَالْأَحْبَارِ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ، فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ فَيَذَرُوكَ خِلَافًا ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ بما اسْتَحْفَظُوا : اسْتَوْدِعُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ الْآيَةَ وقرأ ﴿ وداود وسليمان أذْ يُحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَخَتْ فِيهِ غَمَمٌ مِّنَ السَّمَاءِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ، فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّمَّا آتِنَا حُكْمًا وَعَلَّمْنَا غَدْرَ سُلَيْمَانَ وَلَمْ يَلَمْ دَاوُدَ ، وَلَوْلَا مَا ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ أَمْرِ هَذَيْنِ لَرَأَيْتُ أَنْ لِّلْقَضَاءِ هَلَكُوا ، فَانْهَيْتُنِي عَلَى هَذَا بِعِلْمِهِ وَعَدَّرَ مَاذَا بِاجْتِهَادِهِ . وَقَالَ مَزَاهِمُ بْنُ زُفَرَ قَالَ لِفَأْتِمْ بِنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : خُشِعَ إِذَا أَخْطَأَ الْقَاضِيَ مِنْهُمْ سَطْرَةٌ كَانَتْ فِيهِ وَصِيَّةٌ : أَنْ يَكُونَ فَرِيًّا ، حَلِيمًا ، عَفِيفًا ، صَلِيحًا ، عَالِمًا سَمُولًا عَنِ الْعِلْمِ .

قوله ( باب متى يسترجع الرجل القضاء ) ؟ أى متى يستحق أن يكون قاضياً . قال أبو علي الكرايسى صاحب الشافعى فى « كتاب آداب القضاء » له : لا أعلم بين العلماء من سلف خلافاً أن أحق الناس أن يقضى بين المسلمين من بأن فضله وصدقه وعلمه وورعه ، قارئاً لكتاب الله ، عالماً بأكثر أحكامه ، عالماً بسنن رسول الله حافظاً لأكثرها ، وكذا أقوال الصحابة ، عالماً بالوفاق والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرف الصحيح من السقيم يتبع فى النوازل الكتاب فإن لم يجد فالسنيين فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا فما وجد أشبه بالقرآن ثم بالسنة ثم بفتوى أكابر الصحابة عمل به ؛ ويكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع ، ويكون حافظاً للسان وبطنه وفرجه ، فهما بكلام الحصرم . ثم لا بد أن يكون عاقلاً ماثلاً عن الهوى ثم قال : وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه الصفات ، ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم . وقال المهلب : لا يكفي فى استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلاً لذلك بل أن يراه الناس أهلاً لذلك . وقال ابن حبيب عن مالك : لا بد أن يكون القاضى عالماً عاقلاً ، قال ابن حبيب فإن لم يكن علم فمقل وورع ، لأنه بالورع يقف وبالعقل يسأل ، وهو إذا طلب العلم وجده وإذا طلب العقل لم يجده . قال ابن العربى : واتفقوا على أنه لا يشترط أن يكون غنياً ، والأصل قوله تعالى ﴿ ولم يؤت سعة من المال قال إن الله اصطفاه عليكم ﴾ الآية . قال : والقاضى لا يكون فى حكم الشرع إلا غنياً لأن غناه فى بيت المال فإذا منع من بيت المال واحتاج كان تولية من يكون غنياً أولى من تولية من يكون فقيراً ، لأنه يصير فى مظنة من يتعرض لتناول مالا يجوز تناوله قلت : وهذا قاله بالنسبة إلى الزمان الذى كان فيه ولم يدرك زمانه هذا الذى صار من يطلب القضاء فيه يصرح بأن سبب طلبه الاحتياج إلى ما يقوم بأرده ، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال ، واتفقوا على اشتراط الذكورية فى القاضى إلا عن

الحنفية ، واستثنوا الحدود ، وأطلق ابن جرير ، وحجة الجمهور الحديث الصحيح ، ما أفلح قوم ولوا أمورهم امرأة ، وقد تقدم ؛ ولأن القاضى يحتاج الى كمال رأى ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل الرجال . **قوله** ( وقال الحسن ) هو البصرى . **قوله** ( أخذ الله على الحكام أن لا يتبعوا الهوى ولا يخشوا الناس ولا يشتروا بآيات الله ثمنا قليلا ثم قرأ ) ( يادود انا جعلناك خليفة فى الأرض - الى - يوم الحساب ) وقرأ ( انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور - الى قوله - ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ) قلت : فأراد من آية ( يادود ) قوله ( ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ) وأراد من آية المائدة بقية ما ذكر وأطلق على هذه المناهى أمرا لإشارة إلى أن النهى عن الشيء أمر بضده ، فى النهى عن الهوى أمر بالحكم بالحق ، وفى النهى عن خشية الناس أمر بخشية الله ، ومن لازم خشية الله الحكم بالحق ، وفى النهى عن بيع آياته الأمر باتباع ما دلت عليه ، وإنما وصف الثمن بالثقل إشارة إلى أنه وصف لازم له بالنسبة للموضوع فإنه أغلى من جميع ما حوته الدنيا . **قوله** ( بما استحفظوا : استودعوا من كتاب الله الآيات ) ثبت هذا للمستمل ، وهو تفسير أبى عبيدة ، قال فى قوله تعالى ( بما استحفظوا من كتاب الله ) أى بما استودعوا ، استحفظته كذا استودعته إياه . **قوله** ( وقرأ ) أى الحسن البصرى المذكور ، ودادود وسليمان اذ يحكمان فى الحرت الى آخرها ، وروىناه موصولا فى « حلية الأولياء لأبى نعيم ، من رواية محمد بن ابراهيم الحافظ المعروف بمرجع بموحدة ومهملة وزن محمد ، قال حدثنا سعيد هو ابن سليمان الواسطى حدثنا أبو العوام هو عمران القطان عن قتادة عن الحسن وهو ابن أبى الحسن البصرى فذكره ، ومعنى أخذ الله على الحكام عهد اليهم . **قوله** ( فحمد سليمان ولم يلم داود ، ولولا ما ذكر الله من أمر هذين ) يعنى داود وسليمان ، وقوله « لرأيت » فى رواية الكشميهنى « لرويت أن القضاة هلكوا ، يعنى لما تضمنته الآيتان الماضيتان أن من لم يحكم بما أنزل الله كافر ، فدخل فى عمومهما العامد والمخطئ ، وكذا قوله تعالى ( ان الذين يرضون عن سبيل الله ) يشمل العامد والمخطئ ، فاستدل بالآية الأخرى فى قصة الحرث أن الوعيد خاص بالعامد ، فأشار الى ذلك بقوله « فانه أثنى على هذا بعله ، أى بسبب عليه أى معرفته وفهمه وجه الحكم والحكم به ، وعذر بفتح الذال المعجمة هذا باجتهاده . وروينا بعضه فى تفسير ابن أبى حاتم وفى المجالسة لأبى بكر الدينورى وفى أمالى الصولى جميعا يزيد بعضهم على بعض من طريق حماد بن سلمة عن حميد الطويل قال : دخلنا مع الحسن على إياس بن معاوية حين استقضى قال فبكى إياس وقال : يا أبا سعيد - يعنى الحسن البصرى المذكور يقولون : القضاة ثلاثة : رجل اجتهد فأخطأ فهو فى النار ، ورجل مال مع الهوى فهو فى النار ؛ ورجل اجتهد فاصاب فهو فى الجنة فقال الحسن : ان فيما قص الله عليك من نبأ سليمان ما يرد على من قال هذا وقرأ ( ودادود وسليمان اذ يحكمان فى الحرث - الى قوله - شاهدين ) قال : فحمد سليمان لصوابه ولم يذم داود لخطئه . ثم قال : ان الله أخذ على الحكام عهدا بأن لا يشتروا به ثمنا ولا يتبعوا فيه الهوى ولا يخشوا فيه أحدا ، ثم تلا ( يادود انا جعلناك خليفة ) الى آخر الآية . قلت : والحديث الذى أشار إليه إياس أخرجه أصحاب السنن من حديث بريدة ، ولكن عندهم الثالث قضى بغير علم ، وقد جمعت طرقه فى جزء مفرد ، وليس فى شيء منها أنه اجتهد فأخطأ ، وسيأتى حكم من اجتهد فأخطأ بعد أبواب ، واستدل بهذه القصة على أن للنبي أن يجتهد فى الأحكام ولا ينتظر نزول الوحي ، لأن داود عليه السلام على ماورد اجتهد فى المسألة المذكورة قطعاً ، لأنه لو كان قضى فيها بالوحي ماخص الله سليمان بفهمها دونه . وقد اختلف من أجاز للنبي أن يجتهد هل يجوز عليه الخطأ فى اجتهاده ؟ فاستدل من أجاز

ذلك بهذه القصة . وقد اتفق الفريقان على أنه لو أخطأ في اجتهاده لم يقر على الخطأ ، وأجاب من منع الاجتهاد أنه ليس في الآية دليل على أن داود اجتهد ولا أخطأ ، وإنما ظاهرها أن الواقعة اتفقت فعرضت على داود وسليمان فقضى فيها سليمان لأن الله فهمه حكماً ، ولم يقض فيها داود بشيء ، ويرد على من تمسك بذلك بما ذكره أهل النقل في صورة هذه الواقعة . وقد تضمن أثر الحسن المذكور أنهما جميعاً حكما . وقد تعقب ابن الخثير قول الحسن البصري ، ولم يذم داود بأن فيه نقصاً لحق داود ، وذلك أن الله تعالى قد قال ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ لجمعهما في الحكم والعلم ، وميز سليمان بالفهم ، وهو علم خاص زاد على العام بفصل الخصومة . قال : والأصح في الواقعة أن داود أصاب الحكم وسليمان أرشد إلى الصلح ، ولا يخلو قوله تعالى ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً ﴾ أن يكون عاماً أو في واقعة الحث فقط ، وعلى التقديرين يكون أثني على داود فيها بالحكم والعلم فلا يكون من قبيل عذر المجتهد إذا أخطأ ، لأن الخطأ ليس حكماً ولا علماً وإنما هو ظن غير مصيب ، وإن كان في غير الواقعة فلا يكون تعالى أخبر في هذه الواقعة بخصوصها عن داود باصابة ولا خطأ ، وغايته أنه أخبر بتفهم سليمان ومفهومة لقب والاحتجاج به ضعف فلا يقال فهمها سليمان دون داود ، وإنما خص سليمان بالتفهم لصغر سنه فيستغرب ما يأتي به . قلت : ومن تأمل ما نقل في القصة ظهر له أن الاختلاف بين الحكيمين كان في الأولوية لا في العمد والخطأ ، ويكون معنى قول الحسن وحمد سليمان : أي لموافقة الطريق الأرجح ، ولم يذم داود ، لاقتصاره على الطريق الراجح وقد وقع لعمر رضى الله عنه قريب مما وقع لسليمان ، وذلك أن بعض الصحابة مات وخلف ماله ثناء وديونا ، فأراد أصحاب الديون بيع المال في وفاة الدين لهم فاسترضاهم عمر بأن يؤخروا التقاضى حتى يقبضوا ديونهم من الثناء ويتوفر لآيتام المتوفى أصل المال ، فاستحسن ذلك من نظره . ولو أن الخصوم امتنعوا لما منعهم من البيع . وعلى هذا التمهيل يمكن تنزيل قصة أصحاب الحث والغنم والله أعلم ، وتقدم في أحاديث الأنبياء شرح القصة التي وقعت لداود وسليمان في المراتين اللتين أخذ اللئيم ابن إحداهما واختلاف حكم داود وسليمان في ذلك ، وتوجيه حكم داود بما يقر بما ذكر هنا في هذه القصة . ووقعت لها قصة ثالثة في التفرقة بين الشهود في قصة المرأة التي اتهمت بأنها تحمل على نفسها فشهد عليها أربعة بذلك ، فأمر داود برجمها ، فعمد سليمان وهو غلام فصور مثل قصتها بين الغلمان ثم فرق بين الشهود وامتحنهم فتخالفوا فدرأ عنها ، ووقعت لها رابعة في قصة المرأة التي صب في دبرها ماء اليبض وهي ثائمة ، وقيل إنها زنت فأمر داود برجمها ، فقال سليمان : يشوى ذلك الماء فإن اجتمع فهو بيبض وإلا فهو منى ، فشوى فاجتمع . وأخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن مسروق قال : كان حرثهم عنباً نفشت فيه الغنم أى رعت ليلاً ، فقضى داود بالغنم لهم ، فروا على سليمان فاخبروه الخبر فقال سليمان : لا ، ولسكن أقضى بينهم أن يأخذوا الغنم فيكون لهم لبنها وصوفها ومنفعتا ويقوم هؤلاء على حرثهم ، حتى إذا عاد كما كان ردوا عليهم غنمهم . وأخرجه الطبري من وجه آخر لين فقال : فيه عن مسروق عن ابن مسعود وأخرجه ابن مردويه والبيهقي من وجه آخر عن ابن مسعود وسنده حسن ، وعن معمر عن قتادة : قضى داود أن يأخذوا الغنم ، فنهى الله سليمان فقال : خذوا الغنم فلما خرج من رسلها وأولادها وصوفها إلى الحول . وأخرج عبد بن حميد عن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : أعطاهم داود رقاب الغنم بالحرث ، لحكم سليمان بحزة الغنم وألبانها لأهل الحرث وعليهم رعايتها ويحترث لهم أهل الغنم حتى يكون كهيمة يوم أكل ، ثم يدفع لأهله يأخذون غنمهم . وأخرج الطبري القصة من طريق علي بن

زيد عن خليفة عن ابن عباس نحوه ، ومن طريق قتادة قال : ذكر لنا فذكر نحوه . ومن طريق العوفي عن عطية عن ابن عباس ولكن قال فيها : قال سليمان إن الحرث لا يخفى على صاحبه ما يخرج منه كل عام ، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وصوفها حتى يستوفي ثمن حرثه ، فقتل داود : قد أصبت وأخرج ابن مردويه من طريق الحسن عن الأحنف بن قيس نحو الأول . قال ابن التين : قيل علم سليمان أن قيمة ما أفسدت الغنم مثل ما يصير اليهم من لبنها وصوفها . وقال أيضاً : ورد في قصة ناقة البراء التي أفسدت المواشي بالليل ضمانه على أهلها أى ضمان قيمته ، هذا خلاف شرع سليمان قال : فلو تراضيا بالدفع ، عن قيمة ما أفسدت فالمشهور أنه لا يجوز حتى يعرفا القيمة ، قلت : ورواية العوفي أن كانت محفوظة ترفع الإشكال ، وإلا فالجواب ما نقل ابن التين أولاً ، ولا يكون بين الثمرين مخالفة . **قوله** ( وقال مزاحم ) يضم الميم وتخفيف الزاى وبعد الألف حاء مهملة ( ابن زفر ) بزاى وفاء وزن عمر . هو الكوفي ، ويقال مزاحم بن أبي مزاحم ثقة أخرج له مسلم . **قوله** ( قال لنا عمر بن عبد العزيز ) أى الخليفة المشهور العادل . **قوله** ( خمس إذا أخطأ القاضى منهن خطئة ) يضم الحاء المعجمة وتشديد الطاء ، كذا لأبي ذر عن غير الكشميهنى ، وله عنه « خصلة » بفتح أوله وسكون الصاد المهملة ، وكذا في رواية الباقرين وهما بمعنى . **قوله** ( وصمة ) بفتح الواو وسكون الصاد المهملة أى عيباً . **قوله** ( أن يكون ) تفسير لحال القاضى المذكور . **قوله** ( فهما ) بفتح الفاء وكسر الهاء وهما من صيغ المبالغة ، ويجوز تسكين الهاء أيضاً ، ووقع في رواية المستمل « فقيها » والأول أولى لأن خصلة الفقه داخله في خصلة العلم وهى المذكورة بعد . **قوله** ( حلياً ) أى يغضى على من يؤذيه ولا يبادر إلى الانتقام ولا ينافى ذلك قوله بعد ذلك « صلياً » لأن الأول في حق نفسه والثاني في حق غيره . **قوله** ( عفيفاً ) أى ينف عن الحرام فإنه إذا كان عالماً ولم يكن عفيفاً كان ضرره أشد من ضرر الجاهل . **قوله** ( صلياً ) بصاد مهملة وباء موحدة من الصلابة بوزن عظيم ، أى قوياً شديداً يقف عند الحق ولا يميل مع الهوى ، ويستخلص حق الحق من المبطل ولا يجابه **قوله** ( عالماً سئولاً عن العلم ) هى خصلة واحدة أى يكون مع ما يستحضره من العلم مذاكراً له غيره ، لاحتمال أن يظهر له ما هو أقوى مما عنده . وهذا الأثر وصله سعيد بن منصور في السنن عن عباد بن عباد ومحمد بن سعد في الطبقات عن عفان كلاهما قال « حدثنا مزاحم بن زفر قال قدمنا على عمر بن عبد العزيز في خلافته وفد من أهل الكوفة ، فسألنا عن بلادنا وقاضينا وأمره ، وقال : خمس إذا أخطأ ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن عمر بن عبد العزيز بلفظ آخر أخرجه أيضاً محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الأسدي هو أحمد الزبيرى عن سفيان هو الثوري عن يحيى بن سعيد عن عمر بن عبد العزيز قال : لا ينبغي للقاضى أن يكون قاضياً حتى يكون فيه خمس خصال : عفيف ، حليم ، عالم بما كان قبله ، يستشير ذوى الرأى ، لا يبالي بلاماة الناس ، وجاء في استحباب الاستشارة آثار جواد . وأخرج يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الشعبي قال : من سره أن يأخذ بالوثيقة من القضاء فليأخذ بقضاء عمر ، فإنه كان يستشير

١٧ - باب رزق الحاكم والعاملين عليها . وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً

وقالت عائشة : يا كل الوصي بقدر حالته ، وا كل أبو بكر وعمر

٧١٦٣ - **عن** أبو الجان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد بن أختر أن حبيب بن عبد الرزق أخبره أن عبد الله بن السمدي أخبره أنه قدّم على عمر في خلافته فقال له عمر: ألم أحدث أنك تلي من أعمال الناس أعمالاً، فإذا أعطيت العالة كرهتها؟ فقلت: بلى، فقال عمر: ما تريد إلى ذلك؟ فقلت: إن لي أفراساً وأعبداً وأنا بخير، وأريد أن تكون عاتني صدقة على المسلمين. قال عمر: لا تقبل، فاني كنت أردت الذي أردت، فكان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطيني مرةً مالا فقلت: أعطه أفقر إليه مني، فقال النبي ﷺ: خذته فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ، وإلا فلا تنبئه نفسك،

٧١٦٤ - **وعن** الزهري قال: حدثني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: سمعت عمر يقول: كان النبي ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني، حتى أعطيني مرةً مالا فقلت: أعطه من هو أفقر إليه مني، فقال النبي ﷺ: خذته فتموله وتصدق به، فما جاءك من هذا المال - وأنت غير مشرف ولا سائل - فخذ، وما لا تذبفه نفسك،

**قوله** (باب رزق الحاكم والعاملين عليها) هو من إضافة المصدر إلى المفعول، والرزق ما يربته الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين وقال المطرزي: الرزق ما يخرج به الإمام كل شهر للترزقة من بيت المال، والعطاء ما يخرج به كل عام ويحتمل أن يكون قوله «والعاملين عليها» عطفاً على الحاكم أي ورزق العاملین عليها أي على الحكومات، ويحتمل أن يكون أورد الجلة على الحكاية يريد الاستدلال على جواز أخذ الرزق بآية الصدقات وهم من حملة المستحقين لها لعطفهم على الفقراء والمساكين بعد قوله ﴿إنما الصدقات﴾ قال الطبري: ذهب الجمهور إلى جواز أخذ القاضي الأجرة على الحكم لكونه يشغله الحكم عن القيام بمصالحه، غير أن طائفة من السلف كرهت ذلك ولم يحرموه مع ذلك. وقال أبو على الكراييني: لا بأس للقاضي أن يأخذ الرزق على القضاء عند أهل العلم قاطبة من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول فقهاء الأمصار لا أعلم بينهم اختلافاً، وقد كره ذلك قوم منهم مسروق ولا أعلم أحداً منهم حرمه. وقال المهلب: وجه الكراهة أنه في الأصل محمول على الاحتساب لقوله تعالى لنبيه ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً﴾ فأرادوا أن يجري الأمر فيه على الأصل الذي وضعه الله لنبيه، ولئلا يدخل فيه من لا يستحقه فيتحيل على أموال الناس. وقال غيره: أخذ الرزق على القضاء إذا كانت جهة الأخذ من الحلال جائزاً إجماعاً، ومن تركه إنما تركه تورعاً، وأما إذا كانت هناك شبهة فالأولى الترك جزمًا، ويحرم إذا كان المال يؤخذ لبيت المال من غير وجه، واختلف إذا كان الغالب حراماً: وأما من غير بيت المال ففي جواز الأخذ من المتحاكين خلاف، ومن أجاز له شرط فيه شروطاً لا بد منها، وقد جر القول بالجواز إلى إلغاء الشروط، وفشا ذلك في هذه الأعصار بحيث تعذر إزالة ذلك والله المستعان. **قوله** (وكان شريح القاضي يأخذ على القضاء أجراً) هو شريح بن الحارث بن قيس النخعي الكوفي قاضي الكوفة، ولما عمّر ثم قضى لمن بعده بالكوفة دهرًا طويلاً،



وله مع عليّ اخبار في ذلك . وهو ثقة مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام . ويقال إن له حجة ، مات قبل الثمانين وقد جاوز المائة . وهذا الاثر وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طريق مجالد عن الشعبي بلفظ : كان مسروق لا يأخذ على القضاء أجراً ، وكان شريح يأخذ . **قوله** ( وقات عائشة يأكل الوصى بقدر عملاته ) قلت : وصله ابن أبي شيبة من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قوله تعالى ﴿ ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف ﴾ قالت : أنزل الله ذلك في وإلى مال اليتيم يقوم عليه بما يصلحه ان كان محتاجاً أن يأكل منه . **قوله** ( وأكل أبو بكر وعمر ) أما أثر أبي بكر فوصله أبو بكر بن أبي شيبة من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : لما استخلف أبو بكر قال : قد علم قومي أن حرفة لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي ، وقد شغلت بأمر المسلمين ، الحديث وفيه قصة عمر وقد أسنده البخاري في البيوع من هذا الوجه ، وبقيته ، فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال ويحترف للمسلمين فيه ، وفيه : أن عمر لما ولي أكل هو وأهله من المال ، واحترف في مال نفسه . . وأما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق حارثة بن مضرب بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء بعدها موحدة قال : قال عمر : اني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم ، إن استغنيت عنه تركت وإن افتقرت اليه أكلت بالمعروف ، وسنده صحيح . وأخرج الكرايسي بسند صحيح عن الأحنف قال : كنا بباب عمر - فذكر قصة وفيها - فقال عمر : أنا أخبركم بما أستحل : ما أحج عليه وأعتمر ، وحنئ الشتاء والقيظ ، وقرقي وقوت عيالي كرجل من قريش ليس بأعلام ولا أسفلهم ، ورخص الشافعي وأكثر أهل العلم ، وعن أحمد : لا يعجبني ، وإن كان فبقدر عمله مثل ولي اليتيم ، وانفقوا على أنه لا يجوز الاستئجار عليه . **قوله** ( ابن أخت نمر ) بفتح النون وكسر الميم بعدها راء ، هو الصحابي المشهور ، تقدم ذكره مراراً من أقربها في الحدود . وأدرك من زمان النبي ﷺ ست سنين وحفظ عنه ، وهو من أواخر الصحابة موتاً ، وآخر من مات منهم بالمدينة ، وقيل محمود بن الربيع ، وقيل محمود بن لبيد . **قوله** ( ان حويطب بن عبد العزى ) أي ابن أبي قيس بن عبد شمس القرشي العامري . كان من أعيان قريش . وأسلم في الفتح ، وكان حميد الاسلام ، وكانت وفاته بالمدينة سنة أربع وخمسين من الهجرة وهو ابن مائة وعشرين سنة ، وهو ممن أطلق عليه أنه عاش ستين في الجاهلية وستين في الاسلام تجوزاً . ولا يتم ذلك تحقيقا لأنه إن أريد بزمان الاسلام أول البعثة فيكون عاش فيها سبعا وستين ، أو الهجرة فيكون عاش فيه أربعاً وخمسين ، أو زمن اسلامه هو فيكون ستاً وأربعين ، والأول أقرب إلى الاطلاق على طريقة جبر السكسر تارة وإلغائه أخرى . **قوله** ( أن عبد الله بن السعدى ) هو عبد الله بن وقدان بن عبد شمس ، ويقال اسم أبيه عمر ووقدان جده . ويقال قدامة بدل وقدان ، وعبد شمس هو ابن عبدود بن نصر بن مالك بن حسل بن عامر ، وهو أيضاً من بني عامر بن لؤي من قريش ، وإنما قيل له ابن السعدى لأن أباه كان مسترضعاً في بني سعد . ومات عبد الله بالمدينة سنة سبع وخمسين بعد حويطب الراوى عنه بثلاث سنين ، ويقال بل مات في خلافة عمر والاول أقوى ، وليس له في البخاري إلا هذا الحديث الواحد ووقع عند مسلم في رواية الليث عن بكير بن الأشج عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدى ، وخالفه عمرو بن الحارث عن بكير فقال : عن ابن السعدى . وهو المحفوظ . تنبيه : أخرج مسلم أيضاً هذا الحديث من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر ، فلم يسق لفظه بل أحال على سياق رواية سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وسقط من السند حويطب بن عبد

العزى بين السائب وابن السعدى ، ووهم المزى فى د الأطراف ، تبعاً لخلف فأثبت حويطب بن عبد العزى فى السند فى رواية مسلم ، وزعم أنه وقع فى روايته د ابن الساعدى ، بزيادة ألف ، وليس ذلك فى شيء من نسخ صحيح مسلم لا اثبات حويطب ولا الألف فى الساعدى ، وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو على الجياني والمازرى وعياض وغيرهم د ولكنه ثابت فى رواية عمرو بن الحارث فى غير كتاب مسلم كما أخرجه أبو نعيم فى المستخرج ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق سلامة عن عقيل عن ابن شهاب د حدثني السائب أن حويطبا أخبره أن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخبره ، فذكره ، وهو وهم من سلامة قاله الرهاوى . **قوله** ( أنه قدم على عمر فى خلافته فقال له عمر : ألم أحدث ) بضم أوله وفتح المهملة وتشديد الدال . **قوله** ( أنك تلى من أعمال الناس ) أى الولايات من إمرة أو قضاء ، ووقع فى رواية بسر بن سعيد عند مسلم « استعملنى عمر على الصدقة » فعين الولاية . **قوله** ( العمالة ) بضم المهملة وتخفيف الميم أى أجرة العمل ، وأما العمالة بفتح العين فهى نفس العمل . **قوله** ( ما تريد الى ذلك ) أى ما غاية قصدك بهذا الرد . وقد فسره بقوله د وأريد أن تكون عمالتي صدقة على المسلمين . . **قوله** ( قلت : ان لى أفراسا ) بفاء ومهملة جمع فرس . **قوله** ( وأعبدا ) للاكثرة بضم الموحدة ، وللكشمهينى بثناة بدل المرحدة جمع عتيد وهو المال المدخر ، وقد تقدم تفسيره فى د كتاب الزكاة . . ووقع عند ابن حبان فى صحيحه من طريق قبيصة بن ذؤيب أن عمر أعطى ابن السعدى ألف دينار ، فذكر بقية الحديث نحو الذى هنا ، ورويناه فى الجزء الثالث من د فوائد أبي بكر النيسابورى ، الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال د قدمت على عمر فارسل الى ألف دينار ، فرددتها وقلت أنا عنها غنى ، فذكره أيضاً بنحوه ، واستفيد منه قدر العمالة المذكورة . **قوله** ( فانى كنت أردت الذى أردت ) بالفتح على الخطاب . **قوله** ( يعطينى العطاء ) أى المال الذى يقسمه الإمام فى المصالح ، ووقع فى رواية بسر بن سعيد عند مسلم ، فانى عملت على عهد رسول الله ﷺ فعلمنى بتشديد الميم أى أعطانى أجرة عملى فقلت مثل قولك . . **قوله** ( فاقول أعطه أفقر اليه منى ) فى رواية سالم د فاقول يارسول الله ، والباقي سواء . قال الكرماني : جاز الفصل بين أفعال التفضيل وبين كلمة د من ، لأن الفاصل ليس أجنياً بل هو ألصق به من الصلة لأنه يحتاج اليه بحسب جوهر اللفظ ، والصلة محتاج اليها بحسب الصيغة . **قوله** ( فقال النبي ﷺ : خذه فتموله وتصدق به ) فى رواية سالم بن عبد الله د أو تصدق به ، بلفظ د أو ، بدل الواو ، وهو أمر إرشاد على الصحيح . قال ابن بطلان : أشار ﷺ على عمر بالافضل ، لأنه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر اليه منه فإن أخذه للعطاء ومباشرته للصدقة بنفسه أعظم لأجره ، وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما فى النفوس من الشح على المال . **قوله** ( غير مشرف ) بضم أوله وسكون المعجمة وكسر الراء بعدها فاء أى متطلع اليه ، يقال أشرف الشيء علاه ، وقد تقدم بيانه فى د كتاب الزكاة ، فى د باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة . . **قوله** ( ولا سائل ) أى طالب د قال النووي : فيه النهى عن السؤال ، وقد اتفق العلماء على النهى عنه لغير الضرورة ، واختلف فى مسألة القادر على الكسب والأصح التحريم ، وقيل يباح بثلاث شروط : أن لا يذل نفسه ، ولا يلج فى السؤال ، ولا يؤذى المستمول ، فإن فقد شرط من هذه الشروط فهى حرام بالاتفاق . **قوله** ( فخذها والا فلا تتبعه نفسك ) أى إن لم يحىء اليك فلا تطلبه بل اتركه وليس المراد منه من الايثار ، بل لأن أخذه ثم مباشرته للصدقة بنفسه أعظم لأجره كما تقدم . قال النووي : فى هذا الحديث منقبة

لعمر وبيان فضله وزهده وإيثاره . قلت : وكذا لابن السعدي فقد طابق فعله فعل عمر سواء ؛ وفي سند الزهري عن السائب أربعة من الصحابة في نسق السائب وحويطب وابن السعدي وعمر ، وقد أشرت الى ذلك في الباب المذكور من كتاب الزكاة ، وذكرت ان مسلماً أخرجه من طريق عمرو بن الحارث عن الزهري ، وأوهم كلام المزني في الأطراف ، أن رواية شعيب وعمرو بن الحارث متفقان ، وليس كذلك فإن حويطب بن عبد العزى سقط من رواية عمرو بن الحارث عند مسلم ، وقد وقعت المقارنة لمسلم والبخاري في هذين الحديثين الرباعين ، فأورد مسلم الرباعي الذي في سنده أربع نسوة بتمام الأربع ، وأورده البخاري بنقصان واحدة كما تقدم في أوائل كتاب الفتن ، وأورد البخاري الرباعي الذي في سنده أربعة رجال بتمام الأربعة ، وأورده مسلم بنقصان رجل ، وهذا من الطائفة ما اتفق . وقد وافق شيباً على زيادة حويطب في السند الزبدي عند النسائي وسفيان بن عيينة عنده ومعمر عند الحارثي في سنده ثلاثتهم عن الزهري ، وقد جرم النسائي وأبو علي بن السكن بأن السائب لم يسمعه من ابن السعدي ، قال النووي : رويناه عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات أن الزبدي وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمرو بن الحارث رووه عن الزهري بذكر حويطب ، ثم ذكر طريقهم بأسانيد مطولة . قال : ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حويطب ، واختلف على معمر فرواه ابن المبارك عنه كالنعمان ، ورواه سفيان بن عيينة وهو سي بن أعين عنه كالجماعة ؛ ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر ، قال : والصحيح الأول . قلت : ومقتضاه أن يكون سقوط حويطب من رواية مسلم وهما منه أو من شيخه ، وإلا فذكره ثابت من رواية غيره كما تقدم والله أعلم . وقد نظم بعضهم السند المذكور في بيتين فقال :

وفي العمالة اسناد بأربعة من الصحابة فيه عنهم ظهرا

لسائب بن يزيد عن حويطب عبد الله حدثه بذلك عن عمرا

قوله ( وعن الزهري قال حدثني سالم ) هو موصول بالسند المذكور أولاً إلى الزهري ، وقد أخرج النسائي عن عمرو بن منصور عن أبي النعمان شيخ البخاري فيه الحديثين المذكورين بالسند المذكورين الى عمر ، وأما مسلم فإنه لما أخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب ساقه على رواية سالم عن أبيه ثم عقبه برواية ابن شهاب عن السائب بن يزيد فقال مثل ذلك ، وليس بين السياقين تفاوت إلا في قصة ابن السعدي عن عمر فلم يسقطها مسلم وإلا ما بينته . وزاد سالم : فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يرد شيئاً أعطه قلت : وهذا بعمومه ظاهر في أنه كان لا يرد ما فيه شبهة . وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختار بن أبي عبيد الثقفي وهو أخو صفية زوج ابن عمر بنت أبي عبيد ، وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة وتصرف فيما يتحصل منها من المال على ما يراه ، ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنده أن له حقاً في بيت المال فلا يضمره على أي كيفية وصل اليه ، أو كان يرى أن التبعة في ذلك على الآخذ الأول ، أو أن المعطى المذكور مالا آخر في الجملة وحقاً مافي المال المذكور . فلما لم يتميز وأعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله : ما أتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استشراف نخذه ، فرأى أنه لا يستثنى من ذلك إلا ما عابه

حراما محضا قال الطبري : في حديث عمر الدليل الواضح على أن لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك كالولاية والقضاء وجباة النية وعمال الصدقة وشبههم ، لإعطاء رسول الله ﷺ عمر العمالة على عمله . وذكر ابن المنذر أن زيد بن ثابت كان يأخذ الأجر على القضاء . واحتج أبو عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حتما لقيامهم وسعيهم فيها ، وحكى الطبري عن العلماء هل الأمر في قوله في هذا الحديث « خذه وتموله » للوجوب أو للندب ، ثالثا ان كانت العطية من السلطان فهي حرام أو مكروهة أو مباحة ، وان كانت من غيره فمستحبة . قال النووي : والصحيح أنه إن غلب الحرام حرمت ، وكذا ان كان مع عدم الاستحقاق وان لم يغلب الحرام وكان الآخذ مستحقا فيما يح ، وقيل يندب في عطية السلطان دون غيره والله أعلم . وقال ابن المنذر : وحديث ابن السعدى حجة في جواز أرزاق للقضاء من وجوها . وقال ابن بطلان : في الحديث أن أخذ ما جاء من المال عن غير سؤال أفضل من تركه لأنه يقع في إضاعة المال ، وقد ثبت النهي عن ذلك . وتعقبه ابن المنير بأنه ليس من الإضاعة في شيء لأن الإضاعة التبذير بغير وجه صحيح ، وأما الترك توفيراً على المعطى تنزيها عن الدنيا وتحرجاً أن لا يكون قائماً بالوظيفة على وجهها فليس من الإضاعة . ثم قال : والوجه في تعليل الأفضلية أن الآخذ أعون في العمل وألزم للنصيحة من التارك ، لأنه إن لم يأخذ كان عذد نفسه متطوعاً بالعمل فقد لا يجدد جد من أخذ ركونا إلى أنه غير ملزم بخلاف النهي يأخذ فانه يكون مستشعراً بأن العمل واجب عليه فيجدد جدّه فيها وقال ابن التين : وفي هذا الحديث كراهة أخذ الرزق على القضاء مع الاستفتاء وان المال طيباً ، كذا قال : قال وفيه جواز الصدقة بما لم يقبض إذا كان بالتصدق واجبا ، ولسكن قوله « خذه فتموله وتصدق به » يدل على أن التصديق به انما يكون بعد القبض ، لأن المال إذا ملكه الانسان وتصدق به طيبة به نفسه كان أفضل من تصدقه به قبل قبضه ، لأن الذي يحصل بيده هو أحرص عليه مما لم يدخل في يده ، فان استوت عند أحد الحلالان فرتبته أعلى ، ولذلك أمره بأخذه وبين له جواز تموله إن أحب أو التصديق به . قال : وذهب بعض الصوفية إلى أن المال إذا جاء بغير سؤال فلم يقبله فان الراد له يعاقب بحرمان العطاء . وقال القرطبي في « المعجم » فيه ذم التطلع إلى ما في أيدي الأغنياء والتشوف إلى فضوله وأخذه منهم ، وهي حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة في الدنيا والركون إلى التوسع فيها . فنهى الشارع عن الآخذ على هذه الصورة المذمومة فعلا للنفس ومخالفة لها في هواها انتهى . وتقدمت سائر مباحثه وفوائده في الباب المذكور من « كتاب الزكاة » والله الحمد

## ١٨ - باب من قضى ولاعن في المسجد . ولاعن عمر عند منبر النبي ﷺ وقضى « فربح »

ولشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد . وقضى مروان على زيد بن ثابت بالبين عند المنبر ، وكان الحسن وزيراً ابن أوفى يقضيان في الرّبة خارجاً من المسجد

٧١٦٥ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا صفوان قال الزهري « عن سهل بن سعد قال : شهدت المتلاعنين

وأنا ابن خمس عشرة سنة وفرق بينهما »

٧١٦٦ - حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابن شهاب عن سهل أخى من ساهدة

أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَنْتَهُ ؟ فَلَاحَظْنَا فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ »

**قوله** ( باب من قضى ولاعن في المسجد ) يتعلق بالأميرين فهو من تنازع الفعلين ، ويحتمل أن يتعلق بقضى لدخول ولاعن ، فيه فانه من عطف الخاص على العام ، ومعنى قوله « ولاعن » حكم بايقاع التلاعن بين الزوجين فهو مجاز ، ولا يشترط أن يباشر تلقينهما ذلك بنفسه . **قوله** ( ولاعن عمر عند المنبر النبي ﷺ هذا أبلغ في التمسك به على جواز اللعان في المسجد ، وإنما خص عمر المنبر لأنه كان يرى التحليف عند المنبر أبلغ في التخليط وورد في التحليف عنده حديث جابر « لا يحلف عند منبري » الحديث ، ويؤخذ منه التخليط في الإيمان بالمسكن ، وقاسوا عليه الزمان ، وإنما كان كذلك مع أن المحلوف به عظيم لأن للمعظم الذي يشاهده الخائف تأميرا في التوفى عن السكذب . **قوله** ( وقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين عند المنبر ) في رواية الكشميهني « على المنبر » وهذا طرف من أثر مضى في « كتاب الشهادات » وذكرت هناك من وصله ، وهو في الموطأ ولفظه « على المنبر » كما في رواية الكشميهني . **قوله** ( وقضى شريح والشعبي ويحيى بن يعمر في المسجد ) أما أثر شريح فوصله ابن أبي شيبة ويحمد ابن سعد من طريق اسماعيل بن أبي خالد قال « رأيت شريحا يقضى في المسجد وعليه برنس خبز » وقال عبد الرزاق « أنبأنا معمر عن الحكم بن عتيبة أنه رأى شريحا يقضى في المسجد » . وأما أثر الشعبي فوصله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي في « جامع سفيان » من طريق عبد الله بن شبرمة « رأيت الشعبي جلد يهوديا في قرية في المسجد » وكذا أخرجه عبد الرزاق عن سفيان . وأما أثر يحيى بن يعمر فوصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الرحمن بن قيس قال « رأيت يحيى بن يعمر يقضى في المسجد » وأخرج الكرايبي في « أدب القضاء » من طريق أبي الزناد قال « كان سعد بن إبراهيم وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابنه ومحمد بن صفوان ومحمد بن مصعب بن شرحبيل يقضون في مسجد رسول الله ﷺ » وذكر ذلك جماعة آخرون . **قوله** ( وكان الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في الرحبة خارجا من المسجد ) الرحبة بفتح الراء والحاء المهملة بعدها موحدة هي بناء يكون أمام باب المسجد غير منفصل عنه ، هذه رحبة المسجد ، ووقع فيها الاختلاف ، والراجح أن لها حكم المسجد فيصح فيها الاعتكاف وكل ما يشترط له المسجد ، فإن كانت الرحبة منفصلة فليس لها حكم المسجد . وأما الرحبة بسكون الحاء فهي مدينة مشهورة . والذي يظهر من مجموع هذه الآثار أن المراد بالرحبة هنا الرحبة المنسوبة المسجد ، فقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق المثني بن سعيد قال « رأيت الحسن وزرارة بن أوفى يقضيان في المسجد » وأخرج الكرايبي في « أدب القضاء » من وجه آخر أن الحسن وزرارة وإياس بن معاوية كانوا إذا دخلوا المسجد للقضاء صلوا ركعتين قبل أن يجلسوا . ثم ذكر حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين مختصرا من طريقين : إحداهما من رواية سفيان وهو ابن عيينة قال : قال الزهري « عن سهل بن سعد » فذكره مختصرا ولفظه « شهدت المتلاعنين وأنا ابن خمس عشرة سنة فرق بينهما » وقد أخرجه في كتاب اللعان مطولا وتقدمت فوائده هناك : ثانيهما من رواية بن جريج أخبرني ابن شهاب وهو الزهري فذكره مختصرا أيضا ولفظه « أن رجلا من الأنصار جاء » فذكره الى قوله « أيقنله فتلانعا في المسجد » وقد تقدم مطولا وشرحه هناك أيضا . قال ابن بطال : استحجب القضاء في المسجد طائفة ، وقال مالك

هو الأمر القديم ، لأنه يصل الى القاضى فيه المرأة والضعيف ، واذا كان في منزله لم يصل اليه الناس لامكان الاحتجاب قال : وبه قال أحمد وإسحق : وكرهت ذلك طائفة ؛ وكتب عمر بن عبد العزيز الى القاسم بن عبد الرحمن أن لا تقضى في المسجد فانه يأتيك الحائض والمشرک . وقال الشافعى : أحب إلى أن يقضى في غير المسجد لذلك . وقال الكرابيى : كره بعضهم الحكم في المسجد من أجل أنه قد يكون الحكم بين مسلم ومشرک فيدخل المشرک المسجد ، قال : ودخول المشرک المسجد مكروه ، ولكن الحكم بينهم لم يزل من ضنيع السلف في مسجد رسول الله ﷺ وغيره . ثم ساق في ذلك آثارا كثيرة . قال ابن بطال : وحديث سهل بن سعد حجة للجواز . وان كان الأولى صيانة المسجد . وقد قال مالك : كان من مضى مجلسون في رحاب المسجد إما في موضع الجنائز وإما في رحبة دار مروان ، قال : واني لأستحب ذلك في الأمصار ليصل اليه اليهودى والنصرانى والحائض والضعيف ؛ وهو أقرب الى التواضع وقال ابن المنير لرحبة المسجد حكم المسجد إلا إن كانت منفصلة عنه والذي يظهر أنها كانت منفصلة عنه ، ويمكن أن يكون جوس القاضى في الرحبة المتصلة ويقام الحصرم خارجا عنها أو في الرحبة المتصلة ، وكأن التابعى المذكور يرى أن الرحبة لاتعطى حكم المسجد ولو اتصلت بالمسجد ، وهو خلاف مشهور ، فقد وقع للشافعية في حكم رحبة المسجد اختلاف في التعريف مع اتفاقهم على صحة صلاة من في الرحبة المنصلة بالمسجد بصلاة من في المسجد قال : والفرق بين الحريم والرحبة أن اكل مسجد حريما وليس لسكل مسجد رحبة ، فالمسجد الذى يكون أمامه قطعة من البقعة هى الرحبة وهى التى لها حكم المسجد . والحريم هو الذى يحيط بهذه الرحبة وبالمسجد ، وان كان سور المسجد يحيط بجميع البقعة فهو مسجد بلا رحبة ولكن له حريم كالدر انتهى ملخصا . وسكت عما إذا بنى صاحب المسجد قطعة منفصلة عن المسجد هل هى رحبة تعطى حكم المسجد ؟ وعما إذا كان في الحائطا القبلى من المسجد رحاب بحيث لاتصح صلاة من صلى فيها خلف إمام المسجد هل تعطى حكم المسجد ، والذي يظهر أن كلا منهما يعطى حكم المسجد فتصح الصلاة فى الأولى ويصح الاعتكاف فى الثانية ، وقد يفرق حكم الرحبة من المسجد جواز اللط ونحوه فيها بخلاف المسجد مع إعطائها حكم المسجد فى الصلاة فيها ، فقد أخرج مالك فى الموطأ من طريق سالم بن عبد الله بن عمر قال « بنى عمر الى جانب المسجد رحبة فسمها البطحاء فسكان يقول : من أاد أن يلخط أو يزند شعرا أو يرفع صوتا فليخرج إلى هذه الرحبة »

### ١٩ - باب من حكم فى المسجد ، حتى إذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام

وقال عمر : أخرجه من المسجد وضربه ، ويذكر عن عليّ نحوه

٧١٦٧ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة وسعيد بن

السيب « عن أب هريرة قال : أتى رجل رسول الله ﷺ وهو فى المسجد فناداه فقال : يا رسول الله ، إنى زنت فأعرض عنه . فلما شهد على نفسه أربعا قال : أبك جنون ؟ قال : لا . قال : اذهبوا به فارجموه »

٧١٦٨ - قال ابن شهاب « فأخبرنى من سمع جابر بن عبد الله قال : كنت فى من رجمه بالمصلى » . رواه

يونس ومعمّر وابن جرير عن الزهرى عن أبى سلمة عن جابر عن النبي ﷺ فى الرجم

**قوله** ( باب من حكم في المسجد حتى اذا أتى على حد أمر أن يخرج من المسجد فيقام ) كأنه يشير بهذه الترجمة إلى من خص جواز الحكم في المسجد بما إذا لم يكن هناك شيء يتأذى به من في المسجد أو يقع به للمسجد نقص كالتلويت . **قوله** ( وقال عمر أخرجه من المسجد وضربه ، ويذكر عن علي نحوه ) أما أثر عمر فوصله ابن أبي شيبة وعبد الرزاق كلاهما من طريق طارق بن شهاب قال : أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فقال : أخرجه من المسجد ثم اضربه ، وسنده على شرط الشيخين ، وأما أثر علي فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن معقل - وهو بمهمل ساكنة وقاف مكسورة - أن رجلاً جاء إلى عمر فساره فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد فاقم عليه الحد ، وفي سنده من فيه مقال . ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة الذي أقر أنه زنى فاعرض عنه وفيه أبك جنون ؟ قال : لا ، قال : اذهبوا به فارجموه ، وهذا القدر هو المراد في الترجمة ولكنه لا يسلم من خدش لأن الرجم يحتاج إلى قدر زائد من حجر وغيره بما لا يلائم المسجد فلا يلزم من تركه فيه ترك إقامة غيره من الحدود ، وقد تقدم شرحه في « باب رجم المحسن » من « كتاب الحدود » . **قوله** ( رواه يونس ومعمّر وابن جريج عن الزهري عن أبي سلة عن جابر ) يريد أنهم خالفوا عقيلاً في الصحابي ، فانه جعل أصل الحديث من رواية أبي سلة عن أبي هريرة ، وقول ابن شهاب « أخبرني من سمع جابر بن عبد الله : كنت فيمن رجمه بالمصلي ، وهؤلاء جعلوا الحديث كله عن جابر ، ورواية معمّر وصلها المؤلف في الحدود ، وكذلك رواية يونس ، وأما رواية ابن جريج فوصلها وتقدمت الإشارة إليها هناك أيضاً حيث قال عقب رواية معمّر « لم يقل يونس وابن جريج فصلي عليه » ، وتقدم شرحه مستوفى هناك والله الحد . قال ابن بطل : ذهب إلى المنع من إقامة الحدود في المسجد الكوفيون والشافعي وأحمد واسحاق ، وأجازاه الشعبي وابن أبي ليلى ، وقال مالك : لا بأس بالضرب بالسياط اليسيرة ، فإذا كثرت الحدود فليكن ذلك خارج المسجد . قال ابن بطل : وقول من نزه المسجد عن ذلك أولى . وفي الباب حديثان ضعيفان في النهي عن إقامة الحدود في المساجد انتهى . والمشهور فيه حديث مكحول عن أبي الدرداء ورواية وأبي أمامة مرفوعاً « جنبوا مساجدكم صبيانكم ، الحديث » وفيه « وإقامة حدودكم » أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وأصله في ابن ماجه من حديث وائلة فقط وليس فيه ذكر الحدود وسنده ضعيف ، وابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه « خصال لا تنبغي في المسجد : لا يتخذ طريقاً ، الحديث وفيه « ولا يضرب فيه حد » وسنده ضعيف أيضاً . وقال ابن المنير : من كره ادخال الميت المسجد للصلاة عليه خشية أن يخرج منه شيء أولى بأن يقول لا يقام الحد في المسجد ، إذ لا يؤمن خروج الدم من الجلود ، وينبغي أن يكون في القتل أولى بالمنع

### ٣٠ - ع - موعظة الإمام لخصوم

٧١٦٩ - **حدثنا** عبد الله بن مملكة عن مالك عن هشام عن أبيه عن زينب ابنة أبي سلمة « عن أم سامة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأنفضي على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له بحق أخيه شيئاً فلا يأخذهُ ، فإنما أقطع له قطعة من النار »

قوله (باب موعظة الإمام الخصوم) ذكر فيه حديث أم سلمة ولعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض ، وسيأتي شرحه بعد سبعة أبواب ، ومناسبته للترجمة ظاهرة وبالله التوفيق

### ٢١ - باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للمخصم

وقال شريح القاضي ، سأله إنسانٌ للشهادة فقال : ائت الأميرَ حتى أشهدك ، وقال عكرمة : قال عمرُ لمهد الرحمن بن عوف : لو رأيت رجلاً على حدٍّ - زناً أو سرقاً - وأنت أميرٌ ، فقال : شهادتك شهادة رجل من المسلمين ، قال : صدقت . وقال عمرُ : لولا أن يقول للناس زاد عمرُ في كتاب الله لكتبت آية الرجم بيدي وأقر ما عَزَّ عند النبي ﷺ بالزنا أربعاً فأمرَ برجمه ، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد من حضره . وقال حماد : إذا أقر صرة عند الحاكم رُجم . وقال الحكم : أربعاً

٧١٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْقَيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَدْرَانَ عَنْ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ : مَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ قَتَلَهُ فَلَهُ سَلَكُهُ ، فَمَتُّ لَأَنْتَسَ بَيِّنَةٌ عَلَى قَتِيلٍ فَلَمْ أَرِ أَحَدًا يَشْهَدُ لِي ، فَجَلَسْتُ ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فَدَكَرْتُ أَمْرَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ سَلَّاحُ هَذَا الْقَتِيلِ الْفَيْ بَذَرُكَ عِنْدِي قَالَ : فَأَرْضِهِ مِنْهُ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : كَلَّا ، لَا يُطْعَمُ أَصْبَغٌ مِنْ قَرِيشٍ وَيَدَعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، قَالَ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ خِرَافًا ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا تَأْتَيْتُهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ الْقَيْثِ « فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَدَّاهُ إِلَيَّ » . وَقَالَ أَهْلُ الْحِجَازِ : الْحَاكِمُ لَا يَقْضِي بَعْدَهُ ، شَهِدَ بِذَلِكَ فِي وِلَايَتِهِ أَوْ قَبْلَهَا ، وَلَوْ أَقْرَأَ خَصْمٌ عِنْدَهُ لِأَخْرَاجِهِ فِي مَجْلَسِ الْقَضَاءِ فَانْهَى عَائِيهِ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ حَتَّى يَدْعُوَ بِشَاهِدَيْنِ فَيُحْضِرُهُمَا إِفْرَارَهُ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِرَاقِ : مَا سَمِعْتُ أَوْ رَأَيْتُ فِي مَجْلَسِ الْقَضَاءِ قَضَى بِهِ ، وَمَا كَانَ فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقْضَ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ يُحْضِرُهُمَا إِفْرَارَهُ وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ : بَلْ يَقْضِي بِهِ لِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ ، وَإِنَّهُ يُرَادُ مِنَ الشَّهَادَةِ مَعْرِفَةُ الْحَقِّ فَعَلَهُ أَكْثَرُ مِنَ الشَّهَادَةِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَقْضِي بَعْدَهُ فِي الْأَمْوَالِ ، وَلَا يَقْضِي فِي غَيْرِهَا . وَقَالَ الْقَاسِمُ : لَا يَنْبَغِي لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقْضِيَ قَضَاءَ بَعْدَهُ دُونَ عِلْمِ غَيْرِهِ ، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُ أَكْثَرُ مِنْ شَهَادَةِ غَيْرِهِ ، وَلَكِنْ بِهِ تَعَرُّضٌ لِنُفْمِهِ نَفْسِهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ ، وَإِقَاعًا لَهُمْ فِي الظُّنُونِ ، وَقَدْ كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ لِلظَّنِّ فَقَالَ « إِنَّمَا هَذِهِ صِفَتُهُ »

٧١٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُعِزِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ « عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَتْهُ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجْرٍ ، فَلَمَّا رَجَعَتْ انْطَلَقَ مَعَهَا ، فَرَّ بِهِ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَدَعَا



فقال: إنما هي صفية. قال: سُهَّانَ الله، قال: لئن الشيطانَ يَجْري من ابنِ آدمَ يَجْري الدمُ « رواه شعيب وابنُ مسافر وابن أبي مُتَيْقٍ وإسحاقُ بن يحيى من الزهري عن عـلى - يعنى ابنِ حسينٍ - عن صفية عن النبي ﷺ

قوله ( باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء أو قبل ذلك للخصم ) أى هل يقضى له على خصمه بعلمه ذلك أو يشهد له عند حاكم آخر ؟ هكذا أورد الترجمة مستفهما بغير جزم لقوة الخلاف في المسألة ، وإن كان آخر كلامه يقتضى اختيار أن لا يحكم بعلمه فيها . قوله ( وقال شريح القاضي ) هو ابن الحارث الماضى ذكره قريبا . قوله ( وسأله إنسان الشهادة فقال : انت الأمير حتى أشهد لك ) وصله سفيان الثوري في جامعه عن عبد الله بن شبرمة عن الشعبي قال ، أشهد رجل شريحا ثم جاء غفاصم اليه فقال : انت الأمير وأنا أشهد لك ، وأخرجه عبد الرزاق عن ابن عيينة عن ابن شبرمة قال ، قلت للشعبي : يا أبا عمرو أرأيت رجلين استشهدا على شهادة فسات أحدهما واستغضى الآخر ، فقال : أتى شريح فيها وأنا جالس فقال : انت الأمير وأنا أشهد لك . . قوله ( وقال عكرمة قال عمر لعبد الرحمن بن عوف : لو رأيت رجلا على حد الخ ) وصله الثوري أيضا عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة به ، ووقع في الأصل ، لو رأيت - بالفتح - وأنت أمير ، وفي الجواب فقال ، وشهادتك ، ووقع في الجامع بلفظ « أرأيت - بالفتح - لو رأيت بالضم - رجلا سرق أو زنا ، قال : أرى شهادتك ، وقال ، أصبت ، بدل قوله ، صدقت ، وأخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن عبد الكريم بلفظ ، أرأيت لو كنت القاضي أو الوالي وأبصرت انسانا على حد أكنت تقيمه عليه ؟ قل : لا ، حتى يشهد معي غيري ، قال أصبت لو قلت غير ذلك لم تجد وهو بضم المثناة وكسر الجيم وسكون الدال من الاجادة . قلت : وقد جاء عن أبي بكر الصديق نحو هذا وسأذكره بعد ، وهذا السند منقطع بين عكرمة ومن ذكره عنه لأنه لم يدرك عبد الرحمن فضلا عن عمر ، وهذا من المواضع التي ينبه عليها من يفتر بتعميم قولهم ان التعليقات الجازم صحيح ، فيجب تفسيد ذلك بأن يزداد الى من علق عنه ويبنى النظر فيما فوق ذلك . قوله ( وقال عمر : لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله ، لكتبت آية الرجم بيدى ) هذا طرف من حديث أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر كما تقدم التنبيه عليه في « باب الاعتراف بالزنا » في شرح حديثه الطويل في قصة الرجم الذي هو طرف من قصة بيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة ، قال الملب : استشهد البخاري لقول عبد الرحمن بن عوف المذكور قبله بقول عمر هذا أنه كانت عنده شهادة في آية الرجم أنها من القرآن فلم يالحقها بنص المصحف بشهادته وحده ، وأفصح في العلة في ذلك بقوله ، لولا أن يقال زاد عمر في كتاب الله ، فأشار الى أن ذلك من قطع الذرائع لئلا تجد حكام سوء سبيلا الى أن يدعوا العلم لمن أحبوا له الحكم بشيء . قوله ( وأقر ماعز عند النبي ﷺ بالزنا أربعا فأمر برجمه ، ولم يذكر أن النبي ﷺ أشهد من حضره ) هذا طرف من الحديث الذي ذكر قبل بباب ، وقد تقدم موصولا من حديث أبي هريرة وحكاية الخلاف على أبي سبله في اسم صحابييه . قوله ( وقال حماد ) هو ابن سليمان فقيه الكوفة . قوله ( اذا أقر مرة عند الحاكم رجم ) وقال الحكم ، هو ابن عتيبة بمثناة ثم موحدة مصغر وهو فقيه الكوفة أيضا . قوله ( أربعا ) أى لا يرجم حتى يقر أربع مرات كما في حديث ماعز ، وقد وصله ابن أبي شيبة من طريق شعبة قال ، سألت حمادا

عن الرجل يقر بالزنا كم يرد؟ قال : مرة . قال : وسألت الحكم فقال : أربع مرات ، وقد تقدم البحث في ذلك في شرح قصة ماعز في أبواب الرجم . ثم ذكر حديث أبي قتادة في قصة سلب القميل الذي قتله في غزوة حنين ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وقوله هنا : قال فأرضه منه ، هي رواية الأكثر ، وعند الكشميني « منى » ، وقوله « فقام رسول الله ﷺ فأداه إلى » ، في رواية أبي ذر عن غير الكشميني « فعلم » ، بفتح المهملة وكسر اللام بدل « فقام » ، وكذا لأكثر رواة الفربري ، وكذا أخرجه أبو نعيم من رواية الحسن بن سفيان عن قتبية ، وهو المحفوظ في رواية قتبية هذه ، ومن ثم عقبها البخاري بقوله « وقال لي عبيد الله عن الليث : فقام رسول الله ﷺ فأداه إلى » ، ووقع في رواية كريمة « فأمر » ، بفتح الهمزة والميم بعدها راء ، وعبد الله المذكور هو ابن صالح أبو صالح وهو كاتب الليث والبخاري يعتمد في الشراهد ، ولو كانت رواية قتبية بلفظ « فقام » ، لم يكن لذكر رواية عبد الله بن صالح معنى . قال المهلب : قوله في رواية قتبية « فعلم النبي ﷺ » ، يعني علم أن أبا قتادة هو قاتل القميل المذكور ، قال وهي وهم قال : والصحيح فيه رواية عبد الله بن صالح بلفظ « فقام » ، قال وقد رد بعض الناس الحجة المذكورة فقال : ليس في إقرار ماعز عند النبي ﷺ ولا حكمه بالرجم دون أن يشهد من حضره ولا في إعطائه السلب لأبي قتادة حجة للقضاء بالعلم لأن ماعزا إنما كان إقراره عند النبي ﷺ بحضرة الصحابة ، اذ معلوم أنه كان ﷺ لا يقعد وحده فلم يحتاج النبي ﷺ أن يشهدهم على إقراره لسامعهم منه ذلك ، وكذلك قصة أبي قتادة انتهى . وقال ابن المنير : لا حجة في قصة أبي قتادة ، لأن معنى قوله « فعلم النبي ﷺ » ، علم بإقرار الخصم لحكم عليه ، فهي حجة للذهب ، يعني الصائر إلى جواز القضاء بالعلم فيما يقع في مجلس الحكم . وقال غيره : ظاهر أول القصة يخالف آخرها ، لانه شرط البينة بالقتل على استحقاق السلب ثم دفع السلب لأبي قتادة بغير بينة . وأجاب الكرمانى بأن الخصم اعترف ، يعني فقام مقام البينة ، وبأن المال لرسول الله ﷺ يعطى منه من شاء ويمنع من شاء . قلت : والاول أولى ، والبينة لا تنحصر في الشهادة ، بل كل ما كشف الحق يسمى بينة . قوله ( وقال أهل الحجاز : الحاكم لا يقضى بعلمه ، شهد بذلك في ولايته أو قبلها ) هو قول مالك ، قال أبو على الكرايينى : لا يقضى للقاضى بما علم لوجود التهمة ، اذ لا يؤمن على التقى أن يتطرق اليه التهمة قال : وأظنه ذهب إلى ما رواه ابن شهاب عن زيد بن الصلت « ان أبا بكر الصديق قال : لو وجدت رجلا على حد ما أقفنه عليه حتى يكون معى غيرى ، ثم ساقه بسند صحيح عن ابن شهاب قال : ولا أحسب مالكا ذهب عليه هذا الحديث ، فان كان كذلك فقد قلد أكثر هذه الأمة فضلا وعلمًا . قلت : ويحتمل أن يكون ذهب إلى الأثر المقدم ذكره عن عمر وعبد الرحمن بن عوف ، قال : ويلزم من أجاز للقاضى أن يقضى بعلمه مطلقا أنه لو عمد الى رجل مستور لم يعهد منه فجور قط أن يرجعه ويدعى أنه رآه يزنى ، أو يفرق بينه وبين زوجته ويزعم أنه سمعه يطلقها ، أو بينه وبين أمته ويزعم أنه سمعه يعتقها ، فان هذا الباب لو فتح لوجد كل قاض السبيل الى قتل عدوه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب ، ومن ثم قال الشافعى : لولا قضاة السوء لقتل ان للحاكم أن يحكم بعلمه انتهى . وإذا كان هذا في الزمان الأول فما الظن بالتأخر ، فيتعين حسم مادة تجويز القضاء بالعلم في هذه الأزمان المتأخرة لكثرة من يتولى الحكم من لا يؤمن على ذلك ، والله أعلم . قوله ( ولو أقر خصم عنده لآخر بحق في مجلس القضاء فانه لا يقضى عليه في قول بعضهم حتى يدعوا بشاهدين فيحضرهما لإقراره ) قال ابن التين : ما ذكر عن عمر وعبد الرحمن هو قول مالك وأكثر أصحابه . وقال بعض أصحابه : يحكم بما علمه فيما

أقر به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم . وقال ابن القاسم : وأشبه لا يقضى بما يقع عنده في مجلس الحكم إلا إذا شهد به عنده . وقال ابن المنير : مذهب مالك أن من حكم بعلمه يقضى على المشهور ، إلا إن كان عليه حادثا بعد الشروع في المحاكمة فقولان ، وأما ما أقر به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر الخصم بعد إقراره وقبل الحكم عليه فإن ابن القاسم قال : لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهدا . وقال ابن الماجشون : يحكم بعلمه . وفي المذهب تفاريع طويلة في ذلك . ثم قال ابن المنير : وقول من قال لا بد أن يشهد عليه في المجلس شاهدان يؤول الى الحكم بالافرار لأنه لا يخلو أن يؤديأ أولا ، إن أديا فلا بد من الأعدار ، فان أعذر احتيج الى الإثبات وتسلسلت القضية ؛ وان لم يحتج رجوع الى الحكم بالافرار ، وان لم يؤديأ فهي كالعدم . وأجاب غيره أن فائدة ذلك ردع الخصم عن الإنكار ، لأنه إذا عرف أن هناك من يشهد امتنع من الإنكار خشية التعزير ، بخلاف ما إذا أمن ذلك قوله ( وقال بعض أهل العراق : ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض إلا بشاهدين يحضرهما إقراره ) بضم أوله من الرابع . قلت : وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ، ويوافقهم مطرف وابن الماجشون وأصبغ وسمنون من المالكية . قال ابن التين : وجرى به العمل ، ويوافقهم ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين قال : اعترف رجل عند شريح بأمر ثم أنكره فقضى عليه باعترافه ، فقال : أتقضى على غير بيئة ، فقال شهد عليك ابن أخت خالتك ، يعني نفسه . قوله ( وقال آخرون منهم : بل يقضى به لأنه مؤتمن ) بفتح الميم اسم منقول ، وإنما يراد بالشهادة معرفة الحق ، فعليه أكبر من الشهادة وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ويوافقهم الشافعي . قال أبو علي الكرابيسي قال الشافعي بمصر فيما بلغني عنه : ان كان القاضي عدلا لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص إلا ما أقر به بين يديه ويحكم بعلمه في كل الحقوق بما عليه قبل أن يلى القضاء أو بعد ما ولى ، فقيده ذلك بكون القاضي عدلا إشارة الى أنه ربما ولى القضاء من ليس بعدل بطريق التغلب . قوله ( وقال بعضهم ) يعني أهل العراق ( يقضى بعلمه في الأموال ولا يقضى في غيرها ) هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله السكراييسي عنه إذا رأى الحاكم رجلا يزني مثلاً لم يقض بعلمه حتى تكون بيئة تشهد بذلك عنده ، وهي رواية عن أحمد ؛ قال أبو حنيفة : القياس أنه يحكم في ذلك كله بعلمه ، ولكن أدع القياس وأستحسن أن لا يقضى في ذلك بعلمه . تنبيه : اتفقوا على أنه يقضى في قبول الشاهد ورده بما يعلمه منه من تجريح أو تركية . ومحصل الآراء في هذه المسألة سبعة ، ثالثها في زمن قضائه خاصة ، رابعها في مجلس حكمه ، خامسها في الأموال دون غيرها ، سادسها مثله وفي القذف أيضا وهو عن بعض المالكية ، سابعها في كل شيء إلا في الحدود وهذا هو الراجح عند الشافعية . وقال ابن العربي : لا يقضى الحاكم بعلمه ، والأصل فيه عندنا الاجتماع على أنه لا يحكم بعلمه في الحدود ، ثم أحدث بعض الشافعية قولا خرجا أنه يجوز فيها أيضا حين رأوا أنها لازمة لهم ، كذا قال جفرى على عاداته في التهويل والافدام على نقل الإجماع مع شهرة الاختلاف . قوله ( وقال القاسم : لا ينبغي للحاكم أن يقضى قضاء بعلمه ) في رواية الكشميهني يعنى . قوله ( دون علم غيره ) أى إذا كان وحده عالما به لا غيره . قوله ( ولكن ) بالشدديد وفي نسخة بالتخفيف وتعرض بالرفع . قوله ( وإيقاعا ) عطف على تعرضا أو نصب على أنه منقول معه والعامل فيه متعلق الظرف ، والقاسم المذكور كنت أظن أنه ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة من أهل المدينة لأنه إذا أطلق في الفروع الفقهية انصرف الذهن اليه ، لكن رأيت في رواية عن أبي ذر أنه القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وهو الذى

تقدم ذكره قريباً في باب الشهادة على الخط ، فإن كان كذلك فقد خالف أصحابه الكوفيين ووافق أهل المدينة في هذا الحكم والله أعلم . قوله ( وقد كره النبي ﷺ الظن فقال : إنما هذه صفية ) هو طرف من الحديث الذي وصله بعد ، وقوله في الطريق الموصولة عن علي بن الحسين أي ابن علي بن أبي طالب وهو الملقب زين العابدين . قوله ( أن النبي ﷺ أتته صفية بنت حيي ) هذا صورته مرسل ، ومن ثم عقبه البخاري بقوله « رواه شعيب وابن مسافر وابن أبي عتيق واسحق بن يحيى عن الزهري عن علي - أي ابن الحسين - عن صفية » يعني فوصلوه ، فتحمل رواية إبراهيم بن سعد على أن علي بن حسين تلقاه عن صفية ، وقد تقدم مثل ذلك في رواية سفيان عن الزهري مع شرح حديث صفية مستوفى في « كتاب الاعتكاف » فانه ساقه هناك تاماً وأورده هنا مختصراً . ورواية شعيب وهو ابن أبي حمزة وصلها المصنف في الاعتكاف أيضاً وفي « كتاب الأدب » ورواية ابن مسافر وهو عبد الرحمن بن خالد ابن مسافر التهمي وصلها أيضاً في الصوم وفي فرض الخمس ، ورواية ابن أبي عتيق وهو محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وصلها المصنف في الاعتكاف وأوردها في الأدب أيضاً مقرونة برواية شعيب ورواية اسحق بن يحيى وصلها الذهلي في « الزهريات » ، ورواه عن الزهري أيضاً معمر فاختلف عليه في وصله وإرساله تقدم موصولاً في صفة إبليس من رواية عبد الرزاق عنه ومرسل في فرض الخمس من رواية هشام بن يوسف عن معمر وأوردها النسائي موصولة من رواية موسى بن أعين عن معمر ومرسلة من رواية ابن المبارك عنه ووصله أيضاً عن الزهري عثمان بن عمر بن موسى التيمي عند ابن ماجه وأب عوانة في صحيحه ، وعبد الرحمن بن اسحق عند أبي عوانة أيضاً ، وهشيم عند سعيد بن منصور وآخرون . ووجه الاستدلال بحديث صفية لمن منع الحكم بالعلم أنه ﷺ كره أن يقع في قلب الانصارين من وسوسة الشيطان شيء ، فإعادة نفي التهمة عنه مع عصمته تقتضي مراعاة نفي التهمة عن هو دونه ، وقد تقدم في باب من رأى للفاضي أن يحكم بطله ، بيان حجة من أجاز ومن منع بما يغني عن إعادته هنا

## ٢٢ - باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطاعا ولا يتعاصيا

٧١٧٢ - **حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن المفضل حدثنا شعبة عن سعيد بن أبي بردة قال « سمعتُ أبي قال : بعث النبي ﷺ أبي ومعاذ بن جبل إلى اليمن فقال : بشرّا ولا تُعسرا ، وبشراً ولا تُنفرا ، وتطاعوا فقال له أبو موسى : انه يُصنع في أرضنا لليقع ، فقال : كل مُسكر حرام » . وقال النضر وأبو داود ويزيد بن هارون ووكيع : من شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ**

قوله ( باب أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن يتطاعا ولا يتعاصيا ) بمثلين وياه تحتانية ولبعضهم بمعجمتين ومرحدة . ذكر فيه حديث أبي بردة « بعث النبي ﷺ أبي يعنى أبا موسى ومعاذ بن جبل » وقد تقدم الكلام عليه في « كتاب الديات » وقبل ذلك في أواخر المغازي . قوله ( بشرّا ) تقدم شرحه في المغازي . قوله ( وتطاعوا ) أي توافقا في الحكم ولا تختلفا لأن ذلك يؤدي إلى اختلاف أتباعك ، فيفضي إلى العداوة ثم المحاربة ، والمرجع في الاختلاف إلى ما جاء في « الكتاب والسنة » كما قال تعالى ﴿ فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله

والرسول ﷺ وسياق مزيد بيان لذلك في كتاب الاعتصام ، ان شاء الله تعالى . **قوله** ( وقال النضر وأبو داود ويزيد بن هارون ووكيعة عن شعبة عن سميد بن أبي بردة عن أبيه عن جده ) يعنى موصولاً ، ورواية النضر وأبي داود ووكيعة تقدم الكلام عليها في أواخر المغازي في باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن ، ورواية يزيد ابن هارون وصلها أبو عوانة في صحيحه والبيهقي ، قال ابن بطلال وغيره : في الحديث الحض على الاتفاق لما فيه من ثبات المحبة والآلفة والتعاون على الحق ، وفيه جواز نصب قاضيين في بلد واحد فيقعد كل منهما في ناحية وقال ابن العربي : كان النبي ﷺ أشركهما فيما ولاهما ، فكان ذلك أصلاً في تولية اثنين قاضيين مشتركين في الولاية كذا جزم به ؛ قال : وفيه نظر لأن محل ذلك فيما اذا تعدد حكم كل منهما فيه . لكن قال ابن المنير : يحتمل أن يكون ولاهما ليشاركهما في الحكم في كل واقعة ، ويحتمل أن يستقل كل منهما بما يحكم به ، ويحتمل أن يكون لكل منهما عمل يخصه والله أعلم كيف كان . وقال ابن التين : الظاهر اشتراكهما ، لكن جاء في غير هذه الرواية أنه أقر كلاهما على خلاف ، والمخلاف المذكورة . وكان اليمن مختلفين . قلت : وهذا هو المعتمد ، والرواية التي أشار إليها تقدمت في غروة حنين باللهظ المذكور ، وتقدم في المغازي أن كلاهما كان إذا سار في عمله زار رفيقه . وكان عمل معاذ النجود وما تعالى من بلاد اليمن ، وعمل أبي موسى التهام وما تخفض منها . فلي هذا فأمره ﷺ لهما بأن يتطابعا ولا يتحالفا محمول على ما إذا انفقت قضية يحتاج الأمر فيها إلى اجتماعهما ، وإلى ذلك أشار في الترجمة . ولا يلزم من قوله ، تطابعا ولا تحتلفا ، أن يكونا شريكين كما استدلل به ابن العربي . وقال أيضاً : فاذا اجتمعا فان اتفقا في الحكم وإلا تباحثا حتى يتفقا على الصواب وإلا رفعوا الأمر لمن فرقهما . وفي الحديث الأمر بالتييسر في الأمور والرفق بالرعية وتحبيب الايمان اليهم وترك الشدة لئلا تنفر قلوبهم ولا سيما فيمن كان قريب العهد بالاسلام أو قارب منه التكليف من الأطفال لئتمكن الايمان من قلبه ويتمرن عليه ، وكذلك الانسان في تدريب نفسه على العمل إذا صدقت ارادته لا يشدد عليها بل يأخذها بالتدرج والتيسير حتى إذا أنست بحالته ولت عليها نقلها خال آخر وزاد عليها أكثر من الأولى حتى يصل إلى قدر احتمالها ولا يكلفها بما لعلها تعجز عنه . وفيه مشروعية الريادة وإكرام الرائر وأفضلية معاذ في الفقه على أبي موسى . وقد جاء وأعلمكم بالحلل والحرام مما ذكر من أجله أخرجه الترمذي وغيره من حديث أنس

## ٢٣ - باب إجابة الحاكم الدعوة . وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة

٧١٧٣ - **حدثنا يحيى بن سميد عن سفوان حدثني منصور عن أبي وائل** « عن أبي موسى

من النبي ﷺ قال : فسكوا العاني ، وأجيبوا الهامي »

**قوله** ( باب إجابة الحاكم الدعوة ) الأصل فيه عموم الخبر ورود الوعيد في الترك من قوله ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقد تقدم شرحه في أواخر النكاح . وقال العلماء لا يجيب الحاكم دعوة شخص بعينه دون غيره من الرعية لما في ذلك من كسر قلب من لم يجبه ، إلا أن كان له عذر في ترك الإجابة كروية المنكر الذي لا يجاب إلى إزالته ، فلو كثرت بحيث تشغله عن الحكم الذي تعين عليه ساغ له أن لا يجيب . **قوله** ( وقد أجاب عثمان بن عفان عبداً للمغيرة بن شعبة ) لم أنف على اسم العبد المذكور ، والآثر ورويناه موصولاً في فوائده أبي محمد

ابن صاعد ، وفي زوائد البر والصلة لابن المبارك ، بسند صحيح الى أبي عثمان النهدي ، ان عثمان بن عفان أجاب عبدا للمغيرة بن شعبة دعاه وهو صائم فقال : أردت أن أجيب الداعي وأدعو بالبركة ، ثم ذكر حديث أبي موسى ( فسكوا العاني ) بمهمله ثم نون هو الأسير ، وأجيبوا الداعي ، وهو طرف من حديث تقدم في الوليمة وغيرها بأنهم من هذا . قال ابن بطلان : عن مالك ، لا ينبغي للفاضي أن يجيب الدعوة إلا في الوليمة خاصة ، ثم ان شاء أكل وإن شاء ترك ، والترك أحب إلينا لأنه أنزه ، إلا أن يكون لأخ في الله أو خالص قرابة أو مودة . وكره مالك لأهل الفضل أن يجيبوا كل من دعاهم انتهى . وقد تقدم تفصيل أحكام إجابة الدعوة في الوليمة وغيرها بما ينفي عن إعادته

## ٢٤ - باب هدايا العمال

٧١٧٤ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن الزهري أنه سمع عروة وأخبرنا أبو حميد الساعدي قال : استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد يقال له ابن الأتبية على صدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي . فقام النبي ﷺ على المنبر - قال سفيان أيضاً : فصعد المنبر - غيد الله وأمنى عليه ، ثم قال : ما بال العامل ينهض فيأتي فيقول : هذا لك وهذا لي ، فهلاً جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أيهدى له أم لا ؟ ولذي نفس بيده لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة ، إن كان بهيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار أو شاة تيمر - ثم رفع يديه حتى رأينا غفرق إبطيه - ألا هل بلغت ؟ ثلاث قال سفيان : قصة علينا الزهري ، وزاد هشام عن أبيه : عن أبي حميد قال : سمع أذناني وأبصرته عيني ، وصالوا زيد بن ثابت فإنه سمعه معي ، ولم يقل الزهري « سمع أذني » . خوار : صوت ، والجوار من تجارون كصوت البقرة

قوله ( باب هدايا العمال ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وأبو عوانة من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة عن أبي حميد رفعه ، وهدايا العمال غلول ، وهو من رواية اسماعيل بن عياش عن يحيى وهو من رواية اسماعيل بن الحجازيين وهي ضعيفة ويقال انه اختصره من حديث الباب كما تقدم بيان ذلك في الهبة ، وأورد فيه قصة ابن اللثية وقد تقدم بعض شرحها في الهبة وفي الزكاة وفي ترك الخيل وفي الجمعة ، وتقدم شيء مما يتعلق بالغلول في « كتاب الجهاد » . قوله ( سفيان ) هو ابن عيينة . قوله ( عن الزهري ) قد ذكر في آخره ما يدل على أن سفيان سمعه من الزهري وهو قوله ، قال سفيان قصة علينا الزهري ، ووقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان ، حدثنا الزهري ، وأخرجه أبو نعيم من طريقه ، وعند اسماعيل من طريق محمد بن منصور عن سفيان قال قصة علينا الزهري وحفظناه . قوله ( أنه سمع عروة ) في رواية شعيب عن الزهري في الايمان والنذور : أخبرني عروة . قوله ( استعمل النبي ﷺ رجلاً من بني أسد ) بفتح الهمزة وسكون السين المهملة ، كذا وقع هنا وهو يومئذ أنه بفتح السين نسبة الى بني أسد بن خزيمه القبييلة المشهورة أو الى بني أسد بن عبد العزى بطن من قريش . وليس كذلك وإنما قلت انه يومئذ لأن الازدي تلازمه الألف واللام في الاستعمال أسماء وأنساباً ، بخلاف بني أسد فبغير ألف ولا م في الاسم ، ووقع

في رواية الاصيلي هنا ، من بنى الاسد ، بزيادة الالف واللام ولا اشكال فيها مع سكنون السين ، وقد وقع في الهبة عن عبد الله بن محمد الجعفي عن سفيان ، استعمل رجلا من الأزد ، وكذا قال أحمد والحميدي في مسنديهما عن سفيان ومثله لمسلم عن أبي بكر بن أبي شعبة وغيره عن سفيان ، وفي نسخة بالسين المهملة بدل الزاي ، ثم وجدت ما يزيل الإشكال ان ثبت ، وذلك أن أصحاب الاسباب ذكروا أن في الأزد بظنا يقال لهم بنو أسد بالنحر يك ينسبون إلى أسد بن شريك بالمعجمة مصغرا ابن مالك بن عمرو بن مالك بن فهم ، وبنو فهم بطن شهير من الأزد فيحتمل أن ابن الأنثية كان منهم فيصح أن يقال فيه الأزدي بسكون الزاي والاسدي بسكون السين وبفتحها من بنى أسد بفتح السين ومن بنى الأزد أو الاسد بالسكون فيهما لا غير ، وذكروا ممن ينسب كذلك مسددا شيخ البخاري .

**قوله** ( يقال له ابن الأنثية ) كذا في رواية أبي ذر بفتح الهمة والمثناة وكسر الواحدة ، وفي الهامش باللام بدل الهمة ، كذلك ووقع كالاول لسائرهم وكذا تقدم في الهبة ، وفي رواية مسلم باللام المفتوحة ثم المثناة الساكنة وبعضهم يفتحها ، وقد اختلف على هشام بن عروة عن أبيه أيضا أنه باللام أو بالهمة كما سيأتي قريبا في « باب محاسبة الامام عماله » بالهمة ، ووقع لمسلم باللام ، وقال عياض : ضبطه الاصيلي بخطه في هذا الباب بضم اللام وسكون المثناة ، وكذا قيده ابن السكن ، قال : وهو الصواب ، وكذا قال ابن السمعاني ابن اللبنة بضم اللام وفتح المثناة ويقال بالهمز بدل اللام ، وقد تقدم أن اسمه عبد الله واللبنية أمه لم تنف على تسميتها . **قوله** ( على صدقة ) وقع في الهبة ، على الصدقة ، وكذا لمسلم ، وتقدم في الزكاة تعيين من استعمل عليهم . **قوله** ( فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي لي ) في رواية معمر عن الزهري عند مسلم ، فجاء بالمال فدفعه إلى النبي ﷺ فقال : هذا مالكم وهذه هدية أهديت لي ، وفي رواية هشام الآتية قريبا ، فلما جاء إلى النبي ﷺ وحاسبه قال : هذا الذي لكم ، وهذه هدية أهديت لي ، وفي رواية أبي الزناد عن عروة عند مسلم ، فجاء بسواد كثير ، وهو بفتح المهملة وتخفيف الواو ، فجعل يقول هذا لكم وهذا أهدي لي ، وأوله عند أبي عوانة ، بعث مصدقا إلى اليمن ، فذكره . والمراد بالسواد الأشياء الكثيرة والأشخاص البارزة من حيوان وغيره ، ولفظ السواد يطلق على كل شخص ولأبن نعيم في المستخرج من هذا الوجه ، فأرسل رسول الله ﷺ من يتوفى منه ، وهذا يدل على أن قوله في الرواية المذكورة « فلما جاء حاسبه ، أي أمر من يحاسبه ويقبض منه ، وفي رواية أبي نعيم أيضا ، فجعل يقول هذا لكم وهذا لي ، حتى ميزه » قال يقولون من أين هذا لك ؟ قال : أهدي لي ، فجاءوا إلى النبي ﷺ بما أعطاهم . **قوله** ( فقام النبي ﷺ على المنبر ) زاد في رواية هشام قبل ذلك ، فقال ألا جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيتك هديتك ان كنت صادقا ؟ ثم قام فخطب ، **قوله** ( قال سفيان : أيضا فصعد المنبر ) يريد أن سفيان كان تارة يقول « قام ، وتارة » صعد ، ووقع في رواية شعيب ، ثم قام النبي ﷺ عشية بعد الصلاة ، وفي رواية معمر عند مسلم ، ثم قام النبي ﷺ خطيبا ، وفي رواية أبي الزناد عند أبي نعيم ، فصعد المنبر وهو مغضب . **قوله** ( ما بال العامل نبعثه فيأتي فيقول ) في رواية الكشميهني ، يقول ، بخذف الفاء ، وفي رواية شعيب ، « ما بال العامل نستعمله فيأتينا فيقول ، ووقع في رواية هشام بن عروة ، فاني استعمل الرجل منكم على أمور ما ولاني الله . **قوله** ( هذا لك وهذا لي ) في رواية عبد الله بن محمد ، هذا لكم وهذا أهدي لي ، وفي رواية هشام ، فيقول هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ، وقد تقدم ما في رواية أبي الزناد من الزيادة . **قوله** ( فلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر أهدي له أم لا ) ؟ في

رواية هشام « حتى تأتيه هديته ان كان صادقا » . **قوله** ( والذي نفسي بيده ) تقدم شرحه في أوائل « كتاب الايمان والنذور » . **قوله** ( لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القيامة ) يعني لا يأتي بشيء يحوزه لنفسه ، ووقع في رواية عبد الله بن محمد « لا يأخذ أحد منها شيئا » وفي رواية أبي بكر بن أبي شيبة « لا ينال أحد منكم منها شيئا » وفي رواية أبي الزناد عند أبي عوانة « لا يغل منه شيئا إلا جاء به » ، وكذا وقع في رواية شعيب عند المصنف وفي رواية معمر عند الاسماعيلي كلاهما بلفظ « لا يغل » ، بضم الغين المعجمة من الغلول وأصله الخيانة في الغنيمة ، ثم استعمل في كل خيانة . **قوله** ( يحمله على رقبتة ) في رواية أبي بكر « على عنقه » ، وفي رواية هشام « لا يأخذ أحدكم منها شيئا » ، قال هشام « بغير حقه » ، ولم يقع قوله « قال هشام » ، عند مسلم في رواية أبي أسامة المذكورة ، وأورده من رواية ابن نمير عن هشام بدون قوله « بغير حقه » ، وهذا مشعر بأدراجها . **قوله** ( ان كان ) أى الذى غله ( بغير له رغاء ) بضم الراء وتخفيف المعجمة مع المد هو صوت البعير . **قوله** ( خوار ) يأتي ضبطه . **قوله** ( أو شاة تبعير ) بفتح المثناة الفوقانية وسكون التحتانية بعدها مهملة مفتوحة ويجوز كسرهما ، ووقع عند ابن التين « أو شاة لها يعار » ، ويقال « يعار » ، قال وقال القزاز : هو يعار بغير شك ، يعنى بفتح التحتانية وتخفيف المهملة وهو صوت الشاة الشديد « قال : واليعار ليس بشيء » ، كذا فيه وكذا لم أره هنا فى شيء من نسخ الصحيح ، وقال غيره : اليعار بضم أوله صوت المعز ، يعرث العنز تبعير بالسكسر وبالفتح يعارا إذا صاحت . **قوله** ( ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه ) وفي رواية عبد الله بن محمد « عفرة إبطه » ، بالافراد ، ولأبي ذر « عفر » ، بفتح أوله ولبعضهم بفتح الهمزة أيضا بلا هاء ، وكالأول في رواية شعيب بلفظ « حتى إنا لننظر الى » ، والعفرة بضم المهملة وسكون الفاء تقدم شرحها في « كتاب الصلاة » وحاصله أن العفر بياض ليس بالناصع . **قوله** ( ألا ) بالتخفيف ( هل بلغت ) بالتشديد ( ثلاثا ) أى أعادها ثلاث مرات . وفي رواية عبد الله بن محمد فى الهبة « اللهم هل بلغت » ، اللهم هل بلغت ثلاثا » وفي رواية مسلم « قال اللهم هل بلغت مرتين » ، ومثله لأبي داود ولم يقل « مرتين » ، وصرح فى رواية الحميدى بالثالثة « اللهم بلغت » ، والمراد بلغت حكم الله اليكم امثالاً لقوله تعالى له ﴿ بلغ ﴾ وإشارة الى ما يقع فى القيامة من سؤال الامم هل بلغهم أنبياءهم ما أرساؤا به اليهم . **قوله** ( وزاد هشام ) هو من مقول سفيان وليس تعليقا من البخارى ، وقد وقع فى رواية الحميدى عن سفيان « حدثنا الزهرى وهشام بن عروة قالوا حدثنا عروة بن الزبير ، وسأوه عنهما مسافا واحدا وقال فى آخره « قال سفيان : زاد فيه هشام » . **قوله** ( سمع أذنى ) بفتح السين المهملة وكسر الميم وأذنى بالافراد بقرينة قوله « وأبصرته عيني » ، قال عياض : بسكون الصاد المهملة والميم وفتح الراء والعين للأكثر وحكى عن سيبويه قال العرب تقول سمع أذنى زيدا بضم العين ، قال عياض والذى فى ترك الحيل وجه النصيب على المصدر لأنه لم يذكر المفعول وقد تقدم القول فى ذلك فى ترك الحيل ووقع عند مسلم فى رواية أبي أسامة « بصر وسمع » ، بالسكون فيها والتثنية فى أذنى وعيني ، وعنده فى رواية ابن نمير بصر عيناى وسمع أذناى ، وفى رواية ابن جريج عن هشام عند أبي عوانة « بصر عيناى وسمع أذناى » . قلت : وهذا يتعين أن يكون بضم الصاد وكسر الميم وفى رواية مسلم من طريق أبي الزناد عن عروة قلت لأبي حميد أسمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال من فيه الى أذنى ، قال النووى : معناه اننى أعلمه علما يقينا لا أشك فى علمي به . **قوله** ( وسلوا زيد بن ثابت فانه سمعه معى ) فى رواية الحميدى « فانه كان حاضرا معى » ، وفى رواية الاسماعيلي



من طريق معمر عن هشام ، يشهد على ما أقول زيد بن ثابت يحك منكبه منكبي ، رأى من رسول الله ﷺ مثل الذي رأيت وشهد مثل الذي شهدت ، وقد ذكرت في الايمان والذنوب أني لم أجده من حديث زيد بن ثابت . قوله ( ولم يقل الزهري سمع أذني ) هو مقول سفيان أيضاً . قوله ( خرار صوت ، والجوار من تجارون كصوت البقرة ) هكذا وقع هنا وفي رواية أبي ذر عن السكسيمي والاول بضم الخاء المعجمة يفسر قوله في حديث أبي حميد ، بقره لها خوار ، وهو في الرواية بالخاء المعجمة ول بعضهم بالجيم ، وأشار إلى ما في سورة طه ﴿ عجلنا جسدا له خوار ﴾ وهو صوت العجل ، ويستعمل في غير البقر من الحيوان . وأما قوله « والجوار » فهو بضم الجيم وواو مهموزة ويجوز تسهيلها ، وأشار بقوله « يجارون » إلى ما في سورة قد أفلاح ﴿ بالعباد إذا هم يجارون ﴾ قال أبو عبيدة : أي يرفعون أصواتهم كما يجار الثور . والخاص أنه بالجيم وبالخاء المعجمة بمعنى ، إلا أنه بالخاء للبقر وغيرها من الحيوان وبالجيم للبقر والناس قال الله تعالى ﴿ فإليه تجارون ﴾ وفي قصة موسى « له جوار إلى الله بالتلبية » أي صوت عال ، وهو عند مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي العالية عن ابن عباس ، وقيل أصله في البقر واستعمل في الناس ، ولعل المصنف أشار أيضا إلى قراءة الأعمش ، عجلنا جسدا له جوار بالجيم ، وفي الحديث من التوائد أن الامام يخطب في الأمور المهمة ، واستعمال « أما بعد » في الخطبة كما تقدم في الجمعة ، ومشروعية محاسبة المؤتمن ، وقد تقدم البحث فيه في الزكاة ، ومنع العمال من قبول الهدية ممن له عليه حكم وتقدم تمصيل ذلك في ترك الحيل ، ومحل ذلك إذا لم يأذن له الامام في ذلك ، لما أخرجه الترمذي من رواية قيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال « بعثنى رسول الله ﷺ إلى النين فقال : لا تصيب شيئا بغير أذن فانه غلول ، وقال الملب : فيه أها إذا أخذت تجعل في بيت المال ولا يختص العامل منها إلا بما أذن له فيه الإمام ، وهو مبنى على أن ابن اللتبية أخذ منه ما ذكر أنه أهدى له وهو ظاهر السياق ، ولا سيما في رواية معمر قبل . ولكن لم أر ذلك صريحا . ونحوه قول ابن قدامة في « المغني » لما ذكر الرشوة : وعليه ردها لصاحبها ويحتمل أن تجعل في بيت المال . لأن النبي ﷺ لم يأمر ابن اللتبية برد الهدية التي أهديت له لمن أهداها . وقال ابن بطال : يلحق بهدية العامل الهدية لمن له دين عن عليه الدين ، ولكن له أن يحاسب بذلك من دينه . وفيه إبطال كل طريق يتوصل بها من يأخذ المال إلى محاباة المأخوذ منه والافراد بالمأخوذ . وقال ابن المنذر : يؤخذ من قوله هلا جلس في بيت أبيه وأمه ، جواز قبول الهدية ممن كان يهديه قبل ذلك ، كذا قال ، ولا يخفى أن محل ذلك إذا لم يرد على العادة . وفيه أن من رأى متأولا أخطأ في تأويل يضر من أخذه به أن يشهر القول للناس ويبين خطاه ليحذر من الاغترار به . وفيه جواز توبيخ الخطيء ، واستعمال المفضول في الإمارة والإمامة والأمانة مع وجود من هو أفضل منه وفيه استشهاد الراوى والناقل بقول من يوافقه ليكون أوقع في نفس السامع وأبلغ في طمأنينته والله أعلم

## ٢٥ - باب استقضاء الموالى واستعمالهم

٧١٧٥ - حدثنا عثمان بن صالح حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني ابن جريج أن نافعاً أخبره « أن ابن

عمر رضى الله عنها أخبره قال : كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين وأصحاب النبي ﷺ في مسجد كعبه ، فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة وزيد وعامر بن ربيعة »

قوله ( باب استقضاء الموالى ) أى توليتهم القضاء ( واستعمالهم ) أى على إمرة البلاد حرباً أو خراجاً أو صلاة .  
 قوله ( كان سالم مولى أبي حذيفة ) تقدم التعريف به فى الرضاع . قوله ( يؤم المهاجرين الأولين ) أى الذين سبقوا  
 بالهجرة الى المدينة . قوله ( فيهم أبو بكر وعمر وأبو سلمة ) أى ابن عبد الاسد المخزومى زوج أم سلمة أم المؤمنين  
 قبل النبي ﷺ وزيد أى ابن حارثة وعامر بن ربيعة أى العزى بفتح المهملة والنون بعد ما زأى وهو مولى عمر ،  
 وقد تقدم فى « كتاب الصلاة » فى أبواب الإمامة من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، لما قدم  
 المهاجرون الأولون العصبه موضع بقاء قبل مقدم النبي ﷺ كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً ،  
 فأفاد سبب تقديمه للإمامة . وقد تقدم شرحه مستوفى هناك فى « باب إمامة المولى » والجواب عن استشكل عد  
 أبي بكر الصديق فيهم لأنه إنما هاجر صحبة النبي ﷺ ، وقد وقع فى حديث ابن عمر أن ذلك كان قبل مقدم النبي  
 ﷺ وذكرت جواب البهقي بأنه يحتمل أن يكون سالم استمر يؤمهم بعد أن تحول النبي ﷺ الى المدينة ونزل بدار  
 أبي أيوب قبل بناء مسجده بها ، فيحتمل أن يقال فكان أبو بكر يصلى خلفه اذا جاء الى بقاء . وقد تقدم فى  
 « باب الهجرة الى المدينة » من حديث البراء بن عازب « أول من قدم علينا مصعب بن عمير وابن أم مكتوم وكانا  
 يقرئان الناس ، ثم قدم بلال وسعد وعمار ، ثم قدم عمر بن الخطاب فى عشرين ، وذكرت هناك أن ابن اسحق سقى  
 منهم ثلاثة عشر نفساً وأن البقية يحتمل أن يكونوا من الذين ذكرهم ابن جريج ، وذكرت هناك الاختلاف فيمن  
 قدم مهاجراً من المسلمين وأن الراجح أنه أبو سلمة بن عبد الاسد ، فعلى هذا لا يدخل أبو بكر ولا أبو سلمة فى  
 العشرين المذكورين ، وقد تقدم أيضاً فى أول الهجرة أن ابن اسحق ذكر أن عامر بن ربيعة أول من هاجر ولا  
 ينافى ذلك حديث الباب لأنه كان يأتم بسالم بعد أن هاجر سالم . ومناسبة الحديث للترجمة من جهة تقديم سالم وهو  
 مولى على من ذكر من الاحرار فى إمامة الصلاة ، ومن كان رضا فى أمر الدين فهو رضا فى أمور الدنيا ، فيجوز  
 أن يولى القضاء والإمرة على الحرب وعلى جباية الخراج ، وأما الإمامة العظمى فمن شروط صحتها أن يكون الامام  
 قرشياً ، وقد مضى البحث فى ذلك فى أول « كتاب الأحكام » ويدخل فى هذا ما أخرجه مسلم من طريق أبي  
 الطفيل أن نافع بن عبد الحارث لقي عمر بعسفان وكان عمر استعمله على مكة فقال : من استعملت عليهم ؟ فقال :  
 ابن أبى يعنى ابن عبد الرحمن ، قال : استعملت عليهم مولى ! قال : انه قارىء لكتاب الله عالم بالفرائض ، فقال  
 عمر : ان نبيكم قد قال « ان الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين »

## ٢٦ - باب معرفة الناس

٧١٧٦ ، ٧١٧٧ - حدثنا إسماعيل بن أبى أويس حدثني اسماعيل بن إبراهيم عن عه موسى بن عتبة ،  
 قال ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير « أن مروان بن الحكم والمنصور بن نخرمة أخبراه أن رسول الله ﷺ  
 قال حين أذن لهم المسلمون فى عتي سبى هوازن فقال : إني لا أدري من أذن فيكم ممن لم يأذن ، فارجعوا حتى  
 يرفع إلينا عرؤكم فأؤمركم فرجع الناس ، فسلمهم عرؤهم ، فرجعوا الى رسول الله ﷺ فأخبروه أن الناس  
 قد طيبوا وأذنوا »

**قوله** (باب العرفاء للناس) بالمهمله والفاء جمع عريف بوزن عظيم ، وهو القائم بأمر طائفة من الناس من عرفت بالضم وبالفتح على القوم أعرف بالضم فانما عارف وعريف ، أى وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم ، وسمى بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج . وقيل العريف دون المنسكب وهو دون الأمير . **قوله** (اسماعيل بن ابراهيم) هو ابن عقبة ، والسند كله مدينون . **قوله** (قال ابن شهاب) فى رواية محمد بن فليح عن موسى بن عقبة ، قال لى ابن شهاب ، أخرجه أبو نعيم . **قوله** (حين أذن لهم المسلمون فى عتق سبي هوازن) فى رواية النسائي من طريق محمد بن فليح ، حتى أذن له ، بالافراد وكذا للاسماعيلي وأبى نعيم ، ووجه الاول أن الضمير للنبي ﷺ ومن تبعه أو من أقامه فى ذلك . وهذه القطعة مقطوعة من قصة السبي الذى غنمه المسلمون فى وقعة حنين ، ونسبوا إلى هوازن لأنهم كانوا رأس تلك الوقعة ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك وتفصيل الامر فيه فى وقعة حنين ، وأخرجها هناك مطولة من رواية عقيل عن ابن شهاب وفيه ، وانى رأيت أنى أرد اليهم سبيهم فمن أحب أن يطيب بذلك فليفعل ، وفيه فقال الناس قد طيبنا ذلك يا رسول الله فقال انا لاندرى الخ . **قوله** (من أذن فيكم) فى رواية السكسميني ، منكم ، وكذا للنسائي والاسماعيلي . **قوله** (فأخبروه أن الناس قد طيبوا وأذنوا) تقدم فى غزوة حنين ما يؤخذ منه أن نسبة الاذن وغيره اليهم حقيقة : ولكن سبب ذلك مختلف فالأغلب الأكثر طابت أنفسهم أن يردوا السبي لأهله بغير عوض ، وبعضهم رده بشرط التعويض ، ومعنى «طيبوا» وهو بالتشديد حملوا أنفسهم على ترك السبايا حتى طابت بذلك ، يقال طابت نفسى بكذا إذا حملتها على السماح به من غير إكراه فطابت بذلك ، ويقال طابت بنفس فلان إذا كلمته بكلام يوافقه ، وقيل هو من قولهم طاب الشيء إذا صار حلالا ، وانما عداه بالتضعيف ، ويؤيده قوله ، فمن أحب أن يطيب ذلك ، أى يجعله حلالا ، وقولهم «طيبنا» ، فيحمل عليه قول العرفاء انهم طيبوا . قال ابن بطال : فى الحديث مشروعية إقامة العرفاء لأن الإمام لا يمكنه أن يباشر جميع الأمور بنفسه فيحتاج إلى إقامة من يعاونه ليكنفه ما يقيمه فيه ، قال : والامر والنهي إذا توجه الى الجميع يقع التوكل فيه من بعضهم فرما وقع التفريط ، فاذا أقام على كل قوم عريفا لم يسع كل أحد إلا القيام بما أمر به . وقال ابن المنير فى الحاشية يستفاد منه جواز الحكم بالإقرار بغير إشهاد ، فان العرفاء ما أشهدوا على كل فرد فرد شاهدين بالرضا ، وانما أقر الناس عندهم وهم نواب للإمام فاعتبر ذلك وفيه أن الحاكم يرفع حكمه إلى حاكم آخر مشافهة فيستفذه إذا كان كل منهما فى محل ولايته . قلت : وقع فى سير الواقدي أن أبا رهم الغفارى كان يطوف على القبائل حتى جمع العرفاء واجتمع الأئمة على قول واحد . وفيه أن الخبر الوارد فى ذم العرفاء لا يمنع إقامة العرفاء لأنه محمول - ان ثبت - على أن الغالب على العرفاء الاستطالة ومجازاة الحد وترك الإنصاف المفضى الى الوقوع فى المعصية ، والحديث المذكور أخرجه أبو داود من طريق المقدم بن معد يكرب رفعه ، والعرفاء حق . ولا بد للناس من عريف ، والعرفاء فى النار ، ولاحد وصححه ابن خزيمة من طريق عباد بن أبى على عن أبى حازم عن أبى هريرة رفعه ، ويل للأمراء ، ويل للعرفاء ، قال الطيبي : قوله «والعرفاء فى النار» طاهر أقيم مقام الضمير يشعر بأن العرافة على خطر ، ومن باشرها غير آمن من الوقوع فى المحذور المفضى الى العذاب ، فهو كقوله تعالى ﴿ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون فى بطونهم نارا﴾ فينبغى للعاقل أن يكون على حذر منها لئلا يتورط فيما يؤديه الى النار . قلت : ويؤيد هذا التأويل الحديث الآخر حيث تواعد الأمراء بما تواعد به العرفاء .

فدل على أن المراد بذلك الإشارة إلى أن كل من يدخل في ذلك لا يسلم ، وأن السكل على خطر ، والاستثناء مقدر في الجميع . وأما قوله ، العرافة حق ، فالمراد به أصل نصهم ، فإن المصلحة تقتضيه لما يحتاج إليه الأمير من المعاونة على ما يتعاطاه بنفسه ، ويكنى في الاستدلال لذلك وجودهم في العهد النبوي كما دل عليه حديث الباب

## ٢٧ - باب ما يُكره من ثناء السلطان ، وإذا خرج قال غيره ذلك

٧١٧٨ - **عز**نا أبو نعيم حدثنا عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال أناس لابن عمر : إنا ندخل على سلطاننا فنقول لم بخلاف ماتكم إذا خرجنا من عندهم ، قال : كنا نعدّها نفاقاً

٧١٧٩ - **عز**نا قتية حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إن شرّ الناس ذو الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه

**قوله** ( ما يكره من ثناء السلطان ) الإضافة فيه المفعول أى من الثناء على السلطان بحضرته ، بقرينة قوله ، وإذا خرج - أى من عنده - قال غير ذلك ، ووقع عند ابن بطلال من الثناء على السلطان ، وكذا عند أبي نعيم عن أبي أحمد الجرجاني عن الفري ، وقد تقدم معنى هذه الترجمة في أواخر كتاب الفتن . ، وإذا قال عند قوم شيئاً ، ثم خرج فقال بخلافه ، وهذه أخص من تلك . **قوله** ( قال أناس لابن عمر ) قلت سمى منهم عروة بن الزبير ومجاهد وأبو إسحق الشيباني ، ووقع عند الحسن بن سفيان من طريق معاذ عن عاصم عن أبيه دخل رجل على ابن عمر ، أخرجه أبو نعيم من طريقه . **قوله** ( إنا ندخل على سلطاننا ) في رواية الطيالسي عن عاصم « سلاطيننا » بصيغة الجمع . **قوله** ( فنقول لهم ) أى ننثي عليهم ، في رواية الطيالسي فتتكلّم بين أيديهم بشيء ووقع عند ابن أبي شيبة من طريق أبي الشعثاء قال دخل قوم على ابن عمر فوقعوا في يزيد بن معاوية فقال : أتقولون هذا في وجوههم ؟ قالوا بل نمدحهم ونثني عليهم ، وفي رواية عروة بن الزبير عند الحارث بن أبي أسامة والبيهقي قال : أئنت ابن عمر فقلت أنا نجلس إلى أئمتنا هؤلاء فيتكلّمون في شيء نعلم أن الحق غيره فتمصدقهم ، فقال : كنا نعد هذا نفاقاً ، فلا أدري كيف هو عندكم ، انظر البيهقي في رواية الحارث ويا أبا عبد الرحمن إنا ندخل على الإمام يقضى بالقضاء نراه جوراً فنقول تقبل الله ، فقال : إنا نحن معاشر محمد ، فذكر نحوه . وفي كتاب الإيمان ، لعبد الرحمن بن عمر الأصماني بسنده عن عريب الهمداني ، قلت لابن عمر ، فذكر نحوه وعريب بمهمة وموحدة وزن عظيم ، وللخرائطي في المساوي ، من طريق الشعبي ، قلت لابن عمر : إنا ندخل على أمرائنا فنمدحهم ، فإذا خرجنا قلنا لهم خلاف ذلك فقال كنا نعد هذا على عهد رسول الله ﷺ نفاقاً ، وفي مسند مسدد من رواية يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ، أن رجلاً قدم على ابن عمر فقال له : كيف أنتم وأبو أنيس الضحاك بن قيس قال : إذا لقيناه قلنا له ما يحب ، وإذا ولينا عنه قلنا له غير ذلك ، قال : ذاك ما كنا نعدّه مع رسول الله ﷺ من النفاق ، وفي الارسط الطبراني من طريق الشيباني يعني أبا إسحق وسليمان بن فيروز الكوفي . **قوله** ( كنا نعدّها ) بضم العين من العدد هكذا اختصره أبو ذر ، وله عن الكشميني « نعد هذا ، وعند غير أبي ذر مثله وزادوا « نفاقاً ، وعند ابن بطلال ، ذلك ، بدل « هذا ومثله للإسماعيلي من طريق يزيد بن هارون عن عاصم بن محمد وعنده « من النفاق ، وزاد « قال عاصم : فسمعي

أخى - يعنى عمر - أحدث هذا الحديث « فقال : قال أبى قال ابن عمر على عهد رسول الله ﷺ ، وكذا أخرجه الطيالسى فى مسنده عن عاصم بن محمد الى قوله « نفاقا ، قال عاصم : فحدثنى أخى عن أبى أن ابن عمر قال ، كنا نعدده نفاقا على عهد رسول الله ﷺ ، ووقع فى « الاطراف المزى ، مانصه « خ فى الاحكام عن أبى نعيم عن عاصم ابن محمد بن زيد عن أبيه به ، قال ورواه معاذ بن معاذ عن عاصم وقال فى آخره « فحدثت به أخى عمر فقال : ان أباك كان يزيد فيه : فى عهد رسول الله ﷺ ومن قوله ، وقال معاذ الى آخره : لم يذكره أبو مسعود ، فيحتمل أن يكون نقله من كتاب خاف ، ولم أره فى شيء من الروايات التى وقعت لنا عن الثوري ولا غيره عن البخارى وقد قال الاسماعيلي : عقب الزيادة المذكورة ليس فى حديث البخارى ، وعلى عهد رسول الله ﷺ ( عن يزيد بن أبى حبيب ) هو المصرى من صغار التابعين . قوله ( عن عراك ) بكسر العين المهملة وتخفيف الراء ، وآخره كاف هو ابن مالك الغفارى المدنى ، فالسند دائر بين مصرى ومدنى . قوله ( ان شر الناس ذو الوجهين ) تقدم فى « باب ما قيل فى ذى الوجهين ، من « كتاب الادب ، من وجه آخر عن أبى هريرة بلفظ « من شر الناس ، وتقدم شرحه وسائر فوائده هناك . وتعرض ابن بطلال هنا لذكر ما يعارض ظاهره من قوله ﷺ الذى استأذن عليه ، بدس أخو العشرة ، فلما دخل ألان له القول ، وتكلم على الجمع بينهما ، وحاصله أنه حيث ذهب كان لقصد التعريف بحاله وحيث تلقاه بالبشر كان لتأليفه أو لاتقاء شره ، فاقصد بالحالتين إلا نفع المسلمين . ويؤيده أنه لم يصفه فى حال لقائه بأنه فاضل ولا صالح ، وقد تقدم الكلام عليه أيضا فى « باب لم يكن للنبي ﷺ فاحشا ، من « كتاب الادب ، وتقدم فيه أيضا بيان ما يجوز من الاعتياب فى « باب آخر بعد ذلك .

## ٢٨ - باب القضاء على الغائب

٧١٨٠ - حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها ان هنداً

قالت للنبي ﷺ : إن أبا سفيان رجل شحيح . فأحتاج أن أخذ من ماله ، قال ﷺ : خذى ما يكفيك . وولئك الله وف »

قوله ( القضاء على الغائب ) أى فى حقوق الأدميين دون حقوق الله بالاتفاق . حتى لو قامت البينة على غائب بسرقة مثلا . حكم بالمال دون القطع . قال ابن بطلال : أجاز مالك والليث والشافعى وأبو عبيد وجماعة الحكم على الغائب . واستثنى ابن القاسم عن مالك ما يكون للغائب فيه حجج كالارض والعقار إلا إن طالت غيبته أو انقطع خبره . وأسكن ابن الماحضون صحة ذلك عن مالك وقال : العمل بالمدينة على الحكم على الغائب مطلقا حتى لو مات بعد أن توجه عليه الحكم قضى عليه ، وقال ابن أبى ليلى . أبو حنيفة : « لا يقضى على الغائب مطلقا . وأما من هرب أو استتر بعد إقامة البينة فينادى القاضى عليه ثلاثا فإن جاء وإلا أفند الحكم عليه ، وقال ابن قدامة : أجازوه أيضا ابن شبرمة والأوزاعى واسحق وهم أحد الروايتين عن أحمد . ومنعه أيضا الشعبي والثوري وهى الرواية الأخرى عن أحمد قال : « واستثنى أبو حنيفة من له وكيل مثلا . فيجوز الحكم عليه بعد الدعوى على وكيله ، واحتج من منع بحديث على رفعه . لا تقضى لأحد الخصمين حتى تسمع من الآخر ، وهو حديث حسن ، أخرجه أبو داود والترمذى وغيرهما . وبحديث « الأسر بالمساواة بين الخصمين . وبأنه لو حضر لم تسمع بينة المدعى حتى يسأل

المدعى عليه فاذا غاب فلا تسمع ، وبأنه لو جاز الحكم مع غيبته لم يكن الحضور واجبا عليه ، وأجاب من أجاز : بأن ذلك كله لا يمنع الحكم على الزائب لأن حجته اذا حضر قائمة فتسمع ويمثل بمقتضاها ولو أدى الى نقض الحكم السابق ، وحديث على محمول على الحاضرين ، وقال ابن العربي : حديث على ، انما هو مع امكان السماع فأما مع تعذره بمغيب فلا يمنع الحكم ، كما لو تعذر باغماء أو جنون أو حجر أو صفر ، وقد عمل الحنفية بذلك في الشفعة والحكم على من عنده للغائب مال أن يدفع منه نفقة زوج الغائب . ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة هند ، وقد احتج بها الشافعي وجماعة لجواز القضاء على الغائب ، وتعقب بأن أبا سفيان كان حاضرا في البلد ، وتقدم بيان ذلك مستوفى في كتاب النفقات ، مع شرح الحديث المذكور والله الحمد . وذكر ابن التين فيه من الفوائد غير ما تقدم وخروج المرأة في حوائجها ، وان صوتها ليس بمورة . قلت : وفي كل منهما نظر ، أما الاول فلا نه جاء أن هندا كانت جاءت للبيعة فوقع ذكر النفقة تبعاً . وأما الثاني فالحال الضرورة مستثنى وانما النزاع حيث لا ضرورة

### ٢٩ - باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه

فان قضاء الحاكم لا يحمل حراما ولا يُحرّم حلالا

٧١٨١ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب قال : أخبرني عروة بن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم سلمة زوج النبي ﷺ أخبرتها عن رسول الله ﷺ أنه سمع خصومة بين جبرئيل ، فخرج إليهم فقال : إنما أنا بشر وإنه يأتيني الخصب فاعلم بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق فأفضى له بذلك ، فنقضت له بحق مسلم فانما هي قطعة من النار ، فلما أخذها أو ليقر كها .

٧١٨٢ - حدثنا ياقوت قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت . كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة منى فاقبضه اليك ، فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال : ابن أخى ، قد كان عهد الى فيه ، فقام اليه عهد بن زمة فقال . أخى وابن وليدة ابى ولدت على فراشه ، فتساوتا الى رسول الله ﷺ ، فقال سعد . يا رسول الله ، ابن أخى ، كان عهد الى فيه ، وقال عهد بن زمة أخى وابن وليدة ابى ولدت على فراشه ، فقال رسول الله ﷺ . هو لك يا عهد ابن زمة . ثم قال رسول الله ﷺ . الولد لفراش ، ولعاهر الحجر . ثم قال لسودة بنت زمة . احتجى منه ، لما رأى من شبهه بهيمة ، فارتأها حتى لقي الله تعالى .

قوله ( باب ) بالتووين ومن قضى له ، بضم أوله وبحق أخيه ، أى خصمه فهى أخوة بالمعنى الاعم وهو

الجنس لأن المسلم والذمي والمعاهد والمرتد في هذا الحكم سواء ، فهو مطرد في الأخ من النسب ومن الرضاع وفي الدين وغير ذلك ، ويحتمل أن يكون تخصيص الأخوة بالذكر من باب التمييز ، وإنما عبر بقوله بحق أخيه مراعاة للفظ الخبر ولذلك قال : فلا يأخذه ، لأنه بقية الخبر ، وهذا اللفظ وقع في رواية هشام بن عروة عن أبيه ، وقد تقدم في ترك الخيل من طريق الثوري عنه . **قوله** ( فان قضاء الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ) هذا الكلام أخذه من قول الشافعي فانه لما ذكر هذا الحديث قال فيه دلالة على أن الأمة ، إنما كلفوا القضاء على الظاهر ، وفيه ، أن قضاء الفاضل لا يحرم حلالا ولا يحل حراما . **قوله** ( عن صالح ) هو ابن كيسان وصرح به في رواية الاسماعيلي . **قوله** ( سمع خصومة ) في رواية شعيب عن الزهري وسمع جلبة خضام ، والجلبة بفتح الجيم واللام : اختلاط الأصوات ، ووقع في رواية يونس عند مسلم و جلبة خصم ، بفتح الخاء وسكون الصاد ، وهو اسم مصدر يستوى فيه الواحد والجمع والمثنى مذكرا ومؤنثا ويجوز جمعه وتثنيته كما في رواية الباب وخصوم ، وكما في قوله تعالى : ﴿ هذان خصمان ﴾ والمسلم من طريق معمر عن هشام و جلبة ، بتقديم اللام على الجيم ، وهي لغة فيها فأما الخصوم فلم أقف على تعيينهم ووقع التصريح بأنهما كانا اثنين في رواية عبد الله بن رافع عن أم سلمة عند أبي داود ولفظه ، أتى رسول الله ﷺ رجلان يختصمان ، وأما الخصومة فبين في رواية عبد الله بن رافع أنها كانت في موارد لها ، وفي لفظ عنده ، في موارد وأشياء قد درست ، **قوله** ( بباب حجرته ) في رواية شعيب ويونس عند مسلم ، عند بابه ، والحجرة المذكورة هي منزل أم سلمة ووقع عند مسلم في رواية معمر و بباب أم سلمة . **قوله** ( إنما أنا بشر ) البشر الخلق يطلق على الجماعة والواحد ، بمعنى أنه منهم والمراد أنه مشارك للبشر في أصل الخلقة ، ولو زاد عليهم بالمرأيا التي اختص بها في ذاته وصفاته ، والحصر هنا مجازي لأنه يختص بالعلم الباطن ويسمى ، قصر قلب ، لأن أتى به ردا على من زعم أن من كان رسولا فانه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم . **قوله** ( وانه يأتيني الخصم فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض ) في رواية سفيان الثوري ، في ترك الخيل ، وانكم تختصمون إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، ومثله لمسلم من طريق أبي معاوية وتقدم البحث في المراد بقوله ألحن في ترك الخيل . **قوله** ( فأحسب أنه صادق ) وهذا يؤذن أن في الكلام حذفا تقديره ، وهو في الباطن كاذب ، وفي رواية معمر ، فاظنه صادقا . **قوله** ( فأقضى له بذلك ) في رواية أبي داود من طريق الثوري ، فأقضى له عليه على نحو ما أسمع ، ومثله في رواية أبي معاوية وفي رواية عبد الله بن رافع ، إلى إنما أقضى بينكم برأي فيما لم يزل على فيه . **قوله** ( فن قضيت له بحق مسلم ) في رواية مالك ومعمر ، فن قضيت له بشيء من حق أخيه ، وفي رواية الثوري ، فن قضيت له من أخيه شيئا ، وكأنه ضمن قضيت معنى ، أعطيت ، ووقع عند أبي داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه ، فن قضيت له من حق أخيه بشيء . فلا يأخذه ، وفي رواية عبد الله بن رافع عند الطحاوي والدارقطني ، فن قضيت له بقضية أراها يقطع بها قطعة ظاهرا فأنما يقطع له بها قطعة من نار اسطاما يأتي بها في عتقه يوم القيامة ، والإسظام بكسر الهمزة وسكون المهملة والطاء المهملة ، قطعة ، فكأنها للتأكيد . **قوله** ( فأنما هي ) الضمير للحالة أو القصة . **قوله** ( قطعة من النار ) أي ، الذي قضيت له به ، بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يستحقه فهو عليه حرام يتول به إلى النار ، وقوله قطعة من النار ، تمثيل يذهب منه شدة التعذيب على من يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله تعالى ﴿ إنما يأكلون في بطونهم نارا ﴾ . **قوله** ( فلأأخذها أو ليركها ) في رواية يونس ، فليحملها

أو ليذرهما ، وفي رواية مالك عن هشام ، فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار ، قال الدارقطني : هشام وإن كان ثقة لكن الزهري أحفظ منه ، وحكاه الدارقطني عن شيخه أبي بكر النيسابوري . قلت : ورواية الزهري ترجع الى رواية هشام فإن الأمر فيه للتهديد لا الحقيقة التخيير ، بل هو كقوله . **بِرٍّ** فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر **ك** قال ابن التين : هو خطاب القضي له ، ومعناه : أنه أعلم من نفسه ، هل هو محق أو مبطل ؟ فإن كان محققاً فليأخذ ، وإن كان مبطلا فليترك ، فإن الحكم لا ينتقل الأصل عما كان عليه . تنبيه : زاد عبد الله بن رافع في آخر الحديث ، **وفبكي الرجلان** . وقال كل منهما حق لك فقال لهما النبي **صَلَّى** أما إذا فعلتما فاقسما وتوخيا الحق ، ثم استهما ، ثم تحاللا ، وفي هذا الحديث من الفوائد لئلا يثبت من خصم في باطل حتى استحق به في الظاهر شيئا هو في الباطل حرام عليه وفيه ، أن من ادعى مالا ولم يكن له بينة ، خلف المدعى عليه وحكم الحاكم ببرائة الخائف ، أنه لا يبرأ في الباطن ، وأن المدعى لو أقام بينة بعد ذلك تنافي دعواه سمعت وبطل الحكم ، وفيه ، أن من احتال لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقا في الظاهر ويحكم له به أنه لا يحل له تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم ، وفيه ، أن المجتهد قد يخطئ فيرد به على من زعم أن كل مجتهد مصيب ، وفيه ، أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثم بل يؤجر ، كما سيأتي وفيه ، أنه **صَلَّى** كان يقضى بالاجتهاد فيما لم ينزل عليه فيه شيء ، وخالف في ذلك قوم ، وهذا الحديث من أصرح ما يحتاج به عليهم ، وفيه ، أنه ربما أداه اجتهاده الى أمر فيحكم به ويكون في الباطن بخلاف ذلك لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه **صَلَّى** لثبوت عصمته ، واحتج من منع مطلقاً بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لزم أمر المكلفين بالخطأ لثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه ، حتى قال تعالى **فَلا رربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم** **ك** . الآية : وبأن الاجماع معصوم من الخطأ ، فالرسول أولى بذلك لعلو رتبته والجواب عن الأول : أن الأمر إذا استلزم إيقاع الخطأ لا يحدور فيه ، لأنه موجود في حق المقلدين فانهم مأمورون باتباع المفتي والحاكم ولو جاز عليه الخطأ ، والجواب عن الثاني : أن الملازمة مردودة فان الاجماع إذا فرض وجوده دل على أن مستندهم ما جاء عن الرسول ، فرجع الاتباع الى الرسول لا الى نفس الاجماع ، والحديث حجة لمن أثبت ، أنه قد يحكم بالشيء في الظاهر ، ويكون الأمر في الباطن بخلافه ، ولا مانع من ذلك إذ لا يلزم منه محال عقلا ولا نقلا ، وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المبينة على الإقرار أو البينة ، ولا مانع من وقوع ذلك فيها ، ومع ذلك فلا يقر على الخطأ ، وإنما الممتنع أن يقع فيه الخطأ « أن يخبر عن أمر بأن الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئا عن اجتهاده » فانه لا يكون إلا حقا ، لقوله تعالى **بِرٍّ وما ينطق على الهوى** **ك** الآية . وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الاشكال كما كان ، ومن حجب من أجاز ذلك قوله **صَلَّى** ، أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم ، فيحكم باسلام من تادب بالشهادتين - ولو كان في نفس الأمر يعتقد خلاف ذلك - والحكمة في ذلك مع أنه كان يمكن اطلاعه بالوحي على كل حكومة أنه لما كان شرعا ، كان يحكم بما شرع المكلفين ويعتده الحكم بعده ، ومن ثم قل « إنما أنا بشر ، أي ، في الحكم بمثل ما كفوا به » ، والى هذه النكتة أشار المصنف بإيراده حديث عائشة في قصة ابن وليدة زمعة حيث حكم **صَلَّى** بالولد لعبد بن زمعة وألحقه بزمعة ، ثم لما رأى شبهه بعتبة أمر سودة أن



تحتجب منه احتياطا ، ومثله قوله في قصة المتلاعنين لما وضعت التي لوعنت ولدا يشبه الذي رميت به ، ولولا  
 الايمان لكان لي ولها شأن ، فأشار البخاري إلى أنه ﷺ حكم في ابن وليدة زمعة بالظاهر ، ولو كان في نفس  
 الأمر ليس من زمعة ولا يسمى ذلك خطأ في الاجتهاد ، ولا هو من موارد الاختلاف في ذلك ، وسبقه إلى ذلك  
 الشافعي فانه لما تسلم على حديث الباب قال : وفيه أن الحكم بين الناس يقع على ما يسمع من الخصمين بما لفظوا  
 به وان كان يمكن أن يكون في قلوبهم غير ذلك ، وأنه لا يقضى على أحد بغير ما لفظ به ، فن فعل ذلك فقد خالف  
 كتاب الله وسنة نبيه قال : ومثل هذا قضاؤه لعبد بن زمعة بآبن الوليدة ، فلما رأى الشبه بيننا بعبئة قال  
 احتجبي منه يا سودة انتهى . ولعل السر في قوله ﴿ انما أنا بشر ﴾ امثال قول الله تعالى ﴿ قل انما أنا بشر ﴾  
 مثاسكم ، أي في إجراء الأحكام على الظاهر الذي يستوى فيه جميع المكلفين ، فأمر أن يحكم بمثل ما أمروا أن  
 يحكموا به ، لئتم الاقتداء به وتطيب نفوس العباد الانقياد الى الأحكام الظاهرة من غير نظر الى الباطن ، والحاصل  
 أن هنا مقامين أحدهما طريق الحكم ، وهو الذي كلف المجتهد بالتبصر فيه ، وبه يتعلق الخطأ والصواب . وفيه  
 البحث ، والآخر ما يبطنه الخصم ولا يطلع عليه إلا الله ومن شاء من رسله ، فلم يقع التكليف به ، قال الطحاوي :  
 ذهب قوم الى أن الحكم بتملك مال أو إزالة ملك أو اثبات نكاح أو فقرة أو نحو ذلك ، ان كان في الباطن كما  
 هو في الظاهر نفذ على ما حكم به ، وان كان في الباطن على خلاف ما استند اليه الحاكم من الشهادة أو غيرها لم يكن  
 الحكم مرجحا للتملك ولا الإزالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيرها ، وهو قول الجمهور ، ومعهم أبو يوسف ،  
 وذهب آخرون الى أن الحكم ان كان في مال ، وكان الامر في الباطن بخلاف ما استند اليه الحاكم من الظاهر ، لم  
 يكن ذلك موجبا لحله المحكوم له وان كان في نكاح أو طلاق فانه ينفذ باطنا وظاهرا ، وحملوا حديث الباب على  
 ماورد فيه وهو المال واحتجوا لما عداه بقصة المتلاعنين فانه ﷺ فرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل  
 قد صدق فيما رماها به ، قال : فيؤخذ من هذا أن كل قضاء ليس فيه تملك مال أنه على الظاهر ولو كان الباطن  
 بخلافه ، وأن حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الاموال ، وتعمق بأن الفرقة في اللعان انما وقعت  
 عقوبة للعلم بأن احدهما كاذب ، وهو أصل برأسه فلا يقاس عليه ، وأجاب غيره من الحنفية بأن ظاهر الحديث  
 يدل على أن ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا بينة هناك ولا يمين ، وليس النزاع فيه وانما  
 النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبأن من في قوله فن قضيت له شرطية - وهي لا تستلزم الوقوع - فيكون من  
 فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للتهديد والزجر عن الاقدام على أخذ  
 أموال الناس باللسن والابلاغ في الخصومة ، وهو وان جاز أن يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنا في العقود والفسوخ  
 لاسكنه لم يسق لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع وبأن الاحتجاج به يستلزم أنه ﷺ يقر على الخطأ لانه لا يكون  
 ما قضى به قطعة من النار ، إلا إذا استمر الخطأ ، وإلا ففي فرض أنه يطلع عليه فانه يجب أن يبطل ذلك الحكم  
 ويرد الحق لمستحقه ، وظاهر الحديث يخالف ذلك ، فإما أن يسقط الاحتجاج به ويؤول على ما تقدم ، وإما أن  
 يستلزم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل ، والجواب عن الاول : أنه خلاف الظاهر ، وكذا الثاني ، والجواب  
 عن الثالث : أن الخطأ الذي لا يقر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتهاده فيما لم يوح اليه فيه ، وليس النزاع فيه  
 وإنما النزاع في الحكم الصادر منه بناء على شهادة زور أو يمين فاجرة فلا يسمى خطأ للاتفاق على وجوب العمل

بالشهادة وبالإيمان ، وإلا لكان الكثير من الأحكام يسمى خطأ وليس كذلك ، كما تقدمت الإشارة إليه في حديث « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، وحديث « أتى لم أمر بالتنقيب عن قلوب الناس » ، وعلى هذا فالحجة من الحديث ظاهرة في شمول الخبر : الأموال والعقود والفسوخ والله أعلم . ومن ثم قال الشافعي « أنه لا فرق في دعوى حل الزوجة لمن أقام بتزويجها بشاهدي زور وهو يعلم بكذبهما ، وبين من ادعى على حر أنه في ملكه ، وأقام بذلك شاهدي زور ، وهو يعلم حرية ، فإذا حكم له الحاكم بأنه ملكه لم يحل له أن يسرقه بالاجماع قال النووي : والقول بأن حكم الحاكم يحل ظاهرا وباطنا يخالف لهذا الحديث الصحيح ، وللاجماع السابق على قائلة ولقاعدة أجمع العلماء عليها ووافقهم القائل المذكور ، وهو « أن الابضاع أولى بالاحتياط من الأموال » ، وقال ابن العربي : ان كان حاكما نفذ على المحكوم له أو عليه « وان كان مفتيا لم يحل » ، فان كان المفتي له بجهتد يرى بخلاف ما أفناه به لم يحز ، والا جاز ، والله أعلم . قال : ويستفاد من قوله « وتوخى الحق جواز الإبراء من المجهول ، لأن التوخى لا يكون في المعلوم » ، وقال القرطبي : شنعوا على من قال ذلك قديما وحديثا لمخالفة الحديث الصحيح ، ولأن فيه صيانة المال وابتدال الفروج ، وهي أحق أن يحتاط لها وتأمين ، واحتج بعض الخنفية بما جاء عن علي « أن رجلا خطب امرأة فادعى أنه تزوجها وأقام شاهدين ، فقالت المرأة انهما شهدا بالزور ، فزوجني أنت منه فقد رضيت ، فقال : شاهدك زوجك » ، وأمضى عليها النكاح ، وتعقب بأنه لم يثبت عن علي ، واحتج المذكور من حيث النظر بأن الحاكم قضى بحجة شرعية فيما له ولاية الإنشاء فيه فجعل الإنشاء تحرزا عن الحرام ، والحديث صريح في المال وليس النزاع فيه ، فان القاضي لا يملك دفع مال زيد إلى عمرو ، ويملك إنشاء العقود والفسوخ ، فانه يملك بيع أمة زيد مثلا من عمرو حال خوف الهلاك للحفظ وحال الغيبة ، ويملك إنشاء النكاح على الصغيرة ، والفرقة على العتق ، فيجعل الحكم إنشاء احترازا عن الحرام ، ولأنه لو لم ينفذ باطنا فهو حكم بالطلاق لبقية حلالة للزوج الأول باطنا وللثاني ظاهرا ، فلو ابتلى الثاني مثل ما ابتلى الأول حلت للثالث . وهكذا فتحل لجميع متعدد في زمن واحد ، ولا يخفى فحشه بخلاف ما اذا قلنا بنفاذه باطنا فانما لا تحل إلا لواحد ، انتهى وتعقب بأن الجمهور إنما قالوا في هذا : تحرم على الثامن مثلا اذا علم أن الحكم ترتب على شهادة الزور . فإذا اعتمد الحكم وتعتمد الدخول بها فقد ارتكب محرما كما لو كان الحكم بالمال فأكله ، ولو ابتلى الثاني كان حكم الثالث كذلك والفسخ إنما لزم من الاقدام على تعاطي المحرم ، فكان كما لو زنوا ظاهرا واحدا بعد واحد ، وقال ابن السمعاني : شرط صحة الحكم وجود الحجة وإصابة المحل ، وإذا كانت البينة في نفس الامر شهود زور لم تحصل الحجة ، لأن حجة الحكم هي البينة العادلة فان حقيقة الشهادة اظهر الحق ؛ وحقيقة الحكم انفاذ ذلك ، وإذا كان الشهود كذبة لم تكن شهادتهم حقا ، قال : فان احتجوا بأن القاضي حكم بحجة شرعية أمر الله بها وهي البينة العادلة في علمه ولم يكلف بالاطلاع على صدقهم في باطن الامر ، فاذا حكم بشهادتهم فقد امتثل ما أمر به فلو قلنا لا ينفذ في باطن الامر للزم ابطال ما وجب بالشرع لأن صيانة الحكم عن الابطال مطلوبة فهو بمنزلة القاضي في مسألة اجتهادية على بجهتد لا يعتقد ذلك فانه يجب عليه قبول ذلك وان كان لا يعتقد صيانة للحكم ، وأجاب ابن السمعاني . بأن هذه الحجة للنفاذ ولهذا لا يأثم القاضي وليس من ضرورة وجوب القضاء نفوذ القضاء حقيقة في باطن الامر ، وإنما يجب صيانة القضاء عن الابطال اذا

صادف حجة صحيحة والله أعلم . فرع : لو كان المحكوم له يعتمد خلاف ما حكم له به الحاكم ، هل يحل له أخذ ما حكم له به أو لا ؟ كن مات ابن ابنه وترك أخا شقيقا فرغمه لقاض يرى في الجد رأى أبي بكر الصديق ، فحكم له بجميع الإرث دون الشقيق ، وكان الجد المذكور يرى رأى الجمهور ، نقل ابن المنذر عن الأكثر أنه « يجب على الجد أن يشارك الأخ الشقيق ، عملا بمعتقده والخلاف في المسألة مشهور ، واستدل بالحديث لمن قال « أن الحاكم لا يحكم بعلمه ، بدليل الحصر في قوله « إنما أفضى له بما أسمع ، وقد تقدم البحث فيه قبل ، وفيه : إن التعق في البلاغة بحيث يحصل اقتدار صاحبها على تزيين الباطل في صورة الحق وعكسه مذموم ، فإن المراد بقوله « أبلغ ، أى أكثر بلاغة ، ولو كان ذلك في التوصل إلى الحق لم يذم وإنما يذم من ذلك ما يتوصل به إلى الباطل في صورة الحق ، فالبلاغة إذن لا تدم لذاتها وإنما تدم بحسب التعلق الذي يمدح بسببه وهى في حد ذاتها ممدوحة ، وهذا كما يذم صاحبها إذا طرأ عليه بسببها الإعجاب ، وتحقير غيره ممن لم يصل إلى درجته ولا سيما إن كان الغير من أهل الصلاح فإن البلاغة إنما تدم من هذه الحيثية بحسب ما ينشأ عنها من الأمور الخارجية عنها ، ولا فرق في ذلك بين البلاغة وغيرها بل كل فتنه توصل إلى المطلوب محودة في حد ذاتها وقد تدم أو تمدح بحسب متعلقها ، واختلاف في تعريف البلاغة فقيل : أن يبلغ بعبارة لسانه كنه ما في قلبه ، وقيل : إيصال المعنى إلى الغير بأحسن لفظ ، وقيل : الإيجاز مع الإفهام والتصرف من غير اختصار ، وقيل : قليل لا يهمل وكثير لا يسأم ، وقيل : إجمال اللفظ واتساع المعنى ، وقيل : تقليل اللفظ وتكثير المعنى ، وقيل : حسن الإيجاز مع أصابة المعنى ، وقيل : سهولة اللفظ مع البديهة ، وقيل : لمحة دالة أو كلمة تكشف عن البغية ، وقيل : الإيجاز من غير عجز والإطناب من غير خطأ ، وقيل : النطق في موضعه والسكوت في موضعه ، وقيل : معرفة الفصل والوصل ، وقيل : الكلام الدال أوله على آخره وعكسه . وهذا كله عن المتقدمين ، وعرف أهل المعاني والبيان البلاغة : بأنها « مطابقة الكلام لمقتضى الحال والفصاحة ، وهى خلوه عن التعقيد ، وقالوا المراد بالمطابقة : ما يحتاج إليه المتكلم بحسب تفاوت المقامات ، كالتأكيد وحذفه ، والحذف وعدمه ، أو الإيجاز والإسهاب ونحو ذلك ، والله أعلم . وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره من غير استناد إلى أمر خارجي من بيته ونحوها ، واحتج بأن الشاهد المتصل به أقوى من المتفصل عنه ووجه الرد عليه كونه ﷺ أعلى في ذلك من غيره مطلقا ، ومع ذلك فقد دل حديثه هذا على أنه إنما يحكم بالظاهر في الأمور العامة فلو كان المدعى صحيحا لكان الرسول أحق بذلك ، فانه أعلم انه تجرى الأحكام على ظاهرها ، ولو كان يمكن أن الله يطلعه على غيب كل قضية ، وسبب ذلك أن تشريع الأحكام واقع على يده فكأنه أراد تعليم غيره من الحكام أن يعتمدوا ذلك . نعم : لو شهدت البيئة مثلا بخلاف ما يعلمه علما حسيا بمشاهدة أو سماع ، يقينيا أو ظنيا راجحا لم يجوز له أن يحكم بما قامت به البيئة ، ونقل بعضهم الاتفاق وإن وقع الاختلاف في القضاء بالعلم ، كما تقدم في « باب الشهادة ، تسكون عند الحاكم في ولايته القضاء ، وفي الحديث أيضا : موعظة الامام الحنوف ليعتمدوا الحق والعمل بالنظر الراجح وبناء الحكم عليه وهو أمر إجماعى للحاكم والمفتى ، وانه سبحانه وتعالى أعلم

### ٣٠ - باب الحكم في البهر ونحوها

٧١٨٣ - حدثنا إسحاق بن نعيم حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن منصور والأعمش عن أبي

م - ٢٣ ج ١٣ هـ فتح الباري

وأما قول « قال عبد الله قال النبي ﷺ . لا يحلف على يمين صبرٍ يقطعُ بها مالا وهو فيها فاجر الا لقي الله وهو عليه غضبان » ، فأنزل الله ﴿ إن الذين يشترون بهدي الله وأيمانهم ثمنا قليلا ﴾ الآية .

٧١٨٤ - « فجاء الأشعثُ وعبدُ الله يُحدثُهم فقال : في نزلت وفي رجل خاصته في بئر ، فقال النبي ﷺ

ألك بيعة ؟ قلت : لا . قال : فليحلف . قلت : إذا يحلف ، فنزلت ﴿ إن الذين يشترون بهدي الله ﴾ الآية .

قوله ( باب الحكم في البئر ونحوها ) ذكر فيه حديث عبد الله - وهو ابن مسعود - في نزول قوله تعالى ﴿ إن الذين يشترون بهدي الله وأيمانهم ثمنا قليلا ﴾ وفيه قول الأشعث « في نزلت » ، وفي رجل خاصته في بئر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الأيمان والنذور » ، قال ابن بطال : هذا الحديث حجة في أن حكم الحاكم في الظاهر لا يحل الحرام ولا يبيح المحظور ، لأنه عليه السلام حذر أمته عقوبة من اقتطع من حق أخيه شيئا يمين فاجرة ، والآية المذكورة من أشد وعيد جاء في القرآن ، فيؤخذ من ذلك أن من تحمل على أخيه وتوصل الى شيء من حقه بالباطل فإنه لا يحل له لشدة الإثم فيه ، قال ابن المنير : وجه دخول هذه الترجمة في القصة مع أنه لا فرق بين البئر والندار والعبد حتى ترجم على البئر وحدها ، انه أراد الرد على من زعم أن الماء لا يملك ، فحقق بالترجمة أنه يملك لوقوع الحكم بين المتخاصمين فيها ، انتهى . وفيه نظر من وجهين أحدهما : أنه لم يقتصر في الترجمة على البئر بل قال ونحوها ، والثاني : لو اقتصر لم يكن فيه حجة على من منع بيع الماء لأنه يجوز بيع البئر ولا يدخل الماء ، وليس في الخبر تصريح بالماء فكيف يصح الرد

### ٣١ باب القضاء في كثير المال وقايله

قال ابن عيينة عن ابن شبرمة : للقضاء في قليل المال وكثيره سواء

٧١٨٥ - حدثني أبو بكر أخيرنا شبيب عن ثور بن عمار عن عروة بن الزهر أن زينب بنت أبي

سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت : سمعت النبي ﷺ جلبة خصاص عند بابه ، فخرج إليهم فقال لهم : إنما أنا بشر ، وبه يأتي غصم فدلل بعضنا أن يكون أبغ من بعض أقضى له بذلك وأحسب أنه صادق ، فن قضيت له بحق مسلم فاعاها قطعة من الثار ، فليأخذها أو ليأخذها »

قوله ( باب ) بالتونين ( القضاء في قليل المال وكثيره سواء ) قال ابن المنير : كأنه خشي غائلة التخصيص في الترجمة التي قبل هذه ، فترجم بأن القضاء عام في كل شيء : قل أو جل ، ثم ذكر فيه حديث أم سلمة المذكور قبل بياب ، لقوله فيه فن قضيت له بحق مسلم وهو يتناول القليل والكثير ، وكأنه أشار بهذه الترجمة الى الرد على من قال : ان للقاضي أن يستتيب بعض من يريد في بعض الأمور دون بعض ، بحسب قوة معرفته ونفاذ كلمته في ذلك ، وهو منقول عن بعض المالكية ، أو على من قال : لا يجب اليمين إلا في قدر معين من المال ، ولا تجب في الشيء

التافه أو على من كان من القضاة لا يتعاطى الحكم في الشيء التافه، بل إذا رفع إليه رده إلى نائبه مثلاً، قاله ابن المنير، قال: وهو نوع من السكبر، والاول أليق بمراد البخاري، قوله (وقال ابن عيينة) هو سفيان الهلالي (عن ابن شبرمة) هو عبد الله الضبي (القضاء في قليل المال وكثيره سواء) ولم يقع لي هذا الأثر موصولاً

### ٣٢ - باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم

وقد باع النبي ﷺ مدبراً من نعيم بن النخام

٧١٨٦ - **حدثنا** ابن عمر **حدثنا** محمد بن بشر **حدثنا** إسماعيل **حدثنا** سلمة بن كهيل عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال: باع النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له من دبر لم يكن له مال غيره، فباعه بمائة درهم ثم أرسل بثمانه إليه.

**قوله** (باب بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم) قال ابن المنير: وأضاف البيع إلى الإمام ليشير إلى أن ذلك يقع في مال السفينة أو في وفاء دين الغائب أو من يتمتع أو غير ذلك، ليتحقق أن للإمام التصرف في عقود الأموال في الجملة، **قوله** (وقد باع النبي ﷺ مدبراً من نعيم بن النخام) قال ابن المنير: ذكر في الترجمة الضياع ولم يذكر البيع العبد، فكانه أشار إلى قياس العقار على الحيوان ثم أسند حديث جابر قال وبلغ النبي ﷺ أن رجلاً من أصحابه أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره، فباعه بمائة درهم ثم أرسل بثمانه إليه، وقد مضى شرحه في كتاب العتق، ووقع هنا للسكسيمي عن دين، بفتح الدال وسكون التحتانية بعدها نون، بدل قوله «عن دبر» بضم الدال والموحدة بعدها راء، والثاني هو المعروف والمشهور في الروايات كلها والاول تصحيف، قال المطلب: إنما يبيع الإمام على الناس أموالهم إذا رأى منهم سفهاً في أموالهم؛ وأما من ليس بسفيه فلا يباع عليه شيء من ماله إلا في حق يكون عليه، يعني إذا امتنع من أداء الحق وهو كما قال: لكن قصة بيع المدبر ترد على هذا الحصر وقد أجاب عنها «بأن صاحب المدبر لم يكن له مال غيره، فلما رآه أنفق جميع ماله؛ وأنه تعرض بذلك للهلكة نقض عليه فعله ولو كان لم ينفق جميع ماله لم ينقض فعله» كما قال للذي كان يخدع في البيوع «قل لا خلافة» لأنه لم يفوت على نفسه جميع ماله انتهى. فسكانه كان في حكم السفينة، فلذلك باع عليه ماله والله أعلم

### ٣٣ - باب من لم يكثر بطن من لا يعلم في الأمراء حديثاً

٧١٨٧ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** عبد العزيز بن مسلم **حدثنا** عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: بعث رسول الله ﷺ بعثاً وأمر عليهم أسامة بن زيد فطعن في إمارته، فقال: إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارتي أبيه من قبله. وأيم الله أن كان الخليفة للإمرة، وإن كان لمن أحب للناس إلى، وإن هذا لمن أحب للناس إلى بعده.

**قوله** (باب من لم يكثر بطن من لا يعلم في الأمراء حديثاً) أي «لم يلتفت، وزنه ومعناه وهو افتعال من

و السكرت ، بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره مثالثة ، وهو المشقة ، ويستعمل فيه في موضع عدم المبالاة . قال المهلب : معنى هذه الترجمة ، أن الطاعن إذا لم يعلم حال المطعون عليه فرماه بما ليس فيه ، لا يعبأ بذلك الطعن ولا يعمل به ، وقيد في الترجمة بمن لا يعلم ، إشارة الى أن من طعن بعلم أنه يعمل به فلو طعن بأمر محتمل كان ذلك راجعاً الى رأى الامام ، وعلى هذا يتنزل فعل عمر مع سعد حتى عزله مع براءته مما رماه به أهل السكوفة ، وأجاب المهلب : بأن عمر لم يعلم من منيب سعد ماعليه النبي ﷺ من زيد وأسامة ، يعنى فكان سبب عزله قيام الاحتمال ، وقال غيره : كان رأى عمر احتمال أخف المفسدين ، فرأى أن عزل سعد أسهل من فتنه يثيرها من قام عليه من أهل تلك البلد ، وقد قال عمر : في وصيته ، لم أعزله لضف ولا لخيانة ، وقال ابن المنير ، قطع النبي ﷺ بسلامة العاقبة في إمرة أسامة ، فلم يلتفت لطعن من طعن ، وأما عمر فسلك سبيل الاحتياط لعدم قطعه بمثل ذلك ، وذكر حديث ابن عمر ، في بعث أسامة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الوفاة النبوية من كتاب المغازى ، قوله ( فطعن في إمارته ) بضم الطاء على البناء للجهول ، وقوله ، إن تطعنوا في إمارته فقد كنتم تطعنون في إمارة أبيه ، أى إن طعنتم فيه فأخبركم بأنكم طعنتم من قبل في أبيه ، والتقدير ، إن تطعنوا في إمارته فقد أنتم بذلك ، لأن طعنكم بذلك ليس حقاً كما كنتم تطعنون في إمارة أبيه وظهرت كذانيته وصلاحيته للإمارة ، وأنه كان مستحقاً لها فلم يكن لظعنكم مستند ، ولذلك لا اعتبار بظعنكم في إمارة ولده ، ولا التفات اليه وقد قيل ، إنما طعنوا فيه لكونه مولى ، وقيل ، إنما كان الطاعن فيه من ينسب الى النفاق ، وفيه نظر ، لأن من جملة من سمى من طعن فيه عياش بتحتانية وشين معجمة ابن أب ربيعة المخزومي ، وكان من مسألة الفتح لكنه كان من فضلاء الصحابة ، فعلى هذا فالخطاب بقوله ، أن تطعنوا لعموم الطاعنين ، سواء اتحد الطاعن فيها أم اختلف ، وقوله ، إن كانت خائفاً ، أى مستحقاً وقوله ، للإمرة ، بكسر الهمزة ، وفي رواية الكشميين ، للإمارة ، وهما بمعنى

### ٣٤ - باب الألد الخضم ، وهو الهدم في الخصومة . هكذا : عوجا . ألد : أعوج

٧١٨٨ - حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة يحدث عن

عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : أبغض الرجال الى الله الألد الخضم

قوله ( باب الألد الخضم ) بفتح المعجمة وكسر الصاد المهملة ، وقد تقدم بيان المراد به في كتاب المظالم ، وفي تفسير سورة البقرة ، وقوله ، وهو الدائم في الخصومة ، من تفسير المصنف ، ويحتمل أن يكون المراد بالشديد الخصومة ، فإن الخضم من صيغ المبالغة فيحتمل الشدة ويحتمل الكثرة ، وقوله ، لدأ ، عوجا ، وقع في رواية الكشميين ، ألد ، أعوج وهو يرد على ابن المنير حيث صحف هذه اللفظة فقال : قوله ، أدأ ، عوجا ، لا أعلم لهذا في هذه الترجمة وجهاً إلا إن كان أراد أن ، الألد ، مشتق من اللدد ، وهو الاعوجاج والانحراف عن الحق ، وأصله من ، اللديد ، وهو جانب الرادى ويطلق على جانب الفم ، ومنه ، اللدود ، وهو صب الدواء منحرفاً عن وسط الفم الى جانبه ، فأراد أن يبين أن العوج يستعمل في المعاني كما يستعمل في الأعيان فن استماله في المعاني ، اللدود والآد ، وهو قوله تعالى ( لقد جئتم شيئا إدا ) أى شيئا منحرفاً عن الصواب ودعوجاً عن سمة الاعتدال . قلت : ولم أرها في شيء من نسخ البخارى هنا إلا باللام ، وقد تقدم في تفسير سورة مريم نقله عن ابن عباس أنه قال ، إذا

۳۵ - باب اذا قضى الحاكم بمجور أو خلاف أهل العلم فهو رد

قوله (باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد) أي مردود. قوله (حدثنا محمود) هو ابن غيلان، وقوله وحدثني أبو عبد الله نعيم بن حماد، كذا لا بذر عن ابن عمر، ولغيره قال أبو عبد الله وهو المصنف وحدثني نعيم، وساق غير أبي ذر أيضاً السند إلى قوله عن ابن عمر بعث النبي ﷺ خادماً ووقع في رواية

عبد الرزاق بسنده الى سالم - وهو ابن عبد الله بن عمر - عن أبيه ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في المغازي في باب بعث خالد الى بنى جذيمة ، والغرض منه قوله عليه السلام : اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد ، يعنى من قتله الذين قالوا : صباأنا قبل أن يستفسرهم عن مرادهم بذلك القول ، فان فيه اشارة الى تصويب فعل ابن عمر ومن تبعه في تركهم متابعة خالد على قتل من أمرهم بقتلهم من المذكورين ، وقال الخطابي : الحكمة في تبرئته عليه السلام من فعل خالد مع كونه لم يعاقبه على ذلك لسكونه بجتهدا أن يعرف أنه لم يأذن له في ذلك خشية أن يعتقد أحد أنه كان بإذنه ، ولينزجر غير خالد بعد ذلك عن مثل فعله اهـ . ملخصا ، وقال ابن بطال : الإثم وان كان ساقطا عن المجتهد في الحكم اذا تبين أنه بخلاف جماعة أهل العلم ، لكن الضمان لازم للخطيئة عند الأكثر مع الاختلاف ، هل يلزم ذلك عاقلة الحاكم أو بيت المال ، وقد تقدمت الاشارة الى شيء من ذلك في كتاب الدييات ، والذي يظهر : أن التبرأ من الفعل لا يستلزم إثم فاعله ولا الزامه الغرامة ، فان إثم الخطيئة مرفوع وان كان فعله ليس بمحمود

### ٣٦ - باب الإمام يأتي قوما فيصليح بينهم

٧١٩٠ - حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد حدثنا أبو حازم المدني « عن سهل بن سعد الساعدي قال : كان قتال بين بني عمرو ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلى الظهر ثم أتاهاهم يصلح بينهم ، فلما حضرت صلاة العصر فأذن بلال وأقام ، وأمر أبا بكر فتقدم ، وجاء النبي صلى الله عليه وسلم ، وأبو بكر في الصلاة فشق الناس حتى قام خلف أبي بكر فتقدم في الصف الذي يليه ، قال وصفيح القوم ، وكان أبو بكر اذا دخل في الصلاة لم يأنفت حتى يفرغ ، فلما رأى المنصف لا يمسك عليه النفث فرأى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ، فأومأ اليه النبي صلى الله عليه وسلم أن أمضه - وأومأ بيده هكذا - وأبش أبو بكر هنيئة فحمد الله على قول النبي صلى الله عليه وسلم ثم مشى التفرغى . فلما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تقدم فعلى النبي صلى الله عليه وسلم بالناس . فلما قضى صلاته قال : يا أبا بكر ، ما نمك اذ أومأت اليك أن لا تكون مضيت ؟ قال : لم يكن لابن أبي قحافة ان يؤم النبي صلى الله عليه وسلم . وقال القوم : اذا نابكم أمر فليصيح الرجال وليصيح النساء »

قوله ( باب الإمام يأتي قوما فيصليح بينهم ) في رواية السكسميني « ليصلح ، باللام بدل الغاء . قوله ( كان قتال بين بني عمرو ) في رواية مالك عن أبي حازم الماضية في أبواب الامامة « ان النبي صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك وذكره هناك بلفظ « فليصفيق والتصفيق ، ووقع هنا بلاط فليصفيح والتصفيح ، وهما بمعنى وقوله في هذه الطريق « فلما حضرت صلاة العصر فأذن بلال وأقام ، قال السكرمانى جواب الغاء في قوله « فلما ، محذوف سواء كانت لما شرطية أو ظرفية والتقدير « جاء المؤذن » . قلت : انما اختصره البخارى وقد أخرجه أبو داود عن عمرو بن عوف عن حماد فقال فيه بعد قوله « ثم أتاهاهم ليصلح بينهم فقال لبلال ان حضرت صلاة العصر ولم آتكم فرأى أبا بكر فليصل بالناس ، فلما حضرت العصر أذن بلال ثم أقام ، فذكره ، وقوله « أن أمضه ، فعل أمر بالمضى والهاء للسكت ، وقوله « هكذا ، أى أشار اليه بالسكت في مكانه ،



وقوله د يحمد الله ، في رواية الكشميهني ولحمد الله ، بالفاء بدل الزحانية وفي قوله ولم يكن لابن أبي قحافة ، هضم لنفسه وتواضع حيث لم يقل لي ولا لأبي بكر وعادة العرب اذا عظمت الرجل ذكرته باسمه وكنيته أو لقبه ، وفي غير ذلك تنسبه الى أبيه ولا تسميه ، قال ابن المنير : فقه الزحاة التنبيه على جواز مباشرة الحاكم الصالح بين الخصوم ولا يعد ذلك تصحيفا في الحكم ، وعلى جواز ذهاب الحاكم الى موضع الخصوم للفصل بينهم إما عند عظم الخطب وإما ليكشف ما لا يحاط به الا بالمعاينة ، ولا يعد ذلك تخصيصا ولا تمييزا ولا وهنا . تنبيه : وقع في نسخة الصناني في آخر هذا الحديث قال أبو عبد الله لم يقل هذا الحرف د يا بلال فمر أبا بكر ، غير حماد

### ٣٧ - باب يستحب للكاظم أن يكون أمينا عاقلا

٧١٩١ - **حديث** محمد بن عبيد الله أبو ثابت حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت قال : بعث الى أبو بكر لمقتل أهل اليمامة وعنده عمر ، فقال أبو بكر : ان عمر أتاني فقال : ان القتل قد استحر يوم اليمامة بقاء القرآن وإني أخشى أن يستحر القتل بقاء القرآن في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير ، وإني أرى أن تأمر بجميع القرآن . قلت . كيف أفعل شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ فقال عمر : هو والله خير . فلم يزل عمر يرأبني في ذلك حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر عمر ورأيت في ذلك الذي رأي عمر قال زيد : قال أبو بكر وإنك رجل شاب عاقل لا تهتمك ، قد كنت تكذب الوحي لرسول الله ﷺ ، فنتهم القرآن فاجمعه . قال زيد : فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال ما كان بأثقل علي مما كلفني من جمع القرآن . قلت : كيف تفعلان شيئا لم يفعله رسول الله ﷺ ؟ قال أبو بكر : هو والله خير ، فلم يزل بحث سرا حتى حتى شرح الله صدرى للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر ، ورأيت في ذلك الذي رأيا . فنتهمت القرآن أجمعه من التمسب والرفع والخاف وصودر الرجال فوجدت آخر سورة التوبة ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم ) لي آخرها مع خزينة - أو أبي خزينة - فالحقها في سورتها . وكانت الصحف عند أبي بكر حياته حتى توفاه الله عز وجل ، ثم عند عمر حياته حتى توفاه الله ، ثم عند حفصة بنت عمر . قال محمد بن عبد الله الخفاف بن الحزف قوله ( باب يستحب للكاظم أن يكون أمينا عاقلا ) أي كاتب الحكم وغيره ، ذكر فيه حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر وعمر في جمع القرآن ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن ، والغرض منه قول أبي بكر لزيد : إنك رجل شاب عاقل لا تهتمك ، وقوله في آخره قال محمد بن عبيد الله ، بالصغير وهو شيخ البخاري الذي روى عنه هذا الحديث فسر بالخاف ، التي ذكرت في هذا الحديث ، هي بكسر اللام وتخفيف الحاء المعجمة بالحزف ، وهي بفتح الحاء المعجمة والزاي بعدها فاء ، وقد تقدم بيان الاختلاف في تفسيرها هناك ، وحكي ابن بطال عن الملب في هذا الحديث د أن العقل أصل الخلال المحمودة ، لأنه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سببا لاثباته ورفع التهمة عنه . قلت : وليس كما قال فان أبا بكر ذكر عظم الوصف المذكور ، وقد كنت تكذب الوحي

لرسول الله ﷺ ، فمن ثم اکتفی بوصفه ، بالعقل ، لأنه لو لم تثبت أمانته وكفايته وعقله لما استكتبه النبي ﷺ الوحي وانما وصفه ، بالعقل وعدم الاتهام ، دون ما عداها إشارة الى استمرار ذلك له ، وإلا فجرد قوله « لا تهملك » مع قوله « عاقل » ، لا يكتفى في ثبوت السكناية والأمانة فكمن بارع في العقل والمعرفة وجدت منه الحيانة قال وفيه « اتخاذ الكاتب للسلطان والقاضي » ، وأن من سبق له علم بأمر يكون أولى به من غيره إذا وقع ، وعند البيهقي بسند حسن عن عبد الله بن الزبير « أن النبي ﷺ استكتب عبد الله بن الأرقم ، فكان يكتب له الى الملوك فبلغ من أمانته عنده أنه كان يأمره أن يكتب ويختتم ولا يقرؤه ، ثم استكتب زيد بن ثابت فكان يكتب الوحي ويكتب الى الملوك ، وكان اذا غابا كتب جعفر بن أبي طالب وكتب له أيضا أحيانا جماعة من الصحابة ، ومن طريق عياض الأشعري عن أبي موسى « أنه استكتب نصرانيا فأنثره عمر ، وقرأ يا أيها الذين امنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء الآية . فقال أبو موسى « والله ماتوليته وانما كان يكتب ، فقال : « أما وجدت في أهل الاسلام من يكتب لا تدنهم إذ أقصاهم الله ، ولا تأمنهم إذ خونهم الله ، ولا تعزم بعد أن ذلهم الله ،

### ٣٨ - باب كتاب الحاكم الى عماله ، والقاضي الى أمثاله

٧١٩٢ = حديث عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي لبيد ج . وحدَّثنا إسماعيل حدثني مائقة عن أبي لبيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره هو ورجال من كبار قومه « أن عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا الى خيبر من جند أصابهم ، فأخبر محيصة أن عبد الله قتل وطرح في بئر - أو عين - فأنى يهود فقال : أنتم والله قتلتموه . قالوا : ما قتلناه والله . ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم فأقبل هو وأخوه حويصة - وهو أكبر منه - وعبد الرحمن بن سهل ، فذهب ليقولهم - وهو الذي كان بخيبر - فقال للنبي ﷺ لمحبيصة : كبري كبري يريد السن . فقلتم حويصة ، ثم تسلم محبيصة . فقال رسول الله ﷺ : إما أن يدوا صاحبكم ، وإما أن يؤذوا بحرب ، فكتب رسول الله ﷺ إليهم به ، فكتب : ما قتلناه ، فقال رسول الله ﷺ لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن : أتتلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا : لا . قال : أفحلف لكم يهود ؟ قالوا : ليسوا بمسلمين . فوداه رسول الله ﷺ من عنده مائة ناقة حتى أدخلت النار . قال سهل : فركضتني منها ناقة »

قوله ( باب كتاب الحاكم الى عماله ) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل ، وهو الوالي على بلد مثلا لجمع خراجها أو زكواتها أو الصلاة بأهلها أو التأمر على جهاد عدوها . قوله ( والقاضي الى أمثاله ) أي الذين يقيمهم في ضبط أمور الناس ذكر فيه حديث سهل بن أبي حنيفة في قصة عبد الله بن سهل وقته بخيبر وقيام حويصة ومن معه في ذلك ، والغرض منه قوله فيه « فكتب رسول الله ﷺ إليهم - أي الى أهل خيبر - به ، أي بالخبر الذي نقل اليه ، وقد تقدم بيانه مع شرح الحديث في « باب القسامة » وقوله هنا « فكتب ، ما قتلناه ، في

رواية الكشميني « فكتبوا ، بصيغة الجمع وهر أولى ووجه الكرماني الأول بأن المراد به ، الحى المسمى باليهود ، قال وفيه تكلف . قالت : وأقرب منه أن يراد « الكتاب عنهم » ، لأن الذى يباشر الكتابة انما هو واحد فالتقدير « فكتب كاتبتهم » ، قال ابن المنير : ليس فى الحديث أنه ﷺ كتب الى نائبه ولا الى أمينه وانما كتب الى الخصوم أنفسهم لكن يؤخذ من مشروعية مكتابة الخصوم والبناء على ذلك جواز مكتابة النواب والكتاب فى حق غيرهم بطريق الأولى

### ٢٩ - باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحدهً فنظر فى الأمور ؟

٧١٩٣ ، ٧١٩٤ - **حديث** آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنى قالا : جاء أعرابي فقال يا رسول الله ، أفض بيننا بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق فأفض بيننا بكتاب الله . فقال الأعرابي : إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بأمراته ، فقالوا له : على ابنك الرجم ، فقذبت ابني منه بمائة من التمنم ووليدة . ثم سألت أهل العلم فقالوا : إنما على ابنك جـلد مائة وتقريب عام . فقال النبي ﷺ : لأفنين بينكما بكتاب الله ، أما الوليدة ولتقم فردة عليك ، وعلى ابنك جـلد مائة وتقريب عام . وأما أنت يا أنيس لرجل فأغد على امرأة هذا فارجعها . ففدا عليها أنيس فارجعها »

**قوله** ( باب هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلاً وحده للنظر فى الأمور ) كذا للأكثر وفى رواية المستمل والكشميني « ينظر » وكذا عند أبي نعيم ذكر فيه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد فى « قصة العسيف » وقد مضى شرحه مستوفى والغرض منه قوله عليه الصلاة والسلام « واغد يا أنيس على امرأة هذا » وقد تقدم الاختلاف فى أن أنيساً كان حاكماً أو مستخبراً ، والحكمة فى إيراد الترجمة بصيغة الاستفهام الإشارة الى خلاف محمد بن الحسن فإنه قال « لا يجوز للقاضى أن يقول أفر عندى فلان بكذا شئ يقضى به عليه من قتل أو مال أو عتق أو طلاق ، حتى يشهد معه على ذلك غيره » ، وادعى أن مثل هذا الحكم الذى فى حديث الباب خاص بالنبي ﷺ . قال « وينبغي أن يكون فى مجلس القاضى أبدا عدلان يسمعان من يقر ويشهدان على ذلك فينمذ الحكم بشهادتهما » نقله ابن بطال وقال المهلب : فيه حجة لما لك فى جواز انفاذ الحاكم رجلاً واحداً فى الأعذار . وفى أن يتخذ واحداً يثق به يكشف عن حال الشهود فى السر ، كما يجوز قبول الفرد فيما طريقه الخبر لا الشهادة ، قال : وقد استدل به قوم فى جواز تنفيذ الحكم دون اعذار الى المحكوم عليه ؛ قال : وهذا ليس بشئ ، لأن الإعذار يشترط فيما كان الحكم فيه بالبينة ، لا ما كان بالاقرار كما فى هذه القصة ، لقوله « فان اعترفت » . قلت : وقد تقدم شئ من مسألة الاعذار عند شرح هذا الحديث

### ٤٠ - باب ترجع الحكام ، وهل يجوز ترجمان واحد ؟

٧١٩٥ - وقال خارجة بن زيد بن ثابت « من زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أمره أن يعلم كتاب

اليهود، حتى كتبت للنبي ﷺ كذبه، وأقر أنه كتبهم إذا كتبوا إليه. وقال عمر - وعنده علي وعبد الرحمن وهنأ - ما ذا تقول هذه؟ قال عبد الرحمن بن حاطب: قلت فخير بك بصاحبها الذي صنع بها. وقال أبو جبرة: دكت أنرجم بين ابن عباس وبين الناس. وقال بعض الناس: لابد فقام من مترجمين

٧١٩٦ - حدثنا أبو الجمان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس أخبره أن أبا سفيان بن حرب أخبره أن هرقل أرسل إليه في ركب من قريش، ثم قال لفرجانه: قل لم إنني سائل هذا، فإن كذبني فكذبوه - فذكر الحديث - فقال لفرجانه قل له: إن كان ما تقول حقاً فسيملك موضع قدسي هاتين

قوله (باب ترجمة الحكام) في رواية الكشميني والحاكم، بالافراد. قوله (وهل يجوز ترجمان واحد) يشير الى الاختلاف في ذلك فالاعتناء بالواحد قول الحنفية ورواية عن أحمد واختارها البخاري وابن المنذر وطائفة، وقال الشافعي وهي الرواية الراجحة عند الحنابلة، وإذا لم يعرف الحاكم لسان الخصم، لم يقبل فيه الا عدلين، لانه نقل ما خفي على الحاكم اليه فيما يتعلق بالحكومة فيشترط فيه العدل كالشهادة، ولانه أخبر الحاكم بما لم يفهمه فكان كنقل الاقرار اليه من غير مجلسه. قوله (وقال خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت) هو أبوه. قوله (ان النبي ﷺ أمره أن يتعلم) - كتاب اليهود، في رواية الكشميني واليهودية، بزيادة النسبة والمراد بالكتاب الخط. قوله (حتى كتبت للنبي ﷺ كذبه) يعني اليهم (وأقر أنه كتبهم) أي التي يكتبونها اليه، وهذا التعليق من الأحاديث التي لم يخرجها البخاري الا معلقة وقد وصله مطولاً في كتاب التاريخ، عن اسماعيل بن أبي أويس، حدثني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد قال: أتى بي النبي ﷺ مقدمة المدينة فأعجب بي، فقل لي: هذا غلام من بني النجار قد قرأ فيما أنزل الله عليك بضعة عشرة سورة فاستقرأتني فقرأت و ق، فقال لي: تعلم كتاب يهود، فاني ما آمن يهود على كتابي فتعلمته في نصف شهر، حتى كتبت له الى يهود وأقرأ له إذا كتبوا اليه، ووقع لنا بعلو في فرائد الفاكهي عن ابن أبي ميسرة حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكره وفيه: فامر بي سوى خمس عشرة ليلة حتى تعلمته، وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد قال الترمذي: حسن صحيح؛ وقد رواه الأعمش عن ثابت بن عبيد عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ أمره أن يتعلم السريانية. قلت: وهذه الطريق وقعت لي بعلو في فرائد هلال الحفار قال: حدثنا الحسين بن عياش، حدثنا يحيى بن أيوب بن السري، حدثنا جرير عن الأعمش فذكره وزاد فتعلمتها في سبعة عشر يوماً، وأخرجه أحمد واسحق في مسنديهما، وأبو بكر بن أبي داود في كتاب المصاحف، من طريق الأعمش وأخرجه أبو يعلى من طريقه وعنده أني أكتب الى قوم فاخاف أن يزيدوا عليّ وينقصوا فتعلم السريانية، فذكره وله طريق أخرى أخرجه ابن سعد، وفي كل ذلك رد على من زعم أن عبد

الرحمن بن أبي الزناد تفرد به ، نعم لم يروه عن أبيه عن خارجه إلا عبد الرحمن فهو تفرد نسي ، وقصة ثابت يمكن أن تتحد مع قصة خارجه ، بأن من لازم تعلم كتابة اليهودية تعلم لسانهم ولسانهم السريانية . لكن المعروف أن لسانهم العبرانية فيحتمل أن زيدا تعلم اللسانين لاحتياجه الى ذلك ، وقد اعترض بعضهم على ابن الصلاح ومن تبعه في أن الذي يحزم به البخاري يكون على شرط الصحيح ، وقد جزم بهذا مع أن عبد الرحمن بن أبي الزناد قد قال فيه ابن معين : ليس من يحتج به أصحاب الحديث ، ليس بشيء ، وفي رواية عنه : ضعيف ، وعنه : هو دور الراوردي ، وقال يعقوب بن شبة : صدوق وفي حديثه ضعف ، سمعت على بن المديني يقول : حديثه بالمدينة مقارب وبالعراق مضطرب ، وقال صالح بن أحمد عن أبيه : مضطرب الحديث ، وقال عمرو بن علي نحو قول علي ، وقالوا : كان عبد الرحمن بن مهدي يحط على حديثه ، وقال أبو حاتم والنسائي : لا يحتج بحديثه ، وثقه جماعة غيرهم كالعلجى والترمذي فيكون غاية أمره أنه : مختلف فيه ، فلا يتجه الحكم بصحة ما ينفرد به بل غايته أن يكون حسنا ، وكنت سألت شيخى الإمامين العراقي والبلقينى عن هذا الموضوع فكتب لى كل منهما بأنهما : لا يعرفان له متابعا ، وعولا جميعا على أنه عند البخارى : ثقة ، فاعتمده وزاد شيخنا العراقي أن صحة ما يحزم به البخارى لا يتوقف ان يكون على شرطه وهو تنقيب جيد ، ثم ظفرت بعد ذلك بالمتابع الذى ذكرته فالتفتى الاعراض من أصله والله الحمد . **قوله** ( وقال عمر ) أى ابن الخطاب ( وعنده على ) أى ابن أبي طالب ( وعبد الرحمن ) أى ابن عوف ( وعثمان ) أى ابن عفان ( ماذا تقول هذه ) أى المرأة التى وجدت حبلى ( قال عبد الرحمن بن حاطب فقلت : تحبرك بصاحبها الذى صنع بها ) وصله عبد الرزاق وسعيد بن منصور من طرق عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه نحوه . **قوله** ( وقال أبو حمزة كنت أترجم بين ابن عباس وبين الناس ) هذا طرف من حديث أخرجه المؤلف في العلم ، من رواية شعبة عن أبي حمزة فذكره وبعده فقال : ان وفد عبد القيس أتوا النبي ﷺ ، فذكر الحديث في قصتهم وهو عند النسائي بزيادة بعد قوله : وبين الناس فأنته امرأة فسألته عن نبذ الجر فنهى عنه وقال ان وفد عبد القيس ، الحديث . **قوله** ( وقال بعض الناس لا بد للحاكم من مترجمين ) نقل صاحب المطالع أنها رويت بصيغة الجمع وبصيغة التثنية ، ووجه الأول : بأن الاسنة قد تكثر فيحتاج الى تسخير المترجمين . قلت : والثانى هو المعتمد ، والمراد : ببعض الناس ، محمد بن الحسن فإنه الذى اشترط أن لا بد فى الترجمة من اثنين ونزلها منزلة الشهادة وخالف أصحابه الكوفيين ، ووافقه الشافعى فتعلق بذلك مغلطاي فقال : فيه رد لقول من قال : ان البخارى اذا قال . قال بعض الناس يريد الحنفية وتعقبه الكرماني فقال : يحمل على الأغلب أو أراد هنا بعض الحنفية لأن محمدا قاتل بذلك ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعى كما لا يمنع أن يوافق الحنفية فى غير هذه المسألة بعض الأئمة ، ثم ذكر طرفا من حديث أبي سفيان فى قصة هرقل ، وقد أخرجه فى بدء الوحى بهذا السند مطولا والغرض منه . قوله : ثم قال لترجمانه قل له : الخ . قال ابن بطال : لم يدخل البخارى حديث هرقل حجة على جواز الترجمان المشترك ، لأن ترجمان هرقل كان على دين قومه ، وانما أدخله ليدل على أن الترجمان كان يجرى عند الأمم بجرى الخبر لا بجرى الشهادة . وقال ابن المنير : وجه الدليل من قصة هرقل مع أن فعله لا يحتج به أن مثل هذا صواب من رأيه لأن كثيرا مما أورده فى هذه القصة صواب موافق للحق ، فوضع الدليل تصويبا لحملة الشريعة لهذا وأمثاله من رأيه وحسن تغطنه ومناسبة استدلاله وان كان غلبت عليه الشقاوة ، انتهى . وتكملة هذا أن يقال :

« يؤخذ من صحة استدلاله فيما يتعلق بالنبوة والرسالة أنه كان مطلعا على شرائع الانبياء ، فتحمل تصرفاته على وفق الشريعة التي كان متمسكا بها ، كما سأذكره من عند الكرماني ، والذي يظهر لي أن مستند البخاري تقرير ابن عباس وهو من الائمة الذين يقتدى بهم على ذلك ؛ ومن ثم احتج باكتفائه بترجمة أبي جرة له ، فالاثران راجعان لابن عباس أحدهما من تصرفه والآخر من تقريره ، وإذا انضم الى ذلك فعل عمر ومن معه من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم خلافه فريت الحجة ؛ ولما نقل الكرماني كلام ابن بطال تعقبه بأن قال « أقول وجه الاحتجاج انه كان يعني هرقل نصرانيا ، وشرع من قبلنا حجة لنا ما لم يندسخ ، قال وعلى قول من قال : انه أسلم ، فالامر ظاهر . قلت : بل هو أشد إشكالا لأنه لا حجة في فعله عند أحد إذ ليس صحابيا ولو ثبت أنه أسلم فالمعتمد ما تقدم ، والله أعلم . قال ابن بطال : « أجاز الأكثر ترجمة واحد ، وقال محمد بن الحسن « لابد من رجلين أو رجل وامرأتين ، وقال الشافعي « هو كالبينة ، وعن مالك روايتان قال : وحجة الأول ترجمة زيد بن ثابت وحده للنبي ﷺ وأبي جرة لابن عباس وأن الترجمان لا يحتاج الى أن يقول أشهد بل يكفي مجرد الاخبار وهو تفسير ما يسمعه من الذي يترجم عنه ونقل الكرماني عن مالك والشافعي « الاكتفاء بترجمان واحد ، وعن أبي حنيفة « الاكتفاء بواحد ، وعن أبي يوسف « اثنين ، وعن زفر « لا يجوز أقل من اثنين ، وقال الكرماني الحق أن البخاري لم يحرج هذه المسألة إذ لا نزاع لأحد « انه يكفي ترجمان واحد عند الاخبار وأنه لابد من اثنين عند الشهادة ، فيرجع الخلاف الى انها اخبار أو شهادة ، فلو سلم الشافعي أنها اخبار لم يشترط العدد ؛ ولو سلم الحنفي انها شهادة لقال بالعدد ، والصور المذكورة في الباب كلها اخبارات ، أما المكتوبات فظاهر ، وأما قصة المرأة وقول أبي جرة فأظهر فلا محل لأن يقال على سبيل الاعتراض ، وقال بعض الناس : بل الاعتراض عليه أوجه فانه نصب الأدلة في غير ما ترجم عليه وهو ترجمة الحاكم إذ لا حكم فيما استدل به ، انتهى . وهو أولى بأن يقال في حقه أنه ماحرر فان أصل ما احتج به « اكتفاء النبي ﷺ بترجمة زيد بن ثابت واكتفائه به وحده ، وإذا اعتمد عليه في قراءة السكتب التي ترد ، وفي كتابة ما يرسله الى من يكتبه ، التحق به اعتماده عليه فيما يترجم له عن حضر من أهل ذلك اللسان ، فاذا اكتفى بقوله في ذلك وأكثر تلك الأمور يشتمل على تلك الأحكام وقد يقع فيما طريقه منها الاخبار ما يترتب عليه الحكم فكيف لا تتجه الحجة به للبخاري وكيف يقال أنه ماحرر المسألة وقد ترجم الحب الطبري في الاحكام « ذكر اتخاذ مترجم والاكتفاء بواحد ، وأورد فيه حديث زيد بن ثابت وما علقه البخاري عن عمر وعن ابن عباس ثم قال : احتج بظاهر هذه الأحاديث من ذهب الى جواز الاقتصار على مترجم واحد ولم يتعقبه . وأما قصة المرأة مع عمر ، فظاهر السياق « أنها كانت فيما يتعلق بالحكم ، لأنه درأ الحد عن المرأة لجعلها بتحريم الزنا بعد أن ادعى عليها وكاد يقيم عليها الحد « واكتفى في ذلك باخبار واحد يترجم له عن لسانها ، وأما قصة أبي جرة مع ابن عباس وقصة هرقل فانهما وإن كانا في مقام الاخبار المحض فلعله إنما ذكرهما استظهارا وتأكيدا ، وأما دعواه أن الشافعي لو سلم أنها اخبار لما اشترط العدد الخ فصحيح ، ولكن ليس فيه ما يمنع من نصب الخلاف مع من يشترط العدد ، وأقل ما فيه « انه اطلاق في موضع التقييد ، فيحتاج الى التنبيه عليه والى ذلك يشير البخاري « بتقييده بالحكم فيؤخذ منه أن غير الحاكم يكتب بالواحد لانه اخبار محض وليس النزاع فيه وإنما النزاع فيما يقع عند الحاكم فان غالبه يؤول الى الحكم ولا سيما عند من يقول « ان تصرف الحاكم بمجرده حكم ، وقد قال ابن المنذر « الفياس يقتضي اشتراط العدد

في الأحكام ، لأن كل شيء غاب عن الحاكم لا يقبل فيه إلا البيئة السكاملة ، والواحد ليس بيئة كاملة حتى يضم اليه كمال النصاب ، غير أن الحديث اذا صح سقط النظر وفي الاكتفاء يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى . ويمكن أن يجاب أن ليس غير النبي ﷺ من الحكم في ذلك مثله لإمكان اطلاعه على ما غاب عنه بالوحي بخلاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد ، فهما كان طريقه الاخبار يكتفى فيه بالواحد ، ومهما كان طريقه الشهادة لا بد فيه من استيفاء النصاب ، وقد نقل الكرايبي « أن الملاء الراشدين والملوك بعدهم لم يكن لهم إلا ترجمان واحد ، وقد نقل ابن التين من رواية ابن عبد الحكم « لا يترجم إلا حر عدل ، وإذا أقر المترجم بشيء فأحب الى أن يسمع ذلك منه شاهدان ويرفعا ذلك الى الحاكم

#### ٤١ - باب محاسبة الإمام عماله

٧١٩٧ - حدثنا محمد بن أحمد أخبرنا عدة حدثنا هشام بن عروة عن أبيه « عن أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ استعمل ابن اللثبية على صدقات بني سليم ، فلما جاء إلى رسول الله ﷺ وحاسبه قال . هذا الذي لكم ، وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسول الله ﷺ « فهلا جاست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ؟ ثم قام رسول الله ﷺ فخطب الناس وحيداً الله وأثنى عليه ثم قال . أما بعد فإني استعمل رجلاً منكم على أمور مما ولائني الله ، فإني أهدكم هديتي . هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلا جاست في بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً . قال هشام : بغير حقه . إلا جاء الله بحمله يوم القيامة . ألا فلأمر من ما جاء الله رجل بغير له رغاء ، أو بقرقة لها خوار ، أو شاة غير . ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه . ألا هل بلغت ؟ »

قوله ( باب محاسبة الإمام عماله ) ذكر فيه حديث أبي حميد في قصة ابن اللثبية ، وقد مضى شرحه مستوفى في باب هدايا العمال ، وقوله حدثنا محمد حدثنا عدة « محمد ، هو ابن سلام ، « وعبد ، هو ابن سليمان ، وقوله « فهلا ، في رواية خير الكشميني في الموضوعين « ألا ، بفتح الهمزة وهما بمعنى ، والمقصود هنا قوله « فلما جاء الى النبي ﷺ وحاسبه ، أي على ما قبض وصرف

#### ٤٢ - باب بطانة الإمام وأهل مشورته . للبطانة : الخلاء

٧١٩٨ - حدثنا أصبغ أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلا كانت له بطانان : بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عما به ، وبطانة تأمره بالشر وتنهيه عما به ، فالله يوم من نعم الله تعالى . وقال سليمان « من بعني : أخبرني ابن شهاب بهذا . وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله ، وقال

سمير عن الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي سعيد . . قوله . وقال الأوزاعي ومعاوية بن سلام : حدثني  
للزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلمة  
عن أبي سعيد . . قوله . وقال عبيد الله بن أبي جعفر حدثني صفوان عن أبي سلمة عن أبي أيوب قال : سمعت  
لنبي ﷺ

قوله ( باب بطانة الامام وأهل مشورته ) بضم المعجمة وسكون الواو وفتح الراء من يستشير في أموره .  
قوله ( البطانة الدخلاء ) هو قول أبي عبيدة قال في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ﴾  
البطانة : الدخلاء ، والخبال : الشر انتهى . والدخلاء بضم ثم فتح جمع دخيل : وهو الذي يدخل على الرئيس في مكان  
خلوته ويفضي اليه بسرره ويصدقه فيما يخبره به بما يخفى عليه من أمر رعيته ويعمل بمقتضاه ، وعطف أهل مشورته على  
البطانة من عطف الخاص على العام ، وقد ذكرت حكم المشورة في « باب متى يستوجب الرجل القضاء » وأخرج  
أبو داود في المراسيل من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين « أن رجلا قال يا رسول الله ما الحزم ؟  
قال : أن تشاور ذا لب ثم تقطيعه ، ومن رواية خالد بن معدان مثله غير أنه قال « ذا رأى ، قال السكرمانى  
فسر البخارى « البطانة : بالدخلاء ، فجعله جمعا انتهى ولا محذور في ذلك . قوله ( مابعث الله من نبي ولا استخاف  
من خليفة ) في رواية صفوان بن سليم « مابعث الله من نبي ولا بعده من خليفة ، والرواية التي في الباب تفسر المراد  
بهذا ، وأن المراد ببعت الخليفة استخلافه ، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « مامن وال ، وهى أعم .  
قوله ( بطانة تأمره بالمعروف ) في رواية سليمان « بالخير ، وفي رواية معاوية بن سلام « بطانة تأمره بالمعروف  
وتنهى عن المنكر ، وهى تفسر المراد بالخير ، قوله ( وتحضه عليه ) بالخاء المهملة وضاد معجمة ثقيلة أى « ترغبا  
فيه ، وتؤكد عليه . قوله ( وبطانة تأمره بالشر ) في رواية الأوزاعي « وبطانة لا تألوه خبالا ، وقد استشكل  
هذا التسميم بالنسبة للنبي ﷺ لأنه وإن جاز عقلا ، أن يكون فيمن يداخله من يكون من أهل الشر لكنه لا يتصور  
منه أن يصفى اليه ، ولا يعمل بقوله لوجود العصمة ، وأجيب بأن في بقية الحديث الإشارة إلى سلامة النبي ﷺ  
من ذلك بقوله « فالمعصوم من عصم الله تعالى ، فلا يلزم من وجود من يشير على النبي ﷺ بالشر أن يقبل منه ،  
وقيل « المراد بالبطانتين في حق النبي الملك والشيطان ، واليه الإشارة بقوله ﷺ ، ولكن الله أعاننى عليه فأسلم ،  
وقوله « لا تألوه خبالا ، أى لا تقصر في افساد أمره لعمل مصلحتهم ، وهو اقتباس من قوله تعالى ﴿ لا يألونكم  
خبالا وتقل ابن التين عن أشهب أنه « ينبغي للحاكم أن يتخذ من يستكشف له أحوال الناس في السر ، وليكن ثقة  
مأمونا فطنا عاقلا ، لأن المصيبة انما تدخل على الحاكم المأمون من قبوله قول من لا يوثق به اذا كان هو حسن  
الظن به فيجب عليه أن يتثبت في مثل ذلك . قوله ( فالمعصوم من عصم الله ) في رواية بعضهم « من عصمه الله ،  
بزيادة الضمير وهو مقدر في الرواية الأخرى ، ووقع في رواية الأوزاعي ومعاوية بن سلام « ومن وفى شرها  
فقد وفى ، وهو من الذى غلب عليه منها ؛ وفي رواية صفوان بن سليم « فمن وفى بطانة السوء فقد وفى ، وهو  
بمعنى الاول ، والمراد به اثبات الأمور كلها لله تعالى : فهو الذى يعصم من شاء منهم « فالمعصوم من عصمة الله لامن  
عصمته نفسه ، إذ لا يوجد من تعصمه نفسه حقيقة إلا ان كان الله عصمه ، وفيه إشارة الى أن ثم قسما ثالثا وهو : أن



من بلى أمور الناس قد يقبل من بطانة الخير دون بطانة الشر دائماً ، وهذا اللائق بالنبي ، ومن ثم عبر في آخر الحديث بلفظة «العصمة» ، وقد يقبل من بطانة الشر دون بطانة الخير ، وهذا قد يوجد ولا سيما من يسكون كافراً ، وقد يقبل من هؤلاء تارة ومن هؤلاء تارة ، فإن كان على حد سواء فلم يتعرض له في الحديث لوضوح الحال فيه وإن كان الأغلب عليه القبول من أحدهما فهو ملحق به . إن خيراً نظير وإن شراً فشر ، وفي معنى حديث الباب حديث عائشة مرفوعاً « من ولي منكم عملاً فأراد الله به خيراً جعل له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره وإن ذكره أعانه » ، قال ابن التين « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين الوزيرين ويحتمل أن يكون الملك والسيطان » ، وقال الكرماني « يحتمل أن يكون المراد بالبطانتين النفس الأمارة بالسوء والنفس اللوامة المحرصة على الخير » ، اذ لكل منهما قوة ملكية وقوة حيوانية انتهى . والخمسل على الجميع أولى إلا أنه جائز أن لا يكون لبعضهم إلا البعض ، وقال المحب الطبري « البطانة : الأولياء والأصفياء » ، وهو مصدر وضع موضع الاسم يصدق على الواحد والاثنتين والجمع مذكراً ومؤنثاً ، **قوله** ( وقال سليمان ) هو ابن بلال ( عن يحيى ) هو ابن سعيد الأنصاري ( أخبرني ابن شهاب بهذا ) وصله الاسماعيلي من طريق أيوب بن سليمان بن بلال عن أبي بكر ابن أبي أويس عن سليمان بن بلال قال : قال يحيى بن سعيد أخبرني ابن شهاب قال : فذكر مثله . **قوله** ( وعن ابن أبي عتيق وموسى عن ابن شهاب مثله ) هو معطوف على يحيى بن سعيد وابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ، وموسى هو ابن عقبة ، قال : الكرماني : روى سليمان عن الثلاثة ، لكن الفرق بينهما أن المروى في الطريق الأول هو المذكور بعينه ، وفي الثاني هو مثله . قلت : ولا يظهر بين هذين فرق ، والذي يظهر أن سر الأفراد أن سليمان ساق لفظ يحيى ثم عطف عليه رواية الآخرين وأحال بلاطهما عليه فأورده البخاري على وفقه ، وقد وصله اليعقوبي من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة به ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن الحسن الخزومي عن سليمان بن بلال عنهما به ، ومحمد بن الحسن الخزومي ضعيف جداً كذبه مالك ، وهو أحد المواضع التي يستدل بها على أن المستخرج لا يطرد كون رجاله من رجال الصحيح . **قوله** ( وقال شعيب ) هو ابن أبي حمزة ، عن الزهري الخ وقوله « قوله » ، يعني أنه لم يرفعه ، بل جعله من كلام أبي سعيد ، وهو بالنصب على نزاع الخافض أي « من قوله » ، ورواية شعيب هذه الموقوفة وصلها الذهلي في جمعه حديث الزهري وقال الاسماعيلي : لم تقع بيدي . قلت : وقد رويناها في فوائد علي بن محمد الجكاني : بكسر الجيم وتشديد الكاف ثم نون ، عن أبي اليمان مرفوعة . **قوله** ( وقال الازعاعي ومعاوية بن سلام حدثني الزهري حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ) يريد أنهما خالفا من تقدم لجملاه « عن أبي هريرة بدل أبي سعيد » ، وخالفاً شعيباً أيضاً في وقفه فرغاه ، فأما رواية الازعاعي فوصلها أحمد وابن حبان والحاكم والاسماعيلي من رواية الوليد بن مسلم عنه ، وأخرجه الاسماعيلي أيضاً من رواية عبد الحميد بن حبيب عن الازعاعي ، فقال عن الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة . قلت : فعلى هذا فلعل الوليد حمل رواية الزهري على رواية يحيى ، فكأنه عند يحيى عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعند الزهري عن يحيى عن أبي سعيد فلعل الازعاعي حدث به بجموعاً فظن الراوي « عنه » ، أنه « عنده » ، عن كل منهما بالطريقين فلما أفرد أحد الطريقين انقلبت عليه ، لكن رواية معمر التي بعدها قد تدفع هذا الاحتمال ، ويقرب أنه عند الزهري عن أبي سلمة عنهما جميعاً ، وقد قيل عن الازعاعي عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بدل أبي سلمة أخرجه اسحق في مسنده من طريق الفضل بن يونس

عن الازعاعى ، والفضل صدوق ، وقال ابن حبان : لما ذكره في الثقات ، ربما أخطأ فكان هذا من ذلك ، وأما رواية معاوية بن سلام ، وهو بتشديد اللام فوصلها النسائي والاسماعيلي من رواية معمر - بالتشديد أيضاً - ابن يعمر بفتح أوله وسكون المهملة ، حدثنا معاوية بن سلام حدثنا الزهرى حدثني أبو سلة أن أبا هريرة قال فذكره . **قوله** ( وقال ابن أبي حسين وسعيد بن زياد عن أبي سلة عن أبي سعيد قوله ) أى وقفاه أيضاً ، وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين النوفلى المكي ، وسعيد بن زياد هو الأنصارى المدنى من صفار التابعين ، روى عن جابر وحديثه عنه عند أبي داود والنسائي ، وما له راو إلا سعيد بن أبي هلال ، وقد قال فيه أبو حاتم الرازى مجهول ، وما له في البخارى ذكر إلا في هذا الموضع ، **قوله** ( وقال عبيد الله بن أبي جعفر : حدثني صفوان عن أبي سلة عن أبى أيوب ) أما عبيد الله فهو المصرى ، واسم أبى جعفر يسار بفتح ياء وسكون جيم ، وعبيد الله تابعى صغير ، وقد وصل هذه الطريق النسائي والاسماعيلي من طريق الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر ، حدثنا صفوان ابن سليم هو المدنى عن أبي سلة عن أبى أيوب الأنصارى فذكره ، قال الكرمانى : محصل ما ذكره البخارى أن الحديث مرفوع من رواية ثلاثة أنفس من الصحابة انتهى ، وهذا الذى ذكره انما هو بحسب صورة الواقعة ، وأما على طريقة المحدثين فهو حديث واحد ، واختلف على التابعى فى صحايه فاما صفوان فجزم بأنه عن أبى أيوب ، وأما الزهرى فاختلف عليه هل هو أبو سعيد أو أبو هريرة ، وأما الاختلاف فى وقفه ورفعته فلا تأثير له لأن مثله لا يقال من قبل الاجتهاد ، فالرواية الموقوفة لفظاً مرفوعة حكماً ، ويرجح كونه عن أبى سعيد موافقة ابن أبي حسين وسعيد بن زياد لمن قال عن الزهرى عن أبى سلة عن أبى سعيد . واذا لم يبق إلا الزهرى وصفوان فالزهرى أحفظ من صفوان بدرجات ، فمن ثم يظهر قوة نظر البخارى فى إشارته الى ترجيح طريق أبى سعيد فذلك ساقها موصولة وأورد الباقية بصيغ التعاقب اشارة الى أن الخلاف المذكور لا يقدح فى صحة الحديث ، إما على الطريقة التى بينتها من الترجيح ، وإما على تجويز أن يكون الحديث عند أبى سلة على الأوجه الثلاثة ، ومع ذلك فطريق أبى سعيد أرجح والله أعلم ، ووجدت فى الأدب المفرد ، للبخارى ما يرجح به رواية أبى سلة عن أبى هريرة ، فانه أخرجه من طريق عبد الملك بن عمير عن أبى سلة كذلك فى آخر حديث طويل

#### ٤٣ - باب كيف يُبايعُ الامامُ الناس

٧١٩٩ - **حدثنا** إسماعيلُ **حدثني** مالكُ **عن** يحيى بن سعيد قال أخبرني **عُبادةُ** بن الوليد أخبرني **أبى**

« عن **عُبادة** بن الصامت قال : **بَايَعَنَا** رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي النَّشْطِ وَالسَّكْرَةِ »

٧٢٠٠ - « **وَأَن لَّا تَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ** ، وَأَن تَقُومَ - أَوْ تَقُولَ - بِالْحَقِّ حِينَمَا كُنَّا وَلَا تَهَافُ فِي

الْهُلْمَةِ لَأَمِّ »

٧٢٠١ - **حدثنا** عمرو بن عليٍّ **حدثنا** خالدُ بن الحارث **حدثنا** حميدٌ « **عَن** أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

خَرَجَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي قَدَاةٍ بَارِدَةٍ ، وَالْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفَرُونَ اتِّخَالُفَ فَقَالَ : **الْأَمُّ** إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ ،

فَافْتَرَّ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ . فَأَجَابُوا :

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً

٧٢٠٢ - **حديث** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كنا إذا بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة يقول لنا : فيما استطعتم »  
 ٧٢٠٣ - **حديث** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثنا عبد الله بن دينار قال شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك قال كتب : إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت ، وإن بني قد أقرؤا بمثل ذلك [ الحديث ٧٢٠٣ - طرقة في : ٧٢٠٥ ، ٧٢٧٢ ]

٧٢٠٤ - **حديث** يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال : بايعت النبي ﷺ على السمع والطاعة ، فلقنني : فيما استطعت ، وللأصح لكل مسلم »  
 ٧٢٠٥ - **حديث** عمرو بن علي حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني عبد الله بن دينار قال : لما بايع الناس عبد الملك كتب إليه عبد الله بن عمر : إلى عبد الله عبد الملك أمير المؤمنين ، إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت ، وإن بني قد أقرؤا بذلك »  
 ٧٢٠٦ - **حديث** عبد الله بن مسleme حدثنا حاتم عن يزيد بن أبي عبيد قال « قلت لاسمة : على أي شيء بايعتم للنبي ﷺ يوم الحديبية ؟ قال : على الموت »

٧٢٠٧ - **حديث** عبد الله بن محمد بن أسماء حدثنا جويرية عن مالك عن الزهري أن محمد بن عبد الرحمن أخبره أن المسور بن مخرمة أخبره : أن الرهط الذين ولّاهم عمر اجتمعوا فذاشوا ، فقال لهم عبد الرحمن : استأبني أنا فسكن على هذا الأمر ، ولست بكم إن شئتم اخترت لكم منكم ، فجهلوا ذلك إلى عبد الرحمن ، فلما ولّاه عبد الرحمن أمرهم قال للناس على عبد الرحمن ، حتى ما أرى أحداً من الناس يتبع أولئك الرهط ولا يطأ عقبه ، ومال للناس على عبد الرحمن يشاورونه تلك الأيام ، حتى إذا كانت الليلة التي أصبحنا فيها فبايعنا عثمان - قال المسور - طرقتني عبد الرحمن بعد هج من الليل ، فضرب للباب حتى استيقظت فقال : أراك نائماً ، فوالله ما أكتحل هذه لثلاث بكمه نوم . اطلقني فادع للزبير وسعداً ، فذهبتما له . فذاشوا ، ثم دعاني فقال : ادع لي علياً ، فذهوته ، فاجأه حتى ابهار الليل . ثم قام علي من عنده وهو على طمع ، وقد كان عبد الرحمن يخشى من علي شيئاً . ثم قال . ادع لي عثمان ، فذهوته ، فاجأه حتى فرق بينهما

٢٠ ج ١٣ - فتح البري

للؤذن بالصبح . فلما صلى الناس الصبح واجتمع أولئك للرھط عند المنبر ، فأرسل الى من كان حاضراً من المهاجرين والأنصار ، وأرسل الى أسراء الأجناد - وكانوا واقفاً تلك المحبة مع عمر - فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ثم قال : أما بعدُ يا عليُّ إني قد نظرتُ في أمرِ الناس فلم أرَهم يمدِّلونَ بعُمانَ ، فلا يجملانَ على نفسكَ سبيلًا . فقال أبايعك على سنةِ الله وسنةِ رسوله والخلفتين من بعده : فبايعهُ عبد الرحمن وبايعهُ الناس : للمهاجرين والأنصار وأسرار الأجناد والسلمون .

قوله ( باب كيف يبايع الإمام الناس ) المراد بالسكيفية : الصيغ القولية لا الفعلية ، بدليل ما ذكره فيه من الأحاديث الستة « وهي البيعة على السمع والطاعة وعلى الهجرة وعلى الجهاد وعلى الصبر وعلى عدم الفرار ولو وقع الموت وعلى بيعة النساء وعلى الاسلام ، وكل ذلك وقع عند البيعة بينهم فيه بالقول . الحديث الأول : حديث عبادة بن الصامت « بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ، الحديث وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الفتن ، مستوفى . الحديث الثاني : حديث أنس والمراد منه قوله « نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً » . وقد تقدم بأنهم لما هنا مشروحا في « غزوة الخندق » من « كتاب المغازي » . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في البيعة على السمع والطاعة وفيه يقول لنا « فيما استطعتم » ووقع في رواية المستملى والسرخسي « فيما استطعت » ، بالإفراد ، والأول هو الذي في الموطأ وهو يقيده ما أطلق في الحديثين قبله وكذلك حديث جرير وهو الرابع ، وسبق في السند بفتح المهملة وتشديد التحتانية هو ابن وردان ، وأما حديث ابن عمر فذكر له طريقا قبل حديث جرير وآخر بعده وفيهما معا « أقر بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت » وهو منتزع من حديثه الأول ، فالثلاثة في حكم حديث واحد ، وقوله في رواية مسدد عن يحيى هو القطان ، أن ابن عمر قال « ائني أقر ، الخ بن في رواية عمرو بن علي أنه كتب بذلك الى عبد الملك ومن ثم قال في آخره « وان بنى قد أقروا بمثل ذلك ، فهو اخبار من ابن عمر عن بنيه بأنه سبق منهم الاقرار المذكور بحضرته » كتب به ابن عمر الى عبد الملك وقوله « قد أقروا بمثل ذلك » زاد الاسماعيلي من طريق بندار عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان في آخره « والسلام » ، وقوله في الرواية الثانية كتب اليه عبد الله بن عمر الى عبد الملك أمير المؤمنين « ائني أقر بالسمع والطاعة » الخ ، ووقع في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان بلفظ « رأيت ابن عمر يكتب » وكان إذا كتب يكتب : بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ؛ فإني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله عبد الملك ، وقال في آخره أيضا « والسلام » قال الكرماني : قال أولا « اليه » وثانيا « الى عبد الملك » ثم بالعكس وليس تكراراً ، والثاني هو المكتوب لا المكتوب اليه أي كتب . هذا وهو الى عبد الملك ، وتقديره « من ابن عمر الى عبد الملك » ، وقوله « حيث اجتمع الناس على عبد الملك » يريد ابن مروان بن الحكم ، والمراد بالاجتماع اجتماع الكلمة وكانت قبل ذلك مفرقة ، وكان في الأرض قبل ذلك اثنان كل منهما يدعى له بالخلافة ، وهما عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير ، فاما ابن الزبير فكان أقام بمكة وعاد بالبيت بعد موت معاوية ، وامتنع من المبايعة ليزيد بن معاوية ، فجز اليه يزيد الحيوش مرة بعد أخرى فمات يزيد وجيوشه محاصرون ابن الزبير ، ولم يكن ابن الزبير ادعى الخلافة حتى

مات يزيد في ربيع الأول سنة أربع وستين ، فبايعه الناس بالخلافة بالحجاز ، وبايع أهل الآفاق لمعاوية بن يزيد ابن معاوية فلم يعيش إلا نحو أربعين يوما ومات ، فبايع معظم الآفاق لعبد الله بن الزبير وانتظم له ملك الحجاز واليمن ومصر والعراق والمشرق كله وجميع بلاد الشام حتى دمشق ، ولم يتخلف عن بيعته إلا جميع بني أمية ومن يهوى هواهم وكانوا بفلسطين ، فاجتمعوا على مروان بن الحكم فبايعوه بالخلافة ، وخرج بمن أطاعه إلى جهة دمشق والضحاك بن قيس قد بايع فيها لابن الزبير ، فاقتتلوا ، بهرج راهط ، فقتل الضحاك وذلك في ذى الحجة منها وغلب مروان على الشام ، ثم لما انتظم له ملك الشام كله توجه إلى مصر فحاصر بها عبد الرحمن بن جحدر عامل ابن الزبير حتى غلب عليها في ربيع الآخر سنة خمس وستين ثم مات في سنته ، فكانت مدة ملكه ستة أشهر ؛ وعهد إلى ابنه عبد الملك بن مروان فقام مقامه وكل له ملك الشام ومصر والمغرب ، ولابن الزبير ملك الحجاز والعراق والمشرق إلا أن المختار بن أبي عبيد غلب على الكوفة ، وكان يدعو إلى المهدي من أهل البيت فأقام على ذلك نحو السنتين ، ثم سار إليه مصعب بن الزبير أمير البصرة لآخيه فحاصره حتى قتل في شهر رمضان سنة سبع وستين ، وانتظم أمر العراق كله لابن الزبير فدام ذلك إلى سنة إحدى وسبعين ، فسار عبد الملك إلى مصعب فقاتله حتى قتله في جمادى الآخرة منها وملك العراق كله ، ولم يبق مع ابن الزبير إلا الحجاز واليمن فقط ، فجهز إليه عبد الملك الحجاج فحاصره في سنة اثنتين وسبعين إلى أن قتل عبد الله بن الزبير في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين ، وكان عبد الله بن عمر في تلك المدة امتنع أن يبايع لابن الزبير أو لعبد الملك كما كان امتنع أن يبايع لعلي أو معاوية ، ثم بايع لمعاوية لما اصطاح مع الحسن بن علي واجتمع عليه الناس ، وبايع لابنه يزيد بعد موت معاوية لاجتماع الناس عليه ، ثم امتنع من المبايع لآحد حال الاختلاف إلى أن قتل ابن الزبير وانتظم الملك كله لعبد الملك فبايع له حينئذ ، فهذا معنى قوله « لما اجتمع الناس على عبد الملك » وأخرج يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق سعيد بن حرب العبدى قال « بمثوا إلى ابن عمر لما بويح ابن الزبير فد يده وهي ترعد فقال : والله ما كنت لأعطي بيعتي في فرقة ، ولا أمنعها من جماعة ، ثم لم يلبث ابن عمر أن توفي في تلك السنة بمكة ، وكان عبد الملك وصى الحجاج أن يقتدى به في مناسك الحج كما تقدم في « كتاب الحج » فدرس الحجاج عليه الحربة المسمومة ، كما تقدم بيان ذلك في « كتاب العيدين » فكان ذلك سبب موته رضى الله عنه . الحديث الخامس : حديث سلبه « في المبايع على الموت » ذكره مختصرا وقد تقدم بتمامه في « كتاب الجهاد » في باب البيعة على الحرب أن لا يفروا الحديث السادس ، قوله ( حدثنا جويرية ) بالجيم مصغر جارية هو ابن أسماء الضبعى وهو عم عبد الله بن محمد بن أسماء الراوى عنه ، قوله ( أن الرهط الذين ولاهم عمر ) أى عينهم فجعل الخلافة شورى بينهم أى ولاهم التشاور فيمن يعقد له الخلافة منهم ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في « مناقب عثمان » في الحديث الطويل الذى أورده من طريق عمرو بن ميمون الأودى أحد كبار التابعين في ذكر قتل عمر ، وقولهم لعمر - لما طعنه أبو لؤلؤة - استخلف فقال « ما أحد أحق بهذا الأمر من هؤلاء الرهط فسمى : عليا وعثمان والزبير وطلحة وسعدا وعبد الرحمن ، وفيه « فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط » وأورده الدارقطنى في « غرائب مالك » من طريق سعيد بن عامر عن جويرية مطولا وأوله عنده « لما طعن عمر قيل له : استخلف قال ، وقد رأيت من حرصهم ما رأيت - إلى أن قال - هذا الأمر بين ستة رهط من قريش ، فذكرهم وبدأ بعثمان ثم قال : وعلى عبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد بن أبي وقاص ، وانتظروا أحاكم

طلحة ثلاثا ، فان قدم فيمن فهو شريكهم في الأمر . وقال : ان الناس لن يعدوكم أيها الثلاثة ، فان كنت يا عثمان في شيء من أمر الناس فاتق الله ، ولا تحملن بنى أمية وبنى أب معيط على رقاب الناس ، وان كنت يا علي فاتق الله ولا تحملن بنى هاشم على رقاب الناس ، وان كنت يا عبد الرحمن فاتق الله ولا تحملن أقاربك على رقاب الناس ، قال : ويتبع الأقل الأكثر ، ومن تأمر من غير أن يؤمر فاقتلوه ، قال الدارقطني : أغرب سعيد بن عامر عن جويرية بهذه الألفاظ ، وقد رواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه فلم يذكرها ، يشير الى رواية البخارى ، قال وتابع عبد الله ابن محمد ابراهيم بن طهمان وسعيد الزبير وحبيب ثلاثتهم عن مالك . قلت : وساق الثلاثة لكن رواية حبيب مختصرة والآخرين موافقتان لرواية عبد الله بن محمد بن أسماء ، وقد أخرج ابن سعد بسند صحيح من طريق الزهرى عن سالم عن ابن عمر قال : دخل الرهط على عمر قبل أن ينزل به ، فسمى الستة . فذكر قصة ، الى أن قال : فانما الأمر الى ستة : الى عبد الرحمن وعثمان وعلي والزبير وطلحة وسعد ، وكان طلحة غائبا في أمواله بالسراة ، وهو بفتح المهملة وراء خفيفة ، بلاد معروفة بين الحجاز والشام ، فبدأ في هذا بعدد الرحمن قبل الجميع وبعثان قبل علي ، فدل على أنه في السياق الاول لم يقصد الترتيب . قوله ( فقال لهم عبد الرحمن الخ ) تقدم بيان ذلك في مناقب عثمان ، بأنهم من سياقه وفيه ما يدل على حضور طلحة ، وأن سعدا جعل أمره الى عبد الرحمن ، والزبير الى علي ، وطلحة الى عثمان وفيه قول عبد الرحمن أيكم يبرأ من هذا الأمر ويكون له الاختيار فيمن بقى ، فاتفقوا عليه فتروى بعد ذلك في عثمان أو علي ، وقوله « أنافسكم » بالنون والفاء المهملة أى أنازعكم فيه ، اذ ليس لى في الاستقلال في الخلافة رغبة ، وقوله « عن هذا الامر » أى من جهته ولأجله ، وفي رواية الكشميني « على ، بدل « عن ، وهى أوجه . قوله ( فلما ولوا عبد الرحمن أدرهم ) يعنى أمر الاختيار منهم ، قوله ( قال الناس ) في رواية سعيد بن عامر فانثال الناس ، وهى بنون ومثلثة أى قصدهو كلهم شيئا بعد شيء . وأصل « النثل » الصب يقال « نثل كنانته » أى صب ما فيها من السهام . قوله ( ولا يطاء عقبه ) بفتح العين وكسر القاف بعدها موحدة أى « يمشو خلفه » وهى كناية عن الاعراض . قوله ( ومال الناس على عبد الرحمن ) أعادها لبيان سبب الميل وهو قوله « يشاورونه تلك الليالى » زاد الزبيدى في روايته عن الزهرى « يشاورونه ويناجونه تلك الليالى » لا يتخلو به رجل ذو رأى فيعدل بعثان أحدا . قوله ( بعد هجع ) بفتح الهاء وسكون الجيم بعدها عين مهملة أى « بعد طائفة من الليل » يقال : لقيته بعد هجع من الليل كما تقول بعد هجمة والهجع والهجوم والهجوم بمعنى ، وقد أخرجه البخارى في « التاريخ الصغير » من طريق يونس عن الزهرى بلفظ « بعد هجع » بوزن عظيم . قوله ( فوالله ما اكتحت هذه الثلاث ) كذا للاكثر وللمستعملى « الليلة » ويؤيد الاول قوله في رواية سعيد بن عامر « والله ما حلت فيها غمضا منذ ثلاث » وفي رواية ابراهيم بن طهمان عند الاسماعيلى « في هذه الليالى » وقوله « بكثير نوم » بالمثلثة وبالوحدة أيضا ، وهو مشعر بأنه لم يستوعب الليل سيرا بل نام لكن يسيرا منه « والاكتحال » كناية عن دخول النوم جفن العين كما يدخلها الكحل ووقع في رواية يونس « ما ذافت عيناي كثيرا نوم » . قوله ( فادع الزبير وسعدا ، فدعوتهما له فشاورهما ) في رواية المستعملى « فساورهما » بمهملتين وتشديد الراء ، ولم أر في هذه الرواية لطاحة ذكرها فلعله كان شاوره قبلهما . قوله ( حتى ابهار الليل ) بالموحدة ساكنة وتشديد الراء ودهناه « انتصف » وبهرة كل شيء وسطه ، وقيل معظمه وقد تقدم القول فيه في « كتاب الصلاة » زاد سعيد بن عامر في روايته « فجعل يناجيه ترتفع أصواتهما أحيانا فلا يخفى على

شيء مما يقولان ويخفيا أحبا ، . قوله ( ثم قام عليّ من عنده وهو على طمع ) أي أن يوليّه ، وقوله « وقد كان عبد الرحمن يخشى من عليّ شيئا » قال ابن هبيرة : أظنه أشار الا الدعاية التي كانت في علي أو نحوها ، ولا يجوز أن يحمل علي أن عبد الرحمن خاف من عليّ على نفسه . قلت : والذي يظهر لي أنه خاف إن بايع لغيره أن لا يطاوعه ، وإلى ذلك الإشارة بقوله فيما بعد « فلا تجعل علي نفسك سيلا » ووقع في رواية سعيد بن عامر « فأصبحنا وما أراه يبايع إلا لعليّ » يعني بما ظهر له من قرائن تقديمه . قوله ( ثم قال ادع لي عثمان ) ظاهر في أنه تكلم مع عليّ في تلك الليلة قبل عثمان ، ووقع في رواية سعيد بن عامر عكس ذلك ، وأنه قال له أولا « اذهب فادع عثمان » وفيه « فلا به » وفيه « لا أفهم من قولها شيئا » فاما أن تكون إحدى الروايتين وهما ، ولما أن يكون ذلك تكرر منه في تلك الليلة مرة بدأ بهذا . قوله ( وأرسل إلى أمراء الأجناد وكانوا وافوا تلك الحجة مع عمر ) أي قدموا إلى مكة فاجرا مع عمر ورافقه إلى المدينة ، وهم معاوية أمير الشام ، وعمر بن سعد أمير حمص ، والمغيرة بن شعبة أمير الكوفة ، وأبو موسى الأشعري أمير البصرة ، وعمر بن العاص أمير مصر ، قوله ( فلما اجتمعوا تشهد عبد الرحمن ) وفي رواية إبراهيم بن طهمان « جلس عبد الرحمن على المنبر » وفي رواية سعيد بن عامر « فلما صلى صهيب بالناس صلاة الصبح ، جاء عبد الرحمن ينخطي حتى صعد المنبر ، فجاءه رسول سعد يقول لعبد الرحمن : ارفع رأسك وانظر لأمة محمد وبايع لنفسك » . قوله ( أما بعد ) زاد سعيد بن عامر « فاعلن عبد الرحمن حمد الله وأثنى عليه » ثم قال أما بعد ، يا عليّ إن نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان ، أي لا يجعلون له مساويا بل يرجحونه . قوله ( فلا تجعل علي نفسك سيلا ) أي من الملامة إذا لم توافق الجماعة ، وهذا ظاهر في أن عبد الرحمن لم يتردد عند البيعة في عثمان ، لكن قد تقدم في رواية عمرو بن ميمون التصريح بأنه « بدأ بعلي فأخذ بيده فقال : لك قرابة من رسول الله ﷺ والتقدم في الاسلام ما قد علمت ، والله عليك ابن أمرك لتعدن ، ولئن أمرت عثمان لتسمعن ولتطيعن » ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك ، فلما أخذ الميثاق قال : ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايع له علي ، وطريق الجمع بينهما أن عمرو بن ميمون حفظ ما لم يحفظه الآخر ويحتمل أن يكون الآخر حفظه لكن طوى بعض الرواة ذكره ويحتمل أن يكون ذلك وقع في الليل لما تكلم معهما واحد بعد واحد ، فأخذ عليّ كل منهما العهد والميثاق ، فلما أصبح عرض عليّ عليّ فلم يوافقته على بعض الشروط ، وعرض على عثمان فقبل ، ويؤيده رواية عاصم بن بهدلة عن أبي وائل قال : قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم عليا فقال « ما ذنبى بدأت بعلي فقلت له أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر ، فقال فيما استطعت . وعرضتها على عثمان فقبل » أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند عن سفيان بن وكيع عن أبي بكر بن عياش عنه ، وسفيان بن وكيع ضعيف . وقد أخرج أحمد من طريق زائدة عن عاصم عن أبي وائل قال : قال الوليد بن عقبة لعبد الرحمن بن عوف : مالك جفوت أمير المؤمنين يعني عثمان فذكر قصة وفيها قول عثمان ، وأما قوله : سيرة عمر فاني لا أطيقها ولا هو ، وفي هذا إشارة إلى أنه بايعه على أن يسير سيرة عمر فعاتبه على تركها ويمكن أن يأخذ من هذا ضعف رواية سفيان بن وكيع إذا لو كان استخلف بشرط أن يسير سيرة عمر لم يكن ما أجاب به عذرا في الترك ، قال ابن التين وإنما قال لعلي ذلك دون من سواه ، لأن غيره لم يكن يطمع في الخلافة مع وجوده ووجود عثمان ، وسكوت من حضر من أهل الشورى والمهاجرين والأنصار وأمراء الأجناد دليل على تصديقهم عبد الرحمن فيما قال وعلى الرضا بعثمان . قلت : وقد أخرج بن أبي

شبهة من طريق حارثة بن مضرب قال : حججت في خلافة عمر فلم أرم يشكون أن الخليفة بعده عثمان ، وأخرج يعقوب ابن شبة في مسنده من طريق صحيح إلى حذيفة قال : قال لي عمر من ترى قومك يؤمرون بعدى . قال . قلت : قد نظر الناس الى عثمان وشهروه لها . وأخرج البغوى في معجمه وخيشمة في فضائل الصحابة ، بسند صحيح عن حارثة بن مضرب ، حججت مع عمر فكان الحادى يحذو ان الأمير بعده عثمان بن عفان . **قوله** ( فقال ) أى : عبد الرحمن ، مخاطبا لعثمان ( أبابيك على سنة الله وسنة رسوله والخليفتين من بعده فبايعه عبد الرحمن ) في الكلام حذف تقديره فقال : نعم ، فبايعه عبد الرحمن . وأخرج الذهلى في الزهريات ، وابن عساکر في ترجمة عثمان ، من طريقه ثم من رواية عمران بن عبد العزيز عن محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى عن الزهرى عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة عن أبيه قال : كنت أعلم الناس بأمر الشورى لاني كنت رسول عبد الرحمن بن عوف ، فذكر القصة وفي آخره . فقال : هل أنت يا على مبايعى ان وليتك هذا الأمر على سنة الله وسنة رسوله وسنة الماضين قبل ؟ قال : لا ، ولكن على طائفتى ، فأعادها ثلاثا . فقال عثمان : أنا يا أبا محمد أبابيك على ذلك ، قالها ثلاثا فقام عبد الرحمن واعتم ولبس السيف فدخل المسجد ثم رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم أشار الى عثمان فبايعه ، فعرفت ان خالى أشكل عليه أمرهما فأعطاه أحدهما وثيقة ومنعه الآخر إياها ، واستدل بهذه القصة الأخيرة على جواز تقليد المجتهد ، وان عثمان وعبد الرحمن كانا يريان ذلك بخلاف على ، وأجاب من منعه وهم الجمهور بأن المراد بالسيرة ما يتعلق بالعدل ونحوه لا التقليد في الأحكام الشرعية ، واذا فرعنا على جواز تجزئ الاجتهاد احتمل أن يراد بالافتداء بهما فيما لم يظهر للتابع فيه الاجتهاد فيعمل بقولها للضرورة ، قال الطبرى : لم يكن في أهل الاسلام أحد له من المنزلة في الدين والهجرة والسابقة والعقل والعلم والمعرفة بالسياسة ما للسته الذين جعل عمر الأمر شورى بينهم ، فان قيل كان بعض هؤلاء الستة أفضل من بعض وكان رأى عمر أن الأحق بالخلافة أرضاهم ديناً ، وأنه لا تصح ولاية المفضل مع وجود العاضل ، فالجواب أنه لو صرح بالأفضل منهم لكان قد نص على استخلافه ، وهو قصد أن لا يتقلد العهد في ذلك ، فجعلها في ستة متقاربين في الفضل ، لأنه يتحقق أنهم لا يجتمعون على تولية المفضل ، ولا يألون المسلمين نصحا في النظر والشورى ، وأن المفضل منهم لا يتقدم على الفاضل ، ولا يتكلم في منزلة وغيره أحق بها منه ، وعلم رضا الأمة بمن رضى به الستة . ويؤخذ منه بطلان قول الرافضة وغيرهم أن النبي ﷺ نص على أن الامامة في أشخاص بأعيانهم ، إذ لو كان كذلك لما أطاعوا عمر في جعلها شورى ، ولقال قائل منهم ماوجه التشاور في أمر كفيئناه ببيان الله لنا على لسان رسوله ، ففي رضا الجميع بما أمرهم به دليل على أن الذى كان عندهم من العهد في الامامة أوصاف من وجدت فيه استحقاقها ، وادراكها يقح بالاجتهاد ، وفيه أن الجماعة الموثوق بديانتهم إذا عقدوا عقد الخلافة لشخص بعد التشاور والاجتهاد لم يكن لغيرهم أن يحل ذلك العقد ، إذ لو كان العقد لا يصح إلا باجماع الجميع ، لقال قائل لامعنى لتخصيص هؤلاء الستة ، فلما لم يعترض منهم معترض بل رضوا وبايعوا ، دل ذلك على صحة ماقلناه ، انتهى ملخصا من كتاب ابن بطلال ، ويتحصل منه جواب من ظن أنه يلزم منه أن عمر كان يرى جواز ولاية المفضل مع وجود الفاضل ، والذي يظهر من سيرة عمر في أمرائه الذين كان يؤمرهم في البلاد ، أنه كان لا يراعى الأفضل في الدين فقط بل يضم اليه مزيد المعرفة بالسياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع منها ، فلاجل هذا استتلف معاوية والمغيرة بن شعبة وعمر بن العاص مع وجود من هو أفضل من كل منهم في أمر الدين والعلم ،



كأبي الرداء في الشام وابن مسعود في الكوفة، وفيه أن الشركاء في الشيء إذا وقع بينهم التنازع في أمر من الأمور يستندون أمرهم إلى واحد ليختار لهم بمد أن يخرج نفسه من ذلك الأمر، وفيه أن من أسند إليه ذلك يبذل وسعه في الاختيار، ويهجر أهله وليله اهتماما بما هو فيه حتى يكمله، وقال ابن المنير: في الحديث دليل على أن الوكيل المفوض له أن يوكل وإن لم ينص له على ذلك، لأن الخمسة أسندوا الأمر لعبد الرحمن وأفردوه به فاستقل مع أن عمر لم ينص لهم على الانفرد، قال: وفيه تقوية لقول الشافعي في المسألة الثلاثية قولان، أي انحصر الحق عندي فيهما، وأنا في مهلة النظر في التعيين، وفيه أن إحداه قول زائد على ما أجمع عليه لا يجوز، وهو كإحداثه سابق في أهل الشورى، قال وفي تأخير عبد الرحمن مؤامرة عثمان عن مؤامرة على سياسة حسنة، منتزعة من تأخير يوسف تفتيش رجل أخيه في قصة الصاع، إبعادا للهمة وتغطية للحدس، لأنه رأى أن لا ينكشف اختياره لعثمان قبل وقوع البيعة

#### ٤٤ - باب من بايع مرتين

٧٢٠٨ - حدثنا أبو عاصم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة قال: بايعنا للنبي ﷺ تحت الشجرة،

فقال لي: يا سلمة ألا تبايع؟ قلت: يا رسول الله قد بايعت في الأول، قال: وفي الثاني

قوله (باب من بايع مرتين) أي في حالة واحدة. قوله (عن سلمة) تقدم في باب البيعة في الحرب من كتاب الجهاد، من رواية المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بآتم من هذا السياق وفيه بايعت النبي ﷺ ثم عدلت إلى ظل شجرة فلما خف الناس قال: يا ابن الأكوع ألا تبايع. قوله (قد بايعت في الأول قال وفي الثاني) والمراد بذلك الوقت، وفي رواية الكشميني في الأولى، بالتأنيث قال وفي الثانية، والمراد الساعة أو الطائفة، ووقع في رواية مكي، فقلت قد بايعت يا رسول الله، قال: وأيضا فبايعته الثانية وزاد فقلت له: يا أبا مسلم على أي شيء كنتم تبايعون يومئذ، قال: على الموت، وقد تقدم البحث في ذلك هناك، وقال الملبب فيما ذكره ابن بطلان أراد أن يؤكد بيعة سلمة لعل به بشجاعته وعنايته في الإسلام وشهرته بالثبات، فلذلك أمره بتكرير المبايع ليكون له في ذلك فضيلة. قلت: ويحتمل أن يكون سلمة لما بادر إلى المبايعه ثم قعد قريبا، واستمر الناس يبايعون إلى أن خفوا، أراد ﷺ منه أن يبايع لتتوالى المبايعه معه ولا يقع فيها تخلل، لأن العادة في مبدأ كل أمر أن يكثُر من يباشره فيتوالى، فإذا تنهى قد يقع بين من يجيء آخرًا تخلل، ولا يلزم من ذلك اختصاص سلمة بما ذكره والواقع أن الذي أشار إليه ابن بطلان من حال سلمة في الشجاعة وغيرها لم يكن ظهر بعد، لأنه إنما وقع منه بعد ذلك في غزوة ذي قرد، حيث استعاد السرح الذي كان المشركون أغاروا عليه فاستلب ثيابهم، وكان آخر أمره أن أسهم له النبي ﷺ سهم الفارس والراجل، فالأولى أن يقال تفرس فيه النبي ﷺ ذلك فبايعه مرتين، وأشار بذلك إلى أنه سيقوم في الحرب مقام رجلين فكان كذلك، وقال ابن المنير: يستفاد من هذا الحديث أن إعادة لفظ العقد في النكاح وغيره ليس فسخا للعقد الأول خلافا لمن زعم ذلك من الشافعية. قلت: الصحيح عندهم أنه لا يكون فسخا كما قال الجمهور

## ٤٥ - باب بيعة الأعراب

٧٢٠٩ - **حدثنا** عبد الله بن مسلمة عن مالك عن محمد بن المنكدر **«** عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن أعرابياً بايع رسول الله ﷺ على الإسلام فأصابه وعك، فقال: أرغني بيعتي فأبى، ثم جأه فقال: أنأى بيعتي فأبى، فخرج، فقال رسول الله ﷺ: للدينة كالسكر: تنفي خبثها وتنصع طيبها **»**

**قوله** (باب بيعة الأعراب) أي مبايعتهم على الإسلام والجهاد. **قوله** (أن أعرابياً) تقدم التنبية على اسمه في فضل المدينة أواخر الحج. **قوله** (على الإسلام) ظاهر في أن طلبه الإقالة كان فيما يتعلق بنفس الإسلام، ويحتمل أن يكون في شيء من عوارضه كالهجرة، وكانت في ذلك الوقت واجبة، ووقع الوعيد على من رجع أعرابياً بعد هجرته، كما تقدم التنبية عليه قريباً. **والوعك**، بفتح الواو وسكون المهملة وقد تفتح بعدها كاف الحمى وقيل ألماً وقيل أزعاجاً، وقال الأصمعي: أصله شدة الحر، فاطلق على حر الحمى وشدها. **قوله** (أغني بيعتي فأبى) تقدم في فضل المدينة، من رواية الثوري عن ابن المنكدر أنه أعاد ذلك ثلاثاً وكذا سيأتي بعد باب. **قوله** (فخرج) أي من المدينة راجعاً إلى البدو. **قوله** (المدينة كالسكر الخ) ذكر عبد الغني بن سعيد في كتاب الأسباب، له عند ذكر حديث المدينة: تنفي الخبث كما تنفي النار خبث الحديد، أن النبي ﷺ قاله في هذه القصة وفيه نظر، والأشبه أنه قاله في قصة الذين رجعوا عن القتال معه يوم أحد، كما تقدم بيان ذلك في غزوة أحد من كتاب المغازي. **قوله** (تنفي) بفتح أوله (خبثها) بمعجمة وموحدة مفتوحتين. **قوله** (وتنصع) تقدم ضبطه في فضل المدينة وبيان الاختلاف فيه، قال ابن التين: إنما امتنع النبي ﷺ من إقالته لأنه لا يعين على معصية، لأن البيعة في أول الأمر كانت على أن لا يخرج من المدينة إلا بإذن غروجه عصيان. قال: وكانت الهجرة إلى المدينة فرضاً قبل فتح مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين موالة، لقوله تعالى ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا﴾ فلما فتحت مكة قال ﷺ: لا هجرة بعد الفتح، ففي هذا إشعار بأن مبايعة الأعرابي المذكور كانت قبل الفتح، وقال ابن المنير: ظاهر الحديث ذم من خرج من المدينة وهو مشكل، فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة وسكنوا غيرها من البلاد، وكذا من بعدهم من الفضلاء. والجواب أن المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها، كما فعل الأعرابي المذكور وأما المشار إليهم فأنما خرجوا لمقاصد صحيحة كدشر العلم وفتح بلاد الشرك والمرابطة في الثغور وجهاد الأعداء وهم مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل سكنائها، وسيأتي شيء من هذا في كتاب الاعتصام، إن شاء الله تعالى

## ٤٦ - باب بيعة الصغير

٧٢١٠ - **حدثنا** علي بن عبد الله **«** حدثنا عبد الله بن يزيد **«** حدثنا سعيد بن أبي أيوب قال **«** حدثني أبو خنيل زهرة بن معبد **«** عن جده عبد الله بن هشام وكان قد أدرك النبي ﷺ وذهبت به أمه زينب ابنة حميد إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله بابه، فقال النبي ﷺ: هو صغير، فسمع رأسه ودعا له، وكان يرضى بالشاف الواحدة من جميع أمه **»**

٤٧ - باب من باع ثم استقال البيعة

**قوله** (باب من بايع ثم استقال البيعة) ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي، وقد تقدم شرحه قبل باب

٢٨ - باب من بايع رجلاً لا يبايعه إلا لذنبا

٧٢١٢ - **حدثنا** عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن أبي صالح « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يُزَكَّمهم ولهم عذاب أليم : رجلٌ علَّ فضل ماء الطريق يمنعُ منه ابنُ السبيل . ورجلٌ باعَ إماماً لا يبايعه إلا له نبياه ، إن أعطاه ما يريد وفي له ، وإلا لم يَف له . ورجلٌ بايعَ رجلاً بسطةٍ بمدةٍ للمصر ، خافَ بالله لقد أعطى بها كذا وكذا ، فصدَّقه فأخذها ، ولم يُعطَ بها »

**قوله** (باب من بايع رجلا لا يبايعه إلا للدنيا) أى ولا يقصد طاعة الله فى مبايعته من يستحق الإمامة . **قوله** (عن أبى حمزة) بالهملزة والزاي هو محمد بن ميمون السكرى . **قوله** (عن أبى صالح) فى رواية عبد الواحد بن زياد عن الاعمش ، سمعت أبا صالح يقول سمعت أبا هريرة كما تقدم فى « كتاب الشرب » . **قوله** (ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة) زاد جرير عن الاعمش ، ولا ينظر إليهم ، وسقط من روايته « يوم القيامة » وقد مر فى الشهادات وفى رواية عبد الواحد ، لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ، وسقط من روايته ولا يكلمهم وثبت الجميع لأبى معاوية عن الاعمش عند مسلم على وفق الآية التى فى آل عمران ، وقال : فى آخر الحديث . ثم قرأ هذه الآية (إن الذين

يشترون بعبد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا) يعنى إلى آخر الآية. **قوله** (رجل على فضل ماء بالطريق يمنع منه ابن السبيل) في رواية عبد الواحد «رجل كان له فضل ماء منه من ابن السبيل، والمقصود واحد وان تعابر المفهوم لتلازمهما لانه اذا منعه من الماء فقد منع الماء منه، وقد تقدم الكلام عليه في «كتاب الشرب»، ووقع في رواية أبي معاوية «بالقلا»، وعى المراد بالطريق في هذه الرواية. وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي صالح في الشرب أيضا. ورجل منع فضل ماء فيقول الله تعالى له «اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يداك»، وقد تقدم الكلام عليه في الشرب أيضا، وتقدم شيء من فوائده في «كتاب ترك الحيل». **قوله** (ورجل بايع إماما) في رواية عبد الواحد «إمامه». **قوله** (إن أعطاه ما يريد وفي له) في رواية عبد الواحد «رضا». **قوله** (والالم يف له) في رواية عبد الواحد «سخط». **قوله** (ورجل بايع رجلا) في رواية المستملى والسرخسى «يباع»، بصيغة المضارعة، وفي رواية عبد الواحد «أقام سلعة بعد العصر»، وفي رواية جرير «ورجل ساوم رجلا سلعة بعد العصر». **قوله** (خلف بالله) في رواية عبد الواحد فقال: والله الذى لا إله غيره. **قوله** (لقد أعطى بها كذا وكذا) وقع مضبوطا بضم الهمزة وكسر الطاء على البناء للجھول، وكذا قوله في آخر الحديث «ولم يعط»، بضم أوله وفتح الطاء، وفي بعضها بفتح الهمزة والطاء على البناء للفاعل والضمير للحاف وهو أرجح، ووقع في رواية عبد الواحد بلفظ «لقد أعطى بها»، وفي رواية أبي معاوية: «خلف له بانه لأخذها بكذا»، أى لقد أخذها، وفي رواية عمرو بن دينار عن أبي صالح «لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وضبط بفتح الهمزة والطاء»، وفي بعضها بضم أوله وكسر الطاء، والأول أرجح. **قوله** (فصدقه وأخذها) أى المشتري (ولم يعط بها) أى القدر الذى حلف أنه أعطى عوضها، وفي رواية أبي معاوية «فصدقه»، وهو على غير ذلك. تنبيهان: أحدهما خالف الأعمش في سياق هذا المتن عمرو بن دينار عن أبي صالح فضى في الشرب ويأتى في التوحيد من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة نحو صدر حديث الباب وقال فيه «ورجل على سلعة، الحديث «ورجل منع فضل ماء»، الحديث «ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم»، قال السكرماني ذكر عوض الرجل الثانى وهو المبايع للإمام آخر، وهو الخالف ليقطع مال المسلم وليس ذلك باختلاف، لأن التخصيص بعدد لا ينفى ما زاد عليه انتهى، ويحتمل أن يكون كل من الراويين حفظ مالم يحفظ الآخر، لأن المجتمع من الحديثين أربع خصال، وكل من الحديثين مصدر بثلاثة، فكأنه كان في الأصل أربعة، فاقصر كل من الراويين على واحد ضمه مع الاثنين اللذين توافقا عليهما فصار في رواية كل منهما ثلاثة، ويؤيده ماسيأتى في التنبيه الثانى. ثانيهما: أخرج مسلم هذا الحديث من رواية الأعمش أيضا لكن عن شيخ له آخر بسياق آخر، فذكر من طريق أبي معاوية ووكيع جميعا عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة كصدر حديث الباب، لكن قال: «شيخ زان ومالك كذاب وعائل مستكبر»، والظاهر أن هذا حديث آخر أخرجه من هذا الوجه عن الأعمش فقال عن سليمان بن مسهر، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر عن النبي ﷺ قال «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذى لا يعطى شيئا إلا منه، والمنفق سلعته بالخلف الفاجر، والمسبل لإزاره»، وليس هذا الاختلاف على الأعمش فيه بقادح، لأنها ثلاثة أحاديث عنده بثلاثة طرق، ويجتمع من يجرع هذه الاحاديث تسع خصال ويحتمل أن تبلغ عشرة، لأن المنفق سلعته بالخلف الكاذب، معاير للذى حلف لقد أعطى بها كذا، لأن هذا خاص بمن يكذب في أخبار الشراء، والذى

قبله أعم منه فتكون خصلة أخرى ، قال النووي قيل معنى « لا يكلمهم الله » تكليم من رضا عنه باظهار الرضا بل بكلام يدل على السخط ، وقيل المراد أنه يعرض عنهم ، وقيل لا يكلمهم كلاما يسرهم ، وقيل لا يرسل اليهم الملائكة بانتحية ومعنى لا ينظر اليهم : يعرض عنهم ، ومعنى نظره لعباده : رحمه لهم واطمنه بهم ، ومعنى لا يذكهم : لا يظهرهم من الذنوب وقيل لا ينبي عليهم ، والمراد بآبَن السبيل : المسافر المحتاج الى الماء ، لكن يستثنى منه الحربى والمرتبدا إذا أصرا على الكفر ، فلا يجب بذل الماء لهما ، وخص بعد العصر بالخلف لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار وغير ذلك ، وأما الذى بايع الامام بالصنعة المذكورة فاستحقاقه هذا الوعيد لسكونه غش امام المسلمين ؛ ومن لازم غش الامام غش الرعية لما فيه من التسبب الى اثاره الفتنة ، ولا سيما ان كان ممن يتبع على ذلك ، انتهى ملخصا . وقال الخطابي : خص وقت العصر بتعظيم الائم فيه ، وان كانت اليمين الفاجرة محرمة فى كل وقت ، لان الله عظم شأن هذا الوقت بأن جعل الملائكة تجتمع فيه وهو وقت ختام الاعمال ، والامور بخواتيمها فلنظمت العقوبة فيه لثلاث يقدم عليها تجرؤا ، فان من تجرأ عليها فيه اعتادها فى غيره ، وكان السلف يحلفون بعد العصر ؛ وجاء ذلك فى الحديث أيضا ، وفى الحديث وعيد شديد فى نكث البيعة ، والخروج على الامام لما فى ذلك من تفرق الكلمة ، ولما فى الوفاء من تحصين الفروج والاموال وحقن الدماء ، والاصل فى مبايعة الامام أن يبايعه على أن يعمل بالحق ويقيم الحدود ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، فن جعل مبايعته لمال يعطاه دون ملاحظة المقصود فى الاصل فقد خسر خسرانا مبينا ودخل فى الوعيد المذكور وحق به إن لم يتجاوز الله عنه ، وفيه أن كل عمل لا يقصد به وجه الله وأريد به عرض الدنيا فهو فاسد وصاحبه آثم ، والله الموفق

#### ٤٩ - باب بيعة النساء ، رواه ابن عباس عن النبي ﷺ

٧٢١٣ - **حديث** أبو الهيثم أخبرنا شعيب عن الزهري . ح . وقال اليماني حدثني يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو إدريس الخولاني أنه « سمع عباد بن الصامت يقول : قال لنا رسول الله ﷺ - ونحن فى مجلس - : «نهايمونى على أن لا نشاركوا بالله شيئا ، ولا نمرقوا ، ولا نزنوا ، ولا نقتلوا أولادكم ، ولا تأنوا بهتان فقرنه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا فى معروف . فن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئا فموجب فى الدنيا فهو كفارته ، ومن أصاب من ذلك شيئا فستره الله فأمره إلى الله : إن شاء عاقبه وإن شاء عفا عنه . فبايعناه على ذلك »

٧٢١٤ - **حديث** محمود حدثنا عهد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يبايع للنساء بالكلام بهذه الآية ( لا يشركن بالله شيئا ) قالت : وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة بمسكها »

٧٢١٥ - **حديث** مسدد حدثنا عهد الوارث عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت : بايعنا للنبي

﴿ قَرَأْ عَلَيْنَا ﴾ ( أَنْ لَا بُشْرَكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا ) وَهَنا عَنْ النُّبَيْحَةِ ، قَبَضَتْ امْرَأَةً مِنْ يَدِهَا فَقَالَتْ : فَلَانَةَ أَسْمَدَنِي وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَجْزِيَهَا ، فَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا ، فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ ، فَلَوَقَتْ امْرَأَةً إِلَّا أُمَّ سَلِيمٍ وَأُمَّ الْمَلَاءِ وَابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةً مَعَاذَ ، أَوْ ابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةً مَعَاذَ

قوله ( باب بيعة النساء ) ذكر فيه أربعة أحاديث ، الأول : قوله ( رواه ابن عباس ) كأنه يريد ما تقدم في المعين من طريق الحسن بن مسلم عن طاروس عن ابن عباس شهدت المطر فذكر الحديث وفيه خرج النبي ﷺ كأنى أنظر إليه حين يجلس بيده ، ثم أقبل يشتمهم حتى جاء للنساء معه بلال فقال : ( يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبائعنك ) الآية ثم قال حين فرغ منها : أذن على ذلك ، وقد تقدم فرائده هناك في تفسير الممتحنة . الحديث الثاني : حديث عبادة بن الصامت في مبايعتهم النبي ﷺ على مثل ما في هذه الآية ، وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الإيمان ، أوائل الكتاب ووقع في بعض طرقه عن عبادة قال : أخذ علينا رسول الله ﷺ كما أخذ على النساء أن لا تشرك بالله شيئا ولا تسرق ولا تزني ، الحديث أخرجه مسلم من طريق الأشعث الصنعاني عن عبادة وإلى هذه الطريق أشار في هذه الترجمة قال ابن المذير أدخل حديث عبادة في ترجمة بيعة النساء لأنها وردت في القرآن في حق النساء فعرفت بهن ، ثم استعملت في الرجال ، الحديث الثالث : حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يبائع النساء بالكلام بهذه الآية ( لا يشركن بالله شيئا ) كذا أورده مختصرا وقد أخرجه البزار من طريق عبد الرزاق بسند حديث الباب إلى عائشة قالت : جاءت فاطمة بنت عتبة - أى ابن ربيعة بن عبد شمس أخت هند بنت عتبة - تبائع رسول الله ﷺ فأخذ عليها أن لا تزني ، فوضعت يدها على رأسها حياء ، فقالت لها عائشة : بايعي أيتها المرأة ، فوالله ما بايعناه إلا على هذا قالت : فنعيم اذا ، وقد تقدمت فرائد هذا الحديث في تفسير سورة الممتحنة وفي أول هذا الحديث هناك زيادة غير الزيادة التي ذكرتها هنا من عند البزار . قوله ( قالت ) وما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة إلا امرأة يملكها هذا القدر أفردته النسائي فأخرجه عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق بسند حديث الباب بلفظ لكن مامس وقال : يد امرأة قط ، وكذا أفردته مالك عن الزهري بلفظ ، مامس رسول الله ﷺ بيده امرأة قط ، إلا أن يأخذ عليها فإذا أخذ عليها فأعطته قال : اذهبي فقد بايعتك أخرجه مسلم قال النووي : هذا الاستثناء منقطع وتقدير الكلام مامس يد امرأة قط ولكن يأخذ عليها البيعة . ثم يقول لها اذهبي أخ . قال : وهذا التقدير مصرح به في الرواية الاخرى فلا بد منه انتهى . وقد ذكرت في تفسير الممتحنة من خالف ظاهر ما قالت عائشة ، من اقتصاره في مبايعته ﷺ النساء على الكلام ، وما ورد أنه بايعهن بحائل أن بواسطة بما يغنى عن اعادته ، ويعكر على ما جزم به من التقدير ، وقد يؤخذ من قول أم عطية في الحديث الذي بعده فقبضت امرأة يدها ، أن بيعة النساء كانت أيضا بالأيدي فتخالف ما نقل عن عائشة من هذا الحصر ، وأجيب بما ذكر من الحائل ، ويحتمل أنهم كن يشربن بأيديهن عند المبايعة بلا ماس ، وقد أخرج اسحق بن راهوية بسند حسن عن أسماء بنت يزيد مرفوعا أن لا أصفاح النساء وفي الحديث أن كلام الاجنبية مباح سماعه وأن صوتها ليس بعورة ، ومنع لمس بشرة الاجنبية من غير ضرورة لذلك . الحديث الرابع : قوله ( عن أيوب ) هو السخيتاني و ( حفصة ) هى بنت سيرين أخت محمد والسند كله بصريون ، وتقدم

شرح حديث أم عطية هذا في « كتاب الجنائز » مستوفى ، وفيه تسمية النسوة المذكورات في هذا الحديث ، وتقدم ما يتعلق بالكلام على قولها أسعدتني في تفسير سورة الممتحنة

### ٥٠ - باب من نكث بيعة . وقوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَ اللَّهَ ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ، فَمِيسُوتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

٧٢١٦ - **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** سفيان بن محمد بن المنكدر سمعت جابرًا قال : جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال : يا بني على الإسلام ، فبأية على الإسلام . ثم جاء للفد محمومًا ، فقال : اقلني ، فأبى . فلما ولى قال : المدينة كالبحر كثر تنفي خبثها وتضع طيبها »

قوله ( باب من نكث بيعة ) في رواية الكشميبي ، بيعته ، بزيادة الضمير . وقوله ( وقال الله تعالى ) في رواية غير أبي ذر ، وقوله تعالى ، . قوله ( ان الذين يبايعونك إنما يبايعون الله الآية ) ساق في رواية أبي ذر الى قوله فاتما ينكث على نفسه ، ثم قال الى قوله فميسوته أجرًا عظيمًا ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه حديث جابر في قصة الأعرابي وقد تقدمت الإشارة اليه قريبًا في « باب بيعة الأعراب » ، وورد في الوعيد على نكث البيعة حديث ابن عمر ، لا أعلم غدرا أعظم من أن يبايع رجل على بيع الله ورسوله . ثم ينصب له القتال ، وقد تقدم في أواخر « كتاب الفتن » ، وجاء نحوه عنه مرفوعًا بلنظ ، من أعطى بيعة ثم نكثها لقي الله وليست معه يمينه ، أخرجه الطبراني بسند جيد وفيه حديث أبي هريرة رفعه ، الصلاة كفرًا إلا من ثلاث : الشرك بالله ونكث الصفة ، الحديث . وفيه تفسير نكث الصفة ، أن تعطى رجلًا يبعثك ثم تقتله ، أخرجه أحمد

### ٥١ - باب الاستخلاف

٧٢١٧ - **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا إسماعيل بن بلال عن يحيى بن سعيد قال سمعت القاسم بن محمد قال « قالت عائشة رضي الله عنها : واراأساء ، فقال رسول الله ﷺ : ذلك لو كان وأنا حي فاستغفر لك وأدعوك . فقالت عائشة : وائكأياه ، والله إني لأظنك تحب موتي ، ولو كان ذلك لفلقت آخر يومك معرسمًا ببعض أزواجك . فقال النبي ﷺ : بل أما واراأساء ، لقد همت - أو أردت - أن أرسل إلى أبي بكر وابنه فأهبط أن يقول القائلون أو يقتل المؤمنون ، ثم قلت يا أيُّ الله ويدفع المؤمنين ، أو يدفع الله ويأبى المؤمنين »

٧٢١٨ - **حدثنا** محمد بن يوسف أخبرنا سفيان بن هشام بن عروة عن أبيه ، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قبل لعمرك ألا تستخلف ؟ قال : إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني أبو بكر ، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني رسول الله ﷺ ، فأنشأوا عليه فقال . راغب وراغب ، وددت أني نجوت منها

كفافة لائى ولا على ، لا انحملها حياً وميتاً »

٧٢١٩ - **حدثنا** ابراهيم بن موسى ' أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري ' أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أنه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر - وذلك للذئذ من يوم توفي النبي ﷺ فشهد أبو بكر صامت لا يتكلم قال : كنت أرجو أن يبعث رسول الله ﷺ حتى يدبرنا - يريد بذلك أن يكون آخرهم ، فان بك محمد ﷺ قد مات فان الله تعالى قد جعل بين أظهركم نوراً تهتدون به بما هدى الله محمداً ﷺ ، وإن أبا بكر صاحب رسول الله ﷺ ثاني اثنين ، فانه أولى الناس بأمركم ، فقوموا فبايعوه . وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك في سقيفة بني ساعدة ، وكانت بيعة للعامة على المنبر . قال الزهري عن أنس بن مالك سمعت عمر يقول لأبي بكر يومئذ : اصعد المنبر . فلم يزل به حتى صعد المنبر فبايعه الناس عامة » [ الحديث ٧٢١٩ - طرقة في : ٧٢٦٩ ]

٧٢٢٠ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعيد عن أبيه عن محمد بن جبير بن مطعم « عن أبيه قال : أنت النبي ﷺ امرأة فكلمته في شيء ، فأمرها أن ترجع إليه ، قالت : يا رسول الله أرايت إن جئت ولم أجذك - كأنها زيد الموت - قال : إن لم تعجبني فأتى أبا بكر ،

٧٢٢١ - **حدثنا** مسدد حدثنا يحيى عن سفيان حدثني قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب « عن أبي بكر رضى الله عنه قال لو فد بزاخته : تنبئون أذناب الإبل حتى يرى الله خليفة نبيه ﷺ والمهاجرين أمراً يهذرونكم به »

**قوله** ( باب الاستخلاف ) أى تعيين الخليفة عند موته خليفة بعده ، أو يعين جماعة ليختيروا منهم واحداً ، ذكر فيه خمسة أحاديث : الحديث الأول . **قوله** ( عن يحيى بن سعيد ) هو الأنصارى والسند كله مديون ، وقد تقدم ما يتعلق بالسند في كتاب كفارة المرض ، وتقدم الكثير من فوائد المتن هناك . **قوله** ( فاعهد ) أى أعين القائم بالأمر بعدى ، هذا هو الذى فهمه البخارى فترجم به وإن كان العهد أعم من ذلك ، لكن وقع في رواية عروة عن عائشة بلفظ ادعى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتاباً ، وقال في آخره : « ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، وفي رواية لمسلم ، ادعى لى أبا بكر أكتب كتاباً فأتى أخاف أن يتمنى ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر ، وفي رواية للبخارى ومعاذ الله أن تختلف الناس على أبي بكر ، فهذا يرشد الى أن المراد الخلافة ، وأفرط المطلب فقال : فيه دليل قاطع على خلافة أبي بكر ، والعجب أنه قرر بعد ذلك أنه ثبت أن النبي ﷺ لم يستخلف . الحديث الثانى : **قوله** ( سفيان ) هو الثوري ، ومحمد بن يوسف ، الراوى عنه هو الفريابي . **قوله** ( قيل لعمر ألا تستخلف ) في رواية مسلم من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عمر ، حضرت أبي حين أصيب قالوا استخلف ، وأورد من وجه آخر أن قائل ذلك هو ابن عمر راوى الحديث ، أخرجه من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه



« أن حفصة قالت له : أعلست أن أباك غير مستخلف ؟ قال : خلفت أن أكله في ذلك ، فذكر القصة وأنه قال له : لو كان لك راعى غنم ثم جارك وتركها لرأيت أن قد ضيع ، فرعاية الناس أشد ، وفيه قول عمر في جواب ذلك » أن الله يحفظ دينه . **قوله** ( أن استخلف الخ ) في رواية سالم « أن لا استخلف فإن رسول الله ﷺ لم يستخلف ، وإن استخلف فإن أبا بكر قد استخلف » قال عبد الله « فو الله ما هو إلا أن ذكر رسول الله ﷺ وأبا بكر فعلت أنه لم يعدل برسول الله ﷺ أحدا ، وأنه غير مستخلف » وأخرج ابن سعد من طريق عبد الله بن عبيد الله وأظنه ابن عمير قال : قال أناس لعمر ألا تعهد ؟ قال : أى ذلك أخذ فقد تبين لى أن الفعل والترك وهو مشكل ويزيله أن دليل الترك من فعله ﷺ واضح ، ودليل الفعل يؤخذ من عزمه الذى حكته عائشة في الحديث الذى قبله . وهو لا يعزم إلا على جائز ، فكان عمر قال : أن استخلف فقد عزم ﷺ على الاستخلاف فدل على جوازه وإن أترك فقد ترك فدل على جوازه ، وفهم أبو بكر من عزمه الجواز فاستعمله ، واتفق الناس على قبوله ، قاله ابن المنبر . قلت : والذى يظهر أن عمر رجح عنده الترك ، لأنه الذى وقع منه ﷺ بخلاف العزم وهو يشبه عزمه ﷺ على التمتع في الحج ، وفعله الأفراد فرجح الأفراد . **قوله** ( فأنشروا عليه فقال راغب وراغب ) قال ابن بطال : يحتمل أمرين أحدهما أن الذين أنشروا عليه إما راغب إما راغب منى ، أو المراد الناس راغب في الخلافة وراغب منها ، فإن وليت الراغب فيها خشيت أن لا يعان عليها ، وإن وليت الراغب منها خشيت أن لا يقوم بها . وذكر القاضى عياض توجيهها آخر : أنهما وصفان لعمر أى راغب فيما عند الله ، راغب من عقابه ، فلا أعول على ثنائكم وذلك يشغلنى عن العناية بالاستخلاف عليكم . **قوله** ( وددت أنى نجوت منها ) أى من الخلافة ( كفافا ) بفتح الكاف وتخفيف الفاء أى مكفوفا عن شرها وخيرها . وقد فسر في الحديث بقوله « لا لى ولا على » ، وقد تقدم نحو هذا من قول عمر في مناقبه في مراجعته لأبى موسى فيها عمله بعد النبي ﷺ ، وفي رواية أبى أسامة « لوددت لو أن حظى منها الكفاف » . **قوله** ( لا أتحمّلها حيا وميتا ) في رواية أبى أسامة « أتحمّل أمركم حيا وميتا » وهو استفهام إنكار حذف منه أداته ، وقد بين عذره في ذلك أسكنه لما أثر فيه قول عبد الله بن عمر حيث مثل له أمر الناس بالغنم مع الراعى خص الأمر بالسنة وأمرهم أن يختاروا منهم واحدا ، وإنما خص السنة لأنه اجتمع في كل واحد منهم أمران كونه معدودا في أهل بدر ، ومات النبي ﷺ وهو عنه راض ، وقد صرح بالثاني الحديث الماضى في مناقب عثمان ، وأما الأول فأخرجه ابن سعد من طريق عبد الرحمن ابن أبى عن عمر قال هذا الأمر في أهل بدر ما بق منهم أحد ، ثم في أهل أحد . ثم في كذا ، وليس فيها لطائق ولا لمسلبة الفتح شىء . وهذا مصير منه إلى اعتبار تقديم الأفضل في الخلافة ، قال ابن بطال ما حصله « أن عمر سلك في هذا الأمر مسلكا متوسطا خشية الفتنة » فرأى أن الاستخلاف أضبط لأمر المسلمين ، فجعل الأمر معقودا موقوفا على الستة لئلا يترك الاقتداء بالنبي ﷺ وأبى بكر ، فأخذ من فعل النبي ﷺ طرفا وهو ترك التعيين ، ومن فعل أبى بكر طرفا وهو العقد لأحد السنة وإن لم ينص عليه انتهى ملخصا . قال : وفي هذه القصة دليل على جواز عقد الخلافة من الامام المتولى لغيره بعده . وأن أمره في ذلك جائز على عامة المسلمين لطابق الصحابة ومن معهم على العمل بما عهد أبو بكر لعمر ، وكذا لم يختلفوا في قبول عهد عمر إلى الستة ، قال : وهو شبيه بإيضاء الرجل دلى ولده لكون نظره فيما يصلح أتم من غيره فكذلك الامام ، انتهى .

وفيه رد على من جزم كالطبرى ، وقبله بكر بن أخت عبد الواحد وبعده ابن حزم بأن النبي ﷺ استخلف أبا بكر قال : ووجه جزم عمر بأنه لم يستخلف ، لكن تمسك من خالفه باطباق الناس على تسمية أبي بكر خليفة رسول الله ، واحتج الطبرى أيضا بما أخرجه بسند صحيح من طريق اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم ، رأيت عمر يجلس الناس ويقول اسمعوا خليفة رسول الله ﷺ . قلت : ونظيره ما فى الحديث الخامس من قول أبي بكر « حتى يرى الله خليفة نبيه » ، ورد بأن الصيغة يحتمل أن تكون من مفعول ومن فاعل فلا حجة فيها ، ويترجح كونها من فاعل جزم عمر بأنه لم يستخلف وموافقة ابن عمر له على ذلك ، فعلى هذا فعنى « خليفة رسول الله » الذى خلفه فقام بالأمر بعده فسمى خليفة رسول الله لذلك ، وأن عمر أطلق على أبي بكر خليفة رسول الله ، بمعنى أنه أشار الى ذلك بما تضمنه حديث الباب ، وغيره من الأدلة وإن لم يكن فى شيء منها تصريح لكن مجموعها يؤخذ منه ذلك ، فليس فى ذلك خلاف لما روى ابن عمر عن عمر ، وكذا فيه رد على من زعم من الراوندية أن النبي ﷺ نص على العباس وعلى قول الروافض كلها أنه نص على عليّ . ووجه الرد عليهم لطباق الصحابة على متابعة أبي بكر ثم على طاعته فى مبايعة عمر ، ثم على العمل بعهد عمر فى الشورى ، ولم يدع العباس ولا عليّ أنه ﷺ عهد له بالخلافة ، وقال النووى وغيره : أجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف ، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لانسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره ، وعلى جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين عدد محصور أو غيره ، وأجمعوا على أنه يجب نصب خليفة ، وعلى أن وجوبه بالشرع لا بالعقل ، وخالف بعضهم كالأصم وبعض الخوارج فقالوا : يجب نصب الخليفة . وخالف بعض المعتزلة فقالوا : يجب بالعقل لا بالشرع ، وهما باطلان . أما الأصم فاحتج ببقاء الصحابة بلا خليفة مدة التشاور أيام السقيفة وأيام الشورى بعد موت عمر ، ولا حجة له فى ذلك لأنهم لم يطبقوا على الترك بل كانوا ساعين فى نصب الخليفة ، آخذين فى النظر فيمن يستحق عقدها له ، ويكفى فى الرد على الأصم أنه محجوج باجماع من قبله ، وأما القول الآخر ففساده ظاهر لأن العقل لا مدخل له فى الإيجاب والتحريم ولا التحسين والتفخيخ وإنما يقع ذلك بحسب المادة انتهى ، وفى قول المذكور مدة التشاور أيام السقيفة خدش يظهر من الحديث الذى بعده . وأنهم بايعوا أبا بكر فى أول يوم لتصريحه فيه بأن عمر خطب الغد من يوم توفى النبي ﷺ وذكر أبا بكر فقال « فقوموا فبايعوه » وكانت طائفة منهم قد بايعوه قبل ذلك فى سقيفة بنى ساعدة فلم يكن بين الوفاة النبوية وعقد الخلافة لأبي بكر إلا دون اليوم واليلة . وقد تقدم لإيضاح ذلك فى مناقب أبي بكر رضى الله عنه . الحديث الثالث : قوله ( هشام ) هو ابن يوسف الصنعاني . قوله ( انه سمع خطبة عمر الآخرة حين جلس على المنبر وذلك الغد من يوم توفى النبي ﷺ ) هذا الذى حكاه أنس أنه شاهده وسمعه كان بعد عقد البيعة لأبي بكر فى سقيفة بنى ساعدة كما سبق بسطه وبيانه فى « باب رجم الحبلى من الزنا » وذكر هناك انه بايعه المهاجرون ثم الأنصار فكانهم لما أنهوا الأمر هناك وحصلت المبايعة لأبي بكر جازوا الى المسجد النبوى فنشأغلوا بأمر النبي ﷺ . ثم ذكر عمر لمن لم يحضر عقد البيعة فى سقيفة بنى ساعدة ما وقع هناك ، ثم دعاهم الى مبايعة أبي بكر فبايعه حينئذ من لم يكن حاضرا ، وكل ذلك فى يوم واحد ، ولا يقدح فيه ما وقع فى رواية عقيل عن ابن شهاب عند الاسماعيلي « أن عمر قال : أما بعد ، فاني قات لكم أدمس دفالة » لأنه يحمل على أن خطبته المذكورة كانت فى اليوم الذى مات فيه النبي ﷺ وهو كذلك . وزاد فى هذه الرواية « دلت لكم . أدمس دفالة » وإها لم تكن كما قلت والله ما وجدت الذى قلت

لكم في كتاب الله ولا في عهد عهده رسول الله ﷺ ولكن رجوت أن يعيش ، اخ . **قوله** ( قال ) يعني د عمر ، ( كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا ) ضبطه ابن بطال وغيره بفتح أوله وسكون الدال وضم الموحدة ، أى « يكون آخرنا » قال الخليل : دبرت الشيء : دبرنا اتبعته ، ودبرنى فلان : جاء خلفى . وقد فسره في الخبر بقوله « يريد بذلك أن يكون آخرهم » ووقع في رواية عقيل « ولكن رجوت أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبر أمرنا » وهو بتشديد الموحدة وعلى هذا فيقرأ الذى فى الأصل كذلك ، والمراد بقوله يدبرنا : يدبر أمرنا لكن وقع في رواية عقيل أيضا « حتى يكون رسول الله ﷺ آخرنا » وهذا كله قاله عمر معتذرا عما سبق منه حيث خطب قبل أبى بكر حين مات النبي ﷺ فقال « ان النبي ﷺ لم يمت » وقد سبق ذلك واضحا . **قوله** ( فان يك محمد ﷺ قد مات ) هو بقية كلام عمر ، وزاد في رواية عقيل ، فاختار الله لرسوله الذى يبق على الذى عندهم . **قوله** ( فان الله قد جعل بين أظهركم نورا تهتدون به بماهدى الله محمدا ) معنى « القرآن » ووقع بيانه في رواية معمر عن الزهرى في أوائل الاعتصام بلفظ « وهذا الكتاب الذى هدى الله به رسولكم فخذوا به تهتدوا كما هدى الله به رسول الله ﷺ » ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عند أبى نعيم في المستخرج « وهدى الله به محمدا فاعتصموا به تهتدوا فانما هدى الله محمدا به » وفي رواية عقيل « قد جعل بين أظهركم كتابه الذى هدى به محمدا ﷺ فخذوا به تهتدوا » . **قوله** ( وأن أبى بكر صاحب رسول الله ﷺ الخ ) قال ابن التين قدم الصلبة لشرفها ، ولما كان غيره قد يشاركه فيها عطف عليها ما انفرد به أبو بكر وهو كونه « ثانيا اثنين » وهى أعظم فضائل التى استحق بها أن يكون الخليفة من بعد النبي ﷺ . ولذلك قال « وانه أولى الناس بأمرهم » . **قوله** ( فقوموا فبايعوه وكان طائفة اخ ) فيه إشارة الى بيان السبب في هذه المبايعة ، وانه لأجل من لم يحضر في سقيفة بنى ساعدة . **قوله** ( وكانت بيعة العامة على المنبر ) أى في اليوم المذكور ، وهو صبيحة اليوم الذى بويع فيه في سقيفة بنى ساعدة . **قوله** ( قال الزهرى عن أنس ) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرجه الاسماعيلي مختصرا من طريق عبد الرزاق عن معمر . **قوله** ( سمعت عمر يقول لأبى بكر يومئذ اصعد المنبر ) في رواية عبد الرزاق عن معمر عند الاسماعيلي « لقد رأيت عمر يزجج أبى بكر الى المنبر ازعاجا » **قوله** ( حتى صعد المنبر ) في رواية الكشميني « حتى أصعده المنبر » قال ابن التين : سبب إخراج عمر في ذلك ليشهد أبى بكر من عرفه ومن لم يعرفه ، انتهى . وكان توقف أبى بكر في ذلك من تواضعه وخشيته **قوله** ( فبايعه الناس عامة ) أى كانت البيعة الثانية أعم وأشهر وأكثر من المبايعة التى وقعت في سقيفة بنى ساعدة . وقد تقدمت الإشارة الى بيان ذلك عند شرح أصل بيعة أبى بكر من « كتاب الجذود » الحديث الرابع : حديث جبير بن مطعم الذى فيه « إن لم تجدني ، فأتى أبى بكر » وقد تقدم شرحه في أول مناقب أبى بكر الصديق وسيأتى شيء مما يتعلق به في « كتاب الاعتصام » . الحديث الخامس . **قوله** ( يحيى ) هو القطان ، وسنبان هو الثوري . **قوله** ( عن أبى بكر قال لو فد بزاخته ) أى أنه قال ولفظة « أنه » يحذفونها كثيرا من الخط ، وقد وقع عند الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق قال : جاء وفد بزاخته فذكر القصة « وبزاخته » بضم الموحدة وتخفيف الزاى وبعد الألف خاء معجمة وقع في رواية ابن مهدي المذكورة من أسد وغطفان ، ووقع في رواية أخرى ذكرها ابن بطال ، وهم من طيء وأسد قبيلة كبيرة ينسبون الى أسد بن خزيمة بن مدركة وهم إخوة كنانة بن خزيمة أصل قريش وغطفان قبيلة كبيرة ينسبون الى غطفان بفتح المعجمة ثم المهملة بعدها فاء ، ابن سعد

ابن قيس عيلان بن مضر ، وطىء بفتح الطاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف بعدها أخرى مهموزة وكان هؤلاء القبائل ارتدوا بعد النبي ﷺ واتبعوا طليحة بن خويلد الاسدي ، وكان قد ادعى النبوة بعد النبي ﷺ فأطاعوه لكونه منهم فقاتلهم خالد بن الوليد بعد أن فرغ من مسيلة باليمامة ، فلما غلب عليهم بعثوا وفداهم الى أبي بكر ، وقد ذكر قصتهم الطبري وغيره في أخبار الردة وما وقع من مقاتلة الصحابة لهم في خلافة أبي بكر الصديق ، وذكر أبو عبيد البكري في «معجم الأماكن» أن بزاخة ماء لطىء عن الأصمعي ولبنى أسد عن أبي عمرو يعني الشيباني ، وقال أبو عبيدة هي رملة من وراء النبال ، انتهى . والنبال ، بنون وموحدة خفيفة ثم جيم موضع في طريق الحاج من البصرة . قوله ( يتبعون أذنان الإبل الخ ) كذا ذكر البخاري هذه القطعة من الخبر مختصرة ، وليس غرضه منها الا قول أبي بكر خليفة نبيه ، وقد تقدم التنبيه على ذلك في الحديث الثالث ، وقد أوردها أبو بكر البرقاني في مستخرجه ، وساقها الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، ولفظه الحديث الحادي عشر من أفراد البخاري عن طارق بن شهاب قال «جاء وفد بزاخة من أسد وغطفان الى أبي بكر يسألونه الصلح ، فخيرهم بين الحرب المجلية والسلم الخيرية ، فقالوا : هذه المجلية قد عرفناها فما الخيرية ، قال : نزع منكم الحلقة والسكران ونغنم ما أصبنا منكم ، وتردون علينا ما أصبتم منا وتردون لنا قتلانا ، ويكون قتلاكم في النار ، وتركون أقواما يتبعون أذنان الإبل حتى يرى الله خليفة رسوله والمهاجرين أمراً يعذرونكم به ، فعرض أبو بكر ما قال على القوم ، فقام عمر فقال : قد رأيت رأياً وسنشير عليك ، أما ما ذكرت - فذكر الحكمين الأولين - قال : فنعنم ما ذكرت ، وأما تدون قتلانا ويكون قتلاكم في النار ، فإن قتلانا قاتلت على أمر الله ، وأجورها على الله ليست لها ديات ، قال : فتتابع القوم على ما قال عمر . قال الحميدي : اختصره البخاري فذكر طرفاً منه وهو قوله لهم «يتبعون أذنان الإبل» الى قوله - يعذرونكم به - وأخرجه بطوله البرقاني بالاسناد الذي أخرج البخاري ذلك القدر منه ، انتهى ماخصاً . وذكره ابن بطال من وجه آخر عن سفيان الثوري بهذا السند مطولاً أيضاً لكن قال فيه : «وفد بزاخة وهم من طيء» ، وقال فيه «خطب أبو بكر الناس ، فذكر ما قالوا ، وقال : والباقي سواء ، والمجلة» بضم الميم وسكون الجيم بعدها لام مكسورة ثم تختانية من الجلاء بفتح الجيم وتخفيف اللام مع المد ومعناها : الخروج عن جميع المال . و«الخيرية» ببناء معجمة وزاى بوزن التي قبلها : مأخوذة من الخزي ، ومعناها : القرار على الذل والصغار ، و«الحلقة» بفتح المعجمة وسكون اللام بعدها قاف : السلاح ، و«السكران» بضم الكاف على الصحيح وتخفيف الراء : جميع الخيل . وفائدة نزع ذلك منهم أن لا يبقى لهم شوكة ليأمن الناس من جهتهم ، وقوله «ونغنم ما أصبنا منكم» أي يستمر ذلك لنا غنيمة نقسمها على الفريضة الشرعية ولا نرد عليكم من ذلك شيئاً ، وقوله «وتردون علينا ما أصبتم منا» أي ما انتهبتموه من عسكر المسلمين في حالة الحاربة ، وقوله «تدون» بفتح المثناة وتخفيف الدال المضمومة : أي تحملون الينا دياتهم ، وقوله «قتلاكم في النار» أي لاديات لهم في الدنيا لأنهم ماتوا على شركهم ، فقتلوا بحق فلا دية لهم ، وقوله «وتركون» بضم أوله ، «ويتبعون أذنان الإبل» أي في رعايتها لأنهم إذا نزع من آل الحرب رجعوا أعراباً في البوادي لا عيش لهم إلا ما يعود عليهم من منافع إبلهم ، قال ابن بطال : كانوا ارتدوا ثم تابوا ، فأوفدوا رسلاً الى أبي بكر يعتذرون اليه فأحب أبو بكر أن لا يقضى بينهم إلا بعد المشاورة في أمرهم ، فقال لهم : ارجعوا

واتبعوا أذنان الإبل في الصحارى ، انتهى . والذي يظهر أن المراد بالغاية التي أنظرهم إليها أن تظهر توبتهم وصلاحتهم بحسن إسلامهم

٧٢٢٢، ٧٢٢٣ - **باب - حدثنا محمد بن المنفى حدثنا حنظل حدثنا شعبة عن عبد الملك سمعت جابر**

**ابن سمرة قال : سمعت النبي ﷺ يقول : يكون اثنا عشر أميراً - فقال كلاً لم أسمعهما - فقال أبي : إنه قال كلهم من قريش .**

**قوله ( باب )** كذا للجميع بغير ترجمة وسقط لفظ « باب » من رواية أبي ذر عن الكشميهني والسرخسي ، وهو كالفصل من الذي قبله ، وتعلقه به ظاهر . **قوله ( حدثنا )** في رواية كريمة « حدثني » بالافراد . **قوله ( عن عبد الملك )** في رواية سفيان بن عيينة « عند مسلم عن عبد الملك بن عمير » . **قوله ( يكون اثنا عشر أميراً )** في رواية سفيان بن عيينة المذكورة « لا يزال أمر الناس ما مضى ما وليهم اثنا عشر رجلاً » . **قوله ( فقال كلاً لم أسمعهما )** في رواية سفيان ، ثم تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت على . **قوله ( فقال أبي إنه قال كلهم من قريش )** في رواية سفيان « فسألت أبي ماذا قال رسول الله ﷺ ؟ فقال : كلهم من قريش » ووقع عند أبي داود من طريق الشعبي عن جابر ابن سمرة سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر ولفظه « لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة قال : فكبر الناس وضجوا ، فقال : كلمة خفية . فقلت لأبي : يا أبة ما قال ، فذكره ، وأصله عند مسلم دون قوله « فكبر الناس وضجوا » ووقع عند الطبراني من وجه آخر في آخره : فالتفت فإذا أنا بعمر بن الخطاب وأبي في أناس فأثبتوا إلى الحديث ، وأخرجه مسلم من طريق حصين بن عبد الرحمن عن جابر بن سمرة قال « دخلت مع أبي على النبي ﷺ فذكره بلفظ « ان هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة » وأخرجه من طريق سمالك بن حرب عن جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال الاسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة » ومثله عنده من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة وزاد في رواية عنه « منيعاً » وعرف بهذه الرواية معنى قوله في رواية سفيان « ما مضى ، أي ما مضى أمر الخليفة فيه ، ومعنى قوله « عزيزاً » قويا ومنيعاً بمعناه ، ووقع في حديث أبي جحيفة عند البزار والطبراني نحو حديث جابر بن سمرة بلفظ « لا يزال أمر أمتي صالحاً » وأخرجه أبو داود من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة نحوه قال : وزاد « فلما رجع إلى منزله أتته قريش فقالوا ، ثم يكون ماذا ؟ قال : الهرج ، وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها « ثم رجع إلى منزله فأثبتته فقلت : ثم يكون ماذا ؟ قال الهرج » قال ابن بطال عن المهلب : لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث - يعني بشيء معين - فقوم قالوا يكونون بتوالي إمارتهم ، وقوم قالوا يكونون في زمن واحد ، كلهم يدعى الامارة . قال والذي يغلب على الظن أنه عليه الصلاة والسلام أخبر بأعاجيب تكون بعده من الفتن ، حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً ، قال : ولو أراد غير هذا لقال يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا ، فلما أعراهم من الخبر عرفنا أنه أراد أنهم يكونون في زمن واحد انتهى ، وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة ، وقد عرفت من الروايات التي ذكرتها من عند مسلم وغيره ، أنه ذكر الصفة التي تختص بولايتهم وهو كون الاسلام عزيزاً منيعاً ، وفي الرواية الأخرى صفة أخرى وهو أن كلهم يجتمع عليه الناس ، كما وقع عند أبي داود فانه أخرج هذا الحديث من طريق اسماعيل بن

أبي خالد عن أبيه عن جابر بن سمرة بلفظ : لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة ، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن الأسود بن سعيد عن جابر بن سمرة بلفظ : لا تنصرهم عداوة من عاداهم ، وقد لخص القاضي عياض ذلك فقال : توجه على هذا العدد سؤالان أحدهما أنه يعارضه ظاهر قوله في حديث سفينة يعني الذي أخرجه أصحاب السنن وصححه ابن حبان وغيره : الخلافة بعدى ثلاثون سنة ، ثم تكون ملكا ، لأن الثلاثين سنة لم يكن فيها إلا الخلفاء الأربعة وأيام الحسن بن علي . والثاني أنه ولي الخلافة أكثر من هذا العدد ، قال : والجواب عن الأول أنه أراد في حديث سفينة : خلافة النبوة ، ولم يقيده في حديث جابر بن سمرة بذلك . وعن الثاني أنه لم يقل : لا يلي إلا اثنا عشر ، وإنما قال : يكون ، اثنا عشر ، وقد ولي هذا العدد ولا يمنع ذلك الزيادة عليهم ، قال : وهذا إن جعل اللفظ واقعا على كل من ولي ، وإلا فيحتمل أن يكون المراد من يستحق الخلافة من أئمة العدل ، وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة ، وقد قيل لمنهم يكونون في زمن واحد يفرق الناس عليهم ، وقد وقع في المائة الخامسة في الأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسمى بالخلافة ، ومعهم صاحب مصر والعباسية ببغداد إلى من كان يدعى الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخوارج ، قال ويعضد هذا التأويل قوله في حديث آخر في مسلم : ستكون خلفاء فيكثرون ، قال : ويحتمل أن يكون المراد أن يكون : الاثنا عشر ، في مدة عزة الخلافة وقوة الاسلام واستقامة أموره والاجتماع على من يقوم بالخلافة ، ويؤيده قوله في بعض الطرق : كلهم تجتمع عليه الأمة ، وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس إلى أن اضطرب أمر بني أمية وقعت بينهم الفتنة زمن الوليد بن يزيد ، فالتصفت بينهم إلى أن قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم ، وهذا العدد موجود صحيح إذا اعتبر ، قال : وقد يحتمل وجوها أخرى ، والله أعلم بمراد نبيه انتهى . والاحتمال الذي قبل هذا وهو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كلهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره الملب كما تقدم ، وقد ذكرت وجه الرد عليه ولولم يرد إلا قوله : كلهم يجتمع عليه الناس ، فإن في وجودهم في عصر واحد يوجد عين الاقتراق ، فلا يصح أن يكون المراد ، ويؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن مسعود بسند حسن : أنه سئل كم يملك هذه الأمة من خليفة ؟ ، فقال : سألنا عنها رسول الله ﷺ فقال : اثنا عشر كعدة نقيب بني اسرائيل ، وقال ابن الجوزي : في كشف المشكل ، قد أطلقت البحث عن معنى هذا الحديث وتطلبت مظاهره وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لأن ألفاظه مختلفة ولا أشك أن التخليط فيها من الرواة ، ثم وقع لي فيه شيء وجدت الخطابي بعد ذلك قد أشار إليه ، ثم وجدت كلاما لأبي الحسين ابن المنادي وكلاما لغيره ، فأما الوجه الأول فانه أشار إلى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه . فاجبر عن الولايات الواقعة بعدهم ، فكأنه أشار بذلك إلى عدد الخلفاء من بني أمية ، وكان قوله : لا يزال الدين - أي الولاية - إلى أن يلي اثنا عشر خليفة ، ثم ينتقل إلى صفة أخرى أشد من الأولى ، وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار وعدتهم ثلاثة عشر ، ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير ، لكونهم صحابة ، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته ، أو لأنه كان متغلبا بعد أن اجتمع الناس على عبد الله بن الزبير صحت العدة ، وعند خروج الخلافة من بني أمية وقعت الفتنة العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرت دولة بني العباس فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيرا بينا ، قال : ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود رفعه

« تدور رحى الاسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين ، فان هلكوا فسيل من هلك ، وان يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاما ، زاد الطبراني والخطابي فقالوا : سوى ماضى ؟ قال : نعم . قال الخطابي : رحى الاسلام ، كناية عن الحرب شبهها بالرحى التى تطحن الحب لما يكون فيها من تلف الارواح ، والمراد بالدين فى قوله « يقيم لهم دينهم » الملك ، قال فيثبه أن يكون إشارة الى مدة بنى أمية فى الملك وانتقاله عنهم الى بنى العباس ، فكان ما بين استقرار الملك لبنى أمية وظهور الوهن فيه ، نحو من سبعين سنة . قلت : لكن يعكر عليه أن من استقرار الملك لبنى أمية عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين الى أن زالت دوله بنى أمية فقتل مروان ابن محمد فى أوائل سنة اثنتين وثلاثين ومائة أزيد من تسعين سنة ، ثم نقل عن الخطيب أبى بكر البغدادى قوله « تدور رحى الاسلام » مثل يريد أن هذه المدة إذا انتهت حدث فى الاسلام أمر عظيم يخاف بسببه على أهله الهلاك يقال للأمر اذا تغير واستحال : دارت رحاه ، قال : وفى هذا إشارة الى انتقاض مدة الخلافة ، وقوله « يقيم لهم دينهم » أى ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية الى انتقاض ملك بنى أمية نحو من سبعين ، قال ابن الجوزى : ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الطبرانى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه « اذا ملك اثنا عشر من بنى كعب بن لؤى كان النصف والنقاف الى يوم القيامة » انتهى ، و « النقف » ظهر لى انه بفتح النون وسكون القاف وهو كسر الهامة عن الدماغ ، والنقاف بوزن فعال منه وكنى بذلك عن القتل والقتال ، ويؤيده قوله فى بعض طرق جابر بن سمرة « ثم يكون الهرج » وأما صاحب النهاية فضبطه بالثاء المثلثة بدل النون وفسره بالجد الشديد فى الجصام ، ولم أر فى اللغة تفسيره بذلك بل معناه « الفطنة والحدق » ونحو ذلك وفى قوله « من بنى كعب ابن لؤى » إشارة الى كونهم من قريش ، لأن لؤيا هو ابن غالب بن فهر وفيهم جماع قريش ، وقد يؤخذ منه أن غيرهم يكون من غير قريش ، فتكون فيه إشارة الى القحطاني المقدم ذكره فى « كتاب الفتن » قال : وأما الوجه الثانى فقال أبو الحسين بن المنادى : فى الجزء الذى جمعه فى المهدي يحتمل فى معنى حديث « يكون اثنا عشر خليفة » أن يكون هذا بعد المهدي الذى يخرج فى آخر الزمان فقد وجدت فى « كتاب دانيال » اذا مات المهدي ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر ، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر ؛ ثم يوصى آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر ، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكا ؛ كل واحد منهم امام مهدي ، قال ابن المنادى وفى رواية أبى صالح عن ابن عباس « المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ربعة مشرب بحمرة يفرج الله به عن هذه الأمة كل كرب ، ويصرف بعده كل جور » ، ثم يلى الأمر بعده اثنا عشر رجلا ، ستة من ولد الحسن ، وخمسة من ولد الحسين ، وآخر من غيرهم ؛ ثم يموت فيفسد الزمان ، وعن كعب الأحبار « يكون اثنا عشر مهديا ، ثم ينزل روح الله ، فيقتل الدجال » قال : والوجه الثالث أن المراد وجود اثني عشر خليفة فى جميع مدة الاسلام الى يوم القيامة يعملون بالحق وان لم تتوالى أيامهم » ويؤيده ما أخرجه مسدد فى مسنده الكبير من طريق أبى بحر ، أن أبا الجلد حدثه « أنه لا تهلك هذه الأمة حتى يكون منها اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالمهدي ودين الحق ، منهم رجلان من أهل بيت محمد ، يعيش أحدهما أربعين سنة ، والآخر ثلاثين سنة » وعلى هذا فالمراد بقوله « ثم يكون الهرج » أى الفتن المؤذنة بقيام الساعة ، من خروج الدجال ثم يأجوج ومأجوج ، الى أن تنقضى الدنيا . انتهى كلام ابن الجوزى ملخصا بزيادات يسيرة . والوجهان الأول والآخر قد اشتمل عليهما كلام القاضي عياض ،

فكانه ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشتمل عليها كلامه ، وينتظم من مجمر ما ذكره أوجه ، أرجحها الثالث من أوجه التقاضى لتأييده بقوله في بعض طرق الحديث الصحيحة ، كلهم يجتمع عليه الناس ، وإيضاح ذلك أن المراد بالاجتماع انقيادهم لبيعته ، والذي وقع ان الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي إلى أن وقع أمر الحكيين في صفين ، فسمى معاوية يومئذ بالخلافة ، ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسنة ، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمر بل قتل قبل ذلك ، ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف إلى أن اجتمعوا على عمه الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة : الوليد ثم سليمان ثم يزيد ثم هشام ، وتحلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبد العزيز ، فهؤلاء سبعة بعد الخلفاء الراشدين ، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عمه هشام ، فولى نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه ، وانتشرت الفتن وتغيرت الأحوال من يومئذ ولم يتفق أن يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك ، لأن يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان ، ولما مات يزيد ولي أخوه إبراهيم فطلبه مروان ، ثم ثار على مروان بنوا العباس إلى أن قتل ، ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح ، ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ، ثم ولي أخوه المنصور فطالت مدته ، لكن خرج عنهم المغرب الأقصى باستيلاء المروانيين على الأندلس ، واستمرت في أيديهم متغلبين عليها إلى أن تسبوا بالخلافة بعد ذلك . وانفرط الأمر في جميع أقطار الأرض إلى أن لم يبق من الخلافة إلا الاسم في بعض البلاد ، بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة في جميع أقطار الأرض شرقا وغربا وشمالا ويمينا عما غلب عليه المسلمون ، ولا يتولى أحد في بلد من البلاد كلها الإمارة على شيء منها إلا بأمر الخليفة ، ومن نظر في أخبارهم عرف صحة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله ، ثم يكون الهرج ، يعني القتل الناشئ عن الفتن وقوعا فاشيا يفشو ويستمر ويزداد على مدا الأيام ، وكذا كان والله المستعان . والوجه الذي ذكره ابن المنادى ليس بواضح ، ويعكر عليه ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدفي عن أبيه عن جده رفعه ، سيكون من بعدى خلفاء ، ثم من بعد الخلفاء أمراء ومن بعد الأمراء ملوك ، ومن بعد الملوك جبابرة ، ثم يخرج رجل من أهل بيتي يملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا ثم يؤمر القططحاني فوالذي بعثني بالحق ما هو دونه ، فهذا يرد على ما نقله ابن المنادى من ، كتاب دانيال ، وأما ما ذكره عن أبي صالح فواء حدا ، وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث ، تدور رحى الاسلام ، وحديث الباب ظاهر التكلف ، والتفسير الذي فسره به الخطابي ، ثم الخطيب بعيد ، والذي يظهر أن المراد بقوله ، تدور رحى الاسلام ، أن تدوم على الاستقامة ، وأن ابتداء ذلك من أول البعثة النبوية فيكون انتهاء المدة بقتل عمر في ذى الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة ، فإذا انضم إلى ذلك اثنتا عشرة سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة خمسا وثلاثين سنة وستة أشهر ، فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة الخليفتين بعده خاصة ، ويؤيد حديث حذيفة الماضي قريبا الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر ، فيفتح باب الفتن وكان الأمر على ما ذكر ، وأما قوله في بقية الحديث ، فإن يهلكوا فسيل من هلك ، وإن لم يبق لهم دينهم يقيم سبعين سنة ، فيكون المراد بذلك انقضاء أعمارهم ، وتكون المدة سبعين سنة إذا جعل ابتداءها من أول سنة ثلاثين عند انقضاء ست سنين من خلافة عثمان ، فإن ابتداء الطعن فيه إلى أن آل الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين مضت من خلافته ،



وعند انقضاء السبعين لم يبق من الصحابة أحد ، فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا الحديث ، ولا تمرض فيه لما يتعلق باثني عشر خليفة ، وعلى تقدير ذلك فالأولى أن يحمل قوله « يكون بعدى اثنا عشر خليفة » على حقيقة البعديّة ، فإن جميع من ولي الخلافة من العديدين إلى عمر بن عبد العزيز أربعة عشر نفساً ، منهم اثنان لم تصح ولايتهما ولم تطل مدتهما وهما : معاوية بن يزيد ومروان بن الحكم ، والباقون اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبر عليه السلام ، وكانت وفاة عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة ، وتغيرت الأحوال بعده ، وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون ، ولا يقدح في ذلك قوله « يجتمع عليهم الناس » لأنه يحمل على الأكثر الأغلب ، لأن هذه الصفة لم تنفد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن الزبير مع صحة ولايتهما ، والحكم بأن من خالفهما لم يثبت استحقاقه إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم . وكانت الأمور في غالب أزمّة هؤلاء الاثني عشر منتظمة وإن وجد في بعض مدتهم خلاف ذلك ، فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر والله أعلم ، وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث « تدور رحى الاسلام لخمس وثلاثين أو ست وثلاثين » . انتقال أمر الخلافة إلى بني أمية ، وذلك أن قيام معاوية عن عليّ بصفين حتى وقع التحكيم هو مبدأ مشاركة بني أمية ، ثم استمر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة ، فكان أول ما ظهرت دعاء بن العباس بخراسان سنة ست ومائة وساق ذلك بعبارة طويلة عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها : دعواه أن قسمة الحكمين كانت في أواخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار ، فإما كانت بعد وقعة صفين بعد أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قدمته أولى بأن يحمل الحديث عليه ، والله أعلم

## ٥٢ - باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة

وقد أخرج عمرُ أختَ أبي بكر حين ناحت

٧٢٢٤ - حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : والذي نفسي بيده ، لقد هممتُ أن أمرَ بحطبٍ مُحْتَطَبٍ ، ثم أمرَ بالصلاة فبُؤذِنَ لها ، ثم أمرَ رجلاً فيؤمُّ الناسَ ، ثم أخافُ إلى رجالٍ فأحرِّقَ عليهم بُيُوتَهُمْ . والذي نفسي بيده ، لو يعلمُ أحدُهم أنه يحرقُ سمعنا أو مرامين حسنتين لشَهِدَ العشاءَ . قال محمد بن يوسف قال بونس قال محمد بن سليمان قال أبو عبد الله . مرّة : بين ظلف للشاة من اللحم ، مثل مناة وميضاة ، الميم مخفوضة

قوله ( باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة ، وقد أخرج عمر أخت أبي بكر حين ناحت ) تقدمت هذه الترجمة والأثر المعلق فيها والحديث في كتاب الأشخاص ، وقال فيه « المعاصي » بدل « أهل الريب » وساق الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة وتقدم شرحه مستوفى في أوائل باب « صلاة الجماعة » وقوله في

آخر الباب قال محمد بن يوسف . قال يونس ، قال محمد بن سليمان ، قال أبو عبد الله « مرماة ما بين ظلف الشاة من اللحم ، مثل منساة وميضاة الميم مخفوضة وقد تقدم شرح « المرماة » هناك ومحمد بن يوسف هذا هو الفربري راوى « الصحيح » عن البخارى ، ويونس هو ابن (١) ومحمد بن سليمان هو أبو أحمد الفارسى راوى « التاريخ الكبير » عن البخارى ، وقد نزل الفربري في هذا التفسير درجتين ، فانه أدخل بينه وبين شيخه البخارى رجلين ، أحدهما عن الآخر وثبت هذا التفسير في رواية أبي ذر عن المستمل وحده وقوله « مثل منساة وميضاة » أما منساة بالوزن الذى ذكره بغير همز فهي قراءة أبي عمرو ونافع في قوله تعالى ﴿ تَأْكُلْ مِنْسَأَتَهُ ﴾ ، وقال الشاعر :

إذا دببت على المنساة من هرم فقد تباعد عنك اللهور والغزل

أنشده أبو عبيدة ثم قال : وبمضهم يهزها فيقول : منسأته . قلت : وهى قراءة الباقيين بهمزة مفتوحة إلا ابن ذكوان فسكن الهمزة ، وفيها قرأت آخر فى الشراذ ، والمنساة : اسم آله من أنسا الشئ . إذا أخره ، وقوله الميم مخفوضة أى فى كل من المنساة والبيضاة . وفى « الميضاة » اللغات المذكورة

٥٣ - باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه

٧٢٢٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُسْكَيرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُبَيْرٍ أَنَّ ابْنَ كَعْبٍ بَنَ مَالِكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ كَعْبٍ بَنَ مَالِكَ - وَكَانَ قَائِدَ كَعْبٍ مِنْ بَنِيهِ حِينَ هَمِيَ - قَالَ « سَمِعْتُ كَعْبَ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ لَمَّا تَخَلَّفَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - فَذَكَرَ حَدِيثَهُ - وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُسْلِمِينَ عَنْ كَلَامِنَا ، فَلَمَّئِذَا عَلَيَ ذَلِكَ خَمْسِينَ لَيْلَةً ، وَأَذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَوْبَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا »

قوله ( باب هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية من الكلام معه والزيارة ونحوه ، فى رواية أبى أحمد الجرجاني « المحبوس » بدل المجرمين ، وكذا ذكر ابن التين والاسماعيلي وهو أوجه لأن المحبوس قد لا يتحقق عصيانه والأول يكون من عظم العام على الخاص ، وهو المطابق لحديث الباب ظاهرا وذكر فيه طرفا من حديث كعب ابن مالك فى قصة تخلّفه عن تبوك وتوبته وقد تقدم شرحها مستوفى فى أواخر « كتاب المغازى » بحمد الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

م - ٢٨ ج ١٣ • فتح الباری

وَقَالَ: لَوْ كَانَ هُنْدَى أَحَدُ ذَهَبٍ لَأَحْبَبْتُ أَنْ لَا يَأْنِي عَلَى ثَلَاثٍ وَهُنْدَى مِنْهُ دِينَارٌ، لَيْسَ شَيْءٌ أَرْصَدُهُ فِي دَيْنٍ قَلَى أَجْدُ مِنْ يَقْبَلُهُ»

قوله (باب تمنى الخير) هذه الترجمة أعم من التي قبلها لأن تمنى الشهادة في سبيل الله تعالى من جملة الخير، وأشار بذلك إلى أن التني المطبوب لا ينحصر في طلب الشهادة وقوله «وقول النبي ﷺ لو كان لي أحد ذهباً» أسنده في الباب بلفظ «لو كان عندي»، واللفظ المطبوع وصله في الرقاق بلفظ «لو كان لي مثل أحد ذهباً»، وقوله في الموصول «وعندي منه دينار ليس شيء أَرْصَدُهُ فِي دَيْنٍ عَلَى أَجْدُ مِنْ يَقْبَلُهُ» وكذا وقع، وذكر الصغاني أن الصواب «ليس شيئاً» بالنصب وقال عياض: في هذا إيمان نظر، والصواب تقديم «أجد من يقبله» وتأخير «ليس» وما بعدها، وقد اعترض الاسماعيلي فقال هذا لا يشبه التني، وغفل عن قوله في سياق رواية همام عن أبي هريرة «لأحببت» فانها بمعنى وددت، وقد جرت عادة البخاري أن يترجم ببعض ما ورد من طرق بعض الحديث المذكور، وتقدم شرح الحديث ممتوفى في كتاب الرقاق، وتقدم كلام ابن مالك في ذلك هناك

### ٣ - باب قول النبي ﷺ «لو استقبلت من أمري ما استقبلت»

٧٢٢٩ - حَرْشَانُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا أَهْبْتُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سَقَتْ الْهَدْيُ وَلَحَلَّتْ مَعَ النَّاسِ حِينَ حَلُّوا»

٧٢٣٠ - حَرْشَانُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَمْرِو حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءٍ «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا بَدَأَ بِالْحَجِّ وَقَدِمْنَا مَكَّةَ لِأَرْبَعِ خَوَانٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَطُوفَ بِالْبَيْتِ

وَبِالضُّعْفِ وَالْمَرْوَةِ وَأَنْ نَجْمِلَهَا عِمْرَةً، وَلَنَحْلُ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ مَعِ أَحَدٍ مَنَا هَدْيٌ فَغَدَرَ الَّذِي

بِالْحِجَّةِ وَطَلَعَهُ. وَجَاءَ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ مَعَهُ الْهَدْيُ فَقَالَ: أَهَلَّتْ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَنْتَ طَلَعْتَ إِلَى

رَمِيٍّ وَذَكَرُ أَحَدِنَا يَقَطُرُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ؛ وَلَوْلَا

أَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَحَلَّتْ. قَالَ وَلَقِيَهُ سَرَاقَةٌ وَهُوَ يَرِي سَجْرَةَ الْعَقَبَةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا هَذِهِ خَاصَةٌ؟ قَالَ:

لَا، بَلْ لِأَبَدٍ. قَالَ وَكَانَتْ عَائِشَةُ قَدِمَتْ مَعَهُ مَكَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَنْسُكَ لِلنَّاسِكَ كُلِّهَا

غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا تَطُوفُ وَلَا تَهْلِي حَتَّى تَطْهَرَا، فَلَمَّا نَزَلُوا الْبَطْحَاءَ قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ طَلَعْتَ بِحِجَّةٍ

وَعِمْرَةٍ وَأَنْتَ طَلَعْتَ بِحِجَّةٍ؟ قَالَ نَمَّ أَمْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ لِلصَّدِيقِ أَنْ يَنْطَاقَ مَعَهَا إِلَى الْقَنَمِيمِ فَاعْتَمَرَتْ عِمْرَةً

فِي ذِي الْحِجَّةِ بَعْدَ أَيَّامِ الْحَجِّ»

قوله (باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استقبلت) ذكر فيه حديث عائشة بلفظه وبعده «ما سقت

الهدى» وقد مضى من وجه آخر أم من هذا في كتاب الحج، ثم ذكر بعده حديث جابر وفيه «إني لو استقبلت

من أمرى ما استدبرت ، ما أهديت ، وحبيب في السند هو ابن أبي قريبة واسمه زيد وقيل غير ذلك وهو المعروف بالعلم ، وتقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب الحج ، وقد وقع فيه دلو ، مجردة عن النبي ومدة بة بالنبي حيث جاء فيه دلو أن استقبلت ، وقال بعده دلولاً أن من الهدى لآحلات ، وسيأتى ما قبل فيهما بعد أربعة أبواب

#### ٤ - باب قوله ﷺ « ليت كذا وكذا »

٧٢٣١ - **عز** خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال حدثني يحيى بن سعيد سمعتُ عبد الله بن عامر

ابن ربيعة قال : قالت عائشة : أرق النبي ﷺ ذات ليلة قال : ليت رجلاً صالحاً من أصحابي يحررني الليلة ، إذ سمعنا صوت السلاح ، قال : من هذا ؟ قال سعدٌ يا رسول الله جئتُ أحرثُك ، فنام النبي ﷺ حتى سبنا فخطبه . قال أبو عبد الله : « وقالت عائشة قال بلال :

الآيت شعري هل أبيتن ليلةً بوادٍ وحولي إذخرت وجليلُ

فأخبرت النبي ﷺ ،

قوله ( باب قول النبي ﷺ ليت كذا وكذا ) ليت حرف من حروف التخي يتعلق بالمستحيل غالباً وبالممكن قليلاً ، ومنه حديث الباب فإن كلا من الحراسة والمبيت بالمكان الذي تمناه قد وجد . قوله ( أرق ) بفتح أوله وكسر الراء أى دهر ، وزنه ومعناه وقد تقدم بيانه في باب الحراسة في الغزو مع شرحه ، وقوله د من هذا ؟ قيل سعد ، في رواية الكشميني « قال سعد ، وهو أولى فقد تقدم في الجهاد بالفظ » فقال أنا سعد بن أبي وقاص ، ويستفاد منه تعيينه . تنبيه : ذكرت في باب الحراسة ، من كتاب الجهاد ، ما أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن شقيق و عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يحرس حتى نزلت : والله يعصمك من الناس ، وهو يقتضى أنه لم يحرس بعد ذلك بناء على سبق نزول الآية لكن ورد في عدة أخبار أنه حرس في بدر وفي أحد وفي الخندق وفي رجوعه من خيبر وفي وادى القرى وفي عمرة القنينة وفي حنين ، فكان الآية نزلت متراخية عن وقعة حنين ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير من حديث أبي سعيد ، كان العباس فيمن يحرس النبي ﷺ فلما نزلت هذه الآية ترك ، والعباس إنما لازمه بعد فتح مكة ، فيحمل على أنها نزلت بعد حنين ، وحديث حراسته ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث سهل بن الحنفلية أن أنس بن أبي مرثد حرس النبي ﷺ تلك الليلة وتبع بعضهم أسماء من حرس النبي ﷺ فجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبو أيوب وذكوان بن عبد القيس والأدراع السلمي وابن الأدراع واسمه محجن ويقال سلمة وعباد بن بشر والعباس وأبو ربحانة وليس كل واحد من هؤلاء في الوقائع التي تقدم ذكرها حرس النبي ﷺ وحده . بل ذكر في مطلق الحرس فامكن أن يكون خاصاً به كأبي أيوب حين بنائه بصفية بعد الرجوع من خيبر وأمكن أن يكون حرس أهل تلك الغزوة كأنس بن أبي مرثد ، والعلـم عند الله تعالى . قوله ( وقالت عائشة قال بلال : ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة ، الخ ) هذا حديث آخر تقدم موصولاً بتأمله في مقدم النبي ﷺ من كتاب الهجرة ، وموضع الدلالة منه قولها فأخبرت النبي ﷺ ولذلك اقتصر من الحديث عليها والذي في الرواية الموصولة قالت عائشة : لجئت النبي ﷺ فأخبرته

### ٥ - باب تمنى القرآن والعلم

٧٢٣٢ - **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة **حدثنا** جرير عن الأعشى عن أبي صالح « من أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . لا تحاسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله القرآن ، فهو يتلوه آناء الليل والنهار يقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لعلت كما يفعل . ورجل آتاه الله مالا ينفقه في حقه فيقول : لو أوتيت مثل ما أوتي هذا لعلت كما يفعل » . **حدثنا** قتيبة **حدثنا** جرير بهذا

**قوله** ( باب تمنى القرآن والعلم ) ذكر فيه حديث أبي هريرة لا تحاسد إلا في اثنين ، وهو ظاهر في تمنى القرآن وأضاف العلم اليه بطريق الالتحاق به في الحكم ، وقد تقدم في العلم من وجه آخر عن الأعشى وتقدم شرحه مستوفى في « كتاب العلم » ، وقوله هذا فهو يتلوه آناء الليل ، وقع في رواية الكشميني « من آناء الليل ، بزيادة » من ، **قوله** ( يقول لو أوتيت ) كذا فيه بحذف القائل وظاهره أنه الذي أوتي القرآن وليس كذلك بل هو السامع وأفصح به في الرواية التي في فضائل القرآن ، وانظروا ، فمعها جار له فقال : ليتني أوتيت الخ ، ولفظ هذه الرواية أدخل في التمني لكنه جرى على عادته في الإشارة

٦ - **باب** ما يكره من التمني ( ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله ، إن الله كان بكل شيء عليما )

٧٢٣٣ - **حدثنا** الحسن بن الربيع **حدثنا** أبو الأحوص عن عاصم عن أنس قال « قال أنس رضي الله عنه . لولا أني سمعت النبي ﷺ يقول لا تمنوا الموت لتبليت »

٧٢٣٤ - **حدثنا** محمد **حدثنا** عبدة عن ابن أبي خالصة عن فيس قال « أنينا خباب بن الارت نموده وقد اكتبوا سببا فقال . لولا أن رسول الله ﷺ سها أن ندعوا بالموت لدهوت به »

٧٢٣٥ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام بن يوسف أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي عبيد - اسمه سعد بن عبيد مولى عبد الرحمن بن أزهر - أن رسول الله ﷺ قال « لا تمنى أحدكم الموت إما محسنا فله زياد ، وإما مسننا فله استغفار »

**قوله** ( باب ما يكره من التمني ) قال ابن عطية : يجوز تمنى ما لا يتعلق بالغير أي ما يباح وعلى هذا فالتمنى عن التمني مخصوص بما يكون داعية إلى الحسد والتباغض وعلى هذا يحمل قول الشافعي « لولا أنا نأثم بالتمني لتمنينا أن يكون كذا » ولم يرد أن كل التمني يحصل به الإثم . **قوله** ( ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض - إلى قوله - إن الله كان بكل شيء عليما ) كذا لابي ذر وساق في رواية كريمة الآية كلها ، ذكر فيه ثلاثة أحاديث كلها في الزجر عن تمنى الموت . وفي مناسبتها الآية غموض ، إلا إن كان أراد أن المسكروه من التمني هو جنس ما دللت عليه الآية وما دل

عليه الحديث ، وحاصل ما في الآية الزجر عن الحسد ، وحاصل ما في الحديث الحث على الصبر ، لأن تمنى الموت غالباً ينشأ عن وقوع أمر يختار الذي يقع به الموت على الحياة ، فإذا نهى عن تمنى الموت كأن أمر بالصبر على ما نزل به ، ويجمع الحديث والآية الحث على الرضا بالقضاء والتسليم لأمر الله تعالى . ووقع في حديث أنس من طريق ثابت عنه في « باب تمنى المريض الموت من كتاب المرضى » بعد النهي عن تمنى الموت ؛ فإن كان لابد فاعلاً فليقل . اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي ، الحديث ولا يرد على ذلك مشروعية الدعاء بالعافية مثلاً ، لأن الدعاء بتحصيل الأمور الآخروية يتضمن الإيمان بالغيب مع ما فيه من إظهار الافتقار إلى الله تعالى والتذلل له والاحتياج والمسكنة بين يديه ، والدعاء بتحصيل الأمور الدنيوية لاحتياج الداعي إليها فقد تكون قدرت له أن دعا بها فكل من الأسباب والمسببات مقدر ، وهذا كله بخلاف الدعاء بالموت فليست فيه مصلحة ظاهرة بل فيه مفسدة . وهي طلب إزالة نعمة الحياة وما يترتب عليها من الفوائد ، لا سيما لمن يكون مؤمناً ، فإن استمرار الإيمان من أفضل الأعمال ، والله أعلم . وقوله في الحديث الأول « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول وقد سمع من أنس ، وربما أدخل بينهما واسطة كهذا ، ووقع عند مسلم في هذا الحديث من رواية عبد الواحد بن زياد عن عاصم عن النضر بن أنس قال قال أنس ، وأنس يومئذ حي ، فذكره . وقوله « لا تمتنوا » بفتح أوله وثانيه وثالثه مشدداً وهي على حذف إحدى النامين ، وثبتت في رواية الكشميني « لا تمتنوا » وزاد في رواية ثابت المذكورة عن أنس « لا يمتن أحدكم الموت لضر نزل به » الحديث . وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وأورد نحوه من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس في « كتاب الدعوات » و « محمد » في الحديث الثاني هو ابن سلام و « عبدة » هو ابن سليمان و « ابن أبي خالد » هو اسماعيل و « قيس » هو ابن أبي حازم ، والسند كله كوفيون إلا شيخ البخاري وقد مضى الكلام عليه في « كتاب المرضى » وقوله في الرواية الثالثة عن الزهري كذا لهشام بن يوسف عن معمر ، وقال عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة أخرجه مسلم والطريقان محفوظان لمعمر ، وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وتابعه فيه عن الزهري ، شعيب وابن أبي حفصة ويونس بن يزيد ، وقوله « عن أبي عبيد » هو سعد بن عبيد مولى ابن أزهري وقد أخرجه النسائي والإسماعيلي من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري فقال : عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . **الحسن** قال النسائي أن الأول هو الصواب ، **قوله** ( لا يمتن ) كذا للأكثر بلفظ النفي ، والمراد به النهي أو هو للنهي وأشبهت الفتحة ، ووقع في رواية الكشميني « لا يمتن » بزيادة نون التأكيد ، ووقع في رواية همام المشار إليها لا يمتن أحدكم الموت ، ولا يدع به قبل أن يأتيه ، فجمع في النهي عن ذلك بين القصد والنطق ، وفي قوله « قبل أن يأتيه » إشارة إلى الزجر عن كراهيته إذا حضر لئلا يدخل فيمن كره لقاء الله تعالى ، وإلى ذلك الإشارة بقوله **عليه السلام** عند حضور أجله « اللهم ألحقني بالرفيق الأعلى » وكلامه **عليه السلام** بعد ما خير بين البقاء في الدنيا والموت فاختر ما عند الله ، وقد خطب بذلك وفهمه عنه أبو بكر الصديق كما تقدم بيانه في المناقب ، وحكمة النهي عن ذلك أن في طلب الموت قبل حلوله نوع اعتراض ومراعاة للقدر وإن كانت الآجال لا تريد ولا تنقص ، فإن تمنى الموت لا يؤثر في زيادتها ولا نقصها ، ولسكنه أمر قد غيب عنه ، وقد تقدم في « كتاب الفتن » ما يدل على ذم ذلك في حديث أبي هريرة « لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يقول يا ليتني مكانه » وليس به الدين إلا البلاء « وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في ، باب

تمنى المريض الموت من كتاب المرضى، قال النووي في الحديث التصريح بكراهة تمنى الموت لضر نزل به من فاقة أو محنة بعدو ونحوه من مشاق الدنيا، فإما إذا خاف ضررا أو فتنة في دينه فلا كراهة فيه لمفهوم هذا الحديث، وقد فعله خلائق من السلف لذلك وفيه أن من خالف فلم يصبر على الضر وتمنى الموت لضر نزل به فليقتل الدعاء المذكور. قلت: ظاهر الحديث المنع مطلقا والاعتصام على الدعاء مطلقا، لكن الذي قاله الشيخ لا بأس به لمن وقع منه التمني ليكون عونا له على ترك التمني. قوله (إما محسنا فلعله يزداد وإما مسيئا فلعله يستعقب) كذا لهم بالنصب فيهما وهو على تقدير عامل نصب نحو يكون، ووقع في رواية أحمد عن عبد الرزاق بالرفع فيهما، وكذا في رواية إبراهيم بن سعد المذكورة وهي واضحة، وقوله «يستعقب» أي يسترضى الله بالاقلاع والاستغفار والاستعتاب طلب الإعتاب والهمزة للإزالة أي يطلب إزالة العتاب، عاتبه: لامه، وأعتبه: أزال عتابه: قال الكرماني وهو بما جاء على غير القياس إذ الاستعمال إنما ينبغي من الثلاثي لا من المزيد فيه انتهى، وظاهر الحديث انحصار حال المكلف في هاتين الحالتين، وبقي قسم ثالث وهو أن يكون خطأ فيستمر على ذلك أو يزيد إحسانا أو يزيد إساءة أو يكون محسنا فيقتل مسيئا أو يسكون مسيئا فيزداد إساءة، والجواب أن ذلك خرج مخرج الغالب لأن غالب حال المؤمنين ذلك، ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها الصحابة، وقد تقدم بيان ذلك مبسوطا مع شرحه هناك، وقد سطر لي في معنى الحديث أن فيه إشارة إلى تضييق المحسن بإحسانه وتحذير المسيء من إساءته، فكأنه يقول: من كان محسنا فليترك تمنى الموت وليستمر على إحسانه والازدياد منه، ومن كان مسيئا فليترك تمنى الموت وليقطع عن الإساءة لئلا يموت على إساءته فيكون على خطر، وأما من عدا ذلك ممن تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين إذ لا انفكاك عن أحدهما والله أعلم. تنبيه: أورد البخاري في «كتاب الأدب» في هذه الترجمة حديث أبي هريرة رفعه «إذا تمنى أحدكم فلا ينظر ما يتمنى فإنه لا يدري ما يعطى وهو عنده» من رواية عمر بن أبي سلة عن أبي سلة عن أبي هريرة وليس على شرطه فلم يعرج عليه في الصحيح

#### ٧ - باب قول الرجل «لولا الله ما اهتدينا»

٧٢٣٦ - حدثنا عبد الله بن أبي عيسى عن شعبة عن حماد بن عمار عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: كان النبي ﷺ ينقل معنا القراب يوم الأحزاب، ولقد رأيته وأرى القراب بياضا بطنا - يقول: لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلحنا، فأمر أن سكتة علينا، إن الألى - وربما قال: إن الملا - قد بقوا علينا، إذا أرادوا فتنة أبينا أبيتنا برفع بها صوته»

قوله (باب قول الرجل) كذا للأكثر وللمستمل والسرخسي «قول النبي ﷺ» . قوله (لولا أنت ما اهتدينا) إشارة إلى رواية مختصرة أوردها في «باب حفر الخندق» في أوائل الجهاد من وجه آخر عن شعبة بلفظ كان النبي ﷺ ينقل ويقول «لولا أنت ما اهتدينا» وأورده في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة أتم سياقا وقوله هنا «لولا أنت ما اهتدينا» وفي بعضها «لولا الله» هكذا وقع بخذف بعض الجزء الأول ويسمى «الحرم» بالخاء المعجمة والراء الساكنة، وتقدم في «غزوة الخندق» من وجه آخر عن شعبة بلفظ «والله لولا الله ما اهتدينا»



وهو موافق للفظ الترجمة ؛ ومن وجه آخر عن أبي اسحق د اللهم لولا أنت ما اهتدينا ، وفي أول هذا الجزء زيادة سبب خفيف وهو د الحزم ، بالزاي ، وتقدمت الإشارة الى هذا في د كتاب الأدب ، والرواية الوسطى سالمة من الحزم والحزم معا . وقوله هنا د ان الآلى ، وربما قال د ان الملاق قد بغوا علينا ، تقدم في غزوة الخندق د ان الآلى قد بغوا علينا ، ولم يتردد د الآلى ، بهمزة مضمومة غير ممدودة واللام بعدها مفتوحة وهى بمعنى د الذين ، وانما يترن بلفظ الذين فكان أحد الرواة ذكرها بالمعنى ، ومضى في الجهاد من وجه آخر عن أبي اسحق بلفظ إن العدا ، وهو غير موزون أيضاً ولو كان الاعادى ، لا ترن ، وعند النسائي من وجه آخر عن سلمة بن الأكوع د والمشركون قد بغوا علينا ، وهذا موزون ، ذكره في رجز عامر بن الأكوع ، وتقدم شرحه مستوفى في د غزوة خيبر . **قوله** ( قبل ذلك ولقد رأيته وارى التراب ) بسكون الالف وفتح الراء بلفظ الفعل الماضى من الموارد ، أى د غطى ، وزنه ومعناه كذا للجميع إلا للكشمينى فوقع في روايته د وان التراب لموار ، **قوله** ( بياض بطنه ) كذا للجميع إلا للكشمينى فقال د بياض ابطيه ، تنسية الإبط ووقع في الرواية التى في المغازى حتى د اغبر بطنه ، وفي الرواية الأخرى د رأيته ينقل من تراب الخندق ، حتى وارى عنى التراب جلدة بطنه ، فسمعتة يرتجز بكلمات ابن رواحة ، يعنى عبد الله الشاعر الانصارى الصحابى المشهور ، وقد تقدم في د غزوة خيبر أنه من شعر عامر بن الأكوع ، وذكرت وجه الجمع بينهما هناك وما فى الآيات المذكورة من زحاف وتوجيه . وتقدم ما يتعلق بحكم الشعر انشاداً وانشاء فى حق النبي ﷺ وفى حق من دونه فى أواخر د كتاب الأدب ، بحمد الله تعالى ، قال ابن بطلال د لولا ، عند العرب يمنع بها الشيء لوجود غيره تقول د لولا زيد ما صرت اليك ، أى كان مصيرى اليك من أجل زيد وكذلك د لولا الله ما اهتدينا ، أى كانت هدايتنا من قبل الله تعالى وقال الراغب لوقوع غيره ، ويلزم خبره الحذف ويستغنى بجوابه عن الخبر د قال ، ونجى . بمعنى د هلا ، نحو د لولا أرسلت الينا رسولا ، ومثله د لوما ، بالميم بدل اللام وقال ابن هشام د لولا ، نجى . على ثلاثة أوجه ، أحدها : أن تدخل على جملة لتربط امتناع الثانية بوجود الاولى نحو د لولا زيد لا كرهتك ، أى لولا وجوده ، وأما حديث د لولا أن أشق ، فالتقدير د لولا مخافة أن أشق ، لأمرت أمر ايجاب وإلا لا ، **كس** معناها ، اذ الممتنع المشقة ؛ والموجود الامر . والوجه الثانى : انها نجى . للحض ، وهو طلب بحث وازعاج د للعرض ، وهو طلب بلين وأدب ، فتختص بالمضارع نحو ( لولا تستغفرون الله ) والوجه الثالث : انها نجى . للتوبيخ والتندم ، فتختص بالماضى نحو ( لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء ) أى د هلا ، انتهى ، وذكر أبو عبيد الهروى فى الغريبين أنها نجى . بمعنى د لم لا ، وجعل منه قوله تعالى ( فلولا كانت قرية آمنت ) والجمهور انها من القسم الثالث وموقع الحديث من الترجمة أن هذه الصيغة إذا علق بها القول الحق ، لا يمنع بخلاف ما لو علق بها ما ليس بحق ، كن يفعل شيئاً فيقع فى محذور فيقول : لولا فعلت كذا ما كان كذا ، فلو حقق لعلم أن الذى قدره الله لابد من وقوعه ، سواء فعل أم ترك فقولها واعتقاد معناها يقضى الى التكذيب بالقدر

## ٨ - باب كراهية معنى لفة العذر . ورواه الأئمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ

٧٢٣٧ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** معاوية بن عمرو **حدثنا** أبو إسحاق عن موسى بن عقبة عن سالم

أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عَمْرِ بْنِ هَبْدٍ اللَّهُ وَكَانَ كَاتِبًا لَهُ قَالَ « كَتَبَ إِلَيْهِ هَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى فَقَرَأَتْهُ قَالَا فِيهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ »

قَوْلُهُ ( باب كراهية تمنى لقاء العدو ) تقدم في آواخر الجهاد ، باب لا تتمنوا لقاء العدو ، وتقدم هناك توجيهه مع جواز تمنى الشهادة ، وطريق الجمع بينهما لأن ظاهرهما التعارض ، لأن تمنى الشهادة محبوب ، فكيف ينهى عن تمنى لقاء العدو وهو يفضى إلى المحبوب ؟ وحاصل الجواب أن حصول الشهادة أخص من اللقاء لِمَا كَانَ تَحْصِيلُ الشَّهَادَةِ مَعَ نَصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَدَوَامِ عِزِّهِ بِكُسْرَةِ الْكُفَّارِ ، وَاللِّقَاءُ قَدْ يَفْضِي إِلَى عَكْسِ ذَلِكَ فَهِيَ عَنْ تَمَنِّيهِ وَلَا يَنَاقِي ذَلِكَ تَمَنِّيَ الشَّهَادَةِ ، أَوْ لَعَلَّ الْكَرَاهِيَةَ مَخْتَصَةٌ بِمَنْ يَثِقُ بِقُوَّتِهِ وَيَعْجَبُ بِنَفْسِهِ وَغَوَّ ذَلِكَ . قَوْلُهُ ( ورواه الأعرج عن أبي هريرة ) علقه في الجهاد لأبي عامر وهو العقدي عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الأعرج ، وقد ذكرت هناك من وصله ثم ذكرت حديث عبد الله بن أبي أوفى موصولا مختصراً ، وتقدم هناك موصولاً تاماً في « كتاب الجهاد » .

#### ٩ - باب ما يجوز من اللغو ، وقوله تعالى ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾

٧٢٣٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَبْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْنَادِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَمْرِو قَالَ « ذَكَرَ ابْنُ

عَبَّاسٍ الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ : أُمِّي لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَوْ كُنْتُ رَاجِعاً أَمْرَةً مِنْ غَيْرِ بَيْتَةٍ ؟ قَالَ : لَا ، تِلْكَ أَمْرَةٌ أَهْلَتْ »

٧٢٣٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَبْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرِو حَدَّثَنَا عَطَاءُ قَالَ « أُنْتَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِالْعِشَاءِ ، فَخَرَجَ عَمْرُ

فَقَالَ : لِلصَّلَاةِ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ، رَقَدَ النِّسَاءُ وَالْهَبْيَانِ ، فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقَطُرُ يَقُولُ : لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي - أَوْ عَلَى النَّاسِ . وَقَالَ سَفْيَانُ أَيْضاً : عَلَى أُمِّي - لِأَمْرِهِمْ بِالصَّلَاةِ هَذِهِ السَّاعَةَ » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخَرَ النَّبِيُّ ﷺ هَذِهِ الصَّلَاةَ ، فَجَاءَ عَمْرُ فَقَالَ : بِأَرْسُولِ اللَّهِ رَقَدَ النِّسَاءُ وَالْوَلَدَانِ ، فَخَرَجَ وَهُوَ يَمْسَحُ الْمَاءَ مِنْ رَشْقِهِ يَقُولُ : إِنَّهُ الْوَقْتُ ، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي ... » . وَقَالَ عَمْرُو : حَدَّثَنَا عَطَاءُ لَيْسَ فِيهِ ابْنُ عَبَّاسٍ أَمَّا عَمْرُو فَقَالَ « رَأْسُهُ يَقَطُرُ » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ « يَمْسَحُ الْمَاءَ مِنْ رَشْقِهِ » . وَقَالَ عَمْرُو « لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي » . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ « إِنَّهُ الْوَقْتُ ، لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي » . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرُو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

٧٢٤٠ - حَدَّثَنَا بِحْبُ بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا الْبَيْتُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ هَبْدِ الرَّحَنِ « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّي لِأَمْرِهِمْ بِالصَّوَاكِ »

٧٢٤١ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا هَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ ثَابِتٍ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قال : واصل النبي ﷺ آخر الشهر وواصل أناس من الناس ، فبلغ النبي ﷺ فقال : لو مدني الشهر لواصلت وصالاً يدع المتصدقون تعمقهم ، إني لست مثلكم ، إني أظن يطعمني ربي ويسقيني . تابعه سليمان بن النخعة  
عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ

٧٢٤٢ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شعيب عن الزهري . ح . وقال القتيبي حدثني عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب أن سعيد بن المسيب أخبره أن أبا هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن الوصال ، قالوا فأنك تواصل ، قال : أيكم مثلي ؟ إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فلما أبا أن ينتموا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال فقال : لو تأخر تر دتكم . كالمسكل لم ،

٧٢٤٣ - **حدثنا** مسدد حدثنا أبو الأخوص حدثنا أمثث عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت : سألت النبي ﷺ عن الجدر أمن البيت هو ؟ قال : نعم . قلت : فما بالهم لم يدخلوه في البيت ؟ قال : إن قومك قصرت بهم البقرة . قالت : فما شأن بابي صرفتم ؟ قال : فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدنل الجدر في البيت وأن ألق بابي في الأرض .

٧٢٤٤ - **حدثنا** أبو ليان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ، ولو سلك الناس وادياً وسلك الأنصار وادياً - أو شعباً - أسلك وادياً الأنصار ، أو شعب الأنصار .

٧٢٤٥ - **حدثنا** موسى حدثنا وهيب عن عمرو بن يحيى عن عباد بن ثمير عن عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ قال : لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ، ولو سلك الناس وادياً أو شعباً أسلك وادياً الأنصار وشعبها . تابعه أبو القتياب عن أنس عن النبي ﷺ في الشعب

قوله ( باب ما يجوز من اللغو ) قال القاضي عياض يريد ما يجوز من قول الراضى بقضاء الله لو كان كذا لكان كذا ، فادخل على « لو » الألف واللام التي للعهد وذلك غير جائز عند أهل العربية ، لأن لو حرف وهما لا يدخلان على الحروف ، وكذا وقع عند بعض رواة مسلم « إياك واللغو فان اللغو من الشيطان » والمحفوظ « إياك ولو فان لو » بغير ألف ولا م فيهما ، قل : ووقع لبعض الشعراء تشديد واو « لو » وذلك لضرورة الشعر انتهى . وقال صاحب المطالع : لما أقامها مقام الاسم صرفها فصارت عنده كالندم والتنى ، وقال صاحب النهاية : الأصل لو ساكنة الواو ، وهي حرف من حروف المعاني ، يتمتع بها الشيء لامتناع غيره غالباً ، فلما سمي بها زيد فيها فلما أراد إعرابها أتى فيها

بالتعريف ليكون علامة لذلك ، ومن ثم شدد الواو وقد سمع بالتشديد منونا قال الشاعر :

ألام على لو ولو كنت عالما بأدبار لو لم تفتنى أوامله

وقال آخر : ليت شعري وأين منى ليت ان ليثا وان لوا عشاء

وقال آخر : حاولت لوا فقلت لها ان لوا ذاك أعيانا

وقال ابن مالك اذا نسب الى حرف أو غيره حكم هو للفظه دون معناه ، جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما يقتضيه العامل ، وإن كانت على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت اسما ضعف ثانيهما ، فن ثم قيل في « لولو » وفي « في » ، وقال ابن مالك : أيضا الاداة التي حكم لها بالاسمية في هذا الاستعمال إن أولت بكلمة ، منع صرفها إلا إن كانت ثلاثية ساكنة الوسط فيجوز صرفها وإن أولت بلفظ ، صرفت قولاً واحداً . قلت : ووقع في بعض النسخ المعتمدة من رواية أبي زر عن مشايخه ما يجوز من أن لو لجعل أصلاً « أن لو » بهزة مفتوحة بعدها نون ساكنة ثم حرف لو فادغمت النون في اللام وسهلت همزة أن فصارت تشبه أداة التعريف . وذكر الكرماني أن في بعض النسخ ما يجوز من لو بغير ألف ولام ولا تشديد على الأصل ، والتقدير ما يجوز من قول « لو ثم رأيت » ، في شرح ابن التين ، كذلك فاعله من اصلاح بعض الرواة لكونه لم يعرف وجهه ، وإلا فالنسخ المعتمدة من الصحيح وشروحه متواردة على الأول ، وقال السبكي السكبر « لو » انما لا تدخلها الألف ولا اللام اذا بقيت على الحرفية ، أما اذا سمى بها فهي من جملة الحروف التي سمعت التسمية بها من حروف الهجاء وحروف المعاني ومن شواهد قوله :

وقدما أهلكته لو كثيراً وقبل اليوم عاجلها قدار

فأضاف إليها واوا أخرى وأدغمها وجعلها فاعلاً ، وحكى سيدييه أن بعض العرب يهز لو أى سواء كانت باقية على حرفيتها أو سمى بها ، وأما حديث « إياك ولو فان لو تفتح عمل الشيطان » فلا يلزم من جعلها اسم « ان » ، أن تكون خرجت عن الحرفية بل هو اخبار لفظي يقع في الاسم والفعل والحرف ؛ كقولهم حرف عن ثنائي ، وحرف الى ثلاثي هو اخبار عن اللفظ على سبيل الحكاية ، وأما اذا أضيف إليها الألف واللام فانها تصير اسماً أو تكون اخباراً عن المعنى المسمى بذلك اللفظ . قال ابن بطال « لو » تدل عند العرب على امتناع الشيء لامتناع غيره تقول « لو جاءني زيد لأكرمتك » معناه اني امتنعت من اكرامك لامتناع بحبي زيد ، وعلى هذا جرى أكثر المتقدمين . وقال سيدييه « لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أى يقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره فلم يقع وانما عبر بقوله : لما كان سيقع دون قوله : لما لم يقع مع أنه أخصر ، لأن « كان » للماضي و « لو » للامتناع و « لما » للرجوع و « السين » للتوقع ، وقال بعضهم : هي لمجرد الربط في الماضي مثل « إن » في المستقبل وقد تجيء بمعنى ان الشرطية نحو « ولأمة مؤمنة خير من مشركه ولو أعجبتمكم » أى « وان أعجبتمكم » وترد للتقليل ، نحو « التمس ولو خاتماً من حديد » ، قاله صاحب المطالع وتبعه ابن هشام الخضرأوى ، ومثل « فانتقوا النار ولو بشق تمرة » وتبعه ابن السمعاني في القواطع ، ومثل بقوله « ولو بظائف محرق » وهو أبلغ في التقليل ، وترد للعرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » وللحض نحو « لو فعلت كذا » بمعنى افعل ، والأول طلب بأدب ولين ، والثاني طلب

بقوة وشدة ، وذكر ابن التين عن الداودي أنها تأتي بمعنى « هاجم » ومثل بقوله ﴿ لو شئت لاتخذت عليه أجرا ﴾ وتعقب بأنه تفسير معنى لأن اللفظ لا يساعده ، وتأتي بمعنى « التنى » نحو ﴿ فلو أن لنا كرة ﴾ أى فليت لنا ، ولهذا نصب فتسكون فى جوابها كما انتصب فأفوز فى جواب ليت ، واختلفوا هل هى الامتناعية أشربت معنى التنى أو المصدرية أو قسم برأسه ، رجح الأخير ابن مالك ولا يعكر عليه ورودها مع فعل التنى ، لأن محل مجيئها للتنى أن لا يصحبها فعل التنى ، قال القاضى شهاب الدين الحنوفى لو الشرطية لتعلق الثانى بالاول فى الماضى ، فتدل على انتفاء الاول اذ لو كان ثابتا للزم ثبوت الثانى لانها لثبوت الثانى على تقدير الاول ، ففى كان الاول لازما للثانى دل على امتناع الثانى لامتناع الاول ضرورة انتفاء المزموم ، وان لم يكن الاول لازما للثانى لم يدل الا على مجرد الشرط وقال التفنازى قد تستعمل للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود دائما فى قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط بما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ، ويكون نقيض ذلك الشرط المثبت أولى باستلزامه ذلك الجزاء ، فيلزم وجود استمرار الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه نحو « لو لم تكن تكرمنى لاثنى عليك » فاذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى انتهى . ومن أمثلة ذلك الشعرية قول المعرى « لو اختصرتم من الاحسان زرتكم » البيت فإن الاحسان يستدعى استدامة الزيارة لا تركها لكنه أراد المبالغة فى وصف الممدوح بالكرم ، ووصف نفسه بالعجز عن شكره . قوله ( وقوله تعالى لو أن لى بكم قوة ) قال ابن بطال : جواب « لو » محذوف كأنه قال « دللت بينكم وبين ما جئتم له من الفساد » قال : وحذفه أبلغ لانه يحصر بالنفى ضروب المنع ، وانما أراد لو ط عليه السلام العدة من الرجال ، والا فهو يعلم أن له من الله ركنا شديدا ؛ ولكنه جرى على الحكم الظاهر ، قال وتضمنت الآية البيان عما يوجهه حال المؤمن إذا رأى منكرا لا يقدر على إزالته ، أنه يتحسر على فقد المعين على دفعه ، ويتمنى وجوده حرصا على طاعة ربه وجزعا من استمرار معصيته ، ومن ثم وجب أن يشكر بلسانه ثم بقلبه إذا لم يطق الدفع انتهى . والحديث الذى ذكره السبكي هو الذى رمز اليه البخارى بقوله ما يجوز من اللوفان فيه إشارة الى أنها فى الأصل ، لا يجوز إلا ما استثنى ، وهو مخرج عند النسائى وابن ماجه والطحاوى من طريق محمد بن عجلان عن الأعرج عن أبى هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ، وفى كل خير . أحرص على ما ينفعك ، ولا تعجز فان غلبك أمر فقل قدر الله وما شاء الله ، وإياك واللوفان اللو فتفتح عمل الشيطان ، لفظ ابن ماجه ولفظ النسائى قال : قال رسول الله ﷺ والباقي سواء إلا أنه قال « وما شاء وإياك واللوف » وأخرجه الطبرى من هذا الوجه بلفظ « أحرص » الخ ولم يذكر ما قبله . وقال « فان أصابك شيء فلا تقل لو أنى فعلت كذا وكذا ، ولكن قدر الله وما شاء فعل ، فان لو مفتاح الشيطان » وأخرجه النسائى والطبرى من طريق فضيل بن سليمان عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج أبا الزناد ، ولفظه « مؤمن قوى خير وأحب » وفيه « فقل قدر الله وما شاء صنع » قال النسائى فضيل بن سليمان ليس بقوى ، وأخرجه النسائى والطحاوى من طريق عبد الله بن المبارك عن ابن عجلان فأدخل بينه وبين الأعرج ربيعة بن عثمان ولفظ النسائى كالاول ، لكن قال « وأفضل » وقال « وما شاء صنع » وأخرجه من وجه آخر عن ابن المبارك عن ربيعة قال : سمعته من ربيعة وحفظى له عن ابن عجلان عن ربيعة ، وكذا أخرجه الطحاوى وقال : دلسه ابن عجلان عن الأعرج وانما سمعه من ربيعة ثم رواه الثلاثة أيضا من طريق عبد

الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان ، فقال : عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج بدل محمد بن عجلان ولفظ النساء ، وفي كل خير ، وفيه ، أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ، وإذا أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، وهذه الطريق أصح طرق هذا الحديث ، وقد أخرجها مسلم من طريق عبد الله بن إدريس أيضا ، واقتصر عليها ولم يخرج بقية الطرق من أجل الاختلاف على ابن عجلان في سنده ، ويحتمل أن يكون ربيعة سمعه من ابن حبان ومن ابن عجلان ، فإن ابن المبارك حافظ كابن إدريس ، وليس في هذه الرواية لفظ ، اللو ، بالتشديد . قال الطبري طريق الجمع بين هذا النبي وبين ما ورد من الأحاديث الدالة على الجواز ، أن النبي مخصوص بالجزم بالفعل الذي لم يقع ، فالمعنى : لا تقل شيء لم يقع لو أن ، فعلت كذا لوقع قاضيا بتحم ذلك غير مضمّر في نفسك شرط مشيئة الله تعالى ، وما ورد من قول ، لو ، محمول على ما إذا كان قائله موقفا بالشرط المذكور وهو أنه لا يقع شيء إلا بمشيئة الله وإرادته ، وهو كقول أبي بكر في الغار ، لو أن أحدهم رفع قدمه لأبصرنا ، فجزم بذلك مع يقينه أن الله قادر على أن يصرف أبصارهم عنها بمعنى أو غيره ، لكن جرى على حكم العادة الظاهرة وهو موقن بأنهم لو رفعوا أقدامهم لم يصروها إلا بمشيئة الله تعالى ، انتهى ملخصا . وقال عياض الذي يفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من الأحاديث أنه يجوز استعمال ، لو ولولا ، فيما يكون للاستقبال بما فعله لوجود غيره وهو من باب لو لكونه لم يدخل في الباب إلا ما هو للاستقبال ، وما هو حق صحيح متيقن ، بخلاف الماضي والمنقضى أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق . قال : والنبي إنما هو حيث قاله معتقدا ذلك حتما وأنه لو فعل ذلك لم يصبه ما أصابه قطعا ، فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى ، وأنه لولا أن الله أراد ذلك ما وقع فليس من هذا قال والذي عندي في معنى الحديث أن النبي على ظاهره وعمومه لكنه نبي تنزيه ، ويدل عليه قوله ، فإن لو تفتح عمل الشيطان ، أي يلقى في القلب معارضة القدر فيوسوس به الشيطان ، وتعقبه النووي بأنه جاء من استعمال لو في الماضي مثل قوله ، لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما أهديت ، فالظاهر أن النبي عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه ، وأما من قاله تأسفا على ما فات من طاعة الله أو ما هو متعذر عليه منه ونحو هذا فلا بأس به ، وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث ، وقال القرطبي في ، المفهم ، المراد من الحديث الذي أخرجه مسلم أن الذي يتعين بعد وقوع المقدور التسليم لأمر الله والرضى بما قدر والاعراض عن الالتمات لما فات ، فانه إذا فكر فيما فاته من ذلك فقال لو أني فعلت كذا لكان كذا ، جاءته وسواس الشيطان فلا تزال به حتى يفضى إلى الخسران ، فيعارض بتوهم التدبير سابق المقادير ، وهذا هو عمل الشيطان المنهى عن تعاطي أسبابه بقوله ، فلا تقل لو فإن لو تفتح عمل الشيطان ، وليس المراد ترك النطق بلو مطلقا إذ قد نطق النبي ﷺ بها في عدة أحاديث ، ولكن محل النبي عن إطلاقها إنما هو فيما إذا أطلقت معارضة للقدر ، مع اعتقاد أن ذلك المانع لو ارتفع لوقع خلاف المقدور ، لا ما إذا أخبر بالمانع على جهة أن يتعلق به فائدة في المستقبل فإن مثل هذا لا يختلف في جواز إطلاقه ، وليس فيه فتح لعمل الشيطان ولا ما يفضى إلى تحريم . وذكر المصنف في هذا الباب تسعة أحاديث في بعضها النطق بلو وفي بعضها بلولا فن الأول الحديث الأول والثالث والسادس والثامن والتاسع ومن الثاني : الرابع والخامس والسادس الحديث الأول : حديث القاسم بن محمد قال ذكر ابن عباس المتلاعنين ، الحديث وقد تقدم ثمرحه مستوفى في ، كتاب اللعان ، والمراد منه قوله ﷺ ، لو كنت

راجعا أحداً بغير بينة ، الحديث . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا علي ) هو ابن عبد الله بن المديني وسفيان ، هو ابن عيينة ود عمرو ، هو ابن دينار وعطاء ، هو ابن أبي رباح . قوله ( أعم النبي ﷺ ) تقدم شرح المثنى في كتاب الصلاة ، مستوفى وهو من رواية عمرو عن عطاء مرسل ، ومن رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مسند ، كما بينه سفيان وهو لقائل : قال ابن جريج عن عطاء الخ ، وهو موصول بالسند المذكور وليس بمعلق ، وسيأتي الحميدى له في مسنده أوضح من سياق علي بن المديني ، فانه أخرجه عن سفيان قال : حدثنا عمرو عن عطاء ، قال سفيان وحدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ، فساق الحديث ثم قال الحميدى : كان سفيان ربما حدث بهذا الحديث عن عمرو وابن جريج فأدرجه عن ابن عباس ، فإذا ذكر فيه الخبر فقال : حدثنا أو سمعت أخبر بهذا يعنى عن عمرو عن عطاء مرسل وعن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موصولا . قلت : وقد رواه عليّ هنا بالمنعنة ومع ذلك فصله فلم يدرجه ، وزاد فيه تفصيل سياق المثنى عنهما أيضا حيث قال أما عمرو فقال «رأسه يقطر» وقال ابن جريج : يمسح الماء عن شقه ، الخ ، وقوله : «قال ابراهيم بن المنذر الخ يريد أن محمد بن مسلم وهو الطائفي رواه عن عمرو ، وهو ابن دينار عن عطاء موصولا بذكر ابن عباس فيه ، وهو مخالف لتصریح سفيان بن عيينة عن عمرو بأن حديثه عن عطاء ليس فيه ابن عباس فهذا يعد من أوهام الطائفي ، وهو موصوف بسوء الحفظ وقد وصل حديثه الاسماعيلي من وجهين عنه هكذا ، وذكر أن من جملة من حدث به عن سفيان مدرجا كما قال الحميدى : عبد الأعلى بن حماد وأحمد بن عبدة الضبي وأبو خيثمة ، وان عبدة بن عبد الرحمن وعمار ابن الحسن ورواه عن سفيان فاقصرا على طريق عمرو وذكرنا فيه ابن عباس فوهما في ذلك أشد من وهم عبد الأعلى . وان ابن أبي عمر رواه في موضعين عن ابن عيينة مفصلا على الصواب . قلت : وكذلك أخرجه النسائي عن محمد بن منصور عن سفيان مفصلا . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك» ، هكذا ذكره مختصرا من رواية جعفر بن ربيعة وهو المصرى ، عن عبد الرحمن وهو الأعرج ، ونسبه الاسماعيلي في رواية شبيب بن الليث عن أبيه ولم يزد على ما هناك ؛ فدل على أن هذا القدر هو الذى وقع في هذه الطريق . وقد أوردته المزرى في الاطراف ، فزاد فيه «عند كل صلاة» ولم أر هذه الزيادة في هذه الطريق عند أحد من أخرجها وانما ثبتت عند البخارى في رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج ، أوردته في كتاب الجمعة ، ونسبه المزرى الى الصلاة بغير قيد الجمعة وهو مما يتعقب عليه أيضا ، وعند فيه مع بدل «عند» وثبت عند مسلم بلفظ عند من رواية سفيان بن عيينة عن أبي الزناد ، وقد تقدم الكلام على هذا المثنى مستوفى هناك والله الحمد . تنبيه : وقع هنا في نسخة الصغاني : تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس . وهو خطأ . والصواب ما وقع عند غيره ذكر هذا عقب حديث أنس المذكور عقبه . الحديث الرابع : حديث أنس «في النهي عن الوصال» ذكر من طريق حميد وهو الطويل عن ثابت عن أنس ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله «تابعه سليمان بن المغيرة عن ثابت» وهو موصول من طريق أبي التضرع عن سليمان بن المغيرة ، ووقع لنا بعلو في مسند عبد بن حميد ، ووقع هذا التعليق في رواية كريمة سابقا على حديث حميد عن أنس فصار كأنه طريق أخرى معلقة لحديث «لولا أن أشق» وهو غلط فاحش ، والصواب ثبوته هنا كما وقع في رواية الباقرين ، الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في المعنى وفيه «فما أبدا أن يذوها واسل بهم» ، الحديث . وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، أيضا .

وقوله في السند وقال الليث ، حدثني عبد الرحمن بن خالد ، يعني ابن مسافر الفهمي أمير مصر وطريقه المذكورة وصلها الدارقطني في بعض فوائده من طريق أبي صالح عنه . الحديث السادس : حديث عائشة في الجدر بفتح الجيم وسكون الدال والمراد الحجر بكسر المهملة وسكون الجيم وقد تقدم شرحه في « كتاب الحج » ، مستوفى . والمراد منه هنا « ولولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية وأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت » ، كذا وقع محذوف الجواب وتقديره « افعلت » . الحديث السابع : حديث أبي هريرة « لولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار » ، الحديث وفيه « ولو سلك الناس وادياً أو شعباً » ، وقد تقدم شرحه في غزوة حنين عند شرح حديث عبد الله بن زيد المذكور هنا بعده ، وهو الحديث الثامن . الحديث التاسع : حديث أنس في بعض ذلك أورده مختصراً معلقاً قائلاً تابعه أبو التياح عن أنس في الشعب ؛ يعني في قوله « لو سلك الناس وادياً أو شعباً لسلكت وادى الانصار أو شعبهم » ، وقد تقدم موصولاً في غزوة حنين أيضاً بعد حديث عبد الله بن زيد المشار إليه مع الكلام عليه ، وتقدم شيء من ذلك في مناقب الانصار والله الحمد . قال السبكي الكبير مقصود البخاري بالترجمة وأحاديثها ان النطق بلولا يكره على الاطلاق ، وإنما يكره في شيء مخصوص يؤخذ ذلك من قوله « من اللو » ، فأشار إلى التبويض ، وورودها في الأحاديث الصحيحة ولذا قال الطحاوي بعد ذكر حديث « وإياك واللو » ، دل قول الله تعالى لنيه أن يقول ﴿ ولو كنت أعلم الغيب ﴾ وقوله ﷺ « لو استقبلت من أمري ما استدبرت » ، وقوله في الحديث الآخر « ورجل يقول لو أن الله آتاني مثل ما آتَى فلاناً لعلت مثل ما عمل » ، على أن « لو » ليست مكروهة في كل الاشياء ودل قوله تعالى عن المنافقين ﴿ لو كان لنا من الأمر شيء ﴾ ورده عليهم بقوله ﴿ لو كنتم في بيوتكم ﴾ على ما يباح من ذلك قال « ووجدنا العرب تزم اللو وتحذر منه ، فتقول احذر اللو وإياك ولو » ، يريدون قوله « لو علمت أن هذا خير لعلته » ، وفي حديث سلمان « الايمان بالقدر : أن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك » ، ولا تقولن لشيء « أصابك لو فعلت كذا » ، أي لسكان كذا . قال السبكي : وقد تأملت اقتران قوله « احرص على ما ينفعك » ، بقوله « وإياك واللو » ، فوجدت الإشارة إلى محل لو المذمومة وهي نوعان : أحدهما في الحال مادام فعل الخير ممكناً فلا يترك لأجل فقد شيء آخر ، فلا تقول « لو أن كذا كان موجوداً لفعلت كذا » ، مع قدرته على فعله ولو لم يوجد ذلك ، بل يفعل الخير ويحرص على عدم فوائده والثاني من فاته أمر من أمور الدنيا فلا يشغل نفسه بالتملف عليه لما في ذلك من الاعتراض على المقادير وتعجيل تحسر لا يغني شيئاً ويشغل به عن استدراك ما لعله يحمدي ، فالذم راجع فيما يؤل في الحال إلى التفريط وفيما يؤل في الماضي إلى الاعتراض على القدر وهو أقبح من الأول ، فإن انضم إليه الكذب فهو أقبح ، مثل قول المنافقين ﴿ لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ وقولهم ﴿ لو نعلم قتالا لاتبعناكم ﴾ وكذا قولهم ﴿ لو أطاعونا ما قتلوا ﴾ ثم قال وكل ما في القرآن من لو التي من كلام الله تعالى كقوله تعالى ﴿ قل لو كنتم في بيوتكم ﴾ ، ﴿ ولو كنتم في بروج مشيدة ﴾ ونحوهما فهو صحيح لأنه تعالى عالم به ، وأما التي للربط فليس الكلام فيها ولا المصدرية إلا أن كان متعلقاً بمذموم كقوله تعالى ﴿ ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كمارا ﴾ لأن الذي ودوه وقع خلافه . انتهى ملخصاً



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٥ - كتاب أخبار الآحاد

١ - باب ما جاء في إجازة خبر الواحد للصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام .  
وقول الله تعالى ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ . ويُسمى الرجل طائفة لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلَا ﴾ فلو اقتتل رجلان دخلاً في معنى الآية . وقوله تعالى ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ قَاسِقٌ بَنِيًا فَنَبِيُّنَا ﴾ . وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد فان سها أحد منهم رُدَّ إلى اللسنة

٧٢٤٦ - **حدثنا محمد بن الثني** حدثنا **عبد الوهاب** حدثنا **أيوب** عن **أبي قلابة** حدثنا **مالك بن الحويرث** قال : أتينا النبي ﷺ ونحن شعبة متقاربون ، فأقمنا عنده عشرين ليلة ، وكان رسول الله ﷺ رفيقاً ، فلما ظن أنا قد استهيننا أهلنا - أو قد اشتقنا - سألنا عن تركنا بعدنا فأخبرناهُ قال : ارجعوا إلى أهليكم فأخبروا فيهم وعلموم ومروم - وذكر - أنباء أحفظها ولا أحفظها - وصلوا كما رأيتوني أصلي ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم ،

٧٢٤٧ - **حدثنا مسدد** عن **يحيى** عن **الثني** عن **أبي عثمان** « عن **ابن مسعود** قال : قال رسول الله ﷺ لا يضمن أحدكم أذن بلال من مسحور فانه يؤذن - أو قال ينادي - بليل ليرجع فأؤمكم ويؤبى فأممكم ، وليس للفجر أن يهول هكذا وجمع يحيى كفوهِ - حتى يقول هكذا ، ومدَّ يحيى إصبعيه السبابتين »

٧٢٤٨ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا **عبد العزيز بن مسلم** حدثنا **عبد الله بن دينار** قال « سمعتُ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : إن بلالاً ينادي بليل ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم »

٧٢٤٩ - **حدثنا حنص بن عمر** حدثنا **شعبة** عن **الحكم** عن **ابراهيم** عن **علقمة** « عن **عبد الله** قال : صلى بنا النبي ﷺ الظهر خمساً فقل : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذاك ؟ قالوا : صابت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم

٧٢٥٠ - **حدثنا إسماعيل** حدثني **مالك** عن **أيوب** عن **محمد** « عن **أبي هريرة** أن رسول الله ﷺ

انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت ؟ فقال : أصدق ذو اليمين ؟ فقال الناس نعم ، فقام رسول الله ﷺ ففعل ركعتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر ثم سجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع ثم كبر فسجد مثل سجوده ثم رفع »

٧٢٥١ - **حدثنا** اسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال : بينا للناس يؤم في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الآية قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة »

٧٢٥٢ - **حدثنا** يحيى **حدثنا** وكيع عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء قال : لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ، وكان يحب أن يؤجه إلى الكعبة ، فأزل الله تعالى ﴿ قد نرى قلبك وجهك في السماء فاثمولى بك قبلة ترضاها ﴾ فوجه نحو الكعبة ، وصلى معه رجل للمعصر ثم خرج فرأى على قوم من الأنصار فقال هو بشهد أنه صلى مع النبي ﷺ وأنه قد وجه إلى الكعبة فانصرفوا وهم ركوع في صلاة المعصر »

٧٢٥٣ - **حدثنا** يحيى بن قزعة **حدثني** مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : كنت أسقى أبا طلحة الأنصاري وأبا عبيدة بن الجراح وأبي بن كعب شرباً من فضيخ وهو تمر ، فجاءهم آت فقال : إن الطمر قد حرمت . فقال أبو طلحة : يا أنس ، قم إلى هذه الجرار فكسرها . قال أنس فممت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت »

٧٢٥٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة أن النبي ﷺ قال لأهل نجران : لأبني إليكم رجالاً أمييناً حق أمين ، فاستشف لما أصحاب النبي ﷺ ، فبحث أبا عبيدة »

٧٢٥٥ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** شعبة عن خالد عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال للنبي ﷺ : لكل أمة أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة ،

٧٢٥٦ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حاد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن عبيد بن حسين عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم قال : وكان رجل من الأنصار إذا غلب عن رسول الله ﷺ وشهدته أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ ، وإذا غفرت عن رسول الله ﷺ وشهدت أتاني بما يكون من رسول الله ﷺ »

٧٢٥٧ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** غندر **حدثنا** شعبة عن زيد بن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن « من على رضى الله عنه أن لذي **عليه** بنت جبراً وأسماء عليهم رجلاً ، وأوقعت نارا وقال : ادخلوها ، فأرادوا أن يدخلوها ، وقال آخرون : إنما فررنا منها ، فذكروا لذي **عليه** ، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها : لو دخلوها لم يزالوا فيها إلى يوم القيامة . وقال الآخرون : لا طاعة في المنصية ، إنما الطاعة في المعروف »

٧٢٥٨ ، ٧٢٥٩ - **حدثنا** زهير بن حرب **حدثنا** يعقوب بن إبراهيم **حدثنا** أبي عن صالح عن ابن شهاب أن عبيدة الله بن عبد الله أخبره « أن أبا هريرة وزيد بن خالد أخبراه أن رجلا من أصحاب النبي **عليه** ... »  
٧٢٦٠ - **حدثنا** أبو الليثان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيدة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود « أن أبا هريرة قال : بينما نحن عند رسول الله **عليه** إذ قام رجل من الأعراب فقال : يا رسول الله اقض لي بكتاب الله ، فقام خصمه فقال : صدق يا رسول الله ، اقض له بكتاب الله وأذن لي ، فقال له النبي **عليه** : قل فقال : إن ابني كان عينا على هذا - ولعمري الأجير - فزني بأسرته ، فأخبروني أن علي ابني الرجم ، فأفدت منه بمائة من اللغم وواحدة . ثم - أنت أهل العلم ، فأخبرني أن علي امرأته الرجم ، وإنما علي ابني جلد مائة وتغريب عام ، فقال : والذي نفسي بيده لأفنين بينكما بكتاب الله ، أما أوليدة وللغم فردوها ، وأما ابنك فعليه جلد مائة وتغريب عام . وأما أنت يا أنيس - لرجل من أسلم - فأغدو على امرأته هذا ، فإن اعترفت فارجمها . ففدا عليها أنيس فأعترفت ، فاحمها »

**قوله** ( باب ما جاء في إجازة خبر الواحد ) هكذا عند الجميع بلفظ « باب » ، إلا في نسخة الصغاني فوقع فيها « كتاب أخبار الأحاد » ، ثم قال « باب ما جاء » إلى آخرها فاقضى أنه من جملة « كتاب الأحكام » ، وهو واضح وبه يظهر أن الأولى في التقى أن يقال « باب لا كتاب أو يؤخر عن هذا الباب وقصد سقطت البسمة لأبي ذر والقباسي والجرجاني ، وثبتت هنا قبل الباب في رواية كريمة والأصلي ، ويحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب الاعتصام فإنه من جملة متعلقاته فلعل بعض من بيض الكتاب قدمه عليه ، ووقع في بعض النسخ قبل البسمة « كتاب خبر الواحد » ، وليس بمعدة والمراد « بالإجازة » جواز العمل به والقول بأنه حجة « وبالواحد » هنا حقيقة الوحدة وأما في اصطلاح الأصوليين فالمراد به ما لم يتواتر ، وقصد الترجمة الرد به على من يقول : إن الخبر لا يحتاج به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يسير كالتشادة ، ويأزم منه الرد على من شرط أربعة أو أكثر . فقد نقل الاستاذ أبو منصور البغدادي أن بعضهم اشترط في قبول خبر الواحد أن يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه ، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة ، وبعضهم خمسة عن خمسة ، وبعضهم سبعة عن سبعة انتهى . وكان كل قائل منهم يرى أن العدد المذكور يفيد التواتر ، أو يرى تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد ومتوسط بينهم ، وفات الاستاذ ذكر من اشترط اثنين عن اثنين كالشهادة على الشهادة وهو منقول عن بعض المذلة . ونقله المازري وغيره عن أبي علي الجبائي

ونسب إلى الحاكم أبي عبد الله وأنه ادعى أنه شرط الشيخين ، ولكنه غلط على الحاكم كما أوضحت في الكلام على علوم الحديث ، وقوله الصدوق قيد لابد منه والافتقار له وهو الكذب لا يحتاج به اتفاقا ، وأما من لم يعرف حاله فثالثها يجوز أن اعتضد وقوله والفرائض ، بعد قوله « في الأذان والصلاة والصوم » من عطف العام على الخاص ، وأفرد الثلاثة بالذكر للاهتمام بها ، قال الكرماني ليعلم أنما هو في العمليات لا في الاعتقادات ، والمراد بقبول خبره « في الأذان » أنه إذا كان مؤتمنا فاذن تضمن دخول الوقت فجازت صلاة ذلك الوقت ، وفي « الصلاة » الإعلام بمجبة القبلة وفي « الصوم » الإعلام بطولوع الفجر أو غروب الشمس وقوله « والاحكام » بعد قوله « والفرائض » من عطف العام على عام أحسن منه لأن الفرائض فرد من الاحكام . **قوله** ( وقول الله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة الآية ) وقع في رواية كريمة سياق الآية إلى قوله ( يحذرون ) وهو المراد بقوله في رواية غيرها الآية ، وهذا مصير منه إلى أن لفظ « طائفة » يتناول الواحد فافوقه ولا يختص بعدد معين ، وهو منقول عن ابن عباس وغيره كالنخعي ومجاهد نقله الثعلبي وغيره ، وعن عطاء وعكرمة وابن زيد أربعة ، وعن ابن عباس أيضا من أربعة إلى أربعين ، وعن الزهري ثلاثة ، وعن الحسن عشرة ، وعن مالك أقل الطائفة أربعة كذا أطلق ابن التين ومالك إنما قاله فيمن يحضر رجم الزاني ، وعن ربيعة خمسة وقال الراغب : لفظ طائفة يراد بها الجمع والواحد طائف ، ويراد بها الواحد فيصح أن يكون كراوية وعلامة ، وبصح أن يراد به الجمع وأطلق على الواحد ، وقال عطاء الطائفة اثنان فصاعدا ، وقواه أبو اسحق الزجاج بأن لفظ طائفة يشعر بالجماعة وأقلها اثنان ، وتعقب بأن الطائفة في اللغة القطعة من الشيء فلا يتعين فيه العدد ، وقرر بعضهم الاستدلال بالآية الأولى على وجه آخر فقال لما قال ( فلو لا نفر من كل فرقة ) وكان أقل الفرقة ثلاثة . وقد علق النفر بطائفة منهم فأقل من ينفر واحد وبيق اثنان وبالعكس . **قوله** ( ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى : وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فلو اقتتل رجلان ) في رواية السكسيمي « الرجلان » . ( دخلا في معنى الآية ) وهذا الاستدلال سبقه إلى الحجة به الشافعي وقبله مجاهد ولا يمنع ذلك قوله ( وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ) لكون سياقها يشعر بأن المراد أكثر من واحد لأننا لم نقل أن الطائفة لا تكون إلا واحدا . **قوله** ( وقوله ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ) وجه الدلالة منها يؤخذ من مفهوم الشرط والصفة فاهما يقتضيان قبول خبر الواحد ، وهذا الدليل يورد للتقوى لا للاستقلال لأن المخالف قد لا يقول بالمفاهيم واحتج الأئمة أيضا بآيات أخرى وبالأحاديث المذكورة في الباب ، واحتج من منع بأن ذلك لا يفيد إلا الظن وأجيب بأن مجمرها يفيد القطع كالتواتر المعنوي ، وقد شاع فاشيا عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير تكثير فاقتضى الاتفاق منهم على القبول ، ولا يقال لعلمهم عملوا بغيرها أو عملوا بها لكنها أخبار مخصوصة بشيء مخصوص لأننا نقول العلم حاصل من سياقها بأنهم إنما عملوا بها لظهورها لا لخصوصها . **قوله** ( وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحدا بعد واحد فان سها أحد منهم رد إلى السنة ) سياق في أواخر الكلام على خبر الواحد « باب ما كان النبي ﷺ يبعث من الأمراء والرسل واحدا بعد واحد » فزاد فيه « بعث الرسول » والمراد بقوله « واحدا بعد واحد » تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين ، وحمله الكرماني على ظاهره فقال فائدة بعث الآخر بعد الأول إيرده إلى الحق عند سهوه ، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحد وهو استدلال قوي لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ لأن خبر الواحد لو لم يكف قبوله ما كان في إرساله معنى ، وقد نبه عليه

الشافعي أيضا كما سأذكره وأيده بحديث د ليلخ الشاهد الغائب ، وهو في الصحيحين ، وبحديث د نضر الله امرأ سمع من حديثا فأداه ، وهو في السنن ، واعترض بعض المخالفين بأن أرساله إنما كان لقبض الزكاة والفتيا ونحو ذلك وهي مكبرة ، فإن العلم حاصل بأرسال الامراء لاعم من قبض الزكاة والابلاغ الاحكام وغير ذلك ، ولو لم يشتهر من ذلك الا تأمير مما ذن بن جبل وأمره له وقوله له د انك تقدم على قوم أهل كتاب فأعلمهم أن الله فرض عليهم ، الخ والاختبار طالحة بأن أهل كل بلد منهم كانوا يتحاكون الى الذي أمر عليهم ويقبلون خبره ويعتمدون عليه من غير التفتت الى قرينة ، وفي أحاديث هذا الباب كثير من ذلك واحتج بعض الائمة بقوله تعالى ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك ﴾ مع انه كان رسولا الى الناس كافة ويجب عليه تبليغهم ، فلو كان خبر الواحد غير مقبول لتعذر ابلاغ الشريعة الى الكل ضرورة لتعذر خطاب جميع الناس شفاها ، وكذا تعذر ارسال عدد التواتر اليهم وهو مسلك جيد ينضم الى ما احتج به الشافعي ثم البخاري ، واحتج من رد خبر الواحد بتوقفه عليه السلام في قبول خبر ذي اليبدين ولا حجة فيه لانه عارض علمه د وكل خبر واحد اذا عارض العلم لم يقبل ، ويتوقف أبي بكر وعمر في حديثي المغيرة د في الجدة وفي ميراث الجنين ، حتى شهد بهما محمد بن مسلمة ، ويتوقف عمر في خبر أبي موسى د في الاستئذان ، حتى شهد له أبو سعيد ، ويتوقف عائشة في خبر ابن عمر د في تعذيب الميت ببيكاه الحى ، وأجيب بأن ذلك إنما وقع منهم إما عند الارتياح كما في قصة أبي موسى فإنه أورد الخبر عند انكار عمر عليه رجوعه بعد الثلاث وتوعده فاراد عمر الاستنبات خشية أن يكون دفع بذلك عن نفسه ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في د كتاب الاستئذان ، وأما عند معارضة الدليل القطعي كما في انكار عائشة حيث استدلت بقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ وهذا كله إنما يصح أن يتمسك به من يقول لا بد من اثنين عن اثنين والافن يشترط أكثر من ذلك فجميع ما ذكر قبل عائشة حجة عليهم لأنهم قبلوا الخبر من اثنين فقط ، ولا يصل ذلك الى التواتر والاصل عدم وجود القرينة اذ لو كانت موجودة ما احتج الى الثاني ، وقد قبل أبو بكر خبر عائشة في أن د النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم الاثنين ، وقبل عمر خبر عمرو بن حزم في أن د دية الاصابع سواء ، وقبل خبر الضحاك بن سفيان في د توريت المرأة من دية زوجها ، وقبل خبر عبد الرحمن بن عوف في د أمر الطاعون ، وفي أخذ الجرية من المجوس ، وقبل خبر سعد بن أبي وقاص في د المسح على الخفين ، وقبل عثمان خبر الفريسة بنت سنان أخت أبي سعيد في د اقامة المعتمدة عن الوفاة في بيتها ، الى غير ذلك . ومن حيث النظر أن الرسول عليه الصلاة والسلام بعث لتبليغ الاحكام وصدق خبر الواحد يمكن فيجب العمل به احتياطا ، وان إصابة الظن بخبر الصدوق غالبية ، ووقوع الخطأ فيه نادر فلا تترك المصلحة الغالبة خشية المنسدة النادرة ، وان مبنى الاحكام على العمل بالشهادة وهي لا تفيد القطع بمجردا وقد رد بعض من قبل خبر الواحد ما كان منه زائدا على القرآن ، وتعقب بأنهم قبلوه د في وجوب غسل المرفق في الوضوء ، وهو زائد وحصول عمومته بخبر الواحد د كنصاب السرقة د ورده بعضهم بما تعم به البلوى وفسروا ذلك بما يتكرر ، وتعقب بأنهم عملوا به في مثل ذلك د كإيجاب الوضوء بالقهقهة في الصلاة وباللقى والرعاف ، وكل هذا مبسوط في أصول الفقه اكتفيت هنا بالإشارة اليه . وجملة ما ذكره المصنف هنا اثنان وعشرون حديثا ، الحديث الاول : حديث مالك بن الحويرث بمهملة ومثله مصغر ابن حشيش بمهملة ومعجمتين وزن عظيم ، ويقال ابن أشيم بمعجمة وزن أحر من بني سعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة حجازي سكن البصرة ومات بها

سنة أربع وسبعين بتقديم السين على الصواب . **قوله** ( عبد الوهاب ) هو ابن عبد المجيد الثقفي د وأيوب ، هو السخيتاني والسند كله بصريون . **قوله** ( أينما النبي ﷺ ) أى وافدين عليه سنة الوفود ، وقد ذكر ابن سعد ما يدل على أن وفادة بني ليث رهط مالك بن الحريث المذكور كانت قبل غزوة تبوك وكانت تبوك في شهر رجب سنة تسع **قوله** ( ونحن شعبة ) بمجموعة وموحدين وفتحات جمع شاب وهو من كان دون الكهولة ، وتقدم بيان أول الكهولة ، في كتاب الأحكام ، وفي رواية وهيب في الصلاة د أنبت النبي ﷺ في نفر من قرى ، والنفر عدد لا واحد له من لفظه وهو من ثلاثة الى عشرة ، ووقع في رواية في الصلاة د أنا وصاحب لي ، وجمع القرطبي باحتمال تعدد الوفادة وهو ضعيف لأن مخرج الحديثين واحد والأصل عدم التعدد ، والأولى في الجمع أنهم حين أذن لهم في السفر كانوا جميعا ، فلعل مالك ورقيقه عادا الى توديعه فأعاد عليهما بعض ما أوصاهم به تأكيدا ، وأفاد ذلك زيادة بيان أقل ما تنعقد به الجماعة . **قوله** ( متقاربون ) أى في السن بل في أعم منه ، فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء د وكنا يومئذ متقاربين في العلم ، ولمسلم د كنا متقاربين في القراءة ، ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن ، فليس المراد تقديمه على الآخر بل في حال الاستواء في القراءة ولم يستحضر الصكرمانى هذه الزيادة فقال يؤخذ استواءهم في القراءة من القصة لأنهم أسلوا وهاجروا معا وصحبوا ولازموا عشرين ليلة فاستوا في الأخذ . وتعقب بأن ذلك لا يستلزم الاستواء في العلم للتفاوت في الفهم اذ لا تنصيص على الاستواء . **قوله** ( رقيقا ) بقافين ، وبفاء ثم قاف ، ثبت ذلك عند رواة البخاري على الوجهين ، وعند رواة مسلم بقافين فقط وهما متقاربان في المعنى المقصود هنا . **قوله** ( اشتبهنا أهلنا ) في رواية الكشميني د أهلينا ، بكسر اللام وزيادة ياء وهو جمع أهل ، ويجمع مكسرا على أهل بفتح الهمزة مخففا ، ووقع في رواية في الصلاة د اشتقنا الى أهلنا ، بدل د اشتبهنا أهلنا ، وفي رواية وهيب د فنا رأى شوقنا الى أهلنا ، والمراد بأهل كل منهم زوجته أو أعم من ذلك . **قوله** ( سألنا ) بفتح اللام أى النبي ﷺ سأل المذكورين . **قوله** ( ارجعوا الى أهليكم ) إنما أذن لهم في الرجوع لأن الهجرة كانت قد انقطعت بفتح مكه فكانت الإقامة بالمدينة باختيار الوافد فكان منهم من يسكنها ومنهم من يرجع بعد أن يتعلم ما يحتاج اليه . **قوله** ( وعلوهم ومرورهم ) بصيغة الأمر ضد النهي ، والمراد به أعم من ذلك لأن النهي عن الشيء أمر بفعل خلاف ما نهى عنه اتفاقا ، وعطف الأمر على التعليم لكونه أخص منه أو هو استثنائى كأن ساءلا قال : ماذا نعلمهم ؟ فقال مروهم بالطاعات وكذا وكذا . ووقع في رواية حماد بن زيد عن أيوب كما تقدم في أبواب الإمامة د مروهم فليعلموا صلاة كذا في حين كذا وصلاة كذا في حين كذا فمرف بذلك المأمور المهم في رواية الباب ، ولم أر في شيء من الطرق بيان الأوقات في حديث مالك بن الحويرث فكانه ترك ذلك لشهرته عندهم . **قوله** ( وذكر أشياء أحفظها ولا أحفظها ) قائل هذا هو أبو قلابة راوى الخبر ، ووقع في رواية أخرى د أو لا أحفظها ، وهو للتبويب لا للشك ، **قوله** ( وصلوا كما رأيتهموني أصلي ) أى ومن جملة الأشياء التي يحفظها أبو قلابة عن مالك قوله ﷺ هذا ، وقد تقدم في رواية وهيب د وصلوا ، فقط ونسبت الى الاختصار وتام الكلام هو الذى وقع هنا ، وقد تقدم أيضا تاما في رواية اسماعيل بن علية في كتاب الأدب ، قال ابن دقيق العيد استدلل كثير من الفقهاء في مواضع كثيرة على الوجوب بالفعل مع هذا القول ، وهو د وصلوا كما رأيتهموني أصلي ، قال وهذا اذا أخذ مفردا عن ذكر سببه وسياقه أشعر بأنه خطاب للأمة بأن يصلوا كما كان

يصلى ، فيقوى الاستدلال به على كل فعل ثبت أنه فعله في الصلاة ، لكن هذا الخطاب انما وقع لمالك بن الحويرث وأصحابه بأن يوقموا الصلاة على الوجه الذى رآه عليه السلام يصليه ، نعم يشاركونهم في الحكم جميع الأمة بشرط أن يثبت استمراره عليه السلام على فعل ذلك الشيء المستدل به دائماً حتى يدخل تحت الامر ويكون واجبا ، وبعض ذلك مقطوع باستمراره عليه وأما ما لم يدل دليل على وجوده في تلك الصلوات التى تعلق الامر بايقاع الصلاة على صحتها ، فلا نحكم بتناول الامر له ، والله أعلم . **قوله** ( فإذا حضرت الصلاة ) أى دخل وقتها ، **قوله** ( فليؤذن لكم أحدكم ) هو موضع الترجمة وقد تقدم سائر شرحه في « أبواب الأذان » وفي « أبواب الإمامة » بعون الله تعالى . الحديث الثانى ، **قوله** ( عن يحيى ) هو ابن سعيد القطان و « التيمى » هو سليمان بن طرخان و « أبو عثمان » هو الزهيدى والسند كله الى ابن مسعود بصريون ، وقوله « وليس الفجر أن يقول هكذا وجمع يحيى كنيه » يحيى هو القطان راويه ، وقد تقدم في « باب الأذان » قبل الفجر من أبواب الأذان من طريق زهير بن معاوية على سليمان ، وفيه « وليس الفجر أن تقول هكذا وقال : بإصبعيه الى فوق » وبينت هناك أن أصل الرواية بالإشارة المقرونة بالقول ، وأن الرواية عن سليمان تصرفوا في حكاية الإشارة ، واستوفيت هناك الكلام على شرحه بحمد الله تعالى . وقوله فيه « من سجوده » وقع في بعض النسخ « من سجوده » بحجم ودال وهو تحريف . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في نداء بلال ليليل ، وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب المذكور أيضا . الحديث الرابع : حديث عبد الله وهو ابن مسعود في صلاته عليه السلام خمساً والحكم في السند هو ابن عتيبة بمشاة ثم موحدة مصغر ، وإبراهيم هو النخعى ، وعلقمة هو ابن قيس وقوله « فقيل له أزيد في الصلاة » تقدم أن قائل ذلك جماعتهم ، وأنه بعد أن سلم تسارروا فقال « ماشأنكم ؟ قالوا : يا رسول الله هل زيد في الصلاة ؟ » ولم أقف على تعيين المخاطب له بذلك ، وقد تقدمت سائر مباحثه هناك بحمد الله تعالى . قال ابن التين : بوب الخبر الواحد وهذا الخبر ليس بظاهر فيما ترجم له لأن المخبرين له بذلك جماعة انتهى ، وسيأتى جوابه في الكلام على الحديث الذى بعده . الحديث الخامس : حديث أبي هريرة في قصة ذى اليندين في سجود السهو ، ويحمد في السند هو ابن سيرين وفيه « فقال له ذى اليندين أقصرت الصلاة » وفيه « فقال أصدق ذو اليندين فقال الناس نعم » وقد تقدم شرحه في أبواب سجود السهو أيضا . ووجه إيراد هذا الحديث والذى قبله في اجازة خبر الواحد التنبيه على أنه عليه السلام انما لم يقنع في الاخبار بسره بخبر واحد لأنه عارض فعل نفسه ، فلذلك استفهم في قصة ذى اليندين ، فلما أخبره الجهم الغفير بصدقه رجع اليهم ، وفي القصة التى قبلها أخبروه كلهم وهذا على طريقة من يرى رجوع الامام في السهو الى اخبار من يفيد العلم عنده وهو رأى البخارى ، ولذلك أورد الخبرين هنا بخلاف من يحمل الامر على أنه تذكر فلا يتجه إirاده في هذا المحل والعلم عند الله ، وقال الكرمانى لم يخرج عن كونه خبر الواحد وإن كان قد صار يفيد العلم بسبب ما حقه من القرائن . وقال غيره انما استثبت النبى عليه السلام في خبر ذى اليندين لأنه انفرد دون من صلى معه بما ذكر مع كثرتهم ، فاستبعد حفظه دونهم وجوز عليه الخطأ ولا يلزم من ذلك رد خبر الواحد مطلقا ، الحديث السادس : حديث ابن عمر في « تحويل القبلة » وقد تقدم شرحه في أبواب استقبال القبلة في أوائل « كتاب الصلاة » والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة لأن الصحابة الذين كانوا يصلون الى جهة بيت المقدس تحولوا عنه بخبر الذى قال لهم ان النبى عليه السلام أمر أن يستقبل الكعبة فصدقوا خبره وعملوا به في تحولهم عن جهة بيت المقدس ، وهى شامية الى جهة الكعبة ، وهى يمانية على الكعب من التى قبلها ، واعترض

بعضهم بأن خبر المذكور أفادهم العلم بصدقه لما عندهم من قرينة ارتقاب النبي ﷺ وقوع ذلك لتكرار دعائه به والبحث  
انما هو في خبر الواحد اذا تجرد عن القرينة ، والجواب أنه اذا سلم أنهم اعتمدوا على خبر الواحد كفى في صحة  
الاحتجاج به والاصل عدم القرينة ، وأيضا فليس العمل بالخبر المحفوف بالقرينة متنفذا عليه فيصح الاحتجاج به  
على من اشترط العدد وأطلق ، وكذا من اشترط القطع ، وقال ان خبر الواحد لا يفيد الا الظن مالم يتواتر . الحديث  
السابع : حديث البراء بن عازب في تحويل القبلة أيضا ، وقد تقدم شرحه في « كتاب العلم » وفي أبواب استقبال  
القبلة أيضا وينت هناك أن الراجح أن الذي أخبر في حديث البراء بالتحويل لم يعرف اسمه ، ويحيى ، شيخ البخاري  
فيه هو ابن موسى البلخي ، « واسرائيل » هو ابن يونس ، « وأبو اسحق » هو السبيعي وهو جد اسرائيل المذكور .  
الحديث الثامن : حديث أنس « كنت أسقى أبا طلحة وأبا عبيدة بن الجراح ، الحديث ، وفيه « لجأهم أت فقال :  
ان الخمر قد حرمت » ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الاثرية » وأن الآتي المذكور لم يسم وأن من جملة  
ما ورد في بعض طرقه « فوالله ما سألوها ولا راجعوها بعد خبر الرجل » وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد  
لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء الذي كان مباحا حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك . الحديث التاسع :  
حديث حذيفة وأبو اسحق في السند هو السبيعي وشيخه صلة بكسر المهملة وتحفيف اللام هو ابن زفريكني أبا العلاء  
كو في عيسى بالموحدة من رهط حذيفة . قوله ( قال لأهل نجران ) تقدم بيانه في أواخر المغازي مع شرحه ،  
وقوله « استشرف » بمعجمة بعد مهمة أي تطلعوا اليها ورغبوا فيها بسبب الوصف المذكور . الحديث العاشر :  
حديث أنس « لكل أمة أمين » ، تقدم أيضا مع الذي قبله . الحديث الحادي عشر : حديث عمر « كان رجل من  
الانصار » ، تقدم بيان اسمه في « كتاب العلم » ، والقدر المذكور هنا طرف من حديث ساقه بتامه في تفسير سورة  
التحریم ويستفاد منه أن عمر كان يقبل خبر الشخص الواحد . وقوله « واذا غبت وشهد » في رواية الكشميني والمستمل  
« وشهده » أي حضر ما يكون عند النبي ﷺ ، وقد نقل بعض العلماء لقبول خبر الواحد أن كل صاحب وتابع  
سئل عن نازلة في الدين فأخبر السائل بما عنده فيها من الحكم ، أنه لم يشترط عليه أحد منهم أن لا يعمل بما أخبر به  
من ذلك حتى يسأل غيره ، فضلا عن أن يسأل السكوف ، بل كان كل منهم يخبره بما عنده فيعمل بمقتضاه ولا ينكر  
عليه ذلك ، فدل على اتفاقهم على وجوب العمل بخبر الواحد . الحديث الثاني عشر حديث عليّ ، قوله ( وأمر  
عليهم رجلا ) هو عبد الله بن حذافة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر « المغازي » ، وتقدم القول في وجوب  
طاعة الأمير فيما فيه طاعة ، لا فيما فيه معصية في أوائل « الاحكام » . وقوله فيه « لا طاعة في المعصية » في رواية  
الكشميني « في معصية » وخفيت مطابقة هذا الحديث للترجمة عـلى ابن التين فقال ليس فيه ما يوجب له  
لأنهم لم يطعموه في دخول النار . قلت : لسكنهم كانوا مطيعين له في غير ذلك وبه يتم المراد . الحديث الثالث عشر  
حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في « قصة العسيف » ، أورده من رواية « صاح » وهو ابن كيسان ومن رواية  
« شعبة » وهو ابن أبي حمزة كلاهما عن الزهري « ويعقوب بن ابراهيم » في السند الأول هو ابن ابراهيم بن سعد بن  
ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الحاربيين » وينت فيه الذي قاله « والعسيف  
الاجير » ، وأنه مدرج في هذه الطريق قال ابن القيم في الرد على من رد خبر الواحد اذا كان زائداً على القرآن ،  
ما ملخصه : السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه أحدها أن توافقه من كل وجه فيكون من توارد الأدلة ، ثانيها أن



تكون بياناً لما أريد بالقرآن ، ثالثها أن تكون دالة على حكم سكت عنه القرآن ، وهذا الثالث يكون حكماً مبتدأ من النبي ﷺ فتجب طاعته فيه ولو كان النبي ﷺ لا يطاع الا فيما وافق القرآن ، لم تكن له طاعة خاصة ، وقد قال تعالى ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) وقد تناقض من قال ، انه لا يقبل الحكم الزائد على القرآن إلا ان كان متواتراً أو مشهوراً . فقد قالوا بتحريم المرأة على عمتها وخالتها ، وتحريم ما يحرم من النسب بالرضاعة ، وخيار الشرط والشفعة والرهن في الحضر ، وميراث الجدة ، وتخيير الامة إذا عتقت ، ومنع الحائض من الصوم والصلاة ووجوب الكفارة على من جامع وهو صائم في رمضان ، ووجوب إحداث المعتدة عن الوفاة ، وتجويز الوضوء بنبذ التمر ، وإيجاب الوتر وأن أقل الصداق عشرة دراهم ، وتوريث بنت الابن السدس مع البنت ، واستبراء المسبية بحبضة ، وأن أعيان بني الام يتوارثون ، ولا يقاد الوالد بالولد ، وأخذ الجزية من المجوس ، وقطع رجل السارق في الثانية ، وترك الاقتصاص من الجرح قبل الاندمال ، والنهي عن بيع الكالئ بالكالئ ، وغيرها مما يطول شرحه ، وهذه الاحاديث كلها آحاد وبعضها ثابت وبعضها غير ثابت ولكنهم قسموها الى ثلاثة أقسام ولهم في ذلك تفاصيل يطول شرحها ، وحل بسطها أصول الفقه ، وبالله التوفيق

## ٢ - باب . بعث النبي ﷺ الزبير طليعه وحده

٧٢٦١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفیان حدثنا ابن المنكدر « قال سمعت جابر بن عبد الله قال : ندب النبي ﷺ للناس يوم الخندق ، فاندب الزبير ، ثم ندبهم فاندب الزبير ، ثم ندبهم فاندب الزبير ، فقال : لكل نبي حواري وحواري الزبير . قال سفیان حفظته من ابن المنكدر وقال له أيوب : يا أبا بكر حدثهم عن جابر ، فان القوم يعجبهم أن تحدثهم عن جابر ، فقال في ذلك المجلس : سمعت جابراً ، فتتابع بين أحاديث : سمعت جابراً . قلت لسفيان : فان لتوردي يقول : يوم قريظة ، ، فقال : كذا حفظته منه كما أنك جالس يوم الخندق . قال سفیان : هو يوم واحد ، وتبسم سفیان »

قوله ( باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعه وحده ) ذكر فيه حديث جابر وهو الحديث الرابع عشر من اجازة خبر الواحد ، وقد تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، وقوله حفظته من ابن المنكدر ، يعني محمداً ، وقال له أيوب ، يعني السخيتاني ، يا أبا بكر ، هي كنية محمد بن المنكدر ويكنى أيضاً أبا عبد الله وله أخ آخر يقال له أبو بكر بن المنكدر اسمه كنيته ، وقوله ندب ، أي دعا وطلب ؛ وقوله اندب ، أي أجاب فاسرع ، وقوله فتتابع ، كذا لهم بمشائين ، وللكشميني ، فتابع ، بتمام واحدة ، وقوله د بين أحاديث ، في رواية الكشميني أربعة أحاديث ، قوله ( قلت لسفيان ) يعني ابن عينة والقائل هو علي بن المديني شيخ البخاري فيه ، قوله ( فان الثوري يقول يوم قريظة ) قلت لم أره عند أحد ممن أخرجه من رواية سفیان الثوري عن محمد بن المنكدر بلفظ : يوم قريظة ، إلا عند ابن ماجه فانه أخرجه عن علي بن محمد عن وكيع كذلك فلعن ابن المديني حمله عن وكيع فقال وقد أخرجه البخاري في الجهاد ، عن أبي نعيم ، وفي المغازي ، عن محمد بن كثير ، وأخرجه مسلم في المناقب ، وابن ماجه من طريق وكيع والترمذي من رواية أبي داود الحفري ، وهذا لم أيضا والنساء من رواية أبي أسامة كلهم عن سفیان

الثوري بهذه القصة ، فاما مسلم فلم يسق لفظه بل أحال به على رواية سفيان بن عيينة ، وأما البخاري فقال في كل منهما يوم الاحزاب وكذا الباقر ، ووقع في رواية هشام بن عروة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ قال يوم الخندق : من يأتي بني قريظة ، فلعل هذا سبب الوهم ثم وجدت الاسماعيلي نبه على ذلك فقال : إنما طلب النبي ﷺ يوم الخندق خبر بني قريظة ثم ساق من طريق فليح بن سليمان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال ، ندب رسول الله ﷺ يوم الخندق من يأتيه بخبر بني قريظة ، قال فالحديث صحيح يعني تحمل رواية من قال يوم قريظة أي اليوم الذي أراد أن يعلم فيه خبرهم لا اليوم الذي غزاهم فيه وذلك مراد سفيان بقوله انه «يوم واحد» . قوله ( قال سفيان ) هو ابن عيينة ( هو يوم واحد ) يعني «يوم الخندق ويوم قريظة» ، وهذا إنما يصح على اطلاق اليوم على الزمان الذي يقع فيه الأمر الكبير سواء قلت أيامه أو كثرت كما يقال «يوم الفتح» ، ويراد به الأيام التي أقام فيها النبي ﷺ بمكة لما فتحها وكذا وقعة الخندق دامت أياما آخرها لما انصرفت الأحزاب ورجع النبي ﷺ وأصحابه إلى منازلهم جاءه جبريل عليه السلام بين الظهر والعصر فأمره بالخروج إلى بني قريظة فخرجوا وقال «لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة» ، ثم حاصرهم أياما حتى نزلوا على حكم سعد بن معاذ ، وقد تقدم جميع ذلك مبينا في «كتاب المغازي» .

١ - باب قول الله تعالى ﴿ لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم ﴾ فاذا أذن له واحد جاز

٧٢٦٢ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبي عثمان «عن أبي موسى أن النبي ﷺ دخل حائطا وأمرني بمفطر الباب ، فجاء رجل يستأذن فقال : ائذن له وبشره بالجنة فاذا أبو بكر . ثم جاء عمر فقال : ائذن له وبشره بالجنة . ثم جاء عثمان فقال : ائذن له وبشره بالجنة »

٧٢٦٣ - حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا سليمان بن بلال عن يحيى عن عبيد بن حنين سمع ابن عباس «عن عمر رضي الله عنهم قال : جئت فاذا رسول الله ﷺ في مشربة له وغلाम لرسول الله ﷺ اسود على رأس الدرجة ، فقلت : قل هذا عمر بن الخطاب ، فأذن لي ،

قوله ( باب قول الله لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم ) كذا للجميع ، قوله ( فاذا أذن له واحد جاز ) وجه الاستدلال به أنه لم يقيده بعدد فصار الواحد من جملة ما يصدق عليه وجود الإذن ، وهو متفق على العمل به عند الجمهور حتى اكتفوا فيه بخبر من لم تثبت عدالته لقيام القرينة فيه بالصدق ، ثم ذكر فيه حديثين أحدهما حديث أبي موسى في استئذانه على النبي ﷺ لما كان في الحائط لأب بكر ، ثم لعمر ثم لعثمان وفي كل منهما قال «ائذن له» وهو الحديث الخامس عشر ، والثاني حديث عمر في قصة المشربة ، وفيه فقلت أي للغلام الاسود و قل هذا عمر بن الخطاب فأذن لي ، وهو طرف من حديث طويل تقدم في تفسير سورة التحريم وهو السادس عشر ، وأراد البخاري أن صيغة يؤذن لكم على البناء للمجهول تصح الواحد فافوقه ، وأن الحديث الصحيح بين الاكتفاء بالواحد على مقتضى ما تناوله لفظ الآية فيكون فيه حجة لقبول خبر الواحد ، وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في

و المناقب ، وتقدم شرح ما يتعلق بآية الاستئذان مستوعبا في تفسير سورة الاحزاب ، وقال ابن التين قوله هنا في حديث أبي موسى ، وأمرني بحفظ الباب ، مغاير لقوله في الرواية الماضية ، ولم يأمرني بحفظه ، فأحدهما وهم . قلت : بل هما جيعا محفوظان قالني كان في أول ما جاءه ، فدخل النبي ﷺ الحائط فجلس أبو موسى في الباب ، وقال لا كون اليوم بواب النبي ﷺ ، فقوله ، ولم يأمرني بحفظه ، كان في تلك الحالة ثم لما جاء أبو بكر واستأذن له فأمره أن يأذن له أمره حينئذ بحفظ الباب ، تقريراً له على ما فعله ورضا به ، إما تصريحاً فيكون الأمر له بذلك حقيقة ، وإما لمجرد التقرير فيكون الأمر مجازاً ، وعلى الاحتمالين لا وهم ، وقد تقدم له توجيه آخر في مناقب أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه

٤ - باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد . وقال ابن عباس : بعث النبي ﷺ ربيعة السكبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قصر

٧٢٦٤ - حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث عن بنونس عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى ، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ، فلما قرأ كسرى مرقه ، لحسبت أن ابن المسيب قال : فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يؤزقوا كل مؤزق

٧٢٦٥ - حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن يزيد بن أبي عبيد ، حدثنا سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ قال رجل من أسلم : أدن في قومك - أو في الناس - يوم عاشوراء أن من أكل فليم بغيته يومه ، ومن لم يكن أكل فيصم .

قوله ( باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد ) تقدم بيانه في أول هذه الأبواب مجملًا وقد سبق إلى ذلك أيضا الشافعي فقال ، بعث رسول الله ﷺ سراياه وعلى كل سرية واحد ، وبعث رسله إلى الملوك إلى كل ملك واحد ، ولم تزل كتبه تنفذ إلى ولاته بالأمر والنهي فلم يكن أحد من ولاته يترك إنفاذ أمره ، وكذا كان الخلفاء بعده ، انتهى فاما أمراء السرايا فقد استوعبهم محمد بن سعد في الترجمة النبوية ، وعقد لهم بابا سماهم فيه على الترتيب . وأما أمراء البلاد ، التي فتحت فانه ﷺ أمر على مكة عتاب بن أسيد ، وعلى الطائف عثمان ابن أبي العاص ، وعلى البحرين العلاء بن الحضرمي ، وعلى عمان عمرو بن العاص ، وعلى نجران أبا سفيان بن حرب وأمر على صنعاء وسائر جبال اليمن بأذان ثم ابنه شهر وفيروز والمهاجر بن أبي أمية وأبان بن سعيد بن العاص وأمر على السواحل أبا موسى ، وعلى الجند وما معها معاذ بن جبل وكان كل منهما يقضى في عمله ويسير فيه ، وكانا ربما اتفقا كما تقدم ، وأمر أيضا عمرو بن سعيد بن العاص على وادي القرى ، ويزيد بن أبي سفيان على تيماء . وثمامة ابن أثال على التيمامة . فأما أمراء السرايا والبعوث ، فكانت إمرتهم تنتهي بانتهاء تلك الغزوة . وأما أمراء القرى ، فانهم استمروا فيها ، ومن أمراءه أبو بكر على الحج سنة تسع ، وعلى لقسمه الغنيمة وأفراد الخنس باليمن وقراءة سورة

براءة على المشركين في حجة أبي بكر ، وأبو عبيدة لقبض الجزية من البحرين ، وعبد الله بن رواحة لحرص خير إلى أن استشهد في غزوة مؤتة ، ومنهم عماله لقبض الزكوات ، كما تقدم قريبا في قصة ابن اللثبية . وأما رسله إلى الملوك ، فسمى منهم دحية وعبد الله بن حذافة وهما في هذه الترجمة . وأخرج مسلم أن النبي ﷺ بعث رسله إلى الملوك يعني الذين كانوا في عصره . قلت : وقد استوعبهم محمد بن سعد أيضا وأفردهم بعض المتأخرين في جزء تتبعهم من أسد الغابة ، لابن الأثير ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الأولى : قوله ( وقال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية الكلبي بكتابه إلى عظيم بصرى أن يدفعه إلى قيصر ) هو طرف من الحديث الطويل المذكور ، في بدء الوحى ، وتقدم شرحه هناك وتسميته ، عظيم بصرى ، وكيفية إرساله الكتاب المذكور إلى هرقل وهذا التعليق ثبت في رواية الكشميني وحده هنا . الحديث الثاني : قوله ( يونس ) هو ابن يزيد الأيلي ، قوله ( بعث بكتابه إلى كسرى فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين ) كذا هنا والعمير في قوله ، فأمره ، للمبعوث الذى دل عليه قوله ، بعث ، وقد تقدم في أواخر المغازى ، وإن الرسول عبد الله بن حذافة السهمي الذى تقدمت قصته قريبا في السرية ، وقوله « لحسبت أن ابن المسيب ، القائل مو ابن شهاب كما تقدم بيانه هناك ، قوله ( أن يمزقوا كل عزق ) فيه تليح بما أخبر الله تعالى أنه فعل بأهل سبأ وأجاب الله تعالى هذه الدعوة ، فسلط شيرويه على والده كسرى أبرويز الذى مزق الكتاب فقتله ، وملك بعده فلم يبق الا يسيرا حتى مات والقصة مشهورة . تنبيه : وقع للزركشى هنا خط ، فانه قال عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى كذا وقع في الأمهات ولم يذكر فيه « دحية » بعد قوله « بعث » والصواب اثباته وقد ذكره في رواية الكشميني تعليقا فقال : قال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية بكتابه إلى عظيم بصرى وأن يدفعه إلى قيصر ، وهو الصواب انتهى ، وكأنه توهم أن القصة واحدة وحله على ذلك كونها من رواية ابن عباس ؛ والحق أن المبعوث لعظيم بصرى هو دحية ، والمبعوث لعظيم البحرين وإن لم يسم في هذه الرواية فقد سمي في غيرها وهو عبد الله بن حذافة ، ولو لم يكن في الدليل على المغايرة بينهما إلا بعد ما بين بصرى والبحرين فإن بينهما نحو شهر ، وبصرى كانت في ملكة هرقل ملك الروم ، والبحرين كانت في ملكة كسرى ملك الفرس ، وإنما نهت على ذلك مع وضوحه خشية أن يغتر به من ليس له اطلاع على ذلك . الحديث الثالث : حديث سلة بن الأكوع في صيام يوم عاشوراء ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الصيام » ، ويحيى ، المذكور في السند هو ابن سعيد القطان ، والرجل من أسلم ، هو هند بن أسماء بن حارثة كما تقدم ، والله أعلم

٥ - باسمه وصاته النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراهم . قال مالك بن الحويرث

٧٢٦٦ - حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة . ح . وحدثنى إسحاق أخبرنا لقنصر أخبرنا شعبة عن أبي

جريرة قال « كان ابن عباس يقعدني على مريره فقال : إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله ﷺ قال : من الوفد ؟ قالوا : ربيعة . قال : مرحباً بالوفد وللقوم غير خزايا ولا ندامى . قالوا : يا رسول الله إن بيننا وبينك كفار مضر ، فرمنا بأصير ندخل به الجنة ونخبر به من وراهم ، فسالوا عن الأثرية ، فهاهم عن أربع وأصرهم بأربع : أمرهم بالإيمان بالله قال : هل تدرون ما الإيمان بالله ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم . قل : شهادة أن لا إله

إلا الله وحده لا شريك له وإن محمدًا رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وأظن فيه صيام رمضان وتؤتوا من المغنم الخمس . ونهاهم عن الثبأء والحفم والمزآت والنقيز ، وربما قال القير . قال : أحفظوهن وأبلغوهن من وراءكم »

**قوله** ( باب وصاة النبي ﷺ وفرد العرب أن يبلغوا من وراءهم ) الوصاة بالقصر بمعنى الوصية والواو مفتوحة ويجوز كسرها وقد تقدم بيان ذلك في أوائل كتاب الوصايا ، وذكر فيه حديثين أحدهما : **قوله** ( قاله مالك بن الحويرث ) يشير إلى حديثه المذكور قريباً أول هذه الأبواب . الثاني : **قوله** ( وحديثي اسحق ) هو ابن راهويه كذا ثبت في رواية أبي ذر فأنى عن تردد الكرماني هل هو اسحق بن منصور أو ابن إبراهيم ، و د النضر ، هو ابن شميل وأبو حمزة ، بالجيم . **قوله** ( كان ابن عباس يقعدني على سريرته ) قد تقدم السبب في ذلك في باب ترجمان الحاكم وأنه كان يترجم بينه وبين الناس لما يستفتونه ، ووقع في رواية اسحق بن راهويه في مسنده أن النضر ابن شميل وعبد الله بن ادريس قالاه حدثنا شعبة ، فذكره وفيه د يجلسني معه على السرير فأترجم بينه وبين الناس . **قوله** ( إن وفد عبد القيس ) تقدم شرح قصتهم في كتاب الايمان ، ثم في كتاب الاثرية ، والغرض منه قوله في آخره د أحفظوهن وأبلغوهن من وراءكم ، فإن الأمر بذلك يتناول كل فرد ، فبولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضهم عليه

## ٦ - باب خبر المرأة الواحدة

٧٢٦٧ - **حدثنا محمد بن الوليد** حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن توبة الغنبري قال قال لي الشعبي رأيت حديث الحسن عن النبي ﷺ « وقاعدت ابن عمر قريباً من سنتين أو سنة ونصف فلم أسمعه يحدث عن النبي ﷺ غير هذا قال : كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد ، فذهبوا يأكلون من لحم ، فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ : إنه لحم ضب ، فأمسكوا ، فقال رسول الله ﷺ : كلوا - أو اطعموا - فإنه حلال ، أو قال : لا بأس به ، شك فيه ، ولكنه ليس من طعمي »

**قوله** ( باب خبر المرأة الواحدة ) ذكر فيه حديث ابن عمرو به وبما في البابين قبله تسكمل الأحاديث اثنين وعشرين حديثاً . **قوله** ( عن توبة ) بمنثاة مفتوحة وسكون الواو بعدها مرحدة هو د ابن كيسان ، يسمى أبا المورع بتشديد الزاء والأهمل و د الغنبري د بفتح المهملة والموحدة بينهما نون ساكنة نسبة إلى بني الغنبر بطن شهير من بني تميم . **قوله** ( رأيت حديث الحسن ) أي البصري ، والرؤيا هنا بصرية ، والاستفهام للانكار ، كان الشعبي يذكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله ﷺ إشارة إلى أن الحامل لتأمل ذلك طلب الاكثار من التحديث عنه وإلا لكان يكفي بما سمعه موصولاً . وقال الكرماني مراد الشعبي أن الحسن مع كونه تابعياً كان يكثر الحديث عن النبي ﷺ . وابن عمر مع كونه صحابياً يحاط ويقل من ذلك مهما أمكن . قلت : وكان ابن عمر تابع رأى أبيه في ذلك . فإنه كان يحض على قلة التحديث عن النبي ﷺ لوجهين أحدهما : خشية الاشتغال عن تعلم القرآن

وتفهم معانيه ، والثالث : خشية أن يحدث عنه بما لم يقله ، لأنهم لم يكونوا يكتبون فإذا طال العهد لم يؤمن النسيان وقد أخرج سعيد بن منصور بسند آخر صحيح عن الشعبي عن قرظة بن كعب عن عمر قال : أفلوا الحديث عن النبي ﷺ وأنا شريككم ، وتقدم شيء مما يتعلق بهذا في كتاب العلم ، وقوله : وقاعدت ابن عمر ، الجملة حالية والمراد أنه جلس معه المدة المذكورة ، وقوله : قريبا من سنتين أو سنة ونصف ، ووقع عند ابن ماجه من طريق عبد الله ابن أبي السفر عن الشعبي قال : جالست ابن عمر سنة ، فيجمع بأن مدة مجالسته كانت سنة وكسرا فالغى الكسر تارة وجبره أخرى ، وكان الشعبي جاور بالمدينة أو بمكة والافهو كوفي ، وابن عمر لم تكن له إقامة بالكوفة **قوله** ( فلم أسمع يحدث عن النبي ﷺ غير هذا ) أشار الى الحديث الذي يريد أن يذكره وكأنه استحضره بذهنه إذ ذاك . **قوله** ( كان ناس من أصحاب النبي ﷺ فيهم سعد فذهبوا يأكلون من لحم ) هكذا أورد القصة مختصرة ، وأوردها في الذبائح مبينة ، وتقدم لفظه هناك ، وعند الاسماعيلي من طريق معاذ عن شعبة : فأتوا بلحم ضب ، **قوله** ( فنادتهم امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ ) هي ميمونة وقد تقدم بيانها في كتاب الأطعمة ، . **قوله** ( فانه حلال أو قال لا بأس به شك فيه ) هو قول شعبة والذي شك في أي اللانظين قال : هو توبة الراوى عن ابن عمر بين ذلك محمد بن جعفر في روايته عن شعبة ، أخرجه أحمد في مسنده عنه وقد تقدم الكلام على لحم الضب في كتاب الصيد والذبائح ، مستوفى في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر في الضب لا أحله ولا أحرمه ، وانها لاتخالف قوله هنا فإنه حلال ، ولكنه ليس من طعامى ، أى ليس من المألوف له فلذلك ترك أكله لا لكونه حراما . خاتمة : اشتمل كتاب الأحكام ، وما بعده من التتقى وإجازة خبر الواحد من الأحاديث المرفوعة على مائة حديث وثلاثة وستين حديثا ، المعلق منها وما في حكمه سبعة وثلاثون طريقا وسائرهما موصول ، المكرر منه فيه وفيما مضى مائة حديث وتسعة وأربعون حديثا ؛ والخالص أربعة عشر حديثا شاركة مسلم في تحريجها سوى حديث أبي هريرة ، انكم ستحرسون ، وحديث أبي أيوب في البطانة ، وحديث أبي هريرة فيها وحديث ابن عمر في بيعة عبد الملك وحديث عمر في بيعة أبي بكر الثانية ، وحديث أبي بكر في قصة وفد بزاخة . وفي التتقى سبعة وعشرون حديثا كلها مكررة منها ستة طرق معلقة وفي خبر الواحد اثنان وعشرون حديثا كلها مكررة منها طريق واحد معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية وخمسون أثرا ، والله سبحانه وتعالى أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٦- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

٧٢٦٨ - **حدثنا** الحديث **حدثنا** سفیان عن مسمر وغيره عن قيس بن مسلم عن طاق بن شهاب قال « قال رجل من اليهود لعمر : يا أمير المؤمنين لو أن علينا نزلت هذه الآية ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ لآخذننا ذلك اليوم ميداً . فقال عمر : إني لأعلم أي يوم نزلت هذه الآية ، نزل يوم عرفة في يوم بُجعة . سمع حفيان مسة أ ، ومسرّ قيساً ، وقيس طارقاً »

٧٢٦٩ - **حدثنا** يحيى بن بكير - **حدثنا** الليث عن عقيل عن ابن شهاب ، أخبرني أنس بن مالك أنه سمع عمر الفدحين تابع المسلمون أبا بكر واستوى على منير رسول الله ﷺ ، تشهد فبلى أبي بكر فقال : أما بعد فاختار الله ﷻ لرسوله ﷺ الذي هداه على الذي نزلكم ، وهذا الكتاب الذي هدانا الله ﷻ - رواهكم فمروا به تهتدوا ، ولما هدانا الله ﷻ به رسوله »

٧٢٧٠ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** وهيب عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال : ضمنى إليه النبي ﷺ وقال : اللهم علمه الكتاب »

٧٢٧١ - **حدثنا** عبد الله بن صباح **حدثنا** ميمون قال سمعتُ عوفاً أن أبا التمهال **حدثه** « أنه سمع أبا برزة قال : إن الله يُفنيكم - أو تمسكم - بالإسلام وبمحمد ﷺ » . قال أبو عبد الله : وقع هنا « يُفنيكم » وإنما هو « تمسكم » . ينظر في أصل كتاب الاعتصام

٧٢٧٢ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر كتب إلى عبد الملك ابن مروان يبأيه « وأقرئك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيها استطعت »

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ) ، الاعتصام ، افتعال من العصمة والمراد أمثال قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ الآية ، قال الكرماني هذه الترجمة منترجة من قوله تعالى ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا ﴾ لأن المراد بالحبل : الكتاب والسنة على سبيل الاستعارة ، والجامع كونهما سبباً للبصود وهو الثواب والنجاة من العذاب ، كما أن الحبل سبب لحصول البصود به من السق وغيره . والمراد بالكتاب ، القرآن المتعبد بتلاوته وبالسنة ، ما جاء عن النبي ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريره وما هم بفعله . والسنة في أصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح الأصوليين والمحدثين ما تقدم ، وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف

المستحب ، قال ابن بطال : لا عصمة لأحد إلا في كتاب الله أو في سنة رسوله أو في إجماع العلماء على معنى في أحدهما ، ثم تكلم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي ﷺ وسيأتي بيانه بعد باب ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث ، الحديث الأول : **قوله** ( سفيان عن مسعر وغيره ) أما ، سفيان ، فهو ابن عيينة و . مسعر ، هو ابن كدام بكسر الكاف وتخفيف الدال ، و . الغير ، الذي أبهم معه لم أر من صرح به إلا أنه يحتمل أن يكون سفيان الثوري ، فإن أحمد أخرجه من روايته عن . قيس بن مسلم ، وهو الجدلي بفتح الجيم والمهمله كوفي يكنى أبا عمرو ، كان عابدا ثقة ثبتا وقد نسب إلى الارجاء ، وفي الرواة قيس بن مسلم آخر لكنه شأى غير مشهور ، روى عن عبادة بن الصامت وحديثه عنه في . كتاب خلق الافعال ، للبخارى و . طارق بن شهاب ، هو الاحمسي معدود في الصحابة لأنه رأى النبي ﷺ وهو كبير لكن لم يثبت له منه سماع . **قوله** ( قال رجل من اليهود ) تقدم الكلام عليه في . كتاب الايمان ، وفي تفسير سورة المائدة مع شرح سائر الحديث ، وحاصل جواب . عمر ، انا اتخذنا ذلك اليوم عيداً ، على وفق ما ذكرت . **قوله** ( سمع سفيان مسعرا ومسعر قيسا وقيسا طارقا ) هو كلام البخارى يشير الى أن العنقة المذكورة في هذا السند محمولة عنده على السماع لاطلاعه على سماع كل منهم من شيخه ، وقوله سبحانه ﴿ اليوم أكلت لحكم دينكم ﴾ ظاهره يدل على أن أمور الدين كملت عند هذه المقالة وهي قبل موته ﷺ بنحو ثمانين يوما فعلى هذا لم ينزل بعد ذلك من الأحكام شيء وفيه نظر ، وقد ذهب جماعة إلى أن المراد بالاكمال ما يتعلق بأصول الأركان لا ما يتفرع عنها ، ومن ثم لم يكن فيها متمسك لمشكرى القياس ، ويمكن دفع حججهم على تقدير تسليم الأول بأن استعمال القياس في الحوادث متعلق من أمر الكتاب ، ولو لم يكن الا عموم قوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وقد ورد أمره بالقياس وتقريره عليه فاندرج في عموم ما وصف بالسكال ، ونقل ابن التين عن الداودى أنه قال في قوله تعالى ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾ قال أنزل سبحانه وتعالى كثيرا من الأمور مجعلا ، ففسر نبيه ما احتيج اليه في وقته وما لم يقع في وقته وكل تفسيره الى العلماء بقوله تعالى ﴿ ولو رددوه الى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعليه الذين يستنبطونه ﴾ منهم . الحديث الثاني : **قوله** ( أنه سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه الغدحين بايع المسلمون أبا بكر رضى الله عنه ) حين يتعلق بسمع ، والذي يتعلق بالغدح محذوف وتقديره من وفاة النبي ﷺ كما تقدم بيانه في باب الاستخلاف في أواخر . كتاب الأحكام ، وسيأقفه هناك أتم ، وزاد في هذه الرواية واختار الله لرسوله الذى عنده على الذى عندهم ، أى الذى عنده من الثواب والكرامة على الذى عندهم من النصب . الحديث الثالث : حديث ابن عباس تقدم شرحه في . كتاب العلم ، وبيان من رواه بلفظ التأويل ويأتى معنى التأويل في باب قوله تعالى ﴿ بل هو قرآن مجيد ﴾ من . كتاب التوحيد ، ان شاء الله تعالى . الحديث الرابع : حديث أبى برزة وهو مختصر من الحديث الطويل المذكور في أوائل . كتاب الفتن ، في باب . إذا قال عند قوم شيئا ثم خرج فقال بخلافه ، وقد تقدم شرحه مستوفى هناك ، وقوله هنا ان الله يغنيكم بالاسلام ، كذا وقع بضم أوله ثم غين معجمة ساكنة ثم نون ونبه . أبو عبد الله ، وهو المصنف على أن الصواب بنون ثم عين مهمله مفتوحتين ثم شين معجمة . **قوله** ( ينظر في أصل كتاب الاعتصام ) فيه إشارة إلى أنه صنف . كتاب الاعتصام ، مفردا وكتب منه هنا ما يليق بشرطه في هذا الكتاب كما صنع في . كتاب الأدب الممرد ، فلما رأى هذه اللفظة مغايرة لما عنده أنه الصواب أحال على مراجعة ذلك الأصل وكأنه كان في هذه الحالة غائبا عنه فأمر بمراجعته وأن يصلح منه وقد وقع



له نحو هذا في تفسير ﴿ أنقض ظهرك ﴾ ونهت عليه في تفسير سورة ﴿ ألم نشرح ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي أن ذكر حديث أبي برزة هذا هنا إنما يستفاد منه تثبيت خبر الواحد وهو غفلة منه ، فإن حكم تثبيت خبر الواحد انقضى وعقب بالاعتصام بالكتاب والسنة ومناسبة حديث أبي برزة للاعتصام بالكتاب من قوله « أن الله تمسك بالكتاب ، ظاهرة جدا والله أعلم . الحديث الخامس حديث ابن عمر في مكانة لعبد الملك بالبيعة له وقد تقدم بأن من هذا السياق مع شرحه في باب كيف يبایع الامام من أواخر كتاب الاحكام ، ومن ثم يظهر المعطوف عليه بقوله هنا « وأقر لك ، وبنت هناك أن ذلك كان بعد قتل عبد الله بن الزبير والغرض منه هنا استعمال سنة الله ورسوله في جميع الامور

### ١ - باب قول النبي ﷺ « بُعِثْتُ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ »

٧٢٧٣ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعيد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : بُعِثْتُ بِجِوَامِعِ الْكَلِمِ ، ونصرت بالرعب . وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض فوضعت في يدي » . قال أبو هريرة : فقد ذهب رسول الله ﷺ وأنتم تلغونها - أو ترغونها ، أو كلة تشبهها

٧٢٧٤ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثنا الليث عن سعيد عن أبيه « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ما من الأنبياء نبي إلا أعطى من الآيات ما مثله أو من - أو آمن - عليه البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي ، فأرجو أني أكثرهم تابعا يوم القيامة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم ) وذكر فيه حديثين لأبي هريرة أحدهما بلفظ الترجمة وزاد « ونصرت بالرعب ، وبيننا أنا نائم رأيتني أتيت بمفاتيح خزائن الأرض ، وتقدم تفسير جوامع الكلم في باب المفاتيح في اليد من « كتاب التعبير » وفيه تفسيرها عن الزهري وحاصله أنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني ، وجزم غير الزهري بأن المراد « بجوامع الكلم » القرآن بقرينة قوله « بعثت » ، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني ، وتقدم شرح « نصرت بالرعب » في « كتاب التيمم » . **قوله** ( فوضعت في يدي ) أي المفاتيح وتقدم تفسير المراد بها في باب النفخ في المنام من « كتاب التعبير » . **قوله** ( قال أبو هريرة ) هو موصول بالسند المذكور أولا وقوله « فذهب ، أي مات ، وقوله « وأنتم تلغونها أو ترغونها أو كلة تشبهها ، فالأولى بلام ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة ثم مثناة والثانية مثلها لكن بدل اللام راء وهي من الرغث كناية عن سعة العيش وأصله من رغث الجدى أمه إذا ارتضع منها وأرغثته هي أرضعته ومن ثم قيل رغوث وأما باللام فليل إنها لغة فيها وقيل تصحيف وقيل مأخوذة من اللغث بوزن عظيم وهو الطعام المخروط بالشعير ، ذكره صاحب المحكم عن ثعلب والمراد يأكلونها كيفما اتفق وفيه بعد ، وقال ابن بطال : وأما اللغث باللام فلم أجده فيما تصفحت من اللغة انتهى ، ووجدت في حاشية من كتابه هما لغتان صحيحتان فصيحتان معناهما الأكل بالهم وأفاد الشيخ مغطاي عن كتاب « المنتهى » لأبي المعالي اللغوي أنه طاماه وإنه بالزين والعين أي المعجمة والمهملة إذا فرقه ، قال والغيث ما يبق في الكيل من

الحب ، فعلى هذا فالمعنى وأنتم تأخذون المال فتفرقونه بعد أن تحزوه واستعار للمال ما للطعام لأن الطعام أهم ما يقضى لأجله المال ، وزعم أن في بعض نسخ الصحيح وأنتم تلعقونها بمهمل ثم قاف . قلت : وهو تصحيف ولو كان له بعض اتجاه ، والثالثة جاءت من رواية عقيل في « كتاب الجهاد » بلفظ تفتلونها بمناء ثم بون ساكنة ثم مشاة ولبعضهم يحذف المشاة الثانية من التثنية بفتح النون وسكون المثناة وهو الاستخراج نثل كذا أنه استخرج ما فيها من السهام ، وجرا به نفص ما فيه والبئر أخرج تراها فعنى تفتلونها تستخرجون ما فيها وتتمتعون به ، قال ابن التين عن الداودي هذا المحفوظ في هذا الحديث ، قال النووي : يعنى ما فتح على المسلمين من الدنيا وهو يشمل الغنائم والكنوز ، وعلى الأول اقتصر الأكثر ووقع عند بعض رواة مسلم بالميم بدل النون الأولى وهو تحريف . الحديث الثانى : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أبى سعيد المقبرى واسم أبى سعيد كيسان ، قوله ( ما مثله أو من آمن عليه البشر ) أو شك من الراوى ، فالأولى بضم الهمة وسكون الواو وكسر الميم من الأمن . والثانية بالمد وفتح الميم من الإيمان ، وحكى ابن فرقول أن في رواية القابسى بفتح الهمة وكسر الميم بغير مد من الأمان وصوبها ابن التين فلم يصب ، وقوله ، وإنما كان الذى أوتيته ، في رواية المستملى « أوتيت » بحذف الهاء ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أوائل فضائل القرآن بحمد الله تعالى ، ومعنى الحصر في قوله « إنما كان الذى أوتيته » أن القرآن أعظم المعجرات وأفيدها وأدومها لاشتماله على الدعوة والحجة ودوام الانتفاع به الى آخر الدهر ، فلما كان لا شئ يقاربه فضلا عن أن يساويه كان ما عدها بالنسبة اليه كأن لم يقع ، قيل يؤخذ من إيراد البخارى ، هذا الحديث عقب الذى قبله ان الراجح عنده أن المراد بجوامع الكلم القرآن وليس ذلك بلازم ، فان دخول القرآن في قوله « بعثت بجوامع الكلم » لاشك فيه وإنما النزاع هل يدخل غيره من كلامه من غير القرآن ؟ وقد ذكروا من أمثلة جوامع الكلام في القرآن قوله تعالى « ولكم في القصص حياة يا أولى الألباب لعلمكم تتقون » وقوله « ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون » الى غير ذلك ومن أمثلة جوامع الكلم من الأحاديث النبوية حديث عائشة « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » وحديث « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » متفق عليهما . وحديث أبى هريرة « وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وسيأتى شرحه قريبا ، وحديث المقدم « ما مدأ ابن آدم وعاء شرا من بطنه » الحديث أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم الى غير ذلك مما يكثُر بالتبعية . وإنما يسم ذلك فيما لم تنصرف الرواة في ألفاظه ، والطريق الى معرفة ذلك أن تقل مخارج الحديث وتنفق ألفاظه ، والافان مخارج الحديث اذا كثرت قل أن تنفق ألفاظه لتوارد أكثر الرواة على الاختصار على الرواية بالمعنى بحسب ما يظهر لأحدهم أنه واف به ، والحامل لاكثرهم على ذلك أنهم كانوا لا يكتبون ويطول الزمان فيتعلق المعنى بالذهن فيرتسم فيه ولا يستحضر اللفظ فيحدث بالمعنى لمصلحة التبليغ . ثم يظهر من سياق ما هو أحفظ منه انه لم يوف بالمعنى

٣ - **باب** الاقتداء بسن رسول الله ﷺ ، وقول الله تعالى : « واجعلنا للمتقين إماما » قال : أئمة تتقوا بمن قبلنا ، ويتقوا بنا من بعدنا . وعن ابن عوف : ثلاث أحبهن لنفسي وإخواني : هذه للجنة أن يتعلموها ويسألوا عنها ، والفران أن يتعلموه ويسألوا للناس عنه ، ويدعوا للناس إلا من خبر

٧٢٧٥ - **حدثنا** عمرو بن عباس **حدثنا** عبد الرحمن **حدثنا** سفيان عن واصل عن أبي وائل قال « جاستُ إلى شِيبَةَ في هذا المسجد قال : جاسَ إلى عمرُ في جِحاكَ هَذَا قَوْلٌ : هَمَّتُ أَنْ لَا أَدْعِيَ فِيهَا صَفْرَاءَ وَلَا بِيضَاءَ إِلَّا قَسَمَتُهُا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . قَتُّ : مَا أَتَى بِفَاعِلٍ . قَالَ : لَمْ ؟ قُلْتُ : لَمْ يَقَعْ لَهُ صَاحِبَاكَ . قَالَ : هَا الْمَرْآنُ يُقْتَدَى بِهِمَا »

٧٢٧٦ - **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان قال سألتُ الأعمش فقال عن زيد بن وهب « سمعتُ حذيفة يقول : **حدثنا** رسول الله ﷺ أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ فَفَرَمُوا الْقُرْآنَ وَعَلِمُوا مِنَ الثُّنَّةِ »

٧٢٧٧ - **حدثنا** آدم بن أبي إياس **حدثنا** شعبه أخبرنا عمرو بن مرة سمعتُ مُرَّةَ الهمداني يقول « قال عبدُ الله إن أحسن الحديث كتابُ الله ، وأحسنَ الهدى هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وشرُّ الأمور محدثاتها ، وإنَّ ما توعدون لآتٍ وما أنتم بمعجزين »

٧٢٧٨ ، ٧٢٧٩ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزُّهري عن مُهَيْبِ اللَّهِ « عن أبي هريرة وزيد ابن خالد قالا : كنّا عندَ النَّبِيِّ ﷺ فقال : لأفْضِلُنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ »

٧٢٨٠ - **حدثنا** محمد بن ريسان **حدثنا** فليح **حدثنا** هلال بن علي عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة أن رسولَ الله ﷺ قال : كلُّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى . قالوا : يا رسولَ الله ومن أبى ؟ قال : من أطاعني دخلَ الجنة ، ومن عصاني فقد أبى »

٧٢٨١ - **حدثنا** محمد بن عبادَة أخبرنا يزيد **حدثنا** سليم بن حيّان - وأثنى عليه - **حدثنا** سعيد بن مينا « **حدثنا** - أو سمعتُ - جابر بن عبد الله يقول : جاءت ملائكة إلى النَّبِيِّ ﷺ وهو نائم فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العينَ نائمة والقلبَ يقظانُ ، فقالوا : إن إصباحكم هذا مثلاً ، قال فامضوا له مثلاً . فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العينَ نائمة والقلبَ يقظانُ ، فقالوا : مثله كمثل رجلٍ بنى داراً وجعلَ فيها مأدبةً وبَثَّ داعياً ، فن أجاب الداعي دخلَ الدارَ وأكلَ من المأدبة ، ومن لم يجبِ الداعي لم يدخلِ الدارَ ولم يأكل من المأدبة . فقالوا : أولوها له يفقهها ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم إن العينَ نائمة والقلبَ يقظانُ ، فقالوا : فالدارُ الجنة والداعي محمدٌ ﷺ ، فن أطاعَ محمداً ﷺ فقد أطاعَ الله ، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله ، ومحمدٌ فرق بينَ الناسِ « تابعه » فتنبه عن لوث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال « عن م - ٢٢ ج ١٣ » فتح الباري

جابر خرج علينا النبي ﷺ . . . »

٧٢٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَهْمٍ « عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ : يَا مَعْشَرَ

الْقُرَاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقَتْكُمْ سُبُكًا بَعِيدًا ، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا »

٧٢٨٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ « عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ : إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَتَى قَوْمًا فَقَالَ : يَا قَوْمُ إِنِّي رَأَيْتُ الْجَيْشَ يَمِينِي ، وَإِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُرِيانُ ، فَالْتَجِئُوا « فَأَطَاعَهُ طَائِفَةٌ مِنْ قَوْمِهِ فَادْجَلُوا فَأَطَاعُوا عَلَى مَنَاسِكِهِمْ فَدَجَلُوا ، وَكَذَّبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَأَصْبَحُوا مَكَانَهُمْ فَصَبَّحَهُمُ الْجَيْشُ فَأَهْلَكَهُمْ وَاجْتَنَحَهُمْ . فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ أَطَاعَنِي فَاتَّبَعَ مَا جِئْتُ بِهِ ، وَمَثَلُ مَنْ عَصَانِي وَكَذَّبَ بِمَا جِئْتُ بِهِ مِنَ الْحَقِّ »

٧٢٨٤ ، ٧٢٨٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُعْقِلٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ وَكَفَرَ مِنْ كُفْرٍ مِنَ الْعَرَبِ قَالَ عُمَرُ لِأَبِي بَكْرٍ : كَيْفَ تَقَاتِلُ النَّاسَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَن قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمَ مِنِّي مَالُهُ وَنَفْسُهُ إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ . فَقَالَ . وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلُنَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ لِلَّهِ ، وَاقْتِهِ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ . فَقَالَ عُمَرُ : فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ » . قَالَ ابْنُ بُسَكِيرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ عَنْ الْقَيْثِ « حَقًّا » وَهُوَ أَصَحُّ

٧٢٨٦ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عَتَبَةَ « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَدِمَ عَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ بْنِ حَذَيْفَةَ بْنِ بَدْرٍ فَنَزَلَ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ الْحَرِّ بْنِ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ - وَكَانَ مِنَ الْغَنَرِ الَّذِينَ يُدْنِيهِمْ عُمَرُ ، وَكَانَ الْقُرَاءُ أَصْحَابَ مَجْلِسِ عُمَرَ وَمَشَاوَرَتِهِ كَمَا وَلَا كَانُوا أَوْ شَبَانًا - فَقَالَ عَيْنَةُ لِابْنِ أَخِيهِ : يَا ابْنَ أَخِي هَلْ لَكَ وَجْهٌ عِنْدَ هَذَا الْأَمِيرِ فَتَسْتَأْذِنَ لِي عَلَيْهِ ؟ قَالَ : سَأَسْتَأْذِنُ لَكَ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَاسْتَأْذِنَ لِعَيْنَةَ ، فَلَمَّا دَخَلَ قَالَ : يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، رَأَى اللَّهُ مَا تَعْمَلُ الْجَزْلُ ، وَمَا نَحْكُمُ بَيْنَنَا بِالْعَدْلِ . فَغَضِبَ عُمَرُ حَتَّى هَمَّ بِأَنْ يَقَعَ بِهِ ، فَقَالَ الْحَرُّ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ ( خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ) وَإِنَّ هَذَا مِنَ الْجَاهِلِينَ . فَوَاللَّهِ مَا جَاوَزَهَا عُمَرُ حِينَ تَلَاهَا عَلَيْهِ ، وَكَانَ وَقَفًا عِنْدَ كِتَابِ اللَّهِ »

٧٢٨٧ - **حديث** عبد الله بن مسعود عن مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء ابنة أبي بكر رضي الله عنهما أنها قالت : أتيت عائشة حين خسفت للشمس والناس قيام وهي قائمة تصلي ، فقلت : ما للناس ؟ فأشارت بيدها نحو السماء فقالت : سبحان الله . فقلت : آية ؟ قالت برأسها أن نعم . فلما انصرف رسول الله ﷺ حمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما من شيء لم أره إلا وقد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والدار ، وأوحى إلى أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال ، فأما المؤمن - أو المسلم ، لا أدري أى ذلك قالت أسماء - فيقول : محمد جاءنا بالبيئات فأجبناه وآمننا ، فيقال : نعم صالحاً ، علماً أنك موقت ، وأما المنافق - أو المرتاب ، لا أدري أى ذلك قالت أسماء - فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلناه ،

٧٢٨٨ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : **مَوْنِي** ما تركتكم ، فإنما أهلك من كان قبلكم سوءهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم »

**قوله** ( باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ) أى قبولها والعمل بما دلت عليه فاما أقواله ﷺ فتشتمل على أمر ونهى وإخبار ، وسيأتى حكم الأمر والنهى فى باب مفرد ، وأما أقواله فتأتى أيضاً فى باب مفرد قريباً . **قوله** ( وقول الله تعالى : واجعلنا للمتقين إماماً . قال أئمة يقتدى بمن قبلنا ويقتدى بنا من بعدنا ) كذا للجميع بإبهام القائل ، وقد ثبت ذلك من قول مجاهد أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما من طريقه بهذا اللفظ بسند صحيح ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريقه بسند صحيح أيضاً ، قال يقول : اجعلنا أئمة فى التقوى حتى نأتم بمن كان قبلنا ويأتم بنا من بعدنا ، وللطبري وابن أبي حاتم من طريق على بن أبي طلحة عن ابن عباس أن المعنى : اجعلنا أئمة التقوى لأهلهم يقتدون بنا ، لفظ الطبري ، وفى رواية ابن أبي حاتم : اجعلنا أئمة هدى ليهتدى بنا ولا يجعلنا أئمة ضلالة . لأنه قال تعالى لأهل السعادة ﴿ وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا ﴾ وقال لأهل الشقاوة ﴿ وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ﴾ ورجح الطبري أنهم سألوا أن يكونوا للمتقين أئمة ولم يسألوا أن يجعل المتقين لهم أئمة ، ثم تكلم الطبري على أفراد وإماما ، مع أن المراد جماعة بما حاصله أن الامام اسم جنس فيتناول الواحد فما فوقه ، وأخرج عبد بن حميد بسند صحيح عن قتادة فى قوله ﴿ واجعلنا للمتقين إماماً ﴾ أى قادة فى الخير ودعاة هدى يؤتم بنا فى الخير . وأخرج ابن أبي حاتم من طريق السدى ليس المراد أن تؤم الناس وإنما أرادوا اجعلنا أئمة لهم فى الحلال والحرام يقتدون بنا فيه . ومن طريق جعفر بن محمد معناه اجعلنى رضا فإذا قلت صدقونى وقبلوا منى ، تنبيه : اقتصر شيخنا ابن الملقن فى شرحه تبعاً لمن تقدمه على عزو التفسير المذكور أولاً للحسن البصرى ولم أر له عنه سنداً ، والثانى للأنصاري وقد صح عن ابن عباس ورواه ابن أبي حاتم عن عكرمة وسعيد بن جبير ونقله ابن أبي حاتم أيضاً عن أبي صالح وعبد الله بن شاذب . **قوله** ( وقال ابن عون ) هو عبد الله البصرى من صفار التابعين ( ثلاث أحسن لنفسى الخ ) رصده محمد بن

نصر المروزي في كتاب السنة ، والجوزقي من طريقه قال محمد بن نصر حدثنا يحيى بن يحيى حدثنا سليم بن أخضر سمعت ابن عون يقول : غير مرة ولا مرتين ولا ثلاث ، ثلاث أحسن لنفسى ، الحديث ووصله ابن القاسم اللالكاني في كتاب السنة ، من طريق القمبي سمعت حماد بن زيد يقول قال ابن عون ، **قوله** ( ولأخواني ) في رواية حماد ، ولا صحابي ، ( قوله هذه السنة ) أشار إلى طريقة النبي ﷺ إشارة نوعية لا شخصية ، وقوله « أن يتعلموها ويسألوا عنها » في رواية يحيى بن يحيى هذا الأثر عن رسول الله ﷺ فيتبعه ويعمل بما فيه ، **قوله** ( والقرآن أن يتفهموه ويسألوا الناس عنه ) في رواية يحيى ، فيتدبروه ، بدل فيتفهموه وهو المراد ، **قوله** ( ويدعوا الناس إلا من خير ) كذا للأكثر بفتح الدال من يدعوا وهو من الودع بمعنى الترك ، ووقع في رواية الكشميهني بسكون الدال من الدعاء ، وكذا هو في نسخة السعفي ، ورؤيد الأول أن في رواية يحيى بن يحيى « ورجل أقبل على نفسه ولها عن الناس إلا من خير ، لأن في ترك الشر خيرا كثيرا » قال : في القرآن يتفهموه وفي السنة يتعلموها لأن الغالب أن المسلم يتعلم القرآن في أول أمره فلا يحتاج إلى الوصية بتعلمه ، فهذا أوصى بتفهم معناه وإدراك منطوقه انتهى ، ويحتمل أن يكون السبب أن القرآن قد جمع بين دفتي المصحف ولم تكن السنة يومئذ جمعت ، فأراد بتعلمها جمعها ليتمكن من تفهمها ، بخلاف القرآن فإنه مجموع فليبادر لتفهمه ثم ذكر فيه ثلاثة عشر حديثا : الحديث الأول : **قوله** ( عمرو بن عباس ) بموحدة ثم مهلة هو الباهلي بصرى يكنى أبا عثمان من طبقة علي بن المديني ، و « عبد الرحمن ، هو ابن مهدي و « سفيان ، هو الثوري و « واصل ، هو ابن حبان وتقدم تصريح الثوري عنه بالتحديث في كتاب الحج ، و « أبو وائل ، هو شقيق بن سلمة . **قوله** ( جلست إلى شيبه ) هو ابن عثمان بن طلحة العبدي حاجب الكعبة وقد تقدم نسبه عند شرح حديثه في باب كسوة الكعبة من كتاب الحج ، وليس له في الصحيحين إلا هذا الحديث عند البخاري وحده ، **قوله** ( أن لا أدع فيها ) الضمير للكعبة وإن لم يجر لها ذكر لأن المراد بالمسجد في قول أبي وائل « جلست إلى شيبه في هذا المسجد ، نفس الكعبة فكانه أشار إليها فقد تقدم في رواية الحج في هذا الحديث « على كرسي في الكعبة ، أي عند بابها كما جرت به عادة الحجبة ؛ قال ابن بطال : أراد عمر قسمة المال في مصالح المسلمين فلما ذكره شيبه أن النبي ﷺ وأبا بكر بعده لم يتعرضا له لم يسعه خلافا ، ورأى أن الاقتداء بهما واجب . قلت : وتماه أن تقرير النبي ﷺ بمنزلة منزلة حكمه باستمرار ما ترك تغييره فيجب الاقتداء به في ذلك لعدم قوله تعالى ﴿ واتبعوه ﴾ وأما أبو بكر فدل عدم تعرضه على أنه لم يظهر له من قوله ﷺ ولا من فعله ما يعارض التقرير المذكور ، ولو ظهر له لفعله لا سيما مع احتياجه لبال لقلته في مدته فيكون عمر مع وجود كثرة المال في أيامه أولى بعدم التعرض ، الحديث الثاني : حديث حذيفة في الأمانة تقدم شرحه في كتاب الفتن ، . الحديث الثالث : **قوله** ( حدثنا عمرو بن مرة ) هو الجلي بفتح الجيم وتخفيف الميم و « مرة ، شيخه هو ابن شراحيل ويقال له مرة الطيب بالتشديد وهو الهمداني بسكون الميم ، وليس هو والد عمرو الراوي عنه . **قوله** ( وأحسن الهدى هدى محمد ) بفتح الهاء وسكون الدال للأكثر ، وللكشميهني بضم الهاء مقصور ومعنى الأول الهيئة والطريقة والثاني ضد الضلال ، **قوله** ( وشر الأمور محدثاتها الخ ) تقدم هذا الحديث بدون هذه الزيادة في كتاب الأدب ، وذكرت ما يدل على أن البخاري اختصره هناك ونما أنه عليه هنا قبل شرح هذه الزيادة أن ظاهر سياق هذا الحديث أنه موقوف ، لكن القدر الذي له حكم الرفع منه قوله ، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ ، فإن فيه إخبارا عن صفة من صفاته ﷺ وهو أحد

أقسام المرفوع وقل من نبه على ذلك ، وهو كالمثقف عليه - لتخريج المصنفين المختصرين على الأحاديث المرفوعة الأحاديث الواردة في شمائله ﷺ فإن أكثرها يتعلق بصفة خلقه وذاته كوجهه وشعره ، وكذا بصفة خلقه كحلته وصفحه ، وهذا مندرج في ذلك مع أن الحديث المذكور جاء عن ابن مسعود مصرحاً فيه بالرفع من وجه آخر ، أخرجه أصحاب السنن لكن ليس هو على شرط البخاري ، وأخرجه مسلم من حديث جابر مرفوعاً أيضاً بزيادة فيه ، وليس هو على شرطه أيضاً ، وقد بينت ذلك في « كتاب الأدب » في باب الهدى الصالح ، و « المحدثات » بفتح الدال جمع محدثه والمراد بها ما أحدث ، وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة ، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة ، فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً ، وكذا القول في المحدث وفي الأمر المحدث الذي ورد في حديث عائشة « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » كما تقدم شرحه ومضى بيان ذلك قريباً في « كتاب الأحكام » وقد وقع في حديث جابر المشار إليه « وكل بدعة ضلالة » وفي حديث العرابض بن سارية « وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة » وهو حديث أوله « وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ، فذكره وفيه هذا أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه ابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وهذا الحديث في المعنى قريب من حديث عائشة المشار إليه وهو من جوامع الكلم قال الشافعي « البدعة بدعتان : محدودة ومذمومة ، فما وافق السنة فهو محمود وما خالفها فهو مذموم » أخرجه أبو نعيم بمعناه من طريق إبراهيم بن الجنيدي عن الشافعي ، وجاء عن الشافعي أيضاً ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال « المحدثات ضربان ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً فهذه بدعة الضلال ، وما أحدث من الخير لا يخالف شيئاً من ذلك فهذه محدثة غير مذمومة » انتهى . وقسم بعض العلماء البدعة إلى الأحكام الخمسة وهو واضح ، وثبت عن ابن مسعود أنه قال : قد أصبحتم على الفطرة وأنكم ستحدثون ويحدث لكم فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول ، فما حدث تدوين الحديث ثم تفسير القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق بأعمال القلوب ، فاما الأول فأنكره عمر وأبو موسى وطائفة ورخص فيه الأكثرون وأما الثاني فأنكره جماعة من التابعين كالشعبي ، وأما الثالث فأنكره الامام أحمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد انكار أحمد للذي بعده ، وما حدث أيضاً تدوين القول في أصول الديانات فتصدى لها المثبتة والنمات ، فبالغ الأول حتى شبه وبالغ الثاني حتى عطل ، واشتد انكار السلف لذلك كأبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور ، وسببه أنهم تكلموا فيما سكوت عنه النبي ﷺ وأصحابه ، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ وأب بكر وعمر شيء من الأهواء - يعني بدع الخوارج والروافض والقدرية - وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان ، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرها ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل . وإن من لم يستعمل ما اصطالحوا عليه فهو عاى جاهل ، فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف واجتنب ما أحدثه الخلف ، وإن لم يكن له منه بد فليكتف منه بقدر الحاجة ، ويجعل الأول المقصود بالاصالة والله الموفق . وقد أخرج أحمد بسند جيد عن غضيف ابن الحارث قل بعث إلى عبد الملك بن مروان فقال : إنا قد جمعنا الناس على رفع الأيدي على المنبر يوم الجمعة ،

وعلى القصص بعد الصبح والعصر، فقال: أما انهما أمثل بدعكم عندي ولست بمجيبكم الى شيء منهما لأن النبي ﷺ قال: «ما أحدث قوم بدعة إلا رفع من السنة مثلها فتمسك بسنة خير من إحداث بدعة». انتهى وإذا كان هذا جواب هذا الصحابي في أمر له أصل في السنة فما ظنك بما لا أصل له فيها، فكيف بما يشتمل على ما يخالفها. وقد مضى في «كتاب العلم» أن ابن مسعود كان يذكر الصحابة كل خميس لثلاثا يملأوا ومضى في «كتاب الرقاق» أن ابن عباس قال: حدثت الناس كل جمعة فإن أيدت فترتين، ونحوه وصية عائشة لعبيد بن عمير، والمراد بالقصص التذكير والموعظة، وقد كان ذلك في عهد النبي ﷺ لكن لم يكن يجعله راتبا كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة، وأما قوله في حديث العرباض: «فإن كل بدعة ضلالة»، بعد قوله، وإياكم ومحدثات الأمور، فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة وقوله: «كل بدعة ضلالة»، قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومعنوها، أما منطوقها فكان يقال: «حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة»، فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدى، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدماتان، وانتجتا المطلوب، والمراد بقوله: «كل بدعة ضلالة»، ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام. وقوله في آخر حديث ابن مسعود: «وأن ما توعدون لآت وما أنتم بمعجزين» أراد ختم موعظته بشيء من القرآن يناسب الحال. وقال ابن عبد السلام: في أواخر القواعد، البدعة خمسة أقسام: فالواجبة، كالاشتغال بالنحو الذي يفهم به كلام الله ورسوله لأن حفظ الشريعة واجب. ولا يتأتى إلا بذلك فيكون من مقدمة الواجب، وكذا شرح الغريب وتدوين أصول الفقه والتوصل الى تمييز الصحيح والسقيم، والمحرمة، ما رتبته من مخالف السنة من القدرية والمرجئة والمشبهة والمندوبة، كل إحسان لم يهد عينه في العهد النبوي كالاتحاد عن التراخي وبناء المدارس والربط والكلام في التصوف المحمود وعقد مجالس المناظرة إن أريد بذلك وجه الله والمباحة، كالمصافحة عقب صلاة الصبح والعصر، والتوسع في المأكولات من أكل وشرب وملبس ومسكن. وقد يكون بعض ذلك مكروها أو خلاف الأولى والله أعلم. الحديث الرابع والخامس: حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني في قصة العسيف قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «لأقضين بينكما بكتاب الله»، وهذا يوم أن الخطاب لهما وليس كذلك، وإنما هو لوالد العسيف والذي استأجره لما تحاكما بسبب زنا العسيف بأسرة الذي استأجره، والقدر المذكور هنا طرف من القصة المذكورة، واقتصر البخاري هنا عليه لدخوله في غرضه من أن السنة يطلق عليها «كتاب الله»، لأنها بوحيه وتقديره، لقوله تعالى: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾. وقد تقدم تقرير ذلك مع شرح الحديث في «كتاب المحاربين» المتعلق ببيان الحدود. الحديث السادس: قوله (فليح) بالفاء والمهمله مصغر هو ابن سليمان المدني، وشيخه هلال بن علي، هو الذي يقال له ابن أبي ميمونة. قوله (كل أمق يدخل الجنة إلا من أبي) بفتح الموحدة أى امتنع وظاهره أن العموم مستمر لأن كلا منهم لا يمتنع من دخول الجنة ولذلك قالوا: ومن يأبى، فبين لهم أن اسناد الامتناع اليهم عن الدخول مجاز عن الامتناع عن سفته وهو عصيان الرسول ﷺ وقد تقدم في أول الأحكام حديث أبي هريرة أيضا مرفوعا: «من أطاعني فقد أطاع الله»، وتقدم شرحه مستوفى وأخرج أحمد والحاكم من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه: «لندخل الجنة إلا من أبي وشرد على الله شراد البعير»، وسنده على شرط الشيخين، وله شاهد عن أبي أمامة عند الطبراني وسنده جيد، والموصوف بالإباء وهو الامتناع إن كان كافرا فهو لا يدخل الجنة أصلا وإن كان مسلما فالمراد منعه من دخولها مع أول داخل إلا من شاء



الله تعالى . الحديث السابع . قوله ( محمد بن عبادة ) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة ، واسم جده البخترى بفتح الموحدة وسكون المعجمة وفتح المثناة من فوق ، ثقة واسطى يكنى أبا جعفر ماله في البخارى إلا هذا الحديث وآخر تقدم في كتاب الادب ، وهو من الطبقة الرابعة من شيوخ البخارى ، و د يزيد ، شيخه هو ابن هارون ، قوله ( حدثنا سليم بن حيان وأثنى عليه ) أما سليم فبفتح المهملة وزن عظيم وأبوه بمهملة ثم تحنانية ثقيلة والقائل د وأثنى عليه ، هو محمد وفاعل أثنى هو يزيد . قوله ( قال حدثنا أو سمعت ) القائل ذلك سعيد بن ميناء والشاك هو سليم بن حيان . شك في أى الصيغتين قالها شيخه سعيد ، ويجوز في جابر أن يقرأ بالنصب وبالرفع والنصب أولى قوله ( جاءت ملائكة ) لم أقف على أسمائهم ولا أسماء بعضهم ، ولكن في رواية سعيد بن أبى هلال المطلقة عقب هذا عند الترمذى أن الذى حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل . ولفظه د خرج علينا رسول الله ﷺ يوما فقال : انى رأيت في المنام كأن جبريل عند رأسى وميكائيل عند رجلى ، فيحتمل أنه كان مع كل منهما غيره . واقتصر في هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداء وجوابا ، ووقع في حديث ابن مسعود عند الترمذى وحسنه وصححه ابن خزيمة : أن النبي ﷺ توسد نحره فرقد ، وكان إذا نام نفخ ؛ قال فبينما أنا قاعد إذ أنا برجال عليهم ثياب بيض ، الله أعلم بما بهم من الجنال ، جلست طائفة منهم عند رأس رسول الله ﷺ ، وطائفة منهم عند رجليه ، قوله ( أن لصاحبكم هذا مثلا قال فاضربوا له مثلا ) كذا للأكثر وسقط لفظ د قال ، من رواية أبى ذر ، قوله ( فقال بعضهم إنه نائم إلى قوله يقظان ) قال الراهمرمى هذا تمثيل يراد به حياة القلب وصحة خواطره ، يقال رجل يقظ اذا كان ذكى القلب ؛ وفي حديث ابن مسعود فقالوا ايدهم : ما رأينا عبدا قط أوقى مثل ما أوقى هذا النبي ، ان عينيه تنامان وقلبه يقظان ، اضربوا له مثلا . وفي رواية سعيد بن أبى هلال . فقال أحدهما لصاحبه اضرب له مثلا ، فقال د اسمع سمع أذنك واعتقل عقل قلبك إنما مثلك ، ونحوه في حديث ربيعة الجرشي عند الطبرانى زاد أحد في حديث ابن مسعود فقالوا اضربوا له مثلا ونؤول أو نضرب وأولوا ، وفيه ليعقل قلبك . قوله ( مثله كمثل رجل بنى دارا وجعل فيها مآدبة ) في حديث ابن مسعود ومثل سيد بنى قصرا ، وفي رواية أحمد د بنينا حصينا ثم جعل مآدبة فدعا الناس الى طعامه وشرابه ، فن أجابه أكل من طعامه وشرب من شرابه ومن لم يحبه عاقبه - أو قال - عذبه ، وفي رواية أحمد د عذب عذابا شديدا ، والمآدبة بسكون الهمة وضم الدال بعدها موحدة وحكى الفتح ، وقال ابن التين : عن أبى عبد الملك الضم والفتح لغتان فصيحتان ، وقال الراهمرمى نحوه في حديث القرآن مآدبة الله ، قال : وقال لى أبو موسى الحامض من قاله بالضم أراد الوليمة ، ومن قاله بالفتح أراد أدب الله الذى أدب به عباده . قلت : فعلى هذا يتعين الضم . قوله ( وبعث داعيا ) في رواية سعيد د ثم بعث رسولا يدعو الناس الى طعامه فمنهم من أجاب الرسول ومنهم من تركه . . قوله ( فقال بعضهم أولوها له ينفقها ) قيل يؤخذ منه حجة لأهل التعبير أن التعبير إذا وقع في المنام اعتمد عليه د قال ابن بطال : قوله د أولوها له ، يدل على أن الرؤيا على ما عبرت في أنشوم انتهى . وفيه نظر لاحتمال الاختصاص بهذه القصة لكون الرأى النبي ﷺ والمرئ الملائكة ، فلا يطر ذلك في حق غيرهم ، قوله ( فقال بعضهم إنه نائم ) هكذا وقع ثالث مرة ، قوله ( فقالوا الدار الجنة ) أى الممثل بها زاد في رواية سعيد بن أبى هلال د والله هو الملك والدار الاسلام والبيت الجنة وأنت يا محمد رسول الله ، وفي حديث ابن مسعود عند أحمد د أما السيد فهو رب العالمين ، وأما البنيان فهو الاسلام والطعام الجنة ومحمد الداعى ، فن

اتبعه كان في الجنة ، قوله ( فن أطاع محمدا فقد أطاع الله ) أي لانه رسول صاحب المأدبة فن أجابه ودخل في دعوته أكل من المأدبة ، وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سعيد ولفظه ، وأنت يا محمد رسول الله فن أجابك دخل الاسلام ، ومن دخل الاسلام دخل الجنة ، ومن دخل الجنة أكل ما فيها . . قوله ( ومحمد فرق بين الناس ) كذا لآبي ذر بتشديد الراء فعلا ماضيا ، ولغيره بسكون الراء والتنوين وكلاهما متجه ، قال الكرماني : ليس المقصود من هذا التمثيل تشبيه المفرد بالمفرد ، بل تشبيه المركب بالمركب ، مع قطع النظر عن مطابقة المفردات من الطرفين انتهى ، وقد وقع في غير هذه الطريق ما يدل على المطابقة المذكورة ، زاد في حديث ابن مسعود ، فلما استيقظ قال : سمعت ما قال هؤلاء ، هل تدري من هم ؟ . قلت : الله ورسوله أعلم ، قال هم الملائكة ، والمثل الذي ضربوا الرحمن بن الجنة ودعا إليها عباده ، الحديث . تنبيه : تقدم في كتاب الأدب ، من وجه آخر عن سليم بن حيان بهذا الاسناد ، قال النبي ﷺ مثلى ومثل الأنبياء كرجل بنى دارا فأكلها وأحسنها إلا موضع لبنه ، الحديث ، وهو حديث آخر وتمثيل آخر ، فالحديث الذى فى الأدب يتعلق بالنبوة وكونه ﷺ خاتم النبيين ، وهذا يتعلق بالدعاء الى الاسلام وبأحوال من أجاب أو امتنع ، وقد وهم من خلطهما ككأبي نعيم فى المستخرج ، فانه لما ضاق عليه مخرج حديث الباب ولم يجد مرويا عنده أورد حديث اللبنة ظنا منه أنها حديث واحد وليس كذلك لما بينته ، وسلم الاسماعيلي من ذلك فانه لما لم يجد مرويته أورد من روايته عن الفربرى بالاجازة عن البخارى بسنده ، وقد روى يزيد بن هارون بهذا السند حديث اللبنة أخرجه أبو الشيخ فى كتاب الامثال ، من طريق أحمد بن سنان الواسطى عنه ، وساق بهذا السند حديث « مثلى ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً ، الحديث ، لكنه عن أبي هريرة لا عن جابر وقد ذكر الراهبر مزى ، حديث الباب فى كتاب الامثال ، معلقا فقال : وروى يزيد بن هارون فساق السند ولم يوصل سنده يزيد وأورد معناه من مرسل الضحاک بن مزاحم ، قوله ( تابعه قتيبة عن ليث ) يعنى ابن سعد ( عن خالد ) يعنى ابن يزيد وهو أبو عبد الرحيم المصرى أحد الثقات ، قوله ( عن سعيد بن أبي هلال عن جابر قال خرج علينا النبي ﷺ هكذا اقتصر على هذا القدر من الحديث وظاهره أن بقية الحديث مثله ، وقد بينت ما بينهما من الاختلاف ، وقد وصله الترمذى عن قتيبة بهذا السند ووصله أيضا الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان ، وأبو نعيم من طريق أبي العباس السراج ، كلاهما عن قتيبة ونسب السراج فى روايته الليث وشيخه كما ذكرته ، قال الترمذى بعد تخريجه : هذا حديث مرسل ، سعيد بن أبي هلال لم يدرك جابر بن عبد الله . قلت : وفائدة ايراد البخارى له رفع التوهم عن يظن أن طريق سعيد بن ميناء موقوفة ، لانه لم يصرح برفع ذلك الى النبي ﷺ فأتى بهذه الطريق لتصريحها ؛ ثم قال الترمذى وجاء من غير وجه عن النبي ﷺ باسناد أصح من هذا . قال وفى الباب عن ابن مسعود ، ثم ساقه بسنده إلى ابن مسعود وصححه ، وقد بينت ما فيه أيضا بحمد الله تعالى . ووصف الترمذى له بأنه مرسل : يريد أنه منقطع بين سعيد وجابر ، وقد اعتضد هذا المنقطع بحديث ربيعة الجرشي عند الطبراني فانه ينحو سياقه وسنده جيد ، وسعيد بن أبي هلال غير سعيد بن ميناء الذى فى السند الاول ، وكل منهما مدنى لكن ابن ميناء تابعى بخلاف ابن أبي هلال ، والجمع بينهما إما بتعدد المرقى وهو واضح أو بأنه منام واحد حفظ فيه بعض الرواة ما لم يحفظ غيره ، وتقدم طريق الجمع بين اقتصاره على جبريل وميكائيل فى حديث وذكره الملائكة بصيغة الجمع فى الجانبين الدال على الكثرة فى آخر ، وظاهر رواية سعيد بن

أبي هلال أن الرؤيا كانت في بيت النبي ﷺ لقوله « خرج علينا فقال إني رأيت في المنام ، وفي حديث ابن مسعود أن ذلك كان بعد أن خرج إلى الجن فقرأ عليهم ، ثم أغنى عند الصبح لحاؤا إليه حينئذ ، ويجمع بأن الرؤيا كانت على ما وصف ابن مسعود . فلما رجع إلى منزله خرج على أصحابه فقصها ، وما عدا ذلك فليس بينهما منافاة إذ وصف الملائكة برجال حسان ، يشير إلى أنهم تشكوا بصورة الرجال ، وقد أخرج أحمد والبرار والطبراني من طريق علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس نحو أول حديث سعيد بن أبي هلال لكن لم يسم المسمين ، وساق المثل على غير سياق من تقدم قال : إن مثل هذا ومثل أمته ، كمثل قوم سافر انتهوا إلى رأس مفاضة فلم يكن معهم من الزاد ما يقطعون به المفاضة ولا ما يرجعون به ، فبيناهم كذلك إذ أتاهم رجل فقال أرايتم إن وردت بكم رياضا معشبة وحياضا رواء . أتبعوني ؟ قالوا : نعم ، فانطلق بهم فأوردهم ، فأكلوا وشربوا وسمنوا ، فقال لهم إن بين أيديكم رياضا هي أعشب من هذه ، وحياضا أروى من هذه فاتبعوني ، فقالت طائفة صدق والله لننبعثه ، وقالت طائفة قد رضينا بهذا نقيم عليه ، وهذا إن كان محفوظا قوى الحل على التعدد إما للبناء وإما لضرب المثل ، ولكن على ابن زيد ضعيف من قبل حفظه . قال ابن العربي في حديث ابن مسعود : إن المقصود « المأدبة » وهو ما يؤكل ويشرب فيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة إلا الوصال ، والحق أن لا وصال لنا إلا بانقضاء الشهوات الجثمانية والنفسانية والمحسوسة والمعقولة وجماع ذلك كله في الجنة انتهى ، وليس ما ادعاه من الرد بواضح قال وفيه أن من أجاب الدعوة أكرم . ومن لم يجيبها أهين ، وهو خلاف قولهم من دعواؤه فلم يجيبنا فله الفضل علينا فان أجابنا فلنا الفضل عليه ، فانه مقبول في النظر ، وأما حكم العبد مع المولى فهو كما تضمنه هذا الحديث . الحديث الثامن : **قوله** (سفيان) هو الثوري ، وابراهيم ، هو النخعي وهمام ، هو ابن الحارث . ورجال السند كلهم كوفيون **قوله** ( يامعشر القراء ) بضم القاف وتشديد الراء مهموز جمع قارئ ، والمراد بهم العلماء بالقرآن والسنة العباد ، وسيأتي إيضاحه في الحديث الحادي عشر . **قوله** ( استقيموا ) أي اسلكوا طريق الاستقامة وهي كناية عن التمسك بأمر الله تعالى فعلا وتركاً ، وقوله فيه « سبقتم » هو بنتج أوله كما جزم به ابن الذين وحكي غيره ضمه ، والاول المعتمد زاد محمد بن يحيى الذهلي عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه « فان استقمتم فقد سبقتم » أخرجه أبو نعيم في المستخرج وقوله « سبقا بعيداً » أي ظاهراً ووضناً بالبعد لانه غاية شأو السابقين ، والمراد أنه خاطب بذلك من أدرك أوائل الاسلام فاذا تمسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير ، لأن من جاء بعده إن عمل بعمله لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الاسلام ، وإلا فهو أبعد منه حساً وحكماً ، **قوله** ( فان أخذتم ميمنا وشمالاً ) أي خالفتم الأمر المذكور ، وكلام حذيفة منزع من قوله تعالى ﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ﴾ والذي له حكم الرفع من حديث حذيفة هذا الإشارة إلى فضل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين مضوا على الاستقامة فاستشهدوا بين يدي النبي ﷺ أو عاشوا بعده على طريقته فاستشهدوا أو ماتوا على فرشهم . الحديث التاسع : حديث أبي موسى في « النذير العريان » وقد تقدم شرحه مستوفى في باب الانتهاء عن المعاصي من « كتاب الرقاق » ، و« بريد » بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة و« أبو بردة » شيخه هو جده وهو ابن أبي موسى الأشعري . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة في قصة أبي بكر في قتال أهل الردة وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً . **قوله** ( في آخره قال ابن بكير ) يعني يحيى بن عبد الله بن بكير

المصري (وعبد الله) يعنى كاتب الليث وهو أبو صالح الخ، ومراده أن قتيبة حدثه عن الليث بالسند المذكور فيه بلفظ «لو منعوني كذا» ووقع هنا في رواية الكشميني «كذا وكذا» وحدثه به يحيى وعبد الله عن الليث بالسند المذكور بلفظ «عنا»، وقوله «وهو أصح» أى من رواية من روى «عقالا»، كما تقدمت الإشارة إليه في «كتاب الزكاة»، أو أهمه كالذى وقع هنا. الحديث الحادى عشر. **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى واسم «أبي أويس» عبد الله المدنى الأصبحى، و«ابن وهب» هو عبد الله المصرى و«يونس» هو ابن يزيد الألبى. **قوله** (قدم عيينة) بتحتانية ونون مصغرا (ابن حصن) بكسر الحاء وسكون الصاد المهملتين ثم نون (ابن حذيفة بن بدر) يعنى الفزارى معدود في الصحابة، وكان في الجاهلية موصوفا بالشجاعة والجهل والجفاء، وله ذكر في «المغازى»، ثم أسلم في الفتح وشهد مع النبي ﷺ حينما فاعطاه مع المؤلفة وإياه عنى العباس بن مرداس السلمى بقوله :

أجعل نبي ونهب العبد يد بين عيينة والاقرع

وله ذكر مع الاقرع بن حابس سيأتى قريبا في «باب ما يكره من التعق» وله قصة مع أبي بكر وعمر حين سأل أبا بكر أن يعطيه أرضا يقطعها لإياها فتمعه عمر، وقد ذكره البخارى في «التاريخ الصغير» وسماه النبي ﷺ «اللاحق المطاع»، وكان عيينة ممن وافق طليحة الأسدى لما ادعى النبوة، فلما غلبهم المسلمون في قتال أهل الردة فر طليحة وأسر عيينة، فأق به أبو بكر فاستتابه فتاب، وكان قدومه الى المدينة على عمر بعد أن استقام أمره وشهد الفتح، وفيه من جفاء الأعراب شئ. **قوله** (على ابن أخيه الحر) بلفظ ضد العبد، و«قيس» والد الحر لم أر له ذكرا في الصحابة، وكأنه مات في الجاهلية، والحر ذكره في الصحابة أبو على بن السكن وابن شاهين، وفي العتبية عن مالك قدم عيينة بن حصن المدينة، فنزل على ابن أخ له أعمى فبات يصلى فلما أصبح غدا الى المسجد فقال عيينة كان ابن أخى عندى أربعين سنة لا يطيعنى، فما أسرع ما أطاع قريشا، وفي هذا إشعار بأن أباه مات في الجاهلية، **قوله** (وكان من النفر الذين يدينهم عمر) بين بعد ذلك السبب بقوله (وكان القرام) أى العلماء العباد (أصحاب مجلس عمر) فدل على أن الحر كان متصفا بذلك، وتقدم في آخر سورة الأعراف ضبط قوله «أو شبانا» وأنه بالوجهين، وقوله «ومشاورته» بالشين المعجمة وبفتح الواو ويجوز كسرهما. **قوله** (هل لك وجه عند هذا الأمير) هذا من جملة جفاء عيينة اذ كان من حقه أن ينمته بأمر المؤمنين واسكنه لا يعرف منازل الأكابر، **قوله** (فتستأذن لى عليه) أى فى خوة، وإلا فعمر كان لا يحتجب إلا وقت خلوته وراحته، ومن ثم قال له سأستأذن لك عليه، أى حتى تجتمع به وحدك. **قوله** (قال ابن عباس فاستأذن لعيينة) أى الحر، وهو موصول بالاستناد المذكور، **قوله** (فلما دخل قال يا ابن الخطاب) في رواية شعيب عن الزهري الماضية في آخر تفسير الأعراف، فقال: «هى بكسر ثم سكون وفى بعضها «هيه» بكسر الهامين بينهما تحتانية ساكنة، قال النوى بعد أن ضبطها هكذا هى كلمة تقال في الاستزادة ويقال بالهمزة بدل الهاء الأولى، وسبق الى ذلك قاسم بن ثابت في «الدلائل»، كما نقله صاحب المشارق فقال في قول ابن الزبير أيها قوله «إيه» بهمز مكسور مع التنوين كلمة استزادة من حديث لا يعرف، وتقول «إيها عنا» بالنصب أى كف، قال وقال يعقوب يعنى ابن السكيت تقول لمن استزدته، من عمل أو حديث «إيه» فإن وصلت نونت فقلت «إيه» حدثنا «وحكمه» كذا في النهاية وزاد فاذا قلت «إيها» بالنصب

فهو أمر بالسكوت ، وقال الليث قد تكون كلمة استزادة وقد تكون كلمة زجر كما يقال : إيه عنا أى كف ، وقال الكرماني : هيه هنا بكسر الهاء الأولى ، وفي بعض النسخ بهمة بدلها وهو من أسماء الأفعال ، يقال لمن تستزيده ، كذا قال ولم يضبط الهاء الثانية ، ثم قال وفي بعض النسخ هي بحذف الهاء الثانية والمعنى واحد ، أو هو ضمير المحذوف أى هي داهية أو القصة هذه انتهى ، واقتصر شيخنا ابن الملقن في شرحه على قوله د هي يا ابن الخطاب ، بمعنى التهديد له ووقع في تنقيح الزركشي فقال د هي يا ابن الخطاب ، بكسر الهاء ، وآخره همزة مفتوحة ، تقول للرجل إذا استزادته د هيه وإيه ، انتهى ، وقوله وآخره همزة مفتوحة لا وجه له رلعه من الناسخ أو سقط من كلامه شيء ، والذي يقتضيه السياق أنه أراد بهذه الكلمة الزجر وطلب الكف لا الازدياد ، وقد تقدم شيء من الكلام على هذه الكلمة في مناقب عمر وقوله د يا ابن الخطاب ، هذا أيضا من جفائه حيث خاطبه بهذه المخاطبة وقوله د والله ماتعطينا الجزل ، بفتح الجيم وسكون ازاى بعدها لام أى الكثير ، وأصل الجزل ما عظم من الخطب ، **قوله** ( ولا تحكم ) في رواية غير لكشميني د وما ، بالميم بدل اللام ، **قوله** ( حتى هم بأن يقع به ) أى يضربه ، وفي رواية شعيب عن الزهري في التفسير د حتى هم به ، وفي رواية فيه د حتى هم أن يوقع به ، . **قوله** ( فقال أخريا أمير المؤمنين ) في رواية شعيب المذكورة ، فقال له الحر ، وفي رواية الاسماعيلي من طريق بشر بن شعيب عن أبيه عن الزهري د فقال الحر بن قيس . قلت : يا أمير المؤمنين ، وهذا يقتضى أن يكون من رواية ابن عباس عن الحر ، وأنه ما حضر القصة بل حلها عن صاحبها وهو الحر ، وعلى هذا فينبغي أن يترجم للحر في رجال البخاري ولم أر من فعله . **قوله** ( ان انه قال لثنية ) فذكر الآية ثم قال : وإن هذا من الجاهلين ، أى فأعرض عنه . **قوله** ( فواته ما جاوزها ) هو كلام ابن عباس فيما أظن وجرم شيخنا ابن الملقن بأنه كلام الحر وهو محتمل ويؤيده رواية الاسماعيلي المشار اليها ، ومعنى د ما جاوزها ، ما عمل بغير ما دلت عليه بل عمل بمقتضاها ولذلك قال د وكان وقفا عند كتاب الله ، أى يعمل بما فيه ولا يتجاوزها . وفي هذا تقوية لما ذهب اليه الأكثر أن هذه الآية محكمة ، قال الطبري بعد أن أورد أقوال السلف في ذلك وأن مهم من ذهب إلى أنها منسوخة بأية القتال ، والأولى بالصواب أنها غير منسوخة لأن الله أتبع ذلك تعليمه نبيه بحاجة المشركين ولا دلالة على النسخ ، فكأنها نزلت لتعريف النبي ﷺ عشرة من لم يؤمر بقتاله من المشركين أو أريد به تعليم المسلمين ، وأمرهم بأخذ العفو من أخلاقهم فيكون تعليمنا من الله لحلقه صفة عشرة بعضهم بعضا فيما ليس بواجب ، فاما الواجب فلا بد من عمله فعلا أو تركا انتهى ملخصا . وقال الرابع د خذ العفو ، معناه خذ ما سهل تناوله ، وقيل تعاط العفو مع الناس ، والمعنى خذ ما عفى لك من أفعال الناس وأخلاقهم وسهل من غير كلفة ولا تطلب منهم الجسد وما يشق عليهم حتى ينفروا ، وهو كحديث د يسروا ولا تعسروا ، ومنه قول الشاعر :

خذى العفو مى تستديمى مودتى ولا تنطقى فى سوائى حين أغضبى

وأخرج ابن مردويه من حديث جابر وأحمد من حديث عقبة بن عامر لما نزلت هذه الآية د سأل النبي ﷺ جبريل فقال يا محمد إن ربك يأمرك أن تصل من قطعك وتعطى من حرمك وتعفو عمن ظلمك فقال النبي ﷺ : ألا أدلكم على أشرف أخلاق لديا والآخرة ؟ قولوا : وما ذاك ، فذكره قال الطبري : ما ملخصه أمر الله نبيه في هذه الآية بمكارم الأخلاق فأمر أمته بنحو ما أمره الله به ، ومحصلها الأمر بحسن المعاشرة مع الناس وبذل الجهد

في الاحسان اليهم والمداواة معهم والإغضاء عنهم وبالله التوفيق . وقد تقدم الكلام على معنى العرف المأمور به في الآية مستوفى في التفسير . الحديث الثاني عشر : **قوله** (حين خسفت الشمس) في رواية المستملي : كسفت ، وقوله : فأجبناه ، في رواية الكشميني : فأجبننا وآمنا ، أى فأجبننا بمحمد وآمنا بما جاء به ، وقد تقدم شرح حديث أسماء بنت أبي بكر هذا مستوفى في صلاة الكسوف . الحديث الثالث عشر : **قوله** (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي أريس كما جزم به الحافظ أبو اسماعيل الهروي ، وذكر في كتابه ذم الكلام أنه تفرد به عن مالك ، وتابعه على روايته عن مالك عبد الله بن وهب كذا قال ، وقد ذكر الدارقطني معهما اسحق بن محمد الفروي وعبد العزيز الأويشى وهما من شيوخ البخارى ، وأخرجه في غرائب مالك التي ليست في الموطأ من طرق هؤلاء الأربعة ومن طريق أبي قررة موسى بن طارق ، ومن طريق الوليد بن مسلم ، ومن طريق محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، ثلاثتهم عن مالك أيضا فكملا سبعة ، ولم يخرج البخارى هذا الحديث إلا في هذا الموضع من رواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وأخرجه مسلم من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ، وسفيان وأبو عوانة من رواية ورقاء ثلاثتهم عن أبي الزناد ومسلم من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن ، ومن رواية همام بن منبه ، ومن رواية أبي صالح ، ومن رواية محمد بن زياد ، وأخرجه الترمذى من رواية أبي صالح كلهم عن أبي هريرة وسأذكر ما في روايتهم من فائدة زائدة . **قوله** (دعوى) في رواية مسلم : ذرونى ، وهى بمعنى دعوى وذكر مسلم سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد فقال عن أبي هريرة : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قل ذرونى ما تركتكم ، الحديث وأخرجه الدارقطني مختصرا وزاد فيه فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤنكم ﴾ وله شاهد عن ابن عباس عند الطبرى في التفسير ، وفيه : لو قلت نعم ، لوجبت ولو وجبت لما استطعتم فاتركونى ما تركتكم ، الحديث وفيه فأنزل الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم ﴾ الآية وسيأتى بسط القول فيما يتعلق بالسؤال في الباب الذى يليه إن شاء الله تعالى . **قوله** (ما تركتكم) أى مدة تركى إياكم بغير أمر بشئ ولا نهي عن شئ ، وإنما غاير بين اللفظين لأنهم أماتوا الفعل الماضى واسم الفاعل منهما واسم مفعولهما وأثبتوا الفعل المضارع وهو : يذر ، وفعل الأمر وهو : ذر ، ومثله دع ويدع والكن سمع ودع كما قرئ به في الشاذ في قوله تعالى ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾ قرأ بذلك إبراهيم بن أبي عبلة وطائفة ، وقال الشاعر :

ونحن ودعنا آل عمرو بن عامر فرائس أطراف المثقفة السمر

ويحتمل أن يكون ذكر ذلك على سبيل التنفيس في العبارة ، وإلا لقال اتركونى ، والمراد بهذا الأمر ترك السؤال عن شئ لم يقع خشية أن ينزل به وجوبه أو تحريمه . وعن كثرة السؤال لما فيه غالبا من التعمت ، وخشية أن تقع الإجابة بأمر يستقل ، فقد يؤدى ترك الامتثال فتقع المخالفة ، قال ابن فرج معنى قوله : وذرونى ما تركتكم ، لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مفيدة لوجه ما ظهر ولو كانت صالحة لغيره ، كما أن قوله : حجوا ، وإن كان صالحا للتكرار فينبغى أن يكتب بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فإن الأصل عدم الزيادة ، ولا تكثروا التنقيب عن ذلك لأنه قد يفضى الى مثل ما وقع لبنى إسرائيل ، اذ أمروا أن يذبحوا البقرة فلو ذبحوا أى بقرة كانت لامتلوا

ولكنهم شددوا فشدوا عليهم ، وبهذا تظهر مناسبة قوله ، فانما هلك من كان قبلكم ، الى آخره بقوله ، ذروني ما ترككم ، وقد أخرج البزار وابن أبي حاتم في تفسيره من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعا ، لو اعترض بنو إسرائيل أدنى بقرة فذبحوها لسكرتهم ، ولكن شددوا فشد الله عليهم ، وفي السند عباد بن منصور وحديثه من قبيل الحسن ، وأورده الطبري عن ابن عباس موقوفا وعن أبي الدالية مقطوعا ، واستدل به على أن لا حكم قبل ورود الشرع وان الأصل في الأشياء عدم الوجوب . قوله ( فانما هلك ) بنحوات وقال بعد ذلك سؤلهم بالرفع على أنه فاعل هلك ، وفي رواية غير السكتمين ، هلك ، بنم أوله وكسر اللام وقال بعد ذلك ، بسؤلهم ، أي بسبب سؤلهم ، وقراء ، واختلافهم ، بالرفع وبالجر على الوجوب ، ووقع في رواية همام عند أحمد بلفظ ، فانما هلك ، وفيه بسؤلهم ويتعين الجر في ، واختلافهم ، وفي رواية الزهري ، فانما هلك ، وفيه ، سؤلهم ، ويتعين الرفع في ، واختلافهم ، وأما قول النووي في ، أربعين ، واختلافهم برفع انما لا يكرها فانه باعتبار الرواية التي ذكرها وهي التي من طريق الزهري ، قوله ( فاذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ) في رواية محمد بن زياد ، فانها عنه ، هكذا رأيت هذا الأمر على تلك المقدمة والمناسبة فيه ظاهرة ، ووقع في أول رواية الزهري المشار اليها ، ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، فاقصر عليه النووي في الأربعين ، وعزا الحديث للبخاري ومسلم ، فتشأغل بعض شراح الأربعين بمناسبة تقديم النبي على ما عداه ولم يعلم أن ذلك من تصرف الرواة ، وان اللفظ الذي أورده البخاري هنا أرجح من حيث الصناعة الحديثية لأنهما اتفقا على إخراج طريق أبي الزناد دون طريق الزهري وان كان سند الزهري مما عد في أصح الأسانيد ، فان سند أبي الزناد أيضا مما عد فيها فاستويا ، وزادت رواية أبي الزناد اتفاق الشيخين ، وظن القاضي تاج الدين في شرح المختصر أن الشيخين اتفقا على هذا اللفظ ، فقال : بعد قول ابن الحاجب التنب أي احتج من قال ان الأمر للتنب بقوله ، اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ، فقال الشارح : رواه البخاري ومسلم ولفظهما ، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ، وهذا انما هو لفظ مسلم وحده ولكنه اغتر بما ساقه النووي في الأربعين ، ثم ان هذا النهي عام في جميع المناهي ، ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله كشراب الخمر وهذا على رأى الجمهور ، وخالف قوم فتمسكوا بالعموم فقالوا : الاكراه على ارتكاب المعصية لا يبيحها ، والصحيح عدم المؤاخذه اذا وجدت صورة الاكراه المعبرة ، واستثنى بعض الشافعية من ذلك الزنا ، فقال : لا يتصور الإكراه عليه وكأنه أراد التصادي فيه ، وإلا فلا مانع أن ينهض الرجل بغير سبب فيكره على الإيلاج حينئذ فيولج في الأجنبية ، فإن مثل ذلك ليس بمحال ، ولو فعله مختارا لكان زانيا فتصور الاكراه على الزنا ، واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشيء محرم كالخمر ، ولا دفع العطش به ، ولا إساعة لقمة من غص به ؛ والصحيح عند الشافعية جواز الثالث حفظا للنفس فصار كأكلي الميتة لمن اضطر ، بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نصا ، ففي مسلم عن وائل رفعه أنه ليس بدواء ولكنه داء ، ولأبي داود عن أبي الدرداء رفعه ، ولا تداؤوا بحرام ، وله عن أم سلمة مرفوعا ان الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم عليها ، وأما العطش فانه لا ينقطع بشرها ولأنه في معنى التداوى والله أعلم ، والتحقيق أن الأمر باجتناب المنهي على عموم ما لم يعارضه اذن في ارتكاب منهي كأكل الميتة للبضطر ، وقال الفاكهاني لا يتصور امثال اجتناب المنهي حتى يترك جميعه ، فواجب جذب بعضه لم يعد ممثلا بخلاف الأمر - يعني المطلق - فان من أتى بأقل ما يصدق عليه الاسم كان ممثلا انتهى ملخصا . وقد أجاب هنا

ابن فرج بأن النهي يقتضى الأمر فلا يكون ممثلاً لمقتضى النهي حتى لا يفعل واحداً من آحاد ما يتناوله النهي بخلاف الأمر فإنه على عكسه ومن ثم نشأ الخلاف هل الأمر بالشئ نهى عن ضده ، وبأن النهي عن الشئ أمر بضده ، قوله ( وإذا أمرتكم بشئ ) في رواية مسلم ، بأمر ، ( فأتوا منه ما استطعتم ) أى افعلوا قدر استطاعتكم ، ووقع في رواية الزهرى ، وما أمرتكم به ، وفي رواية همام المشار إليها ، وإذا أمرتكم بالأمر فائتمروا ما استطعتم ، وفي رواية محمد بن زياد ، فافعلوا ، قال النووي هذا من جوامع الكلم وقواعد الاسلام ، ويدخل فيه كثير من الأحكام كالصلاة لمن عجز عن ركن منها أو شرط فيأتى بالمقدور ، وكذا الوضوء ، وستر العورة ، وحفظ بعض الفاتحة ، وإخراج بعض زكاة النطر لمن لم يقدر على الكل ، والإمساك في رمضان لمن أفطر بالعدر ثم قدر في أثناء النهار ، الى غير ذلك من المسائل التى يطول شرحها ، وقال غيره فيه أن من عجز عن بعض الأمور لا يسقط عنه المقدور ، وعبر عنه بعض الفقهاء بأن الميسور لا يسقط بالمعسور ، كما لا يسقط ما قدر عليه من أركان الصلاة بالعجز عن غيره ، وتصح توبة الاعمى عن النظر المحرم ، والمحبوب عن الزنا ، لأن الاعمى والمحبوب قادران على الندم فلا يسقط عنهما بعجزهما عن العزم على عدم العود ، اذ لا يتصور منهما العود عادة فلا معنى للعزم على عدمه ، واستدل به على أن من أمر بشئ فعجز عن بعضه ففعل المقدور أنه يسقط عنه ما عجز عنه ، وبذلك استدل المزني على أن ما وجب أدائه لا يجب قضاؤه ، ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بأمر جديد ، واستدل بهذا الحديث على أن اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتنائه بالمأمورات ، لأنه أطلق الاجتناب فى المنهيات ولو مع المشقة فى الترك ، وقيد فى المأمورات بقدر الطاقة ، وهذا منقول عن الامام أحمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة فى النهي أيضا اذ ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) فجوابه أن الاستطاعة تطلق باعتبارين ، كذا قيل والذي يظهر أن التقيد فى الأمر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به ؛ بل هو من جهة الكف اذ كل أحد قادر على الكف لولا داعية الشهوة مثلا ، فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكف بل كل مكلف قادر على الترك ، بخلاف الفعل فان العجز عن تعاطيه محسوس ، فمن ثم قيد فى الأمر بحسب الاستطاعة دون النهي ، وعبر الطوفى فى هذا الموضع بأن ترك المنهى عنه عبارة عن استصحاب حال عدمه أو الاستمرار على عدمه ، وفعل المأمور به عبارة عن إخراجهم من العدم الى الوجود ، وقد نوزع بأن القدرة على استصحاب عدم المنهى عنه قد تتخلف ، واستدل له بجواز أكل المضطر الميتة ، وأجيب بأن النهي فى هذا عارضه الإذن بالتناول فى تلك الحالة . وقال ابن فرج فى شرح الأربعين ، قوله ( فاجتنبوه ) هو على إطلاقه حتى يوجد ما يبيحه ، كأكل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الإكراه ، والأصل فى ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر اذا كان القلب مطمئنا بالإيمان كما نطق به القرآن انتهى . والتحقيق أن المكلف فى ذلك كله ليس منهيّا فى تلك الحال ، وأجاب الماوردى بأن الكف عن المعاصى ترك وهو سهل ، وعمل الطاعة فعل وهو يشق ، فذلك لم يبيح ارتكاب المعصية ولو مع العذر لأنه ترك ، والترك لا يعجز المعذور عنه ؛ وأباح ترك العمل بالعذر لأن العمل قد يعجز المعذور عنه ، وادعى بعضهم أن قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) يتناول امثال المأمور واجتناب المنهى وقد قيد بالاستطاعة واستويا ، فيثبت أن يكون الحكمة فى تقييد الحديث بالاستطاعة فى جانب الأمر دون النهي أن العجز يكثر تصوره فى الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور فى الاضطرار ، وزعم بعضهم أن قوله تعالى ( فاتقوا الله ما استطعتم ) نسخ بقوله تعالى ( فاتقوا الله حق تقاته ) والصحيح أن



لا نسخ بل المراد بحق تقائه امتثال أمره واجتناب نهييه مع القدرة لا مع العجز ، واستدل به على أن المكروه يجب اجتنابه لعموم الأمر واجتناب النهي عنه فشمّل الواجب والمندوب ، وأجيب بأن قوله « فاجتنبوه » يعمل به في الإيجاب والندب بالاعتبارين ، ويجيء مثل هذا السؤال وجوابه في الجانب الآخر وهو الأمر ، وقال الفاكهاني النهي يكون تارة مع المسامحة من النقيض وهو المحرم ، وتارة لأمه وهو المكروه ، وظاهر الحديث يتناولهما واستدل به على أن المباح ليس مأمورا به ، لأن التأكيدي في الفعل إنما يناسب الواجب والمندوب ، وكذا عكسه ، وأجيب بأن من قال المباح مأمور به لم يرد الأمر بمعنى الطاب وإنما أراد بالمعنى الأعم وهو الإذن ، واستدل به على أن الأمر لا يقتضي التكرار ولا عدمه ، وقيل يقتضيه وقيل يتوقف فيما زاد على مرة ؛ وحديث الباب قد يتمسك به لذلك لما في سببه ان السائل قال في الحج أكل عام ؟ فلو كان مطلقا يقتضي التكرار أو عدمه لم يحسن السؤال ولا العناية بالجواب ، وقد يقال إنما سأل استظهارا واحتياطاً ، وقال المازري يحتمل أن يقال ان التكرار إنما احتمل من جهة أن الحج في اللغة قصد فيه تكرار فاحتمل عند السائل التكرار من جهة اللفظ لا من صيغة الأمر ، وقد تمسك به من قال بإيجاب العمرة لأن الأمر بالحج اذا كان مدناه تكرار قصد البيت بحكم اللفظ والاشتقاق ، وقد ثبت في الإجماع أن الحج لا يجب إلا مرة فيكون العود اليه مرة أخرى دالا على وجوب العمرة ، واستدل به على أن النبي ﷺ كان يجتهد في الأحكام لقوله « ولو قلت نعم لوجبت ، وأجاب من منع باحتمال أن يكون أوحى إليه ذلك في الحال ، واستدل به على أن جميع الأشياء على الإباحة حتى يثبت المنع من قبل الشارع ، واستدل به على النهي عن كثرة المسائل والتعمق في ذلك ، قال البغوي في شرح السنة ، المسائل على وجهين أحدهما : ما كان على وجه التعليم لما يحتاج إليه من أمر الدين فهو جائز بل مأمور به لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ الآية ، وعلى ذلك تنزل أسئلة الصحابة عن الأنفال والكلافة وغيرهما ، ثانيهما : ما كان على وجه التعنت والتكلف وهو المراد في هذا الحديث والله أعلم ، ويؤيده ورود الزجر في الحديث عن ذلك وذم السلف ، فعند أحمد من حديث معاوية « أن النبي ﷺ نهى عن الأغواط ، قال الأوزاعي هي شداد المسائل ، وقال الأوزاعي أيضا « إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم ألقي على لسانه المغاليط ، فلقد رأيتهم أذل الناس علما ، وقال ابن وهب سمعت مالكا يقول « المرء في العلم يذهب بنور العلم من قلب الرجل ، وقال ابن العربي « كان النهي عن السؤال في العهد النبوي خشية أن ينزل ما يشق عليهم ، فاما بعد فقد أمن ذلك لسكن أكثر النقص عن السلف بكراهة الكلام في المسائل التي لم تقع ، قال « وانه لمسكروه إن لم يكن حراما إلا للعباء فانهم فرعوا ومهدوا فنفع الله من بعدهم بذلك ، ولا سيما مع ذهاب العلماء ودروس العلم ، انتهى مخلصا . وينبغي أن يكون محل الكراهة للعالم إذا شغله ذلك عم هو أعم منه . وكان ينبغي تلخيص ما يكثر وقوعه مجردا عما يندر ، ولا سيما في المختصرات ليسهل تناوله والله المستعان . وفي الحديث إشارة إلى الاشتغال بالأهم المحتاج اليه عاجلا عما لا يحتاج اليه في الحال فكأنه قال : عليكم بفعل الأوامر واجتناب النواهي فاجعوا اشتغالكم بها عرضا عن الاشتغال بالسؤال عما لم يقع . فينبغي للمسلم أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ثم يحتج في تفهم ذلك والوقوف على المراد به . ثم يتشغل بالعمل به فان كان من العليات يتشغل بتصديقه واعتقاده حقيقته ، وإن كان من العمليات بذل وسعه في القيام به فعلا وتركها ، فان وجد وقتا زائدا على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعرف حكم ما يقع على قصد العمل به أن لو وقع ، فاما إن كانت المهمة مصروفة عند سماع

الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع مع الإعراض عن القيام بمقتضى ما سمع فإن هذا لما يدخل في النهي ، فالتفقه في الدين إنما يحمد إذا كان للعمل لا للراء والجدال ، وسيأتى بسط ذلك قريباً إن شاء الله تعالى

٣ - **باب ما يكره من كثرة السؤال** ، ومن تكلف ما لا يعنيه

وقوله تعالى ﴿ لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾

٧٢٨٩ - **حدثنا** عبد الله بن يزيد المقرئ **حدثنا** سعيد **حدثني** عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص « عن أبيه أن النبي ﷺ قال : « إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته »

٧٢٩٠ - **حدثنا** إسحاق أخبرنا عفان **حدثنا** وهيب **حدثنا** موسى بن عتبة سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد « عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ أخذ حجرة في المسجد من حصير فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالى حتى اجتمع عليه الناس ، ثم فقدوا صورته ليلة فظنوا أنه قد فام ، فحمل بعضهم يتبعون ليخرج إليهم فقال : ما زال بكم الذي رأيتم من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم ، ولو كتب عليكم ما قمتم به ، فصلوا أيها الناس في بيوتكم ، فإن أفضل صلاة المرء في بيته ، إلا الصلاة المكتوبة »

٧٢٩١ - **حدثنا** يوسف بن موسى **حدثنا** أبو أسامة عن برید بن أبي بردة عن أبي بردة « عن أبي موسى الأشعري قال : سئل رسول الله ﷺ عن أشياء كرهها ، فلما أكثروا عليه المسألة غضب وقال : مآلوني فقام رجل فقال : يا رسول الله من أبي ؟ فقال : أبوك حذافة . ثم قام آخر فقال : يا رسول الله من أبي ؟ فقال : أبوك سالم مولى شيبه . فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله ﷺ من الغضب قال : إنا نتوب إلى الله عز وجل »

٧٢٩٢ - **حدثنا** موسى **حدثنا** أبو عوانة **حدثنا** عبد الملك عن وراد كاتب الغيرة قال « كتب معاوية إلى الغيرة : اكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ ، فكتب إليه : إن نبي الله ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير . اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد . وكتب إليه : أنه كان ينهى عن قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . وكان ينهى عن عقوق الأمهات ، ووادر الثبات ، ومنع وهات »

٧٢٩٣ - **حدثنا** سليمان بن حرب **حدثنا** حماد بن زيد عن ثابت « عن أنس قال : كنا عند عمر قال :

نهيها عن التكلف »

٧٢٩٤ - **حديث** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح . وحديثي محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ميمون عن الزهري « أخبرني أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ خرج حين زالت الشمس فصلي الظهر ، فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة وذكر أن بين يديها أموراً عظيمة ، ثم قال : من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه ، فوالله لا نسألك عن شيء إلا أخبرتك به ، ما دمت في مقام هذا . قال أنس : فأكثر الناس البكاء ، وأكثر رسول الله ﷺ أن يقول : سلوني . فقال أنس : فقام إليه رجل فقال : أين مدخل يا رسول الله ؟ قال : النار . فقام عبد الله بن حذافة فقال : من أبي يا رسول الله ؟ قال : أبوك حذافة . قال : ثم أكثر أن يقول : سلوني سلوني . فبرك عمر على ركبتيه فقال : رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِعُمَرَ رَسُولًا . قال فسكت رسول الله ﷺ حين قال عمر ذلك . ثم قال رسول الله ﷺ أولي : والذي نفسي بيده ، لقد عُرِضَتْ عَلَى الْجَنَّةِ وَالنَّارِ آفَاقًا فِي عَرْضِ هَذَا الْخَائِطِ ، وَأَنَا أَصْلَى ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ »

٧٢٩٥ - **حديث** محمد بن عبد الرحيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شعبة أخبرني مومني بن أنس « قال سمعت أنس بن مالك قال قال رجل يا نبي الله من أبي ؟ قال : أبوك فلان ، ونزلت ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ﴾ الآية »

٧٢٩٦ - **حديث** الحسن بن صباح حدثنا شهابه حدثنا ورقاء عن عبد الله بن عبد الرحمن « سمعت أنس ابن مالك يقول قال رسول الله ﷺ : ان يَبْرَحَ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يَقُولُوا : هَذَا اللَّهُ خَافِيَ كُلُّ شَيْءٍ ، فَنَ خَلَقَ اللَّهُ ؟ »

٧٢٩٧ - **حديث** محمد بن عبيد بن ميمون حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كنت مع النبي ﷺ في حَرِّ الْمَدِينَةِ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى كَعْبِيبٍ ، فَرَأَى بَنَفَرًا مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَسْأَلُوهُ لَا يُسَمِعُكُمْ مَا تَسْكُرُونَ ، فَقَامُوا إِلَيْهِ فَقَالُوا يَا أَبَا الْقَاسِمِ حَدِّثْنَا عَنِ الرُّوحِ ، فَقَامَ مَدَاعَةً يَنْظُرُ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يَوْحَى إِلَيْهِ ، فَتَأَخَّرْتُ عَنْهُ حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ﴾

قوله ( باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه ، وقوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم ) كأنه يريد أن يستدل بالآية على المدعى من الكراهة وهو مضير منه إلى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها . وقد م - ٢٤ ج ١٣ • فتح الباري

ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة ، وترجيح ابن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن ، وصنيع البخارى يقتضيه ، والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده ، وقد اشتهر انكار جماعة من الفقهاء ذلك ، منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال : اعتقد قوم من العافيين منع السؤال عن النوازل الى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهى عنه ما تقع المسئلة في جوابه ، ومسائل النوازل ليست كذلك ، انتهى . وهو كما قال لأن طاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحى ؛ ويؤيده حديث سعد بن الذى صدر به المصنف الباب « من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله ، فإن مثل ذلك قد أمن وقرعه » ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال : سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه « ما أحل الله في كتابه فهو حلال ، وما حرم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عذر ، فاقبلوا من الله عافيته ، فإن الله لم يكن ينسى شيئاً ، ثم تلا هذه الآية ﴿ وما كان ربك نسياً ﴾ وأخرج الدارقطنى من حديث أبي ثعلبة رفعه « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ، وحد حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها » وله شاهد من حديث سليمان أخرجه الترمذى ، وآخر من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود وقد أخرجه مسلم وأصله في البخارى كما تقدم في « كتاب العلم » من طريق ثابت عن أنس قال : كنا نهيئ أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء ، وكان يعجبنا أن يجيب الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع ، فذكر الحديث ومضى في قصة اللعان من حديث ابن عمر « فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها ، ولمسلم عن النوراس بن سمعان قال : « أقمت مع رسول الله ﷺ سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة الا المسألة ، كان أحدنا اذا هاجر لم يسأل النبي ﷺ ، ومراده أنه قدم وافدا فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد الى استمرار الإقامة فيصير مهاجراً فيمتنع عليه السؤال ، وفيه إشارة الى أن المخاطب بالنهى عن السؤال غير الأعراب وفوداً كانوا أو غيرهم ، وأخرج أحمد عن أبي أمامة قال : لما نزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية ، كنا قد اتقينا أن نسأله ﷺ فأتينا أعرابياً فرشناه برداً وقلنا سل النبي ﷺ ، ولابي يعلى عن البراء ان كان لياتى على السنة أريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء فأتيت ، وان كنا لنتمنى الأعراب - أى قدومهم - ليسألوا فيسموهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها ، وأما ما ثبت في الأحاديث من أسئلة الصحابة فيحتمل أن يكون قبل نزول الآية ، ويحتمل أن النهى في الآية لا يتناول ما يحتاج اليه بما تقرر حكمه أو ما لهم بمعرفة حاجته راحة . كالسؤال عن الذبح بالقصب ، والسؤال عن وجوب طاعة الأمراء إذا أمروا بغير الطاعة ، والسؤال عن أحوال يوم القيامة وما قبلها من الملاحم والفتن ، والأسئلة التي في القرآن كسؤالهم عن الكلاله والخز والميسر والقتال في الشهر الحرام واليتامى والحجض والنساء والصيد وغير ذلك . لكن الذين تعلقوا بالآية في كراهية كثرة المسائل عما لم يقع ، أخذوه بطريق الالتحاق من جهة أن كثرة السؤال لما كانت سبباً للتكليف بما يشق لحقها أن تجتنب ، وقد عقد الإمام الدارمى في أوائل مسنده لذلك باباً ، وأورد فيه عن جماعة من الصحابة والتابعين آثاراً كثيرة في ذلك ، منها عن ابن عمر « لا تسألوا عما لم يكن ، فاني سمعت عمر يلعن السائل عما لم يكن ، وعن عمر « أحرّج عليكم أن تسألوا عما لم يكن فان لنا فيما كان شغلاً ، وعن زيد بن ثابت انه كان إذا سئل عن الشيء يقول : كان هذا فإن قيل لا ، قال : دعوه حتى يكون ، وعن أبي بن كعب وعن عمار نحو ذلك ، وأخرج أبو داود في المراسيل من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة مرفوعاً ، ومن

طريق طائوس عن معاذ رفته ، لانعجلوا بالبلية قبل نزولها ، فانكم إن تفعلوا لم يزل في المسلمين من إذا قال سدد أو وفق ، وإن عجلتم تشقت بكم السبل ، وهما مرسلان يقوى بعض بعضا ، ومن وجه ثالث عن أشياخ الزبير بن سعيده مرفوعا « لا يزال في أمتي من إذا سئل سدد وأرشد حتى يتساموا عما لم يزل ، الحديث نحوه قال بعض الأئمة والتحقيق في ذلك أن البحث عما لا يوجد فيه نص على قسمين ، أحدهما أن يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضا على من تعين عليه من المجتهدين ، ثانيهما : أن يدقق النظر في وجوه الفروق فيفرق بين متماثلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالعكس بأن يجمع بين متفرقين بوصف طردى مثلا فهذا الذي ذمه السلف ، وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفته « هالك المنتظعون » أخرجه مسلم فأروا أن فيه تضییع الزمان بما لا طائل تحته ، ومثله الاكثار من التفریع على مسألة لا أصل لها في الكتاب ولا السنة ولا الإجماع وهي نادرة الوقوع جدا ، فيصرف فيها زمانا كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما إن لزم من ذلك اغفال التوسع في بيان ما يكثر وقوعه ، وأشد من ذلك في كثرة السؤال ، البحث عن أمور مغيبية ورد الشرع بالإيمان بها مع ترك كيفيتها ، ومنها مالا يكون له شاهد في عالم الحس ، كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الأمة ، إلى أمثال ذلك مما لا يعرف إلا بالتقليل الصرف . والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الإيمان به من غير بحث ، وأشد من ذلك ما يوقع كثرة البحث عنه في الشك والحيرة ، وسيأتي مثال ذلك في حديث أبي هريرة رفته « لا يزال الناس يتساملون حتى يقال هذا الله خلق الخلق فن خلق الله ، وهو ثامن أحاديث هذا الباب ، وقال بعض الشراح : مثال التنطع في السؤال حتى يفضى بالمسئول إلى الجواب بالمنع ، بعد أن يفنى بالإذن أن يسأل عن السلع التي توجد في الأسواق ، هل بكرة شراؤها ممن هي في يده من قبل البحث عن مصيرها إليه أو لا ؟ فيجيبه بالجواز فإن عاد فقال أخشى أن يكون من نهب أو غصب ، ويكون ذلك الوقت قد وقع شيء من ذلك في الجملة فيحتاج أن يجيبه بالمنع ، ويقيد ذلك إن ثبت شيء من ذلك حرم ، وإن تردد كره أو كان خلاف الأولى ، ولو سكت السائل عن هذا التنطع لم يزد المقتضى على جوابه بالجواز ، وإذا تقرر ذلك فمن يسد باب المسائل حتى فاته معرفة كثير من الأحكام التي يكثر وقوعها فانه يقل فهمه وعلمه ، ومن توسع في تفريع المسائل وتوليدها ولا سيما فيما يقل وقوعه أو يندر ، ولا سيما إن كان الحامل على ذلك المباهاة والمغالبة ، فانه يذم فعله وهو عين الذي كرهه السلف ومن أمعن في البحث عن معاني كتاب الله ، محافظا على ما جاء في تفسيره عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه ، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصر على ما يصلح للحجة منها فانه الذي يحمد وينتفع به ، وعلى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الثانية فعارضتها الطائفة الأولى ، فكثرت بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وتسموا خصوصا وهم من أهل دين واحد ، والواسط هو المعتدل من كل شيء ، وإلى ذلك يشير قوله ﷺ في الحديث الماضي « فانما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » فإن الاختلاف يجر إلى عدم الانقياد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم ، وأما العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في أيهما أولى ، والانصاف أن يقال كلما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين فالناس فيه على قسمين من وجد في نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغله بذلك أولى من إعراضه عنه وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع

المتعدى ، ومن وجد في نفسه قصورا فاقباله على العبادة أول لصبر اجتماع الأمرين ، فإن الأول لو ترك العلم لاوشك أن يضيع بعض الأحكام باعراضه ، والثاني لو أقبل على العلم وترك العبادة فاته الأمران لعدم حصول الأول له وإعراضه به عن الثاني وأتته الموفق . ثم المذكور في الباب تسعة أحاديث : بعضها يتعلق بكثرة المسائل ، وبعضها يتعلق بتكليف ما لا يعنى المسائل ، وبعضها بسبب نزول الآية . الحديث الأول وهو يتعلق بالقسم الثاني ، وكذا الحديث الثاني والخامس . **قوله** ( حدثنا سعيد ) هو ابن أبي أيوب كذا وقع من وجهين آخرين عند الاستماعي ، وأبي نعيم ، وهو الخراعي المصري يكنى أبا يحيى ، واسم أبي أيوب مقلص بكسر الميم وسكون القاف وآخره مهملة كان سعيد ثقة ثبتا ، وقال ابن يونس كان فقيرا ، ونقل عن ابن وهب أنه قال فيه كان فهما . قلت : وروايته عن عقيل وهو ابن خالد تدخل في رواية الأفران فانه من طبقته ، وقد أخرج مسلم هذا الحديث من رواية معمر ويونس وابن عيينة وإبراهيم بن سعد كاهم عن ابن شهاب ، وسأفه على لفظ إبراهيم بن سعد ثم ابن عيينة . **قوله** ( عن أبيه ) في رواية يونس أنه سمع سعدا . **قوله** ( إن أعظم المسلمين جرما ) زاد في رواية مسلم « أن أعظم المسلمين في المسلمين جرما » قال الطيبي فيه من المبالغة أنه جعله عظيما ثم فسره بقوله « جرما » ليدل على أنه نفسه جرم ، قال وقوله « في المسلمين » أى في حقهم . **قوله** ( عن شيء ) في رواية سفيان « أمر » . **قوله** ( لم يحرم ) زاد مسلم على الناس وله في رواية إبراهيم بن سعد ، لم يحرم على المسلمين ، وله في رواية معمر « رجل سأل عن شيء ونقر عنه » وهو بفتح النون وتشديد القاف بعدها راء أى بالغ في البحث عنه والاستقصاء . **قوله** ( حرم ) بضم أوله وتشديد الراء ، وزاد مسلم « عليهم » وله من رواية سفيان « على الناس » وأخرج البزار من وجه آخر عن سعد بن أبي وقاص ، قال : كان الناس يتساءلون عن الشيء من الأمر فيسألون النبي ﷺ وهو حلال فلا يزالون يسألونه عنه حتى يحرم عليهم ، قال ابن بطال : عن الملب ظاهر الحديث يتمسك به القدريّة في أن الله يفعل شيئا من أجل شيء وليس كذلك ، بل هو على كل شيء قدير ؛ فهو فاعن السبب والمسبب كل ذلك بتقديره ، ولكن الحديث محمول على التحذير بما ذكر ، فعظم جرم من فعل ذلك لكثرة الكارهن لفعله وقال غيره أهل السنة لا يشكرون إمكان التعليل وإنما ينكرون وجوبه ، فلا يمتنع أن يكون المقدّر شيء الفلاني تتعلق به الحرمة إن سئل عنه فقد سبق القضاء بذلك لأن السؤال علة للتحريم ، وقال ابن التين : قيل الحرم اللاحق به إلحاق المسلمين المضرة لسؤاله وهى منعهم التصرف فيما كان سلا قبل مسألته ، وقال عياض المراد بالجرم هنا الحدث على المسلمين لا الذى هو بمعنى الإثم المعاقب عليه ، لأن السؤال كان مباحا ، ولهذا قال : سألنى ، وتعقبه النووي فقال هذا الجواب ضعيف بل باطل ، والصواب الذى قاله الخطابي والتميمي وغيرهما أن المراد بالجرم الإثم والذنب وحمله على من سأل تكلفا وتعتنا فيما لا حاجة له به اليه . وسبب تخصيصه بثبوت الأمر بالسؤال عما يحتاج اليه لقوله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ فمن سأل عن نازلة وقعت له لضرورته اليها فهو معذور فلا إثم عليه ولا عتب : فكل من الأمر بالسؤال والزجر عنه مخصوص بحجة غير الأخرى ، قال : ويؤخذ منه أن من عمل شيئا أضر به غيره كان آثما ، وسبب منه الكرماني سؤالا وجوابا . فقال : السؤال ليس بجريمة ، ولئن كانت فليس بكبيرة ، ولئن كانت فليس بأكبر الكبائر . وجوابه أن السؤال عن الشيء بحيث يصير سببا لتحريم شيء مباح هو أعظم الجرم ، لأنه صار سببا لتضييق الأمر على جميع المكلفين ، فالقتل مثلا كبيرة ، والسكن مضرت راجعة الى المقتول وحده ، أو إلى من هو منه بسبيل ، بخلاف صورة المسألة

فضررها عام للجميع ، وتلقى هذا الأخير من الطيبي استدلالا وتمثيلا ، وينبغي أن يضاف إليه أن السؤال المذكور إنما صار كذلك بعد ثبوت النهي عنه . فالإقدام عليه حرام فيترتب عليه الإثم ويتعدى ضرره بعظم الإثم والله أعلم . ويؤيد ماذهب إليه الجماعة من تأويل الحديث المذكور ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه عليه السلام قال لمن سأله عن الحج أفي كل عام ؟ لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتم لضلتم ، وله من طريق أبي عياض عن أبي هريرة : ولو تركتموه لسفرتكم ، وبسنن حسن عن أبي أمامة مثله ، وأصله في مسلم عن أبي هريرة بدون الزيادة ، وإطلاق الكفر إما على من جحد الوجوب فهو على ظاهره ، وإما على من ترك مع الإقرار فهو على سبيل الزجر والتغليظ ، ويستفاد منه عظم الذنب بحيث يجوز وصف من كان السبب في وقوعه بأنه وقع في أعظم الذنوب ، كما تقدم تقريره والله أعلم . وفي الحديث أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد الشرع بخلاف ذلك ، الحديث الثاني : **قوله** ( حدثنا اسحق ) هو ابن منصور لقوله حدثنا عفان ؛ واسحق بن راهويه إنما يقول : أنا ، ولأن أبا نعيم أخرجه من طريق أبي خيثمة عن عفان ، ولو كان في مسند اسحق لما عدل عنه . **قوله** ( اتخذ حجرة ) بالراء الأكثر والمستعمل بالزاي وهما بمعنى . **قوله** ( من صنعكم ) في رواية السرخسي « صنعكم » بضم أوله وسكون النون وهما بمعنى ، وقد تقدم بعض من شرح هذا الحديث في الباب الذي قبل باب إيجاب التكبير ، فذكر أبواب صفة الصلاة ، وساقه هناك عن عبد الأعلى عن وهيب ، وتقدمت سائر فوائده في شرح حديث عائشة في معناه في « باب ترك قيام الليل » من أبواب التهجد لله الحمد ، والذي يتعلق بهذه الترجمة من هذا الحديث ما يفهم من إنكاره عليه السلام ما صنعوا من تكلف ما لم يأذن لهم فيه من التجميع في المسجد في صلاة الليل ، الحديث الثالث : وهو يتعلق بالقسم الأول وكذا الرابع والثامن والتاسع ، حديث أبي موسى قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أشياء كرهها فلما أكثروا عليه المسألة غضب ، عرف من هذه الأسئلة ما تقدم في تفسير المائدة في بيان المسائل الماردة بقوله تعالى ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ ومنها سؤال من سأل : أين ناقتي ، وسؤال من سأل عن البحيرة والسائبة ، وسؤال من سأل عن وقت الساعة وسؤال من سأل عن الحج أيجب كل عام وسؤال من سأل أن يحول الصدا ذهبا وقد وقع في حديث أنس من رواية هشام وغيره عن قتادة عنه في الدعوات وفي الفتن : سألو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى أحفوه بالمسألة ، ومعنى أحفوه وهو بالمهمة والفاء : أكثروا عليه حتى جعلوه كالحافى ، يقال أحفاه في السؤال إذا ألح عليه . **قوله** ( وقال سلوني ) في حديث أنس المذكور فصعد المنبر فقال « لا تسألوني عن شيء إلا يبينته لكم » وفي رواية سعيد بن بشير عن قتادة عند أبي حاتم ، فخرج ذات يوم حتم صعد المنبر ، وبين في رواية الزهري المذكورة في هذا الباب وقت وقوع ذلك وأنه بعد أن صلى الظهر ، ولفظه « خرج حين زاغت الشمس فصلى الظهر فلما سلم قام على المنبر فذكر الساعة ثم قال من أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه فذكر نحوه . **قوله** ( فقام رجل فقال : يا رسول الله من أبي ) بين في حديث أنس من رواية الزهري اسمه ، وفي رواية قتادة سبب سؤاله ، قال : فقام رجل كان إذا لاحى - أى خاصم - دعى إلى غير أبيه ، وذكرت اسم السائل الثاني . وأنه سعد واني نقلته من ترجمة سهيل بن أبي صالح من تمهيد ابن عبد البر وزاد في رواية الزهري الآتية بعد حديثين ، فقام إليه رجل فقال : أين مدخلى يا رسول الله ؟ قال النار . ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من الطارق ، كأنهم أهملوه عمدا للستر عليه وللطبراني من حديث أبي فراس الأسدي نحوه وزاد : وسأله رجل في الجنة أنا ؟ قال في الجنة ، ولم أقف على اسم هذا الآخر ، ونقل ابن

عبد البر عن رواية مسلم أن النبي ﷺ قال في خطبته ، لا يسألني أحد عن شيء إلا أخبرته ، ولو سألتني عن أبيه ، فقام عبد الله بن حذافة وذكر فيه عتاب أمه له وجوابه . وذكر فيه « فقام رجل فسأل عن الحج ، فذكره وفيه فقام سعد مولى شيبة فقال : من أنا يا رسول الله ؟ قال أنت سعد بن سالم مولى شيبة ، وفيه فقام رجل من بني أسد فقال : أين أنا ؟ قال في النار . فذكر قصة عمر قال : فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء ﴾ الآية . ونهى النبي ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال . وهذه الزيادة يتضح أن هذه القصة سبب نزول ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ إن تبد لكم تسؤم . فان المساءة في حق هذا جاءت صريحة ، بخلافها في حق عبد الله بن حذافة فانها بطريق الجواز ، أي لو قدر أنه في نفس الأمر لم يكن لأبيه فينبأه بالحقيق لا فضحت أمه ، كما صرح بذلك أمه حين عاتبته على هذا السؤال كما تقدم في « كتاب الفتن » . قوله ( فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله ﷺ من الغضب ) بين في حديث أنس أن الصحابة كلهم فهموا ذلك . ففي رواية هشام « فاذا كل رجل لافا رأسه في ثوبه يبيكي » . وزاد في رواية سعيد بن بشير « وظنوا أن ذلك بين يدي أمر قد حضر » . وفي رواية موسى بن أنس عن أنس الماضي في تفسير المائدة « فغضوا رؤسهم لهم حنين » . زاد مسلم من هذا الوجه « فما أتى على أصحاب رسول الله ﷺ يوم كان أشد منه » . قوله ( فقال : لانا نتوب الى الله عز وجل ) زاد في رواية الزهري « فبرك عمر على ركبته فقال : رضينا بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد رسولا » . وفي رواية فتادة من الزيادة « نعوذ بالله من شر الفتن » . وفي مرسل السدي عند الطبري في نحو هذه القصة « فقام اليه عمر فقبل رجله وقال : رضينا بالله ربنا » . فذكر مثله وزاد « وبالقرآن إماما ، فاعف عفا الله عنك فلم يزل به حتى رضى » . وفي هذا الحديث غير ما يتعلق بالترجمة ، مراقبة الصحابة أحوال النبي ﷺ وشدة إشفاقهم إذا غضب ، خشية أن يكون لأمر يعم فيعمهم ، وإدلال عمر عليه ، وجواز تقبيل رجل الرجل ، وجواز الغضب في الموعظة ، وبروك الطالب بين يدي من يستفيد منه ، وكذا التابع بين يدي المتبوع إذا سأله في حاجة ، ومشروعية التعوذ من الفتن عند وجود شيء قد يظهر منه قرينة وقوعها ، واستعمال المزاجية في الدعاء في قوله « اعف عفا الله عنك » ، وإلا فالنبي ﷺ معفو عنه قبل ذلك . قال ابن عبد البر سئل مالك عن معنى انتهى عن كثرة السؤال ، فقال ما أدرى أنهي عن الذي أتم فيه من السؤال عن النوازل ، أو عن مسألة الناس المال ، قال ابن عبد البر : الظاهر الأول ، وأما الثاني فلا معنى للفرقة بين كثرته وقلته لا حيث يجوز ولا حيث لا يجوز قال : وقيل كانوا يسألون عن الشيء ويلحون فيه إلى أن يحرم ، قال : وأكثر العلماء على أن المراد كثرة السؤال عن النوازل والأغواط والتوليدات كذا قال : وقد تقدم الإلمام بشيء من ذلك في « كتاب العلم » . الحديث الرابع : قوله ( حدثنا موسى ) هو ابن اسماعيل و « عبد الملك » هو ابن عير ، قوله ( وكتب إليه ) هو معطوف على قوله « فكتب إليه » وهو موصول بالسند المذكور ، وقد أفرد كثير من الرواة أحد الحديثين عن الآخر ، والغرض من إيراد هنا أنه كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال ، وقد تقدم البحث في المراد بكثرة السؤال في « كتاب الرقاق » ، هل هو خاص بالمال أو بالأحكام أو لأعم من ذلك والأولى حمله على العموم لكن فيما ليس للسائل به احتياج كما تقدم ذكره ، وتقدم شرح الحديث الأول في الدعوات ، والثاني في الرقاق . الحديث الخامس : قوله ( عن أنس كنا عند عمر فقال : نهينا عن التكلف ) هكذا أورده مختصرا . وذكر الحميدي أنه جاء في رواية أخرى عن ثابت عن أنس أن عمر قرأ ﴿ فاكهة وأبا ﴾ فقال : ما الأب ؟ ثم قال ما كلفنا أو قال ما أمرنا



بهذا . قلت : هو عند الاسماعيلي من رواية هشام عن ثابت وأخرجه من طريق يونس بن عبيد عن ثابت بلفظ : أن رجلا سأل عمر بن الخطاب عن قوله ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ ما الأب ؟ فقال عمر : نهينا عن التعمق والتكلف ، وهذا أولى أن يكمل به الحديث الذي أخرجه البخاري ، وأولى منه ما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي مسلم الكجى عن سليمان بن حرب شيخ البخارى فيه ، ولفظه عن أنس : « كنا عند عمر وعليه قميص في ظهره أربع رقاع ، فقرا : ﴿ وفاكهة وأبا ﴾ فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم قال : مه نهينا عن التكلف ، وقد أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن سليمان بن حرب بهذا السند مثله سواء ، وأخرجه أيضا عن سليمان بن حرب عن حماد بن سلة بدل حماد بن زيد ، وقال بعد قوله فما الأب ، ثم قال : يا ابن أم عمر إن هذا هو التكلف وما عليك أن لا تدرى ما الأب . وسليمان بن حرب سمع من الحامدين لكنه اختص بحماد بن زيد فاذا أطلق قوله حدثنا حماد فهو ابن زيد وإذا روى عن حماد بن سلة نسبته ، وأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق صالح بن كيسان عن الزهرى عن أنس أنه أخبره أنه سمع عمر يقول ﴿ فأنبتنا فيها حبا وعنبا ﴾ الآية ، الى قوله وأبا قال كل هذا قد عرفناه فما الأب ؟ ثم روى عصا كانت في يده ثم قال : هذا لعمر الله التكلف ، اتبعوا ما بين لكم من هذا الكتاب ، وأخرجه الطبري من وجهين آخرين عن الزهرى وقال في آخره ، اتبعوا ما بين لكم في الكتاب ، وفي لفظ ما بين لكم فعليكم به وما لا فنعوه ، وأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق ابراهيم النخعي عن عبد الرحمن بن زيد ، أن رجلا سأل عمر عن فاكهة وأبا فلما رآهم عمر يقولون أقبل عليهم بالدره ، ومن وجه آخر عن ابراهيم النخعي قال « قرأ أبو بكر الصديق وفاكهة وأبا فقليل ما الأب ؟ فقليل كذا وكذا فقال أبو بكر إن هذا هو التكلف ، أى أرض تظلى أو أى سماء تظلى إذا قلت في كتاب الله بما لا أعلم ، وهذا منقطع بين النخعي والصديق وأخرج أيضا من طريق ابراهيم التيمي « أن أبا بكر سئل عن الأب ما هو فقال : أى سماء تظلى ، فذكر مثله ، وهو منقطع أيضا لكن أحدهما يقوى الآخر وأخرج الحاكم في تفسير آل عمران من المستدرک من طريق حميد عن أنس قال : قرأ عمر « وفاكهة وأبا » فقال بعضهم كذا وقال بعضهم كذا فقال عمر : دعونا من هذا آمنا به كل من عند ربنا ، وأخرج الطبري من طريق موسى بن أنس نحوه ومن طريق معاوية بن قرة ومن طريق قتادة كلاهما عن أنس كذلك وقد جاء ابن عباس ففسر « الأب » عند عمر فأخرج عبد بن حميد أيضا من طريق سعيد بن جبير قال : كان عمر يدنى ابن عباس فذكر نحو القصة الماضية في تفسير ﴿ إذا جاء نصر الله ﴾ وفي آخرها وقال تعالى ﴿ إنا صببنا الماء صبا ﴾ الى قوله ﴿ وأبا ﴾ قال : فالسبعة رزق لبني آدم ، والأب ما تاكل الانعام ، ولم يذكر أن عمر أنكر عليه ذلك وأخرج الطبري بسند صحيح عن عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس قال « الأب ما تنبت الأرض بما تأكله الدواب ، ولا يأكله الناس » ، وأخرج عن عدة من التابعين نحوه ، ثم أخرج من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس بسند صحيح قال « الأب النار الرطبة ، وهذا أخرجه ابن أبي حاتم بلفظ « وفاكهة وأبا » قال : النار الرطبة ، وكأنه سقط منه واليابسة ، فقد أخرج أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس بسند حسن « الأب الحشيش للبهائم » وفيه قول آخر أخرجه من طريق عطاء قال : كل شيء ينبت على وجه الأرض فهو أب ، فعلى هذا فهو من العام بعد الخاص ، ومن طريق الضحاك قال : الأب كل شيء أنبتت الأرض سوى الفاكهة ، وهذا أعم من الأول ، وذكر بعض أهل اللغة أن الأب مطلق المرعى ، واستشهد بقول الشاعر :

له دعوة ميمونة ريجها الصبا بها ينبت الله الحصيد والابا

وقيل الالب : يابس الفاكهة ، وقيل لانه ليس بعربي ، ويؤيده خفاؤه على مثل أبي بكر وعمر . تنبيه : في اخراج البخاري هذا الحديث في آخر الباب مصير منه الى أن قول الصحابي : امرنا ونهينا ، في حكم المرفوع ولو لم يصفه إلى النبي ﷺ ، ومن ثم اقتصر على قوله : نهينا عن التكلف ، وحذف القصة . الحديث السادس : وهو يتعلق بالقسم الثالث وكذا الرابع حديث أنس وهو في معنى الحديث الرابع ، وقد مضى شرحه وأورده من وجهين عن الزهري وساقه هنا على لفظ معمر ، وفي باب وقت الظهر من : كتاب الصلاة ، بلفظ شعيب وهما متقاربان ، ووقع هنا : فأكثر الانصار البكاء ، في رواية السكسميني ، وفي رواية غيره : فأكثر الناس ، وهي الصواب ، وكذا وقع في رواية معمر وغيره ووقع هنا : فذكر الساعة وذكر أن ابن يديها أمورا عظاما ، وفي رواية شعيب ، وذكر أن فيها أمورا عظاما وزاد هنا : فقام رجل فقال : أين مدخلي ، الخ ، ووقع هنا : وبمحمد رسولا ، وفي رواية شعيب : ومحمد نبيا ، ووقع هنا : فسكت حين قال ذلك عمر ثم قال النبي ﷺ : أولى ، وسقط هذا كله من رواية شعيب قال المبرد : يقال للرجل اذا أفلت من معضلة أولى لك ، أي كدت تهلك ، وقال غيره هي بمعنى التهديد والوعيد . الحديث السابع : حديث أنس أيضا من رواية ابنه موسى عنه وأورده مختصرا وقد تقدم ما فيه ، الحديث الثامن قوله (ورقام) بقاف بمدود هو ابن عمر الإشكري وشيخه ، عبد الله بن عبد الرحمن ، هو ابن معمر بن حزم الانصاري أبو طوالة بضم الطاء المهملة مشهور بكنيته . قوله ( ان يريح الناس يتساملون ) في رواية المستملي : يسألون ، وعند مسلم في رواية عروة عن أبي هريرة : لا يزال الناس يتساملون ، . قوله ( هذا الله خالق كل شيء ) في رواية عروة وهذا خلق الله الخالق ، ومسلم أيضا وهو في رواية البخاري في بدء الخلق من رواية عروة أيضا : يأتي الشيطان العبد أو أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا حتى يقول من خلق ربك ؟ ، وفي لفظ لمسلم : من خلق السماء من خلق الأرض ؟ فيقول الله ، ولاحد والطبراني من حديث خزيمه بن ثابت مثله ، ومسلم من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة وحتى يقولوا هذا الله خالقنا ، وله في رواية يزيد بن الأصم عنه : وحتى يقولوا الله خلق كل شيء ، وفي رواية المختار بن فلفل عن أنس : عن رسول الله ﷺ قال الله عز وجل إن أمنك لاتزال تقول ما كذا وكذا حتى يقولوا هذا الله خالق الخلق ، وللبرار من وجه آخر عن أبي هريرة : لا يزال الناس يقولون كان الله قبل كل شيء فن كان قبله ، قال التوريشي ، قوله : هذا خالق الله الخالق ، يحتمل أن يكون هذا منعولا والمعنى حتى يقال هذا القول وأن يكون مبتدأ حذف خبره ، أي هذا الأمر قد علم ، وعلى اللفظ الأول يعنى رواية أنس عند مسلم : هذا الله ، مبتدأ وخبر أو : هذا ، مبتدأ و : الله ، عطف بيان و : خالق الخالق ، خبره قال الطحاوي : والاول أولى ، ولكن تقديره هذا مقرر معلوم وهو أن الله خلق الخالق وهو شيء ، وكل شيء مخلوق فمن خلقه فيظهر ترتيب ما بعد الفاء على ما قبلها ، قوله ( فن خلق الله ) في رواية بدء الخلق : من خلق ربك ، وزاد فاذا باذنه فليستعذ بالله وليذنه ، وفي لفظ لمسلم : فن وجد من ذلك شيئا فليقل آمنت بالله ، وزاد في أخرى و : رسله ، ولأبي داود والنسائي من الزيادة فقولوا الحمد لله الله أحد الله الصمد الحمد السورة و ثم لينال عن يساره ثم ليستعذ ، ولاحد من حديث : عائشة فاذا وجد أحدكم ذلك فليقل آمنت بالله ورسوله ، فان ذلك يذهب عنه ، ومسلم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة نحو الاول وزاد : فبينما أنا في المسجد إذ جاءني ناس من الاعراب ، فذكر سؤا لهم عن ذلك وأنه رماهم بالحصى وقال : صدق خليلي ، وله في

رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، صدق الله ورسوله ، قال ابن بطال : في حديث أنس الإشارة الى ذم كثرة السؤال لأنها تفضي الى المحذور كالسؤال المذكور ، فانه لا ينشأ إلا عن جهل مفرط ، وقد ورد بزيادة من حديث أبي هريرة بلفظ ، لا يزال الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق الله ، فاذا وجد ذلك أحدكم فليقل آمنت بالله ، وفي رواية ، ذاك صريح الإيمان ، ولعل هذا هو الذي أراد الصحابي فيما أخرجه أبو داود من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال ، جاء ناس الى النبي ﷺ من أصحابه فقالوا : يا رسول الله إنا نجد في أنفسنا شيء يعظم أن نتكلم به ما نحب أن لنا الدنيا وأنا نكلمنا به ، فقال أوقد وجدتموه ؟ ذاك صريح الإيمان ، ولابن أبي شيبة من حديث ابن عباس ، جاء رجل الى النبي ﷺ فقال : إني أحدث نفسي بالامر لأن أكون حمة أحب إلي من أن أتكلم به ، قال ، الحمد لله الذي رد أمره الى الوسوسة ، ثم نقل الخطابي المراد بصريح الإيمان هو الذي يعظم في نفوسهم إن تكلموا به ، ويمنعهم من قبول ما يلقى الشيطان ، فلو لا ذلك لم يتعاطم في أنفسهم حتى أنكروه ، وليس المراد أن الوسوسة نفسها صريح الإيمان بل هي من قبل الشيطان وكيد ، وقال الطيبي : قوله ، نجد في أنفسنا الشيء ، أى القبيح ، نحو ما تقدم في حديث أنس وأبي هريرة ، وقوله ، يعظم أن نتكلم به ، أى للعلم بأنه لا يليق أن نعتقد ، وقوله ، ذاك صريح الإيمان ، أى علمكم بقبيح تلك الوسوس وامتناع قبولكم ووجودكم النفرة عنها دليل على خلوص إيمانكم ، فإن الكافر يصير على ما في قلبه من الحال ولا ينفّر عنه ، وقوله في الحديث الآخر ، فليستعذ بالله وليذته ، أى يترك التفكير في ذلك الخاطر ويستعذ بالله اذا لم يزل عنه التفكير . والحكمة في ذلك ان العلم باستغناء الله تعالى عن كل ما يوسوسه الشيطان أمر ضروري لا يحتاج للاحتجاج والمناظرة ، فان وقع شيء من ذلك فهو من وسوسة الشيطان وهي غير متناهية فهما عورض بحجة يحد مسلما آخر من المغالطة والاسترسال فيضيع الوقت إن سلم من فتنته ، فلا تدبير في دفعه أقوى من الإلجاء الى الله تعالى بالاستعاذة به كما قال تعالى ﴿ وإما يترغّبك من الشيطان نزع فاستمذ بالله ﴾ الآية ، وقال في شرح الحديث الذي فيه ، فليقل الله الأحد ، الصفات الثلاث منهية على أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مخلوقا ، أما أحد فعنه الذي لا ثاني له ولا مثل ، فلو فرض مخلوقا لم يكن أحدا على الإطلاق . وسيأت مزيد لهذا في شرح حديث عائشة في أول كتاب التوحيد ، وقال المهلب : قوله صريح الإيمان ، يعنى الانقطاع في إخراج الأمر الى ما لا نهاية له ، فلا بد عند ذلك من إيجاب خالق لا خالق له لأن المتفكر العاقل يجد للمخلوقات كلها خالقا لاثر الصنعة فيها والحدث الجارى عليها والخالق بخلاف هذه الصفة فوجب أن يكون لكل منها خالق لا خالق له فهذا هو صريح الإيمان ، لا البحث الذي هو من كيد الشيطان المؤدى الى الحيرة ، وقول ابن بطال : فان قال الوسوس فما المانع أن يخلق الخالق نفسه ، قيل له هذا ينقض بعضه بعضا ، لأنك أثبت خالقا وأوجب وجوده ثم قلت : يخلق نفسه فأوجب عدمه ، والجمع بين كونه موجودا معدوما فاسد لتناقضه ، لأن الفاعل يتقدم وجوده على وجود فعله فيستحيل كون نفسه فعلا له . قال : وهذا واضح في حل هذه الشبهة وهو يفضي الى صريح الإيمان انتهى ملخصا موضحا . وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم فعزوه اليه أولى ، ولنظنه ، إنا نجد في أنفسنا ما يتعاطم أحدنا أن يتكلم به ، قال وقد وجدتموه قالوا نعم قال ذاك صريح الإيمان ، وأخرج بعده من حديث ابن مسعود ، سئل النبي ﷺ عن الوسوسة فقال : تلك محض الإيمان ، وحديث ابن عباس أخرجه أبو داود والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن التين ، لو جاز لمختزع الشيء

أن يكون له مخرج لتسلسل فلا بد من الانتهاء الى موجد قديم ، والقديم من لا يتقدمه شيء ولا يصح عدمه ، وهو فاعل لا مفعول ، وهو الله تبارك وتعالى ، وقال الكرماني « ثبت أن معرفة الله بالدليل فرض عين أو كفاية ، والطريق اليها بالسؤال عنها متعين لأنها مقدمتها ، لكن لما عرف بالضرورة أن الخالق غير مخلوق أو بالكسب الذي يقارب الصدق كان السؤال عن ذلك تعنتا فيكون الذم يتعلق بالسؤال الذي يكون على سبيل التعنت وإلا فالتوصل الى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الإيمان ، إذ لا بد من الانقطاع الى من يكون له خالق دفعا للتسلسل . وقد تقدم نحو هذا في صفة إبليس من بدء الخلق ، وما ذكره من ثبوت الوجوب يأتي البحث فيه ان شاء الله تعالى في أول « كتاب التوحيد » ويقال ان نحو هذه المسألة وقعت في زمن الرشيد في قصة له مع صاحب الهند ، وأنه كتب اليه هل يقدر الخالق أن يخلق مثله فسأل أهل العلم ، فبدر شاب فقال : هذا السؤال محال لأن المخلوق محدث والمحدث لا يكون مثل القديم ، فاستحال أن يقال يقدر أن يخلق مثله أولا يقدر ، كما يستحيل أن يقال في القادر العالم يقدر أن يصير عاجزا جاهلا . الحديث التاسع : حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح ، وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة سبحان وقوله في هذه الرواية « فقام ساعة فنظر ، فعرفت أنه يوحى اليه فتأخرت حتى صعد الوحي ، ظاهر في أنه أجابهم في ذلك الوقت وهو يرد على ما وقع في مغازي موسى بن عقبة ، وسير سليمان التيمي أن جوابه تأخر ثلاثة أيام وفي سيرة ابن اسحق ، أنه تأخر خمسة عشر يوما ، وسيأتي البحث في شيء منه بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى

### ج - باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ

٧٢٩٨ - حدثنا أبو نعيم حدثنا صفيان بن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : اتخذنا للنبي ﷺ خاتما من ذهب فانخذ الناس خواتيم من ذهب ، فقال للنبي ﷺ إني اتخذت خاتما من ذهب فنبذته وقال : إني ان البسة أبدا ، فنبذت الناس خواتيمهم »

قوله ( باب الاقتداء بأفعال النبي ﷺ ) الأصل فيه قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ وقد ذهب جمع الى وجوبه لدخوله في عموم الأمر بقوله تعالى ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ وبقوله ﴿ فاتبعوني يحببكم الله ﴾ وبقوله تعالى ﴿ فاتبعوه ﴾ فيجب اتباعه في فعله كما يجب في قوله حتى يقوم دليل على النذب أو الخصوصية ، وقال آخرون : يحتمل الوجوب والنذب والإباحة فيحتاج الى القرينة ، والجمهور للنذب اذا ظهر وجه القرينة ، وقيل ولو لم يظهر ، ومنهم من فصل بين التكرار وعدمه ، وقال آخرون ما يفعله ﷺ إن كان بيانا لمجمل حكمه حكم ذلك المجمل وجوبا أو ندبا أو إباحة ، فان ظهر وجه القرينة فللنذب وما لم يظهر فيه وجه التقرب فلا إباحة ، وأما تقريره على ما يفعله بحضرته فيسدل على الجواز ، والمسألة مبسطة في أصول الفقه ، ويتعلق بها تعارض قوله وفعله ، ويتفرع من ذلك حكم الخصائص وقد أفردت بالتصنيف ، ولشيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي فيه مصنف جليل ، وحاصل ما ذكر فيه ثلاثة أقوال أحدها يقدم القول لأن له صيغة تتضمن المعاني بخلاف الفعل ، ثانيا الفعل لأنه لا يطرقة من الاحتمال ما يطرقة القول . ثالثا يفرع الى الترجيح ، وكل ذلك عمله

مالم تقم قرينة تدل على الخصوصية ، وذهب الجمهور الى الاول ، والحجة له أن القول يعبر به عن المحسوس والمقول بخلاف الفعل فيختص بالمحسوس ، فكان القول أهم ، وبأن القول متفق على أنه دليل بخلاف الفعل ، ولأن القول يدل بنفسه بخلاف الفعل فيحتاج الى واسطة ، وبأن تقديم الفعل يفضى الى ترك العمل بالقول والعمل بالقول يمكن معه العمل بما دل عليه الفعل فكان القول أرجح بهذه الاعتبارات . **قوله** (حدثنا سفيان) هو الثوري كما جزم به المزى . **قوله** (عن ابن عمر) في رواية الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي نعيم بسنده سمعت ابن عمر ، **قوله** (فانخذ الناس خواتيم من ذهب) وفيه ، فنبذه وقال : اني لم ألبسه أبدا فنبذ الناس خواتيمهم ، اقتصر على هذا المثال لاشتراكه على تأسيهم به في الفعل والترك ، وقد تقدم شرح ما يتعلق بخاتم الذهب في كتاب اللباس ، قال ابن بطال بعد أن حكى الاختلاف في أفعاله عليه الصلاة والسلام محتجا لمن قال بالوجوب بحديث الباب ، لانه خلع خاتمه فخلعوا خواتيمهم ، ونزع نعله في الصلاة فزعموا ، ولما أمرهم عام الحديبية بالتحلل وتأخروا عن المبادرة رجاء أن يأذن لهم في القتال وأن ينصروا فيكملوا عمرتهم ، قالت له أم سلمة اخرج اليهم واحلق واذبح ففعل فتابعوه مسرعين ، فدل ذلك على أن الفعل أبلغ من القول ، ولما ناهى عن الوصال قالوا انك تواصل ، فقال : اني أطعم وأسقي فلولا ان لهم الاقتداء به لقال : وما في مواصلي ما يبيح لكم الوصال ، ولكنه عدل عن ذلك وبين لهم وجه اختصاصه بالمواصلة انتهى . وليس في جميع ما ذكره ما يدل على المدعى من الوجوب ، بل على مطلق التأسي به والعلم عند الله تعالى

#### ٥ - باب ما يكره من التعمق والتنازع والفلو في الدين والبدع

**قوله تعالى ( يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ، ولا تقولوا على الله إلا الحق )**

٧٢٩٩ - **حدثنا** عبد الله بن محمد **حدثنا** هشام أخبرنا مهران عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ : لا تواصلوا ، قالوا : انك تواصل ، قال : اني لست مثلكم ، اني أبيت يطعمني ربي ويسقيني . فلم ينتهوا عن الوصال . قال فواصل بهم النبي ﷺ يومين أو ثلاثة ، ثم رأوا الهلال فقال النبي ﷺ : لو تأخر الهلال لزدتكم . كالمثلي لم ،

٧٣٠٠ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثني** إبراهيم التيمي **حدثني** أبي قال : خطبنا على رضى الله عنه على منبر من أجر وعابه سوف فيه صحيفة معلقة فقال : والله ما عندنا من كتاب يُقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة ، فذرهم ، فاذا فيها أسنان الإبل ، وإذا فيها : المدينة حرم من أمر الى كذا ، فن أحدث فيها حدثا فليهر لعة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . وإذا فيه : ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، فن أخفر مسلما فعليه لعة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا . وإذا فيها : من ولي قوماً بنهر إذن ، وأليه فعليه لعة الله والملائكة

والناس اجمعين لا يقبل الله منه مرفاً ولا عدلاً ،

٧٣٠١ - **حدثنا** عمر بن حفص **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش **حدثنا** مسلم عن مسروق قال : « قالت عائشة رضي الله عنها : صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص فيه وتنزه عنه قوم ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنمه ؟ فوالله إني أعلمهم بالله ، وأشدُّهم له خشية »

٧٣٠٢ - **حدثنا** محمد بن مقاتل أخبرنا وكيع عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة قال : « كاد أن يخبرني أن يهلكا - أبو بكر وعمر - لما قدم على النبي ﷺ وفد بني تميم أشار أحدهما بالأفرع بن حابس التيمي الخنظلي أخى بني مجاشع وأشار الآخر بغيره ، فقال أبو بكر لعمر إنما أردت خلاف ، فقال عمر : ما أردت خلافك فارتفعت أصواتهما عند النبي ﷺ ، فنزلت ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ﴾ - إلى قوله - عظيم ﴿ قال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير : فكان عمر بعد ، ولم يذكر ذلك من أبيه يعني أبا بكر إذا حدث للنبي ﷺ بمحدث حدثه كأخي للترار لم يسمعه حتى يستغفبه »

٧٣٠٣ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه : « من عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال في صرخه : مروا أبا بكر بعلي بالناس . قالت عائشة : قلت إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من للبكاء ، فرأى عمر فليصل . فقال : مروا أبا بكر فليصل بالناس . فقالت عائشة فقلت لحفصة : قولي إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من للبكاء فرأى عمر فليصل بالناس . فقالت حفصة : قال رسول الله ﷺ : إن كن لأتحن صواحِب يوسف ، مروا أبا بكر فليصل للناس . فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك خيراً »

٧٣٠٤ - **حدثنا** آدم **حدثنا** ابن أبي ذئب **حدثنا** الزهري عن « سهل بن سعد الساعدي » قال جاء عويمر العجلاني إلى عاصم بن عدي فقال : أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فية لها ، أنقلونه به ؟ قال لي يا عاصم رسول الله ﷺ . فسأله ، فكره للنبي ﷺ للسائل وعابها ، فرجع عاصم فأخبره أن النبي ﷺ كره للسائل فاقبل عويمر : والله لا ين النبي ﷺ . فجاء وقد أنزل الله تعالى القرآن خفف عاصم ، فقال له : قد أنزل الله فيكم قرآنًا ، فذا بهما فتقدما فتلاعنا ، ثم قال عويمر : كذبت عابها يا رسول الله إن أمسكتها ، ففارقها ، ولم يأمره النبي ﷺ بفراقها ، فجرت السنة في التلاعنين . وقال النبي ﷺ : انظروها فإن جاءت به أحر قصداً

مثل وحرقة فلا أراه إلا قد كذب ، وإن جاءت به أمهم أغبن ذا اليتيم فلا أعسب إلا قد صدق عليها . فجاءت به فلى الأمر الكروه ،

٧٣٠٥ - **حديث** عبد الله بن يوسف حدثنا أبيث حدثني عُبَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ النَّصْرِيُّ - وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنُ مَطْعَمٍ ذَكَرَ لِي ذِكْرًا مِنْ ذَلِكَ - دَفَعَتْ عَلَى مَالِكٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ : انْطَلَقْتُ حَتَّى أَدْخَلَ عَلَى حَمْرٍ أَنَّهُ حَاجِبُهُ بِرُفَاً فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي عَمَانٍ وَعَمِيرِ الرَّحْنِ وَالزُّبَيْرِ وَسَعْدِ بَسَاتُونٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ . فَدَخَلُوا فَسَلُّوا وَجَسُوا . فَقَالَ : هَلْ لَكَ فِي عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ ؟ فَأَذِنَ لَهَا . قَالَ الْعَبَّاسُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ الظَّالِمِ - احْتَبَا - فَقَالَ الرَّهْطُ عَمَانُ وَأَصْحَابُهُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَقْضِ بَيْنَهُمَا وَأَرْحِ أَحَدَهُمَا مِنَ الْآخَرِ . فَقَالَ : اتَّبِعُوا ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ الْقَدِيِّ بِإِذْنِهِ تَقُومُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ ، هَلْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : لَا تَوَرِّثُ ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً - يَرِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَفْسَهُ - قَالَ الرَّهْطُ : قَالَ ذَلِكَ . فَأَقْبَلَ عُمَرُ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . قَالَ عُمَرُ : فَانِي مُحَدِّثُكُمْ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ خَمْسَ رَسُولِهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ لَمْ يَعْطِ أَحَدًا غَيْرَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ ﴿ مَا أَطَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ . . . الْآيَةُ ﴾ فَكَانَتْ هَذِهِ خَالِصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ وَاللَّهِ مَا احْتَازَهَا دُونُكُمْ ، وَلَا اسْتَأْذَنَ بِهَا عَلَيْكُمْ ، وَقَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَنَاهَا فَبِكُمْ ، حَتَّى بَقِيَ مِنْهَا هَذَا الْمَالُ ، وَكَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَدَّتْهُمْ مِنْ هَذَا الْمَالِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ فَيَجْعَلُهُ يَجْعَلُ مَالِ اللَّهِ . فَعَمِلَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَلِكَ حَيَاتِهِ ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمُونَ ذَلِكَ ؟ فَقَالُوا : نَعَمْ . ثُمَّ قَالَ لِعَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ تَعْلَمَانِ ذَلِكَ ؟ قَالَا : نَعَمْ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَبَضَهَا أَبُو بَكْرٍ فَصَلَّ فِيهَا بِمَا عَمِلَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حِينَئِذٍ - وَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ - فَقَالَ تَرْعَمَانِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ فِيهَا كَذَابٌ ، وَاللَّهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ فِيهَا صَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِحَقِّ . ثُمَّ تَوَفَّى اللَّهُ أَبَا بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، فَقَبَضْتُهَا سَنَتَيْنِ أَعْمَلُ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ ، ثُمَّ جِئْتَنِي وَكَلَّمْتَنِي عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَمْرًا جَمِيعًا ، جِئْتَنِي تَسْأَلُنِي نَصِيْبَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ ، وَأَنَا فِي هَذَا بِسَأَلِي نَصِيْبَ امْرَأَتِي مِنْ أَيْبَاهَا ، فَقُلْتُ : إِنْ شِئْتَا دَفَعْتُهَا إِلَيْكَ ، عَلَى أَنَّ عَلَيْكَا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ تَعْمَلَانِ فِيهَا بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا عَمِلَ فِيهَا أَبُو بَكْرٍ وَبِمَا عَمِلْتُ فِيهَا مِنْذُ وَلَهْتَا ، وَإِلَّا فَلَا تَكَلِمَانِي فِيهَا ، فَقُلْتُمَا : ادْفَعْنَاهَا إِلَيْنَا بِذَلِكَ ، فَدَفَعْتُهَا إِلَيْكَمَا بِذَلِكَ ، أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ قَالَ الرَّهْطُ : نَعَمْ . فَأَقْبَلَ عَلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ فَقَالَ : أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ هَلْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمَا بِذَلِكَ ؟ قَالَا :

نعم . قال أفتلتمسان مني قضاء غير ذلك ؟ فواللهي باذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة ، فان عجزتما عنها فادفعاها إلي فأنأ أكنفيكماها ،

قوله ( باب ما يكره من التعمق والتنازع ) زاد غير أبي ذر في العلم ، وهو يتعلق بالتنازع والتعمق معا كما أن قوله ( والغلو في الدين والبدع ) يتناولهما وقوله : لقول الله تعالى ﴿ يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق ﴾ صدر الآية يتعلق بفروع الدين ، وهي المعبر عنه في الترجمة بالعلم وما بعده يتعلق بأصوله ، فاما ( التعمق ) فهو بالمهمة ويتشديد الميم ثم قاف ، ومعناه التشديد في الأمر حتى يتجاوز الحد فيه ، وقد وقع شرحه في الكلام على الوصال في الصيام ، حيث قال حتى يدع المتعمقون تعمقهم ، وأما ( التنازع ) فمن المنازعة وهي في الأصل المجادبة ويعبر بها عن المجادلة ، والمراد بها اجمالة عند الاختلاف في الحكم إذا لم يتضح الدليل ، والمذموم منه اللجاج بعد قيام الدليل ، وأما ( الغلو ) فهو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد وفيه معنى التعمق ، يقال غلا في الشيء يغلو غلوا وغلا السعر يغلو غلاؤه إذا جاوز العادة ، والسهم يغلو غلوا بفتح ثم سكون إذا بلغ غاية ما يرى ، وورد النهي عنه صريحا فيما أخرجه النسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من طريق أبي العالبة عن ابن عباس قال : قال لي رسول الله ﷺ ، فذكر حديثا في حصي الرمي وفيه ( وإياكم والغلو في الدين ) ، فانما أهلك من قبلكم الغلو في الدين ، وأما ( البدع ) فهو جمع بدعة وهي كل شيء ليس له مثال تقدم فيشمل لغة ما يحمد ويذم ، ويختص في عرف أهل الشرع بما يذم وإن وردت في الحمود فعلى معناها اللغوي ، واستدلالة بالآية ينبنى على أن لنظر أهل الكتاب للتعميم ليتناول غير اليهود والنصارى ، أو يحمل على أن تناولها من عدا اليهود والنصارى بالإلحاق ، وذكر فيه سبعة أحاديث ، الحديث الاول : حديث أبي هريرة ( في النهي عن الوصال ) ، وقد تقدم شرحه في ( كتاب الصيام ) ، وقوله هنا ( لو تأخر الهلال لزدتكم ) ، وقع في حديث أنس الماضي في ( كتاب التمتي ) ، ( ولو مدد لي في الشهر لوصلت وصالا يدع المتعمقون تعمقهم ) ، وإلى هذه الرواية أشار في الترجمة لاسكنه جرى على عادته في إيراد ما لا يناسب الترجمة ظاهرا إذا ورد في بعض طرقه ما يعطى ذلك ، وقد تقدم نحوه هذا في ( كتاب الصيام ) ، بزيادة فيه وقوله ( كالمكبي ) بضم الميم وسكون النون وبعد الكاف ياء ساكنة من النكابة ، كذا لأبي ذر عن السرخسي وعن المستمل براء بدل الياء من الانكار ، وعلى هذا فاللام في لهم بمعنى على وعن الكشميهني بفتح النون وتشديد الكاف المكسورة بعدها لام من النكال وهي رواية الباقرين ، وقد مضى في ( كتاب الصيام ) من طريق شعيب عن الزهري بلفظ ( كالتشكيل لهم حين أبوا أن يذنبوا ) . الحديث الثاني : قوله ( حدثني أبي ) هو يزيد بن شريك التيمي ، قوله ( خطبنا على بن أبي طالب على منبر من آجر ) بالممد وضم الجيم هو الطوب المشوى ويقال بمد وزيادة واو ، وهو فارسي معرب ، قوله ( فنشرها ) أى فتحها ، قوله ( فاذا فيها ) يحتمل أن يكون على دفعها لمن قرأها ، ويحتمل أن يكون قرأها بنفسه ، قوله ( المدينة حرم ) تقدم شرح ما يتعلق بذلك في أواخر الحج مستوعبا قوله ( ذمة المسلمين واحدة ) تقدم ما يتعلق بذلك أيضا في الجزية والموادعة ، وقوله ( فمن أخفر ) بالخاء المعجمة وألف أى غدر به ، والهمزة للتعدي أى أزال عنه الخفر وهو السر ، قوله ( من وإلى قوما بغير إذن مواليه ) تقدم ما يتعلق به في الفرائض ، وتقدم في أواخر ( كتاب الفرائض ) ، أن الصحيفة المذكورة تشتمل على أشياء غير هذه



من القصاص والعفو وغير ذلك ، والغرض بإيراد الحديث هنا لمن من أحدث حدثاً ، فانه وان قيد في الخبر بالمدينة فالحكم عام فيها وفي غيرها إذا كان من متعلقات الدين ، وقد تقدم شرح ذلك في باب حرم المدينة في أواخر كتاب الحج ، وقال الكرماني مناسبة حديث عليّ لأترجمة لعلمه من جهة أنه يستناد من قول عليّ ، وما عندنا من كتاب يقرأ ، الخ تبكيك من تنطع في الكلام وجاء بغير ما في الكتاب والسنة كذا قال . الحديث الثالث : **قوله** ( عن الأعمش حدثنا مسلم ) هو ابن صليح بمهملة وموحدة مصغراً وآخره مهملة ، وهو أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وقد وقع عند مسلم مصرحاً به في رواية جرير عن الأعمش فقال عن أبي الضحى به وهذا يغني عن قول الكرماني يحتمل أن يكون ابن صليح ، ويحتمل أن يكون ابن أبي عمران البطين ، فانهما يرويان عن مسروق ويروى عنهما الأعمش ، والسند المذكور الى مسروق كلهم كوفيون . **قوله** ( قال قالت عائشة ) في رواية مسلم من عدة طرق عن الأعمش بسنده عن عائشة . **قوله** ( ترخص فيه وتنزه عنه قوم ) قد تقدم في باب من لم يواجه الناس من كتاب الأدب ، هذا الحديث بسنده ومثله وشرحته هناك ، والمراد منه هنا ان الخير في الاتباع سواء كان ذلك في العزيمة أو الرخصة ، وان استعمال الرخصة بقصد الاتباع في المحل الذي وردت أولى من استعمال العزيمة بل ربما كان استعمال العزيمة حينئذ مرجوحاً كما في اتمام الصلاة في السفر ؛ وربما كان مذموماً اذا كان رغبة عن السنة كترك المسح على الخفين ، وأوماً ابن بطلال الى أن الذي تنزهوا عنه القبلة للصائم . وقال غيره لعلمه الفطر في السفر ، ونقل ابن التين عن الداودي ان التنزه عما ترخص فيه النبي ﷺ من أعظم الذنوب ، لأنه يرى نفسه أتقى الله من رسوله وهذا إلحاد . قلت : لا شك في إلحاد من اعتقد ذلك ، ولكن الذي اعتل به من أشير اليهم في الحديث أنه غفر له ما تقدم وما تأخر ، أي فاذا ترخص في شيء لم يكن مثل غيره ممن لم يغفر له ذلك فيحتاج الذي لم يغفر له الى الأخذ بالعزيمة والشدة لينجو ، فأعلمهم النبي ﷺ أنه وإن كان غفر الله له لكنه مع ذلك أخشى الناس الله وأتقاهم ، فهمأ فعله ﷺ من عزيمة ورخصة فهو فيه في غاية التقوى والخشية ، لم يحمله الفضل بالمغفرة على ترك الجد في العمل قياماً بالشكر ومهما ترخص فيه فانما هو للإعانة على العزيمة ليعملها بششاط ، وأشار بقوله « أعلمهم » الى القوة العلية ، وبقوله « أشدهم » الى القوة العملية أي أنا أعلمهم بالفضل وأولاهم بالعمل به . الحديث الرابع : حديث ابن أبي مليكة في قصة أبي بكر وعمر في تأمير الأقرع بن حابس أو القعقاع بن معبد على بني تميم ، وفيه نزلت ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الحجرات ، وان المقصود منه قوله تعالى في أول السورة ( لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ) ومن هنا تظهر مناسبة للترجمة وقال ابن التين عن الداودي : ان هذا الحديث مرسل لم يتصل منه سوى شيء يسير ومن نظر الى ما تقدم في الحجرات استغنى بما فيه عن تعقب كلامه ، وقوله « وقال ابن أبي مليكة قال ابن الزبير ، هو موصول بالسند المذكور قبله ، وقد وقعت هذه الزيادة في رواية المستمل ، وقد تقدم في تفسير الحجرات بعد قوله فأنزل الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم ) الآية ، فقال ابن الزبير فذكره . **قوله** ( فكان عمر بعد ، ولم يذكر ذلك عن أبيه - يعني أبا بكر - اذا حدث النبي ﷺ الخ ) هكذا فصل بين قوله « فكان عمر » في هذه الرواية وبين قوله « اذا حدث هذه الجملة » وهي « ولم يذكر ذلك عن أبيه » وأخرها في الرواية الماضية في الحجرات ولفظه « فما كان يسمع رسول الله ﷺ حتى يستفهمه ولم يذكر ذلك عن أبيه » . **قوله** ( حدثه كاخى السرار ) أما السرار ،

فبكسر السين المهمة وتخفيف الراء أى الكلام السر ، ومنه المساررة ، وأما قوله ، كأخى ، فقال ابن الأثير معنى قوله ، كأخى السرار ، كصاحب السرار قاله الخطابي ونقل عن ثعلب أن المعنى كالسرار ، ولفظ ، أخى ، صلة ، قال والمعنى كالمناجى سرّاً انتهى وقال صاحب الفائق لو قيل ان معنى قوله كأخى السرار كالسرار لكان وجها والكاف فى محل نصب على الحال ، وعلى ما مضى تكون صفة لمصدر محذوف ؛ وقوله ، لا يسمعه حتى يستفهمه ، تأكيد لمعنى قوله كأخى السرار أى يخفض صوته ويبالع حتى يحتاج الى استفهامه عن بعض كلامه وقال فى المائق الضمير فى يسمعه للكاف ان جعلت صفة للمصدر وهو منصوب المحل على الوصفية ، فان أعربت حالا فالضمير لها أيضا ان قدر مضافا وليس قوله لا يسمعه حالا من النبي ﷺ لركاكة المعنى حينئذ والله أعلم . الحديث الخامس : حديث عائشة فى أمر أبى بكر بالصلاة بالناس وفيه مراجعة عائشة وحفصة ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى أبواب الإمامة من « كتاب الصلاة » والمقصود منه بيان ذم المخالفة ، وقال ابن التين وفيه ان أوامره على الوجوب ، وأن فى مراجعته فيما يأمر به بعض المكروه . قلت : وليس ما ادعاه من دليل الوجوب ظاهرا . الحديث السادس : حديث سهل بن سعد فى قصة المتلاعنين وقد مضى شرحه مستوفى فى « كتاب اللعان » والمقصود منه هنا ، فكره النبي ﷺ المسائل وعابها . . ووقع فى رواية الكشميهنى « وعاب » بحذف المفعول . الحديث السابع : حديث مالك بن أوس فى قصة العباس وعلى ومنازعتهما عند عمر فى صدقة رسول الله ﷺ ، وقد تقدم شرحه مستوفى فى فرض الخمس والمقصود منه هنا بيان كراهية التنازع ، ويدل عليه قول عثمان ومن معه « يا أمير المؤمنين اقض بينهما وأرح أحدهما من الآخر » فان الظن بهما أنهما لم يتنازعا الا ولكل منهما مستند فى أن الحق بيده دون الآخر ، فأفضى ذلك بهما الى المخاصمة ثم المحاكاة التى لولا التنازع لكان اللاتقى بهما خلاف ذلك ، وقوله فى هذه الطريق . اتشدوا ، بتشديد المثناة بعدها همزة مكسورة أى استمهلوا ، وقوله « أنشدكم بالله » فى رواية الكشميهنى « أنشدكم الله » بحذف الباء وهو جائز ، وقوله « ما احتازها ، بالمهملة ثم الزاى وللكشميهنى بالمعجمة ثم الراء والأول أولى ، وقوله « وكان ينفق » وللكشميهنى « فكان ، بالفاء وهو أولى » وقوله « فأقبل على على » فى رواية الكشميهنى « ثم أقبل » وقوله « تزعمان أن أبأ بكر فيها كذا » هكذا هنا وقع بالإبهام ، وقد بينت فى شرح الرواية الماضية فى فرض الخمس أن تفسير ذلك وقع فى رواية مسلم ، وخلت الرواية المذكورة عن ذلك لإبهامها وتفسيرها ، ويؤخذ مما سأذكره عن المازرى وغيره من تأويل كلام العباس ما يجاب به عن ذلك وبالله التوفيق . قال ابن بطلان فى أحاديث الباب ما ترجم له من كراهية التنطع والتنازع لإشارته الى ذم من استمر على الوصال بعد النهى ، وإشارة على الى ذم من غلا فيه فادعى أن النبي ﷺ خصه بأمور من علم الديانة دون غيره ؛ وإشارته ﷺ الى ذم من شدد فيما ترخص فيه وفى قصة بنى تميم ذم التنازع المؤدى الى التشاجر ونسبة أحدهما الآخر الى قصد مخالفته ، فان فيه إشارة الى ذم كل حالة تشول بصاحبها الى افتراق الكلمة أو المعادة ، وفى حديث عائشة لإشارة الى ذم التعسف فى المعانى التى خشيتها من قيام أبى بكر مقام رسول الله ﷺ ، قال ابن التين معنى قوله فى هذه الرواية « اسقيا » أى نسب كل واحد منهما الآخر الى أنه ظلمه ، وقد صرح بذلك فى هذه الرواية بقوله « اقض بينى وبين هذا الظالم » قال ولم يرد أنه يظلم الناس وانما أراد ما تأوله فى خصوص هذه القصة ولم يرد أن عليا سب العباس بغير ذلك لأنه صنو أبيه ، ولا أن العباس سب عليا بغير ذلك لأنه يعرف فضله وسابقته ، وقال المازرى هذا اللفظ لا يليق بالعباس وحاشا عليا من ذلك فهو سهو من الرواة ، وان كان لابد من

صحته فليؤول بأن العباس تكلم بما لا يعتقد ظاهره مباينة في الزجر وردعا لما يعتقد أنه مخطئ فيه ، ولهذا لم ينكره عليه أحد من الصحابة لا الخليفة ولا غيره ، مع تشدد في انكار المنكر ، وما ذاك إلا أنهم فهموا بقريضة الحال أنه لا يريد به الحقيقة ، انتهى . وقد مضى بعض هذا في شرح الحديث في فرض الخس ، وفيه أني لم أف في شيء من طرق هذه النصبة على كلام لعلي في ذلك ، وإن كان المفهوم من قوله « استبأ » بالتنبيه أن يكون وقع منه في حق العباس كلام ، وقال غيره حاشا عليا أن يكون ظالما والعباس أن يكون ظالما ، بنسبة الظلم الى علي وليس بظالم وقيل في الكلام حذف تقديره أي هذا الظالم ان لم ينصف ، أو التقدير « هذا كالظالم » وقيل هي كلمة تقال في الغضب لا يراد بها حقيقتها ، وقيل لما كان الظلم يفسر بأنه وضع الشيء في غير موضعه تناول الذنب الكبير والصغير ، وتناول الحصلة المباحة التي لا تليق عرفا فيحمل الاطلاق على الاخيرة والله أعلم

### ٦ - باب - إنم من آوى محدثا ، رواه علي عن النبي ﷺ

٧٣٠٦ - **حزبنا موسى بن إسماعيل** حدثنا عبد الواحد حدثنا عاصم قال قلت لأنس : أحرّم رسول الله ﷺ المدينة ؟ قال : نعم ، ما بين كذا إلى كذا ، لا يُقطع شجرها ، من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين . قال عاصم : فأخبرني موسى بن أنس أنه قال : أو آوى محدثا ؟

**قوله** ( باب إنم من آوى محدثا ) بضم أوله وسكون الحاء المهملة وبعد الدال مثناة ، أي أحدث المعصية . **قوله** ( رواه علي عن النبي ﷺ ) تقدم موصولا في الباب الذي قبله ، و « عبد الواحد » في حديث أنس هو ابن زياد ، و « عاصم » هو ابن سليمان المعروف بالأحول ، وقوله « قال عاصم فأخبرني » هو موصول بالسند المذكور . **قوله** ( موسى بن أنس ) ذكر الدارقطني أن الصواب عن عاصم عن النضر بن أنس لا عن موسى ، قال : والوهم فيه من البخاري أو شيخه ، قال عياض : وقد أخرجه مسلم على الصواب . قلت : إن أراد أنه قال عن النضر فليس كذلك ، فإنه إنما قال لما أخرجه عن حامد بن عمير عن عبد الواحد عن عاصم عن ابن أنس ، فإن كان عياض أراد أن الإبهام صواب فلا يخفى ما فيه ، والذي سماه النضر هو مسدد عن عبد الواحد كذا أخرجه في مسنده ، وأبو نعيم في المستخرج من طريقه ، وقد رواه عمرو بن أبي قيس عن عاصم « فبين أن بعضه عنده عن أنس نفسه ، وبعضه عن النضر بن أنس عن أبيه ، أخرجه أبو عوانة في مستخرجه ، وأبو الشيخ في « كتاب الترهيب » جميعا من طريقه عن عاصم عن أنس ، قال عاصم ولم أسمع من أنس ، أو آوى محدثا ، فقلت للنضر ماسمعت هذا ، يعني القدر الزائد من أنس ، قال لكن سمعته منه أكثر من مائة مرة ، وقد تقدم شرح حديثي علي وأنس في أواخر الحج في أول فضائل المدينة في باب حرم المدينة ، وذكرت هناك رواية من روى هذه الزيادة عن عاصم عن أنس بدون الواسطة ، وأنه مدرج وبالله التوفيق ، قال ابن بطال : دل الحديث على أن من أحدث حدثا أو آوى محدثا في غير المدينة ، أنه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة ، وإن كان قد علم أن من آوى أهل المعاصي أنه يشاركهم في الإثم فإن من رضى فعل قوم وعلمهم التحق بهم ، ولكن خصت المدينة بالذكر لشرفها لكونها مهبط الرحي وموطن الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومنها انتشر الدين في أقطار الأرض فكان لها بذلك مزيد فضل على

غيرها ، وقال غيره ، السر في تخصيص المدينة بالذكر أنها كانت إذ ذاك موطن النبي ﷺ ثم صارت موضع الخلفاء الراشدين

## ٧ - باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس

﴿ ولا تقف ﴾ لا تقف ﴿ ما ليس لك به علم ﴾

٧٣٠٧ - **عبد بن سعيد** بن كليله حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال « حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعه يقول : سمعت النبي ﷺ يقول : إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعا ولكن ينزعه منهم مع قبض العلماء بعلومهم ، فبقي ناس جهال يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون وبضلون ، فحدثت به عائشة زوج النبي ﷺ . ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت : يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه القدي حدثني عنه ، فحدثني به كنحو ما حدثني ، فأنيت عائشة فأخبرتها ، فذهبت فقالت : والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو »

٧٣٠٨ - **عبد بن عبدان** أخبرنا أبو حمزة سمعت الأعمش قال : سألت أبا وائل هل شهدت صفين ؟ قال : نعم ، فسمعت سهل بن حنيف يقول . وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا أبو حمزة عن الأعمش عن أبي وائل قال « قال سهل بن حنيف : يا أيها الناس آثموا رأيكم على دينكم ، لقد رأيته يوم أبي جندل ولو أستطيع أن أردد أمر رسول الله ﷺ لرددته وما وضعنا سيوفنا على عواقبنا إلى أمر يقطعنا إلا أسهلنا بنا إلى أمر نعرفه غير هذا الأمر . قال وقال أبو وائل : شهدت صفين وبئست صفين »

قوله ( باب ما يذكر من ذم الرأي ) أي الفتوى بما يؤدي إليه النظر وهو يصدق على ما يوافق النص وعلى ما يخالفه ، والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه ، وأشار بقوله « من » إلى أن بعض الفتوى بالرأي لا تذبم وهو إذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع ، وقوله « وتكلف القياس » أي إذا لم يجد الأمور الثلاثة واحتجاج إلى القياس فلا يتكلفه بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في اثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس ، بل إذا لم تكن العلة الجامعة واضحة فليتمسك بالبراءة الأصلية ، ويدخل في تكلف القياس ما إذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص ، وما إذا وجد النص غافله وتأول لمخالفته شيئا بعيدا ويشدد الذم فيه لمن ينتصر لمن يقلده مع احتمال أن لا يكون الأول اطلاع على النص . قوله ( ولا تقف : لا تقف ما ليس لك به علم ) احتج لما ذكره من ذم التكلف بالآية ، وتفسير القفو بالقول من كلام ابن عباس فيما أخرجه الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عنه ، وكذا قال عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . لا تقف ما ليس لك به علم لا تقف رأيت ولم تر وسمعت ولم تسمع ، والمعروف أنه الاتباع ، وقد تقدم في حديث موسى والخضر فانطلق يفتوا أثره : أي يتبعه ، وفي حديث العبد يفتي أثره : أي يتبع ، وقال أبو عبيدة معناه لا تتبع مالا تعلم وما لا يعينك ، وقال الراغب الاقتفاء : اتباع

القفا ، كما أن الارتداد : اتباع الردف ، ويكنى بذلك عن الاغتيال وتتبع المعاييب ، ومعنى لا تقف ما ليس لك به علم لا تحكم بالقيافة والظن ، والقيافة مقلوب عن الافتناء نحو جذب وجذب ، وسبقه الى نحو هذا الأخير الفراء ، وقال الطبري بعد أن نقل عن السلف أن المراد شهادة الزور أو القول بغير علم أو الرمي بالباطل هذه المعاني متقاربة ، وذكر قول أبي عبيدة ، ثم قال أصل القفو : الوب ، ومنه حديث الأشعث بن قيس رفعه لا تقفوا منا ولا ننتفي من أبنينا ، ومنه قول الشاعر : « ولا أقفوا الحواضن ان قفينا » . ثم نقل عن بعض الكوفيين أن أصله القيافة وهي اتباع الأثر ، وتنبأ بأنه لو كان كذلك لكادت القراءة بضم القاف وسكون الفاء ، لكن زعم أنه على القلب ، قال والأولى بالصواب الأولى انتهى . والقراءة التي أشار إليها نقلت في الشواذ عن معاذ القاري ، واستدل الشافعي للرد على من يقدم القياس على الخبر بقوله تعالى لا فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ثم قال معناه والله أعلم ، اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله ، وأورد البيهقي هنا حديث ابن مسعود ، ليس عام إلا الذي بعده شر منه ، لا أقول عام أخصب من عام ، ولا أمير خير من أمير . ولكن ذهب العلماء ، ثم يحدث قوم يقيسون الأمور بآرائهم فيهدم الإسلام . . قوله (حدثنا سعيد بن تليد ) بمثناة ثم لام وزن عظيم ، وهو سعيد بن عيسى بن تليد نسب الى جده يكنى أبا عيسى بن عني ، بمهملة . ثم نون مصغر ، وهو من المصريين الثقات الفقهاء وكان يكتب للحكام . قوله (عبد الرحمن بن شريح ) هو أبو شريح الاسكندراني بمعجمة أوله ومهملة آخره ، وهو من وافقت كنيته اسم أبيه ، قوله ( وغيره ) هو ابن لهيعة أبهمه البخاري لضعفه ، وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن ، لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في الجزء الذي جمعه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس أن عبد الله بن وهب حدث بهذا الحديث عن أبي شريح وابن لهيعة جميعا ، لكنه قدم لفظ ابن لهيعة وهو مثل اللفظ الذي هنا ثم عطف عليه رواية أبي شريح فقال بذلك . قلت : وكذلك أخرجه ابن عبد البر في باب العلم من رواية سحنون عن ابن وهب عن ابن لهيعة فساقه ، ثم قال ابن وهب : وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو بذلك ، قال ابن طاهر : ما كنا ندرى هل أراد بقوله بذلك اللفظ والمعنى أو المعنى فقط ، حتى وجدنا مسلما أخرجه عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وحده ، فساقه بلفظ مغاير للفظ الذي أخرجه البخاري . قال فعرف أن اللفظ الذي حذفه البخاري هو لفظ عبد الرحمن بن شريح الذي أبرزه هنا ، والذي أورده هو لفظ الغير الذي أبهمه انتهى . وسأذكر تناوتهما وليس بينهما في المعنى كبير أمر ، وكنت أظن أن مسلما حذف ذكر ابن لهيعة عمدا لضعفه واقتصر على عبد الرحمن بن شريح ، حتى وجدت الاسماعيلي أخرجه من طريق حرمة بغير ذكر ابن لهيعة ، فعرفت أن ابن وهب هو الذي كان يجمعهما تارة ويفرد ابن شريح تارة . وعند ابن وهب فيه شيخان آخران يستند آخر أخرجه ابن عبد البر في بيان العلم من طريق سحنون حدثنا ابن وهب حدثنا مالك وسعيد بن عبد الرحمن كلاهما عن هشام بن عروة باللفظ المشهور ، وقد ذكرت في باب العلم أن هذا الحديث مشهور عن هشام بن عروة عن أبيه . رواه عن هشام أكثر من سبعين نفسا وأقول هنا إن أبا القاسم عبد الرحمن بن الحافظ أبي عبد الله بن منده ذكر في كتاب التذكرة ، أن الذين روه عن الحافظ هشام أكثر من ذلك ؛ وسرد أسماءهم فرادوا على أربعمائة نفس وسبعين نفسا ، منهم من الكبار شعبة ومالك وسفيان الثوري والأوزاعي وابن جريج ومسعر وأبو حنيفة وسعيد بن أبي عروبة والحامدان ومعمر ، بل أكبر منهم

مثل يحيى بن سعيد الأنصارى وموسى بن حبة والأعشى ومحمد بن عجلان وأيوب وبكير بن عبد الله بن الأشج وصفوان بن سليم وأبو معشر ويحيى بن أبي كثير وعمارة بن غزية وهؤلاء العشرة كلهم من صفار التابعين ، وهم من أقرانه ، ووافقه هشاما على روايته عن عروة أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن النوفلى المعروف ببيتم عروة ، وهو الذى رواه عنه ابن لهيعة وأبو شريح ورواه عن عروة أيضا ولداه يحيى وعثمان وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهو من أقرانه ، والزهري ووافقه عروة على روايته عن عبد الله بن عمرو بن العاص عمر بن الحكم بن ثوبان ، أخرجه مسلم من طريقه ولم يسق لفظه لكن قال بمثل حديث هشام بن عروة ، وكأنه ساقه من رواية جرير بن عبد الحميد عن هشام ، وسأذكر ما فى رواية بعض من ذكر من فائدة زائدة . **قوله** ( عن أبي الأسود ) فى رواية مسلم بسنده الى ابن شريح أن أبا الأسود حدثه . **قوله** ( عن عروة ) زاد حرمله فى روايته « ابن الزبير » . **قوله** ( حج علينا ) أى مر علينا حاجا ( عبد الله بن عمرو فسمعت يقول سمعت النبي ﷺ ) فى رواية مسلم « قالت لى عائشة يا ابن أختى بلغنى أن عبد الله بن عمرو مارا بنا الى الحج فالفقه فسأله فانه قد حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا ، قال فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن النبي ﷺ فكان فيما ذكر أن النبي ﷺ قال . **قوله** ( إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه ) فى رواية أبي ذر عن المستمل والكشميرى « أعطاكموه » بالهاء ضمير الغيبة بدل الكاف ، ووقع فى رواية حرمله « لا ينزع العلم من الناس انتزاعا » وفى رواية هشام الماضية « كتاب العلم » من طريق مالك عنه « إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد » وفى رواية سفيان بن عيينة عن هشام « من قلوب العباد » أخرجه الحميدى فى مسنده عنه ، وفى رواية جرير عن هشام عند مسلم مثله لكن قال « من الناس » وهو الوارد فى أكثر الروايات ، وفى رواية محمد بن عجلان عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم انتزاعا ، ينتزعه منهم بعد أن أعطاهم » ولم يذكر على من يعود الضمير ، وفى رواية معمر عن هشام عند الطبرانى « إن الله لا ينزع العلم من صدور الناس بعد أن يعطيهم إياه » وأظن عبد الله بن عمرو إنما حدث بهذا جوابا عن سؤال من سأله عن الحديث الذى رواه أبو أمامة قال : لما كان فى حجة الوداع قام رسول الله ﷺ على جبل آدم فقال « يا أيها الناس خذوا من العلم قبل أن يقبض ، وقبل أن يرفع من الأرض ، الحديث وفى آخره « ألا إن ذهاب العلم ذهاب حلت » ثلاث مرات أخرجه أحمد والطبرانى والدارى ، فبين عبد الله بن عمرو أن الذى ورد فى قبض العلم ورفع العلم إنما هو على الكيفية التى ذكرها ، وكذلك أخرج قاسم بن أصبغ ومن طريقه ابن عبد البر أن عمر سمع أبا هريرة يحدث بحديث « يقبض العلم » فقال « إن قبض العلم ليس شيئا ينزع من صدور الرجال ، ولكنه فناء العلماء » وهو عند أحمد والبخارى من هذا الوجه . **قوله** ( ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم ) كذا فيه والتقدير ينتزعه بقبض العلماء مع علمهم ، ففيه بعض قلب ؛ ووقع فى رواية حرمله « ولكن يقبض العلماء فى رفع العلم معهم » وفى رواية هشام « ولكن يقبض العلم بقبض العلماء » وفى رواية معمر « ولكن ذهابهم قبض العلم » ومعانيها متقاربة **قوله** ( فيبقى ناس جهال ) هو بفتح أول يبقى وفى رواية حرمله « ويبقى فى الناس رؤسا جهالا » وهو بضم أول يبقى وتقدم فى « كتاب العلم » ضبط رؤسا هل هو بصيغة جمع رأس وهى رواية الأكثر أو رئيس وفى رواية هشام « حتى إذا لم يبق عالم » هذه رواية أبى ذر من طريق مالك ولغيره « لم يبق عالما اتخذ الناس رؤسا جهالا » وفى رواية جرير عند مسلم « حتى إذا لم يترك عالما » وكذا فى رواية صفوان بن سليم عند الطبرانى وهى تزيد الرواية الثانية ، وفى رواية محمد بن عجلان « حتى إذا لم يبق عالم » وكذا فى رواية شعبة عن

هشام ، وفي رواية محمد بن هشام بن عروة عن أبيه عند الطبراني ، فيصير للناس رؤس جهال ، وفي رواية معمر عن الزهري عن عروة عنده : بعد أن يعطهم إياه ، ولكن يذهب العلماء كلما ذهب عالم ذهب بما معه من العلم حتى يبقى من لا يعلم . **قوله** ( يستفتون فيفتون برأيهم فيضلون ) بفتح أوله ( ويضلون ) بضمه ، وفي رواية حرمله ، يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون ، وفي رواية محمد بن عجلان ، يستفتونهم فيفتونهم ، والباقي مثله ، وفي رواية هشام بن عروة ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا ، وهي رواية الأكثر ، وخالف الجميع قيس بن الربيع وهو صدوق ضعف من قبل حفظه ، فرواه عن هشام بلفظ : لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا ، حتى نشأ فيهم أبناء سبائا الأمم فأفتوا بالرأى فضلوا وأضلوا ، أخرجه البزار وقال تفرد به قيس ، قال : والمحفوظ بهذا اللفظ ما رواه غيره عن هشام فأرسله . قلت : والمرسل المذكور أخرجه الحميدي في النوادر والبيهقي في المدخل من طريقه ، عن ابن عيينة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه فذكره ، كرواية قيس سواء . **قوله** ( لحدثت به عائشة ) زاد حرمله في روايته ، فلما حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك وأنكرته ، وقالت أحذرك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا . **قوله** ( ثم إن عبد الله ابن عمرو حج بعد فقالت يا ابن أختي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثني عنه ) في رواية حرمله أنه حج من السنة المقبلة ولهذه قال عروة : حتى إذا كان قابل قالت له : إن ابن عمرو قد قدم فآلقه ثم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم . **قوله** ( لثبته فسلته : في رواية حرمله ) ، وفاقته ، **قوله** ( لحدثني به ) في رواية حرمله ، فذكره لي ، **قوله** ( كنحو ماحدثني ) في رواية حرمله ، ونحو ماحدثني به في مرته الأولى ، ووقع في رواية سفيان بن عيينة الموصولة ، قال عروة ثم لبثت سنة ثم لقيت عبد الله بن عمرو في الطواف فسألته فأخبرني به فأفاد أن لقاه إياه في المرة الثانية كان بمكة ، وكان عروة كان حج في تلك السنة من المدينة وحج عبد الله من مصر فبلغ عائشة ويكون قولها قد قدم أي من مصر طالبا لمكة لا أنه قدم المدينة ، اذلو دخلها لقيه عروة بها ، ويحتمل أن تكون عائشة حجت تلك السنة وحج معها عروة فقدم عبد الله بعد ، فلقية عروة بأمر عائشة . **قوله** ( فعجبت فقالت والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو ) في رواية حرمله ، فلما أخبرتها بذلك قلت ما أحسبه إلا صدق أراه لم يزد فيه شيئا ولم ينقص ، . قلت : ورواية الأصل تحتمل أن عائشة كان عندها علم من الحديث ، وضمنت أنه زاد فيه أو نقص فلما حدث به ثانيا كما حدث به أولا ، تذكرت أنه على وفق ما كانت سمعت ، لكن رواية حرمله التي ذكر فيها أنها أنكرت ذلك وأعظمته ظاهرة في أنه لم يكن عندها من الحديث علم ، ويؤيد ذلك أنها لم تستدل على أنه حفظه إلا لكونه حدث به بعد سنة كما حدث به أولا لم يزد ولم ينقص . قل عياض : لم تتم عائشة عبد الله ولكن لعلمها نسبت إليه أنه ما قرأه من الكتب القديمة لأنه كان قد طالع كثيرا منها ، ومن ثم قالت ، أحذرك أنه سمع النبي ﷺ يقول هذا ، انتهى ، وعلى هذا فرواية معمر له عن الزهري عن عروة عن عبد الله بن عمرو هي المعتمدة ، وهي في مصنف عبد الرزاق ، وعند أحمد واللساني والطبراني من طريقه ولكن الترمذي لما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة قال : روى الزهري هذا الحديث عن عروة عن عبد الله بن عمرو ، وعن عروة عن عائشة ، وهذه الرواية التي أشار إليها رواية يونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة ، أخرجه أبو عوانة في صحيحه والبزار من طريق شبيب بن سعيد عن يونس ، وشبيب في حفظه شيء وقد شد بذلك ، ولما أخرجه عبد الرزاق من رواية الزهري أردفه برواية معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عروة عن عبد الله بن عمرو قال ، أشهد

أن رسول الله ﷺ قال : لا يرفع الله العلم بقبضه ولكن يقبض العلماء ، الحديث ؛ وقال ابن عبد البر في بيان العلم رواه عبد الرزاق أيضا عن معمر بن هشام بن عروة بمعنى حديث مالك . قلت : ورواية يحيى أخرجه الطيالسي عن هشام الدستوائي عنه ، ووجدت عن الزهري فيه سندا آخر أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق العلاء بن سليمان الرقي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، فذكر مثل رواية هشام سواء ، لكن زاد بعد قوله « وأضلوا عن سواء السبيل » ، والعلاء بن سليمان ضعفه ابن عدى وأورده من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ رواية حرمة التي مضت وسنده ضعيف ، ومن حديث أبي سعيد الخدري بلفظ « يقبض الله العلماء » ، ويقبض العلم معهم ، فتشأ أحداث ينزو بعضهم على بعض نزو العير على العير ، ويكون الشيخ فيهم مستضعفا ، وسنده ضعيف وأخرج الدارمي من حديث أبي الدرداء . قوله « رفع العلم ذهاب العلماء » ، وعن حذيفة « قبض العلم قبض العلماء » ، وعند أحمد عن ابن مسعود قال « هل تدرون ما ذهاب العلم ؟ ذهاب العلماء » ، وأفاد حديث أبي أمامة الذي أشرت إليه أولا وقت تحديث النبي ﷺ بهذا الحديث ، وفي حديث أبي أمامة من الفائدة الزائدة « أن بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا ينغي من ليس بعالم شيئا فإن في بقيته » ، فسأله أعرابي فقال : يا بني الله كيف يرفع العلم منا وبين أظهرنا المصاحف ، وقد تعلمنا ما فيها وعليناها أبناءنا ونساءنا وخدمنا ، فرفع إليه رأسه وهو مغضب فقال : وهذه اليهود والنصارى بين أظهرهم المصاحف ، لم يتعلموا منها بحرف فيما جاءهم به أنبيأؤهم ، ولهذا الزيادة شواهد من حديث عوف بن مالك وابن عمرو وصفوان بن عسال وغيرهم ، وهي عند الترمذي والطبراني والدارمي والبخاري بالفاظ مختلفة ، وفي جميعها هذا المعنى ، وقد فسر عمر قبض العلم بما وقع تفسيره به في حديث عبد الله بن عمرو ، وذلك فيما أخرجه أحمد من طريق يزيد بن الأصم عن أبي هريرة فذكر الحديث ، وفيه « ويرفع العلم » فسمعه عمر فقال : أما أنه ليس ينزع من صدور العلماء ولكن بذهاب العلماء ، وهذا يحتمل أن يكون عند عمر مرفوعا ، فيكون شاهدا قويا لحديث عبد الله بن عمرو ، واستدل بهذا الحديث على جواز خلو الزمان عن مجتهد ، وهو قول الجمهور خلافا لأكثر الحنابلة ، وبعض من غيرهم لأنه صريح في رفع العلم بقبض العلماء ، وفي ترئيس أهل الجبل ومن لازمه الحكم بالجبل ، وإذا انتفى العلم ومن يحكم به استلزم انتفاء الاجتهاد والمجتهدين وعورض هذا بحديث « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتهم أمر الله » ، وفي لفظ « حتى تقوم الساعة » - أو - حتى يأتي أمر الله ، ومضى في العلم كالأول بغير شك ، وفي رواية مسلم « ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » ، ولم يشك وهو المعتمد ، وأجيب أولا بأنه ظاهر في عدم الخلو لا في نفي الجواز ، وثانيا بأن الدليل الأول أظهر للتصريح بقبض العلم تارة ويرفعه أخرى بخلاف الثاني ، وعلى تقدير التعارض فيبقى أن الأصل عدم المانع . قالوا الاجتهاد فرض كفاية ، فيستلزم انتفاؤه الاتفاق على الباطل ، وأجيب بأن بقاء فرض الكفاية مشروط ببقاء العلماء ، فأما إذا قام الدليل على انقراض العلماء فلا لأن بفقدتهم تنفني القدرة والتكن من الاجتهاد ، وإذا انتفى أن يكون مقدورا لم يقع التكليف به ، هكذا اقتصر عليه جماعة : وقد تقدم في باب : تغير الزمان حتى تعبد الاوثان ، في أواخر كتاب الفتن ، ما يشير الى أن محل وجود ذلك عند فقد المسلمين بهبوب الريح التي تهب بعد نزول عيسى عليه السلام ، فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرة من الإيمان إلا قبضته ويبقى شرار الناس ، فعليه تقوم الساعة ، وهو بمعناه عند مسلم كما بينته هناك فلا يرد اتفاق المسامحين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم ، وهو



المعبر عنه بقوله « حتى يأتي أمر الله » ، وأما الرواية بلفظ « حتى تقوم الساعة » فهي محمولة على اثرها بوجود آخر أشراتها ، وقد تقدم هذا بأداته في الباب المذكور ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وصححه الحاكم عن حذيفة رفته ، ويدرس الاسلام كما يدرس وثى الثوب ، الى غير ذلك من الاحاديث ، وجوز الطبرى أن يضمر في كل من الحديثين المحل الذى يكون فيه تلك الطائفة ، فالموصوفون بشرار الناس الذين يبقون بعد أن تقبض الريح من تقبضه ، يكونون مثلا ببعض البلاد كالشرق الذى هو أصل الفتن ، والموصوفون بأنهم على الحق يكونون مثلا ببعض البلاد كبيت المقدس لقوله في حديث معاذ « انهم بالشام » وفي لفظ « ببيت المقدس » ، وما قاله وإن كان احتملا يردده قوله في حديث أنس في صحيح مسلم « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله » ، الى غير ذلك من الاحاديث التى تقدم ذكرها في معنى ذلك والله أعلم . ويمكن أن تنزل هذه الاحاديث على الترتيب في الواقع فيكون أولا : رفع العلم بقبض العلماء المحتهدين الاجتهاد المطلق ثم المقيد ، ثانيا : فاذا لم يبق مجتهد استوتوا في التقاليد لكن ربما كان بعض المقلدين أقرب الى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد من بعض ، ولا سيما ان فرعا على جواز تجزئ الاجتهاد ولكن لغلبة الجهل يقدم أهل الجهل أمثالهم ، واليه الاشارة بقوله « اتخذ الناس رؤسا جهالا » ، وهذا لا يننى ترئيس بعض من لم ينصف بالجهل التام ، كما لا يمتنع ترئيس من ينسب الى الجهل فى الجملة فى زمن أهل الاجتهاد ، وقد أخرج ابن عبد البر فى « كتاب العلم » من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلاد بن سلمان الحضرمى يقول حدثنا دراج أبو السمع يقول « يأتي على الناس زمان يسمن الرجل راحلته حتى يسير عليها فى الأهصار يلتبس من يفتيه بسنة قد عمل بها ، فلا يجد إلا من يفتيه بالظن » ، فيحمل على أن المراد الأغلب الأكثر فى الحالين ، وقد وجد هذا مشاهدا ثم يجوز أن يقبض أهل تلك الصفة ولا يبقى الا المقلد الصرف ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن مجتهد حتى فى بعض الأبواب بل فى بعض المسائل ، ولكن يبقى من له نسبة الى العلم فى الجملة ، ثم يزداد حينئذ غلبة الجهل وترئيس أهله ، ثم يجوز أن يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم أحد ، وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام ، وحينئذ يتصور خلو الزمان عن ينسب الى العلم أصلا ، ثم تهب الريح فتقبض كل مؤمن ، وهناك يتحقق خلو الأرض عن مسلم فضلا عن عالم فضلا عن مجتهد ويبقى شرار الناس ، فعليهم تقوم الساعة ، والعلم عند الله تعالى . وقد تقدم فى أوائل « كتاب الفتن » كثير من المباحث والنقول المتعلقة بقبض العلم والله المستعان . وفى الحديث الزجر عن ترئيس الجاهل لما يترتب عليه من المفسدة . وقد يتمسك به من لا يحيز تولية الجاهل بالحكم ، ولو كان عاقلا عفيفا ، لكن اذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل العفيف ، فالجاهل العفيف أولى لأن ورعه يمنعه عن الحكم بغير علم فيحمله على البحث والسؤال . وفى الحديث أيضا حض أهل العلم وطلبته على أخذ بعضهم عن بعض ، وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل ، وفيه حض العالم طالبيه على الأخذ عن غيره ليستفيد ما ليس عنده ، وفيه التثبت فيما يحدث به المحدث اذا قامت قرينة الدخول ومراعاة الفاضل من جهة قول عائشة « اذهب اليه ففاته » ، حتى تسأله عن الحديث ولم تقل له سله عنه ابتداء خشية من استبحاشه ، وقال ابن بطلال التوفيق بين الآية والحديث فى ذم العمل بالرأى وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام ، أن نص الآية ذم القول بغير علم ، يخص به من تكلم برأى مجرد عن استناد الى أصل ، ومعنى الحديث ذم من أفق مع الجهل ، ولذلك وصفهم بالضلال والإضلال ، وإلا فقد مدح من استنبط من الأصل لقوله لعلمه الذين يستنبطونه منهم ،

فالرأى إذا كان مستندا إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو المحمود ، وإذا كان لا يستند إلى شيء منها فهو المذموم ، قال وحديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وإن كان يدل على ذم الرأي لكنه مخصوص بما إذا كان معارضا للنص ، فكأنه قال اتهموا الرأي إذا خالف السنة ، كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله ﷺ بالتحلل فاجبتنا الاستمرار على الإحرام ، وأردنا القتال لنكمل نسكنا ونقهر عدونا ، وخفي عنا حينئذ ما ظهر للنبي ﷺ مما حدث عقباؤه ، وعمر هو الذى كتب إلى شريح ، انظر ما تبين لك من كتاب الله فلا تسأل عنه أحدا ، فإن لم يتبين لك من كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله ﷺ وما لم يتبين لك من السنة فاجتهد فيه رأيك ، هذه رواية سيار عن الشعبي وفى رواية الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه نحوه ، وقال فى آخره ، اقض بما فى كتاب الله ، فإن لم يكن فيما فى سنة رسول الله ، فإن لم يكن فيما قضى به الصالحون ، فإن لم يكن فإن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، ولا أرى التأخر إلا خيرا لك ، فهذا عمر أمر بالاجتهاد ، فدل على أن الرأى الذى ذمه ما خالف الكتاب أو السنة ، وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود نحو حديث عمر من رواية الشيباني ، وقال فى آخره ، فإن جاءه ما ليس فى ذلك فليجتهد رأيه فإن الحلال بين والحرام بين ، فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك . . قوله ( حدثنا عبدان ) هو عبد الله بن عثمان ، وعبدان لقب و « أبو حمزة » بالمهملة ثم الراى هو السكرى وساق المتن على لفظ أب عوانة لأنه ساق لفظ عبدان فى كتاب الجزية ، ووقعت رواية أبى عوانة مقدمة على رواية أبى حمزة ، وساق المتن ثم عطف عليه رواية أبى حمزة ، وفى آخره فسمعت سهل بن حنيف يقول ذلك . قوله ( قال سهل بن حنيف يا أيها الناس ) قد تقدم بيان سبب خطبته بذلك فى تفسير سورة الفتح ، وبيان المراد بقول سهل يوم أب جندل ، وقوله « يفظعنا » بالظاء المعجمة المكسورة بعد الفاء الساكنة ، أى يوقعنا فى أمر فظيع ، وهو الشديد فى القبح ونحوه . وقوله « إلا أسهلن » بسكون اللام بعد الهاء والنون المفتوحتين ، والمعنى أنزلتنا فى السهل من الأرض أى أفضين بنا ، وهو كناية عن التحول من الشدة إلى الفرج ، وقوله « بنا » فى رواية الكشميهنى « بها » ومراد سهل أنهم كانوا إذا وقعوا فى شدة يحتاجون فيها إلى القتال فى المغازى والثبوت والفتوح العمرية ، عمدوا إلى سيوفهم فوضعوها على عواتقهم ، وهو كناية عن الجد فى الحرب ، فإذا فعلوا ذلك انتصروا ، وهو المراد بالنزول فى السهل ، ثم استثنى الحرب التى وقعت بصفين لما وقع فيها من إبطاء النصر وشدة المعارضة من جميع الفريقين ، إذ حجة على ومن معه ما شرع لهم من قتال أهل البغى حتى يرجعوا إلى الحق ، وحجة معاوية ومن معه ما وقع من قتل عثمان مظلوما ، ووجود قتلته بأعيانهم فى العسكر العراقى فعظمت الشبهة حتى اشتد القتال وكثر القتل فى الجانبين ، إلى أن وقع التحكيم فكان ما كان . قوله ( وقال أبو وائل شهدت صفين وبئست صفين ) كذا لآبى ذر ولغيره « وبئست صفون » وفى رواية اللسنى مثله ولكن قال « وبئست الصفون » بزيادة ألف ولام والمشهور فى صفين كسر الصاد المهملة وبعضهم فتحها وجزم بالكسر جماعة من الأئمة والاماء مكسورة مثقلة اتفاقا ، والأشهر فيها بالياء قبل النون كإردين وفاسطيين وقنشرين وغيرها ، ومنهم من أبدل الياء واوا فى الأحوال ، وعلى هاتين اللغتين فاعرابها إعراب غسليين وعربون ، ومنهم من أعربها لإعراب جمع المذكر السالم فتتصرف بحسب العوامل ، مثل ( انى عليين ) ، وما أدراك ما عليون ومنهم من فتح التون مع الواو لزوما نقل كل ذلك ابن مالك ولم يذكر فتح التون مع الياء لزوما وقوله « اتهموا رأيكم على دينكم » أى لا تعملوا فى أمر الدين بالرأى المجرد الذى

لا يستند الى أصل من الدين ، وهو كتحقيق قول عليّ فيما أخرجه أبو داود بسند حسن ، لو كان الدين بالرأى لكان مسح أسفل الخف أول من أعلاه ، والسبب في قول سهل ذلك ما تقدم بيانه في استنباط المرتدين ، أن أهل الشام لما استشعروا أن أهل العراق شاربوا أن ينجبهم ، وكان أكثر أهل العراق من القراء الذين يبالغون في التدين ، ومن ثم صار منهم الخوارج الذين مضى ذكرهم ، فأنكروا على عليّ ومن أطاعه الإجابة الى التحكيم ، فاستند عليّ الى قصة الحديدية وأن النبي ﷺ أجاب قريشا الى المصالحة مع ظهور غلبته لهم ، وتوقف بعض لصحابه أولا حتى ظهر لهم أن الصواب ما أمرهم به ، كما مضى بيانه مفصلا في الشروط ، وأول الكرمانى لام سهل بن حنيف بحسب ما احتمله اللفظ فقال : كأنهم اتهموا سهلا بالتقصير في القتال حينئذ ، فقال م : بل اتهموا أنتم رأيكم فإني لا أقصر كما لم أكن مقصرا يوم الحديدية وقت الحاجة ، فكما توقفت يوم بنية من أجل أني لا أخالف حكم رسول الله ﷺ كذلك أتوقف اليوم لأجل مصلحة المسلمين . وقد جاء عن نحو قول سهل ولفظه ، اتفقوا الرأي في دينكم ، أخرجه البيهقي في المدخل هكذا مختصرا ، وأخرجه هو والطبري والطبراني مطولا بلفظ ، اتهموا الرأي على الدين ، فلقد رأيتني أرد أمر رسول الله ﷺ برأى اجتهدا . فوالله ما آلو عن الحق ، وذلك يوم أبي جندل حتى قال لي رسول الله ﷺ « تراني أَرْضى وتأبى ، والحاصل أن المصير الى الرأي إنما يكون عند فقد النص ، والى هذا يوصى قول الشافعي فيما أخرجه البيهقي بسند صحيح الى أحمد بن حنبل سمعت الشافعي يقول القياس عند الضرورة ، ومع ذلك فليس العامل برأيه على ثقة من أنه وقع على المراد من الحكم في نفس الامر ، وإنما عليه بذل الوسع في الاجتهاد ليؤجر ولو أخطأ وبالله التوفيق ، وأخرج البيهقي في المدخل ، وابن عبد البر في بيان العلم عن جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين ومروان بن الحكم والنخعي بأسانيد جياذ ، ذم القول بالرأى المجرد ويجمع ذلك كله حديث أبي هريرة ، لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به ، أخرجه الحسن بن سفيان وغيره ، ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر الأربعين ، وأما ما أخرجه البيهقي من طريق الشعبي عن عمرو بن حريث عن عمر قال : إياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن ، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها ، فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا ، فظاهر في أنه أراد ذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث لإغفاله التنقيب عليه فهلا يلام ، وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بما عارضه من الرأي ، وتكلف لرده بالتأويل والى ذلك الإشارة بقوله في الترجمة وتكف القياس والله أعلم . وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق آثارا كثيرة في ذم الرأي ما ملخصه : اختلف العلماء في الرأي المقصود اليه بالذم في هذه الآثار مرفوعا وموقوفها ومقطوعها ، فقالت طائفة : هو القول في الاعتقاد بمخالفة السنن لأنهم استعملوا آراءهم وأقيستهم في رد الأحاديث ، حتى طعنوا في المشهور منها الذي بلغ التواتر كأحاديث الشفاعة ، وأنكروا أن يخرج أحد من النار بعد أن يدخلها ، وأنكروا الحوض والميزان وعذاب القبر ، الى غير ذلك من كلامهم في الصفات والعلم والنظر ، وقال أكثر أهل العلم : الرأي المذموم الذي لا يجوز النظر فيه ولا الاشتغال به ، هو ما كان في نحو ذلك من ضروب البدع ، ثم أسند عن أحمد بن حنبل قال : لا تكاد ترى أحدا نظرا في الرأي إلا وفي قلبه دغل ، قال : وقال جمهور أهل العلم الرأي المذموم في الآثار المذكورة ، هو القول في الأحكام بالاستحسان ، والتشاغل بالأغلوطن ورد الفروع بعضها الى بعض دون ردها الى أصول السنن وأضاف كثير منهم الى ذلك من يتشاغل بالإكثار منها قبل وقوعها

لما يلزم من الاستغراق في ذلك من تعطيل السنن ، وقوى ابن عبد البر هذا القول الثاني واحتج له ، ثم قال : ليس أحد من علماء الأمة يثبت عنده حديث عن رسول الله ﷺ بشيء ثم يرده إلا بأدعاء نسخ أو معارضة أثر غيره أو إجماع أو عمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده ، ولو فعل ذلك بغير ذلك لسقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ، وقد أعادهم الله تعالى من ذلك ، ثم ختم الباب بما بلغه عن سهل بن عبد الله التستري الزاهد المشهور قال : ما أحدث أحد في العلم شيئا إلا سئل عنه يوم القيامة فإن وافق السنة سلم وإلا فلا

**٨ - باب ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي ، ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى ( بما أراك الله ) .** وقال ابن مسعود : سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية

٧٣٠٩ - **حدثنا علي بن عبد الله** حدثنا سفيان قال سمعت ابن المنكدر يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول : مررتُ لحذاء رسول الله ﷺ يعوذني وأبو بكر وها ماشيان ، فأتاني وقد أغمى علي ، فتوضأ رسول الله ﷺ ثم صب وضوءه علي ، فافقت فقلت : يا رسول الله - وربما قال سفيان : فقلت أي رسول الله - كيف أغشى في مالي ، كيف أصنع في مالي ؟ قال : فما أجابني بشيء حتى نزلت آية المهاد ،

**قوله ( باب ما كان النبي ﷺ يسأل عما لم ينزل عليه الوحي فيقول لا أدري ، أو لم يجب حتى ينزل عليه الوحي )** أي كان له إذا سئل عن الشيء الذي لم يوح اليه فيه حالان : إما أن يقول لا أدري وإما أن يسكت حتى يأتيه بيان ذلك بالوحي ، والمراد بالوحي أعم من المتعبد بتلاوته ومن غيره ، ولم يذكر لقوله لا أدري ، دليلا فإن كلا من الحديثين المعلق والموصول من أمثلة الشق الثاني ، وأجاب بعض المتأخرين بأنه استغنى بعدم جوابه به ، وقال الكرمانى في قوله في الترجمة لا أدري حرازة إذ ليس في الحديث ما يدل عليه ، ولم يثبت عنه ﷺ ذلك كذا قال ، وهو تساهل شديد منه في الإقدام على نفي الثبوت كما سألينه ، والذي يظهر أنه أشار في الترجمة إلى ماورد في ذلك ولكنه لم يثبت عنده منه شيء على شرطه ، وإن كان يصلح للحجة كعادته في أمثال ذلك ، وأقرب ماورد عنده في ذلك حديث ابن مسعود الماضي في تفسير سورة ص من علم شيئا فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل الله أعلم ، الحديث لكنه موقوف ، والمراد منه إنما هو ما جاء عن النبي ﷺ أنه أجاب د بلا أعلم ، أو لا أدري ، وقد وردت فيه عدة أحاديث منها حديث ابن عمر د جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : أي البقاع خير ، قال : لا أدري ، فأتاه جبريل فسأله فقال : لا أدري ، فقال : سل ربك فانتفض جبريل انتفاضة ، الحديث أخرجه ابن حبان ، ولحاكم نحوه من حديث جبير بن مطعم ، وفي الباب عن أنس عند ابن مردويه ، وأما حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال د ما أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا ، وهو عند الدارقطني والحاكم فقد تقدم في شرح حديث عبادة من د كتاب العلم ، الكلام عليه وطريق الجمع بينه وبين حديث عبادة ، ووقع الإلمام بشيء من ذلك في د كتاب الحدود ، أيضا ، وقال ابن الحاجب : في أوائل مختصره لثبوت لا أدري وقد أوردت من ذلك ما تيسر في الأمالى في تخريج أحاديث المختصر ،

**قوله** ( ولم يقل برأى ولا قياس ) قال الكرماني : هما مترادفان ، وقيل الرأي التفكير ، والقياس الإلحاق ، وقيل الرأي أعم ليدخل فيه الاستحسان ونحوه انتهى . والذي يظهر أن الأخير مراد البخاري وهو ما دل عليه اللفظ الذي أورده في الباب الذي قبله من حديث عبد الله بن عمرو ، وقال الأوزاعي « العلم ما جاء عن أصحاب رسول الله ﷺ وما لم يجئ عنهم فليس بعلم » وأخرج أبو عبيد ويعقوب ابن شعبة عن ابن مسعود قال لا يزال الناس مشتملين بخير ما أتاهم العلم من أصحاب محمد ﷺ وأكابرهم ، فإذا أتاهم العلم من قبل أصاغرهم وتفرقت أهواؤهم هلكوا ، وقال أبو عبيدة معناه أن كل ما جاء عن الصحابة وكبار التابعين لهم بإحسان هو العلم الموروث ، وما أحدثه من جاء بعدهم هو المذموم ، وكان السلف يفرقون بين العلم والرأي فيقولون للسنة علم ولما عداها رأي ، وعن أحمد يؤخذ العلم عن النبي ﷺ ثم عن الصحابة ، فإن لم يكن فهو في التابعين بخير ، وعنه ما جاء عن الخلفاء الراشدين فهو من السنة وما جاء عن غيرهم من الصحابة ممن قال أنه سنة لم أدمه ، وعن ابن المبارك ليكن المعتمد عليه الأثر وخذوا من الرأي ما يفسر لكم الخبر ، والحاصل أن الرأي إن كان مستندا للثقل من الكتاب أو السنة فهو محمود وإن تجرد عن علم فهو مذموم ، وعليه يدل حديث عبد الله بن عمرو المذكور ، فانه ذكر بعد فقد العلم أن الجهال يفتنون برأيهم .

**قوله** ( لقوله ) في رواية المستمل لقول الله تعالى ﴿ بما أراك الله ﴾ وقد نقل ابن بطال عن المهلب ما معناه إنما سكنت النبي ﷺ في أشياء معضلة ليست لها أصول في الشريعة ، فلا بد فيها من اطلاع الوحي وإلا فقد شرع ﷺ لامته القياس ، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه ، حيث قال : للتي سألته : هل تتجع عن أمها فانه أحق بالقضاء ، وهذا هو القياس في لغة العرب ، وأما عند العلماء فهو تشبيهه بما لا حكم فيه بما فيه حكم في المعنى ، وقد شبه الحر بالخليل فأجاب من سأله عن الحر بالآية الجاهمة ﴿ فن يهدل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ إلى آخرها . كذا قال : ونقل ابن التين عن الداودي ما حاصله أن الذي احتج به البخاري لما ادعاه من النفي حجة في الإثبات ، لأن المراد بقوله « بما أراك الله » ليس محصورا في المنصوص ، بل فيه إذن في القول بالرأي ، ثم ذكر قصة الذي قال إن امرأتى ولدت غلاما أسود هل لك من إبل ؟ إلى أن قال : فاعله نزعه عرق . وقال : لما رأى شيئا بزمعة ، احتجبي منه ياسودة . ثم ذكر آثارا تدل على الإذن في القياس ، وتعقبها ابن التين بأن البخاري لم يرد النفي المطلق ، وإنما أراد أنه ﷺ ترك الكلام في أشياء وأجاب بالرأي في أشياء ، وقد بوب السكك ذلك بما ورد فيه ، وأشار إلى قوله بعد بابين : باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبيّن ، وذكر فيه حديث « اعله نزعه عرق » وحديث « فدين الله أحق أن يقضى » وبهذا يندفع ما فهمه المهلب والداودي ، ثم نقل ابن بطال الخلاف هل يجوز للنبي أن يجتهد فيما لم ينزل عليه . ثالثا : فيما يجري مجرى الوحي من منام وشبهه . ونقل أن لا نص لما لك فيه . قال : والأشبه جوازه ، وقد ذكر الشافعي المسئلة في الآم وذكر أن حجة من قال : أنه لم يسن شيئا إلا بأمر ، وهو على وجهين إما بوحي يتلى على الناس ، وإما برسالة عن الله أن افعل كذا ، قول الله تعالى ﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ﴾ الآية ، فالكتاب ما يتلى والحكمة السنة ، وهو ما جاء به عن الله بنير تلاوة ، ويؤيد ذلك . قوله « في قصة العسيف » لأقضي بينكما بكتاب الله أي بوحيه ومثله حديث يعلى بن أمية في قصة الذي سأل عن العمرة وهو لابس الجبة ، فسكت حتى جاءه الوحي فلما سرى عنه أجابه وأخرج الشافعي من طريق طاووس أن عنده كتابا في العقول نزل به الوحي وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين « كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن »

ويجمع ذلك كله (وما ينطق عن الهوى) الآية . ثم ذكر الشافعي أن من وجوه الوحي ما يراه في المنام . وما يلقيه روح القدس في روعه . ثم قال : ولا تمدوا السنن كلها واحدا من هذه المعاني التي وصفت انتهى . واحتج من ذهب الى أنه كان يجتهد بقول الله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) والأنبياء أفضل أولى الأبصار . ولما ثبت من أجر المجتهد ومضاعفته . والأنبياء أحق بما فيه جزيل الثواب . ثم ذكر ابن بطال أمثلة لما عمل فيه ﷺ بالرأى من أمر الحرب وتنفيذ الجيوش وإعطاء المؤلفة وأخذ الفداء من أسارى بدر ، واستدل بقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) قال ولا تكون المشورة الا فيما لا نص فيه ، واحتج الداودي بقول عمر أن الرأى كان من رسول الله ﷺ مصيبا ، وانما هو منا الظن والتكف . وقال الكرماني : قال المجوزون كأن التوقف فيما لم يجد له أصلا يقيس عليه ، والا فهو مأمور به لعموم قوله تعالى (فاعتبروا يا أولى الأبصار) انتهى . وهو ملخص بما تقدم . واحتج ابن عبد البر لعدم القول بالرأى بما أخرجه من طريق ابن شهاب ، أن عمر خطب فقال : يا أيها الناس أن الرأى انما كان من رسول الله ﷺ مصيبا ، لأن الله عز وجل يريه ، وانما هو منا الظن والتكف ، وبهذا يمكن التسك به لمن يقول كان يجتهد ، لكن لا يقع فيما يجتهد فيه خطأ أصلا ، وهذا في حقه ﷺ فأما من بعده فان الوقائع كثرت والاقاويل انتشرت ، فكان السلف يتحرزون من المحدثات . ثم انقسموا ثلاث فرق : الاولى تمسكت بالأمر ، وعملوا بقوله ﷺ . عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ، فلم يخرجوا في فتاويهم عن ذلك ، واذا سئلوا عن شيء لانقل عندهم فيه أمسكوا عن الجواب وتوقفوا . والثانية : قاسوا ما لم يقع على ما وقع وتوسعوا في ذلك ، حتى أنكرت عليهم الفرقة الاولى كما تقدم ويحى . والثالثة : توسطت فقدمت الاثر مادام موجودا فاذا فقد قاسوا .

**قوله** (وقال ابن مسعود سئل النبي ﷺ عن الروح فسكت حتى نزلت الآية) هو طرف من الحديث الذي مضى قريبا في آخر باب وما يكره من كثرة السؤال ، موصولا الى ابن مسعود . لكنه ذكره فيه بلفظ . فقام ساعة ينظر ، وأورده بلفظ . فسكت ، في كتاب العلم ، وأورده في تفسير (سبحان) بلفظ . فأمسك ، وفي رواية مسلم فأمسك النبي ﷺ فلم يرد عليه شيئا ، ثم ذكر حديث جابر في مرضه . وسؤاله كيف أصنع في مالي ؟ قال : فسا أجايبك بشيء حتى نزلت آية الميراث ، وهو ظاهر فيما ترجم له وقد مضى شرحه مستوفى في تفسير سورة النساء

## ٩ - باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء مما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل

٧٣١٠ - **عنه** مسدّد حدثنا أبو عوانة عن عبد الرحمن بن الأصهباني عن أبي صالح ذكروان

« عن أبي سعيد : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ذهب الرجالُ بحديثك ، فاجعل لنا من نفسك يوما نأتيك فيه تُعلمنا مما علمك الله . فقال : اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا ، فاجتمعن ، فأتاهن رسول الله ﷺ فعلمهن مما علمه الله . ثم قال : ما يمكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة إلا كان لها حجابا من النار . فقالت امرأة منهن : يا رسول الله ، اثنين ؟ قال فأحادثها مرتين ، ثم قال : واثنين واثنين واثنين »

**قوله** (باب تعليم النبي ﷺ أمته من الرجال والنساء بما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل) قال المهلب : مراده أن العالم إذا كان يمكنه أن يحدث بالنصوص ، لا يحدث بنظره ولا قياسه انتهى . والمراد بالتمثيل القياس وهو اثبات مثل حكم معلوم في آخر لاشتراكهما في علة الحكم ، والرأى أعم وذكر فيه حديث أبي سعيد : في سؤال المرأة قد ذهب الرجال بحديثك ، وفيه « فأناهن فعلن بما علمه الله » ، وفيه ثم قال « ما منكن امرأة تقدم بين يديها من ولدها ثلاثة » ، وقد مضى شرحه مستوفى في أول كتاب الجنائز ، وفي العلم وقوله « جاءت امرأة » ، لم أقف على اسمها ، ويحتمل أن تكون هي أسماء بنت يزيد بن السكن وقوله هنا « فأناهن فعلن بما علمه الله » ، تقدم هناك بلفظ « فوعدهن يوما لقيهن فيه فوعظن فأمرهن فكان فيما قال لهن ، فذكر نحو ما هنا ولم أر في شيء من طرقه بيان ما عليهن ، لكن يمكن أن يؤخذ من حديث أبي سعيد الآخر الماضي في « كتاب الزكاة » ، وفيه « فر على النساء فقال : يا معشر النساء تصدقن فاني رأيتكن أكثر أهل النار » ، الحديث وفيه « فقامت امرأة فقالت لم ، وفيه « أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل » ، وأليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم ، وقد مضى شرحه مستوفى هناك ، وإن المرأة المذكورة هي أسماء قال الكرمانى موضع الترجمة من الحديث قوله « كن لها حجبا من النار » ، فانه أمر توقيفى لا يعلم إلا من قبل الله تعالى لا دخل للقياس والرأى فيه

#### ١٠ - باب قول النبي ﷺ « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق وهم أهل العلم »

٧٣١١ - **حديث** عبيد الله بن موسى عن إسماعيل عن قيس « عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون »

٧٣١٢ - **حديث** إسماعيل حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب أخبرني حميد « قال سمعت معاوية بن أبي سفيان يخطب قال سمعت النبي ﷺ يقول : من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ، وإنما أنا قاسم وبطل الله ، ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة . أو حتى يأتي أمر الله »

**قوله** (باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم عن ثوبان ، وبعده « لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك » ، وله من حديث جابر مثله ، لكن قال « يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة » ، وله من حديث معاوية المذكور في الباب نحوه . **قوله** (وهم أهل العلم) هو من كلام المصنف ، وأخرج الترمذى حديث الباب ثم قال سمعت محمد بن إسماعيل هو البخارى يقول ، سمعت على بن المدينى يقول هم أصحاب الحديث ، وذكر في « كتاب خلق أفعال العباد » عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾ هم الطائفة المذكورة في حديث « لا تزال طائفة من أمتي » ، ثم ساقه وقال وجاء نحوه عن أبي هريرة ومعاوية وجابر وسلسلة بن نفيل وقرة بن إياس انتهى ، وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم ، ومن طريق يزيد بن هرون مثله « وزعم بعض الشراح انه استفاد ذلك من حديث معاوية لأن فيه « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » ، وهو في غاية البعد ، وقال الكرمانى يؤخذ من الاستقامة المذكورة في الحديث الثانى أن من جملة الاستقامة أن يكون للفقه ، لانه الأصل قال وبهذا ترتبط

الأخبار المذكورة في حديث معاوية ، لأن الاتفاق لا بد منه ، أى المشار إليه بقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله عز وجل » . **قوله** ( حدثنا عبيد الله بن موسى ) هو العباسى بالموحدة ثم المهمة السكونى من كبار شيوخ البخارى ، وهو من أتباع التابعين وشيخه في هذا الحديث « اسماعيل » هو ابن أبى خالد تابعى مشهور ، وشيخ اسماعيل « قيس » هو ابن أبى حازم من كبار التابعين ، وهو مخضرم أدرك النبى ﷺ ولم يره ولهذا الإسناد حكم الثلاثيات وإن كان رباعيا ، وقد تقدم بعد علامات النبوة ببابين من رواية يحيى القطان عن اسماعيل أنزل من هذا بدرجة ، ورجال سند الباب كلهم كوفيون لأن المغيرة ولى إمرة الكوفة غير مرة وكانت وفاته بها وقد اتفق الرواة عن اسماعيل على أنه عن قيس عن المغيرة ، وخالفهم أبو معاوية فقال عن سعيد بن مسروق عن المغيرة فأورده أبو اسماعيل الهروى في ذم الكلام ، وقال الصواب قول الجماعة عن المغيرة ، وحديث سعد عند مسلم لكن من طريق ابن عثمان عن سعد . **قوله** ( لاتزال ) بالمشناة أوله وفي رواية مسلم من طريق مروان الفزارى عن اسماعيل « لن يزال قوم » وهذه بالثحتانية والباقي مثله لكن زاد « ظاهرين على الناس » . **قوله** ( حتى يأتهم أمر الله وهم ظاهرون ) أى على من خالفهم أى غالبون ، أو المراد بالظهور أنهم غير مستترين بل مشهورون والأول أولى ، وقد وقع عند مسلم من حديث جابر بن سمرة « لن يبرح هذا الدين قائما تقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة » وله في حديث عقبة بن عامر « لاتزال عصابة من أمتى يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيم الساعة » وقد ذكرت الجمع بينه وبين حديث « لاتقوم الساعة إلا على شرار الناس » فى أواخر « كتاب المتن » والفصحة التى أخرجهما مسلم أيضا من حديث عبد الله بن عمرو « لاتقوم الساعة إلا على شرار الخلق » هم شر من أهل الجاهلية ، لا يدعون الله بشئ إلا رده عليهم ، ومعارضة عقبة بن عامر بهذا الحديث فقال عبد الله أجل ، ثم يبعث الله ريحا كريح المسك ، فلا تترك نفسا فى قلبه مثقال حبة من إيمان إلا قبضته « ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة » وقد أشرت الى هذا قريبا فى الكلام على حديث « قبض العلم » ، وإن هذا أولى ما يتمسك به فى الجمع بين الحديثين المذكورين ، وذكرت ما نقله ابن بطلان عن الطبرى فى الجمع بينهما ، أن شرار الناس الذين تقوم عليهم الساعة يكونون بموضع مخصوص ، وإن موضعا آخر يكون به طائفة يقاتلون على الحق لا يضرهم من خالفهم ، ثم أورد من حديث أبى أمامة نحو حديث الباب ، وزاد فيه « قيل يا رسول الله وأين هم ؟ قال بيت المقدس » وأطال فى تقرير ذلك وذكرت أن المراد بأمر الله : هبوب تلك الريح وأن المراد بقيام الساعة : ساعته وأن المراد بالذين يكونون بيت المقدس : الذين يحصرهم الدجال إذا خرج فينزل عيسى بهم فيقتل الدجال ، ويظهر الدين فى زمن عيسى ، ثم بعد موت عيسى تهب الريح المذكورة ، فهذا هو المعتمد فى الجمع ، والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبى أويس « وابن وهب » هو عبد الله ود يونس ، هو ابن يزيد و حميد ، هو ابن عبد الرحمن بن عوف . **قوله** ( سمعت معاوية بن أبى سفيان يخطب ) فى رواية عمير بن هانىء « سمعت معاوية على المنبر يقول » وقد مضى فى علامات النبوة ، ويأتى فى التوحيد وفى رواية يزيد بن الأصم « سمعت معاوية » وذكر حديثا ولم أسمعه « روى عن النبى ﷺ على منبره حديثا غيره » أخرجه مسلم . **قوله** ( من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين ) تقدم شرح هذا فى « كتاب العلم » وقوله « وإنما أنا قاسم ويعطى الله » تقدم فى العلم بلفظ « والله المعطى » وفى فرض الخمس من وجه آخر ، والله المعطى وأنا القاسم ، وتقدم شرحه هناك أيضا . **قوله** ( ولن يزال أمر هذه الأمة مستقيما حتى تقوم الساعة أو حتى يأتى أمر الله ) فى



رواية عمير بن هانيء ، لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله ، وتقدم بعد بابين من باب علامات النبوة من هذا الوجه بلفظ « لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتهم أمر الله وهم على ذلك » ، وزاد قال عمير فقال مالك بن يخامر قال معاذ « وهم بالشام » ، وفي رواية يزيد بن الأصم « ولا تزال عصابة من المسلمين ظاهرين على من نأواهم الى يوم القيامة » ، قال صاحب المشارق في قوله « لا يزال أهل الغرب » ، يعني الرواية التي في بعض طرق مسلم وهي بفتح الغين المعجمة وسكون الراء ، ذكر يعقوب بن شيبه عن علي بن المديني قال : المراد بالغرب ، الدلو أي الغرب بفتح الميم وسكون المعجمة وهذا يرد تأويل الغرب بالغرب ، لكن يحتمل أن يكون بعض رواته نقله بالمعنى الذي فهمه أن المراد الإقليم لاصفة بعض أهله ، وقيل المراد بالغرب أهل القوة والاجتهاد في الجهاد ، يقال في لسانه غرب بفتح ثم سكون أي حدة ، ووقع في حديث أبي أمامة عند أحمد أنهم بيت المقدس ، وأضاف بيت الى المقدس ، والطبراني من حديث الهندي نحوه ؛ وفي حديث أبي هريرة في الأوسط للطبراني « يقاتلون على أبواب دمشق وما حولها ، وعلى أبواب بيت المقدس وما حوله ، لا يضرهم من خذلهم ظاهرين الى يوم القيامة » . قلت : ويمكن الجمع بين الأخبار بأن المراد قوم يكونون ببيت المقدس ، وهي شامية ويسقون بالدلو ، وتكون لهم قوة في جهاد العدو وحدة وجد . تنبيه : اتفق الشراح على أن معنى قوله « على من خالفهم » ، أن المراد علومهم عليهم بالقبلة وأبعد من أبدع فرد على من جعل ذلك منقبة لأهل الغرب أنه مذمة « لأن المراد بقوله « ظاهرين على الحق » ، أنهم غالبون له وأن الحق بين أيديهم كالبيت ، وأن المراد بالحديث ذم الغرب وأهله لا مدحهم ، قال النووي فيه أن الإجماع حجة ، ثم قال يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ، ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقهه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وزاهد وعابد ، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين في بلد واحد ، بل يجوز اجتماعهم في قطر واحد وإفراقهم في أقطار الأرض ، ويجوز أن يجتمعوا في البلد الواحد وأن يكونوا في بعض منه دون بعض ، ويجوز إخلاء الأرض كلها من بعضهم أولا فأولا الى أن لا يبق إلا فرقة واحدة ببلد واحد فإذا انقضوا جاء أمر الله ، انتهى ملخصا مع زيادة فيه ، ونظير ما نبه عليه ماحل عليه بعض الأئمة حديث « إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » ، أنه لا يلزم أن يكون في رأس كل مائة سنة واحد فقط بل يكون الأمر فيه كما ذكر في الطائفة وهو منجبه ، فإن اجتماع الصفات المحتاج الى تجديدهما لا ينحصر في نوع من أنواع الخير ، ولا يلزم أن جميع خصال الخير كلها في شخص واحد ، إلا أن يدعى ذلك في عمر بن عبد العزيز ، فإنه كان القائم بالأمر على رأس المائة الأولى بالتصافه بجميع صفات الخير وتقدمه فيها ؛ ومن ثم أطلق أحمد أنهم كانوا يحملون الحديث عليه ، وأما من جاء بعده فالشافعي وإن كان متصفا بالصفات الجميلة ، إلا أنه لم يكن القائم بأمر الجهاد والحكم بالعدل ، فعلى هذا كل من كان متصفا بشيء من ذلك عند رأس المائة هو المراد سواء تعدد أم لا

## ١١ - باب قول الله تعالى ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا ﴾

٧٣١٣ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال سمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهما يقول

لما نزل على رسول الله ﷺ (من هو المأذون على أن يبعث إليكم عذاباً من فوقكم) قال : أعوذ بوجهك (أو من تحت أرجلكم) قال : أعوذ بوجهك . فلما نزلت (أو يلبسكم شيئاً وبذيق بمضكم بأس) بعض قال : هاتان أهون ، أو أبسر .

قوله (باب في قول الله تعالى أو يلبسكم شيئاً) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذاباً) وقد تقدم شرحه مستوفى في تفسير سورة الانعام ، ووجه مناسبتة لما قبله أن ظهور بعض الأمة على عدوهم دون بعض يقتضى أن يذم اختلافاً حتى انفردت طائفة منهم بالوصف ، لأن غلبة الطائفة المذكورة إن كانت على الكفار ثبت المدعى ، وإن كانت على طائفة من هذه الأمة أيضاً فهو أظهر في ثبوت الاختلاف فذكر بعده أصل وقوع الاختلاف وأنه ﷺ كان يريد أن لا يقع فأعله الله تعالى أنه قضى بوقوعه ، وأن كل ما قدره لا سبيل الى رفعه ، قال ابن بطال أجاب الله تعالى دعاء نبيه في عدم استئصال أمتة بالعذاب ، ولم يجبه في أن لا يلبسهم شيئاً ، أى فرقاً مختلفين وأن لا يذيق بعضهم بأس بعض أى بالحرب والقتل بسبب ذلك ، وإن كان ذلك من عذاب الله لكن أخف من الاستئصال وفيه للؤمنين كفارة

## ١٢ - باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم للسائل

٧٣١٤ - حدثنا أصبغ بن الفرّج حدثني ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود وإني أنكرته ، فقال له رسول الله ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم . قال فما ألوانها ؟ قال : حمراء . قال : هل فيها من أوزق قال : إن فيها لورقاً . قال : فأني ترى ذلك جاءها ؟ قال : يا رسول الله هرق نزعها ، قال : ولعل هذا هرق نزعها . ولم يرخص له في الانتفاء منه .

٧٣١٥ - حدثنا مسدد حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت إن أمي نذرت أن تحج فأت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : نعم ، حتى عنها ، أرايت لو كان على أمك دين أكننت قاضيته ؟ قالت : نعم . قال : فاقضوا الذي له ، فإن الله أحق بالوفاء .

قوله (باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل مبين ، وقد بين النبي ﷺ حكمهما ليفهم للسائل) في رواية الكشميهني والاسماعيل والجرجاني قد بين الله بحذف الواو ، وبحذف الهمزة ، والأول أولى ، وحذف الواو يوافق ترجمة المصنف المأضية ، قال بما علمه الله ليس برأى ولا تمثيل ، أى أن الذى ورد عنه من التمثيل إنما هو تشبيه أصل بأصل ، والمثبه أخفى عند السائل من المثبه به ، وفائدة التشبيه التقريب لفهم السائل وأورده النسائي بلفظ من

شبه أصلاً معلوماً بأصل مذهبهم ، قد بين الله حكمهما ليفهم السائل ، وهذا أوضح في المراد ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي قال : إن امرأتى ولدت غلاماً أسوداً ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً ، وتقدم شرحه مستوفى في كتاب اللعان ، وحديث ابن عباس في قصة المرأة التي ذكرت أن أمها نذرت أن تحج فأتت ، فأحج عنها ، وقد تقدمت الإشارة إليه قريباً أيضاً ، وتقدم شرحه مستوفى في الحج ، قال ابن بطال التمشيه والتشيل هو القياس عند العرب ، وقد احتج المزي بن هذين الحديثين على من أنكر القياس ، قال : وأول من أنكر القياس إبراهيم النظام وتبعه بمض المعتزلة ، ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي ، وما اتفق عليه الجماعة هو الحجة ، فقد قاس الصحابة فن بعدم من التابعين وفقهاء الأمصار وبالله التوفيق ، وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطال بأن أنكر القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وقال الكرمانى عقد هذا الباب وما فيه يدل على صحة القياس وأنه ليس مذموماً . لكن لو قال من شبه أمراً معلوماً لوافق اصطلاح أهل القياس ، قال : وأما الباب الماضى المشعر بدم القياس وكراهته ، فطريق الجمع بينهما أن القياس على نوعين : صحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط ؛ وفاسد وهو بخلاف ذلك ، فالمذموم هو الفاسد ، وأما الصحيح فلا مذمة فيه بل هو مأمور به انتهى . وقد ذكر الشافعى شرط من له أن يقيس فقال : يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة ، ويستدل على ما احتمل التأويل بالسنة وبالإجماع ، فإن لم يكن فبالقياس على ما في السنة ، فإن لم يكن فبالقياس عليه السلف وإجماع الناس ، ولم يعرف له مخالف قال : ولا يجوز القول في شيء من العلم إلا من هذه الأوجه ، ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قبله من السنن وأقوال السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ، ويستمع من خالفه ليتنبه بذلك على غفلة إن كانت ، وإن يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال ، والاختلاف على وجهين فما كان منصوصاً لم يحل فيه الاختلاف عليه ، وما كان يحتمل التأويل أو يدرك قياساً فذهب المتأول أو القائل إلى معنى يحتمل وخالفه غيره ، لم أقل أنه يضيق عليه ضيق المخالف للنص ، وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كلا أن يقول بمبلغ اجتهاده ، ولم يسعه اتباع غيره فيما أداه إليه اجتهاده ، وقال ابن عبد البر - في بيان العلم بعد أن ساق هذا الفصل - قد أتى الشافعى رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق ؛ وقال ابن العربى وغيره : القرآن هو الأصل ، فإن كانت دلالاته خفية نظر في السنة فإن بينته وإلا فالجلى من السنة ، وإن كانت الدلالة منها خفية نظر فيما اتفق عليه الصحابة ، فإن اختلفوا رجح فإن لم يوجد عمل بما يشبه نص الكتاب ثم السنة ثم الاتفاق ثم الرجح كما سقته عنه في شرح حديث أنس لا يأتي عام إلا والذي بعده شر منه ، في أوائل كتاب الفتن ، وأنشد ابن عبد البر لأبي محمد الزيدى النهوى المقرئ المشهور برواية أبي عمرو بن العلاء من أبيات طويلة في إثبات القياس :

لا تكن كالبحار يعمل أسفا	راكما قد قرأت في القرآن
إن هذا القياس في كل أمر	عند أهل العقول كالمايزان
لا يجوز القياس في الدين إلا	لنقيسه لدينه صوآن

ليس يغني عن جاهل قول راو عن فلان وقوله عن فلان  
 إن آتاه مسترشدا أفتاه بحديثين فيها معنيان  
 أن من يحمل الحديث ولا يه رف فيه المراد كالصيدلاني  
 حكم الله في الجزاء ذوى عد ل لذى الصيد بالذى يريان  
 لم يوقت ولم يسم وامكن قال فيه فليحكم العدلان  
 ولنا في النبي صلى علي ه الله والصالحون كل أوان  
 أسوة في مقاله لمماذ اقض بالرأى إن أتى الحصان  
 وكتاب الفاروق يرحه الله الى الأشعري في تبيان  
 قس اذا أشكلت عليك أمور هم قل بالصواب والعرفان

وتعقب بعضهم الأولية التي ادعاها ابن بطلان بأن إنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ، ومن التابعين عن عامر الشعبي من فقهاء الكوفة ، وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة وذلك مشهور عنهم ، نقله ابن عبد البر ومن قبله الدارمي وغيره عنهم وعن غيرهم ، والمذهب المعتدل ما قاله الشافعي ، أن القياس مشروع عند الضرورة ، لأنه أصل برأسه

١٣ - باب ما جاء في اجتهاد القضاء بما أنزل الله تعالى لقوله ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضى بها ويعلمها ولا يشكك من قبله ، ومشاورة الخلفاء وسؤال أهل العلم

٧٣١٦ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن إسماعيل بن قيس « عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ لا حسد إلا في اثنين : رجل آتاه الله مالا فسلط على ماله في الحق ، وآخر آتاه الله حكمة فهو يقضى بها ويعلمها

٧٣١٧ - **حدثنا** محمد بن أحمد أخبرنا أبو معاوية **حدثنا** هشام بن أبيه « عن المغيرة بن شعبه قال : سألت عمر ابن الخطاب عن إِمْلَاصِ المرأة - وهي التي يضرب بطنها فتلقى جنيناً فقال : أيسكم سمع من النبي ﷺ فيه شيئاً ؟ قلت : أنا . فقال : ما هو قلت سمعت النبي ﷺ يقول : فيه غرّةٌ عهدٌ أو أمة . فقال : لا تبرح حتى نجيئني بالخرج فيا قلت

٧٣١٨ - **خرجت** فوجدتُ محمد بن مسلمة فحدثت به فشهدتُ معي أنه سمع النبي ﷺ يقول : فيه غرّةٌ عهدٌ أو أمة . تابعه ابن أبي الزناد من أبيه عن غرّة عن المغيرة

**قوله** (باب ما جاء في اجتهاد القضاء) كذا لأبي زر والذئبي وابن بطلان وطائفة ، القضاء بفتح أوله والمد وإضافة الاجتهاد اليه بمعنى الاجتهاد فيه والمعنى : الاجتهاد في الحكم بما أنزل الله تعالى ، أو فيه حذف تقديره اجتهاد متول القضاء ، ووقع في رواية غيرهم « القضاء » بصيغة الجمع ، وهو واضح لكن سيأتي بعد قليل الترجمة لاجتهاد الحاكم فيلزم التكرار ، والاجتهاد : بذل الجهد في الطالب واعتلاها : بذل الوسع للتوصل الى معرفة الحكم الشرعي . **قوله** (بما أنزل الله ، لقوله : ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) كذا للأكثر ، وللنسي (بما أنزل الله ) الآية ، وترجم في أوائل الأحكام للحديث الأول من الباب « أجر من قضى بالحكمة ، لقول الله تعالى ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) وفيه إشارة الى أن الوصف بالصفتين ليس واحدا خلافا لمن قال إحداهما في النصارى ، والآخرى في المسلمين ، والأولى لليهود والأظهر للعموم ، واقتصر المصنف على تلاوة الآيتين لإمكان تناولهما المسلمين بخلاف الأولى . فإنها في حق من استحل الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ، وأما الآخرتان فهما لأعم من ذلك . **قوله** ( ومدح النبي ﷺ صاحب الحكمة حين يقضى بها ويعلمها ، ولا يتكلف من قبله ) يجوز في مدح فتح الدال على أنه فعل ماض ، ويجوز تسكينها على أنه اسم والحاء مجرورة وهو مضاف للفاعل واختلف في ضبط قبله ، فلاكثر بفتح الموحدة بعد القاف المكسورة أى من جهة ، وللكشميني بتحتانية ساكنة بدل الموحدة أى من كلامه ، وعند النسي من قبل نفسه . **قوله** (ومشاورة الخلفاء وسؤالهم أهل العلم ) ذكر فيه حديثين الأول للشيخ الأول والثاني والثاني . الأول : حديث ابن مسعود « لاحسد الا في اثنتين » وقد تقدم سنداً ومثلاً في أول كتاب الأحكام ، وترجم له أجر من قضى بالحكمة ، وتقدم الكلام عليه ثمة . ثانيهما : حديث المغيرة قال « سأل عمر عن إملاص المرأة ، وقد تقدم شرحه مستوفى في أواخر الدييات أخرجه عاليا عن عبيد الله بن موسى عن هشام بن عروة ، ومن وجهين آخرين عن هشام ، وقوله هنا « حدثنا محمد » هو ابن سلام كما جزم به ابن السكن ، وقد أخرج البخارى في النكاح حديثاً عن محمد بن سلام منسوباً لآبيه عند الجميع عن أبي معاوية ، فبهذه قرينة تؤيد قول ابن السكن واحتمال كونه محمد بن المشني بعيد ، وإن كان أخرج في الطهارة عن محمد بن خازم بمجمعتين حديثاً وهو أبو معاوية ، لكن المبهمل إنما يحمل على من يكون لمن أهمله به اختصاص ، واختصاص البخارى بمحمد بن سلام مشهور ، وقوله في آخره « تابعه ابن أبي الزناد » يعنى عبد الرحمن ( عن أبيه ) وهو عبد الله بن ذكوان وهو بكنيته أشهر وسقط هذا للنسي . **قوله** ( عن عروة عن المغيرة ) كذا للأكثر وهو الصواب ، ووقع في رواية الكشميني عن الأعرج عن أبي هريرة وهو غلط ، فقد روينا موصولاً عن البخارى نفسه ، وهو في الجزء الثالث عشر من فوائد الأصهبانيين عن الحاملي ، قال « حدثنا محمد بن اسماعيل البخارى ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ، حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة عن المغيرة ، وكذلك أخرجه الطبرانى من وجه آخر عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، ولم ينبه الخيدى في الجمع ، ولا المزي في الأطراف ، ولا أحد من الشراح على هذا الموضع ، قال ابن بطلان : لا يجوز للقاضى الحكم الا بعد طلب حكم الحادثة من الكتاب أو السنة ، فإن عدمه رجع الى الإجماع فإن لم يجد نظر هل يصح الحل على بعض الأحكام المقررة لعل تجميع بينهما ، فإن وجد ذلك لزمه القياس عليها ، إلا إن عارضتها علة أخرى فيلزمه الترجيح ، فإن لم يجد علة استدلل بشواهد الأصول وغلبة الاشتباه ، فإن لم يتوجه له شيء من ذلك رجع الى حكم العقل ، قال : هذا قول ابن الطيب ، يعنى أبا بكر الباقلاني ، ثم أشار الى أنسكل

كلامه الآخر بقوله تعالى ﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾ وقد علم الجميع بأن النصوص لم تحط بجميع الحوادث فعرفنا أن الله قد أبان حكمها بغير طريق النص وهو القياس ، ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ لعله الذين يستنبطونه منهم ﴾ لأن الاستنباط هو الاستخراج وهو بالقياس ، لأن النص ظاهر ، ثم ذكر في الرد على منكرى القياس وألزمهم التناقض ، لأن من أصلهم إذا لم يوجد النص الرجوع الى الاجماع . قال : فيلزمهم أن يأتوا بالإجماع على ترك القول بالقياس ولا سبيل لهم الى ذلك ، فوضح أن القياس إنما ينكر اذا استعمل مع وجود النص أو الإجماع لا عند فقد النص والإجماع . وبالله التوفيق

#### ١٤ - باب قول النبي ﷺ « لتبعن سنن من كان قبلكم »

٧٣١٩ - **حدثنا** أحمد بن يونس **حدثنا** ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع . فقيل : يا رسول الله كفارس والروم ؟ فقال : ومن الناس إلا أولئك ؟

٧٣٢٠ - **حدثنا** محمد بن عبد العزيز **حدثنا** أبو عمر الصنعاني عن البين عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبرا وذراعا ذراعا حتى لو دخلوا جحر قصب تتبعهم . قلنا : يا رسول الله لليهود والنصارى ؟ قال : فن ؟

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ « لتبعن سنن من كان قبلكم » ) بمثنيتين مفتوحتين ثم موحدة مكسورة وعين مهملة مضمومة ونون ثقيلة ، وأصله تبعمون ( سنن ) بالمهملة والنون بعدها نون أخرى ( من كان قبلكم ) بفتح اللام ، ولفظ الترجمة مطابق للفظ الحديث الثاني . **قوله** ( عن المقبري ) هو سعيد وسماه الاسماعيلي في روايته عن ابراهيم بن شريك عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه . **قوله** ( لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها ) كذا هنا بموحدة مكسورة والفاء مهموزة وخاء معجمة ثم معجمة ، والأخذ بفتح الألف وسكون الخاء على الأشهر هو السيرة ، يقال أخذ فلان يأخذ فلان أي سار بسيرته ، وما أخذ أخذه ، أي ما فعل فعله ولا قصد قصده ، وقيل الألف مثلثة وقرأه بعضهم « أخذ » بفتح الخاء جمع إخذه بكسر أوله مثل كسرة وكسر ، ووقع في رواية الأصيلي على ما حكاه ابن بطال « بما أخذ القرون » بموحدة وما الموصولة ، وأخذ بلفظ الفعل الماضي ، وهي رواية الاسماعيلي ، وفي رواية النسفي « مأخذ » بهم مفتوحة وهزة ساكنة ، و « القرون » جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الأمة من الناس ، ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب ، والأمم والقرون . **قوله** ( شبرا بشبرا وذراعا بذراع ) في رواية السكسميني شبرا بشبرا وذراعا ذراعا . **قوله** ( فقيل يا رسول الله ) في رواية الاسماعيلي من طريق عبد الصمد بن النعمان عن ابن أبي ذئب ، فقال رجل ، ولم أقف عليه مسمى . **قوله** ( كفارس والروم ) يعني الامتين المشهورتين في ذلك الوقت ، وهم الفرس في ملكهم كسرى ، والروم في ملكهم قيصر وفي رواية الاسماعيلي المذكورة « كفادت فارس والروم » . **قوله** ( ومن الناس إلا أولئك ) أي فارس والروم ، لكونهم كانوا إذ ذاك

أكبر ملوك الأرض وأكثرهم رعية وأوسعهم بلاداً . **قوله** (حدثنا محمد بن عبد العزيز) هو الرملي ، وأبو عمر الصنعاني ، بمهملة ثم نون هو حفص بن ميسرة ، وقوله « من الين » أي هو رجل من الين أي هو من صنعاء الين لا من صنعاء الشام ، وقيل المراد أصله من الين وهو من صنعاء الشام ونزل عسقلان ، **قوله** (لتبعن سنن) بفتح السين للأكثر ، وقال ابن التين قرأناه بضمها ، وقال الملبب بالفتح أولى لأنه الذي يستعمل فيه الذراع والشبر وهو الطريق . قلت : وليس اللفظ الأخير ببعيد من ذلك . **قوله** (شبرا شبرا ، وذراعا ذراعا) في رواية الكشميني « شبرا بشبر وذراعا بذراع » عكس الذي قبله ، قال عياض الشبر والذراع والطريق ودخول الجحر تمثيل للاقتداء بهم في كل شيء مما نهى الشرع عنه وذمه . **قوله** (جحر) بضم الجيم وسكون المهملة ، و « الضب » الحيوان المعروف تقدم السلام عليه في ذكر بني إسرائيل . **قوله** (قلنا) لم أقف على تعيين القائل . **قوله** (قال فن) هو استفهام انكار والتقدير : فن هم غير أولئك ، وقد أخرج الطبراني من حديث المستورد بن شداد رفعه « لا ترك هذه الأمة شيئا من سنن الأولين حتى تأميه » ووقع في حديث عبد الله ابن عمرو عند الشافعي بسند صحيح « لتركبن سنة من كان قبلكم حلوها ومرها » قال ابن بطال : أعلم عليه السلام أن أمته ستبجع المحدثات من الأمور والبذع والأهواء كما وقع للأمم قبلهم ، وقد أُنذِر في أحاديث كثيرة بأن الآخر شر ، والساعة لا تقوم الا على شرار الناس ، وأن الدين إنما يبقى قائما عند خاصة من الناس . قلت : وقد وقع مغفل ما أُنذِر به عليه السلام وسيقع بقية ذلك ، وقال الكرماني : حديث أبي هريرة مغاير لحديث أبي سعيد لأن الأول فسر بفارس والروم ، والثاني باليهود والنصارى ، ولسكن الروم نصارى وقد كان في الفرس يهود ، أو ذكر ذلك على سنيل المثال لأنه قال في السؤال كفارس انتهى . ويعكر عليه جوابه عليه السلام بقوله « ومن الناس إلا أولئك » لأن ظاهره الحصر فيهم ، وقد أجاب عنه الكرماني بأن المراد حصر الناس المعبود من المتبوعين . قلت : ووجهه أنه عليه السلام لما بعث كان ملك البلاد منحصرا في الفرس والروم وجميع من عداهم من الأمم من تحت أيديهم أو كلاً شيء بالنسبة اليهم ، فصح الحصر بهذا الاعتبار ، ويحتمل أن يكون الجواب يختلف بحسب المقام ، حيث قال فافرض والروم كان هناك قرينة تتعلق بالحكم بين الناس وسياسة الرعية ، وحيث قيل اليهود والنصارى كان هناك قرينة تتعلق بأمور الديانات أصولها وفرعها ، ومن ثم كان في الجواب عن الأول « ومن الناس إلا أولئك » ، وأما الجواب في الثاني بالإيهام فيؤيد الحمل المذكور وأنه كان هناك قرينة تتعلق بما ذكرت ، واستدل ابن عبد البر في باب ذم القول بالرأى إذا كان على غير أصل بما أخرجه من جامع ابن وهب « أخبرني يحيى بن أيوب عن هشام بن عروة أنه سمع أباه يقول « لم يزل أمر بني إسرائيل مستقيما حتى حدث فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم فأحدثوا فيهم القول بالرأى وأضلوا بني إسرائيل » قال : وكان أبي يقول « السنن السنن فإن السنن قوام الدين » وعن ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن سمع ابن شهاب الزهري وهو يذكر ما وقع الناس فيه من الرأى وتركهم السنن ، فقال « إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين استقلوا الرأى وأخذوا فيه » وأخرج ابن أبي خيثمة عن طريق مكحول عن أنس « قيل : يا رسول الله متى يترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ قال إذا ظهر فيكم ما ظهر في بني إسرائيل ، إذا ظهر الأدهان في خياركم والفحش في شراركم ، والملك في صغاركم ، والفق في رذالكم » وفي مصنف قاسم بن أصبغ بسند صحيح عن عمر « فساد الدين إذا جاء العلم من قبل الصنير استعصى عليه الكبير ،

وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير تابعه عليه الصغير ، وذكر أبو عبيد أن المراد بالصغر في هذا صغر  
القدر لا السن والله أعلم

### ١٥ - باب إِمَمٍ مِنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ أَوْ سَنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بَغِيرِ عِلْمٍ﴾ الْآيَةَ

٧٣٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْشٍ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ

اللَّهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ مُتَقَتِّلٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْهَا - وَرَبَّمَا قَالَ سَفِيَانُ  
مِنْ دِمِيهَا - لِأَنَّهُ سَنَّ الْقَتْلَ أَوَّلًا

قَوْلُهُ ( باب إِمَمٍ مِنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ ، أَوْ سَنَّ سُنَّةَ سَيِّئَةٍ ) لقوله تعالى ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ بَغِيرِ عِلْمٍ﴾  
ورد فيما ترجم به حديثان بلفظ : وليس على شرطه ، واكتفى بما يؤدي معناهما وهما ما ذكرهما من الآية والحديث ،  
فأما حديث : من دعا إلى ضلالة ، فأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن  
أب هريرة قال : قال رسول الله ﷺ من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من تبعه لا ينقص ذلك من  
أجورهم شيئا ، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من آثامهم شيئا ، وأما  
حديث : من سن سنة سيئة ، فأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن هلال عن جرير بن عبد الله البجلي في حديث  
طويل قال فيه : فقال رسول الله ﷺ من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير  
أن ينقص من أجورهم شيئا ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن  
ينقص من أوزارهم شيئا ، وأخرجه من طريق المنذر بن جرير عن أبيه مثله لكن قال : شيء ، في الموضعين  
بالرفع ، وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جرير بلفظ : من سن سنة خير ، ومن سن سنة شر ، وأما الآية  
فقال مجاهد في قوله تعالى ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّوهُمْ﴾ قال : حملهم ذنوب  
أنفسهم وذنوب من أطاعهم ، ولا يخفف ذلك عن أطاعهم شيئا ، وأخرج عن الربيع بن أنس أنه فسر الآية  
المذكورة بحديث أب هريرة المذكور ، ذكره مرسلًا بغير سند ، وأما حديث الباب عن عبد الله بن مسعود  
فقد مضى شرحه في أول كتاب القصاص ، وتقدم البحث في المراد بالمفارقة للجماعة المذكور فيه ، قال المصنف :  
هذا الباب والذي قبله في معنى التحذير من الضلال ، واجتناب البدع ومحدثات الأمور في الدين ، والذي عن مخالفة  
سبيل المؤمنين انتهى . ووجه التحذير أن الذي يحدث البدعة قد يتهاون بها لحقة أمرها في أول الأمر ، ولا يشعر  
بما يترتب عليها من المفسدة ، وهو أن يلحقه إثم من عمل بها من بعده ، ولو لم يكن هو عمل بها بل لكونه كان  
الأصل في إحداثها

### ١٦ - باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم ، وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة

وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والأنصار ومُصَلَّى النبي ﷺ والمبهر والمقبر



٧٣٢٢ - **حدثنا** إسماعيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُسَدَّدِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيِّ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَاعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ ، فَجَاءَ الْأَعْرَابِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْلَنِي يَمِينِي ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي يَمِينِي ، فَأَبَى ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ : أَقْلَنِي يَمِينِي . فَأَبَى فَجَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالسَّكْبَرِ تَنفِي تَخْبِثُهَا وَيَنْصَعُ طِبْهُهَا .

٧٣٢٣ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كُنْتُ أَقْرَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ قَوْفٍ ، فَلَمَّا كَانَ آخِرَ حَجَّةٍ حَجَّهَا عَمْرُ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَنِي : لَوْ شِئْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، أَنَا رَجُلٌ قَالَ : إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ لَوْ مَاتَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ لَهَا يَمُنَا فُلَانًا ، فَقَالَ عَمْرُ : لَا تَقُومَنَّ الْعَشِيَّةُ فَأَحْذَرُ هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ الَّذِينَ يَرِيدُونَ أَنْ يَنْصِبُوا بَعْضُهُمْ . قُلْتُ : لَا تَفْعَلْ ، فَإِنَّ الْمَوْسِمَ يَجْمَعُ رِعَاجَ النَّاسِ يَطْلُبُونَ عَلَى مَجْلِسِكَ ، فَأَخَافُ أَنْ لَا يُنْزِلُوهَا عَلَيَّ وَجْهًا ، فَيُطِغِرُ بِهَا كُلَّ مُطِغِرٍ . فَأَمْسَلَ حَتَّى تَقْدَمَ الْمَدِينَةُ دَارَ الْحَجَرَةِ وَدَارَ السُّنَّةِ فَتَخْلُصَ بِأَهْصَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَيَحْفَظُوا مَقَاتِلَكَ وَيُنْزِلُوهَا عَلَيَّ وَجْهًا . فَقَالَ : وَلِلَّهِ لَا تَقُومَنَّ بِهِ فِي أَوَّلِ مَقَامٍ أَقُومُهُ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ، فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ بَشَّرَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ ، وَأُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَكَانَ فِيمَا أُنْزِلَ آيَةُ الرَّجَمِ »

٧٣٢٤ - **حدثنا** سليمان بن حرب حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ أَبِي حَرْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « كُنَّا عِنْدَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلَيْهِ ثَوْبَانِ مَشْقَانِ مِنْ كَثْفٍ ، فَهَضَمْتُ فَقَالَ : بَخَّ بَخَّ ، أَبُو هُرَيْرَةَ يَتَمَخَّطُ فِي الْكَثْفِ ، أَقْدَرُ رَأَيْتَنِي وَإِنِّي لَا أَخِيرُ فِيمَا بَيْنَ مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَفْشِيًّا عَلَيَّ ، فَيَجِيءُ الْجَلَاءُ فَيَضَعُ رَجُلُهُ عَلَى عُنُقِي وَيُرِي أَنِّي مَجْنُونٌ وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ ، مَا بِي إِلَّا الْجُوعُ »

٧٣٢٥ - **حدثنا** محمد بن كثير أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ « سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَشْهَدْتَ الْعَيْدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَوْلَا مَنَازِلَتِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُهُ مِنَ الصَّغَرِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ الَّذِي عِنْدَ دَارِ كَثِيرِ بْنِ الْعَلَاءِ نَهْلِي ، ثُمَّ خُطِبَ - وَلَمْ يَذْكُرْ أَذَانًا وَلَا إِقَامَةً - ثُمَّ أَمَرَ بِالْعِدَّةِ ، فَجَلَّ النَّسَاءُ يُشْرَنَ إِلَى آذَانِهِنَّ وَحُلُوفِهِنَّ فَأَمَرَ بِبَلَالٍ فَأَتَاهُنَّ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ »

٧٣٢٦ - **حدثنا** أبو نعيم حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ « عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

النبي ﷺ كان يأتي قُبَاءَ مَاشِيًا وراكبًا .

٧٣٢٧ - **حدثنا** عبيد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة قالت لعبد الله بن

الزبير : ادْفَنِي مع صواحي ، ولا تدفني مع النبي ﷺ في البقيع فاني أكره أن أركبني

٧٣٢٨ - وعن هشام عن أبيه « أن عمر أرسل إلى عائشة : ائذني لي أن أدفن مع صاحبي » ، فقالت : إني

والله . قال وكان الرجل إذا أرسل إليها من الصحابة قالت : لا والله ، لا أوترهم بأحد أبدًا .

٧٣٢٩ - **حدثنا** أيوب بن سليمان حدثنا أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان

قال ابن شهاب « أخبرني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ، فيأتي القوالم وللشمس

مرتفعة » . وزاد الألبان عن يونس : وبعد الدوالي أربعة أميال أو ثلاثة

٧٣٣٠ - **حدثنا** عمرو بن زمرارة حدثنا القاسم بن مالك عن الجعيد « سمعت السائب بن يزيد يقول :

كان الصاع على عهد النبي ﷺ مدًا وثلاثًا . بعدكم اليوم وقد زيد فيه » سمع القاسم بن مالك الجعيد

٧٣٣١ - **حدثنا** عبد الله بن مسعود عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة « عن أنس بن

مالك أن رسول الله ﷺ قال : اللهم بارك لهم في بكياهم ، وبارك لهم في صاعهم ودمهم . يعني

أهل المدينة »

٧٣٣٢ - **حدثنا** إبراهيم بن المنذر حدثنا أبو خزيمة حدثنا موسى بن عقبة عن نافع « عن ابن عمر أن

الجهود جاءوا إلى النبي ﷺ برجل وامرأة زنبا ، فأمر بهما فرجما قريبًا حيث توضع الجندوز عند المسجد »

٧٣٣٣ - **حدثنا** إسماعيل حدثني مالك عن عمرو مولى العلقم « عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن

رسول الله ﷺ طلع له أحد فقال هذا جَهِلٌ يُحِبُّنا ونَحِبُّه ، اللهم إن إبراهيم حرم مكة وإني أحرم ما بين

لأبنتها . تاجه سهل عن النبي ﷺ في أحد

٧٣٣٤ - **حدثنا** ابن أبي مريم حدثنا أبو غسان حدثني أبو حازم « عن سهل أنه كان بين جدار

للمسجد مما يلي القبلة وبين المنبر عمرة الشاة »

٧٣٣٥ - **حدثنا** عمرو بن علي حدثنا عبد الرحمن بن مهران حدثنا مالك عن حبيب بن عبد الرحمن

عن حفص بن غاصم « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة ،

ومنزرى على حوضي »

٧٣٣٦ - **حدثنا** موسى بن إسماعيل **حدثنا** جويرية عن نافع « من عبد الله قال : سابق النبي ﷺ بين الخليل ، فأرسلت التي ضمرت منها - وأمدّها إلى الخنفاء - إلى ثنية الوداع ، والتي لم تضمر - أمدّها ثنية الوداع - إلى مسجد بنى زريق . وإن عبد الله كان فيمن سابق »

٧٣٣٧ - **حدثنا** قتيبة عن ليث عن نافع « عن ابن عمر ج . وحدثنا إسحاق أخبرنا عيسى وابن إدريس وابن أبي غنبة عن أبي حيان عن الشعبي « عن ابن عمر رضي الله عنهما قل : سمعتُ عمرَ على منبرِ النبي ﷺ . . . »

٧٣٣٨ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني السائب بن يزيد أنه سمع عثمان بن عفان خطيباً على منبر النبي ﷺ . . . »

٧٣٣٩ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عبد الأعلى **حدثنا** هشام بن حسان أن هشام بن عروة **حدثه** عن أبيه « أن عائشة قالت : كان يوضع لي ولرسول الله ﷺ هذا المكنى فشرع فيه جميعاً . . . »

٧٣٤٠ - **حدثنا** مسدد **حدثنا** عباد بن عباد **حدثنا** عاصم الأحول « عن أنس قال : حالف النبي ﷺ بين الأنصار وقريش في دارى التي بالمدينة . . . »

٧٣٤١ - « وقئتُ شهراً يدعو على أحياء من بنى سليم »

٧٣٤٢ - **حدثني** أبو كريب **حدثنا** أبو أسامة **حدثنا** بُريد « عن أبي بردة قال : قدِمْتُ المدينة فلقيني عبد الله بن سلام فقال لي : انطلق إلى المنزل فأسقِ بك في قدح شرب فيه رسول الله ﷺ ، وتصلّي في مسجد صلى فيه النبي ﷺ ، فاناظقتُ معه فأسقاني سويقاً وأطعمني تمرأ وصابتُ في مسجده ،

٧٣٤٣ - **حدثنا** سعيد بن الربيع **حدثنا** علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير **حدثني** عكرمة « عن ابن عباس أن عمرَ رضي الله عنه **حدثه** قال : **حدثني** النبي ﷺ قال : أتاني الليلة آتٍ من ربي وهو بالعميق أن صلّ في هذا الوادي المبارك وقل : « عمرةٌ وحجّةٌ » وقال هارون بن إسماعيل « **حدثنا** علي : عمرةٌ في حجّة »

٧٣٤٤ - **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفیان عن عبد الله بن دينار « عن ابن عمر : وقّتَ النبي ﷺ قرناً لأهل نجد ، والجنة لأهل الشام ، وذات الحليفة لأهل المدينة ، قال : سمعتُ هذا من النبي ﷺ ، وبلغني

٢ - ٣٩ ج ١٣ • فتح الباري

« أن النبي ﷺ قال : ولأهل البين يَلْمَ ، وذَكَرَ للعِراقُ فقال : لم يكن عِراقُ يومئذٍ »

٧٣٤٥ - حَدَّثَنَا الرَّحْمَنُ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ

« عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَرَى وَهُوَ فِي مَرَّسِهِ بَنِي الْحَلِيفَةِ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّكَ بِطَحَاءَ مُبَارَكَةٌ »

**قوله** ( باب ما ذكر النبي ﷺ وحض ) بمهملة وضاد معجمة ثقيلة ، أي حرص بالمهملة وتشديد الراء ، وقوله « على اتفاق أهل العلم » قال الكرمانى فى بعض الروايات « وما حض عليه من اتفاق ، وهو من باب تنازع العاملين وهما ذكر وحض . **قوله** ( وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة ، وما كان بهما من مشاهد النبي ﷺ والمهاجرين والانصار ) فى رواية الكشمينى « وما أجمع ، همزة قطع بغير تاء ، وعنده « وما كان بها ، بالافراد والاول اولى ، قال الكرمانى : الإجماع هو اتفاق أهل الحل والعقد ، أى المجتهدين من أمة محمد على أمر من الأمور الدينية ، واتفاق يجتهدى الحرمين دون غيرهم ليس بإجماع عند الجمهور ، وقال مالك : إجماع أهل المدينة حجة ، قال وعبارة البخارى مشعرة بأن اتفاق أهل الحرمين كليهما إجماع . قلت : لعله أراد الترجيح به لا دعوى الإجماع ، وإذا قال بحجية إجماع أهل المدينة وحدها مالك ومن تبعه فهم قائلون به إذا وافقهم أهل مكة بطريق الاول ، وقد نقل ابن التين عن سحنون اعتبار إجماع أهل مكة مع أهل المدينة ، قال حتى لو اتفقوا كلهم وخالفهم ابن عباس فى شئ لم يعد إجماعا ، وهو مبنى على أن ندرة المخالف تؤثر فى ثبوت الإجماع . **قوله** ( ومضى النبي ﷺ والمنبر والقبر ) هذه الثلاثة مجرورة عطفا على قوله مشاهد ، ثم ذكر فيه أربعة وعشرين حديثا . الحديث الاول : حديث جابر . **قوله** ( اسماعيل ) هو ابن أبى أويس . **قوله** ( السلبى ) بفتح المهمله واللام . **قوله** ( أن أعرابيا ) تقدم القول فى اسمه وفى أى شئ استقال منه ، وضبط ينصع فى أواخر الحج فى فضل المدينة ، وكذا قوله « كالكبير » مع سائر شرحه والله الحمد . قال ابن بطال : عن المهلب فيه تفصيل المدينة على غيرها بما خصها الله به من أنها تنفى الخبث ، ورتب على ذلك القول بحجية إجماع أهل المدينة ، وتعمق بقول ابن عبد البر أن الحديث دال على فضل المدينة ، ولكن ليس الوصف المذكور عاما لها فى جميع الأزمنة ، بل هو خاص بزمان النبي ﷺ لأنه لم يكن يخرج منها رغبة عن الإقامة معه إلا من لا خير فيه . وقال عياض نحوه ، وأيده بحديث أبى هريرة الذى أخرجه مسلم « لا تقوم الساعة حتى تنفى المدينة شرارها ، كما ينفى الكبر خبث الفضة » قل : والنار إنما تخرج الخبث والردى ، وقد خرج من المدينة بعد النبي ﷺ جماعة من خيار الصحابة ، وقطنوا غيرها وماتوا خارجا عنها ، كابن مسعود وأبى موسى وعلى وأبى ذر وعمار وحذيفة وعبادة بن الصامت وأبى عبيدة ومعاذ وأبى الدرداء وغيرهم ، فدل على أن ذلك خاص بزمانه ﷺ بالقيود المذكور ، ثم يقع تمام لإخراج الردى منها فى زمن محاصرة الدجال ، كما تقدم بيان ذلك واضحا فى آخر « كتاب الفتن » وفيه : فلا يبقى منافق ولا منافقة الا خرج اليه ، فذلك يوم الخلاص . الحديث الثانى حديث ابن عباس كنت أقرئ عبد الرحمن بن عوف الحديث فى خطبة عمر الذى تقدم بطوله مشروحا فى باب رجم الحبلى من « الحدود » وذكر هنا منه طرفا ، والغرض منه هنا ما يتماق بوصف المدينة بدار الهجرة ودار السنة وماوى المهاجرين والانصار وقوله فيه « فلما كان آخر حجة حجها عمر فقال عبد الرحمن ، جواب لما محذوف ، وقد تقدم بيانه وهو « فلما رجع عبد الرحمن من عند عمر لقينى فقال ، وقوله فيه « قال ابن عباس ، هو موصول بالسند

المذكور ، وقوله ، فقدمنا المدينة فقال إن الله بعث محمدا بالحق ، حذف منه قطعة كبيرة بين قوله ، فقدمنا المدينة ، وبين قوله ، قال ، الخ . تقدم بيانها هناك ، وفيها قصة مع سعيد بن زيد وخروج عمر يوم الجمعة وخطبته بطولها ، وقد أدخل كثير من يقول بحجية إجماع أهل المدينة هذه المسألة في مسألة إجماع الصحابة ، وذلك حيث يقول : لأنهم شاهدوا التنزيل ، وحضروا الوحي وما أشبه ذلك ، وهما مسألتان مختلفتان والقول بأن إجماع الصحابة حجة أقوى من القول بأن إجماع أهل المدينة حجة ، والراجع أن أهل المدينة من بعد الصحابة إذا انفقوا على شيء كان القول به أقوى من القول بغيره ، إلا أن يخالف ناصا مرفوعا ، كما أنه يرجع بروايتهم لشهرتهم بالثبوت في النقل وترك التدليس ، والذي يختص بهذا الباب القول بحجية قول أهل المدينة إذا انفقوا ، وأما ثبوت فضل المدينة وأهلها ، وغالب ما ذكر في الباب فليس يقوى في الاستدلال على هذا المطلوب . الحديث الثالث : **قوله** ( عن محمد ) هو ابن سيرين ، ووقع منسوبا في رواية الترمذي عن قتيبة عن حماد بن زيد . **قوله** ( ثوبان بمشقان ) بفتح الشين المعجمة الثقيلة بعدها قاف ، أى مصبوعان بالمشق بكسر الميم وسكون المعجمة ، وهو الطين الآخر ، وقوله دج بخ ، بموحدة ثم معجمة مكرر كلمة تعجب ومدح وفيها لغات ، وقد تقدم شرحه في باب كيف كان عيش النبي ﷺ من كتاب الرقاق ، والغرض منه . قوله ، وإني لأخسر ما بين المنبر والحجرة ، هو مكان القبر الشريف ، وقال ابن بطال عن المهلب وجه دخوله في الترجمة الإشارة إلى أنه لما صبر على الشدة التي أشار إليها من أجل ملازمة النبي ﷺ في طلب العلم . جوزى بما انفرد به من كثرة محفوظه ومثوقه من الأحكام وغيرها ، وذلك ببركة صبره على المدينة الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شهوده العيد مع النبي ﷺ تقدم شرحه مستوفى في صلاة العيد وسياقه هناك أهم . والغرض منه هنا ذكر المصلى ، حيث قال : فأتى العلم الذي عند دار كثير بن الصلت ، والدار المذكورة بقيت بعد العهد النبوي وإنما عرف بها أشهرتها ، وقال ابن بطال : عن المهلب شاهد الترجمة قول ابن عباس ولولا مكاني من الصغر ما شهدت لأن معناه أن صغير أهل المدينة وكبيرهم . ونسألهم وخدمهم ضبطوا العلم معاينة منهم في مواطن العمل من شارعها المبين عن الله تعالى وليس اغيبرهم هذه المنزلة ، وتعقب بأن قول ابن عباس ومن الصغر ما شهدت ، إشارة منه إلى أن الصغر مظنة عدم الوصول إلى المقام الذي شاهد فيه النبي ﷺ حتى سمع كلامه وسائر ما قصه في هذه القصة . لكن لما كان ابن عمر وخالته أم المؤمنين وصل بذلك إلى المنزلة المذكورة . ولولا ذلك لم يصل . ويؤخذ منها نفي التعميم الذي ادعاه المهلب ، وعلى تقدير تسليمه فهو خاص بمن شاهد ذلك وهم الصحابة فلا يتشاركهم فيهم من بعدهم بمجرد كونه من أهل المدينة ، الحديث الخامس : حديث ابن عمر في : إيمان قباء ، وقد تقدم شرحه في أواخر الصلاة ، وفيه زيادة عن ابن عمر ، قال ابن بطال عن المهلب : المراد من هذا الحديث معاينة النبي ﷺ ماشيا وراكبا في قصده مسجد قباء ، وهو مشهد من مشاهدته ﷺ وليس ذلك بغير المدينة . الحديث السادس : **قوله** ( عن هشام ) هو ابن عروة بن الزبير ، ووقع منسوبا في رواية جويرية بن محمد عن أبي أسامة عند أبي نعيم . **قوله** ( عن عائشة قالت لعبد الله بن الزبير ) أى أنها قالت : **قوله** ( مع صواحيبي ) جمع صاحبة تريد أزواج النبي ﷺ . زاد الاسماعيلي من طريق عبدة بن سليمان عن هشام بالقبيع . **قوله** ( ولا تدفني مع النبي ﷺ في البيت ) يعارضه في الظاهر قولها في قصة دفن عمر . **قوله** ( فإني أكره أن أركب ) بفتح الكاف الثقيلة على البناء للمجهول ، أى أن يبنى عليّ أحد بما ليس في . بل بمجرد كونى مدفونة عنده دون سائر نسائه فيظن أني خصصت

بذلك من دونهن ، لمعنى فيّ ليس فيهن وهذا منها في غاية التواضع . الحديث السابع : **قوله** ( وعن هشام عن أبيه ) هو موصول بالسند الذي قبله ، وقد أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي أسامة موصولاً ، أن عمر أرسل الى عائشة ، هذا صورته الإرسال ، لأن عروة لم يدرك زمن إرسال عمر الى عائشة ، لكنه محمول على أنه حمله عن عائشة فيكون موصولاً ، **قوله** ( مع صاحبي ) بالثنائية . **قوله** ( فقالت : أي والله ، قال : وكان الرجل إذا أرسل اليها من الصحابة ) هو متعلق بقوله الرجل ، ولفظ الرسالة محذوف وتقديره يسألها أن يدفن معهم ، وجواب الشرط **وقالت ، الخ . قوله** ( قالت لا والله لا أوثرهم بأحد أبداً ) بالمشقة من الإيثار ، قال ابن التين : كذا وقع ، والصواب لا أوثر أحداً بهم أبداً ، قال شيخنا ابن الملقن : ولم يظهر لي وجه صوابه انتهى ، وكأنه يقول إنه مقلوب وهو كذلك ، وبذلك صرح صاحب المطالع ثم الكرمانى قال : ويحتمل أن يكون المراد لا أثيرهم بأحد ، أى لا أنبشهم لدفن أحد ، والباء بمعنى اللام واستشكله ابن التين بقولها في قصة عمر : لاوثرنه على نفسه ، وأجاب باحتمال أن يكون الذي أثارته به المكان الذي دفن فيه من وراء قبر أبيها بقرب النبي ﷺ ، وذلك لا يثنى وجود مكان آخر في الحجرة . قلت : وذكر ابن سعد من طرق أن الحسن بن علي أوصى أخاه أن يدفنه عندهم إن لم يقع بذلك فتنة ، فصدّه عن ذلك بنو أمية فدفن بالبقيع ، وأخرج الترمذى من حديث عبد الله بن سلام قال مكتوب في التوراة صفة محمد وعيسى بن مريم عليهما السلام يدفن معه ، قال أبو داود أحد رواته : وقد بقى في البيت موضع قبر . وفي رواية الطبراني : يدفن عيسى مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فيكون قبراً رابعاً قال ابن بطلان عن المهلب إنما كرهت عائشة أن تدفن معهم خشية أن يظن أحد أنها أفضل الصحابة بعد النبي ﷺ وصاحبيه فقد سأل الرشيد مالكا عن منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ في حياته فقال : كنز لهما منه بعد نياته ، فزكاهما بالقرب معه في البقعة المباركة والتربة التي خلق منها ، فاستدل على أنها أفضل الصحابة باختصاصهما بذلك ، وقد احتج أبو بكر الأبهري المالكي بأن المدينة أفضل من مكة بأن النبي ﷺ يخوق من تربة المدينة وهو أفضل البشر ، فكانت تربته أفضل التربة انتهى . وكون تربته أفضل التربة لا نزاع فيه ، وإنما النزاع هل يلزم من ذلك أن تكون المدينة أفضل من مكة ؟ لأن المجاور للشيء لو ثبت له جميع مزاياه لكان لما جاور ذلك المجاور نحو ذلك ، فيلزم أن يكون مجاور المدينة أفضل من مكة ، وليس كذلك اتفاقاً ، كذا أجاب به بعض المتقدمين وفيه نظر . الحديث الثامن : **قوله** ( حدثنا أيوب بن سليمان ) أي ابن بلال المدني والسند كله مدنيون ، ولم يسمع أيوب من أبيه بل حدث عنه بواسطة وهو مقل ، ووثقه أبو داود وغيره ، وزعم ابن عبد البر أنه ضعيف فوه ، وإنما الضعيف آخر وافق اسمه واسم أبيه . **قوله** ( فيأتى العوالى ) تقدم بيانه في كتاب الموافيت ، مع شرحه . **قوله** ( زاد الليث عن يونس ) يعنى عن ابن شهاب عن أنس ، ويونس ، هو ابن يزيد الأيلي ، وهذه الطريق وصلها البيهقي من طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وحدثني الليث عن يونس أخبرني ابن شهاب عن أنس ، فذكر الحديث بتمامه وزاد في آخره : وبعد العوالى من المدينة على أربعة أميال . **قوله** ( وبعد العوالى أربعة أميال أو ثلاثة ) كأنه شك منه فانه عنده : عن أبي صالح ، وهو على عادته يورد له في الشواهد والتمتات ، ولا يحتاج به في الأصول قال ابن بطلان : عن المهلب معنى الحديث أن بين العوالى ومسجد المدينة لبائى شيئاً معلماً من معالم ما بين الصلاتين يستغنى الماشي فيها يوم الغيم عن معرفة الشمس ، وذلك معدوم في سائر الأرض قل فذا كانت مقادير الزمان معينة بالمدينة بمكان

بأد للعيان ينقله العلماء الى أهل الآفاق ليمثلوه في أفاصى البلدان فكيف يساوهم أهل بلد غيرها ، وهذا الذى قاله  
ينبغى إirاده عنه عن تكلف البحث معه فيه وبأنه التوفيق . الحديث التاسع : حديث السائب بن يزيد في ذكر الصاع  
وقد تقدم شرحه في « كتاب كفارة الأيمان » ، وقوله في هذه الرواية « مدا وثلاثا بمدك اليوم » ، وقع لبعضهم « مد  
وثلاث » ، وهو على طريق من يكتب المنصوب بغير ألف ، وقال الكرماني : أو يكون في كان ضمير الشأن فيرفع على  
الخبر ، ومناسبة هذا الحديث للترجمة أن قدر الصاع بما اجتمع عليه أهل الحرمين بعد العهد النبوى واستمر ، فلما  
زاد بنو أمية في الصاع لم يتركوا اعتبار الصاع النبوى فيما ورد فيه التقدير بالصاع من زكاة الفطر وغيرها بل  
استمروا على اعتباره في ذلك وان استعملوا الصاع الزائد في شيء غير ماوقع فيه التقدير بالصاع ، كما نبه عليه مالك  
ورجع اليه أبو يوسف في القصة المشهورة ، وقوله « وقد زيد فيه » ، زاد في رواية الاسماعيلي « في زمن عمر بن  
عبد العزيز » . قوله ( سمع القاسم بن مالك الجعيد ) يشير الى ما تقدم في كفارة الأيمان عن عثمان بن أبي شيبة عن  
القاسم حدثنا الجعيد ، ووقع في رواية « زياد بن أيوب عن القاسم بن مالك قال : أنبأنا الجعيد » ، أخرجه الاسماعيلي  
الحديث العاشر : حديث أنس « في الدعاء لأهل المدينة بالبركة في صاعهم ومدهم » ، تقدم شرحه في البيوع وفي  
كفارة الأيمان ، وقوله في آخره « يعنى أهل المدينة » ، قال ابن بطال عن المطلب دعاؤه عليه السلام لأهل المدينة في صاعهم  
ومدّهم ، خصهم من البركة ما اضطر أهل الآفاق الى قصدهم في ذلك المعيار المدعوله بالبركة ، ليجعلوه طريقة  
متبعة في معاشهم ، وأداء ما فرض الله عليهم . الحديث الحادى عشر : حديث ابن عمر « في قصة اليهوديين اللذين  
زنيا » ، تقدم شرحه في المحاربين ، وسيأقه هناك أتم . وقوله « حيث توضع الجنائز » ، كذا للأكثر بلفظ الفعل  
المضارع ، ووقع في رواية المستمل « موضع الجنائز » . الحديث الثانى عشر : حديث أنس في أحد « هذا جبل  
يحبنا ونحبه » ، وفيه « أن إبراهيم حرم مكة » ، وقد تقدم من هذا الوجه من طريق مالك في غزوة أحد هكذا مختصرا  
وقد تقدم بأتم من هذا السياق في الجهاد من وجه آخر عن عمرو ، وتقدم ما يتعلق بشرح ما ذكر هنا في آخر الحج .  
الحديث الثالث عشر : قوله ( تابعه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحد ) يشير الى ما ذكره في « كتاب الزكاة » ، من حديث  
سهل بن سعد قال « أحد جبل يحبنا ونحبه » ، أورده معلقا لسليمان بن بلال بسنده الى سهل عقب حديث ابن حميد  
الساعدي ، ومضى شرح المتن في آخر غزوة أحد . الحديث الرابع عشر : حديث سهل بن سعد « أنه كان بين جدار  
المسجد ما يلى القبلة وبين المنبر ممر الشاة » ، أى قدر ما تمر فيه الشاة ، وقد تقدم شرحه في أوائل الصلاة . الحديث  
الخامس عشر : حديث أبي هريرة « ما بين بيتي ومنبرى روضة » ، تقدم شرحه مستوفى في فضل المدينة ، وقوله عن  
حفص بن عاصم في رواية روح بن عباد « عن مالك عن حبيب أن حفص بن عاصم حدثه » ، أخرجه النسائي ،  
وفي حديث مالك والدارقطني من طريقه وقد أخرج البخارى هذا الحديث من رواية مالك بنزوله درجة ،  
و « عمرو بن على » ، شيخه فيه هو الفلاس . و « ابن مهدى » ، هو عبد الرحمن أحد الأئمة الحفاظ ، وليس هذا الحديث  
في الموطأ عند أحد من الرواة إلا معن بن عيسى فيما قبل فقط ، ورواه عن مالك خارج الموطأ ، فنه من قال فيه  
« عن أبي هريرة » ، فقط ، وهذه رواية عبد الرحمن بن مهدى وحده ، التى اقتصر عليها البخارى ، صرح الدارقطني  
بأنه رواها عن مالك هكذا وحده ، ومنهم من قال : عن أبي هريرة وأبى سعيد ، وهذه رواية معن بن عيسى  
ومطرف والوليد بن مسلم ، ومنهم من قال : عن أبي هريرة أو أبى سعيد ، بالذك وهذه رواية القعنبي والتنيسى

والشافعي والزعفراني ، واختلف فيه على روح بن عباد ومعين بن عيسى ففيل بالشك وقيل بالجمع ، انتهى ملخصا من كلام الاسماعيلي والدارقطني . الحديث السادس عشر : حديث ابن عمر ، في المسابقة بين الخيل ، تقدم شرحه في كتاب الجهاد ، و د الحفيا ، بفتح المهملة وسكون الفاء بعدها تحتانية . مكان معروف بالمدينة يمد ويقصر وربما قدمت الياء على الفاء ، و بنو زريق ، من الانصارى بتقديم الزاي على الراء مصغر ، وقوله هنا ، فأرسلت ، بضم الهمة بلفظ البناء للجهول ، وفي رواية الكشميني ، فأرسل ، بفتح الهمة ، والفاعل النبي ﷺ أى بأمره ، قال ابن بطل عن المهلب في حديث سهل : في مقدار ما بين الجدار والمنبر ستة متبعة ، يكون ذلك القدر ميدانا للخيل المضمرة عند السباق . تنبيه : أورد أبو ذر هذا الحديث من هذا الوجه مختصرا من المتن من قوله ، وأمدها ، الخ وساقه غيره . ووقع في رواية كريمة وغيرها عقبه ، حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر ، ثم قال ، حدثني اسحق أخبرنا عيسى وابن إدريس ، فذكر حديث عمر في الأشربة ، وقد أشكل أمره على بعض الشارحين فظن أنه ساق هذا السند للثمن الذي بعده ، وهي رواية ابن عمر عن عمر في الأشربة وهو غلط فاحش ، فإن حديث عمر من أفراد الشعبي ، عن ابن عمر عن عمر ، وأما رواية الليث عن نافع فتتعلق بالمسابقة ، فهي متبعة لرواية جويرية ابن أسماء عن نافع ، وقد أورد المصنف في الجهاد من طريق الليث أيضا وسبق لفظه هناك ، وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة ، وقد أغفل المزى في الأطراف ذكر البخاري في تخريج هذه الطريق عن قتيبة ، واقتصر على ذكر رواية أحمد بن يونس عن الليث ، وذكر أن مسلما والنسائي أخرجاها عن قتيبة ، وسبب هذا الغلط الإجماع في الاختصار ، فلو كان قال بعد قوله ، عن ابن عمر ، مثلاً فذكره أو بهذا أو به لارتفع الإشكال . الحديث السابع عشر : قوله ( حدثنا اسحق ) هو ابن إبراهيم المعروف بابن راهويه كما جزم به أبو نعيم والكلاباذي وغيرهما ، وابن إدريس ، اسمه عبد الله ، وابن أبي غنية ، بمجمة ونون بوزن عطية ، وهو يحيى بن عبد الملك بن أبي غنية الخراعي و د أبو حيان ، هو يحيى بن سعيد بن حبان والسند كله كوفيون الاسحق وابن عمر . قوله ( سمعت عمر على منبر النبي ﷺ ) كذا اقتصر من الحديث على هذا القدر لسكونه الذي يحتاج اليه هنا وهو ذكر المنبر وتقدم في الأشربة من طريق يحيى القطان عن أبي حيان ، فزاد فيه أنه قد نزل تحريم الخمر ، وهي من خمسة أشياء ، الحديث ومضى هناك مشروحا . الحديث الثامن عشر : قوله ( أخبرني السائب بن يزيد ) هو الصحابي المعروف ، وتقدم له الحديث التاسع . قوله ( أنه سمع عثمان بن عفان خطيبا على منبر النبي ﷺ ) هكذا اقتصر من الحديث على هذا القدر ، وببض له أبو نعيم في مستخرجه فذكر ما عند البخاري فقط ، ولم يوصله من طريقه ولا من غيرها ، وقوله د خطيبا ، هو حال من عثمان ، وفي بعض الروايات د خطبنا ، بنون بلفظ الفعل الماضي ، وبقيت الحديث أوهم صنيع الاسماعيلي أنه فيما يتعلق بالأذان الذي زاده عثمان ، فانه أخرجه هنا وليس فيه شيء يتعلق بخطبة عثمان على المنبر ، والحق أنه حديث آخر ، وقد أخرجه أبو عبيد د كتاب الاموال ، من وجه آخر عن الزهري ، فزاد فيه يقول ، هذا شهر زكاتكم فن كان عليه دين فليؤده ، الحديث ، وهو في أواخر الربع الرابع منه ، ونقل فيه عن ابراهيم بن سعد أنه أراد شهر رمضان ، قال أبو عبيد وجاء من وجه آخر أنه شهر الله المحرم . قلت : وقع قريب من ذلك في حديث أنس من وجه ضعيف ، وقع لنا بعلم في جزء الفلكي بلفظ د كان المسلمون اذا دخل شعبان



أكبروا على المصاحف ، وأخرجوا الزكاة ، ودعا الولاة أهل السجون ، الحديث موقوف . قال ابن بطال عن المهلب في هذين الحديثين سنة متبعة بأن الخليفة يخطب على المنبر في الأمور المهمة ، لا يخافها لتصل الموعظة الى أسماع الناس إذا أشرف عليهم انتهى . وفيه إشارة الى أن المنبر النبوي بقى الى ذلك العهد ولم يتغير بزيادة ولا نقص ، وقد جاء في غيره أنه بقى بعد ذلك زمانا آخر . الحديث التاسع عشر : حديث عائشة . قوله ( عبد الأعلى ) هو ابن عبد الأعلى السامي بالمهمل البصري . قوله ( هذا المكن ) بكسر الميم وسكون الراء وفتح الكاف بعدها نون ، قال الخليل شبه تور من آدم ، وقال غيره شبه حرض من نحاس ، وأبعد من فسر بالإجانة بكسر الهمزة وتشديد الجيم ثم نون ؛ لأنه فسر الغريب بمثله ، والإجانة هي التي يقال لها الفصرية وهي بكسر القاف ، وقولها ، فنشرع فيه جميعا ، أى نتناول منه بغير إماء ، وأصله الورود للشرب ثم استعمل في كل حالة يتناول فيها الماء ، وقد تقدم بيان ذلك مع شرح الحديث في كتاب الطهارة ، قال ابن بطال : فيه سنة متبعة لبيان مقدار ما يكفي الزوج والمرأة إذا اغتسلا . الحديث العشرون حديث أسلم من رواية عاصم الاحول عنه في مخالفة بين قريش والانصار ، وفي القنوت شهرا يدعو على أحياء من بنى سليم ، وقد اختصره من حديثين كل منهما أتم بما ذكره هنا ، وقد مضى شرح الاول في كتاب الادب ، وبيان الفرق بين الإخاء والخلف ، ومضى شرح الثاني في كتاب الوتر ، وفيه بيان الوقت والسبب الذي قنت فيه ، ومضى في المغازي في غزوة بدر معونة بيان أسماء الأحياء المذكورين من بنى سليم . الحديث الحادى والعشرون : قوله ( يريد ) بموحدة وراء مهملة ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . قوله ( قدمت المدينة فلقيني عبد الله بن سلام ) وقع عند عبد الرزاق بيان سبب قدوم أبي بردة الى المدينة وبيان زمان قدومه ، فأخرج من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة قال : أرسلني أب الى عبد الله بن سلام لاتعلم منه فسألني من أنت فأخبرته فرحب بي . قوله ( انطلق الى المنزل ) زاد في رواية الاسماعيلي د معى ، والالف واللام بدل من الإضافة ، أى تعال معى الى منزلى ، وقد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من وجه آخر عن أبي بردة . أتيت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام ، فقال : ألا تحبى فأتطعمك وتدخل في بيتى ، . قوله ( فانطلقت معه فأسقاني سويقا وأطعمني تمرا ) قد مضى في مناقب عبد الله بن سلام من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بلفظ د ألا تحبى فأتطعمك سويقا وتمرا ، فسكانه استعمل الإطعام بالمعنى الاعم وليس هذا من قبيل علفتها تبنا وماء ، لأنه إما من الاكتفاء وإما من التضمين ، ولا يحتاج لذلك هنا لأن الطعام يستعمل في الأكل والشرب ، وقد بين في الرواية الأخرى أنه أسقاه السويق . قوله ( وصليت في مسجده ) زاد في مناقب عبد الله بن سلام ذكر الربا وأن من اقترض قرضا فتقاضاه اذا حل فأهدى له المديون هدية كانت من جملة الربا ، وتقدم البحث فيه هناك ووقعت هذه الزيادة في رواية أبي أسامة أيضا ، كما أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن أبي كريب شيخ البخارى فيه لكن باختصار عن الذى تقدم ، ووهم من زعم أنه من رواية أبي أحمد محمد بن يوسف السكندرى عن سفيان بن عيينة ، وقد جرم المزى في الاطراف بما قلته فكان البخارى حذفها وثبت في رواية سعيد التي أشرت اليها نحو ذلك . الحديث الثانى والعشرون : حديث عمر د صل في هذا الوادى المبارك ، وقد تقدم شرحه في أواخر كتاب الحج ، . قوله ( وقال هارون بن اسماعيل حدثنا على عمرة في حجة ) يريد أن هارون خالف سعيد بن الربيع في قوله في آخره د وقل عمرة وحجة ، وبواو العطف فقال عمرة في حجة ، وقد تقدم هناك من رواية الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير

شيخ على بن المبارك فيه بلفظ « عمرة في حجة » ورواية هارون هذه وقعت لنا موصولة في مسند عبد بن حميد ، وفي أخبار المدينة النبوية لعمر بن شبة كلاهما عن هارون بن اسماعيل الخزاز بمجمعات ، ويجوز في قوله عمرة وحجة الرفع والنصب : الحديث الثالث والعشرون : حديث ابن عمر في المواقيت تقدم مشروحا ، وبيان من بلغ ابن عمر ميقات يلم . و « محمد بن يوسف ، شيخه فيه هو الفريابي . وشيخه « سفيان » هو الثوري وقوله في آخره « وذكر العراق ، فقال لم يكن عراق يومئذ » ذكر ، بضم أوله مبنى للجهول ولم يسم ، والمجيب هو ابن عمر ، ووقع عند الاسماعيلي « فقيل له العراق قال لم يكن يومئذ عراق » وقوله « لم يكن عراق يومئذ » أى بأيدى المسلمين فإن بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدى كسرى وعماله من الفرس والعرب فكأنه قال لم يكن أهل العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم ويعكر على هذا الجواب ذكر أهل الشام فلعل مراد ابن عمر نفي العراقيين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل منهما إنما صار مصرا جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس الحديث الرابع والعشرون : حديث سالم بن عبد الله عن أبيه أى ابن عمر . قوله (أرى وهو في معرسة بذي الحليفة) تقدم شرحه في « كتاب الحج » وبقيته توافق حديث عمر المذكور قبله بحديث ، قال ابن بطال : عن الملب غرض البخاري بهذا الباب وأحاديثه تفضيل المدينة بما خصها الله به من معالم الدين ، وأنها دار الوحى ومببط الملائكة بالهدى والرحمة ، وشرف الله بقعتها بسكنى رسوله ، وجعل فيها قبره ومنبره ويدهما روضة من رياض الجنة ، ثم تكلم على أحاديث الباب بما تقدم نقله عنه ، والبحث فيه بما يغنى عن إعادته ، وحذفت ما بعد الحديث العاشر من كلامه لقلة جدواه ، وقد ظهر عنوانه فيما ذكرته عنه في الأحاديث العشرة الأولى وبالله التوفيق ، وفضل المدينة ثابت لا يحتاج الى إقامة دليل خاص وقد تقدم من الأحاديث في فضلها في آخر الحج ما فيه شفاء ، وإنما المراد هنا تقدم أهلها في العلم على غيرهم ، فإن كان المراد بذلك تقديمهم في بعض الأعصار ، وهو العصر الذى كان فيه النبى ﷺ مقبلا بها فيه والعصر الذى بعده من قبل أن يفرق الصحابة في الأمصار ، فلا شك في تقديم العصرين المذكورين على غيرهم وهو الذى يستفاد من أحاديث الباب وغيرها ، وإن كان المراد استمرار ذلك لجميع من سكنها في كل عصر فهو محل النزاع ، ولا سبيل الى تعميم القول بذلك ، لأن الأعصار المتأخرة من بعد زمن الأئمة المجتهدين لم يكن فيها بالمدينة من فاق واحدا من غيرها في العلم والفضل فضلا عن جميعهم ، بل سكنها من أهل البدعة الشنعاء من لا يشك في سوء نيته وخبث طويته كما تقدم والله أعلم

### ١٧ - باب قول الله تعالى ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾

٧٣٤٦ - حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا هبة الله أخبرنا مظهر عن الزهرى عن سالم « عن ابن عمر أنه سمع للنبي ﷺ يقول في صلاة الفجر - ورفع رأسه من الركوع - قال : اللهم ربنا ولك الحمد في الأخيرة ، ثم قال : اللهم العن فلانا وفلانا ، فأنزل الله عز وجل ﴿ ليس لك من الأمر شيء ﴾ أو يعقوب عليهم أو يفضيهم فانهم ظالمون ﴾

قوله ( باب قول الله تعالى : ليس لك من الأمر شيء ) ذكر فيه حديث ابن عمر في سبب نزولها ، وقد تقدم

بيانه في تفسير آل عمران ، وتقدم شيء من شرحه وتسميته المدعو عليهم في غزوة أحد ، قال ابن بطال : دخول هذه الترجمة في كتاب الاعتصام ، من جهة دعاء النبي ﷺ على المذكورين لكونهم لم يذعنوا للإيمان ليعتصموا به من اللغة ، وأن معنى قوله ( ليس لك من الأمر شيء ) هو معنى قوله ( ليس عليك هدام ) ولكن الله يهدي من يشاء ) انتهى . ويحتمل أن يكون مراده الإشارة الى الخلافية المشهورة في أصول الفقه ، وهي هل كان له ﷺ أن يجتهد في الأحكام أو لا ؟ وقد تقدم بسط ذلك قبل ثمانية أبواب . قوله ( عبد الله ) هو ابن المبارك و « سالم » هو ابن عبد الله بن عمر ، ووقع في رواية حبان بن موسى عن ابن المبارك في تفسير آل عمران وحدثني سالم بن ابن عمر ، قوله ( سمعت رسول الله ﷺ يقول في صلاة الفجر ، ورفع رأسه ) الجملة حالية ، أى قال ذلك حال رفع رأسه من الركوع ، قوله ( قال اللهم ربنا ولك الحمد ) قال الكرمانى جعل ذلك القول كالفعل اللازم ، أى يفعل القول المذكور أو هناك شيء محذوف . قلت : لم يذكر تقديره ويحتمل أن يكون بمعنى قائلاً ، أو لفظ قال المذكور زائداً ، ويؤيده أنه وقع في رواية حبان بن موسى بلفظ « أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من صلاة الفجر يقول اللهم ، ويؤخذ منه أن محل القنوت عند رفع الرأس من الركوع لا قبل الركوع ، وقوله قال اللهم ربنا ولك الحمد ، معين لكون الرفع من الركوع لأنه ذكر الاعتدال ، وقوله « في الأخيرة » أى الركعة الآخرة وهي الثانية من صلاة الصبح ، كما صرح بذلك في رواية حبان بن موسى . وظن الكرمانى أن قوله في الآخرة متعلق بالحمد ، وأنه بقية الذكر الذى قاله النبي ﷺ في الاعتدال ، فقال فان قلت ما وجه التخصيص بالآخرة مع أن له الحمد في الدنيا ، ثم أجاب بأن نعيم الآخرة أشرف ، فالحمد عليه هو الحمد حقيقة ، أو المراد بالآخرة العاقبة أى مآل كل الحمد اليه انتهى ، وليس لفظ ، في الآخرة من كلام النبي ﷺ بل هو من كلام ابن عمر ، ثم ينظر في جمعه الحمد على حمود ، قوله ( فلانا وفلانا ) قال الكرمانى : يعنى رجلاً وذكوان ووهم في ذلك ، وإنما سمى ناساً بأعيانهم لا القبائل كما بينته في تفسير آل عمران

## ١٨ - باب ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾

وقوله تعالى ﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن﴾

٧٣٤٧ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ع حدثني محمد بن سلام أخبرنا عتاب بن بشير عن إسحاق عن الزهري أخبرني علي بن حسين بن علي رضي الله عنهما أخبرنا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إن رسول الله ﷺ طارقه وقاطمة عليها السلام بنت رسول الله ﷺ فقال لهم : ألا تصلون ؟ فقال علي ؓ فقلت : يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعتنا ، فأنصرف رسول الله ﷺ حين قال له ذلك ولم يرجع إليه شيئاً . ثم سمعوه وهو مدبر يضرب خذّه وهو يقول ﴿وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً﴾ . قال أبو عبد الله : يقال ما أنك ليلاً فهو طارق ، ويقال للطارق : النجم . وثناقب : المضي ، يقال : انزب نارك للموقد

٧٣٤٨ - **عنه** فتبينة حدثنا الليث عن سميد عن أبيه « عن أبي هريرة قال : بيّنا نحن في المسجد خرج رسول الله ﷺ فقال : انطفئوا إلى يهود ، فخرجنا معه حتى جئنا بيت المدراس ، فقام النبي ﷺ فناداهم فقال : يا معشر يهود أسلموا تسلموا . فقالوا : بلغت يا أبا القاسم . قال فقال لهم رسول الله ﷺ : ذلك أريد ، أسلموا تسلموا . فقالوا : قد بلغت يا أبا القاسم . فقال لهم رسول الله ﷺ : ذلك أريد . ثم قالها الثالثة فقال : اعلوا أنما الأرض لله ورسوله ، وإني أريد أن أجعلكم من هذه الأرض ، فمن وجد منكم بماله شيئا فليبعه ، وإلا فاعلموا أنما الأرض لله ورسوله »

**قوله** ( باب وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ، وقوله تعالى : ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن ) ذكر فيه حديثين : حديث عليّ في قول النبي ﷺ ، ألا تصلون ، وجوابه بقوله « إنما أنفسنا بيد الله ، وتلاوة النبي ﷺ الآية ، وهو متعلق بالركن الأول من الترجمة . وحديث أبي هريرة في مخاطبة النبي ﷺ لليهود في بيت مدراسهم ، وهو متعلق بالركن الثاني منها كما سأذكره ، قال الكرمانى الجدال : هو الخصام ومنه قبيح وحسن وأحسن . فما كان للفرائض فهو أحسن ، وما كان للمستحبات فهو حسن ، وما كان لغير ذلك فهو قبيح ، قال : أو هو تابع للطريق . فباعباره يتنوع أنواعا وهذا هو الظاهر انتهى . ويلزم على الأول أن يكون في المباح قبيحا ، وفاته تنويع القبيح إلى أقبح وهو ما كان في الحرام ، وقد تقدم شرح حديث عليّ في الدعوات ، ويؤخذ منه أن عليا ترك فعل الأولى ، وإن كان ما احتج به متجها ، ومن ثم تلى النبي ﷺ الآية ولم يلزمه مع ذلك بالقيام إلى الصلاة . ولو كان امثلا وقام لكان أولى ، ويؤخذ منه الإشارة إلى مراتب الجدال فإذا كان فيما لا بد له منه تعين نصر الحق بالحق ، فإن جاوز الذي ينكر عليه المأمور نسب إلى التقصير ، وإن كان في مباح اكتفى فيه بمجرد الأمر والإشارة إلى ترك الأولى ، وفيه أن الإنسان طبع على الدفاع عن نفسه بالقول والفعل ، وأنه ينبغي له أن يجاهد نفسه أن يقبل النصيحة ولو كانت في غير واجب ، وأن لا يدفع إلا بطريق معتدلة من غير إفراط ولا تفريط ، ونقل ابن بطال عن المهلب ما ملخصه : أن عليا لم يكن له أن يدفع ما دعاه النبي ﷺ إليه من الصلاة بقوله ذلك ، بل كان عليه الاعتصام بقوله ، فلا حجة لأحد في ترك المأمور انتهى ، ومن أين له أن عليا لم يمثل ما دعاه إليه فليس في القصة تصريح بذلك ، وإنما أجاب عليّ بما ذكر اعتذارا عن تركه القيام بغلبة النوم ، ولا يمتنع أنه صلى عقب هذه المراجعة إذ ليس في الخبر ما ينفيه . وقال الكرمانى حرضهم النبي ﷺ باعتبار الكسب والقدرة الكسبية ، وأجاب عليّ باعتبار القضاء والقدر . قال : وضرب النبي ﷺ نغمة تعجبا من سرعة جواب عليّ ، ويحتمل أن يكون تسليما لما قال : وقال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة ، في هذا الحديث من الفوائد مشروعية التذكير للغافل خصوصا القريب وإصاحب ، لأن الغفلة من طبع البشر فينبغي للمرء أن يتفقد نفسه ومن يحبه بتذكير الخير والعون عليه ، وفيه أن الاعتراض بأثر الحكمة لا يناسبه الجواب بأثر القدرة ، وأن للعالم إذا تكلم بمقتضى الحكمة في أمر غير واجب . أن يكتفى من الذي كلفه في احتجاجة بالقدرة ، ويؤخذ الأول من ضربه ﷺ على نغمة ، والثاني من عدم انكاره بالقول صريحا . قال : وإنما لم يشافهه بقوله ( وكان الإنسان أكثر شيء جدلا ) لعلمه أن عليا

لا يجهل أن الجواب بالقدره ليس من الحكمة ، بل يحتمل أن لها عذرا يمنعها من الصلاة فاستحيا على من ذكره ، فأراد دفع الخجل عن نفسه وعن أهله فاحتج بالقدره ، ويؤيده رجوعه <sup>عليه</sup> عنهم مسرعا ، قال : ويحتمل أن يكون على أراد بما قال استدعاء جواب يزداد به فائدة ، وفيه جواز عداثة الشخص نفسه فيما يتعلق بغيره ، وجواز ضربه بعض أعضائه عند التعجب وكذا الأسف ، ويستفاد من القصة أن من شأن العبودية أن لا يطلب لها مع مقتضى الشرع معدرة الا الاعتراف بالتقصير والاختذ في الاستغفار ، وفيه فضيلة ظاهرة لعلى من جهة عظم تواضعه <sup>لكن</sup> روى هذا الحديث مع ما يشعر به عند من لا يعرف مقداره أنه يوجب غاية العتاب ، فلم يلتفت لذلك بل حدث به لما فيه من الفوائد الدينية انتهى <sup>بمختصا</sup> . وقوله في السند الثاني وحدثني محمد ، وقع عند النسفي غير منسوب ، ووقع عند أبي ذر وغيره منسوباً ، ومحمد بن سلام ، وعتاب ، بالمهمله وتشديد المشنة وآخره موحدة ، وأبو د ، بشير ، بموحدة ومعجمة وزن عظيم ، ودا ، اسحق ، عند النسفي وأبي ذر غير منسوب ، ونسب عند الباقيين د ابن راشد ، وساق المن على لفظه ، ومضى في التهجد على لفظ شعيب بن أبي حمزة ، ويأتى في التوحيد من طريق شعيب وابن أبي عتيق مجموعا وساقه على لفظ ابن أبي عتيق ، قوله ( طرقة وفاطمة ) زاد شعيب د ليلة ، قوله ( ألا تصلون ) في رواية شعيب د ألا تصلين ، بالثنية ، والاول محمول على ضم من يتبعهما اليهما أو للتعظيم أو لأن أقل الجمع اثنان ، وقوله د حين قال له ذلك ، فيه التثنية ، ومضى في رواية شعيب بلفظ د حين قلت له ، وكذا قوله د سمعه ، في رواية شعيب د سمعته ، وقوله د وهو مدبر ، بضم أوله وكسر الموحدة أى مول بتشديد اللام كما في رواية شعيب ، ووقع هنا عند الكشميني د وهو منصرف . قوله ( قال أبو عبد الله ) هو المصنف ( يقال ما أناك ليلا فهو طارق ) كذا لأبي ذر وسقط للنسفي وثبت للباقيين لكن بدون د يقال ، وقد تقدم الكلام عليه في سورة الطارق . الحديث ثلثي : قوله ( عن سعيد ) هو ابن أب سعيد المقبرى . قوله ( بيت المدراس ) تقدم الكلام عليه في د كتاب الاكراه ، قريبا ، وقوله في آخره د ذلك أريد ، بضم أوله بصيغة المضارعة من الارادة : أى أريد أن تقرؤا بأنى بلغت ، لأن التبليغ هو الذى أمر به ، ووقع في رواية أبي زيد المروزى فيما ذكره القاسمى بفتح أوله وبزى معجمة ، وأطبقوا على أنه تصحيف لكن وجه بعضهم بأن معناه أكرر مقالاتى مبالغة في التبليغ ، قال المهلب : بعد أن قرر أنه يتعلق بالركن الثانى من الترجمة وجه ذلك أنه بلغ اليهود ودعاهم الى الإسلام والاعتصام به ، فقالوا بلغت ولم يذعنوا لطاعته فبالع في تبليغهم وكرره ، وهذه مجادلة بالتي هى أحسن ، وهو في ذلك موافق لقول مجاهد أنها نزلت فيمن لم يؤمن منهم وله عهد ، أخرجه الطبرى ، وعن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم قال : المراد د عن ظلم منهم ، من استمر على أمره ، وعن قتادة هى منسوخة بآية السيف انتهى ، والذى أخرجه الطبرى بسند صحيح عن مجاهد د إن قالوا شرا فقولوا خيرا إلا الذين ظلموا منهم فانتصروا منهم ، وبسند فيه ضعف د قال إلا من ظلم من قاتل ولم يعط الجزية ، وأخرج بسند حسن عن سعيد بن جبير قال : هم أهل الحرب من لا عهد له جادله بالسيف ، ومن طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المراد : من آمن من أهل الكتاب نهى عن مجادلتهم فيما يحدثون به من الكتاب ، لعله يكون حقا لاتعلمه أنت ولا ينبغي أن تجادل إلا المقيم منهم على دينه ، وبسند صحيح عن قتادة هى منسوخة بآية براءة ، أن يقاتلوا حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله أو يؤدوا الجزية ، ورجح الطبرى قول من قال : المراد من امتنع من أداء الجزية . قال : ومن

أداها وإن كان ظالماً لنفسه باستمراره على كفره ، لكن المراد في هذه الآية : من ظلم أهل الإسلام بخاربهم وامتنع من الإسلام ، أو بذل الجزية ورد على من ادعى الذبح ، لكونه لا يثبت الا بدليل والله أعلم ، وحاصل ما رجحه أنه أمر بمجادلة أهل الكتاب بالبيان والحجة بطريق الإصناف بمن عاند منهم ، ففهوم الآية : جواز مجادلته بغير التي هي أحسن وهي المجادلة بالسيف والله أعلم

## ١٩ - باب ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً )

وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة ، وهم أهل العلم

٧٣٤٩ - حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا أبو أسامة حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي سعيد

الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : يجاه بنوح يوم القيامة فيقال له : هل بلغت ؟ فيقول : نعم يا رب : فتسأل أمته : هل بأنكم ؟ فيقولون : ما جاءنا من نذير . فيقول : من شهودك ؟ فيقول : محمد وأُمّته ، فيجاء بكم فتشهدون . ثم قرأ رسول الله ﷺ ( وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ) قال : عدلاً - لتكونوا شهداء على الناس ؛ ويكون الرسول عليكم شهيداً ) ، وعن جعفر بن عون حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ بهذا

قوله ( باب ، وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ، وما أمر النبي ﷺ بلزوم الجماعة وهم أهل العلم ) أما الآية فلم يقع التصريح بما وقع التشبيه به ، والراجح أنه الهدى المدلول عليه بقوله ( يهدي من يشاء ) أى مثل الجمل القريب الذى اختصناكم فيه بالهداية كما يقتضيه سياق الآية ووقع التصريح به فى حديث البراء الماضى فى تفسير سورة البقرة ، والوسط العدل كما تقدم فى تفسير سورة البقرة ، وحاصل ما فى الآية الامتنان بالهداية والعدالة ، وأما قوله وما أمر ، الى آخره فطابقته لحديث الباب خفية ، وكأنه من جهة الصفة المذكورة وهى العدالة لما كانت تعم الجميع لظاهر الخطاب ، أشار الى أنها من العام الذى أريد به الخاص ، أو من العام المخصوص ، لأن أهل الجمل ليسوا عدولاً وكذلك أهل البدع ، فعرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السنة والجماعة وهم أهل العلم الشرعى ومن سواهم ، ولو نسب الى العلم فهى نسبة صورية لا حقيقية ، وورد الأمر بلزوم الجماعة فى عدة أحاديث منها ما أخرجه الترمذى مصححاً من حديث الحارث بن الحارث الأشعري فذكر حديثاً طويلاً وفيه : وأنا آمركم بخمس أمرن الله بهن : السج والطاعة والجهاد والحجرة والجماعة ، فإن من فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الاسلام من عنقه ، وفى خطبة عمر المشهورة التى خطبها بالجابية : عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة فإن الشيطان مع الواحد ، وهو من الإثنين أبعد ، وفيه : ومن أراد بحجوة الجنة فإلزم الجماعة ، وقال ابن بطال : مراد الباب الحز على الاعتصام بالجماعة . لقوله ( لتكونوا شهداء على الناس ) وشرط قبول الشهادة العدالة ، وقد ثبتت لهم هذه الصفة بقوله وسطاً ، والوسط العدل ، والمراد بالجماعة أهل الحل والعقد من كل عصر ، وقال السكرماني : مقتضى الأمر بلزوم الجماعة أنه يلزم المكلف متابعة ما أجمع عليه المجتهدون وهم المراد بقوله : وهم أهل العلم ، والآية التى ترجم بها احتج

بها أهل الأصول لكون الإجماع حجة لأنهم عدلوا بقوله تعالى ﴿ جعلناكم أمة وسطا ﴾ أى عدولا ، ومقتضى ذلك أنهم عصموا من الخطأ فيما أجمعوا عليه قولا وفعلًا . **قوله** (حدثنا أبو أسامة) قال الأعمش هو بجذف ، قال ، الثانية وقوله فى آخره « وعن جعفر بن عون ، هو معطوف على قوله « أبو أسامة ، والقائل هو اسحق بن منصور فروى هذا الحديث عن أبي أسامة بصيغة التحديث ، وعن جعفر بن عون بالنعنة ، وهذا مقتضى صنيع صاحب الأطراف وأما أبو نعيم فحزم بأن رواية جعفر بن عون معلقة ، فقال بعد أن أخرجه من طريق أبي مسعود الراوى عن أبي أسامة وحده ، ومن طريق بندار « عن جعفر بن عون » وحده ، أخرجه البخارى عن اسحق بن منصور عن أبي أسامة ، وذكره عن جعفر بن عون بلا واسطة انتهى ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية بندار وقال إنه مختصر ، وأخرجه من رواية أبي معاوية عن الأعمش مطولا ، وقد تقدمت رواية أبي أسامة مقرونة برواية جرير بن عبد الحميد فى تفسير سورة البقرة ، وساقه هناك على لفظ جرير ، وتقدم شرحه هناك . وفيه بيان أن الشهادة لا تخص قوم نوح بل تعم الأمم

٢٠ - **باب** إذا اجتهد العامل - أو الحاكم - فأخطأ خلاف الرسول من غير علم لحكمه مردود ، أقول للنبي ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد »

٧٣٥٠ ، ٧٣٥١ - **حدثنا** إسماعيل عن أخيه عن سليمان بن بلال عن عبد الحميد بن مسهر بن هب عن الرحمن بن عوف أنه سمع سميد بن السائب يحدث « أن أبا سعيد الخدرى وأبا هريرة - حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أبا خنيس بن عمار الأنصارى واستعمله على خيبر فقدم بتمر جنائب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر كذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنا نشترى الصاع بالهاعين من الجم ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ، ولكن مثلا بمثل ، أو يهوا هذا واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان »

**قوله** ( باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم ) فى رواية الكشمينى « العالم » بدل العامل ، و « أو » للتنوع ، وقد تقدم فى « كتاب الأحكام » ترجمة إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو مردود ، وهى معقودة لمخالفة الإجماع وهذه معقودة لمخالفة الرسول عليه الصلاة والسلام ، **قوله** ( فأخطأ خلاف الرسول من غير علم ) أى لم يعتمد المخالفة وإنما خالف خطأ . **قوله** ( لحكمه مردود لقول النبي ﷺ من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ) أى مردود ، وقد تقدم هذا الحديث موصولا فى « كتاب الصلح » عن عائشة بلفظ آخر ، وأنه بهذا اللفظ موصول فى صحيح مسلم وتقدم شرحه هناك ، قال ابن بطال : مراده أن من حكم بغير السنة جهلا أو غلطا يجب عليه الرجوع الى حكم السنة ، وترك ما خالفها امثالا لأمر الله تعالى بإيجاب طاعة رسوله ، وهذا هو نفس الاعتصام بالسنة : وقال الكرماني . المراد بالعامل : عامل الزكاة ، وبالحاكم : القاضى ، وقوله « فأخطأ » أى فى أخذ واجب الزكاة أو فى قضائه . قلت : وعلى تقدير ثبوت رواية الكشمينى فالمراد بالعالم : المفتى ، أى أخطأ فى فتواه قال : والمراد بقوله « فأخطأ خلاف الرسول » أى يكون مخالفا للسنة ، قال وفى الترجمة نوع تعجرف .

قلت : ليس فيها قلق الا في اللفظ الذي بعد قوله ، فأخطأ ، فصار ظاهر التركيب يناقى المقصود ، لان من أخطأ خلاف الرسول لا يذم ، بخلاف من أخطأ وفاقه ، وليس ذلك المراد وإنما هم الكلام عند قوله فأخطأ ، وهو متعلق بقوله اجتهد ، وقوله ، خلاف الرسول ، أى فقال خلاف الرسول ، وحذف ، قال ، يقع في الكلام كثيرا فأى عجرفة في هذا ، والشارح من شأنه أن يوجه كلام الأصل مهما أمكن ، ويفتقر القدر اليسير من الخلل تارة ويحمله على الناسخ تارة وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر ولا سيما مثل هذا الكتاب ، ووقع في حاشية نسخة الدمياطى بخطه الصواب في الترجمة ، فأخطأ بخلاف الرسول ، انتهى ، وليس دعوى حذف الباء برفع للإشكال بل إن سلك طريق التفسير فلعلم اللام متأخرة ، ويكون في الأصل خالف بدل خلاف . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس كما جزم به المزى ، قوله ( عن أخيه ) هو أبو بكر واسمه عبد الحميد ، وإسماعيل في هذا الحديث شيخ آخر كما تقدم في آخر غزوة خبير عن اسماعيل عن مالك ، ونزل اسماعيل في هذا السند درجة ، ود سليمان ، هو ابن بلال و عبد الحميد ، بتقديم الميم على الجيم ، وذكر أبو علي الجبائي أن سليمان سقط من أصل الفربرى فيما ذكر أبو زيد المروزى ، قال : والصواب اثباته فانه لا يتصل السند إلا به ، وقد ثبت كذلك في رواية ابراهيم بن معقل النسفى ، قال : وكذا لم يكن في كتاب ابن السكن ، ولا عند أب أحمد الجرجاني قلت : وهو ثابت عندنا في النسخة المعتمدة من رواية أبي ذر عن شيوخة الثلاثة عن الفربرى ، وكذا في سائر النسخ التى اتصلت لنا عن الفربرى ، فكأنها سقطت من نسخة أبي زيد فظن سقوطها من أصل شيخه ، وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخارى أخرجه عن اسماعيل عن أخيه عن سليمان ، وهو يرويه عن أبى أحمد الجرجاني عن الفربرى . وأما رواية ابن السكن فلم أقف عليها . قوله ( بعث أخا بنى عدى ) أى ابن النجار بطن من الأوس ، واسم هذا الميموث د سواد ، بفتح المهملة وتخفيف الواو د ابن غزوة ، بفتح المعجمة وكسر الزاى مشددا ، وتقدم ذلك في أواخر البيوع وتقدم شرح المتن في المغازى ، وفي هذا السياق هنا زيادة قوله ، ولكن مثلاً بمثل أو يبيعوا هذا ، الى آخره ، والمذكور هناك قوله ، ولكن بع ، الى آخره ، ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الصحابي اجتهد فيما فعل فردّه النبي ﷺ ونهاه عما فعل وعذره لاجتهاده ، ووقع في رواية عقبة بن عبد الغافر عن أبى سعيد في غير هذه القصة لكن في نظير الحكم ، فقال ﷺ أوّه ، عين الربا لا تفعل

## ٢١ - باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ

٧٣٥٢ - حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ المكي حدثنا حيوة بن شريح . حدثني يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر . قال حدثت بهذا الحديث أبابكر بن عمرو بن حزم فقال : هكذا حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة . وقال عبد العزيز بن المطالب عن عبد الله بن أبي بكر عن أبي سلمة عن النبي ﷺ . قوله ( باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ) يشير الى أنه لا يلزم من رد حكمه أو فتواه إذا اجتهد



فاخطأ أن يأثم بذلك ، بل إذا بذل وسعه أجر ، فإن أصاب ضوعف أجره ، لكن لو أقدم لحكم أو أفق بغير علم لحقه الإثم كما تقدمت الإشارة إليه ، قال ابن المنذر وإنما يؤجر الحاكم إذا أخطأ إذا كان عالماً بالاجتهاد فاجتهد ، وأما إذا لم يكن عالماً فلا ، واستدل بحديث « القضاة ثلاثة - وفيه - وقاض قضى بغير حق فهو في النار ، وقاض قضى وهو لا يعلم فهو في النار » ، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن بريدة بألفاظ مختلفة ، وقد جمعت طرقه في جزء مفرد ، ويؤيد حديث الباب ما وقع في قصة سليمان في حكم داود عليه السلام في أصحاب الحرث ، وقد تقدمت الإشارة إليها فيما مضى قريبا ، وقال الخطابي : في معالم السنن إنما يؤجر المجتهد إذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد ، فهو الذي نعذره بالخطأ ، بخلاف المتكلف فيخاف عليه ، ثم إنما يؤجر العالم لأن اجتهاده في طلب الحق عبادة ، هذا إذا أصاب ، وأما إذا أخطأ فلا يؤجر على الخطأ بل يوضع عنه الإثم فقط كذا قال : وكأنه يرى أن قوله « وله أجر واحد » ، مجاز عن وضع الإثم . قوله ( عن محمد بن إبراهيم بن الحارث ) هو التيمى تابعى مدنى ثقة مشهور ولا يهيه صحبة ، « وبسر » بضم الموحدة وسكون المهملة « وأبو قيس » مولى عمرو بن العاص لا يعرف اسمه كذا قاله البخارى وتبعه الحاكم أبو أحمد ، وجرم ابن يونس في تاريخ مصر بأنه عبد الرحمن بن ثابت وهو أعرف بالمصريين من غيره ، ونقل عن محمد بن سحنون أنه سمى أباه الحكم وخطأه في ذلك ، وحكى الدمياطى أن اسمه سعد وعزاه لمسلم في الكنى ، وقد راجعت نسخا من الكنى لمسلم فلم أر ذلك فيها ، منها نسخة بخط الدارقطنى الحافظ ، وقرأت بخط المنذرى « وقع عند السبتي يعنى ابن حبان في صحيحة » عن أبي قابوس ، بدل أبي قيس كذا جزم به وقد رجعت عدة نسخ من صحيح ابن حبان فوجدت فيها « عن أبي قيس » إحداها صححها ابن عساكر وفي السند أربعة من التابعين في نسق ، أولهم يزيد بن عبد الله وهو المعروف بابن الهاد وما لأبى قيس في البخارى الا هذا الحديث . قوله ( إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب ) في رواية أحمد ، فأصاب ، قال القرطبي : هكذا وقع في الحديث بدأ بالحكم قبل الاجتهاد والامر بالعكس ، فان الاجتهاد يتقدم الحكم اذا لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقا ، لكن التقدير في قوله « اذا حكم » اذا أراد أن يحكم فمئذ ذلك يجتهد ، قال ويؤيده أن أهل الأصول قالوا : يجب على المجتهد أن يحدد النظر عند وقوع النزاع ، ولا يعتمد على ما تقدم له لإمكان أن يظهر له خلاف غيره انتهى ، ويحتمل أن تكون الفاء تفسيرية لا تعيينية وقوله فأصاب ، أى صادف ما في نفس الامر من حكم الله تعالى . قوله ( ثم أخطأ ) أى ظن أن الحق في جهة ، فصادف أن الذى في نفس الامر بخلاف ذلك ، فالأول له أجران : أجر الاجتهاد وأجر الإصابة . والآخر له أجر الاجتهاد فقط ، وقد تقدمت الإشارة الى وقوع الخطأ في الاجتهاد في حديث أم سلة « إنكم تختصمون الىّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض » وأخرج لحديث الباب سببا من وجه آخر عن عمرو ابن العاص من طريق ولده عبد الله بن عمرو عنه ، قال : جاء رجلا الى رسول الله ﷺ يختصمان ؛ فقال لعمرو اقض بينهما يا عمرو ، قال : أنت أولى بذلك منى يا رسول الله ، قال : وإن كان قال فاذا قضيت بينهما فالى ، فذكر نحوه لكن قال : في الإصابة « فلك عشر حسنات » وأخرج من حديث عقبة بن عامر نحوه بغير قصة بلفظ « فلك عشرة أجور » ، وفي سند كل منهما ضعف ، ولم أقف على اسم من أبهم في هذين الحديثين . قوله ( قال فحدثت بهذا الحديث أبا بكر بن عمرو بن حزم ) القائل فحدثت هو « يزيد بن عبد الله » أحد رواة ، وأبو بكر بن عمرو بن حزم نسب في هذه الرواية لجدّه وهو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وثبت ذكره في رواية مسلم من رواية الداودى

عن يزيد ، ونسبه فقال يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد . **قوله** ( عن أبي هريرة ) يريد بمثل حديث عمرو بن العاص ، **قوله** ( وقال عبد العزيز بن المطلب ) أى ابن عبد الله بن حنظل الخزومي قاضي المدينة وكنيته أبو طالب وهو من أقران مالك ومات قبله ، وليس له في البخارى سوى هذا الموضع الواحد المعلق ، وعبد الله بن أبي بكر هو والد الراوى المذكور في السند الذى قبله أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وكان قاضي المدينة أيضا ، **قوله** « عن أبي سلة عن النبي ﷺ » يريد أن عبد الله بن أبي بكر خالف أباه في روايته عن أبي سلة وأرسل الحديث الذى وصله ، وقد وجدت ليزيد بن الهاد فيه متابعا أخرجه عبد الرزاق وأبو عوانة من طريقه عن معمر عن يحيى بن سعيد هو الانصارى عن أبي بكر بن محمد عن أبي سلة عن أبي هريرة ، فذكر الحديث مثله بغير قصة وفيه « فله أجران لثان » قال أبو بكر بن العربى تعلق بهذا الحديث من قال ان الحق في جهة واحدة للنصريح بتخطئة واحد لا بعينه ، قال وهى نازلة في الخلاف عظيمة ، وقال المازرى تمسك به كل من الطائفتين من قال ان الحق في طرفين ، ومن قال ان كل مجتهد مصيب ، أما الاولى فلأنه لو كان كل مصيبا لم يطلق على أحدهما الخطأ لاستحالة التقيضين في حالة واحدة ؛ وأما المصوِّبة فاحتجوا بأنه ﷺ جعل له أجرا فو كان لم يصب لم يؤجر ، وأجابوا عن إطلاق الخطأ في الخبر على من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يسوغ الاجتهاد فيه من القطعيات فيما خالف الإجماع فان مثل هذا إن اتفق له الخطأ فيه نسخ حكمه وفتواه ولو اجتهد بالإجماع ، وهو الذى يصح عليه إطلاق الخطأ ، وأما من اجتهد في قضية ليس فيها نص ولا إجماع فلا يطلق عليه الخطأ ، وأطال المازرى في تقرير ذلك والانتصار له ، وختم كلامه بأن قال ان من قال ان الحق في طرفين هو قول أكثر أهل التحقيق من الفقهاء والمتكلمين ؛ وهو مروى عن الأئمة الاربعة وإن حكى عن كل منهم اختلاف فيه . قلت : والمعروف عن الشافعى الاول ، قال القرطبي في المفهم : الحكم المذكور ينبغى أن يختص بالحاكم بين الخصمين ، لأن هناك حقا معيننا في نفس الأمر يتنازعه الخصمان ، فاذا قضى به لأحدهما بطل حق الآخر قطعا ، وأحدهما فيه مبطل لا محالة ، والحاكم لا يطلع على ذلك فهذه الصورة لا يختلف فيها أن المصيب واحد لكون الحق في طرف واحد ، وينبغى أن يختص الخلاف بأن المصيب واحد ، إذ كل مجتهد مصيب بالمسائل التى يستخرج الحق منها بطريق الدلالة ، وقال ابن العربى : عندي في هذا الحديث فائدة زائدة حاموا عليها فلم يسقوا وهى : أن الأجر على العمل القاصر على العامل واحد ، والأجر على العمل المتعدى يضاعف ، فانه يؤجر في نفسه وينجر له كل ما يتعلق بغيره من جنسه فاذا قضى بالحق وأعطاه لمستحقه ثبت له أجر اجتهاده وجرى له مثل أجر مستحق الحق ، فلو كان أحد الخصمين ألحن بحجته من الآخر فقضى له - والحق في نفس الأمر لغيره - كان له أجر الاجتهاد فقط . قلت : وتماهه أن يقال : ولا يؤاخذ بإعطاء الحق لغير مستحقه لأنه لم يعتمد ذلك بل وزر المحكوم له قاصر عليه ، ولا يخفى أن محل ذلك أن يبذل وسعه في الاجتهاد وهو من أهله ، والا فقد يلحق به الوزر إن أخل بذلك والله أعلم

٢٢ - باب الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة وما كان يفتي بهم من

مشاهد النبي ﷺ وأموار الاسلام

٧٣٥٣ - حدثنا مسدد بن حماد ثنا يحيى بن ابن جريح حدثني عطاء بن عبيد بن حمير قال « استأذن أبو

موسى على عمر فسكانه وجدده مشغولا فرجع ، فقال عمر : ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس ؟ أئذناواه ، فلهى له ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : إنا صكنا أوامر بهذا ، قال : فائتني على هذا بيينة أو لأعلن بك . فانطلق إلى مجلس من الأنصار ، فقالوا : لا يشهد إلا أصحابنا ، فقام أبو سعيد الخدري فقال : قد كنا نؤمر بهذا ، فقال عمر : خفي على هذا من أمر النبي ﷺ ، ألماني الصنف بالأسواق »

٧٣٥٤ - حدثنا علي بن حذافا عن أبيان بن عثمان عن الزهري أنه سمع من الأهرج يقول : أخبرني أبو هريرة قال : إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث على رسول الله ﷺ ، والله لا والله ، إن كنت امرأ مسكنا أزم رسول الله ﷺ على مله بطني ، وكان المهاجرون يشتمهم الصنف بالأسواق ، وكانت الأنصار يشتمهم القيام على أموالهم ، فشردت من رسول الله ﷺ ذات يوم وقال : من يبسط رداءه حتى أقضى مقالتي ثم يقبضه فلم ينس شيئا سمعته مني ، فبسطت بردة كانت علي ، فوالذي بهته بالحق ما نسبت شيئا سمعته منه »

قوله ( باب الحججة على من قال أن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة ) أي للناس لا تخفى الا على النادر ، وقوله وما كان يغيب بعضهم عن مشاهد النبي ﷺ وأمور الإسلام ، كذا للأكثر وفي رواية النسفي وعليها شرح ابن بطلال ومشاهده ، ولبعضهم مشهد ، بالافراد ، ووقع في مستخرج أبي نعيم « وما كان يفيد بعضهم بعضا ، بالفاء والدال من الإفادة ولم أره لغيره ، وما ، في قوله « ما كان ، موصولة ، وجوز بعضهم أن تكون نافية ، وأنها من بقية القول المذكور ، وظاهر السياق يأباه ، وهذه الترجمة معقودة لبيان أن كثيرا من الاكابر من الصحابة كان يغيب عن بعض ما يقوله النبي ﷺ أو يفعله من الاعمال التكليفية ، فيستمر على ما كان اطلع عليه هو إما على المنسوخ لعدم اطلاعه على ناسخه ، وإما على البراءة الاصلية ، وإذا تقرر ذلك قامت الحججة على من قدم عمل الصحابي الكبير ، ولا سيما اذا كان قد ولي الحكم على رواية غيره متمسكا بأن ذلك الكبير لولا أن عنده ما هو أقوى من تلك الرواية لما خالفها ، ويرده أن في اعتماد ذلك ترك المحقق للظنون وقال ابن بطلال أراد الرد على الرافضة والخوارج الذين يزعمون أن أحكام النبي ﷺ وسننه منقولة عنه نقل تواتر ، وأنه لا يجوز العمل بما لم ينقل متواترا ، قال : وقولهم مردود بما صح أن الصحابة كان يأخذ بعضهم عن بعض ، ورجع بعضهم الى ما رواه غيره ، وانعقد الإجماع على القول بالعمل بأخبار الآحاد . قالت : وقد عقد البيهقي في المدخل باب الدليل على أنه قد يعزب على المتقدم الصحبة الواسع العلم الذي يعلمه غيره ، ثم ذكر حديث أبي بكر في الجدة وهو في الموطأ ، وحديث عمر في الاستئذان وهو المذكور في هذا الباب ، وحديث ابن مسعود في الرجل الذي عقد على امرأة ثم طلقها فأراد أن يتزوج أمها ، فقال : لا بأس وإجازته ببيع الفضة المكسرة بالصحيحة متفاضلا ، ثم رجوعه عن الأمرين معا لما سمع من غيره من الصحابة أنه عتما ، وأشياء غير ذلك ، وذكر فيه حديث البراء ، ليس كانا كان يسمع الحديث من النبي ﷺ ، كانت لنا صنعة وأشغال ، ولكن كان الناس لا يكذبون ، فيحدث الشاهد الغائب ، وسنده ضعيف . وكذا حديث أنس ، ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه ولكن لم يكذب بعضنا بعضا ، ثم سرد ما رواه

صحابي عن صحاب ما وقع في الصحيحين ، وقال في هذا دلالة على اتقانهم في الرواية ، وفيه أبين الحجة وأوضح الدلالة على تقيت خبر الواحد ، وأن بعض السنن كان يخفى عن بعضهم ، وأن الشاهد منهم كان يبلغ الغائب ما شهد ، وأن الغائب كان يقبله من حديثه ويعتمده ويعمل به . قلت : خبر الواحد في الاصطلاح خلاف المتواتر ، سواء كان من رواية شخص واحد أو أكثر ، وهو المراد بما وقع فيه الاختلاف ويدخل فيه خبر الشخص الواحد دخولا أوليا ، ولا يرد على من عمل به ما وقع في حديث الباب من طلب عمر من أبي موسى البينة على حديث الاستئذان فإنه لم يخرج مع شهادة أبي سعيد له وغيره عن كونه خبر واحد ، وإنما طلب عمر من أبي موسى البينة للاحتياط كما تقدم شرحه وانحاز في كتاب الاستئذان ، وإلا فقد قبل عمر حديث عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس ، وحديثه في الطاعون ، وحديث عمرو بن حرم في التسوية بين الأصابع في الدية ، وحديث الضحاك بن سفيان في توريث المرأة من دية زوجها ، وحديث سعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين إلى غير ذلك ، وتقدم في العلم من حديث عمر أنه كان يتناوب النبي ﷺ هو ورجل من الأنصار فينزل هذا يوما وهذا يوما ، ويخبر كل منهما الآخر بما غاب عنه ، وكان غرضه بذلك تحصيل ما يقوم بحاله وحال عياله ليغني عن الاحتياج لغيره ، وليتقوى على ما هو بصده من الجهاد ، وفيه أنه لا يشترط على من أمكنته المشاهدة أن يعتمد عليها ، ولا يكتفى بالواسطة لثبوت ذلك من فعل الصحابة في عهد النبي ﷺ بغير تكبير ، وأما حديث أبي هريرة ثاني حديثي الباب ، فإن فيه بيان السبب في خفاء بعض السنن على بعض كبار الصحابة ، وقوله وكان المهاجرون يشغلهم الصنف بالأسواق ، وهو موافق لقول عمر في الذي قبله وأهلى الصنف بالأسواق ، يشير إلى أنهم كانوا أصحاب تجارة ، وقد تقدم ذلك في أوائل البويع . وتوجيه قول عمر ، ألهاني الصنف بالأسواق ، واشتغلني الزهري في الوساطة بينه وبين أبي هريرة فيه كما بينته في العلم ، وتقدم عنه من رواية مالك مثله ليدل على زيادة ليست في رواية سفيان هذه ، وهي قوله : ولولا آيتان من كتاب الله ، وفي رواية سفيان ما ليس في رواية مالك قوله : والله الموعد ، وكذلك ما في آخره كما سأبينه ، وأما إبراهيم بن سعد فذكر الحديث بتمامه فهو أتم الجميع سياقا ، وثبت ذلك في رواية شعيب في البويع بزيادة سأبينها لكن لم يقع عنده ذكر الآيتين ، وقد تقدم هذا الحديث في العلم من طريق مالك ، وفي المزارة من طريق إبراهيم بن سعد كلاهما عن الزهري عن الأعرج . وتقدم في أول البويع من رواية شعيب وأخرجه مسلم من رواية يونس كلاهما عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة . قوله ( إنكم تزعمون أن أبا هريرة يكثر الحديث ) في رواية مالك . إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة على رسول الله ﷺ ، كان ابن شهاب يذكر قبل هذا حديثه عن عروة أنه حدثه عن عائشة قالت : ألا يعجبك أبو هريرة جاء لجلس إلى جانب حجرتي يحدث ، يسمعي ذلك ولو أدركته لرددت عليه أن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم ، فذكر الحديث . ثم يقول : قال سعيد بن المسيب : قال : يقولون إن أبا هريرة قد أكثر ، هكذا أخرجه مسلم من طريق ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب ، وحديث عائشة تقدم في الترجمة النبوية من طريق الليث عن يونس بن يزيد معلقا ، وتقدم شرحه هناك ، وتقدم أيضا في الجنائز من طريق جرير بن حازم عن نافع قال : حدث ابن عمر أن أبا هريرة يقول ، فذكر الحديث في فضل اتباع الجنائز فقال ابن عمر : أكثر علينا أبو هريرة فصدمت عائشة أبا هريرة ، أي في الحديث المذكور ، وقوله : على ، يتعاقب بقوله : يكثر ، ولو تعاقب بقوله : والحديث ، لقال عن ، قوله ( والله الموعد ) تقدم



تنفى عنه ما يحتمل في حق غيره مما يترتب على الإنكار فلا يقر على باطل ، فن ثم قال : لا من غير الرسول ، فإن سكوته لا يدل على الجواز ، ووقع في تنقيح الزركشى في الترجمة بدل قوله لا من غير الرسول ، لأمر يحضره الرسول ، ولم أره لغيره ، وأشار ابن التين الى أن الترجمة تتعلق بالاجماع السكوتي ، وأن الناس اختلفوا ، فقالت طائفة : لا ينسب لساكت قول لأنه في مهلة النظر ، وقالت طائفة إن قال المجتهد قولاً وانتشر لم يخالفه غيره بعد الاطلاع عليه فهو حجة ، وقيل لا يكون حجة حتى يتعدد القيل به ، وحل هذا الخلاف أن لا يخالف ذلك القول نص كتاب أو سنة ، فإن خالفه فالجهور على تقديم النص ، واحتج من منع مطلقاً أن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل الاجتهادية ، فمنهم من كان يشكر على غيره اذا كان القول عنده ضعيفاً ، وكان عنده ما هو أقوى منه من نص كتاب أو سنة ، ومنهم من كان يسكت فلا يكون سكوته دليلاً على الجواز ، لتجويز أن يكون لم يتضح له الحكم ، فسكت لتجويز أن يكون ذلك القول صواباً وإن لم يظهر له وجهه . **قوله** ( حدثنا حماد بن حميد ) هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله بن منده في رجال البخاري ، وذكر ابن رشيد في فرائد رحلته ، والمزى في التهذيب أن في بعض النسخ القديمة من البخاري : حدثنا حماد بن حميد صاحب لنا ، حدثنا بهذا الحديث وعبيد الله بن معاذ في الاحياء ، وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : حماد بن حميد ، نزيل عسقلان روى عن بشر بن بكر وأبي خمرة وغيرهما وسمع منه أبو حاتم وقال شيخى فزعم أبو اليد الباجي في رجال البخاري أنه هو الذي روى عنه البخاري هنا وهو بعيد ، وقد بينت ذلك في تهذيب التهذيب وقد أخرج مسلم حديث الباب عن عبيد الله بن معاذ بلا واسطة ، وهو أحد الأحاديث التي نزل فيها البخاري عن مسلم ، أخرجها مسلم عن شيخ وأخرجها البخاري بواسطة بينه وبين ذلك الشيخ وهي أربعة أحاديث ليس في الصحيح غيرها بطريق التصريح ، وفيه عدة أحاديث نحو الأربعين مما يتنزل منزلة ذلك ، وقد أفردتها في جزء جمعت ما وقع للبخاري من ذلك فكان أضعافاً مضاعفات ما وقع لمسلم ، وذلك أن مسلماً في هذه الأربعة باق على الرواية عن الطبقة الاولى أو الثانية من شيوخه ، وأما البخاري فانه نزل فيها عن طبقة العالمة بدرجتين ، مثال ذلك من هذا الحديث أن البخاري اذا روى حديث شعبة عالماً كان بينه وبينه راو واحد ، وقد أدخل بينه وبين شعبة فيه ثلاثة ، وأما مسلم فلا يروي حديث شعبة بأقل من واسطتين . والحديث الثاني من الأربعة مضى في تفسير سورة الأنفال ، أخرجه عن أحمد وعن محمد بن النضر النيسابوري عن عبيد الله بن معاذ أيضاً عن أبيه عن شعبة بسند آخر ، وأخرجه مسلم عن عبيد الله بن معاذ نفسه . والحديث الثالث أخرجه في آخر المغازي عن أحمد بن الحسن الترمذي عن أحمد بن حنبل عن معتمر بن سليمان عن كهيس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن أبيه في عدد الغزوات ، وأخرجه مسلم عن أحمد بن حنبل بهذا السند بلا واسطة . والحديث الرابع وقع في كتاب كفارة الايمان ، عن محمد بن عبد الرحيم ، وهو الحافظ المعروف بصاعقة عن داود بن رشيد عن الوليد بن مسلم عن أبي غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن علي بن الحسين بن علي بن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة في فضل العتق ، وأخرجه مسلم عن داود بن رشيد نفسه وهذا مما نزل فيه البخاري عن طبقة درجتين ، لأنه يروي حديث ابن غسان بواسطة واحدة كسعيد بن أبي مريم ، وهنا بينهما ثلاث واسطات ، وقد أشرت لكل حديث من هذه الأربعة في موضعه ، وجمعتها هنا تنميلاً للفائدة ، وعبيد الله بن معاذ أي ابن معاذ بن نصر بن حسان العنبري ، وسعد بن ابراهيم أي ابن عبد الرحمن بن عوف ، وروايته عن محمد بن المنكدر من الاقران لأنه

من طبقته ، قوله ( رأيت جابر بن عبد الله يحلف ) أى شاهده حين حلف ، قوله ( أن ابن الصياد ) كذا لأبي ذر بصيغة المبالغة ، ووقع عند ابن بطلال مثله لكن بغير أب ولام وكذا في رواية مسلم والباقرين وابن الصائد ، بوزن الظالم . قوله ( تحلف بالله قال إني سمعت عمر ، الخ ) كان جابرا لما سمع عمر يحلف عند رسول الله ﷺ فلم ينكر عليه ، فهم منه المطابقة ، ولكن بقي أن شرط العمل بالتحقيق أن لا يعارضه التصريح بخلافه ، فمن قال أو فعل بحضرة النبي ﷺ شيئا فأقره دل ذلك على الجواز ، فإن قال النبي ﷺ أفعل خلاف ذلك دل على نسخ ذلك التقرير ، إلا إن ثبت دليل الخصوصية ، قال ابن بطلال بعد أن قرر دليل جابر فإن قيل تقدم معنى كما في الجنازة أن عمر قال للنبي ﷺ في قصة ابن صياد : دعني أضرب عنقه ، فقال : إن يكن هو فإن تسلط عليه ، فهذا صريح في أنه تردد في أمره ، يعنى فلا يدل سكوت عن إنكاره عند حلف عمر على أنه هو ، قال وعن ذلك جوابان ، أحدهما أن التردد كان قبل أن يعلم الله تعالى بأنه هو الدجال ، فلما أعلمه لم ينكر على عمر حلفه . والثاني : أن العرب قد تخرج الكلام مخرج الشك وإن لم يكن في الخبر شك ، فيكون ذلك من تلافى النبي ﷺ بعمر في صرفه عن قتله انتهى ملخصا . ثم ذكر ماورد عن غير جابر ، مما يدل على أن ابن صياد هو الدجال ، كالحدث الذي أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عمر قال : ولقيت ابن صياد يوما ومعه رجل من اليهود ، فاذا عينه قد طفئت وهي خارجة مثل عين الجمل ، فلما رأيتهما قلت : أنشدك الله يا ابن صياد متى طفئت عينك ؟ قال لا أدري والرحمن . قلت : كذبت لا تدري وهي في رأسك ، قال فسحها ونخر ثلاثا ، فزعم اليهودي أني ضربت بيدي صدره ، وقلت له : اخسأ فلن تعدو قدرك . فذكرت ذلك لحفصة ، فقالت حفصة : اجتذب هذا الرجل فإنما يتحدث أن الدجال يخرج عند غضبة يفضيها ، انتهى . وقد أخرج مسلم هذا الحديث بمعناه من وجه آخر عن ابن عمر ولفظه : ولقيته مرتين ، فذكر الأولى ثم قال : ولقيته لقيعة أخرى وقد نفرت عينه ، فقلت متى فعلت عينك ما أرى ؟ قال ما أدري ، قلت : لا تدري وهي في رأسك ، قال إن شاء الله جعلها في عصاك هذه ، ونخر كأشد نخير حمار سمعت ، فزعم أصحابي أني ضربته بعضا كانت معي حتى تكسرت ، وأنا والله ماشعرت ، قال : وجاء حتى دخل على أم المؤمنين حفصة فحدثها فقالت ما تريد إليه ؟ ألم تسمع أنه قد قال : إن أول ما يبعثه على الناس غضب يفضيه ، ثم قال ابن بطلال : فإن قيل هذا أيضا يدل على التردد في أمره فالجواب أنه ان وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى بن مريم ، فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أنذر بهم النبي ﷺ في قوله : « إن بين يدي الساعة دجالين كذابين » ، يعنى الحديث الذي مضى مع شرحه في « كتاب الفتن » ، انتهى ، ومحصله عدم تسليم الجزم بأنه الدجال ، فيعود السؤال الأول عن جواب حلف عمر ثم جابر على أنه الدجال المعهود ، لكن في قصة حفصة وابن عمر دليل على أنها أرادا الدجال الأكبر واللام في القصة الواردة عنهما للعهد لا للجنس ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن موسى بن عقبة عن نافع قال كان ابن عمر يقول والله ما أشك أن المسيح الدجال هو ابن صياد ، ووقع لابن صياد مع أبي سعيد الخدري قصة أخرى تتعلق بأمر الدجال ، فأخرج مسلم من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : سمعت ابن صياد إلى مكة فقال لي : ماذا لقيت من الناس يزعمون أني الدجال ، أليست سمعت رسول الله ﷺ يقول أنه لا يولد له ، قلت : بلى . قال : فإنه قد ولد لي ، قال أو لست سمعته يقول لا يدخل المدينة ولا مكة ، قلت بلى . قال : فقد ولدت بالمدينة وها أنا أريد مكة ، ومن طريق سليمان التيمي عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : أخذتني من ابن صياد

دماة ، فقال : هذا عذرت الناس مالى وأنتم يا أصحاب محمد ، ألم يقل نبي الله ﷺ أنه يعنى الدجال يهودى وقد أسلمت ، فذكر نحوه ومن طريق الجريرى عن أبي نضرة عن أبي سعيد : خرجنا حجاجا ومعنا ابن صياد فزنا منزلا وتفرق الناس ، وبقيت أنا وهو ، فاستوحشت منه وحشة شديدة مما يقال فيه . فقلت : الحر شديد فلو وضعت ثيابك تحت تلك الشجرة ففعل ، فرفعت لنا غنم فانطلق لجانا بمس فقال اشرب يا أبا سعيد ، فقلت ان الحر شديد وما بنى إلا أن أكره أنى أشرب من يده ، فقال : لقد هممت أن آخذ جبلا فأعلقه بشجرة ثم اختنق به ، بما يقول لى الناس يا أبا سعيد من خفى عليه حديث رسول الله ﷺ ما خفى عليكم معشر الأنصار . ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد قال أبو سعيد : حتى كدت أعذره ، وفى آخر كل من الطرق الثلاثة أنه قال : إني لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن ، قال أبو سعيد : فقلت له تبأ لك سائر اليوم ، لفظ الجريرى وأجاب البيهقى عن قصة ابن صياد بعد أن ذكر ما أخرجه أبو داود من حديث أبي بكرة قال : قال رسول الله ﷺ يمكث أبو الدجال ثلاثين عاما لا يولد لها ثم يولد لها غلام أعور أضر شئ وأقله نفعا ونعت أباه وأمه ، قال : فسمعنا بمولود ولد فى اليهود ، فذهبت أنا والزبير بن العوام فدخلنا على أبيويه ، فإذا النعت فقلنا هل لكما من ولد قالوا مكثنا ثلاثين عاما لا يولد لنا ثم ولد لنا غلام أضر شئ وأقله نفعا ، الحديث . قال البيهقى : تفرد به على بن زيد بن جدعان وليس بالقوى . قلت : ويوهى حديثه أن أبا بكرة إنما أسلم لما نزل من الطائف حين حوصرت سنة ثمان من الهجرة ، وفى حديث ابن عمر الذى فى الصحيحين أنه ﷺ لما توجه الى النخل التى فيها ابن صياد كان ابن صياد يومئذ كالحتم ، ففى يدرك أبو بكرة زمان مولده بالمدينة وهو لم يسكن المدينة إلا قبل الوفاة النبوية بسنتين ، فكيف يتأتى أن يكون فى الزمن النبوى كالحتم ، فالذى فى الصحيحين هو المعتمد ولعل الوهم وقع فيما يقتضى تراخى مولد ابن صياد أولا ، وهم فيه بل يحتمل قوله ، بلغنا أنه ولد لليهود مولود ، على تأخر البلاغ وإن كان مولده كان سابقا على ذلك بمدة ، بحيث يأتلف مع حديث ابن عمر الصحيح ، ثم قال البيهقى : ليس فى حديث جابر أكثر من نسكوت النبي ﷺ على حلف عمر ، فيحتمل أن يكون النبي ﷺ كان متوقفا فى أمره ثم جاءه الثب من الله تعالى بأنه غيره على ما تضمنه قصة تميم الدارى ، وبه تمسك من جزم بأن الدجال غير ابن صياد وطريقه أصح ، وتكون الصفة التى فى ابن صياد وافقت ما فى الدجال . قلت : قصة تميم أخرجا مسلم من حديث فاطمة بنت قيس : أن النبي ﷺ خطب ، فذكر أن تميم الدارى ركب فى سفينة مع ثلاثين رجلا من قومه ، فلعب بهم الموج شهرا ثم نزلوا الى جزيرة فلقبتهم دابة كثيرة الشعر فقالت لهم : أنا الجساسة ، ودلثهم على رجل فى الدير ، قال فانطلقنا سراعا فدخلنا الدير فإذا فيه أعظم انسان رأيناه قط خلقا ، وأشدّه وثاقا مجموعة يده الى عنقه بالحديد ، فقلنا ويلك ما أنت ، فذكر الحديث ، وفيه أنه سأله عن نبي الاميين هل بعث ، وأنه قال ان يطعموه فهو خير لهم ، وأنه سأله عن بحيرة طبرية ، وعن عين زعر وعن نخل بيسان ، وفيه أنه قال إني أخبركم عنى أنا المسيح ، وإني أوشك أن يؤذن لى فى الخروج فأخرج فأسير فى الارض فلا أدع قرية إلا هبطتها فى أربعين ليلة ، غير مكة وطيبة ، وفى بعض طرقه عند البيهقى أنه شيخ ، وسندها صحيح قال البيهقى : فيه أن الدجال الأكبر الذى يخرج فى آخر الزمان غير ابن صياد ، وكان ابن صياد أحد الدجالين الكذابين الذين أخبر ﷺ بخروجهم ، وقد خرج أكثرهم وكان الذين يحزمون بابن صياد هو الدجال لم يسمعوا بقصة تميم ، وإلا فالجمع بينهما بعيد جدا اذ كيف يأتى أن يكون من كان فى أثناء الحياة النبوية شبه الحتم ، ويجمع



به النبي ﷺ ويسأله أن يكون في آخرها شيخا كبيرا مسجونا في جزيرة من جزائر البحر موثقا بالحديد يستفهم عن خبر النبي ﷺ هل خرج أو لا ؟ فأقول أن يحمل على عدم الاطلاع ، أما عمر فيحتمل أن يكون ذلك منه قبل أن يسمع قصة تميم ، ثم لما سمعها لم يعد الى الحلف المذكور . وأما جابر فشهد حلفه عند النبي ﷺ فاستصحب ما كان اطلع عليه من عمر بحضرة النبي ﷺ ، لكن أخرج أبو داود من رواية الوليد بن عبد الله بن جميع عن أبي سلة ابن عبد الرحمن عن جابر ، فذكر قصة الجساسة والدجال بنحو قصة تميم ، قال : قال - أى الوليد - فقال لى ابن أبي سلة : إن في هذا شيئا ماحفظته ، قال شهد جابر أنه ابن صياد ، قلت : فانه قد مات ، قال : وان مات . قلت : فانه أسلم ، قال : وإن أسلم . قلت : فانه دخل المدينة ، قال وإن دخل المدينة انتهى . وابن أبي مسلة ، اسمه عمر فيه مقال ولكن حديثه حسن ، ويتعقب به على من زعم أن جابرا لم يطلع على قصة تميم ، وقد تكلم ابن دقيق العيد على مسألة التقرير في أوائل شرح الامام ، فقال : ما ملخصه اذا أخبر بحضرة النبي ﷺ عن أمر ليس فيه حكم شرعى ، فهل يكون سكوته ﷺ دليلا على مطابقة ما في الواقع كما وقع لعمر في حلفه على ابن صياد هو الدجال فلم ينكر عليه ، فهل يدل عدم انكاره على أن ابن صياد هو الدجال كما فهمه جابر ، حتى صار يحلف عليه ويستند الى حلف عمر أو لا يدل ، فيه نظر . قال : والأقرب عندى أنه لا يدل ، لأن مأخذ المسئلة ومناطها هو العصمة من التقرير على باطل ، وذلك يتوقف على تحقق البطلان ، ولا يكتفى فيه عدم تحقق الصحة ، إلا أن يدعى مدع أنه يكتفى في وجوب البيان عدم تحقق الصحة فيحتاج الى دليل وهو عاجز عنه ، نعم التقرير يسوِّغ الحلف على ذلك على غلبة الظن لعدم توقف ذلك على العلم انتهى ملخصا . ولا يلزم من عدم تحقق البطلان أن يكون السكوت مستوفى الطرفين ، بل يجوز أن يكون المحلوف عليه من قسم خلاف الاولى ، قال الخطابي اختلف السلف في أمر ابن صياد بعد كبره ، فروى أنه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة ، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا وجهه حتى يراه الناس ، وقيل لهم اشهدوا ، وقال النووي : قال العلماء قصة ابن صياد مشكلة ، وأمره مشتبه لكن لاشك أنه دجال من الدجاجة ، والظاهر أن النبي ﷺ لم يوح اليه في أمره بشيء ، وإنما أوحى اليه بصفات الدجال . وكان في ابن صياد قرائن محتملة ، فلذلك كان ﷺ لا يقطع في أمره بشيء بل قال لعمر : لا خير لك في قتله ، الحديث وأما احتجاجاته هو بأنه مسلم الى سائر ما ذكر فلا دلالة فيه على دعواه ، لأن النبي ﷺ إنما أخبر عن صفاته وقت خروجه آخر الزمان قال : ومن جملة ما في قصته قوله للنبي ﷺ : أنشهد أنى رسول الله ، وقوله : أنه يأتى صادق وكاذب ، وقوله : أنه تنام عينه ولا ينام قلبه ، وقوله : أنه يرى عرشا على الماء ، وأنه لا يكره أن يكون الدجال ، وأنه يعرفه ويعرف مولده وموضعه وأين هو الآن ، قال : وأما إسلامه وحججه وجهه فليس فيه تصريح بأنه غير الدجال ، لاحتمال أن يختم له بالشعر ، فقد أخرج أبو نعيم الاصبهاني في تاريخ اصبهان ما يؤيد كون ابن صياد هو الدجال ، فساق من طريق شليل بمعجمة وموحدة مصغرا آخره لام ، ابن عرزة بمهملة ثم زاي بوزن ضربة ، عن حسان بن عبد الرحمن عن أبيه قال : لما افتتحنا اصبهان كان بين عسكرنا وبين اليهودية فرسخ ، فكتنا نأتيها فنمتار منها ، فأتيتها يوما فاذا اليهود يزفنون ويضربون ، فسألت صديقا لى منهم فقال ملسكتنا الذى نستفتح به على العرب يدخل فبت عنده على سطح فصليت الغداة ، فلما طلعت الشمس اذا لرهج من قبل العسكر فنظرت ، فاذا رجلى عليه قبة من ريحان واليهود يزفنون ويضربون ، فنظرت فاذا هو ابن صياد ، فدخل المدينة فلم يعد حتى

الساعة . قلت : وعبد الرحمن بن حسان ماعرفته والباقون ثقات ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيح عن جابر قال : « فقدنا ابن صياد يوم الحرة ، وبسند حسن ، مضى التنبية عليه فقيل انه مات . قلت : وهذا يضعف ما تقدم أنه مات بالمدينة ، وأنهم صلوا عليه وكشفوا عن وجهه ، ولا ياتم خبر جابر هذا مع خبر حسان بن عبد الرحمن ، لأن فتح أصهبان كان في خلافة عمر كما أخرجه أبو نعيم في تاريخها ، وبين قتل عمر ووقعة الحرة نحو أربعين سنة ويمكن الحمل على أن القصة إنما شاهدتها والد حسان بعد فتح أصهبان بهذه المدة ، ويكون جواب لما في قوله لما افتتحنا أصهبان محذوفا تقديره : صرت أتعاهدها وأتردد إليها فحرت قصة ابن صياد ، فلا يتحد زمان فتحها وزمان دخولها ابن صياد . وقد أخرج الطبراني في الأوسط من حديث فاطمة بنت قيس مرفوعا : أن الدجال يخرج من أصهبان ؛ ومن حديث عمران بن حصين حين أخرجه أحمد بسند صحيح عن أنس : لكن عنده من يهودية أصهبان ، قال أبو نعيم في تاريخ أصهبان كانت اليهودية من جملة قرى أصهبان ، وإنما سميت اليهودية لأنها كانت تخص بسكنى اليهود قال : ولم تزل على ذلك إلى أن مصرها أيوب بن زياد أمير مصر في زمن المهدي بن المنصور ، فسكنها المسلمون وبقيت لليهود منها قطعة منفردة ، وأما ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة مرفوعا قال : يتبع الدجال سبعون ألفا من يهود أصهبان ، فلملها كانت يهودية أصهبان ، يريد البلد المذكور لا أن المراد جميع أهل أصهبان يهود ، وأن القدر الذي يتبع الدجال منهم سبعون ألفا ، وذكر نعيم بن حماد شيخ البخاري في « كتاب الفتن » أحاديث تتعلق بالدجال وخروجه إذا ضمت إلى ما سبق ذكره في أواخر « كتاب الفتن » انتظمت منها له ترجمة تامة . منها ما أخرجه من طريق جبير بن نفير وشريح بن عبيد وعمر بن الأسود وكثير بن مرة ، قالوا جميعا : الدجال ليس هو إنسان وإنما هو شيطان موثق بسبعين حلقة في بعض جزائر اليمن ، لا يعلم من أوثقه سليمان النبي أو غيره . فإذا آن ظهوره فك الله عنه كل عام حلقة . فإذا برز أنه أتان عرض ما بين أذنيها أربعون ذراعا فيضع على ظهرها منبرا من نحاس ويقعد عليه ويتبعه قبائل الجن يخرجون له خزائن الأرض . قلت : وهذا لا يمكن معه كون ابن صياد هو الدجال ، ولعل هؤلاء مع كونهم ثقات تلقوا ذلك من بعض كتب أهل الكتاب ، وأخرج أبو نعيم أيضا من طريق كعب الأسبار أن الدجال تلده أمه بقوص من أرض مصر ، قال وبين مولده ومخرجه ثلاثون سنة ، قال ولم ينزل خمسه في التوراة والإنجيل ، وإنما هو في بعض كتب الأنبياء انتهى . وأخلق بهذا الخبر أن يكون باطلا ، فإن الحديث الصحيح أن كل نبي قبل نبينا أنذر قومه الدجال . وكونه يولد قبل مخرجه بالمدة المذكورة مخالف لكونه ابن صياد ولكونه موثقا في جزيرة من جزائر البحر . وذكر ابن وصيف المؤرخ أن الدجال من ولد شق الكاهن المشهور ، قال وقال بل هو شق نفسه أنظره الله وكانت أمه جنية عشقت أباه فأولدها ، وكان الشيطان يعمل له العجائب فأخذه سليمان لحبسه في جزيرة من جزائر البحر ، وهذا أيضا في غاية الوهي ، وأقرب ما يجمع به بين ما تضمنه حديث تميم وكون ابن صياد هو الدجال أن الدجال بعينه هو الذي شاهده تميم موثقا ، وأن ابن صياد شيطان تبدى في صورة الدجال في تلك المدة إلى أن توجه إلى أصهبان فاستتر مع قرينه إلى أن تجيء المدة التي قدر الله تعالى خروجه فيها ، ولشدة التباس الأمر في ذلك سلك البخاري مسلك الترجيح فاقصر على حديث جابر عن عمر في ابن صياد ، ولم يخرج حديث فاطمة بنت قيس في قصة تميم ، وقد توهم بعضهم أنه غريب هرد رليس كذلك فقد رواه مع فاطمة بنت قيس أبو هريرة وعائشة وجابر ، أما أبو هريرة فأخرجه أحمد من رواية عامر الشعبي عن

الحمر بن أبي هريرة عن أبيه بطوله . وأخرجه أبو داود مختصراً وابن ماجه عقب رواية الشعبي عن فاطمة ، قال الشعبي : فلقيت الحمر فذكره ، وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن أبي هريرة قال : استوى النبي ﷺ على المنبر فقال حدثني نعم - فأرى تيمماً في ناحية المسجد - فقال ياتمهم حدث الناس بما حدثتني ، فذكر الحديث وفيه : فاذا أحد منخريه ممدود وإحدى عينيه مطموسة ، الحديث وفيه : لا طأن الأرض بقدمي هاتين إلا مكة وطابا ، وأما حديث عائشة فهو في الرواية المذكورة عن الشعبي قال : ثم لقيت القاسم بن محمد فقال : أشهد على عائشة حدثتني كما حدثتك فاطمة بنت قيس ، . وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود بسند حسن من رواية أبي سلمة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ ذات يوم على المنبر أنه بينما أنا سيرة في البحر ففقد طعامهم فرفعت لهم جزيرة فخرجوا يريدون الخبر فلقيتهم الجساسة ، فذكر الحديث وفيه سؤالهم عن نخل بيسان ، وفيه أن جابراً شهد أنه ابن عبيد ، فقلت إنه قد مات قال وإن مات ، قلت : فإنه أسلم قال : وإن أسلم ، قلت : فإنه دخل المدينة قال : وإن دخل المدينة ، وفي كلام جابر إشارة إلى أن أمره ملبس وأنه يجوز أن يكون ما ظهر من أمره إذ ذاك لا يتنافى ما توقع منه بعد خروجه في آخر الزمان ، وقد أخرج أحمد من حديث أبي ذر : لأن أحلف عشر مرار أن ابن عبيد هو الدجال ، أحب إلى من أن أحلف واحدة أنه ليس هو ، وسنده صحيح ومن حديث ابن مسعود نحوه لكن قال : سبعا ، بدل عشر مرات أخرجه الطبراني والله أعلم ، وفي الحديث جواز الحلف بما يرغب على الظن ، ومن صورته المتفق عليها عند الشافعية ومن تبعهم أن من وجد بخط أبيه الذي يعرفه أن له عند شخص مالا وغلب على ظنه صدقه أن له إذا طالبه ، وتوجهت عليه اليمين أن يحلف على البت أنه يستحق قبض ذلك منه

## ٢٤ - باب الأحكام التي تُعرف بالدلائل ، وكيف معنى الدلالة وتفسيرها وقد أخبر النبي ﷺ

أمر الخليل وغيرها ، ثم سئل عن الحمر فلم يعل على قوله تعالى ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ وسئل النبي ﷺ من الغيب فقال : لا آكله ولا أحرمه ، وأكل على مائدة النبي ﷺ للغيب ، فاستدل ابن عباس بأنه ليس بمحرام

٧٣٥٦ - **عنه** إسماعيل حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : الخليل ثلاثة : لرجل أجره ، ورجل ستر ، ورجل وزر . فأما الذي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال في مرج أو روضة . فأصاب في طيلها ذلك المرج والروضة كان له حسنات ، ولو أنها قطعت طيلها فاستفتت شرفاً أو شرفين كانت آثارها وأرواها حسنات له ، ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن تسقى به كان ذلك حسنات له ، وهي ذلك للرجل أجر . ورجل ربطها تنقيها وتحفظها ولم ينسحق الله في رقابها ولا ظمورها فهي له ستر ، ورجل ربطها خيراً ورياء فهي على ذلك وزر . وسئل رسول الله ﷺ عن الحمر قال : ما أنزل الله على فيها إلا هذه الآية للفاذة الجامعة ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾

ذرة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره»

٧٣٥٧ - **حديث** يعقوب بن مفضل عن منصور بن صفية عن أمه «عن عائشة أن امرأة سألت النبي ﷺ . حدثنا محمد بن عتبة حدثنا الفضل بن سليمان التميمي المصري حدثنا منصور بن عبد الرحمن ابن شعبة حدثني أمي «عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الحيض كيف تنقيل منه؟ قال: تأخذين فرصة ممسكة فتوضئين بها . قالت: كيف أنوضأها بإرسول الله؟ قال النبي ﷺ: توضئي قالت: كيف أنوضأها بإرسول الله؟ قال النبي ﷺ: توضئين بها . قالت عائشة: فمرفت النبي يريد رسول الله ﷺ ، فحذبتها إلى فعلتها»

٧٣٥٨ - **حديث** موسى بن إسماعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير «عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحارث بن حزن أهدت إلى النبي ﷺ سداً واقطاً وأضجاً فدعا بهن النبي ﷺ فألكن على مائدته، فتركن النبي ﷺ كالمقذر لهن، ولو كن حراماً ما ألكن على مائدته ولا أصراً بأكلهن»

٧٣٥٩ - **حديث** أحمد بن صالح حدثنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني مطهر بن أبي رباح «عن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: من أكل كوماً أو بصلاً فليمتزلنا - أو ليتمزلنا - وليقتد في بيته . وإنه أتى بهدر قال ابن وهب: يعني طبعاً فيه خضرات من يقول، فوجد لها ريحاً، فسأل عنها فأخبر بما فيها من اللبؤل فقال: قربوها، فقربوها إلى بعض أصحابه كان معه، فلما رآه كره أكلها قال: كل فاني أناجي من لا تناجي . وقال ابن وهب «بقدري فيه خضرات» . ولم يذكر الله وأبو صفوان عن يونس قصة الفدر، فلا أدري هو من قول الزهري أو في الحديث

٧٣٦٠ - **حديث** عبيد الله بن سعد بن إبراهيم حدثنا أبي ومي قال حدثنا أبي عن أبيه أخبرني محمد بن جبير «أن أباه جبير بن مطعم أخبره أن امرأة من الأنصار أتت رسول الله ﷺ فسلمته في شيء، فأمرها بأمر، فقالت: أرايت يا رسول الله إن لم أجذك؟ قال: إن لم تجديني فأتني أبا بكر» . زاد الحميدي عن إبراهيم ابن سعد «كانها تعفى الموت»

قوله (باب الأحكام التي تعرف بالدلائل) كذا للأكثر، وفي رواية الكشميني «بالدليل، بالافراد، والدليل ما يرشد الى المطلوب ويلزم من العلم به العلم بوجود المدلول، وأصله في اللغة من أرشد قاصد مكان ما الى الطريق

الموصل اليه . قوله . ( وكيف معنى الدلالة وتفسيرها ) يجوز في الدلالة فتح الدال وكسرها وحكى الضم والفتح أعلى ، والمراد بها في عرف الشرع الإرشاد الى أن حكم الشيء الخاص الذى لم يرد فيه نص خاص داخل تحت حكم دليل آخر بطريق العموم فهذا معنى الدلالة ، وأما تفسيرها ، فالمراد به تبينها وهو تعليم المأمور كيفية ما أمر به والى ذلك الإشارة في ثمانى أحاديث الباب ، ويستفاد من الترجمة بيان رأى المحمود وهو ما يؤخذ مما ثبت عن النبى ﷺ من أقواله وأفعاله بطريق التنصيص وبطريق الإشارة ، فيندرج في ذلك الاستنباط ويخرج المجهود على الظاهر المحض . قوله ( وقد أخبر النبى ﷺ عن أمر الخيل الخ ) يشير الى أول أحاديث الباب ومراده أن قوله تعالى ﴿ فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ﴾ الى آخر السورة عام فى العامل وفى عمله . وأنه ﷺ لما بين حكم اقتناء الخيل وأحوال مقتنيها وسئل عن الجر ، أشار الى أن حكمها وحكم الخيل وحكم غيرها مندرج فى العموم الذى يستفاد من الآية . قوله ( وسئل عن الضب الخ ) يشير الى ثالث أحاديث الباب ، ومراده بيان حكم تقريره ﷺ وأنه يفيد الجواز الى أن توجد قرينة تصرفه الى غير ذلك ثم ذكر فيه خمسة أحاديث ، الحديث الاول : حديث أبى هريرة روى الخيل لثلاثة ، وقد مضى شرحه فى كتاب الجهاد ، قوله ( وسئل ) أى النبى ﷺ واسم السائل عن ذلك يمكن أن يفسر بصحيفة بن معاوية عم الأحنف التميمي ، وحديثه فى ذلك عند النسائي فى التفسير ، وصححه الحاكم ولفظه « قدمت على النبى ﷺ فسمعت يقول من يعمل مثقال ذرة خيرا يره » الى آخر السورة - قال ما أبالى أن لا أسمع غيرها حسبي حسبي ، وحكى ابن بطلان عن المهلب أن هذا الحديث حجة فى إثبات القياس ، وفيه نظر تقدم التنبيه عليه عند شرحه فى كتاب الجهاد ، وأشرت اليه فى باب تعليم النبى ﷺ أمته . الحديث الثانى : قوله ( حدثنا يحيى ) كذا لأبى ذر غير منسوب ، وصنيع ابن السكن يقتضى أنه ابن موسى البلخى ، وتقدمت اليه الإشارة فى كتاب الطهارة ، وجزم الكللاباذى ومن تبعه كالبيهقى بأنه ابن جعفر البيكندى . قوله ( عن منصور بن عبد الرحمن ) فى رواية الحميدى فى مسنده عن سفيان حدثنا منصور وهو عند أبى نعيم فى المستخرج من طريق الحميدى وعبد الرحمن ، والد منصور المذكور هو ابن طلحة بن الحارث بن طلحة بن عبد الدار العبدي الحنظلي كما تقدم فى كتاب الحيض ، ووقع هنا « منصور بن عبد الرحمن بن شيبة » وشيبة إنما هو جد منصور لأمه . لأن اسم أمه صفية بنت شيبة بن عثمان بن أبى طلحة الحنظلي ، وعلى هذا فيكتب ابن شيبة بالالف ويعرب إعراب منصور لا إعراب عبد الرحمن وقد تفتن لذلك الكرمانى هنا والصفية ولا يها صحبة . قوله ( أن امرأة سألت النبى ﷺ ) كذا ذكر من المتن أوله ثم تحول الى السند الثانى ، ومحمد بن عتبة شيخه هو الشيبانى يكنى أبا عبد الله فيما جزم به الكللاباذى ، وحكى المزى أنه يكنى أبا جعفر وهو كوفى ، قال أبو حاتم ليس بالمشهور ، وتعقب بأنه روى عنه مع البخارى يعقوب بن سفيان وأبو كريب وآخرون وثقه مطين وابن عدى وغيرهما قال ابن حبان مات سنة خمس عشرة . قلت : فهو من قدماء شيوخ البخارى ماله عنده سوى هذا الموضع فيما ذكر الكللاباذى لكنه متعقب بأن له موضعاً آخر ، تقدم فى الجمعة وآخر فى غزوة المريسيع ، وله فى الأحاديث الثلاثة عنده متابع ، فأخرج له شيئاً استقلالاً ولكنه ساق المتن هنا على لفظه ، وأما لفظ ابن عينة فيه فتقدم فى الطهارة . وتقدم هناك أن اسم المرأة السائلة أسماء بنت شكل بمججمة وكاف مفتوحين ثم لام ، وقيل اسم أبيها غير ذلك كما تقدم مع سائر شرحه . قال ابن بطلان : لم تفهم السائلة غرض النبى ﷺ لأنها لم تكن تعرف أن تتبع الدم بالفرصة يسمى توضعاً اذا اقترن بذكر الدم والأذى ،

ولما قيل له ذلك لكونه مما يستحي من ذكره ؛ فنهت عائشة غرضه فبينت للمرأة ما خفي عليها من ذلك ، وحاصله أن المجل يوقف على بيانه من القرائن وتختلف الأفهام في إدراكه ، وقد عرفت أئمة الأصول المجل بما لم تتضح دلالة ويقع في اللفظ المفرد كالقرء لاحتامه الطهر والحيض ، وفي المركب مثل أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح لاحتامه الزوج والول ، ومن المفرد الاسماء الشرعية مثل ﴿ كتب عليكم الصيام ﴾ فقل هو مجمل لصلاحيته لكل صوم ولكنه بين بقوله تعالى ﴿ شهر رمضان ﴾ ونحوه حديث الباب في قوله « توضى » فانه وقع بيانه للسائلة بما فهمته عائشة رضى الله عنها وأقرت على ذلك والله أعلم . الحديث الثالث : حديث ابن عباس . قوله ( أم حميد ) بمهمله وفاء مصغر اسمها هزيلة بزاي مصغر بذت الحارثة الهلالية أخت ميمونة أم المؤمنين ، وهى خالة ابن عباس وخالة خالد بن الوليد ، واسم أم كل منهما لبابة بضم اللام وتخفيف الموحدة وبعد الألف أخرى . قوله ( وأضبا ) بضم الصاد المعجمة وتشديد الموحدة جمع ضب ، ووقع في رواية الكشميى بالإفراد . قوله ( كالمقذر لهن ) بقاف ومعجمة في رواية الكشميى له ، وكذا في قوله « ما أكن » وتقدم شرح هذا الحديث مستوفى في « كتاب الأطعمة » الحديث الرابع : حديث جابر في أكل الثوم والبصل . قوله ( وليقعد ) في رواية الكشميى « أو ليعقد » بزيادة الألف في أوله . قوله ( أتى بيدر قال ابن وهب يعنى طبقا ) هو موصول بسند الحديث المذكور . قوله ( فقبوها الى بعض أصحابه كان معه ) هو منقول بالمعنى لأن لفظه يُقْبَوُهَا « فقبوها لأبي أيوب » فكان الراوى لم يحفظه فكفى عنه بذلك ، وعلى تقدير أن لا يكون النبي ﷺ عينه ففيه الثقات ، لأن نسق العبارة أن يقول « الى بعض أصحابي » ويؤيد أنه من كلام الراوى قوله بعده « كان معه » . قوله ( فلما رآه كره أكلها ) فاعل كره هو أبو أيوب وفيه حذف تقديره « فلما رآه امتنع من أكلها وأمر بتفريبها إليه » كره أكلها ، ويحتمل أن يكون التقدير « فلما رآه لم يأكل منها كره أكلها » وكان أبو أيوب استدل بمعوم قوله تعالى ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ على مشروعية متابعتة في جميع أفعاله « فلما امتنع النبي ﷺ من أكل تلك البقول تأمى به فبين له النبي ﷺ وجه تخصيصه فقال : إني أناجى من لا تناجى ، ووقع عند مسلم في رواية له من حديث أبي أيوب كما تقدم في شرح هذا الحديث في أواخر « كتاب الصلاة » قبل « كتاب الجمعة » لأن أخاف أن أؤذى صاحبي ، وعند ابن خزيمة إني استحي من ملائكة الله وليس بمحرم ، قال ابن بطل قوله « فقبوها » نص على جواز الأكل ، وكذا قوله « فاني أناجى » الخ . قلت : وتسكنته ما ذكرته واستدل به على تفضيل الملك على البشر وفيه نظر ، لأن المراد بمن كان ﷺ يناجيه من ينزل عليه بالوحى وهو في الأغلب الأكثر جبريل ، ولا يلزم من وجود دليل يدل على أفضلية جبريل على مثل أبي أيوب أن يكون أفضل من هو أفضل من أبي أيوب ، ولا سيما إن كان نبيا ، ولا يلزم من تفضيل بعض الأفراد على بعض تفضيل جميع الجنس على جميع الجنس . قوله ( وقال ابن عفير ) هو سميد بن كثير بن عفير بمهمله وفاء مصغر نسب لجده وهو من شيوخ البخارى ، وقد صرح بتحديثه له في المكان الذى أشرت إليه وساقه على امظه ، وساق عن أحمد بن صالح الذى ساقه هنا قطعة منه ، وزاد هناك عن الليث وأبي صفوان طرفا منه معلقا وذكرته هناك من وصلها . الحديث الخامس : قوله ( حدثنا أبي وعمي ) اسم عمه يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قال الدمايطى مات يعقوب سنة ثمان ومائتين وكان أصغر من أخيه سعد ، انفرد به البخارى واتمقا على أخيه انتهى ، وظن بعض من نقل كلامه أن الضمير في قوله أخيه ليعقوب ، ومقتضاه أن

يكون اتفاقاً على التخرج لسعد ، ثم اعترض بأن الواقع خلافه وليس كما ظن ، والاعتراض ساقط ، والضمير إنما هو لسعد والمتفق عليه يعقوب ، والضمير في قوله لأقرب مذكور وهو سعيد لا يعقوب المحدث عنه أولاً . قوله ( قالاً حدثنا أبي ) أى قال كل منهما ذلك ، قوله ( أن امرأة ) تقدم في مناقب الصديق شرح الحديث وأنها لم تسم قوله ( زاد لنا الحميدى عن ابراهيم بن سعد الخ ) يريد بالسند الذى قبله والمتمن كله ، والمزيد هو قوله . كأنها تعنى الموت ، وقد مضى في مناقب الصديق بلفظ « حدثنا الحميدى ومحمد بن عبد الله قالاً حدثنا ابراهيم بن سعد ، وساقه بتمامه وفيه الزيادة ، ويستفاد منه أنه اذا قال زادنا ، وزاد لنا ، وكذا زادنى ، وزاد لى ، ويأتى به ، قال لنا ، وقال لى ، وما أشبهها ، فهو كقوله : حدثنا بالنسبة الى أنه حل ذلك عنه سماعاً لأنه لا يستجيزها في الإجازة ومحل الرد ما يشعر به كلام القائل من التعميم ، وقد وجد له في موضع : زادنا . حدثنا ، وذلك لا يدفع احتمال أنه كان يستجيز في الإجازة أن يقول : قال لنا ، ولا يستجيز : حدثنا ، قال ابن بطلان : استدلل النبي ﷺ بظاهر قولها ، فان لم أجده ، أنها أرادت الموت فأمرها بإتيان أبي بكر ، قال وكأنه اقترن بسؤالها حالة أفهمت ذلك وإن لم تنطق بها قلت : وإلى ذلك وقعت الإشارة في الطريق المذكورة هنا التي فيها « كأنها تعنى الموت » لكن قولها ، فإن لم أجده ، أعم في النبي من حال الحياة وحال الموت : ودلالته لها على أبي بكر مطابق لذلك العموم . وقول بعضهم هذا يدل على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ صحيح لكن بطريق الإشارة لا التصريح ، ولا يعارض جزم عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً والله أعلم . قال الكرمانى مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر ، ومناسبة الحديث الذى قبله لأنه يستدل به على أن الملك يتأذى بالرائحة الكريهة . قلت : في هذا التأني نظر لأنه قال في بعض طرق الحديث « فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم » فهذا حكم يعرف بالنص والترجمة . حكم يعرف بالاستدلال ، فلى قاله في خلافة أبي بكر مستقيم بخلاف هذا ، والذي أثمرت اليه من استدلال أبي أيوب على كراهية أكل الثوم بامتناع النبي ﷺ من جهة عموم التأني أقرب مما قاله

### ٢٥ - باب قول النبي ﷺ « لانسألو أهل الكتاب عن نبي »

٧٣٦١ - وقال أبو الين أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن « سمع معاوية يحدث رَهطاً من قريش بالمدينة وذكر كتب الأخبار فقال : إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب ، وإن كنا - مع ذلك - كنهوا عليه للكتاب »

٧٣٦٢ - حدثني محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وأولوا آمناً بالله وما أنزل إلينا وما أنزل اليكم » الآية ،

٧٣٦٣ - حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله « أن

ابن عباس رضي الله عنهما قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسول الله ﷺ أحدث ، فقرءونه محضاً لم يشب ، وقد حدثكم أن أهل الكتاب بدلوا كتاب الله وغيروه ، وكتبوا بأيديهم للكتاب وقالوا هو عن عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً ، لا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم ، لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن شيء أنزل عليكم ،

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أحمد وابن أبي شبة والبخاري من حديث جابر ، وأن عمر أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب وقال : لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني ، ورجاله موثقون إلا أن في جالده ضعفاً وأخرج البخاري أيضاً من طريق عبد الله بن ثابت الأنصاري ، أن عمر نسخ صحيفة من التوراة فقال رسول الله ﷺ لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء ، وفي سنده جابر الجعفي وهو ضعيف ، واستعمله في الترجمة لورود ما يشهد بصحته من الحديث الصحيح ، وأخرج عبد الرزاق من طريق حريث بن ظهير قال قال عبد الله لا تسألوا أهل الكتاب فإنهم لن يهدوكم وقد أضلوا أنفسهم فتكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، وأخرجه سفيان الثوري من هذا الوجه باللفظ ، لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، وسنده حسن ، قال ابن بطال عن المهلب : هذا النهي إنما هو في سؤالهم عما لا نص فيه ، لأن شرعنا مكنته بنفسه فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال غنى عن سؤالهم ، ولا يدخل في النهي سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا والاختصاص عن الأمم السالفة ، وأما قوله تعالى ﴿ فادأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك ﴾ فالمراد به من آمن منهم ، والنهي إنما هو عن سؤال من لم يؤمن منهم ، ويحتمل أن يكون الأمر بمنعهم عما يتناق بالتوحيد والرسالة المحمدية وما أشبه ذلك والنهي عما سوى ذلك . **قوله** ( وقال أبو البار ) كذا عند الجميع ولم أره بصيغة حدثنا ، وأبو البار من شيوخه فلما أن يكون أخذه عنه مداراة ولما أن يكون ترك التصريح بقوله حدثنا لكونه أثراً موقوفاً ، ويحتمل أن يكون بما فاته سماعه ، ثم وجدت الاستيعاب أخرجه عن عبد الله بن العباس الطيالسي عن البخاري قال حدثنا أبو البار ، ومن هذا الوجه أخرجه أبو نعيم فذكره فظهر أنه مسموع له وترجح الاحتمال الثاني ، ثم وجدته في التاريخ الصغير للبخاري قال : حدثنا أبو البار . **قوله** ( حميد بن عبد الرحمن ) أي ابن عوف ، وقوله دسمع معاوية ، أي أنه سمع معاوية وحذف أنه يقع كثيراً . **قوله** ( رهطاً من قريش ) لم أقف على تعيينهم ، وقوله « بالمدينة » يعني لما حج في خلافته . **قوله** ( إن كان من أصدق ) إن محففة من الثميلة ، ووقع في رواية أخرى « لمن أصدق » بزيادة اللام المؤكدة . **قوله** ( يحدثون عن أهل الكتاب ) أي القديم فيشمل التوراة والصحف ، وفي رواية الذهلي في الزهريات عن أبي البار بهذا السند ، يتحدثون ، بزيادة مشاة ، **قوله** ( لنبأ ) بنون ثم موحدة أي نختبر ، وقوله « عليه الكذب » أي يقع بعض ما يخبرنا عنه بخلاف ما يخبرنا به ، قال ابن التين وهذا نحو قول ابن عباس في حق كعب المدكور بدل من قبله فوقع في الكذب ، قل والمراد بالمحدثين : أنداد كعب من كان من أهل الكتاب وأسلم فكان يحدث عنهم ، وكذا من نظر في كتبهم لحدث عما فيها . قل : ولعلهم كانوا مثل كعب إلا أن كعباً كان أشد منهم بصيرة وأعرف بما يتوقاه ، وقال



ابن حبان في كتاب الثقات ، أراد معاوية أنه يخطئ أحيانا فيما يخبر به ولم يرد أنه كان كذابا ، وقال غيره الضمير في قوله « لتبلو عليه » ، للكتاب لا لكعب ، وإنما يقع في كتابهم الكذب لكونهم بدلوه وحرفوه ، وقال عياض يصح عوده على الكتاب ويصح عوده على كعب وعلى حديثه ، وإن لم يقصد الكذب ويتمعه إذ لا يشترط في مسمى الكذب التعمد بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه ، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب ، وقال ابن الجوزي المعنى أن بعض الذي يخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبا لأنه يتمتع الكذب وإلا فقد كان كعب من أخبار الأخبار ، وهو كعب بن ماته بكسر المثناة بعدها مهملة ابن عمرو بن قيس من آل ذى رعين ، وقيل ذى الكلاع الحيرى ، وقيل غير ذلك في اسم جده ونسبه يكنى أبا اسحق ، كان في حياة النبي ﷺ رجلا وكان يهوديا عالما بكتبهم حتى كان يقال له كعب الخبر وكعب الأخبار ، وكان إسلامه في عهد عمر ، وقيل في خلافة أبي بكر ، وقيل أنه أسلم في عهد النبي ﷺ وتأخرت هجرته ، والاول أشهر ، والثاني قاله أبو مسهر عن سعيد بن عبد العزيز ، وأسند ابن منده من طريق أبي ادريس الخولاني وسكن المدينة وغزا الروم في خلافة عمر ، ثم تحول في خلافة عثمان الى الشام فسكنها الى أن مات بمصر في خلافة عثمان سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وثلاثين والاول أكثر ، قال ابن سعد ذكره لابن الدرداء فقال : إن عند ابن الحيرية لعلماء كثيرا ، وأخرج ابن سعد من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير قال : قال معاوية ألا إن كعب الأخبار أحد العلماء ، إن كان عنده لعلم كالبجار وإن كنا فيه لمفرطين ، وفي تاريخ محمد بن عثمان بن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب أن عبد الله بن الزبير قال : ما أصبت في ساطط شيئا إلا قد أخبرني به كعب قبل أن يقع ، ثم ذكر فيه حديثين ، الحديث الأول : حديث أبي هريرة ، قوله ( كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية ) تقدم بهذا السند والمثل في تفسير سورة البقرة ، وعلى هذا فالمراد بأهل الكتاب اليهود لكن أحكم عام فيتناول النصارى ، قوله ( لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ) هذا لايارض حديث الترجمة فانه نهي عن السؤال وهذا نهي عن التصديق والتكذيب . فيحمل الثاني على ما اذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر ، وقد تقدم توجيه النهي عن التصديق والتكذيب في تفسير سورة البقرة . الحديث الثاني . قوله ( حدثنا ابراهيم ) هو ابن سعد ابن ابراهيم المذكور قريبا . قوله ( كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء ) تقدم شرحه في كتاب الشهادات ، ووقع في رواية عكرمة عن ابن عباس عند ابن أبي شيبة « عن كتبهم » . قوله ( وكتابكم الذي أنزل على رسوله أحدث ) كذا وقع مختصرا هنا وتقدم بلفظ « أحدث الكتب » ووقع في رواية عكرمة « وعندكم كتاب الله أحدث الكتب » عدا بالله ، وتقدم توجيه أحدث ويأتى وقوله « لا ينهاكم » اه . استهتام محذوف الاداة بدليل ما تقدم في الشهادات « أو لا ينهاكم » وقوله « عن مسائلهم » في رواية الكشميفي « عن مسائلهم » بضم أوله بوزن المفاعلة

## ٢٦ - باب كراهية الاختلاف

٧٣٦٤ - حدثنا إسحاق أخبرنا عبد الرحمن بن ممدى عن سلام بن أبي مطيع عن أبي عمران الجوني

« من جندب بن عبد الله بن جلي قال : قال رسول الله ﷺ : اقرءوا القرآن ما اختلفت قلوبكم ، فاذا اختلفتم فقوموا عنه » ، قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن سلما

٧٣٦٥ - **حديث** إسحاق أخبرنا عهد الصدق حدثنا أبو عمران الجوني عن جندب بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : اقرأوا القرآن ما ائتمنت عليه قلوبكم ، فإذا اختلفتم فقوموا عنه . قال أبو عبد الله : وقال يزيد بن هارون عن هارون الأعور حدثنا أبو عمران عن جندب عن النبي ﷺ

٧٣٦٦ - **حديث** إمام بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : لما حضر النبي ﷺ قال - وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب - قال : هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده ، قال عمر : إن النبي ﷺ غلبه الوجع ، وعندكم القرآن فأسبغنا كتاب الله . واختلف أهل البيت واختصموا ، فمنهم من يقول : قربوا . يكتب لكم رسول الله ﷺ كتابا لن تضلوا بعده ، ومنهم من يقول ما قال عمر . فلما اختلفوا لفظ واختلاف عند النبي ﷺ قال : قوموا عني . قال عبيد الله : فكان ابن عباس يقول : إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب ، من اختلافهم ولعظهم

**قوله** ( باب كراهية الاختلاف ) ولبعضهم الخلاف أي في الأحكام الشرعية أو أعم من ذلك وسقطت هذه الترجمة لابن بطل فصار حديثها من جملة باب النهي للتحريم ووجهه بأن الأمر بالقيام عند الاختلاف في القرآن للندب لا لتحريم القراءة عند الاختلاف والأولى ما وقع عند الجمهور وبه جزم الكرماني فقال في آخر حديث عبد الله بن مغفل هذا آخر ما أريد إيراده في الجامع من مسائل أصول الفقه . **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن راهويه كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله في آخره ، قال أبو عبد الله سمع عبد الرحمن ، يعني ابن مهدي المذكور في السند . سلاما يعني بتشديد اللام وهو ابن أبي مطيع ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه في فضائل القرآن عن عمرو بن علي عن عبد الرحمن قال : حدثنا سلام بن أبي مطيع . ووقع هذا الكلام للسمعي وحده . **قوله** ( وقال يزيد بن هارون الح ) وصله الدارمي عن يزيد بن هارون لكن قال عن همام ، ثم أخرجه عن أبي النعمان عن هارون الأعور . وتقدم في آخر فضائل القرآن بيان الاختلاف على أبي عمران في سند هذا الحديث مع شرح الحديث ، وقال الكرماني : مات يزيد بن هارون سنة ست ومائتين ، فالظاهر أن رواية البخاري عنه تعليق انتهى . وهذا لا يتوقف فيه من اطلع على ترجمة البخاري ، فإنه لم يرحل من بخاري إلا بعد موت يزيد بن هارون بمدة . **قوله** ( في حديث ابن عباس واختلاف أهل البيت : اختصموا ) كذا لأبي ذر وهو تفسير لاختلفوا ولغيره ، واختصموا ، بالواو العاطفة وكذا تقدم في آخر المغازي . **قوله** ( قال عبيد الله ) هو ابن عبد الله بن عتبة هو موصول بالسند المذكور ، وقد تقدم بيان ذلك في كتاب العلم ، وفي أواخر المغازي في باب الوفاة النبوية .

٢٧ - **باب** نهى النبي ﷺ على التحريم ، إلا ما تعرف بإباحته

وكذلك أمره ، نحو قوله حين أسلموا : أصيبوا من النساء ، وقال جابر : ولم يعمز عليهم ، ولكن أسلمهم

لهم . وقالت أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا

٧٣٦٧ - **حدثنا** **اللكي** بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء « وقال جابر ح . قال أبو عبد الله وقال محمد ابن بكر البرساني حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء « سمعت جابر بن عبد الله في أناس معه قال : أهدلنا أصحاب رسول الله ﷺ في الحج خالصا ليس معه عُمرة ، قال عطاء قال جابر : فقدم النبي ﷺ صُبحَ رابعة فصّت من ذى الحجة ، فلما قدمنا أمرنا النبي ﷺ أن نَحِلَ وقال : أَحِلُّوا ، وأصيبوا من النساء . قال عطاء قال جابر : ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهم لهم . فهاهنا أنا نقول - لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس - أمرنا أن نَحِلَ إلى نسائنا فأنى عرفة تَقَطَّرُ ماذا كبروا الذي . قال ويقول جابر بيده هكذا وحركها ، فقام رسول الله ﷺ فقال : قد علمت أني أنفكم لله وأصدقكم وأبركم ، ولولا هذني لحللت كما تَحَلُّون ، فحلّوا ، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت . ففعلنا وسمعنا وأطعنا »

٧٣٦٨ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث عن الحسين عن ابن بُريدة « حدثني عبد الله المزني عن النبي ﷺ قال : صلوا قبل صلاة المغرب ، قال - في الثالثة - لمن شاء ، خشية أن يتخذها الناس سنة »

**قوله** ( باب نهى النبي ﷺ على التحريم ) أى النهى الصادر منه محمول على التحريم وهو حقيقة فيه ، **قوله** ( إلا ما تعرف لإباحته ) أى بدلالة السياق أو قرينة الحال أو قيام الدليل على ذلك . **قوله** ( وكذلك أمره ) أى يحرم مخالفته لوجوب امتثاله ما لم يقيم الدليل على إرادة النّدب أو غيره . **قوله** ( نحو قوله حين أحلوا ) أى في حجة الوداع . لما أمرهم ففسخوا الحج إلى العمرة وتحملوا من العمرة ، والمراد بالامر صيغة أفعّل والنهى لا تنفع ، واختلوا في قول الصحابي : أمرنا رسول الله ﷺ بكذا أو نهانا عنه ، فالراجح عند أكثر السلف أن لا فرق . وقد أنهى بعض الأصوليين صيغة الأمر إلى سبعة عشر وجها ، والنهى إلى ثمانية أوجه ، ونقل القاضي أبو بكر بن الطيب عن مالك والشافعي : أن الأمر عندهما على الإيجاب والنهى على التحريم حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك . وقال ابن بطال : هذا قول الجمهور ، وقال كثير من الشافعية وغيرهم : الأمر على النّدب والنهى على الكراهة حتى يقوم دليل الوجوب في الأمر ودليل التحريم في النهى ، وتوقف كثير منهم وسبب توقفهم ورود صيغة الأمر للإيجاب والنّدب والإباحة والإرشاد وغير ذلك ، وحجة الجمهور أن من فعل ما أمر به استحق الحمد ، وأن من تركه استحق الذم ، وكذا بالعكس في النهى ، وقول الله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ يشمل الأمر والنهى ، ودل الوعيد فيه على تحريمه فعلا وتركه . **قوله** ( أصيبوا من النساء ) هو إذن لهم في جماع نسائهم إشارة إلى المبالغة في الإحلال ، إذ الجماع يفسد النسك دون غيره من محرمات الإحرام ، ووقع في رواية حماد بن زيد عن ابن جريج في « كتاب الشرك » فأمرنا لجمعناها عمرة وأن نحل إلى نسائنا ، ثم ذكر في الباب

أحاديث ، الأول : **قوله** ( وقالت أم عطية نهينا عن اتباع الجنائر ، ولم يعزم علينا ) تقدم موصولا في « كتاب الجنائر » وبينه وبين حديث جابر فرق من جهة اختلاف السببين ، فالقصة التي في رواية جابر كانت لإباحة بعد حظر فلا تدل على الوجوب للقرينة المذكورة لكن أراد جابر التأكيد في ذلك ، والقصة التي في حديث أم عطية نهى بعد لإباحة فكان ظاهرا في التحريم ، فأرادت أن تبين لهم أنه لم يصرح لهم بالتحريم ، والصحابي أعرف بالمراد من غيره ، وقد تقدم شرح ذلك مستوفى في « كتاب الجنائر » . الحديث الثاني : **قوله** ( حدثنا المكي بن إبراهيم عن ابن جريج قال عطاء ، وقال جابر قال أبو عبد الله ، وقال محمد بن بكر حدثنا ابن جريج أخبرني عطاء سمعت جابر بن عبد الله ) أما قوله « وقال جابر » فهو معطوف على شيء محذوف يظهر عما تقدم في باب « من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلاك النبي ﷺ » من « كتاب الحج » وفي باب « بعث على آل اليمن » من أواخر المغازي بهذين السندين معلقا وموصولا ، ولفظه « أمر النبي ﷺ عليا أن يقيم على إحرامه » ، فذكر هذه القصة ثم قال وقال جابر : أهللنا بالحج خالصا ، وأما التعليق فوصله الاسماعيلي من الطريق المذكورة عن محمد بن بكر وخرجه أيضاً من طريق يحيى القطان عن ابن جريج ، وأفادت رواية محمد بن بكر التصريح بسجاع عطاء من جابر ، وقوله « في أناس معه ، فيه الثنات ونسق الكلام ان يقول معي ، ووقع كذلك في رواية يحيى القطان ، وقوله : أهللنا بالحج خالصا ليس معه عمرة ، هو محمول على ما كانوا ابتدؤوا به ثم وقع الإذن بإدخال العمرة على الحج وبفسح الحج إلى العمرة فصاروا على ثلاثة أنحاء مثل ما قالت عائشة « منا من أهل بحج ومنا من أهل بعمرة » ، ومنا من جمع ، وقد تقدم ذلك مشروحا في « كتاب الحج » ، وقوله « وقال عطاء عن جابر » هو موصول بالسندين المذكورين ، **قوله** (صبح رابعة) تقدم بيانه في حديث أنس في الباب المشار إليه ، **قوله** (قال عطاء قال جابر) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « وقال محمد بن بكر عن ابن جريج » هو موصول عند الاسماعيلي كما تقدم ، **قوله** ( ولم يعزم عليهم ) أي في جامع نسايتهم أي لأن الأمر المذكور إنما كان للإباحة ولذلك قال جابر ولكن أحلن لهم وقد تقدم في الباب المذكور قلوا أي الحل قال : الحل كله . **قوله** ( فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس ليال ) أي أولها ليلة الأحد وآخرها ليلة الخميس لأن توجهم من مكة كان عشية الأربعاء فباتوا ليلة الخميس بمنى ودخلوا عرفة يوم الخميس . **قوله** ( فنأتى عرفة تقطر مذا كبرنا المذى ) في رواية المستملى « المنى » ، وكذا عند الاسماعيلي ويؤيده ما وقع في رواية حماد بن زيد بلفظ « فيروح أحدنا إلى منى وذكره يقطر منيا » ، وإنما ذكر منى لأنهم يتوجهون إليها قبل توجهم إلى عرفة . **قوله** ( ويقول جابر بيده هكذا وحركها ) أي أمالها ، وفي رواية حماد بن زيد بلفظ : فقال جابر بكفه أي أشار بكفه قال الكرمانى هذه الإشارة لكيفية التفطر ويحتمل أن تكون إلى محل النقطر ووقع في رواية الاسماعيلي قال : يقول جابر كأنى أنظر إلى يده يحركها ، وهذا يحتمل أن يكون مرفوعا . **قوله** ( فقام رسول الله ﷺ فقال ) زاد في رواية حماد خطيبا فقال بلعنى أن أقوما يقولون كذا وكذا . **قوله** ( قد علمت أنى أنقام الله وأصدقكم ) في رواية حماد « والله لانا أبر وأتقى لله منهم » . **قوله** ( ولولا هديي لحملت كما تحلون ) في رواية الاسماعيلي لأحلت ، وكذا مضى في باب « عمرة التمتع من طريق حبيب المعلم » عن عطاء عن جابر وهما لغتان : حل وأحل وتقدم شرح الحديث هناك ، إلا أنه لم يذكر فيه كلام جابر بتأمه ولا الخطبة . **قوله** ( خلوا ) كذا فيه بصيغة الأمر من حل . وقوله « خللنا وسمنا وأطعنا » في رواية الاسماعيلي فأحللنا . الحديث الثالث : **قوله** ( عبد الوارث ) هو ابن سعيد « وحسين » هو ابن ذكوان المعلم ،

ورفع منسوباً في رواية الاسماعيلي ورواه ابن بريده ، هو عبد الله و عبد الله المزني ، هو ابن مغفل بالمعجمة والقاف  
الثقيلة ، ووقع بيانه في « كتاب الصلاة » ، وبين الاسماعيلي سبب الاختصار على قوله عن عبد الله دون ذكر أبيه  
فأخرجه من طريق محمد بن عبيد بن حسان عن عبد الوارث فقال فيه : « عن عبد الله المزني ، كالذي هنا وقال : كتبه  
فدسسته لا أدري ابن مغفل أو ابن معقل أي بالمعجمة والفاء أو المهملة والقاف ، وقد تقدم شرح الحديث في باب كم  
بين الأذان والإقامة من « كتاب الصلاة » ، وموضع الترجمة منه قوله في آخره « لمن شاء » ، فإن فيه إشارة إلى أن الأمر  
حقيقة في الوجوب فلذلك أردفه بما يدل على التخيير بين الفعل والترك فكان ذلك صارفاً للحمل على الوجوب .  
قوله ( خشية أن يتخذها الناس سنة ) أي طريقة لازمة لا يجوز تركها ، أو سنة رابطة يكره تركها وليس المراد  
ما يقابل الوجوب لما تقدم

### ٢٨ - باب قول الله تعالى ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ ، ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾

وأن « المشاورة قبل العزم والتمهين لقوله تعالى ﴿ فَإِذَا هَزَمْتَ فَأَتَوْكَ عَلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ فاذا عزم الرسول ﷺ لم يكن  
لبشر للتقدم على الله ورسوله . وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أُحُد في المقام والخروج فأرأوا له الخروج ، فلما  
لبس لأمنته وهزم قالوا : اقم . فلم يمل إليهم بعد العزم وقال : « لا ينبغي لنبي يلبس لأمنته فيضمرها حتى يحكم  
الله » وشاور علياً وأسامه فيأمرى به أهل الإفك عائشة فسمع منها ، حتى نزل القرآن فجهد الرايين ولم يلتفت  
إلى تنازُعهم ولكن حكم بما أمره الله . وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمّة من أهل العلم في الأمور  
المباحة ليأخذوا بأسرارها ، فاذا وضح الكتاب أو الشئ لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي ﷺ ورأى أبو بكر  
قتال من منع الزكاة ، فقال عمر : كيف نقاتل ونذ قال رسول الله ﷺ « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا  
لا إله إلا الله ، فاذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » ، فقال أبو بكر :  
والله لأقاتلن من فرق بين ما جمع رسول الله ﷺ ، ثم تابعه بعد عمر ، فلم يلتفت أبو بكر إلى مشورة إذ  
كان عنده حكم رسول الله ﷺ في الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة وأرادوا تبديل الدين وأحكامه ، وقال النبي  
ﷺ « من بدل دينه فاقتلوه » . وكان للقراء أصحاب مشورة هم كهولاً كانوا أو شباناً ، وكان وقفاً عند  
كتاب الله عز وجل

### ٧٣٦٩ - حَرْشُ الْأَوْبَى حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَمِيدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ ابْنِ شَهَابٍ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ وَابْنُ الْمُسَيْبِ

وعلقمة بن وقاص وعبيد الله « عن عائشة رضي الله عنها حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ، قالت : ودعا رسول  
الله ﷺ علي بن أبي طالب وأسماء بن زيد رضي الله عنهما حين استنبتت الوحى يسألها وهو يستشيرها في فراق  
أهلها ، فأما أسماء فأشار بالذى يعلم من براءة أهلها ، وأما علي فقال : لم يضيّق الله عليك ، وللنساء سواها كثير ،

وسل الجارية تصدك . قل : هل رأيت من نبي يري بك ؟ قالت : ما رأيتُ أمراً أكثر من أنها جاريةٌ  
 حديثة السن تنام من مجن أهلها فتأني الداجنُ فأكله . فقام على المنبر فقال : يا مشرّ المسلمين ، من يعذّرني  
 من رجل يأنى أذه في أهلي ، والله ماعت على أهلي إلأخيراً ، فذكر براءة عائشة . وقال أبو أسامة عن هشام  
 ٧٢٧٠ - حدثني محمد بن حرب حدثنا يحيى بن أبي زكريا السائي عن هشام بن عروة عن عائشة  
 أن رسول الله ﷺ خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال : ما تشيرون مني في قوم يسبون أهلي ، ماعلت  
 منهم من سوء قط . وعن عروة قل : لما أخبرت عائشة بالأمر قالت : يا رسول الله . أناذن لي أن أهاق  
 إلى أهلي ؟ فأذن لها وأرسل معها لعلهم . وقال رجل من الأنصار : سبهك ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ،  
 سبهك هذا بهتان عظيم

**قوله** (باب قول الله تعالى وأمرهم شورى بينهم ، وشاورهم في الأمر) هكذا وقعت هذه الترجمة مقدمة على اللتين  
 بعدها عند أبي ذر ، ولغيره مؤخرة عنها وأخرها النسفي أيضاً ، لكن سقطت عنده ترجمة النبي على التحريم وما معها ،  
 فأما الآية الأولى فأخرج البخاري في الأدب المفرد ، وابن أبي حاتم بسند قوي عن الحسن قال : ما تشاور قوم قط  
 بينهم إلأهداهم الله لأفضل ما يحضرهم ، وفي لفظ : إلأعزم الله لهم بالرشد أو بالذي ينفع ، وأما الآية الثانية فأخرج  
 ابن أبي حاتم بسند حسن عن الحسن أيضاً قال : قد علم أنه ما به الهم حاجة ، ولكن أراد أن يستن به من بعده ،  
 وفي حديث أبي هريرة : ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي ﷺ ، ورجاله ثقات إلأأنه منقطع ، وقد  
 أشار إليه الترمذي في الجهاد فقال : ويروى عن أبي هريرة فذكره ، وتقدم في الشروط من حديث المسور بن مخرمة  
 قوله ﷺ : أشيروا علي في هؤلاء القوم ، وفيه : جواب أبي بكر وعمر وعمله ﷺ بما أشارا به ، وهو في الحديث  
 الطويل في صالح الحديدية ، **قوله** (وبن المشاورة قبل العزم والتبين لقوله تعالى : فإذا عزمتم فتوكل على الله) وجه  
 الدلالة ماورد عن قراءة عكرمة وجعفر الصادق بضم التاء من عزمتم ، أي إذا أرشدتك إليه فلا تعدل عنه فكان  
 المشاورة إنما تشرع عند عدم العزم وهو واضح ، وقد اختلف في متعلق المشاورة فقيل في كل شيء ليس فيه نص ،  
 وقيل في الأمر الديني فقط ، وقال الداودي إنما كان يشاورهم في أمر الحرب بما ليس فيه حكم ، لأن معرفة الحكم  
 إنما تلتبس منه ، قال : ومن زعم أنه كان يشاورهم في الأحكام فقد غفل غفلة عظيمة ، وأما في غير الأحكام فما  
 رأى غيره أو سمع ما لم يسمعه أو يره كما كان يستصحب الدليل في الطريق وقال غيره اللفظ وإن كان عاماً لكن المراد  
 به الخصوص للاتفاق على أنه لم يكن يشاورهم في فرائض الأحكام . قلت : وفي هذا الاطلاق نظر ، فقد أخرج  
 الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان من حديث عليّ قال : لما نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول﴾  
 الآية ، قال لي النبي ﷺ : ما ترى ؟ دينار ، قلت : لا يطيقونه ، قال فنصف دينار ؟ قلت : لا يطيقونه ، قال : فك  
 قلت شعيرة ، قال : إنك لزهيد ، فنزلت ﴿أأشفقتم﴾ الآية . قال : فبي خفف الله عن هذه الأمة ، ففي هذا الحديث  
 المشاورة في بعض الأحكام . ونقل السبيلي عن ابن عباس أن المشاورة مختصة بأبي بكر وعمر ولعله من تفسير الكافي  
 ثم وجدت له مستنداً في فضائل الصحابة لاسد بن موسى ، والمعرفة ليعقوب بن سفيان بسند لا بأس به عن عبد الرحمن

ابن غنم بفتح المعجمة وسكون النون ، وهو مختلف في صحبته ، أن النبي ﷺ قال لأبي بكر وعمر لو أنكما تنفقان على أمر واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا ، وقد وقع في حديث أبي قتادة في نومهم في الوادي ، إن تطيعوا أبا بكر وعمر ترشدوا ، لكن لا حجة فيه للتخصيص ، ووقع في الأدب من رواية طاوس عن ابن عباس في قوله تعالى ( وشاورهم في الأمر ) قال في بعض الأمر ، قيل وهذا تفسير لا تلاوة ، ونقله بعضهم قراءة عن ابن مسعود وعد كثير من الشافعية المشاورة في الخصائس ، واختفروا في وجوبها فنقل لبيق في المعرفة الاستحباب عن النص وبه جزم أبو نصر الغشيري في تفسيره وهو المرحح ، قوله ( فاذا عزم الرسول ﷺ لم يكن لبشر التقدم على الله ورسوله ) يريد أنه ﷺ بعد المشورة إذا عزم على فعل أمر ما وقعت عليه المشورة وشرع فيه لم يكن لأحد بعد ذلك أن يشير عليه بخلافه ، لورود النهي عن التقدم بن زبي أن رسول الله في آية الحجرات ، وطهر من الجمع بن آية المشورة وبينها تخصيص عمومها بالمشورة فيجوز التقدم لكن بإذن منه حيث يستشير ، وفي غير صورة المشورة لا يجوز لهم التقدم فأباح لهم القول بجواب الاستشارة وزجرهم عن الابتداء بالمشورة وغيرها ، وبدخل في ذلك الاعتراض على ما يراه بطريق الأولى ، ويستفاد من ذلك أن أمره ﷺ إذا ثبت لم يكن لأحد أن يخالفه ولا يتحيل في مخالفته بل يجعله الأصل الذي يرد إليه ما خالفه لا بالعكس كما يفعل بعض المقلدين ، ويعمل عن قوله تعالى ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ) الآية . والمشورة بفتح الميم وضم المعجمة وسكون الواو ، وبسكون المعجمة وفتح الواو لغتان والأولى أرجح . قوله ( وشاور النبي ﷺ أصحابه يوم أحد في المقام والخروج الخ ) هذا مثال لما ترجم به أنه شاور فاذا عزم لم يرجع ، والقدر الذي ذكره هنا مختصر من قصة طويلة لم تقع موصولة في موضع آخر من الجامع الصحيح وقد وصلها الطبراني وصححها الحاكم من رواية عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال : تنفل رسول الله ﷺ سيفه ذا الفقار يوم بدر ، وهو الذي رأى فيه الرؤيا يوم أحد ، وذلك أن رسول الله ﷺ لما جاءه المشركون يوم أحد كان رأى رسول الله ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها فقال له ناس لم يكونوا شهدوا بدرا ، أخرج بنا يا رسول الله اليهم فقاتلهم بأحد ، ونرجو أن نصيب من الفضيلة ما أصاب أهل بدر . فزالوا برسول الله ﷺ حتى لبس لأمته . فما لبسها تدموا . وقالوا يا رسول الله أقم فالرأى رأيك . فقال ما ينبغي أني أن يضع أدايته بعد أن لبسها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه ، وكان ذكر لهم قبل أن يلبس الأداة أني رأيت أني في درع حصينة فأولتها المدينة ، وهذا سند حسن وأخرج أحمد والدارمي والنسائي من طريق حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر نحوه ، وتقدمت الإشارة إليه في كتاب التعبير ، وسنده صحيح ولفظ أحد ، أن النبي ﷺ قال رأيت كأنني في درع حصينة ، ورأيت بقرا تنحر فأولت الدرع الحصينة المدينة ، الحديث وقد ساق محمد بن اسحق هذه القصة في المغازي مطولة ، وفيها أن عبد الله بن أبي رأس الخرج كان رأيه الإقامة فلما خرج رسول الله ﷺ غضب وقال أطاعهم وعماني . فرجع بمن أطاعه وكانوا ثلث الناس ، قوله ( فلما لبس لأمته ) بسكون الهمزة هي الدرع وقيل الأداة بفتح الهمزة وتخفيف الدال وهي الآلة من درع وبيضة وغيرهما من السلاح ، والجمع لأم بسكون الهمزة مثل تمر وتمر وقد تسهل وتجمع أيضا على لؤم بضم ثم فتح على غير قياس ، واستلام للقتال إذا لبس سلاحه كاملا . قوله ( وشاور عليا وأسامة فيأمرى به أهل الإفك عائشة فسمع منهما حتى نزل القرآن لحمد الرازمين ) قال ابن بطي : الضمير في قوله ( منهما ) لعل وأسامة

وأما جلده الرامين فلم يأت فيه بإسناد . قلت : أما أصل مشاورتهما فذكره موصولا في الباب باختصار وتقدم في قصة الإفك مطولا في تفسير سورة النور مشروحا ، وقوله « فسمع منهما » أي فسمع كلامهما ولم يعمل بجميعه حتى نزل الوحي ، أما عليّ فأوأمأ الى الفراق بقوله « والنساء سواها كثير » وتقدم بيان عذره في ذلك ، وأما أسامة فنفي أن يعلم عليها إلا الخير ، فلم يعمل بما أوأمأ اليه عليّ من المفارقة ، وعمل بقوله وسل الجارية فسألها وعمل بقول أسامة في عدم المفارقة ، ولكنه أذن لها في التوجه الى بيت أبيها ، وأما قوله « لجلد الرامين » فلم يقع في شيء من طرق حديث الإفك في الصحيحين ولا أحدهما ، وهو عند أحمد وأصحاب السنن من رواية محمد بن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة « قالت : لما نزلت براءتي قام رسول الله ﷺ على المنبر فدعا بهم وحدهم ، وفي لفظ « فأمر برجلين وامرأة فضربوا حدهم » وسما في رواية أبي داود مسطح بن أثانة وحسان بن ثابت وحمزة بنث جحش ، قال الترمذي حسن لا نعرفه إلا من حديث ابن اسحق من هذا الوجه قلت : ووقع التصريح بتحديثه في بعض طرقه ، وقد تقدم بسط القول في ذلك في شرح حديث الإفك في التفسير ، قوله ( ولم يلتفت الى تنازعهم ولكن حكم بما أمره الله ) قال ابن بطلان عن القابسي كأنه أراد تنازعهما فسقطت الألف لأن المراد أسامة وعليّ ، وقال الكرمانى القياس أن يقال « تنازعهما » إلا أن يقال إن أقل الجمع اثنان أو أراد بالجمع هما ومن معهما أو من وافقهما على ذلك انتهى ، وأخرج الطبراني عن ابن عمر في قصة الإفك . وبعث رسول الله ﷺ الى علي بن أبي طالب وأسامة بن زيد وبريرة ، فسكانه أشار بصيغة الجمع الى ضم بريرة الى علي وأسامة لكن استشكله بعضهم بأن ظاهر سياق الحديث الصحيح أنها لم تكن حاضرة لتصريحه بأنه أرسل اليها ، وجوابه أن المراد بالتنازع اختلاف قول المذكورين عند مساءلهم واستشارتهم ، وهو أعم من أن يكونوا مجتمعين أو منفقين ويجوز أن يكون مراده بقوله فلم يلتفت الى تنازعهم كلا من الفريقين في قصتي أحد والإفك . قوله ( وكانت الأئمة بعد النبي ﷺ يستشيرون الأئمة من أهل العلم في الأمور المباحة لياخذوا بأسهلها ) أي اذا لم يكن فيها نص بحكم معين وكانت على أصل الإباحة ، فراده ما احتمل الفعل والترك احتمالا واحدا ، وأما ما عرف وجه الحكم فيه فلا ، وأما تقييده بالأئمة فهي صفة موصحة لأن غير المؤتمن لا يستشار ولا يلتفت لقوله ، وأما قوله « بأسهلها » فلعوم الامر بالآخذ بالتيسير والتسهيل والنهي عن التشديد الذي يدخل المشقة على المسلم ، قال الشافعي : إنما يؤمر الحاكم بالمشورة لكون المشير ينبه على ما يغفل عنه ويبدله على ما لا يستحضره من الدليل لا ليقلد المشير فيما يقوله . فان الله لم يجعل هذا لاحد بعد رسول الله ﷺ وقد ورد من استشارة الأئمة بعد النبي ﷺ أخبار كثيرة : منها مشاوره أبي بكر رضى الله عنه في قتال أهل الردة ، وقد أشار اليها المصنف ، وأخرج البيهقي بسند صحيح عن ميمون بن مهران قال « كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله ، فان وجد فيه ما يقضى به قضى بينهم ، وان علم من سنة رسول الله ﷺ قضى به وان لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة ، فان أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعناهم واستشارهم ، وان عمر بن الخطاب كان يفعل ذلك ، وتقدم قريبا أن القراء كانوا أصحاب مجلس عمر ومشاورته . ومشاورة عمر الصحابة في حد الخمر تقدمت في « كتاب الحدود » ومشاورة عمر الصحابة في إملاص المرأة تقدمت في الديات . ومشاورة عمر في قتال الفرس تقدمت في الجهاد ، ومشاورة عمر المهاجرين والانصار ثم قريشا لما أرادوا دخول الشام وبلغه أن الطاعون وقع بها ، وقد مضى مطولا مع شرحه في « كتاب الطب » وروينا في القطعيات



من رواية اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم قال : جاء رجل الى معاوية فسأله عن مسألة فقال سل عنها عليا ، قال ولقد شهدت عمر أشكل عليه شيء فقال ههنا عليّ ، وفي كتاب لثوادر الحميدى ، والطبقات لمحمد بن سعد من رواية سعيد بن المسيب قال : كان عمر يتعوذ بالله من مذبذبة ليس لها أبو الحسن - يعنى على بن أبي طالب - ومشاورة عثمان الصحابة أول ما استخلف فيما ينص بعبيد الله بن عمر لما قتل الهرمزان وغيره ، ظنا منه أن لهم في قتل أبيه مدخلا ، وهى عند ابن سعد وغيره بسند حسن ، ومشاورته الصحابة في جمع الناس على مصحف واحد ، أخرجه ابن أبي داود في كتاب المصاحف ، من طرق عن عليّ منها قوله : ما فعل عثمان الذى فعل في المصاحف إلا عن ملائنا ، وسنده حسن . قوله ( ورأى أبو بكر قتال من منع الزكاة الخ ) يشير الى حديث أبي هريرة الذى تقدم قريبا في باب الاقتداء بالسلف . قوله ( وقال النبي ﷺ من بدل دينه فاقتلوه ) تقدم موصولا من حديث ابن عباس في كتاب المحاربين . قوله ( وكان القراء أصحاب مشورة عمر كهولا كانوا أو شبانا ) هذا طرف من حديث ابن عباس في قصة الحر بن قيس وعمه عيينة بن حصن ؛ وتقدم قريبا في باب الاقتداء بالسلف أيضا بلفظ : ومشاورته ، ووقع بلفظ : ومشورته ، موصولا في التفسير . وقوله في آخره هنا : « وكان وقافا » بقاء ثقيمة أى كثير الوقوف ، وهذه الزيادة لم تقع في طريق الموصولة في باب الاقتداء وإنما وقعت في التفسير ، ثم ذكر طرفا من حديث الإفك من طريق صاح بن كيسان عن الزهرى ، وقد تقدم بطوله في كتاب المغازى ، واقتصر منه على موضع حاجته وهى مشاورة على وأسامة ، وقال في آخره . فذكر برامة عائشة وأشار بذلك الى أنه هو الذى اختصره وذكر طرفا منه من طريق هشام بن عروة عن أبيه ، وقد أورد طريق أبي أسامة عن هشام التى علقها هنا مطولة في كتاب التفسير ، وقد ذكرت هناك من وصلها عن أبي أسامة وشيخه هنا في الطريق الموصولة ، هو محمد بن حرب اللشائى بنون ومعجمة خفينة ود يحيى بن أبي زكريا ، هو يحيى بن يحيى الشامى نزيل واسط ، وهو أكبر من يحيى بن يحيى النيسابورى شيخ الشيخين ، ود الغسانى ، بفتح المعجمة وتشديد المهملة نسبته مشهورة ، ووقع في بعض النسخ بضم العين المهملة وتخفيف الشين المعجمة ، وهو تصحيف شنيع وقوله فيه ان النبي ﷺ « خطب الناس لحمد الله وأثنى عليه » تقدم في رواية أبي أسامة أن ذلك كان عقب سماعه كلام : برة . وفيه « قام فيّ خطيبا - أى من أجل - فتشهد وحده الله وأثنى عليه بما هو أهله » ثم قال : أما بعد . قوله ( ماتشرون على ) هكذا هنا بلفظ الاستفهام ، وتقدم في طريق أبي أسامة بصيغة الأمر « أشيروا على » والحاصل أنه استشارهم فيما يفعل بمن قذف عائشة ، فأشار عليه سعد بن معاذ وأسيد بن حضير بأنهم واقفون عند أمه موافقون له فيما يقول ويفعل ، ووقع النزاع في ذلك بين السعدين ، فلما نزل عليه الوحي يراءتها أقام حد القذف على من وقع منه . وقوله « يسبون أهلى » كذا هنا بالمهملة ثم الموحدة الثقيلة من السب ، وتقدم في التفسير بلفظ « أبنا » بموحدة ثم نون ، وتقدم تفسيره هناك وإن منهم من فسر ذلك بالسب ، قوله ( ما علمت عليهم من سوء قط ) يعنى أهله وجمع باعتبار لفظ الأهل ، والقصة إنما كانت لعائشة وحدها لكن لما كان يار - من سبها سب أبويها ومن هو بسيل منها ؛ وكلهم كانوا بسبب عائشة معدودين في أهله صح الجمع . وقد تقدم في حديث الهجرة الطويل قول أبي بكر « إنما هم أهلك يا رسول الله » يعنى عائشة وأمها وأسماء بنت أبي بكر . قوله ( وعن عروة ) هو موصول بالسند المذكور ، وقوله « أخبرت » بضم أوله عل البناء المجهول ، وقد تقدمت تسمية من أخبرها بذلك

قوله ( أناذن لي أن أنطق إلى أهلي ) في رواية أبي أسامة « أرسلني إلى بيت أبي » . قوله ( وقال رجل من الأنصار الخ ) وقع عند ابن اسحق أنه أبو أيوب الأنصاري وأخرجه الحاكم من طريقه ، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين وأبو بكر الآجري في طرق حديث الإفك ، من طريق عطاء الخراساني عن الزهري عن عروة عن عائشة ، وتقدم في شرحه في التفسير ان أسامة بن زيد قال ذلك أيضا لكن ليس هو أنصاريًا ، وفي روايتنا في فوائد محمد ابن عبد الله المعروف بابن أخى ميمى من مرسل سعيد بن المسيب وغيره ، وكان رجلا من أصحاب النبي ﷺ إذا سمعا شيئا من ذلك قال سبحانك هذا بهتان عظيم ، زيد بن حارثة وأبو أيوب ، وزيد أيضا ليس أنصاريًا ، وفي تفسير سديد من مرسل سعيد بن جبير أن سعد بن معاذ لما سمع ما قيل في أمر عائشة قال « سبحانك هذا بهتان عظيم » وفي الإكليل للحاكم من طريق الواقدي أن أبا بن كعب قال ذلك ، وحكى عن المبهيات لابن بشكوال ولم أره أنا فيها أن قتادة بن النعمان قال ذلك ، فان ثبت فقد اجتمع من قال ذلك ستة : أربعة من الأنصار ومهاجريان . تنبيه : وقع في بعض النسخ في هذه الأبواب الثلاثة الأخيرة تقديم وتأخير والخطب فيها سهل

خاتمة : اشتمل . كتاب الاعتصام ، من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها على مائة وسبعة وعشرين حديثا ، المعلق منها وما في معناه من المتابعة ستة وعشرون حديثا وسائرهما موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى مائة حديث وعشرة أحاديث والباقي خالص ، وافقه مسلم على تحريجها سوى حديث أبي هريرة ، كل أمي يدخلون الجنة إلا من أبي ، وحديث عمر : نهينا عن التكلف ، وحديث أبي هريرة : في مأخذ القرون ، وحديث عائشة : في الرفق وحديثها : لا أركب به ، وحديث عثمان : في الخطبة ، وحديث أبي سبلة المرسل : في الاجتهاد ، وحديث : المشاورة في الخروج إلى أحد ، وفيه من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ستة عشر أثرا والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ٩٧ - كتاب التوحيد

قوله ( بسم الله الرحمن الرحيم - كتاب التوحيد ) كذا للنسفي وجهاد بن شاكر ، وعليه اقتصر الأكثر عن الفريزي . وزاد المستملى « الرد على الجهمية وغيرهم » وسقطت البسملة لغير أبي ذر ، ووقع لابن بطال وابن التين « كتاب رد الجهمية » وغيرهم « التوحيد » وضبطوا التوحيد بالنصب على المفعولية ، وظاهره معترض لأن الجهمية وغيرهم من المبتدعة لم يردوا التوحيد وإنما اختلفوا في تفسيره ، وحجج الباب ظاهرة في ذلك ، والمراد بقوله في رواية المستملى وغيرهم « القدريه » وأما الخوارج فتقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الفتن » وكذا الرافضة تقدم ما يتعلق بهم في « كتاب الأحكام » وهؤلاء الفرق الأربع هم رموس البدعة وقد سمي المعتزلة أنفسهم « أهل العدل والتوحيد » وعنوا بالتوحيد ما اعتقدوه من نبي الصفات الإلهية ، لاعتقادهم أن إثباتها يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه أشرك . وهم في النفي موافقون للجهمية ، وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والنمطيل ، ومن ثم قال الجنيد فيها حكاه أبو القاسم القشيري « التوحيد أفراد القديم من المحدث » وقال أبو القاسم التميمي في « كتاب الحجة » التوحيد مصدر وحد يوحّد ، ومعنى وحدت الله اعتقده منفردا بذاته وصفاته لا نظير له ولا شبيهه ،

وقيل معنى وحدته علمته واحدا ، وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام له ، وفي صفاته لا شبيه له ، في إلهيته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره ، وقال ابن بطال تضمنت ترجمة الباب أن الله ليس بجسم لأن الجسم مركب من أشياء مؤلفة وذلك يرد على الجهمية في زعمهم أنه جسم ، كذا وجدت فيه ولعله أراد أن يقول المشبهة ، وأما الجهمية فلم يختلف أحد عن صنف في المقالات أنهم ينعمون الصفات حتى نسبوا إلى التعطيل ، وثبت عن أبي حنيفة أنه قال بالغ جهنم في نفي التشبيه حتى قال إن الله ليس بشيء ، وقال الكرمانى الجهمية فرقة من المبتدعة ينتسبون إلى جهنم بن صفوان مقدم الطائفة القائمة إن لا قدرة للعبد أصلا ، وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة ، ومات مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى . وليس الذى أنكروه على الجهمية مذهب الجبر خاصة ، وإنما الذى أطبق السلف على ذمهم بسببه انكار الصفات . حتى قالوا إن القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق ، وقد ذكر الاستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في كتابه « الفرق بين الفرق » أن رموس المبتدعة أربعة إلى أن قال : والجهمية أتباع جهنم بن صفوان الذى قال : بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال ، وقال لا فعل لاحد غير الله تعالى ، وإنما ينسب الفعل إلى العبد مجازا من غير أن يكون فاعلا أو مستطيعا لشيء ، وزعم أن علم الله حادث ، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حى أو عالم أو مريد ، حتى قال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على غيره ، قال وأصفه بأنه خالق وحى وميت وموحد بفتح المهملة الثقيلة لأن هذه الأوصاف خاصة به ، وزعم أن كلام الله حادث ، ولم يسم الله متكلمي به ، قال : وكان جهنم يحمل السلاح ويقاقل ، وخرج مع الحارث بن سريج ، وهو بمهملة وجيم مصغر ، لما قام على نصر بن سيار عامل بنى أمية بخراسان فقال أمره إلى أن قتله سلم بن أحوز وهو بفتح السين المهملة وسكون اللام ، وأبوه بمهملة وآخره زاي وزن أعور وكان صاحب شرطة نصر ، وقال البخارى في « كتاب خلق أفعال العباد » بلفظي أن جهما كان يأخذ عن الجعد بن درهم ، وكان خالد القسرى وهو أمير العراق خطب فقال : ائنى مضح بالجعد بن درهم لأنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما . قلت : وكان ذلك في خلافة هشام بن عبد الملك ، فكأن الكرمانى انتقل ذهنه من الجعد إلى الجهنم فان قتل جهنم كان بعد ذلك بمدة ، ونقل البخارى عن محمد بن مقاتل قال : قال عبد الله بن المبارك :

ولا أقول بقول الجهنم أن له قولا يضارع قول الشرك أحيانا

وعن ابن المبارك إذا لنحكي كلام اليهود والنصارى ونستعظم أن نحكي قول جهنم ، وعن عبد الله بن شاذب قال : ترك جهنم الصلاة أربعين يوما على وجه الشك ، وأخرج ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » من طريق خلف بن سليمان البلخي قال : كان جهنم من أهل الكوفة وكان فصيحا ، ولم يكن له نفاذ في العلم ، فلقبه قوم من الزنادقة فقالوا له : صف لنا ربك الذى تعبد ، فدخل البيت لا يخرج مدة ثم خرج فقال هو هذا الهواء مع كل شيء . وأخرج ابن خزيمة في التوحيد ، ومن طريقه البيهقي في الاسماء قال : سمعت أبا قدامة يقول سمعت أبا معاذ البلخي يقول : كان جهنم على معبر ترمذ ، وكان كوفي الأصل فصيحا ولم يكن له علم ولا بحالسة أهل العلم ، فقيل له صف لنا ربك فدخل البيت لا يخرج كذا ، ثم خرج بعد أيام فقال هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يتخلو منه شيء . وأخرج البخارى من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة قال : كلام جهنم صفة بلا معنى ، وبناء بلا أساس ولم يعد قط في أهل العلم ، وقد سئل عن رجل طلق قبل الدخول فقال تعتد امرأتك ، وأورد

آثار كثيرة عن السلف في تكفير جهم . وذكر الطبري في تاريخه في حوادث سنة سبع وعشرين أن الحارث بن سريج خرج على نصر بن سيار عامل خراسان لبنى أمية وحاربه ، والحارث حينئذ يدعو إلى العمل بالكتاب والسنة وكان جهم حينئذ كاتبه ثم ترأسا في الصلح وتراضيا بحكم مقاتل بن حيان والجهم ، فاتفقا على أن الأمر يكون شورى حتى يراضى أهل خراسان على أمير يحكم بينهم بالعدل ، فلم يقبل نصر ذلك واستمر على محاربة الحارث إلى أن قتل الحارث في سنة ثمان وعشرين في خلافة مروان الحمار ، فيقال إن الجهم قتل في المعركة ويقال بل أسر ، فأمر نصر بن سيار سلم بن أحوز بقتله فادعى جهم الأمان ، فقال له سلم : لو كنت في بطنى لشققته حتى أقتلك فقتله ، وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق محمد بن صالح مولى بني هاشم قال : قال سلم حين أخذه ، يا جهم إني لست أقتلك لأنك قاتلتني ، أنت عندى أحقر من ذلك ، ولكني سمعتك تتكلم بكلام أعطيت الله عهدا أن لا أمسلك إلا قتلتك فقتله . ومن طريق معتمر بن سليمان عن خلاد الطفاوى بلغ سلم بن أحوز ، وكان على شرطة خراسان أن جهم بن سفيان ينكر أن الله كلم موسى تكليما فقتله ، ومن طريق بكير بن معروف قال رأيت سلم بن أحوز حين ضرب عرق جهم فأسود وجه جهم ، وأسند أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة ، له أن قتل جهم كان في سنة اثنتين وثلاثين ومائة والمعتمد مذكرو الطبري أنه كان في سنة ثمان وعشرين ، وذكر ابن أبي حاتم عن طريق سعيد بن راحة صاحب أبي اسحق الفزاري أن قصة جهم كانت سنة ثلاثين ومائة ، وهذا يمكن حمله على جبر الكسر ، أو على أن قتل جهم تراخى عن قتل الحارث بن سريج ، وأما قول الكرماني أن قتل جهم كان في خلافة هشام بن عبد الملك فوهم ، لأن خروج الحارث بن سريج الذي كان جهم كاتبه كان بعد ذلك ، لعل مستند الكرماني ما أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى نصر بن سيار عامل خراسان : أما بعد فقد نجم قبلك رجل يقال له جهم من الدهرية فإن ظفرت به فاقتله ، ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون قتله وقع في زمن هشام ، وإن كان ظهور مقاتله وقع قبل ذلك حتى كاتب فيه هشام والله أعلم . وقال ابن حزم في كتاب الملل والنحل ، فرق المقرنين بملة الاسلام خمس : أهل السنة ، ثم المعتزلة ومنهم القدريه ، ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة ، ثم الخوارج ومنهم الازارقة والإباضية ثم افترقوا فرقا كثيرة ، فأكثر افتراق أهل السنة في الفروع ، وأما في الاعتقاد فينبذ يسيرة ، وأما الباقيون في مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والغريب ، فأقرب فرق المرجئة من قال : الإيمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادة من الإيمان . وأبعدهم الجهمية القائلون بأن الإيمان عقد بالقلب فقط وإن أظهر الكفر والتلث بلسانه ، وعبد الوثن من غير تقية . والكرامية : القائلون بأن الإيمان قول باللسان فقط وإن اعتقد الكفر بقلبه ، وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال : فأما المرجئة فعمدتهم الكلام في الإيمان والكفر ، فمن قال إن العبادة من الإيمان ، وأنه يزيد وينقص ولا يكفر مؤمنا بذنب ، ولا يقول إنه يخلد في النار فليس مرجئا ، ولو وافقهم في بقية مقالاتهم . وأما المعتزلة فعمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر ، فمن قال القرآن ليس بمخلوق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القيامة ، وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وإن صاحب الكبائر لا يخرج بذلك عن الإيمان فليس بمعتزلي وإن وافقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك إلى أن قال : وأما الكلام فيما يوصف الله به فشارك بين الفرق الخمسة ، من مثبت لها وناف ، فرأس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطون ، ورأس المثبتة مقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية ، فانهم

بالنوا في ذلك حتى شبهوا الله تعالى بخلقه ، تعالى الله سبحانه عن أقوالهم علوا كبيرا ، ونظير هذا التباين قول الجهمية إن المبد لا قدرة له أصلا ، وقول القدرية إنه يخلق فعل نفسه . قلت : وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيف ، وذكر منه هنا أشياء بعد فراغه مما يتعلق بالجهمية

### ١ - باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى

٧٣٧١ - **حدثنا** أبو عاصم **حدثنا** زكريا بن إسحاق عن يحيى بن عبد الله بن صفير عن أبي معبد « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ بعث معاذا إلى اليمن »

٧٣٧٢ - **وحدثني** عبد الله بن أبي الأسود **حدثنا** الفضل بن العلاء **حدثنا** اسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بن صفير أنه سمع أبا معبد مولى ابن عباس يقول « سمعت ابن عباس يقول : لما بعث النبي ﷺ معاذا إلى نحو أهل اليمن قال له : إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فلو كان أول ما تدعوم إلى أن يؤحدوا الله تعالى فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم ، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من غنيهم فتد على فقيرهم ، فإذا أفروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس »

٧٣٧٣ - **حدثنا** محمد بن بشار **حدثنا** عند ر **حدثنا** شعبة عن أبي حصين والأشعث بن سلمي سمعا الأسود ابن هلال « عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ : يا معاذ ، أتدري ما حق الله على العباد ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن يعبدوه ولا يُشركوا به شيئا ، أتدري ما حقهم عليه ؟ قال : الله ورسوله أعلم . قال : أن لا يعذبهم »

٧٣٧٤ - **حدثنا** إسماعيل **حدثني** مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صفيرة عن أبيه « عن أبي سعيد الخدري أن رجلا سمع رجلا يقرأ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ يرددُها ، فلما أصبح جاء إلى النبي ﷺ فذكر له ذلك - فكان الرجل يقرأها - فقال رسول الله ﷺ : والقدى نفسى بيده إنها لتعدل ثلث القرآن . زاد إسماعيل بن جعفر عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبيه « عن أبي سعيد أخبرني أخي قتادة بن النعمان عن النبي ﷺ »

٧٣٧٥ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **حدثنا** عمرو بن ابن أبي هلال أن أبا الرجال محمد بن عبد الرحمن **حدثه** عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن - وكانت في حجر عائشة زوج النبي ﷺ - « عن عائشة أن النبي ﷺ بعث رجلا على سرية وكان يقرأ لأصحابه في صلاته فيختم بقل هو

الله أحد، فلما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: سألوه لأشئ شيء يصنع ذلك؟ فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن، وأنا أحب أن أقرأ بها، فقال للنبي ﷺ: أخبروه أن الله يحبها»

**قوله** (باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته الى توحيد الله تعالى) المراد بتوحيد الله تعالى الشهادة بأنه إله واحد وهذا الذي يسميه بعض غلاة الصوفية توحيد العامة، وقد ادعى طائفتان في تفسير التوحيد أمرين اخترعهما، أحدهما: تفسير الممثلة كما تقدم، ثانيهما: غلاة الصوفية فإن أكابرهم لما تكلموا في مسألة المحو والقضاء وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وتفويض الأمر، بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفي نسبة الفعل الى العبد، وجر ذلك بعضهم الى معذرة العصاة، ثم غلا بعضهم فمذر الكفار، ثم غلا بعضهم فزعم أن المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة الوجود، وعظم الخطب حتى ساء ظن كثير من أهل العلم بمتقدميهم وحاشاهم من ذلك، وقد قدمت كلام شيخ الطائفة الجنيد وهو في غاية الحسن والإيجاز، وقد رد عليه بعض من قال بالوحدة المطلقة فقال: وهل من غير، ولهم في ذلك كلام طويل ينبو عنه سماع كل من كان على فطرة الإسلام والله المستعان. وذكر في الباب أربعة أحاديث. الحديث الأول: حديث معاذ بن جبل في بعثه الى اليمن، وأورده من طريقين الأول أعلى من الثانية، وقد أورد الطريق العالية في كتاب الزكاة، وساقها هناك على لفظ أبي عاصم راويها، وذكره هناك من وجه آخر بنزول، وعبد الله بن أبي الأسود شيخه في هذا الباب هو ابن محمد بن أبي الأسود ينسب الى جده واسمه حميد بن الأسود، وهو الفضل بن العلاء، يكنى أبا العلاء. ويقال أبو العباس وهو كوفي نزل البصرة وثقه على بن الحسين، وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه، وقال النسائي ليس به بأس، وقال الباقون: كثير الوهم. قلت: وماله في البخاري سوى هذا الموضع وقد قرنه بغيره ولكنه ساق المأثور هنا على لفظه. **قوله** (عن أبي معبد) كذا للجميع بفتح الميم وسكون المهملة ثم موحدة. وفي بعض النسخ عن أبي سعيد وهو تصحيف، وكان الميم انفتحت فصار تشبه السين. **قوله** (سمعت ابن عباس لما بعث) كذا فيه بحذف. قال أو يقول، وقد جرت العادة بحذفه خطأ ويقال يشترط النطق به. **قوله** (لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل الى نحو أهل اليمن) أى الى جهة أهل اليمن، وهذه الرواية تقيد الرواية المطلقة بلفظ حين بعثه الى اليمن، فبينت هذه الرواية أن لفظ اليمن من باب حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه، أو من إطلاق العام وإرادة الخاص، أو لكون اسم الجنس يطلق على بعضه كما يطلق على كله، والراجح أنه من حمل المطلق على المقيّد كما صرح به هذه الرواية. وقد تقدم في باب بعث أبي موسى ومعاذ الى اليمن في أواخر المغازي، من رواية أبي بردة بن أبي موسى، وبعث كل واحد منهما على خلاف قاله. ليس اتفاق، وتقدم ضبط الخلاف وشرحه هناك، ثم قوله «الى أهل اليمن»، من إطلاق الكل وإرادة البعض، لأنه إنما بعثه الى بعضهم لا الى جميعهم، ويحتمل أن يكون الخبر على عمومته في الدعوى الى الأمور المذكورة وإن كانت لمرة معاذ إنما كانت على جهة من اليمن مخصوصة. **قوله** (إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب) هم اليهود، وكان ابتداء دخول اليهودية اليمن في زمن أسعد ذي كرب وهو تبع الأصغر كما ذكره ابن اسحق مطولا في السيرة، فقام الاسلام وبعض أهل اليمن على اليهودية، ودخل دين النصرانية الى اليمن بعد ذلك لما غلبت الحبشة

على الذين ، وكان منهم أبرهة صاحب الهيل الذي غزا مكة وأراد هدم الكعبة حتى أجلاهم عنها سيف بن ذى يزن ، كما ذكره ابن اسحق مبسوطا أيضا ، ولم يبق بعد ذلك باليمن أحد من النصارى أصلا إلا بنجران وهى بين مكة واليمن ، وبقي ببعض بلادها قليل من اليهود . قوله (فليكن أول ماتدعوهم إلى أن يوحّدوا الله فإذا عرفوا ذلك) مضى في وسط الزكاة من طريق اسماعيل بن أمية عن يحيى بن عبد الله بلفظ « فليكن أول ماتدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله » وكذا أخرجه مسلم عن الشيخ الذى أخرجه عنه البخارى ، وقد تمسك به من قال أول واجب المعرفة كإمام الحرمين واستدل بأنه لا يتأتى الإتيان بشيء من المأمورات على قصد الامتثال ، ولا الانكفاف عن شيء من المنهيات على قصد الانزجار إلا بعد معرفة الأمر والنهى ، واعترض عليه بأن المعرفة لا تتأتى إلا بالنظر والاستدلال ، وهو مقدمة الواجب فيجب فيكون أول واجب النظر ، وذهب الى هذا طائفة كابن فورك ، وتمتدح بأن النظر ذو أجزاء يترتب بعضها على بعض ، فيكون أول واجب جزأ من النظر وهو يحكى عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الاستاذ أبي إسحق الأسفراينى أول واجب القصد إلى النظر ، وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بأن من قال أول واجب المعرفة أراد طلبا وتكيفا ، ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالا لأنه يسلم أنه وسيلة الى تحصيل المعرفة ، فبدل ذلك على سبق وجوب المعرفة . وقد ذكرت في « كتاب الإيمان » من أعرض عن هذا من أصله وتمسك بقوله تعالى ﴿ فأقم وجهك للدين حنيفا ، فطرة الله التى فطر الناس عليها ﴾ وحديث « كل مولود يولد على الفطرة » فان ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة ، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله عليه الصلاة والسلام « فأبواه يهودانه وينصرانه » وقد وافق أبو جعفر السمنانى وهو من رموس الأشاعرة على هذا وقال : إن هذه المسئلة بقيت في مقالة الأشعرى من مسائل المعتزلة ؛ وتفرع عليها أن الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه ، وأنه لا يكتفى التقليد في ذلك انتهى . وقرأت في جزء من كلام شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائى ما ملخصه : أن هذه المسئلة لما تناقضت فيها المذاهب وتباينت بين مفرط ومفرط ومتوسط ، فالطرف الاول قول من قال يكتفى التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفى الشريك عنه ، وعن نسب اليه اطلاق ذلك عيد الله بن الحسن العنبرى وجماعة من الخبائلة والظاهرية ، ومنهم من بالغ في حرّم النظر في الأدلة واستند الى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام كما سيأتى بيانه . والطرف الثانى : قول من وقف حجة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام ، ونسب ذلك لأبي إسحق الأسفراينى ، وقال الغزالى : أسرفت طائفة فكفروا عوام المسلمين ، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التى حرروها فهو كافر ، فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشرذمة يسيرة من المتكلمين ، وذكر نحوه أبو المظفر بن السمعانى وأطال في الرد على قائله ، ونقل عن أكثر أئمة الفتوى أنهم قالوا : لا يجوز أن تكلف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها ، لأن في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع الفقية . وأما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره ملخصا بعد هذا ، وقال القرطبى في المفهم : في شرح حديث « أبغض الرجال الى الله الألد الخصم » الذى تقدم شرحه في أثناء « كتاب الأحكام » وهو فى أوائل « كتاب العلم » من صحيح مسلم ، وهذا الشخص الذى يبغضه الله هو الذى يقصد بخصومته مدافعة الحق وردّه بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة ، وأشد ذلك الخصومة فى أصول الدين ، كما يقع لأكثر المتكلمين المعارضين عن الطرق التى أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسلف أئمة ، الى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين

جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفسطائية ، أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها ، وشكوك يذهب الإيمان معها ، وأحسبهم انفصالا عنها أجدلهم لا أعلمهم ، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها ، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم إن هؤلاء قد ارتكبوا أنواعا من الخلل لا يرتضيها البله ولا الأطفال ، لما بحثوا عن تحيز الجواهر والألوان والأحوال ، فأخذوا فيما أمسك عنه السلف الصالح من كيفيات تعلقات صفات الله تعالى وتمديداتها واتحادها في نفسها ، وهل هي الذات أو غيرها وفي الكلام : هل هو متحد أو منقسم ، وعلى الثاني : هل ينقسم بالنوع أو الوصف ، وكيف تعلق في الأزل بالمأمور مع كونه حادثا ، ثم إذا انعدم المأمور هل يبقى التعلق ، وهل الأمر لزيد بالصلاة مثلا هو نفس الأمر لعمره بالزكاة إلى غير ذلك مما ابتدعه عالم لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم ، بل نبهوا عن الخوض فيها لعلهم بأنه بحث عن كيفية مالا تعلم كيفيةه بالعقل ، لسكون العقول لها حد تقف عنده ، ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات ، ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا كان حجب عن كيفية نفسه مع وجودها ، وعن كيفية إدراك ما يدرك به فهو عن إدراك غيره أعجز ، وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات منزه عن الشبهة مقدس عن النظير متصف بصفات السكالات ، ثم متى ثبت النقل عنه بشيء من أوصافه وأسمائه قبلناه واعتقدناه وسكتنا عما عداه ، كما هو طريق السلف ، وما عداه لا يأمن صاحبه من الزلل ، ويكنى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبتت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي ، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين ، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالا ، قال : وأفنى الكلام بكثير من أهله إلى الشك ، وبيعضهم إلى الإلحاد وبيعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات ، وسبب ذلك إعراضهم عن نصوص الشارع وتطلبهم حقائق الأمور من غيره ، وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحسك التي استأثر بها ، وقد رجح كثير من أئمتهم عن طريقهم ، حتى جاء عن إمام الحرمين أنه قال : ركبت البحر الأعظم ، وذهبت في كل شيء نهي عنه أهل العلم في طلب الحق فرارا من التقليد والآن قد رجعت واعتقدت مذهب السلف ، هذا كلامه أو معناه وعنه أنه قال عند موته : يا أصحابنا لا تشغلوا بالكلام ، فلو عرفت أنه يبلغ في ما بلغت ما تشاغلتم به ، إلى أن قال القرطبي : ولو لم يكن في الكلام إلا مسئلتان هما من مبادئه لكان حقيقا بالذم : إحداهما قول بعضهم إن أول واجب الشك إذا هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر ، واليه أشار الإمام بقوله ركبت البحر . ثانيتهما قول جماعة منهم إن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والابحاث التي حرروها لم يصح إيمانه ، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أهلك وأسلافك وجيرانك ، فقال لا تشنع على بكثرة أهل النار ، قال وقد رد بعض من لم يقل بهما على من قال بهما بطريق من الرد النظرى وهو خطأ منه ، فإن القائل بالمسئلتين كافر شرعا ، لجعله الشك في الله واجبا ، ومعظم المسلمين كفارا حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، وهذا معلوم الفساد من الدين بالضرورة ، ولأفلا فلو يوجد في الشرعيات ضرورى ، وختم القرطبي كلامه بالاعتذار عن إطالة النفس في هذا الموضوع لما شاع بين الناس من هذه البدعة حتى اغتر بها كثير من الأغمار فوجب بذل النصيحة ، والله يهدي من يشاء انتهى . وقال الآمدي في أبقار الأفكار : ذهب أبو هاشم من المعتزلة إلى أن من لا يعرف الله بالدليل فهو كافر ، لأن ضد المعرفة النكرة



والنكرة كفر ، قال : وأصحابنا يجمعون على خلافه وإنما اختلفوا فيما إذا كان الاعتقاد موافقا لكن عن غير دليل ، فمنهم من قال ان صاحبه مؤمن عاص بترك النظر الواجب ، ومنهم من اكتفى بمجرد الاعتقاد الموافق وان لم يكن عن دليل وسماه علما ، وعلى هذا فلا يلزم من حصول المعرفة بهذا الطريق وجوب النظر ، وقال غيره : من منع التقليد وأوجب الاستدلال لم يرد التعمق في طرق المتكلمين ، بل اكتفى بما لا يتخلو عنه من نشأ بين المسلمين من الاستدلال بالمصنوع على الصانع ، وغايته أنه يحصل في الذهن مقدمات ضرورية تتألف تألفا صحيحا وتنتج العلم ، لكنه لو سئل كيف حصل له ذلك ما اهتدى للتعبير به ، وقيل الأصل في هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين وقد انفصل بعض الأئمة عن ذلك بأن المراد بالتقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، ومن قامت عليه حجة بثبوت النبوة حتى حصل له القطع بها ، فهما سمعه من النبي ﷺ كان مقطوعا عنده بصدقه فإذا اعتقده لم يكن مقلدا لأنه لم يأخذ بقول غيره بغير حجة ، وهذا مستند السلف قاطبة في الأخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث النبي ﷺ فيما يتعلق بهذا الباب ، فأمنوا بالحكم من ذلك وفوضوا أمر المشابهة منه الى ربه ، وإنما قال من قال ان مذهب الخلف أحكم بالنسبة الى الرد على من لم يثبت النبوة ، فيحتاج من يريد رجوعه الى الحق أن يقيم عليه الأدلة إلى أن يدعى فيسلم أو يعاند فيهلك ، بخلاف المؤمن فإنه لا يحتاج في أصل إيمانه الى ذلك ، وليس سبب الاول الا جعل الأصل عدم الإيمان فلم يحجب النظر المؤدى الى المعرفة والا فطريق السلف أسهل من هذا كما تقدم إيضاحه من الرجوع الى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج الى ما ذكر من اقامة الحجة على من ليس بمؤمن ، فاختلط الأمر على من اشترط ذلك والله المستعان . واحتج بعض من أوجب الاستدلال باتفاقهم على ذم التقليد ، وذكروا الآيات والأحاديث الواردة في ذم التقليد ، وبأن كل أحد قبل الاستدلال لا يدري أى الأمرين هو الهدى ، وبأن كل مالا يصح الا بالدليل فهو دعوى لا يعمل بها ، وبأن العلم اعتقاد الشيء على ما هو عليه من ضرورة أو استدلال وكل مالم يكن علما فهو جهل ، ومن لم يكن علما فهو ضال . والجواب عن الاول أن المذموم من التقليد أخذ قول الغير بغير حجة ، وهذا ليس منه حكم رسول الله ﷺ فان الله أوجب اتباعه في كل ما يقول ، وليس العمل فيما أمر به أو نهى عنه داخلا تحت التقليد المذموم اتفاقا ، وأما من دونه من اتبعه في قول قاله واعتقد أنه لو لم يقله لم يقل هو به فهو المقلد المذموم ، بخلاف مالمو اعتقد ذلك في خبر الله ورسوله فإنه يكون بمدوحا ، وأما احتجاجهم بأن أحدا لا يدري قبل الاستدلال أى الأمرين هو الهدى فليس بمسلم ، بل من الناس من تطمئن نفسه وينشرح صدره للإسلام من أول وهلة ، ومنهم من يتوقف على الاستدلال ، فالذى ذكره هم أهل الشك الثانى ، فيجب عليه النظر ليق نفس النار لقوله تعالى ﴿ قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ويجب على كل من استرشده أن يرشده ويبرهن له الحق وعلى هذا مضى السلف الصالح من عهد النبي ﷺ وبعده . وأما من استقرت نفسه الى تصديق الرسول ولم تنازعه نفسه الى طلب دليل توفيقا من الله وتيسيرا . فهم الذين قال الله في حقهم ﴿ وَلَكِنْ اللَّهُ حَبِيبُ الْإِيمَانِ وَزِينَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ الآية . وقال ﴿ فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ الآية وليس هؤلاء مقلدين لأبائهم ولا لرؤسائهم . لأنهم لو كفر آبائهم أو رؤسائهم لم يتابعوهم بل يحدون النفرة عن كل من سمعوا عنه ما يخالف الشريعة وأما الآيات والأحاديث فانما وردت في حق الكفار الذين اتبعوا من نهوا عن اتباعه وتركوا اتباع من أمروا باتباعه . وإنما كلفهم الله الإتيان ببرهان على دعواهم بخلاف المؤمنين فلم يرد قط أنه أسقط اتباعهم حتى يأتوا

بالبرهان . وكل من خالف الله ورسوله فلا برهان له أصلاً وإنما كلف الإتيان بالبرهان تبكيثاً وتعجزاً . وأما من اتبع الرسول فيما جاء به فقد اتبع الحق الذي أمر به وقامت البراهين على صحته ، سواء علم هو بتوجيه ذلك البرهان أم لا . وقول من قال منهم إن الله ذكر الاستدلال وأمر به مسلم لكن هو فعل حسن مندوب لكل من أطاعه ، وواجب على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق كما تقدم تقريره وبالله التوفيق . وقال غيره قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك ، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، فجمع هذا القائل بين الجهل بطريقة السلف والدعوى في طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى ، وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمراه ، وليس من سلك طريق الخلف واثقاً بأن الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله ، وأما قولهم في العلم فزادوا في التعريف عن ضرورة أو استدلال وتعريف العلم ، انتهى عند قوله عليه : فإن أبوا إلا الزيادة فليزادوا عن تيسير الله له ذلك وخلق ذلك المعتقد في قلبه ، وإلا فالذي زادوه هو محل النزاع فلا دلالة فيه وبالله التوفيق . وقال أبو المظفر بن السمعاني تعقب بعض أهل الكلام قول من قال إن السلف من الصحابة والتابعين لم يعتنوا بإيراد دلائل العقل في التوحيد بأنهم لم يشتغلوا بالتعريفات في أحكام الحوادث وقد قبل لفقهاء ذلك واستحسنوه فدوّنوه في كتبهم ، فكذلك علم الكلام ، ويمتاز علم الكلام بأنه يتضمن الرد على الملحدين وأهل الأهواء ، وبه تزول الشبهة عن أهل الزيغ ويثبت اليقين لأهل الحق ، وقد علم الكل أن الكتاب لم تعلم حقيقته ، والنبي لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقل ، وأجاب : أما أولاً فإن الشارع والسلف الصالح نهوا عن الابتداع وأمروا بالاتباع ، وصح عن السلف أنهم نهوا عن علم الكلام وعدوه ذريعة للشك والارتياب . وأما الفروع فلم يثبت عن أحد منهم النهي عنها إلا من ترك النص الصحيح وقدم عليه القياس ، وأما من اتبع النص وقاس عليه فلا يحفظ عن أحد من أئمة السلف إنكار ذلك ، لأن الحوادث في المعاملات لا تنقضى وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم ، فمن ثم تواردوا على استحباب الاشتغال بذلك بخلاف علم الكلام . وأما ثانياً : فإن الدين كل لقوله تعالى ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ فإذا كان آكله وأتمه وتلقاه الصحابة عن النبي ﷺ واعتقده من تلقى عنهم واطمأنن به نفوسهم ، فأى حاجة بهم إلى تحكيم العقول والرجوع إلى قضايها وجمعها أصلاً ، والنصوص الصحيحة الصريحة تعرض عليها فتارة يعمل بمضمونها ، وتارة تحرف عن مواضعها لتوافق العقول . وإذا كان الدين قد كل فلا تكون الزيادة فيه إلا نقصاناً في المعنى ، مثل زيادة أصبع في اليد فإنها تنقص قيمة العبد الذي يقع به ذلك ، وقد توسط بعض المتكلمين فقال : لا يكتفى بالتقليد بل لا بد من دليل ينشرح به الصدر . وتحصل به الطمأنينة العلية ، ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه انتهى . والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كاف في هذا القدر ، وقال بعضهم المطلوب من كل أحد التصديق الحزى الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى والإيمان برسله وبما جاءوا به كيفما حصل وبأى طريق إليه يوصل ، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من الزلل . قل القرطبي : هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف ، واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة وبما تواتر عن النبي ﷺ ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من حفاة العرب من كن يعبد الأوثان ، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين ، والتزام أحكام

الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة ، وإن كان كثير منهم إنما أسلم لوجود دليل ما ، فأسلم بسبب وضوحه له ، فالكثير منهم قد أسلموا طوعا من غير تقدم استدلال ، بل بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبيا سيئما ويتنصر على من خالفه ، فلما ظهرت لهم العلامات في محمد ﷺ بادروا إلى الإسلام ، وصدقوه في كل شيء . قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما ، وكثير منهم كان يؤذنه في الرجوع إلى معاشه من رعاية الغنم وغيرها ، وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشملهم فلا يزالون يزدادون إيماننا ويقينا . وقال أبو المظفر بن السمعاني أيضا ما ملخصه : إن العقل لا يوجب شيئا ولا يحرم شيئا ، ولا حظ له في شيء من ذلك ، ولو لم يرد الشرع بحكم ما وجب على أحد شيء ، لقوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ وقوله ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وغير ذلك من الآيات . فمن زعم أن دعوة رسل الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع ، لزمه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الله دون الرسول ويلزمه أن وجود الرسول وعدمه بالنسبة إلى الدعاء إلى الله سواء ، وكفى بهذا ضلالا . ونحن لانكر أن العقل يرشد إلى التوحيد وإنما ننكر أنه يستقل بإيجاب ذلك حتى لا يصح إسلام الا بطريقه ، مع قطع النظر عن السمعية لكون ذلك خلاف ما دللت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي ، ولو كان كما يقول أوائلك لبطلت السمعية التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها ، بل يجب الإيمان بما ثبت من السمعية ، فإن عقلنا فبتوفيق الله والا اكتفينا باعتقاد حقيقته . على وفق مراد الله سبحانه وتعالى انتهى . ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس . أن رجلا قال لرسول الله ﷺ أنشدك الله آله أرسلك أن نشهد أن لا إله إلا الله وأن ندع اللات والعزى ؟ قال : نعم . فأسلم . وأصله في الصحيحين في قصة ضمام بن ثعلبة ، وفي حديث عمرو بن عبسة عند مسلم أنه أتى النبي ﷺ فقال ما أنت ؟ قال : نبي الله . قلت : آله أرسلك ؟ قال : نعم . قلت : بأى شيء ؟ قال : أوحى الله لا أشرك به شيئا ، الحديث ، وفي حديث أسامة بن زيد في قصة قتله الذي قال لا إله إلا الله فأنكر عليه النبي ﷺ وحديث المقداد في معناه ، وقد تقدم في كتاب الديات ، وفي كتب النبي ﷺ إلى هرقل وكسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد ؛ إلى غير ذلك من الأخبار المتواترة المتواترة المعنوية الدال على أنه ﷺ لم يزد في دعائه المشركين على أن يؤمنوا بالله وحده ويصدقوه فيما جاء به عنه ، فمن فعل ذلك قبل منه سواء كان إذعانه عن تقدم نظر أم لا ، ومن توقف منهم به حينئذ على النظر ، أو أقام عليه الحجة إلى أن يذعن أو يستمر على عناده . وقال البيهقي في كتاب الاعتقاد ، سلك بعض أئمتنا في إثبات الصانع وحدث العالم طريق الاستدلال بمعجزات الرسالة فإنها أصل في وجوب قبول مادعا إليه النبي ﷺ . وعلى هذا الوجه وقع إيمان الذين استجابوا للرسول ، ثم ذكر قصة النجاشي وقول جعفر بن أبي طالب له د بعث الله إلينا رسولا نعرف صدقه فدعانا إلى الله وتلا علينا تنزيلا من الله لا يشبهه شيء فصدقناه وعرفنا أن الذي جاء به الحق ، الحديث بطوله ، وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الزكاة ، من صحيحه من رواية ابن اسحق وحاله معروفة وحديثه في درجة الحسن ، قال البيهقي فاستدلوا بأعجاز القرآن على صدق النبي ، فأمنوا بما جاء به من إثبات الصانع ووجدانيته وحدث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ في القرآن وغيره ، واكتفاء غالب من أسلم بمثل ذلك مشهور في الأخبار ، فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق السمع ، ولا يكون ذلك تقليدا بل هو اتباع والله أعلم . وقد استدلل من اشترط النظر بالآيات والأحاديث

الواردة في ذلك ، ولا حجة فيها لأن من لم يشترط النظر لم يذكر أصل النظر ، وإنما أنكر توقف الإيمان على وجود النظر بالطرق الكلامية ، إذ لا يلزم من الترغيب في النظر جمعه شرطاً ، واستدل بعضهم بأن التقليد لا يفيد العلم إذ لو أفاده لكان العلم حاصلًا لمن قلد في قدم العالم ولمن قلد في حدوثة . وهو محال لأفضائه إلى الجمع بين النقيضين . وهذا إنما يتأتى في تقليد غير النبي ﷺ . وأما تقليده ﷺ فيما أخبر به عن ربه فلا يتناقض أصلاً واعتذر بعضهم عن اكتفاء النبي ﷺ والصحابة بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بأن ذلك كان لضرورة المبادئ ، وأما بعد تقرر الإسلام وشهرته فيجب العمل بالأدلة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصولها فهو مبتدع ولو لم يفهمها ولم يعرف مأخذها وهذا هو محض التقليد فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى والقول بإيمان من قلدهم وكفى بهذا ضللاً وما مثلهم إلا كما قال بعض السلف : أنهم كمثل قوم كانوا سفراً فوقعوا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من المأكل والمشروب ورأوا فيها طرقات شتى فانقسموا قسمين فقسم وجدوا من قال لهم أنا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها تنجوا فتبعوه فنجوا ، وتخلفت عنه طائفة فأقاموا إلى أن وقفوا على أمارة ظهر لهم أن في العمل بها النجاة فعملوا بها فنجوا وقسم هجموا بغير مرشد ولا أمارة فهلكوا ، فليست نجاة من اتبع المرشد بدون نجاة من أخذ بالآمارة إن لم تكن أولى منها ، ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي يمكن أن يفصل فيقال : من لا له أهلية لفهم شيء من الأدلة أصلاً وحصل له اليقين التام بالمطلوب إما بنشأته على ذلك أو لنور يقذفه الله في قلبه ، فإنه يكتفى منه بذلك ، ومن فيه أهلية لفهم الأدلة لم يكتف منه إلا بالإيمان عن دليل ، ومع ذلك فدليل كل أحد بحسبه وتكفي الأدلة المجملة التي تحصل بأدنى نظر ، ومن حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلم إلى أن تزول عنه ، قال فهذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة ، وأما من غلا فقال لا يكفي إيمان المقلد فلا يلتفت إليه ، لما يلزم منه من القوا . بعدم إيمان أكثر المسلمين ، وكذا من غلا أيضاً فقال لا يجوز النظر في الأدلة لما يلزم منه من أن أكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر انتهى ملخصاً . واستدل بقوله « فإذا عرفوا الله ، بأن معرفة الله بحقيقة كنهه ممكنة للبشر ، فإن كان ذلك مقيداً بما عرّف به نفسه من وجوده وصفاته اللاتفة من العلم والقدرة والارادة مثلاً ، وتزييه عن كل نقيصة كالحديث فلا بأس به ، فأما ما عدا ذلك فإنه غير معلوم للبشر وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ ولا يحيطون به علماً ﴾ فإذا حمل قوله فإذا عرفوا الله على ذلك كان واضحاً مع أن الاحتجاج به يتوقف على الجزم بأنه ﷺ نطق بهذه اللفظة وفيه نظر ، لأن القصة واحدة ورواة هذا الحديث اختلفوا : هل ورد الحديث بهذا اللفظ أو بغيره ؟ فلم يقل ﷺ إلا بلفظ منها ، ومع احتمال أن يكون هذا اللفظ من تصرف الرواة لا يتم الاستدلال ، وقد بينت في أواخر كتاب الزكاة ، أن الأكثر رويه بلفظ « فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فإن هم أطاعوا لك بذلك ، ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى أن يوحدوا الله ، فإذا عرفوا ذلك ، ومنهم من رواه بلفظ « فادعهم إلى عبادة الله ، فإذا عرفوا الله ، ووجه الجمع بينها أن المراد بالعبادة : التوحيد ، والمراد بالتوحيد : الإقرار بالشهادتين ، والإشارة بقوله ذلك إلى التوحيد ، وقوله : فإذا عرفوا الله أي عرفوا توحيد الله ، والمراد بالمعرفة الإقرار والطوعية فبذلك يجمع بين هذه الالفاظ المختلفة في القصة الواحدة وبالله التوفيق . وفي حديث ابن عباس من الفوائد غير ما تقدم الاختصار في الحكم

بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين ، فإن من لازم الإيمان بالله ورسوله التصديق بكل ما ثبت عنهما والتزام ذلك ، فيحصل ذلك لمن صدق بالشهادتين . وأما ما وقع من بعض المبتدعة من إنكار شيء من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهر ، لأنه إن كان مع تأويل فظاهر ، وإن كان عنادا قدح في صحة الإسلام ، فيعامل بما يترتب عليه من ذلك كإجراء أحكام المرتد وغير ذلك ، وفيه قبول خبر الواحد وجوب العمل به ، وتعقب بأن مثل خبر معاذ حفته قرينة أنه في زمن نزول الوحي فلا يستوى مع سائر أخبار الآحاد ، وقد مضى في باب إجازة خبر الواحد ما يفي عن إعادته ، وفيه أن الكافر إذا صدق بشيء من أركان الإسلام كالصلاة مثلاً يصير بذلك مسلماً ، وبالغ من قال كل شيء يكفر به المسلم إذا جحدته ، يصير الكافر به مسلماً إذا اعتقده ، والاول أرجح كما جزم به الجمهور ، وهذا في الاعتقاد أما الفعل كما لو صلى فلا يحكم بإسلامه وهو أولى بالمنع لأن الفعل لا عموم له ، فيدخله احتمال العبث والاستهزاء . وفيه وجوب أخذ الزكاة ممن وجبت عليه ، وقهر الممتنع على بذلها ولو لم يكن جاحداً ، فإن كان مع امتناعه ذا شوكة قوتل ، وإلا فإن أمكن تعزيره على الامتناع عزز بما يليق به ، وقد وردن تعزيره بالمال حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً ولفظه : « ومن منعها - يعني الزكاة - فانا نأخذوها ، وشطر ماله عزيمة من عزمات ربنا » الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم ، وأما ابن حبان فقال في ترجمة بهز بن حكيم لولا هذا الحديث لأدخلته في « كتاب الثقات » وأجاب من صححه ولم يعمل به بأن الحكم الذي دل عليه منسوخ وأن الأمر كان أولاً كذلك ثم نسخ ، وضعف النووي هذا الجواب من جهة أن العقوبة بالمال لا تعرف أولاً حتى يتم دعوى النسخ ولأن النسخ لا يثبت إلا بشرطه كعقوبة التاريخ ولا يعرف ذلك ، واعتمد النووي ما أشار إليه ابن حبان من تضعيف بهز وليس بجيد لأنه موثق عند الجمهور حتى قال اسحق بن منصور عن يحيى بن معين بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صحيح إذا كان دون بهز ثقة ، وقال الترمذي : « تكلم فيه شعبة وهو ثقة عند أهل الحديث » وقد حسن له الترمذي عدة أحاديث ، واحتج به أحد واسحق والبخاري خارج الصحيح وعلق له في الصحيح ، وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود وهو عندي حجة لا عند الشافعي فإن اعتمد من قلد الشافعي على هذا كفاه ، ويؤيد إطباق فقهاء الأمصار على ترك العمل به فدل على أن له معارضا راجحاً ، وقول من قال بمقتضاه يعد في ندرة المخالف وقد دل خبر الباب أيضاً على أن الذي يقبض الزكاة الإمام أو من أقامه لذلك ، وقد أطبق الفقهاء بعد ذلك على أن لأرباب الأموال الباطنة مباشرة الإخراج ، وشذ من قال بوجوب الدفع إلى الإمام وهو رواية عن مالك ، وفي القديم للشافعي نحوه على تفصيل أعلاه . الحديث الثاني : حديث معاذ أيضاً ، قوله ( عن أبي حصين ) بفتح أوله واسمه عثمان بن عاصم الأسدي ، والأشعث بن سليم ، هو أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي ، وأبوه مشهور بكنيته أكثر من اسمه . قوله ( أتدري ما حق الله على العباد ) تقدم شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ودخله في هذا الباب من قوله لا تشركوا به شيئاً فإنه المراد بالتوحيد ، قال ابن التين يريد بقوله « حق العباد على الله » حقاً علم من جهة الشرع لا بإيجاب العقل فهو كالواجب في تحقق وقوعه أو هو على جهة المقابلة والمشاكلة ، كقوله تعالى ﴿ فليسخرونها لهم سخر الله بينهم ﴾ الحديث الثالث . قوله ( حدثنا اسماعيل ) هو ابن أبي أويس ، وتقدم المتن في فضل ( قل هو الله أحد ) في « كتاب فضائل القرآن » من وجه آخر عن مالك مشروحاً ، وأورده هنا لما صرح به من وصف الله تعالى بالأحدية كما في الذي بمسده ، وقوله هنا زاد اسماعيل بن جعفر تقدم هناك زيادة رאו في أوله ،

فقال : وزاد أبو معمر ، حدثنا اسماعيل بن جعفر ، وكذا وقع هنا في بعض النسخ ، وفي بعضها وقال أبو معمر ، وتقدم هناك الاختلاف في المراد بأبي معمر هذا وتسمية من وصله . الحديث الرابع : حديث عمرة عن عائشة فيما يتعلق بسورة الإخلاص أيضا ؛ وقد تقدم معلقا في فضائل القرآن . قوله ( حدثنا أحمد بن صالح ) كذا للأكثر وبه جزم أبو نعيم في المستخرج وأبو مسعود في الأطراف ، ووقع في الأطراف للزبي أن في بعض النسخ ، حدثنا محمد حدثنا أحمد بن صالح ، . قلت : وبذلك جزم البيهقي تبعنا لخلف في الأطراف قال خلف : ومحمد هذا أحسبه محمد بن يحيى الذهلي ، ووقع عند الاسماعيلي بعد أن ساق الحديث من رواية حرملة عن ابن وهب ذكره البخاري عن محمد ، بلا خبر عن أحمد بن صالح ، فكأنه وقع عند الاسماعيلي بلفظ ، قال محمد ، وعلى رواية الأكثر فمحمد هو البخاري المصنف ، والقائل ، قال محمد ، هو محمد الفربري وذكر الكرماني هذا احتمالا . قلت : ويحتاج حينئذ الى ابداء النكتة في افصاح الفربري به في هذا الحديث دون غيره من الاحاديث الماضية والآتية . قوله ( حدثنا عمرو ) هو ابن الحارث المصري ، وابن أبي هلال ، هو سعيد وسماء مسلم في روايته ، قوله ( بعث رجلا على سرية ) تقدم في باب الجمع بين السورتين في ركعة من كتاب الصلاة ، بيان الاختلاف في تسميته ، وهـل بينه وبين الذي كان يؤم قومه في مسجد قباء مغايرة أو هما واحد وبيان ما يرجح من ذلك ، قوله ( فيختم بقل هو الله أحد ) قال ابن دقيق العيد هذا يدل على أنه كان يقرأ بذكرها ثم يقرأها في كل ركعة وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المراد أنه يختم بها آخر قراءته فيختم بالركعة الأخيرة ، وعلى الأول فيؤخذ منه جواز الجمع بين السورتين في ركعة انتهى . وقد تقدم البحث في ذلك في الباب المذكور من كتاب الصلاة ، بما يغني عن إعادته ، قوله ( لأنها صفة الرحمن ) قال ابن التين إنما قال لها صفة الرحمن لأن فيها أسماء وصفاته ، وأسماء مشتقة من صفاته ، وقال غيره : يحتمل أن يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستندا لشيء سمعه من النبي ﷺ إما بطريق النصوصية وإما بطريق الاستنباط ، وقد أخرج البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ، بسند حسن عن ابن عباس ، أن اليهود أتوا النبي ﷺ فقالوا صف لنا ربك الذي تعبد ، فأمر الله عز وجل ( قل هو الله أحد ) الى آخرها ، فقال هذه صفة ربي عز وجل ، وعن أبي بن كعب قال : قال المشركون للنبي ﷺ أنسب لنا ربك ، فنزلت سورة الإخلاص الحديث ، وهو عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد ، وصححه الحاكم ، وفيه أنه ليس شيء يولد إلا يموت وليس شيء يموت إلا يورث ، والله لا يموت ولا يورث ، ولم يكن له شبه ولا عدل ، وليس كمثل شيء . قال البيهقي : معنى قوله ليس كمثل شيء ليس كمثل شيء ، قاله أهل اللغة قال ونظيره قوله تعالى ( فان آمنوا بمثل ما آمنتم به ) يريد بالذي آمنتم به وهي قراءة ابن عباس ، قال : والكاف في قوله وكلمته ، للتأكيد ، فنفي الله عنه المثلية بأكد ما يكون من النفي ، وأنشد لورقة بن نوفل في زيد بن عمرو بن نفيل من أبيات : « ودينك دين ليس دين كمثل ، ثم أسند عن ابن عباس في قوله تعالى ( وله المثل الأعلى ) يقول ليس كمثل شيء ، وفي قوله ( هل تعلم له سميا ) هل تعلم له شيا أو مثلا ، وفي حديث الباب حجة لمن أثبت أن لله صفة وهو قول الجمهور ، وشذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلاح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ، ولم تثبت عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه ، فان اعترضوا بحديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي هلال وفيه ضعف ، قال : وعلى تقدير صحته فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ، ولا يراد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فانها في لغة العرب لا تطلق إلا على

جوهر أو عرض كذا قال ، وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت اليه في تضعيفه ، وكلامه الأخير مردود باتفاق الجميع على إثبات الأسماء الحسنى ، قال الله تعالى ﴿ ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ وقال بعد أن ذكر منها عدة أسماء في آخر سورة الحشر ﴿ له الأسماء الحسنى ﴾ والأسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات في إثبات أسماءه لإثبات صفاته ، لأنه إذا ثبت أنه حي مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ، ولولا ذلك لوجب الاقتصار على ما ينبي عن وجود الذات فقط ، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ سبحانه ربك رب العزة عما يصفون ﴾ فزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص ، ومفهومه أن وصفه بصفة السكال مشروع ، وقد قسم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الأسماء المذكورة في القرآن وفي الأحاديث الصحيحة على قسمين : أحدهما صفات ذاته : وهي ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال ، والثاني صفات فعله : وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل ، قال ولا يجوز وصفه إلا بما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه ، ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته ، وكالخلق والرزق والإحياء والإماتة والعفو والعقوبة من صفات فعله ، ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته ، وكالاستواء والزرول والمجيء من صفات فعله ، فيجوز لإثبات هذه الصفات له لثبوت الخبر بها على وجه ينفي عنه التشبيه ، فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال ، وصفة فعله ثابتة عنه ولا يحتاج في الفعل إلى مباشرة ﴿ إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون ﴾ وقال القرطبي في المفهم : اشتملت ﴿ قل هو الله أحد ﴾ على اسمين يتضمنان جميع أوصاف السكال : وهما الأحد والصمد ، فانهما يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال ، فإن الواحد والأحد وإن رجعا إلى أصل واحد فقد افرقا استعمالاً وعرفاً ، فالوحدة راجعة إلى نفى التعدد والكثرة ، والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفى ما عداه والأحد يثبت مدلوله ويتعرض لنفى ما سواه ، ولهذا يستعملونه في النفي ويستعملون الواحد في الإثبات ، يقال مارأيت أحداً ورأيت واحداً فالأحد في أسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشاركة فيه غيره ، وأما الصمد فانه يتضمن جميع أوصاف الكمال لأن معناه الذي انتهى سؤده بحيث يصمد إليه في الحوائج كلها وهو لا يتم حقيقة إلا لله ، قال ابن دقيق العيد قوله : لأنها صفة الرحمن ، يحتمل أن يكون مراده أن فيها ذكر صفة الرحمن كما لو ذكر وصف فعبر عن الذكر بأنه الوصف وإن لم يكن نفس الوصف ويحتمل غير ذلك إلا أنه لا يختص ذلك هذه السورة لكن لعل تخصيصها بذلك لأنه ليس فيها إلا صفات الله سبحانه وتعالى فاختصت بذلك دون غيرها . قوله ( أخبروه أن الله يحبه ) قال ابن دقيق العيد : يحتمل أن يكون سبب محبة الله له محبته لهذه السورة ، ويحتمل أن يكون لما دل عليه كلامه لأن محبته لذكر صفات الرب دالة على صحة اعتقاده ، قال المازري ومن تبعه : محبة الله لعباده إرادته ثوابهم وتنعيمهم ، وقيل هي نفس الإثابة والتنعيم ، ومحبته له لا يبعد فيها الميل منهم اليه وهو مقدس عن الميل ، وقيل محبتهم له استقامتهم على طاعته ، والتحقيق أن الاستقامة ثمرة المحبة وحقيقة المحبة له ميلهم اليه لاستحقاقه سبحانه المحبة من جميع وجوهها انتهى . وفيه نظر لما فيه من الإطلاق في موضع التقييد ، وقال ابن التين : معنى محبة المخلوقين لله إرادتهم أن ينعمهم ، وقال القرطبي في المفهم : محبة الله لعبده تقريبه له وإكرامه وليست بميل ولا غرض كما هي من العبد ، وليست محبة العبد لربه نفس الارادة بل هي شيء زائد عليها ، فإن المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه ولا على تحصيله ، والارادة هي التي تخصص العمل بـه من وجوهه الجائزة ويحس من

نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجيلة والأفعال الحسنة كالعلماء والفضلاء والكرماء وإن لم يتعلق له بهم إرادة مخصصة، وإذا صح الفرق فإله سبحانه وتعالى محبوب لمحبيه على حقيقة المحبة كما هو معروف عند رزقه الله شيئاً من ذلك، فندسأل الله تعالى أن يجعلنا من محبيه المخلصين. وقال البيهقي: المحبة والبغض عند بعض أصحابنا من صفات الفعل، فمعنى محبته إكرام من أحبه ومعنى بغضه إهانته، وأما ما كان من المدح والذم فهو من قوله، وقوله من كلامه، وكلامه من صفات ذاته فيرجع إلى الإرادة؛ فمحبة الحصول المحمودة، وفاعلها يرجع إلى إرادته إكرامه، وبغضه الحصول المذمومة، وفاعلها يرجع إلى إرادته إهانته.

٢ - باب قول الله تبارك وتعالى ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن، أيا ما تدعوا فإله الأسماء الحسنى ﴾

٧٣٧٦ - **قوله** محمد بن سلام أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن زيد بن وهب وأبي ظبيان عن جبر بن عبد الله قال: « قال رسول الله ﷺ: لا يرحم الله من لا يرحم الناس »

٧٣٧٧ - **قوله** أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي عن أسامة ابن زيد قال: كنا عند النبي ﷺ إذ جاءه رسول إحداه بناه تدعوه إلى ابنها في الموت، فقال النبي ﷺ أرجع فأخبرها أن الله ما أخذها ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فزها فلقصبر ولجحتسب. فأعادت الرسول أنها قد أقسمت لا أتيناها. فقام النبي ﷺ وقام معه سعد بن عبادة ومعاذ بن جبل، فدفع الصبي إليه ونفسه تنفقع كأنها في فنن، ففاضت عيناه. فقال له سعد: يا رسول الله ما هذا؟ قال: هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء.

**قوله** ( باب قول الله تبارك وتعالى: قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فإله الأسماء الحسنى ) ذكر فيه حديث جبر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ ورضي عنها، وفيه دففاضت عيناه، وفيه هذه رحمة جعلها الله تعالى في قلوب عباده، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز، قال ابن بطال: غرضه في هذا الباب إثبات الرحمة وهي من صفات الذات فالرحمن وصف وصف الله تعالى به نفسه وهو متضمن لمعنى الرحمة كما تضمن وصفه بأنه عالم معنى العلم إلى غير ذلك، قال والمراد برحمته إرادته نفع من سبق في علمه أنه ينفعه، قال وأسماؤه كلها ترجع إلى ذات واحدة وإن دل كل واحد منها على صفة من صفاته يختص الاسم بالدلالة عليها، وأما الرحمة التي جعلها في قلوب عباده فهي من صفات الفعل، وصفها بأنه خلقها في قلوب عباده، وهي رقة على المرحوم، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن الوصف بذلك فتناول بما يليق به، وقال ابن التين: « الرحمن والرحيم، مشتقان من الرحمة وقيل هما اسمان من غير اشتقاق، وقيل يرجعان إلى معنى الإرادة، فرحمته إرادته تنعيم من رحمته، وقيل راجعان إلى تركه عقاب من يستحق العقوبة، وقال الحلبي: معنى «الرحمن» أنه مزج العلل لأنه لما أمر بعبادته بين حدودها وشروطها فبشر وأنذر وكلف ما تحمله بنيتهم فصارت العلل عنهم مزاحة والحجج منهم منقطعة، قال ومعنى الرحيم،



أنه الميثب على العمل فلا يضيع لعامل أحسن عملاً ، بل يشيب العامل بفضل رحته أضعاف عمله ، وقال الخطابي : ذهب الجمهور الى أن « الرحمن » مأخوذ من الرحمة مبن على المبالغة ومعناه ذو الرحمة لا نظير له فيها ، ولذلك لا يبنى ولا يجمع ، واحتج له البيهقي بحديث عبد الرحمن بن عوف ، وفيه خلقت الرحم وشققت لها اسماً من اسمي . قلت : وكذا حديث الرحمة الذي اشتهر بالسلسل بالأولية ، أخرجه البخاري في التاريخ وأبو دارد والترمذي والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ « الراحمون يرحمهم الرحمن » الحديث ، ثم قال الخطابي : « فالرحمن » ذو الرحمة الشاملة للخلق « والرحيم » فعيل بمعنى فاعل وهو خاص بالمؤمنين ، قال تعالى ﴿ وكان بالمؤمنين رحيماً ﴾ وأورد عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال « الرحمن والرحيم » اسمان رقيقان أحدهما أرق من الآخر ، وهن مقاتل أنه نقل عن جماعة من التابعين مثله ، وزاد « فالرحمن » بمعنى المترحم ، والرحيم بمعنى المنطف ، ثم قال الخطابي لا معنى لدخول الرقة في شيء من صفات الله تعالى ، وكأن المراد بها اللطف ومعناه الغموض لا الصفر الذي هو من صفات الأجسام . قلت : والحديث المذكور عن ابن عباس لا يثبت لانه من رواية الكلبي عن أبي صالح عنه ، والكلبي متروك الحديث وكذلك مقاتل ، ونقل البيهقي عن الحسين بن المنضل البجلي أنه نسب راوى حديث ابن عباس الى التصحيف وقال انما هو الرقيق بالغاء وقواه البيهقي بالحديث الذي أخرجه مسلم عن عائشة مرفوعاً « ان الله رفيق يحب الرفق ، ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف » وأورد له شاهداً من حديث عبد الله بن مغفل ومن طريق عبد الرحمن ابن يحيى ثم قال « الرحمن » خاص في التسمية عام في الفعل ، و « الرحيم » عام في التسمية خاص في الفعل ، واستدل بهذه الآية ، على أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى كالرحمن والرحيم انعمدت يمينه ، وقد تقدم في موضعه ، وعلى أن الكافر اذا أقر بالوحدانية للرحن مثلاً حكم بإسلامه ، وقد خص الحلبي من ذلك ما يقع به الاشتراك كما لو قال الطباطبائي ، لا إله الا الحي المميت ، فانه لا يكون مؤمناً حتى يصرح باسم لا تأويل فيه ، ولو قال من ينسب الى التجسيم من اليهود لا إله الا الذي في السماء لم يكن مؤمناً كذلك ، الا ان كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم فيكتفى منه بذلك كما في قصة الجارية التي سأله النبي ﷺ أنت مؤمنة ، قالت نعم ، قال فأين الله ؟ قالت في السماء ، فقال أعتقها فانها مؤمنة ، وهو حديث صحيح أخرجه مسلم . وان من قال لا إله الا الرحمن حكم بإسلامه الا ان عرف أنه قال ذلك عناداً وسمى غير الله رحماناً كما وقع لأصحاب مسيلة الكذاب ، قال الحلبي ولو قال اليهودى لا إله الا الله لم يكن مسلماً حتى يقر بأنه ليس كمثل شيء ، ولو قال الوثني لا إله الا الله وكان يزعم أن الصنم يقربه الى الله لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الصنم . تنبيهان : أحدهما الذي يظهر من تصرف البخاري في « كتاب التوحيد » أنه يسوق الأحاديث التي وردت في الصفات المقدسة فيدخل كل حديث منها في باب ويؤيده بآية من القرآن للإشارة الى خروجها عن أخبار الآحاد على طريق النزول في ترك الاحتجاج بها في الاعتقادات ، وان من أنكرها خالف الكتاب والسنة جميعاً ، وقد أخرج ابن أبي حاتم في « كتاب الرد على الجهمية » بسند صحيح عن سلام بن أبي مطيع وهو شيخ شيوخ البخاري أنه ذكر المبتدعة فقال : ويلهم ماذا ينكرون من هذه الأحاديث ، والله مافي الحديث شيء إلا « في القرآن منه » يقول الله تعالى ﴿ ان الله سميع بصير - ويحذركم الله نفسه - والارض جميعاً قبضته يوم القيامة ، والسموات مطويات بيمينه - مامنك أن تسجد لما خلقت يسدى - وكلم الله موسى تسليماً - الرحمن على العرش استوى ﴾ ونحو ذلك فلم يزل - أى سلام بن مطيع - يذكر الآيات من العصر الى غروب الشمس ؛ وكأنه لمح

في هذه الترجمة بهذه الآية الى ماورد في سبب نزولها ، وهو ما أخرجه ابن مردويه بسند ضعيف عن ابن عباس أن المشركين سمعوا رسول الله ﷺ يدعو يا الله يا رحمن ، فقالوا كان محمد يأمرنا بدعاء إله واحد وهو يدعو لإلهين فنزلت ، وأخرج عن عائشة بسند آخر نحوه ، الثاني قوله في السند الأول حدثنا محمد كذا للأكثر قال الكرمانى تبعنا لأبي علي الجبائى هو إما ابن سلام وإما ابن المثنى انتهى . وقد وقع التصريح بأنه ابن سلام في رواية أبي زر عن شيوخه فتعين الجزم به كما صنع المزي في الأطراف ، فإنه قال ح عن محمد وهو ابن سلام . قلت : ويؤيده أنه عبر بقوله « أنبأنا أبو معاوية ولو كان ابن المثنى لقال حدثنا » لما عرف من عادة كل منهما والله أعلم

### ٣ - باب قول الله تعالى ( إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين )

٧٣٧٨ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعشى عن سعيد بن جبهر عن أبي عبد الرحمن السلمى

« عن أبي موسى الأشعرى قال : قال النبي ﷺ : ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ، يدّ هون له لو لم يؤعافهم ويرزقهم »

قوله ( باب قول الله تعالى إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ) كذا لأبي زر والاصبلى والحفصوى على وفق القراءة المشهورة ، وكذا هو عند النسفى ، وعليه جرى الاسماعيلى ، ووقع في رواية القابسى « انى أما الرزاق » الخ وعليه جرى ابن بطلال وتبعه ابن المنير والكرمانى وجزم به الصغانى ، وزعم أن الذى وقع عند أبي زر وغيره من تغييرهم لظنهم أنه خلاف القراءة ، قال : وقد ثبت ذلك قراءة عن ابن مسعود . قلت : وذكر أن النبي ﷺ أقرأه كذلك كما أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعى ، عن ابن مسعود قال : أقرأني رسول الله ﷺ فذكره قال أهل التفسير : المعنى في وصفه بالقوة أنه القادر البليغ الاقتدار على كل شيء . قوله ( عن أبي حمزة ) بالهملزة والزاي هو السكرى وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق كلهم كوفيون . قوله ( ما أحد أصبر على أذى سمعه من الله ) الحديث تقدم شرحه في « كتاب الأدب » والغرض منه قوله هنا « ويرزقهم » وقوله « يدعون » بسكون الدال وجاء تشديدها ، قال ابن بطلال : تضمن هذا الباب صفتين لله تعالى : صفة ذات ، وصفة فعل ، فالرزق فعل من أفعاله تعالى فهو من صفات فعله لأن رازقا يقتضى مرزوقا ، والله سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل مالم يكن ثم كان فهو محدث والله سبحانه موصوف بأنه الرزاق ووصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق ، بمعنى أنه سيرزق اذا خلق المرزوقين ، والقوة من صفات الذات وهى بمعنى القدرة ، ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرة ، ولم تزل قدرته موجودة قائمة به موجبة له حكم القادرين . والمتين بمعنى القوى وهو في اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقي : القوى التام القدرة لا ينسب اليه عجز في حالة من الاحوال ، ويرجع معناه الى القدرة والقادر ، هو الذى له القدرة الشاملة والقدرة صفة له قائمة بذاته ، والمقتدر هو التام القدرة الذى لا يمتنع عليه شيء ، وفي الحديث رد على من قال انه قادر بنفسه لا بقدرة لأن القوة بمعنى القدرة ، وقد قال تعالى ( ذو القوة ) وزعم المعتزلى أن المراد بقوله ذو القوة : الشديد القوة والمعنى في وصفه بالقوة والمتانة أنه القادر البليغ الاقتدار ، لجرى على طريقتهم في أن القدرة صفة نفسية ، خلافا لقول أهل السنة أنها صفة قائمة به متعلقة بكل مقدور وقال غيره : كون القدرة قديمة

وإضافة الرزق حادثة لا يتنافيان لأن الحادث هو التعلق وكونه رزق المخنوق بعد وجوده لا يستلزم التغير فيه لأن التغير في التعلق فإن قدرته لم تكن متعلقة بإعطاء الرزق بل بكونه سيقع ، ثم لما وقع تعلقت به من غير أن تتغير الصفة في نفس الأمر ، ومن ثم انما الاختلاف : هل القدرة من صفات الذات أو من صفات الأفعال ؟ فنظر في القدرة الى الاقتدار على إيجاد الرزق قال هي صفة ذات قديمة ، ومن نظر الى تعلق القدرة قال هي صفة فعل حادثة . ولا استحالة في ذلك في الصفات الفعلية والإضافية بخلاف الذاتية ، وقوله في الحديث « أصبر » أفعل تفضيل من الصبر ومن أسمائه الحسنی سبحانه وتعالى : العبور ومعناه الذي لا يعاجل العصاة بالعقوبة ، وهو قريب من معنى الحليم ، والحليم أبلغ في السلامة من العقوبة ، والمراد بالأذى أذى رسله وصالحى عبادته لاستحالة تعلق أذى المخلوقين به لكونه صفة نقص وهو منزّه عن كل نقص ، ولا يؤخر النعمة قهراً بل تفضلاً ، وتكذيب الرسل في نفي الصاحبة والولد عن الله أذى لهم ، فأضيف الأذى لله تعالى المبالغة في الإنكار عليهم والاستعظام لمغالهم ، ومنه قوله تعالى ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة ﴾ فان معناه يؤذون أولياء الله وأولياء رسوله ، فأقيم المضاف مقام المضاف إليه ، قال ابن المنير وجه مطابقة الآية للحديث اشتماله على صفتي الرزق والقوة الدالة على القدرة ، أما الرزق فواضح من قوله ﴿ ويرزقهم ﴾ وأما القوة فن قوله ﴿ أصبر ﴾ فان فيه إشارة الى القدرة على الإحسان اليهم مع إساءتهم ، بخلاف طبع البشر فانه لا يقدر على الإحسان إلى المسيء الا من جهة تكلفه ذلك شرعاً ، وسبب ذلك أن خوف الفوت يحمله على المسارعة الى المسكافة بالعقوبة ، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك حالاً ومآلاً لا يمجزه شيء ولا يفوته

٤ - باب قول الله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، وإن الله عنده علم الساعة . وأنزله بعلمه - وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه - إليه يرد علم الساعة ﴾ قال يحيى : للظاهر على كل شيء هذا ، والباطن على كل شيء علماً

٧٣٧٩ - حدثنا خالد بن محمد حدثنا سليمان بن بلال حدثني عبد الله بن دينار « عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا الله : لا يعلم ما تنفيض الأرحام إلا الله ، ولا يعلم ما في غد إلا الله ، ولا يعلم متى يأتي المطر أحد إلا الله ، ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله ، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله »

٧٣٨٠ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان بن إسحاق عن الشعبي عن مسروق « عن عائشة رضي الله عنها قالت : من حدثك أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد كذب ، وهو يقول ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب ، وهو يقول ﴿ لا يعلم الغيب إلا الله ﴾

قوله ( باب قول الله تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً ، وإن الله عنده علم الساعة - وأنزله بعلمه - وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه - إليه يرد علم الساعة ) أما الآية الأولى فسفيان شيء من الكلام عليها في آخر

شرحه ، وأما الآية الثانية فمضى الكلام عليها في تفسير سورة لقمان عند شرح حديث ابن عمر المذكور هنا ، وأما الآية الثالثة فمن الحجج البينة في إثبات العلم لله ، وحرفه المعتزلي نصرة لمذهبه ، فقال أنزله ملتبساً بعلمه الخاص ، وهو تأليفه على نظم وأسلوب يعجز عنه كل بليغ ، وتعقب بأن نظم العبارات ليس هو نفس العلم القديم بل دال عليه ، ولا ضرورة تنحج إلى الخل على غير الحقيقة التي هي الإخبار عن علم الله الحقيقي وهو من صفات ذاته ، وقال المعتزلي أيضاً أنزله بعلمه وهو عالم ، فأول علمه بعالم فراراً من إثبات العلم له مع تصريح الآية به ، وقد قال تعالى ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ﴾ وتقدم في قصة موسى والخضر « ما علمى وعلمك في علم الله » ووقع في حديث الاستخارة الماضي في الدعوات « اللهم إني أستغيثك بعلمك » ، وأما الآية الرابعة فهي كالأولى في إثبات العلم وأصرح ، وقال المعتزلي قوله « بعلمه » في موضع الحال أى لا معلومة بعلمه فتعسف فيما أول وعدل عن الظاهر بغير موجب ، وأما الآية الخامسة فقال الطبري معناها : لا يعلم متى وقت قيامها غيره فعلى هذا فالتقدير إليه يرد علم وقت الساعة ، قال ابن بطال : في هذه الآيات إثبات علم الله تعالى وهو من صفات ذاته ، خلافاً لمن قال إنه عالم بلا علم ، ثم إذا ثبت أن علمه قديم وجب تعلقه بكل معلوم على حقيقته بدلالة هذه الآيات ، وبهذا التقرير يرد عليهم ، القدرة والقوة والحياة وغيرها ، وقال غيره ثبت أن الله مرید بدليل تخصيص الممكنات بوجود ما وجد منها بدلاً من عدمه ، وعدم المعلوم منها بدلاً من وجوده ، ثم إما أن يكون فعله لها بصفة يصح منه بها التخصيص والتقديم والتأخير أولاً ، والثاني لو كان فاعلاً لها لا بالصفة المذكورة ، لزم صدور الممكنات عنه صدوراً واحداً بغير تقديم وتأخير ولا تطوير ، ولكن يلزم قدمها ضرورة استحالة تخلف المقتضى على مقتضاه الذائق ، فيلزم كون الممكن واجباً ، والحادث قديماً وهو محال ، فثبت أنه فاعل بصفة يصح منه بها التقديم والتأخير فهذا برهان المعقول وأما برهان المنقول فأى من القرآن كثيرة كقوله تعالى ﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾ ثم الفاعل للمصنوعات بخلقه بالاختيار يكون متصفاً بالعلم والقدرة لأن الإرادة وهى الاختيار مشروطة بالعلم بالمراد ، ووجود المشروط بدون شرطه محال ولأن المختار للشيء إن كان غيره قادراً عليه تمذر عليه صدور مختاره ، ومراده ولما شوهدت المصنوعات صدرت عن فاعلها المختار من غير تمذر علم قطعنا أنه قادر على إيجادها ، وسيأتى مزيد الكلام في الإرادة في باب « المشيئة والإرادة » بعد نيف وعشرين باباً ، وقال البيهقي بعد أن ذكر الآيات المذكورة في الباب وغيرها بما هو في معناها ، كان أبو إسحق الأسفراينى يقول : معنى العلم يعلم الماهومات ومعنى الخبر يعلم ما كان قبل أن يكون ؛ ومعنى الشهيد يعلم الغائب كما يعلم الحاضر ومعنى المحصى لا تشغله الكثرة عن العلم ، وساق عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يعلم السر وأخفى ﴾ قال يعلم ما أسر العبد في نفسه وما أخفى عنه مما سيفعله قبل أن يفعله ومن وجه آخر عن ابن عباس قال : يعلم السر الذى في نفسك ويعلم ما ستعمل غداً . قوله ( قال يحيى الظاهر على كل شيء علماً والباطن على كل شيء علماً ) « يحيى » هذا هو ابن زياد الفراء النحوى المشهور ذكر ذلك في « كتاب معاني القرآن » له ، وقال غيره : معنى الظاهر الباطن العالم بظواهر الأشياء وبواطنها ، وقيل الظاهر بالادلة الباطن بذاته ، وقيل الظاهر بالعقل الباطن بالهس . وقيل معنى الظاهر العالى على كل شيء لأن من غلب على شيء ظهر عليه وعلاه ، والباطن الذى بطن في كل شيء أى علم باطنه وشمى قوله أى كل شيء علم ما كان وما سيكون على سبيل الإجمال والتفصيل ، لأن خالق المخلوقات كلها بالاختيار متصف بالعلم بهم والافتقار عليهم ، أما أولاً فلاختيار مشروط بالعلم ، ولا يوجد

المشروط دون شرطه ، وأما ثانيا فلأن المختار للشيء لو كان غير قادر عليه لتمذر مراده وقد وجدت بغير تمذر فدل على أنه قادر على إيجادها ، وإذا تقرر ذلك لم يتخصص عليه في تعلقه بمعلوم دون معلوم لوجوب قدمه المنافي لقبول التخصص ، فثبت أنه يعلم الكليات لأنها معلومات ، والجزئيات لأنها معلومات أيضا ، ولأنه يريد لإيجاد الجزئيات والإرادة للشيء المعين إثباتا ونفيا مشروطة بالعلم بذلك المراد الجزئي فيعلم المرئيات للرايين ورؤيتهم لها على الوجه الخاص ، وكذا المسموعات وسائر المدركات لما علم ضرورة من وجوب الكمال له وأضداد هذه الصفات نقص ، والنقص يمتنع عليه سبحانه وتعالى ، وهذا القدر كاف من الأدلة العقلية ، وضل من زعم من الفلاسفة أنه سبحانه وتعالى يعلم الجزئيات على الوجه الكلي لا الجزئي ، واحتجوا بأمر فاسدة منها أن ذلك يؤدي إلى محال وهو تغير العلم فإن الجزئيات زمانية تتغير بتغير الزمان والأحوال ، والعلم تابع للمعلومات في الثبات والتغير فيلزم تغيره ، والعلم قائم بذاته فتكون محلا للحوادث وهو محال ، والجواب أن التغير إنما وقع في الأحوال الإضافية ، وهذا مثل رجل قام عن يمين الإسطوانة ثم عن يسارها ثم أمامها ثم خلفها ، فالرجل هو الذي يتغير والإسطوانة بحالها ، فالله سبحانه وتعالى عالم بما كنا عليه أمس وبما نحن عليه الآن وبما نكون عليه غدا ، وليس هذا خبرا عن تغير علمه بل التغير جار على أحوالنا وهو عالم في جميع الأحوال على حد واحد ، وأما التسمية فالقرآن العظيم طافح بما ذكرناه مثل قوله تعالى ﴿ أحاط بكل شيء علما ﴾ وقال ﴿ لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر ﴾ وقال تعالى ﴿ إليه يرد علم الساعة وما تخرج من ثمرات من أكمامها وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ﴾ وقوله تعالى ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم مافي البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾ ولهذا النكتة أورد المصنف حديث ابن عمر في مفاتيح الغيب وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير ، ثم ذكر حديث عائشة مختصرا ، وقوله فيه « ومن حدثك أنه يعلم الغيب فقد كذب » وهو يقول ﴿ لا يعلم الغيب إلا الله ﴾ كذا وقع في هذه الرواية عن محمد بن يوسف ، وهو الفريابي ، عن « سفيان » وهو الثوري ، عن « اسماعيل » وهو ابن أبي خالد . وقد تقدم في تفسير سورة النجم من طريق وكيع عن اسماعيل بلفظ « ومن حدثك أنه يعلم ما في غد فقد كذب » ثم قرأت ﴿ وما تدري نفس ماذا تكسب غدا ﴾ وذكر هذه الآية أنسب في هذا الباب لموافقته حديث ابن عمر الذي قبله لكنه جرى على عادته التي أكثر منها من اختيار الإشارة على صريح العبارة ، وتقدم شرح ما يتعلق بالرؤية في تفسير سورة النجم ، وما يتعلق بعلم الغيب في تفسير سورة لقمان ، وتقدم في تفسير سورة المائدة بهذا السند « من حدثك أن محمدا كتم شيئا » وأحلت بشرحه على « كتاب التوحيد » وسأذكره إن شاء الله تعالى في باب : ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ ونقل ابن التين عن الداودي قال قوله في هذا الطريق « من حدثك أن محمدا يعلم الغيب » ما أظنه محفوظا وما أحد يدعى أن رسول الله ﷺ كان يعلم من الغيب إلا ما علم انتهى . وليس في الطريق المذكورة هنا التصريح بذكر محمد ﷺ وإنما وقع فيه بلفظ « من حدثك أنه يعلم » وأظنه بنى على أن الضمير في قول عائشة « من حدثك » أنه لمحمد ﷺ لتقدم ذكره في الذي قبله حيث قالت « من حدثك أن محمدا رأى ربه » ثم قالت « ومن حدثك أنه يعلم مافي غد » ويعبر عليه أنه وقع في رواية إبراهيم النخعي عن مسروق عن عائشة قالت « ثلاث من قل واحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية : من زعم أنه يعلم مافي غد » الحديث

أخرجه النسائي وظاهر هذا السياق أن الضمير للزاعم ، ولكن ورد التصريح بأنه لمحمد ﷺ فيما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد ربه بن سعيد عن داود بن أبي هند عن الشعبي بلفظ : أعظم القرية على الله من قال أن محمدا رأى ربه ، وأن محمدا كتم شيئا من الوحي ، وأن محمدا يعلم ما في غد ، وهو عند مسلم من طريق اسماعيل بن إبراهيم عن داود وسيافه أتم ، ولكن قال فيه : ومن زعم أنه يخبر بما يكون في غد ، هكذا بالضمير ، كما في رواية اسماعيل معطوفا على : من زعم أن رسول الله ﷺ كتم شيئا ، وما ادعاه من النفي متعقب ، فإن بعض من لم يرسخ في الإيمان كان يظن ذلك حتى كان يرى أن صحة النبوة تستلزم اطلاع النبي ﷺ على جميع المغيبات ، كما وقع في المغازي لابن اسحق أن ناقة النبي ﷺ ضلت ، فقال زيد بن اللصيت بصاد مهملة وآخره مثناة وزن عظيم : يزعم محمد أنه نبي ويخبركم عن خبر السماء وهو لا يدري أين ناقتة ، فقال النبي ﷺ : إن رجلا يقول كذا وكذا ، وإنى والله لا أعلم إلا ما علنى الله ، وقد دلنى الله عليها وهى فى شعب كذا قد حبستها شجرة ، فذهبوا لجاموه بها ، فأعلم النبي ﷺ أنه لا يعلم من الغيب إلا ما علمه الله ، وهو مطابق لقوله تعالى ﴿ فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول ﴾ الآية ، وقد اختلف في المراد بالغيب فيها فقيل هو على عمومها ، وقيل ما يتعلق بالوحي خاصة ، وقيل ما يتعلق بعلم الساعة وهو ضعيف لما تقدم في تفسير لقمان ، أن علم الساعة مما استأثر الله بعلمه ، إلا أن ذهب قائل ذلك ، إلى أن الاستثناء منقطع ، وقد تقدم ما يتعلق بالغيب هناك . قال الزمخشري : فى هذه الآية إبطال الكرامات لأن الذين يضاف إليهم وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسل ، وقد خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع على الغيب ، وتعقب بما تقدم وقال الإمام غفر الدين : قوله على غيبه لفظ مفرد وليس فيه صيغة عموم ، فيصح أن يقال إن الله لا يظهر على غيب واحد من غيوبه أحدا إلا الرسل ، فيحمل على وقت وقوع القيامة ويقويه ذكرها عقب قوله ﴿ أقرئ ما توعدون ﴾ وتعقب بأن الرسل لم يظهروا على ذلك ، وقال أيضا يجوز أن يكون الاستثناء منقطعا ، أى لا يظهر على غيبه الخصوص أحدا لكن من ارتضى من رسول فإنه يجعل له حفظه ، وقال القاضي البيضاوى : يخصر الرسول بالملك فى اطلاعه على الغيب ، والأولياء يقع لهم ذلك بالالهام ، وقال ابن المنير دعوى الزمخشري عامة ودليله خاص ، فالدعوى امتناع الكرامات كلها ، والدليل يحتل أن يقال ليس فيه إلا نفي الاطلاع على الغيب بخلاف سائر الكرامات انتهى . وتماه أن يقال المراد بالاطلاع على الغيب : علم ما سيقع قبل أن يقع على تفصيله ، فلا يدخل فى هذا ما يكشف لهم من الأمور المغيبة عنهم وما لا يخرق لهم من العادة ، كالشئ على الماء وقطع المسافة البعيدة فى مدة لطيفة ونحو ذلك . وقال الطيبي الأقرب تخصيص الاطلاع بالظهور والختفاء ، وإطلاع الله الأنبياء على المغيب أمكن ، ويدل عليه حرف الاستعلاء فى : على غيبه ، فضمن : يظهر ، معنى يطلع ، فلا يظهر على غيبه اظهارا تاما وكشفيا جليا إلا لرسول يوحى إليه مع ملك وحفظه ، ولذلك قال ﴿ فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصدا ﴾ وتعليله بقوله ﴿ ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم ﴾ وأما الكرامات فهى من قبيل التلويح والدعوات ، وليسوا فى ذلك كالأنبياء . وقد جزم الأستاذ أبو اسحق بأن كرامات الأولياء لانتهاء ما هو معجزة للأنبياء ، وقال أبو بكر بن فورك : الأنبياء مأمورون بآظهارها ، والولى يجب عليه اخفاؤها ؛ والنبي يدعى ذلك بمسا يقطع به بخلاف الولي فإنه لا يأمن الاستدراج . وفى الآية رد على المنجمين وعلى كل من يدعى أنه يطلع على ما سيكون من حياة أو موت أو غير

ذلك لانه مكذب للقرآن وهم أبعد شيء من الارضا مع سلب صفة الرسلية عنهم ، وقوله في أول حديث ابن عمر ومفاتيح الغيب - الى أن قال - لا يعلم ما تفيض الارحام الا الله ، فوقع في معظم الروايات ، لا يعلم ما في الارحام الا الله ، واختلف في معنى الزيادة والنقصان على أقوال : فقيل ما ينقص من الحلقة وما يزداد فيها ، وقيل ما ينقص من التسعة الأشهر في الحمل وما يزداد في النفاس الى الستين ، وقيل ما ينقص بظهور الحيض في الحمل ينقص الولد وما يزداد على التسعة الأشهر بقدر ما حاضت ، وقيل ما ينقص في الحمل بانقطاع الحيض وما يزداد بدم النفاس من بعد الوضع ، وقيل ما ينقص من الأولاد قبل وما يزداد من الأولاد بعد ، وقال الشيخ أبو محمد ابن أبي جهرة نفع الله به استعمار الغيب مفاتيح اقتداء بما نطق به الكتاب العزيز ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ وليقرب الأمر على السامع لأن أمور الغيب لا يحصيها الا عالمها وأقرب الأشياء الى الاطلاع على ما غاب الابواب ، والمفاتيح أيسر الأشياء لفتح الباب فاذا كان أيسر الأشياء لا يعرف موضعها فما فوقها أخرى أن لا يعرف قال والمراد بنبي العلم عن الغيب الحقيقي فإن لبعض الغيوب أسبابا قد يستدل بها عليها لكن ليس ذلك حقيقيا قال فلما كان جميع ما في الوجود محصورا في علمه شبهه المصطفى بالخازن واستعار لبابها المفتاح وهو كما قال تعالى ﴿ وان من شيء الا عندنا خزائنه ﴾ قال والحكمة في جعلها خمسا الإشارة الى حصر العوالم فيها ففي قوله ﴿ وما تفيض الارحام ﴾ إشارة الى ما يزيد في النفس وينقص وخص الرحم بالذكر لكون الأكثر يعرفونها بالعادة ومع ذلك فتنى أن يعرف أحد حقيقة تغيرها بطريق الاولى وفي قوله ولا يعلم متى يأتي المطر إشارة الى أمور العالم العلوي وخص المطر مع أن له أسبابا قد تدل بجرى العادة على وقوعه لكنه من غير تحقيق ، وفي قوله ولا تدري نفس بأى أرض تموت إشارة الى أمور العالم السفلى مع أن عادة أكثر الناس أن يموت ببلده واسكن ليس ذلك حقيقة بل لو مات في بلده لا يعلم في أى بقعة يدفن منها ولو كان هناك مقبرة لاسلافه بل قبر أعده هو له وفي قوله ولا يعلم ما في غد الا الله ، إشارة الى أنواع الزمان وما فيها من الحوادث وعبر بلفظ غد لتكون حقيقة أقرب الأزمنة وإذا كان مع قربها لا يعلم ما يقع فيه مع امكان الامارة والعلامة فابعد عنه أولى ، وفي قوله ولا يعلم متى تقوم الساعة الا الله ، إشارة الى علوم الآخرة فان يوم القيامة أولها واذا نفي علم الاقرب انتهى علم ما بعده فجمعت الآية أنواع الغيوب وأزالت جميع الدعاوى الفاسدة وقد بين بقوله تعالى في الآية الأخرى وهى قوله تعالى ﴿ فلا يظفر على غيبه أحدا ، الا من ارتضى من رسول ﴾ أن الاطلاع على شيء من هذه الأمور لا يكون الا بتوفيق انتهى ما خلاصا

### ٥ - باب قول الله تعالى ﴿ السلام المؤمن ﴾

٧٣٨١ - **حدثنا أحمد بن يونس** حدثنا زهير حدثنا مغيرة حدثنا شقيق بن سلمة قال قال عبد الله : كما نصلى خاف النبي ﷺ فنقول : السلام على الله ، فقال النبي ﷺ : إن الله هو السلام ، ولكن قولوا : **السلامات لله والسلامات والطهات** ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام ما بنا وعلى عباد الله الصالحين ، **أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله** .

**قوله ( باب قول الله تعالى السلام المؤمن )** كذا للجميع وزاد ابن بطال الميمون وقال غرضه بهذا الباب اثبات

أسماء من أسماء الله تعالى ثم ذكر بعض ماورد في معانيها وفيما ذكره نظر سلنا لكن وظيفة الشارح بيان وجه تخصيص هذه الأسماء الثلاثة بالذكر دون غيرها وإفرادها بترجمة ويمكن أن يكون أراد بهذا القدر جميع الآيات الثلاث المذكورة في آخر سورة الحشر فانها ختمت بقوله تعالى ﴿له الأسماء الحسنى﴾ وقد قال في سورة الاعراف ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ فكأنه بعد اثبات حقيقة القدرة والقوة والعلم أشار إلى أن الصفات السمعية ليست محصورة في عدد معين بدليل الآية المذكورة أو أراد الإشارة إلى ذكر الأسماء التي تسمى الله تعالى بها وأطلقت مع ذلك على المخلوقين فالسلام ثبت في القرآن وفي الحديث الصحيح أنه من أسماء الله تعالى وقد أطلق على التحية الواقعة بين المؤمنين والمؤمن يطلق على من أنصف بالإيمان وقد وقعا معا من غير تحلل بينهما في الآية المشار إليها فناسب أن يذكرهما في ترجمة واحدة وقال أهل العلم معنى السلام في حقه سبحانه وتعالى الذي سلم المؤمنون من عقوبته وكذا في تفسير المؤمن الذي أمن المؤمنون من عقوبته وقيل السلام من سلم من كل نقص وبرىء من كل آفة وعيب فهي صفة سلبية وقيل المسلم على عباده لقوله ﴿سلام قولا من رب رحيم﴾ فهي صفة كلامية وقيل الذي سلم الخلق من ظلمه وقيل منه السلامة لعباده فهي صفة فعلية وقيل المؤمن الذي صدق نفسه وصدق أوليائه وأصدقيه عليه بأنه صادق وأنهم صادقون وقيل المرحد لنفسه وقيل خالق الأمن وقيل واهب الأمن، وقيل خالق الطمأنينة في القلوب وأما «المهيمن» فإن ثبت في الرواية فقد تقدم ما فيه في التفسير، وما يستفاد أن ابن قتيبة ومن تبعه كالخطابي زعموا أنه مفعل من الأمن فقلت الهز هاء، وقد تعقب ذلك إمام الحرمين، ونقل لإجماع العلماء على أن أسماء الله لا تصغر، ونقل البيهقي عن الحلبي أن المهيمن معناه الذي لا ينقص الطامع من ثوابه شيئا ولو كثُر، ولا يزيد العاصي عقابا على ما يستحقه لأنه لا يجوز عليه الكذب، وقد سمي الثواب والعقاب جزاء وله أن يتفضل بزيادة الثواب ويعفو عن كثير من العقاب قال البيهقي: هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن أنه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن ابن عباس في قوله «مهيمننا عليه» قال مؤتمنا ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيمن الشاهد، وقيل: المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: المهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

ألا إن خير الناس بعد نبيه مهيمنه التاليه في العرف والنكر

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لم انتهى. ويصح أن يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم، ثم ذكر حديث ابن مسعود في، التشهد وسنده كله كوفيون وأحمد بن يونس، هو ابن عبد الله بن يونس اليربوعي نسب لجده «زهير» هو ابن معاوية الجعفي ومغيرة، هو ابن مقسم الضبي وشقيق بن سلة، هو أبو وائل مشهور بكنيته وباسمه معا، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يحيى الحلواني عن أحمد بن يونس فقال حدثنا زهير بن معاوية حدثنا مغيرة الضبي، وساق المتن مثله سواء، وضاق على الاسماعيلي مخرجه فاكثفى برواية عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عبد الحميد عن مغيرة، وساقه نحوه من رواية زهير، وقد أخرجه النسائي من طريق شعبة عن مغيرة بسنده، وقوله في المتن «فتقول السلام على الله» هكذا اختصره مغيرة، وزاد في رواية الاعمش «من عباده» وفي لفظ مضى في الاستئذان قبل عباده السلام على جبريل، الخ. وقد تقدم بيان ذلك مفصلا في «كتاب الصلاة» في أواخر صفة الصلاة من قبل «كتاب الجمعة» والله الحمد



## ٦ - باب قول الله تعالى ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ فيه ابنُ عمر عن النبي ﷺ

٧٣٨٢ - **حدثنا** أحمد بن صالح **حدثنا** ابن وهب **أخبرني** يونس عن ابن شهاب عن سعيد - هو ابن

المسيب - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : يَقْبِضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثم يقول : **أَنَا الْمَلِكُ** ، **أَبْنَاءُ مَلُوكِ الْأَرْضِ** ؟ . وقال شعيب والزُّبَيْدِيُّ وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن أبي سلمة . . .

**قوله** (باب قول الله تعالى ملك الناس) قال البيهقي : الملك والمالك هو الخاص الملك ، ومعناه في حق الله تعالى القادر على الإيجاد ، وهي صفة يستحقها لذاته ، وقال الراغب : الملك المتصرف بالأمر والنهي وذلك يختص بالناطقين ، ولهذا قال ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ولم يقل ملك الأشياء ، قال : وأما قوله « ملك يوم الدين » فتقديره الملك في يوم الدين ، لقوله ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ انتهى ويحتمل أن يكون خص الناس بالذكر في قوله تعالى ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ لأن المخلوقات جماد ونام والناس صامت وناطق والناطق متكلم وغير متكلم فأشرف الجميع المتكلم وهم ثلاثة : الإنس والجن والملائكة ، وكل من عداهم جائز دخوله تحت قبضتهم وتصرفهم ، وإذا كان المراد بالناس في الآية المتكلم فن ملكوه في ملك من ملكهم فكان في حكم ما لو قال ملك كل شيء مع التنويه بذكر الأشرف وهو المتكلم ، **قوله** (فيه ابن عمر عن النبي ﷺ) أي يدخل في هذا الباب حديث ابن عمر ، ومراده حديثه الآتي بعد اثني عشر بابا في ترجمة قوله تعالى ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدِي﴾ وسيأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى ثم ذكر حديث أبي هريرة « يقبض الله الأرض يوم القيامة ويطوي السماء بيمينه » ثم يقول أنا الملك أين ملوك الأرض ، أخرجه من رواية يونس ، وهو ابن يزيد عن ابن شهاب بسنده ، ثم قال : وقال شعيب والزبيدي وابن مسافر وإسحاق بن يحيى عن الزهري وعن أبي سلمة مثله ، كذا وقع لأبي ذر وسقط لغيره لفظ « مثله » وليس المراد أن أبا سلمة أرسله بل مراده أنه اختلف على « ابن شهاب » وهو الزهري في شيخه فقال يونس هو سعيد بن المسيب وقال الباقر أبو سلمة وكل منهما يرويه عن أبي هريرة ، فاما رواية « شعيب » وهو ابن أبي حمزة الحمصي فستأتي في الباب المشار إليه في الحديث المعلق آنفا ، فانه قال هناك « وقال أبو اليمان أنا شعيب » فذكر طرفا من المتن ، وقد وصله الدارمي قال « حدثنا الحكم بن نافع » وهو أبو اليمان فذكره ، وفيه « سمعت أبا سلمة يقول قال أبو هريرة » وكذا أخرجه ابن خزيمة في « كتاب التوحيد » من صحيحه « عن محمد بن يحيى الذهلي عن أبي اليمان » وأما رواية « الزبيدي » بضم الزاي بعدها موحدة ، وهو محمد بن الوليد الحمصي فوصلها ابن خزيمة أيضا من طريق عبد الله بن سالم عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأما طريق « ابن مسافر » وهو عبد الرحمن بن خالد بن مسافر القهمي أمير مصر نسب لجده فتقدمت موصولة في تفسير سورة الزمر ، من طريق الليث بن سعد عنه كذلك ، وأما رواية « إسحاق بن يحيى » وهو الكلب فوصلها الذهلي في الزهريات ، قال الاسماعيلي وافق الجماعة عبيد الله بن زياد الرصافي في أبي سلمة . قلت : وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق الصدفي عن الزهري كذلك ، ونقل ابن خزيمة عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقين محفوظان انتهى . وصنيع البخاري يقتضي ذلك وإن كان الذي تقتضيه القواعد ترجيح رواية شعيب

لكثرة من تابعه لكن يونس كان من خواص الزهري الملازمين له ، قال ابن بطال : قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ داخل في معنى التحيات لله أى الملك لله ، وكأنه ﷺ أمرهم بأن يقولوا التحيات لله امثالاً لأمر ربه ﴿ قل أعود برب الناس ملك الناس ﴾ ووصفه بأنه ﴿ ملك الناس ﴾ يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون بمعنى القدرة فيكون صفة ذات ، وأن يكون بمعنى القهر والصرف عما يريدون فيكون صفة فعل ، قال : وفي الحديث إثبات اليمين بالله تعالى من صفات ذاته وليست جارحة خلافاً للجسمانية انتهى ملخصاً . والكلام على اليمين يأتي في الباب المشار اليه ولم يعرج على التوفيق بين الحديث والترجمة ، والذي يظهر لي أنه أشار الى ما قاله شيخه نعيم بن حماد الخزاعي ، قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية ، وجدت في كتاب أبي عمر نعيم بن حماد قال : يقال للجهمية أخبرونا عن قول الله تعالى بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ وذلك بعد انقطاع أنفاظ خلقه بموتهم أفهذا مخلوق انتهى . وأشار بذلك الى الرد على من زعم أن الله يخلق كلاماً فيسمعه من شاء ، بأن الوقت الذي يقول فيه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ لا يبق حينئذ مخلوق حياً ، فيجيب نفسه فيقول ﴿ الله الواحد القهار ﴾ فثبت أنه يتكلم بذلك وكلامه صفة من صفات ذاته فهو غير مخلوق ، وعن أحمد بن سلية عن اسحق ابن راهويه ، قال صح أن الله يقول بعد فناء خلقه ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيقول لنفسه ﴿ الله الواحد القهار ﴾ قال وجدت في كتاب عند أبي عن هشام بن عبيد الله الرازي قال : إذا مات الخلق ولم يبق إلا الله وقال ﴿ لمن الملك اليوم ﴾ فلا يجيبه أحد فيرد على نفسه فيقول الله الواحد القهار ، قال فلا يشك أحد أن هذا كلام الله وليس بوسعي الى أحد لأنه لم تبق نفس فيها روح إلا وقد ذابت الموت ، والله هو القائل وهو المحيى لنفسه . قلت : وفي حديث الصور الطويل الذي تقدمت الإشارة اليه في أواخر كتاب الرقاق ، في صفة الحشر ، فإذا لم يبق إلا الله كان آخرها كما كان أولاً طوى السماء والأرض ثم دحاها ثم تلقفها ثم قال أنا الجبار ثلاثاً ثم قال لمن الملك اليوم ثلاثاً ثم قال لنفسه الله الواحد القهار ، قال الطبري في قوله تعالى ﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء ، لمن الملك اليوم ﴾ يعنى يقول الله لمن الملك فترك ذكر ذلك استغناء لدلالة الكلام عليه قال : وقوله « الله الواحد القهار » ذكر أن الرب جل جلاله هو القائل ذلك مجيباً لنفسه ، ثم ذكر الرواية بذلك من حديث أبي هريرة الذي أشرت اليه وبالله التوفيق

#### ٧ - باب قول الله تعالى ﴿ وهو العزيز الحكيم - سبحانه ربك رب العزة عما يصفون - والله العزة

ورسوله ﴾ ومن حلف بعهده الله وصفاته . وقال أنس قال النبي ﷺ « تقول جهنم : قط قط وعزتك » . وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ « يبقى رجل بين الجنة والنار ، وهو آخر أهل النار دخولا الجنة فيقول : رب اصرف وجهي عن النار ، لا وعزتك لا أسألك غيرها » . قال أبو سعيد إن رسول الله ﷺ قال : قال الله عز وجل ، لك ذلك وعشرة أمثاله » . وقال أيوب : وعزتك لا غنى لي عن بركتك

٧٣٨٣ - حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حماد بن عمار حدثني عبد الله بن بريدة عن يحيى

ابن بعمر « عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقول : أعود بربك الذي لا إله إلا أنت الذي لا يموت

والجن والإنس يموتون،

٧٣٨٤ - حدثنا ابن أبي الأسود حدثنا حرمي حدثنا شعبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال 'يُلقى' في النار ح. وقال لي خليفة حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أنس ح. وعن مستمر سمعت أبي عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال : لا يزال 'يُلقى' فيها وتقول : هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول : قد قُذِّ ، بعزتك وكرمك . ولا تزال الجنة تفضل حتى يُنشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة

قوله ( باب قول الله تعالى وهو العزيز الحكيم سبحانه ربك رب العزة عما يصفون والله العزة والرسوله ) أما الآية الأولى فوقعت في عدة سور وتكررت في بعضها ، وأول موضع وقع فيه ( وهو العزيز الحكيم ) في سورة ابراهيم ، وأما مطلق ( العزيز الحكيم ) فأول ما وقع في البقرة في دعاء ابراهيم عليه السلام لأهل مكة ( ربنا وابعث فيهم رسولا منهم ) الآية ، وأخرها ( إنك أنت العزيز الحكيم ) وتكرر ( العزيز الحكيم ) و ( عزيز حكيم ) بغير لام فيهما في عدة من السور ، وأما الآية الثانية ففي إضافة العزة الى الربوبية إشارة الى أن المراد بها هنا القهر والغلبة ، ويحتمل أن تكون الإضافة للاختصاص كأنه قيل ذو العزة وأنها من صفات الذات ، ويحتمل أن يكون المراد بالعزة بالعزة الكائنة بين الخلق وهي مخلوقة فيكون من صفات الفعل ، فالرب على هذا بمعنى الخالق والتعريف في العزة للجنس فاذا كانت العزة كلها لله فلا يصح أن يكون أحد معتزا إلا به ولا عزة لأحد إلا وهو مالكها ، وأما الآية الثالثة فيعرف حكمها من الثانية ، وهي بمعنى الغلبة لأنها جاءت جوابا لمن ادعى أنه الأعز وأن ضده الأذل فيرد عليه بأن العزة لله والرسوله وللمؤمنين ، فهو كقوله ( كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ، إن الله قوي عزيز ) . قوله ( ومن حلف بعزة الله وصفاته ) كذا للأكثر ، وفي رواية المستحلى « وسلطانه » بدل وصفاته والاول أولى ، وقد تقدم في الايمان والنذور باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلامه ، وتقدم توجيهه هناك ، قال ابن بطال العزيز يتضمن العزة والعزة يحتمل أن تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة ، وان تكون صفة فعل بمعنى القهر لمخلوقاته والغلبة لهم ولذلك صحت إضافة اسمه اليها ، قال ويظهر الفرق بين الحالف بعزة الله التي هي صفة ذاته والحالف بعزة الله التي صفة فعله ، بأنه يحث في الاولى دون الثانية ، بل هو منبئ عن الحلف بها كما نبئ عن الحلف بحق السماء وحتى زيد . قلت : واذا أطلق الحالف انصرف الى صفة الذات وانعقدت اليقين الا أن قصد خلاف ذلك بدليل أحاديث الباب : وقال الراغب : العزيز الذي يقهر ولا يقهر ، فان العزة التي لله هي الدائمة الباقية وهي العزة الحقيقية الممدوحة وقد تستعار العزة للحمية والآنفة فيوصف بها الكافر والفاسق وهي صفة مذمومة ، ومنه قوله تعالى ( أخذته العزة بالإثم ) وأما قوله تعالى ( من كان يريد العزة فلله العزة جميعا ) فمنها من كان يريد أن يعز فليكتسب العزة من الله فانها له ولا تنال إلا بطاعته ومن ثم أثبتنا لرسوله وللمؤمنين فقال : في الآية الاخرى ( والله العزة والرسوله وللمؤمنين ) ، وقد ترد العزة بمعنى الصعوبة كقوله تعالى ( عزيز عليه ما عنتم ) وبمعنى الغلبة ، ومنه عزني في الخطاب ، وبمعنى القلة : كقولهم شاة عزوز اذا قل ابنها ، وبمعنى الامتناع ، ومنه قولهم أرض عزاز

بفتح أوله مخففا أى صلبة ، وقال البيهقي : العزة تكون بمعنى القوة فترجع الى معنى القدرة ، ثم ذكر نحواً بما ذكره ابن بطلال ، والذي يظهر أن مراد البخارى بالترجمة لإثبات العزة لله رداً على من قال إنه العزيز بلا عزة ، كما قالوا : العليم بلا علم ، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث . الحديث الأول : قوله ( وقال أنس قال النبي ﷺ تقول جهنم قط قط وعزتكم ) هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في تفسير سورة ق مع شرحه ، ويأتى مزيد كلام فيه في باب قوله ( إن رحمة الله قريب من المحسنين ) وقد ذكره موصولاً هنا في آخر الباب ، والمراد منه أن النبي ﷺ نقل عن جهنم أنها تحلف بعزة الله وأقرها على ذلك ، فيحصل المراد سواء كانت هى الناطقة حقيقة أم الناطق غيرها كالموكلين بها .

الحديث الثانى : قوله ( وقال أبو هريرة الخ ) هو طرف من حديث طويل تقدم مع شرحه في آخر كتاب الرقاق ، والمراد منه قوله « لا وعزتكم » وتوجيهه كما في الذى قبله . الحديث الثالث : قوله ( قال أبو سعيد الخ ) هو طرف من حديث مذكور في آخر حديث أبي هريرة الذى قبله ، ويستفاد منه أن أبا سعيد وافق أبا هريرة على رواية الحديث المذكور إلا ما ذكره من الزيادة في قوله « عشرة أمثاله » . الحديث الرابع : قوله ( وقال أيوب عليه السلام وعزتكم لا غنى بى عن بركتكم ) كذا في رواية الأكثر وللمستملى « لا غناء » وهو بفتح الغين المعجمة مدوداً ، وكذا لأبى ذر عن السرخسى وتقدم بيانه في « كتاب الايمان والنذور » وهو طرف من حديث لأبى هريرة وقد تقدم موصولاً في « كتاب الطهارة » وأوله « بينا أيوب يتغسل » وتقدم أيضاً في أحاديث الانبياء مع شرحه ، وتقدم توجيه الدلالة منه في الايمان والنذور ، ووقع في رواية الحاكم « لما عافى الله أيوب أمطر عليه جرادا من ذهب » الحديث . الحديث الخامس : حديث ابن عباس ، قوله ( أبو معمر ) هو عبد الله بن عمرو المنقرى بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، و « عبد الوارث » هو ابن سعيد ، و « حسين المعلم » هو ابن ذكوان و « يحيى بن يعمر » بفتح أوله والميم وسكون المهملة بينهما ويجوز ضم ميمه ، قوله ( كان يقول أعوذ بعزتكم الذى لا اله إلا أنت ) قال الكرمانى العائد للوصل محذوف لأن المخاطب نفس المرجوع اليه فيحصل الارتباط ومثله : « أنا الذى ستمنى أى حيدره » . لأن نسق الكلام ستمه أمه ، قوله ( الذى لا يموت ) بلفظ الغائب للأكثر وفي بعضها بلفظ الخطاب ، قوله ( والجن والإنس يموتون ) استدلل به على أن الملائكة لا تموت ولا حجة فيه لأنه مفهوم لقب ولا اعتبار له ، وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه ، وهو عموم قوله تعالى ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ مع أنه لا مانع من دخولهم في مسمى الجن لجامع ما بينهم من الاستتار عن عيون الإنس ، وقد تقدمت بقية الكلام عليه في الدعوات وفي الايمان والنذور في الباب المشار اليه منه ، ثم ذكر حديث أنس من ثلاثة أوجه عن قتادة ، وقد تقدم لفظ شعبة في تفسير ق ، وساقه هنا على لفظ « خليفة » وهو ابن خياط البصرى ، ولقبه شباب بفتح المعجمة وتخفيف الموحدة وآخره موحدة ، ووقع في رواية شعبة عنه « لا يزال يلقي في النار » وفي رواية « سعيد » وهو ابن أبى عروبة ، و « سليمان » هو التيمى والد معتمر كلاهما عن قتادة « لا يزال يلقي فيها » والضمير في هذه الرواية لغير مذكور قبله ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق العباس بن الوليد عن يزيد بن زريع ، ومن طريق أبى الأشعث عن المعتمر بهذين السنتين ، وفي أوله « لا تزال جهنم يلقي فيها » . قوله ( حتى يضع فيها رب العالمين قدمه ) في رواية أبى الأشعث « حتى يضع الله فيها قدمه » ، وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم « حتى يضع فيها رب العزة » ولم يقع في رواية شعبة بيان من يضع ، وتقدم في تفسير سورة ق من حديث أبى هريرة « فيضع

الرب قدمه عليها ، وذكر فيه شرحه ، وذكر من رواه بلفظ الرجل وشرحه أيضا . قوله ( وتقول قد قد ) بفتح القاف وسكون الدال وبكسرهما أيضا بغير إشباع ، وذكر ابن التين أنها رواية أبي ذر ، وتقدم في تفسير سورة ق ذكر من رواه بلفظ د قدني ، ومن رواه بلفظ د قط ، وبيان الاختلاف فيها أيضا وشرح معانيها مع بقي الحديث . قوله ( بعزتكم وكرمكم ) كذا ثبت عند الإسماعيلي في رواية يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة ، ووقع في رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عند مسلم بدون قوله وكرمكم ، ويؤخذ منه مشروعية الحلف بكرم الله كما شرع الحلف بعزة الله ، قوله ( ولا تزال الجنة تفضل ) كذا لهم بصيغة الفعل المضارع ، ووقع في رواية المستمل بموحدة مكسورة وفاء مفتوحة وضاد معجمة ساكنة وكان الباء للمصاحبة ، قال الكرماني روى البخاري هذا الحديث من ثلاث طرق الأولى : عن شيخه يعني « ابن أبي الأسود » واسمه عبد الله بن محمد بالتحديث ، والثانية : بالقول يعني قوله « وقال لي خليفة » وكان ينبغي أن يزيد فيه بالقول المصاحب لحرف الجر للفرق بينه وبين القول المجرد ، قال والثالث : بالتعليق يعني قوله « وعن معتمر » ، لأن هذا الثالث ليس تعليقا بل هو موصول معطوف على قوله « حدثنا يزيد بن زريع » فالتقدير وقال لي خليفة عن معتمر ، وبهذا جزم أصحاب الأطراف ، قال المزي : حديث « لا تزال يلقى » الحديث خ في التوحيد ، قال لي خليفة عن معتمر عن أبيه ، وقال أبو نعيم في المستخرج بعد تخريجه « رواه البخاري عن خليفة عن يزيد بن زريع عن سعيد وعن المعتمر عن أبيه قال ، وحديث سليمان التيمي غير مرفوع . قلت : وكذا لم يصرح الإسماعيلي برفعه لما أخرجه من طريق أبي الأشعث عن المعتمر

#### ٨ - باب قول الله تعالى ﴿ وهو الذي خلق السماوات والأرض بالحق ﴾

٧٣٨٥ - حديث قبيصة حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان النبي ﷺ يدعو من الأيسل : اللهم لك الحمد ، أنت رب السماوات والأرض ، لك الحمد أنت قيم السماوات والأرض ومن فيهن ، لك الحمد ، أنت نور السماوات والأرض ، قولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك حق ، والجنة حق ، والفار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك أنبت ، وبك خاصمت ، وإليك حاكمت ، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وأسرت وأعلنت ، أنت إلهي لا إله لي غيرك . حدثنا ثابت بن محمد حدثنا سفيان بهذا وقال « أنت الحق ، وقولك الحق »

قوله ( باب قول الله تعالى وهو الذي خلق السماوات والأرض بالحق ) كأنه أشار بهذه الترجمة الى ما ورد في تفسير هذه الآية أن معنى قوله ﴿ بالحق ﴾ أى بكلمة الحق وهو قوله ﴿ كن ﴾ ووقع في أول حديث الباب قولك الحق ، فكأنه أشار الى أن المراد بالقول الكلمة ، وهى كن والله أعلم . ونقل ابن التين عن الداودي أن الباء هنا بمعنى اللام أى لاجل الحق ، وقال ابن بطال المراد بالحق هنا ضد الهزل ، والمراد بالحق في الأسماء الحسنى الموجود الثابت الذى لا يزول ولا يتغير ، وقال الراغب : الحق في الأسماء الحسنى الموجد بحسب ما تقتضيه الحكمة ، قال : ويقال

لكل موجود من فعله بمتنص الحكمة حق ويطلق على الاعتقاد في الشيء المطابق لما دل ذلك الشيء عليه في نفس الأمر وعلى الفعل الواقع بحسب ما يجب قدرا وزمانا وكذا القول ، ويطلق على الواجب واللازم والثابت والجائز ، ونقل البيهقي في كتاب الاسماء والصفات ، عن الخليلي قال : الحق ما لا يسيخ انكاره ويلزم لإثباته والاعتراف به ووجود الباري أولى ما يجب الاعتراف به ، ولا يسيخ وجوده إذ لا مثبت تظاهرت عليه البينة الباهرة ما تظاهرت على وجوده سبحانه وتعالى ، وذكر البخاري فيه حديث ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وفيه اللهم لك الحمد أنت رب السموات والأرض ، وقد تقدم شرحه وبيان اختلاف ألفاظه في كتاب التهجيد ، قبيل كتاب الجنائز وذكر في كتاب الدعوات ، أيضا قال ابن بطلان : قوله رب السموات والأرض ، يعني خالق السموات والأرض وقوله بالحق ، أي أنشأهما بحق ، وهو كقوله تعالى ﴿ ربنا ما خلقت هذا باطلا ﴾ أي عبثا ، وقوله في السند « سفيان » هو الثوري و « ابن جريج » هو عبد الملك بن عبد العزيز المكي وقوله « عن سليمان » هو ابن أبي مسلم الأحول المكي وفي رواية عبد الرزاق عن ابن جريج « أخبرني سليمان ، وسياتي ، وقوله في آخره » حدثنا ثابت بن محمد حدثنا سفيان بهذا ، يعني بالسند المذكور والمتمن ، وقوله « وقال أنت الحق » ، وقوله الحق ، يشير الى أن رواية قبيصة سقط منها قوله « أنت الحق » ، فإن أولها « قولك الحق » وثبت قوله في أوله « أنت الحق » في رواية ثابت بن محمد كما سيأتي سياقه بتمامه في باب قول الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا في رواية عبد الرزاق المشار اليها ، وكذا وقع في رواية يحيى بن آدم عن سفيان الثوري عند النسائي والله أعلم

#### ٩ - باب ( وكان الله ميمما بصيرا ) .

قال الأعمش عن تميم عن عروة عن عائشة قالت : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات ، فأنزل الله تعالى هل ينهي عن الله قول الله تعالى ﴿ قد سمع الله قول للتي تجادلن في أزواجه ﴾

٧٣٨٦ - حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن أبوب عن أبي عثمان « عن أبي موسى » قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكنا إذا علونا كبرنا ، فقال : اربعوا على أنفسكم ، فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا تدعون ميمما بصيرا قريبا . ثم أتى علي وأنا أقول في نفسي : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فقال لي : يا عبد الله ابن قيس ، قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فانها كنز من كنوز الجنة ، أو قال : ألا أدلك به ،

٧٣٨٨ ، ٨٣٨٧ - حدثنا يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب أخبرني عمرو عن يزيد عن أبي الخضر « سمع عبد الله بن عمرو أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال للنبي ﷺ : يا رسول الله علني دعاء أدعوه به في صلاتي قال هل : اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فأغفر لي من عندك مغفرة إنك أنت الغفور الرحيم »

٧٣٨٩ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عروة

« أن عائشة رضي الله عنها حدثتني قال النبي ﷺ : « إن جبريل عليه السلام ناداني قال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك »

**قوله ( باب :**  وكان الله سميعا بصيرا ) قال ابن بطال : غرض البخاري في هذا الباب الرد على من قال إن معنى « سميع بصير » ، علم قال ويلزم من قال ذلك أن يسويه بالاعمى الذي يعلم أن السماء خضراء ولا يراها ، والاعمى الذي يعلم أن في الناس أصواتا ولا يسمعها ، ولا شك أن من سمع وأبصر أدخل في صفة الكمال بمن انفرد بأحدهما دون الآخر ، فصح أن كونه سميعا بصيرا يفيد قدرا زائدا على كونه علما ، وكونه سميعا بصيرا يتضمن أنه يسمع بسمع ويبصر ببصر ، كما تضمن كونه علما أنه يعلم بعلم ولا فرق بين إثبات كونه سميعا بصيرا وبين كونه ذا سمع وبصر ، قال وهذا قول أهل السنة قاطبة انتهى : واحتج المذنب بأن السمع ينشأ عن وصول الهواء المسموع إلى العصب المفروش في أصل الصياخ والله منزّه عن الجوارح ، وأجيب بأنها عادة أجراها الله تعالى فيمن يكون حيا فيخلق الله عند وصول الهواء إلى المحل المذكور ، والله سبحانه وتعالى يسمع المسموعات بدون الوسائط وكذا يرى المراتب بدون المقابلة وخروج الشعاع ، فذات الباري مع كونه حيا موجودا لا تشبه الذوات فلكذلك صفات ذاته لا تشبه الصفات . وسيأتي مزيد لهذا في باب ( وكان عرشه على الماء ) وقال البيهقي في الاسماء والصفات : السميع من له سمع يدرك به المسموعات ، والبصير : من له بصر يدرك به المراتب ، وكل منهما في حق الباري صفة قائمة بذاته ، وقد أفادت الآية ، وأحاديث الباب الرد على من زعم أنه سميع بصير ، بمعنى علم ، ثم ساق حديث أبي هريرة الذي أخرجه أبو داود بسند قوى على شرط مسلم من رواية أبي يونس « عن أبي هريرة رأيت رسول الله ﷺ يقرأها » يعني قوله تعالى ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها - إلى قوله تعالى - إن الله كان سميعا بصيرا ) ويضع لمصعبه قال أبو يونس وضع أبو هريرة لإيهامه على أذنه وإلى تليها على عينه ، قال البيهقي وأراد بهذه الإشارة تحقيق إثبات السمع والبصر لله ببيان محلهما من الإنسان ، يريد أن له سمعا وبصرا لأن المراد به العلم فلو كان كذلك لأشار إلى القلب لأنه محل العلم ، ولم يرد بذلك الجارحة فإن الله تعالى منزّه عن مشاهة المخلوقين ، ثم ذكر لحديث أبي هريرة شاهدا من حديث عقبة بن عامر « سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر إن ربنا سميع بصير وأشار إلى عينيه » وسنده حسن وسيأتي في باب ( ولتصنع على عيني ) حديث « إن الله ليس بأعور » وأشار بيده إلى عينه ، وسيأتي شرح ذلك هناك ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رفعه ( إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم ) وفي حديث أبي جري الهجيمي رفعه « أن رجلا ممن كان قبلكم ليس بردين يخبتر فيهما فنظر الله إليه ففته » ، الحديث . وقد مضى في لباس حديث ابن عمر رفعه « لا ينظر الله إلى من جرثوبه خيلاء » وفي الكتاب العزيز ( ولا ينظر إليهم ) وورد في السمع قول المصلي « سمع الله لمن حمده » وسنده صحيح متفق عليه بل مقطوع بمشروعيته في الصلاة ، ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث أحدها . **قوله ( قال الأعمش عن تميم )** هو ابن سلمة الكوفي تابعي صغير وثقه يحيى بن معين ، ووصل حديثه المذكور أحمد والنسائي وابن ماجه باللفظ المذكور هنا ، وأخرجه ابن ماجه أيضا من رواية أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بلفظ « تبارك » وسياقه أتم ، وليس لتيم المذكور عن عروة في الصحيحين سوى هذا الحديث

وآخر عند مسلم ، قال ابن التين قول البخارى ، قال الأعمش ، مرسل لأنه لم يلقه ، قال الشيخ أبو الحسن ولهذا لم يذكره في تفسير سورة المجادلة انتهى ، وتسمية هذا مرسلًا بحال الاصطلاح ، والتعليق ليس بمستقيم فإن في الصحيح عدة أحاديث معلقة لم تذكر في تفسير الآية التي تتعلق بها . **قوله** ( وسع سمعه الأصوات ) في رواية أبي عبيدة بن معن د كل شيء ، بدل د الأصوات ، قال ابن بطال : معنى قولها وسع ، أدرك لأن الذى وصف بالتوسع يصح وصفه بالضيق وذلك من صفات الاجسام فيجب صرف قولها عن ظاهره ، والحديث ما يقتضى التصريح بأن له سمعًا وكذا جاء ذكر البصر في الحديث الذى أخرجه مسلم عن أبي موسى مرفوعًا وحجابه الثور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره . **قوله** ( فأنزل الله تعالى على نبيه : قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها ) هكذا أخرجه وتماه عند أحمد وغيره ، ومن ذكرت ، بعد قوله د الأصوات ، لقد جاءت المجادلة الى رسول الله ﷺ تكلمه فى جانب البيت ما أسمع ما تقول فأنزل الله الآية ومرادها هذا النقي بمجموع القول لأن فى رواية أبي عبيدة بن معن : لاني لا أسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفى على بعضه وهى تشتكى زوجها وهى تقول وأكل شبابة ونثرت له بطنى حتى اذا كبرت سنن وانقطع ولدى ظاهر منى ، الحديث فما برحت حتى نزل جبريل بهذه الآيات ( قد سمع الله قول الذى تجادلك فى زوجها وتشتكى الى الله ) وهذا أصح ما ورد فى قصة المجادلة وتسميتها وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان من طريق يوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت «ظاهر منى زوجى أوس بن الصامت ، الحديث . وهذا يحمل على أن اسمها كان ربما صغر وإن كان محفوظًا فتكون نسبت فى الرواية الأخرى لجدتها وقد تظاهرت الروايات بالأول ففى مرسل محمد بن كعب القرظى عند الطبرانى كانت خولة بنت ثعلبة تحت أوس بن الصامت فقال لها أنت على كظهر أمى ، وعند ابن مردويه من طريق سعيد بن بشر عن قتادة عن أنس أن أوس بن الصامت تظاهر من امرأته خولة بنت ثعلبة ، وعنده أيضا من مرسل أبي العالية « كانت خولة بنت دليح تحت رجل من الأنصار سمى الخلق فزارعته فى شيء فقال : أنت على كظهر أمى ، ودليح بمهملتين مصغر لعله من أجدادها ، وأخرج أبو داود من رواية حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن جميلة كانت تحت أوس بن الصامت ، ووصله من وجه آخر عن عائشة ، والرواية المرسلة أقوى ، وأخرجه ابن مردويه من رواية اسماعيل بن عياش عن هشام عن أبيه عن أوس بن الصامت وهو الذى تظاهر من امرأته ، ورواية اسماعيل عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها ، فإن كان حفظه فالمراد بقوله د عن أوس بن الصامت ، أى عن قصة أوس لا أن عروة حمله عن أوس فيكون مرسلًا كالرواية المحفوظة وإن كان الراوى حفظها أنها جميلة فلعله كان لقبها وأما ما أخرجه النقاش فى تفسيره بسند ضعيف الى الشعبي قال : المرأة التى جادلت فى زوجها هى خولة بنت الصامت وأما معاذاة أمه عبد الله بن أبي التى نزل فيها ( ولا تكثرها فتياتكم على البغاء ) وقوله د بنت الصامت ، خطأ فإن الصامت والد زوجها كما تقدم فلعله سقط منه شيء ، وتسمية أمها غريب ، وقد مضى ما يتعلق بالظهار فى النكاح . الحديث الثانى : **قوله** ( عن أبي عثمان ) هو عبد الرحمن بن مل النهدي والسند كله بصريون وقد مضى شرح المتن فى « كتاب الدعوات » وقوله أربعوا بفتح الموحدة أى ارفقوا بضم الفاء وحكى ابن التين أنه وقع فى روايته بكسر الموحدة وأنه فى كتب أهل اللغة وبعض كتب الحديث بفتحها ، وقوله د فانكم لاتدعون أصم ، الخ قال السكرماني لو جاءت الرواية د لاتدعون أصم ولا أعمى ، لكان أظهر فى المناسبة لكنه لما كان الغائب كالأعمى فى عدم الرؤية نفي لازمه ليكون أبلغ وأشمل ، وزاد قريبا ، لأن البعيد وإن كان



عن يسمع ويبصر لكنه لبعده قد لا يسمع ولا يبصر ، وليس المراد قرب المسافة لانه منزله عن الحلول كما لا يخفى ومناسبة الغائب ظاهرة من أجل النهي عن رفع الصوت ، قال ابن بطال : في هذا الحديث نفى الآفة المانعة من السمع والآفة المانعة من النظر ، وإثبات كونه سمعاً بصيراً قريباً ، يستلزم أن لا تصح أصداد هذه الصفات عليه وقوله في آخره « أو قال ألا أدلك » شك من الراوي هل قال يا عبد الله بن قيس : قل لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنها كنز من كنوز الجنة ، أو قال يا عبد الله بن قيس « ألا أدلك » وقوله بعد قوله ألا أدلك به ، أي بيقينة الخبر وقد ذكره في الدعوات في باب الدعاء ، وإذا علا عتبة ، فساق الحديث بهذا الإسناد بعينه وقال : بعد قوله « ألا أدلك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة ، لا حول ولا قوة إلا بالله » . الحديث الثالث ، حديث عبد الله بن عمرو أن أبا بكر يعني الصديق قال « يا رسول الله علمني دعاء » الحديث وقد تقدم في أواخر صفة الصلاة وفي الدعوات مع شرحه وبيان من جملة من رواية عبد الله بن عمرو عن أبي بكر الصديق لجملة من مسند أبي بكر ، وأشار ابن بطال إلى أن مناسبتها للترجمة أن دعاء أبي بكر لما علمه النبي ﷺ يقتضي أن الله سمع الدعاء وبجأزه عليه ، وقال غيره حديث أبي بكر ليس مطابقاً للترجمة إذ ليس فيه ذكر صفتي السمع والبصر لسكنه ذكر لازمهما من جهة أن فائدة الدعاء لإجابة الداعي لمطلوبه فلولاً أن سمعه سبحانه يتعلق بالسر كما يتعلق بالجهر لما حصلت فائدة الدعاء أو كان يقيد به بمن يحجر بدعائه . انتهى من كلام ابن المنير ملخصاً وقال الكرمانى : لما كان بعض الذنوب مما يسمع وبعضها مما يبصر لم تقع مغفرته إلا بعد الإسماع والإبصار . تنبيه : المشهور في الروايات ظناً كثيراً . بالملئمة ووقع هنا للتأسي بالموحدة . الحديث الرابع حديث عائشة . قوله ( أن جبريل عليه السلام أتاني فقال : إن الله قد سمع قول قومك وما ردوا عليك ) هكذا ذكر هذا القدر منه مقتضراً عليه ، وساقه بتمامه في بدء الخلق وتقدم شرحه هناك ، والمراد منه هنا قوله « إن الله قد سمع » وقوله « ما ردوا عليك » أي أجابوك ويحتمل أن يكون أراد ردعهم مادعاهم إليه من التوحيد بعدم قبولهم ، وقال الكرمانى المقصود من هؤلاء الأحاديث إثبات صفتي السمع والبصر وهما صفتان قيمتان من الصفات الذاتية وعند حدوث المسموع والمبصر يقع التعلق ، وأما المدعوتة فقالوا أنه سمع كل مسموع وبصير يبصر كل مبصر فادعوا أنهما صفتان حادثتان . وظواهر الآيات والأحاديث ترد عليهم وبالله التوفيق

### ١٠ - باب قول الله تعالى ( قل هو القادر )

٧٣٩٠ - حدثني إبراهيم بن المفذر حدثنا معن بن عيسى حدثني عبد الرحمن بن أبي الموالى قال سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن يقول « أخبرني جابر بن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه لاستخارة في الأمور كلها كما يعلم السورة من القرآن يقول : إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل . اللهم إني أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأستأذك من فضلك ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب . اللهم فان كنت تعلم هذا الأمر - ثم يسميه بيمينه - خير ألى في عاجل أمري وآجله - قال : أو في ديني وممالي وعائتي أمري - فأقدره لى ويكرهه لى ثم بارك لى

فيه . اللهم إن كنت تعلم أنه شرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري - أو قال في عاجل أمري وآجله - فأصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به»

**قوله** ( باب قول الله تعالى قل هو القادر ) قال ابن بطال القدرة من صفات الذات وقد تقدم في باب قوله تعالى (إني أنا الرزاق) أن القوة والقدرة بمعنى واحد وتقدم نقل الأقوال في ذلك والبحث فيها . **قوله** ( سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن ) أي ابن الحسن بن علي بن أبي طالب وكان عبد الله كبير بني هاشم في وقته قال ابن سعد كان من العباد وله عارضة وهيئة ، وقال مصعب الزبيدي : ما كان علماء المدينة يكرمون أحدا ما يكرمونه ، ووثقه ابن معين والنسائي وغيرهما ، وهو من صفار التابعين ، روى عن عم جده عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ؛ وله رواية عن أمه فاطمة بنت الحسين وعن غيرها ، ومات في حبس المنصور سنة ثلاث وأربعين ومائة وله خمس وسبعون سنة ، وليس له ذكر في البخاري إلا في هذا الموضع ، وقد أفصح عبد الرحمن بن أبي الموالي بالواقع في حال تحمله ، ولم يتصرف فيه بأن يقول حدثني ولا أخبرني لكن أخرجه أبو داود من وجه آخر عنه فقال «حدثني محمد بن المنكدر ، وعليه في ذلك اعتراض لاحتمال أن يكون محمد بن المنكدر لم يقصده بالتحديث ، وقد سلك في ذلك النسائي والبرقاني مسلك التحري ، فكان النسائي فيما سمعه في الحالة التي لم يقصده المحدث فيها بالتحديث لا يقول حدثنا ولا أخبرنا ولا سمعت بل يقول فلان قرأه عليه وأنا أسمع ، وكان البرقاني يقول سمعت فلانا يقول ، وجوز الأكثر إطلاق الحديث والإخبار لكون المقصود بالتحديث من جنس من سمع ولو لم يكن مقصودا فيجوز ذلك عندهم ~~لكن~~ بصيغة الجمع فيقول حدثنا أي حدث قوما أنا فيهم فسمعت ذلك منه حين حدث ولو لم يقصد بالتحديث وعلى هذا فيمتنع بالإفراد بأن يقول مثلاً «حدثني ، بل ويمتنع في الاصطلاح أيضا لأنه مخصوص بمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، ومن ثم كان التعبير بالسماع أصرح الصيغ لكونه أدل على الواقع ، وقد تقدم حديث الباب في صلاة الليل وفي الدعوات من وجهين آخرين عن عبد الرحمن بن أبي الموالي ذكره في كل منهما بالنعنة ، قال «عن محمد بن المنكدر ، ولم يقل سمعت ولا حدثنا ، وكذا أخرجه الترمذي والنسائي وهو جائز ، لأنها صيغة محتملة فأفادت هذه الرواية تعيين أحد الاحتمالين ، وهو التصريح بسماعه ، ولهذا نزل فيه البخاري درجة لأنه عنده في الموضوعين المذكورين بواسطة واحد عن عبد الرحمن ؛ وهنا وقع بينه وبين عبد الرحمن اثنان ، لكن سهل عليه النزول تحصيل فائدة الاطلاع على الواقع وفيها تصريح عبد الرحمن بالسماع في موضع النعنة ، فأما من يخشى من الانقطاع الذي تحتمله النعنة ، وقد وقع لي من رواية خالد بن مخلد عن عبد الرحمن قال : سمعت محمد بن المنكدر يحدث عن جابر أخرجه ابن ماجه وخالد من شيوخ البخاري ، فيحتمل أن لا يكون سمع منه هذا الحديث مع أنه لم يصرح بما صرح به الرواية النازلة من تسمية المقصود بالتحديث وهو عبد الله بن الحسن ، وقوله في الخبر «وأستقدرك بقدرتك الباء للاستعانة أو للقسم أو للاستعطف ، ومعناه أطلب منك أن تجعل لي قدرة على المطلوب ، وقوله «فاقدرة» بضم الدال ويجوز كسرها أي نجزه لي «ورضني» بتشديد المعجمة أي اجعلني بذلك راضيا فلا أندم على طلبه ولا على وقوعه لأنني لا أعلم عاقبته وإن كنت حال طلبه راضيا به وقوله «ويسمي به» في رواية خالد بن مخلد «فيسمي ما كان من شيء» يعني أي شيء كان وقوله «ثم ليقل» ظاهر في أن الدعاء المذكور يكون بعد الفراغ من الصلاة ويحتمل أن يكون الترتيب فيه

بالنسبة لأذكار الصلاة ودعائها فيقول بعد الفراغ وقبل السلام ، وقد تقدم سائر فوائده في « كتاب الدعوات » ،

## ١١ - باب مقلب القلوب ، وقول الله تعالى ( وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ )

٧٣٩١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حَلْبَانَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ :

أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْلِفُ : لَا وَمُقَلِّبِ الْقُلُوبِ ،

قوله ( باب مقلب القلوب وقول الله تعالى ونقلب أفئدتهم وأبصارهم ) قال الراغب : تقلب الشيء تغييره من حال إلى حال والتقلب التصرف وتقلب الله القلوب والبصائر صرفها من رأى إلى رأى ، وقال الكرماني ما معناه كان يحتمل أن يكون المعنى بقوله « مقلب » أنه يجعل القلب قلباً لكن مضاف استعماله تشدأ عنه ويستفاد منه أن أعراض القلب كالإرادة وغيرها بخلق الله تعالى وهي من الصفات الفعلية ومرجعها إلى القدرة . قوله ( حدثنا سعيد بن سليمان ) هو الواسطي نزيل بغداد يكنى أبا عثمان ، ويلقب سعدويه وكان أحد الحفاظ و« ابن المبارك » هو عبد الله الإمام المشهور وقد تقدم شرح حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب في « كتاب الإيمان والذنور » ، وكذا الآية ويستفاد منهما أن أعراض القلوب من إرادة وغيرها تقع بخلق الله تعالى ، وفيه حجة لمن أجاز تسمية الله تعالى بما ثبت في الخبر ، ولو لم يتواتر ، وجواز اشتقاق الاسم له تعالى من الفعل الثابت ، وقد تقدم البحث في ذلك عند ذكر الأسماء الحسنى من « كتاب الدعوات » ، ومعنى قوله ( ونقلب أفئدتهم ) نصرافاً بما شئنا كما تقدم تقريره ، وقال المعتزلي معناه نطبع عليها فلا يؤمنون والطبع عندهم الترك ، فالمعنى على هذا « نتركهم وما اختاروا لأنفسهم » وليس هذا معنى التقلب في لغة العرب ، ولأن الله تمدح بالانفراد بذلك ، ولا مشاركة له فيه ، فلا يصح تفسير الطبع بالترك فالطبع عند أهل السنة خلق الكفر في قلب الكافر واستمراره عليه إلى أن يموت فمعنى الحديث : أن الله يتصرف في قلوب عباده بما شاء لا يمتنع عليه شيء منها ولا تفوته إرادة وقال البيضاوي في نسبة تقلب القلوب إلى الله إشعار بأنه يتولى قلوب عباده ولا يكلفها إلى أحد من خلقه ، وفي دعائه ﷺ « يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك » إشارة إلى شمول ذلك للعباد حتى الأنبياء ورفع توهم من يتوهم أنهم يستنون من ذلك ، وخص نفسه بالذكر لإعلاماً بأن نفسه الزكية إذا كانت مفتقرة إلى أن تلجأ إلى الله سبحانه فافتقار غيرها ممن هو دونه أحق بذلك

## ١٢ - باب إن لله مائة اسم إلا واحدة

قال ابن عباس : ذو الجلال والإظمة البر الطيف

٧٣٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزَّيْنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ قَالَ : إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ . « أحضيناه : حفظناه »

قوله ( باب إن لله مائة اسم إلا واحدة ) ذكر فيه حديث أبي هريرة أن الله تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » ، وبيان من رواه باللفظ المذكور في هذه الترجمة ، ووقع هنا في رواية الكشميهني مائة إلا واحداً بالتذكير ، ومائة في الحديث بدل من قوله تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ ، فعدل في الترجمة من البدل إلى المبدل وهو فصيح

ويستفاد منه زيادة توضيح ، ولأن ذكر العقد أعلى من ذكر الكسور ، وأول العقود العشرات ، وثانيها المائة فلما قاربت العدة أعطيت حكمها ، وجبر الكسر بقوله مائة ثم أريد التحقق في العدد فاستثنى ، ولو لم يستثن لكان استعمالا غريبا سائما ، **قوله** ( قال ابن عباس : ذو الجلال العظمة ) في رواية الكشميهني العظيم ، وعلى الأول ففيه تفسير الجلال بالعظمة وعلى الثاني هو تفسير ذو الجلال . **قوله** ( البر اللطيف ) هو تفسير ابن عباس أيضا وقد تقدم الكلام عليه وبيان من وصله عنه في تفسير سورة الطور . **قوله** ( أسماء قيل معناه تسمية وحيد لا مفهوم لهذا العدد بل له أسماء كثيرة غير هذه . **قوله** ( أحصيناه حفظناه ) تقدم الكلام عليه وعلى معنى الإحصاء وبيان الاختلاف فيه في كتاب الدعوات ، قال الأصمعي الإحصاء للأسماء العمل بها لا عدها وحفظها ، لأن ذلك قد يقع للكافر المنافق كما في حديث الخوارج يقرؤون القرآن لا يهاوز حناجرهم ، وقال ابن بطل الإحصاء يقع بالقول ويقع بالعمل فالذي بالعمل أن الله أسماء يختص بها كالأحد والمتعال والقدير ونحوها ، فيجب الإقرار بها والخضوع عندها ؛ وله أسماء يستحب الاقتداء بها في معانيها : كالرحيم والكريم والعبود ونحوها ، فيستحب للعبد أن يتحلل بمعانيها ليؤدي حق العمل بها فهذا يحصل الإحصاء العملي ، وأما الإحصاء القولي فيحصل بجمعها وحفظها والسؤال بها ولو شارك المؤمن غيره في العد والحفظ ، فإن المؤمن يمتاز عنه بالإيمان والعمل بها . وقال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية ، ذكر نعيم بن حماد أن الجهمية قالوا : إن أسماء الله مخلوقة ، لأن الاسم غير المسمى ، وادعوا أن الله كان ولا وجود لهذه الأسماء ، ثم خلقها ثم تسمى بها ، قال قلنا لهم : إن الله قال ﴿ سُبْحَ اسمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ وقال ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ﴾ فأخبر أنه المعبود ودل كلامه على اسمه بما دل به على نفسه ، فمن زعم أن اسم الله مخلوق فقد زعم أن الله أمر نبيه أن يسبح مخلوقا ، ونقل عن اسحق بن راهويه عن الجهمية أن جهميا قال : لو قلت إن لله تسعة وتسعين اسما لعبدت تسعة وتسعين إلها ، قال قلنا لهم : إن الله أمر عباده أن يدعوه بأسمائه ، فقال ﴿ ونه الأسماء الحسنى فادعوه بها ﴾ والأسماء جمع أقله ثلاثة ولا فرق في الزيادة على الواحد بين الثلاثة وبين التسعة والتسعين

### ١٣ - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها

٧٣٩٣ - **حدثنا** عبد العزيز بن عبد الله حدثني مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري **ع** عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال : إذا جاء أحدكم فراشه فليأخذ بفضة بصنفة أو به ثلاث مرات وإيقال : باسمك ربي وضعت جنبي وبك أرفعه ، إن أمسكت نفسي غفر ليها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين ، تابعه يحيى وبشر بن الفضل عن عبيد الله عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** ، وزاد زهير وأبو ضمرة وإسماعيل بن زكريا عن عبيد الله عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** . ورواه ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** . تابعه محمد بن عبد الرحمن والدروري وأسماء بن حفص

٧٣٩٤ - **حدثنا** مسلم حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربيعة **ع** عن حذيفة قال : كان للنبي **ﷺ** إذا أوى إلى فراشه قال : اللهم باسمك أحيا وأموت . وإذا أصبح قال : الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا

وإليه الذُّشور»

٧٢٩٥ - **حَدَّثَنَا** سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رَبِيعِ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الْحَرِثِ «عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: بِاسْمِكَ تَمُوتُ وَنَحْمَا، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ الذُّشُورُ»

٧٢٩٦ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ كَرِيبٍ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَارَزَقَتَنَا، فَانْهَ إِن يُقَدَّرُ بَيْنَهُمَا وَلَهُ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا،

٧٢٩٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا نَضَلٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَامٍ «عَنْ عَلِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ قُلْتُ: أُرْسِلُ كِلَابِي لِلْعَلَمَةِ؟ قَالَ: إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ لِلْعَلَمَةِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَأَمْسَكَ فَمَسَكَ، وَإِذَا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ فَخَرَّقَ فَكَلَّ،

٧٢٩٨ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ «عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثًا عَهْدَهُمْ بِشَرِّكَ يَأْتُونَا بِلُثْخَانٍ لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَا، قَالَ: أَذْكُرُوا أَنْتُمْ اسْمَ اللَّهِ وَكَلُوا» تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأُسَامَةُ ابْنُ حَفْصٍ

٧٢٩٩ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ ضَحَّى النَّبِيُّ ﷺ بِكَبْشَيْنِ يُسَمَّى وَبِكَبْرٍ،

٧٤٠٠ - **حَدَّثَنَا** حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ «عَنْ جُنْدَبٍ أَنَّهُ شَهِدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى نَحْمَ خُطْبَةٍ فَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللَّهِ،

٧٤٠١ - **حَدَّثَنَا** أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُرَيْنَارٍ «عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَا تَخْلَفُوا بِأَبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ خَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ،

قوله (باب السؤال بأسماء الله والاستعاذة بها) قال ابن بطال: مقصوده بهذه الترجمة تصحيح القول بأن الاسم هو المسمى، فلذلك صحت الاستعاذة بالاسم كما تصح بالذات، وأما شبهة القدريّة التي أوردوها على تعدد الأسماء،

فالجواب عنها أن الاسم يطلق ويراد به المسمى كما قررناه ، ويطلق ويراد به التسمية وهو المراد بحديث الأسماء . وذكر في الباب تسعة أحاديث كلها في التبرك باسم الله والسؤال به والاستعاذة . الحديث الأول : حديث أبي هريرة في القول عند النوم وقد تقدم شرحه مستوفى في الدعوات وفيه « باسمك ربى وضعت جنبي ، وبك أرفعه » قال ابن بطلال : أضاف الوضع إلى الاسم ، والرفع إلى الذات فدل على أن المراد بالاسم الذات وبالذات يستعان في الرفع والوضع لا باللفظ . **قوله** ( عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ) قال الدارقطني في غرائب مالك بعد أن أخرجه من طرق إلى « عبد العزيز بن عبد الله » وهو الأويسى شيخ البخارى فيه « لا أعلم أحدا أسنده عن مالك إلا الأويسى » ورواه إبراهيم بن طهمان عن مالك عن سعيد عن النبي ﷺ مرسل . **قوله** ( فليستنه بصنفة ثوبه ) الصنفة : بفتح المهملة وكسر النون بعدها فاء طرته ، وقيل طرفه ، وقيل جانبه ، وقيل حاشيته التي فيها هديه ، وقال في النهاية طرفه : الذي يلي طرته . قلت : وتقدم في الدعوات بلفظ « داخلة إزاره » وتقدم هناك معناها ، فالأولى هنا أن يقال المراد طرفه الذي من الداخل جمعا بين الروایتين . **قوله** ( ثلاث مرات ) هكذا زادها مالك في الروایتين الموصولة والمرسلة وتابعه عبد الله بن عمر بسكون الموحدة ، وقد فرق بينهما الدارقطني في روايته المذكورة عن الأويسى عنهما ، وحذف البخارى عبد الله بن عمر العمرى لضعفه واقتصر على مالك ، وقد تقدم البحث في جواز حذف الضعيف ، والاقتصار على الثقة إذا اشتركا في الرواية في « كتاب الاعتصام » ، وصنيع البخارى يقتضى الجواز لكن لم يطرد له في ذلك عمل فانه حذفه تارة كما هنا ، وأثبتته أخرى لكن كنى عنه ابن فلان كما مضى التنبيه عليه هناك ، ويمكن الجمع بأنه حيث حذفه كان اللفظ الذى ساقه للذى اقتصر عليه بخلاف الآخر ، **قوله** ( فاغفر لها ) تقدم في الدعوات بلفظ « فارحها » وجمع بينهما اسماعيل بن أمية عن سعيد المقبري ، أخرجه المخلص في أواخر الأول من فوائده ، **قوله** ( عقبة تابعة يحيى ) يريد ابن سعيد القطان و « عبد الله » هو ابن عمر العمرى ، و « سعيد » هو المقبري ، و « زهير » هو ابن معاوية ، و « أبو ضمرة » هو أنس بن عياض ، والمراد بإيراد هذه التعاليق بيان الاختلاف على سعيد المقبري هل روى الحديث عن أبي هريرة بلا واسطة أو بواسطة أبيه ، وقد تقدم بيان من وصلها كلها في « كتاب الدعوات » الحديث الثانى والثالث : حديث حذيفة وأبى ذر في القول عند النوم أيضا وفيه « اللهم باسمك أحيأ وأموت » وقد تقدم شرحهما في الدعوات . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في القول عند الجماع وقد تقدم شرحه في « كتاب النكاح » وقوله « فانه ان يقدر بينهما ولد » المراد إن كان قدر لأن التقدير أزل لسنن عبر بصيغة المضارعة بالنسبة للتعلم . الحديث الخامس : حديث عدى في الصيد ، وقد تقدم شرحه في الذبائح . الحديث السادس : حديث عائشة في الأمر بالتسمية عند الأكل ، وقد تقدم في الذبائح أيضا ، وقوله فيه « تابعه محمد بن عبد الرحمن » هو الطفاوى ، و « عبد العزيز بن محمد » هو الدراوردى ، و « أسامة بن حفص » هو المدني ، وتقدم في الذبائح بيان من وصلها ، وطريق الدراوردى وصلها محمد بن أبي عمر العدنى في مسنده عنه ، وتقدم القول في هذا السند بأشبع من هذا هناك . تنبيهان : أحدهما وقع قوله « تابعه » الخ . هنا عقب حديث أبي هريرة المبدأ بذكره في هذا الباب عند كريمة والأصيل وغيرهما والصواب ما وقع عند أبى ذر وغيره أن محل ذلك عقب حديث عائشة وهو سادس أحاديث الباب . ثانيهما : وقع في هذه الرواية « أن هنا أقواما حديثا عهدهم بالشرك يأتونا » كذا فيه بنون واحدة وهى لئنه من يحذف النون مع الرفع ، وجوز الكرماني أن يكون بتشديد النون مراعاة للغة المشهورة ،

لكن التشديد في مثل هذا قليل . الحديث السابع : حديث أنس في الأضحية بكبشين ، وفيه « فسمى وكبر » ، وقد تقدم شرحه في الأضاحي ، الحديث الثامن : حديث جندب في منع الذبح في العيد قبل الصلاة ، وفيه قوله « فليذبح بسم الله » ، وقد تقدم شرحه في الضحايا أيضا ، الحديث التاسع : حديث ابن عمر « لا تحلفوا بآبائكم » ، تقدم شرحه في الأيمان والنذور ، قال نعيم بن حماد في الرد على الجهمية : دلت هذه الأحاديث . يعني الواردة في الاستعاذة بأسماء الله وكلياته ، والسؤال بها مثل أحاديث الباب ، وحديث عائشة ، وأبي سعيد « بسم الله أرقبك » ، وكلاهما عند مسلم ، وفي الباب عن عبادة وميمونة وأبي هريرة وغيرهم عند النسائي وغيره بأسانيد جيدة ، على أن القرآن غير مخلوق إذ لو كان مخلوقا لم يستعذ به مخلوق ، قال الله تعالى ﴿ فاستعذ بالله ﴾ وقال النبي ﷺ « وإذا استعذت فاستعذ بالله » ، وقال الإمام أحمد في « كتاب السنة » : قالت الجهمية لمن قال إن الله لم يزل بأسمائه وصفاته ، قلتم بقول النصاري حيث جعلوا معه غيره ، فأجابوا بأننا نقول إنه واحد بأسمائه وصفاته ، فلا نصف إلا واحدا بصفاته كما قال تعالى ﴿ ذرني ومن خلقت وحيدا ﴾ وصفه بالوحدة مع أنه كان له لسان وعينان وأذنان وسمع وبصر ولم يخرج هذه الصفات عن كونه واحدا والله المثل الأعلى

#### ١٤ - باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسمى الله عز وجل

وقال خبيب : وذلك في ذات الإله ، فذكر الذات بأسمائه تعالى

٧٤٠٢ - حدثنا أبو اليان أخبرنا شبيب عن الزهري أخبرني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي حليف لبني زهرة وكان من أصحاب أبي هريرة « أن أبا هريرة قال : بعث رسول الله ﷺ عشرة منهم خبيب الأنصاري فأخبرني عبيد الله بن عياض أن ابنة الحارث أخبرته أنهم حين اجتمعوا استعار منها موسى يستعذ بها ، فلما خرجوا من الحرم ليقبلوه قال خبيب الأنصاري

ولست أبالي حين أقتل مسلما على أي شق كان لله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشا يبارك على أوصالي شلوي ممزج

فقته ابن الحارث ، فأخبر النبي ﷺ أصحابه خبرهم يوم أصيبوا »

قوله ( باب ما يذكر في الذات والنعوت وأسمى الله عز وجل ) أي ما يذكر في ذات الله ونعوته من تمييز إطلاق ذلك كأسمائه ، أو منعه لعدم ورود النص به فأما الذات فقال الراغب : هي تأنيث ذو ، وهي كلمة يتوصل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس والأنواع وتضاف إلى الظاهر دون المضمرة وتثنى وتجمع ولا يستعمل شيء منها إلا مضافا ، وقد استعاروا لفظ الذات لعين الشيء واستعملوها مفردة ومضافة وأدخلوا عليها الألف واللام وأجروها بحزب النفس والخاصة ، وليس ذلك من كلام العرب انتهى . وقال عياض ذات الشيء نفسه وحقيقته ، وقد استعمل أهل الكلام الذات بالالف واللام ، وغلطهم أكثر النحاة وجوزهم بعضهم لأنها ترد بمعنى النفس

وحقيقة الشيء ، وجاء في الشعر لكنه شاذ ، واستعمال البخارى لها دال على ما تقدم من أن المراد بها نفس الشيء على طريقة المتكلمين في حق الله تعالى ففرق بين النعوت والذات ، وقال ابن برهان : اطلاق المتكلمين الذات في حق الله تعالى من جهلهم ، لأن ذات تأنيث ذو ، وهو جلت عظمته لا يصح له إلحاق تاء التأنيث ، ولهذا امتنع أن يقال علامة وإن كان أعلم العالمين . قال : وقولهم الصفات الذاتية جهل منهم أيضا لأن النسب إلى ذات : ذوى ، وقال التاج الكندى في الرد على الخطيب بن نباتة في قوله كنه ذاته ذات ، بمعنى صاحبة تأنيث ذو وليس لها في اللغة مدلول غير ذلك ، واطلاق المتكلمين وغيرهم الذات بمعنى النفس خطأ عند المحققين ، وتعقب بأن الممتنع استعمالها بمعنى صاحبة ، أما إذا قطعت عن هذا المعنى واستعملت بمعنى الإسمية فلا محذور لقوله تعالى ﴿لأنه علم بذات الصدور﴾ أى بنفس الصدور ، وقد حكى المطرزي كل ذات شئ وليس كل شئ - ذات ، وأنشد أبو الحسين بن فارس :  
فنعم ابن عم القوم في ذات ماله إذا كان بعض القوم في ماله وفر

ويحتمل أن تكون ذات ، هنا مقحمة كما في قولهم ذات ليلة ، وقد ذكرت ما فيه في كتاب العلم ، في باب العظة بالليل ، وقال النووى في تهذيبه : وأما قولهم - أى الفقهاء - في باب الإيمان فإن حلف بصفة من صفات الذات ، وقول المذهب اللون كالسواد والبياض أعراض تحمل الذات فإدخالها بالذات الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين وقد أنكره بعض الأدباء وقال لا يعرف في لغة العرب ذات بمعنى حقيقة ، قال وهذا الإنكار منكر فقد قال الواحدى في قوله تعالى ﴿فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم﴾ قال ثعلب أى الحالة التى بينكم فالتأنيث عنده للحالة ، وقال : الزجاج معنى ذات حقيقة والمراد بالبين الوصل ، فالتقدير : فأصلحوا حقيقة وصلكم ، قال فذات عنده بمعنى النفس ، وقال غيره ذات هنا كناية عن المنازعة فأمرؤا بالموافقة ، وتقدم في أواخر النفاقات شئ آخر في معنى ذات يده ، وأما والنعوت ، فإنها جمع نعت وهو الوصف ، يقال نعت فلان نعتا مثل وصفه وصفا وزنه ومعناه ، وقد تقدم البحث في إطلاق الصفة في أوائل كتاب التوحيد ، وأما الاسماء ، فهى جمع اسم وتجمع أيضا على أسماء قال ابن بطل أسماء الله تعالى على ثلاثة أضرب أحدها يرجع إلى ذاته وهو الله ، والثاني يرجع إلى صفة قائمة به كالخى ، والثالث يرجع إلى فعله كالحالقي ، وطريق اثباتها السمع ، والفرق بين صفات الذات وصفات الفعل أن صفات الذات قائمة به وصفات العمل ثابتة له بالقدره وجود المنفعل بارادته جل وعلا . قوله ( وقال خبيد ) بالمعجمة والموحدة مصغر هو ابن عدى الانصارى ، قوله ( وذلك في ذات الإله ) يشير إلى البيت المذكور في الحديث المساق في الباب ، وقد تقدم شرحه مستوفى في المعازى ، وتقدم في كتاب الجهاد ، في باب هل يستأسر الرجل ، قوله ( فذكر الذات باسمه تعالى ) أى ذكر الذات مثلثا باسم الله ، أو ذكر حقيقة الله بلفظ الذات قاله الكرماني . قلت : وظاهر لفظه أن مراده أضاف لفظ الذات إلى اسم الله تعالى ، وسمعه النبي ﷺ فلم ينكره فكان جائزا ، وقال الكرماني د قيل ليس فيه ، يعنى قوله ذات الإله دلالة على الترجمة لأنه لم يرد بالذات الحقيقة التى هى مراد البخارى وإنما مراده وذلك في طاعة الله أو في سبيل الله ، وقد يجاب بأن غرضه جواز إطلاق الذات في الجملة انتهى . والاعتراض أقوى من الجواب وأصل الاعتراض للشيخ تقي الدين السبكي فيما أخبرني به عنه شيخنا أبو الفضل الحافظ ، وقد ترجم البيهقي في الاسماء والصفات ما جاء في الذات ، وأورد حديث أبي هريرة المتفق عليه في ذكر إبراهيم عليه



السلام و الا ثلاث كذبات اثنتين في ذات الله ، وتقدم شرحه في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء ، وحديث أبي هريرة المذكور في الباب ، وحديث ابن عباس « تفكروا في كل شيء ولا تفكروا في ذات الله ، موقوف وسنده جيد ، وحديث أبي الدرداء « لا تفقه كل الفقه حتى تمتت الناس في ذات الله ، ورجاله ثقات الا أنه منقطع ، ولفظ ذات في الاحاديث المذكورة بمعنى من أجل أو بمعنى حق ، ومثله قول حسان :

وان أبا الاحقاف إذ قام فيهم يجاهد في ذات الإله ويعدل

وهي كقوله تعالى حكاية عن قول القائل : يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ، فالذي يظهر أن المراد جواز إطلاق لفظ ذات لا بالمعنى الذي أحدثه المتكلمون ولكنه غير مردود إذا عرف أن المراد به النفس لثبوت لفظ النفس في الكتاب العزيز . ولهذا النكتة عقب المصنف بترجمة النفس ، وسيأتي في باب الوجه أنه ورد بمعنى الرضا وقال ابن دقيق العيد في العقيدة : تقول في الصفات المشكلة أنها حق وصدق على المعنى الذي أراده الله ، ومن تأولها نظرنا فإن كان تأويله قريبا على مقتضى لسان العرب لم نذكر عليه ، وإن كان بعيدا توقفتنا عنه ورجعنا الى التصديق مع التنزيه . وما كان منها معناه ظاهرا مفهوما من مخاطب العرب حملناه عليه لقوله « على ما فرطت في جنب الله ، فإن المراد به في استعمالهم الشائع حق الله فلا يتوقف في حمله عليه ، وكذا قوله « إن قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن ، فإن المراد به لإرادة قلب ابن آدم مصرفة بقدرة الله وما يوقعه فيه ، وكذا قوله تعالى ﴿ فأتى الله بنيانهم من القواعد ﴾ معناه خرب الله بنيانهم ، وقوله ﴿ انما نطعمكم لوجه الله ﴾ معناه لأجل الله ، وقس على ذلك وهو تفصيل بالغ قل من يقطع له ، وقال غيره اتفق المحققون على أن حقيقة الله مخالفة لسائر الحقائق ، وذهب بعض أهل الكلام الى أنها من حيث ذات مساوية لسائر الذوات ، ولما تمتاز عنها بالصفات التي تختص بها كوجوب الوجود ، والقدرة التامة ، والعلم التام ، وتعقب بأن الأشياء المتساوية في تمام الحقيقة يجب أن يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخر ، فيلزم من دعوى التساوي المحال ، وبأن أصل ما ذكره قياس الغائب على الشاهد وهو أصل كل خط ، والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث والتفويض الى الله في جميعها والاكتماء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه أو على لسان نبيه أثباته له أو تنزيهه عنه على طريق الإحمال وبالله التوفيق ، ولو لم يكن في ترجيح التفويض على التأويل إلا أن صاحب التأويل ليس جازما بتأويله بخلاف صاحب التفويض

١٥ - باب قوله الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾

وقوله جل ذكره ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ﴾

٧٤٠٣ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث **حدثنا** أبي حدثنا الأعمش عن شقيق « عن عبد الله عن

الله **قال** : ما من أحد أغير من الله ، من أجل ذلك حرّم الفواحش . وما أحد أحب إليه المدح من الله »

٧٤٠٤ - حدثنا قهيدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لما خلق الله الخلق كتب في كتابه - وهو يكتب على نفسه وهو وضع عندَه على العرش - إن ربي تَلَبُّ غَضبي »

٧٤٠٥ - حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت أبا صالح « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي بي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ خيرٍ منهم ، وإن تقرب إلى شبرا هربت إليه ذراعاً ، وإن تقرب إلى ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة »

[ الحديث : ٧٤٠٥ - طرفاه في ٧٥٠٥ ، ٧٥٢٧ ]

قوله ( باب قول الله تعالى ويحذركم الله نفسه ، وقول الله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك ) قال الراغب نفسه : ذاته ، وهذا وإن كان يقتضي المغايرة من حيث أنه مضاف ومضاف إليه فلا شيء من حيث المعنى سوى واحد سبحانه وتعالى عن الإنثنية من كل وجه ، وقيل إن إضافة النفس هنا إضافة ملك ، والمراد بالنفس نفوس عباده انتهى ملخصاً ، ولا يخفى بُعد الآخر وتكلفه . وترجم البيهقي في الاسماء والصفات النفس وذكر هاتين الآيتين ، وقوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وقوله تعالى ﴿ واصطنعتك لنفسى ﴾ ومن الأحاديث الحديث الذى فيه « أنت كما أنفيت على نفسك » والحديث الذى فيه « إنى حرمت الظلم على نفسى » وهما في صحيح مسلم . قلت : وفيه أيضاً الحديث الذى فيه « سبحانه الله رضا نفسه » ثم قال : والنفس في كلام العرب على أوجه منها الحقيقة كما يقولون في نفس الأمر وليس للأمر نفس منقوسة ، ومنها الذات قال وقد قيل في قوله تعالى ﴿ تعلم ما في نفسى ولا أعلم ما في نفسك ﴾ أن معناه تعلم ما أكنه وما أسره ولا أعلم ما تسره عني ، وقيل ذكر النفس هنا للقبالة والمشكلة وتعقب بالآية التي في أول الباب فليس فيها مقابلة ، وقال أبو اسحق الزجاج في قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ أى إياه وحكى صاحب المطالع في قوله تعالى ﴿ ولا أعلم ما في نفسك ﴾ ثلاثة أقوال أحدها : لا أعلم ذاتك ، ثانيها : لا أعلم ما في غيبك ، ثالثها : لا أعلم ما عندك ، وهو بمعنى قول غيره لا أعلم معلومك أو إرادتك أو سرك أو ما يكون منك ، ثم ذكر البخارى في الباب ثلاثة أحاديث ، أحدها حديث « عبد الله » وهو ابن مسعود ، وآخره أحد غير من الله - وفيه - وما أحد أحب إليه المدح من الله ، كذا وقع هنا مختصراً ، وتقدم في تفسير سورة الأنعام من طريق « أبي وائل » وهو شقيق بن سلمة المذكور هنا أهم منه ، وهذا الحديث مداره في الصحيحين على أبي وائل ، وأخرجه مسلم في رواية عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن ابن مسعود نحوه ، وزاد فيه « ولا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل » وهذه الزيادة عند المصنف في حديث المغيرة الآتي في باب « لا شخص أغير من الله » قال ابن بطلان في هذه الآيات والأحاديث إثبات النفس لله ، وللنفس معان ، والمراد بنفس الله ذاته وليس بأمر مزيد عليه فوجب أن يكون هو ، وأما قوله « أغير من الله » فسبق الكلام عليه في « كتاب الكسوف » وقيل غير الله كراهة لإتيان الفواحش ، أى عدم رضاها لا التقدير ، وقيل الغضب

لازم الغيرة ، ولازم النضب إرادة إيصال العقوبة وقال الكرمانى : ليس فى حديث ابن مسعود هذا ذكر النفس ، ولعله أقام استعمال أحد مقام النفس لتلازمهما فى صحة استعمال كل واحد منهما مقام الآخر ، ثم قال والظاهر أن هذا الحديث كان قبل هذا الباب فنفقه الناسخ الى هذا الباب انتهى ، وكل هذا غفلة عن مراد البخارى ، فان ذكر النفس ثابت فى هذا الحديث الذى أورده ، وان كان لم يقع فى هذه الطريق لكنه أشار الى ذلك كمادته ، فقد أورده فى تفسير سورة الأنعام بلفظ « لا شئ » ، وفى تفسير سورة الأعراف بلفظ « ولا أحد » ، ثم اتفقا على « أحب اليه المدح من الله » ، ولذلك مدح نفسه ، وهذا القدر هو المطابق للترجمة وقد كثر منه أن يترجم ببعض ماورد فى طرق الحديث الذى يورده ولو لم يكن ذلك القدر مو حودا فى تلك الترجمة . وقد سبق للكرمانى الى نحو ذلك ابن المنير فقال : ترجم على ذكر النفس فى حق البارئ وليس فى الحديث الاول للنفس ذكر ، فوجه مطابقته أنه صدر الكلام بأحد ، وأحد الواقع فى النفي عبارة عن النفس على وجه مخصوص بخلاف أحد الواقع فى قوله تعالى ﴿ قل هو الله أحد ﴾ انتهى ، وخفى عليه ماخفى على الكرمانى مع أنه تفطن لمثل ذلك فى بعض المواضع ، ثم قال ابن المنير قول القائل ما فى الدار أحد لا يفهم منه إلا نفي الاناسى ، ولهذا كان قولهم ما فى الدار أحد لا يزيدا استثناء من الجنس ومقتضى الحديث إطلاقه على الله لأنه لولا صحة الإطلاق ما انتظم الكلام كما ينظم : ما أحد أعلم من زيد فان زيدا من الاحدين . بخلاف ما أحد أحسن من ثوبى فانه ليس منتظما لأن الثوب ليس من الاحدين . الحديث الثانى : قوله ( كتب فى كتابه وهو يكتب على نفسه ) كذا لآبى ذر وسقطت الواو لغيره ، وعلى الاول فالجملة حالية ، وعلى الثانى فيكتب على نفسه بيان لقوله « كتب » ، والمكتوب هو قوله « ان رحمتى » الخ ، وقوله « وهو » أى المكتوب وضع بفتح فسكون أى موضوع ، ووقع كذلك فى الجمع للحميدى بلفظ موضوع وهى رواية الإسماعيلى فيما أخرجه من وجه آخر عن أبى حمزة المذكور فى السند وهو بالمهملة والزأى واسمه محمد بن ميمون السكرى ، وحكى غياض عن رواية أبى ذر وضع بالفتح على أنه فعل ماض مبنى للفاعل ، ورأيت فى نسخة معتمدة بكسر الضاد مع التنوين ، وقد مضى شرح هذا الحديث فى أوائل بدء الخلق ، ويأتى شئ من الكلام عليه فى باب ( وكان عرشه على الماء ) وفى باب ( بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ ) وأواخر الكتاب إن شاء الله تعالى ، وأما قوله « عنده » فقال ابن بطال عند فى اللغة للمكان ، والله مزه عن الحلول فى المواضع لأن الحلول عرض يفتى وهو حادث والحادث لا يليق بالله ، فعلى هذا قيل معناه أنه سبق علمه بأثابته من يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته ، ويؤيده قوله فى الحديث الذى بعده « أنا عند ظن عبدى بى » ، ولا مكان هناك قطعا ، وقال الراغب عند لفظ موضوع للقرب ويستعمل فى المكان وهو الأصل ، ويستعمل فى الاعتقاد : تقول عندى فى كذا كذا أى أعتقد ، ويستعمل فى المرتبة ومنه ﴿ أحياء عند ربهم ﴾ وأما قوله « ان كان هذا هو الحق من عندك » فعناه من حكمك ، وقال ابن التين معنى العندية فى هذا الحديث العلم بأنه موضوع على العرش ، وأما كتبه فليس للاستعانة لئلا ينسأ فانه مزه عن ذلك لا يخفى عنه شئ . وإنما كتبه من أجل الملائكة الموكلين بالمكلفين . الحديث الثالث : قوله ( يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدى بى ) أى قادر على أن أعمل به ماظن انى عامل به ، وقال الكرمانى وفى السياق إشارة الى ترجيح جانب الرجاء على الخوف وكأنه أخذه من جهة التسوية فان العاقل اذا سمع ذلك لا يعدل الى ظن ليقاع الوعيد وهو جانب الخوف لانه لا يختاره لنفسه بل يعدل الى ظن وقوع الوعد وهو جانب الرجاء وهو كما قال أهل التحقيق مقيد بالمختصر ويؤيد ذلك حديث « لا يموت من

أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، وهو عند مسلم من حديث جابر . وأما قبل ذلك ففي الأول أقوال ثالثها الاعتدال وقال ابن أبي جرة المراد بالظن هنا العلم وهو كقوله « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه » وقال القرطبي في المفهم قيل معنى ظن عبدى بن ظن الإجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن المجازاة عند فعل العبادة بشروطها تمسكا بصادق وعده ، قال ويؤيده قوله في الحديث الآخر ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة قال ولذلك ينبغي للبرء أن يجتهد في القيام بما عليه موقنا بأن الله يقبله ويفر له لأنه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فان اعتقد أو ظن أن الله لا يقبلها وأنها لا تنفعه فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبار ، ومن مات على ذلك وكل إلى ما ظن كما في بعض طرق الحديث المذكور « فليظن بن عبدى ماشاء » قال : وأما ظن المغفرة مع الإصرار فذلك محض الجهل والغرة وهو يجر إلى مذهب المرجئة . **قوله** ( وأنا معه إذا ذكرني ) أى بعلنى وهو كقوله ( اننى معكم أسمع وأرى ) والمعنية المذكورة أخص من المعنية التى فى قوله تعالى ( ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم - الى قوله - الا هو معهم أينما كانوا ) وقال ابن أبي جرة معناه فأنا معه حسب ما قصد من ذكره لى قال : ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامثال الأمر واجتناب النهى ، قال والذي يدل عليه الاخبار أن الذكر على نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر ، قال والأول يستفاد من قوله تعالى ( فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ) والثاني من الحديث الذى فيه « من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله إلا بعدا » لكن ان كان فى حال المعصية يذكر الله بخوف ووجل عما هو فيه فانه يرجى له . **قوله** ( فان ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى ) أى إن ذكرنى بالتنزيه والتقديس مرا ذكرته بالشواب والرحمة مرا . وقال ابن أبي جرة يحتمل أن يكون مثل قوله تعالى ( اذكرونى اذكركم ) ومعناه اذكرونى بالتعظيم اذكركم بالإينعام وقال تعالى ( ولذكر الله أكبر ) أى أكبر العبادات فن ذكره وهو خائف آمنه أو مستوحش آمنه قال تعالى ( ألا بذكر الله تطمئن القلوب ) . **قوله** ( وان ذكرنى فى ملا ) بفتح الميم واللام مهموز أى جماعة ( ذكرته فى ملا خير منهم ) قال بعض أهل العلم يستفاد منه أن الذكر الحنفى أفضل من الذكر الجهرى والتقدير إن ذكرنى فى نفسه ذكرته بشواب لا طلع عليه أحدا وإن ذكرنى جبرا ذكرته بشواب اطلع عليه الملائ الأعلى وقال ابن بطال هذا نص فى أن الملائكة أفضل من بنى آدم وهو مذهب جمهور أهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل ( إلا أن تكونا مسكينين أو تكونا من الخالدين ) والخالد أفضل من الفانى فالملائكة أفضل من بنى آدم وتعقب بأن المعروف عن جمهور أهل السنة أن صالحى بنى آدم أفضل من سائر الاجناس والذين ذهبوا الى تفضيل الملائكة الفلاسفة ثم المعتزلة وقليل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر فمنهم من فاضل بين الجنسين فقالوا حقيقة الملك أفضل من حقيقة الإنسان لأنها نورانية وخيرة ولطيفة مع سعة العلم والقوة وصفاء الجوهر وهذا لا يستلزم تفضيل كل فرد على كل فرد لجواز أن يكون فى بعض الانامى ما فى ذلك وزيادة ومنهم من خص الخلاف بصالحى البشر والملائكة ومنهم من خصه بالانبياء ثم منهم من فضل الملائكة على غير الانبياء ومنهم من فضلهم على الانبياء أيضا إلا على نبيينا محمد ﷺ ، ومن أدلة تفضيل النبي على الملك أن الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التكريم له حتى قال إبليس ( أرأيتك هذا الذى كرهت على ) ومنها قوله تعالى ( لما خلقت بيدي ) لما فيه من الإشارة إلى العناية به ولم يثبت ذلك للملائكة ، ومنها قوله تعالى ( إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ) ومنها قوله تعالى ( وسخر لكم ما فى السموات وما فى الارض ) فدخل فى

عمومه الملائكة ، والمسخر له أفضل من المسخر ، ولأن طاعة الملائكة بأصل الخلق وطاعة البشر غالباً مع المجاهدة للنفس لما طبع عليه من الشهوة والحرص والهوى والذنب ؛ فكانت عبادتهم أشق ، وأيضاً فطاعة الملائكة بالأمر الوارد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالأجتهاد تارة والاستنباط تارة فكانت أشق ولأن الملائكة سلمت من وسوسة الشياطين وإلقاء الشبه والإغواء الجائزة على البشر ولأن الملائكة تشاهد حقائق الملكوت والبشر لا يعرفون ذلك إلا بالإعلام فلا يعلم منهم من ادخل الشبهة من جهة تدبير الكواكب وحركة الأفلاك إلا الثابت على دينه ولا يتم ذلك إلا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة . وأما أدلة الآخرين فقد قيل إن حديث الباب أقوى ما استدلت به لذلك للتحريح بقوله فيه في ملاخير منهم والمراد بهم الملائكة ، حتى قال بعض الذلة في ذلك وكلم من ذكر الله في ملاخيرهم محمد ﷺ ذكرهم الله في ملاخيرهم ، وأجاب بعض أهل السنة بأن الخبر المذكور ليس نصاً ولا صريحاً في المراد بل يطرقة احتمال أن يكون المراد بالملا الذين هم خير من الملا الذكور الأنبياء والشهداء فإنهم أحياء عند ربهم فلم ينحصر ذلك في الملائكة ، وأجاب آخر وهو أقوى من الأول بأن الخبرية إنما حصلت بالذاكر والملا معاً فالجانب الذي فيه رب العزة خيراً من الجانب الذي ليس هو فيه بلا إرتياب فالخيرية حصلت بالنسبة المجموع على المجموع وهذا الجواب ظهر لي وظننت أنه مبتكر . ثم رأيته في كلام النفاذ كالدين بن الزملاكي في الجزء الذي جمعه في الرفيق الأعلى فقال إن الله قابل ذكر المبد في نفسه بذكره له في نفسه ، وقابل ذكر المبد في الملا بذكره له في الملا فأنما صار الذكر في الملا الثاني خيراً من الذكر في الأول لأن الله هو الذاكر فيهم والملا الذين يذكرون والله فيهم أفضل من الملا الذين يذكرون وليس الله فيهم ، ومن أدلة المدونة تقديم الملائكة في الذكر في قوله تعالى ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسوله - شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم - الله يستطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس ﴾ وتدق بآن مجرد التقديم في الذكر لا يستلزم التفضيل لأنه لم ينحصر فيه بل له أسباب أخرى كالقديم بالزمان في مثل قوله ﴿ ومنك ومن نوح وإبراهيم ﴾ فقدم نوحاً على إبراهيم لتقدم زمان نوح مع أن إبراهيم أفضل ومنها قوله تعالى ﴿ لن يستنكف المسيح أن يكون عبداً لله ولا الملائكة المقربون ﴾ وبالعز الزمخشري فادعى أن دلالتها لهذا المطوب قطعية بالنسبة لعلم المعاني فتمال في قوله تعالى ﴿ ولا الملائكة المقربون ﴾ أي ولا من هو أعلى قدراً من المسيح . وهم الملائكة الكروبيون الذين حول العرش ، كجبريل وميكائيل وإسرافيل ، قال : ولا يقتضي علم المعاني غير هذا من حيث أن الكلام إنما سيق للرد على النصارى لغوهم في المسيح ، فقيل لهم لن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع درجة منه انتهى ملخصاً ، وأجيب بأن الترتي لا يستلزم التفضيل المتنازع فيه وإنما هو بحسب المقام ، وذلك أن كلاماً الملائكة والمسيح عبد من دون الله ، فرد عليهم بأن المسيح الذي تشاهدونه لم يتكبر عن عبادة الله ، وكذلك من غاب عنكم من الملائكة لا يتكبر ، والنفوس لما غاب عنها أهيب عن تشاهده ، ولأن الصفات التي عبدوا المسيح لأجلها من الزهد في الدنيا والاطلاع على المغيبات وإحياء الموتى بإذن الله موجودة في الملائكة ، فإن كانت توجب عبادته فهي موجهة لعبادتهم بطريق الأولى ، وهم مع ذلك لا يستنكفون عن عبادة الله تعالى ، ولا يلزم من هذا الترتي ثبوت الأفضلية المتنازع فيها ، وقال البيضاوي احتج بهذا العطف من زعم أن الملائكة أفضل من الأنبياء ، وقال هي مسافة للرد على النصارى في رفع المسيح عن مقام العبودية ، وذلك يقتضي أن يكون المعطوف عليه أعلى درجة منه حتى يكون عدم استنكافهم كالدليل على عدم استنكافه ، وجوابه أن الآية سبقت للرد على عبدة المسيح والملائكة ، فأريد بالعطف المبالغة

باعتبار الكثرة دون التفضيل ، كقول القائل أصبح الأمير لا يخالفه رئيس ولا مروض ، وعلى تقدير إرادة التفضيل فنياته تفضيل المقربين عن حول العرش ، بل من هو أعلى رتبة منهم على المسيح ، وذلك لا يستلزم فضل أحد الجنسين على الآخر مطلقا . وقال الطيبي لانتم لم الدلالة إلا إن سلم أن الآية سبقت الرد على النصارى فقط فيصح : إن يرفع المسيح عن العبودية ولا من هو أرفع منه ، والذي يدعى ذلك يحتاج إلى إثبات أن النصارى تعتقد تفضيل الملائكة على المسيح ، وهم لا يعتقدون ذلك بل يعتقدون فيه الإلهية فلا يتم استدلال من استدل به ، قال وسياقه الآية من أسلوب التسميم والمبالغة لا للترقى ، وذلك أنه قدم قوله ﴿ إنما الله إله واحد - الى قوله - وكيفا ﴾ فقرر الوحدةانية والمالكية والقدرة التامة ، ثم أتبعه بعدم الاستنكاف ، فالتقدير لا يستحق من اتصف بذلك أن يستكبر عليه الذي تتخذونه أيها النصارى لها لاعتقادكم فيه السكال ولا الملائكة الذين اتخذوها غيركم آلهة لاعتقادهم فيهم السكال . قلت : وقد ذكر ذلك البغوى ملخصا ، ولفظه لم يقل ذلك رفعا لمقامهم على مقام عيسى بل ردا على الذين يدعون أن الملائكة آلهة فرد عليهم كما رد على النصارى الذين يدعون التثليث ، ومنها قوله تعالى ﴿ قل لا أقول لكم عندى خزانة الله ، ولا أعلم الغيب ، ولا أقول لكم إني ملك ﴾ فنفي أن يكون ملكا ، فدل على أنهم أفضل ، وتعقب بأنه إنما نفي ذلك لكونهم طلبوا منه الخزانة وعلم الغيب ؛ وأن يكون بصفة الملك من ترك الأكل والشرب والجماع ، وهو من نمط انكارهم أن يرسل الله بشرا مثلهم فنفي عنه أنه ملك ، ولا يستلزم ذلك التفضيل ، ومنها أنه سبحانه لما وصف جبريل ومحمدا ، قال في جبريل ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ وقال في حق النبي ﷺ ﴿ وما صاحبكم بمجنون ﴾ وبين الوصفين بون بعيد ، وتعقب بأن ذلك إنما سبق للرد على من زعم أن الذى يأتيه شيطان فكان وصف جبريل بذلك تعظيما للنبي ﷺ فقد وصف النبي ﷺ في غير هذا الموضع بمثل ما وصف به جبريل هنا وأعظم منه ، وقد أفرط الزمخشري في سوء الأدب هنا ، وقال كلاما يستلزم تنقيص المقام المحمدي ، وبالغ الأثمة في الرد عليه في ذلك وهو من زلاته الشنيعة . قوله ( وإن تقرب إلى شبرا ) في رواية المستملى والسرخسي « بشبر » بزيادة موحدة في أوله ، وسياق شرحه في أواخر كتاب التوحيد ، في باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه

### ١٦ - باب قول الله عز وجل ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾

٧٤٠٦ - حديث شافعية بن سعيد حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله قال : لما نزلت هذه الآية ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم ﴾ قال النبي ﷺ : أعوذ بوجهك ، فقال ﴿ أو من تحت أرجلكم ﴾ فقال النبي ﷺ : أعوذ بوجهك ، قال ﴿ أو بليسكم شيئا ﴾ ، فقال النبي ﷺ : هذا أيسر .

قوله ( باب قول الله عز وجل : كل شيء هالك إلا وجهه ) ذكر فيه حديث جابر في نزول قوله تعالى ﴿ قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا ﴾ الآية ، وقد تقدم شرحه في تفسير سورة الانعام ، وقوله في آخره « هذا أيسر » في رواية ابن السكن « هذه » وسقط لفظ الإشارة من رواية الاصيلي والمراد منه قوله فيه « أعوذ بوجهك » قال ابن بطال : في هذه الآية والحديث دلالة على أن الله وجهها وهو من صفة ذاته ، وليس بمجارحة ولا كالوجه التي

نشاهدنا من المخوفين ، كما نقول إنه عالم ولا نقول إنه كالعلماء الذين نشاهدهم ، وقال غيره دلت الآية على أن المراد بالترجمة الذات المقدسة ، ولو كانت صفة من صفات الفعل لشملها الهلاك كما شمل غيرها من الصفات وهو محال ، وقال الراغب أصل الوجه : الجارحة المعروفة ، ولما كان الوجه أول ما يستقبل وهو أشرف ما في ظاهر البدن ، استعمل في مستقبل كل شيء وفي مبدئه وفي إشرافه ، فقبل وجه النهار ، وقبل وجه كذا أي ظاهره ، وربما أطلق الوجه على الذات كقولهم كرم الله وجهه ، وكذا قوله تعالى ﴿ ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام ﴾ وقوله ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ وقيل إن لفظ الوجه صلة ، والمعنى كل شيء هالك إلا هو وكذا ﴿ ويبقى وجه ربك ﴾ وقيل المراد بالوجه القصد ، أي يبقى ما أريد به وجهه . قلت : وهذا الأخير نقل عن سفيان وغيره وقد تقدم ما ورد فيه في أول تفسير سورة القصص وقال الكرماني قيل المراد بالوجه في الآية والحديث الذات أو الوجود أو لفظه زائد أو الوجه الذي لا كالوجوه ، لاستحالة حمله على العضو المعروف ، فتعين التأويل أو التفويض ، وقال البيهقي : تكرر ذكر الوجه في القرآن والسنة الصحيحة ، وهو في بعضها صفة ذات كقوله : لا رداء الكبرياء على وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن أبي موسى ، وفي بعضها بمعنى من أجل كقوله ﴿ إنما نطعمكم لوجه الله ﴾ وفي بعضها بمعنى الرضا كقوله ﴿ يريدون وجهه ﴾ ، ﴿ إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى ﴾ وليس المراد الجارحة جزما والله أعلم

## ١٧ - باب قول الله تعالى ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ تغذى ، وقوله جل ذكره ﴿ تجري بأعيننا ﴾

٧٤٠٧ - **حدثنا موسى بن إسماعيل** حدثنا جويرية عن نافع « عن عبد الله قال : ذكر الدجال عند النبي ﷺ فقال : إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى ، كأن عينه عتبة طافية »

٧٤٠٨ - **حدثنا حفص بن عمر** حدثنا شعبه أخبرنا قتادة قال « سمعت أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ما بعث الله من نبي إلا أنذر قومه الأعور الكذاب ، إنه أعور وإن ربكم ليس بأعور ، مكتوب بين عينيه كافر »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ولتصنع على عيني : تغذى ) كذا وقع في رواية المستمل والأصلي بضم التاء وفتح الغين المعجمة بعدها معجمة ثقيلة من التغذية ، ووقع في نسخة الصغاني بالدال المهملة وليس بفتح أوله على حذف إحدى التاءين فإنه تفسير تصنع ، وقد تقدم في تفسير سورة طه قال ابن التين هذا التفسير لقتادة ، ويقال صنعت الفرس إذا أحسنت القيام عليه . **قوله** ( وقوله تعالى تجري بأعيننا ) أي بعلنا وذكر فيه حديث ابن عمر ثم أنس في ذكر الدجال ، وقد تقدم مشروحين في كتاب الفتن ، وفيهما أن الله ليس بأعور ، وقوله هنا وأشار بيده إلى عينه كذا الأكثر عن موسى بن إسماعيل عن جويرية ، وذكره أبو مسعود في الأطراف عن مسدد بدل موسى والأول هو الصواب ، وقد أخرجه عثمان الدارمي في كتاب الرد على بشر المريسي عن موسى بن إسماعيل مثله . ورواه عبد الله بن محمد بن أسماء عن عمه جويرية بدون الزيادة التي في آخره ، أخرجه أبو يعلى والحسن بن سفيان في مستنديهما عنه ، وأخرجه إسماعيل عنهما قال الراغب : العين الجارحة ، ويقال للحافظ الشيء المراعى له : عين ، ومنه فلان

بمعنى أى أحفظه ، ومنه قوله تعالى ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ﴾ أى نحن نراك ونحفظك ، ومثله ﴿ تجري بأعيننا ﴾ وقوله ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى بحفظي ، قال وتستعار العين لمعان أخرى كثيرة ، وقال ابن بطال احتجت الجسمة بهذا الحديث ، وقالوا فى قوله وأشار بيده الى عينه دلالة على أن عينه كمائر الاعين ، وتعقب باستحالة الجسمية عليه لأن الجسم حادث وهو قديم ؛ فدل على أن المراد نفي النقص عنه انتهى ، وقد تقدم شئ من هذا فى باب قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ وقال البيهقي : منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم فى الوجه ، ومنهم من قال : المراد بالعين الرؤية ، فعلى هذا فقولہ ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أى لتكون بمرأى منى ، وكذا قوله ﴿ واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا ﴾ أى بمرأى منا والنون للتعظيم ، ومال الى ترجيح الاول لانه مذهب السلف ، ويتأيد بما وقع فى الحديث وأشار بيده فان فيه إيماء الى الرد على من يقول معناها القدرة ، صرح بذلك قول من قال إنها صفة ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على إثبات العين لله من حديث الدجال من قوله ﴿ ان الله ليس بأعور ﴾ من جهة أن العور عرفا عدم العين وحسد العور ثبوت العين ، فلما نزع هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بضدها وهو وجود العين ، وهو على سبيل التمثيل والتقريب للفهم لاعلى معنى لإثبات الجارحة ، قال ولاهل الكلام فى هذه الصفات كالعين والوجه واليد ثلاثة أقوال : أحدها أنها صفات ذات أثبتها السمع ولا يمتدى اليها العقل ، والثانى أن العين كناية عن صفة البصر ، واليد كناية عن صفة القدرة ، والوجه كناية عن صفة الوجود ، والثالث إمرارها على ما جاءت مفوضا معناها الى الله تعالى ، وقال الشيخ شهاب الدين السهروردي فى كتاب العقيدة له ، أخبر الله فى كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والزول والنفس واليد والعين ، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل ، إذ لولا إخبار الله ورسوله ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى ، قال الطيبي : هذا هو المذهب المعتمد وبه يقول السلف الصالح ، وقال غيره لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شئ من ذلك ولا المنع من ذكره ، ومن المحال أن يأمر الله نبيه بتبليغ ما أنزل اليه من ربه وينزل عليه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ثم يترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبته اليه بما لا يجوز مع حصه على التبليغ عنه بقوله « ليلغ الشاهد الغائب » حتى نقلوا أقواله وأفعاله وأحواله وصفاته وما فعل بحضرته ، فدل على أنهم اتفقوا على الإيمان بها على الوجه الذى أراده الله منها ، ووجب تنزيهه عن مشابة المخلوقات بقوله تعالى ﴿ ليس كمثل شئ ﴾ فن أوجب خلاف ذلك بعدم فقد خالف سيلهم وبالله التوفيق . وقد سئلت هل يجوز لقارىء هذا الحديث أن يصنع كما صنع رسول الله ﷺ فأجبت وبالله التوفيق أنه إن حضر عنده من يوافقه على معتقده وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث وأراد التأسي محضا جاز ، والاولى به الترك خشية أن يدخل على من يراه شبهة التشبيه تعالى الله عن ذلك ، ولم أر فى كلام أحد من الشراح فى حمل هذا الحديث على معنى خطر لى فيه إثبات التنزيه ، وحسم مادة التشبيه عنه ، وهو أن الإشارة الى عينه ﷺ إنما هى بالنسبة الى عين الدجال فانها كانت صحيحة مثل هذه ثم طرأ عليها العور لزيادة كذبه فى دعوى الإلهية ، وهو أنه كان صحيح العين مثل هذه فطرأ عليها النقص ولم يستطع دفع ذلك عن نفسه

## ١٨ - باب قول الله تعالى ﴿ هو الله الخالق للبارى المصور ﴾

٧٤٠٩ - حَرْشُ إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا هَفَانُ حَدَّثَنَا وَهَّابٌ حَدَّثَنَا مُوسَى - هُوَ ابْنُ عَتَبَةَ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ



يحيى بن حبان عن ابن محيرز « عن أبي سعيد الخدري في غزوة بني المصطلق أنهم أصابوا سبأيا ، فأرادوا أن يستمتوا بهم ، ولا يحملن ، فسألو النبي ﷺ عن العزل فقال : ما عليكم أن لا تفعلوا ، فإن الله قد كتب من هو خالق إلى يوم القيامة » ، وقال مجاهد عن قرعة سمعت أبا سعيد فقال : قال النبي ﷺ : ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها »

**قوله** ( باب قول الله تعالى هو الخالق الباري المصور ) كذا الأكثر والتلاوة ( هو الله الخالق ) الخ ، وثبت كذلك في بعض النسخ من رواية كريمة قال الطيبي : قيل إن الالفاظ الثلاثة مترادفة ، وهو وهم فإن الخالق ، من الخلق ، وأصله التقدير المستقيم ويطابق على الإبداع وهو إيجاد الشيء على غير مثال كقوله تعالى ( خلق السموات والأرض ) وعلى النسكين كقوله تعالى ( خلق الإنسان من نطفة ) و « الباري » من البرء ، وأصله خلوص الشيء عن غيره إما على سبيل التقصى منه ، وعليه قولهم برأ فلان من مرضه ، والمديون من دينه ، ومنه استبرأت الحاربية ، وإما على سبيل الإنشاء ، ومنه برأ الله الذنبة ، وقيل الباري الخالق البرء من التفاوت والتناظر المخلين بالنظام ، و « المصور » مبدع صور المخترعات ومرتبها بحسب مقتضى الحكمة ، فانه خالق كل شيء بمعنى أنه موجوده من أصل ومن غير أصل ، وبارئه بحسب ما اقتضته الحكمة من غير تفاوت ولا اختلال ، ومصوره في صورة يترتب عليها خواصه ويتم بها كماله ، والثلاثة من صفات الفعل إلا إذا أريد بالخالق المقدر فيكون من صفات الذات ، لأن مرجع التقدير إلى الإرادة ، وعلى هذا فالتقدير يقع أولا ، ثم الإحداث على الوجه المقدر يقع ثانيا ، ثم التصوير بالتسوية يقع ثالثا انتهى . وقال الحليمي « الخالق ، معناه الذي جعل المبدعات أصنافا وجعل لكل صنف منها قدرا ، و « الباري » ، معناه الموجد لما كان في معلومه ، وإليه الإشارة بقوله ( من قبل أن نبرأها ) قال ويحتمل أن المراد به قالب الاعيان لأنه أبداع الماء والتراب والنار والهواء لامن شيء ثم خلق منها الاجسام المختلفة ، و « المصور » معناه المهيء للأشياء على ما أراده من تشابه وتخالف ، وقال الراغب ليس الخلق بمعنى الإبداع إلا الله وإلى ذلك أشار بقوله تعالى ( أفمن يخلق كمن لا يخلق ) وأما الذي يوجد بالاستحالة فقد وقع لغيره بتقديره سبحانه وتعالى ، مثل قوله لعيسى ( وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني ) والخلق في حق غير الله يقع بمعنى التقدير وبمعنى الكذب ، و « الباري » ، أخص بوصف الله تعالى والبرية الخلق ، قيل أصله الهمز فهو من برأ وقيل أصله البرى من برئت العرد ، وقيل البرية من البرى بالقصر وهو التراب فيحتمل أن يكون معناه موجد الخلق من البرى وهو التراب ، و « المصور » معناه المهيء قال تعالى ( يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) والصورة في الأصل ما يتمين به الشيء عن غيره ، ومنه محسوس كصورة الإنسان والفرس ، ومنه معقول كالذي اختص به الإنسان من العقل والروية وإلى كل منهما الإشارة بقوله تعالى ( خلقناكم ثم صورناكم - وصوركم فأحسن صوركم - هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) . **قوله** ( حدثنا إسحق ) قال « أبو علي الجبائي ، هو ابن منصور . قلت : ويؤيد ذلك وإن كان قد يظن أنه ابن راهويه لكونه أيضا روى عن عفان ، أن ابن راهويه لا يقول إلا أخبرنا وهنا ثبت في النسخ حدثنا فتأيد أنه ابن منصور ، وقد تقدم شرح حديث أبي سعيد المذكور هنا في العزل في « كتاب النكاح ، مستوفى . **قوله** ( وقال مجاهد عن قرعة ) هو ابن يحيى وهو من رواية الاقران لأن مجاهدا وهو

ابن جبر المفسر المشهور المكي في طبقة قرعة ، قوله ( سألت أبا سعيد فقال قال النبي ﷺ ) كذا وقع هنا بحذف المشلول عنه ووقع لغير أبي ذر « سمعت ، بدل « سألت ، وقد وصله مسلم وأصحاب السنن الثلاثة من رواية سفيان ابن عيينة عن عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد بلفظ « ذكر العزل عند رسول الله ﷺ فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ، ولم يقل فلا يفعل ذلك ، ثم ذكر بقية الحديث وهو القدر المذكور منه هنا ، قال ابن بطلان : الخالق في هذا الباب يراد به المبدع المسمى لأعيان المخلوقين وهو معنى لا يشارك الله فيه أحد ، قال ولم يزل الله مسميا نفسه خالقا على معنى أنه سيخلق لاستحالة قدم الخلق ، وقال الكرمانى معنى قوله في الحديث : ألا وهى مخلوقة أى مقدرة الخلق ، أو معلومة الخلق عند الله لا بد من إبرازها إلى الوجود ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

### ١٩ - باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾

٧٤١٠ - حدثني معاذ بن فضالة حدثنا هشام عن قتادة عن أنس أن النبي ﷺ قال : يجمع الله المؤمنين يوم القيامة كذلك فيقولون : لو استشفعنا إلى ربنا حتى يريحنا من مكاننا هذا ، فيأتون آدم فيقولون : يا آدم أما ترى الناس ؟ خلقك الله بهدي ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء ، اشفع لنا إلى ربك حتى يريحنا من مكاننا هذا . فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصاب - ولكن اتقوا نوحا فإنه أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض . فيأتون نوحا فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصاب - ولكن اتقوا إبراهيم خليل الرحمن . فيأتون إبراهيم فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطاياهم التي أصابوا - ولكن اتقوا موسى عبدا آناه الله التوراة وكله تسليما . فيأتون موسى فيقول : لست هناك - ويذكر لهم خطيئته التي أصابها - ولكن اتقوا عيسى عبدا الله ورسوله وكتبه وروحه . فيأتون عيسى فيقول : لست هناك ، ولكن اتقوا محمدا ﷺ عبدا فخر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فيأتونى ، فأطلق ، فاستأذن كل ربي فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيت ربي وقعت له ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال لي : ارفع محمد ، قل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع ، فيجده لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال : ارفع محمد وقل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع فيجد لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فإذا رأيت ربي وقعت ساجدا ، فيدعنى ماشاء الله أن يدعنى ، ثم يقال : ارفع محمد وقل : بسمع ، وسل تعطه ، واشفع تشفع ، فأحمد ربي بمحامد علمنيها ، ثم أشفع فيجد لي حدا ، فأدخلهم الجنة ، ثم أرجع فأقول : يا رب ما بقى في النار إلا من حبسه للقرآن ووجب عليه الخلود ، فقال النبي ﷺ يخرج من النار من قال لا إله إلا الله ، وكان في قلبه

من الخبز ما يزن شعيرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه من الخبز ما يزن بُرة ، ثم يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وكان في قلبه ما يزن من الخبز ذرة

٧٤١١ - **حدثنا** أبو اليان أخبرنا شعيبٌ حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يدُ الله مَلأى لا يفيضها نفقة سحاه الليل والنهار . وقال : أرايتم ما أنفق منذ خلق الله السماوات والأرض فإنه لم يفيض ما في يده . وقال : عرشه على الماء ويده الأخرى الميزانُ يخفضُ ويرفعُ

٧٤١٢ - **حدثنا** مُقدّم بن محمد ، قال حدثني عمي للقاسم بن يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : إن الله يقبض يوم القيامة الأرض وتكون السماوات بيمة ثم يقول أنا الملك ، رواه سعيد عن مالك

٧٤١٣ - وقال عمر بن حمزة سمعت سالمًا سمعت ابن عمر عن النبي ﷺ بهذا ، وقال أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني أبو سلمة أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ يقبض الله الأرض

٧٤١٤ - **حدثنا** مسدد سمع يحيى بن سعيد عن سفيان حدثني منصور و سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله أن يهوديا جاء إلى النبي ﷺ فقال : يا محمد إن الله يمك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع والجبال على إصبع وللشجر على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قرأ ( وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ) . قال يحيى بن سعيد وزاد فيه فضيل بن عياض عن منصور عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله فضحك رسول الله ﷺ متعجبا وتصديقا له

٧٤١٥ - **حدثنا** عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش سمعت إبراهيم قال سمعت علقمة يقول قال عبد الله جاء رجل إلى النبي ﷺ من أهل الكتاب فقال يا أبا القاسم إن الله يمك السماوات على إصبع والأرضين على إصبع وللشجر وللثرى على إصبع والخلائق على إصبع ثم يقول أنا الملك أنا الملك فرأيت النبي ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه ، ثم قرأ ( وما قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ )

قوله ( باب قول الله تعالى لما خلقت بيدي ) قال ابن بطال : في هذه الآية إثبات يدين لله ، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بحارتين خلافا للشبهة من المثبتة ، وللجهمية من المعطلة ، ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة ، أنهم أجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة له في قول النفاة ، لأنهم يقولون إنه قادر لذاته ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإبليس ( ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي )

إشارة إلى المعنى الذى أوجب السجود فهو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بن آدم وإبليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهى قدرته ، ولقال إبليس أى فتنبيلة له على وأنا خلقتنى بقدرتك كما خلقتك بقدرتك ، فلما قال ﴿ خلقتنى من نار وخلقته من طين ﴾ دل على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيديه ، قال ولا جائز أن يراد باليدين النعمتان ، لاستحالة خلق المخلوق بمخوق ، لأن النعم مخوقة ولا يلزم من كونهما صفتى ذات أن يكونا جارحتين ، وقال ابن التين قوله « ويده الأخرى الميزان » ، يدفع تأويل اليد هنا بالقدرة ، وكذا قوله فى حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم ، فأخذه بيديه وكلنا يديه يمن » الحديث ، وقال ابن فورك : قيل اليد بمعنى الذات وهذا يستقيم فى مثل قوله تعالى ﴿ بما عملت أيدينا ﴾ بخلاف قوله ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ فانه سيق للرد على إبليس ، فلو حمل على الذات لما اتجه الرد ، وقال غيره هذا يساق مساق التمثيل للتقريب لانه عهد أن من اعتنى بشئ واهتم به باشره بيديه ، فيستفاد من ذلك أن العناية بخلق آدم كانت أهم من العناية بخلق غيره ، واليد فى اللغة تطلق لمعان كثيرة اجتمع لنا منها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة وبجاز : الأول الجارحة ، الثانى القوة نحو ﴿ داود ذا الأيد ﴾ الثالث الملك ﴿ أن الفضل بيد الله ﴾ الرابع العهد ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ ومنه قوله « هذى يدى لك بالوفاء » الخامس الاستسلام والافتقار قال « تشاعر » أطاع بدا بالقول فهو ذلول ، السادس النعمة قال « وكم لظلام الليل عندي من يد » السابع الملك ﴿ قل لمن الفضل بيد الله ﴾ الثامن الذل ﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد ﴾ التاسع « أو يعفوا الذى بيده عقدة النكاح » ، العاشر السلطان ، الحادى عشر الطاعة ، الثانى عشر الجماعة ، الثالث عشر الطريق ، يقال أخذتهم يد الساحل ، الرابع عشر التفرق « تفرقوا أيدي سبأ » الخامس عشر الحفظ ، السادس عشر يد القوس أعلاها ، السابع عشر يد السيف مقبضه ، الثامن عشر يد الرحمن عود القابض ، التاسع عشر جناح الطائر ، العشرون المدة ، يقال لا ألقاه يد الدهر ، الحادى والعشرون الابتداء يقال لقيته أول ذات يدى ، وأعطاه عن ظهر يد ، الثانى والعشرون يد الثوب ما فضل منه ، الثالث والعشرون يد الشئ أمامه ، الرابع والعشرون الطاقة ، الخامس والعشرون النقد نحو : بعته يدا بيد . ثم ذكر فى الباب أربعة أحاديث الثالث منها أربعة طرق ، والرابع طريقان ، الحديث الأول : حديث أنس فى الشفاعة وقد تقدم شرحه مستوفى فى أواخر كتاب الرقاق ، والغرض منه هنا قول أهل المرقف لآدم « خلقك الله بيده » ، قوله ( حدثنا معاذ بن فضالة ) بفتح الفاء والضاد المعجمة ، وحكى بعضهم ضم الفاء و « هشام » شيخه هو الدستوائى ، وقوله « عن أنس » تقدمت الإشارة فى الرقاق الى ما وقع فى بعض طرقه باللفظ « حدثنا أنس » . قوله ( يجمع المؤمنون يوم القيامة كذلك ) هكذا للجميع وأظن أول هذه الكلمة لام ، والإشارة ليوم القيامة أو لما يذكر بعد ، وقد وقع عند مسلم من رواية معاذ بن هشام عن أبيه « يجمع الله المؤمنين يوم القيامة فيتمون لذلك » وفى رواية سميد بن أبى عروبة عن قتادة « يهتمون - أو - ياهمون لذلك » بالشك وسيأتى فى باب ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ من رواية همام عن قتادة « حتى يهيموا بذلك » وقوله هنا « اشفع لنا الى ربك » كذا الأكثر وهو المذكور فى غير هذه الطريق ، ووقع لأبى ذر عن غير الكشميين « شفع » بكسر الفاء الثقيلة ، قال السكرماني هو من التشنيع ، ومعناه قبول الشفاعة وليس هو المراد هنا ، فيجتمل أن يكون التشفييل للتكثير أو المبالغة . وقوله « لست هناك » كذا للأكثر فى الموضوعين ، ولأبى ذر عن السرخسى « هناك » وقوله « فيؤذن لى » فى رواية أبى ذر عن الكشميين « ويؤذن لى » بالواو وقوله « قل

يسمع ، كذا للأكثر بالتحانية ولأبى ذر عن خرشي والكشميني بالنوقانية في الموضعين ، وقوله « سل تعطه » لأبى ذر عن المستمل « تعط » في الموضعين بلا هاء . الحديث الثاني : حديث أبى هريرة من طريق أبى الزناد عن الأعرج . قوله ( يد الله ) تقدم في تفسير سورة هود في أول هذا الحديث من الزيادة « أنفق أنفق عليك » ووقعت هذه الزيادة أيضا في رواية همام لكن ساقها فيه مسلم وأفردها البخارى كما سيأتى في باب « يريدون أن يبدلوا كلام الله » ووقع فيها بدل يد الله « يمين الله » ويتعقب بها على من فسر اليد هنا بالنعمة ، وأبعد منه من فسرهما بالخزائن وقال أطلق اليد على الخزائن لتصرفها فيها ، قوله ( ملأى ) بفتح الميم ومكون اللام وهمزة مع القصر تأنيث ملآن ووقع بلفظ « ملآن » في رواية لمسلم وقيل هى غلط ووجهها بعضهم بارادة اليمين فانها تذكر وتؤنث ، وكذلك الكف ، والمراد من قوله ملأى أو ملآن لازمه وهو أنه في غاية الغنى وعنده من الرزق ما لا نهاية له في علم الخلاق ، قوله ( لا يفيضها ) بالمعجمتين بفتح أوله أى لا ينقصها ، يقال غاض الماء يفيض اذا نقص . قوله ( سحاء ) بفتح المهملةين مثقل بمدود أى دأمة الصب ، يقال سح بفتح أوله مثقل يسخ بكسر السين في المضارع ويجوز ضمها ، وضبط في مسلم « سحا » بلفظ المصدر . قوله ( الليل والنهار ) بالنصب على الظرف أى فيهما ويجوز الرفع ، ووقع في رواية لمسلم « سح الليل والنهار » بالإضافة وفتح الحاء ويجوز ضمها . قوله ( أرأيتم ما أنفق ) تنبيه على وضوح ذلك لمن له بصيرة . قوله ( منذ خلق الله السموات والارض ) سقط لفظ الجلالة لغير أبى ذر وهو رواية همام . قوله ( فانه لم ينقص ) أى ينقص ، ووقع في رواية همام « لم ينقص ما في يمينه » قال الطبري يجوز أن تكون ملأى ولا يفيضها « وسحاء وأرأيتم » أخبارا مترادفة ليد الله ، ويجوز أن تكون الثلاثة أوصافا للملأى ويجوز أن يكون « أرأيتم » استئنافا فيه معنى الترقى ، كأنه لما قيل ملأى أوهم جواز النقصان فأزيل بقوله لا يفيضها شيء ، وقد يمتلئ الشيء ولا يفيض ، فقيل سحاء لإشارة إلى الغيض وقرنه بما يدل على الاستمرار من ذكر الليل والنهار ثم أتبعه بما يدل على أن ذلك ظاهر غير خاف على ذى بصير وبصيرة بعد أن اشتدل من ذكر الليل والنهار بقوله أرأيتم على تطاول المدة لانه خطاب عام والهمزة فيه للتقرير ، قال وهذا الكلام اذا أخذته بجملة من غير نظر الى مفرداته أبان زيادة الغنى وكمال السعة والنهاية في الجود والبسط في العطاء . قوله ( وقال عرشه على الماء ) سقط لفظ « قال » من رواية همام ، ومناسبة ذكر العرش هنا أن السامع يتطلع من قوله « خلق السموات والارض » ما كان قبل ذلك ، فذكر ما يدل على أن عرشه قبل خلق السموات والارض كان على الماء كما وقع في حديث عمران بن حصين الماضى في بدء الخلق بلفظ « كان الله ولم يكن شيء قبله وكانت عرشه على الماء ثم خلق السموات والارض » . قوله ( ويده الاخرى الميزان يخفض ويرفع ) أى يخفض الميزان ويرفعها ، قل الخطابي الميزان مثل ، والمراد القسمة بين الخلق ، واليه الإشارة بقوله يخفض ويرفع ، وقال الداودى معنى الميزان أنه قدر الأشياء ووقتها وحددها فلا يملك أحد نفعا ولا ضرا إلا منه وبه ، ووقع في رواية همام « ويده الاخرى الفيض أو القبض » الأولى بقاء وتحتمية والثانية بقاف وموحدة ، كذا للبخارى بالشك واسلم بالقاف والموحدة بلا شك ، وعن بعض رواته فيما حكاه عياض بالغاء والتحتمية والأول أشهر ، قال عياض المراد بالقبض قبض الأرواح بالماوت ، وبالفيض الإحسان بالعطاء وقد يكون بمعنى الموت ، يقال فاضت نفسه إذا مات ، ويقال بالصاد وبإطاء اه ، والأولى أن يفسر بمعنى الميزان ليوافق رواية الأعرج التى في هذا الباب فان الذى يوزن بالميزان يحف ويرجع ، فكذلك مايقبض ، ويحتمل أن

يكون المراد بالقبض المنع لأن الإعطاء قد ذكر في قوله قبل ذلك سبحانه الليل والنهار ، فيكون مثل قوله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾ ووقع في حديث النواس بن سمعان عند مسلم وسيأتي التنبيه عليه في أواخر الباب . الميزان بيد الرحمن يرفع أقواما ويضع آخرين ، وفي حديث أبي موسى عند مسلم وابن حبان ، إن الله لا ينام ولا ينبغي أن ينام يخفض القسط ويرفعه ، وظاهره أن المراد بالقسط الميزان ، وهو بما يؤيد أن الضمير المستتر في قوله يخفض ويرفع للميزان كما بدأت الكلام به ، قال المازري ذكر القبض والبسط وإن كانت القدرة واحدة لفهم العباد أنه يفعل بها المختلفات ، وأشار بقوله « بيده الأخرى » إلى أن عادة المخاطبين تعاطى الأشياء باليدين معا ، فغير عن قدرته على التصرف بذكر اليدين لفهم المعنى المراد بما اعتاده ، وتعقب بأن لفظ البسط لم يقع في الحديث ، وأجيب بأنه فهمه من مقابلة كما تقدم والله أعلم . الحديث الثالث : حديث ابن عمر ، قوله ( مقدم بن محمد ) تقدم ذكره وذكر عنه في تفسير سورة النور ، قوله ( إن الله يقبض يوم القيامة الأرض ) في حديث أبي هريرة الماضي في باب قوله ملك الناس « يقبض الله الأرض ويطوى السموات بيمينه » وفي رواية عمر بن حمزة التي يأتي التنبيه على من وصلها « يطوى الله السموات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى » ، ويطوى الأرض ثم يأخذهن بشماله » وعند أبي داود بدل قوله بشماله « بيده الأخرى » وزاد في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد عن نافع وأبي حازم عن ابن عمر « فيجمعهما في كفه ثم يرمي بهما كما يرمى الغلام بالكرة » . قوله ( ويقول أنا الملك ) زاد في رواية عمر ابن حمزة « أين الجبارون أين المتكبرون » . قوله ( رواه سعيد عن مالك ) يعني عن نافع وصلة الدارقطني في غرائب مالك وأبو القاسم اللالكائي في السنة من طريق أبي بكر الشافعي عن محمد بن خالد الأجرى عن سعيد وهو ابن داود بن أبي زهير بفتح الزاي وسكون النون بعدها موحدة مفتوحة ثم راء ، وهو مدني سكن بغداد وحدث بالري ، وكنيته أبو عثمان وماله في البخاري إلا هذا الموضع ، وقد حدث عنه في « كتاب الأدب المفرد » وتكلم فيه جماعة ، وقال في روايته إن نافعا حدثه أن عبد الله بن عمر أخبره ، وقد روى عن مالك عن اسمه سعيد أيضا سعيد ابن كثير بن غنير وهو من شيوخ البخاري . ولكن لم نجد هذا الحديث من روايته ، وصرح المزني وجماعة بأن الذي علمت له البخاري هنا هو الزبيرى . قوله ( وقال عمر بن حمزة ) يعني ابن عبد الله بن عمر الذي تقدم ذكره في الاستسقاء ، وشيخه سالم هو ابن عبد الله بن عمر عم عمر المذكور ، وحديثه هذا وصلة مسلم وأبو داود . وغيرهما من رواية أبي أسامة عنه ، قال البيهقي تفرد بذكر الشمال فيه عمر بن حمزة ، وقد رواه عن ابن عمر أيضا نافع وعبيد الله بن مقسم بدونها ، ورواه أبو هريرة وغيره عن النبي ﷺ كذلك ، وثبت عند مسلم من حديث عبد الله بن عمرو رفعه « المقسطون يوم القيامة على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلنا يديه يمين » . وكذا في حديث أبي هريرة « قال آدم اخترت يمين ربى ، وكلنا يدي ربى يمين » ، وساق من طريق أبي يحيى الفتات بقاف ومثناة ثقيلة وبعد الألف مثناة أيضا عن مجاهد في تفسير قوله تعالى ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ قال « وكلنا يديه يمين » ، وفي حديث ابن عباس رفعه « أول ما خلق الله القلم فأخذه بيمينه وكلنا يديه يمين » ، وقال القرطبي في المفهم كذا جاءت هذه الرواية باطلاق لفظ الشمال على يد الله تعالى على المقابلة المتعارفة في حقنا وفي أكثر الروايات وقع التحرز عن إطلاقها على الله حتى قال وكلنا يديه يمين لئلا يتوهم نقص في صفته سبحانه وتعالى لأن الشمال في حقنا أضعف من اليمين ، قال البيهقي ذهب بعض أهل النظر إلى أن اليد صفة ليست جارحة ، وكل موضع جاء ذكرها في الكتاب أو السنة الصحيحة

فالمراد تلقاها بالسكائن المذكور معها كالطى والأخذ والقبض والبسط والقبول والشح والإنفاق وغير ذلك تعلق  
الصفة بمقتضاها من غير عاسة ، وليس في ذلك تشبيه بحال ، وذهب آخرون إلى تأويل ذلك بما يليق به انتهى . وسياق  
كلام الخطابي في ذلك في باب قوله تعالى ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ . قوله ( وقال أبو اليمان أخبرنا شعيب  
الخ ) تقدم الكلام عليه في باب قوله تعالى ﴿ ملك الناس ﴾ . الحديث الرابع : قوله ( سفيان ) هو الثوري  
وه منصور ، هو ابن المعتمر ، وسليمان ، هو الأعمش ، و إبراهيم ، هو النخعي و عبيدة ، بفتح أوله هو ابن عمرو  
وقد تابع سفيان الثوري عن منصور على قوله عبيدة شيبان بن عبد الرحمن عن منصور كما مضى في تفسير سورة  
الزمر . وفضيل بن عياض المذكور بعده ، وجريز بن عبد الحميد عند مسلم ، وخالفه عن الأعمش في قوله عبيدة  
حفص بن غياث المذكور في الباب ، وجريز وأبو معاوية وعيسى بن يونس عند مسلم ومحمد بن فضيل عند  
الإسماعيلي ، فقالوا كلهم عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة بدل عبيدة ، وتصرف الشيخين يقضون أنه عند الأعمش  
على الوجهين ، وأما ابن خزيمة فقال هو في رواية الأعمش عن إبراهيم عن علقمة ، وفي رواية منصور عن إبراهيم  
عن عبيدة وهما صحيحان . قوله ( قال يحيى ) هو ابن سعيد القطان راويه عن الثوري . قوله ( وزاد فيه فضيل بن  
عياض ) هو موصول ، وهم من زعم أنه معلق ، وقد وصله مسلم عن أحمد بن يونس عن فضيل . قوله ( أن  
يهوديا جاء ) في رواية علقمة « جاء رجل من أهل الكتاب » وفي رواية فضيل بن عياض عند مسلم « جاء جبر ،  
بمهمة وموحدة ، زاد شيبان في روايته « من الأحبار » . قوله ( فقال ياحمد ) في رواية علقمة « يا أبا القاسم ،  
وجمع بينهما في رواية فضيل . قوله ( إن الله يمسك السموات ) في رواية شيبان « يحمل » بدل يمسك وزاد فضيل  
« يوم القيامة » وفي رواية أبي معاوية عند الإسماعيلي « أبلغك يا أبا القاسم أن الله يحمل الخلاق » . قوله ( والشجر  
على لمصبع ) زاد في رواية علقمة « والثرى » وفي رواية شيبان « الماء والثرى » وفي رواية فضيل بن عياض « الجبال  
والشجر على لمصبع ، والماء والثرى على لمصبع » . قوله ( والخلاق ) أى من لم يتقدم له ذكر ، ووقع في رواية  
فضيل وشيبان « وسائر الخلق » وزاد ابن خزيمة عن محمد بن خلاد عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش فذكر  
الحديث ، قال محمد عدّها عليّنا يحيى بإصبعه وكذا أخرجه أحمد بن حنبل في « كتاب السنة » عن يحيى بن سعيد وقال :  
وجعل يحيى يشير بإصبعه يضع أصبعاً على لمصبع حتى أتى على آخرها ، ورواه أبو بكر الخلال في « كتاب السنة »  
عن أبي بكر المروزي عن أحمد ، وقال : رأيت أبا عبد الله يشير بإصبعه لمصبع ، ووقع في حديث ابن عباس عند  
الترمذي « مر يهودى بالنبي ﷺ فقال يا يهودى حدثنا فقال كيف تقول : يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على  
ذه والأرضين على ذه والماء على ذه والجبال على ذه وسائر الخلق على ذه ، وأشار « أبو جعفر » ، يعنى أحد رواياته بمخض  
أولاً ثم تابع حتى بلغ الإبهام ، قال الترمذي حديث حسن غريب صحيح ووقع في مرسل مسروق عند الهروي مر فوعا  
نحو هذه الزيادة ، قوله ( ثم يقول أنا الملك ) كررها علقمة في روايته وزاد فضيل في روايته « قبلها ثم يهزن » .  
قوله ( فضحك رسول الله ﷺ ) في رواية علقمة « فرأيت النبي ﷺ ضحك » ومثله في رواية جريز ولفظه « ولقد  
رأيت » ، قوله ( حتى بدت نواجذه ) جمع ناجذ بنون وجيم مكسورة ثم ذال معجمة وهو ما يظهر عند الضحك  
من الأسنان وقيل هي الأنياب وقيل الاضراس وقيل الدواخل من الاضراس التي في أفصى الخلق ، زاد شيبان بن  
عبد الرحمن « تصديقاً لقول الخبر » وفي رواية فضيل المذكورة هنا « تعجبا وتصديقا له » وعند مسلم « تعجبا بما قال »

الحبر تصديقا له ، وفي رواية جرير عنده « وتصديقا له ، بزيادة راو ، وأخرجه ابن خزيمة من رواية إسرائيل عن منصور » حتى بدت نواجزه تصديقا لقوله ، وقال ابن بطلال لا يحمل ذكر الإصبع على الجارحة بل يحمل على أنه صفة من صفات الذات لا تكيف ولا تحد ، وهذا ينسب للأشعري ، وعن ابن فورك يجوز أن يكون الإصبع خلقا يخلقه الله فيحمله الله ما يحمل الإصبع ، ويحتمل أن يراد به القدرة والسلطان ، كقول القائل ما فلان إلا بين إصبعي إذا أراد الإخبار عن قدرته عليه ، وأيد ابن التين الأول بأنه قال على إصبع ولم يقل على إصبعيه ، قال ابن بطلال : وحاصل الخبر أنه ذكر المخلوقات وأخبر عن قدرة الله على جميعها فضحك النبي ﷺ تصديقا له وتعجبا من كونه يستعظم ذلك في قدرة الله تعالى ، وأن ذلك ليس في جنب ما يقدر عليه بعظيم ، ولذلك قرأ قوله تعالى ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ الآية أي ليس قدره في القدرة على ما يخلق على الحد الذي ينتمي إليه الوهم ، ويحيط به الحصر لأنه تعالى يقدر على إمساك مخلوقاته على غير شيء كما هي اليوم ، قال تعالى ﴿ إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ﴾ وقال ﴿ رفع السموات بغير عمد ترونها ﴾ وقال الخطابي لم يقع ذكر الإصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به ، وقد تقرر أن اليد ليست بمجارحة حتى يتوهم من ثبوتها ثبوت الأصابع بل هو توقيف أطلقه الشارع فلا يكيف ولا يشبه ، ولعل ذكر الأصابع من تخطيط اليهودي ، فإن اليهود مشبهة وفيما يدعونه من التوراة ألقاظ تدخل في باب التشبيه ولا تدخل في مذاهب المسلمين ، وأما ضحكة النبي ﷺ من قول الخبر فيحتمل الرضا والإنكار ، وأما قول الراوي « تصديقا » له فظن منه وحسبان ، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الزيادة ، وعلى تقدير صحتها فقد يستدل بحمرة الوجه على الخجل ، وبصفرة على الوجع ، ويكون الأمر بخلاف ذلك ، فقد تكون الحمرة لأمر حدث في البدن كثوران الدم ، والصفرة لثوران خلط من مرار وغيره ، وعلى تقدير أن يكون ذلك محفوظا فهو محمول على تأويل قوله تعالى ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾ أي قدرته على طيها ، وسهولة الأمر عليه في جمعها بمنزلة من جمع شيئا في كفه واستقل بحمله من ذير أن يجمع كفه عليه بل يقله ببعض أصابعه ، وقد جرى في أمثالهم فلان يقل - كذا - بإصبعه ويعمله بمنصره انتهى ما خلا ، وقد تعقب بعضهم إنكار ورود الأصابع لوروده في عدة أحاديث كالحديث الذي أخرجه مسلم « إن قلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن ، ولا يرد عليه لأنه إنما نفي القطع ، وقال القرطبي في المفهم قوله « إن الله يمسك » إلى آخر الحديث ، هذا كله قول اليهودي وهم يعتقدون التجسيم وأن الله شخص ذو جوارح كما يعتقد غلاة المشبهة من هذه الأمة ، وضحك النبي ﷺ إنما هو للتعجب من جهل اليهودي ، ولهذا قرأ عند ذلك ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ أي ما عرفوه حق معرفته ولا عظموه حق تعظيمه فهذه الرواية هي الصحيحة المحققة ، وأما من زاد « وتصديقا له » فليست بشيء فانها من قول الراوي وهي باطلة لأن النبي ﷺ لا يصدق الخيال وهذه الأوصاف في حق الله محال ، إذ لو كان ذايد وأصابع وجوارح كان كواحد منا فكان يجب له من الافتقار والحدوث والنقص والعجز ما يجب لنا ، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون لها إذ لو جازت الإلهية لمن هذه صفته لصحت للرجال وهو محال . فالمنعنى إليه كذب فقول اليهودي كذب وعمال ، ولذلك أنزل الله في الرد عليه ﴿ وما قدروا الله حق قدره ﴾ وإنما تعجب النبي ﷺ من جهله فظن الراوي أن ذلك التعجب تصديق وليس كذلك ، فإن قيل قد صح حديث « إن قلب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن » فالجواب أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه أو توقفنا فيه إلى أن يتبين وجهه مع القطع باستحالة ظاهره



لضرورة صدق من دلت المعجزة على صدقه ، وأما إذا جاء على لسان من يجوز عليه الكذب بل على لسان من أخبر الصادق عن نومه بالكذب والتحريف كذبتاه وقبحناه ، ثم لو سلمنا أن النبي ﷺ صرح بتصديقه لم يكن ذلك تصديقا له في المعنى بل في اللفظ الذي نقله من كتابه عن نبيه ، ونقطع بأن ظاهره غير مراد انتهى ملخصا . وهذا الذي نحاه إليه أخيرا أول ما ابتدأ به لما فيه من الطعن على ثقات الرواة ورد الأخبار الثابتة ، ولو كان الأمر على خلاف ما فهمه الراوى بالظن لزم منه تقرير النبي ﷺ على الباطل وسكوته عن الإنكار ، وحاشا لله من ذلك ، وقد اشتد إنكار ابن خزيمة على من ادعى أن الضحك المذكور كان على سبيل الإنكار ، فقال بعد أن أورد هذا الحديث في « كتاب التوحيد » من صحيحه بطريقه ، قد أجلّ الله تعالى نبيه ﷺ عن أن يوصف ربه بحضرته بما ليس هو من صفاته فيجعل بدل الإنكار والغضب على الواصف ضحكا ، بل لا يوصف النبي ﷺ بهذا الوصف من يؤمن بنبوته ، وقد وقع الحديث الماضي في الرقاق عن أبي سعيد - رفعه - تكون الأرض يوم القيامة خبزة واحدة يتكفؤها الجبار بيده كما يتكفؤ أحدكم خبزته ، الحديث ، وفيه أن يهوديا دخل فأخبر بمثل ذلك فظفر النبي ﷺ إلى أصحابه ثم ضحك

## ٢٠ - باب قول النبي ﷺ « لا شخص أغير من الله »

وقال عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك « لا شخص أغير من الله »

٧٤١٦ - **حدثنا موسى بن اسماعيل التبوذكي** حدثنا أبو عوانة حدثنا عبد الملك عن وراد كاتب للخيرة عن الخيرة قال : « قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى أضربته بالسيف غير مصنوع فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال تعجبون من غيرة سعد ، والله لأنا أغير منه ، والله أغير مني » ، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمذبرين ، ولا أحد أحب إليه المنة من الله ، ومن أجل ذلك وعد الله الجنة »

**قوله** ( باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله ) كذا هم ووقع عند ابن بطل بلفظ « أحد » بدل شخص وكأنه من تغييره . **قوله** ( عبد الملك ) هو ابن عمير والمغيرة ، هو ابن شعبة كما تقدم التنبيه عليه في أواخر الحدود والمخار بين ، فانه ساق من الحديث هناك بهذا السند الى قوله « والله أغير مني » وتقدم شرح القول المذكور هناك ، وتقدم الكلام على غيرة الله في شرح حديث ابن مسعود ، وأن الكلام عليه تقدم في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في « كتاب الكسوف » قال ابن دقيق العيد المنزهون لله إما ساكت عن التأويل وإما مؤول ، والثاني يقول المراد بالغيرة المنع من الشيء والحماية وهما من لوازم الغيرة فأطلقت على سبيل المجاز كالاملازمة ، وغيرها من الأوجه الثمانية في لسان العرب . **قوله** ( ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمذبرين ) يعني الرسل ، وقد وقع في رواية مسلم « بعث المرسلين مبشرين ومنذرين ، وهي أوضح ، وله من حديث ابن مسعود « ولذلك أنزل الكتب والرسل ، أي وأرسل الرسل ، قال ابن بطل هو من قوله تعالى ﴿ وهو الذي يقبل التوبة عن »

عباده ويعفو عن السيئات في العذر في هذا الحديث التوبة والإجابة كذا قال ، وقال عياض : المعنى بعث المرسلين للإعذار والإذار لخلقهم قبل أخذهم بالعقوبة ، وهو كقوله تعالى ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ وحكى القرطبي في المفهم عن بعض أهل المعاني قال : إنما قال النبي ﷺ « لا أحد أحب إليه العذر من الله » عقب قوله « لا أحد أغير من الله » ، منها لسعد بن عباد على أن الصواب خلاف ما ذهب إليه ، ورادعا له عن الإقدام على قتل من يحده مع امرأته ، فكأنه قال إذا كان الله مع كونه أشد غيرة منك يجب الإعذار ، ولا يؤاخذ إلا بعد الحجة ، فكيف تقدم أنت على القتل في تلك الحالة ؟ قوله ( ولا أحد أحب إليه ) يجوز في « أحب » الرفع والنصب كما تقدم في الحدود . قوله ( المدح من الله ) بكسر الميم مع هاء التأنيث وبفتحها مع حذف الهاء ، والمدح الثناء بذكر أوصاف الكمال والأفضال ، قاله القرطبي . قوله ( ومن أجل ذلك وعد الله الجنة ) كذا فيه بمحذف أحد المفعولين للعلم به ، والمراد به من أطاعه وفي رواية مسلم « وعد الجنة » بإضمار الفاعل وهو الله ، قال ابن بطال : أراد به المدح من عباده بطاعته وتزويده عما لا يليق به والثناء عليه بنعمه ليجازيهم على ذلك ، وقال القرطبي ذكر المدح مقرونا بالغيرة ، والعذر تذييلها لسعد على أن لا يعمل بمقتضى غيرة ، ولا يجعل بل يتأنى ويتفرق ويثبت ، حتى يحصل على وجه الصواب فيتال كمال الثناء والمدح والثواب لإيثاره الحق وقمع نفسه وغلبتها عند هيجانها ، وهو نحو قوله « الشديد من يملك نفسه عند الغضب » وهو حديث صحيح متفق عليه ، وقال عياض : معنى قوله « وعد الجنة » أنه لما وعد بها ورغب فيها كثر السؤال له والطلب إليه والثناء عليه ، قال ولا يحتاج بهذا على جواز استجلاب الإنسان الثناء على نفسه فإنه مذموم ومنه عن خلاف حبه له في قلبه إذا لم يجد من ذلك بدا فإنه لا يذم بذلك ، فإنه سبحانه وتعالى مستحق للدح بكامله ؛ والنقص للعبد لازم ولو استحق المدح من جهة ما لكن المدح يفسد قلبه ويظلمه في نفسه حتى يحقر غيره ، ولهذا جاء « أحشوا في وجوه المداحين التراب » وهو حديث صحيح أخرجه مسلم . قوله ( وقال عبيد الله بن عمرو ) هو الرقي الأسدي ( عن عبد الملك ) هو ابن عمير . قوله ( لا شخص أغير من الله ) يعني أن عبيد الله بن عمرو روى الحديث المذكور عن عبد الملك بالسند المذكور أولا فقال « لا شخص » بدل قوله لا أحد ، وقد وصله الدارمي عن زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن وراد مولى المغيرة عن المغيرة قال : « بلغ النبي ﷺ أن سعد بن عباد يقول ، فذكره بطوله ، وسأفه أبو عوانة يعقوب الأسفرايني في صحيحه عن محمد بن عيسى العطار عن زكريا بتمامه وقال في المواضع الثلاثة لا شخص ، قال الأسماعيلي بعد أن أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري ، وأبي كمال فضيل بن حسين الجحدري ، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، ثلاثهم عن أبي عوانة الوضاح البصري بالسند الذي أخرجه البخاري ، لكن قال في المواضع الثلاثة لا شخص بدل لا أحد ، ثم ساقه من طريق زائدة بن قدامة عن عبد الملك كذلك ، فكان هذه اللفظة لم تقع في رواية البخاري في حديث أبي عوانة عن عبد الملك ، فلذلك علقها عن عبيد الله بن عمرو . قلت : وقد أخرجه مسلم عن القواريري وأبي كمال كذلك ، ومن طريق زائدة أيضا قال ابن بطال : أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص لأن التوقيف لم يرد به ، وقد منعت منه المجسمة مع قولهم بأنه جسم لا كالأجسام كذا قال ، والمنقول عنهم خلاف ما قال ، وقال الاسماهيلي ليس في قوله لا شخص أغير من الله لإثبات أن الله شخص بل هو كما جاء « ما خلق الله أعظم من آية الكرسي » ، فإنه ليس فيه إثبات أن آية

الكرسى مخلوقة ، بل المراد أنها أعظم من المخلوقات ، وهو كما يقول من يصف امرأة كاملة الفضل حسنة الخلق مافي الناس رجل يشبهها ، يريد تفضيلها على الرجال لا أنها رجل . وقال ابن بطلال : اختلفت ألفاظ هذا الحديث فلم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد ، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد فكأنه من تصرف الراوى ، ثم قال على أنه من باب المستثنى من غير جنسه كقوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم إن يتبعون إلا الظن ﴾ وليس الظن من نوع العلم . قلت : وهذا هو الماعتمد وقد قرره ابن فورك ومنه أخذ ابن بطلال فقال بعد ما تقدم من التثليل بقوله ﴿ إن يتبعون إلا الظن ﴾ فالتقدير أن الأشخاص الموصوفة بالغيرة لا تبلغ غيرتها وإن تناهت غيرة الله تعالى ، وإن لم يكن شخصا بوجه ، وأما الخطأ فيبنى على أن هذا التركيب يقتضى إثبات هذا الوصف لله تعالى فبالغ في الإنكار وتخطئة الراوى ، فقال : إطلاق الشخص في صفات الله تعالى غير جائز لأن الشخص لا يكون إلا جسيما مؤلفا نظير أن لا تكون هذه اللفظة صحيحة ، وأن تكون تصحيفا من الراوى ودليل ذلك أن أبا عوانة روى هذا الخبر عن عبد الملك فلم يذكرها ، ووقع في حديث أبي هريرة وأسماء بنت أبي بكر بلفظ « شيء » والشيء والشخص في الوزن سواء ، فمن لم يعم في الاستماع لم يأنه الوهم وليس كل من الرواة يراعى لفظ الحديث حتى لا يعتمد ، بل كثير منهم يحدث بالمعنى وليس كلهم فهما بل في كلام بعضهم جناء وتعجرف ، فاعمل لفظ شخص جرى على هذا السبيل إن لم يكن غلطا من قبيل التصحيف يعنى السمعى قال ثم إن عبید الله بن عمرو انفرد عن عبد الملك فلم يتابع عليه واعتوره الفساد من هذه الأوجه ، وقد تلقى هذا عن الخطابي أبو بكر بن فورك فقال لفظ الشخص غير ثابت من طريق السند فإن صح فيبانه في الحديث الآخر ، وهو قوله « لا أحد » فاستعمل الراوى لفظ شخص موضع أحد ثم ذكر نحو ما تقدم عن ابن بطلال ومنه أخذ ابن بطلال ، ثم قال ابن فورك وإثنا منعا من إطلاق لفظ الشخص أمور أحدها أن اللفظ لم يثبت من طريق السمع ، والثاني الإجماع على المنع منه ، والثالث أن معناه الجسم المؤلف المركب ، ثم قال ومعنى الغيرة الزجر والتحريم ، فالمعنى أن سعدا الرجود عن المحارم وأنا أشد زجرا منه ، والله أزجر من الجميع انتهى . وطعن الخطابي ومن تبعه في السند مبنى على تفرد عبید الله بن عمرو به وليس كذلك ، كما تقدم وكلامه ظاهر في أنه لم يراجع صحيح مسلم ولا غيره من الكتب التي وقع فيها هذا اللفظ من غير رواية عبید الله بن عمرو ، ورد الروايات الصحيحة والظن في أئمة الحديث الضابطين مع إمكان توجيه ما رويوا من الأمور التي أقدم عليها كثير من غير أهل الحديث ، وهو يقتضى قصور فهم من فعل ذلك منهم ، ومن ثم قال الكرمانى لا حاجة لتخطئة الرواة الثقات بل حكم هذا حكم سائر المشابهات ، إما التفويض وإما التأويل ، وقال عياض بعد أن ذكر معنى قوله « ولا أحد أحب إليه العذر من الله » ، أنه قدم الإعذار والإنذار قبل أخذهم بالقوبة . وعلى هذا لا يكون في ذكر الشخص ما يشكل كذا قال ، ولم يتجه أخذ نفي الاشكال عما ذكر ، ثم قال ويجوز أن يسكون لفظ الشخص وقع تجوزا من شيء أو أحد ، كما يجوز إطلاق الشخص على غير الله تعالى ، وقد يكون المراد بالشخص المرتفع لأن الشخص هو ما ظهر وشخص وارتفع ، فيكون المعنى لا مرتفع أرفع من الله ، كقوله لا متعالى أعلى من الله ، قال ويحتمل أن يكون المعنى لا ينبغي لشخص أن يكون أغبر من الله تعالى ، وهو مع ذلك لم يجعل ولا بادر بعقوبة عبده لارتكابه ما نهاه عنه ، بل حذره وأذره وأعذر إليه وأمله ، فينبغى أن يتأدب بأدبه ويقف عند أمره ونهيه ، وهذا تظاهر مناسبة تعقيبه بقوله ، ولا أحد أحب إليه العذر من الله ، وقال القرطبي أصل وضع

الشخص يعنى فى اللغة لجرم الإنسان وجسمه ، يقال شخص فلان وجسمه ، واستعمل فى كل شىء ظاهر ، يقال شخص الشىء اذا ظهر ، وهذا المعنى محال على الله تعالى فوجب تأويله ، فقيل معناه لا مرتفع ، وقيل لا شىء ، وهو أشبه من الاول ، وأوضح منه لا موجود أو لا أحد وهو أحسنها ، وقد ثبت فى الرواية الأخرى ، وكان لفظ الشخص أطلق مبالغة فى إثبات إيمان من يتعذر على فهمه موجود لا يشبه شيئاً من الموجودات ، لئلا يفضى به ذلك الى النفي والتعطيل ، وهو نحو قوله ﷺ للجارية : أين الله ؟ قالت فى السماء ، حكم بإيمانها مخافة أن تقع فى التعطيل لقصور فهمها عما ينبغى له من تنزيهه عما يقتضى التشبيه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . تنبيه : لم يفصح المصنف بإطلاق الشخص على الله ، بل أورد ذلك على طريق الاحتمال ، وقد جزم فى الذى بعده فتسميته شيئاً لظهور ذلك فيها ذكره من الآيتين

## ٢١ - باب « قل أى شىء أكبر شهادة ؟ قل الله »

فسمى الله تعالى نفسه شيئاً ، وسمى النبي ﷺ للقرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله ، وقال ( كل شىء هالك إلا وجهه )

٧٤١٧ - **حزقيا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أبي حازم « عن سهل بن سعد قال قال النبي ﷺ رَجُلٌ : أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، سُورَةٌ كَذًا وَسُورَةٌ كَذًا السُّورَ مَمَّاها »

**قوله ( باب )** بالتونين ( قل أى شىء أكبر شىء - ادة ؟ قل الله . فسمى الله تعالى نفسه شيئاً ) كذا لأبى ذر والقاسمى وسقط لفظ « باب » ، لغیرهما من رواية الفريرى ، وسقطت الترجمة من رواية النسفى وذكر قوله « قل أى شىء أكبر شهادة » وحديث سهل بن سعد بعد أثرى أبى العالیة ومجاهد فى تفسير ( استوى على العرش ) ووقع عند الأصملى وكریمه « قل أى شىء أكبر شهادة ؟ - سَمِىَ اللهُ نَفْسَهُ شَيْئًا - قل الله ، والاول أولى وتوجيه الترجمة أن لفظ « أى » ، إذا جاءت استفهامية اقتضى الظاهر أن يكون سَمِىَ باسم ما أضيف إليه ، فعلى هذا يصح أن يسمى الله شيئاً وتكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف أى ذلك الشىء هو الله ، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر ، والتقدير الله أكبر شهادة والله أعلم . **قوله ( وسمى النبي ﷺ القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله )** يشير الى الحديث الذى أورده من حديث سهل بن سعد وفيه « أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ » ، وهو مختصر من حديث طويل فى قصة الواهبة تقدم بطوله مشروحاً فى « كتاب النكاح » وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن وقد سماه الله شيئاً . **قوله ( وقال كل شىء هالك إلا وجهه )** الاستدلال بهذه الآية المطلوب يفنى على أن الاستثناء فيها متصل ، فإنه يقتضى اندراج المستثنى فى المستثنى منه وهو الراجح ، على أن لفظ شىء يطلق على الله تعالى وهو الراجح أيضاً ، والمراد بالوجه الذات وتوجيهه أنه عبر عن الجملة بأشهر ما فيها ، ويحتمل أن يراد بالوجه ما يعمل لأجل الله أو الجاه ، وقيل إن الاستثناء منقطع والتقدير : لكن هو سبحانه لا يهلك ، والشىء يساوى الموجود لغة وعرفاً ، وأما قولهم فلان ليس بشىء فهو على طريق المبالغة فى الذم ، فلذلك وصفه بصفة المدوم ، وأشار ابن بطال الى أن البخارى انتزع هذه الترجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المسكى فإنه قال فى « كتاب الحيدة » سَمِىَ اللهُ نَفْسَهُ شَيْئًا لإثباتا لوجوده ونفياً للعدم عنه ، وكذا أجرى على

كلامه ما أجراه على نفسه ولم يجعل لفظ شيء من أسمائه بل دل على نفسه أنه شيء تكذيباً للدهرية ومنكري الإلهية من الأمم ، وسبق في علمه أنه سيكون من يلحد في أسمائه ويلبس على خلقه ويدخل كلامه في الأشياء المخلوقة ، فقال ( ليس كئله شيء ) فأخرج نفسه وكلامه من الأشياء المخلوقة ثم وصف كلامه بما وصف به نفسه فقال ( وما قدروا الله حق قدره ، إذ قالوا ما أنزل الله على بشر من شيء ) وقال تعالى ( أو قال أوحى إليّ ولم يوح إليه شيء ) فدل على كلامه بما دل على نفسه ليعلم أن كلامه صفة من صفات ذاته فكل صفة تسمى شيئاً بمعنى أنها موجودة وحكي ابن بطال أيضاً أن في هذه الآيات والآثار رداً على من زعم أنه لا يجوز أن يطلق على الله شيء ، كما صرح به عبد الله الناشئ المتكلم وغيره ، وردا على من زعم أن المعلوم شيء ، وقد أطبق العقلاء على أن لفظ شيء يقتضي إثبات موجود ، وعلى أن لفظ لا شيء يقتضي نفي موجود إلا ما نفي عدم من إطلائهم ليس بشيء في اللفظ فانه بطريق المجاز

## ٢٢ - باب ( وكان عرشه على الماء ، وهو رب العرش العظيم )

قال أبو الماتية : استوى إلى السماء : ارتفع . فسواهن : خلقهن ، وقال مجاهد ، استوى : ملا على العرش ، وقال ابن عباس الجبدي : الكريم ، والودود : الحبيب ، يُقال : حميد مجيد ، كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد

٧٤١٨ - حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين قال : « إني عند النبي ﷺ إذ جاء قوم من بني تميم فقال : اقبلوا البشري يا بني تميم ، قالوا : بشرتنا فأعطينا ، فدخل ناس من أهل اليمن فقال : اقبلوا البشري يا أهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا قبلنا ، جئناك لتفتنه في الدين . ولذلك عن أولي هذا الأمر ما كان ، قال : كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، ثم خلق السموات والأرض ، وكتب في الذكر كل شيء ، ثم أتاني رجل فقال يا عمران أدرك ناقةك فقد ذهبت فانطلقت أطلبها فإذا السراب ينقطع دونها ، وأيم الله لو ددت أنها قد ذهبت ولم أقم »

٧٤١٩ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ قال « إن يمين الله ملى لا يفيضها نفقة سحاه الليل والنهار ، أرايم ما أنفق منذ خلق السموات والأرض فإنه لم ينقص ما في يمينه ، وعرشه على الماء ، ويديه الأخرى الفيض - أو القبض - يرفع ويخفض »

٧٤٢٠ - حدثنا أحمد حدثنا محمد بن أبي بكر الملقب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال « جاء زيد بن حارثة يشكو » فجعل النبي ﷺ يقول انتق الله وأمسك عليك زوجك » قال أنس لو كان رسول الله ﷺ كما شئنا لكرم هذه ، قال : فكانت زيد بن تفرغ على أزواج النبي ﷺ تقول زوجكن أهاليكن

وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات

وعن ثابت **﴿وتُخفى في نفسك ما الله مُبديهِ وتُخشى الناس﴾** زلت في شأن زيد بن زيد بن حارثة

٧٤٢١ - **حَدَّثَنَا** خلاد بن يحيى **حَدَّثَنَا** عيسى بن طهمان قال «سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه

يقول زلت آية الحجاب في زينب بنت جحش ، وأطعم عليها يومئذ خبزاً ولحمًا» وكانت تفخر على نساء النبي **ﷺ** ، وكانت تقول «إن الله أنكحنى في السماء»

٧٤٢٢ - **حَدَّثَنَا** أبو اليمان أخبرنا شعيب **حَدَّثَنَا** أبو الزناد عن الأعرج «عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ**

قال : إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه إن رحمتي قبلت غضبي»

٧٤٢٣ - **حَدَّثَنَا** إبراهيم بن المنذر **حَدَّثَنَا** محمد بن فليح قال **حَدَّثَنَا** أبي **حَدَّثَنَا** هلال عن عطاء بن

يسار «عن أبي هريرة عن النبي **ﷺ** قال : من آمن بالله ورسوله ، وأقام الصلاة ، وصام رمضان ، كان حقاً

على الله أن يدخله الجنة هاجر في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها ، قالوا يا رسول الله أفلا ننبيئ الناس بذلك ، قال : إن في الجنة مائة درجة أعدها الله للمجاهدين في سبيله ، كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض

فإذا سألتم الله فسلوه الفردوس ، فإنه أوسط الجنة وأعلى الجنة وفوقه عرش الرحمن ومنه تفرج أنهار الجنة»

٧٤٢٤ - **حَدَّثَنَا** يحيى بن جعفر **حَدَّثَنَا** أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم - هو التيمي - عن أبيه

عن أبي ذر قال «دخلت المسجد ورسول الله **ﷺ** جالس فلما غربت الشمس قل : يا أبا ذر هل تدرى أين

تذهب هذه ؟ قال : قلت الله ورسوله أعلم ، قال : فإنها تذهب تستأذن في السجود فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها

ارجعي من حيث جئت ، فتطلع من مغربها ، ثم قرأ : **﴿ذلِكَ مَسْقُورُهَا﴾** في قراءة عبد الله «

٧٤٢٥ - **حَدَّثَنَا** موسى عن إبراهيم **حَدَّثَنَا** ابن شهاب عن عبيد الله بن السباق أن زيد بن ثابت ، وقال

الليث **حَدَّثَنَا** عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب عن ابن السباق أن زيد بن ثابت **حَدَّثَنَا** قال : أرسل إلى أبو

بكر فتنبت القرآن حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدُها مع أحدٍ غيره **﴿لقد جاءكم**

رسول من أنفسكم **﴾** حتى خاتمة براءة»

**حَدَّثَنَا** يحيى بن بكير **حَدَّثَنَا** الليث عن يونس بهذا ، وقال مع أبي خزيمة الأنصاري

٧٤٢٦ - **حَدَّثَنَا** مَعْلَى بن أسد **حَدَّثَنَا** وهيب عن معوية عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس رضي الله

عنهما قال : « كان النبي ﷺ يقول عند الكرب ، لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب الأرض ورب العرش الكريم »

٧٤٢٧ - حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ « قال النبي ﷺ يصنع قرن يوم القيامة فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش »

٧٤٢٨ - وقال الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال « فأكون أول من يُرعث ، فإذا موسى أخذ بالعرش »

**قوله** (باب وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم) كذا ذكر قطعتين من آيتين ، وتلطف في ذكر الثانية عقب الأولى ، لرد من توهم من قوله في الحديث « كان الله ولم يكن شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، أن العرش لم يزل مع الله تعالى وهو مذهب باطل ، وكذا من زعم من الفلاسفة أن العرش هو الخالق الصانع ، وربما تمسك بعضهم وهو أبو اسحق الهروي بما أخرجه من طريق سفيان الثوري « حدثنا أبو هشام ، هو الرمانى بالراء والتشديد عن مجاهد عن ابن عباس قال « إن الله كان على عرشه قبل أن يخلق شيئا فأول ما خلق الله القلم ، وهذه الأولية محمولة على خلق السماوات والأرض وما فيهما ، فقد أخرج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة في قوله تعالى ﴿ وكان عرشه على الماء ﴾ قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حمراء فأرشد المصنف بقوله ﴿ رب العرش العظيم ﴾ إشارة إلى أن العرش مربوب وكل مربوب مخلوق ، وختم الباب بالحديث الذى فيه « فإذا أنا بموسى أخذ بقائمة من قوائم العرش » فان في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنه جسم مركب له أبعاد وأجزاء ، والجسم المؤلف محدث مخلوق ، وقال البيهقي في « الاسماء والصفات » انتفتق أقاويل هذا التفسير على أن العرش هو السرير وأنه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وتعبد بهم بتعظيمه والطواف به كما خلق في الأرض بيتا وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة ، وفي الآيات - أى التى ذكرها - والاحاديث والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه . **قوله** (قال أبو العالية استوى الى السماء ارتفع فسوى خلق) في رواية السكسميني وفسواهن خلقهن ، وهو الموافق للمقول عن أبي العالية لكن بلفظ « فقضاهن » كما أخرجه الطبري من طريق أبي جعفر الرازي عنه في قوله تعالى ﴿ هم استوى الى السماء ﴾ قال ارتفع ، وفي قوله « فقضاهن » : خلقهن وهذا هو المعتمد والذي رقع « فسواهن » تغيير ، ووقع لفظ سوى أيضا في سورة النازعات في قوله تعالى ﴿ رفع سمكها فسواها ﴾ وليس المراد هنا وقد تقدم في تفسير سورة فصلت في حديث ابن عباس الذى أجاب به عن الأسئلة التى قال السائل إنها اختلفت عليه في القرآن فان فيها « أنه خلق الأرض قبل خلق السماء ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات ثم دحا الأرض » ثم إن في تفسير سوى بخلق نظرا لان في التسوية قدرا زائدا على الخلق كما في قوله تعالى ﴿ الذى خلق فسوى ﴾ . **قوله** (وقال مجاهد استوى : علا على العرش) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه قال ابن بطال اختلف الناس في الاستواء المذكور هنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واحتجوا بقول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجسمية معناه الاستقرار ، وقال بعض أهل السنة معناه ارتفاع ، وبعضهم معناه علا ، وبعضهم معناه الملك والقدرة ومنه استوت له الممالك ، يقال لمن أطاعه أهل البلاد ، وقيل معنى الاستواء التمام والفرغ من فعل الشيء ، ومنه قوله تعالى ﴿ ولما بلغ أشده واستوى ﴾ فعلى هذا فعنى استوى على العرش أتم الخلق ، وخص لفظ العرش لكونه أعظم الأشياء وقيل إن « على » في قوله على العرش بمعنى : إلى ، فالمراد على هذا انتهى إلى العرش أى فيما يتعلق بالعرش لأنه خلق الخلق شيئا بعد شيء ، ثم قال ابن بطلان : فأما قول المعتزلة فإنه فاسد لأنه لم يزل قاهرا غالبا مستوليا ، وقوله « ثم استوى » يقتضى افتتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن ، ولازم تأويلهم أنه كان مغالبا فيه فاستولى عليه بقهر من غلبه ، وهذا منتف عن الله سبحانه ، وأما قول الجسمية فمناقد أيضا ، لأن الاستقرار من صفات الأجسام ويلزم منه الحلول والتناهي ، وهو محال في حق الله تعالى ، ولائق بالخلوقات لقوله تعالى ﴿ فاذا استويت أنت ومن معك على الفلك ﴾ وقوله ﴿ لتستوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه ﴾ قال وأما تفسير استوى : علا فهو صحيح وهو المذهب الحق ، وقول أهل السنة لأن الله سبحانه وصف نفسه بالعلو ، وقال ﴿ سبحانه وتعالى عما يشركون ﴾ وهى صفة من صفات الذات ، وأما من فسره : ارتفع ففيه نظر لأنه لم يصف به نفسه ، قال واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل ، فمن قال معناه علا قال هى صفة ذات ، ومن قال غير ذلك قال هى صفة فعل ، وإن الله فعل فعلا سماه استوى على عرشه ، لا أن ذلك قائم بذاته لاستحالة قياس الحوادث به انتهى ملخصا ، وقد أزمه من فسره بالاستيلاء بمثل ما أزم هو به من أنه صار قاهرا بعد أن لم يكن ، فيلزم أنه صار غالبا بعد أن لم يكن ؛ والانفصال عن ذلك للفريقين بالتسليم بقوله تعالى ﴿ وكان الله عليا حكيما ﴾ فإن أهل العلم بالتفسير قالوا معناه لم يزل كذلك ، كما تقدم بيانه عن ابن عباس في تفسير فصلت ، وبقي من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى الوجه اتصل . واستوى القمر امتلا واستوى فلان وفلان تمانلا ، واستوى إلى المكان أقبل ، واستوى القاعد قائما والناثم قاعدا ، ويمكن رد بعض هذه المعاني إلى بعض ، وكذا ما تقدم عن ابن بطلان ، وقد نقل أبو اسماعيل الهروي في كتاب الفاروق بسنده إلى داود بن علي بن خلف قال : كنا عند أبي عبد الله بن الأعرابي يعنى محمد بن زياد اللغوى فقال له رجل ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ فقال هو على العرش كما أخبر . قال يا أبا عبد الله انما معناه استولى ، فقال اسكت لا يقال استولى على الشيء إلا أن يكون له مضاد ، ومن طريق محمد ابن أحمد بن النضر الأزدي سمعت ابن الأعرابي يقول أرادني أحمد بن أبي داود أن أجده في لغة العرب ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ بمعنى استولى فقلت والله ما أصبت هذا ، وقال غيره لو كان بمعنى استولى لم يختص بالعرش ، لأنه غالب على جميع الخلوقات ، ونقل محي السنة البغوى في تفسيره عن ابن عباس وأكثر المفسرين أن معناه ارتفاع وقال أبو عبيد والفرام وغيرهما بسحوه ، وأخرج أبو القاسم اللالكاني في كتاب السنة من طريق الحسن البصرى عن أمه عن أم سلة أنها قالت : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإقرار به إيمان ، والجحود به كفر ، ومن طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سئل كيف استوى على العرش ؟ فقال : « الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، وعلى الله الرسالة ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم ، وأخرج البيهقي بسند جيد عن الأوزاعي قال كنا والتابعون متوافرون نقول إن الله على عرشه ، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته ، وأخرج الثعلبي من وجه آخر عن الأوزاعي أنه سئل عن قوله تعالى ﴿ ثم استوى على العرش ﴾ فقال : هو كما وصف نفسه ، وأخرج البيهقي



بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى ، كيف استوى ؟ فأتى مالك فأخذه الرضام ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه ولا يقال كيف ، وكيف عنه مرفوع ، وما أراك إلا صاحب بدعة أخرجه ، ومن طريق يحيى بن يحيى عن مالك نحو المنقول عن أم سلمة لكن قال فيه والإقرار به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال : كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وشريك وأبو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف ، قال أبو داود وهو قولنا ، قال البيهقي وعلى هذا مضى أكارنا وأسند للالكافي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن وبالأحاديث التي جاء بها الملائكة عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير ، فمن فسر شيئاً منها وقال بقول جهنم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة ، لأنه وصف الرب بصفة لا شيء ، ومن طريق الوليد بن مسلم سألت الأوزاعي ومالكاً والثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفة فقالوا : أمرّوها كما جاءت بلا كيف ، وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول : لله أسماء وصفات لا يسع أحدا ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فانه يعذر بالجهل لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر ، فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه ، فقال ليس كمثل شيء . وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الخوارى عن سفيان بن عيينة قال : كل ما وصف الله به نفسه في كتابه فتنسيبه تلاوته والسكوت عنه ، ومن طريق أبي بكر الصبعي قال : مذهب أهل السنة في قوله ( الرحمن على العرش استوى ) قال بلا كيف والآثار فيه عن السلف كثيرة ، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل ، وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه ، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الصفات ، وقال في باب فضل الصدقة قد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نتوهم ولا يقال كيف ، كذا جاء عن مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف ، وهذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة ، وأما الجهمية فأنكروها وقالوا هذا تشبيه ، وقال اسحق بن راهويه إنما يكون التشبيه لو قيل : يد كيد وسمع كسمع ، وقال في تفسير المائدة قال الأئمة نؤمن بهذه الأحاديث من غير تفسير ، منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة يجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ، ولم يكتفوا شيئاً منها ؛ وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقر بها فهو مشبه فسأهم من أقر بها معطلة ، وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانسكاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردنا وتفويض معانيها إلى الله تعالى والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة اتباع سلف الأمة للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً لا وشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع انتهى . وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم ، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة ، فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون

الثلاثة ، وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة ، وقسم بعضهم أقوال الناس في هذا الباب إلى ستة أقوال قولان لمن يحريها على ظاهرها أحدهما من يعتقد أنها من جنس صفات المخلوقين وهم المشبهة ويفترع من قولهم عدة آراء ، والثاني من ينفي عنها صفة الخوقين لأن ذات الله لا تنسب الذرات فصغاته لا تنسب الصفات فان صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته ، وقولان لمن يثبت كونها صفة ولكن لا يحريها على ظاهرها ، أحدهما يقول لا نزول شيئا منها بل نقول الله أعلم برأيه ، والآخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستيلاء ، واليد القدرة ونحو ذلك ، وقولان لمن لا يحزم بأنها صفة أحدهما يقول يجوز أن تكون صفة وظاهرها غير مراد . ويجوز أن لا تكون صفة ، والآخر يقول لا يخاض في شيء من هذا بل يجب الإيمان به لأنه من المتشابه الذي لا يدرك معناه . **قوله** ( وقال ابن عباس المجيد الكريم ، والودود الحبيب ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ذوالعرش المجيد ﴾ قال المجيد الكريم . وبه عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ قال الودود الحبيب وإنما وقع تقديم المجيد قبل الودود هنا لأن المراد تفسير انظ المجيد الواقع في قوله ﴿ ذوالعرش المجيد ﴾ فلما فسره استطرد لتفسير الاسم الذي قبله إشارة إلى أنه قرىء مرفوعا بالاتفاق ، وذو العرش بالرفع صفة له واختلقت القراء في المجيد بالرفع ، فيكون من صفات الله ، وبالكسر فيكون صفة العرش ، قال ابن المنير جميع ما ذكره البخاري في هذا الباب يشتمل على ذكر العرش إلا أثر ابن عباس ، لكنه نبه به على لطيفة وهي أن المجيد في الآية على قراءة الكسر ليس صفة للعرش ، حتى لا يتخيل أنه قديم بل هي صفة الله ، بدليل قراءة الرفع ، وبدليل اقترانه بالودود فيكون الكسر على المجاورة لتجتمع القراءتان على معنى واحد انتهى . ويؤيد أنها عند البخاري صفة الله تعالى ما أردفه به ، وهو يقال حميد مجيد الخ ، ويؤيده حديث أبي هريرة الذي أخرجه الدارقطني بلفظ « إذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم قال الله تعالى بجدي عبدي » ذكره ابن الزين قال ويقال المجد في كلام العرب : الشرف الواسع ، فلما جدد من له آباء متقدمون في الشرف ، وأما الحسب والكرم فيكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء شرفاء ، فالمجد صفة مبالغة من المجد وهو الشرف القديم ، وقال الراغب المجد السعة في الكرم والجلالة . وأصله قولهم بجدت الإبل أي وقعت في مرعى كثير واسع وأجدها الراعي ، ووصف القرآن بالمجيد لما يتضمن من المكارم الدنيوية والآخرية انتهى . ومع ذلك كله فلا يمتنع وصف العرش بذلك لجلالته وعظيم قدره كما أشار إليه الراغب ، ولذلك وصف بالكريم في سورة قند أفلح ، وأما تفسير الودود بالحبيب فانه يأتي بمعنى المحب والمحجوب لأن أصل الود محبة الشيء ، قال الراغب الودود يتضمن ما دخل في قوله تعالى ﴿ فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ﴾ وقد تقدم معنى محبة الله تعالى لعباده ومحبتهم له . **قوله** ( يقال حميد مجيد كأنه فعيل من ماجد محمود من حمد ) كذا لهم بغير ياء فعلا ماضيا ولنغير أبي ذر عن الكشيميني محمود من حميد ، وأصل هذا قول أبي عبيدة في « كتاب الحجاز » في قوله « عليكم أهل البيت لأنه حميد مجيد » أي محمود ماجد ، وقال الكرماني غرضه منه أن مجيدا بمعنى فاعل كقدير بمعنى قادر وحيدا بمعنى مفعول ، فلذلك قال مجيد من ماجد وحيد من محمود ، قال وفي بعض النسخ محمود من حميد ، وفي أخرى من حمد مبني للفاعل والمفعول أيضا ، وذلك لاحتمال أن يكون حميد بمعنى حامد ومجيد بمعنى مجد ، ثم قال وفي عبارة البخاري تعقيد . قلت : وهو في قوله محمود من حمد ، وقد اختلف الرواة فيه والأولى فيه ما وجد في أصله وهو كلام أبي عبيدة ، ثم ذكر في الباب تسعة أحاديث لبعضها طريق أخرى ، والأول حديث عمران بن حصين وقوله في السند

وأنبأنا أبو حمزة، هر السكري، وقد تقدم قريباً في باب: ويحذركم الله نفسه ووقع في رواية الكشميني عن أبي حمزة، وقوله عن جامع بن شداد تقدم في بدء الخلق في رواية حنص بن غياث عن الأعمش وحدثنا جامع، وجامع هذا يكنى أبا صخرة. قوله (إن عند النبي ﷺ) في رواية حنص دخلت على النبي ﷺ وعقت نافعاً بالباب فأتاه ناس من بني تميم، وهذا ظاهر في أن هذه القصة كانت بالمدينة، فتميمه تدق على من واحد بين هذه القصة وبين القصة التي تقدمت في المغازي من حديث أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال: كنت عند النبي ﷺ وهو بالجرمارة بين مكة والمدينة ومعه بلال، فأتاه أعرابي فقال ألا تنجز لي ما وعدتني؟ فقال له أبشر، فقال: قد أكثرت على من أبشر فأقبل على أبي موسى وبلال كهيئة النضبان فقال: رد البشري، فأقبلنا، قالوا قبلنا، الحديث ففسر القائل من بني تميم بشرتنا، فأعطينا بهذا الأعرابي، وفسر أهل اليمن بأبي موسى ووجه النعقب النصريح في قصة أبي موسى بأن القصة كانت بالجرمارة، وظاهر قصة عمران أنها كانت بالمدينة فافترقا وزعم ابن الجوزي أن القائل، أعطينا، هو الأفرع بن حابس النميمي. قوله (أذ جاء قوم من بني تميم) في رواية أبي عاصم عن الثوري في المغازي وجاءت بنو تميم إلى رسول الله ﷺ، وهو محمول على إرادة بعضهم وفي رواية محمد بن كثير عنه في بدء الخلق جاء نفر من بني تميم، والمراد وفد تميم كما جاء صريحاً عند ابن حبان من طريق مؤمل بن اسماعيل عن سفيان، جاء وفد بني تميم. قوله (أقبلوا البشري يا بني تميم) في رواية أبي عاصم: أبشروا يا بني تميم، والمراد بهذه البشارة أن من أسلم نجاة من الخلود في النار، ثم بعد ذلك يشرب جزاؤه على وفق عمله إلا أن يعفوا الله، وقال الكرماني بشرهم رسول الله ﷺ بما يقتضى دخول الجنة حيث عرفهم أصول العقائد التي هي المبدأ والمعاد وما بينهما كذا قال، وإنما وقع التعريف هنا لأهل اليمن وذلك ظاهر من سياق الحديث، ونقل ابن التين عن الداودي قال في قول بني تميم جئناك لتنتفقه في الدين دليل على أن إجماع الصحابة لا ينعقد بأهل المدينة وحدها، وتعبه بأن الصواب أنه قول أهل اليمن لا بني تميم، وهو كما قال ابن التين لكن وقع عند ابن حبان من طريق أبي عبيدة بن معن عن الأعمش بهذا السند مانصه: دخل عليه نفر من بني تميم فقالوا: يا رسول الله جئناك لتنتفقه في الدين ونسألك عن أول هذا الأمر، ولم يذكر أهل اليمن وهو خطأ من هذا الراوي كأنه اختصر الحديث فوق في هذا الوهم. قوله (قالوا بشرتنا فأعطينا) زاد في رواية حفص مرتين، وزاد في رواية الثوري عن جامع في المغازي فقالوا أما إذا بشرتنا فأعطينا، وفيها فتغير وجهه، وفي رواية أبي عوانة عن الأعمش عند أبي نعيم في المستخرج فكان النبي ﷺ كره ذلك، وفي أخرى في المغازي من طريق سفيان أيضاً فروى ذلك في وجهه، وفيها فقالوا يا رسول الله بشرتنا، وهو دال على إسلامهم وإنما راموا العاجل، وسبب غضبه ﷺ استشعاره بقله عليهم لكونهم علقوا آمالهم بعاجل الدنيا الفانية وقدموا ذلك على التنتفه في الدين الذي يحصل لهم ثواب الآخرة الباقية، قال الكرماني دل قوله «بشرتنا» على أنهم قبلوا في الجملة لكن طلبوا مع ذلك شيئاً من الدنيا، وإنما نفى عنهم القبول المطلوب لا مطلق القبول، وغضب حيث لم يتموا بالسؤال عن حقائق كلمة التوحيد والمبدأ والمعاد ولم يعشوا بضبطها ولم يسألوا عن موجباتها والموصلات إليها، قال الطبري لما لم يكن جل اهتمامهم إلا بشأن الدنيا، قالوا «بشرتنا فأعطينا»، فمن ثم قال إذ لم يقبلها بنو تميم. قوله (فدخل ناس من أهل اليمن) في رواية حفص ثم دخل عليه، وفي رواية أبي عاصم ولجاء ناس من أهل اليمن. قوله (قالوا قبلنا) زاد أبو عاصم وأبو نعيم «يا رسول الله» وكذا عند ابن حبان من رواية شيان بن عبد الرحمن

عن جامع . قوله (جئناك لتتفقه في الدين ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان ) هذه الرواية أهم الروايات الواقعة عند المصنف ، وحذف ذلك كله في بعضها أو بعضه ، ووقع في رواية أبي معاوية عن الأعمش عند الاسماعيليين ، قالوا قد بشرتنا فأخبرنا عن أول هذا الأمر كيف كان ، ولم أعرف اسم قائل ذلك من أهل اليمن ، والمراد بالأمر في قولهم ، هذا الأمر ، تقدم بيانه في بدء الخلق . قوله (كان الله ولم يكن شيء قبله) تقدم في بدء الخلق بلفظ ، ولم يكن شيء غيره ، وفي رواية أبي معاوية ، كان الله قبل كل شيء ، وهو بمعنى ، كان الله ولا شيء معه ، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي من مستنسخ المسائل المنسوبة لابن تيمية ، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها ، مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حل هذه على التي في بدء الخلق لا العكس ، والجمع يقدم على الترجيح بالانفاق ، قال الطيبي : قوله ولم يكن شيء قبله حال ، وفي المذهب السكوني خبر ، والمعنى يساعده اذ التقدير كان الله منفردا ، وقد جوز الاخفش دخول الواو في خبر كان وأخواتها نحو : كان زيد وأبوه قائم ، على جعل الجملة خبرا مع الواو تشبيها للخبر بالحال ، ومال الثوريشتي الى أنهما جملتان مستقلتان ، وقد تقدم تقريره في بدء الخلق ، وقال الطيبي لئلا يظن ذلك ، كان في الموضوعين بحسب حال مدخولها ، فالمراد بالاول الأزلية والقدم ، وبالتالي الحدوث بعد القدم ، ثم قال فالحاصل أن عطف قوله (وكان عرشه على الماء) على قوله ، كان الله ، من باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود وتفويض الترتيب الى الذهن قالوا وفيه بمنزلة ثم ، وقال الكرمانى قوله (وكان عرشه على الماء) معطوف على قوله كان الله ولا يلزم منه المعية اذ اللازم من الواو العاطفة الاجتماع في أصل الثبوت وان كان هناك تقديم وتأخير ، قال غيره ومن ثم جاء شيء غيره ومن ثم جاء قوله ولم يكن شيء غيره ، لئني توهم المعية قال الراغب كان عبارة عما مضى من الزمان ، لكنها في كثير من وصف الله تعالى تنبيه عن معنى الأزلية كقوله تعالى (وكان الله بكل شيء عليا) قال وما استعمل منه في وصف شيء متعلقا بوصف له هو موجود فيه فللتنبية على أن ذلك الوصف لازم له أو قليل الانفكاك عنه ، كقوله تعالى (وكان الشيطان لربه كفورا) وقوله (وكان الإنسان كفورا) وإذا استعمل في الزمن الماضي جاز أن يكون المستعمل على حاله ، وجاز أن يكون قد تغير ، نحو : كان فلان كذا ثم صار كذا ، واستدل به على أن العالم حادث لأن قوله ولم يكن شيء غيره ، ظاهر في ذلك فان كل شيء سوى الله وجود بعد أن لم يكن موجودا . قوله (أدرك ناقتك فقد ذهبت) في رواية أبي معاوية (انحلت ناقتك من عقالها ، وزاد في آخر الحديث ، فلا أدري ما كان بعد ذلك ، أى عما قاله رسول الله ﷺ تكلمة لذلك الحديث . قلت : ولم أقف في شيء من المسانيد عن أحد من الصحابة على نظير هذه القصة التي ذكرها عمران ، ولو وجد ذلك لأمكن أن يعرف منه ما أشار اليه عمران ، ويحتمل أن يكون اتفق أن الحديث انتهى عند قيامه . قوله (وأيم الله) تقدم شرحها في كتاب الايمان والندور . قوله (لوددت أنها قد ذهبت ولم أقم) الود المذكور تسلط على مجموع ذهابها وعدم قيامه لا على أحدهما فقط ، لأن ذهابها كان قد تحقق بانفلاتها ، والمراد بالذهاب الفقد الكلى . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة ، إن بين الله ملائ ، وقد تقدم شرحه قبل بابين ، وقوله هنا وعرشه على الماء ، وقع في رواية إسحق بن راهويه ، والعرش على الماء ، وظاهره أنه كذلك حين التحديث بذلك ؛ وظاهر الحديث الذي قبله أن العرش كان على الماء قبل خلق السموات والارض ، ويجمع بأنه لم يزل على الماء وليس المراد بالماء ماء البحر بل هو ماء تحت العرش كما شاء الله

تعالى ، وقد جاء بيان ذلك في حديث ذكرته في أوائل الباب ، ويحتمل أن يكون على البحر ، بمعنى أن أرجل حملته في البحر كما ورد في بعض الآثار ، مما أخرجه الطبري والبيهقي من طريق السدي عن أبي مالك في قوله تعالى ﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ قال إن الصخرة التي الأرض السابعة عليها وهي منتهى الخلق على أرجائها أربعة من الملائكة ، لكل أحد منهم أربعة أوجه وجه إنسان وأسد وثور ونسر ، فهم قيام عليها قد أحاطوا بالأرضين والسموات رموسهم تحت الكرسي والكرسي تحت العرش ، وفي حديث أبي ذر الطويل الذي صححه ابن حبان أن رسول الله ﷺ قال يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلفة ملقاة بأرض فلاة وفضل العرش على الكرسي كفضل الفلاة على الحلفة ، وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور في التفسير بسنده صحيح عنه . الحديث الثالث :

**قوله** ( حدثنا أحمد ) كذا للجميع غير منسوب وذكر أبو نصر الكلاباذي أنه أحمد بن سيار المروزي ، وقال الحاكم هو أحمد بن نصر النيسابوري ، يعني المذكور في سورة الأنفال وشيخه فيه محمد بن أبي بكر المقدمي قد أخرج عنه البخاري في كتاب الصلاة ، بغیر واسطة ، وجزم أبو نعیم في المستخرج بأن البخاري أخرج هذا الحديث عن محمد بن أبي بكر المقدمي ولم يذكر واسطة ، والأول هو المعتمد ، وقد أخرج البخاري طرفاً منه في تفسير سورة الأحزاب من وجه آخر عن حماد بن زيد ، وتقدم الكلام على قصة زينب بنت جحش وزيد بن حارثة هناك مبسوطاً ، **قوله** ( قال أنس لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لسكرتم هذه ) ظاهره أنه موصول بالسند المذكور ، لكن أخرجه الترمذي والنسائي وابن خزيمة والاسماعيلي عنه نزلت ﴿ وتحنى في نفسك ما الله مبديه ﴾ في شأن زينب بنت جحش وكان زيد يشكوهم بطلافتها يستأمر النبي ﷺ فقال له « أمسك عليك زوجك واتق الله ، وهذا القدر هو المذكور في آخر الحديث هنا بلفظ « وعن ثابت وتحنى في نفسك » الخ ، ويستفاد منه موصول أنه بالسند المذكور وليس بملحق ، وأما قوله « لو كان كاتماً » الخ ، فمأرؤه في غير هذا الموضع موصولاً عن أنس ، وذكر ابن التين عن الداودي أنه نسب قوله « لو كان كاتماً لسكرتم قصة زينب » الخ ، إلى عائشة ، قال وعن غيرها « لسكرتم عبس وتولى » ، قلت : قد ذكرت في تفسير سورة الأحزاب حديث عائشة قالت « لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، وأنه أخرجه مسلم والترمذي ثم وجدته في مسند الفردوس من وجه آخر عن عائشة من لفظه ﷺ « لو كنت كاتماً شيئاً من الوحي » الحديث ، واقتصر عياض في الشفاء على نسبتها إلى عائشة والحسن البصري وأغفل حديث أنس هذا وهو عند البخاري ، وقد قال الترمذي بعد تخريج حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عباس ، وأشار إلى ما أخرجه وأما الرواية الأخرى في عبس وتولى فلم أرها إلا عند عبد الرحمن بن زينة بن أسلم أحد الضعفاء ، أخرجه الطبري وابن أبي حاتم عنه قال « كان يقال لو أن رسول الله ﷺ كتم شيئاً من الوحي لكم هذا عن نفسه » وذكر قصة ابن أم مكتوم ونزول عبس وتولى انتهى ، وقد أخرج القصة الترمذي وأبو يعلى والطبري والحاكم موصولة عن عائشة وليس فيها هذه الزيادة ، وأخرجها مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه مرسله وهو المحفوظ عن هشام ، وتفرد يحيى بن سعيد الأموي بوصله عن هشام . وأخرجها ابن مردويه من وجه آخر عن عائشة كذلك بدونها ، وكذا من حديث أبي أمامة . وأوردها عبد بن حميد والطبراني وابن أبي حاتم من مرسل قتادة ومجاهد وعكرمة وأبي مالك الغفاري والضحاك والحكم وغيرهم ، وليس في رواية أحد منهم هذه الزيادة ، والله تعالى أعلم . **قوله** ( قال فكانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ - إلى قولها - وزوجني الله عز وجل من فوق

سبع سموات) أخرجه الاسماعيلي من طريق عارم بن الفضل عن حماد بهذا السند بلفظه نزلات في زينب بنت جحش : فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها الآية ؛ وكانت تفخر ، اخ ثم ذكر رواية عيسى بن طهمان عن أنس في ذلك وهو آخر ما وقع في الصحيح من ثلاثيات البخاري ، وقد تقدم لعيسى حديث آخر في اللباس لكنه ليس ثلاثيا ولفظه هنا ؛ وكانت تفخر على نساء النبي ﷺ وكانت تقول إن الله أنكحن في السماء ، وزاد الاسماعيلي من طريق الفريابي وأبي قتيبة عن عيسى ، أنتن أنكحن آباؤكن ، وهذا الاطلاق محمول على البعض ، وإلا فالحق أن النبي ﷺ زوجها أبوها منهن عائشة وحفصة فقط ، وفي سودة وزينب بنت خزيمة وجويرية احتمال ، وأما أم سلمة وأم حبيبة وصفية وميمونة فلم يزوج واحدة منهن أبوها ، ووقع عند ابن سعد من وجه آخر عن أنس بلفظه قالت زينب يا رسول الله إني لست كأحد من نساءك ، لست منهم امرأة إلا زوجها أبوها أو أخوها أو أهلها غيري ، وسنده ضعيف ومن وجه آخر موصول عن أم سلمة ، قالت زينب ما أنا كأحد من نساء النبي ﷺ لأن زوجي بالمهور زوجهن الاولياء ، وأنا زوجني الله رسوله ﷺ وأنزل الله في الكتاب ، وفي مرسل الشعبي ، قالت زينب يا رسول الله أنا أعظم نساءك عليك حقا ، أنا خيرهن منكها وأكرمهن سفيرا وأقربهن رحما وفوجنيك الرحمن من فوق عرشه ، وكان جبريل هو السفير بذلك ، وأنا ابنة عمك وليس لك من نساءك قريبة غيري ، أخرجه الطبري وأبو القاسم الطحاوي في كتاب الحجّة والتبيان ، له . قوله ( من فوق سبع سموات ) في رواية عيسى بن طهمان عن أنس المذكورة عقب هذا ؛ وكانت تقول إن الله عز وجل أنكحن في السماء ، وسنده هذه آخر الثلاثيات التي ذكرت في البخاري ، وتقدم لعيسى بن طهمان حديث آخر غير ثلاثي تكلم فيه ابن حبان بكلام لم يقبلوه منه ، وقوله في هذه الرواية ، وأطعم عليا يومئذ خبزا وحما ، يعني في وليتهما ، وقد تقدم بيانه واضحا في تفسير سورة الاحزاب . قوله ( في رواية حماد بن زيد ، بعد قوله سبع سموات ، وعن ثابت وتخفي في نفسك الخ ) كذا وقع مرسل ليس فيه أنس ، وقد تقدم من رواية يعلى بن منصور عن حماد بن زيد موصولا بذكر أنس فيه ، وكذلك وقع في رواية أحمد بن عتبة موصولا ، وأخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سليمان لوين عن حماد موصولا أيضاً وقد بين سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس كيفية تزويج زينب ، قال : لما انقضت عدة زينب قال رسول الله ﷺ لزيد أذكرها علي ، فذكر الحديث ، وقد أورده في تفسير سورة الاحزاب ، قل الكريماني قوله ؛ في السماء ، ظاهره غير مراد ، إذ الله منزّه عن الخلود في المكان ، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه لإشارة إلى علو الذات والصفات ، وبنحو هذا أجاب غيره عن لافاظ الواردة من العوقية ونحوها ، قال الراغب ؛ فوق ، يستعمل في المكان والزمان والجسم والعدد والمنزلة والقهر ، فالأول : باعتبار العلو ويقابله تحت نحو قل هو القادر على أن يبعث عابكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم ؛ والثاني : باعتبار الصعود والانحدار ، نحو ؛ اذ جاءكم من فوقكم ومن أسفل منكم ؛ ، والثالث : في العدد نحو ؛ فإن كن نساء فوق اثنتين ؛ ، والرابع : في الكبر والصغر ، كقوله ؛ بعوضة فما فوقها ؛ ، والخامس : يقع تارة باعتبار الفضيلة الدنيوية ، نحو ؛ ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ؛ ، أو الآخروية نحو ؛ والذين اتقوا فوقهم يوم القيامة ؛ ، والسادس : نحو قوله ؛ وهو الظاهر فوق عباده - يحافون ربهم من فوقهم ؛ انتهى ؛ الحديث الرابع : - حديث أبي هريرة ؛ إن الله تعالى لما قضى الحاق كتب عنده فوق عرشه إن رحتي غلبت غضبي ، وقد تقدم في باب ؛ ويحذركم الله نفسه ؛ ويأتي بعض

الكلام عليه في باب قوله تعالى ﴿ في لوح محفوظ ﴾ قال الخطابي المراد بالكتاب أحد شيئين : إما القضاء الذي قضاه كقوله تعالى ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ﴾ أى قضى ذلك ، قال ويكون معنى قوله « فوق العرش » أى عنده علم ذلك فهو لا ينساه ولا يبدله ، كقوله تعالى ﴿ في كتاب لا يضل ربى ولا ينسى ﴾ . وإما اللوح المحفوظ الذى فيه ذكر أصناف الخلق وبيان أمورهم وآجالهم وأرزاقهم وأحوالهم ، ويكون معنى « فهو عنده فوق العرش » أى ذكره وعلمه وكل ذلك جائز في التخريج ، على أن العرش خلق مخلوق تحمله الملائكة ، فلا يستحيل أن يماسوا العرش إذا حملوه ، وإن كان حامل العرش وحامل حملته هو الله ، وليس قولنا إن الله على العرش أى تماس له أو تمكن فيه أو متحيز في جهة من جهاته بل هو خبر جاء به التوقيف ، فقلنا له به ونفينا عنه التكيف إذ ليس كمثل شيء وبالله التوفيق . وقوله « فوق عرشه » صفة الكتاب ، وقيل إن فوق هنا بمعنى دون ، كما جاء في قوله تعالى ﴿ بعوضة فما فوقها ﴾ وهو بعيد ، وقال ابن أبي حمزة يؤخذ من كون الكتاب المذكور فوق العرش أن الحكمة اقتضت أن يكون العرش حاملا لما شاء الله من أثر حكمة الله وقدرته وغامض غيبه ليستأثر هو بذلك من طريق العلم والإحاطة ، فيكون من أكبر الأدلة على انفراده بعلم الغيب ، قال : وقد يكون ذلك تفسيرا لقوله ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ أى ماشاء من قدرته وهو كتابه الذى وضعه فوق العرش . الحديث الخامس : حديث أبي هريرة الذى فيه « إن في الجنة مائة درجة أعدتها الله للجهادين » وقد تقدم شرحه في الجهاد مع الكلام على قوله ﴿ كان حقا على الله ﴾ وإن كان معناه معنى قوله تعالى ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ وليس معناه أن ذلك لازم له لأنه لا أمر له ولا ناهى يوجب عليه ما يلزمه المطالبة به ، وإنما معناه انجاز ما وعد به من الثواب ، وهو لا يخلف الميعاد ، وأما قوله « مائة درجة » فليس في سياقه التصريح بأن العدد المذكور هو جميع درج الجنة من غير زيادة إذ ليس فيه ما ينفيها ويؤيد ذلك أن في حديث أبي سعيد المرفوع الذى أخرجه أبو داود وصححه الترمذى وابن حبان ، ويقال لصاحب القرآن اقرأ وارق وتزلزلك في الدنيا فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها وعدد آى القرآن أكثر من ستة آلاف ومائتين ، والحلف فيما زاد على ذلك من الكسور ، وقوله فيه « كل درجتين ما بينهما كما بين السماء والأرض » يختلف الخبر الوارد في قدر مسافة ما بين السماء والأرض ، وذكر هناك ماورد في الترمذى أنها مائة عام وفي الطبرانى خمسمائة ، ويزاد هنا ما أخرجه ابن خزيمة في التوحيد من صحيحه وابن أبي عاصم في « كتاب السنة » عن ابن مسعود قال : بين السماء الدنيا والى تليها خمسمائة عام ، وبين كل سماء خمسمائة عام . وفي رواية « وظل كل سماء مسيرة خمسمائة عام ، وبين السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام ، وبين الكرسي وبين الماء خمسمائة عام ، والعرش فوق الماء والله فوق العرش ولا يخفى عليه شيء من أعمالكم » وأخرجه البيهقي من حديث أبي ذر مرفوعا نحوه دون قوله ، وبين السابعة والكرسي الخ ، وزاد فيه « وما بين السماء السابعة الى العرش مثل جميع ذلك » وفي حديث العباس بن عبد المطلب عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم مرفوعا « هل تدرون بعد ما بين السماء والأرض ؟ قلنا لا ، قال : إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون ، قل وما فوقها مثل ذلك حتى عند سبع سموات ، ثم فوق السماء السابعة البحر أسفل من أعلاه مثل ما بين سماء الى سماء ، ثم فوته ثمانية أوعال ما بين أظلافهن وركبهن مثل ما بين سماء الى سماء ثم العرش فوق ذلك بين أسفل من أعلاه مثل ما بين سماء الى سماء ثم الله فوق ذلك ، والجمع بين اختلاف هذا العدد في هاتين الروايتين أن تحمل الخمسمائة على السير البطيء كسير المائى على هيئته ، وتحمل السبعين على السير السريع

كثير السعة ، ولولا التحديد بالزيادة على السبعين لملأنا السبعين على المبالغة ، فلا تنافي الخمسمائة ، وقد تقدم الجواب عن الفوقية في الذي قبله . وقوله فيه وفوقه عرش الرحمن كذا للأكثر بنصب فوق على الظرفية ، ويؤيده الأحاديث التي قبل هذا ، وحكي في المشارق أن الأصيلي ضبطه بالرفع بمعنى أعلاه وأتكر ذلك في المطالع ، وقال إنما قيده الأصيلي بالنصب كغيره ، والضمير في قوله فوقه للفردوس ، وقال ابن التين بل هو راجع إلى الجنة كلها ، وتعقب بما في آخر الحديث هنا ومنه « تفجر أنهار الجنة » ، فإن الضمير للفردوس جزماً ولا يستقيم أن يكون للجنة كلها وإن كان وقع في رواية الكشميني « ومنها تفجر » ، لأنها خطأ فقد أخرج الاستماعي عن الحسن وسفيان عن إبراهيم بن المنذر شيخ البخاري فيه بلفظ « ومنه » ، بالضمير المذكور . الحديث السادس : حديث أبي ذر وقد تقدم شرحه في بدء الخلق وفي تفسير سورة يس ، والمراد منه هنا إثبات أن العرش مخلوق لأنه ثبت أن له فوقاً وتحتاً وهما من صفات المخلوقات وقد تقدم صفة طلوع الشمس من المغرب في باب قول النبي ﷺ « بعثت أنا والساعة كهاتين » ، من كتاب الرقاق قال ابن بطل استئذان الشمس معناه أن الله يخلق فيها حياة يوجد القول عندها لأن الله قادر على إحياء الجماد والموات ، وقال غيره يحتمل أن يكون الاستئذان أسند إليها مجازاً ، والمراد من هو موكل بها من الملائكة . الحديث السابع : حديث زيد بن ثابت في جمع القرآن وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن ، والمراد منه آخر سورة براءة المشار إليه بقوله تعالى ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم ﴾ إلى قوله - وهو رب العرش العظيم ﴿ لأنه أثبت أن للعرش رباً فهو مربوط وكل مربوط مخلوق ، وموسى شيخه فيه هو ابن اسماعيل وإبراهيم شيخه في السند الأول هو ابن سعد ، ورواية الليث المعلقة تقدم ذكر من وصلها في تفسير سورة براءة ، وروايته المسندة تقدم سياقها في فضائل القرآن مع شرح الحديث . الحديث الثامن : حديث ابن عباس في دعاء الكرب وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » ، و« سعيد » في سنده هو ابن أبي عروبة و« أبو العالية » هو الرياحي بكسر ثم تحتانية خفيفة واسمه رفيع بفاء مصغر ، وأما « أبو العالية البراء » بفتح الموحدة وتشديد الراء فاسمه زياد بن فيروز ، وروايته عن ابن عباس في أبواب تقصير الصلاة . الحديث التاسع : حديث أبي سعيد ذكره مختصراً ، وتقدم بهذا السند الذي هنا تاماً في « كتاب الأشخاص » ، وقوله « وقال الماجشون » بكسر الجيم وضم المعجمة ، هو عبد العزيز بن أبي سلمة « وعبد الله بن الفضل » أي ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي . قوله ( عن أبي سلمة ) هو ابن عبد الرحمن ابن عوف قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف وتبعه جماعة من المحدثين ، إنما روى الماجشون هذا عن عبد الله ابن الفضل عن الأعرج لا عن أبي سلمة ، وحكوا على البخاري بالوهم في قوله عن أبي سلمة ، وحديث الأعرج الذي أشير إليه تقدم في أحاديث الأنبياء من رواية عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون كما قالوا ، وكذا أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في التفسير من طريقه ، ولكن تحرر لي أن لعبد الله بن الفضل في هذا الحديث شيخين ، فقد أخرج أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد العزيز بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة طرفاً من هذا الحديث ، وظهر لي أن قول من قال « عن الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج » أرجح ، ومن ثم وصلها البخاري وعلق الأخرى ، فإن سلكتنا سبيل الجمع استغنى عن الترجيح وإلا فلا استدراك على البخاري في الحاليين ، وكذا لا تعقب على ابن الصلاح في تفرقه بين ما يقول فيه البخاري : قال فلان جازماً ، فيكون محكوماً بصحته بخلاف ما لا يجوز به فإنه لا يكون جازماً بصحته ، وقد تمسك بعض من اعترض عليه بهذا المثال فقال : جزم بهذه الرواية وهي وهم ، وقد



عرف بما حررته الجواب عن هذا الاعتراض ، وتقدم شرح المتن في أحاديث الأنبياء في قصة موسى ، وقد ساقه هناك بتمامه بسند الحديث هنا . تكملة : وقع في مرسل قتادة أن العرش من ياقوتة حراء ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر عنه في قوله ( وكان عرشه على الماء ) قال هذا بدء خلقه قبل أن يخلق السماء وعرشه من ياقوتة حراء ، وله شاهد عن سهل بن سعد مرفوع لكن سنده ضعيف

٢٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ وقوله جل ذكره ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ وقال أبو جرة عن ابن عباس « بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ فقال لأخيه اعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه يأتيه الخبر من السماء » ، وقال مجاهد : « العمل الصالح يرفع الكلم الطيب » يقال ، ذى المعارج : للملائكة تعرج إلى الله

٧٤٢٩ - **حديث** إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ويحتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم فيقول كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون »

٧٤٣٠ - وقال خالد بن مخلد حدثنا سليمان حدثني عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة قال « قال رسول الله ﷺ من تصدق بعدل ثمرة من كسب طيب ، ولا يصعد إلى الله إلا الطيب ، فان الله يتقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل » . ورواه ورقاء عن عبد الله بن دينار عن سعيد ابن يسار « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : ولا يصعد إلى الله إلا الطيب »

٧٤٣١ - **حديث** عبد الأعلى بن حماد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس أن نبي الله ﷺ كان يدعوهم عند الكرب : لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا الله رب العرش العظيم ، لا إله إلا الله رب السماوات ورب العرش الكريم »

٧٤٣٢ - **حديث** قبيصة حدثنا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم - أو أبي نعم - شك قبيصة عن أبي سعيد قال « بُعث إلى النبي ﷺ بذهنية قسمها بين أربعة » وحدثني إسحاق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أبيه عن ابن أبي نعم عن أبي سعيد الخدري قال : بُعث علي وهو في اليمن إلى النبي ﷺ بذهنية في تربتها قسمها بين الأقرع بن حابس الحنظلي ثم أحد بني مجاشع وبين عيينة بن بدر الفزاري وبين علقمة

ابن علاثة العامري ثم أحد بنى كلاب وبين زيد الخليل الطائي ثم أحد بنى نيهان فغنيظت قريش والأنصار فقالوا يعطيه صناديد أهل نجد ويدعنا ، قال : إنما أنا لفهم ، فأقبل رجل غائر العينين ناتيء الجبين كث اللحية مشرف الوجنتين مخلوق الرأس فقال يا محمد اتق الله ، فقال النبي ﷺ : فمن يطيع الله إذا عصيته فأمنني على أهل الأرض ولا تأمنوني ، فسأل رجل من القوم قتله ، أراه خالد بن الوليد ، فذمه النبي ﷺ ، فلما ولي قال النبي ﷺ إن من رضي عنى هذا قوما يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام مروق السهم من الرمية يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان لن أدركتهم لأقتلهم قتل عاد

٧٤٣٣ - حدثنا عياش بن الوليد حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر قال

سألت النبي ﷺ عن قوله ﴿ والشمس تجري مستقرها ﴾ قال : مستقرها تحت العرش

**قوله** ( باب قول الله تعالى تعرج الملائكة والروح إليه ، وقوله تعالى : إليه يصعد الكلم الطيب ، وقال أبو حمزة ) بالجم والراء ( عن ابن عباس بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ ) الحديث ، ( وقال مجاهد العمل الصالح يرفع الكلم الطيب يقال ذى المعارج الملائكة تعرج الى الله ) أما الآية الأولى فأشار الى ما جاء في تفسيرها في الكلام الأخير ، وهو قول الفراء والمعارض ، من نعت الله تعالى وصف بذلك نفسه لأن الملائكة تعرج اليه ، وحكى غيره أن معنى قوله ذى المعارج ، أى الفواضل العالية ، وأما الآية الثانية فأشار الى تفسير مجاهد لها فى الأثر الذى قبله ، وقد وصله الفريابي من رواية ابن أبي نجیح عن مجاهد ، وأخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فى تفسيرها « الكلم الطيب ، ذكر الله ، و « العمل الصالح » أداء فرائض الله ، فمن ذكر الله ولم يؤد فرائضه رد كلامه ، وقال الفراء معناه أن العمل الصالح يرفع الكلام الطيب أى يتقبل الكلام الطيب إذا كان معه عمل صالح ، وأما التعليق عن أبي حمزة فضى موصولا فى باب إسلام أبي ذر وسأفه هناك بطوله ، والغرض منه قول أبي ذر لآخيه : اعلم لى علم هذا الذى يأتية الخبر من السماء ، وتقدم شرحه ثمة ، قال الراغب : العروج ذهاب فى صعود ، وقال أبو على القالى فى كتابه البارح : المعارج جمع معرج بفتحتين كالمصاعد جمع مصعد والعروج الارتقاء ، يقال عرج بفتح الراء يمرج بضمها عروجا ومعرجا والمعرج المصعد ، والطريق التى تعرج فيها الملائكة الى السماء ، والمعراج شبيه السلم أو درج تعرج فيه الأرواح إذا قبضت ، وحيث تصعد أعمال بنى آدم وقال ابن دريد هو الذى يعاينه المريض عند الموت فيشخص فيما زعم أهل التفسير ، ويقال إنه بالغ فى الحسن بحيث أن النفس إذا رآته لا تتالك أن تخرج ، قال البيهقي : صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول ، وعروج الملائكة هو الى منازلهم فى السماء ، وأما ما وقع من التعبير فى ذلك بقوله « الى الله » فهو على ما تقدم عن السلف فى التفويض ، وعن الأئمة بعدم فى التأويل ، وقال ابن بطال : غرض البخارى فى هذا الباب الرد على الجهمية المجسمة فى تعلقها بهذه الظواهر ، وقد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج الى مكان يستقر فيه فقد كان ولا مكان ، وإنما أضاف المعارج اليه إضافة تشريف ، ومعنى الارتقاء اليه اعتلاؤه مع تزيينه عن المسكان انتهى . وغلطه المجسمة بالجهمية من أعجب ما يسمع ، ثم ذكر

فيه أربعة أحاديث لبعضها زيادة على الطريق الواحدة . الحديث الأول : عن أبي هريرة ، يتعاقبون فيكم ملائكة ، وقد تقدم شرحه في أوائل ، كتاب الصلاة ، و إسماعيل ، شيخه هو ابن أبي أويس ، والمراد منه قوله فيه ثم يرج الذين باتوا فيكم ، وقد تمسك بطواهر أحاديث الباب من زعم أن الحق سبحانه وتعالى في جهة العلو ، وقد ذكرت معنى العلو في حقه جل وعلا في الباب الذي قبله . الحديث الثاني : قوله ( وقال خالد بن مخلد ) كذا للجميع ، ووقع عند الخطابي في شرحه قال أبو عبد الله البخاري ، حدثنا خالد بن مخلد ، . قوله ( حدثنا سليمان ) هو ابن بلال المدني المشهور ، وقد وصله أبو بكر الجوزقي في الجمع بين الصحيحين ، قال ، حدثنا أبو العباس الدغولي حدثنا محمد بن معاذ السلمي قال حدثنا خالد بن مخلد ، فذكره مثل رواية البخاري سواء وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن معاذ ويص له أبو نعيم في المستخرج ، ثم قال ، رواه ، فقال ، وقال خالد بن مخلد ، وأخرجه مسلم عن أحمد بن عثمان عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال ، لكن خالف في شيخ سليمان فقال ، عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه ، كما أوضح ذلك في أوائل الزكاة ، وقد ضاق بخرجه عن إسماعيل وأبي نعيم في مستخرجيهما فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح ، وهذه الرواية هي التي تقدمت للبخاري في كتاب الزكاة ، ودلت الرواية المعلقة وموافقة الجوزقي لها على أن لخالد فيه شيخين ، كما أن لعبد الله بن دينار فيه شيخين على ما دل عليه التعليق الذي بعده ، قوله ( وقال ورقاء ) يعني ابن عمر (عن عبد الله بن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ولا يصعد إلى الله إلا الطيب) يريد أن رواية ورقاء موافقة لرواية سليمان إلا في شيخ شيخهما ، فعند سليمان أنه عن أبي صالح وعند ورقاء أنه عن سعيد بن يسار هذا في السند ، وأما في المتن فظاهره أنهما سواء ، إلا في قوله ، الطيب ، فانه في رواية ورقاء ، طيب ، بغير ألف ولام وقد وصلها البيهقي من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم عن ورقاء فوقع عنده الطيب ، وقال في آخره ، مثل أحد ، عوض قوله في الرواية المعلقة ، مثل الجبل ، وقوله في الرواية المعلقة ، يتقبلها ، وقع في رواية الكشميني ، يقبلها ، مخففا بغير مشاة وهي رواية البيهقي ، وقوله ، يربها لصاحبه ، وقع في رواية المستمل ، يربها لصاحبها ، وهي رواية البيهقي والباقي سواء ، وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة ثم وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا وقد تقدم شرح المتن في كتاب الزكاة ، والله الحمد ، قال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فإن العادة قد جرت من ذوى الأدب بأن تصان اليمين عن مس الأشياء الدنيئة وإنما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة البدين شمال لأن الشمال محل النقص في الضعف وقد روى دكتا يديه يمين ، وليس اليد عندنا الجارحة وإنما هي صفة جاء بها التوقيف فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيفها وهذا مذهب أهل السنة والجماعة انتهى . وقد مضى بعض ما يتعقب به كلامه في باب ، قوله لما خلقت بيدي ، الحديث الثالث : حديث ابن عباس في دعاء الكرب . وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله . الحديث الرابع : حديث أبي سعيد ذكره من وجهين ، عن سفيان وهو الثوري وأبوه هو سعيد بن مسروق وابن أبي نعيم هو بضم النون وسكون المهملة ، اسمه عبد الرحمن والذي وقع عند قبيصة شيخ البخاري فيه من الشك ، هل هو أبو نعيم أو ابن أبي نعيم ؟ لم يتابع عليه قبيصة وإنما أورد طريق عبد الرزاق عقب رواية قبيصة مع نزولها وعلو رواية قبيصة لخلو رواية عبد الرزاق من الشك ، وقد مضى في أحاديث الانبياء عن محمد بن كثير عن سفيان بالجزم ، ومضى شرح الحديث مستوفى في كتاب الفتن ، وقوله ، بعث إلى

النبي ﷺ بذهبية ، كذا فيه « بعث على ، البناء للجهول ، وبينه في رواية عبد الرزاق بقوله بعث على وهو ابن أبي طالب ( وهو في النين ) وفي رواية الكشميني « بالين » . وقوله « فقسما بين الأقرع بن حابس الخنظلي ثم أحد بني بجاشع ، بجيم خفيفة وشين معجمة مكسورة ( وبين عيينة ) بمهملة ونون مصغرة ، ابن بدر الفزاري وبين علقمة بن علاثة بضم المهمله وتخفيف اللام بعدها مثناة ( العامري ثم أحد بني كلاب وبين زيد الخيل الطائي ثم أحد بني نهمان ) وهؤلاء الأربعة كانوا من المؤلفه ، وكل منهم رئيس قومه « فاما الأقرع » فهو ابن حابس بمهملتين وبموحدة ، ابن عقاب بكسر المهمله وقاف خفيفة ، وقد تقدم نسبه في تفسير سورة الحجرات وله ذكر في قسم الغنيمة يوم حنين قال المبرد كان في صدر الإسلام رئيس خندف وكان محله فيها محل عيينة بن حصن في قيس وقال المربزباني ، هو أول من حرم القمار وقيل كان سنوطا أعرج مع قرعه وعوره وكان يحكم في المواسم وهو آخر الحكماء من بني تميم ويقال أنه كان ممن دخل من العرب في المجوسية ، ثم أسلم وشهد الفتوح واستشهد باليرموك ، وقيل بل عاش الى خلافة عثمان فأصيب بالجوزجان . وأما « عيينة بن بدر » فنسب الى جد أبيه ، وهو عيينة ابن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن لوزان بن ثعلبة بن عدى بن فزارة وكان رئيس قيس في أول الإسلام وكنيته أبو مالك ، وقد مضى له ذكر في أوائل الاعتصام وسماه النبي ﷺ الأحمق المطاع ، وارتد مع طليحة ثم عاد الى الإسلام ، وأما علقمة فهو ابن علاثة بن عوف بن الأحوص بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر ابن صمصمة ، وكان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل ، وكانا يتنازعا الشرف فيهم ويتفاخرا ، ولهما في ذلك أخبار شهيرة ، وقد مضى في باب بعث على رضي الله عنه على النين من كتاب المغازي بلفظ « والرابع » ، لما قال علقمة بن علاثة ولما قال عامر بن الطفيل ، وكان علقمة حليما عاقلا ، لكن كان عامر أكثر منه عطاء ، وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات في خلافة عمر بن الخطاب ، ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية . وأما زيد الخيل فهو ابن مهلهل بن زيد بن منبه بن عبد بن رضا بضم الراء وتخفيف المعجمة وقيل له زيد الخيل لعنايته بها ، ويقال لم يكن في العرب أكثر خيلا منه ، وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا ، وسماه النبي ﷺ زيد الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير ، وقد ظهر أثر ذلك ، فانه مات على الإسلام في حياة النبي ﷺ ويقال بل توفي في خلافة عمر ، قال ابن دريد كان من الخطاطين يعنى من طوله ، وكان على صدقات بني أسد فلم يرتد مع من ارتد ، قوله ( فتغيظت قريش ) كذا للأكثر من الغيظ ، وفي رواية أبي ذر عن الحموي « فتغضببت » بضاد معجمة بغير ألف بعدها موحدة من الغضب وكذا للنسفي ، وقد مضى في قصة عاد من وجه آخر عن سفيان بلفظ « فغضببت قريش والانصار » ، قوله ( إنما أتألفهم ) في الرواية التي في المغازي « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء » وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة ، لكنه جرى على عادته في ادخال الحديث في الباب للفظ « تسكون » في بعض طرقه هي المناسبة لذلك الباب يشير إليها ويريد بذلك شحذ الأذهان والبعث على كثرة الاستحضار ، وقد حكى البيهقي عن أبي بكر الصبيعي قال : العرب تضع « في » موضع « على » ، كقوله « فسيحوا في الأرض » وقوله « ولا صلبنكم في جذوع النخل » فكذلك قوله « ( من في السماء ) أى على العرش فوق السماء كما صحت الأخبار بذلك . الحديث الخامس : حديث أبي ذر في قوله تعالى « والشمس تجري لمستقر لها » أورده مختصرا وقد تقدمت الإشارة إليه في الباب الذي قبله ، قال ابن المنير جميع الأحاديث في هذه الترجمة مطابقة لها إلا حديث ابن عباس فليس فيه

إلا قوله « رب العرش » ، ومطابقته والله أعلم من جهة أنه نبه على بطلان قول من أثبت الجهة أخذاً من قوله ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ ففهم أن العلو الفرق مضاف إلى الله تعالى ، فبين المصنف أن الجهة التي يصدق عليها أنها سماء والجهة التي يصدق عليها أنها عرش كل منهما مخوق مربوط محدث ، وقد كان الله قبل ذلك وغيره ، فحدثت هذه الامكنة ، وقدمه يحيل وصفه بالتحيز فيها والله أعلم .

## ٢٤ - باب قول الله تعالى ﴿ وَجُودَ يَوْمُذْ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴾

٧٤٣٤ - **حَدَّثَنَا** عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا خَالِدٌ أَوْ هُشَيْمٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ « كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ قَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تَتَقَابَلُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَافْعَلُوا »

٧٤٣٥ - **حَدَّثَنَا** يُونُسُ بْنُ مَوْسَى حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُونُسَ الْبَرْبُوعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ « قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا »

٧٤٣٦ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجُعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بُشَيْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ « حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ : خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ : إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرُونَ هَذَا لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ »

٧٤٣٧ - **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هَلْ تَضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ؟ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَهَلْ تَضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا مَحَابٌ ؟ قَالُوا لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فيقول من كان يعبد شيئاً فليتبعمه فليتبعم من كان يعبد الشمسَ الشمسَ ، ويتبعم من كان يعبد القمرَ القمرَ ، ويتبعم من كان يعبد الطواغيتَ الطواغيتَ ، وتبقى هذه الْأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا ، أَوْ مَنَافِقُوهَا ، شَكَّ إِبْرَاهِيمُ ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فيقول أنا ربكم ، فيقولون هذا مكاننا حتى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا فإذا جاء رَبُّنَا عرفناه ، فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ في صورته التي يعرفون فيقول أنا ربكم ، فيقولون أنت ربُّنا فيتبعمونه ، ويضربُ السَّراطِيبَ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ ، فَاكُونَ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمُذْ إِلَّا الرُّسُلُ وَدَعَايَ الرُّسُلِ يَوْمُذْ : اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبٌ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانِ ؟ قَالُوا نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ قَدْرَ عِظَمِهَا إِلَّا اللَّهُ تَخَطَّفُ النَّاسَ

بأعمالهم فمنهم الموقف بقى بعمله ، ومنهم الخردل أو المجازى أو نحوه ، ثم يتجلى حتى إذا فرغ الله من القضاء بين العباد ، وأراد أن يخرج برحمته من أراد من أهل النار أصر الملائكة أن يخرجوا من النار من كان لا يشرك بالله شيئاً ممن أراد الله أن يرحمه ممن يشهد أن لا إله إلا الله فيعرفونهم في النار بأثر السجود ، تأكل النار ابن آدم إلا أثر السجود ، حرم الله على النار أن تأكل أثر السجود ، فيخرجون من النار قد امتحشوا فصب عليهم ماء الحياة فينبئون تحته ، كما تنبت الحبة في حميل السيل ، ثم يفرغ الله من القضاء بين العباد ، ويبقى رجل مقبل بوجهه على النار هو آخر أهل النار دخولا الجنة ، فيقول أى رب اصرف وجهي عن النار ، فإنه قد قشبنى ريحها وأحرقنى ذكاؤها ، فيدعو الله ماشاء أن يدعو ، ثم يقول الله : هل عسى أن أعطيت ذلك أن تسألنى غيره ، فيقول : لا وعزتك لا أسألك غيره ويعطى ربه من عهود ومواثيق ماشاء ، فيصرف الله وجهه عن النار فإذا أقبل على الجنة ورآها سكت ماشاء الله أن يسكت ، ثم يقول أى رب قد منى إلى باب الجنة ، فيقول الله له أأنت قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسألنى غير الذى أعطيت أبداً ، ويلىك يا ابن آدم ما أغدرك ، فيقول : أى رب ، ويدعو الله حتى يقول هل عسى أن أعطيت ذلك أن تسأل غيره ، فيقول : لا وعزتك لا أسألك غيره ، ويعطى ماشاء من عهود ومواثيق فيقدمه إلى باب الجنة ، فإذا قام إلى باب الجنة انفتحت له الجنة فرأى ما فيها من الخبرة والسرور ، فيسكت ماشاء الله أن يسكت ، ثم يقول : أى رب أدخلنى الجنة ، فيقول الله أأنت قد أعطيت عهودك ومواثيقك أن لا تسأل غير ما أعطيت ، فيقول : ويلىك يا ابن آدم ما أغدرك ، فيقال أى رب لا أكون أشقى خلقك فلا يزال يدعو حتى يضحك الله منه ، فإذا ضحك منه قال له ادخل الجنة ، فإذا دخلها قال الله له تمنه فسأل ربه وتمنى ، حتى أن الله ليذكره ، يقول : كذا وكذا حتى انقطعت به الأمانى ، قال الله ذلك لك ومثله معه

٧٤٣٨ - قال عطاء بن يزيد وأبو سعيد الخدرى مع أبى هريرة لا يرد عليه من حديثه شيئاً حتى إذا حدث أبو هريرة أن الله تبارك وتعالى قال ذلك لك ومثله معه قال أبو سعيد الخدرى : وعشرة أمثاله معه يا أبا هريرة ؟ قال أبو هريرة : ما حفظت إلا قوله ذلك لك ومثله معه ، قال أبو سعيد الخدرى : أشهد أنى حفظت من رسول الله ﷺ قوله ذلك لك وعشرة أمثاله ، قال أبو هريرة فذلك الرجل آخر أهل الجنة دخولا الجنة

٧٤٣٩ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبى هلال عن زيد عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدرى قال : قلنا يا رسول الله هل يرى ربنا يوم القيامة ؟ قال : هل تضارون فى

رؤية الشمس والقمر إذا كانت صحواً؟ قلنا لا، قال: فإنكم لا تضارون في رؤية ربكم يومئذٍ إلا كما تضارون في رؤيتهما، ثم قال: ينادى مناد ليذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون فيذهب أصحاب الصليب مع صليبيهم، وأصحاب الأوثان مع أوثانهم وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم، حتى يبقى من كان يعبد الله من برٍّ أو فاجر وغُبرات من أهل الكتاب ثم يؤتى يجهنهم تعرض كأنها مراب، فيقال لليهود ما كنتم تعبدون؟ قالوا كننا نعبد عزيراً ابن الله، فيقال: كذبتُم لم يكن لله صاحبة ولا ولد، فما تريدون؟ قالوا: نريد أن تسقينا فيقال اشربوا فينساقطون في جهنم، ثم يقال للنصارى ما كنتم تعبدون؟ فيقولون كننا نعبد المسيح ابن الله، فيقال كذبتُم لم يكن لله صاحبة ولا ولد، فما تريدون فيقولون نريد أن تسقينا، فيقال اشربوا فينساقطون حتى يبقى من كان يعبد الله من برٍّ أو فاجر فيقال لهم ما يجسكم وقد ذهب الناس فيقولون: فارقناهم ونحن أحوج منا إليه اليوم، وإنا سمعنا منادياً ينادى: ليلحق كل قوم بما كانوا يعبدون وإنما ننظر ربنا. قال: فيأتيهم الجبار في صورة غير صورته التي رأوه فيها أوّل مرة، فيقول: أنا ربكم فيقولون أنت ربنا، فلا يكلمه إلا الأنبياء فيقول هل بينكم وبينه آية تعرفونه؟ فيقولون الساق. فيكشف عن ساقه، فيسجد له كل مؤمن، ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمعة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبعاً وإحداً ثم يؤتى بالجسر فيجعل بين ظهرى جهنم، قلنا يا رسول الله وما الجسر؟ قال مدخضة مزالة عليه كخطاطيف وكلاليب وحسكة مملّحة لها شوكة عقيفاء تكون بنجد يقال لها السعدان، المؤمن عليها كالطرف والبرق والريح وكأجويد الخيل والركاب فجاج مسلم وناج مخدوش ومكدوس في نار جهنم حتى يمرّ آخرهم يسحب سحباً فما أتم بأشدّ لي مناشدة في الحق قد تبين لكم من المؤمن يومئذٍ للجبار، وإذا رأوا أنهم قد تجوّأ في إخوانهم يقولون ربنا إخواننا الذين كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويعملون معنا، فيقول الله تعالى: أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال دينارٍ من إيمان فأخرجوه، ومحرم الله صورهم على النار فيأتونهم وبعضهم قد كُتب في النار إلى قدمه وإلى أنصاف ساقيه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول أذهبوا فمن وجدتم في قلبه مثقال ذرة من إيمان فأخرجوه فيخرجون من عرفوا ثم يعودون، فيقول إن الله لا يظلم مثقال ذرة، وإن تلك حسنة يضاعفها فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيتبض قبضة من النار فيخرج أقواماً قد أمّتحشوا فيلقون في نهر بأفواف الجنة يقال له ماء الحياة فيذببتون في حافتيه كما تنبت الحبة في حيل السيل قد رأيتموها إلى جانب الصخرة وإلى جانب الشجرة فما كان إلى الشمس منها كان أخضر، وما كان منها إلى الظل كان أبيض فيخرجون

كانهم اللؤلؤ في جمل في رقابهم الخواتيم فدخلون الجنة فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقناه الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدّموه ، فيقال لهم لكم ما رأيتم ومثله معه

٧٤٤٠ - وقال حجاج بن منهال حدثنا همام بن يحيى « حدثنا قتادة عن أنس رضي الله عنه أن النبي

ﷺ قال يُحبس المؤمنون يوم القيامة حتى يهيموا بذلك فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فیریمنا من مكاننا ، فيأتون آدم فيقولون أنت أبو الناس ، خلقتك الله بيده وأسكنك جنته ، وأسجد لك ملائكته ، وعلمك أسماء كل شيء ، لتشفع لنا عند ربك حتى يريمنا من مكاننا هذا ، قال : فيقول لست هناكم ، قال : ويذكر خطيئته التي أصاب أكله من الشجرة وقد نهى عنها ، ولكن اتوا نوحا أول نبي بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض .

فيأتون نوحا ، فيقول لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب مؤاله ربه بغير علم ، ولكن اتوا إبراهيم خليل الرحمن ، قال : فيأتون إبراهيم ، فيقول : إني لست هناكم ، ويذكر ثلاث كذبات كذبهن ، ولكن اتوا موسى عبداً آناه الله التوراة وكتبه وقرّبه نبياً ، قال فيأتون موسى فيقول إني لست هناكم ، ويذكر خطيئته التي أصاب قتل النفس ، ولكن اتوا عيسى عبد الله ورسوله ، وروح الله و كلمته ، قال : فيأتون عيسى فيقول لست هناكم ، ولكن اتوا محمداً ﷺ عبداً غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فيأتوني فاستأذن على ربّي في داره ، فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيته وقعت ساجداً ، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ، فيقول ارفع محمد وقلّ يسمع ، واشفع تشفع ، وسلّ تعط ، قال : فأرفع رأسي فأثني على ربّي بثناء وتحميد يعلمني ، فيحدثني حديثاً فأخرجهم الجنة . قال قتادة : وسمعت أيضاً يقول : فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة ، ثم أعود فاستأذن على ربّي في داره فيؤذن لي عليه ، فإذا رأيته وقعت ساجداً ، فيدعني ما شاء الله أن يدعني ، ثم يقول ارفع محمد وقلّ يسمع ، واشفع تشفع ، وسلّ تعط ، قال : فأرفع رأسي ، فأثني على ربّي بثناء وتحميد يعلمني ، قال : ثم أشفع فيحدثني حديثاً فأخرجهم الجنة ، فأدخلهم الجنة . قال قتادة : وقد سمعته يقول فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة ، فأخرجهم من النار ، وأدخلهم الجنة حتى ما يبق في النار إلا من حسبه القرآن ، أي وجب عليه الخلود ، ثم تلا الآية : ﴿ عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً ﴾ ، قال : وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم ﷺ »



٧٤٤١ - **حَدَّثَنَا** عبيد الله بن سعد بن إبراهيم حدثني عمي حدثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب قال : « حدثني أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أرسل إلى الأنصار فجاءهم في قُبَّةٍ وقال لهم : آصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإني على الخوض »

٧٤٤٢ - **حَدَّثَنَا** ثابت بن محمد حدثنا سفيان عن ابن جريج عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « كان النبي ﷺ إذا تهجد من الليل قال : اللهم ربنا لك الحمد أنت قيم السموات والأرض ولك الحمد ، أنت رب السموات والأرض ومن فيهن ، وأنت نور السموات والأرض ومن فيهن ، أنت الحق وقولك الحق ، ووعدك الحق ، ولقاؤك الحق ، والجنة حق ، والنار حق ، والساعة حق ، اللهم لك أسلمت ، وبك آمنت ، وعليك توكلت ، وإليك خاصمت . وبك حاكمت فاعفر لي ما قدمت وما أخرت وأسرت وأعلنت وما أنت أعلم به مني لا إله إلا أنت »

قال أبو عبد الله ، قال قيس بن سعد ، وأبو الزبير عن طاووس : قيام ، وقال مجاهد : التيوم القائم على كل شيء ، وقرأ عمر القيام وكلاهما مدح

٧٤٤٣ - **حَدَّثَنَا** يوسف بن موسى حدثنا أبو أسامة حدثني الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال : « قال رسول الله ﷺ ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حجاب يحجبه »

٧٤٤٤ - **حَدَّثَنَا** علي بن عبد الله حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد عن أبي عمران عن أبي بكر بن عبد الله ابن قيس عن أبيه « عن النبي ﷺ قال : جنتان من فضة آتيتهما وما فيهما ، وجنتان من ذهب آتيتهما وما فيهما ، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا إرداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن »

٧٤٤٥ - **حَدَّثَنَا** الحميد بن محمد حدثنا سفيان حدثنا عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد عن أبي وائل « عن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ من أقطع مال امرئ مسلم يمين كاذبة اتى الله وهو عليه غضبان ، قال عبد الله : ثم قرأ رسول الله ﷺ مصدقته من كتاب الله جل ذكره : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ ، وَلَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ الآية

٧٤٤٦ - **حَدَّثَنَا** عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن سمرو عن أبي صالح « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ، ولا ينظر إليهم : رجل حلف على سيلة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى

وهو كاذبٌ ، ورجل حاف على يمين كاذبةٍ بعد العصر لِيَقْتَطَعَ بها مالَ امرئ مسلم ، ورجلٌ منعَ فضلَ ماءٍ فيقول اللهُ يومَ القيامةِ : اليومَ امنعُكَ فضلي ، كما منعتَ فضلَ ما لم تعملْ يدَاكَ »

٧٤٤٧ - **حدثنا محمد بن النثي** حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن محمد عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة « عن النبي ﷺ قال : الزَّمانُ قد استدارَ كهَيْلَتِهِ يومَ خَلَقَ اللهُ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ ، السنةُ اثنا عشرَ شهرًا منها أربعةٌ حُرُمٌ ، ثلاثةٌ متوالياتٌ : ذو القعدةِ والحِجَّةِ والمُحرَّمِ ورجبُ مُضَرَ الذي بين مُجَادَى وشَعْبَانَ أيُّ شهرَ هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال : أليس ذا الحِجَّةِ ؟ قلنا بلى ، قال أيُّ بلدٍ هذا ؟ قلنا الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال أليس البِلْدَةُ ؟ قلنا بلى . قال : فأَيُّ يومَ هذا ؟ قلنا : الله ورسوله أعلم ، فسكتَ حتى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغيرِ اسمه ، قال أليس يومَ النحرِ ؟ قلنا بلى ، قال : فإنَّ دِمَاءَكُمْ وأَمْوَالَكُمْ - قال محمد : وأَحْسِبُهُ قال وأعراضكم - عليكم حَرَامٌ كَحَرَمَةِ يومِكُمْ هذا ، في بلدِكُمْ هذا ، في شهرِكُمْ هذا ، وستَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فيسأَلُكم عن أَعْمَالِكُمْ ألا فلا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَالًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، أَلَا لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ ، فَلَهُ - لَمْ يَكُنْ - بَعْضٌ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ »

فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَالَ : أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ

**قوله** ( باب قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ) كأنه يشير إلى ما أخرجه عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم وصححه الحاكم من طريق ثوير بن أبي فاختة د عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكة ألف سنة ، وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه ربه عز وجل في كل يوم مرتين ، قال : ثم تلا ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ قال بالبياض والصفاء ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ قال تنظر كل يوم في وجه الله ، لفظه الطبري من طريق مصعب بن المقدام عن إسرائيل عن ثوير ، وأخرجه عبد عن شيا به عن إسرائيل ولفظه : لمن ينظر إلى جناته وأزواجه وخدمه ونعيمه وسرره مسيرة ألف سنة ، وأكرمهم على الله تعالى من ينظر إلى وجهه غدوة وعشية ، وكذا أخرجه الترمذي عن عبد ، وقال غريب ، رواه غير واحد عن إسرائيل مرفوعا ، ورواه عبد الملك بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر موقوفا ، ورواه الثوري عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر موقوفا أيضا ، قال : ولا نعلم أحدا ذكر فيه مجاهدا غير الثوري بالنعنة . قلت : أخرجه ابن مردويه من أربعة طرق عن إسرائيل عن ثوير قال د سمعت ابن عمر ، ومن طريق عبد الملك بن أبجر عن ثوير مرفوعا ، وقال الحاكم بعد تخريج ثوير لم ينقم عليه إلا التشيع . قلت : لا أعلم أحدا صرح بتوثيقه ، بل أطبقوا على تضعيفه ، وقال ابن عدى : الضعف على أحاديثه بين وأقوى ما رأيت فيه قول أحمد بن حنبل فيه ، وفي ليث بن أبي سليم ويزيد بن أبي زياد : ما أقرب بعضهم من بعض ، وأخرج الطبري من طريق أبي الصهباء موقوفا نحو حديث ابن عمر ، وأخرج بسند صحيح إلى يزيد

التعوى عن عكرمة في هذه الآية قال : تنظر الى ربها نظرا ، وأخرج عن البخاري عن آدم عن مبارك عن الحسن قال : تنظر الى الخالق وحق لها أن تنظر ، وأخرج عبد بن حميد عن إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة : انظروا ماذا أعطى الله عبده من النور في عينه من النظر الى وجه ربه الكريم عيانا - يعنى في الجنة - ثم قال : لو جعل نور جميع الخلق في عيني عبد ثم كشف عن الشمس ستر واحد ودونها سبعون سترا ما قدر على أن ينظر اليها ، ونور الشمس جزء من سبعين جزءا من نور الكرسي ، ونور الكرسي جزء من سبعين جزءا من نور العرش ، ونور العرش جزء من سبعين جزءا من نور الستر ، وإبراهيم فيه ضعف ، وقد أخرج عبد بن حميد عن عكرمة من وجه آخر إنكار الرؤية ، ويمكن الجمع بالحل على غير أهل الجنة ، وأخرج بسند صحيح عن مجاهد : ناظرة تنظر الثواب ، وعن أبي صالح نحوه ، وأورد الطبري الاختلاف فقال الأولى عندى بالصواب ما ذكرناه عن الحسن البصري وعكرمة وهو ثبوت الرؤية لموافقة الأحاديث الصحيحة ، وبالحق ابن عبد البر في رد الذي نقل عن مجاهد وقال هو شذوذ ، وقد تمسك به بعض المعتزلة وتمسكوا أيضا بقوله ﷺ في حديث سؤال جبريل عن الإسلام والإيمان والإحسان ، وفيه : أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك ، قال بعضهم فيه إشارة الى انتفاء الرؤية ، وتعقب بأن المنق في رؤيته في الدنيا لأن العبادة خاصة بها ، فلو قال قائل ان فيه إشارة الى جواز الرؤية في الآخرة لما أبعد ، وزعمت طائفة من المتكلمين كالسالمية من أهل البصرة أن في الخبر دليلا على أن الكفار يرون الله في القيامة من عموم اللقاء والخطاب ، وقال بعضهم يراه بعض دون بعض ، واحتجوا بحديث أبي سعيد حيث جاء فيه أن الكفار يتساقطون في النار اذا قيل لهم ألا تردون ، ويبقى المؤمنون ، وفيهم المنافقون فيرونه لما ينصب الجسر ويتبعونه ، ويعطى كل إنسان منهم نوره ثم يطفأ نور المنافقين ، وأجابوا عن قوله ( إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ) أنه بعد دخول الجنة وهو احتجاج مردود ، فإن بعد هذه الآية ( ثم إنهم لصالو الجحيم ) فدل على أن الحجب وقع قبل ذلك ، وأجاب بعضهم بأن الحجب يقع عند إطفاء النور ، ولا يلزم من كونه يتجلى للمؤمنين ومن معهم من أدخل نفسه فيهم أن تعمم الرؤية لأنه أعلم بهم ، فينعم على المؤمنين برؤيته دون المنافقين كما يمنهم من السجود ، والعلم عند الله تعالى قال البيهقي وجه الدليل من الآية أن لفظ « ناظرة » : الأول بالضاد المعجمة الساقطة من النظرة بمعنى السرور ، ولفظ « ناظرة » بالطاء المعجمة المشالة يحتمل في كلام العرب أربعة أشياء : نظر التفكر والاعتبار كقوله تعالى ( أفلا ينظرون الى الإبل كيف خلقت ) ونظر الانتظار كقوله تعالى ( ما ينظرون إلا صيحة واحدة ) ونظر التعطف والرحمة كقوله تعالى ( لا ينظر الله اليهم ) ونظر الرؤية كقوله تعالى ( ينظرون اليك نظر المغشى عليه من الموت ) والثلاثة الأولى غير مرادة ، أما الأولى فلأن الآخرة ليست بدار استدلال ، وأما الثانية فلأن الانتظار تنغيصا وتكديرا ، والآية خرجت مخرج الامتنان والبشارة ، وأهل الجنة لا ينظرون شيئا لأنه مهما خطر لهم أتوا به ، وأما الثالث فلا يجوز لأن المخلوق لا يتعطف على خالقه ، فلم يبق إلا نظر الرؤية ، وانضم الى ذلك أن النظر إذا ذكر مع الوجه انصرف الى نظر العينين اللتين في الوجه ، ولأنه هو الذي يتعدى إلى كقوله تعالى ( ينظرون اليك ) وإذا ثبت أن « ناظرة » هنا بمعنى رائية اندفع قول من زعم أن المعنى ناظرة الى ثواب ربها لأن الأصل عدم التقدير وأيد منطوق الآية « في حق المؤمنين » بمفهوم الآية الأخرى « في حق الكافرين » أنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون ، وقيد بها بالقيامة في الآيتين إشارة الى أن الرؤية تحصل للمؤمنين

في الآخرة دون الدنيا انتهى ملخصا موضحا . وقد أخرج أبو العباس السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجروى وهو من شيوخ البخارى ، سمعت عمرو بن أبى سعدة يقول ، سمعت مالك بن أنس وقيل له يا أبا عبد الله قول الله تعالى ﴿إلى ربها ناظرة﴾ يقول قوم إلى ثوابه ، فقال كذبوا فأين هم عن قوله تعالى ﴿كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون﴾ ومن حيث النظر أن كل موجود يصح أن يرى ، وهذا على سبيل النزل وإلا فصفت الخالق لا تقاس على صفات المخلوقين ، وأدلة السمع طائفة بوقوع ذلك في الآخرة لأهل الإيمان دون غيرهم ، ومنع ذلك في الدنيا إلا أنه اختلف في نينا عليه السلام وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة أن أبصار أهل الدنيا فانية وأبصارهم في الآخرة باقية جيد ، ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه له ، ومنع جمهور المعتزلة من الرؤية متمسكين بأن من شرط المرنى أن يكون في جهة والله منزه عن الجهة ، واتفقوا على أنه يرى عباده ، فهو راء لا من جهة ، واختلف من أثبت الرؤية في معناها فقال قوم : يحصل للرأى العلم بالله تعالى برؤية العين كما في غيره من المراتب ، وهو على وفق قوله في حديث الباب « كما ترون القمر » إلا أنه منزه عن الجهة والكيفية ، وذلك أمر زائد على العلم وقال بعضهم : إن المراد بالرؤية العلم وعبر عنها بعضهم بأنها حصول حالة في الإنسان نسبتها إلى ذاته الخصوصية نسبة الإبصار إلى المراتب ، وقال بعضهم رؤية المؤمن لله نوع كشف وعلم ، إلا أنه أتم وأوضح من العلم وهذا أقرب إلى الصواب من الأول ، وتعقب الأول بأنه حينئذ لا اختصاص لبعض دون بعض لأن العلم لا يتفاوت ، وتعقب ابن التين بأن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين تقول : رأيت زيدا فقها أى علمته ، فان قلت رأيت زيدا منطلقا لم يفهم منه إلا رؤية البصر ، ويزيده تحقيقا قوله في الخبر إنكم سترون ربكم عيانا ، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم ، وقال ابن بطلال ذهب أهل السنة وجمهور الأمة إلى جواز رؤية الله في الآخرة ومنع الخوارج والمعتزلة وبعض المرجئة ، وتمسكوا بأن الرؤية توجب كون المرنى محدثا وحالا في مكان ، وأولوا قوله « ناظرة » بمنظرة وهو خطأ لأنه لا يتعدى إلى ، ثم ذكر نحو ما تقدم ثم قال وما تمسكوا به فاسد لقيام الأدلة على أن الله تعالى موجود ، والرؤية في تعلقها بالمرن بمنزلة العلم في تعلقه بالمعلوم فإذا كان تعلق العلم بالمعلوم لا يوجب حدوده فكذلك المرنى . قال وتعلقوا بقوله تعالى ﴿لا تدركه الأبصار﴾ وبقوله تعالى لموسى ﴿لن ترانى﴾ والجواب عن الأول أنه لا تدركه الأبصار في الدنيا جمعا بين دليلي الآيتين ، وبأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية لإمكان رؤية الشيء من غير إحاطة بحقيقته ، وعن الثانى المراد لن ترانى في الدنيا جمعا أيضا ، ولأن نفي الشيء لا يقتضى إحالته مع ما جاء من الأحاديث الثابتة على وفق الآية ، وقد تلقاها المسلمون بالقبول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدث من أنكر الرؤية وخالف السلف ، وقال القرطبي اشترط النفاة في الرؤية شروطا عقلية كالبنية الخصوصية والمقابلة واتصال الأشعة وزوال الموانع كالبعد والحجب في خبط لهم وتحكم ، وأهل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود المرنى ، وأن الرؤية إدراك يخلقه الله تعالى للرأى فىرى المرنى وتقرن بها أحوال يجوز تبديلها والعلم عند الله تعالى . ثم ذكر المؤلف في الباب أحد عشر حديثا . الحديث الأول : حديث جرير ذكره مطولا ومختصرا من ثلاثة أوجه . قوله ( خالد أو هشيم ) كذا في نسخة من رواية أبى ذر عن المستمل بالشك وفي أخرى بالواو وكذا للباقين ، قوله ( عن اسمعيل ) هو ابن أبى خالد ، قوله ( عن قيس ) هو ابن أبى حازم ونسب في رواية مروان بن معاوية عن اسمعيل المشار إليها ، قوله ( عن جرير ) في رواية مروان المذكورة ، سمعت

جرير بن عبد الله ، وفي رواية بيان في الباب عن قيس « حدثنا جرير » ، قوله ( كنا جلوسا عند النبي ﷺ ) في رواية جرير عن اسمعيل في تفسير سورة ق « كنا جلوسا ليلة مع رسول الله ﷺ » ، قوله ( ليلة البدر ) في رواية اسمعيل « ليلة أربع عشرة » ، وقع في رواية بيان المذكورة « خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال » ، ويجمع بينهما بأن القول لهم صدر منه بعد أن جلسوا عنده ، قوله ( إنكم سترون ربكم ) في رواية عبد الله بن نخير وأبي أسامة ووكيع عن اسمعيل عند مسلم « إنكم ستعرضون على ربكم فترونه » ، وفي رواية أبي شهاب « إنكم سترون ربكم عيانا » ، هكذا اقتصر أبو شهاب على هذا القدر من الحديث للأكثر وقوع في رواية المستمل في أوله « خرج علينا رسول الله ﷺ ليلة البدر فقال » ، وأخرجه الإسماعيلي من طريق خلف بن هشام عن أبي شهاب كالأكثر ، ومن طريق محمد بن زياد البلدي عن أبي شهاب مطولا ، واسم « أبي شهاب » هذا عبد ربه بن نافع الحنط بالحاء المهملة والنون ، واسم الراوي عنه عاصم بن يوسف كان خياطا بالحاء المعجمة والتحتانية ، قال الطبري تفرد أبو شهاب عن اسمعيل ابن أبي خالد بقوله عيانا وهو حافظ متقن من ثقات المسلمين انتهى . وذكر شيخ الإسلام الهروي في كتابه الفاروق أن زيد بن أبي أنيسة رواه أيضا عن اسمعيل بهذا اللفظ وساقه من رواية « أكثر من ستين نفسا » عن اسمعيل بلفظ واحد كالأول . قوله ( لا تضامون ) بضم أوله وتخفيف الميم للأكثر وفيه روايات أخرى تقدم بيانها في باب الصراط جسر جهنم من « كتاب الرقاق » ، وقال البيهقي سمعت الشيخ الإمام أبا الطيب سهل بن محمد الصعلوكي يقول في إملائه في قوله « لا تضامون في رؤيته » بالضم والتشديد معناه لا يجتمعون لرؤيته في جهة ولا يضم بعضهم إلى بعض ، ومعناه بفتح التاء كذلك والأصل لا تضامون في رؤيته باجتماع في جهة وبالتخفيف من الضم ، ومعناه لا تظلمون فيه برؤية بعضهم دون بعض فانكم ترونه في جهاتكم كلها وهو متعال عن الجهة والتشبيه برؤية القمر للرؤية دون تشبيه المثلث تعالى الله عن ذلك . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « أن الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة فقال : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب » الحديث بطوله وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » ووقع هنا في قوله « فاذا جاء ربنا عرفناه » في رواية أبي ذر عن السكسيمي « فاذا جاءنا » ويحتاج إلى تأمل ، وفي قوله « أول من يحيز » في رواية المستمل « يحى » من الحى . وفي قوله « ويعطى ربه » في رواية السكسيمي « ويعطى الله » وفي قوله « أى رب لا أكون » في رواية المستمل « لا أكون » وقد تقدمت الإشارة لذلك وغيره في شرح الحديث . الحديث الثالث : حديث أبي سعيد في معنى حديث أبي هريرة بطوله ، وتقدم شرحه أيضا هناك ، وقوله في سنده عن زيد هو ابن أسلم ، « وعطاء » هو ابن يسار ، وقوله فيه « وأصحاب كل آلهة مع آلهتهم » في رواية السكسيمي « إلههم » بالإفراد وقوله « ما يجلسكم » بالجيم واللام من الجلوس أى يقعدكم عن الذهاب ، وفي رواية السكسيمي « ما يجلسكم » بالحاء والموحدة من الخبس أى يمنعكم وهو بمعناه ، وقوله فيه « فيأتيهم الله في صورة » استدلل ابن قتيبة بذكر الصورة على أن لله صورة لا كالصور كما ثبت أنه شيء لا كالاشياء وتعقبوه ، وقال ابن بطال تمسك به المجسمة فأثبتوا لله صورة ، ولا حجة لهم فيه لاحتمال أن يكون بمعنى العلامة وضعها الله لهم دليلا على معرفته كما يسمى الدليل والعلامة صورة وكما تقول صورة حديثك كذا وصورة الأمر كذا والحديث والأمر لا صورة لهما حقيقة ، وأجاز غيره أن المراد بالصورة الصفة ، وإليه ميل البيهقي ، ونقل ابن التين أن معناه صورة الاعتقاد ، وأجاز الخطابي أن يكون الكلام خرج على وجه المشاكلة لما تقدم من

ذكر الشمس والقمر والطواغيت ، وقد تقدم بسط هذا هناك ، وكذا قوله « نعوذ بك » ، وقال غيره في قوله في الصورة التي يعرفونها يحتمل أن يشير بذلك إلى ما عرفوه حين أخرج ذرية آدم من صلبه ثم أنسام ذلك في الدنيا ثم يذكروهم بها في الآخرة ، وقوله « فاذا رأينا ربنا عرفناه » ، قال ابن بطال عن المهلب إن الله يبعث لهم ملسكا ليختبرهم في اعتقاد صفات ربهم الذي ليس كمثل شيء « فاذا قال لهم أنا ربكم ردوا عليه لما رأوا عليه من صفة المخلوق ، فقوله فاذا جاء ربنا عرفناه أي إذا ظهر لنا في ملك لا ينبغي لغيره وعظمة لا تشبه شيئا من مخلوقاته فحينئذ يقولون أنت ربنا ، قال : وأما قوله « هل بينكم وبينه علامة تعرفونها » ، فيقولون الساق ، فهذا يحتمل أن الله عرفهم على السنة الرسل من الملائكة أو الأنبياء أن الله جعل لهم علامة تجليه الساق ، وذلك أنه يمتحنهم بإرسال من يقول لهم أنا ربكم وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ﴿ يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت ﴾ وهي وإن ورد أنها في عذاب القبر فلا يبعد أن تتناول يوم الموقف أيضا ، قال : وأما الساق فجاء عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ قال عن شدة من الأمر ، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت ، ومنه :

قد سن أحمالك ضرب الاعناق وقامت الحرب بنا على ساق

وجاء عن أبي موسى الأشعري في تفسيرها عن نور عظيم قال ابن فورك : معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والالطاف ، وقال المهلب كشف الساق للمؤمنين رحمة ولنيرهم نقمة ، وقال الخطابي تيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق ، ومعنى قول ابن عباس أن الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة ، وأسند البيهقي المذكور عن ابن عباس يستدين كل منهما حسن ، وزاد : إذا خفي عليكم شيء من القرآن فاتبعوه من الشعر وذكر الرجز المشار إليه ، وأسند الخطابي في إطلاق الساق على الأمر الشديد « في سنة قد كشفت عن ساقها » ، وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس قال : يريد يوم القيامة ، قال الخطابي وقد يطلق ويراد النفس ، وقوله فيه « ويبقى من كان يسجد لله رياء وسمة فيذهب كيما يسجد فيعود ظهره طبقا واحدا » ، ذكر العلامة جمال الدين بن هشام في المغني أنه وقع في البخاري في هذا الموضع « كيما » مجردة وليس بعدها لفظ يسجد فقال بعد أن حكى عن السكوفيين : إن كي ناصبة دائما ، قال ويرده قولهم كيما يقولون له ، وأجابوا بأن التقدير كي تفعل ماذا ، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا ، أي كيما يسجد ، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه انتهى كلامه ، وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أن ابن بطال ذكرها بلفظ « كي يسجد » بحذف ما ، وكلام ابن هشام يوم أن البخاري أورده في التفسير ، وليس كذلك بل ذكرها هنا فقط ، وقوله فيه « فيعود ظهره طبقا واحدا » ، قال ابن بطال تمسك به من أجاز تسكيف ما لا يطاق من الأشاعرة واحتجوا أيضا بقصة أبي لهب ، وأن الله كلفه الإيمان به مع إعلامه بأنه يموت على الكفر ويصلي نارا ذات لهب ، قال ومنع الفقهاء من ذلك وتمسكوا بقوله تعالى ﴿ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ﴾ وأجابوا عن السجود بأنهم يدعون إليه تيكيتا إذ أدخلوا أنفسهم في المؤمنين الساجدين في الدنيا فدعوا مع المؤمنين إلى السجود فتعذر عليهم فأظهر الله بذلك نفاقهم وأخزاهم ، قال

ومثله من التبكيت ما يقال لهم بعد ذلك ﴿ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورا﴾ وليس في هذا تكليف ما لا يطاق بل إظهار خزيهم ، ومثله كلف أن يعقد شعيرة فإنها للزيادة في التوبخ والعقوبة انتهى . ولم يجب عن قصة أب طهب وقد ادعى بعضهم أن مسألة تكليف ما لا يطاق لم تقع إلا بالإيمان فقط ، وهي مسألة طويلة الذيل ليس هذا موضع ذكرها ، وقوله ، قال مدحضة مزلة ، بفتح الميم وكسر الزاي ويجوز فتحها وتشديد اللام ، قال أى موضع الزلل ويقال بالهكسر في المسكان وبالفتح في المقال ، ووقع في رواية أبي ذر عن الكشميني هنا الدحض الزلق ، ليدحضوا ليزلقوا زلقا لا يثبت فيه قدم ، وهذا قد تقدم لهم في تفسير سورة الكهف ، وتقدم هناك الكلام عليه ، وقوله ، عليه خطاطيف وكلايب ، تقدم بيانه ، وقوله ، وحسكة ، بفتح الحاء والسين المهملتين قال صاحب التهذيب وغيره الحسك نبات له ثمر خشن يتعلق بأصواف الغنم وربما اتخذ مثله من حديد وهو من آلات الحرب ، وقوله ، مغلطة ، بضم الميم وفتح الفاء وسكون اللام بعدها طاء ثم جاء مهملتان كذا وقع عند الأكثر ، وفي رواية الكشميني ، مغلطة ، بتقديم الطاء وتأخير الفاء واللام قبلها ولبعضهم كالأول لكن بتقديم الحاء على الطاء والأول هو المعروف في اللغة وهو الذى فيه اتساع وهو عريض ، يقال فلطح القرص بسطه وعرضه ، وقوله شوكة عفيفة باللفاف ثم الفاء وزن عظيمة ، ولبعضهم عفيفاء بصيغة التصغير ممدود . تنبيه : قرأت في تنقيح الزركشى وقع هنا في حديث أبي سعيد بعد شفاعته الأنبياء فيقول الله : بقيت شفاعتي فيخرج من النار من لم يعمل خيرا ، وتمسك به بعضهم في تجويز إخراج غير المؤمنين من النار ورد بوجهين أحدهما أن هذه الزيادة ضعيفة لأنها غير متصلة كما قال عبد الحق في الجمع ، والثاني أن المراد بالخير المنى ما زاد على أصل الإقرار بالشهادتين ، كما تدل عليه بقية الأحاديث هكذا قال ، والوجه الأول غلط منه فإن الرواية متصلة هنا ، وأما نسبة ذلك لعبد الحق فنلظ على غلط لأنه لم يقله إلا في طريق أخرى وقع فيها ، أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من خير . قال : هذه الرواية غير متصلة ، ولما ساق حديث أبي سعيد الذى في هذا الباب ساقه بلفظ البخارى ولم يتعقبه بأنه غير متصل ولو قال ذلك لتعقبناه عليه فانه لا انقطاع في السند أصلا ، ثم إن لفظ حديث أبي سعيد هنا ليس كما ساقه الزركشى وإنما فيه : فيقول الجبار بقيت شفاعتي فيخرج أقواما قد امتحشوا ، ثم قال في آخره : فيقول أهل الجنة هؤلاء عتقاء الرحمن أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدموه ، فيجوز أن يكون الزركشى ذكره بالمعنى . الحديث الرابع : حديث أنس في الشفاعة وقد مضى شرحه مستوفى في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق ، وقوله هنا ، وقال حجاج ابن منهل حدثنا همام ، كذا عند الجميع إلا في رواية أبي زيد المروزى عن الفربرى ، فقال فيها ، حدثنا حجاج ، وقد وصله الإسماعيلي من طريق إسحق بن إبراهيم وأبو نعيم من طريق محمد بن أسلم الطوسى قال ، حدثنا حجاج بن منهل ، فذكره بطوله وساقوا الحديث كله إلا الذسنى فساق منه إلى قوله ، وخلقك الله بيده ، ثم قال ، فذكر الحديث ، ووقع لأبي ذر عن الحموى نحوه لكن قال ، وذكر الحديث بطوله ، بعد قوله ، حتى يهملوا بذلك ، ونحوه للكشميني . وقوله فيه ، ثلاث كذبات ، في رواية المستملى ، ثلاث كلمات ، وقوله ، فاستأذن على ربى في داره فيؤذن لى عليه ، قال الخطائى هذا يوم المسكان والله منزعه عن ذلك ، وإنما معناه في داره الذى اتخذها لأولياته وهى الجنة وهى دار السلام ، وأضيفت إليه إضافة تشريف مثل بيت الله وكرم الله ، وقوله فيه ، قال قتادة سمعته يقول فأخرجهم ، هو موصول بالسند المذکور ، ووقع للكشميني ، وسمعتة أيضا يقول ، وللمستملى ، وسمعتة

يقول : فأخرج فأخرجهم ، الأول بفتح الهمزة وضم الراء والثاني بضم الهمزة وكسر الزاء . الحديث الخامس : حديث أنس : اصبروا حتى تلقوا الله ورسوله فإنني على الخوض ، قوله ( في السند حدثني عمي ) هو يعقوب ابن ابراهيم بن سعد وأبوه هو ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ويعقوب فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريقه أيضا عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه وهي أعلى من روايته إياه عن أبيه عن صالح ، وهو ابن كيسان عن ابن شهاب الزهري . قوله ( أرسل الى الانصار لجمعهم في قبة ) كذا أورده مختصرا ، وقد أخرجه مسلم من هذا الوجه وقال في أوله : لما أفاء الله على رسوله ما أفاء من أموال هوازن ، ثم أحال بيقينته على الرواية التي قبلها من طريق يونس عن الزهري ، فطلق رسول الله ﷺ يعطى رجالا من قريش ، فذكر الحديث في معانيهم ، وفي آخره : فقالوا بلى يا رسول الله رضينا ، قال فانكم ستجدون بعدى أثره شديدة فاصبروا حتى تلقوا الله ورسوله ، فإنني على الخوض ، وقد تقدم من وجه آخر في غزوة حنين وسأقه من حديث عبد الله بن زيد ابن عاصم أمم منه ، وتقدم شرحه مستوفى هناك بحمد الله تعالى . والغرض منه هنا قوله : حتى تلقوا الله ورسوله ، فانها زيادة لم تقع في بقية الطرق ، وقد تقدم في أوائل الفتن من رواية أنس عن أسيد بن الحضير في قصة فيها : فسترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني ، وترجم له في مناقب الانصار : باب قول النبي ﷺ يعنى للانصار : اصبروا حتى تلقوني على الخوض ، قال الراغب : اللقاء مقابلة الشيء ومصادفته ، لقيه يلقاه ويقال أيضا في الإدراك بالحس وبالبصيرة ، ومنه ﴿ ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه ﴾ وملاقاة الله يعبر بها عن الموت وعن يوم القيامة ، وقيل ليوم القيامة يوم التلاق لالتقاء الأولين والآخرين فيه . الحديث السادس : عن ابن عباس في الدعاء عند قيام الليل وقد تقدم شرحه في أوائل كتاب التهجد ، مستوفى ، والغرض منه قوله : ولتأوك حق ، وقد ذكرت ما يتعلق باللقاء في الذي قبله : وسفيان ، في سنده هو الثوري ، وسليمان ، هو ابن أبي مسلم ، وقوله فيه : وقال قيس بن سعد وأبو الزبير عن طاوس قيام ، يريد أن قيس بن سعد روى هذا الحديث عن طاوس عن ابن عباس ، فوقع عنده بدل قوله : أنت قيم السموات والأرض : : أنت قيام السموات والأرض ، وكذلك أبو الزبير عن طاوس وطريق قيس وصلها مسلم وأبو داود من طريق عمران بن مسلم عن قيس ولم يسوقا لفظة وسأقها النسائي كذلك وأبو نعيم في المستخرج ، ورواية أبي الزبير وصلها مالك في الموطأ عنه وأخرجها مسلم من طريقه ولفظه : : قيام السموات والأرض ، ، قوله ( وقال مجاهد : القيوم : القائم على كل شيء ) وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بهذا ، قال الحليمي القيوم القائم على كل شيء من خلقه يدبره بما يريد ، وقال أبو عبيدة بن المثني القيوم فيمول وهو القائم الذي لا يزول ، وقال الخطابي القيوم نعمت للمبالغة في القيام على كل شيء فهو القيم على كل شيء بالرعاية له ، قوله ( وقرأ عمر القيام ) قلت تقدم ذكر من وصله عن عمر في تفسير سورة نوح ، قوله ( وكلاهما مدح ) أي القيوم والقيام لأنهما من صيغ المبالغة . الحديث السابع : حديث عدى ابن حاتم : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ، وقوله في سنده عن خيشمة في رواية حفص ابن غياث عن الأعمش : حدثني خيشمة بن عبد الرحمن كما تقدم في كتاب الرقاق ، وسأق أيضا من وجه آخر عن الأعمش وقوله : ولا حجاب يحجبه ، في رواية السكشمي : ولا حاجب ، قال ابن بطلال معنى رفع الحجاب إزالة الآفة من أبصار المؤمنين المانعة لهم من الرؤية فيرونه لارتفاعها عنهم بخلق ضدها فيهم ، ويشير



إليه قوله تعالى في حق الكفار ﴿كَلَّا لَأَنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ مَحْجُوبُونَ﴾ وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في شرح قوله في قصة معاذ واقق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، المراد بالحجاب والحجاب نفى المانع من الرؤية كما نفى عدم إجابة دعاء المظلوم ثم استعار الحجاب للرّد فكان نفية دليلاً على ثبوت الإجابة والتعبير بنفى الحجاب أبلغ من التعبير بالقبول، لأن الحجاب من شأنه المنع من الوصول إلى المقصود فاستعير نفية لعدم المنع، ويتخرج كثير من أحاديث الصفات على الاستعارة التخيلية، وهي أن يشترك شيان في وصف ثم يعتمد لوازم أحدهما حيث تكون جهة الاشتراك وصفاً فيثبت كاله في المستعار بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك للمستعار مبالغة في إثبات المشترك، قال وبالحل على هذه الاستعارة التخيلية يحصل التخلص من مهادى التجسم، قال: ويحتمل أن يراد بالحجاب استعارة محسوس لمعقول لأن الحجاب حمى والمنع عقلى، قال: وقد ورد ذكر الحجاب في عدة أحاديث صحيحة والله سبحانه وتعالى منزّه عما يحجب به إذ الحجاب إنما يحيط بمقدر محسوس. ولكن المراد بحجاب منه أبصار خلقه وبصائرهم بما شاء متى شاء كيف شاء، وإذا شاء كشف ذلك عنهم، ويؤيده قوله في الحديث الذى بعده وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه، فإن ظاهره ليس مراداً قطعاً ففى استعارة جزماً وقد يكون المراد بالحجاب فى بعض الأحاديث الحجاب الحسى لكنه بالنسبة للمخلوقين والعلم عند الله تعالى، ونقل الطيبي فى شرح حديث أبى موسى عند مسلم «حجاب النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما أدركه بصره» أن فيه إشارة إلى أن حجابيه خلاف الحجب المعبودة فهو محتجب عن الخلق بأنوار عزه وجلاله وأشعة عظّمته وكبريائه، وذلك هو الحجاب الذى تدهش دونه العقول وتهت الأَبصار وتتهير البصائر، فلو كشفه فتجلّى لما وراءه بحقائق الصفات وعظّمة الذات لم يبق مخلوق إلا احترق، ولا منظور إلا اضمحل، وأصل الحجاب السّر الحائل بين الرأى والمرئى، والمراد به هنا منع الأبصار من الرؤية له بما ذكر فقام ذلك المنع مقام السّر الحائل فعبّر به عنه، وقد ظهر من نصوص الكتاب والسنة أن الحالة المشار إليها فى هذا الحديث هى فى دار الدنيا المدة للفناء دون دار الآخرة المدة للبقاء، والحجاب فى هذا الحديث وغيره يرجع إلى الخلق لأنهم هم المحجوبون عنه، وقال النووي: أصل الحجاب المنع من الرؤية، والحجاب فى حقيقة اللغة السّر، وإنما يكون فى الأجسام والله سبحانه منزّه عن ذلك، فعرف أن المراد المنع من رؤيته وذكر النور لأنه يمنع من الإدراك فى العادة لشعاعه، والمراد بالوجه الذات وبما انتهى إليه بصره جميع المخلوقات لأنه سبحانه محيط بجميع الكائنات. الحديث الثامن: حديث أبى موسى «وعبد العزيز بن عبد الصمد، هو ابن عبد الصمد العمى بفتح المهملة وتشديد الميم، «وأبو عمران، هو عبد الملك بن حبيب الجوفى، «وأبو بكر، هو ابن أبى موسى الأشعرى، وقد تقدم ذلك فى تفسير سورة الرحمن. قوله (جنتان من ذهب آتيتهما وما فيها، وجنتان من فضة آتيتهما وما فيها) فى رواية حماد ابن سلمة عن ثابت البناني عن أبى بكر بن أبى موسى عن أبيه قال حماد لا أعلمه إلا قد رفعه قال: «جنتان من ذهب للمقربين ومن دونهما جنتان من ورق لأصحاب النبىن، أخرجه الطبرى وابن أبى حاتم ورجاله ثقات وفيه رد على ما حكيت على الترمذى الحكيم أن المراد بقوله تعالى (ومن دونهما جنتان) الدنو بمعنى القرب لا أنها دون الجنة المذكورتين قبلها، وصرح جماعة بأن الأولين أفضل من الآخرين، وعكس بعض المفسرين، والحديث حجة الأولين، قال الطبرى اختلف فى قوله (ومن دونهما جنتان) فقال بعضهم معناه فى الدرجة، وقال آخرون

ممناء في الفضل ، وقوله جنتان إشارة إلى قوله تعالى ﴿ ومن دونهما جنتان ﴾ وتفسير له ، وهو خبر مبتدأ محذوف أى هما جنتان ، وآيتهما مبتدأ ، ومن فضة خبره ، قاله السكرماني قال : ويحتمل أن يكون فاعل فضة كما قال ابن مالك مررت بواد لإبل كلة ، أن كلة فاعل أى جنتان مفضض آيتهما انتهى . ويحتمل أن يكون بدل اشتغال ، وظاهر الأول أن الجنتين من ذهب لا فضة فيهما وبالعكس ، ويعارضه حديث أبي هريرة : قلنا يا رسول الله حدثنا عن الجنة ما بناؤها ؟ قال : لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، الحديث أخرجه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان ، وله شاهد عن ابن عمر أخرجه الطبراني وسنده حسن وآخر عن أبي سعيد أخرجه البزار ولفظه : خلق الله الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، الحديث ، ويجمع بأن الأول صفة ما في كل جنة من آنية وغيرها ، والثاني صفة حوائط الجنان كلها ، ويؤيده أنه وقع عند البيهقي في البعث في حديث أبي سعيد : أن الله أحاط حائط الجنة لبننة من ذهب ولبننة من فضة ، وعلى هذا فقوله : وآيتهما وما فيهما ، بدل من قوله : ومن ذهب ، ويترجح الاحتمال الثاني . قوله ( وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه ) قال المازري : كان النبي ﷺ يخاطب العرب بما تفهم ويخرج لهم الأشياء المعنوية إلى الحس ليقرب تناولهم لها ، فعبّر عن زوال الموانع ورفعها عن الأبصار بذلك ، وقال عياض كانت العرب تستعمل الاستعارة كثيراً ، وهو أرفع أدوات بديع فصاحتها وإيجازها ، ومنه قوله تعالى ﴿ جناح النذل ﴾ فخاطبة النبي ﷺ لهم برداء الكبرياء على وجهه ونحو ذلك من هذا المعنى ، ومن لم يفهم ذلك تاه فن أجرى الكلام على ظاهره أفضى به الأمر إلى التجسيم ومن لم يتضح له وعلم أن الله منزّه عن الذي يقتضيه ظاهرها إما أن يكذب نقلها وإما أن يؤولها كأن يقول استعار لعظيم سلطان الله وكبريائه وعظمته وهيبته وجلاله المانع إدراك أبصار البشر مع ضعفها لذلك رداء الكبرياء ، فإذا شاء تقوية أبصارهم وقلوبهم كشف عنهم حجاب هيئته وموانع عظمته انتهى ملخصاً . وقال الطيبي قوله : وعلى وجهه ، حال من رداء الكبرياء ، وقال السكرماني هذا الحديث من المتشابهات فإما مفوض وإما متأول بأن المراد بالوجه الذات ، والرداء صفة من صفة الذات اللازمة المنزهة عما يشبه المخلوقات ، ثم استشكل ظاهره بأنه يقتضى أن رؤية الله غير واقعة ، وأجاب بأن مفهومه بيان قرب النظر إذ رداء الكبرياء لا يكون مانعاً من الرؤية فعبّر عن زوال المانع عن الإبصار بإزالة المراد انتهى . وحاصله أن رداء الكبرياء مانع عن الرؤية فمكان في الكلام حذفاً تقديره بعد قوله إلا رداء الكبرياء : فإنه بمن عليهم برفعه فيحصل لهم الفوز بالنظر إليه ، فكان المراد أن المؤمنين إذا تبوأوا مقاعد من الجنة لولا ما عندهم من هيبته ذى الجلال لما حال بينهم وبين الرؤية حائل ، فإذا أراد إكرامهم حفيهم برأفته وتفضل عليهم بتقويتهم على النظر إليه سبحانه ، ثم وجدت في حديث صهيب في تفسير قوله تعالى ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ ما يدل على أن المراد برداء الكبرياء في حديث أبي موسى الحجاب المذكور في حديث صهيب ، وأنه سبحانه يكشف لأهل الجنة إكراماً لهم ، والحديث عند مسلم والترمذي والنسائي وابن خزيمة وابن حبان ولفظ مسلم : أن النبي ﷺ قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة ، يقول الله عز وجل : تريدون شيئاً أزيدكم ؟ فيقولون : ألم تبيض وجوهنا وتدخلنا الجنة ؟ قال : فيكشف لهم الحجاب فما أعطوا شيئاً أحب إليهم منه ، ثم تلا هذه الآية ﴿ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ﴾ أخرجه مسلم عقب حديث أبي موسى ، ولعله أشار إلى تأويله به ، وقال القرطبي في المفهم الرداء استعارة كنى بها عن العظمة كما في الحديث الآخر : الكبرياء رداً والعظمة إزارى ، وليس المراد الثياب المحسوسة لكن المناسبة أن الرداء

والإزار لما كانا متلازمين للمخاطب من العرب عبر عن العظمة والكبرياء بهما ، ومعنى حديث الباب أن مقتضى عزة الله واستغنائه أن لا يراه أحد لكن رحمته للمؤمنين اقتضت أن يريهم وجهه كالا للنعمة ، فإذا زال المانع فعل معهم خلاف مقتضى الكبرياء فكأنه رفع عنهم حجابا كان يمنعهم ، ونقل الطبري عن علي وغيره في قوله تعالى ﴿ ولدينا مزيد ﴾ قال هو النظر إلى وجه الله ، قوله ( في جنة عدن ) قال ابن بطال : لا تعلق للمجسمة في إثبات المسكان لما ثبت من استحالة أن يكون سبحانه جسما أو حالا في مكان ، فيكون تأويل الرداء : الآفة الموجودة لأبصارهم المانعة لهم من رؤيته ، وإزالتها فعل من أفعاله يفعل في محل رؤيتهم فلا يروونه ما دام ذلك المانع موجودا ، فإذا فعل الرؤية زال ذلك المانع وسماه رداء لتزله في المنع منزلة الرداء الذي يحجب الوجه عن رؤيته فأطلق عليه الرداء مجازا ، وقوله « في جنة عدن » راجع إلى القوم ، وقال عياض مناه راجع إلى النظرين أي وهم في جنة عدن لا إلى الله فانه لا تحويه الأمكنة سبحانه ، وقال القرطبي يتعلق بمحذوف في موضع الحال من القوم مثل كائنين ، في جنة عدن ، وقال الطبري قوله « في جنة عدن » متعلق بمعنى الاستقرار في الظرف فيقيد بالمفهوم انتفاء هذا الحصر في غير الجنة ، وإليه أشار التوربشتي بقوله : يشير إلى أن المؤمن إذا تبوأ مقعده والحجب مرتفعة والموانع التي تحجب عن النظر إلى ربه مضمحلة إلا ما يصددهم من الهية كما قيل :

أشتاقه فإذا بدا أطرقت من لإجلاله

فإذا حفيهم برأفته ورحمته رفع ذلك عنهم تفضلا منه عليهم . الحديث التاسع : عن « عبد الله » وهو ابن مسعود . قوله ( قال عبد الله ) وهو ابن مسعود راويه ، وهو موصول بالسند المذكور . قوله ( مصداقه ) أي الحديث ، ومصداق بكسر أوله مفعال من الصديق بمعنى الموافقة . قوله ( إن الذين يشتركون - إلى أن قال - ولا يكلمهم الله الآية ) كذا لأبي ذر وغيره والمراد هنا من هذه الآية قوله بعده ﴿ ولا ينظر إليهم ﴾ ويؤخذ منه تفسير قوله ﴿ لقي الله وهو عليه غضبان ﴾ ومقتضاه أن الغضب سبب لمنع الكلام ، والرؤية والرضا سبب لوجودهما ، وقد تقدم شرح هذا الحديث في « كتاب الإيمان والندور » . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة ، قوله ( عن عمرو ) هو ابن دينار المسكي ، وقد تقدم هذا الحديث سندا ومتنا في « كتاب الشرب » وتقدم شرحه مستوفى في أواخر الأحكام . الحديث الحادي عشر : حديث أبي بكرة « وعبد الوهاب » في سنده هو ابن عبد المجيد الثقفي ، « وأيوب » هو السخيتاني ، « ومحمد » هو ابن سيرين ، « وابن أبي بكرة » هو عبد الرحمن كما وقع التصريح به في « كتاب الحج » والسند كله بصريون ، وقد تقدم بعينه في بدء الخلق وفي المغازي ، وأغفل المزني ذكر هذا السند في التوحيد وفي المغازي وهو ثابت فيهما ، وزعم أنه أخرجه في التفسير عن أبي موسى ولم أره في التفسير مع أنه لم يذكر منه في بدء الخلق إلا قطعة يسيرة إلى قوله : « وشعبان » وساقه بتامه في المغازي ، « وهنا » إلا أنه سقط من وسطه هنا عند أبي ذر عن السرخسي ، قوله قال : « فأى يوم هذا - إلى قوله - قال فإن دماءكم » وقد تقدم شرحه مفصلا ، أما ما يتعلق بأوله وهو « أن الزمان قد استدار كهيئته » ففي تفسير سورة براءة ، وأما ما يتعلق بالشهر الحرام والبلد الحرام . ففي باب الخطبة أيام منى من « كتاب الحج » وأما ما يتعلق بالنهي عن ضرب بعضهم رقاب بعض ففي « كتاب الفتن » ، وأما ما يتعلق بالحث على التبليغ ففي « كتاب العلم » والمراد منه هنا قوله « وستلقون ربكم فيسألكم »

عن أعمالكم ، وقد ذكرت ما فسر به اللقاء في الحديث الخامس ، وبالله التوفيق . تسكلمة : جمع الدار قطنى طرق  
الاحاديث الواردة في رؤية الله تعالى في الآخرة فزادت على العشرين ، وتبعها ابن القيم في حادى الارواح فبلغت  
الثلاثين وأكثرها جياذ ، وأسند الدارقطنى عن يحيى بن معين قال عندى سبعة عشر حديثا في الرؤية صحاح .

٢٥ - باب ما جاء في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْحَسَنِينَ ﴾

٧٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَسَامَةَ قَالَ :  
كَانَ ابْنُ لُبَيْسٍ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ يَقْضَى فَاَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا ، فَاَرْسَلَ : إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ ، وَلَهُ مَا أَعْطَى ،  
وَكُلُّهُ إِلَى أَجْلِ مُسْئِي ، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ ، فَاَرْسَلَتْ إِلَيْهِ ، فَاَقْسَمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَمْتُ مَعَهُ  
وَمَعَاذُ بْنُ جَبَلٍ أَوْبَى بْنُ كَعْبٍ وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ ، فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاوَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَقَلُّقَلْ  
فِي صَدْرِهِ حَسْبُهُ قَالَ كَانَهَا شَنَّةٌ ، فَبَكَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ أَتَبْكِي ، فَقَالَ : إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ  
مِنَ عِبَادِهِ الرَّحَاءَ

٧٤٤٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ  
الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا ، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ : يَا رَبِّ مَا لَهَا  
لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا الضُّعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ ، وَقَالَتِ النَّارُ يَعْنِي أُورِثْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمِي ،  
وَقَالَ لِلنَّارِ : أَنْتِ عَذَابِي ، أَصِيبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلَأُهَا ، قَالَ فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلُمُ  
مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا وَانْه يَنْشِئُ لِلنَّارِ (١) مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقُونَ فِيهَا فَيَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ثَلَاثًا ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَمْتَلِئُ ،  
وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ قَطُّ »

٧٤٥٠ - حَدَّثَنَا حَنْصُلُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ « عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ : كَيْصِبِينَ أَقْوَامًا سَفَعُ مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةٌ ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ ، يُقَالُ لَهُمُ  
الْجَهَنَّمِيُّونَ »

وَقَالَ هَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) جزم ابن القيم بأن هذا غلط من الراوى ، صوابه « يَنْشِئُ لِلْجَنَّةِ » كما تقدم برقم ٤٨٥٠ من طرق  
عبد الرزاق عن همام عن أبي هريرة ، وكذا في رقم ٧٣٨٤ من طرق قتادة عن أنس ، فتبين منهما أن الراوى هنا  
سبق لفظه من الجنة إلى النار ، ويسمونه في مصطلح الحديث « المنقلب »

**قوله** ( باب ما جاء في قول الله تعالى : إن رحمة الله قريب من المحسنين ) قال ابن بطال الرحمة تنقسم إلى صفة ذات وإلى صفة فعل ، وهنا يحتمل أن تكون صفة ذات ، فيكون معناها إرادة إثابة الطائعين ، ويحتمل أن تكون صفة فعل فيكون معناها أن فضل الله بسوق السحاب وإنزال المطر قريب من المحسنين فكان ذلك رحمة لهم لكونه بقدرته وإرادته ، ونحو تسمية الجنة رحمة لكونها فعلا من أفعاله حادثة بقدرته ، وقال البيهقي في « كتاب الأسماء والصفات » باب الأسماء التي تتبع لإثبات التدبير لله دون من سواه فن ذلك « الرحمن الرحيم » قال الخطابي : معنى الرحمن ذو الرحمة الشاملة التي وسعت الخلق في أرزاقهم وأسباب ما يشتمهم ومصالحهم ، قال : والرحيم خاص بالمؤمنين كما قال سبحانه ( وكان بالمؤمنين رحيما ) وقال غيره : الرحمن خاص في التسمية عام في الفعل ، والرحيم عام في التسمية خاص في الفعل انتهى . وقد تقدم شيء من هذا في أوائل التوحيد في باب « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » وتكلم أهل العربية على الحكمة في تذكير قريب مع أنه وصف الرحمة فقال الفراء : قريبة وبعيدة إن أريد بها النسب ثبوتا ونفيا فتوث جزما فتقول فلانة قريبة أو ليست قريبة لي ، فإن أريد المسكان جاز الوجهان لأنه صفة المسكان فتقول فلانة قريبة وقريب إذا كانت في مكان غير بعيد ، ومنه قوله :

عشية لا أعفراء منك قريبة فتدنفوا ولا أعفراء منك بعيد

ومنه قول امرئ القيس : « له الوليل إن أمسى » قريب البيت وأما قول بعضهم سبيل المذكر والمؤنث ان يجرى على أفعالها فردود لأنه ود الجائز بالمشهور ، وقال تعالى ( وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا ) وقال أبو عبيدة قريب في قوله تعالى ( قريب من المحسنين ) ليس وصفا للرحمة وإنما هو ظرف لها لجاز فيه التأنيث والتذكير ويصلح للجمع والمثنى والمفرد ، ولو أريد بها الصفة لوجب المطابقة ، وتمعيه الاختصاص بأنها لو كانت ظرفا لنصبت ، وأجيب بأنه يتسع في الظرف ووراء ذلك أجوبة أخرى متقاربة ، ويقال إن أقواها قول أبي عبيدة فقيل : هي صفة لموصوف محذوف أى شيء قريب ، وقيل : لما كانت بمعنى العفراء أو العفو أو المطر أو الإحسان حملت عليه ، وقيل : الرحم بالضممة والرحمة بمعنى واحد فذكر باعتبار الرحم ، وقيل المعنى أنها ذات قرب كقولهم حائض لأنها ذات حيض ، وقيل : هو مصدر جاء على فاعيل كتنقيق لصوت الضفدع ، وقيل : لما كان وزنه وزن المصدر نحو زفير وشهيق أعطى حكمه في استواء التذكير والتأنيث ، وقيل : إن الرحمة بمعنى مفعلة فتكون بمعنى مفعول وفاعل بمعنى مفعول كثير ، وقيل : أعطى فاعل حكم فاعل بمعنى مفعول ، وقيل : هو من التأنيث المجازي كطلع الشمس وبهذا جزم ابن التين ، وتمعيه بأن شرطه تقدم الفعل وهنا جاء الفعل متأخرا فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وأجيب بأن بعضهم حكى الجواز مطلقا والله أعلم . ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث أحدها : حديث أسامة بن زيد وقد تقدم التنبية عليه في أوائل « كتاب التوحيد » وقوله « إنما يرحم الله » فيه إثبات صفة الرحمة له وهو مقصود الترجمة ، ثانيا : حديث أبي هريرة « اختصمت الجنة والنار » و « يعقوب » في سنده هو ابن إبراهيم بن سعد الذي تقدم في الحديث الخامس من الباب قبله ، و « الأعرج » هو عبد الرحمن بن هرمز ، وليس صالح بن كيسان عنه في الصحيحين إلا هذا الحديث ، **قوله** ( اختصمت ) في رواية همام عن أبي هريرة المتقدمة في سورة ق « تحاجت » ولمسلم من طريق أبي الزناد عن الأعرج « احتجت » وكذا له من طريق ابن سيرين عن

أبي هريرة ، وكذا في حديث أبي سعيد عنده قال الطبري : تحاجت أصله تحاججت وهو مفاعلة من الحجاج وهو الخصام وزنه ومعناه ، يقال : حاججته حاججة وحاججا أي غالبته بالحجة ومنه ( فحج آدم موسى ) لكن حديث الباب لم يظهر فيه غلبة واحد منهما . قلت : إنما وزان ( فحج آدم موسى ) لو جاء تحاجت الجنة والنار لحاجت الجنة النار وإلا فلا يلزم من وقوع الخصام الغلبة ؛ قال ابن بطال عن الملب : يجوز أن يكون هذا الخصام حقيقة بأن يخلق الله فيهما حياة وفهما وكلاما والله قادر على كل شيء ، ويجوز أن يكون هذا مجازا كقولهم : امتلا الخوض وقال قطنى ، والخوض لا يتكلم وإنما ذلك عبارة عن امتلائه وأنه لو كان من ينطق لقال ذلك ، وكذا في قول النار ( هل من مزيد ) قال وحاصل اختصاصهما افتخار أحدهما على الأخرى بمن يسكنها فظن النار أنها بمن ألقى فيها من عظام الدنيا أبر عند الله من الجنة ، وتظن الجنة أنها بمن أسكنها من أولياء الله تعالى أبر عند الله ، فأجبتا بأنه لا فضل لإحدهما على الأخرى من طريق من يسكنهما ، وفي كلاهما شائبة شكاية إلى ربهما إذ لم تذكر كل واحدة منهما إلا ما اختصت به ، وقد رد الله الأمر في ذلك إلى مشيئته ، وقد تقدم كلام النووي في هذا في تفسير ق ، وقال صاحب المفهم : يجوز أن يخلق الله ذلك القول فيما شاء من أجزاء الجنة والنار ، لأنه لا يشترط عقلا في الأصوات أن يكون محلها حيا على الراجح ولوسلنا الشرط لجاز أن يخلق الله في بعض أجزائها المجادية حياة لا سيما وقد قال بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وأن الدار الآخرة لهي الحيوان ﴾ أن كل ما في الجنة حي ، ويحتمل أن يكون ذلك بلسان الحال والأول أولى ، قوله ( فقالت الجنة يا رب ما لها ) فيه التثنية لأن نسق الكلام أن تقول مالى ، وقد وقع كذلك في رواية همام مالى ، وكذا المسلم عن أبي الزناد ، قوله ( إلا ضعفاء الناس وسقطهم ) زاد مسلم « وعجزهم » وفي رواية له « وغرهم » وقد تقدم بيان المراد بالضعفاء في تفسير ق ، وسقطهم بفتح تين جمع ساقط وهو النازل القدر الذى لا يؤبه له ، وسقط المتاع رديته وعجزهم بفتح تين أيضا جمع عاجز ضبطه عياض ، وتقبه القرطبي بأنه يلزم أن يكون بناء التانيث ككتاب وكتبه وسقوط التاء في هذا الجمع نادر ، قال والصواب بضم أوله وتشديد الجيم مثل : شاهد وشهد ، وأما « غرهم » فهو بمجمة ومثلثة جمع غرثان أى جيعان ، ووقع في رواية الطبري بكسر أوله وتشديد الراء ثم مثناة أى غفلتهم ، والمراد به أهل الإيمان الذين لم ينفطنوا للشبه ، ولم توسوس لهم الشياطين بشيء من ذلك فهم أهل عقائد صحيحة وإيمان ثابت وهم الجمهور ، وأما أهل العلم والمعرفة فهم بالنسبة إليهم قليل ، قوله ( وقالت النار فقال للجنة ) كذا وقع هنا مختصرا قال ابن بطال سقط قول النار هنا من جميع النسخ وهو محفوظ في الحديث ، رواه ابن وهب عن مالك بلفظ أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين . قلت : هو في غرائب مالك للدارقطنى وكذا هو عند مسلم من رواية ورقاء عن أبي الزناد وله من رواية سفيان عن أبي الزناد « يدخلني الجبارون والمتكبرون » وفي رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة « مالى لا يدخلني إلا » أخرجه النسائي ، وفي حديث أبي سعيد « فقالت النار في » أخرجه أبو يعلى وساق مسلم سنده ، قوله ( فقال الله تعالى للجنة أنت رحي ) زاد أبو الزناد في روايته « أرحم بك من أشاء من عبادى » وكذا لهام ، قوله ( وقال النار أنت عذابى أصيب بك من أشاء ) زاد أبو الزناد « من عبادى » ، قوله ( ملوها ) بكسر أوله وسكون اللام بعدها همزة ، قوله ( فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا وأنه ينشئ للنار من يشاء ) قال أبو الحسن القابسي المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقا وأما النار فيضع فيها قدمه قال : ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار

خلقاً إلا هذا انتهى . وقد مضى في تفسير سورة ق من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة . يقال للجنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد فيضع الرب عليها قدمه فتقول قط قط ، ومن طريق همام بلفظ « فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط فهناك تمتلئ » ويزوى بعضها إلى بعض ولا يظلم الله من خلقه أحدا ، وتقدم هناك بيان اختلافهم في المراد بالقدم مستوفى ، وأجاب عياض بأن أحد ما قيل في تأويل القدم أنهم قوم تقدم في علم الله أنه يخلقهم قال : فهذا مطابق للإنشاء ، وذكر القدم بعد الإنشاء يرجح أن يكونا متغايرين ، وعن المهلب قال في هذه الزيادة حجة لأهل السنة في قولهم أن الله أن يعذب من لم يكلفه لعبادته في الدنيا لأن كل شيء ملكه فلو عذبهم لكان غير ظالم انتهى . وأهل السنة إنما تمسكوا في ذلك بقوله تعالى ﴿ لا يسئل عما يفعل ﴾ و ﴿ يفعل ما يشاء ﴾ وغير ذلك ، وهو عندهم من جهة الجواز ، وأما الوقوع فففيه نظر ، وليس في الحديث حجة للاختلاف في لفظه ولقبوله التأويل ، وقد قال جماعة من الأئمة إن هذا الموضع مقلوب ، وجزم ابن القيم بأنه غلط واحتج بأن الله تعالى أخبر بأن جهنم تمتلئ من إبليس وأتباعه وكذا أنكر الرواية شيخنا البلقيني واحتج بقوله ﴿ ولا يظلم ربك أحدا ﴾ ثم قال وحمله على أحجار تاتي في النار أقرب من حمله على ذى روح يعذب بغير ذنب انتهى ، ويمكن التزام أن يكونوا من ذوى الأرواح ولكن لا يعذبون كما في الخزنة ، ويحتمل أن يراد بالإنشاء ابتداء لإدخال الكفار النار ، وعبر عن ابتداء الإدخال بالإنشاء فهو إنشاء الإدخال لا الإنشاء بمعنى ابتداء الخلق بدليل قوله « فيلقون فيها » وتقول هل من مزيد ، وأعادها ثلاث مرات ثم قال « حتى يضع فيها قدمه » خيلئذ تمتلئ ، فالذى يملؤها حتى تقول حسبى هو القدم كما هو صريح الخبر وتأويل القدم قد تقدم والله أعلم ، وقد أيد ابن أبي جرة حمله على غير ظاهره بقوله تعالى ﴿ كلا لمنهم يومئذ لمحبوون ﴾ إذ لو كان على ظاهره لكان أهل النار في نعم المشاهدة كما ينعم أهل الجنة برؤية ربهم لأن مشاهدة الحق لا يكون معها عذاب ، وقال عياض يحتمل أن يكون معنى قوله عند ذكر الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدا أنه يعذب من يشاء غير ظالم له كما قال أعذب بك من أشاء ، ويحتمل أن يكون راجعا إلى تخاصم أهل الجنة والنار ، فإن الذى جعل لكل منهما عدل وحكمة وباستحقاق كل منهم من غير أن يظلم أحدا ، وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك على سبيل التلييح بقوله تعالى ﴿ إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا ﴾ فعبر عن ترك تضييع الأجر بترك الظلم ، والمراد أنه يدخل من أحسن الجنة التي وعد المتقين برحمته ، وقد قال للجنة أنت رحمتي وقال ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة والعلم عند الله تعالى ، وفي الحديث دلالة على اتساع الجنة والنار بحيث تسع كل من كان ومن يكون إلى يوم القيامة وتحتاج إلى زيادة ، وقد تقدم في آخر الرقاق أن آخر من يدخل الجنة يعطى مثل الدنيا عشرة أمثالها ، وقال الداودى يؤخذ من الحديث أن الأشياء توصف بغالبها لأن الجنة قد يدخلها غير الضعفاء والنار قد يدخلها غير المستكبرين ، وفيه رد على من حمل قول النار ﴿ هل من مزيد ﴾ على أنه استفهام لإنكار وأنها لا تحتاج إلى زيادة . الحديث الثالث : حديث أنس ، قوله ( سفع ) بفتح المهملة وسكون الفاء ثم مهملة هو أثر تغير البشرة فبقي فيها بعض سواد ، قوله ( وقال همام حدثنا قتادة حدثنا أنس ) تقدم موصولا في « كتاب الرقاق » مع شرحه وأراد به هنا أن العنة التي في طريق هشام محمولة على السماع بدليل رواية همام والله أعلم .

### ٢٦ - باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ﴾

٧٤٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَاقِمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « جَاءَ حَبْرٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا مُحَمَّدُ إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْأَرْضَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالْجِبَالَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالشَّجَرَ وَالْأَنْهَارَ عَلَى إصْبَعٍ ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إصْبَعٍ ، ثُمَّ يَقُولُ يَدِهِ أَنَا الْمَلِكُ ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ) وقع لبعضهم : يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وهو خطأ ذكر فيه حديث ابن مسعود قال الملب : الآية تقتضي أنها بمسكتان بغير آله ، والحديث يقتضي أنها بمسكتان بالإصبع ، والجواب أن الإمساك بالإصبع محال لأنه يفتقر إلى مسك ، وأجاب غيره بأن الإمساك في الآية يتعلق بالدنيا ، وفي الحديث يوم القيامة وقد مضى توجيه الإصبع من كلام أهل السنة مع شرحه في باب قوله : لما خلقت يدي ، قال الراغب إمساك الشيء التعلق به وحفظه ، ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ ﴾ الآية ، ويقال أمسكت عن كذا امتنعت عنه ومنه ﴿ هل من ممسكت رحمته ﴾ ، **قوله** ( إِنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ الْحَدِيثِ ) ومضى هناك بلفظ « إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ » ، وهو المطابق للترجمة لكن جرى على عادته في الإشارة وذكر فيه من وجه آخر عن الأعشى ، وفيه تصريحه بسأعه له من « لإبراهيم » ، وهو النخعي ، « وموسى » شيخ البخاري فيه هو ابن اسماعيل كما جزم به أبو نعيم في المستخرج ، وقوله جاء حبر بفتح المهملة ويحوز كسرهما ، بعدها موحدة ساكنة ثم راء واحد الأخبار ، وذكر صاحب المصباح أنه وقع في بعض الروايات « جاء جبريل » قال وهو تصحيف فاحش ، وهو كما قال فقد مضى في الباب المشار إليه « جاء رجل » ، وفي الرواية التي قبلها « أن يهوديا جاء » ، ولمسلم « جاء حبر من اليهود » فمرف أن من قال جبريل فقد صحف .

### ٢٧ - باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق ، وهو فعلُ الربِّ تبارك وتعالى

وَأَمْرُهُ ، فَالَرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفَعْلُهُ وَأَمْرُهُ وَهُوَ الْخَالِقُ الْمَكُونُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، وَمَا كَانَ بِفَعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيْقِهِ وَتَكْوِينِهِ فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكُونٌ

### ٧٤٥٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي تَمْرٍ

عَنْ كُرَيْبٍ « عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : بَيْتٌ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَهَا لِأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ فَتَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ أَوْ بَعْضُهُ ، قَعَدَ فَظَنَرُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ - إِلَى قَوْلِهِ - لِأَوَّلَى الْأَبَابِ ﴾ ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ »



**قوله** (باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق) كذا للأكثر وتخليق، وفي رواية الكشميني «خلق السموات، وعليها شرح ابن بطال وهو المطابق الآية، وأما التخليق فانه من خلق بالتشديد، وقد استعمل في مثل قوله تعالى ﴿مخلقة وغير مخلقة﴾ وتقدمت الإشارة إلى تفسيره في «كتاب الحيض»، **قوله** (وهو فعل الرب وأمره) المراد بالأمر هنا قوله كن، والأمر يطلق بإزاء معان منها صيغة أفعل ومنها الصفة والثأن، والاول المراد هنا، **قوله** (فالرب بصفاته وفعله وأمره) كذا ثبت للجميع وزاد أبو ذر. في روايته وكلامه، **قوله** (وهو الخالق المكون غير مخلوق) المكون بتشديد الواو المسكورة لم يرد في الاسماء الحسنى، ولكن ورد معناه وهو المصور، وقوله وكلامه بعد قوله: وأمره من عطف الخاص على العام لأن المراد بالأمر هنا قوله كن وهو من جملة كلامه وسقط قوله من هذا الموضع وفعله في بعض النسخ قال الكرماني: وهو أولى ليصح لفظ غير مخلوق كذا قال وسياق المصنف يقتضى التفرقة بين الفعل وما ينشأ عن الفعل فالاول من صفة الفاعل، والبارى غير مخلوق فصفاته غير مخلوقة وأما مفعوله وهو ما ينشأ عن فعله فهو مخلوق ومن ثم عقبه بقوله: وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون بفتح الواو والمراد بالأمر هنا المأمور به وهو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولا﴾، وبقوله تعالى ﴿والله غالب على أمره﴾ أن قلنا الضمير لله، وبقوله تعالى ﴿لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾، بقوله تعالى ﴿قل الروح من أمر ربي﴾ وفي الحديث الصحيح «أن الله يحدث من أمره ما يشاء» وفيه «سبوح قدوس رب الملائكة والروح»، وأما قوله تعالى ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ فسيأتي في آخر «كتاب التوحيد»، احتجاج ابن عيينة وغيره به على أن القرآن غير مخلوق لأن المراد بالأمر قوله تعالى ﴿كن﴾ وقد عطف على الخلق، والعطف يقتضى المغايرة وكن من كلامه فصيح الاستدلال ووم من ظن أن المراد بالأمر هنا هو المراد بقوله تعالى ﴿وكان أمر الله مفعولا﴾ لأن المراد به في هذه الآية المأمور فهو الذي يوجد بكن، وكن صيغة الأمر وهي من كلام الله وهو غير مخلوق، والذي يوجد بها هو المخلوق وأطلق عليه الأمر لأنه نشأ عنه، ثم وجدت بيان مراده في كتابه الذي أفرده في خلق أفعال العباد فقال: اختلف الناس في الفاعل والفعل والمفعول فقالت القدورية الأفاعيل كلها من البشر، وقالت الجبرية الأفاعيل كلها من الله، وقالت الجهمية الفعل والمفعول واحد ولذلك قالوا كن مخلوق، وقال السلف: التخليق فعل الله وأفاعيلنا مخلوقة، ففعل الله صفة الله والمفعول من سواه من المخلوقات انتهى. ومسئلة التكوين مشهورة بين المتسكمين وأصلها: أنهم اختلفوا هل صفة الفعل قديمة أو حادثة؟ فقال جمع من السلف منهم أبو حنيفة: هي قديمة، وقال آخرون منهم ابن كلاب والأشعري: هي حادثة لئلا يلزم أن يكون المخلوق قديما، وأجاب الاول بأنه يوجد في الأزل صفة الخلق ولا مخلوق، وأجاب الأشعري بأنه لا يكون خلق ولا مخلوق كما لا يكون ضارب ولا مضروب فالزموه بحدوث صفات فيلزم حلول الحوادث بالله، فأجاب بأن هذه الصفات لا تحدث في الذات شيئا جديدا فتعقبوه بأنه يلزم أن لا يسمى في الأزل خالقا ولا رازقا، وكلام الله قديم وقد ثبت أنه فيه الخالق الرزاق فانفصل بعض الأشعرية بأن إطلاق ذلك إنما هو بطريق المجاز وليس المراد بعدم التسمية عدمها بطريق الحقيقة، ولم يرض هذا بعضهم بل قال وهو المنقول عن الأشعري نفسه: إن الاسامى جارية مجرى الاعلام والعلم ليس بحقيقة ولا مجاز في اللغة، وأما في الشرع فللفظ الخالق الرزاق صادق عليه تعالى بالحقيقة الشرعية والبحث إنما هو فيها لا في الحقيقة اللغوية فالزموه بتجوير إطلاق اسم الفاعل على من لم يقم به الفعل، فأجاب أن

الإطلاق هنا شرعى لا لغوى انتهى . وتصرف البخارى فى هذا الموضع يقتضى موافقة القول الاول ، والصائر اليه يسلم من الوقوع فى مسألة حوادث لا أول لها وبالله التوفيق ، وأما ابن بطال فقال : غرضه بيان أن جميع السموات والأرض وما بينهما مخلوق ، لقيام دلائل الحوادث عليها ، ولقيام البرهان على أنه لا خالق غير الله وبطلان قول من يقول إن الطبايع خالقة أو الأفلاك أو النور أو الظلمة أو العرش ، فلما فسدت جميع هذه المقالات لقيام الدليل على حدوث ذلك كله وافتقاره إلى محدث لاستحالة وجود محدث لا محدث له وكتاب الله شاهد بذلك كآية الباب ، استدلل بآيات السموات والأرض على وحدانيته وقدرته وأنه الخلاق العظيم وأنه خلاق سائر المخلوقات ، لانتهاء الحوادث عنه الدالة على حدوث من يقوم به وأن ذاته وصفاته غير مخلوقة ، والقرآن صفة له فهو غير مخلوق ولزم من ذلك أن كل ما سواه كان عن أمره وفعله وتكوينه وكل ذلك مخلوق له انتهى ، ولم يرجع على ما أشار اليه البخارى فله الحمد على ما أنعم . قوله ( فى الحديث : فلما كان تلك الليل الاخير أو بعضه ) فى رواية الكشميهنى « أو نصفه » بنون ومهمله وفاء وقد تقدم فى تفسير آل عمران بهذا السند والمتمن لكن لم يذكر فيه هذه اللفظة .

## ٢٨ - باب قوله تعالى : ﴿ ولقد سبقتْ لِكَلِمَتِنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾

٧٤٥٣ - **حدثنا** اسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة رضى الله عنه أن

رسول الله ﷺ قال : لما قضى الله الخلق كتبَ عنده فوق عرشه إن رحمتى سبقتُ غضبى »

٧٤٥٤ - **حدثنا** آدم حدثنا شعبة حدثنا الأعمش سمعتُ زيد بن وهب « سمعت عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق - أن خلقَ أحدكم يُجمعُ فى بطن أمه أربعين

يوماً وأربعين ليلةً ثم يكونُ علقهً مثله ، ثم يكونُ مضغتهً مثله ، ثم يُبعثُ إليه الملكُ فيؤذَنُ بأربعةِ كلماتٍ

فيكتبُ رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد ، ثم ينفخُ فيه الروحَ فإن أحدكم ليعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ حتى

لا يكونُ بينها وبينه إلا ذراعٌ فيسبقُ عليه الكتابُ فيعملُ بعملِ أهلِ النارِ فيدخلُ النارَ ، وإن أحدكم ليعملُ

بعملِ أهلِ النارِ حتى ما يكونُ بينها وبينه إلا ذراعٌ فيسبقُ عليه الكتابُ فيعملُ بعملِ أهلِ الجنةِ فيدخلُها »

٧٤٥٥ - **حدثنا** خلاد بن يحيى حدثنا عمر بن ذر سمعتُ أبي يُحدثُ عن سعيد بن جبيرة « عن ابن

عباس رضى الله عنهما عن النبي ﷺ قال : يا جبريل ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا ، فنزلت : وما

تنزلُ إلا بأمر ربك له ما بين أيدينا وما خلفنا - الى آخر الآية - قال كان هذا الجوابُ لحمد ﷺ »

٧٤٥٦ - **حدثنا** يحيى حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة « عن عبد الله قال : كنتُ

أمشي مع رسول الله ﷺ فى حَرثٍ بالمدينة وهو مُتَكِيٌّ على عَصِيبٍ فمرَّ بقومٍ من اليهودِ فقال بعضهم لبعض

صلوه عن الروح ، وقال بعضهم لا نسأله فسلوه عن الروح ، فقام متوكفاً على العَصِيبِ وأنا خلفه فظننتُ أنه

يوحى اليه فقال : ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً . فقال بعضهم لبعض قد قلنا لكم لا تسألوه »

٧٤٥٧ - **حدثنا** إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يُخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصدق كلامه بأن يدخله الجنة ، أو يرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجر أو غنيمة »

٧٤٥٨ - **حدثنا** محمد بن كثير حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي موسى ، قال « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : الرجل يُقاتل حمية ويقاتل شجاعة ويقاتل رياء فأي ذلك في سبيل الله ؟ قال : من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله »

**قوله** ( باب قوله تعالى : ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين ) ذكر فيه ستة أحاديث . أولها : حديث أبي هريرة « إن رحمتي سبقت غضبي » وقد تقدم شرحه في باب قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ وأشار به إلى ترجيح القول بأن الرحمة من صفات الذات لكون الكلمة من صفات الذات فهما استشكل في إطلاق السبق في صفة الرحمة جاء مثله في صفة الكلمة ، ومهما أجيب به عن قوله سبقت كلمتنا حصل به الجواب عن قوله سبقت رحمتي وقد غفل عن مراده من قال دل وصف الرحمة بالسبق على أنها من صفات الفعل ، وقد سبق في شرح الحديث قول من قال المراد بالرحمة إرادة إيصال الثواب ، وبالغضب إرادة إيصال العقوبة فالسبق حينئذ بين متعلقي الإرادة فلا إشكال ، وقوله في أول الحديث « لما قضى الله الخلق ، أي خلقهم ، وكل صنعة محكمة متقنة فهي قضاء ، ومنه قوله تعالى ﴿ إذا قضى أمراً ﴾ . الحديث الثاني : حديث ابن مسعود « حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق » وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب القدر » والمراد منه هنا قوله « فيسبق عليه الكتاب » وفيه من البحث ما تقدم في الذي قبله ، ونقل ابن التين عن الداودي أنه قال : في هذا الحديث رد على من قال إن الله لم يزل متكلماً بجميع كلامه لقوله : « فيؤمر بأربع كلمات ، لأن الأمر بالكلمات إنما يقع عند التخليق ، وكذا قوله « ثم ينفخ فيه الروح » وهو إنما يقع بقوله « كن » وهو من كلامه سبحانه ، قال : ويرد قول من قال إنه لو شاء لعذب أهل الطاعة ، ووجه الرد أنه ليس من صفة الحكيم أن يتبدل عليه ، وقد علم في الأزل من يرحم ومن يعذب ، وتعقبه ابن التين بأنهما كلام أهل السنة ولم يحتاج لهم ، ووجه الرد على ما ادعاه الداودي ، أما الأول : فالأمر إنما هو الملك ويحمل على أنه يتلقاه من اللوح المحفوظ ، وأما الثاني : فالمراد لو قدر ذلك في الأزل لوقع فلا يلزم ما قال ، الحديث الثالث : حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ وما تنزل إلا بأمر ربك ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير سورة مريم ، وزاد هنا قال : « كان هذا الجواب لمحمد ، والكشيميني هذا » كان الجواب لمحمد ، والأمر في قوله هنا ﴿ بأمر ربك ﴾ بمعنى الإذن أي ما تنزل إلى الأرض إلا بإذنه ، ويحتمل أن يكون المراد بالوحي والباء للمصاحبة ، ويحتمل في قول جبريل عليه السلام ﴿ بأمر ربك ﴾ البحث الذي تقدم قبله عن الداودي وجوابه . الحديث الرابع : حديث ابن مسعود في نزول

قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ ود يحيى ، شيخه فيه هو ابن جعفر وقد تقدم شرحه في التفسير ويأتى شيء منه في الباب الذى بعده ، وقوله « فظننت أنه يوحى إليه » يأتى فى الذى بعده بلفظ « فعلبت » فقيل أطلق العلم وأراد الظن وقيل بالعكس وقيل ظن أولا ثم تحقق آخر فاطلاق الظن باعتبار أول ما رآه وإطلاق العلم باعتبار آخر الحال . الحديث الخامس : حديث أبى هريرة « تكفل الله لمن جاهد فى سبيله » والمراد منه هنا قوله « وتصدقني كتابته » أى الواردة القرآن بالحث على الجهاد وما وعد فيه من الثواب وشيخه اسماعيل فيه هو ابن أبى أويس وتقدم بهذا السند فى فرض الخمس وتقدم شرحه فى « كتاب الجهاد » وستأتى الإشارة إليه أيضاً بعد باب . الحديث السادس : حديث أبى موسى « من قاتل لتسكين كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله » وقد تقدم شرحه فى الجهاد والمراد هنا بقوله « كلمة الله هى العليا » كلمة التوحيد أى كلمة توحيد الله وهى المراد بقوله تعالى ﴿ قل تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ﴾ الآية ويحتمل أن يكون المراد بالكلمة القضية قال الراغب : كل قضية تسمى كلمة سواء كانت قولاً أو فعلاً والمراد هنا حكمه وشرعه .

### ٢٩ - باب قول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ ﴾

٧٤٥٩ - **حدثنا** شهاب بن عباد **حدثنا** إبراهيم بن حميد عن اسماعيل عن قيس عن المغيرة بن شعبة قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول . لا يزال من أمتي قومٌ ظاهرين على الناس حتى يأتيتهم أمرُ الله »

٧٤٦٠ - **حدثنا** الحميد بن حذتنا الوليد بن مسلم **حدثنا** ابن جابر حدثني عمير بن هاني أنه سمع معاوية قال « سمعتُ النبي ﷺ يقول : لا يزال من أمتي أمةٌ قائمةٌ بأمرِ الله لا يضرُّهم من كذبهم ولا من خذلهم حتى يأتى أمرُ الله وهم على ذلك » فقال مالك بن نعيم سمعتُ . ماذا يقول وهم بالشام ، فقال معاوية هذا مالك يزعم أنه سمع معاذاً يقول وهم بالشام

٧٤٦١ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حنيفة **حدثنا** نافع بن مجير عن ابن عباس قال : وقف النبي ﷺ على مُسَيْلَمَةَ فى أصحابه فقال : لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتكم ولن تعدوا أمر الله فيكم ، ولئن أدبرت ليهقرنك الله »

٧٤٦٢ - **حدثنا** موسى بن اسماعيل عن عبد الواحد عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة « عن ابن مسعود قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ فى بعضِ حُرثِ المدينة وهو يتوكأ على عسيبٍ معه فمرؤنا على نفرٍ من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سألوه عن الروح ، فقال بعضهم لا تسألوه أن يجيب فيه بشيء تسكرهونه ، فقال بعضهم لفسألناه ، فقام إليه رجلٌ منهم فقال يا أبا القاسم : ما الروح ؟ فسكت عنه النبي ﷺ ، فعلمت أنه يوحى إليه فقال : ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتوا من العلم إلا قليلاً . قال الأعشى هكذا فى قراءةتنا

**قوله** (باب قول الله تعالى : إنما أمرنا بشيء إذا أردناه) زاد غير أبي زر « أن نقول له كن فيكون » ، ونقص « إذا أردناه » ، من رواية أبي زيد المروزي قال عياض : كذا وقع لجيسع الرواة عن الفربري من طريق أبي زر والاصيلي والقابسي وغيرهم ، وكذا وقع في رواية النسفي وصواب التلاوة « إنما قولنا » ، وكأنه أراد أن يترجم بالآية الأخرى « وما أمرنا الا واحدة كلج بالبصر » وسبق القلم الى هذه . قلت : وقع في نسخة معتمدة من رواية أبي زر « إنما قولنا » ، على وفق التلاوة وعليها شرح ابن التين فإن لم يكن من إصلاح من تأخر عنه وإلا فالقول ما قاله القاضي عياض : قال ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية حدثنا أبي قال قال أحمد بن حنبل : دل على أن القرآن غير مخلوق حديث عبادة « أول ما خلق الله القلم فقال اكتب » الحديث قال : وإنما نطق القلم بكلامه لقوله « إنما قولنا بشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون » قال فسلام الله سابق على أول خلقه فهو غير مخلوق ، وعن الربيع بن سليمان سمعت البيهقي يقول خلق الله الخلق كله بقوله « كن » فلو كان كن مخلوقا لكان قد خلق الخلق بمخلوق وليس كذلك ، ثم ذكر فيه خمسة أحاديث . الأول : حديث المغيرة وقوله فيه عن « اسمعيل » هو ابن أبي خالد « وقيس » هو ابن أبي حازم ، والغرض منه ومن الذي بعده قوله « حتى يأتهم أمر الله » وقد تقدم بيان المراد به عند شرحه في « كتاب الاعتصام » ، وقال ابن بطال المراد بأمر الله في هذا الحديث الساعة والصواب أمر الله بقيام الساعة فيرجع إلى حكمه وقضائه . والثاني والثالث : حديث معاوية في ذلك وفيه رواية مالك بن ينحار بضم التحتانية وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الميم عن معاذ وهم بالشام ، وذكر معاوية عنه ذلك وقوله فيه « ولا من خذلهم » وقع في رواية الاصيلي « حذاهم » بكسر المهملة ثم دال معجمة بعدها ألف لينية ، قال : ولها وجه ، يعني من جاورهم من لا يوافقهم ، قال : ولكن الصواب بفتح الخاء المعجمة وباللام من الخذلان ، و « ابن جابر » المذكور فيه هو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر نسب لجده . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في شأن مسيلة ذكر منه طرفا ، وقد تقدم بتامه في أواخر المغازي مع شرحه ، والغرض منه قوله ولن يعصوا أمر الله فيك أي ما قدره عليك من الشقاء أو السعادة . الحديث الخامس : حديث ابن مسعود في سؤال اليهود عن الروح ، وقوله « قل الروح من أمر ربي » تمسك به من زعم أن الروح قديمة زعما أن المراد بالامر هنا الامر الذي في قوله تعالى « ألا له الخلق والامر » وهو فاسد فإن الامر ورد في القرآن لمعان بتبين المراد بكل منها من سياق الكلام وسيأتي في باب « والله خلقكم وما تعملون » ما يتعلق بالامر الذي في قوله تعالى « ألا له الخلق والامر » وأنه بمعنى الطلب الذي هو أحد أنواع الكلام ، وأما الامر في حديث ابن مسعود هذا فإن المراد به المأمور كما يقال الخلق ويراد به المخلوق وقد وقع التصريح في بعض طرق الحديث ففي تفسير السدي عن أبي مالك عن ابن عباس وعن غيره في قوله تعالى « قل الروح من أمر ربي » يقول هو خلق من خلق الله ليس هو شيء من أمر الله ، وقد اختلف في المراد بالروح المستول عنها هل هي الروح التي تقوم بها الحياة أو الروح المذكور في قوله تعالى « يوم يقوم الروح والملائكة صفا » وفي قوله تعالى « تنزل الملائكة والروح فيها » وتمسك من قال بالثاني بأن السؤال إنما يقع في العادة عما لا يعرف إلا بالوحي ، والروح التي بها الحياة قد تسلم الناس فيها قديما وحديثا ، بخلاف الروح المذكور فإن أكثر الناس لا علم لهم به بل هي من علم الغيب بخلاف الأولى ، وقد أطلق الله لفظ الروح على الوحي في قوله تعالى « وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا » وفي قوله « يلقى الروح من أمره على

من يشاء ﴿ وعلى القوة والثبات والنصر في قوله تعالى ﴿ وأيدهم بروح منه ﴾ وعلى جبريل في عدة آيات وعلى عيسى ابن مريم ولم يقع في القرآن تسمية روح بني آدم روحاً بل سماها نفساً في قوله : النفس المطمئنة ، والنفس الأمارة بالسوء ، والنفس اللوامة ، وأخرجوا أنفسهم ، ونفس وما سواها ، كل نفس ذائقة الموت ، وتمسك من زعم بأنها قديمة بإضافتها إلى الله تعالى في قوله تعالى ﴿ ونفخت فيه من روحي ﴾ ولا حجة فيه لأن الإضافة تقع على صفة تقوم بالوصف كالعلم والقدرة ، وعلى ما انفصل عنه كبيت الله وناقة الله فقوله : روح الله ، من هذا القبيل .  
 الثاني : وهي إضافة تخصيص وتشريف وهي فوق الإضافة العامة التي بمعنى الإيجاد فالإضافة على ثلاث مراتب : إضافة إيجاد وإضافة تشريف وإضافة صفة ، والذي يدل على أن الروح مخلوقة عموم قوله تعالى : الله خالق كل شيء ، وهو رب كل شيء ، ربكم ورب آبائكم الأولين ، والأرواح مربوبة وكل مربوب مخلوق ، رب العالمين ، وقوله تعالى لذكرا : ﴿ وقد خلقناك من قبل ولم تكن شيئاً ﴾ وهذا الخطاب لجسده وروحه معا ، ومنه قوله ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولقد خلقناكم ثم صورناكم ﴾ سواء قلنا إن قوله خلقنا يتناول الأرواح والجساد معا أو الأرواح فقط ، ومن الأحاديث الصحيحة حديث عمران بن حصين : كان الله ولم يكن شيء غيره ، وقد تقدم التنبيه عليه في كتاب بدء الخلق ، وقد وقع الاتفاق على أن الملائكة مخلوقون وهم أرواح ، وحديث : الأرواح جنود مجندة ، والجنود المجندة لا تكون إلا مخلوقة ، وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في كتاب الأدب ، وحديث أبي قتادة أن بلالا قال لما ناموا في الوادي : يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك ، والمراد بالنفس الروح قطعاً لقوله ﷺ في هذا الحديث : إن الله قبض أرواحكم حين شاء ، الحديث ، كما في قوله تعالى ﴿ الله يتوفى الأنفس حين موتها ﴾ الآية ، وقد تقدم السلام على بقية فوائد هذا الحديث في سورة سبحان ، وقوله في آخره ﴿ وما أوتوا من العلم إلا قليلاً ﴾ كذا الأكثر ، ووقع في رواية الكشميني : وما أوتيتم ، على وفق القراءة المشهورة ويؤيد الأول قوله في بقيته : قال الاعمش هكذا في قراءتنا ، قال ابن بطال غرضه الرد على المعتزلة في زعمهم أن أمر الله مخلوق ، فتبين أن الأمر هو قوله تعالى للشيء كن فيكون بأمره له وأن أمره وقوله بمعنى واحد ، وأنه يقول كن حقيقة ، وأن الأمر غير الخلق لمطفه عليه بالواو انتهى .  
 وسياق مزيد لهذا في باب : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ .

٣ - باب قول الله تعالى : ﴿ قل لو كان البحر مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِثًا بِمِثْلِهِ مِدَادًا ﴾ ، ﴿ ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام ، والبحر يمُدُّه من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله ﴾ ، ﴿ إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش ، يُغشى الليلَ النهارَ يطلُّه حثيثاً ، والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، ألهُ الخلق والأمر ، تبارك الله رب العالمين ﴾ سخر : ذلل

٧٤٦٣ - حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرجه من بيته إلا الجهاد في سبيله وتصدق كتيبه أن

يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ أَوْ يَرْدُّهُ إِلَى مَسْكِنِهِ بِمَا نَالِ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةٍ

**قوله** (باب قول الله تعالى : قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى - الى قوله - جثنا بمثابة مددا) في رواية أبي زيد المروزي « إلى آخر الآية ، وساق في رواية كريمة الآية كلها ، **قوله** (وقوله ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) جاء في سبب نزولها ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن ابن عباس في قصة سؤال اليهود عن الروح ونزول قوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربى ، وما أوتيتم من العلم الا قليلا ﴾ قالوا كيف وقد أوتينا التوراة فنزلت ﴿ قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى ﴾ الآية فأخرج عبد الرزاق في تفسيره من طريق أبي الجوزاء قال : لو كان كل شجرة في الأرض أقلاماً والبحر مدداً لنفدت الماء وتكسرت الأقلام قبل أن تنفذ كلمات الله ، وعن معمر عن قتادة أن المشركين قالوا في هذا القرآن يوشك أن ينفذ أقلاماً ومع البحر سبعة أبحر مدداً لتكسرت الأقلام ونفذ ماء البحار قبل أن تنفذ ، قال ابن أبي حاتم حدثنا أبي سمعت بعض أهل العلم يقول قول الله عز وجل ﴿ أنا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ وقوله ﴿ قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى لنفدت البحر ﴾ الآية يدل على أن القرآن غير مخلوق لأنه لو كان مخلوقاً لسكان له قدر وكانت له عناية ولنفذ كنفاد المخلوقين ، وتلا قوله تعالى ﴿ قل لو كان البحر مدداً لسكلمات ربى ﴾ الى آخر الآية . **قوله** (إن ربكم المستملى وحده ، وفي رواية أبي زيد المروزي وقوله ﴿ إن ربكم الله ﴾ وساق الى أن قال ، بعد قوله ﴿ على العرش ﴾ الى قوله ﴿ تبارك الله رب العالمين ﴾ وساق في رواية كريمة الآية كلها ، وذكر فيه حديث أبي هريرة المشار اليه قريباً « تكفل الله لمن جاهد في سبيله ، والمراد منه قوله « وتصدق كلمته ، ووقع في نسخة من طريق أبي ذر « وكلمات بصيغة الجمع قال ابن التين : يحتمل أن يكون المراد بكلماته الأوامر الواردة بالجهاد وما وعد عليه من الثواب ، ويحتمل أن يراد بها ألفاظ الشهادتين وأن تصديقه بها يثبت في نفسه عداوة من كذبهما والحرص على قتله ، وقوله ﴿ خلق السموات والأرض في ستة أيام ﴾ تقدم بيان الستة في الكلام على حديث ابن عباس في تفسير حم فصلت ، وقوله ﴿ يغشى الليل النهار ﴾ أى ويغشى النهار الليل فحذف لدلالة السياق عليه وهو قوله ﴿ يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ﴾ والغرض من الآية قوله ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وسيأتى بسط القول فيه في أواخر هذا الكتاب في باب والله خلقكم وما تعملون ان شاء الله تعالى . وحذف ابن بطلان هذا الباب وما فيه .

### ٣١ - باب في المشيئة والإرادة

وقول الله تعالى ﴿ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ - وما تشاؤون إلا أن يشاء الله - ولا تقوانَ لشيءٍ لى فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله - إنك لا تهدي من أحببتَ ولكنَّ الله يهدي من يشاء ﴾

قال سعيد بن المسيب عن أبيه نَزَاتِ فِي أَبِي طَالِبٍ ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْيُسْرَ ﴾

٧٤٦٤ - **حدثنا** مسدد حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز « عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ إذا

دعوتهم الله فاعزموا في الدعاء ، ولا يقولن أحدكم إن شئت فأعطيني ، فإن الله لا مستكره له »

٧٤٦٥ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري ح ، وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عبد الحميد عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن علي بن حسين أن علي عليه السلام أخبره أن علي ابن أبي طالب أخبره أن رسول الله ﷺ طرقة فاطمة بنت رسول الله ﷺ ليلة فقل لهم ألا تصومون ، قال علي : قلت يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعبادتنا ، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت ذلك ولم يرجع إلي شيئاً ، ثم سمعته وهو مذكر يضرب فخذه ويقول : وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً »

٧٤٦٦ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال بن علي عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : مثل المؤمن كمثل خامة الزرع بفي ورقه من حيث أتتها الريح تكفئها فإذا سكنت اعتدلت ، وكذلك المؤمن يكفأ بالبلاء ، ومثل الكافر كمثل الأرزق صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء »

٧٤٦٧ - **حدثنا** الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني سالم بن عبد الله « أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ وهو قائم على المنبر يقول : إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ، أعطى أهل التوراة فعملوا بها حتى انتصف النهار ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أعطى أهل الإنجيل الإنجيل فعملوا به حتى صلاة العصر ثم عجزوا فأعطوا قيراطاً قيراطاً ، ثم أعطيت القرآن فعملتم به حتى غروب الشمس فأعطيت قيراطين قيراطين ، قال أهل التوراة ربنا هؤلاء أقل عملاً وأكثر أجراً ، قال : هل ظلمتكم من أجركم من شيء ؟ قالوا : لا ، فقال : فذلك فضلي أوتيته من شاء »

٧٤٦٨ - **حدثنا** عبد الله المسندي حدثنا هشام أخبرنا معمر عن الزهري عن أبي إدريس عن عباد بن الصامت قال : بايعت رسول الله ﷺ في رهط فقال : أبايعكم على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تأسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا بيهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فأخذ به في الدنيا فهو له كفارة وطهور ، ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له

٧٤٦٩ - **حدثنا** معلى بن أسد حدثنا وهيب عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة أن نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام كان له ستون امرأة ، فقال : لأطوفن الليلة على نساءي فنتخمن كل امرأة ولتدن فارساً يقاتل في سبيل الله ، فطاف على نساها فما ولدت . منهن إلا امرأة ولدت شق غلام قال نبي الله ﷺ : لو كان



سليمانُ استثنى لملت كل امرأةٍ منهنَّ فولدت فارساً يقاتل في سبيل الله »

٧٤٧٠ - **حدثنا** محمدٌ حدثنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا خالد الحذاء عن عكرمة « عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ دخل على أعرابي يعودُهُ ، فقال : لا بأس عليك طهورٌ إن شاء الله ، قال : قال الأعرابي طهورٌ بل هو مُحَيٌّ تقور على شيخ كبير تُزيره القبور ، قال النبي ﷺ : فَنَعَمْ إِذَا »

٧٤٧١ - **حدثنا** ابن سلام أخبرنا هشيم عن حصين عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه حين ناموا عن الصلاة ، « قال النبي ﷺ : إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاء ، فعضّوا حوائجهم وتوضّوا إلى أن طلعت الشمس وابيضّت ققام فصلّى »

٧٤٧٢ - **حدثنا** يحيى بن قزعة حدثنا إبراهيم عن ابن شهاب عن أبي سلمة والأعرج ، وحدثنا إسماعيل حدثني أخى عن سليمان عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيّب « أن أبا هريرة قال : استنّب رجلٌ من المسلمين ورجلٌ من اليهود ، فقال المسلم : والذي اصطفى محمداً على العالمين في قسم يُقسم به ، فقال اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين ، فرفع المسلم يده عند ذلك ، فطعم اليهودي فذهب اليهودي إلى رسول الله ﷺ فأخبره بالذي كان من أمره وأمر المسلم ، فقال النبي ﷺ لا تخبروني على موسى فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يُفبق ، فإذا موسى باطش بجانب العرش ، فلا أدري أكان فيمن صعق فأفاق قبلي أو كان من استثنى الله »

٧٤٧٣ - **حدثنا** إسحاق بن أبي عيسى أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا شعبة عن قتادة « عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : المدينة يتهيأ الدجال فيجد الملائكة يحرسونها فلا يقر بها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله »

٧٤٧٤ - **حدثنا** أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ لكل نبي دعوة فأريد إن شاء الله أن أختبى دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة »

٧٤٧٥ - **حدثنا** يسرة بن صفوان بن جميل النخعي حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيّب « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ بينما أنا رأيته على قلب فترعت ماشاء الله أن أنزع ، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف والله يغفر له ، ثم أخذها عمر فاستجالت غرباً فلم أر عبقرئاً من الناس يغري فرّيه حتى ضرب الناس حوله بعطن »

٧٤٧٦ - **حديث** محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي هريرة « عن أبي موسى قال : كان النبي ﷺ إذا أتاه السائل ، وربما قال جاءه السائل أو صاحب الحاجة قال اشفعوا فلتؤجروا ويقضى الله على لسان رسوله ما شاء »

٧٤٧٧ - **حديث** يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام « سمع أبا هريرة عن النبي ﷺ قال : لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، ارحمني إن شئت ، ارزقني إن شئت ، وليعزم مسئلته إنه يفعل ما يشاء لا مكره له »

٧٤٧٨ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا أبو حفص عمرو حدثنا الأوزاعي حدثني ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن مثنى بن مسمود « عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه تمارى هو والحارث بن قيس بن حصن الخزاري في صاحب موسى أهو خضر ، فمر بهما أبي بن كعب الأنصاري فدعاه ابن عباس فقال إني تماديت أنا وصاحبى هذا في صاحب موسى الذى سأل السبيل إلى أقيم هل سمعت رسول الله ﷺ يذكر شأنه ؟ قال نعم ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : بينما موسى في ملاء بني إسرائيل إذ جاءه رجل فقال هل تعلم أحدا أعلم منك ؟ فقال موسى لا ، فأوحى إلى موسى بلى عبدنا خضر ، فسأل موسى السبيل إلى أقيم فجعل الله له الحوت آية ، وقيل له : إذا فقدت الحوت فارجع فإنك ستلقاه ، فكان موسى يتبع أثر الحوت في البحر ، فقال فتى موسى لموسى : أرايت إذ أودينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره ، قال موسى : ذلك ما كنا نبغي ، فارتدأ على آثارها قصصا ، فوجدا خضرا وكان من شأنهما ما قص الله »

٧٤٧٩ - **حديث** أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري ، وقال أحمد بن صالح حدث ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : نزل غدا إن شاء الله يخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر يريد المحصب »

٧٤٨٠ - **حديث** عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيينة عن عمرو عن ابن عباس عن عبد الله بن عمر قال : حاصر النبي ﷺ أهل الطائف فلم يفتحها فقال : إذا قالون إن شاء الله ، فقل المسامون بقل ولم يفتح ، قال : فاغدوا على القتال فغدوا ، فأصابتهم جراحات ، قال النبي ﷺ إنا قالون غدا إن شاء الله فكأن ذلك أعجبهم فنبسم رسول الله ﷺ »

**قوله** ( باب في المشيئة والإرادة ) قل الراغب : المشيئة عند الأكثر كالإرادة سواء وعند بعضهم أن المشيئة في الأصل إيجاد الشيء وإصابته فمن الله الإيجاد ومن الناس الإصابة ، وفي العرف تستعمل موضع الإرادة ،

قوله (وقول الله تعالى : توفى الملك من تشاء ، وقوله : وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ، وقوله : ولا تقولن لشئ أن ساق بسنده الى الربيع بن سليمان قال الشافعي : المشيئة ، لإرادة الله وقد أعلم الله خلقه أن المشيئة له دونهم فقال ) وما تشاؤون إلا أن يشاء الله ( فليست للخلق مشيئة إلا أن يشاء الله ، وبه الى الربيع قال سنن الشافعي عن القدر فقال :

ما شئتَ كان وإن لم أشأ وما شئتُ إن لم تشأ لم يكن

الآيات ، ثم ساق ما تكرّر من ذكر المشيئة في الكتاب العزيز أكثر من أربعين موضعا منها غير ما ذكر في الترجمة قوله تعالى في البقرة (ولو شاء الله لذهب بسبعهم وأبصارهم) وقوله (يختص برحمته من يشاء) وقوله (ولو شاء الله لا اعتنكم) وقوله (وعله ما يشاء) وقوله في آل عمران (قل إن الفضل بيد الله يؤتیه من يشاء) وقوله (ويجتبي من رسله من يشاء) وقوله في النساء (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) وأما قوله في الأنعام (سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) الآية فقد تمسك بها المعتزلة ، وقالوا إن فيها ردا على أهل السنة ، والجواب أن أهل السنة تمسكوا بأصل قامت عليه البراهين وهو أن الله خالق كل مخلوق ويستحيل أن يخلق المخلوق شيئا ، والإرادة شرط في الخلق ويستحيل ثبوت الشروط بدون شرطه ، فلما عاند المشركون المعقول وكذبوا المنقول الذي جاءهم به الرسل وألزموا الحجة بذلك تمسكوا بالمشيئة والقدر السابق ، وهي حجة مردودة لأن القدر لا تبطل به الشريعة وجريان الأحكام على العباد بأكسابهم فن قدر عليه بالمعصية كان ذلك علامة على أنه قدر عليه العقاب إلا أن يشاء أن يغفر له من غير المشركين ، ومن قدر عليه بالطاعة كان ذلك علامة على أنه قدر عليه بالثواب ، وحرف المسئلة أن المعتزلة قاسوا الخالق على المخلوق وهو باطل لأن المخلوق لو عاقب من يطيعه من أتباعه عد ظالما لسكونه ليس مالم الكا له بالحقيقة ، والخالق لو عذب من يطيعه لم يعد ظالما لأن الجميع ملسكه فله الأمر كله يفعل ما يشاء ولا يسئل عما يفعل ، وقال الراغب يدل على أن الأمور كلها موقوفة على مشيئة الله ، وأن أفعال العباد متعلقة بها وموقوفة عليها ما اجتمع الناس على تعليق الاستثناء به في جميع الأفعال ، وأخرج أبو نعیم في الحلية في ترجمة الزهري من طريق ابن أخي الزهري عن عمه قال : كان عمر بن الخطاب يأمر برواية قصيدة لبید التي يقول فيها :

إن تقوى ربنا خير نفل      ويأذن الله ريشي وعجل  
أحمد الله فلا نسد له      يديه الخير ما شاء فقل  
من هداه سبل الخير اهتدى      ناعم البال ومن شاء أضل

وحرف النزاع بين المعتزلة وأهل السنة أن الإرادة عند أهل السنة تابعة للعلم وعندهم تابعة للأمر ، ويدل لأهل السنة قوله تعالى (يريد الله أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة) وقال ابن بطال غرض البخاري لإثبات المشيئة والإرادة وهما بمعنى واحد ، وإرادته صفة من صفات ذاته ، وزعم المعتزلة أنها صفة من صفات فعله وهو فاسد ، لأن إرادته لو كانت محدثة لم يحل أن يحدثها في نفسه أو في غيره أو في كل منهما أو لا في شيء منهما . والثاني والثالث

محال لأنه ليس محلا للحوادث ، والثاني فاسد أيضاً لأنه يلزم أن يكون الغير مريدا لها ، وبطل أن يكون البارئ مريدا اذ المرید من صدرت منه الإرادة وهو الغير كما بطل أن يكون عالما اذا أحدث العلم في غيره ، وحقيقة المرید أن تكون الإرادة منه دون غيره . والرابع باطل لأنه يستلزم قيامها بنفسها ، واذا فسدت هذه الأقسام صح أنه مرید بإرادة قديمة هي صفة قائمة بذاته ، ويكون تعلقها بما يصح كونه مرادا ، فما وقع بإرادته قال : وهذه المسئلة مبنية على القول بأنه سبحانه خالق أفعال العباد وأنهم لا يفعلون إلا ما يشاء ، وقد دل على ذلك قوله ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ وغيرها من الآيات ، وقال ﴿ ولو شاء الله ما اقتتلوا ﴾ ثم أكد ذلك بقوله تعالى ﴿ ولكن الله يفعل ما يريد ﴾ فدل على أنه فعل اقتتلهم الواقع منهم لسكونه مريدا له ، واذا كان هو الفاعل لاقتتلهم فهو المرید لمشيئتهم والفاعل ، ثبت بهذه الآية أن كسب العباد إنما هو بمشيئة الله وإرادته ، ولو لم يرد وقوعه ما وقع ، وقال بعضهم الإرادة على قسمين : إرادة أمر وتشريع ، وإرادة قضاء وتقدير ، فالأولى تتعلق بالطاعة والمعصية سواء وقعت أم لا ، والثانية شاملة لجميع الكائنات بحيطه بجميع الحادثات طاعة ومعصية ، وإلى الأول الإشارة بقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ وإلى الثاني الإشارة بقوله تعالى ﴿ فنريد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا ﴾ وفرق بعضهم بين الإرادة والرضا فقالوا : يريد وقوع المعصية ولا يرضاها ، لقوله تعالى ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ﴾ الآية ، وقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وتسمكوا أيضاً بقوله ﴿ ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ وأجاب أهل السنة بما أخرجه الطبري وغيره بسند رجاله ثقات عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ إن تكفروا فان الله غنى عنكم ولا يرضى لعباده الكفر ﴾ يعني بعباده الكفار الذين أراد الله أن يطهر قلوبهم بقولهم لا إله إلا الله ، فأراد عباده المخلصين الذين قال فيهم ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان ﴾ فخب إليهم الإيمان وألزهم كلمة التقوى شهادة أن لا إله إلا الله ، وقالت المعتزلة في قوله تعالى ﴿ وما تشاءون إلا أن يشاء الله ﴾ معناه وما تشاءون الطاعة إلا أن يشاء الله قسركم عليها ، وتمعّب بأنه لو كان كذلك لما قال إلا أن يشاء في موضع ما شاء لأن حرف الشرط للاستقبال وصرف المشيئة إلى القسر تحريف لا إشعار للآية بشيء منه ، وإنما المذكور في الآية مشيئة الاستقامة كسبا وهو المطلوب من العباد ، وقالوا في قوله تعالى ﴿ توفى الملك من تشاء ﴾ أي يعطى من اقتضته الحكمة الملك ، يريدون أن الحكمة تقتضى رعاية المصلحة ويدعون وجوب ذلك على الله ، تعالى الله عن قولهم ، وظاهر الآية أن يعطى الملك من يشاء سواء كان متصفا بصفات من يصلح للملك أم لا من غير رعاية استحقاق ولا وجوب ولا أصلح بل يوفى الملك من يكفر به ويكفر نعمته حتى يهلكه ككثير من الكفار مثل نمرود والفراعنة ، ويؤتاه اذا شاء من يؤمن به ويدعو إلى دينه ويرحم به الخلق مثل يوسف وداود وسليمان ، وحكمته في كلا الأمرين عليه وأحكامه بإرادته تخصيص مقدورات . قوله ﴿ إنك لا تهدي من أحببت ﴾ ولكن الله يهدي من يشاء ، قال سعيد بن المسيب عن أبيه نزلت في أن طالب ( تقدم موصولا بتمامه في تفسير سورة القصص وتقدم هناك شرحه مستوفى وبعضه في الجنائز ، وقالت المعتزلة في هذه الآية معنى ﴿ لا تهدي من أحببت ﴾ لأنك لا تعلم المطبوع على قلبه فيقرن به اللطف حتى يدعوه إلى القبول ، والله أعلم بالمهتدين القابلين لذلك ، وتمعّب بأن اللطف الذي يستندون إليه لا دليل عليه ومرادهم بمن يقبل ممن لا يقبل من يقع ذلك منه لذاته لا بحكم الله وإنما المراد بقوله تعالى ﴿ وهو أعلم بالمهتدين ﴾ أي الذين

خصصهم بذلك في الأزل . قوله ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) هذه الآية مما تمسك بها المعتزلة لقولهم فقالوا هذا يدل على أنه لا يريد المعصية ، وتمسك بأن معنى إرادة اليسر التخيير بين الصوم في السفر ومع المرض والإفطار بشرطه وإرادة العسر المنفية الإلزام بالصوم في السفر في جميع الحالات ، فالإلزام هو الذي لا يقع لأنه لا يريده وبهذا تظهر الحكمة في تأخيرها عن الحديث المذكور والفصل بين آيات المشيئة وآيات الإرادة ، وقد تكرر ذكر الإرادة في القرآن في مواضع كثيرة أيضاً ، وقد اتفق أهل السنة على أنه لا يقع إلا ما يريده الله تعالى ، وأنه يريد لجميع الكائنات وإن لم يكن أمراً بها ، وقالت المعتزلة لا يريد الشر لأنه لو أراد لطلبه ، وزعموا أن الأمر نفس الإرادة وشنعوا على أهل السنة أنه يلزمهم أن يقولوا أن الفحشاء مرادة الله وينبغي أن ينزه عنها ، وانفصل أهل السنة عن ذلك بأن الله تعالى قد يريد الشيء ليعاقب عليه ، ولثبوت أنه خلق النار وخلق لها أهلاً وخلق الجنة وخلق لها أهلاً وأنزما المعتزلة بأهم جملوا أنه يقع في ملكه ما لا يريد ، ويقال إن بعض أئمة السنة أحضر للمناظرة مع بعض أئمة المعتزلة فلما جلس المعتزلي قال : سبحان من تنزه عن الفحشاء ، فقال السني : سبحان من لا يقع في ملكه إلا ما يشاء ، فقال المعتزلي : أي شأه ربنا أن يعصى ؟ فقال السني : أفيعصى ربنا قهراً ؟ فقال المعتزلي : رأيت أن معنى الهدى وقضى على بالردى أحسن إلى أو أساء ؟ فقال السني : أن كان منك ما هو لك فقد أساء وإن كان منك ما هو له فإنه يختص برحمته من يشاء فانقطع . ثم ذكر البخاري بعد الحديث المعلق فيه سبعة عشر حديثاً فيها كلها ذكر المشيئة ، وتقدمت كلها في أبواب متفرقة كما سأليناه . الحديث الأول : حديث أنس : إذا دعوتكم الله فأعزموا في الدعاء أي اجزموا ولا ترددوا ، من عزم على الشيء إذا صممت على فعله ، وقيل عزم المسئلة الجزم بها من غير ضعف في الطلب ، وقيل هو حسن الظن بانه في الإجابة والحكمة فيه أن في التعليق صورة الاستغناء عن المطلوب منه وعن المطلوب ، وقوله لا مستكره له ، أي لأن التعليق يوم إمكان إعطائه على غير المشيئة وليس بعد المشيئة إلا الإكراه والله لا مكره له ، وقد تقدم شرحه في كتاب الدعوات . الحديث الثاني : حديث عليّ وأقره عليه السلام على ذلك ، وقوله وقال لهم ، وكذا قول عليّ «بيعشاه» إشارة إلى نفسه وإلى من عنده ، وقوله فيه «حدثنا اسماعيل» هو ابن أبي أويس وأخوه عبد الحميد ، هو أبو بكر مشهور بكنيته أكثر من اسمه ، وسليمان ، هو ابن بلال وقد سمع اسماعيل بن سليمان بلا واسطة كما تقدم في عدة مواضع . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة ، مثل المؤمن كمثل خاملة الزرع ، وقد تقدم شرحه في الرقاق ، والمراد منه قوله في آخره «يقصمها الله إذا شاء» أي في الوقت الذي سبقت إرادته أن يقصمه فيه . الحديث الرابع : حديث ابن عمر ، إنما بقاؤكم فيما سلف من قبلكم من الأمم ، بطوله وقد تقدم شرحه في الصلاة وذكر لقوله في آخره «ذلك فضلي أوتيته من أشاء» وللإشارة بقوله ذلك إلى جميع الثواب لا إلى القدر الذي يقابل العمل كما يزعم أهل الاعتزال ، الحديث الخامس : حديث عبادة بن الصامت في البايعة ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ، وأوائل الكتاب والمراد منه هنا قوله «ومن ستره الله فذلك إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له» . الحديث السادس : حديث أبي هريرة : في قول سليمان عليه السلام «لا طوفن الليلة على نساء» وقد تقدم شرحه في أحاديث الأنبياء وبيان الاختلاف في عدد نسائه ، وذكره هنا بلفظ «لو كان سليمان استثنى لملت كل امرأة منهم» ، أي لو قال إن شاء الله ، كما في الرواية الأخرى ، وإطلاق الاستثناء على قول

إن شاء الله بحسب اللغة . الحديث السابع : حديث ابن عباس في الأعرابي الذي قال « بل هي حمى تفور ، وقد تقدم شرحه في الطب وذكره لقوله « ظهور إن شاء الله » . الحديث الثامن : حديث أبي قتادة : حين ناموا عن الصلاة إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردّها حين شاء ، ذكره هنا مختصراً وتقدم بآتم منه في باب الأذان بعد ذهاب الوقت من « كتاب الصلاة » . الحديث التاسع : حديث أبي هريرة : في قصة المسلم الذي لطم اليهودي وأورده من وجهين ، وذكره لقوله فيه « أو كان عن استثنى الله » ، وأشار بذلك إلى قوله تعالى ﴿ فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ﴾ وقد تقدم . الحديث العاشر : حديث أنس في المدينة وفيه : « ولا الطاعون إن شاء الله » ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الفتن » ، وشيخه اسحق بن أبي عيسى ليس له إلا هذه الرواية . الحديث الحادي عشر : حديث أبي هريرة لكل نبي دعوة ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الدعوات » . الحديث الثاني عشر : حديثه بينا أنا نأتم رأيتني على قلب فزع ما شاء الله ، الحديث . وقد تقدم شرحه في مناقب عمر ، وفي الفتن ويسرة شيخه بفتح التختانية والمهملة بوزن بشرة بموحدة ومعجمة وقوله في السند حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري وخالفه يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه فقال « عن صالح بن كيسان عن الزهري » ، زاد « بين إبراهيم والزهري صالحاً » ، أخرجه مسلم نبه على ذلك أبو مسعود وقد تعقبه قبله الإسماعيلي فقال إنما يعرف عن إبراهيم عن صالح عن الزهري ثم ساقه من رواية جماعة عن إبراهيم بن سعد كذلك ، وقال يبعد تواطؤهم على الغلط ، وقال البرقاني في كل من رواه عن إبراهيم أدخل بينه وبين الزهري صالحاً . الحديث الثالث عشر : حديث أبي موسى : « اشفعوا فلتؤجروا » ، وقد تقدم بهذا السند والمتن في « كتاب الأدب » ، وشرح هناك ، والغرض منه قوله « ويقضى الله على لسان رسوله ما شاء أي يظهر الله على لسان رسوله بالوحي أو الإلهام ما قدره في عليه بأنه سيقع » . الحديث الرابع عشر : حديث أبي هريرة : لا يقل أحدكم اللهم اغفر لي إن شئت ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الدعوات » مع حديث أنس المبدأ بذكره في هذا الباب . الحديث الخامس عشر : حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في صاحب موسى والخضر ، وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير ، وتقدم شيء منه في « كتاب العلم » ، وشيخه عبد الله بن محمد هو المسندي ، وشيخ المسندي أبو حفص عمرو بفتح العين هو ابن أبي سلمة التنيسي بمشاة ونون ثقيلة مكسورة ، وأبو سلمة أبوه لم أقف على اسمه ، والمراد منه قوله فيه حكاية عن موسى ستجدني إن شاء الله صابراً ، وفيه إشارة إلى أن قول ذلك يرجي فيه النجح ووقوع المطلوب غالباً وقد يتخلف ذلك إذا لم يقدر الله وقوعه كما سيأتي مثاله في الحديث الآخر . الحديث السادس عشر : حديث أبي هريرة : « نزل غدا إن شاء الله بخيف بني كنانة » ، وقد تقدم بآتم من هذا في « كتاب الحج » ، وتقدم شرحه أيضاً . الحديث السابع عشر : حديث عبد الله بن عمر : « حاصر النبي ﷺ الطائف » ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في العروات وبيان الاختلاف على أبي العباس تابعه هل هو عن عبد الله بن عمر بضم العين أو بفتحها وبيان الصواب من ذلك ، وذكر هنا لقوله « إنا قافلون غدا إن شاء الله مرتين فما قفلوا في الأولى وقفلوا في الثانية » .

٣٢ - باب قول الله تعالى : ﴿ ولا تنفعُ الشفاعةُ عندَه إلاّ لمن أذنَ له حتى إذا نُزِعَ عن قُلُوبِهِمْ قالوا ماذا قال ربُّكم ؟ قالوا الحقّ وهو العليُّ الكبيرُ ﴾ ولم يقل ماذا خلق ربُّكم

وقال جل ذكره : ﴿ من ذا الذي يشفعُ عندَه إلاّ بإذنه ﴾ ، وقال مسروق عن ابن مسعود : إذا تكلم الله

بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً ، فاذا فُزِعَ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ، ونادوا ماذا قال ربكم قالوا الحق

ويذكر عن جابر « عن عبد الله بن أنس قال سمعت النبي ﷺ يقول : يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب : أنا الملك أنا الذي »

٧٤٨١ - حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عكرمة « عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال : إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعاناً لقوله كأنه سلسلة على صفوان ، قال علي وقال غيره : صفوان ينفذهم ذلك ، فاذا فُزِعَ عن قلوبهم ، قالوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق وهو العلي الكبير

قال علي : وحدثنا سفيان حدثنا عمرو عن عكرمة عن أبي هريرة بهذا

قال سفيان قال عمرو : سمعت عكرمة حدثنا أبو هريرة بهذا قلت لسفيان قال سمعت عكرمة قال سمعت أبا هريرة قال : نعم قلت لسفيان إن إنساناً روى عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن أبي هريرة يرفعه أنه قرأ : فزع ، قال سفيان : هكذا قرأ عمرو فلا أدري سمعه هكذا أم لا ؟ قال سفيان : وهي قراءة

٧٤٨٢ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أنه كان يقول : قال رسول الله ﷺ ما أذن الله لشيء ما أذن للنبي ﷺ يتغنى بالقرآن ، وقال صاحب له يريد أن يجهر به »

٧٤٨٣ - حدثنا محمد بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح « عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت : إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بشاً إلى النار »

٧٤٨٤ - حدثنا حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضي الله عنها قالت ما غرت على امرأة ما غرت على خديجة ولقد أمره ربه أن يبشرها ببنت في الجنة »

قوله ( باب قول الله تعالى : ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ) وساق إلى آخر الآية ثم قال ولم يقل ماذا خلق ربكم قال ابن بطال : استدلل البخاري بهذا على أن قول الله قديم لذاته قائم بصفاته لم يزل موجوداً به ولا يزال كلامه لا يشبه المخلوقين ، خلافاً للمعتزلة التي نفت كلام الله ، والسكلاية في قولهم هو كناية عن الفعل والتسكين ، وتمسكوا بقول العرب قلت يدي هذا أي حركتها ، واحتجوا بأن الكلام لا يعقل إلا بأعضاء ولسان ، والباري

منزه عن ذلك ، فرد عليهم البخارى بحديث الباب والآية ، وفيه أنهم إذا ذهب عنهم الفزع قالوا لمن فوقهم ماذا قال ربكم ، فدل ذلك على أنهم سمعوا قولاً لم يفهموا معناه من أجل فزعهم فقالوا « ماذا قال » ، ولم يقولوا ماذا خلق وكذا أجابهم من فوقهم من الملائكة بقولهم « قالوا الحق » ، والحق أحد صفى الذات التى لا يجوز عليها غيره لأنه لا يجوز على كلامه الباطل ، فلو كان خلقاً أو فعلاً لقالوا خلق خلقاً إنساناً أو غيره ، فلما وصفوه بما يوصف به الكلام لم يجوز أن يكون القول بمعنى التكوين انتهى . وهذا الذى نسبته للكلاية بعيد من كلامهم ، وإنما هو كلام بعض المعتزلة ، فقد ذكر البخارى فى خلق أفعال العباد عن أبي عبيد القاسم بن سلام أن المرىسى قال فى قوله تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ هو كقول العرب : قالت السماء فأمطرت ، وقال الجدار هكذا إذا مال ، فعنه إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴿ هو كقول العرب : قالت السماء فأمطرت ، وقال الجدار هكذا إذا مال ، فعنه قوله إذا أردناه إذا كونه ، وتعقبه أبو عبيد بأنه أغلوطة ، لأن القائل إذا قال : قالت السماء لم يكن كلاماً صحيحاً حتى يقول فأمطرت ، بخلاف من يقول قال الإنسان فانه يفهم منه أنه قال كلاماً ، فلو قال قوله فأمطرت لكان الكلام باطلاً ، لأن السماء لا قول لها فإلى هذا أشار البخارى ، وهذا أول باب تكلم فيه البخارى على مسألة الكلام وهى طويلة الذيل ، قد أثمرت الفرق فيها القول ، وملخص ذلك قال البيهقى فى « كتاب الاعتقاد » القرآن كلام الله وكلام الله صفة من صفات ذاته ، وليس شيء من صفات ذاته مخلوقاً ولا محدثاً ولا حادثاً . قال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فلو كان القرآن مخلوقاً لكان مخلوقاً بكن ويستحيل أن يكون قول الله لشيء بقول لأنه لا يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيتسلسل وهو فاسد ، وقال الله تعالى ﴿ الرحمن علم القرآن خلق الإنسان ﴾ فخص القرآن بالتعليم لأنه كلامه وصفته ، وخص الإنسان بالتخليق لأنه خلقه ومصنوعه ، ولولا ذلك لقال خلق القرآن والإنسان ، وقال الله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم قائماً بغيره ، وقال الله تعالى ﴿ وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ﴾ الآية ، فلو كان لا يوجد إلا مخلوقاً فى شيء مخلوق لم يكن لاشرط الوجوه المذكورة فى الآية معنى لاستواء جميع الخلق فى سماعه عن غير الله فبطل قول الجهمية أنه مخلوق فى غير الله ، ويلزمهم أن الله خلق كلاماً فى شجرة كلم به موسى أن يكون من سمع كلام الله من ملك أو نبي أفضل فى سماع الكلام من موسى ، ويلزمهم أن تكون الشجرة هى المتكلمة بما ذكر الله أنه كلم به موسى وهو قوله ﴿ إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى ﴾ وقد أنكر الله تعالى قول المشركين ﴿ إن هذا إلا قول البشر » ، ولا يعترض بقوله تعالى ﴿ إنه لقول رسول كريم ﴾ لأن معناه قول تلقاه عن رسول كريم كقوله تعالى ﴿ فأجره حتى يسمع كلام الله ﴾ ولا بقوله ﴿ إنا جعلناه قرآناً عربياً ﴾ لأن معناه سمينا قرآناً ، وهو كقوله ﴿ ويعملون ﴾ رزقكم أنكم تكذبون ﴾ وقوله ﴿ ويعملون لله ما يكرهون ﴾ وقوله ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ فالمراد أن تنزيله إلينا هو المحدث لا الذكر نفسه ، وهذا احتج الإمام أحمد ثم ساق البيهقى حديث نيار بكسر النون وتخفيف التحتانية ابن مكرم أن أبا بكر قرأ عليهم سورة الروم فقالوا هذا كلامك أو كلام صاحبك ، قال ليس كلامى ولا كلام صاحبى ولكنه كلام الله ، وأصل هذا الحديث أخرجه الترمذى مصححاً ، وعن علي بن أبي طالب ما حكمت مخلوقاً ، ما حكمت إلا القرآن ، ومن طريق سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار وغيره من مشيختنا يقولون : القرآن كلام الله ليس بمخلوق ، وقال ابن حزم فى الملل والنحل : أجمع أهل الإسلام على أن الله تعالى كلم موسى ، وعلى أن القرآن كلام الله وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف ، ثم اختلفوا فقالت المعتزلة : إن كلام



الله صفة فعل مخلوقة وأنه كلم موسى بكلام أحدثه في الشجرة ، وقال أحمد ومن تبعه : كلام الله هو عليه لم يزل وليس بمخلوق ، وقالت الأشعرية كلام الله صفة ذات لم يزل وليس بمخلوق وهو غير علم الله وليس لله إلا كلام واحد ، واحتج لاحد بأن الدلائل القاطعة قامت على أن الله لا يشبهه شيء من خلقه بوجه من الوجوه فلما كان كلامنا غيرنا ، وكان مخلوقا وجب أن يكون كلامه سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا ، وأطال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا فقالت الجهمية والمعتزلة وبعض الزيدية والإمامية وبعض الخوارج : كلام الله مخلوق خلقه بمشيئته وقدرته في بعض الأجسام كالشجرة حين كلم موسى ، وحقيقته قولهم إن الله لا يتكلم وإن نسب إليه ذلك فبطريق المجاز ، وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن يخلق ذلك الكلام في غيره وقالت الكلاية : الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات الله كالحياة ، وأنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته وتكليمه لمن كلمه إنما هو خلق إدراك له يسمع به الكلام وندائه لموسى لم يزل لكنه أسمع ذلك النداء حين ناجاه ويحكي عن أبي منصور الماتريدي من الخفية نحوه لكن قال خلق صوتا حين ناداه فأسمعه كلامه ، وزعم بعضهم أن هذا هو مراد السلف الذين قالوا إن القرآن ليس بمخلوق ، وأخذ بقول ابن كلاب القابسي والأشعري وأتباعهما وقالوا : إذا كان الكلام قديما لعينه لازما لذات الرب وثبت أنه ليس بمخلوق فالخروف ليست قديمة لأنها متعاقبة ، وما كان مسبوقا بغيره لم يكن قديما ، والكلام القديم معنى قائم بالذات لا يتعدد ولا يتجزأ بل هو معنى واحد إن عبر عنه بالعربية فهو قرآن أو بالعبرانية فهو تورا مثلا ، وذهب بعض الحنابلة وغيرهم إلى أن القرآن العربي كلام الله وكذا التوراة ، وأن الله لم يزل متكلمها إذا شاء وأنه يتكلم بحروف القرآن وأسمع من شاء من الملائكة والأنبياء صوته ، وقالوا إن هذه الحروف والأصوات قديمة العين لازمة للذات ليس متعاقبة بل لم يزل قائمة بذاته مقرنة لا تسبق ، والتعاقب إنما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق ، وذهب أكثر هؤلاء إلى أن الأصوات والحروف هي المسموعة من القارئ ، وأبى ذلك كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القارئ ، وذهب بعضهم إلى أنه متكلم بالقرآن العربي بمشيئته وقدرته بالحروف والأصوات القائمة بذاته وهو غير مخلوق لكنه في الأزل لم يتكلم لامتناع وجود الحادث في الأزل ، فكلامه حادث في ذاته لا يحدث ، وذهب الكرامية إلى أنه حادث في ذاته ويحدث ، وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية أن قول من قال إنه تعالى متكلم بكلام يقوم بذاته وبمشيئته واختياره هو أصح الأقوال نقلا وعقلا ، وأطال في تقرير ذلك ، والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بأن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق ثم السكوت عما وراء ذلك ، وسيأتي الكلام على مسألة اللفظ حيث ذكره المصنف بعد أن شاء الله تعالى . قوله (وقال جل ذكره : من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) زعم ابن بطال أنه أشار بذلك إلى سبب النزول لأنه جاء أنهم لما قالوا شفعنا عند الله الأصنام نزلت : فأعلم الله أن الذين يشفعون عنده من الملائكة والأنبياء إنما يشفعون فيمن يشفعون فيه بعد إذنه لهم في ذلك انتهى . ولم أقف على نقل في هذه الآية بخصوصها وأظن البخاري أشار بهذا إلى ترجيح قول من قال إن الضمير في قوله «عن قلوبهم» للملائكة وأن فاعل الشفاعة في قوله «ولا تنفع الشفاعة» هم الملائكة بدليل قوله بعد وصف الملائكة (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون) بخلاف قول من زعم أن الضمير للكفار المذكورين في قوله تعالى (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه) كما نقله بعض المفسرين ، وزعم أن المراد بالتفريع حالة مفارقة الحياة ، ويكون اتباعهم إياه مستصحبا

إلى يوم القيامة على طريق المجاز والجملة من قوله « قل ادعوا إلى آخرة معترضة ، وحمل هذا القائل على هذا الزعم أن قوله « حتى إذا فزع عن قلوبهم ، غاية لا بد لها من مغيا فادعى أنه ما ذكره ، وقال بعض المفسرين من المعتزلة : المراد بالزعم السكفر في قوله تعالى ﴿ زعمتم ﴾ أى تماديتهم في السكفر إلى غاية التنزيع ، ثم تركتم زعمكم وقلتم قال الحق وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة ، ويفهم من سياق الكلام أن هناك فزعا عن يرجو الشفاعة هل يؤذن له بالشفاعة أولا ؟ فكانه قال : يترصون زمانا فزعين حتى إذا كشف الفزع عن الجميع بكلام يقول الله في إطلاق الإذن تباثروا بذلك ، وسأل بعضهم بعضا ماذا قال ربكم قالوا الحق ، أى القول الحق وهو الإذن في الشفاعة لمن ارتضى . قلت : وجميع ذلك مخالف لهذا الحديث الصحيح والأحاديث كثيرة تؤيده قد ذكرت بعضها في تفسير سورة سبأ وسأشير إليها هنا بعد ، والصحيح في إعرابها ما قاله ابن عطية وهو أن المغيا محذوف كأنه قيل ولا هم شفعا كما تزعمون بل هم عنده يمثلون لأمره إلى أن يزول الفزع عن قلوبهم ، والمراد بهم الملائكة وهو المطابق للأحاديث الواردة في ذلك فهو المعتمد ، وأما اعتراض من تعقبه بأنهم لم يزالوا متقادين فلا يلزم منه دفع ما تأوله لكن حق العبارة أن يقول : بل هم خاضعون لأمره مرتقبون لما يأتيهم من قبله خائفون أن يكون ذلك من أمر الساعة إلى أن يكشف عنهم ذلك باخبار جبريل بما أمر به من إبلاغ الوحي للرسول وبالله التوفيق . ثم ذكر فيه ستة أحاديث . الحديث الأول : قوله ( وقال مسروق عن ابن مسعود إذا تكلم الله تبارك وتعالى بالوحي سمع أهل السموات ، فإذا فزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق وبادوا ماذا قال ربكم ؟ قالوا الحق ) ووقع في رواية السكسميني « وثبت » بمثله وموحدة مفتوحتين بدل « وسكن » هكذا ذكر هذا التعليق مختصرا ، وقد وصله البيهقي في الأسماء والصفات من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن « مسلم بن صبيح » وهو أبو الضحى عن مسروق ، وهكذا أخرجه أحمد عن أبي معاوية ولفظه « إن الله عز وجل إذا تكلم بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجبر السلسلة على الصفاء فيصعقون ، فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل ، فإذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم » قال : ويقولون يا جبريل ماذا قال ربكم قال فيقول الحق قال فينادون الحق الحق . قال البيهقي رواه أحمد بن شريح الرازي وعلي بن إشكاب وعلي بن مسلم ثلاثتهم عن أبي معاوية مرفوعا أخرجه أبو داود في السنن عنهم ولفظه مثله إلا أنه قال فيقولون : ماذا قال ربك قال ورواه شعبة عن الأعمش موقوفا وجاء عنه مرفوعا أيضاً . قلت : وهكذا رواه الحسن بن محمد الزعفراني عن أبي معاوية مرفوعا ، وأخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد من رواية أبي حمزة السكري عن الأعمش بهذا السند إلى مسروق قال : من كان يحدثنا بتفسير هذه الآية لولا ابن مسعود سألتناه عنه فذكره موقوفا باللفظ المذكور في الصحيح ، ثم ساقه من طريق حفص بن غياث عن الأعمش قال بهذا ، وأخرجه ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن علي بن إشكاب مرفوعا ، وقال هكذا حدث به أبو معاوية مستندا ووجدته بالسكوفة موقوفا ، ثم أخرجه من رواية عبد الله بن نمير وشعبة كلاهما عن الأعمش موقوفا ، ومن رواية شعبة عن منصور والأعمش معا ومن رواية الثوري عن منصور كذلك ، وهكذا رواه عبد الرحمن بن محمد المحاربي وجريير عن الأعمش موقوفا ، ورواه فضيل بن عياض عن منصور عن أبي الضحى ، ورواه الحسن بن عبيد الله النخعي عن أبي الضحى مرفوعا ، وأخرجه ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك عن مسروق كذلك ، وأغفل أبو الحسن بن الفضل في الجزء الذي جمعه في الكلام على أحاديث الصوت هذه الطرق كلها ، واقتصر على طريق البخاري فنقل كلام من تكلم فيه ،

وأُسند إلى أن الجرح مقدم على التعديل وفيه نظر لأنه ثقة مخرج حديثه في الصحيحين ولم ينفرد به ، وقد نقل ابن دقيق العيد عن ابن المفضل وكان شيخ والده أنه كان يقول فيمن خرج له في الصحيحين : هذا جاز القنطرة ، وقرر ابن دقيق العيد ذلك بأن من اتفق الشيخان على التخريج لهم ثبتت عدالتهم بالاتفاق بطريق الاستزمام لانفاق العلماء على تصحيح ما أخرجاه ومن لازمه عدالة روايته إلى أن تبين الصلة القادحة بأن تكون مفسرة ولا تقبل التأويل . قوله (سمع أهل السموات) في رواية أبي داود وغيره ، وسمع أهل السماء للسماء صالحة كجر السلسلة على الصفا ، ول بعضهم ، الصفوان ، بدل ، الصفا ، وفي رواية الثوري ، الحديد ، بدل ، السلسلة ، وفي رواية شيبان بن عبد الرحمن عن منصور عند ابن أبي حاتم ، مثل صوت السلسلة ، وعنده من رواية عامر الشعبي عن ابن مسعود ، وسمع من دونه صوتا كجر السلسلة ، ووقع في حديث النواس بن سميان عند ابن أبي حاتم ، إذا تكلم الله بالوحى أخذت السموات منه رجفة ، أو قال ، رعدة شديدة من خوف الله ، فإذا سمع ذلك أهل السموات صمقوا وخروا لله سجدا ، وكذا وقع قوله ، ويخرون سجدا ، في رواية أبي مالك وكذا في رواية سفيان وابن نمير المشار إليها ، ووقع في رواية شعبة ، فيرون أنه من أمر الساعة فيفزعون . الحديث الثاني : قوله (ويذكر عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس) بنون ومهملة مصغر هو الجنى كما تقدم في كتاب العلم ، وأن الحديث الموقوف هناك طرف من هذا الحديث المرفوع ، وتقدم بيان الحكمة في إيرادها هناك بصيغة الجزم وهنا بصيغة التريض ، وساق هنا من الحديث بعضه وأخرجه بتمامه في الأدب المفرد ، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني كلهم من طريق همام بن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد المسكي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول فذكر القصة ، وأول المتن المرفوع ، يحشر الله الناس يوم القيامة - أو قال - العباد ، عراة غلرا بهما ، قال قلنا : وما بهما ؟ قال : ليس معهم شيء . ثم يناديهم ، فذكره وزاد بعد قوله الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار ، وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه ، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولا أحد من أهل النار عنده حق حتى أقصه منه حتى اللطمة ، قال قلنا : كيف ؟ وأما إنما تأتي عراة بهما ، قال الحسنات والسيئات ، لفظ أحمد عن يزيد بن هرون عن همام وعبيد الله بن محمد بن عقيل مختلف في الاحتجاج به وقد أشرت إلى ذكر من تابعه في كتاب العلم ، وقوله ، غلرا ، بضم المعجمة وسكون الراء ، وقد تقدم بيانه في الرقاق في شرح حديث ابن عباس وفيه ، حفاة ، بدل قوله ، بهما ، وهو بضم الموحدة وسكون الهاء ، وقيل معناه الذين لا شيء معهم ، وقيل المجهولون ، وقيل المتشابهو الألوان ، والأول الموافق لما هنا . قوله (فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب) حمله بعض الأئمة على مجاز الخذف أى يأمر من ينادى واستبعده بعض من أثبت الصوت بأن في قوله يسمعه من بعد إشارة إلى أنه ليس من المخلوقات لأنه لم يعهد مثل هذا فيهم وبأن الملائكة إذا سمعوه صمقوا كما سيأتى في الكلام على الحديث الذى بعده . وإذا سمع بعضهم بعضا لم يصمقوا ، قال فلي هذا صفاته صفة من صفات ذاته العباد ، وقال غيره معنى يناديهم يقول ، وقوله بصوت أى مخلوق غير قائم بذاته ، والحكمة في كونه خارقا لعادة الأصوات المخلوقة المعتادة التى يظهر التفاوت في سماعها بين البعيد والقريب هى أن يعلم أن المسموع كلام الله كما أن موسى لما كلمه الله كان يسمعه من جميع الجهات ، وقال البيهقي الكلام ما ينطق به المستكلم وهو مستقر في نفسه كما جاء

في حديث عمر يعني في قصة السقيفة ، وقد تقدم سياقه في كتاب الحدود ، وفيه : وكنت زورت في نفسي مقالة ، وفي رواية : هيأت في نفسي كلاما ، قال : فسماه كلاما قبل التكلم به ، قال : فان كان المتكلم ذا مخارج سمع كلامه ذا حروف وأصوات ، وإن كان غير ذي مخارج فهو بخلاف ذلك ، والبارى عز وجل ليس بذى مخارج ، فلا يكون كلامه بحروف وأصوات ، فاذا فهمه السامع تلاه بحروف وأصوات ، ثم ذكر حديث جابر عن عبد الله ابن أبيس وقال اختلف الحفاظ في الاحتجاج بروايات ابن عقيل لسوء حفظه ولم يثبت لفظ الصوت في حديث صحيح عن النبي ﷺ غير حديثه فان كان ثابتا فانه يرجع الى غيره ، كما في حديث ابن مسعود يعني الذي قبله ، وفي حديث أبي هريرة يعني الذي بعده ، أن الملائكة يسمعون عند حصول الوحي صوتا فيحتمل أن يكون الصوت للسماء أو للملك الآتي بالوحي أو لاجنحة الملائكة ، وإذا احتمل ذلك لم يكن نصا في المسئلة ، وأشار في موضع آخر أن الراوى أراد فينادى نداء فمبر عنه بقوله بصوت انتهى . وهذا حاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة ويلزم منه أن الله لم يسمع أحدا من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إياه ، وحاصل الاحتجاج للنبي للرجوع الى القياس على أصوات المخلوقين لانها التي عهد أنها ذات مخارج ، ولا يخفى ما فيه إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما أن الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلبا ، لكن تمنع القياس المذكور ، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوق ، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به ثم : إما التفويض وإما التأويل وبالله التوفيق . قوله ( الديان ) قال الحلبي هو مأخوذ من قوله « ملك يوم الدين » وهو المحاسب المجازي لا يضيع عمل عامل انتهى ، ووقع مرسل أبي قلابة « البر لا يبلى والإثم لا ينسى والديان لا يموت وكن كما شئت كما تدن تدان » ورجاله ثقات أخرجه البيهقي في الزهد ، وقد تقدمت الإشارة إليه في تفسير سورة الفاتحة ، وقال الكرماني : المعنى لا ملك إلا أنا ولا يجازى إلا أنا ، وهو من حصر المبتدأ في الخبر وفي هذا اللفظ إشارة إلى صفة الحياة والعلم والإرادة والقدرة وغيرها من الصفات المتفق عليها عند أهل السنة ، وقوله في آخر الحديث قال الحسنات والسيئات ، يعني أن القصاص بين المتظالمين إنما يقع بالحسنات والسيئات ، وقد تقدم بيان ذلك في الرقاق ، وتقدم أيضاً من حديث أبي هريرة مرفوعاً « قبل أخيه مظلمة » . الحديث الثالث : ( حدثنا علي بن عبد الله ) هو المديني « وسفيان » هو ابن عيينة وقد تقدم هذا السند والمتم في تفسير سورة الحجر وسياقه هناك أتم ، وتقدم معظم شرحه هناك . قوله ( يبلغ به النبي ﷺ ) في رواية الحميدي عن سفيان كما تقدم في تفسير سورة سبأ « أن النبي ﷺ قال » . قوله ( اذا قضى الله الأمر في السماء ) وقع في حديث ابن مسعود المذكور أولاً ، اذا تكلم الله بالوحي ، وكذا في حديث الثواس بن سيمان عند الطبراني . قوله ( ضربت الملائكة بأجنحتها ) في حديث ابن مسعود « سمع أهل السماء الصلصلة » . قوله ( خضعانا ) مصدر كقوله غفرانا قاله الخطابي ، وقال غيره هو جمع خاضع . قوله ( قال علي ) هو ابن المديني ( وقال غيره صفوان ينفذهم ) قال عياض ضبطوه بفتح الفاء من صفوان ، وليس له معنى وإنما أراد لغير المهيم ، قوله ينفذهم وهو بفتح أوله وضم الفاء أى يعمهم . قلت : وكذا أخرجه ابن أبي حاتم عن محمد بن عبد الله بن زيد عن سفيان بن عيينة بهذه الزيادة ولكن لا يفسر به الغير المذكور لأن المراد به غير سفيان ، وذكره الكرماني بلفظ صفوان ينفذ فيهم ذلك بزيادة لفظ الإنفاذ أى ينفذ الله ذلك القول إلى الملائكة ، أو من النفوذ أى ينفذ ذلك إليهم أو عليهم ، ثم قال ويحتمل أن يراد غير سفيان ، قال : ان صفوان بفتح

الفاء فالاختلاف في الفتح والسكون ، وينفذهم غير مختص بالغير بل مشترك بين سفيان وغيره انتهى . وسياق على في هذه الرواية يخالف هذا الاحتمال لكن قد وقعت زيادة « ينفذهم » في الرواية التي ذكرتها وهي عن سفيان فيقوى ما قال . قوله ( قال على وحدثننا سفيان - الى قوله - قال نعم ) « على » هو ابن المديني المذکور ، ومراده أن ابن عيينة كان يسوق السند مرة بالنعنة ومرة بالتحديث والسماح فاستثبته على من ذلك فقال نعم ، وقد تقدم عن على بن عبد الله المذکور في تفسير سورة الحجر بصيغة التصريح في جميع السند ، وكذا عن الحميدي عن سفيان في تفسير سبأ . قوله ( قال على ) هو ابن المديني أيضا . قوله ( ان انسانا روى عن عمرو بن دينار - الى أن قال - أنه فرغ ) هو بالراء المهملة والفتحة المعجمة وزن القراءة المشهورة ، وقد ذكرت في تفسير سورة سبأ من قرأها كذلك ووقع للذكر هنا كالقراءة المشهورة والسياق يؤيد الأول ، وقوله قال سفيان هكذا قرأ عمرو ، يصنى ابن دينار . قوله ( فلا أدري سمعه هكذا أم لا ) أى سمعه من عكرمة أو قرأها كذلك من قبل نفسه بناء على أنها قراءته وقول سفيان وهي قراءتنا يريد نفسه ومن تابعه . تنبيه : وقع في تفسير سورة الحجر بالسند المذکور هنا بعد قوله وهو العلى الكبير فسمعها مسترقو السمع هكذا الى آخر ما ذكر من ذلك ، وهذا مما يبين أن التفريع المذکور يقع للملائكة وأن الضمير في قلوبهم للملائكة لا للكفار بخلاف ما جزم به من قدمت ذكره من المفسرين ، وقد وقع في حديث الثوراس بن سمان الذي أشرت اليه ما نصه « أخذت أهل السموات منه رعدة خوفا من الله وخروا سجدا ، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بما أراد فيمضى به على الملائكة من سماء الى سماء » وفي حديث ابن عباس عند ابن خزيمة وابن مردويه « كمر السلسلة على الصفوان فلا ينزل على أهل السماء الا صمقوا فاذا فرغ عن قلوبهم ، الى آخر الآية ثم يقول : يكون العام كذا فيسمعه الجن ، وعند ابن مردويه من طريق مهز بن حكيم عن أبيه عن جده « لما نزل جبريل بالوحي فرغ أهل السماء لانخطاطه ، وسمعوا صوت الوحي كأشد ما يكون من صوت الحديد على الصفا فيقولون يا جبريل بم أمرت ، الحديث وعنده وعند ابن أبي حاتم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « لم تسكن قبيلة من الجن إلا ولهم مقاعد للسمع ، فكان إذا نزل الوحي سمع الملائكة صوتا كصوت الحديد ألقيتها على الصفا فاذا سمعت الملائكة ذلك خروا سجدا ، فلم يرفعوا حتى ينزل فاذا نزل قالوا : ماذا قال ربكم ؟ فان كان مما يكون في السماء قالوا الحق ، وان كان مما يكون في الأرض من غير أن يموت تكلموا فيه فسمعت الشياطين فينزلون على أوليائهم من الانس ، وفي لفظ فيقولون يكون الصام كذا فيسمعه الجن فتحذره الكهنة ، وفي لفظ « ينزل الأمر الى السماء الدنيا له وقمة كوقع السلسلة على الصخرة فيفرغ له جميع أهل السموات ، الحديث ، فهذه الاحاديث ظاهرة جدا في أن ذلك وقع في الدنيا بخلاف قول من ذكرنا من المفسرين الذين أقدموا على الجزم بأن الضمير للكفار وأن ذلك يقع يوم القيامة مخالفين لما صح من الحديث النبوي من أجل خفاء معنى الغاية في قوله « حتى إذا فرغ عن قلوبهم » وفي الحديث لإثبات الشفاعة وأنسكروا الخوارج والمعتزلة ، وهي أنواع أثبت أهل السنة منها الخلاص من هول الموقف وهي خاصة بمحمد رسول الله المصطفى ﷺ كما تقدم بيان ذلك واضحا في الرقاق ، وهذه لا ينسكروا أحد من فرق الامة ، ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب ، وخص هذه المعتزلة بمن لا تبعة عليه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات ، ولا خلاف في وقوعها ، ومنها الشفاعة في إخراج قوم من النار عصاة أدخلوها بذنوبهم وهذه التي أنسكروا ، وقد ثبتت بها الاخبار

الكثيرة ، وأطبق أهل السنة على قبولها وبالله التوفيق . الحديث الرابع : حديث أبي هريرة في التنقي بالقرآن ، وقد مضى شرحه في فضائل القرآن ، وقوله في آخره « وقال صاحب له يجهر به » في رواية الكشميهني « يجهر بالقرآن » وقد تقدم بيانه هناك ، وسيأتى بعد أبواب من وجه آخر مدرجا ، وأشار بإيراده هنا الى حديث فضالة بن عبيد الذي أخرجه ابن ماجه من رواية ميسرة مولى فضالة عن فضالة بن عبيد قال : « قال النبي ﷺ الله عز وجل أشد أذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته » وذكره البخاري في خلق أفعال العباد عن ميسرة ، وقوله « أذنا » بفتح الهمزة والمعجمة أى استماعا . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد في بعث النار ذكره مختصراً ، وقد مضى شرحه مستوفى في أواخر الرقاق ، وقوله « يقول الله يا آدم » في رواية التفسير « يقول الله يوم القيامة يا آدم » . قوله ( فينادى بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا الى النار ) هذا آخر ما أورد منه من هذه الطريق ، وقد أخرجه بتمامه في تفسير سورة الحج بالسند المذكور هنا ووقعه فينادى ، مضبوطا للأكثر بكسر الدال ، وفي رواية أبي ذر بفتحها على البناء للمجهول ولا محذور في رواية الجمهور ، فان قرينة قوله « إن الله يأمرك » تدل ظاهرا على أن المنادى ملك يأمره الله بأن ينادى بذلك ، وقد طعن أبو الحسن بن الفضل في صحة هذه الطريق ، وذكر كلامهم في حفص بن غياث ، وأنه انفرد بهذا اللفظ عن الأعمش ، وليس كما قال فقد وافقه عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن الأعمش أخرجه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة له عن أبيه عن المحاربي ، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد على أن الله يتكلم كيف شاء وأن أصوات العباد مؤلفة حرفا حرفا فيها التطريب - بالهمز - والترجيع ، بحديث أم سلة ثم ساقه من طريق يعلى بن مالك بفتح الميم واللام بينهما ميم ساكنة ثم كاف ، أنه سأل أم سلة عن قراءة النبي ﷺ وصلاته فذكر الحديث ، وفيه ونعت قراءته فاذا قراءته حرفا حرفا وهذا أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما ، واختلف أهل الكلام في أن كلام الله هل هو بحرف وصوت أو لا ، فقالت المعتزلة : لا يكون الكلام إلا بحرف وصوت والكلام المنسوب الى الله قائم بالشجرة ، وقالت الأشاعرة كلام الله ليس بحرف ولا صوت وأثبتت الكلام النفسى ، وحقيقته معنى قائم بالنفس وإن اختلفت عنه العبارة كالعربية والعجمية ، واختلفا لا يدل على اختلاف المعبر عنه ، والكلام النفسى هو ذلك المعبر عنه ، وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرف وصوت ، أما الحروف فالتصريح بها في ظاهر القرآن ، وأما الصوت فن منع قال إن الصوت هو الهواء المنقطع المسموع من الحنجرة ، وأجاب من أثبت بآن الصوت الموصوف بذلك هو المعهود من الآدميين كالسمع والبصر ، وصفات الرب بخلاف ذلك فلا يلزم المخذور المذكور مع اعتقاد التنزيه وعدم التشبيه ، وأنه يجوز أن يكون من غير الحنجرة فلا يلزم التشبيه ، وقد قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت ، فقال لى أبى : بل تكلم بصوت ، هذه الأحاديث تروى كما جاءت وذكر حديث ابن مسعود وغيره . الحديث السادس : حديث عائشة في فضل خديجة ، وفيه « ولقد أمره الله » في رواية المستملى والسرخسى « واقد أمره ربه » . قوله ( بيت من الجنة ) في رواية الكشميهني « بيت في الجنة » وقد مضى شرحه مستوفى في المناقب .

٣٣ - باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة وقال معمر وإنك لتلقى القرآن - أى يُلقى

عليك ، وتلقاه أنت - أى وتأخذه عنهم - ومثله ، فلتقى آدم من ربه كلمات

٧٤٨٥ - **حديث** إسحق حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد الرحمن - هو ابن عبد الله بن دينار - عن أبيه عن أبي صالح « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ إن الله تبارك وتعالى إذا أحب عبداً نادى جبريل إن الله قد أحب فلانا فأحبه فيحبه جبريل ثم ينادى جبريل في السماء إن الله قد أحب فلانا فأحبه فيحبه أهل السماء ويوضع له القبول في أهل الأرض »

٧٤٨٦ - **حديث** قتيبة بن سعيد عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج « عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ، ثم يعرج الذين باتوا فيكم ، فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون ، وأتيناهم وهم يصلون »

٧٤٨٧ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن واصل عن المغيرة عن أبي ذر « سمعت أبا ذر عن النبي ﷺ قال : أتاني جبريل فبشرني أنه من مات لا يبشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، قلت وإن سرق وإن زنى ؟ قال وإن سرق وإن زنى »

**قوله** ( باب كلام الرب تعالى مع جبريل ونداء الله للملائكة ) ذكر فيه اثراً وثلاثة أحاديث ، في الحديث الأول : نداء الله لجبريل ، وفي الثاني : سؤال الله للملائكة على عكس ما وقع في الترجمة ، وكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه ، ووقع عند مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه في هذا الحديث « أن الله إذا أحب عبداً دعا جبريل فقال إني أحب فلانا فأحبه ، وذكر في الأدب أن أحمد أخرجه من حديث ثوبان بلفظ « حتى يقول يا جبريل إن عبيد فلانا يلتمس أن يرضيني ، الحديث . **قوله** ( وقال معمر : وإنك لتلقى القرآن - أى يلقى عليك - وتلقاه أنت - أى تأخذه عنهم - ومثله فتلقى آدم من ربه كلمات ) وقال معمر : إنك لتلقى القرآن - أى يلقى عليك - وليس كذلك ، بل هو أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي ، قال أبو ذر الهروي وجدت ذلك في كتاب المجاز له فقال في تفسير سورة النمل في قوله عز وجل : وإنك لتلقى القرآن ، أى تأخذه عنهم ويلقى عليك ، وقال في تفسير سورة البقرة في قوله تعالى ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ أى قبلها وأخذها عنه ، قال أبو عبيدة وتلا علينا أبو مهدى آية فقال : تلقيتها من عمى تلقاها عن أبي هريرة تلقاها عن النبي ﷺ وقال في قوله تعالى ﴿ ولا يلقاها إلا الصابرون ﴾ أى لا يوفق لها ولا يلقاها ولا يرزقها ، وحاصله أنها تأتي بالمعاني الثلاثة وأنها هنا صالحة لكل منها وأصله اللقاء وهو استقبال الشيء ومصادفته . الحديث الأول : **قوله** ( حدثنا إسحق ) هو ابن منصور وتردد أبو على الجبائي بينه وبين إسحق بن راهويه ، وإنما جزمته به لقوله حدثنا عبد الصمد فإن إسحق لا يقول إلا أخبرنا ، وقد تقدم في الحديث الثاني من باب ما يكره من كثرة السؤال في « كتاب الاعتصام » نحو هذا و « عبد الصمد » هو ابن عبد الوارث ،

وقد تقدم في هذا السند في « كتاب الطهارة » حديث آخر وقد جزم أبو نعيم في المستخرج بأن « اسحق » المذكور فيه هو ابن منصور ، وتكلمت على سنده هناك وهو في باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، **قوله** ( إن الله قد أحب فلانا ) كذا هنا بصيغة الفعل الماضي ، وفي رواية نافع عن أبي هريرة الماضية في الأدب « إن الله يحب فلانا » بصيغة المضارعة ، وفي الأول إشارة إلى سبق المحبة على النداء ، وفي الثاني إشارة إلى استمرار ذلك وقد تقدمت مباحثه في « كتاب الأدب » قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة في تعبيره عن كثرة الإحسان بالحب تأييد العباد وإدخال المسرة عليهم لأن العبد إذا سمع عن مولاه أنه يحبه حصل على أعلى السرور عنده وتحقق بكل خير ، ثم قال وهذا إنما يتأتى لمن في طبعه فتوة ومروءة وحسن إنابة كما قال تعالى ( وما يتذكر إلا من ينيب ) وأما من في نفسه رعونة وله شهوة غالب فلا يرده إلا الزجر بالتمنيف والضرب ، قال : وفي تقديم الأمر بذلك لجبريل قبل غيره من الملائكة إظهار لرفع منزلة عند الله تعالى على غيره منهم ، قال ويؤخذ من هذا الحديث الحث على توفية أعمال البر على اختلاف أنواعها فرضها وسدتها ، ويؤخذ منه أيضاً كثرة التحذير عن المعاصي والبدع لأنها مظنة السخط وبالله التوفيق . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل ، الحديث ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الصلاة » والمراد منه قوله فيه « فيسألهم » وهو أعلم بهم ، أى من الملائكة ، وليس في رواية مالك المذكورة هنا التصريح بتسمية الذي يسأل ، ووقع التصريح به في بعض طرقه في الصلاة بلفظ « فيسألهم ربهم » ، وهى من رواية مالك أيضاً ، والمشهور عند جمهور رواة مالك حذفها ، ووقع عند ابن خزيمة من طريق أبي صالح عن أبي هريرة « فيسألهم ربهم » ، وقد ذكرت لفظه هناك ، وتقدم القول في العروج في باب تعرج الملائكة والروح إليه قريباً .

الحديث الثالث : حديث أبي ذر . **قوله** ( عن واصل ) هو المعروف بالأحاديث والمعروف بمهمات . **قوله** ( أتاني جبريل فبشرني ) هو طرف من حديث تقدم بتمامه مشروحاً في كتاب الرقاق . **قوله** ( وإن سرق وإن زنى ) في رواية الكشممى « وإن سرق وزنى » في الموضعين وفي مناسبة للترجمة غموض ، وكأنه من جهة أن جبريل إنما يبشر النبي ﷺ بأمر يتلقاه عن ربه عز وجل ، فكان الله سبحانه قال له : بشر محمداً بأن من مات من أمته لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة فبشره بذلك .

### ٣٤ - باب قول الله تعالى : ﴿ أنزل بعلمه والملائكة يشهدون ﴾

قل مجاهد : يتنزل الأمرُ بينهم وبين السماء السابعة والأرض السابعة

٧٤٨٨ - **حدثنا** مُدَد حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَص « حدثنا أبو إسحق الهمداني عن البراء بن عازب قال : قال رسول الله ﷺ يا فلانُ إذا أُوتِيَ إلى فرشِكَ قُل : اللهم أسمتُ نفسي اليك ، وجهتُ وجهي اليك ، وفوضتُ أمري إليك ، وألجأتُ ظهري إليك ، رغبة ورهبة إليك ، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك ، آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ ، وبنبيك الذي أُرْسِنتَ ، إياك إن مِتَّ في ليلتيك مُتَّ على الفطره ، وإن أصبحتُ أصبتُ أجراً »

٧٤٨٩ - **حدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا سفيان عن اسماعيل بن أبي خالد « عن عبد الله بن أبي أوفى



قال : قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : اللهم منزل الكتاب ، سريع الحساب ، أهزم الأحزاب وذلهم  
 زاد الحميدى حدثنا ابن أبي خالد سمعتُ عبد الله سمعتُ النبي ﷺ

٧٤٩٠ - حدثنا مسدد عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس رضى الله عنهما :  
 ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ، قال : أنزلت ورسولُ الله ﷺ متوارٍ بمكة ، فكان إذا رفع صوته سمع  
 للمشركون فسبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به ، وقال الله تعالى : ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ، لا تجهر  
 بصلاتك حتى يسمع المشركون ، ولا تخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم ، وابتغ بين ذلك سبيلا ، أسمعهم ولا  
 تجهر حتى يأخذوا عنك القرآن »

قوله ( باب قوله : أنزله بعلمه والملائكة يشهدون ) كذا للجميع ونقل في تفسير الطبرى ، أنزله إليك بعلم منه  
 أنك خيرته من خلقه ، قال ابن بطل : المراد بالإتزال لإفهام العباد معاني الفروض التي في القرآن ولبس أنزله له  
 كإتزال الأجسام المخلوقة لأن القرآن ليس بجسم ولا مخلوق انتهى ، والاسلام الثانى متفق عليه بين أهل السنة سلفا  
 وخلفا ، وأما الأول فهو على طريقة أهل التأويل ، والمنقول عن السلف اتفاهم على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ،  
 تلقاه جبريل عن الله وبلغه جبريل إلى محمد عليه الصلاة والسلام وبلغه ﷺ إلى أمته . قوله ( قال مجاهد : ينزل الأمر  
 بينهن : بين السماء السابعة والأرض السابعة ) في رواية أبي ذر عن السرخسى « من ، بدل « بين ، وقد وصله الفريابى  
 والطبرى من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بلغظ « من السماء السابعة إلى الأرض السابعة ، وأخرج الطبرى من وجه  
 آخر عن مجاهد قال : السبعة بين أربعة عشر يوما من السموات السبع والأرضين السبع ، وعن قتادة نحو ذلك ثم  
 ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الحديث الأول : حديث البراء في القول عند النوم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في « كتاب  
 الادعية » والمراد منه قوله فيه « آمئت بكتابك الذى أنزلت » . الحديث الثانى : حديث عبد الله بن أبي أوفى وقد  
 تقدم شرحه في « كتاب الجهاد » والغرض منه هنا « اللهم منزل الكتاب ، وقوله في آخره « وذلهم » في رواية  
 السرخسى « وذلهم بهم » . قوله ( زاد الحميدى : حدثنا سفيان إلى آخر السند ) مراده بالزيادة التصريح الواقع  
 في رواية الحميدى لسفيان وإسماعيل وعبد الله ، بخلاف رواية قتيبة فإنها بالعنعنة فى الثلاثة ، وقد أخرجه الحميدى  
 فى مسنده هكذا ، وأبو نعيم فى المستخرج من طريقه ، وقال : أخرجه البخارى عن قتيبة والحميدى وظاهره أن  
 البخارى جمع بينهما فى سياقه وليس كذلك . الحديث الثالث : حديث ابن عباس فى قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك  
 ولا تخافت بها ﴾ أنزلت ورسول الله ﷺ متوارٍ بمكة الحديث ، وقد تقدم شرحه فى آخر تفسير سورة سبحان ،  
 والمراد منه هنا قوله « أنزلت » والآيات المصروفة بلفظ الإنزال والتنزيل فى القرآن كثيرة ، قال الراغب الفرق بين  
 الإنزال والتنزيل فى وصف القرآن والملائكة أن التنزيل يختص بالموضع الذى يشير إلى إنزاله متفرقا ومرة بعد  
 أخرى ، والإنزال أعم من ذلك ، ومنه قوله تعالى ﴿ إنا أنزلناه فى ليلة القدر ﴾ قال الراغب عبر بالإنزال دون  
 التنزيل لأن القرآن نزل دفعة واحدة إلى سماء الدنيا ثم نزل بعد ذلك شيئا فشيئا ، ومنه قوله تعالى ﴿ حم والكتاب

المبين إنا أنزلناه في ليلة مباركة ﴿ ومن الثاني قوله تعالى ﴿ وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ، ونزلناه تنزيلاً ﴾ ويؤيد التفصيل قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ﴾ فان المراد بالكتاب الأول القرآن وبالثاني ما عداه ، والقرآن نزل نجوماً إلى الأرض بحسب الوقائع بخلاف غيره من الكتب ، ويرد على التفصيل المذكور قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة ﴾ وأجيب بأنه أطلق نزل موضع أنزل ، قال : ولولا هذا التأويل لكان متدافعاً لقوله جملة واحدة ، وهذا بناء هذا القائل على أن نزل بالتشديد يقتضى التفريق فاحتاج إلى ادعاء ما ذكر ، وإلا فقد قال غيره إن التضعيف لا يستلزم حقيقة التأكيد بل يرد للتعظيم ، وهو في حكم التأكيد معنى فهذا يدفع الإشكال .

٣٥ - باب قول الله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ : حق ، وما هو

بالهزل : باللعب

٧٤٩١ - حَدَّثَنَا الْحَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ ، يَبْدَى الْأَمْرُ أَقْلَبَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ »

٧٤٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو مُعَيْمٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزَى بِهِ ، يَدْعُو شَهْوَتَهُ وَأَكَلَهُ وَشَرِبَهُ مِنْ أَجْلِ ، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّائِمُ فَرَحَتَانِ فَرَحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ وَفَرَحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ ، وَخُلُوفُ قِمِّ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ

٧٤٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : يَبْنِي أَبُو بَرٍّ يَنْسَلُ عَرِيَانًا حَرًّا عَلَيْهِ رَجُلٌ سَجَرَادٌ مِنْ ذَهَبٍ ، لِيَجْعَلَ يَحْمِي فِي ثَوْبِهِ ، فَنَادَاهُ رَبُّهُ ، يَا أَيُّوبُ أَلَمْ أَكُنْ أَغْنِيْكَ عَمَّا تَرَى ؟ قَالَ بَلَى يَا رَبِّ ، وَلَكِنْ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ

٧٤٩٤ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »

٧٤٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ « أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

٧٤٩٦ - وبهذا الإسناد قال الله أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ

٧٤٩٧ - **حَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عُمارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : هَذِهِ خَدِيمَةٌ أَتَتْكَ يَأْنَاءُ فِيهِ طَعَامٌ أَوْ إِنَاءٌ فِيهِ شَرَابٌ فَأَقْرِئْهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ لَا صَغْبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ »

٨٤٩٨ - **حَدَّثَنَا** معاذُ بْنُ أَسَدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا معمرٌ عَنْ هَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ اللَّهُ أَعَدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِي بَشَرٌ »

٧٤٩٩ - **حَدَّثَنَا** محمودٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ « سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نَوْرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسَدَتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْكَ أُنَبِّتُ وَبِكَ خَاصِمْتُ وَإِلَيْكَ حَاكِمْتُ فَأَغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »

٧٥٠٠ - **حَدَّثَنَا** حجاجُ بْنُ مَنْهَالٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النَّخَعِيُّ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ قَالَ سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ « سَمِعْتُ عُروَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ السَّيِّبِ وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الْإِفْكِ مَا قَالُوا فَبَرَّأَهَا اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَلَّمَ اللَّهُ ﷻ دُنْيَ طَائِفَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ يُنْزِلُ بَرَاءَتِي وَحَيًّا يُتْلَى وَلَسْتُ أَنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحَقَّرَ مَنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى ، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللَّهُ بِهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ ﴾ الْعَشْرَ الْآيَاتِ »

٧٥٠١ - **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : يَقُولُ اللَّهُ : إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا فَإِنْ عَمَلَهَا فَاتَّكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا ، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِ فَاتَّكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ يَعْمَلْهَا ، فَاتَّكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً فَإِنْ عَمَلَهَا فَاتَّكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِينَ »

٧٥٠٢ - **حَدَّثَنَا** إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ مَعْلُوبَةَ بْنِ أَبِي مُرَرَّدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ فَقَالَ : مَهْ ،

قالت : هذا مقامُ العائذ بك من القطيعَةِ ، فقال : ألا ترَضَيْنِ أن أصلَ من وصلَكَ ، وأقطعَ من قطعَكَ ؟ قالت : بلى يا ربِّ ، قال : فذلك لك ، ثم قال أبو هريرة : فهل عَمَيْتُمْ إن تولَّيْتُمْ أن تُفسِدُوا في الأرض وتقطَّعُوا أرحامكم ؟ »

٧٥٠٣ - **حَرْشٌ** مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ « عن صالح عن عُبَيْدِ اللَّهِ عن زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قال : مُطَارَ النَّبِيِّ ﷺ فقال : قال الله : أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِي »

٧٥٠٤ - **حَرْشٌ** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : قال الله إذا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ ، وإذا كَرِهَ لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ »

٧٥٠٥ - **حَرْشٌ** أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : قال الله أنا عند ظنِّ عَبْدِي بِي »

٧٥٠٦ - **حَرْشٌ** إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ « عن أبي هريرة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : قال رجلٌ - لم يعمل خيراً قطُّ - إذا مات فخرَّ قوه واذروا نصفه في البرِّ ونصفه في البحرِ ، فوالله لئن قَدَّرَ اللَّهُ عليه لِيُعَذِّبَنَّهُ عَذَاباً لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، وَأَمَرَ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : لِمَ فَعَلْتَ ؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ ، فَغَفَرَ لَهُ »

٧٥٠٧ - **حَرْشٌ** أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ حَدَّثَنَا هَامٌ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ : « سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ : أَذْنِبَ ذَنْبًا - فَقَالَ : رَبِّ أَذْنَبْتُ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ أَصْبَتُ - فَاغْفِرْ ، فَقَالَ رَبُّهُ أَعْلَمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي : ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا - أَوْ أَذْنِبَ ذَنْبًا - فَقَالَ رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصْبَتُ - آخَرَ فَاغْفِرْهُ ، فَقَالَ : أَعْلَمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ أَذْنِبَ ذَنْبًا - وَرَبَّمَا قَالَ أَصَابَ ذَنْبًا - فَقَالَ : رَبِّ أَصْبَتُ - أَوْ أَذْنَبْتُ - آخَرَ فَاغْفِرْهُ لِي ، فَقَالَ أَعْلَمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثَلَاثًا فَلْيَهْمَلْ مَا شَاءَ »

٧٥٠٨ - **حَرْشٌ** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ أَبِي حَدَّثَنَا قَتَادَةَ عَنْ عُقَيْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ « عن أبي سعيد عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ - أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ - قَالَ كَلِمَةً يَعْنِي أَعْطَاهُ اللَّهُ مَالًا وَوَلَدًا ، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْوفاةُ قَالَ لِابْنِهِ : أَيُّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ ؟ قَالُوا : خَيْرَ أَبٍ . قَالَ : فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ - أَوْ لَمْ

يبتز - عند الله خير أو أن يقدر الله عليه يذب به ، فانظروا إذا مات فخر قوني حتى إذا صرت فحماً فاسحقوني - أو قال فاسحقوني - فإذا كان يوم ربح عاصب فأذروني فيها . فقال نبي الله ﷺ : فأخذ مواليهم على ذلك وربى ، ففعلوا ثم أذروه في يوم عاصب ، فقال الله عز وجل كن . فإذا هو رجل قائم . قال الله : أى عبدى ما حلك على أن فعلت ما فعلت ؟ قال : مخفوك - أو فرق منك - قال : فإتلافاه أن رحمه عندها ، وقال مرة أخرى : فإتلافاه غيرها فحدثت به أبا عثمان فقال : سمعت هذا من سلمان غير أنه زاد فيه : أذروني في البحر أو كما حدثت »

**حدثنا موسى** حدثنا معتمر ، وقال : لم يبتز . وقال لى خليفة حدثنا معتمر وقال : لم يبتز ، فسرته قتادة لم يدخر

**قوله** ( باب قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله ) كذا للجميع زاد أبو ذر ، الآية ، قال ابن بطال أراد بهذه الترجمة وأحاديثها ما أراد في الأبواب قبلها أن كلام الله تعالى صفة قائمة به وأنه لم يزل متكلماً ولا يزال ، ثم أخذ في ذكر سبب نزول الآية ، والذي يظهر أن غرضه أن كلام الله لا يختص بالقرآن فانه ليس نوعاً واحداً كما تقدم نقله عن قاله . وأنه وإن كان غير مخلوق وهو صفة قائمة به فانه يلقيه على من يشاء من عباده بحسب حاجتهم في الأحكام الشرعية وغيرها من مصالحهم ، وأحاديث الباب كالمصرحة بهذا المراد . **قوله** ( إنه لقول فصل : الحق ، وما هو بالهزل : باللعب ) كذا لأبي ذر وسقط من أوله لفظ ، انه ، من رواية غيره وثبت لسلك من عدا أبا ذر حق بغير ألف ولام ، وسقطت من رواية أبي زيد المروزي والتفسير المذكور مأخوذ من كلام أبي عبيدة ، فانه قال في كتاب المجاز ، قوله ( وما هو بالهزل ) أى ما هو باللعب والمراد بالحق الشيء الثابت الذى لا يزول بهذا تظهر مناسبة هذه الآية والآية التي في الترجمة ثم ذكر فيه سبعة عشر حديثاً معظمها من حديث أبي هريرة وأكثرها - تكرار أولها حديث أبي هريرة . **قوله** ( قال الله يؤذيني ابن آدم يسب الدهر ) الحديث والغرض منه هنا إثبات إسناد القول إليه سبحانه وتعالى وقوله يؤذيني ، أى يسب إلى ما لا يليق بي ، وتقدم له توجيه آخر في تفسير سورة الجاثية مع سائر مباحثه وهو من الأحاديث القدسية ، وكذا ما بعده إلى آخر الخامس . الثاني : حديث أبي هريرة أيضاً ، **قوله** ( يقول الله تعالى : الصوم لى وأنا أجزي به ) وفيه ، والصوم مجنة ، وللصائم فرحتان ، وفيه ، ولخلاف فم الصائم ، وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام ، وقوله في السند حدثنا أبو نعيم ، يريد الفضل بن دكين السكوني الحافظ المشهور القديم ، وليس هو الحافظ المتأخر صاحب الحلية والمستخرج ، وقوله ، حدثنا الأعمش ، كذا للجميع إلا لأبي علي بن السكن فوقع عنده ، حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان - وهو الثوري - حدثنا الأعمش ، زاد فيه الثوري قال أبو علي الجبائي : والصواب قول من خالفه من سائر الرواة ، ورأيت في رواية القابسي عن أبي زيد المروزي ، حدثنا أبو نعيم ، أراه ، حدثنا سفيان الثوري حدثنا محمد ، فحذف لفظ قال بين قوله ، أراه ، وحدثنا ، وأراه بضم الهمزة أى أظنه ، وأبو نعيم سمع من الأعمش ومن السفيانيين عن الأعمش لكن سفيان

المذكور هنا هو الثورى جزيا ، وعلى تقدير ثبوت ذلك ففائل و أراه ، يحتمل أن يكون البخارى ويحتمل أن يكون من دونه وهو الراجح ، وقد أخرجه أبو نعيم فى المستخرج من رواية الحارث بن أبي أسامة عن أبي نعيم عن الاعمش بدون الوسطة وهذا من أعلى ما وقع لأبي نعيم من العوالى فى هذا الجامع الصحيح . الحديث الثالث : حديث أبي هريرة أيضاً فى اغتسال أيوب عليه السلام عريانا ، وقد تقدم فى « كتاب الطهارة » والغرض منه هنا قوله « فناداه ربه » الى آخره . الحديث الرابع : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( يتنزل ربنا ) كذا للأكثر بمثناة وتشديد ، ولأبي ذر عن المستملى والسرخسى و ينزل ، بحذف التاء والتخفيف ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب التهجد » فى باب الدعاء فى الصلاة فى آخر الليل ، وترجم له فى الدعوات « الدعاء نصف الليل » وتقدم هناك مناسبة الترجمة لحديث الباب مع أن لفظه « حين يبقى ثلث الليل » ومضى بيان الاختلاف فيما يتعلق بأحاديث الصفات فى أوائل « كتاب التوحيد » فى باب وكان عرشه على الماء ، والغرض منه هنا قوله « فيقول من يدعوني » الى آخره وهو ظاهر فى المراد سواء كان المنادى به ملكا بأمره أو لا ، لأن المراد لإثبات نسبة القول اليه وهى حاصلة على كل من الحالتين ، وقد نهدت على من أخرج الزيادة المصرحة بأن الله يأمر ملكا فينادى فى « كتاب التهجد » ، وتأول ابن حزم النزول بأنه فعل يفعله الله فى سماء الدنيا كالفتح لقبول الدعاء وان تلك الساعة من مظان الإجابة وهو معهود فى اللغة ، تقول فلان نزل لى عن حقه بمعنى وهبه ، قال : والدليل على أنها صفة فعل تعليقه بوقت محدود ومن لم يزل لا يتعلق بالزمان فصح أنه فعل حادث ، وقد عقد شيخ الإسلام أبو اسماعيل الهروى وهو من المبالغين فى الإثبات حتى طعن فيه بعضهم بسبب ذلك فى كتابه الفاروق بابا لهذا الحديث ، وأورده من طرق كثيرة ثم ذكره من طرق زعم أنها لا تقبل التأويل مثل حديث عطاء مولى أم ضبيعة عن أبي هريرة بالفظ « اذا ذهب ثلث الليل » وذكر الحديث وزاد « فلا يزال بها حتى يطلع الفجر فيقول هل من داع يستجاب له » أخرجه النسائى وابن خزيمة فى صحيحه وهو من رواية محمد بن اسحق وفيه اختلاف ، وحديث ابن مسعود وفيه « فاذا طلع الفجر صعد الى العرش » أخرجه ابن خزيمة وهو من رواية ابراهيم الهجرى وفيه مقال ، وأخرجه أبو اسماعيل من طريق أخرى عن ابن مسعود قال « جاء رجل من بنى سليم الى رسول الله ﷺ فقال عبنى » فذكر الحديث وفيه « فاذا انفجر الفجر صعد » وهو من رواية عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عم أبيه ولم يسمع منه ، ومن حديث عبادة بن الصامت وفى آخره « ثم يعلو ربنا على كرسیه » وهو من رواية اسحق بن يحيى عن عبادة ولم يسمع منه ، ومن حديث جابر وفيه « ثم يعلو ربنا الى السماء العليا الى كرسیه » وهو من رواية محمد بن اسماعيل الجعفرى عن عبد الله بن سلمة بن أسلم وفيهما مقال ، ومن حديث أبى الخطاب « أنه سأل النبي ﷺ عن الوتر » فذكر الوتر ، وفى آخره « حتى اذا طلع الفجر ارتفع » وهو من رواية ثوير بن أبى فاختة وهو ضعيف ، فهذه الطرق كلها ضعيفة وعلى تقدير ثبوتها لا يقبل قوله أنها لا تقبل التأويل فان محصلها ذكر الصعود بعد النزول فكما قبل النزول فكما قبل الصعود لا يمنع قبول الصعود التأويل ، والتسليم أسلم كما تقدم والله أعلم ، وقد أجاد هو فى قوله فى آخر كتابه فأشار إلى ما ورد من الصفات وكلها من التقريب لا من التمثيل ، وفى مذاهب العرب سعة ، يقولون أمرٌ بين كالشمس وجواد كالريح وحق كالنهار ، ولا تريد تحقيق الاشتباه وإنما تريد تحقيق الإثبات والتقريب على الألفهام ، فقد علم من عقل أن الماء أبعد الأشياء شها

بالصخر ، والله يقول ﴿ في موج كالجبال ﴾ فأراد العظم والعلو لا الشبه في الحقيقة ، والعرب تشبه الصورة بالشمس والقمر ، واللافظ بالسحر ، والمواعيد الكاذبة بالرياح ، ولا تعد شيئاً من ذلك كذبا ولا توجب حقيقة وبالله التوفيق .

الحديث الخامس : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( أنه سمع أبا هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، وبهذا الإسناد قال الله أنفق أنفق عليك ) تقدم القول في الحكمة في تصديره هذا الحديث بقوله « نحن الآخرون السابقون ، في كتاب الديات ، في باب من أخذ حقه أو اقتصر ، وحاصله أنه أول حديث في النسخة فكان البخاري أحيانا إذا ساق منها حديثا ذكر طرفا من أول حديث فيها ثم ذكر الحديث الذي يريد إيراد ، وأحيانا لا يصنع ذلك ، وقد وقع له في هذا الحديث بعينه كل من الأمرين ، فان هذا القدر وهو قوله « أنفق أنفق عليك » طرف من حديث طويل أورده بتمامه في تفسير سورة هود ، وفيه « وقال : يد الله ملأى لا يغيثها نفقة ، الحديث بتمامه ، واقتطع هذا القدر فساقه في باب قوله تعالى « لما خلقت بيدي » فذكر أوله « يد الله ملأى » ولم يذكر أوله « نحن الآخرون السابقون » ولا « أنفق أنفق عليك » واقتصر منه هنا على هذا القدر ، ووقع في الأطراف للمزى في ترجمة شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة للبخاري في التفسير وفي التوحيد بجميعه عن أبي الثيان عن شعيب انتهى ، والمفهوم من إطلاقه أنه في التوحيد نظير ما في التفسير وليس كذلك ، والغرض من هذا الحديث نسبة هذا القول إلى الله سبحانه وهو قوله « أنفق أنفق عليك » وهو من الأحاديث القدسية . الحديث السادس : حديث أبي هريرة ، قوله ( ابن فضيل ) هو محمد ، قوله ( عمارة ) هو ابن القعقاع بن شبرمة . قوله ( عن أبي هريرة فقال هذه خديجة ) كذا أورده هنا مختصرا ، والقائل جبريل كما تقدم في باب تزويج خديجة في أواخر المناقب عن قتيبة بن سعيد عن محمد بن فضيل بهذا السند عن أبي هريرة قال : أتى جبريل النبي ﷺ فقال يا رسول الله هذه خديجة إلى آخره ، وبهذا يظهر أن جزم الكرماني بأن هذا الحديث موقوف غير مرفوع مردود . قوله ( أتت ) في رواية المستملى هنا « تأتيت » بصيغة الفعل المضارع وتقدم هناك بلفظ « أتت » بغير ضمير ، قوله ( بإناء فيه طعام أو إناء أو شراب ) كذا للأصيلي وأبي ذر ، وفي رواية لأبي ذر « أو إناء فيه شراب » وكذا للباقرين وتقدم هناك بلفظ « لإدام أو طعام أو شراب » وقال الكرماني قوله « بإناء فيه طعام أو إناء » شك من الراوى هل قال فيه طعام أو قال إناء فقط لم يذكر ما فيه ، ويجوز في قوله « أو شراب » الرفع والجر ، قوله ( فأقرئها ) زاد في رواية قتيبة « فإذا هي أتت فأقرأ عليها » وقد تقدمت مباحثه في الباب المذكور والغرض منه قوله « فأقرئها من ربها السلام » وتقدم هناك حديث عائشة وفيه « وأمره الله أن يبشرها ببنت من قصب » وتقدم شرح المراد بالقصب ومطابقته للترجمة من جهة أقرأ السلام فانه بمعنى التسليم عليها . الحديث السابع : حديث أبي هريرة : قال الله أعددت لعبادي ، وهو من الأحاديث القدسية ، والإضافة في قوله تعالى : لعبادي للثريف ، وتقدم شرحه في تفسير سورة السجدة وسياقه هناك أتم . الحديث الثامن : حديث ابن عباس في الدعاء في التهجد في الليل وقد تقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ خلق السموات والأرض بالحق ﴾ أورده من وجه آخر عن ابن جريج والغرض منه هنا قوله « وقولك الحق » وقد تقدم أن المراد بالحق اللازم الثابت . الحديث التاسع : حديث عائشة في قصة الإفك ذكر منه طرفا ، وقد ذكر منه بهذا الإسناد قطعا يسيرة في ستة مواضع منها في الجهاد والشهادات والتفسير وساقه بتمامه في الشهادات وفي تفسير سورة النور وتقدم شرحه فيها ، والغرض منه هنا قولها

« والله ما كنت أظن أن الله عز وجل كان ينزل في برامق وحياً يُتلى ، ومناسبتة للترجمة ظاهرة من قولها ، يتسكلم الله ، . الحديث العاشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( يقول الله تعالى : إذا أراد عبي أن يعمل سيئة فلا تكتبوها عليه حتى يعملها ) تقدم شرحه في الرقاق في باب « من هم بحسنة أو سيئة ، وهو من الأحاديث القدسية أيضاً ، وكذا الأربعة بعده ، ومناسبتة للباب ظاهرة أيضاً ، وقوله « فاذا عملها ، في رواية الكشميني « فإن ، وقوله في آخره ، الى سبعةائة ، زاد في رواية أبي ذر عن السرخسي « ضعف ، وهي ثابتة للجميع في آخر حديث ابن عباس في الرقاق ، واستدل بمنهوم الغاية في قوله « فلا تكتبوها حتى يعملها ، وبمنهوم الشرط في قوله « فاذا عملها فاكتبوها له بمثلها ، من قال أن العزم على فعل المعصية لا يكتب سيئة حتى يقع العمل ولو بالشروع ، وقد تقدم بسط البحث فيه هناك . الحديث الحادى عشر : حديث أبي هريرة أيضاً فيما يتعلق بالرحم وفيه قال « ألا ترصين أن أصل من وصلك ، وفيه « قالت : بلى يارب ، وقد تقدم شرحه في أوائل « كتاب الأدب ، و« اسماعيل بن عبد الله ، شيخه هو ابن أبي أويس ، و« سليمان ، هو ابن بلال ، وصرح اسماعيل بتحديثه له ، وقد تقدم له حديث في باب المشيئة والإرادة أدخل فيه أخاه بينه وبين سليمان المذكور ، قال النووي : الرحم التي توصل وتقطع إنما هي معنى من المعاني لا يتأتى منها الكلام إذ هي قرابة تجمعها رحم واحدة فيتصل بعضها ببعض ، فالمراد تعظيم شأنها وبيان فضيلة من وصلها وإثم من قطعها فورد الكلام على عادة العرب في استعمال الاستعارات ، وقال غيره يجوز حمله على ظاهره وتحسد المعاني غير ممنوع في القدرة . الحديث الثاني عشر : حديث « زيد بن خالد ، وهو الجهني ذكر فيه طرفاً من حديث مضى بتامه في آخر الاستسقاء مع شرحه ، و« سفيان ، فيه هو ابن عيينة ، و« صالح ، هو ابن كيسان ، و« عبيد الله ، هو ابن عبد الله بن عتبة ، وقد أخرجه النسائي عن قتيبة والاسماعيلي من رواية محمد بن عباد وأبو نعيم من رواية اسحق بن إبراهيم ثلاثتهم عن سفيان وذكرت ما في سياقه من فائدة هناك ، وقوله هنا « مطر النبي ﷺ ، بضم الميم أى وقع المطر بدعائه أو نسب ذلك اليه لأن من عداه كان تبعاً له يقال مطرت السماء وأمطرت بمعنى واحد ، وقيل مطرت في الرحمة وأمطرت في العذاب ، وقيل مطرت في اللازم وأمطرت في المنعدي . الحديث الثالث عشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( إذا أحب عبي لقاى ) تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أحب لقاء الله ، من « كتاب الرقاق ، بعون الله تعالى ، قال ابن عبد البر بعد أن أورد الأحاديث الواردة في تخصيص ذلك بوقت الوفاة النبوية : دلت هذه الآثار أن ذلك عند حضور الموت ومعاناة ما هنالك وذلك حين لا تقبل توبة التائب إن لم يتب قبل ذلك . الحديث الرابع عشر : حديث أبي هريرة أيضاً ، قوله ( قال الله أنا عند ظن عبي بى ) تقدم في أوائل التوحيد في باب : ويحذركم الله نفسه من رواية أبي صالح عن أبي هريرة ، وأوله « يقول الله ، وزاد « وأنا معه إذا ذكرنى ، الحديث ، وتقدم شرحه هناك مستوفى . الحديث الخامس عشر : حديث أبي هريرة أيضاً في قصة الذى أمر بأن يحرقوه إذا مات ، وقد تقدم شرحه في الرقاق ، ومن قبل ذلك في ذكر بنى اسرائيل ويأتى شئ منه في آخر هذا الباب ، وقوله « في هذه الطريق ، قال رجل لم يعمل خيراً قط إذا مات فحرقوه ، فيه التفات ونسق الكلام أن يقول : إذا مات فحرقونى ، وقوله « فأمر الله البحر ليجمع ، في رواية المستملى والكشميني « فجمع » . الحديث السادس عشر : قوله ( حدثنا أحمد بن اسحق ) هو السرمارى بفتح المهملة وبكسرهما وبسكون الراء ، تقدم بيانه في ذكر بنى اسرائيل و« عمرو بن عاصم ، هو السكلا بنى البصرى يكنى أبا عثمان وقد حدث عنه البخارى بلا واسطة



في « كتاب الصلاة » ، وغيرها ، فنزل البخاري في هذا السند بالنسبة لهمام درجة ، وقد وقع هذا الحديث لمسلم عالياً فانه أخرجه من طريق حماد بن سلمة عن اسحق نعم ، وأخرجه من طريق همام نازلاً كالبخاري ، وقد استحق بن عبد الله ، هو ابن أبي طلحة الأنصاري التابعي المشهور ، « عبد الرحمن بن أبي عمرة » ، تابعي جليل من أهل المدينة ، له في البخاري عن أبي هريرة عشرة أحاديث غير هذا الحديث ، واسم أبيه كنيته وهو أنصاري صحابي ، ويقال إن لعبد الرحمن رؤية ، وقال ابن أبي حاتم ليست له صحبة ولهم عبد الرحمن بن أبي عمرة آخر أدركه مالك ، وقال ابن عبد البر هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمرة نسب لجده . قلت : فعلى هذا هو ابن أخي الراوي عنه .

**قوله** (إن عبداً أصاب ذنباً وربما قال أذنب ذنباً) كذا تكرر هذا الشك في هذا الحديث من هذا الوجه ، ولم يقع في رواية حماد بن سلمة ولفظه عن النبي ﷺ فيما يحكى عن ربه عز وجل قال « أذنب عبد ذنباً » وكذا في بقية المواضع . **قوله** (فقال ربه أعلم) بهمة استفهام والفعل الماضي . **قوله** (وبأخذ به) أى يعاقب فاعله ، وفي رواية حماد « وبأخذ بالذنب » . **قوله** (ثم مكث ما شاء) أى من الزمان وسقط هذا من رواية حماد . **قوله** (ثم أصاب ذنباً) في رواية حماد ثم عاد فأذنب . **قوله** (في آخره غفرت لعبدي) في رواية حماد « عمل ما شئت فقد غفرت لك » قال ابن بطلان في هذا الحديث أن المصير على المعصية في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له مغفلاً بالحسنة التي جاء بها وهي اعتقاده أن له ربا خالقاً يعذبه ويغفر له واستغفاره لإياه على ذلك يدل عليه قوله : من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا حسنة أعظم من التوحيد ، فان قيل إن استغفاره ربه توبة منه قلنا ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة ، وقد يطلبها المصير والتائب ولا دليل في الحديث على أنه تائب بما سأل الغفران عنه ، لأن حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم أن لا يعود اليه والإقلاع عنه والاستغفار بمجرد لا يفهم منه ذلك انتهى ، وقال غيره شروط التوبة ثلاثة : الإقلاع والندم والعزم على أن لا يعود ، والتعبير بالرجوع عن الذنب لا يفيد معنى الندم بل هو إلى معنى الإقلاع أقرب وقال بعضهم : يكفي في التوبة تحقق الندم على وقوعه منه فانه يستلزم الإقلاع عنه والعزم على عدم العود فهما ناشتان عن الندم لا أصلان معه ومن ثم جاء الحديث : « الدم بوبة » وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه ، وقد تقدم البحث في ذلك في باب التوبة من أوائل « كتاب الدعوات » مستوفى ، وقال القرطبي في المفهم يدل هذا الحديث على عظيم فائدة الاستغفار وعلى عظيم فضل الله وسعة رحمته وحله وكرمه ، لكن هذا الاستغفار هو الذي ثبت معناه في القلب مقارناً للسان لينحل به عقد الإصرار ويحصل معه الندم فهو ترجمة للتوبة ، ويشهد له حديث : خياركم كل مفتن تواب ، ومعناه الذي يتكرر منه الذنب والتوبة فكلما وقع في الذنب عاد إلى التوبة لا من قال أستغفر الله بلسانه وقلبه مصر على تلك المعصية ، فهذا الذي استغفاره يحتاج إلى الاستغفار . قلت : ويشهد له ما أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعاً « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » ، والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمتهزم بربه ، والراجح أن قوله « والمستغفر » إلى آخره موقوف وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن ، وحديث « خياركم كل مفتن تواب » ذكره في مسند الفردوس عن علي قال القرطبي : وفائدة هذا الحديث أن العود إلى الذنب وإن كان أقبح من ابتدائه لانه انضاف إلى ملابسة الذنب نقض التوبة ، لكن العود إلى التوبة أحسن من ابتدائها لانه انضاف إليها ملازمة الطلب من الكريم والإلحاح في سؤاله

والاعتراف بأنه لا غافر للذنوب سواه ، قال النووي في الحديث : إن الذنوب ولو تسكرت مائة مرة بل ألفا وأكثر وتاب في كل مرة قبلت توبته أو تاب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته ، وقوله : « عمل ما شئت » معناه ما دمت تدين فتتوب غفرت لك ، وذكر في « كتاب الأذكار » عن الربيع بن خيثم أنه قال لا تقل : أستغفر الله وأتوب إليه فيكون ذنباً وكذباً إن لم تفعل بل قل : اللهم اغفر لي وتب علي ، قال النووي هذا حسن ، وأما كراهية أستغفر الله وتسميته كذباً فلا يوافق عليه لأن معنى أستغفر الله أطلب مغفرته وليس هذا كذباً ، قال ويكني في رده حديث ابن مسعود بلفظ : من قال استغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم وأتوب إليه غفرت ذنوبه وإن كان قد فر من الزحف ، أخرجه أبو داود والترمذى وصححه الحاكم . قلت : هذا في لفظ أستغفر الله الذي لا إله إلا هو الحى القيوم ، وأما أتوب إليه فهو الذى عنى الربيع رحمه الله أنه كذب وهو كذلك إذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال ، وفى الاستدلال للرد عليه بحديث ابن مسعود نظر لجواز أن يكون المراد منه ما إذا قالها وفعل شروط التوبة ، ويحتمل أن يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص أستغفر الله فيصح كلامه كله والله أعلم ، ورأيت فى الحلييات للسبكي الكبير : الاستغفار طلب المغفرة إما باللسان أو بالقلب أو بهما ، فالأول فيه نفع لأنه خير من السكوت ولأنه يعتاد قول الخير ، والثاني نافع جداً ، والثالث أبلغ منهما لكنهما لا يحصنان الذنب حتى توجد التوبة ، فإن العاصي المصر يطلب للمغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة منه ، إلى أن قال : والذي ذكرته من أن معنى الاستغفار هو غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ ، لكنه غلب عند كثير من الناس أن لفظ أستغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة ، ثم قال وذكر بعض العلماء أن التوبة لا تتم إلا بالاستغفار لقوله تعالى ﴿ وأن استغفروا ربكم ثم توبوا إليه ﴾ والمشهور أنه لا يشترط . الحديث السابع عشر : حديث أبي سعيد فى قصة الذى أمر أن يحرقوه وتقدم التنبيه عليه فى الخامس عشر ، قوله ( معتمر سمعت أبى ) هو سليمان بن طرخان التيمي والسند كله بصريون ، وفيه ثلاثة من التابعين فى نسق ، قوله ( عن عقبة بن عبد الغافر ) فى رواية شعبة عن قتادة وسمعت عتبة ، وقد تقدمت فى الرقاق مع سائر شرحه وقوله ، « أنه ذكر رجلاً فيمن سلف - أو - فيمن كان قبلكم ، شك من الراوى ، ووقع عند الأصيلي وقلهم ، وقد مضى فى الرقاق عن موسى بن اسماعيل عن معتمر بلفظ « ذكر رجلاً فيمن كان سلف قبلكم ، ولم يشك وقوله « قال كلمة ، يعنى أعطاه الله مالا ، فى رواية موسى « آتاه الله مالا وولدا ، وقوله « أى أب كنت لكم ، قال أبو البقاء هو بنصب أى على أنه خبر كنت ، وجاز تقديمه لكونه استفهاماً ويجوز الرفع وجوابهم بقولهم « خير أب ، الأجود النصب على تقدير كنت خير أب فيوافق ما هو جواب عنه . ويجوز الرفع بتقدير : أنت خير أب ، وقوله « فانه لم يبتئز أو لم يبتئز ، تقدم عزو هذا الشك أنها بالراء أو بالزاي لرواية أبى زيد المروزى تبعاً للقاضى عياض ، وقد وجدتها هنا فيما عندنا من رواية أبى ذر عن شيوخه ، وقوله « فاستحقونى ، أو قال ، فاستحقونى ، فى رواية موسى مثله لكن قال « أو قال فاستحقونى ، بالهاء بدل الحاء المهملة والشك هل قالها بالقاف أو بالكاف ، قال الخطايب فى رواية أخرى « فاستحقونى ، يعنى باللام ثم قال معناه أبردونى بالسجل وهو المبرد ، ويقال للبرادة سجالة وأما استحقونى بالكاف فأصله السحق ، فأبدلت القاف كافاً ومثله السهك بالهاء والكاف ، وقوله فى آخره « قال أخذت به أباً عثمان ، القائل هو سليمان التيمي وذهل الكرماني لجزم بأنه قتادة و « أبو عثمان ، هو النهدي ، وقوله وسمعت هذا من سليمان ، إلى آخره « سليمان ، هو الفارسي وأبو عثمان معروف

بالرواية عنه ، وقد أغفل المزي ذكر هذا الحديث من مسند سليمان في الاطراف وقد تقدم أيضاً في الرقاق ونبت على صفة تخريج الاسماعيل له ، وقوله « حدثنا موسى حدثنا معتمر وقال لم يثبت ، أى بالراء لم يشك وقد ساقه بتمامه في الرقاق عن « موسى ، المذكور وهو ابن اسماعيل التبوذكي ، وساق في آخر روايته حديث سليمان أيضاً كذلك وقوله بعده وقال لي خليفة هر ابن خياط ، وسقط للأكثر لفظ لي « حدثنا معتمر لم يثبت » ، يعنى بالحديث بكاله ، ولكنه قال « لم يثبت » ، بالزاي ، وقوله فصره قتادة « لم يدخر » ، وقعت هذه الزيادة في رواية خليفة دون رواية موسى بن اسماعيل وعبد الله بن أبي الاسود ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية عبيد الله بن معاذ العنبري عن معتمر وذكر فيه تفسير قتادة هذا ، وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من رواية اسحق بن ابراهيم الشهيدى عن معتمر ، وقد استوعبت اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الخبر في هذه اللفظة في كتاب الرقاق بما يغنى عن إعادته وبالله التوفيق .

### ٣٦ - باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم

٧٥٠٩ - **حدثنا** يوسف بن راشد حدثنا أحمد بن عبد الله حدثنا أبو بكر بن عيَّاش عن محمد بن قيس قال : « سمعت أنساً رضى الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول : إذا كان يومُ القيامةِ شُفِّعْتُ قُلْتُ يا ربِّ أدخل الجنة من كان في قلبه خردلةٌ فيدخلون ، ثم أقولُ : أدخل الجنة من كان في قلبه أدنى شيء ، فقال أنسٌ كأننى أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ »

٧٥١٠ - **حدثنا** سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد حدثنا معبد بن هلال العنزي قال : اجتمعنا ناسٌ من أهل البصرة فذهبنا إلى أنس بن مالك وذهبنا معاً بثابت البناني إليه يسأله لنا عن حديث الشفاعة فإذا هو في قصره فواقفناه يصلي الضحى فاستأذننا فأذن لنا وهو قاعدٌ على فراشه . فقلنا لثابت لا تسأله عن شيءٍ أوَّل من حديث الشفاعة فقال يا أبا حمزة هؤلاء إخواتك من أهل البصرة جاءوك يسألونك عن حديث الشفاعة فقال : حدثنا محمد ﷺ قال : إذا كان يومُ القيامةِ ماج الناسُ في بعض فيأتون آدمَ فيقولون : اشفع لنا إلى ربك فيقول لست لها ، ولكن عليكم بإبراهيم فإنه خليل الرحمن ، فيأتون إبراهيمَ فيقول لست لها ، ولكن عليكم بموسى فإنه كلم الله فيأتون موسى . فيقول لست لها ولكن عليكم بعيسى فإنه رُوح الله وكلته ، فيأتون عيسى فيقول لست لها ولكن عليكم بمحمد ﷺ فيأتوني فأقول : أنا لها ، فاستأذن على ربى فيؤذن لي ويبلغني تحاميدُ أحمدَ بها لا تحضرني الآن فأحمدُ بتلك الحمائد وأخرُّ له ساجداً ، فيقال يا محمد ارفع رأسك ، وقُلْ يسمع لك ، وسلْ مُعطً واشفعْ تُشفعْ ، فأقولُ يا ربِّ أمتي أمتي ! فيقال : انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقالُ شعيرة من إيمانٍ فأنطلقُ فأفعلُ ثم أعودُ فأحمدُ بتلك الحمائد ثم أخرُّ له ساجداً ، فيقال يا محمد ارفع رأسك ، وقُلْ يسمع لك ، وسلْ مُعطً ، واشفعْ تُشفعْ ، فأقولُ يا ربِّ أمتي أمتي فيقال انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال

ذَرَّةٌ أَوْ خَرْدَلَةٌ مِنْ إِيْمَانٍ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ثُمَّ أَعُوذُ فَأُحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْحَمَامِدِ ثُمَّ أُخْرِئُهُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعُ لَكَ ، وَاسَلْ تُعْطَ وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ ، فَأَقُولُ يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي فَيَقُولُ انْطَلِقْ فَأَخْرُجْ مِنْ كَانٍ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مَثَقَالِ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأُخْرِجُهُ مِنَ النَّارِ مِنَ الدَّارِ مِنَ الدَّارِ ، فَأَنْطَلِقُ فَأَفْعَلُ ، فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنْسٍ قَاتَ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ لَخَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ فَأَتَيْنَاهُ فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَأَذِنَ لَنَا فَقُلْنَا لَهُ : يَا أَبَا سَعِيدٍ جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ فَلَمْ نَرِ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ فَقَالَ : هِيَ لَخَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ فَأَتَيْتُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَقَالَ : هِيَ ، فَقُلْنَا لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا فَقَالَ : لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً فَلَا أَدْرِي أَسْبَى أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا ، فَقُلْنَا : يَا أَبَا سَعِيدٍ لَخَدَّثَنَا فَضَحِكَ ، وَقَالَ : مُخَلِّقُ الْإِنْسَانَ عَجُولًا ، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أَرِيدُ أَحَدَ ثَمَّ حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ ، قَالَ ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ فَأُحْمَدُهُ بِتِلْكَ ، ثُمَّ أُخْرِئُهُ لَهُ سَاجِدًا ، فَيَقَالُ يَا مُحَمَّدُ ارْفَعْ رَأْسَكَ ، وَقُلْ يُسْمِعُ ، وَاسَلْ تُعْطَى ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ ، فَأَقُولُ يَا رَبِّ ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَيَقُولُ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَايَ وَعَظَمَتِي لِأَخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

٧٥١١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا مُعْبِدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِمْرَائِيلَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعْبِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ أَخْرَجَ أَهْلَ الْجَنَّةِ دُخُولًا الْجَنَّةَ ، وَأَخْرَجَ أَهْلَ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ رَجُلٌ يُخْرِجُ حَبْوًا ، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ رَبِّ الْجَنَّةِ مَلَأَى ، فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَكُلُّ ذَلِكَ يَعْبُدُ عَلَيْهِ ، الْجَنَّةُ مَلَأَى ، فَيَقُولُ إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنْيَا عَشْرَ مَرَّاتٍ »

٧٥١٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : « قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجَانٌ فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِ تَمْرَةٍ »

قال الأعمشُ وحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ وَزَادَ فِيهِ . وَلَوْ بِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ

٧٥١٣ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مُعْبِدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ حَبْرَةٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جَعَلَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصِعِ الْأَرْضِينَ عَلَى إِبْصِعِ الْمَاءِ وَالْثَرَى عَلَى إِبْصِعِ الْخَلَائِقِ عَلَى إِبْصِعِ ثَمَّ يَهْرُثُنَّ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ زُرَاجُودُهُ تَعَجُّبًا وَتَصَدِيقًا لِقَوْلِهِ ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « وَمَا قَدَّرُوا اللَّهُ حَقَّ قَدْرِهِ - إِلَى قَوْلِهِ - بَشْرُ كُونَ »

٧٥١٤ - **حديثنا** مسدّدٌ حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن صفوان بن محرز « أن رجلاً سأل ابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النبوة؟ قال: يدنو أحدكم من ربه حتى يضع كنفه عليه فيقول: أعملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، ويقول عملتَ كذا وكذا؟ فيقول: نعم، فيقرره ثم يقول إني سترتُ عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم »

وقال آدم حدثنا شيبان حدثنا قتادة حدثنا صفوان عن ابن عمر سمعت النبي ﷺ

**قوله** ( باب كلام الرب تعالى يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ) ذكر فيه خمسة أحاديث . الحديث الاول : حديث أنس في الشفاعة أوردته مختصراً جداً ثم مطولاً وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الرقاق ، **قوله** ( حدثنا يوسف بن راشد ) هو يوسف بن موسى بن راشد القطان السكوني نزيل بغداد نسبة لجده وهو بالنسبة لآبيه أشهر ، ولهم شيخ آخر يقال له يوسف بن موسى التستري نزيل الري أصغر من القطان ، وشيخه أحمد بن عبد الله هو أحمد بن عبد الله بن يونس ينسب لجده كثيراً وأبو بكر بن عياش هو المقرئ ، وقد أخرج البخاري عن أحمد بن عبد الله بن يونس عن أبي بكر بن عياش حديثاً غير هذا بغير واسطة بينه وبين أحمد ، وتقدم في باب الفتن غنى النفس في كتاب الرقاق ، **قوله** ( إذا كان يوم القيامة شفعت ) كذا لأكثر بضم أوله مشدداً وللشكسبهني بفتح مخففاً ، **قوله** ( فقلت يا رب ادخل الجنة من كان في قلبه خردلة ) هكذا في هذه الرواية وفي التي بعدها أن الله سبحانه هو الذي يقول ذلك وهو المعروف في سائر الأخبار ، قال ابن التين هذا فيه كلام الأنبياء مع الرب ليس كلام الرب مع الأنبياء ، **قوله** ( ثم أقول ) ذكر ابن التين أنه وقع عنده بلفظ « ثم نقول » بالنون ، قال ولا أعلم من رواه بالياء فإن كان روى بالياء طابق التبويب ، أي ثم يقول الله ويكون جواباً عن اعتراض الداودي حيث قال قوله ثم أقول خلاف لسائر الروايات فإن فيها أن الله أمره أن يخرج . قلت : وفيه نظر والموجود عند أكثر الرواة ، ثم أقول بالهمزة كما لا بد من ذلك ، والذي أظن أن البخاري أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كعادته ، فقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم والتشديد عن أبي بكر بن عياش ولفظه « اشفع يوم القيامة ، فيقال لي لك من في قلبه شعيرة ، ولك من في قلبه خردلة ، ولك من في قلبه شيء ، فهذا من كلام الرب مع النبي ﷺ ويمكن التوفيق بينهما بأنه ﷺ يسأل عن ذلك أولاً فيجيب إلى ذلك ثانياً ، فوقع في إحدى الروايتين ذكر السؤال وفي البقية ذكر الإجابة ، وقوله في الأول « من كان في قلبه أدنى شيء » قال الداودي هذا زائد على سائر الروايات ، وتعقب بأنه مفسر في الرواية الثانية حيث جاء فيها « أدنى أدنى مثقال حبة من خردل من إيمان » قال السكرماني قوله « أدنى أدنى » التكرير للتأكيد ويحتمل أن يراد التوزيع على الحبة والخردل أي أقل حبة من أقل خردلة من الإيمان ، ويستفاد منه صحة القول بتجزئ الإيمان وزيادته ونقصانه ، وقوله « قال أنس : كأنني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ ، يعني قوله أدنى شيء وكأنه يضم أصابعه ويشير بها ، وقوله « فأخرجه من النار من النار من النار » التكرير للتأكيد أيضاً للمبالغة أو للنظر إلى الأمور الثلاثة من الحبة والخردلة والإيمان أو جعل أيضاً للنار مراتب . قلت : سقط تكرر قوله من النار عند مسلم ومن ذكرت معه في رواية حماد بن زيد هذه والله تعالى أعلم ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الرقاق ، وقوله فيه « فذهبنا معنا بثابت

البناني اليه يسأله ، في رواية الكشميني ، فسأله ، بفاء وصيغة الفعل الماضي ، قال ابن التين فيه تقديم الرجل الذي هو من خاصة العالم ليسأله ، وفي قوله ، فاذا هو في قصره ، قال ابن التين فيه اتخاذ القصر لمن كثرت ذريته ، وقوله ، فوافقتنا ، كذا لهم بحذف المفعول ، وللكشميني ، فوافقتناه ، وقوله ، ماج الناس ، أى اختلطوا ، يقال ماج البحر أى اضطربت أمواجه ، وقوله ، فانه كلم الله ، كذا للأكثر ، وللكشميني ، فانه كلم الله ، بلفظ الفعل الماضي ، وقوله ، فيقال يا محمد ، في رواية الكشميني ، فيقول ، في المواضع الثلاثة ، قوله ( وهو متوارى في منزل أبي خليفة ) هو حجاج بن عتاب العبدى البصرى والد عمر بن أبي خليفة ، سماه البخارى في تاريخه وتبعه الحاكم أبو أحمد في السكنى ، قوله ( وهو جميع ) أى مجتمع العقل وهو إشارة إلى أنه كان حينئذ لم يدخل في الكبر الذى هو مظنة تفرق الذهن وحدوث اختلاط الحفظ ، وقوله ، لحدثناه ، بسكون المثناة وحذف الضمير ، وقوله ، قلنا يا أبا سعيد ، في رواية الكشميني ، فقلنا ، قال ابن التين قال هنا ، لست لها ، وفي غيره ، لست هنا كم ، قال وأسقط هنا ذكر نوح وزاد ، فأقول أنا لها ، وزاد ، فأقول أمتى أمتى ، قال الداودى لا أراد محفوظا لأن الخلائق اجتمعوا واستشفعوا ولو كان المراد هذه الأمة خاصة لم تذهب إلى غير نبيها فدل على أن المراد الجميع وإذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخصها بقوله أمتى أمتى ، ثم قال وأول هذا الحديث ليس متصلا بآخره بل يبق بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع أمور كثيرة من أمور القيامة . قلت : وقد بينت الجواب عن هذا الإشكال عند شرح الحديث بما يقضى عن إعادته هنا وقد أجاب عنه القاضى عياض بأن معنى الكلام فيؤذن له في الشفاعة الموعود بها في فصل القضاء ، وقوله ، ويلهمنى ، ابتداء كلام آخر وبين للشفاعة الأخرى الخاصة بأمته ، وفي السياق اختصار وادعى المهلب أن قوله ، فأقول يا رب أمتى ، مما زاد سليمان بن حرب على سائر الرواة كذا قال ، وهو اجترأ على القول بالظن الذى لا يستند إلى دليل فإن سليمان بن حرب لم ينفرد بهذه الزيادة بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والاسماعيلي ، ولم يسق مسلم لفظه ويحيى بن حبيب بن عربى عند النسائي في التفسير ومحمد بن عبيد بن حساب ومحمد بن سليمان لوين كلاهما عند الاسماعيلي كلهم عن حماد بن زيد شيخ سليمان بن حرب فيه بهذه الزيادة ، وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبي هريرة الماضية في كتاب الرقاق ، وبالله التوفيق . الحديث الثانى : قوله ( حدثنا محمد بن خالد ) في رواية الكشميني ، محمد بن مخلد ، والأول هو الصواب ، ولم يذكر أحد من صنف في رجال البخارى ولا في رجال الكتب الستة أحداً اسمه محمد بن مخلد ، والمعروف محمد بن خالد ، وقد اختلف فيه فقيل هو ، الذهلى ، وهو محمد بن يحيى بن عبد الله ابن خالد بن فارس نسب لجد أبيه ، وبذلك جزم الحاكم والسكلا باذى وأبو مسعود ، وقيل محمد بن خالد بن جبلة الرافعى ، وبذلك جزم أبو أحمد بن عدى وخلف الواسطى في الأطراف ، وقد روى هنا عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بالواسطة ، وروى عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل بلا واسطة عدة أحاديث ، منها في المغازى والتفسير والفرائض ، و ، منصور ، في السند هو ابن المعتز ، و ، إبراهيم ، هو النخعي ، و ، عبيدة ، بفتح أوله هو ابن عمرو السلباني ، و ، عبد الله ، هو ابن مسعود ، و رجال سند هذا إلى عبيد الله بن موسى كوفيون .

**قوله** ( إن آخر أهل الجنة دخولا الجنة ) الحديث ذكره مختصراً جداً وقد مضى بتمامه مشروحا في الرقاق ، وقوله ، كل ذلك يعيد عليه الجنة ، في رواية الكشميني ، فكل ذلك ، وقوله ، في آخره عشر مرار ، في رواية الكشميني

« عشر مرات » . الحديث الثالث : حديث عدى بن حاتم : ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الرقاق » ، وقوله « قال الأعشى وحدثني عمرو بن مرة » هو موصول بالسند الذي قبله إليه . الحديث الرابع : حديث « عبد الله » ، وهو ابن مسعود قال : جاء حبر من اليهود فذكر الحديث ، وقد تقدم شرحه مستوفى في باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ وتقدم كلام الخطابي في إنكاره تارة وفي تأويله أخرى ، وقال أيضاً : الاستدلال بالنسب والضحك في مثل هذا الأمر العظيم غير سائغ مع تكافؤ وجهي الدلالة المتعارضين فيه ، ولو صح الخبر لكان ظاهر اللفظ منه متأولاً على نوع من المجاز وضرب من التمثيل بما جرت عادة الكلام بين الناس في عرف مخاطبهم فيكون المعنى أن قدرته على طها وسهولة الأمر في جمعها بمنزلة من جمع شيئاً في كفه فاستخف حمله فلم يشتمل عليه بجميع كفه لكانه أقله ببعض أصابعه ، وقد يقول الإنسان في الأمر الشاق إذا أضيف إلى القوى أنه يأتي عليه بإصبع أو أنه يقله بخنصره ، ثم قال : والظاهر أن هذا من تخليط اليهود وتحريفهم ، وإن ضحكه عليه الصلاة والسلام إنما كان على معنى التعجب والتسكير له والعلم عند الله تعالى . الحديث الخامس : حديث ابن عمر في النجوى . قوله ( يدنو أحدكم من ربه ) قال ابن التين يعني يقرب من رحمته ، وهو سائغ في اللغة يقال فلان قريب من فلان ويراد الرتبة ، ومثله ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ وقوله « فيضع كنفه » بفتح الكاف والنون بعدها فاء المراد بالكشف الستر ، وقد جاء مفسراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك عن محمد بن سواء عن قتادة فقال في آخر الحديث : قال عبد الله بن المبارك : كتفه ستره أخرجه المصنف في كتاب خلق أفعال العباد ، والمعنى أنه تحيط به عنايته التامة ومن رواه بالمشناة المكسورة فقد صحف على ما جزم به جمع من العلماء ، قوله ( وقال آدم حدثنا شيبان ) هو ابن عبد الرحمن إلى آخره ذكر هذه الرواية لتصرح قتادة فيها بقوله : حدثنا صفوان وهكذا ذكره عن آدم في كتاب خلق أفعال العباد . تنبيهان : أحدهما ليس في أحاديث الباب كلام الرب مع الأنبياء إلا في حديث أنس وسائر أحاديث الباب في كلام الرب مع غير الأنبياء ، وإذا ثبت كلامه مع غير الأنبياء فوقوعه للأنبياء بطريق الأولى . الثاني : تقدم في الحديث الأول ما يتعلق بالترجمة ، وأما الثاني فيختص بالركن الثاني من الترجمة وهو قوله وغيرهم ، وأما سائرهما فهو شامل للأنبياء ولغير الأنبياء على وفق الترجمة .

### ٣٧ - باب ما جاء في قوله عز وجل : ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾

٧٥١٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث حدثنا عقيل عن ابن شهاب **حدثنا** حميد بن عبد الرحمن « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : احتج آدم وموسى ، فقال موسى : أنت آدم الذي أخرجت ذريتك من الجنة ، قال آدم : أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه ثم تلومني على أمر قد قدر عليّ قبل أن أخلق ، فحج آدم موسى »

٧٥١٦ - **حدثنا** مسلم بن إبراهيم **حدثنا** هشام **حدثنا** قتادة « عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ يجمع المؤمنون يوم القيامة فيقولون لو استشفعنا إلى ربنا فيريحنا من مكاننا هذا فيأتون آدم فيقولون له أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده وأسجد لك الملائكة ، وعلمك أسماء كل شيء ، فاشفع لنا إلى ربنا حتى يريحنا »

فيقول لهم لست هناك، فيذكر لهم خطيئته التي أصاب»

٧٥١٧ - **حديث** عبد العزيز بن عبد الله حدثني سليمان عن شريك بن عبد الله أنه قال : سمعت ابن مالك يقول ليلة أُمرى رسول الله ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام فقال أولهم : أيهم هو ؟ فقال أوسطهم : هو خيرهم ، فقال أحدُهم خذوا خيرهم ، فكانت تلك الليلة فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه ، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ، فلم يكلموه حتى احتملوه فوضعه عند زمزم فتولاه منهم جبريل فشق جبريل ما بين محره إلى لبعته حتى فرغ من صدره وجوفه ، ففسله من ماء زمزم بيده حتى أتى جوفه ثم أتى بطاسيت من ذهب فيه تور من ذهب محشوا إيماناً وحكمة ، فحشا به صدره وأغاد يده - يعني عروق حلقه - ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا ف ضرب باباً من أبوابها ، فناداه أهل السماء ، من هذا ؟ فقال جبريل ، قالوا ومن معك ؟ قال : معي محمد ، قال : وقد بعث ؟ قال : نعم ، قالوا فمرحباً به وأهلاً ، فبدستهم به أهل السماء لا يعلم أهل السماء بما يريد الله به في الأرض حتى يعلمهم فوجد في السماء الدنيا آدم فقال له جبريل : هذا أبوك فسلم عليه وسلم عليه ورد عليه آدم وقال : مرحباً وأهلاً يا بني نعم الابن أنت ، فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطران ، قال : ما هذان النهران يا جبريل ؟ قال : هذان النيل والفرات عُصْرُها ثم مضى به في السماء فإذا بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد ف ضرب يده فإذا هو مسك أذفر قال : ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذي خبأ لك ربك ثم عرج إلى السماء الثانية فقات الملائكة له مثل ما قالت له الأولى ، من هذا ؟ قال جبريل ، قالوا ومن معك ؟ قال محمد ﷺ ، قالوا وقد بعث إليه ؟ قال : نعم ، قالوا مرحباً به وأهلاً . ثم عرج به إلى السماء الثالثة وقالوا له مثل ما قالت الأولى والثانية ، ثم عرج به إلى الرابعة فقاتوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السماء الخامسة فقالوا مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السادسة فقالوا له مثل ذلك ، ثم عرج به إلى السماء السابعة فقالوا له مثل ذلك كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم إدريس في الثانية وهارون في الرابعة وآخر في الخامسة لم أحفظ اسمه ، وإبراهيم في السادسة وموسى في السابعة بفضل كلامه لله ، فقال موسى : رب لم أظن أن ترفع عليّ أحداً ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله ، حتى جاء سدرة المنتهى ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى الله فيما أوحى خمسين صلاة على أمك كل يوم وليلة ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى فقال يا محمد : ماذا عهد إليك ربك قل عبد إلى خمسين صلاة كل يوم وليلة ، قال : إن أمك لا تستطيع ذلك فارجع فليخفف عنك ربك وعنه فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيرُه في ذلك فأشار إليه جبريل أن نعم ، إن شئت فعلا به إلى الجبار ، فقل وهو مكانه يارب خفف عني فإن أمتي لا تستطيع هذا فوضع عنه عشر صلوات ثم رجع إلى موسى فاحتبسه فلم



يَرْكُ يُرَدُّهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ وَاللَّهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَذْنِي مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا فَتَرَكُوهُ ، فَأَمْتُكَ أضعفُ أجساداً وقُلُوباً وأبداناً وأبصاراً وأسماعاً ، فارجع فليُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ ، كُلَّ ذَلِكَ يُلْقِفْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى جَبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جَبْرِيلُ ، فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَقَالَ : يَا رَبِّ إِنَّ أُمَّتِي مُضَعَفَةٌ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ خَفَّفَ عَنَّا ، فَقَالَ الْجَبَّارُ : يَا مُحَمَّدُ ، قَالَ : لَنَبِيِّكَ وَسَعْدَيْكَ ، قَالَ : إِنَّهُ لَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْ كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْكَ فِي أَمِّ الْكِتَابِ قَالَ فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أَمِّ الْكِتَابِ وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ ، فَارْجِعْ إِلَى مُوسَى فَقَالَ : كَيْفَ فَعَلْتُ ؟ فَقَالَ : خَفَّفَ عَنَّا ، أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا ، قَالَ مُوسَى : قَدْ وَاللَّهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَذْنِي مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ ، ارجع إِلَى رَبِّكَ فليُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضاً ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا مُوسَى قَدْ وَاللَّهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللَّهِ ، قَالَ : وَاسْتَيْقِظْ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ .

**قوله** ( باب ما جاء في قوله عز وجل : وكلم الله موسى تكليماً ) كذا لأبي زيد المروزي ومثله لأبي ذر لكن بحذف لفظ « قوله عز وجل » ولغيرهما « باب قوله تعالى : وكلم الله موسى تكليماً » قال الأئمة : هذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة ، قال النحاس أجمع النحويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازاً فإذا قال « تكليماً » وجب أن يكون كلاماً على الحقيقة التي تعقل ، وأجاب بعضهم بأنه كلام على الحقيقة لكن محل الخلاف هل سمعه موسى من الله تعالى حقيقة أو من الشجرة ؟ فالتأكيدي رفع المجاز عن كونه غير كلام أما المتكلم به فسكوت عنه ، ورد بأنه لا بد من مراعاة المحدث عنه فهو لرفع المجاز عن النسبة لأنه قد نسب الكلام فيها إلى الله فهو المتكلم حقيقة ، ويؤكد قوله في سورة الأعراف ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَنِ النَّاسِ بَرَسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ﴾ وأجمع السلف والخلف من أهل السنة وغيرهم على أن « كلم » هنا من الكلام ، ونقل الكشف عن بدع بعض التفاسير أنه من التكلم بمعنى الجرح وهو مردود بالإجماع المذكور ، قال ابن التين اختلف المتكلمون في سماع كلام الله فقال الأشعري : كلام الله القائم بذاته يسمع عند تلاوة كل نال وقراءة كل ناري ، وقال الباقلاني إنما تسمع التلاوة دون التلو والقراءة دون المقروء ، وتقدم في باب ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ شيء من هذا وأورد البخاري في كتاب خلق أفعال العباد أن خالد ابن عبد الله القسري قال : إني مضى بالجعد بن درهم فانه يزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ولم يكلم موسى تكليماً ، وتقدم في أول التوحيد أن سلم بن أحوز قتل جهم بن صفوان لأنه أنكر أن الله كلم موسى تكليماً ، ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث ، أحدها : حديث أبي هريرة : احتج آدم وموسى ، وقد مضى شرحه في كتاب القدر ، والمراد منه قوله « أنت موسى الذي اصطفاك الله برسالاته وكلامه » وللسكسيمي « وبكلامه » . ثانياً : حديث أنس في الشفاعة أورد منه طرفاً من أوله إلى قوله في ذكر آدم « ويذكر لهم خطيئته التي أصاب » وقد مضى شرحه مستوفى في « كتاب الرقاق » قال الاسماعيلي أراد ذكر موسى قالوا له وكللك الله فلم يذكره . قلت : جرى على عادته في الإشارة ، وقد مضى في تفسير البقرة عن مسلم بن إبراهيم شيخه هنا وساقه فيه بطوله ، وفيه « ائتوا موسى عبداً كله الله وأعطاه التوراة » الحديث ، ومضى أيضاً في « كتاب التوحيد » هذا في باب قول الله تعالى ﴿ لما خلقت بيدي ﴾

عن معاذ بن فضالة عن هشام بهذا السند وساق الحديث بطوله أيضا ، وفيه : اثنوا موسى عبدا آتاه الله التوراة وكله تكليما ، وكذا وقع في حديث أبي بكر الصديق في الشفاعة الذي أخرجه أحمد وغيره وصححه أبو عوانة وغيره . فيأتون إبراهيم فيقولون انطلقوا إلى موسى فإن الله كلمه تكليما ، وذكر البخاري في كتاب خلق أفعال العباد منه هذا القدر تعليقا . ثالثا : حديث أنس في المعراج أورده من رواية شريك بن عبد الله أي ابن أبي نمر بفتح النون وكسر الميم وهو مدني تابعي يكنى أبا عبد الله وهو أكبر من شريك بن عبد الله النخعي القاضي ، وقد أورد بعض هذا الحديث في الترجمة النبوية ، وأورد حديث الإسراء من رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر في أوائل كتاب الصلاة ، وأورده من رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة في بدء الخلق وفي أوائل البعثة قبل الهجرة وشرحته هناك ، وأخرت ما يتعلق برواية شريك هذه هنا لما اختصت به من المخالفات . قوله ( ليلة أسرى برسول الله ﷺ من مسجد السكبية ، أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه ) في رواية الكشميني : إذ جاء ، بدل أنه جاء ، والاول أول ، والنفر الثلاثة لم أقف على تسميتهم صريحا لكنهم من الملائكة ، وأخلق بهم أن يكونوا من ذكر في حديث جابر الماضي في أوائل الاعتصام بلفظ : جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم ، فقال بعضهم : إنه نائم ، وقال بعضهم : إن العين نائمة والقلب يقظان ، وبينت هناك أن منهم جبريل وميكائيل ثم وجدت التصريح بتسميتهما في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبراني ولفظه : فأتاه جبريل وميكائيل فقالا أيهم - وكانت قریش تنام حول السكبية - فقالا أمرنا بسيدهم ثم ذهبوا ثم جاءا وهم ثلاثة فآلقوه فقبلوه لظهوره ، وقوله : وقبل ، قبل أن يوحى إليه ، أنكرها الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي وعبارة للنووي : وقع في رواية شريك - يعني هذه - أو حام أنكرها العلماء أحدها : قوله : قبل أن يوحى إليه ، وهو غلط لم يوافق عليه ، وأجمع العلماء أن فرص الصلاة كان ليلة الإسراء فكيف يكون قبل الوحي انتهى ، وصرح المذكورون بأن شريكا تفرد بذلك وفي دعوى الفرد نظر فقد وافقه كثير بن خنيس بمجمة ونون مصغر عن أنس كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في كتاب المغازي ، من طريقه ، قوله ( وهو نائم في المسجد الحرام ) قد أكد هذا بقوله في آخر الحديث : فاستيقظ وهو في المسجد الحرام ، ونحوه ما وقع في حديث مالك بن صعصعة : بين النائم واليقظان ، وقد قدمت وجه الجمع بين مختلف الروايات في شرح الحديث . قوله ( فقال أولهم أيهم هو ) فيه إشعار بأنه كان نائما بين جماعة أهلهم اثنان وقد جاء أنه كان نائما معه حينئذ حمزة بن عبد المطلب عمه وجعفر بن أبي طالب بن عمه ، قوله ( فقال أحدهم خذوا خيرهم فكانت تلك الليلة ) الضمير المستتر في كانت محذوف وكذا خبر كان والتقدير : فكانت القصة الواقعة تلك الليلة ما ذكر هنا ، قوله ( فلم يرهم ) أي بعد ذلك ( حتى أتوه ليلة أخرى ) ولم يعين المدة التي بين المجيئين فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحى إليه حينئذ وقع الإسراء والمعراج وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه ، وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليلتين أو عدة سنين وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في الليلة بعد البعثة وقبل الهجرة ويسقط تشنيع الخطابي وابن حزم وغيرهما بأن شريكا خالف الإجماع في دعواه أن المعراج كان قبل البعثة وبأنه التوفيق . وأما ما ذكره بعض الشراح أنه كان بين الليلتين اللتين آتاه فيهما الملائكة سبع وقيل ثمان وقيل تسع وقيل عشر وقيل ثلاثة عشر فيحمل على إرادة السنين لا كما فهمه الشارح المذكور أنها ليل ، وبذلك

جزم ابن القيم في هذا الحديث نفسه وأقوى ما يستدل به أن المعراج بعد البعثة قوله في هذا الحديث نفسه أن جبريل قال لبراب السماء إذ قال له أبعت ؟ قال : نعم . فانه ظاهر في أن المعراج كان بعد البعثة فبتعين ما ذكرته من التأويل وأقله قوله فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام ، فان حمل على ظاهره جاز أن يكون تام بعد أن هبط من السماء فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام ، وجاز أن يؤول قوله استيقظ أى أفاق مما كان فيه فانه كان إذا أوحى إليه يستغرق فيه فاذا انتهى رجع إلى حالته الأولى ، فسكى عنه بالاستيقاظ . **قوله** ( فيما يرى قلبه وتنام عينه ولا ينام قلبه وكذلك الأنبياء ) تقدم الكلام عليه في الترجمة النبوية ، **قوله** ( فلم يكلموه حتى احتملوه ) تقدم وجه الجمع بين هذا وبين قوله في حديث أبي ذر « فرج سقف بيتي » وقوله في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان في الخطيم عند شرحه بناء على اتحاد قصة الإسراء ، أما إن قلنا إن الإسراء كان متعددًا فلا إشكال أصلاً . **قوله** ( فسق جبريل ما بين نحره إلى لبتة ) بفتح اللام وتشديد الموحدة وهي موضع القفلة من الصدر ، ومن هناك تنحدر الإبل ، وقد تقدم عند شرحه الرد على من أنكر شق الصدر عند الإسراء وزعم أن ذلك إنما وقع وهو صغير ، وبيئت أنه ثبت كذلك في غير رواية شريك في الصحيحين من حديث أبي ذر ، وأن شق الصدر وقع أيضاً عند البعثة كما أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده وأبو نعيم والبيهقي في دلائل النبوة ، وذكر أبو بشر الدولابي بسنده أنه **عليه السلام** رأى في المنام أن بطنه أخرج ثم أعيد فذكر ذلك لخديجة الحديث . وتقدم بيان الحكمة في تعدد ذلك ووقع شق الصدر الكريم أيضاً في حديث أبي هريرة حين كان ابن عشر سنين وهو عند عبد الله بن أحمد في زيادات المسند ، وتقدم الإلام بشيء من ذلك في الترجمة النبوية ، ووقع في الشفاء أن جبريل قال لما غسل قلبه : قلب سديد فيه عيان تبصران وأذنان تسمعان . **قوله** ( ثم أتى بطست محشوا ) كذا وقع بالنصب وأعرب بأنه حال من الضمير الجار والمجرور ، والتقدير بطست كائن من ذهب فيقل الضمير من اسم الفاعل إلى الجار والمجرور ، وتقدم في كتاب الصلاة ، بلفظ « محشو » بالجر على الصفة لا إشكال فيه ، وأما قوله « لإيماننا » فنصوب على التمييز . وقوله « وحكمة » معطوف عليه . **قوله** ( بطست من ذهب فيه تور من ذهب ) التور بمثناة تقدم بيانه في كتاب الوضوء ، وهذا يقتضى أنه غير الطست ، وأنه كان داخل الطست ، فقد تقدم في أوائل الصلاة في شرح حديث أبي ذر في الإسراء أنهم غسلوه بماء زمزم ، فان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون أحدهما فيه ماء زمزم والآخر هو المحشو بالإيمان ، واحتمل أن يكون التور ظرف الماء وغيره ، والطست لما يصب فيه عند الغسل صيانة له عن التبدد في الأرض وجرياً له على العادة في الطست وما يوضع فيه الماء . **قوله** ( فحشى به صدره ) في رواية الكشميهني « فحشا » بفتح الحاء والشين . « وصدره » بالنصب وإفريه بضم الحاء وكسر الشين وصدره بالرفع . **قوله** ( ولغاديد ) بغير معجمة فسره في هذه الرواية بأنها عروق حلقه ، وقال أهل اللغة هي اللحيمات التي بين الحنك وصفحة العنق ، واحدها لغدود ولغديد ، ويقال له أيضاً لغد ولغده ألغاد ، **قوله** ( ثم أطبقه ثم عرج به إلى السماء الدنيا ) إن كانت القصة متعددة فلا إشكال وإن كانت متحدة ففي هذا السياق حذف تقديره ثم أركبه البراق إلى بيت المقدس ، ثم أتى بالمعراج كما في حديث مالك بن صعصعة « فغسل به قلبي ثم حشى ثم أعيد ثم أقيت بداية فحملت عليه فانطلق بي جبريل حتى أتى السماء الدنيا » وفي سياقه أيضاً حذف تقديره « حتى أتى بي بيت المقدس ثم أتى بالمعراج » كما في رواية ثابت عن أنس رفعه : « أقيت بالبراق فركبته حتى أتى بي بيت المقدس فربطته ، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين

ثم عرج بي إلى السماء . **قوله** ( فاستبشر به أهل السماء ) كأنهم كانوا أعلدوا أنه سيخرج به فسكانوا مترقبين لذلك ، **قوله** ( لا يعلم أهل السماء بما يريد ) في رواية الكشميني « ما يريد » ( الله به في الأرض حتى يعلمهم ) أى على لسان من شاء كجبريل . **قوله** ( فاذا هو في السماء الدنيا بنهر ينيرين يطردان ) أى يجريان ، وظاهر هذا يخالف حديث مالك بن صعصعة ، فإن فيه بعد ذكر سدرة المنتهى ، فاذا في أصلها أربعة أنهار ، ويجمع بأن أصل نبعهما من تحت سدرة المنتهى ومقرهما في السماء الدنيا ومنها ينزلان إلى الأرض ، ووقع هنا « النيل والفرات عنصرها » والعنصر بضم العين والصاد المهملتين بينهما نون ساكنة هو الأصل ، **قوله** ( ثم مضى به في السماء الدنيا فاذا هو بنهر آخر عليه قصر من لؤلؤ وزبرجد فضرب يده ) أى في النهر ( فاذا هو ) أى طينه ( مسك ) أذفر قال ما هذا يا جبريل ؟ قال : هذا الكوثر الذى خبا ) بفتح المعجمة والموحدة مهموز أى اندخر ( لك ربك ) وهذا مما يستشكل من رواية شريك فإن الكوثر في الجنة والجنة في السماء السابعة ، وقد أخرج أحمد من حديث حميد الطويل عن أنس رفعه « دخلت الجنة فاذا أنا بنهر حافته خيام اللؤلؤ فضربت يدي في مجرى مائه فاذا مسك أذفر فقال جبريل هذا الكوثر الذى أعطاك الله تعالى ، وأصل هذا الحديث عند البخارى بنحوه ، وقد مضى في التفسير من طريق قتادة عن أنس لكن ليس فيه ذكر الجنة ، وأخرجه أبو داود والطبرى من طريق سليمان التيمي عن قتادة ولفظه « لما عرج ببني الله ﷺ عرض له في الجنة نهر ، الحديث ، ويمكن أن يكون في هذا الموضع شيء محذوف تقديره : ثم مضى به في السماء الدنيا إلى السابعة فاذا هو بنهر » ، **قوله** ( كل سماء فيها أنبياء قد سماهم فوعيت منهم لإدريس في الثانية . وهارون في الرابعة ، وآخر في الخامسة ولم أحفظ اسمه ، وإبراهيم في السادسة ، وموسى في السابعة ) كذا في رواية شريك ، وفي حديث الزهري عن أنس عن أبي ذر قال أنس فذكر أنه وجد آدم في السموات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم ، ولم يثبت كيف منازلهم غير أنه ذكر أنه وجد آدم في السماء الدنيا ، وإبراهيم في السماء السادسة انتهى . وهذا موافق لرواية شريك في إبراهيم وهما مخالفان لرواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد ادمت في شرحه أن الأكثر وافقوا قتادة وسيافه يدل على رجحان روايته فإنه ضبط اسم كل نبي والسماء التي هو فيها ووافقه ثابت عن أنس وجماعة ذكرتهم هناك فهو المعتمد لكن إن قلنا إن القصة تعددت فلا ترجيح ولا إشكال ، **قوله** ( وموسى في السابعة بفضل كلامه لله ) في رواية أبي ذر عن الكشميني « بتفضيل كلام الله » وهي رواية الأكثر ، وهي مراد الترجمة والمطابق لقوله تعالى ﴿ إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي ﴾ وهذا التعليق يدل على أن شريكا ضبط كون موسى في السماء السابعة ، وقد قدمنا أن حديث أبي ذر يوافقه ، لكن المشهور في الروايات أن الذى في السابعة هو إبراهيم ، وأكد ذلك في حديث مالك بن صعصعة بأنه كان مسندا ظهره إلى البيت المعمور فع التعدد لا إشكال ومع الاتحاد فقد جمع بأن موسى كان في حالة العروج في السادسة وإبراهيم في السابعة على ظاهر حديث مالك بن صعصعة وعند الهبوط كان موسى في السابعة لأنه لم يذكر في القصة أن إبراهيم كلفه في شيء مما يتعلق بما فرض الله على أمته من الصلاة كما كلفه موسى ، والسماء السابعة هي أول شيء انتهى إليه حالة الهبوط فتناسب أن يكون موسى بها لأنه هو الذى خاطبه في ذلك كما ثبت في جميع الروايات ، ويحتمل أن يكون لقي موسى في السادسة فأصعد معه إلى السابعة تفضيلا له على غيره من أجل كلام الله تعالى ، وظهرت فائدة ذلك في كلامه مع المصطفى فيما يتعلق بأمر أمته في الصلاة ، وقد أشار النووي إلى شيء من ذلك والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( فقال

موسى لم أظن أن ترفع على أحدا) كذا للأكثر بفتح المثناة في ترفع واحدا بالنصب ، وفي رواية السكسيمي « أن يرفع » بضم التحتانية أوله واحد بالرفع ، قال ابن بطال فهم موسى من اختصاصه بكلام الله تعالى له في الدنيا دون غيره من البشر لقوله (إني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي) أن المراد بالناس هنا البشر كلهم وأنه استحق بذلك أن لا يرفع أحد عليه ، فلما فضل الله محمدا عليه عليهما الصلاة والسلام بما أعطاه من المقام المحمود وغيره ارتفع على موسى وغيره بذلك ثم ذكر الاختلاف في أن الله سبحانه وتعالى في ليلة الإسراء كلم محمدا ﷺ بغير واسطة أو بواسطة ، والخلاف في وقوع الرؤية للنبي ﷺ بعين رأسه أو بعين قلبه في اللحظة أو في المنام ، وقد مضى بيان الاختلاف في ذلك في تفسير سورة النجم بما يغني عن إعادته ، قوله (ثم علا به فوق ذلك بما لا يعله إلا الله حتى جاء سدره المنتهى) كذا وقع في رواية شريك وهو ما خالف فيه غيره ، فإن الجمهور على أن سدره المنتهى في السابعة ، وعند بعضهم في السادسة ، وقد قدمت وجه الجمع بينهما عند شرحه ، ولعل في السياق تقدما وتأخيرا ، وكان ذكر سدره المنتهى قبل ثم علا به فوق ذلك بما لا يعله إلا الله ، وقد وقع في حديث أبي ذر « ثم عرج بي حتى ظهرت بمستوى أسمع فيه صريف الأقدام » وقد تقدم تفسير المستوى والصريف عند شرحه في أول « كتاب الصلاة » ووقع في رواية ميمون بن سياه عن أنس عند الطبري بعد ذكر إبراهيم في السابعة « فإذا هو بنهر » فذكر أمر السكوتر قال « ثم خرج إلى سدره المنتهى » وهذا موافق للجمهور ، ويحتمل أن يكون المراد بما تضمنته هذه الرواية من العلو البالغ لسدره المنتهى صفة أعلاها وما تقدم صفة أصلها ، قوله (ودنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) في رواية ميمون المذكورة « فدنا ربك عز وجل فكان قاب قوسين أو أدنى » قال الخطابي ليس في هذا الكتاب - يعني صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهرا ولا أشنع مذاقا من هذا الفصل فإنه يقتضى تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما ، هذا إلى ما في التدلى من التشبيه والتشليل له بالشئ الذى تعلق من فوق إلى أسفل ، قال : فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعا عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها أشبه عليه وجهه ومعناه وكان قصاره ما ردد الحديث من أصله ، وأما الوقوع في التشبيه وهما خطتان مرغوب عنهما ، وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الإشكال فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤيا لقوله في أوله « وهو نائم » وفي آخره « استيقظ » وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأول على الوجه الذى يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله ، وبعض الرؤيا لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالمشاهدة . قلت : وهو كما قال ، ولا التفات إلى من تعقب كلامه بقوله في الحديث الصحيح إن رؤيا الأنبياء وحى فلا يحتاج إلى تعبير لأنه كلام من لم يمعن النظر في هذا المحل ، فقد تقدم في « كتاب التعبير » أن بعض مرأى الأنبياء يقبل التعبير ، وتقدم من أمثلة ذلك قول الصحابة له ﷺ في رؤية القميص فما أولته يا رسول الله ؟ قال : الدين ، وفي رؤية اللبن ؟ قال : العلم ، إلى غير ذلك لكن جزم الخطابي بأنه كان في المنام متعقب بما تقدم تقريره قبل ، ثم قال الخطابي مشيرا إلى رفع الحديث من أصله بأن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي ﷺ ولا نقلها عنه ولا أضافها إلى قوله ، فحصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوى إما من أنس وإما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكير الالفاظ التى لا يتابعه عليها سائر الرواة انتهى ، وما نفاه من أن أنسا لم يسند هذه القصة إلى النبي ﷺ لا تأثير له . فأدنى أمره فيها أن يكون مرسل صحابي فيما أن يكون تلقاها عن النبي ﷺ

أو عن صحابي تلقاها عنه ، ومثل ما اشتملت عليه لا يقال بالرأى فيكون لها حكم الرفع ، ولو كان لما ذكره تأثير لم يحمل حديث أحد روى مثل ذلك على الرفع أصلاً وهو خلاف عمل المحدثين قاطبة ، فالتعليل بذلك مردود ، ثم قال الخطابي إن الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عز وجل يخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر ، قال والذي قيل فيه ثلاثة أقوال . أحدها : أنه دنا جبريل من محمد ﷺ فتدلى أى تقرب منه ، وقيل هو على التقديم والتأخير : أى تدلى فلانا ، لأن التدلى بسبب الدنو ، الثاني تدلى له جبريل بعد الانتصاب والارتفاع حتى رآه متدلياً كما رآه مرتفعاً ، وذلك من آيات الله حيث أقدره على أن يتدلى في الهواء من غير اعتماد على شيء ولا تمسك بشيء ، الثالث : دنا جبريل فتدلى محمد ﷺ ساجداً لربه تعالى شكرأ على ما أعطاه ، قال وقد روى هذا الحديث عن أنس من غير طريق شريك فلم يذكر فيه هذه الانطاط الشنيعة ، وذلك بما يقوى الظن أنها صادرة من جهة شريك انتهى . وقد أخرج الأمامي في منازيه ومن طريقه البيهقي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ ولقد رآه نزلة أخرى ﴾ قال دنا منه ربه ، وهذا سند حسن وهو شاهد قوى لرواية شريك ، ثم قال الخطابي : وفي هذا الحديث لفظة أخرى تفرد بها شريك أيضاً لم يذكرها غيره وهي قوله : فعلا به - يعني جبريل - إلى الجبار تعالى فقال وهو مكانه : يا رب خفف عنا ، قال والمكان لا يضاف إلى الله تعالى وإنما هو مكان النبي ﷺ في مقامه الأول الذي قام فيه قبل هبوطه انتهى ، وهذا الأخير متعين وليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله تعالى ، وأما ما جرم به من مخالفة السلف والخلف لرواية شريك عن أنس في التدلى ففيه نظر ، فقد ذكرت من وافقه ، وقد نقل القرطبي عن ابن عباس أنه قال : دنا الله سبحانه وتعالى ، قال والمعنى دنا أمره وحكمه ، وأصل التدلى النزول إلى الشيء حتى يقرب منه ، قال : وقيل تدلى الرفوف لمحمد ﷺ حتى جلس عليه ، ثم دنا محمد من ربه انتهى ، وقد تقدم في تفسير سورة النجم ما ورد من الأحاديث في أن المراد بقوله : رآه ، أن النبي ﷺ رأى جبريل له ستائة جناح ، ومضى بسط القول في ذلك هناك ، ونقل البيهقي نحو ذلك عن أبي هريرة قال : فاتفقت روايات هؤلاء على ذلك ، ويعكر عليه قوله بعد ذلك : فأوحى إلى عبده ما أوحى ، ثم نقل عن الحسن أن الضمير في عبده لجبريل ، والتقدير : فأوحى الله إلى جبريل ، وعن الفراء التقدير : فأوحى جبريل إلى عبد الله محمد ما أوحى ، وقد أزال العلماء إشكاله فقال القاضي عياض في الشفاء إضافة الدنو والقرب إلى الله تعالى أو من الله ليس دنو مكان ولا قرب زمان وإنما هو بالنسبة إلى النبي ﷺ لإبانة لعظيم منزلته وشريف رتبته ، وبالنسبة إلى الله عز وجل تأنيس لنبهه وإكرام له ، ويتأول فيه ما قالوه في حديث : ينزل ربنا إلى السماء ، وكذا في حديث : من تقرب مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، وقال غيره : الدنو مجاز عن القرب المعنوي لإظهار عظيم منزلته عند ربه تعالى ، والتدلى طلب زيادة القرب ، وقاب قوسين بالنسبة إلى النبي ﷺ عبارة عن لطاف المحل وإيضاح المعرفة بالنسبة إلى الله لإجابة سؤاله ورفع درجته ، وقال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين زاد فيه - بمعنى شريكاً - زيادة بمجولة وأتى فيه بالفاظ غير معروفة ، وقد روى الإسراء جماعة من الحفاظ فلم يأت أحد منهم بما أتى به شريك ، وشريك ليس بالحافظ وسبق إلى ذلك أبو محمد بن حزم فيما حكاه الحافظ أبو الفضل بن طاهر في جزء جمعه سماه : الانتصار لإيامي الأمصار ، فقتل فيه عن الحميدي عن ابن حزم قال : لم نجد للبخاري ومسلم في كتابهما شيئاً لا يحتمل مخرجا إلا حديثين ثم غلبه في تحريجه الوهم مع اتقانها وصحة معرفتهما فذكر هذا الحديث ، وقال فيه ألفاظ معجمة والآفة

من شريك من ذلك قوله قبل أن يوحى إليه وأنه حينئذ فرض عليه الصلاة قال وهذا لا خلاف بين أحد من أهل العلم إنما كان قبل الهجرة بسنة وبعد أن أوحى إليه بنحو اثنتي عشرة سنة ، ثم قوله « إن الجبار دنا فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى ، وعائشة رضى الله عنها تقول : إن الذى دنى فتدلى جبريل انتهى ، وقد تقدم الجواب عن ذلك وقال أبو الفضل بن طاهر : تعاميل الحديث بتفرد شريك ، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه شيء لم يسبق إليه فان شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل وثقروه ورووا عنه وأدخلوا حديثه فى تصانيفهم واحتجوا به ، وروى عبد الله ابن أحمد الدورى وعثمان الدارمى وعباس الدورى عن يحيى بن معين لا بأس به ، وقال ابن عدى مشهور من أهل المدينة حدث عنه مالك وغيره من الثقات ، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به إلا أن يروى عنه ضعيف ، قال ابن طاهر وحديثه هذا رواه عنه ثقة وهو سليمان بن بلال ، قال وعلى تقدير تسليم تفردته قبل أن يوحى إليه لا يقتضى طرح حديثه فوهم الثقة فى موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور ولو ترك حديث من وهم فى تاريخ لترك حديث جماعة من أئمة المسلمين ، ولعله أراد أن يقول بعد أن أوحى إليه فقال قبل أن يوحى إليه انتهى ، وقد سبق إلى التنبيه على ما فى رواية شريك من المخالفة مسلم فى صحيحه فانه قال بعد أن ساق سندوه وبعض المتن ، ثم قال : فقدم وأخر وزاد ونقص وسبق ابن حزم أيضاً إلى الكلام فى شريك أبو سليمان الخطابى كما قدمته ، وقال فيه النسائى وأبو محمد بن الجارود ليس بالقوى ، وكان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ، نعم قال محمد بن سعد وأبو داود : ثقة فهو مختلف فيه فاذا تفرد عنه ما ينفرد به شاذاً وكذا منكرنا على رأى من يقول المنكر والشاذ شيء واحد ، والاولى التزام ورود المواضع التى خالف فيها غيره . والجواب عنها إما بدفع تفردته وإما بتأويله على وفاق الجماعة ، وبحجج ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد على ذلك ، الاول : أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فى السموات وقد أفصح بأنه لم يضبط منازلهم وقد وافقه الزهرى فى بعض ما ذكر كما سبق فى أول « كتاب الصلاة » ، الثانى : كون المعراج قبل البعثة وقد سبق الجواب عن ذلك ، وأجاب بعضهم عن قوله : قبل أن يوحى ، بأن القبلية هنا فى أمر مخصوص وليست مطلقة واحتمل أن يكون المعنى قبل أن يوحى إليه فى شأن الإسراء والمعراج مثلاً أى أن ذلك وقع بفترة قبل أن ينفذ به ، ويؤيده قوله فى حديث الزهرى : فرج سقف بيتى ، الثالث : كونه متامراً وقد سبق الجواب عنه أيضاً بما فيه غنية ، الرابع : مخالفته فى محل سدرة المنتهى وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله ، والمشهور أنها فى السابعة أو السادسة كما تقدم ، الخامس : مخالفته فى النهرين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما فى السماء الدنيا والمشهور فى غير روايته أنها فى السماء السابعة وأنها من تحت سدرة المنتهى ، السادس : شق الصدر عند الإسراء وقد وافقته رواية غيره كما بينت ذلك فى شرح رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة ، وقد أشرت إليه أيضاً هنا ، السابع : ذكر نهر الكوثر فى السماء الدنيا ، والمشهور فى الحديث أنه فى الجنة كما تقدم التنبيه عليه ، الثامن : نسبة الدنو والتدلى إلى الله عز وجل والمشهور فى الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه ، التاسع : تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة . ومقتضى رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة ، العاشر : قوله « فعلا به الجبار فقال وهو مكانه » وقد تقدم ما فيه ، الحادى عشر : رجوعه بعد الخس ، والمشهور فى الأحاديث أن موسى عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخس فامتنع كما

سأبينه ، الثاني عشر : زيادة ذكر التور في الطلست ، وقد تقدم ما فيه فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد من تقدم ، وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق ، وقد جزم ابن القيم في الهدى بأن في رواية شريك عشرة أوهايم لكن عد غالفته لحال الانبياء أربعة منها وأنا جعلتها واحدة فعلى طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق . **قوله** ( ماذا عهد إليك ربك ) أى أمرك أو أوصاك ( قال عهد إلى خمسين صلاة ) فيه حذف تقديره عهد إلى أن أصلى وأمر أمى أن يصلوا خمسين صلاة ، وقد تقدم بيان اختلاف الألفاظ في هذا الموضع في أول كتاب الصلاة ، **قوله** ( فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشير به في ذلك فأشار إليه جبريل أى نعم ) في رواية « أن نعم » وأن بالفتح والتخفيف مفسرة فهى فى المعنى هنا مثل أى وهى بالتخفيف . **قوله** ( فعلا به إلى الجبار ) تقدم ما فيه عند شرح قوله فتدلى ، وقوله « فقال وهو مكانه » تقدم أيضاً بحث الخطأ فيه وجوابه . **قوله** ( والله لقد راودت بنى اسرائيل قوسى على أدنى من هذه ) أى الخنس ، وفي رواية الكشمهينى « من هذا ، أى القدر ( فضعفوا فتركوه ) أما قوله « راودت » فهو من الرود من راد يرود إذا طلب المرعى وهو الرائد ، ثم اشتهر فيما يريد الرجال من النساء ، واستعمل فى كل مطلوب وأما قوله « أدنى » فالمراد به أقل ، وقد وقع فى رواية يزيد بن أبى مالك عن أنس فى تفسير ابن مردويه تعيين ذلك ولفظه : فرض على بنى اسرائيل صلاتان فما قاموا بهما ، **قوله** ( فأمتك ) فى رواية الكشمهينى « وأمتك » ، ( أضعف أجسادا ) أى من بنى اسرائيل ، **قوله** ( أضعف أجسادا وقلوبا وأبدانا ) الأجسام والأجساد سواء ، والجسم والجسد جميع الشخص والأجسام أعم من الأبدان لأن البدن من الجسم ما سوى الرأس والأطراف ، وقيل البدن أعلى الجسم دون أسافله ، **قوله** ( كل ذلك يلتفت النبي ﷺ إلى جبريل ) فى رواية الكشمهينى « يلتفت » بتقديم المثناة وتشديد الهماء ، **قوله** ( فرفعه ) فى رواية المستملى « رفعه » ، والأول أول ، **قوله** ( عند الخامسة ) هذا التخصيص على الخامسة على أنها الأخيرة يخالف رواية ثابت عن أنس أنه وضع عنه كل مرة خمسا وأن المراجعة كانت تسع مرات ، وقد تقدم بيان الحكمة فى ذلك ورجوع النبي ﷺ بعد تقرير الخنس لطلب التخفيف لما وقع من تفردات شريك فى هذه القصة ، والمحفوظ ما تقدم أنه ﷺ قال لموسى فى الأخيرة استحييت من ربى ، وهذا أصرح بأنه راجع فى الأخيرة « وأن الجبار سبحانه وتعالى قال له : يا محمد ، قال : لبيك وسعديك ، قال : إنه لا يبدل القول لدى ، وقد أنكر ذلك الداودى فيما نقله ابن الزين فقال : الرجوع الأخير ليس بثابت والذي فى الروايات أنه قال « استحييت من ربى فنودى أمضيت فريضة وخففت عن عبادى » وقوله هنا « فقال موسى ارجع إلى ربك » قال الداودى كذا وقع فى هذه الرواية أن موسى قال له : ارجع إلى ربك بعد أن قال : لا يبدل القول لدى ولا يثبت لتواطىء الروايات على خلافه ، وما كان موسى ليأمره بالرجوع بعد أن يقول الله تعالى له ذلك انتهى ، وأغفل الكرماني رواية ثابت فقال إذا خففت فى كل مرة عشرة كانت الأخيرة سادسة فيمكن أن يقال ليس فيها حصر لجواز أن يخفف بمرة واحدة خمس عشرة أو أقل أو أكثر . **قوله** ( لا يبدل القول لدى ) تمسك من أنكر النسخ ورد بأن النسخ بيان انتهاء الحكم فلا يلزم منه تبديل القول ، **قوله** ( فى الأخيرة قد والله راودت الخ ) راودت يتعلق بقدر القسم مقحوم بينهما لإرادة التأكيد فقد تقدم بلفظ « والله لقد راودت بنى اسرائيل » ، **قوله** ( قال فاهبط باسم الله ) ظاهر السياق أن موسى



هو الذي قال له ذلك لأنه ذكره عقب قوله ﷺ قد واثقه استحبيبت من ربي بما اختلف اليه ، قال : فاهبط وليس كذلك ، بل الذي قال له فاهبط باسم الله هو جبريل ، وبذلك جزم الداودي . قوله ( فاستيقظ وهو في المسجد الحرام ) قال القرطبي يحتمل أن يكون استيقاظا من نومة نامها بعد الإسراء لأن إسراعه لم يكن طول ليلته وإنما كان في بعضها ، ويحتمل أن يكون المعنى أفقت مما كنت فيه بما خاسر باطنه من مشاهدة الملائكة الأعلى ، لقوله تعالى ( لقد رأى من آيات ربه الكبرى ) فلم يرجع إلى حال بشريته ﷺ إلا وهو بالمسجد الحرام ، وأما قوله في أوله « بينا أنا نائم » فإدراكه في أول القصة وذلك أنه كان قد ابتدأ نومه فأثابه الملك فأيقظه ، وفي قوله في الرواية الأخرى « بينا أنا بين النائم واليقظان أتاني الملك » إشارة إلى أنه لم يكن استحكم في نومه انتهى ، وهذا كله ينسب على توحيد القصة ، وإلا فتنى حلت على التعدد بأن كان المراج مرة في المنام وأخرى في اليقظة فلا يحتاج لذلك . تنبيه : قيل اختص موسى عليه السلام بهذا دون غيره ممن لقيه النبي ﷺ ليلة الإسراء من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لأنه أول من تلقاه عند الهبوط ، ولأن أمته أكثر من أمة غيره ، ولأن كتابه أكبر الكتب المنزلة قبل القرآن تشريعا وأحكاما . أولان أمة موسى كانوا كفوا من الصلاة ما نقل عنهم تخاف موسى على أمة محمد مثل ذلك ، وإليه الإشارة بقوله « فإني بلوت بني إسرائيل » قاله القرطبي وأما قول من قال إنه أول من لاقاه بعد الهبوط فليس بصحيح ، لأن حديث مالك بن صعصعة أقوى من هذا ، وفيه أنه لقيه في السماء السادسة انتهى ، وإذا جمعنا بينهما بأنه لقيه في السموات وصعد موسى إلى السابعة فليقيه فيها بعد الهبوط ارتفع الإشكال وبطل الرد المذكور والله أعلم .

### ٣٧ - « كلام الرب مع أهل الجنة »

٧٥١٨ - **حدثنا** يحيى بن سليمان حدثني ابن وهب قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال « النبي ﷺ » إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون ليبيك ربنا وسعديك ، والخير في يديك ، فيقول هل رضيتم ؟ فيقولون وما لنا لا نرضى بأمرنا وقد أعطينا ما لم نخطئ أحدا من خلقك فيقول : ألا أعطيكم أفضل من ذلك ؟ فيقولون : يا رب وأي شيء أفضل من ذلك ؟ فيقول أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا »

٧٥١٩ - **حدثنا** محمد بن سنان حدثنا فليح حدثنا هلال عن عطاء بن يسار « عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يوما يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلا من أهل الجنة استأذنه في الزرع فقال : أولست فيما شئت ؟ قال : بلى ولكني أحب أن أزرع ، فأمرع وبذر فنبأ أذر العارف بنبأه واستواؤه واستحصاؤه وتكويره أمثال الجبال فيقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء ، فقال الأعرابي : يارسول الله لا تحذ هذا إلا قرشيا أو أنصاريي فإنيهم أصحاب زرع فأما نحن فلنسنا بأصحاب زرع ، فضحك رسول الله »

**قوله** ( باب كلام الرب مع أهل الجنة ) أى بعد دخولهم الجنة ذكر فيه حديثين ظاهرين فيما ترجم له أحدهما . حديث أبي سعيد ، أن الله يقول لأهل الجنة يا أهل الجنة ، الحديث ، وفيه فيقول : أحل عليكم رضوانى ، وقد تقدم شرحه فى أواخر كتاب الرقاق ، فى باب صفة الجنة والنار ، قال ابن بطال : استشكل بعضهم هذا لأنه يوم أن له أن يسخط على أهل الجنة وهو خلاف ظواهر القرآن ، كقوله ﴿ خالدين فيها أبدا رضى الله عنهم ورضوا عنه أولئك لهم الأمن وهم مهتدون ﴾ وأجاب بأن إخراج العباد من العدم إلى الوجود من تفضله وإحسانه ، وكذلك تنجيز ما وعدهم به من الجنة والنعم من تفضله وإحسانه ، وأما دوام ذلك فزيادة من فضله على المجازاة لو كانت لازمة ، ومعاد الله أن يجب عليه شيء فلما كانت المجازاة لا تزيد فى العادة على المدة ومدة الدنيا متناهية جاز أن تنهاى مدة المجازاة فتفضل عليهم بالدوام فارتفع الإشكال جملة انتهى ماخصا ، وقال غيره ظاهر الحديث أن الرضا أفضل من اللقاء وهو مشكل وأجيب بأنه ليس فى الخبر أن الرضا أفضل من كل شيء وإنما فيه أن الرضا أفضل من العطاء ، وعلى تقدير التسليم فاللقاء مستلزم للرضا فهو من إطلاق اللازم وإرادة المألوم ، كذا نقل الكرماني ، ويحتمل أن يقال المراد حصول أنواع الرضوان ومن حملها للقاء فلا إشكال ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي حمزة : فى هذا الحديث جواز إضافة المنزل لسكانه ، وإن لم يكن فى الأصل له فإن الجنة ملك الله عز وجل ، وقد أضافها لسكانها بقوله يا أهل الجنة ، قال : والحكمة فى ذكر دوام رضاه بعد الاستقرار أنه لو أخبر به قبل الاستقرار لكان خبرا من باب علم اليقين ، فأحبر به بعد الاستقرار ليكون من باب عين اليقين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين ﴾ قال : ويستفاد من هذا أنه لا ينبغي أن يخاطب أحد بشيء حتى يكرن عنده ما يستدل به عليه ولو على بعضه ، وكذا ينبغي للمرء أن لا يأخذ من الأمور إلا قدر ما يحمله ، وفيه الأدب فى السؤال لقولهم : أى شيء أفضل من ذلك ، لأنهم لم يعلموا شيئا أفضل مما هم فيه فاستفهموا عما لا علم لهم به ، وفيه أن الخير كله والفضل والاعتباط إنما هو فى رضا الله سبحانه وتعالى ، وكل شيء ما عداه وإن اختلفت أنواعه فهو من أثره ، وفيه دليل على رضا كل من أهل الجنة بحاله مع اختلاف منازلهم وتنوع درجاتهم لأن الكل أجابوا بلفظ واحد وهو « أعطينا ما لم تعط أحدا من خلقك » ، وبأنه التوفيق . ثانيهما : حديث أنى حريرة « أن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه ، فى رواية السرخسى « يستأذن ربه فى الزرع » ، **قوله** ( فاحب أن أزرع فأسرع ) فيه حذف تقديره فأذن له فزرع فأسرع ، **قوله** ( فانه لا يشبعك شيء ) كذا للأكثر بالمعجمة والموحدة من الشيع ، والمستملى « لا يسعك شيء » بالمهمله بغير موحدة من الوسع ، **قوله** ( فقال الاعرابي يا رسول الله لا نجد هذا إلا قرشيا أو أنصاريا فإنهم أحباب زرع ) قال الداودى قوله « قرشيا » وهم لأنه لم يكن لا كثرتهم زرع . قلت : وتعليقه يرد على نفيه المطلق فإذا ثبت أن لبعضهم زرعاً صدق قوله أن الزارع المذكور منهم ، واستشكل قوله لا يشبعك شيء بقوله تعالى فى صفة الجنة ﴿ أن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ وأجيب بأن نفي الشبع لا يوجب الجوع لأن بينهما واسطة وهى الكفاية ، وأكل أهل الجنة للنعيم والاستلذاذ لا عن الجوع ، واختلف فى الشبع فيها والسواب أن لا شبع فيها إذ لو كان لمنع دوام أكل المستلذ ، والمراد بقوله « لا يشبعك شيء » ، جنس الأدنى ، وما طبع عليه فهو فى طلب الازدياد إلا من شاء الله تعالى ، وقد تقدم شرح الحديث فى أواخر كتاب المزارعة ، بعون الله تعالى .

٣٩ - باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ ، لقوله تعالى : ﴿ فاذكروني أذكركم ﴾ ، ﴿ وائل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كذب عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت ، فاجعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون ، فان توليتم فاسألتكم من أجر إن أجرين إلا على الله ، وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ غمعة : هم وضيق قال مجاهد : اقضوا إلي ما في أنفسكم ، افرق : اقض

وقال مجاهد : وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، إنسان يأتيه فيستمع ما يقول ، وما أنزل عليه فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله ، وحتى يبلغ مأمنه حيث جاء ، والنبا العظيم : القرآن ، صوابا : حقا في الدنيا وعمل به

قوله ( باب ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والتضرع والرسالة والبلاغ ) في رواية الكشميني والإبلاغ ، وعليها اقتصر ابن التين . قوله ( لقوله تعالى : فاذكروني أذكركم ) قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد : بين هذه الآية أن ذكر العبد غير ذكر الله عبده لأن ذكر العبد الدعاء والتضرع والثناء وذكر الله الإجابة ثم ذكر حديث عمر رفعه ، يقول الله تعالى : من شغله ذكرى عن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، قال ابن بطال معنى قوله باب ذكر الله بالأمر ذكر الله عباده بأن أمرهم بطاعته ويكون من رحمته لهم وإنعامه عليهم إذا أطاعوه أو بمذابه إذا عصوه ، وذكر العباد لربهم أن يدعوه ويتضرعوا إليه ويبلغوا رسالاته إلى الخلق ، قال ابن عباس في قوله تعالى ﴿ اذكروني أذكركم ﴾ إذا ذكر العبد ربه وهو على طاعته ذكره برحمته ، وإذا ذكره وهو على معصيته ذكره بلغته ، قال : ومعنى قوله ﴿ اذكروني أذكركم ﴾ اذكروني بالطاعة أذكركم بالمعونة ، وعن سعيد بن جبير : اذكروني بالطاعة أذكركم بالمغفرة ، وذكر الثعلبي في تفسير هذه الآية نحو أربعين عبارة أكثرها عن أهل الزهد ومرجعها إلى معنى التوحيد والثواب أو المحبة والوصل أو الدعاء والإجابة ، وأما قوله : وذكر العباد بالدعاء إلى آخره ، فجميع ما ذكره واضح في حق الأنبياء ويشركهم في الدعاء والتضرع سائر العباد ، وحكي ابن التين أن ذكر العبد باللسان وعند ما يهيم بالسيئة ، فيذكر مقام ربه فيكشف ، ونقل عن الداودي قال قوم إن هذا الذكر أفضل ، قال : وليس كذلك ، بل قوله بلسانه لا إله إلا الله خلاصا من قلبه أعظم من ذكره بقلبه ووقوفه عن عمل السيئة . قلت : إنما كان أعظم لأنه جمع بين ذكر القلب واللسان ، وإنما يظهر التفاضل بصحة التقابل بذكر الله باللسان دون القلب ، فانه لا يكون أفضل من ذكره بالقلب في تلك الصورة ، وأما وقوفه بسبب الذكر عن عمل السيئة فقد زائد يزداد بسببه فضل الذكر ، فظهر صحة ما نقله عن القوم دون ما تخيله . قوله ( وائل عليهم نبأ نوح الخ ) قال ابن بطال أشار إلى أن الله ذكر نوحا بما بلغ به من أمره وذكر بآيات ربه ، وكذلك فرض على كل نبى تبليغ كتابه وشريعته ، وقال الكرماني : المقصود من ذكر هذه الآية أن النبي ﷺ مذكور بأنه أمر بالتلاوة على الأمة والتبليغ لإهم أن نوحا كان يذكرهم بآيات الله وأحكامه . قوله ( غمعة : هم وضيق ) هو تفسير قوله تعالى حكاية عن نوح : ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ، وهو بقية الآية المذكورة أولا وهي قوله تعالى ﴿ وائل عليهم نبأ نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كذب عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فلي الله توكلت ، فاجعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمعة ثم اقضوا إلي ولا تنظرون ، فان توليتم فاسألتكم من أجر إن أجرين إلا على الله ، وأمرت أن أكون من المسلمين ﴾ غمعة : هم وضيق

نبأ نوح ﴿ وحكى ابن التين أن معنى غمة شيء ليس ظاهراً ، يقال القرم في غمة إذا غطى عليهم أمرهم والتبس ، ومنه غم الهلال إذا غشيه شيء فغطاه ، والغم ما يغشى القلب من السكر . قوله ﴾ قال مجاهد اقضوا إلى ما في أنفسكم افرق اقض ﴾ وصله الفريابي في تفسيره عن ورقاء بن عمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ثم اقضوا إلى ولا تنظرون ﴾ قال اقضوا إلى ما في أنفسكم ، وحكى ابن التين اقضوا إلى : افعلوا ما بدا لكم ، وقان غيره اظهروا الامر وميزوه بحيث لا تبقى شبهة ثم اقضوا بما شئتم من قتل أو غيره من غير إهمال ، وأما قوله افرق اقض فعناه أظهر الامر وأفضله بحيث لا تبقى شبهة ، وفي بعض النسخ يقال افرق اقض فلا يكون من كلام مجاهد ، ويؤيده إعادة قوله بعده وقال مجاهد ، قوله ﴾ وقال مجاهد وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ، لإنسان يأتيه ﴾ أى يأتي النبي ﷺ ( فيسمع ما يقره وما أنزل عليه فهو آمن حتى يأتيه ) في رواية السكشميين د حين يأتيه ، ، ( فيسمع كلام الله حتى يبلغ مأمنه حيث جاء ) وصله الفريابي بالسند المذكور إلى مجاهد في هذه الآية ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك ﴾ لإنسان يأتيه فيسمع ما يقره وما ينزل عليه فهو آمن حتى يأتيه فيسمع كلام الله وحتى يبلغه مأمنه ، قال ابن بطلال : ذكر هذه الآية من أجل أمر الله تعالى نبيه بإجارة الذى يسمع الذكر حتى يسمعه ، فإن أمن فذاك وإلا فيبلغ مأمنه حتى يقضى الله فيه ما شاء ، قوله ﴾ ( والنبا العظيم : القرآن ) هو تفسير مجاهد ، وصله الفريابي بالسند المذكور إليه قال ابن بطلال : سمى نبأ لأنه نبأ به ، والمعنى به إذا سألوا عن النبا العظيم فأجبههم وبلغ القرآن إليهم ، قال الراغب : النبا الخبر ذو الفائدة الجليلة يحصل به علم أو ظن غالب ، وحق الخبر الذى يسمى نبأ أن يتعزى عن السكذب . قوله ﴾ ( صوابا : حقا في الدنيا وعمل به ) قال ابن بطلال : يريد قوله تعالى ﴿ إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا ﴾ ، أى حقا في الدنيا وعمل به فهو الذى يؤذن له في الكلام بين يدي الله بالشفاعاة لمن أذن له . قلت : وهذا وصله الفريابي أيضاً عن مجاهد بالسند المذكور ، قال السكرماني : عادة البخارى أنه إذا ذكر آية مناسبة للترجمة يذكر معها بعض ما يتعلق بتلك السورة التى فيها تلك الآية مما ثبت عنده في تفسير ونحوه على سبيل التبعية انتهى ، وكأنه لم يظهر له وجه متاسبة هذه الآية الأخيرة بالترجمة ، والذى يظهر في مناسبتها أن تفسير قوله د صوابا ب بقول الحق والعمل به في الدنيا يشمل ذكر الله باللسان والقلب مجتمعين ومنفردين فناسب قوله ذكر العباد بالدعاء والتضرع . تنبيه : لم يذكر في هذا الباب حديثاً مرفوعاً ولعله يبيح له فأدبجه النساخ كغيره ، واللائق به الحديث القدسي : من ذكرنى في نفسه ذكرته في نفسى ، وقد تقدم قريباً فإنه يصح في قوله من ذكرنى في ملا - أى من الناس بالدعاء والتضرع - ذكرته في ملا - أى من الملائكة - بالرحمة والمغفرة ثم وجدته في كتاب خلق أفعال العباد قد أورد حديث أبي هريرة الذى فيه د اقرؤا إن شئتم : يقول العبد الحمد لله رب العالمين ، فيقول الله حمدى عبدى - الى أن قال - يقول العبد إياك تعبد وإياك نستعين يقول الله هذه الآية بينى وبين عبدى ، ولعبدى ما سأل ، الحديث ، قال البخارى فيه بيان أن سؤال العبد غير ما يعطيه الله وأن قول العبد غير كلام الله وهذا من العبد الدعاء والتضرع ومن الله الأمر والإجابة انتهى ، وحديث أبي هريرة أخرجه مالك ومسلم وأصحاب السنن وليس هو على شرط البخارى في صحيحه فاكتفى فيه بالإشارة إليه وفي كتابه من ذلك نظائر .

٤٠ ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً ﴾

وقوله جل ذكره : ﴿ وتعملون له أنداداً ذلك رب العالمين ﴾ ، ﴿ ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن

أَشْرَكَتَ لَيْحَاطَنَ عَمَلِكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ، بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١﴾ وقوله ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

وقال عكرمة : وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ، وأن سألهم من خلق السموات والأرض ليقولنَّ الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره ، وما ذكر في خلق أفعال العباد وأكسابهم لقوله تعالى : ﴿وخلق كل شيء فقدره تقديراً﴾

وقال مجاهد : ما نزل للملائكة إلا بالحق : يعنى بالرسالة والعذاب ، ليسأل الصادقين عن صدقيهم للبغين المؤذين من الرسل ، وإنا له حافظون عندنا ، والذي جاء بالصدق القرآن ، وصدق به المؤمن يقول يوم القيامة هذا الذى أعطينى عملت بما فيه

٧٥٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرْحَبِلٍ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَىُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ؟ قَالَ : أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ . قُلْتُ : إِنَّ ذَلِكَ لَعْظِيمٌ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَىُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ ، قُلْتُ : ثُمَّ أَىُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ أَنْ تُرَافِقَ بِمَحَلَّةٍ جَارِكَ »

قوله ( باب قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا ، وقوله : وتعملون له أندادا ذلك رب العالمين ) ثم ذكر آيات وآثارا إلى ذكر حديث ابن مسعود « سألت النبي ﷺ أَىُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ قَالَ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ ، الند بكسر النون وتشديد الدال يقال له التدديد أيضاً وهو نظير الشيء الذى يعارضه فى أموره ، وقيل تد الشيء من يشاركه فى جوهره وهو ضرب من المثل لسكن المثل يقال فى أى مشاركة كانت فشكل ند مثل من غير عكس ، قاله الراغب قال والضد أحد المتقابلين وهما الشيطان والمخلوقان اللذان لا يجتمعان فى شيء واحد ففارق الند فى المشاركة ووافقه فى المعارضة ، قال ابن بطلان : غرض البخارى فى هذا الباب لإثبات نسبة الأفعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا أو شرا فهى لله تعالى خلق وللعباد كسب ، ولا ينسب شيء من الخلق لغير الله تعالى فىكون شريكا وندا ومساويا له فى نسبة الفعل اليه ، وقد نبه الله تعالى عباده على ذلك بالآيات المذكورة وغيرها المصروفة بنفى الانداد والآله المدعوة معه ، فتضمنت الرد على من يزعم أنه يخلق أفعاله ، ومنها ما حذر به المؤمنين أو أنفى عليهم ، ومنها ما ونج به الكافرين ، وحديث الباب ظاهر فى ذلك ، وقال السكرماني : الترجمة مشعرة بأن المقصود لإثبات نفي الشريك عن الله سبحانه وتعالى ، فكان المناسب ذكره فى أوائل كتاب التوحيد ، لكن ليس المقصود هنا ذلك بل المراد بيان كون أفعال العباد بخلق الله تعالى ، إذ لو كانت أفعالهم بخلقهم لسكنوا أندادا لله وشركاء له فى الخلق ، ولهذا عطف ما ذكر عليه ، وتضمن الرد على الجهمية فى قولهم لا قدرة للعبد أصلا ، وعلى المعتزلة حيث قالوا لا دخل لقدرة الله تعالى فيها ، والمذهب الحق أن لا جبر ولا قدر بل أمر بين أمرين فان قيل لا يخلو أن يكون فعل العبد بقدرة منه أولا إذ لا واسطة بين النفي والإثبات فعلى الأول يثبت القدر الذى تدعيه المعتزلة ،

وإلا ثبت الجبر الذي هو قول الجهمية ، فالجواب أن يقال : بل للعبد قدرة يفرق بها بين النازل من المنارة والساقط منها ، ولكن لا تأثير لها بل فعله ذلك واقع بقدرة الله تعالى ، فتأثير قدرته فيه بعد قدرة العبد عليه ، وهذا هو المسمى بالسكسب ، وحاصل ما تعرف به قدرة العبد أنها صفة يترتب عليها الفعل والترك عادة ، وتقع على وفق الإرادة انتهى ، وقد أطنب البخاري في كتاب خلق أفعال العباد في تقرير هذه المسألة واستظهر بالآيات والأحاديث والآثار الواردة عن السلف في ذلك ، وغرضه هنا الرد على من لم يفرق بين التلاوة والمتلو ، ولذلك أتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك ، مثل باب : لا تحرك به لسانك لتعجل به ، وباب : وأسروا قولكم أو اجهروا به وغيرهما ، وهذه المسألة هي المشهورة بمسألة اللفظ ، ويقال لأصحابها اللفظية ، واشتد إنكار الإمام أحمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن مخلوق ، ويقال إن أول من قاله الحسين بن علي الكرابيسي أحد أصحاب الشافعي النافلين لكتابه القديم ، فلما بلغ ذلك أحمد بدعه وهجره ، ثم قال بذلك داود بن علي الأصماني رأس الظاهرية وهو يومئذ بنيسابور فأنكر عليه لمحقق وبلغ ذلك أحمد فلما قدم بغداد لم يأذن له في الدخول عليه ، وجمع ابن أبي حاتم أسماء من أطلق على اللفظية أنهم جهمية فبلغوا عددا كثيرا من الأئمة وأفراد لذلك بابا في كتابه الرد على الجهمية ، والذي يتحصل من كلام المحققين منهم أنهم أرادوا حسم المادة صوتا للقرآن أن يوصف بكونه مخلوقا ، وإذا حقق الأمر عليهم لم يفصح أحد منهم بأن حركة لسانه إذا قرأ قديمة ، وقال البيهقي في كتاب الأسماء والصفات : مذهب السلف والخلف من أهل الحديث والسنة أن القرآن كلام الله وهو صفة من صفات ذاته ، وأما التلاوة فهم على طريقتين ، منهم من فرق بين التلاوة والمتلو ومنهم من أحب ترك القول فيه ، وأما ما نقل عن أحمد بن حنبل أنه سوى بينهما فانما أراد حسم المادة لئلا يتدرج أحد إلى القول بخلق القرآن ، ثم أسند من طريقتين إلى أحمد أنه أنكر على من نقل عنه أنه قال لفظي بالقرآن غير مخلوق ، وأنكر على من قال لفظي بالقرآن مخلوق ، وقال القرآن كيف تعرف غير مخلوق فأخذ بظاهر هذا ، الثاني من لم يفهم مراده وهو مبين في الأول ، وكذا نقل عن محمد بن أسلم الطوسي أنه قال : الصوت من المصوت كلام الله وهي عبارة رديئة لم يرد ظاهرها وإنما أراد نفي كون المتلو مخلوقا ، ووقع نحو ذلك لإمام الأئمة محمد بن خزيمة ، ثم رجع وله في ذلك مع تلامذته قصة مشهورة ، وقد أملى أبو بكر الضمعي الفقيه أحد الأئمة من تلامذته ابن خزيمة اعتقاده وفيه لم يزل الله متسكلا ولا مثل لكلامه لأنه نفي المثل عن صفاته كما نفي المثل عن ذاته ، ونفي النفاذ عن كلامه كما نفي الهلاك عن نفسه ، فقال ﴿ لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ﴾ وقال ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورضي به ، وقال غيره ظن بعضهم أن البخاري خالف أحمد وليس كذلك بل من تدبر كلامه لم يجد فيه خلافا معنويا ، لكن العالم من شأنه إذا ابتلى في رد بدعة يكون أكثر كلامه في ردها دون ما يقابلها ، فلما ابتلى أحمد بمن يقول القرآن مخلوق كان أكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فأنكر على من يقف ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق ، وعلى من قال لفظي بالقرآن مخلوق لئلا يتدرج بذلك من يقول القرآن بلفظي مخلوق ، مع أن الفرق بينهما لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض ، وأما البخاري فابتلى بمن يقول أصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال والمداد والورق بعد الكتابة ، فكان أكثر كلامه في الرد عليهم وبالغ في الاستدلال بأن أفعال العباد مخلوقة بالآيات والأحاديث ، وأطنب في ذلك حتى نسب إلى أنه من اللفظية مع أن قول من قال إن الذي يسمع من القارئ هو الصوت القديم لا يعرف عن السلف . ولا قاله أحد

ولا أئمة أصحابه ، وإنما سبب نسبة ذلك لاحد قوله من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ، فظنوا أنه سوى بين اللفظ والصوت ، ولم ينقل عن أحد في الصوت ما نقل عنه في اللفظ بل صرح في مواضع بأن الصوت المسموع من القاري هو صوت القاري ، ويؤيده حديث زينوا القرآن بأصواتكم وسيأتي قريباً ، والفرق بينهما أن اللفظ يضاف إلى المتكلم به ابتداء ، فيقال عن روي الحديث بلفظه ، هذا لفظه ولمن رواه بغير لفظه هذا معناه ولفظه كذا ، ولا يقال في شيء من ذلك هذا صوته فالقرآن كلام الله لفظه ومعناه ليس هو كلام غيره ، وأما قوله تعالى ﴿لأنه لقول رسول كريم﴾ واختلاف هل المراد جبريل أو الرسول عليهما الصلاة والسلام فالمراد به التبليغ لأن جبريل مبلغ عن الله تعالى إلى رسوله والرسول ﷺ مبلغ للناس ولم يتقل عن أحد قط أن فعل العبد قديم ولا صوته ، وإنما أنكر إطلاق اللفظ ، وصرح البخاري بأن أصوات العباد مخلوقة وأن أحمد لا يخالف ذلك ، فقال في كتاب خلق أفعال العباد ما يدعونه عن أحمد ليس الكثير منه بالعين ولكنهم لم يفهموا مراده ومذهبه ، والمعروف عن أحمد وأهل العلم أن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وما سواه مخلوق لكنهم كرهوا التنقيب عن الأشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والتنازع إلا ما بينه الرسول عليه الصلاة والسلام ، ثم نقل عن بعض أهل عصره أنه قال : القرآن باللفظ وألفاظنا بالقرآن شيء واحد ، فالتلاوة هي المتلو والقراءة هي المقروء ، قال : فقيل له إن التلاوة فعل التال ، فقال : ظننهما مصدرين ، قال : فقيل له أرسل إلى من كتب عنك ما قلت ؟ فاسترده فقال : كيف وقد مضى ؟ انتهى ، وبمحصل ما نقل عن أهل الكلام في هذه المسألة خمسة أقوال ، الأول : قول المعتزلة أنه مخلوق ، والثاني : قول الكلامية أنه قديم قائم بذات الرب ليس بحروف ولا أصوات ، والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه ، والثالث : قول السالمية أنه حروف وأصوات قديمة الأعيان ، وهو عين هذه الحروف المكتوبة والأصوات المسموعة ، والرابع : قول السكرامية أنه محدث لا مخلوق ، وسيأتي بسط القول فيه في الباب الذي بعده ، والخامس : أنه كلام الله غير مخلوق ، أنه لم يزل يتكلم إذا شاء ، نص على ذلك أحد في كتاب الرد على الجهمية ، واهترق أصحابه فرقتين : منهم من قال هو لازم لذاته والحروف والأصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامه من شاء ، وأكثرهم قالوا إنه متكلم بما شاء متى شاء ، وأنه نادى موسى عليه السلام حين كله ولم يكن ناداه من قبل ، والذي استقر عليه قول الأشعرية أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء باللسنة ، قال الله تعالى ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله﴾ ، وقال تعالى ﴿بل هو آيات بينات في صدور الذين أوتوا العلم﴾ وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر كما تقدم في الجهاد لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو ، كراهية أن يناله العدو ، وليس المراد ما في الصدور بل ما في الصحف ، وأجمع السلف على أن الذي بين الدفتين كلام الله ، وقال بعضهم : القرآن يطلق ويراد به المقروء وهو الصفة القديمة ، وبطلق ويراد به القراءة وهي الألفاظ الدالة على ذلك ، وبسبب ذلك وقع الاختلاف ، وأما قولهم «لأنه منزه عن الحروف والأصوات» فإدعاهم الكلام النفسي القائم بالذات المقدسة فهو من الصفات الموجودة القديمة ، وأما الحروف فإن كانت حركات أدريات كاللسان والشفة فهى أعراض ، وإن كانت كتابة فهى أجسام ، وقيام الأجسام والأعراض بذات الله تعالى محال ، ويأزم من أثبت ذلك أن يقول بخلق القرآن وهو يأبى ذلك ويفر منه ، فألجأ ذلك بعضهم إلى ادعاء قدم الحروف كما التزمه السالمية ، ومنهم من التزم قيام ذلك بذاته ، ومن شدة اللبس في هذه المسألة كثرت نهي السلف عن الخوض فيها واكتفوا باعتقاد أن

القرآن كلام الله غير مخلوق ، ولم يزيدوا على ذلك شيئاً وهو أسلم الأقوال والله المستعان . **قوله** ( وتعملون له أندادا ذلك رب العالمين ) ووقع في بعض النسخ « فلا تجعلوا له أندادا ذلك رب العالمين » وهو غلط ، **قوله** ( ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك - إلى قوله - بل الله فاعبد وكن من الشاكرين ) ساقى في رواية كريمة الآيتين بكاملها ، قال الطبري هذا من الكلام الموجز الذي يراد به التقديم ، والمعنى : ولقد أوحى إليك لئن أشركت - إلى قوله - من الخاسرين ، وأوحى إلى الذين من قبلك مثل ما أوحى إليك من ذلك ، ومعنى ليحبطن : ليبطن ثواب عملك انتهى ، والفرض هنا تشديد الوعيد على من أشرك بالله ، وأن الشرك محذر منه في الشرائع كلها وأن للانسان عملاً يثاب عليه إذا سلم من الشرك ويبطل ثوابه إذا أشرك ، **قوله** ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) أشار بإيرادها إلى ما وقع في بعض طرق الحديث المرفوع في الباب كما تقدم في تفسير سورة الفرقان ، ففيه بعد قوله « أن تراني بحليلة جارك » ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ ( والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ) الآية وكان المصنف أشار بها إلى تفسير الجعل المذكور في الآيتين قبلها ، وأن المراد الدعاء إما بمعنى النداء وإما بمعنى العبادة وإما بمعنى الاعتقاد ، وقد رد أحد على من تمسك من القائلين بخلق القرآن بقوله تعالى ( إنا جعلناه قرآناً عربياً ) وقال هي حجة في أن القرآن مخلوق لأن المجعول مخلوق فناقضه بنحو قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا ) وذكر ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية أن أحد رد عليه بقوله تعالى ( فليعلم كعصف ما كول ) فليس المعنى خلقهم ، ومثله احتجاج محمد بن أسلم الطوسي بقوله تعالى ( وقرم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناه وجعلناه للناس آية ) قال أخلقهم بعد أن أغرقهم ؟ وعن إسحق بن راهويه أنه احتج عليه بقوله تعالى ( وجعلوا لله شركاء الجن ) وعن نعيم بن حماد أنه احتج عليه بقوله تعالى ( جعلوا القرآن عضين ) وعن عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي حين قال له إن قوله تعالى ( إنا جعلناه قرآناً عربياً ) نص في أنه مخلوق فناقضه بقوله تعالى ( وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) وبقوله تعالى ( لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ) وحاصل ذلك أن الجعل جاء في القرآن وفي لغة العرب لمعان متعددة ، قال الراغب جعل لفظ عام في الأفعال كلها ويتصرف على خمسة أوجه ، الأول : صار ، نحو : جعل زيد يقول ، والثاني : أوجد ، كقوله تعالى ( وجعل الظلمات والنور ) والثالث : إخراج شيء من شيء كقوله تعالى ( وجعل لكم من أزواجكم بنين ) والرابع : تعيين شيء على حالة مخصوصة كقوله تعالى ( جعل لكم الأرض فراشاً ) والخامس : الحكم بالشيء على الشيء فمثال ما كان منه - كما قوله تعالى ( إنا رادوه إليك وجاعلوه من المرسلين ) ومثال ما كان باطلا قوله تعالى ( وجعلوا لله ما ذرأ من الحنث والأنعام نصيباً ) انتهى ، وأثبت بعضهم سادساً : وهو الوصف ومثل بقوله تعالى ( وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ) وتقدم أنها تأتي بمعنى الدعاء والنداء والاعتقاد والعلم عند الله تعالى . **قوله** ( وقال عكرمة الخ ) وصله الطبري عن هشاد بن السري عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى ( وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) قال يدلهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض ؟ فيقولون : الله فذلك لإيمانهم وهم يعبدون غيره ، ومن طريق يزيد بن الفضل الثاني عن عكرمة في هذه الآية ( وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ) قال هو قول الله ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ) فإذا سئلوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به وبأسانيد صحيحة عن عطاء وعن مجاهد نحوه



وبسند حسن من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : من لم يمانهم إذا قيل لهم من خلق السموات ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال قالوا الله وهم به مشركون ، **قوله** ( وما ذكر في خلق أفعال العباد ) في رواية الكشميني وأعمال ، والاول أكثر ، **قوله** ( وأكسابهم ) بالجر عطفا على أفعال ، وفي رواية واكتسابهم ، بزيادة مشاة ، وقد تقدم القول في اكتساب ويأتى الإلام به في شرح قوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ، **قوله** ( لقوله : وخلق كل شيء فقدره تقديرا ) وجه الدلالة عموم قوله خلق كل شيء ، واكتساب شيء فيكون مخلوقا لله تعالى ، **قوله** ( وقال مجاهد ما تنزل الملائكة إلا بالحق يعنى بالرسالة والعذاب ) وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ، **قوله** ( ليسأل الصادقين عن صدقهم : المبلغين المؤدين من الرسل ) هو في تفسير الفريابي أيضاً بالسند المذكور ، قال الطبري : معناه أخذت الميثاق من الأنبياء المذكورين كما أسأل من أرسلتهم عما أجابتهم به أمهم ، **قوله** ( ولما له لحاظون عندنا ) هو أيضاً من قول مجاهد أخرجه الفريابي بالسند المذكور ، **قوله** ( والذي جاء بالصدق : القرآن ، وصدق به : المؤمن يقول يوم القيامة هذا الذي أعطيتني عملت بما فيه ) وصله الطبري من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : الذي جاء بالصدق وصدق به هم أهل القرآن يجيئون به يوم القيامة ، يقولون هذا الذي أعطيتمونا عملنا بما فيه ، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس الذي جاء بالصدق وصدق به رسول الله ﷺ بلا إله إلا الله ، ومن طريق لين إلى علي بن أبي طالب : الذي جاء بالصدق محمد ﷺ والذي صدق به أبو بكر ، ومن طريق قتادة بسند صحيح الذي جاء بالصدق رسول الله ﷺ جاء بالقرآن والذي صدق به المؤمنون ، ومن طريق السدي الذي جاء بالصدق وصدق به هو محمد ﷺ ، قال الطبري الاولي أن المراد بالذي جاء بالصدق كل من دعا إلى توحيد الله والإيمان برسوله وما جاء به والمصدق به المؤمنون ويؤيده أن ذلك ورد عقب قوله ﴿ فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذا جاءه ﴾ الآية ، وأما حديث ابن مسعود فتقدم شرحه في باب إثم الزنا من كتاب الحدود ، وذكرت ما في سنده من الاختلاف على أبي وائل ، والمراد هنا الإشارة إلى أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه يكون كمن جعل الله ندا ، وقد ورد فيه الوعيد الشديد فيكون اعتقاده حراما .

٤١ -- **باب** قول الله تعالى : ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثيرا مما تعملون ﴾

٧٥٢١ - **حديث** الحميدي حدثنا سفيان حدثنا منصور عن مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله رضي الله عنه قال : اجتمع عند البيت ثقفيان وقُرشي ، أو قُرشيان وثقفي - كثيرة شحم بطونهم ، قليلة نقه قلوبهم ، فقال أحدهم : أترون أن الله يسمع ما نقول ؟ قال الآخر : يسمع إن جهرنا ، ولا يسمع إن أخفينا . وقال الآخر : إن كان يسمع إذا جهرنا فانه يسمع إذا أخفينا ، فنزل الله تعالى : ﴿ وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ﴾ الآية

**قوله** ( باب قوله تعالى : وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ، الآية ) ساق في رواية كريمة الآية كلها ذكر فيه حديث عبد الله ، وهو ابن مسعود اجتمع عند البيت ، وفيه يسمع إن جهرنا ولا

يسمع ان أخفينا ، فأنزل الله تعالى ﴿ وما كنتم تستترون ﴾ وقد تقدم شرحه في تفسير فصلت ، قال ابن بطال غرض البخارى في هذا الباب إثبات السمع لله وأطال في تقرير ذلك ، وقد تقدم في أوائل التوحيد في قوله ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ والذي أقول إن غرضه في هذا الباب إثبات ما ذهب اليه أن الله يتكلم متى شاء ، وهذا الحديث من أمثلة أنزال الآية بعد الآية على السبب الذى يقع فى الأرض وهذا ينفصل عنه من ذهب إلى أن الكلام صفة قائمة بذاته أن الإنزال بحسب الوقائع من اللوح المحفوظ أو من السماء الدنيا كما ورد في حديث ابن عباس رفعه : نزل القرآن دفعة واحدة إلى السماء الدنيا فوضع في بيت العزة ثم أنزل إلى الأرض نجوما رواه أحمد في مسنده وسيأتى مزيد لهذا في الباب الذى يليه ، قال ابن بطال : نو في هذا الحديث إثبات القياس الصحيح وإبطال القياس الفاسد لأن الذى قال : يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخفينا ، قاس قياسا فاسدا لأنه شبه سمع الله تعالى بأسماع خلقه الذين يسمعون الجهر ولا يسمعون السر ، والذي قال : إن كان يسمع إن جهرنا فانه يسمع إن أخفينا ، أصاب في قياسه حيث لم يشبهه الله بخلقهم ، ونزهه عن مائلتهم وإنما وصف الجميع بقلة الفقه لأن هذا الذى أصاب لم يعتقد حقيقة ما قال بل شك بقوله ، إن كان ، ، وقوله في ، صنفهم ، كثيرة شحم بطونهم قليلة فقه قلوبهم ، وقع بالرفع على الصفة ويجوز النصب ، وأنت الشحم والفقه لإضافتهما إلى البطون ولقنوب ، والتأنيث يسرى من المضاف اليه إلى المضاف ، أو أنت بتأويل شحم بشحوم وفقه بفهوم

٤٣ - باب قول الله تعالى : ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ ، وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴿ وقوله تعالى : ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ وأن حدثه لا يشبه حدث الخلقين ، أقوله تعالى : ﴿ ليس كمثل شيء ﴾ وهو السميع البصير ﴿ وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ : إن الله عز وجل يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة

٧٥٢٢ - حديث على بن عبد الله حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندهم كتاب الله أقرب الكتاب عهداً بشئ تقرؤوه محضاً لم يشب

٧٥٢٣ - حديث أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عباس قال : يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذى أنزل الله على نبيكم ﷺ أحدث الأخبار بالله محضاً لم يشب وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا فكتبوا بأيديهم قالوا : هو من عند الله يستروا بذلك ثم قبيلا أو لايتهاكم ماجاءكم من العلم عن مسئلتهم فلا والله ، رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذى أنزل عليكم

قوله ( باب قول الله تعالى : كل يوم هو في شأن ) تقدم ماجاء في تفسيرها في سورة الرحمن في التفسير . قوله ( وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ، وقوله : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وان حدثه لا يشبه حدث الخلقين

لقوله تعالى ليس كمثل شيء (وهو السميع البصير) قال ابن بطال : غرض البخارى الفرق بين وصف كلام الله تعالى بأنه مخلوق وبين وصفه بأنه محدث ، فأحال وصفه بالخلق وأجاز وصفه بالحدث اعتمادا على الآية ، وهذا قول بعض المعتزلة وأهل الظاهر وهو خطأ لأن الذكر الموصوف في الآية بالاحداث ليس هو نفس كلامه تعالى لقيام الدليل على أن محدثا ومنشأ ومختزعا ومخلوقا ألفاظ مترادفة على معنى واحد فاذا لم يجر وصف كلامه القائم بذاته تعالى بأنه مخلوق لم يجر وصفه بأنه محدث ، وإذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بأنه محدث هو الرسول لأن الله تعالى قد سماه في قوله تعالى ﴿ قد أنزل الله اليكم ذكرا رسولا ﴾ فيكون المعنى : ما يأتيهم من رسول محدث ، ويحتمل أن يكون المراد بالذكر هنا وعظ الرسول إياهم وتحذيره من المعاصي فسماه ذكرا وأضافه إليه إذ هو فاعله ومقدر رسوله على اكتسابه ، وقال بعضهم : في هذه الآية أن مرجع الاحداث إلى الإتيان لا إلى الذكر القديم ، لأن نزول القرآن على رسول الله ﷺ كان شيئا بعد شيء فكان نزوله يحدث حيناً بعد حين كما أن العالم يعلم ما لا يعلمه الجاهل فاذا علمه الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احداثه عند التعلم احداث عين المعلم . قلت : والاحتفال الأخير أقرب إلى مراد البخارى لما قدمت قبل أن مبنى هذه التراجم عنده على إثبات أن أفعال العباد مخلوقة ومراده هنا الحدث بالنسبة للإزال ، وبذلك جزم ابن المنير ومن تبعه ، وقال الكرماني صفات الله تعالى سلبية ووجودية وإضافية ، فالأولى : هي التزيهات ، والثانية : هي القديمة ، والثالثة : الخلق والرزق ، وهي حادثة ولا يازم من حدوثها تغير في ذات الله ولا في صفاته الوجودية ، كما أن تعلق العلم وتعلق القدرة بالمعلومات والمقدورات حادث وكذا جميع الصفات الفعلية ، فاذا تقرر ذلك فالإنزال حادث والمنزل قديم وتعلق القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالذكر وهو القرآن قديم والذكر حادث ، وأما ما نقله ابن بطال عن الملب ففيه نظر لأن البخارى لا يقصد ذلك ولا يرضى بما نسب إليه إذ لا فرق بين مخلوق وحادث لا عقلا ولا نقلا ولا عرفا ، وقال ابن المنير قبل ويحتمل أن يكون مراده حمل لفظ محدث على الحديث فمضى ذكر محدث أى متحدث به ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق هشام بن عبيد الله الرازى أن رجلا من الجهمية احتج لزعمه أن القرآن مخلوق بهذه الآية ، فقال له هشام محدث إلينا محدث إلى العباد ، وعن أحمد بن إبراهيم الدورقي نحوه ، ومن طريق نعيم بن حماد قال محدث عند الخلق لا عند الله ، قال وإنما المراد أنه محدث عند النبي ﷺ يعلمه بعد أن كان لا يعلمه ، وأما الله سبحانه فلم يزل عالما وقال في موضع آخر : كلام الله ليس بمحدث لأنه لم يزل متكلم لا أنه كان لا يتكلم حتى أحدث كلاما لنفسه فن زعم ذلك فقد شبه الله بخلقه لأن الخلق كانوا لا يتكلمون حتى أحدث لهم كلاما فتكلموا به ، وقال الراغب : المحدث ما أوجد بعد أن لم يكن وذلك إما في ذاته أو احداثه عند من حصل عنده ، ويقال لسكل ما قرب عنده حدث فعلا كان أو مقالا ، وقال غيره في قوله تعالى ﴿ لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ وفي قوله ﴿ أعلمهم يتقون أو يحدث لهم ذكرا ﴾ المعنى يحدث عندهم ما لم يكن يعلمونه ، فهو نظير الآية الأولى ، وقد نقل الهروي في الفاروق بسنده إلى حرب الكرماني : سألت إسحق بن إبراهيم الحنظلي يعني ابن راهويه عن قوله تعالى ﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ قال : قديم من رب العزة محدث إلى الأرض فهذا هو ساق البخارى في ذلك ، وقال ابن النين احتج من قال بخلق القرآن بهذه الآية ، قالوا : والمحدث هو المخلوق والجواب أن لفظ الذكر في القرآن يتصرف على وجوه الذكر بمعنى العلم ، ومنه ﴿ فاسألوا أهل الذكر ﴾ والذكر بمعنى العظة ، ومنه ﴿ ص والقرآن ذى الذكر ﴾ والذكر بمعنى الصلاة ، ومنه ﴿ فاسمعوا إلى ذكر الله ﴾ والذكر بمعنى الشرف ،

ومنه ﴿ ولأنه لذكر لك ولقومك ﴾ ، ﴿ ورفعنا لك ذكرك ﴾ قال فإذا كان الذكر يتصرف الى هذه الأوجه وهي كلها محدثة كان حملها على إحداها أولى ولأنه لم يقن ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم إلا كان محدثا ﴾ ونحن لا ننكر أن يكون من الذكر ما هو محدث كما قلنا وقيل محدث عندهم ومن زائدة للتوكيد . وقال الداودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو محدث عندنا وهو من صفاته تعالى ، ولم يزل سبحانه وتعالى بجميع صفاته ، قال ابن التين : وهذا منه - أى من الداودي - عظيم ، واستدلالة يرد عليه فانه اذا كان لم يزل بجميع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفته محدثة وهو لم يزل بها إلا أن يريد أن المحدث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تبعه ، وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال : وان حدثه لا يشبه حدث المخوفين فأثبت أنه محدث انتهى ، وما استعظمه من كلام الداودي هو بحسب ما تخيله ، والا فالمدعى يظهر أن مراد الداودي أن القرآن هو الكلام القديم الذي هو من صفات الله تعالى وهو غير محدث وإنما يطلق المحدث بالنسبة الى انزاله الى المكلفين وبالنسبة الى قراءتهم له وإقراءهم غيرهم ونحو ذلك ، وقد أعاد الداودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشأن في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في أمر يتلى ، قال الداودي : فيه أن الله تكلم ببراءة عائشة حين أنزل برأيتها بخلاف قول بعض الناس أنه لم يتكلم ، فقال ابن التين أيضا هذا من الداودي عظيم لأنه يلزم منه أن يكون الله تعالى متكلمًا بكلام حادث فتحل فيه الحوادث تعالى الله عن ذلك ، وإنما المراد بأنزل أن الإنزال هو المحدث ليس أن الكلام القديم نزل الآن انتهى ، وهذا مراد البخاري ، وقد قال في كتاب خلق أفعال العباد قال أبو عبيد ، يعني لقاسم بن سلام : احتج هؤلاء الجهمية بآيات وليس فيما احتجوا به أشد بأسا من ثلاث آيات قوله ﴿ وخلق كل شيء فقدره تقديرا ﴾ و ﴿ إنما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكنهه ﴾ ، و ﴿ ما يأتهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ قلوا ان قلتم ان القرآن لا شيء كبرتموه وان قلتم ان المسيح كلمة الله فقد أقررتم أنه خلق وان قلتم ليس بمحدث ردوكم الله ، قال أبو عبيد أما قوله ﴿ وخلق كل شيء ﴾ فقد قال في آية أخرى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن خلقه بقوله وأول خلقه هو من أول الشيء الذي قال وخلق كل شيء ، وقد أحرر أنه خلقه بقوله فدل على أن كلامه قبل خلقه ، وأما المسيح فالمراد أن الله خلقه بكلمته لا أنه هو الكلمة لقوله ﴿ ألقاها الى مريم ﴾ ولم يقل ألقاه ويدل عليه قوله تعالى ﴿ ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن ﴾ وأما الآية الثالثة فانما حدث القرآن عند النبي ﷺ وأصحابه لما علمه ما لم يعلم ، قال البخاري والقرآن كلام الله غير مخلوق ، ثم ساق الكلام على ذلك الى أن قال : سمعت عبيد الله بن سعيد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعني لقطان يقول ما زلت أسمع أصحابنا يقولون ان أفعال لعباد مخلوقة ، قل البخاري حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة ، فاما القرآن الممتو المبين المثبت في المصاحف المستطور المكتوب الموعى في القلوب فهو كلام الله ليس بخلق قال : وقال إسحق بن إبراهيم ، يعني ابن راهويه فاما الأوعية فن يشك في خلقها ، قال البخاري فالمداد والورق ونحوه خلق ، وأنت تكتب الله فأنه في ذاته هو الخالق وخطك من فمك وهو خلق لأن كل شيء دون الله هو بصنعه ، ثم ساق حديث حذيفة رفعه : ان الله يصنع كل صانع وصنعه ، وهو حديث صحيح . قوله ( وقال ابن مسعود عن النبي ﷺ ان الله يحدث من أمره ما يشاء وأن ما أحدث ان لا تكلموا في الصلاة ) هذا طرف من حديث أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائي وصححه ابن حبان من طريق عاصم بن أبي النجود عن أبي

وأما عن عبد الله قال : كنا نسلم في الصلاة ونأمر بحاجتنا ، فقدمت على رسول الله ﷺ وهو يصلي فسلمت عليه فلم يرد على السلام فأخذني ماقدم وما حدث فلما قضى صلاته قال : ان الله يحدث من أمره ما يشاء وان الله قد أحدث أن لا تكلموا في الصلاة ، وفي رواية النسائي : وان مما أحدث ، وأصل هذه القصة في الصحيحين من رواية علقمة عن ابن مسعود لكن قال فيها : ان في الصلاة لشغلا ، وقد مضى في أواخر الصلاة وفي هجرة الحبشة ، وتقدم شرحه في الصلاة وليس فيه مقصود الباب ، ثم ذكر حديث ابن عباس موقوفا من وجهين . **قوله** ( كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم ) هذه رواية عكرمة عنه ورواية عبيد الله بن عبد الله وهو ابن عتبة عنه : يا معشر المسلمين كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء . **قوله** ( وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عدا بالله ) هذه رواية عكرمة ورواية عبيد الله : وكتابكم الذي أنزل الله عليكم أحدث الأخبار بالله أي أقربها نزولا إليكم وأخبارا من الله سبحانه وتعالى وقد جرى البخاري على عادته في الإشارة إلى اللفظ الذي يريد وإيراده لفظا آخر غيره فانه أورد أثر ابن عباس بلفظ : أقرب ، وهو عنده في الموضع الآخر بلفظ : أحدث ، وهو أليق بمراده هنا وقد جاء نظير هذا الوصف من كلام كعب الأحبار منسوباً إلى الله سبحانه وتعالى فاخرج ابن أبي حاتم بسند حسن عن عاصم بن بهدلة عن مغيث بن سمي قال قال كعب عليكم بالقرآن فانه أحدث الكتب عدا بالرحمن ، زاد في رواية أخرى عن كعب : وأن الله تعالى قال في التوراة : يا موسى إني منزل عليك توراة حديثة أفصح بها أعينا عميا وأذانا صما وقلوبا غلفا . **قوله** ( تقرأونه محضاً لم يشب ) هذا آخر حديث عكرمة وقوله : لم يشب ، بضم أوله وفتح الشين المعجمة وسكون الموحدة ، أي لم يخالطه غيره ، وزاد عبيد الله في روايته : وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا الخ ، يشير إلى قوله ( فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم - إلى - يكسبون ) وقوله ( ليشتروا بذلك ) في رواية المستملى ( ليشتروا به ، وقوله : عن الذي أنزل عليكم ، في رواية المستملى ( إليكم ، وقوله ( جاءكم من العلم ، إسناد الجيء إلى العلم كإسناد النهي إليه ، **قوله** ( فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم ) فيه تأكيد الخبر بالقسم . وكأنه يقول : لا يسألونكم عن شيء مع علمهم بأن كتابكم لا تحريف فيه ، فكيف تسألونهم وقد علمتم أن كتبهم محرف

٤٣ - **باب** قول الله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ ، وفعل النبي ﷺ حين ينزل عليه الوحي وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ قول الله تعالى ﴿ أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفعا ﴾

٧٥٢٤ - **حديث** قتيبة بن سعيد حدثنا أبو عوانة عن موسى بن أبي عائشة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿ لا تحرك به لسانك ﴾ قال : كان النبي ﷺ يعالج من الغزير شدة وكان يحرك شفقيه فقال لي ابن عباس أحركهما لك كما كان رسول الله ﷺ يحركهما ؟ فقال سعيد أنا أحركهما كما كان ابن عباس يحركهما فحرك شفقيه فأنزل الله عز وجل : ﴿ لا تحرك به لسانك لتعجل به إن علينا جمعه وقرآنه ﴾ قال جمعه في صدرك ثم تقرأه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه قال : فاستمع له وأنصت ، ثم إن علينا أن نقرأه ، قال فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه جبريل عليه السلام استمع فإذا انطلق جبريل قرأه النبي ﷺ كما أقرأه **قوله** ( باب قوله تعالى : لا تحرك به لسانك ) يعني إلى آخر الآية . **قوله** ( وفعل النبي ﷺ حين ينزل عليه

الوحي) قد بينه في حديث الباب بأنه كان يعاخذ شدة من أجل تحفظه فلما نزلت صار يستمع فإذا ذهب الملك قرأه كما سمعه، قوله (وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ قال الله عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني) في رواية الكشي «ما ذكرني» (وتحركت في شفتاه) هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والبخاري في خلق أفعال العباد والطبراني من رواية عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر عن كريمة بنت الحسحاس بمهمات عن أبي هريرة فذكره بلفظ «إذا ذكرني» وفي رواية لأحمد «حدثنا أبو هريرة ونحن في بيت هذه - يعني أم اسدراء - أنه سمع رسول الله ﷺ، وأخرجه البيهقي في الدلائل من طريق ربيعة بن يزيد الدمشقي عن اسماعيل بن عبيد الله قال دخلت على أم اسدراء فلما سلمت جلست فسمعت كريمة بنت الحسحاس وكانت من صواحب أبي الدرداء قلت سمعت أبا هريرة رضي الله عنه وهو في بيت هذه تشير إلى أم اسدراء سمعت أبا القاسم ﷺ يقول، فذكره بلفظ «ما ذكرني» وأخرجه أحمد أيضا وابن ماجه والحاكم من رواية الأوزاعي عن اسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي هريرة، ورواه ابن حبان في صحيحه من رواية الأوزاعي عن اسماعيل عن كريمة عن أبي هريرة، ورجح الحفاظ طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وربيعة بن يزيد، ويحتمل أن يكون عند اسماعيل عن كريمة وعن أم الدرداء معا وهذا من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه وبالله التوفيق، قل ابن بطلال: معنى الحديث أنا مع عبدي زمان ذكره لي، أي أنا معه بالحفظ والكلام لا أنه معه بداته حيث حل العبد، ومعنى قوله «تحركت في شفتاه» أي تحركت باسمي لا أن شفتيه ولسانه تتحرك بذاته تعالى لاستحالة ذلك انتهى ملخصا، وقال الكرماني المعية هنا معية الرحمة، وأما في قوله تعالى ﴿وهو معكم أينما كنتم﴾ فهي معية العلم يعني فهذه أنخص من المعية التي في الآية، ثم ذكر حديث ابن عباس في قوله تعالى ﴿لا تحرك به لسانك﴾ قال كان النبي ﷺ يعاخذ من التنزيل شدة، الحديث وهو من أوضح الأدلة على أن القرآن يطلق ويراد به القراءة، فإني المراد بقوله قرآنا في الآيتين القراءة لأنفس القرآن، وقد تقدم شرحه في بدء الوحي، قال ابن بطلال: غرضه في هذا الباب أن تحريك اللسان والشفة بقراءة القرآن عمل له يؤجر عليه، وقوله ﴿فاذا قرأناه فاتبع قرآنه﴾ فيه إضافة الفعل إلى الله تعالى ولما عمل له من بأمره به، فإن القاريء لسكلامه تعالى على النبي ﷺ هو جبريل، ففيه بيان لسكل ما أشكل من كل فعل ينسب إلى الله تعالى بما لا يليق به فعلة من المحيى والنزول ونحو ذلك انتهى، والذي يظهر أن مراد البخاري بهذين الحديثين الموصول والمعلق، الرد على من زعم أن قراءة القاريء قديمة فأبان أن حركة لسان القاريء بالقرآن من فعل القاريء بخلاف المقروء فإنه كلام الله القديم كما أن حركة لسان ذاكر الله حادثة من فعله، والمذكور وهو الله سبحانه وتعالى قديم وإلى ذلك أشار بالتراجم التي تأتي بعد هذا

٤٤ - **باسم** قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ، أَلَا يَعْلَمُ مَنْ

خَفَى وَهُوَ اللطيف الخبير﴾ بتخافتون: يتسارون

٧٥٢٥ - **حدثني** عمرو بن زرارة عن هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبير «عن ابن عباس رضي

الله عنهم في قوله تعالى ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها﴾ قال: نزلت ورسول الله ﷺ مخيف بمكة فكان إذا صلى يصحبه رفع صوته بالقرآن فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ومن أنزله ومن جاء به، فقال الله لبيته

ﷺ : « ولا تجهر بصلاتك ، أى بقراءتك فيسمع المشركون فيسبوا القرآن ، ولا تخافت بها عن أصحابك فلا تسمعهم ، وابتغ بين ذلك ميلا »

٧٥٢٦ - **حديث** حميد بن إسماعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه « عن عائشة رضى الله عنها قالت نزلت هذه الآية : ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ في الدعاء »

٧٥٢٧ - **حديث** إسحاق حدثنا أبو عاصم أخبرنا ابن جريج أخبرنا ابن شهاب عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ ليس منا من لم يتغن بالقرآن وزاد غيره يحجر به »

**قوله** ( باب قول الله تعالى : وأسرأوا قولكم أو أجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير ) أشار بهذه الآية إلى أن القول أعم من أن يكون بالقرآن أو بغيره فإن كان بالقرآن فالقرآن كلام الله وهو من صفات ذاته فليس بمخلوق لقيام الدليل القاطع بذلك ، وإن كان بغيره فهو مخلوق ، بدليل قوله تعالى ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ بعد قوله ﴿ إنه عليم بذات الصدور ﴾ قال ابن بطال : مراده بهذا الباب لإثبات العلم لله صفة ذاتية لاستواء عليه بالجهر من القول والسر ، وقد بينه بقوله في آية أخرى ﴿ سواء منكم من أسر القول ومن جهر به ﴾ وإن اكتساب العبد من القول والفعل لله تعالى لقوله ﴿ إنه عليم بذات الصدور ﴾ ثم قال عقب ذلك ﴿ ألا يعلم من خلق ﴾ فدل على أنه عالم بما أسروه وما جهروا به وأنه خالق لذلك فيهم ، فإن قيل قوله « من خلق » راجع إلى القائلين قيل له إن هذا الكلام خرج مخرج التمدح منه بعلمه بما أسر العبد وجهر وأنه خلقه فانه جعل خلقه دليلا على كونه عالما بقولهم فيستعين رجوع قوله : خلق إلى قولهم ليم تمدحه بالأميرين المذكورين ، وليكون أحدهما دليلا على الآخر ، ولم يفرق أحد بين القول والفعل ، وقد دلت الآية على أن الأقوال خلق الله تعالى فوجب أن تكون الأقوال خلقا له سبحانه وتعالى ، وقال ابن المنير : ظن الشارح أنه قصد بالترجمة لإثبات العلم وليس كما ظن وإلا لتقاطعت المقاصد بما اشتملت عليه الترجمة لأنه لا مناسبة بين العلم وبين حديث : ليس منا من لم يتغن بالقرآن وإنما قصد البخارى الإشارة إلى النكتة التي كانت سبب محفته بمسئلة اللفظ فأشار بالترجمة إلى أن تلاوة الخلق تتصف بالسر والجهر ويستلزم أن تكون مخلوقة ، وساق الكلام على ذلك وقد قال البخارى في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ذكر عدة أحاديث دالة على ذلك فينبى ﷺ أن أصوات الخلق وقراءتهم ودراساتهم وتعليمهم وألسنتهم مختلفة بعضها أحسن وأزين وأحلى وأصوت وأرتل والحن وأعلى وأخفض وأغض وأخشع وأجهر وأخفى وأقصر وأمد وألين من بعض . **قوله** ( يتخافتون يتسارون ) بتشديد الراء والسين مهملة وفي بعضها بشين معجمة وزيادة واو بغير تنقيط ، أى يتراجعون فيما بينهم سرا ، ثم ذكر حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها ﴾ وفي آخره : فقال الله لنبيه ﷺ ولا تجهر بصلاتك أى بقراءتك ، وحديث عائشة أنها نزلت في الدعاء ، وقد تقدم شرحهما في تفسير سبحانه ، وحديث أبي هريرة : ليس منا من لم يتغن بالقرآن ، وزاد غيره ، يحجر به ، أورده من طريق ابن جريج حدثنا ابن شهاب وقد مضى في فضائل القرآن ، وفي باب قول الله تعالى ﴿ ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له ﴾ من طريق عقيل عن ابن شهاب باللفظ « ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغن بالقرآن »

وقال صاحب له ديجهر به ، وسيأتي قريباً من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلفة بلفظ : ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت بالقرآن يجهر به فيستفاد منه ، أن الغير المبهم في حديث الباب وهو صاحب المبهم في رواية ، وعقيل ، هو محمد بن ابراهيم التيمي ، والحديث واحد إلا أن بعضهم رواه بلفظ : ما أذن الله ، وبعضهم رواه بلفظ : ليس منا ، وداود السقي ، شيخه فيه هو ابن منصور ، وقال الحاكم بن نصر ورجح الأول أبو علي الجبائي ودأبو عاصم ، هو النزيل وهو من شيوخ البخاري قد أكثر عنه بلا واسطة وأقرب ذلك في أول حديث من كتاب التوحيد

٤٥ - باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتيت هذا ففعلت كما يفعل ، فبين الله أن قيامه بالكتاب هو فعله ، وقال ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾ وقال جل ذكره : ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

٧٥٢٧ - حَرْشًا قَتِيْبُ حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ « عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا تُحْسَدُ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ فَهُوَ يَقُولُ : لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ فَيَقُولُ لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ ، عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ »

٧٥٢٩ - حَرْشًا عَلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ قَالَ الزَّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ « عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : لَا تُحْسَدُ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ : رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهْرِ » ، سمعت من سفيان مراراً لم أسمعه يذكر الخبر وهو من صحيح حديثه

قوله ( باب قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ) في رواية الكشميهني والنهار ، بخذف وآناء ، الثانية ، قوله ( ورجل يقول لو أوتيت مثل ما أوتيت هذا ففعلت كما يفعل ) قال الكرمانى : كذا أورد الترجمة مخرومة إذ ذكر من صاحب القرآن حال المحسود فقط ومن صاحب المار حال الحاسد فقط ولكن لا ليس في ذلك لأنه اقتصر على ذكر حالى حامل القرآن حاسداً ومحسوداً وترك حال ذى المال ، قوله ( فبين أن قيامه بالكتاب هو فعله ) في رواية الكشميهني ، أن قراءته الكتاب هو فعله ، قوله ( ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم ، وقال : وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ) أما الآية الأولى فالمراد منها اختلاف ألسنتكم لأنها تشمل الكلام كله فتدخل القراءة ، وأما الآية الثانية فعموم فعل الخير يتناول قراءة القرآن والذكر والدعاء وغير ذلك ، فدل على أن القراءة فعل القارئ ، ثم ذكر حديث أبي هريرة لا تحاسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه ، وحديث سالم عن أبيه ، وهو عبد الله بن عمر : لا تحسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به ، وقد مضى شرح المتن في فضائل القرآن ، وقوله : سمعت من سفيان مراراً ، هو كلام داود على ابن عبد الله ، وهو ابن المديني شيخ البخاري ، وقوله : لم أسمعه يذكر الخبر ، أى ما سمعته منه إلا بالنعنة ، قوله



( وهو من صحيح حديثه ) قلت قد أخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن أبي خيثمة قال حدثنا وسفيان ، هو ابن عيينة قال حدثنا الزهري عن سالم به قال ابن المنير ذلك أحاديث الباب الذي قبله على أن القراءة فعل القارئ وأنها تسمى تغنيا ، وهذا هو الحق اعتقادا لا اطلافا حذرا من الإيهام وفرارا من الابتداع بمخالفة السلف في الاطلاق وقد ثبت عن البخاري أنه قال : من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب ، وإنما قلت إن أفعال العباد مخلوقة ، قال : وقد قارب الإفصاح في هذه الترجمة بما رمز اليه في التي قبلها

٤٦ - باب قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ وقال الزهري : من الله عز وجل الرسالة ، وعلى رسول الله ﷺ البلاغ ، وعليها التسليم ، وقال : يعلم أن قد أبغوا رسالات ربهم ، وقال تعالى ﴿ بَلِّغْكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي ﴾ ، وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي ﷺ وسيبقى الله عمركم ورسوله ، وقالت عائشة إذا أعجبت حسن عمل امرئ فقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفك أحد ، وقال معمر ، ذلك الكتاب : هذا القرآن ، هدى المتقين : بيان ودلالة ، كقوله تعالى ذلكم حكم الله : هذا حكم الله ، لا ريب فيه : لاشك ، لك آيت الله : يعني هذه أعلام القرآن ، وموضع : حتى إذا كنتم في الفلك وجريتم بهم يعني بسكم ، وقال أسد : بعث النبي ﷺ خاله حراما إلى قوم ، وقال أنؤمنوا بأبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحذوهم »

٧٥٣٠ - حديث الفضل بن يعقوب حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي حدثنا المعتمر بن سليمان حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفي حدثنا بكر بن عبد الله المزني وزيد بن حبيب بن حية عن جبير بن حية قال بلغني « أخبرنا نبيذ ، عن رسول الله ﷺ أنه من قتل من صار إلى الجنة »

٧٥٣١ - حديث محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق « عن عائشة رضي الله عنها قالت من حدثك أن محمدا ﷺ كتم شيئا ، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا شعبه عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت من حدثك أن النبي ﷺ كتم شيئا من الوحي فلا تصدقه ، إن الله تعالى يقول ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ »

٧٥٣٢ - حديث قتيبة بن سعيد حدثنا حريز عن لأعش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله ، قال رجل يا رسول الله : أي الذنوب أكبر عند الله تعالى ؟ قال : أن تدعو الله ندًا وهو خذلك ، قال : ثم أي ؟ قال : ثم أن تقتل ولدك أن يطعم معك ، قال : ثم أي ؟ قال : أن ترى حليلة جارك ، فتزول الله صديقها ، والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزوجون ، ومن يفعل ذلك يلق أثاما ، يضاعف له العذاب في الآخرة

**قوله** (باب قول الله عز وجل يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) كذا للجميع وظاهره اتحاد الشرط والجزاء لأن معنى (إن لم تفعل) لم تبلغ، لكن المراد من الجزاء لازمه فهو كحديث (ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها فهاجرته إلى ما هاجر إليه) واختلاف في المراد بهذا الأمر، فقيل المراد بلغ كما أنزل، وهو على ما فهمت عائشة وغيرها، وقيل المراد بلغه ظاهراً ولا تخش من أحد فإن الله يعصمك من الناس، والثاني أخص من الأول وعلى هذا لا يتحد الشرط والجزاء لكن الأولى قول الأكثر لظهور العموم في قوله تعالى ﴿ما أنزل﴾ والأمر للجواب فيجب عليه تبليغ كل ما أنزل إليه والله أعلم، ورجح الأخير ابن التين ونسبه لأكثر أهل اللغة، وقد احتج أحمد بن حنبل بهذه الآية على أن القرآن غير مخلوق لأنه لم يرد في شيء من القرآن ولا من الأحاديث أنه مخلوق ولا ما يدل على أنه مخلوق، ثم ذكر عن الحسن البصري أنه قال: لو كان ما يقول الجعد حقاً لبلغه النبي ﷺ. **قوله** (وقال الزهري من الله الرسالة وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم) هذا وقع في قصة أخرجهما الحميدي في النوادر ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان قال: قال رجل للزهري يا أبا بكر قول النبي ﷺ ليس منا من شق الجيوب، ما معناه فقال الزهري: من الله العلم وعلى رسول الله ﷺ البلاغ وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الأدب، وذكر ابن أبي الدنيا عن دحيم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي قال: قلت للزهري، فذكره، **قوله** (وقال الله تعالى ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم، وقال أبلغكم رسالات ربي) قال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن ساق قوله تعالى ﴿يا أيها الرسول بلغ﴾ الآية، قال: فذكر تبليغ ما أنزل إليه ثم وصف فعل تبليغ الرسالة فقال: وإن لم تفعل فما بلغت، قال: فسمى تبليغه الرسالة وتركه فملاً ولا يمكن أحداً أن يقول إن الرسول لم يفعل ما أمر به من تبليغ الرسالة، يعني: فإذا بلغ فقد فعل ما أمر به وتلاوته ما أنزل إليه هو التبليغ وهو فعله، وذكر حديث أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي عن أبيه قال أتيت النبي ﷺ فذكر القصة وفيها قال: أتتني رسالة من ربي فضقت بها ذرعاً ورأيت أن الناس سيكذبوني فقيل لي: لتفعلن أو ليفعلن بك، وأصله في السنن وصححه ابن حبان والحاكم وحديث سمرة بن جندب في قصة الكسوف، وفيه: فقال النبي ﷺ في خطبته إنما أنا بشر رسول فأذكركم بالله إن كنتم تعلمون أني قصرت عن تبليغ شيء من رسالات ربي، يعني فقولوا، فقالوا نشهد أنك بلغت رسالات ربك وقضيت الذي عليك، وأصله في السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وقال في الكتاب المذكور أيضاً قوله تعالى ﴿بلغ ما أنزل إليك من ربك﴾ هو بما أمر به، وكذلك أقيموا الصلاة، والصلاة بحملتها طاعة الله وقراءة القرآن من جملة الصلاة، فالصلاة طاعة والأمر بها قرآن، وهو مكتوب في المصاحف محفوظ في الصدور مقروء على الألسنة فالقراءة والحفظ والكتابة مخلوقة والمقروء والمحفوظ والمكتوب ليس بمخلوق، ومن الدليل عليه أنك تكتب الله وتحفظه وتدعوه فدعائك وحفظك وكتابتك وفعلك مخلوق والله هو الخالق. **قوله** (وقال كعب بن مالك حين تخلف عن النبي ﷺ فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) قد تقدم هذا مستنداً في تفسير برادة في حديثه الطويل وفي آخره قال الله تعالى ﴿يعتذرون ليكم إذا رجعت إليهم فليتعذروا إن يؤمن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وسيرى الله عملكم ورسوله﴾ الآية قال الكرمانى ومناسبته للترجمة من جهة التفويض والانقياد والتسليم، ولا ينبغي لاحد أن يذكر عمله بل يفوض إلى الله سبحانه وتعالى. قلت: ومراد البخاري تسمية ذلك عملاً كما تقدم من كلامه في الذي قبله. **قوله**

(وقالت عائشة إذا أعجبك حسن عمل امرئ فقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد) قلت : زعم مغلاطى أن عبد الله بن المبارك أخرج هذا الأثر في كتاب البر والصلة عن سفيان عن معاوية بن أحنق عن عروة عن عائشة وقد وهم في ذلك ، وإنما وقع هذا في قصة ذكرها البخارى في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عقيل عن ابن شهاب عن عروة ، عن عائشة قالت : وذكرت الذى كان من شأن عثمان ، وددت أنى كنت نسيا منسيا فوالله ما أحببت أن يذنبك من عثمان أمر قط إلا انتهك منى مثله حتى والله لو أحببت قتله لقتلت ، يا عبيد الله بن عدى لا يغرنك أحد بعد الذين تعلم فوائده ما احتقرت من أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حتى نجم النفر الذين طعنوا فى عثمان فقالوا قولا لا يحسن مثله وقرأوا قراءة لا يحسن مثلها وصلوا صلاة لا يصلى مثلها فلما تدبرت الصنيع إذا هم والله ما يقاربون أصحاب رسول الله ﷺ فإذا أعجبك حسن قول امرئ فقل عملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ولا يستخفنك أحد ، وأخرجه ابن أبى حاتم من رواية يونس بن يزيد عن الزهرى أخبرنى عروة أن عائشة كانت تقول : احتقرت أعمال أصحاب رسول الله ﷺ حين نجم القراء الذين طعنوا على عثمان فذكر نحوه وفيه « فوالله ما يقاربون عمل أصحاب رسول الله ﷺ فإذا أعجبك حسن عمل امرئ منهم فقل عملوا الخ » والمراد بالقراء المذكورين الذين قاموا على عثمان وأنكروا عليه أشياء اعتذر عن فعلها ، ثم كانوا مع على ثم خرجوا بعد ذلك على على ، وقد تقدمت أخبارهم مفصلة فى « كتاب الفتن » ودل سياق القصة على أن المراد بالعمل ما أشارت إليه من القراءة والصلاة وغيرهما فسمت كل ذلك عملا ، وقولها فى آخره « ولا يستخفنك أحد » بالخاء المعجمة المسكورة والفاء المفتوحة والنون الثقيلة للتأكيد ، قال ابن التين عن الداودى معناه : لا تغتر بمدح أحد وحاسب نفسك ، والصواب ما قاله غيره أن المعنى لا يغرنك أحد بعمله فقطن به الخير إلا أن رأيته واقفا عند حدود الشريعة . **قوله** ( قال معمر ذلك الكتاب ، هذا القرآن : هدى للمتقين : بيان ودلالة كقوله : ذلكم حكم الله هذا حكم الله ، لا ريب فيه : لا شك . تلك آيات الله ، يعنى هذه أعلام القرآن ومثله حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم ) يعنى بكم ) ، « معمر » هذا هو ابن المثنى اللغوى أبو عبيدة وهذا المنقول عنه ذكره فى كتاب مجاز القرآن ووه من قال إنه معمر بن راشد شيخ عبد الرزاق ، وقد أغتر مغلاطى بذلك فرعم أن عبد الرزاق أخرج ذلك فى تفسيره عن معمر ، وليس ذلك فى شيء من نسخ تفسير عبد الرزاق ولعل أبى عبيدة ، ذلك الكتاب : معناه هذا القرآن ، قل وقد تخاطب العرب الشاهد بمحاطبة الغائب ، وقد أنكر ثعلب هذه المقالة وقال استعمال أحد اللفظين موضع الآخر يقلب المعنى ، وإنما المراد هذا القرآن هو ذلك الذى كانوا يستفتحون به عليكم ، وقال الكسائى : لما كان القول والرسالة من السماء والكتاب والرسول فى الأرض قيل ذلك يا محمد ، وقال الفراء هو كقولك للرجل وهو يحدثك : وذلك والله الحق ، فهم فى اللفظ بمنزلة لغائب وليس بغائب وإنما المعنى ذلك الذى سمعت به ، واستشهد أبو عبيدة بقوله تعالى حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم بريح طيبة فلما جاز أن يخبر بضميرين مختلفين صير المخاطب للحاضر وضمير العيبة عن الغائب فى قصة واحدة فكذلك يجوز أن يخبر عن ضمير التقریب بضمير البعيد وهو صنيع مشهور فى كلام العرب يسميه أصحاب المعانى الالتفات ، وقيل الحكمة فى هذا هنا أن كل من خاطب يجوز أن يركب الفلك لكن لما كان فى العادة أن لا يركبها إلا الأقل وقع الخطاب أولا للجميع ثم عدل الى الإخبار عن البعض الذين من شأنهم الركوب ، وقال أيضا لا ريب فيه : لا شك فيه ، هدى المتقين : أى بيان للمتقين ،

ومناسبة هذه الآية لما تقدم من جهة أن الهداية نوع من التبليغ ، وقال في تفسير سورة أخرى تلك آيات : هذه آيات وقال في تفسير سورة أخرى : الآيات : الأعلام وهذا قد تقدم في تفسير سورة يونس التنبيه عليه ، وأما قوله ومثله حتى إذا كنتم ، فمراده أنه نظير استعمال ذلك موضع هذا . فلما ساخ استعمال ما هو للعبد القريب جاز استعمال ما هو للغائب للحاضر ، ولفظ مشله ، بكسر الميم وسكون المثناة ، وضبطه بعضهم بضم الميم والمثناة واللام وهو بعيد ، والاول هو الموجود في كتاب أبي عبيدة قاله في مقدمة كتابه المذكور ، فانه قال : ومن جاز ما جاءت مخاطبته مخاطبة الشاهد ثم حول الى مخاطبة الغائب ، قوله تعالى ﴿ حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ﴾ أى بكم ، ثم ذكر فيه أربعة أحاديث ، الحديث الاول : قوله ( وقال أنس بعث النبي ﷺ خاله حراما الى قوم وقال أتؤمنون حتى أبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحدتهم ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف في الجهاد من طريق همام بن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال : بعث النبي ﷺ أقواما من بنى سليم الى بنى عامر في سبعين راكبا فلما قدموا قال لهم خالى أتقدمكم فان آمنوني حتى أبلغهم عن رسول الله ﷺ والا كنتم قريبا منى ، فتقدم فأمنوه فبينما هو يحدتهم عن النبي ﷺ ، فذكر القصة ولفظه في المغازى عن أنس فانطلق حرام أخو أم سليم فذكره ، وفيه : وان قتلوني أنيتم أصحابكم فقال أتؤمنوني أبلغ رسالة رسول الله ﷺ فجعل يحدتهم وأومؤا الى رجل منهم فأنه فطمعه من خلفه ، الحديث ، وسياقه في المغازى أقرب الى اللفظ المعلق هنا ، وفي السياق حذف تقديره بعد قوله أنيتم أصحابكم ، فأتى المشركين فقال أتؤمنوني . الحديث الثاني : قوله ( حدثنا سعيد بن عبيد الله الثقفى ) كذا الأكثر ، ووقع في رواية القابسي ، عن أبي زيد سعيد بن عبد الله ، بفتح العين وسكون الموحدة قال أبو علي الحياتي وكذا كان في نسخة أبي محمد الاصيلي إلا أنه أصلحه عبيد الله ، بالتصغير وقال هو سعيد بن عبيد الله بن جبر بن حبة . قوله ( عن جبر بن حبة ) بمهمله وتحتملة ثقيلة و د جبر ، هو والد زياد بن جبر الراوى عنه . قوله ( قال المغيرة ) هو ابن شعبة . قوله ( أخبرنا نبينا ﷺ عن رسالة ربنا أنه من قتل منا صار الى الجنة ) هذا القدر هو المرفوع من الحديث ، وقد مضى بطوله وشواهد في كتاب الحزبية ، وبيان الاختلاف في ضبط المعتمر بن سليمان المذكور في سنده بما أغنى عن إعادته . الحديث الثالث : قوله ( حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن اسماعيل عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت : من حدثك أن محمدا ﷺ كتم شيئا ، وقال محمد حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا عن شعبة اسماعيل بن أبي خالد ) أما محمد بن يوسف ، فهو الفريابي كما جزم به أبو نعيم في المستخرج وأما سفيان ، فهو الثوري ، وأما اسماعيل ، فهو ابن أبي خالد المذكور في الرواية الثانية ، وأما محمد ، المذكور أول الرواية الثانية فيحتمل أن يكون هو محمد بن يوسف الفريابي المذكور في الرواية الاولى فيكون موصولا ، ويحتمل أن يكون غيره فيكون معلقا وهو مقتضى صنيع المزي ، وأما أبو نعيم فقال في المستخرج : رواه عن محمد عن أبي عامر ، ومقتضاه أن يكون وقع عنده حدثنا محمد أو قال لي محمد لأن عادته اذا وقع بصيغة قال مجردة أن يقول أخرجه بلا رواية يعنى صيغة صريحة ، وه أبو عامر العقدي ، هو عبد الملك بن عمرو ، وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق أحمد بن ثابت عن أبي عامر العقدي مثل ما ساقه البخارى وزاد من حديثك أن الله رآه أحد من خلقه فلا تصدقه ، إن الله يقول لا تدركه الأبصار ، وقد تقدم هذا القدر مفردا في باب قول الله تعالى ﴿ عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا ﴾ في كتاب التوحيد ، هذا عن محمد بن يوسف بهذا السند وزاد من

حدثك أنه يعلم الغيب ، الحديث وأخرجه أحمد عن غندر عن شعبة كذلك ، وقد تقدم الكلام على قصة الرؤية والغيب هناك وكل ما أنزل على الرسول ﷺ فيه بالنسبة إليه طرفان طرف الأخذ من جبريل عليه السلام وقد مضى في الباب السابق ، وطرف الاداء للأمة وهو المسمى بالتبليغ وهو المقصود هنا . الحديث الرابع : حديث « عبد الله » هو ابن مسعود « أي الذئب أكبر » تقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ فلا تجعلوا لله أندادا ﴾ وزاد في آخره هنا فأمر الله تصديقها ﷺ والذين لا يدعون مع الله إلها آخر يحل إلى آخر الآية ومناسبتها للترجمة أن التبليغ على نوعين ، أحدهما : وهو الأصل أن يبلغه بعينه وهو خاص بما يتعبد بتلاوته وهو القرآن ، وثانيهما : أن يبلغ ما يستنبط من أصول ما تقدم إنزاله فينزل عليه موافقته فيما استنبطه إما بنفسه وإما بما يدل على موافقته بطريق الأول كهذه الآية فانها اشتملت على الوعيد الشديد في حق من أشرك وهي مطابقة للنص ، وفي حق من قتل النفس بغير حق وهي مطابقة للحديث بطريق الأول ، لأن القتل بغير حق وإن كان عظيما لكن قتل الولد أشد قبحا من قتل من ليس بولد ، وكذا القول في الزنا فان الزنا بحليلة الجار أعظم قبحا من مطلق الزنا ، ويحتمل أن يكون إنزال هذه الآية سابقا على إخباره ﷺ بما أخبر به لكن لم يسمعا الصحابي إلا بعد ذلك ، ويحتمل أن يكون كل من الأمور الثلاثة نزل تعظيم الإثم فيه سابقا ولكن اختصت هذه الآية بمجموع الثلاثة في سياق واحد مع الاختصار عليها فيكون المراد بالتصديق الموافقة في الاختصار عليها ، فعلى هذا فطابقة الحديث للترجمة ظاهرة جدا والله أعلم ، واستدل أبو المظفر بن السمعاني بآيات الباب وأحاديثه على فساد طريقة المتكلمين في تقسيم الأشياء إلى جسم وجوهر وعرض . قالوا : فالجسم ما اجتمع من الافتراق ، والجوهر : ما حل العرض ، والعرض : ما لا يقوم بنفسه ، وجعلوا الروح من الأعراض . وردوا الأخبار في خلق الروح قبل الجسد والعقل قبل الخلق ، واعتمدوا على حدسهم وما يؤدي إليه نظرهم ثم يعرضون عليه النصوص فما وافقه قبلوه وما خالفه ردوه . ثم ساق هذه الآيات ونظائرها من الأسر بالتبليغ ، قال وكان مما أمر بتبليغه التوحيد بل هو أصل ما أمر به فلم يترك شيئا من أمور الدين أصوله وقواعده وشرائعه إلا بلغه ثم لم يدع إلا الاستدلال بما تمسكوا به من الجوهر والعرض ، ولا يوجد عنه ولا عن أحد من أصحابه من ذلك حرف واحد فما فوقه ، فعرف بذلك أنهم ذهبوا خلاف مذهبهم وسلكوا غير سبيلهم بطريق محدث مخترع لم يكن عليه رسول الله ﷺ ولا أصحابه رضي الله عنهم ، ويلزم من سلوكه العود على السلف بالطعن والقدح ونسبتهم إلى قلة المعرفة واشتباه الطرق فالحذر من الاشتغال بكلامهم والاكترار بمقالاتهم فانها سريعة التفاهت كثيرة التناقض ، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا وتجد لخصوصهم عليه كلاما يوازنه أو يقاربه ، فكل بكل مقابل وبعض ببعض معارض وحسبك من قبيح ما يلزم من طريقة أنهم إذا جرينا على ما قالوه وأزمننا الناس بما ذكروه لزم من ذلك تكفير العوام جميعا لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد ولو عرض عليهم هذا الطريق ما فهمه أكثرهم فضلا عن أن يصير منهم صاحب نظر ، وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه أئمتهم في عقائد الدين والعرض عليها بالنواجد والمواظبة على وظائف العبادات وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبه والشكوك فترام لا يحيدون عما اعتقدوه ولو قطعوا إربا إربا . فمثلاً لهم هذا اليقين وطوبى لهم هذه السلامة فإذا كفر هؤلاء وهم السواد الأعظم وجمهور الأمة فما هذا إلا طي بساط الإسلام وهدم منار الدين والله المستعان

٤٧ - باب قول الله تعالى ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ﴾ ، وقول النبي ﷺ . أعطى أهل التوراة

التَّورَةَ فَعْمَلُوا بِهَا ، وَأَعْطَى أَهْلُ الْإِنْجِيلِ الْإِنْجِيلَ فَعْمَلُوا بِهِ ، وَأَعْطَيْتُمُ الْقُرْآنَ فَعْمَلْتُمْ بِهِ ، وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ :  
يَتْلُوهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ : يَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ يُقَالُ يُتْلَى : يُقْرَأُ ، حَسَنُ التَّلَاوَةِ : حَسَنُ الْقِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ ، لَا يَمْسُهُ :  
لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالْقُرْآنِ ، وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا الْمُوقِنُ أَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ مُخَلَّوْا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ  
يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ، بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ وَسَمَّى  
النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ وَالصَّلَاةَ عَمَلًا ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِبِلَالٍ : أَخْبَرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ  
عَمَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ قَالَ : مَا عَمَلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَلَّا لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ ، وَسُئِلَ : أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ ؟  
قَالَ : إِيْمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ الْجِهَادُ ثُمَّ حَجٌّ مُبَرُورٌ

٧٥٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ « عَنْ ابْنِ مُعَرٍّ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ  
أَوْتَى أَهْلَ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعْمَلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهَارُ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطَوْا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أَوْتَى أَهْلَ الْإِنْجِيلِ  
الْإِنْجِيلَ فَعْمَلُوا بِهِ حَتَّى صُلِّيتِ الْعَصْرُ ثُمَّ عَجَزُوا فَأَعْطَوْا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ، ثُمَّ أَوْتِيَتِ الْقُرْآنَ فَعْمَلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ  
الشَّمْسُ فَأَعْطَيْتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَتَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا ، قَالَ اللَّهُ : هَلْ  
ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قَالُوا : لَا ، فَقَالَ : فَهُوَ فَضْلِي أَوْتِيَهُ مِنْ أَشَاءَ »

**قوله** ( باب قول الله تعالى قل فاتوا بالتوراة فاتلوها ) مراده بهذه الترجمة أن يبين أن المراد بالتلاوة القراءة  
وقد فسرت التلاوة بالعمل والعمل من فعل العامل وقال في كتاب خلق أفعال العباد ذكر ﷺ أن بعضهم يريد على  
بعض في القراءة وبعضهم ينقص فهم يتفاضلون في التلاوة بالكثرة والقلة وأما المتلو وهو القرآن فإنه ليس فيه زيادة  
ولا نقصان ، ويقال فلان حسن القراءة وردى القراءة ولا يقال حسن القرآن ولا ردى القرآن ، وإنما يسند إلى  
العباد القراءة لا القرآن لأن القرآن كلام الرب سبحانه وتعالى والقراءة فعل العبد ، ولا يخفى هذا إلا على من لم يوفق  
ثم قال تقول قرأت بقراءة عاصم وقراءتك على قراءة عاصم ، ولو أن عاصمًا حلف أن لا يقرأ اليوم ثم قرأت أنت على  
قراءته لم يحسب هو قال وقال أحمد لا تعجبني قراءة حمزة ، قال البخاري ولا يقال لا يعجبني القرآن فظهر افتراقهما . **قوله**  
( وقول النبي ﷺ أعطى أهل التوراة التوراة الخ ) وصله في آخر هذا الباب بلفظ « أوتى » في الموضعين « وأوتيتهم ،  
وقد مضى في اللفظ المعلق أعطى وأعطيتم في باب المشيئة والإرادة في أول كتاب التوحيد . **قوله** ( وقال أبو  
رزين ) براء ثم زاي بوزن عظيم هو مسعود بن مالك الأسدي الكوفي من كبار التابعين ، **قوله** ( يتلونه حق تلاوته  
يعملون به حق عمله ) كذا لأبي ذر ولغيره يتلونه : يتبعونه ويعملون به حق عمله ، وهذا وصله سفيان الثوري في  
تفسيره من رواية أبي حذيفة موسى بن مسعود عنه عن منصور بن المعتمر عن أبي رزين في قوله تعالى ﴿ يتلونه حق  
تلاوته ﴾ قال يتبعونه حق اتباعه ويعملون به حق عمله ، قال ابن التين وافق أبا رزين عكرمة واستشهد بقوله تعالى

(والقمر إذا تلاها) أي تبعها ، وقال الشاعر « قد جعلت دلوى تستلبنى ، وقال قتادة هم أصحاب محمد ﷺ آمنوا بكتاب الله وعملوا بما فيه . قوله ( يقال يتلى : يقرأ ) هو كلام أبي عبيدة في كتاب المجازي في قوله تعالى ( إنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ) يقرأ عليهم ، وفي قوله تعالى ( وما كنت تتلو من قبله من كتاب ) ما كنت تقرأ كتابا قبل القرآن ، قوله ( حسن التلاوة : حسن القراءة للقرآن ) قال الراغب التلاوة الاتباع وهي تقع بالجسم تارة وتارة بالاعتداء في الحكم وتارة بالقراءة وتدبر المعنى والتلاوة في عرف الشرع تختص باتباع كتب الله تعالى المنزل تارة بالقراءة وتارة بامثال ما فيه من أمر ونهى وهي أعم من القراءة فكل قراءة تلاوة من غير عكس . قوله ( لا يمسح : لا يحد طعمه ونفعه إلا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه إلا الموقن ) وفي رواية المستمل « المؤمن » . ( لقوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا ) وحاصل هذا التفسير أن معنى لا يمس القرآن لا يحد طعمه ونفعه إلا من آمن به وأيقن بأنه من عند الله فهو المطهر من الكفر ولا يحمله بحقه إلا المطهر من الجبل والشك لا الغافل عنه الذى لا يعمل فيكون كالحمار الذى يحمل مالا يديره . قوله ( وسمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والصلاة عملا ) أما تسميته ﷺ الإسلام عملا فاستنبطه المصنف من حديث سؤال جبريل عن الإيمان والإسلام فقال : قال النبي ﷺ لجبريل حين سأله عن الإيمان : تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ، ثم قال ما الإسلام ؟ قال تشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ، ثم سأله من حديث ابن عمر عن عمر بلفظ فقال : يا رسول الله ما الإسلام ؟ قال أن تسلم وجهك لله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث ، وسأله من حديث أنس بنحوه قال فسمى الإيمان والإسلام والإحسان والصلاة بقرائتها وما فيها من حركات الركوع والسجود فعلا انتهى ، والحديث الأول أسنده في كتاب الإيمان ، عن أبي هريرة ، والثاني أخرجه مسلم ، وأما تسمية الإيمان عملا فهو في الحديث المعلق في الباب : أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله الحديث ، وقد أعاده في باب : والله خلقكم وما تعملون ، وأما تسمية الصلاة عملا فهو في الباب الذى يليه كما سيأتى بيانه . قوله ( وقال أبو هريرة قال النبي ﷺ لبلال الخ ) تقدم موصولا مشروحا في مناقب بلال من مناقب الصحابة رضى الله عنهم ، ودخوله فيه ظاهر من حيث أن الصلاة لابد فيها من القراءة . قوله ( وسئل أى العمل أفضل ؟ قال إيمان بالله ورسوله ثم الجهاد ثم حج مبرور ) وهو حديث وصله في « كتاب الإيمان » وفي الحج من طريق إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، وأورده في كتاب خلق أفعال العباد من وجهين آخرين عن الزهري ومن وجهين آخرين عن إبراهيم بن سعد ، وأورده فيه من طريق أبي جعفر عن أبي هريرة سمعت النبي ﷺ يقول أفضل الأعمال عند الله إيمان لا شك فيه الحديث . وهو أصرح في مراده لكن ليس سنده على شرطه في الصحيح ، وقد أخرجه أحمد والدارى وصححه ابن حبان وأخرج البخارى فيه أيضا من حديث عبد الله بن حبشى بضم المهملة وسكون الموحدة بعدها معجمة وياء كياء النسب مثل حديث أبي جعفر عن أبي هريرة وهو عند أحمد والدارى ، وأورد فيه حديث أبي ذر أنه سأل النبي ﷺ أى الأعمال خير قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، وقد تقدم في العتق ، وحديث عائشة نحو حديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وهو عند أحمد بمعناه ، وحديث عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ سئل أى الأعمال أفضل ؟ فقال إيمان بالله وتصديق بكتابه ، قال فجعل النبي ﷺ الإيمان والتصديق والجهاد والحج عملا ، ثم أورد حديث معاذ قلت : يا رسول الله أى الأعمال أحب الى الله ؟ قال أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله ، قال فبين أن ذكر الله تعالى هو

العمل ، ثم ذكر حديث : إنما بقاؤكم فيمن سلف من الأمم ، أي زمن بقائكم بالنسبة الى زمن الأمم السالفة ، وقد تقدم في مواقيت الصلاة مشروحا وأحد طرفي التشبيه محذوف والمراد باقي النهار ، و«عبدان» شيخه هو عبد الله ابن عثمان «وعبد الله» هو ابن المبارك و«يونس» هو ابن يزيد و«سالم» هو ابن عبد الله بن عمر ، وقوله فيه «حتى غربت الشمس» في رواية الكشميني «حتى غروب الشمس» وقوله «هل ظلمتكم من حقكم من شيء» في رواية الكشميني «شيئا» قال ابن بطال معنى هذا الباب كالذي قبله أن كل ما ينشئه الإنسان عما يؤمر به من صلاة أو حج أو جهاد وصائر الشرائع عمل يجازى على فعله ويعاقب على تركه أن أنفذ الوعيد انتهى ، وليس غرض البخاري هنا بيان ما يتعلق بالوعيد بل ما أشرت اليه قبل ، وتشاغل ابن التين ببعض ما يتعلق بلفظ حديث ابن عمر فنقل عن الداودي أنه أنكر قوله في الحديث أنهم أعطوا قيراطا وتمسك بما في حديث أبي موسى أنهم قالوا لا حاجة لنا في أجره ، ثم قال لعل هذا في طائفة أخرى وهم من آمن بنبيه قبل بعثة محمد ﷺ وهذا الأخير هو المعتمد وقد أوصيته بشواهد في كتاب المواقيت وفي تشاغل من شرح هذا الكتاب بمثل هذا هنا إعراض عن مقصود المصنف هنا ، وحق التنازع بيان مقاصد المصنف تقريراً وإنكاراً وبالله المستعان

٤٨ - باب وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً ، وقال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب

٧٥٣٤ - حدثني سليمان حدثنا شعبه عن الوليد ، وحدثني عباد بن يعقوب الأسدي أخبرنا عباد بن العوام عن الشيباني عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني «عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لوقتها ، وبرّ الوالدين ، ثم الجهاد في سبيل الله»

قوله (باب) كذا لم يغير ترجمته وهو كالفصل من الباب الذي قبله وهو ظاهر . قوله (وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال : لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) أما التعليق الأول فذكور في حديث ابن مسعود في الباب ، وأما الثاني فمضى في كتاب الصلاة من حديث عباد بن الصامت . قوله (حدثني سليمان) هو ابن حرب ، قوله (عن الوليد وحدثني عباد) أما الوليد ، فهو ابن العيزار المذكور في السند الثاني ، والقائل «وحدثني عباد» هو البخاري وعباد شيخه هذا مذكور بالرفض ولكنه موصوف بالصدق وليس له عند البخاري إلا هذا الحديث الواحد وساقه على لفظه ، وقد تقدم لفظ شعبه في باب فضل الصلاة لوقتها في أبواب المواقيت من «كتاب الصلاة» وفيه «ثم أي ثم أي» في الموضوعين وأوله سألت النبي ﷺ أي العمل أحب الى الله وعرف منه تسمية المهم في هذه الرواية حيث قال فيها ان رجلاً سأل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ فيحتمل أن يكون الراوي حدث به بأمر فأنهم السائل ذهروا عن أنه الراوي كما حذف من صورة السؤال الترتيب في قوله قلت : ثم أي ويحتمل أن يكون ابن مسعود حدث به على الوجهين والأول أقرب و«أبو عمرو الشيباني» شيخ الوليد بن العيزار هو سعد بن إياس أحد كبار التابعين والشيباني ، الراوي عن العيزار هو أبو اسحق الكوفي واسمه سليمان وهو تابعي صغير ، وفي السند ثلاثة من التابعين في نسق ورجال سنده كلهم كوفيون ، وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن إبراهيم الموصلي عن عباد بن العوام فقال في روايته عن أبي اسحق يعني الشيباني ، وقال فيه سأل رجل النبي ﷺ أو قال : سألت النبي ﷺ



عن الأعمال أيها أفضل ؟ فهذا ما يؤيد الاحتمال الأول وأن الراوى لم يضبط اللفظ ، وشعبة أتقن من الشيبان واضبط لألفاظ الحديث فروايته هي المعتمدة والله أعلم

٤٩ - باب قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ، وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ۝ هَلُوعًا : ضَجُورًا

٧٥٣٥ - حدثنا أبو الثَّعْبان حدثنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عن الحسن حدثنا عمرو بن تغلب قال : « أتى النبي ﷺ مالٌ فأعطى قوماً ومنع آخرين فبأنه أنهم عتبوا ، فقال : إني أعطى الرجلَ وأدع الرجلَ ، والذي أدع أحبُّ إليَّ من الذي أعطى ، أعطى أقواماً لما في قلوبهم من الجزع والهلوع ، وأكَلُ أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير ، منهم عمرو بن تغلب ، فقال عمرو : ما أحبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ مُمْرَ النِّعمِ »

قوله ( باب قول الله تعالى : إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً ) سقط لأبي ذر لفظ « قول الله تعالى ، وزاد في روايته « هلوعاً : ضجوراً ، وهو تفسير أبي عبيدة ، قال خلق هلوعاً : أى ضجوراً ، والهلوع مصدر وهو أشد الجزع ، قوله ( عن الحسن ) هو البصرى والسند كله بصريون ، وروى عمرو بن تغلب ، بالمشاء المفتوحة والمعجمة الساكنة واللام المكسورة بعدها موحدة هو النمرى بفتح الميم والنون والتخفيف ، وقد تقدم شرح حديثه هذا في فرض الخس ، والفرض منه قوله فيه « لما في قلوبهم من الجزع والهلوع ، قال ابن بطال مراده في هذا الباب إثبات خلق الله تعالى للإنسان بأخلاقه من الهلع والصبر والمنع والإعطاء ، وقد استثنى الله المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون لا يصحرون بتكررها عليهم ولا يمتنعون حق الله في أموالهم لأنهم يحتسبون بها الثواب ويكسبون بها التجارة الربحية في الآخرة ، وهذا يفهم منه أن من ادعى لنفسه قدرة وحولاً بالإمساك والشح والصنجر من الفقر وقلة الصبر لقدّر الله تعالى ليس بعالم ولا عابد ، لأن من ادعى أن له قدرة على نفع نفسه أو دفع الضر عنها فقد افترى انتهى ملخصاً ، وأوله كاف في المراد فإن قصد البخارى أن الصفات المذكورة بخلق الله تعالى في الإنسان لا أن الإنسان يخلقها بفعله ، وفيه أن الرزق في الدنيا ليس على قدر درجة المرزوق في الآخرة ، وأما في الدنيا فأنما تقع العطية والمنع بحسب السياسة الدنيوية ، فكان ﷺ يعطى من يخشى عليه الجزع والهلوع لو منع ، ويمنع من يشق بصره واحتماله وقناعته بثواب الآخرة ، وفيه أن البشر جبلوا على حب العطاء وبغض المنع والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفكرة في عاقبته إلا من شاء الله ، وفيه أن المنع قد يكون خيراً للممنوع كما قال تعالى ﴿ وَعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ﴾ ومن ثم قال الصحابي « ما أحبُّ أن لي بتلك الكلمة حمر النعم » والباء في قوله « بتلك » للبدلية أى ما أحبُّ أن لي بدل كلمته النعم الحمر لأن الصفة المذكورة تدل على قوة لإيمانه المنفص به لدخول الجنة وثواب الآخرة خير وأبقى ، وفيه استتلاف من يخشى جزعه أو يرجى بسبب إعطائه طاعة من يتبعه والاعتذار إلى من ظن ظناً والامر بخلافه

٥٠ - باب ذكر النبي ﷺ ، وروايته عن ربه

٧٥٣٦ - حدثني محمد بن عبد الرحيم حدثنا أبو زيد سعيد بن الربيع المروى حدثنا شعبة عن قتادة « عن

٢ - ٥١٣ ج ٦٥ - فتح البلى

أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل قال : إذا تقرب العبدُ إلى شبراً تقربتُ إليه ذراعاً ، وإذا تقرب إلى ذراعاً تقربتُ منه باعاً ، وإذا أتاني مشيّاً أتيتُهُ هرولاً »

٧٥٣٧ - **حديث** مسدد عن يحيى عن التيمي عن أنس بن مالك عن أبي هريرة قال : ربّما ذكر النبي ﷺ قال : « إذا تقرب العبد مني شبراً تقربت منه ذراعاً ، وإذا تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً أو بُوعاً »

وقال معتمر سمعتُ أبي سمعتُ أنساً عن أبي هريرة عن ربه عز وجل  
٧٥٣٨ - **حديث** آدم حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال « سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم قال : لكل عمل كفارة ، والصوم لي وأنا أجزي به ، ونلأف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك »

٧٥٣٩ - **حديث** حفص بن عمر حدثنا شعبة عن قتادة ، ح وقال لي خليفة : حدثنا يزيد بن زريع عن سعيد عن قتادة عن أبي العالية « عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه قال : لا ينبغي لعبد أن يقول أنه خير من يونس بن متى » ونسبهُ إلى أبيه

٧٥٤٠ - **حديث** أحمد بن أبي مريم أخبرنا شعبة حدثنا شعبة عن معاوية بن قرة الزني عن عبد الله بن المغفل المزني قال : « رأيتُ رسولَ الله ﷺ يوم الفتح على ذقنه يقرأ سورة الفتح - أو من سورة الفتح - قال فرجع فيها قال : ثم قرأ معاوية يحكي قراءة ابن مغفل وقال : لولا أن يجمع الناسُ عليكم لرجعتُ كما رجعتُ ابن مغفل يحكي النبي ﷺ فقلت لمعاوية : كيف كان ترجيعُهُ قال : آ آ آ ثلاث مراتٍ »

**قوله** ( باب ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه ) يحتمل أن تكون الجملة الأولى محذوفة المفعول والتقدير : ذكر النبي ﷺ ربه عز وجل ، ويحتمل أن يكون ضمن الذكر معنى التحديث فعدها بمن فيكون قوله عن ربه متعلق بالذكر والرواية معاً ، وقد ترجم هذا في كتاب خلق أفعال العباد بلفظ : ما كان النبي ﷺ يذكر ويروي عن ربه وهو أوضح ، وقد قال ابن بطال معنى هذا الباب أن النبي ﷺ روى عن ربه السنة كما روى عنه القرآن انتهى ، والذي يظهر أن مراده تصحيح ما ذهب إليه كما تقدم التنبيه عليه في تفسير المراد بكلام الله سبحانه وتعالى ، وذكر فيه خمسة أحاديث . الحديث الأول : **قوله** ( حدثني محمد بن عبد الرحيم ) هو أبو يحيى البغدادي الملقب صاعقة ، وأبو زيد من شيوخ البخاري قد حدث عنه بلا واسطة في باب إذا رأى المحرمون صيداً في أواخر كتاب الحج ، وكذا في غزوة الحديبية ، **قوله** ( عن أنس عن النبي ﷺ ) هذه رواية قتادة وخالفه سليمان التيمي كما في الحديث الثاني ، فقال « عن أنس عن أبي هريرة ، فالأول مرسل صحابي . **قوله** ( يرويه عن ربه عز وجل ) في رواية الاسماعيلي دهن

طريق محمد بن جعفر ومن طريق حجاج بن محمد كلاهما عن شعبة سمعت قتادة يحدث عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : قال ربكم ، وفي رواية أبي داود الطيالسي ، عن شعبة ، ومن طريقه أخرجه أبو نعيم ، قال الاسماعيلي قوله ، قال ربكم ، وقوله ، يرويه عن ربكم ، سواء أى فى المعنى . **قوله** ( إذا تقرب العبد لى شبرا ) فى رواية الاسماعيلي ، منى ، وفى رواية الطيالسي ، إن تقرب منى عبدى ، والأصل هنا الإتيان بمن ، لكن يفيد استعمال د لى ، بمعنى الانتهاء فهو أبلغ ، **قوله** ( تقربت اليه ذراعا ، وإذا تقرب لى ) فى رواية الكشميني ، منى ، وكذا للاسماعيلي والطيالسي ، **قوله** ( ذراعا تقربت منه باعا ، وإذا أتانى يمشى أتيته هرولة ) لم يقع ، وإذا أتانى ، الخ فى رواية الطيالسي قال ابن بطل وصف سبحانه نفسه بأنه يتقرب لى عبده ووصف العبد بالتقرب اليه ووصفه بالإتيان والهرولة كل ذلك يحتمل الحقيقة والمجاز لحملها على الحقيقة يقتضى قطع المسافات وتدافى الأجسام وذلك فى حقه تعالى محال فلا استحالت الحقيقة تعين المجاز لشهرته فى كلام العرب فيكون وصف العبد بالتقرب اليه شبرا وذراعا وإتيانه ومشيه ممناه التقرب اليه بطاعته وأداء مفترضاته وتوافقه ويكون تقربه سبحانه من عبده وإتيانه والمشى عبارة عن إثابته على طاعته وتقربه من رحمته ، ويكون قوله أتيته هرولة أى أتاه ثوابى مسرعا ، ونقل عن الطبري أنه إنما مثل القليل من الطاعة بالشبر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلا على مبلغ كرامته لمن أدام على طاعته أن ثواب عمله له على عمله الضعف وإن الكرامة مجاوزة حده لى ما يشبه الله تعالى ، وقال ابن التين القرب هنا نظير ما تقدم فى قوله تعالى ﴿ فكان قاب قوسين أو أدنى ﴾ فإن المراد به قرب الرتبة وتوفير الكرامة والهرولة كناية عن سرعة الرحمة اليه ورضا الله عن العبد وتضعيف الأجر ، قال : والهرولة ضرب من المشى السريع وهى دون العدو وقال صاحب المشارق المراد بما جاء فى هذا الحديث سرعة قبول توبة الله للعبد أو تيسير طاعته وتقويته عليها وتمام هدايته وتوفيقه والله أعلم بمراحده ، وقال الراغب قرب العبد من الله التخصيص بكثير من الصفات التى يصح أن يوصف الله بها وإن لم تكن على الحد الذى يوصف به الله تعالى نحو الحكمة والعلم والحلم والرحمة وغيرها ، وذلك يحصل بإزالة القاذورات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بقدر طاقة البشر وهو قرب روحانى لا بدنى ، وهو المراد بقوله إذا تقرب العبد منى شبرا تقرب منه ذراعا . الحديث الثانى : **قوله** ( يحيى ) هو ابن سعيد القطان وه التيمي ، هو سليمان بن طرخان . **قوله** ( ربما ذكر النبي ﷺ قال إذا تقرب العبد منى ) كذا للجميع ليس فيه الرواية عن الله تعالى ، وكذا أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خلاد عن يحيى القطان ، وأخرجه من رواية محمد بن أبي بكر المفضل عن يحيى فقال فيه ، عن أبي هريرة ذكر النبي ﷺ قال : قال الله عز وجل وقال مسلم حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى ، هو ابن سعيد وابن أبي عدى كلاهما عن سليمان فذكره بلفظ ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال قال الله عز وجل ، . **قوله** ( وإذا تقرب منى ذراعا تقربت منه باعا أو بوعا ) كذا فيه بالشك وكذا فى رواية مسلم والاسماعيلي ، وقد تقدم فى باب قول الله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ بغير شك من رواية أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدى بى ، فذكر الحديث وفيه : وإن تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا وإن تقرب الى ذراعا تقربت اليه باعا ، ووقع ذكر الهرولة فى حديث أبي ذر الذى أوله رفعه : يقول الله تعالى من عمل حسنة فجزاؤه عشر أمثاها ، وفيه ، ومن تقرب اليه شبرا ، الحديث ، وفى آخره : ومن أتانى يمشى أتيته هرولة ومن أتانى بقراب الأرض خطيئة لم يشرك بى شيئا جعلها له مغفرة أخرجه

مسلم ، قال الخطابي : الباع معروف وهو قدر مد اليدين ، وأما البوع بفتح الموحدة فهو مصدر باع يبيع بوعا قال ويحتمل أن يكون بضم الباء جمع باع مثل دار ودور ، وأغرب النوى فقال الباع والبوع والبوع بالضم والفتح كله بمعنى ، فإن أراد ما قال الخطابي والام لم يصرح أحد بأن البوع بالضم والباع بمعنى واحد ، وقال الباجي الباع طول ذراعى الإنسان وعضديه وعرض صدره وذلك قدر أربعة أذرع وهو من الدواب قدر خطوها فى المشى وهو ما بين قوائمها ، وزاد مسلم فى روايته المذكورة : وإذا أتانى يمشى أتيتته هرولة ، وفى رواية ابن أبى عدى عن سليمان التيمى عند الإسماعيلى : وإذا تقرب منى بوعا أتيتته هرولة . قوله ( وقال معتمر ) هو ابن سليمان التيمى المذكور وأراد بهذا التعاقب بيان التصريح بالرواية فيه عن الله عز وجل وقد وصله مسلم وغيره من رواية المعتمر كما سأنبه عليه . قوله ( عن أبى هريرة عن ربه عز وجل ) كذا سقط من رواية أبى ذر عن السرخسى والسكشمينى لفظه : عن النبي ﷺ ، وثبتت فى التمسلى والباقيين وقال عياض عن الأصملى لم يكن عن النبي ﷺ فى كتاب القبرى ، وقد ألقها عبدوس . قلت : وثبتت عند مسلم عن محمد بن عبد الأعلى عن المعتمر ولم يسقط لفظه لكنه أحال به على رواية محمد بن بشار وأخرجه الإسماعيلى عن العاصم بن زكريا عن محمد بن عبد الأعلى فقال فى سياقه : عن أبيه حدثنى أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تعالى ، ووصلها الإسماعيلى أيضا من رواية عبيد الله بن معاذ حدثنا المعتمر قال حدث أبى عن أنس أن أبا هريرة حدثه عن النبي ﷺ أنه حدثه عن ربه تبارك وتعالى ، ووصله أبو نعيم من طريق اسحق بن إبراهيم الشهيد حدثنا المعتمر عن أبيه عن أنس عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ فيما يروى عن ربه عز وجل ، ووقع عند ابن حبان فى صحيحه من طريق الحسن بن سفيان حدثنا محمد بن المتوكل العسقلانى حدثنا معتمر بن سليمان حدثنى أبى أخبرنى أنس بن مالك عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل إذا تقرب العبد منى شبرا ، فذكره وقال فيه : باعا ، ولم يشك ، وفى آخره : وأتيتته هرولة ، وزاد : وان هرول سمعت إليه والله أمرع بالمغفرة ، قال البرقاني بعد أن أخرجه فى مستخرجه من طريق الحسن بن سفيان لم أجد هذه الزيادة فى حديث غيره يعنى محمد بن المتوكل انتهى ، وهو صدوق عارف بالحديث عنده غرائب وأفراد وهو من شيوخ أبى داود فى السنن والقول فى معناه كما تقدم قال الخطابي فى مثل مضاعفة الثواب يقبل من أقبل نحو آخر قدر شبر فاستقبله بقدر ذراع ، قال ويحتمل أن يكون معناه التوفيق له بالعمل الذى يقربه منه وقال الكرماني : لما قامت البراهين على استحالة هذه الأشياء فى حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى : من تقرب الى بطاعة قليلة جازيته بثواب كثير وكلما زاد فى الطاعة أزيد فى الثواب وإن كانت كيفية إتيانه بالطاعة بطريق التانى يكون كيفية إتيانى بالثواب بطريق الاسراع ، والحاصل أن الثواب راجع على العمل بطريق الكيف والكم ولفظ التقرب والهرولة مجاز على سبيل المشاكلة أو الاستعارة أو إرادة لوازمها . الحديث الثالث : حديث محمد بن زياد وهو الحمصي سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربه عز وجل : لكل عمل كفارة والصوم لى وأنا أجزى به ، فى رواية : محمد بن جعفر ، وهو غندر عن شعبة يرويه عن ربه عز وجل : لكل عمل كفارة إلا الصوم فإنه لى وأنا أجزى به ، أخرجه أحمد عنه وأورده الإسماعيلى من طريق غندر وأورده من طريق على بن أبى الجعد ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة بلفظ : لكل عمل كفارة ، وقد تقدم شرحه فى « كتاب الصيام » . الحديث الرابع : حديث أبى العالية وهو رفيع بقاء مصغر الرياحى بكسر الراء بعدها تحانية ثم جاء مهمل عن ابن عباس عن النبي ﷺ فيما

يروى عن ربه ، أوردته من طريق شعبة ومن طريق سعيد ، وهو ابن أبي عروبة كلاهما عن قتادة عنه وساقه على لفظ سعيد ، وقد تقدم في ترجمة يونس عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عن حفص بن عمر بالسند المذكور هنا ، ولفظه : عن النبي ﷺ قال ما ينبغي لعبد ، فذكره وأخرجه في تفسير سورة الأنعام من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة كذلك وصرح فيه بالتحديث عن ابن عباس ولفظه : عن أبي العالية حدثني ابن عمر نبيكم ﷺ ، يعني ابن عباس قال أبو داود بعد أن أخرجه عن حفص بن عمر عن شعبة لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا ثلاثة أحاديث ، وفي موضع آخر أربعة أحاديث هذا أحدها . قلت : قد أخرجه مسلم من طريق محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن قتادة سمعت أبا العالية وكذا أخرجه الإسماعيلي من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة ولم أر في شيء من الطرق عن شعبة فيه عن ربه ولا عن الله عز وجل ، وكذا تقدم في آخر تفسير النساء من حديث ابن مسعود ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنهما ليس فيه عن ربه ، وحكى ابن التين عن اسودى قال أكثر الروايات ليس فيها ، فيما يروى عن ربه ، فإن كان هذا محفوظا فهو بمن سوى النبي ﷺ وساق الكلام على ذلك كما مضى في أحاديث الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهو وارد سواء كان في الرواية عن ربه أو لم يكن بخلاف ما يوهمه كلامه . الحديث الخامس : قوله (حدثنا أحمد بن أبي سريح) وهو بمهملة ثم جيم ، وهو أحد بن عمر فقيل هو اسم أبي سريح وقيل أبو سريح جد أحمد ، وأحد يكنى أبا جعفر ، قوله (عبد الله بن المغفل) بالغير الممجمة وتشديد الفاء ، وفي رواية حجاج بن مهال عن شعبة : أخبرني أبو إياس ، وهو معاوية بن قرة ، سمعت عبد الله بن المغفل ، تقدم في فضائل القرآن ، قوله (سورة الفتح أو من سورة الفتح) في رواية حجاج ، سورة الفتح ، ولم يشك . قوله (فرجع فيها) بتشديد الجيم أى ردد الصوت في الحلق والجهر بالقول مكررا بعد خفائه ووقع في رواية آدم عن شعبة ، وهو يقرأ سورة الفتح أو من سورة الفتح ، قراءة لينة يرجع فيها ، أخرجه في فضائل القرآن أيضا ، قوله (ثم قرأ معاوية) ابن قرة (يحكى قراءة ابن مغفل) هو كلام شعبة ، وظاهره أن معاوية قرأ ورجع ، ووقع في رواية مسلم بن إبراهيم في تفسير سورة الفتح عن شعبة قال معاوية : لو شئت أن أحكى لكم قراءته لفعلت ، وفي غزوة الفتح عن أبي الوليد عن شعبة لولا أن يجتمع الناس حول لرجعت كما رجعت ، وهذا ظاهره أنه لم يرجع وهو المعتمد ، ويحمل الأول على أنه حكى القراءة دون الترجيع بدليل قوله في آخره كيف كان ترجميه ، وقد أخرجه الإسماعيلي من وجه آخر عن شعبة فقال فيه قال معاوية : لولا أن أخشى أن يجتمع عليكم الناس لحكيت لكم عن عبد الله بن مغفل ما حكى عن رسول الله ﷺ . قوله (فقلت لمعاوية) أى ابن قرة والقائل شعبة . قوله (كيف كان ترجميه) قال آتت ثلاث مرات) قال ابن بطال في هذا الحديث إجازة لعامة بالترجيع والألحان الملهذة للقلوب بحسن الصوت ، وقول معاوية ولولا أن يجتمع الناس ، يشير إلى أن القراءة بالترجيع تجمع نفوس الناس إلى الإصغاء وتسميها بذلك حتى لا تكاد تصبر عن استماع الترجيع المشوب بلذة الحكمة المهمة . وفي قوله آتت الهمزة والسكوت دلالة على أنه ﷺ كان يراعى في قراءته المد والوقف انتهى ، وقد تقدم شرح هذا كله في أواخر فضائل القرآن في باب الترجيع ، وقال القرطبي يحتمل أن يكون حكيمة صوته عند هر الراحلة كما يعتري رافع صوته إذا كان راكباً من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هر المركوب وبالله التوفيق . قال ابن بطال : وجه دخول حديث عبد الله بن مغفل في هذا الباب أنه ﷺ كان أيضا يروى القرآن عن ربه كذا قال ، وقال السكرماني : الرواية عن الرب أعم من أن تكون قرآنا أو غيره بدون الوساطة وبالوساطة وإن كان المتبادر هو ما كان بغير الوساطة والله أعلم

**٥١ - باب ما يحوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها لقول الله تعالى ﴿ قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ﴾**

٧٥٤١ - وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ثم دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأه : باسم الله الرحمن الرحيم من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ، الآية

٧٥٤٢ - **حديث** محمد بن بشار حدثنا عثمان بن عمر أخبرنا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة « عن أبي هريرة قال : كان أهل الكتاب يقرءون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ : لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا آمنا بالله وما أنزل ، الآية »

٧٥٤٣ - **حديث** مسدد حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع « عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أتى النبي ﷺ برجل وامرأة من اليهود قد زنيا فقال لليهود ما تصنعون بهما ؟ قالوا نسحهم وجوههما ونخزيهما ، قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ، فجاءوا فقالوا لرجل من يرضون يا أعور : اقرأ قرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه قال : ارفع يدك فرفع يده فإذا فيه آية الرجم تلوح ، فقال : يا محمد إن عليهم الرجم ولكننا نسكتهم بيننا فأمر بهما فرجما ، فرأيته مجانيء عليها الحجارة »

**قوله** ( باب ما يحوز من تفسير التوراة وكتب الله ) كذا لآبي ذر ولغيره من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله تعالى ، وكل منهما من عطف العام على الخاص لأن التوراة من كتب الله ، **قوله** ( بالعربية وغيرها ) أي من اللغات ، في رواية الكشميني « بالعبرانية وغيرها ، ولكل وجه ، والحاصل أن الذي بالعربية مثلا يحوز التعبير عنه بالعبرانية وبالعكس ، وهل يتقيد الجواز بمن لا يفقه ذلك اللسان أو لا الأول قول الأكثر . **قوله** ( لقول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين ) وجه الدلالة أن التوراة بالعبرانية ، وقد أمر الله تعالى أن تتلى على العرب وهم لا يعرفون العبرانية ففضية ذلك الإذن في التعبير عنها بالعربية ثم ذكر فيه ثلاثة أحاديث . الحديث الأول : **قوله** ( وقال ابن عباس أخبرني أبو سفيان بن حرب أن هرقل دعا ترجمانه ) في رواية الكشميني « بترجمانه ، ( ثم دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأه باسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل ، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ) هذا طرف من الحديث الطويل الذي تقدم موصولا في بدء الوحي وفي عدة مواضع ، وتقدم شرحه في أول الكتاب وفي تفسير سورة آل عمران ووجه الدلالة منه أن النبي ﷺ كتب إلى هرقل باللسان العربي ، ولسان هرقل رومي ، فتمه إشعار بأنه اعتمد في إبلاغه ما في الكتاب على من يترجم عنه بلسان المبعوث إليه ليفهمه ، والمترجم المذكور هو الترجمان وكذا وقع ، واستدل البخاري في كتاب خلق أفعال العباد بقصة هرقل لمطلوبه أن القراءة فعل القارئ . فقال قد كتب النبي ﷺ في كتابه إلى قيصر : بسم الله الرحمن الرحيم وقرأه ترجمان قيصر على قيصر وأصحابه ، ولا يشك في قراءة الكفار أنها أعمالهم ، وأما المقروء فهو كلام الله تعالى

ليس بمخلوق ومن حلف بأصوات الكفار ونداء المشركين لم يكن عليه يمين ، بخلاف ما لو حلف بالقرآن . الحديث الثاني : حديث أبي هريرة « حدثنا محمد بن بشار ، ذكره بهذا الإسناد في تفسير البقرة ، وفي باب لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء من « كتاب الاعتصام ، وهنا وهو من نواذر ما وقع له فإنه لا يكاد يخرج الحديث في مكانين فضلا عن ثلاثة بسياق واحد بل يتصرف في المثنى بالاختصار والاقتصار وبالتمام ، وفي السند بالوصل والتعليق من جميع أوجهه ، وفي الرواية بسياقه عن راو غير الآخر فبحسب ذلك لا يكون مكررا على الإطلاق ويندر له ما وقع هنا وإنما وقع ذلك غالبا حيث يكون المثنى قصيرا والسند فردا ، وقد سبق الكلام على بعضه في تفسير سورة البقرة قال ابن بطلان : استدلل بهذا الحديث من قال تجوز قراءة القرآن بالفارسية ، وأيد ذلك بأن الله تعالى حكى قول الأنبياء عليهم السلام كنوح عليه السلام وغيره من ليس عربيا بلسان القرآن وهو عربي مبین وبقوله تعالى ﴿ لا نذكركم به ومن بلغ ﴾ والإنذار إنما يكون بما يفهمونه من لسانهم ، فقراءة أهل كل لغة بلسانهم حتى يقع لهم الإنذار به ، قال : وأجاب من منع بأن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما نطقوا إلا بما حكى الله عنهم في القرآن سلسنا ، ولكن يجوز أن يحكى الله قولهم بلسان العرب ثم يتعبدنا بتلاوته على ما أنزله ، ثم نقل الاختلاف في أجزاء صلاة من قرأ فيها بالفارسي ومن أجاز ذلك عند العجز دون الإمكان وعمم وأطال في ذلك ، والذي يظهر التفصيل فإن كان القارئ قادرا على التلاوة باللسان العربي فلا يجوز له العدول عنه ولا تجزئ صلاته وإن كان عاجزا وإن كان خارج الصلاة فلا يمتنع عليه القراءة بلسانه لأنه معذور وبه حاجة إلى حفظ ما يجب عليه فعلا وتركه وإن كان داخل الصلاة فقد جمل الشارع له بدلا وهو الذكر وكل كلمة من الذكر لا يعجز عن النطق بها من ليس بعربي فيقولها ويكررها فتجزئ عنه الذي يجب عليه قراءته في الصلاة حتى يتعلم ، وعلى هذا فمن دخل في الإسلام أو أراد الدخول فيه فقرأ عليه القرآن فلم يفهمه فلا بأس أن يعرب له لتعريف أحكامه أو لتقوم عليه الحجة فيدخل فيه ، وأما الاستدلال لهذه المسئلة بهذا الحديث وهو قوله « إذا حدثكم أهل الكتاب ، فهو وإن كان ظاهره أن ذلك بلسانهم فيحتمل أن يكون بلسان العرب فلا يكون نصا في الدلالة ، ثم المراد بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ليس ما تشاغل به ابن بطلان وإنما المراد منه كما قال البيهقي فيه دليل على أن أهل الكتاب إن صدقوا فيما فسروا من كتابهم بالعربية كان ذلك مما أنزل إليهم على طريق التعبير عما أنزل وكلام الله واحد لا يختلف باختلاف اللغات ، فبأي لسان قرئ فهو كلام الله ، ثم أسند عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ لا نذكركم به ومن بلغ ﴾ يعني ومن أسلم من العجم وغيرهم ، قال البيهقي وقد يكون لا يعرف العربية فإذا بلغه معناه بلسانه فهو له نذير ، وقد تقدم الكلام على هذه الآية في أول الباب الذي قبل هذا بثلاثة أبواب . الحديث الثالث : حديث ابن عمر في رجم اليهوديين ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الحدود ، و « اسماعيل ، في السند هو ابن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن علي و « أيوب ، هو السخيتاني ، وقوله فيه « فقالوا الرجل من يرضون أعور أقرأ ، كذا للكشميين وهو مجرور بالفتحة صفة رجل ، وفي رواية غيره « يا أعور ، وهو بالرفع وقوله « فوضع يده عليها ، أي على آية الرجم ، وعند الكشميين وعليه ، أي على الموضوع قوله ( قال ارفع يدك ) كذا أبهم القائل وتقدم أنه عبد الله بن سلام ، والواضع هو عبد الله بن سوريا ، وقوله « تنكأته ، أي الرجم ، وعند الكشميين « تنكأتها ، أي الآية

٥٢ - **باب قول النبي ﷺ : الماهرُ بالقرآن مع - فرة السكرام البررة ، وزينوا القرآن بأصواتكم**  
 ٧٥٤٤ - **حدثني إبراهيم بن حمزة** حدثني ابن أبي حازم عن يزيد عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة  
 « عن أبي هريرة أنه سمع النبي ﷺ يقول : ما أذن الله لشيء ما أذن لشيء حسن الصوت بالقرآن يجهر به »  
 ٧٥٤٥ - **حدثنا يحيى بن بكير** حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير  
 وسعيد بن المسيب وعقمة بن وقاص وعبيد الله بن عبد الله عن حديث عائشة حين قال لها أهل الإفك ما قالوا ،  
 وكلُّ حدثي طائفة من الحديث قالت فاضطجعت على فراشي وأنا حينئذ أعلم أنني بريئة وأن الله يُبرئني وألكن  
 والله ما كنت أظن أن الله يُنزل في شأني وحياً يتلى ، ولشأنني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله في بأمر  
 يتلى ، وأنزل الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ ﴾ العشر الآيات كلها

٧٥٤٦ - **حدثنا أبو نعيم** حدثنا مسعر عن عدي بن ثابت أراه « عن البراء قال : سمعتُ النبي ﷺ  
 يقرأ في العشاء : والتين والزيتون ، فاستمعتُ أحداً أحسنُ صوتاً أو قراءةً منه »

٧٥٤٧ - **حدثنا حجاج بن منهال** حدثنا هُشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير « عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما قال : كان النبي ﷺ متوارياً بمكة وكان يرفعُ صوته ، فإذا سمع المشركون سبوا القرآن ومن جاء  
 به ، قال الله عز وجل لنبيه ﷺ ﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافَتْ بِهَا ﴾ »

٧٥٤٨ - **حدثنا اسماعيل** حدثني مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صممعة عن  
 أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه قال له : إني أراك تُحبُّ الغمَّ والبادية فإذا كنت في غمِّك أو  
 باديك فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا إنسٌ ولا شيء إلا شهد  
 له يوم القيامة ، قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ »

٧٥٤٩ - **حدثنا قبيصة** حدثنا سفيان عن منصور عن أمه « عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يقرأ  
 القرآن ورأسه في حجرى وأنا حاضٌّ »

**قوله ( باب قول النبي ﷺ الماهر )** أى الحاذق والمراد به هنا جودة التلاوة مع حسن الحفظ . **قوله ( مع**  
**سفرة الكرام البررة )** كذا لأبي ذر إلا عن الكشميني فقال « مع السفرة » وهو كذلك للأكثر ، والاول من إضافة  
 الموصوف إلى صفته والمراد بالسفرة الكتبة جمع سافر مثل كاتب وزنه ومعناه ، وهم هنا الذين ينقلون من اللوح  
 المحفوظ فوصفوا بالكرام أى المسكرين عند الله تعالى ، والبررة أى المطيعين المطهرين من الذنوب وأصل الحديث  
 تقدم مسنداً في التفسير لكن بلفظ : مثل الذى يقرأ القرآن وهو حافظ له مع السفرة الكرام البررة ، وأخرجه



مسلم بلفظه من طريق زرارة بن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً « الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة » قال القرطبي الماهر : الخاذق وأصله الخندق بالسباحة ، قاله الهروي والمراد بالمهارة بالقرآن جودة الحفظ وجودة التلاوة من غير تردد فيه لكونه يسره الله تعالى عليه كما يسره على الملائكة فكان مثلها في الحفظ والدرجة .

**قوله** ( وزينوا القرآن بأصواتكم ) هذا الحديث من الأحاديث التي علقها البخاري ولم يصلها في موضع آخر من كتابه ، وقد أخرجه في كتاب خلق أفعال العباد من رواية عبد الرحمن بن عريجة عن البراء بهذا ، وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من هذا الوجه ، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في صحيحه ، وعن ابن عباس أخرجه الدارقطني في الإفراد بسند حسن وعن عبد الرحمن بن عوف أخرجه الزبيري بسند ضعيف ، وعن ابن مسعود وقع لنا في الأول من فوائد عثمان بن السالك ولكنه موقوف ، قال ابن بطال : المراد بقوله « زينوا القرآن بأصواتكم » المد والترتيل والمهارة في القرآن جودة التلاوة بجودة الحفظ فلا يتلثم ولا يتشكك وتكون قراءته سهلة بتييسر الله تعالى كما يسره على الكرام البررة قال : ولعل البخاري أشار بأحاديث هذا الباب إلى أن الماهر بالقرآن هو الحافظ له مع حسن الصوت به والجهر به بصوت مطرب بحيث يمتد سامعه انتهى ، والذي قصده البخاري لإثبات كون التلاوة فعل العبد فانها يدخلها التزيين والتحسين والتطريب ، وقد يقع بأضداد ذلك وكل ذلك دال على المراد ، وقد أشار إلى ذلك ابن المنير فقال ظن الشارح أن غرض البخاري جواز قراءة القرآن بتحسين الصوت وليس كذلك ، وإنما غرضه الإشارة إلى ما تقدم من وصف التلاوة بالتحسين والترجييع والخفض والرفع ومقارنة الأحوال البشرية كقول عائشة « يقرأ القرآن في حجرى وأنا حائض » فكل ذلك يحقق أن التلاوة فعل القارئ وتتصف بما تتصف به الأفعال ويتعلق بالظروف الزمانية والمكانية انتهى ، ويؤيده ما قال في كتاب خلق أفعال العباد بعد أن أخرج حديث « زينوا القرآن بأصواتكم » من حديث البراء وعلقه من حديث أبي هريرة رضى الله عنهما ، وذكر حديث أبي موسى رضى الله عنه أن النبي ﷺ قال له : يا أبا موسى لقد أوتيت من مزامير آل داود ، وأخرجه من حديث البراء بلفظ سمع أبا موسى يقرأ فقال كان هذا من أصوات آل داود ، ثم قال : ولا ريب في تخليق مزامير آل داود وندائهم لقوله تعالى ﴿ وخلق كل شيء ﴾ ثم ذكر حديث عائشة « الماهر بالقرآن مع السفارة » الحديث ، وحديث أنس أنه سئل عن قراءة النبي ﷺ فقال كان يمد مداً ، وحديث قطبة بن مالك أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر ﴿ والنخل باسقات لها طلع نضيد ﴾ يمد بها صوته ثم قال فبين النبي ﷺ أن أصوات الخلق وقراءتهم مختلفة بعضها أحسن من بعض وأزين وأحلى وأرقل وأمهر وأمد وغير ذلك ، ثم ذكر فيه ستة أحاديث . الحديث الأول : حديث أبي هريرة . **قوله** ( ابن أبي حازم ) هو عبيد العزيز بن سلمة بن دينار و « يزيد » شيخه هو ابن الهاد ، و « محمد بن إبراهيم » هو التيمي ، وقد تقدمت الإشارة إليه في باب : وأسروا قولكم أو اجهروا به من « كتاب التوحيد » . الحديث الثاني : حديث عائشة رضى الله عنها في قصة الإفك . ذكر منه طرفاً من رواية يحيى بن بكير عن الليث عن « يونس » هو ابن يزيد عن ابن شهاب عن مشايخه وفيه « ولكن والله » وفي رواية السكسيمي « ولكنى والله ما كنت أظن أن الله ينزل في شأني وحياً بئلى ، فأنزل الله ﴿ إن الذين جاؤا بالإفك عصبة منكم ﴾ » العشر الآيات كلها ، هكذا اقتصر على هذا القدر منه وتقدم بطوله في تفسير سورة النور مع شرحه ، وقد أورد هذا القدر من هذا الحديث في باب قوله ﴿ يريدون أن يبدلوا

كلام الله ﷻ من وجه آخر عن يونس ، وذكره في خلق أفعال العباد من طرق أخرى عن ابن شهاب ، ثم قال فيبذت رضى الله عنها أن الإنذار من الله وأن الناس يتلونه ، ثم ذكر عدة آيات فيها ذكر التلاوة ، ثم قال فبين سبحانه وتعالى أن التلاوة من النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم ، وأن الوحي من الله سبحانه وتعالى . الحديث الثالث : حديث البراء ، قوله ( يقرأ في العشاء والتين ) في رواية السكشميين : « بالتين فاستمعت أحدا أحسن صوتا أو قراءة منه ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الصلاة » ، ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالقراءة من جهة النغم . الحديث الرابع : حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ﴾ وقد تقدم في تفسير سبحانه ، وتقدم قريبا في باب قوله تعالى ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به ﴾ ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالجهر والإسرار . الحديث الخامس : حديث أبي سعيد : لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له الحديث ، وقد تقدم شرحه في « كتاب الأذان » ، ومراده منه هنا بيان اختلاف الأصوات بالرفع والخفض وقال الكرمانى وجه مناسبه أن رفع الأصوات بالقرآن أحق بالشهادة له وأولى . الحديث السادس : حديث عائشة قوله ( سفيان ) هو الثوري « ومنصور » هو ابن عبد الرحمن الشيبى ، وأمه هى صفية بنت شيبة من صنفار الصحابة قوله ( يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأنا حائض ) تقدم شرحه في « كتاب الحيض » وتقدم بيان المراد به من كلام ابن المنير ومنه يظهر وجه مناسبة ذكره في هذا الباب

### ٥٣ - باب قول الله تعالى ﴿ فافرقوا ما تيسر منه ﴾

٧٥٥٠ - حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عتيق عن ابن شهاب حديثه عن عروة أن المصور بن عمرة وعبد الرحمن بن عبد القارى حدثاه أنهما سمعا معمر بن الخطاب يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله ﷺ فكذبت أساوره في الصلاة فتصبغت حتى سلم فلبثت برده فقلت : من أقرأك هذه السورة التى سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأها رسول الله ﷺ ، فقلت : كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت ، فانطأقت به أفوذه إلى رسول الله ﷺ فقلت : إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم يقرئها فقلت : أرسله ، أقرأ يا هشام ؟ فقرأ ﷺ القراءة التى سمعته ، فقال رسول الله ﷺ كذلك أنزلت ، ثم قال رسول الله ﷺ : أقرأ يا معمر ؟ فقرأت فقلت : كذلك أنزلت ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرقوا ما تيسر منه

قوله ( باب قول الله تعالى فافرقوا ما تيسر منه ) كذا للشمسيين وللباقين « من القرآن » وكل من اللفظين في السورة والمراد بالقراءة الصلاة لأن القراءة بعض أركانها ذكر فيه حديث عمر في قصته مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان ، وقد تقدم شرحه مستوفى في فضائل القرآن . وقوله في آخره « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فافرقوا ما تيسر منه » الضمير للقرآن والمراد بالتيسر منه في الحديث غير المراد به في الآية ، لأن المراد بالتيسر في الآية بالنسبة للقل والكثرة ، والمراد به في الحديث بالنسبة إلى ما يستحضره القارئ من القرآن ، فالأول

من الكمية ، والثاني من السكيفية ، ومناسبة هذه الترجمة وحديثها للأبواب التي قبلها من جهة التفاوت في السكيفية ومن جهة جواز نسبة القراءة للقارىء

٥٤ - **باب قول الله تعالى :** ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ ، وقال النبي ﷺ : « كلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له » ، يُقال : مُيسِّر : فهِياً

وقال مجاهد : يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ بِلِسَانِكَ : هَوَّنَّا قِرَاءَتَهُ عَلَيْكَ

وقال مطرُ الورَّاقُ ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ قال : هل من طالب علم فيُعانٍ عليه  
٧٥٥١ - **حدثنا** أبو معمر حدثنا عبد الوارث قال يزيدُ حدثني مطرُ بن عبد الله عن عمران قال :  
« قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ : كُلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له »

٧٥٥٢ - **حدثني** محمد بن بشار حدثنا عُندَرُ حدثنا شعبة عن منصور والأعشى سمعا سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان في جنازةٍ فأخذُ عوداً فجعل يَنسِكُ في الأرض فقال : ما منكم من أحدٍ إلا كتبَ مقعده من الجنة أو من النار ، قالوا : ألا نَتَسَكَّلُ ؟ قال : اعملوا فكلُّ مُيسِّرٍ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾ الآية

**قوله** ( باب قول الله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ) قيل المراد بالذكر الأذكار والانعاط وقيل الحفظ وهو مقتضى قول مجاهد ، **قوله** ( وقال النبي ﷺ كل ميسر لما خلق له ) فذكره موصولاً في الباب من حديث علي . **قوله** ( وقال مجاهد يسرنا القرآن بلسانك هوناه عليك ) في رواية غير أبي ذر هونا قراءته عليك ، وهو بفتح الهاء والواو وتشديد النون من التهوين ، وقد وصله الفريابي عن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ ﴾ قال هوناه ، قال ابن بطال تيسير القرآن : تسهيله على لسان القارىء حتى يسارع إلى قراءته فربما سبق لسانه في القراءة فيجاوز الحرف إلى ما بعده ويحذف الكلمة حرصاً على ما بعدها انتهى ، وفي دخول هذا في المراد نظر كبير . **قوله** ( وقال مطر الورق ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ) قال هل من طالب علم فيعان عليه وقع هذا التعليق عند أبي ذر عن الكشيمى وحده وثبت أيضاً للجرجاني عن الفريابي ووصله الفريابي عن ضمرة بن زمة عن عبد الله بن شوذب عن مطر ، وأخرجه أبو بكر بن أبي عاصم في كتاب العلم ، من طريق ضمرة ثم ذكر حديث عمران بن حصين « قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ كُلُّ مُيسِّرٍ لما خُلق له ، وهو مختصر من حديث سبق في كتاب القدر فيه » عن عمران قال قال رجل يا رسول الله أيعرف أهل الجنة من أهل النار قال نعم . قال : فلم يعمل العاملون ، وقد تقدم شرحه هناك ود يزيد ، شيخ عبد الوارث فيه هو المعروف بالرشك ، وتقدم هناك من رواية شعبة قال حدثنا يزيد الرشك فذكره ، وحديث علي رضي الله عنه وفيه « وما منكم من أحدٍ إلا كتب مقعده من النار أو من الجنة » وتقدم شرحه هناك أيضاً وفيه « وفي حديث عمران الذي قبله كل ميسر ، قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة في شرح حديث أبي سعيد المذكور في باب كلام الله مع أهل

الجنة فيه نداء الله تعالى لأهل الجنة بقريته جوابهم « بلييك وسعديك ، والمراجعة بقوله « هل رضيتم ، وقولهم « وما لنا لا نرضى ، وقوله « ألا أعطيكم أفضل ، وقولهم « ياربنا وأى شيء أفضل ، وقوله « أحل عليكم رضوانى ، فان ذلك كله يدل على أنه سبحانه وتعالى هو الذى كلمهم وكلامه قديم أزلى ميسر بلغة العرب ، والنظر فى كيفية ممنوع ولا يقول بالحلول فى المحدث وهى الحروف ولا أنه دل عليه وليس بموجود ، بل الإيمان بأنه منزل حق ميسر باللغة العربية صدق وبالله التوفيق ، قال السكرماني حاصل الكلام أنهم قالوا إذا كان الأمر مقدرا فلترك المشقة فى العمل الذى من أجلها سمي بالكليف ، وحاصل الجواب أن كل من خلق لشيء يسر لعمله فلا مشقة مع التيسير ، وقال الخطابي أرادوا أن يتخذوا ما سبق حجة فى ترك العمل فأخبرهم أن هنا أمرين لا يبطل أحدهما الآخر : باطن وهو ما اقتضاه حكم الربوبية ، وظاهر وهو السمة اللازمة بحق العبودية وهو أمانة للعاقبة فبين لهم أن العمل فى العاجل يظهر أثره فى الآجل وأن الظاهر لا يترك للباطن . قلت : وكان مناسبة هذا الباب لما قبله من جهة الاشتراك فى لفظ التيسير والله أعلم

٥٥ - باب قول الله تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴾ ، ﴿ وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ﴾ ما قد تدّ : مكتوب ، يسطرون فى أم الكتاب . مجلّة الكتاب وأصله : ما يلفظ من قول . ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه ، وقول ابن عباس : يكتب الخير والشر ، يحرقون : يزيلون ، وليس أحد يزيل لفظ كتب من كتب الله عز وجل واسكتهم بحرقه : يتأولونه عن غير تأويله ، دراسهم : تلاوتهم ، واعبة : حافظه ، ونعيا : تحفظها ، وأوحى إلى هذا القرآن لأنذركم به : يعنى أهل مكة ، ومن بلغ هذا القرآن فهو له نذير ٧٥٥٣ - وقال لى خليفة بن خياط حدثنا معتمر سمعت أبي عن قتادة عن أبي رافع « عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : لما قضى الله الخلق كتب كتابا عنده ، غبت - أو قال - سبقت رحمتى غضبى فهو عنده فوق العرش »

٧٥٥٤ - حديث محمد بن أبى غالب حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا معتمر سمعت أبى يقول حدثنا قتادة أن أبا رافع حدثه أنه سمع أبا هريرة رضى الله عنه يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق الخلق : أن رحمتى سبقت غضبى فهو مكتوب عنده فوق العرش »

قوله ( باب قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ ) قال البخارى فى خلق أفعال العباد بعد أن ذكر هذه الآية والذى بعدها : قد ذكر الله أن القرآن يحفظ ويسطر ، والقرآن الموعى فى القلوب المسطور فى المصاحف المتأوى باللسنة كلام الله ليس بمخلوق ، وأما المداد والورق والجلد فانه مخلوق . قوله ( والطور وكتاب مسطور قال قتادة مكتوب ) وصله البخارى فى خلق أفعال العباد من طريق يزيد بن زريع عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة فى قوله « والطور وكتاب مسطور ، قال المسطور : المكتوب ، فى رق منشور : هو الكتاب ، وصله عبيد بن حميد من رواية شيبان بن عبد الرحمن وعبد الرزاق عن معمر كلاهما عن قتادة نحوه ، وأخرج عبد بن حميد عن ابن أبى

نصبح عن مجاهد في قوله « وكتاب مسطور » قال صحف مكتوبة « في رق منشور » قال في صحف . قوله (يسطرون : يخطون) أى يكتبون ، أورده عبد بن حميد من طريق شيدان بن عبد الرحمن عن قتادة في قوله « والقلم وما يسطرون » قال وما يكتبون . قوله ( في أم الكتاب جملة الكتاب وأصله ) وصله أبو داود في كتاب النسخ والمندوخ من طريق معمر عن قتادة في قوله ( يحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) قال جملة الكتاب وأصله ، وكذا أخرجه عبد الرزاق في تفسيره عن معمر عن قتادة وعند ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( وعنده أم الكتاب ) يقول جملة ذلك عنده في أم الكتاب النسخ والمندوخ وما يكتب وما يبدل . قوله ( ما يلفظ من قول ) ما يتكلم من شيء إلا كتب عليه ، وصله ابن أبي حاتم من طريق شعيب بن اسحق عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن في قوله « ما يلفظ من قول » قال ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه ومن طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مجمع قال : الملك مداده ريقه ، وقبه لسانه . قوله ( وقال ابن عباس يكتب الخير والشر ) وصله الطبري وابن أبي حاتم من طريق هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى « ما يلفظ من قول » قال إنما يكتب الخير والشر ، وأخرج أيضا من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ( ما يلفظ من قول ) ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ) قال يكتب كل ما تكلم به من خير أو شر حتى أنه ليكتب قوله : أكلت ثمرت ذهبت جئت رأيت حتى إذا كان يوم الخسيس عرض قوله وعمله فأقر ما كان من خير أو شر وألقى سائره ، فذلك قوله ( يحوا الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ) وأخرج الطبري هذا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن جابر بن عبد الله بن رثاب بكسر الراء ثم ياء مهموزة وآخره موحدة ، والسكبي متروك وأبو صالح لم يدرك جابرا هذا ، وأخرج الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن « ما يلفظ من قول » ما يتكلم به من شيء إلا كتب عليه وكان عكرمة يقول إنما ذلك في الخير والشر . قلت : ويجمع بينهما برواية علي بن أبي طلحة المذكورة ، قوله ( يحرفون : يزيبون ) لم أر هذا موصولا من كلام ابن عباس من وجه ثابت مع أن الذي قبله من كلامه وكذا الذي بعده ، وهو قوله « دراستهم : تلاوتهم » وما بعده ، وأخرج جميع ذلك ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وقد تقدم في باب قوله « كل يوم هو في شأن » عن ابن عباس ما يخالف ما ذكر هنا وهو تفسير يحرفون بقوله يزيبون ، نعم أخرجه ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه ، وقال أبو عبيدة في كتاب المجاز في قوله يحرفون الكلم عن مواضعه ، قال يقلبون ويغيرون ، وقال الراغب التحريف الإمالة وتحريف الكلام أن يجعله على حرف من الاحتمال بحيث يمكن حمله على وجهين فأكثر ، قوله ( وليس أحد يزيل لفظ كتاب الله من كتب الله عز وجل ولكنهم يحرفونه : يتأولونه عن غير تأويله ) في رواية الكشميهني « يتأولونه على غير تأويله » قال شيخنا ابن الملقن في شرحه هذا الذي قاله أحد القولين في تفسير هذه الآية وهو مختاره - أى البخارى - وقد صرح كثير من أصحابنا بأن اليهود والنصارى بدلوا التوراة والإنجيل وفرعوا على ذلك جواز امتحان أوراقهما وهو يخالف ما قاله البخارى هنا انتهى ، وهو كالصريح في أن قوله « وليس أحد » الى آخره من كلام البخارى ذيل به تفسير ابن عباس وهو يحتمل أن يكون بقية كلام ابن عباس في تفسير الآية ، وقد بعض الشراح المتأخرين اختلف في هذه المسئلة على أقوال ، أحدها : أنها بدلت كلها وهو مقتضى القول المحكى بجواز الامتحان وهو إفراط ، وينبغي حل إطلاق من أطلقه على الأكثر وإلا ففى مكابرة ، والآيات والخبار كثيرة في أنه بقى منها أشياء كثيرة لم تبدل ، من ذلك قوله

تعالى ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل﴾ الآية ، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيه وجود آية الرجم ، ويؤيده قوله تعالى ﴿قل فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين﴾ ثانياً : أن التبديل وقع ولكن في معظمها وأدلتها كثيرة وينبغي حمل الأول عليه ، ثالثاً : وقع في اليسير منها ومعظمها باق على حاله ، ولصره الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه الرد الصحيح على من بدل دين المسيح ، رابعاً : إنما وقع التبديل والتميز في المعاني لا في الالفاظ وهو المذكور هنا ، وقد سئل ابن تيمية عن هذه المسئلة مجرداً فأجاب في فتاويه أن للعلاء في ذلك قولين ، واحتج للثاني من أوجه كثيرة منها قوله تعالى ﴿لا تبدل لكلماته﴾ وهو معارض بقوله تعالى ﴿فمن بدله بعد ما سمعه فاتماً لائمة على الذين يبدلونه﴾ ولا يتعين الجمع بما ذكر من الحل على اللفظ في النفي وعلى المعنى في الإثبات لجواز الحل في النفي على الحكم وفي الإثبات على ما هو أعم من اللفظ والمعنى ، ومنها أن نسخ التوراة في الشرق والغرب والجنوب والشمال لا يختلف ومن المحال أن يقع التبديل فيتوارد النسخ بذلك على منهاج واحد ، وهذا استدلال عجيب لأنه إذا جاز وقوع التبديل جاز لإعدام المبدل والنسخ الموجودة الآن هي التي استقر عليها الأمر عندهم عند التبديل والأخبار بذلك طائفة ، أما فيما يتعلق بالتوراة فلأن يختصر لما غزا بيت المقدس وأهلك بني إسرائيل ومزقهم بين قتيل وأسير وأعدم كتبهم حتى جاء عزيراً فأملأها عليهم ، وأما فيما يتعلق بالإنجيل فإن الروم لما دخلوا في النصرانية جمع ملكهم أكابرهم على ما في الإنجيل الذي بأيديهم وتحريفهم المعاني لا ينكر بل هو موجود عندهم بكثرة وإنما النزاع هل حرفت الالفاظ أولاً ، وقد وجد في الكتابين ما لا يجوز أن يكون بهذه الالفاظ من عند الله عز وجل أصلاً ، وقد سرد أبو محمد بن حزم في كتابه الفصل في الملل والنحل أشياء كثيرة من هذا الجنس ، من ذلك أنه ذكر أن في أول فصل في أول ورقة من توراة اليهود التي عند رهبانهم وقرائهم وعنايتهم وعيسويهم حيث كانوا في المشارق والمغارب لا يختلفون فيها على صفة واحدة لو رام أحد أن يزيد فيها لفظة أو ينقص منها لفظة لافتضح عندهم متفقاً عليها عندهم إلى الأخبار الهارونية الذين كانوا قبل الخراب الثاني يذكرون أنها مبلغة من أولئك إلى عزرا الهاروني ، وأن الله تعالى قال لما أكل آدم من الشجرة هذا آدم قد صار كواحد منا في معرفة الخير والشر وأن السحرة عملوا لفرعون نظير ما أرسل عليهم من الدم والضفادع وأنهم عجزوا عن البعوض وأن ابنتي لوط بعد هلاك قومه ضاحكت كل منهما أباهما بعد أن سقته الخمر فوطىء كلا منهما فحملتا منه إلى غير ذلك من الأمور المنكرة المستبشعة ، وذكر في مواضع أخرى أن التبديل وقع فيها إلى أن أعدمتم فأملأها عزرا المذكور على ما هي عليه الآن ثم ساق أشياء من نص التوراة التي بأيديهم الآن الكذب فيها ظاهر جداً ثم قال : وبلغنا عن قوم من المسلمين ينسكرون أن التوراة والإنجيل اللتين بأيدي اليهود والنصارى محرقتان والحامل لهما على ذلك قلة مبالاتهم بنصوص القرآن والسنة وقد اشتملا على أنهم ﴿يعرفون السكلم ، عن مواضعه﴾ و ﴿يقولون على الله الكذب وهم يعلمون ، ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ، ويلبسون الحق بالباطل ويسكمون الحق وهم يعلمون﴾ ، ويقال لهؤلاء المنكرين قد قال الله تعالى في صفة الصحابة ﴿ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه﴾ إلى آخر السورة ، وليس بأيدي اليهود والنصارى شيء من هذا ويقال لمن ادعى أن نقلهم نقل متواتر قد اتفقوا على أن لا ذكر لمحمد ﷺ في الكتابين ، فإن صدقتموهم فيما بأيديهم لكونه نقل نقل المتواتر فصدقهم فيما زعموه أن لا ذكر لمحمد ﷺ ولا لأصحابه ، وإلا فلا يجوز تصديق

بعض وتكذيب بعض مع مجيئها مجيئاً واحداً انتهى كلامه وفيه فوائد ، وقال الشيخ بدر الدين الزركشي : أغتر بعض المتأخرين بهذا - يعنى بما قال البخارى - فقال إن في تحريف التوراة خلافاً هل هو فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط ، ومال الى الثانى ورأى جواز مطالعتها وهو قول باطل ، ولا خلاف أنهم حرفوا وبدلوا ، والاشتغال بنظرها وكتاباتها لا يجوز بالإجماع ، وقد غضب عليه السلام حين رأى مع عمر صحيفة فيها شيء من التوراة ، وقال : لو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعى وأولاً أنه معصية ما غضب فيه . قلت : إن ثبت الإجماع فلا كلام فيه وقد قيده بالاشتغال بكتاباتها ونظرها فإن أراد من يتشغل بذلك دون غيره فلا يحصل المطلوب لأنه يفهم أنه لو تشاغل بذلك مع تشاغله بغيره جاز ، وإن أراد مطلق التشاغل فهو محل النظر ، وفى وصفه القول المذكور بالبطان مع ما تقدم نظر أيضاً ، فقد نسب لوهب بن منبه وهو من أعلم الناس بالتوراة ، ونسب أيضاً لابن عباس ترجمان القرآن وكان ينبغى له ترك الدفع بالصدر والتشاغل برد أدلة المخالف التى حكيتها ، وفى استدلاله على عدم الجواز الذى ادعى الإجماع فيه بقصة عمر نظر أيضاً سأذكره بعد تخريج الحديث المذكور ، وقد أخرجه أحمد والبخارى واللفظ له من حديث جابر قال : نسخ عمر كتاباً من التوراة بالعربية فجاء به الى النبي ﷺ فجعل يقرأ ووجه رسول الله ﷺ يتغير . فقال له رجل من الأنصار : ويمك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله ﷺ ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل ، والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعنى ، وفى سنده جابر الجمعي وهو ضعيف ، ولاحد أيضاً وأبى يعلى من وجه آخر عن جابر أن عمر أتى بكتاب أصابه من بعض كتب أهل الكتاب فقرأه على النبي ﷺ فنضب فذكر نحوه دون قول الأنصارى وفيه : « والذى نفسى بيده لو أن موسى حياً ما وسعه إلا أن يتبعنى » ، وفى سنده مجالد بن سعيد وهو لين ، وأخرجه الطبرانى بسند فيه مجهول ومختلف فيه عن أبى الدرداء ، جاء عمر بجوامع من التوراة فذكر بنحوه ، وسمى الأنصارى الذى خاطب عمر عبد الله بن زيد الذى رأى الأذان ، وفيه « لو كان موسى بين أظهركم ثم اتبعتموه وتركتمنى لضللتهم ضلالاً بعيداً » ، وأخرجه أحمد والطبرانى من حديث عبد الله بن ثابت قال : جاء عمر فقال يا رسول الله إني مرت بأخ لي من بنى قريظة فسكتب لي جوامع من التوراة ألا أعرضها عليك ؟ قال : فتغير وجه رسول الله ﷺ ، الحديث وفيه « والذى نفسى بيده لو أصبح موسى فيكم ثم اتبعتموه وتركتمنى لضللتهم » ، وأخرج أبو يعلى من طريق خالد بن عرفطة قال كنت عند عمر فجاءه رجل من عبد القيس فضربه بعضاً معه فقال مالى يا أمير المؤمنين ؟ قال أنت الذى نسخت كتاب دانيال قال مرني بأمرك قال انطلق فاعه فلئن بلغنى أنك قرأته أو أقرأته لانهكتك عقوبة ، ثم قال انطلقت فأنسخت كتاباً من أهل الكتاب ثم جئت فقال لي رسول الله ﷺ ما هذا قلت كتاب أنسخته لزداد به علماً الى علما فنضب حتى احمرت وجنتاه فذكر قصة فيها : يا أيها الناس انى قد أوتيت جوامع الكأم وخواتمه واختصر لي الكلام اختصاراً ولقد أتيتكم بها بيهضاء نقية فلا تهوكوا ، وفى سنده عبد الرحمن بن ابى معيط الواسطى وهو ضعيف ، وهذه جميع طرق هذا الحديث وهى وان لم يكن فيها ما يحتج به لكن مجموعها يقتضى أن لها أصلاً ، والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم والأول فى هذه المسئلة النفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراشدين فى الإيمان فلا يجوز له النظر فى شيء من ذلك بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف ، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود

بالتصديق بمحمد ﷺ بما يستخرجونه من كتابهم ، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر عن لا يليق منه ذلك ، كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقرأة ، وقد يغضب من يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذى سأل عن لفظة الإيل ، وقد تقدم في كتاب العلم ، الغضب في الموعظة ، ومضى في كتاب الأدب ، ما يجوز من الغضب . **قوله** ( يتأولونه ) قال أبو عبيدة وطائفة في قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله تعالى ﴾ التأويل التفسير وفرق بينهما آخرون فقال أبو عبيد الهروي التأويل رد أحد المحتملين الى ما يطابق الظاهر ، والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل وحكي صاحب النهاية أن التأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي الى ما لا يحتاج الى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ، وقيل التأويل لإبداء احتمال لفظ معتضد بدليل خارج عنه ، ومثل بعضهم بقوله تعالى ﴿ لا ريب فيه ﴾ قال من قال لاشك فيه فهو التفسير ، ومن قال لأنه حق في نفسه لا يقبل الشك فهو التأويل ، ومراد البخارى بقوله « يتأولونه » أنهم يحرفون المراد بضرب من التأويل كما لو كانت الكلمة بالعبرانية تحتل معنيين قريب وبعيد وكان المراد القريب فانهم يحملونها على البعيد ونحو ذلك . **قوله** ( دراستهم : تلاوتهم ) وصله ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وكذا قوله تعالى ﴿ وتعيها أذن واعية ﴾ قال حافظه ، قيل النكته في إفراد الأذن الإشارة بقلة من يعي من الناس ، وورد في خبر ضعيف أن المراد بالأذن في هذه الآية خاص وهي أذن عليّ ، أخرجه الثعلبي من مرسل عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي ، وفي سنده أبو حمزة الثمالي بضم المثلثة وتخفيف الميم ، وأخرج سعيد ابن منصور والطبري من مرسل مكحول نحوه . **قوله** ( وأوحى الى هذا القرآن لأنذركم به ) يعنى أهل مكة ، ومن بلغ هذا القرآن فهو له نذير ، وصله ابن أبي حاتم بالسند المذكور الى ابن عباس ، وقال ابن التين قوله « ومن بلغه أى بلغه خذف الهاء ، وقيل المعنى : ومن بلغ الحلم ، والأول هو المشهور ، وأخرج ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية عن عبد الله بن داود الحاربي بخاء معجمة ثم راء ثم موحدة مصغر قال مافى القرآن آية أشد على أصحاب جهم من هذه الآية ﴿ لأنذركم به ومن بلغ ﴾ فن بلغه القرآن فسكانما سمعه من الله تعالى . **قوله** ( سمعت أبي ) هو سليمان بن طرخان التيمي . **قوله** ( عن قتادة عن أبي رافع ) كذا وقع بالنعمة وفي السند الذى بعده التصريح بالتحديث من قتادة وأبي رافع عند مسلم وكذا بالسباع لأبي رافع وأبي هريرة . **قوله** ( لما قضى الله الخلق ) في رواية الكشميني « لما خلق » . **قوله** ( غلبت أو قال سبقت ) كذا بالشك وفي التى بعدها بالجزم سبقت . **قوله** ( فهو عهده فوق العرش ) تقدم الكلام على قوله « عنده » في باب ويحذركم الله نفسه ، وعلى قوله « فوق العرش » في باب وكان عرشه على الماء ، وتقدم شرح الحديث أيضا والفرض منه الإشارة الى أن اللوح المحفوظ فوق العرش . **قوله** ( حدثني محمد بن أبي غالب ) في رواية أبي ذر « حدثنا » وهو قومسي نزل بغداد ، ويقال له الطيالسي وكان حافظا من أقران البخارى كما تقدم ذكره في باب الأخذ باليد من كتاب الاستئذان ، وقد نزل البخارى في هذا الإسناد درجة بالنسبة لحديث معتمر فانه أخرجه عنه الكثير بواسطة واحد فعنده في العلم والجهاد والدعوات والأشربة والصلح واللباس عدة أحاديث أخرجه مسند عن معتمر ، ودرجتين بالنسبة لحديث قتادة فانه عنده الكثير من رواية شعبة عنه بواسطة واحد عن شعبة وقد سمع من محمد بن عبد الله الأنصارى والأنصارى سمع من



سليمان التيمي ولكن لم يخرج البخاري هذه الترجمة في الجامع ، ومحمد بن اسماعيل ، شيخ محمد بن أبي غالب بصري يقال له ابن أبي سمينة بمهمله ونون وزن عظيمة من الطبقة الثالثة من شيوخ البخاري ، وقد أخرج عنه في التاريخ بلا واسطة ولم أر عنه في الجامع شيئا إلا هذا الموضع ، وقد سمع منه من حدث عن البخاري مثل صالح بن محمد الحافظ الملقب جزرة بفتح الجيم والراي وموسى بن هارون وغيرهما

٥٦ - باب قول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ، ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ويقال المصورين : ﴿ أَحْيَا مَا خَلَقْتُمْ ، إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ، يُعْذِرُ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا ، وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مَسْخَرَاتٍ بِأَمْرِهِ ، أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ، تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾

قال ابن عيينة : بن الله الخلق من الأمر بقوله تعالى : ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ ، وسى النبي ﷺ الإيمان عملاً ، قال أبو ذر وأبو هريرة : « سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، وقال : جزاء بما كانوا يعملون ، وقال وفد عبد القيس للنبي ﷺ : صرنا بجمل من الأمر إن عملنا بها دخلنا الجنة فأمرهم بالإيمان والشهادة وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، فجعل ذلك كله عملاً »

٧٥٥٥ - حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن أبي قلابة والقاسم التميمي « عن زهدهم قال : كان بين هذا الحى من مجرم وبين الأشعريين ود وإخاء ، فسكننا عند أبي موسى الأشعري فترب اليه الطعام فيه لحم دجاج وعنده رجل من بنى تميم الله كأنه من الموالى فدعاه إليه فقل الرجل : إني رأيته يأكل شيئاً فتذرتة فخافت لا آكله : فقال : هلم فلأحدثك عن ذلك ، إني أتيت النبي ﷺ في نفر من الأشعريين استجملته ، قال : والله لا أتعلمكم وما عندي ما أحكمكم ، فأتى النبي ﷺ بنهب إبل فسأل عنا فقل : أين المفر الأشعريون ؟ فأمر لنا بمخمس ذود غرّ لنذرى ثم اطلقنا ، قلنا ما صنعنا ؟ أحلف رسول الله ﷺ لا يحملنا وما عنده ما يحملنا ثم حملنا ، تفقنا رسول الله ﷺ يمينه ، والله لا نفلح أبداً فرجعنا إليه فقلنا له ، فقال : لست أنا أحكمكم ولكن الله حكمكم ، إني والله لا أحلف على يمين فارى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير منه وتحملتها »

٧٥٥٦ - حدثنا عمرو بن علي حدثنا أبو عاصم حدثنا قرة بن خالد « حدثنا أبو جرة الضبي قلت لابن عباس فقال : قد رم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا : إن بيننا وبينك المشركين من مضر ، وإنا لا نصل إليك إلا في أشهر حرم ، فرنا بجمل من الأمر إن عملنا به دخلنا الجنة وندعوا إليها من ورائنا ، قال : أمركم بأربع ، وأنها كم أربع : أكرم بالإيمان بالله وهل تدرن ما الإيمان بالله ، شهادة ألا إله إلا الله ، وإقام

الصلاة وإيتاء الزكاة وتعطوا من المنعم الحسن . وأنها كمن أربع : لا تشربوا في الدُّبَاءِ والنَّقِيرِ والظُّرُوفِ المُرْفَةِ والحنَمَةِ »

٧٥٥٧ - **حَرْشُ** قَتِيبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ « عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ؟ »

٧٥٥٨ - **حَرْشُ** أَبُو الثُّمَّانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ « عَنْ إِبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُقَالُ لَهُمْ : أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ ؟ »

٧٥٥٩ - **حَرْشُ** مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ مُهْمَرَةَ عَنْ أَبِي رُرَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ « سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ ذَهَبٍ يُخَاقُ كَمَا خَلَقَ فَيُخَلَقُوا ذَرَّةً أَوْ لِيُخَلَقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً »

**قوله** ( باب قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون ) ذكر ابن بطال عن المهلب أن غرض البخاري بهذه الترجمة إثبات أن أفعال العباد وأقوالهم مخلوقة لله تعالى ، وفرق بين الأمر بقوله ( كن ) وبين الخلق بقوله ( والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ) فجعل الأمر غير الخلق وتسخيرها الذي يدل على خلقها إنما هو عن أمره ، ثم بين أن نطق الإنسان بالإيمان عمل من أعماله كما ذكر في قصة عبد القيس حيث سألوا عن عمل يدخلهم الجنة فأمرهم بالإيمان وفسره بالشهادة وما ذكر منها ، وفي حديث أبي موسى المذكور ، وإنما الله الذي حكمكم ، الرد على القدرية الذين يزعمون أنهم يخلقون أعمالهم . **قوله** ( إنا كل شيء خلقناه بقدر ) كذا لهم ولعله سقط منه ، وقوله تعالى وقد تقدم الكلام على هذه الآية في باب قوله تعالى ( قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي ) قال الكرمانى : التقدير خلقنا كل شيء بقدر فيستفاد منه أن يكون الله خالق كل شيء كما صرح به في الآية الأخرى ، وأما قوله ( خلقكم ) وما تعملون فهو ظاهر في إثبات نسبة العمل إلى العباد فقد يشكل على الأول والجواب أن العمل هنا غير الخلق وهو الكسب الذي يكون مسندا إلى العبد حيث أثبت له فيه صنعا ، ويسند إلى الله تعالى من حيث أن وجوده إنما هو بتأثير قدرته وله جهمتان ، جهة تنفي القدر ، وجهه تنفي الجبر ، فهو مسند إلى الله حقيقة وإلى العبد عادة ، وهي صفة يترتب عليها الأمر والنهى والفعل والترك ، فكل ما أسند من أفعال العباد إلى الله تعالى فهو بالنظر إلى تأثير القدرة ويقال له الخلق ، وما أسند إلى العبد إنما يحصل بتقدير الله تعالى ويقال له الكسب وعليه يقع المدح والذم كما يذم المشوه الوجه ويمدح الجميل الصورة ، وأما الثواب والعقاب فهو علامة والعبد إنما هو ملك الله تعالى يفعل فيه ما يشاء ، وقد تقدم تقرير هذا بأتم منه في باب قوله تعالى ( فلا تجعلوا لله أندادا ) وهذه طريقة سلمكها في تأويل الآية ولم يتعرض لإعراب ما هل هى مصدرية أو موصولة ، وقد قال الطبري : فيها وجهان فمن قال مصدرية قال الماتى : والله خالقكم وخالق عملكم ، ومن قال موصولة قال خلقكم وخالق الذى تعملون ، أى تعملون منه الأصنام وهو الخشب والحصن وغيرهما ، ثم أسند عن قتادة ما يرجح القول الثانى وهو قوله تعالى

(والله خلقكم وما تعملون) أى بأيديكم ، وأخرج ابن أبي حاتم من طريق قتادة أيضا قال تعبدون ما تنحتون أى من الأصنام والله خلقكم وما تعملون أى بأيديكم ، وتمسك المعتزلة بهذا التأويل قال السهيلي في نتائج الفكر له : اتفق العقلاء على أن أفعال العباد لا تتعلق بالجواهر والأجسام فلا تقول عملت حبلا ولا صنعت جبلا ولا شجرة فإذا كان كذلك فمن قال أعجبتني ما عملت فمعناه الحدث فعلى هذا لا يصح في تأويل والله خلقكم وما تعملون ، إلا أنها مصدرية وهو قول أهل السنة ، ولا يصح قول المعتزلة أنها موصولة فإنهم زعموا أنها واقعة على الأصنام التي كانوا ينحتونها فقالوا التقدير : خلقكم وخلق الأصنام وزعموا أن نظم الكلام يقتضى ما قالوه لتقدم قوله ما تنحتون لأنها واقعة على الحجارة المنحوتة فكذلك ما الثانية ، والتقدير عندهم : تعبدون حجارة تنحتونها والله خلقكم وخلق تلك الحجارة التي تعملونها ، هذه شبهتهم ولا يصح ذلك من جهة النحو إذ ما لا تكون مع الفعل الخاص إلا مصدرية ، فعلى هذا فالآية ترد مذهبهم وتفسد قولهم والنظم على قول أهل السنة أبدع ، فإن قيل قد تقول عملت الصحيفة وصنعت الجفنة وكذا يصح عملت الصنم قلنا لا يتعلق ذلك إلا بالصورة التي هي التاليف والتركيب وهى الفعل الذى هو الإحداث دون الجواهر بالاتفاق ، ولأن الآية وردت في بيان استحقاق الخالق العبادة لانفراده بالخلق وإقامة الحججة على من يعبد ما لا يخلق وهم يخلقون فقال تعبدون من لا يخلق وتدعون عبادة من خلقكم وخلق أعمالكم التي تعملون ، ولو كانوا كما زعموا لما قامت الحججة من نفس هذا الكلام لأنه لو جعلهم خالفين لأعمالهم وهو خالق للأجناس لشركهم معهم في الخلق ، تعالى الله عن إفسكهم ، قال البيهقي في كتاب الاعتقاد ، قال الله تعالى (ذلكم الله ربكم خالق كل شيء) فدخل فيه الأعيان والأفعال من الخير والشر وقال تعالى (أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء) فنفى أن يكون خالق غيره ، ونفى أن يكون شيء سواه غير مخلوق ، فلو كانت الأفعال غير مخلوقة له لكان خالق بعض الأشياء لا خالق كل شيء ، وهو بخلاف الآفة ، ومن المعلوم أن الأفعال أكثر من الأعيان فلو كان الله خالق الأعيان ، والناس خالق الأفعال لكان مخلوقات الناس أكثر من مخلوقات الله ، تعالى الله عن ذلك . وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) وقال مكى بن أبى طالب في إعراب القرآن له قالت المعتزلة ما في قوله تعالى (وما تعملون) موصولة فرارا من أن يقرروا بعموم الخلق لله تعالى ، يريدون أنه خلق الأشياء التي تنحت منها الأصنام ، وأما الأعمال والحركات فانها غير داخله في خلق الله ، وزعموا أنهم أرادوا بذلك تنزيه الله تعالى عن خلق الشر ، ورد عليهم أهل السنة بأن الله تعالى خلق إبليس وهو الشر كله ، وقال تعالى (قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق) فأثبت أنه خلق الشر ، وأطبق القراء حتى أهل الشذوذ على إضافة شر إلى ما ، إلا عمرو بن عبيد رأس الاعتزال فقرأها بثنوين شر ليصبح مذهبهم ، وهو محجوج بإجماع من قبله على قراءتها بالإضافة ، قال : وإذا تقرر أن الله خالق كل شيء من خير وشر وجب أن تكون ما ، مصدرية ، والمعنى خلقكم وخلق عملكم انتهى ، وقوى صاحب الكشف مذهبهم بأن قوله (وما تعملون) ترجمة عن قوله قبلها ما تنحتون ، وما ، في قوله : ما تنحتون ، موصولة اتفاقا ، فلا يعدل بها ، ما ، التي بعدها عن أختها ، وأطال في تقرير ذلك ، ومن جملة ما أنكرت أن تكون ما مصدرية والمعنى : خلقكم وخلق عملكم كما تقول المجرة يعنى أهل السنة . قلت : أقرب ما يبطل به أن معنى الآية ياباه إباء جليا ، لأن الله احتج عليهم بأن العابد والمعبود جميعا خلق الله فكيف يعبد المخلوق مع أن العابد هو الذى عمل صورة المعبود ولولاه لما قدر أن يشكل نفسه ، فلو كان التقدير خلقكم وخلق

عملكم لم يكن فيه حجة عليهم ، ثم قال فان قلت هي موصولة اسكن التقدير : والله خلقكم وما تعملونه من أعمالكم قلت : ولو كان كذلك لم يكن فيها حجة على المشركين ، وتعبه ابن خليل السكوتي فقال : في كلامه صرف الآية عن دلالتها الحقيقة إلى ضرب من التأويل لغير ضرورة بل لنصرة مذهب أن العباد يخلقون أكسابهم ، فاذا حملها على الأصنام لم تناول الحركات ، وأما أهل السنة فيقولون : القرآن نزل بلسان العرب وأئمة العربية على أن الفعل الوارد بعد وما ، يتناول بالمصدر ، نحو : أعجبنى ما صنعت : أى صنعك ، وعلى هذا فعنى الآية خلقكم وخلق أعمالكم ، والأعمال ليست هي جواهر الأصنام اتفاقا ، فمعنى الآية عندهم إذا كان الله خالق أعمالكم التي تتوهم القدريّة أنهم خالقون لها فأولى أن يكون خالقها لما لم يدع فيه أحد الخلقية وهي الأصنام ، قال : ومدار هذه المسئلة على أن الحقيقة مقدمة على المجاز ولا أثر للرجوع مع الراجح وذلك أن الخشب التي منها الأصنام والصور التي للأصنام ليست بعمل لنا وإنما عملنا ما أقدرنا الله عليه من المعاني المكسوبة التي عليها ثواب العباد وعقابهم ، فاذا قلت عمل التجار السرير فالمعنى عمل حركات في محل أطهر الله لنا عندها التشكل في السرير ، فلما قال تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ وجب حملها على الحقيقة وهي معمولىكم ، وأما ما يطالب به المعتزلي من الرد على المشركين من الآية فهو من أبين شيء لأنه تعالى إذا أخبر أنه خلقنا وخلق أعمالنا التي يظهر بها التأثير بين أشكال الأصنام وغيرها فأولى أن يكون خالقا للتأثير الذي لم يدع فيه أحد لا سنى ولا معتزلي ، ودلالة الموافقة أقوى في لسان العرب وأبلغ من غيرها وقد وافق الرنخسرى على ذلك في قوله تعالى ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ فانه أدل على نفي الضرب من أن لو قال : ولا تضربهما ، وقال إنها من نكت علم البيان ثم غفل عنها اتباعا لهواه ، وأما ادعاؤه فك النظم فلا يلزم منه بطلان الحجة لأن فكه لما هو أبلغ سائغ بل أكر لمراعاة البلاغة ، ثم قال : ولم لا تكون الآية مخبرة عن أن كل عمل للعبد فهو خلق للرب فيندرج فيه الرد على المشركين مع مراعاة النظم ، ومن قيد الآية بعمل العبد دون عمل فعلية الدليل والأصل عدمه وبالله التوفيق ، وأجاب البيضاوى بأن دعوى أنها مصدرية أبلغ لأن فعلهم إذا كان بخالق الله تعالى فالمتوقف على فعلهم أولى بذلك ، ويرجع أيضا بأن غيره لا يخلو من حذف أو مجاز وهو سالم من ذلك والأصل عدمه ، وقال الطيبي وتكلمة ذلك أن يقال تقرر عند علماء البيان أن الكناية أولى من التصريح فاذا نفي الحكم العام ليزتقي الخاص كان أقوى في الحجة ، وقد سلك صاحب الكشف هذا بعينه في تفسير قوله تعالى ﴿ كيف تكفرون بالله ﴾ الآية وقال ابن المنير يتعين حمل وما على المصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام من حيث هي حجارة أو خشب عارية عن الصورة بل عبدوها لأشكالها وهي أثر عملهم ولو عملوا نفس الجواهر لما طابق توبيخهم بأن المعبود من صنعة العابد قال والمخالفون موافقون أن جواهر الأصنام ليست عملا لهم فلو كان كما ادعوه لاحتاج إلى حذف أى والله خلقكم وما تعملون شكله وصورته ، والأصل عدم التقدير وقد جاء التصريح في الحديث الصحيح بمعنى الذي تقدمت الإشارة إليه في باب قوله كل يوم هو في شأن عن حذيفة رفعه أن الله خلق كل صانع وصنعه وقال غيره قول من ادعى أن المراد بقوله وما تعملون نفس العبدان والمعادن التي تعمل منها الاوثان باطل لأن أهل اللغة لا يقولون إن الإنسان يعمل العود أو الحجر بل يقيدون ذلك بالصنعة فيقولون عمل العود صنعا والحجر وثنا ، فمعنى الآية أن الله خلق الإنسان وخلق شكل الصنم وأما الذي نحت أو صاغ فلما هو عمل النحت والصياغة وقد صرحت الآية بذلك ، والذي عمله هو الذي وتبع التصريح بأن الله تعالى هو الذي خلقه وقال التوماني في مختصر تفسير الفخر الرازي : احتج

الاصحاب بهذه الآية على أن عمل العبد مخلوق لله على إعراب ما مصدرية وأجاب المعتزلة بأن إضافة العبادة والنحت لهم إضافة الفعل للفاعل ولأنه وبخهم ولولم تكن الأفعال لخلقهم لما وبخهم ، قالوا : ولا نسلم أنها مصدرية لأن الانخس يمنع أعجبني ما قمت أى قيامك وقال انه خاص بالمتمدى سلمنا جوازه لكن لا يمنع ذلك من تقدير ما مفعولا للنحاتين ولموافقة ما ينحتون ولأن العرب تسمى محل العمل عملا فتقول فى الباب هر عمل فلان ولأن القصد هو تزييف عبادتهم لا بيان أنهم لا يوجدون أعمال أنفسهم قال وهذه شبهة قوبة فالأولى أن لا يستدل بهذه الآية لهذا المراد كذا قال ، وجرى على عادته فى إيراد شبهة المخالفين وترك بذل الوسع فى أجوبتها وقد أجاب الشمس الاصهاني فى تفسيره وهو ملخص من تفسير الفخر فقال وما تعملون : أى عملكم وفيها دليل على أن أفعال العباد مخلوقة لله وعلى أنها مكتسبة للعباد حيث أثبت لهم عملا فأبطلت مذهب القدرية والجبرية معا وقد رجح بعض العلماء كونها مصدرية لأنهم لم يعبدوا الأصنام إلا لعملهم لا لجرم صنمهم وإلا لكانوا يعبدونها قبل العمل فكأنهم عبدوا العمل فأشكر عليهم عبادة المنحوت الذى لم ينفع عن العمل المخلوق وقال الشريح تقي الدين بن تيمية فى الرد على الرافضى لا نسلم أنها موصولة وإن كان لا حجة فيها للمعتزلة لأن قوله تعالى ﴿ والله خلقكم ﴾ يدخل فيه ذاتهم وصفاتهم وعلى هذا إذا كان التقدير والله خلقكم وخلق الذى تعملونه إن كان المراد خلقه لها قبل النحت لزم أن يكون المعمول غير مخلوق وهو باطل فثبت أن المراد خلقه لها قبل النحت وبعده وأن الله خلقها بما فيها من التصيير والنحت فثبت أنه خالق ما تولد عن فعلهم فى الآية دلالة على أنه تعالى خلق أفعالهم القائمة بهم وخلق ما تولد عنها ووافق على ترجيح أنها موصولة من جهة أن السياق يقتضى أنه أنكر عليهم عبادة المنحوت فناسب أن يشكر ما يتعلق بالمنحوت وأنه مخلوق له فيكون التقدير الله خالق العابد والمعبود وتقدير : خلقكم وخلق أعمالكم ، يعنى إذا أعربت مصدرية ليس فيه ما يقتضى ذمهم على ترك عبادته والعلم عند الله تعالى وقد ارتضى الشيخ سعد الدين التفتازانى هذه الطريق وأوضحها ونقحها فقال فى شرح العقائد له بعد أن ذكر أصل المسئلة وأدلة الفريقين ومنها استدلال أهل السنة بالآية المذكورة والله خلقكم وما تعملون ، قالوا : معناه وخلق عملكم على إعراب ما مصدرية ورجحوا ذلك لعدم احتياجه إلى حذف الضمير فل فيجوز أن يكون المعنى وخلق معمولاكم على إعرابها موصولة ويشمل أعمال العباد لأنها إذا قلنا إنها مخلوقة لله أو للعبد لم يرد بالفعل المعنى المصدري الذى هو الإيجاد بل الحاصل بالمصدر الذى هو متعلق الإيجاد وهو ما ينساه من الحركات والسكنات : قال وللذهول عن هذه النكتة توهم من توهم أن الاستدلال بالآية موقوف على كون ما مصدرية وليس الأمر كذلك . تسكلة : جوز من صنف فى إعراب القرآن فى إعراب ما تعملون ، زيادة على ما تقدم قاله واللفظ المنتخب فى وما ، أوجه أحدها : أن تكون مصدرية منصوبة المحل عطف على الكاف والميم فى وخلقكم ، الثانى أن تكون موصولة فى موضع نصب أيضا عطفا على المذكور آنفا ، والتقدير : وخلقكم والذى تعملون أى تعملون منه الأصنام يعنى الحشب والحجارة وغيرها ، الثالث : أن تكون استفهامية منصوبة المحل بقوله « تعملون » توبيخا لهم وتحقيرا لعملهم ، الرابع : أن تكون نكرة موصوفة وحكما حكم الموصولة ، الخامس : أن تكون نافية على معنى « وما تعملون ذلك » ، لكن الله هو خلقه ، ثم قال البيهقي وقد قال الله تعالى ﴿ خلق كل شئ » وهو بكل شئ عليم ﴾ فامتدح بأنه خلق كل شئ وبأنه يعلم كل شئ . فبكما لا يخرج عن علمه شئ وكذا لا يخرج عن خلقه شئ ، وقال تعالى ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور » ، الا يعلم من خلق ﴾ فأخبر أن قولهم سرا وجهرا خلقه

لأنه بجميع ذلك عليم ، وقال تعالى ﴿ خلق الموت والحياة ﴾ وقال ﴿ وأنه هو أُمَات وأَحْيَا ﴾ فأخبر أنه المحي المميت وأنه خلق الموت والحياة فثبت أن الأفعال كلها خيرها وشرها صادرة عن خلقه وإحداثه لإياها وقال تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ ، وقال تعالى ﴿ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ﴾ فسلب عنهم هذه الأفعال وأثبتها لنفسه ليدل بذلك على أن المؤثر فيها حتى صارت موجودة بعد العدم هو خلقه ، وإن الذي يقع من الناس إنما هو مباشرة تلك الأفعال بقدرة حادثة أخذتها على ما أراد ، فهي من الله تعالى خلق بمعنى الاختراع بقدرة القديمة ، ومن العباد كسب على معنى تعلق قدرة حادثة بمباشرتهم التي هي كسبهم ووقوع هذه الأفعال على وجوده بخلاف فعل مكتسبها أحيانا من أعظم الدلالة على موقع أوقعها على ما أراد ، ثم ساق حديث حذيفة المشار إليه ثم قال وأما ما ورد في حديث دعاء الافتتاح في أول الصلاة والشر ليس اليك ، فمنها كما قال النضر بن شميل : والشر لا يتقرب به اليك ، وقال غيره أرشد إلى استعمال الأدب في الثناء على الله تعالى بأن يضاف إليه محاسن الأمور دون مساوئها ، وقد وقع في نفس هذا الحديث : والمهدى من هديت فأخبر أنه يهدي من شاء كما وقع التصريح به في القرآن ، وقال في حديث أبي سعيد الماضي في الأحكام الذي في أوله : أن كل وال له بطائتان والمعصوم من عصم الله ، فدل على أنه يعصم قوما دون قوم ، وقال غيره يستحيل أن يصلح قدرة العباد للإبراز من العدم إلى الوجود وهو المعبر عنه بالاختراع وثبوته لله سبحانه وتعالى قطعي لأن قدرة الإبراز من العدم إلى الوجود تتوجه إلى تحصيل ما ليس بحاصل حال توجيها لا بد من وجودها لاستحالة أن يحصل العدم شيئا ، فقدرته ثابتة وقدرة المخلوقين عرض لا بقاء له فيستحيل تقدمها ، وقد تواردت النقول السمعية والقرآن والأحاديث الصحيحة بانفراد الرب سبحانه وتعالى بالاختراع كقوله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ﴾ ومن الدليل على أن الله تعالى يحكم في خلقه بما يشاء ولا تتوقف أحكامه في ثوابهم وعقابهم على أن يكونوا خالقين لأفعالهم أنه نضب الثواب والعقاب على ما يقع مبينا لحال قدرتهم ، وأما اكتساب العباد فلا يقع إلا في محل الكسب ، ومثال ذلك السهم الذي يرميه العبد لا تصرف له فيه بالرفع ، وكذلك لا تصرف له فيه بالوضع ، وأيضا فإن إرادة الله سبحانه وتعالى تتعلق بما لا نهاية له على وجه النفوذ وعدم التعذر ، وإرادة العبد لا تتعلق بذلك مع تسميتها بإرادة ، وكذلك عليه تعالى لا نهاية له على سبيل التفصيل ، وعلم العبد لا يتعلق بذلك مع تسميته علما . فصل : احتج بعض المبتدعة بقوله تعالى ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ على أن القرآن مخلوق لأنه شيء ، وتعقب ذلك نعيم بن حاد وغيره من أهل الحديث بأن القرآن كلام الله وهو صفة فكأن الله لم يدخل في عموم قوله ﴿ كل شيء ﴾ اتفاقا فكذلك صفاته ، ونظير ذلك قوله تعالى ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ مع قوله تعالى ﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ فكأن تدخل نفس الله في هذا العموم اتفاقا فكأن لا يدخل القرآن . قوله ( ويقال للصوريين أحيوا ما خلقتكم ) كذا للأكثر وهو المحفوظ ، ووقع في رواية الكشميهني « ويقول ، أي الله سبحانه أو الملك بأمره ، وقال السكرماني لفظ الحديث الموصول في الباب « ويقال لهم » فأظهر البخاري مرجع الضمير انتهى ، وسيأتي الكلام على نسبة الخلق إليهم في آخر الباب . قوله ( إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض - إلى - تبارك الله رب العالمين ) ساق في رواية كريمة الآية كلها ، والمناسب منها لما تقدم قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ فيصح به قول الله ﴿ خالق كل شيء ﴾ ولذلك عقبه بقوله قال ابن عيينة بين الله الخلق من الأمر بقوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وهذا الاثر وصله ابن أبي حاتم في كتاب الرد على الجهمية من طريق بشر بن موسى قال : كنا عند سفيان بن

عينية فقال ألا له الخلق والأمر ، فالخلق هو المخلوقات والأمر هو الكلام ، ومن طريق حماد بن نعيم سمعت سفينان بن عيينة ، وسئل عن القرآن أن خلق هو ؟ فقال : يقول الله تعالى ألا له الخلق والأمر ألا ترى كيف فرق بين الخلق والأمر ، فالأمر كلامه فلو كان كلامه مخلوقاً لم يفرق . قلت : وسبق ابن عيينة إلى ذلك محمد بن كعب القرظي وتبعه الإمام أحمد بن حنبل وعبد السلام ابن عاصم وطائفة أخرجه كل ذلك ابن أبي حاتم عنهم ، وقال البخاري في كتاب خلق أفعال العباد : خلق الله الخلق بأمره ، لقوله تعالى ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ ولقوله ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ ولقوله ﴿ ومن آياته أن تقوم السماوات والأرض بأمره ﴾ قال : وتواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ أن القرآن كلام الله وأن أمر الله قبل مخلوقاته ، قال : ولم يذكر عن أحد من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان خلاف ذلك وهم الذين أدوا إلينا الكتاب والسنة قرناً بعد قرن ، ولم يكن بين أحد من أهل العلم في ذلك خلاف إلى زمان مالك والثوري وحماد وفضلاء الأئمة ومضى على ذلك من أدركتنا من علماء الحرمين والعراقين والشام ومصر وخراسان ، وقال عبد العزيز بن يحيى المكي في مناظرته لبشر المريسي بعد أن تلا الآية المذكورة أخبر الله تعالى عن الخلق أنه مسخر بأمره ، فالأمر هو الذي كان الخلق مسخراً به فكيف يكون الأمر مخلوقاً ، وقال تعالى ﴿ إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون ﴾ فأخبر أن الأمر متقدم على الشيء المكون ، وقال ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾ أي من قبل خلق الخلق ومن بعد خلقهم وموتهم بداهم بأمره ويميدهم بأمره ، وقال غيره لفظ الأمر يرد لمعان ، منها الطلب ومنها الحكم ومنها الحال والشأن ومنها المأمور كقوله تعالى ﴿ فاغنت عنهم آلهم التي يدعون من دون الله من شيء لما جاء أمر ربك ﴾ أي مأموره وهو إهلاكهم ، واستعمال المأمور بلفظ الأمر كاستعمال المخلوق بمعنى الخلق ، وقال الراغب : الأمر لفظ عام للأفعال والأقوال كلها ، ومنه قوله تعالى ﴿ واليه يرجع الأمر كله ﴾ ويقال للإبداع أمر ، نحو قوله تعالى ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ وعلى ذلك حل بعضهم قوله تعالى ﴿ قل الروح من أمر ربي ﴾ أي هو من إبداعه ، ويختص ذلك بالله تعالى دون الخلق وقوله ﴿ إنما أمرنا لشيء إذا أردناه ﴾ إشارة إلى إبداعه وعبر عنه بأقصر لفظ وأبلغ ما تقدم به فيما بيننا بفعل الشيء ، ومنه ﴿ وما أمرنا إلا واحدة ﴾ فعبّر عن سرعة إيجاده بأسرع ما يدركه ومنها ، والأمر التقدم بالشيء سواء كان ذلك بقول أفعّل أو لتفعل أو بلفظ خبر نحو ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ أو بإشارة أو غير ذلك كتسميته ما رأى إبراهيم أمراً حيث قال ابنه ﴿ يا أبت أفعّل ما تؤمر ﴾ وأما قوله ﴿ وما أمر فرعون برشيده ﴾ فقام في أقواله وأفعاله ، وقوله ﴿ أني أمر الله ﴾ إشارة إلى يوم القيامة فذكره بأعم الالفاظ ، وقوله ﴿ بل سولت لكم أنفسكم أمراً ﴾ أي ما تأمر به النفس الامارة انتهى ، وفي بعض ما ذكره نظر لاسيما في تفسير الأمر في آية الباب بالإبداع ، والمعروف فيه ما نقل عن ابن عيينة وعلى ما قال الراغب : يكون الأمر في الآية من عطف الخاص على العام ، وقد قال بعض المفسرين : المراد بالأمر بعد الخلق تصريف الأمور ، وقال بعضهم المراد بالخلق في الآية : الدنيا وما فيها ، وبالأمر : الآخرة وما فيها ، فهو كقوله ﴿ أني أمر الله ﴾ . قوله ( وسمى النبي ﷺ الإيمان عملاً ) تقدم بيان هذا في باب من قال الإيمان هو العمل من كتاب الإيمان ، أول الجامع . قوله ( وقال أبو ذر وأبو هريرة سئل النبي ﷺ أي الأعمال أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله ) تقدم الكلام عليهما وبينان من وصلها وشواهدهما في باب : قل فاتوا بالنوراة فاتوها قبل أبواب . قوله ( وقال جزء بما كانوا يعملون ) أي من الإيمان والصلاة وسائر الطاعات ،

فسمى الإيمان عملاً حيث أدخله في حلة الأعمال . **قوله** ( وقال وفد عبد القيس إلى أن قال لجلل ذلك كله عملاً )  
 سيأتي ذلك موصولاً بعد حديث ، ثم ذكر في الباب خمسة أحاديث مسندة . الأول : حديث أبي موسى الأشعري في  
 قصة الذين طلبوا الخمر فقال **عليه السلام** لست أنا أحل لكم ولكن الله حل لكم ، وقد تقدم شرحه في كتاب الإيمان ،  
 و عبد الوهاب ، في السند هو ابن عبد المجيد الثقفي وليس هو والد عبد الله بن عبد الوهاب العبدي الحنفي  
 الراوي عنه هنا ، و القاسم التميمي ، هو ابن عاصم و زهدم ، هو ابن مضرب بتشديد الراء ، وقوله و يأكل  
 فقذرتة ، زاد الكشميني و يأكل شيئاً ، وقوله و خلفت لا آكله ، في رواية الكشميني ، أن لا آكله ، وقوله  
 و فلا حدثك ، وقع لغير الكشميني و فلا حدثك ، بالنون المؤكدة ، والمراد منه نسبة الحل إلى الله تعالى وإن كان  
 الذي باشر ذلك النبي **عليه السلام** فهو كقوله تعالى ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ وقد تقدم توجيهه قريباً .  
 الحديث الثاني : حديث وفد عبد القيس . **قوله** ( أبو عاصم ) هو الضحاك بن مخلد البصري المعروف بالنيل بنون  
 وموحدة وزن عظيم ، وهو من شيوخ البخاري أخرج عنه بغير واسطة في كتاب الزكاة ، وغيره وهنا بواسطة  
 وكذلك في عدة مواضع . **قوله** ( حدثنا قرة بن خالد ) قال عياض سقط من رواية أبي زيد المروزي وثبت لغيره وألحقه  
 عبدوس في روايته يعني و عن المروزي ، ونقل أبو علي الجاني أن أبا زيد قال لما حدث به و أظن بينهما قرة بن  
 خالد ، قال أبو علي وما هو بالظن ولكنه يقين وبه يتصل الإسناد . **قوله** ( قلت لابن عباس فقال قدم وفد عبد القيس )  
 كذا في هذه الرواية لم يذكر مقول قلت وبينه الإسماعيلي من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي بفتح المهملة  
 والقاف عن قرة بن خالد فقال في روايته : حدثنا أبو حمزة قال قلت لابن عباس إن لي جرة أئبذ فيها فأشربه حلوا  
 لو أكرت منه لجالست القوم لحشيت أن افترض فقال قدم وفد عبد القيس ، وقد أخرج مسلم طريق أبي عامر  
 لكن لم يسق لفظه ولم يقف الكرماني على هذا فقال التقدير قلت لابن عباس حدثنا إما مطلقاً وإما عن قصة وفد  
 عبد القيس لجلل مقول قلت طلب التحديث ، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان ، وما يتعلق  
 منه بالاشربة في كتاب الاشربة ، وتقدم جواب الإشكال عن تفسير الإيمان بالأعمال البدنية مع أنه فعل القلب ،  
 وعن الحكمة في قوله و وإن تعطوا الخمس ، ولم يقل وإعطاء الخمس على نسق ما تقدم ، وعن سقوط ذكر الصوم  
 في هذه الرواية مع كونه ثابتاً في غيرها ، والتنبيه على أنه وقع ذكر الحج في بعض طرق هذا الحديث من هذا  
 الوجه من رواية قرة بن خالد . الحديث الثالث والرابع والخامس : عن عائشة وابن عمر وأبي هريرة في ذكر  
 المصورين ، والأول من رواية الليث عن نافع عن عائشة ، والثاني من رواية أيوب عن نافع عن ابن عمر ولفظهما  
 واحد إلا أنه وقع في حديث عائشة و يقال لهم ، وفي حديث ابن عمر و يقال لهم ، بدون واو ، و محمد بن العلاء ،  
 في أول سند حديث أبي هريرة هو أبو كريب وهو بسكنيته أشهر ، وابن فضيل : هو محمد و عماره ، هو ابن  
 القعقاع بن شبرمة ، وقد مضى في كتاب اللباس ، من وجه آخر عن عماره وفيه قصة لأبي هريرة ومضى شرحه  
 هناك ، وقوله و من ذهب ، أي قصد ، وقوله و يخلق كخلق ، نسب الخلق إليهم على سبيل الاستهزاء أو التشبيه في  
 الصورة فقط ، وقوله و فليخلقوا ذرة أو شعيرة ، أمر بمعنى التعجيز وهو على سبيل الترقى في الحقارة أو التنازل في  
 الالتزام ، والمراد بالذرة إن كان التلة فهو من تعذيبهم وتعجيزهم بخلق الحيوان تارة وبخلق الجناد أخرى ، وإن كان  
 بمعنى الهباء فهو بخلق ما ليس له جرم محسوس تارة وبما له جرم أخرى ، ويحتمل أن يكون و أو ، شكاً من الراوي ،



قال ابن بطال قوله في حديث عائشة وغيره : يقال لهم أحيوا ما خلقتم ، إنما نسب خلقها إليهم تقريراً لهم بمضاهاتهم الله تعالى في خلقه فبكلمتهم بأن قال إذا شابهتم بما صررتم مخلوقات الله تعالى فأحيوها كما أحيانا هو ما خلق ، وقال الكرماني أسند الخلق إليهم صريحاً وهو خلاف الترجمة لكن المراد كسبهم ، فأطلق لفظ الخلق عليهم استهزاء أو ضمن « خلقتم » معنى صررتم تشبيهاً بالخلق ، أو أطلق بناء على زعمهم فيه . قلت : والذي يظهر أن مناسبة ذكر حديث المصوريين لترجمة هذا الباب من جهة أن من زعم أنه يخلق فعل نفسه لو صحت دعواه لما وقع الإنكار على هؤلاء المصوريين فلما كان أمرهم بنفخ الروح فيها صوروه أمر تعجيز ونسبة الخلق إليهم إنما هي على سبيل النكح والاستهزاء دل على فساد قول من نسب خلق فعله إليه استقلالاً والعلم عند الله تعالى ، ثم قال الكرماني هذه الأحاديث تدل على أن العمل منسوب إلى العبد لأن معنى الكسب اعتبار الجهة فيستفاد المطلوب منها ولعل غرض البخاري في تكثير هذا النوع في الباب وغيره بيان جواز ما نقل عنه أنه قال : لفظي بالقرآن مخلوق ، إن صح عنه . قلت : قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال : كل من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن مخلوق فقد كذب علي ، وإنما قلت أفعال العباد مخلوقة ، أخرج ذلك غنجا في ترجمة البخاري من تاريخ بخارا بسند صحيح إلى محمد بن نصر المروزي الإمام المشهور أنه سمع البخاري يقول ذلك ، ومن طريق أبي عمر وأحمد بن نصر النيسابوري الخفاف أنه سمع البخاري يقول ذلك

### ٥٧ - باب قراءة الفاجر والمناق ، وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم

٧٥٦٠ - **حدثنا** هذبة بن خالد **حدثنا** همام **حدثنا** قتادة **حدثنا** أنس « عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كالأرجح طعمها طيب وريحها طيب ، والذي لا يقرأ كالتمر طعمها طيب ولا ريح لها ، ومثل الفاجر الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل الفاجر الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها »

٧٥٦١ - **حدثنا** علي **حدثنا** هشام **أخبرنا** معمر عن الزهري ع . **وحدثني** أحمد بن صالح **حدثنا** عنبسة **حدثنا** يونس عن ابن شهاب **أخبرني** يحيى بن عروة عن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير يقول « قالت عائشة رضي الله عنها سألت أنس الذي عن الكهان فقال : انهم ليسوا بشيء ، فقالوا يا رسول الله فإنهم يحدثون بأشياء يكون حقاً ، قال : فقال النبي ﷺ تلك الكلمة من الحق يخطئها الجن فيقرقوها في أذن وليه كقرقر الدجاجة فيخطئون فيه أكثر من مائة كذبة »

٧٥٦٢ - **حدثنا** أبو النعمان **حدثنا** مهدي بن ميمون سمعت محمد بن سيرين **يحدث** عن معبد بن سيرين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : يخرج ناس من قبل المشرق ويقرءون القرآن لا يجاوز

٢ - ٦٨ ج ١٣ ه فتح الباري

تَرَأْيُهُمْ ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ ، ثُمَّ لَا يَمُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَهْوِيَ السَّهْمُ إِلَى فَوْقِهِ ، قِيلَ مَا رَمِيَا هُمْ ؟ قَالَ : سَيَا هُمْ التَّحْلِيْقُ - أَوْ قَالَ - التَّسْيِيدُ »

**قوله** ( باب قراءة الفاجر والمنافق وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم ) قال الكرمانى المراد بالفاجر المنافق بقرينة جمعه قسيما للدؤن في الحديث - يعنى الاول - ومقابلا له ، فمطاف المنافق عليه في الترجمة من باب العطف التفسيري ، قال وقوله « وتلاوتهم » مبتدأ وخبره لا يجاوز حناجرهم ، وإنما جمع الضمير لانه حكاية عن لفظ الحديث قال : وزيد في بعضها « وأصواتهم » . قلت : هي ثابتة في جميع ما وقفنا عليه من نسخ البخارى ، ووقع في رواية أبي ذر قراءة الفاجر أو المنافق بالشك وهو يؤيد تأويل الكرمانى ويحتمل أن يكون للتخويع ، والفاجر أعم من المنافق فيكون من عطف الخاص على العام وذكر فيه ثلاثة أحاديث ، الحديث الاول : حديث « أبي موسى » وهو الأشعري مثل المؤمن ، وقد تقدم شرحه في فضائل القرآن والسند كله بصريون ومطابقتها للترجمة ظاهرة ومناسبتها لما قبلها من الأبواب أن التلاوة متفاوتة بتفاوت التالي فيدل على أنها من عمله ، وقال ابن بطلان معنى هذا الباب أن قراءة الفاجر والمنافق لا ترتفع إلى الله ولا تزكو عنده وإنما يزكو عنده ما أريد به وجهه وكان عن نية التقرب إليه ، وشبهه بالريحانة حين لم ينتفع ببركة القرآن ولم يفر بحلاوة أجره فلم يجاوز الطيب موضع الصوت وهو الحلق ولا اتصل بالقلب وهؤلاء هم الذين يمرقون من الدين ، الحديث الثانى : **قوله** ( على ) هو ابن عبد الله بن المدينى و « هشام » هو ابن يوسف الصنعانى و « يونس » في السند الثانى هو ابن يزيد ، و « ابن شهاب » فيه هو الزهرى المذكور فى الاول ، وقد تقدمت طريق على بن عبد الله المدينى فى أواخر كتاب الطب ، فى باب الكهانة ، ونسبه فيها ونسب شيخه كما ذكرت وساق المتن على لفظه هناك ، ووقع عنده أخبرنى يحيى بن عروة بن الزبير أنه سمع عروة بن الزبير . **قوله** ( سأل أناس ) فى رواية معمر « ناس » ، وهما بمعنى ؛ وقوله هنا « يحدثون بالشئ » يكون حقا ، فى رواية معمر « أنهم يحدثوننا أحيانا بشئ » فيكون حقا . **قوله** ( يخطفها ) فى رواية الكشمجنى « يحفظها » ، بجاء مهملة وظاء مشالة والفاء قبلها من الحفظ ، **قوله** ( فيقرقها ) فى رواية معمر « فيقرها » بتشديد الراء ، **قوله** ( كقرقرة الدجاجة ) فى رواية المستملى « الزجاجة » بضم الزاى ، وتقدم شرحه مستوفى فى الباب المذكور ومناسبته للترجمة تعرض له ابن بطلان وللخصه الكرمانى فقال لمشابهة السكاهن بالمنافق من جهة أنه لا ينتفع بالكلمة الصادقة لقلبة الكذب عليه وفساد حاله ، كما أن المنافق لا ينتفع بقراءته لفساد عقيدته ، والذي يظهر لى من مراد البخارى أن تلفظ المنافق بالقرآن كما يتلفظ به المؤمن فتختلف تلاوتهم والمتلو واحد ، فلو كان المتلو عين التلاوة لم يقع فيه تخالف وكذلك الكاهن فى تلفظه بالكلمة من الوحي التى يخبره بها الجنى ما يختطفه من الملك تلفظه بها ، وتلفظ الجنى مغاير لتلفظ الملك فتفاوتا . الحديث الثالث : **قوله** ( عن معبد بن سيرين ) هو أخو محمد وهو أكبر منه والسند كله بصريون إلا الصحابى وقد دخل البصرة ، **قوله** ( يخرج ناس من قبل المشرق ) تقدم فى « كتاب الفتن » أنهم الخوارج ويبان مبدأ أمرهم وما ورد فيهم ، وكان ابتداء خروجهم فى العراق وهى من جهة المشرق بالنسبة إلى مكة المشرفة . **قوله** ( لا يجاوز تراقيهم ) جمع ترقوه بفتح أوله وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو وهى العظم الذى بينقرة النحر والعائق ، وذكره فى الترجمة بلفظ « حناجرهم » جمع حنجرة وهى الحلقوم ، وتقدم بيان الحلقوم فى أواخر كتاب العلم ، وقد رواه عبد الرحمن

ابن أبي نعم عن أبي سعيد بلفظ حناجرهم ، وتقدم في باب قوله تعالى ﴿ تخرج الملائكة والروح إليه ﴾ من كتاب التوحيد ، . **قوله** ( قيل ماسيماهم ) بكسر المهملة وسكون التحتانية أى علامتهم والسائل عن ذلك لم أفق على تمييزه . **قوله** ( النخل أو قال التسييد ) شك من الراوى وهو بالمهملة والموحدة بمعنى التحليق ، وقيل أبلغ منه وهو بمعنى الاستئصال وقيل إن نبت بعد أيام وقيل هو ترك دهن الشعر وغسله ، قال الكرماني فيه إشكال وهو أنه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم أن كل من كان مخلوق الرأس فهو من الخوارج والأمر بخلاف ذلك اتفاناهم أجاب بأن السلف كانوا لا يحلقون رؤوسهم إلا للذك أو فى الحاجة ، والخوارج اتخذوه ديدنا فصار شعارا لهم وعرفوا به قال ويحتمل أن يراد به حلق الرأس واللحية وجميع شعرهم وأن يراد به الإفراط فى القتل والمبالغة فى المخالفة فى أمر الديانة . قلت : الأول باطل لأنه لم يقع من الخوارج ، والثانى محتمل لكن طرق الحديث المتكثرة كالصريحة فى إرادة حلق الرأس ، والثالث كالثانى وأنه أعلم . تنبيه : وقع لابن بطال فى وصف الخوارج خبط أردت التنبيه عليه لئلا يغتر به ، وذلك أنه قال : يمكن أن يكون هذا الحديث فى قوم عرفهم النبي ﷺ بالوحى أنهم خرجوا بعدتهم عن الإسلام إلى الكفر وهم الذين قتلهم على بالنهروان حين قالوا إنك ربنا فاعتناظ عليهم وأمر بهم فخرقوا بالنار فوادهم ذلك فتنه وقالوا الآن تيقنا أنك ربنا إذ لا يعذب بالنار إلا الله انتهى . وقد تقدمت هذه القصة لعل فى الفتن وليست للخوارج وإنما هى للزنادقة كما وقع مصرحا به فى بعض طرقه ، ووقع فى شرح الوجيز للرافعى عند ذكر الخوارج قال هم فرقة من المبتدعة خرجوا على على حيث اعتقدوا أنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص منهم لرصاه بقتله ومواطاة إياهم ، ويعتقدون أن من أتى كبيرة فقد كفر واستحق الخلود فى النار ويعطون لذلك فى الأئمة انتهى ، وليس الوصف الأول فى كلامه وصف الخوارج المبتدعة وإنما هو وصف النواصب أتباع معاوية بصفين ، وأما الخوارج فن معتقد تكفير عثمان وأنه قتل بحق ، ولم يزالوا مع على حتى وقع التحكيم بصفين فأنكروا التحكيم وخرجوا على على وكفروه ، وقد تقدم القول فيهم مبسوطا فى كتاب الفتن ،

**٥٨ - باب** قول الله تعالى : ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ وأن أعمال بنى آدم ، وقولهم يُوزَنُ ، وقال مجاهد : القسطاس : العدل بالرومية ، ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل ، وأما القاسط فهو الجائر

**٧٥٦٣ - حديث** أحمد بن إشبك حدثنا محمد بن فضيل عن عمارة بن القمقاع عن أبي زرعة « عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم »

**قوله** ( باب قول الله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ) كذا لابن ذر وسقط لأكثرهم ليوم القيامة ، والموازين جمع ميزان وأصله موزان فقلت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، واختلف فى ذكره هنا بلفظ الجمع هل المراد أن لكل شخص ميزانا أو لكل عمل ميزان فيكون الجمع حقيقة أو ليس هناك إلا ميزان واحد والجمع باعتبار تعدد الأعمال أو الأشخاص ، ويدل على تعدد الأعمال قوله تعالى ﴿ ومن خفت موازينه ﴾ ويحتمل أن يكون الجمع

للنعيم ، كما في قوله تعالى ﴿ كذبت قوم نوح المرسلين ﴾ مع أنه لم يرسل إليهم إلا واحدا ، والذي يترجح أنه ميزان واحد ولا يشكل بكثرة من يوزن عمله لأن أحوال القيامة لا تنكف بأحوال الدنيا ، والقسط العدل وهو نمت الموازين وإن كان مفردا وهي جمع لأنه مصدر ، قال الطبري القسط العدل وجعل وهو مفرد من نمت الموازين وهي جمع لأنه كفواك عدل ورضا وقال أبو اسحق الزجاج : المعنى ونضع الموازين ذوات القسط ، والقسط العدل وهو مصدر يوصف به ، يقال ميزان قسط وميزانان قسط وموازين قسط ، وقيل هو مفعول من أجله أى لأجل القسط واللام في قوله « ليوم القيامة » للتعليل مع حذف مضاف أى لحساب يوم القيامة وقيل هي بمعنى في كذا جزم به ابن قتيبة واختاره ابن مالك ، وقيل للتوقيت كقول النابغة

توصت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

وحكى حنبل بن اسحق في كتاب السنة عن أحمد بن حنبل أنه قال ردا على من أنكر الميزان ما معناه : قال الله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ وذكر النبي ﷺ الميزان يوم القيامة فن رد على النبي ﷺ فقد رد على الله عز وجل . قوله ( وإن أعمال بني آدم وقولهم يوزن ) كذا للأكثر وللقاسي وطائفة ، « وأقوالهم » بصيغة الجمع وهو المناسب للأعمال وظاهره التعميم لكن خص منه طائفتان من الكفار من لا ذنب له إلا الكفر ولم يعمل حسنة فانه يقع في النار من غير حساب ولا ميزان ، ومن المؤمنين من لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فهذا يدخل الجنة بغير حساب كما في قصة السبعين ألفا ، ومن شاء الله أن يلحقه بهم وهم الذين يعمرون على الصراط كالبرق الخاطف وكالريح وكأجاويد الخيل ، ومن عدا هذين من الكفار والمؤمنين يحاسبون وتعرض أعمالهم على الموازين ، ويدل على محاسبة الكفار ووزن أعمالهم قوله تعالى في سورة المؤمنين ﴿ فن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم - إلى قوله - ألم تكن آياتي تتلى عليكم فكنتم بها تكذبون ﴾ ونقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر لا ثواب له وعمله مقابل بالعذاب فلا حسنة له توزن في موازين القيامة ، ومن لا حسنة له فهو في النار واستدل بقوله تعالى ﴿ فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا ﴾ وبحديث أبي هريرة وهو في الصحيح في الكافر : لا ين عند الله جناح بعوضة ، وتعقب أنه مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن ، وحكى القرطبي في صفة وزن عمل الكافر وجهين أحدهما أن كفره يوضع في الكفة ولا يجد له حسنة يضعها في الأخرى فتطيش التي لا شيء فيها ، قال وهذا ظاهر الآية لأنه وصف الميزان بالخفة لا الموزون ثانيهما : قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات فن كانت له حسنات جمعت ووضعت ، غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها . قلت : ويحتمل أن يجازى بها عما يقع منه من ظلم العباد مثلا ، فان استوت عذب بكفره مثلا فقط ، وإلا زيد عذابه بكفره أو خفف عنه كما في قصة أبي طالب ، قال أبو اسحق الزجاج أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة ، وأن الميزان له لسان وكتمان ويميل بالأعمال ، وأنكرت المعتزلة الميزان وقالوا هو عبارة عن العدل غالفوا الكتاب والسنة لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال ليرى العباد أعمالهم مثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين ، وقال ابن فورك أنكرت المعتزلة الميزان بناء منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها ، قال وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس أن الله تعالى يقلب الأعراض أجساما فيزنها انتهى ، وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل

والقضاء فأسند الطبري من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾ قال إنما هو مثل كما يمحوز وزن الأعمال كذلك يمحوز الخط ، ومن طريق ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال الموازين العدل ، والراجح ما ذهب إليه الجمهور ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في السنة عن سلمان قال : يوضع الميزان وله كفتان لو وضع في إحدهما السموات والأرض ومن فيهن لوسعته ، ومن طريق عبد الملك بن أبي سليمان ذكر الميزان عند الحسن فقال له لسان وكفتان ، وقال الطبري قيل إنما توزن الصحف ، وأما الأعمال فانها أعراس فلا توصف بثقل ولا خفة ، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حينئذ تجسد أو تجعل في أجسام فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن ، ورجح القرطبي أن الذي يوزن الصحف التي تكتب فيها الأعمال ، ونقل عن ابن عمر قال توزن صحائف الأعمال ، قال فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام فيرتفع الإشكال ويقر به حديث البطافة الذي أخرجه الترمذي وحسنه والحاكم وصححه ، وفيه فتوضع السجلات في كفة والبطافة في كفة انتهى ، والصحيح أن الأعمال هي التي توزن ، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي إدرياء عن النبي ﷺ قال ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن ، وفي حديث جابر رفعه يوضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار ، قيل فمن استوت حسناته وسيئاته قال أوأئك أصحاب الأعراف ، أخرجه خيثمة في فوائده ، وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه موقوفا ، وأخرج أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة عن حذيفة موقوفا أن صاحب الميزان يوم القيامة جبريل عليه السلام . قوله ( وقال مجاهد القسطاس : العدل بالرومية ) وصله الفريابي في تفسيره عن سفيان الثوري عن رجل عن مجاهد وعن ورقاء عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى ﴿ وزنوا بالقسطاس المستقيم ﴾ قال هو العدل بالرومية ، وقال الطبري معنى قوله وزنوا بالقسطاس : بالميزان ، وقال ابن دريد مثله وزاد وهو رومي عرب ، ويقال قسطار بالراء آخره بدل السين ، وقال صاحب المشارق القسطاس أعدل الموازين وهو بكسر القاف وبضمها وقرى بهما في المشهور ، قوله ( ويقال القسط مصدر المقسط وهو العادل وأما القاسط فهو الجائر ) قال الفراء القاسطون الجائرون والمقسطون العادلون ، وقال الراغب القسط النصيب بالعدل كالنصف والنصفة والقسط بفتح القاف أن يأخذ قسط غيره وذلك جور والإقساط أن يعطى غيره قسطه وذلك إنصاف ، ولذلك قيل قسط إذا جار وأفسط إذا عدل ، وقال صاحب المحكم القسط النصيب إذا تقاسم به بالسوية ، وقال الاسماعيلي متعبا على قول البخاري القسط مصدر المقسط مانعه القسط العدل ومصدر المقسط الإفساط ، يقال أفسط إذا عدل وقسط إذا جار ويرجمان إلى معنى متقارب لأنه يقال عدل عن كذا إذا مال عنه وكذلك قسط إذا عدل عن الحق وأفسط كأنه لزم القسط وهو العدل ، قال الله تعالى ﴿ وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً ﴾ وقال النبي ﷺ القاسطون على منابر من نور انتهى وكان من حقه أن يستشهد للبعث الثاني بالآية الأخرى وهي قوله تعالى ﴿ إن الله يحب المقسطين ﴾ وهي في المائدة وفي الحجرات ، والحديث الذي ذكره صحيح أخرجه مسلم ، وفي الصحيح عن أبي هريرة رفعه في ذكر عيسى بن مريم ينزل حكما مقسطا وفي الأسماء الحسنى المقسط ، قال الحليمي هو المعطى عباده القسط وهو العدل من نفسه وقد يكون معناه المعطى لكل منهم قسطا من خيره ، وقوله : كأنه لزم القسط يشير إلى أن الهمة فيه للسلب ، وبذلك جزم صاحب النهاية ، وذكر ابن القطاع أن قسط من الأضداد ، وقد أجاب ابن بطال

عن اعتراض من اعترض على قول البخارى مصدر المقسط فقال : أراد بالمصدر ما حذفت زوائده كقول الشاعر  
 « وان أهلك فذلك حين قدرى ، أى تقديرى فرده إلى أصله ، وإنما تحذف العرب الزوائد لترد الكلمة إلى أصلها ، وأما  
 المصدر المقسط الجارى على فعله فهو الاقسط ، وقال الكرماني المراد بالمصدر المحذوف الزوائد نظرا إلى أصله ، فهو  
 مصدر مصدره إذ لا خفاء أن المصدر الجارى على فعله هو الإقسط فان قيل المزيد لابد أن يكون من جنس المزيد  
 عليه . قلت : إما أن يكون من القسط بالكسر وإما أن يكون من القسط بالفتح الذى هو بمعنى الجور والهمزة  
 السلب والإزالة . قوله ( حدثنا أحمد بن إشكاب ) بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة غير منصرف  
 لأنه أعجمى وقيل بل عربى فينصرف وهو لقب ، واسمه مجمع وقيل معمر وقيل عبيد الله وكنية أحمد أبو عبد الله  
 وهو الصفار الحضرمى تزيل مصر ، قال البخارى : آخر ما لقيه بمصر سنة سبع عشرة وأرخ ابن حبان وفاته فيها ،  
 وقال ابن يونس مات سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة . قلت : وليس بينه وبين على بن إشكاب ولا محمد بن إشكاب  
 قرابة . قوله ( حدثنا محمد بن فضيل ) أى ابن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاى ولم أر هذا الحديث إلا من طريقه  
 بهذا الإسناد ، وقد تقدم فى الدعوات وفى الإيمان والنذور وأخرجه أحمد ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه  
 وابن حبان كلهم من طريقه قال الترمذى حسن صحيح غريب . قلت : وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن  
 فضيل وشيخه وشيخه وصحابه . قوله ( عن عماره ) فى رواية قتيبة ، عن ابن فضيل حدثنا عماره ، وقد  
 تقدمت فى الإيمان والنذور . قوله ( كئتان حبيبتان إلى الرحمن ) كذا فى هذه الرواية بتقديم « حبيبتان » وتأخير  
 « ثقيلتان » ، وقد تقدم فى الدعوات وفى الإيمان والنذور بتقديم « خفيفتان » ، وتأخير « حبيبتان » ، وهى رواية مسلم  
 عن زهير بن حرب ومحمد بن عبد الله بن نمير وأبى كريب ومحمد بن طريف وكذا عند الباقين من تقدم ذكره ومن  
 ساقى عن شيوخهم ، وفى قوله « كئتان » إطلاق كلمة على الكلام وهو مثل كلمة الإخلاص وكلمة الشهادة ، وقوله  
 « كئتان » هو الخبر و« حبيبتان » وما بعدها صفة والمبتدأ سبحانه الله إلى آخره والشككة فى تقديم الخبر تشويق السامع  
 إلى المبتدأ وكلما طال الكلام فى وصف الخبر حسن تقديمه لأن كثرة الأوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا ، وقوله  
 « حبيبتان » أى محبوبتان ، والمعنى : محبوب قائلهما ، ومحبة الله للعبد تقدم معناها فى « كتاب الرقاق » وقوله « ثقيلتان » فى  
 الميزان ، هو موضع الترجمة لأنه مطابق لقوله : وأن أعمال بنى آدم توزن ، قال الكرماني فان قيل فعيل بمعنى مفعول  
 يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا سيما إذا كان موصوفه معه ، فلم عدل عن التذكير إلى التأنيث ؟ فالجواب أن ذلك  
 جائز لا واجب وأيضا فهو فى المفرد لا المثنى سلينا لسكن أنث لمناسبة الثقيلتين والخفيفتين أو لأنها بمعنى الماعل لا  
 المفعول والتاء لتقل اللفظة من الوصفية إلى الإسمية وقد يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع كن يقول خذ ذبيحتك للشاة  
 التى لم تذبح فاذا وقع عليها الفعل فهى ذبيحة حقيقة ، وخص لفظ الرحمن بالذكر لأن المقصود من الحديث بيان سعة  
 رحمة الله تعالى على عباده حيث يجازى على العمل القليل بالشواب الكثير . قوله ( خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى  
 الميزان ) وصفهما بالخفة والثقل لبيان قلة العمل وكثرة الثواب وفى هذه الألفاظ الثلاثة سجع مستعذب وقد تقدم  
 فى الدعوات بيان الجائر منه والمنهى عنه وكذا فى الحدود فى حديث سجع كسجع الكهان ، والحاصل أن المنهى عنه  
 ما كان متكلفا أو متضمنا لباطل لا ما جاء عقوا عن غير قصد اليه ، وقوله « خفيفتان » فيه إغارة إلى قلة كلامهما  
 وأحرفهما ورشاقتهما ، قال الطيبي : الخفة مستعارة للدهولة وشبهه مهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من

بعض الامتعة فلا تتبعه كالشيء الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن سائر التكليف صعبة شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها مع أنها تثقل الميزان كثقل الشاق من التكليف ، وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة ، فقال : لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلواتها فثقلت فلا يحملنك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلواتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا يحملنك خفتها على ارتكابها . **قوله** ( سبحان الله ) تقدم معناه في باب فضل التسبيح من « كتاب الدعوات » . **قوله** ( وبحمده ) قيل الواو للحال والتقدير : أسبح الله مثلنبا بحمدى له من أجل توفيقه وقيل عاطفة والتقدير أسبح الله وأتلبس بحمده ، ويحتمل أن يكون الحمد مضافا للفاعل والمراد من الحمد لازمه أو ما يوجب الحمد من التوفيق ونحوه ، ويحتمل أن تكون الباء متعلقة بمحذوف متقدم والتقدير وأمى عليه بحمده فيكون « سبحان الله » جملة مستقلة و « وبحمده » جملة أخرى ، وقال الخطابي في حديث : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك أي بقوتك التي هي نعمة توجب على حمدك سبحتك لا بحول وبقوت كأنه يريد أن ذلك مما أقيم فيه السبب مقام المسبب ، واتفقت الروايات عن محمد بن فضيل على ثبوت وبحمده إلا أن الاسماعيلي قال بعد أن أخرجه من رواية زهير بن حرب وأحمد بن عبدة وأبي بكر بن أبي شيبة والحسين بن علي بن الأسود عنه لم يقل أكثرهم « وبحمده » . قلت : وقد ثبت من رواية زهير بن حرب عند الشيخين وعند مسلم عن بقية من سميت من شيوخه والترمذي عن يوسف بن عيسى والنسائي عن محمد بن آدم وأحمد بن حرب وابن ماجه عن علي بن محمد وعلي بن المنذر وأبو عروانة عن محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي وابن حبان أيضا من رواية محمد بن عبد الله بن نمير كلهم عن محمد بن فضيل كأنها سقطت من رواية أبي بكر وأحمد بن عبدة والحسين . **قوله** ( سبحان الله العظيم ) هكذا عند الأكثر بتقديم « سبحان الله وبحمده » على « سبحان الله العظيم » ، وتقدم في الدعوات عن زهير بن حرب بتقديم « سبحان الله العظيم » على « سبحان الله وبحمده » وكذا هو عند أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل وكذا عند جميع من سميته قبل ، وقد وقع لي بهو في « كتاب الدعاء » لمحمد بن فضيل من رواية علي بن المنذر عنه بثبوت « وبحمده » وتقديم « سبحان الله وبحمده » قال ابن بطلال هذه الفضائل الواردة في فضل الذكر إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال كالطهارة من الحرام والمقامى المقام فلا تظن أن من آدمى الذكر وأصر على ماشاء من شهواته وانتكح دين الله وحرماه أنه يلتحق بالمطهرين المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح ، قل السكراني صفات الله وجودية كالعلم والقدرة وهي صفات الإكرام وعدمية كلا شريك له ولا مثل له وهي صفات الجلال فالتسبيح إشارة إلى صفات الجلال والتحميد إشارة إلى صفات الإكرام وترك التقييد مشعر بالتعميم ، والمعنى أنزه عن جميع النقائص وأحمده بجميع الكالات ، قال : والنظم الطبعي يقتضى تقديم التحلية على التخلية فقدم التسبيح الدال على التخلي على التحميد الدال على التحلى وقدّم لفظ الله لأنه اسم الذات المقدسة الجامع لجميع الصفات والأسماء الحسنى ، ووصفه بالعظيم لأنه الشامل لسلب مالا يليق به وإثبات ما يليق به إذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم النظير والمثيل ونحو ذلك ، وكذا العلم بجميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك ، وذكر التسبيح مثلنبا بالحمد ليعلم ثبوت الكمال له نفيا وإثباتا وكرره تأكيدا ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين ولهذا جاء في القرآن بمبارات مختلفة نحو سبحان وسبح بلفظ الأمر وسبح بلفظ الماضى ويسبح بلفظ المضارع ، ولأن التنزيهات تدرك بالعقل بخلاف الكالات فإنها تقصر عن إدراك حقائقها كما قال بعض الحققين : الحقائق الإلهية لا تعرف إلا بطريق

السلب كما في العلم لا يدرك منه إلا أنه ليس بجاهل ، وأما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل إليه ، وقال شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كلامه على مناسبة أبواب صحيح البخارى الذى نقلته عنه في أواخر المقدمة : لما كان أصل العصمة أولا وآخرها هو توحيد الله فحتم بكتاب التوحيد ، وكان آخر الأمور التى يظهر بها المفلح من الخاسر ثقل الموازين وخفتها لجله آخر تراجم الكتاب ، فبدأ بحديث الأعمال بالنيات ، وذلك في الدنيا ، وختم بأن الأعمال توزن يوم القيامة ، وأشار إلى أنه إنما يثقل منها ما كان بالنية الخاصة لله تعالى ، وفي الحديث الذى ذكره ترغيب وتخفيف ، وحث على الذكر المذكور لمحبة الرحمن له والخفة بالنسبة لما يتعلق بالعمل والثقل بالنسبة لإظهار الثواب ، وجاء ترتيب هذا الحديث على أسلوب عظيم وهو أن حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذكر على لسانه تال هم بين ما فيهما من الثواب العظيم النافع يوم القيامة انتهى ملخصا ، وقال الكرماني تقدم في أول كتاب التوحيد ، بيان ترتيب أبواب الكتاب وأن الحتم بمباحث كلام الله لأنه مدار الوحي ، وبه تنبت الشرائع ولهذا افتتح ببدء الوحي والانهاء إلى ما منه الابتداء ونعم الحتم بها ، ولكن ذكر هذا الباب ليس مقصودا بالذات بل هو لإرادة أن يكون آخر السلام التسليم والتحميد ، كما أنه ذكر حديث الأعمال بالنيات في أول الكتاب لإرادة بيان إخلاصه فيه كذا قال ، والذي يظهر أنه قصد ختم كتابه بما دل على وزن الأعمال لأنه آخر آثار التكليف فانه ليس بعد الوزن إلا الاستقرار في أحد الدارين إلى أن يريد الله لإخراج من قضى بتعذيبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشفاعة كما تقدم بيانه ، قال الكرماني وأشار أيضا إلى أنه وضع كتابه قسطا وميزانا يرجع إليه ، وأنه سهل على من يسره الله تعالى عليه وفيه إشعار بما كان عليه المؤلف في حالتيه أولا وآخرها ، تقبل الله تعالى منه جزاءه أفضل الجزاء . قلت : وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم الحث على إدانة هذا الذكر ، وقد تقدم في باب فضل التسليم من وجه آخر عن أبي هريرة حديث آخر لفظه : من قال سبحان الله وبحمده ، في يومه مائة مرة حطت خطاياہ ، وإن كانت مثل زبد البحر ، وإذا ثبت هذا في قول سبحان الله وبحمده ، وحدها فإذا انضمت إليها الكلمة الأخرى فالذى يظهر أنها تفيد تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها ، كما أن من قال الكلمة الأولى وليست له خطايا مثلا فانه يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك ، وفيه إيراد الحكم المرغب في فعله بلفظ الخبر لأن المقصود من سياق هذا الحديث الأمر بملازمة الذكر المذكور ، وفيه تقديم المبتدأ على الخبر كما مضى في قوله كلبان ، وفيه من البديع : المقابلة والمناسبة والموازنة في السجع لأنه قال حبيبتان إلى الرحمن ، ولم يقل للرحمن لموازنة قوله وعلى اللسان ، وعدى كلا من الثلاثة بما يليق به وفيه إشارة امثال قوله تعالى ﴿ وسبح بحمد ربك ﴾ وقد أخبر الله تعالى عن الملائكة في عدة آيات أنهم يسبحون بحمد ربهم ، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر . قلت : يارسول الله بأبي أنت وأمي أى الكلام أحب إلى الله قال ما اصطفى الله للملائكة سبحان ربى وبحمده سبحان ربى وبحمده ، وفي لفظ له أن أحب الكلام إلى الله سبحانه : سبحان الله وبحمده . خاتمة : اشتمل كتاب التوحيد من الأحاديث المرفوعة على مائتى حديث وخمسة وأربعين حديثا ، المعلق منها وما في معناه من المتابعة خمسة وخمسون طريقا والباقي موصول ، المكرر منها فيه وفيما مضى معظمها ، والخالص منها أحد عشر حديثا انفرد عن مسلم بأكثرها ، وأخرج مسلم منها حديث عائشة : في أمر السرية في ذكر قل هو الله أحد ، وحديث أبي هريرة : أذنب عبد من عبادى ذنبا ، وحديثه إذا تقرب العبد من شبرا ، وحديثه يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي ، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ستة وثلاثون أثرا لجميع



ما في الجامع من الأحاديث بالمكرر موصولا ومعلقا وما في معناه من المتابعة تسعة آلاف واثنان وثمانون حديثا ،  
وجميع ما فيه موصولا ومعلقا بغير تكرار ألفا حديث وخمسة عشر حديثا وثلاثة عشر حديثا ، فمن ذلك المعلق وما  
في معناه من المتابعة مائة وستون حديثا والباقي موصول ، وافقه مسلم على تخريجها سوى ثمانية وعشرين حديثا وقد  
بينت ذلك مفصلا في آخر كل كتاب من كتب هذا الجامع ، وجمعت ذلك هنا تليها على وهم من زعم أن عدده  
بالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا ، وأن عدده بغير المكرر أربعة آلاف أو نحو أربعة آلاف ،  
وقد أوضحت ذلك مفصلا في أواخر المقدمة وذلك كله خارج عما أودعه في تراجم الأبواب من ألفاظ الحديث من  
غير تصريح بما يدل على أنه حديث مرفوع كما نهيت على كل موضع من ذلك في بابه كقوله : باب لإثنان فما فوقهما  
جماعة فإنه لفظ حديث أخرجه ابن ماجه وفيه من الآثار الموقوفة على الصحابة فمن بعدهم ألب وستائة وثمانية آثار ،  
وقد ذكرت تفاصيلها أيضا عقب كل كتاب والله الحمد ، وفي الكتاب آثار كثيرة لم يصرح بنسبتها لقائل مسمى ولا  
مهم خصوصا في التفسير وفي التراجم فلم يدخل في هذه العدة ، وقد نهيت عليها أيضا في أما كتبها وما اتفق له من  
المناسبات التي لم أر من نبه عليها أنه يعتنى غالبا بأن يكون في الحديث الأخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع  
مناسبة لحتمه ولو كانت الكلمة في أثناء الحديث الأخير أو من الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان  
ذلك آخر شأن هرقل ، وقوله في آخر كتاب الإيمان ثم استغفر ونزل ، وفي آخر كتاب العلم وليقطعها حتى يكونا  
تحت الكميين ، وفي آخر كتاب الوضوء واجعلهن آخر ما تكلم به ، وفي آخر كتاب الغسل وذلك الأخير إنما بيناه  
لاختلافهم ، وفي آخر كتاب النعيم عليك بالصعيد فإنه يكفيك ، وفي آخر كتاب الصلاة استئذان المرأة زوجها في  
الخروج ، وفي آخر كتاب الجمعة ثم تكون القائلة ، وفي آخر كتاب العيدين لم يصل قبلها ولا بعدها ، وفي آخر  
الاستسقاء بأي أرض تموت ، وفي آخر تقصير الصلاة وإن كنت تائما اضطجعي ، وفي آخر التهجد والتطوع وبعد  
العصر حتى تغرب ، وفي آخر العمل في الصلاة فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف ، وفي آخر كتاب الجنائز فنزلت  
(تبت يدا أبي لهب وتب ) وهو من التباب ومعناه الهلاك ، وفي آخر الزكاة صدقة الفطر ولها دخول في الأخيرة  
من جهة كونها تقع في آخر رمضان مكفرة لما مضى ، وفي آخر الحج واجعل موتى في بلد رسولك ، وفي آخر  
الصيام ومن لم يكن أكل فليصم ، وفي آخر الاعتكاف ما أنا بمعتكف فرجع ، وفي آخر البيع والإجارة حتى أجلاهم  
عبر ، وفي آخر الحوالة فصلى عليه ، وفي آخر الكفالة من ترك مالا فلورثته ، وفي آخر المزارعة مانسيت من مقالتي  
تلك إلى يومى هذا شيئا ، وفي آخر الملازمة حتى أموت ثم أبعت ، وفي آخر الشرب فشرب حتى رضيت ، وفي  
آخر المظالم فكسروا صومعته وأنزلوه ، وفي آخر الشركة أفندج بالقصب ، وفي آخر الرهن أولئك لا خلاق لهم في  
الأخرة ، وفي آخر العتق الولاء لمن أعقت ، وفي آخر الهبة ولا تعد في صدقتك ، وفي آخر الشهادات لا توهمها  
ولو حبوا ، وفي آخر الصلح قم فافضه ، وفي آخر الشروط لا تباع ولا توهب ولا تورث ، وفي آخر الجهاد قدمت  
فقال صل ركعتين ، وفي آخر فرض الخنس حرما البتة ، وفي آخر الجزية والموادعة فهو حرام بحرمة الله إلى يوم  
القيامة ، وفي آخر بدء الخلق وأحاديث الأنبياء قدم معاوية المدينة آخر مقدمة قدمها ، وفي آخر المناقب توفيت  
خديجة رضى الله عنها قبل مخرج النبي ﷺ ، وفي آخر الهجرة فترة بين عيسى ومحمد عليهما الصلاة والسلام ، وفي آخر

المغازى الوفاة النبوية وما يتعلق بها ، وفي آخر التفسير تفسير المعوذتين ، وفي آخر فضائل القرآن اختلفوا فأهلكوا ، وفي آخر النكاح فلا يمنعنى من التحرك ، وفي آخر الطلاق وتغفو أثره ، وفي آخر اللعان أبعد لك منها ، وفي آخر النفقات أعتقها أبو لهب ، وفي آخر الاطعمة وأنزل الحجاب ، وفي آخر الذبائح والاضاحى حتى تنفر من منى ، وفي آخر الاثرية وتابعه سعيد بن المسيب عن جابر ، وفي آخر المرضى وانقل حماتها ، وفي آخر الطب ثم ليطرحه ، وفي آخر اللباس لإحدى رجليه على الأخرى ، وفي آخر الادب فايرده ما استطاع ، وفي آخر الاستئذان منذ قبض النبي ﷺ ، وفي آخر الدعوات كراهية السأمة علينا ، وفي آخر الرقاق أن نرجع على أعقابنا ، وفي آخر القدر إذا أرادوا فتنه أئينا ، وفي آخر الايمان والنذور إذا سهم غابر فقتله ، وفي آخر الكفارة وكفر عن يمينك ، وفي آخر الحدود إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، وفي آخر المحاربين اعملوا ما شئتم فقد وجبت لكم الجنة ، وفي آخر الإكراه يحجزه عن الظلم ، وفي آخر تعبير الرؤيا تجاوز الله عنهم ، وفي آخر الفتن أنهلك وفيها الصالحون ، وفي آخر الاحكام فاعتمرت بعد أيام الحج ، وفي آخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم ، والتسييح مشروع في الختام ، فلذلك ختم به « كتاب التوحيد » والحمد لله بعد التسييح آخر دعوى أهل الجنة ، قال الله تعالى ﴿ دعواهم فيها سبحانه اللهم وتحييتهم فيها سلام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾ ، وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذى في الجامع والنسائى في اليوم واليلة وابن حبان في صحيحه والطبرانى في الدعاء والحاكم في المستدرک كلهم من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل بن أبى صالح عن أبيه « عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ من جلس في مجلس وكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك : سبحانه اللهم وبمحمد أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرک وأتوب اليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك ، هذا لفظ الترمذى وقال : حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه ، وفي الباب عن أبى برزة وعائشة ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلا أن البخارى أعله برواية : وهيب عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الاحبار كذا قال في المستدرک وروى في ذلك ، فليس في هذا السند ذكر لوالد سهيل ولا كعب ، والصواب عن سهيل عن عون وكذا ذكره على الصواب في علوم الحديث فانه ساقه فيه من طريق البخارى عن محمد بن سلام عن مخلد بن يزيد عن ابن جريج بسنده ، ثم قال : قال البخارى هذا حديث مليح ، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول : حدثنا موسى بن اسماعيل حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله ، قوله قال البخارى هذا أول فإننا لا نذكر لموسى بن عقبة سماعا من سهيل انتهى ، وأخرجه البيهقي في المدخل عن الحاكم بسنده المذكور في علوم الحديث عن البخارى فقال عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين كلاهما عن حجاج بن محمد وساق كلام البخارى لكن قال : لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا غير هذا الحديث إلا أنه معلول ، وقوله لا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا هو المنقول عن البخارى لا قوله لا أعلم في الدنيا في هذا الباب فان في الباب عدة أحاديث لاتخفى على البخارى ، وقد ساق الخليل في الإرشاد هذه القصة عن غير الحاكم وذكر فيها أن مسلما قال للبخارى أتعرف بهذا الإسناد في الدنيا حديثا غير هذا ، فقال : لا إلا أنه معلول ، ثم ذكره عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله ، قوله : وهو موافق لما في علوم الحديث في سند التعليل لا في قوله في هذا الباب فهو موافق لرواية البيهقي في قوله بهذا الإسناد ، وكان الحاكم وهم في هذه اللفظة وهي قوله في هذا الباب : وإنما هي بهذا الإسناد

وهو كما قال لأن هذا الإسناد وهو: ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل لا يوجد إلا في هذا المتن ولهذا قال البخاري لا أعلم لموسى سماعاً من سهيل يعني أنه إذا لم يكن معروفاً بالأخذ عنه وجاءت عنه رواية خالف راويها وهو ابن جريج من هو أكثر ملازمة لموسى بن عقبة منه رجحت رواية الملازم فهذا يوجب تعليلاً للبخاري، وأما من صححه فإنه لا يرى هذا الاختلاف علة قاذحة بل يجوز أنه عند موسى بن عقبة على الوجهين، وقد سبق للبخاري إلى تعلييل هذه الرواية أحمد بن حنبل فذكر الدارقطني في العلل عنه أنه قال: حديث ابن جريج وهم، والصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله قال الدارقطني والقول قول أحمد، وعلى ذلك جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا هذا خطأ، رواه وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله موقوفاً وهذا أصح، قال أبو حاتم يحتمل أن يكون الوهم من ابن جريج ويحتمل أن يكون من سهيل انتهى، وقد وجدناه من رواية أربعة عن سهيل غير موسى بن عقبة في الأفراد للدارقطني من طريق عاصم ابن عمرو وسليمان بن بلال، وفي الذكر لجعفر الفريابي من طريق اسماعيل بن عياش، وفي الدعاء للطبراني من طريق محمد بن أبي حميد أربعهم عن سهيل والراوى عن عاصم وسليمان هو الواقدي وهو ضعيف وكذا محمد بن أبي حميد، وأما اسماعيل فإن روايته عن غير الشاميين ضعيفة وهذا منها، وقد قال أبو حاتم هذه الرواية ما أدري ما هي ولا أعلم روى عن النبي ﷺ في شيء من طريق أبي هريرة إلا من رواية موسى عن سهيل انتهى، وقد أخرجه أبو داود في السنن وابن حبان في صحيحه والطبراني في الدعاء من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن عبد الرحمن بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً. وعن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن سعيد المقبري عن عبد الله بن عمرو موقوفاً وذكر شيخنا شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في النكت التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح أن هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عدتهم سبعة زائدة على من ذكر الترمذي، وأحال ببيان ذلك على تحريجه لأحاديث الأحياء وقد تبعت طرقة فوجدته من رواية خمسة آخرين فأكملوا خمسة عشر نفساً ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه إلى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم، وقد خرجت طرقة فيها كتبت على علوم الحديث وأذكره هنا مائتاً، وهم عبد الله بن عمرو بن العاص وحديثه عند الطبراني في المعجم الكبير أخرجه موقوفاً وعند أبي داود أخرجه موقوفاً كما تقدم التنبيه عليه، وأبو برزة الأسلمي وحديثه عند أبي داود والنسائي والدارمي وسنده قوى، وجبير بن مطعم وحديثه عند النسائي وابن أبي حاتم ورجاله ثقات، والزبير بن العوام وحديثه عند الطبراني في المعجم الصغير وسنده ضعيف، وعبد الله بن مسعود وحديثه عند ابن عدى في الكامل وسنده ضعيف، والسائب بن يزيد وحديثه عند الطحاوي في مشكل الآثار والطبراني في الكبير وسنده صحيح، وأنس بن مالك وحديثه عند الطحاوي والطبراني وسنده ضعيف، وعائشة وحديثها عند النسائي وسنده قوى، وأبو سعيد الخدري وحديثه في كتاب الذكر لجعفر الفريابي وسنده صحيح إلا أنه لم يصرح برفعه، وأبو أمامة وحديثه عند أبي يعلى وابن السني وسنده ضعيف، ورافع بن خديج وحديثه عند الحاكم والطبراني في الصغير ورجاله موثقون إلا أنه اختلف على روايته في سنده، وأبي بن كعب ذكره أبو موسى المديني ولم أقف على سنده، ومعاوية ذكره أبو موسى أيضاً وأشار إلى أنه وقع في بعض رواياته تصحيف، وأبو أيوب الأنصاري وحديثه في الذكر للفريابي أيضاً وفي سنده ضعف يسير، وعلى بن أبي طالب وحديثه عند أبي علي بن الأشعث في السنن المروية عن أهل البيت وسنده

واه ، وعبد الله بن عمر وحديثه في الدعوات من مستدرك الحاكم ، وحديث رجل من الصحابة لم يسم أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق أبي معشر زياد بن كليب قال حدثنا رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عنه ورجاله ثقات ، ووقع لي مع ذلك من مراسيل جماعة من التابعين منهم الشعبي وروايته عند جعفر الفريابي في الذكر ، ويزيد الفقير وروايته في الكنى لأبي بشر الدولابي ، وجعفر أبو سلة وروايته في الكنى للنسائي ، ومجاهد وعطاء ويحيى بن جمدة ورواياتهم في زيادات البر والصلة للحسين بن الحسن المروزي ، وحسان بن عطية وحديثه في ترجمته في الحلية لأبي نعيم وأسانيد هذه المراسيل جياد ، وفي بعض هذا ما يدل على أن للحديث أصلا ، وقد استوعبت طرقها وبينت اختلاف أسانيدها وألفاظ متونها فيما علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلوم ، ورأيت ختم هذا الفتح بطريق من طرق هذا الحديث مناسبة لانتهى أسوقها بالسند المتصل العالي بالسماح والإجازة إلى منتهاه ، قرأت على الشيخ الإمام العدل المسند المكثّر الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن محمد ابن زكريا القدسي الزينبي بمنزله ظاهر القاهرة أخبرنا محمد بن اسماعيل بن عبد العزيز بن عيسى بن أبي بكر الأيوبي أنبأنا اسماعيل بن عبد المنعم بن الحميم أنبأنا أبو بكر بن عبد العزيز بن أحمد بن باقا أنبأنا أبو زرعة طاهر بن محمد ابن طاهر أنبأنا عبد الرحمن بن حمد وقرأته عاليا على الشيخ الإمام المقرئ المفتي العلامة أبي اسحق إبراهيم بن أحمد ابن عبد الواحد بن عبد المؤمن بن كامل عن أيوب بن نعمة النابلسي سماعا عليه أنبأنا اسماعيل بن أحمد العراقي عن عبد الرزاق بن اسماعيل القومسي أنبأنا عبد الرحمن بن حمد الدون أنبأنا أبو نصر أحمد بن الحسين الكسار أنبأنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الحافظ المعروف بابن السني أنبأنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي أنبأنا محمد بن اسحق هو الصغاني حدثنا أبو مسلم منصور بن سلة الخزاعي حدثنا خلاد بن سليمان هو الحضرمي عن خالد بن أبي عمران عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا جلس مجلسا أو صلى تكلم بكلمات فسألته عن ذلك فقال : إن تكلم بكلام خير كان طابعا عليه - يعني غائما عليه - إلى يوم القيامة ، وإن تكلم بغير ذلك كانت كفارة له « سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ، والله أعلم

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين لهم بإحسان ، وسلم تسليما كثيرا .

قال مؤلفه حافظ الدهر إمام السنة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكنتاني النسب العسقلاني الأصل المصري المولد والمنشأ نزيل القاهرة ، في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين ومئتمائة ، سوى ما ألحقه في هذا الكراس في ثاني عشر رجب منها ، وكان جمعه للبقعة في سنة ثلاث عشرة ، وشرعه في الشرح في أوائل سنة سبع عشرة ، والله الحمد باطنا وظاهرا أولا وآخرا .

صورة ما كتبه المؤلف على نسخة الشيخ الإمام العالم العلامة برهان الدين  
إبراهيم بن زين الدين الحضر رحمهم الله ورضى عنهم

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد . فقد قرأ على هذا الكتاب المسمى « فتح الباري » ، لإيسر منه فسمعه وفاته القليل منه ، وذلك ظاهر  
في التبليغ في المرامش بخط صاحبه وكانه الإمام العالم العلامة الفاضل الماهر الباهر المدين برهان الدين مفيد  
الطالبيين جمال المدرسين ابن زين الدين الحضر حفظ الله عليه ما وهبه ، وختم له بالخصيرات حتى يفوز  
بالمرغبة ويأمن المرهبة ، وأجزت له أن يرويه عن كله وأن يفيده لمن أراد وأن يروي عن جميع ما تجوز  
عن روايته

قاله وكتبه أحمد بن هلى بن حجر حامدا مصليا مسلما وذلك في الثامن عشر من شعبان سنة اثنى عشر  
وأربعين وثمانمائة

وعلى نسخته أيضا ما ملخصه : بلغ السماع لجميع المجلس الأخير من هذا الشرح ، وأوله خاتمة على مؤلفه حافظ  
المصر أستاذ أهل الدهر شيخ الإسلام والمسلمين بقبلة المجتهدين قاضى القضاة الشافعية بالديار المصرية أبى الفضل  
أحمد المسقلانى الأصل المصرى المولد والمنشأ أدام الله بهجته وحرس للأنام مهجته ، بقرأة كتابه إبراهيم بن خضر  
الأئمة الإعلام قاضى القضاة سعد الدين القدسى الحنفى الشهير بابن الديرى ، وأخوه الإمام برهان الدين إبراهيم ،  
وقاضى القضاة محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادى الحنبلى ، وقاضى القضاة الشافعية بالبلاد الشامية وكتاب  
الأسرار الشريفة بالديار المصرية كمال الدين محمد الخوى الشهير بابن البارزى ، والمقر الناصرى محمد بن السلطان  
الظاهر جقمق بفوت يسير ، والمقر الزينى عبد الباسط ناظر الجيوش المنصورة ، والعلامة تقى الدين أحمد بن على  
المقرزى ، والصاحب كريم الدين عبد الكريم الشهير بابن كاتب المناخت ، والجمال يوسف بن كريم الدين . نظر  
الخوارج الشريفة ، والمقر محب الدين بن الأشقر كاتب النركان ، والشيخ ولى الدين محمد السفطى ، والعلامة القاضى  
بدر الدين التنيسى المالكى ، والقاضى غرس الدين السخاوى ، والشيخ محب الدين محمد بن أبى بكر القمنى ، والشيخ  
زين الدين عبد الرحمن بن عبد الوهاب السديسى ، وكتب جميع الشرح إلا مواضع يسيرة معلة فى نسخته ، والشيخ  
رضوان المقيى وكتب منه وسمع كثيرا ، والشيخ شمس الدين محمد بن على بن جعفر الشهير بابن قر وكتب غالبه  
وسمع منه الكثير ، والشيخ بهاء الدين أحمد بن العماد عبد الرحمن بن حرمى ، والشيخ زين الدين عبد الغنى بن محمد  
القمي ، والشريف سعيد بن على بن عبد الجليل المغربى التونسى ، وكتبه كل من الثلاثة وسمع منه كثيرا ، والإمام  
شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن حسان المقدسى ، والشيخ زين الدين قاسم بن محمد الزبيرى ، والشيخ تقى الدين  
المنوفى القاضى ، والشيخ شمس الدين محمد بن نور الدين على المحبرى الخطيب والده بالصلاحية ، والشيخ عز  
الدين عبد العزيز السباطى ، والشيخ محب الدين محمد بن عز الدين محمد البكرى لإمام المؤيدية ، والشيخ محب الدين  
عبد الله بن بهاء الدين عبد اللطيف الشهير بابن الإمام المحلى ، والشيخ محيى الدين بن محمد الطوخى ، وبهاء الدين  
محمد بن أبى بكر المشهدى ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أسد المقرئ ونور الدين على بن أحمد المنوفى ، والشيخ

شهاب الدين أحمد الرشي ، والسيد الإمام بدر الدين حسن النسابة ، والشيخ العلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى ، والشريف العلامة صلاح الدين محمد الأسيوطى ، والإمام شهاب الدين أحمد بن موسى المنزوفى الإمام بجامع أصلم ، والشريف عبد اللطيف بن على الحسنى ، والشهاب أحمد بن الجلال عبد الباقي الشهير بابن أبى غالب ، وأبو الفضل بن أبى المكارم بن أبى البركات بن ظهيرة القرشى المكي ، وأبو الفتح محمد بن محمد الطيبي القادري ، والسراج عمر بن عبد الله بن على الأفهسي ، والإمام شهاب الدين أحمد بن أبى السعود المنزوفى ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم أنشدها عبد القادر الواعظ بمجلس الختم ، والشريف يونس القادري ، والشيخ شرف الدين عيسى الطنوبى ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم ، والشيخ تقي الدين بن القطب القرعشندى ، وشمس الدين محمد بن على الفالاقى ، وعز الدين البينوى ، وشمس الدين محمد بن تاج الدين عبد الله بن صلاح الدين أبى الحجاج يوسف بن عبد الله بن اسماعيل بن قريش ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الشطنوبى ، وولى الدين أحمد بن أحمد الأسيوطى ، والعالم برهان الدين إبراهيم السكركى القاضى ، والشيخ شهاب الدين بن على بن زكريا الجديدى وولده شهاب الدين أحمد ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الجديدى ، وشمس الدين محمد بن الشيخ يوسف بن أحمد الصنى ، ونور الدين على بن خليل بن البصال ، ونور الدين المقرئ الشهير بابن الركاب ، والشيخ شمس الدين محمد بن يوسف المنزوفى الشهير بابن الخطيب ، وناصر الدين محمد بن إبراهيم الطويل ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن أحمد بن أبى بكر بن تمره الخطيب وابنه عبد القادر والشيخ محب الدين محمد بن محمد الفطان المصرى ، وعبد الرحيم بن الشهاب أحمد بن يعقوب الأزهرى ، والإمام المحدث برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى ، والشيخ شمس الدين محمد أبو الخير بن عمر بن عبد الرحمن الزفتاوى ، ونور الدين على بن سليمان التوائى ، وبدر الدين محمد بن إبراهيم المليجى الخطيب والده بجامع الأقمر ، والشيخ شمس الدين محمد بن حسين بن محمد الشهير بابن سعيقات التاجر بالجنون ، والشهاب أحمد بن محمد السخاوى المالكي ، والشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الدجوى ، ومدح الشارح بقصيدة تتعلق بالختم قرأها من لفظه بالمجلس المذكور ، وشمس الدين محمد ابن الشيخ يونس الواحى ، وأبو بكر بن محمد الواحى التاجر بسوق الحاحب ، والتاج محمد بن أبى بكر بن محمد الدميرى ، وأبو المياض محمد بن قاسم الصوفى بالمدرسة الأشرفية ، والإمام أبو الجود داود بن سليمان البني المالكي وعمه نور الدين على النبي المالكي ، والشهاب أحمد ابن محمد الأنصارى وخلق كثيرون لا يستطاع حصرهم ولا يقدر قدرهم ، ومن حضر المجلس لكن لم يسمع القراءة لبعده عن القارئ المشايخ الأئمة شمس الدين محمد القاياتى ، وشمس الدين محمد الونائى وأمين الدين الأفصرائى الحنفى شيخ الأشرفية ، ومحب الدين محمد الأفصرائى الحنفى فى جماعة كثيرين ، من رام حصرهم فقد رام شططا ، وكان يوما مشهودا لم يعهد مثله فيما تقدم ، وكان الختم المذكور بالتاج والسبع وجوه بين كوم الریش ومنية الشيرج خارج القاهرة ، فى يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنى عشر وأربعين وثمانمائة . والحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الذى بنعمته تتم الصالحات وتثمر

وقد نظم شعراء العصر فى مدح الشرح ومؤلفه قصائد ، منها ما أنشد فى مجلس الختم ومنها ما أنشد بعد ذلك ، فكتب العلامة الشريف صلاح الدين الأسيوطى رقعة وقدمها للدولف ، ونصها مايقول شيخ المحدثين الأقدمين والمحدثين فائق السكال والأكمال تهذيبه وتقريبه غنية الطلبة كفاية الطلبة نهاية الأرب فى فنون الأدب علامة ذوى الالمية قاضى الشافعية ، أدام الله مسراته فى قول القائل وإن لم يكن باطلائ :

لك الهناء بفضل منك يشملنا  
معنى وحسا بموجود ومعدوم  
كم للبخارى من شرح وليس كما  
قد جاء شرحك في فضل وتسميم  
شروحه الذهب الإبريز ماحكيت  
بمثل ذا الختم في جمع وتكريم  
وشرحك الرائج المصرى بهجتها  
وهل يوازن لإبريز بمختوم  
وفي هذا الثاني المعاني بما اشتمل عليه من المعاني :

أقاضى قضاء الدين حقا بليغهم  
ومن هو في أوج المعاني كلامه  
شروح البخارى مذكقينا رحيقها  
أنى شرحك الوافى ومسك ختامه

هل بينهما تواخي أم لأحدهما عن الآخر تراخي ، وهل صاحب هذه البيوت في قصور أم حام حول حى من عليه الحسن مقصور ؟ وهل له في مجارى الأدب أدنى ينبوع وما يحكم به الذوق السليم المطبوع ، فإن تفضلتم الآن بجواب فغير بدع أنه يوم الإجابة ، وإن عدلتم بالاسترواح الى غد فذاك عين الإصابة ، ورأيكم العالى أعلى ، وحسبنا الله ونعم الوكيل

فكتب المؤلف ما نصه : أسأل الله حسن الخاتمة ، ذقت حلاوة هذه المباحة ، وشرحت صدرى بلطافة هذه المطارحة ، وتبين أن ناظمها واحد حسا ومعنى ، بل أوحده في حسن التلطف وزيادة الحسن وهما يتجاوزان الجودة من هنا وهنا : د كالفرقدين إذا تأمل ناظر ، إلى آخر ما قال

وكتب الشيخ زين الدين عبد الرحمن ابن قاضى القضاة شمس الدين الديرى الحنفى بعد أن رأى الرقعة المذكورة في المجلس ما نصه :

أيا سيدا حاز العلوم بأسرها  
وأبدع في شرح البخارى نظامه  
لئن راج لإبريز البيوت بختها  
فقال غدا حقا ومسكا ختامه

وأشد اصحابنا الشيخ الفاضل شهاب الدين أحمد بن أبى السعود المنوفى بالمجلس المذكور :

تمنعت بدموع الصب في حجب  
فانظر لشمس الضحى في حلة السحب  
حلت بقلبي المعنى وهى جنته  
يامن يرى جنة الرضوان في لب  
أشكو سهادى ودمعى وهى لاهية  
فالتغر يضحك والاصداغ في لعب  
يامن رنت وانشدت طوع الصبا هيفا  
تفديلك روح قتيل القضب والقضب  
الله في مهجة لولاك ما رهب  
سود الجفون وحد السيف لم تهب  
فيا رعى الله أعطافا بنا فتكت  
والله يغفو عن الالحاظ كم قتلت  
فن يبلغ ذات الحسن أن دى  
يامن لا تجز عيظها بما فعلت  
واحفظ على حسننا خدا أضع دى  
وراح يومى بكف غير مختضب  
وهن من نسمات الروض في رهب  
بسحرها من كلم القلب مكتئب  
حل لها ولقتلى فيه واطربى  
في مهجتي من فطيع الفتك والعطب  
وراح يومى بكف غير مختضب

واجعل سويداء قلبي في صحيفته  
 وحال الجفن من روح به قنلت  
 وفي سبيل البكا ليل أكابده  
 لم أدر أن كؤوس الدمع تسهرني  
 يامن أطال على يوم اللقا أسفي  
 لا تسألن عن دموع فيك سائلة  
 في ذمة البين ليل بات يجمعنا  
 والشعر يرفع أذيال الدجى عبثا  
 وبعد رشف الثنايا رحت ملتثا  
 بجاء حسن ختام منه يسند عن  
 جبر الهدى حافظ الإسلام أحمد من  
 يا عالما شرح الله الصدور به  
 شرحت صدر البخارى مثل جامعه  
 هذا المنار الذى للعلم مرتفع  
 فبذا جامع بالشرح صار له  
 أضواء فيه مصابيح مسلسلة  
 شرح حكى الشمس فالدينا به امتلأت  
 فلا تحرك لسانا يا سراج فقد  
 نسيج وحد بقول ابن المنير وما  
 والزركشى البدر لما أن تكلف لم  
 وقد غدا لابن بطال به شغل  
 وبات في روضة ابن التين مرشفا  
 فلم يحز مسلم ماحزت من شرف  
 هذا وحقق عام الفتح حج به  
 فيه بدا الظاهر السلطان واستمرت  
 فيالهم والقنا تهتز في يدهم  
 فجاءه الفتح نصرا بالسيوف وقد  
 فالدهر في دعة والزهر مبتسم  
 والجو قهقهه والأعداء تحسبه  
 أفديه عاما كان الدهر أسنده

يرب من حسنات القرب والقرب  
 فليس عند الهوى قتل بمحتسب  
 يا لجر قلبي ولجري غير مقرب  
 حتى رأيت بحيا النجم كالجب  
 هلا جعلت لهذا الهجر من سبب  
 وقلب صب لصبر غير منقلب  
 والنجم يلحفنا شررا كمرتقب  
 والشعر يخنى بحيا الصبح في نقب  
 خالا وكان ختام المسك مطلبي  
 قاضى القضاة ختام العلم والأدب  
 له من الفتح ذكرى فتح خير نبي  
 وباسط العلم والآمال للطلب  
 فراح يندشد هذا منتهى الطلب  
 الله أكبر كل الفضل في العرب  
 وقفا كبحر جرى باق مدى الحقب  
 من الأحاديث أو من لفظك الضرب  
 تغيب زهر الدرارى وهو لم يغيب  
 لاح النهار وهذى الشمس فاحتجب  
 حاكت يداى له مثلا فيا بأبى  
 يصل إلى ذلك النوال بالذهب  
 لما رأى منه ما أربى على الأرب  
 كأسامن الذوق يزرى بآبنة العنب  
 يا أحمد الناس في علم وفي نسب  
 لبيت فضلك وقد العلم عن رغب  
 أعداؤه بذيول الأرض في حجب  
 رعبا وإن نسلت ردت على العقب  
 تبت يدا خصمه حالة الخطب  
 والقضب ترقص بالأكام والعذب  
 رعدا لما تابها من قبضة النوب  
 عن حافظ المصر عن آباءه النجب



لله جبر أبي ماجد شهم  
 يغنيك عن طلب الأسفار مقوله  
 وإن رقي شرف الإملاء تحسبه  
 وكم له من تصانيف حلت وعلت  
 يامن يقول لقيت الناس في رجل  
 ذوهمة في الندى والعلم أن رقلت  
 وسيف حلم بأيدي الصفح تجذبه  
 ترنحت قضب الأفلام في يده  
 تنشى فتشى شفاه الكاس باسمه  
 من كل أسر خرى الرضاب فما  
 وأعجب لمحبرة كم شيت غسقا  
 نعم وأعجب من ذا دمع مرملة  
 وأوقدت رملها في نهره وشدت  
 وانظر إلى طود علم شاخ نسبا  
 طلق الحيا إلى الدينار مبتذلا  
 فيبدل الثبر من مال ومن كلم  
 عم البرية بالجدوى فما لجا  
 فلو أريحت معاذ الله راحته  
 فيها الدنانير عشاق العفاة فان  
 فضائل علمت شعري مدائحه  
 يامهجة الفضل ياعين العلوم ويا  
 هذا فانسان شعري جاء ذا عجل  
 وهذه بنت فكر حثا شغف  
 ويا ولي اليتامى قد خطبت لها  
 نسيبها جاء في أبيانه نسبا  
 تزفها الشهب في الأفلاك منشدة  
 مدت لعليك بآت الروى خطا  
 ترنو بعين قوافيها التي نشطت  
 كأنها الراح في كاسات أسطرها  
 لجسها شخص الحساد فاستترت

على أصل على الحالين خير أب  
 والسيف أصدق أنباء من الكتب  
 مع التواضع بحر أسح من حجب  
 كالنجم يكثر من قطر الحيا السرب  
 دع من أردت ويم نعمته تصب  
 في برده سحبت ذيلا على السحب  
 دقت لديه رقاب الحقد والغضب  
 فأثمرت زهرات العلم والنشب  
 يا حسن جمع خلال الراح والقضب  
 يفوته حيث يحكي الكاس من سبب  
 سهدا ومفرقا المسود لم يشب  
 بوجنة الطرس ألفت حسن منقلب  
 جل المؤلف بين السماء والهب  
 يهتر جودا وبالأمال منجذب  
 بمجد الوجه يبدى رنة الصخب  
 ما بين منسبك منه ومنسكب  
 أمواله غير أيدي الناس من طنب  
 شكت لداعي الندى من وحشة التعب  
 تفقدوا الرفد ترأهم على حذب  
 وأنجم الليل تهدي كل مرتقب  
 روح العلا وحياة المجد والحسب  
 ووسع قولي وضيق الوقت في حرب  
 تهرجر الذيل من صحف على كتب  
 بكرا إن افتخرت للعرب تنسب  
 يا عز ذاك اليتيم الشاخ النسب  
 يا أخت خير أخ يا بنت خير أب  
 فقد طوت مهمة الأوراق عن كتب  
 وزاتها الكسر يا للخرد العرب  
 تحلو بتكرار حرف الباء في الحب  
 عن عينهم برداء الخط والأدب

فان تعارض مع مدحى مديهم  
وان تساوى كلانا فى المقال فى  
أما وأوصافك المنظوم جوهرها  
بقيت يا سيد الدنيا صحيح علا  
ولا برحت مدى الأيام تكسبها  
فكم فهل ترتقى الحصاء للشهب  
بعد المسافة بين الصدق والكذب  
لولاك ما امتدلى فى الشعر من سبب  
وعشت يا بحر علم غير مضطرب  
حسن الختام وترقى أشرف الرتب

وقال الشيخ برهان الدين البقاعى ، وأنشدت فى المجلس أيضا :

إن كنت لا تصبو لوصف عذارى  
إن الغرام له رجال دينهم  
خاضوا بحار العشق وقت هياجها  
فاستوسقوا دررا تجل نعمتها  
لله أيام الوصال وطيبها  
ليلات أرتشف الرحيق من الثغو  
وأدير فى روض الوجوه محاجرى  
بأبى الحدود نواضرا حسناتها  
قصدت يكون المسك حسن ختامها  
شرح البخارى الذى فى ضمنه  
فى كل طرس منه روض مزهر  
وبه زوائد من فوائد حمة  
شرح الحديث به فكم من مشكل  
يأتى إلى طرق الحديث يضمها  
وتزاحت أفديه فى تحصيله  
من فيض أحمد نبعه وله منا  
إن قلت نهر فهو للحجر انسمى  
أو قلت بحر عسقلان أصله  
كم قد رحلت وكم جمعت مصنفا  
وسكنت فى العليا تقى وفضاءلا  
رحلت إليك الطالبون ليقصدوا  
وترا كضوا خيل الشلبية حين لم  
فارت فى أرض البقاع عشائرى  
دع عنك تهايمى وخلع عذارى  
تلف النفوس على هوى الأقار  
إذ موجها كالجحفل الجرار  
صاروا بها فى العاشقين درارى  
لولم تكن كسكواكب الاسحار  
رفأنتنى من دون شرب عقار  
عجبا فتعيني عن الانوار  
كنواظر الغزلان فى الدينار  
فتعلت من ختم فتح البارى  
نظمت علوم الشرع مثل بحار  
وبكل سطر منه نهر جارى  
وفرائد أعيت على النظار  
فيه انجلى للعين بالآثار  
إن العيان مصدق الاخبار  
زمر الملوك فصل من السفار  
سبة به اشتهرت لدى الافكار  
ومن الحجارة منبع الانهار  
فالناس عالة بجرها الزخار  
فالدين قد أحييت بالاسفار  
أنت الشهاب بك اهتماء السارى  
وتتابعوا سبعا من الاقطار  
تركس بوهن أو بوصف عذارى  
أطوى إليك فيافيا وصحارى

فأرقت منهم كل أروع ماجد  
فصنعتك سهلت وتزهرت  
تربو على مائة ونصف أودعت  
وتضوع بالمسك الذكي لناشق  
ماذا أقول ولو أطلت مدائحي  
لم تبلغ المقصود من أوصافكم  
فاسلم على كر الليل راقبنا  
رجعت أهل الأرض من أنصاري  
حامي الدمار بسيفه والجار  
من طاعن يرجو قذى أو عار  
دررا تضيء الليل وقت سرار  
حسننا فيجعل أن يضوع الداري  
و جعلت أهل الأرض من أنصاري  
كلا ولم تقرب من المعشار  
رتب العلا تنها بفتح الباري

وأنشد الشيخ شمس الدين الدجوي من لفظه لنفسه بالمجلس المذكور :

بمحمد الله نبداً مادحيننا  
فان المصطفى صلوا عليه  
وأعلام النبوة خافقات  
وشمس علومه منحتك نورا  
به تسمو على درج المعالي  
أدره على المسامع فهو ينشئ  
وحضرته الغنيمه فاغنموها  
به العلماء جلوا واستدلوا  
بمعترك الدروس لتصرفقه  
على الحصا سطوا بالرد منه  
يذبون الليالي عن حماء  
تجافوا عن مضاجعهم وقاموا  
فن أدب إذا تليت عليهم  
وهم قوم تراهم في علو  
وفي سربال فضلهم تساموا  
علوا شرفا وقدرنا واتضاعوا  
سماعا يالبيب فهم رجال  
فهم في الحشر لا خوف عليهم  
وهم بالشكر أولى والتهاني  
نخذ في حفظه واصرف عليه  
فتقوى حجة وتجل قدرا  
ويكفي مسلما علم البخاري  
حديث المصطفى والشارحيننا  
بطبيب حديثه يتمسكونا  
بها في الخافقين محدثونا  
تبعته به سليل المؤمنيننا  
سيادتك الليالي والسفيننا  
قلوب الاولياء السامعيننا  
وعنها لا تكونوا غائبينا  
على طرق الهدى مستبصرينا  
به فرسانه يستنجدونا  
على غيظ الخلاف مؤيدينا  
وفيه على الآلى يسهرونا  
اليه بما دروه يخدمونا  
أحاديث النبوة يسمعوننا  
على تحصيله يتنافسوننا  
على الأيام نخرنا يرفلوننا  
وأضحوا بالوقار متوجيننا  
بخدمته الشريفة يشرفونا  
ولا هم في القيامة يحزنونا  
وهم لله أولى يحمدونا  
زمانك يارفيق الصالحينا  
وتمظم في عيون الناظرينا  
يرد به اعتقاد الكافرينا

إذا ما جنته تلقاه بحرا  
 وفيه من العوالم فاتحات  
 فكم فرض علت به ونفل  
 وذروة فقهه يرقون فيها  
 مصاييح الهدى انبثت عليه  
 فحصل ما قدرت عليه منه  
 وكيف لا وغادمه إمام  
 بفتح الباري اتضحت وبانت  
 صحيح سد باب الطعن فيه  
 جلاصور المسائل فاستبان  
 فكم قول يقول به فلان  
 وفيه الراضحات وغامضات  
 وأحكام بسعدك قد أضاءت  
 سعدت بما ظفرت الدهر منه  
 معانيه يحررها احترازا  
 فأصبح روضة تسبيك علما  
 وتصيحج ان عرفت السر منه  
 وحسبك عالما قطب الأمان  
 تسائله الصحيح وعنه ينبي  
 فكم داع أتى وله سؤال  
 وعند لقيه تلقى مليئا  
 يفهمك الذي قد تمت فيه  
 وكم قطر بعيد منه جازا  
 وكم شيء يكون عليك صعبا  
 إذا السند اكتسب ثوب اضطراب  
 وكم من سنة أنباك عنها  
 ومن أرماز وحى حيث يرى  
 ومن يدرى الحديث ومسنديه  
 سما بسماعه سطح الثريا  
 وكم صاد الشريد من المعاني  
 وكم مجد علا فيه منارا

جواهره تفوق الحاصرينا  
 على طلابه نورا مينا  
 وكم حكم أعر الحاكيينا  
 على حسب الأدلة ينظروننا  
 فأصبح وهو كف المبتدئينا  
 يكون ذخيرة دنيا وديننا  
 شهاب الدين قاضى المسلمينا  
 مناهل علمه للواردينا  
 وفتح من مسائله العمونا  
 بألفاظ عرائس يمهروننا  
 تراه عنده للقائلينا  
 فلا يبعد به متفقوننا  
 شوارعها طريق السالكينا  
 فان به كنوز الطالبينا  
 بميزان البيان لتستبيننا  
 وآثارا رياض الصالحينا  
 كما قد قيل تاج المعارفينا  
 وحسبك قدوة للمقتديننا  
 فتلقي عنده الخبر اليقيننا  
 أجاب سؤاله فى السائلينا  
 مفيد المبتدى والمتتهينا  
 ببرهان الذين يرجعوننا  
 إلى أسماعه متوجهينا  
 فيجعله عليك أشد ليننا  
 أقوا عن حاله يتنسموننا  
 بإسناد علا فى المسندينا  
 بهسا أحلامهم يذهبونا  
 ويملية الكرام السكاتيننا  
 إليه بوصله يتوصلونا  
 وذلك على من يالفونا  
 له بالفاضلات يؤذوننا

وحسبك والمجاهر حين تملئ  
ومهد في الحديث مصنفات  
علا سندا ترى الأشياخ فيه  
وما في المسقلا من كلام  
سوى حفظ فشا شرقا وغربا  
ومجلسه المهابة فيه يزهو  
على ما لا سؤال لهم عليه  
وكم علامة يقرأ عليه  
له في محضر الفصحا فنون  
بدوحة مدحه ثمرات نظم  
نشدت له القوافي بادرتنى  
نراك الشافعى تكون عليا  
وتقصر امتداحى فيه يرجو  
وتختم بالصلاة على نبي  
وعترته الكرام وصاحبيه  
إلى يوم يقوم الناس فيه

ترى أقلامها في الساجدين  
شريفات فتعم الماهدونا  
إلى علياته يترجلونا  
كفاه الله شر الحاسدين  
وأعلى ذكره في الحافظينا  
بأخبار الثقات المصلحين  
ينبئهم وعما يسألونا  
وأستاذ ومثل البارعينا  
بتعليك البلاغة يشهدونا  
بها أحبابه يتفكموننا  
بوافرها وفيها ينشدونا  
وأحمد في الرواية أن تكونا  
يزاحم في غمار المادحين  
خنام الانبيا والمرسلينا  
وأرضاهم وأرضى التابعينا  
على ساق لرب العالمينا

وكتب الدجوى المذكور بعد ذلك حين فرق المواقف على كتاب الشرح صرر فضة ومجامع حلوى مانصه :

بفتح البارىء انشرح البخارى  
أدار دراهما صررا فأنشئ

وأحمد ختمه بالفضل جامع  
وحلوى فيه تأخذ بالمجامع

وأنشد الخطيب برهان الدين المديجى من لفظه لنفسه بحضرة مؤلفه بالمدرسة المتكوتيرية :

كم نعمة قاضى القضاة أنا لها  
وهو الإمام وشيخ الإسلام الذى  
شرح البخارى آية وفى بها  
وشهابها فضح الدرارى جهرة  
هو حافظ العصر الذى فى مصره  
شهدت له أن لا سواه معلننا  
وحلاها كلماته اللاتى هى السبب المبين حرامها وحلالها  
وسعت إليه لاكتساب فضيلة  
من رام يحصر فضل ما أوتيته من

ويقول إذ دنت الخطوب أنا لها  
لما تقاصرت العلوم أطلها  
فتح من البارى أطاب مقالها  
فينا وأخفى بدرها وهلالها  
أهل النهى ضربت به أمثالها  
ليضاحها ومبيننا أشكالها  
أفضى لها فتحققوا أفضالها  
غمر الهبات مفصلا إجمالها

أعياء حصر هباته وبحقه  
كم عبرة هملت بمجلس ذكره  
فأنالهم حسن الرجاء مقالته  
خففت مناقب أحف أخلاقه  
وعن الجفاة الحلم منه عادة  
أعيان مملكة المليك ومن به  
الظاهر الحسن الذي من عدله  
منحته صدق محبة ومودة  
تالله ما هذا سدى لكننا  
ياسيداً منح العفاة نواله  
أنت الوفي بهمة في أمة  
أبدا لها بسطت أكف دعائها  
من سيرة أتممتها بسريرة  
يا حايوا مقدار فضل قد وفي  
يا واحدا يملئ ارتجالاً ديمة  
أهنا بيوم حاز أسباب الهنا  
فتح من البارئ فسك ختامه  
يوم هو المشهود في الأيام قد  
أبدا فيالك من كريم محسن  
كل السرور بصادقة منح الوري  
هم زينة الدنيا وزهرة أهلها  
لما رأوا ختم الكتاب تمسكوا  
شرح به كتب الحديث تألفت  
خذها عروساً قد زهت في ليلة  
شهدت بأنك كفاء كل كريمة  
فالملتجى بك لا يخيب جنبه إلا  
لا زلت في دعة بأوفى نعمة

وقال الشيخ محب الدين البكري ، وأشدت بالخانقاه البيرسية :

حديثك لي أحلى من المن والسلوى  
إذا حل سمعى حرم اللوم والسلوى  
أيسلو محب حسن أو صاف مالك  
غدا شافعى نعمان أحمد ذا تقوى

فمن لي ومشوى جبه بين أضلعي  
ترنحني ورق الدياجي بشجوها  
تبيح أشواق بفيضى لبرقي  
سقام بجسمي قد براه نحوله  
أيقوى على جمر الفضى قلب عاشق  
تملكني رقا وألبسني ضنى  
فيا مالكا رقي وقلبي ومهجتي  
وجودك لي راح وجودك راحة  
أصور معنى حسنه فيلذلي  
وتالله لا يشنى الخيال لعاشق  
لاني ظمآن على البحر وارء  
يعنفني العذال عنك لأرعوى  
لأنك فرد حافظ العصر جامع  
أبو الفضل بل قاضى القضاة وخيرهم  
أماله تأتى عسجدا وجواهرها  
يرى درجات الخلد فيها مع الرضا  
أيا شيخ إسلام عليه مهابة  
تصانيفه لا حصر فى ذكر عدها  
فكم سهرت عيناه والناس نوّم  
وكم من شروح البخارى عده  
كساه جمالا من عذوبة لفظه  
وتوجه الاسماء من كل مهم  
شهابا على أفق السماء بدوره  
وأبدع خلقا ذاك للوزن لا ينى  
ولا غرو أن الشافعى إمامنا  
إذا فاح نشر المسك كنت ختامه  
لأصحابك الطلاب فضلا أنلته  
ويبقى لك البدر المنير ونسله  
ويحفظ لإخواني وأهل مودتي

يهيمنى والعين تشتاقي من تهوى  
تذكرنى عهدا وتشفعنى شجوا  
أموت وأحيا لأقرار ولا مشوى  
تراه على فرط المحبة لا يقوى  
يقول كما المصفور بين يدي شوا  
شكوت له وجدى فلم يصغ للشكوى  
تعطف وجد فضلا على قلب من يهوى  
وقربك أنس والبعاد هو البلوى  
تعلل قلبي بالخيال وبالنجوى  
ولم يغنه طب الدواء عن الأدوا  
ألا اعجب لظمآن يبحر ولا يروى  
وبغية قلبي أنت لائى لا علوى  
معانى أولى العرفان بالفهم والفحوى  
ترى السنة الغراء من حفظه تروى  
علت وغلت خذها بإسناده الأقوى  
فيسرى برضوان يبلغنا عفوا  
ومجد له يعلو على الغاية القصوى  
ففى كل فن فى العلوم له الجدوى  
وكم كتبت يميناه من خبر يروى  
طواها بفتح البارىء اعجب لما يطوى  
ففازت به الدنيا وسلمت الدعوى  
خفى على النقاد يا ويح من سوى  
تبارك من أنشأ وسبحان من سوى  
وهذا صحيح الوزن ليس به أقوى  
يباهى بك الأصحاب بالنقل والفتوى  
فكم حكم أظهرت فاحت لها الشدوى  
بلا منة فأنه يصحبك التقوى  
ويوسف حسن سالمين من الأسوا  
مشايخ علم من برؤيتهم أروى

ويجعل مثوانا حظيرة قدسه  
عجب وبكرى ومنشأ بابكم  
وأحمده دنيا الى جنة المأوى  
وناشر فضل ذلك النشر لا يبطو

وكتب أيضاً :

يا جابرا بالامكرات كسيرا  
يا شيخ الإسلام الذى أضفى بما  
لى حق سبق قد منفت بنيله  
والامر أمرك لم تزل متفضلا  
إن قل عندك أن جعلت بديهة  
فاجعل لوجه الله ما يندوبه  
واسلم وعش فلفد حباك الله من  
وصنيعه جعل العسير يسيرا  
أوتيته من فضل الإله جديرا  
وفككت من قيد المموم أسيرا  
تولى الجليل وهاديا ونصيرا  
مدحى صفاتك فى الأنام كثيرا  
راجى علاك لاهله مسرورا  
إحسانه فضلا عليك كبيرا

وكتب أيضاً :

يا عالم العصر يا ذا الحكم والحكم  
يا سالكا سبل الخير التى وردت  
شرحت صدر البخارى مذكرحت له  
حملت منه رموزا وانفردت به  
لجاء شرحا عظيما رائقا بهجا  
وفاح من فتح هذا الختم رائحة  
ماذا أقول وما أثنى عليه وقد  
والعبد يسأل بسط العذر منك لما  
لأنه لم يجد مدحا يقوم بما  
ونسأل الله خيرا دائما لكم  
والعلم والحلم والتقوى مع الكرم  
عن سيد العرب العرباء والعجم  
جمعا هو النعمة العظمى لمفتن  
عن الذين مضوا فى سالف الأهم  
ختامه المسك منشورا على الخدم  
طارت بها الريح فى البلدان والأطم  
كل اللسان عن الإحصاء مع القلم  
أتى به من قليل المدح والخدم  
حويتموه من الأفضال والشم  
قاضى القضاة بعون الله لا تظم

وقال الشيخ شرف الدين عيسى الطنوبى ، وأنشدت بالبيبرسية أيضاً :

سمحت بشرح جاء أعلى من العين  
تحلى بتاج العلم نفرا وعندما  
وأضحت سطور العلم فيه جواهرها  
وماس بقرط من وجوه نقولكم  
فتفتح شرحا للبخارى بلا مين  
وأجزل جيم الجود اذ جاء بالمنى  
غدا جنة للعلم فيه حدائق  
فطبت بلبيا حوره متمسكا  
لخصنتكم بالله وهو من العين  
تحلى أبان الجبل عنا من العين  
تعد على الطلاب سمطين سمطين  
فمن تاجها فزنا بعوين علوين  
به فتح البارى عن السكاف والنون  
وأظهر عين العدل من سر ياسين  
نزّه فيها باظر العين فى العين  
وأقلع غين كان فى الفكر يلينى



إذا صد جهل عنه بالعلم يغريني  
شهاب سنا منه إلى الحق يهديني  
تحري صحيح النقل لم يرض بالدون  
وتزيمه فرضي وتعظيمه ديني  
حديث مع الاملاء حقا بلا مين  
وأبرزت من أسرارها كل مكنون  
وأفتيت في فرض علينا ومسنون  
رقيت على حسانه وابن زيدون  
إمام بخارى فأنني خير ميمون  
فها هو في قرط يمس بردين  
وهيات ما للبشيين فضلا كنسرين  
ففي الشهد معنى ليس يوجد في التين  
ويشكل تارات ويأتي بتبيين  
بأبدع تقرير وأبرع تدوين  
تأكد عند الخصم بالنفس والعين  
لما قلت طوعا ليس بالكره والهون  
لكن له ألفا وقيل ألفين  
وقال نعم هذا الذي كان يرضيني  
وزال به عني الذي كان ينسني  
عن السنة الغرا جموع الشياطين  
وأحيا به حيننا إلى منتهى حين  
من العلم تكفيني إلى يوم تكفيني  
يسجله القاضي بنص وتعيين  
عطشت فمن علم همي منه يرويني  
وأمدحه من بعض ما هو يمليني  
فما جعفر في فضله وابن هارون  
هو الفرد في التحقيق لا ثاني اثنين  
له وابن برهان بتلك البراهين  
مخلاف بما أظهرت من كنز مدفون  
ورأى عطاء ثم رأى ابن سيرين  
أقنى عن أبي عمرو وورش وقالون

فأعظم به شرحا مفيدا منقحا  
وإن صرت منه في ضلال أضاء لي  
فدونك تأليفا أقي عن مؤلف  
أقول وما زال التفاني لمدحه  
إليك انتهت يا حافظ العصر رحلة الـ  
وأنت الذي أحييت سنة أحمد  
وأنت الذي صنفت كهلا وياقما  
وأنت الذي في الشعر مالك رقه  
وأنت الذي درت شرحا سما به  
وألبيسته تاج العلوم مكللا  
ولم يأت شرح للبخارى مثله  
فدق عليه واهجر مقالة غيره  
يزيدك علما إن تزده تأملا  
سوى كل ما قال الأولى في مؤلف  
وزاد من التفتيح ما فضله به  
له فضلاء العصر صلوا وسلبوا  
ولو كان في عصر البخارى مؤلفا  
وخر إلى الأذقان لله ساجدا  
أو ابن معين قال في الحفظ زادني  
له الله من شرح أزال شهابه  
قررت به عينا وصرت به زينا  
ولم لا به أحيا وفيه فوائد  
وحجة دعوى الخصم مخصومة بما  
عن ابن علي صرت أروى العلا فان  
ويملي على سمعي فأكتب جوهرها  
هو الخبر بحر العلم عين زمانه  
على سرحه أثنوا وآثروا بأبه  
ففتت به الأصلين والفخر شاهد  
وبينت في التفسير حكم مسائل الـ  
كرأى ابن عباس ورأى مجاهد  
وقررت للقراء ما كان نافعا

وحققت حكم الروم فيه وغنة  
وأعربته عن سيديوه وشيخه  
وأسندت فيه عن شيوخ كثيرة  
نتيجة علم النقل والعقل فاعجبوا  
وما مسلم إلا وقال كجوه  
ولا عجب فاليم من حجر بدا  
ف عشر عيون منه عشر أصابع  
سما بتأليف علت في حياته  
تناهر عشر الآلاف عدا وكم سعى  
وزادوا اشتياقا بالسماح وربما  
لججزها سلطان مصر هدية  
إلى القرب سارت ثم للنبك سافرت  
فمش آمننا باحافظ العصر وابتهج  
وباكسر لسكر في حماك فنزهت  
ودع أيما أضحت لها قبل ضرة  
فلا زلت ذا جاه وجود وسودد  
وأختم مدحى بالصلاة مسلما  
صلاة ترضى بعد جسمى من لظى

وقال العلامة شمس الدين النواجي ، وأنشدت بالمشكو تيمرية :

خذوا حديث الغرام مسند  
وسلسلوه بدرّ دمعى  
يا خده الواقدى رفقا  
وئغره الجوهري كم ذا  
بالله يا راحلا بقلبي  
الله الله فى محب  
يكفكف الدمع من جفون  
لو سمته قبلة ولو فى ال  
الله ساجى اللحاظ ألى  
ألثغ حلو الكلام كادت  
البدر قد لاح من سناه

عن مستهام الفؤاد مبعد  
فابن معين به تفرد  
بمخاطر منك قد توقد  
تمنعنى ويقك المبرد  
هل لفؤادى الماشوق من رد  
بنظرة منك ما تزود  
خوف وشاة له وحسد  
حنام بالروح ما تردد  
أغن لذن القوام أغيد  
حلاوة الثغر منه تعقد  
والغصن من عطفه تأود

لو هفوات النسيم مرت  
جامع حسن إذا تبدى  
وقبله العشق أن بعني  
صيرت دمعى عليه وقفاً  
وعاذل بات قبل هذا  
ومذ بدا وجهه هلالاً  
وفوق خديه حسن خال  
حماه ربى فكيف أضحي  
لم أنس أن زارنى بليل  
وابتسم الثغر عن لآل  
واستعبر الجفن من دموع  
أرشفنى من رحيق ثمر  
شممت منه عبير خال  
فياله عنبر ذكى  
يامالك الحسن جد بنهما  
وان تسكن شافعى فانى  
قاضى قضاء الأنام كزاً  
حامى ذرى المجد والعلام  
بنى له الفضل بيت عليا  
وأعربت عن علاه خيم  
مولى به الله فى الورى قد  
أعف فى الحكم من مشينا  
له مع الله حسن حال  
ما مثله فى وفا وحلم  
ولم يقل فى ندا وعلم  
ذو راحة أتعبت حسودا  
كم قلت لما سما لحاذى  
يا هل ترى غاية لعليا  
وليت شعرى أنال ذا عن  
فى مصره كم أغاث حيا  
وكم وكم قد أمات خصما

طيه من لطفه تجمد  
خرت عيون الأنام سجد  
أبصرت فى الحالين معبد  
مسبلا جاريا مؤبد  
يطعن فى حسنه ويحمد  
يفوق بدر السما تشهد  
بكعبة الحسن قد تعبد  
فى وسط نيرانه مخلد  
كأه كوكب توقد  
فهمت فى عقدها المنضد  
لما رأى صدره تنهد  
كأسا وحيا بوردة الخد  
يعبق من نشره شذا الند  
وعاذل فيه قد تبد  
ن وجنتى خذك المورد  
أشكر رب السما وأحمد  
منى حليف الندى المؤيد  
فاق الورى فى حل وسودد  
له بساط النجوم مقعد  
بالعطف مرفوعها ناكد  
أعز أحكامه وأيد  
تحت لواعده وأزهد  
مظهر غيب له ومشهد  
ان وعد المرء أو توعد  
لمن أتى سائلا إلى الغد  
قصر عن مثله وفند  
رأس سماك وفرق فرقد  
منفرد فى الأنام أوحد  
أب على المقام أجد  
أنهم فى غوره وأنجد  
عاند فى شرعه وألحد

يا عمرك الله أمّ حبرا  
 وارو ندى راحتيه بحرا  
 فبابه للوفود ملجا  
 واعجب لذي باطل وحق  
 هناك بالقطع ليس يرما  
 لاعيب في جوده سوى أنّ  
 يسبيك من كفه يراع  
 أحوى غصن الجفون ألمى  
 مواظب الخمس ورده في  
 إذا هوى للركوع خرت  
 سبحان من قد براه غصنا  
 بحرا في العلوم زاكي الأ  
 في قصب السبق ما رأينا  
 تمز أصوات سائليه  
 وينبرى للعطا فيزرى  
 يسعى على رأسه لأم  
 ترضعه يومها وعند ال  
 واستجل ما شئت من معاني  
 يحكي سنى وجهها الثريا  
 في بيت أفراحها اجتماع  
 تنظم الدر فوق طرس  
 وتثر التبر في لجين  
 تذيب قلب النصار لا ما  
 ان أنكرت قتل حاسديها  
 وشم حلى مدية عليها  
 تقطع وصل الجفا وتبرى  
 وثبت الجرح في وجوه  
 ما طال منها اللسان إلا  
 قوامها اللدن سمى  
 تملك الحسن في نصاب  
 قتيلا المحل ليس يودى

عنه حديث الكرام يسند  
 من الطريقين عنه يورد  
 وماله للنفقات مرصد  
 كلاهما في حماه يعصد  
 وذا بكتنا اليدين يرقد  
 شمل أمواله ممدد  
 أسمر لدن القوام أمد  
 مكحل الطرف لا يمرود  
 وقت صلاة الصلوات يشهد  
 له وجوه الطروس سجد  
 ثماره فضة وعسجد  
 صول سامى الذرى مسود  
 مثاله في الجياد جود  
 أعطافه للندى قيمتد  
 بالبحر في جزره وفي المد  
 طرافها للخبيا بمد  
 مغيب في بطنها يمد  
 مرملة طرفها مسد  
 حسنا إذا سعدا تجدد  
 بالرمل من شكها بوبد  
 نثرا فنظمى لها ينضد  
 نثرا فتثرى به وتسعد  
 حصله باخل وحمد  
 هادمهم في الطروس يشهد  
 خناصر للعلوم تعقد  
 قلب عداة بغوا وحسد  
 تجاوزوا في نقاشها الحد  
 قصر من كلمت عن الرد  
 وانما طرفها مهند  
 ما مثله في القرون يعهد  
 شرعا وان كان بالمحدد

يا شيخ الإسلام يا إماما  
يا ذا النصانيف ليس يلني  
لورام تعدادها حسود  
شرحت صدر الحديث لما  
ورحت تمليه في نجوم  
أخجل في أفقه الدراري  
واستغدم الكنس الجواري  
أنعم أذواق طالبيه  
وسار في شرقها وغرب  
وكم طوى نشره كتابا  
ومن يكن عليه عطاء  
خذها ابنه الفكر ذات شجر  
تحتال في طرسها ومعنى  
جمالها مطلق وحرف الـ  
وبجرها من بسيط كفي  
من رام يقفوسنى علاها  
رقية النظم ذات لفظ  
حررها في علاك مولى  
أمسك فضل العنان لما  
ولو أطل المديح جاءت  
طوقته بالندى فقل في  
ورشت منه الجناح حتى  
وحتى رب السما ومولى  
مالى إلى غيرك التفات  
قيدتنى بالندى فتم  
وكم يد قد أنلت حتى  
هذا هو الفضل بل أبوه  
لا زلت مستعصا أمينا  
مستظهرا واثقا رشيدا  
يحفك البدر في كمال  
دعا لطرق الهدى وأرشد  
نظيرها في الورى ويوجد  
بكي على نفسه وعدد  
قصدت للشرح أى مقصد  
شبابها في العلا توقد  
أما ترى الجو أحر الخد  
تدأب في بابه وتجد  
بمشتى لفظه المرهد  
تتلى أحاديثه وتسرد  
على عمر الدهور سرمد  
من فتح باريه كيف ينفد  
بلطف معاك قد تجسد  
علاك في صرحها المرد  
سروى في حيك مقيد  
نداكم بالونا مسود  
ماطلع الشمس كيف يصعد  
حر ومعنى بكم مولد  
عناقه بالولا تعبد  
زادت معانيكم على العد  
وحتى عليك في مجلد  
مطوق في الرياض غرد  
خلق نحو العلا وصعد  
يخشى لكل الورى ويعبد  
كلا ولا عن حاك مقصد  
واكتب على قيدي الخلد  
سلبت منى الفؤاد باليد  
أنت وهذا لعمرك الجد  
مستنصرا هاديا لميتد  
موفقا طاهرا مؤيد  
بخير ما طالع وأسعد

هذا آخر ما وقفنا عليه من المدائح ، وقد أحببت أن أختم هذه السكتابة بدعاء شريف نقلته من طهارة القلوب  
لسيدى الولي العارف بالله عبد العزيز الديريني نفعنا الله ببركته وبركة علومه

إلهي لو أردت إهانتنا لم تهدنا ، ولو أردت فضيحتنا لم تسترنا ، فتمم اللهم مابه بدأتنا ، ولا تسلبنا مابه  
أكرمنا ، إلهي عرفنا بربوبيتك وغرقنا في بحار نعمتك ودعوتنا إلى دار قدسك ونعمتنا بذكرك وأنسك ، إلهي إن  
ظلمة ظلمنا لأنفسنا قد عميت وبحار الغفلة على قلوبنا قد طمت ، فالعجز شامل والحصر حاصل والتسليم أسلم وأنت بالحال  
أعلم ، إلهي ماعصيناك جهلا بمعاقبك ولا تعرضا لعذابك ولا استخفافا بنظرك ، ولكن سولت لنا أنفسنا وأعانتنا  
شقوتنا وغرنا سرك علينا وأطمعنا في عقوبك بك بنا ، فالآن من عذابك من يستنقذنا ؟ وبجمل من نعتصم إن أنت  
قطعت حبلك عنا وأخجلتنا من الوقوف غدا بين يديك ؟ وافضيحتنا إذا عرضت أعمالنا القبيحة عليك ! اللهم اغفر  
ما علمت ولا تهك ما سترت ، إلهي إن كنا قد عصيناك بجمل فقد دعوناك بعقل حيث علمنا أن لنا ربا يغفر ولا ييالي ،  
إلهي أنت أعلم بالحال والشكوى وأنت قادر على كشف البلوى ، اللهم يا من سترت الزلات وغفرت السيئات أجرنا من  
مكرهك ووقفنا لشكره ، إلهي أتمرق بالنار وجها كان لك مصليا ولسانا كان لك ذاكرا أو داعيا لا بالذي دلنا عليك  
ورغبنا فيما لديك وأمرنا بالخضوع بين يديك ، وهو محمد خاتم أنبيائك وسيد أصفيائك فان حقه علينا أعظم  
الحقوق بعد حقك ، كما أن منزلته أشرف منازل خلقك ، وصل وسلم يارب على سيدنا محمد وآله وصحبه وجميع  
الأنبياء والمرسلين ، وارحم عبادا غرهم طول إلهالك وأطعمهم كثرة أفضالك وذلوا لعزك وجلالك ومدوا أكفهم  
لطلب نوالك ، ولولا هدايتك لم يصلوا إلى ذلك

تمّ الكتاب على بركة الله ، والحمد لله رب العالمين

## خاتمة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المهدي الأعظم سيدنا محمد ﷺ الداعي إلى الحق والخير وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد ، فقد أتم الله علينا نعمه ، والله الحمد ، يا كمال طباعة هذا السفر العظيم « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » مع مقدمة هدى الساري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ ) وكان ذلك في شهر رمضان المبارك سنة ألف وثمانمائة وتسعين من هجرة المصطفى ﷺ

وكان والدي السيد المحقق الأستاذ محب الدين الخطيب رحمه الله ( ١٣٠٣ - ١٣٨٩ هـ ) قد بذل جهداً موفوراً لإتمام هذا الفتح في أصح صورة وعلى أكمل وجه : تحقيقاً وتبويباً وتصحيحاً لتجاربه ، كما استقصى أطراف أحاديثه ونَبَّه على أرقامها في كل حديث الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله

وكان السيد الوالد قد كرس كل وقته وإلى آخر دقيقة من حياته لإخراج هذا المصنف النفيس ليكون أصح الطباعات وأتقنها وأيسرها في المراجعة والدراسة

ثم من الله عليَّ بما كان يتمناه ، رحمة الله عليه ، يا كمال هذا الفتح الكبير الذي أرجو من الله تعالى أن ينفع به المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ، وأن يجعله حسنة من حسنات جهاده المشهود ، ومنوبة لمن قاموا على خدمته وساهموا في إعادة طبعة ، وفي مقدمتهم فضيلة العالم الجليل الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز نفعنا الله بهامه

والله الموفق لما فيه رضاه

فَتَحِيَّ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْخَطِيبِ

روضة القسوط : في شهر رمضان المبارك ١٣٩٠ هجرية





صفحة	باب	صفحة	باب
١٣٣	١٢	١٨٠	٣٤
			الإله الخصم
		١٨١	٣٥
			إذا قضى الحاكم بغير أو خلاف أهل العلم
١٣٦	١٣		فهر رد
١٢٨	١٤	١٨٢	٣٦
			الإمام يأتي قوما فيصلح بينهم
		١٨٣	٣٧
			يستحب للكتاب أن يكون أمينا عاقلا
١٤٠	١٥	١٨٤	٣٨
			كتاب الحاكم إلى عماله ، والقاضي إلى أمنائه
		١٨٥	٣٩
			هل يجوز للحاكم أن يبعث رجلا وحده للنظر
			في الأمور
١٤٥	١٦	١٨٥	٤٠
			ترجمة الحاكم وهل يجوز ترجمان واحد
١٤٩	١٧	١٨٩	٤١
			محاسبة الإمام عماله
١٥٤	١٨	١٨٩	٤٢
			بطانة الإمام وأهل مشورته
١٥٦	١٩	١٩٢	٤٣
			كيف يبايع الإمام الناس
		١٩٩	٤٤
			من بايع مرتين
		٢٠٠	٤٥
			بيعة الأعراب
		٢٠٠	٤٦
			بيعة الصغير
		٢٠١	٤٧
			من بايع ثم استقال البيعة
		٢٠١	٤٨
			من بايع رجلا لا يبايعه إلا للديار
		٢٠٣	٤٩
			بيعة النساء
		٢٠٥	٥٠
			من تكث بيعة
		٢٠٥	٥١
			الاستخلاف
		٢١٥	٥٢
			إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت
			بعد المعرفة
		٢١٦	٥٣
			هل للإمام أن يمنع المجرمين وأهل المعصية
			من الكلام معه والزيارة ونحوه
			( ٩٤ - كتاب التمني )
		٢١٧	١
			ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة
		٢١٧	٢
			تمنى الخير
		٢١٨	٣
			قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمرى
			ما استدبرت
١٣٣	١٢		الحاكم يحكم بالقتل على من وجب عليه دون
			الإمام الذي فوقه
١٣٦	١٣		هل يقضى الحاكم أو يفتى وهو غضبان
١٢٨	١٤		من رأى للقاضي أن يحكم بعله في أمر الناس
			إذا لم يخف الظنون والتهمة
١٤٠	١٥		الشهادة على الخط المختوم وما يجوز من ذلك
			وما يضيق عليهم
١٤٥	١٦		متى يستوجب الرجل القضاء
١٤٩	١٧		رزق الحاكم والعاملين عليها
١٥٤	١٨		من قضى ولاعن في المسجد
١٥٦	١٩		من حكم في المسجد حتى إذا أتى على حد
			أمر أن يخرج من المسجد فيقام
١٥٧	٢٠		موعظة الإمام للخصوم
١٥٨	٢١		الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء
			أو قبل ذلك للخصم
١٦٣	٢٢		أمر الوالي إذا وجه أميرين إلى موضع أن
			يتطاعوا ولا يتعاصيا
١٦٣	٢٣		إجابة الحاكم الدعوة
١٦٤	٢٤		هدايا العمال
١٦٧	٢٥		استقضاء الموالى واستعمالهم
١٦٨	٢٦		العرفاء للناس
١٧٠	٢٧		ما يكره من ثناء السلطان
١٧١	٢٨		القضاء على الغائب
١٧٢	٢٩		من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه فان قضاء
			الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا
١٧٧	٣٠		الحكم في البئر ونحوها
١٧٨	٣١		القضاء في كثير المال وقليله
١٧٩	٣٢		بيع الإمام على الناس أموالهم وضياعهم
١٧٩	٣٣		معلم بكثر بطن من لا يعلم في الأمراء
			حديثنا

باب	صفحة	باب	صفحة
ينزل عليه الوحي ولم يقل برأى ولا بقياس لقوله تعالى بما أراك الله		٤ ٢١٩	قول النبي ﷺ ليت كذا وكذا
٩ ٢٩٢	٩	٥ ٢٢٠	تمنى القرآن والعلم
١٠ ٢٩٣	١٠	٦ ٢٢٠	ما يكره من التفتي
١١ ٢٩٥	١١	٧ ٢٢٢	قول الرجل لولا الله ما اهتدينا
١٢ ٢٩٦	١٢	٨ ٢٢٣	كراهية التفتي لقاء العدو
١٣ ٢٩٨	١٣	٩ ٢٢٤	ما يجوز من اللو
١٤ ٣٠٠	١٤		( ٩٥ - كتاب أخبار الآحاد )
١٥ ٣٠٢	١٥	١ ٢٣١	ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في
١٦ ٣٠٢	١٦		الأذان والصلاة والصوم والفرائض
١٧ ٣١٢	١٧		والاحكام
١٨ ٣١٣	١٨	٢ ٢٣٩	بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده
١٩ ٣١٦	١٩	٣ ٢٤٠	لأتدخلوا بيوت النبي ﷺ إلا أن يؤذن لكم
٢٠ ٣١٧	٢٠	٤ ٢٤١	ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل
٢١ ٣١٨	٢١		واحداً بعد واحد
٢٢ ٣٢٠	٢٢	٥ ٢٤٢	وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من
٢٣ ٣٢٣	٢٣		وراءهم
٢٤ ٣٢٩	٢٤	٦ ٢٤٣	خبر المرأة الواحدة
			( ٩٦ - كتاب الاعتصام بالسنة )
		١ ٢٤٧	قول النبي ﷺ بعثت بجوامع الكلم
		٢ ٢٤٨	الافتداء بسنن رسول الله ﷺ وقول الله
		٣ ٢٦٤	تعالى واجعلنا للتقين إماماً
		٤ ٢٧٤	ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه
		٥ ٢٧٥	الافتداء بأفعال النبي ﷺ
		٦ ٢٨١	ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغلو
		٧ ٢٨٢	في الدين والبدع
		٨ ٢٩٠	إثم من آوى محدثاً
			ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس
			ما كان النبي ﷺ يسأل بما لم ينزل عليه
			الوحي فيقول لا أدري أو لم يجب حتى



صفحة	باب	صفحة	باب
٤٦٠	٢٣	٥٠٧	رسالاته
٤٦٢	٣٤	٤٧	قول الله تعالى قل فأتوا بالتوراة فاتلوها
٤٦٤	٣٥	٤٨	وسمى النبي ﷺ الصلاة عملاً وقال لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
٤٧٣	٣٦	٥١١	قول الله تعالى إن الإنسان خلق هلوع إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً
٤٧٧	٣٧	٥١١	ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه
٤٨٨	٣٨	٥١٦	ما يجوز من تفسير التوراة وغيرها من كتب الله بالعربية وغيرها
٤٨٩	٣٩	٥١٨	قول النبي ﷺ الماهر بالقرآن مع سفرة السكرام البررة، وزينوا القرآن بأصواتكم
٤٩٠	٤٠	٥٢٠	قول الله تعالى فافقرؤا ما تيسر منه
٤٩٥	٤١	٥٢١	قول الله تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر
٤٩٦	٤٢	٥٢٢	قول الله تعالى بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ - والطور وكتاب مسطور
٤٩٩	٤٣	٥٢٨	قول الله تعالى والله خلقكم وما تعملون
٥٠٠	٤٤	٥٣٥	إنا كل شيء خلقناه بقدر
٥٠٢	٤٥	٥٣٧	قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تتجاوز حناجرهم
٥٠٣	٤٦		قول الله تعالى ونضع الموازين القسط
			كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة
			قول الله تعالى أنزله بعلمه والملائكة يشهدون
			قول الله تعالى يريدون أن يبدلوا كلام الله
			كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم
			ما جاء في قوله : وكلم الله موسى تكليماً
			كلام الرب مع أهل الجنة
			ذكر الله بالأمر وذكر العباد بالدعاء والنصرع والرسالة والبلاغ
			قول الله تعالى فلا تجعلوا لله أنداداً
			قول الله تعالى وما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم
			ولكن ظننتم أن الله لا يعلم كثير مما تعملون
			قول الله تعالى : كل يوم هو في شأن
			قول الله تعالى لا تحرك به لسانك
			قول الله تعالى : وأمرؤا قولكم أو اجبروا به إنه عليم بذات الصدور
			قول النبي ﷺ رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار
			قول الله تعالى يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت

## تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٥٦	١٠ ، ٨	كتاب الأدب	كتاب المناقب
٤٨٧	١٦	٢٧	٢٨
٥٠٢	١٠	٧٥٢٧	٧٥٢٨
٥٠٢	٧	إنا النهار	آناء النهار